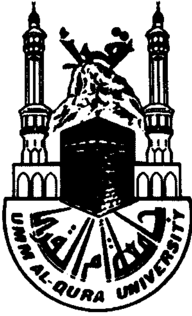


المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي
(٧٩٠هـ)

الجزء الأول

تحقيق
الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي ـ مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٣-٨٣٤-٠٣-٩٩٦٠ (ج١)

١-اللغة العربية ـ النحو ٢-اللغة العربية ـ الصرف / العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٣-٨٣٤-٠٣-٩٩٦٠ (ج١)

جامعة أمّ القرى
مكّة المُكرّمة

الطّبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

فهرس موضوعات

الجزء الأول

فهرس موضوعات

الجزء الثاني

فهرس موضوعات

الجزء الثالث

فهرس موضوعات

الجزء الرابع

فهرس موضوعات

الجزء الخامس

الموضوع	الصفحة

فهرس موضوعات

الجزء السادس

فهرس موضوعات

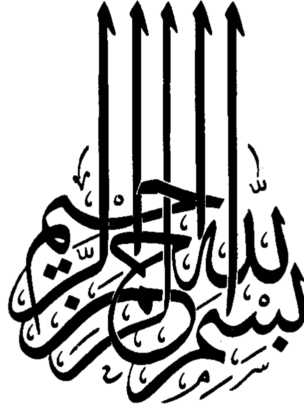
الجـزء السابع

فهرس موضوعات

الجزء الثامن

فهرس موضوعات

الجزء التاسع


بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي التحقيق

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم .

وبعد ، يخرج هذا الجزء على غير ما خرجت عليه الأجزاء الأخرى من هذا الشرح المبارك ؛ إذ اشترك في تحقيقه ثلاثة من أساتذة الصرف في قسم الدراسات العليا من كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى ، هم :

أ . د . محمد بن إبراهيم البنا ، وقد أسند إليه تحقيق جمع التكسير .

أ . د . السيد تقي عبد السيد ، وقد أسند إليه تحقيق التصغير .

أ . د . سليمان بن إبراهيم العايد ، وقد أسند إليه تحقيق النسب .

ولهذا الجزء قصة مجملها أن بعض الزملاء الأعزاء كان التزم بتحقيقه ، ولم يمكنه إنجاز العمل لموانع أو صوارف أو شواغل شغلته ، لا تخرج عن باب العلم، ونشاطه في التحقيق ، ووجد مجلس مركز إحياء التراث الإسلامي وإدارته نفسه في موقف غير حميد ؛ إذ حُقّق الكتابُ كله ، ولم يتبقَّ منه إلا هذا الجزء ، والأمر يَحْتِمُ العَجَلَةَ والإسراعَ في أمرٍ طال انتظاره ، وإسناد تحقيقه إلى واحدٍ قد يمطل الأجل ، ويطيل الزمن . فكان الرأي أن يقسم بحسب أبوابه الثلاثة ، وأن يسند تحقيق كل باب إلى أستاذ ، فكان العمل على الصورة المثبتة في صدر الحديث ، ثم جدت بعد ذلك أمور ، فرجع الأستاذان : محمد البنا والسيد تقي إلى عملهما في مصر، وأكملا تحقيق ما أسند إليهما هناك ، وتمت إجراءات النشر من المراجعة ، والطباعة ، والتصحيح في غيبتهما ، وكان لي شرف تصحيح تجارب الطباعة ، وشاركني تلميذي د. محمد الدغريري ، وأرجو أن تنال شيئاً من رضا الجميع ، وإن كانت الطباعة لا تأتي على جميع رغبات المحقق ، خاصّة

الضبط ، فإن الكَتَبَةَ عادةً يحاولون التخلص منه أو التخففَ ، لكن عمل أو بقي منه ما هو بالإمكان ، وما تدعو إليه الضرورة ، وليغفر لنا القارئ ترك ضبط أشياء واضحة ، أو السهو عن ضبط ما يحتاج إلى ضبط ، مما كان المحققون قد ضبطوه وأحكموه ؛ لأن مثل هذا الكتاب إنما تقرؤه فئةٌ من المختصين ، أو نبهاء الطلاب ومتقدميهم ، وإليهم يساق الكتاب ، وهؤلاء لا يخفى عليهم كثيرٌ مما يخفى على غيرهم .

وإن محققي هذا الجزء ليشكرون كلَّ من أسهم في هذا الجزء مراجعة أو طباعة أو نشراً ، من القائمين على أمور معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ومركز إحياء التراث ، ولا سيما الزميل العزيز د. مطر بن مسفر الزهراني مدير المركز سابقاً ، الذي تابع مراحل هذا الكتاب في آخرها ، وأولاه كل اهتمامه ، مع أعمالٍ أخرى غيره ، حتى بعد انتهاء فترة عمله ، وهو في سنة تفرغه العلمي ، وكان لمتابعته واهتمامه أكبر الأثر في تمام العمل وظهوره ، فله منا الشكر والعرفان ، وندعو الله أن يجزيه خير الجزاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه أجمعين .

أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد
أستاذ العلوم العربية (اللغويات)
قسم الدراسات العليا - كلية اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على صفوة خلقه، وخاتم أنبيائه ورسله، محمد وعلى آله وصحبه . وبعد :

فإن إحياء التراث الإسلامي أصبح من ألزم واجبات هذه الأمة؛ نظراً لما يمثله لها من حضارة وثقافة ومعرفة . وقد قام الأولون من السلف بوضع العلوم والمعارف المختلفة، والتصنيف فيها، وحَفِظَهَا التأريخ والزمن من عوامل الاندثار والضياع، حتى وصلت إلى الخَلف، فقاموا بما يجب عليهم القيام به من بعث الحياة فيها من جديد، وتقديمها مُحَقَّقَةً منشورةً وفق القواعد العلمية المتبعة في تحقيق التراث وأصول نشره.

وكان تراث العربية حافلاً بالمؤلفات في جميع جوانبه : أصواتاً، وصرفاً، ونحواً، ودلالةً، ومعجماً، وعلى مدى سنوات ماضية عكف الباحثون والدارسون وقبلهم العلماء وأهل الدراية على نشر هذا التراث المخطوط وإخراجه للناس، فانتفع به طلبة العلم والمتخصصون في علوم العربية والدراسات الإسلامية .

وإذا يَمّمتْ صوب الدراسات النحوية وجدت كمّاً هائلاً من المؤلفات يَندُّ عن الحصر، مابين مُطوّل ومختصر، وعلمي وتعليمي، غير أن مؤلفات ابن مالك جاءت من بينها آيةً في بابها، واحتلت ألفيته مكانةً بارزةً ضمن المنظومات النحوية التي عرفها تأريخ العربية، فكان أن تناولها اللاّحقون بشرح أبياتها، وإعراب شواهدها، والكشف عن غوامضها .

ويأتي كتاب الإمام الشاطبي (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) في مقدمة شروح الألفية المطوّلة التي اضطلعت بمهمة توضيح مشكلها، وفتح مقفلها، وبيان فوائدها وفرائدها، وشرح ما استبهم من

مقاصدها، ووقوف الناظر فيها على أغراضها من مراصدها، كما يقول صاحب هذه المقاصد في مقدمته .

ويحق فقد جاء هذا الشرح بَسْطاً لتعليل مسائل النحو، وإيراداً للقضايا الخلافية بين العلماء، معتمداً فيه على مصادر متنوعة في الفقه والأصول والحديث والنحو واللغة والعروض حتى غدا من أجلِّ مؤلفات النحو .

ثُمَّ أمَّا بَعْد : فهذا كتابٌ طال انتظار الناس له، وما فتئوا مُذْ سنين خلت يتساءلون عن أمره، وما وصل إليه من مراحل في التحقيق والتنقيح والمراجعة، والطباعة والصُّدور .

وقد بدأت قصة كتابنا هذا منذ العام ١٤٠٤هـ - فيما أعلم - ، حيث كلَّف مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بعض المحققين التابعين للمركز، وبعضاً من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامعة، بالعمل على تحقيق هذا الكتاب .

وتَمَّ بفضل الله بدء العمل به، وتواصلت جهود هؤلاء الباحثين سنوات عديدة تخللها انتهاء عقود بعضهم، ورحيل بعضهم الآخر إلى جوار ربه، ولمَّا يكتمل العمل بعد، ونتيجة لذلك اضطر المركز لتكليف آخرين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لاستكمال تحقيقه، كما أسندت مراجعته لبعض أعضاء هيئة التدريس بكلية اللغة العربية، وبمعهد اللغة العربية للناطقين بغيرها، ولا شك أن هذا كلَّه كان له تأثيره الواضح على مجمل سير العمل في تحقيق الكتاب، ومراجعته، وطباعته، وموعد صدوره .

ولما شاء الله سبحانه وتعالى أن أتولى مطلع هذا العام ١٤٢٨هـ عمادة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، وكنت قبل سنوات عشر

وكيلاً لهذه العمادة، ولديَّ علمٌ وصلةٌ وثيقةٌ بهذا الكتاب وببعض من كان يعمل على تحقيقه ونشره، اتصل بي كثرةٌ كاثرةٌ من أهل العلم ومحبي تراث العربية داخل الجامعة وخارجها؛ مستفسرين عن موعد صدور هذا الكتاب التراثي النادر، ومبدين استغرابهم ودهشتهم من مضي زمن طويل على بدء مركز إحياء التراث الإسلامي العمل على تحقيقه والانتهاء منه دون أن يرى النور بعد، وملحِّين في الوقت نفسه على إخراجه بأقصى سرعة ممكنة، وخاصة أن الزمن لم يعد في صالح الجميع .

واستخرت الله عزَّ وجل فوقر في نفسي أن أمنح هذا الكتاب النفيس ما هو قمينٌ به من الرعاية والعناية، وأن يكون من ضمن أولويات اهتماماتي بتطوير عمادة المعهد من الجوانب الإدارية والفنية والتقنية والبحثية، بل إنه كان أوَّلها بلا منازع، وبخاصة بعدما علمته من المصادر الموثوقة من أهل العلم وأصحاب الصَّنْعة عن القيمة العلمية لهذا الكتاب، والفائدة المعرفية التي ستعود على طلبة العلم من الباحثين والدارسين.

ثم كان أن فاتحت معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عدنان ابن محمد وزان - وفقه الله - بشأن هذا الكتاب، فما إن علم بواقعه وحقيقة أمره، والظروف التي أحاطت به، وتعثر طباعته ونشره على مدى السنين الماضية، حتى أبدى رغبته الشخصية واستعداده التام لتذليل كافة العقبات التي تعترض طريقه، مادية كانت أو معنوية، وكان هذا فتحاً لباب الأمل من جديد، وإيذاناً بانتهاء المعاناة التي لقيها هذا الكتاب خلال رحلته الطويلة عبر عقدين من الزمان، فجزاه الله خيراً، وجعل ذلك في موازين حسناته يوم تجد كل نفس ما عملت من خير مُحْضَراً .

وطفقت على الفور بتكليف أستاذين فاضلين هما : الأستاذ الدكتور عيَّاد بن عيد الثبيتي، مدير مركز إحياء التراث الإسلامي

بالمعهد، والدكتور عبد الرحمن بن حسن العارف، مدير مركز بحوث اللغة العربية وآدابها بالمعهد سابقاً ؛ للقيام بإعداد هذا المشروع العلمي المُنْجَز للطباعة والنشر. وقد بذلا ما في وسعهما، وقاما بأداء ما أوكل إليهما من مهمة على خير وجه حَسَبَ الطاقة والجهْد والفترة الزمنية المضروبة، رغم المشاقّ العسيرة والعقبات المثبِّطة التي واجهتهما أثناء مراجعة الكتاب، وترتيبه، واستكمال نواقصه، وإعادة صياغته بما يتلاءم والخطة الموضوعة من قَبْل لتحقيق هذا الكتاب، فجزاهما الله عن العلم وأهله خير ما يجزي عباده العاملين المحتسبين .

وها هو الكتاب يخرج للناس بعد طول أمد، وفترة ترقُّب وانتظار، في حلّة قشيبة إخال أنها ستُضفي عليه حسناً وبهاءً إلى جانب ما هو عليه قَبْل من غزارة وعمق وثراء، ولا شك أن صدوره يُعَدُّ إنجازاً علمياً بارزاً في تأريخ جامعتنا العريقة يُحسب لبقية إنجازاتها في ميدان البحث العلمي بعامَّة والتراث العربي والإسلامي بخاصَّة، كما سيكون حدثاً ثقافياً مميزاً ستستقبله الهيئات العلمية، والمؤسسات الثقافية، والمراكز البحثية داخل المملكة وخارجها، بحفاوة بالغة وسعادة غامرة .

ونحن في واقع الأمر لا ندّعي بلوغ الكمال في هذا الإصدار العلمي الذي وفقنا الله إليه، وهيَّأ لنا أسباب دعمه وطباعته ؛ حيث إننا أقرب الناس علماً بوجود ثغرات فيه، ونحسب أن ذوي العلم والقَدَم الراسخة في مجال تحقيق التراث سيلتمسون لنا من الأعذار ما يُتجاوز به عن تلك الهَنَات الهيِّنات التي وقعت دون قصد في هذا العمل العلمي الكبير، وسنكون سعداء غاية السعادة بما سيبدونه لنا من ملاحظات واستدراكات، ستكون محلَّ تقديرنا واعتزازنا أولاً ثم عنايتنا واهتمامنا ثانياً، وسَنُخَصِّص لها

- بإذن الله - مكاناً سوياً عند إعادة طبعه مَرَّةً ثانية، أو إذا سنحت فرصة أقرب من هذا .

ويطيب لي إذْ أختتم هذه الكلمة التقديمية أن أوفي لأصحاب الحقوق حقوقهم، وأعترف لأهل الفضل بفضلهم، عملاً بقول المصطفى ﷺ : ((لا يشكر الله من لا يشكر الناس)) ، فأتوجه بالشكر والعرفان لكل من أسهم في هذا الكتاب، تحقيقاً، ومراجعةً، وتصويباً، وفحصاً وتحكيماً، وإعداداً للطباعة، أو دعماً ومساندةً ومؤازرةً، واعتذر في هذا المقام عن عدم ذكر أسمائهم لأنهم كثر، وأخشى ألا تسعفني الذاكرة فأقع في السهو والنسيان ومظنة القصد، وأدعو الله جلّت قدرته أن يثقل موازينهم نظير ما قدموه للغة القرآن الكريم من خدمة في بعث تراثها المجيد، ونشر نفائس مخطوطاتها .

ونرفع أكفَّ الضراعة إليه جلَّ وعزّ أن يُجزل المثوبة والأجر لمحققي هذا السِّفْر الموسوعي، وهم : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الذي حقق الجزء الأول منه، وكان صاحب فكرة تحقيق الكتاب، والدكتور عبد المجيد قطامش (يرحمه الله) الذي حقق الأجزاء: الخامس، والسادس، والرابع بالاشتراك، والأستاذ الدكتور السيد تقي الذي شارك في تحقيق الجزء السابع، والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، الذي قام بتحقيق الأجزاء : الثاني، والثامن، والتاسع، والرابع والسابع بالاشتراك، والأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، الذي اشترك في تحقيق الجزء السابع، والأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، الذي حقق الجزء الثالث، وصنع الفهارس العامة للكتاب، ونترحَّم على من انتقل منهم إلى رحاب الله والدار الآخرة، جرَّاء ما بذلوه من جهد

وطاقة وصبر في سبيل إخراج هذا الكتاب وإذاعته بين الناس، بعد أن ظل زمنا طويلاً محبوساً بين أضابير الكتب وخزائن المخطوطات .

وختاماً نكرر الشكر والثناء للمسئولين في جامعتنا الحبيبة جامعة أم القرى، على ما لمسناه منهم من تشجيعٍ ورغبة صادقة في الإنجاز، مقرونين بدعمٍ وسخاءٍ لا حدود لهما . والشكر أيضاً لمعالي الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الله الصالح مدير الجامعة السابق، الذي عمل على دعم إخراج هذا الكتاب إلى حيِّز الوجود، وكذلك معالي الأستاذ الدكتور محمد بن علي العقلا، الذي أبدى حين كان وكيلاً للجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي تفهماً لأهمية طباعة مثل هذا العمل العلمي، ونسأل الله أن يثيبهما خيراً .

كما نشكر كل أولئك الغيورين على تراث هذه الأمة الخالد، الذين أمدُّونا بتمنياتهم الطيبة ودعواتهم الصادقة بأن يكلل الله مساعينا بالتوفيق والسداد .

وأخيراً ندعوه سبحانه وتعالى أن يتقبل منا أعمالنا، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يكلأنا على الدوام بعونه ورضاه، ويُهيِّأ لنا من الأسباب ما يعيننا على استكمال مسيرة الخير والعطاء في هذا البلد المعطاء، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات ،،،

عميد معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

أ.د. زايد بن عجير الحارثي

١٤٢٨/٦/١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فقد انتهى تحقيق الجزء الأول من شرح الألفية المسمى بـ « المقاصد الشافية في شرح خُلاصَة الكافية » لمؤلفه الإمام العالم العلامة برهان الدين إبراهيم بن موسى الشاطبي الأندلسي (ت ٧٩٠هـ) ، شيخ المتأخرين من أهل الأندلس ، وإمام نحاتها ولُغَوِيِّيها ، وأحد كبار فقهائها ومفتيها .

وكتابه هذا في شرح الألفيَّة يعتبر فتحًا جديداً في النحو لما تضمنه من التحليل والتعليل للمسائل النحوية ، وماشتمل عليه من فكر ثاقب ورأي صائب في تحليل ألفية ابن مالك ، ومناقشة آرائه فيها ومحاولة الربط بين ماجاء فيها وماجاء في « التسهيل » للمؤلف نفسه ، ومحاولة الاعتذار عن المؤلِّف (ابن مالك) في بعض المسائل النحوية التي قد يظهر لأول وهلة أن ابن مالك خالف فيها نفسه بين الكتابين أو بدا أن عليه دركًا في بعض التَّعريفات والحدود، وأنت تلحظ أنه في إجاباته عنها ظاهر الإنصاف ، كثير التحري ، لا يؤاخذ على الزَّلة، ولايُهَوِّل الأمور إذا وجَدَ الهفوة ، وقد رجع الشاطبي على مصادر نحوية ولغوية كثيرة أصيلة ابتداء بالكتاب وما أُلف عليه وحوله مروراً بمؤلفات أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني وانتهاءً بشيوخه الذين ختم بهم وبه بعدهم الاجتهاد في النحو في بلاد الأندلس إن صحَّ هذا التعبير .

وقد مَضَى مدةٌ طويلةٌ على تحقيق هذا الجزء ، وقد شغلت عنه بتوجُّهات علمية أخرى منها العمل على جمع تراجم علماء الحنابلة وتحقيق طبقاتهم التي لم تنشر ... وغير ذلك من البحوث التي أبعدتني كثيراً عن موضوع هذا الكتاب ، فكانت العودة إليه ليست بالأمر السَّهل لاسيما أنَّ المصادر قد تفرقت والذِّهن قد تشتت ، وحَمَاس الشبَّاب قد آذن بالرَّحيل ؛ لذا فإنَّ إدارة مركز البحث مشكورة قد كفتني هذا المهم ، فقاموا بمراجعة أصوله بعد طبعه المرة تلو الأخرى، وكلفت أستاذنا الدكتور محمد بن إبراهيم البناء حفظه الله تعالى بوضع مقدمة تعرف بالكتاب وبمؤلفه دون دراسة للكتاب لأن دراسة مثل هذا الكتاب العظيم تحتاج إلى جهد ووقت، وهو بحاجة إلى جهودِ جَمْعٍ من العلماء للكشف عن مااشتمل عليه من الفوائد، وماتميز به من الفرائد، فالشاطبي - رحمه الله - قد بث أثناء الكتاب فكره، كما أن الكتاب مصدرٌ مهم لأبراز آراء شيوخه وشيوخ شيوخه من أهل غرناطة الأندلس رحمهم الله ورضي عنهم .

لذا أشكر إدارة مركز البحث العلمي لمراجعتهم الأصول ، وأرجو أن يكون هذا العمل مدخراً عند الله تعالى ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

سيرةُ الشاطبى

(٠٠٠ - ٧٩٠هـ)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد فإن خير ماتُوزَن به أقدارُ العلماء هو ماقدَّموه في مجال العلم من بحوث ودراسات تُسهم في نهضته ، وتكشف عن جوانب منه كانت خافية ، وتُقَدِّم تأصيلاً لقضاياه ، ثم إنه لايكون لهذا العلم خَطَرُه ومكانتُه حتى يُرى أثرُه في حياة الناس ، يُقَدِّم حلولاً لمشكلاتهم ، ويُبَصِّرهم بما ينبغى أن يأخذوا به في شئونهم . وهذا ماكان يدعوه الأوائل بالعلم النافع الذى يواكب الحياة ولايكون بِمَعْزِلٍ عنها .

وإذا نظرنا في آثار أبى إسحق الشاطبى وجدنا عالما نَظَّاراً ، صاحب مشاركة فيما صنَّف ، وإنَّ كتابه « الموافقات في أصول الأحكام » لدالٌّ على إمامته في عِلم الأصول ، ثم إنَّ كتابه الذى نُقَدِّمه الآن ، وهو كتاب « المقاصد الشافيه شرح خُلاصةِ الكافية » ليشهد كذلك بإمامته في عِلم العربية ، وكلٌّ من هذين العِلْمين يجذبه إليه ، فمن يطالع الموافقات يحسب أنَّ حياته لم تَتَّسع لغير علم الأصول وفقه الشريعة ، حتى إذا أقبل على مطالعة شرحه لألفية ابن مالك رآه كذلك علمًا من أعلام النحو ، عارفاً بتراثه وأعلامه وأصوله وقضاياه ، وكأنَّ النحو قد استفرغ جَهْدَه كلَّه . وسوف نرى من حديث الشاطبى أنَّ فِقْه العربية هو السبيل الأول لمن أراد أن يبلغ حظاً في علم الشريعة وأصولها . حتى إذا بلغ الشاطبى هذه المكانة كان لابُدَّ أن يكون مَفْزَع الناس في شئون حياتهم ، يسألونه

عن حكم الدين فيها ، وكان لابُدَّ كذلك أن يَعْرِض واقع هذه الحياة على ماتَهَيَّأ له من حكم الشريعة ، ومن هنا كان كتابه « الحوادث والبِدَعُ » ، وهو مايعرفه الناس الآن باسم الاعتصام ، وكانت كذلك فتاواه التى رواها الناس عنه ، وهى تشهد بحرصه على اتباع السنة ومجانبة البِدَع ، وقد امتُحِن الشاطبى بسبب ذلك ، حتى شكى غُرْبته عن جمهور أهل زمانه حين طلب الاستقامة على الطريق ، وهو ماسوف يحدثنا به في كتابه الاعتصام .

النشأة والطلب :

والشاطبى هو أبو إسحق إبراهيم بن موسى اللخمى ، كذا ذكر نسبه تلميذه أبو عبد الله المُجارِى في برنامجه ، وتزيدنا نسخة « المقاصد » المحفوظة بدار الكتب الوطنيه بتونس شيئاً من التعريف بنسبه ، ففى صَدْرِها : « يقول عُبَيد الله إبراهيم بن موسى بن محمد بن موسى بن أحمد بن علىٍّ اللخمىّ .... » . وقد نشأ أبو إسحق في غَرناطة ، وكانت غرناطة في ظلال الحكم الإسلامىّ جنَّةً من جنان الدنيا ، عامرة بالبساتين والخيرات . ويُمَثِّل القرن الثامن الهجرى الذى عاش فيه الشاطبى (.... - ٧٩٠ هـ) طَوْرَ النُضوج للحياة الفكرية في دولة بنى الأحمر ، أو كما تدعى الدولة النصرية (٦٣٥ - ٨٩٨ هـ) ، كما ازدهر فيها الأدب والشعر . وكانت غرناطة قاعدة هذه الدولة التى كانت تشمل القسم الجنوبى من الأندلس حتى شاطىء البحر الأبيض ومضيق جبل طارق ، وإلى غرناطة وإلى غيرها من القواعد الجنوبية انتقل النشاط العلمى بعد تخريب قرطبة ، فَحَفَلت غَرناطة بجمهرة من العلماء والأدباء والشعراء ، وسوف نرى ونحن نعرض لشيوخ الشاطبى صورة لهذا النشاط العلمى والأدبى :

وتدلّ آثار أبى إسحق وحواراته مع شيوخه على مابذله من جهد في طلب

العلم من مظانه ، وحِرْصِهِ على لقاء الشيوخ ، وليس هناك نَصٌّ أبلغ مما تَحَدَّث هو به عن نفسه ، يقول في مقدِّمة كتابه الاعتصام : « وذلك أنِّي – ولله الحمدُ – لم أزَلْ منذُ فُتِق للفهم عقلى ، وَوُجِّه شَطْرَ العِلْمِ طَلَبِى ، أنظر في عقليَّاته وشرعيَّاته ، وأصُوله وفُرُوعه ، لم أقتصر منه على عِلْمٍ دون عِلْمٍ ، ولا أفردتُ من أنواعه نوعًا دون آخر ، حسب ما أقتضاه الزمانُ والإمكانُ ، وأعطته المُنَّةُ المخلوقة في أصل فطرتى ، بل خُضْتُ في لُجَجِه خَوْضَ المحسن للسباحة ، وأقدمت في ميادينه إقدام الجرىء ، حتى كِدْتُ أتْلَف في بعض أعماقه أو أنقطع في رُفْقَتى التى بالأُنْسِ بها تجاسَرْتُ على ماقُدِّر لى ، غائبا عن مقال القائل ، وعَذْلِ العاذِلِ ، ومُعرِضًا عن صدِّ الصادِّ ، ولَوْمِ اللائم ، إلى أنْ منَّ علىَّ الربُّ الكريمُ ، الرؤوف الرحيمُ ، فشَرَح لى من معانى الشريعة مالم يكن في حسابى ، وألقى في نفسى القاصرة أنَّ كتاب الله وسُنَّة نَبيِّه لم يتركا في سبيل الهداية لقائلٍ مايقولُ .....» .

وقد هُدِى الشاطبى إلى ماينبغى أن يُطْلَب من هذا العلم ، وله في هذا كلمات تُعَبِّر عن منهج سديد في الطلب ، وإذا كانت المناهج الحديثه تدعو إلى اعتمادِ أمَّهات المصادر في البحث ، فإننا نجد الشاطبى يقول مثلاً في فتاويه : « وشأنى ألاَّ أعتَمَد على هذه التقييدات المتأخرة البتَّةَ ، تارةً للجهل بمؤلِّفها ، وتارةً لتأخر زمان أهلها جداً أو للأمرين معًا ، فلذلك لا أعَرِفُ كثيراً منها ، ولا أقتنيه » . وسوف نذكر – إن شاء الله – شيئاً من ذلك عند حديثنا عن شرح الألفية ونهجه فيه .

ولقد كان الشاطبىُّ يعى جيِّداً أموراً يجب أن تتوافر في العالم ، فيحدِّثنا في إفاداته عن أبى على الزواوى أن بعض العقلاء كان « لايُسمَّى العالم بِعِلْمٍ مّا عالماً بذلك العلم على الإطلاق حتى تتوافر فيه أربعةُ شروطٍ ، أحدها : أن يكون قد أحاط

علماً بأصول ذلك العلم على الكمال . والثانى : أن تكون له قُدرة على العبارة عن ذلك العلم . والثالث : أن يكون عارفاً بما يلزم عنه . والرابع : أن تكون له قدرة على رفع الإشكالات الواردة على ذلك العلم » . يقول الشاطبى : « وهذه الشروط رأيتها منصوصة لأبى نصر محمد بن محمد الفارابى الفيلسوف في بعض كتبه » وإن هذه الشروط التى اشترطها الفارابى تقتضى إذا تَمَثَّلَتْ في شخصٍ ما أنَّ صاحبها لابُدَّ أن يكون من أصحاب القدرات والاستعدادات الخاصة ، وقد دلَّت أخبار أبى إسحق على ماكان يتمتّع به من نُبوغٍ مُبَكِّر ، وماحديثه الذى ذكر فيه قصة طلب العلم ببعيد ، ثم إن كتبه لَدَالَّة على إحاطة بالغة بأصول ماكتب فيه ، سواءٌ في مجال الشريعة أو النحو ، ودالّةٌ كذلك على قُدرته على التعبير عن مُرادِه بعبارةٍ مستقيمةٍ مُحْكَمةٍ ، وعلى معرفته بتوابع ذلك العلم ولوازِمِه . أما قدرتُه على دَفْعِ الإشكالاتِ فواضحةٌ وضوحًا ساطعًا فى موافقاته ومقاصده .

ويحدِّثنا الشاطبى في إفاداته عن مجلس ضَمَّ أعلام شيوخه ، يقول : حضرت يومًا مجلسًا بالمسجد الجامع بغرناطة مَقْدَم الأستاذ القاضى أبى عبد الله المَقَّرِى في أواخر ربيع الأول عام سبعة وخمسين وسبعمائة / مارس - أفريل ١٣٥٦ ، وقد جمع ذلك المجلس القاضى أبا عبد الله ، والقاضى أبا القاسم الشريف شيخنا ، والأستاذ أبا سعيد بن لُبٍّ ، والأستاذ أبا عبد الله البلنسى ، وذا الوزارتين أبا عبد الله بن الخطيب ، وجماعة من الطلبة ، فكان من جملة ماجَرَى أن قال القاضى أبو عبد الله المقَّرِىّ : سُئِلت عن مسألة من الأصُولِ لم أَجِدْ فيها نصاً ، وهى تخصيص العامِّ المؤكّد بمنفصل ، فأجبته بالجواز ، محتجاً بقوله تعالى : ﴿ قل إنَّما حرَّم ربى الفواحش ما ظهر منها ومابطن ﴾ ، فهذا عامٌّ مؤكّد ، وقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « لم يُحِلَّ الله من الفواحش إلا مسألة الناس » . فإجابَةُ الشاطبى على شيخه في حَضْرةِ شُيوخه ، ونَحْسِبُ أنَّ الشاطبى كان حينئذ

في العَقْدِ الرابع ، دليلٌ على مابلغه من مكانةٍ في العلم ، وقد تناول الشاطبى في « الموافقات » بالتفصيل تخصيص العامّ بالمتصل والمنفصل دُون أن يذكر واقعة هذا المجلس (١) .

أما مَرْوِيَّاتِ الشاطبى عن شيوخه فسوف نذكرها في ترجمتهم ، وسوف نذكر فيها ماتهيّأ لنا من علاقته بهم :

شيوخ الشاطبى :

١ - أبو عبد الله محمد بن على بن الفخار البِيرىُّ (.... - ٧٥٤هـ) .

قال عنه ابن الخطيب :« أستاذ الجماعة ، وعَلَمُ الصناعة ، وسيبويه العصر ، كانت له مشاركةٌ في غير صناعة العربية من قراءات وفقه وعروض وتفسير (٢) .... وَقَلَّ في الأندلس من لم يأخذ عنه من الطلبة » .

وكان الشاطبى يُجِلُّ شيخه ابن الفخار ، يقول عنه فى بعض مروياته : « حدثنا الأستاذ الكبير الشهير أبو عبد الله بن الفخار شيخنا » (٣) . وقد يذكره فيقول : « حدثنى الشيخ الفقيه الأستاذ الكبير ، النحوىّ الشهير » (٤) ، أو يقول : « العلم الخطير (٥) » . إلى غير ذلك من الألقاب التى تدل على مكانة ابن الفخار . وقد ذكر أبو عبد الله المجاري (٦) أن الشاطبى قرأ عليه بالقراءات السبع

(١) الموافقات : ١٦٢/٣ .
(٢) الإحاطه : ٣٥/٣ - ٣٨ .
(٣) الافادات : ص ١٢١ .
(٤) الافادات : ص ٩٦ .
(٥) الافادات : ص ٩٨ .
(٦) برنامج المجاري ص ١١٩ .

في سبع ختمات، ثم يقول : « وقد أكثر عليه في التفقه في العربية وغيرها . وقد روَى عنه الشاطبي كتاب سيبويه [1] بسند يرفعه إلى سيبويه . وذكره في ختام شرحه للألفية وهو يذكر منهجه ، قال : « وقد سلكتُ فيه مسلك شيوخي – رضي الله عنهم – في البحث وتحقيق المسائل ..... فقد كان شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبد الله بن الفخّار – رحمةُ الله عليه – في هذه الطريقة إمامًا غير مُدَافَع ، وكان من طُرق تعليمه البسطُ والتعليلُ ، وفَصْلُ القضية بين المختلفين من أهل البَصْرَتين وغيرهم ، وضَربُ المسائل بعضها ببعض ، والاتّساع في التنظير ... » .

* * *

٢ – أبو سعيد فَرَجُ بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي الغرناطي (٧٠١–٧٨٢هـ) .

ذكره الشاطبي في كتبه مثنياً عليه ، وتعدّدَت أوصافه له بين الأستاذ الكبير والشهير والجليل والمشاور ، وقد روى عنه في الإفادات رواياتٍ كثيرةً في النحو والفقه وبعض أشعاره . وكان أبو سعيد شاعراً مجيداً . وعَرَض عليه الشاطبي مختصر ابن الحاجب في الأصول في مجلس واحد ، وأجاز له أن يرويه عنه ، وكذلك جميع مروياته ، وماقيّده من العلوم . ولابن لُبٍّ تقييدٌ على بعض جُمَل الزجاجي ، حققه في رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى الدكتور محمد الزين زروق سنة ١٤٠٦هـ ، كما أن له رسائل متعددة ، منها رسالة تعيين محل دخول الباء من مفعولي بَدَّل وأبدل ، وقد حققها الدكتور عياد الثُّبَيتي ، ونشرت في العدد الثاني من السنة الثانية ١٤٠٤–١٤٠٥هـ من بحوث كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى .

---

(١) برنامج المجاري : ص ١١٦ .

٣ – أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحَسَنِيُّ (٦٩٧–٧٦٠هـ) .

نكره الشاطبى في كتبه ، ونَعَتَه بالشيخ الفقيه الشريف الجليل [1] ، قاضى الجماعة . وقد عَرَّف الشاطبىُّ بمكانته فى علم النحو وطريقته في التدريس ، وذلك في ختام شرحه للألفية ، قال : « وكان شيخنا القاضى أبو القاسم الشريف الحسنى – رحمة الله عليه – فى هذا العِلْمِ رفيع الشان ، عالماً بدفائن أئمته ، وكان من طرق تعليمه تحصيلُ مُضمَّن الفُصول والأبواب ، جامعاً لما تَشتَّت منها ، مُقَرِّباً للمبتدى ، يقف القارىء على نكت كتابه المقروءة واحدةً فواحدةً ، لايقنع بالفهم البرّانى فيه ، مُورِداً للإشكال ، مجيباً عنه ، لايخرج عن طريق كتابه إلا فى النَّدْرَةِ ، معتذراً عن غَفَلاته ، مرتضياً ماارتضاه شيوخُه في فهمه ، مُحمِضًا بفوائد المعانى ومسائل البيان ومقطعات الشعر الحسان » .

٤ – أبو عبد الله محمد بن على البلنسى (٧١٤ – ٧٨٢هـ) .

ذكره الشاطبى كذلك فى كتبه ، ودعاه بالأستاذ الفقيه النحوى . وروى عنه فى كتابه « المقاصد » فى شرح باب النكرة والمعرفة ، وفى هذا الموضع دعا له بالبقاء والحفظ ، ولشيخه أبى عبد الله بن الفخار بالرحمة ، كما روى عنه فى باب تثنية المدود من شرحه عن شيخه أبى عبد الله الفخّار ، كما ذكره الشاطبى فى ختام شرحه معرفاً بطريقته ومنهجه فى النحو ، فقال : « وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله البَلَنْسِيّ – رضى الله عنه – فى هذا العلم عارفاً بطُرُق أئمته المتأخِّرين ، عالماً بمقاصدهم فيه ، وكان من طرق تعليمه بيانُ المقاصد بحسب القارىء من الابتداء والانتهاء ، مرشحاً لفهمه ، مُدرِّباً له ، وموقِظاً لفِكْرِهِ لاقتناص

(١) الافادات : ص ٨٩ .

الجواب وإيراد السؤال ، مُطَرِّزاً مجلسه بنَقْل نُكَتِ شيوخه ، متأدِّباً معهم ، إذا ذكر أحداً منهم طَرِب بذكراهم ، وأمْتَع بالثناء عليهم ، كعادة شيخه أبى عبد الله بن الفخار » .

وأبو عبد الله البَلَنْسِيُّ هو صاحب « صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابى الإعلام والتكميل » ، وله تفسير للقرآن الكريم ذكره ابن الخطيب [1] .

٥ – أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبى بكر المَقَّرِيّ (..... –٧٥٩هـ) .

كذا ذكر الشاطبى نسبه فى « الإفادات [2] » ، ودعاه بالشيخ الفقيه القاضى الجليل الشهير الخطير . وهو أول شيوخه ذكراً فى المقاصد ، وفى الإفادات . وقد روى عنه عن أبى حَيَّان أثير الدين – وله مع هذا الشيخ سند تلقين ومصافحة ينتهيان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد ذكر أبو عبد الله المجارى أنَّ الشاطبى سمع على الشيخ كتابه الحقائق والرقائق ، وأجازه به وبغيره من الكتب ، ومنها الشاطبية ، والتسهيل ، والجزولية ، وجمل الزجاجى .

٦ – أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مَرْزُوقٍ التلمسانى (٧١١–٧٨١هـ) .

هكذا أورد نسبه الشاطبى فى الإفادات [3] ، ووصفه بالشيخ الفقيه الخطيب الجليل العالم . وذكر أبو عبد الله المجارى أنه سمع عليه الجامع الصحيح للبخارى ، وموطَّأ الإمام مالك ، وأجازه بهما وبجميع مايحمل .

---

(١) الإحاطه : ٣٩/٣ .

(٢) الإحاطه : ص ٨١ – ٨٢ .

(٣) ص ٨٦ – ٨٧ .

٧ - أبو علىّ منصور بن على بن عبد الله الزَّواوِى (٧١٠-٧٧٠هـ) .

نكره الشاطبى غير مَرَّةٍ فى الإفادات ، ووصفه بالشيخ الفقيه الجليل الأصُولىّ وأحيانا كان يقول : الأستاذ العالم النَظَّار . ورَوَى عنه ما سُقْنَاه من قبل من الشروط التى ينبغى توافرها فى العالم . وذكر المجارى أنَّ الشاطبى قرأ عليه مختصر منتهى السول والأمل فى علمى الأصول والجدل لابن الحاجب ، قراءةَ تَفَقُّهٍ ونَظَرٍ ، وأنَّه أجازه إجازة عامة بشرطها [١] .

هذا إلى شيوخ آخرين روى عنهم ، منهم الفقيه أبو بكر محمد بن عمر بن على القرشىّ الهاشمىّ ، وكان من أدباء الأندلس ، والأستاذ النحوى أبو عبد الله محمد بن محمد بن بِيبَشَ العَبدرِىّ (.... - ٧٥٣هـ) .

* * *

تلاميذه :

لم تسعفنا المراجع بحديث مستفيض عن التلاميذ الذين أخذوا عنه ، ولولا مانكره تلميذه أبو عبد الله المُجارِى فى برنامجه عن مشيخة الشاطبى لفاتنا بعض ماينبغى أن نَتَعرَّفه عن علم هؤلاء الشيوخ .

أما المجارى وهو : أبو عبد الله محمد بن محمد بن على بن عبد الواحد (٠٠٠-٨٦٢هـ) فقد حَدَّثنا عما أخذه عن شيخه بإفاضة ، وهو حديث نافع نستنبط منه أنَّ الشاطبىَّ كما عُنى بالتأليف عُنى كذلك بإشاعة العلم بين النابغين من طلبة العلم ، وفاءً بحق العلم عليه ، ويحسُن هنا أن نُورِد نص المجارى ، قال : « عرضتُ

(١) برنامج المجاري ص ١١٩ .

عليه ألفية ابن مالك عن ظهر قَلْبٍ ، وحدَّثني بها عن شيخه الإمام العلاَّمة أبى عبد الله البِيرىِّ ، عن الإمام النحوى أبى محمد عبد المهيمن الحضرمى السَّبتىِّ ، عن الشيخ إمام النحاة أبى عبد الله محمد بن إبراهيم الحلبى المعروف بابن النحاس ، عن مؤلِّفها أبى عبد الله بن مالك » .

قال المجارِى : « وأجاز لى عامَّةً ، قال رحمه الله : وأبحتُ له روايتها عنى ، وجميع ماروِيتُه أو قَيَّدتُه ، وعلى شرْطِهِ المعروف عند أهل الحديث ، وبرئتُ إليه من الخطأ والتصحيف والوهم والتحريف . ولم يجز أحداً غَيرِى ممن قَرَأ عليه إجازةً عامةً – فيما أعلم – وكتبها بخطِّه ، رحمه الله ، وجزاه أفضل الجزاء » (١) .

ثم يقول : « وأخذت عنه من الكتب ما أذكر ، فمن ذلك :

كتاب الإمام النحوىِّ أبى عبد الله البيرِىِّ ..... » . ثم ذكر سلسلة السند إلى سيبويه . وذكر المجارى كذلك أنَّه أخذ عنه : مختصر الإمام أبى عمرو بن الحاجب فى أصول الفقه ، وقال : « سمعت عليه بعضه تَفَقُّهاً ، وحدَّث به عن الشيخ النظَّار أبى علىٍّ منصــور بـن على بن عــبــد الله الزواوى .... » ثم رفع سنده إلى ابن الحاجب ، كما أخذ عنه موطأ الإمام مالك . ثم قال : « وله – رحمه الله – تآليف منها كتاب الموافقات ، سمعت بعضه عليه ، وشرح رجز ابن مالك ، وكتاب الحوادث والبدع »

ويتبيَّن مما رواه المجارِى ماكان يدور فى حلقة شيخه الشاطبى من العلوم ، فقد كان التلاميذ يأخذون عنه النحو والأصول والفقه والحديث ، ويروون كتبه ، وأنَّ الشاطبى لم يكن يجيز طلبته إجازة عامَّةً إلا بحقها .

(١) برنانج المجاري ص ١١٦ .

ومن تلاميذ الشاطبى أبو يحيى بن محمد بن عاصم ، وأخوه أبو بكر محمد بن عاصم ، وينتميان إلى أسرة ذات مكانة علمية ، ويذكر عن الأول أنه انتصر لشيخه أبى إسحق الشاطبى بردِّه على الأستاذ أبى سعيد بن لُبٍّ فى مسألة الأدعية إثر الصلوات المكتوبة [1] . وكان الشاطبى يذهب إلى أنَّ دعاء الإمام للجماعة فى أدبار الصلوات ليس فى السنة مايُعَضِّدُه ، بل فيها ماينافيه [2] . وكان ابن لُبٍّ يقول بالجواز . وقد استُشهِدَ أبو يحيى سنة ٨١٣ . أما أخوه أبو بكر (٧٦٠-٨٢٩) فكان فقيهاً مُحَدِّثاً ، وله تصانيف فى النحو والقراءات ، وقد ذكر المقَّرِيُّ أنَّه لخَّص الموافقات وسمى تلخيصه : « نيل المنى فى اختصار الموافقات » [3] .

* * *

مؤَلَّفاته :

١ - الأصول العربية :

ذكره الشاطبى أول مرة فى المقاصد الشافية عند شرحه لبيت ابن مالك :

والأصل فى المبنى أن يُسَكَّنا

فتناول فى هذا الموضع الأصل القياسى ، والأصل الاستعمالى . ثم قال : « وهذه المسألة مبسوطة فى الأصول العربية » . ويتردَّد ذكر هذا الكتاب فى غير موضع من المقاصد ، وهذا الكتاب مفقود . وقد ذكر التُّنْبكتى أنَّه أُتلِفَ فى حياته ، على أنَّه من الممكن أن نستخرج كثيرا من آرائه الأصولية من المقاصد .

---

(١) نفح الطيب ٥/٥١٤ .

(٢) فتاوى الشاطبي ص ١٢٧ – ١٢٨ .

(٣) نفح الطيب ٥/٢١ .

٢ - الاتِّفاق فى علم الاشتقاق .

هذا الكتاب مثل سابقه ، ذكر التُّنْبكتى أنَّه أُتلِفَ فى حياته ، وللشاطبى كذلك فى المقاصد حديث يتردَّد عن الاشتقاق .

٣ - المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية :

وهو الكتاب الذى نُقَدِّمه مُحَقَّقاً ، وسوف نتحدث عنه وعن منهج صاحبه فيه فى حديث مستقل من هذه الدراسة . غير أننا نشير هنا إلى تسميته بالمقاصد ، ويَرْجع ذلك - فيما يبدو - إلى أمرين تعاونا على هذه التسمية ، أولهما حديثه المستفيض عن المقاصد فى كتابه الموافقات ، وهو يمثل القسم الثالث من هذا الكتاب ، وثانيهما مقالة ابن مالك فى صَدْرِ ألفيته :

وأَسْتَعِينُ اللَّه فى أَلفيَّهْ مقاصدُ النحو بها مَحْوِيَّهْ

فجاء هذا العنوان المقاصد مُتَّفِقًا مع اتجاه صاحبه ، وإذا كان الشاطبى قد قسَّم المقاصد فى كتاب الموافقات إلى قسمين أساسيين ، أولهما قصدُ الشارع ، والآخر قصد المكَلَّف ، فسوف نراه فى شرحه للألفية مَعْنيًا بمقابل هذين الأمرين الأساسيين كذلك فى النحو ، وهما قصد الواضع فيما وضع ، ثم مقصد ابن مالك من عبارته . وهو حديث نراه يتردد كثيراً فى هذا الشرح .

٤ - الإفادات والإنشادات :

قدَّم الشاطبى لكتابه هذا بقوله : « جمعت لك فى هذه الأوراق جملة من الإفادات المشفوعة بالإنشادات ، مما تَلَقَّيته عن شيوخنا الأعلام ، وأصحابى من ذوى النبل والأفهام قصدت بذلك تشويق المُتَفَنِّن فى المعقول والمنقول ، ومحاضرة المستزيد من نتائج القرائح والعقول ....

وهذه الإفادات متعدِّدة بحسب موضوعها ، ويغلب جانب النحو والصرف ، وبعضها فى البلاغة واللغة والأدب ، ومنها مانجده فى التفسير والحديث والفقه والعقيدة ، وغير ذلك . ويُعَدُّ شيخه أبو عبد الله المَقَّرى فى مُقَدِّمة شيوخه الذين روى عنهم ، ويليه شيخه أبو عبد الله بن الفخار ، ثم الزواوىّ وابن لُبٍّ . وقال ناسخه فى ختامه : « انتهى ماسَطَّره سَيِّدنا الأستاذ ، وقد قرأناها عليه ، الأبيات والشواهد ، وأنشدنى الأبيات فى أواخر رجب من عام تسعة وخمسين وسبعمائة / أوائل جويليه ١٣٥٨م » .

وقد حقق الكتاب الدكتور محمد أبو الأجفان ، وصدرت طبعته الأولى سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣ عن مؤسسة الرسالة ، وبلغت صفحاته ٢٣٨ بما فى ذلك مقدمة المحقق .

٥ - الموافقات فى أصول الأحكام :

يُعَدُّ هذا الكتاب أجل كتبه جميعاً ، وهو دَالٌّ على مابلغه من مكانة فى علمِ الأصول وفِقهِ الشريعة ، وهو ثمرة مرحلة الطلب التى أقبل فيها على العلم ، باذلاً فيه غاية جهده ، لا يَخُصُّ علماً دون آخر ، وهو ما حَدَّثْناه من قبل ، وقد وضح ذلك فى هذا الكتاب الذى يمكن أن نجد فيه أثر هذه الدراسة الجادة . لقد قام كتاب الموافقات على خمسة أقسام ، القسم الأول فى المقدمات العلمية ، والثانى فى الأحكام ومايتعلّق بها والثالث فى المقاصد الشرعية ، والرابع فى حصر الأدلة الشرعية ، والخامس فى أحكام الاجتهاد والتقليد . وكان الشاطبى حين صنف الكتاب قد سماه بعنوان (التعريف بأسرار التكليف) ، ثم عَدَل عنه لرؤيا بعض شيوخه ، قال له :« رأيتُك البارحة فى النوم وفى يدك كتاب ألَّفتَه ، فسألتُكَ عنه ،

فأخبرتني أنه (كتاب الموافقات) ، قال : فكنتُ أسألك عن معنى هذه التسمية الظريفة ، فتخبرني أنك وفّقتَ به بين مَذْهَبَي ابن القاسم وأبي حنيفة ..... » .

وقد أجمع السابقون واللاحقون على أنَّ كتاب الموافقات من أنبل الكتب، وأنَّ الباحثين في معاني الشريعة عالةٌ عليه . وقد طُبع هذا الكتاب عدَّةَ طبعات .

٦ - الاعتصام :

وهو كتابُ الحوادثِ والبِدَعِ ، كما ذكره أبو عبد الله المجاري . وقد وصفه السابقون بأنه في غاية الإجادة ، ويُعَدُّ من خير الكتب في موضوعه ، ولكنه لم يَتِمَّ ، وما خرج منه يقوم على عشرة أبواب ، الباب الأول في تعريف البدع ، والثاني في ذم البدع ، والثالث عن شبه المبتدعة ، والرابع في استدلال أهل البدع ، والخامس في البدع الحقيقية والإضافية ، والسادس في أحكام البدع ، والسابع في البدع بين العبادات والعادات ، والثامن في الفرق بين البدع والمصالح المرسلة والاستحسان ، والتاسع في سبب افتراق المبتدعة عن جماعة المسلمين ، والعاشر في الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه المبتدعة .

وقد صدر هذا الكتاب عن دار المنار بمصر سنة ١٩١٣م .

٧ - المجالس :

وهو كتاب شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري .

٨ - فتاوى الإمام الشاطبي :

وقد جمعها محمد أبو الأجفان من كتب كما يقول : « أُلِّفت بَعْدُ عن الشاطبي » ، وحقَّق هذه الفتاوى ، وصدرت طبعتها الأولى في تونس سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م في ٢٥٦ صفحة شاملة للدراسة .

المقاصدُ الشّافيةُ فى شرحِ خلاصةِ الكافية

فى نَحْوِ العربية مؤلفاتٌ ذاتُ بالٍ ، شُغِل بها النحاة فى مُختلِف العصور ، يكشفون فى شروحهم لها وتعليقاتهم عليها عن مقاصد أصحابها ، حتى غَدَت أمّهاتٍ لغيرها من المصنفات . وفى مُقَدِّمتها كتابُ سيبويه ، وهو عمدةُ هذه الكتب ، وجُمَلُ الزجّاجى ، ومُفصّلُ الزمخشرى ، وكافيةُ ابن الحاجب وشافيته ، وتسهيلُ الفوائدِ وتكميل المقاصد لابن مالك ، ثم خُلاَصته المشهورة بالألفية ، وهى نظم فريد استخلصه من أُرجوزته الكبرى « الكافية الشافية » – وكان لابن مالك غرامٌ بالنظم فى علم العربية نحواً وصرفاً ، وخلَّف فى ذلك آثارًا جليلةً إلى جانب تآليفه الأخرى – وتُعَدُّ الخلاصةُ الألفيّةُ من أشهر ماترك من هذه المنظومات . وقد عُنِى بها العلماء من بعده ، فاقبلوا على شرحها ، والتعريف بِمُرَادِهِ منها ، ولهم فى ذلك منازع مختلفة ، على حين لم تحظ « الكافية الشافية » – وهى الأصل الذى انتُزِعت منه – بشىء من هذه العناية ، حتى إنَّ الإمام الشاطبى يقول فى ختام شرحه للألفية : « والكافية هى أرجوزتُه الكبرى المسمّاة بالكافية الشافية ، وهى قد احتوت من الأشطار المزدوجة على آلاف ، ولم أقف عليها بعدُ » ! ولانجد تعليلاً لعناية النحاة بالخلاصة إلاَّ أنهم رأوها وافيةً بالغرض مع وجازتها وإحكام نسجها ، ويبدو أنّه كان لصنيع أبى عبد الله بن مالك من مُعاودة النظر فى نظمه الأوَّل « الكافية الشافية » ، واختيار الألفية منه ، أثَرُه الكبيرُ فى إقبال النحاة على نظمه الجديد ، واحتفالهم بشرحه والتعليق عليه ، اعتقاداً منهم أنَّ ابن مالكٍ قد أضرب عن الكافية ، ومن هنا لم يُقَدَّر لها أن تشيع شيوع الألفيةِ حتى افتقدها الإمام الشاطبى . ثم إنَّه لابُدَّ أنهم قد وَجَدُوا فى نظم الألفية مايستدعى الكشف عنه ،

ويسط القول فيه .

شَرَح الألفيَّة كثيرٌ من الأعلام ، وكلٌّ كان يذكر فى صَدْرِ شرحه دواعى عمله ، يقول ابن الناظم : « فإنى ذاكرٌ فى هذا الكتاب أرجوزةَ والدى - رحمه الله - فى علم النحو ، المُسمَّاةَ بالخلاصة ، ومُرَصِّعُها بشرحٍ يَحُلُّ منها المُشكَل ، ويَفْتحُ من أبوابها كلَّ مُقْفَلٍ » . ويقول ابن هشام : « إنَّ كتابَ الخُلاصةِ الألفيّة فى علم العربية ، نَظْم الإمام العلاَّمة جمالِ الدين أبى عبد الله بن مالك - رحمه الله - كتَابٌ صَغُر حجماً ، وغَزُر علماً ، غير أنَّه لإفراطِ الإيجاز يُعَدُّ من جملة الألغاز » . أمَّا الإمام أبو إسحق الشاطبىُّ - صاحب هذه الموسُوعة الفريدة - فيحدثنا فى ختام شرحه عن دواعى بَسْطِهِ لهذا الشرح ، يقول شارحًا قول ابن مالك :

وما بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قـد كَمَلْ نظماً على جُلِّ المهمَّاتِ اشتملْ

أَحْصَى من الكافيةِ الخُلاصهْ كما اقتضى غِنىً بلا خَصاصة

« يُرِيد أن هذا النظم قد حَصَّلَ لُبَابَ الكافية ، وعُيونَ فوائدها ، وأحاط بها » ويذكر أنَّ هذا النظم اشتمل على أمرين « أحدهما : تحصيلُ لُبابِ كتابه الأكبر حتى إنَّه لم يَفُتهُ منه إلاَّ مالا يُعَدُّ خُلاصةً ولا لُباباً ؛ إذ ليس فى طبقة الضروريَّات . والثانى : أنَّه مع اشتماله على هذا الاختصار وعدمِ الإحاطة بالجميع ، فيه من العلم مايستغنى الطالبُ به ، فيكفيه طَلَبَ غيرِهِ والافتقارَ إليهِ » . وإن نحواً يُنْظَم فى نحو ألف بيت ، يختصر فيه صاحبُه نَظْمَه الأول الذى تجاوزت أبياتُه ألفين وسبعمائة وخمسين بيتاً ، ويحوى مع ذلك خلاصة النحو ولُبَابه ، لابُدَّ أنَّ صاحبه قد لجأ إلى أساليب شَتَّى فى عرض القواعد والأحكام ، وهو مايستدعى من شُرَّاحه الكشف عنها . وقد أشار إلى ذلك ابن الناظم ، وابن هشام ، وهو الذى يحدثنا عنه الشاطبى .

الشاطبىّ ينشىء موسوعة حول الألفية :

لم يَدَعْ لنا الشاطبىُّ أن نستقرىء شرحه لنتعرَّف الدواعىَ التى جعلته يُقِيمُ هذا الشرح المستفيض حول الخُلاصة ، فقد وجدناه - كما عهدناه دائما - يجيب على هذا التساؤل على نحو مارأيناه فى هذا الشرح يُجِيب على مايمكن أن يخْطُرَ على ذهن القارىء من تساؤلات . بل لَعَلَّ هناك تساؤلات لم تكن لَتخطُر إلا على ذهن هذا العالم الأصولىِّ الفذّ وهو هنا - بعد أن وَصَل بنا فى شرحه إلى أسمى الغايات ، عارضاً مقالاتِ النُّحاة منذ نشأ هذا العلم حتى عصره - يقول : « وكما عَرَّف الناظمُ - رحمه الله - بما تَضَمَّن كتابُه من هذا العلم ، وما أعطاه فيه من الفائدة ، كان من الذى ينبغى أن أُعَرِّف أنا بما قصدتهُ فى هذا الشرح ، وأُبَيِّن مُرْتَكبى فيه ، وما أودعتُه فيه من منازع شيوخى - رضى الله عنهم ونفعنى وإياهم - وذلك أنِّى لم أقصد فيه قصد الاختصار الذى قصده غيرى ممن شرح هذا النظم لأمور أكيدة :

أحدها : أنَّ واضعه لم يَضَعه للصائم عن هذا العلم جملةً ، ولو قصد ذلك لم يَضَعه هذا الوضع ؛ إذ كثير منه مَبْنِىٌّ على أَخْذِ الفوائدِ والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهومِ والإشارات الغامضة . والمبتدئُ لايليق به هذا التعليم ، ولايسهلُ عليه قصدُ الإفادة ، وإنما يليق بالمتعلم جُمَلُ الزجاجىِّ وماأشبهه مما يَسْهل تَصَوُّرُه ، ويقربُ متناولُه . أمَّا إذا كان الطالب قد شدا فى النحو بخَتْمِ كتابٍ يَنْفَتحِ له به اصطلاحُ العِلْمِ ، وزاول أبوابه ، وتَنَبَّه لجُملةٍ من مقاصده ومسائله - فهو المستفيد بنظم ابن مالك ، لأنه يَضُمُّ له ما انتشر ، ويجمع له ماتَشَتَّت عليه ، ويصير له فى النحو قوانينُ يعتمد عليها ، ولا يُخافُ انطماسُ فَهْمِهِ عليه . وإذا كان كذلك لم يكن لائقاً بشرحه الاختصارُ المَحْضُ ، والاقتصارُ على مُجرَّد التمثيل ومايليه .

والثانى : أنَّ الناظم لم يقتصر فى كثير من هذا الكتاب على مُجرَّدِ النقل الذى لايشُوبه تعليل ، ولا أَضْرَبَ عن ذِكْر الخلافِ والإشارةِ إلى الترجيح ، بل نَبَّه على التعليل ، ورَمَز إلى الأخذ بالدليل ، وأرشد إلى أنَّ لِبَسْطِ العِلَلِ فيه موضعاً ، وللإدلاء بالحُجَجِ وفصل القضايا بين المختلفين فيه مجالاً مُتَّسِعاً . فلذلك بسطتُ فيه من المآخذ الحكْمِيَّة العربيَّة مايسوغُ أن يقع تعليلاً لمسائله ، وأردتُ فيه من التنبيه على الخلاف فى المسائل المُورَدَةِ فيه ما وَسِعنى إيرادُه ، ومِلْتُ إلى الانتصار للناظم فيما رآه ، والاعتذار عنه ماوجدتُ إلى ذلك طريقاً ، حتى إذا لم أجِد لما ارتكبه مساغاً فى المنقول ولا فى المعقول ، بَيَّنْتُ الحقَّ فى المسألة ، ورَدَدْتُ عليه غير مُزْدَرٍ به ولا مُنْتقِصٍ له ، علماً بأنَّ من كلام الناس المأخوذَ والمتروكَ ، إلا ماكان من كلام النبوَّة .

والثالث : أن فيه من القواعد الكُلِّية ، والقوانين العاقدة ، ماينبغى بسطُه ، ولايَسَعُ اختصارُه . فلو قَصَد قاصدٌ اختصارَ الكلام عليها ، أو اكتفى بالنظر الأول فيها ، كان إخلالاً بمقصدِ الشرح ، وإغفالاً لما تأكَّدَ طَلَبُه وبَسْطُه منه .

والرابع : أنَّ تعويله على الإشارة بالتمثيل ، وعَقْد الضوابط بها ، والاتِّكال على المفهوم ، والإتيان بالعبارات الغامضة المعانى ، مايدلُّ على أنَّ صاحبه قصد أن يشترك فى النظر فيه الشادى والمنتهى ، فلذلك حَمَلْتُ العبارةَ ماتحتمله فى باب المفهوم والمنطوق ، وخدمتُها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمكن ، وتَتَبَّعتُ قواعده الكلية ، وعرضتها على أصول العلم ، فما وجدتُه منها صحيحاً أثبتُّ وَجْه صِحَّتِه ، وما كان فيه خَلَلٌ بَيَّنتهُ بقدر الإمكان ، إلى أن كَمُلَ منه بحمد الله مارأيتَ . وعسى أن يكون هذا المنزعَ الحِكْمِىَّ فى التعليم، والربَّانىَّ فى التحصيل، وهو الذى أرجو ، فإن وافق ذلك فبفضل الله ، وإلاَّ فقد حرصتُ على ذلك ، والله ينفع بالقصد » .

هذه هى الأمور التى دعت أبا إسحق الشاطبى إلى بسط شرحه حتى جاء على غير المعهود من شروح الألفيَّة ، تلك التى توخت الإيجاز . ولقد عرفنا بعض هـذه الشروح فلما قُدِّر لنا أن نعايش منهج الشاطبى هنا بدا لنا أنه قد فاتنا كثير من مرامى الألفية ، وأنَّه قد مررنا بكثير من مشكلاتها مرَّ الكرام كما يقولون ، وكنا نظن أننا قد أحطنا بها خُبرًا ، وصدق الله العظيم : ﴿ وفوق كُلِّ ذى علم عليمٌ ﴾ .

معالم هذا الشرح :

نعرِض هنا للمنهج الذى التزمه أبو إسحق فى شرحه ، فنتحدث عن مصادره التى رجع إليها لأنها عماد هذا الشرح ومعلمه ، وعليها كان يعتمد فى تحقيق الآراء والمسائل ، وتلك المصادر كانت تتعدد بين الكتب والروايات ، وقد كان الشيخ وثيق الصلة بهذا التراث منذ نشأ حتى عصره ، كما كان راوية للعلم حين جلس إلى أعلام الشيوخ فى عصره . والمطالع لهذا الجانب - أعنى جانب المصادر - يَهُوله خبرةُ أبى إسحق به ، ونفاذُه فيه . كما نتحدث عن المنهج الذى توخاه فى شرح أبيات الألفية ، وطريقةِ عَرْضِهِ لقضايا النحو ، وأسلُوبِهِ .

أما عن مصادره فهى كما ذكرت عالية ، ويطول بنا المقام لوحاولنا سَرْدها ، وكتب النحو فى المنزلة الأولى ، فهو كثير الرجوع إلى كتاب سيبويه ، وشرحه للسيرافى ، وكتب الفراء ، والمبرِّد ، والزجاج ، وابن السرَّاج ، وأبى على الفارسىّ - ويحفظ لنا هذا الشرح نصوصاً فريدةً من كتابه التذكرة - والرمانى ، وابن جنى ، والجُزُولىّ ، والسهيلى ، وابن خروف ، والشلوبين . وقد احتفل غاية الاحتفال بكتب ابن مالك ، وخاصة التسهيل وشَرْحَه ، كما رَجَع إلى أبى حَيَّان وابن هشام . وهناك أعلامٌ آخرون غيرُ هؤلاء أفاد منهم الشاطبى ، هذا إلى مصادر أخرى

تتمثل فى كتب التفسير والحديث والتاريخ والأخبار .

لقد كان الشاطبى يرى أنَّ الرجوع إلى مصادر النحو الأولى ، وتتبع القضايا فى آثار الطبقات المتتابعة ، يُعَدُّ أعْدَلَ المناهج لمن يريد أن يَتَعرَّفَ أصول العلم ، بشرط أن يكون قد شافه العلماء وكاشفهم ، وأن تكون قد استقامت لديه ملكة النظر فى الكتب ، يقول فى كتاب الموافقات : « وإذا ثبت أنه لابُدَّ من أَخْذِ العلم عن أهله فلذلك طريقان ، أحدهما المشافهةُ ، وهى أنفع الطريقتين ...... والطريق الثانى : مطالعةُ كُتُبِ المُصَنِّفين ومُدَوِّنى الدواوين ، وهو أيضاً نافع بشرطين ، الأول : أن يحصُلَ له من فَهْمِ مقاصدِ ذلك العلم ومعرفة اصطلاحاتِ أهلِه مايتمُّ به النظر فى الكُتُب ، وذلك يحصُل بالطريق الأول من مشافهة العلماء أو مما هو راجعٌ إليه . وهو معنى قَولِ من قال : « كان العلمُ فى صدور الرجال ، ثم انتقل إلى الكتب ، ومفاتحه بأيدى الرجال » والكتب وحدها لاتفيد الطالب منها شيئاً دُونَ فتح العلماء ، وهو مشاهد معتاد . والشرط الثانى : أن يَتَحرَّى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد ، فإنَّهم أقعدُ به من غيرهم من المتأخِّرين ، وأصل ذلك التجربةُ والخبرُ ، أما التجربة فهو أمرٌ مشاهَدٌ فى أىِّ علمٍ كان ، فالمتأخِّرُ لايبلغُ من الرسوخ فى علْمٍ مابلغه المتقدِّم .... وأما الخَبَرُ ففى الحديث : « خير القرون قَرْنِى ، ثم الذين يَلُونهم ، ثم الذين يَلُونهم » .

هذا عن مصادره ، وأما منهجه فى شرح الألفية فقد كان معنياً بشرح مفرداتها وبيان دلالتها ومدى مطابقتها للمعنى المراد ، كما حَرَص على إعراب أبيات الألفية ، والتنبيه على مشكلات تراكيبها . هذا فيما يتصل بلفظها ونسج عبارتها . أما عن القضايا التى عرض لها صاحب الألفية فقد كان دائم الوقوف عندها ، يحقق القول فيها ، ولايزال أبو إسحق يُجِيل النظر فيها حتى لايَدَع بعد

ذلك مجالاً للقول فيها ، ولانتكثّر بذكر مواقف الشاطبى فى هذا الجانب ، فكل صفحات الشرح تنطق بنظر سديد ، وحوارٍ رفيع .

وفى الشرح حديثٌ بالغُ المكانةِ فى قضايا القياس والسماع ، وإنَّ للنحاة عهداً وثيقاً بهذه المسائل ، ويحسبك أن تنظر فى الخصائص لترى فيه علماً مستفاداً . ولقد ألف أبو إسحق كتاباً فى هذا الغَرضِ سماه « الأصول العربية » ، وقد ذهبت به الأيام ، لكن علمه منثورٌ فى هذا الشرح ، يستدعيه حين يقتضيه المقام ، فإذا قال ابن مالك مثلاً :

والأصلُ فى المبنى أن يُسَكَّنا

نرى الشاطبىَّ يُحَدِّثنا حديثاً جيِّداً عن الأصل القياسىِّ والأصل الاستعمالى ، ويقول : وهذه المسألة مبسوطة فى « الأصول العربية » . ولا أعتقد أن فى نحو العربية كتاباً حوى مقالاتٍ وتحقيقات حول القياس مثل هذا الشرح .

ومن معالم هذا الشرح أنَّه حافل بالاعتراض والاستدراك والتساؤلات على ابن مالك ، ولم يكن الشاطبى فى هذا طالب عَثْرَةٍ ، وإنما كان آخذاً فى ذلك بأدب العلماء ، وحَسْبِى أن أسوق هنا نموذجاً من تساؤلاته على الألفية ، قال وهو يشرح بيت الألفية :

مقاصِدُ النَّحوِ بها مَحْوِيَّه

: « إن الناظم نَصَّ على أنَّ قصيدته هذه محتويةٌ من النحو على جميع مقاصده بقوله : (مقاصد النحو) وهذه صفةُ عمومٍ تفيد الاحتواء من المقاصد على جميعها . وعلى هذا فيه سؤال ، وهو أن يقال : إنَّه قد نَصَّ آخر النظم على أنه إنما احتوى على الجُلِّ لا على الجميع بقوله هنالك :

نظمًا على جُلِّ المهمات اشتمل

ولم يقل : على المهمات اشتمل ، ولا على جميع المهمات ، ومهمات النحو ومقاصده بمعنًى .... » .

يقول الشاطبى : « والجواب أنَّ الكلامين غير متنافرين ، بل هما متوافقان ، وذلك أنَّ المُهِمَّات ليس بمرادفٍ للمقاصد ، لأنَّ المقاصد أعم من المُهِمَّات ، لانقسامها إلى المهمِّ وغيره ، فمن مقاصد النحو ماهو مُهِمٌّ كالذى نكَر فى نظمه ، ومنها ماليس بمهم كباب التسمية ، وباب الأمثلة الموزون بها فى بابماينصرف ...، وما أشبه ذلك . إلا أنَّه يبقى وجهُ إتيانه بلفظ العموم ، مع أنَّه لم يتكلَّم إلا على الجلِّ من المقاصد ، بل على الجُلِّ من مُهِمَّاته . وذلك سهل ، لأنّ العرب قد تُطلِق لفظ الكُلِّ على الجُلِّ فتقول : جَاء ني أهل مصر ، إذا جاءك جُلُّهم أو رؤساؤهم ، وأهل مصر صيغة عموم كمقاصد النحو » .

ومن معالم هذا الشرح أنَّ أبا إسحق مَعْنِيٌّ بذكر الآراء ، ونسبتها إلى أصحابها ، والموازنة بينها ، كذلك كان حريصًا على سَوْقِ العِلَل ، والتعريف بمصطلحات ابن مالك ، إلى غير ذلك من كُلِّ مايُؤَدِّى إلى الوفاء بالغرض من هذا الشرح .

أمَّا أسلوبُه فى شرحه فإنَّه يتسم بالدِّقة التامَّة ، وينبىء عن أنَّ صاحبه قد حَرَص على أن يُبلِّغَ المعنى من نفس قارئه وافيًا كما تَمثَّله هو . ومن هنا لانعتقد أنَّ ثَمَّة خلافًا يمكن أن ينشأ حول عبارته . وهذه الخاصيَّة لاتتهيَّأ إلا للعلماء الفاقهين ، وقد رُزِقَ أبو إسحق من الفقه والفهم ، وأتيح له من الشغف بالعلم والصبر على طلبه ما حقق له التوازن فى حياته ، فكان أسلوبه العلميُّ صورة صادقةً لنفس هادئةٍ مُتَّزنة ، ولعلك حين تتصفَّح هذا الشرح واجدٌ أنَّ أسلوبه هذا يُطالِعُك دائماً ، لايتخلف أبدًا من أوله إلى آخره .

توثيق المقاصد ووصف نسخه

ذكرنا من قبلُ أثَر « المقاصد » فى التأليف النحوىِّ بعده ، فقد غدت هذه الموسوعةُ عمدةَ الشارحين يجدون فيها البحث المستقصى لمسائل النحو ، ومن النحاة الذي أكثروا من الأخذ عنه الشيخ خالد الأزهرى ، ففى تصرِيحه نقولٌ تزيد على الستِّين ، وهذه النقول مما نُوَثِّق به نِسْبَةَ هذا الشرح إلى أبى إسحق . وأوَّلها ما نكره الشاطبىّ فى توجيه إعراب الفعل المضارع ، فقد نقله الأزهرى ثم قال : « قال الشاطبى : وهذا التوجيه أحسنُ ماسمعت » . وكلام الشاطبى مذكور فى باب المعرب والمبنى عند بيت الألفية :

وأعربُوا مضارعاً إِن عُريا

وقد فَسَّر الشاطبىُّ الإطلاق فى بيت الألفية :

اسم يُعَيِّن المسمَّى مطلقا

ونقل ذلك الأزهرى ، وإن اختصر عبارته .

وممن رجع إلى هذا الشرح البغدادى فى شرح أبياتِ مغنى اللبيب ، وإن كان نقلُه محدوداً ، فعند بيت طرفة :

ألا تتجلى من الشراب ألا بَجَلْ

يقول البغدادى ٤٠٢/٢ : « وقال الشاطبى فى شرح الألفية : حكى سيبويه فى أسماء الأفعال : عليكنى . وقد نَصَّ ابن مالك فى شرح التسهيل على جواز إلحاق النون فى اسم الفعل مطلقًا » .

وقال البغدادى ٧١/٨ عند قول الشاعر :

ياما أُمَيْلحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا   من هَؤُ ليَّائكن الضَّال والسُّمرِ ؟

« وقال الشاطبى فى شرح الألفية : علَّل ذلك سيبويه بأنهم أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة ، كأنك قلت : مُلَيِّح . لكنهم عَدَلُوا عن ذلك وهم يعنون الأول ومن عادتهم أنهم يلفظون بالشىء وهم يريدون شيئاً آخر » .

* * *

وصف النسخ :

اعتمدنا فى تحقيق المقاصد على ست نسخ ، وقد ارتضينا نسخة الخزانة العامة بالرباط أصلاً نظراً لاكتمالها ، ووليها من حيث المكانة نسخة دار الكتب الوطنية بتونس فقد نقص من المجلد الأخير شرح غالب باب الإدغام . أما باقى النسخ فقد ذهب منها أجزاء كاملة ، وبعضها لم يبق منه إلا جزء واحد ، على مانُبَيِّنه فى وَصْفِ كلِّ نسخة :

١ - نسخة الأصل :

هى كما ذكرنا نسخة الخزانة العامة بالرباط ، وفى مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القُرَى مُصَوَّرة لها ، وتقع فى خمسة مجلدات ، وأرقامها على التوالى : ٧٢٩ إلى ٧٣٣ . ولأنها مُخَمَّسة كُتِب فى أولها : الخمس الأول من الشاطبى على الألفية ، وكذلك على الجزء الثانى والثالث . وكُتِبت بخَطٍ نسخى جيد ، ونُسخِت فى عام ٨٦٢ هـ .

يقع المجلد الأول فى ٥٤٤ صفحة ، وأوله : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدِنا محمد وآله وسلَّم . اللهم إنا نحمدك على ماعلَّمت ، ونشكرك

على ما أنعمتَ ، ونستوهب منك علماً نافعًا يُزلِفُ إليك » . وينتهى هذا المجلد بباب الفاعل .

أما المجلَّد الثانى فيقع فى ٤٩٢ صفحة ، ويبدأ بباب النائب عن الفاعل ، وآخره باب اسم المفعول .

ويبدأ المجلد الثالث بباب الصفة المشبهة ، ويقع فى ٤٣٧ صفحة ، وكتب فى آخره : « وكان الفراغ من نسخه فى يوم الخميس المبارك تاسع عشر رجب الفرد سنة اثنتين وستين وثمانمائه من الهجرة النبوية » . وقال الناسخ : « ويتلوه إن شاء الله تعالى : والأمر إن كان بغير افعل فلا » . وهو أول أربعة أبيات ينتهى بها باب إعراب الفعل .

ويبدأ المجلد الرابع بشرح بيت الألفية السابق ، وينتهى بنهاية باب النسب ويقع فى ٥٠٤ صفحة .

أما المجلد الخامس وهو آخر مجلدات الشرح ، فيبدأ بباب الوقف ، وتمام شرح آخر أبواب الألفية ، وهو باب الإدغام ، ويقع فى ٤٣١ صفحة .

* * *

٢ – نسخة المكتبة الأزهرية ورمزها : أ .

ورقمها ١٤٨٧ ، والموجود منها أربعة أجزاء : وخطُّها نسخي جميل يقع الجزء الأول فى ١٥٤ ورقة ، وينتهى بقوله – فى أثناء باب الأبتداء – : (تمَّ الجزء الأول ، ويتلوه الثاني . أوله :

وأخبروا بظرف أو بحرف جرّ ناوين معنى كائن أو استقرّ

والحمد لله وحده ...)

ويقع الجزء الثانى فى نحو ١٢٠ ورقة ، ويبدأ من حيث انتهى الأول ، وينتهى بنهاية باب الفاعل قال ناسخه : (.... يتلوه النائب عن الفاعل) .

ويقع الجزء الثالث فى ١٧٨ ورقه ، ويبدأ من حيث انتهى الثاني وينتهى بقول ناسخه : (تمّ الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، وكان الفراغ منه في حادى عشر شوال المبارك سنة ثمانٍ وستين وثمانمئة على يد الفقير إلى الله تعالى عمر بن عبد الله المنظراوى غفر الله له ولوالديه ...)

وخطُّ سابقيه خطّه . وكذا الجزء الخامس ، والسادس الموجود بالمكتبة التيموريّة فكأنه إليها انتقل من المكتبة الأزهريّة .

أما الجزء الخامس فيقع فى ١٥٤ ورقة ، ويبدأ بشرح بيت الألفيّة :

والأمر إن كان بغير افعل فلا   تَنْصِبْ جوابه وجزمه اقبلا

وينتهى بنهاية باب النسب قال ناسخه (يتلوه الوقف)

والجزء السادس يقع فى ٢٠٤ ورقه – ويبدأ من باب الوقف وينتهى بنهاية الكتاب ، وجاء فى آخره قول ناسخه : (وكان الفراغ من نسخه فى سابع عشر من شهر الله المحرم سنة ثلاث وسبعين وثمانمئة) .

وإذا صحّ هذا – ونحسبه كذلك – فالنسخة لاينقصها سوى الجزء الرابع . وقد أُخِذَ بتجزئة هذا النسخة – غالباً – ، ولولا أنَّ فيها تصحيفاً وتحريفاً كثيرين وأسقاطاً فى مواضع عدّة منها بضع صفحات فى باب الحال لكانت تلى النسخة الأولى فى منزلتها .

* * *

٣ - نسخة دار الكتب الوطنية بتونس ، ورمزها : س

وتقع فى خمسة مجلدات ، وأرقامها من ١٥٣٧٩ إلى ١٥٣٨٣ ، ومنها مصورة بمركز إحياء التراث الإسلامي ، وأرقامها فيه من ٥٦٤ - ٥٦٧ نحو . وكتبت بخط مغربي .

المجلد الأول ، ويقع فى ٢٨٥ ورقة ، وينتهى بآخر باب الفاعل .

والثانى ، ويقع فى ٢٩١ ورقة ، ويبدأ بباب النائب عن الفاعل ، وينتهى بنهاية باب التمييز .

والثالث ، ويقع فى ٢٢٠ ورقة ، وتاريخ نسخه سنة ١٠٩٥هـ ويبدأ من أول باب الإضافة ، وآخره : (إذ لو لم ينقل لانكسر) ، وكأنَّه فى شرح بيت الألفية :

فى نحو : سعد سعد الأوس يَنْتَصِبْ   ثانٍ ، وضُمَّ وافتح أوَّلاً تُصِبْ

وهو من أبيات الألفيّة فى تابع المنادى وسقط بين المجلد الثاني وهذا المجلد الثالث « شرح بابُ حروف الجر » كاملاً .

والرابع ، ويقع فى ٣١٤ ورقة ، وأوله : المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، وآخره : باب الجموع .

أما المجلد الخامس - وهو الأخير - فيقع ٢٤١ ، ويبدأ التصغير ، وينتهي عند البيت الثالث من باب الإدغام ، وهو قوله :

ولا كهَيْلَلَ وشَذَّ فى أَلَلْ   ونحوه فَكٌّ بنَقْلٍ فقُبِلْ

وبذا ينقص هذا المجلد شرح تسعة أبيات من باب الإدغام .

* * *

٤ - نسخة دار الكتب المصريّة : (التيموريّة) ورمزها : ت

وتقع فى ثلاثة مجلدات ، الأول والثانى برقم : ٤ ش .

والثالث برقم : ٣٨٧ نحو ، وهى ملفقة من عدّة نسخ ، وخطوطها مختلفة .

فالمجلد الأول كتب بخط مغربي ، ويقع فى ١٠٠ ورقة ، وآخره : « أنشد السيرافي قال : أنشدنا أبو بكر بن دريد :

إذ ذهب القوم الكرام ليسى »

أما المجلد الثاني فيشمل ثلاثة أجزاء : الثالث والرابع ، والخامس . وأوله :

« مع زيد ، وجئتُ ، وما أشبه ذلك . وأنشد سيبويه للراعى :

ريشى منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

وآخره باب التصغير . وآخره باب التصغير ، ويتلوه فى الجزء الذى بعده باب النسب . وقد كتب هذا المجلد بخط نسخي ، وعدد أوراقه ٤٠١ ، وعليه تملُّك ووقف لمحمد محمود ابن التلاميذ : العلامة الشنقيطي المرموز لمكتبته بـ (ش) فى دار الكتب المصريّة .

أما المجلد الثالث فيبدأ بباب الوقف حتى آخر ، ومضى أنّه الجزء السادس من نسخة المكتبة الأزهريّة ، وتاريخ نسخه سنة ٨٧٣هـ وصدِّر بفهرس لأبوابه كأنّه من خط العلامة أحمد تيمور .

* * *

٥ - نسخة فاس ، ورمزها : ف .

وتقع فى مجلد واحد ، ومنها فى مركز البحث العلمى مصورةٌ برقم ٥٦٨ .

ويبدأ هذا المجلد من أول الشرح ، وآخره باب الفاعل ، وعدد أوراقه ١٢٧ ورقة ، وخطها نسخى .

* * *

٦ - نسخة الأسكوريال ، ورمزها : ك .

منها مصورة فى مركز البحث العلمى بالجامعة ، ورقمها ٨٠٦ ، والمحفوظ منها مجلدٌ وحيدٌ ، ويبدأ من بيت ابن مالك فى باب الوقف :

وحذفُ يا المنقوص ذى التنوين ما لم يُنصب أولى من ثُبوتٍ فاعلما

وهو فى غاية الجودة ، وكتب بخط أندلسى ، وعدد أوراقه ١٦٦ ورقة ، ويرجع تاريخ نسخه إلى سنة ٧٧١ هـ فى حياة الشاطبى .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلم (١)

٢/

يَقولُ عُبَيدُ اللَّه إبراهيمُ بن مُوسى بن محمَّد بن موسى بن أحمد بن عليّ اللخْمِيُّ (رَحمه اللّه تَعالى (٢)) وَرَضِيَ عنه بمنِّه وكَرَمِهِ .

اللّهُمَّ إنَّا نَحمدُكَ على ماعلَّمتَ ونَشكُركَ على ما أنعمتَ ، ونَستوهِبُ منك عِلْماً نافعاً يُزْلِفُ إليكَ (٣) . وَعَمَلاً صالِحاً (٤) نَرجو به الخَلاصَ بينَ يديك، فإنَّه لا حولَ ولا قُوةَ إلاَّ بِكَ . ولا نَجاةَ إلاّ لِـمُعْتَصِمٍ بحبلك (٥) ، لائذٍ بِجَنَابِك ، ونَسْأَلُكَ أَنْ تُصلّيَ على خِيرَتِكَ من خَلقكَ القائمِ من تبليغ رسالَتِكَ بواجبِ حقِّك . الذى بعثتَه إلى جميع العَالمين بلِسَانٍ عَرَبيّ مُبينٍ ، مُحمّدٍ نبيِّك وعَبْدِكَ ، ورَحْمَتِكَ المُهْدَاةِ إلينا من عِندكَ وعلى آلِهِ الّذين أعَانُوا وآزرُوا ، وأووا وَنَصرُوا من أجلكَ وفى ذاتكَ وابتِغَاء مَرضاتكَ ، حتّى قَامَ دِينُكَ دينُ الحَقِّ على سَاقٍ ، واتّسق شَملُه أيَّ اتساقٍ ، وسلِّم تَسليمًا .

أمّا بعدُ فإنَّ بعضَ من يَجِبُ عليَّ إسعافُهُ ، ولا يَسعُنِي خلافُهُ ، كان قد أشارَ عليَّ أنْ أُقيِّدَ على أرجوزةِ الإمامِ العَلاّمةِ أبي عبدِ اللّه بنِ

---

(١) فى (أ) اللّهمَّ صلى على سيدِنا محمد وآله وصَحْبه وسلِّم .
وفى (س) صلى الله على سيدنا ونبيِّنا ومولانا محمد وآله وصَحْبه وسلِّم .

(٢) غير واضحة فى الأصل .

(٣) فى (س) لديك . وأشار إليها فى الهامش مصحِّحُ الأصلِ .

(٤) فى (أ) و (س) " خالصا " .

(٥) فى (س) " بحولك " وأشار إليها فى الهامش مصحِّحُ الأصلِ .

مالكٍ الصُّغرى وهى المُسمّاة بـ (الخُلاصة) شَرْحًا يُوضحُ مُشْكِلَها ، ويَفتَحُ ويَرفَعُ على منصَّةِ البَيَانِ فوائدَها ، ويَجلُو فى مَحَكِّ الاختيارِ فَرائدَها ، ويَشرحُ ما استَبْهَمَ من مَقاصدها ، ويَقِفُ النّاظِرَ فيها على أغراضِها من مَراصِدِها ، من غَيرِ تعرُّضٍ إلى ما سوى هذا الغَرَض ، ولا اشتغالٍ عن الجَوهر بالعَرَض ، فَسَمَحتِ الأيّامُ بما شاءَ اللهُ أن تَسمَحَ وسَرَحَ القَلَمُ فى ميدانه إلى ما قُدِّرَ له أنْ يَسْرَحَ ، ثمَّ عاقَ عن إتمامِهِ بعضُ الأمورِ اللَّوَازِمِ ، ودَخَلت على فِعلِ الحالِ فيه الأدواتُ الجَوَازِمُ ، فَثَنَتْ عنه عنانِى وأمسكتْ عن التَّفكيرِ فيه جَنَانِى ، وبَعدَ بُعدٍ وانتِزَاحٍ ثابَت إلىّ نَفْسِى، وتخلصتُ من تَقييدِ تَشَخُّصِى بالرُّجوعِ إلى أبناءِ جِنسى ، فقد بَقِىَ بَعضُ مَنْ أعتَمِدُ على صَفاءِ ودِّهِ وإخلاصِهِ ، إلى إتْمَامِ ذَلكَ المَقْصَدِ وخَلاصِهِ ، وحينَ رُفِعَ عنّى حِجابُ العُذرِ ، انتُدِبتُ إلى الوفاءِ بذلكَ النَّذرِ ، مُستَنِداً إلى مَنِّ اللهِ وطولِهِ وخَارِجاً مِنْ حَولى إلى حَولِهِ ، وهو المسئُولُ أن يَسْنِىَ مقاصِدَنا لَديه ، وأن يقفَ آمالنا عَلَيه ، فإنَّه لا مَلْجأَ ولا مَنجا منه إلاّ إليه ، وأنَا أعرفُ أنَّ النَّاظر فيه أحدُ ثَلاثةٍ :

إمَّا عالِمٌ طَالبٌ للمَزيدِ فى علمِهِ ، وَاقفٌ من أدبِ العُلماءِ عندَ مدِّهِ ورَسمِهِ ، موقنٌ أنَّ كلَّ البَشَرِ سِوَى الأنبياءِ غَيرُ مَعصومٍ ، آخذٌ بالعذرِ فى المَنطوقِ به من الخَطأِ والمفهومِ ، فلمِثلِ هذا بَثَثْتُ فيه ما بَثَثْتُ ، وإليه حَثَثْت مِن خَيلِ عَزمى وركابِ فَهمى ما حَثَثْتُ ، فهو الأمينُ على إصلاحِ مَا تَبيَّن فَسَادُهُ ، حينَ تَخلَّقَ بأخلاقِ أهلِ العِلْمِ والإفَادَة .

وإمَّا مُتَعَلِّمٌ يَرغَبُ فى فَهْمِ ما حَصَّل ، ويَسْعَى فى بيانِ ماقصد وأشكل والنُّفُوذِ فيما قَصَدَ وأمّل ، فَلأجلِ هذا حَالَفتُ عَناءَ اللَّيالِى والأيّامِ ، واستَبدلتُ التَّعبَ بالرَّاحةِ والسَّهرَ بالمَنَامِ ، رَجَاءَ أنْ أكُونَ مِمَّن أثرَ بما أسدى إلَيه ،

وَشكَرَ ما أُنعِمَ به عَلَيهِ .

وإمَّا طالِبٌ للعَثَرَاتِ ، مُتَّبِعٌ للعَوْرَاتِ ، يُضعِّفُ ويُقَبِّحُ ، ويُحسِّنُ ظَنَّه / بنَفسِهِ ويَرجِّحُ ، ويُفسِدُ ظَانًا أنَّه يُصلِحُ ، فَمِثلُ هذا لا ٣/ أعتَمِدُ عَلَيه ،

ولا أَلْتَفِتُ فى ردٍّ ولا قَبُولٍ إلَيه ، وإن كان أعرب (١) من الخَلِيلِ وسِيْبَوَيْهِ ، لأنَّه ناطِقٌ عن الهَوى سَالِكٌ سَبيلَ مَن ضَلَّ وغَوى ، ولَم يَتَخَلَّقْ بآدَابِ العُلَمَاءِ ، ولا أَمَّ طَرِيْقَ الفُضَلاءِ ، واللّه هو الرَّقيبُ على القُلوبِ ، العَليمُ بسَرائِرِ الغُيُوبِ ، ومَن عَمِلَ صالحًا فَلِنَفْسِه، ومن غَرَسَ جَنى ثَمَرَةَ غرسِهِ ، " إنَّما الأعمالُ بالنيَّات وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نَوى ، فَمن كانت هِجرته إلى اللّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجرَتُهُ إلى اللّهِ ورَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلى دُنيا يُصيبها أو إلى امرأةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إلى ما هَاجرَ إليه " (٢) .

قال النَّاظمُ – رَحْمَةُ اللّه عليه – :

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّى اللّهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ المُصْطَفَى وَآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

ابتَدأ النَّاظِمُ – رَحمه اللّه – بأشياءَ ينبغى تَقْدِيمُها فى أوائِلِ الأمور المُعتنى بِهَا .

---

(١) فى الأصل : أعرف .

(٢) الحديث فى صحيح البخارى : ٦/١ وهو مشهور من حديث عمر رضى اللّه عنه .

أحدها : التَّعريفُ بنفسِهِ لِئلاَ يُجهلَ القَائلُ ، ثُمَّ الثَّناءُ على اللَّه عزَّ وجَلَّ الذى هو مُقدّمٌ على كلِّ أمرٍ ذِى بال ، ثمَّ الصلاةُ على رَسولِه محمّدٍ صلّى الله عليه وسلَّم التى هى الوَسيلةُ لقبولِ الطّاعاتِ ، وتَعبيرُهُ عن القَولِ بلفظِ الفعلِ الماضى فيه سؤَالٌ ، إذْ يُقالُ : إنّ صيغةَ الـمَاضِى حَقيقَةٌ فيما وَقَعَ وانْقَطَعَ ، وهو بعدُ لم يَقُل شَيْئًا ، فكانَ مِنْ (١) حقّه أن يأتىَ بلفظِ يَقُولُ ، الَّذى صِيْغتُهُ مَوضوعةٌ للاستِقبالِ ؟

والجوابُ : أنَّ ذلك يَصِحُّ حيثُ يكونُ الـمُستقبلُ مَظنونَ الوُقوعِ كَهَذَا الموضِعِ ، كما يَصِحُّ حَيثُ يكونُ معلومَ الوُقوعِ كقولِ الله تَعالَى (٢) - ﴿ أتَى أمْرُ اللهِ ﴾ - وليس بواقعٍ بَعْدُ لِقَوله (٢) : ﴿ فَلا تَستَعْجِلُوهُ ﴾ .

وقَولُهُ : " قَالَ مُحَمَّدٌ " هو اسمُ النَّاظِمِ - رحمه الله -

وقولُهُ : " هو ابن مَالِكِ هى المَعرفة الَّتى اشتَهَرَ بها ، وهو (٣) محمَّدُ بن عبدِاللَّه بنِ عبدِاللَّه بِن مالكٍ الطَّائِىُّ الجَيَّانىُّ يُكْنَى أبا عبدِاللَّه ويُدعى جَمَالَ الدِّين ، أحدُ أئمَّةِ الصِّناعةِ النَّحويَّةِ والعُلومِ العَرَبِيَّةِ ، صنَّفَ كُتُبًا مُفِيْدَةً فى النَّحوِ والقِرَاءاتِ واللُّغَةِ ، وَنَظَمَ رَجَزَيْن فى النَّحـــو .

أحدُهما : يَستَعْمِلُهُ أهْلُ البلادِ المَشرقيَّةِ ، وهو الذى نَثَرَه فى كتابه

---

(١) فى الأصل فقط .

(٢) سورة النحل : آية (١) .

(٣) أخبار ابن مالك فى : مرآة الجنان : ١٧٢/٤ ، والوافى بالوفيات : ٢٥٩/ ، وطبقات الشافعية للسبكى : ٦٧/٨ ، وبُغية الوعاة : ١٣٠/١ .

المُسَمَّى بـ " الفَوائِدِ المَحْوِيَّةِ فى المقَاصِدِ النَّحْوية " (١) .

والثانى : هذا الذى شَرَع فى الكلامِ عليه وهو عَظِيمُ الفَائدةِ ، استَولى من علم النَّحوِ على جلّ القَدْرِ المُحتَاج إليه ، موفَّى الأقسام ، مُحرَّر القَوانين ، خاليًا عن الحَشو ، قليلَ الألفاظِ ، كثيرَ المعَانى .

قالَ الإمامُ أبوعبدالله بن رُشَيْدٍ - (٢) رَحِمَهُ اللّهُ - : أخبرنى بتَصانيفه فى الجُملة الإمامُ المُقرئ نورُ الدّين أبوالحَسَن علىُّ بن محمَّد بن بَرَكَات ،

---

(١) كتاب الفوائد المحوية فى المقاصد النحوية .
اختلف العلماء رحمهم الله تعالى هل لابن مالك كتاب بهذه التسمية أو لا ؟ ، وذلك مفصل فى بغية الوعاة : ١٣٠/١ ، ونفح الطيب : ٢٧٦/٧ .
وممن عرف هذا الكتاب الإمام عبدالقادر بن أبى القاسم المالكى نحوى مكة فى أول شرحه للتسهيل ، نسخة الأسكوريال ، ورقة ٥ ، ٨ ، والدمامينى .
وفى خزانة الرباط نسخة من كتاب صغير الحجم اسمه " الفوائد المحوية فى الفرائد النحوية " منسوب إلى ابن مالك بخط مغربى سنة ١٠٥٨ هـ تقع فى (٦٦) ورقة . ولعله هو المعنى هنا ، فإنى وجدت تطابقا فى نقول المؤلف عنه مع ما ورد فيه تطابقا كاملا كما سيأتى فى مواضع من هذا الجزء .
أما المنظوم الذى نثره المؤلف فى كتاب : " الفوائد المحوية " فلعله يقصد به كتاب : " الكافية الشافية " وهو كتاب منظوم شرحه المؤلف نفسه . وقد طبع مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى هذا الشرح فى خمس مجلدات .
وشرحه تلميذ ابن مالك محمد بن أبى الفتح البعلىُّ الحنبلى المُتوفَّى سنة ٧٠٩ وقد وقفت على قطعة منه ، كما شرحه ابن خطيب الدهشة المتوفى سنة وسماه الحاشية فى شرح الكافية رأيته فى مجلدين ضخمين .. وله شروح أخرى .

(٢) ابن رشيد (٦٥٧ - ٧٢١ هـ) محمد بن عمر بن محمد ، أبو عبدالله الفهرى السبتى ، إمام مؤرخ محدث مولده بسبته ووفاته بفاس ، له رحلة معروفة سماها : " ملء العيبة ... " ، قال ابن حجر : فيها من الفوائد شئ كثير . توجد بعض أجزائها ويقوم بتحقيقها أستاذنا الدكتور/ محمد الحبيب بن الخوجة ، أعانه الله على إتمامها .
أخبار ابن رشيد فى الدرر الكامنة : ١١١/٤ ، وبغية الوعاة : ١٩٩/١ ونفح الطيب .

شُهِرَ بالبَدِيع (١) ، وقال لى : قَرَأتُ عليه بعضَ المُفَصَّل للزَّمَخْشَرِىِّ وبَعْضَ تَسهيلِ الفَوائد ، وأجازَ لى جميعَ رواياتِهِ ومصنَّفاتِهِ فى النَّحو وغَيره ، تُوفى - رحمه الله - عام اثنين وسبعين وستِّمائة .

قالَ لَنَا شيخُنا القاضى أبو عبدِالله المَقَّرِىُّ (٢) - رحمهُ الله (٣) - وفى(٤) هذه السَّنة وُلِدَ شيخُنَا الوَزيرُ أبو محمَّدٌ عبدُالمهيمن بن محمَّد بن عبدالمهيمن / الحَضرمى السَّبْتِىُّ(٥) فكانَ يُقَالُ : " ماتَ فيها إمامُ نَحـو ٤/ ووُلد إمامُ نَحوٍ انتـهى " .

وقال الإمامُ أبوعبدِالله بن النحَّاس الحَلَبِىُّ(٦) يرثِى ابنَ مالكٍ(٧) :

---

(١) البـــديع : (؟ - ؟) على بن محـمـد بن على بركـات أبوالحسن نور الدين الأنصـارى الخليلى مقرئ مفسر . اجتمع به ابن رشـيد فى الخليل وضاعت ترجمته بضياع الجزء الرابع من رحلة ابن رشيد ، انظر الجزء الثانى : ٢٧ والثالث : ٤٨٢ .

(٢) هو أحد شيوخه ذكرته فى مقدمة التحقيق .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) تكررت كلمة (هذه) فى نسخة (ب) سهو من الناسخ .

(٥) عبدالمهيمن الحضرمى : (٦٧٢ - ٧٧٤ هـ)

والإمام النحوى اللغوى المحدث ، أخذ عن أبيه ، وعن أبى جعفر بن الزبير وغيرهما من أهل الأندلس ، وروى مؤلفـات ابن مـالك عن بهاء الدين بن النحاس ، ألف مشيخـة فيـها ألف شيخ ضاعت من يده . ونقل التنبكى فى (نيل الابتهاج) عن مشيخة الحضرمى فى عدة مواضع ، فلعله يقصدها .

أخباره فى : جذوة الاقتباس : ٢٧٩ ، والمراقبة العليا : ١٣٢ .

(٦) ابن النحاس : (٦٢٧ - ٦٩٨ هـ)

الإمام محمد بن ابراهيم بن محمد بن أبى نصر النحاس الحلبى الأصل بهاء الدين ، أخذ عنه كثير من العلماء . واشتهر بالتدريس والإفادة ولم يشتهر بالتأليف ، وقيل إنه لم يؤلف إلا التعليقة على المقرب منه نسخة الأزهرية .

أخبار ابن النحاس فى ملء العيبة : ١٠٧ ، وبغية الوعاة : ١/١٢ وغيرهما .

(٧) الأبيات فى المصدرين السابقين .

قُلْ لابنِ مالكٍ ان جرَتْ بك أدْمُعِى حُمْـرًا يُحَاكِيـها النَّجِيْعُ القَانِى
فَلَقَدْ جرَحْتَ القَلْبَ حِيْنَ نُعِيْتَ لِىْ فَتَـدَفَّقَتْ بِدِمَائِهِ أجْفَـــانِى
لَكِنْ يُسهِّلُ ما أُجِنُّ مِنَ الأســى عِلْمِى بِنُقْلَتِهِ إلى رِضْـــوَانِ
فَسَقَى ضَرِيحًا ضَمَّهُ صَوْبُ الحَيَا يَهْمِى لَهُ بالرَّوحِ والرَّيْحَــانِ (١)

وقول النَّاظم : " هُوَ ابنُ مَالِكِ " بالقَطع وإظهارِ المبتدأ ، أتى به كذلك لأنَّ الصِّفَةَ التى هى ابن مـالك ، صفـةُ بيانٍ ، وذلك فيـها جـائزٌ وإن كـان قليـلاً ، والأكثرُ الاتباعُ فى نُعوت البَيَـانِ .

وقوله : " أحْمَدُ رَبِّى اللَّهَ خَيْرَ مَـالِكِ " أمَّا الحَمدُ فمَعناه : الثَّناءُ على الله تَعالى بصفاتِ الكَمَالِ والإنعامِ والإفضالِ ، وهو أعمُّ من الـمَدحِ والشُكرِ ، لأنَّ الـمَدحَ ثناءٌ على ما هو عليه من أوصافِ الكَمَالِ والجَلاَلِ ، والشُكر ثَنَاءٌ على ما هو منه من أوصاف الإنعامِ والإفضال ، فالحَمدُ يشملُهما .

وقيل : إنَّ الحَمـدَ والـمَدحَ يَجريان مَـجرَى الـمُتَرَادفَين ، وكذلك قيل فى الحمد والشُّكر : إنهما بمعنًى واحدٍ ، والتَّحقيقُ ما تقدَّمَ .

و (الرَبُّ) : هو السَّيِّدُ القائمُ على الأشيـاءِ الـمُصلحُ لها ، يقـالُ : ربَّهُ يَرُبُّه ربًّـا وربَّـاه يُرَبِّيـه تَربِيَةً ، إذَا قامَ بشئُونِه ومصَـالِحِه . و (اللَّه) : أصله الإلَه ، ومـعنــــاهُ : الـمَعبـودُ ، والعَربُ تُطلقُ الإلَـه على كلِّ مَـعبــودٍ بحقٍّ أو باطلٍ ، إلاّ أنّهم حذفوا الهمزةَ تَخفيفًا ونقلُوا حركتَـها إلى لامِ الـمَعرفة فصار اللاَّه ، فاجتمع عند ذلك مِثلان ، فاعتَدُّوا بالعارض وأدغموا أحدَهما فى الآخر على غيـر قياسٍ ، فصـار اللَّه ، وألزموا الكلمةَ الألفَ واللاَّمَ عـوضـاً مما حُذِفَ

(١) ساقط من صُلْب الأصل ، وعلق فى الهامش إلا أنه لم يظهر فى الصورة

منها ، ثم فخَّموا اللاَّمَ تعظيماً للاسمِ ، وفرقاً بينَه وبينَ اللاَّت فصارَ مُختصّاً بالإلَه المعبودِ بحقٍّ (١) وهو ربُّ العِزَّة سُبحانه . و (خَيْرَ) بِنْيَةُ تفضيلٍ من الخَيْر ضدُّ الشَرِّ ، وأصلُ التَّفضيل بهما على أفعل فكان الأصلُ أن يُقال : فلانٌ أخيرُ من فلانٍ وأشرُّ منه ، وممَّا يدلّ على ذلك قولُهم : الخُورَى والشُرَّى تأنيث الأخْيَرِ والأشرِّ ، إلاّ أنَّهم رَفَضُوا الأصلَ لكثرة الاستعمالِ فيهما وحَذَفُوا الهمزةَ ، وقد جاءوا بهما على الأصلِ نادراً ، قال رؤبة (٢)

" بِـلالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابنُ الأخْيَرِ "

وقَرأ أبوقِلابَة : (٣) ﴿ مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴾ (٤) . والمَالِكُ : الَّذى يَمْلِكُ الأشياءَ ويصرّفها تحتَ يدِه وقَهرِه باستحقاقٍ ، وحَقيقةُ المُلْكِ : احتِوَاءٌ على الشّئ والقُدرة على الاستِبدادِ به ، وإضافةُ خيرٍ إلى مالكٍ هى من إضافةِ أفعل التَّفضيل إلى جنسه ، وأصلُه فى الإضافة خيرُ المَالِكِين ، إلا أنَّهم اختصروا وأضافوا إلى المُفردِ ، إذ كان يُعطِى من المَعنى ما يُعطِيه الأصلُ . ومعناه : أنَّه خيرُ كلُّ مالكٍ قِيس مُلكه بملكه ، وسَيَأتى فى أفعل التَّفضيلِ حكمُهُ مُستوفىً إن شاءَ اللّه . ولفظ (اللّه) هنا بَدَلٌ من (رَبِّى) ، أو عَطفُ بَيَانٍ ، و(خيرَ مالكٍ) بدلٌ ، أو منصوبٌ على المَدح ، ولا يكون صِفَةً ، لأنَّه نكرةٌ ، وإنَّما أتى النَّاظم بفعلِ الحَمْدِ فقال : (أحْمَدُ رَبِّى) ولم يَقُل الحمدُ للهِ مع أنَّه أبلغُ ، لأنَّه قَصَدَ إظهارَ ولايَةِ ذلك بنَفسه وعَمَلِهِ فيه ، تَحقيقًا للعُبُودية بذكره ، مُضافًا

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) شرح التصريح : ١٠١/٢ والأشمونى : ٤٢/٢ .

(٣) أبو قلابة : محمد بن أحمد بن أبى دارة . طبقات القُرّاء : ٦٢/٢ .

(٤) سورة القمر : آية رقم : ٢٥ .

وقراءة أبى قلابة هذه نسبها الفراء فى المعانى : ١٠٨/٢ إلى مجاهد .

ذلك إلى قصد الابتداء بالحمد لئلا يكون كلامه أجذم عن / البركة ٥/ والخير، على ما جاء في الحديث ، خرجه أبو داود (١) . عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم ، وفي لفظ النسائي : (٢) كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع .

وقوله : (خير مالك) قصد به المجانسة لقوله في القسم الأول:(هو ابن مالك) وليسا بمترادفين ، لأن الأول معرفة والثاني نكرة، فهو سالم عن الإيطاء (٣) ، إذ هذا عند أهل القافية مما يقع به الاختلاف ، ونظيره ما أنشده أبوالحسن (٤) من قوله :

١- يا رب سلم سدوهن الليلة وليلة أخرى وكل ليلة (٥)

لأن النكرة والمعرفة مختلفان بالشياع والخصوص، بل الاختلاف (٦) في كلام الناظم أتم منه في الشاهد ، لأن العلمية مخرجة للمسمى به عن أصل معناه ، وإن كان ملحوظًا من طرف خفي في مثل هذا ، فيمكن أن يكون الجرمي (٧) موافقًا هنا وإن خالف في نحو (٨) الشاهد ، وفي

(١) سنن أبي داود : ٥٦٠/٢ وفيه " بالحمد لله " .

(٢) لم أجده في النسائي وهو في سنن ابن ماجة : ٦١٠/١ حديث رقم ١٨٩٤ بلفظ " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع " .

(٣) الإيطاء : إعادة القافية بلفظها ومعناها قبل سبعة أبيات .

(٤) هو سعيد بن مَسْعَدَةَ المجاشعي بالولاء ، أبوالحسن الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٦ هـ .

(٥) النص في كتاب القوافي للأخفش : ٦٢ دون نسبة ، وانظر كتاب الوافي للتبريزي : ٢٤٤ .

(٦) في (أ) بل بلا .

(٧) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء البصري النحوي المتوفى سنة ٢٢٥ هـ . أخباره في تاريخ بغداد : ٣١٣/٩ ، وبغية الوعاة : ٨/٢ .

(٨) في الأصل : في نحو مثل الشاهد .

مثله حكِيَ الخِلافُ عنه فيما أَحْسِبُ ، لا في مثلِ كلامِ النَّاظِمِ ، وقد حَصَّلَ النَّاظم في هذه المجانسة مَعنى لطيفاً ، وهو أنَّ مالكًا العلمَ إنّما سُمى بذلك ليكونَ ممن يملك وتحصلُ له رُتبة المالكين ، على عادةِ العَربِ في التَّسمية بالصِّفاتِ كحارثٍ وقاسمٍ ونحوهما منْ قَصْدِ التَّفاؤُلِ بالأسماءِ ، فكأنَّه خَطَرَ للنَّاظم في نِسْبَتِهِ إلى مالكٍ هذا المَعنى ، فَصَرَفَ عِنَانَ الاعتِنَاءِ به إلى الدُّخول في خِفَارة خَيرِ المالكين ، الذي له المُلكُ الصَّحيحُ والاستيلاءُ الحَقُّ ، وهو المُعتَصَمُ المانِعُ والحِصْنُ الثَّابِتُ بالأصلِ والاستحقاقِ والدَّوامِ ، وأيضًا فإنَّه قَصَدَ معَ ذلك التَّنبيه على أنَّه عَبدٌ دَاخلٌ تحتَ يدِ ذلك المَالكِ فَلْيَحْمدْهُ (١) بلسانِ الافتِقَارِ والاضطِرَارِ الذي هو أقربُ للنَّجاح وأحرى بالفَلاَحِ ، ولذلك أيضًا قال (أَحْمَدُ رَبِّى) بإضافة الرَّبِّ إلى ضَميرِ نَفْسِهِ ، إذ كان قَصدُهُ تَقْيِيدَهُ بالعُبُودِيَّة التى هى مناطُ قِيَامِ الرَّبِّ لَهُ بما يُصلِحُهُ فى جَميعِ شُئُونِه وتَصَرُّفاته عموماً ، وفيما يُحاوله من هذه الإفادة التى أخذَ فيها خُصوصا ، وهذه كلُّها مقاصدُ حَسَنَةٌ مُجديةٌ بفضلِ الله .

وقوله : (مُصَلِّيًا على الرَّسُولِ المُصْطَفَى) نَصَبَ (مُصليًا) على الحالِ من الضَّمير الفاعل فى أحمد ، أى أحمدُ الله فى حالِ كونى مُصلِّيًا ، وأرادَ الجمعَ بين الثَّناءِ على الله عزَّ وجلَّ ، والصَّلاة على رَسولِهِ (٢) لِمَا فى ذلك من البَرَكَةِ المَوعودِ بها فى الشَّرعِ ، وذلك مَرجوُّ القَبولِ والإجابةِ ، كما جاءَ فى

---

(١) فى (أ) و (س) ليحمده ، وقد نبه ممتلك الأصل إلى هذه القراءة فى هامش الورقة .

(٢) الحق فى هامش الأصل فقط " صلى الله عليه وسلم " .

حديثِ (١) فَضَالَةَ بن عُبَيْدٍ أنَّه قالَ : " بَيْنَما رسولُ اللّه صلّى اللّه عليه وسلَّم قاعدٌ ، إذْ دَخَلَ رجلٌ فصلّى فقال : اللّهُمَّ اغفِرْ لِى وارْحَمْنِى . فقالَ رسولُ اللّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم : عَجِلت أيُّها المُصلِّى ، إذَا صلّيتَ فَقَعَدْتَ ، فاحمدِ اللَّهَ بما هو أهلُهُ وصلِّ علىَّ ، ثمَّ ادعُهُ ، قال : ثُمَّ صلَّى رَجُلٌ آخرُ بعد ذلك ، فَحَمِدَ اللّه وصلَّى على النَّبى صلَّى اللّه عليه وسلَّم فقال لَه النَّبى صلَّى اللّه عليه وسلَّم (٢) : أيُّها المُصلِّى ادْعُ تُجَب .

فإن قُلتَ : إنّما جاءَ هذا فى السُّؤالِ ، فأينَ السُّؤالُ ، فى هذا الكلام ؟

فالجَوَابُ : أنَّ فى تَنصله أولاً بالثَّنـاء على اللّه تَعَالى ، وإدخاله نفسه نصاً / تَحت الرّقِّ للمَالِكِ الحَقِّ ، واعتِصامهُ بإضافَتِه إلى اسمِه الرَّبِّ /٦ تَعَرُّضًا بباب مالِكِه القائم بمَصالِحِه ، وهو مَعنَى السُّؤالِ بلِسَانِ الحَالِ ، وهو مَعروفٌ عِندَ العَربِ ، ولَهُ أصلٌ فى الشَّرعِ ، ذَكَرَ الرُّشاطِيُّ (٣) .

---

(١) الحديث فى مجمع الزوائد : ١٠/٥٥ .
وفَضالة بن عبيد : هو أبو محمد أوسيٌّ أنصاريٌّ ، أسلم قديماً ، ولم يشهد بدراً وشهد أحداً فما بعدها ، سكن الشام وولاّهُ معاوية رضى الله قضاء دمشق بعد أبى الدَّرْداء ومات بها سنة ٥٣ هـ رحمه الله ورضى عنه .
أخباره فى الإصابة : ٥/٣٧١ ، والاستيعاب : ١٢٦٢ ، وتهذيب التهذيب : ٨/٢٦٧ .

(٢) أشار فى هامش الأصل إلى قراءة أخرى هى " رسول الله " ، ولا توجد هذه القراءة فى النسخ الخمس التى تحت يدى .

(٣) الرشاطى : (٤٦٦ - ٥٤٢ هـ) .
عالم الأندلس ومحدثها وحافظها فى زمنه عبدالله بن على أبو محمد الرشاطى ، استشهد بالمريه عند غلب الروم عليها .
أخباره فى : الصلة ٢٩١ والمعجم لابن الأبار : ٢١٧ .

فى تَارِيْخِهِ (١) عن الحُسين بن الحَسَن المَرْوَزِيّ قالَ : سألتُ سُفيانَ بن عُيَيْنَةَ ، فقُلت يا أبَا محمَّدٍ : ما تَفسير قولِ النَّبى صلَّى الله عليه وسلَّم (٢) : كان من أكثرِ دُعاءِ الأنبياء قَبْلِى بعَرَفَة : لا إلهَ إلا الله وحده لا شريكَ له ، لَه المُلْكُ ولَهُ الحَمْدُ وهو على كلِّ شيءٍ قَدير ، وليس فيه من الدُّعاء شيءٌ ؟ فقالَ لى : أعرفت حَديثَ مالك بن الحارث ؟ إذَا شَغَلَ عَبدى ثَنَاؤُهُ علىَّ عن مَسألتى أعطيته أفضلَ ما أُعطى السَّائلين ، ثم قالَ : أعلمت ما قالَ أُمية بن أبى الصلْت حين خَرَجَ إلى ابن جُدعان يَطلبُ نائِلَه وفَضْلَهُ ؟ قلتُ : لا أدرى . قال : قال : (٣)

أأَنكُرُ حَاجَتِى أَمْ قَد كَفَانِى ... حَيَاؤُكَ إنَّ شيمتَكَ الحَيَاءُ
إذَا أَثْنَى عَلَيْكَ المَرءُ يَوْمًا ... كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِكَ الثَّنَاءُ

ثم قال سُفيان : هذا مَخلوقٌ يُنسَبُ إلى الجُودِ ، قَيل له : يَكفينا من مسألتك أن نُثْنِىَ عَلَيكَ ونَسكُتَ حتَّى تَأتِىَ على حاجَتِنَا ، فكَيْفَ الخالقُ ؟

---

(١) تاريخ الرشاطى ، الذى يقصده المؤلف هنا هو كتابه : " اقتباس الأنوار والتماس الأزهار فى أنساب الصحابة ورواة الآثار " ، قال ابن كثير : هو من أحسن التصانيف الكبار ، ونقل عنه ابن حجر فى الإصابة فى مواضع منها : ٢١/١ ، ٢٢ ، ٤٦٩ ، ١٢١/٤ ، ٣٧٥ منه قطعة فى المكتبة الأحمدية بتونس رقم ١٦٦٥ (فهرس الأحمدية : ٤١٥) . أو ١١٥١٤ عام (دار الكتب الوطنية وفيها فى مكتبة واختصره عبدالله بن عبدالرحمن الأزدى الأشبيلى ، ومن المختصر نسخة فى الأزهرية رقم : ١٢٣ مصطلح .

واختصره إسماعيل بن إبراهيم البلبيسى المتوفى سنة ٨٠٢ هـ ثم جمع بين مختصره هذا واللباب لابن الأثير فى مؤلف سماه : (القبس) ومنه نسخة فى مكتبة رئيس الكتاب فى تركيا ، والحسين بن الحسن المروزى المذكور هنا / إمام حافظ ، صدوق صحب ابن المبارك وحدث عنه بالكثير وعن سفيان ابن عيينة ، وجاور بمكة وتوفى سنة ٢٤٦ هـ .

أخباره فى الجرح والتعديل : ٣ والعقد الثمين : ١٨٩/٤ ، والشذرات : ١١١/٢ .

(٢) الحديث ، فى سنن الترمذي : ٥٧٢/٥ .

(٣) ديوان أمية بن أبى الصلت : ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

وذكرَ ابنُ عَبدِالبَرِّ (١) هذه الحِكاية في " التَّمـهيد " على نَحوٍ آخرَ (٢) والـمَقصدُ واحـــدٌ ، فأردَف النَّــاظم بالصَّلاةِ على الرَّســول صلّى اللّه عَليه (وسلّم) (٣) لتَحصيل الإجابة ؛ لأنَّ الصَّلاةَ على الرَّسولِ صلّى اللّه عليه وسَلمَّ مُستجابةٌ على القطعِ ، فإذا اقتَرَنَ بها السُّؤَالُ شَفَعَت بفضلِ اللّه فيه فَقُبِلَ ، وهذا الـمَعنى مَذكورٌ عن بعضِ السَّلَفِ الصَّالحِ ، والصَّلاةُ أصلُها الدعاءُ ، أى دَاعيًا له بالرَّحمةِ والبَركةِ وزِيادةِ التَّشريفِ والإكرامِ ، والرَّسولُ هو الذى أرسله الـمَلِك ليُبلغ الرَّعية ، فالرَّسولُ صلَّى اللّه عليه وسلَّمَ مبعوثٌ إلى الخَلقِ الـمُرسل إليـهم بَشيـراً ونَذيراً ودَاعيـاً إلى اللّهِ بإذنه وسِرَاجاً مُنيـراً ، و (النَّبى) هو الْمُنبِىءُ ، أى الـمُخْبِرُ عن اللّه تَعالى ، وهو أعمُّ من الرَّسُولِ والرَّسُولُ أخَصُّ ، لأنّ كلَّ رَسُولٍ نَبِيٌّ ، وليس كلُّ نَبىٍ رَسُولاً ، فقد يُخبر النَّبى من غير أن يُرسلَ ، ولا يُرسلُ الرَّسُولُ من غَـيرِ أن يخـبرَ ، فـهو إذًا أمـدحُ ، فـلأجلِ هـذا أتَى به النَّاظِـــمُ ، ولم يَقُل مُصَلِّيًا على النَّبِىِّ الـمُصْطَفَى .

و (الـمُصْطَفَى) : مُفْتَعَلٌ من صَفْوِ الشَّئِ وصَفْوَتِهُ ، وهو خالِصُهُ ، أى الَّذى اختَصَّه اللّهُ واختَـارَهُ من سائر الخَـلْقِ صَفوةً ولُبابًا منهم ، وهو محـمَّد رسولُ اللّه صلَّى اللّه عليه وسلَّم ، ويُعيِّنُـهُ أمـــرانِ :

أحدُهما : أنَّه أخصُّ بهذِه الأمَّـة من سائرِ الرُّسُلِ عليهم السَّلام .

والثَّانى : أنَّه صَفوةُ الصَّفوةِ الَّذين هُم الأنبياءُ والرُّسُلُ . فالمصطفَون

---

(١) ابن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣) .
الإمام الفقيه المحدث ، عمدة المالكية أبوعمر يوسف بن عبدالله النمرى القرطبى ، أخباره فى : بغية الملتمس : ٤٧٤ ، والصلة : ٦١٦ .

(٢) التمهيد : ٤٤/٦ ، ٤٥ .

(٣) ساقط من الأصل فقط .

من الخَلقِ هم الأنبياءُ والرُّسُلُ ، ومحمَّد صلّى الله عليه وسلّم مُصْطَفَى من أولئــك المُصْطَفين . ألاَ تَرَى إلى ما جاءَ من نَحْوِ قَولِهِ (١) : " أنَـا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ، وما في معنى ذلك .

وقولُه : (وَآلِـهِ) أصلُ آل عندَ سيبويه ، أهلُ بدليلِ تَصغيره على أهيلٍ وعندَ الكسائى (٢) أوَلُ ، وحَكَى فى تَصغيره أُوَيل والأولُ أشهرُ ، ولمَّا كثُر فيه التَّغيير قلَّتْ إضافته إلى المُضمرِ ، فالكَثيرُ أن يُقال : آلَ فُلانٍ ، والقَليلُ نحو قَول عبدِ المُطَّلبِ (٣) :

٢- وانْصُــر على آل الصَّـلِيـ ب / وعَابِدِيهِ اليَــوْمَ آلَكْ /٧

لَكنْ جَرَت عادةُ المُحدِّثين باستِعمال الوَجهِ القَليـلِ ، فاتَّبعهم النَّـاظمُ فيه وذَلك يَدُلُّ على جَوازِهِ عندَه خِلافًا لمن مَنَعَ ذلك ، ولا يُضاف " آل " إلا إلى مُعَظَّمٍ واختُلِفَ فى المُرادِ بآلِ الرَّسولِ عليه السَّلام فقيلَ : هم رَهْطُهُ الأقربون وعَشيرتُه الأدنَون .

فقوله : (المُسْتَكْمِلِيْنَ الشَّرَفَا) يعنى باتِّباعه والإيمان به ؛ لأنَّ آله عليه السَّلام كانُوا هُم أهلَ ذُروة الشَّرفِ غيرَ مدافعين ، ثم باتباعه على مقدار الاقتداء به كَمُلَ لهم ذلك الشَّرف ، كما قال عليه السَّلام (٤) " خِيَارُكُم فِى الجَاهِلِيَّـةِ خِيَـارُكُمْ فى الإسْلاَمِ إذَا فَقِهُوا " وقيلَ : آل الرَّسول صلّى الله عليه وسلّم من يَؤُولُ إليه فى الدِّين - يعنى أُمته -

---

(١) الحديث فى مسند الإمام : ٥/١ فى حديث طويل .

(٢) قول الكسائى فى تهذيب اللغة : ٤٣٨/١٥ ، قال : وروى الفراء عن الكسائى ...

(٣) البيت فى السيرة النبوية لابن هشام : ٥١/١ (هامش) .
وانظر : شرح الجمل لابن الفخار : ٢ .

(٤) صحيح البخارى : ١٦٣/٢ .

وهذا القولُ مبنيٌّ على مذهبِ الكِسَائيِّ في آل ؛ لأنَّ الاشتقاقَ من آل يَؤُولُ يَدُلُّ عليه ، بخلاف الأول : فإنه يَصِحُّ على مذهبي سيبويه والكِسَائي ، وعلى كلِّ تقديرٍ فقوله : " المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا " يعني به الصَّحابَةَ رضوان الله عليهم ، فإن هذا الكَلامَ يقتَضِي أنَّهم كانُوا أهلَ شرفٍ قبل الإسلامِ ، ثم جاءَ الإسلامُ فاستَكْمَلُوه بِهِ ، ولا أحدَ من الأُمَّةِ أعظمُ شَرَفًا في الأصلِ مِنْهُم .

وقَد جَاءَ في الصَّحِيْحِ (١) عن واثِلَةَ بن الأسْقَعِ أنه قال (٢) : قالَ رَسُولُ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم : " إنَّ اللَّه اصطَفَى مِنْ وَلَدِ آدمَ إسماعيل ، واصْطَفَى من وَلَدِ إسماعيل بني كِنَانَة ، واصطَفى من بَنِي كِنَانَةَ قُرَيشاً ، واصطَفَى من قُرَيشٍ بني هاشمٍ ، واصطفاني من بَنِي هاشم " .

وخَرَّجَ التِّرمذيُّ (٣) عن العبَّاس أنَّ رسولَ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم قالَ : " إنَّ اللَّه خَلَقَ الخَلقَ ، فَجَعَلَنِي في خَيرِهم فِرقةً ، ثم جَعَلَهم قَبائل ، فجعلني في خَيرِهم قَبيلةً ، ثم جَعَلَهم بُيُوتًا ، فَجَعَلَنِي في خَيرِهم بَيْتًا ، والشَّرفُ : الرِّفعة في نَسَبٍ أو دِينٍ ، وأصلُهُ من الشَّرَفِ : وهو المُرتفعُ من الأرضِ .

* * *

وأستَعِينُ اللَّه في ألفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِها مَحْوِيَّهْ

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفظٍ مُوْجَزِ ... وتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

---

(١) صحيح مسلم : ٢/٢١٠ ، ومسند أحمد : ٤/١٠٧ مع اختلاف في اللفظ وسنن الترمذي ٥/٥٨٢ ، وواثلة بن الأسقع من بني ليث بن عبد مناف ، كان من أهل الصُّفَّة ثم نزل الشام وتوفي سنة ٨٣ هـ في خلافة عبدالملك بن مروان رحمه الله ورضي عنه (الإصابة : ٦/٥٩١) .

(٢) ساقط من (أ) فقط .

(٣) سنن الترمذي ٥/٥٨٤ .

هُنا أخذ فى بَيَانِ مقصده من هذا النَّظمِ ، وذلك بعدَ ما قدَّمَ ما ينبغى تقديمُهُ من التَّعريفِ بنَفسِهِ ، والثَّنـاءِ على اللَّه تَعالى ، والصَّلاةِ على النَّبى صلَّى اللَّه عليه وسلَّمَ . والاستعانةُ : طَلَبُ العَـون ، وهو طلبٌ بالتَّصريح بعد ما قدَّم الطلب بالتَّعريض ، وأصلُ الاستفعالِ للطَّلب .

وقَوله : (وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ) جُملةٌ مَعطوفةٌ على قَولِهِ : (أحْمَدُ رَبِّى اللَّه) أى : أحمَدهُ على جَميعِ نِعَـمِهِ وأستَعينُه فى كَذَا ، وحرفُ الجرِّ مـتعلقٌ "بـأسـتعين" ، وأتى بالحـرفِ الذى يقتَضِى الظَّرفيَّة ليجعلَ هذه القَصيدة محَلاً للاستعانةِ باللَّه ، وكأنَّه على حذفِ مُضافٍ ، أى : فى نَظمِ ألفيَّةٍ ، وفى هـذا القَولِ معنى الدّعاءِ للَّه أن يُعينَـه على ما قَصَدَ ، وهو محلٌّ صـادَفَ فيه مَحَزُّ الدُّعاء ؛ لأنَّه وَقَعَ له بعدَ الثَّنـاءِ على اللَّه تَعـالى والصَّلاة على رَسـوله صلَّى اللَّه علَيه وسلَّمَ ، وعلى هذا التَّرتيب حَضَّ الشَّـارِعُ كـمـا تَقَـدَّم ، والألفِيَّـة مَنْسُـوبةٌ إلى الألفِ ، وهـى صـِفـةٌ لمَوصوفٍ / مَحذوفٍ ، أى فى قَصِيْدَةٍ ألفيَّةٍ ، والقَصيدَةُ من الشِّعرِ من عَشَرَةِ أبياتٍ فما زَاد . ٨/

وَحَكَى القـاضِى ابنُ الطَّيِّبِ (١) ، عن الفَـرَّاء بسَنَدٍ يَرفـعه إليه أنَّ

---

(١) الباقلانى (٢٢٨ - ٤٠٣ هـ)

محمد بن الطيب أبو بكر الباقلانى ، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد ، من علماء الكلام والأصول .

أخباره فى : تاريخ بغداد : ٥ / ٣٧٩ ، ووفيات الأعيان : ٤/٢٦٩ والنص من كتابه إعجاز القرآن : ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

والسند الذى رفعه إليه الباقلانى على ما جاء فى الإعجاز هو : سمعت إسماعيل بن عباد يقول ؛ سمعت أبا بكر بن مِقْسَم يقول : سمعت ثعلباً يقول ؛ سمعت سلمة يقول سمعت الفراء يقول : ....والفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد الموفى سنة ٢٠٧ هـ . إمام الكوفيين مشهور .

العربَ تُسمى البيتَ الوَاحدَ يتيمًا ، ومن ذلك الدّرة اليَتيمَة لانفرادِها ، فإذا بَلَغَ الاثنين والثّـلاثةَ فهى نُتْفَةٌ ، والعَشَرَةُ تُسمى قِطْعَةً ، فإذا بَلَغَ العِشرين استحقَّ أن يُسـمَّى قَصيدًا ، والعَرَبُ تَجعَلُ القَصِيدَةَ كلَّها تَارةً على رويٍّ واحدٍ وهو المَشهور فى أشعارها ، وتَارةً تَجعلُهُ على حُرُوفٍ مُختلفةٍ ، وتَستَعْمِلُهُ شَطرين شَطرين ، أو أربعةً أربعةً ، ولا يكونُ إلاّ مُزْدَوَجًا .

وهذه القَصِيدةُ الألفيَّةُ التى ابتدأها الناظم من هذا القِسم ، ويُسمى المخمس ويَكثُر فى الرَّجز والسَّريع ، ومنه قول امرأةٍ من جَديس : (١)

لا أحَدٌ أذلُّ مِن جَديـــــس	أهكَذَا يفعلُ بالعَـــــــرُوسِ
يَرضى بهَذَا يَا لَقَومى حــرٌّ	أسدَى وقد أعطى وسِيْقَ الـمَهْرُ
لأخْذُه الـمَـــوت غَدًا بنَفسِهِ	خيرٌ مِنَ أن يُفعلَ ذَا بِعُرْسِـــهْ

ويَعنى النَّاظم بقوله : (ألفِيَّة) النَّسبةُ إلى ألفٍ مزدَوَجٍ ، لا إلى ألف بيتٍ لأنَّها ألفا بيتٍ من مشطور الرَّجز ، ويَبعد أن يكونَ قَصده النِّسبةَ إلى الألفين وإن كان فى اللَّفظ مُمكنًا .

وقوله : (مَقَاصِدُ النَّحْـــو بِهَا مَحْوِيَّة) معنى محوِيَّة : مَجموعةٌ محاطٌ بها، يعنى أنَّ هذه القَصيدة قد أحَاطت بمَقاصد النَّحوِ وجُملتُها مَجموعةٌ فيها .

وأصلُ النَّحوِ فى اللُّغة : القَصدُ ، وهو ضِدُّ اللَّحنِ الذى هو العُدُولُ عن القَصد والصوابِ ، والنَّحوُ قَصد إليه وهو فى الإصطلاح : علمٌ بالأحوالِ والأشكالِ التى بها تَدلُّ ألفاظُ العَرَبِ على المَعانى ويعنى بالأحوال وضعُ الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعانى المُركَّبة ، ويعنى

(١) عن المؤلف فى حاشية لشرح بانت سعاد لابن هشام تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادى : ٤٥/١ ، ٤٦ .

بالأشكالِ ما يعرضُ فى أحدِ طرفى اللَّفظ أو وَسَطِهِ أو جُملته من الآثارِ والتَّغييرات التى بها تدلُّ ألفاظُ العربِ على المَعانى، هذا حدٌّ بعضِ المُتَأخِّرين

وقال الفارِسِيُّ (١) : النَّحوُ علمٌ بالمَقاييس المُستنبطةِ من استقراءِ كلامِ العَربِ ويَعنى بالمقاييس القَوانين الكُلِّيةَ الحَاصلةَ فى مَلَكَةِ الإنسان من تَتَبُّعِ كلامِ العربِ .

ثُمَّ إنَّ النَّاظمَ نَصَّ على أنَّ قصيدتَه هذه محتويةٌ من النَّحوِ على جميعِ مقاصدِهِ لِقَولِهِ : (مَقَاصِدُ النَّحْوِ) وهذه صِيغةُ عُمومٍ تُفيد الاحتواءَ من المقاصدِ على جَميعِها ، وعلى هذا فيه سُؤالٌ وهو أن يُقال : إنه قَد نَصَّ آخِرَ النُّظم على أنه إنَّما احتَوى على الجُلِّ ، لا على الجَميعِ لِقَولِه هُنالك : (نَظْمًا عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَل) ولم يَقلْ : على المُهمات اشتَمَل ، ولا على جَميعِ المُهمَّات ، ومهمَّاتُ النَّحوِ ومَقاصِدُهُ بمعنىً ، فإمَّا أن يكونَ نَظمُهُ مُشتملاً على الجَميع ، وإمَّا على الجُلِّ دونَ الجَميعِ ، وعلى كلا التَّقديرين يكون أحدُ الموضعين غيرَ صادقٍ ، ولاشَكَّ أنَّ الصَّادِقَ من الموضعين هو الآخِرُ من الموضعين ، إذْ قد فاتَهُ أشياءُ من مقاصدِ النَّحوِ ومهمَّاته كبابِ القَسمِ ، وبابِ التقاءِ السَّاكنين ، وغيرِ ذلك مما يَتَبَيَّنُ فى موضعه إن شاءَ الله تعالى ، فَتَلَخَّصَ أنَّ كَلامَهُ هنا غيرُ صادقٍ .

والجَوَابُ :أنَّ الكلامين غَيرُ متنافرين ، بل هما مُتوافقان؛ وذلك أنَّ المهمات ليس بمرادفٍ للمقاصد،لأنَّ المقاصدَ أعمُّ من المُهمَّاتِ/لانقسامها ٩/

(١) هو أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغَفَّار الفارسى المتوفى سنة ٢٧٧ هـ وهذا الحد فى كتابه التكملة : ص : (٢) .

إلى المُهِمِّ وغَيره ، فمِن مَقاصد النَّحو ما هو مهمٌّ كالَّذى ذَكَرَ فى نَظْمِه ، ومنها ما لَيس بمهمٍّ كبابِ التَّسمية ، ومَسألةِ الأمثلةِ المَوزونِ بها فى بابِ ما يَنصرف ، وفَصلِ الاستثناء من الاستثناء وما أشبهَ ذلك ، إلا أنَّه يَبقى وجهُ إتيانه بلفظِ العُمومِ ، مع أنَّه لم يتكلَّم إلا على الجُلِّ من المَقاصد ، بَل علَى الجُلِّ من مُهماته ، وذلك سَهْلٌ ، لأنّ العربَ قَد تُطلق لفظَ الكلِّ على الجُلِّ فتَقولُ: جاءَنى أهلُ مِصرَ ، إذا جاءَكَ جلُّهم أو رُؤَسَاؤُهم ، وأهلُ مصر صيغةُ العموم كمقاصد النَّحو ، ومن هنا صحَّ الاستثناء من العامِّ على ماهو مبسوطٌ فى موضِعه ، فإذَا كان كذلك سَقَطَ الاعتِراضُ فإن قلتَ : فلمَ لمْ يُبيِّن هُنا كما بَيَّن هناك ؟

فَالجوابُ : إن مقصدَه هنا ليس البَيَانَ عمَّا احتوت عليه على الحَقيقةِ ، وإنَّما مَقصدُه أمرٌ آخرُ خلافُ ما قَصَدَ هنالك ، وذلكَ أنَّه أرادَ هنا التَّعريفَ بأنَّ نظمَه احتَوى على الضَّرُورِىِّ من عِلْمِ النَّحوِ ، لأنَّ علمَ النَّحوِ يَحتوى على نَوعين من الكلامِ :

أحدُهُما : إحرازُ اللَّفظِ عندَ التَّركيب التَّخاطُبى للإفادة عن التَّحريفِ والزَّيغ عن معتاد العرب فى نطقها - وما وَقَعَ عليه كلامها ، حتى لايرفع ما وضعُهُ فى لسانهم أن ينصب أو يُخفض ، ولا يَنصب ما وضعُه فى لِسانهم على أن يُرفعَ أو يُخفضَ ، ولا أن يؤتى بما حَقُّه أن يكونَ عِندها على شَكْلٍ وهَيْئَةٍ على شَكْلٍ آخرَ وهَيئةٍ أُخرى ، بل يَجرى فى ذلك على مَهْيَعِ نُطْقِهِم، ومعروفِ تَواضُعِهِم . فإن كانَ المُتكلَّمُ فيه ممَّا قد تقدمت العَرَبُ لِلتَّكلم به ، وحفظ عنهم لم يُحرفه عما نَطَقُوا به وإن كان مِمَّا لم يُحفَظ عنهم من التَّركيب النُّطقى ، إمَّا لأنهم لم يَتَكَلَّمُوا به ، أو تَكَلَّمُوا به ولم يَبلغنا ، أو بَلَغَ بَعضاً ولم يَبلغْ بعضاً، أعملنا فى ذلك المقاييس التى استقرأناها من كَلامِهِم

حتَّى تُوَصَّلْنا إلى مُوافَقَتِــهم ، وحتَّى نَقطعَ أو يَغلبَ على ظُنُوننا أنَّهم لو تَكَلَّمُوا بهـذا لكانَ نُطقُـهم كـذا ، فـإذا تَحَـصَّلَ لنا مـجـاراتُهم فـى ذلك ومُساواتهم كُنَّا جَديرَيْنَ بأن نُسمَّى مُعربين ، واستَحَقَّ الـمُتَّصف منا بذلك أن يُسمى نَحـوياً ، وهذا النَّوع هو المقصـود من علمِ النَّحوِ ، وهو الذى أرادَ النَّاظـم أن يَأتى به فى هذا النَّظم ، فلذلك قالَ : (مَقَاصِدُ النَّحْــوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ) .

والنَّوعُ الثَّانى : التَّنبيهُ على أصولِ تلك القَوانين وعللِ تلك المقاييس والأنحاءِ التى نَحتِ العَرَبُ فى كلامِها وتَصرفاتِها ، مأخـوذًا ذلك كلُّه من استقراءِ كلامها ، وهذا النَّوعُ مُتممٌ وليس بواجبٍ ، ولا هو الـمقصودُ من علمِ النَّحو ، فلذلك لم يتَعرَّضْ له النَّاظم . إذ لا يُبنى عليه من حيث انتِحاء سمتِ كلامِ العربِ شئٌ ، لكن لما كان هـذا النَّوع لائقاً بغَرض الشَّرح لم أُخلِ هذا الكتـاب منه فيمـا استَطَعْتُ ، وعلى ما أُعطيه الحـال فى شَرح كلام النَّـاظمِ واللّه الـمُستعان .

وقَوله : (تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَـزِ) له تَفسيران :

أَحَدُهُما : أن يكونَ معنى الكلامِ أنَّ هذه الأرجوزة تَضُمُّ (١) أطرافَ المَعَانى البَعيدةِ عن التَّحصيل والضَّبط ، فتضبطها بقوانين وجيزَةٍ مختصرةٍ ، حتى تَجمعها سَهلةَ الانقياد ، لا تَتَعاصى على ذِى فَهـمٍ ، ولا تَشذُّ عن الضَّبطِ، ولعمرى إنَّه / لكمـــا قال:إذ كان قد سهَّل فيها (٢) ١٠/ طَريقَ التَّحصيلِ ، ويَسَّر الأمرَ على منتحليه ، خلاف ما عليه كثيرٌ من الـمُتقدمين الذين لم يَصِلُوا من الضَّبْطِ والتَّنقيحِ إلى ما وصل إلَيه وعلى

(١) فى الأصل : نظم وصوابه من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

هذا المعنى نَبَّهَ فى خطبة التَّسهيل (١) بقوله : وإذا كانت العُلُوم مِنَحاً إلَاهيَّة ومَواهب اختصاصية ، فغيرُ مستبعدٍ أنْ يُدَّخَرَ لبعضِ المُتَأخرين ما عَسُرَ على كثيرٍ من المُتَقَدِّمين .

والثَّانى : من التَّفسيرين أن يكونَ معنى قوله : (تُقَرِّبُ الأقْصَى) أى تجمع أشتات المعانى الكَثيرةِ فى اللَّفظِ اليَسيرِ ، إشارةً منه إلى الاختصار الذى نحاه مما بَعُدَ على غيره جَمْعُهُ من المعانى الكَثيرة قربه هو باللَّفظِ المُوجز ، وإنَّه لكما قالَ : فإنَّه يَأتى بالقانون الوَاحد فى الألفاظ اليَسيرة ، يَضبط به ما يأتى به الأقدمون من النَّحويين فى ورقةٍ أو وَرَقتينِ ، ولَيس فى هذه الأرجوزة فى الغَالب لفظةٌ لغيرِ معنى ، ولا لِمُجرد ضَرورةِ وزنٍ أو قَافيةٍ ، بل كلُّ لفظٍ فيها تَحته معنىً أو مَعَانٍ ، فقد أخلاها من الحَشْو إلا نادِراً ، حتَّى أنَّه كَثيراً ما يشحُّ بالألفاظ إذا فُهِمَ معناها كحروف العَطف وغَيرها (٢) ، وقد يَأتى بالمثال ليستقرئ منه شُرُوط البابِ أو قَانُونه حِرْصاً على قلَّة الألفاظ وكثرةِ المَعانى ، وستَرى ذلك فى أثناء كَلامه إن شاءَ الله تَعالى ، ويَتَعلَّقُ قَوله : (بِلَفظٍ مُوجَزِ) على هذا التَّفسير بالفعلِ المُتَقَدِّم ، وعلى الوجهِ الأوَّل باسمِ فاعلٍ حال : أى : تُقرب الأقصى كائناً بلفظ موجز ، وهذا الوجهُ أيضًا مما يدخل تحت مقصود كلامه فى خُطبة " التَّسهيل " وكان التَّفسير الأول أولى : إذْ كان يَتَضَمَّنُ الثَّانى بقوله (بلفظ موجز) ولايَتَضَمَّن الثانى الأول .

وقوله : (وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ) يَحْتَمِلُ وجهين أيضًا :

أحَدُهُما : أن يكونَ عبارةً عن إتيانه بالقَوانين والضَّوابطِ مُوَفَّاةً ،

(١) التسهيل : (٢) .

(٢) فى (أ) وغيره .

وبالأبواب مكمَّلة المَقاصدِ . مضمومةَ الأطراف ، بحسب ما يُحتاج إليه، لا يَنقصُ ذلك عن المَطلوبِ المَقصودِ ، ولا يَخْتَلُّ له فيه قانونٌ ، فمَتى طَلَبْتَ منها - أعنى من الأرجوزة - مسألةً أو بابًا أو قانوناً وجدتَه فيها موَفَّى لا تَفتَقِرُ إلى نظرٍ فى غيرها ، فوعدُه فيها مُنْجَـــزٌ لا تَأخيرَ فيه عن حالِ التماسِكَ الفائدة ، ليست كغيرها من الكُتُبِ التى تَقَـعُ فيـها المَسائلُ ناقِصَةَ الأغراضِ والأبوابِ ، مبتورَةَ المَقاصِدِ ، غيرَ مُستوفاةِ الأقسام .

والثّانى : أن يكونَ المَعنى مؤكداً لِمَا تَقَدَّمَ فى القِسمِ الأوَّلِ من أنَّها سَهْلَـةُ المُلْتَمَسِ لا يَصْعُبُ فَـهْمُـهَا على اللَّبِيْبِ ، ولا يَقِفُ دُونَ الوُصُولِ إلى حاجَتِهِ منها لقُربها من الأفهام ، وإحكام ضَبطها للقَوانين والمَسائل ، وهذا المَعنى غيرُ بعيدٍ أن يكون قَصده .

و (الأقصى) ضدُّ الأدنى ، أى تُقَرِّبُ الأبعد على الطّالب، و(البَذْلُ): العَطَاءُ ومَعـنى تَبْسُطُ البَذْلَ ، أى تُوسِّعُهُ وتُكَثِّـــرُهُ ، ويُقالُ : بَسَطَ يَدَهُ بالعَطَاءِ ، إذَا وَسَّعَهُ وكَثَّرَ فِيـه ، وهو إشارةٌ إلى كثرة فوائدِ هذه القَصيدة مع إيْجَازِ لَفْظِهَا ، والوعدُ المُنْجزُ ، معناه المُحْضَرُ . يُقَـــال: بِعْتُـهُ نَاجِزاً بنَاجزٍ ، أى حاضِراً بحاضرٍ لا نسيئَةَ فيه .

* * *

١١/ وَتَقْتَضِى رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَـةً أَلْفِيَّةَ ابنِ مُعْطِ

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِىَ الجَمِيْلاَ

واللّهُ يقضى بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِى وَلَهُ فِى دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

أصلُ قَضَى أن يكونَ بمعنى حَكَمَ ، وعلى هذا الأصلِ جرت مُتَصَرَّفاتُها فى الاشتقاق وقَضى بمعنى أدَّى منه أيضًا . ويُقالُ : اقتَضَى دَينَهُ ، إذَا طَلَبَ قضاءه ، وكلامُ فلان يقتَضى كذا ، أى يطلُبُ الحكمَ به .

والرِّضا : مصدرُ رَضِىَ عنه يَرضى رضًا بالقَصْرِ ، وقد

يكـون الاسمَ ، وحكَى الجَوْهَرِيُّ (١) عن الأَخْفَشِ المَدَّ فى الاســمِ . والسُّخْطُ والسَّخَطُ : خلافُ الرِّضا .

ويُقال : سَخِطَ عليه ، إذا غَضِبَ عليه فهو ساخطٌ ، وأسخطه ، أى أغضَبَهُ

ويُقـال أيضًا : رَضِيْتُ عَمَلَ فُلانٍ وسَخِطتُهُ ، وعلى هذا المعنى الثَّانى يجرى كلام النَّاظم واللّه أعلمُ ، والمعنى أنَّها تقـتضى الرِّضـا ، أى الحكمَ به يعنى برضًـا ناظِمها ، ولَيست بمقتضية سُخطاً أصلاً ، و (فائِقةً) حالٌ من الضَّمير فى تقتضى أى تَقتضى الرِّضـــا بألفية ابنِ مُعْطٍ ، حالَ كونها فائِقَةً لها ، وكأنَّ الكَلامَ جاء على الإعمال ، لأنَّ (ألفيَّةً) فى البيتِ يَطلبه المَصدرُ الذى هو (رضًـا) ، و (فائِقَةً) فى البَيت الآخر .

وإن قُلتَ : إنَّ سخط يطلبه كذلك فهو صَحيحٌ ، فيكون مما طلب (٢) : المعمول فيه ثلاثةَ عواملٍ ، كقول الحُطَيْئَةِ (٣) :

سُئِلْتَ فَلَمْ تَبْخَـلْ وَلَمْ تُعْطِ طَـائِلاً

على مَذهبِ المُؤلِّفِ وجَماعةٍ . ويُقال : فَاقَ الرَّجُلُ أصحابَه ، إذا عَلاَهُم بالشَّرَفِ أو غَيره ، ومُرادُه أنْ ينبِّه على أنَّ نظمَه لهذه الألفيَّة لَيس معارضةً لابن مُعط فى ألفِيَّتِهِ ، ولاَ لِسُخْطٍ يَتَعَلَّقُ بها منه ، بل هو جارٍ على سَبيل الرِّضا بما صَنَعَ ابنُ مُعطٍ وإن كانت هذه قد فَاقَتْها بأوصافٍ حِسَانٍ كتَثْقِيف

---

(١) الصحاح : (رضى) ٦/٢٣٥٧ قال : والرضا ممدود عن الأخفش .

(٢) ساقط من (أ)

(٣) البيت بتمامه :

سئلت فلم تبخل ولم تعط طـــائلا ... فسيان لاذم عليك ولا حمـــــــــد

وأنت امرؤ لا البخـــل منك سجية ... فتعطى ولا يعدى على النائل الوجد

ديوان الحطيئة : ٣٢٩ .

الأبـواب ، وتَصْحِيح القَوانين والتَّوفيةِ بشُروطها ، واختصارِ الألفاظِ مع كَثْرةِ المَعَانى ، إذْ كلُّ من نَظَرَ فيهمَا يَعلَمُ أنَّها قد فاقَتها بهذه الأوصاف . فالنَّاظمُ بيَّن أنَّها فى حالِ شُفُوفِها على ألفيَّةِ ابنِ مُعْطٍ لَيست بمُقْتَضِيَةٍ لسُخطٍ ، بل هى مقتضية للرِّضَا المَحْضِ الذى لايشوبه شئٌ ، وهذا شأنُ العُلَمَاءِ والفُضَلاَءِ، أن يَأتُوا بالفَائِدَة مجردةً من التَّنكيتِ والاستصغارِ لما جاءَ بِهِ غيرهم وإن كان ما يأتون به أتمَّ وأكملَ ، وألفيةُ ابن مُعْطٍ مشهورةٌ بأيدى النَّاس ، وهى ذاتُ محاسنَ من تَقريبِ المُرام للأفهامِ وعُذوبةِ المَسَاقِ ، وسُهولةِ الحِفْظِ ، والبَيانِ بالمُثُلِ مع قلَّةِ الحَشْوِ ، مع أنَّها مُؤذِنَةٌ بفَصاحةِ صاحِبِها ، شَاهدةٌ له بجَوْدةِ القَريحةِ ، وَسعةِ العلمِ ، وقد نَظَمَ فى مدحها بَعضٌ (١) مَنْ اعتَنَى بِشَرْحِهَا فقَالَ (٢) :

الدُّرَّةُ المَنْظُومَةُ الألفيَّه … أجَلُّ مَا فِى الكُتُبِ النَّحْوِيَّهْ
لِكَوْنِهَا فِى حَجْمِهَا صَغِيرَهْ … جَلِيْلَةٌ فِى قَدْرِهَا كَبِيرَهْ
قَدْ ضَبَطَتْ أصْلَ كَلامِ العَرَبِ … واخْتَصَرَتْ ما فِى الطوَالِ الكُتُبِ
مِنْ أجْلِ ذَاكَ لُقِّبَتْ بِالدُّرَّهْ … وَاشْتَهَرَتْ فِى النَّاسِ أىَّ شُهْرَهْ
نَظَمَها الشَّيْخُ الإمَامُ يَحْيَى … فَذِكْرُهُ يَبْقَى بِهَا ويَحْيَا
عَلَى مَمَرِّ الدَّهْرِ وَالأعْصَارِ … وحَيْثُمَا حلّتْ مِنْ الأمْصَارِ
فَرَحْمَةُ اللَّهِ مَعَ السَّلاَمِ … عَلَيْهِ مِن عَلاَّمةٍ إمَامِ/ ١٢/

(١) هو الإمام الشريشى (٦٠١ – ٦٨٥ هـ)
محمد بن أحمد بن محمد بن سحمان البكرى الوائلى الشريشى الأندلسى .
قال السيوطى : ألف شرحًا جليلاً لألفية ابن معطٍ
أخباره فى البغية : ١/٤٤ .

(٢) الأبيات فى شرح الشريشى : ١/ ورقة : (٢) ونقلها عنه الرعينى فى شرح الألفية له أيضا : ١ / ورقة : (٢) ، وابن هانئ السبتى فى شرح ألفية ابن مالك : ١/ ورقة : ٢ .

وابنُ مُعْطٍ ناظمُ هذه الألفيـــة التى أشارَ إليها ابنُ مالكٍ (١) هو زَيْنُ الدِّين أبو زَكَرِيَّا يَحيى بن مُعط بن عَبدِالنُّور المَغْرِبِيّ الأصلِ والمَنْشَأ ، الزَّوَاوِيُّ القَبِيلَةِ الجَزَائِرِيُّ البَلَدِ ، اشتَغَلَ بالعَرَبيَّة فى المَغْرِبِ على شَيْخِهِ أبى موسى عِيسى بن يَلَلْبَخْت الجُزُولِيّ فَتَمَهَّرَ فِيها ، ثم رَحَلَ إلى بلادِ المَشرقِ فَلَقِى المَشَايخَ ، وبَاحثَ العُلَمَاءَ وناظرَ الفُضَلاَء ، ثم أقامَ بدمشق فولاَّهُ المَلِكُ المُعَظَّمُ (٢) النَّظرَ فى مَصَالِحِ المَسْجِدِ ، وفى ذَلك الوَقت نَظَمَ هذه الأرجوزة ، وكانَ معاصراً لتَاجِ الدِّين أبى اليُمن زَيدِ بن الحَسَن الكِنْدِيُّ البَغْدَادِيُّ (٣) ، فكانَا فى عَصرِهما رئيسَيْ أهل الأدبِ فى دِمَشق ، فلمَّا تُوفى المَلِكُ المُعَظَّمُ نَقَلَ المَلك الكامل أبا زَكريا إلى مِصْرَ ، فأقامَ بها إلى أن تُوفى - رحمه الله - يومَ الاثنين فى آخرِ يومٍ من ذى القَعدة ، ودفن يومَ الثُّلاثاء أولَ يومٍ من ذِى الحجَّة بالقرافة ، سنةَ ثَمَانٍ وعِشرين وستِّمائة ، وكان رَحمه الله مُبَرِّزًا فى علمِ الأدبِ قَادراً على النَّظْمِ للعُلومِ ، نَظَمَ هذه الأرجوزة ونَظَمَ العَرُوضَ ، وشَرَعَ فى نَظمِ كتاب " الصِّحاح " للجَوهرى فتُوفى قبلَ إتْمامِهِ ، وله

---

(١) أخبار ابن معطٍ (٥٦٤ - ٦٢٨ هـ) فى : وفيات الأعيان : ١٩٧/٦ ، ومرآة الجنان : ٦٦/٤ ، والجواهر المضية : ٢١٤/٢ ، وبغية الوعاة : ٢٤٤/٢ .

(٢) المعظم عيسى بن محمد بن أبى بكر بن أيوب ملك الشام من علماء الملوك أخذ عن التاج الكندى وغيره وكان حنفياً ، وكان فارساً شجاعاً محباً للكتب جعل لكل من يحفظ " المفصل " للزمخشرى مائة دينار توفى سنة ٦٢٤ هـ .
أخباره فى : الكامل : ١٩٥/١٢ .

(٣) الكندى : (٥٢٠ - ٦١٢) .
من مشاهير علماء النحو واللغة مولده فى بغداد وإقامته ووفاته بدمشق أخباره فى معجم الأدباء : ٢٢٢/٤ وإنباه الرواة : ١٠/٢ ، وبغية الوعاة : ٥٧٠/١ .

من التَّواليف غيرُ المَنظومة كتابُ " الفُصُـــول " (١) وهـــو كتابٌ حَسَنٌ ، و تَعليقات على أبوابِ الجُزُوليَّة وغيرُ ذلك ، ومَنْ وَقَفَ على تَصانيفِه المذكورةِ علمَ غَزَارَةَ علمِهِ وقُوةَ فهمه ، وجَودةَ طَبعه ، وفَصَاحَةَ نَظْمِهِ .

ثم قال : (وَهْوَ بِسبقٍ حائزٌ تفضيلا) إلى آخره . الضَّمير عائدٌ على ابن مُعْطٍ .

والسَّبقُ : التَّقَدُّمُ فى الأمرِ ، والحائزُ هو المُستولى على الشَّئ . يقال : حازَ الشئَ ، إذا ضَمَّه إلى نَفْسِهِ . والتَّفضِيلُ : الحُكمُ بالفَضلِ للشئ على غيره أو تَصييره صاحبَ فَضْلٍ . يقالُ : فضلْتُ فلاناً على فــــلانٍ : إذا حكَمْتَ له بالفضل عليه أو صيَّرته كَذَلِكَ والفَضْلُ والفَضِـيْلَةُ خلافُ النَّقْصِ والنَّقيصةِ ، ونَسَبَ إليه حَوْزَ التَّفضيلِ ، والتَّفضيلُ هو فعل المُفضِّلِ ، لا وَصفٌ للمُفَضَّلِ ، وإنما وَصْفُهُ الفَضْلُ ، فكانَ الأولى أن يقولَ : وهو بسبقٍ حائزٌ فَضْلاً لكن لما حازَ سَبَبَهُ وهو السَّبقُ فى هذه المكرمة صارَ كأنَّه حازَ المسبب، وهو التَّفضيل بحوزِه للسَّببِ الذى هو السَّبقُ ، أو لأنَّ التَّفضيلَ به يتعلقُ فنسب حَوْزَه إليه لأجلِ ذلك . والمُستوجب هو المُستَحِقُّ .

والثَّنَاءُ - بالمَدِّ وتَقديم الثَّاءِ : هو ذكرُ الرَّجُلِ بما فيه من الأوصافِ الحَسَنَةِ . يُقَالُ : أثنيتُ على أبى وعلى شَيخى ، أُثنى عليه إثناءً ، والاسم الثَّنَاءُ

---

(١) كتاب الفصول لابن معطٍ مختصر فى النحو ، عليه عدة شروح أشهرها وأحسنها " المحصول فى شرح الفصول " لابن أياز البغدادى المتوفى سنة ٦٨١ هـ ، وطبع الفصول بتحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحى .

هذا ما ذكره الجَوهرى (١) والأعلم (٢) من أنَّ الثَّنَـاءَ مختصٌ بالخَيْرِ بخلافِ النَّثَا - بتقديم النُّـونِ والقَصرِ - فإنَّه فى الخَيْرِ والشَرِّ .

وحكَى غيرهُما أنَّ الثَّنـاء الممدود يكونُ فى الخَيْرِوالشَرِّ كالنَّثَا المَقصـور وأنه يُقال : أثنيت عليه خيراً وأثنيت عليه شراً ، وإياه ذكر ابن القُوطية (٣) ، وإلى الأول مـال ابن السِّيْدِ (٤) فذكرَ أنَّ الغـالبَ على الثَّناء الـممَدود أنْ يُستـعمل فى الخَـــيرِ دون الشَرِّ ، بخـلافِ النَّثا المَقـصورِ كما تَقدَّمَ ، قال : وقد جَاءَ الثَّنَاءُ الـمَمْدُودُ فـى الشَـرِّ إلا أنَّه قليلٌ ، ومحمولٌ على / ضَربٍ من التَّـأويلِ ، وأنشدَ أبو عُمَرُ (٥) الـمُطَرِّزُ /١٣ عن ثَعْـلَب :

---

(١) الصحاح : (ثنى) .

(٢) فى الأصل فقط ، والأعلم : (٤١٠ - ٤٧٦) .

يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمرى الأندلسى ، من علماء اللغة والنحو والأدب ، أخباره فى : معجم الأدباء : ٣٠٧/٧ ، ونكت الهيمان ٣٣٠ ، وبغية الوعاة : ٣٥٦/٢ .

(٣) ابن القوطية : (؟ - ٣٦٧) .

محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن إبراهيم الأندلسى من علماء اللغة والنحو . والتاريخ ، أخباره فى : جذوة المقتبس : ٧١ ، وتاريخ ابن الفَرَضى : ٣٧٠/١ . والنص فى كتابه الأفعال : ١٣٧ ، وانظر أفعال ابن القطاع : ١٤١/١ .

(٤) ابن السيد : (٤٤٤ - ٥٢١) .

أبو محمد عبدالله بن محمد البطليوسى ، عالم باللغة والأدب والنحو أندلسى ، من مؤلفاته الاقتضاب فى شرح أدب الكُتَّاب والمثلث فى اللغة وغيرهما ، أخباره فى : بغية الملتمس : ٣٢٤ والصلة : ٢٨٧ .

والنص من كتاب الاقتضاب .

(٥) المطرز (٢٦١ - ٣٤٥ هـ)

محمد بن عبدالواحد ، أبو عمر الزاهد المطرز المعروف بغلام ثعلب أحد الحنابلة : ٣٢٦ ، تذكرة الحفاظ : ٨٦/٣ .

أَثْنِى عَلَىَّ بِمَا عَلِمْتِ فَإِنَّـنِى أُثْنِى عَلَيْكِ بِمِثْـلِ رِيْحِ الجَوْرَبِ (١)

ثمَّ جـوَّز أن يكونَ المعنى : إنى أُقـيمُ لك الذمَّ مـقـامَ الثَّـنَاء ، كـمـا قـال تَعــالى (٢) ﴿ فبَشِّرهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيْمٍ ﴾، والعَذَابُ ليس ببشارةٍ ، وإنما الـمَعنى : إنى أُقيم لهم الانْذَارَ بالعَذَابِ الأَلِيْمِ مُقَامَ البِشارَةِ . قال : فإذا حُمِلَ على هذا التَّأويل لم يكن فى البيتِ حُجَّةٌ ، ولما كانَ إطلاق لَفظِ الثَّنَاء مُحتملاً بحسبِ هذا الخـلاف ، حَرَّر النَّاظِمُ - رحمـه الله - عبارته وبيَّن مُرادَه وقَصْدَه ، فَوَصَفَ الثَّنَاء بالجَمَالِ فقال : " مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِىَ الجَمِيْـلاَ " ليُظهرَ للعيان شُكرَه لما صَنَعَ ابنُ مُعْطٍ ، ومَدْحَهُ له . والجَمِيْلُ اسمُ فاعلٍ من جَمُلَ الرَّجُلُ - بالضَمِّ - جَمَالاً فهو جَمِيْـلٌ ، وامرأةٌ جميلةٌ ، وجَمْـلاَءُ - بالمدِّ - ، والجَمَالُ : الحُسْنُ ، وهذا كلّه إقرارٌ منه لابنِ معطٍ بفَضْلِ السَّبْقِيَّةِ ، وأنَّ لابنِ مُعْطٍ الفَضْلَ عَلَيه من جهةِ كَونِه تابعاً له ، ومُقْتَفِيا أثَرَهُ ، وسالِكًا على طريقِهِ ، وهكذا الأمرُ فى نَفْسِـهِ ، فإن السَّابق له فَضيلةٌ ظاهِرةٌ على غَيرِه من اللاَّحـقين ، إذ كان اللاَّحِقُ مـهتَدياً بناره ، مُقْتَدِياً بفِعْلِهِ ، فكانا كالإمامِ والمَـأمومِ .

رُوِى أنَّ إسحـاق بن إبراهيم (٣) لـمَّا صَنَعَ كتابه فى " النَّغَمِ واللُّحُون "

---

(١) البيت فى الاقتضاب : ٥ بون نسبة ، واللسان : (ثنى) .

(٢) سورة آل عمران : آية (٢١) .

(٣) اسحاق بن ابراهيم (١٥ - ٢٣٥) .

هو الموصلى التميمى أبو محمد ابن النديم ، من أشهر ندماء الخلفاء تفرد بصناعة الغناء وكان عالماً باللغة والموسيقى والآداب وغيرها .

أخباره فى : الفهرست : ١/١٤٠ ، والأغانى : ٥/٢٦٨ ، وتاريخ بغداد : ٦/٢٢٨ .

عَرَضَهُ على إبراهيم بن المَهدِيّ (١) فقال : لَقَد أحسنتَ يا أبا محمدٍ وكثيراً ما تُحسن ، فقال إسحاق : بل أحسن الخَليلُ ، لأنه جَعَلَ السَّبيل إلى الإحسان ، يَعنى بعلمِ العَروض فقال إبراهيم: ما أحسَن هذا الكَلامَ ! فممَّن أخذتَهُ ؟ قال : من ابنِ مُقْبلٍ (٢) ، إذ سَمِعَ حَمَامَةً من المُطَوَّقات فاهتَاجَ لمَن يُحِبُّ فقالَ (٣) :

فَلَوْ قَبْلَ مَبْكَاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً ... بِلَيْلَى شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنَدُّمِ

وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَاجَ لِيَ البُكَا ... بُكَاهَا فَقُلْتُ الفَضْلُ للمُتَقَدِّمِ

وهو فضلٌ عندَ الكافة مَرعيٌّ ، ويَنضافُ هاهنا إلى فَضلٍ شَرعيٍّ نبَّه عليه قوله صلّى الله عليه وسلّم (٤) : " مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ له أَجرُهَا وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إلى يَوْمِ القِيَامَةِ" ، ثُمَّ لمَّا بَيَّنَ فضلَ السَّبقيةِ عملَ فى ذلك بما يلزمه فى مكارم الأخلاقِ من الثَّناء عليه والدُّعاءِ له ، وأدى حقَّ السَّابق

---

(١) ابراهيم بن المهدى (١٦٢ - ٢٢٤) .
هو ابن محمد المهدى بن عبدالله المنصور عباس هاشمى يكنى أبا إسحاق وهو أخو هارون الرشيد ولاه الرشيد إمارة دمشق ، دعا لنفسه بالخلافة فى فتنة المامون والأمين فظفر به المامون وسجنه ثم اعتذر إليه فاطلقه . أخباره كثيرة جدا . ينظر الأغانى : ٦٩/١٠ ، وتاريخ بغداد : ١٤٢/٦ ، ولسان الميزان : ٩٨/١ .

(٢) ابن مقبل : (؟ - ٣٧ هـ) .
هو تميم بن أبى بن مقبل ، شاعر جاهلى أدرك الإسلام فأسلم ، كان يبكى على الجاهلية ، من بنى العجلان من عامر بن صعصعة يكنى أبا كعب .
أخباره فى الإصابة : ١٩٥/١ ، وخزانة الأدب : ١٢١/١ .

(٣) ديوان ابن مقبل : ١٩٥

(٤) يظهر أن المؤلف - رحمه الله - روى هذا الحديث بالمعنى فلم أجده بهذا اللفظ ، وهو فى غير هذا اللفظ فى صحيح مسلم : ٤٠٧/١ ، ٤٦٥/١ ، ومسند الإمام أحمد : ٣٥٧/٤ ، ٣٥٨ ، ٢٦٠ ، وسنن ابن ماجة : ٧٤/١ .

من أجلِ ذلكَ ، فَـحَـصَلَ للنَّاظم بِذَلكَ (١) أيضـًا فَضلُ الأَدَب مَـعَـهُ (٢) والإقرارِ لَه بالفَضْليَّةِ ، وهذه أخـــلاقُ أهلِ العِلْمِ والفَضْلِ ، ثمَّ أَخَذَ فى الدُّعاءِ لَه بقوله : (واللَّهُ يَقْضِى بِهِبَـاتٍ وَافِـرَهْ لِى وَلَـهُ ......) إلى آخره .

معنى : يَقضِى بهباتٍ يُحَتِّمها ويَحْكُمُ بها ، والهِبَاتُ : العَطَايَا والهَدَايَا ، والوَافِرة : الكامِلَةُ التى لا يَنْقُصُ منها شيءٌ ، ومن كلامهم إذا عُرِضَ على أحدهم الطعام أو غيره أن يقول : تُوفرُ وتُحمدُ ، أى لا يُنقص من مـالِكَ ولا من عـرضِكَ شىءٌ على مَـعنى الدُّعـاء ، وتُحـمَـدُ أى لا زِلتَ محموداً . والدَّرجات : المنازِلُ بعضُها فوقَ بعضٍ ودَرَجَاتُ الآخرةِ أراد بها الجَنَّة ، أدخلنا الله إيَّاها برحمته ، وبدأ بالدُّعاء لنَفسه ، ثُمَّ / لابنِ مُعط اقتداءً بالسُّنَّة فى أن يَبدأ الإنسان بنَفسه ، ثمَّ بمن يَليه لِقَوله عَليه السَّلامُ (٣) : « ابْدَأ بنَفْسِكَ ، ثُمَّ بمَنْ تَعُولُ » وأَبْيَنُ من هذا ما خَـرَّجَ التِّرمِذِيُّ (٤) ، عن أُبَيِّ بن كَعْبٍ أنَّ رَسُولَ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم كانَ إذا ذَكَرَ أَحَداً فَدَعَا لَـهُ بَدَأَ بِنَفْسِهِ . ١٤/

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى صحيح مسلم : ٤٠٠/١ (باب الابتداء فى النفقة بالنفس) . ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيءٌ فلذى قرابتك .

(٤) سنن الترمذى : ٤٦٢/٥ حديث رقم ٣٣٨٥ .

الكلامُ وما يتألّفُ منه

الكلامُ فى التَّرجمةِ على حذفِ مُضافٍ ، أراد : بابُ الكَلاَمِ أوْ فَصلُ الكَلاَمِ ، وهو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ اختِصاراً تقديره : هذا بابُ كَذَا ، وأكثرُ المؤلِّفين يَقتصرون على الخَبَر ، ويَحذفون المُبتدأ اختِصاراً ، لكن يُبقون لفظَ الباب فيقولون : بابُ كذَا فاختَصَرَ النَّاظِمُ ذلك هُنا وفى سائر التَّراجم لعلمِ المُخاطب ما يعنى ، و (ما) عبارة عن الكَلِمِ ، وهى موصولة ، والعائدُ عليها الضَّمير المَجرور بـ " من " ، والضَّميرُ المُستتر فى (يَتَألَّفُ) (١) عائدٌ على الكَلاَمِ ، أى وما يَتَألَّفُ الكَلاَمُ منه .

وهذا البـاب مقدمة لابدَّ من تقديمها قبل النَّظر فى شئٍ من أبوابِ النَّحوِ ، إذ لا يَتَحَصَّلُ شئٌ من تلكَ الأبواب إلاَّ بعدَ تَحْصِيله ، ومضمَّنه بَيَانُ الكَلاَمِ وأجْزَائِهِ وتَمييز بَعضِها من بعضٍ ، فَأَخَذ فى ذكر ذلك فقال :

كَلاَمُنَا لَفظٌ مُفِيدٌ كَاستَقِمْ ... واسمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرفُ الكَلِمْ

واحدُهُ كَلِمَةٌ وَالقَولُ عَمّْ ... وكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّْ

لمَّا كان الكلامُ يَنطَلقُ على أشياء لُغةً واصطلاحاً ، فيُطلق فى اللُّغة على القولِ بتَرَادفٍ ، ويَنْطَلِقُ أيضًا فى اصطلاحِ المُتَكَلِّمين على المعنى القائمِ بالنَّفسِ ، ومراد النَّاظم - رحمه الله - حدُّ الكلامِ فى اصطلاحِ النَّحويين وهو مغايرٌ لذينك الإطلاقين أخرجهما بقوله : (كَلاَمُنَا) يعنى كَلاَمَ النَّحويين وهم المُراد بضميرِ المُتَكَلِّمِ ومعه غَيره ، أى كَلاَمُنَا أيَّتها الطَّائفة النَّحوية كذا ، وهو داخلٌ فيهم ، ولذلك أتى بضَميرِ المُتَكَلِّمِ ومعه غَيره . وبعضُ

---

(١) فى (أ) يتالفه .

اللغـويين يُطلِقُ الكلامَ على الجُملِ المُركَّبـةِ المُفيدةِ وهو الذى اختَـارَ ابن جِنِّى فى تَفسيره لُغـةً ، واحتَـجَّ عليه فى (الخَصَـائِصِ) (١) فهو على هذا فى عُرف اللُّغة موافقٌ لإطلاقِ النَّحويين .

وقَوله : (لَفْـظٌ) إتيان منه بالجِنْسِ القَريبِ ، والصَّوتُ أبعدُ منه : إذ الصوتُ يَنْطَلِقُ على ما لم يَتَقيَّدْ بحرفٍ بخلافِ اللَّفظ ، والإتيان بالأقرب أولى ، واللَّفظُ : ما نطق به الإنسان ، وتَحرُّز به مما ليس بلفظٍ ، فيخرج الكلام فى اصطلاحِ المُتكلِّمين ، وكذلك المكتوبُ فإنه لا يُطلق عليه كلام فى الاصطلاح إلا مجازاً ، وكذلك الإشارةُ لا تُسمَّى عندهم كلاماً وإن جاءَ ذلك فى الشِّعر ، ويُنشد النَّحويُّون عليه (٢) .

أرادَتْ كَلَامَاً فاتَّقَتْ مِنْ رَقِيْبِـهَا فَلَمْ يَكُ إلاَّ وَمْؤُهَـا بِالحَوَاجِبِ

أى فلَمْ يكُنِ الكَلَامُ إلا وَمْـأها ، والوَمْءُ والإيماءُ : الإشـارةُ ، ولـمَّا كان اللفظُ منه ما تحَصُل به فائدةٌ كقولك : زَيدٌ قائمٌ قام زيدٌ ، ومنه ما لا يحصل به فائدة كقولك : زيدٌ ، فإن المُفرد لا إفادة له من حيثُ هو مفردٌ، وإنما هو/ حالٌ خاصةٌ ، وكذلك قامَ هَلْ ، وهَلْ زَيْدٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ /١٥
وكانَ الأول هو الذى يسمى كلاماً عندَ النَّحويين لا الثَّانى أخرجَه بقوله : (مُفِيْدٌ) . والمُفِيْدُ : ما يَحصلُ منه عندَ السَّامع معنًى لم يكن عندَه ، وهذا التَّعريف جُملى ، وأمَّا على التَّفصيل فالنَّحويين فى تَفسير الإفادة طريقان :

أحدُهما : أنَّها صلاحية اللَّفظ لأن يحصل منه عندَ السَّامع معنى

---

(١) الخصائص : ١٧/١ ، ٢٦ .

(٢) البيت فى شرح الجمل لابن الفخار : ورقة ؟ وهو مصدر المؤلف فيما يظهر فابن الفخار أحد شيوخ الشاطبى ، والبيت فى التذييل والتكميل :١ / ؟ واللسان : (وما) .

لم يكن عنده ، وذلك إذا كانَ فيه مسندٌ ومسندٌ إليهِ . فقولك : السَّماءُ فَوْقَنا ، وتَكَلَّمَ إنسانٌ وما أشبهَ ذلك كلامٌ عند أصحابِ هذا الطَّريق ، لأنَّ مثلَ هذا وإن لم يُفدِ الآن صالح لأن يفيدَ في بعض المَواضع ، فيَخرج عن هذا ما ليس فيه مُسْنَدٌ وَمسندٌ إليه نحو : قَامَ هَلْ وضَحِكَ خَرَجَ .

والثَّاني : أنَّها كونُ اللَّفظِ بعدَ فهمه محصِّلاً عندَ السَّامعِ معنى لم يَكن عنده فأصحابُ هذا الطَّريق لم يَعتبروا هنا الإسنادَ ، وإنما اعتبروا حصولَ الفَائِدَةِ فقولنا : السَّماءُ فَوقَنَا ، وتكلَّمَ إنسانٌ ، عندهم ليس بكلام وإن حصل فيه الإسناد إذ ليس بمحصِّل الآن لِشَيءٍ ، وأولى ألاَّ يكونَ قامَ هَلْ ونحوه كلامًا .

والطَّريقُ الثَّاني ظاهرُ كلامِ الجُمهورِ ، والأول رأيُ الرُّمَّانِيِّ (١) وليس في كلام النَّاظمِ تَعْيِينٌ لأحدِهِمَا .

وقَوله : (كاسْتَقِمْ) مثالٌ لما حَصلَت فيه القُيودُ المَذكورةُ ، ثم يبقى النَّظرُ في هذا الحَدِّ في شَيئين :

أحدُهما : أن يُقال : لِمَ لَم ينصَّ على قيدِ التَّركيب ، وعادةُ النَّحويين أن يَذكروه في حدِّ الكلام فيقولون (٢) : الكلامُ هو اللَّفظُ المُركَّبُ المُفيدُ بالوَضعِ : لأنَّ كلَّ كلامٍ لابدّ أن يكونَ مُركَّباً (٣) لَفظًا أو أَصلاً ؟

---

(١) الرماني : (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ) .
علي بن عيسى أبوالحسن الإخشيدي ، إمام في النحو واللغة والتفسير والقراءات وغيرها .
أخباره في : تاريخ بغداد : ١٦/١٢ ، ومعجم الأدباء : ٧٣/١٤ ، وإنباه الرواة : ٢٩٤/٢ .
والنص في شرح الكتاب للرماني : ١ / ورقة : ٩ .

(٢) في (أ) فيقولوا .

(٣) ساقط من (ب) .

فيُقالُ في الجَواب عن هذا : إنّه استَغنى عنه لوجهين :

أحدُهما : أنّ قولَه : (مُفِيدٌ) أغنى عن هذا القَيد ، لأنّ كلّ مُفيدٍ مركبٌ فلمّا استلزمته الإفادة استُغني عنه بها ، ولذلك اعتُرض على أبي موسى الجُزولي (١) بأن قوله (٢) : " المَركَّب " في حدّ الكلام حشوٌ : لأنّ قَيدَ الإِفادة مُغْنٍ عنه ، وهذا السُّؤَال أورده طَلَبَةُ مالَقَةَ على شَيْخِنا أبي عبدالله بن الفَخّار (٣) - رحمه الله - وأجاب عنه في الحال بدخولِ أسماءِ الأعداد نحو : اثنان ثلاثة أربعة ، فإنّها مُفيدةٌ مع كونها غيرَ مركبةٍ ، والدَّليل على كونها غيرَ مركبةٍ نطقهم بها على الوقف .

وقَولهم : ثلاثة أربعة إذا أَدْرَجُوا فهي مفيدةٌ ، مع أنّها لا يُسمَّى واحدٌ منها كلاماً .

وقد يُجاب عن هذا الجَواب بأنّه إنّما أفادت مع القَرينَةِ ، ألا تَرَى أنّها لاتفيد إذا عدّ بها من غيرِ حُضُور مَعدودٍ ، فقد حَصَلَ التَّركيبُ بوجهٍ ما ، فلذلك حصلت الإفادة ، فليست ألفاظُ العَدَدِ إذَا عُدَّ بها من المُفردات

---

(١) الجزولي : (٥٤٠ - ٦٠٧) .
عيسى بن عبدالعزيز بن يللبخت ، إمام جليل ونحوي كبير مغربي مراكشي وفد إلى مصر وأخذ عن ابن بري وعنه قيد " المقدمة " التي هي تعليقات على جمل الزجاجي ، أخباره في : التكملة لابن الأبار : ٦٩٠/٢ ، وبغية الوعاة ٢٣٦/٢ . وكتابه الجزولية يعرف أيضاً بـ « القانون » و " المقدمة الجزولية " و " الكراس " .

(٢) الجزولية : ورقة : ٢ (الأزهرية) .

(٣) انظر " ابن الفخار " في شيوخ الشاطبي في مقدمة التحقيق ، وهذا الكلام لا يوجد في شرحه على الجمل ، فلعله في شرحه على الجزولية الذي لا يزال إلى الآن مجهولاً . نقل عنه تلميذه أحمد بن يوسف الرعيني في شرح ألفية ابن معطٍ في عدة مواضع . أو ربما أنه سمعه في بعض مجالسه الخاصة .

على الإطلاق ، وعلى هذا التَّقدير تُسمى كلاماً بلابُدّ . فإن قُلتَ : أفيكونُ إتيانُهم بقَيدِ التَّركيب عَبَثاً وقد أطبَقَ على اعتباره النَّحويون ؟

فالجَوَابُ : أنَّ له وَجْهاً يَصِحُّ عندَ المُعتَنِين بالكَلَامِ على قَوانين الحُدودِ ولَيس هذا مَوضعَ ذكرِ ذلك ، ولكن لعله يأتى ذكره للحاجة إليه بعد هذا إن شاء الله تعالى .

والوَجْهُ الثَّانى : أنَّ مقصودَ النَّاظمِ / إنَّما هو التَّقريبُ على المُبتدئ ١٦/

ومن يليه ، والتَّبيين بأوضح ما يمكن ، فلو قيَّد اللَّفظ بالتَّركيب لَسَبَقَ فهمه إلى إنكار كون (اسْتَقِمِ) كلاماً ، لكونه ليس فى اللَّفظ مركباً ، فضلاً عن إنكار كون " نعم " و " لا " و " بلى " و " قاف " فى قول الرَّاجز (١) :

قُلْتُ لَهَا قِفِي لَنَا قَالَتْ قَافْ

ونحو ذلك كلاماً مع أنَّها كلامٌ : لأنَّ كونَ هذه الأشياء مركبةً فى التَّقدير أو غير مركبة لا يتبين إلا بعدَ تَمرينٍ وتَحصيلٍ ، فكانَ تركُ

(١) هو الوليد بن عقبة بن أبى معيط . قُرَشيٌّ من بنى أمية ، وهو أخو أمير المؤمنين عثمان بن عفان لأمه ، ولاه الكوفة ، شرب الخمر وشهد عليه بذلك فأمر عثمان رضى الله عنه بشخوصه إليه ، فخرج فى ركب ينشد مرتجزا :

قلت لها قفى فقالت : قـاف ... لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف

والنشوات من معتق صـاف ... وعزف قينات علينا عـزاف

وبعد وصوله عزله عثمان وجلده حد الخمر .

أخباره فى الأغانى : ١٢/١ (ترجمة ابن أبى قطيفة) ٥ / ١٢٢ فما بعدها والبيت فى الخصائص ٢٠/١ ، ٨٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦١/ ، والمحتسب ٢٠٤/٢ مع بعض الاختلاف .

التَّقييدِ به أولى بما قَصَدَ له ، وللشلَوبين (١) نَظيرُ هذا الاعتذارِ في مسألةٍ ، وذلك أنَّه ذكرَ عن بعضِ النحويين أن من مُطَّرِدِ المَقصور ما كان على وَزْنِ فَعْلَى جَمْعاً نحو : قَتْلَى ومَرْضَى وصَرْعَى وجَرْحَى ونحو ذلك ، فلم يَرتَضِ الشلَوبين هذا العقْدَ قال : لوجود مثل قَصْباء وحَلْفاء في الجمع قال : فإن قُلتَ ذلك اسمُ جمعٍ وهذا جَمْعٌ ، فالجَوَابُ : أنَّه لا يَتَبَيَّنُ الفَرقُ بين اسم الجمع والجَمع في هذا إلا لمن قَتَلَ هذه الصِّناعة عِلماً . قال : فالإحالة للنَّاشئين أو المُتوسطين على ذلك خَطأ ، وهذه من الشلَوبين نَزْعَةُ عـــالمٍ ربَّانِيٍّ لا يَحمل الأمُورَ فوقَ ما تَحْتَمِلُهُ ، وقَد يكونُ تركه قيدَ التَّركيب بناءً منه على أنَّه لا يلزم في كلِّ كلام أن يكون مُرَكَّباً ، وإنَّما اللاَّزِمُ الإفادة ، فحيثُ وُجِدَت فهو كلامٌ ، فـ « بَلَى » و "نعَم" ، و"لا" كلٌّ واحدٍ منها كلام ، وكذا ما كان نَحوها . فإن قيل : إنَّها في تقديرِ المركَّبِ .

فالجَوَابُ أن حملها على ما هو الظَّاهر فيها من الإفراد أولى من تَكَلُّفِ تقدير الجُملةِ عوضاً منها ، ومع ذا فإنه اعترافٌ بإفادة المفرد إفادة الجُملة ، ولا نَعنى بكونه كلاماً إلا هذا ، وعلى هذا يلزمُ إسقاط قَيدِ التَّركيب من الحَدِّ ، وهو ظاهرٌ ، ولا سيَّما وابن مالك ظاهِرِيُّ النَّحوِ في الغَالبِ على ما يَظهر من كلامهِ في تَواليفه .

النَّظرُ الثَّاني : إنَّ النَّحويين يُقَيِّدُونَ اللَّفظَ المُركَّب المُفيد « بالوَضع » وهو لازمٌ على كلتا الطَّريقتين في تَفسيره ، أمَّا مَن يقول : معنى " بالوَضع

(١) الشلوبين : (٥٦٢ – ٦٤١)

أبو على عمر بن محمد الأزدي من كبار علماء الأندلس ونحاتها يلقب الأستاذ تخرج على يديه عدد كبير من العلماء تصدروا التدريس وتميزوا في حياته . له مؤلفات تشهد بفضله وعلمه وجلالة قدره .

أخباره في : إنباه الرواة ٢٠/٣٣٢ ، وبغية الوعاة : ٢/٢٢٤ .

والنص في كتابه شرح المقدمة الجزولية (الشرح الكبير) .

بالقَصد " ، أى بقصد المتكلم الإفادةَ تَحَرُّزاً من كلامِ السَّاهى والنَّائم والمَجنون وكلامِ بعضِ الطَّيْرِ ، فإنه لم يُقصد فى كلٍّ ذلك الإفادة ، فلَيس بكلامٍ اصطلاحاً فيقول صاحبُ هذا التَّفسير : إنَّ النَّاظِمَ يَدخُلُ عليه فى هذا الحد جَميع ما أفاد مما لم يُقصَدُ به الإفادة ، وأما من فسر " الوضع " بوضع العَرَبِ تحرُّزاً من كلام الأعجمِى ، فإنه لَفظٌ مُركَّبٌ مُفيدٌ ، لكنه ليس بوضعِ العَربِ ، فليس بكلامٍ اصطلاحاً ، فيقول : إنَّ النـاظمَ يَدخلُ عليه كلامُ الأعجمى ، فإنه ليس معه ما يخرجه عن الحدِّ ، فإن قلتَ: ما تُنْكِرُ من أن يكونَ النَّاظمُ جارياً فى تفسير الوَضعِ على هذا الثَّانى ، ويكونُ قولُهُ : (كَاسْتَقِمْ) يريدُ به الإشارة إلى هذا القَيدِ الذى هو الوضعُ، فإنَّ العَرَبَ هكذا وضعته لمعناه الذى دَلَّ عليه ، وهذه عادَتُهُ أن يعطى القُيُودَ والأحكامَ بالأمثلة ، وهو كثيرٌ فى كلامِهِ فهذا من ذلك ، فكأنَّه يقولُ : كل ما كان من الكلامِ هذا سَبيله من كونِهِ على طريقةِ العَربِ ووضعِها، فهو الذى يُسمى كلاماً عند النَّحويين ، فهذا مُمكن أن يُقال لَولا أنَّ مذهب المُؤَلِّف فى غَيرِ هذا من تَواليفه أنه يُريدُ الوضعَ بالتَّفسيرِ الأولِ ، وقد صرَّحَ به فى " التَّسهيل "(١) فقالَ : والكلام ما تَضَمَّنَ من الكلمِ إسناداً مُفيداً مَقصوداً لذاتِهِ وفسَّره / فى "الشَّرح "(٢) على ذلك ، ١٧/ وقالَ : تَحَرَّزتُ به من حَديث النَّائم ، ومحاكاة بعضِ الطُّيورِ الكَلامَ ، فقد نَصَّ على أنَّه لم يَقصد هذا المَعنى الثَّانى فى تَفسير " الوَضْعِ " ، إلا أنَّه قد يُقال : إنه ذَهَبَ ها هنا إليه ولم يرَ ماارتضاه فى "التَّسْهِيلِ" ولا يَبْعُدُ هذا ، فقد يكونُ للعالمِ المُجتهدِ نَظرٌ فى وقتٍ لا يرتَضيه فى وقتٍ آخر ، فهما قولان للنَّاظم على هذا المَحملِ ، وهذه عادَتُهُ فى مسائل

(١) التسهيل : ٣ .

(٢) شرح التسهيل : ٦/١ .

كثيرة من هذا النَّظم يُخالف فيها مذهبَهُ فى " التَّسهيل " وإذا اعتبرت الأمر فى نفسه وَجَدْتَ التَّقييدَ بالوَضْعِ على هذا المَعنى الثَّانى ضرورياً فى الحدِّ إذ يَدخلُ على كلٍّ من فسَّره بالمَعنى الأول كلامُ الأعجمىِّ ، فإنَّه لفظٌ مركبٌ مفيدٌ بالوضع ومدارُ علم العَربيَّة كلِّه على التَّفرقة بينَ كلامِ العَرَبىِّ وكَلامِ العَجَمِىِّ وتفسير الوضع بوضعِ العَرَبِ يَتَضَمَّنُ معنيين :

أحدُهُما : ما تقدَّم من كونِه على طريقةِ العربِ وتَرتيبِ ألفاظِها على معانِيها وبهذا خَرَجَ كلامُ الأعْجَمىِّ .

والثَّانِى : اعتِبَارُ الإفَادَةِ الوَضْعيَّةِ - أى المُتَوَاضَعِ عليها - فَتَخْرُجُ بذلك الإفـادة العَرَضِيَّة والعَقْلِيَّة ، فالعَرَضية : كما إذا قلتَ : جاءَنى غلامُ زَيدٍ ، فيفهم من إضافة الغُلام إلى زَيدٍ أن له غُلاماً ، فهذه فائدةٌ أفادها هذا الكلام ، لكنَّها إفادةٌ غيرُ وضعيَّةٍ ، إذ لم يُوضع لأنْ يدلَّ عليها ولا يُفيدها ، وإنَّما وضع للإخبارِ عن غلامِ زيدٍ بالمَجِئ ، فإفادته أنَّ لزيدٍ غُلاماً عَرَضيةٌ لا وَضْعِيَّةٌ ، فلم يكن كلاماً من جهتها ، والعَقلية كإفادةِ كلامِ المُتَكَلِّم من (١) وَرَاءِ حائطٍ ، أنَّ فى ذلك الموضع إنساناً حيّاً ، فإن هذه الإفادةَ عَقْلِيَّةٌ لا يَتَكَلمُ فيها النَّحوىُّ ، وإنما كلامه فى الإفادة التى وضع اللَّفظُ لها ، وعلى هذا فمثال النَّاظمِ قد أحرز ذلك كلَّه ، لأنَّ قَوله : (استَقِمْ) مفيدٌ طَلَبَ الاستِقَامَةِ من المُخاطَب بالوَضع لا بالعَرَضِ ولا بالعَقْلِ وهذا كلُّه حسنٌ إن كان الناظم قد قصده والله أعلم .

وقَولُهُ : (وَاسْم وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ) أصلُ هذا الكلام على ما نَقَلَه

---

(١) ساقط من (أ) .

ابنُ خَرُوْفٍ (١) لعَلِيّ بن أبى طالبٍ رضى الله عنه ، فإنه أوَّلُ مَنْ قَالَ : الكَلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحَرفٌ ، فنَظَمَهُ ابنُ مالكٍ على لَفْظِهِ ، إلاَّ أنَّه قَدَّمَ وأَخَّرَ وعَوَّضَ « ثُمَّ » من الواوِ ، فالكَلِمُ فى كلامه مبتدأ خبره ما قبله وإتيانه بثُمَّ الدَّالَّةِ على التَّراخى مشعرٌ بأنه قَصَدَ التَّنبيه على أنَّ الحَرفَ مُتَرَاخٍ عن الاسم والفعل فى المعنى ، إذْ لا يكون فى الكلام رُكنًا للإسناد ، بل هو من الفَضلات ، ولذلك قالَ ابنُ مُعْطٍ فى أرجوزته (٢)

والحَرْفُ فَضْلَةٌ بِلَفْظٍ خَالِ　　　مِنْ عَلَمِ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ

ويَعنى أنَّ الكلم ثلاثةُ أنواعٍ : اسمٌ وفعلٌ وحَرفٌ ، لا زائدَ على هذه الثلاثة والدَّليلُ القَاطِعُ فى المسألة الإجماعُ والاستقراءُ ، وأمَّا اختلافُهم فى أعيان بعض الكلام أهى من قَبيل الأسماءِ أو الأفعال أو الحُروف فلا يَعودُ بخلافٍ فى مسألتنا إذْ لم يَخْرُجُوا فى ذلك عن الأنواع الثلاثة كاختلافهم فى (لَيس) أهى فعلٌ أم حرفٌ ؟ ، وفى (الألفِ واللاَّم) المَوصولة أهى اسمٌ أم حرفٌ ؟ وفى (أفعِل) فى التَّعَجُّب أهو اسمٌ أم فعلٌ ؟ وما أشبه ذلك ، وما أتى به النَّحويون من أدِلَّةِ الانحصارِ / ١٨/ الدَّائرةِ بين النَّفى والإثبات كقولِ ابنِ مالكٍ :إن الكلمة إمَّا أن تَصلحَ لأن

---

(١) ابن خروف : (٥٢٤ - ٦٠٩ هـ)

هو أبو الحسن على بن محمد الحضرمى الإشبيلى ، إمام من أئمة النحو بالأندلس شارح كتاب سيبويه وجمل الزجاجى وغيرهما ، لازم الإمام ابن طاهر الإشبيلى وغيره وبرع فى النحو .

أخباره فى جذوة الاقتباس : ٣٠٧ ، وبغية الوعاة : ٢٠٣/٢ ، وخلط السيوطى وغيره بين الإمام ابن خروف هذا وبين سميه الشاعر الأديب أبو الحسن نظام الدين على بن محمد بن خروف . النحوى أندلسى لم يرحل على حين أن الشاعر رحل إلى دمشق وأقام بها . وتحول إلى القاهرة وناظر الشعراء وله معهم ملح ونوادر .

(٢) ألفية ابن معطٍ : ورقة : ٦ (تيمورية) ، وشرح الرعينى عليها : ٢٦/١ (أكسفورد) .

تكونَ ركناً للإسنادِ أولا ، فإن لم تَصلح فهى الحَرْفُ ، وإن صَلَحَت فإن قبلت الإسنادَ بطرفيه فهى الاسمُ وإلا فهى الفعلُ ، فضعيفٌ وغيرُ ثابتٍ عند الامتحان ، وتأمَّلْ كلام ابن الحَاجّ (١) فى كِتَابه المُؤلَّف على (المُقَرَّبِ) (٢) على أنَّ بَعْضَهُم (٣) قد زَادَ نَوعاً رَابعاً وسمَّاه الخَالِفَةَ ، وعنى بذلك أسماءَ الأفعالِ كأنَّها عندَ هذا القَائِل لَيْسَتْ بداخلة تحت واحد من الثَّلاثة ، وذَلك قولٌ غيرُ صَحيحٍ لقيَامِ الإجماع قَبله على خلافِ قوله إذ هو فيما أحسبُ مُتَأخِّرٌ جدًا عن أهلِ الاجتهادِ المُعتَبَرين من النَّحويين ، ولأنَّ خَوَاصَّ الأسماءِ مَوجودةٌ لأسماء الأفعالِ ، فكيفَ يَدَّعى خُرُوجَهَا عن الأسماءِ ، وتَسميتها أسماء أفعال يدلُّ على ذلِكَ أيضًا ، فإنْ قِيْلَ : أينَ الإجماع وقد خالف (٤) الفَرَّاءُ فى المسألة وهو من الصَّدرِ الأول الذين لا يَنْعَقِدُ إجماع دونهم ، لأنَّه فى الكوفيين نظيرُ سيبويه فى البَصريين ، ألا تَرَى أنَّه يقول فى (كِلاَ) إنَّها لَيْسَت : باسمٍ ولا فعلٍ ولا حرفٍ ، بل هى بين الأسماءِ والأفعالِ ، فهى إذًا عِندَه نوعٌ رابعٌ ؟

فالجَوَابُ : أنَّ قولَ الفَرَّاء فى (كِلاَ) هو الوَقف عن الحكم عليها بأنَّها

---

(١) ابن الحاج (– ٦٥١ هـ)
أحمد بن محمد بن أحمد الأزدى الأشبيلى ، قرأ على أبى على الشلوبين وطبقته ، له أمالٍ على سيبويه ، والإيضاح ، ونقود على الصحاح والمقرب وغيرها .
أخباره فى : بغية الوعاة : ٢٥٩/١ .

(٢) سماه السيوطى فى البغية : ٢٥٩/١ : " الإيرادات على المقرب " ولا أعلم له وجودا .

(٣) هو ابن صابر الأندلسى ، قال السيوطى فى بغية الوعاة : ٢١١/١ أحمد بن صابر أبو جعفر النحوى الذاهب إلى أن للكلمة قسمًا رابعًا ، وسماه الخالفة .
قال : قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير ورأىُ ابن صابر هذا فى التذييل والتكميل ١ / ورقة ٨ (الأسكوريال) قال : وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن أبى جعفر بن صابر أنه كان يذهب إلى أن ثم رابعًا وهو الذى نسميه نحن اسم فعل ، وكان يسميه خالفة ، إذ ليس هو عنده واحد من الثلاثة حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب .

(٤) لم أعثر على رأى الفراء هذا فيما لدى من مصادر .

اسمٌ أو فعلٌ لمَّا تَعارَضت عنده فيها أدلةُ الاسميَّة وأدلةُ الفِعليَّة ، فلم يحكم عليها بِشَئ ٍء لا أنَّه حَكَمَ عليها بأنَّها غيرُ الثَّلاثة ، فالوَقْفُ ليس بحكمٍ وإن عُدَّ في الأصول قَولاً ، وإذا تَأمَّلْتَ كلامَهُ وجدتَ الأمْرَ كَذَلِكَ ، فَطَالِعْه في اسم ثَعْلَب من " طَبَقَات النَّحْوِيِّين " (١) للزُّبَيْدِيِّ (٢) .

وقَوله : (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ) الضَّميرُ في " واحدُهُ " يعُود على الكَلِم ، وأعاد عليه ضميرَ المُذَكَّرِ ، لأنَّ الكَلِمَ يُذكَّرُ ويُؤَنَّثُ كسَائرِ أسماءِ الأجْنَاسِ ، فتقولُ : هو الكَلِمُ ، وهي الكَلِمُ ، كما تَقولُ : هو النَّخْلُ وهي النَّخْلُ ، فقد قالَ تَعَالى (٣) : ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٌ﴾ وفي موضعٍ آخرَ (٤) : ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٌ﴾ ويَعنى أنَّ الكلمَ جَمعٌ واحدُهُ كَلِمَةٌ والكلمةُ في اصطلاح النَّحويين : هي اللفظة الدَّالَّةُ على مَعنى ، فكلُّ واحدٍ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ كلمةٌ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها لَفظةٌ دَالَّةٌ على مَعنى ، والكَلِمَةُ على وزن النَبِقَةُ هي لُغة أهلِ الحِجَازِ ، وجَمعها كَلِمٌ كَنَبِقٍ ، وأمَّا التَّميميُّون فيقولون : كِلْمةٌ على وزن سِدْرةٍ ، ويُوافقون الحجازيين في الجَمْعِ .

---

(١) طبقات النحويين للزبيدي : ١٢٣ (ترجمة الفراء لا ثعلب كما قال المؤلف) .

(٢) الزبيدي : (٣١٦ - ٣٧٩) .
هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي عالم بالنحو واللغة أخذ عن أبي على القالي وغيره ، أخباره في : بغية الملتمس : ٥٦ ، معجم الأدباء : ٥١٨/٦ .

(٣) سورة الحاقة : آية : ٧ .

(٤) سورة القمر : آية : ٢٠ .

وقال ابنُ جنّي (١) : إنَّ التَّميميين يقولون : كِلْمَةٌ وكِلَمٌ ، كسِدْرَةٍ وسِدَرٍ واستَعمل اللُّغتين فى هذين البيتين ، وحكى الفَرَّاءُ (٢) فيها ثلاثَ لُغَات : كِلْمَةٌ وكَلِمَةٌ وكَلْمَةٌ كورْقٍ ووَرِقٍ ووَرْقٍ . ثمَّ قالَ النَّاظمُ : (وَالقَوْلُ عَمْ) أى : عمَّ جَمِيْعَ ما تقدَّمَ يَعنى أنَّه يُطلَقُ القَولُ على الكَلَامِ ويُطلق على الكَلِمِ وعلى الكَلِمَةِ فقولك : قامَ زَيدٌ كلامٌ وقَولٌ ، وقَولُكَ (زيدٌ وعَمرٌو كَلِمٌ وَقَوْلٌ ، وقولك : زَيْدٌ كلمةٌ وقَولٌ أيضًا ، فالقولُ أعمُّ من كلِّ واحدٍ منها . وبالجُملة فالقَول يَنطَلِقُ على كلِّ ملفوظٍ به ، سواءٌ كان مُفرداً أم مُرَكَّباً ، مُفيداً أم غيرَ مُفيدٍ .

وقَولُهُ : (وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ) استَعمل هاهنا كِلْمَةٌ على لُغة التَّميميين كما ذَكرتُهُ . ومعنى : (يُؤَمّْ) يُقصَدُ . يُقالُ : أمَّ الرَّجُلُ الشَّئَ يَؤُمّهُ إذَا قَصَدَ نَحوَه ، يُريد أنَّ الكلمةَ قد تُطلقُ على الكَلامِ التَّامِ ويُقصدُ بها قصده وهذا الإطلاق لُغويٌ ، لا اصطلاحيٌ ، وهو الذى قَصَدَ، ومثال ذلك قَولُهُ تَعَالَى (٣) ﴿ وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا ﴾ / ، يعنى لاَ إلهَ إلا اللَّه ، وكذلك قوله (٤) ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى ﴾، وقالَ تَعالى(٥) : ١٩/

﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ ﴾، يَعنى ما تَقَدَّم من كلامه . وفى الحَدِيْثِ (٦) : (الكَلِمَةُ الطَّيِّبةُ صَدَقَة) وفى الصَّحيح (٧) : أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا لَبِيْدٌ (٨) :

---

(١) الخصائص : ٢٥/١ ، ٢٧ .

(٢) رأى الفراء فى الصحاح : (كلم) قال : وحكى الفراء فيها ثلاث لغات .

(٣) سورة التوبة : آية : ٤٠ .

(٤) سورة الفتح : آية : ٢٦ ، وتكررت الآية فى (أ) .

(٥) سورة الزخرف : آية : ٢٨ .

(٦) الحديث فى مسند الإمام أحمد : ٣٧٤/٢ .

(٧) الحديث : البخارى : ٥٢/٤ . بلفظ مختلف .

(٨) ديوان لبيد : ٢٥٦ والبيت بتمامه :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ... وكل نعيم لا محالة زائل

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ

والكَلِمَةُ أيضًا : القَصِيدَةُ بطولِهَا يُقالُ : كلمةُ فلانٍ بمعنى قَصيدة فلانٍ .

* * *

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ والنِّدَا وَأَلْ ومُسْنَدٍ للاسْمِ مَيْزُهُ حَصَلْ

جَرَتْ عادَةُ النَّحويين أنْ يُعَرِّفوا هؤلاء الكَلِم بطريقين :

أحدهما : طَريق الحَدِّ ، والآخرُ : طريقُ التَّعريفِ بالخَوَاصِّ ، وقَصدهم في ذلك أنَّه لما كانت الأسماءُ والأفعالُ والحُرُوفُ على ضَربين : ضربٌ ظاهرُ الدُّخول في الحَدِّ . وضربٌ غير ظاهرِ الدُّخول فيه ، لعدمِ ظُهُورِ ذَاتياتِهِ بسببِ شَبَهِهِ بغيرِهِ ، والحَدُّ الحقيقيُّ إنَّما هو المعَرف بالذَّاتيِّ ، أرادوا أن يتموا قَصْدَ التَّعريفِ مع ذلك بالخواصِّ والأحكامِ ، وذلك أن النَّحويين إنَّما حَكَمُوا للضَّربِ الثَّاني بإلحَاقه بالضَّرب الأوَّلِ : لأنَّهم وَجَدُوا أحكامَ الضَّربِ الأولِ جاريةً في الضَّرب الثَّاني ، ولولا ذلك ما ادَّعوا أنَّه منه ، بل من نوعٍ آخر ، وأيضًا فإنَّ الحدَّ تَمييزٌ (١) للمَحدود من جهةِ معناه ، والتَّعريف بالخَواص تَمييز له من جهة لَفظه ، وتَعريف النُّحاة بالأمر المعنوي إنما يكون مقيَّداً باللَّفظ ؛ لأنَّ نظرهم بالقَصد الأول في اللَّفظِ ، وبالقَصد الثاني فِي المَعنى ، فلما عَرَّفوه بمالَهُ من جهة المَعنى أرادوا أن يعرِّفوه بماله من جِهةِ اللَّفظ ، ولما كان التعريف بماله من جهةِ اللَّفظ أقرب إلى القَصد النَّحوي وأسهل على المُبتَدِىء وهو التَّعريف بالخَواص اجْتَزَأَ النَّاظِمُ - رحمه الله - بِهِ فقال : (بِالجَرِّ والتَّنْوِيْنِ .... إلى آخره) أمَّا الجَرُّ فهو عبارَةٌ عن عَمَلِ الجَارِّ ، والجَارُّ مُختص بالاسمِ حَرفًا كان أو اسمًا ، فكذلك عمله نحو : مررتُ بزيدٍ ، وجِئتُ من الدَّارِ إلى

(١) في (أ) تعيين .

المَسجِدِ ، وجاءني غُلامُ زَيدٍ ، وصَاحِبُ عَمرو ، وَقَعَدتُ خَلْفَ دَارِ زَيْدٍ ، وما أَشبَهَ ذلك ، ووجهُ اختصاصه بالاسمِ يَتَبيَّنُ إن شاءَ اللهُ في قَوله :

وَالاسمُ قَدْ خُصِّصَ بالجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بأَنْ يَنْجَزِما

وما جاءَ من نَحوِ قَوله (١) :

وَاللهِ مَا لَيْـلِي بِنَـامَ صَاحِبُهْ

وقَولِ الآخر (٢) :

وللّهُ عَنْ يَشْفِيْكَ أَغْنَى وَأَوْسَعُ

وَقولِهِم (٣) : (نِعْمَ السَّيْر عَلَى بِئْسَ العَيْرُ) ، وقولِهِم (٤) : (اذْهَبْ بِذِي تَسلَم) وما أشبه ذلك فقليلٌ في كثيرٍ ، وأيضا هو خارجٌ عن كلامِ النَّاظم حيثُ قال : (بالجَرِّ) ولم يَقُلْ بحروفِ الجَرِّ ، والجرُّ مفقودٌ في هذه الشَّواهد وإن وجدت أدواتُهُ إلا أن يُقالَ : إنه أرادَ بحروفِ الجَرِّ ، لكن حَذَفَ المُضاف ، فَهَذا خلافُ الظَّاهرِ فَلا يُدَّعى إلا بدَليلٍ ، وإن سُلِّم فذلك كلُّه مؤوَّلٌ ، فلم يَعْتَبِرْ به ووكل أمره إلى أبوابه ومَواضعه ، إذ ليس من قَبيلِ ما يُنَبِّهُ المُبتدِىء ولا مَن يَليه عليه في مثلِ هذا المَوضع ، وقد تقدّم نحو هَذا في مسألةِ الكَلام .

وأمَّا : (التَّنوين) فهو نونٌ ساكنةٌ مزيدةٌ في آخر الاسم لمعنى يختص به، وإنَّما كان مختصًا بالاسمِ، لأنَّه إمَّا أن يَدُلَّ على تعريف ماهو صالح للتنكير

---

(١) البيت

وهو في الخصائص : ٢/٣٦٦ (وما زيد بنام) ، وأمالي ابن الشجري : ١٤٨/ ، وخزانة الأدب : ٤/١٠٦ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢/١٤٧ ، والإنصاف : ١/٩٨ ، ١١٢ ، ١١٣ .

(٤) انظر : الكتاب : ٣/١٥٨ ، والأصول : ٢/١٢ ، ١٥ .

/٢٠ بَقَاءُ الأصَالةِ ، وهو تَنوينُ الصَّرفِ ، والأصالة/ إنَّما هي للاسم فلا يَلحق ما يدلُّ على بقائِها غيرَه نحو : ابنٌ ورَجُلٌ وزَيْدٌ وعَمْرٌو ، وإمَّا أن يَدُلُّ على تَنكير ما هو صالحٌ للتَّعريف وهو تَنوين التَّنكير ، فلا يَلحق غَيرَ الاسمِ لعدمِ الحاجةِ إليه في ذلك الغَير نحو : صَهٍ ومَهٍ أفٍّ ، وإما أن يكون عوضاً من مضاف إليه ، فلا يَلحق غير الاسم لاختصاصِ الإضافة به نَحو : يَومَئذٍ وحِيْنَئذٍ ، وإمَّا أن يكون دَليلاً على مقابلةِ جمعِ مؤنَّثٍ بجمعِ مذكَّرٍ ، فلا يكون في غيرِ الاسمِ : لأنَّ الجمعَ لا يكونُ في غيرِه نحو : مُسلمات وهِندات ، وأمَّا التَّنوين اللاَّحِقِ عوضاً من مدَّةِ الإطلاقِ نحوَ قَولِ جَريرٍ (١) أنْشَدَهُ سِيْبَوَيْهِ : (٢)

أقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ   وَقُولي إنْ أصَبْتِ لَقَدْ أصَابَنْ

والتَّنوين المُسَمَّى بالغَالِي نحو ما أنْشَدَهُ أبو الحَسَن في (كِتَابِ القَوَافِي) (٣) لرُؤْبة بن العَجَّاج (٤) :

وَقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِيْ المُخْتَرَقْن

فَهما غيرُ مختصين بالاسمِ : لأنَّ الرَّويَّ قد يكونُ بعضَ فعلٍ وبَعض حَرفٍ ، كما يكون بعضَ اسمٍ ، ولا يُعتَرَض على النَّاظم بذَلك ، لأنَّه يُبنى في التَّنوين على الغالب في الكلامِ ، والغَالبُ في الكلامِ ما اختُصَّ بالاسم فاكتَفَى به، وأمَّا النِّداءُ وهو ممدودٌ فأتى به مقصورًا لضَرورة الوَزن فمختَصٌّ بالأسماءِ أيضاً، وهو تَصويتك بمن تُريدُ إقبالَهُ عليكَ لتُخاطبه بحرفٍ من حروفه ، ووجهُ اختصاصه بالأسماءِ أنَّ المُنادى

(١) ديوان جرير : ٦٤ .
(٢) الكتاب : ٢/ ٢٩٩ .
(٣) كتاب القوافي للأخفش : ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ .
(٤) ديوان رؤبة بن العجاج : ١٠٤ .

مفعول فى المَعنى ، لأنَّ معنى يا زيدُ : أُنادى زيداً أو أدعو زيداً ، والمفعولية من خَصائص الاسمِ ، فكذلك النِّداء ، وما جاءَ من نحو : (يا نِعْمَ المَوْلَى ويا نِعْمَ النَّصِيْرُ) وقِراءَةِ الكِسَائِيِّ (١) : ﴿ أَلاَ يَااسْجُدُوا ﴾ (٢) وقولِ الرَّاجِزِ (٣) :

يَا دَارَ سَلْمَى يا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي

ونَحو ذلك فغيرُ داخلٍ على النَّاظم ، إذْ لم يَجعلِ الخَاصَّةَ هى حرفَ النِّدَاء وإنَّما جَعَلها نَفْسَ النِّداء ، ونِداءُ هذه الأشياء لا يَصِحُّ ، إذ لا يُنادى إلا مَنْ يُجيب . أو مَن يُقام مُقامه كالمَندوب ، وأيضاً كلُّ ما جاءَ من ذلك أصله وُجود المُنادى فى اللَّفظ ، إلاّ أنَّه عَرَضَ له الحَذْفُ على ما هو مَذْكُورٌ فى بابِهِ فلا يُعترض به . وأمَّا (أل) وهى أداةُ التَّعريفِ المُعبَّر عنها بالألِف واللاَّمِ ، - وإنَّما عُبِّر عنها " بأل " اختصاراً - فمختصةٌ أيضاً بالأسماءِ على جَميع وُجُوهِهَا من كونِها لتَعريفِ العَهْدِ أو الجِنْسِ أو زائدةً أو موصولةً أو غيرَ ذلك من أقسامها ، وذلك أنَّ المقصود بها التَّعريفُ ، والفعل لا يَتَعَرَّفُ لأنَّ مدلولَه جِنسٌ ، فهو أبداً مُبْهَمٌ فى جنسه ، وإذَا جاءت زَائدةً فإنما تَدخل على ما كانَ شأنها أن تَدخَل عليه ، وهو الاسم كقولِ ابنِ مَيَّادَةَ (٤) :

رأيتُ الوَلِيْدَ بن اليَزيدِ مُبَاركاً   شَدِيْداً بأعْبَاءِ الخِلافَةِ كَاهِلُه

وكذلك الموصولة ؛ لأنَّها للتَّعريفِ أيضاً ، وإن جرَى مع ذلك كَونها موصولةً إذ ليس المَعنيان بمُتَنَافِيَيْنِ ، ولا يُعتَرَضُ عليه بِها ، وإن كانَ قَدْ أجازَ أن تدخلَ على الأفعال اختياراً على ما سَيأتى ، وقد جاءَ ذلك فى الشِّعرِ

---

(١) انظر السبعة لابن مجاهد : ٤٨٠ وإيضاح الوقف والابتداء : ١/١٦٩ .

(٢) سورة النمل : آية : ٢٥ .

(٣) هو العجاج ، انظر ديوانه : ١/٤٤٢ .

(٤) شعر ابن ميادة : ٨١ .

على وجهِ الضَّرورةِ عندَ غَيرِه نَحو ما أَنْشَدَهُ أبو زَيْدٍ (١) من قـولِ ذِي الخِـرَقِ الطُّهَـوِيِّ (٢) :

يَقُوْلُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً   إِلَى رَبِّه صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

ولا بِدُخُولِهَا على الجُملة نَحو قولِه (٣) :

مِنَ القَوْمِ الرَّسُوْلُ اللّهِ مِنْهُـمْ   لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَــدٍّ

لأنَّ النَّاظِمَ قد نَصَّ على أن /دُخُولها على الفِعل قَليلٌ ، ألاَ تَرَاهُ كيفَ قالَ في بابِ المَوصولِ : (وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَـالِ قَلّْ) . وأمَّا دُخُولُهَا على الجُملةِ فقد اتَّفق الجَميعُ على شُذُوذِهِ فلا يُعْتَـدُّ به وعلى الجُملة فدُخولُ الألفِ واللاَّمِ على الاسمِ واختصاصها به هو الشَّهيرُ والكثيرُ ، فيَكفي في كونها معرفة . ٢١/

وأمَّا قوله : (ومُسْنَدٍ للاسْمِ) فَمُسندٌ فيه اسمُ مصدر من أَسند إسـنادًا ، أي وإسنادٍ للاسم ، وهو مَجرور عطفاً على ما قبله ، واللامُ في الاسمِ بمعنى إلى ، والاسنادُ إلى الاسمِ هو الإخبار عنه ، وقد عرَّفَهُ ابنُ مالكٍ بأنَّه تعليقُ خَبَرٍ بمخبَرٍ عنه ، أو طلب بمطلوب منه، يعني أن من خصائص الاسمِ أن يُسند إليه ، بخِلاف الفعلِ والحَرفِ ، فإنَّهما ليسا كذلك. أمَّا الفعلُ فيُسندُ ، لكن لا يُسنَدُ إليه، أي يُخبر به ولا يُخبَرُ عنه .

---

(١) النوادر : ٢٧٦ .

(٢) انظر أيضا شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٤/٢ ، والخزانة : ١٤/١ ، ٤٧٧/٢ ، وذو الخرق الطهوي هو : خليفة بن حمل بن عامر شاعر جاهلي . أخباره في الخزانة : ٢٠/١ ، والمؤتلف والمختلف : ١٠٩ ، ١١٩ .

(٣) لم ينسب إلى قائل معين . أورده ابن عصفور في ضرائر الشعر : ٢٨٩ ، وأورده ابن مالك في شرح التسهيل : ٣٤/١ ، وشرح الكافية : ٢٠١/١ .

وأمَّا الحَرْفُ فلا يُسْنَدُ إليهِ ، أيْ : لا يُخبر به ولا (يُخبر) عنه ، ووجه ذلك أنَّ معناهما لا يَقبَلُ الإخبارَ عنه ، فإنَّك لو قلت : ضَحِكَ خَرَجَ ، أو كَتَبَ يَنْطَلِقُ لم يكن له مَعنى ، وكذلك الحَرفُ لو قلت هَلْ زَيْدٌ أو زَيْدٌ هَل ، وهو أجدر ، فإن ورد إسنادٌ إلى غير الاسم فعلَى تأويلِ الاسمِ فقولهم : تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ من أنْ تَرَاه مَحمولٌ على مَعناه ، وإن كان " تَسْمَعُ " في اللَّفظ مخبراً عنه بخَيرٍ ، وكذلك قَول اللّه تعالى (١) : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ فَفَاعِلُ " بَدَا " في اللفظ " لَيَسْجُنُنَّهُ " ، ومن هذا النَّوع كثيرٌ ، فهذا كلُّه غيرُ داخل على النَّاظِمِ ، لأنَّ الإسنادَ بمَعنى الإخبار، والإخبارُ عن الفعلِ بهذه الأشياء على حَقيقَتِهِ لا يَصِحُّ ، فالإسنادُ إليه فيها مَفقودٌ ، وإذا حُمِلَ الكلامُ على معناه صار الإسناد فيه إلى الاسم فشمله تَعريفُهُ ، وذلك صَحيحٌ ، فَعلَى كلا الاعتِبارين تعريفه صَحيحٌ .

واعلم أنَّ الإسنادَ عندَ المُؤَلِّفِ على وَجْهَين : إسنادٌ باعتبارِ المَعنى وإسنادٌ باعتبارِ اللَّفظِ .

فأمَّا الأول فهو المُخْتَصُّ عنده بالأسماءِ ويُسمَّى إسناداً حَقِيْقِياً وإسناداً وضعياً كقولك : زَيدٌ فاضلٌ ، فإنّما أخبرتَ بالفَضلِ عن مدلُولِ زيدٍ لا عَن لَفظِهِ ، وهذا هو المُختصُّ عنده بالأسماء .

وأمَّا الثَّاني فَيصلُح لكلِّ واحدٍ من أنواعِ الكلمِ . فيصلح للاسمِ نحو زَيدٌ معربٌ ، وللفعل نحو قامَ : فعلٌ ماضٍ وللحَرف نحو " في " حَرفُ جَرٍّ ، وأيضًا

(١) سورة يوسف : آية : ٣٥ .

يصلح للجُملة نَحـو : " لاَ حَـولَ ولا قُـوَّةَ إلا باللّه كَنْـزٌ من كُنُـوزِ الجَنَّـة " (١) وهذا الـمَنْزَعُ ذَهَبَ إليـه القَـرافى (٢) ، واستَحسنه ابنُ هانئٍ (٣) من شُيُوخِ شُيُوخِنَا ، وهم فى ذلك مُخالفون لِجَميعِ النَّحويِّين ، فلَيس الإسنادُ عندهم إلاَّ على وجهٍ واحدٍ وهو الإسنـادُ الحـقيقىُّ فَكلُّ لَفْظٍ أُسـنِدَ إليه إنَّما أُسند إلى مَعناه فإذَا قُلت : زيدٌ قائمٌ ، فإسناد القيام إنَّما هو لمدلولِ زَيدٍ ، لا لـمُجرَّد لَفظِهِ ، والتَّقدير عندهم ذُو زَيدٍ قائمٌ ، أى مدلول هذا اللَّفظِ قائمٌ ، ثم يتَّسِعون فـيَنسبون الإسنـادَ إلى اللَّفْظِ مَجَـازاً ، وكذلك الحَالُ إذا قُلتَ : قـامَ فِعـلٌ مـاضٍ ، فعبـارتُك لَفْظُ مدلوله الفعل الـمَعلوم الذى هو قـامَ الدَّال على الحَدَث والزَّمـان الـمَاضِى ، وليس الفـعلُ هو نفسُ عبـارَتِكَ ، بل هـو مَدلولها ، وكذا القَولُ فى سائرِ البابِ .

وإذَا تَقَـرَّرَ هذا فـالإسنادُ فى كـلامِ النَّاظِمِ هو الحَـقـيـقى بلا بُدٍّ ، لأنَّه جعـله من خَصائص الاسـمِ ، فهو بذلك موافقٌ للنَّاسِ ، ومُخَـالفٌ لـمَذهبه

---

(١) الحديث فى مسند الإمام أحمد : ٥/١٥٦ .

(٢) القرافى : (؟ - ٦٨٤ هـ)

أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافى شهاب الدين أبوالعباس ، من أشهر علماء المالكية فى القرن السابع فقيهٌ أصولى نحوى : أخباره فى : الديباج المذهب : ٦٢ ، .

(٣) ابن هانئ : (؟ - ٧٣٣ هـ)

محمد بن على بن هانئ اللخمى السبتى أبو عبدالله إمام من أئمة النحو وفَرَضىٌّ بارع ومؤرخ ، أصله من الأندلس ونزل سبتة وبها توفى .

أخباره فى طبقات القراء : ٢/٢١١ ، وبغية الوعاة : ١/١٩٢ . له شرح على ألفية ابن مالك موجود فى مركز البحث (قطعة منه) وقطعة أخرى فى جامعة الإمام فى الرياض .

ويغلب على ظنى أن نسخة شرح التسهيل المجهولة الموجودة فى المكتبة الحمزاوية فى المغرب هى من تأليف ابن هانئ هذا والله أعلم .

فى " التَّسهيل " (١) و " شَرْحِهِ " (٢) ، بدَليل إطلاقِهِ (هنا) ، إذ لَو / كان ٢٢/ بِمَذهَبِهِ هُنَـا مُوافقاً له هنالك لَجَعَـلَ الإسناد إلى المَعْـنى كما جَعَـلَه فى " التَّسْـهِيلِ " وإلاَّ دَخَلَ عليه فى التَّـعريفِ الفعلُ والحَرفُ والجُملةُ ، وهو لم يَفعَلْ ذلك ، بل قالَ : (وَمُسْنَدٍ للاسْمِ) فنَسَبَ الإسناد إلى الاسمِ ولَم يَنسبه إلى المُسَمَّى ، فعلُم بذلك مُوافَقَتُهُ للجَماعةِ ، وهو المَذْهَبُ الصَّحيحُ ، والدَّليلُ عليه أمرانِ .

أحدُهُما : الإجماعُ قَبله وقبل مَنْ وافَقَه على أنَّ غيرَ الاسمِ لا يُخبر عنه .

والثَّانى : أن يُقالَ له إذَا قُلت : قامَ فعل ماضٍ ، فَمَا إعرابُ قامَ ؟ فلامحيصَ له عن أن يَقولَ : مبتدأ ، وهو عَين التَّنَـاقُضِ فى مَذهبه ؛ لأنَّه زَعَـمَ أولاً أنه فعل ثُمَّ أقرّ بأنَّه مبتدأ ، والمُبتَـدأ فى مَذهبه لا يكونُ فِعـلاً ولا حَرْفاً ولاجُملة ، فَصَحَّ أنَّ مذهَبَه مُتَنَـاقضٌ فى المَسألة ، وكذلك إذا قُلتَ : " فى " حَرف جرٍ ، و " لا حول ولاَ قُوَّةَ إلاَّ باللَّه كَنْزٌ مِنْ كُنُـوزِ الجَنَّة " القول فى الجَميع واحدٌ وقوله : (ومُسْنَدٍ للاسم مَيْـزُهُ حَصَلْ) مَيْـزُهُ : مُبتدأ ، خبره حَصَلَ ، و (بالجَرِّ) متعلقٌ بحصل ، والتقدير : مَيْزُهُ حصل بالجرّ والتَّنوين ، وكَذَا إلى آخره ، وفى هذا الكَلامِ وضعُ الظَّاهر مَوضع المُضمر ، والمُضمر موضع الظَّاهر ، فأَصلُ الكلامِ أن يقولَ : مَيْزُ الاسم حَصَلَ بالجَرِّ والتَّنوين والنِّداء ، وأل وإسناد إليه ، لكن لما افتقر إلى التقديم والتَّأخير لأجلِ الوَزن عوَّض من المُضمر فى " له " الظَّاهر لتقـدُّمِـه فى اللَّفظِ . ومن الظَّاهرِ فى مـيـز الاسم المُضمر ليكون عائداً على ما قبـله .

---

(١) التسهيل : ٣ .

(٢) شرح التسهيل : ١٣/١ .

ويُروى : (ومُسْنَدٌ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ) وهو بمعنى الأول إلا أن في إعرابه إشكالاً فيصعب تَنزيله بسبب ذلك على المعنى المُراد فانظر فيه ، وذلك أن قولَه : (للاسم) إمَّا أن يجعَلَه خبرَ المُبتدأ الَّذى هو تَمْيِيزٌ فيتعلق حينئذٍ باسم فاعلٍ مقدَّرٍ ، و " حَصَلَ " فى موضعِ الصِّفة لتَمْيِيزٍ ، كأنَّه قال : (للاسم) تَمْيِيزٌ حاصِلٌ بالجَرِّ والتَّنوين وكَذا وكَذا والإسناد ، والمَعنى على هذا غيرُ صَحِيحٍ إذ الاسنادُ من حيثُ هو إسنادٌ غيرُ مختَصٍّ بالإسمِ لاشتراكِ الفعلِ معه فيه ، فالاسمُ يَتَعَلَّقُ به الإسناد من جهَتَيْنِ ، والفعلُ يتعلق به من جهةٍ واحدةٍ ، وهو كونُهُ يَقَعُ مسنداً إلى غيره فليس بخالٍ من الإسنادِ كالحَرفِ ، فالإسنادُ ليسَ بمعرفٍ للاسمِ على هذا التقدير .

وإمَّا أن تَجعل " للاسم " مُتَعَلِّقًا بمسندٍ وتَمييز مبتدأ خبره حَصَلَ، كأنَّه قالَ : تَمييز حَصَلَ بالجَرِّ والتَّنوين وكذا والإسناد للاسمِ، والمعنى على هذا أيضاً لا يتمُّ ، لأنَّ التَّمييز لا يُدْرَى لماذَا هو ، ألِلاسمِ أم للفعلِ أم للحَرفِ ؟ والمراد تَمييز الاسم بخصوصه عن غَيره ، وليس فى اللَّفظِ ما يُعَيِّنُ ذلك ، والكلامُ مُحْتَمِلٌ للبَحث فتَأمَّلْهُ .

وعلى الجُملة فالعِبارةُ الأولى أحسنُ وأسلَمُ مِنَ الاعتِراضِ ، فلذلك اعتمدتها وباللَّه التَّوفيق .

فهذه خَمْسُ خَوَاصَّ تُحيط بتَعريف الأسماء جميعها أو أكثرها .

ولما أتى على تَعريف الاسمِ بخواصه جَعَلَ يَذْكُرُ للفِعل مثلَ ذلكَ فقَالَ :

بِتَا فَعَلْتَ وأَتَتْ وَيَا افْعَلِيْ وَنُونِ أقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي/ ٢٣

تاء فعلتَ يَحْتَمِلُ أن تُضْبَطَ بالثَّلاث ، لأنَّ المقصودَ من الجَميع واحدٌ ، ويريد أنَّ التَّاءَ التى تَلحق آخرَ الكلمةِ ، على حدٍّ لحاقها

فى فَعلتَ ، تُمَيِّزُ الفعـلَ عن غَيره ، لأنَّـها لا تَلحق إلا الفعلَ وعادته أنْ يُعطى الأحكَامَ بالأمثلة و (يقرر) (١) الأصُول بها ، طلباً للاختِصَار ، واتّكالاً على فهم المُراد منها ، ويعبر عن هذه بأن يُقال: الاتصال بضميرِ الرّفع البَارِزِ ، فيدخل تَحت هذه العبـــــارة أيضاً ياء الواحدة المُخاطبة ، وهى المُرادةُ بقوله : (وَيَا افْعَـلِى) أى : الياءُ التى تَلحق الكلمة على حدٍّ لحاقها فى افعلى يا هند ، وفى معنى ذلك الياء اللاحقة فى تَفعلين ، فمثَالُ التَّاء فى فعلت قولك : ضربتَ وضربتُ وضربتِ وكذلك خَرجتُ وقمتَ وقَعدتِ ، وما أشبه ذلك ، فكلٌّ ما لحقته هذه التَّاء فهو فعلٌ ، وعلى هذا يكون عنده "ليس" و "عسى" فِعلين ، لأنك تقول : لستُ ولستَ ولستِ ، وعَسيتُ وعَسيتَ وعَسيتِ ، وذلك صحيحٌ ، وقد خالفَ البغداديُّون(٢) فى " لَيس " فعدّوها فى الحروفِ لما لموافقتها فى المعنى .

---

(١) فى الأصل (يقدر) .

(٢) ذهب إلى هذا الرأى ابن السَّراج وتلميذه أبو على الفارسى وغيرهما . قال أبو على فى الحلبيات : ١٧١ - ١٧٤ .

ومما يدلك على أنها ليست كالأفعال أنه قد جاء فى الشعر (ليس) بلا نون متصلة بعلامة ضمير المتكلم ، وذلك قوله :

* قد ذهب القوم الكرام لَيْسِي *

ثم قال : ولا نعلمهم حذفوها من فعل فى اختيار ولا ضرورة ، إلا أن تكون فى تضعيف كقوله :

* بسوء الفاليات إذا فلينى *

فَحَذْفُهم له من " ليس " كَحَذْفِهم له من " ليت " على أنه جار عندهم مجرى ما ليس بفعل ، كما أن " ليت " كذلك ، ومما يدل على أنه ليس بفعل على الحقيقة ككان وأخواتها ، أن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الماضى والحاضر أو الآتى ، فلما خلت " ليس " من أن تكون داخلة على قسم من هذه الأقسام على حد ما تدخل عليه هذه الأمثلة ثبت أنها ليست مثلها ، وإذا لم تكن مثلها كانت دلالتها على نفى الحال كدلالة " ما " التى لا إشكال أنها حرف .

ثم قال : .... ولم يكن فى " ليس " دلالة على ضرب من هذه الضروب الثلاثة ثبت أنها ليست بفعل على الحقيقة وانما أجروها مجرى الأفعال فى اللفظ كما أجروا " ما " مجراها وكما أجروا " إن " وأخواتها مجراها .

وانظر : الأزهية : ٢٠٤ ، ورصف المبانى : ٣٠٠ ، والجنى الدانى : ١٩٩ ، والمغنى : ٣٢٥ .

وأمَّا البَصريون[1] فهى عندَهم فى الأفعـــالِ اعتباراً بجريان أحكامِ الأفعـالِ عليـها ، ومن جُملتهـا الاتصـال بضمـير الرفع البـارز الذى عرفَ به الناظم ، ويدخل له أيضا فى الأفعال : هيتَ و هيتُ [2] و هِئْتُ و هُيِّيتُ وما أشبه ذلك، وإن كانت عندَ غيرِه أسماءَ أفعالٍ ، لأنّ مذهَبَهُ فى غيرِ هذا الكتاب أنَّ ما لحقه ضَمير الرَّفع البارز فهو فعلٌ ، وإن كان ليس على صيغة الأفعال . ألا تراهُ قال فى " التَّسـهيل " [3] فى بـابِ أسـمـاءِ الأفـعـالِ والأصـوات : وبروزه – يعنى الضَّمـير – مع شـبـهـهـا فى عدم التَّصرف . يعنى شَبه أسمـاءِ الأفعـالِ دَليلُ فِعليـَّته .

وتعريفه الفعل هنا بذلك يدلُّ على أنَّـه ذهبَ فيها إلى مذهبه فـى "التَّسهيل" وهو ظاهرٌ ؛ لأن الضمائرَ البارزةَ إنَّما شَأنُها أن تَلحقَ الفعلَ لا الاسمَ ، لكن قد وَجَّه ابنُ جِنىٍّ بروزَ الضَّميرِ فى اسمِ الفعلِ بأنَّها لَمَّا كانت دالةً على الأفعالِ ونائبةً منابَها ، وقويتِ الدلالةُ عليها حتَّى كأنها هى ، ظَهَرَ فيها الضَّميرُ فى بَعضِ الأحوالِ ، لِيَدلَّ على قوةِ شَبهها بالأفعالِ التى نابَتْ عنها . قالَ : وأيَّد ذلك كونُ الموضعِ للأمرِ ، والأمرُ إنما بابه أن يكونَ للأفـعـالِ . قـال : فـتـضـارعت الحَالان ، أعنى وقـوعَ هذه الأسمـاء نائبـةً عن تلك الأفـعال ، وغَلَبَـةَ الأمـرِ على الفعلِ فبَرَزَ ما بَرَزَ من الضَّميرِ هنا فى بعضِ الأحوالِ ، مُناسباً لما هُمْ بسبيله من إرادةِ الفعلِ الذى نابَ الضَّمير له ، وتَمكنه فيه ، هذا ما قال فى توجيهه منضـمـاً إلى مُعـارضٍ عَارضه فـى دَعوى الفِعلية ، وهو أنَّـهـا فى الغالبِ غيرُ جـاريةٍ علـى أوزان الفـعـــلِ كـهِيتَ ، وهيتِ ، وهَيْتَ وهِجْـدِ ، إذ يُقـال هـكذا

---

(١) هو مذهب سيبويه وجمهور النحـــاة ، الكتاب : ٢٨/١ ، ٢٧٦ .

(٢) ساقط من الأصل ومن (ت) .

(٣) التسهيل : ٢١٠ .

للوَاحِدِ ، مع أنَّها قد لحقتها الضمائر ، أمَّا ما هو جارٍ على أوزانِ الفِعلِ فلا إشكالَ فى دعوى الفعلية فيها ، إذا لحقتها الضَّمائر كَهلُمَّ فى لُغةِ بنى تَميمٍ ، فالحاصلُ أنَّ سببَ الخِلاف تَعارض الدَّليلين ، دَليلُ الفِعليَّةِ وهو بروزُ الضَّمير ، ودليلُ الاسميَّةِ وهو عَدَمُ الجَرَيانِ فى الغالب على أوزان الفِعْلِ ، فغلَّبَ ابن مالك جانبَ بروز الضَّمير وغَلَّبَ ابن جِنِّى ومَنْ قَالَ بقوله جانبَ عَدَمِ الجَرَيَانِ على الفِعْلِ .

ومثال الياءِ فى/ (افعلى) قَولك : اضربى يا هندُ ، وقُومى ٢٤/ واخرُجِي وأنتِ تَضربين وتَقومين وتَخرجين وما أشبه ذلك ، فكلُّ ما لَحِقَتْهُ هذه الياء فهو فعلٌ ، وعلى هذا يَدخل له فى قبيل الأفعال ما كان من نَحوِ: اجدم وهب وياي من أسماء الأصوات للحاقِ الياءِ المُشبهة لياء افعلى .
ومنه قولُ عَدِىِّ بن الرِّقاع (١) :

هنَّ عُجْمٌ وَقَدْ عَلِمْنَ مِنَ القَـوْ ل هبى واجدمى ويَاىَ وقومى (٢)

فهذه أصواتٌ لَحقَتْها الياءُ المذكورةُ ، فحُكِمَ لها بحكمِ ما شأنها أن تلحقه وهو الفِعل ، وابنُ جِنِّى على مَذهبه فى أنَّها باقيةٌ على أصلها من الاسمية ، إلا أنَّها لحقتها من الضَّمائر الياءُ الدَّالةُ على التأنيثِ اعتباراً بما تضمَّنته من معنى الفعل ، ومذهبُ النَّاظم فى : اجدمى ظاهرٌ

---

(١) عدى بن زيد بن مالك بن عدى بن الرقاع العاملى شاعر كبير مقدم عند بنى أمية معاصر لجرير ، كانت بينهما أهاج ومنافرات توفى سنة ٩٥ هـ . أخباره فى الأغانى : ٨/١٧٢ ١٧٧ ، ورغبة الأمل : ٥ / ٢١٢ .

(٢) ديوان عدى : ١٤١ ورواية الديوان :

.... هبى واجدمى وهابى وقومى

قال شارحه أبوالعباس أحمد بن يحيى ثعلب – رحمه الله – " اجدمى وهابى وقومى كل هذا زجر للخيل " يراجع المخصص : ٦/١٨٢ .

لموافقته لوزن الفعل مع لحاق الضّمير وكذلك " هَبى " و " يـاي " لموافقتها دعى ورامى بخـلافِ هِجِدا وهـجِدْنَهْ وما أشبه ذلك ، فإن تَعارض الدَّليلين فيها قائمٌ . واحمل على هذه الأشياء ما كان مثلها .

وأمَّا قولـه : (وأَتَتْ) فـهو مَعطـوفٌ على فَعَلَت ، أى وبتَاءِ أَتَتْ ، يعنى أن التَّاءَ اللاحِقَةَ آخرَ الكلمــةِ على الصِّفةِ التى هى عليها فى أَتَتْ من كونها سـاكنةً لازمـةً للسُّكون فى أصلِـها ، تَدُلُّ على أنَّ تلك الكَلِمَة فـعـــل لا اسمٌ ولا حرفٌ ، ومثـال ذلك قـامت هندٌ وقَعدَتْ وأَكَلتْ ومـا أشبه ذلك ، ويدخل له فى حكمِ الفعليَّـةِ بهـذه الخـاصـة " نِعم " و " بِئس " و " لَيس " و " عَـسى " ، لأنَّك تَقـول : نعـمت المرأةُ هندٌ ، وكـذلك بِئست ولَيـست وعَسـت ، ولا يدخل عليـه رُبَّتْ وثُمَّتْ من الحروف ، لأنَّ هذه التــــاءَ غيرُ لازمةٍ للسُّكون بل الأكثرُ فيها الفَتْحُ ، فهى غيرُ الأُولى المُقيَّدة بالسُّكون اللاَّزمِ الذى أعطاه المِثَـالُ .

وقَـوله : (ونونِ أقْـبِلَنَّ) يعنى أنَّ النُّـونَ اللاَّحـقـةَ فى آخـرِ أَقبل هـى من خَوَاصِّ الفعــل أيضًـا ، تدلُّ على أنَّ أقبل وما أشبــهه مما يَصِحُّ لحـــــاقـها له فـعـــلٌ ، وهـى نونُ التـوكـيــدِ ، ونون التَّـوكـيــدِ على نوعين : شَـديدةٌ وخَفيـفةٌ ، فالشديدةُ : هى المثل بها ، وفى معناها الخَفيـفة ، فكلتاهما مُعطيةٌ للمقصـودِ من التَّمـيـــيزِ ، وهذه النُّــون تَدخُلُ على الفِعــل المـاضى وذلك قليـلٌ ، وتَدخل على الفعلِ المُضارع وفعل الأمرِ ، فمثـال الأول قول النَّبى صلَّى الله عليه وســـلَّم : " فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أحدٌ منكم الدَّجَّال .. الحديث " [1] ، فلحقت " أَدرك " وهو ماضٍ ، وكذا ما أَنشده فى " شرح التَّسْـهِيل "[2] :

---

(١) جاء الحديث بلفظ (فإمَّا أدركنَّ واحدا منكم فليأت النهر ...) كنز العمال : ٣٠٥/١٤ .
(٢) شرح التسهيل : ١٣/١ .

دَامَنَّ سَعْدُكِ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا   لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا[1]

فلحقت " دام " ولحاقها المُضارعَ والأمرَ كثيرٌ نحو : لتقومَنَّ وأكْرِمَنَّ عمراً ، والمقصود بإتيانه بنون التَّوكيد في الخَواص أن يدخلَ له مع سائرِ الأفعالِ فعلُ التَّعجب ، لأنه لم يدخل بخاصة من الخواص المذكورة ، ونون التَّوكيدِ تَدخُلُ عليه نَحو ما أنشده ابنُ الأعرابي[2] .

وَمُسْتَبْدِلٍ من بعد غَضيا صُرَيْمَةً   فأحرِ به لطُولِ فَقْرٍ وأحريا

أراد وأحْرِيَنْ فأبدلَ النُّون الخَفيفةِ ألفًا للوَقف ، وبهذا البيت استدلَّ في " شَرْحِ التَّسْهِيل " على فِعلية (أفْعِل بِهِ) في بابِ التَّعَجُّبِ، وإذا لحقت هذه النُّون أحدَ الفِعلين أعني فِعْلَيِ التَّعجب ، ودلت على فعليته حُمل عليه الفعل / الآخر وهو ما أفعله على ما يتبين في موضعه إن شاء الله . ٢٥/

واعلم أن النُّون التَّوكيدية قد تدخل على الاسمِ لكن شاذًّا في الشِّعرِ نحو ما أنشدَه ابنُ جِنِّي[3] :

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

وأنشدَ أيضًا[4] :

---

(١) لم أعثر على قائله ، وهو في شرح العيني : ١٢٠/١ ، والتصريح : ٤١/١ وشرح أبيات المغني : ٤٣/٦

(٢) ابن الأعرابي المعني هنا هو محمد بن زياد الأعرابي المشهور عند الإطلاق صاحب كتاب "النوادر" المتوفى سنة ٢٣١ هـ .
وقد أورد هذا البيت نقلا عن ابن الأعرابي الأزهري في التهذيب : ١٥٧/٨ والصَّغاني في التكملة : ٤٨٠/٦ ، وغيرهما ، والغضيا : مائة من الأبل والصريمة : تصغير صرمة - بكسر الصاد - وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين وصاحب الشاهد مجهول ، استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل : ١٤١/١ ، وابن عقيل في المساعد : ١٥٣/٢ وغيرهما .

(٣) أنشده ابن جني في الخصائص : ١٣٦/١ ، وفي المحتسب : ١٩٣/١ ، والبيت لرؤبة بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٧٣ .

(٤) هو رؤبة بن العجاج ، ديوانه : ١٧٩ .

أشَاهِرَنَّ بَعدَنَـا السُّيُوفَـــا

فليس بقادحٍ فى كونِ النُّـون خاصةً بالفعلِ ، فلا يعترَضُ على النَّـــاظم به ، لأنَّه إنَّما بَنَى على المشهور من حالها ، مع أنَّـها لم تَدخُلْ إلا على ما هو من الأسماءِ جارٍ على الفعلِ من جهةِ لفظهِ ومَعناه ، وهو اسمُ الفاعل ، فكأنَّهم إِنَّما أَدخلوها على المضَارع ، ولأجلِ هذا استَغْنَوا عن الخَبَـــر فى نَحوِ : أقائمٌ (١) الزَّيدان لكان المُبتدأ بمعنى الفعل . فَصارَ الكلامُ كَـأنَّه مركبٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، فلم يأتُوا بخبرِ المُبتدأ اعتباراً بالمَعنى ، على ما سيأتى ذكره إن شاء الله ، فإذًا خصوصية النُّـون بالفِعـلِ ظاهرَةٌ كما ذكر .

وقَوله : (فِعْلٌ يَنْجَلى) مُبتدأٌ وخبرٌ ، وابتَدأ بالنَّكرة لأنَّها غير مُرادة بعينها كقَولهم : رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأةٍ ، أو لأنَّ الجُملةَ خارجةٌ مخرجَ الجوابِ لمن قـالَ أفِعْلٌ ينجلى بِشَىْءٍ ؟ فقال فى الجَواب : فعل يَنجلى بكَذَا وكَذا ، أو لأنَّ النَّكرة هنا قد تَقدم عليها شئٌ من معمولاتِ خَبرها ، لأنَّ قَوله : بتاء فعلت إلى آخره مُتَعَلِّقٌ بـ "يَنْجَلِى" ، فصارَ كقولهم : فيها أسَدٌ رَابِضٌ ، فأَسَدٌ مبتدأ ورابضٌ هو الخَبَرُ ، وفيها مُتَعلِّقٌ برابضٍ لقولهم : إن فيها أسداً رابضٌ .

و " ينجلى " معناه يظهرُ ويتبَيَنُ من غيره ، وتَقدير الكلامِ : فعلٌ ينجلى بتَـاءِ فَعَلْتَ وأَتَتْ ، وياءِ افعلى ، ونُون أقبلنَّ .

وقَصْرُ تا فعلت ويا افعلى ضَرورةٌ ، وكان الأصلُ أن يقولَ : بتاء فعلتَ وأَتت وياءِ افعلى ، وقد جاءَ مثله فى الكلامِ شاذًا ، حكى الكسائى : شربت ما يافتى ، إلاَّ أنَّ الذى فى كلامِ النَّـاظم أمثلُ لاعتِمَاد الاسم على الإضافة فصار مثل قولك : فو زيدٍ ، وذُو مالٍ ، ونحوهما ، بخلاف شَربت ما يافَتى ، والحاصل

(١) فى (أ) أمام .

أنَّ النـاظمَ أتَى بأربـعِ خـواصٍّ للفِعل ، أحَـاطت بالتَّعـريـف بجـميعِ الأفعالِ أو أكثرِها .

سِـوَاهُمَا الحَرْفُ كَهَلْ وَفِي ولَـمْ　　　فِعلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَـــمْ

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ　　　بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

والأَمْرُ إِنْ لَمْ يَــكُ لِلنُّـونِ مَحَلْ　　　فِيْهِ هُوَ اسمٌ نَحْوَ صَهْ وَحَيَّهَـلْ

لَمَّا عرف الاسمَ بخواصِّه ، وعرَّفَ الفِعْلَ كذلك بخَواصِّه ، أخبرَ أنَّ ما عداهما هو الحَرفُ ، فكلُّ كلمةٍ لم يَصلح فيها شَيْءٌ مما تقدَّمَ من خَواصِّ الأسماءِ أو خواصِّ الأفعالِ فهي حرفٌ ، وهذا يَدلُّ من كلامه على أنَّ تلك الخَواص لم يَشِذَّ عنها شَيْءٌ فعَلَيْكَ باختِيَارِ ما التزم عهدته .

ومثَّل الحرف بثلاثةِ أمثـلةٍ :

أحَدُها : (هَلْ) وهو حرفُ استفهامٍ ، ويُطلقُ عليه سيبويه[1] أنَّه بمعنى " قَد " وهو مشتركٌ بين الأسماءِ والأفعالِ ، يَدخل على كلٍّ واحدٍ من النَّوعين فتقولُ : هل زَيدٌ قائِمٌ ؟ وهل قامَ زيدٌ ؟ وهل يَقومُ زيدٌ ؟ فلا / ٢٦/ يَختصُّ بأحدِهما دونَ الآخرِ .

والثَّاني : (فِي) وهو حرفُ جرٍّ ، أصلُ معناه الظَّرفيَّة ، وقد يأتي لمعانٍ أُخَر ذكرها النَّاظِمُ في بابِ حُروف الجَرِّ ، وهو مختصٌّ بالاسمِ نحو : قَعَدتُ في الدارِ وفي المَسجدِ ، ولا دُخُولَ له على الفعلِ .

والثَّالثُ : (لَمْ) وهو حرفُ جزمٍ ينفي الماضي ، مختصٌّ بالفعلِ لا دخولَ له على الاسمِ نحو : لَم يَقمْ ولم يَخرجْ .

وقَد أتَت هذه الأمثلةُ على جميعِ أقسامِ الحروف ، إذ لا يخرجُ حرفٌ

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٩٢ .

منها عن أن يكونَ مختصاً بالاسم أو بالفعل أو مشتركاً بينهما بثلاثة الأمثلة على ثلاثة الأقسامِ الحَاصرة لأنواعِ الجنسِ ، وهو تَنبيه حَسَنٌ وجميعها لا يَصلحُ فيه شَيءٌ من الخَوَاصِّ المُتَقَدِّمَةِ للأسماءِ والأفعالِ .

ولما كَمُلَ له التعريف بأنواع الكلمة وهى الاسمُ والفعلُ والحرفُ ، أخذَ يُبَيِّنُ أنواعَ الفِعل بخصوصه ويُمَيِّزُ بعضَها من بعضٍ ، وهى الماضى والأمرُ والمضارعُ ، فقال : " فعلٌ مضارعٌ يلى لم " وفعل مبتدأ خبره " يلى لم " وابتدأ بالنكرة لأنه وصفها بقوله : مُضَارِعٌ ، و " لم " منصوب الموضع على المفعولية بـ " يلى " أى : يلى هذه الكلمة .

ويريد أنَّ الفعل المضارعَ خاصته التى تُمَيِّزُهُ عن غيره صلاحِيَتهُ لأنْ يقعَ بعدَ " لم " تابعاً لها من غيرِ فاصلٍ بينهما ، هذا معنى (يَلِى لَمْ) أى يَصلحُ لذلك لا أنَّه يريد وجودَ ذلك فى الكلامِ نحو ما مثَّل به من قوله : (لم يشم) وهو من شَمَّ زيدٌ رائحة كذا يَشَمُّها ، الماضى على فَعِلَ - بالكسرِ - أصله شَمِمَ والمضارع على يفعَل بالفَتح ، والمَصدرُ : شَمٌّ .

و (يَلى) من ولىَ الشَّئ يليه ولايةً ، إذا تبعه على أثره ليس بينهما حاجزٌ ، والفعل المضارع هو ما فى أوله إحدى الزَّوائد الأربع المجموعة فى قولك : (أَنَيْتُ) ، ويصلح لدخول البَواقى عليه على جهةِ التعاقب نحو : اضرب ونَضرب ويَضرب وتَضرب وما أشبه ذلك ، وإنما سُمى مضارعاً لمضارعته الاسمَ أى : لمُشابهته إياه من جهةِ اللَّفْظِ ومن جهة المَعنى ، كما سيذكر فى البابِ بعد هذا إن شاءَ الله تَعالى (١) .

---

(١) فى الأصل فقط .

ثُمَّ قال : (وماضِيَ الأفعالِ بالتا مِزْ) ماضى مفعولُ بـ " مِزْ " و " بالتَّا " متعلقٌ به أيضًا ، والتقدير : مِزْ الفِعْلَ الماضىَ بالتَّـاءِ . ويُقال : مازَ الشىءَ من الشَّىْءِ يمَيزه ، وميَّزَ منه غيره ، إذا أبرزَه وأخرجه عنه ، ومنه القراءتان (١) : ﴿حَتَّى يَمِيْزَ الخَبِيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ و ﴿حَتَّى يُمَيِّزَ الخَبِيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ .

وقصر التَّاء ضَرورةً كما تقدّم ، وهذه عادَتُه فى أمثالِ ذلك لا يتحَاشى عنه ولا عن غَيره من الضَّروراتِ الشِّعريةِ ، واستعمالِ اللُّغات النَّادرة ، لداعيةِ الوَزنِ والقافيةِ وستَرى ذلكَ كله إن شاء الله .

وأرادَ (بالتَّاء) التَّاءَ المُتَقَدِّمَةَ الذِّكرِ فى قوله : (بِتَا فَعَلْتَ وأَتَتْ) فالألف واللاَّم فى التَّا للعَهدِ الذِّكرى ، يُريد أنَّ الماضى من الأفعالِ وهو المَوضوع فى الأصلِ للزَّمان الماضى ، تُميِّزه من غيره من الأفعال بلحاقِ التَّاءِ المتقدِّمةِ الذِّكر له ، أى : بصلاحِيتِه للحَاقها له ، فكُلُّ فعلٍ لَحِقَتْهُ تاء الضَّميرِ نحو : قمتُ وقمتَ وقمتِ وخَرَجتُ وضربتُ ، أو تاءُ التَّأنيث السَّاكنة نحو : ضَربتْ ولَيستْ وعَسَتْ فهو فعلٌ ماضٍ .

ثُمَّ قال : (وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ) (سِمْ) فعلُ أمرٍ من وَسَمَه يَسِمُه / سِمَةً وَوَسْماً : إذا جَعَلَ عليه علامةً تُعرِّفُهُ من غيره ، أى : ٢٧/
اجعل النُّون سِمَةً على فعلِ الأمر تُميزه عن غَيره ، وأراد بالنُّون المتقدِّمة الذِّكر فى قوله : (وَنُوْنِ أقْبِلَنَّ) فالألفُ واللاَّم فيها أيضاً للعهدِ الذِّكرى ، وفعلُ الأمرِ هو الدَّالُّ بوضعه الأولِ على الأمرِ للمُخاطب .

ولمَّا كانت هذه النُّون تَلحق الماضِى والمُضارعَ ، كما تَلحق الأمرَ

---

(١) سورة الأنفال : آية : ٣٧ .
قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو بفتح الياء خفيفًا .
وقراءةُ حمزةَ والكِسائىِّ ، بضمِّ الياء والتَّشديد (السبعة لابن مجاهد : ٣٠٦) .

على ما تقدَّم ، وكان لو سكَتَ أو اقتَصَرَ [1] على تَعريفه بالنُّون وحدَها لم يَصلُح[2] للاشتراك الوَاقع بينه وبين الماضى والمُضارعِ فى لَحَاقِهَا ، ضَمَّ إلى ذلك قرينةً أُخرى ليكونَ المَجموعُ معرِّفاً للأمرِ .

فقال : (إنْ أمرُ فُهِـمْ) أى : وَسمْ بالنُّونِ المَذكورةِ فعلَ الأمرِ لكن بشرطِ أن يُفـهمَ من الفـعلِ مـعنى الأمـرِ تحـرُّزاً من الماضى والمُضـارع ، وبضَمِّ هذه الشَّريطة تم له ما أَراد من التَّعريف ، وكذلك فَعَل فى " التَّسـهيل "[3] فقال : والأمرَ معناهُ ونونُ التَّوكيـدِ أى : ويُمَـيِّزُ الأمرَ هذان الأمران معاً .

فإن قيلَ : تَمييزه بينَ الأفعالِ الثَّلاثة غير مخلص لخُروج فعل التَّعجب الذى هو ما أَفعله عن كونه ماضياً ، إذ لا يصلح للتَّاء المَذكورة ، وخُروج "أَفْعِلْ بِهِ " عن الثَّلاثةِ ، إذ لا يصلحُ لِلَمْ ولا للتَّاء ، وإن صَلَح للنُّـــون المُـمَـيِّـزَةِ للأمـــرِ ، لم يَتَمَيز بها إلا مع اقترانِ مَعنى الأمرِ ، وهو مفقود فى " أَفْعِل به " فظَهَرَ أنَّه لم يَذكر من أىِّ نَوع هما ، وكذلك " حَبَّ " من حَبَّذا لا يَصلح للتَّاءِ ولا لِلَم ولا للنُّـون فَخَرَجَ عن كونه ماضِياً وهو ماضٍ بلا بُدٍّ ؟

فالجَوَابُ : أنَّ التَّعريفَ بالكَلِم إنَّما يكونُ مع اعتبارِ أصلِها قبلَ عروض العَوَارِضِ ، فإذْ ذاك يَتَمَيَّزُ بعضُها من بعضٍ لظُهُورِ أوصافِها الذَّاتيَّةِ ، فإذا طَرَأَ التَّركيبُ لم يُنظرْ إليها فى تلكَ الحالِ ؛ لِطُرُوءِ العَوَارِضِ المانِعَةِ من ظُهور آثارِ تلك الأَوصافِ ، أَلاَ تَرَى أنَّ من الأسماءِ : سُبْحَانَ اللَّه وَرَيْحَانَهُ ، ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ودَوَالَيْكَ ، وياهَنَاهُ ويالَكاعِ ، وكَثيراً من ذلك لا يَصلُحُ واحِدٌ منها لخاصَّةٍ من تلك الخَواصِّ المُتقدمةِ حالةَ التركيبِ ، مع أنَّها لم يُعتَرَضْ بها عليه وإن اعتَرَضَ الشُّيوخُ بها على غَيرِه على جِهَةِ التَّدريبِ [4] وتَفهيمِ حَقائقِ

---

(١) فى (أ) واقتصر .
(٢) فى (أ) يصح .
(٣) تسهيل الفوائد ٤ .
(٤) فى الأصل فقط " من جهة ما عرض لها فى التد ريب " .

المسائلِ ، لأنَّ عدمَ صلاحيَتِها لتلك الخَوَاصِ ليس من جهةِ ذَواتها ، بل من جهةِ ما عرض لها فى التركيب والاستعمال من التزام طَريقةٍ واحدةٍ ، لأنَّها فى أنفسها إذا نُظر فيها[1] مع قَطعِ النَّظرِ عن حالةِ التَّركيبِ صالحةٌ لتلك الخَوَاصِ وكذلك مَسائلُنا ، أمَّا (أفعَلَ) من مَا أفعَلَهُ فهو فِعلٌ ماضٍ كأكْرَمَ وأعْلَمَ ، فكما أن أكْرَمَ صالحٌ للتَّاء فى فعلت وأتت ، كذلك أكرم فى ما أكرمه قبل حُصُول التَّركيب ودخولِ مَعنى التَّعجُّبِ ، وكذلك " حَبَّ " من حَبَّذا إذا اعتبرته حالةَ إفراده ، صارَ كشَجُعَ وجَبُنَ يَصلحُ للحاقِ التَّاءِ ، وأمَّا أفعِلْ فى (أفعِلْ بِهِ) فأصله الأمرُ ، كأكْرِمْ زَيْداً وأعلِمْهُ ، ثم لما استُعمل فى التَّعجب ذَهَبَ مَعنى الأمرِ منه على مذهب الجُمهورِ ، فَبِالنَّظَرِ إلى أصله يَصلحُ للدُّخولِ تَحت خاصَّةِ الأمرِ؛ لأنَّه فى الأصلِ أمرٌ حقيقةً . وأمَّا على مذهب الفَرَّاء ومَن تَبِعَهُ[2] على القَولِ ببقاءِ معنى الأمرِ مع التَّعجب فلا إشكال ، وعلى هذه/ القاعدةِ ٢٨/ يَنْبَنِى الجَوَابُ عن الاعتراضِ على " التَّسهيلِ " بفعل التَّعجُّبِ فى قوله فى حدِّ الفعل : قابلةٌ لعلامةِ فَرعية المسند إليه ، لأنَّ فعلَ التَّعجُّبِ غيرُ قابلٍ لها . ألاَ ترى أنَّك تَقولُ : ما أحْسَنَ هِنداً ، فلا تَلحَقُ الفعلَ علامةٌ البتةَ وقد كان أورده علىَّ بعضُ مُقرئى مالَقَة ، وزَعَمَ أنَّه اعتِرَاضٌ لازمٌ لابنِ مالكٍ فأجَبْتُهُ بأنَّا لا نُسلِّم أنَّ أحسنَ فى قولك : ما أحْسَنَ زيداً ، غيرُ

(١) فى الأصل فقط " إليها " .

(٢) هو رأى أبى الحسن الأخفش ، وأبى إسحاق الزُّجاج قال أبو على : حُكِىَ لنا عنه ولم أسمعه منه .
وحكى عن الكوفيين واختاره الزَّمخشرى ، المغنى لابن فَلاَّح : ١٠٩ (المتحف البريطانى) وقال ابن الخبَّاز فى شرح الدرة : ٨٣ (الاسكوريال) وقال أبو إسحاق أحسن أمرٌ صريح " ... قال وصوبه الزَّمخشرى .

قابلٍ للعَلامة ، بل هو قابلٌ لها ، وإنَّما لَزِمَ عَدَمَ لحاقِها فى الاستعمال لأمرٍ خارجٍ ، وذلك أن أحسن إنما يُسند أبداً لُمفردٍ مذكَّرٍ ، وهو ضَميرُ "ما" ومَدلولُ ما مذكَّرٌ ، وهو شَىءٌ عندَ سيبويه (١) أو غَير ذلك عندَ غَيره ، فهو أبداً فى الاستعمال مفردٌ مذكرٌ .

فإذا قُلتَ : ما أحسن هنداً ، فأحسن ليس مسنداً إلى ذلك الظَّاهر . بل إلى ضَمير ما ، فلو فَرضنا إسناده إلى مُؤنَّث للحقته العلامة ، فلا يلزمُ من كونه استُعمِلَ على طَرِيقةٍ واحدةٍ عدمُ قَبولِه لعلامةٍ فرعيَّة المَسند إليه ، بل هو فى نفسه قابلٌ لذلك فاستَحْسَنَ هذا الجَوَابَ واستَمْلَحَهُ ، فقد ظَهَرَ أنَّ النَّــاظِمَ لا اعتراضَ عليه من هذه الجِهَة إلاَّ أن يُعتَرض عليه قوله : (إنْ أمرٌ فُهِم) لأنَّه احترَزَ عن دخولِ اسمِ الفِعلِ عليه ، فَدَخَل عليه الأمرُ باللاَّمِ إذا قلتَ : لتَفْعَلَنَّ يا زيدُ فإنَّ النون قد دَخلَت مُقترنَةً بفهمِ الأمرَ ، فيقتضى كلامُه كون المضارع بلام الأمرِ فعلَ أمرٍ وذلك غيرُ صَحيحٍ .

وقد يُجابُ عن هذا بأنَّه إنَّما يعنى بفهم الأمرِ الفَهم من نَفْسِ الفعل لامما يلحقه من خارجٍ ، وهذا أيضًا من نَمَطِ ما تَقَدَّمَ آنِفاً ، إذ المُعْتَبَرُ ما للفعلِ فى نفسه لا مَا يعرض له فى التَّركيب .

فإن قيلَ : إنَّما قال النَّاظِمُ : (إنْ أمرٌ فُهِمْ) مُطلقاً ، ولم يُقَيِّد ذلك بكونِه من نَفسِ الفِعل أو مِن أمرٍ خارجٍ .

فالجَوَابُ : أنَّ سياقَ كلامِــهِ يدلُّ على أنَّه قَصَدَ الفَهــم من نَفسِ الفعــلِ ، فكان الكلامُ على حَذفٍ منه ، أى : (إن أمْرٌ فُهِمْ) مِنْ ذلك الفِعل وهو ظاهرٌ .

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٧ .

ثُمَّ قال : " والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم " يعنى أنَّ ما يفهم منه الأمر من الكلم ، إما أن يصلحَ للحاق النُّون المتقــدمة أولا ، فإن صَلَحَ لها فقد تَقَدَّم أنه فعلُ الأمرِ ، وإن لم يَصلح فليسَ بفعلِ أمرٍ وإن فُهِمَ منه الأمرُ ، بل هو اسمُ فعلٍ نحو : صَهْ وحَيَّهَلْ ، فإنه لا يصلح أن تقول : صهنَّ ولا حيهلنَّ كما تقول : اضربنَّ وقُومنَّ ، ومثله " مَه " و" إيه " و" بيد " و" رُويدَ " و"هَلُمَّ" الحِجَازيَّة كقولِ اللّه تَعالى(١) : ﴿ قُلْ هَلُم شُهَدَاءَكُم ﴾ وما أَشبَه ذلك .

وهذان المُزدوجان أخذَ النَّاظم يفرِّق فيهما بينَ فعل الأمرِ واسمِ فعله وهذا التَّفريق هو الذى دَعاه إلى أن ضَمَّ إلى خاصة فعلِ الأمرِ ، وهى معنى الأمر نونَ التَّوكيدِ لعدمِ صلاحية اسمِ الفِعل لها ، فقد يقال : إن هذا غير محتاجٍ (إليه) لأمُورٍ ثلاثة :

أحدُها : أنَّ كلامَهُ هنا فى تَمييز الأفعالِ بعضِها من بعضٍ ، لا فى تمييز الأفعالِ عن الأسماءِ ، إذ قد تقدَّم له ذلك حين أَتى بخواصِّ كلِّ واحدٍ منهما .

والثَّانى : أنْ يُقالَ يلزمه حين فرق بين فعلِ الأمرِ واسمِ فعله . أن يفرق بينَ الفعلِ الماضى واسم فعله نحو : شتَّان وسَرعان ووشكان وهيهات ، وأن يفرق بين الفعلِ المُضارعِ واسمِ فِعلِه نحو : أوَّه وأُفٍّ ، لكنَّه لم يفعل ذلك فتخصيصه / الأمر بذلك دون الماضى والمضارع تَرجيحٌ من ٢٩/
غيرِ مرجِّحٍ ، وعلى أنه لو ذكر ذلك لم يفد لتقدُّمِ خَوَاصِّ كل نوع منها .

والثَّالثُ : أنَّ هذه التَّفرقةَ حاصلة له فى قَوله : (وَسِمْ بالنُّونِ فِعْلَ الأمْرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ) فإنَّ معنى الكَلامِ أنَّ هذين الأمرين خاصةٌ لفعلِ الأمرِ ، فهو يعطى بمفهومه أنَّ أحدَ الأمرين إذا فُقِدَ فليست الكلمةُ بفعلِ أمرٍ ، فلو تَخَلَّفَ شرطُ معنى الأمرِ لكانت فعلاً مضارعاً ؛ لأنَّها – حينئذٍ

(١) سورة الأنعام : آية : ١٥٠ .

- صالحةٌ للَمْ ، فكذلك لو تَخلَّفَ شرطُ لَحاقِ النُّون لكانت اسمًا لعدم صلاحيتها لخواصِّ الفعل والحَرف ، فَإتْيانُه بالتَّفرقة بعد ذلك من قبيل غيرِ المُحتاج إليه .

ووجهٌ رابعٌ : وهو أنَّ هذا الكَلامَ يقتضى أنَّ لامَ الأمرِ اسمٌ لِصدقه عليها ، فإنها كَلمةٌ مُفيدةٌ بنفسها معنى الأمرِ وضعاً ، وليست بقابلةٍ للنُّون أصلاً ، فهى مثلُ صَه وحَيَّهل فى هذا المعنى فَدَخلت له بمقتضى هذا الكلام فى نوعِ الأسماءِ وذلك غيرُ صَحيْحٍ ، فهذا الكلام فيه ما تَرى .

والجَوَابُ عن الأولِ أنَّ كلامَه فى تَمييزِ بعضِ الأفعالِ عن بعضٍ قد تَمَّ ، وإنَّما يتكلَّمُ الآن على شَئٍ ضَروريٍّ بقى لَه من جُملة البابِ فاستدركه آخراً ، وذلك أن أَسماءَ الأفعالِ خرجت له عن كونها أفعالاً كما تقدَّم ، ولم تدخل له فى الأسماء لأنَّها لا تَقبلُ واحدةً من خواصِّ الأسماءِ ، فالجرُّ لا يدخلها ، لأنَّ عواملَها غيرُ صالحةٍ أن تَدخل عليها لما فيها من معنى الأفعالِ ، والتَّنوين كذلك إلا الذى للتَّنكير فإنه يَدخُل بعضَها لا جَميعَها ، لأنَّ دُخُولَه عليها موقوفٌ على السَّماعِ كما سَيَأتِى فى بابِه إن شاءَ اللَّه تَعالى [٢] فليست أسماءُ الأفعالِ بصالحةٍ أن يدخلها فإذًا ليس بِجارٍ فى التعريف بجميعها فلم يَعتبره جملةً ، ولذلك مثل بصَهْ وحَيَّهَلْ وإن كانا يُنَوَّنان ؛ لأنَّه لما لم يَعتَمِدْ على تَنوينهما صارا عنده كَنَزالِ وبابه.

فإن قيلَ : إذا كانت قد دَخَلَ بعضَها التَّنوينُ فقد صَلَحَ الباقِى لأنْ يَدخُلَ عليه ، إذ لا فرقَ بين أفراد النَّوعِ فى المعنى كما كان سُبحان وبابه صالحًا للإسناد إليه لمَّا صلَح بعضُها له كزيد ورجل ، وإذا كان الأمرُ كذلك دَخَلَتْ له أسماءُ الأفعال تحت خاصَّة التَّنوين .

---

(١) فى الأصل فقط .

(٢) ديوان زهير بشرح ثعلب : ٨٩ من قصيدة أولها :

لمن الديار بِقُنَّة الحجر أقْوَيْنَ من حجج ومن دهر

والشاهد فى كتاب سيبويه : ٣٧/٢ ، والمقتضب : ٣٧٠/٣ ، والجمل للزجاجى : ٢٣٣ .

فالجوابُ : أنَّا لم نَحْكُم على (سُبحان) وبابه بصلاحيته للإسنادِ إليه إلا بَعد أن وَجَدْنَا غالبَ الأسماءِ كذلك بالاستقراء ، فحينئذ ساغ لنا الحَملُ على الأكثر فيما خَفِى حُكمه ، لأنَّ الثابتَ فى الأصول أنَّ الكثرةَ دليلُ الأصَالةِ . فعندنا فى (سُبحان) أصلٌ يُعتَمَدُ عليه ، ويُرَدُّ غيره إليه بخلافِ أسماءِ الأفعالِ بالنِّسبة إلى تَنوين التَّنكيرِ فيها ، فإنَّه لم يَثْبت اطراده فيها فنَجعل قبولها له أصلاً يُرَدُّ إليه غيره ، وإذا لم يكن مطَّرِداً لم يَسُغْ لنا أن نقول فيما لم يلحقه منها هذا التنَوين إنه صالحٌ له ، إذْ لعلَّ له مانعاً فى الأصلِ ، ويبين ذلك أنَّ منها صنفاً لم يُسمع تنوينه ، وهو ما كانَ منها على فَعَالِ ، فلقائل أن يقولَ : لو كان صالحاً لذلك التنوين لسُمع فيه ولو يوماً ما ، فلمَّا لم يُسمع دَلَّ على أنَّه غيرُ صالحٍ له وكذلك تقول فى كلِّ ما لم يُسمع فيه التَّنوين منها بإطلاقٍ وهو واضحٌ ، والنِّداء لا يَدخلها أيضاً لأنَّها لا تَقَعُ معمولةً لعاملٍ كما سَيَأتى إن شاءَ اللَّه ، وكذلك ألْ لا تَدخل عليها لمنافاةِ معنى الفِعل للتَّعريف ، وأسماءُ /الأفعالِ ٣٠/ معناها معنى الفعلِ ، وأمَّا الإسنادُ إليها فغيرُ جائزٍ ، لأنَّها وضعت لأنْ تُسند أبداً ، ولا يُسند إليها كالأفعال .

فإنْ قُلتَ : فقد اسنَدُوا إليها فى نحو قول زُهَيْرِ بن أبى سُلمى[1] :

وَلَنِعمَ حَشْوُ الدّرعِ أنت إذَا   دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِى الذُّعْرِ

واستَدَلَّ النَّحويُّون بذلك على اسميتها ، فقال (بعضهم) [2] ، - بعد ما أنشد البيت - : قد صح كون هذا الضَّرب اسماً من حيث ذكرنا من كونه فاعلاً ، ولو كان فعلاً لما كان فاعلاً يعنى بالضَّرب المُشار إليه

(١) زيادة من (س) .
(٢) شرح ابن الناظم : ٦ .

جَميع أسماءِ الأفعالِ ، لأنَّه إذا صحَّ فى بعضِها الإسناد إليه صحَّ فى جَميعِها ، وإذا كان كذلك فقد دَخلت تحت قوله : (ومُسْنَدٍ للاسْمِ) وصار الاعتراض وارداً من أوله .

فالجوابُ : أنَّ مثلَ " دُعِيَتْ نَزَالِ " ليس بإسنادٍ يُعتبر عند النَّاظم ولا عند غَيره من أهلِ التَّحقيقِ ، وليس عَمَلُ الفِعلِ هُنا مما يعتَدّ به فى الأسماء إذ كان المُراد هنا مجرّد الكلمةِ الملفوظ بها ، أى إذا دُعِيَتْ هذه اللَّفظة فقولك : دعيت نَزَالِ ، كقولك : أُعِلَّتْ قِيلَ ، وكُتِبَتْ ثُمَّ ، فكما أنَّ الاسنادَ إلى "قِيلَ" و "ثُمَّ" لا يحكم عليهما بالاسميَّة إلا فى حالةِ التَّركيبِ المُعين ، وأمَّا فى حالةِ الإفرادِ فكلُّ واحدٍ على بابِه ، كذلك الحالُ فى نَزَالِ فى كلامِ زُهَيْرٍ وغَيره ، واستدْلالُ مَنْ استدل على اسمية نَزَالِ وبابه بقولِ زُهيرٍ غيرُ صوَابٍ ، ولهذا جَعَلَ النَّاظِمُ هذا الضَّرب مما لا يُسند إليه البَتَّة ، كما سيأتى فى البابِ بعد هذا إن شاء الله ، فإذا لم تَدخل له تحت خاصَّة من خواصّ الاسم لَم يبقَ إلا أن تَدخل له فى الحُروف على مُقتضى قوله : (سِوَاهُمَا : الحَرْفُ) ولكنَّ هذا باطلٌ ؛ لأنَّهما من قَبيل الأسماء ، فاستَدرك الحُكم فيها هاهنا جَبْراً لذلك الإيهام .

والجَوَابُ عن الثَّانى أنَّه لم يقصد بكلامه التَّفرقة بين فعلِ الأمرِ واسمِ فِعلِهِ فَقط ، بل قَصَدَ التَّفرقة بين الفِعلِ واسمِ فِعله مطلقاً ، إلا أنَّه لما كان الغَالب فى اسمِ الفِعل أن يكون بمعنى الأمرِ ، ويَقِلُّ كونه بمعنى الماضى وبمعنى المُضارع ، اقتَصَرَ على الأمرِ لكثرته وتَرَك ما عداه لقلَّته وهذا غَايةُ ما وجدته فى الاعتِذار عنه ، وهو ضعيفٌ ، وقد أشار ابن الناظم إلى جوابٍ آخر مبنى على أنّه قَصَدَ التَّفرقَةَ بينَ الفعل واسمِ فعلِهِ مُطلقاً ، وإنَّما اقتَصَرَ على

أحدِ الأفعالِ لِيَنبِهكَ على ما بَقِيَ ، فقال فى شَرْحِ كلامِ أبيه[1] إذا دَلَّت الكلمــةُ على معنى فعل الأمرِ ولم تَصلح لِنُــــونِ التَّوكيد[2] فـهى اسمٌ نحو : (صَه) و (حَيَّهَـل) فـهذان اسمان لأنَّـهما يَدلان على الأمـرِ ولا تدخلهما نونُ التَّوكيد لا تقول : صهنَّ ولا حيهلنَّ وكذا إذا رادفتِ الكلمةُ الفِعلَ الماضى ولم تَصلح لتـاءِ التَّـأنيث نحـو : هيهات ، أو رادفت الفِعل المُضـارع ولَم تصلح لِلَمْ كـأوَّه . قـال : والحَاصل أنَّ الكلمـةَ مـتى رَادفت الفِعل ولم تَصلح لعلاماتِه فهى اسمٌ ، لانتِفاء الفعلية لانتفاء لازِمها ، وهو القَبولُ لعلاماتِ الفعلِ ، وانتِفَاءِ الحَرْفِيَّة لكون مـا رادفَ الفعلَ قد وَقَعَ أحدَ ركنى الإسنادِ ، فوجب أن يكونَ اسمـاً وإن لم تَصلح فيه العَلامات المذكورة للأســماء لأنَّ الاســمَ أَصلٌ فالإلحاق[3] به عند التَّـرددِ أولى ، هذا ما قال . وعين هذا الجواب فراره .

والجَوابُ عن الثَّـالث : أنَّ قَـوله : " وسِمْ بالنُّونِ فِـعْلَ الأمْـرِ إنْ أمْـرٌ فُـهِمْ " لايُعطِيه مـا قَـصَدَ /، وإنّمـا يُفـهَم منه أنّه إذا تَخلَّف الوصـفان أو أحدُهما فليس بفعـلِ أمرٍ ، وكونه ليس بفعلِ أمرٍ لا يَسْتَلْزِمُ كونه اسمًا لتَرَدُّده بين أن يكونَ اسمـاً وبين أن يكون حرفاً ، فكان الواجبُ أن يأتىَ ببيان مَقصوده من تَعيين جهةِ الكلمةِ التى لا تَقْبَلُ النُّون . ٣١/

وأمَّـا الرابعُ فَمـا أَجِدُ له الآن جَوَاباً إلا إن صحَّ جواب ابنه من أنَّه عنى بالأمرِ الكَلِمَةَ الدَّالةَ على معنى فعلِ الأمرِ ، فإذ ذاك تَخْرُجُ لامُ الأمر؛ لأنَّهـا لاتدلُّ على معنى فعلِ الأمـر ، وإنَّمـا تَدُلّ على مـعنـى الأمـرِ خـاصةً وهذا التَّفسير غيرُ مسلَّم ، إذ لا دَليلَ يدلُّ عليه من كلامه ، وإنما قوله : (والأمر) على حذف مضافٍ واحدٍ يُضطر إلى تقديره ، لأنَّ حقيقةَ الأمرِ هو فعل الأمر وفعلُ الأمرِ لايصِحُّ نسبة لَحَاقِ النُّون إليه ، فهو إذًا على

(١) ساقط من (أ) .
(٢) فى (أ) فلا إلحاق .
(٣) مسند الإمام أحمد : ٦ / ١٤٨ .

تَقدير كلمة أو لَفظة أى : وكلمة الأمرِ أو ولَفظُ الأمرِ ، ولا يُقدر هنا الفِعل فيقال : وفِعْلُ الأمرِ لأنَّه مُنَافٍ لقوله بعدُ : هو اسم فَتَأَمَّلْهُ ، فهذا المضاف المقدر هو الذى يدل عليه الكلام . وأما تقـدير ابن الناظم فغيرُ مفهومٍ من كلامه البَتَّـة .

وقوله : (هو اسمٌ) خبرُ المبتدأ الذى هو (والأمرُ) لا جوابُ الشَّرطِ لكن جملة المُبتدأ والخَبر دالـةٌ على جَواب .

و (صَهْ) معناه أُسْكُتْ . (وحَيَّهَـلْ) معناه أقبل أو أسرع أو اعجل ، ومنه ما جاءَ فى الحَـديْثِ [1] : " إذَا ذُكِـرَ الصَّــالِحُونَ فَحَيَّهلاً بِعُمَر ، قـال أبـو عُبَيْدٍ [2] : معنــاه عَلَيْـكَ بِعُمَرَ ادعُ عُمَرَ . وقيـل مَعنى " هَـلا " اسكن ، أو [3] أسـرع حتَّى ينقضى ذِكـر . عُمـرَ . وفيه لُـغَاتٌ يَحْتَمِـلُ كلامُ النَّــاظم منها ثلاثاً :

إحداها : حَيَّهَلْ ، بسكُون اللاَّم على ظاهِرِ لفظِهِ .

والثانية : حَيَّهَلَ ، بفتحِ اللاَّم من غيرِ تَنوينٍ ، إلا أنَّه سكَّن اللام للوَقْفِ .

والثالثة : حَيَّهَلاً – بالتَّنوين – لكن لما وَقَفَ حذف التنوين من المَفتوح على لغةِ من قال [4] :

" وآخُذُ مِنْ كلِّ حَىٍّ عُصُمْ "

أرَادَ : عُصُمًا .

---

(١) غريب الحديث لأبى عبيد : ٤ / ٨٧ .

(٢) فى (أ) أى .

(٣) هو الأعشى ، ديوانه : ٣٧ من قصيدة أولها :

أتهجر غانيــة أم تــلـم ... أم الحبل واه بها منجــذم

والبيت بتمامه :

إلى المرء قيس أطيل السرى ... وآخذ من كل حى عصــم

والعصم : هى العهود والمواثيق .

وعلق أحد متملكى الكتاب فى هامش هذا الموضع من نسخة الأصل : " وقف على لغة من يحذف التنوين من المفتوح كما قال " قراءة نسخة أخرى .

(٤) ساقطة من (أ) و (س) .

النَّظر فى هذا العِلم فى قِسمين

أحدُهما : الأحكامُ المُتَعَلِّقَةُ بالكَلِمِ من حيثُ هى مفرداتٌ .

والثَّانى : الأحكامُ المُتَعَلِّقَةُ بها من حيثُ هى مركباتٌ . وجرت عادةُ النَّاس بتَقديمِ النَّظرِ فى القِسمِ الثَّانى ؛ لما فيهِ من الفائدةِ (العائدةِ)[1] على النَّاظرِ فى هذا العلمِ حسب ما يُذكر فى مقدمة التَّصريف إن شاءَ الله ، لكن هذا القسم يفتقرُ إلى تَقديمِ مقدمتين واجبٌ ذِكرهما قبلَ الشُّروع فيه ؛ لأنَّ الأحكامَ التَّركيبية مبنيةٌ عليهما .

إحْدَاهُما : مقدمةُ الإعرابِ والبِنَاءِ ، والثَّانيةُ : مقدمةُ التَّعريف والتَّنكير . فَأمَّا الأُولى فهى التى شرَعَ الآن فيها ، وإنَّما كانت ضروريةً ومفتقراً إليها ؛ لأنَّ المَعانِىَ الثَّلاثةَ اللاَّحقةَ بعدَ التَّركيبِ وهى الفاعِليَّةُ والمفعوليَّةُ والإضافةُ لا تتبَيَّنُ إلا بالإعرابِ ، والإعراب لا يكونُ فى جميع الكلم فاحتِيج إلى النظرِ فى الإعرابِ والبنَاء وأنواعِهما وعلاماتِهما وموضوعهما وهما المُعربُ والمَبْنِيُّ .

وابتدأ بذكرِ المُعربِ والمَبنى وقدَّمَ الكلامَ على ما الإعرابُ أصلٌ فيه من الكلمِ الثَّلاثِ وهو[2] الاسمُ فقالَ :

وَالاسمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِى ... لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِى / ٣٢/
كَالشَّبَهِ الوَضْعِىِّ فى اسْمَى جِئتَنَا ... والمَعْنَوِىِّ فِى مَتَى وَفِى هُنَا
وكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلا ... تَأَثُّرٍ وكَافْتِقَارٍ أُصِّلا

(١) ساقط من (ب) فقط .
(٢) فى (س) فقط .

المُعربُ والمَبنى لَفظان مُشتقّان من الإعرابِ والبِنَاءِ ، فبمعرفةِ الإعرابِ يُعرف المُعربُ ، وبمعرفةِ البِنَاءِ يُعرفُ المَبْنِيُّ ، فلابدَّ من التعريف بهما على جهة [(١)] التَّقريبِ فَتَقُولُ : أمَّا الإعرابُ فَرَسَمَهُ في " التَّسهيل " [(١)] بأنَّه ما جِئَ به لِبَيَانِ مُقتضى العاملِ من حَركةٍ أو حَرفٍ أو سُكونٍ أو حَذفٍ . فإذا قلتَ : ضربَ زيدٌ غلامَ عمروٍ فالضمُّ في زيدٍ جِئَ به بياناً لِمَا اقْتَضاهُ فيه العاملُ الذي هو ضَرَبَ من الفاعليةِ ، والفتحُ في غُلامٍ جِئَ به بياناً لما اقْتَضاهُ فيه ضَرَبَ من المفعولية : والجرُّ في عَمرو جِئَ به بياناً لما اقْتَضاهُ فيه العاملُ الذي هو غُلامٌ من الإضافةِ ، وكذلك الحَرف في نَحو : ضَرَبَ أَخُوك حَمَا أبِيْهِ ، وأكْرَم أهلُوكَ ضاربِي الزَّيدين ، وكذلك السُّكون في نحو : لِتَقمْ ولا تَضْرِبْ مَنْ لَمْ يكرمْكَ ، وكذلك الحذفُ نحو : لم يَغْزُ ولم يَخْشَ ولم يَرْمِ ، فالحاصلُ أنَّ هذه الأشياء التي يُطلق عليها إعرابٌ علاماتٌ على معانٍ تعتور[(٢)] المُعربَ والألفاظ الدَّالة على تلكَ المعاني هي العواملُ .

وأمَّا البِناءُ : فهو ما جِئَ به لا لبَيَانِ مُقتَضى عاملٍ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حَذفٍ ، وليس بحكايةٍ ولا إتباعٍ ولا نَقلٍ ولا تخلّص من سُكونين بهذا عرّف البناء في " التَّسهيل "[(٣)] .

فإذا قلتَ : جَلَسْتُ حيثُ جَلَسْتَ [(٤)] ، وجئتُ من حيثُ جِئتَ ، فضمَّةُ حيثُ لم يقتضها العاملُ ، وكذلك الفَتحُ في أَيْنَ والكسرُ في أمسِ ، وكذلك السُّكون في نحو : كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ ؟ وعلى كَم جِذْعٍ بيتُك مبنيٌّ ؟ وكذلك الحَرفُ إذا قلتَ : جاءني الَّذين قامُوا ، ورأيتُ الذين قامُوا ، ومَررت بالَّذين قامُوا ، ومثله الواو

---

(١) التسهيل : ٧ ، وشرحه : ٣٤/١ .
(٢) أثبت في هامش الأصل (تعترى) قراءة من نسخة أخرى .
(٣) التسهيل : ١٠ ، وشرحه : ٥٧ .
(٤) في (ب) مشتت .

فى يا زيدون ، والألف فى : يا زَيدان ، والياءُ فى لا رجلين فى الدَّارِ ، وكذلك الحذف فى نحو : اغزُ واخشَ وارمِ ، وضربا وضَربوا ، واضربا واضربوا . هذه كلُّها ليست بإزاءِ معانٍ اقتضتها العَوامل بدليلِ أن العواملَ المختلفةَ المقْتضيةَ لمعانٍ مختلفةٍ تَعتَورُ على هذه الكَلِم فلا يَتَغَيَّرُ آخره ، وقد تُوجد هذه الأشياء ولم يدخلْ على الكلمةِ عاملٌ نَحو : ضَرَبَ واضرب واغزُ وما أشبه ذلك ، وأمَّا ما تحرَّزَ منه من الحكاية نحو : مَنْ زيداً ؟ والإتباعُ نَحو : الحمدُ لُلّهِ ، والنَّقل نحو : مَنَ ابُوكَ،والتَّخلص من سكونين نحو : مَنِ الرَّجل ، فليست بإعرابٍ ، إذ لم يَقْتَضِها عاملٌ وليست ببِنَاءٍ أيضاً ، إذ ليس فيما هى فيه شَبَهُ حَرفٍ ولا مبنىٌّ عنده إلا لشبهِ الحَرْفِ.

ولنَرجع إلى بيانِ لَفْظِهِ فقوله : (الاسمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِىْ) يعنى أنَّ الأسماءَ على قِسمين : قسمٌ يُسمى معرباً وهو ما ثبت لآخرِهِ حكمٌ اقتَضاه العاملُ الدَّاخلُ عليه وقسمٌ يُسمى مَبنيًا وهو ما ثَبَتَ لآخرِهِ حكمٌ لم يَقتضه العاملُ .

وقوله : (مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِىْ) لا يريدُ أنَّ منه هذين الشَّيئين على أنَّهما قسمٌ واحدٌ ، لأنَّ ذلك يَقتضى قسماً آخر فى الاسمِ غير ذلك ، وحينئذٍ يَصِحُّ التقسيم وهو غيرُ موجودٍ بالنسبة إلى ما تعرَّض لبَيَانه ، فإنَّما الكلامُ على تقديرِ : منه معربٌ ، ومنه مبنىٌ فيحصل بهذا التَّقدير قسمان ، لكن حذف لفظ « منه » فى الثانى لبيانِ المَعنى مع الحَذفِ ، ونظيره قولُ اللّه تَعالَى[1] : ﴿ ذَلِكَ/ مِنْ أَنْبَاءِ القُرَى نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا ٣٣/

(١) سورة هود : آية : ١٠٠ .

قَائِمٌ وَحَصِيْدٌ ﴾ المعنى – واللّه أَعْلَمُ – منها قائمٌ ومنها حَصِيدٌ . ومثله قولُهُ تَعالى[1] : ﴿فمنهم شَقِيٌ وَسَعِيدٌ ﴾وهو كثيرٌ .

والألفُ واللاَّمُ فى الاسم للتَّعريف الجِنْسِيِّ ، أى : جنسُ الاسمِ منقسمٌ إلى كذا وكذا .

ولما قَسَّمَ الاسمَ إلى هذين القسمين أخذَ فى بيانِ كلٍّ واحدٍ منهما وابتدأ بالقسم الثَّانى وهو المَبنى لخُروجه عن أصلِ الأسماءِ فهو آكدُ فى البيانِ ، وذلك أنَّ أصلَ الأسماءِ الإعرابُ على ما سيذكر ، وما كانَ منها مَبنيًا فَعَلى غيرِ الأصلِ وما كانَ على غَيرِ الأصلِ فإنَّما يَأتى كذلك لمُوجبٍ ، فأخذَ النَّاظمُ يذكر موجب الخُروج عن الأصلِ فَقَالَ : (لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوْفِ مُدْنِى) اللاَّمُ متعلقةٌ بمبنى ومن الحُرُوف متعلِّقٌ بمدْنٍ ، ومُدْنٍ صِفَةٌ لشبه . والتَّقدير : ومنه ما بنى لشبه مُدنٍ من الحُرُوف ، ومعنى مُدنٍ مقرِّبٌ ، يُريد أنَّ سببَ البِنَاءِ فى الأسماء شبهها بالحُرُوف الشَّبه المُقَرِّب منها . والشَّبهُ الذى يَلحق الأسماء على ضربين :

أحدُهما : شَبَهُ الفِعْلِ ، وحُكْمُ هذا أن يَمنعَ الاسمَ ما يَمتنع منه الفعل من التَّنوين والخَفضِ بالكَسرةِ ، ولا يَقْوَى هذا الشبَه عند النَّاظم أن يبنى لأجله الاسمُ كما زَعَمَهُ قومٌ من النَّحويين ، فإنهم أدخلوا شبه الفعلِ فى أَسباب البِنَاءِ وذلك من أوجهٍ ثَلاثةٍ :

أحدُهما : كثرةُ موانعِ الصَّرف فإنَّه كَثرةُ شَبَهٍ بالفعلِ ، قال به المُبَرِّدُ فى فَعَال المَعدولة نَحو : يَسَارِ وجَعَارِ ويا فَجَارِ .

والثَّانى : تَضَمُّنُ معنى الفعلِ ، وعبَّر عنه السِّيرافى بالوقوعِ موقعَ الفعلِ

(١) سورة هود : آية : ١٠٥ .

المَبنى ، وهو رأىُ السيرافى والجُزولى وابنُ عصفورٍ وغيرهم فى بناءِ أسماء الأفعالِ المُرادِ بها الأمرَ أو الماضى .

والثَّالثُ : الاستغناءُ باختلافِ الصِّيغ لاختلاف المعانى عن الإعرابِ ، قال به ابن مالكٍ فى بناءِ المُضْمَرَات ، ولم يَرَ ذلك النَّاظِمُ هُنا ، بل موجب بناء أسماءِ الأفعالِ وبناءِ المُضمرات عنده شبهُ الحَرْفِ على وجهٍ يتبيّن فى ثالث هذا البيت الذى نَحن بِسبيل الكَلامِ عليه . وأمَّا فَعَالِ المَعدولة فموضع الكلام عليها بابُ مالا يَنصرف ، فهنالك يتبيَّن - بحول الله - أنَّ موجبَ بنائِها شَبَهُ الحَرفِ

الضَّربُ الثَّانى : شبهُ الحرفِ ، وهذا هو الذى يؤثِّر فى الاسمِ فيخرجه عن أصلِه من الإعرابِ إلى البِنَاءِ ، وهو الذى أَخَذَ يَتَكَلَّمُ فيه ، وأتى له بأربعةِ أنواعٍ :

أحدُهما : الشَّبَهُ الوَضعيُّ وهو كونُ الاسمِ وُضِعَ وَضْعَ الحَرفِ ، على حَرفٍ واحدٍ أو حَرفين على ما يتبيَّن ، فلمَّا أشبَهَهُ من هذا الوَجه حكَمَ عليه بالبِناءِ الذى هو أصلٌ فى الحَرفِ ، إعمالاً للشَّبَهِ المَذْكورِ ، ومثَّلَهُ النَّاظم باسمى جِئْتَنَا وهما التَّاء ونَا ، فالتَّاء : مَوضوعةٌ فى الأصلِ على حرفٍ واحدٍ كاللاَّمِ والباءِ والكافِ والوَاوِ والهَمزةِ وما أشبهها ، ويَدخل فى ضِمنِ هذا المِثال كلُّ ما وُضِعَ من الأسماء ذَلك الوَضعِ كالكافِ فى أكْرَمَكَ ، والياءِ فى تَضْرِبين على مذهبِ سيبويه ، والواوِ فى ضَرَبُوا ، والألفِ فى ضربا . والنُّونِ فى ضربْنَ ، وما كان مثلها ، و " نا " فى قوله : (جِئْتَنَا) موضوعةٌ على حَرفين ، ثانيهما حرفُ لينٍ وضعاً أولياً كـ « ما » و " لا " و " يا " [(١)] . فإن شَيئاً

---

(١) ساقط من (أ) .

من الأسمـاءِ على هذا الوَضـعِ غـيـرُ / مَـوجـود ٍ، نَصَّ عليـه سِـيْـبَـويهِ /٣٤
والنَّحويون بخلاف ما هو على حَرفين وليس ثانيهما حرفَ لينٍ ، فليسَ ذلك
من وضعِ الحرفِ الـمُخْتَصِّ به ، إذْ من الأسماءِ ما هو على حَرفين نحو :
يَدٍ ودَمٍ وهَنٍ ، وهـى مع ذلك مـعــربةٌ ، فلو كـان وَضـعـهـا على حَـرفـين
مطــلقاً مُعتَبَـراً لكان يدٌ ودمٌ مبنيين ؛ لأنَّهما موضوعان على حَرفين :
كمِن وعَن وإنْ [(١)] ولَمْ ، وبهـذا بعينه اعـتـرضَ ابن جِنِّى على من اعـتل
لبنَـاءِ " كَمْ " و " مَنْ " و " مَــا " ونحو ذلك بأنَّــها موضوعةٌ عَلى حرفـين
فأشـبهت " هَلْ " و " بَلْ " و " قَدْ " .

فإن قـيلَ : إن يَداً [(٢)] ودماً ونَحوهما لاماتُها مقدرة بدليلِ ظهورِها
فى التَّصغيرِ والتَّكسيرِ فليست بِثُنائيَّةٍ فى الأصلِ فلذلك أعربت .

فالجوابُ : أنَّ هذا التَّقديرَ أمرٌ حُكمىٌّ اضطُرَّ إليه عندَ [(٣)] الاحتياج
إلى [(٣)] الحرفِ الثَّالث لإقامةِ بِنْيَةِ التَّصغير أو التَّكسير . ألا تَرَى أن " من
" و " عَن " ونَحوهما على حرفيين حقيقةً ، فإذا سَمَّيتَ بواحدٍ منهما تَركته
على حاله ولم تحتج إلى حرف ثالث كيدٍ ودمٍ ، بخلاف ما إذا سمَّيت "
بما " أو " لا " أو فى أو " لو " أو نَحو ذلك مما ثانيـه حـرف لين فـإنَّك لا
تَتركه على حالِهِ بل تَزيدُ عليه حَرفاً ثالثاً حتَّى يدخلَ فى بناتِ الثَّلاثة
لفظاً ، ليخرجَ عن وضعِ الحَرفِ الأصيل له إلى وضعِ الاسمِ الأصلِ [(٤)] ،
فعلى الجُملةِ وضع الحَرف المُختص به إنما هو إذا كان ثَانِى الحَرفين
حَرفَ لِيْنٍ على حدِّ ما مَثَّل به النَّاظِمُ ، فما أَشار إليه هو التَّحقيق ، ومن

(١) فى الأصل و (أ) أن وصوبها فى الهامش من نسخة أخرى " لن " وهى هكذا فى (ت) و (ف) .
(٢) فى الأصل و (أ) يد ودم وصوبها فى الهامش من نسخة أخرى وهى هكذا فى (ت) و (ف).
(٣ - ٣) فى الأصل فقط " عنده احتياج إليه أعنى إلى ..... " .
(٤) ساقط من الأصل و(أ) ومصحح على هامش الأصل من نسخ خرى بسقوط و " له " والعبارة ثابِتَةٌ فى (ت) و (ف) .(١) فى (أ) " ما " .

أطلق القَولَ فى الوَضع على حرفين وأثبتَ به شبهَ الحَرفِ فليس إطلاقه بسديدٍ ، وعلى إطلاقه أخذه ابن الناظم فى شَرح هذا النَّظمِ ، ويَدخُلُ فى ضِمْنِ هذا المِثَال كلُّ ما وُضِعَ من الأسماءِ على حرفين ثانيهما حرف لين نحو : " ذَا " و " ذِى " و" تَا " و " تِى " أسماءُ الإشارة و" ها " و " هو " و" هى " وما أشبهها مما إذَا سُمى به لم يُترك على حاله ، كما يُترك " من " و " عن " وما أشبهها ، وكذلك يدخل له أسماءُ حروفِ التَّهجى نحو با تا ثا حا خا طا ظا : لأنَّها حالة الوقف على حرفين ثانيهما حرفُ لين ، وهى أسماء حروفِ الكلمِ الملفوظ بها لا حروفٌ كـ" لا "و" يا " فاقتَضى كلامُه أنَّها مبنيةٌ ، وكذا يقولُ السِّيرافى وابنُ جِنِّى وغَيرهما .

النَّوعُ الثَّانى : الشَّبهُ المَعْنَوِىُّ ، وهو كون الاسمِ وُضِع دالاً على معنى ليس فى الأصل إلا للحرف وذلك قوله : (والمَعنوىٌّ) وهو مخفوض عطفاً على (الوَضعىٍّ) أراد وكالشَّبه المَعنوى ، فالأسماءُ التى وُضعت لتُؤَدِّى مَعانى الحُروف لما أدت معانيها صارَ لها بذلك شبهُ بالحروف فبُنِيَت بِناءَ ها ، ولمَّا كانت معانى الحروف على قِسمين : قِسمٌ وَضَعَت العربُ له ألفاظاً تدلُّ عليه كالاستفهامِ الموضوع له الهَمزة وهل ، والنَّفى الموضوع له " ما " و " لا " و " لن " ، والشَّرط الموضوع له " إن " و " إذما " على ما ذَهَبَ إليه النَّاظم ، وقسمٌ لم تَضع له لفظًا وهو حقيقٌ بذلك كالإشارةِ والتَّكثيرِ ، وكلٌّ إذا تَضَمنه الاسم بُنى لِشَبَهِ الحرفِ الحاصلِ فيه من كونه دالاً على مَعناه ، أتى الناظم - رحمه الله - بمثالين يُشيرُ بهما إلى القِسمين (١) / وهما " مَتَى " و"هُنَا"، أما " متى " فإنَّها تَضمنت معنى الهَمزة فى الاستفهام نَحو قول الله (٢) ٣٥/

(١) فى (أ) إلى الاسم القسمين .
(٢) سورة يونس : آية : ٤٨ .

تَعـــالى : " وَيَقُولُونَ مَتَى هذا الوَعْدُ " - ومَعنى " إنْ " في الشَّرط نحوَ قَولِ الكِنْـــدِيِّ (١) :

مَتَى ما تَرَقَّ العَـيْنُ فِيه تَسَهَّلِ(٢)

ويَدخُلُ تَحتَ مُقتضى هذا المِثـــال جَميعُ ما أَدَّى مَعنى حَرفِ الاستفهامِ " كَمَن " و " كَمْ " وجَميـع ما أدَّى معنى حرفِ الشَّرط نحو : " مَن " و " مَهما " و " أَيَّان " وما أشبهه وأمَّا " هُنَـا " فإنَّها قد تَضَمَّنت مَعنى الحَرْفِ ، لكنَّ العَرَبَ لم تَضَعْ لذلك المَعنى لَفْظاً وهو حقيقٌ بذلك ، كما وُضِعَ (٣) للتَّنبيه والاستِفْتَاحِ وغَيرهما من المعانى الزَّائدة على مدلولاتِ الأسماءِ والأفعالِ ، والمعنى الَّذى تَضَمَّنَتْهُ " هُنَـا " هو معنى الإشارة لكنَّهم استَغنوا عن وضعِ حرفِها بالاسمِ الذى تَضمن مَعناها ، فلم يَضَعوا لها حَـــرْفاً يَدُلُّ عليها ، وإن كانت من المَعانى التى تَستحق أن يُوضع لها حرفٌ ، ويدخل فى ضمن هذا المثال " كَمْ " الخَبَرِيَّة ، لتضمنها معنى الحَرف وهو التَّكثير ، ولم يَضَعُوا للتَّكثير حَرْفًا ، وإن زَعَمَ ذلك ابنُ مَـــالكٍ فى " رُبَّ " (٤) بل الأصح أنها للتَّقليـل ويَدخلها مَعنى الافتِخَـارِ ، وليس فى تَشبيه سيبويه لها بكم دليلٌ على ما قالَ ، ولم يتعرض فى هذا النَّظم لتفسير معناها ، فلذلك لم نتَعرض لتحقيق مَعناها ، ولا لبَيَانِ حُكمها ، وهذه قاعدةٌ فى تضمن معنى الحَرف صحيحةٌ نبَّه عليها هُنا(٥) وذَكَرَها فى " شَرْحِ التَّسهيل " (٦) ، وأصلها - فيما أظنُّ - للفَارِسيِّ فى

(١) ديوان امرئ القيس : ٢٣ . والبيت بتمامه :

ورحنا وراح الطرف ينفض رأسه   متى ما ترق العين فيه تسهل

(٢) رواية الديوان : " تسهل " .

(٣) فى هامش الأصل " وضعت " . قراءة نسخة أخرى .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) ساقط من (ت) .

"التَّذْكِرَة " نَبَّـه عليها فى مَسألة وَضع (هَذَا) اسم الإشارة فى أوائـل الأبواب وخَـرَجَ عن حكمِ البنــــاءِ مع وجـودِ هذا الشَّـبـهِ ، أى : فـأُعـربت مع أنَّـهـا مَوضوعـة على تَضمُّن معنى الحَـرفِ وهــو الهَمــزة فى الاستفهامِ و " إنْ " فى الشَّـرطيـة ، وكـذلك خـرجت عنه فى المَوصـولة مع وجـود الافـتـقـارِ الأصيل المَذكور بعد هــذا ، وسيأتى بيانُ خُروجها عن أصلها من البِنَـاءِ ، وعِلَّةُ ذلك إن شاءَ الله .

النَّوعُ الثَّـالِثْ : شبه النِّيابةِ عن الفعلِ بلا تأثر وهو كون الاسم نائباً عن الفعـلِ فى تَـأدِيَـةِ معناه والعَملِ عمله من غيرِ أن يَعمل فيه عـاملٌ ولا يَقبـلَ عمَله فيه ، وذلك قَوله : (وكنيابة عَنِ الفِعْلِ بَلاَ تَأثُّر) يعنى أنْ الاسم يُبنى [١] أيضًا إذَا أشْبَهَ الحرفَ هذا الشَّبه المَذكور ، والذى حازَ هذا الشَّبه أسمـاءُ الأفـعالِ فإنَّها مؤديـةُ معنى الفعل على جهةِ اللُّـزوم وعاملةُ عملَه ، وهو معنى النِّيــابة عنه وهــى لا تقبل أيضاً عمل عـامل فيها فتتـأثرُ به ألَفــاظها [٢] وهو [٣]معنى قوله (بلا تأثــرٍ) [٤]

فـإذا قلتَ : (صَهْ) فـهو مؤدٍ لمعنى اسكت وعاملُ عمله ، ولا يَصلحُ أنْ يكونَ معمولاً لعاملٍ البتـة ، وكذلك (نَزَالِ) فى النِّيابة عن انزل و " هيهات " فى النِّيـابة عن بَعُدَ و « أُفٍّ » فى النِّيابة عن اتَضَجَّرُ ، ومع ذلك لا تَصلح أن تكونَ معمولاتٍ لعاملٍ ، ووجه الشَّبهِ فيـها أنَّها[٥] اشبَهَتِ الحُرُوفَ الناسخةَ للابتداء فإنها لازِمةُ لتَـأدية معنى الفعل ، لأنَّ مَعَانيها كمعانـى الأفعالِ ، وهى عاملةٌ

---

(١) فى الأصل فقط " وهى " .

(٢) فى (أ) لأنها .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) في (أ) شتان .

(٥) ساقط من (أ) .

عمَلَها ؛ لأنَّها تَعملُ الرَّفعَ والنَّصبَ ، وأيضاً لا تأثيرَ للعواملِ فى ألفاظها لكونها لا تَصلح أن تَدخلَ عليها ، هذا وَجهُ الشَّبَه بينَ هذه الأسماءِ وبين الحُروفِ ، وهو الذى أوجبَ البناءَ عندَه على ما قرَّر فى " شَرْحِ التَّسهيل " ، والتأثُّرُ قبولُ التَّأثير فـ (تأثُّرٍ) مُطاوِعُ أثَّرَ ، ومعنى / أَثَّرتُ فى كذا ٣٦/ : جعلتُ فيه أثراً فتَأثَّرَ؛ أى قَبِلَه وحَصَلَ فيه . وتَحَرَّزَ بقوله : (بِلاَ تَأثُّرِ) من المَصادرِ النَّائبةِ عن أفعالِها نَحو (: ضَرْباً زَيْداً ، وزيدٌ سيرًا سيرًا ، فإنَّها وإن أدت معانى أفعالها النائبة هى عنها قابلةٌ لأنْ تكونَ معمولةً لعامل من جهةِ معانيها)(١) فَخَرَجَت بذلك عن شبهِ إن (٢)، وما كانَ من بابها فَدَخلها الإعرابُ ، فالحاصلُ أن التَّأثُّرَ فى هذا التَّفسيرِ مَعنوى ، وقد يقرر على نحوٍ آخر يكون التأثر فيه أو عدمه بالنَّظر إلى الاستعمال فيُقالُ : إنَّا وجدنا أسماءَ الأفعالِ لم تُسْتَعْمَلْ قَطُّ معمولةً لعاملٍ ، (وإنَّما استُعملت عاملةً غيرَ معمولةٍ ، فأشبهت " إنَّ " بخلاف المصادر فى نَحو : ضَرْباً زيداً ، فإنَّا وجدناها استُعملت معمولةً لعاملٍ) (٣) فى نَحوِ : ضَرَبْتُ زيداً ضَرْباً ، فلم يَتَقرَّر (فيها)(٤) بسببِ ذلك شبهُ الحرفِ فأُعربت وعلى هذا النَّحو قرَّر ابنُ النَّاظمِ هذا الشَّبه ، وارتَضاهُ بعضُ أَصحابِنَا والنَّحو الأول عليه جَرى بعضُ الشُّيوخ الأندَلُسيِّين ، وكثيرٌ من النَّاسِ يَفهم هذا الموضع على(٥) أنَّه يتحرر بقوله : (بِلاَ تَأثُّرِ) من المصادرِ المنصوبةِ بالأفعالِ التى نابَت عنها كما ذُكر ، لكن على معنى أنَّ

---

(١) ساقط من الأصل فقط .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) في الأصل اسم الفعل ، وفي (أ) اسم الفاعل ، وما ثبتاه في (ت) ، (ف) .

(٥) في (أ) قبل .

هذه المَصادر قد تأثَّرت ألفاظها بالعامل فأخرجها بقوله : (بِلاَ تَأثُّـرٍ) . قال بعضُ الشُّيوخ : وهذا تفسير[1] لا محصولَ له ، فإنَّ تقديره على هذا من شرطِ بناءِ الاسمِ[2] ، أعنى الاسم النَّائب عن الفـعلِ أن لا يكونَ العـامل مـؤثِّراً فى لفظه، وهذا هو نتيجةُ وجوبِ البناءِ لا شرطُه ولا سببُه ، فحاصلُ المعنى على هذا من شرط بناءِ اسمِ الفعلِ أن لا يكونَ معربًا ، وهذا مُحالٌ . وهذا التَّفسير الذى فُسِّر به شبه اسم الفعل للحرف أولى من تَفسير من فسره بأنه تَضَمَّن معنى لامِ الأمـرِ فى اسم فِعلِ الأمرِ . وأما غيـره من اسمِ الفعلِ الماضى كشتَّـان ، واسمِ الفعلِ المضارعِ كَأوَّه ، فمحمول على اسمِ فعلِ الأمـرِ ؛ ليُجرى البابُ كلُّه مُجرى واحداً ، وهـو رأىُ الفارسىِّ وابنِ جنِّى وغيرهما ، فإنَّ هذا المَذهب فيه أمرٌ مَرجوحٌ وهو جعلُ العِلَّةِ خاصةً ببعضِ المبنى وسائرُهُ لا عِلَّةَ فيه إلاَّ الحَمْلُ على ما فيه العلَّة بخلافِ علةِ النَّاظمِ فإنَّها عامةٌ فى الجَميع ، وكونُ العِلَّة عامةً فى مَعلولاتِهَا أولى من كونِها خاصَّةً ببعضها ما وجد ذلك ؛ لكن يَرِدُ على ما اختاره إشكالٌ ما، وذلك أنَّ النَّحويين استَدَلُّوا على هذا الصِّنف من الكلمِ من[3] قبيلِ الأسماءِ بإسنادِ الفعلِ إلى بَعْضِهَا فى نحو قَولِ زُهَيْرٍ[4]:

وَلَنِـعْمَ حَشْوُ الدِّرع أنتَ إذَا دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ فى الذُّعْـــرِ

وقـد تقدَّم ذِكرُ ذلك ، فـإذا كان (نَزَال) هـنا قد صحَّ كونه مـسنداً إليه وصح تأثُّـر معناه للعاملِ بدليلِ عَمَلِ الفعلِ فيه ، فإذَنْ قَبُولُ التَّـأثُّر حاصلٌ فى جميع البابِ لوجودِهِ فى فردٍ من أفرادِهِ ، فـقد استوى إذن (نَـزال) وبابهُ مع

---

(١) ديوان زهير ٨٩ .

(٢) في الأصل فقط لتاثير .

(٣) في (أ) أبداً .

(٤) ساقط من (أ) و (ت) .

(ضَرْباً زيداً) وبابِهِ ، إذ كانا معاً يؤدِّيان معنى الفعلِ ويَعملان عَمَلَهُ وهما قابلان (لتأثُّرِ)[1] العاملِ فيهما ، فيَقَعُ الإشكالُ هنا من وجهين :

أحدهما : فى قول النَّاظِمِ هنا " بِلاَ تَأَثُّرِ " حيث نفى التأثر مع صحته ووجوده .

والثانى : ما يلزمُ على ذلك من إعرابِ أسماءِ الأفعالِ ، كما أُعرب (ضرباً زيداً) ، أو بناء (ضرباً زيداً) ، كما بنيت أسماءُ الأفعالِ .

والجَوَابُ : أنَّ مثل " دُعِيَتْ نَزَالِ " ليس الإسنادُ فيه بمعتبرٍ / كما ٣٧/ تَقَدَّمَ والذى يُستَدَلُّ به على اسميَّةِ أسماءِ الأفعَالِ غيرُ ذلك ، وقد نُكر ، فنَزَالِ وبابُه [2] ممَّا يسند أبداً ولا يسند إلَيه البَتَّةَ ؛ لعدمِ قبوله للتأثر للعوامل كما قَرره النَّاظِمُ ، وإذَا كان كذلك ظَهَرَ الفَرْقُ بين القبيلين ، وأيضًا فإنَّ دِلالة نَزَالِ وبابه على معنى الفعل ونيابته عن الفعل بحقٍّ الأصل ، وبالوضع الأول كما كان ذلك فى " إنَّ " وأخواتها ، فتمحَّض الشَّبه بخلافِ (ضرباً زيداً)، فإن نيابتَه عن الفعل عارضةٌ بعد التَّركيبِ، فلم يُؤَثِّرِ البِنَاءُ لعَدَمِ أصليَّةِ الشَّبهِ وفَقْدِ تَمَحُّضِهِ .

فإن قيلَ : يخرجُ عن هذا على رَأيه " دُوْنَكَ " و " وراءك " و " أمامك " ونحوها ، فإنه قد عدَّها فى أسماءِ الأفعالِ مع أنَّها معربةٌ باتِّفاقٍ على ما نقلَ ابنُ خَرُوفٍ ، وإن نَصبها بالأفعال التى نَابت عنها كضرباً زيداً فهى خارجةٌ بقوله : (بِلاَ تَأَثُّرِ) لصحَّةِ تَأثرها للعاملِ ووجودِ ذلك فيها ،

---

(١) في الأصل فقط لتاثير.

(٢) في (أ) أبداً .

فكيفَ يَجتمع هذا مع دَعوى أنَّها من أسماءِ الأفعالِ ؟ .

فالجوابُ : أنَّها على رأيه أيضاً مبنيةٌ لقوله في باب[1] أسماءِ الأفعالِ والأصوات – بعد ذكر " دونك " وشبهه – : (والْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ) ومَا ظَهَرَ في أواخرها ليس بتأثيرِ العاملِ ولا هي قابلةٌ لأن تتأثر ، وما نقل ابن خَرُوفٍ من الاتِّفاق لا يَثْبُتُ ، وكلُّ ذلك سيأتي تَقريره إن شاءَ اللّٰه تَعالى .

النَّوعُ الرَّابِعُ : (الشَّبَهُ الافْتِقَارِيُّ) وهو كونُ الاسمِ وُضِعَ مُفتقِراً إلى ما يُفَسِّرُ معناه ويُبَيِّنُهُ ، وهو المُراد بقَوله : (وَكَافْتِقَارٍ أصِّلا) ويريد أنَّ الاسمَ إذا وُضِعَ على الافتِقَارِ بني كالمَوصولات ، فإنَّها وُضِعَت على الافتِقَارِ في فَهْمِ معانيها إلى صِلاَتِها ، فهي لا تَسْتَقِل بالمَفْهُومِيَّة دُوْنَ أن يُؤْتَى بما يُبَيِّنها ، كما أنَّ الحُروف كذلك ، وكذلك المُضمرات وُضعت على الافتِقارِ إلى مفَسِّرٍ يعود عليه ، فهي متوقفةٌ في فهمِ معانيها على غَيرها ، كما أنَّ الحروفَ كذلك ، ولذلك قيل في الحُروف : إنَّها تدلُّ على معنى في غَيرها ، وقيد الافتقارَ بكونِهِ قد أُصِّلَ ، أي جُعل أصيلاً .

وأُصِّلَ ، أي ثَبَتَتْ لَه الأصَالَةُ استظهاراً على كلِّ ما وُضِعَ في الأصل غير مفتَقِرٍ ، وإنَّما عَرَضَ له الافتِقَارُ حالةَ التَّركيبِ كالأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ فإنَّها مُفتقرةٌ ، ولذلك لَزِمَ تَفسِيرها بالمُضاف إليه ، وكذلك أسماءُ العَدَدِ كعشرين وثلاثين هي مفتقرةٌ إلى ما يُفسر معناها لكن بعد التَّركيب ، وأمَّا وضعها الأولى فعلى أن تَكون غير مفتقرةٍ ، فلذلك لم يُعتبر فيها الافتقار ، فلم تُبْنَ لعروض السبب الموجب وعدَم أَصالته . وبهذا المعنى نُجيب عن إعرابِ

(١) ساقط من (أ) و (ت) .

الظُّروف نَحو : صمتُ يوماً ، وأقمتُ شهراً ، وإن تُوُهِّم كونُها مستحقةً للبناءِ للشَّبَهِ المعنوى ؛ لأنَّ ذلك ليس بحقِّ الأصلِ ، وإنَّما هو لاحقٌ بعدَ التَّركيب ، فلم يكن لذلك الشَّبه تأثيرٌ ، فجاءَت على أصلها من الإعرابِ ، ومن هذا النوع ما حدَّثنا به الأُستاذُ أبوعبدِاللَّه بن الفَخَّارِ شَيْخُنَا - رحمةُ اللَّه عليه - أن الشَّلَوْبِينَ حُكِيَ عنه أنَّه قال فى بعضِ مَجَالِسِ إقرائهِ فى " كم " إنَّها بُنِيَت لشبهها بالحَرْفِ فى افتقارها إلى مُفَسِّرٍ ، فَنَقَدَهُ بعضُ طَلَبَتِهِ / فقال له : يلزمُ على هذا بناءُ جميعِ أسماءِ الأعدادِ ٣٨/ لتَساويها فى هذه العلَّةِ ، فلما رأى الشَّلَوبِين ورود هذا النَّقد على عدمِ تقييد الافتقارِ بالأصالةِ زادَ زيادةً أخرج بها أسماء الأعداد فقال : بُنِيَتْ لِشَبَهِهَا بالحَرْفِ فى افتقارها إلى مُفَسِّرٍ لا يُعقل لها معنى إلا بِهِ ، فخرج قولك : عشرون وثلاثون وبابه ، فإنَّ لها فى أَنْفُسِهَا معنى معقولاً [١] وهو المِقدارُ ، وإنَّما بقى بيانُ جنس ذلك المقدار فجئ بالمفسر لأجله ، هذا معنى الحِكَاية ، وحاصِلُها ما تقدَّم من أنَّ المُؤَثِّرَ من الشَّبهِ إنما هو ما كانَ فى الاسمِ بحقّ الأصلِ ، فبحقٍّ ما قيَّد النَّاظمُ الافتقار بالأصالة وباللَّهِ التَّوفيقُ .

ويَخْرُجُ له عن مُقتضى هذا الشَّبَهِ - وإن كانَ مَوجوداً - " أى " الموصولة فإنَّها معربةٌ مع وُجُودِ شَبَهِ الحَرْفِ وهو الافتقارُ الأصيلُ ، لكن عارَضَهُ شَبَهُ بالمُعرب آخر فأعربت ، وبيان ذلك فى بابِ المَوصول ، فقد نَصَّ (هنالك)[٢] على خُروجها عن هذا الحُكم ، وكذلك يَخرج له " الذى " و

---

(١) في (أ) معقول .

(٢) في الأصل في ذلك .

" التى " حالةَ التَّثنية ، كما خَرَجَ " ذَا " و "تا " فى حالةِ التَّثنيـة أيضًا عن مقتضى الشَّبه المعنوى ، لمعارضة موجب الإعراب كما سيأتى فى بابه إن شاءَ اللّه . وبقى فى كلامِ النَّاظم سؤالان :

أحدُهُما : أن يُقالَ : هَلْ يَشْمَلُ كَلاَمُه ما بُنِىَ بناءً عارِضاً ، وعلى الجواز مع ما بُنى بناءً لازماً ، وبحقِّ الأصلِ كالبِنَاءِ للقَطْعِ عن الإضَافَةِ ، والبناء للإضافةِ إلى مبنىٍّ ، والبِنَاء لتركيب الاسمِ مع " لا " أو مع (اسم)[1] آخر كخَمْسَةَ عَشَرَ وما أَشبه ذلك ، أم هو مقتصرٌ به على المَبنى بناءً لازماً وبحقٍّ الأصلِ ؟

والثَّانى : أن يُقال : هذه الأنواع التى ذَكَرَ هل هى مُحيطةٌ بجميعِ أنواعِ شَبَهِ الحَرْفِ أَمْ لا ؟ فإن لم تَكن محيطةً وإنَّما أتى بها تَنْبيهًا على البَاقى فَما الذى بَقِىَ له منها ؟ وإن كانت محيطةً فكيفَ يرجعُ إليها سائر الأنواعِ التى ذَكَرَهَا النَّاسُ ؟

والجوابُ عن الأولِ : أن الظّاهر من كلامه أنَّه إنما أراد الكلام على البناء اللاَّزم ، وعلى المَبنى بحقِّ الأصل لا الذى بناؤُه عارضٌ وعلى الجواز والدَّليل على ذلك أن جميعَ هذه الأنواعِ التى ذكرَ إنَّما تقتضى الأول لا الثانى ، أمَّا الشَّبَهُ الوَضْعِىُّ فظاهرٌ ، إذْ لَيس فى المَبنى على الجَوَاز ما يُوجد فيه هذا الشَّبَهُ فى حالٍ دونَ حالٍ ، ولا أيضًا يوجد هذا الشَّبه مقتضيًا لبناءِ جائزٍ ، وأما المَعنوى فقد قيَّده بالمِثَالِ حيثُ قال : (وَالمَعْنَوِىِّ فِى مَتَى وَفِى هُنَا) أى : وكالشَّبه المَعنوى المَوجودِ فى هذين المِثَالين ، ولاشَكَّ أنَّ الشَّبَهَ فى المثَالين لازمٌ وبحقّ الأصلِ ، فـ « لا رَجُلَ » إذا عللنا بناءَه بتضمنه معنىً

(١) ساقط من الأصل فقط .

مِن " فليس التَّضمن فيه على حدِّ التَّضمن فى مَتَى وهُنَا .

وأمَّا الاستغنائي : فكذلك أيضًا ، لأنَّ تقييـده بقوله (بَلاَ تَأثُّرِ) منع أن يدخل فيه المَبنى على الجَوَاز [(١] لأن المبنى على الجواز [١)] صالحٌ للتأثر ألاَ تَرَى : أنَّا إذَا سمينا بـ " نَزَالِ " فصلح للتَّأثر لم يبق بناؤه على اللُّزوم ، بل صار فيه وجهان بلحظَين مُختلفين ، فالبناءُ لأجلِ الشَّبَهِ بأصله ، والإعرابُ اعتبارٌ بِحالِهِ من كونه قابلاً للتَّأثر للعامل ، وليس اسماً للفِعل الآن ، وأمَّا الافتقارى فتقييده له بالأصالة يُخرج له بناء قبلُ وبعدُ وسائِرَ / ما يُبنى لقطعه عن الإضافةِ ، وكذلك المُرَكَّبُ وسائرُ ما فيه بناء على الجواز مما يَرجع بناؤه إلى علة الافتقار ، وإذا تقرَّر هذا ظَهَرَ أنَّه لم يَتَعَرَّض لما البناء فيه عارضٌ وعلى الجواز ٣٩/

فإن قلتَ : فمن أينَ يُؤخذ له وجه البِناء فيه وهو لم يعرف به فى واحدٍ من أفرادِ هذا الصِّنف ؟

فالجوابُ : إن ذلك يرجعُ بالتَّأويل [(٢)] إلى ما ذَكَرَ من أوجهِ شبهِ الحَرْفِ وعلى عدِّ العارض من البناء كاللا [(٣)] الأصلى ، وسترى ذلك فى مواضعه من هذا الشَّرح إن شاء الله ، لكنَّ الناظمَ تَرَكَ ذكر الطَّريق إلى ذلك إحالةً للنَّاظر فى نظمه على نَظَرِهِ ، إذ ليس من ضَروريَاته .

والجَوَابُ عن الثَّانى : أنَّ كلامَه محتملٌ لأن يكونَ أراد أن أنواع شبهِ الحَرفِ غير منحصرة فى هذه الأربعة إلا أنه ذَكَرَ ما ذكر منها

(١ - ١) ساقط من(أ) .

(٢) في (ب) يرجع التؤيل .

(٣) في (أ) كاللام الأصل .

تنبيهاً على ما لم يذكره ، فكأنَّه قال : إن أنواعَ الشَّبَهِ متعدِّدةٌ مِنها هذه ، ويُحتمل أن يُريدَ أن وُجُوهَ الشَّبَهِ وإن تعددت معاقدها هذه الأربعة ، فكل ما يذكر دونها فإليه يَرجع من جهةِ المَعنى .

والوَجْهُ الأَوَّلُ : أسعد بلفظه من جهةِ اتيانه فيها بالكاف التَّشبيهية؛ لأنَّ المعَهود فى الكلامِ إذا قيل فى التَّمثيل : مثل كذا ، أو كقولك : أو ككذا أو نَحو كذا ، أن تُريد التَّنبيه على أشياء لم تُذكر وإلا فقد كان الوجه أن يقولَ : فى كذا وكذا ، ولا يَقول : فى مثل كذا .

فقوله : (كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ ... وكَنَيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ .. وكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ) تَنبيهُ على أشياء لم يَذكرها ، والكافُ هُنا نظيرةُ من جهةِ المعنى [(١)] لقوله فى باب الابتداء – حين ذكر أوجهاً من الابتداء بالنَّكرة – : (وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ) وأما الوَجْهُ الثَّانى : فهو – وإن كان مرجوحاً – محتملٌ فى لَفْظه ، وتَكونُ الكافُ داخلةً باعتبار تَعَدُّدِ المُثُلِ المَذكورة ، لا باعتبارِ ما لم يَذكره ، وقد يَفعلُ مثل هذا المُتَأَخِّرون . ألاَ تَرى إلى قَولِ ابن الحَاجب [(٢)] فى كتابه " الفِقْهِىّ " : " الصِّامِ الوَاجبِ مع إدخال الكافِ ، لأنَّ صِيَامَ التَّمَتُّعِ فى الحَجِّ وصِيَامَ فِدْيَةِ الأَذَى وجَزَاءُ الصَّيْد دَاخِلُ ذلك كلُّه فى الكَفَّاراتِ فيُمكن أن يكونَ النَّاظم فَعَلَ مثل هذا .

فإن أرادَ الوَجهَ الأوَّلَ فلِشَبَهِ الحَرفِ أنواعُ أُخر . منها : سقوطُ موجب

(١) ساقط من (أ) .

(٢) هو الإمام المشهور (٥٧٠ – ٦٤٦ هـ) .

أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي النحوي ، الفقيه ت ٦٤٦، أخباره في ذيل الروضتين : ١٨٢ ، المذهب : ١٨٩ ، وغاية النهاية ٥٠٨/١ .

الإعرابِ قاله ابنُ أَبى الربَّيع [1] فى بِنَاءِ أسماءِ الأفعالِ ، لأنَّ الإعرابَ إنَّما يكونُ فى اللَّفظِ أمارةً على اعتِقَاب المعانى الثَّلاثة التى هى الفاعليَّةُ والمفعوليَّةُ والإضافةُ ، وهو المُوجب للإعرابِ ، كَما أنَّ الحُرُفَ كذلك لا تَقبلُ معنًى من تلك المعانى فبُنِيَت لهذا الشَّبه ، ومثلُ ذلك أسماءُ العَددِ المُطلَقَة لَمَّا كانت فى حينِ العدِّ بها لا تَقعُ فاعليةً ولا مَفعولةً لم تكن على الحَدِّ الذى تَستَوْجِبُ معه الإعراب فصارت كالأصواتِ فبُنيت ، وكذلك حُرُوفُ التَّهَجِّى كألفاظ العَدَد سواءٌ ، وأسماءُ الأصواتِ داخلةٌ أيضًا هنا ، أمَّا ما يُحكى به منها كقَب وطِيخ فظاهرٌ ، وأمَّا ما يكون زَجْراً أو دُعاء كَهلاَ وتَشُؤْ فلأنَّها / لا مَدلولَ لها من الفِعل كَمَا لأسماءِ الأفعالِ مدلولٌ من الفعل فكانت مثل قَب وطِيخ ونَحو ذلك : ٤٠/

وَمنها الوُقوعُ موقعَ الحرفِ علَّل به بَعضهم بِنَاء " غَيرُ " من قَولهم : لَيْسَ غَيرُ ، فإنَّها عندَه موضوعةٌ موضعَ " إلاّ " فرجعت إلى شَبَهِ الحَرْفِ ؛ لأنَّ للوَاقعَ شَبَهًا بالموقوع فى مَوضعه ، وأولى من هذا المثال فى المَوضعِ ما حُكِيَ فى أسماءِ الأصواتِ الحكائيَّة من قولهم : مِضٍّ فى حكايةِ صُويت ، مُغْنٍ عن قولك " لا " ، فـ ، " مِضٍّ " واقعة " لا " فقد يُقال إنَّها بُنيت لذلك.

ومنها الإبهام فى الأشياءِ كلِّها فليس[2] شبهُ اسمِ الإشارةِ والضَّمير بالحرُوف[2] والدُّخول عليها عَلَّلَ به السِّيرافِيُّ بناءَ اسمِ الإشارةِ والضَّميرِ

(١) ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله العثماني الأموي القرشي الأشبيلي ، أخذ عن أبي علي الشلوبين وطبقته وتصدر للتدريس بسبته . ألف شرحاً للإيضاح كبيراً جداً اسمه (الإفصاح) وشرحاللجمل سماه (البسيط) والملخص في ضبط القوانين النحوية وغيرها . أخباره في : بغية الوعاة : ١٢٥/٢ ، وغاية النهاية : ٤٨٤/١ . ورأى ابن أبي الربيع هذا في شرح الإيضاح .

(٢-٢) في (أ) .

فإنَّهما مبهمان يَقعان على كلِّ شَيءٍ من الحَيَوَان وغَيره ، فهما داخلان على (كلِّ شَيءٍ) فأشبها[1] الحُرُوفُ ، لأنَّ الحروفَ أعراضٌ تعترض في الأشياء كلِّها .

فإن قيلَ : وكذلك لَفظ " شيء " يقع على الأشياء كلِّها ، فليس شَبَهُ اسمِ الإشارةِ والضَّميرِ بالحُروف بأولى[2] من شَبَهِهَا بلفظ شيءٍ ، بل هذا الشَّبه أولى لأنَّه شبهٌ [3] يردُّ إلى الأصلِ بخلافِ شَبَهِ (الحُرُوفِ) [4] .

فالجوابُ : أنَّهما ليسا كشيء في الوقُوع على الأشياءِ كلِّها ، لأنّ شيئاً لازمٌ لمسمَّاهُ في جَميعِ الأحوالِ بخلافِ اسمِ الإشارةِ والكِنايةِ والحُروف فإنَّها أعراضٌ تدخلُ في الأشياء كلِّها ، ومثل ذلك عند السِّيرافي أيضًا . حَيْثُ بنيت لإبهامها في الجِهات السِّت وفي كلِّ مكانٍ ، فتُبِّهت لإبهامها بإذِ المُبهمة في الزَّمان الماضِي كلِّه ، إلا أنَّ بنَاءَها عندَه في حالٍ دُونَ حالٍ كما بيَّن في كتابه .

ومنها قلَّةُ التَمكُّنِ واللُّزومُ فموضعٍ واحدٍ ، علَّل به السِّيرافي [5] بناءَ الآن يريد عَدَمَ التَّصرف الذي فيها من جهةِ المعنى ، إذ هي دالةٌ على آخر الزمان الماضي وأولِ الزَّمان الآتي ، وهذا شأنُ الحروف ، لأنَّه لا يَعدو موضعه الذي وُضعَ له إلى غَيرِه فهو لازمٌ لموضعٍ واحدٌ ، فبني الآن لذلك ، وكذلك " لدن " بنيت للزُومِهَا موضعاً واحداً وهي تُعطى معنى عندَ ، إلا أنهم أعربوا " عندَ " حيث تَوسَّعوا فيها فَأوقعوها على ما بِحضرتكَ ، وعلى ما بَعُدَ عنكَ ، وإن كان

---

(١) في الأصل " فأشبه " .

(٢) في الأصل أولى .

(٣) ساقط في (أ) .

(٤) في الأصل الحرف .

(٥) رأى السيرافي في الإنصاف : ٥٢٣ .

أصلها الحاضر ، تقولُ عندى مالٌ ، وإن كان بخُراسان وأنتَ ببغداد ، وقد كان حقُّ "عند" البناءَ لولا ما لحقها من التَّصرف ، بخلافِ " لَدُن " فإنَّها لا يُتجاوز بها حضرةَ الشَّيء ، فلذلك بُنيتَ وعلَّل بهذا بعضُهم بناءَ " قط " ، وقَدْ " بمعنى «حَسْبُ» ؛ لأنهما لم يَتَمَكَّنَا فى الكلام تَمَكُّنَ الأسماءِ، ولم يُستعملاً استعمالها فأشبها ما وُضع كذلك من الكلمِ وهو الحَرْفُ .

ومنها شَبَهُ ما أشبه الحَرف كفَعَالِ المَعدولة في غير الأمر ، فإنَّها أشبهت فَعَالِ فى الأمر فى الوَزن والتَّأنيث والعَدْل فبُنيت بناءَها . ومنها الوُقوع موقعَ ما أشبَهَ الحَرف كالمُنادى المُفرد ، لوقوعه موقعَ المضمر على قولِ من يُعلِّل بناءه بذلك ، ووجه كون هذين النَّوعين من أنواع شبهِ الحَرفِ أن يُقالَ : أمَّا الأولُ : فلأن " فَعَالِ " حينَ أشبهت ما أشبه الحرفَ صارت مشبهةً للحَرفِ بواسطةٍ / ، ومُشبهُ مشْبِهِ الشَّيءِ شبيهٌ للشيءِ . ٤١/

وأمَّا الثَّانى : فلأنَّ الوقوعَ موقعَ الشَّيءِ يُوجبُ للواقعِ شَبَهاً بالمَوقوع موقعه ، فإذا كان المَوقوعُ موقعه الحرفَ فالواقع يُشبهُ الحرفَ ؛ لأنَّ مشبه المُشبهِ مشبهه ، وردَّ هذا ابنُ عُصفُورٍ بأنَّ قولَ القائلِ بُنِيَتْ لشَبَهِ مُشْبِهِ الحرفِ إقرارٌ بأنَّ البِناءَ يكونُ لغيرِ مُشْبِهِ الحرفِ ، وهو مُشبهُ ما أشبهَ الحرفَ .

والجَوَابُ : أنَّه رَاجعٌ فى الحَقيقةِ إلى نَوعٍ من أنواعِ الشَّبهِ ، وأيضاً فالشَّبَهُ يكونُ قريباً كالذى تقدَّمَ ، ويكونُ بَعيداً وهذا من ذَلِكَ البَعيدِ ، وبُعْدُهُ لا يَمْنَعُ وجوبَ الحُكم لَه ، فهذه أنواعٌ من شَبَهِ الحَرفِ وَقَعَ التَّنبيهُ من النَّاظم عليها بالكَافِ ، على فَرضِ أنَّه أرادَ الوجهَ الأوَّلَ ، وإن أراد الوَجْهَ الثانى فيُمكن ردُّ هذه الأنواع إلى ما نكره . أمَّا الأول فراجعٌ

بالحَقِقَةِ أو بالتَّأويل إلى النوعِ الثَّالثِ مما ذَكَرَه النَّاظِمُ . أمَّا أسماءُ الأفعالِ فقد تَقَدَّمَ ذلك فيها ، وأمَّا أسماءُ الأصواتِ فراجعةٌ إليها بالشَّبه ، فَما هو منها للدُّعاء أو للزَّجرِ ظاهرُ الشَّبهِ باسمِ الفعلِ ، وماعدا ذلك محمولٌ عَليه ، لأنَّ الجميعَ تَصويت أو نقولُ : إنها اجتَمَعَت فى كَونِها غيرُ متأثرةٍ للعاملِ ، إذْ لا تُستَعملُ فاعلةً ولا مفعولةً ولا مضافةً ، فحُكِمَ لها بالبِنَاءِ كهذا الشَّبه ، وهذا أولى من مُطلق الحملِ ، لأنَّ العلّة هنا عامَّةٌ وفى الأول خاصَّة ، وعلى هذا يَجرى الحكم فى أَسماءِ العَددِ المُطلقةِ ، وفى حروفِ الهِجَاءِ ، فإذًا سُقُوط موجبِ الإعرابِ هو معنى عَدَمِ التَّأثُّرِ للعاملِ ، غيَر أنَّ العربَ أهملت ها هنا جزءَ العلَّةِ ولم تُعمله فى أسماءِ الأفعالِ على رأى النَّاظم ، إلا مع النِّيابةِ عن الفعل على ما قرَّره ولو قيل بإِسقاطِ جُزءِ النِّيابة وإعمال الجزْء الأخير لصحَّ واستتب . وأمَّا الثَّانى فساقِطُ الاعتبارِ فى الحَقيقة لأنَّ " غيرُ " فى قَولهم : لَيس غَيْرُ إنما لنى لقَطعه عن الإضافة كقبلُ وبعدُ ، وليس الكلامُ هنا فى البناءِ العارضِ وإنْ سلَّمنا ذلك فهو فى الحَقيقةِ تَضمين لغيرِ معنى " إلاّ " فرجع إلى النَّوع الثانى .

وأمَّا الثَّالثُ : فغَيرُ محتاجٍ إليه ، لأنّ المُضمراتِ والمُبهماتِ قد تقدَّم دُخولها فى النَّوعِ الأوَّل والثانى وكذلك فى الرَّابعِ ، وأيضاً فَمِنَ الأسماءِ ما هو كذلك وليس بمبنىٍّ ، وذلك " كلُّ " و " بعض " ونحوهما . ألا ترى أنّ مدلولَهُما عَرَضٌ يُعتَرض به فى الأشياءِ كلِّها ، ويتَحقَّق ذلك فى " بَعض " حيث وافقت "من" التَّبعيضية فى معناها ، حتَّى قال لنا بعضُ شيوخنا : لا فرقَ بين قولنا أكلتُ من الرَّغيف . وقولنا أكلت بعضَ الرَّغيف من جهةِ المَعنى ، وإنَّما فرَّق بينهما الأحكام اللَّفظِيَّة ، فأنتَ تَرى أنَّ هذا السَّبب غيرُ مطّردٍ ، فبحق ما ترك ذكره النَّاظم .

وأمّا الرّابعُ : فإنَّ قِلَّةَ التَّمكُّن وإنْ كانت أصلاً فى الحُرُوفِ قد وُجدت فى الأسماءِ ، ولم يَكن ذلك موجباً للبناءِ نحو قولك : جئتُ من عَل ، وأشياء من هذا النَّمَطِ ، ويكثُرُ فى الظروف ، فقلَّة التَّمكُّنِ إنْ سلَّمنا أنَّها تقتضى البناءَ ففى بَعْض / دُونَ بَعْضٍ . ألاَ أنَّ نحو : صاد وقاف من ٤٢/ حروفِ الهِجَاءِ إذا جُعل اسماً للسُورة جَازَ فيه الإعرابُ والبنَاءُ ، وعُلّل البناء بقلّة التَّمَكُّنِ ، وإذا كان كذلك فما كان من العِلَلِ مُطَّرِداً فى معلوماته أَولى مما كان غيرَ مُطَّرِدٍ ، وقد وَجَدنا لِبِنَاء " الآن " عِلَّةً مُطَّرِدةً غير ما ذكره السِّيرافى ، وهى تضَمُّن معنى الحرف فعندَ الفارسى وابنِ جِنّى أنَّها ضُمنت معنى ألفٍ ولامٍ سوى التى ظَهرت عليها ، وبها حَصَلَ تعريفها لا بالظَّاهرةِ ، فإنَّها زائدةُ حسب ما نصَّ عليه الناظم فى باب المُعَرّفِ بالأداةِ ، وعند الزَّجاج أنَّها بُنِيَت لما فيها من معنى الإشارة ، فإذاً لا يَتَعَيَّن ما قالَهُ السِّيرافى فى مَذهب النَّاظم ، لإمكان قَوله بما سِوَاه ، وكذلك " قَطُّ " لا يَتَعَيَّن تَعليل بنائِها بِقلَّةِ التَّمكُّنِ ، فإنَّها عندَ السِّيرافى اسمُ فعل نائبُ عن فعلِ الأمرِ فى أول أحوالِهِ ، فمعنى : قَطْكَ دِرْهَمَان ، بمعنى لِيَكْفِكَ (١) دِرْهَمَان ، أو اكْتَفِ بِدِرْهَمَين ، وكذلك " قَدْ " بمعناها (٢) إذَا قُلت : قَدْكَ دِرْهَمَان .

وأمَّا الخَامِسُ والسَّادِسُ : فقد ظَهَرَ رجوعها إلى ما ذكره ، فَفَعالِ المعدولة فى غيرِ الأمرِ راجعةٌ فى بنائها إلى بناءِ المَعدولة فى الأمرِ . والمنادى المفُرد راجعُ إلى بِنَاءِ المُضمر . وإن قلتَ : إنَّ المُنادى بنى

(١) في (أ) ليكفيك .

(٢) في (أ) معناها .

لتَضَمُّنه معنى حرف الخِطَابِ زَالَ هذا الشَّغَبِ .

فإن قيل : إنَّما الكَلاَمُ هنا فى المَبنىِّ اللاَّزم البِنَاءِ بأصلِ المَوضع والمُنادى ليس كذلك . فالعُذرُ فى ذلك ما قالَه بَعضُهم من أنَّ المُنادى وإن كانَ أَصلُ وَضعه على التَّمَكُّنِ لمَّا وَجَبَ له البِنَاءُ من غيرِ تَخْيِيْرٍ كان كغير المُتَمَكِّنِ ، غيرَ أنَّه شَبيهُ بالمُتَمَكِّن ، ولذلك بُنى على حركةٍ ، وقد جَنَحَ [1] بنا الكَلامُ فى هذا الفصلِ، لكن فِما لابُدَّ منه لشَرْحِ كَلاَمِ النَّاظِمِ فَلنَثْنِ عِنَانَه .

* * *

ولمَّا تكلَّم على أحد قِسمَى الاسم وهو المَبنى وذَكَرَ أنواعَ مُوجب البِنَاءِ فيها أَخَذَ فى تَعريف القسم الثانى الذى هو قِسمُ المُعْرَبِ فَقَالَ :

وَمُعْرَبُ الأسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا   مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

تَعرَّض فى هذين المُزدوجين لمسألتين :

إحْدَاهُما : الإشارةُ إلى أنَّ الاسمَ معربٌ بحقِّ الأصلِ ، ليس أصلُه غيرَ ذلك لخلوهمن العِلَل المُوجبة للبِنَاء ، ولا شكَّ أنَّ السَّلامةَ من العِلَلِ هى الأصلِ فالإعرابُ هو الأصلُ من غَيرِ تَخيير فى ذَلك ، وهو مَذهبُ الجُمهور وهو صَحيح [2] فإنَّا وَجَدْنَا بابَ المُعربات من الأسماء أوسع بابًا من المَبنيات بكثيرٍ

---

(١) في (أ) جمح .

(٢) هذه مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين بسطها الزجاجي في إيضاح علل النحو : ٧٧ - ٨٢ ، بسطاً شافياً ومثله فعل العكبري في التبين مسألة رقم : (٨) وابن عصفور في شرح الجمل : ٢/ ٣٣٠ ، وذكرها ابن جني في الخصائص : ١/ ٦٣ ، وابن الخشاب في المرتجل : ٣٤ ، وابن الأنباري في أسرار العربية : ٢٤ ولم يذكرها في الإنصاف .

وقَـد ثَبَتَ أنَّ الكَثْـرَةَ لهـا الأصَـالة ، فـالإعـرابُ إذًا هو الأصلُ ، وأيضًـا فحقيقة الاسميَّة إنَّما تظهر غالباً فى الأسمَاءِ المُعربةِ ، وأمَّا الأسماء المَبنيَّة فليست بأسماءٍ حَقيقةً ، إلا القَليل منها ، بل هى أشبَهُ بالحروفِ منها بالأسماء ، وإنَّما قيل فيها أسماء لوجودِ بعض أحكامِ الأسماءِ فيها.

وأمَّا ابن خَرُوفٍ (١) فقرَّر أنَّ الإعراب فرعٌ فى الأسماءِ ، بمعنى أنَّه أمرٌ طارئٌ علي الكلمةِ ، لأنَّ الكلمَ كلَّها قَبلَ التَّركيبِ أصلُها الوَقْفُ ، وهذا صحيحٌ وهو الأصلُ الأولُ ، وليس الكلامُ فيه ، وإنَّما الكلامُ / فى الأمرِ الطَّارئِ بعدَ التَّركيب ، من الإعراب أو البِنَاءِ ، أيُّهما الأصلُ فى الأسماءِ؟ فقال يُمكن الأمران فى الأسماءِ أن يكونَ أصلُها البِناء ، ثُمَّ دَخلَها الإعرابُ للمَعَانى الطَّارِئَةِ عَلَيها ، وما بُنِى منها بَقِىَ على أصلِهِ ، أو يكون أصلها الإعراب ، لأنَّها لم تُجْعَلْ علامات للأشخاصِ والأجناسِ إلاَّ للإخبار عَنها وتصرفها فى الإسنادِ للمَعانى المحتوية عليها ، والمانعُ من إعرابها تضمنُها مَعانىَ الحُرُوفِ أو شبَهُها بها أو خروجُها عن أصلِها ونَظائرِها ، ثم جَعَلَ الأظْهَرَ القَولَ بأنَّ أصلَها الإعرابُ ، وهذا فى الحَقيقة راجعٌ إلى الوِفَاقِ ، حيثُ رجَّح ما ذَهَبَ إليه غَيره إلا أن فى كلامِهِ نَظراً فَتَأمَّله ، فليس موضعُ ذِكرِهِ هذا المَوضع . ٤٣/

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : حَصرُهُ البِنَاَء العَارضِ للأسماء فيها أشبه الحرف لأنَّه ذكر أولاً أنَّ بناءَ ما بُنى لأجلِ شبهِ الحَرفِ ، ثُمَّ ذكر هنا أن

(١) قال في شرح الجمل له : ولذلك صيره النحويون في الفعل فرعاً .

المُعربَ ما سَلِمَ عن شَبَهِ الحَرْفِ ، فاقتَضى أنَّ شيئاً من الأشياءِ غيرُ شبهِ الحرفِ لا يُبنى له الاسم ، وهذا مذهبُ سيبويه . ألاَ تَرَاهُ قال :[1] وأمَّا الفَتْحُ والضَمُّ والكَسْرُ والوَقْفُ فللأسماءِ غَيرِ المُتَمكِّنةِ المُضَارِعَةِ عندهم ما ليس باسمٍ ولا فعلٍ مما جاء لمعنى لَيس غَيرُ نحو : " سَوفَ " و " قَد " . فموجب البِنَاءِ عنده شَيْءٌ واحدُ ، وقد اختَلفت عباراتُ النَّاس في عدِّ موجبات البِناء ، فالمُحققون على أنَّ ذلك واحدُ كما ذَكَرَ النَّاظم ، وإياه عَضَّدَ الشَلَوْبِين حتَّى حَمَلَ قولَ سيبويهِ ليس غير ، على أنَّه يَرجعُ إلى الأسماء غَيرِ المُتمكِّنَةِ ، والمَعني عنده أنَّ علَّةَ البِنَاءِ فى الأسماءِ إنمَّا هو عدمُ تَمكنها ، أى مُضَارعتها للعَديم التَّمكُّن من الكلم الثَّلاث وهو الحَرف لَيس غيرُ ، ثمَّ تأوَّلَ ما كانَ غيرهِ خارجاً عن شبهِ الحَرف .

ومنهم من عدَّ وَجهين وهما شَبَهُ الحَرْفِ وتَضَمُّن مَعناه كالفَارِسيِّ[2] وابنِ جِنِّي وهو بمعنى الأول ، لأنَّ تَضَمُّن معنى الحرفِ من أنواعِ شَبَهِ الحرفِ ، إذ ليس شَبَهُ الحرفِ آتياً على وَجْهٍ واحدٍ كما تَقَدَّمَ ، فهذا غيرُ مخالفٍ لمذهبِ سيبويه .

ومِنْهُم من ذَكَرَ ثَلاثةَ أوْجُهٍ فزادَ خُرُوج الاسمِ عن أصلْهِ ونَظائره ، ذكرَ ذلك ابنُ خَرُوفٍ ونَبَّه به على بناءِ " أى " عندَ سيبويه إذا حذف المبتدأ من صِلَتِهَا نَحو : أَكْرِمْ أَيُّهم أَفْضَلُ .

---

(١) الكتاب : ٣/١ .

(٢) رأي الفارسي في شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٩/٢ ، وشرح الجزولية للأبذي : ٥٥/١.

ومنهم من عدَّ أربعةَ أوجه كالسِّيرافى حيث قَال [١] : البِنَاءُ فى الأسماءِ إمَّا لِمُشابهة الحُرُوف ، أو للتَّعلُّق بها ، أو لِوقُوع المَبنى موقعَ فعلٍ مَبنى ، أو لِخُروجه عمَّا عَليهِ نَظائره . ولعلَّه يريد بالتَّعلُّق بالحروف تَضَمُّنَها لِمَعانيها أو الإبهام فى الأشياء وقد تقدَّمَ ذلك .

ومنهم مَن عدّ خمسةَ أوْجُهٍ كالجُزُولِيِّ [٢] ، وهى شَبَهُ الحَرْفِ وتَضَمُّن معناه والوُقوع مَوْقِعَ المبنى ، ومُضَارَعَةِ ما وَقَعَ مَوْقِعَ المَبْنِيِّ ، والإضافة إلى المبني وقَد عُدّت أكثر من ذلك حتَّى إن بعضَ تَلاميذ شيخِنَا الأُستاذِ أبى عبدِ الله الفَخَّار - رحمة الله عليه - رَفَعَها إلى اثنين وعِشرين وَجهاً ، لكنَّها إذا ضُبطت تَرجع إلي أقل من ذلك . وحاصِلُ ما زَادوه على ما ارتَضاه النَّاظِمِ ثمانيةُ أوجه : الوُقوع مَوقع الفِعل المبنى ومضارعته / ٤٤/ وكثرة مَوانع الصرّف والإضافة إلى مَبنى ، والتَّركيب ، والقَطع عن الإضافة ، والخُروج عن النَّظائر (وكثرة الاستعمال) [٣] .

فأمَّا الأوَّل : فَعَنَوا به أسماء الأفعال ، وقد تقدَّم أنَّ الوقوعَ موقعَ الشَّيْءِ يُوجب للواقع شَبَهاً بالمَوقوع موقعه ، وإذَا كان كذلك فَشَبَهُ الفعلِ لا يوجبُ أكثَرَ من مَنْعِ الصَّرف ، أمَّا أن يوجب البِنَاء فلا ، وإنَّما الذى

(١) وعبارته في شرح الكتاب : ٤٧/١ .

أبو سعيد اعلم أن الأسماء المبنية كلها لا يخرج بناؤها عن أن يكون لمشابهة الحروف ومضارعتها ، أو للتعلق بها وملابستها أو لوقوع المبنى موقع فعل مبني أو لخروجها عما عليه نظائره وخلافه لباب أشكاله .

(٢) الجزولية : ورقة : (٥) نسخة جامعة القاهرة .

(٣) في (س) . وتلقت في هامش الأصل .

يوجب البِنَاءَ مضارعةُ ما لا يكونُ إلا مَبْنيًا ، وهو الحَرف بخلافِ الفعلِ فإنَّه قد يكون مُعرباً ، ومِمَّا يَدُلُّ على أنَّ مضارعةَ الاسمِ للفعلِ بوقوعه موقعه لا يوجبُ بناءً أنَّ مضارعتَه له قد تكونُ بتضمنِّه معناه ، وهو معنى وقوعه موقعَه وشَبَهُهُ به في اللَّفظ ، فإنْ كان وقُوعه مَوْقِعَ الفِعْلِ المَبْنِيِّ يُوجب البناء فليكن شَبهه به في اللَّفظ مُوجباً للبِناء أيضاً ، كما إذا سَمَّيْتَ رَجُلاً بالفعلِ الماضي نَحو : انفعل وافتَعل وَفَعَل وفُعِلَ وما أَشبه ذلك ، إذْ لا فرقَ بينَ الشَّبهِ بالمَبنى[1] والوقوع موقعَه في إيجابِ البِنَاءِ ، كما لم يَكن بينهما فَرقٌ بالنِّسبة إلى الحرْفِ ، لكنَّ العَرَبَ إنمَّا يُوجب شَبَه الفِعل عِندها مَنْعَ الصَّرفِ فَقَط ، ولا يُوجِبُ بَنَاءً البَتَّةَ فكذلك وقُوعه مَوقِعَه لا يُوجب بِنَاء ، وأيضاً قد وَجَدْنَا الأسماءَ تَقَعُ مَوْقعَ الفِعْلِ المبنى ، ولا يُوجب ذلك بناءً ، وذلك اسمُ الفاعل إذَا كانَ صِلةً للألِف واللاَّمِ فإنه إنمَّا عَمِلَ هنالك وإن كان بمعنى الماضي لِوقُوعه مَوقعه ، فكما عمل لوقوعه مَوقعه كذلك يَنبغي أَن يُبنى ، لكنَّ العربَ لم تَفعل ذلك ، فدلَّ على أنَّ الوقوعَ موقعَ الفعلِ المبنيِّ لا يوجب بناءً البَتَّة ، بهذا المعنى استَدَلَّ الشَّلوبين على عَدَمِ صِحَّةِ ما ذَهَبَ إليه السِّيرافي وغَيره . وأمَّا المُضَارَعَةُ لما وَقَعَ مَوْقِعَ المَبْنِيِّ فذلك في : جَعَارِ وسَفَارِ ، حيثُ أشبه نَزَالِ ، وهذا الشَّبَهُ يَقولُ به النَّاظم على طَريقته في نَزَالِ ، لأنَّ مشبه المُشبه مُشْبِهُ كما تقدَّم وأمَّا كثرةُ موانعِ الصَّرفِ فهو مَذْهَبُ المُبَرِّدِ في جَعَارِ ونحوها قال : بُنيت لأنَّها معرفةٌ مُؤَنَّثَةٌ لا تَنْصَرِفُ فَزَادَهَا العَدْلُ ثُقْلاً . وليس بعدَ مَنْع الصَّرفِ إلاَّ البِنَاء وردَّ[2] عليه السِّيرافي

(١) في (أ) بالمعنى .

(٢) في (أ) ورده .

بأنَّ صَحراء إذا سَمَّينا بها مُؤَنَّثًا لم تُبْنَ اتفاقاً وكَذلك مَساجد مُسمًّى به المُؤَنَّث ، ولا يُزاد فيها على مَنْعِ الصَّرف ، لأنَّ كثرةَ مَوَانِعِ الصَّرْفِ إنَّما هِي كَثْرة وجُوه شَبَهِ الفعلِ ، وشَبَهُ الفِعلِ لا يُوجب البِنَاءَ فَعلى هذا كلُّ ما استدلَّ به على بُطلان الوَجه الأول ، به يستدل على بطلان هذا الثالث .

وأمَّا الإضافةُ إلى المَبنى فخَارجةٌ عمَّا نَحن بِسَبيله ، لأنَّها لا تُوجبُ بناءً لِطُرونِها بعدَ التَّركيب ، وكلاَمُنا فى المَبنى بحقِّ الأصلِ ، وإنَّما الإضافة إلى المبنى - إنْ ثبتت علَّةُ تُجَوِّزُ البناء لا تُوجبه ، وأيضاً فالبناء معها لشبهِ الحرفِ على ما سيذكرُ فى مواضِعِهِ إن شاءَ اللّه تَعالى[1]. ومثالُهُ قَولُ النَّابغة [2] :

عَلَى حَيْنَ عَاتَبْتُ المَشيْبَ عَلَى الصِّبَا

وكذلك التَّركيب نحو : لا رجلَ ، وخَمْسَةَ عَشَرَ ، والقَطع عن الإضافة نحو" لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ " [3]. وأمَّا الخُرُوج عن النُّظائر، وذلك فى "أى" فهو فى الحَقيقة رجوعٌ إلى الأصلِ من البِنَاء، لأنَّ أصل[4]أيٍّ أن تَكون مَبنيَّة كسائرِ ما تكون بمعناه من المَوصولات / أو/٤٥

---

(١) ساقط من (ب) .

(٢) البيت بتمامه :

على حين عاتبت المشيب على الصبا   وقلت ألما أصْحُ والشيب وازع

ديوان النابغة الذبياني : ٣٢ .

(٣) سورة الروم : آية : ٤ .

(٤) ساقط من (أ) .

أسماءِ الشَّرط وأسماء الاستفهام ، إلاّ أنَّها أُعربت لتَمكنها بالإِضافة ، فلمَّا حذف المبتدأ من صلتها إذَا كانت موصولةً [1] وصارَ المُضاف إليه أيٌّ كالعِوَضِ منه تَوَهَّمُوا زَوَالَ الإضَافَةِ منها ، فَصَيَّرُوها [2] إلى أَصلها من البِنَاءِ وخَرَّجوها عن نَظائرها ، إنَّما معناه أنَّها انفردت بحسنِ حَذف المُبتدأ مِن صلتها إذَا كان هو الضَّميرَ العائدَ عليها دونَ سائرِ المَوصولات حيثُ قَبُح ذلك فيها ، وإن دخلَ تحت هذا الوَجه بناء " حيثُ " لانفرادها دونَ سائر ظروف المَكان بالإِضافة إلى الجُملة لزوماً ، فشبه الحَرف أولى أن يُعَلَّلَ به بِنَاؤها ، كما ستَأتى فى هذا الباب إنِ شاءَ اللَّه وأيضاً فهذا الوَجه مما يكون البناء مَعه فى حالٍ دونَ حالٍ .

أمَّا فى " أى " فعلى رأى سيبويه [3] وغيره ، وأمَّا فى " حيثُ " فعلى رأى السِّيرافى ، فانظر فيه فى باب المَجاري من " شَرْح الكِتَاب " [4] وأما كثرة الاستعمال وذلك فى " لهى أبوك " على ما قاله بَعضهم ، فلم يعتبرها المؤلف علة بناء ، إذ لم يَثبت لكثرةِ الاستعمالِ إلا التَّغيير بالزِّيادة والنُّقصان كلم يَكُ ، ولَم أُبل ، وأَيْشٍ ، ويا بنَ أُمَّ ، أو بتَغيير الحركات نحو : يا زيدَ بنَ عَمْروٍ وما أَشبه ذلك ، ولم نَرَ شَيْئاً من ذلك بُنى لكَثرةِ الاستعمالِ ، فكذلك « لهى أَبوك » ، فَهم وإنْ غيَّروه – وكان أصله : للَّه أَبُوك – لم يَبْنُوه لما ذكره بل لأمرٍ آخر وأولى من

---

(١) الواو ساقطة من (أ) .

(٢) ذكر في هامش الأصل قراءة " فردوها " في مسند أخرى .

(٣) الكتاب : ٣٩٩/١.

(٤) شرح السيرافي : ٢٢٧/٣.

ذلك ما قَلّه المُؤلِّفُ من أنّه ضُمِّنَ معنى التَّعَجُّب الذى كانَ حقُّه أن يُوضع له حرفٌ ، فإذَا تَقَرَّر هذا لم يَستقر من هذه الأوجه المتقدمة سبباً للبِنَاءِ فى الأسماءِ إلاَّ الحَرْفِ ، وهو ما أراد النَّاظم - رحمه الله - تَقريرَه .

وقوله : (منْ شَبَهِ الحَرْفِ) أراد به الشَّبه فى أىِّ نَوْعٍ كانَ من تِلكَ الأنواع التى ذَكَرَها ، وهذا إن قلنا : إنّه قَصَدَ حَصْرَ الشَّبَهِ فى تلكَ الأربعةِ أو الشَّبَه العَامَّ فيما ذَكَرَ . وفيما لَم يَذكر مما تَقَدَّم لنا ذكرُهُ فى شرح كلامه ، أو لم يتقدَّم فيه ذكرٌ ، وهذا إن قلنا أنَّه [1] قَصَدَ بإتيانه بالأنواعِ الأربعةِ قَصْدَ التَّمثيلِ لا الحَصْرِ ، ومثَّل ما سَلِمَ من شَبَهِ الحرفِ بمثالين ، وهما أرض ومعناه بيِّنٌ ، وسَمَا وأصله سَمَاءُ - بالمَدُ - من السُّمو وهو الارتِفَاع ، لكن قَصره للشِّعر ، ووقع فى نُسَخٍ مَضْبُوطاً بِضَمِّ السِّين على وَزْنِ هُدًى وتُقًى ، وعليه شَرَحَ ابن النَّاظم [2] وهى لُغَةٌ فى الاسم ، إذ فيه خَمْسُ لغَاتٍ : اِسم وأُسم - بكسر الهمزة وضَمِّها - وسِم وسُم - بكسر السين وضَمٍّ مع النَّقْصِ - وهذه هى اللغات المَشهورة فى النَّقل ، واللغةُ الخَامِسَةُ هى [3] التى فى كَلامِ النَّاظم نُقِلت عن ابنِ الأعرابى ، وذكرها ابن السيد ، وهى غَرِيْبَةٌ ، واستشهد عليها بما أَنْشَدَهُ الفَارِسِيُّ عن أبى زَيْدٍ [4] :

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) شرح ابن الناظم .

(3) في (أ) هذه .

(4) أنشدها أبو زيد في النوادر : ٤٦٢ كما أنشدهما ابن جني في المنصف : ١:٦٠ ، والبغدادي في شرح شواهد الشافية : ١٧٧/١.

فَدَعْ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهْوِ واقْصِدْ بِمِدْحَةٍ لِخَيْرِ مَعَدٍّ كلِّها حيثُ انْتَمَى
لأَعْظَمِها قَدْرًا وأَكْرَمِهَا أبًا وأَحْسَنِها وَجْهاً وَأَعْلَنِهَا[1] سُمَا

وبما أنشدَهُ الزَّجاجُ وغيره من قولِ الآخر[2] :

اللّهُ أَسْمَاكَ سُمًا مُبَارَكَا آثَرَك اللّه بِهِ إِيْثَارَكَا

وَلاَ دَلِيْلَ فى هذين الشّاهدين[3] على إثْبَاتِ هذه اللُّغة ، لأنَّ سُماً فى / ٤٦/ الموضعين منصوبٌ ، فيمكن أن تكونَ الألفُ ألفَ التَّنوين كيدٍ ودَمٍ ، إذا قلتَ رأيتُ يداً ودماً ، وإنَّما أتَى الفَارِسِيُّ بالشّاهدِ الأول على أنَّ سُماً منقوصٌ ، وكذلك الزَّجاجُ والجَوْهَرِيُّ فى الشّاهد الثّانى ، وفَسَّر القَالِى سُماً على غير هذا المعنى فقال : سُما الرُّجلِ : بُعْدُ ذَهابِ اسمِهِ ، فلم يَجْعله مُرادفاً للاسمِ وأرادَ بِبُعْدِ ذَهَابِ الاسمِ انتِشارَ ذكره فى الأَقطار وطَيرانه كلَّ مطارٍ . وأتى بمثالين ولم يَقتصر على مثالٍ واحدٍ ليُعلِمَ أنَّ الاسمَ المعربَ منه ما يظهر فى آخره الإعراب كأرضٍ ، ومنه ما يُقدَّر[4] فى آخرِهِ كسُماً ، فإنَّ جميع ما آخره ألفٌ يقدر فيه الإعرابُ كلُّه، فأتى بمثالٍ منه لئلا يَتَوَهَّم المبتدئ أن ما آخره ألفٌ ليس بمعربٍ لعدم ظُهُورِ الإعرابِ فيه ، وهذا المَعنى يُشير إلى صحةِ ما ثَبَتَ فى النُّسَخِ من ضَمِّ سينِ سُما، إذ لو أتى بسَما المَمْدودِ لم يَحصل ذلك المَعنى بالمثالين لاستبعادِ أن يكونَ المثالُ الثّانى لغيرِ معنى زائد لأنَّه قلَّما يَفعل ذلك ، ويُمكن أن يكونَ الضّبط– بفتح السِّين –على ما يقع فى بعضِ

(١) فى الأصل " أغلبها " .

(٢) هو أبو خالد القنانى كذا قال العينى فى شرح الشواهد : ١٥٤/١ وهما فى الصحاح واللسان " سمو " والإنصاف : ١٥/١ ، والتصريح : ٥٤/١

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى (أ) يظهر .

النَّسخ ، ويكونَ المثالان لمعنىً واحدٍ أو يكونَ كالضَمِّ فى القَصد ، لأن سَمَاءً المَمدود لما قُصِرَ للشعْر صارَ من قبيلِ المَقصورات كفتىً ورحىً [١] . ألاَ تَرَى أنَّك تَكتُبُه باليـاءِ إن كان من ذَوات اليَـاءِ نحو : قَضَى مقصورُ قضاءٍ ، فهو إذًا كسُما المَضموم السِّين فى إعطاء المَعنى المَقصود .

ثُمَّ قالَ [١] :

* * *

وفِعْلُ أمْرٍ ومُضِيّ بُنِيَــا ... وَأعْرَبُوا مُضَارِعاً إنْ عَرِيَــا

مِنْ نُونِ تَوكِيـدٍ مُبَاشِــرٍ وَمِنْ ... نُونِ إنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِــنْ

لمَّا فَرَغَ من بيان قِسمةِ الاسمِ إلى المُعرب والمَبْنِيّ أخَذَ فى بَيَانِ ما للفعلِ من ذلك ، ثمَّ ما لِلحرفِ فَقَسَّم الفِعْلَ أيضاً إلى المُعرب والمَبنى ، فأمَّا المبنى منه فَصِيغَةُ الأمرِ وصِيغَةُ الماضِى ، وذلك قولُه : (وفعلُ أمْرٍ ومضىً بُنِيَا) وألف بُنِيَا ألفُ تَثْنِيةٍ ، وهو ضَميرٌ عائدٌ على الفِعلين : فعلِ الأمرِ وفعلِ الماضى وتَقديره : وفعلُ أمرٍ وفعلُ مضِيٍّ بُنِيا . وفُعلُ المُضِيِّ هو الفِعْلُ المَاضِى وأضَافَهُ إلى المُضِىِّ لأنَّهُ من صِفَتِهِ ، فمِثال (فِعلِ)[٢] الأمرِ : قُم واضْرِب وكُلْ واشْرَب ومثالُ الفعل الماضِى : قامَ وضَرَبَ واقتَدَرَ واستَكْبَرَ وما أشبَهَ ذلك ، فهذان مَبنيان حَتْماً كما ذَكَرَ ، لا إعرابَ يدخلهما البَتَّةَ ؛ وإنَّما بُنِيَا لفقدِ العِلَّةِ المُوجبةِ للإعرابِ فيهما ، وذَلك التَّفرقة بين المعانى الحَادِثَةِ بعدَ التَّركيبِ وهى الَّتى إذَا اختلَفت على الكلمةِ لم يَتَبَيَّن بَعْضُها مِنْ بَعضٍ إلا بالإعرابِ كالفَاعِلِيَّةِ والمَفعوليَّة والإضافةِ فى الأسماءِ ، فلمَّا كانَا كذلك لم يكن لدخول الإعراب فيهما معنًى فبُنِيَا لِذَلك[٣] ، وما ذَهَبَ إليه فى الأمرِ هو مذهبُ

(١) ساقط من (أ) .
(٢) فى (أ) .
(٣) فى الأصل كذلك .

البصريين ، وذهبَ الكُوفِيون إلى أنه مُعربٌ مجزومٌ [١] . وأصلُ ارمِ واخشَ واغزُ[٢] عندهم لِتَرمِ ولِتَغزُ ولِتَخْشَ ، فليس أصلُ بناءٍ ، وإنَّما هو محذوفٌ من المُضارعِ ، والمُضارع معربٌ . وأدَلُّ دَليْلٍ عندهم على ذَلِكَ حذفُ آخره وجَريَانُه في ذلك على المُضارع ، والظَّاهر/مَذْهَبُ البَصْرِيِّين[٣] مِنْ كَونه مَبْنِيّاً . /٤٧

وأصلُ بِنَائِهِ[٤] لوجهين :

أحدُهما : أنَّ ما زَعَمُوا مِن الحَذْفِ دَعوى .

والآخر : أنَّ طريقَ الحَذْفِ أن يكونَ للتَّخفيفِ ، وإذَا كان كَذَلِكَ ، فلو أرادُوا التَّخفيف لَحَذَفُوا اللاَّمَ ويَبْقَى حَرْفُ المُضَارَعَةِ ، فَحَذْفُهُم له وإتْيَانُهمْ بالهَمْزَةِ بَعِيْدٌ عن مَقْصَدِ التَّخفيفِ ، وأيضاً حذفُ الجازِمِ وإبقاءُ عَمَلِهِ مَحْذُورٌ كَمَا كانَ ذلك في الجارِّ الَّذي هو نَظِيْرُهُ .

وأمَّا حَذفُ الآخرِ : فإنِ هذا البِنَاء كما اطَّرد في الأمرِ وأشبه المجزوم لموافقته له في السُّكون ، وحَركات الفعل وسكُونه حُكِمَ له بِحكمه فحُذِفَ آخرُه المعتلُّ ، كما حُكم للمَبني في النِّداء وفي بابِ " لا " بحكم المُعرب على ما سيَأتي إن شاءَ اللهُ تَعالى [٥] .

وأمَّا المُعْرَبُ منها فهو الفِعلُ المُضارعُ ، وذلك قولُه : (وأعْرَبُوا مُضَارِعًا) أي : فِعْلاً مُضَارِعا ، يُريد أنَّهم لم يعامِلُوه معاملةَ أخويه

---

(١) الإنصاف : ٥٢٤/١ المسالة رقم : (٧٢) .

(٢) في (أ) واغز واخش .

(٣) في (أ) الناظم .

(٤) في (أ) بنا .

(٥) ساقط من (أ) .

فَيَبْنُوه بل أعربوه كما أعربوا الاسم ، وضَمير أعربوا عائدٌ على العَرَبِ ، وهو من قَبيل ما يُفَسِّره السِّياق ، إذ لم يَتَقَدَّمْ لِلْعَرَبِ ذِكْرٌ ، لَكِنْ لمَّا كان هذا العـــلم تَقْرِيرًا لكلامهم صارَ ذلك قَرينةً تدل على أنَّهم المَقصودون بالضَّميرِ ، فصارَ كقوله تَعالى [١] ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ ﴾ ، والمُضارع مشتقٌ من المُضَارَعَةِ وهى المُشَابَهَةُ ، وإنَّما سُمِّى مضارعًا لمُضارَعَتِهِ الاسمَ ، أى مُشابهَتِهِ ، وهذه المُضارعةُ هى التى أوجبت الإعرابَ فيه عندَ البَصريين ، إذ لَيس فيه عندهم [٢] مُوجِبٌ له كما كان فى الاسمِ موجبٌ ، بل هو فى ذلك كأخويه الأمرِ والمَاضى ، إلاَّ أنَّ العَرَبَ من شَـــأنهم مُراعاة الشَّبَهِ ، فيُعاملون المُشبَّهَ معاملةَ ما شُبِّه بِـــهِ فى بعضِ الأحْكَـــامِ ولمَّا كان المُضارع شَبيهًا باسمِ الفاعلِ من جهةِ اللَّفْظِ ، لِجَرَيَـانِهِ عليه فى الحَرَكَاتِ والسُّكَنَاتِ وعَدَدِ الحُروف مطلقاً ، وفيما زَادَ على الثَّـلاثة شابهه أيضـاً لجريانه مَعَهُ فى تَعيين الحُروف الأصول والزَّوائدِ ، وتَعيين محالِّها ماعدا الزِّيادة الأولى ، ومن جهةِ المَعنى ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَأتى بمعنى الحالِ وبمعنى الاستِقبالِ أعربَ بالحَملِ عليه ، كَمَا عَمِلَ اسمُ الفَاعِلِ بالحَـمْلِ على المُـضـارع ، وهذ الوَجـهُ أحسنُ ما سـمـعتُ فى تعليلِ إعـراب المُضارع من شيُوخنا وما رأيته مما ذكره النَّحويون ، وإيَّاه كانَ يَعْتَمِدُ شَيخُنا القَاضِى أبو القَاسِمِ الحَسَنِىُّ[٣] - رَحِمَـهُ اللّه - . وللبَـصـريين فى تقـريرِ هذا الشَّـبَـهِ أوجـهٌ لا حـاجـةَ بنا إلى إيرادها . واعلَم أنَّ قـولَ النَّاظِمِ : (وَأعـرَبُوا مُضَارِعاً) ليسَ فيه ما يَدُلُّ على أصَالة الإعرابِ فى المُضارع ولا على فَرْعِيَّتِهِ فيه ، بَلْ قالَ : (وَأعْرَبُـوا) كما قال فى الأمرِ والمَاضى " بُنِيَا " أىْ بَنَتْـهُمَا

---

(١) سورة ص : آية : ٣٢ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) هو المعروف بـ " الشريف الغرناطى " انظر ثبت شيوخه .

العَرَبُ ، فَتَرك التَّنبيه على ذَاك لأنَّها مسألةٌ فى مَحَلِّ النَّظَرِ بَعْدُ ، ولأنَّها غيرُ ضَروريَّةٍ ولا يَنْبَنِى عليها فى اللّسان العربى فائدةٌ ، وقد اختَلَف أهلُ البَصْرَتَيْنِ (١) فيها ، فأهلُ البَصْرَةِ ذَهَبُوا إلى أنَّ الإعرابَ فى المُضارع فرعٌ دَخَلَهُ بالشَّبهِ المنبَّهِ عليه وأهلُ الكُوفَةِ ذَهَبُوا(٢) /إلى ٤٨/ أنَّه أصلٌ فيه ،

والسَّبَبُ فى دُخُولِهِ فيه كالسَّبب فى دُخوله فى الاسمِ من التَّفرقة بين المَعانى الحَادِثةِ بعدَ التَّركيبِ ، فكما أنَّ الإعرابَ فى الاسمِ للتَّفرقة بين الفاعليةِ والمَفعوليةِ والإضافةِ فى قولك : ما أحسنَ زيدٌ إذا نَفَيْتَ ، ومَا أَحْسَنَ زَيْداً ! إذَا تَعَجَّبْتَ ، ومَا أَحْسَنُ زَيْدٍ(٣) ؟، إذَا استَفْهَمْتَ ، كَذلك هو فى الفِعل إذَا قُلتَ : لا تَأكُلِ السَّمك وتَشْرَبَ اللَّبن . للتفرقة بين النهى عن الفعلين مطلقاً وبين النَّهى عن الجَمع ، وبينَ الاستئناف والتَّخييرِ فى الفِعل الثَّانى والنَّهى عن الأوَّلِ ، ثُمَّ حُمِلَ فى البَابَيْنِ ما لا يَفتَقِرُ إلى التَّفرقة على ما يَفْتَقِرُ إليها ، ومِنْ هذا المَذْهب الأخيرِ استَنْبَطَ المؤلِّفُ مَذهباً ثالثاً هو أَضْعَفُ المَذَاهب ، فلم نُطَوِّل بذكره ، ثمَّ شَرَطَ فى إعرابِ المضارع شَرطاً فقال : (إن عَرِيَا مِنْ نُوْنِ تَوْكِيْدٍ .. إلى آخره) يُقال : عَرِيَ الرَّجلُ من ثِيَابه يَعرى عَرْيَةً وعَرْوَةً ، إذا تَجَرَّدَ منها فهو عَارٍ وعُرْيَانٌ ، والمرأةُ عُريانةٌ ، هذا أَصله ، ثُمَّ يُستعمل فى غيرِ ذلك مجازاً

---

(١) يقصد البصرة والكوفة ، كذا ذكر الإمام اللغوى عبدالواحد بن على أبو الطيب فى كتابه المثنى : ١٢ ، وأنشد :

فقرى العراق مسير يوم واحد ... والبصرتان وواسط تكميله

وهذه المسألة لم يذكرها ابن الأنبارى فى الإنصاف .

(٢) فى (أ) قد ذهبوا .

(٣) فى (أ) زيداً .

كهذا الموضع ، ويَعنى أنَّ إعرابَ الفِعْل المُضارع مَشْرُوطٌ بسَلامَتِهِ من لَحَاقِ نُونين، إحْدَاهُمَا : نُونُ التَّوكِيْدِ المُبَاشِرَةِ ، ونُونُ التَّوكيد على وجهين : خفيفةٌ وثَقيلةٌ وكلتاهما مُرادة ، ولذلك أَطلق ولم يُقَيِّد بواحدةٍ دونَ أُخرى ، فالخَفِيْفَةُ نَحو قَول الله تَعالى[1] : ﴿ لَنَسْفَعاً بالنَّاصيةِ ﴾ ، ﴿ وليكوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [2]، والثَّقِيلةُ : نحو قَوله[3]: ﴿ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّه الَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ الكَاذبِينَ ﴾.

والمُباشر : وصفٌ للنُّون على اعتبارِ التَّذكيرِ ، ولو اعتَبَر التَّأنيث فيه لقَال مباشرةٍ ، والحُرُوف كلُّها تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ باعتبار أنَّه لَفظٌ وأنَّه كَلِمَةٌ وأَنْشَدَ سيبَوَيْهِ على التَّذكِيرْ [4] :

كَافًا ومِيْمَيْنِ وسِيْنًا طَاسِمَا

وأَنْشَدَ عَلَى التَّأنِيثِ[5] :

كَمَا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِيمُهَا

وإنَّما قيَّد النُّون بالمُبَاشَرَةِ وهى المُلامَسَةُ والمُلاصَقَةُ من غيرِ حائلٍ لأنَّ نونَ التَّوكيد تارةً تكون مُباشِرةً للفِعل من غيرِ فاصلٍ يَفصل بينهما كالمُثُل المُتقدمة ، وتارةً تَكون غيرَ مباشرةٍ ؛ إمَّا حَقِيقةً كالشَّديدة مع أَلِفِ الاثْنَينِ إذا

---

(١) سورة العلق : آية : ١٥ .

(٢) سورة يوسف : آية : ٣٢ .

(٣) سورة العنكبوت : آية : ٣ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣١ ، لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الجمل : ٢٨٦ وانظر : المخصص : ٤٩/١٧ ، وشرح ابن يعيش : ٢٩/٦ .

(٥) الكتاب : ٣١/٢ ، والبيت بتمامه :

أشاقتك آيات أبان قديمها كما بُيِّنَتْ كاف تلوح وميمها

وهو للراعى النميرى واسمه عبيد بن حسين شاعر أموى مشهور والبيت فى : ٢٥٨ وانظر : المقتضب : ٢٣٧/١ ، والجمل : ٢٨٦ ، وشرح ابن يعيش : ٢٩/٦ .

لَحِقَت الفِعْلَ نحو : هل تَضربانِّ يا زَيدان ؟ ، وإما حُكْماً كما إذا لحقَ الفعلَ واوُ جَمَاعَةٍ أو ياءُ واحدةٍ مخاطَبَةٍ نحو : هَلْ تَضْرِبُنَّ يا زَيْدُونَ ؟ وهل تَضْرِبِنَّ يَا هِنْدُ ؟ فإنَّ النُّون وإن باشرت الفِعل لَفظاً ، هي غيرُ مباشرةٍ حكماً إذ أصله هل تَضربونَّ وهل تَضربينَّ ؟ لكن حُذِفَ حرفُ العلّة لالتقاءِ الساكنين وبَقيت الضَّمَّةُ دالَّةً على الواوِ المَحذوفةِ ، والكَسرةُ دالةً على الياءِ ، كذلك فالفَاصِل هنا في حكمِ المَوجود .

فأمَّا المباشِرةُ : فهي الّتي تحرز منها ، وإنَّ المضارع إنَّما يُعرب إذا سَلِمَ منها ، وأمَّا غَيرُ المُباشِرَةِ : فلم يَتَحرَّزْ منها ، لأنَّ لحاقَها عنده وَعَدَمَ لَحَاقِهَا سواءً ، فالمُضارع إذا لَحِقَته معربٌ كما لو لَم تَلْحَقْهُ .

فإذَا قُلتَ : هل تضربان؟ وهل تضرِبُنَّ وهل تضرِبِنَّ ؟ فهي معرباتٌ، كما إذا قُلت : هل تَضربان ، وهل تَضربون[1] ، وهل تَضربين ؟ إلا أن علامةَ الإعرابِ وهي النُّون / حذفت لاجتماع الأمثالِ ، وهذا المَذْهَبُ/٤٩ الذي ذَهَبَ

إليه هو أحدُ المَذاهبِ الثَّلاثةِ في المَسألةِ لأنَّهم اختَلفُوا في الفِعلِ المُضارعِ إذا لحقته نُون التَّوكيدِ ، هَل يَرجع إلى أصله من البِنَاء أم يَبقى على حاله من الإعراب ؟ على ثلاثةِ أقوالٍ :

أحدُها : أنَّه باقٍ على حاله من الإعراب مُطلقاً، ولا تَأثير للنون التَّوكيديَّة فيه ، لكن يَصيرُ الإعراب فيه مُقدَّراً ، ونَظيره في الأسماءِ المُضاف إلى ياءِ المُتَكَلِّم، ومن النَّاسِ مَن يُطلق على الفعلِ هنا أنَّه لا معربٌ ولا مبنيٌ كالمُفرد المُضاف إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ، فَله حالٌ بينَ حالين.

---

(١) ساقط من (أ) .

والثَّـانى : النُّون ، تُؤَثِّر فـيه المَنع من الإعرابِ فَيَصِيرُ إلى أصله من البِنَـاء مُطْلَقاً ، وعلى هذا المَذهب أكثرُ النَّحويين .

والثَّـالثُ : مَذهب النَّاظم ، وهـو التَّفـرقةُ بين مـا لَحِقَه ألِفُ اثنين أو واوُ جَمَاعَةٍ أو ياءُ واحدةٍ مخـاطبةٍ وبينَ غَيـره ، فالأوَّلُ باقٍ على أصله الثانى وهو الإعراب ، والثَّانى مُنْتَقل عنه إلى أصله الأول وهو البِنَـاءُ ، وإلَيه ذَهَبَ الخِدبُّ[1] على مـا حَكَاهُ عنه تِلميذُه ابنُ خَروفٍ ، وأنَّ نونَ الرَّفعِ إنما حُذِفَت لاجتمـاعِ النُّونات ، قال : وهو الأظهرُ مِنْ قَولِ سِيْبَوَيه ؛ لأنَّه لو حُذِفَ للبِنَـاءِ لم يُحتَجْ إلى عِلَّـةِ اجتماع النُّونات ، يَعنى أنَّ سِيْبَويه علَّل حذفَ النُّون باجتماعِ النُّونات .

ألاَ تَرَاهُ يَقُولُ[2] : وإذَا كان فِعلُ الاثنين مرفوعاً فـأدخلت[3] النُّون الثَّقيلة حذفت نُون الاثنين لاجتماعِ النُّونات . وقـالَ : نحو ذلِكَ فى فعلِ الجَميع ولم يُعَلِّل بغيرِ الاستثقالِ باجتماع النُّونات ، ثم نَظَّرَ ذلك بقراءَةِ مَنْ قَرَأ[4]: ﴿أتُحَاجُّونِى ﴾ و﴿ فَبِمَ تُبْشِرُونِ ﴾ [5] ولو كـان الحَـذْفُ للبِنَاءِ لعلل به ، فـهـو كـان الأحَقُّ فى المَوضع ، فدلَّ على أنَّ مذهبَه فيه عَدَمُ البِنَاءِ بخلافِ ما لم تَلحقه ألفٌ ولا واوٌ

---

(١) الخدب : (- ٥٨٠ هـ)
وهو أبو بكر محمد بن أحمد الأنصارى الأشبيلى ، نحوى أخذ عن ابن الرماك وغيره وأخذ عنه ابن خروف ألف حواشىَ على كتاب سيبويه أفاد منها ابن خروف فى شرحه قال السيوطى : وقفت على حواشيه على الكـتاب بمكة المشرفة . أخباره فى تكملة الصلة : ٢٤٩ ، والوافى بالوفيات : ١١٣/٢ ، والبغية : ٢٨/١ .

(٢) الكتاب : ١٥٤/٢ ط بولاق .

(٣) فى الكتاب : وأدخلت .

(٤) سورة الأنعـام : آية : ٨٠ وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر . انظر السبعة لابن مجاهد : ٢٦١ .

(٥) سورة الحجر : آية : ٥٤ ، وقراءة التخفيف مع كسر النون وهى قراءة نافع أيضاً ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى ، " فبم تبشرون " بفتح النون نصبا ، السبعة ": ٣٦٧ .

ولا ياءً ، فإنَّه قد نَصَّ فى باب المجاري (١) على أنه مبنى فَثَبَت أنَّ مذهبَ الناظم هو مذهب الكتاب ، وقد رجَّح ما ذهبَ إليه بأن المؤكَّدَ بالنون إنَّما بنى لتركيبه معها ، وتنزُّلِه منها منزلة صدر المركَّب من عجزه وذلك مُنْتَقِضٌ مِنْ يفعَلان وأخويه هذا مذهب المُحققين ، ويدلُّ على صحته أن البناء المشار إليه إمَّا للتركيب وإمَّا لكون النُّون من خصائصِ الفعلِ ، فيضعف بلحاقها شبه الاسم . والثانى : باطلٌ لأنَّه مرتبٌ على كونِ النُّون من خصائص الفعل ، ولو كان ذلك مُؤثِّراً لبنى المجزوم ، والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياءِ المُخاطبة لأنَّها مساويةٌ للمؤكَّد بالنُّون فى الاتصال بما يخصُّ الفعل ، بل تأثيرُ هذه الثلاثة أشدُّ من تأثيرِ النُّون ، لأنَّ النُّونَ وإن لم يَلِقْ لفظها بالاسم معناها به لائقٌ بخلاف هذه الثَّلاث ، فإنَّها لا تَليقُ بالاسم لَفظاً ولا معنىً ، لكن الفعلَ معها لم يُبْنَ ، فدلَّ على أنَّ بِنَاء المُؤَكَّدِ بالنون إنَّما هو للتَّركيب ، إذْ لا قائل بثالثٍ ، وإذا كان للتَّركيب لم يكن فيه ليفعلان وأخويه نصيبٌ /، لأنَّ الفاعلَ البارزَ /٥٠ خارجٌ، وثلاثةُ أشياءَ لا تركب وأيضاً فإنَّ الوقف على نحوِ : هل تَفعلُنَّ ؟ بحذفِ نونِ التَّوكيدِ وثُبوت نون الرَّفع ، فلو كان قبلَ الوقفِ مبنياً لبقى بناؤُهُ ؛ لأنَّ الوقفَ عارضٌ فلا اعتدادَ بزوال ما زالَ لأجله ، كما أنَّه لا اعتدادَ بزوال ما زال لالتقاء الساكنين نحو : هل تذكرَ الله ؟ الأصل : تذكرنْ ، فحُذفَتْ النون الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت فَتحةُ الرَّاءِ النَّاشئةُ مع النُّون ، ولم يعتبر زوالـها لأنَّه عارضٌ فلم يُعْتَدّ به ، ولافرقَ بينَ العروضين ، فَلَو كان ليَفْعَلُنَّ ونحوه قبل الوقف بناءٌ لاستصحب عند عروض الوقف ، كما استصحب بناء هل تذكُرَنْ ؟ عند عروض التقاء الساكنين ، هذا ما قال المؤلف فى الاستدلال على مذهبه فى إعرابِ(٢) ما

---

(١) الكتاب ١ / ٢٠ .

(٢) فى (أ) إعداد .

لَحقه ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ، ثم لحقته نون التَّوكيد واستَدَلَّ غيره على بِنَاءِ ما لم يَلحقه ذلك مع النون بأنَّها إذا وقعت على الفعل المعتل[1] الآخر، وقد حذف منه الآخر للجزم ردّ معها ما قد كان حذف فنقول فى نحو : لِتَغْزُ ولِتَرْمِ ولِتَخْشَ ، لِتَغْزُوَنَّ ولترمِينَّ ولتخشينَّ ، وكذلك الموقوف الشَّبيهُ بالمجزوم نحو : اغز وارم واخش ، فلو كان الإعرابُ باقياً مع لحاق النُّون لكانت علامة الجزم باقيةً ، ولا يصحُّ أن يُقَالَ : إنَّ الإعراب مقدرٌ مع لحاقِ النُّونِ ؛ لأنَّ ذلك وإنْ تأتَّى فى المعرب بالحركةِ والسُّكون غير متأتٍ فى المعرب بالحرفِ أو بحذفِ الحرفِ ، فثبت إذاً ما ارتضاه النَّاظِم مذهباً ، ويكفى من الاستدلال هذا المقدارُ وبالله التَّوفيق . وقد اقتضى هذا الشرط الذى شرطه الناظم فى إعرابِ المضارع فى قوله : إن عرى من كذا مفهوما ، وهو أنَّهُ إن لم يعرَ من نون التَّوكيدِ المُباشرِ فلا يُعربونه ، وضدُّ الإعرابِ البناء فالذى لحقه نون التَّوكيد المباشر إذاً مبنىٌّ نحو : هل تقومن ؟ وهل تخرجن ؟ وقد تقدمت الدلالة على كونه مبنياً ، وإنما بُنى لأحد أمور أربعة :

أحدُها : أن الفعلَ لحقه ما لا يلحقُ إلا الأفعال ، فقوى فيه جانب الفِعليَّة ، فرجع إلى أصله من البناء ، وكان ذلك أقرب من خروجه عن أصله إلى الإعراب لأجلِ الشَّبَهِ بالإسْمِ والرُّجوع إلى الأصْلِ يكون بأدنى سبب .

الثانى : أنه ركب مع النُّون وصُيِّر معها كصدر المُرَكَّب مع العَجزِ والتركيب سببٌ من أسبابِ البناءِ كما فى خمسة عشر وحضرموت .

الثَّالثُ : أنَّ الفعل لما لحقته النون فخصصته من آخره بالمستقبل بَعُدَ عن شبه الاسم ، إذْ المُضارع إنما أُعربَ لشبهه بالاسم فى الإبهام والتخصيص

---

(١) ساقط من (أ) .

بالحرف من أوله ، فلما اختص هذا من آخره بَعُدَ عن شبه الاسم بذلك فعاد إلى أصله من البناء ، والرُّجوع إلى الأصلِ يكون بأدنى سَبَبٍ ، وهذا الوجه لم يَطَّلع عليه المُؤَلِّفِ ، وهو فيما أحسب لابن جِنِّى فى " الخصائص " .

الرَّابِعُ: ذكره ابنُ أبى الرَّبِيْعِ وهو أنَّ الفِعْلَ عند لَحَاقِ النُّون له أَشْبَهَ صِيْغَةَ الأمرِ فقولك : لِتَفْعَلَنَّ / مثل قولك : افْعَلَنَّ ، وكذلك ما ٥١/
أشبهه فبُنى لمعارضة هذا الشَّبه شبهه بالاسم ، كما بُنى إذا لحقته نُون جماعةِ المُؤَنَّثِ لِشَبَهِهِ بالماضي كما يَأتى بحول الله وقُوَّتِهِ .

النون الثانية نون جماعة المؤنَّث وهى المُرادة بقوله : (وَمِنْ نُوْنِ إِنَاث) وهو معطوف على نون توكيدٍ المتقدم ، فكأنه يقول : أعربُوا مضارعاً إن عرى من نون الإناث ، فإذا سلمَ المُضارع من هذه النُّون بإطلاقٍ كان معرباً نحو : يقوم زيدُ ، وهندٌ تخرجُ وما أشبه ذلك ، وكذلك يعرب وإن لحقه ألف اثنين نحو : الزَّيدان يقومان ويقومان الزَّيدان ، أو واو جمعٍ نحو : الزَّيدون يقومون ، ويقومون الزَّيدون أو ياء الواحدة المُخاطبة نحو : أنت يا هند تقومين ، وكذلك يُعرب وإن لحقته نون الوقاية نحو : يكرمنى ويذكرنى وما كان نحو ذلك ، فَإنَّما يشترط فى إعرابه السَّلامة من هاتين النُّونين خاصةً .

ونونُ الإناثِ هى النُّونُ الموضوعةُ للدَّلالة على جماعةِ الإناث كنايةً عنهن نحو النون فى قُمْنَ وضَرَبْنَ وما أشبه ذلكَ وقد أعطى مفهومُ هذا الشَّرط فى قوله : إن عرى من كذا ، أنَّ الفعلَ إذا لم يعرَ من نون الإناث فليس بمُعربٍ ، إذا لم يكن مُعْرَباً فليس إلاَّ البَناء ، وهذا صَحيحٌ فإنَّ النُّونَ عندَ الجمهور كذلك .

فإذَا قُلتَ : هن يَضربن أو يَخرجن ، فالفعلُ هنا مبنىٌّ خلافاً لمن زَعَمَ أنَّه باقٍ على إعرابه لوجود سبب الإعراب فيه ، وهو شبهه

بالاسم كما تقدم ، وَإنَّما تغيُّر إعرابه لشَغل محلِّه وهو آخر الفعل بالتَّسكين لأجلِ النُّون اللاحقة ، كما تغير إعرابُ الاسمِ المُضاف إلى ياء المُتكلم لشغلِ محلّه بالكسرة لأجل الياء وهذا مذهب السُّهيلي[1] وابنِ طَلْحَةَ[2] ولم يَرتضه النَّاظم ، ووجه ما ذهب إليه أنَّ الضَّميرَ المرفوعَ يتنزلُ مع ما يتصلُ به منزلةَ الشّئْ ءِ الواحدِ ، ولذلك سكن آخر الماضى عندَ لحاقِ ضمائرِ الرفعِ ماعَدا الألف والواو ؛ لأنَّه لو لم يسكن لتوالى أربعُ متحركاتٍ فيما هو كالشَىءِ الواحدِ، وذلك غيرُ موجودٍ ، فلهذا لم يمكن أن يبقى المضارع معرباً ؛ لأن الإعراب لا يكونُ وسطاً ، ولا يمكن أن ينتقلَ إلى النون لأنَّها متحركةٌ فصار المضارعُ بذلك شبيهًا بالماضِى فى أن لحق المضارع ما لَحِقَ الماضى . وفى أن سكن من المضارع عند لحاقها ما سكنَ من الماضى وهو الآخر الذى كان متحركاً قبل لحاقها ، وقد كان أصلُ المضارعِ البناءَ فصار لهذا السبب إلحاقُه بأصله من البناء أقربِ ، ولا يمنع خروجه عن الإعراب إلى البناء وجودُ سببِ الإعراب فيه . كما لم يَمنع ذلك الاسم خُروجه عن الإعراب لما أشبه الحرف .

وقيل : إنَّما بُنى لتركيبه مع النُّون ؛ لأنَّ الفعل والفاعل كالشى ء الواحد

---

(١) السهيلى : (٥٠٨ - ٥٨١)

أبو القاسم وأبو زيد أيضاً عبدالرحمن بن عبدالله السهيلى الخثعمى الأندلسى . عالم باللغة والنحو واسع الاطلاع له مؤلفات تدل على علمه وفضله منها شرح السيرة النبوية المعروف بـ " الروض الأنف " ونتائج الفكر فى النحو والأمالى وغيرها .

أخباره فى تكملة الصلة : ٥٠٧/٢ ، والمطرب : ١٣٣٠ . ورأيه فى نتائج الفكر : ١١٠ .

(٢) ابن طلحه : (٥٤٥ - ٦١٨ هـ)

أبو بكر محمد بن طلحة بن عبدالملك بن خلف بن أحمد الأموى الأشبيلى أخذ عن ابن ملكون وجابر بن محمد الحضرمى . قال السيوطى : كان يميل فى النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثنى عليه .

أخباره فى بغية الوعاة : ١٢١/١ .

فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقاً للاتصال لكونه على حرفٍ واحدٍ تأكدَ امتزاجُهُ ، وجعله مع ما اتصل به شيئًا واحداً ، لكن مقتضى هذا / ٥٢/ التَّعليل

أنْ يبنى المُتَّصل بألفِ الضَّميرِ أو واوِه أو يائِهِ ، غيرَ أنَّه مَنَعَ من ذلك شَبَهُه بالاسمِ المُثنى والمَجموع على حدِّه ، فيضربان ويضربون يشبه ضَاربان وضَاربون ، فلم يُبْنَ كما مَنَعَ من بناءِ " أي " ، وإن وُجِدَ فيها شَبه الحرف شَبهها ببعضٍ وكلّ .

وقِيلَ : إنَّما بُنِيَ المُضارع لنُقصان شَبَهِهِ بالاسم من حيثُ لحقه مالايلحق الاسم ؛ لأنَّ هذه النّون مختصةٌ بالفعل ، فما لحقته من الأفعال إن كان مبايناً للاسم مثل الماضي زادت بها مباينته ، وإن كان مشابهاً له نقصت مشابهته ، وأتى لهذه النُّون بمثالٍ وهو قوله : (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ) ويرعن : من راعه يَروعه رُؤُعاً - بالهَمْزِ - ورُوُوعاً - بغيرِ همزٍ - عن ابنِ الأعرابي(١) ورَوَّعــه : إذا أفزَعَهُ بجماله أو كثرته . وقال الجَوْهَرِي(٢) : راعني الشَّيءُ أي : أعْجَبَنِي ، ورجلٌ أروع وامرأةٌ روعاء ورائِعةٌ أيضًا من نسوةٍ روائعَ .

ويقال : فُتِنَ الرَّجلُ فهو مفتــون ، إذا أصابته فِتْنَـــةٌ فذهبَ مالُه أو عَقلُه وفَتَنَــتْهُ المَرأةُ : إذا (٣) أذْهَـلَتْــهُ بحبِّها ، وحقيقتُهُ عند الخليل جَعَلَت فيه الفِتْنَةِ (٤) .

---

(١) اللسان : (روع) عن ابن الأعربي أيضاً .

(٢) الصحاح : (روع) .

(٣) في الأصل (إذ) .

(٤) الكتاب : ٥٦/٤ ، وانظر شرح الشافية للرضي ١ / ٨٧ .

وإذَا قلتَ : أفْتَنْتُهُ فمعناه صيَّرته ذا فِتْنَةٍ ، وقد يَجيئان بمعنى واحدٍ ، ومنه ما أنشدَهُ أبَو عُبَيْدَةَ(١) لأعشى هَمْدَان(٢) :

لَئِنْ فتنتنى لَهْىَ بالأمْسِ أفْتَنَتْ سَعِيْداً فَأمْسَى قَدْ قَلاَ كُلَّ مُسْلِمِ

ويَعنى أنَّ هؤلاء النِّسوة لحُسنهن وجَمالهن يَرُعنَ من فُتِنَ بهنَّ .

وقد اقتَضَى كلام النَّاظم أنَّ المضارعَ فيما سوى هذين المَوضعين معربٌ ، إذ لا موجبَ للبناء فيه ، فلم يَرتَضِ إذًا مذهب من ادَّعى سبب بناء غير ذلك ، وقد وجد لبعضهم دعوى البناء لغير ذلك فى بعض المَواضع . فمنها وُقوعُ المُضَارِعِ موقع الأمرِ فى نَحو : ﴿ وَقُل لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾(٣) فليس معناه الجَزَاء ، أى إن قلت لهم فَعَلُوا ، لأنَّه لو قال : فلم يفعلوا .

قال الجَرْمِىُّ : فوقع يفعلوا موقع أفعلوا ، وأفعلوا غير متمكن فبنى المُضارع لوقوعه موقِعَه ، كما بُنى المُنادى لوقوعه موقعَ أنت ، ومنها ما كان

---

(١) هو معمر بن المثنى التيمى والبيت فى مجاز القرآن له : ١٦٨/١ .

(٢) هو عبدالرحمن بن عبدالله أبو مصبح الهمدانى الشاعر المشهور بأعشى همدان ، قتله الحجاج بن يوسف ، أخباره فى المؤتلف والمختلف ١٢ ، ١٣ ، والموشح : ٣٠١ وشرح شواهد الشافية : ٢٩٥/٤ والبيت فى الصبح المنير : ٢٤٠ .

وسعيد المذكور هو : سعيد بن جبير على ما روى الزجاجى فى أماليه عن الأصمعى وانظر : لسان العرب : " فتن " نقلاً عن ابن برى عن الزجاجى .

وبعده :

وألقى مَصَابيحَ القِرَاءَة واشترى وِصَالَ الغَوَانِي بالكتابِ المُتَمِّمِ

(٣) سورة الإسراء : آية : ٥٣ .

من نحـو : (فـاليَوْمَ اشْرَبْ)[1] ونحـو : (فَـلاَ تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ)[2] مما سَكَنَ للضَّــرورةِ [3] قد جوَّز فيه أنَّه مردودٌ إلى أصله من البِنَـاءِ اضطراراً ، كما رُدَّ غير المُنصرف إلى أصله من الانصراف اضطراراً ، وانظر في الحادي عشر من " التَّذكرة "[4] ، فـالناظم لم يرَ في هذين إلا الإعـراب ، أمَّا نحـوَ : ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يقولوا ﴾ [5] ، ﴿ وقُل لِّعِبَادِيَ الَّذِيْنَ آمَنُوا يُقِيْمُواْ ﴾ [6]

* * *

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَـــا　　　والأصْلُ في المَبْنِي أنْ يُسَكَّنَا

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَـمْ　　　كَأَيْنَ أمْسِ حَيْثُ والسَّاكِنُ كَمْ

لما أتمَّ الكلامَ على مـا لِلْفِـعْـلِ من الإعـرابِ والبِنـاءِ ، أخَـذَ في بَيَـانِ مـا

---

(١) هذا البيت لامرئ القيس وهو بتمامه

فاليوم فاشْرَبْ غير مستحقب　　　إثماً من الله ولا واغل

ديوانه : ٢٥٨ ، ويروى : (فـاليـوم اشــرب) وهى رواية المفـضل وأبى زيد فى النوادر ٣١٣ وإصلاح المنطق : ٢٤٥ . وروى الأصـمـعى (فـاليـوم أسـقى) وهى رواية المبرد فى الكامل : ١٤٣/١ ، وانظر : التنبيهات : ١١٧ والخزانة : ٥٣٠/٢ .

(٢) هذا آخر بيت لجرير ، والبيت بتمامه :

سيروا بنى العم فالأهواز موعدكم　　　ونهر تيرى فما تعرفكم العرب

ديوانه : ٤٨٠ والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٢٤٠ والمحتسب : ١١٠/١ ، ١٢٣ ، ٥٩/٢ .

(٣) انظر ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ١٠ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٣ ، ٩٤ .

(٤) " التذكرة " أحد مؤلفات أبي علي الفارسي الجيدة النادرة ويظهر من كلام العلماء عنه ووصفهم له أنه كتاب كبير الحجم جداً يقع فى عدة أسفار ومن خلال نُقول العلماء عنه يظهر أنه فى تفسير أبياتٍ من مشكل الشعر وعويصه إلى جانب مسائل مفردة فى النحو واللغة والقراءات ولعله قريبُ الوضعِ من كتابه المعروف بـ " كتاب الشعر " أو " الإيضاح الشعرى " أو " شرح الأبيات المشكلة الإعراب . ويكثر علماء المغرب والأندلس من النقل عنه ، وذُكر أنَّ منه قطعة فى مكتبة خاصة بزنجان فى إيران .

(٥) سورة الإسراء : آية : ٥٣ .

(٦) سورة ابراهيم : آية : ٣١ .

لِلْحَرفِ من ذَلك ، فأخبَر أنَّ الحُرُوفَ كلّها مبنيةٌ لا تَستحق إعرابًا ؛ لأن الإعرابَ إنَّما يُحتاج إليه ليُفْرَقَ به بين المعانى (١) اَلمُعتورة على الكَلِمَةِ اللاَّحقة لها بَعدَ التَّركيبِ، والحُرُوفُ خَليَّةٌ عن لَحَاق المَعَانى لها سوى ما كان لها بأصلِ/ الوَضعِ ، فلم تَستحق أن يَدخُلَهَا إعرابٌ فبُنِيَت لِذَلك . /٥٣

وفى إتيانه بلفظ (مُستَحِقٌ) هنا نَظَرٌ ، وهو أنَّه إنما قَصَدَ أن يبين أن الحُرُوفَ كلَّها مبنيةٌ ، وليس فيها ما يعربُ ، كما كان ذلك فى الاسم والفعل فكان من الواجب عليه أن يأتى بلفظ يُعطى هذا المعنى ، لكنه لم يفعل ذلك من جهة أن لفظ (مُسْتَحِقٌ) إنَّما يُعطى أنَّ البِنَاء من حقِّ الحُرُوف ولا يدلُّ على حُصوله له . ألاَ تَرَى أنَّك تَقُولُ : فلانٌ الشَّريفُ مُسْتَحِقٌ للإكرامِ ، وإن لم يحصل له إكرامٌ أصلاً . وتقول : الأجيرُ مستحقٌ الأجرة وإن لم يُعطه . ومن هذا فى مسألتنا الفعل المُضارع هو مستحقٌ للبِنَاء من حيث أن فائدةَ الإعرابِ من التَّفرقة بين المعانى التَّركيبية غيرُ موجودةٍ فيه على مذهبِ البَصريين ، ومع ذلك فقد أُعرب ، فلم يستلزم استحقاقه للبِنَاء حصوله ، ومن ذلك " أىّ " فإنَّها مستحقةٌ للبِنَاءِ لتَضَمُّنها معنى الحرفِ فى الشَّرط والاستفهامِ ، ولافتقارها إلى غيرها فى بابِ الموصولات ثم لم يَحصل لها البِنَاءُ ، وينظرُ إلى هذا المعنى ما قالَه جَمَاعةٌ من العُلماء فى قَوله تَعالى(٢) : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ الآية . قالوا المعنى ذلك جزاؤُهُ ، إنْ جَازَاهُ ، إذ لا يَلْزَمُ مِن تَقْدِيرِ الجَزَاءِ للمُجَازى حصوله ، أى هو مستحقٌ لهذا النَّكال الشَّديد ، ويبقى حصوله مسكوتاً عنه فالحاصلُ أنَّ الاستحقاق للشَّىْءِ لا

(١) من هنا سقط من نسخة (أ) لوحة كاملة .

(٢) سورة النساء : آية : ٩٣ .

يلزم منه حُصُول ذلك الشَّيْ ءِ

فقَولُ النَّاظِمِ : (وكلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَـا) لا يُعطى أنَّ الحروفَ مبنيةٌ وهو المَقصود بالذِّكرِ ، فلفظ الاستحقاق هنا فيه ما تَرى .

والجَـوَابُ : أنَّ لفظَ الاستِحقاقِ وإن لم يَدُلَّ بمنطوقه على حُصُولِ المُسْتَحَقِّ فمُقتضٍ[1] بمعناه لحُصوله ؛ إذْ لا يُطلق على المستَحِق أنّه مُستَحِقٌّ حتَّى يكون مقتضياً للمُستحق ، ويَدُلُّ على ذلك الاشتِقاق . ألا تَرى أن الاستحقاق مشتقٌ من قولك : لفلان عليك حقٌّ ، أي شي ءٍ واجبٌ له أَخْذُهُ منك ويقال : استَحَقَّ[2] فلانٌ حقَّه أي : استَوْجَبَهُ ، فإذًا لَفظُ الاستحقاقِ يقتضي بمعناه[3] الحُصُول ، لكن قد يعارض معارض فلا يحصل المُستحق لأجلِ ذلك المُعارض ، لا لِعَدَمِ اقتضاء اللَّفظِ له ويتبينُ ذلك في المُثُلِ المُتَقَدِّمة ، فالفعلُ المضارعُ كان حقُّه البناء إلا أنَّ شبهَ الاسمِ عارَضَ فيه فلم يَحصل لأجلِه ، وكذلك " أي " عارضَ فيها شَبَهُهَا بالمعربات[4] ، فمنع ذلك من اقتضاء شبه الحَرفِ البناء فيها ، وكذلك قوله تَعالى[5] : ﴿ فَجَزَاؤُه جَهَنَّمُ ﴾ يقتضي الحُصول وإلا لم يُسمَّ جزَاءً . لكن جاء في الشَّريعة ما مَنَعَ من اقتضاءِ اللَّفظِ معناه حُصُولاً ، وهو ما ثَبَتَ من أنَّ[6] الذُّنوبَ سِوَى الكُفْرِ لا تَقْتَضِي نُفُوذَ الوَعِيدِ بدخولِ النَّار لِقَوله تَعالى[7] : ﴿ إنَّ اللَّه لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ويَغْفِرُ

---

(١) في الأصل مقتضٍ .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) في (أ) معناه .
(٤) في (أ) للمعربات .
(٥) سورة : النساء ، آية : ٩٣ .
(٦) ساقط من الأصل .
(٧) سورة النساء : آية : ٤١ .

مَا دُوْنَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ وقد استفادت طائفةٌ من عُلماء السلَف من الآيةِ نفوذَ الوَعيد على القــاتل حَتْماً نظراً إلى ما ذُكر ، وجعلوا هذا الذَّنب مخصوصاً من عُمومِ الآيةِ الأخرى لنصِّ هذه/الآيــة على أن ٥٤/
القاتــلَ يَدخُلُ النارَ بلابدٍّ ، فمسألتنا مثل هذه المَسَائل فى اقتضاءِ حُصُولِ المُسْتَحَقِّ ، والمعارض فى الحروف مفقودٌ ، فلم يكن مانعٌ من حصولِ البِنَاءِ فيها ، فهى إذًا مَبنِيَّةٌ بمقتَضَى[1] الاستحقاق والله أعلمُ .

وقد حَصَلَ من كلامِ النَّاظمِ فى هذا الفَصلِ أنَّ المُعربَ من الكَلِمِ صنفان : ما سَلِمَ من الأسماءِ من شبهِ الحرفِ ، وما سَلِمَ من لَحاقِ إحدى النُّونين من الأفعالِ المُضارعةِ ، وأنَّ المَبنى منها خمسةُ أصنافٍ ، الحُروفُ كلُّها ، ومَا أشبهها من الأسماء ، والفعلِ الماضى ، وفعلِ الأمرِ ، وما لَحقه إحدى النُّونين من الأفعالِ المُضارعة .

ولمَّا فَرَغَ من ذكرِ المَبنىِّ من الكَلِمِ شَرَعَ فى ذِكرِ أنواعِ البِنَاءِ وهى الضَمُّ والفَتحُ والكَسرُ والسُّكونُ ، وابتدأ بذكرِ ما هو الأصلُ من ذلك فقال : (وَالأصلُ فِى المَبْنِيِّ أَنْ يُسكَّنَا) المَبْنِيُّ هُنا لَفْظٌ عَامٌّ يَشْمَلُ جَمِيْعَ ما تَقَدَّمَ من المَبنِيَّات اسماً كانَ أو فِعلاً أو حَرفاً .

ويَعنى أنَّ التَّسكين[2] فى المَبنى هو الأصلُ ، يُريد تَسكِينَ آخره ؛ لأنَّ البِنَاءَ ضدُّ الإعرابِ ، والإعرابُ أصله أن يكونَ بالحركات كما سيأتى، فضدّه الذى هو البنَاء يَنْبَغى[3] أن يكون على ضدِّ الحَركة وهو السُّكُونُ ، فلذلك قال : إن الأصلَ فى المَبنىّ التَّسكين .

---

(١) فى (أ) بمقتضى معناه الاستحقاق .

(٢) فى الأصل السكون .

(٣) فى (أ) يبقى .

ثم قـــال : (وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّْ) أىْ : ومنه ما خَرَجَ عن أصله من السُكون فبنى على حركةٍ ، والحركات إمّا فتحةٌ نحو : أينَ ، أو كسرةٌ كـ " أمسِ " أو ضَمٌّ كـ " حَيثُ " ، وأمّا ما بنى على السُكون الذى هو الأصلُ فنحو "كَمْ " وقَدْ حَصَلَ فى ضمن هذا الكَلام أنَّ أنواعَ البِنَاءِ أربعةٌ : وهى الضَمُّ والفَتْحُ والكَسْرُ والسُكون ، وهى تُناظر أنواعَ الإعرابِ التى يذكرها بعد هذا .

ثُم يَبقى فى كلامِ النَّاظم النَّظَرُ فى مسائل :

إحداها : أنَّ قولَه : (والأصْلُ فِى المَبْنِىّ) يحتمل أن يكون أراد بالمبنى جميعَ ما يدخله البِنَاءُ ، عارضاً كانَ أو لازماً ، فتكون الألف واللامُ فيه للتَّعريف الجِنْسِىِّ ، وهى التى يُراد بها الشُّمُولُ والعُمُـــومُ كقوله تعالى[1] : ﴿ والعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ فيكونُ معنى كلامِه أنّ الأصلَ فى كلّ ما دخله البناء ولو فى حالةٍ ما أن يسكن آخره ، ومنه ما يخرج عن هذا الأصلِ ، لأحدِ الحركات الثَّلاث ، ويحتمل أن يريدَ بالمبنى ما تقدم ذكرُهُ ، وهو ما البِنَاء لازمٌ له، فتكون الألفُ واللامُ فيه للعَهدِ الذِّكرى كقَول اللّه تَعالى[2] : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴾ فيكون المعنى أنَّ الأصلَ فيها جرى مَجرى الحَرفِ ، فى لزومِ البِنَاءِ أن يسكن ويَخرج عنه ما البناء له عارضٌ ، وقد يَتَرَجَّحُ هذا الاحتمال الثانى بتَمثيله بما هو مبنىٌّ بناءً لازماً كـ " أينَ " و " حيثُ " ، لكنَّ الأول أولى ؛ لأنَّ النَّحويين إذَا ذَكَرُوا خروجَ المبنى من أصلِ السُكون إلى الحركة لعلّةٍ مَثَّلُوا بالعارضِ البِنَاءِ واللازِمِهِ ، فيَبعُد [3] أن يكونَ النَّاظِمُ ذكر أحد القسمين[4] دونَ الآخرِ مع استوائهما فى الحكم الذى يذكره .

(١) سورة العصر : آية : ١ ، ٢ .

(٢) سورة المزمل : آية : ١٦ .

(٣) فى (أ) فبعيد .

(٤) هنا ينتهى السقط من نسخة (أ) .

المَسألةُ الثانيةُ[1] : أنّه رتَّب السُّكونَ معَ الحركةِ رتبتين ، فجعل السُّكونَ فى رتبة الأصَالة . وجعلَ أنــواعَ الحَركَةِ فى رُتبة ثانيةٍ تَليها حيث قال :(والأصْلُ فى المَبْنِىِّ أنْ يُسكَّنَا) فهذه رتبةٌ ، ثم قالَ:(ومنه / ذو فتح) إلى آخره ، فهى[2] رُتْبَةٌ ثانيةٌ [3] جَعلَهَا تَلِى /٥٥ الرُّتبة[3] الأُولى وهى فى الحقيقة ثلاثُ رُتَبٍ : رتبة السكونِ ، ورُتبةُ جنسِ الحركةِ ، ورتبةُ نَوعها ، فتَركَ[4] الرّتبـةَ الوسطى ، وهى رتبةُ جنسِ الحَركةِ، ولابدَّ منها ؛ لأنَّ الحركةَ المَخصوصةَ وهى الضمةُ أو الفتحةُ أو الكَسرةُ نائبةٌ[5] بالطبعِ عن الحركةِ المُطلقةِ ، التى هى أعمُّ من كلٍّ واحدةٍ منها ، وإنَّما تركها لبَيَانِ معناها بين الرُّتبتين ، وأيضاً لَمَّا بيَّنَ أصالةَ الرُّتبةِ الأُولى وهى رُتبةُ السكون، اقتَضى ذلك فرعيَّة ماعَداها وأنَّها ليست على الأصل، وما خرج عن الأصل فَلعِلَّةٍ ، فإذًا التَّحريك اتٌ لعِلَّةٍ ، والضَمُّ أو الفتح أوالكَسْرُ اتٌ لعلَّة ، وهذا يَدعو إلى بيانِ عللِ مُطلق التَّحريكِ وعلل نَوعه، فأمَّا عِللُ مُطلقِ التَّحريك فثَمَانِى عللٍ فى الغالب .

إحداها : التقاء السَّاكنين نحو : " أينَ " و " حيْث " و " كيفَ " و " أمسِ " إذ لو بنى مثل هذه على السُّكون لالتقى ساكنان على غيرِ شرطهما ، وذلك محذورٌ .

والثانيةُ : كونُ المبنى على حرفٍ واحدٍ ، وهو معرّض لأن يبتدأ به ولا يبتدأ بالسَّاكنِ ، فحرك لذلك نَحو واوِ العطفِ وفائِهِ وهمزةِ الاستفهامِ .

---

(١) فى (أ) .

(٢) فى (أ) فهذه .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى (أ) بترك .

(٥) فى الأصل ثانية .

والثَّالثةُ : حصولُ المَزِيّة للمبنى على ما هو من نَوعه نحو : ضَرَبَ وسائر الأفعال الماضية فإنَّها بنيت على حركةٍ للمَزِيَّةِ التى لها على فعلِ[(١)] الأمرِ ، وذلك وقوع الماضى مَوقعَ المضارعِ فى الشَّرطِ ، وموقع الاسمِ فى الصِّفة والحالِ وخبر " إن " و " كان " وأخواتها ، ومَوقع[(٢)] المَفعول الثَّانى من ظَنَنْتُ ، والثَّالث من أعلمت وأخواتِها ، بخلافِ فعلِ الأمرِ ؛ فإنَّه لا يقعُ[(٣)] فى واحدٍ من هذه المَواضع .

والرَّابعةُ : طُرُوءُ البناءِ نحو : قَبلُ ، ويا زيدُ ، ولا ريبَ ، فإن هذه الأشياء لما كان البناءُ طارئًا عليها أرادوا ألا يجعلوها فى درجةٍ ما أصله البِنَاء ، وأصلُ هذا أن يقالَ : إنّما بُنيت على حركةٍ للمزيَّة التى لها على ما لم يُعرب قَطُّ .

فإنْ قِيلَ : إنَّما بُنى " قَبلُ " وما ذكر معه على حركةٍ لالتقاءِ السَّاكنين ، قيل : لاَ ؛ لأنَّك تقول : أولُ ويا حكمُ ، ولا رجل [(٤)] ، فيكون البناءُ على حركةٍ فلو كان لالتقاءِ الساكنين لبُنى هذا على السُّكون لانتفاءِ العِلَّةِ .

والخامِسَةُ : الشَّبه بالمعرب نحو :" عَلُ " المُعرفة ، فإنَّها بُنيت على حركةٍ عندَ قَومٍ لشبهها بـ" عَلُ " النَّكرة ، وقد يظهر أنَّ محصولَ هذه العلَّة مع ماقبلها واحدٌ ، وإن كان سِيْبَوَيه[(٥)] قد فرَّق بينهما فقالَ فى قبل وبعد والمنادى : إنَّها بنيت على حَركَةٍ ؛ لأنَّ كلاًّ منها مُتَمَكِّنٌ صُيِّر فى موضعٍ بمنزلة غَيرِ المُتَمكِّن .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) وموضع .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى الأصل : يارجل .

(٥) الكتاب : ٢٨٨/٣ (هارون) .

وقال فى : " عَلُ " (١) أنَّه ضارعَ المُتَمَكِّن ولم يقل فيه : أنه متمكنٌ صُيِّر فى موضع كغيرِ المتمكنِ مع أنَّهم أعربُوه حالةَ التَّنكيرِ ، والمَعرفةُ أصلُها النَّكرة فاستَوى مع قَبلُ ويا رَجُلُ فى هذا المَعنى ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما معربٌ حالةَ التَّنكير .

والجَوَابُ : أنَّ " عَلُ " المَنقوصَ إنما استُعملَ مَعرفةً فى حال القَطْعِ عن الإضَافةِ ، وأمَّا فى حالةِ الإضافةِ الظَّاهــرةِ فلم يُستَعمل إلاَّ مُتمَّماً فقالوا : من عَليه ولم يقولوا : من عَلُهُ . فالمنقوصُ المعرفة إذاً لم يُعرب قَطُّ ، فلذلك شبَّهه عندهم بـ « علُ » النَّكرة المَنقوص مثله، ولم يَقل إنه/أعرب فى حالةٍ مَّا؛ /٥٦

لأنَّه قد أُعرب عَلُ النَّكرة ، كما يُقال فى : يا رجلُ المَقصود ، أنَّه قد أُعرب فى حالِ التَّنكير ؛ لأنَّ « علُ » المَعرفةَ هنا ليس فرعاً عن النَّكرةِ معرفاً منه ، بل هو المُتمم فى المعنَى ، ومنه قُطع عن الإضافة إلا أنَّه نَقَصَ عنه ، فالمعرفة والنَّكرة متباينان فلذلك قالَ سيبويه هنا ما قالَ .

والسَّادِسةُ : التَّقوية للكَلِمَةِ المَبنية لكونها فى أصلِ الوضع على حرفٍ واحدٍ كالضمائرِ المتصلةِ نحو : التَّاء والكاف ، فأرادوا (٢) تقويتها لضعفها ولذلك تقول فى ياءِ المتكلم : إنَّ الأصلَ فيها الحركة وإنَّما سكنت لثقل الحركةِ فى حرفِ اللين .

والسَّابعةُ : قوةُ الطَّلب للحركةِ نحو : " ذية " و " كية " اللتين يكنى

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢٨٧ .

(٢) فى الأصل فإن فأرادوا .

بهما عن الحديث ، فإنَّهما مبنيان على حركةٍ لأنَّ آخرهما تاء[1] التَّأنيث وهى يحرك ما قبلها لأجلها ، فإذا كانت طالبةً لتحريك ما قَبلها فهى أقوى فى طلبِ الحركةِ فى الضَّمير لنفسها [2]

والثَّامنةُ : الفرقُ بين أداتين نحو " أنا " فإنَّها بنيت على حركةٍ فرقاً بَينها وبينَ " أنْ " المَصدرية وإنَّما جُعلت الحركة فى الضَّمير دون الحرفِ لمزيَّة الاسمية ، فهذه علل التَّحريك مُطلقاً [2] . وأمَّا عِللُ نَوعِ التَّحريك فاثنتا عَشْرَةَ علَّة .

الأولى : الخِفَّة نحو : " هُوَ " و " هِيَ " وخَمْسَةَ عَشَرَ ، فإنَّ الفَتحةَ أخفُّ الحركاتِ عندهم وكذلك الفعل الماضى ، إذ لو بنى على كسرةٍ للزمَ فيه تَوالِى كسرتين فى مثل علم ، والخُروج من ضَمٍّ إلى كَسْرٍ فى مثل ظرف ، ولو بنى على الضَّم للزم فيه توالى ضمتين فى مثل : ظرف ، والخُروج من كَسرٍ إلى ضَمٍّ فى مثل : علم فكانت الفَتحةُ أخفُّ الحَركات فيه ، وكذلك هى فى غيره .

والثَّانية : مناسبةُ اللَّفْظِ للعمل نحو باءِ الجَرِّ ، بُنيت عندهم على الكسر ليناسب لفظها عملها اللأزم لها وللزومها الحَرفيَّة ، وتَحرز بقيد اللُّزوم من واوِ القَسَمِ ، وبلزومِ الحَرفيَّةِ من كافِ التَّشبيه هكذا قالُوا . وقد قِيلَ نحو هذا فى لامِ الجَرِّ ، ومنه عندَ السُّهَيْلِيِّ لامُ الأمرِ قال : بنيت على مثل عَمَلِهَا ، كما بُنِيَت لامُ الجَرِّ وباؤُهُ كذلك ، ولذلك سكنت مع الواوِ والفاءِ كَثيراً ، قالَ : وكُسِرَت فى الابتداء ضَرورةً ، ولم يُؤْتَ لها بهمزةِ الوَصلِ لِقلَّةِ ذلك فى الحُرُوفِ .

والثَّالثةُ : الفرقُ بينَ أداتين نحو : لامِ الجَرِّ ، بُنيت على الكسرِ فرقاً بينها [3] وبينَ لامِ الابتداءِ ، ولم يُقتَصر على التَّفرقةِ بالإعراب لعدم ظهوره فى

---

(١) فى الأصل " هاء " .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

المَنقوص والمَقصورِ والمضافِ إلى ياءِ المُتكلِّم ، وعَدمه في المبنى والوَقف ، وفتِحت مع المُضمَرِ ؛ لأنَّ الضَّميرَ يَردُّ الشَّئَ إلى أصله ، ولم ترد مع الياءِ [1] مخافةَ الإعلالِ والالتباس بـ " لا " ، أو لأنَّها تسكن[2] فيجب قلبُ الفَتحةِ لأجلِ ذلك فصنِعَ ذلك ولم يُرَاعَ اللَّبس في لهم ولهما ولهنَّ لقلته ، واختُصَّ الكسرُ بلامِ الجَرِّ ليناسب لفظها عملها .

والرَّابعةُ : الفَرقُ بين معنى أداةٍ نحو: يا لَزيدٍ لِعَمرو فُتحت مع المُستغاث به وكُسرت مع المُستغاثِ من أجله فَرْقاً بين المَعنيين ، وكذلك الكسرة في ضَرَبتِ ، والفَتحة في ضَرَبْتَ ، والضَّمةُ في ضَرَبْتُ ، وجُعلت الضَّمةُ للمتكلمِ ؛ لأنه أول . وأول أحوالِ الاسمِ الرَّفعُ ، والضَمُّ نَظيرُهُ ، والكَسرة للمُؤَنَّثِ ؛ لأنَّ الكسرةَ من الياءِ ، والياءُ مما تكون للمُؤَنَّثِ فلم يبقَ للمُخاطب إلاَّ الفَتحة .

والخَامِسَةُ : الإتباعُ كما قيلَ في " منذُ " أنها بُنيت على الضَّمة للإتباع لضمةِ المِيْم ، ومثل ذلك/قيلَ فيْ " كيفَ "[3] إنَّما بُنيت على الفتحةِ /٥٧ للإتباع وأين أيضاً [3] .

السَّادِسَةُ : مناسبةُ النَّظيرِ مثل " نَحنُ " ، فإنَّها بُنِيَت على الضَمِّ ؛ لأنَّها [4] تَدُلُّ على الجَميع [4] ، والواوُ تدلُّ على الجَمِيعِ ، فكانت الضَّمة في نحنُ كالواو في الزَّيدون ويَضربون ، وحُملت الدَّالة على الاثنين محمَلَ الدَّالةِ على الجَميع ؛ لأن الاثنين جمع[5] كما قال سيبويه .

(١) في (أ) الفاء .
(٢) في (أ) تسكين .
(٣-٣) ساقط من (أ) .
(٤-٤) في (أ) لأنها للجمع .
(٥) في الأصل و (أ) جميع .

والسَّابعةُ : الفرقُ بينَ حركتى الإعرابِ والبِنَاءِ فى الكلمةِ الواحدةِ نحو : قبلُ وَبعدُ ، بنيا على الضَمِّ ، هما وما كان من بابِهما فَرقاً بين حركتى إعرابهما[١] وبِنَائهما ، وكذلك المُنادى المبنى على الضمِّ فرِّق به بين إعرابه وبنائه فى بابِ النِّداءِ ، ولم يُبنَ على الكسرةِ ، لَئلاً يلتبِسَ بالمُضاف إلى ياءِ المُتَكَلِّم.

والثَّامنةُ : الشَّبَه بما فيه ذلك ، ومثاله : " حَيثُ " فإنها بنيت على الضَمِّ لشبهها بـ« قبلُ » و« بعدُ » ، إذْ هى مقطوعةٌ عن الإضافة إلى المُفرد ، الذى كانَ حقُّها أن تُضاف إليه كسائرِ أخواتِها ، كما أنَّ " قَبلُ " و " بَعْدُ " مقطوعان عن الإضافة إلى المُفرد ، وهو شأنُهما[٢] ، فبُنِيَت على الضَمِّ ، كما بنى عليه قبْل وبعدُ .

والتَّاسعةُ : كونُ الحركةِ المبنى عليها لها الأصالة فى الموضع نحو : هؤلاءِ وأمسِ ، فإنَّهما بُنِيَا على الكسرِ ؛ لأنَّ أصلَ الساكنين إذا التقيا فى مثل هذا أن يكسرَ ثانيهما ، وإنَّما كان الأصلُ ذلك لأنَّ الكسرةَ لا تَلتَبِسُ بحركةِ الإعرابِ ، إذ لا تكونُ حركةَ الإعرابِ إلا مع التَّنوين أو الألِف واللاَّمِ أو الإضَافةِ ، وأمَّا الضَّمَّةُ فى « مُذُ اليَومِ » فليست بحركةِ بناءٍ فيمثل بها هذا الموضع ، وإنَّما هى حركةُ التقاءِ الساكنين .

والعاشِرَةُ : الحَمْلُ على المُقابل ، كلامِ الأمرِ ، بُنِيَت [٣] على الكَسْرِ حملاً على لامِ الجَرِّ ، لأنَّ الجَزْمَ فى الأفعالِ نَظير الجرِّ فى الأسماءِ ، وهذا على مَذْهَبِ غيرِ[٤] السُّهيلى .

(١) فى (أ) إعرابها وبنائها .
(٢) فى (أ) شأنها .
(٣) فى (أ) وفى الأصل « فَبُنِيَت » بالفاء .
(٤) ساقط من (أ) .

والحاديَةَ عَشْرَةَ : كونُ الحَركةِ مشعرةً بالتَّأنيثِ نحو : حَذَامِ ورَقَاشِ وغَلاَبِ ؛ فإن باب فَعَالِ إنَّما بُنِى على الكَسرِ ؛ لأنَّ الكسرَ مِمَّا يؤَنَّثُ به ، ألاَ تَرى أنَّ تاءَ خطابِ المؤنثِ مَكسورةٌ نحو : أنتِ أكرمتِ ، وقد مرَّ ذلك .

والثَّانيَةَ عَشْرَةَ : شبهُ محلِّ الحركة بما فى كنف هاءِ التأنيث ، نحو: خمسة عَشَرَ وحَضْرَمَوْتَ ، فإن أخر الصَّدر بنى على الفتحِ ؛ لأنَّ محله من العجز محل ما قبل هاء التَّأنيث منها نحو : طَلْحَةَ ، ووجه هذا سيأتِى بعد هذا إن شاء الله تَعالى[١] .

هذه عِلَلُ البِنَاءِ على الحَركةِ المَخصوصةِ وإليها يَرجع غالبُ مانكره النَّاس من ذلك ، وقد ذَكَرُوا غير هذه لكنَّها إمَّا راجعةٌ إليها وإمَّا ضَعيفةٌ فى أنفسها .

المَسألةُ الثَّالِثَةُ : أنّ النَّاظِمَ بيَّن أنَّ أصلَ الأسماءِ الإعرابُ ، وأن البِنَاءَ فيها لعلَّةٍ ، وهى[٢] شَبَهُ الحَرْفِ ، فعلى هذا ما جاء منه معرباً فلا سؤال فيه وما جاءَ منها مبنيًا فيتوجه السُّؤالُ عَلَيه لِمَ بُنى ، ولَمْ يَبْقَ على أصلِهِ من الإعراب ؟ وبَيَّن أيضا أنَّ الحُروفَ أصلها البِنَاء ، فعلى هذا لا سُؤَالَ فيها لمَجيئِهَا على الأصلِ .

وأمَّا الأفعال فلم يبين منها ما هو الأصل فيها من الإعراب أو البِنَاء لكن بيّن فى " التَّسهيل "[٣] وغَيرِهِ أنَّ أصلَها البِنَاءُ ، فالفِعلُ /الماضى إذن لا سُؤَالَ فيه لِمَ بُنِى ، لمجيئه على الأصل . والأمرُ /٥٨ كذلك أيضاً على مذهبه ومذهب البَصريين ، والمُضارع

---

(١) فى (أ) .

(٢) فى (أ) وهو .

(٣) التسهيل : ٢٢٨ .

يَحـــتَمل أن يكـــونَ قوله فيه هنا(١) ما قـالَه فى " التَّسْهِيل " . فيُســأل لِمَ أُعرب إذْ ليسَ الإعراب فيه عنده بأصلٍ ، وهــو مذهـبُ جُمهور البَصريين (٢) ، ويَحتمل أن يكونَ قولُـه (٣ فيه ماقالَه)٣ الكُوفِيُّون ، فلا يَتَوَجَّه عليه السُّؤَال لِمَ أُعرب لـمَجيئه عندهم على الأصلِ ، وإنَّما يتَوَجَّه السُّؤَالُ عليه إذا بُنِى وكذلك الأمر عندهم ، لذهابهم إلى إعرابه ، وأنَّ أصلَه المُضارع كما تقدَّم ، وأيضًا قد تقرَّر أنَّ أصلَ البِنَـاءِ السُكون ، فإذَا ما جاءَ مبنياً عليه فلا سُؤَالَ فيه وإن من المبنيات مـا خرج عن الأصل إلى التَّحـريكِ ، ففيـه السُّؤَالُ فى الـمَرتبتين فيُقال : لِمَ بُنِىَ على حركةٍ ؟ ولِمَ اختُصّ بالحَركة الـمُعينَة ؟ (٤) فـإذاً لابدَّ من النَّظرِ فى أمثلة ذلك كلِّه (٥) وقد ذكر أربعةَ أمثلةٍ من الأسماء فليُنظر فيها .

فأمَّا " أينَ " فمن ظروفِ المكانِ فَيرِدُ عليه السُّؤال لِمَ بُنِى ؟ لأنَّ أصلَه الإعـراب ، ولم بُنى على حـركـةٍ وأصلُ البنـاء السُكون ؟ ولِمَ اخــتُصَّ بتلك الحَركةِ ؟

فأمَّا بناؤُهُ فإنَّه على وجهين : أداة شرطٍ ، وأداةُ استفهامٍ ، وهو فى كِلاَ الوَجهين مبنىٌّ ، لشبهِ الحَرفِ الـمَعنوى ، وذلك تَضَمُّن معنى " إنْ " فى الشَّرط وتَضَمُّن معنى الهَمزة فى الاستفهام ، وأمَّا بناؤُهُ على حركةٍ فلئلا يلتقى ساكنان لو بُنى على السُكون .

وأمَّا اختصاصه بالفتحة فلأنَّها أخف الحركات ، أو للإتباع لحركة

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) تقدم ذكر الخلاف فى هذه المسألة .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى (أ) المعية .

(٥) فى (أ) .

الهمـزة .

وأمَّا " أمسِ " فظَرفٌ من ظُرُوف الزَّمان ويَرد عليه ثلاثة أسئلة كما وردت على ما قَبله ، فأمَّا بناؤُهُ فلتَضَمنُّه معنى الألفِ واللاَّمِ ، لأنَّك إذَا أردت به اليَوم الَّذى قبلَ يَوْمِكَ يَوْمَكَ صارَ معرفةً بالإشارةِ إليه(١) ، فَخَـرَجَ بذلك عن حكمُ النَّكرات ؛ لأنَّ بابها أن تَتَعَرَّف بالألفِ واللاَّمِ ، فمن بناه جعله كـأنَّه تضمن مـعنى حرف التَّعريف أو فى حكم أسماءِ الإشارة ، لأنَّ تعريفَه بالإشارة إلى اليومِ الذى قَبل يَومِكَ ، فإن قيل : تمثيله بأمس من أىِّ قَبِيْلٍ هو ، أمِن تَمْثِيْلِ البِنَاءِ غيرِ اللاَّزِمِ ، أم من اللاَّزم ؟ قـيلَ : لا نُبالى من أىِّ قبيلٍ هو ؛ لأنَّ الظاهرَ من قـصـده هنا النَّظر فـى الـمَبْنِىِّ مُطلقًا كمـا مَرَّ ، فإذا عـددنا " أمس " من الـمَبنى اللاَّزم أو غير اللازم كان مطابقاً ، لكن مُثُلَه الباقية من اللاَّزِمِ البِناَءِ فالأظهر أنَّ " أَمْسِ " عنده كذلك وهو صَحِيحٌ ، وذلك أنَّ " أَمْسِ " إذَا عُرِّىَ عن الألفِ واللاَّمِ والإضافة وأُريد به الـمَعرفة ذُو لُغَـتَيْنِ ، فـأهلُ الحِجَازِ يبنونه البَتَّـةَ ، فهو عندهم كالـمَبنى بحقِّ الأصلِ ، لتَضَمُّن مـعنى الحَرفِ ، كـ " أينَ " و " كَمْ " وما أشبههما . وعلى هذه اللُّغة أتَى بالمثال . وأمَّا بنو تَميم فهو عندهـم ذُو حالين فيوافقون الحجازيين حالةَ النَّصبِ والجَرِّ بغير " مُذ " و" مُنْذ " ، ويعربونه حالةَ الرَّفعِ والجَرِّ بـ " مُذ " أو " مُنْذ " لجواز الرَّفع بعدهما(٢) ووجه الإعراب التَّشبيه له بـ " سَحَرَ " إذا أُريدَ

---

(١) فى (أ) تمثيله بأمس .

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة فى : كتاب سيبويه : ٥٠/٢ ، ونوادر أبى زيد : ٢٥٧ ، وشرح ابن يعيش : ١٠٦/٤ ، ١٠٧ ، وشـرح الكافـيـة : ١١٧/٢ ، واللسـان والتـاج : (أمس) ، وخـزانة الأدب : ٢٢٠/٢

به يوم بعينه ، فيمنع [1] الصَّرف كما مُنِعَ " سَحرُ " ، للعَدلِ عن الألفِ واللامِ والتَّعريفِ ، فالإعرابُ عندهم بتقديرِ العَدْلِ ، والبِنَاءُ بتقدير التَّضمن فإذًا قَد حَصَلَ فى هذا التَّمثِيلِ تَمْثِيلان على اللُّغَتَيْنِ ، وإذْ ذَاك نَقُولُ يَحتَمَلُ أن يَكُون النَّاظِمُ قَصَد هذا المَعنى ، وهو مقصدٌ صَحِيْحٌ وحَسَنٌ من التَّنبيهِ ، والله أعْلَم

وقد حَصَلَ أنَّ بناءَ " أمسِ " للشَّبه المعنوى ، وأمَّا بناؤُهُ على حركةٍ فلالتقاءِ السَّاكنين . وأمَّا اختِصَاصُهُ بالكَسْرة فعلى أصلِ التِقَاءِ السَّاكنين .

وأمَّا " حَيْثُ " فمِنْ ظُرُوفِ المكَانِ ، فحقُّه فى الأصل الإعرابُ ، إلا أنَّه بُنِيَ على حَرَكَةٍ ،،فترد الأسئلة الثَّلاثة، فأمَّا بناؤُهُ ؛ فلأنَّه لا يُفْهَمُ / له ٥٩/ مَعنى إلاَّ مع غَيره ، فهو موضوعٌ على الافتِقَارِ ، فهو راجعٌ إلى الشَّبه الافتقارى ، هذا فى غير الشَّرط ، وأمَّا فى الشَّرط فيضمن معنى " إنْ " فيرجع إلى الشَّبَهِ المَعنوى . وفى حَيْثُ لغات أشهرها ما ذكر ، وأمَّا بِنَاؤُهُ على حركةٍ فلالتقاءِ السَّاكنين ، وأمَّا كونُها ضَمةً فبالحمل على بابِ " قَبلُ " و " بَعدُ " كما تَقَدَّمَ .

وأمَّا " كَمْ " فاسمٌ يُعبَّرُ به عن العدَدِ فى سُؤَالٍ أو ما هو جارٍ مجراه فأصله الإعراب ، إلا أنَّه خَرَجَ عن أصلِه إلى البناءِ ، فيُسأل عن بنائِهِ ، وإنَّما بنى لشبه الحَرف المَعنوى ، لأنَّ " كَمْ " إمَّا استفهاميَّة وبناؤها لتضمُّنِ مَعنى الهَمزةِ . وإمَّا خَبَرِيَّةٌ ، وبناؤها إمَّا بالحَمْلِ على الاستفهامية ، لموافقتها لها فى كثيرٍ من أحكامها ، وفى أصلِ معناها[2].

(١) فى (أ) فمنع .

(٢) فى (أ) معها .

إذْ لا تَخلو الخَبَرِيَّةِ من مَعنى الاستفهامِ . وإمَّا لِتَضَمُّنِها معنى " ربَّ " إن اعْتَقَدْتها للتَكثيرِ ، كما ذَهَبَ إليــه فى " التَّسْهِيلِ[1] ، أو معنى التَّكْثِـير الذى حقّه أن يوضعَ له حَرفٌ ، كما نبه عليه فى موضعه ، إن اعتَقدت أن " رُبَّ " للتَّقليل ، ولما كان بناؤُها على السُّكون لم يَتَوَجَّهْ عليها غير هذا السُّؤال .

وقَولُ النَّاظِمِ : (كَـأينَ أمْسِ حَيْثُ) على حذفِ العَاطفِ ، أى : كـأينَ وأمْسِ وحَيْثُ ، فحذفَ لضرورة الوزن كالذى أنْشَدَ ابن جِنّى وغَيره [2] .

كَيْفَ أصْبَحْتَ كَيْفَ أمْسَيْتَ مِمَّا ... يَزْرَعُ الوُدَّ فى فُؤَادِ الكَرِيْمِ

وقد جاءَ نظيره فى النَّثر قليلاً ، حكى ابنُ جِنّى[3] : أكلت لحماً سمكًا تمرًا ، أى : وسَمَكًا وتَمْرًا ، كما أنَّه أرادَ فى البيتِ : كيفَ أصْبحتَ وكيف أمسيتَ .

ولما قدَّم أنَّ أصلَ المَبنى أن يُسَكَّنَ ، ومثَّل الضَّمَّ والفَتحَ والكَسرَ فيما جاءَ [4] على غيرِ الأصلِ ، أتى للسُّكون الذى هو الأصل فى المبنيات بمثال فقال:(والسَّاكِنُ كَمْ) أى : ومثال المَبنى على السُّكون الذى هــو الأصل قولك : "كَمْ " ويُريد وما كان مثلها ، كما قال : (كَأَيْنَ أمْسِ حَيْثُ) فقرنَها بأداةِ التَّشبيه ، ليَدُلَّ على غيرها من المَبنيات التى على شاكلَتها ، فمن الأمثلةِ المَبنِيَّةِ على الفتحِ كأينَ قولك : " كيفَ " و " كيتَ " و " ذيتَ " و " حيثَ " فيمن بناها على الفتح ، و " لاريبَ فيه " ، ومن المبنى على الكسر : " نَزالِ " و "حَذامِ "

---

(١) التسهيل : ١٤٧ .

(٢) أنشده ابن جنى فى الخصائص : ١/٢٩٠ ، ٢/٢٨٠ والبيت فى ديوان المعانى : ٢/٢٢٥ ، والهمع : ٢/١٤٠ .

(٣) الخصائص : ١/٢٩٠ .

(٤) ساقط من (أ) .

و " أولاءِ " ، والتَّاء فى قمتِ وضربتِ ، ومن المبنى على الضم : " عَلُ " و " قَبلُ " و " بَعدُ " و " منذُ " الاسمية و " يا حكمُ " ، ومن المبنى على السكون : " من " و "ما " و " صه " و " مه " ، وألف با تا ثا جيم دال ذال ... وما أشبه ذلك .

المَسألةُ الرَّابعَةُ : أنَّ ما جاءَ فى هذا الباب على أصله فلا سُؤَالَ فيه ، لأنَّه أتى على ما ينبغى(١) فيه فَلا يُقال : لم جاءَ كذلك ؟ وأمَّا ما خرج عن أصله إلى غيره فيتوجه عليه السُّؤَالِ : لم جاءَ كذلك ولم يبق على أصله ؟ إذ لايكون الخُروج عن الأصلِ إلا لسببٍ ، وقد تقدَّمت أمثلةُ ذلك ، لكن قد يَصير الأصل استعمالياً ، بعدَ أن كان قياسياً، فيُسأل عمَّا جاءَ على الأصلِ : لِمَ جَاءَ كذلك ؟ وذَلك إذا كان فى الآتى على الأصل علَّة تقتضى خُروجه عن أصلِه فلم يَخرج ، ومثال ذلك " أىُّ " أصلها الأول الإعراب (٢ كسائر الأسماء ، ثمَّ إنها أشبهت الحرف فكان حقُّها البِنَاءَ ، إلا أنَّهم أخرجوها عن حكم البِنَاءِ إلى الإعرابِ ٢) ، لشَبهها بالمعرب ، فلابدَّ من إيرادِ السُّؤَالِ فِيها لِمَ أُعربَتْ مع قيامِ سَبَبِ البِنَاءِ وهو شبهُ الحَرفِ ؟ ولذلك نبَّه الناظمُ على إعرابها فى بابِ المَوصولِ، إشارةً إلى أنَّها خَرَجَت عن/أصلِها الثَّانى وهو البِنَاء، وكَذلك /٦٠
تَقول فى الفِعل المَاضى أصلُه البناء على السُّكون كسائرِ المَبنيات، ثم إنَّهم بَنوه على حَركةٍ للمزيَّة التى له على فعل الأمرِ ، حَسْبَ ما تقدَّم ، لكن أخرجوه عن ذلك إلى البناء على السُّكون عند اتصال أحدِ الضَّمائر الثَّمانية به ، خَوفاً من تَوالى المُتحركات ، فيرد السُّؤال هنا :

---

(١) فى (أ) بلغنى .

(٢-٢) حررت هذه العبارة مرتين فى (أ) .

لم بنى على السُّكون وأُخرج عن البناء على الحركةِ مع قيام مُوجبها وهو المَزيةُ؟ وكذلك تقولُ على مذهبِ البَصريين : الأصلُ فى الفعل المُضارع البنــاءُ كسائرِ الأفعالِ ، إلا أنَّه أعربَ لشبهِهِ بالاسمِ ، فإذَا اتَّصــل به أحدُ النُّــونين بُنِيَ، فسبيله أن يُسـأل عنه لم بُنِيَ ؟ ولم يبقَ على أصلِهِ الثـانى من الإعراب مع قيـاس سببه وهو الشَّبه بالاسمِ ، ووجه هذا أنَّ ما استَحَقَّه من الخُروج عن أصلِهِ الأول صارَ له أصـــلاً قياسياً ، فإذا بقِيَ على الأصل الأول عُدَّ خارجاً عن أصلِهِ الثَّانى ، أعنى الذى استَحَقَّه بسببِ العِلَّةِ المَوجودة فوجبَ السُّؤَالُ عن ذلكَ ، والحاصِلُ : أنَّ الأصلَ صارَ فرعاً والفَرعَ عادَ أصلاً لكن باعتِبَارين وهذه المَسالةُ مبسوطةٌ فى " الأصُول العَرَبِيَّةِ " [1]. ومن هُنا يَظهر أنَّ قولَ النَّاظم : (وَمُعْرَبُ الأسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ) معتَرَضٌ بـ "أىّ" ، وقَولِه : (وَالأصْلُ فِى المَبْنِىِّ أنْ يُسَكَّنا معتَرَضٌ بالماضِى اللاَّحق له الضَّمائر الثَّمانية ، والاعتذار عنه فى "أىّ" أنَّه قد ذَكَرَها فى بابِها ، وفى المَاضِى أنَّ تَسكينَه للضَّمائر عارِضٌ ، وإنَّما يَتَكَلَّم فى الأصُولِ الثَّابِتَة ، لا فى الطَّوارئ الزَّائلةِ ، ومن هنا قال الزَّجَّاجِي[2] فى الماضِى : « وهو مبنِىٌّ على الفَتْحِ أبَداً » ، إذْ لَمْ يَعتَبِر عُرُوضَ اتِّصالِ الضَّمائر ، وحَسَنٌ ما فَعَلَ .

المَسألةُ الخَامسةُ : أنَّ تَمثيل النَّاظِـمِ بما مَثَّل به بيَّن أنَّ الأســماء تُبنى على الضَّمِّ ، وعلى الفَتحِ ، وعلى الكَسـرِ ، [3 وعلى السُّكون 3] ، وذلك صَحيحٌ ، ولم يذكر للأفعالِ ولا للحُرُوفِ مثالاً فيتَبَيَّن به أمرها ، والذى بَيَّنَ الاستقراءُ أنَّ الحروفَ تُبنى على الأوجهِ الأربعـــةِ أيضاً ، فمثال الضَّـمِّ فيها

(١) هو أحد مؤلفات الإمام الشاطبى مؤلف هذا الكتاب تنظر المقدمة .

(٢) الجمل للزجاجى : ٢١ .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

" مُنْذُ " الحَرفية ، ومثال الفَتحِ : " ثمَّ " و " سوفَ " و " لَيْتَ " و "لعلَّ " ، ومثالُ الكَسرِ : الباءُ واللاَّمُ فى بِزيدٍ ولِزيدٍ ، ومثال السُّكون " مِنْ " و " عَنْ " و "لوْ" (١) و " أوْ " وما أشبه ذلك ، وأنَّ الأفعالَ تُبنى على الفَتْحِ نحو : ضَرَبَ وعَلِمَ ومَكُثَ ، وعلى السُّكون نحو : اضربْ واعلمْ وامكثْ ولا يَدخلها الضَمُّ ولا الكَسْرُ وقد تقدمت علَّة ذلك قبل .

المَسألةُ السَّادسَةُ : أنَّ قولَ النَّاظم : (وَالأَصْلُ فى المَبْنِىِّ أَنْ يُسَكَّنَا ..) إلى آخره ، لايَقتضى حَصْرَ علامات البِنَاءِ فى الأربعِ التى ذكر، وإنَّما فيه أنَّ الأصلَ فى المَبْنِىِّ أن يُبنى على السُّكون ، ومنه ما بُنِىَ على الضَمِّ ومنه ما بُنِىَ على الفَتحِ ، ومنه ما بُنِىَ على الكَسْرِ وتقدير كَلامه ، ومنه ذُو فَتْحٍ ومنه ذُو كَسْرٍ ومنه ذُو ضَمٍّ كما تَقَدَّم فى قوله أول الباب (الاسمُ مِنهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِى) فالحاصل : أنَّه لم يَتَعَرَّض لحصرِ علاماتِ البِنَاءِ فلا يُعْتَرَضُ عليه بأن يقال : إنَّه لم يَستَوْفِ علامات البِنَاءِ ، إذْ مِنَ المَبنيات ما يُبنى على غيرِ ما ذُكِرَ ، ففعل الأمرِ يُبنى على ما يُجْزَمُ به المُضَارِعُ ، وقد بَيَّن هو أن للجَزْمِ علامتين : إحداهما الحَذف ، وأن الحَذف نوعان : حذفُ النُّون ، وهو علامةٌ للجَزمِ فيما اتَّصل / به ٦١/ألفُ اثنين ، أو واو جَمْعٍ ، أو ياءُ واحدةٍ مُخاطبة . وحذفُ آخرِ المُعْتَلُ الآخرِ بالألفِ أو الوَاوِ أو اليَاءِ ، فعلى هذا النَّحوِ يُبنَى فعلُ الأمرِ الذى هو نَظيرُ المُضارع فتَقُول : افعلا وافعلوا وافعلى ، كما تقول : لم تفَعلا ولم تَفعلوا ولم تَفعلى . وتَقولُ : اخشَ واغزُ وارمِ ، كما تَقولُ : لم يَخشَ ولم يَغزُ ولم يَرمِ ، وعلى هذا النَّحو يَجرِى القَولُ فى المَاضِى المُتَّصل به ألفُ الاثنين أو واوُ الجَمعِ ، فقاما نظير قوما ، وقاموا نظير قُوموا . والدَّليل على ذلك رجوعُ النُّون فى التَّسمية إذا كانت الألفُ أو الواوُ علامةً لا

ضميراً .

والاسمُ أيضاً يُبنى على ما يُرفعُ به من واوٍ أو ألفٍ كالمُثنى والمَجموع على حدِّه فى النِّداءِ ، هذا فى البناءِ العارضِ ، وكذلك فى اللاَّزِمِ كأسماءِ العددِ المُطْلَقَةِ كقولك : اثنان ، ثلاثون ، أربعون ، مائتان ، ألفان ، ويبنى أيضاً على ما يُنصب به كياءِ المُثنى والمَجموع على حدِّه فى باب " لاَ " التى [1] لنفى الجنس ، فقد ظَهَرَ أنَّه يُبنى على الألفِ والوَاوِ واليَاءِ . ويُبنى على حذفِ الألفِ والواوِ والياءِ والنُّونِ ، لأنَّـا نُجيب عن ذلك بوجهين :

أحدُهُمَا : ما تقدَّمَ من أنَّه لم يتعرَّض للحصرِ ، بل قد يُقالُ : إنَّه لما ذكر العلامات الأربع استوفى ما عادةُ الناسِ أن يَذكروه ، ونبَّـه بـ " مِنْ " المقتضية للتَّبعيضِ ، على أنَّ ثمَّ علاماتٍ أُخَر يُبنى عَليها ، وإذَا كان كذلك فلم يَفُتْـه ذِكرُ شيءٍ يُحتاج إلى ذكره .

الثَّـانى : أنَّا لو سلَّمْنَا أنَّه لم يُنَبِّـه على ما ذُكر فى السُّؤَالِ من علامات البِنَـاءِ لما كانَ ذلك قَدْحاً ، لأنَّه جَرَى على ما جَرَى عليه غَيره فى بابِ البِناء من الاقتصارِ على هذه العَلامات الأربع ، ووجه الاقتِصارِ أنَّ غيرَها مُتَفَرِّع عنها ونائبٌ منابها ، كما كان ذلك فى علامات الإعرابِ ، إذ كانت الواوُ أو الألفُ أو غَيرها إنَّما تَلحق الفَرع كالمُثنى والمَجموع الذى على حدِّه ، فإذًا لا اعتراض على كلامِ النَّاظمِ واللَّه أعلمُ .

* * *

ولما فَرَغَ من بَيَان أسبابِ البِنَاءِ وأنواعه ، أخذَ فى الكَلامِ على أنواعِ الإعرابِ وعَلاماته ووجوهه فقالَ :

---

(١) فى (أ) الذى .

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجعلَنْ إعْرَابَا ... لاِسْمٍ وفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا
وَالاسمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

أراد أنَّ الرَّفعَ والنَّصبَ من أنواعِ الإعرابِ يَشتَرِكُ فيهما الأسماءُ والأفعالُ فالرَّفعُ نحو: زَيْدٌ يقوم، وعبدُاللّه يَذْهَبُ. والنَّصبُ نحو: إنَّ زيداً لن يَرْكَبَ، وإن عبدَاللّهِ لَنْ يَذْهَبَ وما أشبه ذلك، ومثَّل النَّصب فى الفعل بقوله: (لَنْ أَهَابَا)، وهو من قولك: هابَ الرَّجُلُ الشَّىْءَ يَهَابُهُ[1]، وهابَ مِنهُ أيضاً أىْ خَافَ منه، هَيْبَةً ومَهَابَةً، وقالَ الجَوْهَرِىُّ[2]: الهَيْبَةُ وَالمَهَابَةُ: الإجْلالُ والمَخَافَةُ.

وأمَّا الجَرُّ فمختصٌ بالأسماءِ، فلا يَدخلُ الأفعالَ كقولك: مَرَرْتُ بعبدِ اللّه / صاحبِ زَيدٍ، وجئت إلى أخيك صاحبِ الدَّارِ. /٦٢

وأمَّا الجَزْمُ فمُختصٌ بالأفعال فلا يدخلُ الأسماءَ كقولك: لَم يَقُمْ، ولَمْ[3] يَخْرُجْ، وإنْ[4] تَضْرِبْ أَضربْ، وهذا المَعنى أرادَ بقوله: (وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ..) إلى آخره، وقد حَصَلَ بهذا التَّقرير أنَّ أنواعَ الإعرابِ أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجَزْمٌ، فالجرُّ مُختصٌ بالاسمِ، والجَزْمُ مُختصٌ بالفعلِ، وماعدا ذلك مُشتَرَكٌ بين الاسمِ

(١) فى (أ) هابه.
(٢) الصحاح: ١/٢٣٩ (هيب).
(٣) فى قراءة أخرى فى الأصل ولا يخرج.
(٤) فى (أ) ولن.

والفِعْلِ ، وعلّة ذلك على طريقةِ المُؤلِّف فى " التّسهيل " (١) و " شَرحه " (٢) أنّ الاسمَ لمّا كانَ فى الإعرابِ أصلاً للفِعْلِ كانت عَوَامِلُهُ أصْلاً لعَوَامِلِهِ ، وعَوَامِلُ الرّفْعِ والنّصبِ فى الاسمِ قويةٌ لاستِقلالِهَا بالعملِ ، وعدمِ تعلقها بعاملٍ آخر ، فَشَاركَ المُضارَعُ الاسمَ فى الرّفعِ والنّصبِ لقوّةِ عواملهما بالاستقلالِ ، وإمكانِ التّفريع عليها . بخلافِ عاملِ الجرِّ ، فإنّه ضَعيفٌ لِعَدَمِ استِقْلالِهِ ، ألاَ تَرَى أنّه مُفْتَقِرٌ إلى مُتَعلِّقٍ من فعلٍ أو جارٍ مَجراه فلم يقوَ أن يُفَرَّعَ عليه غَيره ، فلذلك لم يكُن إلا فى الاسمِ ، فَجُعِلَ الجَزْمُ فى الفِعْلِ عِوَضاً مِمّا فاتَهُ من المُشاركة فى الجرِّ ، وانفرَدَ به ليكونَ لِكُلِّ واحدٍ من صنفى المُعرب ثلاثةُ أوجهٍ من الإعرابِ ، ثم عُودل بينهما بأن جُعِلَ الجَزْمُ راجحاً بأنّه غيُر محتاجٍ إلى تَعلقه ، وجعل الجرّ راجحاً بكونه ثبوتاً بخلافِ الجزمِ ، فإنّه حَذْفٌ فتعادلا ، هذا ما عَلّلَ به المُؤلّف ، وللنّاس فى تَعليلِ هذه المسألةِ طرقٌ كثيرةٌ لا يحتاج إلى إيرادها لضَعْفِ أكثرِها ، وقلة الفائدة فيها ، وأقربها طريقةُ من قالَ : لم يَدخل الفِعلَ جرٌّ لضَعفه عن مَرتبة الاسمِ ؛ لأنّ إعرابه بالشّبه لا لأجلِ المَعانى كما كان دخولُ الأنواع الثّلاثة من الإعرابِ فى الاسمِ للتّفرقَةِ بين المَعانى الثّلاثة فنَقَصَ عنه(٣) درجةً وعوّض من ذلك الجَزم فَكمُلَ له ثَلاَثَةُ أنواعٍ من الإعرابِ كالاسمِ ، وهذه الطّريقةُ نحو مِمّا قَالَه المؤلّف ،إلاّ أنّ المُؤلّف كمّلها .

والكافُ فى قولِهِ : (كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ) كافُ تشبيه التّنظير كالكافِ التى فى قولِ سيبويه ، ولَيس فى الأفعال المُضارعة جَرٌّ . كما أنّه ليس فى الأسماء جَزْمٌ ، فإن التّشبيه هنا تَشبيه تَنْظِيرٍ ، لا تَشبيه

(١) التسهيل : ٧ .
(٢) شرح التسهيل : ١/٤٢ .
(٣) فى (أ) عنده .

تَعليلٍ ، وكان الأصل أن يقولَ : الاسمُ قد خصَّ بالجرِّ كما قد خُصَّ الفعلُ ، لأنك تقولُ : خَصَّه بالشئ ء[1] خُصُوصاً وخَصوصيَّةً وخُصُوصيَّةً والفتحُ أفصحُ وخِصِّيصَى ، إلاَّ أنَّه ضَعَّفَ العَينَ فجعله من خُصِّصَ بذلك المَعنى ، وكذلك كانَ الأولى أن يقولَ : كما قَد خُصِّصَ الفِعلُ بأن يُجْزَمَ أو بالجَزْمِ ، فإنَّ قولَه : (بِأَنْ يَنْجَزِمِ) مُقَدَّرٌ بمصدَرِهِ الذى هو الانجِزَامُ ، والانْجِزَامُ غيرُ مُسْتَعْمَلٍ فى معنى الجَزْمِ . ولا مُصطلح على استعماله بذلك المعنى ؛ لأنَّ الرَّفعَ والنَّصبَ والجَرَّ والجَزمَ فى استعمالهم على وجهين :

أحدُهما : أنْ يكونَ عبارةً عن الحركاتِ التى أحدَثَتْها العَواملُ وما ناب عَنها ، فالضَّمة رَفعٌ والوَاوُ رفعٌ وكذلك سائِرُها .

والثَّانى / : أنَّ المُرادَ بالرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ والجَزْمِ الحكمُ الذى أحدَثَهُ العامِلُ ، والعلاماتُ دالةٌ عليه ، وهو معنى المَصدرِ ، وكلا المَعنيين فى الجَزمِ مغايرٌ لمعنى الانجزامِ ، إذْ كان عبارةً عن حصولِ الجَزمِ فى المجزومِ على أى معنًى أُطلقَ الجَزْمُ ، وإذَا كان كذلك فتَعبيرُهُ بالانجزامِ معترضٌ من وجهين : ٦٣/

الخُروج عمَّا اصطَلَحُوا عَليه ، والإيهامُ بمعنىً لم يَتَعَرَّضُوا له[2] .

والجَوَابُ : أنَّ ضرورة النَّظمِ دعته إلى أن يُغيِّرَ لفظَ الجَزْمِ إلى لفظِ الإنجِزَامِ ووجه ما فَعَلَ من ذلك أنَّ الانجزامَ لما كان لازماً عن الجزمِ إذْ هو مطاوِعَهُ فصار كالمسبب مع سَبَبه ، اكتفى عنه اتِّكالاً على فهمِ

(١) فى الأصل بالاسم .

(٢) فى (أ) .

المُراد والله أعلمُ .

* * *

ثم أخذ فى ذكر العلامات فقال :

فَارفَع بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وجُرّْ كَسْـراً كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ

واجْزِمْ بتَسْكينٍ وغَيرُ مَا ذُكِــرْ يَنُوبُ نَحْوُ جَا أخُو بَنِى نَمِرْ

يعنى أنَّ الرَّفع فى الكَلمةِ المُعربةِ يكونُ بالضَمِّ نحوَ : زَيدٌ قائِمٌ ، ويقومُ زيدٌ ، والرِّجالُ فى الدَّارِ ، وخَرَجَتِ الهِنْدَاتُ ، والنَّصبُ يكون بالفَتْحَةِ نحو : إن زيداً لن يذهبَ ، وأعجبنى أن تُكرمَ الزُّيودَ ، والجرُّ يكون بالكسر نحو : مررتُ بغلامِ زيدٍ ، وجِئتُ إلى الرِّجالِ والهِندات ، والجَزْمُ يكونُ بالسُّكونِ نحو : لم يَذْهَبْ زَيْدٌ ، وإنْ تَذهبْ(١) أكرِمْكَ . وأتى النَّاظمُ بأمثلةٍ للرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ فى الاسمِ ، ومثالُ الرَّفع فى الفعلِ وهو (ذِكْرُ اللهِ عبدَه يَسرّ) فـ "ذكرُ" مرفوعٌ بالضّمة على الابتداءِ ، ولفظُ " اللهِ " مَجرورٌ بالكسرةِ بإضافةِ ذكرٍ إليه و " عبدَهُ " منصوبٌ بالفَتحة بذكرٍ ؛ لأنَّه مَصدرٌ مَوصولٌ(٢) و "يَسرُّ" مرفوعٌ بالضَّمة أيضاً ، إذْ لم يدخلْ عليه نَاصبٌ ولا جَازمٌ ، وهو فى مَوضعِ خَبَرِ المُبْتَدأِ .

وقوله : (وانْصِبَنْ فَتْحاً وجُرْ كَسْراً) على حذفِ الجَارِّ ، أراد : وانْصِبَنْ بفتحٍ ، وجرٌّ بكسرٍ ، دلّ على ذلك قوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ) وقوله : (وَاجْزِمْ بِتَسْكِيْنٍ) فحذف البـاء ضَرورةً ، وذلك فى كلامِ العَربِ قَليلٌ .

---

(١) فى (أ) أن يذهب .

(٢) ساقط من (أ) .

وأنشدَ المُبَرِّدُ[1] وغَيرُهُ قولَ الشَّاعرِ[2] :

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَنْ تَعُوجُوا   كَلَامُكُمُ عليَّ إذًا حَرَامُ

وقوله : (وغَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنُوبُ) يَعنى أنَّ ماعَدَا ما ذُكِرَ من الرَّفْعِ بالضَّمةِ والنَّصبِ بالفَتحةِ والجَرِّ بالكسرةِ والجَزمِ بالسُّكون يَنُوبُ عنها ، ثلاثة أصنافٍ :

أحدُهَا : الحركات لكن على نحوٍ آخر وذلك الكسرةُ تنوبُ عن الفتحةِ فى الجَمع بالألفِ والتَّاء ، والفَتحة تَنُوب عن الكَسرةِ فى جرِّ ما لا يَنْصَرف من الأسماءِ .

والثَّانى : الحُروفُ وذلك الألفُ فى المُثنى والواو فى الجمعِ الذى على حدِّه والأسماء الستَّه والنُّون فيما لَحقه من الفِعل ألفُ اثنين أو واوُ جَمْعٍ أو ياءُ واحدةٍ مُخاطبة ، كلّها تَنُوبُ عن الضمَّة ، والألفُ فى الأسماءِ السِّتَّةِ ، والياءُ فى المُثنى والمَجموع على حَدِّه كلاهما ينوبُ عن الفَتحة، والياء / فى الأسماء الستّة والمُثنى والمَجموع على حدِّه تَنوبُ عن /٦٤

(١) أنشده المبرد فى الكامل : ٣٤/١ ، قال : فأما قول الشاعر :– وهو جرير – وإنشاد أهل الكوفة له وهو قوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا   كلامكم على إذاً حرام

ورواية بعضهم له : " أتمضون الديار " فليسا بشئ ، لما ذكرت لك والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة . وأخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال : قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير .

مررتم بالديار ولم تعوجوا

فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة .

(٢) هو جرير ، ديوانه ٢٨٧ من أبيات أولها :

متى كان الخيام بذى طلوح   سقيت الغيث أيتها الخيام

ورواية صدر البيت فى الديوان :

أتمضون الرسوم ولا تحيى

والبيت فى شرح المفصل لابن يعيش : ٨/٨ ، ٩ ، ١٠٣ ، والمقرب : ١١٥/ وضرائر الشعر : ١٤٦ ، ورصف المبانى : ٢٤٧ ، والخزانة : ٦٧١/٣ .

الكَسرةِ .

والثَّالثُ : الحذفُ ينوب عن الفَتحة فى نَصب الفعلِ المَرفوع بالنُّون وعن السكون فيه وفى الفعل المُعتَـلّ الأخر ، وجَميعُ ذلك مفصَّلٌ فى الباب ، وقد ظَهَرَ من النَّاظمِ أنَّ أصلَ الإعرابِ للحركاتِ والسُّكونِ ؛ لأنَّه أحلَّ غيرَها محلَّ النِّيابةِ عنها ، وذلك لا يَسوغُ إلا بتقديرِ كَونِ المَحلِّ للمَنسوبِ عنه بحقِّ الأصلِ وبذلك صَرَّحَ فى " التَّسهِيْل " (١) فقال : والإعراب بالحَرَكَةِ والسُّكون أصلٌ وينوبُ عنهما الحَرفُ والحَذفُ ، وكذلك قالَ الجُزولى(٢) : أصلُ الإعراب للحَركات ، والحُروف عند مَن يَرى الإعراب بها تَبَعٌ . والدَّليل على ذلك أن الإعراب بها أكثرُ ، والكثرةُ دَليلُ الأصالةِ ، وأيضاً فإنه لايُصارُ إلى الإعراب بغيرها إلا عندَ تعذُّرها أو اعتقاد تعذُّرها . قال المؤلِّف فى "شَرحِ التَّسهيل" (٣) : ولذلك اشتَرَكَ الفعلُ والاسمُ فى الرَّفعِ بضمةٍ ، والنصبِ بفتحةٍ ولم يشتركا فى الإعراب ، وإنما كانت الأصالة للإعراب بالحركة فى غيرِ الجَزم ؛ لأنَّ الحركةَ أخفُّ من الحرف وأبينُ فى إعطاءِ المَعنى المَقصود . وأمَّا كونُها أخفُّ فظاهرٌ ، فإنَّ زيادةَ بعضِ حرفٍ أخفُّ وأهونُ من زيادةِ حرفٍ كامل .

وأمَّا كونُها أبينَ فلأنَّها لا تَخفَى زِيادتها على بِنْيةِ الكلمةِ لسقوطِها وإدراك مفهومِ الكَلمةِ بدونها ، بخلافِ الحَرفِ ، فإنَّه قَد يُخِلُّ سقوطه بمفهومها ، ولذلك اختَلفوا فى المُعرب بحرفٍ هل هو قائمٌ مقامَ الحركة

---

(١) التسهيل : ٨ .

(٢) المقدمة الجزولية : ٧ (الأزهرية) .

(٣) شرح التسهيل : ٤٢/١ ، ٤٣

أو الحَرَكَةُ مقدَّرةٌ فيه ؟ وإنَّما كان السكونُ فى الجَزْمِ أصلاً ؛ لأنَّ نقصان حركةٍ زائدةٍ على الكلمةِ أسهلُ من سُقُوطِ حرفٍ من نفسِ الكلمة ، وأتى النَّاظم بمثالين مما يَنوب فيه الحَرفُ عن الحركةِ .

أحدهما : مما يعرب بالواوِ رفعاً ، وبالألفِ نصباً ، وبالياءِ جرًّا وذلك الأسماء السّتة [1] التى يَذكُرُها على أثرِ هذا وهو الأخُ فى قوله : (جَا أخو بَنِى نَمِـر) .

والثَّانى : مما يُعرب بالواوِ رفعاً ، وبالياءِ نَصباً وجرًّا ، وذلك الجَمع على حدِّ التَّثنية وهو " بنى " فى المثال ، أصله : بنون وبنين وحذف النون للإضافةِ ، وبَنُو نَمِـر من العَرب قَبيلةٌ [2] منهم ينسبون إلى أبيهم نَمِـر ، وهو نَمِـر بن قاسطٍ بن هنب بن أفصى بن دُعْمِىّ بن جَدِيلَةَ بن أسد بن رَبيعة بن نِزار بن مَعدّ بن عَدنان . ويُقال : يا أخا بَنِى فلانٍ لمن كان يُنسب إليهم وكان منهم ، وحذفَ النَّاظم همزة "جاء" للهمزة التى بعدَها وهى قراءةُ أبى عَمرو ابن العَلاء[3] فى نَحوِ ﴿ جَا أجَلُهُم ﴾[4] :

* * *

(١) ساقط من (أ) .

(٢) جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٣٠٠-٣٠٢ ، والاشتقاق لابن دريد ٣٢٤ .

(٣) قراءة أبى عمرو فى الإتحاف : ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٤) سورة الأعراف : آية : ٣٤ .

ثم قال[1] :

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وانْصِبَنْ بالألِفْ ... واجْرُرْ بِيَاءٍ مَامِنَ الأسْمَا أصِفْ

مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أبَانَا ... والفَمُ حَيْثُ المِيْمُ مِنْهُ بَانَا

أبٌ أخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ ... والنَّقْصُ فى هَذَا الأخيرِ أحْسَنُ

وَفِى أبٍ وتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ / ٦٥

لَمَّا قَدَّمَ آنِفاً أنَّ ماعَدا الحَركات الثَّلاث المذكورة المَخصوصة بالمَواضع المذكورة ينوب عنها ، أخذَ يذكرُ الأصنافَ النَّائبةَ ومحالَّها ، فإذا حَصر مواضعها عُلِمَ أنَّ ما عداها حكمهُ ما تَقدَّم من الرَّفعِ بالضمةِ، والنَّصبِ بالفتحةِ والجرُّ بالكسرةِ ، والجَزم بالسُّكون ، فابتدأَ بذكرِ ما يرفع بالواوِ وينصب بالألفِ ويُجرُّ باليَاءِ فقالَ : (وَارْفَعْ بِوَاوٍ .....) إلى آخره ، وهذا التَّقرير فى الأسماء السِّتة نَصٌّ منه على اعتمَاد القَولِ بأنَّ الحروفَ فيها هى نفس الإعرابِ بحكمِ الاستقلالِ ، وهو أحدُ المَذاهبِ فى هذه الأسماء السِّتةِ المُفسَّرة ، وهو مذهب أبى القاسم الزَّجاجى[2] ، وظاهر كلامِ الفارسى[3] فى أولِ كتابهِ " الإيضاح " وعليه طائفةٌ من المُختصرين . ومِنَ النَّحويين مَن ذَهَبَ إلى أنَّ إعرابَها بالحَركاتِ مقدَّرةً فى حُروف العلَّةِ ، وأُتبِعَ فيها ما قبل الآخرِ الآخرَ ، دلالةً على الإعرابِ المُقدَّرِ فى حروفِ العلَّةِ ، وهو مختار شيخنا[4] الأستاذ رحمةُ الله عليه ، وعليه جَماعةٌ أيضاً . ومنهم من ذهب إلى أنها معربةٌ بالحركات ، كإعرابها عارية عن الإضافَةِ من غير فرق وحروفُ العِلَّةِ إشباعُ تلك

(١) ساقط من (أ) .

(٢) الجمل : ١٩ وشرحه لابن عصفور : ١/١٢٠ .

(٣) الإيضاح : ١٨ .

(٤) هو الإمام أبوعبدالله بن الفخار البيرى ، والنص من شرح الجمل له : ٢٠ ، ٢١ .

الحَركات قبلها ، ومنهم من جَعَلَ إعرابَها بالحَركاتِ والحروف معاً ، ومِنهم مَنْ ذهبَ إلى غيرِ ذلك ، والكَلامُ فى ذلك يَطولُ ، وإنما اختَارَ النَّـاظم ما تقدَّم ؛ لأنَّه أبينُ الـمَـذَاهبِ ، وأبعـدُها عن التَّكَلُّفِ ، لأن الإعـرابَ إنَّمـا جِى ءَ بِه لبَـيَـانِ مقتَضى العاملِ ، ولا فائدةَ فى جَعْلِ مقدّرٍ متنازع فيه دَليلاً ، والغـاءِ ظاهرٍ وافٍ بالدّلالة المطلوبة . قال الـمُؤَلِّفُ : ولا يمنعُ من ذلك أصالة الحرُوف (١ لأن الحَرف الـمُختلف ١) الهيئات صالحٌ للدّلالةِ أصلاً كان أو زَائِداً ، مع أنَّ فى جعل الحُروفِ المشارِ إليها نفسَ الإعرابِ مزيدَ فـائدةٍ وهو كون ذلك توطئـةً لإعراب الـمُثنى والـمَجموع على حدِّه ، لأنَّهما فَرعان عن الواحد ، وإعرابهما بالحُروف لا مندوحةَ عنه ، فإذَا سيق مثله فى الآحـــاد أمن من الاستبعاد ولم يَخرجْ عن الـمُعتاد ، هـذا ما وَجَّه به مذهبه ويكفى هذا القدر إذْ لا فائدةَ فى جَلْب الحُجج مع أن الـمَسألة لا يُبنى(٢) عليها حكمٌ .

وقَوله : (مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ) " ما " موصولةٌ صلتها "أصِف " : وهى مـفـعولـةٌ بارفع وانصب واجـرر من بابِ الإعمـالِ أُعْمِلَ فـيـهـا الآخـرُ . " ومن الأسماء " متعلّقٌ بـ " أَصِف " وضَمير ما محذوفٌ ، أى ما أصفُه(٣) مِنَ الأسمَاء وقَصَرَ الأسماء ضرورةً .

ثم قالَ : (مِنْ ذَاكَ ذُو إنْ صُحْبَةً أَبَانَا) يعنى أنَّ من الأسماءِ التى تُرفَعُ بالواوِ وتُنصبُ بالألفِ وتُجرُّ بالياءِ هذا الاسمُ الذى هو " ذُو " وذلك بشَرطين :

أحدُهما : مَنصوصٌ عليه وهو قَوله : (إنْ صُحْبَةً أبانَا) والآخر قيَّده بالـمِـثَال وهو أن يكون " ذُو " بلفظِ المذَكَّرِ ، فـأمَّـا الأولُ فـيريدُ به أن يكونَ ذو

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) ينبنى .

(٣) فى (أ) أصف .

بمعنى صاحبٍ ، وذلك إبانته للصُّحبة كقولك : مَرَرْتُ برجلٍ ذِى مالٍ ، وجاء [1] زَيدٌ ذُو العِلمِ ، ورأيتُ رجلاً ذَا ثَوْبٍ ، معناه : صاحبُ مالٍ وصاحبُ العلمِ وصاحبُ ثَوبٍ ، وتَحرَّزْ بذلك إن كان قُصد التَّحرز من ذَا / وذُو وذِى التى ليست بذلك المعنى فإنها لا تُعرب كذلك إن أعربت ، فأمَّا /٦٦ " ذو " فتَأتى بمعنى الذى وهى " ذوُ " الطَّائيَّة نَحو ما أَنْشَدَ الجَوهَرِيُّ [2] مِنْ قَولِ الشَّاعِرِ[3] :

ذَاكَ خَلِيـلِى [4] وَذُو يُعَاتِبنِى　　　يَرْمِى وَرَائِى بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

(٥ وقول الآخر[6] :

وإنَّ المَالَ مَالُ أبى وجَدِّى　　　وبئْرِى ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ ٥)

وأمَّا "ذَا" و "ذِى" فتأتيان[7] للإشارةِ نحوَ قولِ اللَّه تَعالى[8] ﴿ هذا مِنْ شيعتهِ وهذا من عدُوِّهِ ﴾ .

---

(١) فى (أ) جاءنى

(٢) الصحاح : ٥/١٩٥١ (سلم) .

(٣) البيت لبُجَيْر بن عَنَمَةَ الطَّائى ، قال ابن بَرِّى : وصوابه

إن مــولاى ذو يعاتبنى　　　لا إحـنة عنـده ولا جَـرِمَـهْ
ينصرنى منك غيرَ مُعتذرٍ　　　يَرمى وَرَائِى بامسهم وامسلمه

(اللسان : " سلم ")

وتخريج البيت وترجمة الشاعر فى شعر طيئ وأخبارها : ٣٤٤ .

(٤) فى (أ) " وذا يعاتبنى " .

(٥-٥) ساقط من (أ) .

(٦) البيت لسنان بن الفحل الطائى ، شاعر إسلامى لم أقف على أخباره من أبيات اختارها أبو تمام فى الحماسة : ١٦٥ ، ١٦٦ (رواية الجواليقى) والشاهد فى أمالى ابن الشجرى : ٢/٣٠٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١٧٧ وخزانة الأدب : ٢/٥١١ . ويراجع : شعر طيئ وأخبارها :

(٧) فى (أ) فياتيان .

(٨) سورة القصص : آية : ١٥ .

وقالَ أبو الطَّيِّب المُتنبي(١) :

هَذِي بَرَزْتِ لَنَـا فَهِجْتِ رَسِيْسَا

فهذه الثّلاثة لا تُبين صُحْبَةً ، وإنّما تُبِينُ شَيْئاً آخرَ ، فلا تُعربُ ذلكَ الإعراب .

فإن قلتَ : فهذا الشّرطُ غيرُ محتاجٍ إليه أبداً (٢) . لأنّ ما تَحرّزَ منه خارج عن بابِ الإعراب فَضلاً عن كونه يُعرب بالحروفِ أو بالحَركات ، فلو قال : " من ذَاك ذو " كذا وكذا ولم يُقَيِّــده - بمعنى الصُّحبة لم يُفهم له سِوَاهُ ، إذ لايُتَوَهَّم ذلك في "ذُو" الطّائية ، ولا في "ذَا" و "ذِي" اللتين للإشارة ، لفقد الإعراب فيهما ، وإنما يَسبق إلى الذّهن ما هو مُعربٌ ، وليس ثمّ معربٌ ، إلا الذي بمعنى صاحب ، فقد تَعين بنفسه ، فيكون هذا الشّرطُ ضائِعاً ، فالاعتذارُ عنه أن يُقالَ : لعلّه لم يَقصد بذلك إلا مجرّد البَيَان عن معنى "ذُو" وإن ساق ذلك مَساقَ الاشتِراط والتّحرزِ مما يَدخُل عليه ، على أنّه قد أتى به في التّسهيل(٣) كذلك ، فقالَ : وفي "ذي" بمعنى صاحب ، وذكر في " الشّرح "(٤) أنه تحرز بالقَيدِ من " ذي " المُشار بها ، فاللّه أعلمُ . فإنْ أراد هنا ما صرّح به هنالك تَوجه الاعتراضُ عليه .

---

(١) البيت بتمامه :

هذي برزت لنا فهجت رسيسا ثم انثنيت وما شفيت نسيسا

وهو مطلع قصيدة قالها في مدح محمد بن رزيق الطرسوسي في ديوانه بشرح العكبري : ١٩٣/٢

(٢) في (أ) " أذن " .

(٣) التسهيل : ٨ .

(٤) شرح التسهيل : ٤٧/١ .

وأمّا الشّرطُ الثّانى المقيد بالمثال وهو أن يكون " ذُو " بلفظِ المذَكَّرِ فذكره ضـروري ، فـإنَّ المؤنث لا يُعـرب هذا الإعـراب ، وإنّمـا يرجع إلى الإعـرابِ بالحركاتِ ، كما ذكر أولاً كقولك : جاءَتنى امرأة ذَاتُ مالٍ ، ورأيتُ امرأة ذاتَ مالٍ ، ومررتُ بامرأةٍ ذاتِ مالٍ ، وكذلك يُعتَبر فى المثال أيضًا الإفراد ، فإنَّ المُثنى والمجموع سَيأتى ذكره .

فأمّا إذَا كان مفرداً مذكراً فهو المُعرب بالحروفِ(1) كما قال .

ثم قال : (وَالفَمُ حَيْثُ المِيْمُ مِنْهُ بَانَـا) فاعل " بانَ " ضَمِيرٌ مذكَّرٌ عائدٌ على المِيم ، وذكَّره لأنَّ المِيم كسائرِ حروفِ المعجمِ تُذكر وتُؤنّث ، أنشد سيبويه فى التّذكير(2) :

كَافاً ومِيْمَيْنِ وسِيْنًا طَاسِما

وأنشدَ فى التّأنيثِ(3) :

كَمَا بُيِّنَتْ كَافُ تَلُوحُ ومِيْمُها

ومَعنى بانَ : بَعُدَ . ويقال : بانَ الشّئُ عنّى يَبين بينًا وبينونةً : إذا بَعُدَ عَنك وتَفَرَّقَ مِنْكَ ، والمُبَايَنَةُ : المُفَارَقَةُ ، وتَبَايَنَ القَوْمُ : تَهَاجَرُوا فيعنى حيثُ زالت المِيمُ عن الفَمِ ، وأراد أنَّ الفَمَ إذا كان بغيرِ ميمٍ معدودٌ من تلكَ

---

(1) فى الأصل بالحركات .

(2) الكتاب ٢١/١ ، والجمل : ٢٨٦ ، والحلل : ٣٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/٦ وهو من الشواهد التى لم تنسب إلى قائل معين .

(3) الكتاب :٢ / ٣١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣١٨/٢ ، والبيت للراعى النميرى ديوانه : ٢٥٨ ، وهو بتمامه :

شاقتك آياتُ أبانَ قديمها   كَمَا بُيِّنَتْ كافُ تَلُوحُ وميمُها

وهو فى المقتضب : ٢٣٧/١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى : ٤٥٠ ، والجمل للزجاجى : ٢٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٦/٦ .

الأسماء التي تُعرب هذا الإعراب المذكور ، وذلك في قولك : هذا فُو زيدٍ، ورأيتُ فاه ، ونظرتُ إلى فيه ، وإنَّما اشترط فَقد الميم ؛ لأنَّه إذا وُجدت فيه لم يُعرب بالحُروف ، بل بالحركاتِ على حدّ ما نصّ عليه في قوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرْ كَسْراً) فتقولُ : هذا فَمٌ ، ورأيتُ فماً ، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ ، هذا إن كان مَنقوصاً ، وكذلك في لغةِ القَصْرِ تَقولُ : هذا فَمًا ، ورأيتُ فماً ، ونظرت إلى فَماً ، إذَا ثَبَتَ أنّها لُغَــةٌ كقولِ الشّاعر[1] يا حبّــذا عَينا سُليمى والفَمَــا

فإعرابُ هذا كإعرابِ فتًى ورحًا . وقوله :(أَبٌ أَخٌ حَمٌ / كَذَاكَ وَهَنْ) /٦٧

يعني أنَّ هذه الأسماءَ أيضاً حُكمها في الإعراب ما تقدَّم من الرَّفع بالواوِ والنَّصبِ بالألفِ والجرِّ باليَاءِ ، فتقول : هذا أَبوكَ وأَخوكَ وحَموكَ ، ورأيتُ أَباكَ وأَخاكَ وَحماكَ ، ومررتُ بأَبيك وأَخيك وحَميك .

وحَمُو المَرأة أبو زَوجها ، وكذلك مَن كان مِنْ قِبَلِهِ ، وحَمُو الرَّجُل أبو امرأته أو أخوها[2] أو عمها . وقيل : الأحماءُ من قبلِ المَرأة خاصةً، والأختان من قبل الرَّجُل ، والصِّهر يَجمع ذلك كلَّه ، هكذا حكى صاحب " المُحْكَم "[3] وعَكَسَ الجَوْهَرِيّ[4] فقال : وكلُّ شيءٍ من قبلِ الزَّوج مثل الأبِ والأخِ فهم الأحماء واحدهم حَمًا وفيه أربعُ لُغاتٍ : حَمًا مثل

---

(١) لم ينسب إلى قائل معين ، وبعده :

والجيدُ والنَّحرُ وثدى قد نَما

وهو من شواهد الخصائص : ١٧٠/١ ، والجمهرة : ٤٨٤/٣ ، واللسان : (فوه) .

(٢) في (أ) وأخوها ، وما في المحكم موافق لما في الأصل .

(٣) هو الامام الجليل أبو الحسن على بن اسماعيل بن سيده الداني الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٨ ، أخباره في : بغية الملتمس : ٤٠٥ وإنباه الرواة : ٢٢٥/٢ النص في المحكم : ٢٣/٤ .

(٤) الصحاح : ٢٣١٩/٦ (حمو) وما بين القوسين ساقط من الأصل .

قَفَا ، وحمو مثل أبو ، وحَمٌ مثل أبٌ ، وحَمْءٌ ساكنةُ الميمِ مهموزةٌ عن الفرَّاءِ. ثم قال : وكلُّ شيءٍ من قبل المَرأة فهم الأختان ، والصِّهر يجمع ذلك كلّه ، فهذا خلافُ ما حكى ابن سِيدَه ، والنَّاسُ على ما ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ . قال الأصمعي(١) : الأحماء من قبلِ الزَّوج والأختان من قبلِ المَرأة ، وقال يَعقُوبُ(٢) : كلُّ شيءٍ من قِبلِ الزَّوج - أخوه أو أبوه أو عمه - فهم الأحماء . وقال أبو عُبَيْدٍ(٣) : الحَمُ أخو الزَّوجِ . ويُقال للمَرأةِ حَمَاة لا لغةَ فيها غيرَ ذلك . " وهَنُ المرأة " فرجها وكذلك هَنُ الرَّجلُ . وأصل الهَنِ في اللُّغة الكِنَايَةُ عن اسمِ الشَّيءِ (٤) . قال الجَوْهَرِيُّ(٥) : تَقُولُ هذا هَنُكَ أيْ شَيْئُكَ . هذا أصلُهُ ، ثم كَنَوا به عمَّا يَقْبُحُ التَّصريحُ باسمه ، واستَعملوه حتَّى غَلَبَ عليه . ويُقال : ذَهبت فهنَّيتُ (٦ أي : فَعَلْتُ ٦) من قولك هَنُ ، وقد حَصَلَ من المِثال في الحَمِ والهَنِ أنَّ المُؤنَّثَ خارجٌ عن هذا الحكم لأنك تَقولُ : هذه حَمَاةُ فُلانٍ ، فيعرب بالحَرَكات ، وكذلك هنه كما خَرجت الأخت عن حكمِ الأخِ . وقد ظَهَرَ أنَّ المُعرب بهذا الإعراب ستة أسماءٍ ؛ وهي ذُو بمعنى صاحب ، وفُو زَيْدٍ ، وأخو زَيْدٍ ، وأبوه ، وحَمُوكَ ، وهنوها ، لكنْ ليسَ ذلك على الإطْلاَقِ ، وفي كلِّ لغةٍ ، بل العَرَبُ فيها مختلفون ، فمنهم مَن يُعربها بالحُروف كما قال ، ومنهم من يعربها بالحَركات ، وأيضاً فالذين يعربونها بالحُروف ليسوا فيها على سَنَنٍ واحدٍ بل هي عندهم على دَرَجَاتٍ مُتَبَاينةٍ ، فقد يكون الإعراب

(١) رأي الأصمعي في تهذيب اللغة : ٥/٢٧٣ أيضا .

(٢) إصلاح المنطق : ٣٤٠ .

(٣) في غريب الحديث لأبي عبيد : ٣/٣٥٢ ، قال : " الحمو أب الزوج " .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) الصحاح : ٦/٢٥٣٦ (هنو) .

(٦-٦) ساقط من (أ) .

بالحُروف فى بعضِها نادراً ، وبالحَركَاتِ هو الأشهرُ كما فى " هَنُ " وقد يكونُ الأمرُ بالعكسِ كما فى أخٍ وأبٍ ، وقد يَشتهر الوَجهان على تَساوٍ أو مقاربةِ التَّســاوى كما فى " حَمُ " ، هذا كلُّه فيما عدا الفَم بلا ميمٍ ، و"ذَا " بمعنى صاحبٍ فإن العربَ متَّفقـون فيها على الإعرابِ بالحروفِ ، فلما كـان الأمـرُ على هذا لم يكتَفِ النَّـاظِمُ بما قـدَّمَ من الإطلاقِ ، بل نَكَّـرَ اختلافَ العَربِ فى أبٍ وأخٍ وحمٍ وهنٍ ، وسَكَتَ عن ذكرِ ذُو وفُو ، فدلَّ ذلك على أنَّها معربةٌ بالحروفِ على الإطلاقِ ، وذلك صَحيحٌ .

فقوله : (والنَّقْصُ فِى هَذَا الأخِيْرِ أحْسَنُ) أرادَ به أنْ جَعْلَ " هَنُ " وهو الأخيرُ فى الذِّكرِ من بابِ الـمَنقوصِ كيَدٍ ودَمٍ أحسنُ وأفصحُ من جَعله من هذا الصِّنف ، فـالذى يَقـول: هذا هنوها، ورأيت هناها، ونظرت إلى هنيـها /أقلُّ مِمَّن يقـولُ : هذا هَنُــها ، ورأيتُ هَـنَـهَا ، ونظرت إلى ٦٨/ هَنِـها ، وعلى اللُّغة الشَّهيرةِ جاءَ فى الحَديثِ(١) : " من تَعـزَّى بِعَـزَاءِ الجَاهِلِيَّـة فـاعِضُّوه بِهَنِ أبِيْه ولا تَكنوا " ، وقول عليٍّ رَضى اللّه عنه(٢) : مَنْ يَطُـل هَنُ أبِيْـه يَنْتَطِقْ به ، ومعناه من كَثُـر وَلَـدُ أبيـه يتَـقوَّى بهم . وأنشدَ سِيبوَيه(٣) :

---

(١) الحديث فى مسند الإمام أحمد : ٥/١٣٦ .

(٢) أصبح قول على رضى الله عنه مثلاً ، انظر جمهرة الأمثال : ٢/٢٥٤ ومجمع الأمثال : ٣/٣١١ (أبو الفضل) .

(٣) الكتاب : ٢/٢٩٧ ، وهو عجز بيت لعبدالله بن قيس الرقيات ديوانه وقبله .

وأنت لو باكرت مشـمولة ... صهباء مثل الفرس الأشقر

رحت وفى رجليك ما فيها ... وقد بدا هنك من المئـــزر

والشاهد فى الخصائص : ١/٧٤ ، ٢/٣١٧ ، ٣/٩٥ ، والمحتسب : ١/١١٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢/٣٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٥ والخزانة : ٢/٢٧٩ ، وربما نسب البيت إلى الفرزدق وإلى الأقيشر الأسدى .

رُحْتِ وَفِى رِجلَيْـكِ ما فِيهِمَا   وَقَدْ بَـدَا هَنْكِ مِنَ المِئْـزَرِ

أراد هَنُكِ ، فـسكّن النّـون . والنّقصُ فـى الاسمِ هو أن ينقصَ من آخـره حـرفٌ ، ويَجرى الإعرابُ على الحَرفِ الذى قبله . ثم قال : (وَفِـى أبٍ وتَالِيَيْـهِ يَنْدُرُ) ضـمـيـرُ " يندر " عـائدٌ على النّـقصِ فى قَـولِـهِ : (وَالنَّقْصُ فِى هَذَا الأَخِيْرِأَحْسَنُ) وضَمير تَاليه عائدٌ على الأبِ ، والتّالى هو التّـابعُ يقال : تَلوتُ الرَّجُلَ أتلُوه تَـلواً : إذا تَبِعْتَهُ . ويقال : ما زِلتُ أتـلوهُ حتّى أتليتُهُ ، أى : حتّى تَقَـدَّمـتُــهُ وصَار خَلفى يَتْـلُونى ، ويَنْدُرُ : مـعناه : يقلُّ وأصله من النُّدُورِ وهو السُّقُوطُ والخُروجُ عن الغَـير ، ونَدَرَ الرَّجلُ من القَومِ خَرَجَ منهم ، فَلمَّا كانت لَغةُ النَّقصِ خَارجةً عن جُمهورِ كلامـهم أطلَقَ عليها لفظَ النُّـدورِ لذلك ، وفى أصلِ اللُّغــة يرادف لفظُ النُّـدور لفظَ الشُّــذوذ إذ هـمـا بِمـعنَى الخُــروج عن الجُمهور، يُقال : شَذَّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذاً إذا انفرَدَ عن الجُمهور ونَدَرَ ، بهذا فسَّره الجَوهــرى[1] ، كمـا أنه قـال فى النُّـدور[2] : نَدَرَ الشَّئ يَنْدُرُ ، سَــقَطَ وَشذَّ ، ففسره كما ترى أحدهما بالآخرِ .إلا أنَّ النَّاظِمَ اصطَلح فى كلامِه على إطلاق النُّدور على مـا ندر فى الكلام المنثــور ، وإطلاق الشُّـذوذ على مـا نَدَرَ فى الشِّعر ، هذا فى الغالب فليعرف ذلك من اصطلاحه ، فـيريد هنا أنَّ النَّقص فى أبٍ وتاليه جاءَ فى الكلام قليلاً ، فتقول على القلة فى أب : هذا أبُك ، ورأيت أبَك ، ومررت بأبِك ، وهى لغةٌ محكيةٌ عن أحمد بن يَحيى أنه قال[3] : يقـال : هذا أبوك وهذا أباك ، وهذا أبك فمن قـال : هذا أبوك أو أباك ، فـتثنيتـه أبوان

---

(١) الصحاح : (شذذ) .

(٢) الصحاح : (ندر) .

(٣) هو الإمام أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب انظر مجالس ثعلب : ٤٠٠ .

ومَن قال : هذا أبُكَ ، فتثنيته أبان ، وأبوان[1] وأنشد[2] :

سِوَى أبِكَ الأدْنَى وأنَّ[3] محمداً عَلاَ كلَّ عَالٍ يا ابنَ عمِّ مُحَمَّدِ

وتقول فى أخٍ : جاءنى أخُك ، ورأيت أخَك ، ومررت بأخِك ، وعليه قولُ بعضِ العربِ فى تَثْنِيَتِهِ أخان . وتقول فى حَمٍ : هذا حَمُك ، ورأيت حَمَك ومررت بحمِك . ومنه ما أنشده الفرَّاء من قَولِ الشاعر[4] :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تِيْذَنْ فإنِّى حَمُهَا وَجَارُهَا

هكذا أنشده القَالِى[5] عنه ، وأنشد أبو عَمرو على ما حَكى الجَوهرى[6] عنه حَمْؤُهَا .

ثم قال : (وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ)[7] الضَّميرُ فى قَصرها عائد

---

(١) مصححة على هامش الأصل على أنها قراءة نسخة أخرى ، وهذه الزيادة موجودة فى الخصائص : ١/٢٣٩ وهو مصدر المؤلف .

(٢) مجالس ثعلب : ٤٠٠ ، دون نسبة ، والخصائص : ١/٢٣٩ ، واللسان : (أبو) .

(٣) فى الأصل " فإن " وهذا مخالف للنسخ الأخرى وللمصادر .

(٤) البيتان لمنظور بن مرثد الأسدى شاعر اسلامى أخباره فى المؤتلف والمختلف : ١٠٤ ، ومعجم الشعراء : ٣٧٤ ، والخزانة : ٢/٥٥٣ .

والبيتان أنشدهما العينى قال : هو من رجز منظور بن مرثد الأسدى وهو :

جارية بسفوان دارها لم تدر ما الدهنا ولا تِسْفَارها
قد أعصرت أو قد دنا إعصارها تمشى الهُوينا ساقِطًا خمَارها
ينحل من علمتها إزارها قلت لبوابٍ لديه دَارُهَا
تيذن فإنى حموها وجارها

(٥) أنشده القالى فى " المقصور والممدود " والنص عنه فى شرح أبيات المغنى : ٣/٣٤١ .

(٦) الصحاح : ٦/٢٣١٩ ورواية الجوهرى بالهمز عن الفراء لا عن أبى عمرو .

(٧) ساقط من (أ) .

لأب وتالييه ، وإليها يعود ضمير " قصرهن " ، وكلا الضَّميرين يجوزُ أن يعودَ على جمعِ القِلَّةِ كهذا المَوضعِ ، ويجوزُ أن يعودَ على جَمْعِ الكَثْـرَةِ، وإن كان الأكثرُ أن يعودَ " ها " على جمعِ الكَثْـرَةِ ، و " هُن " على جمعِ القِلَّة . والقَصرُ فى الاسمِ هو أن يكونَ آخرَهُ ألفٌ والاسمُ بذلك مقصورٌ ، ويعنى أن فى الأسماء الثلاثة لغةٌ أُخرى وهى القَصر ، وهى أشهرُ فيها من النَّقص فتقول : هذا أبـاك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك ، ومنه ما أنشده ابنُ جنِّى / وغيرُه[1] : /٦٩

إنَّ أَبَـاهَا وَأَبَا أَبَاهَـــا قَدْ بَلَغَـا فِى المَجْدِ غَايَتَـاهَا

وتقول : هذا أخـاك ، ورأيت أخـاك ، ومررت بأخـاك ، ومنه المثل " مُكْرَهٌ أخَاكَ لاَ بَطَل " [2] .

وحَكَى سيبويه[3] : لا أخَا - فاعلم - لَكَ . قال ابنُ سِيدَةْ : قوله : " فاعلم " اعتراضٌ بين المُضاف والمُضاف إليه ، كذا الظَّاهر ، وأجازَ أبو على[4] أن يكونَ لَكَ [5] خَبَراً ويكون أخا اسماً مَقصوراً تاماً غيرَ مضافٍ كقولك : لاعصا لك ، قال ابنُ جنى : ويدلك على صحةِ هذا القول أنهم قد كَسَّروه على أفعـال وفـاؤهُ مـفتـوحةٌ ، فهو إذًا فعل ، وذلك قولك : أخ وآخاء ، فيما حكاهُ يُونس ، وقال بعضُ وَلَدِ المُهَلَّبِ[6] :

---

(١) البيتان لأبى النجم العجلى ، ديوانه :
وأنشدهما ابن الأنبارى فى الإنصاف ، وابن يعيش فى شرح المفصل : ٥١/١ ، ١٢٩/٣ ... وغيرهما .

(٢) جمهرة الأمثال للعسكرى : ٢٤٢/٢ .

(٣) الكتاب : ٢٥٦/١ .

(٤) الخصائص: ٣٣٨/١ .

(٥) من الخصائص

(٦) فى الخصائص : ٢٠١/١ قال أبو الفتح قال بشر بن المهلب ، وفى ص ٣٣٨ : وقال بعض آل المهلب وهو الموضع الذى نقل عنه الشاطبى هنا .

وَجَدْتُم بَنِيكُمْ دُونَنَـا إذا نُسِبْتُمُ   وأىُّ بَنِى الأَخَـاءِ تَنْبُـو مَنَاسِبُهْ (١)

قال : فغير منكرٍ أن يخرجَ واحدها على أصله ، كما خرج واحد الآباء على أصله . وتقول فى حَمٍ : هذا حَمَاك ، ورأيت حَمَاك ، ومررت بحَمَاك وعليها جاءت حماة المرأة لأمٍّ زوجها .

قال الجَوْهَرِىُّ (٢) : لا لغـــةَ فيها غيرُ ذلك .

والحاصل من نقله أنَّ فمًا بلا ميمٍ ، وذَا بمعنى صاحب ، ليس فيهما إلاَّ لغةٌ واحدةٌ . وأنَّ هنًا فيه لُغَتَـان . وأنَّ أباً وأخـاً وحماً فيـها ثلاثُ لغـاتٍ .

وإذا تقرَّر هذا وردَ على النَّـاظمِ سـُؤَالٌ وهو أن يُقال : كان من حقِّه حين أراد أن يذكر فى هذه الأسماء اختلافَ العربِ فيها أن يَستوفى ذكر ذلك فيأتى على جميع لُغاتها . لكنَّه لم يَفعل ذلك ، بل ذَكر بعضها وأهمل البَعض ، فكان معتَرَضـاً ، ولا يُقـال إن نَظْمَهُ هذا غير موضوع لنقلِ اللُّغات وإنما وضع لضبط القَوانين ، فلم يلزمه أن يستوفيها فى هذه الأسماء ولا فى غيرها ، لأنَّا نقول : فكان الأولى به ألاَّ يتعرَّض لذكرها رأساً ، إذ كان نَظمه على ما ذكرتَ .

فإن قـيل : لو لم يَذكـر مـاذكر لأوهمَ أنَّـها تُعربُ بالحـروفِ مُطلقـاً فى كلِّ لُغَـةٍ وليس كذلك ، فأراد أن يرفعَ هذا الإيهام ، ولذلك لما نَبَّـه فى "التَّسهيل " (٣) على قلةِ إعرابِ " هَنٌ " بالحروفِ ذكر فى " الشَّرح " (٤) أنَّ عادةَ النَّحويين جرت بذكر "هَنٌ " مع هذه الأسماءِ ، وذلك يُوهم مساواته لهن فى الاستِعمال ، وليس كذلك ، بل الـمَشهور فيه اجراؤُهُ مُجرى يَدٍ ، فى ملازمته النَّقص إفراداً وإضافة

(١) فى (ب) ماسبة .

(٢) الصحاح : ٢٣١٩/٦ . (حمو) .

(٣) التسهيل : ٨ ، ٩ .

(٤) شرح التسهيل : ٤٧/١ .

و إعرابه بالحركات . ومن العربِ من يقول : هذا هَنوك ، ورأيت هَنَاك ، ومـررت بهنيك وهو قليلٌ ، فـمن لم ينبـه على قلتـه فليس بمُصـيبٍ ، وإن حظى من الفَضائل بأوفر نَصيب . وما قاله صَحيحٌ كما ترى ، فغَيره من إخوته بهذه المَثَابَةِ ، فلما كانَ تَرك التنبيه على لُغاتها مخلاً بالفَهم مُخَيِّلاً لما لا يَستقيم نَبَّه على ما يجبُ التَّنبيه عليه .

فالجواب : أنَّ الإحالةَ باقيةٌ لأنه[1] حينَ اقتَصَرَ فى حمٍ مثلاً على نقل لغتين سوى الأولى ، أوهم أن سائرَ العربِ سوى أصحاب هاتين اللُّغتين متفقون على الإعراب بالحُروف ، وهذا غيرُ صحيحٍ ، بل للعربِ فى حَمْ ست لغات : الثَّلاث المذكورة ، والرَّابعة : حَمْوٌ كَدلْوٍ ، والخامسة : حَمْءٌ كَخَبْءٍ ، والسَّادسة : حَمَاً كَرَشاً .

كما أنَّ فى أخٍ خمسَ لغات : الثَّلاث التى ذكر ، والرَّابعةُ : أخٌّ مشدداً كفَخٍّ ، والخامسة : أَخْوٌ كَدلْوٍ ، وكما أنَّ فى أبٍ أربعَ لُغات : رابعهن / أبٌّ مشدَّداً كَحبٍّ . /٧٠

وكما أن فى " هَنٍ " ثلاثَ لغاتٍ : ثالثتهن هَنٌّ مشدّد كـ " مَنٌّ " ، لا يقال : إنَّ ما ذَكرت لُغات قليلة غير مشهورة ، فلذلك لم يذكرها ، بخلاف ما ذكر فإنَّها شهيرةٌ ، لأنَّا نقول ليس كذلك ، لأنَّه قد ذكر فى " هن " الإعراب بالحُرُوفِ ، وهو قليلٌ ، وذكر النَّقص فى أبٍ وأخٍ وهو نادرٌ [2] . وكذلك فى " حَمٍ " على ما نَصَّ عليه هنا ، وكذلك القَصر فيهن على ما

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى هامش الأصل " قليل " قراءة من نسخة أخرى .

نَصٌ عليه فى " التَّسهيل " حيث قال(١) وربما قُصِرا أو ضُعّفَ دَمٌ ، يعنى أخا وأبا ، وترك ذكر حمو وحمء ، وأهلُ اللُّغة لا يصفونهما بالقِلّة ، بل إطلاقهم يدل على خلافِ ذلك ، فقد ظَهَرَ أنَّ كلامَ النَّاظم معترضٌ عليه .

والجَوَابُ من وجهين :

أحدهما : أنه لو اقتَصَرَ على ذكرِ الإعراب بالحُرُوفِ فيها كلها لأوهمَ اتِّفاق العَرَبِ فيها على ذلك ، وهو غيرُ صَحيحٍ ، فلمَّا ذكر فيها لغات أُخر ارتَفَعَ ذلك الإيهام ، وحصَل أنَّ إعرابَها بالحروفِ جائزٌ على الجُملة ، لا واجبٌ يَعنى (٢) أنَّ (٣) ماعدَا فُوك وذُو مالٍ ، كما أنَّه لو ذَكَرَ جميعَ لُغاتها لم يزدنا على جوازِ الإعراب بالحُروف شيئاً سوى استيفاءِ لُغاتٍ لا حاجةَ بنا إليها وما ذكر من بقاءِ الايهامِ بالاقتصارِ على ذكرِ البَعضِ فغيرُ متَّجهٍ على قصد الناظم ؛ لأنَّ ظاهرَ قصدِهِ أن يُبين لنا كَيف نَحتذى كلامَهم ، فذكرَ أنَّ لنا أن نعربها بالحُروف على القِياس الذى ذَكَرَ ، ولنا ألاَّ نُعربها إلا بالحَركات على الأصلِ ، لأنَّ العربَ فيها مختلفون .

فإذا قيلَ له (٤) : فاشرح لَنَا ما للعربِ فيها من الخِلاف . كان جوابه أن هذا من وظائفِ اللُّغوى ، وحَسبك هنا أن يتبين لَكَ أنهم ليسوا بمتفقين على الإعراب بالحُروفِ . فلقائل أن يقولَ : إنّه لم يَقصد بنقلِ تلك اللُّغات بيان اختلافِ العربِ فى هذه الأسماء ، وإلاَّ كان منتقلاً من علمٍ إلى علمٍ لغير ضَرورة .

---

(١) التسهيل : ٩ .

(٢) فى (أ) أعنى .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى (أ) لنا .

والوَجهُ الثَّاني : أن إعرابها بالحُروف بيَّنَ أنَّها معتلةُ الأواخرِ مذبذبة في الاعتلال بين النَّقص والتَّمام ، فهي في الإضافة إلى غيرِ اليَاءِ تامَّةٌ غيرُ منقوصةٍ ، وفي الإفراد والإضافة إلى اليَاء على خلافِ ذلك ، فأراد أن يُبَيِّن اختلافَ العربِ فيها إذا كانت معتلةَ الأواخر ، لأنها من مادةٍ [1] واحدةٍ ، وعلى حكمٍ واحدٍ ، تكملة لما قصد ذكره ، ويكون قصده بذكر " هن " هنا ما ذكره من التَّنكيت على إطلاقِ النحويين فيه ، وأنهم ليسوا على صوابٍ في ذلك الإطلاق، أمَّا مَن قال في حَمٍ " حَمْءٌ " أو حَمًا فهذا من مادة أُخرى غير مادة حم ، وكذلك أخٌ وأبٌ وهَنٌ المُشَدَّدات هي من مواد أُخَرَ غيرِ مواد أخٍ وأبٍ وهَنٍ ، فصارت منها كالأجنبيات وكالألفاظ المُترادفة فعَدُّ[2] هذه في جملة لغات تلك كَعَدِّ الألفاظ المتباينة في اللَّفظِ المُترادفة في المَعنى في جملةِ اللُّغات كالأسد واللَّيث والسَّبع ونحو ذلك، وهذا غيرُ لائقٍ بالقَصد النَّحوي ، وأمَّا أَخْوٌ وحَمْوٌ فلما جَرَيَا مُجرى الصَّحيح كغَزْوٍ ودَلْوٍ فارق المُعتلَّ الآخرِ ، وأشبه الصَّحيح الآخرِ ، فلم يَعده في اللُّغات ، كما لم يَعدّ المُضاعف والمَهموز ، وهذا حسنٌ / من القَصد وبالله التوفيق . /٧١

* * *

(١) في (أ) مدة .

(٢) ساقط من (أ) .

ثم ذَكَرَ شَرْطَ هذا الإعرابِ فقال :

وشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ   لِلْيَا كَجَا أَبُو[1] أَخِيكَ ذَا اعْتِلاَ

الإعـراب الذى أشـارَ إليـه هـو الرَّفعُ بالواوِ ، والنَّصبُ بالألفِ ، والجَـرُّ بالياءِ ، فى الأسماءِ السّتة ، والضَّمير فى " يُضَفْنَ " عائدٌ على الأسماءِ المذكورةِ ، ويعنى أنَّ شرطَ حصولِ هذا الإعرابِ المَذكورِ فى هذه الأسماءِ السِّتة أن يَكنَّ مضافات ، وأن تكونَ الإضافةُ إلى غيرِ ياءِ المُتَكلّمِ ، فهذان شرطان لابدَّ منهما ، ساقهما مساقَ الشَّرط الواحد فى قـوله : (أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَـا) فإنّهن إذا لم يضفن البتـة أعربن بالحَركات ، فتقول : هذا لك أخٌ ، ورأيت أخاً لك ومررت بأخٍ لك ، وكذلك أبٌ وحَمٌ وهَنٌ ، وأنشد الجوهرى فى إفراد حم[2] :

هِـىَ مَا كَنَّتِـى وَتَـزْ   عُـمُ أَنِّى لَهَـا حَـمُ[3]

و " فـو " كذلك لأنها إذا لم تُضف يبدل من واوها المِيمُ ، فتقول هذا فَـمٌ ، ورأيت فماً ، ونظرت إلى فمٍ ، وأما " ذُو " فهى لازمةٌ للإضافة أبداً لاتَتَجَرَّدُ عنها . فأمَّا قولهم لملوك اليَمَـنِ : الأذواء والذَّوون ، فليس على تَجريد

---

(١) فى الأصل و (أ) .. ويظهر أن هذه رواية المُؤَلِّف والثابت فى الألفية وشرح ابن عقيل والمُرادى والأشمونى .. وغيرهم هكذا

كجا أخو أبيك ذا اعتلا

وليس التقديم سهو من الناسخ لأن المؤلف يقول : " ... فالأب مضاف إلى الأخ " كما سيأتى ، وهى رواية أبى حيان فى شرحه : ١/٩ ، نسخة (شيكاغو) .

(٢) الصحاح : ٦/٢١٣٩ (حمو) .

(٣) قال فى اللسان : " حما " قال ابن بَرِىٍّ هو لفقيد ثقيفٍ قال : والواو فى حمو للإطلاق وقبل البيت :

أيها الجيرة اسـلموا   وقفوا كى تُكَلَّمُـوا

خرجت مزنـة من الـ   بحر ريـا تجمجـم

هى ما كنتى وتـز   عم أنى لها حـم

" ذو " من الإضافة ، وهى بمعنى صاحب ، كما كانت فى أصل الوضع بل على تجريدِ التَّسمية بذو لكلٍّ واحدٍ منهم ، حين تَسمَّوا بذو كذا ، نحو: ذو يَزَن ، وذو الكَلاَعِ ، وذو جَدَنٍ ، وذو نُوَاسٍ ، وذو أصْبَح ، وهم التَّبابعة[1] من قُضاعة فسمُّوا الأذواء على تَقدير التَّسمية بـ " ذو " ، فشرط الإضافة فى " ذو " حاصلٌ بحكم الأصلِ ، وكذلك إذا أُضِفن إلى ياءِ المُتكلم ، لم يعربن بهذا الإعراب ، أعنى إعراب الحروف .

فإذا قلت : هذا أبى وأخى وحَمى [2] وهَنِى كان معرباً بالحركات ، مقدرة فى أواخرها ، واتَّفق فى ذو أنْ كان لا يصح فيه أن يضاف إلى الياءِ ، لأنَّ أصلَه ألاَّ يُضَافَ إلا إلى أسماءِ الأجناس ، إذ كانَ وَضْعُهُ لأن يكون وُصلة إلى الوصف بأسماءِ الأجناس ، فلا يُضاف إلى الضَّمير مطلقاً إلا شاذاً ، وعادَةُ بعضِ الشُّيوخِ أن يُضيف إلى هذين الشَّرطين شرطاً ثالثاً ، وهو : أن تكونَ مكبرةً غيرَ مُصَغَّرةٍ ، لأنَّها إذا صُغِّرت رَجَعَت أواخرها المَحذوفة ، وأُدغمت فى ياءِ التَّصغيرِ ، فأعربت بالحَرَكاتِ ظاهرةً فيها ، وإن كانت مضافةً فقلت : هذا أُخَيُّ زيدٍ وأُبَيُّه وحُمَيُّه وما أشبه ذلك ، فيظهر لبادى الرَّأى أن مثل هذا داخلٌ على النَّاظم ، إذ هو معربٌ بالحركات مع توفر الشَّرطين ، فكان من حقِّه أن يزيد هذا الشَّرط الثَّالث . وقد يجابُ عنه بأن مثال النَّاظمِ أغنى عن اشتراط التَّكبير تَنْصِيصاً ، لأنَّه أتى بالأمثلة مكبرةً ، فقد حَصَلَ الشَّرطُ بالإشارة وأيضاً من حيث قصد بيان إعراب المعتل الآخرِ ، قد خرجَ له أُخَيٌّ ونحوه ، كما خرج له اعتبار حَمْوٍ وأَخْوٍ لجريانها بعد التَّصغير مَجرى الصَّحيح فصارت كحَمْوٍ وأَخْوٍ ، وعلى الجُملة فإنما يَأتى بهذا الشَّرط مَن يَأتى به تقريباً على

(١) فى (أ) التتابعة .
(٢) ساقط من (أ) .

المبتدئ ، والأمر / فى ذلك قريبٌ ، وجاءَ لما ذكر من الاشتراط بثلاثة /٧٢ أمثلة

توفر فيها الشّرطان وهى قوله : (كَجَا أَبُو أَخِيْكَ ذَا اعتِلاَ) فالأب مضاف إلى الأخِ والأخُ مضافٌ إلى الكاف ، وذو مضافٌ إلى الاعتلاء ، وحَصَلَ فى الأمثلة الثّلاثة وجوهُ الإعراب الثّلاثة والإضافة إلى الظاهر ، وإلى الضّمير غير الياء والاعتلاء والعَلاء الرِّفعة والشّرف . يقال : اعتَلى اعتِلاءً ، وعَلاَ عَلاَءً ، والاعتلاء أيضًا : الاعتماد ، كذا قال ابن سِيده[1] ، وأنشدَ لأبى ذُؤَيْب[2] :

عَلَوْنَاهُمُ بالمَشْرَفِىِّ وعريَتْ نِصَالُ السُّيُوفِ تَعْتَلِى بالأَمَاثِلِ

قال[3] : تَعتلى : تَعتمد ، وعَدّاه بالباء لأنّه فى معنى تَذهب بهم وهذا التّفسيرُ محتاجٌ إلى التّفسيرِ ، ولعلّه يريد الاعتماد بالشّىء ، أى:الاضطلاع به والاستقلال ، وهذا المَعنى فى بيتِ أبى ذُؤَيْبٍ واضحٌ ، ولا يحتاج معه إلى تَضمين الفعل ، والعَرَبُ تقول : عَلاَ بالأمرِ : إذا استَقَلَّ به واضطَلَعَ وأَنْشَدَ الجَوْهَرِىُّ[4] .

اعمَد لِمَا تَعْلُو فَمَالَكَ بالَّذِى لاَ تَسْتَطِيْعُ مِنَ الأُمُورِ يَدَانِ

اعْتَلَى من هذا بَلاشَكّ .

* * *

(١) المحكم : ٢ : ٢٥٢ .

(٢) ديوان الهذليين : ٨٥/١ ، وشرحها للسكرى : ١٦٣/١ ، واللسان (علا) .

(٣) المحكم : ٢٥٢/٢ .

(٤) الصحاح : ٢٤٣٧/٦ (علا) واللسان والتاج .

أما قائل البيت فقد نسبه صاحب اللسان إلى كعب بن سعد الغنوى يخاطب ابنه على بن كعب ، قال : وقيل : هو لعلى بن عدى الغنوى المعروف بـ " ابن العرير " ، ثم أورد ابن منظور رواية الجوهرى وهى رواية المؤلف ، ثم قال : قال ابن برى : صوابه فاعمد بالفاء لأن قبله .

ثُمَّ قَالَ :

بِالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وكِـلا   إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِـلا

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ واثْنَتَانِ   كَابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

وتَخْلُفُ اليَا فى جَمِيعِهَا الألِفْ   جَرّاً ونَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

هذا ضربٌ ثانٍ تَنوب فيه الحُروف عن الحَركاتِ ، على وَجهٍ آخر غير ما تقدَّم وذلك المُثنَّى . والمُثنَّى : هو ما حَصل فيه التَّثنيةُ من الأسماءِ ، ولم يَحتج إلى بَيان كون المُثنَّى من الأسماءِ لأمرين :

أحدُهما : كونُ التَّثنيةِ من خَواصِّ الأسماءِ .

والثَّانى : أنَّه قد جَعَله محَلاً للجَرِّ فى قَولِهِ : (جَرّاً ونَصْباً) فدلَّ على أنَّ (1) كلامَه فيما يدخُلُه الجَرُّ ، وهو الاسم ، وأيضاً ليس قولُك : يَفعلان بتَثنية ليَفعل ، لأنَّك لم تُرد أن تضمَّ إلى يَفعلُ هذا يَفعلُ آخر ، كما كنت فاعلاً فى الاسمِ ، فليس المُثنَّى إلا الاسم ، ولم يُبيِّن النَّاظِمُ معنى التَّثنية وكان ذلك مما يَنبغى له أن يبيِّنه ، والتَّثنيةُ : أن تَزيدَ فى آخرِ الاسمِ ألِفاً ونُوناً فى الرَّفع ، وياءً ونوناً فى النَّصب والجَرِّ ، ليصيرَ الاسمُ بذلك يدلُّ على اثنين مما كانَ يدلُّ عليه قبلَ ذلك ، وحدَّها المؤلِّف فى " التَّسهيل " بحدٍّ آخر جَمَعَ فيه شَروطَ التَّثنيةِ التى يَذكرها هؤلاء المُتأخِّرون فقال(2) : التَّثنيَةُ : جعلُ الاسمِ القابلِ دَليلَ اثنين متَّفقين فى اللَّفظ (3 غالباً وفى 3) المعنى على رأى بزيادةِ ألفٍ فى آخره رَفعاً ، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلها جراً ونصباً ، تليهما نونٌ مكسورةٌ

(1) ساقط من الأصل

(2) التسهيل : 12 .

(3-3) ساقط من (أ) موجود كذلك فى التسهيل .

فتحها لغةٌ ، وقد تضم . فقوله : " جعل الاسم القابل " يجمع من شُروط التَّثنية الإفراد والإعراب والتَّنكير .

وقوله : متَّفقين في اللَّفظ غالباً ، وفي المعنى على رأيٍ هما الشَّرطان الباقيان على أن مذهبَ النَّاظم هُنا وفي " التَّسهيل " أنَّ الإعرابَ ليس بشرطٍ لازمٍ، ألا /تَرَى أنَّ اسمَ الإشارةِ والمَوصولَ إذا ٧٣/ جُعلاَ للمُثنى نحو: هذان واللَّذان فهما عنده من قَبيلِ المُثنَّى حَقيقَةً كما سيَأتي إن شاءَ اللهُ تَعَالَى(١) .

ثم نَرجعُ إلى كلامه :

فقولُه (بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثنَّى) أرادَ به أنَّ الاسمَ المُثنَّى رَفعُه بالألفِ خلافَ ما تقدَّم ، فإنَّ رفَعه بالواوِ ، وهذا منه نصٌّ في أنَّ الألفَ هي العلامةُ كالضَّمةِ في المفردِ ، وهو أحدُ المذاهبِ في إعرابِ المُثنَّى ، وكذلك يقول في الياءِ في الجرِّ والنَّصبِ إنّها العلامةُ بنفسِها من غيرِ تَقديرِ شيءٍ ، وهو الذي اختارَ في " التَّسهيل " واحتجَّ على صحَّته في " الشَّرح " (٢) ببطلان ما عَدَاه .

وقد ذَهَبَ قومٌ إلى أنّ الرَّفعَ فيه بغيرِ عَلامةٍ ، بل صارَ عدمُها علامةً له وأمَّا النَّصبُ والجَرُّ فعلامتهما التَّغيُّرُ والانقلابُ وإليه ذَهَبَ ابنُ عُصفورٍ(٣) . ومنهم مَنْ جَعَلَ الإعرابَ بالحَركاتِ مقدَّرة في الألفِ والياءِ ، فهو عندَ هؤلاءِ لم يَخرج عن قاعدةِ الإعرابِ بالضمَّةِ رَفعاً وبالفَتحةِ نَصباً

(١) ساقط من (أ) .

(٢) شرح التسهيل : ٧٩/١ .

(٣) في شرح التسهيل : ٧٩/١ قال ابن مالك : وهذا ظاهر قول الجرمي واختاره ابن عصفور . ورأى الجرمي في المقتضب : ١٥٣/٢ ، وإيضاح علل النحو : ١٤١ ، والإنصاف ٣٣/١ ، ورأى ابن عصفور في شرح الجمل له : ١٢٤/١ .

وبالكَسرةِ جَرًا . وذَهَبَ الأخفشُ والـمُبَرِّدُ (١) إلى أنَّ الإعــرابَ مـقـدَّرٌ فى الحرفِ الذى قـبلَ العَــلامة ، وحرف اللِّين علامة على ذلك . ومنهم من ذَهَبَ إلى غيرِ ذلك ، ولا حاجةَ بنا إلى الكلامِ فى إبطالها ، وتَصحيحِ مذهب النَّاظِمِ ، وهو مَـذهـبُ الـفَرّاء ، وأبى إسـحـاق الزِّيـادى ، وأبى القـاسم الزَّجـاجى ، وجَمَاعةٍ.

ولَنَا التَّمَسُّك بالظَّاهر الذى هو أصلٌ من أُصول العَرَبِيَّة ، فإنَّ حروف اللِّين نَجدها تَختلفُ لاختلافِ العواملِ ، كما تَختلف الحركات ، فندعى أنها هى الإعراب ، ولو زَعمنا أنَّ الإعرابَ غَيْرُها لما ساغَ لما فِيه من تكلّف التَّقدير المنافى لقصدِ البيان .

فإن قيلَ فقد ثَبَتَ أنَّ علاماتِ الإعرابِ زَوَائدُ على الكلمةِ ، وهى الحركات فادعاء غَيرها مما ليس بزائدٍ على الكلمة دَعوى عاريةٌ عن الدَّليـل .

فالجوابُ : أنَّ العـذرَ عن هذا قد تقدَّم فى فصلِ إعراب الأسماء السّتة فلا نُعِيْدُهُ . وقوله : (وَكِلاَ) مَعطوفٌ على المُثنَّى ، يَعنى أنَّ رفعَ " كلا " بالألف أيضاً ، فتقول : جاءَنى الزَّيدان كلاهما ، فتَكون علامةُ الرَّفع فيها الألفَ ، كما كانت الألفُ علامةَ الرَّفع فى الـمُثنَّى ، إذا قلتَ : جاء الرَّجلان ثم إنَّه لم يَجعلْ ذلك فـيـها مُطلقاً ، بل شَـرَطَ فى ذلك وهـو أن يُضـاف إلى الـمُضـمـر ، وذلك قَولـــه : (إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِـــلا) . فقوله : (بمضمرٍ) متعلّقٌ بـ

(١) المقتضب : ١٥٢/٢ قال : والقول الذى نختارُه ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبى الحسن الأخفش وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغى أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان فى الدال من زيد ونحوها لكنها دليل على الإعــراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ولا يكون إعراب إلا فى حرف .

وضم إليهما ابن الأنبارى فى الإنصاف أبا عثمان المازنى ، والمسألة موضحة فى الإنصاف : ٣٣/١ والتبين عن مذاهب النحويين لأبى البقاء الكعبرى .

(وصلا) ، وضمير (وصل) عائدٌ على (كلا) [1] باعتبار كونِه لَفظاً ، و(مضافاً) حـــال من ضميرِ وُصِلَ ، والتَّقدير : إذا وُصِلَ بمضمرٍ حالَ كونه موصولاً بـــه ، يعنى أنَّ (كلا) إنَّما تُعرب إعرابَ المُثنَّى إذا أُضيفت إلى مُضْمَرٍ فتقول : جاءا كلاهما ، ورأيتهما كليهما ، وجئت إليهما كليهما ، وسواء كان هذا المضمر لمتكلمٍ ، أو مخاطبٍ ، أو غائبٍ ، نحو : أتينا كلانا ، وأكرمتكما كليكما ومررت بهما كليهما ، أمَّا إذا كانت مضافةً إلى الظَّاهر فمفهومُ شرطِهِ أنها لا تعرب هذا الإعراب ، وإذا لم تُعرب كذلك رَجَعَت إلى أصله المتقدّم ، وهو الإعرابُ بالحَرَكَات حسْبَ ما تقدَّم ، فقول الفَرزدق[2] :

كِلاَهُمَا حِيْنَ جَدَّ الجَرْىُ بَيْنَـهُمَا / قَدْ أَقْلَعَـا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَـا رَابِ /٧٤

الأولى فيه : مُعربةٌ بالحُرُوفِ و الثَّانيةُ : مُعربةٌ بالحَرَكَاتِ .
فالحاصلُ أنّ " كلا " عنده تارةً تُعرب بالحروفِ كالمُثنى ، وتارةً تعربُ بالحركات كالمفردِ المُنصرف ، وهذا مذهبه فى " كلا " فى تواليفه مثل " التَّسهيل " و " الفَوائد " و " لبُّ الألباب " ووجه هذه التَّفرقة عنده أنَّ (كلا) لما كانت مفردةَ اللفظِ مثنَّاة المعنى أعربت إعرابَ المُفردِ فى مَوضعٍ ، وإعرابَ المثنى فى موضعٍ ، إلاَّ أنَّ آخره مُعْتَلٌ ، فلم يلق به من إعراب المُفردِ إلا المُقَدَّرُ فجعل ذلك مضافاً إلى مظهر ليتخلص من اجتماعِ إعرابَى تَثْنيته فى شيئين كشىءٍ واحدٍ ، وجعلَ الآخر له مضافاً إلى مضمر ؛ لأن المَحذور فيه قد أُمن . بهذا وجّهه فى " شرح

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ديوان الفرزدق : ٣٣ من أبيات يهجو بها جريراً ، وقد ورد الشاهد فى نوادر أبى زيد : ٤٥٣ ، والخصائص : ٤٢١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٤/١ ، والخزانة : ٤٨٠/١ .

التسهيل " [1] وكلامه هنا إنما هو على اللُّغة المشهورة فى " كلا " وقد ترَكَ وَجهين للعرب فيهما :

أحدُهما لكنانةَ ، وهو إجراؤها مُجرى المُثنى مطلقاً ، مضافةً إلى المضمر أو إلى الظاهر فيقول هؤلاء : رأيت كِلَيْ أخويك ، ومررتُ بكلى أخويك ، كما يقول الجُمهور : رأيتُهما كليهما ، ومررت بهما كليهما .

والثَّانى: إجراؤُها مُجرى المَقصورِ مُطلقاً، وهو الجارِى على لغةِ بلحارث بن كَعبٍ ، وعلى لُغَةِ مَن قال : إلاك وعَلاك ، وإنَّما تركَ ذكرهما لقلتهما ، فاكتفى بما هو الشَّهير فى الكلامِ ويُمكنُ أن يكونَ غيرَ تاركٍ لَهما ، فتكون "كلا" على لغةِ كنانة عنده مما جَرى مَجرى المُثنى كاثنين واثنتين، وأشارَ إليها بهما ، وتكون على لُغةِ بلحارث جاريةً مجرى المُفرد المقصور ، فترجعُ إلى الأصلِ المتقدّمِ من الإعراب بالحَركات مُطلقاً ، وعلى هذا دَلَّ كلامُه فى "التَّسهيل" حيثُ قَال[2] : " وما أعرب إعراب المُثنى مُخالفاً لِمَعناه أو غيرَ صَالحٍ للتَّجريدِ ، وعَطْفِ مثلِه عليه فَمُلحَقٌ به . ثم قالَ : وكذلك " كِلا " و " كِلتا " مُضافين إلى مُضْمَرٍ ، ومطلقاً على لغة كنانة . انتهى ، وترك لغة بلحارث لدخولها فى حُكم المُفرد المنصرف ، ثم قال : " كلتا " يحتمل فى إعرابها وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ منصوبةَ الموضعِ عطفاً على "كلا " فى قوله : " بالألف ارفع المثنى وكلا " فكأنه قالَ : ارفع المثنى وكلا وكلتا ، إلا أنه حذف حرف العَطف ، كما قالَ القائل : أكلتُ لحماً سمكاً تمراً . قال ابنُ جنى[3] : أراد

(١) شرح التسهيل : ١/٧٢ .
(٢) التسهيل : ١٢ .
(٣) الخصائص : ١/٣٣٨ .

لَحماً وسَمكاً وتَمراً ، وعلى هذا يكون قوله : (كذاك) خبراً للمُبتدأ الذى هو اثنان واثنتان . وقوله : (كابنَين وابْنَتَيْنِ يَجريان) بَدَلٌ من (كذاك) .

والثَّانى : أن تكونَ " كلتا " مَرفوعةً على الابتداءِ ، وخَبرُها كذاك ، ويكون " ذاك " إشارةً إلى " كِلاَ " وعلى الأول يكونُ إشارةً إلى المُثنى[١] . وقوله : (اثْنَانِ واثْنَتَانِ ..) إلى آخره " مبتدأ ، خبره المجرور بعده على هذا الوجه الثانى ، وعلى كلا الوجهين أراد أن " كلتا" حكمُها حكمُ " كلا " فيما ذكر ، فترفعها بالألف إذا أضيفت إلى مُضمر ، وبالحركات إذا فقد هذا الشَّرط ، والكلام فيهما واحد .

واعلم أنَّ كلامَ النَّاظِمِ يَقتضى فى " كلا " أمرين :

أحدهما : أن "كلا" عنده من قبيلِ المُفردات ، لا من قَبيلِ المُثنيَات وذلك أنه عطفها على المثنى حيث[٢] قال : (بِالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وكِلاَ)، فَدَلَّ[٣] على أنها ليست من / المثنى حقيقةً ، وإلاَّ فكان يكفيه إطلاقُ /٧٥ لفظِ المُثنى فيدخل فيه . وهذا المَذهب هو رأى أهلِ البَصرة[٤] ، وذَهَبَ أهل الكُوفة إلى أنها من قَبيلِ المُثنى حَقيقةً ، كفلاما زَيْدٍ ، وصاحِبَا عَمْرٍو ، وكذلك كلتا ، وواحد " كلا " كلّ، فخففت اللام ، وواحد

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) حين .

(٣) فى (أ) يدل .

(٤) المسألة مفصلة فى الإنصاف : ٤٣٩/٢ .

كلتا كلت ، وأنشدوا[1] :

فى كلتَ رِجلَيهَـا سُلاَمَى واحِدَهْ كِلْتَـاهُما مَقْرُونَةٌ بِزائِدَهْ

فـأفرَدَ فى البيت الأول وثنَّى فـى الثَّـانـى ، وإذا كـانا كذلك استَـوَيَا مع سائرِ المـثَـنَّيَاتِ ، وحداهم إلى هذا انقلابُ ألفـهـمـا مع المُـضـمـر ، نَحـو : رَأيْتُـهُـمـا كليـهمـا ، ومررت بهـمـا كليـهمـا . والصَّحيحُ مـا ذهبَ إليه النَّاظم والبَصريون إذ ليس " كلا " من لَفظ كلٍّ بسبيل ، ولا " كلتا " مفردها "كِلت" ، بل " كلت " مـحذوفة من " كلتا " ، وأبقيت الفَتحة فى التـاء دليلاً عليها ، كذا قالَ ابنُ الأنباری[2] والسّيرافى[3] ، وأيضـاً انقِلابُ الألفِ مع الـمُضـمر لا يَدلُّ على أنَّهـما مـثنيـان ، بل يدلُّ على خـلافِ ذلك ، إذ لو كـانا كذلك لم يختص انقـلاب الألف بالمضمر ، بل كانت تنقلب مطلقاً ، والمُضمر كالمثنى من كلِّ وجهٍ ، فلما لم تكن كذلك دلَّ على مخالفةِ ما هى فيه للمثنى ، وأيضاً لو كانا من قبيل المثنى لم يَعد عليهما ضميرُ المفردِ فى غير ندور ، بل كان يكون الضمير العائد عليهما ضـميرَ الـمُثنى ، لكنَّـهم لم يَفـعلوا إلا العكس ، قـال الله تَعـالى[4] : ﴿ كِلْتَـا الجَنَّـتَيْنِ آتَتْ أُكُـلَـهَا ﴾ ولم يقل آتتـا أكلهمـا ، وكـذلك الحـال فى " كـلا " قـال الأعشى[5] :

---

(١) أنشده من الكوفيين الفراء فى معانى القرآن : ١٤٢/٢ قال : وقد تفرد العرب أحدى " كلتا " ، وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنيتها أنشد فى بعضهم .
والبيت مجهول القائل ورد فى الانصاف : ٤٣٩/٢ ، وشرح الرضى / ٢٨ ، وشرحه البغدادى فى الخزانة : ٦٢/١ .

(٢) الإنصاف : ٤٤٩/٢ .

(٣) شرح الكتاب :

(٤) سورة الكهف : آية : ٣٢ .

(٥) البيت منسوب لعدى بن زيد فى كتاب سيبويه : ٧٣/٣ ، ٧٤ وهذه النسبة ثابتة فى بعض النسخ فقط ، وليس فى ديوانه ، والبيت كذلك فى المقتضب : ٢٤١/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٨٨/١ ، والإنصاف : ٢٠١/١ ، ٤٤٣ ، وشرح ابن يعيش : ٥٤/١ ، وهو فى ديوان الأعشى : ٢٤٧ .

أكاشِرُهُ وأعْلَمُ أنْ كِلانَـــا   عَلَى مَا سَاءَ صاحِبُهُ حَرِيصُ

والكلامُ فى الاحتجاج يطول

الأمرُ الثّـانى : أنَّ إعرابهما عنده على وَجهين بالحُروف تارةً ، وبالحركات أُخرى ، وذلك أحد المَذَاهِبِ الثّلاثةِ ، وهو ظاهرُ كلامِ الفارسى فى الجزء الأوَّلِ من " الإِيضـاح " [1] وظاهرُ كـلامِ [2] ابن جنى فى كتـاب " التّعـاقُب " وعليه طَائفةٌ من المَشَارِقَةِ .

والثّانى : أنَّهما معربان بالحَركات مطلقاً ، وهو رأىُ الجَمهور ممن نَفى التَّثنية عنهما ، وإنّما انقلبت ألفُهُما فى الجرِّ والنّصبِ حملاً على " لدى " فى الجرّ ، و " إلى "و "على " ، أعنى مع المُضمر فقالوا فى النَّصب كليهما كما قالوا : لَديهما . وقالوا فى الجرّ كذلك ، كما قالُوا : إليهما .

قال سِيبويه[3] : وسَألتُ الخليلَ – رحمه الله – عمَّن قـالَ : رأيتُ[4] كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك . ثم قالَ : مررت بكليهما . فقال[5] جعلوه بمنزلةِ عليكَ ولديكَ فى الجرِّ والنَّصب ، لأنَّهما ظرفان يستعملان فى الكلام مجرورين ومنصوبين ، فَجُعِلَ " كلا " بمنزلتهما حين صارَ فى موضع الجرِّ والنَّصبِ .

والثّـالثُ : من المذاهب أنَّهما معربان بالحروف مطلقاً كالمثنى ، وهو رأىُ الكوفيين ، وقد تقدّم وجه ما ذهب إليه النّاظم ، وقد رجّح ما ذهب إليه بثلاثةِ

---

(١) الإيضاح : ٢٢ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) الكتاب : ٢/١٠٥ .

(٤) زيادة من الكتاب .

(٥) فى الأصول " قال " والتصحيح من الكتاب .

أشياء [1] .

أحدُها : أنَّ كنانةَ أجرتهما مع الظَّاهر مُجرى المُثنى أيضاً ، وبذلك يتبيَّن صحةُ قول من جَعَلَ : " كلا " و " كلتا " من المُعرب بحرفٍ ، لا بحركةٍ مقَّدرةٍ . فإنَّ القائلَ : إنهما معربان بحركةٍ مقدرةٍ ، يَزعمُ أنَّ انقلابَ ألفهما ياءً مع المُضمر بالحَمل على ألفِ " لَدى " و " إلى " و " عَلى " ، ولو كان الأمرُ كما قال لامتنعَ انقلابُ ألفهما ياءً مع الظَّاهرِ فى لُغةِ كنانة ، كما يمتنعُ عندهم وعند غيرهم انقلابُ / ألفِ " لَدى " و " إلى " و " عَلى " مع الظَّاهر . ٧٦/

والثَّانى : أنَّ مُنَاسبتَهما للمُثنى أقوى من مناسبتهما لـ " لَدى" و "عَلى" ومُراعاةُ أقوى المُناسبتين أولى[2] من مراعاةِ أضْعَفِهما .

والثَّالث : أنَّ تَغَيرَ ألفِها حادثٌ عن تغيّر عاملٍ ، وتغيّر ألفِ " لدى " و " إلى " و " على " حادثٌ بغير تغيّرِ عاملٍ ، فتباينا ، وامتَنَعَ أن يُحملَ أحدُهما على الآخرِ .

ثم قال : (اثْنَانِ واثْنَتَانِ كابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ [3] يَجْرِيَانِ) يعنى أن هذين اللَّفظين حكمهما حكمُ المثنى حقيقةً فى الإعرابِ .

فتقولُ : هذان اثنان كما تقول : هذان ابنان ، وتقولُ : هاتان اثنتان ، كما تَقُول : هاتان ابنتان وكذلك الحُكمُ فيهما جراً ونَصباً حَسْبَ ما نَبَّه عليه ، وبيِّن هذا فيهما لأنَّهما لَيسا من

(١) فى هامش الأصل : " أوجه " قراءة أخرى .
(٢) فى (أ) أقوى .
(٣) ساقط من (أ) .

قَبيلِ المُثنى حَقيقةً كـ " كلا " و " كلتا " ، إذْ ليس لهما مفردٌ فيجريا على وزان ماله مفردٌ كابنين وابنتين ، ولا يُحتاج إلى التَّنبيه عليهما . فقوله : " كابنين وابنتين " أىْ كجَرَيَان المُثنى حقيقةً يجريان ويَجرى مَجراهما ثنتان فى أنَّ حُكمَه حكم قولك : بنتان .

واعلمْ : أنَّا إذا جعلنا قوله : (كابنين ...) إلى آخره " خبر اثنان واثنتان ، كذلك[1] على تقديرِ أن يكونَ قولُه : " كذاك " خبرَ كلتا ، فلا إشكالَ فى حصولِ الفائدةِ بقوله : (كابنين وابنتين يَجريان) إلا أنَّ " كذاك " إشارةٌ إلى البَعيدِ ، وإنَّما أشارَ إلى قَريبٍ فيكون عاملَه معاملةَ البَعيد ومثلُ هذا الاستعمال سَائغٌ ، وإن كان على خلافِ الأصلِ ، وأمَّا إذا جعلنا " كذاك " خبرَ اثنان و " اثنتان " والإشارة إلى المُثنى فيقعُ السُّؤَال عن الفَائدة فى قَولِهِ :(كابنين ...) إلى آخره " إذ قد حَصَلَ " ذاك بالإشارة إلى المُثنى ، لاسيَّما وقد أشارَ "بذاك" المقتضية غيرَ القريب ، فلذلك كانَ يكفى ، إذْ لا يُتَوَهَّمُ معها أنَّ المرادَ " كلا " لأنَّ الإشارة إليها إنَّما تكون بذا المُقتضية للقُربِ ، لابذاك المقتضيةِ لغيرِه ، فالحاصلُ للفهم أن اثنين واثنتين كالمُثنى ، فما الفائدة فى قوله : (كابنين وابنتين يجريان) ؟

والجَوَابُ : أنَّ الإشارةَ بذاك ليست بنصٌ فيما [2] دونَ القَريبِ إذ قَد [3] يقعُ ذو البعدِ موضعَ ذى القُربِ وبالعكس لمقاصدَ ، أو للاتساعِ [4] فى الكلامِ ، وإذَا كان كذلك أوهمَ الموضع أن تكونَ الإشارةُ بذاك إلى القريبِ كما

---

(١) فى (أ) " كذاك " .

(٢) فى (س) .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) فى (أ) الاتباع .

هى للقَريبِ فى الوجهِ الآخر ، حيثُ جعلنا كذاك خبرَ " كلتا " ، إذ ليست الإشارة فيه إلا [١] لكلا ، وهى أقربُ فى الذكر من المثنى فرفعَ الناظم هذا الإيهام بقوله : " كابنـين وابنتين يَجـريان " وعيَّن أنَّ الإشارةَ للمثنى لا لكلا والله أعلم .

فـإن قيلَ : اقـتصارُ النَّاظمُ على أربعـةِ ألفاظٍ مما أُجرى مُجـرى الـمُثنّى مشكلٌ ؛ فإنّه إمّا أن يريدَ أنَّ هذه الألفاظ وما كان مثلها مما شذَّ عن الباب فيكون اقتصاره عليها تَنبيهاً على ما هو فى معناها مما لم يُذكر ، وإمَّا أن يريدَ أنَّ هذه الألفاظ بخصوصها شذَّت ، وتركَ ذكر ما عداها ، وعلى كلا التَّـقـديرين يردُ الإشكالُ ، فـإن أراد الأول فليس فى لَفظه ما يدلُّ عليه إذ لم يَقل بالألف ارفع المثنى وكذا وكذا ، وما كان نحوها ، ولا ما أشبه ذلك ، وإن أراد الثَّانى كان اقتصارهُ على ما ذكر قُصورًا مع القدرة على التَّنبيه على مابَقِىَ، بأقلِّ إشارةٍ ، ولإيهام أن هذه المذكورة هى التى شذَّت عن بابِ المُفردات ، وذلك قادحٌ ، وقد جعلَ فى " التَّسهيل " وشرحه ما شذَّ من ذلك على ضربين :

أحدهما : ما خَرج عن حَقيقةِ التَّثنيةِ ، بكونِه مخالفاً لمعنى المُثنّى وإن صلَح للتجريد وعطف مثله .

والثَّـانى: ماوافقَ معنى المُثنّى لكنه غيرُ / صالحِ للتَّجريدِ وعَطفِ مثله ٧٧/

عَليه فمن الأوَّل ما أُريد به التَّكثير نحو قَولِ اللهِ تَعـالى[٢] : ﴿ ثم ارجِعِ البَصر كرَّتين﴾ المعنى كرَّات كَثيرة لقوله[٢] : ﴿ يَنقلب إليكَ البَصَرُ خاسِئاً﴾ أى : مُزدجِراً ، ﴿ وهو حَسير ﴾ [٢] أى : كَلِيـلٌ ، وقالوا : سُبحان الله

(١) فى (أ) لا لكلام .

(٢) سورة الملك : آية : ٤ .

وحنانَيه ، المعنى : حَنانٌ بعدَ حَنانٍ . وأنشد البَغداديون[١] :

وَمَهْمَهَينِ قَذفين مَرْتَيْـــن

قالَ الفَرَّاءُ [٢] : أرادَ ومَهْمَهٍ بعد مَهْمَهٍ . ومنه مما يراد به الجَمع قولُ اللّه تعالى[٣] : ﴿ فأصلِحوا بَينَ أَخَوَيكُمْ ﴾ أَيْ : بينَ إخوانِكم . وفى الحَديث[٤] : " البَيِّعان بالخِيَارِ " . والمُراد البَيِّعُون . ومن الثانى : مما هو مفرد ولا يَصلح للتجريد ، قولهم للذى يأخذُ به الحَدّادُ الحَديدَ [٥] المُحمى : كَلْبَتَانِ . وقولهم : البَحران وأبانان ونَحو ذلك . ومنه ما يَصلُـــحُ لعَطفِ مخالفه عليه ، لا مثله كالقَمرين فى الشَّمس والقَمر ، والزَّهْدَمَيْن فى زَهدم وكَرْدَمٍ .

ومن ذَلك قَولُهُم لما هو فى وَسَطِ الشّىء : هو بينَ ظَهريهم وظَهرانَيْهِمْ ولقيتُه بينَ الظَّهرين والظَّهرانين ، أى : فى اليَومين أو فى الأيَّام ، وقالوا : جاءَ فلانٌ يَضربُ أصدَرَيْهِ . وقالوا : المِذْرَوَان ، ومنه ما هو مساوٍ لمفرده نحو : نَزَلَ فلانٌ حَولَنا وحَوالَنا[٦] وحَوالَينا . وفى الحَديث[٧] : " اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا

---

(١) أنشده الفراء فى معانى القرآن : ١١٨/٣ .
والبيت لحطام الرِّيح المجاشعىُّ ، واسمه بشرُ بن نصر بن رياحٍ . أخباره فى المؤتلف والمختلف : ١١٢ ، والخزانة : ٣٦٩/١ .
والبيت فى الجمل : ٣٠٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٢/١ ، ٢٠٣/٢ وشرح المفصل لابن يعيش : ١٥٥/٤ .
(٢) معانى القرآن : ١١٨/٣ .
(٣) سورة الحجرات : آية : ١٠ .
(٤) صحيح البخارى : ٩/٣ .
(٥) ساقط من الأصل .
(٦) ساقط من (أ) .
(٧) مسند الإمام أحمد : ١٠٤/٣ .

ولاعلَيْـنا " ، وأنشدوا(١) .

ماءً رِواءً ونَصِىٌّ حَوليـه

وأجازَ الفَرَّاءُ أن يكونَ من هذا النَّـوع قولُـه تَعالى(٢) : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّـتَانِ ﴾ ويَدخل تَحت هذا الضَّرب ما ذكره النَّـاظم فكان الأَولى به أن يقولَ كما قالَه فى " التَّسـهيل " فيَجمع الضَّربين ، أو يأتى بما يَرفعُ عنه هذا الإيراد .

فَالجَوَابُ : أنَّا نَلتَزِمُ أنّه قَصَدَ الأمرَ الثَّانى، ولا يلزمُ عليه اعتراضٌ ، وذلك أنّ الضَّربَ الأوَّلَ مما ذُكرَ فى السُّؤالِ غيرَ خارجٍ عن كونه مُثَنًّى حَقيقةً إذا تَأمَّلْـتَه ، ولولا الإطالة لبين ذلك . وأمَّا الضربُ الثانى فليس بضـرورىِّ الذِّكر لوجهين :

أحدُهُما : أنّه غيرُ مَقيسٍ ، وإنَّما هو موقوفٌ على السَّماعِ ، فلو لم ينبّه على شىءٍ منـه لما لَزِمـه اعتـراضٌ ؛ لأنَّ النَّحـوىَّ لا يتكلَّمُ إلا فيـما كـانَ مقيساً خاصةً .

---

(١) هذا البيت للزفيان السعدى ، راجز من بنى سعد من تميم اسمه عطاء بن أسيد وسمى الزّفيان لقوله :

والخيل تزفى النعم المعقورا

أخباره فى المؤتلف والمختلف : ١٩٥ ، ١٩٦ ، معجم الشعراء : ١٥٩ من أبيات فى ديوانـــــه (مجموع أشعار العرب : ٢/١٠٠) وقبله :

يا إبلى ما ذامة فتأبيه

وبعده :

هما بأفواهك حتى تأبيه   حتى تروحى أصـــلا تباريه

تبارى العانة فوق الزازيه

والبيت فى نوادر أبى زيد : ٣٣١ ، والخصائص : ١/٣٣٢ .

(٢) سورة الرحمن : آية : ٤٦ .

والثّانى : أنّ ما لم يُذكر منه قَليلٌ فى الكَلامِ ، وغَيرُه مُتَدَاولٌ فى الاستِعمال بخلافِ الألفاظِ الأربعةِ التى ذَكَرَ ، فإنّها كَثيرةُ الدّوران فى الاستعمالِ ، فاقتصرَ على ذكرِ حكمها[1] فى النّحو ، لشدّةِ الحاجةِ إليها ، كما اقتَصَرَ فى الجمعِ أيضاً على المُحتاج إليه ، الدّائرِ على الألسنة دون غيره مما له حكمه . وذلك فى قوله : "وبِه عشرونا وبابه ألحق والأهلونا.. " إلى آخرها ولم يَتَعَرَّضْ لنحو " صَرِيفين " و " قِنَّسرين " و " نَصيبين " و « صفِّين " و " مَرئِين " فى جمع مَرْءٍ ، المراد به امرُؤٌ ، وقولُهم أطعمنا مَرقةً مَرَقَين[2] ، وما كان نَحو هذا ، وفى نَظمه مواضعُ من هذا النّحو ، يأتى التّنبيه عليها حيثُ نَعرض لها إن شاء الله ، فكذلك يُقال فى هذا المَوضع ، وهو قصدٌ صَحيحٌ بالنّسبة إلى علمِ النّحو عُموماً ، وإلى ما انتَصَبَ له فى هذا النّظم من الإتيان بجلائل النّحو وما يَليها خُصوصاً .

واعلم أنّ " هذان " و " هَذين " و " اللّذانِ " و " واللذين " و " اللّتان " و " اللّتين " عند النّاظمِ من قَبيلِ المُثَنّى حَقيقةً ، فهى داخلةٌ تحتَ قولِه : (بالألف ارفع المُثَنّى) لكن لما كانت عندَ جمهورِ البَصريين غيرَ مثناةٍ حقيقةً ، ومخالفةً فى بعض الأحكام للمُثنى لم يَقتصر على دُخولها هنا ، بل نبَّه عليها فى أبوابها / حَسب ما يأتى إن شاء الله . ٧٨/

ثم ذَكَرَ حكمَ الجَرّ والنَّصبِ فقال : (وَتَخلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهَا

---

(١) فى (أ) حكمها .

(٢) فى (أ) مرقس .

الألِفْ جَرًا ونَصْباً) يعنى أنَّ الياءَ تقعُ خلفاً من الألفِ فى الجَرِّ والنَّصبِ معاً فتكـون علامةً لـهما ، وذلك فى جميعِ ما ذكر من المُثَـنّى والجَارى مَجراه ، وذلك قــوله : (فى جَميعها) فالضَّميرُ عائدٌ على المُثَنّى ، وما نكر مما جَرى مَجـراه ، وشرط أن تكون الياءُ (بعد فتحٍ قد أُلف) تحرُّزًا من أن تكونَ بعدَ كسرٍ ، فإنه كان يَلتبسُ بالجَمعِ ، فجُعِلَتْ الفَتحةُ فى المُثَنّى قبلَ اليـــاءِ فَرْقًا بينهمـا وبَينَ ياءِ الجَمعِ ، هذا تَعليلُ طائفةٍ فتقـول : مررتُ بالزّيدين ، ورأيتُ الزّيدين كليهما ، ومررتُ بهما كليهما ، ورأيتُ الهَندين كلتَيهما ، ومررتُ بهما كلتيهما وغَرستُ من الشَّجر اثنَـين ، ورأيتُ من الرّجال اثنين وما أشبه ذلك .

وقَيَّـدَ الفَتـحَ بأنّه قد أُلِفَ من حيثُ كان مَـألوفًا فى الرَّفع ؛ لأنَّ الألفَ تطلبُ بفتح ما قبلها أبَدًا ، فلما جاءَت الياءُ فى موضعها تُرِكَ ما قبل ذلك على فتحه ، ولذلك أتى بلفظ (تَخلف) ، أى : تكون خلفاً منها وعوضاً ، لأنَّ الخالفَ للشئ محرزٌ لموضعِ ما خَلَفَـه ، فلا ينبغى أنْ يُغَـيِّرَ من حكمِهِ شيئاً ، وكأنّه - والله أعلم - أشارَ بـهذا إلى علةِ هذا الفَتـح ، وأنّه الذى أُلِف فى الرَّفع فلذلك ثَبَتَ هنا قـبلَ اليـاءِ ، ولم يكن كَسْـراً ، وهو الذى يُناسب اليـاء ، وكـأنَّه لم يرَ التَّعليل بالتَّفرقة بينَ ياءِ المُثَنّى والمَجموعِ تَعليلاً كافياً . إذ يقال له : فما وَجهُ الاختصاصِ ؟ فنَبَّه على أنّه إنّما اختصّ المُثَنّى بالفَتح ، لكونِهِ مَـألوفا فيه ومُـعتـاداً ، وذلك حـالَـةَ الرّفعِ ، وأيضـاً فـلا يَردُ السُّـؤَالُ على الكَسـر قـبلَ اليـــاء ، لأنّه المناسب لها ، بخلافِ الفَتح فإنّه غيرُ مناسبٍ ، فلذلك نبَّه على علةِ الفَتح هنا ، بعدَ ما نبّه على أنه الذى يجبُ فى التَّثـنية ، ولما كان الكسرُ هو الجارى على القِياس والـمُناسب للياءِ لم ينبّـه عليه فى الجمـع ولا على علّتـه ، بل قالَ : (وَارْفَعْ بِوَاوٍ وبيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ) وتَرَكَ التَّنبيه على كونِ الياءِ مَكسوراً ما قَبلها ، كما لم يُنبّه على ضَمِّ ما قبلَ الواوِ أيضاً ، للعلم بأنَّ

ذلك هو المُناسب فيهما ، وهذا (التَّنبيه) (١) حَسَنٌ فى معناه . ويُقالُ : خَلَفَ فُلانٌ فلاناً ، إذَا صَارَ خَليفةً له ، وخلفتُهُ فى قومه خِلافة . ومنه قول اللّه تعالى - حكايةً عن موسى عليه السَّلام - (٢) : ﴿ اخْلُفْنِى فِى قَوْمِى ﴾ الآية . وخلفتُهُ أيضاً إذا جئتُ بَعده . وخَلَفَ قَومٌ بعدَ قَومٍ منه أيضاً . ومنه قَولُ اللّه تَعالى(٣) : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ ﴾ و " أُلِف ": من أَلِفتُ الشَّىءَ آلَفُهُ إلفاً . ويقال : آلَفتُه أُولِفُهُ إيلافا ، وآلَفتُهُ أُوالِفُه مُؤالَفَةً ، وكلُّه ضدُّ فارقْتُهُ ، وقدّم النّاظمُ الجَرَّ على النَّصب فى قَوله : جَرًا ونصبًا لأنَّ الجَرَّ أحقُّ باليَاءِ من النَّصب ، إذْ اليَاءُ من الكسرة(٤) والكَسرةُ هى علامةُ الجَرّ فى الأصلِ وحَمِلَ النَّصب على الجَر(٥) .

* * *

ثُمَّ :

اوارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا أجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ
وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا
اولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا / ٧٩/
وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

هذا نوعٌ ثالثٌ من نيابة الحَرفِ عن الحَركةِ فى الإعرابِ ، وهو أن تكونَ الواوُ نائبةً عن الضَّمةِ ، واليَاءُ نائبةً عن الفتحةِ والكسرةِ ،

(١) من (س) وفى الأصل و(أ) التَّنبه .
(٢) سورة الأعراف : آية : ١٤٢ .
(٣) سورة الأعراف : آية : ١٦٩ .
(٤) ساقط من (أ) .
(٥) فى (أ) وحمل الجر على النصب .

فتكون الواو علامةَ للرفع ، والياءُ علامةَ الجَرّ والنَّصب ، وذلك فى الجمعِ السَّالم المختص[1] بنحو : عامرٍ ومذنبٍ ، وهو الجَمع الذى على حدّ التّثنية ، ويسمى جمع المنكّر السَّالم ، وإنما سماه سالِماً لسلامة بناءِ[2] الواحدِ فيه . فإذا قلتَ: عامرون فى عامرٍ ، ومُذنبون فى مُذنبٍ ، فلم تزد على أن ألحقتَ العَلامتين آخر المُفردِ فهو سالمٌ عن التَّغـييرِ ، وتحرّر بذلك عن المجموع جمعَ تكسيرٍ ، وهو ما تغيَّر فيه بناءُ الواحدِ بزيادةٍ أو نُقصانٍ أو تَبديلِ شكلٍ ، فإنَّ مثلَ هذا إنَّما يُعربُ بالحركاتِ لا بالحُروف ، نحو : جاءَ : الزُّيودُ ، جمع زَيدٍ ، ورأيتُ الزُّيودَ ، ومررتُ بالزيودِ .

وقوله : (وَبِيَـا اجرُرْ) أصلُه وبياءٍ اجرر ، لكنَّه قَصره ضَرورةً وكثيرًا ما يفعل هذا ، كما قالَ بعد هذا : (وَمَا بِتَا وَألِفٍ قَدْ جُمِعَا) ثُمَّ لما قصره بقى التَّنوين ساكناً ، وألف اجرر ساكنةٌ أيضاً ، فالتقى ساكنان ، فكان القياسُ كسرَ التّنوين ، إلاَّ أنَّ النَّاظِمَ اضطر إلى حذفهِ فَحَذَفَه ، كما حَذَفَه أبو الأسود فى قَولِه[3] :

فَألْفَيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ... ولا ذاكرِ اللّهَ إلا قَلِيـلاَ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) هو أبو الأسود الدؤَلىُّ ، واسمه ظالم بن عمرو ولى البصرة فى خلافة على بن أبى طالب رضى الله عنه .

أخباره فى الأغانى : ١٢/٢٩٧ ، وبغية الوعاة ٢/٢٢ .

والبيت فى ديوانه : ١٢٢ ، ١٢٣ ، قالها فى امرأة تزوجها ثم طلقها وهو أيضًا فى كتاب سيبويه : ١/٨٥ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١/٩١ ، ومعانى القرآن للفراء : ٢/٢٠٢ ، والمقتضب للمبرد : ٢/٣١٣ ، والإنصاف : ٢/٣٤٩ .

وقُرِئَ فى الشَّواذِ(١) : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ ﴾ (٢) وجَعل إعراب هذا الجَمع بالحُروف أنفسها ، كما ذَهَبَ إليه فى التَّثْنيةِ ، وهو أحد المَذاهب فيه ، والخِلافُ فى المَوضعين واحدٌ والتَّرجيح واحدٌ فلا نُعيده .

وقَوله : (سَالِمَ جَمْعِ عَامرٍ ومُذْنِبٍ وَشِبْهِ ذَيْنِ) إعلامٌ بأنَّ هذا الإعراب إنَّما يُجعل لجَمعِ ما كان مثل هذين الاسمين ، إذَا جُمِعَ جمعَ سلامةٍ ، تَحرُّزًا مما لم يكن مثلهما ، فإنه لا يُعرب هذا الإعراب لكونه لا يُجمعُ هذا الجَمعَ ، وكأنَّه قصدَ فى هذا الكلام إدْراجُ مسألةٍ فى مَسألةٍ أُخرى ، وذلك أنَّ قَصدَه أن يُبيِّن علامات الإعرابِ فى جَمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ ، كما بيَّنَ ذلك فى التَّثنية والأسماء السّتة غير أنَّ هذا الجَمع يَبقى غيرَ معرَّفٍ به ، فَأدْرَجَ ذلك فى كَلَامِهِ ، وأشارَ إلى أنَّه الجَمعُ الَّذى يُجمع عليه عامرٌ ومَذنبٌ وما أَشبههما مما كان على وَصفهما فخرج بذلك جَمع السَّلامة . بالألفِ والتَّاء ، إذْ له إعرابٌ آخرُ سنذكره .

والقَاعدة عند النَّحويين فى هذا أن يُقالَ : الاسمُ المجموعُ جمعَ سلامةٍ بحرفِ العلّةِ والنُّون على ضربين : جامدٌ وصفةٌ ، فأمّا الجامدُ : فيُشترط فى جمعِهِ كذلك أربعة شُروطٍ ، زيادةً إلى شروط التَّثنية :

أحدُهما : الذُّكورية فى المَعنى ، فإنَّه إن كان مُؤنَّثَ المَعنى لم يُجمع هذا الجَمع ، نحو : هِندٍ ودَعْدٍ وزَيْنَبَ . فلا تَقولُ : هِندون ولا دَعدون ولا زَينبون .

والثَّانى : العَلميَّة ، تحرُّزًا من النَّكرة ، والمعرف بغير العَلَمِيَّة فإنهما

---

(١) فى (أ) الشاذ .

(٢) سورة الأخلاص : الأيتان : ١ ، ٢ .

لا يُجمعان هكذا لا تقول : في رجلٍ : رجلون ، ولا في الغُلام وغلام زيد الغُلامون / وغُلامو زَيدٍ . /٨٠

والثّالثُ : العقلُ ، فإنّ ما ليس بعاقلٍ لا يصلُحُ لهذا الجَمعِ ، وإن كان مذكّراً في المعنى وعَلَماً فلا تَقولُ في لاحقٍ اسمَ فَرَسٍ : لاحقون ، ولا في شَدْقَمٍ اسمِ فَحلٍ من الإبل شَدْقَمٍ ، ولا ما أشبه ذلك .

والرّابعُ : خلوُّه من هاءِ التّأنيث تحرُّزًا من نحو : طلحةَ وحمزةَ ، فإنّك لاتقولُ فيهما طَلحون ولا حَمزون . وإن وُجد فيهما(١) شرطُ التّذكيرِ في المعنى والعَلميَّة والعَقل ، وهذه الأوصافُ الأربعةُ موجودةٌ في عامرٍ الذي نبَّه به النّاظم ، إذ هو مذكَّرٌ في المَعنى ، علمٌ عاقلٌ ، خالٍ من هاء التّأنيث فتجمعه وما كان مثله هذا الجمع ، فتقولُ : العامرون والعامرين ، ومثله الزّيدون والزّيدين ، والجَعفرون والجَعفرين ، والخالِدون والخالِدين وما أشبه ذلك ، وقد ظهرَ بهذا مخالفتُهُ للكُوفيين في إجازتهم جمعَ ما سمى به مما فيه التّاء(٢) هكذا ، فيقولون في حَمزه : حَمزون ، وفي هُبيرة هُبَيْرُون . والصّحيح مذهبُ البَصريين (٣) الذي ذهب إليه النّاظم ؛ لأنَّ السّماعَ بذلك مَعدومٌ فضلاً عن كونه مما يُقاس عليه ، فإن سُمع من ذلك شيءٌ فمن النّادر غيرِ المعتبرِ ، ورد أيضاً بأن قيل لهم : إذا جمعتم ذلك بالواو والنّون ، فإمّا أن تبقوا العلامة أو تحذفوها ،

(١) في (أ) فيها .

(٢) في (أ) الهاء .

(٣) المسألة في الإنصاف : ٤٠-٤١ ، والتبيين للعكبرى مسألة (٢٦) .
والمسألة في الكتاب : ١٨١/٢ ، والمقتضب : ١٨٨/٢ ، والأصول لابن السراج : ٤٤٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٧/١ .

فإن أبقيتموها لزمَ اجتماع علامتين متضادتين ، وهما التــاء والواو ، لأنَّ الواو علامة تذكيرٍ والتاء علامةُ تأنيثٍ ، وذلك غيرُ جائزٍ ، وإن حذفتموها غيَّرتُم بِنْيَةَ المفــردِ بإذهــاب حَرْفٍ دَالٍّ على مَعنى ، ولا عوض عنه ؛ لأنّه إنّما جازَ حذفُها في الجمعِ بالألفِ والتَّاءِ ، لتَعويضِ تاءِ الجمعِ منها وحذفت في التَّكسير في نحو : " أعقابٍ " جمعِ عقبةٍ ؛ لأنّه محلّ تَغييرٍ بخلاف جمعِ السَّلامةِ ، ولاحجَّةَ لهم في جمعِ ما فيه ألف التأنيثِ أو همزته إذا سمِّي به وإن كان يجوز جمعه بالواو والنُّون . فتقولُ في رجلٍ اسمه حُبلى أو حَمراء : حُبلَون وحَمراوون ؛ لأن ما فيه الألف أو الهمزة قد تَنَزلتا منزلةَ الجُزءِ ، فَجُمِعَ الاسم مع بقائهما بخلاف التّاء فإنّها زَائدةٌ على الكلمةِ فلم يَسغْ إبقاؤُها ولا حَذفُها دونَ تَعويض ، فاختصَّ ما هي فيه بالجمعِ بالألفِ والتَّاءِ دونَ ما فيه الألفُ أو الهَمزةُ لذلك(١) .

وأمَّا الصِّفَةُ فيُشتَرَط في جَمعها هكذا زيادةً إلى شُرُوطِ التَّثنيةِ ثلاثةُ شُرُوطٍ :

أحدُها : الذُّكورية لَفظاً ومعنىً ، فإنه إن كانت مُؤنَّثةً لفظاً لم تُجمع هذا الجَمع ، ولو كان مدلولها مذكّرًا نحو : رَجلٍ ربعةٍ ، ورجلٍ هُزَأةٍ ، وعلاَّمةٍ ونَسَّابةٍ ، فلا تقولُ : رَبعون ولا هُزَؤون ولا عَلاّمون ولا نَسَّابون ، وكذلك إن كانت مؤنَّثة معنى ، وإن كان لفظها مذكّرًا نحو : حائِض وطامِثٌ ، فلا تقولُ حائِضُون ولا طامِثُون ، وكذلك لو اجتمع التّأنيثان نحو : حُبلى وحَمراء لا تقول الحُبلون من النّساء جئنني(٢) ولا الحَمراوون أتينني .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في (أ)

والثّانى : العَقلُ ، تَحرُّزاً من الصِّفةِ الجاريةِ على غَيرِ العاقلِ نحو : سابقٍ إذا أردت به فرساً فلا تقولُ : سابقون ، ولا فى قاطعٍ إذا أردتَ به سَيفاً قاطعون ، ولا ما أشبه ذلك ، وما جَاءَ على خلافِ ذلك فمسموعٌ نحو ما أنشدوا من قوله[1] :

لا خمسَ إلاّ جَندَلُ الإحَـرِّيـن والخمسُ قد يُجَشِّمُكَ[2] الأمَرِّيـن

وقال الأخرُ[3] :

فَأصْبَحَتِ المَذَاهِبُ قَدْ أذاعت بها الإعصارُ بعدَ الوَابِلِيـنَـــا

لكن قد يُعاملَ غَيرُ العَاقلِ مُعاملةَ العَاقلِ إذا وصف بوصفٍ من أوصافه فيَجوزُ إذْ ذَاكَ جَمعه كما قالَ اللّه تَعالى- حِكَايةً عن نَبِيِّه يوسف عليه السلام-

---

(١) البيت لزيد بن عتاهه التميمى .

قال ابن دريد فى الاشتقاق : ١٣٦ أخبرنا عن أبى عبيدة : لما فرغ على رضى الله عنه من الجمل فرق فى رجال ممن أبلى فأصاب كل رجل منهم خمسمائة فكان فيمن أخذ رجل من بنى تميم ، فلما خرج إلى صفين خرج إلى ذلك الرجل فلقى ضربا أنساه الدراهم فرجع إلى الكوفة فقالت له ابنته أين المال ؟ فانشا يقول :

إنَّ أباك فر يوم صفـيـن لما رأى عكا والأشعـريين
وذا الكلاع سيد اليمانيـن وحابساً يستن فى الطائيـين
وقيس عيلان الهـوازنيين قال لنفس السوء هل تفـرين
لا خمس الاجندل الإحَرِّين والخمس قد احشمت الأمـرين

حمزا إلى الكوفة من قنسرين

الأبيات فى وقعه صفين : ١٦٨ ، ١٦٩ ، وشرح السيرافى فى : ٢٥/٥ عن ابن دريد قال : أنشدنا ابن دريد فى آخِرون – بالكسر – على ما حكاه سيبويه ، وقد حكاه الأصمعى : .... وأورد الأبيات والشاهد فى المخصص : ١٣٦/١٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٥٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٥ ، واللسان والصحاح والتاج (حرر) .

(٢) فى هامش الأصل " يجشمك " قراءة نسخة أخرى وفى المصادر " أحشمت " .

(٣) البيت فى شرح التسهيل : ٨٤/١ ، ومعانى القرآن : ٢٤٧/٣ ، واللسان : (وبل) دون نسبة فيها .

﴿ يَا أَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوكَبًا وَالشَّمسَ والقَمَرَ رَأَيتُهُم لِى سَاجِدِينَ﴾[1] فعاملها معاملةَ العاقلِ حين وصفَها بما يَختصُّ بالعاقلِ / ٨١/ وهو السُّجود ، وأنشد فى " شَرحِ التَّسهِيل "[2] قولَ الشَّاعر – يَصِفُ قَوْساً ونَبْلاً – :

لَهَا فِتْيَةٌ ماضُون حَيثُ رَمَتْ بِهِم   شَرَابُهُم قَانٍ مِنَ الدَّمِ أَحْمَرُ

قالَ : وهذا مطَّردٌ فيما جرى هذا المجرى مما لا يَعقِل ، فإنْ كان النَّاظمُ لم يتعرَّض لهذا النَّوع ، بل أخرجه بقوله : (مذنب) من حيثُ لا تكونُ هذه الصِّفة إلا لمن يَعقل ، وهو الظَّاهر ، فيكون هذا النَّوع عنده غيرَ مَقِيْسٍ ، وهو الذى يظهرُ من سيبويه وغَيره ، وإن كان إنَّما أرادَ بقوله : (مذنب) أنَّ مثلَ هذه الصِّفة التى هى جاريةٌ على العَاقلِ ومُخْتَصَّةٌ به تُجمَعُ هذا الجَمع مُطلقاً سَوَاءً استعملت على حَقيقتها ، أَمْ جَرَت على غَير عاقل عُومل معاملةَ العاقل فإنَّها فى الاستعمال المَجازى جاريةٌ على عاقلٍ كما جَرى (ماضون) فى البيت على النَّبل لما عبَّر عنها بعبارةِ مَن يَعقل ، وذلك فِتْيَة ، فكذلك يكون لفظ (مُذنب) فقد تُجريه على ما يَتَعاصى عليك فيما تريد منه ، كبعض الدَّواب والآلات فتقول : هؤلاء عَبيدٌ مذنبون وعاصُون فإن تأتَّتْ لك وانقادَت قلتَ : هؤلاء مُطيعون كما قال فى البيت (ماضُون[3] حيثُ رَمَتْ بِهِم) فالحاصلُ : فى هذا الوَجهِ اشتراطُ كون الصِّفةِ فى الأصل تَجرِى على العاقلِ ، وفى الأوَّلِ جريانها عليه فى الحالِ ، وهذا أظهرُ فى المَقصد النَّحوى ،

(١) سورة يوسف : آية : ٤ .

(٢) شرح التسهيل : ١/٨٤ وقبله فى شرح التسهيل : ٨٤ .

فحالفنى دون الأخلاء نبعة   ترن إذا ما حركت وتزمجر

(٣) من (أ) .

وهو مرادُ من اشترط العقل .

والثّالث : صِحّةُ لحاقِ هاءِ التّأنيث فى مُؤَنّثها ، تحرُّزاً من نحو : قَتيل وصَبور وأحمر وَسكران فإنّك إذَا أردتَ المُؤنّث منها لم تُلحق التاء فيها ، وإنما تقول : امرأةٌ صبورٌ وقتيلٌ بغير تاءٍ ، وامرأة حمراء وسكرى ، فتَأتى للمؤنثِ ببنية أُخرى ، فلا يصحّ إذًا أن تقولَ : رجالٌ قَتيلون ولا صَبورون ولا أحمرون ولا سَكرانون ، وما جاء من ذلك فَشَاذٌ نحو قول قَيس بن رِفَاعة [1] :

مِنّا الّذِى هُوَ مَا إنْ طَرّ شَارِبُهُ وَالعَانِسُون ومِنّا المُردُ والشّيبُ

وقالَ الشاعر[2] :

فَمَا وَجَدَتْ نِسَـاءُ بَنِى نِزَارٍ حَلائِلَ أسودِين وأحْمَرِينا

فإذا اجتمعت الشُّروط الثّلاثة جازَ فى الصّفةِ هذا الجَمع نَحو : الصّالحون والحامدون والظّالمون والمُسلمون والحَسنون و " المُذنِبُون " فى مثالِ النّاظم ، وهو الذى أشارَ به إلى هذه الشُّروط ؛ لأنّ هذه الصّفات كلّها تَلحقها التّاء ، إذا أُريد بها المُؤنّث ، فإذًا شروطُ الجامدِ مشارٌ إليها بمثالِ عامر ، وشروط الصِّفة مشارٌ إليها بمثال مُذنبٍ ، وحصَل بذلك ضابط ما يجمع على حدّ التّثنية وما لا ، بأوفى كمالٍ فى أشدّ اختصارٍ ، وهذه عوائده فى هذا النّظمِ كما ستَراه في أثناء هذا الشّرحِ بحولِ الله تعالى .

وقَوله : (وَشِبْهِ ذَيْنِ) تَنبيهٌ على أنّه لم يرد خصوصَ المِثالين ، بل أرادَ مع ذلك كلّ ما كان فى معناهما ، ثمّ ذَكَرَ ما أُلحِقُ بهذا الجَمْعِ فى الإعراب

---

(١) اللسان : " عنس " .

(٢) ينسب إلى حكيم بن الأعور بن عياش الكلبى من شعراء بنى أمية . أخباره فى معجم الأدباء : ٢٤٧/١٠ ، كما ينسب إلى الكميت بن زيد الأسدى ، والبيت فى شرح ابن يعيش : ٦٠/٥ ، والخزانة : ٨٦/١ وديوان الكميت : ١١٦/٢ .

بالحروف فقال: (وَبِهِ عُشْرُونَ وَبَابُهُ أُلْحِقَ) / ضَمِيرٌ " بِهِ "عائدٌ على ٨٢/ الجمعِ السالِمِ المُذَكَّرِ[1] ، يَعنى أنَّ العرَبَ قَد ألحقت بهذا الجمعِ فى الإعرابِ ما لَيس من بابِهِ ، إمّا لأنّه اسمُ جَمعٍ ، وإمّا لأنّه جمعُ تكسيرٍ أو هو جمعُ سَلامةٍ ، لكنَّه غيرُ مُستوفٍ للشُّروطِ ، أو مفردٌ ليس فيه معنى جمعٍ . فأمّا " عشرون وبابه " وذلك ثلاثون وأربعون وخمسون إلى التّسعين فملُحقات بالجَمعِ كما قالَ ، وإنْ لَم تَكن جُمُوعاً حَقيقةً ، إذ لَيس " عشرون " مما له مفردٌ ولا ثلاثون مفرده ثلاثةٌ ولا أربعون مفردُهُ أربعةٌ[2] ، وكذلك سائرها ، إذْ كانَ يلزمُ أن يكونَ أقلّ ما ينطلق عليه ثلاثون تسعين ، وأقل ما ينطلق عليه أربعون مائة وعشرون ، وذلك فاسدٌ ، وإنّما هى أسماء تشبهُ أسماءَ الجموعِ أُعربت إعراب جمعِ السّلامة ، وقد حَكى المُؤَلِّف عن بعضهم أنّها جُمُوعٌ على سبيل التّعويض ، كأرضٍ لما سَقطت منها تاء التّأنيث حينَ عُدَّ بها المُؤَنَّث ، ولم يكن من حَقِّها أن تسقطَ ، جمعت هذا الجَمع تَعويضاً، وما تقدّم يردّ عليه، وأمّا الأهلون فجمع أهلٍ ، إلا أنّه غيرُ مستوفٍ لشروط الجمعِ إذْ لَيس علماً ولاصفةً ، لكنَّ أهلاً قد يُستعمل استعمالَ مستحقٍّ فى قولهم: هو أهلٌ[3] لكذا ، بمعنى مستحقٌّ له ، فعومل معاملتَهُ . قالَ اللّه تَعالى[4] : ﴿ سَيَقُولُ المُخَلَّفُونَ مِنَ الأعْرَابِ شَغَلَتْنَا أمْوَالُنَا

---

(١) فى الأصل ، وفى (أ) المذكور والتصحيح من هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

(٢) فى (أ) مفرد لأربعة .

(٣) فى (أ) هو .

(٤) سورة الفتح : آية : ١١ .

وَأَهْلُونَا ﴾ ، وقال[1] : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، وفى الحَديثِ[2] : (إنَّ لله أهلين مِنَ النّاس) ، وقوله (وَالأَهْلُونَا أُولُو) أى وأُولو ، وعَالَمُون ... إلى آخره مبتدآت معطوفٌ بعضُها على بَعضٍ خَبرها قوله : (شَذّ) ، وضَميرُ شذّ عائدٌ على جَميعِ ما ذكر على المعنى ، كأنّه قالَ : " شَذّ " ما ذكر ومثله ما قالَ رُؤْبَةَ [3] :

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ كَأَنَّهُ فِى الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ

قالَ أبوعُبَيْدَةَ قُلت لرُؤبة : إن كانت الخطوط فقل كأنّها ، وإن كان سوادٌ وبياضٌ فقل كأنَّهما . فقال : كأَنَّ ذلك وَيْلك تَوليعُ البَهَق ، فحمل الكلام كما تَرى على معناه ، فكذلك قول النّاظمِ : " شذّ " وأما " أُولو " فاسمُ جَمعٍ وليس له واحدٌ من لفظِه ، فليس على سبيل الجمعِ ، ولكنّك تقول : جاءَنى أولو العِلمِ ، ورأيتُ أولى العلمِ ، ومررتُ بأولى العلمِ ، كما تقول : جاءَنى حاملوا العِلم ، ورأيتُ حاملى العِلم ، ومررتُ بحاملى العِلم ، قالَ اللّه تَعالى[4] : ﴿ والمَلاَئِكَةُ وَأُولواْ العِلْمِ﴾ . وَقَالَ [5] : ﴿ واتَّقُونِ يَا أُولِى الأَلْبَابِ ﴾ ، ومُفْرَدُهُ من جهةِ المَعنى " ذو " الذى بمعنى صاحب ، فهو مرادفٌ لذووا ، إذَا قلتَ : ذَوُو العلمِ، إلا أنَّ ذووا جَمعٌ حقيقةٌ ، فلذلك لم يذكره فى الملحقات بالجمع ، وأمّا "عَالَمُون" فهو عندَ النّاظمِ على ما ظَهَرَ منه اسمُ جَمعٍ ، وليس بجَمع

---

(١) سورة المائدة : آية : ٨٩ .

(٢) مسند الإمام أحمد : ١٢٧/٣ .

(٣) ديوان رؤبة : ١٠٤ ، والبيت فى مجالس ثعلب : ٣٧٥ ، ومجالس العلماء للزجاجى : ٢٧٧ ، والمحتسب : ١٥٤/٢ ، وسر صناعة الأعراب : ٢٣/١ .

(٤) سورة آل عمران : آية : ١٨ .

(٥) سورة البقرة : آية : ١٩٧ .

عــالمٍ وعلى مُقتضى هَذا الظّاهر نصَّ في " شَرحِ التَّسهيلِ " فقال[1] : وأمّا "عَالَمُون" فاسمُ جَمعٍ مَخصُوصٍ بمَن يَعْـقِـلُ قـال : ولَيس جمعَ عالمٍ ؛ لأنّ العــالمَ عــامٌّ ، والعالمين خاصٌّ ، وليس ذلك شأن الجموعِ[2] ولذلك أبى سيـبـويه أن يجـعلَ الأعـرابَ جـمـعَ عَـرَبٍ ؛ لأنَّ العَـرب يعمُّ الحاضرين والبادين ، والأعراب خاص بالبادين وما قالَه بناءً منه على أنّـه خاصٌّ[3] بمَن يعقلُ ، كمـا ذَكر ، وفيـه اختـلافٌ ، وقـد ذهبَ كثيـرٌ من العلمـاءِ وأهلِ اللُّغـةِ إلى أنّـه جَمعُ عـالمٍ /على حـقيقـةِ الجَـمعية ، لكنّهم اختلفُوا في تَفسير العَوالم التي جُمعت هذا الجَمع . فمنهم من ذهبَ إلى أنّهـا أصنافُ الخلقِ مـا عـقلَ منهـا ومـا لم يَعـقل ، وهذا ظاهـرُ كـلامِ الجَوهرى[4] ورأيُ أبي الحَــسن ومنهم من ذَهب إلى أنَّـهــا أصنــافُ العُــقلاء وهم الإنسُ والجنُّ والملائكةُ ، وهو رأى أبي عُـبَـيْـدٍ . ومِنهم من ذَهب إلى غَير ذلك مما لا يُحتاج إلى ذكره ، فالأوّلُ صَحيحٌ في القياس من باب التّغليب ، كما تقولُ في رجل ســابق وفرسين سابقين سابقون . ٨٣/

والثّـاني كـذلك أيضـاً صَـحـيحٌ وليس مـفـرَدُه إذْ ذَاكَ أعمُّ منه ، بل هو بالعكسِ ، فـقد خـالفَ العربَ مع الأعـرابِ ، وصـارَ كـعـالم مع عـالمون ، ولكن لا يخرج عن كونه جارياً مَجرى الجَمع . وليس بجمعٍ حقيقةً ، لعدمِ استيفاءِ شروطِه ، إذ قد فاتَـه شرطان :

أحدُهما : أنَّـه ليس بِعَـلَمٍ ، ومن شروطِ الجامدِ أن يكونَ علماً .

---

(١) شرح التسهيل : ٨٨/١ .

(٢) في الأصل ، و (أ) وليس ذلك بجمع من شأن الجموع وما أثبته من (س) و(ف) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) الصحاح : ١٩٦١/٥ (علم) .

والثّانى : أنّه[1] لَيس بعاقلٍ ؛ لأنَّ لفظَ " عالمٍ " عبارة عن الصّنْفِ والصّنفُ من جهةٍ ما هو صنف ليس مما يوصفُ بالعقلِ ، وإن كانت مفرداته توصفُ به ، وقد حَكى هو هذا القول الثّانى ، وأنّه جُمِعَ هذا الجمع لتقوم جمعيته مقام ذكره ، موصوفاً بما يدلُّ على عقله ، ثم ردّه بأن هذا لو كان جائزاً فى عالمٍ لكان جائزاً فى غَيره من أسماءِ الأجناسِ الواقعةِ على ما يَعقلُ وما لا يَعقلُ ، فكنت تقولَ فى جَمع شَئ ءٍ إذا أردتَ به جميع مَنْ يَعقل شَيئون ، وفى امتناع ذلك دَليلٌ على فَسادِ ما أفضى إليه .

وأمّا " عِلّيُّون " فهو الاسمُ لأعلى الجَنّة ، جعلنا الله من أهلها [2] بمَنّه وكَرَمِهِ [2] فهو مُفردٌ جارٍ مَجرى الجَمع ، كصَرِيفين وصِفّين ونَصيبين . قال الله تعالى[3] : ﴿ كلاّ إنَّ كِتَابَ الأَبْرَارَ لَفِي عِلّيّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلّيُّونَ ﴾ وكأنّه فى الأصلِ جَمْعُ عِلِّيٍّ عَلى فِعّيل ، ثم سُمِّىَ به أعلى الجنّة ، وذكر الغَزنَوِىُّ عن يُونس أنَّ واحدَ عِلّيين عِلّيٌّ على وعلّيّةٌ ، والعِلّيّة : الغُرفةُ . وقولُ النّاظِمُ (عِلّيُّونا) هو على حَذفِ العاطفِ ، أى : وعِلّيُّون .

وأمّا " أَرضون " فَخُلُوُّه من شروطِ الجَمع أيضاً ظاهرٌ ؛ لأنّه جمعُ أرضٍ وأرضٌ اسمٌ جامدٌ مؤنثٌ لِمَا لاَ يعقلُ ، إلاّ أنّه جُمِعَ هذا الجَمعَ لأنّه رُبما [4] يوردُ فى مقامِ التّعجُّبِ والاستِعظامِ . ألاَ تَرى إلى قَولِهِم : لَقِيتُ منه البِرُحَين

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) سورة المطففين : آية : ١٨ .

(٤) فى (أ) مما .

والفِتَكْرِين ، وهى الشّدائِدُ والدَّواهى ، وبذلك علّل الفَرّاء [١] عِلّيّين ، وقولُ العرب : أطعمنا مَرقة مَرقين ، بهذا علّل المُؤَلّف وأنشدَ على وروده فى أرضٍ فى مقام الاستِعظام قولَ الشّاعر[٢] :

لقد ضَجّت الأرضُون إذْ قامَ مِنْ بَنِي سَنُوْسٍ خَطِيبٌ فَوقَ أعْوَادِ مِنبَرِ

وأنشد بيتاً آخرَ لم أقيّده[٣]. وقولُه : " شَذّ " خبرُ قولِه : (والأهلون) وما عطفَ عليه ، أى : أنّ هذا الذى تقدّم شاذٌ عن القياس ، فبابه الحفظُ . ثم قالَ : (والسِّنونا وبَابُهُ) يَعنى أنّه شذّ أيضاً كشذوذِ ما تقدم من الألفاظِ ، فهو مبتدأ محذوفُ الخَبرِ ، كقولك : زيدٌ قائمٌ وعَمرو [٤] .

فإن قلتَ : لِمَ فَصَلَ السّنين وبابه عمّا تقدّم وكان قادِراً على أن / ٨٤/ يقولَ : وأرضون والسِّنون وبابه شذّ ، هذا كان يكون وجه الكلام فلمَ عدلَ عنه .

فالجَوابُ : أن يُقالَ : إنّما عَدَلَ إلى فَصلِ السّنين وبابِه عمّا قَبله ، وإن كان الجميع على غَيرِ قِيَاسِ الجَمعِ ؛ لأنّه مخالفٌ لما تقدّم بحكمٍ يذكرُ فيه ، وهو قوله : (وَمِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ ...) إلى آخره ، فلأجلِ هذا فَصَلَه ليَتَعيّن إذا أشارَ إليه بَعْدُ وأحالَ عَلَيه وإشارته

(١) عبارة الفراء فى معانى القرآن : ٢٤٧/٣ هكذا : وسمعت بعض العرب يقول : أطعمنا مرقة مرقين ، يريد : لألحم إذا طبخت بمرق .

(٢) البيت لكعب بن معدان الأشترى ، ولا يوجد فى مجموع شعره الذى جمعه الدكتور نورى حمودى القيسىّ ، وهو فى المحتسب : ١١٨/١ ، وشرح التسهيل : ٨٩/١ ، والتصريح : ١٢/١ ، ٧٣ ، وفيه : " من بنى هذاد " .

(٣) هو قول الشاعر :

وأية بلدة ألا أتينا من الأرضين تعلمه نزار

(٤) ساقط من (أ) .

يقول:(والسَّنونا وَبَـابُهُ) إلى ما حذفت لامُه فَجُعِلَتْ هاءُ التأنيث فيه عوضاً مما حُذِفَ منه نحو : سنة وبرة وقلة وظُبَة ورئـة وثُبـة ، فإنَّهـم قالوا فيها على جهةِ الشُّذوذ ، سِـنون وبُرون وقِلون وظِبـون ورِئـون وثِبـون ، وفى القُرآن الكريم(١) ﴿ فِي بِضْعِ سِنِيْنَ ﴾ ، وأنشدَ أبو زَيْـدٍ(٢) :

فَغِظْنـاهُمْ حتّى أتى الغَـيظُ مِنهُمْ ... قُلُوبًا وأكْبَاداً لَهُمْ وَرِئِيْنَـا

وأنشدَ أبو عَمروٍ (٣) :

نَحْنُ هَبَطْنَـا بَطْنَ والغِينـا ... والخَيْلُ تَغْـدُو عُصَباً ثُبِيْنَـا

وقالَ الكُميتُ (٤) :

يَرَى الرَّاؤُونَ بالشَّفَرَاتِ مِنْهَـا ... كَنَـارِ أَبِي حُبَاحِبَ والظُّبِينَا

وقال كعب (٥) :

تَعَـاوَرُ أَيْمَـانُهُـم بَيْنَهُـم ... كُؤُوسَ المَنَـايَا بِحَدِّ الظُّبِيْنَـا

---

(١) سورة الروم : آية : ٤ .

(٢) النوادر : ١٩ ، أنشدها للأسود بن يعفر ، وهو شاعر جاهلى من نهشل بن درام بن مالك بن حنظلة بن تميم . أخباره فى الأغانى ١٥/١٣ . والخزانة ١٩٥/١ ، ١٩٦ ، والأبيات فى مجموع شعره : ٣٠٩ ، ٣١٠ (الصبح المنير) وفى ديوانه ، وأمالى ابن الشجرى : ٦٥/٢ ، واللسان : (رأى) .

(٣) فى (أ) أبو عمر فلعله الزاهد ، وأما أبو عمرو فهو إما أبو عمرو الشيبانى ، أو أبو عمرو بن العلاء . والثانى هو الغالب عند الإطلاق . والبيت للأغلب العجلى فى معجم البلدان : ٣٥٥/٥ ، قال والغِينُ : اسم وادٍ ، قال الأغلب العجلى .. وأنشد الأول ولم يردا فى مجموع شعره الذى نشره الدكتور نورى حمودى القيسىّ ضمن شعراء أمويون : ١٣٣ - ١٩٠ .

(٤) هو ابن زيد الأسدى ديوانه : ١٢٦ .
وهو أيضاً فى أمالى ابن الشجرى : ٥٨/٢ ، والعينى : ٣٦١/٤

(٥) هو كعب بن مالك الأنصارى ، والبيت فى ديوانه : ٢٧٦ ، وشرح السيرافى : ٤ / ١٨٣ .

وقالَ عدّى بنَ زَيدٍ (١) :

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بالبُرِيْنَ وَتَبْـــ ـدُو بالأكُفُّ اللاَّمِعَـــاتِ سُوُرْ

فسَنَةٌ : أَصلُ لامـه الواو لقـولهم : سَنَـــوات ، أو الهــــاءُ لقـولهم : سانَهتُ، وقُلة من الواو كـذلك لقـولهم : قَـلَوْت ، وهى عُـودان يَلْعَبُ بِهـمـا الصِّبيانُ، وبُرَةٌ من الواو أيضاً، وهى حَـلْقَةٌ من صُفْرٍ تُجْعَلُ فى أَنْفِ البَعِـيْرِ .

قالَ أبو عَلِيٍّ : أصلُها بَرْوَةٌ ؛ لأنّها جُمعت على بُرًى ، كقريةٍ وقُرًى . وظُبَةُ السّيفِ حدّهُ ، وهى من الواو ، ورِئَةٌ أصلُها الياء ؛ لقولهم : رأيتُهُ إذا أصبتَ رِئَتَـهُ ، فهذا الباب كلّـه على غيرِ قياسٍ ، بل إنّما مَجراه مَجرى التّكسير ، ولذلك غُيّرت أوائل المفردات فى الجَمع فقالوا : فى قُلة قِلون ، وفى ثُبة ثِبون ، وفى سَنة سِنون ، والهاءُ فيها كلُّها عوضٌ من المَحذوف ، ولما كانت تُحذف فى الجمع أتو بهذا الجَمعِ المَخصوص عِوَضاً من(٢) ذلك المَحذوف ، فإذا تَقرَّرَ هذا ورد على كَلامِ النّاظم سُؤالانِ :

أحدهما : أنَّ هذا النّوع الذى فَصّله مما قَبله ، وهو بابِ " سنين " كان حقُّه أن يَذكُرَ معه " أَرَضون " ؛ لأنّه مثله فى التّعـــويض ، فقد قالوا فى أرضٍ ، إنّما جُمع هذا الجَمع ليكونَ عِوَضاً مما كان حقُّه أن يَلحقه فلم يلحقه(٣) ، لأنَّ الأرضَ مؤنّثة وحقُّ المُؤنَّث أن تَلحقه علامة التّأنيث ، فلمّا لم تَلحقه ، وكان من الواجبِ فى الأصلِ لحاقها عوَّضوا منها هذا الجَمع فساوى

(١) ديوان عدى بن زيد : ١٢٧
والبيت فى رسالة الغفران : ١٩٧ ، والمنصف : ٣٣٨/١ ، والعجز فى الكتاب : ٣٦٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٤٢٥/٢ ، والمقتضب : ١١٣/١ ، واللسان (لمع) .

(٢) فى هامش الأصل (عن) قراءة نسخة أخرى .

(٣) فى (أ) .

بذلك باب " سنين " من حيثُ كان حقُّه فى الأصل أن يستعمل تاماً ، فلما[1] لم يُستعمل كذلك جَعَلُوا له هذا الجَمع عوضاً مما فاتَه من ذلك ، وإذا ثَبَتَ هذا فإخراجُه لأرضين عن باب " سِنين " المَفصول غيرُ سَديدٍ فى بادِى الرأى .

والثَّانى : أنَّه جَعَلَ باب " سنين " من الشَّاذِّ فى هذا الاستعمال ، إذ عطفه على ما بَيَّن أنَّه شاذٌّ كما تقدَّم فى التَّفسير ، وليس من الشَّاذِّ . ألا ترَى أنَّ طائفةً من النَّحويين يقولون بالقياس فيه حسب ما يأتى إثرَ هذا بحولِ الله. ولا يُقال بذلك /إلا فيما كَثُرَ مِثله فى الاستعمال /٨٥ ، وعلى هذا نصَّ

فى " التَّسهيل " [2] حَيثُ قالَ : وشاعَ هذا الاستعمال فيما لم يُكسَّر من المعوض من لامه هاء التأنيث فعدَّه من الشَّائع المستمر لا من الشَّاذِّ ، وهو هُنا قد عدَّهُ من الشَّاذِّ ، كما تَرَى ، فلابدَّ من صحةِ أحدِ كلاميه وعدمِ صحَّةِ الآخر ، لكن ما قاله فى " التَّسهيل " صَحيحٌ جارٍ علَى ما ذَكره غَيره من النَّحويين ، فَثَبَتَ أنَّ ما قالَه هنا غيرُ صَحيحٍ .

والجوابُ عن الأول أنَّ ما قيلَ : فى أرضين ، من العِلَّة لم يَعتبرها المُؤلِّفُ ، وإنَّما اعتبرَ فيه معنى الاستِعظامِ كما مَرَّ ، فهو عندَه كعليِّين لاكَسِنِيْنَ ، وإذَا كان كذلك لم يَلزمه اعتراضٌ ، إذْ ليسَ قائلاً بأن هذا الجَمع فى أَرضٍ عوضٌ من الهاءِ المَحذوفة ؛ لأنَّه أمرٌ تَوَهُّمِيٌّ لا يبنى عليه ولا يُرجَعُ فى قِيَاسٍ إليه .

---

(١) فى (أ) فلم .

(٢) التسهيل : ١٤ .

والجَوَابُ عن الثّاني أن يُقالَ : يَحْتَمِلُ أن يكونَ مرادُ الناظمِ أنّ بـــاب " سنين " شاذٌ أيضاً حسب ما تقدّم ، غير أنَّ شذوذَه على غَيرِ جهةِ شذوذِ ما تقدَّمَ فـإنَّ القـاعـدةَ الأصـوليـة أنَّ الشَّاذَّ على ثلاثـةِ أضـربٍ : شـاذٌ فى القيـاسِ والاستعمـالِ معاً ، وهذا هـو الذى لا يُوجد إلا فى الشّـعرِ ، أو فى[1] قليلٍ من الكلامِ

ومثله ابنُ جنّى بتصحيحِ عينِ[2] مفعول مما عينُه واوٌ نحو : فرسٌ مَقـوود ورجلٌ مَعْوُودٌ ، وما ذكره الناظم من أهلين وأولى وعالمين وأخواتها هو من هذا الضَّرب ، إذ ليس بشائع ، وإنّما هو قليلٌ وشاذٌ فى القياسِ دونَ الاستعمال وهو الذى يُوجد كثيراً فى الكلامِ ، ولكنّه مع ذلك غيرُ مقيسٍ ، ومثّـله ابن جنّى بتصحيحِ عينِ[3] أفـعل واستَـفـعل فى مـثل : أَخْـوَص الرّمث ، وأغـيلت المرأةُ واستحوذَ فلانٌ على البَـلد ، واستَصوبت الأمرَ ، فمثلُ هذا شائعٌ فى الكلامِ إلا أنّه لم يبلغْ مبلغَ القياس ، وما ذكرتُ من باب " سنين " من هذا القَبيل عنده ، إذْ هو مع[4] شِياعه لم يَبلغ مبلغَ القِياس ، فلم يَخرج عن بابِ الشُّذوذ ، فإذًا لادَرْكَ عليه فى اطـلاق لفظ الشذوذ على القسمين لصحة الإطلاق .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) غير .

(٤) فى الأصل موضع .

وشاذٌّ بعكس هذا الثّاني كماضي يَذَرُ ويَدَعُ ونحوه من مسائلِ باب الاستغناء و [1] لا حاجة بنا إلى هذا الضّرب ، والحاصلُ أن كلامَه هنا وفي "التّسهيل" صَحِيْحٌ ، وقد يَحتمل أن يكونَ مرادُ الناظمِ أن باب سنين أجرى أيضًا مُجرى الجَمع السّالم في الإعرابِ هكذا على الجُملة ، من غيرِ تَعرض لكونه شاذًّا أو غيرَ شاذٍ بل يقدّر خبرُ المبتدأ الذي هو "السّنون وبابه" كأنّه قال : والسّنون وبابه كذلك ، أو مثل ما مرّ ، يعني في الإعراب ، أو ملحق بالجمع ، كما قالَ في باب عشرين أنّه أُلحق به ودلّ على هذا المقدَّر الكلام قبله ، فيكون قد أتَى بثلاثةِ أنواعٍ مما أُجرى[2] مُجرى الجَمعِ ، وليس به .

أحدها : أسماءُ الأعدادِ كعِشرين .

والثاني : بابُ سنين .

والثالث : ألفاظٌ شذّت لا ضابطَ لها .

وإنّما أخّر باب "سنين" لما تقدّم ، ولا يَبقى بعد هذا في كلامهِ إشكالٌ ، واللّه أعلمُ .

ثمّ قالَ : "ومثلَ حينٍ قد يَردُ ذا البابُ" "مثلَ" منصوبٌ على الحالِ من "ذا" ويريدُ أنّ هذا الباب الذى أشار إليه بقوله : "والسّنونا وبابه" قد يَردُ عن العربِ مثل حِين ، أي / في جعل الإعرابِ على النّون ، فتعاملُ ٨٦/
النّون فيه معاملتها في حِين ، كأنّها من أصل الكلمةِ ويُجرى الإعراب عليها ، بالرّفعِ والنّصبِ والجرّ بالحركاتِ ، ويَتبعها التّنوين ، لكن بشرطٍ نبّه عليه التّمثيل بحين ، وهو أن يكونَ قبلَ النّون الياء ، كما كان

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في (أ) جرى .

ذلكَ فى لَفظ " حين " . قال فى " شَرح التَّسهيل "(1) : وإنما ألزموه إذا أعربوه بالحَركات الياءَ دون الواوِ ؛ لأنّها أخفُّ عليهم ؛ ولأنَّ بابَ الياءِ فى مثلِ هذا كغِسلين أوسَع من بابِ الواوِ كالسَّيلَجُون ولأنَّ الواوَ كانت إعراباً صريحاً إذ لم يشترك فيها شيئان فلو لزِمت عند الإعراب بالحركات لكان الرفعُ بالضمَّةِ معها كرفعين ، وليست الياء كذلك ، إذ لم ينفرد بها شىءٌ واحد لوجودها علماً للنصب والجرّ ، فعلى هذا تقول : فى " سنين " على ما قرر الناظِمُ : أتت عليه سنين حَسَنَةٌ " وإن سنينًا يطاعُ اللّه فيها لسنين " وفى سنينك كثرةٌ ، ولا تَسقط النُّون للإضافة ، بل حُكمها حكمُ حين على الإطلاق ومما جاءَ فى ذلك فى السَّماع قولُ الشّاعر – أنشدَه السّيرافى –(2) :

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِيْنَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شِيْباً وشَيَّبْننا مُرْدَا

وقول الآخر – وهو كثيّر عزة –(3) :

حرامٌ علىَّ الدَّهرَ نَشرُ أمانَةٍ ... لِذَاتِ هَوىً عِنْدِى وإنْ طالَ حِيْنُهَا

طوالَ اللّيالى ما بَقِيتُ وما مَضى ... شُهُورٌ وأَيَّامٌ لَهَا وسنينُهَا(4)

حَيَاتِيَ مَاغَنَّت حَمَامَةُ أيْكَةٍ ... وَمَا طَاوَعَتْ يُسْرَى يَدَىَّ يَمِينُهَا

---

(1) شرح التسهيل : ٩٣/١ .

(2) شرح السيرافى : ٢٦/٥ ، والرواية فيه " ذارنى " ، وهو الصمة بن عبدالله القشيرى ، شاعر أموى ، أخباره فى الأغانى ، ١/٦ ، فما بعدها (دار الكتب) والبيت من أبيات أوردها الهجرى فى التعليقات والنوادر : ٤٨ وروايته " دعونى " ، والشاهد فى معانى القرآن للفراء : ٩/٢ ، ومجالس ثعلب : ١٧٧ ، ٣٢ ، وكتاب الشعر لأبى على : ٤٤ (برلين) ، وأمالى ابن الشجرى : ٥٣/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٢٠ ، والخزانة ٤١١/٣ .

(3) لم أجدها فى ديوانه .

(4) ساقط من (أ) .

وأنشدَ بعضُهم هذا البَيت هكذا :

أرَى مَرَّ السِّنينِ أخَذْنَ مِنّى   كَمَا أخَذَ السِّرَارُ مِنَ الهِلاَلِ(١)

وحكى أيضاً فى جمع مائة مئين ، ومنه قولُ حسّان بنِ ثابت – رضى الله عنه –(٢) :

وَذَاكَ بأنَّ ألفكم قَلِيـلٌ   بِوَاحِدِنَـا أجَلْ أيضاً وَمِيْنُ

أراد : ومِئِين ، فحذَف الهَمـزة ، ومثل هذا فُعِلَ بقُلة ، أنشد السِّيرافى(٣)

مِثْـلُ المَـقَــالِى ضُرِبَتْ قِلِينُها (٤)

وفى البُـرَةِ أيضًا(٥) :

إلىَ بُرِين الصُّفْرِ المَـلْوِيَّات

---

(١) البيت لجرير من ديوانه : ٥٤٦ من قصيدة أولها :

لقد نادى أميرك باحتـــمال   وصَدَّع نِيَّةَ آلَنَس الجِــلاَل

أمن طرب نظرتَ غداة رهْبى   لتنظر أين وُجْهَ بالجِمـــال

ويروى بيت الشاهد هكذا " رأت مر السنين " .

(٢) ديوان حسان : ١/١٤٣ من قصيدة قالها فى هجاء أبى قيس بن الأسلت الأوسى أولها :

ألا أبلغ أبا قيس رســـولاً   إذا ألقى لها سمعا تبـــين

نسيت الجسر يوم أبى عقيل   وعندك من وقائعنا يقـــين

ورواية الديوان :

" وذلك أن .... لواحدنا "

(٣) لم أهتد إلى مكانه فى شرح الكتاب .

(٤) فى هامش الأصل قلينا قراءة نسخة أخرى .

(٥) معانى الفراء : ٢/٩٢ .

وَقَدْ فُعِل هذا ببَنِيْن . أَنْشَدَ السِّيرافى(١) :

وإنَّ لَنَا أَبَا حَسَنٍ عَلِيًّا ... أَبٌ برٌّ ونَحنُ له بَنِيـنُ

كَما جَمع ما فيه الهاءِ جَمع سَنَةٍ ، وإن لم يُحذفْ منه شىء . وقوله : (وَهْوَ عنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِد) مَرجع الضَّمير يَحتَمِلُ وَجهين :

أحدُهما : أن يَرجع إلى الحُكمِ الذى قرّره بقوله : (وَمِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ) ويَعنى أنَّ هذا الإعراب يَطَّردُ عندَ قومٍ فى سِنِين وبابه مما حذف فيه اللاَّمُ وعوِّض منها الواوُ والياءُ ، والقَوم ها هنا عنده العَربُ لا النَّحويون . قال(٢) فى " شَرْحِ التَّسهيل " : من العَرَبِ من يشبه سنين ونحوه بِغِسْلِين ، فيلزمه اليَاءَ ويعربُهُ بالحركات ، ومثَّل ذلك ، ثم قالَ : وإنَّما اختصَّ هذا النوع بهذه المعاملة لأنَّه أُعرب إعرابَ جَمعِ التَّصحيح ، وكانَ اللائقُ به إعراب جمعِ التَّكسير لخلوِّ واحده من شُروطِ جمعِ التَّصحيحِ ، ولعدمِ سلامة نظمه ، وكان جَديراً بأن يُجرى مُجرى صِنوان وقِنوان ، فلمَّا كان ذلك له مُستحقًّا ولم يأخذه نَبَّـه عليه بهذه المُعاملة وكان بها مُختصًّا قالَ : ولو عُومل بهذه المُعاملة نحو : رِقِين ،

---

(١) البيت لسعيد بن قيس الهمدانى من قصيدة قالها لما قتل عمر بن الحصين السكونى ورجلا من ذى رعين من اليمن وكانا أثيرين عند معاوية رضى الله عنه قتلهما دفاعا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه فقال القصيدة التى منها البيت وأولها

لقد فجعت بفارسها رعين ... كما فجعت بفارسها سكون

ومنها :

ألا يا عمرو عمرو بنى حصين ... وكل فتي سيدركه المنون

ارجو أن تنال أمام صدق ... أبا حسن ونا مالا يكون

ورواية البيت فى القصيدة هكذا :

ألم تر أن والينا عليا ... أب بر ونحن له بنون

والقصيدة فى الخزانة : ١١٩/٣ ، والشاهد فى : ضرائر الشعر : ٢١٩ وشرح التسهيل : ٩٢/١ ، والعينى : ١٥٦/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٩٢/١ .

يعنى مما حذفت فاؤُهُ لا لامه لجازَ وكان قياساً وإن لم يَرِدْ به سَمَاعٌ . ثم نَكَرَ أنّه لو عُومل بهذه[1] المعاملة عشرون وأخواته لكان حَسَناً ؛ لأنّها (ليست)[2] جمُوعاً. فكان لَها حَقٌّ فى الإعرابِ بالحركاتِ /كسنين، وحُمل /٨٧ ذَلك الأربعين فى بَيْتِ سُحيم[3] :

وَمَاذَا يَدَّرِيْ الشُّعراءُ مِنِّى وَقَد جَاوَزتُ حدّ الأربَعينِ

قالَ[4] : ويمكنُ أن يكونَ كَسْرُه ضَرورة . ثمّ قال[5] : وإذا جازَ لهم الانقياد إلى التّشبيه اللّفظى فى الخُروج عن أصلٍ إلى فَرعٍ ، فالانقِيَادُ إليه فى الخُروج عن فَرعٍ إلى أصلٍ أحقُّ بالجَوازِ ، وذلك أنّهم قالوا فى نحو : يَاسمين وشَيَاطين ، ياسمون وشَيَاطُون ، فأعربوهما إعرابَ جمعِ التّصحيحِ تَشبيهاً للآخر بالآخر ، وإن كان نـون بعضها أصليًا ، مع أن هذا الإعراب فَرعٌ ، والإعرابُ بالحركات أصلٌ ، فكان تَشبيه باب سِنِين وظُبين بباب قَرين ومُبين أنسبَ وأقربَ .

(١) فى (أ) هذه .

(٢) فى الأصل لو كانت ، وما أثبته يوافقه نص شرح التسهيل .

(٣) هو سحيم بن وثيل الرياحى .

وقد أورد ابن مالك فى شرح التسهيل : ٩٣/١ قبل الشاهد بيتين ليدلل على أن القوافى مجرورة فقال : ويمكن أن يكون هذا معتبراً فى " الأربعين " من قول جرير :

عرين من عرينة ليس منا برئت إلى عرينة من عرين

عرفنا جعفرا وبنى أبيه وأنكرنا زعانف آخرين

وماذا يدرى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين

والبيت الذى أورده المؤلف (الشاطبى) هو لسحيم بن وثيل الرياحى من قصيدة له فى الأصمعيات : ١٩ وأوردها البغدادى فى خزانة الأدب : ٤١٤/٣ ، والبيتان الأول والثانى لجرير فى ديوانه : ٥٧٧ ، ولمزيد من الفائدة عن الشاهد يُرجع إلى : المقتضب ٣٣٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١١/٥ ، ١٢ ، والعينى : ١٩١/١ .

(٤) شرح التسهيل : ٩٣/١ .

(٥) ساقط من (أ) .

فإذًا يكونُ معنى كلامِ النَّاظمِ هذا الإعرابُ بالحركاتِ على حدٍّ إعراب "حِين" يَطّردُ عند ناسٍ من العَرَب فى كلِّ ما كان من بابِ "سنين".

والثَّانى: أن يكونَ الضَّميرُ عائدًا على إعرابِ سنين وبابِه، بالواوِ رَفعاً وبالياءِ نصباً وجَرًا، أى: وإلحاقه بالجَمعِ الحَقيقىِّ فى الإعرابِ يطّردُ عندَ قَومٍ، والقَومُ ها هُنا النَّحويون وهم سِيبويهِ ومُتابعوه، فإنَّ القاعدةَ عندهم: أنّ ما حُذفت لامه من الثُّلاثى، ولم يُعوض منها ألفُ الوصلِ، فإنّ قياسه أن يُجْمَعَ بالألفِ والتّاء، وبالواوِ والنُّون، وإذا جُمع بالألفِ والتّاء لم يُرَدّ المحذوف، وإذا جُمع بالواو والنُّون غيّر أوَّله إلى الكَسرِ إن لم يكن مَكسوراً، وهذا كلّه ما لم تُكَسِّرهُ العَرب، فإن كسَّرته لم يُجمع هذا الجَمعَ، استغناء به عن هذا الجَمع، والتَّكسيرُ فى هذا النَّوع شاذٌّ نحو: أَمَةٌ وإماءٌ وآمٍ، وشَفة وشِفاه، وشَاة وشِياه، وكان القياسُ فى بابِ "سنين" الجَمعَ بالألفِ والتَّاء، ليكون محذوفاً فى الجَمعِ، كما كان فى المفردِ محذوفاً، ولما لم يمكنهم ذلك فى التَّكسير للزومِ ردِّ المحذوفِ فيه، جَمعوه بالواوِ والنُّون، وكَسَرُوا الأوّلَ، فكان ذلك نوعاً من التَّكسيرِ، وقد لا يكسرون وهو قَليلٌ، وقد يكونُ الكسرُ فى النّيةِ، إذا كان أوّلُ المفردِ مكسورًا، ولما صحّ أن القياسَ عدمُ ردِّ المحذوفِ كان التَّكسيرُ فيه شاذاً، وكان ردّه فى الجمعِ بالألفِ والتَّاءِ قليلاً كذلك، ودلَّ على قياسِ الجمعِ بالواوِ والنُّون فى هذا عندَ سِيبويهِ قوله – فى بابِ جَمعِ الرّجال والنّساء –(1): ولو سَمَّيتَ رجلاً برُبَة فى لغةِ من خفّف [*فقال: ربة رجل، فخففت ثم جمعت*] قلتَ: رُبات وربون

---

(1) الكتاب: ٩٩/٢.

فى لغةٍ من قال : سُنون ، وقالَ أيضًا [1] : وإن جاء شىءٌ مثلَ بُرَةٍ لم تَجمعه العَرب ، ثمّ قستَ ألحقتَ التّاء والواوَ والنُّون ؛ لأنَّ الأكثرَ مما فيه هاء[2] التّأنيث من الأسماء التى على حَرفين ، جُمِعَ بالتاء والواو والنون ولم يكسّر على الأصلِ . فهذا قِياسٌ نحوىٌّ فيما اجتمعت فيه أربعة الشُّروطِ . وهى أن يكون محذوف اللاّم ، وألاّ [3] يعوّض منها ألفُ الوصل ، وألاّ تكون العَرب قد سُمع منها تَكسيره ، وأن يكون مؤنّثًا بالهاء ، وهذه الشُّروطُ موجودةٌ فى تمَثيله بسِنِين ، فإن مفرده سنة ، وهو محذوفُ اللاّم ، غيرُ لاحقٍ له ألف الوَصل ، ولا سُمِعَ له جَمعُ تكسيرٍ ، وهو مؤنّث /بالهاءِ ، فلا يُلحق به ما لم يُحذف لامه وإن جُمع هكذا فشاذٌّ نحو : حَرّة وحِرون وأرض وأَرَضُون وإوزة وإوَزُّون ، وكذلك ما لحقته ألفُ الوصلِ ، لايُجمع إلاّ شاذًا نحو : بنون فى ابن ، وكذلك ما جُمع تَكسيراً يشذُّ جمعه هكذا نحو: ظُبَةٍ وظُبًا وظِبُون وبرة [وبُرًى] وبُرون ، وكذلك ما لم تكن فيه الهاءُ نحو : أخٌ وأبٌ . فقولهم : أخون شاذٌّ ، وكذلك لايلحق به على مقتضى الشّرط الأول ما حذفت فاؤُهُ ، لأنّ جمعه عنده بالواو والنُّون قليلٌ نحو : رِقةٌ ورِقون ، ولِدةٌ ولِدون ، نَصّ على ذلك فى " شَرح التّسهيل " [4] ثم إنّ تمثيلَهُ بالجمعِ مكسورَ الفاءِ دلّ على طَلَبِ هذا التّغيير فى المَجموعِ جمعَ سنين ، إذ غُيّر من الفَتح إلى الكسرِ فكذلك يَنبغى أن يكونَ المَضموم الفاءِ كثُبة . تقول : فيه ثِبُون ، ٨٨/

(١) الكتاب : ٢/١٠٠ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) ولا .

(٤) شرح التسهيل : ١/٩١ .

* مابين المعقوفين ساقط من الأصل وهو فى نص كتاب سيبويه ٢/٩٩ .

وفى قُلة قِلون .

فإن قُلتَ : فإنَّ المَضمومَ الفَاءِ فيه وَجهان : الكَسْر وبقاؤه على حاله ومثاله يُعطى وجهاً واحداً وهو الكَسرُ . قيلَ : نعم . وهو مراده هنا وإن أجازَ فى " التَّسهيل " (١) الوَجهين . فإنّ ظاهرَ كلامِ سيبويهِ أنَّ البَقَاء على الضمِّ قَلِيْلٌ ، فلذلك لم يُنَبِّه عليه ، وهو حَسَنٌ .

فإن قيلَ قوله : (وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ) إذا حملته على هذا التَّفسير الثَّانى اقتضى أن قوماً آخرين قائلون بعدمِ اطّراده ، فمَن هؤلاءِ القوم ؟

فالجَوابُ : أنَّ ظاهرَ كلامِهِ فى " التَّسهيل " القولُ بعدمِ الاطّراد ، ألا تراه قالَ : وشاعَ هذا الاستعمال فيما لم يُكسر من المعوض من لامه هاء التأنيث فلم يلتزم فيه القياس ، بل أخبَرَ بشياعه فحسب ، فدلّ ذلك على أنه عنده غيرُ مطّرد ، وأيضاً فإنّ الجُزولى(٢) قالَ : وربّما جاءَ هذا الجَمع فيما لا يَعقِل عوضاً من نَقص الكَلِمَةِ لفظاً أو تَوَهُّماً كسنين وأرضين وإوَزّين فهذا الكلامُ أيضًا ظاهرٌ فى عدم القياس والاطرادِ ، ولا يَبعُدُ أن يكونَ ثمّ مخالفٌ غيرُ مَن نكر ، وبمثل هذا يَخرُجُ قصيرُ الباعِ مثلى عن عهدةِ النَّقل ، وقد يمكن فى هذا الكلامِ وجهٌ ثالثٌ من التَّفسير ، وهو أن يكونَ شاملاً للتفسيرين معاً ومتضمّناً للمسألتين، ويكون المرادُ بقومٍ فى قوله : (وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطّرد) النَّحويين خاصةً . أمّا فى التَّفسير الثانى فقد ظَهَرَ ، وأمّا فى الأوّلِ فقد نَصّ السّيرافى على أن كثيراً من النحويين أجازوا فى المنقوص الذى يجمع بالواو والنُّون أن يعربَ فى النُّون وتلزمُ الياء قالوا : لأنَّ النونَ قامت مقامَ الذَّاهبِ من الكلمةِ ، ولو كانَ الذَّاهبُ موجوداً لكان الإعرابُ فيه كسائرِ المفرداتِ ، فكذلك

---

(١) التسهيل :

(٢) الجزولية : ٦ (الأزهرية)

يكونُ ما قامَ مقامَه ، وأنشدَ على ذلك الأبيات المُتَقَدِّمَةِ ، فإذاً يكون الضَّمير عائداً على معنى ما ذَكَرَ من الحكمين كما قال رُؤْبَةُ :

كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيـــعُ البَهَـقْ

وَقَدْ تَقَـدَّمَ (١) مِثْـلُهُ .

* * *

ثُمَّ قالَ (٢) :

وَنُوْنَ مَجْمُـوْعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَـقْ فَافْتَحْ وَقَـلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَـقْ

وَنُوْنُ مَا ثُنِّي وَالمُلْحَقِ بِـــهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

نونً منصوبٌ بـ " افْتَـحْ " و " ما " مَجرورةُ المَوضعِ عَطْفاً على مَجموع وهى عبارةٌ عما جَرى مَجرى الجَمع ممَّا تقدَّم /، و" به " متعلِّق بـ " التحَقْ " والضَّمير عائدٌ على مَجموع ، وفاءُ " فَافْتَح " فاءُ جوابِ شَرطٍ مَحذوفٍ ، دلَّ عليه تقديمُ معمولِ افتح ، والتَّقديرُ : مهما يَكُن من شيءٍ فافتَح نونَ مجموعٍ وما التَحق بالمجموع ، والتَحقَ افتَعَلَ من قولهم : لَحِقْتُ فُلاناً ولحِقْتُ به لِحاقا وألَحقته أيضاً ، ومنه فى القُنوت(٣) " إنَّ عَذابَكَ (الجِدَّ) بالكافِرِيْنَ مُلْحِقٌ " أىْ : لاحقٌ ، ولحاق غير المَجموع به هو كونه أعرب بإعرابه ، ويريد أن النُّون اللاحِقة للمَجموع وما جَرى مَجراه يلزمُ فَتحـــها ، ولا يَجوزُ فيها الضَمّ مُطلقاً ، ولا الكَسر إلاَّ قَلِيْلاً يحفظُ ولا يقاسُ عليه ، وكان أصلها أن تكونَ ساكنةً ، لأنَّها فى مقابلةِ ٨٩/

(١) ص (١٨٣) .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) مصنف ابن أبى شيبه : ٢/٣٠١ . وينظر : الزاهر لابن الأنبارى : ١/١٦٦ .

التَّنـوينِ والتَّنـوينُ سَاكنٌ ، فكذلك كان الأصلُ فى مقابله ، وأيضاً أصلُ البناءِ السُّكون ، وإنَّما حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحَركَةُ فتحةً ، لأنَّها أخَفُّ من الضَّمة والكَسْرَةِ ، وأيضاً فَلِمَا يلزمُ فى الضَمِّ والكَسرِ من تَـوَالى الأمثـالِ . أمَّا الضَمَّةُ فكان يلزم باجتماعها مع الواوِ اجتماعُ الأمثالِ ، وأمَّا الكَسْرَةُ فكذلك إذا اجتَمعت مع الياء ، يلزم اجتماع الأمثال فانتقلوا إلى ما ليس فيه ذلك من الحركات وهى الفَتحة ، وأيضاً فللفَرقِ بينها وبينَ نونِ التَّثـنية .

وقـوله : (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْـرِهِ نَطَـقْ) أراد به أنَّ الذين كَسَرُوا هذه النُّون من العَرب قليلٌ ، وإنَّما ذكر قِلَّة النَّاطقين بالكسرِ مع أنَّ قَصده قِلَّة المنطوقِ به ، لأنه إذا قَلَّ مَنْ نَطَـقَ بالكسرِ فـقد قلَّ الكَسرُ فى نَفسِهِ ، فاستغنى بذكر السَّبَبِ وهو قِلَّة النَّاطقين ، عن ذكر المُسبب وهو قلَّـة الكَسـرِ ، وأطلقَ لفظ القلَّـةِ ها هنا ومُراده به الشُّذُوذُ ، وغالبُ استعماله له(١) مُراداً به ما جاءَ فى الكَلام قَـليلاً ، لا على ما اختَص بالشِّعر ، كما أنَّ أصلَ استعماله للفظ الشُّذُوذِ أن يكونَ مـراداً به الاختـصاص بالشِّعرِ كما تقدَّم ، لكن قـد يَخـرج عن هذا الأصل فيُطلق الشُّذوذ(٢) على مـا جاءَ فى الكلامِ ، كـمـا قـالَ : فى أهـــلين ونحـوه ، ويطلق لفظُ القلَّـةِ على الشَّاذّ كـهذا المَوضع ، اتساعًا واتكالاً على فـهم المقصود ومثالُ كسرِ نونِ المَجموع حَقيقة قولُ الشَّاعرِ وهـو سُحَيْمُ بن

(١) ساقط من (أ) .
(٢) ساقط من (أ) .

وَثَيْلٍ فيما ذكره الجَوهرى (١) :

عَرين من عُرينة ليس منـا	بَرِئْتُ إلى عُرينــة من عَرين
عَرفْنَا جَعْفَراً وَبنِى عُبَيْـدٍ	وَأنْكَرْنَـا زَعَانِفَ آخَـــرِيْنِ

وقالَ ذو الإصبع العَـدْوَانِىُّ (٢) :

إنِّى أبىٌّ ذُو محَافَظَـــــــةٍ	وَابنُ أَبىٍّ أَبِىٍّ من أبِيِّـــــن
لا يُخْرِجُ القَسْرُ مِنِّى غَيْرَ مابيه	وَلاَ أُلِيـنُ لِمَن لاَ يَبْتِغى لِينى

ومثال ذلك فيما جرى مجراه قول سحيم (٣) :

---

(١) أنشد الجوهرى البيت الأول فى الصحاح : ٢١٦٣/٦ (عرن) ونسبه إلى جرير والبيتان لجرير فى ديوانه : ٥٧٧ .

قال البغـــدادى فى الخزانة : ٣٩١/٣ والبيت آخر أبيات أربعة لجرير خاطب بها فضالة العرنى ، أوردها محمد بن حبيب فى المناقضات ، وبيت سحيم هو :

* وقد جاوزت حد الأربعين *

فقط ، ولم أجد من نسبها إلى سحيم إلا ابن مالك في شرح لتسهيل : ٩٣/١ على أن ابن مالك نفسه أوردهما فى شرح الكافيـــة : ٢٠٠/١ ولم ينسبها والبيان فى ضرائر الشعـــر : ٢١٩ ، والتصريح : ٧٩/١ . وينظر ما تقدّم فى ص ١٩٥ .

(٢) هو حرثان بن محرث شاعر جاهلى من عدوان بن عمرو سمى " ذو الإصبع " لأن له أصبعا زائـدة .

أخباره فى الشعر والشعراء : ٧٠٨/٢ ، والأغانى : ٧٩/٣ واللآلى للبكرى : ٢٧٩/١ .

والبيتان فى ديوانه : ٩٣ ، ٩٥ من قصيدة أولها :

يا من لقلب شديد الهم محـــزون	أمِـنْ تذكر ريا أم هــــارون
أمس تذكرها من بعد ما سخطت	والدهر ذو غلظة حينا وذو لـين

وهما غير متتالين فى ديوانه .

(٣) بيتا سحيم فى الأصمعيات : ٦ ، والكامل : ٣٠٤/١ ومجالس ثعلب : ٢١٣ وإصلاح المنطق : ١٥٦ وأغلبهم يورد البيت الأول منهما فقط .

وماذا يَدّرى الشُّعراء مِنّـــى		وقد جاوزت حد الأربعـــينِ

أخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أشُــدّى		ونَجّدنِى مُداورَةُ الشُّــؤُونِ

وفى الحَمَاسةِ(١) :

أَقُولُ حِيْنَ أرَى كَعْباً وَلِحْيَـتَه		لاَ بَارَكَ اللّه فِى بِضْعٍ وسِتِّينِ

مِنَ السِّنِينَ تَمَلأَّهَا بَلاَ حَسَبٍ		وَلاَ حَيَـاءٍ وَلاَ عَقْلٍ وَلاَ دِيــنِ

وقـوله : (ونُونُ مـا ثُنِّى وَالـمُلْحَقِ بِهْ) إلى آخـره ، يعنى أنَّ نونَ الـمُثَنَّى من الأسماءِ حقيقةً وما أُلحق به مما ليس بمثنًّى حقيقةً استعملوه بعكس نون الـمَجموعِ وما لَحِقَ به ، أى :جَعَلُوا كسرَ النُّون منه واجباً وقلَّ من /نَطَقَ بفَتحه ، ومعنى العَكس لُغـةً : ردُّ آخرِ الشئِ أولـه ، ومنه ٩٠/ عكس الوليَّةِ وهى النَّاقةُ الـمَتروكة عندَ قَبرِ صاحِبها ليُحشر عليها بزَعمهم كانُوا يربطونَها معكوسةَ الرَّأسِ إلى مُؤَخَّرها مما يَلِى صَدرها وبَطنها ويقال : مما يلى ظَهرها ويَترُكُونها هُناك (٢) حتَّى تَموت جُوعاً وعَطَشاً ، وعلى هذا الـمَعنى جاءَ فى اصطلاحِ أهلِ الـمَنطق ، فالعَكس فى القَضيةِّ عندهم هو تَصيير موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً ، على وجهٍ يصدق الكلام به ، فالعَكس فى كلامِ النَّــاظمِ أن تَقـول : فاكسر وقلَّ من بفتحه نطق ، وذلك راجــعٌ إلى الكلامِ الأوَّلِ ، وهو قوله : (فَافْتَحْ وَقلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) وهو الـمُنعكس هنا ، وإنَّما حُرِّكت(٣) النُّـون هنا لالتِقَاءِ السَّـاكنين ، وخُصَّت بالكسرِ على أصلِ التقاءِ السَّـاكنين ومثال فَتحها قول

---

(١) الحماسة : ٤٩٣ (رواية الجواليقى) واللسان : (بضع) عن الحماسة لبعض العرب .

(٢) فى (أ) هنالك .

(٣) فى (أ) حركة .

حُميد بن ثَوْرٍ(١) :

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ استَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وقالَ الآخرُ (٢) :

فَعَلَتْهُ لاَ تَنْقَضي شَهْرَيْنَه شَهْرَيْ رَبِيعٍ وَجُمَادَيْيْنَه

وأنْشدَ السِّيرَافِيُّ وغَيْرُه(٣) :

أعْرِفُ منِهَا الأنْفَ وَالعَيْنَانَا وَمِنْخِرَيْنِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا

ويَرِدُ على النَّاظم سؤَالَان :

أحدُهما : أنَّه عبَّر هنا بالكسرِ في قوله : (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) والكسرُ إذا أُطلقَ في الاصطلاحِ المَعهودِ فالمُرادُ به كسرُ البناءِ ، لا كسر الإعراب ، وإذَا كانَ كذلك أشكل هذا الإطلاق ؛ إذْ لا دَليلَ على كونِه كسرَ بناءٍ ، لاحتمال أن يكونَ كسرَ إعرابٍ ، بل ثَمَّ مَا يَدُلُّ على كونِه كَسْرَ إعرابٍ ، وهو أنَّه لم يأتِ جميع ما استَشهد به على الكَسرِ إلا مع تقدُّمِ عاملِ الجرِّ على ذِي النُّون كقولِهِ : (مِنْ أَبِيَّيِنِ) وقول الآخر :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ *

---

(١) هو حميد بن ثور بن عبدالله . من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، وقيل إنه أدرك الرسول – صلى الله عليه وسلم – ورآه . وتوفي في خلافة عثمان بن عفان ، أخباره في الشعر والشعراء ، ٨٧ ، ومعجم الأدباء : ٨/١١ ، البيت في ديوانه : ٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٤٢٣/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢١٧ .

(٢) البيتان لامرأة من فقعس ، وهما في ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٢/٤ ، والخزانة : ٣٣٨/٣ .

(٣) البيتان لرجل من ضبة ، قال أبوزيد في النوادر : ١٦٨ أنشدني المفضل لرجل من ضبه هلك منذ أكثر من مائة سنة . وقد تنسب إلى رؤبة ديوانه : ١٨٧ .

وهما في ضرائر الشعر : ١١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٧/٤ والخزانة : ٣٣٦/٣ .

وقولُ الآخرِ : (وَفِي بِضْعٍ وستِّيْنِ) ولم يأت فى حالةِ رفعٍ ولانصبٍ ، فدلَّ ذلك على أنَّه جارٍ على مُقتضى العاملِ ، وقد نصَّ فى " شَرْحِ التَّسهيل " [1] على جوازِ كونِها كسرةَ إعرابٍ وقد تَقدَّم التَّنبيه على شيءٍ منه ، وعلى القطع بهذا الاحتِمال حَمل الأخفش الأصغر[2] والأعلم[3] هذا النَّحو فقال الأخفش فى بيتِ ذى الإصبع جعله بمنزلة الجَمع المُكَسَّرِ ، وجعل إعرابه فى آخره ، كما يفعل فى فتيان وغلمان فيقول : هؤلاء أبيينٌ فاعلم ، ورأيتُ أبيينًا فاعلم ومررت بأبيينٍ فاعلم ، ونحو هذا ذكر الأعلم فى بيتِ الحَماسةِ إلاَّ أنه قال : وهو فى الستِّين ونَحوها من العُقودِ أمثلُ منه فى المُسلمين ونَحوه ؛ لأنَّه لفظٌ مُخترعٌ للعُقُودِ غيرُ جارٍ (٤ على واحد ٤) ، فهو أشبه بالوَاحدِ الذى إعرابه بحركة آخره من المُسلمين ونَحوه ، وإذَا ثَبَتَ هذا كانَ قطعه بأنَّه كَسرُ بناءٍ مُعْتَرَضاً عليه .

والجَوَابُ من وَجهين :

أحَدُهُما : أنَّ النَّحويين لم يتَّفِقُوا على ما قال الأخفش والأعلم ، بل منهم

---

(١) شرح التسهيل : ٩٣/١ .

(٢) الأخفش : (؟ - ٣١٥ هـ)

هو أبو الحسن على بن سليمان بن الفضل سمع ثعلباً والمبرد وغيرهما ، أخباره فى تاريخ بغداد : ٤٣٣/١٢ ، وأنباه الرواه : ٢٧٦/٢ ، ومعم الأدباء : ٢٤٦/١٣ .

ورأى الأخفش هذا يظهر أنه فى كتابه : " الاختيارين " إلا أن النص فقد بفقد الجزء الأول منه فالمطبوع الجزء الثانى فقط .

(٣) الأعلم : (٤١٠ - ٤٧٦ هـ)

هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمرى الأندلسى ، شارح أبيات سيبويه والحماسة وغيرهما ، أخباره فى : معجم الأدباء : ٣٠٧/٧ ، وإنباه الرواه : ٥٩/٤ ، ونكت الهيمان : ٣١٣ ، والنص فى شرحه للحماسة .

(٤-٤) ساقط من (أ) .

من ادَّعى أنه كَسْرُ التقاءِ السَّـاكنين ، نصَّ ابنُ جِنِّى فى " التَّنْبيه "[1]

على أنَّ المُبَرِّدَ قالَ بذلِكَ فى قولِ سُحَيْمٍ :

* ... حَدَّ الأرْبَعِـــــينِ *

وحَمَلَ عليه ابنُ جِنِّى قولَ الآخَرِ : (فِى بِضْعٍ وَسِتِّيْن) و[2] ذكر أنَّه فَعَلَ ذلك ضَرورةً ، ولذلك فَتَحَ نون " السِّنين " فى البيتِ/ الثَّانى /٩١ على الأصلِ كما ذكر الأعلم فى مذهبه أنَّ ذلك ضَرورة وإلى هذا ذهب المُؤَلِّف فى "التَّسهيل" ، وإن أمكنَ عنده الوَجه الآخر ، ويَظهر هذا المَذهب من كثيرٍ من النَّحويين وإذا كان كذلك لم يَبعد أن يكونَ ذهبَ إلى رأى من رآه كسرَ بناءٍ .

والثَّانى : أنَّ المَذهبين فى حقيقةِ المسألةِ لا فرقَ بينهما ؛ لأنَّ الجميعَ ضَرورةٌ . فإنْ قُلْتَ : بَلْ الفَرقُ بَينهما ظَاهرٌ فى التَّفريعِ عليهما ألاَ تَرى أن القائلَ بأنَّه كسرُ بناءٍ يلتزم أنَّه إن اضطر إلى الكسرِ كَسَرَ ، وإن تَقدم عامل النَّصب ؛ فيكسر النُّون فى نَحو : رأيتُ الزَّيدين ، وجاوزتُ الأربعين بخلافِ القائلِ بأنَّه كَسرُ إعرابٍ ، إذ لا يَتَأَتَّى إلاَّ مع عامل الجَرِّ كالشَّواهدِ المتقدمة .

فالجوابُ : أنَّ هذا ليس بفرقٍ فى حقيقةِ قَصدِهِ ، إذ كلامه وكلام غَيره فى المسألةِ فى تَوجيهِ شَىءٍ مَسموعٍ ، لا فى القِيَاس عليه ، فطائفة تقولُ : إنَّه كسرُ إعرابٍ ، وأُخرى تقول : كسرُ بناءٍ ، وكلا القولين لا ينبنى عليه فى ذلك المَسموع شىءٌ ، وإنَّما يُحتاج

(١) " التنبيه " هو المسمى شرح مستغلق الحماسة ، وإعراب الحماسة ، والنص فى التنبيه : ورقة : ٩٩ .

(٢) ساقط من الأصل .

إلى الفَرقِ المَذكور ، ويكون مُفيداً حيثُ يُتَكَلَّمُ فى القِيَاسِ على ذلك المَسموعِ، وذلك من بابِ[1] الضَّرائرِ الشِّعرية ، وهو لم يَتَعَرَّض لذلك ولا غَيرُه، حين وجَّهوا المَسموعَ ، فإذًا لا فرقَ بين القَولين فى هذا القَصد . نَعم يبقى الاعتِذَارُ عن تَعبيره بالكسرِ فى هذا الوَجهِ وهو قَريبٌ ، إذ الكسرُ المُطلق يطلق على كسرِ الإعرابِ ، كما يُطلق على كسر البناء ، وهو على هذا الاطلاق أعم من كَونه كسرَ بناءٍ ، أو كسر إعرابٍ ، فعبَّر بالعِبَارةِ العامَّةِ تَحامِيًا أن يلتَزم أحد المذهبين ، أو فَسْحًا لمجالِ النَّظر فى المدركين ، واللهُ أعلمَ .

والسُّؤَالُ الثَّانى : أنَّ قولَ النَّاظِمِ : (وَنُونُ ما ثُنِّى والمُلْحَقِ بِهْ بعكْس ذَاكَ استَعْمَلُوهُ) يَقتضى أنَّ الفتحَ قد سُمع فيما ألحق بالمُثنى ، وهو اثنان واثنتان ، كما كان مَسموعاً فيما لحق بالمَجموع ولم يَحكه أحدٌ من النَّحويين فى اثنين ولا اثنتين ، ولا فيما أشبههما فيما أعلمُ ، فكان الأولى أن يخص القَليل بما ثُنى وحده .

والجَوَابُ : أنَّ قولَه : (وَنُونُ ما ثُنِّىَ والمُلْحَقِ بِهْ) شىءٌ واحدٌ لا شيئان وإنَّما يعنى أنَّ كلَّ ما كان مَرفوعاً بالألفِ ، ومَنصوباً ومَجروراً بالياءِ ، فإن نَونَه قد تُفتح فى بعضِ المواضعِ فلا يلزمُ فى الفَتحِ ، وإن كان قليلاً أن يأتى فى كلِّ قسم من أقسامه ، بل فى أىِّ قسمٍ أتى يلزم وجوده فى الجُملة ، كما تقدَّم فى الاستشهادِ عليه ، وكذلك قوله : (وَنُوْنُ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ) معناه أنَّ كلَّ مَرفوعٍ بالواوِ ، ومنصوبٍ ومجرورٍ بالياء ، قد تُكسر نونه قَليلاً ، فالبابُ واحدٌ وإنْ كانَ الكَسْرُ قد حَصَلَ فى المُلحق كما تقدَّم ، لكنه لم يُعَيِّنْه النَّاظم من حيثُ قال : (وَمَا بِهِ الْتَحَقْ) ، بل من حيثُ الجُملة ، واتَّفق أن وجد ذلك

(١) فى باب .. قراءة نسخة أخرى فى هامش الأصل .

فى المُلحق وهذا حَسَنٌ فى[1] الجَوَابِ فتدبَّره ، وبالله التَّوفيق .

وقوله : " فانتَبِـه " معناه انتَبه لتَحقيقِ العَكس وتَنزيله على كلامِ العَرَبِ/ ٩٢/

* * *

وَمَا بِتَا وَألِفٍ قَدْ جُمِعَـا يُكْسَرُ فِى الجَرِّ وَفِى النَّصْبِ مَعَا

كَذَا أُولاتُ وَالَّذِى اسماً قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِلْ

هذا نوعٌ آخرُ من أنواعِ النِّيابة ، وهو من (المَواضع)[2] التى تنوب فيها الحَركات عن الحَركات على غَير[3] ما تقدَّم ، وذلك مَوضعان : أحدُهما : جمعُ المؤنَّثِ السَّالمِ وما جَرى مَجراه . والثَّانى : الاسمُ الذى لايَنْصَرف ، فأخذ أولاً فى ذكرِ جمعِ المؤنَّث السَّالم ، فبَيَّنَ أنَّ ما جُمع بالألفِ والتَّاء حكمه أن يكونَ فى الجرِّ والنَّصب معاً مكسوراً ، على أنَّ الكسرةَ هى العلامةُ فى النَّوعين فتقولُ : مررتُ بالهِندات ، ورأيتُ الهِندات . قالَ الله تعالى :[4] ﴿ إنَّ المُسْلِمِيْنَ والمُسْلِمَاتِ والمُؤمِنِينَ والمُؤْمِنَاتِ ... ﴾ إلى آخرِ الآيةِ . وأمَّا الرَّفعُ فَسكَت عنه ، لأنَّه دَاخلٌ له فى حكمِ الكُلِّيَّةِ التى قدمها فى قوله[5] (فَارْفَع بضَمٍّ ..) إلى آخره فلم يَحتج هاهنا إلى ذكر ذلك ، لأنَّه إنَّما ينكر ما خالف تلك الكُلِّيَّة ، وهنا يقال له : كان الأولَى ألاَّ تنكرَ الجَرَّ ؛ لأنَّه بالكَسرِ وقد تقدَّم

(١) فى (أ) من الجواب .

(٢) فى الأصل : " الأنواع " .

(٣) فى (ب) على الوجه ما تقدم .

(٤) سورة الأحزاب : آية : ٥٣ .

(٥) قراءة نسخة أخرى فى هامش الأصل .

الكلّية وإنّما يخالفها هذا النوع فى النَّصْبِ خاصةً ، ووجه ما فَعَـلَ من ذلك أنّـه لم يقصد الإخبار بحكمِ الجرِّ ، بل قَصَدَ الإخبَارَ بالـمُشاركةِ الحاصِلَةِ بينَ النَّصْبِ والجَرِّ ، فكأنّه أراد بيانَ حُكمِ النّصبِ ، وبَيَـانَ كونِهِ مُشـارِكاً للجَرِّ ، كما شَارَكه فى التَّثْـنيةِ والجَمعِ الذى على حدِّها ، وقدَّم الجَرَّ فى قـولِهِ : (يُكْسَرُ فى الجَـر وفى النَّصبِ) لأنّـه الأحقُّ بالكسرةِ كما تقدَّم ، وإنّما كان النَّصبُ ها هنا تابعاً للجرِّ فى كونه بالكَسرةِ ، لأنّـه نَظيرُ جَمعِ المذكَّر السَّالِم ، وجمعُ الـمُذكَّرِ السَّالِمِ حُمِلَ فيه النَّصب على الجَرِّ فى كَونه باليَاءِ ، فكذلك حُمِلَ النّصب هاهُنا على الجَرِّ فى كونه بالكَسرَةِ ، لنوع من الـمُقَابَلَةِ ، كما جَعَـلُوا ها هُنا التَّنوين فى مقابلة النّـون هُنالك ، فلم يَزَل مع وجودِ مانعِ الصَّرْفِ فى اللُّغةِ الفُصحى ، كما لَم تَزَل النُّـون هنالك .

وقولُه : (مَعاً) أتى به على مَعنى التَّوكيد لإثباتِ مشاركةِ النَّصبِ للجرِّ فى الكسرِ ، ثم ذَكَرَ ما أُلحق بهذا الجَمع فى الإعراب ، وإنْ لم يكن منه حَقِيْقَـةً . فقال : (كذا أُولاَتُ) وهو بمعنى ذَوَات : اسمُ جمعٍ لذات ، مُـؤَنَّث ذى بمعنى صـاحب ، وأراد أن حكمَ " أولات " حكمُ هذا الجَمعِ من النّصب بالكسرةِ كالجرّ ، كقولِه تعَالى[1] : ﴿ وإنْ كُنَّ أولاتِ حَمْـلٍ فَأنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ ورفعه بالضَّمةِ من مقتضى الكليّة الأولى ، كقولِهِ تَعالى[2] :

﴿وَأُولاَتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْـلَهُنَّ ﴾ .

---

(١) سورة الطلاق : آية : ٦ .

(٢) سورة الطلاق : آية : ٤ .

ثُم قالَ : (وَالَّذِيْ اسـْمًا قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعَاتٍ ..) إلى آخره يَعنى أنَّ الذى سُمى بهِ من هذه الجُموع يُقبَـلُ فيه هذا الحكم ، أى : الإعرابُ كإعرابه قبل أن يسمى به [1] ومثَّل بأذرعات . قال ابنُ سيْده [2] : هما مَوضعان ، وقال الجَـوْهَـرِى[3] مَـواضـعُ بالشَّـامِ تُنسب إليها الخَـمْرُ ، وأنشد لأبى ذُؤَيبٍ الهُذلِى[4] :

فَمَـا إنْ رَحِيقٌ سَبَتْهَا التِّجا ... رُ مِنْ أَذْرِعَاتٍ فَـوادى جَدَرْ

وهو اسمٌ علمٌ لها ، وأنشد سِيبويه لامرئِ القَيْسِ[5] :

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَـــا ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَـالِ

ومثله : " عَرَفَـات " حكمه هذا ، وهو اسمٌ / علمٌ للموضعِ المعروف /٩٣
واستَدلَّ سيبويهِ على ذلك بقولهم : " هذه عَرَفَـات مُباركًا فيها " فنصب مباركاً على الحالِ ، ولو كان نَكرةً لجرى عليه صفةً ، وبأنَّه لو كان نكرةً لدخلت عليه الألفُ واللاَّم ، وهى لا تدخل عليه ، ولم يُفصِّل النَّاظم فى حكمِ هذا الجمــع بعد التَّسمية بين كونه منوناً وكونه غيرَ منــونٍ ، بل أطلقَ القَول فى إعـرابه هكذا ، ولم يَلْتَـفِت إلى صَـرفٍ أو غَـيره ، والإطلاقُ صحيحٌ ، فقد ذَكَرُوا أنَّ للعربِ هنا وَجهين :

أحدُهما : بَقَاءُ التَّنوين كما كان قَبلَ التَّسميةِ به ، وهى اللُّغةُ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) المحكم : ٢/٥٩ .

(٣) الصحاح : ٣/١٢١١ (ذرع) .

(٤) شرح أشعار الهذليين : ١/١١٥ من قصيدة لأبى ذؤيب أولها :

عرفت الديار لأم الرهين ... بين الظباء فوادى عشر

(٥) البيت فى الكتاب (بولاق) : ٢/١٨ (و (هارون) ٣/٢٣٣ . .

الفَاشِيَةُ وبها نَزَلَ القُرآن .

والثَّـانى : تركُ صَرْفِهِ ، إلاَّ أنَّ مَن لَم يَصرِفْهُ من العَرَبِ قسمان : فمنهم من يَتْرُكُه على حالِهِ كما لو كَان مُنَـوَّناً ، فيَنْصِبَه ويجرُّه بالكسرةِ فيقول : هذه عـرفـاتُ ، ورأيتُ عـرفـاتٍ ، ومـررتُ بعـرفــاتٍ ، وعليـه أنشـد بعـضُـهم بيتَ الأعشَى(١) :

تَخَــيَّرَهَا أَخُو عانات شَـهْراً

ومنهم مَنْ يَجعله مثل : أرْطَاةَ ، إذا سُمى به ، فيَجرُّهُ ويَنصبُهُ بالفَتحةِ فيقول : رأيتُ عَرَفَـاتَ ، ومَرَرْتُ بِعَرَفَاتَ ، وعليه أنشدوا :

تَخَــيَّرَهَا أَخُو عَانَــاتَ شَهْراً

وقول امرئِ القَيس(٢) :

تَنَــوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَـــاتَ

وقول الهُـذَلِى(٣) :

مِنْ أَذْرِعَـــاتَ فوادى جَـدَرْ

---

(١) ديوان الأعشى (الصبح المنير) والبيت بتمامه

تخيرها أخو عانات شـــهرا ورجى أولها عاما فعــــاما

من قصيدته التى أولها :

عرفت اليوم من تيا مقــاما بجو أو عرفت لها خيـــاما

والمنشد هو المبرد فى المقتضب : ٣٣٣/٣ ، وفيه : " دهراً " .

(٢) ديوان امرئ القيس : ٣١ ، والبيت بتمامه

تنورتها من أذرعات وأهـلها بيثرب أدنى دارها نظر عـالِ

(٣) هو أبو ذؤيب ، وقد تقدم ذكره .

بفتح التَّاء في الجميع . قال ابنُ خَروف(1) : كذا وَقَعَ بخطٍّ (2) ابن خَالَوَية (3) ، يعني بيتَ الهذَلِيِّ ، بفتحِ التَّاءِ وهذه اللُّغة الأخيرة نادرةٌ فلم يَعتبرها النَّاظِمُ ولم يُشرْ إليها ، وإنَّما أشارَ بمقتضى إطلاقه إلى اللُّغتين المتقدمتين ، والإشارةُ بذا في قوله : (فِيْه ذَا أَيْضاً قُبِلْ) إلى النَّصب بالكسرِ المُتقدم الذِّكر ، أي أن هذا الحُكمَ مَقبُولٌ فيما سُمِّي به من هذا الجمع وبَقِي في هذا الفَصل مُشَاحَةٌ لفظيَّة في مواضعَ ثلاثةٍ من كلامه :

أحدُها : قَوله : (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا) فأطلقَ القولَ في التَّاءِ والألفِ ، ولم يقيِّدهما مَعا بالزِّيادة ، ولابُدَّ من ذَلِكَ ، لأنَّ عبارته إنْ دَخَلَ فيها الهِندات والزَّينبات ، فكذلك يَدخُلُ تحتها نَحو : قُضاة وأبيات ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَصدُقُ عليه أنَّه مجموعٌ بالألفِ والتَّاء ؛ لأنَّ ألفَ قُضاةٍ منقلبةٌ عن أصلٍ ، لا زَائدة ، وتاءُ أبيات(4) أصلٌ لا زائدة ، فلم تَجتمعا معاً في الزِّيادة ، فلَم يكن من الجَمعِ السَّالم بالألفِ والتَّاء ، فالحاصلُ أنَّ جَمْعَ التَّكسيرِ يدخلُ عليه ما كان آخره ألفٌ وتاءٌ ، فيقتضي أنَّه يُنصب بالكسرِ وهذا غيرُ صَحيْحٍ ، ولأجل هذا قَيَّد الألفَ والتَّاء بالزِّيادة في " التَّسهيل "(5) حين ذَكَرَ نيابةَ الكسرةِ عن الفَتْحَةِ وعيَّن لذلك نَصب أولات ، والجَمع بالألف والتاء الزَّائدتين ، وبيَّن في " الشَّرحِ " (6) أنَّه تحرَّز مما ذكرتُه ، فكان ينبغي أن يَتَحَرَّزَ هنا من

(1) شرح كتاب سيبويه : 72 (قطعة في التيمورية) .

(2) في (أ) " لخط " وما في الأصل يوافقه ما في شرح ابن خروف .

(3) ابن خالوية : (؟ - 370 هـ) .
أبو عبدالله الحسين بن أحمد ، نحوي لغوي مفسر ، أصله من همذان وتصدر بحلب
أخباره في إنباه الرواة : 1/324 ، ويتيمة الدهر : 1/76 .

(4) في (أ) التأنيث .

(5) التسهيل .

(6) شرح التسهيل : 1/109 .

ذلك أيضاً .

والثّاني : قوله : (وَالَّذِيْ اسْمًا قَدْ جُعِلْ) جُعِلَ هنا بمعنى صُيِّرَ ، أي : لم يَكُن اسماً ثم صارَ اسماً ، وهذا اللّفظُ غيرُ مبيِّنٍ للمَقصود ، لأنَّ أذرعات مثلاً لم يكن غيرَ اسمٍ ، ثم صيّر اسماً ، بل هو اسمٌ في الحالتين معاً ، حالة العَلَميَّةِ وقبل ذلك ، فكان الأولى به أن يُقَيِّد لفظه فيقول : والَّذِيْ اسْماً عَلَماً قَدْ جُعِلَ أوو الذى نُقِلَ إلى العَلَميَّةِ ، أو ما كان نَحو هذا ، ليظهرَ مقصودُهُ .

والثّالثُ : قولُه : (فِيهِ ذَا أيضاً قُبِل) أراد أن هذا الإعراب فيه مقبولٌ ، وذلك لا يُعطى / كونه قياساً أو سماعاً ، إذْ كلاهما مقبولٌ في ٩٤/ الجُملة ، ومرادُنا نَحن أن نُبَيِّنَ أهو قياسٌ أم سماعٌ ؟ وذلك لا يُعطيه لفظ القَبول ، فكان لفظه غيرَ مُحَرَّرٍ .

والجَوَابُ عن الأول : أنَّ المَجرورَ في قَوله : (بِتَا وأَلِفٍ) متعلق بـ " جُمع " وذلك يقتضي أن بهما حصول الجَمع ، فالباءُ باءُ الاستعانةِ أو السّببية ، وتقديرُ الكلامِ : وما بسبب حصولِ ألفٍ وتاء (١) جُمع ، أو ما بهذه الآلة جُمع ، فإذًا الألفُ والتّاءُ هما اللّذان حَصَلَ بهما الجَمع ، فهما لاحقانِ لأجله ، وإذا لحقَا لأجله فهما زائدان بلاشكٍ ، فقوة الكَلام أعطت هذا الشّرط ، وأيضاً لا يصدق على هذا التّقدير في قُضاة وأبيات أنهما جُمعا بالألف والتّاء ، إذ ليستا آلة للجَمْع ولا سببًا فيه ، وإنّما سبب الجَمْع فيهما تَغيير بِنْيَةِ المفردِ إلى فُعَلَةٍ أو أفعال ، وإنّما كان يحتملُ ما قال على فَرضٍ أن تكونَ الباءُ متعلقةً باسمٍ فاعلٍ محذوف ، يكون حالاً من ضميرِ جُمِعَ ، أى : وما جمع حال كونه بتاء وألفٍ ، أي : ملتبساً بهما ، لكن هذا المعنى لا محصولَ له ، إذا تدبّرته ،

---

(١) ساقط من (أ) .

فوجب أن تكونَ مُتعلِّقةٍ بالفعل نفسه ، وإذْ ذاكَ لا يَبقى إشكالُ .

وعن الثّاني : أنَّ مرادَه أنّه جُعِلَ اسماً علماً ، كأنهُ قال : والذى جُعِلَ اسماً خاصاً وهو العَلَمَ أو الذى جُعِلَ اسماً ، أى : مُفرداً بعد أن كان جَمْعاً وذلك إنّما يكونُ بالتّميةِ ، وها ظاهرٌ من قُوةِ كَلامه .

وعن الثّالث : أن مرادَه القَبولُ القِياسىُّ ، والّذى عَين مرادَه وأنّه القَبولُ القِياسىُّ ما هو آخذٌ فيه من بَيان الأصولِ القياسيةِ ، فهو السّابقُ للفَهم ، بحَسَبِ صناعَتِهِ ، والله اعلم .

و"فيه" مُتعلّقٌ بـ " قُبل " وضَميره عائدٌ على الذى ، و " ذا " مبتدأ خَبره " قُبل " وفى تقديمه المَجرورَ على المبتدأِ وهو معمولُ الخَبرِ نَظَرٌ ، وفى جَوازِهِ خِلافُ ، ولكنَّ النّاظم يَرتكبه فى هذا النّظم (١ كثيراً ، وهو مذهبه فيه ١) ومنهُ ما قد مَضى ، وسَنَنَبِّهُ على بعضهِ إن شاءَ الله عَزَّ وَجَلَّ .

* * *

ثم قال (٢)

وَجُرَّ بالفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أوْيَكُ بَعْدَ ألْ رَدِفْ

هذا هو المَوضع الثّانى من المَوضعين اللذَين تَنوب فيهما الحركةُ عن الحركةِ ، وهو ما لا يَنصرف ، وما لا ينصرف – هو عندَ المُؤلِّفِ – ما منع التّنوين لعلّتين ، أو علّةٍ قائمةٍ مقامهما ، فأراد أنَّ ما لا ينصرف من الأسماء حُكمه أن يجر بالفَتحة(٣) كأحمد وأحمر ويُوسف وإبراهيم وغَضبان وغَضْبَى

(١-١) ساقط من (أ) .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) ساقط من (أ) .

وأسماء وعمر وثلاث ومَعدى كرب ونَحو ذلك تقول : مررتُ بأحمدَ ، وجئتُ إلى رَجُلٍ أحمرَ غضبان وكذلك سائر الأمثلة ، ولم يَذكر حكمَ الرَّفعِ والنَّصبِ لدخولِه تحت الكُلِّيَةِ المُتقدِّمَةِ (١) ثمَّ شرَطَ في هذا الإعرابِ شرطاً ، وهو ألاَّ يُضافَ ولا يَصحبَ الألفَ واللاَّمَ ، وذلك قوله : (مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ) يَعني أنَّه إنما يُعرب كذلك إذا لم يُضَف إلى غيره ، ولم تَدخل عليه الألف واللاَّم ، فإنَّها إن دخلت عليه لم يُجَرَّ بالفَتحةِ ، وإذا لم يُجَرّ بالفَتْحَةِ رَجَعَ إلى ما تقدم أولاً ، من الجَرِّ بالكسرةِ نحو : مَرَرْتُ بأحمرِ القَومِ ، وبالحَمراءِ ، وجئتُ إلى مساجدِ بني فلان ، فلذلك لم يذكر حُكمه إذا أضيف أو صحب الألف واللاَّم ، و " رَدِف " / معناه تَبِعَ ، ومنه قولُه تَعالى(٢) : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ أي : تَبِعَكُم ، يريد ما لم يكن الاسم رَدِفَها، أي الألف واللاَّم ، فحذف الضَّميرَ لفهم المُراد ، ومعناه أن يكونَ الاسمُ الذي لا يَنصرف تابعاً لها ، وفي رِدْفِهَا ، متَّصلاً بها ، ومذهب المُؤلِّف أنَّ العِلَّتين إنما مَنَعَتَا التَّنوين فقط . وأمَّا الجَرُّ فلشيءٍ آخر(٣) . قال : لأنَّه لو جُرَّ بالكسرةِ مع عدمِ التَّنوين لَتُوهِّم أنه مضافٌ إلى ياءِ المُتَكَلِّم ، وحذفت الياءُ لدلالة الكسرةِ عليها ، أو أنَّه مبني على الكسرةِ ؛ لأن الكسرةَ لا تكونَ إعرابيَّة إلا مع التَّنوين ، أو ما يُعاقبه من الألفِ واللاَّمِ أو الإضافةِ ، ولذلك إذا أُضيف أو دخلت عليه الألف واللاَّم انجرَّ بالكَسرةِ . ٩٥/

وقوله : (مَا لَمْ يُضَفْ) أطلقَ القولَ في الإضافة ولم يقيِّدها فدل

(١) في (أ) المقدمة.

(٢) سورة النمل : آية : ٧٢.

(٣) ساقط من (أ) .

على جريان الاحترازِ من كلِّ إضافة ، محضةً كانت أو غيرَ محضةٍ ، فتقول : مررت برجلٍ أحمرِ الوجهِ ، أزرقِ العينين ، غَضبان الأبِ ، ومررتُ بأحمدِكَ ، أحمد بنى فُلانٍ ، وإبراهيمِهِم ، وما أشبه ذلك ، وكذلك قوله : (أَوْبِكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ)[1] أرادَ أنَّ هذا عامٌّ فى جميعِ أقسامِ الألفِ واللاَّمِ ، فلا يَفْتَرِقُ الحكم فيها بكونِها / زائدةً أو موصولةً أو غيرَ ذلك كقَولِ الشَّاعر[2] :

رَأَيتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا ... شَدِيدًا بأَعْبَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

وَقَالَ الآخر[3] :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أكمؤًا وَعَسَاقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

وَقَالَ الآخر[4] :

وَمَا أَنْتَ بِاليَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا ... رَضِيتَ بِمَا يُنْسِيكَ ذِكْرَ العَوَاقِبِ

* * *

ولمَّا أتمَّ الكلامَ على النِّيابة فى الأسماءِ ، شرعَ فى ذكرِ نحوِ ذلك فى الأفعال فقال :

واجْعَل لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا ... رَفْعًا وتَدْعِينَ وتَسْأَلُونَا

وَحَذْفُها للجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَه ... كَلَمْ تَكُونِى لِتَرُومِى مَظْلَمَه

يعنى أنَّ النُّونَ تكونُ[5] علامةً للرَّفعِ فيما كان من الأفعال على نحو :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) البيت لابن ميادة فى شِعْرِهَ : ٨١ وقد تقدم .

(٣) مجهول القائل ، وقد تقدم ذكره .

(٤) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد شرح التسهيل : ١ /٤١ وغيره

(٥) ساقط من (أ) .

يَفعلان وتدْعِين وتَسألونا ، وضابط ذلك - على ما أشَار إليه تَمثيله - : كلُّ فعلٍ مُضارع[1] لَحِقَهُ من آخره ألفُ اثنين أو واوُ جماعةٍ أو ياءُ واحدةٍ مخاطبة ، فألف الاثنين نحو : يَفعلان ، وواو الجماعةِ نحو : تَسألون ، وياء المخاطبةِ نحو : تَدْعِين ، أصله تَدْعُوِيْن ، ثم نَقله الإعلال إلى تَدعين ، فَوزنه فى الأصل تَفعلين وفى اللَّفظ تَفعين ، وإطلاقه القول فى يفعلان ويَفعلون يدخلُ له ما كانت الألفُ فيه والواوُ ضميرين نحو : أنتما تَفعلان ، وهم يفعلون وما كانت فيه علامة نحو : يَفعلان الزَّيدان ويَفعلون الزَّيدون ، ومنه قولُ الشّاعر - أنشدَهُ[2] السِّيرَافِىُّ - [3] :

يَلُوْمُوْنَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيْـ ـلِ قَوْمِي فَكُلُّهمُ يَعْـذِلُ

وذلك على[4] لغةِ " يَتَعَاقَبُوْنَ فِيْكُم مَلاَئِكَةٌ باللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بالنَّهَارِ " [5]
و (رفعًا) مفعول ثانٍ ، لـ (اجعل) على حذف المضاف ، أى : علامةَ رفعٍ أو أداة رفعٍ على أن تكونَ (جعل) بمعنى صيَّر ، أو حالاً ، أى : رافعاً ، أو ذَا رفعٍ على أن تكون بمعنى الوضع أو نحوه .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) أنشد .

(٣) شرح الكتاب : ١٧١/٢ ، قال : وقال آخر فى جمع التذكير

يلومننى فى اشتراء النخيل أهلى فكلهم يعذل

وأهل الذى باع يلحونه كما لحى البائع الأول

قال : وأنشد الفراء البيت الأول من هذين بالميم فقال : " فكلهم ألوم " وهى أبيات لامية لولا كراهية الإطالة لأنشدتها كلها "

والبيت الأول فى معانى القرآن للفراء : ٣١٦/١

وقائله أحيحه بن الجلاح . ديوانه : ٧١ . فلتراجع هناك

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) الحديث فى صحيح البخارى .

وفى قوله / : (تَدْعِيْنَ) وتَخصيصه دون أن يقولَ : تَرمين فائدةٌ ، ٩٦/ ومطلق الإتيان بالمعتلّ فائدة أخرى ، فأمَّا إتيانه بفعلٍ معتلٍّ فلبيان كون هذا الحُكمِ شامِلاً للمعتَلِّ وغيره من الأفعال ، فتضربان مع تَدعوان أو تَرميان على حكمٍ واحدٍ رفعاً لتوهُّم المُخَالفة ولو بوجهٍ ما ، كما فى الفعلِ المعتلّ إذا لم تَلحقه من آخره أحدُ هذه الثَّلاثة . فإنَّ الحُكمَ فيه يَختلف بحسبِ التَّقدير للإعرابِ وعدمِ التَّقدير ، وأمَّا هذا القسم فلا يَختلف الأمرُ فيه ، بل النُّون هى العَلامةُ مُطلقاً [1] فى الرَّفع والحَذْف فيما سواه ، وكذلك إذا قلتَ : أنت يا هند تَدعين حكمه حكم تَخرجين فى الإعراب من غيرِ مخالفة ، وأمَّا تَخصيصه المُعتل بالواو دون الياء فى مثال لحاقِ ياءِ المخاطبةِ ، فليتبين ما أشار إليه ، إذ لو أتَى بالمعتلّ بالياءِ مثل : تَرمين لم يَتَبَيَّن كونُهُ مما لحقه ياءُ المُخاطبةِ دونَ ما لَحقه نون جَمعِ المُؤَنَّثِ : لأنَّك تقولُ : أنتن يا هندات تَرمين ، فيكون الفعلُ هنا مبنيًا للحاقِ نونِ المُؤَنَّثِ وتقول : أنتِ يا هندُ تَرمين ، فيكون هُنا مُعرباً بالنُّون رَفعاً وأصله تَرمِيِين كتَضْرِبِين بخلافِ الأول فإنَّه ترمين كتَضربن ، فلمَّا أتى بما هو من ذَوات الواو [2] لم يُشكل أنه مِمَّا[3] النُّونُ فيه علامةٌ [4] للرَّفع واليــاءُ للمُخاطبةِ ، إذ لو كان لجماعةِ المؤنَّث لقلتَ : أنتن تدعون بالواوِ على تَفعلن كتَخرجن لا بالياءِ ، وهذا

---

(١) ساقط من (أ) .
(٢) فى الأصل : الياء وهو خطأ .
(٣) فى (أ) مسمى .
(٤) ساقط من (أ) .

الموضعُ مزلة أقدام الشّـادين ، فقد قـالَ الحَضْرَمِيُّ[1] فى " إعراب أشْعَارِ السِّـتة " فى قـولِ امرئِ القَيْس[2] :

يَظَلُّ العَذَارَى يَرْتَمِيْنَ بِلَحْمِهَا ... وَشَحْمٍ كَهُدَّابِ الدِّمَقْسِ المُفَتَّلِ

إنَّ النون من " يَرْتَمِينَ " نونُ الرَّفعِ ، وإنَّما هى نونُ جَماعةِ المُؤَنَّثِ فهو مبنىٌّ لا معربٌ . ولو قالَ النَّاظِمُ : وتَدعون وتَسألينا ، لما تَبَيَّنَ مثال ما قَصَدَ لاحتمال أن تكونَ النُّون ضميرَ جمعِ المؤَنَّثِ ، وكذلك لو قال : وتخشين وتسألون ولو قال : وتَخشون وتَسألينا ، لما التَبس ، كما لم يلتبس فى " تَدعين وتسألونا " فالحاصلُ أنَّ هذا الموضع مما يُحتاج إلى التَثَبُّت فيه ولأجل هذا لم يُمثل النَّاظم بمُحْتَمِلٍ ، بل عيَّن ما لا يُغْلَطُ فيه ، واللّه أعلم .

حدَّثنا شيخُنا الأستاذُ أبو عبدالله بن الفَخَّار رحمةُ اللّه عليه قال : حدَّثنى بسَبْتَةَ بعضُ المذاكرين أنَّ أبا عبدالله بن خَمِيْسٍ[3] لما وَرَدَ عليها بقَصدِ

---

(١) (الحضرمى ؟) ، لعله محمد بن إبراهيم اليسانى أبو عبدالله ، من تلاميذ ابن بشكوال وطبقته . قال المراكشى فى الذيل : ١٠٨/٦ كان ذا حظ من العربية واللغة ، مع الصلاح والفضل ، وقال : استقضى ببلده مدة طويلة ، وصنف يذكر شيئاً من تصانيفه ، وانظر التكملة : ٥٨٥ . أما الكتاب الذى نسبه المؤلف إليه وهو : " إعراب أشعار الستة " فقد عثرت عليه وهو منسوب إليه فى خطبة الكتاب وأما على الغلاف فنسب إلى ابن خروف الحضرمى ٦٠٩ هـ .

ويظهر لى أن الخلط جاء من أمرين ، أحدهما : اللقب فكلاهما حضرمى والثانى : أن ابن الأبار جعل وفاة الحضرمى اليسانى سنة ٦٠٩ هـ وفى هذا العام نفسه وفاة ابن خروف . ونسخة هذا الكتاب فى الخزانة العامة بالرباط رقم :٩٢٣ مكتوبة سنة ١٢٧٣هـ والنص فى ورقة : ١١ .

(٢) ديوان امرئ القيس : ١١

قِصَّة ابن خميس وتلاميذ ابن أبى الربيع هذه مذكورة فى الإفادات والإنشادات للمؤلف : ١٢١ ونقلها عنه الراعى فى الأجوبة المرضية : ١٣٤ (رسالة فى الأزهر) وابن عازى فى إتحاف ذوى الاستحقاق : ورقة ٣٠ نسخة الأحمدية بتونس ، ويراجع : نفح الطيب : ٣٥٦/٥ .

(٣) ابن خميس : (؟ - ٧٠٨ هـ)

أبو عبدالله محمد بن عمر بن خميس التلمسانى الرعينى مولده بتلمسان وإقامته بغرناطة من علماء العربية، توفى قتيلا سنة ٧٠٨ ، أخباره فى نفح الطيب : ٣٥٩/٥ ، وبغية الوعاة : ٢٠١/١ .

الإقراء بها اجتَمَعَ إليه عيُونُ طَلَبتِها ، فألقوا عليه مسائل من غوامض الإشتغال ، فحادَ عن الجَواب عنها بأنْ قالَ لهم : أنتُم عِنـدى كَرجـلٍ واحدٍ يعنى ابنَ أَبى الرَّبِيْعِ ازدراءً بهم ، فاستَقبله أصغَرُ القَومِ سناً وعلماً بأن قـال لَه : إن كنتَ بالمَكَانِ الذى تَزْعُمُ فـأجـبنى عن هـذه المَســائل من بابِ معرفة علاماتِ الإعرابِ التى أذكرُها لَكَ . فإن جئتَ فيها بالصَّوابِ لم تَحْظَ بذلك فى نفوسنا لصِغَرِها بالنَّظر إلى تَعاطيك من الإدراك والتَّحصيلِ ، وإنْ أخطأت فيها لم تَسَعْكَ هذه البلاد وهى عشرٌ ، الأولى : أنتم يا زَيدون تَغزون ، الثَّانيةُ : أنتن يا هندات تَغزون ، الثَّالثةُ : أنتُمْ يا زيدون ويا هندات تغزون ، الرَّابعةُ : / أنتن يا هندات تَخشَين ، الخَامِسَةُ : أنت يا هندُ تَخشين ، السَّادِسَةُ : أنت يا هندُ تَرمين ، السَّابِعَةُ : أنتُن يا هندات تَرمين ، الثَّامِنَةُ : أنتُن يا هندات تَمحون أو تَمحين كيفَ تقولُ ؟، التَّاسعة : أنت يا هند تمحون أو تَمحين كيف تَقول؟، العاشِرةُ : أنتما تَمحوان أو تَمحيان على لُغـةِ من قال : مَحوت كيف تَقولُ؟ ، فهل هذه الأفعال كلَّها مبنية أم معربة أم بعضُها معربٌ وبعضها مبنىٌ ، وهل هى كلَّها على وَزْنٍ واحدٍ أو على أوزانٍ مُختلفةٍ علينا السُّؤَال وعلَيْكَ التَّمـيِيْزَ هَلُمَّ الجَوَاب .

قال : فبُهتَ الشَّيخُ وشَغَلَ المَحَلَّ بأن قال : إنَّما يُسأل عن هذا صغار الوِلدان .

فقال له الفَتَى : فأنت دُونهم إن لم تُجبْ ، فانْزَعَجَ الشَّيخُ وقال : هذا سُوءُ أَدَبٍ ونَهَضَ مُنْصَرِفاً ، ولم يُصبِح إلا بمَالقة مُتَوَجِّهاً إلى غَرْنَاطَة ، فلم يَزلْ بها مع الوَزِيْرِ ابن الحَكِيْمِ إلى أن ماتَ جميعهم - رحمهم الله - .

وإنَّما أتَيْتُ بهذه الحكاية لما تَضَمَّنته من فَوائد المَسَالة التى نبَّه عليها النَّاظم - رَحِمَهُ اللّه - بإشارته ، وبَيَانُ المَسَائِلِ العَشْرَةِ موكولٌ

إلى النّاظرِ فى هذا التّقييد وبالله التّوفيق .

ثُمَّ قالَ : (وَحَذْفُها للجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَةْ) ضميرُ (حذفها) عائدٌ على النون التى هى علامة الرَّفع ، والسِّمةُ : العلامةُ ، يقالُ : وَسَمَه وَسْمًا وسِمَةً ، إذا جَعَلَ فيه علامةً يُعرف بها أو غَيْرِه . ويُريد أنَّ حذفَ النُّون التى هى علامةُ الرَّفع علامةٌ للجَزْمِ والنَّصبِ فى هذه الأفعال المَذكورة وما كان نَحوها كقولك : إن تكرموا زيداً فأكرموا أخاه ، وأعجبنِى أن تَأتِيَا زَيداً ، وإنْ تُكْرِمِى غلامَيك يخدماك [1] وما أشبه ذلك ، وقدَّم الجَزْمَ على النَّصبِ ؛ لأنَّه أولى بالحَذْفِ لوجودِهِ [2] فى المُعتل على ما سيَأتى ، فكأنَّه أصلٌ فيه ولأنك إذا اعتَبَرتَه وجدت عَمَلَ الجَزْمِ الحَذف مطلقاً ، أمَّا فى المُعتل فحذفُ حرفٍ ، وأمّا فى الصَّحيح فحذفُ حركةٍ ، ولذلك كان يقول الأستاذ أبو عبدالله بن عبدالمنعم[3] شيخ شَيْخِنَا : ليس للجزمِ إلا علامةٌ واحدةٌ وهى الحَذْف ، فالنَّصبُ إذاً فى هذا الحذف محمولٌ عليه ، فكما حُمِلَ النَّصبُ على الجرّ فى الأسماء ، كذلك حُمِلَ النَّصبُ عَلى الجَزْمِ فى الأفعالِ ؛ لأنَّ الجَزمَ فى الأفعالِ نظيرُ الجرِّ فى الأسماءِ كما تقدَّم التنبيهُ عليه فى قولِ النَّاظم :

والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بالجرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

وأَتى بمِثالين للجزمِ والنَّصبِ وهما قوله : (كَلَمْ[4] تَكُونِى لِتَرُومِى مَظْلَمَه) فالأولُ حذفَ النُّون فيه للجازم وهو " لم " . والثّانى : حذف النون فيه للنّاصب

---

(١) فى الأصل : كقولك يخدماك ، بإقحام (كقولك) .

(٢) فى الأصل : " وجودها " .

(٣) صنهاجىٌ سبتى حافظ للغات العرب قال ابن خميس ، كان له قيام على الأصول والنحو وقال : كان يحكم قراءة كتاب سيبويه أتم إحكام ويستظهر شواهده كلها ويطرح ما عداه من مصنفات فنــه (بلغة الأمنية ومقصد اللبيب) (مجلة البحث العلمى المغربية : ١٧٥) .

(٤) فى (أ) لم .

وهو " أنْ " المقدرة بعد لام " لِتَرومى " ، تقديره : لأنْ تَرُومى ولكنَّهم التَزَمُوا حَذفها بعد هذه اللاّم وتُسمَّى لام الجُحُود ، ولم يبين النَّاظم حركة هذه النُّون وكان يَنبغى له ذلك ، ولعلَّه تَرَكَ ذلك تَعويلاً على التَّمثيل إذْ أتى بها مَكْسُورَةً مع الألفِ غالباً ، ومَفتوحةً فيما عَداها ؛ ولأنَّ النُّونَ هنا تُشبه النُّون فى المُثنى والمَجموع وهى مكسورةٌ فى المُثَنَّى مفتوحةٌ فى الجَمعِ بالوَاوِ والياءِ ، وقد نَكَرَ ذلك هُنالِك ، فَتَرَكَ هنا نكرَ ذلك، لسبق الفَهمِ إلى أنَّها /مِثلُها ؛ لأنَّ كلَّ وَاحدةٍ منهما وَاقعةٌ بعدَ الأحرفِ الثَّلاثةِ /٩٨ الدَّالةِ على المُثَنَّى والمَجموع . وفى كلِّها[1] حمل النصب فيها على غيره فكان فى ذلك إشعارٌ باستحقاقِ الكَسْرِ مع الألفِ ، والفَتح مع الواوِ والياءِ وقد نَدَرَ هُنا فتح النُّون مع الألف كقراءة الحَسَن [2]: ﴿أَتَعِدَانَنِي أن أُخْرَجَ ﴾[3] وهى أيضاً مرويّةٌ عن نَافعٍ وأبى عَمروٍ ، كما أنَّ النُّونَ قد تُحذف فى الرَّفعِ وتَثبت فى النَّصب ، فالأولُ نَحو قَولِ الشَّاعِرِ – أَنْشَدَهُ ابنُ خَروفٍ –[4] :

أَبِيتُ أَبكِي وتَبِيتى تَدْلُكِي وجهكِ بالعَنْبرِ والمِسكِ الذَّكِي

وأنشد أيضاً لأَيمَن بن خريم [5]:

---

(١) فى (أ) كلمة .

(٢) قراءة الحسن مروية عن عبدالوارث عن أبى عمرو وكما تروى عن هارون بن موسى وأبى جعفر ، يراجع : إعراب القراءات لابن خالويه : /٣١٨ ، والبحر المحيط : ٦٢/٨ .

(٣) سورة الأحقاف : آية : ١٧ .

(٤) لا يوجد هذا الإنشاد فى القطعة الموجودة من شرحه على الكتاب وهو موجود فى الخصائص : ٣٨٨/١ ، والمحتسب : ٢٢/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٠ والخزانة : ٥٢٥/٣ .

(٥) شاعر إسلامى من بنى أسد ، كان أبوه صحابيا ، أخباره فى الشعر والشعراء ٥٤١ والبيت فى ضرائر الشعر للقزاز : ١٢٦ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٠.

وَإِذْ يَغصِبُوا النَّاسَ أَمْوَالَهُـــم   إِذَا مَلَكُوهُمْ وَلَم يَغْضَـبُوا

وقال عُمَرُ فى قَتْلَى بَدْرٍ(١) : " يا رسولَ اللّه كَيْفَ يَسْمَعُونَ ، أنَّى يُجِيْبُوا وَقَدْ جَيَّفُوا ؟

والثانى : كقولِ الشَّاعِرِ - أنشَدَهُ السِّيرَافِيُّ -(٢) :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا   مِنِّى السَّلاَمَ وأَلاَّ تُشْعِرَا أَحَدا

وأَنشدَ غَيرُهُ (٣) :

أَن تَهْبِطِينَ بَلاَدَ قَــوْ   مٍ يَرْتَعُــونَ مِنَ الطِّــلاَحِ

وقَد نبَّــه على هذا فى الجُملة فى النَّواصب حيث قال :

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى   مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ

ولكنَّ الجميعَ قليلٌ لا يفتقرُ إلى التَّنْــبِيه عليه لعدَم القِيَاسِ فيه ، والله أعلمُ .

* * *

---

(١) الحديث فى صحيح مسلم : ٥٤٦/٢ بلفظ : " يسمعوا "

(٢) شرح الكتاب : وقبله :

يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما   وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تقرآن على أسماء ويحكـمـا   .... البيت

(٣) الذى أنشده الفراء فى معانى القرآن : ١٣٦/١ قال : وأنشدنى القاسم بن معن :

إنى زعيـم يانُـــوَيْـ   ـقة إن أمنـت مــن الـزواج
وسلمت من عرض الحتــو   ف من الغـــدو إلى الرواح
أن تهبطين بـلاد قـــو   م يرتعـون من الطـــلاح

والقاسم بن معن : (؟ - ١٧٥)

هو بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود ، كان من علماء الكوفة ولى قضاءها وكان عالما باللغات والآداب والفقه والتفسير ، أخباره فى معجم الأدباء : ٥/١٧ ، وبغية الوعاة : ٢٦٣/٢ .

ثم قال (١) :

وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْمَاءِ مَـا   كَالمُصْطَفَى وَالمُرْتَقِى مَكَارِمَـا

هَـذَا فَصلٌ يذكرُ فيه ما يقدَّرُ فيـه الإعـرابُ كلُّه أو بَعضُهُ ، فى الأسماءِ أو الأفعالِ ، وكان ما تَقـدَّم إنَّما تَكلَّـم فيه على مَجىءِ الإعراب بحقِّ الأصلِ ، وهو أن يكونَ ظاهراً ، وذلك إذا كان آخرُ المُعرب صحيحاً على غالبِ أحواله وأمَّا المُعتل الآخر فيختلف الحال فيه ، فأخذَ فى ذكره ، ولما كان السَّبَبُ فى الخَفَاءِ فى الغالب هو الاعتلالُ ، وكان موجوداً فى الأسماءِ والأفعالِ أخذَ فى ذكرِ مَعنى الاعتلال أولاً ، ثم فى الخَفَاء ثانياً - بالنِّسبةِ إلى كلٍّ من الضَّربين ، وابتدأ بذكرِ المعتلِّ من الأسماءِ ، فعرَّفَهُ بأنَّه : ما كان آخره ألفاً أو ياءً قبلها كسرةٌ ، كما أعطاه مثال :(٢) المُصطفى والمُرتَقِى وذلك أن الأسماءَ على ضَربين ، صحيحُ الآخرِ ، وهو ما آخرُه حرفٌ صحيحٌ كزيد وقائمٍ وعامرٍ ، ومعتلٌّ : وهو ما آخره حرفُ علّةٍ ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ، والمعتل ينقسم إلى قسمين : جارٍ مَجرى الصَّحيح ، وهو ما كان الحرفُ الذى قبل حرفِ العلةِ فيه ساكناً ، نحو : غَزْوٍ وعَدْوٍ وظَبْىٍ ورَعْىٍ ، يدخلُ فى ضِمْنِه المُضاعف ، نحو : عدوٌّ وعتوّ ولىّ وكمىّ . أمَّا الألفُ فلا يكون ما قبلها ساكناً أبداً ، فخرج ما آخره ألفٌ عن هذا القِسم ، وهذا القِسمُ حكمه فى ظهورِ الإعرابِ كلِّه حكمُ الصَّحيح ، كما ظَهَرَ فى الأمثلة .

والقسمُ الثَّانى : ما كانَ الحرفُ الذى قبلَ حرفِ العـلَّةِ فيه مُتَحَرِّكاً ولا يَتَحَرَّكُ فى الاستعمالِ إلاَّ بمجانسِ الحرفِ المُعتلِّ ، وذلك نحوَ : الفتى

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل مثل .

والرَّحى والقَاضِى والغَـازِى . أمَّا ما آخره واوٌ قبلها ضَمَّةٌ فمعـــــدومٌ فى كلامِ العرب ، وإن اقتضى ذلك قياسٌ رُفِضَ نحو : أجرٍ وأدلٍ فى جمع جروٍ ودلوٍ ، أصله أجروٌ / وأدلوٌ فَرُفض ذلك وصُيِّر إلى جنسِ ما آخره ٩٩/ ياء قبلها كسرة ، إلا " ذو " بمعنى صاحب و " فُو " فى قولك : فُو زَيدٍ وهما عند النَّاظم من الأسماءِ المعربة بالحروفِ ، فعلى هذا لا يُسمى من الأسماء مُعتَلاً بحسبِ قصده ، إلاَّ ما كان آخره ألفًا أو ياءً قبلها كسرة ، لأنَّ القسم الأول قد جَرى فى ظهورِ الإعرابِ فيه مَجرى الصَّحيح ، فدخل فى قسمِ الصَّحيح ، فيَجرى بالحركاتِ مثله ، وهذا هو الذى قَصَدَه الناظم بقوله :

وَسَمِّ مُعْتَـلاً مِنَ الأسْمَاءِ ما　　　كالمُصْطَفَى وَالمُرْتَقِى مَكَارِمَا

فكأنه يقول : كلّ ما آخره ألفٌ مطلقاً ، أو ياءٌ قبلها كسرةٌ ، فهو المُسمى معتَـلاً عندَ النَّحويين ، وما عَداه ليس كذلك ، فما آخره واوٌ هو من قَبيل الصَّحيح ، إذ لا يُوجد إلا وما قبل الواوِ فيه ساكنٌ ، وكذلك ما آخره ياءٌ من غير ما ذكر هو من قَبيل الصَّحيح فى الحُكم ، لا من قبيلِ المُعتل فالمثالِ الأول يدخل له فيه جَميع ما آخره ألفٌ ، كانت أصلاً أولا ، نحو : الفتى والقَفا(١) والحُبلى والذِّكرى والحِثيثى وجُمادى ، وما أشبه ذلك .

والثانى : يدخل له به جميع ما آخره ياء قبلها كسرة ، كان ذلك بحق الأصل نحو : القَاضِى والدَّاعى والعَمِى والمُستجدِى والمُعتَدِى ، أو محولاً إليه نحو : الأدْلِى والأجْرِى والتَّداعِى والتَّنَاهِى ، والقَلَنْسِى

---

(١) فى الأصل : الغنا .

والعَرقِى ، جمعُ قلنسوةٍ وعرقوةٍ ، وما أشبه ذلك ، فإن قِيلَ : هذا الاصطلاح فى المعتلّ ، إمّا أن يكون فيه ناقلاً لكلامٍ غيره ممّن اصطلح ، وإمّا أن يكونَ مُخترعاً لاصطلاحٍ غير سابق فلا يجوزُ أن يريدَ هذا الثانى لقوله فى الأفعال[1] : (فَمُعْتَلاً عُرِفْ)[2] يعنى أن هذه المعرفة كانت معروفة قبلُ فى الفعلِ ، فكذلك الاسم ، لأنهما سواءٌ فى هذا الاصطلاحِ ، فليس مراده إلا أنّه يُسمى معتلاً عند النّحويين ، وإذ ذاك فيشكل كلامه فيه ، لأنّ المعتل فى اصطلاحهم أعمُّ من هذا ، فالمعتلُّ الفاء أو العين يُسمى عندهم معتَلاً ، وكذلك المُعتل اللاّمِ لكن على أعمّ مما قال ، فمثال غَزْوٍ وظَبْيٍ يُسمى أيضا عندهم[3] معتَلاً . وإذا ثَبَتَ هذا فتخصيصه هذه التّسمية بما كان معتلّ الآخرِ مطلقاً فى الفعلِ ، أو بالألفِ والياءِ التى قبلها كسرةٌ فى الاسم ، إخلالٌ بالاصطلاح المَعروف .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنّ لفظَ المُعتَلّ فى اصطلاحهم يطلق باطلاقين : إطلاقٌ بحسب النظر التّصريفى ، وهو الإطلاق الأعم ، المُعترض به ، وليس بمرادٍ هنا ، وإطلاق بحسبِ خفاءِ الإعرابِ فيه ، استثقالاً أو تَعَذُّراً ، وذلك لا يكون فى المُعربِ إلا فيما ذِكر دونَ ما سواه ، وهو المُراد هاهُنا .

فقوله فى الاسم : (وَسَمِّ مُعْتَلاً) وفى الفِعْلِ : (فَمُعْتَلاً عُرِفْ) أراد فى هذا الباب وَحده ، وأمّا بابِ التّصريف فله اصطلاحٌ آخرُ ، أوسعُ من هذا لا حاجةَ به إليه هاهنا ، وإذا كان كذلك لم يكن فى كلامه إشكالٌ لاختصاص ما

(١) فى (أ) الافتعال .

(٢) فى الأصل عرفا .

(٣) ساقط من (أ) .

نص عليه ببابِـه .

والوَجهُ الثّـانِي : إذا سَلَّمنا أنَّ الـمُعتلَّ إنّما يُطلق بالإطلاق الأعمِّ دون ما سِوَاه فلا يلزمُ عليه اعتراضٌ ؛ لأنَّه إنما ذكر أن ما كان نحو : الـمُصطفى والـمُرتَقِي يُسمى معتَـلاً ، وكذلك ما كان نَحو : يَخشى ويَغزو ويَرمى ، وذلك صـحـيحٌ هنا ، وفي بابِ التَّصريف / ؛ لأن مُـعْـتَــلَّ اللامِ/١٠٠ يُسَمَّى مُـعْتَـلاً في كلِّ بابٍ ، ولم يَقُــل إنَّ ماعَدَا هذه الأشــياء لا يُسمى مُعتَـلاً ، بل أَثْبَتَ إطــــلاق لفظِ الـمُعتـل عليها فقط ، مع قَطع النَّظر عما عَدَاها ، إذ لم يَحتج هنا إلى غيرِ ذلك(١) ، وإنَّما كـان الإشكالُ يَلزم أن لو أشـــار إلى نفى الاعــتـلال عـمَّـا سِـوَاه ، فـإذًا لـم يخــرج عن الاصطلاح التَّصريفي ، وإذا كان كذلك لم يَبْقَ إشكالاً ، والحمدُ لله .

والـمُصْطَفَى معناه الـمُختار ، مأخوذٌ من صَفْوِ الشَّيء وصفْوَتِـهِ ، وقد تقدم تَفسيره .

والـمُرتَقِي : مفتَعِلٌ من الرُّقِيِّ ، وهو السُّمُوُّ والارتِفـاعُ ، إمَّا حِسًّا كـارتقاءِ السلَّمِ ونحوه ، وإمَّا مَعنى كالارتِقَاءِ في مَنَـازِلِ الشَّرَفِ أو الكَرَمِ وهو الـمُرَادُ هُنـا .

والـمَكَارِمُ : جمعُ مَكْرُمَـةٍ ، وهي الفَعلة التى بها يُنسب الإنسـان إلى الكَـرَم ، ونَصَبَ مكارماً على الظَّـرف مَجازاً ، كأنَّه ارتقى في نفسِ الـمَكَارِمِ أو على حــذفِ الـمُـضــاف ، أي : دَرَجَ الـمَكَارِمِ ، أو مَنَـازِلَ الـمَكَارم ، والنَّاظِمُ جَعَـلَ في البَيت الثَّـاني « مَكارما » قافيةً مع قَـوله في الأول : " الأسماء ما " فاعتَدَّ بالألفِ في " الأسماء ما " تأسيساً ، مع

---

(١) في (س) غير ما ذكر .

كون كلمةِ الرّوى منفصلةً منه وليست بضَمير ، والوجـه أن يكون متّصلا بكلمة الـرّوى ، ما لم يكن ضَميراً أو لم يعتد بها تَأسيساً ، مع إتيـانه بالتّأسيس فى البيتِ الثّانى فى قوله : " مَكَارِمَا " وكلا الأمرين عَيْبٌ فى القافية عندَ الجُمهور ، ومذهب سيبويه جوازُ كونِ التـأسيسِ من كلمةٍ أُخرى مطـلقاً ، كما[1] فى كلامِ النّـاظم فإيّـاه اتبع فى هذا الموضـع ، وأيضاً فـقـد جاءَ الـمؤسس مع غيـر المؤسس قليلاً ومنه قولُ الرّاجز :

تحلفُ لا تَنْزِعُ عَنْ ضِرارِيَهْ حتى لَطَمْتُ خدّها بِكَفِّيَـهْ

فيُحمَل هذا على ذلك ، وعادة النّاظم ارتكاب الشّذوذات والنوادر فى هذا النّظم ، حسب ما تَراه إن شاء الله عزّ وجلّ .

* * *

ثُـمَّ قَـالَ :

فَالأوّلُ الإعْرَابُ فِيْهِ قُــدِّرَا جَمِيْعُهُ وَهُوَ الّذِىْ قَدْ قُصِرَا
والثّـانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْـوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرّْ

يعنى بالأولِ هنا[2] مثالُ الـمُصطفى وما كان مثله ، فهذا القسمُ يُقَدَّرُ فيه جميعُ الإعرابِ ، أى : جَميع الأنواعِ التى تَصلح له وهى الرَّفعُ والنَّصبُ والجَرُّ فتقول : جاءَنِى الفَتى ، ورأيت الفَتى ، ومررت بالفَتى ، وإنّما قُدِّرَ لتعذرِ تَحريكِ الألفِ بخـلافِ الواوِ واليـاءِ ، فـإنّهـمـا يَقبَـلان الحَركَةَ ، وإن كـان التّحـريكُ مُستَثْـقَلاً فيـهمـا ، والألفُ لا يصحُّ فيـها التّحريك ، فلما اضْطَرُّوا يوماً إلى تحـريكهـا أبدلوا منهـا حَـرفـاً يَصحُّ تَحـريكه وهو الـهَمْـزَةُ ، كمـا قَـرَأَ أَيُّوبُ

(١) ساقط من (أ) .
(٢) ساقط من (أ) .

السَّخْتِيَانِيُّ [1] ﴿ ولا الضَّألِّين ﴾ فِرَاراً من اجتماعِ السَّاكنين ، وكما قال[2] :

خِطامُها زَأمُّها أنْ تَذْهَبَا

وهو مبينٌ فى التَّصريف . ثم قال : (وَهْوَ الَّذِى قَدْ قُصِرَا) يعنى أنه الذى[3] سُمِّى مَقصوراً ، وإنما سُمِّى مَقْصُورًا : إمَّا لأنَّه فى مقابلةِ المَمْدُودِ فكأنَّه قَصُرَ عن التَّمام ، وإمَّا لأنَّه قُصِرَ آخره ، أى : حُبِسَ عن أن يَظْهَرَ فيه الإعرابُ فيختلف فكأنَّه قصِرَ على حالةٍ واحدةٍ .

ثم قال : (والثَّانِ مَنْقُوصٌ) الثَّانى هو مثال المُرتقِى ، وما جَرَى على شاكلته ، ويعنى أن هذا القسم يُسمى منقوصاً ، للنَّقْصِ الحاصلِ فيه ، إذا قُلتَ /:مُرتقٍ وقَاضٍ وغَازٍ ؛ لأنَّ اليَاءَ لما استُثْقِلَت الضَّمَّةُ أو الكسرةُ عليها حُذِفَتَا ، فالتَقى ساكنان ، وهما اليَاءُ والتَّنوين ، فوجَبَ حذفُ الياءِ لالتقاء السَّاكنين ، وتَسميةُ نحو : قَاضٍ وغَازٍ مَنقوصاً هى التَّسمية الغالبة ، وإن كان نَحو : يدٍ ودمٍ يُسمى منقوصاً ، فلذلك قال فى " التَّسهيل "[4] فإن كان – يعنى حرف الإعراب – ياءً لازمةً تلى كَسرة فمنقوصٌ عُرفى ، وذكر فى "الشَّرحِ "[5] أنَّه تَحَرَّزَ من نحو : يَدٍ وعِدَةٍ ؛ لأنَّ العُرف الصِّناعى قد غلَّب إطلاقَ المَنقوص على نحو : شَجٍ وقَاضٍ ، فإذا أراد بالمَنقوص هنا التَّسمية العرفية ، وحذف الياء من الثانى فذلك ١٠١/

(١) سورة الفاتحة : آية : ٧ ، والقراءة فى المحتسب : ٤٦/١ .

(٢) مايحتمل الشعر من الضرورة للسيرافى ١٥٦ ، وهذه الرواية هي رواية ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ٣٤ ، والرواية المشهورة (خاطِمَها) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) التسهيل :

(٥) شرح التسهيل : ١/(٥)

جائزٌ . قال اللّه تَعالى[1] : ﴿ مُهْطِعِـينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾ وقال [2] : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ ﴾ وهو كثيرٌ .

ثم ذكرَ حكْمَه فقالَ : (وَنَصْبُهُ ظَهَر، وَرَفْعُه يُنْوَى ..) إلى آخره[3] يعنى أنَّ النَّصبَ يَظْهَرُ فى المَنقوصِ ، على حدِّ ما يَظْهَرُ فى الصَّحيحِ ، فتقولُ : رأيتُ القاضىَ ، وأجبت الدَّاعىَ ، وكذلك ما أشبهه . وأما الرَّفعُ والجرُّ فلا يظهران بل يكونان مَنويين فى آخرِ المَنقوص ، كما يُنوى جميعُ الإعرابِ[4] فى آخر المَقصورِ ، فتقول : جاءَ القاضِى ، ومررتُ بالقاضِى ، وهذا رَامٍ ، ومررت بداعٍ ، ووجه ذلك أنَّ الضَّمةَ والكسرةَ مُستثقلتان على حرفِ العلَّة ، فأدى الاستثقال[5] إلى أن قدَّرُوا الحَركَتَين ، ولَيستِ اليَاءُ هنا كالألِفِ ، فإنَّ الألفَ يتعذَّرُ تَحريكها ، والياءُ إنَّما فى تَحريكِها استثقالٌ ، ولذلك يصِح ظهور الضَمَّةِ والكَسْرَةِ فيها فى الضَّرُورةِ مثل ما أَنشدَهُ السِّيرافى[6] وغيره من قولِ الشَّاعرِ[7] :

فَيَوْمًا يُجارِينى الهَوَى غيرَ ماضِىٍ ... وَيَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَـوَّلُ

وأنْشد أيضاً[8] قولَ الآخرِ – وهو ابنُ قيس الرقيات – [9] :

---

(1) سورة القمر : آية : ٨ والقراءة فى السبعة : ٦١٧ .

(2) سورة القمر : آية : ٦ .

(3) فى (أ) .

(4) فى الأصل : (الأنواع) .

(5) فى الأصل : (الاشتقاق) .

(6) شرح الكتاب : ٣١٤/١ هارون ، والنوادر لأبى زيد : ٥٢٤ .

(7) البيت لجرير فى ديوانه : ٤٥٥ ، من قصيدة يهجو فيها الأخطل أولها :

أجدك لا تصحو الفؤاد المطل ... وقد لاح من شيب عذار ومسحل

والشاهد فى الكتاب : ٥٩/٢ ، والمقتضب : ٢٥٤/٣ وأمالى ابن الشجرى : ٨٦/١ وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٢ .

(8) شرح الكتاب : ٢٠٩/١ ، وفى النسخة قيس الرقيات ؟ .

(9) ديوان عبيد الله بن قيس : ٣ ، وفيه " فى الغوانى فما ... " والبيت فى الكتاب : ٥٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٥٩٦/١ ، والكامل للمبرد : ٤٥/٤ ، والمقتضب له : ١٤٢/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص لابن جنى : ٣٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ والمحتسب له : ١١١/١ ، والمنصف له : ٦٧/١ ، ٨١ وأمالى ابن الشجرى : ٢٢٦/٢ .

لاَ بَـارَكَ اللَّهُ فِي الغَـــوَانِي هَلْ   يُصْبِـحْنَ إِلاَّ لَهُنَّ مُطَّـلَبُ

وأنشدَ أيضًا(١) :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ أَرَى فِي مُدَّتِي   كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ

وقالَ الهُـذَلِيُّ(٢) :

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَـــاةَ كَأَنَّهُ   أَمَامَ الكلاب مُصْغِيُّ الخَدِّ أَصْلَمُ (٣)

وأمَّا الفَتحةُ فغيرُ مستثقلةٍ على الياءِ ، ولا على الواوِ ، فلذلك ظَهرت في السَّعَةِ ، إلاَّ أنْ تُعامَلَ معاملةَ أُختيها في الشِّعرِ ، أو في قَليلٍ من الكلام فتُنوى ، كما رُوِى عن جَعفر بن محمَّدٍ أنه قرأ (٤) : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيْكُمْ ﴾ بإسكانِ الياءِ ، ومنهُ في الشِّعر ما أنشده ابنُ جِنِّي وغَيره من قولِ الرَّاجِزِ(٥) :

كأنَّ أَيْدِيهنَّ بالقاعِ القَـــرِقْ   أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَـــاطَيْنَ الوَرِقْ

---

(١) شرح الكتاب : ٢١١/١ ، والبيت في أمالي الزجاجي : ٨٣ ، والمفصل : ٢٨٦ ، والخزانة : ٢٥٦/٣ ، وهو غير منسوب إلى قائل معين .

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي من قصيدة وله في ديوان الهذليين : ١٤٦/٢ أولها :

رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع   فقلت وأنكرت الوجوه هم هم

والشاهد في الخصوئص : ٢٥٨/١ ، والمنصف : ٨١/٢ .

(٣) في الأصل و (أ) " أعلم " .

(٤) سورة المائدة : آية : ٨٩ : والقراءة في المحتسب : ٢١٧/١ .

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج : ملحقات ديوانه : ١٧٩ ، وإنشاد ابن جني له في الخصائص : ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، والمحتسب : ١٢٦/١ .

والبيت أيضاً في إصلاح المنطق : ٤١٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١٠٥/١ وضرائر ابن عصفور : ٩٢ ، والخزانة : ٥٩/٣ .

وقَوْلُ زُهَيْرٍ(١) :

وَمنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الرِّمَاحِ فَإنَّـه يُطِيْعُ العَـوَالىْ ركّبَتْ كُلَّ لَهْذَمِ

وقال النَّـابِغَةُ الذُّبْيَـانىُّ(٢) :

رَدَّتْ عَلَيْـه أَقَاصِيهِ ولَبَّـــده ضَرْبُ الوَلِيْدَةِ بالمسحاة فى لثَأْدِ

وهذا كلُّه من قبيلِ ما لا يَعْتَـدُّ به النَّـاظِمُ ، فلذلك لم يُنَبِّـه علَيـهِ .

وقوله : (كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ) أى كرفعِـهِ يجَـرُّ ، يعنى أنه يُنوى فيه الجَرّ كما يُنوى فيه الرَّفـع .

* * *

ثم ذَكَرَ مُعتَلَّ الأفْعَـالِ فقَـالَ :

وَأىُّ فِعْـلٍ آخِرٌ مِنْـهُ أَلِفْ أَوْ يَـاءٌ او واوٌ فمُعْتَـلاً عُرِفْ

هذا بَيَـانُ المعتـلِّ من الأفعالِ بالنِّسبةِ إلى بابِ الإعرابِ كما تقدم ويعنى أنَّ كلَّ(٣) فعلٍ مضارعٍ آخره/حرفٌ من حروفِ العلّةِ وهى الألفُ/١٠٢ والواوُ والياءُ نحو : يَخشى ويَدعو ويَرمى يُسمَّى معتّلاً ، لكن إنَّما بيَّن أنه عُرِف فيما تقدّم بأنه مُعتل ، ويلزم من ذلك أنَّه يُسمى الآن مُعتَلاً كما سَمَّاهُ النَّحويون ؛ لأنَّه إنما وضع كتابه هذا ليَقتَفِى به أثرَ مَنْ تقدّم فى تَبيينهم طرقَ القِيَاسِ ، وما يتبع ذلك من الألفاظِ الاصطلاحيةِ المؤدِّية إلى المطلوبِ ، فإذا نَصَّ الناظمُ على أنَّ مَنْ تَقَدّمَ سَمى اللَّفظ الفُلانى بكذا ، والمعنى الفُلانى بكذا، أو أَخبر أنَّهم قاسُوا كَذا ، وأَنَّ العَرَبِ نطقت بكَذا ،

(١) شرح ديوان زهير : ٣١ من معلقته المشهورة .

(٢) ديوان النابغة الذبيانى : ١٥ من قصيدته التى أولها :

يادارَمَيَّةَ بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

(٣) مكانها بياض فى (أ) .

أو اطرد عندها كَذا ، فإنّما قصده أن تأخذ ذلك على ما أخذوه وأن تَصطلح على ما اصطَلَحُوا عليه ، وهذا واضحٌ من قَصدِه وقَصدِ غيره من أئِمةِ النّحو ، نفعهم الله .

وقوله : (آخرٌ منه ألِف) آخر مبتدأ خبره " ألِف " . وصحّ الابتداء بالنّكرة للاختصاصِ اللاّحِقِ لها بالمجرورِ الوَاقعِ صفةً لها .

* * *

ثم قال :

فالألفَ انوِ فيهِ غيْرَ الجَــزْمِ ... وَأبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي

والرَّفعَ فِيهِمَا انوِ واحْذِفْ جَازِما ... ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لاَزِمَا

الألفُ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسره (انوِ فيه) من بابِ الاشتغالِ ، ويَجوز الرّفعُ ، لكنّه خلافُ المُختارِ ، وأرادَ أن غيرَ الجَزْمِ من أنواع الإعرابِ الثّلاثة يَجِبُ أن يُنوى فيه ، وذلك الغَير هو الرّفعُ والنّصبُ ، فكأنه قالَ : انوِ فيه الرّفعَ والنّصبَ ، فالرّفع نحو : زَيدٌ يَخشى ، والنّصب نحو : زَيدٌ لَن يَخْشَى ، فهو مرفوع بضمة مقدّرةٍ في الألف ، ومنصوب بفتحة مقدّرةٍ ، وإنّما استثنى الجزمَ لأنّه ظاهرٌ في آخر يَخشى ؛ لأنه بالحذفِ للألفِ لا بتَقديرِ السكُون حسب ما نَذكُره ، وأمّا ما آخره واوٌ وياءٌ فيختلف فيه حكمُ الرّفع والنّصبِ ، فإن النّصبَ يَظهَرُ فيه[1] فتَقُولُ : لن يغزوَ ، ولن يرميَ ، لخفة الفَتْحَةِ على الواوِ والياءِ ، وذلك قوله : (وَأبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي) أبدِ معناه : أظهر ، و " مَا " موصولة ، صلتها الجارُ والمجرورُ ، وأراد ويرمي فحذفَ العاطِفَ ضَرورة ، وقد جاءَ قليلاً ، ومنه في الشّعر ما أنْشَدَهُ ابنُ جِنّي[2] من قوله :

---

(١) في (أ) فيهما .

(٢) إنشاد ابن جني له في الخصائص : ١/٢٩٠ ، ٢/٢٨٠ وقد تقدم ذكره .

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا   يَغرسُ الوُدَّ فِى فُؤَادِ الكَــرِيْمِ

أرادَ وكَيْفَ أمْسَيْتَ ، ومعنى الكلامِ أظهرِ النَّصبَ فيما آخره واوٌ كيدعو وما آخره ياءٌ كيرمى ، وأمَّا الرَّفع فيُـنوى فيهما ، كما يُنوى فى الألفِ وذلك قوله : (وَالرَّفْعَ فِيْهِمَا انْوِ) و(١) الضَّميرُ المَجْرُورُ يَعُودُ على مَا كَيَدْعُو وَمَا كَيَرْمِى ، وإنَّما نُوِىَ فيهما لاستثقالِ ظُهوره فيهما لو قلت : يَغـزوُ ويَرمىُ ، ولو اضطُرَّ شَاعِـرٌ إلى الإظهـار لجازَ ، كـمـا يجـوزُ فى الأسماءِ ، بخلافِ الألفِ .

وقوله : (وَالرَّفْعَ) منصوبٌ بانوِ ، أى : انوِ الرَّفعَ فيهما ، ويقال : نَوَيْتُ الشَّئَ نيَّةً وَنَوْيَةً ونَوَاةً : إذا قصدتَه بِنِيَّتِكَ ، فمعنى انوِ فيه غَيْرَ الجَزمِ ، أى : أقصد فيه قَصدَ الرَّفعِ والنَّصْبِ فى نِيَّتِكَ إذْ ذَاكَ غَيرُ ملفوظٍ به .

وكذا قوله : (وَالرَّفْعَ / فيهِما انْوِ) أَىْ اقْصِده فى نِيَّتِكَ فى الوَاوِ واليَاءِ . ١٠٣/أ

ويُقال : بَدَا الشَّئُ يَبْــدُو (٢) بُدُوًّا : إذا ظَهَرَ ، وابتَدَيْتُهُ أنا أى : أظْهَرْتُهُ ، ومنه قَولُ اللّه تَعالى(٣) : ﴿ بَادِىَ الرَّأْىِ ﴾ - أى : فى ظاهرِ الرَّأْىِ يحكى كلامَ قَومِ نُوحٍ عليه السَّلام ، فيريد بقوله : (أَبْدِ نَصْبَ) كذا ، أى : أظهره ، ولا تقدِّره ، كما تُقَدِّرُ الرَّفــع ، ثم قــال : (وَاحْذِفْ جَازِماً ثَلاثَهُنَّ) " جازِماً " حالٌ من الضَّميرِ فى احذف ، أى : احذف ثَلاثَهُنَّ ، حالةَ كونِكَ جَازِماً لهنَّ ، ولا يكونُ ثَلاثَهُنَّ مَنصوبًا بـ " جَازِماً " أصلاً ، بل باحذِفْ لأنَه الطَّالبُ له ، وأمَّا " جَازِماً " فإنَّما هو طالبٌ من جهةِ معناه ، لما آخره من الأفعال ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ، وهو الذى يُسمَّى

(١) فى (أ) فالضمير .

(٢) فى (أ) .

(٣) سورة هود : آية : ٢٧ .

مُعتلاً ويعنى بالثَّلاث : الألفَ والواوَ واليَاءَ ، وضَمير " هُنَّ " عائد على الأحرف كـأنَّه قـال : احـذف ثلاثَ الأحـرفِ وأتى بالثَّـلاثِ على التَّأنيث ، ولم يَقل : ثَلاثَتَـهُنَّ ، وهى مذكرةٌ اعتباراً [1] بتأنيثها لثُبوت الاعتبارين فيها ، وقد اعتَبَر التَّذكير فى الألف فى قوله : (فَالألِفَ انوِ فِيـه) ولم يقل فِيها ، ومن التَّذكير فيها فى اللُّغَةِ ما أنْشَدَهُ سيْبَوَيه مِنْ قَـولِهِ[2] :

كَافـاً وَمِيـمَيْنِ وسِيناً طاسما

وأنْشَدَ فى التَّـأنيثِ فِيها[3] :

كَمَـا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِيـمُهَا

وعادَةُ النَّـاظم ألاَّ يُبَالى بها فى التِزَام تَذكيرٍ أو تأنيث ، بل يأتى بها كَذَا مرةً ، وكذا مَرَّةً ، على حسبِ ما يَتَأتَّى له فى هذا النَّظمِ ، وذلك قريبٌ ، وإنَّما حُذِفت هذه الأحـرف فى الجَـزْمِ ليُخـالفَ الجَـزْمُ الرَّفعَ ، لأنَّـه لما كـان الرَّفعُ بالحركةِ وهو الأصلُ فيـها ، ثمّ استـثـقلَت فَبـقِىَ لَفْظُ الـوَاوِ واليَـاءِ سـاكناً كَرِهُوا أن يَنْـووا السُّـكون فِيهما ، فَيَبقى اللَّفظُ فى الجَـزْمِ كما كـان فى الرَّفـعِ ، فحَذَفُوهما ، وعلَّل ذلك الفَارِسِيُّ فى " التَّذْكِرَة " [4] بأن اليـاءَ والواوَ أُجريت فى الفِعل مُجرى الزَّوائدِ كَالنُّون فِى يَضربان ونحوه وكَـالحَـرَكَاتِ ، كما

---

(١) فى (أ) " فتأنيثها " .

(٢) الكتاب : ٣١/٢ وقد تقدم ذكره .

(٣) الكتاب : ٣١/٢ وقد تقدم ذكره ص ١٠٥ .

(٤) التذكرة : من أنفس كتب أبى على الفارسى ، يظهر ذلك من نقل العلماء عنه وكثرة إفادتهم منه وقد خصه الأندلسيون والمغاربة باهتمام ظاهر ، وهو فى عدة مجلدات قال القفطى فى إنباه الرواة : ٢٧٤/١ التذكرة كبير . وقال ابن خير فى الفهرست : ٣١٨ : عشرون مجلداً . اختصره تلميذه أبو الفتح ابن جنى ٣٩٢ هـ وخطاه فيه الأسود الغندجانى فى كتاب سماه : " نزهة الأديب" وانظر كشف الظنون : ٣٨٤ ، وتوجد قطعة منه فى زنجان فى إيران كذا ذكر بروكلمان وانظر ص ١١٤ .

أُجْرِيَتْ مُجرى الزِّيادات فى القَوافى حيثُ جُعلت حرفَ الإطلاق وسُوِّى بينَهما وبينَ الحَرفِ الزَّائد حقيقةً فقيل[1] :

وَلأَنْتَ تَفْرِى مَا خَلَقْتَ   وَبَعْضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرِ

ثُمَّ قالَ [2] :

والسِّتْرُ دُونَ الفَاحِشَاتِ وَمَا   يَلْقَاكَ دُوْنَ الخَيْرِ مِنْ سِتْرْ

فعُومل الياءان معاملةً واحدةً فى الحذفِ ، كما يحذفُ الزَّائد ، فكذلك جُعلت هنا بمَنزلةِ الزَّائدِ فحذفت للجزمِ ، والألفُ فى هذا محمولةٌ على الواوِ والياءِ فى الحكمِ ، وكأنَّ تَعليل الفارسِيِّ مُقَوٍّ للتَّعليلِ الأول ، وهو الذى نَحَا إليه سيبويه .

وقوله : (تَقْضِ حُكْماً لازِماً) تَقْضِ : مُضَارِعُ قَضى الرَّجُل قَضَاءً ، أى : حَكَمَ وهو مُتَعَدٍّ بالبَاءِ ، تقول : قَضَى لى بحقِّى ، أو حكم به لى ، فإمَّا أن يكون المُتَعَدَّى إليه هو قوله : (حُكْمًا) وكانَ الأصلُ تَقْضِ بحكمٍ لازمٍ ، إلا أنَّه حَذَفَ الجارَّ فنَصَبَ كما قالَ[3] :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوْجُوْا

وإما أن يكونَ غير مذكور، ونَصب "حكمًا" نصبَ المَصدر بـ "تَقْضِ"، لأنَّه فى معناه ومُرادف له كما تَقول : ذَهَبْتُ انْطِلاقاً ، وانْطَلَقْتُ ذَهَاباً ، وَجَلَسْتُ

---

(١) شرح ديوان زهير : ٩٤ ، والبيت فى المنصف : ٢/٤٧ ، ٢٣٢ .

(٢) شرح ديوان زهير : ٩٥ .

(٣) هو جرير والبيت بتمامه :

تمرون الديار ولم تعوجوا   كلامكم على إذا حرام

وقد تقدم ذكره .

قُعُـوداً ، ومِنْـه قَـولُ امرِئِ القَيْسِ[1] :

وَيَوْماً عَلَى ظَهْرِ الكَثِيْبِ تَعَذَّرَتْ ... عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ

أي :حَلَفَتْ / حَلْفَةً ، فكذلك قول النَّاظِمِ :(تَقْضِ حُكْمًا لاَزِمًا) أي : ١٠٤/
تَحْكُم حُكْماً ، أو تَـقْضِ قَضَاءً لازِماً ، وأرادَ بهذا الكَلام : أنَّ حذفَ حرفِ العِلَّةِ من آخرِ الفِعْلِ للجَازِمِ أمـرٌ لازمٌ لابـدَّ منـه ، يَعنى فى القِيَاس ، فإنَّ السَّماعَ لا يلزمُ فيه هذا .

فـإن قلتَ : هذا الكلامُ فَضْلٌ[2] لا حاجَـةَ [3] به إليـه ، لأنَّ قـولَه : (وَاحْذِفْ جَازِماً ثلاثَهُنَّ) يُفـهم منه لُزوم هذا الحُكم ، بالحذفِ[4] إذ لـم يُذكر[5] خلافـه ولا فى السَّماعِ ما يُتَوَهَّمُ فيه القِياس فتَحَصَّلَ أنَّ قوله : (تَقْضِ حُكْماً لاَزِماً) لا فـائدة فيه .

فَالجـوابُ أنَّ له فائدةً ظاهرةً ، وذلك أنَّ مـخالفَةَ هذا الحُكم جاءَت على ضَرْبين :

أحدُهما : جاءٍ فى الشِّعر والآخرُ جاءٍ فى الكَلاَمِ ، فمن الجائى فى الشِّعر قَـوله[6] :

---

(١) ديوان امرئ القيس : ١٢ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) لا بحاجة .

(٤) فى (أ) فالحرف .

(٥) فى (أ) يكن .

(٦) الرجز لرؤبة ، ملحقات ديوانه : ١٧٩

وهو فى الخصائص : ٣٠٧/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٨٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٦/١٠ ، وضـرائر الشـعـر لابن عـصـفـور : ٤٦ ، والخـزانة : ٥٢٣/٣ .

إِذَا العَجُوْزُ غَضِبَتْ فَطَــلِّقِ   وَلاَ تَرَضَّــاهَا وَلاَ تَمَــلَّــقِ

فقدَّر الجَزْمَ فى الألفِ ، فلذلك لم يَحذفها ، ومثل ذلكَ قولُ عبدِ يَغُوثَ بن وَقَّاصٍ الحَارِثِى(١) :

وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَــةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيْراً يَمَانِيَا

ومثل ذَلك فى اليَاءِ قولُ قَيْسِ بن زُهَيْرٍ(٢) - أَنْشَدَهُ سِيْبَوَيه -(٣) :

أَلَمْ يَأْتِيْــكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى   بِمَا لاقَتْ لَبُــوْنُ بَنِى زِيَــادِ

وفى الوَاوِ قولُ الآخرِ(٤) :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

ومِمَّا جَاءَ فى الكلامِ قَوْلُ اللَّه تَعالى(٥) : ﴿ لاَ تخف دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى ﴾ على

---

(١) شاعر جاهلى من سادات اليمن وفرسانها من بنى الحارث بن كعب ، أَسَرَتْهُ تَيْمٌ يوم الكلاب الثاني وشدوا لسانه لألاّ يهجوهم ثم قتلوه بعد أن رثا نفسه ، أخباره فى الأغانى : ١٦/٣٢٨ ، وجمهرة النسب : ٤١٧ ، والخزانة : ١/٣١٧ .
والبيت فى ذيل الأمالى : ١٣٢ ، وسر صناعة الإعراب : ١/٨٦ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٧ .

(٢) سيد من بنى عبس شاعر خطيب صاحب داحس وهى فرسه من فرسان العرب وشجعانها .
أخباره فى معجم الشعراء : ٣٢٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى : ٣٢٩ .

(٣) الكتاب :١/١٥ ، والبيت فى ديوانه : ٢٩ نشره عادل جاسم البياتى سنة ١٩٧٢م وهو فى شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى : ١/٣٤٠ ، ومعانى القرآن للفراء : ١/١٦١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٥ ، والخزانة : ٣/٥٣٤ .

(٤) البيت لأبى عَمْرو بن العلاء فى معجم الأدباء : ١١/١٥٨ ، وهو فى معــانى القرآن للفــراء : ١/١٦١ ، وسر صناعة الإعراب : ٢/٦٣٠ ، وضرائر القزاز : ٦٢ ، وضرائر ابن عصفور : ٤٥ .

(٥) سورة طه : آية : ٧٧ .

قراءة حَمزة[١] . وقوله[٢] : ﴿ إنَّه[٣] مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾ بإثباتِ الياءِ فى رواية قُنبل[٤] عن ابن كَثيرٍ ، وإذا كان كذلك فقد يقولُ القائلُ : إن هذا مما يجوزُ القِياس عليه لمَجيئه فى فَصيح الكَلام المَنثور وتقويته بالمَنظوم لا سيَّما على مذهب المُؤَلِّف فى أمرين :

أحدُهما : اعتبارُ ما جاءَ فى القُرآن والقِياس عليه - وإنْ قَلَّ - كمسألة الفَصل بينَ المُضاف والمُضافِ إليه بمعمولِ المُضاف ، ومَسألة تَحقيق الهَمزتين فى أَئِمَّةٍ ، حسب ما يَتَفَسَّرُ فى موضعه إلى غيرِ ذلك من اعتبارِه لما جاءَ فى القُرآن وقِيَاسه عليه .

والثَّانى : اعتِباره ما جاءَ فى الشِّعر معاملة الآتِى فى الكَلام ، إذا كان الشِّعر لا يَنكسر مع زَوَالِ الضَّرورة ، كما فى قَوله :

* وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ *

إذْ الشَّاعِرُ متمكنٌ من الجَزم بالحَذف ، فيقولُ : " ولا تَرَضَّهَا " فيكون الشعر مخبوناً ، فكأنه أثبت الألفِ غيرَ مُضْطَرٍّ ، ومثله قوله :

* أَلَمْ يَأتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِى *

لجواز حذف الياء فيصير منقوصا وهو جائزٌ وإن كان قبيحاً فى باب الزِّحاف ، ومثله قوله : " لم تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ " لجوازِ حذفِ الواوِ فيكون مطويًا فقد تَرشح على هذا القول بالقياس ، فلما كان الأمرُ على هذا ، وكان السمَّاعُ

---

(١) قراءة حمزه فى السبعة لابن مجاهد : ٤٢١ .

(٢) سورة يوسف : آية : ٩٠ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) رواية قنبل فى السبعة لابن مجاهد : ٣٥١ .

موهماً لإثبات خلافِ ما نصَّ عليه ، نفى هذا الإيهَام ، وصرَّح بأنَّ ما نصَّ عليه هو اللاَّزِمُ ، وما عَداه غيرُ معتَبَرٍ فى القِيَاس ، ولا مُعَوَّل عليه ، لأنَّ مَجِيءَ هذا الضَّرب فى الشّعر لم يَكثر ، وأيضاً فجميع الأبيات محتمل لإشباعِ الحَركات ضَرورة[1] كما أشبع الضَّمة فى ظاءِ " انظر " مَن قَالَ [2] :

وأنَّنِى حيث ما يَثْنِى الهَوَى بَصَرِى   مَنْ حَوْثُ مَا سَلَكُوا أدنُو فَأَنْظورُ

أنشده الفَارِسِى[3] ، وكما أشبعَ فتحة : " مُنْتَزَحٍ " ابنُ هَرْمَةَ [4] حيث قال :

فَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِيْنَ تُرْمَى   وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ[5]

وكما أشبع الكَسرة فى " الدَّرَاهِمِ " و " الصَّيَارِفِ " الفَرَزْدَقُ[6] حيثُ قالَ : - أَنْشَدَهُ / سِيْبَوَيه -[7] .   /١٠٥

تَنْفِى يَدَاهَا الحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْىَ الدَّرَاهِيْمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) البيت لابن هرمة فى ديوانه : ١١٧ ، والبيت فى أمالى ابن الشجرى : ٢٢١/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٥ ، والخزانة : ٥٨/١ ، ٤٧٧/٣ ، ٥٤٠ .

(٣) إنشادُ الفارسى له فى كثير من مُؤلفاته منها الحجة : ٥٩/١ ، قال أنشده ثعلب . وعن الفارسى أنشده ابن جنى فى سر الصناعة : ٣٠/١ ، قال أنشدنى أبو على ، وهو فى الخصائص : ٣١٦/٢ ، ١٢٤/٣ ، والمحتسب : ٢٥٩/١ .

(٤) بياض فى (أ) .

(٥) البيت لابن هرمة أيضاً ديوانه : ٨٧ ، وهو أيضاً فى الخصائص : ٣١٦/٢ ، ١٢١/٣ ، والمحتسب : ١٦٦/١ ، ٣٤٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٢٢/١ ، ١٥٨/٢ ، وضَرائر الشعر لابن عصفور : ٣٢

(٦) ديوان الفرزدق : ٥٧٠ ، والبيت فى المحتسب : ٦٩/١ ، وضرائر القزاز : ٩٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٦ ، والخزانة : ٢٥٥/٢ .

(٧) الكتاب : ١٠/١ .

وقد أجازَ ذلك ابنُ خَروف فى بيت قَيس بن زُهيرٍ : " أَلَمْ يَأْتِيكَ " البيت والجوازُ سارٍ فى الجَميع ، فإذا احتَملت الأبيات هذا لَم يَكن فيها دليلٌ .

وأمَّا آيةُ " طه " فتَحتَمِلُ وجهين :

أحدُهما : أن يكونَ تَخشى مستأنفًا ، أى : وأَنْتَ لا تَخْشَى .

والثَّانى : أن تكونَ الألفُ للإطلاقِ فى الفاصِلَة كقوله : "الظُّنُونَا "[1] ، و " الرَّسُولاَ " [2] ، و " السَّبِيلاَ "[3]

وأمَّا آية " يوسف " فتحتَمِلُ أن تكونَ (مَنْ) فيها موصولة و (يَتَّقِى) مرفوع فى صِلَتها (وَيَصْبِرْ) معطوفٌ عليه ، وإنما سَكَّن تَخفيفاً كأنَّه عُدَّ « بِرُفَ » من « يَصْبِرُ فإنَّ » كبناءٍ على فعِلَ فسكن لذلك ، كما قال امرؤُ القَيْسِ فى نَحوِ ذلك [4] :

فاليَوم أشربْ غيرَ مستحقبٍ إثمًا مِنَ اللّهِ وَلاَ وَاغِلِ

فإذَا ثَبَتَ هَذا[5] فى تِلكَ الشَّواهد لم يكن فيها دليلٌ على ثبُوتِ الجَزْمِ بتقدير حذفِ الحَركةِ سماعاً ، فأحرى ألاَّ يثبتَ بها كون ذلك قياساً ، فلذلك قال : (تَقْضِ حُكْماً لازِماً) والله أعْلَمُ ، أى : أن الحذفَ هو الحُكمُ اللأزم الذى لابدَّ منه على كلِّ حالٍ ، وهذا حَسَنٌ من الاعتبارِ ، وباللَّه التَّوفيق .

---

(١) لعله يقصد الآية : من سورة الأحزاب " وتظنون بالله الظنونا "

(٢) لعله يقصد الآية : من سورة الأحزاب " يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا " .

(٣) لعله يقصد الآية : من سورة الأحزاب " فأضلونا السبيلا " .

(٤) البيت لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٥٨ ، والكتاب : ٢٩٧/٢ ، وإصلاح المنطق : ٢٤٥ ، والخصائص : ٧٤/١ ، ٣٨٨ ، ٣١٧/٢ ، ٩٦/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٤ ، والخزانة : ٥٣٠/٣ .

(٥) ساقط من (أ) .

النكرة والمعرفة (١)

هذه هى المُقدِّمة الثَّانية من المقدمتين اللّتين لابدَّ من ذكرِهما قبلَ الشُّروعِ فى الأحكامِ التَّركيبيةِ ، وهى معرفةُ (٢) المعرفة من الأسماء والنَّكرة ، والتَّعريف بكلِّ واحدٍ منهما . وتَقسيم ما يَنقسم منهما وبيان كلِّ قسمٍ ، وذلك أنَّ الفائدةَ إنما تَحصلُ فى الغالب بالمَعرفةِ لا بالنكرةِ من حيثُ كانَ الإخبارُ عن الشَّىء ثانياً عن معرفةِ ذلك الشىء . فإذا قلتَ : تَكلَّم زَيدٌ ، حصلت به فائدةٌ . فإنْ قلتَ : تَكلَّم إنسانٌ ، لمَ يُفدْ شيئاً ، إذ لا يخلو الوُجود من إنسانٍ يَتَكلَّمُ ، فقد كان هذا المَعنى حاصِلاً قبلَ الكَلاَمِ به ، فلمْ يُفِد الإخبارُ بذلك فائدةً زائدةً ، وكذلك إذا قُلتَ : زَيدٌ قائمٌ ، حَصلَتْ للمُخاطبِ فائدةٌ ، فَلَو(٣) : قُلتَ رَجلٌ قائمٌ ، لم يُفد شَيئًا ، فلمَّا كان الأمرُ هكذا وكانت الإفادةُ فى الغالبِ لا تَحصُلُ إلا مع المَعرفةِ ، والنَّكرةُ بِضدِّ ذلك ، وأيضاً فقد تَقعُ النكِرَةُ فى موضعٍ لا تَقَعُ فيه المَعرفةُ ، وقد تَحصُلُ الفائدةُ بالنَّكرة على خِلافِ ما تَحصُلُ بالمعرفةِ افْتَقَرَ إلى بيانِ هذين النَّوعين ليَنبنى حكم الإفادة على ذلكَ ، فأخذَ الناظم - رَحِمَهُ اللّه - فى ذكرِ ذلك ليصل النَّاظر إلى أحكامِ الجُمل المُفيدة بعدَ تَحصيل ما يكونُ به الإخَبارُ مفيداً مما ليس كذلكَ ، ثم إنَّ النكرةَ لا تَنحصر أنواعها ، لكن قد تُعرف

---

(١) فى (أ) المعرفة والنكرة .

(٢) ساقط من (أ) ومن الأصل وصححت فى هامش الأصل مقدمة والتصويب من (س) و (ف) .

(٣) فى الأصل فقط فإذا .

بالرَّسمِ والمَعرفةُ تَنْحَصِرُ أنواعُها (١ فأتى للنكرة برسمٍ جَامعٍ مَانعٍ يُميِّزها عن المَعرفةِ ١) . ثم أتى بالمَعْرِفَةِ وأنواعِها فقال :

نَكِرَةٌ قَابِلُ " أَلْ " مُؤَثِّـرا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِـرَا

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُـمْ وَذِي وَهِنْدَ وابنِي والغُـلاَمِ والَّذِي

" أل " هى الألِفُ والَّلامُ والقابِلُ لها هو ماَ يصِحُّ دخولها عليه ، فرجل وفَرس ونحوهما يصحُّ دخول الألفِ واللامِ عليها ، فهى إذاً نَكِرَاتٌ ، وقد اقتصر بعضُهم على تعريفِ النَّكرةِ بِما يَصلُحُ أن تدخله " أل " / لكنَّ هذا التَّعريفَ غيرُ جامعٍ ولا مانعٍ ، أمَّا كونُه غيرَ جامعٍ ؛ ١٠٦/
فلأنَّهُ يَخْرُجُ عنه كثيرٌ من النَّكرات نَحو : أينَ وكيفَ و « أفْعَل » التَّفضيل إذا كان معه " مِن " لفظاً أو تقديراً ، و مَنْ ومَا الاستفهاميتين ، فإنَّهما أيضًا نكرتان عندَ الجُمهور خلافاً لابن كَيسان فهذه الأشياء وأشباهها نكراتٌ مع أنَّها لا تَصلُحُ أن تدخلها الألفُ واللاَّمُ . وأمَّا كونه غيرَ مانعٍ فلأنَّ كثيراً من المَعارف تَدخل عليها الألفُ واللاَّمُ كحارثٍ وعبَّاسٍ وحَسَنٍ وفَضْلٍ ، فإنَّك تَقولُ : الحارثُ والعبَّاسُ والفَضْلُ والحَسَنُ ولَيست بنكراتٍ اتفاقاً ، وكذلك ما دَخَلَ عليه الألف واللاَّمُ الزَّائدتان من المعارف كقولِهِ(٢) :

* بَاعَدَ أمَّ العَمْرِو مِنْ أسِيرِهَا *

(١-١) ساقط من (أ) فقط .

(٢) تمـــامه :

حراس أبواب على قصورها

والبيت لأبى النجم العجلى ، ديوانه : ١١٠ ، والمقتضب : ٤٨/٤ ، ٤٩ ، وشرح ابن يعيش : ٤٤/١ ، ١٣٢/٢ ، وشرح الشافية : ٥٠٦ .

وقولِ الآخرِ(١) :

* رأيتُ الوَليـــدَ بنَ اليَزِيـــدِ مُبَاركاً *

وقَولِ الآخرِ(٢) :

* ولَقَدْ نَهـيْتكَ عَنْ بنَـاتِ الأوْبَـرِ *

ومِنْ ذلك كَثيرٌ ، فاقتَضى أنَّ هذه الأشياء نكراتٌ ، بسبب صلاحيَةِ دخول الألفِ واللأمِ عليها ، وليس كذلك ، وأيضاً إن سُلِّمَ ما قال ففى بعضِ أقسامِ الألفِ واللأمِ لا فى جَميعها ، فإنَّ الزّائدةَ غيرُ معرِّفَةٍ بما قال ، فإذَا دَخَلَتْ على النَّكرةِ لم تَدُلَّ على تَنْكيرِهِ فلا يُقال : إنَّ نفساً من قولِكَ : طبتَ نفساً (٣) نكرةٌ بدليل قوله(٤) :

---

(١) تمامه :

* شديداً باعباء الخلافة كاهلهْ *

والبيت لابن ميادة (الرماح بن أبرد) ديوانه : ٨١ ، وشرح ابن يعيش : ٤٤/١ ، وخزانة الأدب : ٣٢٧/١ ، ٢٥٢/٣ ، وقد تقدم ذكره .

(٢) صدره :

* ولقد جنيتك أكموًا وعساقلا *

وقائله غير معروف وهو من شواهد مجالس ثعلب : ٦٢٤/٢ ، والمقتضب ٤٨/٤ ، والخصائص : ٥٨/٣ ، وشرح ابن يعيش : ٧١/٥ .

العساقل الكبار البيض الجياد من الكمأة ، وبنات الأوبر صغار الكمأة وهى رديئة .

(٣) من (ت) و (ف) .

(٤) صدره :

رَأيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُـوهَنَا

وهو لراشد بن شهاب اليشكرى يخاطب قيس بن مسعود بن قَيس بن خالدٍ الشَّيبانىَّ وفيه يقول قبل هذا البيت :

على أن قيساً قال قَيسُ بن خـــالدٍ لِيَشكُرُ أحلَى إنْ لَقيـنَا منَ التَّمْـــرِ
رَأيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُــــوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك : ٢٩٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ له ١٥٣ ، وشرح ابن الناظم : ٣٩ ، وشَرَحَه العينى فى المقاصد : ٥٠٢/١ ، ٢٢٥/٣ - ونقل عن التوزرى عن بعضهم أنه مصنوع ، وأكد العينى نسبته إلى راشد المذكور إلا أنه حرَّفه إلى رَشيد .

صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفسَ يَا قَيْسُ[1] عَنْ عَمْرِو

لأنَّ الألفَ واللاَّمَ هنا زَائِدةٌ ، والزَّائدةُ غير مختصَّةٍ بالدُّخولِ على النَّكرةِ لدخُولها على المَعرفةِ كما مرَّ آنِفاً ، كما أنَّ التى لِلَمْحِ الصِّفَةِ لا تدخلُ على النَّكرةِ ، وإنَّما تَختَصُّ بالمعرفةِ فكان هذا التَّعريفُ مُعْتَرَضاً فَلَمَّا[2] كان كذلك استَظهر النَّاظم على الثانى بقَوله : (مُؤثِّرا) وهو حالٌ من " أل " أى : حالة كون " أَلْ " (مُؤثِّراً فيما دَخَلَ عليه ، فرجل ونحوه أثَّر فيه " أل " التَّعريف بخلاف الفَضْلِ ونحوه ، فإنَّه لم يؤَثِّرْ فيه تعريفاً ، بل إنَّما دَخَلَ عليه لِمَعنًى آخر غير التَّعريف وهو لَمحُ الصِّفةِ ، وبهذا القَيد أيضاً أخرج " أل " الزَّائدةَ ، فإنَّه حرفٌ لا يُؤَثِّرُ فيما دَخَلَ عليه تَعريفاً ، فلم يكن معتَبَراً فى هذا التَّعريف ، وأدخل الأول بقوله : (أوْ وَاقِعٍ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرا) " فواقعٌ " معطوف على " قابلُ " ، " وما " موصولةٌ وما بعدها صِلتها ، وهى واقعةٌ على قابل ، " وما " وما بعدها فى موضعِ ضميرٍ ، كأنَّه قال : أو واقعٌ موقِعَهُ ، أى : موقع القَابِلِ ، ويُريدُ أنَّ النَّكرةَ ما قبل " أَلْ " أو وَقَعَ مَوْقِعَ ما يَقْبَلُهَا إذَا لم يَقبلها بِنَفسه ، فـ " أَيْنَ " و " كَيْفَ " يقع موقِعَهُما ما يقبل " أل " وإن[3] كانَا لا يَقْبَلاَنِهَا بأنفسهما ، فـ " أينَ " معناها فى أىِّ مكانٍ ، و " كيف " معناها على أىِّ حالٍ ، ومكان وحال قابلان لـ " أل " إذا قُلت : المَكانُ والحَالُ ، وكذلك أفعل من لوقوعها صفةً للنَّكرةِ فى موضعِ فاعلٍ ، وفاعل[4] يَقبلُ الألفَ واللاَّمَ أعنى المُؤَثِّرَ وكذلك "مَنْ" و "مَا" الاستفهاميتان إذَا قلت : مَنْ زَيْدٌ ؟

---

(١) فى (أ) كتبت " يا قيس " وصححت فى الهامش : " يا بكر " ، وفى الأصل بزيادة (يابكر) بعد (عمرو) .

(٢) ساقط من (أ) فقط .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) ساقط من (أ) .

فالتَّقديرُ : أىُّ رَجُلٍ زَيْدٌ ؟ ومَا هَذَا ، معناه : أىُّ شىءٍ هذا ؟ ورجلٌ وشىءٌ يَقبلان الألفَ واللاَّم المُؤثِّرةَ فَجَميع هذه الأشياء نَكِرَاتٌ لوقوعها موقعَ القابِلِ ، فتخلَّص له التَّعريف جامعاً مانعاً ، وهو تَعريفٌ حَسَنٌ ، إلاَّ أنَّ فيه إشكالاً من أوجه ثلاثة :

أحدُها : أنَّ الحارث والعبَّاس والفَضل وبابها إذا كانت بغيرِ ألفٍ ولامٍ أعلامٌ كزيدٍ وعَمروٍ ، فتعريفها / تَعريفُ العلميَّة المَحضة ، فإذا ١٠٧/ دخلت عليها الألفُ واللاَّمُ فلم تَدخل عليها وهى أعلامٌ ، بل على تقدير تنكيرها لتكون الألف واللاَّمُ مشعرةً بأصلها من الصِّفةِ ، فإذًا دُخُولُ الألفِ واللاَّمِ عليها كدخولها على القائِمِ والقَاعدِ وبَابه ، وهذا معنى ما ذكر سيبويه قال[1] : وزَعَمَ الخَليل - رحمه اللَّه - أنَّ الذين قالوا : الحارث والحسن والعبَّاس إنَّما أرادوا أن يجعلوا الرَّجل هو الشىء بعينه ، يعنى أن يكونَ لفظُه موافقاً لمعنى الصِّفة فيه ، ولم يَجعلوه سُمِّى به ولكنَّهم جعلوه كأنَّه وَصفٌ له غَلَبَ عليه ، ومَنْ قالَ : حارثٌ وعبَّاسٌ فهو يُجريه مُجرى زيدٍ ، فهذا نصُّ سيبويه على ما ذكرته ، فإذًا ثبتَ هذا فقول النَّاظم : مُؤَثِّراً " لا يخرج له حارثاً وعبَّاساً وبابه ؛ لأنَّ "أل" قد أثَّرت فيه مَعنَى التَّعريفِ تَقديراً ولَمْحِ الصِّفة فَصارَ التَّعريفُ مشكلاً .

والثَّانى : أنَّ قولَه : (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا) إن كان يدخل له به " أينَ " و " كيفَ " وما ذُكرَ معهما فلا يَدخل له فيه الأسماء التى لم تستعمل إلا فى النَّفى نحو : دَيَّارٌ وكَتيع وعَريب ، لأنَّها كلُّها واقعةٌ موقعَ أَحَدٍ ، وأحدٌ لايَقبل " أل " [2] ؛ لأنك لا تقولُ : ما جاءَنى

---

(١) الكتاب : ٢٦٨/١ .

(٢) فى الأصل فقط .

الأحدُ ، وذلك إذَا لم يكن بمعنى واحدٍ ، فإنَّه إذَا كان بمعنى واحدٍ كأحد فى أَحَدَ عَشَرَ ، فليس المستعملُ فى النَّفى فإذًا لا يَدخل له بابُ دَيَّارٍ وعَريبٍ تحتَ قَوله : (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا) ولا تَحت قَوله : (قَابِلُ أَلْ) إذ لَيست بقابِلَةٍ لـ " أل " معَ أنَّها نَكِرَاتٌ بإجماعٍ ، فكانَ هذا التَّعريف غيرَ جامعٍ .

والثَّالث : أن يقالَ : إن كان يَخرج له بقولِه : (قابلُ أل) العلم الجِنْسِيُّ ، كما يَخرُجُ له العَلَمُ الشَّخصىُّ . فإنَّ قولَه : (أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكِرَا) يَدخُل عليه العَلَمُ الجِنْسِيُّ ، لأنَّ معناه معنى النَّكرة ، فأُسامة وثُعالة ونَحوهما مَعَارِفُ لَفْظاً ، ولكن معانيها معانى النَّكِرَات ، إذ كانَ أسامةُ مرادفاً للأسدِ ، وثُعالةُ مرادفاً لثعلب ، وقد نصَّ على ذلك النَّاظِمُ فى بابِ العَلَمِ حيثُ قالَ :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفظًا وهْوَ عَمْ

فأسدٌ إذَا صَلح وُقوعه موقعَ أسامة ، وثعلب إذا صَلَح وقوعه موقعَ ثُعالة وهما قابلان للألف واللاَّم يُؤَدِّى ذلك إلى اعتقادِ كونِ أُسامة وثُعالة نكرتين إعمالاً لقوله : (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا) وهذا غيرُ صَحِيْحٍ ، فكان كلامه على إطلاقه غيرُ صَحِيْحٍ .

والجَوَابُ عن الأوَّلِ : أنَّ الألفَ واللاَّمَ فى الحارثِ والعبَّاسِ ونحوهما لم يؤثِّر فى مَحصول الأمرِ زيادةً على [1] ما كان فى الأسماءِ قبل دُخُولِهَا ، وإنَّما كانت قبلَ دُخُولها دَالَّة [2] على مُعَيَّنٍ ، وذلك حاصلٌ بعدَ دخولها وإنَّما حَقيقةُ تأثيرها أنْ تُؤثِّرَ تعريفاً فيما لم يكن فيه تَعريفٌ وباب الحارث والعبَّاس ليس

---

(١) فى الأصل : زيادة على مُعَيَّنٍ وذلك ماكان ..... والصواب كما أثبت من النسخ الأخرى غير الأصل .

(٢) فى الأصل : غير دالة .

كذلك ، إذْ لم تُؤَثِّرْ فيه ما ليس فيه ، وأمَّا لَمْحُ الصِّفَةِ فأمرٌ زائدٌ على مَعناها من التَّعريفِ المَوجودِ قبلَ دُخول " أل " وبعدَ ذلك ، فلا يُعتَرَض عليه بذلك .

وعن الثَّاني : أنَّ باب ديَّارٍ وكُتَيْعٍ لَيس بواقعٍ موقعَ أحدٍ على الخُصوص بل أَحَدٌ وكُتَيْعٌ ودَيَّارٌ ونحوها واقعةٌ موقعَ ما يقبل " أل " وهو مَثَلاً رجل أو حيٌّ أو ساكنٌ أو نحو ذلك ، فقد دَخَلَ له هذا الباب بقوله : (أو وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ / ذُكِرَا) . /١٠٨

وعن الثَّالثِ : أنَّ بابَ العَلَمِ الجِنْسِيِّ قَلِيْلٌ ، وعلى خلافِ الأصلِ في العَلَمِيَّةِ ، فلم يَعتبره لذلك ، ولأجلِ أنَّه على خلافِ الأصلِ زَعَمَ بعضُهُم أن بينه وبين النكرة فرقاً من جهةِ أنَّ العلمَ الجِنْسِيَّ وَضعُهُ أولاً على الحقيقة الذِّهنية المتشخصة في الذِّهن ، وهي واحدةٌ غيرُ متعددةٍ في نفسها كزيدٍ في الخارج بخلاف النَّكرة ؛ فإنَّها موضوعةٌ لواحد مما في الخَارجِ لا بعينه فافتَرَقا ، وليس هذا الوَجه بجارٍ على مذهبِ النَّاظم في ظاهرِ لَفظِهِ حسب ما يَأتي في بابِ العَلَمِ إن شاءَ اللهُ تَعالى[1] .

ثم قال : (وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ) الضَّميرُ عائدٌ على النُّكرةِ باعتبارِ موصوفٍ مَحذوفٍ مُذكَّرٍ على تقديرِ أنْ لو قال : اسمٌ نكرةٌ قابلٌ أل ولذلك جرى عليها قابل وواقع كجريانها على المذكَّرِ ، ويَجوزُ أن يكونَ عائداً على قابلٍ وواقعٍ ، ويعني ماعَدا ما ذكر التَّعريف به هو المعرفة ، ثم أتى بأنواعِ المعرفةِ مشيرًا إليها بالتَّمثيلِ ، وهي عندَه في هذا النَّظم ستَّةُ أنواعٍ : المُضمر : وهو الذي أشار إليه بقوله : (كهم) واسمُ الإشارةِ : وهو المشار إليه (بذي) الذي يُشار به إلى المُفرد المُؤنَّثِ القَريبِ ،

---

(١) في الأصل فقط .

والعلم : وإليه أشار بقوله : (وهند) . والمضاف إلى معرفةٍ مَحْضَةٍ ، فإنّ المُضاف ليس بمعرفةٍ على الإطلاقِ ، بل شَرْطَ الإضافة إلى معرفة ، وليس كلُّ مُضافٍ إلى مَعرفةٍ يكونُ معرفةً إلا بشرطٍ أن تكونَ الإضافةُ مَحْضَةً ، وهذا كلُّه مُنَبَّهٌ عليه بقَولِهِ : (وَابْنِي) . والمُعَرَّفُ بالألفِ واللّام : بشَرْطِ أن تكونَ غيرَ زائدةٍ ، فإنّها إن كانت الزّائدةَ لم تُفد تَعريفاً فليس ما دَخَلَتْ عليه بمُستَفِيْدٍ بها تَعريفًا ، كما سيأتى وقد بَيَّنَ هذا الشّرطَ تَمثيلُه لهذا النّوع بقوله : (والغُلاَمِ). والمَوصول : وهو الذى نَبَّه عليه بمثال : (الذى)

ثمّ يتعلق بهذا الكلام ثلاث مسائلٍ :

إحداها : أنّه لم يذكر مراتبَ المَعارف فى التّعريفِ ، وقد جَعَلَ لها فى " التّسهيل " [1] ستّ مراتبٍ ، فأعلاها ضَميرُ المتكلِّم ، ثم ضميرُ المُخاطبِ ، ثم العَلَمُ ، ثم ضَميرُ الغائبِ السّالم عن إبهام ، ثم المُشار به ، ثم المَوصول وذُو الألفِ واللاّم ، وأمّا المُضاف فبحسب المُضاف إليه مطلقاً عنده ، هذه مَراتبها فى الأصلِ فى مذهبه ، وقد يَعرضُ لها غير ذلك .

وهى عندَ غيره أربعُ مَراتبَ . فأعلاها : المُضْمَرَاتُ ، ثم الأعلامُ ثم المبهماتُ ، ثم ذُو الألف واللاّمِ والمُضاف[2] بحسبِ المُضاف إليه ، إلا المضاف إلى المُضمر ، فإنه فى رتبةِ العَلمِ ، وهذا التّرتيب الثانى هو المشهورُ من مذهبِ أهلِ البصرة وللكُوفيين تَرتيبٌ آخر[3] فكانَ من حقّ النّاظمِ أن يبين مراتبها ، للاضطرار إليها فى بابِ النّعتِ ، إذ المعرفةُ من الأسماءِ لا ينعت بكلّ معرفةٍ ، وإنّما يُنعت بما كان فى رُتبته أو دُونَ رُتْبَتِهِ ، لابما هو فوقَ رتْبته

---

(١) التسهيل : ٢١ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) رأى الكوفيين فى الهَمع : ١/٥٥ .

بخلافِ النَّكرة . فإنَّها لا يلزمُ فيها هذا المَعنى ، بل تُنعت النَّكرة بكلِّ نكرةٍ كانت أعمَّ منها أو أخصَّ كما تَقولُ : رجلٌ أبيضُ ، وحيوانٌ ناطقٌ ، ولهذا لم يعتن النَّحويـون بذكر مراتبِ النَّكرات فى التَّنكيرِ ، كما اعتَنوا بذكرِ مَراتب المعرفة فى التَّعريفِ . والعُذرُ عن الناظم أنَّه قد استقرَّ من مَذهبِهِ أنَّ النَّعتَ لا يلزمُ فيه أن يكونَ فى رُتْبَـةِ المَنعوت ، أو أدنى منه[1] ، بل قد يكونُ فائِقاً له فى الرُّتبـة / وهو رأى الفَرَّاء ، وحكاه المُؤلِّفُ عن ١٠٩/
الشَّلَوْبِين ، وأنَّه صحَّحه وسيُنَبِّهُ عليه فى بابِ النَّعتِ ، إن شاءَ اللَّه تَعالى[2] وإذا كان كذلك لم يَلزمه ذكر المَراتب ، كما لم يَلزمه ذلك ولا غيره فى التَّنكير .

والثَّانِيَةُ : أنه أسقط من المَعارف مما ذَكَرَهُ هو وغيرُهُ بعضَ أنواعها وزادَ فيها مالم يَزد غيرُهُ[3] ، أمَّا ما نَقَصَ منها فالمنادى المقصود نحـو : يا رَجُلُ[4] ، فإنه معرفةٌ وليس بواحدٍ مما ذكر ، ولذلك عدَّه فى " التَّسهيل "[5] نَوعاً سابِعاً ، واسمُ الفِعل نحو : صَهْ وإيهٍ ونَزَالِ ، فإنها معـارفُ إذا لم تنـون ، ونكراتٌ إذا نُوِّنت كما ذكر فى بابه ، ويَظهر أنَّها ليست مما عده وألفاظ التَّوكيد معارفُ أيضاً نحو : أجمع

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) قال صدر الأفاضل فى التخمير : ٤٢٩/٢ (رسالة دكتوراه) ما زال النحويون يقولون المنادى معرفة نحو يا رجل ويا عالم بدليل أنك متى وصفته وصفته بالمعرفة ، ولأنهم فرقوا بين يا رجلا وبين يا رجل ، فقالوا بأن الأول نكرة والثانى معرفة ، حتى إذا آل إلى حصر المعارف أهملوه وطرحوه من البين .

فقل لمن يدعى فى العلم فلسفة حفظت شيئًا وضاعت عنك أشياء

(٥) التسهيل : ٢١ .

وجَمعاء وأجمعين وجُمع ، وكذلك "سَحر" من يوم بعَيْنه نحو : جئتُك يومَ الجمعةِ سَحَرَ ، وما أشبهه من ضُحى وضَحوة وعَشية وعَتَمة ونحوها ، إذا كانت من يومٍ بعينه ، فكان ينبغى للنَّاظم أن يعدَّ هذه الأشياء لما ظهر من أنها ليست مما نُكر ، مع أنها معارف .

وأما ما زاد فالموصول ولم يذكره سيبويه فى جملةِ المَعارف حين تصدّى لحصرها ووَجَّهَ ذلك ابنُ خروف بأنَّ تعريفها إنما هو بالألفِ واللامِ ، واجتُزِيءَ بإظهارها فى الذى ونحوه من إظهارها فى غَيره كـ " مَن " و " مَا " و " أىّ " كما اجتُزِيءَ بالصِّفة به ، وأبطلَ قول مَنْ زَعم أنَّها معــــارف بالصّلات ، فإن الصــلات جُمَلٌ ، والجُمَلُ فى معنى النَّكرات ، وأيضاً فقد تكون صفات وهى نكرات أعنى الجُمل ، والنَّكرة فى نفسه لا يكون لغيره مُعَرِّفاً .

والدَّليل على أنَّ تعريفَها إنَّما هو بالألِف واللاَّمِ أنَّ ما هى فيه لا تكونُ نكرةً البتَّةَ ، بخلافِ ما ليست فيه ، فإنَّه قد يكونُ نكرة كـ "من" و "ما" و"أىّ" فــإذا لم تقدَّر فيها الألفَ واللاَّمَ فالتَّنكيرُ فيها مَوجودٌ ، وإذا قُــدِّرت ساوت " الذى " و " التى[1] ، فظهر أن تعديدَ النَّاظمِ قاصرٌ .

والعذرُ عنه أن يقالَ : أمّا المُنادى فالاعتراضُ به مبنىٌّ على أن تعريفه بالقَصدِ إليه ، والإقبالِ عليه ، ولَيس ذلك بمتَّفقٍ عليه ، لقولِ طائفَةٍ بأن تَعريفه بتَقديرِ الألفِ واللاَّمِ ، كأنَّها حذفت لفظاً وبقى معناها كما يبقى مَعنى الإضافة مع حذف المضافِ إليه فى نحو قَول الله تَعالى[2] : ﴿ وَكُلاً نَقُصُّ

---

(١) فى (أ) الذى .

(٢) سورة هود : آية : ١٢٠ .

عَلَيْكَ ﴾، ﴿ وَكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ ﴾ (١) وقد أشارَ إلى هذا القول فى "الفَوائد المحوية" حيثُ قال(٢) : وما عُرِّفَ بالنِّداءِ فاللاَّمُ فيه منويةٌ على رأيٍ ، فلعلّه ذَهَبَ إلى ذلك ها هُنا ، وأما اسم الفعل فإنَّما هو معرفةٌ بنيَّةِ الألفِ واللاَّمِ ألا تَرى أنَّ معنى "إيهٍ" زِدْنَا من الحديث الذى كنت فيه ، ومعنى "صَهٍ" اسكت عن الحديث الذى أنت فيه ، ومعنى نَزَالِ النُّزولَ النُّزولَ(٣) ، فجميعها كنايةٌ عما فيه الألفُ واللاَّمُ ، قاله ابنُ خَروفٍ . وأمَّا ألفاظ التوكيد فأعلامٌ عند الناظم ، وقد صرّح بذلك فى بَعضها ، فقالَ فى باب ما لا ينصرف :

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ   كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ

فقد دخلت إذًا فى نوعِ العلمِ ، وقيل : إنَّها معارفُ بنية الإِضافة ولا اعتراضَ بهذا أيضاً . وأمَّا "سَحَرَ" فقد قالَ فى البابِ المَذكور :

وَالعَدْلُ والتَّعرِيفُ مَانِعا سَحَرْ

ويُريد تَعريف العَلَمِيَّة : إذ لا تعريفَ يمنع الصَّرف إلا ذلك / وقال/١١٠ ابن خَروفٍ : تَعريفه بنية الألفِ واللامِ أو الإِضافة ، وهذا المعنى جارٍ فى ضُحَى وضَحوةَ وعشاءَ وعَشِيَّةَ ، أو تَكونُ هذه الأشياءُ نكراتٍ فى اللَّفظ ، وإن كانت لشيء بعينه كقولهم : لقيته عاماً أول ، فعامٌ نكرةٌ فى اللَّفظِ ، معرفةٌ فى المَعنى ؛ لأنَّه يريد العام الذى قبل عامك .

(١) سورة الفرقان : آية : ٢٩ .

(٢) الفوائد المحوية : ورقة : ١٠ .

(٣) ساقط من (أ) .

وأمَّا الموصولُ ففيه[1] خلافٌ ، فمذهبُ جماعةٍ ما تقدم ، وذهب طائفةٌ إلى أنَّ تعريفَه بالصِّلة . وعلى هذا بَنَى الناظم ، وقد أشار إلى ذلك فى بابِ المعرف بالأداة حيثُ جَعَلَ الألفِ واللاَّمَ فى " الَّذى " و " الَّتى " ونحوهما زائدةً ، فهو كالنَصِّ منه على أن تَعريفها بالصِّلة . والله أعلم .

والثَّالثةُ : من المَسائل المُتعلقة : أنَّه لم يَذكر من أنواعِ المَعارفِ "مَنْ" و " مَا " الاستفهاميتين ، فدلَّ على أنَّه لم يَرْتَضِ مذهبَ ابن كَيْسَان[2] فى كونهما معرفتين ، نظراً إلى أنَّ جوابهما يكونُ معرفةً ، فإذا قيل : من عندك ؟ فجوابه : زيدٌ ، وإذا قيلَ : ما دعاك إلى كذا ؟ فجوابه : لقاؤكَ أو نحوه ، ومن حقِّ الجَواب أن يكون مطابقاً للسُّؤالِ ، فدلَّ تعريف الجوابِ على تَعريف السُّؤالِ ، وضعفه المؤلِّف من وَجهين :

أَحدُهُما : أنَّ تعريفَ الجَواب غيرُ لازمٍ ، فإذا قِيل : مَن عِنْدَكَ ؟ جازَ له أن يقولَ : رجلٌ من بنى فُلان ، وإذَا قِيل : ما دَعَاكَ إلى كَذَا ؟ جازَ أن تقولَ أمرٌ مهمٌ .

والثانى : أنَّ " مَنْ " و " مَا " فى السُّؤَالَيْن قائِمان مقامَ أىِّ إنسانٍ وأىِّ شىءٍ ، وهما نكرتان ، فوجبَ تنكيرُ ما قام مقامهما ، قال : والتَّمسكُ بهذا أقوى من التَّمسك بتعريفِ الجَوابِ لأنَّ تَطابق شيئين قامَ أحدُهما مقامَ الآخرِ

---

(١) فى (أ) فيه .

(٢) مذهب ابن كسيان فى شرح التسهيل : ١٢٩/١ .

وابن كسيان : (؟ - ٢٩٩ هـ)

محمد بن أحمد بن ابراهيم ، أبو الحسن بن كيسان النحوى من أهل بغداد من تلاميذ المبرد وثعلب ، أخباره فى معجم الأدباء : ٢٨٠/٦ ، وشذرات الذهب : /٢٣٢ .

ألزمُ وآكدُ[1] من تَطابق الجَواب والسُّؤالِ ، وأيضاً فالتَّعريفُ فرعٌ فمن[2] ادّعاه فعليه الدّليـلُ ، بخلافِ التّنـكير فمُدَّعيه مُدَّعٍ لأصلٍ .

فإن قيلَ : من أين يؤخَذُ للنَّاظمِ أنَّ مذهبَ ابن كَيسـان غيرُ مرتضًى له وابن كَيْسان لَم يدَّعِ فى " مَنْ " و " مَا " تَعريفاً خارجاً عمّا ذكرَ النَّـاظمُ فلعلَّه يقولُ بردِّهما إلى الأنواعِ المذكورةِ ، وإذْ ذاكَ لا تَظهرُ مـخالفَتُـهُ . فيكون هذا الاستِنْبَاطُ غيرَ صَحِيْحٍ .

فالجـوابُ : أنَّـه إذا لم يعـين ذلك رَجعنا إلى إمكان إلحاقهما بما تقدَّم فـوجدناهما لا يصحّ كونهما مضمرين ، ولا عَلـمين ، ولا اسمى إشـــارة ، ولا مناديين ، ولا معـرَّفين بالأداة ، ولا بإضـافةٍ لفظية ولا معنويّة ، فـتَبَـيَّن أن تَعريفَهُما عنده ليس مما تقدَّم . ولا يُقالُ لعلَّ تعريفهما عندَه من قَبِيْلِ تَعريف الجَوَابِ ، لأنَّـا نقـولُ : قـد يكونُ تَعريفُ الجـوابِ بالعلمية ، كمـا يُقـال : مَنْ جَـاءَكَ ؟ فـتقـول : زيـدٌ ، وبالإضـافـة كمـا تقـول : غُـلامك ، وبالألفِ واللاَّمِ كمـا تقولُ : الرَّجُلُ الصَّـالح ، وبالإشارة كما تقولُ : هذا ، فلو كان نوعُ تعريفهما معتبراً بالجَواب لكانا علمين مع العَــلمِ ، مضافين مع المُضاف ، مُشارًا بهما مع اسمِ الإشارةِ ، وهذا فاسدٌ ، فما أدَّى إليه فاسدٌ ، فَثَبَتَ أنَّ تعريفهما عندَه ليس بشىءٍ مما ذَكَرَ النَّاظِمُ ، وانتَهَضَ الاستنبـاطُ المَـذكورُ وكـان صحـيحـاً وباللَّه التوفيق .

* * *

ولمَّـا عدَّدَ أنواعَ الـمَعْرفَةِ أَخَذَ فى ذكرِ أحكامِ كلِّ نوعٍ منها ، وابتدأ

---

(١) فى (أ) وأكثر .
(٢) فى (ب) ممن .

بذكرِ الضّمائر لأنّها أعرفُ المَعارف فقَالَ :

فَمَالِذِى غَيْبَـةٍ أوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهُوَ سَمٌّ بَالضَّـمِيرِ / ١١١/

هذا تعريف بالمضمر و " ما " فى قوله : (فمالذى غيبة) مفعول (سَمّ) الأول ، وبالضّـمـيـر هو المفـعـول الثّـانى ؛ لأنّه ممّا يَتَـعَـدّى إلى مَفعولين أحدُهما بحرفِ الجـرّ ، ويَطّرِدُ إِسقَـاطُهُ ، و " لذى " صلةُ " مَا " وهو متعلّقٌ بفعلٍ جائزِ الحذفِ ، للدّلالة عليه ، وهو وُضع ونحوه ، وذُو الغَيْبَـةِ أو الحُضُـورِ هو مَدلول الكلمةِ التى هـى الـمُسماة بالضّمير ، فكأنّه قال : ما وضع لمدلول ذِى غَيْبَةٍ أو ذِى حُضُـورٍ ، فهو الضّمير فى الاصطلاح ، وقد ظَـهَرَ من هذا اعتـبار صـفـة الغَـيبـةِ ، أو صـفـةِ الحُضور فى الوَضعِ ، لأنّه قالَ : ما وُضِعَ لمدلولٍ موصوفٍ بالغَيبةِ أو الحُضُورِ ، لا مُطلَقـاً ، فيَخرج بهذا الاعتـبارِ عن الـرّسمِ سائرُ المعارفِ ؛ لأنـّها لم تُوضع باعتبارِ غَيْبَـةٍ ولا حُضُورٍ ، إذ كان العـَلَمُ موضـوعاً لتعيين مُسمّاه مُطلقاً [١] . والمُبهم موضوعاً لتعيينه بقيدِ الإشارةِ إليه ، وكذا سائرها ، وهذا المعنى هو المعبر عنه فى " التّسهيل " بقوله فى رسمه[٢] : هو المَـوضوع لتَعيين مُسماه مُشعراً بـتَـكلُّمِهِ أو خطابِه أو غَيبتِهِ، والحضور هنا يتضمن التَكلُّمَ [٣ نحو أنا وضَـربتُ ٣] والخِطاب[٤] نحو أنت وضَـربتَ وأمّا الغيبة فنحو " هما " وضربا ، وهذا التّعريف بَعْدُ فيه نَظَرٌ من ثلاثة أوجه :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) التسهيل : ٢٢ .

(٣ -٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) وفى الأصل : (أنَا نحن) والتّصويب من (ف) و (ت) .

(٤) ساقط من (أ) فقط .

أحدُهُا : أنَّه فاتَه فيه عُمْدَةُ ما يحتاج إليه فى تَعريف المُضمر ، وهو أصلُ التَّعريفِ ، وهو الذى بين فى " التَّسهيل " بقوله : ما وضع لتَعيين مُسمَّاه يعنى أن أصلَ وضعه أن يُعيِّنَ مَدلُولَه ، بقيدِ حضورِهِ أو غيبتِهِ ، ولم يُبين ذلك هنا ، وإنَّما عرَّف أنه موضوعٌ لمدلولٍ مقيَّدٍ بالغَيبةِ[1] أو الحُضورِ ، فأعطى أنَّ وضعَ الضَّميرِ لا على أن يعيِّن مُسماه ، فهو إذًا موضوعٌ لكلِّ حاضرٍ ولكلِّ غائبٍ وتَنكيرُهُ ذَا الغيبة وذَا الحُضور يدلُّ على هذا القَصْدِ ، إذ قال : (لِذِيْ غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ) فظاهرُه أىُّ غائب كانَ أو أىُّ حاضرٍ كان . وإلى هذا ذَهَبَ فيها ابن هانئٍ[2] شَيْخُ شُيُوخِنَا فى " شَرْحِ التَّسهِيلِ " حيثُ التَزَمَ أنَّ المُضمَرَ وُضِعَ اسماً للحَقيقةِ الذِّهنيةِ وهى مفهومُ المُتَكَلِّمِ أو المُخَاطَبِ أو الغائبِ وهى متَّحدةٌ كعلم الجنس الموضوع للصُّورة الذِّهنية من غيرِ نظرٍ إلى الأفرادِ الخارجيَّة ، وابن هانئٍ فى ذلك تابعٌ للقَرافى[3] ، وكل من قال بهذا مخالفٌ للنَّحويين أجمعين . وقد ألزمهما شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفَخَّار - رحمة الله عليه - أحدَ أمرين لأنَّهما إما أن يقولا : إنَّ المُضمرَ كلِّى ، فيكون على قولهما هذا[4] نكرةً كسائر الكُلِّيات نحو : رجل وإنسان وحيوان ، وهذا فاسدٌ باتِّفاقٍ ، أو يقولا[5] ، إنَّه ليس على حقيقةِ الكُلِّى فيكون " أنا " و" أنت " و" هو " وبابها أعلاماً علمية الجنس ، والمُضمرات ليس تَعريفها بالعلمية باتِّفاقٍ ، فثبت أن ما أشعر به كلامُ النَّاظمِ مخالفٌ لجميع النَّحويين ، وذلك يدلُّ قطعاً على بطلانه بل المضمراتُ وأسماءُ الاشارة وغَيرها معارفُ ؛ لأنَّ العربَ

---

(١) فى الأصل بالحضور والغيبة .

(٢) تقدم التعريف به .

(٣) تقدم التعريف به .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) فى (أ) أو يقولان .

وَضَعَت المُضمر دالاً على متعين فى الخارجِ متكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ ، وكذلك اسم الإشارة وضع لتعيين مُسمَّاه من حيث هو مشارٌ إليه ، فكلاهما موضوعٌ يفيدُ الحَوالة على مَعهودٍ ، لكن قد يَعرض فيهما أن يكونَ مدلولُهُما غيرَ خارجيٍّ إقامةً للمُعيَّن فى العِلْم مقامَ المُعين فى الخَارجِ ، كما قالَ امرؤُ القَيْسِ[1] : / ١١٢/

* وأَنْتَ إذَا استَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ *

وهذا ليس بالأصلِ ، فهذا كلّه فيه ما تَرى .

النَّظَرُ الثَّانى : أنَّه يدخلُ عليه فى هذا التَّعريف العلم كزيدٍ وعمروٍ، وذلك أن لفظَهُ لفظُ الغَيبة ، بدليل قولهم : يا زيدُ نفسه ، تغليباً لحكم اللَّفظِ ، ولأنَّ العلمَ إنما وُضِعَ لأجلِ غَيْبَةِ المُسمى ، إذ هو محتاجٌ إلى التَّعبير عنه بلفظٍ يعيِّنه ، إذ لم يَتَعَيَّن بنفسه بخلافِ ما إذا كان حاضراً، فإن أداةَ الاشارةِ تُغنى فى تَعيينه ، إذَا قلتَ : " هذا " أو " ذاك " فلا يُفتقر إلى وضعِ اسمِ علمٍ[2] ، فإذَا زَيْدٌ ونحوهُ مشعرٌ بالغَيبة ، فيلزم أن يسمى ضَمِيراً ، إذ قال : مالِذِى غَيْبَةٍ يُسَمَّى ضَمِيْرًا . وهذا الوجه أورده شيخنا الأستاذ - رحمه الله - على المُؤَلِّفِ فى حده للمُضمَر فى " التَّسهيل والاعتراض به[3] فى هذا النَّظم متمكنٌ حيثُ قال : (لِذِى غَيْبَةٍ) ، والعلمُ بلاشكٍّ موضوعٌ فى أصله لذى الغَيْبَة .

---

(١) البيت بتمامه فى الديوان : ٢٣ .

وأنت إذا استدبرته سد فرجه بضاف فويق الأرض ليس بأعزل

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) ساقط من (أ) .

النَّظَرُ الثَّالِثُ : أنَّ الحاضرَ على ثلاثةِ أقسامٍ : مُتكلم ومُخاطب ، وهو الذى قَصَدَ بذى الحضور ، ولا متكلم ولا مخاطب وهو المشار إليه باسم الاشَارةِ مشعرًا بالحُضُورِ إذا قلت : هذا وهذى ، فاطلاقه لفظَ الحُضور يوهم إدخال اسم الإشَارةِ ، وذلك إيهامٌ مُفسِدٌ ، وهذا الوَجه غَمَزَهُ به ابنه فى الشَّرحِ (١) .

والجَوابُ عن الأولِ أن يُقالَ أولاً : إن المُعتمد فى المَسألة ما قاله النَّحويون ، وأمَّا مَنْ عداهم فلا يُرجعُ إلى قَولِهِ وإنْ نَزَعَ إليه من المُتَأخِّرين نُظَّارٌ وعُلماء أخيارٌ ، وإليه ذهب شَيْخُنا الإمام أبو عبدِاللَّهِ الشَّريف التِّلمسانى(٢) - رحمه الله - وذلك أن أهلَ اللِّسان أهدى إلى فهم الوضع العَربى من غَيرِهم ، فهم الحُجَّةُ فى هذا وأمثاله ، وقد اتفقوا على أن المُضمر ليس بموضوعٍ فى الأصلِ ليدلَّ على حاضرٍ أىٍّ حاضرٍ كان ، أو غائبٍ أىٍّ غائبٍ اتَّفق ، وإنَّما وُضِعَ لمعيَّنٍ مُحال عليه ، متشخص فى حال الخطاب ، غير أنه لما كان المُضمر إذا تعقل خارجاً عن الخطاب على الجُملة فهم منه حاضر مبهم وغائب مبهم ، توهَّمُوا أن ذلك وَضعُهُ الأوَّل ، وأنَّ التَّعيينَ فى حالِ الخطابِ عارضٌ ، كما يَعرِضُ التَّعيين فى النَّكرات بقَرائن تَدُلُّ عليه ، مع أنَّ الأصلَ عدمُ التَّعيين ، وحَقيقةُ الأمرِ فى المُضمر بعكسِ ما تَوَهَّموه ، ولو كان ذلك كذلك لم يكن فَرقٌ بينَ هو ، ورَجُلٍ ، ولكان المُضمر معرباً ، لأنَّ افتقارَه إلى التَّفسيرِ عارضٌ كافتقارِ رجلٍ إليه ، وكافتِقار عِشرين وبابِهِ ، والافتقار العارضُ

(١) شرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم .

(٢) مذكور فى شيوخه فى مقدمة الكتاب .

لا يوجبُ البِنَاء كما تقدَّم ، بل المُضمرُ لا يَستَقِلُّ أصلاً [١] بالمَفهوميَّةِ في حالةِ[٢] تعقُّله مفرداً كالحَرْفِ ، وذلك دَلِيْــلٌ على أنَّ معنَاه إنَّما يَتِمُّ فهمه بغيره ، فذلك الغَيرُ مفتقرٌ في أصلِ الوَضعِ إليه ، وهو الذي يعين مدلوله ويشخصه ، وبه تَمَّت دلالته على معناه الذي وضع له ، ومن هذا الوجه أشبه الحَرفَ ، فوجب بناؤُهُ ؛ لأنَّه مفتقرٌ إلى غيره افتقاراً أصيلاً ، وإذَا كان كذلك فمعناه الذي وضع له واحدٌ معينٌ لا مبهمٌ ، فهو إذًا معرفةٌ لا نكرةٌ وتعريفُهُ تعريفُ الشَخْصِ ، لا تعريفُ الجنسِ ، ونظيره في أصلِ وضعِه النَّكرةُ إذا عَرَضَ لها تَعريفٌ بالألفِ واللاَّمِ أو الإضافة ، نحو : / غُلامُك والغُلامُ فالغلامُ معرفةٌ في هذا الحالِ باتفاقٍ ، وإن كان يدلُّ مع التَّجـريدِ على كلِّ غُلامٍ ، فذلك لا يقدَح في كونِـهِ معرفةً الآن ، إذْ ليس الآن بدالٍّ على كلِّ غلامٍ ، بل وُضِعَ وضعاً ثانياً لا يدلُّ فيه إلاَّ على معيَّنٍ ، فهذا الوَضْعُ الثَّاني في النكرةِ نظير الوضع الأول في : " أنا " و " أَنْتَ " و " هُوَ " وما أشبه ذلك من المُضمرات . ١١٣/

وأمَّا فهم الحاضِرِ أو الغائِبِ المُبْهَمِ منها إذا أُفردت فهو ثانٍ عن الوضع الأول ، عارضٌ فيها ، فإن اعتُبِرَ فيها فعلى خلافِ الأصلِ ، كما في بيتِ امرئِ القَيْسِ[٣] :

وَأَنْتَ إِذَا استَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ

هذا إذا لم يُتَأَوَّل ويُردُّ إلى الأصلِ ، وإذَا ثَبَتَ هذا فيَحتَمِلُ أن

---

(١) في (أ) .
(٢) في (أ) في حال .
(٣) تقدم ذكره ص ٢٥٦ .

يكونَ النَّاظمُ قد ذَهَبَ إلى قولِ القَرافى[1] : وهؤلاء المُتأخرين بناءً على أن تَعريفَ المُضمرِ كتعريفِ العَلَمِ الجِنْسىّ فيكون مُخالفاً لجميع النَّحويين ، ويحتمل أن يكون ذَهَبَ إلى ما ذهب إليه فى " التَّسهيل " [2] لكنَّه لم يقيِّدِ المُضمرَ فى رَسمه بتعيين مُسماه اتِّكالاً على أنَّه نوعٌ من أنواعِ المَعارفِ التى أشار إليها فكأنَّه يقولُ : فما وُضِعَ من هذه الأنواع لذى غَيْبَةٍ أو حضور فهو الضَّمير[3] ، وهذا هو مرادُه بلابُدٍّ ، ولا يَبقى إذ ذاك إشكال ، واللهُ أعلمُ .

والجوابُ عن الثَّانى : أنَّ النَّاظمَ قد أشعرَ كلامُه بأنَّ العلمَ ليس لذِى غَيْبَةٍ ، ولا هو مُشعرٌ بها ، وذلك قولُهُ فى التعريف بالعلم : اسم يعين المُسمَّى مطلقاً ، فجعل تعيينه لمسماه عارياً من قيد ، فلو كان عنده مقَّيداً بالغيبة لم يَقل : مُطلقاً ، ولا يدلّ كونه وضع على غيبة المسمى أن يكون مُشعراً بالغيبة ، لأنَّك تقول يا زيدُ ، فتسميه باسمه العَلم وهو حاضرٌ مواجهٌ بالنِّداءِ ، ولو كان مشعراً بالغَيبةِ لكان نِداؤُهُ تَناقُضًا ، لأنَّ " يا " تقتضى الحُضورَ ، والعَلَمَ يقتضى الغَيبَة ، فلا يجتمعان ، كما لا تقولُ : يا هو لكنَّكَ تقول : يا زيدُ فى فصيحِ الكلامِ ، فدلَّ على أنَّ زيداً غيرُ مشعرٍ بغيبة ، وأمَّا قولهم : يا زيدُ نفسُه ، فإنَّما قالوا : نفسه إحالة على العَهدِ فيه ، إذ كان قد ذكر أولاً فأُعيد الضَّمير عليه على اعتبارِ العَهدِ فيه ، لا لأنَّ العلمَ يدلُّ على غَيْبَةٍ، وفائدةُ وضعِ العلمِ إنَّما هى تَعيين المُسمَّى من بَينِ سائرِ أبناءِ جِنْسه مُطلقًا ، وسَيأتى بيانُ ذلك إن شاءَ اللهُ .

والجوابُ عن الثَّالثِ : أنَّا نمنعُ إشعار اسم الإشارة بالحُضُورِ

---

(١) سبق التعريف به .

(٢) التسهيل : ٢٢ .

(٣) فى الأصل : " المضمر " .

وضعاً وإنْ دلَّ على ذلك عقلاً إذْ المُعتَبَرُ الدّلالةُ الوَضعيّةُ وهو إنّما قالَ: (فَمَالِذِىْ غَيْبَةٍ أو حضورٍ) أى : ماوُضِعَ لِهَذه الدّلالة المَخصوصة فى أصلِ وَضعه ، وأنت إذا نَظرتَ إلى أصلِ الوضعِ فى اسمِ الاشارةِ وجدتَه مَوضوعاً لمُشارٍ إليه قريبٍ أو بعيدٍ ، ويلزم فى القريبِ الحُضور أو لا يلزمُ ، إذ مفهوم الحُضور غير مفهومِ القُرب ، فقد يكون الإنسانُ قريباً منك ولا يَكونُ حاضراً معك ، فالحُضُور على هذا أخصُّ من القُرب ، وقد اعتَذر ابن النّاظم عنه فى الشّرحِ[1] بأنّه قد أفردَ لاسمِ الاشارةِ باباً على حِدَةٍ ، فزَالَ بذلك / إيهامُ دُخوله هُنَا ، وهذا الاعتذارُ لا يرفعُ ذلك/١١٤ الايهامَ ، إذ يُقال : دَخَلَ هنا بحكمِ الشُّمولِ ، ثمَّ أفردَه بحكم يَخُصُّهُ ، وإنّما جَوابه ما تقدَّم ، والله أعلمُ ، ومَثَّلَ النّاظمُ : ذا الغَيْبَةِ وذَا الحُضُورِ بقوله : كَأنتَ وهو ، فأتى بأنت الدّالُ على الحُضُورِ ، وبهو الدّالُ على الغَيبة ويَنْتَظِمُ مثال الحاضر أنا وشبهه ، بمعنى الحضور ، إذ قد اشترك مع أنت فيه .

* * *

ثُمَّ قالَ :

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا ... وَلاَ يَلِى إلاَّ اخْتِيَارًا أبَدَا

كالياءِ والكَافِ مِنِ ابنِى أكْرَمَكْ ... وَاليَاءِ والهَا مِنْ سَلِيْهِ مَا مَلَكْ

قَسَّمَ النَّاظِمُ - رحمه الله - الضَّميرَ إلى قِسْمَين : متَّصِلٌ ومُنفَصِلٌ، وبدأ بالكلامِ على المُتَّصلِ ، فإذا فَرَغَ من بَيانِ البَارِزِ منه وغيرِ البارزِ أخذَ فى تَعدادِ المُنْفَصِلِ ، ثم ذَكَرَ أحكامَ الضَّمائرِ على الجُملةِ ، وابتَدأَ

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم : ٢٠ .

بضابطٍ يُعرف به الـمُتَّصِلُ من غيره ، فذكَرَ أنَّ الـمُتَّصِل يتعرَّف بأمرين :

أحدُهما : أنَّه (مَا لاَ يُبْتَدَا) يعنى أنَّه لا يقعُ فى أوَّل الكلام كالياءِ فى ابنى ، والكاف فى أكرمكَ وسائر ما مَثَّل به ، فإنَّ هذه الضَّمائرِ وما كان مثلها لا يبتدأ بها فى الكَلامِ البَتَّةَ بخلاف المنفصل منها ، فإنَّه يقعُ فى أولِ الكَلامِ نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِيْن ﴾ (١) ونَحو : أَنْتَ القائمُ ، وهو الضَّارِبُ ، والضَّميرُ فى (منه) عائدٌ على الضَّميرِ الـمُتقدمِ الذّكر فى تَعريفه به وهو اسمُ جِنْسٍ شَامِلٍ .

والثَّانى : أنَّه ما لا يلى أداةَ الاستثناءِ وهى " إلاَّ " فى الاختيارِ أبداً ، أى : لا يقعُ بعدَها مفصولاً بها بينه وبينَ عامله كالأمثلةِ التى ذكَرَها ، فلا تَقولُ: إلاَّىَ ولا إلاَّكَ ولا إلاَّهُ اختياراً من غيرِ ضَرورة ، وهذا بخلاف الضَّمير الـمُنفصل ، فإنه يَقَعُ اختياراً بعد " إلاَّ " فتقول : ما أتانى إلا أَنتَ ، وما ضربت إلا إيَّاكَ . قال تَعالى(٢) :﴿ وقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوْا إلاَّ إِيَّاهُ ﴾ وهو فى هذه الـمَواضعِ عوضٌ من الـمُتَّصلِ ، إذْ لم يتأتَّ الإتيان بإلاَّ مع الاتصال ، إذ هى الفاصلة بينه وبين ما اتَّصل به ، ولا يصحُّ بَقَاؤُهُ على لَفظِ الـمُتَّصِلِ مع الانفصالِ ؛ لأنَّه نَقضٌ للغَرَضِ فيه لافتقاره إلى ما يتَّصِلُ به ، فَعَوَّضُوا منه الـمُنفصل الـمَوضوع على الاستقلال ، ولذلك كان عندهم بمنزلةِ الظاهرِ، بخلافِ الـمُنفصل(٣) فإنَّك تَقولُ : مَا ضَرَبْتُ إلا إيَّاكَ ، كما تقولُ : ما ضربتُ إلا زَيدًا ، وتقدمه فتقول : إيَّاكَ ضَرَبتُ ، كما تقولُ : زَيدًا ضَرَبْتُ ، وقد أشعرَ قوله : (اخْتِيَارًا) أنَّ الضمير الـمُتصلَ قد يَلى " إلا " لكن فى الاضطرارِ

---

(١) سورة الفاتحة : آية : ٥ .

(٢) سورة الإسراء : آية : ٢٣ .

(٣) فى (أ) المتصل .

الشِّعْرِيِّ ، وهذا يعطى شَيئين :

أحدهما : وجود ذلك سماعًا وذلك صحيحٌ ، فإنَّ السِّيرافى(١) أنشده عن ثَعْلَبٍ :

وَمَا نُبَالِى إذَا ما كُنتِ جَارتَنَا أَلاَّ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

أرادَ إلاَّ أنتِ ، إلاَّ أنَّه أتى بالكافِ ضَرورةً .

والثَّانى : أنَّ مثلَ هذا قد يأتى فى الضَّرورةِ قياسًا ، فإذا اضطُرَّ شاعرٌ مُتأخرٌ جازَ له القِياسُ على ما سُمِعَ ، كما يجوزُ ذلكَ فى الشِّعر مع " لولا " نحو ما أنشدَه سِيبويه(٢) من قولِ يَزيد بن الحَكَمِ : / ١١٥/

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَولاىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

والقياسُ فى الكلامِ : لولا أنا ، ومن الضرورات ما يكون قياسًا .

فإن قيلَ : كلُّ واحدٍ من هذين التَّعريفين يُعطى فى المَقصودِ ما أرادَه ، فلِمَ أتى بِهِما معًا وأحدُهما كافٍ ؟

فالجَوابُ : أنَّ له فى ذلك مَقصدًا آخر لا يَحصُلُ له مع الاقتِصار

---

(١) شرح الكتاب : ١٤٤/٣ : وقد يضطر الشاعر فيضع الضمير المتصل فى موضع المنفصل أنشد أحمد بن يحيى ثعلب . وأورد البيت وهو من شواهد المفصل عن ثعلب وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠١/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٢ عن الفراء ، وهو فى الخصائص : ٣٠٧/١ ولم ينسب إلى قائل معين .

(٢) الكتاب : ٣٨٨/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢٠٢/٢ .

يزيد بن الحكم (؟ - ١٠٥ هـ)

شاعر من ثقيف ولاه الحجاج بلاد فارس امتنع عن مدح الحجاج فعزله أخباره فى عيون الأخبار لابن قتيبه : ٥٤/٤ ، والأغانى : ٢٨٦/١٢ ، والبيت من قصيدة جيده له رواها أبو على الفارسى فى المسائل البصريات : ورقة : ٧٦ كاملة .

وأوردها أيضا الدكتور نورى حمودى القيسى فى مجموع شعر يزيد الذى نشره فى مجلة المجمع العلمى العراقى ، والبيت فى معانى القرآن : ٨٥/٢ ، والخزانة : ٤٣٠/٢ .

على الأول وذلك أنّه أراد أن يُبيِّنَ أنَّ الضَّمير المُتَّصلَ لا يَستغنى عن مُباشرة الفعل من آخره لَفظًا وتَحصيلاً حتى يَصيرَ كالجُزءِ منه فلا يَقَعُ مبدوءا به الكلام ولا بعد الفِعلِ مَفصولاً منه ، فلأجلِ هذا لم يَكْتَفِ بالتَّعريف الأول .

ثمَّ أتى بأمثلةٍ أربعةٍ وهى : الياءُ فى (ابنى) والكاف فى (أكرمك) والياءُ والهاء فى (سَلِيْهِ) فالياء فى (ابْنِى) دالةٌ على المتكلِّم المنفرد والكاف فى " أَكْرَمَكَ " دالةٌ على الواحد المخاطب ، وكلاهما داخلٌ تحت قسم ذى الحُضُور ، والياء من (سَلِيْهِ) دالةٌ على الواحدةِ المُخاطبة من قسم ذى الحضور أيضًا ، والهاء منه دالة على الواحد الغائب ، وإنما أتى بأمثلةٍ متعددة ، وكان يكفيه الإتيان ببعضِها ليُنبه على فوائد محتاجٍ إلى ذكرها :

إحداها : بَيَانُ أنَّ الضَّمائرَ على ثلاثةِ أقسامٍ :

قِسمٌ للمتكلمِ : وهو المنبه عليه بِابْنى .

وقِسمٌ للمخاطبِ : وهو المشار إليه " باكرمك " وياء سليه .

وقِسمٌ للغائبِ : وهو الذى دَلَّ عليه بهاءِ " سَليه " ، فمثل هذا لابدَّ منه ؛ لأنَّه قال [1] أولاً : (فمالذى غيبة أو حضور) فأشعر بقسمين فلو سكَتَ بعد ذلك لأَوْهَمَ أن ليس ثمَّ قسمٌ ثالثٌ ، فبيَّن بالمثال هنا ما أراده .

والثَّانيةُ : الإشارة إلى أنَّ الضَّمائر تَنْقَسِمُ أيضًا باعتبارٍ آخرَ ثلاثةَ أقسامٍ فمنها ضَميرُ رفعٍ كالياءِ من (سَلِيْهِ) وضَميرُ نَصْبٍ كالكاف من (أكرمك) والهاء من (سليه) وضميرُ جَرٍّ كالياء من (ابنى) .

والثَّالثة : خاصةٌ بياء (سَلِيْهِ) وهى الإشعارُ بأنَّها عنده من قبيل الضَّمائر حقيقةً كالياءِ فى (ابنى) باتِّفاقٍ ، لا من قبيل العَلامات الدَّالة

(١) فى الأصل : يقال .

على تأنيثِ الضميرِ المُستترِ كالتَّاءِ في قامتْ وقائمةٌ ، والأولُ : الذي ارتضاه (١ هو مَـذهَبُ ١) سيبويه والجُمهور . والثَّاني : ذَهَبَ إليه الأخفش الأوسط والمَازِنيُّ والذي ارتَضَاه الناظم هو الرّاجح عندهم لِوُجُوهٍ :

أَحَدُها : أنَّها لو كانت كالتاءِ في قامت لساوتها في الاجتماع مع ألف الاثنين فكنتَ تقولُ : فَعَلَيا ، كما تقول : فَعَلَتا ، لكنَّ العربَ لا تفعلُ ذلك فَعُلِمَ أنَّ المانع لهم في ذلك كونه مُستلزمًا لاجتماعِ ضَميرى رفعٍ لفعلٍ واحدٍ ، وذلك غير جائز .

والثَّاني : أنَّ المرادَ مفهومٌ بالياءِ ، كما هو مفهومٌ من تاءِ فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ ، والنُّونُ والألفُ في فعلنا ، والأصلُ عدمُ الزِّيادة ، فمن ادَّعاها فعليه الدَّليلُ .

والثَّالِث : أنَّها لو كانت علامةً دالةً على تأنيثِ الفَاعلِ المُستكن كتاءِ فَعَلَتْ لجازَ حذفُها في نحو : يا هندُ افعلى على قول مَن قال (٢) :

* فإنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا *

فكنت تقول : يا هند افعل ، وهذا لا يجوزُ ، وهذا الوَجه وما قبله للمُؤَلِّف في " شَرحِ التَّسهِيلِ " (٣) .

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) البيت لأعشى قيس ، ديوانه : ١٢٠ (الصبح المنير) من قصيدته التي أولها :

أَلَـمْ تنْهَ نَفْسَكَ عمَّا بها ... بَلَى عَادَهَا بَعْضُ إطـرَابِهَا

والبيت بتمامه :

فإنْ تَعْهَـديني ولى لِمَّةٌ ... فإنَّ الحَـوَادِثَ أَوْدَى بِهَـا

يمدح بالقصيدة بني عبدالمدَان من بني الحارث بن كعبٍ والشَّاهد في الكتاب : ٢٣٩/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٧٨/١ ، وخزانة الأدب : ٥٧٨/٤ .

(٣) شرح التسهيل : ١٣٤/١ .

والرَّابع : أنَّ الياءَ قد ثَبَتَتْ ضَمِيْراً على الجُملة ولم تَثْبُتْ عَلاَمَـةً للتَّأنِيْثِ إلاَّ فى محلِّ النِّزَاعِ ، والمَصير إلى ما ثبت أولى من المَصير إلى ما لم يَثْبُتْ //116

ومن حجَّةِ الأخفشِ أنَّ فعلَ المُفردِ مذكراً كان أو مُؤَنَّثاً لا يَبرُزُ ضميره نَحو : زيدٌ يقومُ وهندٌ تَقومُ ، فقد ثبت الاستتار على الجُملة فى فعلِ المفردِ ولم يَثبت إبرازه إلا فى محلِّ النِّزاعِ ، والمَصيرُ إلى ما ثَبَتَ أولى .

فإنْ أُجيب بأنَّه إنَّما بَرَزَ لإزالـةِ اللَّبس ، لأنَّك تقولُ فى خطابِ المُذَكَّر تَقومُ ، وفى خطاب المؤنَّثِ : تَقومِينَ . فلو قلتَ : تقومُ ، لالتَبَسَتِ المُخاطبةُ بالغائبَةِ ، فَبَرَزَ الضَّميرُ لذلك ، فللأخفشِ أنْ يقولَ : تلحق العلامةُ آخر الفعلِ لإزالةِ اللَّبْسِ ، وهى الياءُ ، والضَّميرُ يَستَتِرُ على ما يجبُ ، وأشبهُ هذه الأوجه الأولُ .

و" ما " من قَوله : " سَلِيْـهِ مَا مَـلَكَ " استفهامية ، علَّقتِ الفعلَ الذى هو " سَلْ " عن التَّعدى إلى مفعولِهِ الثَّانى ، كقول الله تَعالى(1) ﴿وَيَسْـأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ وهو يُجرى فى التَّعليق مُجرى عَلِمَ ، ووقَعَتِ الكافُ هنا كاف الضَّمير رَوِيًّا مع الكاف الأصلية فى مَلَكْ ، وذلك جارٍ على قياسِ أهلِ القَوافى : إذْ ليست عندهم كهاءِ الضَّمير ، لا تَقعُ إلا وصلاً ، بل لا تقع الكاف عندهم وصلاً البتَّةَ ، إلا على رأى بعضِ مَنْ شَذَّ ، فرأى الكاف مثل الهاء تقع وصلاً وهو عندَ الجُمهور مردودٌ ، فالنَّاظِمُ جرَى على رأى الجمهورِ .

---

(1) سورة البقرة : آية : 219 .

وأيضاً قوله : (ما لا يُبْتَدَا) وقعتِ الهَمْزَةُ المُسَهَّلَةُ فيه وَصْلاً ، إذْ أصله ما لا يبتدأ ، والهمزةُ المُسَهَّلةُ بزنَةِ المُخَففَةِ وبتقديرها ، فلا يجوزُ أن تقع وصلا ، إلا أن يعتقد إبدالها إبدالاً محضاً ، على لغة مَنْ قال فى قرأتُ "قَرَيْتُ" فحينئذٍ يوصل بها الرَّوِيُّ ، وهذا يَجِبُ أن يُعْتَقَدَ فى كلامِ النَّاظِمِ هنا ، وفى كل ما كان مثله ، وإبدالُ الهَمْزَة يقع فى هذا النَّظمِ كثيراً لضَرورة الوَزْنِ وهذا[1] سهلٌ ، ونَظير ذلك فى الشّعرِ ما أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ[2] من قولِ عبدِالرَّحمن بن حسَّان[3] :

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالفِهْرِ واجِى

أراد به : واجئٌ إلا أنَّه أبدل الهَمْزَة ياءً مَحْضَةً ، فكذلك هنا والله أعلم .

* * *

ثُمَّ قَالَ :

وكلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجرٍّ "نَا" صلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ

يَعنى أنَّ الضَّمائر كلَّها مَبنيَّةٌ واجبٌ لها البِنَاءُ ، لَيس بجَائزٍ ، كما كانَ جائزاً فى نَحوِ يَومئذٍ ، وقَبلُ وبَعدُ ، ولا أيضاً يُوجَدُ فى بَعضِهَا دونَ بَعضٍ ، كَمَا وُجِدَ ذلك فى أسماءِ الإشَارةِ ، والمَوصولات نَحو : هذان واللَّذان على رأيِه فيهما حسب ما يَذكُرُه بعدُ ، وكأسماءِ الشَّرطِ وأسماءِ الاستفهام حَيثُ وجدت فى بابيهما ، وفى بابِ المَوصولات " أىٌّ " معربةٌ مع وجودِ علَّةِ

(١) فى (أ) وذلك .

(٢) الكتاب : ١٧٠/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣٠٦/٢ .

(٣) ديوان عبدالرحمن بن حسان : ١٨ ، يهجو عبدالرحمن بن الحكم بن أبى العاصى ، والشاهد فى المقتضب : ١٦٦/١ .

البِنَـاء فكسرت اطرادًا لبناءٍ فيها ، فلم يَصِحّ فيها كلية ، وكذلك باب أسماءِ الأفعالِ حيثُ وُجِدَ فيها ، نُونك ونَحوه مُعرباً على رأى الأكثرين ، فقد تَبَيَّنَتْ حِكمةُ (كل) و (يجب) فى كلامه ، إذ لم يوجد مضمرٌ معربٌ البتة لا جوازاً ولا وجوباً بخلافِ أكثرِ أنواعِ المَبْنِيَّات ، وهذا منه حَسَنٌ من التَّنبيه ، فَتَنَبَّهْ له . وقد تَقَدَّمَ أنَّ البِنَاءَ فى الأسماء لَه سَبَبٌ فلنَنْظُر فى سببِ بناءِ المُضمراتِ / وتَعيينِ السَّببِ المُختَصِّ ١١٧/ بها مما ذَكَرَ ، أو ممَّا لم يَذكر فنقولُ : يَحتملُ أن يكونَ سببُ البِنَاءِ فيها شَبَه الحَرف الوَضعى ؛ لأنَّ منها ما وُضِعَ وَضْعَ الحَرفِ فى الأصلِ على حرفٍ واحدٍ كالتَّاءِ فى ضربتَ وضربتُ وضربتِ ، والنون فى ضربنَ ، والياءُ فى غُلامِي واضربِي ، والألفُ فى ضَرَبَا ويَضْربَانِ ، والواو فى ضَرَبُوا ويَضْربُونَ . أو على حَرفين ثانيهما حَرفُ لينٍ ، نحو : هُوَ وهِيَ وها فى ضربها ، و " نا " فى ضربنا ، ثم حُمِلَ عليها سائرُ الضَّمائر لتُجرى كلُّها مُجرًى واحداً ، كما حَمَلُوا أعد وتَعد ونَعد على يَعد فى الإعلال ، وكَما حملوا يكرم وتكرم ونكرم على أكرم فى حذفِ الهَمزةِ ، وكما حَمَلُوا فَعال فى المصادر كيَسَارِ وفَجَارِ على فَعالِ فى الأمرِ، ليُجرى كلٌّ فى بابه مُجرى واحداً ، فإذًا يَكفى أن تُرَدَّ فى بنائها إلى شَبَهِ الحَرفِ الوَضْعِيِّ الذى ذَكَرَهُ النَّاظِمُ قبل ، ويَحتَمِلُ أن يكونَ سببُ بنائِها وَضعُها فى الأصلِ على الافتقارِ إلى ما يُفَسِّرُهَا كما أنَّ الحَرفَ كذلك ، لأنَّ ذا الحُضور منها مُفتقرٌ إلى مَعنى الحضور كأنا ونحن فى التَّكَلُّم ، وأنتَ وأنتم فى الخطاب ، وذَا الغَيبة مفتقرٌ إلى مُحالٍ عليه فى الذِّكر أو فى العِلْمِ ، وهذه العِلَّةُ أتمُّ من الأولى ، لا طِّرادها ووجودها فى الضَّمائر كلِّها ، من غيرِ حَمْلٍ لِبَعضِها على بَعضٍ ، فهى بهذا الاعتبارِ تَرجعُ إلى شَبَهِ الحَرْفِ الافتقارى الذى ذَكَرَهُ أيضاً .

ويَحْتَمِلُ أن يكونَ سببُ البِنَــاءِ فيها الاستغناء ، باختلاف صيغها لاختلاف المَعانى ؛ لأنَّ المتَــكلمَ إذا عَبَّر عن نَفسه خاصةً فله تاءٌ مضمومةٌ فى الرَّفعِ ، وفى غيرِ الرفعِ ياءٌ ، وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة فى الرفع ، وفى غيره كافٌ تُفتحُ وتُكسرُ بحسبِ المُذكَّرِ أو المُؤَنَّثِ ، ولا يضرُّ فى هذا اتِّفاقُ اللَّفظِ فى النَّصبِ والجَــرُّ نحو : ضَرَبَنِى غُــلامى ، وضَرَبَكَ غُلامَكَ ، وضَرَبَهُ غُلامُهُ ، وضَرَبَنَــا غُلامُنَــا ، وما أشبه ذلك ، كما لا يَضُرُّ ذَلِكَ فى المُعربات حيثُ اتَّفَقَ النَّصبُ والجَرُّ معاً ، وذلك نحو : ضَرَبْتُ الزَّيــدَين ، ومَرَرْتُ بالزَّيدَين ، وضَرَبْتُ الهِنــدات ، ومَرَرْتُ بالهِنْدَات ، ورأيت الزَّيــدِين ، ومررت بالزَّيدين ، ورأيت أحمد ، ومررت بأحمد ، فهذه أربعةُ أنواعٍ ، يتَّفق فيها لَفْظُ النَّصبِ والجَرِّ ، ولم يكن ذلك قادِحاً فى التَّفرقة لأجلِ وُجودِ التَّمييزِ بالعاملِ ، فكذلك ما نَحن فيه وهو حَسَنٌ فى نَفسه ، لا بِحَسَبِ قَصْدِ النَّاظم ، وإن كان ابنه قد رجَّحه فى شَرحِ كلامه فقال[1] : ولعل هذا هو المُعْتَبَرُ عند الشَّيخِ ، ولذلك عَقَّبَه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنَّه قصد بذلك إظهار علَّةِ البناء فقال : (ولَفظُ مَا جُرَّ كَلَفظِ مَا نُصِبْ) ، أى : الصَّالِحُ للجَرِّ من الضَّمائر المُتَّصلة [٢ هو الصَّالِحُ للنَّصْبِ لا غيرُ . وأمَّا الرَّفعُ فلا يَصْلُحُ له منها إلا " نَا " خاصةً ، ولذلك أفْرَدَهَا ٢] بهذا الحكم كما يَجئُ بحولِ اللَّـهِ .

قال[1] : وَلمَّا بيَّن أنَّ الوَاقِعَ من الضَّمائرِ المُتَّصِلَةِ فى الإِعْرَاب كله[3] هو " نَـا " علم أن ماعداها من المُتصل المَنصوب لا يتعدى النَّصبَ إلا إلى الجَرِّ كياءِ المُتَكَلِّمِ ، وكافِ المُخاطبِ ، وهاءِ الغائبِ ، هذا ما قالَ على نَقْلِ بَعْضِهِ بالمَعنى ، وهو بعيدُ الاعتبارِ فى كلامِ الشَّيخِ من وَجهين :-

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم : ٢١ .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

أحدُهُمَا : أنّه شرحَ / فى بابِ المُعرب والمَبنى علّةَ البِنَـاء فى/١١٨ الأسماءِ ولم يَتَعَـدَّ (١) فيها شَبَهَ الحَرْفِ ، لأنّـه قالَ أولاً :

والاسمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْـــنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوْفِ مُـــدْنِي

فلَم يَجْعَـلْ لَهُ علَّـةً إلاَّ الشَـبَهَ ، ثُمَّ قَـالَ فى آخرِ الفصل .

وَمُعْرَبُ الأسْـمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأرْضٍ وَسُمَـا

فنَفَى البِنَـاء عن كلِّ ما لم يُشبه الحَرف، فدلَّ على أنَّ شبهَ الحَرفِ عنده هو المُوجب للبِنَـاءِ لا غيرُه ، وقد مرَّ بيان ذلك بأتَمَّ من هذا، فإن كان هذا الوَجه راجعاً إلى شبهِ الحرفِ بطريقٍ صَحيحٍ فيَحْتَمِـلُ أنْ يُريدَه النَّاظم احتمالاً غيرَ راجحٍ ، بل مرجوحاً ، لأنّه ليس فى كلامه هنا ما يَقْتَضيه ، إذ لمْ يَربط أحدَ الحُكمين بالآخر ، ولا نبَّه على ارتباطهما ، فلو أتى بالفاءِ فقال : فلفظُ ما جر كلفظِ ما نُصب ، لكان فيه إشعارٌ بما قالَ ، فلما أتى بالواو دَلَّ على أنّه لم يقصد ما قالَه ، وهذا هو الثَّانى من الوجهين . وأمَّا إذا لم يَرجع هذا الوجه إلى شَبَهِ الحَرف البَتَّـةَ أو رَجَعَ لكن بِتَكَلُّفٍ فيه(٢) فيَبعد جِداً قَصدُ النَّاظِمِ لـه ، مع ما تَقَدَّم له من ذِكْرِ الشَّبَهِ الوَضْعِيِّ والافتِقَارِيِّ ، ويَحْتَمِلُ على بُعْدٍ في قَصْدِهِ أيضاً أن يكونَ سَبَبُ بِنَـاءِ المُضْمَرَاتِ ما ذكره السِّيرافى من الابهامِ(٣) فى الأشيَاء كلِّهـا ، والدُّخول عليهـا ؛ لأنَّ المُضـمر يقع على كلِّ شيءٍ من الحَيوان وغَيره ، فأشبَهَ الحَرْفَ من حيثُ أن الحروفَ أعراضٌ تَعْترضُ فى الأشياءِ

---

(١) فى (أ) يتعدها فيها .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

كلُّهـا ، وقـد تقـدَّم بَيـانُ هذا الوَجـهِ ، وإمكان رُجُوعـه إلى مـا نَكَرَه النَّـاظِمُ ، وإمكانِ كَونه وجهاً مُستَقِلاً من أوجهِ (١ شَبَهِ الحَرْفِ فهذه ١) أربعةُ أوجهٍ يمكن تَعليل بناءِ المُضمر بها ، وجَميعها قد قيل به فيها ، وأشهَرُها الوَجهان الأولان، ثم قـال : (وَلَفظُ مَـا جُـرَّ كَلَفظِ مَـا نُصِبْ) يعنى أنَّ الضـمـائرَ المُـتَّصِلَـةَ المَوضـوعةَ للجَرِّ مـثل الضَّمائر المَوضوعة للنَّصبِ فى اللَّفْظِ ، فإنك تقولُ : ضَرَبَنِى غُلاَمِى ، فالياءُ ضميرُ جرٍّ فى غلامى ، وضميرُ نَصب فى ضَرَبَنِى ، وكذلك الكافُ فى ضَـرَبَكَ غُلاَمُكَ كانت مفتـوحـةً أو مكسـورةً ، ومثله ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ (٢) و ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّك ﴾ (٣) وكذلك هاءُ الغائبِ وهاء الغائبة نحو : ضَرَبَهُ غُلاَمُهُ ، وضَرَبَهَا غُلاَمُهَا ، ومثله ﴿ فَأَمَّا الإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلاَهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّى أَكْرَمَنْ ﴾(٤) ، وقولُهُ ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ (٥)، ووجهُ هـذا الاشتِراك طَلَبُ الاختِصارِ ، وتَقْليلُ الأوضاعِ مع أنَّها لا تَلْتَبِسُ ، للتَّميز بالعوامل فيهـا . وأمَّا ضَمَائرُ الرَّفْعُ فدلَّ المَفهوم على أنَّها ليست كَضَمَائرِ النَّصْبِ ، إلا أنَّه خَرَجَ عن ذلك ضَمِيرٌ واحدٌ فجُعل لَفظُهُ فى الرَّفعِ كَلَفْظهِ فى النَّصْبِ ، وذلك " نـا " فَنَبَّهَ عليه بقَولِـهِ : (للرَّفعِ والنَّصْبِ وجرٍّنا صلَحْ) يعنى أنَّه خَرَجَ عن أصلِ المُخالفة فى اللَّفْظِ فاستُعملَ فى الرَّفعِ كما استُعمل فى النَّصبِ وفى الجَرِّ . أمَّا استـعمـالُهُ فى الجَرِّ فعلى القَـاعدة المُستمرة ، وأمَّا استعمالُهُ فى الرَّفعِ فعلى خلافِ القَاعدة ، ومثَّل استِعماله فى الأحوال الثَّلاثةِ بقوله : (اعرفْ بِنَا فَإِنَّنَـا نِلْنَـا المِنَحْ) فالأول : فى موضعٍ

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة الضحى : آية : ٢ .

(٣) سورة الاسراء : آية : ٧٩ .

(٤) سورة الفجر : آية : ١٥ .

(٥) سورة الشمس : آية : ٨ .

جَرٍ بالبَاءِ ، والثَّاني : في موضع نَصْبٍ بـ "إنَّ" ، والثَّالثُ : في موضعِ / ١١٩/ رفعٍ بـ " نِلْنَا " و (اعْرِفْ بِنَا) معناه :[١] اعرفنا من المَعرفةِ والعِرفان ، وتَعَدَّى بالباءِ التي في معنى الظَّرفِيَّةِ ، كأنَّه يُريد اجعلنا موضعَ عِرفَانِكَ ، فَإِنَّنا نِلْنَا المِنَحَ ، ويُمكن أن يكونَ من قولهم : عَرَفَ بِهِ واعتَرَفَ ، أي أقرَّ به ، والمَعنى أقرَّ بفضلنا فإنَّنا نلنا المِنَحَ ، ونالَ يَجوزُ أن يكون من المُتعدى إلى اثنين ، أو من المُتَعَدِّي إلى واحد ، فإنَّكَ تقولُ : نلتُ خيراً ، أي : أصَبْتُهُ ، وتقول : أنَلْتُ الشَّيء زيداً أي : أعطيتُهُ إيَّاهُ ، وأنلته لَه ونِلتُهُ إيَّاه ، فالمعنى على الأول ، فإنَّنا أصبنا المنح واحتوينا عليها ، وعلى الثاني تعرف بنا فإنَّنا أَنَلْنَا الناسَ المنحَ والعَطايا ، وهذا أظهرُ من الأوَّل . والمنحُ : جمعُ مِنْحَةٍ وهي العَطِيَّةُ ، يقالُ : مَنَحَهُ كَذَا[٢] يَمْنَحُهُ ويَمْنِحُهُ مَنْحاً ، والاسمُ : المِنْحَةُ . والمِنْحَةُ أيضاً : العَارِيَّةُ . قال أبو عُبَيْدٍ[٣] للعَرَبِ أربعةُ أسماءَ تَضَعُهَا مَوْضِعَ العارِيَّةِ المَنْحَةُ[٤] والعَارِيَّةُ والإفقارُ والإخبَالُ .

وقَولُهُ : " نَا صلَحْ " " نا " مبتدأ خبره " صَلَحْ " وللرَّفعِ وما بعده متعلق بـ " صَلَحْ " ، وفي هذا الكَلام نَظَرٌ إعرابِيٌّ سيُنَبِّهُ عليه ، وإن كان قد تقدَّم مثله في قوله (بِالجَرِّ والتَّنْوِيْنِ والنِّدَا وَأَلْ ..) إلى آخره ولمَّا بَيَّنَ أنَّ لَفظ " نا " قد صَلَحَ لوجوهِ الإعراب دلَّ على أنَّ غيرَه من ضَمَائِرِ الرَّفْعِ لَيس كَذَلِكَ ، بل له لَفظٌ آخرُ .

---

(١) في الأصل معنى .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) هو القاسم بن سلام ، والنص في غريب الحديث له : ١/٢٩٣ .

(٤) في غريب الحديث : (المنيحة) . واللسان (منح) .

واعلم أنَّ ضمائرَ الرَّفعِ المتصلة إنَّما تقدم له منها الياء في سليه ، وضمائر النصب إنما ذكر منها [(١] الكاف فى أكرمك [١)] و " الهـاء " فى سَليْهِ وضمائر الجَرِّ[(٢)] إنَّما ذكر منها اليَـاءَ فى ابنى ، وذلِك كلُّه فى قَوله : " كالياءِ والكَافِ من ابنى أكْرَمَكْ ... إلى آخره " فاستَدرك الياءَ للنُّصب والكاف والهَاء للجَرِّ بقوله : (ولَفْظُ ما جُرَّ كلفظِ ما نُصِبْ) فصارَ كلُّ واحدٍ من الياءِ والكافِ والهاءِ صالحاً للنَّصْبِ والجرِّ ، فتقول : ضَرَبَنِي ابنى ، وضَرَبَكَ ابنُكَ ، وضَرَبَهُ ابنُهُ وأمَّا الرَّفعُ فاستدرك له " نَا " فى قوله : (للرَّفْعِ والنَّصْبِ وجرٍّ نا صَلَح) .

* * *

وبقى له ألفاظ أُخر بيَّنـها بقَـوله :

وألفٌ والوَاوُ والنُّـونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَـامَا واعْلَمَا

يعنى أنَّ الألفَ والواوَ والنُّونَ ضمائرُ رفعٍ أيضاً، تكونُ للغائبِ وغيره فكونها للغَائبِ نحو : " قَامَا " المُمَثَّل به ، إذا قُلت : الزَّيدان قَامَا والزَّيدون قَامُوا، وكذلك الهِنْدَات قُمْنَ ، وغيرُ الغائبِ هو الحاضِرُ ، وأراد به المُخاطب ، دلَّ على ذلك مثاله وهو: (اعْلَمَا) ومثله : اعلَمُوا واعلَمْنَ ، وأمَّا المُتَكَلِّمُ فلا ضَميرَ له هنا ، والمُضارع أيضاً تلحقه هذه الضَّمائر للغائبِ والحاضِرِ نحو: أنتُما تَقُومان ، وأنتُم تَقُومون ، وأنتُنَّ تَقُمْنَ وهما يَقومان ، وهُم يقومون ، وهنَّ يَقُمْنَ . ونَصُّه هذا فى هذه الأحرف الثَّلاثة قد دَلَّ على كونِها ضَمائرَ لا علاماتٍ على الجُملة ، وهو مذهبُ الجُمهورِ ،

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) الياء .

وذَهَبَ المازِنِيُّ (١) فيما نُقِلَ عنه إلى أنَّها لا تكون ضَمَائِرَ البَتَّة ، وإنما هن علامـات مطلقـاً ، فإذا قلت : يقـومـان الزَّيدان ، ويقـومـون الزَّيدون ، ومـا أشبَه ذلك ، فـهى عـلامـاتُ بـاتفاقٍ ، فكذلك يكون الحُكم إذا قلت : الزَّيدان يقـومان ، والزَّيدون يقـومون ومـا أَشبه ذلك ، وكذلك النُّون فى يقمن واليـاءُ فى تَقـومـين يا هندُ ، فـالفـاعلُ مـسـتكنٌّ فـى الجَـمـيع (٢)، وهذه الأحـرف علامـات تدلُّ على فَرعيته فى تَثْنيةٍ أو جَمعٍ أو تأنيثٍ ، كما كـانت التَّاءُ فى قـامت ، كذلك بـاتفاقٍ ، وردَّ الـمُـؤَلِّفُ هذا فى " شَرْحِ التَّسهِيْلِ "(٣) بمـا //١٢٠ ذكر فى ياءِ تَقومين ، وذلك كافٍ هنا فلا حاجةَ إلى الإعادة .

واعلم أنَّ هذا الفَصل فيه نقصُ بَيَانٍ من ثَلاثَةِ أوجه :

أَحَدُها : أنَّه لَم يَستَوفَ ضمائرَ الرَّفعِ على الكَمَالِ ، بَل نَقَصَه منها التَّـاءَ فى نَحـوِ : قُمتُ وقـمتَ وقـمتِ ، أعنى مِن الضَّـمـائرِ البَارِزَة ، وأمَّـا المُستترةُ فهو ذاكرها إثرَ هذا .

والثانى : أنَّه عرَّف بضمائرِ النَّصبِ والجَرِّ تعريفاً مُجْمَلاً ، لأنَّه إنَّما ذَكَرَ منها ما دَلَّ على الـمُفردِ الـمُذَكَّرِ ، ولم يَذكُر من ضمائِرِ الـمُؤَنَّث إلاَّ اليـاءَ فى (سَلِيْه) فتَرَكَ اختلافها بحسبِ التَّثنيةِ والجَمعِ والتَّأنيثِ ، بل تَرَكَ فى كافِ الخِطَابِ ذِكْرَ الفَتحِ مع الـمُذكرِ لكونِ الكافِ أتت فى نَظمه رَوِيًا مُقَيَّداً حَيْثُ قالَ : (مِنِ ابْنِى أَكْرَمَكْ) فلم يَتَعيَّن للمُذكَّرِ فتحٌ من كسرٍ ولا العكس للمُـؤَنَّثِ . وأنت تَعلم أنَّ الكافَ تُفـتح للواحِـدِ الـمُذَكَّـرِ ، وتُكسـر للوَاحِدِةِ الـمُؤَنَّثَةِ ، وتُوصـلُ مضمـومةً بميمٍ وألفٍ لـلاثنين والاثنتين ، وبميمٍ

---

(١) منهب المازنى فى شرح التسهيل : ١/١٣٤.

(٢) فى الأصل : الجمع .

(٣) شرح التسهيل : ١/١٣٤.

وواوٍ ممدودةٍ لجمعِ المُذَكَّرين العُقَلاَءَ . ويجوزُ حذفُ الواوِ وإسكانُ الميمِ وبنون مشدَّدة لجمعِ المُؤَنَّثِ فتَقولُ فى الأوَّل : ضَرَبَكَ ، وفى الثَّانِى : ضَرَبَكِ ، وفى الثَّالث : ضَرَبَكُما ، وفى الرَّابع : ضَرَبكُمُو وضَرَبَكُمْ إن شئت ، وفى الخامس : ضَرَبَكُنَّ ، والهاءُ أيضاً وهى المُنَبَّهُ عليها فى " سَلَيْهِ " تُضَمُّ للمُذَكَّرِ الواحدِ إن انضم ما قَبها أو كان مَفتوحاً أو ساكناً غيرَ الياءَ ، وتكونُ مكسورةً إن انكسر ما قبلها ، أو كانَ ياءٌ قبلها كَسْرةٌ ، أو فَتْحَةٌ ، لكنها توصل بمجانس حركتها من واوٍ أو ياٍ إن تحرك ما قبلها تَحَرُّكاً أَصلياً نحو : ضَرَبَهو ويَضْرِبُهُو ولَهُو ، ومن إبِلِهِى وبِهِى . فإنْ سَكَنَ ما قبلها أو تَحَرَّكَ تَحَرُّكاً عارضاً ففى الوَصل وجهان :

فالأولُ نحو : لم يَضربه ، وَعليه ، تقولُ فيه إن شئتَ : لم يضربهو وعليهى ، والأول أَشهرُ .

وفى الثَّانى تقولُ : أعطِهِ ولم يُعْطِهِ ، وأعطِهِى ولم يُعطِهِى إنْ شئتَ وَتفتح الهاءَ للمُؤَنَّثَةِ الوَاحدةِ ، وتوصلُ بألف مطلقاً نحو : ضربها ولم يضربها ، وهو يضربها ، وبها وعليها ، وتُوصل مضمومةً أو مكسورةً ، كما تقدَّمَ فى التَّفصيل بميمٍ وألفٍ للاثنين والاثنتين ، وبميمٍ مضمومةٍ ممدودةٍ أو ساكنة كما تقدَّم مع الكافِ لجمعِ المذكرين العُقلاء ، فتقول فى المثنى : ضربهما ولم يضربهما ، ولهما وبهما ولم يرضهما ، وفى المَجموع ضربهم ، وضربهمو إن شئت ، وبهم وبهمو إن شئت ، وبنون مشدَّدةٍ للمُؤَنَّثات نحو : ضَرَبَهُنَّ ولم يضربهُنَّ ، ولم يُعطِهِنَّ وبهنَّ ولهنّ ، هذا فى ضَمائر النَّصبِ والجَرِّ . وأمَّا فى ضمائرِ الرَّفع فالتاءُ تُضَمُّ للواحدِ المذكرِ المتكلم ، وتفتحُ للمخاطبِ وتُكسرُ للمخاطبةِ بغيرِ مَدٍّ ، كالكافِ ، وتوصلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للاثنين والثِّنتين ، وبميمٍ ساكنة أو مَضمومة مَمدودة لجمعِ العُقَلاَءِ من الذُّكور ، وبنون

مشدَّدة للإناث ، فهذا كلُّه مما نَقَصَه التَّنبيه عليه ، مع أنَّه ضَرورِيٌّ لايَتَحَصَّلُ فَهمُ الضَّمائرِ إلاَّ به ، وهو كما تَرَى و قد أَغْفَلَ ذِكْرَهُ ، فما أولاه بالاعتِراضِ والنَّقْدِ عَلَيْـهِ . والثَّـالثُ : أنَّه لما ذكر أنَّ الألفَ والوَاوَ والنُّـون من ضمائرِ الاتصالِ لم يُبَيِّن أنَّها ضمائرُ رَفْعٍ ، فأوهم أنَّها من جُملة ضمائرِ النَّصب والجَرِّ ، وهو إيهامٌ مُخِـلٌ .

فأما الاعتراض الأول فلازمٌ له ، فَلَوْ قَـالَ - بعدَ ذكرِ الألفِ والوَاوِ والنُّـون -

وَلِلحُضُـورِ التَّـا كَقُمْتَ قُمْتَـا قُمْتِ ولِلفُـرُوعِ قَدْ نُبِّـهْتَـا

أو غير ذلك مما يُعطى فيها بياناً ، لَتَـمَّ قَصدُهُ ، وكذلك الثَّـانى لو حَرَّرَهُ بأن يَقُـولَ مَثَـلاً - بعدَ بَيَـانِ أنَّ لَفظَ ما جُرَّ كَلَـفْظِ مَـا نُصِبَ - //١٢١ :

فَالنَّصْبُ نَحْوَ عَمِّنِي وَعَمَّـهْ عَمُّـكَ والبَـاقِي رُزِقْتَ فَهْمَـه

لم يخل من بيانِ الفُروع ، كما فَعَلَ فى الضَّمائرِ الـمُنْفَصَـلة ، ويحصل بذلك بَيَـان ضَمَائرِ الجَرِّ لقوله :(وَلَفظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ)، وأمَّا الـثالث : فيُمكن أن يكونَ سكت عن بَيَـانِ أنَّها من الضَّمائر اتكالاً على فهم ذلك من قوله : إثرَ هذا ، (وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفـعِ مَا يَسْتَتِرُ) إذْ فيه إشـارةٌ إلى أنَّ مـا تَقَدَّمَ من ضَمائرِ الرَّفعِ ، وهذا اعتِـذَارٌ ضَعِيْفٌ ، فلو قالَ مَثَـلاً :

وَألِفٌ والوَاو والنُّـونُ لِمَـا غَابَ وغَيـرِهِ ولِلرَّفْعِ أنْتُمَـا

لَكَـانَ أولى من التَّمثيلِ لبَيَـانِ الخِطَـابِ أو قالَ :

وَألِفٌ والوَاوُ والنُّـونُ لِمَـا خُوْطِبَ أَوْ غَابَ ولِلرَّفْعِ انْتَمَى

لَتَمَّ له الـمَقْصِدُ ، واللهُ أعْلَمُ .

* * *

ثُمَّ أَخَذَ فى بَيَــانِ ما يستتر من ضمائرِ الرَّفْعِ فقال :

وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِــرُ   كَافْعَـلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ

يعنى أنَّ ضمائرَ الرَّفعِ المُتَّصِلَّةِ على قسمين : قسمٌ بارزٌ يُنطق به ، وقد تقدّم ذكره . وقسمٌ يَسْتَتِرَ ، فَلا يَظْهَرُ له أَثَرٌ فى اللَّفْــظِ ، وإنَّمــا هو مقدّر فــى النِّيَّــة ، فعبَّر عن هـذا المَعنى بالاستـتار ، كأنَّه احتَجَبَ عن الإدراك اللَّفظى .

فإن قيلَ : إن الاستتارَ فى الذّهن إنَّما يُستعمل فيما كانَ منكشِفاً ثم اختفى ، والضَّميرُ المستترُ هنا لم يكن ظاهراً ثُم اختَفَى ؛ لأنَّ حقيقةَ الضَّميرِ البارزِ ألاَّ يخفى أبداً ، والضَّميرُ المستترُ هنا لا َيظهرُ أبداً ، وإذا كان كذلك لم يَلِقْ بالمَوْضِعِ لَفْظُ الاستِتَارِ ، وإنَّما كان الأولى الاتْيَـانَ بلفظٍ يُعطى معنى عَدَمِ [1] الظُّهورِ جُمْلَةً ، كما قالَ فى " التَّسهِيْلِ " [2] فمِنه واجبُ الخَفَـاءِ ومنه جـائزُ الخَفَـاءِ ، إذ لفظةُ الخَفَاءِ لا يُفهم منها أنَّـه كان ظاهراً ، ثم خَفِيَ بخلافِ لَفظة الاستِتَارِ والاختفـاء ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذين مطاوعٌ لقولك : سَتَرتُـهُ وأَخْفَيْتُـهُ ، أى : فَعَلْتُ به هذا بعدَ أن لم يَكن ، وليست الضَّمَـائِرُ المُستَتِرَةُ [3] مما كانَ ظاهراً ثم استَتَرَ ، لأنَّك إذَا قلتَ : افعل يا زيدُ فليس المقدّرُ لفظَ أنت ولا غيره ، وكذلك إذَا قلت : نَحن نفعلُ ، فليس المقدر لفظَ نحن ولا غيره ، وكذلك سائر ما يستتر منها وجوباً ، وإنما هى أمور ذهنيَّة تقديريّة لم تظهرْ قَطُّ ، فلم ينبغ أن يأتىَ بما يقتضى أنَّـها ظَهرت .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) التسهيل .

(٣) فى (أ) . وفى الأصل وباقى النسخ : المتصلة .

فالجوابُ : أنَّ النَّاظمَ لم يعتنِ بهذا التَّحقيقِ ، اتكالاً على فهمِ المُراد ثم إن سَلَّمنا قصده إليه فَعلى لحظٍ آخرَ ، وذلك أنَّ الضَّمائرَ المُتَّصلةَ أصلها فى القِيَاسِ أن تَبْرُزَ وتَظْهَرَ فى النُّطقِ ، لما تقرَّر فى الغالبِ من حالِها ، إذْ هى من قَبيلِ الألفاظِ ، فما استَتَرَ منها فأصلُهُ [1] ألاَّ [2] يَسْتَتِرَ، وإذا كان كذلك فقوله : (وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرِ) أى : ما كانَ فى الأصلِ القِيَاسِيِّ حَقِيقًا بالظُّهور ، ثم صارَ بالاستعمالِ [3] ممَّا يَسْتَتِرُ يَظْهَرُ ، فظهورُهُ الذى أشعرَ به اللَّفظ هو القِياسُ . ولذلك نَقُولُ فى الضَّميرِ فى : (اسكن) ونحوه أنَّه من قبيلِ الألفاظِ ، وقد اعتَرَضَ شيخُنا القاضى[4] أبو القاسم الحَسَنِيُّ – رحمه الله – حدَّ الكلمةِ فى " التَّسْهِيلِ " ، بأنَّه أتى به ليكونَ حداً منطقياً ، وهو لم يأتِ فيه بالجنس ، لا الأقرب ولا الأبعد فإنَّه قال[5] فيه : الكَلِمَةُ لَفظٌ ، ثُمَّ قالَ : أو مَنْوِيٌّ معه كذلك ، وتقديره عنده : أو غير لفظ [6] منوى مع اللَّفظ فكأن الجنس عنده لفظ أو غيرُ لفظٍ ، وهذا ليس بجنسٍ[6] .

قال شيخُنَا القاضِي – رحمه الله – ومن العَجَبِ أنَّه لا يَجِدُ هذا الجنس لو بحثَ عنه . قال : والذى أوقعه فى هذا جَعله الضَّمائر من قَبيل غير/ اللَّفظِ ، وليس كذلكَ ، وإنَّما هى من قبيل الألفاظِ ، وإنَّما/١٢٢

---

(١) فى (أ) أصله .

(٢) فى الأصل لا يستتر .

(٣) فى (أ) فى الاستعمال .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) التسهيل : ٣.

(٦-٦) ساقط من (أ) .

عَرَضَ لها[1] أن أُضمِرت فلم تَظهرْ فى النُّطق ، وهى قَد تَظهر فى أَحيان أخرَ ، يعنى حَيْثُ يجبُ الظُّهورُ . فالحَاصِلُ أنَّ كلامَ النَّاظِمِ على كلا المَحملين صَحِيْحٌ ، ثم ذَكَرَ لاستِتَارِ الضَّميرِ ثَلاثَة مَواضعَ :

أحدُها : فعلُ الأمرِ إذَا كان للواحدِ ، لا للاثنين ولا الجَماعةِ وللمذّكر لا للمُؤَنَّثِ ، فهذان وصفان لابدَّ منهما ، وهُما اللَّذان أعطاهما التَّمثيل بأفعل ، فإنَّ الأمرَ إذَا كان للاثنين أو الجَمعِ بَرزَ ولم يَستَترْ نحو : افعلا وافعلوا وافعلن ، وكذلك إذا كانَ للمؤنَّثِ بَرَزَ نَحو : افعلى والياء عنده ضَميرٌ لا عَلاَمَةٌ حَسْبَ ما تَقَدَّمَ ، فإذا اجتَمَعَ الوصفان استَتَرَ الضَّميرُ فتقولُ : اضرب واعلم وقُم ، وما أشبه ذلك .

والثانى : الفعلُ المضارعُ ذو الهَمزةِ الدَّالةِ على المُتَكَلِّمِ وحده ، أو النونُ الدَّالةُ على المتكلِّمِ ومعه غيره ، أو وحده مع قَصد التَّعظيم ، وهما اللذان نبَّه عليهما بقوله : (أُوَافِقْ نَغْتَبِطَ) وكأنَّه قَصَدَ أنَّ المضارعَ إذا كان فاعلُه المُتَكَلِّمَ استَتَرَ مطلقاً ، بخلافِ غَيرِ ذلك ، فإنَّ الضَّميرَ يَظهرُ معه إذَا قُلتَ : يَفعلانِ و يَفعلونَ ولتَفْعَلِى وما أشبه ذلك .

والثَّالثُ : الفعلُ المضارعُ ذو التَّاء ، لكن بشرطِ أن يكونَ للواحدِ المخاطبِ نحو : أنتَ تَفعلُ وهو الذى دَلَّ عليه قوله : (إذْ تُشْكَرُ) وهو فعلٌ

(١) لهما ساقط من الأصل .

مبنيٌّ للمفعولِ ومثله المبنى للفاعلِ ، كقولك : أنتَ تَشكُرُ ، إذ لا فَرقَ بينهما ، ومن هنا يَحْتَمِلُ المثال الضَّبط بالبناء للفاعلِ ، وأظنُّ أنَّ ابنَ النَّاظِمِ (١) هكذا ضَبَطَهُ إلا أنَّه جعل مثال التَّاء " تَغتبط " ومثال النُّون "نشكر " والأمر فى ذلك قريبٌ ، فإن لم تكن التاءُ للواحدِ المخاطبِ ، بل للواحدةِ الغائبةِ ، فالضميرُ يَبْرُزُ هنالك فى نحو ما تَقومُ إلا هِيَ ، وكذلك إن كانت التَّاءُ للواحدةِ المخاطبةِ ، نحو : لِتَفْعلِي يا هندُ ، وإن عددت هذه المواضع أربعةً فلا بأسَ ، وهكذا فعل ابن الناظم (١) .

واعلم أن قولَه : (وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفعِ مَا يَسْتَتِرُ) يدلُّ على أن الاستتار إنَّما يكونُ فى ضمائرِ الرَّفعِ ، وأمَّا ضمائرُ النَّصب والجرِّ فلاتَستتر البَتَّةَ ، ووجه ذلك أنَّ ضميرَ الرَّفعِ عُمْدَةٌ فى الكلامِ لايُستغنى عنه ، فساغَ تقديره من غيرِ تلفظ به ، استغناءً عن لفظه بتقديرِ مَعناه ، بخلافِ الضَّمائر الأُخَر ، فإنَّها فَضَلاتٌ يُستغنى عنها ، فلم يَسغ تقديرها والاستغناءُ عن اللَّفظِ بها ، لعدمِ الدَّليلِ على القَصدِ إليها ، وبناءِ الكلام عَليها .

فإنْ قيلَ : فأنت قد تقولُ : أعجَبَنِي الذى أكرمتُ ، تُريدُ : أكرمْتُه و﴿ اقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ (٢) تريدُ قاضِيه ، فجعلت ضميرَ النَّصبِ وضميرَ الجرِّ مستتراً ، كما جعلته مستتراً فى (افعل) وأخواته ، فكيفَ يخصُّ النَّاظمُ الاستتارَ بضميرِ الرَّفعِ ؟

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم : ٢٣ " نغتبط " و " نَشْكُرُ " خلاف ما ذكر عنه المؤلف هنا وعلى هذا وجه الكلام فى الشرح حيث قال : وتاء المخاطب كـ " تشكر " .

(٢) سورة طه : آية : ٧٢ .

فالجوابُ : أنَّ ذلك فى ضميرِ الرَّفعِ استتارٌ حقيقةً ، وفى غيره حذفٌ وقد فرق الناسُ بينَ الأمرين ، بأن [1] المُضمرَ فى حكمِ الحاضرِ المَلفوظِ به المراد ، بخلافِ المحذوفِ ، فإنَّه كان ملفوظاً به ، ثمَّ تُرِكَ وأُهْمِلَ فليسَ فى حكمِ الحاضِرِ .

والدليلُ على صِحَّةِ هذا الفَرق أنَّك إذا سَمَّيتَ بضَرَبَ المستتر فيه الضَّمير حكيتَ كما تُحكى الجُمَلُ ، وإن سمَّيت بقولك : ضَرَبَهُ حكيت أيضاً ، فإنْ حذفتَ الضَّميرَ المَنصوبَ أعربتَ ، وإنْ كانَ أصلُ الحَذْفِ اختصاراً . وذلك دليــــلٌ على : عدم / اعتباره ، ١٢٣/ وعلى اعتبار ضَمير الرَّفع ، وقدْ فَرَّقَ ابنُ خروفٍ وغيره بين المُضمَر والمَحْذُوف بما لم يَحضرنى الآن ، فما أشَار إليه الناظم صحيحٌ لاشكَّ فيه إلا أن فى حَصره مواضع الاستتارِ نظراً وهو أنَّه إما أن يريدَ حصر مواضع الاستتارِ الواجـــبِ ، وإمَّا أن يريدَ حصرَ مواضعِ الاستتارِ مطلقًا ، فإنَّ من ضمائرِ الرَّفعِ ما يَجِبُ استتاره ، ومنها ما يَجُوزُ استتاره وظهُورُه ، ومنها ما يمتنع استتاره ، أمَّا هذا الأخير فهو ما تَكَلَّم فيه أولاً ، وأمَّا غيرُهُ فهذا فصــله ، فإن أراد الواجب الاستتار - وهو الذى أراد بلاشكٍ - فقد نقصه موضعٌ خامسٌ لابدَّ من ذكره ، وهو : اسمُ فعلِ الأمرِ ، كنَزَالِ وصَه وإيهْ إذا [2] كان مسنداً إلى مفرد أو مُثنى أو مجموع مذكَّر أو مؤنَّث ، فإنَّك تَقولُ : مَه يا زَيدُ ويا زيدان ويا زيدون ويا هندُ ويا هندان[3] وياهندات ، وكذلك سائرها . وقد نبَّه على ذلك فى " التَّسهيل " فعدَّ من المواضع اسمَ

(١) فى (أ) فان .
(٢) ساقط من الأصل .
(٣) ساقط من (أ) .

فعلِ الأمرِ مطلقاً وعلى هذا النّظر يكونُ حصرُهُ ناقصاً ، وإن أرادَ ما هو أعمّ من الواجبِ الاستتار ، والجائزه [1] فكلامُهُ أيضاً معترضٌ ، إذ ليس فى كلامه ولا تمثيله ما يُشعر بذلك ، وإذا كان خارجاً عنه فهو جزءٌ من المسألةِ نقصه ذكره .

فإن قلتَ : إنّ قولَه : (مَا يَسْتَتِرُ) يَحتمل أن يريدَ به القِسمين معاً .

قيل : التّمثيلُ بما يَجِبُ استتاره يَرفع ذلك الاحتمال فيلزمُ الاشكالُ .

والجائز الخفاء هو الضمير المرفوع بفعلِ المفردِ ، مذكراً كان أو مؤنّثاً ، مضارعاً كان الفعلُ أو ماضياً ، نحو: زَيدٌ قامَ ، وهندُ قامت ، وزيدٌ يقومُ ، وهندٌ تقومُ ، والمرفوعُ باسمِ فعلٍ بمعناه كهَيْهَاتَ لو قلت : العَقيق وأهلُه هَيهاتَ ، وسواءٌ فى هذا ضميرُ الواحدِ والاثنين والجَميعِ ومثله سرعان ووشكان ، والمرفوع بصفة بمعناه أيضاً نحو : مررت برجل حسنٍ ، وبرجل قائمٍ ، وبامرأة جميلةٍ ، وإنّما كان جائزَ الخفاءِ لصحةِ ظُهورِهِ فى الحَصرِ بإلاّ ، وصلاحِيَة الظّاهرِ فى مَوضِعِهِ ، بخلافِ القِسمِ الأولِ كقولك : زَيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ ، وما حَسَنٌ إلا هو ، وهيهات العقيقُ وأهلُه .

والجوابُ أن يقالَ: يَحتَمِل أنه أرادَ الواجبَ الاستتارِ [2] والجائزه معاً ، ولا يلزمه اعتراضٌ ، ويَحتملُ أن يكونَ الواجبَ الاستتارِ فقط ، فأمّا إن أرادَ[2] الأولَ فإنّه إنّما مثّلَ بالواجبِ ، لأنّه أقعد فى ذلك من الجائزِ ، وأتَى بالكافِ تنبيهاً على ما بَقِيَ مما لم يُنَبّه عليه بمثالٍ ، ويدلُّ على ذلك أنّه إنّما قال أولاً : (ومن ضَمير الرّفع ما يستتر) ولم يُقَيدْ ذلك بوجوبٍ

---

(١) فى (أ) والجائز .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

ولا جـواز ، وأيضـاً فـإذا أمكنَ صـرفُ الأمـثلةِ إلى نوعٍ من أنواعٍ المُستتر لم يكن التَّمثيلُ نصًا فى تـعيين أحدِ النَّوعين ، إذْ معناه أنَّ من ضميرِ الرَّفعِ مايَستتر هذا الاستتار ، فاقتضى أنَّ منه ما يستتر على نوعٍ آخـر وهو الجواز ، إلا أنه لم يَعْتَنِ بقسمِ الجائز الاستـتارِ ، وأمَّا إن أرادَ الثَّانى فاللَّفظُ صالحٌ لـه . ولا سيَّما حين قيَّد ما ذكرنا بالتَّمثيل .

فإن قيـلَ : إنَّ قـولَه : (ما يَسـتتـر) كيف يُعطى اللُّزُوم مع صلاحيَتِهِ لغيره (١) ؟

فالجواب من وجهين :

أحـدهما : أنَّ مـراده بقـولـه : (مـا يسـتتـر) أى : مـا شأنه الاستِـتَارُ لا بمعنى أنه قد يكون وقد لا يكون ، والعربُ تُعَبِّرُ بالمُضارع وتريد به الدَّوام من غير انقطاعٍ كقولهم : فُلانٌ يُعطـى ويمنَع ، أى : شـأنه هذا ودأبـه أبداً ، فيكون / هذا من ذلك . ‏/١٢٤

والثَّانى : أنَّ العبارة وإن كانت مطلقةً فقد قيَّدها ، لما مثل بما يَلزمه الاستتار ، فدَّل على أنَّ ما مثل به مُرادٌ له . والله أعلم .

* * *

ولمَّا بيَّنَ الضَّمائرَ المُتَّصِلَةَ وعدَّدَها وذَكَرَ مرفوعَها ومنصوبَها ومَجرورَها ، أَخَذَ فى بَيَانِ الضَّمائرِ المُنْفَصِلَةَ ، وهـو القِسْمُ الثَّانِى (٢ من قِسْمَى الضَّمائر فقالَ ٢) :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

وَذُو ارتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أنا هُو وأنْتَ والفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ
وَذُو انْتِصَابٍ فى انْفِصَالٍ جُعِلاَ إيَّاىَ والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

فقسَّم الضَّمائرَ المُنْفَصِلَةَ إلى قسمين :

قِسْمٌ مَرفوعٌ ، أى : هو من ضمائرِ الرّفع ، وهو الذى عَبَّرَ عنه بذى الارتفاعِ .

وقِسْمٌ منصوبٌ ، أى : هو مِن ضَمَائِرِ النَّصْبِ ، وهو المُعَبَّرُ عنه بذى الانتِصَابِ .

ولم يَذكر للجرّ ضَمِيراً مُنْفَصِلاً ؛ لأنَّه معدومٌ إذ الجارُّ لا يقوى أن يكونَ فى درجةِ الفعلِ ، والفِعْلُ قوىٌّ فجازَ تصرُّفُه فى معموله بالتَّقديمِ والتأخيرِ والفَصلِ ، بخلافِ الجارِّ ، كان اسماً أو حرفاً ، فلما ضَعُفَ عن مرتَبَةِ الفعلِ لم يُفصل منه ضَميره ، فكما لا يَنفصل المَجرورُ عن جارِّه إذا كان ظاهرًا ، فكذلك لا ينَفصلُ عنه إذا كان ضميراً ، بل الاتِّصالُ هنا أولى ، وابتدأ النَّاظمُ بضمائرِ الرَّفعِ فقال : (وَذُو ارتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أنَا هُوْ وَأنْتَ) أراد أنَا وهُوَ ، إلا أنه حذف العاطف ضرورةً ، يعنى أن الضَّمائرَ المُنْفَصلة المرفوعةَ هذه الثَّلاثةُ و فُرُوعُها ، وجعله غَيرها فروعًا دلَّ على أن هذه هى الأصُول ، وذلك صحيحٌ ، فإنَّ الأصلَ الإفرادُ ، وغيرُهُ فرعٌ عنه ، والأصلُ أيضاً التَّذكير ، وغيره فرعٌ عنه ، والدَّليل على ذلك : جعلهم لما ليس مفرداً مذكراً علامةً تدلُّ عليه فى حالِ إسنادِ الفعلِ إليه ولذلك قالَ الجُزُولِىُّ (١) : إذا ذكر الفعل أدرك أنهُ لابُدّ من فاعلٍ ، وأنَّه أقَلّ ما يكون واحداً ، وأنَّ أصلَه التَّذكيرُ قال : فيحتاج ما لا يدرك إلى علامةٍ فكذلك

(١) المقدمة الجزولية : ١٨ .

هـا هُنا ، فـ " أنا " ضـميرُ الـمُتَكلِّم وحدَه و " هو " ضـميرُ الغـائِب المُذكَّر وحدَه و" أنت " ضميرُ المُخاطب المذكرُ وحدَه ، فهذه ثلاثةُ أقسامٍ كلُّها للمفردِ المذكرِ ، فإذا ما خرجَ عنها ففرع عنها ، وذلك ضميرُ المثنى والمَجَمُوعِ والمُؤنَّث ، ولمَّا كانت هذه الفُروع قريبةَ المأخذ سهلةَ الانقيـادِ إلى الفهـــم ، اتَّكَلَ النَّاظِـمُ على ذلك فيـها ، فـأحــالَ عليـها إحـالةً مجمـلةً لأنَّها لقربها فى حكمِ المعلومِ . فـقال : (وَالفُــرُوْعُ لاَ تَشْتَبِهُ) أى : أنَّ فــروع هــذه الثَّــلاثة غيرُ مشـتبهةٍ ولا ملتبسةٍ ، فعليك فهمها ، ويقال : اشتبه علىَّ الأمرُ : إذا التَبَسَ وأَشْكَلَ ، ومنه فى الحَديثِ [(١)] : " الحَلاَلُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بيِّنٌ وبَيْنَهُمَا أُمُوْرٌ مُشْتَبِهَاتٌ " أىْ : مُشكلاتٌ وَمُلْتَبِساتٌ . فأمَّا " أنا " فاستغـنى به عن ضَميرِ المُفــردِ المُؤنَّثِ "أنا " يقوله المُؤَنَّثُ على حدِّ ما يقوله المُذكَّرُ ، لأنَّ تكلُّمَه يُعَيِّنُهُ ، فلم يَحتج إلى دلالةٍ على التَّانيث ، وأمَّا المُثنى والمَجموع مذكَّراً أو مؤنَّثاً فليس لهما إلا ضميرٌ واحدٌ ، وهو " نحن " وأصله أن يكون للجَمَاعةِ ، لكنَّهم شرَّكوا معه المثنى فيه ؛ لأنَّ الاثنين [(٢)] فما فوقهما جماعةٌ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد جـــاءَ مع صاحبه فحقيقةُ الجَمعية موجودةٌ فى المثنى ، فشرَّك مع الجَمع فى الكنايةِ / واستغنى عن التَّفرقةِ بين المُذكَّرِ والمؤنَّثِ ؛ لأنَّ تَكلُّمَهُ/١٢٥ يُعَيِّنُهُ ، ولقصدِ الاختصارِ بتقليل الأوضاع ، وإذا استُعمل " نحن " فى المفردِ فعلى خلاف الأصلِ إذ لا يُطلق على المفردِ إلا مع توَهُّم الجمعِ ، لأنَّ الواحدَ لا يستحقُّ ضميرَ " نحن " إلا مع التَّعظيمِ ، [(٣)] إمَّا بقيامه مقامَ الجَماعةِ أو اختصاصِه بالجَماعةِ فى الأمرِ الغالبِ [(٣)] .

---

(١) الحديث فى صحيح البخارى : ٣/٢ (كتاب البيوع) .

(٢) فى (أ) المثنى .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

وأمَّا "هو" فـفـروعـه بالنِّسـبـةِ إلى المثنى والمجـمـوعِ المُذَكـرِ همـا وهم وبالنّسبة إلى المُفردِ والمجموعِ المؤنّثِ هى وهُنَّ ، ويَشترك مُثَنّاهُ مع مثـنى المذكرِ فى الّلفظ ، وذلك همـا ، وأمَّـا " أنت " فـفـروعـه بالنِّسـبـة إلى المثنى والمجـمـوع المُذكَّرِ أنتـمـا وأنتم ، وبالنِّسبة إلى المـفـردِ والمجموعِ المـؤنّثِ أنتِ وأنتُنَّ ، ويَشترك أيضًا مُثَنـّـــاهُ مع مثنّى المـذَكَّرِ ، وذلك أنتما فهذه الفُروع كما تَرى قريبة المأخـذِ فى الفهم من تلك الأصول ، فلذلك قال : (والفُرُوْع لاتَشْتَبِهُ) وسكَّن واو " هُو " لما احتاج إليه فى الوصـل لأنَّ الـواوَ والياءَ لا تقعان وصلا إلا ساكنين ثم قال : (وَذُو انْتصابٍ فى انْفِصالٍ جُعِلاَ إيَّاىَ) يعنى أنَّ الضميرَ المنفصلَ المنصوبَ جُعِلَ إيَّاى ، أى : جُعِلَتْ له هذه الصِّيغة وهذا اللَّفـظ ، ثم قال : (والتَّـفْرِيْعُ) يعنى على " إيّـاىَ " هذا المذكور ، (ليس مشكلا) بل هو بيِّن ظاهرٌ فى نفسه ، ومما تقـدم فى ضـمـيـر الرَّفع وذلك أنّه ذكر فى المرفـوع المنفصل ثلاث مراتب :

مَرْتَبةُ المُتَكَلِّمِ : وهى المنبه عليها بـ (أنا) . ومرتبةُ المُخَاطَبِ : التى أشار إليها بـَ (أنت) ومرتَبَةُ الغائبِ : الممثلة بـ (هو) وفرَّع على كلٍّ واحدةٍ ، فكذلك يكون الأمرُ ها هنا ، فأتى بضميرِ المتكلِّمِ واقتصرَ عليه ؛ لأنهُ يدلُّ على مرتبةِ المخاطبْ ، ومرتبة الغـــائبِ ، بالإحالة على الحال فى المـرفـوعِ ، ولانَّ جميعَ المَراتب الـثَّلاث اللفظُ فيها واحدٌ ، وهو " إيَّا " ولاتختلف إلا بحروفِ الـتَّكلُّمِ والخطاب والغَيبـــة ، فى آخره ، فلذلك قـــال : (وَالـتَّـفْـرِيْـع لَيْسَ مُشْكِلاَ) حيث أتى بـ " إيَّا " الّداخـــلةِ فى المراتب كلهاِ أصـولها وفُروعها ، وبحرفِ التَّكلم الدَّالِ على مرتبتى الخطابِ والغيبةِ ، وهو الياءُ فى مثـــاله ، فلنجر فى التَّفريع على ما حدَّ ، فنقول : أمَّا المُتَكَلِّمُ فله ضميران :

أحدهما : " إياى " وهو للمفرد مُذَكَّرًا كان أو مُؤَنَّثاً ، كما ذكره فى "أنا"

في المرفوعِ .

والثانى : " إيانا " للاثنين والجماعةِ في التَّذكيرِ والتأنيثِ ، كما مر في "نَحن "

وأمَّا المُخاطَبُ فله خمسةُ ضَمائر : " إيَّاكَ " وهو نظيرُ " أنت " في المَرفوع ، يَختصُّ بالواحدِ المُذَكَّرِ ، ويتفرَّع عنه الاثنين " إيَّاكُما " وللجمع المُذكَّرِ " إيَّاكُم " وللواحدة "إياكِ " ولجَمعها " إيَّاكُنَّ " ، ويشترك مثناها مع المُذكَّر في إيَّاكما .

وأماَّ الغائبُ : فله خمسةُ ضَمائر "إيَّاهُ" وهو نَظير "هو" في المَرفوعِ يَخْتَصُّ بالواحدِ المُذكَّرِ ، ويتفرَّعُ عنه الاثنين " إيَّاهما " وللجميع " إيَّاهُم " ، وللواحدة "إياها "، ولجَمعها " إيَّاهُنَّ " ، ويشترك مثناها مع المذكَّرِ في " إياهما " ، كما اشترك معه في المَرفوع ، ويتعلق بكلامه مسألتان :

إحداهما : أنَّ " إيَّا " في نصٍّ كلامه من قَبيل الأسماءِ المُضمرة ، وهذا مذهبُ الخليل [١] وسيبويه والأخفش [٢] والمازِنِيُّ والجُمهورِ ، وهو أحدُ الأقوالِ الثَّلاثة فيه .

والثَّاني : أنه من قبيلِ الأسماءِ الظاهرةِ ، لا من الضَّمائر ، وهو رأي الزَّجاجِ [٣] .

قال ابنُ جِنِّي : وحكى لى حاكٍ ، عن أبى إسحاق ، أُراه قال : سمعْتُهُ

---

(١) مذهب الخليل وتابعوه في التسهيل : ٢٦ وشرحه : ١٥٩/١ ، والتنييل والتكميل : ١/ ، ورأي سيبويه في كتابه : ١٤١/١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش : ١٦/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١١/١ .

يقول : وقد سُئِلَ عن معنى قوله تعالى (١) : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ما تأويله فقال: حقيقتك نَعْبُدُ ، قال : واشتقاقه من الآية وهى العلامة .

والثالث : أن " إِيَّا " عماد / للضمائر بعده ، وليس باسمٍ ظاهرٍ ولا مضمرٍ ، بل هو كحرفٍ زائدٍ لا يحول بين العامل والمعمول ، حكاه السِّيرافى (٢) وابنِ كيسان (٣) عن بَعْضِهِم ، والأصح ما ذَهَبَ إليه النَّاظِمُ رحمه الله - والدَّليلُ على ذَلكَ أمورٌ ثلاثةٌ : ١٢٦/

أحدها : أنَّه يخلفُ ضميرَ النَّصبِ المتَّصلِ عند تعذُّره ، بتقديمه على العامل نحو : إيَّاك أكرمتُ ، أو لإضماره نحو : إيَّاك والأسد ، أو لانفصاله بأداة حصر نحو : ما أكرم إلا إيَّاك ، أو نحو ذلك من المُوجبات للانفصال كما يخلف ضميرَ الرَّفعِ المُتصلِ عند تعذُّره ضميره المنفصل ، فنسبة المُنفصل فى النصب من المتَّصل ، كنسبة المنفصلِ فى

---

(١) سورة الفاتحة : آية : ٥ .

(٢) شرح الكتاب : ٧٠/٢ ، قال : " والصحيح عندى ما قاله الخليل - رحمه الله - وذلك أنى رأيت ما يقع بعد " أيًا " من الضمير ، وهو الضمير الذى كان يقع للمنصوب لو كان متصلا بالفعل ، لأنك تقول : ضربت ثم تقول : إياك ضربته ، وضربتكما وإياكما ضربت وضربتكم وإياكم ضربت ، وضربكن وإياكن ضربت ، وضربته وإيه ضربت وضربتهما وإياهما ضربت ، وكان حق هذا الضمير أن يكون متصلا بفعل ، فلما قدموا لما يستحقه المفعول به من التقديم والتأخير أتوا بإيًا فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل : وإيًا هو اسم ظاهر ، واتصال الأسماء يوجب للثانى منها وجعلوا " إيًا " هو الذى يقع عليه الفعل ، وقد رأيناهم فعلوا شبهًا بهذا حيث قالوا يايها الرجل لأنهم أرادوا نداء الرجل ، فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام ، فأتوا بأىٍّ فجعلوه وصله إلى الألف واللام وأوقعوا حرف النداء عليه ... " .

(٣) رأى ابن كسيان فى ارتشاف الضرب : ٤٧٤/١ قال : " وفى النهاية " " إيا " دعامة واللواحق هى الضمائر ، قاله الكوفيون وابن كسيان .

يراجع : الإنصاف : ٦٩٥ ، وائتلاف النصرة : ١٠٤ .

وكتاب النهاية المذكور فى كلام أبي حيان هو من تأليف ابن الخباز .

الرَّفعِ من الـمُتَّصل ، وإذا كانت النسبة واحدةً والمُنفصل فى الرَّفع ضمير باتفاقٍ ، فكذلك يجب فى المنفصل فى النَّصب أن يكون ضميراً .

والثانى : أنَّ بعضَ المرفوعات كجُزءٍ من رافعه ، وقد ثَبَتَ لضميره المنفصل (١) ، فثبوت ذلك لضميرِ النَّصبِ أولى ، إذ لا شىءَ من المنصوبات كجزءٍ من ناصبه .

والثَّالثُ : أن "إيَّا" اقتصرَ به على ضربٍ واحدٍ من أضرب الإعراب ، وهو النَّصب ، فهو إمَّا مضمرٌ ، وإما مصدرٌ ، وإما ظَرفٌ ، وإمَّا حالٌ ، وإما مُنادى ، ولا زائد على هذه فى الاحتمال ، ولم نَعلم اسماً مظهراً اقتُصرَ به على النَّصبِ ، إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظَّرفية ، نحو : ذات مرَّةٍ أو على المصدرية نحو : سُبحان اللّه ، أو على الحالية نحو (٢) : " أرسلها العِراكَ " ، أو على النِّداءِ نحو : يا عبدَ اللّه ، وأما التَّمييز فلا يحتمله لتنكيره ، فلم يبقَ إلا أن يكون ضَميراً ، فثبت أنه اسمٌ مضمرٌ ، لا اسمٌ ظاهرٌ، ولا عماد ، وذلك ما أردنا .

والثَّانيةُ : أنَّ الياءَ فى " إيَّاى " ، والكاف فى " إيَّاك " ، والهاء فى " إيَّاه " وسائر ما يلحق " إيَّا " لم يُبَيِّن الناظم ما هى أهى أسماء أم حروف ، إذ يَحتَمِلُ كلا الوَجهين على مَذهبه فى أن " إيّا " ضميرٌ ؟ وإلى الأول ذَهَبَ الخليلُ ، واختاره المُؤَلِّفُ فى " التَّسهيل " (٣) ، وإلى الثانى ذهبَ الأخفشُ

(١) فى الأصل : " منفصل " .

(٢) هو جزء بيت للبيد بن ربيعة العامرى ، والبيت بتمامة فى ديوانه : ٨٦ .

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

والبيت فى الكتاب : ١٨٧/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٦٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ، والخزانة : ٥٢٤/١ .

(٣) التسهيل : ٢٦ .

فيما حكاه ابنُ جِنّى عن الفَارِسِىِّ .

أمَّا على مذهبِ الزَّجاج والمَذهب الآخر فلامِرِيّةَ فى أنها عندهما أسماء ولا يصحُّ غير ذلك فيها ، وإنَّما ترك التَّنبيه على ذلك - والله أعلم - لأمرين :

أحدُهما : أنَّها مسألة لا ثمرةَ لها فى الصِّناعة ، ولا فائدةَ فى الكلامِ بل الاعتقاد أن بالنسبة إلى الكلام به واحد .

والثانى : تقاربُ الأنظارِ (1) فى الوجهين ، وورودُ الإشكالِ على المذهبين ، أما على القولِ بأنها أسماء مضاف إليها ، فإنَّ " إيَّا " مضمرٌ كما تقدَّم ، والأسماء المُضمرة والمُبهمة معارفُ ، لايجوزُ (2) عليها التَّنكير ، وإنما يُضاف الشىء إذا قدّر نكرةً ليكْتسِبَ تعريفَ الإضافة ، فإذَا استحالَ تَنكير المُضمر استَحالت إضافتُهُ ، وإذا استَحالت إضافَتُهُ استَحَالَ أن تكونَ الكافُ فى " إيَّاك " ، والهاءُ فى " إيَّاهُ " ، والياءُ فى " إيَّاى " أسماءً مُضافًا إليه ، وأيضاً فإنَّ سيبويه قد قال (3) : مَنْ زَعَمَ أن الكافَ - يعنى فى "ذَلِكْ " - مجرورةُ الموضع انبغى له أن يقولَ : ذاك نفسِك ، فإن قال : إنّها منصوبةٌ انبغى له أن يقول : ذاك نفَسك " قال ابْن البَاذِشِ (4) : وهذا لا يقولُه أحدٌ وإن توهَّم الاسمية ، وما قاله سيبويه جارٍ فى " إيا " ، إذ يلزم أن يقولَ

---

(1) فى (أ) الأنهار وهو تحريف .

(2) فى (أ) ولا .

(3) الكتاب : ١/١٢٥ بولاق و (١/٢٤٥ هارون) .

(4) ابن الباذش : (٤٤٤ - ٥٢٨ هـ)

أبو الحسن على بن أحمد بن خلف الأنصارى الغرناطى ، نحوى مقرى مفسر أندلسى شرح الكتاب والمقتضب وأصول ابن السراج والإيضاح والجمل والكافى لابن النحاس ويعرف ابنه أبوجعفر أحمد بن على المتوفى سنة ٥٤٠ هـ بابن الباذش أيضا ، وهو مثل أبيه عالم ونحوى كبير أخبار أبى الحسن فى بغية الملتمس : ٤١٩ ، والصلة : ٢ : ٤٢٥ ، وبغية الوعاة ١٤٢/٢ .

عندَ اعتقادِ (١) الاسميةِ في الكافِ والإضافةِ : إيَّاكَ نفسك ، وهذا غيرُ منقــولٍ .

قــال ابنُ البَـاذِشِ : وإنَّمـا أتى سـيـبـويه بهـذا ، لأنَّه قـد روى عن بعضـهم على جـهةِ الشُّذوذِ تنكيرُ المُضـمرِ ، وروى الكِسائي تَنـكيـرَ المُبهمِ ، على جهةِ الشّذوذِ / ، قال : فقامَ من مجموعِ هذا أنَّ الكافَ غيرُ اسمٍ ، مع تقدير استحالةِ تنكيرِ المُضمرِ والمُبهمِ ، ومع تقدير تنكيره على الشذوذِ ، وأيضاً فإنَّ إضافة " إيّا " تَمتنع من وجهين : ١٢٧/

أحدُهما : لزومُ إضافةِ الشيءِ إلى نفسِهِ ، لأنَّ مدلولَـه ومدلولَ الكافِ واحدٌ ، وذلك ممتنعٌ .

والثَّـاني : أنَّ الإضافة إما أن تكونَ إضافةَ تَخفيفٍ أو تَخصيصٍ ، فأمَّا قَصدُ التَّخصيص فممتنعٌ ؛ لأنَّ إيّا من المُضمرات ، والمُضمرات أعرفُ المعارفِ فلا حاجةَ بها إلى التَّخصيص ، وأمَّا قَصدُ التَّخفيف فمختصٌ بالأسماءِ العاملةِ عملَ الأفعال ، وهذا ليس منها ، فهذان وجهان من الحجَّةِ ينضمان إلى الوجهين الآخرين ، فالجميعُ أربعةُ أوجهٍ ، وأمَّا على القول بأنَّها حروفٌ ، فإنّ غيرَ الكافِ من لواحقِ " إيَّا " مجمعٌ على اسميَّته مع غيرِ " إيّا " مختلف في اسميته معها ، فلا يترك ما اجتمع عليه لما اختُلف فيه ، ثم تلحقُ الكاف بأخواتها ، ليَجرى الجَميع على سَنَنٍ واحدٍ ، وأيضاً فالأصلُ عدمُ اشتراكِ اسمٍ وحَرفٍ في لَفظٍ وَاحدٍ ، وفي القَولِ باسميَّةِ هذه اللَّواحق السَّلامة من ذلك ، فَوَجَبَ المَصيرُ إليه حتَّى يَدُلَّ على خِلافِهِ دليلٌ ، وأيضاً لو لم تكن أسماء مجرورةَ المَحَلِّ لم

(١) ساقط من (أ) .

يَخلفها اسمٌ ظاهرٌ مجرورٌ بالإضافَة ، لكن ذلك قد وجد فيما رواه الخَليلُ من قولِ العربِ (١) : " إذَا بَلَغَ الرَّجلُ السِّتِّينَ فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابِّ " ، ويروى : فإيَّاه وإيَّا السَّوْآتِ .

وقالَ الخَليلُ (٢) : لو قال قائلٌ : إيَّاك نفسك لم أعنِّفه ، وهذا ظاهرٌ في القياسِ عنده (٣) فدلَّ على أنَّ الكافَ ونحوها أسماء في موضعِ جرٍّ بالإضافة ، وأيضاً لو كانت اللَّواحق حروفاً لم يُحْتَجْ إلى الياء (٤ في إياى كما لم يُحْتَجْ إلى التَّاء٤) المضمومة في أنا ، وقد احتج المُؤَلِّف بغير هذا ، فلما كانت الأدلةُ متعارضةً ، على كلا المَذهبين ، وما من دليلٍ إلاَّ ويُمكن لخصمه الاعتِرَاضُ عليه (٥) ، تَرَكَ التَّنبيهَ على مذهَبِهِ فيها إحالةً على النَّظَرِ والتَّرجيحِ ، والله أعلم .

* * *

ثمَّ قال (٦) :

وَفِي اختِيَارٍ لاَ يجيءُ المُنْفَصِلْ إذَا تَأَتَّى أنْ يَجِيءَ المُتَّصِلْ

لمَّا فَرَغَ من الكلامِ في تَعداد الضَّمائر ، أَخَذَ يَتَكَلَّمُ على بعضِ أحكامِهَا الضَّرورية ، ومن ذلك أيضاً اتصالُها بعَوَامِلِها (٧) وانفِصَالُها منها ، وابتَدَأَ أولاً بقاعدةٍ عامَّةٍ جُمْلِيَّةٍ في ذلك ، وهي أنَّ الضَّميرَ لما كان موضوعاً على

---

(١) الكتاب : ١٤١/١ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) ساقط من (أ) .
(٤-٤) ساقط من (أ) .
(٥) في (أ) كما عليه .
(٦) ساقط من (أ) .
(٧) ساقط من (أ) .

الافتقارِ وعدم الاستِقْلالِ ، كما وُضع الحَرف ، لزمه أن يكونَ متَّصلاً بغيرِه ليَستَنِدَ لفظه إليه ، كما أنَّ مَعناه كذلك مستندٌ إلى غيره فأمّا اتصالُ الفَاعِلِ بفعله فلا مريةَ فيه ، بل هو كالجُزءِ منه ، بأدلةٍ كثيرةٍ ذَكروها ، وأمّا المفعولُ الأولُ فيلزمه اتصاله أيضاً ، لأنَّه يليه ، اتصل به مع ذلك ضمير الفاعل أولاً ، فإن كان لم يتَّصلْ به فلا إشكالَ نحو : أكرمك زيدٌ ، وإن كان قد اتَّصل به لم يتغيَّر أيضاً اتصال المفعول به ، لأنَّ الفِعلَ مع الفاعلِ كالفعل المُجرَّدِ ، ألا تَرَى أنَّ ضَمِيرَ الفاعل قد يكونُ بغيرِ علامةٍ نحو : زيدٌ قامَ ، وقد يَعرض (١) لتثنية الفعل ضمير الفاعل فيصير كحرفٍ من حُرُوفه نحو : يَضربان ، فإذا جِئت بعدَ اتصالِ ضَمِيرِ المفعولِ الأولِ بضميرِ مفعولٍ ثانٍ ، فالاتصالُ هو الأصلُ لقوَّةِ الفعلِ ، وأنه الأصْلُ فى اتصالِ ضمائرِ المنصوبات به على الجُملةِ ، وأيضاً لما كان الفعلُ يعملُ فى المفعولين ظاهرين ، وفى موضعهما مُضمرين وعمله فيهما لا يُغيِّر لهما لفظاً ولا معنًى ، وكان الاتصالُ أخصَّ كان هو / الأصلُ فلأجلِ هذا وشبهه أتى بهذه القاعدة /١٢٨ فى ابتداء الفصلِ ، وأصلُها لسيبويه لكن ذكرها خاصة بالنَّصِّ بضمائر النَّصب وذكرها بالمعنى فى غيرها ، فأتى بها النَّاظمُ عامةً كما تَرى . والمعنى فيهما صحيحٌ على الجملةِ ، فكأنَّه يقولُ : إذا تأتى له الاتصال فى الضَّمير فلا تنتقل إلى غيره ، لأنَّه الأصل والقياس ، إلا أنَّها قاعدةٌ مجملةٌ لا بيانَ فيها ، لما يتصل من الضمائر بعامله ، وما لا يَتَّصِلُ (٢) ، وتفصيل ذلك على حَسَبِ مراده أن تقول : تقرر فى الأصول أنَّ أصلَ

---

(١) فى (أ) بغير .

(٢) ساقط من (أ) .

العَملِ الطَّلب الاختِصاصى ، وإنَّما يوجد ذلك مطلقاً فى الأفعالِ ، إذ لا فعلَ إلاّ وهو عاملٌ ، ثم يليها الحُروف ، لأنَّها تَطلب بأنفسها الجرَّ فى الأسماءِ ، والجَزْمَ فى الأفعالِ ، ولم تَستحق ذلك بشبه ، ثم يليها الأسماء ، لأنَّ أصلَها ألا تَعمل ، إذ هى مطلوبةٌ فى الأصلِ لا طالبةٌ وإنَّما تعمل فى الغالبِ بالشبهِ بالفعلِ كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ ، أو بالنيابةِ عنه كاسم الفعلِ والمَصْدَرِ أو بالنيابة عن الحرفِ كالمُضافِ ، وهذه قاعدةٌ بيانها فى غيرِ (١) هذا المَوضعِ ، فإذا تقرَّرَ هذا فالأصلُ فى كلِّ مضمرٍ طلبه عامل أن يتصل به ، لما تقدم أول المسألة ، فأمَّا الأفعالُ فيتَّصِلُ بها معمولاتها على الجملةِ كما مرَّ . وأمَّا الحُرُوفُ فما كان منها طَلَبُهُ بحقّ الأصلِ فكذلك ، ويَجرى مجراهما ما أشبههما ، فالحروف تُجرى فى هذا مُجراها الأسماءُ المضافةُ ، من حيث هى مضافةٌ ، لأنَّ معنى حرفِ الإضافةِ معها قائمٌ ، فكما تَقُولُ لى ولك وله ، كذلك تقولُ : غُلامى وغُلامك وغُلامه ، والأفعال أيضاً يُجرى مُجراها من الأسماء : ما أدَّى معناها ، وعملَ عملها على التَّمام ، مِن غير اعتبار بلفظِ الاسمِ ، كأسماءِ الأفعالِ ، ولا سيَّما ما كان مِنها على فَعالِ ، فكما تقول : اترُكْها ، كذلك تقول : تَراكِها ، وكذلك ما أدَّى معناها وعملَ عملها لكن مع اعتبارِ لفظِ الاسمِ ، كاسمِ الفاعلِ والمَصدرِ والمَوصولِ ، فالحكمُ الأصلِيُّ فيه الاتصالُ أيضاً ، فتقولُ : أنا مكرمه كإكراميك ، كما تقول : أنا مكرمُهُ كما أكرمك ، ويُجرى مُجراها من الحُروفِ أيضاً ما أشبهها كإنَّ وأخواتها فتقول : إنَّه القائم ، كما تقول : ضَرَبَهُ القائمُ فهذه الجُملة يَتَأتَّى (٢ لك فيها٢) الإتيان بالمُتَّصل ، فلا يصح أن يُؤتى فيها(٣) بالمنفصلِ ، إذْ لا مُوجبَ لذلك ، وفى ضمن هذا الكلام أنَّه إذا لم يتأت

(١) ساقط من الأصل .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

الإتيان بالمُتصل ، فلابُدَّ حينئذٍ من الإتيان بالمُنفصلِ ، ولا يكونُ ذلك إلاَّ لمانعٍ مَنَعَ من الاتصال ، فإنَّ طلبَ العامل باقٍ كما كان ، والمَوَانع التى تمنع من الاتِّصال بالاستقراء ستَّةٌ :

أحدهما : أن يكونَ العاملُ غيرَ ملفوظٍ به ، إمَّا لكونه معنوياً نحو : أنا قائمٌ ، وإمَّا لكونه مَحذوفاً نحو : إن أنت قمتَ أكرمتُكَ [1] فالعاملُ هنا لما لم يكنْ لفظياً لم يتأتَّ اتصالُ الضَّمير به ، إذْ الاتصالُ حكمٌ لفظىٌّ .

والثانى : أن يقع بين الضَّمير وعامله فاصل ، لا يتأتى وقوعه إلا هنالك كإلاَّ [2] فى الحصر ، نحو : ما قام إلا أنا ، أو " إما " نحو : قام إما أنا وإما زيدٌ ، واللاَّمُ الفارقةُ نحو : إن قمت لأنت وإن قعد لأنا ، أو متبوع نحو : ﴿ وإنَّا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ﴾ [3] فالضَّميرُ فى هذه ونحوها لا يمكنُ اتصاله للفاصل الواقع بينَه وبينَ معموله .

والثَّالثُ : أن يتقدَّم الضَمِيرُ على عامله لموجبٍ اقتضى ذلك نحو : ﴿ إيَّاك نعبد وإياك نستعين ﴾ [4] . فإنَّ موضعَ الاتصالِ آخرُ الفعلِ ، لا أوله / فكان الاتصال مع قصد التقديم غير مُتَأَتٍّ . ١٢٩/

والرَّابعُ : أن يقعَ اللَّبْسُ بالاتصالِ ، كما إذا كان الضَّمير مرفوعاً بصفة جَرت على غَيرِ من هى له ، نحو : مررتُ برجلٍ ضاربه أنا ، فلو اتَّصل الضَّميرُ لأوهمَ أنَّ الضَّاربَ هو الرَّجلُ لا أنتَ ، فلم يَكن بدٌّ من انفصاله ، ومثله إذا التبس أحدُ المفعولين بالآخرِ مع الاتصالِ فى بابِ

---

(١) فى (أ) لأكرمتك .

(٢) فى (أ) وإلا .

(٣) سورة سبأ : آية : ٢٤ .

(٤) سورة الفاتحة : آية : ٥ .

أعطى ، فإنَّ الحكمَ البدءُ بالآخذ ، كما يفعلُ فى الأسماءِ الظَّـاهرةِ ، فإن كان الآخذُ غائباً والمأخوذُ مخاطب أو متكلم وجبَ الفصلُ ، وكذلك إنْ كانا غائبين ، نحو قولك لعبدك : غلامى أعطيته إيَّاك ، وأنت تريد أنك المعطى ، لأنك لو وصلت لَوَجَبَ تقديم المخاطب ، فكان اللَّبس موجوداً ، فلم يكن بدٌّ من الفَصلِ ، وقد علل المؤلفُ بهذا النَّحـوِ وجوب الانفصال فِى نحو : علمتنى إياى . قال : ولأن اتصالهما يُوهِمُ التَّكرار ، يريد فيقع اللَّبْسُ لذلك (١) .

والخـامِسُ : كـونُ العـامِلِ لم يتـحـقَّق له شَـرطُ العـمـلِ ، وهو الطَّـلَبُ الاختصاصِىُّ أو استِحكامُ الشَّبه .

فالأول كالنائب عن العاملِ ، مثل " يا " فى (٢) النِّـداءِ ، فإنَّك تقولُ : يا إيَّاك ، أو يا أَنْتَ ، ولا تقـولُ : ياكَ ، وكذلك " مـا " الحِجَـازِيَّة إذا قلت : مـا أنا قائماً ولا فى نحو (٣) :

.... لاَ أنا بَاغِيًا سِوَاهَا ....

و " إنْ " فى نحو (٤) :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَـدٍ

---

(١) فى (أ) كذلك .

(٢) فى (أ) مثل باب النداء .

(٣) هو جزء من بيت للنابغة الجعدى ، والبيت بتمامه :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

ديوانه : ١٧١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٢٨٢ ، والعينى : ٢/١٤١ ، والتصريح : ١/١٩٩ .

(٤) البيت بتمامه :

إن هو مستوليًا على أحد إلا على أضعف المساكين

مجهول القائل ينسب إنشاده إلى الكسائى ، فى إصلاح الخلل : ٣٦٦ وغيره والبيت فى الأزهية : ٣٣ ، ورصف المبانى : ١٠٨ ، والخزانة : ٢/١٤٤ .

فإنَّ هذه الأشياء لَيست بمختَصَّـةٍ بمعمولاتها

أمـا النَّائبُ فـإنَّمـا اختص من حيثُ النِّيابةُ ، و أمَّا " مـا " وأخـواتهـا فلدخولها على الأسماء والأفعال فلم تقوَ فى الطَّلبِ قوة ما نابت عنه ، أو ما أشبـهه ، فكأنَّها غيرُ طالبــةٍ ، فَصارت ضَمائرها فى حكمِ ما ليس بمطلوبٍ لعاملٍ ، فلم يكن الاتصال .

والثَّـانى : كخبر " إنَّ " وأخواتها ، فإنّه منفصلٌ أبداً من جهةٍ أنَّ الحروفَ أصلها أن لا تعملَ فى معمولين ، وأن لا تَعملَ رفعاً لاختصاص ذلك بالفعل لكن لما أشبهت الأفعال عملت عملَـها معكوساً ، ومن شَأنِ المُشَبَّهِ بالشَّىءِ (١) أن لا يقوى قُوَّتَـه ، ولا يقومُ مقامَـه فى كلِّ شىءٍ ، وقد وَجَدنا من الأفعالِ الماضية مـا يَنفـصلُ عنه منصـوبه ، وإن كـان واحـداً كـبـاب " كـان " حسب مـا يذكـره النَّاظم ، فلا يلزمه اتصال الضَّميرين معاً ، ضمير الرَّفعِ وضمير النَّصبِ ، فهذا أولى لضعفه عن مقاومته فوجبَ الانفصالُ .

والسَّـادِسُ : قُـبـحُ اللَّفــظِ فى الاتصــال ، وذلك نحــو : أعطيـتُـكَكَ ومنحتَنِيْنِى (٢) ومنحتَـهُوهُ وظننتنينى وما أشبـه ذلك ، فإن العربَ تُراعى قبحَ اللَّفـظِ فتجتنبه (٣) كما قالوا فى كان : وإنَّ زيداً لقائم ونحـو ذلك ، هذه هى الموانع المعتبرة عندهم فحيث وُجِدَ واحدٌ منها امتنع الاتصال ، إلاَّ أنَّه قد تُوجد موانع أُخر تمنع لزوم الاتصال خاصةً ، من غيرِ أن توجب انفصالاً ، فيجوز الوجهـان ، وهى التى نَبَّهَ عليها فى قوله : (وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيْهِ ...) إلى آخره فتلخَّصَ من هذه القاعدة ثلاثَةُ أقسامٍ :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) فتجلبه .

واجبُ الاتصالِ : وذلك إذا تأتى الاتصالُ بغيرِ عارضٍ .

واجبُ الانفصالِ : وذلك إذا لم يتأتَّ الاتصالُ ولم يمكن .

وجائزُ الاتصالِ والانفصالِ : وذلك إذا تأتى الاتصال ، لكن منع من لزومه مانعٌ ، وكلُّها أشارَ إليها النَّاظمُ كما تَرَى ، إلا أنَّه لم يذكر السبب فى عدمِ التَّأتى لبيانه ، وأشارَ إلى ذكرِ السَّبب فى جوازِ الوجهين مع التأتى ، على حسب ما يفسِّرُ إن شاءَ اللَّه .

وقولُـه : (وَفِى اختِيَارٍ) تَنبيـهٌ على أنَّه قد يأتى المُنفصل حيث //١٣٠ يتأتى المُتَّصل بلا مانعٍ وذلك فى الضَّرورة نحو ما أنشده سيبويه (١) لحُميدٍ الأرقط (٢) :

* إِلَيكَ حَتَّى بلَغَتْ إيَّاكَا *

ووجهُ الكلامِ أن يقولَ : " حَتَّى بلَغَتْكَ " (٣) وقالَ الفَرَزْدَقُ (٤) :

بالباعثِ الوارثِ الأمْوَاتِ قَد ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فى دَهْرِ الدَّهارِيْرِ

---

(١) الكتاب : ٣٨٣/١ .

(٢) هو حميد بن مالك التميمى ، شاعر راجز إسلامى أخباره فى معجم الأدباء : ١٣/١١ والخزانة : ٤٥٤/٢ والشاهد فى الخصائص : ٣٠٧/١ ، ١٩٤/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٤٠/١ وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦١ .

(٣) فى (أ) قال .

(٤) ديوانه : ٢٦٦ ، والخصائص : ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٤٠/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦١ ، ونسبه إلى أمية بن أبى الصلت ، والخزانة : ٤٠٩/٢ .

أراد ضَمنتهم الأرض وأنشدَ النَّحـويُّون أيضًا (١) :

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَخْبُرُهُمْ إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حبًّا إِلَيَّ هُـــمُ

فـ " هم " الآخر فاعلٌ يزيد ، أراد إلاّ يَزيدون أنفسهم حبًّا إليّ ، وأنشد الفارسيُّ قولَ الآخرِ (٢) :

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصلِ أن صَرَمُوا يَا صَاحِ بَلْ صَرَمَ الحبالَ هُمُ

---

(١) البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث العدوى التميمى ، لم أجد من ذكره فى المصادر ، من قصيدة جيدة فى الحماسة : ٤٣٣ (رواية الجواليقى) يقال إنه أتى اليمن فاشتاق إلى أهله ببطن الرمة ، وهو واد بنجد فقال القصيدة التى فيها البيت وأولها :

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلـــد ولا شعوب هوى منى ولا نقـــم

ولا أحب بـــــلاد قد رأيت بـها عنسا ولا بلدا حلت به قـــــدم

إذا سقى الله أرضا صوب غادية فلاسقاهن إلا النـــار تضطرم

وحبذا حين نمسى الريح بـــاردة وادى أشى وفتـــيان به هضم

ثم مضى فى مدح قومه فقال :

هم البحور عطاء حين نســــألهم وفى اللقا إذا تلقى بهم ســــهم

وهم إذا الخيل حالوفى كواثــبها فوارس الخيـــل لاميل ولا قزم

لم ألق بعدهم حيـــــا فأخبرهم إلا يزيدهم حبـــــــا إلى هم

وربما نسب البيت إلى المرار بن منقذ ن عمـرو العدوى التميمى ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٠ ، وورد فى بعض المصادر زياد بن منقذ فيجعلونه أخاً للمرار ، وبعضهم يذهب إلى أنه هو والمرار لقب له .

الخزانة : ٣٩١/٢ ، واللآلى للبكرى : ٧٠/١ ، ومعجم ما استعجم : ١٦١/١ ، والشعر والشعراء : ٦٩٧/٢ ، والأغانى : ٣٢٣/١٠ ، ونسبها لبدر بن سعيد أخى المرار .

(٢) البيت لطرفة بن العبد ، ديوانه : ١٩٣ وبعده :

أن اللئام كذاك خلقهم كانوا إذا أحببتهم سئموا

والشاهد فى أمالى ابن الشجرى : ٤٠/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٠ ، والخزانة : ٤١٠/٢ (عرضا) .

أراد بل صَرَمُوا الحبالَ وهذا ونَحوه (١) مما يُحفظ ولا يقاسُ عليه ، وقد نَبَّـه النَّاظِمُ على الشُّذوذ فى آخرِ الفَصلِ .

فإن قيلَ : إن موضع الضرورة لا يتأتى فيه الإتيان بالمتصل ، فإنه لو تأتى لم يَسُغِ (٢) الإتيَانُ بالمنفصلِ ، وأيضاً لا مَعنى للاضْطِرَارِ إلا عدم تأتى المَجىءِ بالمُتَّصلِ ، فإذَا كان كذلك فكيفَ يقولُ النَّاظِمُ على ما اقتضاه مفهوم كلامه ، لأنَّ الاضطرارَ يُبِيْحُ الإتيانَ بالمُنفصل فى الموضعِ الذى يُمكن فيه الإتيان بالمُتَّصِلِ ، بل ظاهرُ هذا الكلام التَّناقض ؟

فالجوابُ : أن يُقال ليس معنى التَّأتى أن يستقيم الوَزن بالمُتَّصلِ والمنفصل مثلاً ، ثم يجاء بالمُنفصل عوضاً منه ، وإنَّما (٣) معناه أنَّ الموضع الذى وَقَعَ فيه هذا الضَّميرُ يمكن على الجملةِ أن يَتَّصِلَ فيه الضَّمير لا من حيثُ هو شعر ، بل من حيث أنه خالٍ عن الموانع المُوجبة للانفِصَالِ أو المُخيِّرة فيه ، فقولُ الشَّاعِرِ مثلاً :(قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرْضُ) متأت على الجُملةِ أن يَقعَ فيه المُتَّصل ، لأنَّ ضميرَ النَّصبِ لم يَتَقَدَّم ولا فَصَلَ بينه وبينَ معمولِهِ فاصلٌ ، ولا فيه شىء مما تقدَّم ، فهو على الجملةِ مما يَسَعُ فيه أن يقولَ : ضمنتهم الأرض وكذلك ما أشبهه من الشُّذوذات ، لكن الضَّرورةَ تقتضى مقتضاها مما هو خارجٌ عن الموانع المتقدِّمة بخلافِ ما إذا قلت : هو قائمٌ ، فإن " هو " هنا لا يَتَأَتَّى فيه الاتصال إذ ليس له ما يَتَّصل به ، وكذلك : (إيَّاكَ نَعْبُدُ) إذ كان ما يتصل به مُؤَخَّراً عنه وجميع ما فيه مانعٌ من الموانعِ

---

(١) فى (أ) نحوه .

(٢) فى هامش الأصل " ينبغ " قراءة نسخة أخرى .

(٣) فى هامش الأصل " بل " قراءة نسخة أخرى .

المذكورةِ هذا شأنه ، وأمَّا " ضَمِنَتْ إيَّاهم الأرضُ " فليس له فى نفسه مانــع ، لأنَّه وقــع فى مـوضـع يجب فـيه الاتصـــال وإنَّما الضَّرورة أمرٌ طــارئٌ على الكلام ، وهـو إقامة الوزن ، والنــاظم إنما اعتبرَ الكلامَ فى نفسه ، فكلامُهُ صحيحٌ .

* * *

ثم أخذ فى ذكر القسم الذى مَنَــعَ من لُزُومِ الاتصال فيه مانعٌ مع تأتِّيه فقال :

وَصِلْ أوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أشْبَهَهُ فِى كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَــــالا أخْتَـارُ غَيْرِى اخْتَارَ الانْفِصَالا

فذكر مواضعَ ما يتأتى فيه الاتصالُ ، ومَع ذلك جىء فيها بالضَّمير مُنفصلاً فى أحدِ الوَجهين ، ويَشملها أن يقالَ : كلُّ ضميرٍ ولى ضميراً قبله متَّصلاً بفعل منصوباً مطلقاً ، أو مرفوعاً من بابِ كان فقط ، فهذا هو الذى خيَّر الناظِمُ فى وَصلِهِ وفَصلِهِ ، وهو الهاءُ فى أمثلته المَذكورةِ، لكن على الشَّرط الذى يَذكره بعدَ هذا ، وحَصَرَ ذلك فى ثلاثةِ أبوابٍ ذكرها :

أحدها : بابُ أعطى ، وهو الذى أشار إليه بقوله : (سَلْنِيهِ) لأنَّ سَألَ فعل يتعدَّى إلى / مفعولين لَيس أصلهما المُبتدأ والخَبر . /١٣١

والثانى : باب " كان " وهو المراد بتمثيله بـ (كُنْتُهُ) .

والثَّالثُ : باب " ظَنَّ " ، وهو المُنَبَّه عليه بقَوله : (خِلْتَنِيهِ) لأنَّ خِلْتَ يتعدَّى إلى مفعولين أصلهما المُبتدأ والخَبر ، وابتَدَأ ببابِ أعطى فقَال : (وَصِلْ أو افصِلْ هاءَ سَلْنِيهِ وما أشْبَهَهُ " يَعنى أنَّك مخيَّرٌ فى

وصلِ هاءِ سَلنيه وفَصله ، فإنْ شِئْتَ أتَيْتَ به متّصلاً بعامِلِه يلى الياءَ التى هى ضَميرُ المَفعولِ الأولِ ، وإن شِئتَ أتيتَ بالضّميرِ المُنفَصلِ عِوَضًا عن الهَاءِ فتقولُ : الثّوبَ سلنيه ، وسلنى إيّاهُ ، وكذلك ما أشبهه ممّا كان من باب "سَلْ" وإليه يَعود الهاء فى (وَمَا أشْبَهَهُ) ، أى : وما أشبه سلنيه نحو : أعطى وكَسا ، تقول : الدِّرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إيّاه ، والثوب كسوتكه ، وكسوتك إيَّاهُ ، ومن الاتصال قوله تعالى (١) : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ وقوله (٢) : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً ﴾ ، ومن الانفصال قول النّبِيّ عليه السّلام : " فإنَّ الله مَلَّكَكُمْ إيَّاهُمْ ولَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إيَّاكُمْ " ولم يرد بقوله : " هاء سلنيه " خصوص الهاء ، وإنّما أرادَ المفعولَ الثّانِىَ لسلنيه كان هاء أو غيرها ، فيُجرَى مُجرى ذلك ما إذا قلتَ لعبدك زيدٍ : سالْنيك وكذلك سالْنيها وما أشبه ذلك ، والاتصال هنا جارٍ على الأصلِ الذى قدمه . وأمّا الانْفِصَالُ فمخالفٌ له ، فلذلك اختّار هنا الاتصال الذى أشارَ إليه بالتّقديمِ حين قال : (وَصِلْ أوِ افْصِلْ) والله أعلم .

والنّظرُ هُنا إنّما هو فى المفعولِ الثّانى ، أمّا الأول فلا نظرَ فى وجوبِ اتصالِهِ ، ولذلك قال : (هَاءَ سَلْنِيْهِ) فعَيَّنَ (٣) للكلامِ الثانى ولم يتعرض للأولِ ، ثم ذَكَرَ باب " كان " فقال : (فِى كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمى) أرادَ : وفى كنتُه الخُلف ، فحذفَ حرفَ العَطْفِ وذلك كثيرٌ فى كلامه ، وقد تقدّم الاستشهاد عليه ، وهو على حَذْفِ مضافٍ تَقديره : وفى هاءِ " كُنْتُهُ " لأنّ الكلامَ إنّما وقَعَ له فى الهَاءِ ، ولَيس كلامُهُ فى نفسِ " كُنته " ولا فى ضَميريه جميعاً ، لكنّه حَذفَ ذلك المُضاف لتقدّم الكلامِ فى مثله ، وهو " هَاءَ " سَلْنِيهِ " ، وكذلك

(١) سورة هود : آية : ٢٨ .

(٢) سورة الأنفال : آية : ٤٤ .

(٣) فى (أ) يعين .

قوله : " كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ " أى : هاءَ خِلْتَنِيْهِ ، وإتيانه بالمثال المُعيّن من غير أن يقولَ : وما كان نَحوه ولا ما أشبهه ، لا يدلُّ على أنَّ الخِلافَ الذى نكرَ مُختصٌ به ، بل يُريده وما كان مِثله من بابه فكما جَرى الخلاف فى " كان " ، كذلك جرى فى أصبح ، وأمسى وظَلَّ وصَارَ ، وسائر أفعال البابِ ، وكذلك قوله إثر هذا : (كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ) أى : ما كان من بابِه ، ودلّ على أنّ مراده هنا ذلك قوله فى (سَلْنِيهِ ، : وَمَا أشبهه) و (الخلف) أرادَ به الخِلاف ، وعادَة المُتأخرين استعمال لفظ (الخلف) مرادفاً لمصدر خالفه فى كذا مخالفةً وخلافاً ، ولستُ منه على تَحقيق أنّه استعمال لُغَوِيٌّ ، والخُلْفُ المشارُ إليه بين النّحويين أن سيبويه يختَار الانفصال فى باب " كان " والنّاظِمُ ومن أخذ هو بمذهَبِهِ يختار الاتّصالِ على ما يتقرّرُ بُعيد هذا إن شاءَ اللّه .

ثم نكَرَ باب ظَنَنْتُ فقال : (كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ) أى : إنه مِثْلُ (كنته) يعنى فى كونه مُختلفاً فى اختيار اتصاله أو انفصاله ، فسيبويه يختار الانفصال والنّاظِمُ اختار فى هذا النّظم الاتصال ، فى المَسألتين معاً : مسألة (كُنْتُهُ) ومسألة (خِلْتَنِيهِ) وهو قوله : (واتّصالاً أختَارُ) خلافَ ما ذهب إليه فى " التّسهيل "[1] / فإنّه اختار فى مسألة (خلتنيه) ١٣٢/ ما اختاره سيبويه من الانفصال ، وفى مسألة (كنته) ما اختاره هنا .

فأما وجه اختياره الاتصال فى (كنته) فمن جهةِ القِياس والسّماعِ .

أمّا القياسُ : فما تقدّم فى القاعدة الأولى ، من أنّه لا يُجاءُ بالمُنفصل مع إمكان المَجِيءِ بالمُتّصلِ ، وقد أمكنَ هنا ، فهو الذى

---

(١) التسهيل : ٢٧ .

كان يجبُ ، وأيضاً ، فاسم " كان " وخَبَرُهَا مُشبَّهان بالفاعلِ والمفعولِ ، وقد بَسَطَ سيبويه فى باب "كان " (١) بَسْطاً شافِياً ، أن " كنتُهُ " شَبيهٌ بضربته وضَربته لايجوزُ فيه إلا (٢) الاتصال ، فكذلك كنته ، فهو أولى بالاتصال من باب سَلنيه فإنه (٣) لم يَساوِ باب ضَرَبَ فى وجوبِ الاتصال من أجلِ السَّماعِ ، فلا أَقَلَّ من أن يكونَ راجحاً .

وأمَّا السَّماعُ : فإن الاتصال ثابتٌ نظماً ونثراً ، فمن النَّثر ما فى الحَديثِ من قَوله عليه السَّلام لعائشة رضى اللّه عنها : " إِيَّاكِ أن تَكُونِيهَا يا حُمَيْرَاءُ " ، وقولُهُ صلَّى اللّه عَلَيه وسلم لعُمر رضى الله عنه فى ابن صَيَّادٍ : " إن يكنه (٤) فلاتُسلط عليه وإلاَّ يكنه (٤) فلا (٥) خيرَ لك فى قَتله " وفى الحَديث : " كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ فكَانَه " .

وقالَ بعضُ العَرَبِ : " عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِى " ، حكاهُ سيبويه (٦) ، وحكى عن بعضِ العَرَبِ الموثوقِ بِهِم أنَّهم يقولون : لَيسنى ، وكذلك كانَنِى . ومن النظم قَولُ أبى الأسودِ الدُّؤَلِيِّ (أنشَدَهُ سيبَوَيْه) (٧) :

فإلاَّ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلبَانِهَا

---

(١) الكتاب : ١ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) فأن .

(٤) فى (أ) يكن .

(٥) فى (أ) فهو .

(٦) الكتاب : ٣٨٢/١ .

(٧) الكتاب : ٢١/١ ، وبشرحه للسيرافى : ٣٠٧/١ والبيت فى ديوانه : ٧٢ وقبله :

دع الخمر يشربها الغواة فإننى ... رأيت أخاها مغنياً بمكانها

والمقتضب : ٩٨/٣ ، والخزانة : ٤٢٦/٢ .

وأنْشَدَ السِّيرافى (١) : قال : أنشدَنَا أبو بَكرٍ بن دُرَيْـدٍ :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيْدِ الطَّيْسِ   إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي

وأمَّا الانفصالُ فلم يأتِ إلاَّ فى النَّظْمِ نحو ما أنشده سِيبويه من قولِ الشَّاعرِ(٢) :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْـلَ شَـهْرٌ (٣)   لا نَرَى فِيْـهِ عَرِيْبَـا

لَيْسَ إِيَّـاىَ وإِيَّـا   كِ وَلاَ نَخْشَى رَقِيْبَـا

أو فى الاستثناء ، نحو : أتونى ليس إيَّاكَ ، ولا يكون إيَّاك ، وهذا قد يتَعين انفصاله لإجراء " ليس " و" لا يكون " فى باب الاستثناء مُجرى " إلاَّ " لوقوعها موقِعها فلا يُقاس على ذلك ، وأمَّا وجهُ اختيارِ الاتصالِ فى(خِلْتَنِيْهِ) فلأنَّ باب ظَنَنْتُ مشبهٌ فى العملِ ببابِ أعطيتُ ، فإذا كان بابُ أعطيتُ يلزمُ فيه الاتِّصال على ظاهرِ سيبويه لما تقدَّمَ من القَاعدة ، فلا أقلَّ من أن يكونَ الاتصالُ

---

(١) شرح الكتاب : ١٤١/٢ ، وينسب البيت إلى رؤبة بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٧٥ وممن نسبه إليه صاحب العين ، وورد البيت مشروحاً شرحاً حسناً فى إثبات المحصل لابن المستوفى الأربلى : ٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٨/٣ ، وخزانة الأدب : ٤٢٥/٢ ، ٤٥٤ .

قال ابن المستوفى : اختلفوا فى تفسير " الطيس " فقال بعضهم : هو كل ما على وجه الأرض من خلق الأنام ، وقال بعضهم : هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام . وقال غيره : الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما ، وأراد به الراجز هنا الرمل .

(٢) الكتاب : ٣٦٧/١ ، وشرحه للسيرافى : ١٣٨/٣ ، وقائله عمر بن أبى ربيعة ، وقيل العرجى ، قال ابن المستوفى فى إثبات المحصل : ٤٦ كذا وَجَدْتُهُ فى بعض حواشى الكتاب لعمر بن أبى ربيعة ، قال : وأورده أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس لعمر بن أبى ربيعة فى متن الكتاب ، وذكره أبو الفرج الأصبهانى للعرجى . والبيتان فى ديوان عمر : ٤٢١ ، وفى ديوان العرجى : ٦١ وهما فى المقتضب : ٩٨/٣ ، والأصول : ١٢١/٢ ، والخزانة : ٤٢٤/٢ ورواية ديوان العرجى :

غير أسماء وجمل   ثم لا نخشى رقيباً

(٣) فى الأصل : (شهراً) .

فيما أشبهه راجحاً إنْ لم يكن لازماً .

واعلَم أنَّ الجُمهور على ما ذَهَبَ إليه سيبويه ، فإنَّ السَّماع مَعَهُ وهو الأصلُ للقِيَاسِ ، ولِذَلِكَ قالَ : قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا ثُمَّ فَسِّرْ ، فالقِيَاسُ إذا وجد السَّماع بخلافه مَتْرُوكٌ ، وقد وَجَّهَ سيبويه وغيره رُجحان الانفصالِ في (كُنْتُهُ) و (خِلْتَنِيهِ) ، فاشارَ سيبويه في (كُنْتُهُ) إلى أنَّ المضمرات لم تَستحكم مع هذه الأفعال التي هي " كان " وأخواتها، إذ ليست بأفعال حقيقةً ، وإنَّما هي أدواتٌ دالةٌ على الزَّمان فلم تَبلغ بسببِ ذلك مبلغَ باب ضرب ، وزادَ السِّيرافي ثلاثةَ أوْجُهٍ :

أحدها : أنَّ " كان " وأخواتِها أفعالٌ دخلن على المبتدأ والخبرِ ، والخبرُ يكون فعلاً وجملةً وظرفاً غيرَ متصرِّفٍ نحو : زيدٌ قامَ ، وزيدٌ أبوه منطلقٌ ، وزيدٌ عِنْدَكَ فلما كانت هذه الأشياء لا يجوزُ إضمارها ولا تكونُ إلا منفصلةً من الفعلِ اختير فيما يُمكن إضماره الخُرُوجُ عن الفعلِ أيضاً .

والثَّاني : أنَّ الاسمَ والخبرَ كلٌّ واحدٍ منهما منفصلٌ عن الآخرِ ، غير مختلطٍ به / فإذا وصلنا ضمير الخَبرِ جازَ معه أن يضمرَ الاسم ، إذ ١٣٢/ هو الأصل في الاضمارِ ، من جهةِ أنَّه كالفاعلِ ، فيُؤدِّي إلى أن يَكونَ الخَبَرُ مختلطاً مع الاسمِ ، وغيرَ منفصلٍ عنه ، وذلك نقضُ الغرض .

والثَّالثُ : أنا لو وَصَلْنا ضميرَ الخبر بضميرِ الاسمِ والفاعلُ والمفعولُ في هذه الأفعال لشيءٍ واحدٍ ، لزم أن يتعدَّى فعل الفاعل إلى نَفسه متصلاً وذلك لا يكون ، وإنَّما يتعدى إليه مُنفصلاً ، وإنَّما جازَ ظننتني لأنَّ هذا الباب لايقعُ على المفعولِ الأولِ حقيقةً ، فلم يعتدَّ به ، وإنَّما المُعتمدُ الثاني . وأمَّا باب " خِلْتَنِيهِ " فإنما اختيرَ فيه الانفصال

– على ما ذكره سيبويه – لأنَّ "حَسبت" بمنزلةِ "كان" ، إنَّما تدخلان على المُبتدأ والمبنيُّ عليه فيكونان في الاحتياج على[1] حالٍ ، ألاَ تَرَى أنَّك لا تَقتصر على الاسمِ الذي يَقع بعدهما ، كما لا تَقتصر عليه مبتدأ ، فالمَنصوبان بعد "حسبت" بمنزلةِ المَرفوعِ والمنصوب بعد "كان" ، و"ليس" ، وكذلك الحُروف التي بمنزلة "حسبت" و"كان" [2] ؛ لأنَّهما إنما يَجعلان المبتدأ والمبنيُّ عليه فيما مضى يقيناً أو شكاً ، وليس بفعلٍ أحدثته منك إلى غيرك ، كضربتُ وأعطيتُ إنَّما يجعلان الأمر في علمك ، أو فيما مضى ، هذا نصُّ سيبويه ، وهو مشيرٌ إلى ما تقدَّم . والنَّاظمُ نبَّه على تأكيدِ الاتصالِ عنده بقوله: (واتصالا أختارُ) فقدَّمَ المفعولَ إشعاراً بذلك .

ثم قال : (غَيرى اختارَ الانفصالا) والغيرُ هنا هُمُ [3] الجُمهور ، وهذا دَليلٌ على أنَّ له في المسألةِ مُستنداً قوياً ، وسَمَاعاً يرجع إليه ، وقد أشارَ إلى القِياس أول المسألة ، وبين في "شَرحِ التسهيل" [4] ، مستَنَدَه من السَّماعِ وأنه الحَديث أمَّا القِياس المتقدم فصحيحٌ ، ما لم يعارضه ما يهمل حكمه ، وقد وُجد .

وأمَّا السَّماعُ فقد تَضَمَّن عهدته نقلُ الجُمهور ، ويَبقى النَّظر في اعتماد النَّاظم على الاستشهادِ بالحديثِ ، وليس بمستَنَدٍ عند الجمهور من أهل اللِّسان وهي مسألةٌ أصوليَّة لا يَسعني الآن ذِكرها [3] ، ولعلَّها تُذكر في موضعٍ هي بِهِ أخصُّ من هذا المَوضع والله المُستعان ، وعلى النَّاظم بعدُ في هذا الفَصلِ

---

(١) في (أ) إلى .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) شرح التسهيل : ١٧١/١ .

دَرَكٌ من خَمْسَةِ أوْجُهٍ : (١)

أحدها : أنَّ قولَه : " فى كنتُهُ الخلف انتمى " (٢) لم ينصَّ فيه على موضع الخلاف ، فإنّه محتمل أن يريد الخلف فى اختيارِ أحدِ الوَجهين الجائزين ويحتمل أن يريدَ به الخلف فى جوازِ الوَجهين ، والذى قَصَدَ منهما هو الأول لكن مساقَه يدلُّ على الثانى ، لأنَّه خيّر أولاً فى الفَصلِ والوَصلِ ، ثم قالَ : و (في كُنْتُهُ الخُلْفُ " فاقتَضى أنَّ الخُلْفَ إنَّما هو فيما تقدَّم ذكره من التَّخيير، فكأنَّ بعضَهم يُخَيِّرُ بين الوَجهين فى " كُنْتُهُ " وبعضُهُم لا يقول بذلك ، وهذا الخُلف هكذا لا أعرفه ، بخلافِ الاحتمالِ الأولِ ، فإنَّه مقولٌ به كما تقدَّم .

والثَّانى : أنَّه ذكر الخُلف فى الموضعين الأخيرين ، وترك ذكره فى باب "سَلْنيه " والخِلاف فيه موجودٌ ، لكن على وجهٍ آخر ، فإنَّ السِّيرافى أجازَ الوَجهين ، وحَكَى ذلك عن بعضِ النَّحويين ، وهو الذى نصَّ عليه النَّاظِمُ هنا ، وظاهرُ كلامِ سيبويه لزوم الاتصالِ ، إذْ لم يُعرج على خلافِه ، وذلك لقوةِ الفعلِ وأنَّه الأصلُ فى اتصالِ ضَمائرِ / المَنصوبات به ، ١٣٤/
وأنَّ الاتصالَ أخصُّ ، وإذا ثَبتَ الخِلافُ فى المواضعِ الثلاثةِ فَذِكْرُهُ إيَّاه فى الموضعين وتَركه له فى الثَّالث (٣) موهمٌ عدمَ الخلافِ فيه ، وهذا إخلالٌ .

والثَّالثِ : أن إطلاقَه القَولَ فى بابِ (كُنته) ظاهرٌ فى شُمُولِ ذلك الحكمِ لكانَ وأخواتها وهو صحيحٌ فيما عدَا " ليس " ، وأمَّا " ليس " فحكى ابن هانِئٍ عن النَّحويين الاتفاق على أنَّ الاتصالَ فيها ضَعيفٌ . قال : فلو قلت : لستُهُ على حدِّ كنته لم يكن صواباً . ومن الشَّاذِّ قولهم :

---

(١) فى الأصل : من أوجهٍ خمسةٍ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) الثالث .

" عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسنى " ووجهه فى القياس ظاهرٌ ، فإن ليس فى معنى الحرف لتعريها عن الدَّلالة على الحَدَثِ والزَّمان ، وكلامُ النَّاظِمِ يقتَضى القياسَ فى الاتصال وإن كان الانفصال هو المُختار ويَقتضى أنَّ الخلافَ متقررٌ فيها ، والأمرُ فى كلا الفَصلين على خلافِ ما قال حَسبما ذكره ابن هانئٍ ففى إطلاقه ما ترَى .

والرَّابعِ : أنَّ قولَه : (وَاتِّصَالاً اخْتَارُ) أراد فى بابِ (كُنْتَهُ) ، وفى باب (خِلْتَنِيْهِ) أمَّا باب (خِلْتَنِيْهِ) فما اختَار فيه من الاتِّصال ممكنٌ أن يَختاره مختارٌ لوجوده فى كلامِ العربِ نثراً ، وإن كان قَليلاً عندَ سيبويه وأمَّا بابُ (كُنْتَهُ) فَما اختارَ فيه من الاتِّصالِ يقتضى أنَّ الانفصالَ جائزٌ أيضاً فى القِياسِ ، إلاَّ أنَّه قليلٌ فى السَّماعِ ، فغيره أحسنُ منه ، وهذا عنده غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ الانفصالَ على ما قرره [١] فى " شَرح التَّسهيل " [٢] إنَّما هو مخصوصٌ بالشّعرِ وبليس ولا يكون فى بابِ الاستثناء وكلاهما لا يقاسُ عليه عنده كما تقدَّم ذكره ، فعنه نقلت هذا المَعنى ، وإذا كان كذلك لم يَصحّ على مذهبه فى كنته إلاَّ الاتصال فكيفَ يقولُ : (وَاتِّصَالاً اخْتَارُ) فيأتى بعبارة مشعرة بجوازِ الوَجهِ الآخرِ ، لا يُقالُ إنه اختارَ الاتصال ، بمعنى أنَّه لا يَجيزُ غيره ، لأنَّا نَقولُ يرد عليه . قوله : (غَيْرِيْ اخْتَارَ الانْفِصَالاَ)

أو لأنَّه [٣] لا يَمشى له فى (خلتنيه) فَتَأَمّلْهُ ، وهذا الاعتراضُ لازمٌ له أيضاً فى كتابه " التَّسهيل " .

---

(١) فى (أ) قرر .

(٢) شرح التسهيل : ١٧١/١ .

(٣) فى (أ) ولأنه .

والخَـامِسِ : أنَّه قَـصَـدَ فى (١) هذا الـمُخْـتـصـر ذكر الضَّرورى والـمَشهور من قوانين النَّحو ، وقد ترَكَ من الضَّرُورِيِّ والـمَشهورِ أشياءً كثيرةً وضابطها على التَّقريب والإرشاد إلى من طلبَ الاستقصاءَ أن نقولَ: العوامل التي يمكن اتصال الضَّمائر بها ثلاثةُ أنواعٍ :

أفعالٌ وحروفٌ وأسماءٌ .

فأمَّا الأفعـالُ فيتصل بها فاعلوها ، وما أشبه فاعليها ، كاسم كان وعَسى .

وأمَّا الـمفاعيلُ فكذلك إلاَّ ما استَثْنَاهُ النَّاظِمُ من خبرِ " كان " ، وثانى مفعولى "أعطى" و "ظن" ، ولا عبرةَ هنا بخبرِ "عسى" ، إذ لا يكون ضميراً ، وإن فرض ذلك فهو مثل " كان " ، ولا بثالث المنصوبات فى أعلم ، لعدم التَّكلم به ، وإن كانَ فالانفصالُ فيه واجباً لعدم تأتيه قياساً ، فهذا النوعُ مستوفًى فى النَّظم فلا اعتراضَ به .

وأمَّا الحروفُ فثلاثةُ أضربٍ : ضرب عَملَ بالأصالةِ ، وذلك حروف الجرِّ فيتصل بها ضَمائرها عملاً بالقاعدة الأولى ، وضرب عَمِلَ بشبهِ الفعلِ الحَقيقى ، وذلك " إنَّ " وأخواتها ، فيتَّصل بها منصوبها عملاً بالقاعدةِ ولا يتصلُ بها مرفوعها لعدمِ التَّأتى كما مرَّ ، وضرب عَمِلَ بشبهِ ما أشبه الفعلَ غيرَ الحقيقى ، أو بشبهِ الحرفِ المشبهِ للفعلِ " كما " و " لا " العاملتين عمل "ليس" ، فلا يتَّصل بها شئٌ لعدمِ التَّأتى قياساً ، فهذا الاعتراض به / أيضاً من جهة ما تقدم له من القاعدة المذكورة أولاً. /١٣٥

وأمَّا الأسماءَ فهى على ضَربين : ما يعملُ بمعنى الإضافةِ ، فهذا يتَّصلُ به مَعموله وهو واحدٌ أبداً ، كحرفِ الجرِّ ، وما يَعمل بجريانه

(١) ساقط من (أ) .

مُجرى الفِعلِ وهذا ينقسمُ إلى ما يَعملُ بكونِهِ وُضِعَ مَوْضِعَهُ فى الأصلِ ، أو نابَ عنه فى الاستعمالِ ، أو تَضَمَّنَ معناه وجَرى على لَفْظِهِ ، فهذه ثلاثةُ أقسامٍ

فالأول : أسماءُ الأفعال وحكمُها حكمُ أفعالِها ، فكما تقولُ : اتركها كذلك تَقول :

تَراكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَراكَهَا (١)

وكما تَقول : امهله ، كذلك تقول : رُوَيْدَهُ ، إلا أنَّ هذا القسمَ إذا كان وَضعه وضعَ الفعلِ استعمالياً حتَّى لحق بالوَضعى كعليكَ ودونَكَ (٢) وإليك فإنَّ الوَجهين فيه جَائزانِ فتقولُ : عَلَيْكَهُ وعَلَيْكَ إِيَّاهُ ، ودُونَكَهُ ودُونَكَ إِيَّاهُ، نَصَّ على ذلك (٣) سيبويه (٤) ، وقد جَعَلَ بعضُهم من هذا رويد ، فأجاز رُوَيْدَ إِيَّاهُ ، ولم يذكر سيبويه فيه إلاّ الاتصال ، وإنما اعتبرَ فيه سيبويه أنّه اسمُ فعلٍ بالوضعِ الأولِ كـ " تَرَاك " ، واعتَبَر غيره أنّه ليس بالوضعِ الأوّلِ، وإنّما هو من قَبِيلِ " عَلَيْكَ " و " لَدَيْكَ " ، ألاَ تَرَاهُ يُسْتَعْمَلُ مصدراً نحو : رُوَيْداً زيداً ، وأمَّا ما نابَ عن الفعلِ استعمالاً فذلك المصدر الموصول فيجرى أيضاً مُجرى

---

(١) نسبه ابن خلف فى لباب الألباب : ١٣١ إلى طفيل بن يزيد الحارثى وهو شاعر جاهلى أخباره فى الخزانة : ٢٥٤/٣ . قال ابن خلف : حن أغارت كنده على نعمه فلحقهم وهو يقول :

تراكها من إبل تراكها　　　أما ترى الموت لدى أوراكها

وقال : ويروى :

* داركها من إبل دراكها *

وقد أورد سيبويه ما البيت الآخر تتمنه فى الكتاب : ١٢٣/١ ، ٣٧/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣٠٧/٢ ، وفى المقتضب : ٣٦٩/٣ .

(٢) فى الأصل دونه .

(٣) فى (أ) على هذا .

(٤) الكتاب : ٣٨٢/١ .

الفعلِ فى اتّصالِه الفاعلِ به وَحده ، أو المَفعول به وَحده ، على لفظِ المضافِ إليه ، فإذا اجتَمَعَا اختير الانفصالُ ، كقولك : أعجبنى إكرامى إيَّاكَ ، وجازَ الاتِّصال أيضاً نحو :

* وكَانَ فِراقِيهَا أمَرَّ مِنَ الصَّبْرِ(١) *

وقال (٢) :

* ومَنْعُكَهَا بِشَئٍ يُسْتَطَاعُ *

(١) البيت ليحيى بن طالب الحنفى ، قال ياقوت فى معجم البلدان : ٣٢٦/٤ يحيى بن طالب الحنفى ، أحد بنى ذهل بن الدؤل بن حنيفة ، كان مولى لقريش ، وكان شيخاً دينا يقرئ أهل اليمامة ....
قال القصيدة التى منها البيت يتشوق إلى اليمامة فى قصة ذكرها ياقوت عن أبى بكر بن الأنبارى
وأول القصيدة التى منها البيت :

أحقا عباد الله أن لست ناظراً	إلى قرقرى يوماً وأعلامها الغبر
كأن فؤادى كلما مر راكب	جناح غراب رام نهضاً إلى وكر
أقول لموسى والدموع كأنها	جداول فاضت من جوانبها تجرى
الأهل لشيخ وابن ستين حجة	بكى طربا نحو اليمامة من عذر
وزهدنى فى كل خير صنعته	إلى الناس ما جربت من قلة الشكر
إذا ارتفعت نحو اليمامة رفقة	دعاك الهوى واهتاج قلبك للذكر
فو احزنى ماذا أجن من الأسى	ومن مضمر الشوق الدخيل إلى حجرى
تغربت عنها كارها وهجرتها	(وكان فراقيها أمر من الصبر)

(٢) البيت لرجل من تميم من أبيات أختارها أبو تمام فى الحماسة : ٦٦ (رواية الجواليقى) وذكر ابن الإعرابى فى كتاب الخيل : ٩٩ اسم قائلها وهو عبيدة بن ربيعة بن قحفان بن ناشر بن سيار بن رزام بن مازن ،، وزاد البغدادى فى الخزانة : ٤١٥/٢ ، شاعر فارس جاهلى .
والبيت من قصيدة قالها لما طلب منه ملك من الملوك فرساً يقال لها " كساب " فمنعه إياها فقال :

أبيت اللعن إنت كساب علق	نفيس لا تعار ولا تباع
مفداة مكرمة علينا	يجاع لها العيال ولا تجاع
سلسلة سابقين تنا جلاها	إذا نسبا يضمهما الكراع
فلا تطمع - أبت اللعن - فيها	(ومنعكها بشئ يستطاع)

وأمَّا ما جرى على الفعلِ وأشبَهه لفظاً ومعنى حتى استَتَرَ فيه الضَّميرُ المرفوعُ فإنه يُجرى فى اتصالِ الضَّميرِ به مُجرى فلعله فتقول : أنا مُعطيكه وأنا ظانُّكه وتفصل الثانى إن شئت وهو أولى من الفعل ، ولم أنكر هنا الصفة المشبهة وأفعل التَّفضيل لدخولها فى النَّوع الأول . فأنت تَرى أن شيئاً من أقسام هذا النَّوع لم يشر إليه النَّاظم مع تشعب أضربه واختلاف أحكامها فيه زائداً على كونه ضرورى الذِّكر والاعتراض عليه فى " التَّسهيل " واردٌ أيضاً .

والجَوَابُ عن الأوَّلِ : أنَّ موضعَ الخلافِ قد بينه بما يرفع ذلك الاحتمال ويزيح الإشكال بقوله حين حكى الخلف فى الموضعين (واتصالاً اختار غيرى اختار الانفصالا) فبين أن الاختلاف إنَّما هو فى اختيار الوَجهين لا فى غير ذلك وهو ظاهرٌ .

والجَوَابُ عن الثَّانى : أنَّ الخلافَ فى باب (سَلْنِيْهِ) غيرُ متقنٍ ، وذلك أنَّ سيبويه لما ذَكَرَ الاتصال لم يَحْكِ غيره ولا نَفَاهُ ، بل سَكَتَ عنه ، والسُّكوتُ لا يقتضى نَفْىَ المَسكوتِ عنه بلابدٌ ، فلمَّا كان كذلك كان غيرُ سيبويه قد أجازَ الوَجهين وليس ذلك الانباء على السَّماع ، وقد وَجَدَهُ النَّاظِمُ فى الحَديثِ فى قولِه عليه السَّلام : " إنَّ اللَّهَ مَلَّكَكمْ إيَّاهُمْ " - والحَديثُ عنده عُمْدَةٌ فى الاستشهادِ به - بنى [1] على إطلاقِ إجازةِ الوَجهين من غيرِ إشارةٍ إلى خلافٍ حيثُ لم يتحقَّق له خلافٌ .

والجَوَابُ عن الثَّالثِ : ما نكره شَيْخُنَا [2] الأستاذ أبو عبدِالله بن الفَخَّار - رحمه الله - فيما نَقَلَهُ عنه شَيْخِنَا الأستاذ أبو عبدالله البَلَنْسِىّ -

---

(١) فى (أ) بقى .
(٢) ساقط من (أ) .

حَفِظَـهُ اللّه - أنَّ ابنَ / مالكٍ لم تدخل به " ليس " فى كلامِهِ ، لأنَّه إنَّما /١٣٦ مثَّل بـ"كان " وما كان نحوها ، وهى فعلٌ متصرفٌ ، فلا ينتظم المثال إلا ما كان منها متصرِّفاً فخرجت "ليس" عن مراده وإشارته (١) بهذا الاعتبار، فلااعتراضَ عليه بما لم يَتَضَمَّنه كلامُهُ ، وقد يُقال : إنَّ هذا الجَواب غيرُ كافٍ بحسب مُراد ابنِ مالكٍ فإنَّه جَعَلَ قَوْلَ العربِ " ليسنى " حجّة فى ثبوت الاتصالِ ، كما تَقَدَّم بيانه ، وأيضاً فكذلك فَعَلَ سيبويه إذ لم يفرِّق بين الفِعلين ، أعنى بين " كان " و " ليس " بل جَعَلَ السَّماعَ فى كلّ واحدٍ حُجَّةً للآخرِ ، وإذا ثَبَتَ هذا من مَذهبه ومذهب غيره كان مُؤْذِناً بأن " لَيس " عنده داخلةٌ فى حكمِ " كان " ، وإذ ذاك يَبقى السُّؤالُ كما كان ، ولعل الجَوابَ أنَّ الاجماعَ الذى ذَكَرَه ابنُ هانئٍ فى " ليس " وحدها أنَّ الاتصالَ فيها ضعيفٌ ، وغيرُ مقيسٍ ، فيه نظرٌ ، إذ النَّحويون إذا ذكروا فى هذا الباب " كانَ " ذكروا مَعَهَا " ليس " على مَساقٍ واحدٍ ، فإن كان فى " ليس " اجماعٌ فهو فى " كان " وبالعكس ، وإن كان اختلاف ففيها جميعاً (٢) لكنَّ ابنَ هانئٍ يُسلّم فى " كان " وقوعَ الخلافِ ، فليسلمه كذلك فى " لَيس " وإن فَرَضنا أنَّ الأمرَ فى " ليس " كما قالَه ، من الاتّفاق فالاعتراض على ابنِ مالكٍ لازمٌ له (٣) واللّه أعلم .

والجَوابُ عن الرَّابعِ : أن ذلك الاعتراض إنما يلزمه على كلامه فى " التَّسهيل " حيثُ شرحه بمقتضى ذلك التَّقرير ، أمَّا فى هذا

---

(١) فى (أ) وأثارته .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

الموضع فلا يلزمه إذا لعلَّه لم يرَ هنا من الاحتجاج ما رأي هنالك ، بل أثبت السَّماع بالاتصال وأتَّكل فى نقل الانفصالِ على غيره ، إلا أنَّه مال به نحو القِلَّة ، وهذا هو الظَّاهر ، وعليه يُحمل رأيه هنا ، واللّه أعلم .

والجَوابُ عن الخامِس : أنَّ الحاصلَ من مقصده بمُقتضى كلامه أنَّه لم يصرح بالكلامِ على ما يُخالف تلك القاعدة إلا فى الأفعال ، وتركِ ما عداها فى محل النَّظر ، إذ قد يدرك مما ذكر من الانفصال فى هذه الأفعال علة تَجرى فيما لم يَذكر ، وذلك أنَّ علَّةَ الانفصالِ فيما ذكر أمران :

أحدُهما : معارضةُ السَّماعِ ، كمَا عارضنا فى باب سلنية .

والثَّانى : كونُ الفعلِ المُتَّصلِ به الضَّمير لم يتحقق فى بابِ الأفعالِ كما تقدَّم ، فى (كُنْتَهُ) و (خِلْتَنِيْهِ) فصارا كأنَّهما أداتان ، أو قريب من الأداتين ، والأدواتُ لا أصلَ لها فى هذا العَمَلِ المعيَّن ، فلم يَستحكم الضَّمير فى الاتصالِ بهما لذلك ، وقد يُقال أنَّ علةَ الانفصالِ فى (سَلْنِيْه) بعدَ وُرُودِ السَّماع هو (التَّشبيه) [(١)] بباب (ظَنَنْتُ) فيُحمل [(٢)] عليه فى جوازِ الانفصالِ ، وقد يَحمل الفَرعُ على الأصلِ فيما هو أصلٌ فى الفرعِ فرعٌ فى الأصلِ ، فإن علَّةَ الانفصالِ فى باب " ظَنَنْتُ " مستحكمةٌ " ، فاقتَضت معلولها بحكمِ الأصلِ ، ثم حُمِلَ عليه باب " سَألْتُ " فخرجَ عن أصلِ الاتصال إلى الانفصال ، وعلى هذا تتَّخذُ علَّةُ جوازِ الانفصالِ ، وإذا ثَبَتَ هذا انبنى النَّظر فى (فراقيها) و (تاكها) و (معطيكه) على ذلك ، فإنَّ الأسماءَ لها جهتان : جهةٌ تقتضى الانفصالَ ، إلا فى ضميرٍ واحدٍ يُجرى مُجرى المضاف إليه ، وجهةٌ تَقتضى الاتِّصال مطلقاً ، فالجهةُ الأولى هى جهةِ كونها أسماءَ أصلها أن لها

---

(١) فى الأصل الشبه .

(٢) فى (أ) يحمل .

تعمل إلا فى المُضاف إليه وهو واحدٌ ، وماعدا ذلك فلا عَمَلَ لها فيه ، والجهةُ الأولى (جهةِ) [1] كونها مُتَضَمِّنَةً معانى الأفعَالِ / وجاريةً/١٣٧ مُجراها ، فهى تَطلبُ من تلكِ الجهةِ أكثرَ من معمولٍ واحدٍ ، فاجتمعَ فى الأسماءِ العاملةِ النَّظَرَانِ وكلُّ نَظَرٍ منهما يطلبُ بضدِّ ما يطلبُ [2] الآخر ، فمعنى الاسم يطلبُ الانفصال إذ لم يَتَحَقَّق فى بابِ الأفعالِ الطالبةِ بالاتصالِ ، فلم يَستحكم الضَّميرُ فى الاتصالِ به ، ومعنى الفِعل يطلبُ بالاتصالِ ، إذ هو ظاهرٌ معنى ولفظاً ، فكان للنَّظرِ القياسى هنا مجالٌ ، فتركه النَّاظم لما أشارَ إلى أصلِ العلَّةِ فى ذكرِ الأفعالِ ، فإذا يجبُ أن ننظرَ فيما تقتضيه تلك العلَّة ، وليس إلا ما تَقدَّم ، أمَّا ما عمل بمعنى الإضافة فواجبٌ فى معموله الاتِّصال ، لأنَّه كالمَجرور بحرفٍ ، ولأنَّه حلَّ من الاسمِ محلَّ تنوينه الذى هو كجُزءٍ منه .

وأمَّا أسماءُ الأفعالِ فلمَّا كان القَصدُ بها أن لها تَظهرَ بأنفُسِها ، وإنَّما وُضعت لتكونَ عوضاً من أفعالِها ، وَجَبَ فيها ما وَجَبَ فى الأفعالِ، إلاَّ ما ظَهَرَ فيه شئٌ من الاعتبارِ اللَّفظِىِّ ، فإنَّه رُوعِىَ [3] ، فأنتج مجموع الاعتبارين جوازَ الوَجهين كدُونك وعَليك .

وأمَّا ما ناب عن الفعلِ استعمالاً وهو المصدر الموصول ، فالاعتباران فيه ظاهران ، ألاَ تَرَى أنَّ ضميرَ الرَّفع إذا اتصلَ به يُعامل معاملةَ المُضافِ إليه ، فلا يَستترُ فيه ، فصارَ الثانى كأنَّه غيرُ معمولٍ له ، لكن لما طَلَبَه بما فيه من معنى الفِعل ، اقتَضى الاتصال ،

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) بيان .

فجازَ فيه الأمران وقد شرح هذا المعنى السِّيرافى وأصله لسيبويه ، وأمَّا اسمُ الفاعلِ والمَفعول فهو أقعد بالفعلِ من حيثُ يضمر فيه ، كما يُضمر فى الفعلِ ويتَّصل به الضَّمير مع اعتِقَاد نَصبه لا جرَّه بالإضافة نحو : الضَّاربك ، على رأى سيبويه ، فكان حقيقاً بأن يعاملَ معاملةَ فعله الجارى هو عليه ، وهذا كلُّه راجع إلى اعتبار العلَّة المذكورة فى باب (خِلْتَنِيْهِ) والنَّظر إلى قُوَّةِ جانب الفعلِ المقتضى للاتِّصال ، أو جانب الاسم المقتضى لانفصال ما زاد على الواحد ، فإنْ كانَ النَّاظم قد تَرَكَ الكلامَ على ما سوى الأفعالِ ، فقد أدرجَ فيما ذَكَرَ ضَابِطاً حسناً ، وتَنبيهاً أصليًا ، يقفُ بك على ما أردتَ ، مع أنه بحسب قصدِ الاختصارِ ، وعدمِ الاستيفاءِ معذورٌ ، ولا عُذر له فى تَركه فى " التَّسهيل " بل الاعتراضُ عليه هنالِك (واردٌ) ولا يخلِّصه هذا الجَواب هنالك ، لاختلاف مقاصد الكِتابين ، واللّه المُوَفِّقُ .

* * *

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فى اتِّصَالِ ... وَقَدِّمًا مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ
وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ إلْزَمْ فَصْلاً ... وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيْهِ وَصْلا
مَعَ اختِلافَ ما ونَحو ضَمِنَتْ ... إِيَّاهُمُ الأَرْضُ الضَّرُوْرَةُ اقْتَضَتْ (١)

كلامه هنا فى تَرتيبِ الضَّمائر بعضها مع بعضٍ فى الاتصال والانفِصال ، قد قدَّم القاعدةَ فيما يتَّصل من الضَّمائرِ العاملةِ ، وما لا ، وما فيه الوجهان وعلى ذلك بنى هذه المَسألة فيعنى أنّه إذَا كان الضَّميران أو الضَّمائر

(١) هذا البيت لم يرد فى بعض نسخ الألفية .

مُجتمعةً ، فإمَّا أن تكونَ فى رُتبةٍ واحدةٍ ، أو فى رُتَبٍ مختلفةٍ / والرُّتب /١٣٨ هـنا هـى التى بحسبِ التَّكلُّمِ أو الخطابِ أو الغيبة ، وذلك أنَّ الضـمائرَ على ثلاثةِ أقسامٍ : ضميـر تكلُّمٍ ، وضمير خطابٍ ، وضمير غيبةٍ ، وأخَصُّها ضمير المُتكلم ، لأنَّه يدلُّ على المُرادِ بنفسه ، وبمشاهدةِ مدلولِه ، وأيضاً فإنـه بَعيـدٌ عن الصَّلاحية لغيره ، ويَليه ضَمير المُخاطب ، لأنَّه يدلُّ على المراد به حاضراً أو غائـباً على سـبيل الاختصاص ، ويَليه ضمير الغائب لأنَّه دونهما ، فإذا اجتمعت ضمائر فأمَّا أن تكون فى رُتبٍ مختلفةٍ ، أو فى رتبةٍ واحدةٍ ، فإن كانت فى رتبٍ مختلفةٍ كَضميرِ مُخاطبٍ مع غائبٍ ، أو ضميرِ مُتَكلِّمٍ مع مخاطبٍ أو غائبٍ، فإن كان العاملُ فيها يقتضى اتِّصالها قدم الأخص فى الرُّتبة ، وذلك قوله : (وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فى اتِّصالٍ) وذلك نحو : أعطاكه وأعطيتُكَهُ ، وأعطَتَنِيهِ [1] ولا تَقولُ : أعطاهوكَ ولا أعطاهونى ، قال سِيْبَويه [2] : لأنَّه قَبيحٌ لا تَتَكَلَّمُ به العَرَبُ . قـال : وإنَّمَا قَبُحَ عندَ العَرَبِ كَرَاهِيَةَ أن يُبدأ المُتَكَلِّمُ فى هذا المَوضِعِ بالأبعدِ قبل الأقربِ ثم ذكر أنَّ العربَ تنتقل فى هذا إلى الفَصل فتقول: أعطاك أيَّاىَ ، وأعطاهُ إيَّاكَ وما اختاره من هذا التَّرتيب هو مذهبُ سيبويه والجُمـهور وحَكَى سيبويه عمَّن تقدَّم من النَّحـويين أنَّهم يقـولون بالقِيَاسِ : أعطاهوك وأعطاكنى ، فلا يلتزمون التَّرتيب المذكور وارتضاه المُبَرِّدُ ، وجَعَلَ ضميرَ الغائبِ والمُتَكَلِّمِ والمُخاطبِ سواءً ، فأجازَ أعطاهونى واستَجاده ، وهذا المذهب مرجوحٌ بمخالفة كلامِ العربِ ، فقد زَعَمَ سيبويه أنَّ العربَ لا تَتَكَلَّمُ [3] بهذا ، وأنَّ كلامَها جارٍ على اعتِبارِ المَرَاتِبِ ، وهذا يَكفى فى

(١) ساقط من (أ) .
(٢) الكتاب : ١/٣٨٣ ، ٣٨٤ .
(٣) فى (أ) لا تكلم بذلك .

المَسألةِ ، وقد شَنَّعَ عليهم سيبويه (١) بأنّـه (٢) يدخُلُ عليهم أن يقولوا فى الرجل إذا منحته نفسه : منحتنينى .

ألاَ تَرَى أنَّ القياسَ قد قَبُحَ إذا (٣) وضعت "نى" فى غير موضعها ، يريد أنَّ موضع " نى " هنا النَّفس فتقول : منحتنى نفسى كما (٤) كان موضع " نى " فى أعطاهونى (٥) إياى ، فلو جاز لَكَ أن نَضَعَ الشئَ على غيرِ ما وضعته العرب عليه لجازَ لك فى كلِّ موضعٍ ، وهذا شَنِيْعٌ (٦) من الارتكاب . قال ابن خَروفٍ : بنى سيبويه على الشّايع ، يعنى فإنه يُجوِّز منحتنينى لكن قليلاً . قال المُبرد : منحتنينى جَيِّدٌ ، وإنَّما احتجَّ به على جهة التَّشنيع الذى يشنِّع به المُتَكَلِّمُون وهو جائزٌ .

قال ابن خَرُوفٍ : والذى قـال هو صـوابٌ غيرِ أن منحتنينى نفسى هو الكثير فصار بمنزلة أعطاهوها ، لا بمنزلة أعطاهونى ، فإن استدلَّ مَنْ خالف النَّاظم وأصحاب مذهبه يقول العرب : عليكنى ، من حيثُ تقدمت الكاف على الياءِ ، والياءُ أخصُّ ، فلا دليـلَ فيه ، لأنَّ الكافَ فى عليكَ فـاعلة فى المعنى ، فتقديمها على الياءِ بمنزلةِ تقديمِ التَّاء فى أكرمتنى ، فلا ينبغى أن تُجرى كافٌ لاحظَّ لها فى الفاعلية ، مُجرى ما لها حَظٌّ فيها ، وهذا ظاهرٌ وإن اقتضى العاملِ انفِصَال بعضِ الضَّمائرِ أمَّا لعدمِ تأتِّيه كقولك : ما أعطيتك إلا إياه ، وأمَّا لجوازِ ذلك فيه كقولك : ظننتك إيَّاه وأعطيتُك إياه ، فأنت بالخِيَارِ

(١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ١/٣٨٤ .

(٣) فى (أ) أن .

(٤) فى الأصل و (أ) ألا ترى كما كان .

(٥) فى (أ) أعطاكونى .

(٦) فى (أ) تشنيع .

إن شئتَ قدمت الأخصَّ فقلت : ظننتك إياه ، وإن شئتَ عكست فقلت : ظَنَنْتَهُ إيَّاك ، وظننتك إيَّاى ، وذلك قول النَّاظم : (وَقَدِّمَا مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ) يعنى أنَّك مخيرٌ فى تَقديمِ أىِّ الضَّمائر شئت ، إذ وُجِدَ الانفصالُ ووجه ذلك أنَّ المُنفصلَ جارٍ مُجرى الظَّاهرِ / فلا عليكَ أن ١٣٩/ تقدمَ ما شئت من الضَّمائر لا اعتبار بالرُّتبة ، والعربُ إذا أرادوا تَقديم غيرِ الأخصِّ على الأخص لجأوا إلى الانفصال ، فأتوا بالضَّميرِ المنفصلِ الجارِى مُجرى الظَّاهرِ ليتأتى لهم الاتيان بغيرِ الأخص مقدماً على الأخصِّ ، لكن هذا الإطلاق هنا وفى القِسم الأول فيه نظرٌ .

أمَّا الأول فإنه زَعَمَ فيه أن لها لا بد من تقديمِ الأخصِّ بقوله : (وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِى اتِّصَالِ) يعنى على غيره مما هو فى الاختصاص دُونه، فظاهره انحتامُ ذلك كان بعضُ الضَّمائر فى موضعِ رفعٍ أو لم يكن ذلك ، وهو غيرُ صحيحٌ ، بل ضَمير (١) الرَّفعِ لا يُعتبر به فى هذه المَسألة لوقوعه موقع الخَـبَرِ من عامله فإنَّك تقول : زيدٌ أعطانيها ، فتقدم ضميرَ الفاعلِ وهو للغائبِ ، وتُؤَخِّر ضميرَ المفعولِ وهو للمُتَكَلِّمِ ، وكذلك تقول : خِلتنيه ، فتقدِّم ضميرَ المخاطبِ على ضميرِ المُتَكَلِّمِ ، وضَميرُ للمُتَكَلِّمِ أخصُّ ، وقالوا : " عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِى " ، وفى القرآن الكريم (٢): ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ الآية ، وعلى هذا كلام العربِ ، ولا خلافَ فيه أعلمه، وإنَّما فَرَضُوا المسألةَ فى الضميرين المنصوبين ، فهنالك يلزم تقديم الأخص عندَ الجمهورِ خلافاً للمبردِ والقُدَمَاءِ ، فقد ظَهَرَ أنَّ إطلاقَ الناظمِ فى القِسم الأول غيرُ صَحِيْحٍ .

---

(١) فى (أ) ضمائر .
(٢) سورة الأنفال : آية : ٤٤ .

وأمَّا الثانِيَـةُ : فإطلاقُه فيه غيرُ محرَّرٍ ، إذ يقتضى جوازَ أىِّ الضَّميرين المَنـصوبين شئتَ كان ، ثم لبس أولاً ، وليس كذلك ، بل أفعال هذا البابِ فى ذلك على وَجـهين :

أحدِهِما : ما لا يلتبس أحدُ مفعولية بالآخرِ نحو : الدِّرهمُ أعطيتكه فالحكمُ فيه ما قالَ من التَّخـييرِ ، فتقولُ : أعطيتُـهُ إيَّاك إن شئت ، وأعطيتك إيَّاهُ إن شئت .

والثانى : ما يَلتبس أحدُ مفعولية بالآخر ، كما إذا كان لك عبدان فأعطيت أحدُهما الآخرَ ، فإذا قلتَ لأحدِهما : غُلامى أعطيتك إيَّاه ، فإمَّا أن يكونَ الآخذُ هو الغائبُ أو المخاطبُ فإن كان المُخاطب لزمَ أن تقدمه فتقول : أعطيتك إيَّاه ، ولا تَقولُ : أعطيته إيَّاك إذ يلتبس الآخذ بالمأخوذ ، فإن كان الآخذ هو الغائب وَجَبَ تَقـديمه أيضاً خوف اللَّبس فتقول : أعطيته إيَّاك ، ولا يجوزُ هنا أن تقول : أعطيتك إيَّاه من أجل اللَّبس ، فإذًا قوله : (وَقَدِّماً مَا شئْتَ فِى انْفِصَالِ) غيرُ صَحِيْحٍ على اطلاقه كما تَرَى .

فأمَّا النظرُ الأولُ فظاهرُ الورودِ ، ولا أجدُ الآن جواباً عنه ، إلا أن يُقال : إنَّ تَمثيلَهُ قبل (سلنيه) و (خلتنيه) يشعر بخروجِ ضَميرِ الرَّفعِ عن إطلاقِ مسألته (١) ، لأنَّه قدم فى المثالين المرفوع وهو غير الأخص إذ يَعِيْـدُ (٢) أن يأتى بمثال غير جائز ، فكان التمثيل قيد طلاق هذه المسألة وهذا اعتذارٌ ضَعِيفٌ (٣والله أعلم٣) .

وأمَّا الثَّانى : فقد يُجاب عنه بأنَّه قد أشارَ إلى التَّحرُّز من ذلك لأنَّه قال

---

(١) فى هامش الأصل " تمثيله " قراءة نسخة أخرى .

(٢) فى (أ) يفيد وهو تحريف .

(٣-٣) فى هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

فى " بابِ تَعدِّى الفعلِ ولُزُومِهِ : (وَيـلْزَمُ الأصْلُ لِمُوْجِبٍ عَسرًا) وقال فى بابِ الفاعلِ والـمَفعولِ : (وأَخِّرِ الـمَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ) وهذا جارٍ بين الـمَفعولِ الأولِ والثَّانى كما هو جَارٍ بينَ الفاعلِ والـمَفعولِ ، وإذا لَـزِمَ تأخير الـمَأخوذ وكان ضميراً أخصَّ من ضميرِ الأخذِ لم يجز اتصاله ، إذ شرط فيه تقديم الأخصّ ، والأخَصُّ هنا لايتقدَّمُ ، فوجب انفصاله فيدخل إذًا تحت إطلاقه قَوله: (وَقَدِّمَا مَا شِئْتَ فِى انْفِصَـالِ) فإنَّ هذا الكَلام إنَّما يُعطى أنَّك إذا فَصلت أحد الضَّميرين فلا تُبَالِ أكانَ هو الأخصُّ أم لا ؟ وبَقِىَ كون الفَصلِ واجباً يُؤخذُ له من قوَّةِ كلامه فى قاعدةِ الوَصلِ والفَصلِ ، حيثُ قال :(وَفِى اختيَارٍ لا يَجِئُ الـمُنْفَصِلْ ..) إلى آخره فنَقُول : لـمَّا شرطَ فى اتصالِ / الضَّميرين تقديمَ الأخصِّ ، ١٤٠/ وبَين وجوبَ تأخيرِ ما يقع بتقديمه اللَّبْسُ ، فى بابِ تَعدى الفعل ولُزُومه جاءَ من ذلك أن لابُدَّ من الانْفِصَالِ وصَحَّ أنَّ هذا من الأسبابِ الـمُوجِبَةِ له ، إذ لا يَتَأَتَّى فيه الـمُتَّصل ، فظهرَ بهذا استقامةَ كلامه ، لكن على استِكراهٍ شَديدٍ ، ونِدَاءٍ من مَكَانٍ بعيدٍ وإن كانت الضَّمائر فى رُتبةٍ وَاحدةٍ ، فسواءٌ اقتضى العاملُ فى الأصلِ اتِّصَالهَا أو انْفِصَالهَا جَوازاً أو وُجوباً لابدّ من الانفصالِ ، وذلك قَوله : (وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاً) يعنى أنَّ الضَّميرين إذًا كانا فى رتبةٍ واحدةٍ من تَكَلُّمٍ أو خِطَابٍ أو غَيْبَةٍ فيتعين انفِصَالُ الثَّانى فتَقول : زَيدٌ الدِّرهم أعطيته إياه ، وعمرٌو بِشْرٌ خلِته إيَّاه ، وعلمتنى إياى ، وعلمتك إيَّاك ولا تقول : أعطيتهوه ولا خلتهوه ، ولا علمتينى ولا علمتكك . قال فى "شَرْحِ التَّسهيل" [(١)] انفصال ثانى الحاضرين مُتَعَيِّنٌ أبداً ؛ لأنَّه لا يكون إلا مثل الأول

---

(١) شرح التسهيل : ١٦٧/١ .

لفظاً ، ومتّحِدٌ به معنى ، فاستُثقلَ اتصالها ، ولأنَّ اتصالها يوهمُ التّكرار. قال: وانفِصَالُ ثانِي الغَائِبِيْنِ مُتَعَيِّنٌ أيضاً ؛ لأنّه لا يكون إلا مثلَ الأولِ لفظاً ومعنًى إن كان هو الأول فى المَعنى أو شَبِيْهاً بما هو الأول فى المَعني ، فهذا وجهُ ما ذكره النّاظم من الحكمِ إلا أنَّ عليه فيه دَركاً من وَجْهَيْنِ :

أحدهما : لَفظِيٌّ ، وهو أنه قال : (الْزَمْ فَصْلاً) فحتمَ الحكمَ باللُّزومِ واللُّزُومُ ضدُّ الجَوَازِ فهو يَقتضى أن لا يجوزَ الاتصالُ البَتَّةَ ، لكنه قال : (وَقَدْ أن لها يُبِيحُ الغَيْبُ فِيْهِ وَصْلاَ) فأجازَ وجهاً آخرَ فى بعضِ المَسائلِ الدَّاخلةِ تحتَ الإطلاقِ الأوّلَ ، فإذاً الفَصلُ غيرُ لازمٍ ، فظهرَ أنَّ هذا الأخيرَ مُناقضٌ للأولِ ، وإنّما كانَ الوَجهُ أنْ يأتى بعبارةٍ لا تَقتضى اللُّزُومَ فيما لَيس فيه لُزُومٌ

والثّانى : معنوى وهو أنَّ قولَهُ : (وَفِيْ اتِّحَادِ الرُتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاً) يقتضى بإطلاقه إنَّك تأتى بالضَّميرِ الثانى منفصلاً ، وهذا مَبْنِيٌّ على صحةِ الاتيان بالمَنصوبِ الثّانى ضَميراً ، وهو صَحيحٌ إذا كان (الضَّميران) (١) فى رتُبَةِ الغيبةِ فى نحوِ : مالُ زيدٍ أعطيته إياه ، وأما إذا كانا فى رتُبَةِ التَّكلّمِ أو الخِطَابِ فلا يكونُ ذلك فى أعطى إلاَّ فى قليلٍ من الكَلامِ ، وكذلك فى رتُبَةِ الغيبةِ إذا اتَّخذ الأخذُ والمَأخوذُ ذلك كلّه نادرٌ لا يعتَدُّ به مثل ابن مالك فى مثل هذا النظم فإن قولك : منحتنينى أو منحتنى أياى ، وكذلك منحتكك ، ومنحتك إيَّاك ، وعندى : منحتهوه أو منحته إياه كأنَّه من قبيل المَسوع عند الجمهورَ خلافاً للمُبَرِدِ ، حيث أجازَ مَنحْتنِينى ومثله مَنَحْتُكَكَ ، وإنّما كلامُ (٢) العرب على أن تعوض من الضَّمير النَّفس فتقول : منحتنى نَفسى ، ومنحُتك نفسك ، أمَّا أفعالُ القُلوب فما قالَ فيها صحيحٌ ، وإذَا ثَبَتَ هذا كان اطلاق

---

(١) فى الأصل الضمير .

(٢) فى (أ) الكلام .

النَّاظم فى الاتيان بالضَّميرِ مُخلاً بالمَقْصُودِ . فالأول : أسماءُ الأفعال وحكُمها حكُم أفعالِها ، فكما تقولُ : اتركها كذلك تَقول :

* ترَاكِهاَ مِنْ إبِـلِ ترَ اكِهَا [١] *

وكما تَقول : امهله ، كذلك تقول : رُوَيدهُ ، إلا أنَّ هذا القسمَ إذا كان وَضعه وضعَ الفعلِ استعماليّاً حتَّى لحق بالوَضعى كعليكَ ودونَكَ [٢] وإليك فإنَّ الوَجهين فيه جائِزانِ فتقولُ : عَليكَهُ وعَلَيْكَ إِيَّاهُ ، ودُوْنَكَهُ ودُوْنَكَ إِيَّاهُ ، نَصَّ على ذلك [٣] سيبويه [٤] ، وقد جَعَلَ بعضُهم من هذا رويد ، فأجاز رُوَيْدَ إِيَّاهُ ، ولم يذكر سيبويه فيه إلاّ الاتصال ، وإنما اعتبرَ فيه سيبويه أنَّه اسمُ فعلٍ بالوضعِ الأولِ كـ " ترَاك " ، واعتَبَر غيره أنه ليس بالوضعِ الأوَّلِ ، وإنَّما هو من قَبِيلِ "عَلَيْكَ " و " لَدَيْكَ " ، ألاَ تَرَاهُ يُسْتَعْمَلُ مصدراً نحو : رُوَيْداً زيداً ، وأمَّا ما نابَ عن الفعلِ استعمالاً فذلك المصدر الموصول فيجرى أيضاً مُجرى الفعلِ فى اتِّصالِه الفاعلِ به وَحده ، أو المَفعول به وحَده ، على لفظِ المضافِ إليه ، فإذا

---

(١) نسبه ابن خلف فى لباب الألباب : ١٣١ إلى طفيل بن يزيد الحارثى وهو شاعر جاهلى أخباره فى الخزانة : ٢٥٤/٣ . قال ابن خلف : حن أغارت كنده على نعمه فلحقهم وهو يقول :

تراكها من إبل تراكـــــها أما ترى الموت لدى أوراكـــــها

وقال : ديروى :

دركها من إبل دراكها

وقد أورد سيبويه ما البيت الآخر تتمته فى الكتاب : ١٢٢/١ ، ٣٧/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣٠٧/٢ ، وفى المقتضب : ٣٦٩/٣ .

(٢) فى الأصل دونه .

(٣) فى (أ) على هذا .

(٤) الكتاب : ٣٨٢/١ .

اجتَمَعَا اختير الانفصالُ ، كقولك : أعجبنى إكرامى إِيَّاكَ ، وجازَ الاتِّصالُ أيضاً نحو :

* وَكَانَ فِرَاقيها أَمَرَّ مِنَ الصَّبْرِ (١) *

والثَّانى : أن يَختلف لفظُهما بعضَ اختلافٍ ، فإنَّهما إن لم يختلفا لفظاً لم يَزل القُبح اللفظى ، فلابُدَّ من الفَصلِ فقولك : مالُ زيدٍ أعطيته إياه لا يجوز فيه الوَصل ، فلا تقولُ : أعطيتهوه ولا جارية هند أعطيتهاها ، فإذا وُجِدَ الاختلافُ فحينئذٍ يجوزُ ذلك على ما قَال من القِلَّةِ ، والاختلاف الذى أشارَ إليه هو أن يكونَ أحدُهُما مُذَكَّراً والآخَر مُؤَنَّثاً ، أو أحدهما مُفرداً والثَّانى مثنى أو مجموعاً (٢) نحو : أعطاهوها ، وأعطاهاه وأعطاهماه ، وأعطاهوهم

---

(١) البيت ليحيى بن طالب الحنفى ، قال ياقوت فى معجم البلدان : ٣٢٦/٤ يحيى بن طالب الحنفى ، أحد بنى ذهل بن الدؤل بن حنيفة ، كان مولى لقريش ، وكان شيخاً دينا يقرئ أهل اليمامة .... قال القصيدة التى منها البيت يتشوق إلى اليمامة فى قصة ذكرها ياقوت عن أبى بكر بن الأنبارى وأول القصيدة التى منها البيت :

أحقا عباد الله أن لست ناظراً ... إلى قرقرى يوماً وأعلامها الغبر
كأن فؤادى كلما مر راكب ... جناح غراب رام نهضاً إلى وكر
أقول لموسى والدموع كأنها ... جداول فاضت من جوانبها تجرى
الأهل لشيخ وابن ستين حجة ... بكى طربا نحو اليمامة من عذر
وزهدنى فى كل خير صنعته ... إلى الناس ما جربت من قلة الشكر
إذا ارتفعت نحو اليمامة رفقة ... دعاك الهوى واهتاج قلبك للذكر
فو احزنى ماذا أجن من الأسى ... ومن مضمر الشوق الدخيل إلى حجرى
تغربت عنها كارها وهجرتها ... (وكان فراقيها أمر من الصبر)

(٢) فى (أ) مجموع .

وأعطاهاهما وأعطاهموهن، وما أشبه ذلك . قال سيبويه (1): فإذا ذكرتَ مفعولين كلاهما غائب قلت : أعطاهوها وأعطاهاه جاز وهو عربيٌّ، ولا عليكَ بأيِّهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضا ليس بالكثير فى كلامهم، والكثيرُ فى كلامهم أعطاه إياه ، ثم أنشد قولَ مُغَلِّسِ بن لَقِيْطٍ الأسَدِيِّ (2) :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفسِى تَطِيْبُ لِضَغْمَةٍ　　　لِضَغْمَهُمَاهَا يَقْرعُ العَظْمَ نَابُهَا

ورَوى غير سيبويه :

* أعضهماها يقرع العَظم نابها *

وحكى الكسائى : (هم) (3) أَحْسَنُ النَّاسِ وُجُوْهاً وأَنْظَرُهُمُوماً (4) ، ووجه إباحةِ الوَصلِ ما تقدَّم من زوالِ بعضِ القُبحِ اللَّفظِيِّ وزَوَالِ إيهامِ التَّكرارِ .

وقوله : (وَقَدْ يُبِيْحُ الغَيْبُ فِيْهِ) أتَى بقد دالةً على القِلَّةِ ، وهكذا شأنه أن

(1) الكتاب : 1/384 .

(2) نقل ابن المستوفى فى إثبات المحصل : 44 ، والبغدادى فى خزانة الأدب : 2/415 عن أبى محمد الأسود الغندجانى الأعرابى فى كتابه : " ضالة الأديب " أن مطما من ولد معبد بن نصله وقد سماه المزربانى فى معجم الشعراء : 308 مغلسا السعدى ، وأورد قصيدته التى منها هذا البيت . ثم ذكر بعده مغلس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضله بن الاشتر بن حج وأن . وأما مناسبة القصيدة التى منها هذا البيت فهى أن مغلساً له ثلاثة أخوة هم أطيط ومدرك ومره ، وكان أطيط يحبه ويحسن إليه ، ولما مات أظهر الأخران عداوتهما له ، فقال فيهما :

وقد ابقت الأيام بعدك مدركا　　　ومرة والدنيا كثير عتابها

إذا رأيابى غفلة أسدا بها　　　أعادى والأعداء كلبى كلابها

والشاهد فى الإيضاح لابى على : 34 وشرح شواهده لابى برى : 3 ، وأمالى ابن الشجرى : 1/89 وخزانة الأدب : 2/415 .

(3) ساقط من الأصل .

(4) فى (أ) وانظر هموما .

يأتى بها للدَّلالة على قِلته فى الكلامِ ، والغَيْبُ مرادفُ للغيبة . يقال : غابَ عنه غيباً وغَيْبَةً وغُيُوباً ومَغِيْباً ، وحكى عن الّلحْيَانِىُّ (١) أيضاً غِيابةً وغِياباً بالكسر وغِيْبَةً بالكسر أيضاً ، فأراد وقد تُبِيح الغيبةَ فيه وصلاً و"ما " فى قوله /: " مَعَ اختِلَافِ مَا " صفةُ أريد بها الايهام ، فالعرب/١٤٢ تَضعها لايهامها مواضعَ الإيهام كقولِ العَرَبِ(٢) : " لأمْرٍ ما جَدَعَ قَصيْرٌ أنْفَهُ وأنشد سيبويه (٣) :

عَزَمْتُ عَلَى إقَامَةِ ذِىْ صَبَاحٍ   لأمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُوْدُ

أىْ : لأمرٍ عَظِيْمٍ ، وعلى هذا النَّحو استعملها النَّاظم ، كأنه قال : مع اختلاف ، أىُّ اختلاف (كان) (٤) ، ثم قال : (وَنَحْو ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرْضُ ... إلى آخره) ، أرادَ إنَّ الضَّرورة اقتَضَتْ تَسويغَ انفِصَالِ ما لا يَجوزُ انفصاله ، نحو (ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرْضُ) فإنَّ الواجب أن يقال : ضمنتهم ، كما يقال : ضَربهم زيد وهو الذى أشارَ

---

(١) اللحيانى :

على بن حازم ، وقيل : ابن المبارك أبو الحسن اللحيانى ، لغوى أخبارى له كتاب فى النوادر . من تلاميذ ابى عمرو الشيبانى والأصمعى وغيرهما . أخباره فى إنباه الرواة : ٢٥٥/٢ ومعجم الأدباء : ١٠٦/١٤ ، وبغية الوعاة :٣/١٨٥ .

(٢) المثل فى مجمع الأمثال : ١٢١/٣ .

(٣) البيت فى الكتاب : ١١٦/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣٨٨/١ ، وشرحها لابن خلف: ١٢٩/١ ، قال ابن خلف : وأنشد لأنس بن مدركة الخثعمى ، وقال الجاحظ : هو إياس بن مدركه الحنفى ، وصحيح البغدادى فى الخزانة : ٤٧٦/١ منا ذهب إليه ابن خلف وأنس هذا شاعر جاهلى أدرك الإسلام فأسلم وأقام بالكوفة ، وجاهد مع على رضى الله عنه فقتل معه ، أخباره فى الشعر والشعراء : ٣٧٥/١ ، والإصابة : ٧٣/١ .

والبيت أيضاً فى الخصائص : ٣٢/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٨٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٣ .

(٤) فى هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

إليه أولاً فى قوله : (وَفِى اَخْتِيَارٍ لا يَجِئْ الْمُنْفَصِلْ ..) إلى آخره ، وقد مَّر الاستشهادُ (١) عليه ، وكان الأوْلى أن يأتىَ بهذا المعـنى فى ذلك المَوضع ، لا ها هنا ، والذى أشارَ إليه بقوله : (ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرْضُ) هو بَيْتُ(٢) للفَرَزْدَقِ اقْتُطِعَ منه مُوْضِعُ الشَّاهِدِ وهو قَوْلُهُ (٣) :

بِالْبَاعِثِ الوَارِثِ الأمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرْضُ فِى دَهْرِ الدَّهَارِيْرِ

والضَّرورة : مُبتدأ خَبَرُهُ اقتَضَت ونَحو : مفعول به قد تَقَدَّم على المبتدأ والقاعدة فى هذه المَسألة أنَّ المعمولَ لا يَتَقَدَّمُ إلا حيثُ يَصحُّ تقدُّم العامل وَتقدم العامِلِ هنا لا يَصِحُّ لأنَّه يُوهِمُ فاعلية المبتدأ ، وقد قال فى باب المبتدأ حين نصَّ على مَنع التَّقديم : (كَذَا إذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرا) فإذاً القِيَاسُ منع هذا التَّقديم على ما قَالُوا إلا أن يكونَ نحو : مبتدأ حُذِفَ الضَّمير العائد عليه ، وهذا الوَجه ضَعْيِفُ ، وقد نَازَعَ المؤَلِّفَ فى صِحَّةِ تلك القاعدة وخَالَفَها فى بعضِ المواضعِ فى " شَرْحِ التَّسهيل " فلعلَّ هذا جارٍ على إجازته التَّقديم واللَّه أعلمُ .

---

(١) فى (أ) الاستثناء .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) تقدم ذكره .

ثم قال (١) :

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسي قَدْ نُظِمْ

لمَّا أتَّم الكلامَ على الضَّمائر وأحكامِها وألفاظِها شَرَحَ فى فصلٍ يتعلقُ بها وذلك الكلامُ على نونِ الوقايةِ وهى النُّون الَّلاحِقَة آخر الكلمةِ ، وقبل ياءِ المُتكلمِ لتقيها من الكَسرِ لكونِها من جنسِ ما لا يَدخُله الكَسرُ أو لشبهها بما هو كذلك وأصلُ ذلك للفعلِ ، وذلك أنَّهم حَرَسُوا أواخرَ الأفعالِ من دخولِ كسرةٍ عليها لازمةٍ لتَبَاعُدِ الأفعالِ من الجرِّ والكَسرةِ لفظُها لفظُ الجَرِّ ؛ لأنَّ ياءَ المُتَكَلِّمِ يُكَسُر لها ما قَبْلَهَا إذا كانَ مما يتحرَّكُ ، فلما كَرِهُوا كسرَ الفعلِ وأثروا سلامةَ لفظِهِ أدخلوا نوناً يقع الكسرُ عليها نَحو : ضَرَبَنى ويَضربنى ، (وأدخلوها) (٢) أيضاً فى المُعتلِّ نحوَ : أعطَانى ويَخشانِى ويَدعونِى ونحوه ، وإن كان لا يتحرك حملاً للمعتلِّ على الصَّحيحِ ، ولأنَّه كان يلزمُ فى يَدعونى قلبُ الواو ياءً كهذه عشرىَّ فى إضافة العشرين للياءِ . والدَّليلُ على أنَّ لَحَاقَها لذلك قولهم : الضَّاربى ، فلم يَزيدوا النُّون ، فإن قيلَ ، فأنت تقولُ : اضرب الرجل فيدخل الكسرُ الفعلَ " قيلَ : هذا ليس من الكَسرِ الذى يَختص بالأسماءِ كالجرِّ وإنَّما هو لالتقاء السَّاكنين ، فلم يكن ذلك مما يتوقَّى منه ، لما لم يكن مختَّصاً ، هذا معنى ما عُلِّل به سيبويه وغَيره ، وقد علل ابن مالكٍ فى " شرح التَّسهيل " هذه التَّسمية بمعنى آخر فخذه من هنالك (٣) .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل ولدخولها .

(٣) شرح التسهيل : ١/١٤٨ .

فقوله : (وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ) إلى آخره ، أراد أنه //١٤٣ يجب الإتيان بنون تُسمى نون الوِقاية مع الفعلِ المُتَّصل به " يا النَّفس"، وذلك ما بين الفعل والياءِ ، وياءُ النَّفس هى الياءُ الدَّالة على النَّفس ، أى التى هى ضَمير المُتَكَلِّم ، وأراد ياء النَّفس بالمدِّ لكنه قَصَرَ ضرورةً ، ولأنَّهُ حُكِىَ شَرِبْتَ مَا يا هذا .

وقوله : (مَعَ الفِعْلِ) يعنى أنَّ هذا اللُّزوم إنَّما هو مع الفعلِ لا مع غَيره ، فإن لحقت غير الفعل فليس ذلك إلاَّ على الجوازِ دون اللُّزوم ، وبالسماع دون القياس ، فإذاً احترازه من الاسم والحرف ، أمَّا الاسم فلأنَّ الكَسرَ أصلٌ فيه فلا يَحتاج إلى نونِ الوِقايةِ ، أن تلحقهَ ، فإن لحقته فَسماعًا لا قياساً ، ولحاقها الأسماء إما لشبهها بالحُروف التى تلَحقها النُّون ، وإمَّا لشبهها بالفعلِ ، فشبه الحرف سيذكره وشبه الفعل (١) اسمُ الفاعلِ قُرِئَ فى غير السَّبعِ (٢) : ﴿ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونِ ﴾ بإسكان الطَّاء وكسرالنُّون ، وهى رواية أبى عَمروٍ ، وقراءة ابن عبَّاسٍ وابن مُحيصن ، وعمَّار بن أبى عمَّار .

وأمَّا الحَرفُ فلأ نَّ الكسرَ مما يَدخُلُه على الجُملةِ ، فالأصل فيه عدمُ الاحتياجِ إلى النُّون إلاَّ أنَّه أشبه الفِعلَ منه بعضُ أنواعِهِ ، فلحقته النُّون بمقتضى الشَّبه لا بالأصلِ ، وعلى الجَوازِ فى الغالبِ لا على اللُّزومِ ، وسيذكر ذلك ، فلأجلِ هذا كلِّه قَيَّدَ لحاقها للفعل باللزوم حين قال : " مع الفعل التُزِمْ " فالحاصل أنَّ نونَ الوقايةِ تلحقُ الاسمَ والفعلَ والحرفَ على الجُملة فقدَّم الكلامَ على الفعلِ الذى هو الأصل .

---

(١) فى (أ) الحرف .

(٢) سورة الصافات : آية : ٤٥ ، والقراءة فى المحتسب : ٢١٩/٢ .

ثم قَال : (وَلَيْسِيْ قَدْ نُظِمْ) فَنَبَّهَ على أنَّه قد جاءَ في النَّظم سُقُوطُ نونِ الوقايةِ مع الفعلِ ، قبل ياءِ المتكلِّمِ ، ومخالفةُ الحكمِ بالُّلزوم ونبَّه على أنَّه إنما جاءَ في الضَّرورة لا في الاختيَارِ ، لقوله : (قَدْ نُظِم) أي : إنَّما نُظِمَ نَظْمًا ولم يأتِ في النَّثرِ ، وذلك دليلٌ على أنه اضطراريٌّ والذي أشارَ إليه هو ما أَنشَده السِّيرافي . وقال أَنشَدَنا أبو بكر بن دُرَيْدٍ(١) :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيْدِ الطَّيْسِ   إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي .

ولم يذكروا ذلك في غيرِ هذا البَيت ، ووجهه أنَّ " لَيس " شبيهَةٌ بالحرف لعدم تصرُّفها فعوملت معاملةَ " لَيْتَ " فلم تَلحق النُّون في الشِّعر ، كما لم تَلحق في " ليت " كما سيأتي إثر هذا ، وفي تنبيهه على السَّماع في " ليس " بيانُ أنَّ مُرادهَ بالفعلِ عمومُ الأفعالِ متصرفةً كانت أو غيرَ متصرفةٍ ، فالمتصرفَةُ نحو : أكرَمني ويُكرمني وأكرمني وغير المُتَصَرِّفةِ نحو : «عليه رَجُلاً لَيسني » ، وما أحسَنني وعَساني في نحو ما أنشده سيبويه (٢) لعِمْران بن حِطَّان (٣) :

وَلِي نَفسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا   تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

* * *

---

(١) تقدم ذكره بإنشاد السيرافي عن ابن دريد أيضاً .

(٢) الكتاب : ٣٨٨/١ وشرح أبياته ابن السيرافي : ٢٥٤/١ .

(٣) عمران بن حطان (؟ - ٨٤ هـ)

عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي ، أدرك بعض الصحابة وروى عنهم وكان أول أمره طالبا للعلم والحديث ، من رؤساء الخوارج القعدة وشعرائهم وهو من كبار علمائهم وزهادهم .

أخباره في : المؤتلف والمختلف : ٩١ ، والخزانة : ٤٣٦/٢ . والشاهد في المقتضب : ٧٢/٣ ، والخصائص : ٢٥/٣ ، وإثبات المحصل : ٤٩ ، وخزانة الأدب : ٤٣٥/٢ .

ثم ذكر دخولَ النُّون فى الحَرف فقال :

وَلَيْتَنِي فَشَا ولَيْتِي نَـدَرَا   وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وكُنْ مُخَيَّرا

فى البَاقِيَات واضْطرَاراً خَفَّفا   مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

فذكر من ذلك ثمانيةَ أحرفٍ : إنَّ وأخواتها ، ومن حروف الجر : مِنْ وعَنْ . أمَّا إنَّ وأخواتها فقسمها فى هذا الحكم ثلاثة أقسامٍ :

قسمٌ شاعَ فيه لحاقها ونَدَرَ عدمُ لحاقها .

وقسمٌ بالعكس شاعَ فيه عَدَمُ لحاقِها ، ونَدَرَ لحاقها .

وقسمٌ شاعَ فيه الوَجهان / معاً . ١٤٤/

وأصلُ هذه الحُروف أن لا تلحقها النُّون مع ياءِ المُتَكَلِّمِ ، إذ ليس الكسر مما يَمتنع من الحُروف على الجُملة ، لكن هذه الحُروف أشبهت الأفعالَ الماضيةَ ، ولذلك عَمِلَت عملَها ، فَرفعت ونَصبت حَسْب ما ذكره النَّحويون فى بابِ " إنَّ " ، فثبت لها بحقِّ الشبهِ أن عوملت معاملتها فى لحاق النُّون ، ولما كان المشبه لا يقوى قوة المشبه به لم يكن هذا الحُكم لازماً فيها ، بل كان جائزاً على الجملة ، فإن شئت ألحقت النُّون ، وإن شئتَ لم تُلحقها ، وقد يَغلِبُ أحدُ الوَجهين فى بعضِها دونَ الوَجهِ الآخرِ .

فالقسمُ الأولُ : (ليتَ) ، وهو الذى نَبَّهَ عليه بقوله : (وَلَيْتَنِى فَشَا وَلَيْتِى نَدَرَا) يعنى أنَّ الفاشيَ الشَّهيَر فى كلامِ العربِ لحاقُ النُّون فى " لَيت " ، فتقولُ : ليتنى اشتريت كذا ، ومنه فى القرآن [1] : ﴿ يَا لَيْتَنِى كُنْتُ تُرَاباً ﴾ و ﴿ يَا وَيْلَتَا لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَاناً خَلِيلاً ﴾ [2] ، وقد لا

(١) سورة النبأ : آية : ٤٠ .

(٢) سورة الفرقان : آية : ٢٨ .

تلحق فتقول : ليتي فعلتُ كذا ، ومنه قول زَيد الخَيْلِ (١) :

كَمُنْيَةِ جــابرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِ فُهُ وَ أُتْـلِفُ بَعْضَ مَالي

ووجه هذا النَّـادر أنَّ الحروفَ أصلُها ألا تلحقها نونُ الوقايةِ ، فجاء على مراعاةِ الأصلِ ، فلم تلحق .

والقسمُ الثَّاني : (لعلَّ) ، وهو الذى أراد بقوله : (وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ) ، ويريد أن " لَعَلَّ " حكمها بعكسِ حكمِ " لَيت " ، وحقيقة العكس تَبديل مفردى القضية المفروضة على وجهٍ يصدُقُ ، والمراد هنا عكس الحُكمِ ، لما كان دائرًا بين وجهين ، وذلك قوله في " ليت " : إنَّ عَدَمَ اللحاق فَشَا ، واللُّحاق ندر ، فإذا عكست أنت هذا الحكمَ بالإضافةِ إلى " لَعل " ثبتَ لك أن اللُّحــاقَ فَــشَا ، وعَـدَم اللُّحـاق نَدَرَ ، وهذا صَـحيحٌ ، ومثـالُ الفـاشى : ﴿ لَعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾ (٢) و ﴿ لَعَلِّى أَطَّلِع ﴾ (٣) وهو كثيـرٌ ، ووجه ذلك أَنَّ لعلَّ آخرُهُ لامٌ ، واللامُ قريـبةٌ من النُّونِ ، ولذلك تدغم فيها حتى تُبـدل لاماً ، وذلك قولك : مَلَّكَ فى : من لك ، فحذفوا ها هنا النونَ لمكانِ قُربها من اللامِ حتى إنَّهما لكالأمثال ، وهم مما يحذفونَها فى هذا البابِ كراهيةَ التَّضعيفِ ، حين

---

(١) زيد الخيل : (؟ - ٩ هـ)

زيد بن مهلهل بن يزيد بن منبه النبهانى الطائى ، من مشاهير فرسان العرب وشجعانها عاش فى الجاهلية ثم أسلم ووفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أخباره فى الإصابة : ٥٥٥/١ ، وإثبات المحصل : ٥٠ ، والخزانة : ٤٤٨ جمع شعره الدكتور نورى حمودى القيس ونشره سنة ١٩٦٨ م .

والبيت فى ديوانه : ٨٧ ، وهو من شواهد الكتاب : ٢٨٦/١ .

شرح أبياته للأعلم الشنتمرى ، وينظر الأعلم . والبيت أيضاً فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ٩٧/١ ورد الأسود الغندجانى عليه فى فرحة الأديب : ١٠٥ ، ونوادر أبى زيد : ٢٧٩ ، ومجالس ثعلب : ١٢٩ ، والمقتضب : ٢٥٠/١ ، وخزانة الأدب : ٤٤٦/٢ .

(٢) سورة غافر : آية : ٣٦ .

(٣) سورة القصص : آية : ٣٨ .

وافقت مثلها نحو : إنى وكأنى ، فكذلك فيما قَرُبَ من المُضاعفين ، ومثالُ النَّادر ماَ أنشدُوه من قولِ الشَّاعِرِ (١) :

فَقُلْتُ أَعِيْرَانِى الْقَدُومَ لَعَلَّنِى   أخطُّ بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ مَاجِدِ

ووجهه مراعاة أصلِ الشَّبَهِ بالفعلِ مع عدمِ الالتفاتِ إلى تَقَارُبِ الحَرفين فى المَخرج ، وقد علَّل فى " شَرحِ التَّسهيل " (٢) عدم اللَّحاقِ وكونه هو الشَّائع فى لعل بوجهٍ آخر ، وما تقدَّم هو تَعليل الخَليل فى المَعنى .

والقِسمُ الثَّالِثُ : وهو الشَّائعُ فيه الَوجهان ، فأنتَ فيه (٣) بالخِيَارِ فى إلحاق النُّون وعدم إلحاقها ، وهو أربعةُ أحرفٍ : " إن " و " أنَّ " و " كأنَّ " و " لكنَّ " ، وإيَاها أراَد النَّاظِمُ بقوله : (وَكُنْ مُخَيَّراً فِى البَاقِيَاتِ) أى : فى الأحرفِ البَاقِيَاتِ ، يريد من باب " إن " ، ودَلَّ على أنَّ الباقيات من بابِ إنَّ نكره " لَيت " و " لَعل " فى القسمين الأولين (٤) ، فعُلم أنَّ ثالثَ الأقسامِ مختصٌّ أيضاً بباب " لَيت " و " لَعل " ، فمثالُ لحاقها قول اللَّه تعالى (٥) ﴿إِنَّنِى لَكُمْ [مِنْهُ] (٦) نَذِيرٌ وبشيرٌ﴾ وأنشدَ ابنُ جنِّى عن قُطرب لمُهلهل (٧) :

---

(١) البيت فى اللسان : (قدم) قال : وأنشد الفراء . والعينى : ٣٥٠/١ والأشمونى : ١٢٤/١ ، والهمع : ٦٤/١ ، ولم أجد من نسبه .

(٢) شرح التسهيل : ١٥٠/١ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى (أ) الأول .

(٥) سورة هود : آية : ٢ .

(٦) ساقط من الأصل .

(٧) سر صناعة الإعراب : ٥٥٠/١ .

زَعَمُوا أَنَّنِي ذَهَلْتُ وَلَيتِي أَسْتَطِيعُ الغَدَاةَ عَنْهَا ذُهُولا

وقولُ الآخرِ (1) : / ١٤٥/

* وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ (2) *

ومثال عدم لحاقها فى القرآن : ﴿ إِنِّى آمَنْتُ بِرَبِّكُم ﴾ (3) ، ﴿ ولكنِّي أَرَاكُمْ قَوْماً تجهلُونَ ﴾ (4) ، وأنشد سيبويه (5) :

وإنِّى إذا مَلَّت رِكَابى مَنَاخَها فإنِّى على حَظِّى من الأمرِ جائحُ

وقال امرؤُ القيس (6) :

كَأَنِّيَ لَم أركَب جَوَاداً لِلَذَّةٍ وَلَمْ أتَبَطَّنْ كَاعِباً ذاتَ خِلْخَال

---

(1) فى (أ) وقال .

(2) البيت بتمامه :

يلومونني فى حب ليلى عواذلى ولكننى من حبها لعميد

مجهول القائل ، وهو فى معانى القرآن : ٤٦٥/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/٨ ، ٦٤ ، ٦٩ ، والخزانة : ٣٤٣/٤ .

(3) سورة يس : آية : ٢٥ .

(4) سورة الأحقاف : آية : ٢٣ .

(5) الكتاب : ٤٦٧/١ ، وقبله فى الكتاب :

وعلمى بأسدام الميـــاه ولم تزل قلائص تخدى فى طريق طلائــح

وإنى إذا ملت ركابى مناخـــها فإنى على حظى من الأمر جامح

والبيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلانى ، ديوانه : ٤٥ ، والرواية فيه وترتيب الأبيات هكذا

نبا ما نبا عنى من الدهر ما جدا أكارم من أخيته وأســـامح

وانى اذا ملت ركابى مناخـــها ركبت ولم تعجز عليَّ المنـــادح

وانى اذا ضنَّ الرفود برفـــده لمختبط من تالد المال جـــازح

وعاودت اسلام المياه ولم تــزل قلائص تحتى من طريق طـلائح

والشاهد : فى كتاب الكامل : ٤٢/٤ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى : ١١٦/٢ .

(6) ديوان امرئ القيس : ٣٥ ، والتصريح : ١١٢/١ وهو من قصيدته التى أولها :

ألاعم صباحا أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخال

وذلك شهير في الكلام . ووجه لحاقها قوَّةُ الشبهِ بالفعلِ [1] ، كما مرَّ ، ووجه سقوطها كراهية التضعيف لاجتماع النُّونين ، ثم ذكر لحاق النون [2] لـمِنْ وعَـنْ فقـال : (واضْطِـراراً خَـفَّـفا مِنِّى وعَنِّى) إلى آخره ، يعنى أنَّ بعضَ من تقدم من العربِ اضطرَّ في الشِّعرِ فخـفف نون " منى " و " عنى " وذلك التَّخفيف عبارة عن عدم لحاقهما النون الوقائية وأشار بذلك إلى قولِ مَن قَـال [3] :

أيُّها السَّائِلُ عَنْهم وعَنِى لَستُ مِنْ قَيْسٍ ولاَ قَيْسُ مِنِى

وقد استلزم كلامه وحكايته أنَّ عدمَ إلحاقِ النُّون [4] لها ، ضرورة ، أن يكون الإلحاق لهما هو اللازم في الكلام والذى لا يعدل عنه إلى غيره ، وهذا هو المقصود من كلامه لا الإخبار عما جاء ضرورةً ، لأنَّ حكايَتَه للضرورات ليست إلا بحكم التَّبع ؛ لأنَّ قصدَ النَّحوى القياسُ ، ولكنه أتى بالعبارة على غير الأسلوبِ المقصودِ ، اتّكالاً على فهمِ المعنى ، وإنَّما ألحقوها هذين الحَرفين لأنهم اعتزموا على تَسكين أواخرهما ، ولم يُريدوا أن يحركوهما لأنَّ أصلَهما السُّكون ، بخلاف غيرهما من حروف الجر نحو : بى ولى ، فلم يكن بدٌّ من الإتيان بحرفٍ قبل ياءِ الإضافةِ يتحرك بالكسر ، فجاؤا بالنُّون لأن من شأنها أن يؤتى بها في هذا الموضع ، أعنى قبل ياء [5] المتكلِّم ، فلم تخرج عن موضعها حين وَقَتِ الحرفَ من الكسرِ ، ولو أنهم أتَوا بغيرِ النُّون مع الحرفِ لكان موضوعاً غير موضعه ، فكانت النُّون أولى بذلك ، ولئلا تشبه الحروف

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في (أ) بمن .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) ساقط من (أ) .

الأسماءَ بعدم لحاقِ النُّون نحو : يدٍ وهَنٍ وما أشبه ذلك ، وإلى هذا المعنى أشار الخَليل فى التَّعليل . فإن قيل : فأنت ترى من الحروف ما هو ساكنُ الآخرِ سكوناً لازماً ، ولا تلحقه النُّون كعلى وإلى ، فقد أجاب الخَليــل عن هذا بأن ياءَ الإضافةِ لا سـبيلَ لهاعلى الألفِ ولا على الياءِ المكسور ما قبلها فى التَّحرك ، وإنما تَتَحرَّكُ الياءُ نحو علي والى ، وكذا أيضاً ما كان نحو فى ، فلما كان كذلك لم يحتاجوا إلى النُّون ، بخلافِ ما يتحرك ، إذ لو أضفت إلى الياءِ الكافَ الجارةَ لقلت : ما أنت كى ؛ لأنَّها متحركة كأواخر الأسماءِ وجارة كالأسماءِ .

* * *

ثم ذَكَرَ لَحَاقَ النُّون الأسماء فقال :

وَفِى لَدُنِّى لَدُنِى قَلَّ وَفِى   قَدْنِى وَقَطْنِى الحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِى

يعنى أن تَخفيفَ نونِ " لدنِّى " وهو عدمُ إلحاقها نون الوقاية قليلٌ ، فيلزم عليه أن يكونَ لحاقها هو الكثيرُ ، وقد قُرِئَ قَولِه تعالى [1] : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْرًا ﴾ بالوجهين [2] ، فالتَّشديدُ الذي هو الكثيرُ قرأ به من الأئمـةِ السَّبـعةِ من عدا نافِعاً وعاصماً من روايةِ أبى بكرٍ عنه ، والتَّخفيفُ الذى هو القَليلُ قرأ به نافعٌ وأبو بكرٍ . وقوله : (قَلَّ) دليلٌ على أن هذا جائزٌ عندَه فى الكلامِ ، لا مُختصٌّ بالشِّعرِ ، وهذا دأبه فى هذا / النَّظْم إنَّما يعبر بلفظ القِلَّة عما جاءَ فى النَّثرِ ، وهو ثابت/١٤٦ بقراءة نافعٍ وأبى بكرٍ ، ونبَّه بذلك على مُخالفة ظاهرِ كلامِ سيبويه . قال فى " شَرحِ التَّسهيلِ " [3]

---

(١) سورة الكهف : آية : ٧٦ .

(٢) السبعة لابن مجاهد : ٣٩٦ .

(٣) شرح التسهيل : ١٤٩/١ .

وزَعم سيبويهِ أنَّ عدمَ لحاقِها من الضَّرورات ، وليس كذلك ، بل هو جائزٌ فى الكلامِ الفَصِيحِ ، ثم حكى القِراءَةَ ووجهَ لحاقَ النُّون فى " لَدُنِى " أنَّها عُوملت معاملةَ " مِنْ " و " عَنْ " لأنَّها شَبيهةٌ بهما، ووضعها على ذلك ، فاعتَزَمُوا على إبقاء تَسكين الآخرِ فيها كما فَعَلُوا فى " مِن " و " عَن " ، وكذلك الحُكم عندهم فى " قَطنى وقَدنى " ، بخلافِ ما آخره متحركٌ من الأسماءِ غير المتمكنة نحو : " لَدُ " و " مَعَ " ، فإنَّهم يجرونه مُجرى يَدٍ ، فكما يقولون : (١ يدى فكذلك يقولون ١) لدى ومعى ، قال سيبويه (٢) : « وأمَّا " قَط " (وعَن) (٣) وَلُدن فإنَّهن يتباعدن من الأسماء ، ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المُتمكنة ، وهو السُّكون ، وإنما يدخل ذلك الفعل نحو : خُذ وزِن وزُر ، فضارعت الفعل وما لا يجرُّ أبداً ، وهو ما أشبه الفعلَ ، فأجريت مُجراه ولم يُحركوه » .

وأمَّا التَّخفِيفُ فى لَدُنى فَعَلَى وجهين : إمَّا على أنَّهم أجروه على الأصل من الاسميةِ ، فلم يُلحقوا النُّون وعامَلُوا " لَدُنِى " معاملةَ عَضُدِى. قالوا : وإلى نحو هذا أشارَ أبو إسحاق الزَّجاج (٤) . وإمَّا على أنَّهم حذفوا النُّون كراهيةَ التَّضعيف على حدِّ حذفها من [قَوله تَعالى] (٥) : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ ﴾ (٦) ونحوه وإلى هذا ذَهَبَ المُبَرِّدُ ، ثم قال : (وَفِى قَدْنِى وَقَطْنِى الحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِى) يريدُ : أنَّ الحذفَ فى قَدنى وقَطنى قَد يأتى أيضاً ، وهو حذفُ نون

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٣٨٧/١ .

(٣) زيادة من لكتاب .

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ٢١/٧ ، قال : وأمَّا إسكانهم دَالَ " لدن " فاسكنوها كما يقولون فى عَضُدٍ عَضْدٌ فيحذفون الضمة .

(٥) فى النسخ قولهم .

(٦) سورة الحجر : آية : ٥٤ .

الوقايَةِ وإتيانه بـ " قَـد " و " يَفى " إشعارٌ بأنّه مسموعٌ فى الكلامِ ، بل قد يَكْثُر كَثرةً ما ، إذ معنى يَفى يكْثُر ، أىْ : إنه قد يكثُرُ فى السّماع فلا يكون معدوداً فى الشّواذ ، ولا فى الضّرائرِ ، وهذا تَنكيتٌ منه على سِيبويه ، ومن قالَ بقَوله : إنّ عدمَ الْلحَاقِ يَخْتَصُّ بالشّعرِ . قال سِيْبويه (١) : وقَد جاء فى الشّعر : " قدى " وأَنْشَدَ (٢) :

* قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى *

فَجَمَعَ بينَ الَحذفِ والإثباتِ ، ثم لمَّا اضطرَّ شبَّهه بحسبِى وهَنِى ، لأنَّ ما بعَدهَنِ وحَسْبُ مجرورٌ ، كما أنَّ ما بعد " قَد " مجرورٌ ، فجعلوا علامةَ الإضمارِ فيهما سواءً ، كما قال : ليتى ، حيث اضطرَّ ، وقد استشهد ابن مالكٍ علي عدم اختصاصه بالشّعر بما روى فى الحديث من قَوله (٣) : قَطِ قَطِ بعِزَّتِكَ وكَرَمِكَ ، ويروى بسكون الطَّاء وبكسرها مع الياء وبدونها وقطنى بالنُّون ، ومما لحقت فيه ما أنشده المُبَرِّدُ وغيره (٤) :

امْتَلأَ الحَوْضُ وَ قَالَ قَطْنِي مَهلاً رُوَيْداً قَدْ مَلأْتُ بَطْنِى

---

(١) الكتاب : ٣٨٧/١ ، وشرحه للسيرافى : ١٥٠/٣ .

(٢) البيت لأبى نخيلة .

ويروى لحُميدِ الأرقط و " الخُبَيْبَيْنِ " يُروى على التّثنية وعلى الجَمع ، والبيت فى نوادر أبى زيد : (٢٠٥) ، والمحتسب : ٢٢٣/٢ ، واللآلى للبكرى : ٦٩٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٤/١ ، والخزانة : ٤٤٩/٢ .

والخبيبان هما : عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب (المزهر : ١٨٦/٢) .

(٣) مسند الإمام أحمد : ٢٣٤/٣ . والحديث أخرجه البخاري في كتابي الأيمان والتوحيد وأحال ابن حجر على روايات قط على سورة (ق) . انظر فتح الباري : ٥٩٥/٨ .

(٤) أنشده المبرد فى الكامل : ٩١/٢ ، ولم أجد من نسبه إلى قائله وهو فى اصلاح المنطق : ٥٧ ، ٣٤٢ ، ومجالس ثعلب : ١٥٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣١٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣١/ ، والخزانة : ٣٦١/١ .

ويُقال : وفى الشئُ وُفِيًا على فُعُولٍ : إذا تَمَّ وَكثُر . هذا تمامُ الكلامِ على هذا الفَصل ، ثمَّ يتعلق بكلامِهِ فيه مسائل :

إحداهَا : أنَّه لما أطلقَ القولَ فى لزومِ النُّونِ للفعلِ ولم يستثن سوى "لَيسى" ، دلَّ ذلك من مذهبه على ثُبُوتِ أمرين :

أحدهما : كونُ الأفعالِ غيرُ المتصرفةِ داخلةً فى الحكمِ بلزومِ النُّون، وقد تقدَّم ، ومن ذلك فعل التَّعجُّبِ نحو : ما أكرَمنى وما أحسننى ، وهذا مذهَب البصريين [(١)] ، وحكى أبو سَعِيْدٍ السِّيرافى [(٢)] عن الكُوفيين أنَّهم ذَكَرُوا فيه إسقاطَ النُّون فيقولون : ما أكرمى وما أحسنى . قال : ولست أدرى أعن العربِ حكوه أم قَاسوه / على مذهبهم فى أفعل [(٣)] ؟ يعنى من كونها اسماً ، أو أصلها الاسمُ ، والأسماءُ ليس من شَأنها أن تَلحقها النُّون ، بخلافِ الأفعالِ . ١٤٧/

والثانى : أن ما جاءَ من نحوِ قوله تَعالى - [(٤)] : ﴿ أَتُحَاجُّونى فِى اللَّهِ ﴾ وقَوله [(٥)] : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ ﴾ ، وقوله : [(٦)] ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِيْنَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونِ فِيهِمْ ﴾ . وقالَ الشَّاعِر[(٧)] :

---

(١) الإنصاف : ١/١٢٦ .

(٢) شرح الكتاب : ٣/١٥١ ، قال : " لأنه اسم عندهم فى الأصل " .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) سورة الأنعام : آية : ٨٠ . وهي قراءة نافع وابن عامر . وانظر الإقناع : ٢/٦٤٠ .

(٥) سورة الحجر : آية : ٥٤ .

(٦) سورة النحل : آية : ٢٧ . وهي قراءة نافع . انظر الإقناع : ٢/٦٨٢ .

(٧) هو أبو حية النميرى ، ديوانه : ١٧٧ ، والبيت فى الكامل :
والمقتضب : ٤/٣٧٥ ، والخصاص : ١/٢٤٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٣٦٢ ، وشرح ابن يعيش : ٢/١٠ ، والخزانة : ٢/١١٨ .

أَبِا لِمَوتِ الَّذِى لابُدَّ أنِّى مُلاقٍ لاَ أبَاكِ تُخَوِّفِينِى

وغيـرِ ذلك هو مـا حُذفت فيـه إحدى النُّونين للاستـثـقـال ، إذْ أصلُه : "أتَحُاجُّونَنِي" و "تُبَشِّرُونَنِي و (١ تُشَاقُّونَنِي" و "تُخَوِّفِينَنَى ١) وهو كثيرٌ فى الكلامِ ، فإنَّ نونَ الوقاية هى الباقية ، وحذفت نوُن الرَّفع ، كما حذفت مع نون التَّوكيد فى نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِىْ أَمْوَالِكُمْ﴾ (٢) ، على مذهبِ النَّاظمِ ، وهذا مذْهب سيبويهِ ، وكذلك يقْتضى أن تكونَ هى الباقية فيما أنشدَه سيبويه (٣) من قولِ عَمْرِو بن مَعْدِى كَرِبَ (٤) :

تَرَاهُ كالثَّغَامِ يُعلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلِينِى

أصلُ الكلمةِ : "فَلَيْنَنِي ، فَحَذَفَ الأولى فى رأى سيبويه ، وهو مرتَضَى المؤلِّف فى "التَّسهيل" (٥) إذ قال : وهى الباقية فى "فَلينى" لا الأولى وفاقًا لسيبويه ، وَوَجَّهَ ذلك فى "الشَّرح" (٦) بأنَّهم حافظوا على بَقائِها مطلقاً لما كان للفعل بها صونٌ ووقايةٌ .

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١٨٦ .

(٣) الكتاب : ١٥٤/١ وعليه شرح الأعلم ، وانظر الرد على الأعلم فى الفصول والجمل لابن هشام اللخمى : ٤٤ ، ٤٥ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى : ٣٠٤/٢ ، ٣٧٣ .

(٤) عمرو بن معدى كرب (؟ - ٢١ هـ) .
شاعر فارسى من فرسان العرب فى الجاهلية ، أدرك الإسلام وأسلم وجاهد حتى استشهد يوم القادسية ، أخباره فى : الشعر والشعراء : ٣٧٢/١ ، ومعجم الشعراء : ٢٠٨ ، والشاهد فى : شرح المفصل لابن يعيش : ١٩/٣ ، وشرح التسهيل : ١٥٤/١ ، والخزانة : ٤٤٥/٢ .

(٥) التسهيل :

(٦) شرح التسهيل : ١٥٤/١ .

والثانيةُ : أن النُّدور الذى ذكر فى قوله : (ولَيْتى نَدَرا) يحتملُ أن يريدَ به (١) أنَّه جاءَ فى الكلامِ نادرًا، ويَحتمل أن (٢) يريدَ به (٣) (أنـهَ) (٤) جاءَ فى الشِّعرِ خاصةً ، لكنه لا يسوغُ حمله على أنه جاءَ فى الكلامِ ، لأنهُ قد نَفى ذلك فى " شَرح التَّسهيل " ، وجعل ليسى نظير ليتى ، فى اختصاصه بالنَّظم . وقال سيبويه (٥) : وقد قالت الشُّعراء : ليتى إذا اضطرُّوا ، كأنَّهم شبهوه بالاسم حيث قالوا (٦) : الضَّاربى ، وهو منصوبٌ ، وإذا كان كذلك تعين به (٧) أن النُّدور الذى أراد فيه هو المختص بالشِّعر ، إلا أنه يعارِضه فى هذا التَّنزيل من كلامه قوله : (وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ) فَذَكَر أنَّ لَحَاقَ النون فى لَعلَّ نادرٌ ، كُندور عدمِ اللَّحاق فى " لَيْتَ " وقد ثَبَتَ أن نُدُوَر ليتى يختصُّ بالشِّعرِ ، فاقتضى أنَّ ندور لعلَّنى كذلك ، وهذا الاقتضاء غير موافقٍ لظاهرِ النَّقـــلِ ، لأنهُ قد أشار فى "شرح التَّسهيل " إلى عدمِ اختِصاصه بالشِّعرِ ، وهو ظاهرُ " التَّسهيل " أيضاً ، وهو أيضاً ظاهرُ كلامِ سيبويه حيثُ قالَ (٨) : اعلم أنَّ علامةَ المنصوبِ المُتَكَلِّم " نى " وعلامةَ المجرور المُتكلم الياءُ . ألاَ ترى أنَّك تقول : إذا أضمرتَ نفسَك وأنت منصوب ضربنى وقتلنى وإننى ولعلَّنى إلى تَمام المَسألة ، بل هذا الكَلاَم يُدلُّ على كثرةِ لعلَّنى ، خلاف ما يفُهم من لفظ النُّدور ، فَظهر إذًا أنَّ لفظَ النُّدور فى الموضع وتنزيله مُشكلٌ ، والاعتذارُ عنه أنَّ لفَظ النُّدورِ إنما

(١) ساقط من (أ) .
(٢) فى (أ) أنه .
(٣) ساقط من (أ) .
(٤) ساقط من الأصل .
(٥) الكتاب : ٣٨٦/١ .
(٦) فى الأصل " قال " وتصويبه من الكتاب .
(٧) ساقط من (أ) .
(٨) الكتاب : ٣٨٦/١ .

حَملناه على أنَّه أراد به ما جاءَ في الشِّعر على جهةِ التَّنزيلِ ، لا على جهةِ أنَّ اللَّفظ يَقتَضيه ، وذلك لأنَّ مقتضى لفظِ النَّدور أنَّه قَليلٌ جداً خاصةً ، من غير تَعرُّضٍ إلى كونه مختصاً بالشِّعرِ ، أو غير مختصٍ ، فإذا حملناه في " ليت " أنَّه أشارَ إلى النُّدورِ الشِّعرى لم يكن حكماً بأنَّ مرادَه في " لعل " أيضاً أنَّه مختصٌ بالشِّعرِ ، بل يَصِحُّ أن يُقال أنَّه أرادَ نُدوره في الكَلامِ ، لصلاحيةِ اللَّفظِ للمَقصدين / إذْ لايَقْتَضي لفظُ النُّدورِ/١٤٨ اختصاصاً، فالقصد الأول في الموضعين التَّنبيه على النُّدورِ ، وهو في لعلني وليتني حاصلٌ على الجُملة ، إذ ليس بكثيرٍ ، ولذلك لم يحفظه في " لَعَلَّ " فيما علمت مَنْ تأخرَ عن سيبويه إلا في بيتِ شعرٍ ، وليس كلامُ سيبويه بصريحٍ في كثرته كما أنَّه لم يوجد في "ليت" إلا في الشِّعر ، وإذا كان كذلك لم يكن في كلامِه إشكالٌ .

والثَّالثةُ : أنَّ لفظَ التَّخفيف في قوله : (واضطراراً خَفَّفا) يعنى أن النُّون لحقت ، ثم حذفت بعد ذلك تخفيفاً للضَّرورة ، وهذا أحدُ الاحتمالين في المَسألة ، ويَحتَمِلُ أن يكونوا لم يُلحقوها البَتَّةَ ، بل أتو " بمن " و " عن " عند الإضافةِ إلى اليَاءِ على الأصلِ ، من عدم اللَّحاق فلو أخبر أنَّ بعضَ من سَلَفَ لم يُلحق النون في " من " و " عن " اضطراراً لصحّ ولا سيَّما والموضعُ موضعُ ضرورة ، فهو أولى ألاَّيُعتبر فيه قصد التَّخفيفِ لكنَّه نَبَّهَ على أصلٍ ينبغى التَّنَبُّه له ، وهو أنَّ ما لَزِمَ فيه من كلامِ العربِ حكمٌ من الأحكامِ أو غَلَب فيه أو كثر ، فدعوى أصالةِ ذلك الحكمِ لذلك المَحلِّ صَحيحةٌ ، بناءً على أنَّ الكثرةَ لها الأصالة ، وينبنى على ذلك أنَّ الحكمَ إذا تَخلَّفَ عن ذلك المَحلِّ بعد ما ثَبَتَ له في القِيَاسِ لعلَّةٍ أوجبت تَخَلُّفَه ، فهو لم يَتخَلَّف إلاَّ بعَد دُخوله ، أو تَقدير دُخولِهِ كما

تَقول فى الأسماءِ أنَّ أصلها الإعرابُ ، وما تَخلَّف عنه الحُكم بالإعراب لِعلةٍ (١) فخارجٌ عن الحكم عليه بالإعرابِ ، لكن بعدَ الحُكم باستحقاقه إيَّاه فكأنَّه أعرب أولاً ، ثم أُخرج عن الإعراب إلى البِنَاءِ لموجبِ البِنَاءِ ، وعلى ذلك انبَنت مسألة سيبويه فى الوقف على النـــونِ الخفيــفةِ فى فعلِ الاثنـــين والجميع ، إذْ زَعَم أنَّك تقولُ : هل تضربون ؟ وهل تضربان ؟ وهو مشكلٌ فى فعل الاثنين ، لأنَّه لا يقول بلحاقِ النُّون الخَفيفة فى فعل الاثنين ، فكيفَ يفرض مسألة لا يقول بها ؟! ولا يصحّ أن يفرضها على مذهبِ يُونس ، لأنهَّ إنَّما يقف عليها . هل تضربا دون نون (٢) ، فوجه هذا ما تقدَّم من أنَّ النُّونَ الخَفيفةَ على مذهب سيبويه كأنَّها لَحقت ثم حُذفت ، لعلّةِ التقاءِ الساكنين ، وإلاَّ فلو لم يقــدر لحاقها وُجوداً لما سا غَ له فرض المَسألة ، فلابدَّ فى صحتها من هذا التقدير ، وكذلك مسألتنا ، لَمّا كان لَحاقُ النُّون " لِمنْ " و " عنْ " حكماً لازماً بالاستقراءِ صارا كأن النون لاحقةً لهما وجوداً ، فلذلك عد النَّاظمُ عَدَم لحاقها لهما تَخفيفاً ، وأيضاً فَعِلَّةُ عدمِ لحاقها إنّما هو استثقال التَّضعيف ، والتَّضعيفُ إنَّما يستثقل عندَ وجوده حقيقةً أو توهُّماً فإذاً التَّخفيف ثانٍ عن التَّضعيف حَقيقةً أو توهماً ، وهو معنى التَّخفيفِ الذى ذكر ، وعلى هذا أيضاً يحسن إتيان النَّاظم بلفظِ الحذفِ فى قوله : (الَحْذُف ... قد يفى) لأنَّ الحذفَ إنّما يكون بعد الإثباتِ ، فنبه على أن لحاق النُّون فيها هو الأصل وأنَّ عدمَ لحاقِها حذفٌ فى المَعنى القياسىِّ ، وهذه قاعدةٌ صحيحةٌ ناشئةٌ عن أصلٍ عَربىّ نَبَّهَنَا عليه شَيْخُنَا القاضى أبو القاسم الحَسَنِى - رحمه الله - وهو أن يُقالَ : ما تَخَلَّفَ من الحكم لمانعٍ ، هل يُقدر

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) دون هذا .

تَخلفه بعدَ ثُبوته ، إذ لا يَتحَقَّقُ المانع إلا كَذلك ، أم يقدر المانع أولاً فلا يثبت الحكم / ابتداءً . /١٤٩

فإن قلتَ : إنّما هذا حيثُ تُوجد عِلّة التّخلُّفِ ، ومَسألتنا من باب ما تَخَلّف الحكمُ فيه للّضرورة لا لغيرِ ذلك ، فقد تَخلّفَ الحكمُ دونَ علةٍ فزال اعتبارُ أصلِ القاعدة هنا .

فإن قيلَ : هذا السؤالُ لا ينهضُ ، فإنَّ القاعدَة أنَّ العربَ لا يضطرون لِشَيْءٍ إلا وهم يحاولون به وَجْهاً ، وقد نبّه على ذلك الناظم حيث أتى بلفظِ التّخفيف المُشعر بوجودِ الثِّقل في المخُفف ، وأنَّ الحذفَ لأجلِهِ ولو سلِّمَ أن لا علّة ، فنفس الاضطرار من أقوى العِلَلِ ، وهذا ظاهرٌ وبالله التوفيق .

والرَّابعةُ : أنَّ الناظِمَ ذكرَ مِنَ (١) الأسماءِ التي تَلْحَقُها النُّون بَعضًا وَتَرَكَ بَعْضاً ، إذْ من الأسماءِ ما لحقته في الشِّعر وفي الكلامِ ، ولم يتعرض له ، فمن ذلك اسمُ الفاعل قد لحقته سماعاً ومنه القراءة (٢) المُتَقَدِّمة : ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونِ﴾ وفي الحَديْثِ أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لليَهُود : " هَلْ أَنْتُم صَادِقُوْنِي " (٣) وأَنْشَد ابنُ جِنّي وغَيْرُه (٤)

وَمَا أَدْرِي وَظَنّني كُلّ ظَنٍّ أمُسْلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحِ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة الصافات : آية : ٥٤ ، وهي قراءة ابن مُحَيْصن .

(٣) فتح الباري : ٢٤٤/١٠ حديث رقم (٥٧٧٧) .

(٤) أنشده ابن جني في المحتسب : ٢٢٠/٢ .

والبيت ليزيد بن محرم الحارثي ، أنشده الفراء في معاني القرآن : ٣٨٦/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٧ ، ١٣٩ ، والمغني ٣٤٥ ، وشرح أبياته للبغدادي : ٥٦/٦ ، ٣٦٥/٧ ، والعيني : ٣٨٥ .

وابن مالك أنشَد غير ذلك مما لم أُقيِّده (١) . ومن ذلك أفعل التَّفضيل ففِي الحَديث : " غَير الدَجَّــال أخوفـنى عَلَيكم " والأصل : أخـوف خـوفى ، أو أخوف تخوفاتى ، فحذف المُضاف ، وحكى سيبويه فى أسَماءِ الأفعالِ عليكنى وَعليكى ، بل ينبغى أن يكونَ إلحاقُ النون لاسمِ الفعل كالفعلِ من كلِّ وجهٍ فكما تقولُ : تَرَاكها ، كذلك تقول : تَراكنى ، وفى رُويد رويدنى وفى هَلُمَّ الحجازية هَلُمَّنى ، وكذلك سائر أسماءِ الأفعال المتُعدية ، بل والمَصدر المَوصول نحو : عجبت من ضربكنى ، ويَظهر هذا من السيرافى ، وذلك إذا آثرت اتصال الضمير ولا تقول : من ضربكنى ؟ لجريانه مجرى الفعل وللالتِبَاسِ ، وقد نَّص على جوازِ إلحاق النون فى اسمِ الفعلِ مطلقاً المؤلِّف فى " شَرح التَّسهيل " ، فالحاصِلُ أنَّ النَّاظمَ قَصَّر فى المسألةِ من وجهين :

أحَدهما : كونه تَرَكَ مما تَلحقه النون ما هو قياسٌ ، وذكر ما ليس بقياسٍ .

والثَّانى : أنَّه خَصَّ بالذِّكر مما ليس بقياسٍ بعضاً وتركَ بعضاً لم يدل عليه بإشارةٍ وظاهر هذا تحكم .

والجواب : أن يقالَ : أمَّا الأولُ : فهو واردٌ عليه ، وأمَّا الثانى : فإنَّ الذى تَركَ مما ليس بقياسٍ هو لحاقها اسمَ الفاعلِ وأفعل التَّفضيل وكلاهما لا فائدَة فى تنبيهه عليه ، إذْ لا يتعلق به قياسٌ على وجهٍ ، بخلافِ ما ذكر فإنَّ فيه قياساً ، وذلك أنَّ القياسَ يجري فى الكلامِ بحسب مسألتنا على وَجهين :

---

(١) قال ابن مالك فى شرح التسهيل : ١٥٢/١ وأنشد ابن طاهر فى تعليقته على كتاب سيبويه :

وليس بمعيينى وفى الناس ممتنع صديق إذا أعيا على صديق

وأنشد غيرهما :

وليس الموافينى ليرفد خائبا فإن له أضعاف ما كان أملا

أحُدهما : أنْ يَقيسَ ما لم يُسْمعَ على ما سُمِعَ ، ولا مراءَ في أنَّه مفقودٌ هنا ، إذ لا يجوز لك أن تقيس على " قدنى " و " قطنى " غيرهما .

والثّانى : ألاَّ تقتصَر فيما سُمِعَ على موضع السَّماع ، بل تتكلم به فى غيرِ موضِعه ، كما فى " لَدنى " و " قَطنى " ، فإنك لا تقتصر مثلاً على استعمالهما فى قوله (١) : ﴿وَقَدْ بَلَغْتِ مِنْ لَدُنِّى عُذْرًا﴾ ولا فى قوله (٢) :

أمْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِى

بل تقول للرجل : انتظر الخير من لَدنى وَقطنى ما أعطيتنى ، بخلاف "مُطْلِعُونِ" و " صَادقونى " و " مُسْلِمُنِى " فإنَّك لا تقول فى الكلام : الزَّيدون مطلعونى على كَذا ، ولا هم صادقونى فى كَذا ، ولا هم مسلمونى إلى العَدُوِّ كما لا تقول : أطولت القيام ، قياساً على قوله (٣) :

صَدَدْتَ فَأطْوَلْتَ الصُّدُوْدَ

وما أشَبه ذلك ، بل تَقِفُ بها على موضعِ السَّماعِ ، وفرقُ ما بين المَوضعين مُبَيَّنٌ فى " الأصُولِ " (٤) ، فلما كان لَدنى وقَدنى وقَطنى تُجرى

---

(١) سورة الكهف : آية : ٧٦ .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) البيت بتمامه :

صددت وأطولت الصدود قلما وصال على طول الصدود يدوم

وهو للمرار بن سعيد الفقعسى الأسدى ، شعره : ٤٨٠ (شعراء أمويون) ، نجده فى الكتاب : ١٢/١ ، ٤٥٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١٠٤/١ ، ورد الأسود عليه فى فرحة الأديب : ٣٦ ، ولباب الألباب لابن خلف : ١٢ ، وهو فى المقتضب : ٨٤/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٤٤/٢ ، والإنصاف : ٩٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٠٢ ، والخزانة : ٢٨٧/٤ .

(٤) هو أحد مؤلفات الإمام الشاطبى انظر المقدمة .

مُجرى المَقيس على الجُملةِ / ذكرها دونَ ما لَيس كذلك ، وللنَّاظِمِ من/١٥٠ هذا النَّحو مواضع يُظنّ بها أنَّها شذوذات على الإطلاق لا يَدخلها قياسُ بوجهٍ وشأنها هذا الشَّأن ، وسيأتى التَّنبيه على أشياء منها فى مواضِعها إن شاء الله تَعالى(١)

* * *

(١) ساقط من (أ) .

ولمَّا أتمَّ الكلامَ على ما قصدَ ذِكْرَهُ من أحكامِ الضَّمائرِ أَخَذَ في نوعٍ آخر من المعارفِ وهو العَلَمُ فقال :

العلـــم

اسمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا　　عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا

وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلَاحِقِ　　وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

عرَّفَ أولاً بالعلمِ قَبل الكلامِ على أقسامه وأحكامه ليكون الكلامُ على معروفٍ ، وهو الحقُّ الذى يَنبغى ، فذكَر أنَّه اسمٌ يعيِّن المُسمى مطلقاً .

فقوله : (اسمٌ) هو الجِنْسُ الأقربُ ، ولو أتى باللَّفظِ أو بالكلمةِ لكان جِنْسًا بعيدًا ، والإتيانُ بالقريبِ أولى ، فذكر أنَّه من قبيلِ الأسماءِ وأنَّه لا يكونُ فى (١) الأفعالِ ولا فى (٢) الحُرُوفِ ، فإن سُمىَ بها صارت إذْ ذاك أسماء ، وصحَّ كونها (٣) أعلاماً ، لأنَّها قد خَرَجَتْ عن جنسِ الأفعالِ والحروفِ ، وقوله : (يُعَيِّنُ المُسَمَّىُ) معناه يُوضحه ويُبينه ، ويُخرجه عن الإبهام بينَ أشخاصِ جنسه ، حتىَّ يصيرَ كالمُشارِ إليه حِسًا أو ذِهْناً ، وخرج بهذا القَيد النَّكراتُ كلُّها كرجلٍ وفرسٍ ، إذ لا تعين مسمياتها ، من حيث إنَّها (٤) وضعت لواحدٍ لا بعينه ، فإذاً لا يعترض هذا التَّعريفُ بنحو : شَمْسٍ

---

(١) فى (أ) من .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) فى (أ) كونه .
(٤) ساقط من (أ) .

وقَمَر ، لأنَّ لفظَ شمس لا يعيّن مدلوله من حيث الوَضعُ له ، ولكنَّ التَّعيين إنَّما حصلَ بعدَ الوضعِ ، لأمرٍ عرض فى المُسمى ، وهو الانفرادُ فى الوجودِ الخَارِجِيّ ، لا أن ذلك فى أصلِ التَّسمية ، فليس الاسمُ هو المُعَيَّنُ ، بل المُعَيَّنُ هو (١) التَّعين فى الخارجِ ، وكذلك القَول فى قَمَرٍ من غيرِ فرقٍ وما أشبههما يُجرى مُجراهما ، فقد خَرَجَ على هذا شَمْسٌ وقَمَرٌ وأشباههما عن تَعريف النَّاظم بقوله (يُعَيِّن المُسَمَّى) وقد تكلَّف السِّيرافى فى شمسٍ وقمرٍ أنهما موضوعان لكثيرين موجودين فى الخَارج ، فإنَّ لَفْظَ شمسٍ يُطلق حَقيقة على القُرص ، ويطلق على الشُّعاع الجُزئىِّ مَجازاً ، كالواقعِ منه على الدارِ والحانوتِ والسُّوقِ والجَبَلِ وأشباه ذلك ، وكذلك قَمَرٌ . وهذا (٢) الذى قال إذا سلِّم فلا يَحتاج إليه . وقوله : فى التَّعريف (مُطلقاً) يحتمل تفسيرين :

أحدُهما : أن يكونَ معناه أن تَعيين العلم للمُسمى ، ليس باعتبارِ أمرٍ ، حتى يكونَ باعتبارِ أمرٍ آخر غير(٣) معَّين ، كما فى المضمر ، فإنَّ " أنت " مثلاً موضوع للمُخاطَبِ نَفسِه ، من حَيث هُو مخاطَبٌ ، ولفظ " هو " موضوع للغائبِ المُعَيَّن، من حيث هو غائبٌ ، "فأنت" أو "هو" بهذا الاعتبار معرفةٌ ، وإذَا اعتبرت لَفظ " أنت " أو لفظ " هو " من جهةٍ أُخرى وجدته صالحاً لغيره من المُخاطبين أو الغَائبين ، كما يصلح رجل ونحوه لكل واحدٍ من أشخاصِ جنسه ، فإذا كان مثلاً " أنت " أو " هو " صالحاً لما عين به ولغيره ، فهو من هذه الجِهَةِ غَيرُ معرفةٍ ، وإن كان هذا الاعتبار مجازياً فهو من الاعتبارات

(١) ساقط من (أ) .
(٢) فى الأصل : وهو .
(٣) ساقط من (أ) .

المقصودة ، ويَتَّضِحُ ذلك بنحو قـول امرئ القَيسِ (١) :

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَـدْبَرْتَـهُ سَدَّ فَرْجَـهُ

وبلاشكٍّ أنه لا يريد شخصاً مشاراً إليه معيَّناً ، وإنَّما مقصوده خطاب مَن يَقَعُ عليه هذا الاسم ، وهو عندهم من المَقاصد البَيانية ، وكذلك اسم الإشارة فإن " ذا " مثلاً وضع لشخصٍ مفردٍ مذكَّرٍ (٢) قريب ، فهو باعتبارِ الحالِ والمَحَلِّ معرفةٌ ، / وباعتبار صلاحيةِ اللَّفظِ لكُلِّ مَنْ ١٥١/ اتَّصفَ بتلك الحالِ وحلَّ ذَلك المَحَلَّ غيرُ معرفةٍ ، وكذلك سائر المعارفِ إذا اعتبرتها ، بخلاف العَلَمَ فإنَّ تعريفَه ليس باعتبارِ أمرٍ ، بل تعريفُه تعريفٌ مطلقٌ بالإطلاقِ الوَضعي وعلى كل الجهات ، فتَحرَّزَ بهذا القَصد من سائرِ المَعارفِ ، وهذا التفسير لابن مالكٍ في " شَرح التَّسهيلِ " (٣) فسَّر به قَوله في " التَّسهيل " (٤) – في تعريف العَلَمِ – : هو المَخْصُوصُ مُطْلقاً ، وهو جارٍ هنا من غيرِ شكٍّ .

والتَّفسير الثاني : أن يكونَ قوله : (مُطْلَقاً) يريد غيرَ مقَّيدٍ في أصلِ وَضعِهِ ، كما تقَدَّم ، لكن على وجهٍ آخر ، وذلك أنَّ المضمرَ مثلاً إنَّما وضعه للتعريف بقيدٍ يَصحب مدلولَه وهو التَّكَلُّمُ أو الحُضُورُ ، الذى يُعطي المُواجهةَ أو الغَيْبَةَ التى تقَتَضى الإحالـةَ على ذلك المَدلول ، ولذلك (٥) قـال قبل هذا : (فَمَا لِذِى غَيْبَةٍ أَوْ حُضُوْرٍ كَأَنْتَ وَهُوَ) وقال

---

(١) البيت بتمامه :

وأنت إذا استدبرته سد فرجه ... بضاف فويق الأرض ليس بأعزل

ديوان امرئ القيس : ٢٣ ، وأمالي ابن الشجرى : ١٣١/١ ، وقد تقدم ذكره أيضاً .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) شرح التسهيل : ١٨٩/١ .

(٤) التسهيل : ٣٠ .

(٥) فى الأصل : " وكذلك " .

فيه في " التسهيل " [1] مشعراً بِتَكلُّمه أو خِطابه أو غَيبته . فإذاً ليس تَعيينه للمُسمى تَعييناً بإِطلاقٍ ، بل بقيدٍ وكذلك اسمُ الإشارةِ ، وضعه في الأصلِ على أن يعين المُسمى بقيدِ كونه مُشاراً إليه بذلك الاسم ، لا على الاطلاقِ ، والموصول كذلك أيضاً ، ليس تعريفه إلا من حيث وضع على أن تكونَ الصِّلَةُ هي المبينةُ والمُوضِّحةُ له ، وكذلك ذو الألفِ واللّامِ ، والمُضَافُ ، فأنتَ تَرى أنَّ سائرَ المعارفِ غيرَ العلمِ إنما تُعين مُسمياتِها بقَيْدٍ ، وذلك القَيدُ ثابتٌ بالَوضعِ الأولِ لها ، بخلافِ العلمِ فإنَّ خاصتَّهُ أنْ وُضِعَ أولاً لتَعيينِ مدلولِهِ ، وإبرازِه عن غيرِه ، مُطلقاً من غَيرِ تَقْيِيدٍ بحالٍ من الأحوالِ ، فخرجت المَعارف سوى العَلَمِ ، بهذا القَيْدِ الذى هو قوله : (مُطْلَقاً) ، وبهذا الثاني فسّره ابنُ النّاظمِ في شرحه فقال [2] : كلُّ معرفةٍ ماعدا العَلم دلالته على التّعيين بقرينةٍ خارجةٍ عن دلالة لَفظه ، وتلك القَرينةُ إمَّا لفظيَّةٌ كالألفِ واللّامِ والصِّلة ، وإما معنوية كالحُضُورِ والغَيْبَةِ . وما قَالَهُ حَسَنٌ ، وهو أولى من تَفسير النّاظِمِ في "شرح التّسهيل" فإنَّه إن لم يُسامح فيه وَرَدَ عليه ما وَرَدَ على القَرافي وابن هانئ وقد تقدّم ذلك أول الباب .

ويعترض هذا التعريف على كلا التفسيرين بالعلم الجنسيّ ، فإنه لا يعين المُسمى ، إذ هو موضوعٌ وضع الجِنس ، لا فرق بينهما إلا في الأحكام اللّفظية ، على حَسْب ما يُنَبَّهُ عليه آخر الباب ، ولما لم يَدخل له في الحَد الذى حدَّ به العلم في " التّسهيل " ، لأنَّ قيودَه تنافيه استَدْرَكَهُ بقوله [3] : أو الشّائع [4] الجارِي مَجراه ، وهنا لم يَفعل ذلك .

---

(١) التسهيل : ٢٢ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٢٧ .

(٣) التسهيل : ٣٠ .

(٤) في (أ) التتابع وهو تحريف .

وقد [1] يُجاب عن ذلك بأنَّه لم يعتمده بالذِّكرِ ، لأنَّه ليس من قَبِيلِ الضَّروري اللائق بهذا المُختصر على الإطلاق ، بل هو أدنى رُتبةً ، ومن قبيل ما لا يَتَكَلَّمُ فيه [2] أربابُ المُخْتَصَراتِ ، وأيضاً فإنه لا يَسَعُ جمعه مع العلم الشَّخصيّ في حدٍّ ، لتنافيهما في محصولِ المَعْنى ، إذْ يدخُل عليه به النَّكرة فاقتصر على حدِّ العَلَمِ الشَّخصي ، ثم لمَّا أراد التَّنبيه على العلم الجنسي أتى به في آخرِ البابِ ، تكميلاً للفائدة ، وتَنبيها(على) [3] أنَّ هذا النَّوعَ ليس مما يُضطر إلى ذكره ، كالاضطرارِ إلى ذكر عَلَمِ الشَّخص ، وأيضاً فإنَّه مخالف لقانون العَلَميةِ ومعناها المَشهور ، إذْ لا كَبير فَرقٍ بينه وبين النَّكرة في المعنى ، فلذلك لم يعتنِ بحدِّه ولا باعتباره في الحدِّ والله أعلم .

وقوله : (علمه) مبتدأ ، خبره قوله : (اسمٌ يعين المسمى) والهاء عائدةٌ على اسمٍ ، وهو في معنى الجِنس ، فكأنَّه قال : علمُ الأسماءِ هو المُعَيِّن لمسماه مطلقاً ثم أتى بأمثلة من العلمِ ثمانيةٍ .

أحدُها : " جَعفر " وهو من أسماءِ الرِّجال مشهورٌ ، وهو أيضاً أبو قَبيلةٍ من عامرٍ وهو جَعفر [4] بن كِلاب بن رَبيعة بن عامرٍ وهم الجَعَافِرَةُ ، ويدخل تَحت هذا / المثال كلُّ ما كان من أسماءِ الرِّجال نحو : زَيدٍ وعَمروٍ/١٥٢ وخَالدٍ وعَامرٍ وباهلةَ والحَارثِ والنُّعمان وما أشبه ذلك .

---

(١) في (أ) ويجاب .

(٢) في (أ) به .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) الاشتقاق : ٢٩٦ .

والثَّانِي : " خِرْنِقُ " ، وهو اسمُ امرأةٍ شاعرةٍ . قال أبو عُبَيْدَة : وهي خِرْنِقُ بنتُ هِفَّان من بني سَعْدِ بن ضُبَيعَة [1] رَهط الأعشى وهي القائلة [2] :

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِيْنَ هُمُ   سُمُّ العُـدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

ويَشمل التَّمثيلُ كلَّ ما كان علماً للنِّساءِ نحو : هِنْدٍ وزَيْنَبَ وفاطِمَةَ وحَفْصَةَ وأسماءَ وما أشبه ذلك .

والثَّالثُ : " قَرَنُ " وهو اسمُ حَيٍّ من مُراد [3] ، أبوهم قَرَنُ بن ردمان بن ناجِيَة بن مُراد ، وإليه يُنسب أُويس القَرَنِيُّ - رضي الله عنه - ويدخل تحتَ المِثال نحو : أسَد وغَطَفَان وتَمِيم وثَقِيف وقُرَيش وثَمود وسَبَأ ويَهُود ومَجوس وما أشبَه ذلك من الأعلام الواقعة على القَبائِل والأحياء .

والرابِعُ : " عَدَنُ " وهو اسمُ موضعٍ باليَمَنِ ، ويَدخُلُ تحت هذا المثال ما كان مثله من أسماءِ الأماكن والبُلدان نحو : مَكَّة ، والمَدِينة ، ومِصْر وبَغداد ، وغَرناطة ، ومَالَقَة ، وما أشبه ذلك .

والخَامِسُ : " لاحِقُ " وهو اسمُ فرسٍ كان لمعاوية بن أبي سُفيان [4] -

---

(١) أخبارها في الحلل : ١٥ ، والخزانة : ٣٠٧/٢ ، ولها ديوان شعر مطبوع بتحقيق الدكتور/ حسين نصَّار (ط) دار الكتب سنة ١٨٣٩ هـ وطبع ثانية سنة ١٤١٠ بتحقيق يسرى عبدالغنى عبدالله ، دار الكتب العلمية .

(٢) الشاهد في ديوانها : ٢٩ ترثي زوجها بشراً ومن قتل معه يوم قلاب
والشاهد أيضا في الكتاب : ١٠٤/١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٥/٢ ، والجمل للزجاجي : ٨٢ ، وشرح أبياته " الحلل " : ١٥ ، والمحتسب : ١٩٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٤٤/١ ، والخزانة : ٣٠١/١ .

(٣) الاشتقاق لابن دريد : ٤١١ .

(٤) أسماء خيل العرب : ٢١٧ (الملحق) .

رضى الله عنه – ، ونَقَلَ القَالِىُّ فى " الذَّيل " (١) عن الأصمعى قال : الوَجِيهُ (٢) ولاَحِقُ (٣) ، والغُرابُ (٤) ، وسبَل (٥) – وهى أمُّ أعوج – كانت لغَنِىّ . ونبه بذلك على ما كان مثله من أسماء الخَيلِ ، كَجروة (٦) ، وأعوج (٧) ، والحَرُون (٨) بن الأثاثى (٩) بن الخُـزَز (١٠) بن ذى (الصُّـوفـة) (١١) بن أعـوج ، وقُـرْزُل (١٢)

---

(١) نيل الأمالى : ١٨٥ .

(٢) أنساب الخيل : ٢٢ ، وأسماء خيل العرب : ٢٥١ .

(٣) أنساب الخيل : ٢٢ ، وأسماء خيل العرب : ٢١٤ .

(٤) أنساب الخيل : ٢٢ ، وأسماء خيل العرب : ١٨٤ .

(٥) الخيل للأصمعى : ٣٧٩ ، وفى أنساب الخيل : ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ وأسماء خيل العرب : ١٢٣ ، وكتاب الخيل لأبى عبيدة : ٦٧ لبنى جعده ، قال النابغة الجعدى :

وعناجيج جياد صنع نسل فياض ومن آل سبل

(٦) أسماء خيل العرب : ٦٦ لأبى قتادة بن ربعى ، قال ابن زياد الأعرابى فى كتابه أسماء خيل العرب وفرسانها : ٥٤ فى خيل الأنصار : لأبى قتادة بن ربعى أحد بنى سلمه وشهد عليه يوم السرح .

(٧) فى (أ) الأعوج ، أنساب الخيل : ١٧ ، وأسماء خيل العرب : ٣٥ ، وهما فرسان ، أعوج الأكبر وهو لغنى ، وأعوج الأصغر لبنى هلال بن عامر عن الأصمعى فى كتابه الخيل : ٣٧٩ ، وهذا الأخير من أشهر خيول العرب كان لأحد ملوك كندة فغزا سليما يوم علاف فقتلوه وأخذوا فرسه ، فخرج منهم إلى بنى هلال بن عامر فكان أوله فيهم ، ومنه انتجت خيول العرب .

(٨) أنساب الخيل : ١١٧ ، وأسماء خيل العرب : ٧١ .

(٩) الخيل للأصمعى : ٣٨٤ ، وأسماء خيل العرب : ٢٩ .

(١٠) فرس ابنى يربوع أسماء خيل العرب : ١١٧ ، وأنساب الخيل : ٨٦ .

(١١) فى الأصل : الصولة " ، أسماء خيل العرب : ١٠٥ .

(١٢) قرزل : أسماء خيل العرب : ١٩٥ قيل أنه لحذيقة بن بدر ، وقيل لطفيل بن مالك الجعفرى، ولعلها فرسان بهذه التسمية .

والنَّعامة (١) ، واليَحموم (٢) ، وما أشبه ذلك .

والسَّادِسُ : " شَدْقَمُ " ، وهو اسمُ فَحْلٍ من فَحول الإبل ، كانَ للنُّعمان بن المُنذر ، وإليه تُنسب الإبِل الشَّدْقَمِيَّة قالَ الكُمَيْتُ (٣) :

غُرَيْرِيَّةُ الأنْسَاب أوْ شَدْقَمِيَّةٌ يصِلْنَ إلى البِيدِ الفَدَافِدِ فَدْفَدَا

ومثله كل ما كان اسماً لجملٍ أو ناقةٍ أو نحو ذلك ، كالقَصْوَاء(٤) لناقة النبى صلَّى الله عليه وسلم ، وكذلك العَضْبَاءُ (٥) ، والجَدْعَاءُ (٦)، وَعَسْكَرُ ، اسمُ جملٍ كان له عَلَيْهِ السَّلام .

وقيل : عَسْكَرُ : اسمٌ للجَمَلِ الذى ركبتْه عائشَةَ - رضى الله عنها - يومَ الجَمَلِ ، وكان له عليه السَّلام جَمَلٌ يقال له : المُثْعَلَبُ ، عَقَرَهُ الكُفَّارُ يومَ الحُدَيْبِيَة ، وغُرَيرُ : اسمٌ لجملٍ معروف عندَ العَرَبِ وإليه نَسَبَ الكُمَيْتُ حيث قالَ :

غُرَيْرِيَّةُ الأنْسَابِ ...

---

(١) عدة خيول بهذه التسمية أشهرها فرس للحارث بن عباد التى فيها يقول :

قربا مربط النعامة منى لقحت حرب وائل عن حيال

الخيل للأصمعى : ٣٨٠ ، وأسماء خيل العرب : ٢٤٣ .

(٢) اليحموم : عدة خيول بهذه التسمية أشهرها فرس للنعمان بن المنذر

قال للأعشى :

ويأمر لليحموم كل عشية بقت وتطيق فقد كاد يسنق

وانظر أنساب الخيل : ٩٢ ، وأسماء خيل العرب : ٢٧٠ .

(٣) ديوان الكميت :١/١٦٤ ، والصحاح : (شدقم) .

(٤) مذكورة فى صحيح مسلم : ٢/٥١٠ .

(٥) مذكورة فى صحاح الجوهرى : ١٨٤ (عضب) ، والوفا بأحوال المصطفى : ٣/٥٧٦ .

(٦) الوفا بأحوال المصطفى : ٣/٥٧٦ .

والسَّابِعُ : هَيْلَةُ ، وَزَعَمَ الزَّمخشريُّ (١) أنه اسمُ شاةٍ ، فيَدخل تحته ما كانَ من أسماءِ الشِّيَاه الأعلام ، وقد رُوِيَ أنَّه كان للنَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم شاةٌ تُسمى " غَوْثَةَ " وقيل : " غَيْثَةَ " وعَنْزٌ تسمى " اليُمْنَ " .

والثَّامن : " وَاشِقٌ " ، وهو اسمُ كلبٍ ، ومثله من أسماء الكلاب " كَسابِ " مثل حَذامِ اسمُ كلبةٍ ، وكذلك " ضَمْـرَان " اسمُ كَلْبٍ ، وقع في شعر النَّابغة (٢) ، وكَلْبُ أهلِ الكَهْف كان اسمه " قِطْمِيرُ " ، وقيل : " رَيَّانُ " وقيل : "ميسور " ، وقيل : " الرقِيمُ " ذكره السُّهيلي (٣) ، ومَقصوده بهذه الأمثلة الكَثيرة الإبانة عن مُسَمَّيات الأعلامِ ، من أيِّ نوعٍ تكون ، فأشارَ إلى أنَّ مُسمياتها الأناسى ، ومَا يَخْتَلِطُ بالأناسِيِّ ويُلابسهم وذلك أن (سائرَ) (٤) ما يُؤلَف ويُخالط كثيراً تدعو الضَّرورة إلى تَعيين شَخْصِه في العَلَم ، لِيُخبَرَ به وعنه فَوضعوا لأجلِ هذا المقَصد الأسماء الأعلام ، وأكثر من يحتاج إليه في الإخبارِ الإنسان ، فَوَضَعُوا لكلِّ شَخْصٍ اسماً يخصُّه ، لا يشاركه فيه غيره وإن شاركه فبالعَرَض ، ثم يَليه في هذا المَعنى ما تَكثر ملابسته ومُخالطته مما لَيس بإِنسانٍ ، كالخَيل والبِغال والحَمير والإبل والبَقَر والغَنم والكِلاب والأماكن

---

(١) الزمخشري : (٤٦٧ - ٥٣٨)

هو الإمام محمود بن عمر أبو القاسم الإمام النحوي المفسر الأديب المشهور ، أخباره في : وفيات الأعيان : ٢٥٥/٤ ، ومعجم الأدباء : ١٤٧/٧ ، والجواهر المضية : ١٦٠/٢ . ونص الزمخشري في المفصل : ٩ وشرح ابن يعيش : ٣٤/١ .

(٢) قال النابغة : الديوان : ١٩ (أبو الفضل)

وكان ضمران منه حيث يوزعه طعن المعارك عند المحجر النجد

(٣) التعريف والإعلام للسهيلي : ١٨٣ ، والتكميل والإتمام : ٥٤ ، ٥٥ (مخطوط) ، وصلة الجمهور ، وعائد التذييل : ١٥١/٢ ، ويراجع : تفسير الطبري : ١٥/ ، وزاد المسير : ١٢٦/٥ ، وتفسير القرطبي : ٣٧٠/١٠ ، والدر المنثور : ٣٧٣/٥ .

(٤) ساقط من الأصل .

والمِياه / والجِبال والكَواكِب والأيَّـــام والشهـور والكُتُب وكذلك القَبائل/١٥٢ والأحياءِ ، وما أشبه ذلك مما تمَسُّ الحاجةُ إلى تعيينها فوضعوا لها أعلاماً تشخِّصها ، ليَحصل الإخبار بمعيَّنٍ ، أو عن معَّينٍ ، فهذا هو الذى قَصَدَ النَّــاظِمُ - رحمه الله - بتكثير الأمثلة وتَنويعها ، وعادته أن يأتى بالأمثلة فيَستغنى بإشارتها عن تَقرير المَسائِل والضَّوابط ، قصداً [1] للاختِـصَار، وعبارته فى " التَّسـهيل " عن هذا المَعنى هى قوله [2] : ومُسَمَّياتُ الأعلام أولوا العِلم ، وما يَحتاج إلى تَعيينه مِنَ المَألوفات .

* * *

ثم أخذ فى تَقسيمِ العلمِ بعدَ تَعريفه فقال :

وَاسْماً أتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَــا وأخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاه صَحِبَا

وَإنْ يكُونا مُفْرَدَيْنِ فَأضِفْ حَتْمًا وإلا اتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ

فَقَسَّمه قِسمين :

أحدهما : بحسبِ دلالتِه فى أصلِ وَضعِه عَلَماً على مُسماهُ .

والثَّانى : بحسب المَقَاصِد الطارئة على ذلكَ القَصدِ الأولِ ، من جهةِ اللَّفظِ ودِلالَتِـهِ على مَعنى سابقٍ . فأمَّا التَّقسيم الأولُ فهو الذى شَرَعَ الآن فى تَقريره ، فذكر أنَّ العـلمَ يَنْقَسِمُ ثلاثةَ أقسامٍ .

اسمٌ غيرُ كنيةٍ ولا لَقَبٍ ، وهو الذى عَبَّر عنه بقوله : (وَاسْمًا أتَى) يَعنى ليَس بِكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ ، وإلا فالكُنية واللَّقَبُ اسمان علمانِ أيضاً فإنَّما

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) التسهيل : ٣١ .

أرادَ الاسمَ الخاصَّ بالمُسَمى الذى لَيس بكُنيةٍ ولا لَقَبٍ ، فهو فى قُوَّةِ الاسمِ المَعدول فى اصطلاحِ أهلِ المنطقِ ، واسمٌ هو كنيةٌ ، والكنيةُ هى ما أُضيف إليه الأب أو الأم ، فما أُضيف إليه الأب منها هى الكنية المُختصة بالذُكور ، وما أُضيف إليه الأم هى المخُتصة بالإِناث ، واسمٌ هو لَقَبٌ واللَّقَبُ : ما غَلَبَ على المُسمى حتَّى اشتَهَر به على جهةِ الرِّفعةِ أو الضَّعَةِ .

فالأولُ نحو : زَيدٌ وَعمرٌو وقَيس وَجعفر وامرئُ القَيس ومَعدى كَرب وعبدالله وبَرَقَ نَحْرُه .

والثَّانى نحو أبى القاسم ، وأبى بكر ، وأبى عمرو ، وأبى كرب ، وأبى طالبٍ ، وأبى الحَسَن ، وأمِّ قَيس ، وأمِّ كلثوم ، وأمِّ العلا ، وأمِّ هانئ .

والثالثُ نحو : عَتِيقٍ ، وسيبويه ، وذى اليَدين ، وذى الشَّهادتين ووَرْشٍ ، وقَالون ، وبَطَّة ، وقُفَّه ، وأنفِ النَّاقة ، وكُرزٍ ، ثُمَّ إنَّ النَّاظم ألحَق بهذا القِسم الأخير حكمين أفرده بهما عما تقدم :

أحدهما : تَأخيره إن صَحِبَ غيره من اسمٍ أو كنيةٍ ، وذلك قوله : (وأخِّرنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا) فـ " ذَا " : إشارةٌ إلى أقربِ مذكورٍ وهو اللقب و(سِوَاهُ) هما القِسمان الأوَلان ، فأرادَ أنَّ اللَّقَبَ إذا لم يَصحب اسمًا غَيره فلا كلامَ فيه ولا نظرَ ، ولأجلِ ذلك سكتَ عن النص عليه ، وإنَّما دَلَّ على وُجوده ثانٍ فى قولهِ : (سِوَاهُ صَحِبَا) يعنى فإنْ لم يَصحب فلا إشكال فتَقول : جاءَنى بطَّةُ وقُفَّةُ ، ونَحو ذلك ، كما تقول : هذا زيدٌ ، وهذا عبدُالله ، فإن صَحِبَ غَيره من اسمٍ أو كنيةٍ فَحُكْمُهُ أنْ تؤخِّره عن ذلك الاسم أو عن تلك الكُنْيَة ، فتقولُ : هذا زَيدٌ بَطَّةُ ، وهذا عبدُ الله كرزٌ ، ورأيتُ عبدَالله أنْفَ النَّاقة ، ولا تقول : هذا قُفَّةُ عبدُ الله ، ولا هذا بَطَّةُ زَيدٌ ، ووجهُ ذلك أنَّ اللقب

فى الغالبِ منقولٌ من اسم آخر نكرةٍ كبطة وقفة ، كما أنَّ الغالبَ فى الأعلام النقل / كفضل وأسد وزيدٍ وعمروٍ ، فلو قدّم اللقب لذهبَ الوَهْمُ إلى أنَّه الاسمُ العلمُ لذلك الشخص الأصلى له ، فلما أُخر أمِنَ ذلك اللّبس ، وارتفع المحذور ، فلم يُعدل عنه . /١٥٤

والثّانى : من الحكمين إضافة العلم إليه ، أو إتباعه إيّاه ، وذلك قوله : (وإنْ يكونا مُفردين فأضفْ حَتْمًا ...) إلى آخره ضمير " يكونا " عائدٌ على اللّقبِ ، وما صحبه من الاسم العلم الأصلى أو الكنية ، وذلك أن الاسم مثلاً واللقب إذا اجتمعَا على أربعة أقسامٍ ، إذ لابُدَّ أن يكونا معاً مُفردين كسعيدٍ كُرزٍ وزيدٍ بطةَ ، أو مُضافين معاً نحو : عبدالله أنف النّاقة وامرُؤ القيس وَزن سَبْعَة ، أو يكون الأول مفرداً دون الثّانى نحو : سعيد وزن سَبعة ، وزيد أنف النّاقة أو بالعكس نحو : عبدالله قُفّة، وامرؤ القَيس بَطّة ، فأما الأول فإنَّ حُكمه الإضافة ، أعنى إضافة الاسم إلى اللقبِ وذلك قوله : (إنْ يَكونَا مُفْرَدَيْنِ فَأضِفْ حَتْماً) أى : صيِّرهما مضافاً ومضافاً إليه، وذلك إنّما يُتصور بأن يضاف الأول إلى الثّانى ، فتقول : هذا سعيدُ كُرزٍ ، وزيدُ بطةَ ، وعُثمان وَرْشٍ ، وعيسى قالون ، ولايجوز هنا الإتباع حيثُ حتم الحكم بالإضافة ، والحَتْمُ هو اللاّزم الوَاجِب إذا قلت: أمرٌ حتم ، وأصله المصدر، وهو فى كلام النّاظم مَصدر فى موضع الحال من فاعل (أضف) ، أى: حاتماً بذلك وقاضياً به ، أو من قوله : (أضف) على حدِّ قولهم : ضَربته شَديداً ، أى : إضَافةً ذاتَ حَتْمٍ، فإذًا لايجوز أن تقولَ هذا سَعيدٌ كرزٌ على الإتباع ولا ماأشبه

ذلك ، ويكون قول أبى القاسم بن فِيرُّه الشَّاطبى[1] - رَحِمَه اللّه - فى قَصيدته[2] :

وَقَالُونُ عِيسَى ثم عُثْمَانُ وَرْشُهُم

يجب فيه إضافة عثمان إلى ورشهم بناءً على ما قالهَ النَّاظم .

فإنْ قلتَ : وكيف يكون هذا [3] وورش مضافاً ، فليسا إذاً بمفردين أعنى الاسمَ واللقَبَ ؟

فالجوابُ : إن هذه مغالطةٌ ، إذ لم يلقَّب بالمُضاف والمضاف إليه فيجب الإتباع ، وإنَّما إضافة ورش هنا كإضافةِ زيْدٍ فى قَوْلِهِ [4] :

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النقا[5] رَأسَ زَيْدِكُمْ

فَليس الاسمُ إلا زَيداً ، لا زَيْدِكُم ، فكذلك اللَّقَبُ هنا وَرْشٌ لا ورشهم وعلى هذا يكون قول ابنِ مالكٍ هنا : (وَإنْ يَكونَا مُفْرَدَيْن) معناه : فى أصل الوضع

---

(١) الشاطبى : (٥٣٨ - ٥٩٠ هـ)
القاسم بن فيره - بكسر الفاء وسكون التحتية وتشديد الراء المضمومة - بن خلف بن أحمد الرعينى أبو محمد المقرى المفسر أخباره فى نكت الهميان : ٢٢٨ ، ومعجم الأدباء : ٣٠١/٤ ، شذرات الذهب : ٣٠١/٤ .

(٢) هى القصيدة المشهور فى القراءات بنسبتها إليه : الشاطبية وتسمى " حرز الأمانى ووجه التهانى " اهتم بشرحها كثير من العلماء منهم علم الدين السخاوى ورشيد الدين الهمدانى ، وعلم الدين اللورقى الأندلسى ، وأبو شامة المقدسى وشعلة الموصلى وابن القاصح وغيرهم كثيره .
والبيت بتمامة كما ورد فى الشاطبية : شرح الشُعلة : ٢١ ، وابن القاصح : ٩
وقالون عيسى ثم عثمان ورشهم بصحبته المجد الرَّفيع تأثلا

(٣) فى (أ) ورش بدون واو .

(٤) تمامة :
بأبيض ماضى الشفرتين يمانى
البيت لرجل من طيئ خبره فى الكامل للمبرد : ١٥٨/٣ ، رواه مع بيت آخر مع اختلاف فى اللفظ ، وهو فى المفصل : ١٢ ، وشرحه لابن يعيش : ٤٤/١ ، وخزانة الأدب : ٣٢٧/١ ، ١٦١/٢ ، ٢٥٢/٣ .

(٥) فى (الأصل) اللقا .

لا مطلقاً إلا أنّ عليه فيه دركًا يذكر إثر هذا بحولِ اللّه ، فقد حصل أنّ قــولَ الشّاطبىِّ : " ثُمَّ عُثْمَانُ وَرْشُهُم " يجبُ فيه الإضافة بمقتضى قول النّاظم هذا ، كما إنَّ قوله : " وقالونُ عيسى " من الضّرورات حيثُ قدم اللقب على الاسمِ ، والأصلُ التأخيرُ بمقتضى قول النّاظم :" وأخِّرَن ذَا" .

وأمّا الأقسامُ الثلاثةُ البـــاقيةُ فحكمها واحدٌ ، وهو الإتباع الذى نصَّ عليه بقوله : (وإلاّ أتْبِــع الّذى رَدِفْ) فقوله : " وإن لا " حَذَفَ فيه فعـــل الشّرط وأبقَى حَرفه [1] والجَوابَ للعلمِ بما حُذف ، إذْ هو جـائزٌ حسب ما يذكره فى بابهِ ، وتقديره : وإلاّ يكونا مفردين فأتْبِع الذى رَدِف، أى : اجـعل الذى رَدِفَ تابعاً للأول ، وهذا الإتبـاع يكـــون إمّـا على البَدَلِ وإما على عَطفِ البَيـان نحو : مررتُ بعبدِ اللّه بطّة ، وهذا زيدٌ أنفُ النّاقةِ ، وهذا عبدُالله وَزْنُ سَبْعَةٍ ، و" ردف " معناه تَبِعَ فكأنّه قال : وإلا أتبع الذى تَبع ، لكن الإتّبـاع الأول اصطلاحى والثانى لُغوى ، فـالمعنى : اجــعل اللفظ الثــانى الذى تَبع الأول ، أى : تَلاهُ وهو الّلقب تابعًــا من التّوابع [2] الخَمسـة بدلاً أو عطفَ بيـانٍ ، ووجه انحـتام الإضـافـة فى المفردين وامتــناعها فى غيرهما أنَّ أصلَ التسميةِ فى كلامِهم أن يكون للرَّجلِ اسمـان : أحدهمـا : مضافٌ والآخر مـفردٌ أو مضافٌ ، فـإنّهم يسمون ويكنون ، والكُنيةُ مضافةٌ / لا غيرُ ، و الاسمُ قد يكون مضافاً ١٥٥/ نحـو : عبداللّه ، وقد يكون مفرداً كزيدٍ ، وإذا كان أحدهما مضافاً تبع الثـانى مـا قبله عطفًا أو بدلاً نحـو : زيد أبو عبدالله وأبو عبـدالله زيدٌ . وكـذلك إذا كـانا مـضـافين نحـو : عـبدُالله أبو بكر ، على هذا كـلامـهم ،

---

(١) فى (أ) حرف .

(٢) ساقط من (أ) .

فليس من أصل تَسميتهم أن يكونَ للرَّجل اسمان مفردان يتبع أحدهما الآخر بـــدلاً أو عطفاً ، فعلى هذا الأصل أجروا الألقـابَ ، فإذا اتفق أن يكون الاسمُ واللّقبُ مفردين ردُّوهما إلى أصلهم فى التَّسمية ، فأضافوا الأول إلى الثّانى ، حتى يصير اللّقبُ مع الاسمِ جاريًا على أصلهم المعـهود فى التسمية ، وهذا تَعليلُ سيبويه (١) ما تقدَّم من الحكمِ إلا أنَّ الناظم يَرِدُ عليه فى تقرير هذا الحكم سؤالان :

أحدهما : أنَّ جَعلهُ الإضافةَ لازمةً فى المفردين مُشكلٌ ، مع ما نصَّ عليه فى " التَّسهيل " (٢) من إجازته فى المسألة ثلاثةَ أوجهٍ :

أحدُهما : الإضافة كما ذكر .

والآخرُ : الإتباعُ على أن يكونَ الثانى عطفَ بيانٍ .

والثّـالثُ : الإتباعُ على البدليَّـةِ كالأقسامِ الأخر المذكورة فى قوله : (وإلاَّ أتْبِـعِ الّذى رَدِفْ) بل يجوزُ أيضاً زيادةً على ما (٣) ذكرَ القَطْـعُ ، إما إلى الرّفع بإضمار مبتدأ ، وإمّا إلى النَّصب بإضمار فعلٍ ، كما يجوز ذلك فيما إذا لم يكونا مُفردين وعند ذلك تقولُ : كان ينبغى له أيضًا أن ينبِّه على القَطعِ فيما سِوى المُفردين .

فإن قوله : (وإلاَّ أتْبِـعِ) يظهر منه لُزُوم الإتباعِ وليس كذلك ، وقد ذكرَ ذلك كلَّه فى " شَرْحِ التَّسهيل " فإذًا لا فرقَ بين القِسم الأول وغيره إلا فى جوازِ الإضافةِ فيه وامتناعِها فى غَـيره . قال فى " الشَّرح " (٤) المُفردان يشتركان

(١) الكتاب : ٤٩/٢ .
(٢) التسهيل : ٣٠ .
(٣) ساقط من (أ) .
(٤) شرح التسهيل : ١٩٣/١ .

مع غيرهما في الإتباعِ والقطعِ ، وينفردان بالإضافة ، لأنّهما على خلافِ الأصلِ ، لأنّ الاسمَ واللّقبَ مدلولهما واحدٌ ، فيلزَمُ من إضافةِ أحدِهمَا إلى الآخَر إضافة الشّيْءِ إلى نفسه ، فيحتاج إلى تـــأويلِ الأولِ بالمُسمّى والثّاني بالاسمِ ، ليكون تقدير قول القَائل : جاءَ سَعيدُ كرزٍ ، جاء مُسمّى هذا اللّقبِ ، فيتخلّصُ من إضافة الشّيءِ إلى نفسه ، والإتباع والقَطـــع لا يُحوجان إلى تأويل ، ولا يوقعان في مخَالفـةِ أصلٍ ، قال : فاستغنى سيبويه عن التّنبيه عليهما . يعني في المُفردين ، (١ إذ لم يذكر فيهما غيرَ الإضافةِ ، ما قالَ وهو يقتضي إجازة غيرٍ في المُفردين١) ، كما ترى وأنّه مذهبُ سيبويه ، فاقتِصَاره على الإضافة فيهما فيه ما تَرَى .

والسُّؤالُ الثّاني : أنّ إطلاقَه القَولَ بامتناعِ الإضافةِ في ثلاثةِ الأقسامِ مشكلٌ وإنما يصحُّ لـه ذلك فيما إذا كان الاسمُ مضافًا سواءٌ أكانَ اللّقَبُ مفردًا أم لاَ ، إذْ لا يصحُّ أن يُضاف إلى ما بعده ، لوقوعِ المُضاف إليه موقع تَنـوينه ، كما لا تَصحُّ الإضافة إلى اثنى عشر في قولك : هذه اثنا عشرى لوقوع عَشر موضع النُّـون ، فكأنّـها موجودةٌ فكذلك هنا ، وأمّا إذا كان الاسمُ مفردًا ففيه تَفصيلٌ ، فلا يخلو أن يكونَ إضافة اللقب بحكم الأصلِ ، كوزنِ سبْعة وأنف النّاقة ، أو لا ، فإن كانت كذلك فالحكم ما ذكر ، وإن لم تكن كذلك فالإضافةُ غيرُ مُمتنعةٍ ، بل لا يجوز غيرها على مذهبه ، لأنّ الإضافةَ في حكمِ العَدَمِ إذ ذاك ، كزيدَ في قولك : زيـدُ بني تميم ، وكُرز إذا قلتَ كرز[2] بني فلان ، إذ تعرض الإضافة للعلم كما قال [3] :

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) تقدم ذكره . ص ٣٦٠

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا (١) رَأسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وعلى هذا جاءَ قولُ ابن فِيرُه / : " ثُمَّ عُثْمَانُ وَرْشُهُمْ " ، وإذا ١٥٦/ ثَبَتَ هذا كان إطلاقه في كلا النَّوعين مُشكلاً ، لا يُقال إن الإضافة إنما أراد بها الإضافة الأصليَّة ، وهي التي كانت في أصلِ وضعِ اللَّقَبِ كوزن سَبْعَةٍ ، فإن التَّلقيب أولاً لم يكن بوَزْنٍ وحده ، ثم أُضيف بعد استقرارِ اللقَبِ إلى سبعةٍ ، بل كان التَّلقيب بالجَميع ، بخلافِ وَرْشِهِمْ، فإنَّ المُلَقَّبَ به ورشٌ دون هم (٢) ، ثم أُضيفَ إلى الضَّميرِ بعدَ ذلك ، فكأنَّ الإضَافةَ لم تَكن فخرج إذًا عن انحتام الإتباعِ ، مثل : عثمانُ وَرشهُم ، إلى انحتام الإضافة إذ ليس بمضافٍ في الحقيقةِ ، ولا يَبقى على هذا إشكال ، لأنَّا نقولُ : هذا الاعتِذارُ إن كان يَنهض في نحوِ : عثمان ورشهم ، فلا يَنهض فيما إذا كانت هذه الإضافة لاحقةً للاسمِ دونَ الكُنية ، كما إذا قلتَ : زيدُهم قفَّةُ ، فإن إضافة زيد إلى قفة لا يصح لوجود إضافة أخرى ، وإن كانت في حكمِ العدمِ ، إذ لا يجتمع في لفظٍ واحدٍ إضافتان ، فإن كان النَّاظم أراد الإضافة بحكمِ الأصلِ ، اقتضى أن يضيفَ قفة إلى زيدهم ، وذلك غيرُ صحيحٍ ولا جائزٍ باتِّفاقٍ ، وإن كان أراد مجرَّد الإضافة دخل عليه أن مثل عثمان ورشهم لا يضاف فيه الاسم إلى اللقب وفيه ما قد رأيتَ .

والجَوابُ عن الأول : أنَّ النَّاظمَ اتَّبع في ذلك غيره من النَّحويين ، فقد تكلَّم سيبويه على المَسألة فلم يتكلَّم فيها على غيرِ الإضافةِ ، وهذا وإن لم يكن فيه دَليلٌ مَنصوصٌ على منع غَيره ، فقد يدلُّ على ذلك

(١) في كل النسخ اللُّقا والصواب ما أثبَتُّه .

(٢) في (أ) ورهم .

تَعليله ، وقد ذكرتُه قبل ، حيثُ ذكر أن تركَ الإضافةِ والإتباعِ ليس من أَصلِ تَسميتهم ، فهذا كالنَّص فى مَنـعِ غَيرِ الإضافةِ ، وقد صرّح به المُبَرِّد فى " المُقتضب " (1) فقال : إذا لقَّبتَ مفردًا بمفردٍ أَضفته إليه لا يجوز غير ذلك ، وكذلك الزَّمخشـــرى فى " المُفَصّل " (2) اقتصر على الإضافة كسيبويه ، ولم أَر من شراح الكتاب من حكى غير ما حكاه سِيبَوِيْهِ ، فإذًا ما تَـأَوَّلَـهُ المُؤَلِّفُ على سيبويهِ لا يَثْبُتُ فالحاصلُ أنَّ النَّاظم هنا متّبع للإمام والنّحويين ، وقد نَقَلَ ابنه فى الشَّرحِ (3) أنَّ جوازَ الإتباعِ والقَطعِ مذهبُ الكُوفيـين ، فإن كان كما قال فهو الذى اتَّبع فى " التَّسهيل " (4) وأمَّا اقتِصاره فى غير المُفردين على الإتّباع دونَ القطعِ فلا إخلالَ فيه ، لإمكانِ أن يكونَ تَرَكَ ذلك لموضعٍ هو أخصُّ بذكرِ ذلك من هذا المَوضع ، وهى أبوابُ التَّـوابعِ .

والجوابُ عن الثَّانى أن نقول : إنَّما قصـد هنا بالذِّكْرِ ما كانت فيـه الإضافة بحقِّ الأصلِ ، كالمُثُـل المُتَقَدِّمَـةِ ، وأما نَحو : عثمان وَرشهم ، فلم يتعرَّض له وإن كان حُكْمُهما حكمَ المُفردين . واللّه أعلم .

وها هنا مسألةٌ تتعلّق بالنَّظم وهى أنَّ ما كان من مفردات الألقاب بالألف واللاَّم نحو : الصِّدِّيق ، والفَـارُوق ، والمَهْدِيّ ، والرَّشـيدِ ، والزِّبْرِقَـان فإنَّ ظاهرَ النَّـاظم أنَّ حكمَـها حكمُ غيرِها مما ليستا فيه ، فيلزمهما الإضافة كما تَقَـدَّم ، كما تَلزم نَحو : قُفَّةَ وبَطَّـةَ .

---

(1) المقتضب : 4/16 .

(2) المفصل : 9 ، شرح المفصل لابن يعيش : 33 .

(3) شرح الألفية لابن الناظم : 28 قال بعد ما أورد رأى الكوفـيين : " وما قـاله الكوفـيين فى ذلك لا يأباه القياس " .

(4) التسهيل : 31 .

وهذا الحُكمُ فيه نظرٌ ، وذلك أنَّ بعضَ طلبةِ فاس ذَاكرني في المسألة وأخبرني أنَّ بعضَ من ينتحلُ إقراءَ العربيةِ هنالك أجراها مُجرى ما لَيس فيه الألفُ واللامُ ، تعلُّقاً بمجرد كونِها تسمى ألقاباً ، وربما وَجَدُوا ذلك في كلام بعضِ المُتأخرين ، فزعمت أنَّ الإضافةَ لا تَجوزُ فيما فيه الألفُ واللاَّمُ ، مستنداً إلى أنَّ هذه الألقاب في الأصلِ أوصافٌ / جاريةٌ على مَوصوفاتِها ، لكنَّها استُعملت بالألفِ ١٥٧/ واللاَّم وغَلبت على بعضٍ من جَرت عليه ، حتَّى صارت مختصةً كالأعلامِ فهي - وإن سُميت ألقاباً - معتبرةٌ بأصلها من الوَصفيَّة وعدمِ الاختصاصِ ، والألفُ واللامُ تُحْرِزُ ذلك فيها ، فخَالفت (١) بذلك قُفَّةَ وبَطَّةَ إذ لا محرز فيها لأصلٍ فجرت مَجرى زَيدٍ وعَمرٍو ، ثم وَجدتُ لابن خروفٍ ما يشعرُ بما ذكرته ، مع التَّنبيه على عدمِ السَّماعِ بالإضافة في هذه الأشياء ، قال : وإن لم يقولوا هارون الرَّشيد ولا محمد المهدى . بالإضافة ، دليلٌ أنهما صفتان غلبت عليهما كالرَّحمن . قال : وأيضًا فإنهم لا يُسمون بما فيه الألف واللاَّم ، وإنما هو في كلامهم غالبٌ لا كالمُضاف . قال : فلمَّا لم يُسمُّوا بذلك لم يضيفوا العلم إليه ، وما قاله صَحيحٌ في القِيَاس وعلى مقتضى السَّماع .

أمَّا السماعُ : فإن العربَ لم يُسمعْ منها إضافةُ مثل هذا مع كثرةِ استعماله على ألسنتهم للأمَرَاءِ وغَيرهم .

وأمَّا قِيَاسه : فلأنَّ اللَّقب علمٌ من الأعلام ، وقعَ على مُسمَّاه وقوع زَيْدٍ وعمرٍو على مُسَمَّاه ، لكن مع التَّنبيه على معنى الرِّفعةِ أو الضَّعَةِ ،

(١) في (أ) فخالفه .

كما نَبَّـهوا على ذلك حين سَمَّوا بالأوصافِ وغيرها . وأمَّا ما فيه الألفُ واللامُ فإنَّـما يَجرى مَجرى العلَـمِ فى مَعنى الاختِصاصِ بالـمُسمى ، وهو فى غيرِ ذلك جارٍ مَجرى أصله قبل الاختِصاص ، حتى كأنَّه اسمٌ نكرةٌ عُرِّفَ بالألفِ واللامِ ، بل الخَـلِيلُ (١) يَجْعَـلُ ما كان مِثل النَّجم والدَّبران باقيًا على أصله فى الحُكمِ كـأنَّه لم يَنْتَقِلْ إلى اخـتـصـاصٍ عليـه ، ويؤيِّـد ذلك أنَّـك إذا سمَّيت بالرَّجُلِ ونَحـوه ممَّا فيه الألفُ واللامُ كان عندَ سيبويه (١) على حُكمه قبلَ أن يُسمى به فى اعـتـبـار الألفِ واللامِ وأنَّه لا يُنادى من أجلهمـا ، وإن لم يَبْقَ لمعناهُـما فى الأصلِ اعتبـــارٌ لكنَّـهما لا يَسقطان من أجلِ التَّسميةِ ، فإذَا كان كذلك فيما كان (٢) غالبا وعلميته مأخـوذةٌ من اعـتـبارهما أولى أن يُعـتَـبَرا فـى تَعريفه ، فلا يصحّ إلغاء معناهما فى الأصلِ ، فيبقى إذاً معنى الوَصفيَّةِ ، فلا تصحُّ الإضافة إلى الفاروق ونَحوه إلا عند مَنْ يُجَوِّزُ إضافة الـمَوصوف إلى صفته كمَسجد الجامعِ وليس الكَلامُ فيه ، فثَـبَتَ بهذا أنَّ عمرَ الفـاروق وأشبَاهَـه لا تصحُّ فيه الإضافة وإن سمّى لقبًا ، ويبقى بعدُ النَّظرُ فى الزِّبرقان ونحوه مما ليس بصفة فى الأصلِ ، وفيه الألف واللاّم ، والحكم جريانه مَجرى الصِّفة ، من منع (٣) الإضافة لِلَحْظِ مَعنى الصِّفة فيه ، ألاَ تَرَى أنَّه لُقِّب حصينٌ الزِّبرقان لصفرة عمامته ، تَشبيهًا بالزِّبرقـــان وهو القَمَـرُ لما فيه من الصُّفرة . وأصلُ الاشتِقاق من الزِّبْرَقَـةِ وهى الصُّفرةُ ، وعلى هذا الـمَنزع يُجرى ما كان من ذلك النَّحـو ، ولا إشكال بعد ذلك فى الـمَسـألة - إن شـاءَ اللّه - إلا على إطلاقِ النَّـاظم حيثُ لم يُقيِّد الـمُفردين بكونِ اللَّقبِ منهما بغيرِ ألفٍ ولامٍ ، وأيضاً فإنَّ هذا القَيْـدَ كان يلزمُهُ بالنِّسبة إلى الاسـمِ الأولِ ، فإنَّ الاســمَ العَـلَمَ إذا

---

(١) الكتاب : ١/٢٦٧ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى الأصل : معنى .

كان بالألفِ واللامِ لم تَدخل فيه الإضافة ، دخلتا للمحِ الصفةِ أو لغير ذلك، إلا أنَّ هذا يُجاب عنه بأنَّ فقدَ الألفِ واللامِ من شَرطِ الإضَافةِ ، وليس هذا مما يُذكر هنا ، وإنَّما يُعتَرَضُ على النَّاظم باللَّقب ذى الألفِ واللامِ / كالصدِّيق والفَاروقِ . ١٥٨/

وقد يمكن أن يُجاب عن ذلك بأنَّ الألفَ واللامَ لما كان ملحوظَ الأصلِ غيرَ مَنْسيِّه ووُجِدَ مُحْرِزُ ذلك وهو الألفُ واللامُ لم يعتبر فيه طَرآنُ الاختصاص فلم يَستحكم فيه معنى اللقب ، بل بَقِيَ على أصله من الوَصفيَّة ، وإلى هذا المَعنى أشارَ ابنُ خَروفٍ فيما تَقَدَّمَ ؛ لأنَّ اللقبَ فى الحَقيقَةِ عَلَمٌ من الأعلامِ ، هذا لَيس كذلك ، ويُوضح أنَّ هذا مرادُ النَّاظم أنَّه لم يَذكر هذا النَّوعِ فى بابِ العَلَمِ ، وإنَّما نَكَرَه فى بابِ المُعرَّف بالأداةِ ، حيثُ قَال :

وَقَدْ يَصِيْرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ ... مُضَافٌ أوْ مَصْحُوْبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

فلم يَعدُّه من الأعلامِ المَحضةِ ، وسيأتى بَيَانُ ذلك إن شاءَ اللَّه.

فإذًا ليس بلقبٍ على مذهبه ، وإذَا لم (١) يَكُن لقبًا حقيقةً لم يَجرِ مَجرى الألقابِ فى وجوبِ الإضافةِ ، بل ولا فى جوازِها وهذا ظاهرٌ ، وباللّه التوفيق .

وفى لفظه من جهةِ العربيَّة شَىْءٌ فى موضعين :

أحدُهما : جعله "سِوَى" متصرِّفًا لأنَّه مفعولُ صحب فى قوله : (إن سواه صَحِبَا) وسوى عندَ سيبويه لا يَتَصَرَّف إلا فى ضَرورةٍ نحوُ ما

---

(١) فى (أ) وإنما .

أنشــده سِيبويه (١) من قَوْلِ الأعْشَى (٢) :

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْـلِـهَا لِسِوَائِكَــا

لكنَّ النَّـاظِمَ جَرَى على مذهبه فيها من جوازِ تصرُّفها حسبما نصَّ عليه فى " بابِ الاستثناء " فلا دَرَكَ عليه هنا فى استعمالها متصرفةً من وجهين .

والثَّـانى : حَذْفُهُ الفَـاءَ من جَوَابِ الشَّرْطِ ، وفعلُ الجَـواب فعلُ أمرٍ ، وذلك قـولـــه : (وإلاَّ أتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ) فكانَ الواجِبُ أن يقـولَ : وإلا فـاتْبِـع الذى ردف ، إذ لا يجوزُ أن تقولَ : إنْ أكرمك زيدٌ أكرمه ، إلاَّ فى الضَّرورة ، ونحوه من الـمُختَصِّ بالشِّعرِ قَـوله (٣) :

مَنْ يَفْعَـلِ الحَسَـنَـاتِ اللَّـهُ يَشْكُرُهَـا

فالنَّـاظِمُ حذفَ الفَـاءَ للضَّرورةِ .

* * *

ثُمَّ أخَذَ فى التَّقسيم الثَّـانِى من القِسمين (٤) فقالَ :

---

(١) الكتاب : ١/١٣ ، ٢٠٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١/١٣٧ .

(٢) ديوان الأعشى : ٦٦ (الصبح المنير) والبيت بتمامة :

تجانف عن جو اليمامة ناقتى ... وما قصدت من أهلها لسوائكا

والمَعْنِيُّ بهذا البيت هو هوذة بن على الحنفى ، زعيم بنى حنيفة سيد من سادات العرب وخطبائها فى الجـاهليـة أخـبـاره فى الكامل : ١/١٦٥ ، ١٦٦ ، والروض الأنف : ٢/٢٥٣ ، والبـيـت فى المقتضب : ٤/٣٤٩ ، والكامل : ٤/١٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٢٣٥ ، ٢/٤٥ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/٤٤ ، ٨٤ ، والخزانة : ٢/٥٩ .

(٣) قائله هو عبدالرحمن بن حسان بن ثابت الأنصارى ديوانه : ٦١ ، وربما نسب إلى حسان كما فى الكتـاب : ١/٤٣٥ ، وديوانه : ٥١٦ ، ونسب أيضـا إلى كعب بن مـالك كمـا فى شرح أبيـــات الكتـاب لابن السيـرافى : ٢/١٠٩ ، وديوان كعب : ٢٨٨ ، وقد ورد الشـــاهد فى المقتـضب : ٢/٧٢ ، ومجالس العلماء : ٣٤٢ ، والخصائص : ٢/٢٨ ، والمحتسب : ١/١٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٠ / ٢ ، ٣ ، وخزانة الأدب : ٣/٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤ / ٤٥٧ .

(٤) فى (أ) التقسيمين .

وَمِنْهُ مَنْقُــولٌ كَفَضْـــلٍ وَأَسَدْ ۞ وَذُو ارْتِجَـــالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ
وَجُمْـلَةٌ وَمَا بِمَــزْجٍ رُكِّبَــا ۞ ذَا إِنْ بِغَـيْرِ وَيْهِ تَـمَّ أُعْرِبَــا
وَشَاعَ فِى الأَعْلاَمِ(١) ذُو الإِضَافَهْ ۞ كَعَبْــدِ شَمْسٍ وَأَبِى قُحَــافَهْ

فقسَّم العَلمَ بحسب اللَّفظ ودلالته على معناه قبل العلميَّة إلى أربعةِ أقسامٍ : مفردٌ ، وجملةٌ ، ومركبٌ تركيبَ مزجٍ وخلطٍ ، وذو إضافة .

فأمَّا المفردُ فهو المُراد بقوله : (فَمِنْهُ مَنْقُـولٌ ... وذُو ارْتِجَـالٍ) أى فمنه مفردٌ صفته كذا وكذا ، ودلَّ على ذلك قوله بعد (وجملة) وكذا وكذا وجعل المُفرد على ضَربين :

أحـدهـمـا : أن يكون منقــولاً ، والمنقــول مـاله أصلٌ فى النَّكرات مستعملٌ ثم سمِّى به الشَّخص ، فتَصييره علمًا على شخصٍ معيَّن بعد أن كان موضوعًا ليدل على معنى من المعانى الجِنسية ، هو النَّقلُ الذى لأجله سُمى مَنقولاً ، كأنه نقل عن موضعه فى الأصل إلى غيره ، وأتى له بمثالين دالين على معنيين :

أحدهما : " فَضْــلٌ " وهو منقولٌ من مصدر قولك : فَضُلَ الرَّجُلُ يَفْضُلُ فضلاً فهو فاضلٌ .

١٥٩/٠ والثَّانى : أَسَدٌ ، وهو منقول من / اسمِ جنسِ الحَيوان المُفترس ، ونبـه بذلك على أنَّ النَّقلَ فى الأعلامِ يكون من أسماءِ المعانى كالمثال الأول، فيدخل تحته بمقتضى التَّشبيهِ كل ما كان نحوه مثل : أوس ، إذا قلنا : إنَّه منقول من العَطيَّة ، وزَيْدٌ المنقول من زَادَ يَزِيدُ ، أو عَمْرو إذا أردت نقله من العَمْر بمعنى الحَيــاة ، ويدخل أيضا تحتـه المنقــول من

(١) فى (أ) فى الكلام .

الفعلِ الماضى نحو : بَذَّرَ وشَمَّر ، والمُضارع نحو : يَزيد ، ويَشكر ، وتَغلب ، والأمْر نحو : إصْمِتَ ، وما أشبه ذلك .

وقد يكونُ النَّقلُ من أسماءِ الأعيانِ كالمثـال الثَّـانى ، وما كان مثله من نحو : بَكر وجَبل وعَمرو ، إن جعلتـه واحد عُمُور الإنسان أو الفرط ، وكذلك فِهـر ، وكَلب ، وحَجَر ، ونَمِـر ، وَيشمل أيضاً المَنقولَ من الصِّفات كحارثٍ وعباسٍ ، وخالدٍ ، وعامرٍ ، وعائشةَ وما أشبه ذلك .

والضَّربُ الثَّانى : أن يكـونَ المفـردُ مـرتجلاً ، وهـو ذُو الارتجـال فى كلامه ، ومعنـــاه ما ليس له أصلٌ فى النَّكرات ، ولا استُعمل قبلَ العلميَّـة لغيرها ، كأنه ابتُدِىءَ الآن من غيرِ تقدّم فيه من قَـولهم : ارتَجَلْتُ الخُطبة والشِّعر ، والمُرتجل فى كلامِ سيبويه على وجهين :

أحدهما : ما لم يقع له مادةٌ مستعملةٌ فى الكلامِ العَـربى . قالوا : ولم يأتِ من ذلك إلاَّ فَقْعَس وهو أبو قَبِيْلَةٍ من بنى أسَـدٍ (١) ، وهو فقعس بن طريف بن عَمرو بن الحارث بن ثَعلبة بن دودان بن أسدٍ ، فلم يستعملوا مادة ف ق ع س فى غَير هذا المَوضع .

والثَّـانى : مـا استُـعملت مـادته ، لكن لم تُسـتعمل تلك الصِّيغة (٢) بخصوصها فى غيرِ العَلمية وهذا الثانى هو الكثير وإليه أشارَ الناظمُ بمثاليه معاً وهما " سُعادُ " و " أُدَدُ " لكن أحدهما لمذكّرٍ ، والآخرُ لمُؤَنَّثٍ . أما سُعادُ وهو اسمُ امـرأةٍ ، فـإنَّه لـم تُستعمل بنيته فـى النَّكرات ، واستعملت مـادة « س ع د » فى السَّعد ، والسَّاعد ، والسَّعدان ، وغير ذلك .

---

(١) جمهرة أنساب العرب : ١٩٥ والاشتقاق : ١٨٠ .

(٢) فى (أ) الصفة .

وأمَّا "أُدد" وهو اسمٌ لأبى قَبيلةٍ من اليَمَنِ (١) ، وهو أُدد بن زَيد بن كَهلان بن سَبأ بن حِمْيَر ، وذكر سيبويه (٢) أنَّه من " الود " من مادة «و د د»، فأصلُ همزتِه الواوُ ، وهذه مستعملةٌ فى الوُدُّ ، والوَتُودِ وغَيرهما ، ويدخل تحت المثالين أمثالهما نحو : حَمدان وعِمْران وغَطَفَان وعُمَر وَقُثَم (٣) وزُفَر وزُحَل وكذلك حَيْوَة ومَكْوَزة وتَهلل ومَحْبَب ويأجج وأشباه ذلِكَ .

وأمَّا الجملةُ : وهو القسمُ الثَّانى من الأربعة فهو الذى قال فيه : (وَجُمْلَةٌ) وهو معطوفٌ على منقول ، أىّ : ومنه جُملةٌ ، يريد ما أصله الجُملة وهى الكلامُ المُستقلُّ ، ويلزم من ذلك أن يكونَ العلمُ الذى أصله الجُملة منقولاً كالمنقول فى المُفردات فيقع بحسب الظَّاهر التداخلُ، لأن تقديرَ الكلامِ فمنه مرتجلٌ ومنقولٌ (٤) وهذا فاسدٌ . والعذر عنه قد تقدمت الإشارة إليه ، وهو أنَّ الذى ذكر أولاً هو المفرد لا غيره ، فإنَّما معنى قوله : (فَمِنْهُ مَنْقُولٌ) ، أى : منه مفردٌ منقولٌ ، ولو صرَّح بذلك لم يكن فى جعله قَسيما للجُملة إخلالٌ ، فحاصلُ الكلامِ ، فمنه مفردٌ وهو ينقسم إلى منقولٍ ومرتجلٍ ، ومنه جُملة ، والجُملة لا تكون إلا منقولةً وهذا / كلامٌ صَحيحٌ ، وأيضًا فإنَّ المنقولَ عبارةٌ اصطلاحية إنما يُطلقها أربابُ الصِّناعة على المفردِ لا على المُضاف ، ولا المُركب تركيبَ إسنادٍ أو مزجٍ ، ولذلك لما تكلم ابنُ جِنِّى (٥ فى " المُبْهِجِ " ٥) على ١٦٠/

(١) جمهرة أنساب العرب : ٣٩٧ الإكليل : ٢/١٠ .
(٢) الكتاب : ١٢٨/٢ .
(٣) فى (أ) زفر وقثم .
(٤) فى (أ) منقول ومرتجل .
(٥-٥) ساقط من (أ) والمبهج كتاب صغير فى اشتقاق أسماء شعراء الحماسة لأبى الفتح عثمان بن جنى ، وهو مطبوع ، والنص ص : ٦ .

المَنقول والمَرتجل وأقسامهما خَصَّ ذلك بالمُفرد ، ثم لمَّا أتمَّ الكلامَ عليهما أتى بقسمِ المُضاف والمُركَّب والجُملة ، فإنما جَرى الناظم على اصطلاحهم ، ولا مشاحةَ في الاصطلاح ومثالُ الجُملة قولهم : تَأبَّطَ شَرًّا وهو لقبُ ثابتِ بن جابرِ الفَهْمِيُّ (١) ، وبَرَقَ نَحْرُهُ ، وذَرَّى حَبًّا ، أنشد سيبويه (٢) للطُّهَوِيِّ :

إنَّ لَهَا مُرَكَّنًا إرْزَبَّا   كَأنَّه جَبْهَةُ ذَرَّى حَبًّا

وقالَ أبو ذُؤَيْبٍ (٣) :

عَلَى أطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَا   مِ إلاَّ الثُّمَامَ وَإلاَّ العِصِيّ

---

(١) شاعر عداء من فتاك العرب في الجاهلية ومن مشاهير الصعاليك يغزو على رجليه وحده . قتل في بلاد هُذَيل ، أخباره في الشعر والشعراء : ٣١٢ والخزانة : ٦٦/١ .

(٢) الكتاب : ٦٤/٢ ، والمقتضب : ٩/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٨/١ واللسان (حبب) (رزب) .

(٣) البيت في شرح ديوان الهذليين للسكري : ١٠٠/١ ، وهي في إثبات المحصل : ٨ قال السكري : ويروى : " علا أطرقا " من العلو والأطرق جمع طريق وقال الأندلسي في شرح المفصل : ٢٣/١ : ذكر ابن جني في التمام وهو استدراك ما أخل به السكري في صنعة ديوان الهذليين أنه يروى علا أطرقا على أنه فعل ماض وأطرقا جمع طريق . قال ثم الأندلسي : وعلى ما قاله ابن جني فلا شاهد فيه ، وهذا النص من كتاب " التمام " من الجزء المفقود من الكتاب . والبيت أيضا في شرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/١ ، ٣٠ ، وشرح الأشموني : ١٣٢/١ ، والعيني : ٣٩٧/١ ، وقد ضمنه ابن مُعطٍ في ألفيته فقال :

كاصمت وأطرقا في الشعر

انظر الغرة المخفية لابن الخباز : ٥٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٠ .

و " أطْرِقَا " اسمَ بَـلْدَةٍ ، وأَنْشَـدَ ابنُ جِنِّى وغيره (١) :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيـــدُ ظُـلْمًا عَلَيْـــنَا لَهُمْ فَدِيدُ

فـ " يَزِيـــدُ " فيه ضميرُ الفاعلِ .

وأمَّا المركبُ تركيبَ المزجِ والخَلْطِ (٢) وهو القِسم الثَّالث ، فهو الذى نَصَّ عليه بقوله : (وَمَا بِمَـزْجٍ رُكِّبَا) ، وتركيب المزجِ هو أن تَصِير الكَلِمَتَانِ كالكَلِمَةِ الواحدةِ ، حتى يقعَ الإعـــرابُ فى آخرها ، فيصـــير آخرُ الكلمـــةِ الأولى وسطًا فى الحُكم على خلافِ ذى الإضافة ، ومن هُنا توصل الكلمتان فى الخَطِّ فتكتب رَامهرمز وبَعلبك وبِلالابَاذ ، وشبه ذلك موصولاً كأنَّ الكلمتين امتزجَتَا فصارَتَا كلمةً واحدةً كهاءِ التَّأنيث فى نَبِقة وكلمة ، بل جعل سيبويه (٣) الكلمتين بمنزلةِ عَيضموز وعنْتَريس .

ثم ذَكر أنَّ هذا القسم على ضَرْبين :

أحدُهما : ما رُكِّبَ من كلمتين ليست الثانيةُ منهما صوتًا نحو : مارسرجس ورَامهرمز ، ومَعدى كرب ، وحَضرموت ، وبَعلبك ، وهذا الضَّربُ

---

(١) أنشده ابن جنى فى المبهج : ١٣ ، وانظر إيضاح المنهج : ١٢ .
وينسب إلى رؤبة ، ملحقات ديوانه : ١٧٢ ، وإثبات المحصل : ٥ وهو فى مجالس ثعلب : ٢١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٨/١ وخزانة الأدب : ١٣٠/١ ، وقد ضمنه ابن مُعطٍ فى ألفيته فقال :

كشاب قرناها وذَرَّى حبًّا ومنه بيت قد نمته الأنبا

نبئت أخوالى بنى يزيـــد ظلما علينا لهم فـــديد

شرح ألفية ابن معطٍ لابن الخباز : ٥٣ ، وشرحها لابن القواس : ١٠١ ، وأطرقا فى معجم البلدان : ٢١٨/١ .

(٢) فى (أ) الخلاف .

(٣) الكتاب : ٤٩/٢ .

حكمه الإعراب ولا يبنى ، إذ ليس مجرّد التركيب بموجب للبناءِ وهو مُراد النَّاظم بقوله :

(ذَا إِنْ بِغَيْرِوَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا) و (ذا) إشارة إلى أقرب منكورٍ وهو قسم المُركَّبُ مزجاً ، يريد أنه إن كان قد تُّم بكلمة غير هذا اللفظ هو " وَيْهِ " أى : ثانى اللَّفظين غير صوتٍ أُعرب ، فيقول : هذا معدى كرب ورأيتُ معدى كرب ، (١ ومررتُ بمعدى كرب ١) ، ومفهوم هذا الشَّرط أنه إن تَّم بويه فلا يُعرب ، وهو الضَّرب الثانى نحو : سيبويهِ وعمرويهِ ونفطويهِ وخالويهِ . فهذا الضّربُ مبنىٌّ فتقولُ : هذا سيبويهِ ، ورأيت سيبويهِ ومررت بسيبويهِ ، وبناؤُهُ بناءَ الصَّوت لختمه بالصَّوت فعومل معاملته .

قال سيبويه (٢) : وأمَّا عمرويه فزعَم يعنى الخَليل أنَّه أعجمىٌّ وأنه ضربٌ من الأسماءِ الأعجمية ، وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية ، قال : فكما تَركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصَّوت ؛ لأنَّهم قد رأوه قد جمع أمرين فَحطُّوه درجةً عن إسماعيل ونحوه ، وجعلوه بمنزلةِ غَاقٍ مُنَوَّنةً مكسورةً فى كلِّ موضعٍ ، يعنى فى الرفع والجرِّ والنَّصبِ ، والتنوين إنما يكون إذا نُكِّرَ ، ولا ينون فى المعرفةِ ، ولم يحكِ سيبويه فى هذا الضَّرب غيرَ البناءِ ، فجَرى النَّاظمُ على مَهيعه من التِزامِ البِنَاءِ ، وهى اللُّغةُ الشُّهرى ، وفيه لغةٌ أُخرى قليلةٌ ، وهى إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف إلحاقًا له بالضَّرب الأول ، فتقول : هذا سيبويهُ ، ورأيت سيبويهَ ، ومررت بسيبويهَ .

فإن قيل : ففى أىِّ أنواعِ الشَّبه الحرفى يدخل هذا البناء ؟

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٢/٥٢ ، ٥٣ .

فالجواب : أنه راجع إلى بناءِ الصوت / وسيأتى وجهُ بيانهِ مكمَّلاً/١٦١ فى بابِ أسماءِ الأفعالِ والأصوات .

وأمَّا ذُو الإضافة - وهو القِسم الرَّابع - فهو الذى عنى بقوله : (وَشَاعَ فِى الأعْلاَمِ ذُوْ الإضَافَهْ) وذُو الإضَافةِ هو الاسمُ المركبُ من المضافِ والمُضافِ إليه ، يعنى أنَّ هذا النَّوع من الأعلام شاعَ ، وكَثُرَ فى كلامِ العربِ واشتَهر وهو على ضَربين نبه عليهما المثالان :

أحدهما : ما ليس بكنيةٍ وهو المُشار إليه بعبد شمسٍ ، وهذا الاسم سمت به العربُ كثيراً كعبدِ شمسٍ بن عبد منافٍ وغيره ، ومثله عبدُالمُطَّلب ، وعبدُالله ، وعبدُ مَنافٍ ، وعبدُالكعبةِ ، وامرؤ القَيس ، وأنفُ النَّاقة ، ووزنُ سَبعة ، وأشباه ذلك .

والثانى : ما هو كنية وهو المشار إليه بأبى قحافة ، وهو كنيةُ والدِ أبى بكرٍ الصِّديق رضى الله عنه ، وهو عثمان بن عامر بن عَمرو بن كعب بن سَعد بن تَيم بن مُرَّة بن كَعب بن لُؤَىٍّ ، ومثله أبو بكرٍ ، وأبو طَالبٍ وأبو عَمرو ، وأبو القَاسم ، وأبو عَاصم ، ونحو ذلك ، ومنه ماَ أولُهُ أم كَذا ، منِ كُنى النِّساء نحو : أُمّ رومان ، وأُمّ كُلثوم ، وأمّ العَلا . وقد تم تفسير كَلامه ، ويتعلق بعد هذا بالفَصل مسائل :

إحداها : أن العلمَ المنقول ثلاثةُ أضربٍ : منقول من اسمِ معنى كفضلٍ ومنقول من اسم عينٍ كأسد، ومَنقول من صَوت كَتسميتهم بعض

بنى هاشم ببّهْ (١) وإنّما ببّهْ صوتٌ كانت أمه تُرقِّصُهُ به وهو صَبِيٌّ ، وذلك قولها له :

لأنكِحَنَّ بَبَّــــهْ جَــــارِيةً خِدَبَّةْ
مُكْرَمَةً مُحَبَّــــهْ تَجُبُّ أهْلَ الكَعْبَــهْ

وقال الجَوهرى(٢) : ببّه لقبُ عبدِالله بن الحارث بن نَوفل بن الحَارث بن عبدِالمُطّلب والى البَصرة وهو الذي يقول له الفَرزدق (٣) :

وَبَايَعْتُ أقْوَاماً وَفَيْتُ بِعَهْدِهِمْ وَبَبَّةُ قَدْ بَايَعْتُهُ غَيْرَ نَــادِمِ

فهذا النَّوع من المنقولِ لم يُنَبِّه عليه النَّاظِمُ ، وكان من حقِّه ذلك . (٤)

والجواب : أنَّ هذا غيرُ واردٍ على النَّاظم من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه عند ابن مالك ليس بمنقولٍ من الصَّوت ، وإنما هو منقول من قَولهم للصبى قد تَبَبَّبَ فهو ببٌّ ، والأنثى بَبَّةٌ ، أى : سمنا فكأنَّه منقولٌ من الصِّفة عنده ، لا من الصَّوت .

والثانى : أنه لو سلِّمَ أنه صوتٌ فى الأصلِ فهو فى المَنقولات قليلٌ حتى أنهم لا يَكَادُون يَجِدُونه فى غيرِ بَبَّهْ ، وهذا يَكفى فى عدمِ اعتباره له .

---

(١) هو لقب عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمى القرشى ، وأمه هند بنت أبى سفيان أخت معاوية رضى الله عنه ، ولاه ابن الزبير البصرة ، ولما قامت فتنة ابن الأشعث خرج إلى عمان هارباً من الحجاج فتوفى فيها سنة ٨٤ هـ . وإنما لقب " ببه " لأنه كثيراً ما يتكلم بها فى طفولته كأنه يخاطب أباه فغلب عليه . والذى قال الرجز هى أمُّهُ حين ترقصه . أخباره فى نسب قريش : ٣٠ ، والمحبر : ٢٥٧ . وهذا الرجز أورده مؤرخ السدوسى فى كتابه حذف من نسب قريش : ٢٤ ، والخصائص : ٢١٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٢/١ ، واللسان : (ببب) و (خدب) .

(٢) الصحاح : ٨٩/١ (ببب) .

(٣) البيت له فى شرح الشواهد للعينى : ٤٠٤/١ نقلا عن الجوهرى .

(٤) ساقط من (أ) .

والثالث : أنّه وإنْ سلِّم وجوده فهو داخلٌ تحت قوله : (وَمِنْهُ مَنْقُوْلٌ) إذ لم يَحصر الـمَنقول فى نَوعين فقط ، وليس فى كلامه ما يَدُلُّ على ذلك ، وإنما أتى بمثالين يَدلأن على نَوعين خاصةً ، فكلامه لا نَقْضَ فيه على كلّ تقدير .

والثانيةُ : أنَّ إثباته الـمُرتجل نصٌّ فى أنه موجودٌ فى كلامِ العَربِ على ما ذَهَبَ إليه الجُمهور ، وقد نَفَاهُ قومٌ وزعمُوا أن كلَّ اسمِ علَمٍ منقولٌ، فما علمنا أصله فلا إشكال فيه وما لم نَعلم أصله فهو على وجهين : إما أنّه استُعمل له أصلٌ لكن لم يبلغنا ، وإما أنه على تقديرِ النَّقل من أصلٍ لم يُنطق به ، كما كان عبادِيد وشَماطيط ومَذاكير ، جموعًا لما لم يُنْطَقْ به، وإنما ذهبوا إلى هذا لأن الغـالبَ فى الأعلامِ النَّقلُ ، فما خفى أصله وجب حَمله على الأكثر، وقد يظهر هذا الـمَذهب من كلامِ سيبويه حيث تكلَّم على الدَّبران والعَيُّوق ونحوهما من الأسماءِ/الغالبةِ فقال [1]: ١٦٢/ فإن كان عربياً نعرفه ولا نَعرف الذى اشتُقَّ منه ، (فإنما) [2] ذلك لأنّا جهلنا ما علمَ غيرنا ، أو يكون الآخر لم يَصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى . والإنصاف أنَّ الخلافَ فى المسألةِ لفظىٌّ فلا مشاحةَ فى تَسمية ما لم نعلم له أصلاً مرتجلاً ، إذ القائل بوجود الـمُرتجل لاينفى إمكانَ النَّقل فيه ، لكن سمى ما لم يَبلغه أصله مرتجلاً اصطلاحًا، فهو فى الـمَعنى موافقٌ للقائلِ بنفيه ، من حيث إمكان وجود أصله ، ولم يَبلغنا ، ومن حيثُ أنَّ ما بلغنا أصله فسمى منقولاً أكثر مما لم يَبلغنا أصلُه ، فهذا يقولُ : نُسميه منقولاً أيضاً اعتباراً بالأكثرِ ، وحملاً عليه ، والآخرُ يقول : نُسميه مرتجلا اعتبارًا بعدمِ علمنا بأصله وهذا قريبٌ .

---

(١) الكتاب : ٢٦٧/١ .

(٢) فى الأصول فان والتصحيح من الكتاب .

والثَّالثةُ : أنَّه أطلقَ القولَ فى الجُملة ولم يقَيِّدها باسمية ولا فعلية والموجودُ فى كلامِ العربِ التَّسمية بالجملةِ[1] الفعليةِ خاصةً كما تقدَّم فى التَّمثيل ، فيحتمل أن يكونَ إطلاقُه قياسيًا ، لأنَّ التَّسمية بالجملة الاسمية سائغٌ ، فلو سميتَ بـ " زَيْدٌ قائمٌ " أو هذا أبوك ، وماأشبه ذلك لجرى مع بَرَقَ نَحْرُهُ ، وذَرَّى حبًا ، على طريقٍ واحدٍ ، ويحتمل أن يكون إحالةً على ما سمع فكأنه يقول : قد سموا بالجملةِ ، فإليك البحث على أيِّ الجُملتين هى ، ولا مَحذور فى هذا .

والرابعةُ : أنَّ قولَهَ : (ذَا إِنَّ بِغَيْرِ وَيْهِ تمّ أُعْرِبَا) فيه إطلاق القَولِ بالإعراب فيشمل وجهين :

أَحَدُهُما : إضافة الأول إلى الثَّانى فيقال : هذا بعلُ بَكٍّ وَرامَ هُرْمُزَ كما يقال : هذا عبدُ اللّه وامرؤُ القَيْسِ . قال سيبويه [2] : ومِنَ العَرَبِ من يُضِيفُ بَعْلَ إلى بكٍّ ، كما اختَلَفُوا فى رَامَ هُرمز ، فَجَعَلَهُ بعضُهم اسمًا واحدًا وأضافَ بعضهم رامَ إلى هُرمز ، وكذلك مارسَرْجَسَ وقالَ بَعْضُهُم :

* .... مَارَسَرْجَسَ لاَ قِتَالاَ *

قال : وبَعْضُهُم يقولُ فى بيتِ جَرير [3] :

لَقِيتُم بالجزِيْرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ　　　فَقُلْتُم مَارَسَرْجَسَ لاَ قِتَالاَ

يعنى بالإضافة ، وكذلك معدى كرب ، ومنهم من يُضيف ويَصرف كرب

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٢/٤٩ ، ٥٠ .

(٣) ديوان جرير : ٤١٤ ، من قصيدة قالها فى هجاء الأخطل .
والشاهد فى الكتاب : ٢/٤٩ ، ٥٠ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢/٢٨٣ ، والمقتضب : ٤/٢٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١/٦٥ .

ومنهم من يُضيف ولا يَصرف .

والوَجْه الثَّاني : وهو الأكثر أن يكونَ الإعرابُ في آخرِ العجزِ فقط كما حَكَى ذلك سيبويه في مَارَسَرْجَسَ ، وكذلك حَكَى في معدِي كَرِب فقال : ومنهم من يقول مَعدى كرب فيجعله اسمًا واحدًا ، فكل ما كان مركَّبًا تركيب المَزجِ وليس عجزه " ويه " فحكمه الإعراب على أحدِ هذين الوَجهين .

* * *

ثم استَدرك التَّنبيه على علمِ الجنس وجَعله آخرَ الفَصلِ دلالةً على أنَّه على خلافِ الأصلِ في العَلمية ، وعلى أنَّه لم يعتَمد عليه في التَّبويب أولاً فقال :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ   كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ

عرَّف هنا بمقصدٍ آخَر للعربِ في وضعِ العلمِ ، وهو أن يكونَ المعتنى به في التَّخاطب تَخصيص الأجناس باسمٍ مخصوصٍ ، بحيثُ يكونُ كلُّ فردٍ من أفرادِ ذلك الجنس يَقع عليه ذلك الاسم ، لما قَصدوه من الإخبار عنه ، إذ لم تكن لهم عناية بالأفراد والإخبار عنها ، فيخصوا كلَّ واحدٍ من تلك الأفراد باسم يخصه ، فذكر أن العربَ وضعت لبعضِ الأجناسِ - وهي التي يعنيك [(1)]معرفة أسمائها [(1)] - أعلاماً تُجرى مُجرى الأعلامِ المُتقدِّمة في الحكمِ ، وعلى ذلك / نبَّه بقوله : (كَعَلَمِ الأشْخَاصِ ١٦٣/ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ) يعني أنَّ هذا للعلم الموضوع للأجناسِ كالعلم الموضوعِ للأشخاصِ في الأحكامِ اللَّفظيةِ . فيُجرى عليه منها ما يُجرى على علمِ الأشخاصِ ، ويُجرى مُجرى أسماءِ الأجناس في المَعنى ، وذلك المراد بقوله : (وَهْوَ عَمْ) يعني أنَّه قد عَمَّ في المعنى على حدٍّ عموم

(١-١) في (أ) معرفتها أسماء .

أسماءِ الأجناسِ ، إذ هي لاَ تختَصُّ بشخصٍ من ذلك الجِنْسِ دونَ آخر . أمَّا كونُ هذه الأعلام في اللَّفظ كعلمِ الأشخاص فيتبين بأمور منها : عدمُ احتياجها إلى ما يُعرفها ، فإنَّها غير مفتقرةٍ إلى الإضافة ، إلاَّ على حدِّ ما يفتقر زَيْدٌ إليها في قوله :

عَلاَ زَيْدُ نَـا يَوْمَ النَّقَا(١) رأسَ زَيْدِكُمْ

ولا يلحقها حرفُ التَّعريف فلا تقولُ الأسامة ولا الثُّعالة . قال سيبويه (٢): ويدلك على أن ابن عِرْسٍ ، وأمَّ حُبين ، وسامَّ أبرص ، وابن مطر معرفةٌ أنك لا تُدخل في الَّذي أُضفن إليه الألفَ واللاَّمَ فصار بمنزلةِ زيدٍ وعمروٍ . ألا ترى أنك لا تقول : أبو الجخَادب . قال : وهو (٣) قول أبي عَمروٍ ، وحدَّثنا به يُونس عن أبي عمرو .

ومنها أنَّها لا توصف بالنَّكرةِ ، وإنَّما تُوصف بالمَعرفة فتقول : مررت بأسامة المُفترس ، ولا تقول : مررت بأسامة مُفترس ، كما تقول : مررت بأسد مُفترس ، وقد جاءَ ما يتوهم فيه الوَصف ، وهو قولهم : هذا ابن عِرس مقبلٌ ، فحمله سيبويه على أحد وَجهين : إمَّا أن يكونَ على حدِّ قولهم : هذا زيدٌ مقبلٌ ، فمقبل خبرٌ بعدَ خبرٍ أو بَدَلٌ من زيدٍ ، وإمَّا أن يكونَ نَكَّرَ العَلَمَ كما يُنَكَّرُ زَيْدٌ في قولك : رأيت زيداً من الزُّيود فجعلوا عرسًا بمنزلة رَجُلٍ ، كما جعلوا زيداً بمنزلة رَجُلٍ أيضًا .

ومنها انتصابُ الحالِ عنها كثيراً ، فإنَّك تقولُ : هذا ثُعالة مقبلاً وهذا أبو (٤) جخادب بادياً ونحو ذلك .

---

(١) في النسخ اللقا .
(٢) الكتاب : ٢٦٥/١ .
(٣) زيادة من الكتاب .
(٤) ساقط من (أ) .

ومنها أنْ تقع مبتدأة بلا شرطٍ ، فتقول : أسامةُ مقبلٌ ، كما تقول : زيدٌ مقبلٌ" .

ومنها أنـها لا يصرف منها ما زاد سبباً آخر على العلمية كأسامة وثُعالة وابن قِتْرة وحمار قبَّان .

قال سيبويه (١) : فأمَّا ابنُ قِترة وحمارُ قبَّانَ وما أشبههما فيدلُّك على مَعرفتهن تَرك صَرْف ما أُضفن إليه . وأمَّا كونها في المَعنى عامةً كأسماءِ الأجناس فإنَّك إذا قلت : هذا أسامة ، فَليس هذا الاسمُ مختصًا بذلك الشَّخص الذي أنت مُشيرٌ" إليه دونَ غَيره ، ولكن هو صالحٌ لكلِّ ما كانَ من جِنْسِهِ ، مما يُشار إليه ويُخبرُ عنه من الأسود ، كما كان الأسدُ صالِحًا لكل ما كان من جِنسه ، فقولك : هذا أُسامةُ في معنى قولك : هذا الأسَدُ إذا أرت به الجنس كزيدٍ في الأشخاص إذا قلت : هذا زيدٌ ، فإنه مُرادفٌ لقولك : هَذا الرجلُ إذا أحلت على مَعهودٍ مشخَّصٍ (٢) فإن قلتَ : كيفَ تَقولُ هذا الأسَدُ فَتشيرُ إلى واحدٍ بعينه وأنت تَعنى الجِنْسَ ؟

فالجوابُ : أنَّ أصلَ الاسمِ الوَضعُ على جملةِ الجِنْسِ ، فإذا أُشير إليه أو أُخبر عنه فإنَّما يَعنى به ذلك الفَرْدُ من حيثُ هو معروفُ الجِنْسِ ، معلومُ الأشَباهِ ، إذ لم يُقصد من حيث الإخبارِ ذلك الأسد بعينه ، حتَّى لو كان صاحِبُ الخبرِ غيرَه لم يعتن بنقله مثلاً ، فإنَّك لو أردت ذلك لم تأتِ بلفظِ أسامة البَتَّة، فقولك : أقبل الأسَدُ أو أقبل الرجلُ يقال (٣) على وجَهين :

---

(١) الكتاب : ١/٢٦٥ .

(٢) فى (أ) متشخص .

(٣) ساقط من (أ) .

أحدُهما : معهودًا (١) بينك وبين مخاطبِك قد تقدَّم ، لكما فيه بعينه عهد لا فى / غيره من أ فراد جِنسه . /١٦٤

والثَّانى : أن تريدَ معهودَ الجنسِ الذى أنت (٢) تعرفه من بين سائر الأجناسِ لا أن تريدَ ذلك المُقبل بعينه ، وإنَّما قَصدت هذا الَّذى تَعرف جِنسه ، وهما مَقصدان ، فالأولُ : عَلَمُهُ إذا وُضِعَ عَلَمُ الشَّخص وهو الموجود فى زيدٍ وعمروٍ ، والثَّانى : عَلَمُه عَلَمُ الجِنس الموجود فى أسامة وثُعالة فلا يصحُّ لك أن تقولَ على الأوَّلِ أقبل أُسامة ، ولا على الثَّانى أقبل زَيد .

فإن قيلَ : فقد كان لهم أن يَستغنوا بقولهم : أقبل الأسَد ، عن قولهم : أقبل أُسامة إذا كان معناهُ معناهُ ؟

فالجوابُ : أنَّ اسمَ الجنسِ قد يستعمل على غيرِ هذا الوجهِ فإنَّك قد تَقول : هذا الأسدُ ، وأنتَ تَعنى كمالَ الأسدية فيه ، وقد تقوله وأنت تُريد الجِنس ، فأرادوا أن يُخَلِّصُوا ما أرادوا من المَعنى باسمِ علمٍ يخصُّه كما أنَّ الرجلَ لما كان يستعملُ على غير معنى واحد ، خصُّوا أحدَ معانيه باسمِ علمٍ فقالوا : زَيدٌ ، فالعَلمُ الشَّخصىُّ والجِنْسِىُّ فى هذا القَصد على معنى واحدٍ ، فتدبَّر هذا المعنى ، فإنَّه معنى كلامِ سيبويه والنَّحويين ومُراد العَربِ ، وهو الذى قَصَدَ النَّاظم بقوله : (كَعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفظًا وَهْوَ عَمّ) .

فإن قُلتَ : هل العَلَمُ الجِنْسِىُّ يرادف اسمَ الجِنس النكرة أم لا ؟

فالجواب : أنه ليس بمرادفٍ لها من حيثُ هى واقعةٌ على واحدٍ غيرِ معيَّنٍ فى جِنسه ، كما أنَّ زيدًا لا يُرادف النَّكرة كذلك ، وإنما هو مرادفٌ لاسم الجنسِ المَعرَّف باللاَّم الجِنْسِيَّة ، وهو الذى أشار إليه

(١) كذا في الأصل ولعل المقصود : (أن تريد معهوداً) .
(٢) ساقط من (أ) .

النَّــاظم بقوله (وَهْوَ عَمّ) أى : وَقَعَ عَلَمـاً على جُملة الجنسِ ، بحيث يَصدق على كلٍّ فـردٍ، فإن ذَكَرَ أحـدٌ من النحويين أنّه مرادفٌ للنكرة فعلى لَحظِ معنى الجِنسِ فيها ، لا على لحظِ وقوعِهَا على واحد مِن أفرادِ الجِنس لا بعَينه ، وهما مقصدان مُتَبَايِنَان سيأتى التَّنبيه عليهما فى مَوضعه إن شاءَ الله ، وأيضًا فقد نَصَّ ابنُ خَرُوفٍ فى كتابه فى الرَدِّ على أبِى [1] المَعَالِى [2] أنَّ أعلامَ الأجناس كأسماء الأجناس باللام عامةً ، وأنّها لاستغراق الجِنس أصلاً واستعمالاً . قال: ولا خِلافَ فى هذا بينَ النَّحويين أجمعين ، فـقـد ظَهَرَ إذًا أنَّ علمَ الجنسِ مرادفٌ فى المَعنى لاسمِ الجنسِ المُعَرَّفِ باللاَّمِ العَهْدِيَّة فى الجِنْسِ ، كما أنّه لا فرقَ فى المَعنى بين علمِ الشَّخص واسمِ الجِنْسِ المُعرَّفِ باللاَّمِ العَهدية فى الشَّخص غير أن اسمَ الجنسِ يَحتمل من المَعانى معانىَ أُخر لا يَحتملها العلم لقصرهم إياه على أحدِها ، وكلُّ ما يقال خلافَ هذا فلا تَعرفه العَرَب ، بل سمعت شيخنا القاضى أبا القاسم الشَّريف - رحمه الله - يقولُ : لا فرق بينَ الأسد وأُسامه إلا فى الأحكام اللَّفظيَّة فقط ، وأمَّا فى المعنى مثله من كل وجه قال : وكلُّ ما يقال خلافَ هـذا فَهَذَيَانٌ . وقد خالف هـذا التَّفسير بعض مَنْ تأخر مِمَّن لَم يطلع على مقاصدِ العرب ، ولا فـهمَ كـلامَ الأئمة فى تقريرِ معناه ، فذكروا للعَلم الجِنسى سوى ما أشار إليه الناظم تَفسيرين :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) جعله تلميذه الرعينى فى برنامجه : ص ٨١ ردا على " البرهان " لأبى المعالى بينما جعله تلميذ تلميذه ابن عبدالملك المراكشى فى كتابه الذيل والتكملة : ٣٢٠/٥ ردا على الارشاد والبرهان ، وفى المصادر الأخرى يذكر الرد على أبى المعالى دون تحديد .

وأبو المعالى : (٤١٩ - ٤٧٨ هـ)

هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن عبدالله الطائى السنبسى امام الحرمين الجوينى شافعى المذهب ، أخباره فى : طبقات الشافعية للسبكى : ١٦٥/٥ ، والعقد الثمين : ٥٠٧/٥ ، وشذرات الذهب : ٣٥٨/٣ .

أحدُهُما : ما نَقَلَهُ القَرافى عن شَيْخِهِ الخُسروُشَاهِى (١) بعد ما نَبَّه على (عُسْرِ) (٢) المسألة فقال : وتَحرير الفَرق بينَ علمِ الجِنس وعَلم الشَّخص وعلمِ الجِنس واسمِ الجِنس هو من نَفَائس المباحثِ ومشكلات المَطالبِ .

قال : وكانَ الخُسروشاهى يُقرِّره ولم أسمعه من أحدٍ / إلاَّ منه ، ١٦٥/ وكان يقول : ما فى البِلاد المِصريَّة مَن يَعرفه غَيرى . قال : وهو أن الوضعَ فرعُ التَّصور ، فإذا استحضر الوَاضع صُورة الأسد ليضع عليها فتلك الصُّورة الكائنة فى ذهنه هى جزئية بالنِّسبة إلى مطلق صورة الأسد ، فإن هذه الصُّورة واقعةُ لهذا الشخص فى هذا الزَّمان ، ومثلها يقع فى زَمان آخر ، أو فى ذهن شخصٍ آخر ، والجَميع مشترك فى مطلق صُورة الأسد ، فهذه الصُّورة جُزئيَّةٌ من مُطلق صُورةِ الأسد ، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علمُ الجنس أو من حيث عمومها فهو اسمُ الجنس ، وهى من حيث عمومها وخصوصها تنطبق على كلِّ أسدٍ فى العالم ، بسبب أنا إنما أخذناها فى الذِّهن مجردةً عن جميع الخُصوصات ، فتنطبق على الجَميع ، فلا جَرم يصدق لفظ الأسدِ وأسامة على جميعِ الأسود ، لوجود المُشترك فيها كلِّها ، فيقعُ الفَرقُ بين اسم الجِنس وعلمِ الجِنس بخصُوص الصُّورة الذِّهنية ، والفَرقُ بين عَلَمِ الجِنس

---

(١) الخسروشاهى : (٥٨٠ - ٦٢٥ هـ)
من تلاميذ فخر الدين الرَّازى واسمه عبدالحميد بن عيسى بن عمويه أبو محمد شمس الدين ، من علماء الكلام والأصول والفقه ، منسوب إلى خسروشاه من قرى تبريز ، أقام فى بلاد الشام ومصر ، وتوفى بدمشق . أخباره فى النجوم الزاهره : ٣٢/٧ ، وشذرات الذهب : ٢٥٥/٥ .

(٢) فى الأصل " غير " .

وعَلَمِ الشَّخص أنَّ علم الشخص موضوع للحقيقة بقيد الشَّخص الخَارجى ، وعلمُ الجنس موضوعٌ للماهية بقيدِ الشَّخص الذِّهنى . انتهى كَلامُهُ . وقد ردَّ النَّاسُ هذا المذهب حتَّى ألَّف عليه بعضُ أهلِ العَصْرِ جُزْءًا قَصَدَ فيه الرَّدَّ عليه وإحالةَ مَذهَبِهِ لكن بمقبُولٍ (١) وسواه ، ولا حاجة بنا إلى ذكر ذلك لِوُرُودِ ردِّه . وتصريحه بأن أهلَ قُطــره لا (٢) يَعرفه منهم أحدٌ سواه شاهدٌ بأنه لا يعرفه .

رأيتُ منقـــولاً من خطِّ شَيْخِنا القاضى أبى عبدالله الـمَقَّرِىِّ - رحمه الله - سألنى يعنى الأستاذ أبا محمَّد عبدالمُهيمن الحَضْرَمِىَّ عن الفَرق بين علَـمِ الجِنسِ (٣) واسمِ الجِنْسِ فقلتُ له : زَعَمَ الخُسروشاهى أنَّه ليس بالديار المصرية مَن يعرفه غيره ، وأنـا أقول ليس فى الدُّنيا عالمٌ إلا وهو يعلمه غَيره ، لأنَّه حكم لفظى أوجب تقديره المحافظة على ضَبط القَوانين كعدل عُمر ونَحوه فاستحسن ذلك ، انتهى نص شيخنا الـمَقَّرِىِّ ولِلَّـه دَرُّهُ فِيـه (٤) .

والتَّفسيْرُ الثَّانى : ذَكَرَهُ ذَلِكَ الـمُتَـأخر الرَّادّ على الخُسرُوشَاهِى وأظُنُّه قد سُبِق إليه وأشارَ إلى أنَّه مُراد سيبويه فى المسألة ، فلذلك أورد نصه فى المقصود ليتبين ما فيه أولاً (٤) فقدّم أولاً مقدمةً فى معنى الكُلِّى والجُزئى ثم قال : فإذا تَقَـرَّرَ هذا فلنَرجع إلى ما قصدنا إليه فنقولُ : إن للشَّىءِ وجودًا فى الأعيان ، وهى حقيقته فى نَفسه ، ووجودًا فى الأذهان ، وهى صورته المُجردة ومثـاله ، ومن حيث إنَّه موجـود فى الأعيان فهو جزئىٌّ بالذَّات ، كلىٌّ بالعَرض ، ومن حيث إنه موجـودٌ فى الذِّهـن فهو كُلِّىٌّ بالذات جُزئىٌّ

---

(١) فى (أ) مقبول .

(٢) فى (أ) ولا .

(٣) فى (أ) الشخص .

(٤) ساقط من (أ) .

بالعَـرض ، وبسطَ القـول هذا المعنى ثم قـال : وإذا تبين هذا فـاللفظ الموضوع باعتبار ذلك المعنى الجُزئى على أنَّه مستقلٌ بإفادته هو العلم الشّخصى كزيد اسمِ رَجلٍ وأعوج اسمِ فرسٍ ، وشَدقم اسمِ جَمَلٍ ، وهَيْلَة اسمِ عَنْزٍ ، وضَمران اسمِ كلبٍ ، ونحو ذلك مما هو موضوع للدّلالة على شخص معين فى الخارج .

قال : وأمَّا اللَّفظ المَوضوع باعتبارِ المَعنى الكُلِّى ، فإن أُخِذَ مع النَّظر إلى جزئياته وشياعه بين أشخاصه فهو المَخصوص باسمِ الكُلى ، وأن أُخذ ذلك بالنظر إلى تَعينُّه فى الذِّهن ، / من بين سائرِ الحَقـائق/١٦٦ الذِّهنـية من غيرِ نظرٍ إلى ما تحته من الجُزئيات ، فهو المَعنى المَدلولُ عليه بالعَـلَم الجِنسى ، ومثـالُ الأوّلِ وهو اللَّفظ الكُلى إنسـان وفَـرس وأسد، ونحو ذلك من الأسماء النَّكرات الشَّائعة .

ومثـال الثَّانى : وهو العلم الجِنسى أُسامةُ للأسد ، ونُؤالةُ للذِّئب وثُعالة للثَّعلب ، ونحو ذلك من الأسماءِ المَعارف التى لا تخصُّ (١) شخصًا دون شَخْصٍ من نوعه ، فتَسميةُ الأسدِ أسدًا باعتبارِ معناه الكُلِّى العامِّ لجزئياته وتَسميته أُسامة بإعتبار معناه المُتَعَيِّن فى الذِّهن ، من بَين سائرِ الحَقائق الذِّهنية (٢) من غيرِ نَظَرٍ إلى كلِّيته وعُمومه ، وإلاَّ لكانَ كُلِّيًا ، ومن غَير نظرٍ أيضًا إلى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ من الأشخاص التى يَقَعُ عليها ، وإلا لكانَ عَلَماً شَخْصِيًا ، قال : وهو يشبِه العَلَمَ الشَّخصى من وجهٍ به سُمِّى علمًا ، ويشبه الكُلى من وجهٍ آخر به سمى جنسيًا ، ووجه شبهه بالعلمِ الشَّخصى هو فى كونه وضع لمعنى مُتَعَيِّنٍ ، من بينِ

(١) فى (أ) تشخص .

(٢) ساقط من الأصل .

غيرِه من المَعانى المُشتركة معه فى الكُلِّية ، كما أن العَلَمَ الشَخْصِىَّ موضوعٌ لشخصٍ مُعيَّنٍ ، من بينِ سائرِ الأشخاصِ المُشتركة مَعه فى كلِّيةٍ ، ووجهُ شَبهه بالكُلِّى هو فى صلاحِيته لتناول كلِّ شَخص (١) من ذلك النَّوع كما أنَّ الكُلى يَتَنَاوَلُ جُزئِيَّاتِهِ .

قال : ولمَّا كان ما هو خارجٌ عن ملابسةِ النَّاس ومداخلتهم إنما يعنيهم منه نوعه دُون أشخاصه على التَّعيين ، وَضَعُوا لذلك النَّوع باعتبارِ (تشخصه فى الذِّهن) (٢) من بينِ سائرِ الأنواعِ والأجناسِ الذِّهنية اسمًا علمًا ، كما وَضَعُوا لِمَا يَعنيهم من الأشْخَاصِ باعتبارِ تَشَخُّصِهِ خارجِ الذِّهنِ ليعادلوا بين الجِهتين .

قال سِيبَويه (٣) : فإذَا قُلت : هذا أبو الحارثِ ، فإنما تُريد هذا الأسد ، أىْ : هَذا الَّذى سَمعت باسمه أو هذا الذى عَرفت أشباهه ولا تريد أن تُشير إلى شَىْءٍ قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدًا ، ولكنه هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم فاختُص هذا المَعنى باسمٍ ، كما اختص الذى نكرت بزيدٍ . انتهى ما قال هذا المُتَأخِّرُ ، ولا يَبعد مَغزاه عمَّا قَبله وإن تحذَّق قائلُه بعضَ التَّحَذُّق ، ولكنَّهما معًا جاريان على أصلٍ واحدٍ ، نأى عن مقصودِ العربِ ، وأحسبه أنَّ شيخَنَا القاضِى الحَسَنِىَّ - رحمه الله - كان يَطعن على هذا القائل خُصوصًا ، ويَراه فيما قالَه خارجًا عن سبيل المسألة .

والصَّوابُ فى المسألةِ ما تقدَّم ، ولا حاجةَ بنا الآن إلى الإطالة فى الرَّدِّ على هذين المَذهبين لئلا نَخرج عن المَقصود ، وبالله التَّوفيق .

---

(١) " شخص " : مكررة فى الأصل .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) الكتاب : ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ .

وقوله : (وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ) أرادَ علمًا ، لكنه حذف التَّنوين فى الوَقف من المَنصوب ، وأجراه مُجرى المَرفوع والمَجرور ، على لغةِ مَن قَال [1] :

* وأَخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ *

* * *

ثُمَّ أخذَ فى تمثيلِ العلمِ الجِنْسِيِّ فقال :

مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ للثَّعْلَبِ
وَمِثْلُهُ بَرَّةُ للمَبَرَّهْ كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

فقسَّم هنا ما وضع علمًا للجنس قسمين :

أحدهما : ما وُضع على أجناسِ الأعيانِ ، والآخر : ما وُضع //١٦٧ على أجناسِ المعانى ، وأتى لكلِّ قِسم بمثالين وبَدأ بالقسمِ الأول فقوله : (مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرِيَطٍ لِلْعَقْرَبِ) يَعنى أنَّ مِنْ جُملة الأعلامِ المَوضوعة للجنس قولهم : لِلْعَقْرَبِ أم عِرْيَط ، وهو من الكُنى ، فإن العَلَمَ الجِنسى قد يكون اسمًا ، وكنيةً ولقبًا ، كعلمِ الشَّخص ، ومثل أُمُّ عِرْيَط من الكُنى بالأمهات قولهم للضَّبع : أمّ عامرٍ ، وأم عَنْثل ، وأم زعم ، وأم ختون ، وأم خنور ، وأم رمال ، وأم نَوفل ، وأم عَمرو ، وللدَّاهية :

---

(١) هو الأعشى ، والبيت بتمامة :

إلى المرءِ قيسٍ أطيل السُّرى وآخُذُ من كلِّ حَيٍّ عُصُمْ

من قصيدة فى ديوانه :

أتهجر غانيـــة أم تَلُمّ أم الحَبْل واهٍ بها مُنجَذِمْ

والشاهد فى الخصائص : ٩٧/٢ ، والمبهج : ٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٠/٩ ، وخزانة الأدب : ٢٦٤/٢ .

أمّ حَبَوْكَرَى ، وأم فار ، وأم خشاف ، وأم اللهيم ، ثم قال : (وَهَكَذَا ثُعَالَةُ لِلثَّعْلَبِ) وهو من الأسماءِ غير الكُنى ، ويُقال للثَّعلب أيضًا : أبو الحُصين ، وسَمْسَم ، ومثله من الأسماء ذُألان للذئب ، وحُضاجر ، وجَعَارِ ، وجَيْأَل ، وَقَثَامِ للضَّبع ، وقُثَم للضِّبْعان ، ومحْوَةُ لريح الشَّمال ، وخُضارة للرِّيح ، وهُنَيدة لمائة من الإبل ، وشَبْوَةُ للعقرب ونبه على القسم الثَّاني بقوله : (ومِثْلُهُ بَرَّةُ لِلمَبَرَّه) يريد ما تقدم من الأعلام الجِنسية بَرَّة ، وهو اسمُ علمٍ للمَبرَّةِ ، والمَبرَّةُ من المَعَاني التي جَعلوا لجِنسها اسماً علماً ، فإِنَّ من المَعاني ما يَضطرون إلى الإخبار عنها والإحالةِ عَليها كما يَضطَّرون إلى ذلك في الأعيان ، ومنه أيضًا فَجَارِ ، وهو اسمٌ للفُجُورِ وعَلَمٌ له ، معدولٌ عن فَجرة علمًا هكذا دُون ألفٍ ولامٍ ، لا عن الفَجرة ، فإِنَّه من بابِ حَذَامِ للعدول عن علم مثله ، فقول سيبويه (١) : إن فَجَارِ معدولٌ عن الفَجرة تجوُّزٌ ، كذا قال ابنُ جِنِّي (٢) والمحققون ، والألف واللَّام في الفَجرة في كلامِ النَّاظمِ لا إشكالَ فيها ، إذ لم يُرِدِ العَلَمَ كما أرادَ سِيبويه ، وإنَّما مُرادُهُ الجِنْسُ الذي هو مُطلقُ الفُجورِ ، ومثل هذين المثالين فَيْنَةُ في قَولهم : ما ألقاه إلا فَينةَ ، أي : في النُّدرة .

قالَ ابنُ جِنِّي (٢) : وهو عَلَمٌ لهذا المعنى ، ومنه عنده " سُبحان " في

---

(١) الكتاب : ٢/٣٩ .

(٢) المبهج : ١٢ .

قولِ الأعشى (١) أنشدَه سيبويه :

* سُبحان مِنْ عَلْقَمَـةَ الفَاخِـرِ *

هـو علمٌ لمعنى التَّـسـبـيح ، ومنه غـدوة وبُكرة علمين للوقـتين ، وحَـمَـادِ للمَـحـمـدة ، ويَسَارِ للميسـرة ، وأمُّ قـشعم ، وشَـعوب ، وحَلاَقِ ، وأمُّ اللهيـم للمَنِيَّـة .

ومنه أسماءُ الأعداد المُطلقة نحو : ثلاثة نصف ستة ، وأربعة ثلثا ستة وما أشبه ذلك ، وأشارَ النَّـاظم بتعيين مثالى " بَرَّة " و " فَجَارِ " لبيت النابغة (٢) الذى أنشده سِيبويه :

إنَّا احتَمَلنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنَـا ... فَحَمَلتُ بَـرَّةَ واحتَمَلْتَ فَجَـار

وفى عبارته شَىْءٌ ، وهو أن الفَجْرَةَ هـى المرةُ الواحدةُ من الفُجور فإنك تقول : فَجَرَ فُجُورًا ، أى : كَذَبَ ، وفَجَرَ أيضًا بمعنى فَسَقَ فُجُورًا كذلك فإذا أردت الـمَـرَّة الواحدةَ قلت : فَجَرَ زيدٌ فَجْرَةً واحدةً ولم يَعد ، ومعلومٌ أنَّ فَجَارِ

---

(١) المبهج : ١١ ، وديوان الأعشى : ١٠٦ (الصبح المنير) والبيت بتمامه

أقول لما جـاءنى فخرة ... سبحان من علقمة الفاخر

من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة ، ويمدح عامر بن الطفيل فى المنافرة التى جرت بينهما وأولها :

شاقك من قتلت أطلالها ... بالشط فالوتر إلى حاجر

والبيت فى الكتاب :: ١٦٣/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١٥٧/١ وشرحـها لابن خلف : ١٤٧/١ وهو فى المقـتـضب : ١٨/٣ ، والخـصـائص : ١٩٧/٢ ، ٤٣٥ ، ٣٢/٣ ، وأمـالى ابن الشـجرى : ٣٤٧/١ ، ٢٥٠/٢ ، وشـرح المفـصـل لابن يعـيش : ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والخـزانة : ٤١/٢ ، ٢٥١/٣ .

(٢) ديوان النابغة : ٩٨ (شكرى فيصل) من قصيدة يهجو بها زرعة بن عمرو بن الصعق الكلابى والبيت فى الكتاب : ٣٨/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢١٦/٢ .

والشـاهد فى جمل الزجاجى : ٢٣٤ ، والخـصـائص : ٢٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ١١٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، والخزانة : ٦٥/٣ .

ليس علمًا لجنسِ المَرة الوَاحدة من الفُجور ، فإنَّ أهلَ اللُّغةِ لم يَنقلوا إلا أنَّه اسمٌ علمٌ للفجورِ المُطلق ، لا للمَرَّةِ الواحدةِ ، ولا يصح أن يريد أن فَجَارِ اسمُ جنسٍ للفجرةِ المعدولِ هو عنه ، إذ لم يَقولوا ذلك ولا يَصِحُّ فى نفسه فثَبَتَ أنَّ قولَه : (كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ للفَجْرَة) مُشكلٌ .

والجَوَابُ : أنَّ إتيانَهُ بالفَجْرَةِ مقصودٌ له ، وذلك أن القاعدةَ فى فَعَالِ أنه مؤنثٌ أو معدولٌ عن مؤنثٍ ، وقد بيَّن ذلك سيبويه فى أبوابِ ما لا يَنصرف غايةَ البَيَانِ ، حتى إنَّه / قَدَّر ما لم يُستعمل مُؤَنَّثًا كأنه ١٦٨/ استُعمل كذلك ، ثم جَعَلَ فَعَالِ ومَعدولاً عنه ، وإذَا كان كَذلك فالاسمُ المعدولُ عنه وهو العَلَمُ المقدَّرُ اسمًا لجنسٍ مؤنَّثٍ ، إذ لابدَّ من مُطابقته له فى التَّأنيث، ولِذَلك قال : (وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبَرَّة) ولم يَقل للمبر ولا للبرور، لما لم يكن مطابقًا فى التَّأنيث لعلمه ، وكذلك قال غيره فى يَسَارِ إنَّه اسمُ للمَيسر لا لليُسر، وفى حَمَادِ إنَّه اسم للمَحمدة لا للحَمْدِ وكذلك ما أشبهه ، فإذًا يجبُ فيما كان من أسماءِ الأجنَاس غير مؤنَّثٍ فجعل له اسم على فَعَالِ أن يقدرَ له التَّأنيث ، و "فَجَارِ" الذى مثل به الناظمُ من هذا القَبيل ، فلابدَّ من تقديرِ اسمِ الجِنسِ مؤنَّثًا ، وذلك ما نَكَّرَهُ من الفجرة .

وقد قدَّر سيبويه (١) فى حَضَارِ وسَفَارِ أنَّه اسمُ الكَوكبة والمَاءِ وهما مِنْ علم الشَّخص ، وقال فى بَدَادِ : إنه معدولٌ عن بَدَدَى مؤنَّثًا (٢) ، وفى حَمَادِ أنه معدول عن حمودى مؤنثًا (٣) . قال السِّيرافى (٤) فى

---

(١) الكتاب : ٤١/٢ .
(٢) الكتاب : ٣٩/٢ .
(٣) الكتاب : ٣٩/٢ .
(٤) شرح الكتاب : ١١٧/٤ وعبارته : وقد فسره سيبويه فقال : معناه تغدوا بددا غير أن بداد ليست بمعدولة عن بددا نكرة ، وإنما هى معدولة عن البدة والمبادة أو غير ذلك من ألفاظ المصادر المعرفة المؤنثات .

بَدَادِ: إنه معدول عن البَدَّةِ أو المُبَادَةِ أو غيرِ ذلك . يَعــنى مما يُقدَّرُ مُؤَنَّثًا يعطى معنى ذلك المُذَكَّرِ ، فكذلك فَجَارِ اسمٌ للفَجْرَة بِمَعنى الفُجور وإن لم يُستَعمل على ذلك المعنى ، لا أنَّه اسمٌ لفَجرةٍ التى يُراد بها المَرَّة الواحدة ، وهو مُراد سيبويه أيضًا ، حيث قال : فَفَجَارِ معدولٌ عن الفَجرة ، ومُراد غيره أيضًا فى الباب . فالحاصلُ أنَّ الناظمَ نبَّهَ بمثالِ الفَجرةِ على أنَّ فَعَالِ علمٌ لاسمِ الجنسِ المؤنَّث ، فإن كان مستعملاً فَذَاكَ وإلا قُدِّرَ له اسمٌ مؤنَّثٌ ، وهذه قاعدةٌ مَحل بيانها باب ما لا يَنصرف وقلَّما تَجدُ فى هذا النَّظم لفظة إلا وهى تَحتوى على مَعنى أو معانٍ ولا تَجد فيها لفظةً ذِكْرُها فَضْلٌ ولا أسلوبًا خاليًا من القَصد الحَسَنِ والتَّنبيه على غورِ مسألةٍ إلاَّ قَلِيْلاً حسب ما تَرَاهُ منبَّهًا عليه إن شاء اللّه .

* * *

ثم عَطَفَ بَيَــان نوعٍ ثالثٍ من المَعارف وهو اسمُ الإِشارة فقال .

اسمُ الإشــــارة

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أشِــــرْ   بِذِي وَذِهْ تِي تَـا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

اعلم أنَّـه قَسَّم أولاً أسماءَ الإشارة وجعلها على ضربين :

أحدُهما : ما كان مختصًا بالمكان .

والثَّـانى : مـا لم يكن كـذلك ، وابتـدأ بهـذا الثَّـانى ، إذ هـو الأكـثـرُ فى الاستـعمالِ والأصل فى البابِ ، ثم أتى بتـقسيـمين يشتـملان على ذكرِ جملةِ أسماء الإشارة والأحكام المتعلِّقة بها ، فابتدأ بذكرهما بالنِّسبة إلى الضَّرب الثـانـى ، فالتَّقسيمُ الأولُ هـو بالنِّسبة إلى المُشار إليـه من كونـه مُفردًا أو مثـنى أو مـجموعًـا ، ومـذكَّرًا أو مُؤَنَّثًـا ، وذلك قَـوله : (بِذَا لِمُفْـرَدٍ مُذَكَّرٍ أشِــــرْ ..) إلى آخره . " بِذَا " متـعلق بأشـر ، أى : أشرِ بهـذه الأداة إلى كذا ، يَعنى أنَّ " ذَا " من أسماءِ الإشارةِ ، موضـوعٌ لأن يُشارَ به إلى المُفرد المذكَّر فتقـول : هذا زيدٌ وهذا مـالُكَ ، ولم ينكر للمذكَّر غيـرَ أداةٍ واحـدةٍ وأمَّا المُؤَنَّثُ فـذكرَ له أربعَ أدواتٍ هى المَـذكورةُ فى قـوله : (بِذِي وَذِهْ تِي تَـا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ) أرادَ وبِذِي وذِهْ وتِي وتَـا ، فـحذفَ العاطف ضَرورة ، ويعنى أن هذه الألفاظ المذكورة حكمها أنها مقتصرٌ بها على الإشارة إلى الأنثى ، فلا يُشار بواحدٍ منها إلى المُذَكَّرِ ، ويُراد بالأنثى الوَاحدة دلَّ على ذلك المَسَاقُ وأن الأنثى صِفَـةٌ لموصوفٍ محذوفٍ ، أى : الواحدةُ الأنثى فكأنَّـه قال : المُفردُ المُؤَنَّثُ له من الأدوات أربعٌ :

إحداها : " ذى " بيا فتقول : هذى فُلانه ، وقد تحذف ياؤُهـا فى الضَّرورة . أنشدَ ابنُ الأعرابى (١) : / ١٦٩/

قُلْتُ لَهَا يَا هَذِ فى هَذا إِثْـمْ   هَلْ لَكِ فى قَاضٍ إليه (٢) نَحْتَـكِمْ

قال ابنُ جِنِّى : الياءُ هى الأصلُ ، وهذه بدلٌ ، أعنى الهـــاء .

والثَّانيـة : " ذِهْ " بالهاء ، وأتى بها فى اللَّفظ ساكنةً فيحتمل أنه أراد السكون فى الوصل والوَقف ، فإِنَّ من العَرَبِ مَن يقولُ : هذه زينب فيسكنون وصلاً ووقفًا ، ويحتمل أن يكونَ أراد الهـاءَ مطـلقًا وأسكنها لما احتـاج إلى ذلك ، وعلى هذا ففى هذه لغـاتٌ ثلاثٌ : ذِهِ مثل بِـهِ وهى اللُّغة الشُّهرى ، وأكثر مَا تستعمل مع " هاءِ التَّنبيه " وقد تَسقط كقولِ ذِى الرُّمة (٣) :

بِثِنْتَـيْنِ أن تَصرف ذِهِ تَنْصَرِفْ ذِهِ   لِكِلْتيهما رَوقٌ إلى جَنْبِ مِخْدَعِ

و " ذِهِ " مختلسةُ الكسرةِ من غير ياءٍ ، و " ذِهْ " ساكنةُ الهاءِ ، وهى المُتقدمة حكى هذه اللُّغات سوى لغةِ الاختلاس ابنُ الأعرابى ، وهذا الاحتمال الثانى أولى ، ويكون إشارة إلى اللُّغة الشُّهرى مع غيرها ، إذ بعيدٌ أن يذكر لغـةَ تَسكين الهاء مع قلَّتها ، ويترك لغـةَ إشباعِ الكسرةِ ولحاقِ الياءِ على كَثرتها وفُشُوِّها ، فقوله : (وذه) قد تُضَمُّ (٤) ثلاث لغات .

---

(١) البيت عن ابن الأعرابى فى الصناعة : ٧٧٣ ، واللسان : " ذا " .

(٢) فى (أ) أبيه .

(٣) ملحق ديوان ذى الرمة : ١٨٨٩/٣ وقبله :

وميتة فى الأرض إلا حشـاشة   ثنيت بها حيا بميسـور أربع

بثنين أن تضرب ذه تنصرف ذه   لكلتيهما روق إلى جنب مخـدع

والشاهد فى المعانى الكبير : ١١٨٨ ، واللسان والتاج (روق) .

(٤) فى (أ) نضمن .

والثَّالثة : " تِى " فتقول : هاتى زينبُ ، وهى التى لحقتها الكاف فى قول أبى النَّجم (١) :

* فَافْعَـلْ بِنَـا هَـاتَـاكَ أَوْ هَاتِيْكَا *

والرَّابعةُ : " تَـا " تقول : تا هند . قالَ النَّـابغةُ (٢) :

هَـا إِنَّ تَا عِذْرَةٌ إن لا تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحِبَها قَدْ تَاهَ فِى البَلَدِ

وقال عِمْرَانُ بن حِطَّـان (٣) :

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَـــاهٌ وَلَيستْ دَارُنَـا هَاتَـا بِدَارِ

* * *

ثم ذكر الـمُثنى لما استَوفى ما أورد من أدوات المفرد فقال :

وَذَانِ تَـــانِ للمُثَـنَّى الـمُرْتَـفِعْ وَفِى سَوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُر تُطِعْ

جَعَـلَ للمُثَـنَّى أداتين :

إحداهما : للمذكَّر وهى " ذَان " فتقول : هذان رجلان .

والثَّـانية : للمُؤَنَّثِ وهى " تان " فتقول : هاتان امرأتان ، وفهم له أن (٤) الأول للمُذكر والثَّانى للمُؤَنَّث ، ومن كلامِهِ فى الإفراد ، حيث تَكَـلَّم فيه بحسب التَّذكير والتَّـأنيث ، وابتدأ بالتَّـذكير ، فكذلك يكون الأمرُ فى المثنى ، ولم يذكر

---

(١) البيت غير موجود فى ديوانه المطبوع فى الرياض سنة ١٤٠٣ هـ . وهو فى اللسان : " تا " .

(٢) ديوان النابغة : ٢٨ (أبو الفضل) من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان ، والشاهد فى شرح المفصل لابن يعيش : ١١٣/٨ ، والخزانة : ٤٧٨/٢ ، ورواية الديوان : " مشارك النكد " .

(٣) شعر الخوارج :
والبيت فى كتاب سيبويه : ١٣٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢٧٠/٢ وهو فى المقتضب : ٢٨٨/٢ ، ٢٧٧/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٦/٣ .

(٤) فى (أ) إذ أن .

إلا أداتين ، فتَعيَّن أن تكون الأولى للمُذَكَّرِ والثّانية للمُؤَنَّثِ ، وهذا بيِّن من مساقِ كلامه ، وقيَّد المثالين إذا كانا بالألفِ بأنهما للمُثنى المُرتفع[1] ، وأنهما إذا كانا باليَاءِ لغَيره وهو المُثنى المُنتصب والمُثنى المُنجرُ ، وهذا صحيحٌ ، فإنَّك تقول : رأيت هاتين ، ومررتُ بهاتين ، نحو : ﴿إنَّ هَذَيْنِ [2] لَسَاحِرَانِ﴾ [3] و ﴿إنِّى أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَىَّ هَاتَيْنِ﴾ [4] ، وقالتِ العَرَبُ : هو أحسن الناس هَاتَيْنِ . و " ذَيْنِ تَيْنِ " منصوبان على المَفعولية بـ (انْكُرْ) و (وَفِى سِوَاهُ) متعلِّق به أيضًا ، وجرّ سوى ، لأنَّها عنده مُتَصَرِّفةٌ خلافَ ما ذهب إليه سيبويه ، وقد تقدَّم التنبيه على ذلك ، وسَيأتى إن شاء الله .

وقوله : " تُطِع " جوابُ " اذْكُر " أى : انكر ذَين وتَين فى المثنى غير المُرتفع تُطِعِ العرب فى ذلك .

ثم يتعلَّق بهذا الكلام مسألتان :

إحداهما : أنَّ قولَه : (وذَانِ تَانِ ..) إلى آخره ، نَبَّه به على أن الكَلمتين غيرُ جارِيَتَيْنِ على حكمِ التَّثنية الحقيقيةِ ، وأنَّهما [5] فيهما مخالفةٌ والذى دلَّ على ذلك أنَّه ذكر حكمهما فى الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ بالنَّصِّ ، ولم يَقتصر على الإحالةِ على حكمِ التَّثنيةِ ، ولا سَكَتَ عن ذلك جُملةً ، فَيُؤخَذُ له حكمهما مما تقدَّم ، بل / نصَّ على حقيقةِ الحكمِ فى/١٧٠

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) هذان . و " هذين " قراءة أبى عمرو وحده . السبعة : ٤١٩ .

(٣) سورة طه : آية : ٦٣ .

(٤) سورة القصص : آية : ٢٧ .

(٥) فى (أ) وأنها .

تثنيتهما ، إشعاراً بأن ذَا وتَا محذوفٌ منهما الألف فى التَّثنية ، إذ كان الأصلُ أن يُقال : ذَوَانِ وتَوَانِ ، كما يُقال : فى عَصَا عَصَوَانِ ، وفى الجَرِّ ذَوَيْنِ وتَوَيْنِ كَعَصَوَيْنِ لكنَّهم خالَفوا ذلكَ الحُكْمَ كما فَعَلُوا ذلك فى تَصغيرهما ، والتَّنبيه على ذلك حسنٌ جدًا ، كأنَّ مذهبَهُ فيهما التَّثنية على الحَقيقة أوَّلاً ، ولأجلِ هذا قال : (انكُرْ تُطِعْ) أى تُطع أمر العَربِ تَنبيهًا على أنَّهما غيرُ جاريين على القِيَاس ، ونظير هذا قولُه فى بابِ المَوصول فى تثنية الذى والتى : (واليَا إذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تثبِتِ ، بِلْ مَا تَلِيهِ أوْلِهِ العَلاَمَهْ) وسيأتى ذكره فى مَوضعه إن شاءَ اللَّه .

والثَّانيةُ : أنَّ كلامَهُ هنا ليسَ فيه ما يدلُّ على أنَّ هاذين وهاتين عنده من قَبيل المُثنى حقيقةً ، بل يَحتمل أن يكونَ مذهَبُهُ مذهبَ الجُمهور فى كونهما جاريين مَجرى المُثنى وليسا بمثَنيين ، ويَحتمل أن يكونا عنده من قبيل المُثنى حقيقةً ، لكن لم تَثبت ألفهما مع ألفِ التثنيةِ ، وعلى هذا الثانى نصَّ فى " شَرحِ التَّسهيل "⁽¹⁾ وارتَضاه فى اللَّذين واللَّتين وهو يظهرُ منه فى هذا النَّظم بعض ظهورٍ حيث قال : (واليَا إذا ما ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ) أمَّا " ذان " و " تان " هنا فلفظه فيهما محتَمَلٌ ، إذ قال : (وَذَانِ تَانِ للمُثنى) وهذا لايدلُّ على أنهما مثنيان أو غير مُثنيين ، إلا أن فى لفظه ما يدلُّ على كونهما مُثنيين⁽²⁾ حقيقةً ، وذلك فى بابِ الإعراب والبِناء ، فإنه لما ذكر ما يَجرى مَجرى المُثنى فى الإعراب لم يذكر ذَان وتَان ، ولا اللَّذان واللَّتان ، فدلَّ ظاهرُ هذا على أنَّهما⁽³⁾ عنده مُثَنَّاةٌ حقيقةً . والمسألة خلافيَّةٌ والجُمهور على

---

(١) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٢) فى (أ) مثنيان .

(٣) فى (أ) أنها .

خلافِ ما ذهب إليه النّـاظم ، ولكن حجّتَهُ فى جريانها بوجوه الإعراب كالـمُثنى ظاهرةٌ ، وإنما عارضه فى ذلك أمران :

أحدهما : حذف ألفاتها إذ كان القياسُ قلبها كما تقلب ألف عصا ورحى وهذا ليس بمعارضٍ فإنّـهم أرادوا أن يَجعلوا بين تَثْنية مـا حقُّه ألاَّ يثنى وما يُثنى فرقًا ، كما جعلوا بينهما فرقًا فى التّصغير حيث قال لى فى تصغير ذا وتا والذى والتى ذَيَّـا وتَيَّا واللذيَّـا واللتيَّـا فخـالفوا بينها وبين ما يصح تَصـغيره كعَصا ورَحى حيث قالوا : عُصَيَّة ورُحَيَّـة ورُمَيَّـة ، وذلك مذكور فى بابه .

والثّـانى : إن هـذه الأسـمـاء مما توَغل فى شـبـه الحـرفِ (١) ، والتـثنيـة والجَمع بمعزلٍ عما شأنه هذا كما ، ومن ، وهى، وهو ، باتّفـاقٍ ، فكذلك ينبغى أن يُقال فى هذه الأسماء .

والجَـوابُ : عن هذا أن هذه الأسـمـاء فـارَقت سـائرَ الـمـبنيَّـات ببـعضِ تصرفٍ فـيـهـا لم يَقـع فى غـيـرها ، ألاَ تَرَى أنَّهـا تُنعت ويُنعت بـهـا ، وتُصـغـر بخـلافِ سـائر ما توغّـل فى شبـهِ الحـرفِ ، فلمـا كـانت قـد دَخلهـا مـا يدخل الأسماء الـمُتمكّنـة أجريت فى التّثـنية أيضًا مُجراها وحَصل فيها بسبب ذلك الإعرابُ أيضـاً ، وهو الذى أشـارَ إليه بقـوله : (لِـلْـمُـثَـنَّى الـمُـرْتَفِـعْ) فـجـعله مرتفعًا فى نفسه ، لا فى مَوضع رفعٍ كسائر المبنيات ، وإنّما سا غَ له دَعوى ذلك كله حين دخل عليها ما يختصُّ بالمتمكّن ، وذلك التّثـنية تغليبًا لحكمـها على حكمِ شبهِ الحرفِ .

قـال ابن مـالك (٢) : كـمـا جَـعلت(٣) إضـافـة " أى " مـعـارضـةً لشبـهـهـا

---

(١) فى (أ) الحروف .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٣) فى الأصل جعلوا ويؤيد ما اخترته ما ورد فى شرح التسهيل .

بالحروفِ فأُعربت وأيضًا فيجاب عن المعارضة الأولى بأن " ذَا " و " تَا " قد قيل فِيهما إنَّ الألفَ زائدةٌ نصَّ الكوفيون على ذلك (١) فـي ذَا ، ويلزمهم فى " تَا " [و] إن لم ينصوا عليه ، فهذا ممكنٌ وإن ضَعُفَ //١٧١ دليله عند البصريين فالتَّثنية حجةٌ لهم ، وأمَّا الذى والتى فزعمَ ابنُ مالكٍ فيهما الاستغناء بتثنية اللذْ بغير ياء واللّتْ كذا قال (٢) : فاعتَبَروا أخفَّ اللغات وذلك أن المفردَ أخفُّ من المثنى ، وهم قد خفَّفوا فى المُفرد جوازًا بحذفِ اليـاءِ ، فلما قَصَدُوا التَّثنية التَزَمُوا ذلك التَّخفيف ، واللذ واللت فى الذى والتى ثابتٌ من كلامِهم وأنشد النَّحويون فى الَّذِ (٣)

* واللذِ لَوْ شَاءَ لَكنْتُ صَخْرًا *

وأنشدوا أيضًا فى لغة تَسْكِينِ الذّال (٤) :

* كَالَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا *

وفى اللّتْ قولُ الآخرِ (٥)

فَقُلْتُ لِلَّتْ تَلُومُكَ إنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لاَ تُعَوَّذُ بِالتَّمِيمِ

---

(١) الانصاف : ٦٦٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٣) البيت مجهول القائل وهو فى أمالى ابن الشجرى : ٣٠٥/٢ ، وروايته :

والذلو شاء لكانت برا أو جبلا أشم مشمخرا

شرح الجزولية : ٢٣٨ ، والانصاف : ٦٧٦/٢ كرواية ابن الشجرى ، وفى شرح الكافية : ٤٠/٢ ، والخزانة : ٤٨٩/٢ كرواية المؤلف . والله أعلم .

(٤) البيت لرجل من هذيل ، انظر شرح أشعار الهذليين : ٦٥١/٢ مع أبيات أخر وهو فى أمالى ابن الشجرى : ٣٠٥/٢ ، والانصاف : ٦٧٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٠/٣ ، وشرح الكافية : ٤٠/٢ ، وخزانة الأدب : ٣٩٨/٢ .

(٥) البيت فى أمالى ابن الشجرى : ٨/٣ ، عن الفراء ، وهو فى شرح الكافية : ٤٠/٢ ، والخزانة : ٤٩٩/٢ .

وللمَسألة غَورٌ آخرُ من الاحتجاج يتعلق باشتراطِ التَّنكير في التَّثنية والجَمع لا يَليق ذكره بهذا الموضع لخُروجه عن المَقصود ، وكذلك أيضًا تركت النَّظر مع الكوفيين في زَعمهم أنَّ ذال " ذا " وحدَها هو الاسم والألف واللاَّم زائدةٌ على خلافِ ما يَظهر من الناظم ، إذ لَيس هذا البَحث من صلب النَّظر في كلامه ، كما أن النَّظر في الألفِ واللاَّمِ في الّذي والّتي وفروعهما لَيس مما قَصد التَّنبيه على أنَّها أصلية أو زائدة على الموصول ، فأعرضت عن ذكرِ ذلك كلِّه ، واللّه المستعان ، وبه التَّوفيق .

* * *

ثم شرع في ذكر الإشارة إلى الجَمْعِ فقال :

وبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ... وَالمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا

بِالكَافِ حَرْفًا دُونَ لامٍ أَوْ مَعَهْ ... وَاللامُ إِنْ قَدَّمْتَ " هَا " مُمْتَنِعَهْ

وجعل لذلك أداةً واحدةً وهي " أولى " بقوله : (وبأُولى أَشِرْ لِجَمْعٍ) ولم يَزد على ذلك فتقول : قامَ أُولى ، هكذا مقصورًا . ومنه قولُ ابنِ مقبلٍ (١) :

شَاقَتْكَ أُخْتُ بَنِي دَالاَنَ في ظُعُنٍ ... مِنْ هَاؤُلاَ (٢) وَأُولَى أَنْسَابُهَا شِيَعُ

وقالَ الآخرُ (٣) :

(١) ديوان تميم بن أبي بن مقبل : ١٦٩ من قصيدة أولها :

للمازنية مصطاف ومرتبع ... ما رأت أود فالمقرات فالجزع

(٢) في (أ) من هؤلاء لي وأولى ، وفي الديوان : " والى " .

(٣) هو الأعشى ميمون بن قيس ، ديوانه : ١١ (الصبح المنير) من قصيدته التي أولها :

ما بكاء الكبير بالأطلال ... وسؤالي وما ترد سؤالي

دمنة قفرة يجذبها الصيف ... بريحين من صبا وشمالي

يمدح فيها الأسود بن المنذر ، ورواية الديوان : " بمثال " بدل " بنعال " .

والشاهد في المقتضب : ٢٧٨/٤ ، والتمام لابن جني : ١٨٦ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٧/٣ ، البحر المحيط : ١٣٨/١ .

هؤلى ثُمَّ هؤلى كُلاًّ اعْطَيـ ... تَ نِعَالاً مَحْذُوَّةً بِنِعَالِ

وأتى بلُغةِ القَصرِ أولاً ، ثم أردفها بلغةِ المَدِّ بقوله : (والمَدُّ أَوْلَى) مَع عدم التَّنبيه على زيادةِ مَعنى ، فدلَّ على أنَّ اللُّغتين عنده بمعنى واحدٍ ، ويعنى أنَّ الأشهر فى كلامِ العربِ مدُّ " أولى " لا قَصرها وإن كان فيها لُغتان ، وإنَّما نَصَّ على ذلك لوجهين :

أحدهما : تَعيين النَّقل فى اللُّغتين مطلقًا .

والثَّانى : أنَّه قدَّمَ أولاً لغةَ القَصرِ ، فلو نَقَلَ بعدَ ذلك لغةَ المَدِّ خليَّةً عن التَّنبيه على الأولويَّة لتوهَّم النَّاظر فى نَظمه أنَّ لغةَ القَصرِ هى الشُّهرى ، اتِّكالاً على التَّقديمِ ، إذ النَّاظرُ يَعتمدُ (١ كثيرًا التَّنبيهَ ١) بالتَّقديم على الأولويَّة حسب ما تَراه إن شاء اللَّه ، فلما كان سُكُوته عن بيان ما هو الأولى يُؤَدِّى إلى فهم ما ليس بمقصودٍ له صرَّح بأن ما ذكر آخرًا هى اللُّغة الفُصحى وأنَّ ما قدَّم لغةٌ دُونها ، ولا مريةَ فى أن ذلك على ما قال : لأن المَدَّ لُغَةُ القُرآن ففيه : ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ (٢) ، ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ ﴾ (٣) وهو كثيرٌ ، لكن فى كلامه إيهامًا ما ، يوجب إيهام نقل لا يصحُّ ، وذلك أنَّ المدَّ فى أولاء فيه لُغَتَان بل ثلاث لُغَاتٍ :

إحدَاها : مَا قصدَ ذكره من المَدِّ مع الكسرِ من غيرِ تنوينٍ .

والثَّانيةُ : الكَسرُ مع التَّنوين ، فتقول : هؤلاءٍ قومك / ١٧٢/أ ورأيت هؤلاءٍ ، ومررتُ بهؤلاءٍ . حكاها ابن جِنِّى والجَوهرى عن أبى زَيْدٍ. قال ابن جنِّى : وهى لغةُ بنى عُقَيْلٍ (٤) .

(١-١) ساقط من (ب) .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .

(٣) سورة آل عمران : آية : ٦٦ .

(٤) سر صناعة الإعراب : ١/٣١٠ .

والثالثةُ : أُولاءُ بضم الهمزتين من غير تنوين حكاها قُطرب ، وكلتا اللُّغتين الثانية والثالثة ضَعيفة ، فلا تكونُ أولى من القصر ، بل ربما كان القَصر أولى منها ، وإذا ثبتَ هذا فالناظمُ لم يعين من هذه اللغات الثلاث واحدة ، بل أطلق المد وهو دائر كما ترى بين لغاتٍ ثلاثٍ ، ففيه إيهام أنّها كلّها أو إحداها على الجملةِ أولى من لغةُ القَصر ، وهذا غير صحيح فكان الأولى به أن يُقيِّد بالمد مع الكَسرِ من غيرِ تنوينٍ ، لكنه لم يَفعل فكان معترضًا .

وقد يعتذر عنه بأن ماعدا اللُّغة المشهورة نادرٌ وغيرُ مستعملٍ ، على خلاف ما عليه لغةُ القُرآن ، فاكتَفى بشهرتها عن تقييدها .

وقَوله : (مُطلَقا) يحتملُ من جهةِ اللَّفظ أمرين :

أحدهما : أن يريدَ أن هذا اللَّفظ يشار به (١) للجَمع ، أىّ جمع كان لمذكرٍ أو لمؤَنَّثٍ ، فيَستوى فى الإشارة به إليه جمع المُذَكَّر وجمع المؤَنَّث فتَقول : أعجبنى هؤلاء الرِّجال ، وهؤلاء النِّسوة ، وما أشبه ذلك ، ومن الأول قَوله تَعالى (٢) : ﴿ هَا أَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ ومن الثانى قوله – حكاية عن لوط – عليه السَّلام – ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾ (٣) .

والثانى : أن يريدَ ما تقدمَ ، وأمرًا آخر (٤) ، وهو أنّه لا يختصُّ بجمعِ العاقلِ دُون غَيرِ العاقلِ ، بل قَد يُشار به (٥) إلى كلّ واحدٍ منهما ، فمثال العاقل ما تقدَّم ومثال غير العاقل : أَعجبنى هؤلاءِ الأثواب وهؤلاءِ الدُّور . ومن ذلك

---

(١) فى (أ) يشابه .
(٢) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .
(٣) سورة هود : آية : ٧٨ .
(٤) فى (أ) وأمر آخر .
(٥) ساقط من الأصل .

قَول الله تَعــالى (١) : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ .

وقال جَريرُ بن عَطِيَّة (٢) :

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى   وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ

فهذا محتملٌ أن يريده بإطلاقه ، كما أنَّ قولَه : (بذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشَر ..) إلى آخره مطلقٌ فى العاقل وغَيره ، فإذا تَضمَّن ذلك إطلاقه فى المذكَّر والمُؤَنَّث من قسمى المُفرد والمُثنى ، فإطلاق الجَمعِ يتضمن ذلك أيضًا إلا أنَّ قصدَه لهذا الإطلاق يُوهِم أنَّ أولاء فى الإشارة إلى العاقل وغير العاقل على سواء ، وليس كذلك ، بل زَعَمَ الجَوهرى أنَّ الإشارةَ به إلى غيرِ العاقلِ قليلةٌ ، والغالبُ اختصاصه بمَن يَعقل ، بخلافِ ذَا وذِى ونَحوهما فإنَّ الإشارة بها إلى غيرِ العاقلِ كثيرةٌ ، وللنَّاظم ألاَّ يلتزمَ هذا الإلزام لمجيئِه فى أفصحِ الكَلامِ الذى هو القُرآن ، وعادَتُهُ الاعتمادُ على ما جاءَ به والبناءُ عليه ، وإن قلَّ فى غيره ، وسيأتى ذلك فى كلامه .

والاحتمال الأول أولى لوجهين :

أحدهما : أنَّ الكلامَ فى وضعِ هذه الأدوات لمن يَعقل أو لما لا (٣) يعقل كلامٌ فى وضعٍ لُغوى ، لا تَعلُّق له بالنَّحو ، فالظَّاهرُ أنَّ الناظمَ لم يَقصده إذ

---

(١) سورة الإسراء : آية : ٣٦ .

(٢) ديوان جرير : ٥٥١ من قصيدته التى أولها :

سرت الهموم فبتن غير نيام   وأخو الهموم يروم كل مرام

ذم المنازل بعد .... البيت

والشاهد فى المقتضب : ١٨٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٦/٣ ، ١٣٣ ، ٣٦/٤ ، ٦٧ ، ١٢٧/٩ ، ١٢٩ .

(٣) ساقط من (أ) .

كلامُ النَّحوى فى اللُّغَة خروجٌ منه عن صناعَتِهِ إلى ما لَيس منها ، وهو فى المُخاطبة التَّعليمية غيرُ صوَابٍ .

فإن قيل : فإنَّ النَّحويين يتكلَّمون كثيراً فى معانى الأدوات والألفاظ أفَتَرَاهُم خارجين عن الصَّواب بذلك ؟

فالجَوَابُ : أنَّ كلامَهم فى معانى الألفاظ فى الغالب إنَّما (١) يكون لما يعرض لهم من بناءِ القَوانين على النَّقل اللُّغوى ، أو لأنَّ كلامَهُم فى ذلك يَجرى مَجرى ضَبط القوانين ، فالأول : نحو/ قول النَّاظم وغيره فى/١٧٣ هذا الباب : إنَّ لحاقَ الكافِ واللاَّم فى ذلك ، وذلك (٢) يدل على البُعد وتركها يدلُّ على القُرب ، فمثل هذا ينبنى عليه من القياس أنَّ الكاف واللاَّم تلحقان اسم الإشارة قياسًا إذا قَصدت الإشارة بها إلى البَعيد .

والثَّانى : مثل كلامهم فى معانى حروف الجرّ ، فإنَّ كلامَهم فى ذلك من قبيل ضبطِ القَوانين وسيأتى شرح ذلك فى بابِ حُروف الجرّ إن شاء الله ، وقلما يتكلم النَّحوى فى معانى اللّغة على غيرِ هذين القصدين ، إلا أن يَتَصَدّى لغويًا محضًا كشراح شواهد سيبويه وأمثلته وما جرى مجرى ذلك ، فخذ هذا أصلاً فى معناه تنتفع به إن شاء الله .

فإذَا كان كذلك فتَفصيل النَّاظم هذا الاحتمال يُؤَدّى إلى إخراجه عن صناعة النَّحوِ إلى تَفسير اللُّغَة ، وليس بشارحٍ لكلام غيره، ولا لشعرِ غيره ، ولا لمطلق اللُّغة ، فلا ينبغى أن يحمَّل هذا المقصد فى إطلاقه .

والثانى من الوَجهين أنَّ عادةَ النَّاظمِ إذا نصَّ على الإطلاق وأن (٣) ينكره فى مقابلة تقييد تقدَّم له أو تأخَّر ، وعلى ذلك يجب أن

---

(١) فى (أ) بما .

(٢) كذا فى الأصل ، ولعل الصواب : وتلك .

(٣) فى الأصل : " وأن " .

يُحْمَلَ كلامـه ، ألاَ تَرى إلى مـا تقدم له فى تعريفِ العَـلمِ من قـوله : (اسمٌ يعيِّـن المُسمّى مُطـلقًا) أى : لا يعينه بقَيدٍ ، كما كان الضَّمير معينًا لمسماه بقيدِ الحُضور أو الغَيبة على ما فَسَّـر هو فى قوله فيه : (ومَا لِذِى غَيْبَـةٍ أو حُضـورٍ) وكذلك قولُــه فى " أى " (وَبَعْضُـهُـمْ أعْرَبَ مُطْلَقًا) يعنى وإن كان صدر وصلها ضميرًا انحذف ، لقوله قبل : (وَأعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَـدْرُ وَصلِـهَـا ضَـمِـيْـرٌ انحَـذَفْ) وعلى هذا التَّـرتيب جَـرى فى كـلامـه النَّص على الإطلاق إذا اعتبرته ، وإذا ثبت هذا فـالذى تقـدَّم له من التَّـقـييد هـو بحسب التنكير والتأنيث خاصةً ، فإلى ذلك يصرف الإطلاق خاصةً (1) من غير شك ، وما سوى ذلك فتعسف على كلامه بغير دليـل ، مع إهمالِ دليــلٍ خلافه ، فالَّذى تحصَّــل : وجوب حمله على الاحتمــال الأول ، واللّـه أعلم .

ثم شرع فى التقسيم الثانى فقال : (وَلَـدَى البُعْـدِ انْطِقًا بالكَافِ ...) إلى آخره ، لدى تُرادِفُ (2) فى المعنى عِنْدَ .

وقوله : (انطقا) أراد انطقن بنون التَّوكيــد ، إلا أنه وقف عليـها بالألفِ كـما يَجب ، وأراد أنك تَنطق بالكافِ مع البُعـدِ ، أى : مع بعد المُشـارِ إليه منك، وهذا ظاهرٌ فى أن مـا تقدَّم إنما هو فى الإشارة إلى غيـر البَعـيد وهو القَريب ، وظاهرُ اللَّفظ هنا يَقتضى أمرًا غير مقصـودٍ ، وهـو أنَّك إذاأردت الإشـارة إلى البعيد اقتصرت على الكاف وحدها ، أو مع اللام ، وهذا غيـر صحيحٍ وإنَّما مراده بالنُّطق بذلك زيادةً على ما تقدَّم من الأدوات ، حتى كأنه قال : انطقنْ (3) بالكافِ مُصاحبًا لما تقدَّم .

---

(1) ساقط من (أ) .

(2) فى الأصل و (أ) و (س) تزاحم والتَّصحيح من (ق) .

(3) فى (أ) انطق .

وإن قال قائلٌ : من أين يُفهم له هذا ؟ قيلَ : يفهـم له إذا جعـل قوله : (بالكاف) متعلقًا باسم فاعل محذوف حال من معمول لا نْطقِا محذوف لدلالة الكلام عليه ، والباءُ في " بالكاف " باءُ الملابسةِ والتّقـدير : ولدى البعد انطقا بما تقدم من الأدوات ملتبسةً بالكاف .

فإن قلت : وهل تَقَعُ الحَـالُ من الـمَحْذُوفِ ؟

فـالجَوابُ : نَعَم / ، إذا كـان في حكم الـمَنطوق به كـهـذا الموضع/١٧٤ نحـو : قـولك الذي لقيت راكبًا زيدٌ ، أي : لقـيته ، فـالحالُ من الضّمـيرِ المحذوفِ وهذا ظاهرٌ ، فلو جعلت بالكافَ متعلقًا بـ (انطق) لم يكن في الكلامِ ما يدل على الـمَعنى المراد منزّلاً على الأحكام اللّـفظية وأوهم معنًى غيرَ صحيحٍ كما مرَّ وقد حَصل من هذا الكَـلام تقسيم أسماءَ الإشارةِ إلى قسمين :

قسم يشارُ به إلى القريب وهو ما تقدم ودَلَّ عليه ذكر القسم الثاني وهو المشار به إلى البَعـيد في قوله : (وَلَدَى البُعْـدِ انْطِقَا) بكذا يعني أنك تزيد إذا أشرت إلى البعيد على ما تقدّم كافًا وحدها مع بقائِـها على ما كانت عليه في التّذكير والتانيث والإفراد والتّثـنية والجَمع ، فتقول للمُفـــرد الـمُذكَّـرِ ذَاكَ ، وللمُـؤَنَّثِ تَاكَ أو تِيْـكَ أو ذِيْـكَ ، وللمُثنى الـمُذَكَّرِ ذانِـكَ وذَيْنِك وللمُؤَنَّثِ تانِك وتَيْـنِكَ ، وللمَجمـوع مطلقًا أولاكَ وأُولئِـكَ ، وهذا الثّـاني أكثرُ وأولى والأولُ جائـزٌ ، ومنه قول مُسافِعِ بن حُذَيْفَــةَ العَبْسِيِّ (١) :

---

(١) في الأصل مسامح بن جذيمه
شاعر فارس من شعراء الجاهلية ، الخزانة : ٣٦٠/٢
والشاهد مع أبيات ثلاثة في الحماسة : ٢٨٢/٢ (رواية الجواليقي) وإعرابها لابـن جني : ١٣٩ ، وشرح الكافية : ٣٣٥/١ ، والخزانة : ٣٥٨/٢ .

أُوَلاكَ بَنُــو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَــا　　　جَمِيعاً وَمَعْرُوفٍ أَلَمّ وَمُنْكَــرِ

وقالَ ذُو الرُّمة (١) :

أُوَلاكَ كَأَنَّهُـــنَّ أُوَلاكَ إلاّ　　　شَوًى لِصَوَاحِبِ الأَرْطَى ضِئالا

ومن إلحاقِ الكاف تَا وتِي قَول أَبِي النَّجم (٢) :

جِئْنَـا نُحَيِّيكَ ونَسْتَجْدِيكَــا　　　فَافْعَلْ بِنَـا هَاتَاكَ أَوْ هَاتِيكَــا

وقد تَلحق اللاّم مع الكافِ وذلك قَوله : (نُوْنَ لاَمٍ أَوْ مَعَـهْ) يريد أنَّ الكافَ تَلحـق مع اللاّم فـي الإشـارة إلى البَعيـد فتقـول : ذَلِـكَ وتِلْـكَ وتِيـكَ وتَـالِكَ وأُولالِكَ وما أشبه ذلك أنشد يَعْقُوبُ (٣) :

أُوَلا لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً　　　وَمَنْ يَعِظُ الضُّلاّلَ إلا أُوَلالِكَــا

وأمَّا ذَانِكَ وتَانِكَ فلا تلحقهما اللاّمُ البَتَّــةَ ، وكذلك ذِي وذِهِ إذا قلت : ذِيك لا تقـول : ذلك ولا ذيلك ، كمـا تقـول : تلك وتيلك . فـإن قلتَ : فكلامُ النّاظمِ إذًا معترضٌ حيث أشعر باللّحاقِ ، فإنه خيّر بين اللاّم مع الكاف وبين الكاف وحدَها

---

(١) ديوان ذى الرمة : ١٥١٣/٣ ، من قصيدة أولها :

أراح فريق يرنك الجمـــالا　　　كأنهم يريـــــدون احتمالا

فبت كأنني رجـــل مريض　　　أظن الحى قد عزموا الزيالا

يمدح بها بلال بن أبى بردة عامر بن أبى موسى الأشعرى والى البصرة وقاضيها المتوفى سنة ١٢٦ هـ .

(٢) لأبى النجم .

(٣) هـو ابن السكيت ، والبيت فى إصلاح المنطق : ٣٨٢ وروايته ، وهل يعظ وعجزه فى نوادر أبى زيد : ٤٣٨ .

* ألم تك قد جربت ما الفقر والغنى *

والبيت لأخى الكلحبة العرنى يرد عليه ، وهو أيضا فى المنصف : ٢٦٦/١ ، ٢٦/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦/١٠ ، والخزانة :١٩٠/١ .

مطلقًا ، ولم يَستَثْنِ فى هذا التَّخيير أداة دُون أُخرى ، فاقتضى جواز اللَّحاق أنَّ ذلك يصحُّ فى ذِيك ، وفى المُثنى كما صحَّ فى المُفرد المنكرِ أولاء وفى المَجموع ، وهذا غيرُ صحيحٍ .

فالجوابُ : أنه ليس مقصودُه بقوله : (ولَدَى البعْدِ انْطِقًا بالكاف حَرْفًا دُونَ لامٍ أوْ مَعَهْ) التَّنبيه على لَحَاقِ اللامِ مُطْلَقًا فى كلِّ أداةٍ تَقَدَّم ذِكرُها وإنَّما قصدُهُ أنَّ الكافَ على الجملةِ تَدلُّ على البُعد ، فإذا أردتَ البَعيد أتيتَ بها ولاشَكَّ أنَّ الأمرَ كذلك .

وأمَّا قولُهُ : (دُوْنَ لامٍ أوْ مَعَهْ) فالمقصودُ التَّنبيه والتَّنكيت على مخالفةِ مَن يَرى أنَّ الإشارةَ للبَعِيْدِ إنما تكونُ باللامِ ، فإذا تَركت اللامَ فهو إشارة إلى المُتوسطِ بين القَريبِ والبعيدِ ، وهو مذهبٌ مشهورٌ للمُتَأخرين من النَّحويين ، وإذا كان هذا قَصده الأعظم بقى النَّظَرُ فى لَحَاقِ اللامِ وعدم لحاقِها ليس مَقصوداً أولاً ، وإنما تكلَّم فيه بالانجِرارِ فيقف موضع لحاقها على اللّغة أو على غَير هذا الكتاب ، فإذًا لا اعتراضَ عليه فى هذا المَوضع ، وحين ذَكَرَ أنَّ الكافَ تلحق دلالةً على البُعدِ بيَّن فيها حكمًا لابدَّ من بَيَانِه لما ينبنى عليه بقوله :" حرفا " وهو حال من الكافِ ، يعنى أنَّ الكافَ اللاَّحقةَ هُنا ليست اسمًا ككاف الضَّمير ، وإنَّما هى حرفٌ من الحروف ، وهذا هو مذهبُ سيبويه والبَصريين وأَصلها عندهم الاسمية على ما ذكره ابن جنى [1] إلا أنَّها جرد عنها معنى الاسمية وأتى بها للمَعنى الزَّائد على ذلك وهو معنى الخِطاب ، كما جُرِّدت الضَّمائر عن معنى الاسمية حين جعلت فُصولاً ، وباب التَّجريد شائعٌ فى كلامِ العربِ ، وعلى هذا لا موضع لها من الإعراب ، والدَّليل على صحةِ هذا المَذهب هو أنَّه لا يخلو لو كانت اسمًا من أن تكون مرفوعةً أو مَنصوبةً أو مَجرورةً ، فلا يجوزُ أن تكونَ ١٧٥//

(١) سر صناعة الإعراب : ٣١٩/١ .

مرفـــوعةً ، لأنَّ الكاف ليست من ضَمائر الرَّفع ولا مَنصـــوبة أيضًا ، لأنك إذا قلتَ : ذلك زيد فـلا ناصب هنا للكافِ ولا مَـجرورة ، لأنَّ الجـر إنَّمـا هـو فى كلامـهم من أحد وجهين : إمَّا بحرفٍ ، وإمَّا بإضافةِ اسم ، ولا حرفَ جرٍّ هنا ، ولا يجوز أيضًا أن يضاف اسم الإشارة من قبل أنَّ الغرضَ فى الإشارة إنَّما هو التَّخصيص والتَّعريف ، وأسماءُ الإشارة معارفُ كلُّها قد استغنت بتعرفها عن إضافتها ، وإذا كان من شروطِ الإضافة أنَّه لا يضافُ الاسمُ إلا وهو نكرةٌ فما لا يجوز أن يتنكر [1] البتة لا يجوز أن يضاف البتـة ، وأسماءُ الإشارة مما لا يجوزُ تنكرها فلا يجوزُ إضافتها ولأجلِ هذا لم يَصح فى الكَافِ والهاءِ فى إيَّـاك وإيَّاه ونَحوهما أن تكونَ اسمًا ؛ لأنها لا تكونُ إلا [2] معارفَ ولا يَجوزُ تَنكيرها البَتَّـة ، وقد تقدَّم فى الضمائر ما يستدل به على فَســـادِ كونِ الكافِ هنا اسماً ، فانقل معناه إلى هنا ، ثم قال : (وَاللاَّمُ إن قَدَّمْتَ هَـا مُمْتَنِعَـهْ) لما قدَّم أن اللاَّم يجوز لحاقـها مع الكافِ ذكر أنَّها تَلحق إذا فقدت ها وهى ها التَّنبيه ، وأمَّا إذا لحقت ها ولا تلحق إلا متقدمةً على اسمِ الإشارةِ ، لذلك قال : إن قدمت ها فلا تلحق اللامُ مَعَهَا [3] فهما أعنى " ها " واللام كالمُتَعَـاقبين على اسمِ الإشـارةِ إن لَحِقَ هذا لم يلحق هذا ، فـلا يَجتمعـان البتَّـةَ إلا فى شعرٍ، أو فى نادرٍ من الكَلام ومنه قَولُ الشَّاعرِ [4] :

---

(١) فى (أ) ينكر .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) البيت للعَرجى ، وهو فى ديوانه : ١٨٢ ، وربما نُسب إلى المجنون فى ديوانه : ١٦٨.
والشاهد فى : أمالى ابن الشَّجرى : ١٣٠/٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، والإنصاف : ١٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦١/١ ، ١٣٤/٣ ، ١٣٥/٥ ، ١٤٣/٧ ، وخزانة الأدب : ٤٥/١ ، ٩٥/٤ .

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانَ شَدَنَّ لَنَـــا مِنْ هاؤُلِيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

فتقول : إذًا جاءَنى ذَا وهَـذا ، وجاءَتنى تَـا ، وهَاتَا ، وذى ، وهاذى ، وتى ، وهـاتى ، وذان ، وهـاذان ، وتان ، وهـاتـان ، وأولاء ، وهـؤلاء . وتقـولُ أيضًـا : جـاءنى ذاك ، وهاذاك ، (١وذلك ، وتلك ١) ، وتـاك ، وهـاتاك ، وتـيك ، وهاتيك ، ومنه قول طَرَفَــةَ (٢) :

رَأَيْتُ بَنِى غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِى وَلاَ أَهْلُ هذاك الطِّرَافِ المُمَدَّدِ

وقالَ أبو النَّجـم (٣) :

جِئْنَـا نُحَيِّيكَ ونَسْتَجْدِيكَـــا فَافْعَلْ بِنَا هَـاتَاكَ أَوْ هَاتِيكَـا

ولا تقـول : هَاذلِكَ ، ولا هاتلك ، ولا هـاتالك ، ولا هؤلالك ، ولا مـا أشـبـه ذلك ، كأنَّهم كرهوا كثرةَ الزَّوائد على الكَلمة الواحدة .

وفى قَولِهِ : (وَاللاَّمُ إنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَةْ) ما يدُلُّ على جـوازِ لحـــاق " ها " لاسمِ الإشارةِ مقدَّمةً عليه ، لأنَّ ترتيبَ ما نكر من الحُكم فيها مع اللاَّم إنما يكون بعدَ صحَّة لحاقها ، وذلك صحيحٌ كما تقدَّم تمثيله ، ولـمَّا لم يبين وجهَ لحاقها ولا لأىِّ معنى لَحِقَت دلَّ ذلك على أنَّـها تَلحق لما تقرَّر فيها من معنى التَّنـبيه والتَّأكيـد ، لا لغيرِ ذلك ، وقد نصَّ فى " التسـهيل " (٤) على أنَّهـا هـى لا غيرها ، فهى إذًا داخلةٌ لمعناها خلافًا لمن زَعَـمَ خلافَ ذلك .

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) ديوانه طرفة : ، والبيت من معلقته المشهورة والشاهد فى المنصف : ٤٨/٣ ، والعينى : ٤١٠/١ .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) التسهيل .

وقد يَدلُّ قوله بعدُ : (وَبِهُنَا أَوْ هَاهُنَا / أَشِرْ) على أنّها تَلحق/١٧٦ لأمرٍ زائدٍ على التّنبيه ، وإذا تقرّر هذا بقى النّظرُ فى كلامِ النّاظِمِ فى هذا الفَصلِ فى أمرين : الأولُ فى تقرير[1] الخِلافِ الذى أشارَ إليه وذلك فى مَسألتين :

إحداهما : فى تحقيقِ مراتبِ الإشارةِ بحسبِ المُشار إليه فهى عنده مرتبتان : مرتبةُ بُعد ، ومرتبةُ قُربٍ ، وعندَ الجُمهورِ ثلاثُ مراتبٍ : مرتبةُ قربٍ ، ومرتبةُ بعدٍ ، ومَرتبةُ توسُّط بين القُربِ والبُعد . فللمذكّر فى الدُّنيا هذا ، وفى الوسطى ذاك ، وفى البُعدى ذلك ، وفى التّثنية هذان فى الدُّنيا ، وذانِكَ فِى الوُسطى وذانّكَ فى البُعدى بالتّشديد ، وللمؤنّث فى الدُّنيا هذه ، وكذا فى أخواتها من غيرِ كافٍ ، وفى الوسطى تِيْك ، وفى البُعدى تِلك وتّالك ، وفى التثنية فى الدنيا هاتان، وفى الوُسطى : تانك ، وفى البُعدى : تانّك بالتّشديدِ وفى الجَمعِ من النّوعين : أولاءِ فى الدنيا ، وأولاكَ فى الوُسطى ، وأولئِكَ وأولالِكَ فى القُصوى . وعلى هذه الطّريقة جَرى أكثر المتأخرين ، واستدل فى " شرح التسهيل " [2] على صحّة ما ذهب إليه بخمسة أوجه :

أحدُها : الإجماع على أنّ المُنادى ليس له إلا مرتبتان : مرتبةُ القَريب : تستعمل فيها الهَمزة ، ومرتبةُ البَعيد وما فى حُكمه : تستعمل فيه بقية الحروف وهو والمُشار إليه شبيه بالمُنادى ، فليقتصر فيه على مرَتبتين إلحاقًا للنّظير بالنّظيرِ .

والثانى : أنّ المَرجوعَ إليه فى مثلِ هذا النّقلُ لا العَقلُ ، وقد روى الفَرّاء أنّ بنى تميم يقولون : ذيك[3] وتيك بغيرِ لامٍ حيث يقول

---

(١) فى (أ) تفريق .

(٢) شرح التسهيل : ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ .

(٣) فى (أ) ذاك .

الحِجَازيُّون : تلك وتالك[1] باللاَّم . وأنَّ الحجازيين لايَستعملون الكاف من غيرِلامٍ وأن التَّميميين ليس من لُغتهم استعمالُ الكافِ مع اللاَّم فلزمَ من هذا أنَّ اسمَ الإشارةِ ليس له إلاَّ مرتبتان : إحداهما : للقُرب ، والأخرى : لأدنى البُعد وأقصاه .

والثَّالثُ : أنَّ القرآن ليس فيه إشارةٌ إلا بأداةٍ مُجردة من الكاف واللاَّمِ معًا أو بمصاحبة لهما معًا ماعدا المُثنى والمَجموع ، فلو كانت الإشارة إلى التوسط بكافٍ لا لامَ معها لكان القُرآنُ غيرَ جامعٍ لوجوهِ الإشارةِ وهذا مَردودٌ بقوله تعالى [2] : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَىْءٍ ﴾ .

والرَّابع : أن التَّعبيرَ بلفظِ ذلك عن مضمون الكَلامِ المتقدم على إثْرِ انقضائه شائعٌ فى القرآن وغيره من غيرِ واسطةٍ بين النُّطقين كقول الله تَعالى [3] : ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ ، ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ [4]، ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [5] ، ﴿ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّه ﴾ [6] . يعنى فاعتَبر البعد على الجُملة مع أنَّه ليس بموضع بُعْدٍ ، بل هو أقربُ لاعتبار حالةِ التَّوسط ، فلو كان التَّوسط مُعتبرًا بإشارة لا يُشاركها فيها غيرها لكانت هذه المَواضعُ جديرةً بذلك ، لكن ذلك غيرُ واقعٍ فدلَّ على أن قَصدَ التَّوسط غيرُ معتبرٍ .

والخامس : أنَّ المَراتب لو كانت ثلاثًا لم يكتفِ فى التَّثنية والجمع

(١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة النحل : آية : ٨٩ .

(٣) سورة الكهف : آية : ٦٤ .

(٤) سورة يوسف : آية : ٥٢ .

(٥) سورة الكهف : آية : ٨٢ .

(٦) سورة الممتحنة : آية : ١٠ .

بلفظين لأنَّ فى ذلك رجوعًا عن سبيل الإفراد وفى اكتفائهم بقولهم : هذان وذانك وهؤلاءِ وأولئك دَليل على أنَّ ذاك وذلك مستويان وأن ليس للإشارةِ إلا مرتبتان ، ثم اعتذر عن تَشديد النُّون / وحمله على/١٧٧ التَّعويض مما حذف من الواحد ، وقد ذكر ذلك فى باب المَوصول حسبَ ما يأتى (١) وردَّ قولَ مَنْ زَعَمَ أنَّ التَّشديدَ مثل اللاَّم فى ذلك وهو قول المُبرد ، لكنَّه لم يذكر اختصاص ذلك بالبعيد دون ذَاك (٢) ، بل قالَ : إنَّ التَّخفيفَ فى ذان نظير ذاك والتَّشديد نظير ذلك ، فنزَّله المُتأخرون على ما قَصَدُوه من إثبات المَراتب الثَّلاث .

المسألة الثانية : فى تحقيقِ معنى " ها " مع اسم الإشارة ، ومعنى المَدّ فى أولاء ، وقد تقدم أنَّ النَّاظمَ قائلٌ بأن هاء التَّنبيه لا تفيد فى أسماءِ الإشارةِ معنى زائدًا على التَّنبيه ، وأنَّ المدَّ فى أولاء لا يُفيد زيادةَ معنى على مَعنى أُولى المقصورة ، وقد خالفَ الشَّلوبين فى المَوضعين فجعل مدَّ أولاءِ قد يُفيد انتقالَ اسمِ الإشارةِ من مرتبتِه التى هو فيها إلى مرتبة أبعد وكذلك " ها " تُفيد عنده الانتقال ، فأمَّا " ها " فمُطلقًا وأمَّا المَدُّ ففى أحدِ الوجهين ، وفى الوَجه الآخر لا يُفيد شيئًا ، وكذلك تشديد النُّون عنده يفيد الانتقالَ فى أحدِ الوجهين ، وبَنى على ذلك أنَّك تقول فى المرتبة الدُّنيا للواحد المذكر ذَا ، وفى التَّثنية ذان ، وفى الجمع أُولى مقصورًا ، وفى الوُسطى ذاكَ وهَذا ، وفى التَّثنية ذانِك وهَذان ، وفى الجَمعِ هؤلى وأولاك بقصرهما وأولاء بالمد فى أحدِ الوجهين ، وفى الآخر هو فى الدُّنيا وفى القصوى ذلك وهذاك ، وفى

(١) ساقط من (أ) .
(٢) فى (أ) ذانك .

التَّثنية ذانِّك بتشديد النُّون فى أحدِ الوجهين ، وفى الآخر هو فى الوسطى ، وفى الجَمعِ أولئك وهؤلاء بالمَدِّ فيهما فى أحد الوَجهين ، وفى الآخر هو فى الوسطى ، وأولالك وهؤلاك بالقَصرِ فيهما ، ثم ذَكَرَ [1] نحو ذلك فى المُؤَنَّث ، وذكر أنَّ الأصلَ فى هذا التَّرتيب أنَّ الكافَ واللام والهاء زيادةٌ على الكلمةِ التى هى اسمُ الإشارةِ ، فمتى كانت الإشارة باسمها مجرَّدًا فينبغى أن يكون للمَرتبة الدُّنيا ، لأنَّها أقلّ ما يكون من اللَّفظِ فى هذا البابِ ، إلا أنْ يكون فى اسمِ الإشارةِ لُغتان إحداهما أمدُّ من الأُخرى ، فربَّما حكم لذلك المدّ بحكمِ زيادةٍ من الزَّوائدِ ، وربُما لم يُحكم ، وإنْ أُضيفَ إلى اسمِ الإشارةِ من هذه الزَّوائد واحدٌ أو ما حكم له بحكمه كان للمَرتبة الوُسطى ، لأنَّه فى المرتبة الثَّانية من اللّفظ ، وإن أُضيف إليه منها اثنتان كان للمَرتبة القُصوى ، لأنَّه فى المرتبة الثَّالثة من اللَّفظ ، وليس بعدها رتبةٌ ، ولذلك لايَجُوزُ : هذلك ولا هؤلالك ، فأما هؤلائك فإنَّ المدَّ [2] قد لا [2] يحكم له بحكمِ الزَّوائد كما تقدَّم ، ولم يقل أولائك بالمد وزيادةِ اللاَّم ، وكذلك هؤلائك لا يقال بالمَد وزيادةِ اللاَّم ، استثقالاً لتوالى الكسرتين ، وكذلك ذانِّك وما كان مثل ذلك ، هذا ما قال الشَّلَوْبِين [3] وكلُّ ما رَدَّ به المُؤَلِّف مذهبَ الجُمهورِ فناهضٌ فى ردِّ هذا المذهبِ مع زِيادة أنه مذهب مخترعٌ لم يسبقه إليه فيما أظنُّ أَحَدٌ ، وإنَّما جَرَّأه[4] عليه قاعدة إمساس الألفاظ أشباه المَعانى وهى لا تَنْهَضُ دون

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) شرح الجزولية : ٧٦٠ .

(٤) فى الأصل : أجراه والتصويب من (أ) .

سَمَاع ، والعَجَبُ من ابن الضَّائع سلَّمَ هذه الطريقة لكن / جعل ذلك/١٧٨ من باب الأَوْلَى لا على الوجوب ، فالحق خلاف ما قال ، إذ ليس فى السَّماع ما يدلُّ على خلافِ ما قَال والله أعلم ، وأقوى أدلةِ المُؤَلِّف فى مسألته دليل السَّماع ، وما عداه فللنَّظرِ فيه مجالٌ .

الأمرُ الثَّانى : فيما عسى أن يرد على النَّاظم فى بعضِ أطرافِ المسألةِ وذلك سُؤَالان :

أحدُهُما : أنَّه نصَّ على لَحَاقِ الكاف فى البُعدِ ، ولم يُبَيِّن اختلافها بحسب المخاطب من كونها لمذكر أو مؤنثٍ مفردٍ أو مثنى أو مجموعٍ ، وهى ستة أحوال فى الخطاب ضَرورية ، وكلٌّ واحدٍ من تلك الأحوال يتصورُ الإشارة معه إلى مَذَكَّرٍ أو مُؤَنَّثٍ مفردٍ أو مثنى أو مجموعٍ ، فإنَّك قد تشير إلى مُفردٍ مذكَّرٍ مع اختلاف المخاطب إلى ستة الأحوال وإلى مثناه وإلى مجموعه كذلك ، وقد تُشير إلى مفردٍ مُؤَنَّثٍ مع الأحوالِ السِّتة وإلى مُثَنَّاه وإلى مجموعه كذلك ، فهذه ستَّةٌ وثلاثون وَجهًا هى أصولُ البابِ ، وعلى ذكرها احتوى بابُ المُخاطبةِ المُترجم عليه فى كتبِ [1] النَّحويين وهو من مُلَح العربية الضَّرورية ، لكن النَّاظم لم يعرج على بَيَانِها ، وكان من حقِّه ذلك فكان كلامه مُعْتَرَضًا .

والثَّانى : أنَّه لما أشارَ إلى إلحاق " ها " التَّنبيه عند عدم اللام ، ولم يقيد ذلك ظَهَرَ من قوَّة كلامه أنَّ لحاقَها مع وجودِ الكافِ ومعَ عدمِها على سواءٍ فى الجَواز وليس كذلك ، بل قد ذَكر هو [2] فى " التَّسهيل "[3] أن لَحَاقَها المُجرَّدَ من الكاف كثيرٌ فى الكلامِ ومع الكافِ قليلٌ ، بل عدم

(١) فى الأصل كتاب .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) التسهيل : ٤٠ .

لحاقها المُجَرَّدَ قليلٌ ، ولذلك لا تَجِدُ فى القرآن الكَريم اسم إشارةٍ مجرّداً من الكاف وهاءِ التَّنبيه أيضًا معًا ، ولما وَقَعَ فيه الفَصل بين ها (١) واسم الاشارة بـ " أنتُم " أُعيدت فى أكثرِ المَواضعِ كقوله (٢) : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ ﴾ ، ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ ﴾ (٣) ، ولم يقَع غير مكرّر معه " ها " إلا فى قوله (٤) ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ ، فهذا دليلٌ على قوةِ لحاقِها وأن غيرَه قليل ، وأمّا إذا لحقت الكاف فلحاق " ها " معها قليلٌ وهو نصُّ ابن مالك فى " التَّسهيل " ، وإذا كان كذلك فهذا الإطلاق غيرُ محرَّر ، وقد يُعتذر عن الأول بأن يقال : لعله سكت عن بيان اختلافها لما تقدَّم له مثل ذلك فى فصل " إيّا " من باب الضَّمائر ، فقد أشارَ هنالك إلى الاختلاف وبين أنَّ التَّفريعَ ليس مشكلاً ، وهو اعتذار ضَعِيفٌ .

وعن الثَّانى : بأن قوةَ كلامِه إنَّما تَقتضى الجَواز على الجُملة ، فإنَّ التَّسويةَ بين الوجهين معنى زائدٌ على مطلقِ جوازِهما ، كما أن التَّفضيل بينهما كذلك على صدق المُختلفين فى القوَّة والضَّعف ، كما يَصدق على المُتساويين صدق الأعمِّ على الأخص ، وهذا ظاهرٌ فلا اعتراضَ عليه .

وقوله : (إنْ قَدَّمْتَ هَا) " ها " ليس بضميرِ نصبٍ متَّصلٍ ، وإنَّما هى ها التَّنبيه تُكتب مُنفصلةً من الفعلِ ، لأنَّها اسمٌ ظاهرٌ .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة آل عمران : آية : ٦٦ .

(٣) سورة النساء : آية : ١٠٩ .

(٤) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .

ثم قال :

وَبِهُنَا أو هَا هُنا أشِرْ إلى ... دَانِي المكَانِ وَبِهِ الكَافَ صِلاَ

فِي البُعْدِ أوْ بِثَمَّ فُهْ أوْ هَنَّا ... أوْ بِهنَالِكَ انْطِقًا أوْ هِنَّا

هذا هو النَّوع الثَّاني من نوعي الإشارة وهي الإشارة إلى المَكان، فاعلم أنَّ الإشارة إلى المَكان لا تَنفصل من / الإشارة إلى/١٧٩ الأشخاص وغيرها إلاَّ بكون اسم الإشارة ظَرْفًا ، فإنَّك إذا أردت الإشارة إلى المكان من غيرِ إرادة كونه ظرفاً تُجريه مُجرى الأشخاص ، فكما تَقول : أعجبني هذا الرَّجل ، وهذا الفعل كذلك تقول : أعجبني هذا المكان وهذا الزَّمان ، فلا يَنفصل المكان من غيره إذا لم تَقصد فيه كونَه ظرفًا، فأمَّا إذا قَصدت كونه ظرفاً فأشرت إليه ، فالخاص بهذا النَّحو لفظ هنا ، وما نكر معه لا يُشار بها إلا إلى المكان من حيثُ كونُه ظرفًا بخلافِ هذا وأشباهه فإنَّ الأمر فيها مطلقٌ ، فقد تُشارك هُنا فيما اختصت به نحو قوله تعالى : " إنَّما تَقْضِي هَذِهِ الحَيَاةَ الدُّنْيَا " فإذا ثَبَتَ هذا فلا يُشار بهُنا ونحوه إلى المكان إلا بقيدِ كونه ظرفاً لفعلٍ ، والناظم لم يأتِ بهذا القَيد ، بل أطلقَ القَول بأنَّها يُشار بها إلى المَكان، وهذا الإطلاق غيرُ صَحِيْحٍ لاقتضائه جَواز قولك : هُنا موضعُ زَيْدٍ ، في معنى هذا موضع زَيْدٍ ونحو ذلك ، وأيضًا لما خصَّ الإشارة إلى المكان بهُنا ونحوه بدليل تقديمه المَجرور لأنَّ معناه الاختصاص كأنَّه قال : أشر بهذه الأشياء إلى المكانِ لا بغَيرها اقتضى ذلك أنَّك لا تشير إليه بهذا وما نكر معه فلا تقول : هذا موضعُ زيدٍ ولا هذه بقعةُ عَمْروٍ ولا قَعَدْتُ هذا المكان ولا ما أشبه ذلك وهذا كله غير مستقيم وقد احتَرَزَ في " التَّسهيل " (١) من هذا الاعتِراض بقَوله : ويُشار إلى المكان بهنا لازِمَ

---

(١) التسهيل : ٤١ .

الظرفية أو شبهها .

والجَوَابُ : أنَّ النَّـاظم قد أتى بما يُشعر بقيدِ الظَّرفية ، وذلك أنَّ لفظَ الزَّمـان والـمَكان إذَا أُطلق فى عُـرف النَّحــويين يراد به المكان من حيث هـو ظرفٌ لفعلِ والزَّمـان كذلك ، إمَّا على حـذفِ المُـضاف كـان الأصل ظرف الـمَكان وظرف الزَّمان ، وإمَّا لأنَّه صار اسماً له عرفاً وقد يَسـتـعـمل ذلك النَّـاظم ، ألا تَرى إلى قـولِـه : (وَقَـدْ يَنُـوْبُ عَنْ مَكَـانٍ مَـصْـدَرٌ) وأراد عن ظَـرفِ الـمَكانِ ، فـهـو إنَّمـا أراد هنا بالمكانِ ظرفَ المكانِ، وقـد عُـرف أنَّ أداةَ الإشـارة بحـسبِ المُـشـار إليـه فـإن كـان مفعــولاً فهو مفعـولٌ أو فاعلاً فهو كذلك ، أو ظرفًا فهو على حسبه إذ هو قـائــمٌ فى الكلامِ مَقامـه ، فإذا أُشـــير إلى الظَّرف من حـيثُ هو ظرفٌ ، فاسم إشارته ظرفٌ مثله .

فقوله : (وَبِهُنَـا أَوْ هَاهُنَا أَشِرْ إلى دَانِى الـمَكَانِ) معناه أشِرِ إلى مـا وقعَ من الأمكنــةِ الـمَحسُـوسَـةِ مَنصوبًا على الظَّـرفيَّـةِ أو فى حُكمِ الـمَنصـوب على ذَلِكَ ، وَيلزمُ أن يكونَ اسمُ الإشـارةِ كـذلك ظرفًـا ، وإذا كان هذا مَقصوده كان قد أتى بالقَيْـدِ الصَّحِيْـحِ للإشـارَةِ بهذه الأدَوَاتِ ، وعند ذلك يكونُ التنبيه على اختصاصِ هنا وأخوته بالـمَكان وإخراج ذِى وذَا وما ذَكَرَ معهما عن ذلك صحيحًا إذ قد يُشار بها إلى الأمكنةِ من حيث هى أمكنةٌ ومن حيثُ تشـخُّصُها وإجراؤها مُجرى الأنَـاسِىِّ كزيدٍ وعمروٍ / ، فالأمرُ فيها أوسعُ ، فقد وَضَحَ أنَّ النَّاظمَ لم يُغفل مـا تَوَهَّـم/١٨٠ المُـعترضُ إغفَـاله واللّه أعلم ، ولنَرجع إلى تفسير كَلامـه . فقــولـه : (وَبِهُنَـا أَوْ هَـاهُنَا أَشِرْ إلى دَانِى الـمَكَانِ) الدَّانى هو القَرِيبُ ، يعنى أن هنا مـجردًا عن التَّنبـيه ، وهـاهُنا لاحـقًـا له التَّنبـيه أداتان من أدوات الإشـارة إلى المكانِ القـريبِ فتقول : جلست هُنا وأكلتُ هاهنا ، أى : فى هذا الـمَكان القَريب وتَقييده بالدَّانى يدلُّ على أن هاهُنا تقسيمًا بحسب

القُربِ والبُعدِ وأنَّهما عنده مرتَبَتَـان فقط مِن غيرِ تَوَسُّطٍ ، ويلزمُ على ماتقدَّم من مذهبِ الأكثرين إثباتُ مرتبة التَّوسُّطِ (١) وأنَّ لها هناك وللبُعدى هُنَـالِكَ ، وعلى طريقة الشَّلوبين يكون هاهنا فى مرتبةِ التَّوسط كهناك ، وكلامه هنا نصٌّ فى رد ذلك المَذهبِ ، وقد تقدَّم ما يكفى فيه وتَقييده الظَّرف بالمكانِ يدلُّ على أنَّ هذه الإشارة لا يُشار بها إلى ظَرفِ الزَّمانِ فلا تَقول : صُمْتُ هُنا ، تُريد هذا اليَـوم ، وهذا إنما هو أكثرُ فقد يُشار بهنا وهنالك وبهُنَّا إلى الزَّمان ، ومن ذلك قوله تَعالى :﴿ هُنَـالِكَ (٢) ابْتُـلِيَ الـمُـؤْمِنُون (٣) ﴾ ولم يتقدَّم غير ذكر الزَّمـانِ . وقوله (٤): ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ ﴾ بعد قوله (٥) :﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ﴾ ، ومن ذلك فى الشِّعر قول الأفوه الأودى (٦) :

وإذَا الأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وتَشَابَهَتْ ... فَهُنَـاكَ يَعْتَرِفُونَ أيْنَ الـمَفْزَعُ

ولـمَّا كان هذا قليلاً لم يَبْنِ عليه وجَعَلَ هُنا مختَصًّا بالمَكان .

ثمَّ قولُه :(وبِهُنَّـا أو هَاهُنَـا) فَخيَّر بينَ الأمرين نصٌّ فى جوازِ لحـاقِ

---

(١) فى (أ) الوسط .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) سورة الأحزاب : آية : ١١ .

(٤) سورة يونس : آية : ٣٠ .

(٥) سورة يونس : آية : ٢٨ .

(٦) الأفوه صلاءة بن عمرو بن مالك الأودى من مذحج شاعر جاهلى يكنى أبا ربيعة لقب " الأفوه " لغلظ شفتيه وظهور أسنانه كان سيد قومه وقائدهم فى حروبهم وهو صاحب الأبيات المشهورة :

لا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم ..... الأبيات

أخباره فى الشعر والشعراء : ٢٢٣/١ ، واللآلى : ٣٦٥ ، ومعاهد التنصيص : ١٠٧/٤ ، والشاهد فى ديوانه : ٧ ، وهو أيضا فى التذييل والتكميل : ٣٣/٢ ، وفى شرح الشواهد للعينى : ٤٢١/١ ، والهمع : ٧٨/١ .

ها لهُنا ، كما تَلحق ذَا وذى وأخواتِهِما ، وكذلك الحُكم فإن شئتَ قلتَ : قعدت هُنا ، وإن شئت قلت : قعدتُ هاهُنا .

ثم نكرَ القسم الثَّانى وهو قسمُ الإشارة إلى البعيد فقال : (وَبِهِ الكَافَ صِلاً فى البُعْدِ) الضَّمير فى "به" عائدٌ على هُنا والكاف مفعول بـ (صلا) ، وأرادَ صِلَنْ بنون التَّوكيد ، فأبدلَ للوَقفِ وبه متعلقٌ بـ (صلا) أيضاً ، وكذلك قَوله : " فى البُعْدِ " وهو على حذفِ المُضاف ، أى : فى إشارة البُعد أو فى إشارة ذى البُعد وهو فى المَكانِ البَعيدِ ، وقد يُحذف أكثرُ من مُضافٍ واحدٍ كقول اللّه فى القُرآن حكايةً (١) ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُوْلِ ﴾ ، أى: من أثَرِ حَافرِ فَرَسِ الرَّسول ، هكذا قالوا : فكذلك هُنا ، ويعنى أنَّ الإشارةَ إذا أردْتَها إلى المكانِ البعيدِ فإنَّك تَصِلُ بهنا الكافَ فتقول : جلستُ هناك أو هاهناكَ والألف واللاَّم فى الكاف للعهد وأحالَ على الكافِ المَذكورة الحَرفية ، ثم قال : (أو بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا) إلى آخره استدرك بهذا الكلام أدوات هى مثل هُناك فى الحكم فخيَّر فيها ، يعنى أن ثَمَّ - بفتح الثَّاءِ - وهَنَّا - بفتح الهَاءِ - وهِنَّا بكسرها مع تشديد النون فيهما - حكاهما السِّيرافى وغيره ، قال : والكَسرُ اردؤُها . وأنشدَ لذى الرُّمَّةِ (٢) :

هَنَّا وهَنَّا ومن هَنَّا لهُنَّ بِنَا ذَاتَ الشَّمائِلِ والأيمانِ هَيْنُومُ

وهنالك بالكافِ مع اللاَّم كلها يشارُ بها للمكانِ البَعيد فتقول رأيت زيدًا ثَمَّتَ(٣) . قال تعالى : " وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا ومُلْكًا كَبِيرًا " وتقول : رأيتكَ هَنَّا أو هِنَّا . ومنه قولُ الشَّاعرِ :

---

(١) سورة طه : آية ٩٦ .

(٢) ديوانه : ٤٠٩/١ .

(٣) فى الأصل ثمت هنا أو هنا .

كأنَّ وَرْساً خالَطَه اليَرَنَّا خالَطَه من هاهُنا وهِنَّا

ويقولون : تَجمعوا من هَنَّا ومن هِنَّا ، وحكى الفراء أن تَمِيْمًا تقول: هاهِنّا زيدٌ وأنشد :

تلقاه مقتسما تَبدو خليقته هَنّا وهِنّا وعَقلى غيرُ مقتَسِمِ / ١٨١/

وتقول : رأيتُك هنالك من غير إدخال ها التَّنْبِيهِ وتَخصيصه هذا اللَّفظ بالذِّكرِ مع أنَّه لمَّا ذكره بغيرِ لامٍ خيَّر فى ها التَّنبيه دليلٌ على أنَّ العَرَبَ لا تدخلها عليه وإلاَّ فلو لكان كذلك لكان ينبغى أن يقولَ : وبهنالك أو هَا هُنَالِكَ انطقن أو ما أشبه ذلك ، كما قال قَبل : (وبِهُنَا أَوْ هَاهُنَا أشِرْ) فإذًا لا يجوزُ أن تقولَ : هاهنالك ، وهذا موافقٌ لما تقدَّم فى النَّوع الأول وهو صحيحٌ بخلافِ ما تَلحقه الكَاف وحدها فإن " ها " يَجوزُ دُخولها عليه لقَوله : (وَبِهِ الكَافَ صِلاَ) أى : بِمَا تَقَدَّمَ من هنا أو هاهنا فتقول : هاهناك كما تقول ها ذاك (١) وهاتِيْكَ ولم يُنَبِّه النَّاظِمُ على لَحَاقِ الكاف لهَنّا أو هِنَّا ، مع أنَّهما عنده إشارةٌ إلى البَعيد ، كما نَبَّه على لَحَاقِها لهُنا المَضمومِ الهاءِ المُخَفَّفِ ، فاقتضى أنَّ الكافَ لا يَجوزُ أن تلحقهما فلا تقول : هَنّاك ولا هِنّاك ، وكذلك يَقتضى ألاَّ تلحقهما ها التَّنبيه ، إذْ لم يبين ذلك فلا تَقول على هذا هاهَنّا ولا هاهِنّا .

فإن قلت : وما الدَّليلُ على هذا القصد ؟ ولعله أغفل ذكر ذلك إحالةً على جواز مثله فى هُنَا وما تقدَّم .

---

(١) فى (أ) .

فالجواب : أن سياقَ كلامِه يعطى القَصدَ إلى ما ذكر ، فإنّه ذكَر فى هنا لحاق الكاف وفى هنالك لحاق اللام والكاف بعد أن ذكر لحاق الكاف وحدها فى قوله : "وبه الكافَ صِلاً فى البُعدِ" مع ما تقدم له من ذلك فى النّوع الأول ، فلو كان مراده الإحالة على ماتقدم لسكتَ عن ذكرِ ذلك فى هنا وهنالك ، ثم إنَّ تركَه لذكر ذلك فى هِنّا المَفتوحة الهاء والمكسورتها مع ذِكْرِهِ فى هنالك ، وهو معترض بينهما ما يشعر بأن ذينك اللّفظين هكذا جاءَ السّماع بهما ، فقد حَصَلَ من هذا أن هَنّا وهِنّا فيهما ثلاثةُ أحكامٍ ذكرها : اختصاصهما بالبعيد ، وأن لا تلحقهما ها التنبيه فى أولهما ولا الكاف فى آخرهما ، وعدم لحاق اللام من باب أولى ، أمّا كونهما للبَعيدِ فإن الجَوهرىَّ زَعَمَ خلاف ذلك ، وأنَّ معنى هَنّا معنى هُنا . وقال فى قولهم : تجمعوا من هَنّا ومن هِنّا ، أى من هاهُنا وهاهُنا ، وقد علِمَ أن هُنا للقريب ، فكذلك عنده هَنّا ، ولذلك بنى عليه جواز لحاق الكاف وهو الحكم الثالث ، وذكره على أنه مَحْكِيٌّ عن العرب فقال (١) : وهَنّا - بالفتح والتشديد - معناه ، هاهُنا ، وهَنّاك : أى : هُناك ، وكذلك السيرافى جعلها مكسورة الهاء ومفتوحتها كهُنا مطلقًا ، وقد حكى ابن مالك أيضًا لحاق الكاف ، ولحاقها على هذه الطريقة جارٍ على قياس هُنَا المضموم المخفف ، ولا يلزم عليه جواز لحاق اللام لأنها إنما تلحق بالسماع ، ألا ترى أنها لا تلحق المثنى ولا أولاء الممدود ، وما زعمه المؤلف من قلة لحاق الكاف مناسب لما لحقت به ، إذ ليس هَنّا فى الاستعمال كثيرًا كهُنا ، بل هو قليل ، فقل لحاق الكاف له لقلته هو فى نفسه ، وأما لحاق ها التنبيه فقد تقدم من حكاية الفراء عن بنى تميم أنهم يقولون : هاهِنّا ، ونص السيرافى على الجواز مطلقًا كَهُنا ، وإذا

---

(١) الصحاح : (هنا) .

كان كذلك فجميع ما زعم الناظم هنا غير ثابت ، أما " ثَمٌّ " فالحكم فيها ما ذكر من كونها للبعيد ولا تلحقها ها ولا الكاف فلينظر في صحة ما زعمه الناظم هنا وفي " التسهيل " ، فلعل الأمر كما ذكره غيره والله أعلم.

وقوله : (أو بِثَمٌّ فه) يقال : فاه بالكلام يفوه به ، أي لفظ به وما فُهْتُ بكلمة وما تفوهت بمعنى ما فَتَحْتُ فمي بها ، وهو مشتق من الفم إذْ أصله فوه / . ‎/١٨٢

* * *

المَوْصُــــولُ

المَوصولُ : عبارةٌ عن الكلمة التى تفتقرُ فى دلالتها على معنى الاسم التّامِّ إلى ما يَتّصِلُ بها فتستقلُّ حينئذٍ دلالتها عليه ، وتَصيرُ فى معنى الأسماءِ المستقِلّةِ بالدَّلالة ، وهذه الكَلمة [1] على نَوعين :

أحدهما : حَرفِىٌّ ، ولم يتعرَّض النَّاظم له فى هذا البَاب ولا فى غيره من حيثُ هو موصول ، بل من حيث له أحكام أُخَرُ ، ماعدَا " لو " المَصدرية ، فإنَّه أَهمل ذكرها فى هذا النَّظم لعدم شهرتها عندَ النَّحويين ، إِذْ الأكثُر لم يَتَكَلَّموُا عليها ، وذكر سائرَ المَوصولاتِ الحرفيَّةِ وهى : " أَنْ " و " أَنَّ " وما " وكى " المصدريات فى أبوابها ، لِما لها من الأحكام ، لكنَّه لم يُخْلِها من التنبيه على الموصولية فيها ، ألا تَراه قال فى باب " إِنَّ " : (وهَمْزَ إِنَّ افتح لسدٍّ مصدر مسدَّها) .

وقال فى بابِ إعمالِ المَصْدَرِ : (إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يحِلّ مَحلَّهَا) فنبَّه على ذلك المَعنى فيها بإشارةٍ خَفيةٍ ، وإنَّما يبقى له تَعيين صِلاتها ، وهذا قريبٌ قد يُؤخَذُ له من أبوابها ، فلذِلكَ لم يَعْتَنِ هنا بذِكرها ، بل قَصَدَ إلى النَّوع الثَّانى وهو المَوصولُ الاسمىُّ فقال :

مَوْصُولُ الاسْمَاءَ الذِي الأُنْثَى التى   وَاليَا إِذَا مَا ثُنــِّيَا لاَ تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيْهِ أَوْلِه العَلاَمَـــــــــهْ   وَالنُّوْنُ إنْ تُشْــدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

فقيَّده بقوله : (موصول الأسماء) لتَخرجَ موصولاتُ الحروف .

وموصولاتُ الأسماءِ يتعلَّق الكلامُ بها فى ثلاثِ مسائل : فى تعدادها ، وفى

---

(١) ساقط من (أ) .

صِلاتها ، وفى العَائد عليها ، وكلُّها بيَّنه النَّاظمُ .

وابتدأ بالمسألة الأولى فقوله : (موصول الأسماء) مبتدأ ، و (الذى) مُبتدأ ثَانٍ ، خبره محذوفٌ كأنَّه قال : منه الذى وكَذا وكَذا ، لأنَّ موصولَ الأسماءِ عامٌ يدخل تحتهَ جميع المَوصولات وقوله : (الأنثى التى) الأنثى مبتدأ أيضًا خبره محذوفٌ ، والجملةُ معطوفةٌ بحرفِ عَطفٍ حُذفَ ضَرورةً ، أى : ومنها الأنثى ، والتى بدل من الأنثى ، وجَعَلَ التى أنثى لما كانت دالـةً على الأنثى ، أو يكون الأنثى التى مبتدأ وخبرًا ، والجُملةُ معطوفةٌ على الجُملةِ الأولى ، والألفُ والَّلام فى الأنثى مثلها فى قَوله تَعالى[1] : ﴿ فإنَّ الجَنَّةَ هِىَ المَأوَى ﴾ كأنَّه قال : وأُنثاهُ التى ، ومثال ذلك : أعجبنى الذى أكرمتَهُ والتى أكرمَتْـها هند ، ودَلَّ الكلامُ على أنَّ الذى للمذكـرِ من حيث خصَّ التى للمُؤنث[2] ، والذى والتى فى كلامه إنمَّا أتى بهما على الُّلغةِ المَشهورةِ وهى الثَّابتةُ اليـاءِ من غير تَشديدٍ وإن كان الَّلفظ يحتمل غيرَ ذلك فمقصده ما ذكر ، ويدلُّ على قَصْدِ ثَبَاتِ الياءِ قوله إِثر هذا : (واليَا إذا مَا ثُنِّيا لا تُثْبِتِ) وعلى قَصْدِ عدمِ تَشديدها لفظه .

وفى " الذى " ثلاثُ لغاتٍ سوى هذه ، " الَّذِ " محذوفَةَ الياءِ مع بقاءِ الكَسْرَةِ ، " والَّذْ " - بتَسكين الذَّال - والذىُّ بالياءِ المُشَدَّدةِ .

وكذلك فى " التَّى " لُغتان سوى ما تقدّم الَّت - بغير ياء مع تسكين التاء أو بقاءِ كسرتها .

ثمَّ قالَ : (واليَـا إذَا ما ثُنِّيا لاُ تثْبِتِ) إلى آخره . الياء منصوبٌ بـ

---

(١) سورة النازعات : آية : ٤١ .

(٢) فى (أ) بالمؤنث .

"تُثبت " وقَصرَه ضَرُورَةٌ ، وضَميرُ " ثُنِّيا " للذى والَّتى و " ما " فى " ما تليه " يجوزُ نَصْبُهُ وهو المُختار من جهتين ويُجوز رفْعُهُ ، فإذا نَصبته فبإضمارِ فعلٍ من بابِ الاشتغالِ تقديره : بل أولِ ما تَليه أوله العَلاَمَةَ ، و " ما " عبارةٌ عن الحرفِ الذى قَبل الياءِ وهو الذَّال فى الذَّى ، والتَّاء فى التى ، و " تَلِى ":/ معناه تَتْبَعُ ، وأراد أنَّ الياءَ فى " الَّذى " و " التى " تُحذف إذا أرَدْتَ تثنيتهما وتَصيرُ علامةُ التَّثنيَةِ واليَةُ لِمَا قَبلَ اليَاءِ ، فتَقول فى الَّذى : اللَّذان واللَّذين وفى التَّى . اللَّتَانِ واللَّتَيْنِ ، وقد تَضمَّن هذا المعنى حكمين سوى ما ذُكر . ١٨٣/

أحدُهما : أنَّ التَّثنيةَ لاحقةٌ للذى والَّتى وقد تقدَّم معناها ، وأنهَّا زيادةُ ألفٍ ونونٍ رفعًا وياءٍ مفتوحٍ ما قبلها مع نونٍ نصبًا وجرًا ، تزاد فى آخر الاسمِ فيدلُّ بذلك على اثنين ممَّا كان يدلُّ عليه قبل ذلك لكنْ من غيرِ تغَيير للاسمِ المُثَنَّى ، فكانَ قِيَاسُ الذى والَّتى فى التَّثنية حيثُ ادَّعاها لهما أنَ يُقالَ : اللَّذيان واللَّتيان ، وكذلك فى النَّصبِ والجَرِّ اللذَيَيْن واللتَيَيْن ، كما تقول : القَاضِيان والقَاضِيَين إلا أنَّ العربَ لم تفعَل ذلك ، بل حَذَفَتْ أواخرها على غيرِ قِيَاسٍ ، وأولت العلامةَ ما قبلها ليُخالِفُوا بينها وبينَ الأسماءِ المُعربة فى التَّثنية فاحتاجَ النَّاظَم إلى بيان هذا التَّغيير فقال : (واليَا إذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ) إلى آخره ، وقد تَقدَّم فى الإشارةِ وجهُ هذه الدَّعوى . والثانى : أن المُثنى هو الذى والتى الثَّابتا الياءِ لقوله (١) : (واليَا إذَا مَا ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ) فنص على الحذف وذلك لا يكونُ إلا من ثُبُوتٍ ، وهذا ظاهرُ المُخالفة لما زَعَمَهُ فى " شَرْحِ التَّسهيل" (٢) من أنَّ العربَ استَغنت بتثنية الَّذِ دون الياء ، والَّت كذلك

(١) فى (أ) بقوله .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

عن تثنية الَّذى والَّتى بالياءِ وأنَّها لم تُثَنَّهما ، وما زَعَمَه هنا على ظاهرِ كلامه أبينُ ، إذ لا يدعى الاستغناء إلا بدليلٍ يدلُّ عليه كما قالوا فى مذاكير وملامح من أنه جمعٌ لما لم يُنطق به استغناءً عنه بذكر ولمحة وما أشبه ذلك .

فإن قلتَ : فالدَّليلُ قائمٌ ، وذلك مخالفة لسائر المُثنَّيات حيث لزِمَ فيه من الحَذفِ ما لا يجوزُ فى غيره ، قيل : على تَسليم مذهبه فى أنَّه مثنىً حقيقةً لا دليلَ فى الحذفِ ، إذ لا بُعد فى مَجئِ بعضِ الأشياء مُخالِفةً للقياسِ ، وأيضًا إنْ كان حذفُ الآخر فى التَّثنية مُسوِّغًا لدعوى الاستغِناء لزمكم ذلك فيما حذف آخره شُذُوذًا فى التَّثنيةِ من المُعرباتِ كقولهم فى تَثنية الخَوْزَلَى والخُنْفُسَاء وباقِلاَّء وعاشُوراء خَوزلان وخُنفسان وبَاقلان وعَاشوران على ما حكَاَه الفَرَّاء عن العربِ فإذا لم يجز أن يدَّعى الاستغناء فى هذه الأشياء وأشباهها إلا متعسِّفٌ فكذلك ها هُنا . ووجه ثالثُ : وهو أن ابنَ مالكٍ فى هذه الدَّعوى كالمُتناقض مع زَعمه فى تَشديد نُونيهما أنَّ ذلك تعويضٌ من المَحذوف ، وكيفَ يصحَّ التعويض (١ من المحذوف ١) ولا محذوفَ يعوَّض منه .

فإن قيل : هو - إنِ ادَّعى الاستِغناء - قد زَعَمَ أنَّ لغةَ " الَّذِ " بلا ياءٍ مخفَّفةٍ من الَّذى بالحَذف ، وإذا كان كذلك صار الأمرُ إلى أنَّ اللَّذان تثنية الذى بعدَ الحذف تَخفيفاً ، فالتَّعويض من المَحذوف صَحيحٌ .

قيل : فإذاً لا معنى لادِّعاء الاستغِناء ، بل صارَ الأمرُ إلى ما قاله هنا من أنَّ اللَّذان تثنية الذى ، وحذفت الياءُ فى التَّثنيةِ ، مع أنَّ دَعوى الحذفِ فى المَبنيات غيُر مقبولةٍ ، بل هى لغاتٌ مختلفةٌ ، وعلى ذلك أتى بها النَّحويون فيقولون : فى الَّذى أربعُ لغاتٍ ، وفى التى ثلاثُ لغُاتٍ أو أربع ، ولأجلِ ذلك لما

(١-١) ساقط من (أ) .

زَعَمَ الشلَوبين (١) أنَّ ماعدا الذى والتى المخففتى الياءِ ضَرائرُ . قال : لأنهم لم يحكوها فى الكلامِ .

قال ابنُ الضَّائع (٢) : لا يَنبغى / أن يُحملَ على ذلك ، لأنَّهم قالوا : إنها لُغات فيها فلا يُحمل استشهادهم فيها إلا على التَّمثيلِ ، قال : ويَدُلُّ على ذلك أنَّهم زَعَمُوا أنَّ فى " التى " من اللُّغات مثلَ ما فى الذى ، ولولا ثُبُوت ذلك ما جازَ لهم فيها أن يَقِيسوا لُغات الذى فيه - انتهى (٣) - فأنتَ ترى أنَّ ابنَ الضَّائع لم يُسلِّم لشَيخه دعوى التَّغيير فيها بالحَذف وغَيره استنادًا إلى مقتضى نقلهم ، وهذا واضح فإذاً مَذهب ابنِ مالكٍ فى " شَرْحِ التَّسهيل " حيثُ أثبت الاستغناء مع دعوى التَّعويض ومع دَعوى الحَذفِ تَخفيفاً كغيرِ المُلتَبِمِ والله أعلم ، فالصَّحيحُ ما أشارَ إليه هنا . /١٨٤

وفى قوله : (بَلْ ما تَلِيْهِ أَوْلِهِ العَلاَمَةْ) زَيادةُ بيَانٍ لقوله : (وَاليَا إذا ما ثُنِّيا لا تُثْبِتِ) فإن قيلَ : هذه الزِّيادة حَشوٌ لا مَحصولَ تَحتَها سِوى التَّكرار وهذا مخالفٌ لعادَته ، إذ لَيس معنى الكَلام الأول إلا أنَّك تُولى الذَّال والتَّاء علامةَ التَّثنِيَة . قيل :الظَّاهر أنَّ ذلك لا مَزيدَ فائدة فيه على اعتبارِ المَفهوم وهو على خلاف عادته المُسْتَمِرَّةِ ولكن فيه فائدة التنصيص إيلاء الحرفين قبل الياء العلامة لأنَّ ذلك كان مفهوماً من

---

(١) شرح الجزولية : ٢٣٨ ، والتَّوطئة : ١٦٤ وكلاهما لأبى على الشلوبين

(٢) ابن الضائع : (٦١٤ - ٦٨٠ هـ)

علىُّ بن محمد الكُتامىُّ ، من أبرز تَلاميذ أبى على الشَّلوبين ، عالمٌ فى النحو واللغة جمع بين شرحى ابن خروف والسيرافى لكتاب سيبويه فى تأليفٍ جيدٍ ، وشرح الجمل شرحًا حسنًا ، وهو من شيوخ الإمام أبى حيان .

أخباره فى الذَّيل والتَّكملة : ٥/٣٧٣ ، والبُغية : ٢/٢٠٤ .

والنص بحروفه فى شرح الجمل لابن الضائع : ١/٣ ، والمؤلف يكثِر من النقل عنه .

(٣) فى (أ) فى إذا .

قـوله : (والـيا إذا ما ثُـنِّيَا لا تُثْبِتِ) لا منطوقاً به فى فصرِّح به فيه الكَلام الثَّانى ، فقد لا يُعَدُّ مثل هذا تكرارًا ، وإنَّما كان يكون تكرارًا محضًا لو صرَّح به فى الكَلامين معًا .

ثم قال : (والنُّون إنْ تُشددْ فَلاَ مَلاَمَهْ) يعنى أنَّ النُّونَ اللاَّحقةَ فى التَّثنيةِ يجوزُ تَشديدها وهى معنى نَفى المَلامة ، فإنَّه إذا انتفت المَلامة والجُناح كان التَّشديدُ جائزًا ، والأصلُ فى نُونِ التَّثنية التَّخفيفُ ، والتَّشديدُ فيها ممتنـعٌ ، فلا تُشـددها فى نحـوِ : رَجُلان والزَّيدان ، فلما كانَ ذلك كـذلك ، وكانت المَلامـةُ لاحقةً لمن شدَّدها ، أرادَ النَّاظمُ أن يرفَع توهُّم منَ يقدِّر أنَّ نونَ هذا الباب كذلك . فقال : (إنْ تُشْدَدْ فَلاَ) منع من ذلك وحصل الجواز بمقتضى هذا الرفع فتقول : أعجبنى اللَّذانِ قامَا ، واللَّذانٌ قاما ، وكذلك اللَّتَانِ قامَتَا واللَّتَانٌ قامَتَا ، ومن التَّشديد قراءة ابن كثيرٍ [1] ﴿ واللَّذانٌ يَأْتِيَانَها مِنْكُم فَآذُوهُمَا ﴾ [2] هذا فِى الرفع ، وفى غَيره قِراءَتُه [3] : ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّلذَيْنٌ أَضَلاَّنَا مِنَ الجِنٌ وَالإِنْسِ ﴾ [4] ، و " المَلاَمَةُ " ضدُّ المَحْمَدَةُ ، يقال : لامَه على كَذَا لومًا ولومةً وقال الجَوهرى [5] : اللاَّئمةُ : المَلامةُ ، كأنَّه جَعلَه اسمَ مَصْدَرٍ . قال : وكَذَلِكَ اللُّومى على فَعلى . يقال : ما زلت أتَجرع فيك اللَّوَائِم . والمَلاَوِمُ : جمعُ المَلامةِ .

* * *

(١) السبعة لابن مجاهد : ٢٩ ، والكشف لمكى : ٣٨١/١ .
(٢) سورة النساء : آية : ١٦ .
(٣) السبعة : ٥٧٦ .
(٤) سورة فصلت : آية : ٢٩ .
(٥) الصحاح : ٢٠٣٤/٥ (لوم) .

وقولهُ : بعد هذا مستدركًا لما فاتهَ ذكره من ذلكَ فى نونِ هَذَيْنِ وهَاتَيْنِ :

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدَا أيضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

يريد أنَّ نونَ هـذين وهاتَين شُـدِّدَ أيضًا كما شُـدد نون اللَّذين واللَّتين فتقول : هَذانِّ الزَّيدان وهذانِّ الزَّيدان ، ومن التَّشديد قراءَةُ ابن كثيرٍ (١) : ﴿ إنَّ هَذَانِّ لَسَاحِرَانِ ﴾ (٢) الآيـة . و ﴿ هَذَانِّ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوْا فِي رَبِّهِمْ ﴾ (٣) . وفى غيرِ الرَّفعِ قَوله تَعالى (٤) : ﴿ قَالَ إِنِّى أُرِيْدُ أَنْ أنْكِحَكَ إِحْدِى ابْنَتَىَّ هَاتَيْنِّ ﴾ فى قراءةِ ابنِ كثيرٍ أيضًا ، والتَّشديد أيضًا جائزٌ ، كما كان جائزًا فى اللَّذيْنِّ واللَّتيْنِّ .

فإن قلتَ : مِنْ أينَ يُؤخذ له الجَواز فى هذا ؟

فالجوابُ : إنه لما لم يَحتم الحكمَ بالتَّشديد ، بل أتى به حكايةً عن العَربِ إذ قال : (شُدِّدَا) يعنى أنَّ العَربَ / شَدَّدَتْهُ لم يَكن فى الكلامِ/١٨٥ قَضَاءٌ بوجوبِ ذلك مع ما تقدَّم له من أنَّهما من قبيل المُثنى حَقيقةً ، فالأصلُ الذى هو التَّخفيف ثابتٌ ، وأيضاً فهو مقرون بما تقدم أنَّ التَّشديدَ فيه جائزٌ لا واجبٌ وهو اللَّذانِّ واللَّتانِّ ، فَحَصَلَ من مجموع هذا عدمُ انحتامِه .

ثم بَيَّن عِلَّةَ التَّشديد فقال : (وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا) ذاك : إشارةٌ إلى التَّشديدِ المَذكورِ ، ولما نَكَّرَهُ شاملاً لاسم الإشارةِ والمَوصول كان تَعليله شاملاً لهما ، وذلك صَحيحٌ ، وأتى بالإشارةِ

(١) السبعة لابن مجاهد : ٤١٩ ، والكشف لمكى : ٢/١٠٠ ، وزاد المسير : ٥/٩٧ .

(٢) سورة طه : آية : ٦٣ .

(٣) سورة الحج : آية : ١٩ ، وقراءة ابن كثير لهذه الآية فى السبعة لابن مجاهد : ٤٣٥ ، وزاد المسير : ٥/١٧ ، قال : وقرأ ابن عباس وابن جبير ومجاهد وعكرمة وابن كثير هاذان بتشديد النون .

(٤) سورة القصص : آية : ٢٧ .

المُقْتَضِيَةِ للبُعد اتساعاً ، ولأنَّه قَصَدَ قريبًا وهو ذَان وتَان وبَعيدًا وهو اللَّذانِ واللَّتَـانِ ، ولأنَّـه قد يُعامل القَريب معاملةَ البَعيدِ وبالعَكسِ فلا مَحذورَ ، ويعنى أنَّ العربَ قصدت بهذا التَّشديد أن تُعوِّض من الحَرف المَحذوف فى التَّثنية فإنَّ الياءَ تُحذفُ وجوباً من الذى والتى وكذلك الألفُ من هذان وهاتَانَ . فأرادوا أن يَجعلوا التَّشديد [1] فى ذلك [1] كالعوض مما حذفوا جَبْرًا له ، والعِوَضُ يقومُ مقامَ المُعَوَّض منه حتَّى كأنه موجودٌ .

فإن قيلَ : فإذا كان الحَذْفُ يقتضى التَّعويض فهلا عَوَّضُوا فى يدٍ ودمٍ ونحو ذلك إذا قالُوا : يَدَانِ ودَمَـانِ ؟

فالجوابُ : أنَّ التعويضَ سماعٌ لا يقالُ به إلا حيث اضطر إليه ، وذلك إذا نقل ألاَ تَرَاهُم عَوَّضُوا فى أهراقَ وأَسْطـاعَ [2] الهَاءَ والسِّينَ من سَلاَمَةِ العين فيهما ، ولم يُعوِّضوا فى أقام وأبان ، وإن سُلِّمَ أنه قِيـاسٌ ، فإنما يكون التَّعويض مما كانت التَّثنية هى السَّببُ فى الحذفِ منه كالَّذى نَحن فيه ، أو يكونُ التَّعويض عند وجودِ سببِه مُطلقًا وهذا هو الأعمُّ [3] كاستَطَاعَ وأهراقَ وجَحَاجِحة وما أشبه ذلك ممَّا يَحصلُ التَّعويض منه عندَ وجودِ سَببه ، أمَّا يَدٍ ودمٍ فلم تكن التَّثنيةُ سببًا فى الحذفِ منه فيُعوَّض فيها ، بل قَصدت فى يدٍ [4] ونحوه عدم التَّعويض وإلا فلو قَصدت فيه التَّعويض لألزمَته العِوَضَ ، كما فَعَلُوا فى شِيَةٍ وعدةٍ وزِنَـةٍ ونحوها ، وكما فى أسطَاع ونَحوه ، فثَبَتَ أنَّ التَّعويض إنَّما يكون عندَ حُضُورِ سَبَبِـهِ .

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) في الأصل : هران واستطاع .

(٣) فى (أ) وهو الأعم .

(٤) فى هامش (أ) يد ودم قراءة نسخة أخرى ، ولو كانت هذه القراءة صحيحة لقال : " ونحوهما " .

قالَ ابنُ مَالكٍ فى " شَرحِ التَّسهيلِ " [1] ولمَّا كان الحَذْفُ مستعملاً فى الأفراد بوجهٍ ، لم يكن التَّعويضُ لازماً بل جائزًا .

فإن قيلَ : هذا الكَلامُ أتى به تعليلاً للتَّشديدِ وهو لم يَتَصَدَّ للنَّظرِ فى تَعليلِ المَسائلِ ولا قَصدَ ذلك ، وإنَّما قَصدُهُ ذكرُ الأحكامِ القِياسيةِ فى الكلامِ ولا كلّ ذلك ، بل الضَّرورى خاصةً ، والتَّعليل من قبيلِ الزَّائد على الضَّرورى فَلِمَ أتى به وقد كان فى غَنِيٍّ عنه ويلزم من تعرضه لتعليلِ بعضِ المَسائلِ أن يتعرضَ لتَعليلِ الجميعِ أو يترك التَّعليل فى الجميع؟

فالجَوَابُ : أنَّه لم يَقصد التَّعليل خالياً من إفادةِ حُكمٍ ضَرورى ، وإنَّما قَصَدَ التَّنكيتَ على المُخالف الذى زَعَمَ أنَّ التَّشديد دالٌّ على المرتَبةِ القُصوى فى الإشارة ، كما كانت اللاَّم فى تلك وذلك عند ذلك القائلِ دالةٌ على المرتبة القُصوى قالوا : فذانِكَ بالتخفيف نظيرُ ذلك فى الدَّلالة على المرتبة الوسطى [2] وذانِّك بالتَّشديد نظيرُ ذلك فى القصوى . والنَّاظِمُ قد نَفى أن يكونَ ثَمَّ مرتبةٌ ثالثةٌ وإنما هما رتبتان / خاصةً ، ١٨٦/ب فكأنَّه قيل له : فهذه الزِّيادة ما فائدتها ، وقد علم أنَّ الزيادةَ فى أسماءِ الإشارةِ تُفيد الانتقالَ ؟

فأجابَ عن هذا : بأنَّ قصدَ العَربِ التَّعويضُ لا ما قالُوه ، فإن كانَ مَن زَعَمَ هذا يقوله بالرَّأى ، فلا رأى مع السَّماعِ ؛ لأنَّه نَقلُ لُغةٍ واللغة [3] لا تثبُتُ بالرَّأى ، وإن كان يقوله بالنَّقل فقد قالَ ابنُ مالكٍ : يُبْطِلُ هذا القول جوازُ التَّشديد في نونِ هذين وتَين ، يعنى إذا أُشير إلى

(١) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٢) فى الأصل (القصوى) وصوابه من (أ) كما أثبت .

(٣) ساقط من (أ) .

القريب وما قالَه صَحيحٌ فقد قرئ (١) : ﴿ إِنِّى أُرِيـدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابنَـتَىَّ هَاتَـيْنِّ ﴾ بالتَّشديد ، وهو إشارةٌ إلى القَريبِ قال : ويُؤَيِّد صِحَّة هذا الاعتِبار جوازُ تَشديدِ نون اللذينِّ واللتينِّ ليكون جابراً لما فات من بقاءِ ياءِ الَّذى والَّتى ، كما تَبقى ياءُ المَنقوص حين يُثَنَّى ، وقد انتفى أيضًا بهذا التَّعليل وإن كان ذلك غيرُ مَقصودٍ من النَّاظم تَعليلان آخران للتَّشديدِ ذكرهما السِّيرافى (٢) :

أَحدُهما : أنَّه جِئ به للتَّفرقة بين ما كانت النُّون فيه عوضًا من الحركة والتَّنوين ، وبين ما كانت فيه عوضًا من الحرفِ ، فالأول نحو : الرَّجلين والغُلامين فإنَّ النُّـون لحقتهما كأنَّها عوضٌ مما منعت من الحركةِ والتَّنـوين .

والثَّانى : كاللَّذين وهذين وهذا يقتضى أنَّ مجردَ النُّون فى هذان واللذان هو العوض ، هذا ظاهرُ عبارتِه ، إلا أن يريد أنَّ التَّشديدَ لحقَ للأمرين ، للعوضِ وللفَرقِ وعلى الأولِ نقلَه بعضُهم ، وأنَّ النُّون فى هذين واللذين هى العِوضَ بنفسها ، والثانى أنَّ (٣) التَّشديدَ للفَرقِ بينَ المُبهم وغَيره من حيث كان المُبهم لا تصحّ إضافته بخلافِ غيرِه وكلا التَّعليلين ممكنٌ وما عَلَّل به النَّاظِمُ أظهرُ وعليه الأكثرُ .

فإن قيلَ : تقدَّم أنَّ قصدَه بالتَّعليل التَّنكيتُ والدَّفعُ لمذهبِ من أثبت فى الإِشارة الرُّتبةَ الوُسطى ، وأنت قد فسَّرت أنَّ التَّعليل غيرُ مَخصوصٍ بمحلِّ التَّنكيت وهو اسمُ الإِشارة ، بل أجريتَ قصدَه على أنَّه علَّل أيضًا التَّشديدَ فى المَوصولِ وليس فيه تَنْكِيتٌ ولا دَفعٌ لمذهبٍ ، وهذا يقتَضى أنَّه أتى بالتَّعليل بالنِّسبةِ إلى الموصولِ فضلاً ، ولعلَّه إنما قَصَدَ بذلك اسمُ الإِشارةِ

---

(١) سورة القصص : آية : ٢٧ ، وقد تقدم ذكر هذه القراءة .

(٢) لم أهتد إلى موضعه فى شرح الكتاب .

(٣) فى (أ) .

فقط وهو محلُّ الفـائدةِ .

فـالجوابُ : أنَّ اسمُ الإشارةِ هو محلُّ الفائدةِ كما ذكرتُ ، ولكنْ لما كانت العلَّةُ فى التَّشديدِ فى البابين واحدةً أتى به شاملاً لهما ، ليَحصل له ما قَصَدَ وزيادةً والَّذى يُشعر بقَصده للشّـمول إشارتُه بذاكَ المُقتضية للبُـعد ، إذ لو أراد اسم الإشارة وهو الأقرب لَقَـال ، و (تَعْـلِيْلٌ بـهَـذَا قُصِدا) كما قال فى العَـلَم (ذَا إنْ بغَـيْرِ وَيْـهِ تَمَّ أُعْرِبَـا) فعيَّن أقربَ مذكورٍ فلما لم يَفعلْ ذلك دل على أنَّـه قصدَ الأبعدَ أيضًا وهو الـمَوصول.

* * *

ثم ذَكَرَ الجَـمْعَ فقالَ :

جَمْعُ الَّذِى الأُلَى الَّذِيْنَ مُطْلَقَـا ‏ ‏ ‏ ‏ وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَـا

فابتدأ بجمعِ الَّذى وذَكَـرَ له جمعين :

أحدهما : (الأُلى) والأُلى فى الاستعمال على وجهين :

الأولُ : بمعنى الأول مقلوبٌ منه كقولهم : العَرب الأُلى ، أى : الأولُ.

والآخرُ : جمعُ الَّذى فتقول فى جمع الذى / قام الأُلى قامُوا ، كما /١٨٧ تقول : الَّذين قامُوا . ومنه ما أنشده بعضُ البَغْـداديِّينَ (١) :

أَلاَ أَيُّها القَوْمُ الأُلى يَنْبَحُونَنِى ‏ ‏ ‏ ‏ كَمَا نَبَحَ اللَّيْـثَ الكِلاَبُ الضَّوارِعُ

وأَنشدَ النَّحـويون أيضًا (٢) :

(١) أنشـده أبو على الفارسى فى كتاب الشِّعر : ١١٤ قال : وأنشد بعضُ البَغداديين ثم أوردَ بيتًا وقال : وأنشدَ أيضا وأورد فى البيت .

(٢) البيت لمرة بن عداء الفقعسى ، وفى الحماسة البصرية : ٢٤٤/١ لعمرو بن أسد الفقعسى. والبيت فى التصريح : ١٣٢/١ ، والهمع : ٨٣/١ ، والخزانة : ٤٤٩/١ ، وفى الحماسة البصرية :

رأيت موالى الألى ... ‏ ‏ ‏ ‏ ... ...

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الأُلَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

وقد تَأْتِي أُلى بغيرِ ألفٍ (١) ولام كقَولِ بِشْرِ بن أبي خَازم (٢) :

وَنَحْنُ أُلَى ضَرَبْنَا رَأْسَ حُجْرٍ بِأَسْيَافٍ مُهَنَّدَةٍ رِقَاقِ

والثاني : الَّذين على لفظِ الجَمْعِ المَنصوبِ أو المَجرورِ ، وأراد جمعَ الذى الأُولى والَّذين ، فَحَذَفَ العَاطِفَ .

وقوله : (مُطْلَقًا) يعنى فى الأحوالِ كلِّها من رَفعٍ أو نَصبٍ أو جَرٍّ، يعنى أنَّ هذا الجمع يقع هكذا بالياءِ فى الرفعِ والنَّصبِ والجَرِّ لا يختلفُ الحُكمُ فيه كما يَختلف فى المَجموعِ حقيقةً ، فيكون فى الرفعِ بالواوِ ، وبالياءِ فى غيرِه ودَلّ على أن هذا مرادُه بالإطلاق .

قوله إثر هذا : (وَبَعْضُهُمْ بالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا) فتقول على مذهبِ جُمهورِ العَربِ : جاءَنِى الَّذين قامُوا ، ورأيتُ الذين قامُوا ، ومررتُ بالذين قامُوا ، ومنه قولُه تَعالى (٣) : ﴿ أُولَئِكَ الذِينَ هَدَىَ اللَّهُ ﴾ ، وقالَ تَعالى (٤) : ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لاَ تُنْفِقُوا ﴾ الآية .

ثم قالَ : (وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا) ضَميرهُم عائدٌ على العَرَبِ ، عُلِمَ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ديوان بشر : ١٦٦ ، من أبيات يهجو بها أوس بن حارثة ، وفيه يقول :
× وَسَوْفَ أخصُّ بالكَلِمَاتِ أوساً ×

وحجر المذكور فى البيت هو : حجر بن الحارث الكندى والد امرئ القيس الشَّاعر وكان والده قد ولاَّه على بنى أسدٍ فاسرف فى ظلمهم فقتلوه ، وقِصَّته معهم مشهورةٌ ومعروفةٌ فى كتب الأدب .
والشاهد فى كتاب الشعر لأبى على الفارسىِّ : ١١٤ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٩٠ .

(٤) سورة المنافقين : آية : ٧ .

ذلك من سياقِ الكلامِ ، كما عُلم أنَّ الضَّمير مِن قَولِه تعالى (١) ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ عائدٌ على الأرضِ ، فإنَّ كلامَهُ هنا فى قوانين الكَلام العَربى وضَبط ما تكلَّمت به العَرَبِ ، فُعلم أنَّها المُــرادةُ بالضَّميرِ ، ويريد أنَّ من العَربِ من يُجرى الَّذين ، مُجرى اللَّذَانِ فتَخْتَلفُ أحواله بحسبِ العاملِ فتقولُ : جاءَنى اللَّذُون قامُوا ، ورأيت الَّذين قامُوا ومررتُ بألَّذين قامُوا ، وهذه لغةٌ مشهورةٌ لهُذَيْل ووجهها على طَريقة النَّاظم ظاهرٌ فاللَّذون عنده من قَبيل المَجموع كاللَّذان فى التَّثنية ، فإنَّ الجمعَ لما كان من خَصائص الأسماءِ عارَضَ شَبَهَ الحَرْف ، فأعرب الاسمُ كما أُعربت " أَىُّ " ، وقد (٢) مرَّ تقديره فى التَّثنية ، وأمَا اللُّغَةُ المَشهورةُ فكأنَّها معارضةٌ لمذهبه فى التَّوجيه ، فإنِ التَّثْنيةَ إن كانت مُؤَثِّرةً فى الحكم بالإعرابِ ومُعارضةً لشَبه الحَرفِ لأنَّها من خصائصِ الأسماءِ ، فكذلك يَنبغى أن يكونَ الجَمْعُ ، لأنَّه أيضًا من خَصائِصِ الأسْمَاءِ ، لكن العرَب لم تَعتبر هذه الخَاصِّيَّةَ فى مشهورِ كلامــــــها، بل أُعملت شَبَهَ الحَرْفِ من غيرِ اعتِبارٍ لغيره ، فكذلك يكونُ عندها الحكمُ فى التَّثنية ، إذْ لا فرَق فى هَذا بين التَّثنية والجَمع ، فيَضعف الاحتجاج فى إعرابِ اللذين ونَحوه ، بأن(٣) التَّثنية مَن خواصِّ الأسماءِ وإذا كانَ كذلك لم يبقَ له فى دَعوى الإعرابِ دليلٌ إلا جريانه مَجرى المُثنى ، ولَيس فى ذلك دَليلٌ ، لأنَّ مجرَّد الجَريان مَجرى المُثنى لا يدُلُّ على إعرابِ الجَارِى ، ألاَ تَرَىَ "مَنْ" فى الحِكاية تُجرى مَجرى المُثنى المَحكى ولَيست بمعرفةٍ فتقول لمن قالَ :جاءَنى رجلان مَنَان، وفى رأيت رجلَين مَنَين، وفى مررتُ برجلينِ مَنَين كذلك ، وأيضاً فقد يبقى المثنى حقيقة فلا تكون تثنيته دليلاً على إعرابه نحو : لا رجلَين فى الدار ويا زيدان وما

(١) سورة الرحمن : آية : ٢٦ .

(٢) فى الأصل : وقدم .

(٣) فى (أ) فإن .

أشبه ذلك ، فالحاصل أنَّ أصلهَ الذي بنى عليه / غَيرُ مخلَّصٍ . ١٨٨/

والجوابُ : أنَّ الناظِمَ بَرِيءٌ عن هذا الاعتراضِ لأنَّه لم يبين هنا وجه كون اللذين وهذين ونحوهما مثناةً حقيقة ولا (١) كونها معربةً ، وإنما تَعرض للإشارةِ إلى مجرد التَّثنية والإعراب ، والتَّعليلُ منقولٌ من كلامِهِ في " شرحِ التَّسهيل "(٢) وقد ذهب (٣) هنا إلى خلاف ما يذهب إليه هناك ، وعلى تَسليم أنَّه يَرِدُ هنا فقد اعتَذَر هو عن ذلك بأنه (٢) إنمَّا لم يعُربه أكثرُ العربِ، - وإن كان الجَمع من خصائص الأسماءِ - لأنَّ "الذين" مخصوصٌ بأولى العِلْم، والذى عامٌّ ، فلم يجرِ على سنَنَ الجُمُوعِ المُتَمكِّنَةِ ، بخلافِ اللَّذَينْ واللَّتَينِ فإنَّهما جَرَتَا على سَنَنِ المثنيات المُتَمكنات لَفظًا ومَعنىً . قال (٢) : وعلى كل حالٍ ففى الذى والَّذين شبهُ بالشَّجى والشَّجين فى اللفظ وبعض المعنى ، ولذلك لم تُجْمِعِ العربُ على ترك إعرابِ الَّذين ، ثم ذكر اللُّغة الأخرى . وأمَّا ما عارضَ به السَّائل من أن الجريان مَجرى المُثنى لا يدلُّ على الإعراب فليس من مباحثِ هذا التَّقييد ، إذ لم يَتَعَرَّضِ النَّاظِمُ لذلك .

ويقىَ فى كلاَمه قولَه : (جَمْعُ الَّذِى الألىِ الذينْ) فجعلهما معا جمعًا للذى وهذا يُفهم بظاهره أنَّه فى الجمعيَّة على حدِّ الزيود والزيدين فى جمعِ زيدِ ، وذلك غيرُ مستقيمٍ ، أمَّا " الألى " فهو من غيرِ لفظه فهو كأولى مع ذى اسمُ جمع له لا جمع حقيقةٌ وهذا متفق عليه ،

---

(١) فى الأصل ولولا .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ ، ٢١٤ .

(٣) فى الأصل يذهب .

وأمّا " الذين " فلا يصحُّ أن يطلقَ عليه أنّه (١) جمعٌ للذى إلاّ على لغة هُذيل ، على ما فى ذلك من الخلاف ، وعلى لغةِ الجُمهور لا يصحُّ فيه ذلك إلا على طريقة أبى الحسن فى صاحب ، وصَحب ، إن صحّ أن يقولَ بذلك قائلٌ فإنه لم يُنقل فى ذلك عن أبى الحسن شئٌ ، وعلى مذهبِ الجُمهور هو اسمُ جمعٍ مطلقًا كالمُخالف فى اللّفظ ، فهذا الإطلاق فيه ما ترى اللّهم إلا أن يقولَ : إنّه جمعٌ جاءَ مخالفًا للجُمُوعِ ، وذلك مغتفرٌ كما اغتُفرت مخالفته فى التّصغير لأبنيةِ التّصغير ، ومثل هذا جارٍ فى اللّاتى المذكور بعدَ هذا ، وهو ممكنٌ لكنّه بعيدٌ وقد أشارَ المؤلّف فى الشّرح (٢) إلى الاحتمال .

والجَوَابُ : أنّه أطلقَ هذا اللّفظ على الاتّساعِ فى العِبَارةِ ، واعتِبَارِ المَعنى مع قَطْعِ النّظَرِ عن اصطلاح النّحوى ، والأمر فى هذا قريب ، وهكذا فَعل فى أسماءِ جُموع الّتى فجعلها جموعًا لها حيث قال إثرَ هذا

باللاءِ واللاتِ التى قَدْ جُمِعَا   واللاءِ كَالّذِيْنَ نَزْراً وَقَعَا

ويَعنى أنّ العَرَبَ عَبّرت عن جَمْعِ (٣) " التى " بهذين اللّفظين وهما " اللائِى واللّاتِى " وهذا اللّفظان اسْما جَمعٍ لا جمعان ، إذ ليسا على طَريقة الجَمْعِ ، ولا التى ممن يستحق أن يُجمع كما كان ذلك فى الّذى ، إلا أنّ العربَ لما تَصرّفت فيهما أجرت عليهما بعضَ أحْكَامِ الأسماءِ المُتَصرِّفَةِ و " باللّاءِ " متعلقٌ بِجُمِعَ وإنّما عدّاه بالباءِ وقد كان الذى ينبَغى فيه أن يُعَدّيه بعَلى على العادةِ فى

---

(١) فى (أ) لأنه .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٧/١ .

(٣) ساقط من (أ) .

التَّعبيرِ فى مثل هذا لأنَّه اعتَبَر فيه معنى النُّطق والتَّعبير ، فضمَّنه الفعل حتى كأنَّه قال : / باللائى والَّلاتى التى قد عُبِّر عن جَمعه أو نطِقَ ١٨٩/ بكذا فى جَمعِه ، فمثال جَمعه على " اللاءِ " هكذا مقصوراً كالَّلاع قوله (١) تعالى : ﴿ والَّلائى يَئِسْنَ ﴾ ، ﴿ وَاللاَّئِى لَمْ يَحِضْنَ ﴾ ، ﴿ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُم الَّلائِى تُظَـهِرُونَ مِنْهُنَّ ﴾ (٢) – الآية . وأنشد النحْوِيُّونَ على ذَلك :

مِنَ الَّلاءِ تَمْشِى بالضُّحَى مجنَّةً ... وتَمَشِى العَشَايَا الخَوْزَلَى رُخْوَةَ اليَدِ

وأَنْشَدَ الفَارِسىُّ (٣) :

مِنَ الَّلاءِ لَمْ يَحْجُجْنَ يَبْغِينَ حِسْبَةً ... وَلَكِنْ لِيَقْتُلْنَ البَرِىءَ المُغَفَّلاَ

ويَحتَمِلُ الَّلائِى هنا أن يكون فى كلامِه مهموزًا همزةً مُخَفَّفَةً ، وهى

---

(١) سورة الطلاق : آية : ٤ .

(٢) سورة الأحزاب : آية : ٤ ، وقوله : " منهن " ساقط من (أ) .

(٣) جاء فى العقد الفريد : ١٠٩/٦ ، ونظر ابن أبى لنب إلى عائشة بنت طلحة تطوف بالبيت فقال لها من أنت ؟ فقالت .

من اللاء لم يحججن ... البيت ..

ولا أدرى هل هذا البيت من قولها أو إنما تمثلت به فقط ؟

والشاهد فى أمالى ابن الشجرى : ٣٠٩/٢ .

قراءةَ قالون (١) عن نافعٍ (٢) ، وقنبل (٣) عن ابن كثيرٍ (٤) ، ويَحتَملُ أن تكونَ مخفَّفَةً وهى قراءة (٥) وَرشٍ (٦) عن نافعٍ ، وإحـدى الرِّوايتين عن أبى عَمْروٍ (٧) والبَـزِّىِّ (٨) ، ومنهم مَن يَنقل عن ورشٍ أنه قرأ بالياءِ وهو من المُحْتَمَلِ هنا .

قالوا : وهى كلُّها لُغات فى اللاء ، والأظْهَرُ أنَّ النَّاظِمَ إنَّما اعتبرَ اللَّائى بتحقيق الهَمْزَةِ ، فإن كثيرًا من النَّاس يزعمون أنَّ التَّخفيفَ أو البَدَل ياءً أصله

---

(١) قالون : (١٢٠ - ٢٢٠ هـ)

عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدنى ، أحد القراء المشهورين بالحجاز وقالون لَقَبُهُ ، لَقَّبَهُ به نافع ، ومعناه بلغة الروم جيد .

أخباره فى معجم الأدباء : ١٠٣/٦ ، وغاية النهاية : ٦١٥/١ .

(٢) نافع : (- ١٦٩ هـ) .

نافع بن عبدالرحمن بن أبى نعيم الليثى بالولاء ، أحد القراء السبعة .

أخباره فى وفيات الأعيان : ٣٦٨/٥ ، وغاية النهاية : ٣٣٠/٢ .

(٣) قنبل : (١٩٥ - ٢٩١ هـ) .

محمد بن عبدالرحمن بن محمد المكى المخزومى بالولاء . أحد قراء الحجاز ولى الشرطة بمكة .

أخباره فى معجم الأدباء : ٢٠٦/٦ ، وغاية النهاية : ١٦٥/٢ .

(٤) ابن كثير : (٤٥ - ١٢٠ هـ)

عبدالله بن كثير الدارى المكى ، أحد القراء السبعة ، قاضى الجماعة بمكة ، فارسى الأصل .

أخباره فى : وفيات الأعيان : ٤١/٣ ، وغاية النهاية : ٤٤٣/١ .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) ورش : (١١٠ - ١٩٧ هـ) .

تقدم فى باب العلم .

(٧) أبو عمرو بن العلاء ، إمام مشهور وراوية معروف (٧٠ - ١٥٤ هـ)

(٨) البزى : (١٧٠ - ٢٥٠ هـ) .

أحمد بن محمد بن عبدالله بن قاسم بن نافع بن أبى بزة ، فارسى الأصل مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام .

أخباره فى غاية النهاية : ١١٩/١ .

التَّحقيق وإن كان فيه نَظَر لعَلةٍ تأتى فى التَّصريف إن شاء الله .

وأمّا " اللّاتِى " فى كلامه فيحتمل أن يكونَ بياءٍ بعد التّاءِ ، لكنها انحذفت لمُلاقاتِها للسّاكن ، ومثاله قوله تَعالى (١) : " وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ " ، " وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهنَّ " وهو كثير ويُحتَملُ أن يكونَ اللّاتِ بغيرِ ياءٍ وهي قليلةٌ ، ويَحْتَمِلُ الوجهين مَا أَنْشَدَ أبو عُبَيْد من قولِ الراجز (٢) :

من اللّوَاتِي والّتِي واللّاتِي زَعَمْنَ أنّى كَبِرَتْ لِدَاتِي

والاحتِمالُ الأوَّلُ أولى لأنَّ إثباتَ الياءِ هى اللّغةُ الشّهيرةُ .

وقوله : (واللاءِ كالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا) استدراكٌ لجمعٍ آخر للذى وهو اللّاءِ الواقع للمُؤنَّث جمعًا لكن إذا لَحِقه ما لَحِق الذّى من الياءِ والنُّون ، ويُريد أن اللاءِ جاءَ قَلِيــــلاً جمعًا للذى على حدِّ مجئِ الذين ، ولمّا كان الذين وهو الآتى (٣ للجَمعِ المُذكَّرِ ٣) فيه لُغتان : الذين مطلقًا فى الرفعِ والنَّصْبِ والجَرِّ ، واللّذون فى الرَّفعِ ، والذينَ فى النَّصب والجر ، كان الأمرُ فى اللّاءِ كذلك على مقتضى التَّشبيه (٤) لكن قَليلاً فتقولُ على الأوّلِ : جاءَنى اللّائِينَ قامُوا ، ورأيتُ اللّائِينَ قَامُوا ، ومررتُ باللّائِين قامــوا . وعلى الثّانى (٥) : جاءَنى اللّاؤونَ قامُوا ، ورأَيتُ اللّائِينَ قَامُوا ، وَمَررتُ باللّائِينَ قَامُوا ، وهى لغةُ هُذَيْلٍ ،

---

(١) فى (أ) قول الله تعالى والآيتان من سورة النساء : الآية : ١٥ والآية : ٣٤ .

(٢) غير منسوبين فى مجاز القرآن لأبى عبيدة : ١/١١٩ ، وكتاب الشعر لابى على : ٧ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٢٤ ، واللسان (لتى) والخزانة : ٢/٣٥٠ ، ٥٥٩ .

(٣-٣) فى (أ) جمعا للمذكر .

(٤) فى (أ) التثنية .

(٥) فى الأصل على الأول سهو من الناسخ .

ومن ذلك قول الشاعر (١) :

هُم اللاؤُنَ فكُّوا الغلَّ عنِّى ... بمرو الشا هجانِ وهُمْ جناحِى

وأمَّا قولُ الآخرِ (٢) :

وإنِّى مِنَ اللائِينَ إن قدِرُوا عفَوْا ... وإنْ أتربُوا جادُوا وإنْ ترِبُوا عفُّوا

وقول الآخر – أنشده الفارسى (٣) – :

ألمَّا تعْجَبِى وترىْ بطِيطاً ... مِن اللائِينَ فِى الحِقَبِ الخوالِى

فيحتَمِلُ أن يكونَ على اللغة الأولى أو الثانيةِ ، وقيد الناظمُ هذا الوجَه بأنَّه نَزْر ، أى : قليلٌ ، وذلك صحيحٌ فى هذا الوَجه ، وهو أحد الوجهين المُحتَمَلَين فى كلامه .

ويَحتَمِلُ وجهًا ثالثًا من التَّفسيرِ ، – وهو الَّذى شَرحَ عليه كلامَه (٤) ابنه – : أن يكون قوله : (اللاءِ كالَّذِينَ نَزرًا وقَعَا) يريد أنه جاءَ بمعناه مطلقًا

---

(١) نسبه ابن الشجرى فى أماليه إلى الهذلى دون تحديد ، واللاؤون لغة هذيل فلعل هذا هو الذى رشح نسبته إلى هذلى ما .

قال البغدادى فى شرح أبيات المغنى : ٢٥٦/٦ : ولقد راجعت أشعار الهذليين الذى جمعه السكرى فلم أجد فيه هذا البيت وخرجه البغدادى عن تذكرة أبى حيان وشرح الكافية للخبيصى وشرح شواهده للكرمانى كما ذكر أنه موجود فى حاشية المفصل لأبى على الشلوبين .

وأنشده ابن خالوية فى إعراب ثلاثين سورة : ٣٠ عن الفراء . والبيت فى الأزهية : ٣١٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٠٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٣/١ ، والهمع : ٨٣/١ .

ومرور الشاهجان : مدينة عظيمة بخرسان ، معجم البلدان : ١١٢/٥ .

وأنشد البيت . وقد رجعت إلى مصادر البغدادى المذكورة وهى من مصادرى ولله الحمد .

(٢) لم أعثر على قائله وهو فى التذييل والتكميل : ٢٠٩/١ ، والهمع : ٨٣/١ .

(٣) المسائل الشيرازيات : ٩٤ ، ولم أعثر على قائله وأنشده ابن الدهان فى الغرة : ١٩٢/٢ عن الأخفش ، وأبوحيان فى التذييل والتكميل : ٢١٠/١ والخزانة : ٥٣١/٢ ، وفى اللسان : البطيط : العجب والكذب ، يقال : جاء بأمر بطيط أى : عجيب وأنشد هذا البيت .

(٤) شرح ابن الناظم : ٨٣ .

لا مقيداً بلحاق زيادة كالذين ، بل جاَء هذا الَّلفظُ الَّذى هو " اللاءِ " جَمْعًا للتى وجمعاً للذى إلاَّ أنَّ مَجيْئه جَمعاً للذى قليلٌ ، فتقول : جاءَنى اللَّاء قامُوا ، كما تقول : جاءَنى الذين قامُوا ،/ وهذا تفسيُر صَحيحٌ ، ومنه ما/١٩٠ أنْشد الفارِسىُّ وغَيره من قوله (١) :

مِنَ النَّفَرِ اللاءِ الَّذِيْنَ إذا هُم   يَهاب الرِّجالُ حلْقة البابِ قعْقعوا

وقَالَ كُثيرٌ (٢) :

تُروقُ عيُون اللاءِ لاَ يَطْعَمُونَها   ويروى بريَّاهَا الضَّجِيْعُ المُكَافِح

فَإن قيْلَ : إذَا كانَ وُقوع اللاءِ كالَّذِين نَزرًا فما الفائدَةُ فى ذكره هنا وهو إنما بَنى على نَقل الأشهر فالأشهر وإلاَّ فللذى والَّتى جُموع أُخر، ربَّما كانت أكثر استعمالاً من اللاءِ جمع الذى أو مثله ألاَ تَرى أنّ الَّلائى

---

(١) كتاب الشعر لأبى على : ٨.٧ ، والبيت فى معانى القرآن : ١٧٦/١، والكامل : ١٠٥/١ ، والأصول لابن السراج : ٣٤٧/٢ ، والأشباه والنظائر : ١١٣/٢ ، والخزانة : ٥٢٩/٢ .
ذكر صاحب الخزانة أن هذا البيت وقع فى شعرين أحدهما لأبى الربيس الثعلبى من بنى ثعلبة بن سعد بن نبيان ،، والثانى لأسلم بن الأحنف الأسدى تفصيل ذلك فى الجزء : ٥٣٢/٢ – ٥٣٤ .
وقال البغدادى أيضًا : وجميع من روى هذا البيت رواه :
مِنَ النفر البيض الَّذين ....
أو
مِنَ النفر الشمُّ الَّذين ....
قال : ولم أر من رَوَاهُ :
من النفر اللائى ....
إلا النحويين . ومعنى قعقعوا : ضربوا الحلْقةَ على الباب لتُصَوِّت .

(٢) ديوان كثير : ١٨٧ من قصيدة أولها :
لعزة هاج الشوق والدمع سافح   مغان ورسم قد تقادم ما صح
ومعنى المكافح : المقبل ، كفح المرأة وكافحها قبلها غفلة

ممدودًا جمعٌ لِلذِي ، وأنَّ اللائى واللوات واللواتي واللاءِ مقصورًا[1] وهؤلاءِ كذلك ، واللواءِ ممدودًا واللاءاتِ . وإذا ثَبَتَ هذا فاقتصاره على ما اقتصَر عليه ترجيحٌ من غيرِ مُرجِّحٍ ظاهرٍ وذلك مما لا ينبغى ؟

فالجَوَابُ : أنَّ النَّاظمَ لم يُنبِّهْ على ما نبَّهَ عليه لغير فائِدة ، بل فيه ما يَتَأكَّدُ عليه ذكرهُ بحَسَبِ قَصْدِهِ على كلا التَّفسيرين ، أما على التفسير الأول فإنَّ كَلاَمَه تَنكيتٌ على ما ذَهَبَ إليه فى "شرحِ التسهيل" [2] ، وذلك أنَّه زعم فيه أنَّ اللائين جمع اللاءِ الذى هو جمعٌ للذى خلافَ ما ظهرَ منه هنا ، وفى "التَّسهيل" [3] أيضًا لأنَّه قال هنا : (واللاءِ كالذِّيْنَ نَزْراً وَقَعَا) فبين أنَّه مثلُ الَّذين فى الحكمِ والَّذين جمعٌ للَّذى من غيرِ نزاعٍ ، فاللائين كذلك فكأنَّه يقولُ : لا تعتقد أنَّه جمعُ اللاءِ بل مرادفُهُ ، وعلى هذا المعنى ينقله أهلُ اللغةِ .

قال الجَوهرى [4] : واللاءون جمعُ الذى [5] من غيرِ لفظه بمعنى الذين ، ومثل هذا يظهر من نقلِ النُّحاة أيضًا ، فهذا أولى من قوله فى "شَرح التَّسهيل" والصَّحيحُ أن "الَّذين" جمعُ الَّذى مراداً به من يَعقلُ ، وأنَّ الَّلائين جمعُ الَّلائى مرادفُ الذين وأنَّ اللاءات جمعُ اللاءِ ، مُرادفُ اللاتى ، وكذلك اللَّوائى واللواتى هما جمعا اللائى واللاتى على حدِّ قَولهم فى الهَادِى ، - وهو العُنقُ - : هَوَادٍ ، وفى الهابى - وهو الغبار - : هوابٍ ، وما قاله قياسٌ فى اللُّغةِ ومُدركٌ مثل هذا النَّقل ، فلو كان النَّقلُ موافقًا لصحَّت هذه الدعوى ، وأمَّا

---

(1) فى هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

(2) شرح التسهيل : ١/

(3) التسهيل ٣٤ .

(4) الصحاح :

(5) ساقط من (أ) .

إذا كان بخلافِ ذَلك فالدعوى لا يَصِحُّ اعتبارُها فهذا - والله أعلمُ - هو الذى نَبه عليه الناظِمُ .

وأمَّا على التفسيرِ الثانى فإنه لما قدَّم أنَّ اللاءِ جمعٌ للتى كان هذا الاطلاق موهمًا أنَّ اللاءِ مختصٌّ بالمؤنثِ وليس للذى فيه نَصيب فأزالَ هذا الإيهام ، فنقلَ مشاركةَ الذى للتى فى هذا اللَّفظ الجَمْعي وإن كانت المُشاركة قليلةً فإنَّها مع قِلَّتها قد تَقعُ فى الكلامِ ، وهذا مما ينهض مقصدًا فى نقلِ هذا القَليل بخصوصه دون غَيره وينَضاف (١) إلى المقصدين زيادةُ فائدةٍ لا بأسَ بالتنبيه عليها ، وهو حسن من التَّنَبُّهِ وبالله التوفيق .

ولمَّا أتمَّ الكَلاَمَ على أصولِ البابِ مِن المَوصولات وهى الَّذى والتى وفروعهما أخذ يذكُر ما هو جارٍ مجراها ومن إجمالها فى أحكامها ومعانيها فقال :

وَمن وَما وَألْ تساوِى مَا ذُكِرْ وَهَكَذَا ذُو عِندَ طيِّئٍ شُهِرْ
وَكالَّتِى أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِعَ اللَّاتِى أَتَى ذَوَاتُ

أمَّا قَوْلُهُ : (وَمَنْ وَما وَألْ تساوِى ما ذُكِر) فَيعنى أنَّ كلَّ واحدةٍ من هذه الأدوات الثلاث وهى : "من" و "ما" و "أل" الألف واللام يُعبَّر عنها بألْ قصدًا للاختِصارِ تُساوى ماتقدَّم ذِكره من الموصولات ومساواتِها لما تقدَّم بحسبِ ما قصد له فى أربعة أحكامٍ :

أحدها : الاسمية وهذا مُتَّفَقٌ عليه فيما سِوى "أل" ، فإنَّ "مَنْ" و "مَا"

(١) ساقط من (أ) .

من قِبيلِ / الأسماء وَخَواصُّ الاسم (١ التى قدم ذكرها ١) تبين ذلك . /١٩١

وأمَّا " أل " فالجُمهُور على ما قال من أنها إذا وقعت فى هذا الباب اسمٌ لا حرفٌ ، أعنى إذا دخلت على الصِّفة الصريحة كما سيذكره ، وذهبَ المازنى وربما نقلَ عن الأخفش (٢) أنَّها هنا حرفية كالألفِ و اللَّامِ الداخلة على الرجل والغلام إلا أن المازنى يقولُ : هى حرفٌ موصولٌ ، والأخفش يقولُ : هى حرفُ تعريفٍ غيرُ موصولٍ هكذا نَقلَ بعضُهُم .

فالدليلُ على أنَّها فى هَذا البابِ اسمٌ عَودُ الضميرِ عليها ، إذ كنت تقولُ : جاءَنى الضاربة زيدٌ ، وجاءتنى الضاربها زيدٌ فى فصيحِ الكلامِ ، فالهاءُ فى الضارِبة ، وها فى الضاربها لم يتقدم عليه ما يعودُ عليه إلا " أل " ، فدلَّ ذلك على أنَّها اسمٌ .

فإن قيلَ : ما تُنكر من أن يكونَ الضميرُ عائدًا على المَوصوفِ المَحذوفِ لأن الضَّارِبَ صفةٌ فهى بلابدٍّ جاريةٌ على موصوفٍ ، فليس الضَّمير إذًا بعائدٍ على " أل " ؟

فالجَوَابُ : أنَّه لو كانَ كذلك لجازَ مع التَّنكير أن يُدَّعى عودُ الضمير على المَوصوف دُون الصِّفة إذا قلت : مررت بضاحكٍ أبوه ، إذ لا فرقَ بين تقدير الموصوف معرفاً وبينَ تقديره منكَّرًا ، بل كان ذلك مَع التنكير أولى لأن حذفَ المَوصوف مُنكرًا أكثرُ من حَذفه معرَّفًا ، بهذا أجاب المُؤلِّف عن الإيرادِ وهو جوابٌ غيرُ مُقنعٍ ، إذ للمازنى أن يلتزمَ ذلك .

وقد أجابَ غيرُ ابنِ مالكٍ بأنَّك إذا أقمت شيئًا مقام شئٍ (٣)

(١-١) فى (أ) الذى قدم ذكره .
(٢) رأى المازنى والأخفش فى الجنى الدانى : ٢٠٢ .
(٣) ساقط من (أ) .

محذوف ، فالمعتبَرُ هو المثبتُ لا المَحذوف إلا في القَليل . ألاَ تَرَى إلى قَولـــه تَعالى (١) : ﴿ واسْأَلِ الْقَرْيَةِ الَّتى كُنَّا فِيهَا ﴾ – فعادَ الضَّمير على القَرية في الَّلفظ وإن كان المراد أهْلها ، وأيضًا قد استدلَّ ابن جِنِّى (٢) وغيره على أنَّ الكاف تقعُ اسمًا أعنى كاف التَّشبِيه بنَحو قولِ الأعشى (٣) :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

فجعل الكافَ في " كالطَّعْنِ " فاعلةً مع إمكان تقديرِ الموصوفِ ، واعتذَر عن ذلك بما هو مذكورٌ في " سرِ الصناعة " (٤) فقف عليه .

ومن الدليل أيضًا على اسمية " أَل " ما ذكَرُه بعضُهم من أنَّها لو كانت المعرفةَ (٥) لكانَ لحاقُها اسم الفاعلِ قادحًا في صحَّةِ عمله مع كونِه بمعنى الحال أو الاستقبالِ ، لكن الأمرَ بخلافِ ذلك فعملها باق ؛ لانّ الصفَة مع أل هذه في حكم الاسم الموصولِ يجب تأولها بجملةٍ مُصرح بجزء يْها ، وهما (٦) هنا الفعلُ والفاعلُ ولأجلِ التَّأويل وَجَبَ العمـــلُ لها وإن كانت بمعنى الماضى فـ " أل " مَعَهَا كالذى مَعَ الفعلِ لا كـ " أل " مع الرَّجل مثلاً ، وقد التزمَ الأخفشُ إبطالَ عملها مع " أل " فليس هذا الدَّليل بواردٍ عليه ، إذ هو نفس دَعواه وقد يقولُ بذلك المازِنِىُّ أو يفرق بين الحَرف المَوصولِ وغيره . وأمَّا الدَّلِيلُ على أنَّ " أل " من الموصولات فالتزامهم وَصلها إمَّا بالمُفرد المُقَدَّرِ بالجُملة وإمَّا بالجُملة الصَّريحةِ ، كَما التزمُوا ذَلك في " مَن " و " مَا " والَّذى والَّتى وأخواتِها

---

(١) سورة يوسف : آية : ٨٢ .

(٢) الخصائص : ٣٦٨/٢ ، وسر الصناعة : ٣٨٤/١ .

(٣) ديوانه : ٤٨ (الصبح المنير) .

(٤) سر صناعة الإعراب : ٣٨٤/١ .

(٥) في (أ) المعربة .

(٦) في (أ) وهاهنا .

فقالُوا : جاء نى الذى قام أبـوه ومن خرج / أخـوه ومن فى الدار فكذلك/١٩٢ قـالوا :جاءَنى القَائِمُ أبوه ، واليَقُومُ أبوه ، وإنْ كان هذا قليلاً فإنَّ المعنى فى الجَميع واحدٌ .

وقد نَقَل ابنُ مالكٍ (١) عن ابن بَرهان (٢) أنه استدل على موصولية " أل " بدخولها على الفعل على الجملة .

قال ابنُ مَالكٍ : واستدِلاله قَوِىٌّ ، لأنَّ حرفَ التَّعريفِ فى اختصاصه بالاسم كحرفِ التَّنفيس فى اختصـاصه بالفِعل ، فكما لا يَدخلُ حرفُ التَّنفـيس على الاسم كذلك لا تَدخل الألف والَّلام على الفِـعل ، إلاَّ أنَّها دَخلَت هنا على الفِعـــــل فَوَجَبَ اعتقادُ كونِها هنا اسماً بمعنى الّذى والَّتى لا حـرفَ تعـــريفٍ ، والكلامُ فى المَسـألة يتَّسِع ، والبـحثُ ممكنٌ ، وهذا القَدْرُ كافٍ .

والحكمُ الثَّانى : من الأحكام الأربعة الموصولية ، وهى أيضا متفق عليها فى "مَن " و "مَا " ، وأمَّا " ألَ " فكذلك غير أنَّ أبَا الحَسَن يُخالفُ فيها وَقد تقدَّم ذلك وهو بناءٌ على أنَّها حرفُ تعريفٍ .

وأما المـازِنِىُّ فوافقَ على المَوصوليَّة لكن مع اعتقادِ الحَرفية ، وقد مرَّ الاستدلالُ على خلافِ ما زَعَماهُ .

والحكمُ الـثالثُ : التَّذكيرُ والتَّأنيثُ ، فهذه الأدواتُ الثلاثُ توافقُ المذَكَّر مما تَقَدَّم وهو " الذى " والـمُؤَنَّث وهو " التي " فـتـقول لمَن قـال : مـررتُ برجلٍ وبامرأةٍ : عرفت مَن مررتَ به ، ومَن مررتَ بها ، ولَمن قـال :

---

(١) شرح لتسهيل : ١/٢٢٥ .

(٢) ابن برهان (؟ - ٤٥٦ هـ)
عبدالواحد بن على الأسدى أبو القاسم ، عالم بالآداب واللغة والنحو من أهل بغداد .
أخباره فى تاريخ بغداد : ١١/١٧ ، وإنباه الرواة : ٢/٢١٣ .

مررتُ بمنزلِ أبيكَ وبدارِ أخَيك، عرفتُ ما مررتَ به وَما مررتَ بها، وكذلك تقولُ : عرفتُ المنزلَ المَمْرُورَ به والدَّارَ المَمْرُورَ بها ، فقد ساوى " من " و " ما " و "أل" فى هذا الاستعمال الذى والتى إلا أن فى " من " و " ما " اعتبارَين : اعتبار اللَّفظ وهو مذكرٌ فتعامله معاملة المذكر وإن كان مدلوله مؤنثاً واعتبار المَعنى(١ فتعامله الذى والتى وهذان اعتباران لم يَتَعَرَّض لهما النَّاظم ، مثل ذلك يُعتبر فيهما الإفراد والتثنية والجمع ١) .

والحُكمُ الرَّابعُ : الإفرادُ والتثنيةُ والجَمعُ فهى توافقُ المُفردَ من الذى والتى، وَقد مرَّ تَمثيل ذلك وتُوافق المُثنى والمَجموع فَتقول لمَن قالَ مررتُ بَرجُلين وبِرجَالٍ وبامرأتين وبنِسوة ، عرفتُ مَن مررت بهم ، ومَن مررت بهما ، ومَن مرت بهِنَّ ، ولَمن قالَ : مررتُ بمنزلين أو بَدارين وبمَنازل أوبدُور عرفت ما مَررت بهما ، وما مَررت بهما والمنازل المرورَ بها أو بهِنَّ ، وكذلك تقول : عرفت المَنزلين المَرور بهما والمنازلَ المرورَ بها أو بهن ، وكذلك فى الدارين والدور وما أشبه ذلك ، فهذه الأحكامُ الأربعة تُساوى فيها هذه الأدَوات ما تقدَّم ، فلذلك لا تَختلف ألفاظُها مع اختلاف الأحكامِ لما فى ألفاظ ما تقدَّم وهو معنى قولِهِ : (تُسَاوِى مَا ذُكِرْ) أى : أنها تدلُّ على ما دلَّ عليه جَميع ما ذُكِرَ مع بقائهَا على لفظٍ واحدٍ ، ثُم ألحقَ بهذه الثَّلاثة رابعًا ، لكن فى بعضِ اللُّغات وهو " ذُو " فقالَ : (وَهَكَذَا ذُوْ عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِر ، يعنى أن ذو فى لغة طَيِّىءٍ المشهورة حكمها حكم هذا الذى تقدَّم وهو " مَا " و " مَن " و " أل " فهى تُساوى ما ذكر قبل فى الأحكام المَذكورة ، والمَعنى فإنَّها من الأسماءِ لا من الحُرُوف ومن المَوصولات لافتقارها إلى صلةٍ وعائدٍ ، وهى تَقعُ على المذكَّر والمُؤَنَّثِ بلفظٍ واحدٍ فتقول : جاءَنى الرجلُ ذوُ قامَ والمرأةُ ذوُ قامت ، كما تقول :

(١-١) ساقط من (أ) .

جاءَنى مَنْ قام ومَن قامت ، فمن وقوعها على/ المُذَكَّر قولُ قَيْسِ بن/ ١٩٣ جَرْوَة - وهو من أبياتِ الحَمَاسة - (١) :

لَئِنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ   لأَنْتَحِيًا بِالْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِفُه

أى : الَّذى أَنَا عَارِفُه ، وقالَ حاتِمٌ (٢) :

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُوْرُ عَلَىَّ قَوْمِى   وأَىُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسِدُونِى

أى : الذى لم يَحْسِدُونِى فيه ، وأنشدَ ابنُ الأَنْبَارِى (٣) لقَوَّالٍ الطَّائِىِّ وهو من أبياتِ الحَماسة (٤) :

قُولاَ لِهَذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا   هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِىَّ الفَرَائِضُ

---

(١) الحماسة : ٥٧٥ (رواية الجواليقى) .

قيس بن جروة بن سيف بن وائلة بن عمرو بن مالك الأجئىُّ نسبة إلى أجا أحدُ جبلى طيئ . شاعرٌ جاهلىٌّ مجيدٌ ، وهذا البيت هو سبب تسميته عارفًا .

أخباره فى : الأغانى : ١٨٦/٢٢ ، ومعجم الشعراء : ٢٠٣ ، والخزانة : ٣٣٠/٢ .

والبيت من قصيدة له فى الحماسة : وقد أورد المؤلف بعض أبياتها كما سيأتى .

والشاهد فى : الشعر : ١١٥ والمحتسب : ١٤٢/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٠٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٢/٣ ، ١٤٨ ، والمزهر : ٣٤٨/٢ ، والخزانة : ٣٣٠/٣ .

(٢) ديوان حاتم : ٢٩٠ والرواية فيه : " ومن كرم " .

والشاهد فى شرح الشواهد للعينى : ٤٥١/١ ، والتصريح : ١٤٧/١ ، وشرح الأشمونى : ١٧٤/١ .

(٣) الأنصاف :

(٤) قوال الطائى ، شاعر إسلامى أدرك الدّولة العباسية ، قال الأبيات التى منها الشاهد فى ساع جاء يطلب ابل الصدقة .

أخباره فى معجم الشعراء : ٣٣٥ ، والخزانة : ٢٩٦/٢ .

والشاهد مع بيتين آخرين فى الحماسة : ١٨٠ ، والخزانة : ٢٩٥/٢ ، وشرح الأشمونى : ١٥٧/١

وفيهما (١) :

أَظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ تَبْتَغِي   سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

وهو كثيرٌ . ومن وُقُوعِها على المُؤَنَّثِ ما أنشده ابنُ الأنْبَارِيّ وغيره مِن قولِ الشَّاعرِ وهو سِنَانُ بن الفَحْلِ (٢) :

فإنَّ المَالَ مَالُ أَبِي وَجَدِّي   وبِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ وَذُوْ طَوَيْتُ

والبِئْرُ مُؤَنَّثَةٌ وتقعُ كذلك على المُفردِ والمُثنَّى والمَجموع فتقولُ : أعجبنى الرَّجُلان ذُو قَامَا ، والمَرْأَتَانِ ذُو جَاءَتَا ، والرِّجَالُ ذُوْ قَامُوا ، والنِّسْوَةُ ذُو قُمْنَ .

وقد نصَّ أهلُ اللغةِ على هذا المَعنى وأنَّ " ذو " لا تُثَنَّى ولا تُجمع على هذه اللُّغة ولا تُؤَنَّث ولا تَكون إلا على حالةٍ واحدةٍ ، نُقِلَ ذلك عن الفرَّاء (٣) ، وأبى حاتمٍ ونصَّ عليه أيضاً الجَوهرى (٤) وغَيره . وقول النَّاظم : (وكالَّتى أيضًا لديهم ذَاتُ) استدراكٌ للغةٍ ثانيةٍ لطيِّءٍ وهى أنَّهم يُخالفون فى كَلاَمِهم أيضًا بين المُذَكَّرِ والمُؤَنَّث فيقولُون : ذاتُ إذا أرادوا المُؤَنَّث ، وذو إذا أرادوا المُذَكَّر نحو : رأيت زَيدا ذُو قَام ، وهند ذاتُ قامت . ومنه ما حَكَاهُ الفراء (٤)

---

(١) الحماسة : ١٨٠ ، والإنصاف :

(٢) سنان بن الفحل أخو بنى أم الكهف الطائى ، شاعرٌ إسلاميٌّ .
أخباره فى : الخزانة : ٥١٣/٢ ، وهو مع أبيات فى الحماسة : ١٦٦ ، والشاهد فى أمالى ابن الشجرى : ٣٠٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٧٤/٣ ، ٤٥/٨ ، والتصريح : ١٣٧/١ ، والخزانة : ٥١١/٢ .

(٣) نص كلام الفراء فى اللسان : (ذوا وذوى) .

(٤) الصحاح : ٢٥٥٢/٦ (ذا) .

من قـولِ بعضِ فُـصَـحَـائِهِم : " بالفِـضْلِ ذُو فـضَّـلكم الله بِهْ والكَرَامَـةِ ذاتُ أكْرَمَكُم اللَّه بَـهْ " أراد بها فأسكن الهاء ونَقل حركتـها إلى ما قبلها . ثم قال : (وَمَوْضِعَ اللاَّتـي أتَى ذَوَاتُ) مَوضعَ مَنصـوبٌ على الظَّرفيَّـة أى : وفى مَوضـعِ اللاَّتـى أتى هـذا اللفـظ الذى هو ذات ، ويُريد فى هـذه اللغــة الأخـيـرة لطيئ فـتـقـول : رأيت النّسـاء ذَوَاتُ خَـرَجْنَ ، ومنه مـا أنْشَـدَهُ الفَـراء (١) من قـولِ الرَّاجـز (٢) :

جَمَعْتُهَـا مِنْ أيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْـهَضْنَ بِغَيْرِ(٣) سَـائِقِ

وهذه اللُّغـة عندَ النَّـاظم غيرُ مشـهورةٍ لطيئ شهرةَ الأولى ، يدلُّ على ذلك من كـلامـه قَـولُهُ : (وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طيئ شُـهِرْ) فـزَعَمَ أنَّ جـريان " ذُو " فى الأحوال كلِّـها مَجرى " مَن " و " مَـا " و " أل " هو الـمَشـهور عندهـم ، ثمَّ ذكرَ اللغـةَ الأخرى ولم يذكـر لها شُـهرةً ، فـدلَّ على أنَّـها دُونها فى ذلك وأنَّهـمـا لُغَتَــان ، وبهذا ظَهَرَت مـخالَفَتُهُ لابنِ عُصفور (٤) حيثُ أشـارَ إلى أنَّها لُغةٌ واحدةٌ مـذكَّرها بخـلافِ مُؤَنَّـثِها وأنَّك لا تقـول فى لغةِ طيئ : مـررتُ بالمرأةِ ذُو

---

(١) عن الفراء فى اللسان (ذوا وذوى) .

(٢) لرؤبة بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٨٠ ، وهما فى التصريح : ١٣٨/١ ، وشرح الأشمونى : ١٥٨/١ .

(٣) فى الأصل : " من غير " .

(٤) ابن عصفور : (٥٩٧ - ٦٦٩ هـ) .

على بن مؤمن بن محمد أبو الحسن الأشبيلى الحضرمى ، عالم بالنحو واللغة من تلاميذ أبى على الشلوبين النابهين ، وأخذ عن الدباج وغيرهما . له تآليف حسان منها شروحه على الجمل والإيضاح .. وغيرها .

أخباره فى الذيل والتكملة : ٤٦١/٥ ، وصلة الصلة : ١٤٢ ، وعنوان الدراية : ١٨٩ .

رأيتـها ، وإنّما تقولُ : ذاتُ رأيتها ، وذكر أنَّه لا حجةَ في قولِ سِنَانٍ (١) :

* وبِئْرِى ذُوْ حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ *

قالَ : (٢) لأنَّه جاءَ على تَذكير البِئْـرِ وذلك على مَعنى قَلِيبٍ ، كأنه قالَ : وقَليبي الذى حَفَرْتُهُ وطويته . كما قالَ :

يَا بِئْـرُ يابِئْرَ بَنِي عَـدِيٍّ لأَ نْزَحَنْ قَعْرَكِ بِالدُّلِـيِّ

حَتَّى تَعُـودِي أَقْطَعَ الوَلِـيِّ

فقال : أقطع بالتّذكير على معنى قَليب ، وجَرى على هذا السَّنن الأُبّذيُّ (٣) أيضاً وورد عليه ابنُ الضّائِعِ (٤) بوَجهين :

أحدهما : ما أشعر بِهِ النّاظمُ من أنَّه لم يذكر " ذات " كلُّ مَنْ ذَكَر ذُو . قال : فهذا / يدلُّ على أن " ذُو " أشهرُ من " ذَات " . قال : ولو/١٩٤ كان مؤنَّثًا لها كالتي مع الذى لم يكن أحدهما أشهرُ ؛ لأنَّ المُذَكَّر ومُؤنَّثه في رتبةٍ واحدةٍ .

والثّاني : أنَّ التّأويلَ في " ذُو " قياساً على الصِّفة لا يَجوزُ لأنَّ

---

(١) تقدم ذكره ص ٤٥٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٧/١ .

(٣) الأبذي : (- ٦٨٠ هـ) .

على بن محمد بن عبدالرحمن الخشني أبو الحسن الأبذي أصله من أبذه وسكن غرناطة بعد تغلب النصارى على إشبيلية ، من تلاميذ أبي علي الشلوبين أيضًا ، عالم بالنحو واللغة أخذ عنه الإمام أبو حيان ألف شرحًا على الجزولية . يعمل على تحقيقه زميلنا الأستاذ سعد بن حمدان الغامدي لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى .

أخبار الأبذي في : الذيل والتكملة : ٣٩١/٥ ، وبغية الوعاة : ١٩٩/٢ ، انظر شرح الجزولية للأبذي : ١١٤/١ .

(٤) شرح الجمل لابن الضائع : ٣/ قال : وعندي أنه لا يجوز في " ذو " قياسا على الصفة ، لأن ذلك في الصفة بالجمل على الفعل ، فالصفة الجارية مجرى الفعل يجوز فيها ما لا يجوز في غير الجارية .. ثم قال : وأيضًا فلم يذكر ذات كل من ذكر " ذو " فهذا يدل على أن ذو أشهر من ذات .

التَّأويل فى الصِّفَةِ بالحَمْلِ على الفِعْلِ ، فالصِّفةُ الجارِيَةُ على الفعلِ يجوزُ فيها ما لا يجوزُ فى غيرِ الجاريةِ . ألا تَرَى أنَّ مَن قَال : جاءَ المَوعظة لا يَقول مُشيرًا إليها : هذا المَوعظة . قال (١) : ولذلك زَعَمَ الخَليل فى قَوله (٢) : ﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّى ﴾ أنَّ الإشارة إلى المَطَرِ لا إلى الرَّحمة .

قال (١) : وذُو أقْرَبُ إلى أسماء الإشارة منها إلى الصِّفَةِ الجاريةِ . وذوات على مذهبِ ابنِ عصفورٍ مثل : ذَات فذو على مذهَبه كالَّذى ، وذَاتُ كالتى ، وهو الذى نقله عنه المُؤَلِّفُ فى " شَرح التَّسهيل " (٣) فقال : وأطلقَ ابنُ عُصفورٍ القَولَ بتثنيتها وجَمعها ، ويظهرُ هذا منه فى " المُقَرِّبِ " والمَرْدودُ عليه ، إنَّما هو الإطلاق فى جَميعِ لُغَةِ طيئ كما تقدَّم ، وأمَّا كونُ " ذو " تُثنى وتُجمع وتُؤنَّث عند بعض طيئ فهو ثابتٌ كما سيأتى إثرَ هذا بحولِ اللّٰه ، وبعد فإنه يتعلَّقُ بكلامِ النَّاظم هنا مسائل :

إحداها : أنَّه قد تَبَيَّن اسمية " أل " عنده من ظاهرِ كلامه هنا ، فهل تدخلُ له فى التَّعريف الذى ذَكره أم لا ؟ فقد عَرَّف الأسماء بخواصٍّ دخلَ له بها أكثر الأسماء .

والجَوَابُ : أن " أل " غيرُ داخلةٍ له فى التَّعريف الأول ، إذ الجرُّ لا يصلحُ معرِّفًا لها ، لأنَّك إن أدخلتَ حرفَ الجرِّ فقلتَ : للرَّاكب أو للحَسَن ، لم يكن بَينه وبين قولك للرجل وللفرس فرقٌ ، وكذلك الإسناد إليها نَحو : جاءَنى الضَّارب ، لا فرق بينه وبين جاءَنى الرَّجُلُ . وأمَّا التَّنوين والنِّداء وأل فأبعدُ فى التَّعريفِ فالإنصاف أن " أل " مما خَرَجَ عن تعريفه الأول .

---

(١) القول لابن الضائع .

(٢) سورة الكهف : آية : ٩٨ .

(٣) شرح التسهيل : ١/٢٢٣ .

والثَّانية : أن هذه الأدوات مَبْنِيّةٌ لما تَقَدَّم من شَبَهِ الحَرْفِ ، أمَّا " من " و " ما " و " أل " فظاهرٌ وأما "ذُو" فقد أشعر كلامه بذلك حيث قال : (وَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ) يعنى بهذا اللفظ بعينه فتقول جاءَنى الرَّجلُ ذُو أكرمك ، ورأيت الرَّجلَ ذُو أكرمك ، ومررتُ بالرجلِ ذُو أكرمك ومثلُ ذلك ما ذكر من ذَاتُ وذَوَاتُ هما مبنيان على الضَمِّ فى الأحوال كلِّها ، ويَشهدُ لذلك ما تقدم من الشَّواهد نَحو :

* لأَنْتَحِيًا بِالعَظْمِ ذُو أنَا عَارِفُهْ *

وقوله (١) : بالفَضلِ ذُو فضَّلكم اللّه بِهْ والكَرَامَةِ ذَاتُ أكْرَمَكُمُ اللّه بَهْ ، وما كانَ شبه ذلك ، والبناءُ فيها على القِياس ، ولذلك لم يُشعر النَّاظم بخلافه ، وقد جاءَ الإعراب فى " ذو " قليلاً ، وأنْشَدُوا لمَنْظُور بن سُحَيْمٍ (٢) - وهو من أبيات الحماسة (٣) - :

فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُوْنَ أتَيْتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِيْ عِنْدَهُمْ مَاكَفَانِيَا
وإمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُوْنَ عَذَرْتُهُمْ وإمَّا لِئَامٌ فَادَّكَرْتُ حَيَائِيَا

ويُروى : " منْ ذُو عنْدَهُم " على الأصلِ ، ورَوى أبو زَيْدٍ عن العقيليين :

دُعينا إلى طعامٍ فأكلنا منه حتَّى تَركناه من ذى إلينَا

أى : من ذواتُ أنْفُسِنَا ، وحَقيقَتُهُ من الرَّأى الذى إلينَا ، حكى

(١) حكاية عن العرب رواها الفراء . انظر تهذيب اللغة : ١٥/٤٤ .

(٢) منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة بن الأشتر ن حجوان الفقعسى الأسدى شاعر إسلامى من أهل الكوفة .

أخباره فى : معجم الشعراء : ٣٧٤ ، والإصابة : ٦/٣١٥ ، والعينى : ١/١٢٧ .

(٣) الحماسة : ٣٣٨ (رواية الجواليقى) وفيها : " موسرون أتيتهم " .

والبيتان فى : وشرح المفصل لابن يعيش : ٣/١٣٨ ، والتصريح : ١/١٣٧ ، وشرح الأشمونى : ١/١٣٧ ، والعينى : ١/١٢٧ .

الزَّمخشري في المُحَاجَاةِ النَّحْوِيَّة (١) أنَّ من الطَّائيين مَن يُغَيِّرُها في الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ . وقِيل في قولهم (٢) : " اذْهَبْ بِذِي تَسْلَم " أنَّه مِن ذَلِكَ ، أيْ :/ بالسَّلامة التي تَسلمها . ١٩٥/

والثَّالِثَةُ : أنَّ النَّاظِمَ خصَّ " ذو " و " ذات " و " ذوات " فَأسنَدها إلى طَيِّئٍ وأطلقَ القولَ في الذي والتي وفُروعهما وفي "مَن " و " مَا " و " أل " ، فدَلَّ ذلك على أنَّ ماعدا " ذو " و " ذات " و " ذوات " تَشترك فيها طيئ وغَيرها ، إذ لو لم يكن كذلك لوجبَ أن يذكر اختِصاص غيرِها بذلك، كما ذَكر اختصاصها بذو وما ذكر معها ، وذلك صحيحٌ ، إذ تلك الأدوات كلُّها تَستعملها طيِّءٌ وتَتَكَلَّمُ بها فتقول : جاءَني الَّذي قام ، والَّتي خرجت ، وجاءَني مَن جاءَك ، ورأيت مَا صنعته وما أشبه ذلك ، لكنَّها تَختَصُّ وذات بذو بمعنى الذي والتي ، وكذلك فُرُوعهما عندها فقالَ حاتِمُ الطَّائي (٣) :

أمَا والَّذي لا يَعْرِفُ السرَّ غَيْرَهُ ويُحْيِي العِظَامَ البِيْضَ وَهْيَ رَمِيْمُ

وقالَ مَعْدَان بن عُبَيْدٍ الطَّائِيُّ (٤) :

فَأمَّا الذي يُحْصِيهمُ فَمُكَثَّرٌ وأمَّا الَّذي يُطْرِيهمُ فَمُقَلَّلُ

وقالَ قَيْسُ بن جَرْوَةَ هو عارقٌ الطَّائيُّ (٥) :

---

(١) المحاجات النحوية : ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) من أمثلة الكتاب : ١٥٨/٣ (هارون) وشرحه للسيرافي : ٢٦٩/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٧٦٣/٢ ، والأصول لابن السراج : ١٢/٢ ، ١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٨/٢ .

(٣) ديوان حاتم : ١٨٤ .

والشاهد في الحماسة : ٥٦٤ ، وشرحها للتبريزي : ١١٨/٤ .

(٤) معدان بن عبيد بن عدي بن عبدالله بن حبيري بن الأفلت الطائي المعني هكذا في الحماسة (رواية الجواليقي) ولم أجد له ذكرا في المصادر والبيت في الحماسة : ٤٦٧ .

(٥) تقدم ، والأبيات في الحماسة : ٥٧٥ .

أَلاَحَيِّ قَبْلَ البَيْنِ مَنْ أَنْتَ عَاشِقُهْ   وَمَنْ أَنْتَ مُشْتَاقٌ إِلَيْهِ وَشَائِقُهْ
وَمَنْ لا تَوالى دَاره غَيْر فِتيةٍ   وَمَنْ أَنْتَ تَبْكِي كُلَّ يَوْمٍ تُفَارِقُهْ

ثُمَّ قال فيها :

إِلى المَلِكِ الخَيْرِ ابنِ هِنْدٍ تَزُورُهُ   وَلَيْسَ مِنَ الفَوْتِ الَّذِي هُوَ سَابِقُهْ

ثُمَّ جَمَعَ بين " مَا " (١) و " ذُو " فقال :

لَئِنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ   لأَنْتَحِيًا لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِفُهْ

وقالَ بَعضُ الطَّائِيِّينَ أيضًا (٢) :

لَنَا الحِصْنَانِ مِنْ أَجَإٍ وَسَلْمَى   وَشَرْقِيَّاهُمَا غَيْرَ انْتِحَالِ
وَتَيْمَاءَ الَّتِي مِنْ عَهْدِ عَادٍ   حَمَيْنَاهَا بِأَطْرَافِ العَوَالِ

وقال بَعْضُ بَنِي بَوْلاَن – وهم من طَيِّئٍ – (٣) :

بَنِي رَجُلٍ لَوْ كَانَ حَيًّا أَعَانَنِي   عَلَى ضُرٍّ أَعْدَائِي الَّذِيْنَ أُمَارِسُ

وقالَ بَعضُهُم – والجَمِيْعُ مِنْ أَبْيَاتِ الحَمَاسة – (٤) :

---

(١) فى (أ) بين من ..

(٢) هو قبيصة بن جابر النَّصرانى الجَرْمِىّ ، والبيتان له فى الحماسة : ٢٤٥ .

(٣) هو أبو صعترة البولانى ذكره المرزبانى فى معجمه : ٥١٠ ، والبيت فى الحماسة : ٢٩٣ مع بيتين آخرين قالها فى بنى أخيه . والرواية فى الحماسة " بنو رجلٍ " .

(٤) الأبيات لإبراهيم بن كنيف النبهانى ، شاعر إسلامى طائى ، والأبيات فى الحماسة (رواية الجواليقى : ٨٠ ، ٨١ ، وشعر طيئ ، وأخبارها : ٥٠٣ .

وقبل الأبيات :

تعزَّ فإن الصَّبر بالحرِّ أجمَلُ   وليس على ريب الزَّمان مُعَوَّلُ
فلو كان يغنى أن يرى المرءَ جازعًا   لحادثةٍ أو كان يُغنى التَّذلُّلُ
فكان التعزِّى عند كلِّ مُصيبَةٍ   ونائبةٍ بالحرِّ أولى أجمَلُ
فكيف وكل ليس يعدد حمامه   وما لامرئٍ عما قضى الله مَزْحَلُ

فإن تكن الأيام ....

ويراجع المنازل والدِّيار ٤٢٥ ، وزهر الآداب ٩٨٨ .

فَإِنْ تَكُنِ الأَيَّامُ حَالَتْ صُرُوفُهَا بِبُؤْسَى ونُعْمى وَالحَوَادِثُ تَفْعَلُ
فَمَا لَيَّنَتْ مِنَّا قَنَاةً صَلِيبَةً ولا ذَلَّلَتْنا لِلَّتِي لَيسَ تَجْمَلُ
ولَكِنْ رَحَلْنَاهَا نُفُوسًا كَرِيمَةً تُحَمَّلُ مَالاَ يُسْتَطَاعُ فَتَحْمِلُ

وأمَّا " أل " فاستعمالها عندَهم أشهرُ من أن يُستشهد عليه ، والمَقصود في الجَميع التَّنبيه على أن تلك الأدَوات من المستعمل المَشهور في لُغتهم حذرًا أن يَظُنَّ ظَانٌّ أنَّ " ذو " عندهم عِوَضٌ من " مَا " و " مَن " و " الَّذِي " وغَيرهما ممَّا ذكر حيث لا يَجتمعان في كَلاَمِهِمْ .

والرَّابِعَةُ : أنَّه حَكَى عن طَيِّئٍ في اللُّغةِ الثَّانِيَةِ أنَّهم يقولون في المفرد المُؤَنَّثِ " ذَاتُ " وهو مقابلُ " ذو " في المُذَكَّر وأنَّهم يقولون في الجَمع المُؤَنَّثِ "ذوات" وهو الموضوع موضع " اللاَّئِي " ولم يَذكر له مقابلاً ومقابله في المُذَكَّرِ إذا وُجِدَ ذَوون أو نحوه وهذا النَّقل هكذا يَحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكونَ على ظاهرِهِ من الاقتصارِ في التَّفريع على " ذَات " في المفرد المُؤَنَّثِ وعلى " ذَوات " في الجَمع المُؤَنَّثِ وأنَّ ماعدا ذلك فمقتصرٌ به على " ذو " ويظهرُ هذا من اقتِصاره على موضعِ السَّماعِ المُشتهر عندَ النَّقَلَةِ ، وهو أيضًا ظاهرُ كلامه في " شَرح التَّسهيل " (١) ، حيث قالَ ، وأطلقَ ابنُ عصفورِ القَول بتَثنيتها وجَمعها قال : وأظنُّ حامله على ذلك قولُهم : ذَاتُ وذَواتُ بمعنى التي واللاَّتي فأضربت عنه لذلك .

والثَّاني : أن يكونَ أراد أنَّ التَّفريعَ في ذو جارٍ على الإطلاق في هذه اللُّغة في التَّثنية والجَمع المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ ، والتَّأنيثُ / إنَّما (٢) أتى/١٩٦

(١) شرح التسهيل : ٢٢٣/١ .
(٢) في الأصل والتانيث .

به تنبيهًا على ما بقى من الفُروع ، فتكون ذو إذ ذاك تثنى وتُجمع وتُؤَنَّث على ما ظَهَرَ من ابنِ عُصفورٍ .

و قد ذكر ذلك ابنُ السَّراج في « الأصول »[1] ، و " الهَـرَوِيُّ " [2] في "الأزهيـة " [3] ، وذكـر الأزهرى [4] عن الفَـرَّاء قـال : قـد يَخلِطون فى ذو فى الاثنين والجَميع فربّما قالوا : هذان ذو تَعرفُ ، وربَّما قالُوا : هذان ذوا تَعرفُ ، وهؤلاء ذو تعرف ، ويجعلون مكان التى " ذاتُ " ويَرفعُون التَّاء على كلِّ حالٍ ، وفى تَثنـيتها ذَوَاتَـا تَعرِفُ ، وهؤلاء ذوات تَعرِفُ وأَظُنُّ المُؤَلِّفَ لم يطَّلع على هذا النَّقلِ ، فلذلك قال فى نَقْـلِ ابنِ عُصفـور ما قال وعلى الجُملة فنَظمه أسعد بنَـقله ، واللّه أعلمُ .

* * *

ثمَّ قـالَ :

وَمِثْـلُ ما « ذا » بَعْـدَ مَـا استِفْهَـامِ ... أوْمَنْ إذَا لَمْ تُـلْغَ فِى الكَـلاَمِ

يعنى أنَّ هذا اللَّفظ مثل " مَـا " فى أحكامـه المَذكـورة وهى الاسمـيَّة والمَوصـوليَّـة والمُسـاواة لـما تقدَّم فى الإفـراد والتَّثنيـة والجَمع والتَّذكيـر والتَّأنيث ، وأصل المَعنى فتقـول : مـاذَا رأيتـه ؟ ومَن ذا لَقِيَك ؟ وأنت تُريد مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مَذَكَّرًا أو مُؤنَّـثًا ، لكن لا يكونُ كذلك إلا بشَرطين صرَّح بهما :

---

(١) الأصول لابن السراج :

(٢) الهروى : (فى حدود سنة ٤١٥ هـ) .

أبو الحسن على بن محمد الهروى من علماء النحو واللغة ، له مؤلفات حسان منها كتاب الذخائر والأزهية وغيرهما ، أخباره فى إنباه الرواه : ٣١١/٢ ، وبغية الوعاة : ٢٠٥/٢ .

(٣) الأزهية : ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٤) تهذيب اللغة : ٤٤/١٥ .

أحـدُهمـا : أَن تقعَ بعـد " مـا " التى للاسـتـفـهـام أو " مَنْ " أى : التى للاستفهام أيضًا وذلك قَوله : (بعد ما استفهام أو مَنْ) وإنَّما لم يُقَيِّد " مَنْ " تَصريحًا للعلم بأنَّ القيدَ مُرادٌ له وتَحرزٌ بهذا الشَّرطِ من شَيئين :

أَحدُهما : أَن تقعَ بعد " ما " أو " من " غيرَ الاستفهاميتين فإنَّها هناك (١) لا تكون موصولة نحو ما أَنشده سيبويه (٢) من قولِ الشَّاعرِ (٣) :

دَعِى مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ ... وَلَكِنْ بِالمُغَيَّبِ نَبِّئِينِى

فـ " ما " و " ذَا " هنا كلاهما شىءٌ واحدٌ بمعنى الذى أو بمعنى شىءٌ ، إذْ لا يصلحُ فيهما غيرُ ذلك .

والثَّانى : أَنْ تقعَ عاريةً عن " ما " و " من " نحو ما أَنشده الكوفيون (٤) مِن قَولِ الشَّاعِرِ (٥) :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ ... أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْقُ

فـ « ذا » هاهُنا لَيست مَوصولةً بمعنى الّذى وإنَّما هو اسمُ إشـارةٍ على أَصله "وَتَحْمليْنَ" حالٌ تَقديره : وهَذَا حالةَ كونـهِ محمولاً طَليقٌ ، وزَعَمَ الكُوفيُّون (٦) أن أسماء الإشارةِ – و "ذَا" منها – تَقَعُ موصولات بدون هذا الشَّرط ، ومن ذلك عندهم قولُ اللَّه تَعالى(٧): ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يَا مُوسَى ﴾ – فالتَّقدير عندهم :

---

(١) فى (أ) هناك .

(٢) الكتاب : ١/٤٠٥ .

(٣) ينسب هذا البيت إلى المثقب العبدى ، ديوانه : ٢١٣ ، ينظر تخريجه هناك .

(٤) ائتلاف النصرة : المسألة رقم ٤٥ قسم الأسماء ص ٨١ .

(٥) البيت ليزيد بن مفرغ الحميرى ، وهو يزيد بن زياد بن ربيعه ، شاعر أموى هجاء خبيث اللسان عاش فى زمن عباد وعبيد الله ابنى زياد ، أخباره فى الشعر والشعراء : ١/٢٧٦ ، والأغانى : ١٨/٢٤٥ .

والشاهد فى المحتسب : ٢/٤٩ ، وأمالي ابن الشجرى : ٢/١٠٧ وشرح المفصل لابن يعيش : ٤/٢٣ ، والخزانة : /٥١٤ .

(٦) الإنصاف : ٧١٧ ، وائتلاف النصرة : المسألة : ٥٩ قسم الأسماء .

(٧) سورة طه : آية : ١٧ .

وما الَّتى بِيَمينك ، وكذلك يقدِّرون البيت والذى تَحملين طليقٌ ، و"بِيَمينِكَ"، و"تَحْمِلينَ" صلةٌ قالوا : لأنَّه لم يُرِدْ أَنْ يُخْبِرَ عن هَذا بأنه محمولٌ ، ولو كان كذلك لم يَجز حذفُ الضَّميرِ من " تَحملين " ولا يَجوزُ أن يكونَ هذا مفعولاً لـ " تحَمـلين " ، إذ لا وجهَ لـ " طَلِيـقُ " كذلك ، ولا المعنى عليه .

واعتَذَرَ البَصريون عن حذفِ الضَّمير بأنه قد يجوزُ حذفُه من الخبرِ والصِّفةِ والحالِ ، والذى دَعاهم إلى هذا التَّأويل الهَرَبُ من إثباتِ ما لم يَثبتْ فى كلامِ العربِ ، فالصَّحيح ما ذهب إليه البَصريون والنَّاظم ، حينَ اشتَرَطَ فى وقوعها موصولة أن تقعَ بعد " مَا " أو " مَن " .

والشَّرطُ الثَّانى : أن تكون " ذَا " غيرَ ملغاةٍ فى الكلام ، وإليه أشارَ بقوله : (إِذَا لَمْ تُلْغَ فِيْ الكَلاَمِ) وإلغاءُ " ذا " على وَجهين : أحدُهما حقيقى والآخر حُكمى . أما الحَقيقى : فأن تُجعل مقدَّرةَ السُّقوطِ كأنَّها لم تذكر ، ومنه ما أَنشده الفارسى فى " التَّذكرة " (١) عن أبى الحَسَنِ :

يَا خَزْرُ تَغْلُبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا (٢)

قال أبو الحَسَن (٣) : أرادَ ما بَالُ نِسْوَتِكُم ، إذ / لا مَعنى لـ " ذا " فى البيت . ١٩٧/

(١) المسائل المُشكلة المعروفة بالبَغداديات : ٣٧٣ قال : وأنشد أبو الحسن فى أن " ذا " لا تكون مع ما بمنزلة الذى قول القائل ، نص أبى الحسن الأخفش فى معانى القرآن : ٢٥٣.

(٢) البيت لجرير ، ديوانه : ١٦٧ من قصيدة يهجو فيها الأخطل أولها :

بان الخليط ولو طوع ما بانا وقطعو من حبال الوصل أقرانا

والشاهد فى معانى القرآن للفراء : ١٣٩/١ ، وايضاح الوقف والابتداء : ٣٢٨/١ ، وتفسير الطبرى : ٣٤٦/٤ ، والتنييل والتكميل : ٢١٢/١ .

(٣) قال أبو الحسن فى معانى القرآن : ٢٥٣ بعد ذكره لهذا البيت : فـ " ذا " لا تكون هاهنا إلا زائدة ، لو قلت : ما لذى بال نسوتكم ؟ لم يكن كلاما .

وأمّا الحكميُّ : فَأنْ تُقَدَّرَ " ذَا " مع " مَا " أو " مَن " شيئًا واحدًا لا أن تُقَدَّرَ سقُوطها كقولك : ماذَا صَنَعت أخَيْراً أم شرًا ، ويُحكم على مَوضع " ماذا" بالحكمِ الذى تَستحقه " ما " من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍ ، وعلى موضعِ " مَن ذا " بالحُكم المُستحق لـ " مَن " كذلك نَحـو : مَنْ ذَا أكرمتَ أزيداً أم عَمـرًا ؟ فكأن " ذَا " فى الحكم غيرُ موجودةٍ . ومن ذلك قَولُ اللّه تَعالى (١) : ﴿ وقِيْـلَ للَّذِينَ اتّـقَوا مـاذَا أنْزَلَ ربُّكُمْ قَـالُوا خَـيْرًا ﴾ ، وقـولُه تَعـالى (٢) : ﴿ يَسْألُونَكَ مَـاذَا يُنْفِقُـونَ قُلِ العَفْـوَ ﴾ عَلَى قـراءَةِ النَّصب (٣) وهى لـمن عَـدا أبا عَـمـرِو بن العَــلاء ، فَإذا وُجد الشَّرطان ثَبَتَ كون "ذَا" مَوصولةً بمعنى الّذى وغَيرها ، ومِن ذلك قِراءةُ غَيرِ أَبى عمرو ، " مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوُ " بالرَّفعِ ، وأنشدَ سِيبويه (٤) لِلَبيـد :

ألاَ تسألان المرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحبٌ فَيُقْضَى أمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلِ (٥)

ومن أمثلة (٦) ذا مع " من " (٧) قولُ الأعشى (٨) :

وَغَرِيْبَةٍ تَـأتى الـمُلُوْكَ كَرِيْمَـة قَدْ قُلتُها لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَـالَهَا

---

(١) سورة النحل : آية : ٣٠ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٢١٩.

(٣) السبعة فى القراءات : ١٨٢ .

(٤) الكتاب : ٤٠٤/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٤١/٢ .

(٥) ديوان لبيد : ٢٥٤ من قصيدة قالها فى رثاء النعمان .
والشاهد فى معانى القرآن للفراء : ١٣٩/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ٣٢٥/١ ، والجمل للزجاجى : ٣٣١ ، وشرح أبياته لابن السيد (الحلل) : ٣٣٩ ، والخزانة : ٣٣٩/١ .

(٦) فى الأصل : ذلك .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) ديوان الأعشى : ٢٣ (الصبح المنير) من قصيدة قالها فى مدح قيس بن معدى كرب أولها :
رحلت سمية غدوة أجمالها غضبى عليك فما تقول ابدالها

وأنْشَدَ المُؤَلِّفُ لأميَّةَ بنِ أبي عائذٍ (١) :

أَلاَ إنَّ قَلْبِي لدى الظَّاعنينا حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الحَزِيْنَا

ويردُ على النَّاظم هنا سؤالان : أحدُهما في لفظِ الإلغاءِ ، فقد غمَزَه شيخنا الأستاذ أبو عبدالله ابن الفَخَّار – رحمةُ الله عليه – فيما علّق من "الطُّرَر على هذه الأُرْجُوزة" (٢) . فقالَ : كان أولى به أن يَعْدِلَ عن لَفْظِ الإلغاء إلى لفظِ التَّركيب لنصِّ سيبويه على مَنْعِ ذلك ، يعني الإلغاء على حَقيقته لقوله : فلو كان " ذا " لَغواً لما قالت العَرَبُ : عمَّاذا تَسال ، ولَقالوا : عَمَّ ذَا تسال ، ولكنَّهم جعلوا " مَا " و " ذَا " اسماً واحداً ، كما جَعَلُوا " مَا " و " إن " حرفًا واحدًا حين قالوا : إنَّما ، قال الأستاذ ، فإن أراد النَّاظم بالإلغاءِ ما أراد أبو القاسم (٣) يعني الزَّجاجي بقوله : صلة لِمَا ، أي : أنها كجزءٍ مما قبلها ، فصارت بمنزلةِ ما ليس في الكلامِ من حيث لم يكن لها حكم نفسها ، بخلاف الوجه الآخر (٤) فهذا وجه وإن أراد بالإلغاءِ الزِّيادة فقد رَدَّه سيبويه فَتَأَمَّله ، انتهى كلام الأستاذ وما قاله حَسَنٌ ، وقد تقدَّم من تفسير

---

(١) شرح أشعار الهذليين : ٥١٥/٢ من قصيدة في مدح عبدالعزيز بن مروان والبيت مطلع القصيدة ، وفيه يقول :

وأزمعت رحلة ماضي الهموم أطعن في ظلمات حضونا

إلى سيد الناس عبدالعزيز أعملت للسير حرفا أمونا

ونسبه العيني : ٥٥/١ إلى أمية بن أبي الصلت ، ديوانه : ٥٥٧ الشعر المنسوب خطأ إلى أمية .

(٢) بحثت في ترجمة " ابن الفخار " طويلا فلم أجد من ذكر له مثل هذا الكتاب وذِكْرُ الشاطبي له نص صريح في نسبته إليه لا يحتاج معه إلى دليل فهو تلميذه ومن أقرب الناس إليه وكتب التراجم لم تستوف كل مؤلفات المترجمين ، وذكر شرح ألفيَّة ابن معطٍ أيضاً . هذا بالإضافة إلى شروحه للجمل والإيضاح والكتاب لسيبويه والمقدمة الجزولية وغيرها من المؤلفات المذكورة في المصادر المذكورة في ترجمته في مقدمة هذا الكتاب .

(٣) الجمل : ٣٣٢ .

(٤) في (أ) فهو وجه .

كلامِ النَّاظم ما بَيَّنَ مراده بالإلغاء ، وأنَّه أراد الإلغاء بالاعتبارين ، فلو أتى بلفظ التَّركيب لفاته التَّحرز من الإلغاءِ الحَقيقى ، لكنه أتى بما يَحصل به الوَجهان ، إذ التركيب كما قال : إلغاءٌ معنوى ، وعلى هذا السبيل جرى فى "التَّسهيل" (١) فلم يذكر فى هذا الشَّرط الإلغاء وحده ، وفَسَّره بالحَقيقى والحُكمى كما مرَّ .

والثَّانى أنَّ كلامه يَقتضى إذا تَوَفَّر الشَّرطان أن تكونَ بمعنى الذى ونحوها أى : موصولة بلابدُ ، وليس كذلك ، بل قد تكونُ كذلك وقد يكونُ اسمَ الإشارة يفيد معناها ولا يَحتاج إلى صلةٍ كما تقول : ما هذا الرَّجل؟ وما هذا الثَّوب ؟ وهذا مما لا يَمنعه ابنُ مالكٍ ولاغَيره ، فإذا كان حقُّه أن يحترزِ من ذلك كما فعل فى " التَّسهيل " إذ قال (١) : و " ذا " غير ملغى ولا مشارٌ به إلى آخره ، لكنَّه لم يفعل ذلك ، فكان اشتراطه قاصرًا لنقص شرط ثالثٍ وهو : ألا تكون " ذا " مشارًا بها .

والجَوَابُ : أنَّه ليس فى كلامه ما يدلُّ أنَّ الموصولة تَختص بالمَوضع الذى يَجتمع فيه الشَّرطان حتَّى لا تقعَ هناك المشار بها البَتَّةَ ، وإنَّما فيه أنَّها لا تكون موصولةً إلا مع اجتماعهما وهو صحيحٌ ، إذ لا تقع موصولةً إلا كذلك .

فقوله : (وَمِثْلُ ما « ذا » بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ) إلى آخره " معناه أنَّها تكون مثل " ما " عند اجتماعِ الشَّرطين والاختصاص بذلك المَوضع غيرُ مشارٍ / إليه فى كلامه فلا اعتراضَ عليه . ١٩٨/

(١) التسهيل : ٣٤ .

واعلَم أنَّ النَّاظم أثبت كون " ذا " مثل ، " ما " إذا أتت بعد " من " أو "ما" ، أمَّا إذا أتت بعد " ما " فمتفقٌ على ذلك فيها ، وأمَّا إذا أتت بعد " من " فغيرُ متفقٍ عليه ، لكن ظاهرُ كلامِ سيبويه أنَّها كذلك أيضًا ، قال في " باب ما ينتَصب لأنَّه حال صار فيه المَسئول والمَسئول عنه : " وأمَّا قولهم (١) : من ذا خيرٌ منك ، فهو على قوله : من ذا (٢) هو خيرٌ منك ، لأنَّك لم ترد أن تشير أو تُومئ إلى إنسان قد استبان لَكَ فضله على المَسئول فَيُعْلِمَكَهُ ، ولكنَّك أردت من ذا الذى هو أفضل منك . قال : فإن أو مأت إلى إنسان قد استبان لك فَضله عليه فأردت أن يعلمك نصبت كما قُلت : مَنْ ذَا قائمًا .

قال ابنُ خَروفٍ : قدر " ذَا " فى هذه المسألة بالذى لما لم يكن فى المسألة مشار إليه فقدَّرها به لبَيان المَعنى ، كما فَعَلَ فى قوله : من ذا قائمًا بالباب ، يَعنى أنَّه قدَّرها بمَن الذى هو قائمٌ بالبابِ . قال : ولم يَذكر أن " ذا " تكونُ بمعنى الَّذى إلا مع " ما " فى ماذا قَطُّ . قال : ولا يمكن أن تكون هنا إلا بمنزلةِ الذى ، كما كانت مع " ما " فى "ما " و" ذا " ولا يمكن غَيره ، ثم حكى عن شيخه أبى بكرٍ (٣) أنَّه كان يذهب إلى أنَّها إشارة إلى جنسٍ حاضرٍ غير معيَّنٍ

---

(١) الكتاب : ١/٢٨٤ .

(٢) في الأصل من ذا الذي ، والصواب بحذف الذي كما فى الكتاب .

(٣) أبو بكر بن طاهر : (؟ - ٥٨٠ هـ)

محمد بن أحمد الأنصارى عرف بالخدب عالم بالنحو واللغة من أهل إشبيلية ، رحل فى طلب العلم وأخذ عن الرماك ابن الأخضر ، وأخذ عنه ابن خروف وأبو ذر الخشنى وغيرهما . له تعليقات على الإيضاح وتعليقات على كتاب سيبويه ، أفاد من الأخير ابن خروف فى شرحه وقال السيوطى : قلت : وقفت على حَوَاشيه بمكَّة المكرمة .

أخباره فى : تكملة الصلة : ٢٤٩ ، والوافى بالوفيات : ١١٣/٢ ، وبغية الوعاة : ٢٨/١ .

قال : ثم [1] رجع عنه ، وحكى ابن الضائع عن الشَّلوبين أنَّه كان يتأول كلام سيبويه على الإشارة ، وأن " ذا " لا تكون بمعنى الَّذى إلا مع " ما " ويجعل تقديره فى الرَّفع كتقديره فى النَّصب . قال : ويقويه حذفُ الضَّمير من الصِّلة .

قال ابنُ الضَّائع : وقد سَمِعْتُهُ بعدُ يأخذ على ظاهرِه أن " ذا " بمعنى الَّذى تحقيقًا ، هذا ما فى المسألة من الخِلاف ، وقد اعتَمده ابنُ الضائع خلافاً ، وفى التَّحقيق ليس بخلافٍ لرجوع المُخالف عن مخالَفَتِهِ ، ولذلك – والله أعلم – لم يُشر فى " التَّسهيل " إلى شىءٍ من ذلك ، فإن اعتَمَدَه أحدٌ خلافًا فالناظم مع سيبويه والجُمهور ، وهو الصَّحيح إن شاء الله ، و (فى الكَلام) من قوله : (إذَا لَمْ تُلْغَ فِى الكَلاَمِ) متعلق بـ (تُلْغَ) أو باسمِ فاعلٍ محذوفٍ ينتصب حالاً من ضميرِ (تُلغ) أى : إذا لم تُلغ حالةَ كونِها موجودةً فى الكلامِ . ويقال : ألغيت الشىءَ إذا أسقَطتَه وأبطلتَ اعتباره ، وهنا تمَّ له ما أراد من المَسألة الأولى من مسائلِ هذا الباب ، إذ لم يبقَ له من المَوصولات ما لم يَذكره إلا أياً فإنَّه آخَرها لما تَعلَّق بها من بَعْضِ الأحكامِ الخَاصَّة .

* * *

ثُمَّ أَخَذَ فى بَيَانِ المَسألِةِ الثَّانيَةِ فَقَالَ :

وَكُلُّهَا تَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ   عَلَى ضَمِيرٍ لائقٍ مُشْتَمِلَهْ

هذه المسألةُ يذكرُ فيها ما يلزمُ هذه المَوصولات التى فَرَغَ من ذكرها من الصلات والعَــوائد وما يتعلَّق بذلك ، وقدَّم أولاً أن هذه الموصولات لابدَّ لها من صلاتٍ ، ولذلك سمِّيت موصلات ، وسبب وصلها أنَّها لا يتبين معناها بنفسه ، فإذا قلت : جاءَنى الذى واقتصرت لم يُفهم من الذى شىءٌ .

---

(1) ساقط من (أ) .

فإذا قلتَ : الذى قامَ ، أو الذى عندك تَبين بتلك الصِّلة معنى الذى فساوى بها معنى زيدٍ ، إذا قلتَ : جاءَنى زيدٌ ، أو عَمرو فى قولك : جاءَنى عَمْروٌ فصارت إذًا الصلة من الموصول بمنزلةِ جزءِ الاسمِ من الاسمِ ، فلهذا السَّبب لزمت ، ولأجله حَتَمَ النَّاظِمُ بذلك فِيها حيثُ قالَ : (وكُلُّها تَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ) وذلك صحيحٌ إلا أنَّ الصِّلَةَ قد تُحذفُ لفظًا اختصاراً لدلالةِ ما قبلها أو بعدهَا عليها ، أو / لأنَّ المُراد تَوكيد/١٩٩ المَوصول كقولِ العَجَّاجِ (١) :

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والَّتِي   إذَا عَلَتْهَا أَنْفسٌ تَرَدَّتِ

وأنشد الفَارِسِيُّ وغيره (٢) :

مِنَ اللَّواتى والتى واللَّاتى   يَزْعُمْنَ أنِّى كَبِرَتْ لِدَاتِي

وأَنْشَدَ أيضًا (٣) :

فإنْ أدع اللَّواتِي مِنْ أُناسٍ   أضَاعُوهُنَّ لاَ أدع (٤) اللَّذِيْنَا

---

(١) ديوان العجاج : ٤٢٠/١ من القصيدة التى أولها :

الحمد لله الذى استَقلتِ   بإِذْنِهِ السَّماءُ واطْمَأنَّتِ

والشاهد فى الكتاب : ٣٧٦/١ ، ١٤٠/٢ ، ونوادر أبى زيد : والمقتضب : ٢٨٩/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٤/١ ، ٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٠/٥ .

(٢) أنشده الفارسى فى كتاب الشعر : ٧ ، والشاهد فى مجاز القرآن : ٩/١ ، ١١٩ وأمالى ابن الشجرى : ٢٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٩٣/١ ، ١٨٧ ، وتفسير القرطبى : ٨٣/٥ ، وخزانة الأدب ٥٥٩/٢ .

(٣) كتاب الشعر :
والشاهد للكميت بن زيد الأسدى ، ديوانه : ١٣٠/٢ ، وقد ورد فى الأمثال لأبى عبيد : ٢٥٧ ، وفصل المقال : ٣٧٠ ، وهو أيضاً فى الأصول لابن السراج : ٣٧٥/٢ ، والخزانة : ٥٦٠/٢

(٤) فى (أ) اضع .

وقد يَأتِي المَوصول دُون صِلَةٍ نحو (١) :

* وكَفَيْتُ جانِبَها الَّتَيا والَّتِي *

ومثل هذا مما لا يُعتَدُّ بهِ مع أنه عنـــدهم مُؤَوَّلٌ ، لأنَّ الَّتَيَّا والتى عبارة عن الداهيَةِ ، وحُذِفَت الصلَةُ لِعِلْمِ السَّامِعِ أنَّه يُريد الَّتى عَظُمَتْ وجلَّتْ وما أشْبَهَ ذلك فــالصِّلَةُ إذاً لازِمَــةٌ على كُلِّ حَــالٍ لا يَخْــرجُ عن حكْمِ الُّلزُومِ شيءٌ مِنَ المَوصولاتِ ولذلك قال : (وكلُّها) فاكدّ بكلٍ المقتضية للعمومِ ، ثم إنه صرَّح بأنَّ صلةَ المَوصولِ لابدَّ أن تَشتمل على وصفين :

أحدهما : أن تقعَ بعدَ الموصولِ فإنّه قال : (تَلْزَمُ بَعْدَهُ) والضَّمير عائدٌ على كلٍّ ومدلوله المَوصول ، فلما عيَّن لها موضعًا كان ذلك تَصريحًا أو كالتَّصريح بمنعِ تقدمها ، ويلزمُ من ذلك أيضاً منع تقدم بعضِها ، إذ لوتقدَّم بعضُها لم يصدق عليها انها وقعت بعدَ الموصولِ على الإطلاقِ ، فإذًا لا يجوز أن تَقول : جاءَنى ضربته الذى ، ولا جاءَنى إياه الذى ضربت ، ولا جاءَنى عندك مَنْ قَعَدَ ولا ما أشبه ذلك ، ومِن هُنا قَوِيَ عند الجُمهور موصولية الألف واللاَّم حيثُ لم يجز : أعجبنى زيد الضَّارب ، ولا كلمت عنك المُعرض ، وما جاءَ بخلافِ ذلك فى الظَّاهرِ فمحمول على محذوفٍ كقولِهِ تَعالى (٢) : ﴿ وكَانُوا فِيهِ

(١) البيت بتمامه :

ولقد رأيت تا والعشيرة بينها   وكَفيت جانبها الَّتيا والَّتى
وصفحت عن ذى جهلها ومنحتها   حلمى ولم تصب العشيرة زلتى

من قصيدة فى الحماسة : ١٧٩ ، والأصمعيات : ٥٦ لسلْمىِّ بن رَبِيْعَةَ الضبى وسلْمىٌّ - : كما قال أبو زَيْدٍ فى النَّوادر - : بضمِّ السين وتَشديد الياء . وأولُ القصيدة :

حلت تماضر غُرْبَـة فاحيلت   فَلْجًا وأهْلُكَ بالَّوا فَالحِلَّتِ

والقَصيدة عند الأصمعى لطباء بن أرقم .

والشاهد فى أمثال أبى عبيد : ٢٥٧ ، وفصل المقال : ٢٧٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٥/١ .

(٢) سورة يوسف : آية : ٢٠ .

مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ فـ " فيه " لا يتعلَّق بـ " الزَّاهِدِينَ " ، ولكن بمحذوفٍ دلَّ عليه والتقدير : وكانوا زَاهدين فيه من الزاهدين ، أى : من جملةِ الزَّاهدين ، ومثله قوله تَعالى (١) : ﴿ وقَاسَمَهُمَا إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ وكذلك قال (٢) : ﴿ إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِنَ القَالِين ﴾ ، ومثل ذلك قولُ بعضِ السَّعديِّين (٣) :

تَقُولُ وصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلِىَ هَذَا بِالرَّحَا المُتَقَاعِسُ

ووجهُ ذلك أنَّ الصلَّةَ من كَمَالِ الموصول وبمنزلةِ جزءٍ منه ، فكما لا يتقدّم الدَّال من زيدٍ مثلاً على الباقى كذلك لا يتقدَّم ما هو بمنزلتِهِ ، ومعمولُ الصلَّة جزءٌ من الصلَّة ، لأنَّ المعمولَ تابعٌ للعاملِ فى الأصل تبعية الجزءِ ، ولذلك لا يتقدم المعمول عندَ جماعةٍ إلا حيثُ يصحُّ تقدُّمُ العاملِ ، ألا تَرَى أنَّ الفارِسِىَّ

---

(١) سورة الأعراف : آية : ٢١ .

(٢) سورة الشعراء : آية : ١٨٦ .

(٣) ينسب لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدي ، من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم ، والشاهد من أبيات فى الحماسة : ٢٤١ (رواية الجواليقى) : قال الهذلول بن كعب العنبرى ، وروى الهيثم بن عدى عن عطاء بن مصعب عن عاصم بن الحدثان الليثى وأبى الرقيس العنبرى قالا : تزوج الهذلول بن كعب العنبرى امرأة من بهذله فرأته يطحن فضربت صدرها وقالت : أهذا زوجى ؟ فبلغه ذلك فقال :

تقول ودقت صدرها بيمينها أبعلى هذ بالرحى المتقاعس

فقلت لها لا تعجلى وتبينى فعالى إذا التقيت على الفوارس

ثم قال :

لعمر أبيك الخيرانى لخادم لضيفى وإنى إن ركبت لفارس

وإنى لا شرى الحمد أبغى رباحه وأترك قرنى وهو خزيان ناعس

ويروى الشعر لغيرهما فى بعض المصادر .

وانظر الكامل : ١٤٢/١ ، والخصائص : ٢٤٥/١ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٦٨٢/٢

استدَل (١) على جوازِ تقدم خبرِ " ليَس " عليها بتقدم معمولِ خبرِها عليها فى قولِه تعالى (٢) : ﴿ ألاَ يَومَ يَأْتِيـهِم لَيسَ مَصـْرُوفًا عَنْهُم ﴾ وكذلك لا يُفصل بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبى ، كما لا يُفصل بينَ أجزاءِ الكَلِمَةِ وهذا كلُّه ظاهِرٌ " .

والوصف الثانى : أن تكونَ الصلةُ مشتملةً على ضميرٍ عائدٍ على الموصـول ، ليـربط الصِّلَةَ بالموصـول ، وذلك قـولُهُ : (عَلَى ضَـمِيْـرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ) و(على) مُتَعلقٌ بـ (مُشْتَمِلَهْ) ، و (مُشتملة) صفةٌ لِصلة ، أى صلة مشتملة على ضَميرٍ لائقٍ ، وقد حَصَلَ أنَّ الصِلةَ إذا لم يَكُن فيها ضميرٌ عـائدٌ على الموصولِ لا يصحُّ أن تقعَ صلةً له فلا تقولُ : أعـجبنى الذى قامَ زيدٌ ، ولا جاءَنى الذى خَرَجْتَ إلاَّ أن يكونَ ثَمَّ إليه أو ما أشـبه ذلك مما يعودُ منه إليه (٣) ضميرٌ ، ولأجل هذا مَنَعَ الفارسى فى " التذكرة " أن تَقَـعَ " نِعم " و "بئِس " (٤) صلةً فلا تقول : الذى نعم الرّجل أو بئس الغلام لعدمِ الرّاجع إلى الموصول قـــال : فإن أظهرتَه فـقلت : مررتُ //٢٠٠ بالذى هو نعم الرجل جازَ ، وكذلك إن حذفته وأنتَ تُريده ، وقد مَنَعَ أيضاً بعضُ النحـويين (٥) من الوَصل بجـملتَى القَـسم ، والجـوابِ والشَّـرطِ والجَزاءَ إذا خلت إحدى الجـملتين من ضَـميرٍ عـائدٍ على الـمَوصـول ، فـالقَسَمُ والجَـوابُ عند هؤلاء لا يقعُ صلة أصـلاً ، لخلو جـملةِ القَـسم من

(١) الإيضاح : ١٠١ قال : وهكذا خبر (ليس) فى قول المتقدمين من البصريين وهو عندى القياس . وانظر الإنصاف : ١٦٠ ، والتبين : مسألة رقم ٤٧ ص : ٣١٥ وائتلاف النصره :مسالة رقم (٩) قسم الأفعال .

(٢) سورة هود : آية : ٨ .

(٣) زيادة من هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

(٤) رأى الفارسى فى همع الهوامع للسيوطى : ٢/٢٩٥ (الكويت) .

(٥) الهمع أيضاً : ٢٩٦ .

ضَميرٍ لزوماً ، وكذلك إذا قلت أعجبنى الذى إن قامت هند أكرمته لايجوزُ ، حتَّى تقول : الذى إن قامت هند من أجله أكرمته ، وهذا وإن كان غير مُرضٍ ففيه ما يُقوى دَعوى لَزومِ الضَّميرِ العائدِ ، وكذلك مسألةُ الفَارِسىُّ مختلفٌ فيها أيضًا ، كما سيأتى بُعَيْدَ هذا بحولِ اللّه .

(ولائق) معناه : مناسبٌ ، أى مناسبٌ للموصولِ ، وأصلُ لاقَ أن يكونَ بمعنى لَصقَ ولاقَ به الثَّوب ، أى : لَصَقَ (١) بِهِ ، وهذا الأمرُ لا يَليقُ بِكَ ، أى : لا يَلْصَق بِكَ ، يعنى فى المُناسبة بَيْنَكَ وَبَيْنه ، فيريد بقوله : (لائِقٍ) أن يكون مناسباً أن يعود على المَوصولِ ، فإن كان المَوصول مفردًا منكرًا عادَ عليه ضَميرُ المُفردِ المُذَكَّر وإن كان مُثَنَّى عادَ عليه ضميرُ الاثنين أو مجموعًا عاد عليه ضميرُ الجَمعِ ، وكذلك المؤنَّث فى هذه الأحوال فتقول : أعجبنى الَّذى أكرمْتُه والتى أكرمتُها ، واللَّذان أكرمتُهما والَّذين أكرمْتهم ، واللاَّتى أكرمتُهنَّ وما أشبه ذلك ، وكذلك " مَنْ " و " مَا " إذا قلت : جاءنى مَنْ أكرمتُه ، وأعجبنى مَا صنَعتَه ، فإذا كان المُراد بهما المُثنى أو المَجموع أو المُؤنَّث فإنه يَليقُ بهما اعتبارُ اللَّفظ فيُعاملان معاملةَ المُفرد المذكَّر كما مثل ، ويَليق بهما اعتبارُ المَعنى فيعاملان تلك المُعاملة فتقول : جاءَنى مَنْ أكرمتُهُما ومَنْ أكرمتُهُم ، وجاءَتنى مَنْ أكرمتُها ، ومن أكرمتهما ، ومَنْ أكرمتُهُنَّ ، وفى التَّنزيلِ الكَريمِ (٢) : ﴿ وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُ ﴾ . وفى موضع آخر (٣) : ﴿ مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، وكذلك تقولُ : أعجبنى مَا صنعته ومَا صنعتُما ومَا صنعتُنَّ ، وعلى هذا السَّبيل يَجرى الحكمُ فيما أشبههما وجَميعُ هذا مُنتظمٌ تحتَ قَولِه :

---

(١) فى (أ) ليق .

(٢) سورة الأنعام : آية : ٢٥

(٣) سورة يونس : آية : ٤٢ .

(عَلَى ضَمِيرٍ لائقٍ مُشْتَمِلَهْ [1]) وهو حسنٌ من التَّعبير .

* * *

ثُمَّ شَرَعَ فى تَعْيِين الصِّلَةِ لكلِّ موصولٍ فقَال :

وجُمْلَةٌ أوْشِبْهُهَا الَّذِى وصِلْ بِهِ كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابنُهُ كُفِلْ

وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ «ال» وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

الَّذى وُصِل به مُبتدأ خبره جملةٌ ، و (بِهِ) هو المُقامُ لـ (وصل) مقام الفاعِلِ ، لأنَّه حذفَ المفعول للعلمِ به وهو المَوصول ، وقد يكون المُقام هو المَفعول ولم يُحذف ، بل هو مستترٌ عائدٌ على كلِّ و (الذى) واقعٌ فى الوجهين على الصِّلة و (به) عائدٌ على الذى ، ويريد أنَّ صلةَ المَوصولِ على الإطلاقِ إنَّما تكون جُملةً أو مُلابسةَ الجُملةِ .

فَأمَّا الجملةُ : فهى الكلامُ التَّامُ سواءً أكانت اسميَّة أم فعليَّة ، فالاسمية نحو : زَيدٌ قائمٌ ، والفِعلية نحو : قامَ زيدٌ ، فمثال ما وُصل بالجُملة الاسمية أعجبنى الذى أبوه قائمٌ ومثال ما وصل بالفِعلية: أعجبنى الذى قامَ أبوه ، وكذلك الحكم فى سائرِ المَوصولاتِ ماعَدا " أل " حسب ما يأتى ، وإطلاقهُ الجُملة ينتظم له ما كان من الجُمل منحلاً إلى مفردين وهو الذى مثل به وما كان منها منحلاً إلى جُملتين كجملةِ الشَّرطِ والجَزاءِ وجملةِ / القَسَمِ والجَوَابِ ، فهذا مما يوصل به على مقتضى إطلاقه ، وأولى أن يوصل بما يَنحل إلى مفردٍ وجُملةٍ ، لأنَّه فى حكمِ ما يَنْحَلُّ إلى مفردين . ٢٠١/

وقد زَعَمَ بَعْضُهُم أنَّ جُملةَ القَسَمِ والجَوَاب لا يوصلُ بهما البتَّه

---

(١) ساقط من (أ) .

بناءً على أنَّ إحدى الجُملتين خاليةٌ من الرَّاجعِ إلى المَوصول ، وهى جملةُ القَسَم ، وأنَّ جملةَ الشَّرطِ والجزَاءِ لابدَّ فى كلا جُزأيهما مِن ضَميرٍ وإلاَّ لَم يجزْ، فعندَ من قال بهذا لاتقولُ : أعجبنى الذى (١ والله إنه لفاضلٌ ، ولا أعجبنى الذى إن أكرمت ١) زيدًا أكرمتُهُ حتَّى تقولَ : أعجبنى الذى إنْ أكرمتُهُ اكرمتُ زيدًا من أجْلِهِ أو أعجبنى الَّذى إن أكرمَنِى أكرمتُهُ وما أشبَهَ ذلك .

قال ابنُ الضَّائع (٢) : وهذا خطأ لأنَّ هاتين الجُملتين (٣) صارتَا جملةً واحدةً . والدَّليلُ على ذلك أن إحداهما غَيرُ مستقلَّةٍ مع الارتباطِ ، بل لابدَّ من ذكرهما معاً قال : ثُم لايَمنع جاءَنى الَّذى لاضربنَّه مَنْ عنده مُسكةٌ من اللُّغة . قال : ثم إنَّ هذا ليس لِلغة فيه مجالٌ ، بل هو معنى لا يَصحُّ أن يُخالِفَ فيه أحدٌ من العُقَلاَء لأنَّ الفِطرةَ السَّليمةَ تقبلُ مثل هذا الإخبار وهو أن تقولَ : زيدٌ واللّه لاضربنَّه وكذلك أُقسمُ باللّهِ لاضربَنَّه ، وكذلك زَيدٌ إن يكرمنى يحسن حالى . وقال امرؤ القيس (٤) :

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ … بِضَافٍ فُوَيْقَ الأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلِ

قال : ومثلُه فى الكَلاَمِ كَثيرٌ ، ومعنى صحيحٌ فى كلِّ لغةٍ . قال : ثم أىُّ فرقٍ بين الوَصل والخَبر ؟ فكما يجوز الخبرُ بجملةِ الشَّرطِ والجَوَابِ كذلك يجوز الوصل ولا فرقَ بينهما فى ذلك أصلاً ، ولهذا إذا ارتبطت الجُملتان بالفاء جازَ

(١-١) ساقط من (أ) .
(٢) شرح الجمل لابن الضائع : ٥/٣ .
(٣) فى شرح الجمل : ... الجملتين قد ارتبطتا حتى صارتا ...
(٤) تقدم ذكره .

أيضاً أن يكونَ الضَّميرُ فى إحداهما وتكون الأخرى خاليةً عنه [1] وإن كانت الخَالِيَةُ هى الأُولى لارتباطهما بالفَاء وصيرورتهما جُملةً وَاحدةً ، وعلى هذا [2] كان الشَّلوبين يُجيزُ فى قول زُهَيْر [3] :

* إنَّ الخَلِيْطَ أَجَدَّ البَيْنُ فَانْفَرَقَا *

رفعَ البَيْنَ على أن يكونَ فاعلاً بـ " أَجَدَّ " ، ويكون الضَّميرُ العائدُ على اسمِ " إنَّ " فى قَوله : " انْفَرَقَ " وجازَ لارتباطهما بالفاءِ وعلى هذا التَّقدير قد تدخل للنَّاظم الجملتان المُرتبطتان بالفاءِ لأنهما فى حكمِ الجُملةِ الواحدةِ فتقول : الذى يَطير الذُّبَابُ فيغضب زيدٌ ، والذى تَطلع الشَّمس فأكرمه عمروٌ وما أشبه ذلك وأمَّا شبه الجُملة الذى أشار إليه فهو ضربان :

أحدهما : الظَّرفُ وما فى معناه وهو المجرور نحو : جاءنى الذى عندك وأعجبنى مَنْ فى الدَّارِ ، وأحببت ما لديك وما أشبه ذلك ، وهذا الضَّربُ لا يختص به واحدٌ من المَوصولات دونَ غيره ، كما لا يختَصُّ بالجُملة شىءٌ منها دونَ البواقى .

فإن قلتَ : جعلُهُ الظَّرف والمَجرور شبهَ الجُملة مشكلٌ ، بل هما من قَبيل الجُملِ ، ألا تَرى أنَّهما يقدران بالجُملة لا بالمفردِ ، فتقدير ذلك الذى استقر عندك ، ومن استقر فى الدَّارِ أو نحو ذلك ولا تُقَدِّره بالمفرد فتقول : الذى مُستَقِرٌ فى الدَّارِ أو عندك ، لما سيذكر فى بابِ الابتداءِ إن شاءَ اللَّه .

---

(1) ساقط من الأصل .

(2) الكلام لابن الضائع .

(3) البيت بتمامه فى ديوانه : ٦٣ شرح الأعلم الشنتمرى :

إن الخليط أجد البين فانفرقا وعلق القلب من أسماء من علقا

من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان .

قيل : إنَّ تقديرهما بالجُملة لا يُخرجهما عن كونِهما من قَبيل ما ليس بجملةٍ في التَّحصيل لأنَّه تقدير لا يُنطق به وهم مما يهملون اعتباره في اللَّفظ بحيث لا يكون الظَّرف والمَجرور عندهم في حكمِ ذلك التَّقدير حسب ما يذكر ./ بعد إن شاء الله ، فلهما منزلةٌ بين منزلتي/٢٠٢ المُفرد المَحض والجُملة المَحضة ، فلذلك أخرجهما عن الجُملة بقوله : (أو شِبْهِهَا) ، وأتى للجملة ولهذا الضرب الشبيه بها بمثالين في كلامٍ واحدٍ وهو قوله : (كَمَنْ عِنْدِي الَّذي ابنُه كُفِلْ) فقوله : (مَنْ عِنْدِي) تمثيلُ شبهِ الجُملة وهو الظَّرف وفي معناه المجرور . وقوله : (الَّذِيْ ابنُهُ كُفِلْ) تمثيلُ الجُملةِ ، ومَنْ عندي مبتدأ خبرُهُ الذي ابنه كُفِل ، أو يكون " مَنْ " خَبراً والمُبتدأ هو الذي ، فقدَّمَ وأخَّرَ ، والعائد من الظَّرف على المَوصولِ مقدَّرٌ في الظَّرفِ وتَقديره اللَّفْظِي : مَنْ استَقَرَّ هو عندي ، والعائدُ من الجُملة الهاءُ في ابنه .

فإن قلت : فأينَ العائدُ من الخَبَرِ على المُبتدأ في مثالِ النَّاظم ؟ قيل : ضَميرُ ابنه . فإن قلتَ : إنَّما الهاء في ابنه عائدةٌ على الذي ؟ قيل : وإن كان كذلك فهو يَكفي في الرَّبطِ ، لأنَّه أيضًا راجعٌ إلى المبتدأ من جهةِ المَعنى ، فالرَّبطُ حاصلٌ بين المُبتدأِ والخَبرِ كما كانَ رابطاً في قولك : زيدٌ القائمُ ، فضمير القائم عائد على " أل " وهو عائدٌ أيضًا على زيدٍ ، ثم إنَّ في كلِّ واحدٍ من المثالين إشارةً إلى شرطٍ معتبرٍ فيما مثَّل به .

فأمَّا المِثالُ الأولُ بالظَّرف فقد تضمَّن اشتراطَ التَّمام في الظَّرف والمَجرور ، ومعنَى كونِه تامًّا أن يَستقلَّ في الإخبارِ عن المَعنى المَراد بالموصولِ ، كما كانَ ذلك في قوله : (مَنْ عِندي) فإن عندَ تُستعملُ في الإخبارِ عن الموصولِ ، كما تَقول : زيدٌ عِندي .

فإن قلتَ : جاءَنى الّذى اليَومَ أو الّذى فى اليَومِ لم يَجُزْ ، كما لا يَجوزُ زيدٌ اليومَ ولا زيدٌ فى اليومِ ، ولو قلتَ : أعجبنى الخُروج الّذى فى اليوم لجازَ لأنَّك تقول : الخُروجُ فى اليومِ ، ومثل ذلك المَجرور لابدَّ أن يكونَ تامًا نحو : جاءَنى الذى فى الدَّارِ والمالُ الذى لَكَ .

ولو قُلت : جاءَنى الّذى عَنك أو الّذى فيكَ لم يَجُزْ ، كما لا يَجوزُ زَيْدٌ فيك ولا زيدٌ عنك ، وأمَّا المثالُ الثَّانى : فأشارَ به إلى شَرطين لازِمين :

أحدُهما : كونُ الجُملةِ خَبريَّةً تَحتملُ الصِّدقَ والكَذِبَ وذلك قوله : (ابنُهُ كُفِلْ) فكأنَّه قال : وجُملةٌ أو شِبْهِهَا الذى وُصِلَ بِهِ إذَا كانَت على هذه الصِّفة .

فأمَّا إن كانت غير خَبَرِيَّةً فلا يَجوز أن يُوصل بها فَلا تَقول : جاءَنى الذى أضربه ولا أكرمت الذى هل رأيته ؟ ولا جاءَنى الذى لعلّى مثله ، وما جاءَ من قولِ الشَّاعِرِ (١) :

وإنِّى لَرَامٍ نَظْـرَةً قِبَـلَ الَّتِى لَعَلِّى وإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أزُورُهَا

فَشاذٌ ، وعلى هذا لا يَقَعُ فعلُ التَّعجب صِلةً ولا نِعْمَ وبِئسَ ولا عَسى ولا حبَّذا ولا كم الخَبريَّة ولا رُبَّ ولا ما أشبَه ذلك من الإنْشَاءَاتِ التى لا تَحتَمِلُ الصِّدقَ والكَذِبَ فلا تقول : أعجبنى الذى ما أحسنه أو أحسن به !، ولا أتانى

---

(١) البيت للفرزدق ، ديوانه : ٦٦١ ، من قصيدة يمدح بها بلال بن أبى بردة والرواية فى الديوان هكذا :

وقائلة لى لم تصبنى سهامها رمتنى على سوداء قلبى نبالها
وإنى لرام نظرة قبل التى لعل وإن شقت على أنالها
ألا ليت حظى من علية أننى إذا نمت لا يسرى على خيالها

والشاهد فى كتاب الشعر : ٩٩ ، والمغنى : ٤٣٢ ، ٤٣٧ ، ٦٤٧ ، وشرح الأشمونى : ٦٣/١ ، والخزانة : ٤٨١ ، ٤٨٢ .

الذى نِعْـمَ الرَّجُلُ أو بِئْسَ الغُـلامُ ولا أتيتُ الذى عَـسَـاهُ أن يكرِمَنى ، ولا جَاءَنى الذى كَمْ دِرْهَمٍ أعطيتُـهُ ، ولا غير ذلك ، وهذا بخِلاف جُملة القَسم والجَواب ؛ فإنَّ جملةَ القَسمِ وإن كانت انشائيَّةً هى بمنزلة " إنَّ " فى التَّأكيد للجُملة الخبرية بعدها وأيضًا فجملة القسم والجواب بمنزلة الشَّرطِ والجَزَاءِ ، بهذا المَعنى ردَّ الفارسىُّ فى " التَّذْكِرَة " على مَن مَنَعَ من القُدَمَاء الوَصلَ بها مع ما جَاءَ فى القُرآنِ الكَريمِ من قولِهِ تَعالى (١): ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ . قال : وشبيهٌ بهذا ما أشارَ إليه أبو عُثمان فى كتاب " الإخبار " (٢) من قوله / تَعالى (٣) : ﴿ وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُـوزِ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَـةِ ﴾ الآيـة . ٢٠٣/

وقد تقدَّم لابنِ الضَّائع فى المسألة خلافٌ قرّره على نحو آخر ، والحاصل أن جُمَلَ الإنشاءِ لا يُوصلُ بها مطلقاً عندَ الجُمهور ، وأجازَ ذلك ابن خَروفٍ فى " شَرْحِ الجُمَلِ (٤) فى التَّعَجُّبِ ونِعْمَ وبِئْسَ قال : والعائدُ على المَوصول ماتَضَمَّنَهُ الرَّجل من حيث جاز : زيدٌ نِعمَ الرَّجُلِ ، وقال فى التَّعجب : لا ينبغى أن يمتنعُ كما لا يمتنعَ مررت بالَّذى هو أحسَنَ النَّاس وبالذى هو حَسَنٌ جداً ، وهذا منه اعتِبَارٌ لمعنى الجُملةِ ومحصولِها وإهمالٌ لوضعها المَقصود نحو ما قَال

---

(١) سورة النساء : آية : ٧٢ .

(٢) كتاب الأخبار للمازنى مذكور فى إنباه الرواه : ٢٤٧/١ ، ومعجم الأدباء : ١٢٢/٧ وفهرست ابن خير : ٣٩٨ .

وهو الكتاب المشهور بكتاب الألف واللام " وما أورده المؤلف عنه موجود فى الأصول لابن السراج : ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، والمسألة فى الكتاب : ٤٧٣/١ ، والمقتضب : ١٩٤/٣ .

(٣) سورة القصص : آية : ٧٦ .

(٤) لا يوجد هذا النص فى القطعة الموجودة عندنا من شرح الجمل لابن خروف .

الفَارسي في " التَّذكرة " في النِّداء : إنَّه بمنزلةِ الخَبرِ بدليلِ أنَّ من قالَ لرجلٍ : يا زانٍ ، وَجَبَ عليه الحَدُّ ، والأصحُ مذهبُ الجُمهورِ وهو الذي أشارَ إليه النَّاظمُ .

والثاني من الشرطين أن لا تكونَ الجملة متعلِّقةً بما قبلها ولا مرتَّبةً على كلامٍ (١) آخر نحو ما مثّل بِهِ . فإن كان لها تعلُّقٌ بغيرها لم يوصلْ بها ، كالجُملة المصدَّرة بلكن أو بإذًا أو بحتّى ، نَصَّ على " لكن " ابنُ السَّرَّاج والفَارسي ، وعلى " إذا " و " حتى " ابن بابْشاذ (٢) ، والعِلّةُ في منعِ ذلك أنَّ هذه الحُروف متعلقةٌ بما قبلها فَجَعْلُها صِلاتٍ قطعٌ لها عن ذلك وإخراجٌ لها عن وضعها ، وهذا ظاهرٌ جِدًا وقلَّما ينبِّه المتأخرون على هَذا الشَّرط (٣ وهو ضَرُورِيٌّ ٣)

وقد بقي شرطٌ ثالثٌ ليس في كلامِ النَّاظم ما يدلُّ عليه وهو أن تكونَ الجُملةُ معلومةً عندَ السامعِ ، وقد أشار إلى ذلك الجُزولي في قوله (٤) : ولاتُفيد المقصود إلا والصِّلَةُ معلومةٌ للسَّامعِ ، فإذا لم تَكن معلومةً له لم يُفد المَوصول معناه ، فكان كما لو لم يوصلْ وذلك نقض لغرض الوصلِ ، فمثال النَّاظم لا يفيد هذا الشَّرطَ لاحتمالِ أن يكونَ قَوله : (ابْنُهُ كَفِلْ) غيرَ معلومٍ للسَّامع ،

---

(١) في (أ) أحكام .

(٢) ابن بابشاذ : (؟ - ٤٦٩ هـ)

الامام طاهر بن أحمد بن بابشاذ و " بابشاذ " كلمة أعجمية تعني الفرح والسرور عالم من علماء النحو واللغة له تآليف تدل على فضله وتقدمه منها المقدمة التي تنسب إليه ، وشرحها وشرح الجمل .. وغيرها .

أخباره في : فهرست ابن خير : ٣١٥ ، ونزهة الألباء : ٣٦١ ، ومعجم الأدباء : ١٢/١٧ .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

(٤) رأي الجزولي في مقدمته : ١٥ وانظر شرحها للشلوبين : ١١٩ ، وشرحها للأبذي : ٢٢٠/٢ .

فكان معترضاً وكان هذا الشَّرط هو المقصــود الأعظم لأنَّ المقصود (١) بالصِّلة بيانُ الـمَوصـول وإيضـاح مـعنـاه ، وذلك لا يَحـصل مع كـونِ الصِّلةِ مجهولةً ، ولكون الصِّـلـةَ مُبَيِّنَةً اشـــترطوا أن لا تكون إنشـائية ، لأنَّ الإنشائية لا بيانَ فيها ، وبذلك علَّل الفارسيُّ في " التَّذكرة " امتناعَ الوَصل بالتَّعجبِ ووافقه غَيره فيه ، وأجراه في سائر الجملِ الإنشائيةِ ، ولم أجد الآن له عذرًا في تركه التَّنبيه عليه إلا أن يقالَ : إن هـذا الشَّرط مُستفادٌ من اشتراطِ الإفادةِ في الكلامِ ، فإنَّ الفـائدةَ لا تحـصل إلا مع كـونِ الصِّـلةِ مـعلومـةً ، ولو فـرضـناها مَـجـهـولةً عندَ السَّامع لم يُفـده الكـــلام شيئاً ، كما أنه قد تَكون مـعلومةً أيضًا ولا تَحصلُ فائـــدةٌ ، كما إذا قلت : جـــاءَني الرَّجل الَّذي أبـــوه إنسـانٌ ونحـــو ذلك ، فكان هـذا الشَّـرط لما كان حـاصـلاً من شرط الإفـادة في الكلامِ على وجـهٍ لا يَدخل عليـه فـيـه اعـتـراضٌ ترك ذكره إحـالة على مـا هـنالك ، وهذا حَـسَنٌ من التَّـنبيه والله أعلمُ .

وأمَّا الضَّربُ الثَّاني من شبه الجُملة فهو الصِّفـةُ الصَّريحةُ وهي التي خصها بالألفِ واللامِ حين قالَ : (وَصِفَـةٌ صَريحَـةٌ صِلَـةُ ألْ) يعني أنَّ الألفَ واللاَّمَ اختصت من بينِ سائرِ الـمَـوصولات بأنَّـها إنَّما تُوصَـلُ بالصِّفةِ الصَّريحةِ . لا بجُملةٍ ولا ظَرفٍ ولا مَجرور فتقولُ : جاءَني القَارئُ والكاتِبُ / والـمُنْطَـلِقُ والحَـسَنُ ، ومــا أشْـبَـهَ ذلك ولا تقــولُ : جــاءَني اليَضـرب ولا اليَستَكْبِر إلا في القَليـل ، ولا جاءَني الأبوهُ قـائم إلا شـاذًا ٢٠٤/

(١) ساقط من (أ) .

نحو ما أنشدوه من قوله (١) .

مِنَ القَـوْمِ الرَّسُولُ اللّهِ مِنْـهُم   لَهُـمْ دَانَتْ رِقَـابُ بَنِى مَعَدٍّ

ولا تقـول : جـاءَنى العِنْـدَكَ ، ولا الفِى الدَّار إلا شـاذًا نحـو مـا أَنْشَـدَهُ المُؤَلِّفُ (٢) مِن قَولِـه :

مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ   فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَـهْ

وإنَّما كانت الصِّفةُ شبه الجُملة ، لأنَّها فى معناها فـ " قائمٌ " من قولك : زيد قائمٌ فى معنى قامَ أو يَقوم ، ولذلك عَمِلت عَمَلَ الفِعْـلِ وعَطَفَ الفِعْلَ عليها فى نَحو (٣) : ﴿ إِنَّ المُصَّدِّقِينَ وَالمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللّهَ ﴾ ، وقالَ تَعالى (٤) : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَـهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ وأرادَ بالصَّريحة ما كان من اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصِّفة المشبهةِ باسم الفاعلِ ، وهى الصِّفة الخالصة الوصفية وتَحرز بذلك مما ليس بخالصها ، إمَّا لأنَّ الوصفيَّةَ له ليست بحقِّ الأصلِ ، وإما لأنَّه خَـرَجَ عن أصله من الوَصفيَّةِ ، ويَجمعُ الضَّربان أربعةَ أنواعٍ :

أحدُها : ما استُعمِلَ من الصِّفات استِعمَالَ الأسماءِ كأخٍ وصاحبٍ وأبطح وأبرق وأجرع وما أشبه ذلك ، فإنَّ هذه الأشياء ليست الآن بصفات ، وإنَّما صيَّرها الاستعمالُ إلى حيِّز الأسماءِ غيرِ الصِّفات ، فلا تَصلُحُ لذلك أن تَدخل

---

(١) روايته فى الخزانة : ١٥/١ :

بل القوم الرسول الله فيهم   هم أهل الحكومة من قصى

والشاهد فى اللامات : ٣٦ ، ورصف المبانى : ٧٥ ، والجنى الدانى : ٧٩ ، والإنصاف : ٥٢١ ، والأشمونى : ٧٦/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٢٧/١ ، والبيت فى شرح الشواهد للعينى : ٤٧٥/١ ، والخزانة : ١٤/١ .

(٣) سورة الحديد : آية : ١٨ .

(٤) سورة الملك : آية : ١٩ .

عليها الألف واللاّم الموصولة ، وإنما تَصلح لدُخول الّتى للتعريف كالرّجلِ والفَرس .

والثّاني : ما استُعمل من الأسماءِ استعمالَ الصّفات كالأسدَ والبَحر ونحو ذلك إذا قلتَ : مررتُ بالرَّجُلِ الأسدِ شدّةً والبَحر جوداً والبدر حُسنًا ، فإن هذه ليست من الصّفات الصّريحة ، بل هى مؤوّلةٌ بالصّفاتِ ، فالأسدُ فى تأويلِ الشُّجاعِ ، والبَحرُ فى تأويلِ الجَوادِ ، والبَدْرُ فى تأويلِ الحَسَنِ ، ومثل هذا الوَصف بالمَصدر كعَدلٍ ورضًا وصَوْمٍ ، وباسمِ الاشارةِ نحو : هذا وهؤلاء وشبه ذلك ، فلا تدخلُ على مثل هذا الألف واللاّم الموصولة ، فإنّها لم تدخل فى الحَقيقة إلا على اسم جامدٍ لا على صفةٍ ، إذ الوَصفية لمثلِ هذا بالعَرض كما صارت الوَصفيةُ فى النّوع الأول متَنَاساةً غيرَ مقصودةٍ ، إذا قلتَ : الصّاحب والأخ والأبرق والأجرع ، فالألف واللاّم هنا حرفُ تَعريفٍ .

والثّالثُ : الجُملةُ اسميّةً كانت أو فِعليّةً ، لأنّها قد تكون صفةً جاريةً على النّكرة وتكونُ فى مَوضعِ نَصْبٍ على الحالِ من المَعرفةِ نحو : مَررتُ برجلٍ قامَ (١) أبوهُ أو برجلٍ أبوه قائمٌ ، ومثالُ وقوعها حالاً : مررتُ بزيدٍ يقومُ ، ومررتُ بزيدٍ وَجْهُهُ حَسَنٌ ، ومع ذلك لا تَكونُ صِلةً للألفِ واللاّمِ إلا شاذًا كما تقدّم ، أو قليلاً كما سيأتى .

والرّابعُ : الظّرفُ والمَجرورُ فإنّهما يقعان كالجُملة صفتين للنّكرةِ وحالَيْن من المَعرفةِ نحو : مررتُ برجلٍ عندك أو فى الدّار ، ومررت بزيدٍ عندك أو فى الدّارِ ، ولكن لا يقعانِ صلةً للألفِ واللّامِ إلا شذُوذاً وقد مرّ .

وهنا نوعٌ خامسٌ يشكل عليه كلام النّاظم وهو ما كانَ من الأعلامِ منقولاً

---

(١) فى (أ) قائم .

من الصِّفة كحارثٍ / وعبـاسٍ وحسنٍ فإنه تَدخله الألف واللاَّم التى لِلَمْحِ/٢٠٥ الصِّفةِ ، وهذه الألفُ واللاَّمُ إما أن تكونَ هى الـمَوصـولة الدَّاخلة على الصِّفة الصَّريحة أو غَيرها فلا يجوزُ أن تكونَ غيرها ، إذ لا يتلمح بها الأصل من الصِّفة ، لأنّها ليست الدَّاخلةَ على الصِّفة ، فيكفَ تُشعر بما لا تَدخل عليه ؟ وإنْ كانت إيَّاها - ولابدَّ من ذلك - فقد وَصلت الألف واللام بغيرِ صفةٍ صَريحة قياساً ، إلا أنَّ المسألةَ على مَذهبِ الخَليلِ وسيبويه قَريبةُ المأخذِ لأنَّ الألفَ واللاَّم عندهما هى التى كانت تدخلُ على الصِّفة قـبلَ العَلميَّةِ ، وإنَّمـا دخلت الآنَ على تَـقـديرِ ألاَّ عَلَمِـيَّة ، وذلك قـولُ الخَليـــلِ : إنّ الذين قـالُوا : الحارث والحَسن والعَبَّاس إنما أرادوا أن يَجـعـــلوا الرَّجل هو الشىْءَ بِعَـينـه ، ولم يَجـعلوه سُـمِّى به ، ولكنَّـهم جَعَـلُوه كأنَّه وصفٌ غَلَبَ عليه . هذا ما قالَ ولا إشكالَ فيه ؛ لأنَّه يقول : إنَّهم رَجَعُوا به إلى أصله ، وإذا كان كذلك وكان أصله الصِّفة ، فالألفُ واللاَّمُ فـيــه إذًا مـوصــولة وإن كــان أمــراً تقــديرياً ، وعلى هذا يدلُّ اصطلاحهم فِيها أنَّـها (١) لِلَمْحِ الصِّفة ، وأمَّا على مذهبِ النَّاظم فإنَّ السُّؤال فيها واردٌ عليه ، لأنَّ الألفَ واللاَّمَ عنــده فى الحَارث ونَحوه للمْحِ الصِّفة حسب ما نكره فى البـاب بعد هذا ، والتى(٢) للمحِ الصِّفـة هى الأصلية لا غيرها ، وإذًا كانت إيَّاها فقد وصلت بصفةٍ غَيرِ صَريحةٍ فصار ذلك نَقْضًا لِقوله : (وَصِفَةٌ صَرِيْحَـةٌ صِلَـةُ ألْ) فإن قِيْلَ : إنَّما وصلت بصِفَـةٍ صريحة على اعتبارِ الأصلِ كما بَيَّنَـه الخَـليل .

فـالجَوَابُ : أنَّـا إذا سَلَّمنا أنَّ مَذهبَـه فـيـهـا مَـذهبُ الخَليـل فـحـارثٌ

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل الذى .

وعبَّاسٌ ونحوهما ليست بصفاتٍ صريحة لخُروجها بالعَلمية عن أصلها فصارت مثلَ أخٍ وصاحبٍ وأبرق ونحوها ، وتقدير أصلها من الصِّفة لا يُدخلها فى بابِ الصِّفةِ الصَّريحةِ وإلاَّ لزمَ فى صاحبٍ ونحوه اعتبار الأصلِ فيقعُ صلةً للألفِ واللامِ وذلك فاسدٌ .

فإن قُلتَ : إنَّ بابَ صاحبٍ ونَحوه لم تَعتبرِ العربُ أصلَه واعتبرته فى حارثٍ ونَحوه " قيلَ " : بَلَى قد اعْتَبَرَتْهُ وهى مما تَعتبر الأصل فى البابين ، ألا تَرَاهُم قد مَنَعُوا صَرْفَ أبرق وأجرع ونَحوهما مُطلقاً اعتباراً بأصلها من الصِّفة ، ومنعت صرف أحمر المُنَكَّر بعد التَّسمية ، فالبابان سواءٌ فى هذا الحُكم على الجُملةِ .

والحاصِلُ أنَّ الاشكالَ لازمٌ على كلامِ النَّاظِمِ إلاَّ أن يَدَّعى أنَّ الألفَ واللاَّمَ التى لِلَمحِ الصِّفة لَيست هى المَوصولَة وهذا لاَ يَثْبُتُ له ، فلو لمْ يُقَيِّد الصِّفة بِالصَّريحة هنا ولا بالمَحْضَةِ فى " التَّسهيل " (١) لَكانَ أَسلمَ من الاعتِراض كما فَعَل غيره ، لأنَّ الصِّفَةَ إنَّما تُطلق حَقيقةً على اسمِ الفاعلِ والمفعولِ والصِّفةِ المشبهةِ ، وما سوى ذلك من الجُملةِ والظَّرفِ والمَجرورِ والجَامدِ الذى فى مَعنى الصِّفةِ ، والصِّفة المنقولة إلى الأسماءِ ليس بصفةٍ (٢ – فى الحَقيقة – ٢) حسب ما هو مبيَّنٌ فى موضعه ، وكذلك أجرع وأبرق وحَارث وعَبَّاس / ليست ٢٠٦/ بصفات أيضًا ، وإن لُحظ فيها الأصلُ فى أمر ما ، فذلك أمرٌ حكميٌّ فى بعضِ المواضعِ لا يَطَّردُ ، ألا تَرى أنَّها لا تَجرى صِفاتٌ على موصوفٍ ، ولا تعمل عملَ الصِّفاتِ ، ولا يُضمر فيها ، فلا اعتبارَ بذلك اللَّحظ إلا فى

(١) التسهيل : ٣٤ .

(٢–٢) ساقط من (أ) .

مثل ما اعتَبَرَته العَرَبُ فيه ، ولَمَّا أدخلت العَرَبُ الألفَ واللاَّم فى العَلَم الذى أصلُهُ الصِّفة على خلافِ مُعتادها فى الأعلام عَلمنا أنَّها قَدَّرت الرُّجوع إلى الأصل فهى إذْ ذاكَ صفاتٌ حَقيقيَّةٌ بحسبِ القَصْدِ وَقَعَت صِلاَتٍ للألفِ واللاَّمِ وهذا التَّقرير واضحٌ فى نَفسِهِ مع ورود السُّؤال على ابنِ مالكٍ هنا وفى " التَّسهيل " و " الفَوائد المَحوية " ، ولما بقى بمفهوم كلامه وصل الألف واللاَّم بالصِّفات غَير الصَّريحة استثنى من ذلك الجُملة الفِعلية المُصَدَّرَةَ بالفِعل المُضارع .

فقال : (وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأفْعَالِ قَلّْ) الضَّمير فى " كونها " يَحتَمِل أن يعودَ على " أل " و " بُمعرب " متعلِّقٌ بمحذوفٍ هو خبرُ " كان " المأخوذ من الكون وحُذِفَ لدلالة الكَلام عليه وتَقديره : وكون " أل " موصولةً بمعربِ الأفعالِ ، أو تكون الباءُ ظَرفيَّة وهى متعلقةٌ بالفعلِ العامِّ أى : وكون " أل " مستقرّة فى (معرب الأفعال قل) ويلزمُ من كونِ " أل " فى معربِ الأفعالِ أن يكونَ ذلك الفعلُ صلتَها ويحتمل أن تَعودَ الهاءُ على الصِّلةِ والكونُ تامٌّ به تَتَعلَّق الباءُ كأنَّه قال : ووجود الصِّلةِ بمعربِ الأفعالِ قَلَّ ، وعلى كلِّ تقديرٍ فـ " كَونها " مُبتدأ خبره " قَلَّ " ومُعرب الأفعالِ هو الفِعلُ المُضارعُ ، ويَعنى أنَّ الألفَ واللاَّمَ قد تُوصل بالفعلِ المُضارعِ لكن قَليلاً ، وإشارتُهُ إلى ما جاءَ فى الشِّعر من ذَلك نحو ما أنشده مِن قَولِه (١) :

مَا أنْتَ بِالحكَمِ التُّرْضَى حكُومَتُهُ وَلاَ الأصيلِ وَلاَ ذِى الرَّأْىِ وَالجَدَلِ

---

(١) ينسب هذا البيت للفرزدق ، وليس فى ديوانه .

والبيت فى الإنصاف : ٥٢١ ، وضرائر الشعر : ٢٨٨ ، والتصريح : ١/٣٨ ، ١٤٢ ، والخزانة : ١/١٤ .

وقال ذُو الخِرَقِ الطُّهَوِىُّ (١) :

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً   إلى رَبِّه صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وأنَشدَ المُؤَلّف فى الشَّرْحِ (٢) :

وَلَيْسَ اليَرَى للخِـلِّ مثل الّذى يَرَى   لَهُ الخِلُّ أَهْلاً أَنْ يُعَدَّ خَلِيــلاَ

وأَنْشَدَ أيضًا غيرَ هذا مما لَمْ أُقَيِّـدْهُ (٣) وهذا عندَ غيرِ النَّاظِمِ من الشَّاذِّ المَحفوظِ كشُذُوذِ :

* مِنَ القَـومِ الرَّسول اللّه مِنْـهُمْ *

وظاهرُ إطلاق النَّاظم يقتضى جَواز وَصلها بالمُضارع اختِيَاراً لكن على قلَّةٍ لأنَّــه قـال :(وَكَـوْنُهَـــا بِمُـعْـرَبِ الأَفْـعَالِ قَلّْ) ولم يَقُــل شَـذَّ ولا نَـــدَرَ ، ولا ما كان يعطى معنى عدم القِيَـــاس كما قـال (٤) : (وَلَيْتِى نَدَرَا) (وَلَيْسِى قَدْ نُظِمْ) (٤) (ولاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَـرِ) (٥) وعادتُـه قد استقر على أن يأتىَ بلفظِ القِلّة حيث يكون ذلك القَـليل جائزًا فى الكلامِ وغيره أحسنُ منه

---

(١) ذو الخرق شاعرٌ جاهلىٌّ من طُهية بن حَنظلة بن مالك بن تَميم ، ينسبون إلى أمهم طهية بنت عَبد شمس بن سعدٍ ، شاعرٌ جاهلىٌّ شاركه فى هذا اللقب شاعران من قبيلته .
انظر المؤتلف والمختلف : ١١٩ ، والخِزانة : ٢٠/١ ، والبيتُ فى النَّوادر لأبى زيد : ، والإنصاف : وضَرائر الشعر : ٢٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٢٥/١ ، والخزانة : ١٤/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٢٥/١ ، غير منسوبٍ ، وهو من شواهد الأشمونى : ١٦١/١ وذكره البَغْدَادى فى أبيات المغنى : ٢٩٢/١ فى رده على أبى علىٍّ الفارسى حيث قال فى المسائل .

(٣) هو قول الشاعر :

ما كَالْيَرُوحُ ويغدو لاهيًا مرِحًـا   مُشمِرًا يستديم الحزم ذو رشد

(٤) الألفية ، باب النكرة والمعرفة .

(٥) الألفية ، باب العلم .

كقولِهِ (١) :

* وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ العَمَــلُ *

تنبيهاً على قراءةِ (٢) : ﴿ وإنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أعْمَالَهُمْ ﴾ ، وكقَوْلِهِ فى تَخفيفِ " أنَّ " المَفتوحة (وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ) (٣) ونَبَّه بذلك على نَحوِ قَوْلِهِ تَعالى (٤) : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الجِنُّ أن لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ ﴾ الآية .

وقالَ فى فَصل " لات " (٥) : (وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا والعَكْسُ قَلّ) وأشار إلى قِرَاءَةِ مَنْ قرأ (٦) :/ ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾ بالرَّفع قال /٢٠٧
سيويه (٧) وهى قليلةٌ يريدُ مع جَوَازِهَا فى الكلامِ ، وفى باب المفعول له قَوله : (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا (٨) المُجَرَّدُ) وقال فى النَّعت :

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ والنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ

وفى بابِ النِّداءِ فى مَسألة حذفِ حرفِ (٩) النِّداءِ : (وَذَاكَ فى

---

(١) الألفية ، باب (أن وأخواتها) .

(٢) سورة هود : آية : ١١١ ، قرأ ابن كثير ونافع - " وان " - مخففة " كلا لما " مخففة ، وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر ، " وان كلا " ، خفيفة " لما " مشددة ، السبعة لابن مجاهد : ٣٣٩ ، والكشف لمكى : ٥٣٦/١ ، ٥٣٧ .

(٣) الألفية ، باب (إن وأخواتها) .

(٤) سورة سبأ : آية : ١٤ .

(٥) الألفية ، فصل (ما وأن ولا ولات المشبهات بليس) .

(٦) سورة ص : آية : ٣ ، وقراءة الرفع هى قراءة الضحاك وأبى المتوكل وعاصم الجحدرى وابن يعمر ... وقال عطاء هى لغة أهل اليمن ، زاد المسير : ١٠/٧ ، والبحر المحيط : ٣٨٣/٧ ، وفى كتاب مختصر شواذ القرآن : ١٣٩ وهى قراءة عيسى بن عمر .

(٧) الكتاب : ٢٨/١ .

(٨) فى (أ) يصحبه .

(٩) ساقط من (أ) .

اسمِ الجِنْسِ والمُشَارِ لَه قَلّ) وفى إبدال التَّاءِ هَاءً فى الوقف (وَقَلَّ ذَا فى جَمْعِ تَصْحِيْحٍ) .

وجميعُ هذه المواضع مما وَقَعَ فى الكلامِ وجازَ القِياسُ فيه لكن على ضَعْفٍ ، فهذا المَوضع يقتضى أنَّ الوصلَ بالمضارع جاءَ فى الكلامِ و يَجوزُ القِياس فيه قَليلاً فى الكَلام ، وقد صَرَّح بهذا المَعنى فى " شَرْحِ التَّسهيل " ، فقال [١] : وعندى أنَّ مثلَ هذا غيرُ مَخصوصٍ بالضَّرورة لتَمَكُّن قائلِ الأول أن يقولَ :

* مَاأَنْتَ بِالحَكَمِ المَرْضِي حُكُومَتُهُ *

ولَتَمَكُّن قائل الثَّانى من أن يَقولَ :

* إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ [٢] حِمَارٍ يُجَدَّعُ *

ولَتَمكُّن الثَّالث [٣] من أن يقولَ :

* مَا مِنْ يَرُوْحُ وَيَغْدُو .... *

ولتمكن الرَّابِعِ أن يَقولَ :

* وَمَا مِنْ يَرَى .... *

وقال [٤] : وإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففى ذلك إشعارٌ بالاختيار وعدم الاضطرار . قال : وأيضاً فمقتضى النَّظر وصلُ الألفِ واللاَّمِ بما تُوصل به أخواتها من الجُمل الاسميَّة والفِعليَّة ، إذ هى من المَوصولات الاسميَّة

---

(١) شرح التسهيل : ٢٢٦/١ .

(٢) فى (أ) الحمار .

(٣) يقصد البيت الذى أورده ابن مالك وأسقطه الشاطبى وقد ذكرته فى هامش الصفحة السالفة .

(٤) فى (أ) قال .

فمنعوها ذلك حملاً على المعرِّفة ، لأنّها مثلها فى اللّفظ ، وجعلوا صلتها ما هو جُملة فى المعنى ومفردٌ فى اللّفظ صالحٌ لدخول المعرفةِ عليه ، وهو اسمُ الفاعلِ وشَبهه من الصِّفات ، قال ثم كان فى التزامِهِم ذلك إيهامٌ أنَّ الألفَ واللاَّمَ مُعَرِّفةٌ لا اسم موصول فقصدوا التَّنصيص على مغايرة المُعَرِّفةِ ، فأدخلوها على الفعلِ المُشابه لاسمِ الفاعل وهو المُضارع . قال : فَلمَّا كانَ حاملِهم على هذا وفيه إِبْدَاء ما يجب إِبْداؤُهُ وكشف مالاَ يَصلُحُ إِخْفَاؤُهُ استَحَقَّ أن يجعلَ مما يُحكم فيه بالاختِيار ولا يُخصُّ بالاضطِرَارِ ولذلك لم يَقِلّ فى أشعارِهم كما قلَّ الوصل بجملةٍ من مبتدأ وخبرٍ وبظرف . هذا ما احتجَّ به ابنُ مالك فى مسألته وقد بَنَى الاحتجاجَ فيها على ثلاثةِ أشياء :

أحدها : أن الضَّرورة الشِّعرية إنما تُعدُّ ضرورة إذا لم يمكن تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة ، فإن أمكن ذلك عُدّت من قَبيلِ ما جاء فى الكَلام .

والثَّانى : القياس على سائر المَوصولات .

والثَّالث : قَصدُ التَّفرقةِ بين الألفِ واللاَّمِ المُعَرِّفة والموصولة ورفع اللَّبس .

فأما الثَّانى والثالث – وإن كانا ضعيفين – فلا حاجةَ بنا إلى الكلام معه فيهما إذ ليس المقصود فى هذا الشَّرح إلا تَوجيه ما ذهب إليه من غيرِ اعتراض عليه ؟ ماعدا الأشياء التى يُخالف فيها جميعَ النَّحويين أو يكون خَطَؤُهُ فيها واضحًا جدًا (١) ولا سيما إن كانت عنده أصلاً يطَّرد فى أبوابٍ كثيرةٍ .

والوَجه الأول من هذه الأوجه قد جَمَعَ فيه بين الأمرين ، فخالفَ أولاً جميعَ

---

(١) ساقط من (أ) .

النُّحاة ، وأتى بأمر مبتَدَعٍ لا سلفَ له فيه ولا دَليل يعضُدُه ، بل مُؤَدٍّ إلى انخرامِ نظامِ الكلامِ ، وقَواعدِ العَربيَّةِ ، مع أنَّه أجراها فى أبوابٍ . فقال فى وصل الألفِ واللامِ بالمُضارع : ما سُمعت ، ولما أنشد فى بابِ "كان" على حذفِ نونها قَولَ الشَّاعِرِ (١) :

* لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أنْ هَاجَــهُ *

وقوله (٢) :

* فإنْ لَـمْ تَـكُ المِرأةُ أبْـدَت وسَامَةً *

وقول الآخر (٣) : / ٢٠٨/

* إذَا لَـم تَـكُ الحَاجَـاتُ مِن همَّةِ الفَتَى *

قال : ولا ضَرورَةَ فى هذه الأبيـات لإمكان أن يُقال فى الأول :

* لَمْ يَكُنْ حَقٌّ سِوَى أنْ هَاجَــهُ *

---

(١) شرح التسهيل : ١/ ورقة : ٦١ ، وعجزه هناك :

* رسم دار قد تعفى بالسرر *

والبيت لحسيل بن عرفطة شاعر جاهلى ، والبيت فى نوادر أبى زيد : ٢٩٦ ، والمنصف : ٢٨٨/٢ ، والخصائص : ٩٠/١ ، وشرح الرضى : ٣١٠/٤ ، والخزانة : ٧٣/٤ .

وبعده فى النوادر :

غير الجدة من عرفانه   خرق الريح وطوفان المطر

قال أبو حاتم : " بالسرر " بفتح السين والراء .

وفى معجم البلدان : ٢١١/٣ سرر بالتحريك قال نصر : السرر واد يدفع من اليمامة إلى حضرموت .

(٢) شرح لتسهيل : ١/ ورقة : ٦١ وعجزه هناك :

* فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم *

والبيت للخنجر بن صخر الأسدى ، وفى شرح الشواهد للعينى : ٦٣/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ٤٢٣/١ ، وشرح الأشمونى : ١٤٥/١ ، والتصريح : ١٩٦/١ .

(٣) شرح التسهيل : ١ ورقة : ٦١ ، وعجزه هناك :

وفى الثَّـــانى :

* فإنْ تَــكِنِ المرْ آة أخفت وَسَامَةً *

وفى الثَّـالث :

* إذَا لَـمْ يَكُنْ مِنْ هِمَّـةِ الَمرْءِ مَـا نَـوَى *

وقال فى قوله (١) :

* فَيَـاالغُـلاَمَـانِ اللَّذَانِ فَـــرَّا *

أنا لا أراهُ ضَرورة لتَمَـكُّن قائِـله من أن يَـقُــولَ :

* فَيَـاغُلاَمَــانِ اللَّذَانِ فَـــرَّا *

لأنَّ النَّكرة الـمُـعَـيَّنَـةَ بالنِّـداء تُوصف بذِى الألفِ واللاَّمِ ، وله من هـذا النَّحــو مَوَاضعُ ، وما ذَهَبَ إليــه بَاطـلٌ من أَوْجُـهٍ :

أحدُها : إِجماع النَّحـويين على عدمِ اعتبارِ هذا الـمَنزعِ وعلى إهماله فى النَّظَـرِ القِيَـاسِىِّ جُمـلةً ، ولو كان مُعتـبرًا لنبَّهوا عليه وأشاروا إليه ولم يَفعلوا ذلك فدلَّ على أنَّ ما خالفه باطـلٌ (لا يقالُ : إن اجماعَ النَّحويين ليس بحجَّةٍ كما قاله ابن جِنِّى فى مسألة : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ (٢) ، لأنَّا نقول : إن كان ابنُ جنى ادَّعى ذلك (٣) فى خُصوص مسألته فيقرب الأمر ، إذ يجوزُ عندَ أكثرِ الأصوليين إحداث تأويل غير ما أجمعوا عليه ولا يُعد خَـرقًا للاجماعِ ، وإن أراد

(١) شرح التسهيل : ٣/٣٩٨ (هجر) وبعده :

× إياكما أن تكسبانا شـرا ×

وهمـا فى المقـتـضب : ٤/٢٤٣ ، والأصـول : ١/٢٩٦ ، وشـرح المفـصــل : ٢/٩ ، والخـزانة : ١/٣٥٨ ، وهما من شواهد باب النداء .

(٢) الخصائص : ١/١٩١ .

(٣) فى (أ) بذلك .

أنَّ مخالفَتَهُم جائزَةٌ على الإطلاق فباطلٌ باتفاقِ أهلِ العلمِ ، وقد كانَ بعضُ شيوخنا يَقُولُ : إنَّ ابنَ جنِّى لما عَزَمَ على مخالفةِ الإجماعِ من مسألته لم يُوفَّق للصَّواب فيها ، بل ذَهَبَ إلى ما لا يَقبله عاقلٌ .

فإن قيلَ : أينَ الإجماع ؟ وقد قالَ سيبويه (١) في قول أبى النَّجْمِ (٢) :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فهذا ضَعيف وهو بمنزلتِه فى الكَلامِ ، لأنَّ النَّصب لا يكسر الشِّعر ولا يخلُّ به تَرك إظهار (٣) الهاءِ . وقال ابنُ جِنِّى : إنَّهم قد يستعملون الضَّرورة حيثُ لا يحتاج إليها كَقَولِهِ (٤) :

فَلاَ مُزْنَـةٌ وَدَقَتْ وَدْقَـهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَـلَ إِبْقَالَـهَا

وكان يمكنه : ابْقَـلَتِ أَبْقَـالَهَا ، بحذفِ الهَمْزةِ ونَقْلِ حركتها إلى ما قَبلها وكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٥) :

(١) الكتاب : ٤٤/١ .

(٢) ديوان أبى النجم : ١٣٢ ، وفى الخصائص : ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، والشاهد فى أمالى ابن الشجرى : ٧/١ ، ٨٠ ، ٢٩٣ .

(٣) في الأصل : إضمار ، وصوابه من الكتاب ٨٥/١ (هارون) .

(٤) البيت لعامر بن حوين الطائى ، شاعر جاهلى تبرأ قومه من جرائره . أخباره فى : الاشتقاق : ٣٩٠ ، والأغانى : ٩٣/٩ ، والخزانة : ٢٤/١ ، والشاهد من أبيات تنسب الى الخنساء ، ديوانها : ١٢١ .

وهو من شواهد الكتاب : ٢٤٠/١ ، والخصائص : ٤١١/٢ ، والمحتسب : ١١/٢ ، أمالى ابن الشجرى : ١٥٨/١ ، ١٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٤/٥ ، والخزانة : ٢١/١ ، ٣٣٠/٣ .

(٥) قبله :

* ربَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ *

والشاهد للشماخ بن ضرار الغطفانى ، ديوانه : ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

وهو فى الكتاب : ٩٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٢٥/١ ، وشرح المفصل : ٤٦/٢ ، والخزانة : ١٧٢/٢ .

وربما نسب البيتان إلى جبار بن جزء بن ضرار ابن أخى الشماخ ، أو إلى أبى النجم .

فجر : "زَادِ" وأدَّى ذلك إلى الفَصْلِ بين المُضاف والمُضَافِ إليه ، وكان يمكنه أن يَنْصِبَ ويَزُولُ القُبْحُ ، وبَنَى على ذلك قاعدةً فى " الخَصَائص " وحكى ابن جِنى (١) عن أبى العبَّاس قال : حدَّثنى أبو عُثمان قال : جَلَسْتُ فى حَلْقَةِ الفَرَّاء فَسَمِعْتُهُ يقولُ لأصحابه : لا يَجوزُ حذفُ لامِ الأمرِ إلاَّ فى شِعْرٍ وأنشد (٢) :

مَنْ كَانَ لايَزْعُمُ أنِّى شَاعِرٌ ... فَيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

قال فقلتُ له : لم جازَ فى الشِّعر ولم يَجُز فى الكَلَامِ ؟ فقال : إنَّ الشِّعْرَ يَضْطَرُّ فيه الشَّاعِرُ فيَحْذِفُ . قال فقلتُ : فما الذى اضْطَرَّهُ هنا وهو يمكنه أن يقول : فَلْيَدْنُ مِنِّى ؟ قال : فسأل عنى (٢) فقيلَ له المَازِنِيُّ : فأوسع لى . فهذا وما أشبهه يَدُلُّ على اعتِبَاره عندهم ، وهم أئِمَّةُ النَّحو فيكف تَقولُ : الإجماعُ مُنعقدٌ على عدمِ اعتِبَاره ؟

فالجوابُ : أن هذه المسألة بمعزلٍ عن مسألتنا ، فإنَّ هذه المسألة فى جوازِ الاستعمال للضَّرورة (٣) حيثُ لا يُضطر إليها مع اتفاقهم على أنَّ ما اختُصَّ بالشعرِ لا يستعملُ فى الكلامِ ولا يُعَدُّ كالمُستعملِ فيه إذا أمكن الخُرُوج عن الضَّرورة بتبديل أو تحريف وهو المُتَّفق عليه وهو الذى خَالف فيه النَّاظم .

والثَّانى : أنَّ الضَّرورةَ عندَ النَّحويين ليس معناها أنَّه لا يمكن فى

(١) الخصائص : ٣٠٣/٢ ، ومعانى القرآن للفراء : ١٦٠/١ ، والإنصاف : وضرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٠ .

(٢) فى (أ) عنى قيل له عنى فقيل له ... سهو من الناسخ .

(٣) فى (أ) الضرورة .

الموضعِ غيرُ ما نكر ، إذ ما من ضرورةٍ إلاّ ويُمكن أن يُعوَّض من لفظها غيره من الألفاظ الصَّحيحة الجارية / على القِياس المُستمر ، ولا يُنكِرُ/٢٠٩ هذا إلا جاحد لضرورة العقل هذه الرَّاءُ فى كلامِ العَرَبِ وتَأليفِ حُروفِهم من الشِّياع فى الاستعمالِ بمكانٍ لا يُجهلُ ولا تَكـادُ تَنْطِقُ (١) بجُملتين تَعرَيَانِ عنها ، وقد هَجَرَهَا واصلُ بن عطاء (٢) لمكَانٍ لثغته فيها حتَّى كان يُناظرُ الخُصومَ ويُجَادِلُهُم ، ويَخطُبُ على المَنبرِ فلا يُسمَعُ فى نطقه راءً فكان إحدى الأعاجيب حتَّى صارَ مثلاً وقال فيه الشاعر (٣) :

وَيَجْعَـلُ البُرَّ قَمْحاً فِي تَصَرُّفِهِ   وَخَالَـفَ الرَّاءَ حَتَّى احتَال للشِّعـرِ
وَلَـمْ يُطِقْ مَطَراً والقَوْلُ يُعْجِلُهُ   فَعَـاد بالغَيْثِ إشْفَـاقًا مِنَ الـمَطَرِ

وَوَرَّى به الشَّاعِرُ فَقَـال - وأَحْسَـنَ كُلَّ الإِحْسَـانِ - :

وَلـمَّا رَأَيْتُ الشَّيْبَ رَاءً (٤) بِعَـارِضِي   تَيَـقَّنْتُ أَنَّ الوَصْلَ لِي مِنْكِ وَاصِلُ

ولا مِرْيَـةَ فى أن اجتِنَـابَ الضَّرورة الشِّعرية أسْهَلُ من هذا بكثيرٍ ، وإذا وصلَ الأمرُ إلى هذا الحدّ أدى إلى أنْ لا ضَرورةَ فى شعرٍ عَرَبِىٍّ ، وذلك خلافُ الاجماعِ والبَديهَةِ ، وإنَّما معنى الضَّرورة وهو الثَّالث : أنَّ الشَّاعِرَ قد لايَخْطُرُ ببـالِهِ إلا لَـفظةَ مـا تَضَـمَّنَهُ النُّطـق بـه فـى ذلك

---

(١) فى (أ) تنطبق .

(٢) واصل بن عطاء : (٨٠ - ١٣١ هـ) .
أبو حذيفة من موالى بنى ضبة ، وقيل : بنى مخزوم ، من رؤساء المعتزلة تنسب إليه الفرقة المعروفة بـ " الواصلة " . أخباره فى وفيات الأعيان : ٧/٦ ولسان الميزان : ٢١٤/٦ .

(٣) البيتان فى البيان والتبين : ٢١/١ ، ٢٢ ، قال الجاحظ : قال لقطرب أنشدنى ضرار بن عمرو قول الشاعر فى واصل بن عطاء : وأنشدهما : وأوردهما ابن خلكان فى : وفيات الأعيان : ٩/٦ ، وفيه أبيات أخر ذكر فيها الشعراء راء واصل هذه فى أشعارهم .

(٤) أي : شاع شيوع الراء في الكلام .

الـمَوضع إلى زيـادةٍ أو نَقْصٍ أو غيرِ ذلك بحيث قد يَتَنَبَّهُ غيره إلى أن يحتَالَ فى شىْء يزيلُ تلك الضَّرورة وعلى هذا يُقال فى قوله :

* .... كُـلُّهُ لَـمْ أصنَـعِ (١) *

إنه ضرورة ، لأنَّ الشَّاعِرَ أرادَ رفعَ كلّه فلم يُمكنه إلا على حذفِ الضَّمير وكذلك فى سائرِ ما ذكر معه ، وقد يُقال فيه غير ذلك مما سطَّره النَّاس ، وإذا كان كذلك فمن أينَ يلزمُ أن يكون الـمُضطر ذاكرًا للوجه الـمُخرج عن الضَّرورة فى الوَقتِ أو بَعده بحيثُ يقدرُ على استدراكه ؟ هذا ما لا يُمكن وإن فرضنا إمكانه فى بعضِ الأحوالِ فلا يُمكن فى جَميعِ الأحـوالِ بل فى بعضـها ، وذلك حين ينصرفون إلى التَّنقيح والتَّلوم على رِياضتِهِ وهذا عندَ العَرَب قليلٌ كزهيرٍ فى حـوليَّـاته ، أمَّا فى حـالِ الضّـيقِ كمـواطن الخَطابة والتَّهـاجى وإجـابة الخُصُومِ والـمَواقف التى يفجأ فيها الارتجال من غيرِ تَوسعة كحسان بن ثابت رضى الله عنه وغيره من الشُّعراء الذين جُنُّـوا فى مواطنِ الارتجالِ جُنُوناً ، فمثل هذه الأحوال لا يمكن فيها ذلك .

والرَّابعُ : أنّـه قد تكونُ للمعنى عبارتان أو أكثر منها واحدةٌ يلزم فيها ضَرورة ، إلا أنّها مطابقةٌ لمقتضى الحالِ ، ومُفصِحةٌ عنه على أوفى ما يكون ، والتى صحَّ قِياسها ليست بأبلغَ فى ذلك من الأُخرى ولا مِريَةَ فى أنَّهم فى هذه الحالِ يرجعون إلى الضَّرورة ، إذ كان اعتناؤُهُم بالـمَعَانِى أشدَّ من اعتنَـائهم بالألفاظ ، وقد بوَّب ابنُ جِنِّى على هذا ، وإذا ظَهَرَ لنا نَحن فى موضعٍ أنَّ مالا ضرورةَ فيه يصلح هُنالك ، فمن أينَ يُعلمُ أنَّه مطابق لـمُقتضى الحالِ ، أو

(١) يعنى بيت أبى النجم : ديوانه : ١٣٢ :

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... على ذنبا كله لم أصنع

أنــه أبلغ فيما قصد من الـمُبالغـة فى البَيَانِ والإفصاح ؟ لا سَبيل إلى معرفةِ ذلك فى أكثرِ الـمَواضعِ ، والحاضر أبصر من الغَائب ، فلا تَجويز لما لا تُعـلم حقيقـتـه ، وأيضًـا قد يظن بالعبارتين أنّهمـا مُتَـرَادِفَتَــان ولَيستـا فى الحَقيقة كذلك ، إما لوجــودِ فَـرقٍ لفظيٍّ وإما لوجودِ أمـرٍ معنويّ ، إمّا ضَروري أو تكميلى ، ويَتَـبَـيَّنُ مثل هذا للنَّـاظرِ فى فَصَاحة القُرآن ، ومـثله يتَّـفق فى الشِّعر بحيث لا يَنبـغى أن يُؤْتَـى إلا بعبـارةِ الاضطرارِ دونَ الجَـارِيَـةِ على القِيَاسِ ، وقد تساهل (١) ابنُ مالك عَفَـا الله عنه فى هذا الـمَوضع حتَّى أهملَ ما يعتبره أهلُ البَيَـانِ ، بل زادَ فى ذلك إلى أن أخرج البيت / بتَقديره عن معناه إلى معنى آخر ، فقد تقدم قوله/٢١٠ فى :

* فإن لم تَـك الـمـرآة أبدت وَسَــامَـةً *

وأنَّه يمكن أن يَقــول :

* فإن تَكُنِ الـمـرآةُ أخْفَـتْ وَسَـــامَـةً *

وفى قوله :

* إِذَا لَـم تَـكُ الحَـاجَـاتُ مِنْ هِمَّــةِ الفَـتَى *

أنه يمكنه أن يقولَ :

* إذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ هِمَّـةِ المَرْءِ مَـا نَـوَى *

وهذا ما لامَزِيدَ عليه فى التَّعسف وتحَريف الـمَعنى وقَلْبِ الـمَقْصُود

والخـامس : أنَّ العـربَ قـد تَـأتى الكلامَ القِيَـاسيَّ لعـارضِ زِحـافٍ

---

(١) فى (أ) تسهيل

فتَستَطِيب المُزاحف دونَ غيره أو بالعَكس فتَركب الضَّرورة لذلك ، والعَرَبُ في ذلك على فرقتين :

فرقةٌ وهم الجُفـاة الفُصَحَاءُ فلا يُبَالُون كَسْرَ البَيْتِ(١) قصدهم في استقامة المَعنى وإن أدّى إلى زِحاف مُستَثقلٍ ، إذ لم يُخرج عن الوَزن الطَّبيعي .

قال المَازِنيُّ (٢) : أمَّا الجُفاة الفُصَحَاءُ فلا يُبالون كَسر البيت - يعني الزِّحاف - لاستِنكارهم زَيغ الإعْرَابِ .

قال ابنُ جِنِّي : وهذا المَذهبُ أقوى عِندي لأنَّ احتمالَ الزِّحاف أسهلُ من احتمالِ زَيْغِ الإعرابِ ، ومثال هذا قَولُ امرئِ القَيْس (٣) :

أعِنِّي عَلَى بَرْقٍ أراهُ وَمِيْضِ   يُضِئُ حَبِيًا فِي شَمَارِيْخَ بِيضِ

فقد (٤) كان يُمكن أن يَحذفَ اليَاءَ من " شَمَارِيخ " وهو قَبْضُ " فَعُولن " قبل الضَّرب المَحذوف في الطَّويل وهو الواجب عندَ الخَليل والسَّلامة فيه ضَعيفة ، وحذف ياء " فَعَالِيْل " في الشِّعر جَائزٌ ، إلا أنَّه حافظَ على استِقَامة الإعرابِ ولم يُبَالِ بضَعْفِ الوَزْنِ ، ومثلُ هذا كَثِيْـرٌ .

وفِرْقَـةٌ حافَظَتْ على الوَزْنِ حتَّى ارتَكَبَتْ من أجْلِه زَيْـغَ الإعرابِ وارتِكَاب

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) ما قاله المازني وابن جني في الخصائص : ١/٣٣٣ ، الا أن النص ليس منه كما يبدوا ، وانظر كتاب الضرائر لابن عصفور : ٤٤ .

(٣) ديوان امرئ : ٧٢ ، وفيه : يقال : إنها لأبي دؤاد الإيَاديّ ، وهو أول القصيدة .

(٤) ساقط من (أ) .

الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ (١) :

* أبيتُ على مَعَارِيَ واضِحَاتٍ *

وقد أمكنه أن يقولَ : " مَعَارٍ وَاضِحَاتٍ " ، وكذلك (٢) :

* وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ *

ممكنٌ أن لَو قالَ : " ولا تَرَضَّهَا " وكذلك قَوْلُه (٣) :

---

(١) البيت للمتنخل الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد بن خنيس بن خناعة الهذلي . شرح أشعار الهذليين : ١٢٦٨ من قصيدة أولها :

عرفت بأحدث فنعاف عرق   علامات كتحبير النماط

والبيت بتمامه :

أبيت على معارى فاخرات   بهن ملوب كدم العباط

المعارى : جمع معرى ، وهى الفرش ، والملوب : الملاب ، وهى المطلى بالطيب الملاب ، والعباط : جمع عبيط ، وهى التى تنحر لغير علة فيبقى دمها صاف .

والشاهد فى الكتاب : ٥٨/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ، والخصائص : ٣٣٤/١ ، ٦١/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٣ .

(٢) قبله :

× إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ×

وهو لرؤبة بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٧٩ .

والشاهد فى : كتاب الشعر لأبى على : ٥٤ ، والخصائص : ٣٠٧/١ ، والمفصل : ٣٣٨ ، وشرحه لابن يعيش : ١٠٦/١٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٨٦/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٦ ، والخزانة : ٥٥٣/٣ .

(٣) عجزه :

× بما لاقت لبون بنى زياد ×

والبيت لقيس بن زهير العبسى ، ديوانه :

وهو فى الكتاب : ١٥/١ ، ٥٩/٢ ، ونوادر أبى زيد : ومعانى القرآن للفراء : ٦١/١ ، ١٧٧/٢ ، ٢٢٣ والجمل للزجاجى : ٣٧٣ ، وكتاب الشعر لأبى على : ٥٤ ، ١٠٣ ، والخصائص : ٣٣٣/١ ، والمحتسب : ٦٧/١ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، وخزانة الأدب : ٥٣٤/٣ .

* أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي *

وعلى هذا المَعنى حَمَلَ ابنُ جِنّى قَوْلَ الرَّاجِزِ (١) :

* فَيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ المَزَاجِرُ *

وهذا البابُ واسعٌ ، فإذا كان هذا شأنهم فكيفَ نَتَحَكَّمُ على العَرَبِ فى كلامها ونُلزِمُها ما لا يَلزمها ؟

وبالجُملة فهذا المَذهب من المَذَاهب الوَاهِيَةِ التى يَجِبُ ألاّ يُلتَفَتَ إليها وقد بَيَّنْتُ هذه المَسألة بما هو أوسع من هذا وأشفى للصَّدرِ فى بابِ الضَّرائر من " أُصُول العَرَبِيَّة " (٢) ولم أرَ أحداً من شُيُوخِنَا الحُذَّاق مِمَّن سمعتُ كَلاَمَهُ فى المسألة يَرتضى ما ارتَضَاهُ ابنُ مَالكٍ ولايُسَلِّمُهُ .

* * *

ثمَّ أخذَ فى ذكرِ ما بَقى له من المَوصولات فقال :

أَيٌّ كَمَا ، وَأَعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

وإنَّما فَصلها مما قَبلها لما تعلَّقَ بها من الأحكامِ التى انفَردت بها عن سائرِ أخواتِها من الإعراب فى حالٍ ، والبِنَاءِ فى حالٍ ، والإضافةِ ، وأن لها بحسبِ البِنَاءِ تَعلُّقاً بمسألةِ حذفِ الضَّمير من الصِّلة فوصلها بها لأجلِ ذلك ، وابتدأ ببيان كونها من الموصولات فقال : (أيٌّ كَمَا) يعنى أنَّ أيًا فى هذا البابِ مثل " ما " فى جميع ما تقدم من الأحكامِ وهى الأربعةُ الأُولُ كونها اسمًا ، وكونُها موصولةً وكَونها تقَع على المُفرد والمُثَنّى والمَجموع بلفظٍ

(١) تقدم ذكره .

(٢) كتاب " أصول العربية " هو أحد مؤلفات الإمام الشاطبى ، تنظر المقدمة ، والخزانة : ١٦/١ ، وقد نقل صاحب الخزانة هذا النص .

واحدٍ، فتقولُ : أكرِم أيُّهم خَرَجَ ، أردت بأيٍّ واحداً كان أو اثنين أو أكثر، وكونُها تقعُ / على المُذكّر والمُؤنّثِ بلفظٍ واحدٍ أيضاً كقولك : اضرب/٢١١ أيُّهنَّ فعلَتْ كذَا من غيرِ أن تُؤنِّث أيُّ، وهذا على ما نَقلَ فى "التّسهيل" (١) هو الأكثر لقوله : وقد تُؤنَّث بالهاءِ مُوافقةً للتى ، وما نَقَله صَحِيحٌ .

قالَ سِيبَويه (٢) : وسألتُ الخَلِيلَ - رحمه الله - عن أيُّهن فلانة وأيَّتُهُنَّ فلانة فقال إذا قلت : أى فهو بمنزلة كل ؛ لأنَّ كلاً مذكر يقع للمذكر والمؤنث وبمنزلة بعضٍ ، قال وإذا قلتَ : أيتهن فإنك أردت أن تؤنث الاسم ، كما أنَّ بعضَ العرب فيما زعم الخليل - رحمه الله - يقول : كلتهن، فظاهر هذا الكلام أن ترك التاء هو الشَّائِع وأن عدَم تركِها قليلٌ ، وبهذا فسَّره السيرافى (٣) وقال : ربما أدخلوا علامة التأنيث عند إرادة المؤنَّث تأكيداً كما ذكر ، ومنه : هند خير النساء وشرها ، وربما قالوا : خيرة النِّساء وشرتها والباب التذكير وأنشد لحسان (٤) :

لَعَنَ اللهُ شَرّةَ الدُّورِ كُوثَى ... ورَمَاهَا بِالذُّلِّ والإمْعَارِ

لَسْتُ أعْنِى كُوثَى العَرَاقِ ولَكِنْ ... شَرّةَ الدُّورِ دَارَ عَبْدِ الدَّارِ

وأنْشَدَ ابنُ خَرُوفٍ (٥) :

---

(١) التسهيل : ٣٥ .

(٢) الكتاب : ٤٠١/١ .

(٣) شرح الكتاب : ١٧٤/٢ .

(٤) ديوان حسان : ٣٦٥/١ .
وهما فى شرح السيرافى : ٢٧٤/٣ ، ومعجم البلدان : ٤٨٧/٤ ، والفائق : ١٠٨ ، واللسان والتاج (كوث) .

(٥) لم أجده فى القسم الموجودَ من شَرح ابن خَروف ، وأنشدَ فى اللِّسان : (خير) نظير هذا البيت قال : وأنشد أبو عُبَيدَة لرجل من بنى عدى يتيم جاهلى :
ولقد طعنت مجامع الربَّلات ... ربلات هند خَيرَة الملكات

* تَأبِّرِى يَا خَيْرَةِ الفَسيلِ *

ولا يُقال : إنَّ كلامَ النَّاظمِ فى المَوصولة وكلامُ سيبويه فى الاستفهامية وأين إحداهما من الأخرى لأنَّا نقول : " أيٌّ " فى جميعِ مَواقعِها تجرى على أصلٍ واحدٍ ، فالشَّاهد على أحدِ مواقعها شاهدٌ على سائرها .

وإذا ثَبَتَ هذا فالنَّاظم لم يَعتبر تَأنيث " أىٍّ " لِقلَّته واعتَمَدَ ما هو الغالب فيها من جَرَيَانِها مَجرى " ما " كما قال : ومن أحكام " ما " التى أحالَ عليها الوَصل بجملةٍ أو شبهها من ظَرف أو مَجرور فتقول : اضرب أيُّهم أبوه منطلقٌ و واضرب أيُّهم ضَرَبَ أخَاك ، واضرب أيُّهم عِنْدَكَ أو فى الدَّارِ ، كما تقولُ : اضرب مَن أبوه مُنطلقٌ ، ومَن ضَرَبَ أخاك ، ومَن عِنْدَكَ ، ومَنْ فى الدَّارِ ، وكما يكون ذلك فى " ما " أيضًا .

ولما خَتَمَ الكلامَ على تقرير المَوصولات ولم يَزد دلَّ على أنَّه لم يرَ رأى أهلِ الكُوفة فى زَعمهم أنَّ الأسماء الجَوَامد بالألفِ واللَّامِ تَكونُ مَوصولات فتَقول : جاء الرَّجُلُ قامَ أبوه ، على تقدير الذى قامَ أبوه ، واستَدَلُّوا على ذلك بنَحو قوله (١)

لَعَمْرِى لأنتَ البَيْتُ أُكْرِمُ أَهلَه وأقْعُدُ فى أفْيَائِهِ (٢) بِالأصَائِلِ

فقولُه : لأنتَ : مبتدأ ، خبره : البيتُ ، وهو من موصول صلته أُكرمُ أَهلَهُ

---

(١) البيت لأبى ذؤيب الهُذَلِىّ ، شرح ديوان الهذليين : ١٤٢/١ ، من قصيدته التى أولها :

أسالت رسم الدار أم لم تسائل عن السكن أو عن عهده بالأوائل

والشاهد فى الإنصاف : ٧٢٣/٢ ، والخزانة : ٤٨٩/٢ ، ٥٦٤ .

(٢) فى (أ) أفنائه .

وهو كثير ، ومثله قولُ امرئِ القَيسِ (١) :

تَرَى الفَأْرَ فى مُسْتَنْقَعِ القَاعِ لَاحِباً   عَلَى جَدَدِ الصَّحْرَاءِ مِنْ شَدٍّ مُلْهِبِ

وهذا عندَ البَصريين غيرُ ثابتٌ ، لأنَّ الاسمَ الظاهرَ يَدُلُّ على مَعنى مخصوص بنفسه وليس كالَّذى ، لأنَّه لا يدلُّ على معنى مَخصوص إلا بصلةٍ تُوضحه لإبهامه ، وإذا لم يَكُن فى مَعناه لم يَجُزْ أن يقومَ مَقَامَهُ ، ولا حجَّةَ لهم فيما أنشدوا ، لاحتمالِ أن يكونَ : " أُكْرِمُ أَهْلَهُ " خبرٌ بعدَ خَبرٍ ، ويجوزُ أن يكونَ " أُكْرِمُ " فى موضعِ الصِّفةِ للبيت ، فيكون البيت مبهمًا ، وإذا كان كذلك جازَ وصفه بالنَّكرة ، فالعربُ تَقول : ما يَحسن بالرَّجلِ خيرٍ منك أن يفعلَ ، لأنَّ المعنى معنى النَّكرة .

وأجازَ / أيضًا ابنُ الأنبَارِيِّ أن يكونَ : أُكْرِمُ أَهْلَهُ صلةٌ لموصولٍ ٢١٢/ محذوفٍ لا للبيت كأنَّه قال : لأنت البيت الَّذى أُكْرِمُ أَهْلَهُ ، لكنَّ المَوصولَ حذفَ ضَرُورَةً ، وهذا الوجهُ جارٍ على مذهبِ الكُوفيين ، إذ يُجيزون حذفَ المَوصول دونَ صِلته فى غيرِ ضَرورة ، ذكر ذلك عنهم ابْنُ الأنْبَارِي (٢) فى مسألة :(وُقُوعُ اسمِ الإشَارةِ مَوْصُولاً) من كتابِ الإنصاف" (٣) . وأمَّا بيتُ امرئِ القَيس فَيَتَخَرَّج على أن يكونَ المَجرورُ

---

(١) ديوان امرئ القيس : ٥١ من القصيدة التى أولها :

خليلى مرابى على أم جندب   نقض لبانات الفؤاد المعذب

وشرح أشعار الستة لأبى بكر عاصم بن أيوب : ١٧١ .

(٢) ابن الأنبارى : (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)

أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنصارى صاحب التصانيف المشهور كالإنصاف وإعراب القرآن ، وأسرار العربية ، ونزهة الألباء وغيرها .

أخباره فى : إنباه الرواه : ١٩٦/٢ ، وبغية الوعاة : ٨٦/٢ ، والبلغة : ١٢٤ .

(٣) الإنصاف : ٧١٧/٢ . المسألة رقم : (١٠٣) .

فى مَوضعِ الحالِ ، أى : لسُرعَتِهِ وخُروجِهِ تَراه فى حينٍ واحدٍ على هاتين الحَالتين فتكون الحالُ مركبةً من الحالتين أو يكون فى " مُستنقع " حالاً ، و " لاحبًا " مفعولا ثانيًا لـ " ترى " على أنَّها عِلمية "أو يَكون فى مُستنقع حالاً لترى ، و " لاحبًا " حالاً يعمل فيها " مستنقعٍ " ومَجاز جميع ذلك لقُرب ما بين الحالين .

ثُمَّ قال : الناظم : (وَأُعْرِبَتْ) الضَّميُر عائد على أىِّ ، وَنبَّه هنا على كونها خَارِجةً عن أصلِها الذى كانَ يَجِبُ لها من البِناء كأخَوَاتِها ، وذلك أنَّها وضعت وضعَ الحرفِ فى دلالتها فى أصلِ الوَضع على مَعناه إنْ كانت شرطيَّةً أو استفهاميَّةً ، أو فى افتقارها الأصيل إذا كانت من هذا الباب ، فلو لم يُنَبِّه على إعرابها لأوهم أنَّها مَبْنيَّةٌ كأخَوَاتِها ، فقال : (وَأُعْرِبَتْ) والوَجْهُ المَشْهُورُ فى إعرابِها الحَمْلُ على نَظيرَتِها (بَعض) ونَقِيْضَتِها (كُل) حَكَى لَنَا شَيْخُنَا الأستاذ أبو عبدِالله ابن الفَخَّارِ – رحمه الله – أنَّ الشَّلَوبَيْن سَأَلَ فى ذلك شَيْخَه ابنَ مَلْكُونٍ (١) – وكان مُقدمًا على سُؤَالِهِ على أحجامِ سائرِ طَلَبَتِهِ عن ذَلك ، إذ كان فيهم ذَا هَيْبَةٍ – فسأله لِمَ أُعرِبَتْ " أَىّ " من بَينِ سائرِ أخواتِها ؟ فَفَكَّرَ فيها ثُمَّ قالَ لهَ : حَمْلاً على النَّظيرِ والنَّقِيضِ ، ولم يُجِبْهُ بأكثر من هَذا . ومَعنى ذَلك أنَّها حُمِلتَ على بعضٍ التى هى بِمَعناها ، وعلى مُقابلتها " كلُّ " لأنَّها نقيضتها فى المعنى ، وقد يُحمل الشَّىْءُ على نَقيضه ، كما يُحمل على نَظيره . ألا تَرَاهُم عامَلُوا " نَسِيَ " معاملة " عَلِمَ " فعلقوها عن مَنصوبِها لما كانت نَقيضة ما التعلُّيق خاصٌّ بِهِ ، ومن ذلك كَثير . وقد عُلِّلَ إعرابُ " أىٍّ " بغيرِ هذا ، فقيل

---

(١) ابن ملكون : (– ٥٨١ هـ)

ابراهيم بن محمد بن منذر أبو اسحاق الحضرمى الإشبيلى . شرح الجمل والتبصرة للصيمرى ، وله إيضاح المنهج فى الجمع بين التَّنبيه والمُبهج وكلاهما لابن جِنِّى .

أخباره فى : تكملة الصِّلة : ١٩٢ ، وبُغية الوعاة : ٤٣١/١ .

إنهـا أعـربت للزُومِـهَـا خَـاصـَّـةً من خَـوَاصِّ الأسـمـاء وهى الإضـافـة ، فعارضت شَبه الحـرف فرُوجع بها الأصل من الإعــرابِ ، وقيل غيرَ ذلك مما لا حاجةَ إلى ذِكْرِهِ .

وقوله :

(... ... وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيْرٌ أنْحَذفْ)

" ما " مَصْدَرِيَّةٌ ظرفيةٌ ، والواوُ فى (وَصَدْرُ وَصْلِهَا) واوُ الحالِ ، والجُملةُ فى مَوضِعِ نَصْبٍ على الحالِ من ضَمير (تُضَفْ) وهو ضَميرُ أىٍّ كأنَّه قَالَ : إذا عدمت الإضافة المُقترنة بكونِ صلتِهَا مصدرة بضميرٍ محذوفٍ فهنا تكونُ معربةً ، فإذًا قد اشتملت حالةُ إعرابها على صُورٍ تَنْتَظِمُها صُورتان :

إحداهما : إذا لم تُضَف أى البَتَّةَ كان صدر وصلها (١) ضَميراً محذوفًا أولا ، فإذا قلت : اضرب أياً أكرمته ، أواضرب أيًا فى الدار ، أو اضرب أيًا عندك ، أو اضرب أيًا هو قائم ، أو اضرب أيًا قائم ، فلابدَّ من الإعراب فى هذه المَسَائل ، ووجهُ ذلك أنَّ سببَ الإعراب فيها إمَّا للإضافة فإذا حُذِفَ المُضاف إليه ظَهَرَ بذلك تَمكُّنها فى الإضافة حتى استَغنت بمعناها على لَفظها فهى فى هذه الحال أقعد فى الإضافة . وإمَّا الحَملُ على كلٍّ وبَعْضٍ فكذلك أيضًا ، حَيثُ لحَقِهَا التَّنوينُ عوضاً / عن الإضافةِ كُكلٍّ وبَعْضٍ ، فبِذلك تمكَّن الشَّبه بهما . ٢١٣

والثَّانيةُ : إذا لم يَكن صَدرُ صِلَتِها ضَميراً انحذف كانت مضافةً أو غيرَ مضافةٍ . فإذا قلتَ : اضرب أيُّهم فى الدَّار أو اضرب أيُّهم عنَدك أو

---

(١) فى (أ) صلتها .

اضرب أيهم قامَ أبوه أو اضرب أيّهم هو قائمٌ ، فلابدّ من الإعرابِ أيضًا ، ووجهُ ذلك أنّ المُضافةَ إليه أي لم يَتَنَزَّل منزلةَ جُزءٍ من الصِّلة إذْ لم يُحذَف منها شَىءٌ فلم تُسلب سببَ الإعراب وهو الإضافة ، وأيضاً فلم تُخالفْ سائرَ أخواتِها بحذفِ الضَّميرِ المُبتدأ من صلتها ، فلم تَستحق بناءً لأجلِ ذلك ، فهاتَان الصُّورتان بيَّنتا مُرادَه بقوله : (مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ) ، ولم يَبْقَ من صُورِ المسألة إلا صورةٌ واحدةٌ وهى أن تكونَ " أى " مُضافةً وصدر وصلها ضمير انحذف وهى التى نَفاها النَّاظم بحرف " لَمِ " عن أن تَكونَ معربةً ، فَفُهِمَ أنَّها هنالك مبنيةٌ عنده فتقول : اضرب أيُّهم قائمٌ وأكرم أيُّهم أفضلُ ، وفى القرآن الكَريم [1] : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا ﴾ ، وأنْشدَ أبو عَمْرٍو الشَّيبانى [2] :

إذَا مَا أتَيْتَ بَنِى مَالِكٍ فَسلِّمْ علَى أيُّهم أفْضَلُ

وما ذهبَ إليه من البِنَاء هو مذهَب سيبويه [3] ومَن قالَ

---

(١) سورة مريم : آية : ٦٩ .

(٢) كتاب الجيم لأبى عمرو : ٢٦٤/٢ ، وينسب لغسان بن وعله ، وهو روايه . قال أبو عمرو : قال غسان : رجل عدلة عند القاضى .. وأنشد إذًا فَالبيْتُ من إنشاده لا من قولِهِ .

وعبارة السُّيرافى فى شرح الكتاب : ١٧٠/٣ صريحة فى ذلك حيث قال : وقوى ما حكاه سيبويه والخليل عن العرب ما حكاه أبو عمرو الشيبانى فى حرف العين من كتاب الحروف عن غسان أحد من يأخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد :

* إذا ما أتيت ... ... البيت *

والبيت فى : الإنصاف : ٧١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٤ ، والتذييل والتكميل : ٢١٤/١ ، ٢٢٦ ، والخزانة : ٥٢٢/٢ .

(٣) الكتاب : ٣٩٨/١ ، وشرحه للسيرافى : ١٧٠/٣ ١٧٣ ، وشرحه الرمانى : ٣٠٤/١ .

بقــولِهِ (١) ووجه البِنَاء فيها عنده أنَّه لما حذفَ الضميرَ (٢) المُبتدأ مِن صلتها وكان ذلك فيـهـا حسناً بخلاف سائر أخواتِـهـا فـإنها لا يحسن فـيـهـا ذلك فلا تـقـولُ : جاءَني الذي أفضلُ إلا نادراً ، وتقول : اضرب أيُّهم أفضل في شائعِ الكلامِ خالَفُوا بإعرابها حيثُ استعملوهـا على غير مـا استعملوا عليه سائرَ أخواتها ، كما أنَّهم قالوا: ياالله ، فلم يحذفوا ألفه لما خالفَ في استعمالها سائر مـا فيه الألف واللَّام، وعللُ ذلك غيره أن حَذفَ شطرَ صلتها لم يَحسن فيها إلا لتنزيل ما أضيفت(٣ إليه بمنزلَة ٣) ما حُذِفَ، وذلك يستَلزم حينئذ تنَزلها منزلةَ غَيرِ مُضافٍ لفظًا ولا نيةً ، وإنَّما أُعربت لإضافتها، فإذا صارت بمنزلةِ غَيرِ المُضاف ضَعُف مُوجِب الإعراب فَرَجَعت إلى البِنَاءِ الذى هو أصلها، فعلَى هذا الوَجه موجب بنائها هو شَبَهُ الحَرْفِ الذى استقرَّ لها أولاً ، فيرَجع إلى

---

(١) وردت هذه المسألة في الانصاف : ٧٠٢ ، وائتلاف النصرة : المسألة رقم (٥٨) فصل الأسماء ، وقد نسبا البصريين البناء ، والكوفيين الإعراب علما بأن البناء مذهب سيبويه في الكتاب : ٣٩٨/١ ، وانظر شرح السيرافي : ١٧٠/٣ - ١٧٢ ، وشرح الرماني : ٣٠٤/١ ، وجمهور البصريين يخطئون سيبويه في بنائها حتى قال أبو جعفر النحاس ٣٣٨ هـ : ما علمت أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا وسمعت أبا اسحاق (الزجاج) يقول : ما تبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما قال : وقد علمنا أن سيبويه أنه أعرب " أيا " وهي مفردة ، لأنها تضاف فكيف يبنيها وهي مضافة ؟ إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٣/٢ .

وقد اختلف البصريون والكوفيون في بنائها وإعرابها اختلافًا آخر فقد نقل الأندلسي ٦٦١ هـ عن ابن كسيان ٢٩٩ هـ قوله : و " أما " أي فهي عن البصريين والكوفين بمنزلة ما ومن ، إلا أن الكوفين لا يعربونها إلا إذا وصلت بالمستقبل وما كان في معناه ، ويكون معربها قبلها ولا يجوز أن يكون بعدها كقولك : ساضرب أيهم قام ويأتيني أيهم قام - بالنصب - ولا أيهم قام أخوه ، وكل هذا في قول البصرين جائز .

شرح المفصل للأندلسي : ١٠٨/٢ ، ومجالس العلماء للزجاجي : ٢٢٤ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

الافتِقَار الأصيل . وذهب الخَلِيلُ ويُونس (١) إلى أنَّ أيًّا على حالها من الإعراب ولا بَناءَ فيها البتَّةَ وما جاءَ مما ظاهِره البِناء فهو على غيرِ البِناءِ ، فأمَّا الخليل فَحمَل الآية ونحوها على الحِكاية .

فإذا قلت : اضرب أيُّهم أفضلُ ، فهو على معنى اضرب الذى يُقال لهُ : أيُّهم أفضل ، وشبَّهه بقولِ الأخْطَلِ (٢) :

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ   فَأَبِيْتُ لاَ حَرِجٌ وَلاَ مَحْرُومُ

وكان الأصل أن يقول : " فأبيتُ لا حَرِجاً ولا مَحْرُومًا " إلاَّ أنه حمله على معنى فأبيت يُقال فيَّ : لا حرجٌ ولا محرومٌ أو يكون لا حرجٌ ولا محرومٌ مبتدأ خبره محذوف أى بالمكان الذى أنا فيه والجُملة خبرُ " أبيتُ " ، وهى حكايةٌ أيضاً ، واستبعده سيبويه ، لأنَّ الحِكاية فى مثلِ هذا إنمَّا تَجوز مع التَّسمية وليس هذا منها ، أو فى الشِّعرِ كقوله (٣) :

* وكَانَتْ كُلَيْبٌ خَامِرِى أُمَّ عَامِرِ *

قالَ سيبويه (٤) : ولو اتَّسع هذا لجازَ أن تقولَ : اضرب الفَاسِقُ الخَبيثُ ، تريد : الذى يقالُ له : الفَاسُِق الخَبِيْثُ .

---

(١) مذهب الخليل ويونس فى الكتاب : ٣٩٨/١ .

(٢) ديوان الأخطل بشرح السكرى : ٣٨٢/١ ، والرِّواية فيه " ولقد أكون " من قصيدة أولها :

صرمت أمامةُ حَبْلَهَا وَرَعُوم   وبَدَا المجمجم منها والمكتوم

والشاهد فى : الكتاب : ٢٥٩/١ ، ٣٩٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٩٧/٢ ، والإنصاف : ٧١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٦/٣ ، ٨٧/٧ ، وخزانة الأدب : ٥٥٣/٢ .

(٣) ينسب للأخطل والربيع الأسدى . والبيت بتمامه :

على حين أن كانت عقيل وشائظا   وكانت كليب خامرى أم عامر

وهو من شواهد الكتاب : ٢٥٩/١ ، وشرح الكتاب : ١٩٧/٢ ، وشرح شواهده لابن خلف : ١٨٩/١ ، واللسان : (وشظ) .

(٤) الكتاب : ٣٩٧/١ .

وأمَّا يُونس : فَحَمَلَ ذلك على تَعليق الفعلِ ، فإذا قلت : اضرب أيُّهم أفضل / فهو على (١) أنه علَّق اضرب عن العَمَلِ بمنزلةِ تَعليق " اشهد " في قولهم : أشهد أنَّك لَمنطلقٌ . ٢١٤/

قال سِيبويه : لا يُشبه أشهد أنك لمنطلق ، قال في الشَّرْقيةِ (٢) : لأنَّ ما بعد أشهد كلامٌ مُستَغنٍ ، وردَّ ابنُ مالكٍ عليهما معاً بقوله :

* فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهِمْ أَفْضَلُ *

قال : لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يُعلَّقُ عن مَجرورِهِ ولا يُضمَرُ قولٌ بينهما ، وإذا بَطَلَ التَّعليقُ وإضمارُ القولِ تَعيَّن البِنَاءُ ، إذ لا قائلَ ، بخلافِ ذلك ، وفى ضمن هذا الكلام جَوازُ حذفِ الضَّميرِ العائدِ على " أيّ " من صلتها إذا كان صدرًا فيها ، لأنَّه بَنَى حُكم البِنَاءِ على ذلك وأثبته ، فَدلَّ على أنَّ حذفَ هذا الضَّميرِ ثابتٌ أيضاً ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ حذفَ الضَّميرِ هو السَّببُ فى بناءِ أيٍّ ، فالحذفُ إذًا فى القُـــوَّةِ فى درجةِ البِنَاءِ ، والبناءُ مَشهورٌ فى كـــلامِ العَرَبِ ، لَيس من الشَّاذِّ ولاالقَلِيلِ ، فكذلك حذفُ الضَّمرِ ليس من القَليل أيضًا . وقد تَعَين من سياقِ كلامهِ وتقَسيمه أنَّ هذا الضَّميرَ المحـــذوفَ ضميرُ رفعٍ ، لا ضَميرُ نَصبٍ ولاجَرٍ ، من جهةِ أنَّه تكلَّم بعدُ على ضميرِ النَّصبِ وضمَيرِ الجرِّ ، وهنا تكلَّمَ على ضَميرٍ لم يُعينه ، فدلت قُوَّةُ التَّقسيم على أنَّه ضميرُ رفعٍ والضميرُ (٣) العائد على الموصول قد يكون ضمير رفعٍ ، وقد يكون ضميرَ نصبٍ ، وقد يكون ضمير جَرٍ ، وكلُّ واحدٍ من هذه الأقسام قد يجوزُ حذفه وقد يمتـــنع ، فلابدَّ من ذكر

---

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) غير موجود فى المطبوع .

(٣) فى (أ) والضرب .

مواضع جـواز الحذف وتمييزها عن غيرها ، فأمَّا ضميرُ الرفــعِ وهو الذى أشـارَ إليه فيجوز حَذفُهُ إذا وَقَعَ صدرَ الصلَة ولا يكون كذلك إلا مبتدأ نحو : اضرب أيُّهـم هو قائمٌ ؛ وهذا فى أىّ ، وأمَّا غيرُها فسيذكرها ، فإذا حذفتَ الضَّميرَ قلتَ : اضـرب أيُّهم قائــمٌ ، وقد تقدَّم وجهُ البِنَـاء ، وحَصلَ من كلامِه هنا حكمان : أحدُهما : جوازُ الحَذفِ مُطلقًا كانت " أى " مضافة أم لا ، إذا أُعربت .

والثَّانى : لأنَّه حذف و " أى " مُضافةٌ فلابدَّ من البِنَاءِ على اللُّغة الشُّهرى وأمَّا الحُكم الثانى فظاهرٌ ، وأما الأول ففيه نظرٌ من جهةِ إطلاقِ الجوازِ ، إذ الجوازُ الحَسَنُ المُطلق إنما هـو مع إضافة أى ، وأمَّا مع فَقدِ الإضافةِ فلا ، بل هو من قـبيلِ النَّزرِ القَليلِ ، كالحَذفِ فى قَولِكَ : مـررتُ بالَّذى قـائمٌ . قـال ابنُ الحَاج (١) : وتقـول فى أيّ الـمُضـافـة : اضـرب أيُّهم هو أفـضلُ تُـعـرب وتُثبت الضَّـمـيـر . قـال : ولا يَجوز حـذفـه إلا كـمـا يَجـوز فى الَّذى ، يعنى إذا قلت : اضرب الذى أفضلُ ، ومثل ذلك قال فى غير المُضافة . قال : فالموضعُ الذى يُحذف فيه الضَّمير من أىّ هو حال بنائِهَا خاصةً ، أعنى الحذف الذى لاضَعف فيه وهو خاصٌّ بها من بين أخواتها وماعدا ذلك من مواضعها لا يجوزُ حذف الضميرِ فيه إلا كما يجوزُ من سائرِ أخواتها ، وكذلك زَعَمَ أنَّ مَنْ أعربَ مطلقًا فليس حذفُ الضَّميرِ عنده إلا كحذفِهِ من غيرِها ، واستشهد على ما قال بكلامِ النَّحويين ، فذكر الأخفش فى " الأوسط " أنَّ كلَّ موضعٍ تقعُ فيه أى ويَقبح فيه مَن والَّذى ، فأىٌّ فيه مضمومٌ أبدًا ، ثم قالَ : وإن شئت نصبت هذا وقلتَ : هو

(١) تقدم التعريف به فى أول الكتاب .

بمنزلة اضرب الذى أفضلُ لو كان يُتَكَلَّم به ، وقال سيبويه (١) بعد ما تكلَّم على الآية : " ثُمَّ لَنَنْزِعنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُـمْ أَشَدُّ " ، وأمَّا الذين نَصبوه فقاسوه وقالُوا : هو بمنزلةِ اضرب الذين (٢) أفَضلُ ، فنَّص كما تَرى على التَّسوية بينهما . وقال الزَّجاجُ (٣) فى الآيةِ والنَّصبُ حَسَنٌ ، وإن كنتَ قد حذفَت هو ؛ لأنَّ هو قد يَجوزُ حَذفها ، فقد قُرِئَ ﴿ تمَاَماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ ﴾ (٤)، وقال سيبويه فى اضرب أيًّا أفضلُ ويَقيس على الَّذى يعنى فى حذفِ / الضمير، فجعل حكمَ أىٍّ حكمَ الَّذى. وقال الزَّجَّاجُ/٢١٥ أيضاً فى "المُنْتَخَبِ "(٥) وهو الَّذى اختصر منه أبو القَاسِمِ كتابَ "الجُمَلِ": إذا وَصلْتَ أيًا باسم واحدٍ بنيتها لأنَّك وصلتها بما لايُوصل به الذى إلاَّ مُستكرهاً قال : ومَنْ أجَازَ ذلك قال ابنُ الحَاجِّ : يعنى فى الَّذى أعرب أيًا هنا فقال :لأقصدن أيُّهم قائمٌ ، وعلى هذا قرأ بعضُ القُرَّاء(٦) : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمَ أَشَدُّ ﴾ بالنَّصبِ . هذا ما ذكر ابنُ الحَاجِّ ونَقَلَ عن غيره وقال :على هذا يَنبغى أن يُحمل كلامُ النَّحويين فى هذا إذا جاءَ شَىْءٌ منه ، واعتَرَض على نَفسه بقول سيبويه فى قراءة النَّصب حين حكَاها عن الكُوفيِّين، وهى لُغةٌ جيِّدةٌ فاستَجَادَهَا ولم يَجعلها ضَعيفةً، والضَّمير محذوفٌ ، وأجاب عن ذلك بأنه يعنى نصب أىِّ وإعرابها لا حذَف الضمير. قال : فكان ابقاءُ أى على إعرابها مع حذف

---

(١) الكتاب : ٣٩٧/١ .

(٢) فى الأصل الذى .

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٦٢/٧ (نسخة الرباط) .

(٤) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ .

(٥) لم أقف على اسم هذا الكتاب فى غير هذا الموضع ، ولا أعلم له وجودا أما كتاب " الجمل " لأبى القاسم الزجاجى ٣٣٧ هـ فهو مطبوع ومشهور .

(٦) تقدم ذكرها وتخريج القراءة .

الضَّمير يتصف بالجَودةِ بالإضافة إلى بنائها الذى يبعد تَوجيهه ويقل فى السَّماع وجودُه ، حتى إنَّ الكوفيين (١) وهم أهلُ السَّماع أنكروه وقال الجَرْمِيُّ (٢) : خَرَجْتُ مِنْ الخَنْدَقِ – يعنى خَنْدَقَ البَصْرَةِ – حتى (صرت) (٣) إلى مكَّة لم أسمع أحداً يقولُ : اضرب أيُّهُمْ أفضلُ ، كلُّهم يَنصب . قال : أو نَقول : إنما جازَ لسيبويه أن يَصِفَ ذلك بالجودة مع حذفِ الضَّمير لما فيه من الطُّول هذا ما قال . وهو جارٍ على ظاهر كلام سيبويه فإذا تقَّرر هذا فكَلاَمُ النَّاظمِ نَاى عن طريَقةِ النَّحويين حيثُ أطلقَ جوازَ حذفِ المُبتدأ من صِلَةِ أىّ ولم يُفَصِّل الأمرَ فيه كما فصلَّهُ فى غيرِ أى، إلى ما كان فيه الوصل مستطالاً وإلى ما لا فهو إذا معترضٌ، والاعتذارُ عنه أنَّ هؤلاء المتاخرين ظاهرُ كلامهم عدم التَّفصيل فى صلةِ أىّ خصوصاً، فإن الصلة عندهم قد طالت بالمضاف إليه أي، وذكر ابنُ خَروفٍ فى" شَرحِ الكِتَابِ" أنَّ أيًا إذًا حُذِفَ ضَميرها فيها وَجهان، فبَعضهم يَبنى وهو الأكثرُ وبعضُهم يُعربُ ، وظاهر هذا أنَّ إعرابها مع حذف الضَّمير ليس على حدِّ " مَا بَعُوْضَةً " ، وأيضاً إذا كان طول الوَصلِ هو المحسن فقد لَزِمَ أيًا للطول، فما الحاجة إلى التَّفصيل مع أن الذى عنده إذا طالت صلتها تُلحق بأىٍّ فى حُسن الحَذْفِ ، وكذلك " مَن " و "مَا" ونحوها .

وقد أجازَ ابنُ الحَاجِّ أن تكونَ استجادة سيبويه النَّصب مع الحذَف للطولِ الذى فى صِلَةِ أىٍّ ، فهو إذًا موافق له لا مخالفٌ ، ويتَّفقُ عندَ ذلك كلامه وكلام

---

(١) فى الأصل : أهل الكوفيين .

(٢) الجرمى : (؟ – ٢٢٥ هـ)

صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمى بالولاء عالم بالنحو واللغة له كتاب الأبنية وغريب سيبويه وكتاب الفرح اختصر به كتاب سيبويه .. وغيرها .

أخباره فى تاريخ بغداد : ٣١٣/٩ ، وأنباه الرواه : ٨٠/٢ ، وبغية الوعاة : ٨/٢ ، ٩٠ . ورواية الجرمى هذه فى شرح الكتاب : ١٧٠/٣ .

(٣) فى الأصول سرت والتصحيح فى شرح الكتاب .

من نَقَل عنه ابن الحَاجّ تِلك الطريقة واللّه أعلمُ .

وهنا مسألتان :

إحداهما : أن بناءَ أىّ حيث بنيت إنما يكون على الضمّ ، وليس فى كلامِ النَّاظِمِ ما يُشعر بذلك ، وإنمّا أتى بِماَ يُفهم منه البِنَاءُ مطلقًا من غيرِ أن يُعَيِّن خصوص الحَركةِ المبنى عليها ، وكانَ من حقِّه ذلك ولا جَوَابَ لى على هذا الاعتراض .

والثَّانيةُ : أنَّ ظاهرَ كلامِهِ أنَّ أيًّا إذا لم تُضَف فهى باقيةٌ على مَوصوليتها ، وهو ظاهرُ كلامِ غيره أيضًا ، وزَعم ابنُ خَروفٍ أنها إذا قُطِعَت عن الإضافةِ نكرةٌ موصوفةٌ لا موصولةٌ ، وحَمَلَ كلامَ سيبويهِ على ذلك وقال : إنما هى عِنده نكرةٌ موصوفةٌ بمنزلةِ / " من " على القِياس ، فَنَصَبٌ وجَرٌّ فى موضعِ النَّصبِ والجَرِّ . قال : ولو جَعَلَها موصولةً للزمَ البِنَاءُ لما ذُكِرَ ، ثم حَكَى عن شيخِهِ (١) أنَّه قال : ولا أمنعُ (٢) أن يدخلَ التنوين فى المعرفةِ إذا كانت بلفظِ النكرةِ من حيث لم يُوصف كلّ بمعرفةٍ قال : وقد يقول القائل : إن أيًّا فى الاستفهامِ وبمعنى الّذى قد تكون معرفةً ونكرةً ، وأنَّ التنوينَ فيه بدلٌ من الإضافة فى اللَّفظ فيكون ككلٍ وبعضٍ ، وما قاله ابُن خَروف خلافُ ظاهرِ سيبويه فَتأمَّلهُ فى موضِعه (٣) ، فإنَّ الظاهر أنه لا دليلَ فيه على ما زَعَمَهُ ابنُ خروفٍ وثبت ما ظهر من الناظم وغيره . ٢١٦

* * *

---

(١) أبو بكر بن طاهر تقدم .

(٢) فى (أ) ولا منع .

(٣) ساقط من (أ) .

ثم نكرَ فى أىٍّ وجهاً آخر فقال :

وبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِى ذَا الحَذْفِ أيًا غيرَ أىٍّ يَقْتَفِى
إنْ يُسْتَطَلْ وَصلٌ وإنْ لم يُسْتَطَلْ فَالحَذْفُ نَزْرٌ وأبَوْا أنْ يُخْتَزلْ
إن صلح الباقِى لِوَصْلٍ مُكْمِلِ والحَذْفُ عِنْدَهُم كَثِيرٌ مُنْجَلِى
فِى عَائدٍ مُتَّصِلٍ إن انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرجُو يَهَبْ

الضَّمير فى بعضهم يحتمل بحسبِ اللَّفظِ وَجهين :

أحدهما : - وهو الظَّاهر من مقصده - أن يكون عائدًا على العرب ، فيعنى أن بعضَ العربِ أعرب " أيًا " على الإطلاق ، يريد سواءً حذف المبتدأ من صلتها ، أم لا ، فالإطلاق مشارٌ به إلى نفى التَّقييد المتقدم(١) فى اللُّغة الأخرى ، فتقول : على هذا اضرب أيُّهم أفضل ، وامرر على أيُّهم أفضل ، وليخرج إلى أيهم أفضل ، فتَجرى أى بوجوهِ الإعرابِ هنا ، كما تَجرى فى قولك : اضرب أيُّهم هو أفضلُ ، وامرر بأيُّهم هو أفضلُ وما أشبهَ ذلك ، ولمَّا حكى سيبويه (٢) أنَّ ناساً يَقرعون (٣) ، ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شِيْعَةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيا ﴾ (٤) يَعنى بالنَّصب قال : وهى لغةٌ جيِّدةٌ فأثبتها لغةً لبعضِ العربِ .

قال السِّيرافى (٥) : الذى قرأه منهم مُعاذ بن مُسلم الهَرَّاء وهو من

(١) فى (أ) المقدم .
(٢) الكتاب : ٣٩٧/١ ، وعبارة سيبويه : وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرونها .
(٣) سورة مريم : آية : ٦٩ .
(٤) شرح الكتاب : ١٧١/٣ ، ١٧٢ .
(٥) الهراء : (- ١٨٧ هـ)
أستاذ الكسائى مولى محمد بن كعب القرضى ، وهو عم أبى جعفر الرؤاسى من رؤساء الكوفيين أخباره فى : الكامل لابن الأثير : ١٢٠/٥ ، وانباه الرواه : ٢٨٨/٣ .

رؤسائهم فى النَّحو (١) . قال : ورُوى أيضًا عن هارون القَارى (٢) . وقراءةُ النَّصب هى القياسُ والأصلُ والاستعمال فى أى المَوصولة والشَّرطية والاستِفهامية .

قالَ سيبويه (٣) : وسألتُ الخَليلِ - رحمه الله - عن قولهم : اضرب أيُّهم أفضل ، فقال : القياس النَّصب ، كما تقول : اضرب الذى أفضلُ ، لأن (٤) أيًا فى غيرِ الجَزاء والاستفهامِ بمنزلةِ " الذى " ، كما أنَّ " مَن " فى غيرِ الاستفهامِ والجَزاءِ بمنزلة " الذى " .

والثانى : أن يريدَ إعادةَ الضَّمير على النحويين لا على العربِ ، كأنه قال : إنَّ بعضَ النَّحويين أعرب " أيًا " مُطلقًا ولم يحكم ببنائِها البَتةَ فى موضعٍ من المواضعِ ، وهذا الخِلاف يُتَصَوَّرُ على مذهبين :

أحدهما : مذهبُ الكوفيين المانعين من ضمِّ أىٍّ على الإطلاق إلا فى موضعِ الرفع حذَفُوا العائدَ من الصلَّة أم لا ، وذلك أنَّهم لم يسمعوا البِنَاء فيها وإن حذف المُبتدأ من صِلَتها ، وأيد ذلك ما رُوى عن الجَرمى قال : خَرَجتُ من

---

(١) قال أبو حيان فى البحر المحيط : ٢٠٩/٦ وقرأ طلحة بن مصرف ، ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش أيهم - بالنصب - مفعولاً بـ " لننزعن " إلا أن أبا جعفر النحاس خص بهذه القراءة هارون دون غيره فقال فى إعراب القرآن : ٣٢٢/٢ وهذه آية مشكلة فى الاعراب ، لأن القراء كلهم يقرءون " أيهم " - بالرفع - إلا هارون القارى .

(٢) هارون القارى : (؟ - ٢٤٩ هـ)

هارون بن حاتم التميمى أبو بشر البزار مقرئ له اشتغال بالحديث من أهل الكوفة ، واختلف علماء الحديث فى توثيقه .

أخباره فى : ميزان الاعتدال : ٢٤٦/٣ ، ولسان الميزان : ١٧٧/٦ ، وغاية النهاية ٢ / ٣٤٥ .

(٣) الكتاب : ٣٩٧/١ .

(٤) فى (أ) " أى " .

الخَندق – يعنى خَندق البَـصـرة – حـتى (صِـرت) إلى (مكة) [1] لم أسـمع أحـداً يَقُـولُ : اضـرب أيُّهم أفْـضَلُ بل كلُّهم يَنْصُبِ . وأمـا الآية فتأولوها / على ما يُوجب رفع أيِّهم بالابتداء وأشدُّ خَبَرُهُ . ٢١٧/

فقال الكَسائى والفَرَّاء [2] إن " لَنَـنْزِعَنَّ " مكتفية بِمنْ كقوله [3] : قـتلتُ من كلٍّ قـبـيلة وأكلت ُمن كلِّ طعـامٍ ، ولا تَنكـر منصـوباً اكـتـفـاءً بالمجرورِ ،وجاءَ قــوله : " أيُّهم أشدُّ " مَبتدأ وخبراً ، وقد قيل : إنَّ الطالبَ لأيِّهم قوْله : "شيعَة" لما فيه من معنى الفعـل ، وكأنَّ المعنى من كل قــوم شَـايَعُــوا لينظروا أيُّهم أشَـدُّ ، لأنَّ المشـايعـة فى أيِّهم [4] أشـد تقتضى النَّظرَ الذى يعلّق فعله عن الاستفهامِ وهذا كلُّه تَكلُّفٌ والذى يرد عليهم أمران :

الأول : حكايةُ سِيـويه الضَمَّ عن العـربِ ، لأنَّه قـال : وسـألتُـهُ عن قـولهم : اضـرب أيُّهم أفْـضَلُ وأجـابه بالحِكَايةِ ، وذلك دليلٌ على أنَّه من كلامهم ، وقال : أيضاً ومَن قالَ : امرر على أيِّهم أفضلُ قال : امرر بأيُّهم أفضلُ .

والثَّانى : أنَّه إن تاتى للكوفيين التَّأويل فى الآية على ظهورِ التَّعسف فى ذلك ، فلا يَتَأتى لهم مع حرفِ الجَّرِ كالمِثَالِ الذى حكَاهُ سيبويه آنفاً وقاس عليه وأيضاً مـا حكى أبو عَمرو الشَّيبانى عن أحـدٍ من يَأخذ عنه اللُّغة َأنَّه أنشد [5] :

إذَا ما أَتَيْتَ بَنِى [6] مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيِّهم أفْضَلُ

---

(١) فى الأصول إلى الكوفة .

(٢) رأى الكسائى والفراء هو الذى نسبه ابن لأنبارى للكوفيين : الانصاف : ، ورأى الفراء فى شرح السيرافى : ١٧٢/٣ وانظر : التنييل والتكميل : ٢٢٦/١ .

(٣) فى (أ) قولك .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) تقدم ذكره .

(٦) فى (أ) على مالك .

والمَذهب الثّاني : مذهبُ الخَليلِ ويُونس [1] فإنَّ حاصلَ مذهبهما أنَّهما لايثبتان في الموصولات أيًا مبنيةً ، بل يتأولان ما جاءَ من ذلك ويَحملانه على أنَّ أيًا فيه استفهامية لا موصولة ، إما محكية بالقَول على رَأيِ الخليلِ ، وإمَّا على التَّعليق عند يونس .

فإن قيل : فالظَّاهرُ إذاً أنَّ هذا المذهب متَّحدٌ مع مذهب الكوفيين ؛ لأنَّ الجميع لا يقولون بالبِنَاءِ .

فالجوابُ : أنَّ الأمرَ كذلك إلا أنَّ الفرقَ بين المذهبين من جهةٍ أُخرى ، وهي أنَّ الكُوفيين على ما يُفهم من النَّقلِ عنهم أنَّهم لا يَرفعون " أيًا " على ذَينِك التأويلين ، وإنَّما قصدهُم دفع ما جاءَ من ذلك على غيرِ الإعرابِ الصَّحيح [2] ، فلا يقولون قياساً على الآية : انزع أيُّهم أفضل ، ولا اضرب من الشِّيع أيُّهم أفضل ، ولا ما كان نحو ذلك .

وأمَّا الخَليلُ ويونُس فإنهما يقيسان على ما جاءَ من ذلك ويتأولانه على ما تأولا [3] عليه المسموع . ألا تَرى أنَّ سيبويه حكى عنهما القِياسَ في غيرِ موضعِ السَّماعِ فقال : ومن قولهما : اضرب أيٌّ أفضلُ . يريد : على مقتضى تأويلهما ، ومن هُنا نسب ليونس أنَّ التَّعليقَ في غيرِ أفعال القُلوبِ جائزٌ مطلقاً ، فهذا فرقٌ ما بَينهما ، فلأجلِ ذلك حكَيَا مَذهبين مع اتِّفاقهما على إنكارِ البِنَاءِ ، وعلى أنَّ أيًا في ذلك المسموع استفهامية والله أعلم .

ثم قالَ : (وَفِي ذَا الحذف أيًا غَيْرُ أيٌّ يَقْتَفِي إنْ يُسْتَطَلْ وَصلُ) (أيًا) مفعول بقوله : (يَقْتَفِي) و (غيرُ) مبتدأ خبره (يَقتفي) وفي هذا البيت

---

(١) في (أ) وسيبويه .

(٢) في (أ) الصريح .

(٣) في (أ) يتأولان .

وجهان من الإعراب ممنوعان عند النَّحويين أحدهما قوله : (إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلُ) فأتى بالمضارع مُصاحباً لأداة الشَّرطِ ، والجَوَابَ مقدَّمٌ وهذا (١) غيُر جائزٍ إلاَّ فى الشِّعر كَقولِه أنشده أبو عُبَيْدٍ وَغيْرُه (٢) :

فَلَمْ أَرْقِه إن يَنْجُ مِنْها وإنْ يَمُتْ   فَطَعْنَةٌ لا غُسٌ ولا بُمغمَرِ

والثَّانى : تقديمه معمول الخَبرِ على المُبتدأ فى قوله : (وَفى / ذَا الحذف أيًا غَيرُ أىٌ يَقْتَفِى) فقدَّم المَجرور والمَنصوب والعامل فيهما (يَقتَفِى) وهو خبرُ المبتدأ الذى هو (غيرُ) والقاعدة أنَّ المعمول لا يتقدَّم إلا حيثُ يصحُّ تقدُّم العامل ، والعاملُ هنا لا يتقدَّم ، لأنَّه فعل فاعله ضَمير المُبتدأ ، وقد نصَّ هو على امتناع هذا والاعتذار عن الأوَّلِ أنَّه اضْطُرَّ فاستباحَ ما يُباح مثله فى الضَّرورة ، وعن الثانى قد تقدم قبل فى قَوله : (ونَحو ضَمِنَتْ إيَّاهُم الأرْضُ الضَّرورَةُ اقتَضَتْ) وَيقتَفى معناه يتبع . يقالُ : اقتفيت أثَره وتقفَّيْتُه وَقَفوتُهُ ، والمَصدر من هذا الأخير قَفْواً وَقُفُوا وَقفيتُ على أثره بِفُلانٍ أىَ : أتبعته إيَّاه. واستُطيلَ الشَّئ يُستَطَالُ، بمعنى أنَّه وُجِدَ طويلاً فاستَفْعَلَ هنا لمعنى إلفاءِ الشَّىْءِ بمعنى ما صيغَ منه كقولك : استحسنته واستَقبحته واستَصغرته واستَفظعته واستَكثرته ٢١٨/

(١) ساقط من (أ) .

(٢) البيت لزهير بن مسعود وقبله فى نوادر أبى زيد : ٢٨٣ :

عشية غادرت الحليس كأنما   على النحر منه لون برد محبر

فلم أرقه إن ينج منـــــها   ....

وقبله فى تهذيب الألفاظ : ١٤٣ .

جمعت له كفى بلدن يزينه   سنان كمصباح الرجى المتسعر

فلم أرقه أن ينج منـــها   ....

والشاهد فى الخصائص : ٣٨٨/٢ ، والإنصاف : ٦٢٦ ، واللسان " غسس " والغس الضعيف ، والمغمر : الغمر .

وذلك إذا وجدته حَسَناً أو قَبِيْحًا أو صَغيرًا أو فَظِيعًا أو كثيراً ، ويريد أنَّ ما سوى " أي " من الموصولات التي تُوصل بالجملِ يَتبعُ أيًا في الحذفِ المُتَقَدِّمِ وهو الذي أشارَ إلى جوازهِ من غير ضَعفٍ ولا قُبحٍ ، لكن بشرطِ أن تكونَ الصِّلةُ طويلةً ، فإنَّ أيًا إنما حَسُنَ الحَذْفُ المَذكور فيها بسببِ طولِ صلتها بما لزمها من الإضافة ، فإذا وُجِد سببُ الحُسن في غيرها جَرى فيه ما جَرى فيها .

فإذا قُلت : أنا الذي هو ضاربٌ زيدًا غدًا ، حسن هناك (١) حذفُ " هو " فتقول : أنا الذي ضاربٌ زيدًا غدً ، وعليه حكايةُ الخليل : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا (٢) أرادَ بالذي هو قائلٌ لك شَيْئاً ، ومنه ما قالَ الأعْشَى (٣) :

فَأَنْتَ الجَوادُ وأنتَ الَّذى ... إذا ما النُّفُوس مَلأنَ الصُّدُورا
جَدِيرٌ بِطَعْنَةَ يومِ اللقـا ... ءِ تَضْرِبُ منها (النِّساء) (٤) النُّحُورا

أرادَ : وأنتَ الذي هو جديرٌ بكذا فطالت الصِّلة بمعمولِ الخبرِ وبالظَّرفِ وما بعده وهذا كلُّه في الضَّمير إذا كان مبتدأ على حَدِّ ما كان في أيٍّ ، يدلُّ على ذلك قوله : (وفي ذَا الحَذف) أي : المَعَيَّن الذكر في أيٍّ وذلك قوله : (وَصَدْرُ وَصْلِها ضَمِيْرٌ انْحَذَفْ) وهو شَرطٌ من الشُّروط اللاَّزمة في

---

(١) في (أ) هنا .

(٢) في (أ) شيئا ، وقد وردت اللفظتان في الكتاب سواء : ١/٢٧٠ ، وشيئا : ١/٣٩٩ .

(٣) البيت للأعشى في ديوانه : ٧٢ (الصبح المنير) من قصيدة أولها :

غشيت لليلى بليل خدورا ... وطالبتها ونذرت النذورا
وبانت وقد أورثت في الفؤاد ... صدعا على نأيها مستطيرا
تصدع الزجاجة ما تستطيع ... كف الصناع لها أن تخيرا

يمدح بها هوذة بن علي الحنفي .

(٤) في الأصول النفوس والتصحيح من الديوان .

الجَمـــيعِ ، فإنَّه إن لَم يَكُن كذلك لم يَجُز حَذفه وذلك إذا كانَ فاعِلاً أو ما أشبَه الفاعِل وهو المَفعول الذى لم يُسمَّ فاعله أو اسمَ " كان " وأخواتها أو " إن " أو " ما " وأخَواتهما أولا أو ما أشْبَهَ ذلك ، فمثـــل هذا لا يَجوزُ حذفه من صِلة "أى" (١) فكَذلِك حَذفه من صلة غيرها ، ويزيد غيرُ أىٍّ شرطًا ثانيًا وهو طولُ الصلةِ كما نُكِرَ ، وإن لم تطُل الصلَة ، فلا يَحسنُ الحذفُ بل يكونُ نادرًا وذلك قوله : (وإنْ لَم يُستَطلْ فالحَذفُ نَزُر) يعنى أنَّ الوصلَ إن لم يكن مُستَطالاً فَحَذْفُ الضمِير الواقِعِ مبتـــدأ فى الصِّلة قليلٌ ، كما تقولُ : جاءَنى الذى قائـــم ، أى الذى هو قائمٌ ، ومنه قراءةُ (٢) ابنِ أبى عَبـــلَةَ والضَّحاك ورُؤبَةَ بن العَـــجَّاج : ﴿ إنَّ اللّهَ لاَ يَسْتَحِى أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ ﴾ الآية (٣) برفعِ (بَعُوضَةٌ) أى : الذى هو بَعُوضَةٌ ، وقرأ يَحيى بن يَعمر(٤) وابنُ أبى إسحاق : ﴿ تَمَاما عَلىَ الَّذِىْ أَحْسَنُ ﴾ (٥) ، أىَ : الذى هو أحسنُ وهذا أمثلُ شيئاً مما قبله لأنَّ أفعَل طـالبٌ فى المعنى للمُضاف / إليه فاكتَسب الوَصل بذلك طـولاً .٢١٩/ وقـرأ أبو رَجاءٍ (٦) : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذلِكَ لِمَا مَتاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٧) بكسرِ لامِ " لِمَا " وتَخفيفِ الميمِ ، أى : الذى هو مَتَـاعُ الحَيَاةِ الدُّنيا ، ومنه

---

(١) ساقط من (أ) .
(٢) المحتسب : ٦٤/١ .
(٣) سورة البقرة : آية : ٢٦ .
(٤) المحتسب : ٢٣٤/١ .
(٥) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ .
(٦) المحتسب : ٢٥٥/٢ .
(٧) سورة الزخرف : آية : ٣٥ .

فى أحدِ الوَجهين قولُه – أنشَدَه ابنُ جِنّى – :(١)

لَمْ أرَ مِثْلَ الفِتْيانِ فى غَبنِ   الأيّامِ يَنسَوْنَ ما عَواقِبُها

وهذا كلُّه قليلٌ ، فمن هنالك قال النّاظم : (وإنْ لَمْ يُستَطلَ فالحَذْفُ نَزْرٌ) والنَّزْر القَليلُ التافه وقد نَزُرَ الشَّىْءُ – بالضم – نَزارةً ، وعَطاءٌ منزورٌ ، أى قليلٌ .

وَيرِدُ على النّاظِم فى هذه المَسالة سؤالانِ :

أحدُهما : أنَّه أطلقَ القولَ بجَوازِ الحَذْفِ فيما إذا طالت الصِّلةُ فى غيرِ أى ولم يُقَيِّد ذلكَ بقلةٍ فاقتضى أنَّ الأمرَ فى ذلك كأىٍّ ، وليس ذلك كذلك ، بل الذى عليه النَّحويون أنَّ الصِّلَةَ إذا طالت فالحذفُ ضعيفٌ والمشهور هو الإثبات .

قالَ سيبويه (٢) : وزَعَمَ الخليلُ – رحمه الله – أنه سَمِعَ عَرَبيًا يقولُ : "ما أنا بالذى قائلٌ لَكَ شيئًا " قال : وهذه قليلةٌ هكذا ثَبتَ فى النُّسخةِ الشرقيةِ قال : ومن تَكلمَّ بهذا فقياسُه اضرب أيُّهم قائلٌ لَكَ شَيئاً . قلتُ : أفيقال : ما أنا بالذى منطلقٌ ؟ فقال (٣) : إذا طال الكلام فهو (أمثل (٤) قليل) كأنَّ طُولَه عوضٌ من تَرْكِ هو .

(١) المحتسب : ٢٣/١ ، ٢٥٥/٢ ، والبيت لعدى بن زيد العبادى فى ديوانه : ٤٥ ، وهو من شواهد : شرح المفصل لابن يعيش : ١٥٢/٣ ، والمغنى : ١٤٢ .

(٢) الكتاب : ٣٩٩/١ .

(٣) فى الكتاب بعد فقال : لا ، فقلت : فما بال المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه ... ، ثم يستمر الكلام كما هو موجود ولم أثبته فى الأصل لأن هذا النص الأخير قد لا يكون ثابتا فى نسخة الشاطبى (الرواية الأندلسية) ولعل هذا يتضح من قوله : هكذا ثبت فى النسخة الشرقية فهو – لاشك – رجع الى أكثر من رواية لكتاب سيبويه ، والمتتبع لنصوص الكتاب التى يوردها الشاطبى يلاحظ أنها نصوص حرفية فربما أن الشاطبى كان يحفظ الكتاب .

(٤) فى الأصول قليلا أمثل والتصحيح من الكتاب .

قال : وقلٌ (١) من يتكلَّم بذلك ، يعنى وقلٌ من يتكلَّم بنحوِ ما أنا بالّذى قائلٌ لكَ شيْئاً وقوله : فهو (أمثل (٢) قليلاً) ، يعنى أنَّ مررت بالّذى منطلقٌ دون درجة الطويل وليس يبلغ ذلك أن يكونَ أحَدهُما ممتنعًا والآخَر سائغًا جائزًا ، بل كل ما يقول العالم فيه أنه أمثل من الممتنع قليلاً فإنمًا يقصد به توهين الضَّعف وتهوين القُبح لا التَّسويغ المُطلق وعلى هذا كلامُ النَّحويين ، والحاصلُ مِن كَلامِهِم أنَّ حذفَ المبتدأ من صلةٍ غير أيٍّ قليلٌ ضَعيفٌ على الإطلاق ، إلا أنَّ الصلةَ إذا طالت كان أسهلُ ، وإنما أطلق القول بالجوازِ ابنُ عُصفورٍ (٣) وردَّ عليه النَّاس ، فإذا كان النَّاظم متَّبِعًا له فيما اعترض عليه فيه تَوجَّهَ الرَّدُّ عليه أيضاً .

والثانى : أنَّ قوله : (فالحَذْفُ نَزْرٌ) أى : قلَيلٌ ، يقتضى القياس على قلة على طريقته المنبه عليها ، وقد مَنَعَ غيْرُه هذا القِياس وجَعَلَهُ من الشَّاذِّ الذى لا يُقاسُ عليه ، ومِمَّن ظَهَرَ منه المَنع ابنُ جِنِّى قال فى : "سرِ الصِّناعة" إذا طال الكَلامُ جازَ فيه من الحَذْفِ ما لا يجوُز فيه إذا قَصُرَ . ألا ترى إلى ما حكاه الخليل عنهم من قولهم : ما أنا بالذى قائلٌ لكَ شَيْئًا .

ولو قُلتَ : ما أنا بالّذى قائمٌ لَقَبُحَ ، ثُم تأويلُ : "يَنْسَوْنَ ما عَوَاقِبُهَا " على أنَّ " ما " استِفهاميَّة وجعله أوجه من الموصولة لقلَّة ﴿ تَمَامًا على الّذِى أَحْسَنُ ﴾ (٤) .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصول قليلاً أمثل والتصحيح من الكتاب .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١٨٣/١ .

(٤) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ .

وصرحَ ابنُ عُصفورٍ بعدم الجَوَازِ أيضاً فكان من حقِّ النّاظمِ أن يَأتِى بلفظٍ لا يدلُّ على القيـاسِ ، والجـوابُ عن الأولِ : أنَّ النّحـويين إن ظَهَر منهم تَضعيفُ الحَذفِ مع الطُولِ فليس عنده بَضعيفٍ ، بل هو عنده جائزٌ كأيٍّ والّذى جرّأَهُ على هذا الرأى مَجيئه فى الُقرآن كما تَقدَّم فى الآياتِ المذكورةِ ، وأيضـاً قـد جـاء على قـراءة الجَماعـةِ وذلك قَـوله تَعالى(١) : " وَهُوَ الّذِى فِى السَّمـاءِ إلـهٌ وفِى الأَرْضِ إِلَهٌ " ، فـإنّه على تقـدير : وهـو الذى هو فى السَّمـاء إلَه وفى الأرض / إلَه ، وفى حَـرف/٢٢٠ أُبىّ(٢) : وهـو الّذى فـى السَّـمـاءِ اللّه وفى الأرض الّله ، وهـو كـالأولِ ، فالصلةُ هنا لما طالت بالمجرور ، وكان آتياً فى القُرآن فى مَواضع كانَ الأولى القَول بالجَوازِ الحسن وعادَةُ النـاظمِ القِياسُ على ما جاَء فى القرآن والاعتِمادُ عليه وعَدمُ تَضْعِيفه ، وسَيأتى من ذلك مواضع يُنَبّه عليها إِذَا تَصَدَّت بحولِ الّله ومَشيئته وهى قاعدةٌ من قواعِدِه التى استَبَدَّ بها دونَ غَيره وللتّنبيه على ما فيها موضعٌ غيرُ هذا .

والجَوَاب عَن الثّانِى : أنَّ كلامَ الجُمهور على أنّه مع قِلّته مُنقاسٌ فقد قاس سِيبويه على ما جاءَ منه فى مواضع فى باب " أى " وإنْ نصَّ على قُبحه وقلّته وذكر فى بابِ " من وما " (٣) شيئًا من ذلك وَجَعلَ قوله (٣)

* فَكفَى بِنا فَضلاً علىَ مَنْ غَيْرُنا *

فرفعُ « غيرُ » أجودُ من الجر ، والجـرُّ جـائـزٌ فى الكلامِ على أن

---

(١) سورة الزخرف : آية : ٨٤ .

(٢) هو أبى بن كعب .

(٣) الكتاب : ٢٦٩/١ ، وعجز هذا البيت قَولُهُ :

× حُبُّ النَّبِىِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا ×

وهو لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه فى ديوانه : ٥١٥/١ .

تكون "مَنْ" نكرةً موصوفةً ، فالرفعُ على أنَّ "مَنْ" موصولةٌ مع حذفِ المبتدأ من صلتها أولى من الجواز ونصَّ الفراء [(١)] أيضاً على مثلِ ما نَصَّ عليه سيبويه وأجازَ هو والزَّجاج الرَّفع في قوله : "مَثلاً مَا بَعُوْضَةٌ" ، قال الزَّجاج[(٢)] : الرَّفعُ في بعوضةٍ جائزٌ في الإعراب ولا أحفظُ منْ قَرأ به .

قالَ [(٣)] : ومَنْ قرأ [(٤)] : ﴿ تمَامًا عَلَىَ الَّذِىْ أَحْسَنُ ﴾ جازَ أن يقرأ : "مَا بَعُوْضَةٌ" ولكنَّه في الذى أقوى ؛ لأنَّه أطولُ . ونصَّ ابنُ السَّراجِ على ذلك أيضًا [(٥)] ولا يَكادُ يُخالف في هذا أحدٌ ، فالذى يَنبغى إذا ورد في هذه المسألة عن أحدٍ من النَّحويين عدم الجَواز أنَّه إنما يريد نفى الجَواز الحَسَنِ لا نَفى الجَوَازِ مطلقاً ، وكلامُ ابنِ جِنِّى مُحتَمَلٌ يصحُّ حَمْلُهُ على هذا ، وأمَّا كَلَامُ ابنِ عُصفورٍ فَنصٌّ في المخَالفة للجُمهور فلا اعتبارَ بِه واللّه أعْلَمُ .

واعلم أنَّ المؤلِّفَ في "التَّسهيلِ" [(٦)] وشرحِهِ نَقَلَ عن الكُوفيين عَدَم اعتبارِ هذا الشَّرطِ الثَّاني للحَذْفِ وهو طُولُ الصلةِ ، بل أطْلَقُوا الجَوازَ في غيرِ أيٍّ على حدِّه في أيٍّ ، فإن كانَ ما نَقل على ظاهِرِه من التَّسوية في رُتبة الحَذْفِ بين أيٍّ وغيرها طالت الصِّلة أو لا ، فما أورده هنا من التفصيل ظاهرٌ في

---

(١) معانى القرآن : ٢٢/١ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٧١/١ قال : ولا أحفظُ من قرأ به ، ولا أعلم هل قرأ به أحدٌ أم لا .
وفى زاد المسير : ٥٥/١ : روى الأصمعى عن نافعٍ "بعوضةٌ" بالرفع على إضمار هو .
وفى البحر المحيط : ١٢٣/١ وقرأ الضحاك وابراهيم بن أبى عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب – "بعوضةٌ" – بالرفع . وانظر مجاز القرآن : ٣٥/١ .

(٣) الزجاج أيضا .

(٤) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ ، وهى قراءة يحيى بن يعمر وابن أبى اسحاق ، معانى القرآن للفراء : ٣٦٥/١ ، والمحتسب : ٢٣٤/١ ، والقرطبى : ١٤٢/٧ .

(٥) الأصول : ١ / ٨٦ .

(٦) التسهيل : ٣٥ ، وشرح التسهيل : ٢٣٢/١ .

مخالفتهم ، والسَّماعُ مع البَصريين لِقِلّةِ الحَذف عَند العربِ مع غيرِ أيٍّ كما تَقَدم ، وإن أراد أنّهم يُطلقون القِيَاسَ في الجَميع فلا مخالفةَ بينهم وبيَن البَصريين ؛ لأنَّ البَصريين يقولون بالقِياس في أيٍّ وغيرها ، لكنَّ الجَوازَ عندهم على مراتب في الحُسن والقُبحِ ، فليُحقق النقل عن الكوفيين في المَسألة .

ثم أتى بشرطٍ ثالثٍ عامٍّ (١) في أيٍّ وغيرها فقال : (وأبَوا أن يُختَزَلْ إنْ صَلح الباقِي لِوَصلٍ مُكمِلِ) الضَّمير في أبوا عائدٌ على النَّحويين ، يعني أنَّ النحويين امتَنعوا من أن يحذفَ الضَّميرُ المرفوعُ المبتدأ إن كان ما بقي من الصلّة صالحًا للاستقلالِ والاكتفاءِ به في الوَصل ، فتكون الصلّةُ به كاملةً ، والذي تكون فيه الصّلة كاملةً الظرفُ والمَجرورُ والجُملة اسمية أو فعلية ، فإذا وَقَعَ شَيْء من ذلكَ خَبَراً للضَّمير المُبتدأ لَم يَجُز حذفه فتقول : أعَجبني الذي هو في الدارِ والذي هو عِنَدكَ والذي هو أبَوه قائمٌ والذي هو يقومُ ، فلو حذفت الضَّمير هنا فقلت: أعجبني الذي في الدّار والذي عندك والذي أبوه قائمُ والذي أبوه يقومُ كان / ما بقي صالحاً لأن يكونَ صلةً تامةً ، ولم يَبْق/٢٢١ دليلٌ على المحذوف فلا يجوز الحَذف لذلك ، وكذلك إذا قلت : أعجبني الّذي هو وجهه حَسَنٌ ، فجعلت وجهه بدلاً من هو ، وكذلك أعجبني الذي هو ماله كثيرٌ ، والذي هو رجله مريضةٌ وما أشبه ذلك من الصلاّت، واقتضى هذا الشَّرط مفهوماً مقصوداً له ، وهو أنه إذا لم يَصلح الباقي لوصلٍ مُكمل لم يمتنع الحَذف كما تَقَدّم من الأمثلة في أيّ

(١) في (أ) أي .

ونحوها (١) نحو : اضرب أيهم أفضل واضرب الذى ضاربٌ أخاه عنده واضرب الذى قائمٌ ، فإن هذه الأشياء الباقية من الصِّلة لا تَصلح لأن تكوَن صلات مستقلة فجازَ الحذفُ للدَّلالة على المحذوف وهو ظاهِر إلا أن إطلاقه معترضٌ بمسائل يكون الوَصلُ فيها إذَا حذف منه الضَّمير المذكور لا يصلح الاستقلال مع أنّه غيرُ جائزٍ ، فمن ذلك الضَّميرُ إذَا أُبدلَ منه بدل الشَّئْءِ من الشَّئْءِ نحو أعجبنى الذى هو عمرو منطلقٌ ، فلا يجوزُ حذفُ الضميرِ هنا وإن كان الباقى لا يَصلح للوصلِ المُكمِلِ لما كان الضمير غيَر مدلولٍ عليه ، ومن ذلك أن يَعطِفَ على الضَّميرِ نحو : أعجبنى الذى هو وعبدالّله قائمان ، فلا يجوز هنا أنْ تقولَ : الذى وعبدُالله قائمان ، مع أنَّ ما بقى لا يصلُحُ لوصلِ مكملٍ إذ لا يصلح العَطف على معدومٍ ، ومن ذلك أن يُؤكد الضَّمير أيضاً نحو: أعجبنى الذى هو (٢) نَفسه منطلقٌ ، فلا تقولُ : الذى نفسه منطلقٌ ، لأنَّ حذفَ المؤكَدِ مع بقاء المؤكّدِ نقض للغرض ، ومن هنا حكى ابن جنى عن البصريين منع الذى ضربت نفسه زيد ، تريد ضربته وسينبه عليه إن شاء الله .

وقد يجاب عن هذا بأن المَسألةَ الأولى إذا حذف منها الضَّمير لم يدلّ عليه دليل ، وإذا كان غير مدلولٍ عليه عريت الصلة من ضميرٍ عائدٍ على الموصول وهو قد قال قبل : (علَى ضَميرٍ لائقٍ مُشتَمِلَة) فاشتَرطَ وجودَ الضَّميرِ حقيقةً أو حكماً ومسألتنا ليست من ذلك ، إذ ليس فيها ضمير منطوق به ولامقدَّر ، إذ لا دليلَ عليه وإلاَّ ، فلو جازَ تقدير ما لا دليل عليه لجازَ أن تقول فى الكلامِ : أعجبنى الذى أخوك منطلقٌ ، والعربُ لا تقول مثل هذا البتّةَ ، وأمَّا مسألة العَطف فقد أجازَ ابنُ السرَّاجِ أن تَقول : الّذى وعبدُالّله ضاربان لى

---

(١) في (أ) وغيرها .

(٢) ساقط من (أ) .

أخوك ، لكنه استقبحه من جهةِ العَطف على مَعدومٍ ، وأجازَه الفَراء مطلقاً ونصَّ الرُّمانى أيَضاً على الجواز على الجُملة ، وإذا كان جائزاً عند بعضهم لم يتمكن الاعتراض به ، وليس فى المنع كالذى قَبله لأنَّ دليل المحَذوف هنا موجودٌ ، وأمَّا مَسألةُ التَّوكيد فقد يقال : إنَّها مثل مسألة العَطف وهو نصُّ الرُّمانى ، وأجازَه الفَرَّاء فى التَّوكيد بأجمعين أيضاً .

وقال الرُّمانى : واختَلَفوا فى النَّسق على المحَذوف فى الصِّلة والتأكيد كقولك : الذى نَفسه قائمٌ زيدٌ والذى وعَمرو قائمان زيدٌ ، فأجازَه الأخَفش ونفاه ثَعلب وابنُ السَّراج ، فمن أجازه ذهب إلى أنَّ المحذوفَ قد عُلِمَ واطرد به الباب فجازَ فيه القِياس لأجلِ الاطِّراد ، ومنَ نَفاه ذَهَبَ إلى أنَّ النَّسقَ نظيرُ التَّثنيةِ ، فلا يصحُّ فى حقيقةِ المعَنى حتى يكون اثنان فأمَّا واحد فيقدر تقدير اثنين (١ فلا يَجئ منه ١) تثنية إذ أحدهما / مقدَّرٌ والآخر محقَّقٌ ، وكذلك لا يُؤكد ، لأنَّه بالذكر أحق ، هذا ٢٢٢/ ما قاله (٢ قد يُقال : إنَّ الأول – وهو الجواز – أولى٢) ، لأنَّ دليلَ الحذفِ موجودٌ وهو نَفسه ، إذ هو لازمٌ للتَّبعيَّةِ فلا يَلِى العَوامل فصارَ فى دَرَجَةِ حرفِ العطفِ اللَّهُم إلا أن يكونَ مثل كلّ وكلاً أو نحوهما مما يَصح ولايته العوامل . فهنا لا يجوز الحذف إذ يَصلح الباقى لوصلِ مُكمل نحو : الذين (٣) هم كلُّهم قائمون بنو تَمِيْمٍ ، فلا يَجوزُ هنا حذف "هم" لما نكر ، فهذا مما يَتَمَشَّى عذراً للناظم والسؤال واردٌ عليه فى " التَّسهيل " أيضاً ، ويَختزل معناه ويُحذف . قال الجَوهرى (٤) : الاختزال : الاقتِطاعُ .

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) الصحاح : ١٦٨٤/٤ (خزل) .

يقالُ : اختَزَلْتُهُ عن القَومِ [1] إذا اقتَطعته عنهم .

وقال صاحب المُحكم [2] : الاختِزَالُ : الحَذْفُ ، استعمله سيبويه كثيراً ولا أعلمُ ذلك عن غَيره .

ولما أتَّم الكلام على حكمِ الحَذف فى الضَّمير المَرفوع شرعَ بعد ذلك فى الضَّميرِ المنصوبِ بالنِّسبة إلى حكمِ الحذفِ فقال : " وَالحَذْفُ عِنْدَهُم كَثِيرٌ مُنْجَلِى فى عَائدٍ مُتَّصِلٍ) إلى آخره ، يعنى أنَّ حذفَ الضَّميرِ العائدِ من الصِّلةِ على المَوصولِ كثيرٌ فى كلامِ العربِ بحيث يَصلُحُ القِياسُ عليه ، (مُنْجَلى) أى : ظاهرُ المَعنى مدلولٌ عليه إذا كان منصوباً لكن بشرطين :

أحدهما : أن يكونَ متَّصلاً ، يعنى أن يكونَ من الضَّمائر المُتَّصلة لا من المنفصلة فإنه إن كان منفصلاً لم يجز حذفه ، كما إذا قلت : أعجبنى الذى إيَّاهُ ضربتُ فلا يُحذف إيَّاهُ ، لأنَّه يَصير غيرَ منْجَلٍ لإيهامِ كونِهِ مُتَّصلاً ، لو قلت فيه : أعجبنى الذى ضَربت ، إذ يوهم أنَّك أردت ضربته ، وكذلك لو قلت : أعجبنى الذى ما أكرمت إلا إيَّاه ، لم يصلح هذا الحذف البَتَّة لبناءِ الكلامِ على ذكره .

والشَّرطُ الثَّاني : أن يكونَ مَنصوباً بفعلٍ أو صفةٍ ، فإن كان منصوباً بغير ذلك لَم يَجز حذفُهُ كالمنصوبِ بإنَّ وأخواتها كقولك : أعجبنى الذى إنَّه قائمٌ أو الذى كأنَّه أسدٌ وما أشبه ذلك ، لأنَّ " إنَّ " وأخواتِها لا تَستغنى عن معموليها كسائر الحروفِ ، فإذا اجتمع الشَّرطان فيقتضى كلامُ النَّاظم إطلاق جَواز

---

(١) فى الصحاح مثل اختزعه .

(٢) المحكم : ٥/٦١ (خزل) .

الحَذف نحو ما مثل به فى الفِعل من قَوله : (كَمَنْ نَرْجُـو يَهَبْ) تقديره : من نَرجُوُه يَهَبُ . ومن ذلك قوله تَعـالى [(١)] حِكايةً عن الكُفّـارِ : ﴿ أَهَذَا الَّذِىْ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ ، وقـوله [(٢)] : ﴿ وَآمِنُـوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَـكُمْ ﴾ ، ومما قُرِئَ بالوَجهين قولُه تَعالى [(٣)] : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ ، وقـوله : ﴿ وَفِيْهَا مَا تَشْتَـهِيهِ الأَنْفُسُ ﴾ [(٤)] ، قرأ بالحذفِ فيهما أبو بَكرٍ وحَمزة والكِسائى ووافقَـهُم فى الثّانى ابنُ كَثيرٍ وأبو عَمرٍو ومثلُه كَثيرٌ جدًا .

وأمّا النَّصبُ بالوَصفِ فقولك : أعجبنى الضّـارِبُ زيد ، تريد : الضّارِبُهُ زيد وأعجبنى الغُلام الذى معطيك عَمرو ، تريد : الذى معطيكه عَمرو وأنشد المُؤلِّف على الأول قولَ الشّاعِرِ : [(٥)]

وَلَيْسَ مِنَ الرَّاجِي يَخِيْبُ بِمَاجِدٍ   إِذَا عَجْزُهُ لَمْ يَسْتَبِنْ بِدَلِيـلِ

أى : مِنَ الرَّاجِيْـهِ ، وقالَ الآخرُ [(٦)] :

مَا المُستَفِزُّ الهَوَى مَحْمُوْدُ عَاقِبَةٍ   وَلَو أُتيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

وعلى الثّـانى قولُ الآخرِ [(٧)] :

مَا اللَّه مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ   فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

---

(١) سورة الفرقان : آية : ٤١ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٤١ .

(٣) سورة يس : آية : ٣٥ .

(٤) سورة الزخرف : آية : ٧١ ، والقراءة فى كتاب السبعة لابن مجاهد : ٥٨٨ ، ٥٨٩ .

(٥) شرح التسهيل : ٢٢٩/١ .

(٦) شرح التسهيل : ٢٣٢/١ .
والبيت من شواهد الأشموني : ١٧٠/١ ، ٥٩/٤ ، والعيني : ٤٤٧/١ ، ٤٧٩/٤ ، والهمع : ٨٩/١ ، والتصريح : ١٤٦/١ ، ٢٦٧/٢ .

(٧) شرح التسهيل : ٢٢٩/١ .
والبيت فى شرح الأشمونى : ١٧٠/١ ، والتصريح : ٤٥/١ ، والهمع : ٨٩/١ .

وفى هذين المَوضعين يتعَيَّن نصب ما اتصل / من الضَّمائر /٢٢٣ بالصِّفة وذلك حيث يتصل بالتى فيها الألف واللاَّم وحيث يتَّصل بضميرٍ متَّصلٍ بها .أمَّا هذا الثانى فباتفاق إذ لا يخفض بالإضافة إلا اسمٌ واحدٌ، وأمَّا الأول فعلى مَذهب سيبويه ، وهو الظَّاهرِ من النَّاظِم هنا ، لأنَّه جَعَلَ الضَّمير المتَّصل بما لَيس فيه ألفٌ ولامٌ من الصفات مجروراً فى البيتِ الذى يلى هذا ، فدلَّ على أن ما عداه ينصب ما بعده ، والمسألة مختلف فيها .

فإذا قُلتَ : زيدٌ أنا ضاربُه أو زَيدٌ أنا الضَّاربه ، ففى موضع الهاء من الإعراب ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : أنَّ الهاءَ فى موضعِ نصبٍ على الإطلاق كانت الصِّفة بالألفِ واللاَّم أولا ، وهو رأىُ الأخفشِ ونُقِلَ عن هشامٍ الكُوفى .

والثَّانى : أنَّها فى موضعِ جرٍّ مُطلقاً ، وهو رأىُ الجَرمى والمَازنى والمُبَرِّد .

والثَّالثُ : أنَّ الضَّميرَ معتبرٌ بالظَّاهِرِ ، فإذا كان الظَّاهر عند وقوعه هنالك مجروراً لا غير فالضَّمير كذلك ، أو منَصوبًا ليس إلا فالضَّمير مثله ، أو جائزًا فيه الوجهان فيجوز فى الضَّمير الوجهان وهو ظاهرُ النَّاظم كما تقدم ، ويحتمل من حيث اللفظ أنْ يؤخذَ له مذهبُ الجَرمى ومن وافقه فيدخل له فى البيت الثانى كهذا ما فيه الألف واللاَّم ، ويريد بقوله هنا : أو " وصف " الوصفَ العاملَ فى المَفعولِ الثَّانى مع إضافته للأولِ نحو : المُعطكيه والاحتمال الأولُ أرجحُ وهو الذى ذَهَبَ إليه فى غيرِ (١) هذا النَّظمِ وبَقِيَ على كلامِ النَّاظِمِ سؤالان :

(١) ساقط من (أ) .

أحدُهما : أنّه نَقَصَه شرطٌ ثالثٌ ضَروريٌ لا يجوزُ الحَذْفُ بدونِه وهو ألاّ يكونَ في الصِّلةِ ضَمِيْرٌ آخرُ عائدٌ على الموصولِ ، فإنّه إنْ كان ثَمَّ ضميرٌ آخر لم يجز الحذفُ كما تَقول : أعجَبَنِي الذي ضَرَبْتُهُ في دارِه ، فهنا لا يجوزُ أن تقولَ : أعجَبَنِي الذي ضربت في داره ، إذ لا دليلَ على هذا المَحذوف لجوازِ أن يكونَ زيداً أو عمراً لا ضمير الذي ، وإذًا لم يُعلم لم يَجز الحذفُ فالعربُ تَحذِفُ المَفعولَ اقتصاراً فتقول : ضربتُ ، ولا تَذكرُهُ لأغْرَاضٍ لها ومَقَاصدَ ، فيكون قولك : الذي ضربتُ في داره محتملاً لهذا القصر فلا يتعيَّن قصدُ حذفِ العائدِ ، وإذا كان كذلك كان عدمُ اشتراطِ هذا الشَّرط مُعتَرَضاً .

والثّاني : أنَّ حذفَ الضَّميرِ المَنصوبِ بالصِّفةِ أطلقَ القولَ في جَوازه حيث قَرَنَهُ بما انتصب بالفعلِ ، فاقتضى أنَّ الجَوازَ فيهما سَوَاءٌ أو قَريبٌ من ذلك ، وهذا غيرُ صَحيحٍ ، بل الحَذفُ مع الصِّفةِ قَبيحٌ قليلٌ ، ويَقِلُّ قُبحه إذا طالتِ الصِّلة بالمَعمولات ، فقد نَصَّ ابنُ السَرَّاجِ (١) على قُبْحِهِ ، قالَ : وقد أجازُوه على قُبحٍ .

وقال المَازِنِيُّ : لايَكَادُ يُسمَعُ من العَربِ. وقال المُبَرِّدُ في "المُقْتَضب"(٢) لا اختلافَ في أنَّ حذفَ الهاءِ من صلةِ الألفِ واللأم رَدِيٌ جداً بخلافِ " الذي " ، فأما إذا طالت الصِّلة فيسهل الحذفُ كقولك : إذا أخبرت عن زيدٍ من قولك : أعلمَ اللهُ زيداً عمراً قائماً . المعلمه الله عمراً قائماً زيد ، فيجوز هنا المعلم الله .

---

(١) الأصول : ٢/٢٧١ .
(٢) المقتضب : ٣/٩٨ ، ٩٩ .

قـالَ ابنُ السَـرَّاج : وهو هـاهنا أسـهلُ عندى وعند الـمَـازِنِيِّ //٢٢٤ لكثرةِ صِلَـةِ هذا حتَّى إنه قد أفرط طُوله ، ولما فَرَّق المُـبَرِّد بين الألف واللَّام والذى علل ذلك بطول الذى بصلتـها ، لأنَّـها يَجتـمع منها أربعةُ أشـيـاءَ : الذى والفعل والفاعل والمفعول ، وليس ذلك فى الألفِ واللَّام ، وأيضاً قد زعم ابن بابشاذ (١) أنَّه لايُحذف مع الألف واللَّامِ ، وإذا كـان الأمـرُ فى الحـذفِ مع الألـف واللَّام هكذا فى الضَّـعْفِ أو الامـتنـاع ، فتَسوية النَّـاظم بينهما مشكلٌ ، وقد أخرج فى "التَّسهيل" (٢) الألفَ واللَّامَ عن حكمِ " الذى " وإخوته فى هذا الحذف فقال : ويجوزُ حذف عـائدِ غيرِ الألفِ واللَّامِ (٣) إن كـان متَّصلاً مَنصوباً بفعلٍ أو وصفٍ وهو احتـرازٌ ضـرورىٌّ عنده حـيث نقلَ عن أكـثـرِ النَّحـويين الـمَنعَ ، ووجَّـه ذلك بأنَّ الضَّـميرَ يُكمِّـل صلتهما تكميل صلة غيرهما ويُميِّزهما من الألف واللَّامِ المُعرِّفتين ، ويظهر من التَّأنيث والتَّثنية والجَمع ما لا يُظْـهِرَانِهِ ، فلأجلِ ذلك امتَنَـعَ عنده حذفُ عائدِهما ، وهذا كلُّه يَعضُدُ ما اعترض به عليه هنا

والجـوابُ عن الأولِ : أنَّ اشـتـراطَ ذلك الشَّـرط على الإطلاق غـيـرُ مـسلَّمٍ وذلك أنَّـك إذا قلت : أعـجـبنى الذى ضَـرَبْتَ فى دارِهِ بحـذفِ (٤)

---

(١) ابن باشاذ : (- ٤٦٩ هـ) .

طاهر بن أحمد المصرى الجوهرى النحوى أبو الحسن ، عالم فى النحو واللغة كان تاجراً فى الجوهر تعلم فى العراق ورحل إلى مصر وتولى إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر . له مقدمة مشهورة باسمه وشرح الجمل .. وغيرها .

أخباره فى : معجم الأدباء : ١٧/١٢ ، وبغية الوعاة : ١٧/٢ والنص فى شرح الجمل له : ١ / ورقة : ١٥ (نسخة فيض الله) .

(٢) التسهيل : ٣٤ .

(٣) فى (أ) إذا ، وما أثبته من الأصل والتسهيل .

(٤) فى الأصل فحذف .

الهَـاءِ جـائزٌ على قـصـدٍ وممتنعٌ على قـصـدٍ آخر . فـإن قـصـدت أن لا تُعلِمَ بالـمَضروبِ فالحَذف سائغٌ لا مانعَ منه ، وإن لم تَقصد ذلك بل أردت تَخصيصه وذكره ولكنَّـك حذفته لفهم المعنى كما تَحذف من الذى ضربت امتنع من جهةِ أنَّه لا دليلَ عليه ، إذْ الموصولُ لا يحرز موضعه لوجودِ رابطٍ له ، فإن كان على إثباته دليـلٌ من جهة أخرى جازَ حذفه نحو قولك : الذى وصيت فى حقٍّ نفسه زيدٌ ، والتى أتزوج لدينها هندٌ ، والذى لقيت وحده أخوكَ ، ويطَّردُ هذا النَّحـو فيما إذا كان فى الصِّلة جملةٌ فى موضعِ الحالِ ، وفيها ضميرٌ يعود على ذى الحـالِ من غيـرِ احـتـمـالٍ ، ويكون صـاحبُ الحـالِ هو الضَّـمـيـر الـمـحـذوف الـمَنصوب كقولك : الذى قَصدت مـاشيـاً معـه زيدٌ ، والحـالُ من الـمَحـذوف جائزةٌ ، نص على ذلك ابنُ جِنِّى ، فإذًا الاشتراط على الاطلاقِ مُعْتَرَضٌ ، كما هو منعَ الاشتراط ، ثم إنَّـا نقـولُ : يحتـملُ أن يكـونَ الشَّـرطُ الـمُعـتبرُ فى هذا قـد نبَّـه عليه بالـمـثـالِ وهو : (مَنْ نَرْجُـو يَهَبْ) فـإنَّ الدَّليـلَ علـى الـمَحـذوفِ موجـودٌ ، ووُجُـودُ الدَّليل هو المعتبر خاصةً ، وبه علَّـل مَن اشْتَرَطَ ألاَّ يكونَ فى الصِّلةِ ضميرٌ آخرُ لكنَّ اشتراطَه مخلٌ من وَجهٍ ، واشتراطُ وجودِ الدَّليـلِ على الـمَحذوفِ مُصححٌ غيرُ مُخِـلٍّ ، فوجب أن يكونَ هو الـمُرادَ فى التَّمـثـيل ولا يبقى بعد ذلك إشكال والله أعلم .

والجـواب عن الثَّـانى : أنَّ الجُـمـهـور إن قـالوا بقـبـحـه فى غيـرِ مـا طال بالمعـمـولات ، فـإنَّـهم لا يمنعـونه جُـملة . ألاَ تَرَى إلى قـولِ ابنِ السَّراج وقـد أجازوه على قُبـحٍ .

وقـال ابنُ خَـروف فى " شَرحِ الجُـمَلِ " يَجوزُ حـذفُ ضَمـيـرِ الألفِ واللاَّمِ ولكن حذف ضَمير الَّذى أحسنُ ، ثم نَقَـلَ قول ابن بابشَاذ وقال : إنه لا يعوَّل عليه وإذا كان منع الحذفِ عند ابن خَروف هكذا ، فما نَقَـلَ ابن مـالكٍ من المنع

غيرُ معمول/ عليه عنده أيضاً وقد أطلق أيضًا القول بالجَواز اليَزِيْدِيُّ (١)، /٢٢٥ فإذاً لم يَبْقَ على النّاظم إلا أنّه لم يبين أنّ الحذفَ مَعَ الفعلِ أحسنُ منه مَعَ الصِّفةِ وهذا قَريبٌ لاجتماعهما في الجواز على الجُملةِ .

فإن قِيْلَ : يحتمل أن يكونَ المنصوب عنده بالصِّفة إنّما هو – كما تقدّم – المفعول الثّاني فيستلزم الطُّول كقولك : المُعلم الله عَمْراً قائمًا زيدٌ ، فلم يفتقر إلى التقييد بالطُّول ، ويكون غير ذلك من قبيلِ الضّمائر المجرورة على مذهبٍ من يرى ذلك .

فالجَوَابُ : أنّ هذا لا يُنجيه من الاعتِرَاضِ ، إذْ قد أجازَ حذفَ الضّمير المَجرور بالصِّفة من غيرِ تَقيـيد بطولِ الصِّلةِ ، وذلك في البَيتِ على إثرِ هذا ، فالصّواب في الاعتِذار ما تقدّمَ واللّه أعلمُ .

* * *

ثم ذكرَ حُكْمَ الضّميرِ المَجرورِ فقال :

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ... كَأنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أمْرٍ مِنْ قَضَى

قَسّمَ الضّميرَ المَجرورَ الجَائزَ الحَذفِ إلى مجرورٍ بحرفٍ ، وإلى مجرورٍ باسمٍ هو ناصبٌ في التّقديرِ للمُضاف إليه وهو الضّمير ، والقِسمةُ الحاضرةُ بالاستقراءِ أن يقال : الضّميرُ العائدُ على المَوصول إذا كان مَجروراً على قسمين :

أحدُهما : أنْ يكونَ مجروراً بحرفٍ وسيأتي حكمُ هذا القِسمِ .

والثّاني : المجرورُ باسمٍ وهذا على ضربين :

---

(١) في الأصل الزيدي . وإنما هو أبو محمد اليزيدي يحيى بن المبارك (ت ٢٠٢ هـ) (بغية الوعاة : ٢/٣٤٠) .

أحدُهما : أنْ يكونَ الجارُّ صفةً ناصبةً للمجرورِ تقديرًا وهو الذى شرع فيه الآن .

والثَّـانى : أنْ يكونَ الجارُّ غيرَ صفةٍ وهذا نوعان :

أحدُهما : أنْ يكون مما يَجوزُ قَطعه عن الإضافةِ وذلك نحو كلٌّ وبَعضُ .

والثَّانى : أن لا يكونَ كذلك ، فهذه أربعةُ أقسامٍ ، تكلَّم نَصًا على قسمين منها وتَرك قسمين آخرين .

ولَمَّا قيَّدَ الجَوازَ فيما نَكَرَ بأوصافٍ دلَّ على أنَّ ما عُدِمَ تلك الأوصاف لا يجوزُ حذفُهُ فاقتضى وصف الجارّ بكونه صفةً ناصبةً له تقديراً أنه إن لم يكن كذلك (١) فلا يَجوزُ حذف المَجرورِ وليس كذلك ، بل فيه تَفصيلٌ فإنَّه لا يَخلو أن يكونَ الاسمُ الجارُّ هنالك يجوز قطعه عن الإضافة أولا ، فإن كان مما يجوزُ قَطعه عن الإضافة جازَ حَذفُهُ إذا دَلَّ عليه الدَّليل ، كما إذا أخبرت عن القَوم من قولك : مررت بكلِّ القومِ ، فقلت : الذين مررت بكلِّهم القومُ ، وكذلك بعضُ إذا قلت : الَّذين مررت ببعضِهِم القَومُ ، فيجوزُ أن تقول : الّذين مررت بكلّ القوم والّذين مررت ببعض القَوم ، كما تقول : أعجبنى الذين كلٌّ قائمٌ أو قائمون وما أشبه ذلك ، نصّ على هذا ابنُ الصَّائعِ فى فصل الأخبارِ من "شَرْحِ الجُمَلِ " وأجرى عليه بعضُ شُيُوخِنَا " قبل " و " بعد " فتقول : أعجبنى الَّذين قامـوا والذين قام زيد بعدُ ، أى بعدهم ، وكذلك فى " قبل ؛ وهذا القِسم مما يُغفِلُ النَّظر فيه أكثرُ النَّحويين منهم ابن مالك فى " التَّسهيل " وغيره من كتبه ، فالاعتراضُ (عليه) (٢) واردٌ من حيث أفهَمَ كلامُهُ امتِناعَ حذفِ الضَّمير العائدِ من المَوصول . وإن كان مما لا يجوزُ قَطعه عن الإضافة ،

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل (به) .

فهنـاك يَمتنع حذفُ الضّمير فلا تقـول فى نحو : أعجبنى الذى أبوه قـائم (١ أعجبنى الذى أب قائم ١) ولا ما أشبه ذلك / فالحاصلُ أنَّ/٢٢٦ الناظمَ قصَّر فى هذا الفصل ، والاعتذارُ عنه أن هذا النَّحو من حذف الضميرِ لم يذكره الجُمهور وهذا كافٍ فى الاعتذارِ عنه فى هذا النَّظم، وإنَّما يَرِدُ عليه فى "التَّسهيل" هذا إن سُلِّمَ أنَّ الأمرَ كما قاله ابن الصَّائع ، وإلاَّ فللناظم أن ينازع فيه ولا سيّما فى قبلُ وبعدُ ، فإنَّ هذا الحكم فيهما أضيق ، ألا ترى أنَّهما لايقعان مبتدأين ولا خَبرين مع القَطع عن الإضافة ، ولا فى موضع عمدة البَتَّةَ ، وإنما يقعان فى محلِّ الفَضلةِ المُستَغْنَى عنها كقولِ الله تَعالى (٢) : ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ، وإذا وقعا فى الصِّلة مضافين إلى ضميرِ المَوصول فإنهما (٣) واقعـان موقعَ العُمدة من حيث أنَّ الصِّلةَ لا تَسْتَقِلُّ دونهما نحو : جاءَنى الذى قامَ زَيدٌ بعدَه أو قَبلَه ، فقد يُقال : لا يجوزُ هنا حذف الضمير وقطعهما عن الإضافة ، كما لا يجوزُ ذلك فيهما إذا وقعا عُمدتين ، فهذا مما ينظر فيه .

واعتذارٌ ثانٍ وهو أنَّ النَّاظمَ إنَّما يَتَكَلَّم هنا فى جَلائل النَّحو وضَرورياته وما قاربها وفيها يكثر استعماله ويتداول على الألسنة ، ومسألة الاسم الذى يُقطع عن الإضافةِ فى بابِ المَوصولِ من النَّوادر التى لا يتَعَرَّضُ لمثلها إلا أرباب المُطولاَت ، فإذا أهمل ذكرَها قاصداً الاختصار فلا عَتب عليه.

ولمَّا أفهم كَلامُهُ أنَّ الضَّميرَ إذا كان مجروراً باسم غيرِ صفة لم

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة الروم : آية : ٤ .

(٣) فى (أ) فهما .

يجز حذفه كان موافقاً للجمهورِ ومخالفاً للكسائى (١) القائل بجوازِ حذفِ الضّمير المضاف إليه لكن مع المُضافِ وذلك إذا دَلَّ على المحذوف دَليلٌ مستشهداً على ذلك بقولِ الشّاعرِ (٢) :

أَعُوذُ بِاللّهِ وآيَـــاتِهِ   مِنْ بَابِ مَن يُغْلَقُ مِنْ خَارِجِ

أراد : من بابِ مَن يُغلَقُ بابه (٣ من خارج ٣) فتقول على هذا : أعجبنى مَالُ مَنْ كَثُرَ ، تريد من كثر ماله ، وأكره عرض من مُزق ، أى من مزق عرضه ، وما أشبه ذلك ، وما احتجَّ به لا حجةَ فيه عند مَن خالفه ، لأنّه مما حُذِفَ فيه المُضاف وهو باب وأُقيم المضاف إليه وهو الضّمير مقامه فاستَتَرَ فى الفعلِ فليس الفعل بخالٍ عمَّا يُسند إليه فالبَيت فى هذا مثلُ قولِ الآخرِ :

* فَدَقَّتْ وَجَلَّتْ وَاسْبَكَرَّتْ (٤) وَأُكْمِلَتْ *

حسب ما هو مذكورٌ فى بابِ الإضافةِ ، وإذا تقرَّرَ هذا فلنَرجع إلى ما نصَّ عليه النَّاظم ، فقوله : (كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا) إلى آخره ، ذاكَ إشارة إلى حذف ضَمير النَّصب ، يريد أنَّ حذفَ الضَّميرِ المَخفوضِ بوصفٍ كثيرٌ مُنْجَلٍ فى كلام العرب كما كان فى الضَّميرِ المَنصوبِ ، فإذا قُلتَ : جاءَنى الذى أنا مكرمه ، جاز لك أن تحذف ضميره فتقول : جاءَنى الذى أنا مُكرِمٌ ، ومن الإثبات قولُهُ تَعالى (٥) : ﴿ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾ ومن الحَذْفِ الآية الكَريمة التى أشار إليها بقوله : (كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ

---

(١) رأى الكسائى فى الهمع : ١/٩٠ .

(٢) الشاهد فى الهمع أيضاً : ١/٩٠ .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى الأصل و (أ) واستكبرت . قال فى التهذيب : ١٠/٤٢٥ . كلُّ شئ امتدَّ وطال فهو مسبكِرٌ .

(٥) سورة الأحزاب : آية : ٣٧ .

قَضَى) وهى قَـولُهُ تَعَـالَى حِكَايةً عن مُوسى عليه السَّلام (١) : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ ، فأنت قَاضٍ جاءَ بعدَ أمرٍ مبنىٍّ من قَضَى ، وهو قوله : " اقْضِ " وكان الأصلُ : فاقض ما أنتَ قاضيه ، ومن ذلك قَولُ طَرَفَةَ بن العَبْـدِ (٢) :

سَتُبْدِى لَكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً وَيَـأْتِيك بِالأَخْبَـارِ مَنْ لَمْ تُـزَوِّدِ

وقال سَعْدُ بن ناشبٍ الـمَازِنِىُّ – وهو من أبياتِ الحَمَاسة (٣) – :

سَأَغْسِلُ عَنِّى العَارَ بِالسَّيْفِ جَالِباً عَلَىَّ قَضَاءُ اللّهِ مَا كَانَ جَالِبَـا

وفيها (٤) : / ٢٢٧/

وَيَصْغُرُ فى عَيْنِى تِلَادِى إِذَا انْثَنَتْ يَمِينِى بِإِدْرَاكِ الَّذِى كُنْتُ طَالِبَا

وأنشدَ الفارسىُّ فى التَّذكرة لتأبط شرا (٥) :

---

(١) سورة طه : آية : ٧٣ .

(٢) ديوان طرفه : ٤٨ من معلقته المشهورة .

(٣) هو سعد بن ناشب بن معاذ ، شاعرٌ إسلامى فَتَّاكٌ من بنى العَنبر بن مالك بن عمرو بن تَميم سكن البَصرة ، وكان قد أصاب دماً فهدم بلال بن أبى بردة والى البصرة داره فقال القصيدة التى أولها البيت المستشهد به .

أخباره فى الشعر والشعراء : ٦٩٦/٢ ، والخزانة : ٤٤٦/٣ ، وابيت فى الحماسة : ٣٤ (رواية الجواليقى) وفيها بعد البيت :.

وأذهل من دَارى وأجعل هَدمـــها لعرضى من باقى المَذَمَّة حاجِبَا

ويَصغر فى عَينى بلادى إذا انثنت يَمنى بإدراك الذى كُنتُ طالبَـــا

فإن تهدِمُوا بالغَدْرِ دَارِى فإنـــها تُراث كريم لا يُبالِى العَوَاقِـــبَا

وفيها :

إذ هم ألقى بين عَيْنَيه عَزْمَـــهُ وَنَـكَّبَ عَنْ ذِكْـرِ العَوَاقِبِ جَانِبًا

والشاهد فى : دلائل الإعجاز : ص ٢٢٠ (شاكر) <

(٤) الحماسة : ٣٤ ، وشرح التَّسهيل : ٢٠٥/١ (ط) (هجر) .

(٥) شعر تأبط شراً : ١١٢ ، وشرح أبيات الـمُغنى للبغدَادى : ٦٠/١ .

سَدِّدْ خِلاَلَكَ من مـــالٍ تُجَمِّعُهُ حَتَّى تُلاَقِيَ الَّذِى كُلُّ امرئٍ لاَقِ

وأنشد غيره أيضا (١) :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِى الضَّوَارِبُ بِالحَصَى وَلاَزَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ

وقالَ جَمِيْـلُ (٢) :

وَقَدْ طَالَ هَجْرِى بَيْتَـهَا لاَ أَزُوْرُهُ كفَى حَزَناً هِجْرَانُ مَنْ أَنْتَ وَامِقُ

ومِثْلُهُ فـى الشِّعر كثيرٌ ، وينظر بعد فى مثاله هل أحرز قيداً مضطراً إليه فى جَـوازِ الحَـذفِ أم لا ؟ والذى قـيَّـد به فى " التَّـسـهـيل " هذا الحَـذف كـون الصِّفةِ ناصبةً للمَجــرور تقديراً ، وهذا القَيـــدُ الذى تَحـرَّز به الـمُؤَلِّف يُدخل له (٣) اسمَ الفاعِلِ كان بمعنى الماضى أو لا ؛ لأنَّـه الَّذى فى تَقديرِ الفِعلِ ، فإذا قلتَ : زيـدٌ ضــاربٌ عمرو أمس فهو فى تَقــدير : ضَرَبَ عَمْراً أمس ، كما أنَّ الذى بمعنى الحالِ والاستقبالِ بمعنى المُضارع ، وهذا لم يَشرحه فى شَرحه ، ويخرج له بذلك الصِّفة المشبـهة باسمِ الفاعلِ ، لأنَّ الضَّميرِ الـمَجرور بها فى تقـديرِ الـمَرفـوعِ لا فى تقـديرِ الـمَنصـوب ، فـلا يُحـذف إذا فـرض عـائداً فى الصِّلة على الـموصولِ ، وكذلك اسمُ الفاعلِ المراد به مجرَّد الاسم لا ما يُعطيه من مـعنى الفـعل فـإنَّك تقـولُ : هذا ضــاربُ زيدٍ ، على مـعنى مـا تقـولُ : هذا صاحبُ زيدٍ ، فليس الـمَجرورُ هنا فى معنى المَنصـوب ، فإذَا وَقَـعَ ضَـميراً عائداً على الـموصولِ لم يَجز حذفُهُ ، كما لا يجوزُ حذفُ الضَّميرِ الـمَجرورِ بصاحب .

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، ديوانه : ١٧٢ من قصيدة أولها :

بَلِيْنَـا وما تَبلى النجوم الطَّوالعُ وتبقى الدِّيــار بَعدنا والمَصَانِعُ

(٢) لم أعثر على هذا البيت فى ديوان جميل .

(٣) ساقط من (أ) .

والنَّاظم حين قال : (كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا) دخلَ له اسمُ الفاعلِ والصِّفةُ المُشبَّهة ، لأنَّها صفةٌ واسمُ الفاعلِ المُطَّرح فيه معنى الوصف ، إذ يطلق عليه أنَّه وصفٌ اعتباراً بأصله ، فأخرج هذين بقوله : (كَأَنْتَ قَاضٍ) لأنَّ قاض هنا يَجرى الضَّمير وهو ناصبٌ له فى التَّقدير بخلافِ الحسن والضَّارب المَسلوب معنى الوصف وهو حسن من التَّقييد لكنه يوهم قيداً آخر غيرَ معتبرٍ وهو كون العامل فى الضَّمير موافقاً فى المَعنى للعاملِ فى المَوصولِ ، لأنَّك تقولُ : اضرب الَّذى أنتَ مكرمٌ ، كما قالَ طَرَفَةُ :

* سَتُبدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً *

وكَقولِ جَمِيْلِ بن مَعْمَرٍ :

* كَفَى حُزْناً هِجْرَانُ مَنْ أَنْتَ وَامِقُ *

فكان الوجهُ أن يفصحَ بالقَيدِ ولا يشيرَ إليه بما يُوهم قَيداً آخر غير معتبرٍ .

والجوابُ : أنَّ معه ما يبين مراده وهو أن قوله : " كَأَنْتَ قَاضٍ " فى موضع الصفة لوصف ، وتقديره : كذاكَ حَذْفُ ما خُفِضَ بِوَصْفٍ شَبِيهٍ بقَاضٍ الواقعِ بعدَ أمرٍ من قَضى أى الواقع فى الآيةِ ، فإنَّما أراد بقوله : (بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى) تَعيين الآية التى فيها الوصف المُشار إليه ، ولاشكَّ أنَّ الضميرَ المجرور بقاضٍ فى معنى المَنصوب ، فلم يُرِد إذاً بقوله : (بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى) قيداً آخرَ ، وإنَّما أراد تَعيين موضعِ الشَّاهدِ خاصةً ولا يَبقى فى كلامه إشكالٌ .

ثم ذكر القِسمَ الثَّانى من القِسمين فقال :

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّ كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهْوَ بَرّ / ٢٢٨

" ذا " إشارة إلى ما تقدّم من حكم الحذفِ وهو الكثرةُ والجوازُ ، و"الذى" واقعٌ على الضّميرِ المحكومِ عليه بالحَذفِ و " ما " واقعةٌ على الجارِّ للضّمير وهو هنا الحَرف والمَوصول مفعول بجر مقدّم عليه ، أىْ : بالحرفِ الذى جرَّ الموصولَ ، ويريد أنَّ الضّمير إذا كان مجروراً بالحرفِ الذى جَرَّ المَوْصُولَ فحكمهُ حكمَ ما تقدّم من جوازِ الحَذفِ ومثَّلَ ذلك بقوله : (كَمُرَّ بالَّذِى مَرَرْتُ) يريد بالَّذى مررت به فهاءُ به - وهى العائد - قد جُرّتْ بالباءِ المَجرورِ بها المَوصول .

وقوله : (فَهْوَ بَرّ) جوابُ قَولِهِ : " مُرَّ " وهو من تَمَامِ المِثالِ ، ولو لم يأتِ به لتمَّ مقصوده ، ولكنّه جاء به مكمِّلاً للكلامِ وعلّةً للأمرِ بالمرورِ به ، ويُقال : رجل برٌّ ، أى : صادقٌ من قَومٍ أبرارٍ ، وبارٌّ أيضاً من قوم بَرَرَةٍ .

والحاصلُ أنَّه اشترطَ فى جوازِ حذفِ الضّميرِ المَجرورِ بحرفٍ أن يكونَ الموصولُ مجروراً بمثلِهِ ، وهذا الشّرطُ يحتملُ وجهين :

أحدُهما : أن يكونَ قاصداً لما سواهُ فيكون قوله فى المثال : (كَمُرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ) إنّما قَصَدَ به تَمثيل اتفاق الحَرفين الجارّين واتَّفق فى المثالِ أن اتّحدَ مُتَعلَّقاهُما بحكمِ التَّبَعِ لا بالقَصدِ الأول ، فإن كان قد قَصَدَ هذا اشتملَ كلامه من ذلك على ثلاثةِ أنواعٍ أعطى فيها جَوازَ الحَذْفِ .

أحدها : أن يتّحِدَ مُتَعَلَّقا الحَرفين ، أعنى فى المادةِ والمَعنى كالمثالِ الذى مثل به ، فإنَّ مُتَعَلَّقَ الحَرفِ الجارِّ للضّمير مررت ، ومتعلَّقَ الجارِّ للمَوصولِ مرَّ ، وكلاهما مشتقٌّ من المُرور ، وفى القرآن الكَريم (١) : ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ وأنشدَ

(١) سورة المؤمنون : آية : ٣٣ .

النَّحويــون (١) :

نُصَـلِّى لِلَّذِى صَـلَّت قُرَيْـشٌ   وَنَعْبُـدُهُ وإنْ جَحَدَ العُمُـومُ

وكذلك إن كان أحدُهما فعلاً والآخر صفةً نحو قولك : مررت بالذى أنتَ مارٌّ ، تريد مارٌّ به أنشدَ ابنُ جِنى (٢) :

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاءَ حقبَةً   فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ

وقال جَمِيْـلٌ (٣) :

وَلاَ تَسْمَعِى مِنْ قَوْلِ وَاشٍ وَشَى بِنَـا   وَقُولِى لَهُ انْطِقْ بِالَّذِىْ أَنْتَ نَاطِقُ

والثَّانى : أن يتَّحـدَ فى المعـــنى لا فى اللَّفــظ نحو : جئت بالَّذى أتيت به وجئت إلى الذى سرت إليه وقعـدت فى الـموضع الذى جَلست وما أشبه ذلك ، وهذا النوع فى معنى الأول إلا أنَّ الأولَ أظهرُ فى الجَـوازِ .

والثَّالثُ : أن يَخْتَلِفَ المتعلقان فى المعنى والمادة معـا نحـو : نظرت إلى الذى جئت إليه ، وعنيت بالذى مررت به ، ومنه قولُ الشَّـاعر (٤) :

فَابلِغَـا الحَـارِثَ بنَ نضلة والـ   مَرْءُ مَعْنِىٌّ بِلَــوْمِ مَنْ يَثِــقُ

---

(١) المقرب : ٦٥/١ ، وشرح قطر الندى : ١١٠ (الطبعة الحادية عشرة) .

(٢) الخصائص : ٩٠/٣ ، وشرح التسهيل : ٢٠/١

والبيت لعنترة فى ديوانه : وأمالى ابن الشجرى : ٧/١ ، والعينى : ٤٧٨/١ ، والتصريح : ١٤٧/١ .

(٣) لم أجده في ديوانه ، وفيه : ٤٤

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا   سـوى أن يقولوا إننى لك وامق

نعم صدق الواشون أنت كريمـة   علينا وإن لم تصف منك الخلائق

ولعلهما معاً من شوارد القصيدة التى مطلعها :

ألمَّ خيـالٌ من بُثَيْنَةَ طـــارِقُ

على النأي مشتاقٌ إليه وشائقُ

والله تعالى أعلم <

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢٣١/١ .

أى : مَنْ يَثِقُ بـه وأنشد الفَارِسِىُّ (١) :

وإنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا ... وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّه عَلْقَمُ

يريد : على من صَبَّه الله عليه عَلْقمُ (٢) وكَثِيرٌ من النَّحويين وخصوصاً من تأخر منهم لا يُجيزون مثلَ هذا فى الكَلام وهو جائزٌ عندَ جماعةٍ كابنِ السَّراجِ والفَارِسِىِّ وغيرهما على أنَّ سيبويه جَعَلَ الحذفَ فيما كان نحو النَّوع الأول ضعيفاً فى الكلامِ فقال فى أبوابِ الجَزَاءِ : وقد يجوزُ أن نقولَ : بِمَن تَمْرُرْ أَمْرُرْ ، وعلى مَن تَنزل أَنزلَ ، إذا أردت معنى عليه ، وبه ، قالَ : ولَيس بحدِّ الكلامِ ، وفيه ضَعفٌ ، وعَليه أنشدَ قول الشَّاعر (٣) : / ٢٢٩/

إِنَّ الكَرِيْمَ وَأَبِيْكَ يَعْتَمِلْ ... إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

ولم يجعل النَّاظم الحذفَ هنا إلا كثيراً مُنجلياً على ما نَبَّه عليه بقَوله : (كَذَا الَّذِي جُرَّ) أى : هو مثل الحَذفِ فى المَخفوض بصفةٍ ناصبةٍ له تَقديراً ، وفى المنصوب كما تَقَدَّم . والنَّوع الثانى والثَّالث أحرى بالضَّعف عند سيبويه ، وكذلك عند غيره بالنِّسبة إلى الأول فهو المشهور فى الكلامِ المَعروف الجواز ، والأنواعُ الثَّلاثة متَّفقةٌ فى معنى واحدٍ وهو كَون جارُّ الضَّمير والمَوصول واحداً وهو الذى نصَّ عليه ، فإن عُدِمَ ذلك المَعنى لم يجز حذفُ الضَّمير إلاَّ شاذًا ، فلا تَقول : جاءَنى الذى مررتُ ولا مررتُ بالَّذى أعرضتُ ، تُريد مررتُ به وأعرضتُ

(١) أنشده الفارسى فى التذكرة جاء فى الخزانة : ٤٠٠/٢ : أورده الفارسى فى " التذكرة " عن قطرب والبغداديين .
والبيت لشاعر من همدان غير معروف أورد الشاهد ابن يعيش فى شرح المفصل : ٩٦/٣ ، والعينى : ٤٥١/١ ، والتصريح : ٤٨/١ ، والهمع : ٦١/١ ، ١٥٧/٣ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) الكتاب : ٤٤٣/١ ، والجمل : ٨٢ ، والمحتسب : ٢٨١/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٦٨/٢ ، والخزانة : ٢٥٣/٤ ، وقائله مجهول .

عَنه وقد جاءَ (١) هذا فى الشّعرِ .

قال حاتِمُ الطّائِىُّ (٢) :

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَىَّ قَوْمِى ... وأىُّ الدّهرِ ذو لَم يَحْسُدُوْنِى

ويُسهِّل هذا الحذف إذا كان مدلول الذى ظَرفاً وقد عادَ عليه الضّمير بفى كبيت حاتِمٍ ، وكما تقولُ : أعجبنى اليومَ الذى جئت تريد جئت فيه ، ويقيسه غير الناظم ويحسنه للعلم بأن " فى " هى المحذوفة ، فتَعيَّنت كما تعين المحذوف فى نحو : مررت بالذى مررت ، بخلافِ غيرِ الظّرفِ ، فإنّه لا يَتَعيَّن فيه الجارُّ نحو : الذى رَغبتُ زَيد ، ومنه ما أنْشَدَهُ الفَارِسِىُّ من قولِ الشّاعرِ (٣) :

فَقُلْتُ لَهُ لاَ والَّذِىْ حَجَّ حَاتِمٌ ... أَخُونُكِ عَهْداً إِنَّنِى غَيْرُ خَوَّانِ

ولعلَّ المُجيز لِحَذفِ ضميرِ الظّرفِ بنى على مَذهبِ أبى الحَسَنِ فى التّدريجِ ، إذ يَجوزُ حذفُ " فى " مع الضّمير ، ويَصير الضّمير منصوباً على المفعول به اتساعاً ، فكأنّه يقولُ : وأيُّ الدّهرِ ذو لَمْ يَحْسِدُونِيْهِ ، ثم حَذَفَ الهاءَ لأنّها كالهاءِ فى نحوِ :

جاءنى الذى ضَربته ومذهبُ سِيبويه (٤) عدم التّدريج فكأنه حذفَ الجارَّ

---

(١) فى (أ) منه .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) أنشده الفارسى فى كتاب الشعر : والبيت للعريان بن سهلة الجرمى الطائى شاعر جاهلى (الخزانة : ٥٢/٢) وربما قيل : (النبهانى) فهو طائى على كل حال . (من نسب إلى أمه من الشعراء : ٨٧) والبيت مع بيتين فى نوادر أبى زيد : ٢٧٢ هكذا :

مررت على دار امرى السوء عنده ... ليوث كعيدان بحائط بستان

ومررت على درا امرئ الصدق حوله ... مرابط أفراس وملعب فتيان

فقال مجيبا والذى حج حاتم ... ... البيت

(٤) الكتاب : ١٩٣/١ .

والمجرورَ اعتباطاً ومثالهم الذى تكلَّموا فى المسألة عنده قولُه تَعالى [1] :
﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ تقديره : لا تَجزى فيه .
قالُوا : إذَا جازَ ذلك عندَ سيبويه في الصِّفة فهو فى الصِّلة أولى بالجَوَازِ ، وإذَا ثَبَتَ هذا أَشكلَ كلامُ النَّاظِمِ على هذا التَّفسير حيثُ جَعَلَ ما كان نَحو :

* وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّه عَلْقَمُ *

قياساً وجعل ما كان نحو :

* وأىُّ الدَّهرِ ذُو لَم يَحْسُدُونِى *

موقوفاً على السَّماع حيث أخرجه بالقَيد الذى تقدم ذكره .

والجَوَابُ أن يقال : لعلَّه ذهب إلى رأى أبى الحَسَن فى التَّدريج وإليه مال ابن جنِّى أيضاً وبوب عليه فى " الخَصائص " [2] وإذا كان كذلك صار بعد حذف فى من قبيل الضَّمائرِ المَنصوبة فدخل له تَحت مسألة الضمير المنصوب بهذا الاعتبار .

فإن قيل : فيدخل له إذا تحت قوله : (والحَذْفُ عندهم كثيرٌ مُنْجَلِ) فى كذا وليس كذلك إذا لم يبلغ عندهم مبلغ الحذف فى الضَّمير المنصوب، بل هو قليل فى الكلام بالنسبة إلى حذف المنصوب بالأصالة .

فالجواب : أنَّ الحذف أيضا فى المَجرورِ / بقى بعدَ حذفِها ٢٣٠/ كثيرٌ منجل ؛ لأنَّه إذا صارَ فى عدادِ المَنصوبات صار له حكمها ، لأنَّه صارَ من قبيلِ المَنصوب على المفعولية اتِّساعاً ، وإنَّما القِلَّة راجعة إلى حذف " فى " لا إلى حذف الضمير ، فلا تقدح قلته فى كثرة حذف الضمير المنصوب على الجملة فتأمله .

---

(١) سورة البقرة : آية : ٤٨ ، ١٢٣ .
(٢) الخصائص : ٣٤٧/١ .

والتفسير الثاني : أن يكون تمثيله بـ " مر بالذى مررت " تقييداً " لما تقدم كأنه يقول : كذاك الضمير الذى جر بما جر الموصول إذا كان مثل هذا المثال الذى وُجِدَ فيه اتّحاد متعلقى الجارين وغير ذلك من القُيُود ، وذلك أنَّ الحذفَ الجائز جوازاً حسناً مشروطٌ بأربعةِ شروطٍ :

أحدها : أن يكون مجروراً بحرف لا باسم ، فإنه إن جُرَّ باسم فقد تقدم حكمه .

والثاني : أن يكون الموصول مجروراً بذلك الحرف نفسه وقد تبين هذا .

والثَّالثُ : أن يتَّحد متعلقا الحرفين ، وهذا يشمل النَّوع الأول والثَّانى فى التَّفسير الأول ، و يخرج عنه الثالث ، لأنَّ الحذفَ فيه قليلٌ ، وأكثرُ ما يجئُ فى الشّعرِ ، فيكون النَّاظمُ على هذا لم يعتبره فى القِيَاسِ ، وعلى هذا أكثرُ المُتأخِّرين ، ومن أجازه كالفارسى وغيره فإنَّما أجازَه على ما فيه من القلَّة ، وإلى اشتراط هذا الشَّرط ذهب فى كتاب " التَّسهيل " (١) وهو جديرٌ بأن يشترطه وخصوصاً فى هذا النظم .

والرَّابعُ : ألاَّ يكون المتعلقُ الثَّانى مبنياً للمفعول ، بحيث يقام المجرور مقام الفاعل ، وذلك ظاهرٌ من تمثيله ، وهو ضرورى الاشتراط ، وقد فاته ذكره فى " التَّسهيل " وهو مستدركٌ عليه ، فإنَّه إن كان المَجرورُ مقاماً مقامَ الفاعلِ لم يجز حذفه وذلك نحو : مررت بالّذى مر به فلا تقول : هنا مررت بالذى مرَّ ؛ لأنَّه يَبقى الفعل بلا فاعلٍ ولا نائب عنه وذلك فاسدٌ ، ومن هنا يظهر أنَّ هذا الوجه الثانى فى تفسير كلامِ النَّاظم أولى ؛ لأنَّ الأول يدخلُ عليه فيه جَواز حَذف المَجرورِ المُقام مقامَ الفاعلِ وذلك غيرُ صَحيحٍ ، وكثيرٌ من النَّاس

(١) التسهيل : ٣٥ .

لايذكرون هذا الشّرط ، والاعتراض واردٌ على من لم يذكره ، وزادَ بعضُ النّاس شرطاً خامساً وهو أن لا يوقِعَ حذفُهُ لَبْساً ، ولعلَّ مشترطه تحرَّز به من نحو : أمرتُك بالّذى أمرت به زيداً فيقولُ : لا يُحذف هنا الضّمير المجرور لالتِبَاسهِ بالمَنصوب إذ كنت تقول : الذى أمرته زيدًا الخيرُ والذى أمرت به زيداً الخَيرُ . فإذا قلت : أمرتك بالّذى أمرت زيداً ، لم يدرِ ما المحذوف الجار والمجرور أم المنصوب ؟ فكان ذلك ممتنعاً .

فإنْ قلتَ : إنَّ تقدُّمَ حرفِ الجرِّ يدلُّ أن المَحذوفَ مجرورٌ .

قيل : ذلك لا يلزمُ فقد يجمع فى الكلامِ الواحدِ بين تَعدى أَمَرَ بنفسه وبالحرفِ كما قال (١) :

* أَمَرْتُــكَ الخَــيْرَ فَافْعَــلْ مَا أُمِرتَ بِـهِ *

ومثلُ هذا (٢) استَغفرت اللّه (٢) مما استغفرت منه ، وسمَّيتك بالذى سميتّنى به ، وما أشبه ذلك ، فإن كان هذا الشّرطُ لازماً فمثال النّاظم يحرزه لأنَّ مررت بالذى مررت به لا يَلتَبِس فيه حذف الضّميرِ .

فإن قيل : فقد يلتبس بغير ذلك ، إذ كنت تقولُ : مررت بالذى مررت عليه فإذا حذفت لم يُدْرَ ما المحذوف .

---

(١) مختلف فى نسبته فقيل : لعباس بن مرداس وقيل لعمرو بن معدى كرب ، وقيل لأعشى طرود .. وغيرهم وعجزه .

* فقد تركتك ذا مال وذا نشب *

والبيت فى ديوان عباس : ٣١ ، وديوان عمرو : ٣٥ وورد فى الكتاب : ١٧/١ ، وفى الأصول لابن السراج : ١٢٦/١ ، والجمل : ٤٠ ، والمحتسب : ٥١/١ وأمالى ابن الشجرى : ١٦٥/١ ، ٢٤٠/٢ ، والخزانة : ١٦٤/١ .

(٢) ساقط من (أ) .

فالجوابُ : إن تجويزهم للحَذفِ / دليلٌ على أنَّ المحذوف مماثل/٢٣١ حرفه للحرف المتقدم ، وإلا فكان يمتنع حذفُ الضَّميرِ المجرورِ بحرفٍ مطلقاً ، إذْ ما من مسألةٍ من الباب إلاَّ ويمكن فيها هَذا التَّوَهُّمَ ، على أنَّ هذا التَّوَهُّمَ قد تحرَّك على بعضِ علماء سَبْتَة .

حدَّثنا شَيْخُنَا الأستاذُ أبو عبدِاللّه بن الفَخَّارِ - رحمة اللّه عليه قال[١] : سُئِلَ شَيْخُنَا أبو إسحاق الغَافِقِيُّ [٢] عن حذفِ الضَّمير من الصِّلة في قولك : رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتُ فيه ، فَجَوَّزَ ذلك ، فَأُنْهِيَ الخَبَر إلى تلميذِهِ شَيْخِنَا أبي عبدِاللّه بن عَبْدِالمُنعم [٣] فمَنَعَهُ واستَشهد بأنَّه يُقَالُ : رَغِبْتُ فيما رَغِبْتَ فيه على معنى القَبُولِ ، ورَغبت فيما [٤] رغبتَ عنه على معنى الإعْرَاضِ ، ولا يكونُ الحَذفُ إلا حيثُ يتعيَّن المحذوف خوف اللَّبس ، فلو حُذِفَ الضَّميرُ هنا لصارَ في الكلامِ إجمالٌ ، وهو خلافُ المَطلوبِ فوجَبَ اجتنابه ، وشرط انتِفَاءِ اللَّبس من جُملةِ الشُّروطِ المجوِّزةِ للحَذْفِ .

قال : فَأُنهِيَ ذلك إلى الأستاذ : فاستَدَلَّ على الجوازِ بأنَّك إذا رأيته محذوفًا دلَّك ذلك على اتفاق الحَرفين ، ولو كانا مُتَبَاينين لم يَجز حَذفُهُ ؛

---

(١) الحكاية في شرح الجمل لابن الفخار : ٣٦/١ .

(٢) الغافقي : (٦٤١ - ٧١٠ هـ)

إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب أبو إسحاق الغافِقِي السبتي الإشبيلي الأصل . قال السيوطي : شيخ النحاة والقراء بسبتة ، قرأ النحو على ابن أبي الربيع وغيره . قال : له شرح الجمل . ومن شرحه على الجمل نسخة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى نسخة مصورة عن الأسكوريال .

أخباره في : بغية الوعاة : ٤٠٥/١ .

(٣) تقدم التعريف به .

(٤) في (أ) " عما " وما أثبته من الأصل هو كذلك في شرح الجمل .

لأنَّه مشروطٌ بالاتّفاق ، وعكسها مثلها وهى أن تقولَ : رغبتُ عَمَّا رغبتَ عنه يجوز فيها حذف " عنه " لحصول المُوافقة ولا لَبس فيه أصلاً لوجود الحَذف لأنَّه لو كان غير موافق لم يجز الحَذف (١) .

قال : وعلى هذا وَقَفَ الأمرُ عند نُحَاةِ سَبْتَةَ ، انتَهى ما ذكره الأستاذ ابن الفَخَّار شَيْخُنَا لَنَا ، واستَحسن نَظَرَ شيخه الغَافِقِيِّ ، وهو كلامٌ صحيحٌ ، وهو المُوجب أعنى موافقةَ الحرفين لجوازِ الحذفِ ، فإذًا مثالُ النَّاظمِ لا لَبس فيه البَتَّةَ وإنَّما يُعْتَبرُ (٢) شرط من اشترط عَدم اللَّبس فيما تقدَّم من الأمثلة من بابِ « أمَرَ » وما أشبه ذلك إنْ كان معتبراً فإنى لم أرَ من اشتَرَطَه إلا ما حكاه شَيْخُنَا الأستاذ ابنُ الفَخَّارِ ، فإنه جعله من جُملةِ الشُّروطِ ، ولم يَنسبه إلى مشترطه فانظر فيه .

* * *

---

(١) فى شرح الجمل بعد هذه العبارة : (وهذا من الأستاذ نظر حسن) .
(٢) ساقط من (أ) .

ثُمَّ أخَذَ فى ذكرِ نوعٍ خامسٍ من المَعارف فقال :

المُعَرَّفُ بأداةِ التَّعريفِ

أداةُ التَّعريفِ هى الألفُ واللامُ ، وهو الَّذى أخذَ يَتَكلَّمُ على المُعرَّف بها فقال :

ألْ حَرْفُ تَعريفٍ أو اللاَّمُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عرَّفتَ قُل فِيْهِ النَّمَطْ

اعلم أنَّه تَكلَّم على الأداة أولاً ولم يتَكلَّمْ على المُعرَّفِ بها إلاَّ بقوله : (فَنَمَطٌ عرَّفت قُل فيه النَّمَط) لأنَّ الاسمَ الدَّاخل عليه " أل " لَيس فيه بحسب قصده حكم يتفصل وإنَّما التَّفصيل فى أداةِ التَّعريف ، فلذلك اقتَصَرَ على ذِكرها وذكر أقسامها وأحكامها دونَ أحكامِ الاسمِ المعرَّفِ ، لأنَّ أحكامَه تابعةٌ لأحكامِها .

فقوله أولاً : (ألْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ) بيان الأصل فيها وأنَّها فى الوضع الأول تفيدُ التَّعريفَ وماعدَا ذلك من أقسامِها فمفرَّعٌ عنها ، لأنَّ الأصلَ دلالتها على مَعنى ، فزِيادَتُهَا لغيرِ معنى على خلافِ الأصلِ ، ودلالتها على غَير التَّعريف مبنى عليه كالَّتى للمح الصِّفة والغَالبة ، وأمَّا المَوصولةُ فاسم كالذى / والتى فليست من أنواع هذه ، بل يُطلق عليها " أل " باشتراك الاسم كمنذُ ومُذْ الاسميتين مع الحَرفيتين ، والكافُ و " عن " و " على " ونَحو ذلك . فقد تَبيَّنِ أنَّ الأصلَ فيها وهى حرفُ الدِّلالة على مَعنى التَّعريف ، ثم إنّه خَيَّر هاهنا بين أمرين فى تَعيين الحرف المُعرف . ٢٣٢/

أحدُهما : أن يكونَ " أل " بكمالِهَا ، كما تَدُلُّ " قَد " على معنى التَّوقع و " لَم " على النَّفى ، وما أشبه ذلك .

والثَّـانى : أن يكونَ حرفُ التَّعـريف اللاَّمَ وحدها دُونَ الهَمـزة ، وهمـا وجهان مَسوقان مساقَ التَّخييرِ فى اعتقادِ أحدهما ، وكأنَّه خَيَّرَ بين القَولين المنقولين عن النَّحويين ، فذَكَرَ عن الخَليلِ (١) أنَّ " أل " بكمـالها هى حـرفُ التَّعـريف ، وأنَّها بمنزلة " قَد " و " لَو " و " أَم " و " هَل " و "بَل " وحكى عنه أنَّـه كان يسميها " أل " كقولنـــا : " قد " وأنَّه لم يَكنْ يُعبِّرُ عنها بالألـــفِ واللاَّمِ ، كما يعبر عن " قَد " بالقـــاف والدَّالِ ولا عن " هَل " بالهَـــاءِ واللاَّمِ ، وهذه عادةُ النَّاظمِ فى هذا النَّظم حسب ما أنت رائِيـــهِ .

وذهبَ غيره (٢) إلى أنَّ حرفَ التَّعريفِ هو الَّلامُ وحدها (٢) ، وأمَّا الهَمزة فزيدت ليتوصل بها إلى النُّطق بالَّلام ؛ لأنَّها ساكنةٌ ، كما جِئَ بهمزةِ الوَصل فى غيرِ هذا الموضع ليُتَوَصَّلَ إلى النُّطق بالسَّاكن ، هذا هو الذى يفْهم هاهنا من إطلاق العبارة حيث قال : (أو الَّلام فَقَط) وقَد جَعَلَ الـمُؤَلِّفُ الخِلاف هنا فى موضعين ، أعنى فى غيرِ هذا النَّظم :

أحدُهما : ما الـمُعرِّفُ أهو " أل " بكمالها أم الَّلامُ وحدها ؟

فَمذهَب الخَليل وسيبويه أنَّها " أل " بكمالها ، ومذهَب غيرهما أنَّها الَّلامُ فقط ، وهذا هو الذى بينَّ هنا .

والثَّانى : إذا قلنا : إنَّها " أل " بكمالها فهل الهمزَة أصلَّيةٌ أم زائدةٌ ؟ فمَذهب سيبويه عنده أنَّها زائدةٌ ، ومذهب الخَليل أنَّها أصليةٌ .

وأمَّا إن قيل : إنها اللام وحدَها فلا نِزَاعَ أنَّ الهَمْزَةَ همزةُ وصلٍ .

---

(١) رأى الخليل فى الكتاب : ٦٣/٢ وهذا المبحث مفصل فى رصف المبانى : ٧٠ ، والجنى الدانى : ١٩٢ ، والمغنى : ٤٩ ، وجواهر الأدب : ٣٧٥ .

(٢) رأى جمهورة النحاة .

فالحاصلُ من الخلاف فى " أل " ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدها : أنَّ حرفَ التَّعريف اللاَّمُ خاصةً .

والثَّانى : أنهُ " ألْ " بكمالها ، والهَمْزَةُ هَمَزَةُ وصلٍ .

والثَّالثُ : كذلك إلا أنَّ الهَمَزَة هَمْزَةُ قَطْعٍ .

ومذهبُ النَّاظمِ فى غير هذا الكتاب هو ما نُسب إلى سيبويه والخَليل ، ويُشعِرُ أنه ذَهَبَ إلى ذلك هنا تَعبيره عنه بـ " أل " لا بالألفِ واللَّامِ ، ولا باللَّام ، كما يُعَبِّر عنه غَيره وتَقديمه له حيث قال : (ألْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ) وتأخيرُ المَذهب الآخر وإنَّما ساقَ ذلك مَسَاق التَّخيير لتَنظر أنت فى مَدَارك القَولين .

وإذا ثَبَتَ ذلك لم يُؤخَذْ له من هنا حكمٌ على الهَمزة ، وإنَّما يُؤخذ له ذلك من فصلِ هَمزةِ الوَصلِ من بابِ التَّصريفِ ، إذْ نَصَّ هُنالك أنَّها زائدةٌ ، فمذهبه إذًا ما نُقِلَ عن سيبويه ، ولكلٍّ واحدٍ من هذه المذاهب حجَّةٌ تَعْضُدُهُ ، وشاهِدٌ يُؤَيِّدُهُ ، فمن الدَّليل للخليل أنَّ هذه الهَمزةَ ثَبتتْ حيثُ تحذَفُ هَمَزَاتُ الوَصل البَتَّة ، وذلك فى نحو (١) : ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ ، ﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٢) ، ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ ﴾ (٣) ، وقالُوا : يا اللَّه وَأَفاالله ، عندَ بعضهم ، وما أشبه ذلك ، فقد أنشد سيبويه (٤) لغَيْلَانَ : / ٢٣٣/

(١) سورة يونس : آية : ٥٩ .

(٢) سورة النمل : آية : ٥٩ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ١٤٣ .

(٤) الكتاب : ٦٤/٢ دون نسبه ، ونسبهما فى جـ ٢٧٣/٢ إلى غيلان ونسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات الكتاب : ٣٦٩/٢ إلى حكيم بن معية الربعى ، والشاهد فى المقتضب : ٨٤/١ ، ٩٤/٢ ، والخصائص : ٢٩١/١ ، والعينى : ٥١٠/١ .
وغيلان هو غيلان بن حريث الربعى .

عَجِّلْ لَنا هذا وألْحِقْنا بذَالْ بالشَّحم إنَّا قد مَلِلْناهُ بَجَلْ

فأفرد " أل " وأعادها فى البيتِ الثَّانى وذلك يدلُّ على قوةِ اعتقادِهم لقطعها فصارَ قطعهم " أل " وهم يريدون الاسمَ بعدَها كقطعِهم " قَدْ " وهو يريد الفعل بعدها كقول النَّابغة الذُّبيانى (١) :

أَفِدَ التَّرحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

التَّقديرِ : وكأن قَدْ زَالت فقطع " قد " من الفعلِ كقطع " أل " من الاسمِ ، وعلى هذا قالوا : " ألى " فى التَّذكُّرِ ، كما قالوا : قَدى .

ومن الدَّليل للمَذهبِ الآخرِ وهو زيادةُ الهَمزةِ وعروُّها عن الدَّلالة – أنهم أوصلوا حرفَ الجرِّ إلى ما بعدَ حرفِ التعريف نَحو : عَجِبْتُ من الرَّجل ومَررت بالغُلامِ وذلك يدُلُّ على أنَّ حرفَ التعريفِ غيرُ فاصلٍ بين الجارِ والمجرورِ ، وإنمَّا كان كذلك لأنَّه فى نهايةِ اللَّطافَةِ والاتصال بما عَرَّفَهُ ، ولا يكونُ كذلك إلاّ لأنَّه حَرفٌ واحدٌ لا سيَّما وهو ساكنٌ ، ولو كان عندهم حَرفين كـ " هَل " و " بَل " و " قَد " لما جاز الفصلُ لاستقلالِ الحَرفِ ، ومن ثَّم أنكروا على الكِسائى قِرَاءة (٢) ، ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ بإسكان اللَّام ، و ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾ (٣) ، لأنَّ " ثم " قائمةٌ بنفسها ، ليست كالواوِ والفاءِ ، وأيضًا فإن التَّنكير لما كان مدلولاً عليه بحرفٍ واحدٍ وهو التَّنوين كان التَّعريف الذى هو مقابله مدلولاً عليه بحرفٍ واحدٍ وهو اللاَّم ؛ لأنَّ الشَّئَ يُحَملُ على ضِدِّه ، كما يُحمل على نَظيره .

---

(١) ديوان النابغة : ٨٩ ، والبيت فى الخصائص : ٣٦١/٢ ، ١٣١/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش:٨٨ ٨/٥ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ٥٣ ، التصريح : ٢٦/١ ، والخزانة : ٢٣٢/٢ .

(٢) سورة الحج : آية : ١٥ .

(٣) سورة الحج : آية : ٢٩ ، والقراءة للآيتين فى كتاب السبعة لابن مجاهد : ٤٣٤ ، ٤٣ .

وأمَّا المَذهبُ الثَّالثُ (1) فمتعلقه ظاهرُ لفظِ سيبويه حيثُ قال (2) : فى باب عِدّة ما يكُون عليه الكلام ، وقد جاءَ على حرفين ما لَيس باسمٍ ولا فعل فذكر " أم " و " بل " (3) وغَيرهما . ثم قالَ : وأل حرفُ تَعريفِ الاسمِ ، فأخذ ابنُ مالكٍ من هذا أن " أل " هى المُعَرِّفَةُ بجملها ، وذكر فى ألفِ الوَصلِ أنَّ الهمزةَ موصولةُ ، فاجتمع من ذلك ما تقدّم والكلام فى استقصاء الأدلة والفَصل بين الخُصوم له مجالُ مواسعُ لا يليق بما نَحن فيه الآن ، وإنمَّا ذكرتُ بعضَ ذلك(4) تَوجيهًا ، وسيأتى فى بابِ التَّصريفِ ما فى هذا الخِلاف من النَّظر بحولِ اللَّه ومشيئته .

ثمَّ قال : (فَمَنَطُ عَرَّفتُ قُلْ فِيْهِ النَّمَطْ) يعنيِ أنَّكَ إذا أَردت تَعريف لفظ "نمط" فأدخل عليه " أل " و " قُل فيه النَّمط " فيصير بأل معرفةً بعدَ أن كان نكرةً دونها وهذا مثال يدُّل على نَظائره فرجلُ وفرسُ وبلدُ وقمرُ إذا أردت تَعريفها فقل : الرَّجُلُ والفَرَسُ والبَلَدُ والقَمَرُ ، وكذلك ما أَشبهه ولم يعتنِ هنا بذكرِ أنواعِ التَّعريف فى هذا الحَرف وأنواع تَعريفه ثلاثة :

أحدُها : تعريفُ العَهدِ وهو يَنْقَسِمُ إلى تعريفِ عَهْدٍ حِسِّى كقوله تَعالى(5) : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَونَ رَسُولاً فَعَصى فِرعَونُ الرَّسُولَ ﴾ وإلى

---

(1) هناك مذهب رابع أشار إليه الرضى فى شرح الكافية : ٢٤١/٣ قال : وذكر المبرد فى كتابه : " الشافى " أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام .

(2) الكتاب : ٣٠٤/٢.

(3) على هامش الأصل قراءة نسخة أخرى (وهل) وهى مذكورة فى نص سيبويه .

(4) ساقط من (أ) .

(5) سورة المزمل : آية : ١٥ ، ١٦ .

تَعريف (عهد)[1] علمي كقوله تَعالى [2] ﴿ إِذْ هُمَا فِي الغَارِ ﴾ ، وقوله [3] : ﴿ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بالوَادِي المُقَدَّسِ طُوىً ﴾ .

والثّاني : تَعريف الجنس نحو قولك : الرجلُ خَيْرٌ من المَرْأة . وقال تَعالى [4] : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا ﴾ .

والثّالثُ : تَعريفُ الحُضور كقولِكَ : هذا الرَّجُلُ وَسأقوم اليَومض والسَّاعةَ .

هذه أقسامُ " أل " في التّعريف ، وَبقِيَ في كلامِ / النّاظمِ شَيْءٌ ٢٣٤/أ وذَلك أنّه كان حقُّه أنَ يقولَ : عَرَّفته ، فَتَأتي بضَميرِ المَفعول ، أو يُعدى الفعل إلى " نَمَطٍ " فيَقول : (فَنَمطًا[5] عرَّفتَ) لأنَّ النَّصْبَ لا يَكْسِرُ الوَزن، فَلِمَ أتى بَعرَّفتَ غيرَ مُعدًى ؟

فالجوابُ : أنَّ عرَّفت في موضعِ الصِّفة لـ " نَمَطٍ " ، وعلى هذا يَستقيم معنى البَيت فإنَّما أراد فَنَمَطٌ معرّف يقال فيه النَّمط وحَذَفَ الضَّميرَ من الجُملةِ الوَاقعةِ صفةً كَمَا حَذَفَهُ جَريرٌ في قَولِهِ - أنْشَدَهُ سِيْبَوَيه - [6] :

(١) في (أ) .
(٢) سورة التوبة : آية : ٤٠.
(٣) سورة النازعات : آية ١٦.
(٤) سورة العصر : آية ٢ ، ٣.
(٥) في (أ) فنمط .
(٦) الكتاب : ٤٥/١ ، ٦٦ والبيت لجرير ، ديوانه : ٨٩/١ من قصيدة أولها :

أتصحوا أم فؤادك غير صاح ‏ ‏ ‏ ‏ عشية هم صحبك بالرواح

وقوله : " أبحت حمى ... "

يريد عبد الله بن الزبير ، وقتله إياه وغلبته على ما كان في يديه .

والشاهد في : أمالي ابن الشجري : ٢٥/١ ، ٧٨ ، ٣٢٦ ، والعيني : ٧٥/٤ ، والتصريح: ١١٢/٢.

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ   وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

وأنشد أيضاً قول الحَارث بنَ كلدة (١) :

وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ   وَطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

فـ " حَميت " و " أَصابوا " في موضع الصِّفـة كأنَّه قال : مَحْمِيٌّ ومُصَابٌ ، وإذا كان معنى " عَرفت " في البَيت على الصِّفة ، فَلا سبيلَ إلى النَّصب في "نَمط" بـ " عرفت " لأنَّ الصِّفة مِنْ تَمامِ الاسمِ فهي كبَعضِهِ ، وبعضُ الشَّيْءِ لا يَعمل في بَعضه ، هذا معنى تعليل سيبويه ، فإن قِيل : هذا مُشكل من جهةِ اللَّفظ والمَعنى ، أمَّا من جِهة اللَّفظ فإن نَمَطاً لما كان المُراد به نفس اللَّفظ كان معرفةً لا نكرةً ، وذلك شأنُ ما يُراد به مجَّرد اللَّفظ ، فإنَّك تقول : رجلٌ المنكَّرُ ، لا يُبتدأ به ولا يصحُّ أن تقول : رجلٌ منكر على أن تَجعله صفةً لأنهَّ قد صار علماً به ، كما صارَ أفعل وفَعلان وسائر الأمثلة الموزون بها أعلاماً على المُثُلِ التي تُوزنُ بها فَلِمَ جَعلْتَ " عرَّفت " نعتاً لـ " نمطٌ " والمُرادُ مجرَّدُ اللَّفظِ لا غير ذلك ؟

وأمَّا من جهةِ المعنى فلأنَّه في معنى (فَنَمَطٌ) إذا عرَّفته (قُلْ فيهِ النَّمَطْ) و (نَمطٌ المعرَّف) لا تَدخل عليه " أل " لأنَّ تعريفَه إن كان بالإضافةِ فلا تدخلُ عليه " أل " وكذلك إن كان علماً لا تَدخله " أل " وإن كان مُعرَّفاً بها فلا تدخلُ عليه أيضاً مرَّةً أخرى ، وإنَّما كان وجهُ العبارةِ أن يقولَ : فَنَمَطٌ أردتَ تَعريفه

---

(١) الكتاب : ١/٤٥ ، ٦٦ ، والحارث طبيب معروف عند العرب ثقفي من أهل الطائف توفي نحو سنة خمسين من الهجرة .

أخباره في : عيون الأنباء : ١٠٩ ، وأخبار العلماء :١١١ ، والمؤتلف والمختلف : ١٧٢ .

والشاهد في : أمالي ابن الشجري : ١/٥ ، ٣٢٦ ، ٢/٣٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦/٨٩ ، والعيني : ٤/٦٠ .

قُل فيه النَّمط (١ إذ لا يُقال فيه النَّمط ١) إلا وهو نكرةٌ مرادُ التَّعريف لا وهو معرفةٌ .

فَالجَوَابُ : أن يقالَ : أمَّا الأول فإنَّ نَمَطاً لم يُرِدْ عَينَهُ هنا بالقَصد الأول وإنَّما جاءت إرادة لفظه بالعَرض ، لأنَّ المَقصودَ لَفظٌ مَا أىُّ لفظٍ كان ، فكأنه قال : فأىّ لَفظ أردت تَعريفه أدخل عليه " أل " هذا معنى كلامه ، وإنَّما جاء تعيين لفظ نَمط (٢) بالقَصد الثَّانى ، وإذا كان مَقصوده هذا لم يكن معرفةً وصحَّ وصفه بالجُملة وأبينُ من هذا أن يكونَ أصلُه معرفةً لكنه أتَى به مُنَكَّراً – كما يُنَكَّرُ العَلَم كقَولك : هذا زيدٌ مقبلٌ ، تُريد زيداً من الزُّيود ومقبلٌ نعتُهُ ، فكذلك هنا أى : فَنَمَطٌ من الأنماطِ مُعَرَّفٌ قل فيه النَّمط وهذا بيِّنٌ .

وأمَّا الثَّانى : فإنَّ معنى (عَرَّفْتَ) فى كلامه إرادةُ التَّعريف فكأنه قال :

" فَنَمَطٌ " أَرَدْتَ تَعريفه وهذا فى الكلامِ العَربىِّ (٣) الفَصيحِ موجودٌ ، ففى القرآن الكريم (٤) : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ الآية ، المعنى : أردنا إهلاكها (فجاءَهَا بَأْسُنَا " ويقع ذلك مع إذا نحو (٥) : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ القُرآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾، ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إلى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا ﴾ (٦) وإذا كان (هذا) (٧) موجوداً فى الكلامِ فلا مانع من استعمالِه والنَّمَطُ : ضَرْبٌ من البُسُط ، والنَّمَط أيضاً :

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) النمط .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) سورة الأعراف : آية : ٤ .

(٥) سورة النمل : آية : ٩٨ .

(٦) سورة المائدة : آية : ٦ .

(٧) ساقط من الأصل .

الجَمَاعةُ من النّاس أمرهم واحدٌ ، وفى الحديث (١) : " خَيْرُ هذه الأمة النَّمَطُ الأوسط يَلحق بهم التّـالى ويَرجع إليـهم الغَالى قال أبو عُبَيدٍ (٢) : النَّمَطُ (٣) : هو الطَّريقـة / يقال : الزم هذا النَّمَطَ ، قال : والنَّمَطُ أيضـاً الضَّرب من الضُّروب والنَّوع من الأنواع، يقـالُ : ليس هذا من ذلك النَّمط، أى: من ذلك النَّـوع، وهذا المعنى يُقال فى المَتَـاعِ والعِلمِ وغَير ذلك . ٢٣٥/أ

* * *

ثُم ذَكَـرَ مـا جـاءَ من الألفِ واللاّمِ بخـلافِ الأصلِ من الدّلالة على التَّعريفِ فقال :

وَقَدْ تُـزَادُ لازِمـــًا كَاللاَّتِ   والآنَ والَّذِيْنَ ثم اللاَّتِـــــــى

ولاضْطِرَارٍ كبَنَـــاتِ الأَوْبَـرِ   كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِى

اعلم أنَّ " أل " قد تَخرج عن أصلها فلا تَدلُّ على تَعريفٍ ، وهى إذ ذاك قسمان :

أحدُهما : ما لاَ يفيـدُ معنًى آخر فهذه تُسمى زائدةً .

والثّـانى : ما يفيدُ مـعنى آخر سوى التَّعريف ، وهذا القِسم هو الذى للمح الصِّفة وأمَّا الألفُ واللاَّمُ الغالبـةُ فهى راجعةٌ إلى التى تُفيد التَّعريف فابتدأ بذكر القِسمِ الأولِ وهو قِسم الزَّائدةِ وجَعله نوعين :

أحدُهما : ما كانت زِيَـادَتُهُ لازمةً البَتَّـةَ .

---

(١) غريب الحديث لأبى عبيد : ٤٨٣/٣ ، والنهاية فى غريب الحديث : ١١٩/٥ من حيث أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه .

(٢) غريب الحديث لأبى عبيد : ٤٨٣/٣ .

(٣) ساقط من (أ) .

والثَّـانى : ما كانت زيادته اضطِراريَّـــة .

فـأمَّـا الأول : فـهـو الَّذى أراد بقـولـه : (وَقَـدْ تُزَادُ لازِمـــاً كـاللاَّت) إلى آخـره ، يعنـى أنَّ العـربَ قـد تَزيدُ قليـلاً " أل " لغـيـرِ مـعنى فى مـثل هذه الألفـــاظ الـمَذكورة بحيث : لا تنفك عنها ، وهذه العبارة لا تدلُّ على أنَّ هذه الزِّيادةَ موقوفةٌ على السَّماع إذ [1] لم يُبـين ذلك ، بل نَبَّـه على قلّةِ وجودِ ذلك وإشعـاره بالقِـلَّة بحرفٍ قـد لا يُشـعر بقـياسٍ ولا بعـدمـه ، لأنَّ القَليلَ قد يُقـــاسُ عليـه فى بعضِ الـمَواضـعِ ، وقـد لا يُقـاسُ عليه بخلافِ مـا إذا أتى بلفظِ القِلَّة فاعتبره .

فـالحَاصِلُ أنَّه سكتَ عن ذلك ولاشكَّ أنَّ هذا النَّحو مما لا يقـاس عليـه ، وإنَّما يُتَلَقَّى من السَّماع ، إذْ لم يكثُر كثرةً يُقاس عليها ولا ظَهَر فيه وجهُ قياسٍ فيوقف على محلِّه ، وهذا فى الزِّيادة الَّلازِمة .

وأمَّا التى للاضطرار فـأولى بعدمِ القِيَاسِ فى الكلامِ وكذلك فى الشِّـعر أيضاً ، إذْ لم تَكْثُرْ زِيادتُها كثرةً توجِبُ قياساً ، كما كَثُرَ فيه قَصْرُ الـمَمْدُودِ وصَرف ما لا ينصرف وشبه ذلك ، فجازَ القياس فيه .

ولـمَّا كان ما تَحت " قد " فى قوله : " وَقَدْ تُزادُ " منقسماً إلى القسمين وكان كلُّ واحدٍ منهما منتظـــماً تَحتـها ، وكان مسكوتاً عن قياسِ ذلك فى الأول كـان مـسكوتاً عنه أيضـاً فى الثَّـانى ، أعنى عن القِـيـاس فى الشِّـعـر فلقـــائل أن يقولَ : هذا تقصيرٌ من النَّاظمِ لعدمِ التَّنبِيه على القِياس فيه أو عدمه .

ويُجابُ عن ذلك بأنَّه قد أشعَر بذلك إشعاراً خَفِيًا من جهةِ أنَّه لم يعقـد

---

(١) فى الأصل إذا .

فيها أصلاً ولا أتى بقانون الزّيادة ولا بما يُشعر به ، وإنّما أتى بأمثلةٍ من الضّربين مطلقة تُشيرُ إلى أنّها كذلك وَرَدَت ، ولو أراد القِياسَ لقالَ : وقد تُزاد لازماً ، في نحو كَذَا ، أوفيما كان يُشبهُ كَذَا أو ما أشبه هذه العبارة، فلما اقتصر على أمثلة مُطلقاً ولم يقدِّم لها قانوناً دل على أنّها عنده سَمَاعِيّة لا قِياسية ، ثم أتى بأمثلة أربعةٍ للقسمِ الأول :

أحدُها : " اللّات " وهو اسمُ / صَنَمٍ كان بالطّائف ، وأصله " اللّاتُّ " اسم فاعل وهو رجلٌ [1] كان يَلُتُّ السَّويقَ للحَاجِّ إذا قَدِمُوا ، وكانت العربُ تُعَظِّمُ ذلك الرَّجل لإطعامه النَّاسَ في كلِّ مَوسمٍ ، ويُقال : إنّه عَمرو بن لُحَيّ بن [2] قمعة [3] ، وقيل [4] : رَبيعةُ بن حارثة وهو والد خُزَاعَةَ ، وعُمِّرَ عمراً طويلاً ، فلما ماتَ اتُّخِذَ مَقعدُه الذى كان يلت فيه السَّويقَ مَنسكاً ، ثمَّ طالَ الأمرُ بهم إلى أنْ عَبَدُوا تلكَ الصَّخرةَ التى كان يَقْعُدُ عليها ومثَّلوها صنماً وسموها اللاَّت اشتقوا لها اسماً من اللتِّ. وقد قرأ ابن عَبّاسٍ [5]: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَّ ﴾ على فاعلٍ من لَتَّ، فالألفُ واللاَّمُ في "اللات " عندَ النَّاظِمِ زائدتان ، وهو مذهبُ الأخفشِ ٢٣٦/

---

(١) من هنا نص كلام السهيلى فى كتاب التعريف والإعلام : ١٢٣ ، وهو موجود فى كتاب صلة الجمع وعائد التذييل لأبى عبدالله البلنسى شيخ الشاطبى : ورقة : ١٩٩ نسخة الأزهر ، وهى برواية الشاطبى .

(٢) ساقط من الأصل ، وموجود فى كتاب التعريف أيضا .

(٣) نسب عمرو فى كتاب الأصنام : ٥٤ ، وتاج العروس : ٥٨١/١ (لتت) .

(٤) نقل القرطبى فى تفسير : ١٠٠/١ عن ابن الكلبى أنه يقال له : صرمة بن غنم . قال : ويقال : عامر بن ظرب العدوانى .

(٥) سورة النجم : آية : ١٩ ، وقراءة ابن عباس فى تفسير الطبرى : ٥٨/٢٧ ، والمحتسب : ٢٩٤/٢ ، وزاد المسير : ٧٢/٨ ، والقرطبى : ١٠٠/١٧ .

فيها وفى " العُزَّى" ، ويدل على صحةِ مذهبه أنّهما علَمَان بمنزلةِ يَغوث ويَعوق ونَسر ومَناة وغير ذلك من أسماء الأصنام ، فهذه كلُّها أعلامٌ غيرُ محتاجة فى تَعريفِها إلى أداةٍ ، وليست من باب الحارث والعبَّاس من الأوصافِ الّتى سُمِّى بها ، فدَخَلَها الألف واللاّم لِتَلْمَحَ أصلَها وإذا كان كذلك وجب أن تكونَ فيها زائدةً ، وأيضاً فيؤكّد زيادتها لُزومها الاسمَ كلزومِها فى الذى والآن .

فإن قيل : فقد حكَى أبو زَيْدٍ (١) لقيتُهُ فَينةً والفَيْنَةَ . وقالوا فى الشمس : إلهة والإلاهة ، وليست فينةُ وإلهة بصفتين ، فيجوزُ تعريفهما وفيهما اللام كالحَارث والعبَّاس .

فالجَوَابُ : أنَّ هذا ممَّا اعتَقَبَ عليه تعريفان :

أحدهما : بالعَلَمِيَّةِ ، والآخرُ بالألفِ واللاَّم ولم نَسمعهم . قالوا : عُزى ولالاَت بغيرِ أداةٍ ، فدَلَّ لزوم اللاَّم على زِيادتها وأنَّ ما هى فيه ليس مما اعتقب عليه تعريفان : هذا تَوجيه ابنُ جِنِّى (٢)، وهو ظاهرٌ فى اللاَّت ، وأمَّا فى العزى ففيه بحث تكلَّم عليه ابنُ جنِّى ليس من مطلب هذا الشَّرح ، إذ لم يَتَعَرَّضْ له النَّاظم .

والثَّانى : من الأمثلة " الآن " وهو اسم للزَّمان الحاضِر والألف واللاَّم فيه زائدةٌ على ذلك الأخفش ، وقد خالفَ فى ذلك طائفةٌ وجعلوها للتَّعريف من الأصل الأولِ ، واستدل ابنُ جِنِّى على زِيادتها (٣) وأنَّها ليست للتعريف بأنا

---

(١) المنصف : ١٣٦/٣ .

(٢) قول أبى زيد فى الأغفال : ١٠/١ (رسالة) والمخصص : ١٣٧/١٧ .

(٣) المنصف : ١٣٣/٣ .

اعتبرنا جميعَ ما لامُه للتّعريف فوجدنا إسقاطَها منه جائزاً كالرّجل والغُلام ، ولم تقل العَرَب فيما بَلَغَنَا فعلته آن كما قالوا : فعلته الآن ، فدلَّ هذا على أنَّها ليست للتّعريف ولا أيضا للمحِ الصِّفةِ ، فإن التى لِلَمحِ الصِّفة يجوزُ إسقاطها ، فدلَّ لزومها أيضاً على أنها ليست لِلَمْحِ الصِّفَةِ ، بل هى زائدةٌ ، كما يُزاد غيرها من الحُروفِ ، ثم يَبقى النَّظر فى تَعريفِها وذلكَ على رأى الفَارسىِّ وابنِ جنّى بألفٍ ولام تَضمن الآن معناها ، كما بُنيت " أمس " لتضمن معناها ، وعلى رأى الزجاج بالإشارة .

والثّالث : " الذين " ، فالألف واللاّم فيه أيضاً زائدةً كما قال ، والدَّليل على ذلك : أنّه من الأسماءِ الموصولاتِ ، وقد وجد من الموصولات ما لَيس فيه ألف ولاَم وهو معَرفة كـ " مَن " و مَا " و أى " ، فهذا يدلُّ على أنَّ " الذين " معرفة لا بالألف واللاَّم ، وأيضاً لو كانت فيه للتّعريف لقالوا " لَذين " (١) من غير ألفٍ ولامٍ ، إذ لم نَجدها تَعرف إلا حيثُ يجوز إسقاطها كما تقدّم ، وهذه لا تسقط البَتَّة ، وإن سقطت فذلك من النّوادر غير المُعتدِّ بها ، فدل ذلك على أنّها لِغَيرِ التّعريف وليست أيضاً / للمحِ الصِّفة ، فلم يبقَ إلاّ أن تكونَ زائدةً . ٢٣٧/

وقد ذَهَبَ ابنُ خرَوف إلى أن تعريف " الَّذين " وأخواته من المَوصولات الداخلة عليها الألف واللّام بهما لا بالصِّلَةِ ، وأن ما ليست فيه مُعَرَّفٌ بها تقديراً كـ " أى " و " من " و " ما " وخَطَّأَ مَنْ زَعَمَ أن

---

(١) فى (أ) النين .

تعريفَها بالصِلَةِ قال : وكيفَ ذلك وهى جُمَلٌ وقد تكون صفاتٍ وهى نَكِرات ، ثم استَدلَّ على أن تَعريفها إنَّما هو بالألفِ والّلام ، أنَّ ما هى فيه لا يكون نكرة البَتَّة بخلافِ ما ليَست فيه فإنَّه قد يكون نكرةً " كمَنْ " و "َما " و " أى " وما استدلَّ به ليس له فيه حجَّةٌ ، أمَّا أولاً فإن أصلَ وضعِ المَوصـــولِ أن يتوصل بـــه إلى وصف المعارفِ بالجُمَلِ ، إذ لم يمكنهم أن يُدخلوا الألفَ والّلام على الجُمـــلِ ، فأتوا بما يَصِحُّ فيه ذلك وهو الموصول كالّذى والتّى ، فأدخلوها عليه فَصَحَّ لهم الوصف بالجملةِ بإصلاح لفظِها بتَصديرها بما فيه الألَف والّلام .

وأمَّا " مَن " و " مَا " و " أىْ " فإنَّما لم يوصف بها لعدَمِ الألِف والّلامِ فيها إذ هى المُسوغة لأنْ تَجرى الجُملة صفة للمَعرفة فراعوا الّلفظ كما راعوا لفظ كل وبعَضٍ فلم يَصفوهما بالمَعرفة حيث لفظهما لفظ النَّكرة ، ولا - أيضاً - وصفوهما بالنَّكرة اعتباراً بالمعنى ومَعناهما معنى المَعرفة ، وبهذا المَعنى يُجاب عن اختصاص " أى " و " مَن " و " مَا " بوقوعها نَكرات موصوفةً ، لأنَّ ألفاظَها النَّكرات ، بخلافِ الذى والّتى ونحوهما .

قال الفَارِسِيُّ فى " الإغْفَالِ : إنَّما حَسُنَ الوصف بالذى من بين أخواته لمكانِ حرفِ التَّعريف فيه وأنَّه وإن لم يُحدِث تعريفاً فهو لفظُ المُحْدِثِ التَّعريف فأُجرى فى هذه الأشياء مُجراه ، فهذا نَصٌ من الفَارسى فيما ذكرته ، وأيضًا فإن فيها ابهاماً ليس فى الّذى وأخواتها فلذلك لم يُوصف بها وهى موصولاتٌ ، بخلافِ " الذى " وأخواتها .

وأما ثانيا : فإنَّ أياً [1] و " ما " و " من " لا تَقعُ نكراتٍ موصـــوفةً إلا مع العرو عن الصلات والخلو عنها ، فإذا وُجِدت الصِّلات لم يصح أن تقع نكرات ، وهذا من أدل الدليل على أن تعريفَها بالصِّلة لا بالألـفِ واللّام مقــدرةً ، إذ التعريف فيها يدور مع الصِّلةِ وجوداً وعدماً ، ولم نجده يدور مع الألف واللام[2]، كذلك فدل على أن علةَ التعريفِ الصِّلةُ لا الألف واللام فالصَّحيح إذاً ما ذهب إليه الناظم من زيادتها .

والرَّابع [3] : " اللّاتِي " وهو جمعُ " التّي " كما أن " الّذين "جمعُ " الّذى " والكلام فيهما واحدٌ ، وكذلك فيما كان من بابهما نحو : الّذى والّتى واللّائين واللاءِ واللّوَاتى والألى وما أشبه ذلك . ولازِمًا[4] من قوله : (وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا) اسمُ فاعل يُمكِنُ أن يكون حالاً من المَصْدَرِ المفهومِ من (تُزاد) كـ " شَدِيداً " من قولك : ضربته شديداً وكأنه قال : وتُزاد زيداً لازماً .

ثم ذكر القِسم الثّانى من الزِّيادة فقال : (ولاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ) أى: وقد تُزاد أيضاً للاضطرارِ الشِّعرى ، لا على اللُّزُومِ ولا على الجَوَازِ ، وأتى لذلك بمثالين :

أحدهما : زيدت فيه اللّام فى العَلَمِ وذلك " بَنَات الأَوْبَرِ " وهو اسمُ علمٍ لضَرب من الكَمْأةِ صِغارٍ ذات زَغَبٍ ، هذا ما حكى الجَوهرى [5] ، وذكر ابْن

---

(١) فى (أ) أى .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) وأيضاً .

(٤) فى (أ) لأن ما .

(٥) الصحاح : ٨٤٢/٢ (وبر) .

سِيده (١) عن أبى حَنِيفَـةَ (٢) قـال : هى كمـأَةٌ أمثـال الحَصَى يَكُنَّ فى النَقض من واحدة إلى عشر (٣) وهى رديئة الطَعْمِ ، وهى أول الكَمْأَةِ قال : وقال (٤) : مُرَّةٌ هى مثلُ الكَمأة وليست بكَمأة وهى صِغَارٌ . وأصله أن لا تَدخَله الألفُ واللّامُ ، بل تقولُ : هذه بَنَاتُ أَوبَرٍ ، واحدها ابن أوبَر وأنشدَ الأصمَعِيُّ (٥) :

وَمِن جَنَى الأَرْضِ ما تأتي الرِّعاءُ بِهِ ... مِنْ ابنِ أَوْبَرَ والمُفْرودِ والفِقَعَهْ

فـأدخَلوا عليها الألَف / واللّام فى الشّعرِ ضَرورةً فقالوا : " بَنَاتُ/٢٣٨ الأَوْبَرِ " وإشارة النّاظم إلى ما أنشدَه ابنُ جِنى (٦) وقال : أخبرنا (٧) أبو عَلِيٌّ قال : أخبرنى أبو بكرٍ ، عن أبى العَبّاس ، عن أبى عُثمان قال :

---

(١) النص فى اللسان : (وبر) .

(٢) أبو حنيفة : (؟ - ٢٨٢ هـ)

أحمد بن داود الدينورى ، عالم باللغة والنحو والهندسة والحساب . قال السيوطى : راويه ثقة ورعا زاهدا . ألف كتاب النبات لم يؤلف فى معناه مثله

أخباره فى : معجم الأدباء : ١/١٢٣ ، وأنباه الرواه : ١/٤١ ، وبغية الوعاة : ١/٣٠٦ .

(٣) فى الأصل عشرة وصوابه من كتاب النبات : ٨٤ اللسان .

(٤) كتاب النبات : ٨٥ وعنه واللسان عن المحكم لابن سيده .

(٥) البيت عن الأصمعى فى كتاب النبات : ٧٩ ، واللسان : (فقع) وشرح أبيات المغنى : ١/٣١١ .

والمفرود والفقعة : نوعان من الكمأة ، والفقعه : بهذه التسمية تطلق الآن فى بلاد نجد على جميع أنواع الكمأة . وبنات أوبر تطلق عليه العامة " هَوْبرَىّ " .

(٦) لم أهتد إلى هذا النص فى كتب ابن جنى بحروفه كما هى عادة الشاطبى إذا نقل مصرحاً بمصدره إلا أن ابن جنى ردد هذا فى مؤلفاته منها :

الخصائص : ٣/٥٨ ، والمحتسب : ٢/٢٢٤ ، والمنصف : ٣/١٣٤ .

(٧) فى (أ) أخبرنى .

سألتُ الأصمعى عن قول الشّاعرِ (١) :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

لِمَ أدخلَ الألفَ والّلام ؟ فقالَ : أدخلَ ذلك زِيادةً للضَّرورة كقولِ الآخرِ (٢) :

* بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أسيرِهَا *

قال ابنُ جِنى وأنشدَنى (٣) أبو عليٍّ ، عن أحمد بن يَحيى ، عن ابنِ الأعرابى (٤)

* يَا لَيْتَ أُمَّ العَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِى *

يريد أمَّ عَمْرٍو ، وهذا على رِوايَةِ من رَوى العَمْر - بالعَين المُهملة - وإلا فالأشهرُ الغَمْر - بالغَيْنِ المُعْجَمَةِ - قاله ابنُ سِيدَهَ ومثل ذلك أيضاً قول الآخر - أنشدَهُ ابْن جِنِّى (٥) :-

يَقُولُ المُجْتَلُونَ عَرُوسَ تَيْمٍ سِوَى أُمِّ الحُبَيْنِ وَرَأْسِ فِيلِ

---

(١) قائله مجهول ، وهو فى : المقتضب : ٨٤/٤ ، والخصائص : ٥٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧١/٥ ، والعينى : ٧١/٥ ، وشرح أبيات المغنى : ٣١٠/١ .

(٢) قائله أبو النجم العجلى ، ديوانه :

والبيت فى المقتضب : ٤٩،٨٤/٤ ، والمنصف : ١٣٤/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٥٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/١ ، ١٣٢/٢ ، ٦٠/٦ .

(٣) فى (أ) أنشدنا .

(٤) فى لمنصف لابن جنى : ١٣٤/١ : وأنشد أيضاً (يعنى أبا على) قال : ولم أسمعه منه وبعده فى المنصف :

* مكان من أنشا على الركائب *

وقائله غير معروف وهو فى المخصص : ١٦٨/١ ، ٢٢٠/١١ ، ٢١٦/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٥٤/١ ، والإنصاف : ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/١ .

(٥) لم أجده فى مصادرى

أرادَ : أمَّ حُبَيْنٍ ، وأنْشَدَ أيضاً عن الفَارِسِيِّ (١) :

أمَا ودِمَــاءٍ لاَ تَـزَالُ كَأنَّــهَا عَلَى قُنَّةٍ (العُزَّى)(٢) وبِالنَّسْرِ عَنْدمـا

وأنْشَدَ غَيْرُهُ :

* أمَا وَدِمَاءٌ مَائِرَاتٌ تَخَـالُهَا *

وهو أبين في الإعراب والمثال الثَّاني زيدت فيه الألف واللام في التَّمييز ضَرورةً ، لأنَّ التَّمييز من شرطِهِ أن يكونَ نكرةً على مذهبِ البَصريين ، فإذا جاء بالألفِ والَّلام حكمنا بأنَّه من الضَّرائرِ الشِّعريةِ ، كما زيدت في بنات الأَوْبَرِ ، وذلك المثال قوله : (كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاَ قَيْسُ) (٣) أراد : وكذا بحرف العطف أى : وكذا في هذا المِثال الآخر ، وهو قطْعَةٌ من بيتٍ أنشدَه في " الشَّرح هكذا وهو (٤) :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وأنْشدهُ السِّيْرَافِيُّ هكذا :

رَأَيْتُكَ لَمَّا عَرَفْتَ جِلاَدَنَا رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرِو

فقول الناظم : (وَطِبْتَ النَّفْسَ) فأتى فى لفظه بالواو حكايةً للبيت ،

---

(١) المسائل الحلبيات لأبي على : ٢٨٧ ، والبيت لعمرو عبدالجن ، خزانة الأدب : ٣/ ٢٤٠ .

(٢) فى (أ) العنزى . " والعُزَّى "و" نسراً " أصنام معروفة
قال تعالى : " أَفَرَأَيْتُمُ اللاتَ وَالعُزَّى " ، وقال " وَقَالُوا لاَ تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ ولا تَذَرُنَّ وداً ولاَ سُوَاعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً . "
ويراجع : كتاب الأصنام : ١١-١٣ .

(٣) بعدها فى (أ) عن عمرو .

(٤) شرح التسهيل : ١/٢٩٢ وقد تقدم ذكر هذا البيت ، والبيت لراشد بن شهاب اليشكري فى العينى : ١/٥٠٢ ، ٣/٢٢٥ ، والتصريح : ١/١٥١ ، ٣٩٤ .

ولأجلِ الحكايةِ لم يَقلْ : " كَذَا طِبْتَ النَّفس " و " يا قيس " من لفظ البيت الذى فيه الشَّاهد ، فأدخل الألف واللَّام على نفسٍ ، وهو تمَييزٌ منقولٌ من الفاعل ، ومثل ذلك من التَّمييز ما قال الآخر (١) :

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لَمْ تَقِدْ   لَظَاَهَا ولَمْ تُستَعْمِلِ البِيْضُ والسمْرُ

وقوله : (ولا ضْطِرارٍ) مفعولٌ له جرَّه باللاَّمِ وإنِ استوفى شروط النَّصب ، فيجوز أن يُقال : وقد تُزاد اضطراراً وهو جائزٌ ، لكنه قَلِيلٌ ، نصٌّ الناظم على ذلك فى بابِه وَجاءَ بقوله : " السَّرى " صفةٌ لقيس تكملة للبَيْتِ ، والسَّرِى : الشَّريف . يقال : رجلٌ سرِىٌّ ، من قَوْمٍ سَرَاةٍ ، وجمعُ السراةِ : سَرَوَاتٌ . ويُقال فى فِعله : سَرَا يَسْرُو وسَرِىَ - بالكَسرِ - يَسرى سرواً فيهما ، وسَرُوَ يَسرو سَرَاوَةً ، ويبقى بعدُ فى هذا الكلام نَظرٌ من وَجهين :

أحَدهما : أنَّه جَعلَ " بنات الأوبرِ " مما زيدت فيه الألفُ والَّلام اضطراراً ومن مذهبه الذى تَقرَّر قبل أن ما جاءَ فى الشِّعر مما يتأتى تَحويله إلى ما ليس بضرورةٍ ، فليس حكمه حكمُ الضَّرورات ، فإذَا نظرنا فيما عدَّه ضرورةً هنا وجدناهُ يتأتى مَساقُهُ على غيرِ جهةِ الضَّرورة ، فقد كان يمكنه فى الأول أن يقولَ : ولقد نَهيتك عن بَنَاتِ أوبر بغيرِ ألفٍ ولامٍ ولا ينكسر الوَزنُ ، وإنَّما فيه زحف وهو الوَقْصُ ، وذلك / حذف التاء/٢٣٩ من مُتَفَاعلن وذلك جائزٌ ، فلم يضطر على مذهب ابن مالك إلى زيادةِ الألفِ والَّلام ، فَجَعْلُهُ ذلك من الاضطرارِ على مذهبِه غيرُ صَحيحٍ .

---

(١) شرح التَّسهيل لابن مالك : ٣٨٦/٢ ، والمساعد : ٦٥/٢ ، وشفاء الطيل : ٥٥٨ .

فإن قال : إنَّ إسقاط الألفِ والّلامِ وإنِ كان لا يكسر الوزن غيرُ منقادٍ للطبع انقيادَ عدمِ اسقاطِها ، فهو على هذا التَّقديرِ ضرورةٌ .

فالجَواب : إنَّه لم يُراعِ مثل ذلك حين أمكن عندَه في قوله (١) :

* ... َصَوْتَ الحِمَارِ اليُجَــدّعِ *

أن يقالَ : (٢) " حمارِ يُجدع " وهذا لا ينقاد للطَّبع انقيـــاد الآخر ، فمثل ذلك التَّقدير جارٍ على طريقتِه وكان يُمكنه فى الثَّانى أن يــقولَ : وَنفْسٍ طِبْتَ يَا قَيْسُ عن عَمرو ، فإنَّ تقديم التَّمييز عنده جــائزٌ فى الكـــلامِ ، وإن كان قليلاً فليس بضرورة عندَه ، وإذا كان قليلاً فعدم التقديم مع إمكانه دليلٌ على أنَّ الألف واللاَّم لم يدخــلها للضَّرورةِ فقد َناقَـضَ هـنا الناظِـمُ أصلَه الذى أصَّل .

والثَّانى على َتسلِيمِ أنَّه لم يَبْنِ على تلك القاعدة أن دخـولَ الألفِ واللامِ على التمييز ليس بضرورةٍ ، إذ لم يختص بالشّعر وإنّما يعدّ ضَرورة المختص بالشّعرِ كصرفِ ما لا يَنصرف ونحو ذلك ، وهذا ليس من ذلك ، إذ قد جاء فى الكلام (٣) مثل ذلك نحو ما حكى البَغداديون (٤) أنَّ من العَربِ من يقـول : قَبَضْتُ الأحَدَ عَشَرَ الدِّرهَمَ .

---

(١) تقدم .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) الحديث .

(٤) هم الكوفيون ، والمسألة فى الإنصاف : /٤٣ (القول فى تعريف العدد المركب) .

وفى الحَديْثِ (١) : " أنَّ امْرَأةً كانَتْ تُهَراقُ الدِّمَاءَ " ، والحديثُ عند ابن مالكٍ حُجَّـةٌ فى إثبات القَوانين وبنَـاء القِيَاس عليه .

فإن قيلَ : إنَّ الألفَ والـلَّامَ فى هذا ونحوه زائدةٌ أيضـاً ، وقد نصَّ على ذلك فى " شَرح التَّسهيل " (٢) فدخلت إذاً فى دَعوى الزِّيادةِ قيلَ : كان يُسلَّمُ هذا لولا أنه علَّـلَ الزيادة بالضَّرورة ، إذ قال : " ولاضْطِرارٍ كَبَنَاتِ الأوْبَرِ " إلى آخره .

فالحاصل أنَّ هذا الموضع جرى فيه النَّـاظم على غيرِ تأمُّلٍ ، وأقصى ما وجدت فى الاعتذار عن الأول من النَّظرين أنَّه أخطأ فى مجَّرد التَّمثيلِ خاصةً .

وأمَّـا الزِّيادة للضرورة فموجودةٌ ، إذ لم يُرد المِثَـال المَذكور بعينه ، بل أرادَ أيضاً ما كان نحوه ، وقد تَقَدمت أبياتٌ يصعب إيرادها مع إسقاط الألفِ والـلَّام كَقولِـهِ :

* بَاعَد أمُّ العَمْـرو .... *

وقوله :

* عَلَامَ مُـلِئْتَ الرُّعْـبَ *

وإذا كان كذلك ثَبَتَ الأصلُ الذى بنى عليه من الزِّيادة على الجُملة .

فإن قيلَ : كيفَ يثبتُ مع كون " بنات الأوبر" ، و " طبتَ النَّفسَ " ، بمنزلةِ

(١) الحديث فى مسند الإمام أحمد : ٦/٢٩٣ .

قال : حدثنا عبدالله ، حدثنى أبى .. عن أم سلمة زوج النبى صلى الله عليه وسلم أنها استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى امرأة تهراق الدم فقال : تنتظر قدر الليالى والأيام التى كانت تحيضهن وقدرهن من الشهر فتدع الصلاة ثم لتغتسل ولتستثفر ثم تصلى .

والشاهد فى الحديث دخول الألف واللام على " دماء " إذ التقدير : تهراق دماؤها .

(٢) شرح التسهيل : ٢٩٢ .

ما جاء فى الكلامِ ، فقد زيدت الألفُ واللاّم إذاً لغير الضرورةَ وهو الإشكال الأول بِعَينه ؟

قيل : هذا سُؤالٌ واردٌ ولا جَوابَ لى عنه الآن ، وليس كلُّ داءٍ يعالجه الطّبيبُ .

وأمّا الثّانى : فإنَّ ما جاءَ فى الكلامِ من ذلك قد يُخرّج على غير زيادة فقولهم : قَبَضْتُ الأحَدَ عَشَر الدّرهم ، قَصَدَ فيه التّعريف ، لكنَّ الشائعَ أن يعرفَ الأول خاصةً ، ثم إنهم شذُّوا فعَرّفُوا الثّانى مع الأول فقالوا : قبضت الأحد العَشَر درهمًا ، ثم زادوا شُذوذا فعرفوا ما لا يحتمل التّعريف إتباعاً لما يحتمله على الجُملةِ ، فليس إذاً من قبيل النّكرات أعنى الدّرهم وإنمّا هو معرفة .

وقوله فى الحَديث : " تُهَراقُ الدِّمَاءَ " منصوبٌ على التّشبيه بالمفعول به لا على / التّمييزِ ، نصَّ على ذلك فى "شَرْحِ التّسهيل " وَسَيَأتى ذلك فى باب التّمييزِ إن شاء الله ، وإذا كان كذلك صحَّ ما قاله من أنَّ الزيادة فى نحوِ : (طِبْتَ النَّفْسَ) للاضْطِرَار والله أعلم . ٢٤٠/

* * *

وأمّا القِسمُ الثّانى : من الألفِ واللّامِ الخَارجةِ عن أصلها من التّعريف ، وذلك ما يدخل على الأسماءِ المنقولةِ من الصّفات ونحوها لَتلَمّحِ الأصلَ ، وتُسمى التى لِلَمْحِ الصّفةِ فقد قالَ فيه :

وَبَعْضُ الأعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ

كَالفَضْلِ والحَارِثِ والنُّعْمانِ ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

الضّميرُ فى (عَليه) عائدٌ على بعضٍ ، وفى (دَخَلا) عائد على "

أل " وذكَّره ، لجوازِ التَّذكير والتَّأنيث في الحَرْفِ و " ما " واقعة على الأصلِ المَنقُول منه العلم وعائده ضَمير عنه والضَّمير في (نِقلاً) و (كانَ) عائدٌ على بعضٍ أيضاً ، ويعني أن بعضَ الأسماءِ الأعلامِ قد دخلت عليه " ألَ " ليُتَلَمَّحَ بها الأصلُ الذي نُقِلَ عنه هذا العَلم .

واعلَم أنَّ العلمَ الذي شأنه هذا لابدّ فيه من أربعةِ أوصافٍ كلّها مشارٌ إليها بهذا الكَلام :

أحدها : أن يكونَ منقولاً لا مُرتجلاً لقَوله : (لِلَمْحِ ما قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلاَ) فلازمٌ أن يكونَ له أصلٌ نُقل منه إلى العَلَميَّة لتكون الألفُ واللَّام يُلمح بها فلا تدخل على مُرتجل البتةَ .

والثَّاني : أن تكونَ داخلةً عليه بعد التَّسمية لأنَّ قولَه : (لِلَمْحِ ما قَدْ كانَ عَنه نُقِلاَ) يريد به لأن يُلمحَ بدخولها أصلُ الاسمِ المُسمى به ، وذلك يَستلزم أن تكونَ داخلةً بعد التَّسمية ؛ لأنَّها لو كانت داخلةً قبلها أو مَعَها لاستهلكت التَّسميةُ معناها فلم تدلَّ على شَيْءٍ ، وهذا هو الفَرق بين الألفِ واللَّام التي للغلبة والزائدة وبين التي للمح الأصلِ ، فإنَّ الغَالبة كانت داخلةً قبل التَّسمية ، ثم وقعت التسمية عليها ، وكذلك ما لمَ تتقدمه لكن قارنتَه في التَّسمية كالنَّضر والنُّعمان « ولفظةُ اللّه » على رأيه في " شَرح التَّسهيل " وكذلك السَّموأل واليَسَع من المُرتجلات على ما قال هنالك أيضاً ، فالأداة [1] في هذه الأشياء مقارنة للتَّسمية ، فليست لتلمح الأصلِ في النَّضر ونحوه ، وكذلك في السَّموأل ونحوه ، وهذا الثاني يخرج بالوصف الأولَ . وبينهما أيضاً فرقٌ آُخرُ حكميٌ وهو : أنَّ التي للمح الأصلِ يجوز لحاقها وعدم لحاقها على حدٌ سواء أو ما

(١) في (أ) فالأفادة .

هو نحو ذلك بخلاف الغَالبة وغيرها فإنّها لازمـةٌ ولا يجـــوزُ حذفُها إلا نادراً لا يُعـتـد بـه . قـال سـيـبـويـه (١) : فـإن أخـرجت الألفَ والـلاّم من الصّعق والنّجم لم يكن مـعرفـةً مِنْ قبلَ أنّـك إنّمـا صيّرته مـعرفـةً بالألف والـلاّم ، كـمـا صـارَ ابنُ رألان مـعـرفـةً برألان ، فلو ألغـيت رألان لـم يكن مـعـرفـةً . يعنى أنَّ الألفَ والّلام من حقيـــقةِ الاســم فِى العَلَمِيَّة وهذا الفرقُ منبّه عليه بقوله : (فنكرُ ذا وحَذْفُهُ سِيَّانِ) .

والثّالثُ : أن يقصدَ بدخولها لَمحَ الأصلِ ، لأنّه قال : (لِلَمْحِ) كذا ، أى : دخل لأجلِ أن لُمِحَ فيـه الأصل ، فـهذا ولابدَّ مستلزمٌ لتذكر الأصل والتِماحه ، فلو لم يُلمح الأصلُ لم تَدخل البَـتَّة ؛ لأنَّ الاسمَ إذ ذاك بمنزلةِ زيدٍ وعمروٍ ، فكما أن زيداً وعمراً لا تدخل عليه الألفُ والّلام ، فكذلك ما كان بمعناه ، ولذلك تَجِد كثيراً من الصّفات المُسمى بها لا تدخل عليها كمالكٍ وحاتِمٍ ومُتمّم وفاطِمة وعائشة / ، وما أشبه ذلك . ٢٤١/

والرّابع : أن يكونَ الاسمُ يصلحُ أن تدخلَ عليـه الألف والـلاّم قـبل التّسمية وهذا معنى تَلمح الأصل بها ، لأنَّ إلحاقها إشعارٌ بأنَّ الاسمَ كأنّه باقٍ على أصلِـه لم ينتقل إلى علميّةٍ ، فإذَا كانَ كذلك فكلُ عَلَم نُقِلَ مما يصحُ أن يَدخل عليه فهو الذى تدخل عليه (٢) بعدَ النّقلِ والتّسمية فلا تدخل على العلم المنقـول من الفـعلِ نحـو : يَزيد ويَشكر وتَغلب ، ومن ثم

---

(١) الكتاب : ٢٦٧/١ .

(٢) ساقط من (أ) .

كان دخولها على يزيد فى قول ابن مَيّادة (١) :

رَأيْتُ الوَلِيْدَ بن اليَزِيْدِ مُبَارَكاً   شَدِيْداً بِأعْبَاءِ الخِلافَةِ كاهِلُهْ

ضَرورَةً كما كان ضَرورة فى نحوِ(٢) :

* بَاعَدَ أمُّ العَمْرِو منْ أسيْرَها *

ولم يَحكُم له بأنَّه على لَمح الأصلِ لهذا الذى تَقدَّم ، وقد بَسَطَ الفارسىُّ هذا المعنى فى " التَّذكرةِ " بَسطاً حَسناً ثم قال : فمن قرأ من القُرَّاءِ (٣) : ﴿ الليسع ﴾ استقامَ أن يتأول فيه أنه عَربِىٌّ جَعلَ الشَّىْءَ بعينه . فأمَّا من قرأ : ﴿ اليَسَعَ ﴾ ، فلا ينبغى له أن يحمِله على أنه يفعل من وَسِعَ ، دخل فيه اللاَّم لأنَّ ذلك لا وجهَ له ولكنَّه أعجمىٌّ معَّربٌ وافقَ لفظُهُ لفظَ المُضارع وليس به - انتهى كلامه - وكذلك لا تَدخُلُ على المَنْقول من مضاف ومضافٍ إليه ، كما إذا سميت بضارِبِ (٤ زَيدٍ أو بَصاحِبَ عمْرٍو ٤) ، إذ لا يصحُّ دخول الألفِ واللاَّم على المُضاف وإن فَرضت صلاحِيَتَهُ لِلَمْحِ الأصل فيه ، هذه الأربعة أوَصافٍ يقتضيها كلامه ولابدَّ منها . وعبارته فى " التَّسهيل " عن هذا المعنى قوله (٥) :

وفى المَنْقول من مجرَّدٍ صالحٍ لهما ملموحٍ به الأصلُ وجهان ، ثم مثَّل ذلك بقوله : (كَالفَضْلِ وَالحَارِثِ وَالْنعْمَانِ) ، فَأتَى بثلاثةِ أمثلةٍ تُشير إلى ثلاثةِ أنواعٍ مما يلمح فيه الأصل .

أحُدها : الفَضْلُ ، وهو منقولٌ من مصدرِ فَضُلَ الرَّجُل يَفْضُلُ فَضلاً :

---

(١) تقدم فى أول الجزء .

(٢) تقدم أيضا .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٨٦ : والقراءة فى كتاب السبعة لابن مجاهد : ٢٦٣ وهى قراءة حمزة والكسائى " الليسع " بلامين .

(٤-٤) فى (أ) زيدا صاحب عمرو .

(٥) التسهيل : ٣١ .

إذ ظَنّ ذَا فَضْل فهذا تدخل عليه الألفُ والّلام وعلى ما كان من نَوعه مثل َقيس ، من قاسَ يقِيسُ قيساً وَزيدٌ من َزادَ َيزيُد َزيْداً ، وأوس من آسه َيؤُوسُه أوْساً ، أى أعَطاه ، وعمرو (١) إذا اعتقدت أنه منقول من العُمر الذى هو الحَياة .

والثّانى : الحارثُ ، وهو منقولٌ من الصّفة تقول : حَرَثَ يَحْرُثُ فهو حَارِثٌ ، وتدخل عليه هذه الألف والّلام وعلى ما كان مثله نحو : عَبّاس وقتّال وَحَسن وَجرّاح وما أشبه ذلك

والثّالثُ : النُّعمان ، وهو مَنقولٌ من اسم عَينٍ وهو الدّم ، ومنه ُسميت شقائق النُّعمانِ لِشبَه لونِها به ، وهذا أيضاً مما تدخل عليه الأداة عنده ، وعلى ما كان من نوعه كَأوْسٍ إذا جعلته قد ُنقلَ من الأوَس وهو الذّئب وكذلك ما أشبَهه ، فقد نبّه على أنواع المنقول من الاسم ، فالأول منقول من اسم المعنى ، والثانى منقول من الصّفة ، والثّالثُ منقول من اسمِ العين ، وفيما قرّره هنا نظرٌ من وجهين :

أحدُهما : أنّ ظاهَر كلامِه يقتضى القياس فى جميعِ ما ذكر من الأنواع الثلاثة فيَجوز على قولِه أن تقولَ فى قيس القيس وفى زَيد الزّيد وفى َعمرو العَمْرُو فى غير ضرورة كما تقول فى فَضل الفَضل ، وكذلك يجوزُ على قوله / فى مالكٍ المَالك وفى َفاطمة الفَاطمة وفى َحاتِم الحَاتِم، ٢٤٢/ كما تقول فى َقاسم القاسم وفى عبّاس العبّاس ، وكذلك تقول فى حجر الحَجر وفى حبل الحَبل وفى جَعفر الجعَفر وفى َبكرٍ البَكر ، كما تقول فى نُعمان النُّعمان وهذا كلّه غيُر صَحيحٍ ، لأنّ مثلَ هذا لايُقاس عليه

---

(١) فى الأصل وعمرا .

وإنما بابها كلُّها السَّماعُ فلا يُتَعَدَّى بواحدٍ منها ما سُمِعَ .

والحاصلُ من هذا أنَّ المفردات كلَّها من الأعلامِ المنقولة الجائزِ قبل التَّسمية دُخول الألفِ واللامِ عليها ، يجوزُ أن تَدخل عليه الألفُ واللَّام الآن وما أظنُّ أحداً يقول بهذا .

والثانى : أنَّا إذَا سَلَّمنا القياس فإنَّما يَصِحُّ فى نوعٍ واحدٍ منها وهو المنقول من الصِّفةِ فهنالك نكر النَّاس لَمْحَ الصِّفَة وأصَّلوا معناه ، وفيه تكلَّم سيبويه والخليل حيث قالوا : الحارث والحسنُ والعبَّاسُ ، إنمَّا أرادوا أن يَجعلوا الرَّجلَ هو الشَّىْءَ بعَينه ، يعنى على أصلِ الصِّفة ولم يَجعلوه سُمِّى به ، ولكنَّهم جعلوه كأنه وَصفٌ له غَلَبَ عليه ، وَمن قال : حارِثٌ وعبَّاسٌ فهو يَجرى مَجرى زيدٍ . قال ابنُ خَروف : وهذا فى كلّ صفةٍ سُمِّى بها . ولما تكلَّم الفارِسىُّ فى "التَّذكرة" على قولِ الشَّاعر :

* .... وبِالنَّسْـرِ عَنْدَمـا *

قال : فالقولُ (١) إنَّ اللامَ هنا ليس على حدِّ قولك : العبَّاس وعباس ، لأن من أدخل اللَّام هنا جعله الشَّىْءَ بعينه ، ومن لم يدخل جعل الاسم علماً بمنزلةِ زيدٍ وأسدٍ ، ثم قال : ومَنْ قال فى الحَارث والعبَّاس حارثٌ وعبَّاسٌ ، لم يقل إذا سمى باسم جنس غير صفة بإلحاقِ لامِ التَّعريف ، ألاَ تَرى أنَّهم لم يَقُولوا فى رجلٍ اسمه ثَورٌ أو يَربوعٌ أو أسدٌ الثَّورُ ولا اليَربوعُ ولا الأسَدُ .

قال : فإن قلتَ : فقد قالُوا الفَضل فى رجلٍ اسمه فَضْلٌ ، فإنما ذلك لأنه على حدِّ الصِّفة كأنَّهم جَعَلُوه عِبارةً عن الحارث بعينه من حيث جازَ وحسن أن يقصد بذلك ، كما حسن أن يُقصد بالحارث والعبَّاس قال : فدخلت اللَّام هنا ،

(١) فى (أ) فلا يقل .

كما دخلت فى الحارث والصَّعِق فأنت ترى أنَّهم إنَّما يجعلون لَمْحَ الأصلِ فى الصِّفةِ ويعتَذِرُون عمَّا جاءَ منها فى المصدر وينفون ذلك عن اسمِ الجنسِ جملةً ، وهو الَّذى لا يَصِحُّ غيره ، فهذا من الناظم غيرُ صَوَابٍ .

ووجهٌ ثالث : وهو أنه مثَّل هذا بالنُّعمان وجعله مما يجوز تَجَرُّده من الألف واللام وعدم تَجرده ، وهو قد جعله فى " شَرْحِ التَّسهيل " من قسم العَلَم الذى قارنت الأداة نقله فلزمته (١) فقال فى " التَّسهيل " (٢) : بعد تقريرِ أن ذَا الغَلَبَةِ تلزمُهُ اللاَّم غالباً إن كان معرفاً بها قبل ذلك ، ومثله ما قارنت الأدَاة نَقله أو ارتجاله . قالَ فى " الشَّرح " (٣) : ويشارك ذا الغَلَبَةِ المصاحبة للأداة فيما نسب إليهِ ما قارنت الأداة نقله كالنَّضر والنُّعمان أو ارتجاله كالسَّمؤال واليَسَع فلا يجرد هذان النوعان إلا لنداء (٤) أو غَيره من العَوارض التى يُجرد لها الأعَشى ونحوه من الأعلام الغَالبة ، ثم ذكر أن هذا آكدُ فى عدمِ التَّجرد من ذى الغلبة ما هو مسطور هنالك ، وهذا مناقضٌ لما نصَّ عليه فى نَظمه هذا ، فَأحَدُ المَوضعين غيرُ صَحِيحٍ ، إمَّا كلامه هنا أو فى الشَّرح ،إذ لا / يَستقيم أن يصحَّا معًا ، لأنَّهما حكمان (٥) مُتناقضان على شَىْءٍ بعينه ففى هذا كلِّه ما تَرَى . ٢٤٣/

(١) ساقط من (أ) .
(٢) التسهيل : ٣١ .
(٣) شرح التسهيل : ١/١٩٧ .
(٤) فى التسهيل : " لا لنداء ... " .
(٥) فى (أ) حكما .

والجـواب : عـن الأول والثّـانى أنّ القـيـاسَ [1] فـى الأنـواعِ الثّـلاثة ألاّ مانع منه لأنّـه إذا كانت العَرَبُ قد أرتنا مذهبها فى لَمح الأصل ورأينا ذلك يكثرُ فى السّماع فَبَيَّنَّاهُ على شرطه ، وكون العَربِ لم تَقُــل ذلك فى جُملة منها [2] لم يكن مِنها ترك [2] تركاً للقِياسِ ، وإنما كان لفقد الشّرط وهو لَمح الأصلِ لا أنّه عندها لا يلُمح ، فــإذا لمحنا نحن الأصل أدخلنا الألفَ واللاّم ولم يَبْق محـذورٌ ، وهذا رأيه فى " شـرح التّسـهيل " فإنه نكر فيه أنّ العـلـمَ إذا كان منقولاً من صفة أو مصدرٍ أو اسمِ عينٍ وكان عند التّسمية به مجرداً من أداة التّعريف جازَ فى استعماله غالباً أن يلُمح به الأصل فتدخله الأداة قال [3] : وأكثرُ دخولِهَـا على منقـولٍ من صفةٍ كحَسنٍ وعَباسٍ وحَارثٍ ويلى دخولها على منقول من مَصدر كفَضْلٍ وقَيْسٍ ، ويليه [4] دخولها على منقول من اسم عينٍ كليثٍ وخِرْنِق . فـهذا هو الذى ذهب إليه هنا – واللّه أعلم – ولا أعلم من قال بذلك غير ابن مالكٍ .

وفى كلام الزّمخشرى فى " المُفَصّلِ " إشارة إلى شَىْءٍ من ذلك فى غير المنقول من اسمِ عينٍ ، والذى يَثْبُتُ من ذلك فى القياس إن ثبت اعتباره نوع من المنقول من الصِّفة وإن جاء غير ذلك فهو مَسْموعٌ نحو : فَضْلٌ وخِرْنِقٌ وأمّا أن يقال بالقياس فى الجَميع فلا .

---

(1) فى (أ) العباس .

(2-2) فى (أ) منها تركا للقياس .

(3) شرح التسهيل : 1/201 .

(4) فى الأصل : يلى ويزيد ما اثبته ما فى شرح التسهيل .

واعلم أن في القولِ بالقيـاسِ في هذه الأنواع أخذاً من كلامِ الناظمِ نَظَـراً وذلك أنَّه قال : (وَبَعْضُ الأَعْـلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ) وهذا البَعض يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يريدَ كلَّ ما كان منها مفرداً ، لأنَّ العلمَ منه مـفردٌ ، ومنه غيرُ مفردٍ كالمركب والمُضاف ، وهذا الحُكمُ مختَصٌّ بالـمُفْرَدِ دونَ غيره ، وهو بعض من جِنس العـلمِ فكأنَّـه يقـول : والمُـفْرَدُ من الأعْـلاَمِ عليـه دَخَـلاَ وهذا يقتَضِي القيـاس كما نَصَّ عليه في غَير هذا .

والثَّـاني : أن يريدَ مـا أدخلتـه العَرَبُ عليـه من المُـفردات فكأنه يقـول : وبعض الأعـلام أدخلت العربُ عليه الألفَ واللاَّمَ ، وهذه حكايةُ سمـاعٍ لا تشـعر بقياسٍ ، ويُؤَيِّـدُ ذلك إتيانه بالفعلِ الماضِي من قوله : دخل ولم يقـل يَدخل ، فإن كانَ مراده الوجه الأول فهو جارٍ على طريقته في " التَّسهيل " و " شرحه " لكنَّه خالف النَّـاس فيما ذهب إليه .

وإن كان مـراده الثَّـاني فهو موافقٌ للنَّاسِ ، مخـالفٌ لرأيهِ في غيرِ هذا الموضع وكـان هذا الـمَحمل أولى إذا احتـمل كلامه كذلك ، وعبـارته في أصلِ الـمَسـألة موافقةٌ في الـمَعنى لعبارةِ الزَّمخشري حيث قال (١) : وبعضُ الأعـلام تَدخله لامُ التَّـعـريف وذلك على نَوعين : لازمٌ وغـيرُ لازمٍ ، وفسَّـر اللازمَ باللاَّمِ الغَـالبةِ ، ثم قـال (١) : وغيرُ اللاَّزِمِ في نحـو : الحَـارثِ والعبَّاسِ والمُظَفَّر والفَضل والعَـــلاء ، وما كان صفةً في أصله أو مصدراً ، هذا منتهى كَلاَمِهِ وهو محتملٌ كاحتمالِ كلامِ النَّاظم ، إلا أنَّ النَّـاظم زاد الاسم الـمَنقـول من اسمِ عينٍ وهو النُّعمان ونحوه .

---

(١) المفصل : ١١ ، ١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤١/١ ، ٤٢ .

وأمَّـا النَّظَـرُ الثَّـالِثُ : فـإني لا أُحـقق الآن أي الوَجـهين / ، هو/٢٤٤ الجَارِي على كلامِ العَربِ ، فإليك النَّظر في ذلك .

ثم ذَكَـرَ حكمَ الألفِ واللاَّم هنا فقال : (فَـنِكْـرُ ذَا وَحَـذْفُـهُ سِـيَّـانِ) " ذَا " : إشـارةٌ إلى الألفِ واللامِ ، يعني أن لحاقـها وعَـدَمَ لَحَاقها سِيَّان : ليس أحدُهما بأكثرَ من الآخرِ ، ولا أحدُهما لازماً دونَ الآخرِ ، كما تقدَّم في الزَّائدةِ فإن أردت لحاقها فلك ذلك ، وإن لم تُرد ذلك فالتَّجـرد عنها جائزٌ فتقول : حـارثٌ والحارثُ وعبَّاسٌ والعَبَّاسُ وفَضْـلٌ والفَضْـلُ وخِرْنِقٌ والخِرْنِقُ ولَيثٌ واللَّيثُ ، وبهذين مثَّل في الشَّرح المَنقول من اسمِ العَينِ ، ووقعَ لفظُ الحَذفِ هنا على تَسامح حيث قال : (فَنِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ [١]) إذ الحَذفُ إنما يُستعمل فيما كانَ ثابتاً بحكمِ الأصلِ ، ثم أزيل والألف واللاَّم هنا ليس الأصلُ فيها الإثبات ثمَّ حُذِفَت ، بل الأمر هاهنا بالعكس إذ الأصل عدم اللَّحَاقِ ، لأنَّه عَلَمٌ وقبل العَلَمِيَّة لم يكن لازماً لها ، كما لزمها الاسم الغَـالب ، فكان حقُّه أن يقولَ : فنِكر ذَا وتَركه سِيَّان أو نحو هذا ، ولكنَّه أطلق على عدمِ اللَّحاق حذفاً مجازاً وتوسعاً في العبارة ، ويُقال : هما سِيَّان ، إذا استويا والوَاحِدُ : سِيٌّ ، وحَقيقةُ مَعناه : مُرَادَفَةُ مِثل ، ومنه " لاَسِيَّما " وقالَ الحُطَيْـئَةُ في مُفـرد " سِيان " [٢] :

فإيَّاكم وَحَيَّـةَ بَطْنِ وَادٍ ... ضَـمُوْرُ النَّـاب لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ديوان الحطيئة : ٣٨ وروايته :

حديد الناب ... .

وأشار في مقالة النسخ إلى رواية إحدى النسخ : " ضموز " والضموز : المقصود بها هنا المسنة .

ويقال أيضاً هما سواءان وهما سواءٌ .

* * *

(١ ثمَّ قَـال ١) :

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالغَلَبَهْ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالعَقَبَهْ

ذو الغَلَبَةِ من الأعلام هو : كلُّ اسم اشتهر به بَعْضُ ماله معناه اشتهاراً تاماً حتى صار بحيث إذا أُطلق ذلك اللفظ لم يُفهم منه غيرَ ذلك الشَّيْءِ (٢ وهذا معنى كونه صارَ علمًا بالغَلَبَةِ . أى : بغَلَبَةِ ذلك الاسمِ لذلك الشَّيْءِ ٢) من بين سائر ما يَنْطَلِقُ عليه الاسم حتى يَصير فى عِدَادِ الأسماءِ الأعلامِ المَحْضَةِ كزيدٍ وعمروٍ فحَقيقة الأمرِ فيه أنَّه عَلَمٌ فى الأصلِ الاستعمالى ، وأمَّا فى الأصلِ القياسىِّ فهو من المُعَرَّف بأداةِ التَّعريف ، إذ لم يَزُلْ مَعناها ، ولو زالَ معناها لصارَ نكرةً ، فلذلك لم يَعُدَّ النَّاظِمُ الألفَ واللَّامَ هنا ضَرْباً آخر كمَا عَدَّ الزَّائِدَةَ والتَّى لِلَمْحِ الأصلِ وهَذا فرقُ ما بينهما وقَد تَقَدَّمت (٣) الإشارة إلى ذلك (٤) ، وبه أيضاً يظهرُ الفَرقُ بين العَلَمِ بالوَضعِ وبينَ العَلَمِ بالغَلَبَةِ ، فإن العلمَ بالوَضع إنَّما وُضِعَ لإبانةِ " شخصٍ من سائرِ الأشخاصِ ، وليس فيه دِلَالَةٌ على وُجودِ مَعنى ذَلك الاسم فى الشَّخص الذى سُمى به فاخِتصاصه المُسمى بِهِ شَخْصاً بعينه ليُمَيِّزَهُ عَن غَيره أوجب تَعريفه ، وهذا إذا اشترك فيه المُسَمَّونَ لم يكن بينهم اتِّفاقٌ يجب به اشتراكهم فى الاسمِ ؛ لأنَّ جماعة سُمُّوا بزيدٍ لا يخَتصون بمعنى جمعهم على تَسمية زَيد يُباينون بِهِ من اسمهُ عَمْرٌو ، وأمَّا العَلَمُ بالغَلَبَةِ فإنَّ أصلَه أن يكونَ معرفةً باللَّامِ أو بالإضافةِ ، وهذا

(١-١) ساقط من (أ) .
(٢-٢) ساقط من (أ) .
(٣) فى (أ) وقدمت .
(٤) فى (أ) فى .

يجبُ لمن سمى به التَّعريف ، لكنْ لمعنى يُوجب تلك التَّسمية له ولمن شاركه في ذلك المعـــنى كالرجل وغُلام زَيْدٍ فلا يختص أحد هذين وما أشبههما باسم دون سائر من فيه ذلك المعنى (١ كزيد وغلام / رَجلٍ ١) ، ثمّ إنَّه قد/٢٤٥ يَغلب على ذلك الاسمِ على بعض المُسمَّين به ممن شاركهم في معناه حتى يَصيرَ له كالعَلَمِ الذى (٢ يُعرفُ به إذا نُكِرَ مُطلقاً ، ولا يعرف به غَيره ممَّن شاركَهُ إلا بعهدٍ تقدَّم ، إلا أنَّ ٢) أصلَ تَعريفه الألف واللاَّم أو بالإضافة باقٍ بدليل زَوَالِ تَعريفه بِزَوالهما والعَلَمُ بالوَضعِ ليس كذلك ، فهذا فَرقُ ما بينهما ثم نَبَّهَ النَّاظِمُ على أنَّ ذَا الغَلَبَة على وجهين :

أحدُهما : المُضاف ، وهو ما غَلَبَ عليه الاسمُ المُشترك فيه وهو مُضَاف .

والثَّاني : " مصحوب أل " وهو ما غلب (٣) عليه الاسمُ وهو قد صَحِبَتْهُ الألفُ واللاَّمُ فمثال الأول ابنُ رألان ، فإن ابن رألان أصله أن يَصلح لكلِّ من كان ابناً لرألان حتى أنه اختص بجابرٍ الطَّائى السِّنْبِسِيِّ (٤) وحدَه ، فإذا أُطلق لم يَدلَّ إلا عليه ، ما لم يكن ثَمَّ عَهْدٌ في غيرِه ومثله ابنُ عبَّاسٍ ، وابنُ عُمَرَ وابنُ الزُّبير وما أشبه ذلك .

ومثال الثاني : " العَقَبَةُ " وهو مثـــاله ، فإن العقبة اسمٌ لكلِّ طَريقٍ صاعدٍ في الجَبَلِ ، ثم اختُصَّ بعَقَبَةِ مِنى التى تُضافُ إليها الجَمرة فيقال : جَمْرَةُ العَقَبَةِ ومثله الصَّعِقُ لخُويلد بن نُفيل ، وكذلك

(١-١) في (أ) كالرجل وعلام زيد .

(٢-٢) في الأصل فقط مصحح على هامش النسخة .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) من شعراء الحماسة ، جاهلي لم أقف على أخباره في المصادر المتوفرة لدى .

الصِّـــديق ، والفَـاروق ، والنَّجـم ، والثُّريـا ، والدَّبـــران (١) ، والأعـشى ، والأخطـل ، وكذلك الكَعبـــــة ، والـمَدينـة ، وما أشبه ذلك .

* * *

ثُمَّ أخَذَ يَذْكُرُ حَذْفَ الأَلِفِ واللاَّم هذه وهَلْ هو جائزٌ أم لا ، فقال :

وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ ... أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

(حَذْفَ) مفعولٌ بـ " أَوْجِبْ " ، أى : أوجِبْ حذفَ " أل " وذى إشارة إلى "أل" وهى نَعتٌ لها وأنَّثَ على اعتبار الكلمةِ ، كما ذكَّر فى مواضع أُخر على معنى اللَّفظ نحو قوله : (فَنِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ) و " أوجب " هو الدَّال على جواب "إن" وليس بجوابٍ صناعى ، وإلا وَجَبَ أن يأتى بالفاءِ ، والذى سوَّغ كونه فى الحكمِ غيرَ جوابٍ أنَّ معموله قد تقدَّم على الشَّرط ، وتقدُّم المعمول مؤذنٌ بتقدُّمِ العاملِ ، فكأنَّ الفعل مقدَّمٌ على فعلِ الشَّرط ، ومع هذا فإنَّ فيه مما يختص بالشِّعرِ الاتيان بفعل الشرط مضارعاً ، وذلك لا يكون إلا عند الإتيان بالجَواب الحَقيقى ، وأمَّا إذا حذف الجواب ودُلَّ عليه كما هنا فمختصٌ بالشِّعر ونحو هذا مما فى الشِّعر ما أنشد سيبويه من قَول الشَّاعر (٢) :

* وَالمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيبُ *

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٤٣٧/١ ، وأمالى بن الشَّجرى : ٣٣٩/١ ، والتَّصريح : ١٢٦ ، والخزانة : ٢٢٧/١ ، ٣٨٣/٢ ، ٥٧٢/٣ ، ٦٤٩ ، ١٧٠/٤ .

والبيت مجهول القائل ، صدره :

* هَذَا سُرَاقَةُ لِلقُرآنِ يَدْرُسُهُ *

ويَعنى الناظمُ (١) أن " أَل " هذه الّتى فى الاسمِ الغـالبِ - ودلَّ على أنه أرادها الإشارةُ بأداةِ العرب - تُحذف إذا ناديت ذلك الاسم أو أضفته حذفاً واجباً ، فـلا يجـوز بقاؤُهَـا مع واحـدٍ منهـما فـلا تقـولُ : يا الأعشى ولا يا الأخطل (*) ، وإنّما تقول : يا أعشى ويا أخطل .

وفى الحَديْثِ (٢) : " إلاَّ طـارقًا يَطْرُقُ بخَيـرٍ يا رَحْمَان ". وأنشـد سيبويه :(٣)

يَا زِبْرِقَانُ أخَا بَنِى خَلَفٍ   مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيْكَ وَالفَخْرُ

وأَنْشَدَ لجَرِيْرِ بن عبدِالله البَجَـلِىِّ (٤) :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) مسند الامام أحمد : ٤١٩/٣ .

(٣) الكتاب : ١٥١/١ وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣١١/١ ، ٣٦٢ ، قائله المخبل السعدى واسمه ربيعة بن مالك التميمى شاعر إسلامى توفي فى خلافة عمر أو عثمان رضى الله عنهما ، أخباره فى الشعر والشعراء : والأغانى : ١٨٩/١٣ والبيت من قصيدة يهجو بها الزبرقان ، واسمه حصين - بالصاد - بن بدر من سادات بنى تميم وفد على النبى صلى الله عليه وسلم . أخباره فى الأصابـة والخزانة : ٥٣١/١ .

والشاهد فى شرح ابن يعيش : ١٢١/١ ، ٥١/٢ ، والهمع : ٤٢/٢ ، والخزانة : ٥٣٥/٢ .

(٤) أحد الصحابة إسلامه سنة عشر من الهجرة فقد عينه فى القادسية ولى همذان لعثمان بن عفان رضى الله عنه . أخباره فى : جمهرة الأنساب : ٣٨٧ والأصابة :

والبيت فى الكتاب : ٤٣٦/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١٢١/٢ ونسبا فى فرحة الأديب : إلى عمرو بن الخثارم البجلى يخاطب بها الأقرع بن حابس المجاشعى ويحضه على أن يحكم بتفضيل جرير بن عبدالله البجلى على خالد بن ارطاة الكلبى .

والأقرع بن حـابس ، واسمه فراس من سـادات بنى تميم فى الجـاهلية والإسلام . أخبـاره فى الأصابة : ٤٧٥/١ ، والخزانة : ٣٩٧/٣ .

والشاهد فى المقتضب : ٧٢/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٨٤/١ ، والعينى : ٤٣٠/٤ ، والخزانة : ٣٩٦/٣ ، ٦٤٣ ، ٤٥١/٤ .

(*) فى الأصل ياالأعش ولا ياالأخطل .

* يَا أَقْرَعُ بن حابسٍ يَا أَقْـرَعُ *

ووجـهُ ذلك أنّـه لا يجـوزُ الجَـمعُ بينَ حـرفِ النِّـداءِ والألفِ واللاّم وسيأتى بيان ذلك فى باب النِّداء إن شاءَ اللّه حيث تَعَرَّضَ لَه النّـاظمُ //٢٤٦ ، وكَذلك لايجـوزُ أن تقولَ : ياالأخْطَلُ القَومِ ولا ياالأعشى هَمْدَان (*) ، وإنّما تَقـول : أَخطلُ القوم وأعشى هَمْدَان ونَـابغة بنى ذُبيان وأعشى قَيس .

أنْشَدَ سِيبويه - للنَّابِغَـةِ الجَعْدِىِّ(١) : -

أَلاَ أَبْـلِغْ بَنِى خَلَفٍ رَسُـــولاً   أَحَقًّا أنَّ أَخْطَـلَكُمْ هَجَـانِى

وأَنْشَدَ ابنُ جِنّى(٢) :

وَلَوْ بَـلَغَتْ عَوّا السَّمَاءِ قَبِيْـلَـةٌ   لَزَادَتْ عَلَيْـهَا نَهْشَلٌ وَتَعَـلَّتِ

ووجهُ هذا أيضًا أنّـه لا يصحُّ الجَمْعُ بينَ الألفِ واللاّمِ والإضافةِ فى غيرِ بابِ الحَسَنِ الوَجه وما أشبـهه وسَيأتى ذلك في بابه إن شاءَ اللّه .

فإن قيـلَ : يَرد على هذا الحكم سؤالان .

أحدُهما : أنّه أوجبَ حذفَ " أل " فى هذين المَوضـعين فلا يجوزُ عنده غير ذلك فيهما ، أمّا فى الإضافةِ فذلك ظاهرٌ ، وأمّا فى النِّداءِ فلم يَجب ، ولهم فى نداء ما فيه الألف واللاّم ثلاثـةُ أَوْجهٍ :

---

(١) الكتاب : ٤٣٩/١ ، والبيت فى ديوانه : ١٦٤ ، والنابغة الجعدى اسمه قيس بن عبدالله العامرى يكنى أبا ليلى وفد على النبى صلى الله عليه وسلم ، وعمر طويلاً . أخباره فى الشعر والشعراء : ٢٨٩/١ ، والأصابة : واليت فى العينى : ٥٠٤/١ ، والأشمونى : ١٨٥/١ ، والخزانة : ٣٠٦/٤ .

(٢) البيت للحطيئة فى ديوانه : ٦٨ وروايته : " دون السمـاء " و " لتغلت " بالغين المنقوطة ، ومجالس العلماء : ١٩٤ .

(*) فى الأصل : ياالأخطل القوم ولا ياالأعش همدان .

أحدها : حَذفها كما ذُكر .

والثّانى : التّوصل بأىٍّ نحو : يأيُّها الرَّجُلُ .

والثّالثُ : اسمُ الاشارة نحو : يا هَذَا الرَّجل ، وهذا مما فيه الألف واللام فلقائلٍ أن يقولَ : قد تَجوز هذه الأوجهُ الثّلاثة هنا ، والثّانى أن هذا الحكم إن كان ضَروري الذّكر هنا ، فكَذلك ما تَقَدَّم مما فيهِ الألفُ واللاّمُ زائدةً أو غيرها فكان حقُّه أن يذكرَ حكمها مع النّداءِ والإضافةِ وإن لم يكن ضروريًا ، وإنما باب ذلك باب النداء ، وبابُ الإضافة ، فكان من حقّه أن يدع نكره إلى أبوابه ، لكنه لم يَفعل ، بل خصَّ الألف واللاّم الغالبة بالذّكرِ هنا ، فمَا وَجْهُ ما فَعَلَ من ذلك ؟

فالجَوابُ عن الأول : أنَّ من شَرطِ الألفِ واللاّم التى يتوصل بأىٍّ أو بهذا إلى نداءِ ما هى فيه أن تكونَ جِنسية نحو : يأيُّها الرَّجُلُ ويأيُّها النَّاسُ ، وكذلك يا هذا الإنسان ويا هذا الرّجل والألف واللام فى النّابغة والصّعق ونحوهما ليست كذلك ، فلا يَصحّ إذًا نداؤها بِأىّ ولا بِهَذَا ، فلم يَبْقَ إلا ما ذكره النّاظم من حذفِها ، فهو إذْ ذاك واجبٌ لا يصحُّ العدولُ عنه إلى غيره ، وعن الثّانى أنَّ مُرادَه هنا بيانُ لزومِ الألفِ واللاّمِ فى ذى الغَلبة ، لا بيان حَذفها مع النّداءِ والإضافةِ ، بل معنى كلامِهِ أنَّ الألفَ واللاّمَ لا تُحذف من ذى الغلبة إلا لعارضٍ يلزمُ معه حذفُها أو فى قليل من الكلام فبين العارض ما هو حتى يَظهر أينَ يلزمُ إثباتها ، ودَلَّ على ذلك قوله بعد : (وَفِى غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ) أى : قليلٌ ، ولزمَ من ذلك أن القياسَ والكثيرَ فى كلامِ العربِ ألاَّ تَنحذف ، بل تَثبت مطلقاً ، فأمَّا ما تقدَّم من أنواعِ الألفِ واللاّمِ فغيرُ محتاجةٍ إلى هذا النّوع من التّنبيه ، فالزّائدة لا تُحذف البَتَّةَ ، إمَّا لأنّها لا تَقبل النّداء ولا الإضافة كالآن ، أو لا تَقبلُ أحدَهما كالّذين واللاّتى ، وهى لا تقبل

أيضاً الحذف فى النّداءِ لصلاحية أىٍّ معها كقولِهِ تَعالى (١) : ﴿ وَقَالُواْ يَاأَيُّها الَّذِىْ نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ . وإمّا لنُدوره فلم يَعتَدَّ بما يمكن فيه على قلّةٍ من الإضافةِ كاللاَّت ، وأمّا التى لِلَمْحِ الأصلِ . فقد قال فيها : (فَنِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ) فصارت فى عداد المَعرفة ، فلم يَحتج إلى ذكر فيها (٢ إلا فى بابه ٢)

فإن قيلَ : فقد نقصه موضعٌ ثالثٌ يجب فيه حذفُ الألفِ واللاَّم وهو قياسٌ ، وذلك مع " لا " التى لنَفى الجِنس كما تَقولُ : لا سِماكَ اللَّيلة طالعٌ ولا نابغةَ بعدَ نابغةِ بنى ذُبيان ، وقد قالتِ العَرَبُ - أنْشَدَهُ سِيْبَوَيه (٣) :-

* لاَهَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمطِىِّ *

وقالَ الآخرُ (٤) :

* إنَّ لَنَا عُزَّى وَلاَ عُزَّى لَكُمْ *

وما أشبَه / ذلك ، وهو (٥) لم يَنكره فاقتضى أن الألف واللاَّم لا ٢٤٧/ تُحذف مع لا إلاَّ قَلِيلاً لقوله بَعد ذكر الموضعين (وَفِى غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ) وليس ذلك بصحيحٍ ، بل الحذف معها واجبٌ وجوبه مع يَا والإضافة .

فالجوابُ : أن ما جاءَ من دُخول "لا" على العَلَمِ قليلٌ وغيرُ مَقيسٍ ،

(١) سورة الحجر : آية : ٦ .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) الكتاب : ٣٥٤/١ ، والمقتضب : ٣٦٣/٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٢/٢ ، ١٠٣ ، ١٢٣/٤ ، والخزانة : ٩٨/٢ ، وبعده :

* ولا فتى مثل ابن خيبرى *

(٤) البيت لأبى سفيان بن حرب ، من أبيات قالها بعد انتهاء غزوة أحد ، براجع الكامل فى التاريخ : ٨٤/٢ وشرح التسهيل : ٧٥/١ ، وتعليق الفرائد : ١٥٣/٢ .

(٥) فى (أ) وهذا .

ألا تَرى أنه اشترط في اسم " لا " أن يكونَ نكرةً ، أعنى عند بنائِه مَعَهَا حيث قـال (١) : (عَمَـلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَ فِي نَكِـرَهْ) . فلم يَحكم بدخولها وعملها فى مَعرفة ، فعلى ذلك بنى هاهنا .

فـالحَاصِلُ أنَّه لم يذكر حكمَ الألفِ واللاَّمِ هنا مع النِّداءِ والإضـافـةِ سُدًى ، وأنه إنَّما خَصَّها بذكرِ هذا الحكمِ ليَرَى لزومَ الألفِ واللاَّمِ فى غيرِ هذين الموضعين ، وعلى هذا المعنى نَبَّـه فى " التَّسهيل " بقوله (٢) : ويلزم ذَا الغلبة باقياً على حـاله ما عرف به قبلُ دائماً إن كان مـضافاً وغالباً إن كان ذَا أداةٍ ، فـأشـار بقـوله : باقـياً على حـاله إلى التَّحـرز مما يعـرض له من زَوال اختصاصه بقَصد تَنكيره . أو نِدَائـه (٣) .

وقـوله : (وَفِي غَـيْرِهِمَا قَـدْ تَنْحَـذِفْ) " قـد " : المُـراد به التَّقليل هنا ، وعلى هذا المعنى يَستـعملها النَّاظم فى كُتُبِهِ وذلك ثابتٌ (فـيمـا) (٤) أَنْشَدَ سِيْبَويه للهُذلىِّ (٥) :

قَدْ أَترُكُ القِرْنَ مُصْفَرًا أَنَامِلُـهُ كَأَنَّ أَثْـوَابَـهُ مُجَّتْ بِفِرْصَـادِ

فقد هنا بمعنى ربَّما وضمير (٦) " غيرهما " عائدٌ على النِّداء ، والإضـافة

---

(١) الألفية ، باب " لا " التى لنفى الجنس .
(٢) التسهيل : ٣١ .
(٣) ساقط من (أ) .
(٤) فى الأصل فيها .
(٥) الكتاب : ٢/٣٠٧ ، ونسبه للهذلى وهو لعبيد بن الأبرص كذا قال ابن السرافى فى شرح أبيات الكتاب : ٢/٣٦٨ ، والبيت فى ديوان عـبيد : يخاطب بها حجرا والد امـرئ القـيس وقد ورد فى المقتضب : ١/٤٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٢١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨/١٤٧ ، والخزانة : ٤/٥٠٣ .
(٦) فى (أ) ولتميز .

المفهومين من قوله : (إِنْ تُنَــادِى أَوْ تُضِفْ) وذلك جائزٌ كقــولِهِ تَعـالى (١) : ﴿ وإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَــهُ لَكُمْ ﴾ ، أى يَرضى الشُّـكرَ لكم ، وضَمير " تَنْحَذِف " عــائدٌ على " أل " يَعنى أنَّ حــذفَ الألفِ واللامِ هذه الّتى للغَـلَبَـة قَـد يَأتى حَذفــها فيماعَدا النِّداء والإضافة لكن قليلاً ومِثَــالُ ذلك ما حكى سيبويه من قولهم : " هذا يوم اثْنَيْن مُبَـاركاً فيه " .

وحكى ابنُ الأعـرابى أن من العَربِ مَن يـقولُ : هذا عَيُّوق طالعاً ، وزَعَمَ أنَّ ذلك جائزٌ فى سائرِ النُّجوم ، ولَعلَّ ذلك بالسَّماع وإلاَّ فالظَّـاهرُ من النَّاظمِ أنَّه سمـاع ، ولـما بَيَّنَ أن الحـذفَ قَلـيل (هنا) (٢) دلَّ على أنَّ الإثبـاتَ هو الباب الشَّهير فيها والقِيَاسُ المستتب وهو كما ذَكَرَ .

وهنا فَرَغَ من بيانِ أقسام المَعارف وبَقِىَ له قسمُ المضافِ لم يتكلم عليه هنا فـأخره إلى الموضعِ الأليقِ به ، وعندَ ذلك تَمَّ له ما قَصَدَ من ذكرِ أحكام المُفرد التى يجبُ تَقديمها قبلَ الخَوضِ فى أحكامِ المُركَّبِ .

* * *

---

(١) سورة الزمر : آية : ٧ .

(٢) فى (أ) .

هُنا ابتَدَأَ كَلاَمَهُ فى الأحكامِ التَّركيبـية ، والتَّراكيبُ كلُّها راجعةٌ عند الاعتبارِ إلى جملتين : جملةٌ اسمية وهى المصدرة بالاسمِ ، وهى جملةُ المبتدأ والخَبر ، وجملةٌ فعليةٌ وهى المصدَّرة بالفعلِ وهى جملةُ الفعلِ والفاعلِ ، وإلى هاتين الجُملتين تَرجع التَّراكيبُ الإفادية كلّها ، وأمَّا جُملة المُنادى نحو : يا زيدُ فعدَّها قومٌ جُملة ثالثة مباينة للجُملتين المتقدِّمتين فهى عندهم مركبةٌ فى الأصل من الحَرف والاسمِ وعندَ الجمهور هى راجعةٌ إلى الجملة الفعليَّةِ على تقديرِ نيابةِ الحَرف عن الفعلِ ، وهذا مذهبُ ابن مالكٍ فى " التَّسهيل "(١) إذْ قال : " المُنَادَى " : منصوبٌ لفظًا أو تَقديرًا بـ " أُنادى " / لازمُ الإضمارِ ، وأمَّا ٢٤٨/ فى هذا النَّظم فهو محتَملٌ ، لأنَّه لما فَرَغَ من الأحكام المُتعلقة بالجُملتين الاسمية والفعليَّة ذَكَرَ بعد ذلك النِّداء فيمكن أن يكون ذلك مقطوعًا مما تقدم ، لأنَّ كونَ النِّداءِ من قبيل الجُمل الفعلية أمرٌ تقديرى وحكم لو ظَهَرَ لنا فى معنى النِّداء ، ويمكن أن يكونَ ألحق النِّداء بما قبله من الجملةِ الفعليَّةِ وأَخَّرَ ذكره لما فيه من كون الفعلِ مقدرًا أبدًا ، ويدلُّ على هذا الإمكان ذكره فى " باب التَّحذير والإغراء " (٢ لاشتراكهما فى امتناعِ ظهورِ الفعلِ ، فهذا الثَّانى أظهرُ فى قَصدِ النَّاظم ٢) وهو موافقٌ لمذهبه فى " التَّسهيل " ، وقد شَرَعَ فى ذكرِ الجُملة الاسمية أولاً وما يتَعَلَّق بها من الأحكامِ ، ثم أَتبَعَها بالجُملةِ الفِعليَّة وما يتعلَّقُ بها فأمَّا الجُملة

---

(١) التسهيل : ١٧٩ .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

الاسمية فقالَ فيها :

مُبْتَدأٌ زَيْدٌ وعَاذِرٌ خَبَرْ   إن قُلتَ زَيْدٌ عاذِرٌ من اعتذَرَ

وأوَّلٌ مُبْتَدأ والثَّانِي   فَاعِلٌ أغْنَى فِي أسَارِ ذَانِ

هذه توطئة اصطلاحية فى معنى المُبتدأ والخَبر ، تُفيد التَّعريف بهما على الجُملة فيعنى أنَّك إذا قلتَ : زيدٌ عاذرٌ ، فزيدٌ يعربُ مبتدأ وعاذرٌ خبره ، ويُجرى مُجرى هذا ما كان نَحوه من قولك : عَمروٌ خارجٌ وبكرٌ منطلقٌ ، واللّه ربُّنا ، ومحمَّدٌ نَبِيُّنا ، وما أشبه ذلك ، و (مَنْ اَعْتَذَر) مفعولُ عاذِرٌ وهو من تَمَام المِثَالِ .

ثمَّ قالَ : (وأولٌ مبتدأ والثَّانى ...) إلى آخره " هذا نوعٌ ثانٍ من الجملةِ الابتدائية وهو ما لا يكونُ فيه خبرٌ استغناءً عنه بفاعلٍ يَرفعه المُبتدأ لكونِهِ عاملاً عملَ الفعلِ ، وذلك الصِّفة فيريد أنك إذا قلت : " أسَارٍ ذان " فـ" أسارٍ " وهو الأول مبتدأ تقدمت عليه أداة من أدوات الاستفهام ، وأمَّا الثانى : وهو " ذَانِ " تثنية " ذَا " فإنَّهُ فاعلٌ بسارٍ[1] ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ جارٍ فى عمله مُجرى الفعلِ ، وذلك الفاعل " أغنى " يعنى عن الخَبَرِ ، فلم يحتجْ إليه لحصولِ الفائدةِ به دونَ أن تأتىَ بالخبرِ فلا حاجةَ إلى تقديرِه ، كما لا تَحتاج إلى تَقدير المَفعولين لِعَلِم إذا قلتَ : علمت أن زيدًا قائمٌ على طريقةِ بعض المتأخرين هذا ما قال على الجملة ، وحقيقةُ معنى كلامه يتبين ببيان[2] مثالَيْه : أمَّا الأول فإن زيداً فى قولك : " زَيدٌ عاذِرٌ " اسم مخبر عنه ، لم يتقدّم عليه عاملٌ لفظىٌّ يطلبه برفعٍ ولا نصبٍ ولا جرٍ ، فكونه مخبرًا عنه دلَّ عليه قوله : "وعاذِرٌ" " خَبَر أى : خبر عن المُبتدأ الذى هو زيدٌ ، فقد بان أنَّ زيدًا مخبرٌ عنه ، وكونه لم

(١) فى الأصل بلسار .
(٢) ساقط من (أ) .

يتقدم عليه عاملٌ لفظيٌّ بوجهٍ من وجوه الإعـــرابِ دلَّ عليه نَفس المِثال، إذ لم يتقدم عليه شَيْءٌ من العواملِ اللفْظية ، وعدمُ العاملِ قد يكون حقيقةً كما مثل ، وقد يكون حكماً فيوجد العامل اللفظى داخلاً على المبتــدأ ، ولكنه فى حكمٍ ما لو لمَ يدَخلْ عليه عاملٌ البَتَّةَ ، فلا يُخرِجُ الاسمَ عن كـونِهِ عـادِمًا للعامل اللفظى فقد يَدخل الحَرفُ الزَّائِدُ على المبتدأ كقولِ الله سُبحانه (١) : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ ، فـ " خـالقٌ " مبتدأ وإن دخلت عليه " مِنْ " ، لأنَّها زَائدةٌ ، والزَّائِدُ لا حُكمَ له ، وقالوا : بِحَسْبِكَ زيدٌ ، فالباءُ زائدةٌ أيضاً وحسُبكَ مبتدأ خبره زيدٌ .

وأمَّا المِثالُ الثَّانى : فإنَّ سارٍ فى قولك : (أسارٍ ذَانِ) اسمٌ أيضًا قد عدم العَواملَ اللَّفظية فلم يَتَقَدَّم عليه شَيْءٌ منها كما فى " زَيدٌ عاذِرٌ " لكنْ فارقَه بأن هذا ليس بمخبرٍ عنه وإنَّما هو صفةٌ من الصِّفات التى تَرفعُ الظَّاهرَ وقد رفعت ظاهرًا على الفاعليَّة وهو " ذَانِ " وتقدَّمت //٢٤٩ فى أول الكلام فلم تقَع جزءًا من الخبر ولا خبرًا ، فكونه عادمًا للعامل اللَّفظى ظاهرٌ ، وكونُه صفةً من الصِّفاتِ الرَّافعةِ للظَّاهرِ كذلك ، وعليه دلَّ بقوله : (والثَّانى فاعلٌ) فهى من الصِّفات التى شأنها هذا ، فيدخل تحتَ مضمون المِثالِ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ نحو : أمضروب عبداكَ ، والصِّفة المشبهة باسم الفاعل نحو : أحسن أبوَاك ؟ وما جَرى مَجرى ذلك نحو : أقرشيٌّ قومك ؟ وكونُ الصِّفةِ قد تقدَّمت فى أولِ الكَلامِ ظاهرٌ من مثاله أيضاً ، فإنَّها إن لم تَسبقْ لم تَكُنْ مبتدأ وإن رَفَعَت الظَّاهرَ نحو: الزَّيدان قائمٌ أبواهما ، فقائِمٌ هنا خبرٌ لا مبتدأ .

وأمَّا قوله : (فَاعلٌ أغْنَى) فهو بيانٌ أن من شَرطِ كونِ سَارٍ ونحوه

---

(١) سورة فاطر : آية : ٣ .

مبتدأ أن يكون مَرفوعُهُ مغنيًا ومعنى قوله مغنياً أن يحسن السُكوت عليه لحصولِ الفائدةِ به ، فإن لم يكن كذلك فمفهومه أنه ليس بمبتدإٍ أعنى " سارٍ " ونحوه كما إذا قلتَ : أقائمٌ أبوهما ؟ فقائم هاهنا لا يكون مبتدأ ، إذْ (١) لا يَحسن السُكوت على ذلك وإن أتيت بالفاعلِ حتى تقول : الزَّيدان فتأتى بمبتدأ يكون قائمٌ خبرَه ، وهذا الشَّرط مع قوله : (أسَارٍ ذَانِ) يخرج أيضًا قولك : أقائمٌ ؟ مما يرفعُ الضَّمير ولا يرفع ظاهراً مذكورًا ، فإنه لا يحسن السُكوت عليه من جهةِ أنَّه فى حكمِ المفرد ، والمُفردُ لا يكون كلاماً ، وإنَّما لم يغْن ضميرُ الفاعلِ هُنا وإن كانَ رافعه صفةً تَجرى مَجرى الفعل ، لأنَّ الصِّفَةَ تَستلزمُهُ من حيث هى مشتَقَّةٌ ، لا من حيث قَصد التَّركيب للإفادَةِ ، ومن هنا قيّد الإغناء بقوله : (فى أسار ذان) أى : أن كونَه مغنياً إنما يكون فى نحو : " أسارٍ ذَانِ " ووجه إغنائه وقيامه مقامَ الخَبرِ ، فلم يَحتجْ إلى تَقديرِ كونِ المبتدأ فى معنى الفعلِ ، فالجملة فى قوةِ الفِعليَّة كأنَّك أتيت بالفعلِ نفسه فقلت : أيسير ذَانِ ؟ ولو كان هكذا لم يحتج إلى خَبرٍ ؛ لإغناءِ الفاعلِ مع الفعلِ وحصولِ الفائِدَةِ بذلك ، وإذَا ثَبَتَ هذا ظَهَرَ أنَّ فى قوةِ هذين المثالين التَّعريف بالمبتدأ على حدِّ ما عَرَّفَ به فى "التَّسهيل" ، إذ قال (٢) : وهو ما عدِمَ حَقيقةً أو حكمًا عاملاً لفظيًا (٣ من مُخبرٍ عنه أو وَصف سابقٍ رافعٍ لما انفصل وأغنى .

فقوله : ما عدم حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظيًا ٣) هو معنى قوله : (مُبْتَدأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَر) إن قلتَ : كذا ، وقوله : " أوْ وَصْفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصلَ

---

(١) فى الأصل " إنه " وصوابه من (أ) .

(٢) التسهيل : ٤٤ .

(٣ - ٣) ساقط من الأصل .

وأغنى " هو معنى قوله : (وأولٌ مُبْتَدأٌ والثَّانِي فاعِلٌ أغْنَى) في كذا ، وقد مَرَّ شَرحُ ذلك ، فلا تَظُـنَنَّ أنه أتى بمثالين (١) على ظاهرهما وهكذا عادته في هذا النَّظم فأعطه حظاً من نَظرك ، فإن فيه دَفَائِنَ قلّما يَتَنَبَّهُ لَها إلا مَنْ أعطاه حقَّه في التَّفتيش والبَحث واللَّهُ المُسْتَعَان ، و " سارٍ " اسمُ فاعلٍ من سَرَى يَسْرِي سُرًى ، وهو سيرُ اللَّيل بخلاف سَارَ (٢) ، فإنه ليس كذلك . وأسرى أيضًا بمعنى سَرَى و " ذَانِ " تثنية " ذَا " اسمِ الإشارة للقَريبِ المُذكَّرِ ، ويتعلق بكلامِ النَّاظِمِ مسألَتَانِ :

إحداهُما : أنَّه لما أتى بالمثالِ الذي نابَ فيه الفاعل عن خبرِ المُبتدأ قرنه بهمزةِ الاستفهامِ ، فدلَّ ذلك من إشارته على أنَّ لَحَاقَها من شرطِ هذا الحكم ، فلا يجوزُ إذًا أن يرفعَ اسمُ الفاعلِ ونحوه من الصِّفات فاعلاً منفصلاً ينوبُ عن الخبرِ إذا لم يُقرنْ بهمزةِ الاستفهامِ / ولا بما ٢٥٠/ يقومُ مقامَها فلا تقولُ : قائمٌ الزَّيدان ولا سارٍ ذان ، وهذا تَنبيهٌ على طَرَفٍ من شرطِ اسمِ الفاعلِ وهو أن يكونَ معتمداً على متقدِّم قبله ، ومن جملة ما يَعتَمِدُ عليه الاستفهامُ والنَّفي ، وسيأتي بيانُ ذلك في موضعه إن شاءَ اللَّه ، لكن الخَاصّ من الاعتمادِ بهذا المَوضع هو ما ذَكَرَه ، لأنَّه يعتمد عليه المُبتدأ الذي هو في نكره بخلافِ غيرِ ذلك من وجوهِ الاعتمادِ كوقوعِ اسمِ الفاعلِ خبرًا ، أو حالاً ، أو صفةً ، أو منادًى ، أو غير ذلك ، فإنَّ ذلك خارجٌ عن بابِ الابتداءِ فإذا كان كذلك ثَبَتَ أن الاقتران بهمزةِ الاستفهامِ شرطٌ في كون المبتدأ يرفع الظَّاهر النَّائب عن الخَبَرِ وهو رأي الجُمهور .

---

(١) في (أ) بالمثالين .

(٢) في (أ) تسار .

وَذَهَبَ الأخفشُ إلى جـــوازِ ذلك من غيرِ تـقدُّم استفـــــهام ولا غيره ، فتقول قائمٌ الزَّيدان وخارجٌ الصَّالحون ونحو ذلك ، والأصح قولُ الجُمهور الذى اختاره النَّـاظمُ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ قد تقرَّر فيه أنَّه لا يعملُ حتَّى يَعتَمِـدَ ، لأنَّه بالاعتمادِ يتقوى فيه جانبُ الفِعـلِ ، لأنَّه إذا وقع فى الصِّلة نائب عن الفِعل ، وبذلك يعمل وإن كان بمعنى الماضِى ، وإذا وقع صفةً أو حالاً أو خبرًا فهو قد وقع فى موضع الاسم المُشتق ، وأيضاً ذلك موضع تقع فيه الجملة الفعلية كثيرًا ، والاستفهام أيضاً طالب الفعلَ ، وكذلك النَّفى ، ولذلك يَتَرَجَّح معهما النَّصب فى باب الاشتغالِ فلذلك لم يَعمل إلا أن يَعتمد ، وهذا التَّعـليل موافقٌ للسَّماع إذ لم ينقل نحو : قائمٌ الزَّيـدان إلا نادراً بحيثُ لاينبنى عليه قياسٌ ، وأيضًا فإن اسمَ الفاعل اسمٌ محضٌ واشتقاقه لا يوجب له العَمَـلَ عَمَلَ الفعـلِ، إذْ يلزم أن يعمـلَ كلُّ مشتقٍ عملَ فعلِهِ الذى اشتُق منه ، أو من مَصدره كالمَسجد والمَربع والمَصيف والمِغْرَفَةِ ، وما أشبه ذلك ولكنّه إنَّما يَعمل إذا تقدم ما يطلب بالفِعـــل أو كان فى موضعٍ لا تَدخل عليه فيه العَوامـــل اللَّفظيَّة التى تَدخل على الاسمِ كالنَّعتِ والخَبرِ فيقــوى فيه حينئذٍ جانب الفِعل ، وهذا الاحتِجَاجُ الأخير منقولٌ معناه (١) من كلام السُّهَيْلِىِّ (٢)، وفيه نظرٌ لمَن تَأمَّلَهُ ، فقد ثَبَتَ رُجحان ما قالَه النَّاظم ، وما احتَجَّ به الأخفش من الاشتقاقِ غيرُ منتَهِضٍ دليلاً من حيث يشترط فى عَمَل اسمِ الفاعلِ الاعتماد القَوى بجانبِ الفعـل وإلا فهو إلى الاسمِ أقربُ منه إلى الفعل ولم يعمل فى الماضى عند البصريين اعتمد عدم جريانه على فعله، فوجود الاشتقاقِ إذا عدم شرط العمل غير مؤثّرٍ فى العمـــلِ ولزومُ الضَّمير تابعٌ للاشتقاق هكذا قالُوا :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) نتائج الفكر : ٤٢٥ .

والحاصلُ أنَّ مجردَ الاشتقاقِ لا يَكفى فى إطلاقِ القول بجوازِ العملِ ، فإن السَّماع لا يساعدُ عليه .

المسألةُ الثانية : أنَّ تمثيله بِأسارٍ ذانِ فيه تنبيه على الموضع الذى يتعين فيه الرفع فى الثانى على الفاعليَّة وهو حيث يكون غير مطابقٍ للمبتدأ إذا كان (ذان) مثنى و (سارٍ) مفردٌ ولايخبر عن المقرر بالمثنى ، فلا تقول : الرجل قائمان فكذلك لايكون (ذان) خبراً لـ (سارٍ) البتَّه ، فلم يكن له وجهٌ إلا الحمل على أنه مرفوع بـ (سار) على معنى أيسير ذان ، أما لو كان مطابقاً لَكَان فى الإفراد محتملاً لما قال ، ولأنْ يكون الأولُ خبراً للثانى قُدِّم عليه كقولك : أقائمٌ زيدٌ حسب ما يذكره بُعَيدَ هذا. فلا يتعين ما نكرَ وإنما يتعيَّنُ فى غيرِ المطابقة كما مُثِّل . / ٢٥١/

* * *

ثم قال :

وقِسْ وكاستفهامٍ النفيُ وقدْ يجوزُ فائزٌ أولو الرُّشَدْ

أما قوله (وقِسْ) فهو على الجملة راجع إلى حكم تقدم أو أحكامٍ تقدمت أى : قِس على ماتقدم نكره غيرَه ، وهذا يحتمل سبعة أوجهٍ من التفسير :

أحدهما : أن يريد القياس على ما نُكر تمثيله من المبتدأ المخبر عنه فى قوله (مبتدأ زيدٌ وعاذر خبر) ، وقوله (وأولٌ مبتدأ والثانى فاعلٌ) إلى آخره ، وذلك أنه أتى بمثالين حكم عليهما بأعيانهما ولم يأت بما يدل على أن الحكم المذكور مقيس يجرى فى غيرهما فبين ذلك بالنصِّ ، كأنه قال وقس على المثالين غيرهما ، فالحكم مطَّرد فى كل واحدٍ منهما .

والثاني : أن يكون راجعاً إلى مسألة (أسارٍ ذان) وهو أقرب مذكورٍ ليبين أنه مقيسٌ لأن المبتدأ أصله أن يؤتى له بخبرٍ ولايستغنى عنه بغيره ، فلما بيَّنَ أن هذا المثال الذى عدم فيه المبتدأ خبرَه مقولٌ كأنه مظنةٌ لسبق الفهم إلى أنه مسموع غير مقيس لما عرضَ فيه من الخروج عن أصل الباب ، فأزال هذا التوهُّمَ بقوله (وقس) أى أنَّ هذا كثير فى كلام العرب بحيث يسوغ فيه القياس وإن جاء على خلاف الأصل .

والثالث : أن يكونَ راجعًا إلى أقربِ مذكورٍ أيضًا ، لكن على مَعنى آخرَ وهو أنَّـه لـمـا قَـدَّمَ الإشـارة إلى [١] اشتراطِ [١] تقدُّم الاستفهامِ ، لكنَّه أتى بالهَمزة وحدها خافَ أن يُتَوَهَّمَ اختصاص ذلك بها من بَيْنِ سائرِ أدوات الاستفهامِ ، فرَفَعَ ذلك التُّوهم بقوله : (وَقِسْ) كأنَّه أراد : قِسْ سائرَ أدواتِ الاستفهامِ على الهَمْزَةِ ، فإن الوصف إذا وليها رَفَعَ الفاعل وأغنى عن الخَبر ، ومثالُ ذلك قولك : مَتَى ذاهبٌ البكران ؟ وأينَ جالسٌ صاحباك ؟ وكيفَ مصبحٌ إخوتك ؟ وما أشبه ذلك ، فهذا مما يَليق أن يكون مراده .

والرَّابِعُ : أن يكونَ منبِّـهًا على أنَّ هذا الحكمَ غيرُ مختصٍّ بالفاعل المُثَنَّى ، بل هو جارٍ فى غيرِه من المُفردِ والمَجموعِ فتقولُ : أسارٍ هؤلاءِ ؟ وأقائمٌ الزَّيدون ؟ ، وأفَائزٌ إخوتك ؟ وكذلك المُفرد على أحدِ الاحتمالين فيه إذا قلت : أقائم زيد ؟ ، وأسارٍ هذا ؟ وقد نبَّه هو على أنَّ المَجموعَ مثل المُثنى فى قوله : " وقَدْ يَجُوز نحو فائزٌ أولو الرَّشَدِ " . وفى قوله : (والثَّانى مُبتدأ وذَا الوَصْف خَبَرْ) إلى آخره ..

والخامِسُ : أن يكونَ راجعاً إلى المرفوعِ بالفاعليَّةِ ، فإنَّه قال : (والثانى فاعلٌ أغنى) فكأنَّه يُوهم الاقتصارَ على الرَّفع للفاعل وإن كان قياسًا

(١-١) ساقط من (أ) .

فيه فأخبرك أن الرَّفع بالصِّفةِ لا يختصّ بالفاعلِ ، بل قد يكونُ مفعولاً لم يسمَّ فاعله كقولك : أمضروب الزَّيدان ؟ وأمكرمٌ إخوتك ؟ وما أشبه ذلك ، والحكمُ فيهما واحدٌ ، فنَبَّـه على ذلك ليَكون قد نَصّ عليه فلا يُؤخَذُ له بقياسٍ .

والسَّادِسُ : أنْ يكونَ قَصَدَ أنَّ هذا الحكمَ لا يَخْتَصُّ (١ باسمِ الفاعلِ الَّذى نبه عليه المثال ، لأنَّه إنَّما أتى بهذا المِثَال من بابِ اسمِ الفاعلِ وإنَّما يُتَوَهَّم أنَّـه مُخْتَصٌّ بِهِ ١) ، ولَيس فى الحَقيقة كَذَلِكَ ، بل نقولُ : أحَسَنٌ الزَّيدانِ وأقُرَشِيٌّ قومُكَ ؟ وإنَّما أراد صفة يصحُّ رفعها للظَّاهرِ ، ولم يُرِدْ كَونها اسمَ فاعلٍ وقد مرَّ التَّنبيهُ على ذلك ، وهذا الوَجهُ والَّذى قبله يَرجعان إلى قيدٍ واحدٍ فى الحَقيقةِ وهما وجهان من حيثُ الانْتِزَاعُ .

والسَّابِعُ :/أنْ يكونَ تنبيهاً على أن الصِّفة إذا تَقَدَّمها الاستفهام، ٢٥٢/ فإنَّ رَفعها للظَّاهر المُغنى عن الخبرِ قياسٌ بإطلاقٍ لا وهن فيه ولا ضَعف، فلا يتحاشى عنه ، كما يُتَحَاشى(٢) إذا لم يَتَقَدَّمها شَىْءٌ نحو: قائمٌ الزَّيدان، فإنَّه لا يبلغُ فى الجَوازِ رُتبة ما تَقَدَّم عليه الاستفهامُ.

فإن قُلتَ : فإنَّ الخَالِي عن الاستِفهامِ قياسٌ عنده أيضًا لقوله : (وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوَ فَائزٌ أولُو الرَّشَدِ) وهذه العبارةُ مشعرةٌ بالقياسِ لكن على ضَعْفٍ ، فلو كان مراد النَّاظم التَّنبيهَ على الجوازِ فيما تقدَّمه الاستفهام والتَّنكيت على ما لم يتقدمه لاقتضى عَدم القِياس فيه ، لكنَّه لم يَفعل ذلك ، فدلَّ على عدمِ قَصده لهذا المعنى وإلاَّ كان كالمُتَنَاقِضِ .

فالجوابُ : أنَّه لم يَقصد التَّنبيه على كونِ العارى من الاستفهامِ لا يُقاس بخلاف غَيره ، بل قَصَدَ أن المُعْتَمِدَ على الاستفهامِ قياسٌ على الإطلاقِ إذْ قالَ : " وَقِسْ " ولم يُقَيِّدْ ذلك بضَعفٍ ولا قلَّةِ سماعٍ ، فظهرَ

(١-١) ساقط من (أ) .
(٢) فى الأصل كما لايتحاشى .

من ذلك أنَّ غيرَ المُعتَمَدِ ليس كذلك ، بل هو قَلِيْلٌ ضَعِيفٌ ، وكونُهُ بحيث يُقاسُ عليه مع ذَلك أمرٌ مُحتَمَلٌ بَيَّنَهُ بقوله : " وَقَدْ يَجُوزُ " وهذه الأوجه يمكنُ أن يكونَ أشارَ إلى جَميعها بقوله : (وَقِسْ) فلا يختصُّ التَّفسيرُ ببعضها دونَ بعضٍ وهو أولى ؛ لأنَّ جَميعَها أحكامٌ ضَروريةٌ تَقدَّم ذكرها بالإشارة إليها . فيَبعدُ أن يُشير إلى بعضها دونَ بعضٍ مع أنَّها كلَّها قياسٌ واللّه أعلم .

ثم قالَ : (وكاستِفهَامِ النَّفيُ) يعنى أنَّ النَّفيَ بأداةٍ من أدواته كالاستفهام فيما تقدّم له من الحكمِ وهو كونُه معتمداً على الوَصفِ فى رفعِ الفاعلِ ، فكما أن قولك : (أسارٍ ذَانِ) ، قياسٌ مطَّردٌ ، فكذلك قولك : مَا سَارٍ ذَانِ ، لأنَّ النَّفى مما يَعْتَمِدُ عليه اسمُ الفَاعلِ فى عَمَلِهِ ، كما يُعتَمَد على الاستِفهامِ ، ومن ذلك ما أنْشَدَهُ فى الشَّرح من قَولِ الشَّاعر (١) :

خَلِيْلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إذا لَمْ تَكُونَا لِى عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

فإن قيلَ : إطلاقُهُ النَّفيَ صَريحٌ فى أنَّ أدواتِهِ كلَّها صالِحَةٌ لهذا المَوضع ، إذا كان كذلك دَخَلَ فيها " مَا " التَّمِيمِيَّةُ نحو : مَا قائِمٌ الزَّيدان ، والحِجَازيَّةُ إذا عدم شرطٌ من شروطِ إعمالِهَا نحو : ما إن قائمٌ أخواك ، وما قائِمٌ إلاَّ أخَوَاك ، وهذا قَدْ يقرِّبُ الأمرَ فيه ، فإنَّ أداةَ النَّفى هُنا كأداةِ الاستفهامِ لا عَمَلَ لَهَا ، فتدخل على المُبتدأ وما يليه ، كما تَدخل على الجُملة الفِعلية فى قولك : ما قامَ زيدٌ ، ودخل فى مقتَضاه أيضاً "ما" إذا عملت و" لا " إذا عملت عمل " إن " أو " ليس " و " إن " كذلك و " ليس " أيضًا ، ومثل هذا لا يُقدمُ على إجازته بغيرِ دَليلٍ وسَمَاعٍ يمكن أن يقاسَ عليه أو بنصٍّ إمامٍ

---

(١) شرح التسهيل : ٤٤ (مخطوط) ١/٢٦٩ (ط) هجر .
والبيت مجهول وهو فى شرح الأشمونى : ١/١٥٧ ، والعينى : ١/٥١٦ ، والتصريح : ١/١٥٧ ، والهمع : ١/٩٤ .

تَضَمَّنَ القول بالقِياسِ في هذه الأشياءِ وإلاَّ جاز أن [١] تقول بجواز دخول نواسخِ الابتداءِ على (سَارٍ ذَانٍ) إذا جازَ ليس قائمٌ الزَّيدان ، وما قائمٌ الزَّيدان ؟ وهي الحِجَازيَّةِ ، وكذلك " لا " ، و "إن " اللتان [٢] كليس فتقول إن قائمٌ الزَّيدان ولا قائمٌ الزَّيدان ، وهذا كلُّه فيه نَظَـرٌ .

فالجوابُ : أنَّ هذا كلَّه قد نصَّ على جوازه في " شَرْحِ التَّسهيل " عملاً بمقتضى ما أطلقَ في " التَّسهيل " في الاستفهامِ والنَّفي فقال [٣] : وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النَّفي ليَتناول / منها كلٌّ ما يَصلح ٢٥٣/ لمُباشرة الأسماء ، وذلك " مَا " ، و " لاَ " و " إن " ، و " لَيس " إلا أن "لَيس" يرتَفع الوَصف بعدها على أنَّه اسمها ويرتفع به ما يليه فيَسد مسدّها ، كما سدَّ مسدَّ خبر المُبتدأ قال : وكَذَا الحكم بعد " ما " إن جُعلت حِجَازِيَّةً ولم يَنْتَقِض النَّفي ، فإن جُعِلَتْ تَمِيْمِيَّة أو انتَقَضَ النَّفي فالوصف بعدها مبتدأ ، والمَرفوع به سادٌّ مسدَّ الخبرِ ، ثم أتى بأمثلة ذلك ، فالحاصِلُ أنه بَنى هاهنا على ما بنَى عليه هُنَالك ، وأنَّه تَضمن عهدةَ دخولِ النَّاسخ على مثل هذا المُبتَدأ ، فإن كان في ذلك سماعٌ يقاس عليه فلا عَتَبَ ، وإن كان ذلك بالقياسِ النَّظَرِي فهو غيرُ مُسَلَّمٍ لأمرين :

أحدهما : أنَّه أناب مرفوعًا عن منصوبٍ وهو خبرُ " ليس " و " ما " الحجازية وذلك غيرُ موجودٍ في كلامِ العربِ ، فإن وجد فبحيث لا يعتدُّ به ، وقد مَنَعَ ابنُ خَرُوفٍ أن يَنوب منصوبٌ عن مرفوعٍ في نحو: ضارب زيدًا . قال : بل يَجرى عنده مَجرى قائمٌ زيد حين أناب منصوبًا عن مرفوع ،

(١) " أن " ساقط من الأصل .
(٢) في (أ) الثاني .
(٣) شرح التسهيل : ٤٥ (مخطوط) ٢٧٤/١ (ط) هجر .

ولَيس ثمَّ فاعلٌ ولا مُبتدأ قال " فإن قُلتَ : ضارب زيدًا عَمرو كان أضعف من قائمٍ زيد لعمله فى المَفعُـول وقد رفعته بالابتداء ، وإذا لم يَنُب المُخالف فى الإعراب هنا فكذلك فى مَسـألتنا ، والمَوجود فى كلامِ العربِ فى هذا النَّحو نيابةُ المَرفوعِ عن مثله ، أمَّا نيابةُ المَرفوع عن المَنصوبِ فلابدَّ لابن مالكٍ من إثباتها مقدمة لمسألته ، وإثباتها متعَـذِّرٌ .

والثَّانى : أنَّ عَمَلَ الصِّفةِ فى بابِ اسمِ الفاعلِ إنَّما حَصَلَ فى موضع قَوِيَ فيه جانبُ الفعليَّةِ باشتراطِ الاعتِمادِ حسب ما مَرَّ ، ألاَ تَرَى أنَّ أقائِمٌ الزَّيدان ؟ صارَ فى معنى أيقومُ الزَّيدان ؟ وكَذلك مع النَّفْى ، وإذَا كان الأمرُ كذلك فدُخـولُ النَّواسخِ مُنَافٍ لِتَقويةِ جانبِ الفِعلِ ، بل هى مُقَوِّيَـةٌ لجانِبِ الاسميَّةِ ؛ لاختِصاصها بالدُّخولِ على المُبتدأ والخَبرِ ، وعَدمِ قبولها للدُّخولِ على الفعلِ ، فلا يَسوغُ إذاً رفعُ الصِّفَـةِ عند دخولِ النَّاسـخ ، كما لا يَسوغُ عند التَّعَرِّى من الاعتمادِ ، بل هُنا أولى أن لا تُرفعَ لِتَقـويةِ جانبِ الاسميَّةِ فيـها ، فَقَرُبَتْ (١) بذلك من الجَوَامِدِ .

وَوَجهٌ ثالثٌ - أشارَ إلى معناه الفارسِىُّ - : وهو ما يلزمُ على ذلك من دُخُول النَّواسخِ على غَيرِ مُبتدأٍ وخَبرٍ وذلك معدومُ النَّظيرِ ، وهذا كلُّه قد نَبَّهَ عليه ابنُ خَروفٍ فقالَ : ولا يَنبغى أن يَجوزَ كان قائمٌ زَيدٌ ، على أن تجعلَ قائمٌ اسم " كان " وزيدٌ فاعِلاً يسدُّ مسدَّ الخَبَرِ ؛ لأنَّه أنابَ مرفوعًا عن النَّصب ، وأدخل كان على ما ليس بمبتَدأٍ وخَبَرٍ ، وعلى صفةٍ ، وقوى فيها مَعنى الاسميَّة وقد رفعَ بها ، هذا ما قال وفيه ما نكرتُ وغَيره (٢) . فإن أُجيبَ عن الأوَّلِ : بأنَّ المَنصوبَ قد يَنُوبُ عن المَرفوعِ كَمَا فى قَولهم : ضَرْبِى زَيدًا

(١) فى (أ) فقويت .
(٢) ساقط من (أ) .

قائمًا ، وإذَا جَازَ " مثل هذا فليَجز عَكسُهُ . وعن الثّانى : بأنَّ النَّواسخَ قد تَدخُلُ على مالا خَبَرَ فيه بل نابَ عنه غيره ، وحكى ابن كَيْسَان عن الكِسَائى : دُخولَ " إنَّ " على نحو : كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتَه ، فقالُوا : إنَّ كلَّ ثوبٍ وثَمَنَه ، وإذَا جَازَ فى " إنَّ " مثل هذا فليجز فى مسألَتِنَا فيقال : لم يبلغ مثل هذا أن يقاس عليه لقلَّته وخُروجه عن قِياسِ كلامِ العربِ فلا يُعتبر به .

والذى يَنبغى أَنْ يُقال / فى الجَوَابِ عن النَّاظِمِ أنَّ دخول النَّاسخ ٢٥٤/ على الصِّفة مذهب له حسب ما صَرّح به فى الشّرح فإيَّاهُ اتبعَ فى هذا النَّظمِ ، ويمكن أن يُقال : - وهو الأولى - إنَّ إطلاقَه النَّفى لا يَتَعَيَّن منه دُخُول ناسخٍ يَنْفِى به [١] لأنَّ مثلَ ذلك يَتَوقَّفُ على جوازِه ابتداءً ، وهو لم يَتَعَرَّض لذلك هنا ، فلا يُؤخَذُ له منه مذهبٌ ؛ لاحتمالِ أن يريدَ نفيًا لا يكون ناسخًا للابتِداءِ والله أعلمُ .

وعلى النَّاظم هُنا سُؤَالٌ وهو أن يقالَ : لِمَ لَم يفرض النَّاظم المسألة مع غير الاستفهامِ والنَّفى ، وقد عُلم أن ذلك لأجل الاعتمادِ ، والاعتمادُ يحصل بغيرهما كالاعتمادِ على المُبتدأ ، فهَلا بَّين أنَّ " قائمٌ " من قولك : زَيدٌ قائمٌ أَبَوَاهُ مبتدأ وأبواه فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ ، كما بينّ ذلك مع الاستفهام والنَّفى ؟

والجَوَابُ : أن ذلك لا يجوزُ فيما جَرى على المُبتدأ (٢ فإنَّ قائمًا ٢) وَقَعَ نَكِرةً وحقُّ الخَبَر أن يكون نَكرة فقد وقع فى موضعه ، وعادَ مما تَعلَّق به الضَّمير على المبتدإِ ، فلم يَجُز أن يُنوى به غيرُ موضعه لأنَّه شبه

---

(١) فى (أ) يلغى .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

التَّهيئةَ والقَطعَ إلى هذا النحو نحا الفارسى فى الجَوَابِ .

وقد يُجاب بجوابٍ آخر : وهو أن الخَبَرَ الذى هو قائمٌ إن اعتَقَدَ أنَّه مبتدأ صار من قبيلِ قائم الزَّيدان ؛ لأنَّه إذ ذاك مقطوعٌ من زيدٍ ، والجُملة (١) هى الخَبَرُ ، فصار قائمٌ أبواه جملةً مستقلةً ، فلم يَبْقَ للمُبتَدإ الذى هو قائمٌ ما يَعتمد عليه واسم الفاعل هنا إنَّما يَرفَعُ إذا اعتَمَدَ إلا قليلاً .

فإن قيلَ : لم لا يَجوزُ على ذلك القَليــلِ ؟

قيلَ : لا يجوزُ لما تَقَدَّمَ أولاً للفارسى ، فالواجب ما فَعَلَهُ النَّاظمُ من تَخصيصِ ذلك بالنَّفى والاستفهام ، والكلامُ على سائرِ مواضعِ الاعتمادِ كالكلامِ هُنا ، كما لو قلتَ : أعجبنى زيدٌ قائمٌ أبواه ، فتَرفعُ قائمًا ، أو مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه وتكون الجملة فى موضع الحالِ أو فى موضع الصِّفة .

ثمَّ قال : (وَقَدْ يَجُوْزُ نَحْوَ فَائزٌ أُولُو الرَّشَدْ) . " قد " هنا بمعنى رُبَّما وكذلك عادته أن يأتى بها للتَّقليل ، ويعنى أنَّه قد يجوز قَليلاً أن يأتى هذا الوصف مبتدأ يَرفع فاعِلاً يغنى عن الخَبَرِ وإن لم يَتَقَدَّم نفىٌ ولااستفهامٌ وذلك نحو (فَائزٌ أُولُو الرَّشَد) فهذا المثال لم يتقدمه نفىٌ ولا استفهامٌ ، وقد رَفَعَ الفاعلَ وأغنى عن الخَبرِ ، إذْ لا يمكن فيه غيرُ ذلك لإفرادِ فائزٌ وجمع أُولى ، فلا يصحُّ أن يكون " فائزٌ " خبرًا مقدمًا و" أولو " مُبتدأ ، إذ لا يُخبر بالمُفرد عن الجمعِ ومثال ذلك ما أَنْشَدَهُ فى الشَّرْح من قوله (٢) :

خَبِيْرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاتَــكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِىٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

---

(١) فى الأصل هو .

(٢) شرح التسهيل : ٤٥ (مخطوط) .

والبيت مجهول القائل ، ذكر فى العينى : ٥١٨/١ ، وشرح الأشمونى : ١٩٢/١ ، والتصريح : ١٥٧/١ ، والهمع : ٩٤/١ .

ويُلحقُ به – وإن لم يكن كمثاله – قولُ الفَرَزْدَقِ (١) :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عندَ النَّاسِ مِنْكُمْ　　　إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ

لأنّه يتعين فيه عند ابنِ مالكٍ أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ ونحن فاعلاً ، ولا يكون خبراً مقدماً ونحن مبتدأ ، قال : لأنّه يلزم في ذلك الفَصل بمبتدأ بين أفعل التَّفضيل و " من " وهما كالمُضافِ والمُضافِ إليه ، فلا يَقَعُ بينهما مبتدأ ، وإذا كان خبرَ مبتدأٍ لم يلزَم ذلك ، لأنّ فاعل الشَّيْءِ كجُزءٍ منه ، على أنَّ ابنَ خَروفٍ تَأَوَّلَ البيت على أنّ " نَحنُ " توكيدٌ للضَّميرِ في " خَيْرٌ " وعلى الجملة فهذا عندَ النَّاظم جائزٌ على قلّةٍ لقوله : (وَقَدْ يَجُوْزُ نَحو) كَذَا .

فإن قيل : إجازته للقيـــاسِ في هذه المسألةِ إما أن تكونَ مُوَافِقَةً الأخفش أولا ، فإن كانت / مُوافِقَةً له فلم جَعَلْتَهُ أولاً مخالفاً له عندَ الكلامِ على قوله : (فاعلٌ أغنى في أسارٍ ذَانِ) وإن لم تَكُن موافقةً له فَما هذا المذهب الثَّالث ؟ والنَّاسُ في المَسألة على فِرقتين : ٢٥٥

فِرقةٌ تَمنع وهم الجُمهـــور ، وفِرقةٌ تجَوِّزُ مطلقاً وهم الأخفش ومن وافقـــه ، وقد نَقَلَ المُؤَلِّفُ الجَوازَ عن الكوفيين أيضاً .

وأمّا مذهَبٌ ثالثٌ يُجوِّزُ عدمَ الاعتمَادِ على قلّةٍ فمذهب مبتدعٌ ورأيٌ مُخْتَرَعٌ .

---

(١) كذا نسبه المؤلف إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، ونسبه أبو زيد الأنصاري في النوادر : ١٨٥ إلى زهير بن مسعود الضبي ، وهذا نصه : قال أبو زيد : قال زهير بن مسعود الضبي ، أو سويد شك أبو زيد :

فخير نحن عند الناس منهم　　　إذا الداعي المثوب قال يالاً

ولم تثق العواتق من غيُـور　　　فغيرته وخلين الحجـــالا

والشاهد في الخصائص : ٢٧٦/١ ، ٣٧٥/٢ ، ٢٢٨/٣ ، والعيني : ٥٢٠/١ ، والهمع : ١٨١/١ ، والخزانة : ٢٢٨/١ .

فالجوابُ : إنَّ ما ذَهَبَ إليه لم يوافق فيه الأخفشَ ولا غَيرَه (١ وذلك لأنَّ الأخفَش لا يُجيز المَسألة على قلَّةٍ ، بل هى عنده جائزةٌ جوازًا حَسنًا فخالفه النأظِمُ كما خَالفه غيره ١) ، وأما إجازته إياها على قلَّةٍ فهو عنده مذهبُ سيبويه والنَّاس فى إيراد مذهب سيبويه على رَأيين ؛ لأنَّه قال (٢) : وَزَعَم الخَليلُ - رحمه الله - أنَّه يستقبحُ أن تَقُولَ : قائمٌ زيدٌ ، وذاك إذا لم تَجعل قائمًا خبرًا (٣) مقدَّماً مَبنِيّاً على المُبتدأ ، كما تُقدِّم (٤) وتُؤَخِّر فتقول : ضَرَبَ زَيْداً عمْروٌ ، وعمروٌ على ضَرَبَ مرتفعٌ ، ثم قال : فإذا لم يُريدوا هذا المعَنى ، يريد أن يكونَ " قائماً " خبراً مقدَّماً ، وأرادوا أن يَجعلوه فعلاً كقولك : يقومُ زَيدٌ وقامَ زيدٌ ، قبحَ ، لأنَّه اسمٌ . قال (٥) : وإنما حَسُنَ عندهم أن يَجرى مَجرى الفِعلِ إذا كان صفةً جَرى على موصوفٍ ، أو جَرى على شىْءٍ قد عَمِلَ فيه ، كما أنَّه لا يكونُ مفعولاً فى ضاربٍ حتى يكون محمولاً على غيره فتقول : هذا ضاربٌ زيدًا ، وأنا ضاربٌ زيداً .

قال (٦) : فكَما لم يَجُز هذا (٧ يعنى أن ينصبَ غير محمول على شىْءٍ ٧) كذلك استقبحوا أن يُجرى ، (٧ يعنى ضاربًا ٧) مُجرى الفِعل المبتَدأ .

فذكَر أن عدمَ الاعتمادِ قَبيحٌ على الجُملة ، واستقباحُهُ له يحتملُ أن يريدَ بِهِ عَدَمَ الجَوَازِ جُملةً ، ويُحتمل أن يريدَ أنَّه مع قُبحه جائزٌ بخلافِ ما إذا

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٢٧٨/١ ، وشرح السيرافى : ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى (ف) تؤخر وتقدم .

(٥) الكتاب : ٢٧٨/١ .

(٦) الكتاب : ٢٧٨/١ .

(٧-٧) هذا من كلام الشاطبى .

اعتَمَدت الصفة فإن ذلك جائزٌ حَسَنٌ وعلى الأول حَمَلَه طائفةٌ ، ويَظهر ذلك من السِّيرافى حيث قال : إذا نقلت الفعل إلى اسمِ الفاعلِ ورفعت الفاعل به ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قَبُحَ وإنما قُبْحُهُ فَسَادُ اللَّفْظِ لا المَعنى .

لو قُلتَ : قائمٌ الزَّيـــدون ، لَكَانَ مُبتدأ بغيرِ خَبَرٍ .

قال : ومُجيزُهُ يزعُم أنَّ الفاعلَ يسدُّ مسدَّه ويحتاجُ إلى بُرهان على ذلك ، هذا اختِصار كَلَامِهِ ، ونحوه أيضًا يظهر من ابنِ خَروف ، لأنَّ سيبويه يُطلق لفظَ القُبح ويريد به المَنْع ، وقد استَدَلَّ على ذلك الفَارِسِىُّ فى " التَّذكرة " بمواضِعَ من كلامِ سـيبويه يقع فيها لَفْظُ القُبْحِ ومرادُهُ المَنْعُ ، ولم يرَ ابن مالكٍ هذا التَّفسير ، بل زَعَمَ أنَّ المفهومَ من كلامِ سيبويه القُبح دون المَنْعِ . قال : وَمَنْ زَعَمَ أنَّ سيبويهِ لم يُجز جَعله مبتدأ إذًا لم يَلِ استِفهامًا أو نفيًا فقد قوَّلَهُ مَا لَمْ يَقُلْ ، ثم استدلَّ على صحةِ استعماله بالبَيْتَين المُتَقَدِّمَين ، فلهذا - والله أعلم - أتى بالمسألة لينبِّه على أنَّها مع عدمِ الاعتمادِ غيرُ ممتنعةٍ خلافًا لمن ظَنَّ أن ذلك كذلك .

واعلمَ أنَّ النَّاظمَ لما أطلقَ القَولَ فى جوازِ القياسِ على " أسَارٍ ذانِ " ، اقتَضَى جَوَازَ ذلك ، وأن يُقال به فيما إذا كان بعد الصِّفة ضميرٌ منفصلٌ نحو قوله تعالى (١) : ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي ﴾ فأنتَ يجوزُ أن يكونَ فاعلاً بـ " راغبٌ " ، كما يجوزُ أن يكونَ زيدٌ من قولك أقَائمٌ زيدٌ ؟ فاعلاً بـ " قائمٌ " ، وقد نصَّ على جوازِ ذلك فى " شَرْحِ التَّسهيلِ " (٢) وانْبَنَى على ذلك جَوازُ عدمِ المُطَابَقَةِ ، فيكون الضَّميرُ المُنفصلُ فاعلاً البَتَّة فتقول : أقَائمٌ

---

(١) سورة مريم : آية : ٤٦ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٦٩/١ .

أنتما ؟ وأضَارِبٌ أنتم ؟ وهذا أيضًا قد نصَّ عليه / فى " الشَّرْحِ " وأن لا ٢٥٦/أ فرقَ بين قولك : أضاربٌ الزَّيدان ؟ وما ضاربٌ هما ؟ وهذا فيه نظرٌ فإنَّ الضَّميرَ المُنفصلَ لا يكونُ فاعلاً مع إمكان اتِّصاله وإنما يكون فاعلاً إذا لم يمكن اتصاله بالعاملِ نَحو : ما قائمٌ إلا أنتَ، وأعجبنى الضَّاربهُ أنا، وما أشبه ذلك. أمَّا إذا تَأتى الاتِّصال فانفِصَالُهُ يدلُّ على أنَّه مبتدأٌ قُدِّمَ عليه خَبَرُهُ لا فاعلٌ . ألاَ تَرَى إلى قَوله عَليه السَّلام[1] : " أوَ مُخْرِجِىَّ هُم " ولَم يُروَ إلا بتَشديدِ اليَاءِ لأنه خَبَر وهم مبتدأ ، فجُمع من أجلِ الضَّمير الذى فى الخَبَرِ والتَّقدير : أوَ هم[2] مُخْرِجِىَّ ولو كان " هُم " فاعلاً لقال : أوَ مُخْرِجِىْ هُم ، بتخفيفِ الياءِ كما تَقولُ : أو مخرجى أخَواك ، لكنَّه لم يَفعل ، فدلَّ على أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ المُنفصل فاعلاً ولا أن يكونَ غيرَ مطابقٍ للصِّفة ، هذا ما قال بعضِ المُتأخرين فاستَثنى كما ترى الضَّمير المُنفصل ولم يَستثنه النَّاظم فكان مُعْتَرَضًا عليه .

والجَوَابُ : أن ما قَالَه هذا المُتَأخِّرُ غيرُ مُسَلَّمٍ له ، بل انفِصَالُ الضَّمير هنا هو الصَّوَابُ وإن لم يَكُن فى الصِّفة من المُوجب ما قال ، لأنَّ الصفةَ هنا خاصَّةٌ تُوجب انفصالَ الضَّمير ليست فى الفِعل وسَيأتى بَيَانُها فى هذا البَابِ إن شاءَ اللّه .

فالضَّمِيْرُ إذا وَقَعَ بعدها مطابقًا لها احتملَ ما يحتمله الظَّاهر ، وإذ ذاك تجوزُ المُخالفةُ فتقول : أضاربٌ الزَّيدان ؟ وأقائمٌ هما[3] ؟

(١) الحديث فى صحيح البخارى (كتاب بدء الوَحى) فتح البارى : ٢٢/١ .
(٢) فى (أ) وهم .
(٣) فى (أ) هنا .

وأقاعدٌ أنتم ؟ وما أشبه ذلك ، وقد جاءَ السَّمَاعُ بذلك . أنشدَ (١) المُؤَلِّف فى الشَّرح قَولَ الشَّاعِرِ (٢) :

* خَلِيلِيَّ ماوافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا *

وأمَّا ما فى الحديثِ من قوله (٣) : " أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ " ، فلا دليلَ له فيه البَتَّةَ ؛ لمجيئه على أحدِ الوَجهين ، فلا يلزَمُ من كونه آتيًا فى الرِّواية على الابتداء والخَبر ألا يجوزَ خلافُ ذلك ، وغايَتُهُ أنه لم يُسمعْ فيه ، فقد سُمِعَ فى غيره وإطلاقُ النَّاظمِ غيرُ صَحيح فى انتظام الضَّمير وغيره لا سيَّما مع التَّمثيل بما لا ضميرَ فيه ، بل فى كلامه ما يدلُّ على (٤) أنَّ رأيه رأىَ هذا المُتَأخِّر حسب ما يأتى . والرَّشَدُ والرُّشْدُ : ضدُّ الغَىِّ ، فهو إذا فتحت الرَّاء والشِّين مصدر رَشِدَ بالكسر ، يَرْشَدُ بالفَتح رَشَدًا ، وإذا ضَمَمْتَ الرَّاء (٥) وسكَّنتَ الشِّين فهو مصدرُ رَشَدَ بالفَتْحِ يرشُد بالضم رُشْدًا .

وقالَ ابنُ القُوطِية (٦) : رَشَدَهُ اللهُ رَشَدًا وأَرْشَدَهُ هَدَاهُ ، فَرَشَدَ رَشَداً ورشاداً اهتدى ، ورَشَدَ رُشْدًا (٧) ضد غوى ، ومَعنى : (فائزٌ أُولُو الرُّشَد) ، أى أن أهل الرشد فائزون فى الآخرة بمطلوبهم جعلنا الله منهم .

* * *

(١) فى (أ) أنشد .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) تقدم ذكره أيضا .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) فى (أ) ضمت .

(٦) تقدم ذكره فى أول هذا الجزء ، والنَّصُّ من كتاب الأفعال له : ١٠٢ .

(٧) ساقط من (أ) .

ثم أتمّ (١) ما بَقِى من مسألتِهِ فقالَ :

والثَّانِ مُبْتَدًا وذَا الوَصفُ خَبَرْ إِنْ فِى سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا استَقَرّْ

قوله : " والثَّـانِ " أراد : والثَّـانى فحذف الياءَ للحاجةِ إلى ذلك ، وهو أيضًا جائزٌ فى الـكلامِ ، فقد قـرأ ابنُ عامرٍ والكُوفيُّـون(٢) : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ (٣) من غيرِ يـاءٍ مُطلقًا ، وأَنْشَـدَ سِيْبَوَيـه فى نحوه (٤) :

وَأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَا يَصْرِمْنَهُ وَيَعُـــدْنَ أَعْـدَاءً بُعَيْـدَ وِدَادِ

أراد : الغَـوَانِى باليـاءِ ، و(مُبْتَدًا) ، أراد مـبتدأً : ولكنَّه سهَّل الهَمْزَةَ بالإبدالِ المَحْضِ على لُغَـةِ مَن قالَ فى : أَخْطَـأْتُ أَخْطَـيْتُ ، ثُمَّ حَذَفَهَـا لالتِقـائِها ساكِنَـةً معَ التَّنْـوين ، وأرادَ بالثَّانِى : الاسمَ الواقعَ بعدَ الوَصفِ وهو زَيدٌ مثلاً فى قَولك : أقائمٌ زيدٌ ؟ فيُريد بهذا الكَلام أنَّ الاسمَ الوَاقعَ بعدَ الوَصفِ المَذكورِ لا يَخلو أن يكونَ غيرَ مفردٍ أو مفردًا ويَعنى بغَيرِ المُفردِ المُثنَّى والمَجموعَ ، فإنْ كانَ غيرَ مُفـــردٍ ، فلا يَخلو أن يطابِقَهُ الوَصفُ المُتقدِّمُ أولا ، فإن لم يُطَـابِقْهُ / جَرَى على/٢٥٧ الحُكمِ المُتقدِّمِ من كونِ الوَصفِ مُبتدأً وما بَعده فاعلٌ بِهِ ، إذ لا يُمكنُ

---

(١) فى (ب) أتى .

(٢) السبعة لابن مجاهد : ٦١٧ ، والكوفيون هُنا القُرّاء لا النُّحاة .

(٣) سورة القمر : آية : ٦ .

(٤) الكتاب : ١٠/١ ونسبه إلى الأعشى وهو فى ديوانه : ٩٨ (الصبح المنير) من قصيدة أولها :

أجبير هل لأسيركم من فادى أم هل لطالب شقة من زاد

ورواية الديوان :

وأخو النسا ...

ولا شاهد فيها على هذه الرواية ، والبيت فى المنصف : ٧٣/٢ ، والانصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع : ١٥٧/٢ .

فى المَسألة غير ذلك ، وإلا فلو جَعلت الزّيدين من قولك : أقائمٌ الزيدان ؟ مبتدأ والوصف خبرًا لَلَزِمَ أن تُخبر بالمُفرد عن المثنى وذلك غيرُ جائزٍ ، وكذلك لو كان مَجموعاً ، إذ لا يجوزُ الزّيدان قائمٌ ولاالزّيدون قائمٌ وهذا الحكم مفهومٌ من قولـه : (إن فى سِوَى الإفرادِ طِبْقاً استَقَرّ) فمفهوم الشّرط أنّه إن لم يُطابق فلاَ يكونُ الثّانى مبتدأ والوَصفُ خبراً بلابدَّ ، والطِّبق المُطابق وهو المُوافق ، والمُطابقةُ : المُوافقةُ ، والتّطَابُقُ : الاتّفاقُ ، ويقالُ : طابقت بينَ الشّيئين : إذا جعلتهما على حدٍّ واحدٍ وألزقتهما ، فجعل المُوافق للشّئِ كأنّه حَذَى حَذْوَهُ ، وجُعِلَ مُلتفاً به ، و " طِبْقاً " : حالٌ من ضَمِيرِ " استَقَرّ " وهو عائدٌ على الوَصْفِ ، أى : إنّ استَقَرّ ذلك الوَصفُ مطابقاً لما بعده فى التّثنية أو الجَمْعِ وإن طابقَ الوَصفُ الاسمَ وَجَبَ حَمْلُ الوَصْفِ على أنّه خبرٌ مقدّمٌ والثّانى : مبتدأ ؛ لأنّ الوَصفَ لو كان مرفوعاً على الابتداء وما بعده فاعلٌ به لم يكن مطابقاً ، لأنّه جارٍ مجرى الفعل فلا يُوصف ولا يُصغّرُ ولايُثَنّى ولا يُجمع ، كما لا يكونُ ذلك فى الفعلِ ، فلابدَّ من أن يكون خبراً مقدماً وهو الذى نَصّ عليه بقوله : (إنْ فِى سِوَى الإفرَادِ طِبْقاً استَقَرّ) أى : أنّ الثانى يُعرب مبتدأ والوَصفُ خبرٌ إذا طابقه فى غيرِ الإفرادِ . وأمّا إن كان الاسمُ الواقعُ بعدَ الوصفِ مفرداً فإنه يَحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون فاعلاً بالوصف على حد ما كان عليه وهو غير مطابق له ، والوصف مبتدأ ناب الفاعل عن خبره .

والثـانى : أن يكونَ مبـتـدأ خبـره الوَصفُ المـتـقـدِّم ، وإنَّما احـتـمل وجهـين لأنَّ إفرادَ الوصفِ يمكن أن يكونَ لجريانه مَجرى الفِعلِ فيرتَفعُ ما بعـده به [1] وهو مـفـردٌ ويمكن أن يكونَ لأجلِ المُطابقـة بينه وبينَ الثـانى لالجريانـهِ مَجرى الفعل فيرتفع ما بعده على الابتداءِ والوَصف خَبَرُهُ ، وهذا الحكمُ مفهومٌ من قيـدِ الإفرادِ فى قولـه : (إنْ فِى سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا استَقَرْ) يريد : أن انحِتَامِ الحُكمِ بكونِ الثَّانى مُبْتَدأ خبره الوصف مشروطٌ بكونه غيرَ مفردٍ ، فإذًا إذا كان مفرداً فلا ينحتـم ذلك الحكم ، وضد الانحتام الجَواز فيكون ذلك الحكم جائزًا مع وجودِ الإِفراد ، لا واجبًا ، فيدخل الوَجهُ الآخر .

فإن قيلَ : إنَّك أخذت بمفهومِ الصِّفة هنا جواز أن لا يكونَ الثَّانى مبتدأ والوصف خبرًا ، وأخذتَ بمفهومِ الشَّرطِ انحتام أن لا يكونَ كذلك ، وذلك أنَّه لما قال : (2 إن الثَّانى مبتدأ والوَصف خبر شَرَطَ فيه أن لا يكونَ 2) مطابقًا فأخذت من مفهومه أنَّه إن لم يكن مطابقًا فلا يكون كذلك ، ومفهومه الجَارى على كلامه أنَّه [3] إن لم يُطابقْ فلا يَنْحَتِمُ ذلك الحُكم ؛ لأنَّ الشَّرطَ إنَّما هو شرطٌ فى الانحتامِ ، وهو الذى قَرَّرتُهُ فى مفهوم التَّقييد بغيرِ الإفراد ، وإذا كان كذلك اقتَضى أنه إن لم يطابق جاز أن يكون الثانى مبتدأ خبره الوصف وذلك غيرُ صَحيحٍ .

فالجَوَابُ : أنَّ المفهومَ هُنا فى الوَجهين عدمُ الانحِتَامِ كمَا تَقَرَّرَ فى السُّؤَالِ لكنَّه قد بَيَّن قبلَ هذا وجوبَ أحدِ الوَجهين حين تكلَّمَ على (أسارٍ

(1) ساقط من (أ) .
(2-2) ساقط من (أ) .
(3) ساقط من (أ) .

ذانٍ) فحَتَمَ بكونِ الوَصفِ مبتدأ وما بَعده فاعلٌ به ، فصَارَ مفهومُ الشَّرطِ هنا معطَّلاً لمعارَضَتِهِ النَصّ له كما حكَمَ العُلَمَاءُ القائلُون بالمَفهومِ بتَعطيله فى نَحو قوله تَعالى [١] : ﴿ لاَتَأكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ . لأنَّ الدليلَ قد قامَ (على) [٢] أنَّ الرِّبـا وإن لم يَتَضَاعف محرَّمُ الأكلِ ، فَكَذَلكَ ما نَحن فيه لمّا كان قَد حَتَمَ بحكمٍ واحدٍ عند عدمِ المُطَابقة صارَ مفهوم الشَّرط هنا المُقتَضِى لعدمِ انحِتَامِهِ غيرَ مُتَعَدٍ أو نَقُولُ / : إنَّه جَعَلَ الثَّانى مبتدأ والوَصف خبراً/٢٥٨ بشرطٍ واحدٍ وهو المُطَابقة فى غيرِ الإفرادِ ، ولانقول : حتم ذلك ، إذ ليس فيه إلا أن هذا الإعراب مشروطٌ بكذا ، فمَفهوم الشَّرطِ أنه إن لم يطابق فى غيرِ الإفراد فلا يكونُ كذلك ، وهذا حكمٌ صحيحٌ فى نحو : أسارٍ ذَانٍ ، ويبقى قيدُ عدمِ الإفرادِ من حيث هو جزءُ الشَّرْطِ لا مَفهوم له مُنْفَرِدًا ، فلا يكون قولك : أقائمٌ زيدٌ ؟ مذكورًا للنَّاظم لا بمَنطوقٍ ولا بمَفهومٍ ، بل تَركه لفهمِ حُكمه مما تقدّم له فى الطَّرفين ، وهما المُطَابقة فى غيرِ الإفراد ، وعدم المُطَابقة ، والأمران مُحتملان حسب ما تقدَّم توجيهه قبيل هذا ، ولا يَبقى عليه إشكالٌ إلا فى شىْءٍ آخر يظهر منه حكم لا يَستقيم ، وذلك أنَّه يقتضى أنَّ المُطَابقة فى غيرِ الإفرادِ يكون فيها الثَّانى مبتدأ والوَصف خبرًا بإطلاق ، وذلك غيرُ صَحيحٍ من جهتين:

إحداهما : أنَّ ذلك لَيس فى كلِّ لُغةٍ ، بل هو مختَصٌّ بلغةِ من لا يُلحق الفعل علامةَ التَّثنيةِ والجَمعِ إذا أُسندَ إلى الظاهرِ فيقول : قامَ

---

(١) سورة آل عمران : آية : ١٣٠ .

(٢) ساقط من الأصل .

الزَّيدان وقـامَ الزَّيدون وأمَّا مَن يُلحقُ العَـلامتين فـيقول : هـنالك قاما الزَّيدان وقامُوا الزَّيدون وهى لغة (١) : " يَتَـعَـاقَـبُونَ فِـيْكُمْ مَـلاَئِكَةٌ باللَّيْـلِ وَمَـلاَئِكَةٌ بِالنَّـهَارِ " فَيَصِحُّ أن يُعرب الثَّانى فاعلاً بالوَصفِ لا مبتدأ إذا قُلت : أقائمان الزَّيدان ؟ وأقـائمـون الزَّيـدون ؟ (٢ بخـلاف من يقـول : قـام الزَّيـدان والزَّيـدون فإنَّه لا يقول هنا : أقائمان الزَّيـدان وأقائمـون الزيدون ٢) إلا على الابتـداء والخَبَرِ ، ولا يُقال : إنَّـه إنَّما تَكَلَّم على اللُّغـةِ الـمَشهورةِ وهى لغـةُ القُرآن ، ومـا قـالَ لازمٌ فِـيها بخـلافِ لُغَـة : " يَتَـعَـاقَـبُونَ فِـيْكُمْ مَلاَئِكَة " فإنَّها قَليلةٌ فلمْ يَعتَدَّ بها فى قانونه لأنَّا نقول : كان يكون هذا عُذرًا لو لم يُنَبِّه هو عليها فى بابِ الفاعلِ بقَـوله : (وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا) إلى آخره ولامريةَ فى أنَّ الصفةَ هنالك جاريةٌ مَجرى الفعلِ ، فقد نبه على ، هذه اللُّغَة واعتَدَّ بها فلزِمه أن يَبنِى عليها فى نَظْمِهِ هذا وإلاَّ أوهَمَ أنَّ ذلك الإعرابَ لازمٌ فى اللَّغتين معًا وهو غيرُ مستَقِيمٍ .

والثَّانية : على تَسليم أنَّـه لم يعتـدَّ إلا باللُّغـة الـمشـهورة ، فذلك على الإطلاق فـيها غيرُ صَحيحٍ أيضًا ، وإنَّما يَـلزَمُ ذلك فى التَّثنيةِ وفى الجَمع السَّالم إذا قلت : أقائِمان الزَّيدان ؟ وأقـائِمون الزَّيدون ؟ وأقـائِمات الهِنْدَات ؟ وأمَّا فى جمعِ التَّكسيرَ فلا ، إذْ لا يجوزُ فى اللُّغة الفَصيحة أن تُجمع الصِّفة جمعَ التَّكسيرِ إذا كان مَرفوعها (مجموعًا) (٣) فتقول : أقِيَامٌ الزَّيدون ؟ وأنت تَعتَـقِدُ أن الزَّيديـن فاعلٌ بقيام على حدٍّ ما لو قلت : أقائِمٌ الزَّيدون ؟ فهو إذْ ذَاكَ

---

(١) الحديث فى صحيح البخارى (مواقيت الصلاة) فتح البارى : ٣٣/٢ .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى الأصل جميعا .

فى عِدادِ أقائمٌ زيـدٌ ؟ كما [1] يجوز هناك الوَجهان ، فكذلك [2] هُنا نَصٌّ على هذا الحُكم فى جمعِ التَّكسير سيبويـه وغَيره وسيأتى التَّنبيه عليه فى بابِ النَّعتِ إِن شاء اللّه ولا أجدُ الآن جـوابًا عن هذين وأَقْرَبُهُمَــا الأَوَّلُ .

* * *

وَرَفَعُــوا مُبْتَــدأً بالابتِـدَا　　　كَذَاكَ رَفْـعُ خَبَـرٍ بالـمُبْتَدَا

أخبر فى هذين المزدوجين بأمرين :

أحدُهما : أن الـمُبتدأ والخبر كـلاهما مرفوعٌ ، وذلك مـفهومٌ من إخباره / بالرافع لهما . ٢٥٩/

والثَّـانى : أنَّ العاملَ للرفعِ فى الـمُبتدأ الابتداءُ ، والعاملُ فى الخبـرِ الـمُبـتـدأ فـأمـا الأول فـقـوله : (وَرَفَـعُــوا مُبْتَـدَأً بالابتِـدَاءِ) يعنى أن الرافع[3] للمبتدأ [4] (هو الابتـداء) وإنما بين هـذا لأن كل عـمل لابد له من عامل ، هكذا تقرَّر الأمر فى كلامِ العربِ وظهر فى العوامل الملفوظ بها الموجـودة عند وجود عملها ، فما لم يظهر فيـه ذلك للعَيَــانِ قدَّروا عامـلاً ليستتب قياسهم ، وما بنوا عليه صناعتهم وأما الثانى فقوله : " كذاك رفع خبر بالمبتدا " أى إِنَّهـم رَفَعُـوا أيضًا الخَبر بالـمبتدأ الذى هو طالبٌ له ، وأصلُ العملِ الطَّـلَبُ ، فأمَّا الخبر فسيفسره بعد ، وقد أشار إليه قبلُ بقوله : " وعاذِرٌ خَبَر " وأما الابتداء فلم يُبَـيِّنـهُ .

---

(١) فى (أ) فكما .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) فى (أ) الرفع .

(٤-٤) ساقط من (أ) .

وقد اختلفت عبارات النَّاس فى تَفسيره ، فالذى رآه ابن مالك أنه : عبارة عن كونِ الاسمِ مجعولاً أولَ الكلامِ معرًى من العواملِ اللَّفظية حقيقةً أو حكمًا مسندًا إليه الخبر ، أو مسندًا هو إلى ما يقوم مقامَ الخَبَرِ ، وحقيقَتُهُ تَرجع إلى تَعَرِّى الاسم من العواملِ اللَّفظية ، وهى عبارة أكثرِ النَّاس كالجَرْمِىِّ والفارسىِّ وابنِ الأنْبَارِىِّ وغيرهم ، ويظهر ذلك من سيبويه فى أوَّلِ الكِتَاب .

وقال الزَّجَّاجِىُّ : إنَّه مضارعةُ المبتدأ للفاعلِ ، وقيل : مُضَارَعَتُهُ للفعلِ وقيل : غير هذا مما لا حاجةَ إلى ذكره ، إذ لا فائدةَ إلاَّ نسبة العملِ لشىءٍ ما جريا على أسلوبِ ضَبط القَوانين ولنجرِ على ما ظَهَرَ من المُؤَلِّفُ .

فإذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ، فزيدٌ ارتَفَعَ بالوَصف الذى اتَّصف به وهو كونه عادِمًا ما يعمل فيه من عاملٍ لفظىٍّ ، والمُنطلقُ (ارتفعَ) [(١)] بزيدٍ وهو المبتدأ ، وهو وإن كان ليس بفعلٍ ولا معناه معنى الفعل فصحيحٌ أن ينسب إليه العمل ، لأنَّ أصلَ العَمل الطَّلبُ ، والمبتدأ طالبٌ للخَبَرِ طلبًا لازمًا اختصاصيًا فيعمل فيه ، كما أن فعلَ الشَّرْط عندَ طائفةٍ والنَّاظِمُ منهم فى غيرِ هذا النَّظْمِ عاملٌ فى فعلِ الجَوَابِ ، وإن كان المُطَّرِدُ ألاَّ يعملَ الفعلُ فى الفعلِ ، ولكن لما كان طالبًا له عند اقترانِ أداة الشَّرطِ به عَمِلَ فيه وهو ظاهرُ قولِ الخَليلِ ، فإنَّما معتَمَدُهُم فى العملِ الطَّلَبُ فإذا طَلَبَ لَفْظٌ ما لفظًا آخرَ وكان طلبُه له اختصاصيًا ، ولم يقع منه موقع الجُزءِ عمل فيه ، وهذا الذى ذَهَبَ إليه النَّاظِمُ فى رفعِ المبتدأ والخَبر وهو مذهبُ سيبويه . قال فى بابِ الابتداءِ : واعلم أن المُبتـدأ لابدَّ له من أن يكونَ المبنىُّ عليه شيئًا هو هو أو يكونَ فى مكانٍ أو زمانٍ ، وهذه الثَّلاثة

(١) تحرفت فى الأصل إلى أن يقع .

يُنكر كلُّ واحدٍ منها بعد ما تبتدئ . قال : فَأمَّا الذى يُبْنَى عليه شىءٌ هو فإنَّ المَبنى عليه يَرتفعُ به كما ارتفعَ هو بالابتداءِ ، وقد نكرَ نحو هذا فى غيرِ هذا الموضع وهذا مذهبُ جُمهور البَصريينَ ولأجلِ أنَّه الصحيح (١) عنده بَنَى عليه واعتَمَدَهُ ، وفى المَسألةِ خلافٌ (٢) شهيرٌ جُملتُهُ خَمْسَةُ مَذَاهِبَ :

أحُدها : ما تقدَّم .

والثَّانى : أنَّ الابتداءَ رافعٌ للمُبْتَدإ والخَبَرِ معًا .

والثَّالث : أنَّ الابتداء رافعٌ للمبتدأ وهو والمبتدأ معًا رافعان للخبرِ .

والرَّابعُ : أنَّ المبتدأ والخَبَرَ رفعَ كلُّ واحدٍ منهما صاحبه وهو مذهب الكُوفيين ومن النَّاسِ من يَحكى عنهم أنَّ المبتدأ يَرتفع بما يعودُ عليه من الخَبَرِ والذى حكى ابن الأنبارِىُّ والمحققُّون عنهم هو الآخر .

والخامسُ : أن / الابتداءَ رافعٌ للمُبتدأ والخَبَرِ معًا لا مطلقًا ، بل/٢٦٠ يرفع المبتدأ بغيرِ واسطةٍ ، ويرفع الخَبر بواسطةِ المُبتدأ ، وهو اختيار ابن الأنبارى(٣) ، والمَسألةُ طويلةٌ والخِلاف فيها يَرجع إلى تحقيق اصطلاحى لا ينبنى عليه فى التَّفريع(٤) فائدةٌ ، فالأولى فيها وفى أمثالها تَرك الاشتِغال بالرَّدِّ والتَّرجيح وقد نصَّ ابنُ مالكٍ على ما ذهبَ إليه هُنا

---

(١) فى (أ) صحيح .

(٢) فى (أ) وهامش الأصل (اختلاف) .

(٣) الانصاف : ٤٤ - ٥١ المسألة رقم : (٥) (القول فى رافع المبتدأ ورافع الخبر) والتبين عن مذاهب النحويين لأبى البقاء العكبرى : المسألتان : (٢٧) و (٢٨) وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة امسألة رقم : ٥ .

(٤) فى هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

واحَتجَّ على صِحَّتِه بإبطال ما عَدَاهُ وقد تقدَّم طرفٌ من التَّوجيه له ، فلنَضْرِبْ عن ذكرِ الحِّجج واستيعابها (١) صفحًا ، لكن نذكر مذاكرة جرت بين كوفي وبصري في مذهبيهما ، فَحكَى ابنُ الأنْبَارِيِّ في " الإنْصَافِ " (٢) أنَّه اجتمعَ أبو عُمَر الجَرْمِيُّ وأبو زَكريا يَحيى بن زيادٍ الفَرَّاءُ فقال الفَرَّاءُ للجَرْمِيِّ : أَخبرني عن قَولهم : زيدٌ منطلقٌ ، بمَ (٣) رفَعَوا زيدًا ؟ فقال له الجَرمي : بالابتداء ، فقال له الفَرَّاء : ما مَعنى الابتداء ؟ قال : تَعَرِّيه(٤) من العَوامِلِ اللَّفظيَّةِ . قال له الفَرَّاء : (فأظهره)(٥) فقال له الجَرْمِيُّ (٦) : هذا معنى لايَظهر . قال له الفَراء : فمَثِّله إذًا . فقال له الجَرْمِيُّ : لا يَتَمَثَّلُ . قال له الفَرَّاءُ : ما رأيتُ كاليومِ عاملاً لا يَظْهَرُ ولا يَتَمَثَّلُ ، فقال له الجَرْمِّيُّ : أخبرني عن قولهم : زيدٌ ضربتُهُ ، بم رَفَعتُم زيدًا فقال : بالهَاءِ العائدَةِ على زيدٍ . فقال له (٧) الجَرمِيُّ : الهاءُ اسمٌ فكيفَ ترَفعُ الاسمَ ؟ فقال الفَرَّاء : نَحْنُ لا نُبَالِي من هذا فإنا نَجْعَلُ كلَّ واحدٍ من الاسمين إذا قلتَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ رفعًا لصَاحبِه . فقال الجَرمي : يجوزُ أن يكونَ كذلك في زيدٍ مُنطلق ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مرفوعٌ في نَفْسِهِ ، فجازَ أن يَرفعَ الآخرَ ، وأما الهاءُ في ضربتُه ففي محلِّ النصبِ ، فكيف تَرفع الاسمَ ؟ فقال الفَرَّاءُ (٨) : لم نَرْفَعْهُ بالهاءِ وإنما رفعناه بالعائدِ على زَيْدٍ . فقال الجرمي : ما

---

(١) في هامش الأصل : (واستيفائها) قراءة نسخة أخرى .

(٢) الانصاف : ٤٩ . وينظر مجالس العلماء للزجاجي : ٣١ .

(٣) في الانصاف (لم) وصححت هكذا في هامش الانصاف .

(٤) في الانصاف تعريته .

(٥) في الأصل أظهره والتصحيح في النسخ الأخرى ويؤيد ما في الانصاف .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) ساقط من الأنصاف .

(٨) في الانصاف : (لا نرفعه ...) .

معنى العائد ؟ فقال [1] الفرَّاء : معنى لا يَظْهَر . فقال الجرمى [1] : أظهــره ، قال الفرَّاء : لايمكن إظــهاره ، قال الجَرمــى : فمثِّله : قـــال : لاَيَتَمَّثل ، قال الجَرمي : لقد وقعت فيما فَرَرْتَ منه .

قال ابنُ الأنبارِيِّ : فحُكِيَ أنه سُئِلَ الفرَّاءُ بعد ذلك فقيل له : كيفَ وجدتَ الجَرْمِّى ؟ فـقـال : وَجدتُه آيةً . وسئل الجَرمى فقيل له : كيفَ وجـدتَ الفرَّاء ؟ فقال : وجدتُه شَيْطَانًا ، وهنا مسـألةُ اصطلاحيَّة فى كلامِ النَّاظم إشـارة إليها وإلى مقصد النَّحويين فيها وذلك حيث قـال : (وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتِدَا) والضَّمير فى رفعوا إما أن يكونَ عائداً على العربِ، وإما على النَّحويين وهم المُصْطَلِحُون وعلى كلا التَّقديرين فمعنى الكَلامِ أنَّهم هم الرَّافعون لهما بسبب وجود الابتداء والمبتـدأ ، فـمن حـيث جَـعَلـوا الرفـع مـوجوداً مـع وجـودهمـا ومَـعــدومـاً مع عَدَمِهما جعلوهما كالسَّبَبِ فى الرفــعِ ، وليس السَّبَبُ فى الحَقْيِقَةِ إلا الـمُتَكَلِّمَ ، ثم إنَّـهم ينسـبـون العـمـل للألفـاظ لتَـحـقـيقِ هـذا الاصطلاح ، إذْ كـانت هى العَلامـاتُ لِرَفْعِ ما يُرفَعُ ونَصب ما يُنْصَبُ وجرِّ ما يجرُّ ويَستعمله النَّاظمُ كثيراً كقوله : (تَرْفَعُ كان المُبْتَدا اسماً والخَبَر تَنْصِبُهُ) وهو اصطلاح عامٌّ فى كلامِ أهلِ هذه الصِّناعة لضَبطِ القَوانين لا أنهم [2] مدّعون لذلك حقيقةً لأنَّ الألفاظَ لا تَرفعُ ولا تَنْصِبُ ولا تَجُرُّ ، وعلى هذا نَبَّه ابنُ جِنِّى فى " الخَصَائِص " [3] حين بيَّن أنَّ مـقـاييس العَربيـة مـعنويةٌ فى الغَالب ، ومـثل ذلك بموانع الصَّرف ، ثم قـــال : ومثله اعتبارك بابَ الفَاعلِ والمَفعولِ به بـأن تقول : رفعت هذا بأنَّه فاعلٌ ، ونصبت هذا بأنَّه مفعولٌ . فهذا اعتِبَارٌ معنوىٌّ لا لفْظِىٌّ . قال : ولأجلِه

---

(١) فى الإنصاف قال .

(٢) فى (أ) لا لأنهم .

(٣) الخصائص : ١٠٩/١ .

ما كانت / العــوامل اللَّفْظِيَّة راجعةٌ فى الحَقيــقةِ إلى أنَّها معنوية [1] ٢٦١/
ألا تَراكَ إذا قلت : ضَرَبَ سعيدٌ جعفراً فإن (ضَرَبَ) لم تَعمل في الحَقيقة شـيئاً ، وهل تحَصل من قولك : ضَرَبَ إلا على اللفـظ بالضَّادِ والرَّاءِ والبَاءِ على صورةِ فعـلٍ ، وهذا هو الصَّوتُ ، والصَّوتُ مما لا يجوزُ أن يكونَ منسوبًا إليه الفعـل .

وإنمَّا قالَ النَّحويون : عاملٌ لفظيٌّ وعاملٌ معنويٌّ ليروك أنَّ بعضَ العملِ يأتى مسـببًا عن لفظٍ يصحبه كمررت بزيدٍ ، وليتَ عَمْراً قائم ، وبعضه يأتى عاريًا من مُصَاحَبَةِ لفظٍ يتعلق به كَرفع المُبتدأ بالابتِداء ورفعِ الفعلِ بوقوعِه موقعَ الاسمِ هذا ظاهرُ الأمرِ وعليه صَفحة [2] القَولِ.

فأمَّا فى الحقيقةِ ومحصول الحَديث ما يعمل [3] فيهما فالعملُ من الرفع والنَّصبِ / والجرِّ والجَزْمِ إنما هو المُتَكَلِّمُ نَفْسُهُ لا لشيءٍ غيره .

قال : وإنَّما قالوا : لَفظى ومَعنوى لَّما ظَهرت [4] آثارُ فعلِ المُتكلم بمضامة اللفظ للفظِ [5] أو باشتمالِ المعنى على اللَّفظِ وهذا واضحٌ . هذا ما قال . وهو ما أشار إليه الناظم فى قوله : (وَرَفَعُوْا مُبْتَدأً بالابْتِدَا) ومما يُؤْنِسُكَ بهذا وأنَّهم جَعَلوُا اللَّفظ والمَعنى كالسَّببِ فى اختلافِ وجوهِ

---

(١) ساقط من (أ) وفى الأصل معلقة على الهامش ، وهذه الزيادة موجودة فى الخصائص .

(٢) فى الأصل : صحة ، وما أثبته يُؤيِّده الخصائص .

(٣) فى (أ) ما فيهما يعمل ، وفى الخصائص : (ما لعمل ...)

(٤) فى الأصل ظهر .

(٥) فى (أ) اللفظ اللفظ .

الرفعِ والنَّصبِ والجَرِّ والجَزْمِ ما حكاه ابن جِنِّى فى " الخصائص " قال (١) : سألتُ الشَّجَرِىَّ يومًا فقلت له : يا أبا عبدِالله : كيفَ تقولُ : ضربتُ أخاك ؟ فقال : كذلك قلتُ : أفتقول ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول أخوك أبدًا . قلت : فكيف تقول : ضربنى أخوك ؟ قال : كذلك . فقلت : ألست زَعمت أنك لاتقول: أخوك أبدًا ؟ فقال : أيْشٍ ذا اختَلَفَت جِهتَا الكَلاَمِ ، فهذا فى قُوَّةِ أن لو قالَ : صار المَفعول فاعلاً أو زالَ اللَّفظُ الذى يقتضى الرَّفع وخلفه لفظ آخر يقتضى النَّصب ، فهذَا الاصطِلاحُ فى النَّحو قد تَبَيَّنَ معناه ، وإنَّما بسطتُ القولَ فيه لأنَّ ابنَ مَضَاءٍ (٢) ممن يُنسب إلى النَّحو قد شَنَّعَ على النَّحويين فى هَذا المعنى أخذًا بظاهرِ اللَّفْظِ من غيرِ تَحقيق مُرادهم فَنَسَبهُم إلى التَّقَوُّلِ على العَرَبِ وإلى الكَذِبِ فى نِسْبَةِ العَمَلِ إلى الألفاظِ ، بل نَسَبَهُم إلى مذهب الاعتِزَالِ والخُرُوجِ عن السُّنَّةِ وَظَلَمَهُم - عَفَا الله عنه - إذْ لم يَعرف ما قَصَدُوهُ .

---

(١) الخصائص : ٢٥٠/١ .

(٢) ابن مضاء : (٥١٣ - ٥٩٢ هـ)

أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن سعيد بن مَضَاء اللَّخمِىُّ القُرطُبِىُّ ، قاضى الجَمَاعة ، أبو العباس وأبو جعفر . قال ابنُ الزُّبير : أحد من ختمت به المائة السَّادسةُ من أفرادِ العُلماء وقال : كان له اعتِنَاء فى علمِ العَرَبِيَّةِ واعتِنَاءٌ وآراءٌ فيها ومذاهبَ مخالفة لأهلها .

أخباره فى : الذيل والتكملة للمراكشى : ٢١٢/١ - ٢٢٣ وهى تَرجمة جيِّدة وبغية الوعاة : ٣٢٣/١ .

وكلامُ ابن مَضَاء الذى يُشير إليه الشَّاطِبِىُّ هنا مذكورٌ فى كِتَابِهِ " الرَّدُّ على النُّحاة " الذى حققه الأستاذ الدكتور شوقى ضيف وطبع سنة : ثم أعاد تحقيقه الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا وطبع سنة : ١٩٧٩م .

ويذهب الأستاذ محمد بن شريفة المغربى الذى حقق الجزء الأول من كتاب التكملة والذيل والصلة لعبد الملك المراكشى أن كتاب " المشرق " الذى ينسب إلى ابن مضاء هو نفسه كتاب الرد على النحاة المذكور ذكر ذلك فى هامش كتاب التكملة فى ترجمة ابن مضاء .

وأنا لا استبعد ما ذهب إليه فإننى وقفت على نُصوص كثيرةٍ جداً من كتاب المشرق فى مخطوطات نحوية أندلسية ومشرقية كلها ترجع إلى ما هو موجود فى الرد على النُّحاة . والله أعلم .

وقد صنَّفَ في الردِّ عليه وفي بَيَانِ مَقَاصِدِ النَّحويين في هذه الأشياء ابنُ خَروفٍ جزءًا سمَّاه : " تَنْزِيهُ أئِمَّةِ النَّحْوِ ممَّا يُنْسبُ إليهِمْ مِنَ الغَلَطِ والسَّهْوِ " (١) فإن أردت كَمَال القَولِ في ذلك فَعَلَيْكَ بِهِ .
وبالله التَّوفيقِ .

* * *

ولما تَبَيَّن من قَولِهِ : أولاً المبتدأ وعرَّفه التَّعريف الذي تَقَدَّمَ ذِكره أخذَ في بَيَانِ الخَبَرِ وتَعْرِيفِهِ فقالَ :

وَالخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَهْ كَاللهُ بَرٌّ والأَيَادِيْ شَاهِدَهْ

وبين أنه الجُزء الذي تَمَّت به فائِدَةُ الكَلاَمِ ، وإنما قال : الجُزْءُ لأنَّه من الجُملة المُفيدة جزؤها .

فإذا قلت : زيدٌ فهذا أحدُ الجزءين ولا تَحصل به فائدةٌ إلا مع الخَبَرِ إذا قُلت : قائمٌ أو عائمٌ أو صائمٌ ، فهنالك يكتَفي السَّامع بالفائِدة الحَاصِلة له .

وقد جرت عادةُ النحويين المُتَأخِّرين أن يُعَرِّفُوه بأنَّه الجُزْء الذي استُفيدَ من الجُمْلَةِ أو أنه (٢) الذي تَقَعُ به الفَائِدَةُ (٣ أو أنَّه ٣) معتَمَدُ الفَائِدةِ كما قَالَ الجُزُولِيُّ : وهذا خَطَأٌ لأنَّ المُفرد وحدَه لا يُفيد شيئًا ، وإنَّما فيه الدِّلالة / على مُسَمَّاهُ ، وذلك ليس بفائدةٍ خبريَّة ، فإذا ٢٦٢/
كان كذلك فكَلاَمُ النَّاظِمِ - رحمه الله - مخالفٌ لهذا المَعنَى حيثُ عرَّفه

(١) بغية الوعاة : ١/٣٢٣ . قال السيوطي فلما بلغه ذلك قال : نحن لا نبالي بالكباش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣-٣) ساقط من (أ) .

بأنَّه الجزء المُتمُّ الفَائِـدَة ، فجعله مُتِمًا لَهاَ ولم يَجْعَـلهُ مُعْطيًا لَهَا من أصلٍ، كما هو ظاهرٌ من كلامِ غَيرِه ، فمعناه أنَّ الفَـائدةَ حَصَلَت بَينهما ، أعنِى بينَ المُبتـدإ والخَبرِ ، فالمُبتدأ يُحَصلُ شيئًا منها لكن على غيرِ تمامٍ ، ثم يأتى الخَبَرُ فيتمُّها ويُكَمِّلُها ، هذا مُقتضى لَفظ " مُتِمٌّ " وحيث اعتَبرَنا نَحن ما قـالَه النَّاظمُ مع ما قالَه غَيره سبق لَنَا ما قالَه غَيره ، واعتبرنا ذلك بأنَّ المُبتدأ إذا ذُكِرَ وحدَه لم يُفِـدنا شيئًا حتى يُذكر الخبرُ ، فما وجه ما قالَ النَّاظم ؟

وَالجَوَابُ : أنَّ ماظَهَرَ من النَّاظِمِ هو الصَّوابُ ، والذى لا يَنبغى أنْ يُقالَ بغيره وذَلك أنَّه لا يمكن أن يُقال : إلا أنَّ الفائدةَ حَصلَت بهما معًا ، وكلٌّ واحدٍ من الجزءين له حظٌ وطريقٌ خاصٌّ فى إعطاءِ الفائدةِ .

ومن الدَّليل على هذا أنَّه لا يُستفاد من الخَبر وحده فائدةٌ البتَّةَ إذا قلت : قائمٌ أو عالمٌ دون أنْ يَأتىَ بالمبتدأ ، كما أنه لا يحصلُ بالمبتدأ وحدَه فائدةٌ دونَ أن يُؤْتَى بالخَبَرِ .

وأمَّا مَن أطلقَ من النَّحويين القَولَ بأنَّ الخبرَ هو محلُّ الفائِدة ، فمن جـهةِ أنَّه الذى جاءَ آخرًا وعندَ الإتيانِ به حَصلَت الفائِدةُ ، ولم يُتَشوَّفْ إلى منتظرٍ ، كما يُتَشَوَّفْ بعدَ ذكرِ المُبتدأ إلى الخَبرِ ، فَإذا ثَبتَ هذا فَلِلْمُبْتَدَإِ حَظٌّ فى الإِفـادة منْ حيثُ هو المُحدَّث عَنه ، ولِلخَبَرِ حظٌّ أيضاً من حيثُ هو الحَديثُ ، فصحَّ إذاً أنَّ الخبرَ هو الجزء المُتمِّم الفائدة كَمَا قَال النَّاظم .

فإن قيلَ : كيفَ هذا وأنتم تَشترطون فى المُبتدأ أن يكونَ مَعروفاً عند السَّامع والخَبر مجهولاً ، فإذا ذكرت المبتدأ فكأنَّك لم تَزد شيئاً على ما كان عند السَّامع فإذا ذكرتَ الخَبَرَ فقد ذكرت ما كان مجهولاً عنده وذلك هو موضع الفَائدة ضرورة ، وإلاَّ فلو كان معلوماً لم يَستَفِدْ شيئًا .

فـالجَـوَابُ : أنَّ هَذا وإن كـانَ ظاهراً لا يوجبُ أن الخـبـرَ هو المُستفاد وحدَه أو المُستفاد به وحَده ، بل نظيرُ علمك بالمُبتدأ وحدَه علمك بمدلولِ الخَبرِ ، ولاشكَّ أنَّه معلومٌ للسَّامعِ قبلَ الإخبارِ وإلاَّ لم[1] يصحِّ الإفهامُ ، فإذاً كلُّ واحدٍ من المبتدأ والخَبَرِ معلومٌ من جهةٍ ، وإنمَّا المَجهولُ النِّسبةُ والحُكمُ بأنَّ صاحبَ هذا الاسم[2] هو صاحبُ هذا الآخر ، وهذه النِّسبةُ المَجهولةُ لايستَقِلُّ بإعطائها الخَبَرُ وحدهَ دونَ المُبتدأ ولا المُبتدأ دُونَ الخَبَرِ ، بل هُما جَميعاً ، وهو مُقتضى ما قالَه النَّاظِمُ ، فَوَضَحَ أنَّ كلامَه غايةٌ في تَحقيقِ المَسألة ، والكلامُ فيها هنا مُستعارٌ من علمٍ آخر للحَاجَةِ إليه [3] ، وأتَى بمثَالين وهما : اللَّهُ بَرٌّ ، والأيادِي شاهِدَةٌ ، ومعنى : بَرٌّ أي : يَبَرُّ عِبادهُ ، وهو من قَولهم : بَرّه يَبَرُّه بَرّاً فهو بَرٌّ من قومٍ أبرارٍ ، وبارٌّ من قَومٍ بَرَرَةٍ ، وهو راجعٌ إلى معنى الإكرامِ ، والأيَادِي : العَطَايَا ، واليَدُ الجَارِحَةُ لا تُجمع في الغالب على أيَادٍ ، وإنما تُجمع على أيْدٍ ، وأمَّا اليَدُ بمعنى العَطِيَّة فإنَّها تُجمع على أيادٍ ولا تُجمع على أيْدٍ ، نَصَّ على ذلك أهلُ اللُّغَة [4] ، وقد تجمع اليدُ بمعنى العَطية على يُدِيٍّ كثُدْيٍ وثُدّيٍّ ، وقد تُجمع اليَدُ الجارحةُ على أيادٍ . أَنْشَدَ ابنُ جِنى [5] : / ٢٦٣/

وَمُسْتَامَةٍ تُسْتَامُ وَهْيَ رَخِيصَةٌ تُبَاعُ بِسَاحَاتِ الأيَادِي وَتُمْسَحُ

(١) ساقط من (أ) .
(٢) في (أ) الاو .
(٣) ساقط من (أ) .
(٤) تهذيب اللغة : ١٤/٢٣٨ ، والصحاح : ٦/٢٥٣٩ (يدى) واللسان (يدى) والتاج : (يدى) .
(٥) الخصائص : ١/٢٦٨ ، والبيت لذي الرمة في ديوانه : ١٨٥٦ .

ومـعنـى " و " الأيَادِى شَـاهِدَه " ، أى : أنَّ نِـعَمَ اللَّـهِ تَعـالى وعَطَاياهُ التى خَوّلها عِبَادَه من غَيرِ استِحقاقٍ شاهدةٌ بأنَّه بَرٌّ بهم ورَحيمٌ بهم سُبحانه .

* * *

ثم قال :

وَمُفْرَداً يَـأتِى وَيَـأتِى جُمْلَهْ   حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِـيقَتْ لَهْ

وإنْ تَكُن إيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفـى   بِهَا كَنُطْقِى اللَّهُ حَسْبِى وَكَفَى

قسَّم النَّاظِمُ - رحمه الله - خبرَ المُبتدأ إلى أقسامِه العُظمى وهى ثلاثةُ أقسامٍ :

أحدها : الجُملة الصَّريحة .

والثانى : المُفرد الصَّريح (١) أيضاً .

والثَّالث : الظَّرفُ وشِبْهه وهو المَجرورُ ، وإنَّما جعله قسماً برأسه مع أنه واحدٌ من القِسمين إمَّا من الجُمل ، وإمَّا من المُفردات ؛ لأنَّ له حكماً يُخالف فيه المُفرد والجُملة كما سَيَذْكُرُ .

وهذه الأقسام الثلاثة لا يَخرج عنها نوعٌ من أنواعِ الخبرِ على كَثرتها وانتِشَارها إذ الخبرُ يَنْقَسِمُ إلى نيِّفٍ وسبعين قسماً ، كلُّ قسمٍ منها يخالف صاحبه فى حكمٍ ما ، لكن أتى الناظم بالأحكام التى لابدَّ للخَبَرِ منها من حيثُ هو خَبَرٌ وتَرك ما سوى ذلك لعَدَمِ الاحتياج إليه ولعدمِ ارتضائه الأحكامَ المُخالفة لما ذكرَ ، وقد ذكرها ابنُ خَروفٍ فى " شَرْحِ الكِتَابِ " وابتدأ بذكر الجُملة وذلك أنه جَعَلَ الخبرَ أولاً منقسمًا إلى قسمين : مفردٌ وجُملة ، ثمَّ

---

(١) ساقط من (أ) .

استدرك القِسم الثالث بعد ، ثم جعل الجُملة على قِسمين :

أحدهما : ما كانت هى المُبتدأ من جهةِ المعنى .

والثانى : ما لم يكن كذلك ، وهذا الثَّانى هو المُراد بقوله : (وَيَأْتِى جُمْلَهْ حاوِيَةً مَعنىَ الَّذِى سِيْقَتْ لَهْ) فكأنَّه قال : ويَأتى جُملة ليست هى المبتدأ معنى ، ودلَّ على أنَّ هذا مرادُه قولُه فى القِسم الثانى : " وإنْ َتكُن إيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفى " فأمَّا ما لم َتكن هى نَفس المُبتدأ فى المَعنى فَشَرَط فيها شَرْطاً أتَى به على مَسَاقِ اللفظِ [1] فقال : (وَيَأْتِى جُمْلَهْ حَاوَيَةً مَعْنَى الذى سِيْقَتْ) فيريد أنَّ هذه الجملةَ التى لَيست للمُبتدأ يشترط فيها أن تحَتوىَ على مَعنى المُبتدأ وهو الذى سيقت الجملة لأجلِه ، فالضَّميرُ فى " سِيْقَت " عائدٌ على الجُملة ، وفى " لَه " عائدٌ على " الذى " ومدلولُ الذى هو المُبتدأ ، فإنَّها إن لم تكن تَحتوى على مَعناه لم يصحّ وقوعها خبراً له ؛ لعدمِ الرَّبط بين المُبتدأ والخَبَرِ .

فإذَا قلتَ : زيدٌ عمرٌو أخوك ، أو زيدٌ عمرٌو قائِمٌ ، لم يجز لعدم الرابط بخلاف ما إذا احتوت الجملة على المبتدأ من جهةِ المَعنى ، فإنَّ الفائدَة حاصلة لأجلِ الرَّبطِ ، والكلامُ صحيحٌ نحو : زيدٌ أبوه قائِمٌ أو زيدٌ قامَ أبوه ، وإذا ثبت هذا َبقىَ الَّنظَرُ فى مسائل أربع :

إحداها : أنَّه أطلقَ الجُملةَ ولم يقيِّدها باسميَّة دونَ فِعليةٍ ، فدل ذلك على أنَّهما كلتيهما تقعَان خبراً للمبتدأ وذلك صحيحٌ ، فمثال الاسمية قولك : زَيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ عمرٌو قاعدٌ فى دارِه ، وبكرٌ خالدٌ قائمٌ فى حانوتِه وما أشبه ذلك .

ومثالُ الفعلية قولك : زيدٌ قامَ أبوه وعَمرٌو لا يقومُ ، وبكرٌ أكرمت عمراً

(١) فى (أ) الوصف .

من أجله ، وما أشبه ذلك، وقد يدخلُ الناسخ على الجُملةِ الاسميةِ كقولك : زيدٌ إنه قائمٌ ، وعمروٌ ما هو قائماً ، وزيدٌ لا أحدَ في دارِه ، وقد تكونُ / الجُملةُ منفيةً كما تكونُ موجَبَةً نحو : زيدٌ لا هو قائمٌ ولا عمروٌ، /٢٦٤ وزيدٌ ما هو قائمٌ ، إذ لم يعمل " ما " على لغة بنى تَميم أو على لُغة أهلِ الحِجَازِ إذا فقد شرطُ الإعمالِ نحو : زيدٌ ما هو إلا قائمٌ ، وزيد ما إنْ (١) هو قائمٌ ، وزيدٌ ما قائمٌ هو وما أشبه ذلك، كما أن الفعلية أيضاً تكون موجَبَةً ومنفيةً نحو : زيدٌ خَرَجَ ولا يخرجُ وزيدٌ ما خَرَجَ ، وكلٌّ واحدةٍ من الجُملتين على قسمين :

قسمٌ يكون فيه للمُبتدأ لفظًا ومعنى نحو : زيدٌ هو قائمٌ وزيدٌ قامَ

وقسمٌ يكون فيه للمُبتدأ لفظاً ولما هو من سَبَبِه معنىً نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ وعَمروٌ خَرَجَ أبَوهُ ، ويدخُل النَّاسخ النَّفى كما تَقدم ، وكلٌّ هذا ينتظمه كلامُ النَّاظم .

والثانية : أنَّ اطلاقَه ينتَظِمُ أيضاً جوازَ وقوع الجُملة خبراً ، كانت خبرية أو طلبية ولا يشترط فيها أن تكونَ محتملةً للصدقِ والكَذِبِ ، فأمَّا الخبريةُ فما تقدَّم ، والطَّلَبِيَّة والإنْشَائيَّة وإن لم تكن طَلَبِيَّةً فتكون اسميةً وفعليةً ، فالاسميةُ نحو : زيدٌ ليته أخوك ، وعمروٌ لعله قادمٌ ، والأسدُ لعله يأكلنى ، وبكرٌ كأنه الأسدُ فالتَّشبيه هنا ليس بخَبَرِىٍّ ولكنه إنشائىٌّ ، وزيدٌ سلامٌ عليه ، وبكرٌ ويحٌ لَهُ وتُرْبٌ لفِيِه . والفِعلية نحو : زيدٌ اضربه ، وعَمروٌ لا تَشتمه ، وزيدٌ لاَ يقصدك ، وبكرٌ هلا أكرمته ، وزيدٌ نِعمَ الرَّجُلُ ، وعمروٌ بئسَ الغُلامُ، وما أَحسن زيداً ، وزيدٌ أكْرِمْ به، وزيدٌ غَفَرَ اللّه له، وبكرٌ اللَّهم اغفر له، وزيدٌ عسى أن يَحجَّ، وزيدٌ عساه يموت غداً، ويدخل الاستفهام على الجُملة الخَبرية فتَصير طَلَبِيَّة نحو : زَيدٌ أهو قائمٌ ؟ وزيدٌ أأبوه قائمٌ ، وزَيدٌ كيفَ هو ؟ وزيدٌ أين هو ؟

---

(١) في (أ) ما هو أن .

وزيدٌ متى قيامه ؟ وزيدٌ هل أكرمته ؟ وزيدٌ كيف وجدتَه ؟ وزيدٌ أين استَقرَّ ؟ وما أشبه ذلك ، فهذا كلُّه مما يقعُ خبراً للمبتدأ بمقتضى إطلاقه ، كما أنها تقعُ أخبارًا إذا كانت غير إنشائية وهذا مذهبُ الجمهور .

وذهبَ ابنُ الأنبارى وابنُ السراج [1] ومن وافقهما إلى أن الجملة الطَّلبية لا تقع خبراً للمبتدأ من حيث هى طَلَبية ، وحجتهم فى ذلك أنَّ الجملةَ الواقعَةَ خبرًا للمبتدأِ مُؤَوَّلةٌ بالمُفردِ كما تَقول : زيدٌ أبوه قائمٌ ، فهو فى تأويلِ زيدٌ قائمُ الأبِ وكذلك زيدٌ يقومُ فى تأويلِ زيدٌ قائمٌ ، ولو حاولت تقدير الجُملة الطَّلبية بمفردٍ لم يَصِحَّ ، لذهاب معنى الطَّلبِ إذا قدرت قولك : زيداً اضربه ، بقولك : زيدٌ مضروب ، بخلافِ الجملة الخَبرية ، فإن معناها لا يذهب بتَصييرها بالتَّقدير إلى المفرد وما جاء مما ظاهرُه هذا فعلى إضمار القَول ، فالقائل زيدٌ اضربه ، هو على تقدير مقول فيه اضربه ، كما يُقدر القَول فى الجُملة الواقعة صلةً أو صفةً إذا لم تكن خبرية كقوله [2]

وإنِّى لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتى لَعَلِّى وإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أزُورُهَا

أى : قِبَلَ الَّتى أقول من أجلها لَعلِّى أزورها ، وكذلك قولُ الآخرَ [3] فى الصِّفة :

---

(1) الأصول : ٨١/١ .

(2) تقدم ذكره .

(3) قبله :

بتــنا بحسان ومـعزاه تئط ما زلت اسعى بينهم والتبط
حتى إذا جن الظلام واختلطت جـاءوا مذق ... ...

وروى : (بضيح) والمذق والضيح بمعنى وهو : اللبن المخلوط بالماء ، وقائله مجهول فى أغلب المصادر ، وروى للعجاج مع أبيات أخر فى الخزانة : ١/ وعنها فى ملحقات ديوانه : ٣٠٤/٢ ، وهناك رواية أخرى فيها زيادات على ما ذكر صاحب الخزانة فى اثبات المحصل : ورقة : ٣٣ ، والشاهد فى المعانى الكبير : ٢/٤ ، ٣٩٩ ، والكامل : وأمالى الزجاجى : ٢٣٧ ، والمحتسب : ١٦٥/٢ ، وسر صناعة الأعراب : ٣٨١/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٤٩/٢ ، والخزانة : ١٧٥/١

* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ *

التقدير : جَاءُوا بِمَذْقٍ يَقُولُ مَن رَآهُ : هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ ؟ والخَبَرُ والصِّفَةُ والصِّلَةُ يَجرينَ مَجرىً واحداً ، فلذلك يقَدَّرُ القَولُ مع ما جاءَ من الإخبارِ جُملةً غيرَ خبريَّة ، وردَّه المؤلِّف من وجهين :

أحدهما : أن خبر المُبتدأ لا خلافَ فى أنَّ أصله أن يكونَ مفرداً ، والمفردُ من حيثُ هو مفردٌ لا يحتمل الصِّدق / والكَذِبَ ، ٢٦٥/ فالجُملةُ الواقعةُ موقِعَه حقيقةٌ بألاّ يُشترطَ احتِمالها للصِّدق والكَذب ؛ لأنها نائبةٌ عمَّا لا يَحتملهما وما قالهَ المُؤَلِّف صحيحٌ وأيضاً لو اشترط فى الجُملةِ احتِمالها للصِّدق والكَذِبِ للزِمَ من ذلك أن تكونَ أيضاً واقعةً موقعَ ما لا يَحتمِلُهما ؛ لأنَّ المُفردَ لا يَحتملهما ، فالجُملةُ إذاً - وإن كانت خَبَرِيَّةً - لا يصح تقديرها بالمفردِ لذهابِ معنى الخَبرية واحتمال الصِّدق والكَذب ، فالحاصل أنَّ الجُملتين المُحتملةَ وغيرَ المُحتملة بالنِّسبة إلى تَقديرهما بالمُفردِ سواءٌ ، فما يلزم فى إحداهما يلزمُ فى الأخرى .

والثَّانى : أنَّ وقوعَ الخَبرِ مفرداً طلبياً ثابتٌ باتفاقٍ نحو : كيفَ أنت ؟ فلا يمتنع ثُبوته جُملةً طَلَبِيَّةً بالقِياس لو كان غير مَسموعٍ فكَيفَ وهو مسموعٌ كقولِ رجلٍ من طيِّئٍ (١) :

قُلْتُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُوْ ... صَالِياً نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرامِ

---

(١) لم أجده فى شعر طيئ وأخبارها المطبوع فى الرياض سنة ١٤٠٣ هـ الذى جمع فيه شعر طيئ . ولا الخمسة لاهتمام جامعها بشعر الطَّائيين ، وهو فى شرح التَّسهيل : ٣١٠ ، وهمع الهوامع : ١٤/٢ ، وروايه : (قلب من عيل ...) وتتوقف صحة هذه الرِّواية على معرفة ما قبل البيت . لذا أثبت ما ثَبَتَ فى النسخ ، وإن كانت رواية الهمع .

هذا ما قال ، وفيه بحثٌ ولكن فيه تَقوية لمذهبه على الجُملة وما زعموه من إضمارِ القولِ لا يستقيم معناه ، لأنَّ معنى زيدٌ اضربه هو معنى اضرب زيداً من غير فرق ، وأنت لو قلت : زيدٌ مقول فيه اضربه لكانَ مخالفاً لمعنى اضربه فقد أوقعهم هذا التَّقدير في مثل ما فَروُّا منه (١) ، والخَبَرُ في هذا المعنى مخالفٌ للصلَّة والصفَّة ؛ إذ المعنى على تقديرِ القَولِ فيهما مستقيمٌ وموافقٌ للمعنى المُراد ، وهو في الخبرِ مخالفٌ للمعنى المُراد ، فلا قِياسَ مع وجُودِ الفَارِقِ ، وإنّما يَصِحُّ تقدير القَولِ في الخَبَرِ الذي وَقَعَ جملةً طلبيَّةً في نَحو قوله(٢) :

* وكَانَتْ كُلَيْبٌ خَامِرِي أم عَامِرِ *

فهذا بلاشكّ على تقديرِ : كليبٌ مقولٌ فيهم هذا الكَلام ، لأنَّ المعنى عليه لا على حقيقة الطَّلب ؛ وأيضاً إن احتجنا إلى التَّأويل فيمكن في الكلام غير ما ذكروه من إضمار القَولِ وذلك وجهان :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) البيت بتمامه :

على حين أن كانت عقيل وشائظاً وكانت كلاب خامرى أم عامر

رواه سيبويه : ١/٢٥٩ للربيع الأسدى ، ورواه الأعلم للأخطل ويرشح رواية الأعلم رواية الشاطى للبيت : (وكانت كليب) فلعله يقصد كليب بن يربوع رهط جرير . وهم من بنى يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناه بن تميم .

أما رواية سيبويه : (كلاب ...) فلعله يقصد كلاب بن عامر وهى قبيلة قيسية مضرية مشهورة ، ويرشح رواية سيبويه ذكره عقيلاً وهى قبيلة عامرية قيسية مضرية فهى شقيقة كلاب ، والبيت فى اللسان : (وشظ) والوشائظ : هم الدخلاء فى القوم ، وكلاب : قبيلة عامرية قيسية مضربة وأم عامر : كنية الضبع ، وخامرى : أدخلى الخمر ، وهو كل ما يستر .

والبيت للأخطل أو الربيع الأسدى كما قال الأعلم ، وهو فى الكتاب : ١/١٥٩ ، والنكت عليه للأعلم : ٤٨٤ .

أحدُهما : أنَّ الجُملة فى نحوِ (١) زيدٌ اضربه ، وزيدٌ هل ضَربتَه ؟ موضوعةٌ موضعَ مُفردٍ يُفيد الأمْر والاستِفهام وَإن لمَ يُنطق بِهِ على ذَلك المَعنى استِغناءً عنه بهذا الذى نُطِقَ به وله نظائر كثيرةٌ كالتَّعجب والنِّداء وما أشبههما .

والثَّانى : أنَّ أصلَ الخَبرِ أن يكونَ بالمُفردِ ، لأنَّه الذى أفاد بالتَّركيب ، وأمَّا الجُملة فتُفيدُ وحدَها وإنَّما وقعت الجُملةِ الخَبرية موقعَ المُفردِ لأنَّ تقديرَها به لا يُخلّ بالمَطلوب ، ووقع الاخبارُ بالجُملةِ الاستفهاميَّةِ حَملاً على الخَبَريَّة ، وهذا التأويل لابن عبيدة (٢) وما قبله لابن أبَى الرَّبيعِ (٣) .

والثَّالثةُ : أنَّ إطلاقهَ يَقتضى أن الجُملة التى هى فى الإنشاء والإخبار ذاتُ وجهين وهى جملةُ القَسم والجَواب ، وكذلك الشَّرط والجَزَاء ، فإنّ كلَّ واحدةٍ من الجملتين مركبةٌ من جملةٍ محتملةٍ للصِّدقِ والكَذبِ ، وأُخرى لا تحتملها وإذا اجتَمَعَا كانتا معاً جملةً واحدةً محتملةً للصدقِ والكَذبِ ، تقعُ كلُّ واحدةٍ منهما خبراً للمبتدأ مطلقاً على الشَّرط المتقدِّم ، وهوَ (٤) كونُها حاويةً معنَى المبتدأ . فتقولُ فى القَسَمِيَّة : زيدٌ أمانةُ الله ليخرجَنَّ ، وعمرو لعمرُ اللَّه لأُكرِمنَّه ، وزَيدٌ أقسمتُ إنَّه لكريمٌ .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ابنُ عُبَيْدَةَ : (؟ - ٧٠٦ هـ)
محمد بن عبدالله بن عبيدة الإشبيلى ، استاذٌ نَحْوِيٌ لُغَوِيّ مُقْرِئ ، أخذ عن الدبّاغ وابن أبى الرَّبيع وغَيرهما .
أخباره فى برنامج الوادى آشي : ١٢١ ، وهو تلميذه ، وغاية النِّهاية : ٢/١٨٢ ، وبغية الوعاة : ١/١٧٠ .

(٣) تقدم ذكره فى صدر الكتاب .

(٤) فى (أ) وهى .

وتقولُ فى الشَّرطِ والجَزَاءِ : زيدٌ إن يكرمنى أكرمه ، وعمرو متى يأتنى آته / وما أشبَه ذلك ، وهذا رأى الجُمهور وذُكِرَ عن ثعلبٍ (١) منع الإخبار بِجُلَةٍ قَسَمِيَّةٍ فلا يجوز عنده زيد لأكرمنَّه ، ولا زيدٌ أُقسم ليخرجَنَّ . قال المؤلفُ (٢) : وهذا ضعيفٌ ، إذ لا دليلَ عليه مع ورود الاستعمال بخلافه كقوله تعالى(٣) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ الآية وكذلك قولهُ تَعالى(٤) : ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ الآية ، ومِثْلُهُ (٥) : ﴿ والَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الجَنَّةِ غُرَفاً﴾ - الآية وقوله (٦) : ﴿ وَالَّذِيْنَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ . /٢٦٦

والرَّابعةُ : أنَّ قولهَ : (حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيْقَتْ لَهْ) يحتَمل تفسيرين :

أحدُهما : خاصٌّ وهو أن يريدَ بذلك المَعنى ما يشترطه غيره من اشتمالِ الجُملةِ على ضميرٍ يعودُ على المُبتدأ فكأنه يقول : وجملةٌ حاويةٌ ضميرَ الذى سيقت له نحو : زيدٌ قامَ أبوه وزيدٌ أبوه قائمٌ ، وهذا هو الأصلُ وإن جاءَ فى الجُملة ما ليَس بضميرٍ وكان رابطاً فهو قائمٌ مقامه نحو قوله (٧) : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ ، وما أشبه ذلك .

---

(١) رأيه فى التسهيل : ٤٨ وشرحه للمؤلف : ٥١ (مخطوط) .

(٢) عبارته فى شرح التسهيل هكذا : وهو أيضا منع ضعيف إذْ لا دليلَ عليه ..

(٣) سورة العَنكبوت : آية : ٧ ، وهذه الآية لم ترد فى نسختى من شرح التَّسهيل .

(٤) سورة النحل : آية :٤١ .

(٥) سورة العنكبوت : آية : ٥٨ .

(٦) سورة العنكبوت : آية : ٦٩ .

(٧) سورة الأعراف : آية : ٢٦ .

والثّانى : عامٌّ ، وهو أن يريدَ ما هو أعمُّ من الضّمير ، إذْ المقصودُ الربطُ بينَ الجُملةِ والمُبتدأ وذلك يَحصل بالضّميرِ وغَيرِه ويصدُقُ على الجَميع أنه معنى المُبتدأ ، وجملةُ ما نكروا من ذلك خمسةُ أشياء :

أحدُها : الضّمير وقد ذُكِرَ .

والثّانى : اسمُ الاشارةِ نحو قَوله تعَالى(١) : ﴿ إنَّ السّمعَ والبَصرَ والفُؤَادَ كُلُّ أولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ ، فـ " أولئكَ " هو الرّابط وكأنَّ التقدير : كلّها ﴿كَانَ عَنهُ مَسْئُولا ﴾ ، وقولُهُ تَعالى(٢) : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ على قراءةِ ابنِ كثيرٍ وأبى عَمرٍو وعاصمٍ وحَمزةَ ، والتّقدير : ولِبَاسُ التّقوى هو خيرٌ . وقال تعالى(٣) : ﴿ والّذِيْنَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا واسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أصْحَابُ النَّارِ ﴾ الآيــة ، وقوله(٤) : ﴿ وَالّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلِّفُ نَفساً إلاّ وُسْعَهَا أُولَئِكَ أصْحَابُ الجَنَّةِ ﴾ وما أشبَه ذلك .

والثّالثُ :إعادة المُبتدأ بلفظه كقَولِهِ تعَالى(٥) ﴿ الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ﴾، و﴿القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ ﴾ (٦)، ﴿وأصْحَابُ اليَمِينِ مَاأصْحَابُ اليَمِينِ﴾(٧) ﴿ وَأصْحَابُ

---

(١) سورة الاسراء : آية : ٣٦ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ٢٦ على قراءة الرفع فى " لباس " والقراءة المذكورة فى كتاب السبعة لابن مجاهد : ٢٨٠ .

(٣) سورة الأعراف : آية : ٣٦ .

(٤) سورة الأعراف : آية : ٤٢ .

(٥) سورة الحاقة : آية : ١ .

(٦) سورة القارعة : آية : ١ .

(٧) سورة الواقعة : آية : ٢٧ .

الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴾ (١) وما أشبه ذلك ، وأنشد سيبويه لسَوَادَةَ بن عديٍّ (٢) :

لاَ أَرَى الـمَوْتَ يَسْبِقُ الـمَوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ الـمَوْتُ ذَا الغِنَى والفَقِيرَا

فالموتُ الثَّاني في موضعِ الضَّمير العائد على المبتدأ في الأصلِ ، لأنَّ أرى علميَّةٌ ، فالأصل الـمَوت لا يَسبقه شَيْءٌ ، ومنه عندَ طائفةٍ قولُ تَوْبَةَ بن الحُـمَيِّرِ (٣) :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لاصُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً ضَرِيْرُهَا

وقال الآخَرُ – أنشده الفارسي – (٤) :

---

(١) سورة الواقعة : آية : ٤١ .

(٢) الكتاب : ٣٠/١ وسوادة بن عدى هو ابن عدى بن زيد العِبَادى الشَّاعر الجاهلى المشهور . وربما نسب البيت لعدى نفسه فى بعض مصادره والبيت فى الخصائص : ٥٣/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٤٣/١ ، ٢٨٨ ، والخزانة : ١٨٣/١ ، ٥٣٤/٢ ، ٥٥٢/٤ .

(٣) هو تَوبَةُ بن الحُمَيِّر الخَفَاجِي ، صاحب ليلى الأخيلية ، أخباره فى الأغانى : ١٦٤/١١ ، والمؤتلف والمختلف : ٩١ ، ولم أجد هذا البيت فى ديوانه ، وفيه قصيدة على وزنه وقافيته إلا أن البيت لم يرد فى هذه القصيدة فلعله منها من شواردها ، والبيت دون نسبة فى شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٤/٧ وروايته :

* فأمَّا صدور لا صدور لجعفر *

(٤) كتاب الشِّعر لأبى على : ١٠ ، ١٥ ، والبيتُ للجارث بن خالد المَخزومى ، شاعر قرشى من شعراء الغزل فى الحجاز فى العصر الأموى . أخباره فى الأغانى : ٣١١/٣ ، وجمهرة أنساب العرب : ١٤٦ ، والبيت فى ديوانه : ٤٥ ، وقبله :

فضحتم قُريشا بالفِرَار وأنتم قِمِدُّونَ سُودَانٍ عِرَاض المناكب

أما القتال ... .

قالهما فى هجاء بنى أسد ن أبى العيص بن أمية ، والشاهد في المقتضب : ٧١/٢ ، وكتاب الشعر لابى على : ١٠ ، ١٥ ، والمنصف : ١١٨/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٤/٧ ، ٩ / ١٢ وخزانة الأدب : ٢١٧/١ .

فأمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَدِيْكُمُ   ولَكِنَّ سَيْراً فى عِراضِ المَوَاكِبِ

وقال الآخر(١) :

ألاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ إلَى أمِّ مَالِكٍ   سَبِيلٌ فَأمَّا الصَّبْرُ عَنْها فَلاَ صَبْرَا

وهذا عندَ طائفةٍ من النَّوع الذى بعدَه ، كما أنَّ من الذى نحن فيه قولهم :

أمَّا العَبِيْدُ فَذُو عَبِيدٍ ، وأمَّا ابنُ مُزَنِيَّةٍ فابْنُ مُزَنِيَّةٍ ، وأمَّا عَبدان فذو عَبْـدَين ، وما أشبه ذلك .

والرَّابِعُ : الاسمُ الذى يَعُمُّ ما تقدَّم وغيره ومثَّلوه بقـولهم : زيدٌ نعم الرَّجل ، / وعَمـرٌو بئس الغُـلامُ ، ومنه قَـوله تَعـالى(٢) : ﴿ والَّذِيْنَ يُمَسِّكُونَ بِالكِتَابِ وَأقَامُوا الصَّلاَةَ إنَّا لا نُضِيْعُ أجْرَ المُصْلِحِينَ ﴾ ، ٢٦٧/ ويحـتمل أن يكونَ منه قـولُه تَعـالى (٣) : ﴿ إنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَـمِلُوا الصَّالِحَاتِ إنَّا لاَ نُضِيْعُ أجْرَ مَنْ أحْسَنَ عَمَلاً ﴾ ، فالرَّجل فى نعمَ والغُلام فى بِئْسَ يعمُّ المبتدأ وغيره ، فَـحَصَلَ الرَّبطُ بسـببِ تَنَاوِلِه له ، وكذلك " المُصْلِحِينَ " و " مَنْ أحْسَنَ " فى الآيتين .

والخامسُ :إعادة الأول بمعنَاه لا بلفظه نحو: زيدٌ قامَ أبو عبدِاللَّه ،

---

(١) البيت لابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد شاعر أموى أدرك الدولة العباسية توفى سنة ١٤٩ هـ . أخبـاره فى : الشعر والشعراء : ٦٥٥ ، والأغانى : ٢٦١/٢ ، والخزانة : ١٢٥/١ والبيت فى ديوانه : ٤٨ ، من قصيدة قالها حين خرج من الشام ، ورواية الديوان (هل إلى أم جحدر) والشاهد فى أمالى ابن الشجرى : ١٨٦/١ ، ٣٤٩/٢ ، ٣٥٠ ، والعينى : ٥٢٣/١ ، والتصريح : ٦٥/١ ، والهمع : ٩٨/١ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٧٠ .

(٣) سورة الكهف : آية : ٣٠ .

ويذكر هذا عن الأخفش ، واستَدَلّ على ذلك بقولِ الشّاعِر [1] :

إذَا المَرْءُ لم يَخْشَ الكَرِيْهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الهُوَيْنَى بِالفَتَى أَن تَقطَّعاَ

فالمعنى أوشكت حبالُ الهُوينا به أن تَقَطَّع ، فوضع الفَتى موضعه . ورد عليه الشَّلَوْبين بأنَّ البيتَ شرطٌ وجزاءٌ . ولا يلزمُ أن يعودَ من جملةِ الجَزاء إلى جملةِ الشَّرط ضَمِيْرٌ ، كما يَلزَمُ ذلك في الخَبَرِ . واستشهادُ الأخفشِ صحيحٌ لأنَّه إنمّا استَشهد بوقوعِ الأولِ بمعناه حيثُ يَقعُ الضَّميرُ ، فـ " الفَتَى " - فى شاهده - موضوعٌ موضعَ الضَّمير بلابدٍّ ، وإذَا ساغَ ذلك على الجُملة فليَسغْ حيث يفتقر إلى الرَّبطِ ، وإنَّما الردّ عليه بأمرٍ آخر . أَنَا ذاكِرُهُ على إثرِ هذا بحولِ اللّه .

فهذه خمسةُ أوجهٍ تَضَمَّنها قولُ النَّاظم : (حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ) فإنْ قيلَ : أىُّ التَّفسيرين أَولى أن يحملَ عليه كلامه ؟

فَالجَوابُ : إنَّه مُحتَمِلٌ لهما معاً [2] ، لكن الثَّانى أقربُ إلى معنى كَلامه لقوله : (حَاوِيَةً معنى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ) وهذا الكلامُ لا يُعين الضَّمير من غَيرِه ، ولأنَّ مذهبهَ فى غَيرِ هذا النَّظم أنَّ غَيرَ الضَّميرِ ممَّا تَقدَّم يَجْرِى مَجراه فى الرَّبط ، وأيضًا ، فهو أعم لجمعهِ لما ذكر غيره من وجوهِ الرَّبط ، فأمَّا فى النَّظرِ

(١) هو الكحلبة اليربوعى ، من عرينة بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن زيد ، مناة بن تميم ، شاعر جاهلى اسمه هبيرة بن عبد مناف ، وفى جمهرة أنساب العرب الكحلبة بن هبيرة ، وربما سمى ابن الكحلبة فى بعض المصادر فالكحلبة أمه . فارس من سادات بنى تميم وله فرس تدعى (العرادة) مشهورة فى خيل العرب .
أخباره فى المؤتلف والمختلف : ١٧٣ ، وجمهرة أنساب العرب : ١٢٤ .
والبيت من مقطوعة له فى المفضليات : ٣١ ، ٣٢ ، نوادر أبى زيد : ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، والبيت فى الخصائص : ٣/٥٣ ، والعينى : ٢/١٣٢ ، والهمع : ١/١٣٠ ، والخزانة ١/١٨٦ ، نسبه العينى إلى الأسود بن يعفر .

(٢) فى (أ) .

الأصحُ فالتّفسيرُ الأول أولى وذلك أنْ ماعدا الضّمير لاَ يتخلّص فيه قياسٌ يطّرد كاطرادِ الضّمير ، ولا مَا يقاربه وإن اتّفقَ ذلك فيقيدُ لا مطلقاً ، والنّاظمُ قد قال : (حَاوِيَةً مَعْنىَ ألّذِىْ سِيقَتْ لَهْ) بعد قوله : (وَيَأْتِى جُمْلَهْ) وهذا يَقْتَضِى إجراءَ القِياس بإطلاقٍ وليس كذلك .

فأمّا اسمُ الإشارةِ فإنّه يلزمُ من القَول بالقِياسَ فيه أن يقالَ : زيدٌ قامَ هذا أو ذاكَ ، والزّيدون خَرَجَ أولئك ، وتَجويز مثل هذا صَعبٌ جداً ، وقد منعه ابنُ الحاجِّ . وأمّا قوله تَعالى(١) : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ فذَلِكَ المتقدِّم ضعيفٌ عندَ النّحويين ، وقد حَمَلَ الزّجّاجُ الآيةَ على غيرِ هذا الوَجه ، وضعّف هذا الوجه فأجازَ فيها ثلاثةَ أوجهٍ (٢) :

أحـــدُها : أنَ يكونَ ذلك تَابعاً لـ " لِبَـــاسِ التّقوى " وخيرٌ خبر اللباس ، وهو رَأىُ الفَرّاء (٣) .

والثّاني : أن يكونَ " لِبَاسُ التّقْوىَ "خبرَ ابتداءٍ مُضْمَرٌ كأنّه قال : وسَتْرُ العورة لباسُ المُتّقين .

والثّالثُ : هو ذلك الضّعيف وأيضاً إنْ سلّمَ اطّراده فيما تَقَدّم من قِـــيامه (٤) مقام الضّمير ، فليس ذلك فى كلِّ موضعٍ وعلى كلِّ حالٍ . فأكثرُ ما ورد ذلك إذا طال المُبتدأ بصِلةٍ أو صِفَةٍ أو نَحو ذلك ، فيُحتاج إذ ذاك إلى إعادةِ لَفظ المُبتدأ بلفظ الإشارة المُستَعمل للبُعد كذلك ، وأولئك إذ له موقعٌ / لَيس للضّمير ، لأنّه ليس فى الضّميرِ دلالةٌ على البُعد ، ومن ذلك الآيات المستشهد بها . ٢٦٨/

(١) سورة الأعراف : آية : ٢٦ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٦٢/٢ ، ٣٦٣ .

(٣) معانى القرآن للفراء : ٣٧٥/١

(٤) فى (أ) قياسه .

وأمَّا إعادة المُبتدأ بلفظِه فضَعيفٌ في الكلامِ ، وقد نَصَّ على ذلك سيبويه في بابِ " ما " (١) ، قالَ فيه : وَتقول(٢) : ما زيدٌ ذاهباً ولا محسن زيد الرفعُ أجودُ وإن كان يريد الأول ، لأنَّك لو قلت : كان زيدٌ منطلقاً زيدٌ ، لم يكن حدّ الكلام ، وكان هاهُنا ضَعيفاً ، ولم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً هو ، لأنَّك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنَّما ينبغى لك أنَ تُضمره . ألاَ تَرَىَ أنَّك لو قلتَ : مازيدُ مُنطلقاً أبو زيدٍ لم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً أبوه ، لأنَّك قد استَغنيت عن إظهاره قال : فلما كانَ هذا كذلك أُجرى مُجرى الأجنبيِّ واستُؤْنِفَ على حِيَاله حيثُ كان ضعيفاً قال : وقد يَجوزُ أن تَنْصِبَ ثم أنشد(٣) :

* لاَ أرىَ المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَىْءٌ *

وقَولَ الجَعْدِىِّ (٤) :

* إذَا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشُ فِى ظُلَلاَتِها .... البيت *

ثم قالَ : والرَّفعُ الوَجْهُ ، هذا كلامهُ منْبِئا عن ضَعْفِهِ وقِلَّتِهِ ، وقد قالَ الأعلم(٥) : إنَّه قبيحٌ وإنَّما يَجِئُ فى الشِّعرِ ، وأيضاً لو سُلِّم قياسه فليس فى كلِّ موضعٍ ، بل إنَّما يَحسن ويَطَّرد فى مَوضعين .

(١) باب " ما ": فى الكتاب : ٢٨/١ .

(٢) الكتاب ٣٠/١ .

(٣) تقدم ذكره وعجزه :

* نغص الموت ذا الغنى والفقيرا *

(٤) عجزه :

* سواقط من حرّ وقد كان أظهرا *

(٥) الأعلم : (٤١٠ -٤٧٦ هـ)

أبو الحجاج بن يوسف بن سلمان بن عيسى الشنتمرى الأندلسى عالم بالأدب واللغة واخبار العرب وأشعارها مات بأشبيلة .

أخباره فى معجم الأدباء : ٣٠٧/٧ ، وبغية الوعاة : ٣٥٦/٢ .

أحـــدُهما : باب أمَّا العَبِيْدُ فذو عَبِيْدٍ ، وأمَّا العَبْد فذو عَبْدٍ وما أشـــبه ذلك ، على أنَّه لا يَتعين فيه وَضْعُ الظَّاهِرِ مَوضعَ المُضمرِ لإمكان أن يكون المعنى ، أما العَبيـــد فأنا ذُو عَبِيْدٍ منهم أو فيهم ، أو تَجعل العبيد الثَّانى بعض الأول والمعنى أما العبيد فبعضهم [1] لك ، وقد قَرَّر ذلك المَعنى سيبويه ، وشَرحَه ابن خَروفٍ فلا يَتَعَينُّ هذا المَوضع أن يكونَ من ذلك القَبِيْل .

والثَّانى : حيثُ يقصد التَّهويل والتَّعظيم بتكرارِ الأول كقوله [2] : ﴿الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ﴾ ، و ﴿القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ﴾ [3] ، ونحو ذلك ممَّا يحسنُ مَعَهُ تَكرار الأولِ ، وذلك لَيس فى كلِّ موضعٍ ، بل له مَقَاصد كالتلَذُّذِ بذكرِ المذكورِ نحو قَوله [4] :

* ألاَ حَبَّذاَ هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ *

وما أَشبه ذلك كما أنَّه قد تأتى مواضع ينعكس الأمرُ فيقبحُ ذكره جملةً فضلاً عن تَكراره ولاشكَّ أن الغَالب استِقباحُ التَّكرارِ ، فلذلك كانَ ضَعيفًا على الجُملة وَمَقاصِدُ التَّكرارِ معدودةٌ بخلافِ مقاصدِ عَدَمِه ، فإنَّها لا تَنْحَصِرُ وأيضاً فإنَّ من شرطِ التَّكرارِ فهم كونِ الثَّانِى هو الأول لئَلاَّ يَلْتَبِسَ .

قال ابنُ خَروفٍ : لا يقعُ الظَّاهِرُ موقعَ المُضَمرِ حتىَّ يُعلَمَ أنَّه المضمر من

---

(١) فى (أ) كذلك .

(٢) سورة الحاقة : آية : ١ .

(٣) سورة القارعة : آية : ١، ٢ .

(٤) البيت للخطيئة فى ديوانه : ١٤٠ وعجزه :

* وهند أتى من دونها النأى والبعد *

والشاهد فى شرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٧٠ ، والهمع ٢/ ٨٨ .

اللّفظ أو من المَعنى وهذا صَحيحٌ ، فأينَ اشتراطُ النَّاظِمِ ذلك ؟

وأمَّا الاسمُ العَامُّ فإنَّ النَّاس وإن قالوا ذلك فى نحو : زَيدٌ نعم الرَّجل . كالفارِسِيّ ومن سواه ، فإن ذلك لا يخلو من أحدِ أمرين : إمّا أن يقولوه مع الوقوفِ فيه مع السَّماعِ فيكون توَجيهاً للمَسموع فهذا قريبٌ إلا أنَّ مَنْ أرادَ دُخُولَهُ تحتَ قياسٍ ، وأنَّ العُمومَ على الإطلاقِ يُغنى عن الرَّابط ، لزَمِهَ أن يُجيزَ زيدٌ الرَّجل أفضلُ من المرأةِ ، لأنَّه فى مَعنى : زيدٌ جِنْسُهُ أفضلُ من جِنْسِ المَرأةِ ، فالرَّجُلُ يَدخل تحته زيدٌ وغَيْرُه وكذلك قولُكَ : زيدٌ الكاتِبُ ما أحسنَ الكاتِبَ ، تُريد بالثانى الجِنس ، وأمثلةُ هذه كَثيرةٌ . ويلزَمُهُ أيضًا أنَ يقولَ : زيدٌ نِعمَ الرِّجال ، وهند نعمتِ النِّساء ، وهذا كُلُّه غيرُ جائزٍ ، وأما إن أرادُوا أنّه قياسٌ على الإطلاقِ أعنى الفارِسِيَّ . ومن قال بقَوله : لزِمَهم ما لَزِمَ هؤلاء ، وإنما الرَّابط / هنا أمرٌ آخر لا حاجةَ إلى ذكره هنا ، فإن احتجَّ على قياسِ ذلك بقوله (١) : " والذِّينْ يُمَسِّكُونَ بِالكِتَابِ " الآية ، فلا دليلَ ٢٦٩/ فيه لاحتمالِ أن يكونَ المُراد : إنَّا لاَ نُضِيْعُ أجْرَ المُصلِحِينَ مِنْهُم .

قال ابنُ الحَاجِّ : عليه المَعنى لأنَّه لا يريد فى الثَّانى العُموم ولكن يفيد الإيمان والتَّمسُّك بالكتاب . قال : ويجوزُ أن يكونَ من إعادة الأول ولكن بغير لفظه وجازَ ذلك ، وإن لم يجز زيدٌ قامَ أبو عمرو وأبو عمرو كنيته لأنَّه ليس فى لفظِ زيدٍ ولا فى لَفظ أبى عمرو ما يُعطى أنَّهما لِمُسَمًّى واحدٍ بخلافِ ما تقدم ، والقولُ فى الآيةِ الأُخرى(٢) : ﴿ إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إنَّا لاَ نُضِيعُ ﴾ الآية كالقولِ فى هذه الآية

---

(١) سورة الإعراف : آية : ١٧٠ .
(٢) سورة الكهف : آية : ٣٠ .

من غيرِ فَرقٍ ، وهو مَعنى كلامِ الزَّجاجِ . قال ابنُ الحَاجِّ : وهو عِنْدِى حَسَنٌ جِدًا . قال وفى آيةِ الكَهفِ وجهٌ ثالثٌ وهو (١) : أن يكونَ الخَبَرُ ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ (٢) ، وجملة : " إِنَا لاَنُضِيعُ" اعتراضٌ ، وأمَّا قولهم (٣) :

* فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ *

وبابُه فلا يتَعيَّن فيه ما تَقَدَّم ؛ لاحتمالِ أن يكونَ من بابِ حذفِ المُسبب وإبقاء السَّبَبَ كأنَّه قال : فأمَّا كذا فليس عندك لأنَّه ليس بِشَىْءٍ موجود ، ولذلك جاءَ هدا الباب معَ إمّا بغيرِ فاءٍ ، وقد جاءَ بغيرِ إمّا نحو قَولِ الزُّبير(٤) بن عبدِالمُطَّلبِ - عمِّ رسُولِ الله صلَّى الله عَلَيْهِ وسلَّم :-

أمَّا الحَرَامُ فَالمَمَاتُ دُونَهُ والحِلُّ لاَ حِلّ فَتَطْلُبِينَهُ

وإن سُلِّمَ أنَّه من هذا الباب فهو بابٌ مخصوصٌ ، لا يصحُّ القِيَاسُ عليه كما تقدَّمَ فى زيدٌ نعمَ الرَّجُلِ ، فلا يَنبغى أنْ يُطلق القَولُ فيه سَواء أكانَ من هذا النوعِ أم مما قَبْلَهُ . وأمَّا إعادَةُ الأولِ بمعناه فهو مَذهبُ الأخْفَشِ وقد خُولِفَ فيهِ ، إذ ليس ثَمَّ ما بينَ أنَّ الثانى هو الأول إذَا قلتَ : زيدٌ قامَ أبو عَمروٍ فصار كالأجنبى ، فلم يَجُز ذلك ، كما لَم يَجُز زَيدٌ قام عَمْروٌ ، ولو سُلِّم ذلك فهو من

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٢٠٩/٦ (مخطوط) .

(٢) سورة الكهف : آية : ٣١ .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) الزبير بن عبدالمطلب :
هو أكبر اعمام النبى صلى الله عليه وسلم أدركه النبى فى طفولته وكان يعد من شعراء قريش .
أخباره فى : طبقات فحول الشعراء : ٢٣٣/١ ، واللآلئ : ٧٤٢ .

النُّـدور بمكانٍ ومنه على رأى الزَّجَّـاجِ(١) قـولُه تَعـالى :(٢) ﴿ والَّذِيْنَ يُمسكُونَ بالِكتَابِ ﴾ وآيتا (٣) الكَهْفِ المَذكورتان قبلُ ، فلا يَنْبغَى أن يُبنى على مثلِ ذلك قياسٌ ، فقد تبينَّ أنَّ التفسيرَ الأولَ من التَّفسيرين المَذكورين فى كلامِ النَّاظمِ أولى ، إذ من عادَتهِ عدمُ الاعتماد على ما قلَّ مما خالفَ المَشهور فى الكلامِ إلاّ أن لَفْظَهُ لا يُعينه حتى يقولَ : إنما أراد بقوله : (حَاوِيَةً معنى الذَّى سِيقَتْ لَهْ) الضَّمير خاصة ، وهذا قريب ، وهو أقرب من تَكلُّفِ القولِ بالقِيَاسِ فى جميع ما تَقَدَّمَ ، مع ما فيه من الشَّغب والإشكالِ والاعتراضِ الذى يَصعب الانفصَالُ عنه والله أعلم .

هذا تَمَامُ الكَلاَمِ فى القِسْمِ الأوَّلِ من قِسمى الجُملةِ الوَاقِعَةِ خبراً .

وأمَّـا الجُملة التى هى نَفْسُ المُبتدأ فى المَعنى فلم يَشترط فيها ما اشترطَ فى الأُخرى ، بل قالَ : (وإن تَكُنْ إيَّاهُ مَعنىً اكتَفى بِهَا) فضميرُ تَكُنْ عائدٌ على الجملةِ وكذلك ضَمير بها ، وضَمير إيَّاهُ عائدٌ على المُبتدأ ، وكذلك ضَمير اكتَفى وهى أنَّ الجملة إذا كانت هى نَفس المبتدأ فى المعَنى اكتفى المُبتدأ بها فى الربط ؛ لوضوح الارتباط بينهما ، ومثَالُ ذلك قَوْلُهُ (٤) صلَّى الله عليه وسلمَّ " أفضل ما قلت أنا والنَّبِيُّونَ من قبلى : " لا إله إلا الله " جعلوا

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ١/٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٧٠ .

(٣) فى الأصل وآيةُ .

(٤) هكذا فى السنخ ، وفى صحيح البخارى (كتاب مناقب الأنصار) : حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبدالملك بن عمير عن أبى سليمة عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد :

* ألا كل شئ ما خلا الله باطل *

فتح البارى : ٧/١٤٩ .. وللحديث روايات أخرى فى صحيح مسلم : ٤/١٧٦٨ (كتاب الشعر) . وليس فيها رواية المؤلف هنا .

المبتدأ بعينه الخبر ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : أصدقُ كَلِمَةٍ قالَهَا لَبِيْدٌ (١) :

* ألاَ كُلُّ شَىْءٍ مَا خَلاَ اللّهَ بَاطِلُ *

وبهذا النَّوع مَثَّلَ النَّاظِمُ وهو : (نُطْقِى اللّه / حَسْبِى وَكَفَى) /٢٧٠ فاللّه حسبى وكَفَىَ ، هو نفسُ النُّطقِ ، أىّ : المَنطوق بِهِ ، ومثله قولهم : أول قَولى : إنِّى أحمَدُ اللّه - بكسر " إن " - ومن هذا الجُملة المُخْبَرُ بها عن ضَميرِ الأمرِ والشَّأن نحو : إنَّه أَخوكَ منطلقٌ ، وهو زيدٌ قائمٌ ، ومنه فى القُرآن الكَريم :(٢ ﴿ قُلْ هُوَ اللّه أَحَدٌ (٣)...﴾ إلى آخره ، وقولُه (٤) ﴿ فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الّذينَ كَفَروا ..﴾ الآية . وقال ٢) :﴿ فَإِنَّها لاَتَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾ (٥) ، ويأُتِى اسمُ " إنَّ " و " ما " و " كان " و " كاد " وأول مَفعولى " ظَنَّ " وفى الجَميع الخبرُ هو نَفسُ المبتدأ . فإذا قلتَ : هو زيدٌ قائمٌ ، كان فى معنى القِصة هذه أو الأمر هذا ، فالحقيقة هى فى هذه الجُملة أنَّها فى قوة مفردٍ غير مشتق وقعَ خبراً للمبتدأ ، ولما كان المُفردُ الجامدُ (٦) لا يفتقرُ إلى ضميرٍ لتعذُّر تَحمُّلِه له ، ولأنَّه هو الأول فى المعنى واكتَفَى بذكرِ الرَّبط المَعنوى على الرَّابط كان ما هو بِمَعناه بمنزلتِه ، ولا يلزم على هذا الجُملة

---

(١) عجزه :

* وكل نعيم لا مَحالةَ زائل *

البيت فى ديوانه : ٢٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٨/٢ ، والعينى : ١٥/١ ، ١٣٤/٣ .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣) سورة الأخلاص : آية : ١ فما بعدها .

(٤) سورة الأنبياء : آية : ٩٧ .

(٥) سورة الحج : آية : ٤٦ .

(٦) ساقط من (أ) .

المُتَضَمِّنَةَ لمعنى الأولِ ، لأنَّها بمَنزلةِ المُشْتَقِّ أبداً ، وبه تُقَدَّرُ لا بالجامِدِ .

* * *

ثُمَّ ذَكَرَ القِسمَ الثَّانىَ من أقسامِ الخَبَرِ المُفْرَدِ المَحضِ فقالَ :

وَالمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وإنْ ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

وأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَــلاَ ... مَا لَيْسَ مَعْنَــاهُ لَهُ مُحَصَّلا

فقسَّمَ المُفرد قسمين : : جامدٌ ومشتقٌ ، فالجامدُ ما لم يُشعر بمعنى الفعل المُوافق له فى المَادَّةِ بالنَّظر إلى القِيَاس الاستعمالى .

فإذا قلتَ : رجلٌ أو فرسٌ أو زيدٌ أو زينبٌ ، فهذه الأسماءُ لاتشعر بمعنى الفِعل الموافِقِ لها فى المَادَّة ، فلم يَدُلَّ رجلٌ (١) على معنى قولك : رجلته رجلاً إذا ضربتَ رجله ، أو رَجَلَ البَهمةُ أُمُّهُ إذا رَضَعَهَا أو نحو ذلك ، وكذلك فَرَسٌ لم يَدُلَّ على معنى فَرَسَ الأسَدُ فَرِيْسَتَهُ ، أى : كَسَرَها ولا نَحو ذلك وكذلك ما ذُكر معه وإنَّما قِيلَ بالنَّظَرِ إلى الاستعمالِ ؛ لأنَّه قد يُشعرُ الاسمُ بمعنى الفعلِ الموافقِ له لكنَّه لا بحسبِ القِياس الاستِعمالى ، بل بحَسب القِياس الأصلىّ كصاحبٍ فإنه يُشعر بمعنى صَحِبَ إلا أنَّه تُنُوسِىَ ذلك فيه بحسبِ الاستعمالِ ، ولذلك لا تقولُ : مررت برجلٍ صاحبٍ أخوه ، وكذلك ما أشبهه فهو عندهم من قَبيل الجَوَامِدِ .

والمُشتَقُّ : بخلافِهِ وهو المُشعرُ بمعنى الفِعلِ المُوافقِ له فى المادَّة بالنظر إلى القِيَاس الاستعمالى كَضاربٍ ، الدَّالِّ على مَعنى ضَرَبَ ، والقائم الدَّالِ على معنى قَامَ ، والمُسْتَكْبِرِ الدَّالِ على معنى استَكْبَرَ وما أشبه ذلك ، وإنَّما قيل :

---

(١) ساقط من (أ) .

المُشعر بمعنى الفِعل المُوافق له فى المادَّة تَحَرُّزاً من أسَدٍ إذا استُعمل بمعنى شُجَاعٍ ، وحِمَارٍ إذا استُعمل بمعنى بَلِيدٍ ، وما أشبه ذلك ؛ فإنَّها من هذا الاستِعمالِ مشعرةٌ بمعنى الفِعلِ لكنْ بمعنى فِعلٍ غَيرِ موافقٍ فى المادَّةِ كأسَد مع شَجُعَ وحمار مع بَلُدَ بَلادَةً فليست بمشتَّقة ، وإنَّما وضعت موضعَ المُشْتَقِّ ، وكذلك الأسماءُ الأعلامُ التى ينترع منها معنى الأوصاف كالذى أنشدَ الفارسى من قول الشَّاعِرِ (١) :

* أنَا أبُو المِنْهَال بَعْضَ الأحْيَان *

وقَولِ الطَّائِىِّ (٢) :

فَلاَ تَحْسَبَنْ هِنْداً لَهَا الغَدْرُ وَحْدَهَا سَجِيَّةُ نَفْسٍ كلُّ غَانِيَةٍ هِنْدُ

فـ " أبُو المِنْهَالِ " فى معنى النَّجدة (٣) أو المغنى ، وفى " هِند " معنى غادرة لا على حذف مثل ، بل على تَضمين لمعنى ، وتَأمَّل طريقةَ الفارِسِىِّ وابنِ جِنِّى فى ذلك فى " الخَصَائص " فهذه الأسماءُ كلُّها جَوَامِدُ إذَ لم تُشعِرْ بمعنى الفِعْلِ المُوافق لها . //٢٧١

وهذا الاشتقاقُ الذى أراد هو أخصُّ وُجُوهِ الاشتقاقِ ، إذْ هو على مراتب لا حاجةَ إلى ذكرها هنا ولَها موضعٌ غيرُ هذا . وفى إطلاقِ لفظِ الجَامِدِ على ما ليس بمشتقٍ مُشَاحةٌ اصطِلاَحيَّةٌ ، وذلك أنَّ الجَامدَ إنَّما وجه العبارة فيه أن يطلق فى مقابلةِ المُشتق ما لَيس بمشتقٍ لا الجَامِدُ ،

---

(١) أنشده ابن جنى عن الفارسى فى كتابيه الخصائص : ٢٧٠/٣ ، والتمام : ١٦٣ ، قال فى الخصائص : ومن ذلك ما أنشدناه أبو على - رحمه الله - من قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس على حسبى بِضؤلان

أنشدنيه - رحمه الله - ونحن فى دار الملك .

(٢) هو أبو تمام ، ديوانه : ١٢٠ ، والخصائص : ٢٧١ .

(٣) فى (أ) النجد

إذْ الجامدُ من الأسماءِ إنَّما يطلق فى الحَقيقة على ما يُمكن أن يدلَّ على معنى الفِعلِ المُوافق له فى المَادَّة فلم يدل كرَجلٍ وفَرسٍ وحِمَارٍ وقَتَبٍ ورَحْلٍ وكاهلٍ وما أشبه ذلك . أمَّا مالا قابلية فيه البتة للاشتقاق ولا لدعواه فيه فلا يُسمى جامداً كالضَّمائر والمَوصولات وأسماء الإشارة والأسماء الأعجمية ، ونَظير هذا لفظ المُنصرف إنما يطلق عند المحققين على ما يمكن فيه مَنع الصَّرف فلم يمنع كزَيْدٍ وعَمْرٍو ، وأما ما كان نحو المسلمين وغُلامك والرّجل ونحو ذلك فلا يُسمى منصرفاً ، ولعل بيان هذا يأتى فى موضعه إن شاء الله .

فإذا ثَبَتَ هذا فالجامد يجرى فيه هذا النَّحو ، وإنما جَرى فى هذا التعبير على عادة غيره ممن لم يُحَرِّرِ العبارة فأطلق على الضَّمائر وغيرها مما تقدم لفظ الجُمود توسعاً وعدم مبالاة بالعبارة مع فهم المعنى المراد .

والمفردُ فى كلامِه أراد به ما لَيس بجملةٍ من الأخبارِ كان مثنى أو مجموعا مضافاً أو غير مضاف فزيدٌ أخوك ، والزَّيدان ضاربان ، وهؤلاءِ الزَّيدون وما أشبه ذلك مفرداتٌ فى هذا الإطلاق ، إذ يُطلق المفرد ويُراد به هذا المَعنى ، ويُطلق أيضاً ويراد به معنى آخر كما سيأتى إن شاءَ اللّه . ويَدخل تحتَ هذا المُفرد كلُّ نوعٍ ذكره من أنواع الأعلام المَنقولة كبَرَقَ نَحْرُهُ ومَعْدِى كَرب وغيرهما ، فإنَّها بهذا الإطلاق مفرداتٌ لا جُمَلٌ ، وكذلك الموصولات مفردات أيضاً ؛ لأنَّ الجميعَ بمنزلةِ زيدٍ وعمروٍ ومرادُ النَّاظمِ بهذا الكلام أنَّ المُفردَ إما أن يكونَ جامداً أو مشتقاً ، فإن كان جامداً فهو فارغٌ من ضَميرٍ عائدٍ على المُبتدأ ؛ لأنَّ ما لا يُشعرُ بمعنى الفِعل لا يقبلُ تحمُّل الضَّمير ، إذ أصلُ ذلك للفعل وحدَه ، وإذَا جَرَى الاسم مَجرى الفِعل فى الدَّلالة على معناه (١) ، تحمَّل ما لا يَتَحمَّلُهُ ، وإلاَّ فلا .

(١) ساقط من (أ) .

والذى ذَكَر هنا هو مذهبُ لجمهورِ [1] البَصريين .

وذهبَ الكُوفيُّون والُرمانى من البَصريين إلى أنَّ الجامدَ يَتَحَمَّلُ ضميراً أيضاً مطلقاً [2] . كان مؤوَّلاً بمشتقٍ [3] أولا ، ونَسَبَهُ المُؤَلِّف فى " الشَّرح " إلى الكِسائىِّ وحده .

قال[4] : وهذا القَول وإن كان مَشهوراً انتسابه إلى الكسائى دونَ تقَييد ، ففى إطلاقه استبعادُ لتَجَرُّدهِ عن الدَّليلِ [5] قال : والأَشْبَهُ أن يكونَ الكِسائىُّ قد حكَمَ بذلك لجامدٍ عرف لمسماه معنى لازم [6] كالإقدامِ والقُوةِ للأسدِ والحَرارة والحُمرة للنَّارِ .

قال : فإن ثَبَتَ هذا المَذكور فقد هانَ المَحذور وأمكن أن يقال معذورٌ ، وإلا فَضَعْفُ رأيه فى ذلك بيِّنٌ ، واجتنابه مُتَعَيِّنٌ . انتهى كلامه .

والَّذى حكى ابنُ الأَنْبارِىِّ عن / الكُوفيين القول بالضَّمير مطلقاً ، ٢٧٢/أ لكن أدلتهم تشعر بأن مرادَهم كلُّ جامدٍ مؤوَّلٌ بمشتقٍ ، فأَخوك بمعنى قَريبك ، وغُلامك بمعنى خَادِمُك ، والتَّأويل بالمشتق يُوجب تَحَمُّل الضَّمِير كأسَدٍ بمعنى شُجاع إذا قلت : زيدٌ أَسَدٌ ، فكَذَلِكَ زيدٌ أَخوك أو غُلامك .

وأمَّا البَصرِيُّون فعمدتهم أنَّ الاسمَ لا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيْرَ إلا بالحَمْلِ

---

(١) فى النسخ الجمهور .

(٢) المسألة مفصلة فى الانصاف لابن الأنبارى : ١/٥٥ - ٥٧ المسألة رقم ٧ (القول فى تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ) والتبين عن مذاهب النحويين لأبى البقاء العكبرى : المسألة رقم ٣٠ ، وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة مسألة رقم : فى قسم الأسماء .

(٣) فى الأصل مشتقًا .

(٤) التسهيل : ٤٧ ، ٤٨ ، وشرحه : ٥٠ (مخطوط) .

(٥) فى شرح التسهيل : عن دليل .

(٦) بعده فى شرح التسهيل : لا انفكاك عنه ولا مندوحة منه .

على الفعلِ لُشابهته له وتَضمَنُّه معناه بدَليلِ عَمَلِه (١) عَمَلَهُ ، فـ" زَيدٌ ضاربٌ " في معنى زيد يَضربُ ، ولاشكَّ أنَّ الفعلَ فيه ضَميرٌ هو فاعله ، فكذلك ضاربٌ وما أشبهه ، بخلافِ الأخِ ونَحوه ، فإنَّه لا مَعنى للفِعــل فيه ولا مُشابَهَةَ بدليلِ أنَّه لا يَعْمَلُ عَمَلَه البَتَّةَ ، ولم نَحكم على أسَدٍ أنه يَتَحَمَّلُ ضَميراً في : زيدٍ أسَـدٌ إلا بعدَ أن رأينا العَرَبَ عاملته معاملةَ الفِعلِ ، فرفَعت به الظَّاهِرَ حينَ قالت : مَرَرْتُ برجلٍ أسَدٍ أبُوُه ، كما قالت : ضاربٌ أبوه ، ولولا ذَلك لم نَدَّعِ أنَّها تَتَحَمَّلُ ضَمِيْرًا البَتَّةَ ، فالكوفيون متفرقون إلى سماعٍ من العَـربِ يبين أنَّ الجَامِدَ المَحْضَ يتحمَّلُ الضَّمِيْرَ ، وذلك بأن يجدوا مثلَ مررتُ برجلٍ أخٍ أبوه ، وصاحبك أخوه ، ومررت برجل أبى عبدالله غلامه ، وهذا غيرُ جائزٍ البَتَّة ، فكذلك لا يجوزُ رفعه للمُضمر ، وأيضاً لو تَحَمَّل ضَميراً لكان مِن جملةِ العَواملِ التى تَرفعُ وتَنْصِبُ ، ويَتَعَلَّقُ بها الظَّرف والمَجرور ، وليس الأمرُ كَذلك ، فَدلَّ على خلافِ ما ذَهَبُوا إلَيه .

وإن كان المفردُ الواقعُ خَبَرًا مشتَقاً فلابدَّ فيه من الضَّميرِ يعودُ على المبتدأ وذلك قَوله : (وإن يُشْتَقّ فَهْوَ ذُوْ ضَمِيْرٍ مُسْتَكِنْ) أى : وإن يكن مُشتقاً فهو متحمِّلٌ لضميرٍ مستترٍ فيه ، ولم يبين حكمَ هذا الضَّميرِ أهو لضَرورةِ الرَّبْطِ بين الخَبَرِ والمُبتدأ ، أم لأجلِ اشتقاقه ؟ إذ من ضَرورة الصِّفات المُشتقة جريانها مَجرى فعلها المُوافق لها فى المادَّة ، والرَّبطُ حاصلٌ بغير ذلك ، لأنَّ الثانى هو الأول فلم يَحتج إلى رابط ، كما لم يَحتج إليه فى الخَبَرِ الجامدِ ، والاحتمال الأول هو الَّذى يَظْهَرُ من أكثرِ المُتَأخِّرين ، والثَّانى هو

(١) ساقط من (أ) .

الظاهرُ من كلامِ ابنِ خَروفٍ ، وكل واحدٍ [1] من الاحتمالين يمكنُ [2] أن يُقـال به ، فلذلك - واللّه أعلم - لم يَحْتِمْ بأحدِ الوَجـهين :

وقوله : (ذُو ضَمِيْرٍ) ظاهره أنَّه يريد ضميراً واحداً لا أكثـرَ من ذلك ، وهو مَذهب البصريين ، وحكى ابنُ عصفورٍ في باب " كان " من " شَرْحِ الإيضاح " [3] . عن الكُوفيين أن ضَميرَ الخبرِ هنا إنْ قُدِّرَ صَفةً خَلفت موصوفها وكان نكرةً فلابدَّ من ضميرين : ضميرٍ للمَوصوف وآخر للمُخـبَرِ عنه ، وإن لم تُقَدّر المَوصوف فضَميرٌ واحدٌ للمُخبَرِ ، وإن كان معرفةً بالألفِ واللاَّم وقدرت المَوصوف بثلاثة ضمائر ، وإلا فضميران ، فالزَّائدُ الألفُ واللاَّم وردَّه بأنَّ المَوصوف إن قُدِّر فهو الخَبَـرُ .

وإن قلنا : إنَّ الجَامِدَ لا ضميرَ فيه فظاهرٌ [4] أو قلنا : إنَّ فيه ضميراً في الصِّفَةِ ضميرٌ للمُخبرِ عنه على كلِّ تقـديرٍ ، وإن لم تُقَـدِّمْ موصوفاً فظاهرٌ ، وأمَّا الألفُ واللام فالمُشتَقُّ معها كالصِّلةِ مع المَوصول فهي الخبرُ وهي اسمٌ جامدٌ ، والمشتق من كاملها فلا يَحتاج إلى ضمير يعودُ على المُخبر عنه وضميرُ المشتقِّ عائدٌ عليها ولا يقدر معها موصوف لصحَّةِ مباشرتها للعـواملِ [5] / فصحَّ ألاَّ ضميرَ في المُشتق إلا واحد بإطلاق كذا قال ابنُ عُصفُـورٍ. ووصفه الضَّميرَ بأنَّه مستكنٌّ وهو المُستَتِرُ يقال : اكتن الشَّيْءُ واستَكَنَّ بمعنى : استَتَرَ ٢٧٣/

(١) في (أ) وجه .
(٢) في (أ) ممكن .
(٣) شرح الإيضاح لابن عصفور منسوب إليه في كثير من المصادر قال ابن الزبير الغرناطي في صلة الصلة : ١٤٢ وأملى تقاييده على الجمل للزجاجي وإيضاح الفارسي والكراسة . ولا اعلم له وجوداً إلا مقتطفات مختصرة منه ضمن مجموع .
(٤) ساقط من (أ) .
(٥) ساقط من (أ) ، وفي الأصل صححت على الهامش فلم تظهر والتصحيح من (س) .

واستَخــفى ، إعلامٌ بأن هذا شَـأنـه وأصله ، وكذلك هو فإنَّـه لا يَظْهَرُ الضَّميرُ فى الصِّفةِ فى تَثنيـةٍ ولا جَمْـعٍ ولاتَأنيثٍ .

فإذا قُلتَ : الزَّيدان قائِمَـان ، فالضَّميرُ فى قائمان مُستترٌ ، وإنَّما الألفُ علامةُ التَّثنية كالتى فى رَجُلَانِ ، وكذلك فى قائمون وما أشبه ذلك ، فلايظهرُ البَتَّةَ إلا فيما استثنى على إثر هذا وذلك قوله : (وأَبْرِزَنْـــهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلا) إلى آخره ضمير (أَبْرِزَنْهُ) عائدٌ على الضَّميرِ المُستَكِنِّ ، وضميرُ (تَلاَ) عائدٌ على المشتق و (ما) بمعنى الّذى وهى واقعةٌ على الاسمِ المتقدمِ الذى جَرت عليه الصِّفة (١) وهو المُبتدأ فى مسألتنا و (تَلاَ) بمعنى تَبِعَ ، وضمير (معناه) عائد على المُشتقِّ ، وفى (له) عائدٌ على (ما) ، التَّقدير : وأبرز الضَّمير حيث تَبِعَ المُشتقُّ الاسم الذى ليس معنى المشتق له محصَّلاً . والمعنى أنَّ الاسمَ المُشتق إذَا جَرَى خبراً على غيرِ من هو له من جهةِ المعنى وَجَبَ إبرازُ الضَّميرِ (٢ ولم يَستتر فإذا قلتَ زيدٌ هندٌ ضاربها هو وجبَ إبرازُ الضَّميرِ ٢) الذى فى ضاربٍ ، لأنَّ معناه : لزيد وهو جارٍ فى اللَّفظ على هندٍ ، فليس معناه حاصلاً لها فيبرز الضَّمير فتقول : (٣ ضاربها هو،فلو أجريتَ الضَّاربَ على زيدٍ لم يَبرزِ الضَّميرَ فتقولُ ٣) : هندٌ زيدٌ ضاربها ، وإنَّما أُبرز لإزالةِ ما يُؤَدِّى إليه عدم إبرازه من الالتباس ، لأنَّك لو قلتَ : زيدٌ أخوك ضاربُهُ ، وجعلت الضَّارب لزيد ولم تُبرز الضَّمير لأدَّى ذلك إلى أن يَسبق لفهم السَّامع أنَّه

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

للأخِ لا لزيدٍ ، وكان ذلك مُلبساً ، فإذَا أبرزته فقلت : زيدٌ أخوكَ ضاربه هو زالَ الالتباسُ ، ثم إنَّ العـربَ أجرت فى هذه القَاعــدة مالا [1] لبس فيه على ما فيه اللَّبس ، فـأبرزَ فـيـه الضَّـمـيـر نحْـو : زيدٌ هـنـدٌ ضـاربـهـا هـو ، وهـندٌ زيـدٌ ضاربتــه هـى ، وزيد الهنــــدان ضاربهما هو ، والزَّيدان هندٌ ضارباها هما وزيــدٌ [2] ، والهندات ضـاربهنَّ هـو ، وهندٌ الزَّيدون ضـاربتـهم هـى ومـا أشبـه ذلك ، فـاللَّبس هاهُنا مُـرتفعٌ ولكن أبـرزوا الضَّـمـيرَ ليَـجرىَ البَـابُ كلُّـه مَـجرىً واحداً هذا معنى قــوله : "مطلقاً " أى : أبرزه إذا تَبِعَ ما لَيْسَ معناه له على كلِّ حالٍ وهـو أحد التَّفـسيرين الـمُحتـملين فيـه فكأنَّه يقول : لا تُراعِ اللَّبْسَ ، وإنَّما تُراعى عدمَ جريانه على صاحبه ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ اللَّبس إذا فقد لم يجب إبراز الضَّمير[3] ، لأنَّ العلةَ لإبرازه هـو اللَّبسُ ، فإذا زالَ فـالواجبُ الرُّجوع إلى الأصلِ ، وإلى مذهبهم ذهبَ الـمُؤلِّف [4] فـى "التَّسهيل " وشَرحـه [5] ، ودَليلهم السَّماعُ والقِـيَاسُ ، فـالقــيـاسُ ما تقدم ،

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) المسألة فى الأنصاف : ٥٧ - ٦٥ مسألة رقم : ٨ (القول فى إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه) والتبيين عن مذاهب النحويين لابى البقاء العكبرى : مسألة رقم ٣٥ ، وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة مسألة رقم : ٤ فصل الاسم .

(٤) التسهيل : ٤٨ وشرح التسهيل : ٥٠ (مخطوط) .

(٥) فى (أ) وشرحهم .

وأمَّا السَّماع فأنشد الكُوفيون (١) :

وإن امرأً أسرى إليك ودونــه من الأرض مَـوماةٌ وبَيْداءُ سَمْلَقُ
لمَحقوقة أن تَستجيـبى دُعـاءَهُ وأن تعلـمى أن المعـانى مُوَفَّـقُ

وأنشد أيضا (٢) :

تَـرى (٣) أرباقــهم مُتَـقَــلِّديهَــا كَمَا صَدِئَ الحَدِيدُ عَلَى الكُمَاةِ

(٥ وأنشدَ المؤلِّف أيضا (٤) :

قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان ٥)

وهـذا عندَ البَصـريين نـادرٌ ، والنَّوادِرُ لا عِـبْـرَةَ بِهَـا ، ولا يَنْبَنِى عليـها حكمٌ فلذلك لم يرَ النَّاظِمُ تَـرك إبرازِ الضَّميـرِ إذا ارتفعَ الَّلبْسُ ، هذا أَحدُ التَّفسيرين فى قَوله : (مُطْلَقاً) .

والتَّفسير الثَّانى : أن يريدَ عدمَ الاختصاصِ / بالـمُبْتَدأ والخَبر ، بل أراد أنَّ هذا الحكمَ جارٍ فى كلِّ صفـةٍ تَلَتْ ما لَيس معناها لَـهُ كـانت خَبَراً لمبتــدأ ، أو صفة لـموصـوفٍ ، أو حالاً من ذى حالٍ ، كما لو قلتَ : ٢٧٤/

---

(١) البيتان للأعشى ميمون بن قيس فى ديوانه : ١٤٩ (الصبح المنير) وهو من قصيدته فى مدح المحلق التى أولها :

أرقت وما هذا السهاد المؤرق وما بى من سقم وما بى معشق

ورواية الديوان لعجز البيت الأول هكذا :

* فياف تنوفات وبيداء خيفق *

كما ورد فيه : (إن تستجيبى لصوته) .

والشاهد فيه أمالي ابن الشجرى : ٣٧/١ ، والإنصاف ، والتبيين وخزانة الأدب : ٥٥١/١ ، ٤١٠/٢ .

(٢) البيت مجهول القائل ، وهو فى الانصاف : ٥٩ ، والتبيين .

(٣) فى (أ) ارفاقهم .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) شرح التسهيل : ٥٠ (مخطوط) .

مررتُ برجلٍ ضاربه أنا ، فإنَّ معنى ضارب ليس لرجل ، بل لضمير المُتكلِّم ، فجَرى على رجلٍ وليس معناه له ، فلزم إبراز الضَّمير وكذلك إذا قلتَ خَرَجَ زَيدٌ ضاربه أنا ، وجاء زيدٌ معترضاً له أنا ، وما أشبه ذلك ، فالإبرازُ لا يختصُّ بجريانِ المُشتق على المُبتدأ خبراً له . والخلافُ المذكورُ منقولٌ في الجميع ، فالمَسألة واحدةٌ والنظرُ فيها واحدٌ .

فإن قلتَ : إن حملت الإطلاق على هذا التَّفسير لزِمَ أمران :

أحدُهما : بقاءُ المَسألة الأولى في التَّفسير الأوَّل غيرَ منبَّهٍ عليها وذلك إخلالٌ في مقصوده فيها .

والثَّاني : أنَّ موضعَ كلامِه هو الخَبَرُ ، فقوله : (حَيْثُ تَلاَ) يعني به الخَبر وإذا عنى به الخَبر لم يصحّ دخول الصِّفة والحالِ إلا من جهةِ القِياسِ ، لا من (١) اللَّفْظِ ، و (٢) لَفظُ الإطلاق إنَّما يفيدُ فيما هو داخلٌ تحتَ دلالةِ اللَّفْظِ لا فيما هو خارجٌ عن ذلك ، فإذاً لا يصحُّ حملُ الإطلاقِ إلا على التَّفسير الأول ، ويَبقى حكمُ الصِّفةِ والحالِ مسكوتاً عنه فهذا أولى من حَمْلِ الكلامِ على ما لاَيسوغ .

فالجوابُ : أنَّ المسألةَ الأُولى داخلةٌ له من حيثُ لم يُقَيِّدِ الحكمَ باللَّبس وأنَّه علقه على مجرَّدِ الجَرَيَانِ على غَيرِ مَنْ المُشتق له .

وأمَّا الثَّانيةُ : فإنَّ الضَّميرَ في " تَلاَ " ليس عائِداً على الخَبَرِ من حيث هو خَبَرٌ ، وإنَّما عادَ على ما لا يَصلحُ أن يكونَ خبراً ، وذلك أنَّ جميعَ الضَّمائر في " تَلاَ " وفي " يُشْتَقّ " و " فهو " عائِدةٌ على المُفردِ المذكورِ في قوله :

---

(١) في (أ) لأن .

(٢) ساقط من (أ) .

(وَالـمُفْرَدُ الجَـامدُ فَـارِغٌ) وذلك الـمُفـرد إنَّمـا تكلّم فيه من حيثُ يَصـلُحُ أن يَقَـــعَ خَـبَـراً لا من حـيثُ هو خـبرٌ فـى الواقعِ فكأنَّه يقولُ : الـمُفـردُ الصَّـالحُ للخَبَريَّةِ منه (١) جامدٌ ولا يـحتـاج إلى ضَمـيرٍ ، يعنـى إن وقعَ خَبَـراً . ومُشتقٌ ولابدَّ فيه من ضَمـيرٍ ، ثم ذلك الضمـير مُستترٌ لا يظهرُ إلا إذا جَرى صـاحبه المتحمل لـه على غير من هو له فإنه يبرزُ ، فقد حَصَلَ فى هذا الإطـــلاقِ حكمه إذا وقـع خبراً وغير خـبر ، لأن الجَريان والتَّبـعـية غير خاصةٍ بما هو خَبَرٌ ، دون الصِّفةِ والحالِ ، وهذا ظاهرٌ ، وبعد فعلى النَّاظمِ هُنا الإشكالُ من أوجهٍ ستة :

أحدُها : أنَّ ما جرى من الجَوامد مَجرى الـمُشتقات يقتضى كلامه أنَّها لا تَتَـحَمَّـلُ ضمـائرَ ، لقـوله : (والـمُفْرَدُ الجَـامـدُ فَـارِغٌ) والجـامدُ - وإن جَـرى مَجرى الـمُشتق - لا يكونُ مُشتقّاً لأنَّ حدَّ الجامدِ يَتَضَمَّنُهُ دونَ حدِّ الـمُشتَقِّ ، واعرضْ ذلك على حدودهما فإنَّك تَجدُ الجامدَ الجَارىَ مَجرى الـمُشتق لا يُؤدِّى بنفسه معنَى الفعلِ الموافق له فى المادَّةِ ، وإنَّمـا يُؤدِّى مَعنـى فعلٍ آخر من جهةِ تَضْمِينه مَعناه وتنَزيله مَنزلتَه ، وهذا الاقتضاءُ غيرُ صحيحٍ ، بل هـى متحملةٌ لضمائرِ كالصِّفات المشتقة لكونها فى معناها ، وذلك ستة أنواعٍ :

أحدُها : الـمَنسـوبُ نحـو تَمـيمـىّ وقُرشـىّ ، فإنه يتـحمل ضمـيراً مثل المشتق ويوصف به ، ويَرفع الظَّـاهر ، ويبرزُ ضَميره ، فتقـولُ : مررتُ برجلٍ قرشىٍّ أبوه ، وأتَميمىٌّ (٢) أبواك ؟ وما قرشىٌّ هما .

والثَّـانى : مـا كان نحـو : عَرب وعَرفج وخَزٌّ فى قولهم : مررت بقومٍ عربٍ أجمعون فعربٌ فيه ضميرٌ جَرَى عليه أجمعـون توكيداً ، وكذلك مرَرت بقاع

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) تميمى .

عرفج كلّه ، وكذلك قالوا / مررتُ بسرجٍ خز صفته ، ومررت بصحيفةٍ/٢٧٥ طينٌ خاتمها ، وما أشبه ذلك رفعوا الظّاهر بهذه الأسماء إجراءً لها مُجرى المُشتق .

والثّالثُ : العَلَمُ المنزل منزلة المشتق نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيدٌ زُهَيرٌ ، وعمروٌ حاتم ، وهو كثيرٌ ، ففيه ضميرٌ أيضاً .

والرَّابِعُ : المَصدَرُ المُنزل منزلته نحو : ما أنت إلاَّ سيرٌ ، وزيدٌ صَومٌ وفِطْرٌ ونحو ذلك .

والخامِسُ : اسمُ الجنسِ المُنزل (١) مَنزلته أيضاً نحو : زَيْدٌ أَسدٌ وزيدٌ حِمَارٌ وشبه ذلك ، وهذه الثّلاثة الأخيرة تتأول على وجهين :

على أن تكونَ على حَذفِ المُضافِ كأنّه قال : أبو يوسف مثل أبى حنيفة وزيدٌ مثلُ زهيرٍ ومثلُ الأسدِ وما أَنت إلا ذُو سَيْرٍ وذو صَومٍ وفِطْرٍ ، وعلى أن يكون الثانى هو الأول مبالغةً ، أى : يُغنى غنَاهُ ويَسدُّ مسدَّه ، والمعنى زيدٌ عالمٌ وشاعرٌ وكريمٌ وشديدٌ وما أشبه ذلك ، وقد يَتَأول العَلَمُ بالمُشتَقِّ لا على حذفِ المُضاف ، لكن على ما تقدَّم التّنبيه عليه فى قوله(٢) :

* أَنَا أَبو المِنهال بعضَ الأَحْيَان *

وقوله (٢) :

* .... كُلُّ غَانِيَةٍ هِنْدُ *

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) تقدم ذكرهما .

وعلى هذا الوجه الثَّـانى من التَّـأويـل يَنهض الاعتراض لا على الأول .

والسَّـادِسُ : الخُمَاسِىُّ من الصِّفات نـحو : همرجل وشمردل وجحمرش وخبعثن وقذعمل وجردحل ، وما أشبه ذلك ، فإنَّها صِفاتٌ تَتَحَمَّل الضَّمائر كسائرِ الصِّفات فما وقع منها خبراً للمبتدأ فهو ذو ضميرٍ مستكنٍّ مع أنَّها غيرُ مشتَقَّةٍ ، لأنَّها خماسية الأصول والخُماسى لا يدخله اشتقاقٌ البَتَّـة حسبَ ما تقرَّر فى عمله ، فليس بداخلٍ تحت ترجمة الـمُشتق ، فهذه الأنواع جامدةٌ مع أنها ذوات ضمائر من غيرِ إشكالٍ وكلامه يقتضى أنَّها فَـارغةٌ منها ، وفى ذلك من الإِشكالِ ما فيه .

والإِشكالُ الثَّـانى : أنَّ الضَّـمـيـر فى قَـوله : (وإِنْ يُشْـتَقَّ) إمَّـا أن يعـــودَ على الـمُـفرد غير مقـيَّدٍ بكونِـه جامـداً ، وإمَّا أن يعودَ على الـمُفرد بقيدِهِ الـمَذكور ، أما الأول فلا يصحُّ ، لأنَّ سيبويه وغَيره من الأئِمَّـةِ قد نَصُّوا على أنَّ الصفةَ مع الموصوفِ بمنزلةِ الاسمِ الواحِدِ ، لأنَّ الصفةَ مبينةٌ للموصوفِ فهو من تَمَامِهِ ، كما أن الصِّلة من تمامِ الـمَوصولِ ، فكَما أنَّ الذى قامَ بمنزلةِ زيدٌ كـذلك الرَّجُلُ القـائم بمنزلة زيد ، ولذلك كـان إعـراب الصِّـفـة كـإِعـراب الـمَوصـوف ، فـإذا عـادَ الضَّـمـيـر عليـه فـلا يَعـودُ عليه إلا من جـهـة مـا هو معروفٌ ، وليس بمعروفٍ إلا مع صفته تحقيقاً أو تنزيلاً فقول من يقـــولُ من الشُّـيوخ الـمتـأخرين بأنَّ الضَّـمـيـر يجوز عوده على الـمَوصـوف دونَ صفـتـه ويُفَرِّعون على ذلك بُحُوثاً ومسائلَ فَروعية وأُصولية خَطَأً ، وإنما يُسأل عن كلِّ عِلْمٍ أَربابـه ، فإذا تقرَّر هذا تعين الثَّـانى وهو أن يكونَ الضَّمير فى " يشتق " عائداً على الـمُفرد بقيـد كونـه جامداً ، وعند ذلك يتهافت الكلامُ فكأنه قال : وإن كان الـمُفرد الجامد مشتقًّا فهو كذا ، والجامدُ لا يكون مشتقًّا أبداً ، كما

أنَّ المشتَقَّ من جهة ما هو [1] مشتقٌ لا يكونُ جامداً أبداً ، فهذا كلامٌ في ظاهره غيرُ صَحِيحٍ .

والإشكالُ الثَّالثُ : أنه حكمَ على المُشتَقِّ بأنَّ فيه ضميراً مطلقاً / /٢٧٦ لكنه يستكن إذا جرى على مَنْ هو له ، ويَبرز حيث يَجرى على غَيرِ من هو له ، وهذا إنَّما يَصدقُ على بعضِ الأخبارِ لا على جَميعها ، إذ الخبرُ على قِسمين : أعنى المُفرد المُشتق :

أحدُهما : أن يكونَ للمبتدأ لفظاً ومعنًى نحو : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ خارجٌ ، فهذا هو الذى فيه ضَمير يَستكن ضميره مطلقاً قال . والثَّاني : أن يكونَ للمُبتدأ لفظاً ولما هو من سببه معنىً وهذا على ضربين :

ضَربٌ يكون مَرفوعه ضَميراً فهو الذى يَبرز ولايستكنُّ ، إذْ الخبرُ جارٍ على غيرِ من هو له نَحو : زيد [سائر[2]] أنت إليه .

وضَربٌ : يكون مَرفوعه ظاهراً نحو : زيدٌ قائمٌ أبوه ، وعمروٌ سائرٌ أبوك إليه فهذا غيرُ متحملٍ لضميرٍ البَتَّة فكيفَ يُطلِقُ القَولَ بأنْ يكون كلُّ مشتقٍ ذُو ضميرٍ ؟ هذا غير مُطَّرد ، بل منه ما هو نو ضَميرٍ ، ومنه ما ليس كذلك ، إلا أنَّه إذا لم يكن فيه [3] ضمير لزم أن يعودَ من بعضِ متعلقاته ضمير يربط بين المُبتدأ وخبره نحو : زيدٌ قائم أبوه ، وعمروٌ سائر[4] بكرٌ إليه ، وزيدٌ سائر الذى أكرَمه وما أشبه ذلك ،

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل سار .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) فى الأصل سار .

وكذلك إذا كان فيه ضميرٌ يلزم إبرازه لجريانه على غيرِ من هو له نحو : زيدٌ (١) هندٌ ضاربها هو ، وزيدٌ ضاربه أنا أو أنت ، وعند هذا يَلزم الإشكال الرَّابع وهو أنَّ قوله : (فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ) إما أن يريدَ أنه كذلك من غيرِ تَعرُّضٍ إلى كونه عائداً على الاسم الذى جَرى عليه وهو - هاهنا - المبتدأ أو غير عائد عليه ، وامَّا أن يريد أنَّه ذو ضميرٍ عائدٍ على المبتدأ ، فإن كان مُراده الأول فقد فاتَه مقصود المسألة وهو التَّنبيه على أنَّ المُفردَ المُشتَقّ لابدَّ من ضميرٍ يَعودُ منه (٢) على المُبتدأ ويخفُّ الخَطب إذا كان المُشتق للأول لفظاً ومَعنى ، إذ قد يقال : إنَّه لا يَحتَاجُ إلى عائد بخلافِ ما(٣) إذا جَرَى على الأوَّل لفظاً لا معنى ، فإنه لابدَّ من ضميرٍ من الخبرِ يعودُ على المُبتدأ ضرورةً ، لتحصيل الارتباط بينهما ، وإن أرادَ أنه ذو ضَميرٍ عائدٍ على المُبتدأ وهو الظَّاهر من قصده وقصدِ غَيره ، فذلك إنَّما يَصدق على ما إذا كان الخبرُ للمُبتدأ لفظاً ومعنًى ، وأمَّا إذا لم يَكن كذلك فلا يَصدق عليه البَتَّةَ ؛ إذ ليس الضَّمِيْرُ الذى فى الخَبَرِ عائدٌ (٤ على مُبتدئه ، ولو كان عائداً عليه لكان من القسم الأول الذى هو للمُبتدأ لفظاً ومعنًى ، وإذا ثَبتَ هذا فقوله : (وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً) عائدٌ ٤) على الضَّمير فى قوله : (ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ) وقد فَرضنا أنَّه أراد به العائد على المُبتدأ ، فلابدَّ أن يكونَ البارزُ على قولِه : هو العائد على المبتدأ ، وهذا غيرُ صَحيحٍ كما تَبَيَّن ، ولا يُقال : إنَّ الخبرَ إذا رَفَعَ الظَّاهِرَ مِن قَبِيلِ الجُمَلِ أو داخلٌ مدخلها ، والنَّاظِمُ إنما تَكَلَّم فى المُفردات المَحضة لأنَّا نقولُ : هو من قبيلِ المُفردات ، كما كانَ

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤-٤) ساقط من (أ) .

المَوصــول مع صِلــته منها ، ولذلك عملت فيه العَوامل (فانتصب) بكان وبالظّن وبما وأخواتِـها وسـائر العَــوامل نحو : كان زيدٌ قــائماً أبوه ، وظننت زيداً قـائماً أنت إليه وما أشبه ذلك ، ولو كـان جُملـةً لم يَعمل فيه عاملٌ ، فصار كالمَوصول مع صِلته / والمَوصوف مع صِفته، ٢٧٧/ ولو جَرى على حكمِ الجُمـلِ لم يَعمل فـيه عـامـلٌ ، كمـا لا يَعمـل فى المَحكى من الجُمـــل وليس فى الكَلاَمِ لا جمـلةٌ أو مفـردٌ ، وهذا تَحرير ابنِ خَروفٍ فى المسألة ، فإذًا كلامُ النّاظِمِ غيرُ سديدٍ .

والإشكالُ الخامسُ : أنّه نَصّ على أنّ موضعَ إبرازِ الضّميرِ هو حَيْثُ يَجـرى مُتَحَمِّله على غيـرِ مَن هو لَـه ، وأنّه إذا لم يَكُن كـذلك فالضّميرُ مُستَترٌ مُطلقاً ، وهذا غيرُ صَحيحٍ ؛ لأن الضّميرَ قد يَجِبُ إبـــرازه وإن لم يَجْرِ مُتَحَمِّله على غيرِ مَن هو له ، وذلك فى نحـو : أقائمٌ أنتم ؟ وأضاربٌ أنتما ؟ وفى أحدِ الوَجهين فى قَوله تَعالى [1]: ﴿ قالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ ﴾ الآية ، إذْ لاَ يَجـوزُ هنا أضارِبٌ ؟ ويَستترُ الضّميرُ ، ولا أقائمــان ؟ عوض : أقائم أنتـما ؟ ولا ماأشــبهَ ذلك ، وكلامُهُ يقتَضى الجَوَاز ، لأنّ هذا القَبِيل لم يجرِ على غيرِ مَن هو لـه .

فإن قيل : إن كان لم يجرِ على غيرِ مَن هو له ، فلم يَجْرِ أيضاً على مَن هو له وَسبب استِتار الضّمير جَرَيَانُهُ على مَن هو له لا عَدم جَريانه على غيرِ مَن هو له وبينهما فرقٌ .

قيلَ هذا إن صَحّ فى نفسِهِ ، فليس فى كلامِ النّاظم ما يدلُّ عليه هنا لأنّـه قال : (وإن يُشْتَقّ فَهْــوَ ذُوْ ضَمِــيرٍ مُسْتَكِنْ) فـأطلق

---

(١) سورة مريم آية : ٤٦ .

القــولَ فيه كان جارياً على مَن هو له (١ أو لا ١) ، وإنَّما استَثنى الجَريــان على غيرِ من هو لـه فقد تَضَمَّنَ قولـــه : (فَهْوَ ذُو ضَـــمِيرٍ مُسْتَكِنْ) ضَربين : ما جرى على مَن هو لــه ، ومـا لم يجـرِ على مَن هو له ولا على غيـرِ مَن هو له ، فَثَبَتَ أن نحـــو (٢) :

* خَــلِيْلِيَّ مَا وَافٍ بِعَــهْدِيَ أَنْتُمَـــــا *

لا يجـوزُ ، وإذْ ذاكَ يلزم أحـدُ أمـرين : (٣ إمَّا بُطلانُ كلامـه هُنا ٣) وإمَّا بُطلانُ كلامِهِ في مَسألة : أَسَارِ ذانِ ، إذ كان قد قال (وقِسْ) فاقتَضَى قِيَاسَ المُضْمَرِ على الظَّاهِرِ وهُنا حَكَمَ بأنَّ الضَّميرَ في مثلِ : (أَسَارِ ذَانِ) لايَبْرُزُ فهما مُتَضَـادَّانِ .

والإشكالُ السَّادِسُ : أنَّ كلامَـهُ في بُروزِ الضَّميرِ إذا جَرَى متحـــمِّله على غيرِ من هو له يَقْتَضِي أنَّ الحكمَ فيه مطلقٌ ، سواءً تكرَّر أَم لا ، وليس كذلك ، بل هو مقيَّــدٌ بألاّ يتكرر ذلك المُتحمل للضمير ، فلو تكرَّرَ لم يَكُن في الثَّانِي بُرُوزُ الضميرِ فتقول : مررتُ برجلٍ عاقلة أمَّـه لَبيبة ، فلا تُبرز الضَّمير من لَبيبة (٤) ، وكذلك مررتُ برجلٍ قائمٍ أبــواه لا قاعدين ، ولم يقل لا قاعدً هما . فتقول على هذا : زيد عاقلة أمه لبيبة ، وهذا قائم أبواه لا قاعدان ، وما أشبه ذلك (٥) مع أنَّ الصِّفتين معاً جَاريتان على المُبتدأ لَفظاً لا مَعنى ، ولم يـلزم في الثَّانية بُروزُ الضَّميرِ كما تَرى ، فكانَ من حقِّ النَّاظِمِ أن يتحـرَّر من هذا

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) تقدم ذكره .

(٣-٣) ساقط من (أ) .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) ساقط من (أ) .

أيضاً ، لكنَّه لم يفعلْ فكان مُشكلاً إطلاقُهُ ، وهذا الاعتِراضُ كان يورده بعضُ شُيُوخِنَا على هَؤُلاَءِ المُتَأخِّرين ، إذ لم يَحترزوا من هذا النَّحو ، مع أنَّه كثيرٌ في الكلامِ ، وابنُ مالك أولى بالاعتِراضِ عليه (١) هنا وفي " التَّسهيل " وغيره ، فهذه إشكالات ستَّة يصعب الجواب عنها .

ومنها ما احتَرَزَ المؤلِّف عنه في " التَّسهيل " كالأوَّلِ فإنه قالَ فيه(٢) : ولا يَتَحَمَّلُ غير المُشتق ضميراً ما لم يؤَوَّلْ بمشتقٍّ . ومنه ما لَم يَحْتَرِزْ منه فلزِمه هنالك ، كما لزِمه هنا كالرَّابع والخَامس ومنه ما هو مختَصٌّ بنظمه كالثَّاني ، فأمَّا الأولُ فظَاهِرُه اللُّزومِ إلا أن يُقالَ : إنَّه //٢٧٨ أُطلقَ على المُشتق بالتَّأويل لفظ المُشتق باستعمالِ اللَّفظ في حَقيقتِهِ ومَجازِه حتَّى كأنه قال : " وإنْ يُشْتَقَّ " حقيقةً أو مجازاً وهذا بعيدٌ.

وأما الثاني : فقد يجاب عنه بوجهين :

أحدهما: أنَّ الضَّميرَ قد يعودُ على غيرِ(٣) المُتقدمِ الذِّكرِ لمصاحبته له في الذِّهن مع عدمِ صلاحيته للمَذكورِ، ومنه قوله تَعالى(٤): ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ الآية ، المُراد من عمر غَيرِ المُعَمَّرِ ، فأُعيدَ الضَّميرعلى غيرِ المُعَمَّرِ ؛ لأنَّ ذكرَ المُعَمَّرِ مُذَكِّرٌ به لتَقَابُلِهِمَا، ومنه قَولُهم : عندي درهم ونصفُهُ ، وأنشدَ ابنُ خَروفٍ :

---

(١) في هامش الأصل (بمثله) قراءة نسخة أخرى .

(٢) التسهيل : ٤٧ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) سورة فاطر : آية : ١١.

وَكُلُّ أُنَاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهوَ سَارِبُ (١)

وكلامُ النَّاظِمِ من هَذا فلا إشكالَ ، إذ التَّقديرُ : وإن يُشْتَقِّ المُفْرَدُ غيرُ المَذكور أولاً .

والثَّاني : أن يُحمل الجامدُ على غيرِ الوَصْفِ ، بل يَكونُ مبتدأ ثانياً خبره فارغٌ ، والجُملة خبرُ المُفردِ والمُراد به الجِنس ، والعائدُ عليه من الجُملةِ محذوفٌ تقديره : والمُفرد ، أمَّا الجامدُ منه ففارغٌ والمُشتق منه نو ضَميرٍ مستكن ولا إشكال فى هذا .

وأمَّا الثالثُ والرَّابعُ ، فلا أجدُ الآن عنهما جواباً .

وأمَّا الخامسُ : فإنَّ كلامَه هنا يقربُ أن يكونَ صريحاً فى منع أقائمٌ أنتما ؟ بخلافِ كلامِه فى أسارٍ ذانِ ، فإنَّه محتملٌ ؛ لأنَّه هنالك مثَّل بفاعلٍ ظاهرٍ ، ثم قالَ : " وقِسْ " فاحتَمل أن يقصدَ وجهاً من تلكَ الأوجهِ المُتَقَدِّمَةِ أو جَمِيْعِهَا ، فلَيس ثمَّ ما يَقْطَعُ على إجازتِه أقائمٌ أنتما ؟ وأمَّا هنا فالمَنع ظاهرٌ فهو الذى يُعطيه إطلاقه ، وعند ذلك يَصير مذهبُه المَذْهَبَ الشَاذَّ المُتَقَدِّم الذِّكرِ ، وقد مَضى ما يَحتَجُّ به صاحبه وكأنَّه حمل الصِّفَةَ فى ذلك على الفِعلِ ، فكَما أنَّ الفعلَ لا يَنْفَصِلُ ضميره هنا فكذلك ما أشبهه ، فإن كان مرادُ النَّاظم هنالك شمولُ الظَّاهر والضَّمير ، فهذا الموضع معارضٌ

---

(١) للأخنس بن شهاب بن شريق التغلبى ، شاعر جاهلى قديم وفارس " العصا " وهى فرسه مشهورة .

أخباره فى : الاشتقاق : ٢٠٣ ، والأمالى لأبى على : ١٨٥/٢ ، واللآلى : ٧٣٠ ، والبيت من قصيدة له فى المفضليات : ٢٠٣ - ٢٠٨ أولها :

لابنة حطان بن عوف منازل كما رقش العنوان بالرق كاتب

ورواية المفضليات : (أرى كل قوم ..) والبيت آخر القصيدة . والشاهد فى شرح المفصل لابن يعيش : ٥٨/٨ .

لـه ، ويعتذر عنه بأنَّ هذا الاطلاق هنا مقيَّـدٌ بما هُنَالك ، فكان أقائمٌ أنتما ؟ ونحوه مما هو غير جارٍ على شيءٍ مستثنى من مَنعِ البُـروزِ ، ويَصِحّ كلامُه فى الموضعين وإن كان مُـرادُهُ مقتضى ما هنا من المَنعِ ، فإنَّ ما ارتضاه غيرُ مرتَضًى ، وذلك أنَّ الصِّفةَ العاملةَ عملَ الفعلِ تَجتمع مع الفعلِ فى بعضِ الأحكـامِ وتفترقُ فى بعضٍ . فممـا يجتمعان فيه المُوازنة فى الحَركات والسَّكنات ، وعَددِ الحُرُوفِ ، وتَعيين الزَّائـد غيرِ الزَّائد الأول ، فيما فوق الثلاثى من ذلك وفى الثلاثى فيما عَدا تَعيين الزِّيادة فى المُـراد به العِـلاَجِ منهـا وكـذلك طلب المَـرفـوع مطلقاً ، والمنصوب فيما يتَعدَّى ، وكذلك الإعلال التَّصريفى فى أكثرِ الأمرِ ، ومما يَفترقان فيه الأحكام المُختصة بكلٍّ واحدٍ منهما ككونِ الصِّفةِ تقعُ مبتدأ، ويدخلُ عليها الجَارُّ ، وتُجَرُّ بالإضافةِ وما أشبه ذلك مما يَختص بالاسمِ ، ونحو كون الفِعل يَتَصَرَّفُ عند اختلافِ الأزمنـة ، ويدخلُ عليه الجَازِمُ وما أشبهَ ذلك مما يختص بالفعلِ ، ومن جُملة الأحـكامِ المُتَعَلِّقَةِ بهما اتِّصالُ الضَّمائرِ بهما وانفِصَالهما وهما يَجتَمِعان فى بعضٍ ذلك ويفترقان في بعضٍ ، / فمما يَجتمعان فيه طَلَبُ الضَّمير بالاتِّصالِ ٢٧٩/ مرفوعاً كان أو منصوباً من حيثُ اجتَمَعَا فى معنى الفِعلِ نحو : أنا الضَّاربه ، وأنا أضربه ، وكذلك زيـدٌ أنا مُعطيكه (١ وأنا أُعطيكه ١) ، وعدم الاتصال إذا عرض عارضٌ يشتركان فيه كالتَّقديم على العامل نحو : أنا إياك ضاربٌ ، وأنا إياك أضرب ، والفصل بـ " إلا " نحو : ما أنا بضارب إلا إيّاه ، وما أنا أضرب إلا إياه ، وزَيدٌ ما ضاربه إلا أنا ، وما يَضربه إلا أنا وشبه ذلك ، فهذا النَّوع يجريان فيه على نَسَقٍ غيرِ متفاوتٍ (٢) إلا بمقدارِ ما بين الاسم والفعلِ من التَّفاوت ، وقد تقدَّم

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) متقارب .

بيانُ ذلك فى بــــابِ الضَّمائر ، ومما يَفترقـان فيه إبراز الضَّمير إذا جَرى عامله علي صاحِبه وعدم إبرازه ، فيَجب إبرازه إذا عملت فيه الصِّفة وذلك نحو : زَيْدٌ هندٌ ضاربها هو ، ولا يبرزُ إذا عمل فيه الفِعــل نحو : زيد هند يضربها ، وإنَّما افترقا فى هذا الحكم لأمرٍ هما فيه مفترقان ، وهو أنَّ فى الفعل دلالةً على فاعله ، إذ هو مما يظهرُ معه ودلالة على محله من المتكلمِ (١) والخطابِ والغَيبـةِ .

فـإذَا قُلتَ : زيدٌ اضـربه أو ضـربتـه ، فـفـيـه دلالـةُ على أنَّ الفـاعلَ هو المتكلِّمُ لا زيدٌ ، وكذلك إذا قُلت : زيدٌ تضربه أو ضربته ، ففيه دلالـةٌ على أنّه المخاطب بخلافِ ما إذا قُلت : زيدٌ ضاربه ، فإنَّه لا دلالةَ فيه على أنَّ الفاعلَ غيرُ زيدٍ حتى تقول : أنا أو أنتَ ، إذ لا يبرزُ ضَميره فيدلُّ عليه ولا تَلحقه علامةٌ دالةٌ زائدةٌ على كونه مفرداً أومثنى أومجمــوعاً لاختصاص الفِعـلِ بذلك ، فـعـوّض الاسم من ذلك إبراز الضَّـمــيـر ليـرتفع اللَّبْسُ ويزولَ الإشــكالُ ، وصارَ هذا التَّعويض (٢ مختصاً بالاسم ٢) كما كان المُعوض منه مختصاً بالفعلِ ، وهذا شرحُ ما قـــالوه فى المَسألـةِ على أوفى ما يـكون ، وهو تَوجيـهٌ لـمـا نصَّ عليه النَّـاظم من حكمِ الإبرازِ ، وإذا ثَبتَ ذلك فـقـولهم أضـاربٌ أنت ؟ أو أنتما من هذا النَّمط ، لأنَّ الفاعلَ المُستتـرَ ضميرٌ لا يُعرف له رُتبـةٌ فى تكلُّـمٍ ولا خطابٍ ولاغيبةٍ ، ولم يتقدَّم عامله ما يعود عليه ذلك الضَّمير ، فصارَ استتاره موقعاً فى اللَّبسِ والإشكالِ ، فلم يَكُن بدٌّ من إبرازِهِ ليَتَعَــيَّن ، وهذا – والله أعلم – هو السبب فى كونِ الكَلامِ مع إبرازِه مفيداً

(١) فى (أ) من المتكلم .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

بخلافه إذا لم يَبرز ، والظّاهر أنَّ الناظمِ على مذهبِ الجُمهورِ ، ويُعتَذَرُ عنه بأنَّ إطلاقَه هنا فى منع الإبرازِ إذا لم يجرِ على غيرِ من هو له مقيَّدٌ بما هُنالك ويكون كلامُه صَحِيحاً فى الموضعين ، ولكن الموضع كان يَحتمِلُ تحريراً أحسنَ مما وَرَدَ فيه واللّه أعلم .

وأما السَّادسُ : فإنَّ الاحترازَ من نحو : مررت برجلٍ عاقلة أمه لبيبة ، غير محتاجٍ إليه ؛ لأنَّ لبيبة جارٍ فى اللّفظ على عاقلة وهما معاً للأمِّ ، فالثانية جاريةٌ على من هى له ، لاعلى غيرِ من هى له ، فَما الحاجةُ إلى إبرازِ الضَّميرِ ؟ وكذلك مررتُ برجلٍ قائم أبواه لا قاعدين ، وما كان مثله فالاعتراضُ به على النَّحويين غيرُ واردٍ (١) .

---

(١) جاء فى آخر نسخة (أ) .

تم الجزء الأول ، يتلوه الجزء الثانى وأوله :

وأخبروا بظرف أوبحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل .

أما نسخة الأصل والنسخ الأخرى فإن التجزئة فيها تستمر حتى باب الفاعل كما أوضحنا فى مقدمة التحقيق فى وصف النسخ والله – تعالى – أعلم

٢٨٠ / وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرفِ جَرّ
تاوِينَ مَعْنَى كائِنٍ أو اسْتَقَرّ

هذا هو القسم الثالث من الأقسام التي تقع خبراً للمبتدأ، وذلك الظرف وحرف الجرّ. وعَبَّر بحرف الجرّ عنه وعن مجروره، فكأنه قال : أو بحرف جرٍ ومجرور. كما أنهم يُعبِّرون بالمجرور وحده عنهما فيقولون : ظرف أو مجرور. وضمير «أخبروا» للعرب، ولم يتقدّم لهم ذكرٌ إلا أن العِلْم بهم حاضر فلذلك لم يَفْتقر إلى تقديم مُفسِّر. ولما كان الظرفُ وحرف الجرِّ لابدَّ لهما مما يتعلَّقان به من فعلٍ أو معَى فِعْلٍ، ظاهرٍ أو مقدَّرٍ، وهما إذا وقعا خبرَين بأنفسهما يلزم ضرورةً أن يكونا متعلِّقين بمقدّر؛ إذ لو كان ظاهراً لكان هو الخبر بفسه - افتقر إلى أن يُنَبِّه عليه فقال :«ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ»، يعني أنهم أخبروا بهما لا على سبيل(١) الاستقلال، بل على أنهما مُفْتَقِران إلى مُتعلَّق، وهو كائنٌ أو استقرَّ؛ فإذا قلت : زيدٌ عندكَ، فهو على تقدير : زيد كائنٌ عندك، أو أستقرٌّ عندك. وكذلك إذا قلت : زيدٌ في الدار، فالتقدير : زيدٌ كائنٌ في الدار، أو زيدٌ استقرٌّ في الدار. فإذًا « عندك » منصوب بذلك المقدَّر، وكذلك «في الدار»، وهو في موضع نَصْبٍ به.

فإن قلت : إذا كانا(٢) مُتعلِّقين بمقدَّرٍ، والمقدَّرُ مثلُ الظاهر، فقد استوى عليا الجملة مع المتلَّق الظاهِرِ في احتياجِ الظَّرفِ والمجرور إليهما فلماذا جعلْتَ الظرفَ والمجرورَ إذا كان متعلَّقهمامقدراً خبرين بأنفسهما،

---

(١) في الأصل وحده.
(٢) أ : كان . وقد كان كذلك في الأصل ثم صحح.

وإذا كان ظاهرًا لم يكن كذلك؟ وإلا فهذا قسم قد رجع إلى القسمين الأولين، فَعَدُّه قسمًا ثالثًا لا معنى له.

فالجواب : أنَّ هذا المقَّدر لم يظهر أصلاً في موضعٍ من المواضع، وإنما تقديرُه تقديرٌ صناعيٌّ لضبط القوانين فقط، فلما كان كذلك جُعِل الظرفُ أو المجرورُ بنفسه خبرًا، لأنه هو الذى مَعْنَا(١) في اليد، وأما ذلك المقدّرُ فغيرُ مُلْتَفَتٍ إليه، ولذلك قالوا : إنَّ الضمير العائد منه على المبتدأ ليس مقدرًا في كائنٍ ولا مستقِّرٍ، بل الظرف أو(٢) المجرور هو الذى تحمَّله بنفسه، ولذلك يقولون أيضًا ــ في قولك : مررت برجل في الدار أبوه ــ : إن «أبوه» ارتفَع بالمجرور ولا يقولون : ارتفَع بكائن(٣) ولا استقرّ. وعلى هذا المعنى نَبَّه الناظمُ بقوله : «ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ»، ولم يقل : ناوين كائنا أو استقرَّ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن المقصودَ إنما هو حصولُ المعنى فقط، فإذا قُدرت «كائن»، أو «مستقرّ»، أو «ثابت»، أو «حاصل»، أو نحو ذلك ــ كان صحيحا مفهوما بنفسه غير محتاج إلى ما يُبَيِّنه، فالكون المطلق هو المقدر، ولذلك التُزِم حذفُه؛ ألا ترى أنه لولم يكن كذلك لم يَجُزْ حذفُه حتى يعلم، فلا تقول : زيد في المسجد(٤)، وأنت تريد :عاكف في المسجد؛ لأنه هذا المعنى غيرُ مفهوم، فكونُهم لم يقتصرِوا في التقدير على لفظٍ مُعَيَّنٍ دليلُ على أن حكم اللفظ ضعيف.

والثانـي : أنَّ تقدير كائن أو مستقرّ ليس بتقدير لفظيّ حقيقة، وإنما هو

---

(١) أ : معنى .

(٢) أ : والمجرور . وقد أضيفت ألف « أو » إلى الأصل.

(٣) أ : كائن . وقد كان كذلك فى الأصل ثم صحح

(٤) أ : زيد فى الدار . وضرب فى الأصل على كلمة «الدار» وأثبت الصواب فى الهامش.

/ تقدير معنويّ دلّ عليه الكلام، وتقديرٌ صناعيٌ(١) اقتضاه الاضطرارُ ٢٨١
إلى تقدير متعلَّق الظرفِ أو المجرور، وأما تحصيلُ المعنى فمن هذا الظاهر، والدليلُ على هذا أنّك تقول : إنّ في الدار زيدًا، و : إنّ عندك زيدًا، فهذا الظرف أو المجرور لو كان على تقدير كائن أو استقر(٢) حقيقةً لم يصحّ هذا الكلام، لأن المقدّر حقيقةً كالمنطوق به، فكائن لا يلي «أنّ» إلاّ(٣) منصوبا فيرتفع زيدٌ ضرورةً. واستقر لا يصحّ أن يلي «إنّ» على حال، فلم يكن أن يكون مقدرًا حقيقة، وإن لم يكن كذلك فالتقدير معنويٌ لا لفظي.

ويبيّن هذا أنك تقولُ : زيدٌ في الدار ضاحكًا، فتؤخرُ الحال عن العامل فيها ولا يجوز التقديم فتقول : زيدضاحكا في الدار، إلا في نُدُور لا يُعتدُّ به، فلو كان العاملُ مقدّرا حقيقة لجاز التقديمُ كما يجوز لو ظهر فكنت تقول : زيد ضاحكًا(٤) قائمٌ في الدار، كما تقولُ : زيدٌ قائم في الدار ضاحكًا؛ وفي امتناعهم من ذلك دليلٌ على أن المقدّر غير معتبرٍ في الحقيقة، ولذلك كان العامل (عندهم)(٥) الظرف أو المجرور بما فيه من ذلك المعى، إذ هو عِوَضُه ومؤَدٍّ معناه.

فالحاصل أنّ تقدير كائن أو استقر أمْرٌ معنويٌّ اقتضته الصناعة، لا حقيقي لفظي، وهو تحقيقٌ في الموضع إن كان الناظم قد قصده فلفظه

---

(١) أ : «وتقدير صناعى فقط إذ لاضطرار».

(٢) أ ، والأصل : مستقر. وهو خطأ، والصواب عن هامش الأصل.

(٣) أ : ولا.

(٤) فى هامش الأصل عن نسخة: «قائم ضاحكًا».

(٥) فى الأصل وحده.

يقتضيه، وهو رأي المحقّقين كابن السراج والفارسيّ والشلوبين وغيرهم؛ ولذلك جعلوا «زيد في الدار» قسمًا من أقسام الكلام برأسه[١] كما فعل الفارسيّ في أوّل الإيضاح[٢].

وإطلاقُه القول بأنه هذا العامل منويٌّ، ظاهرٌ في أنّه عنده لايظهر، إذ لم يذكر خلاف ذلك، وهو مذهب المحققين، فلا يقال : زيدٌ كائن في الدار، ولا : مستقرٌ عندك، ولا ما أشبه ذلك، كأنهم عوّضوا الظرف وحرف الجر منهما، فلو أظهروا لكان جميعًا بين العوض والمعوض منه. وأمّا قولُه تعالى : {فَلَمَّا رَآه مُسْتَقرًا عِنْدَهُ}[٣]، فليس مما ظهر فيه المتعلّق، بل هو في التأويل بمنزلة «جالس»، كأنه قال[٤] : فلما رآه جالسًا عنده؛ ألا ترى أنه لو حُذِفَ «مُسْتَقرًا» هنا وقيل : فلما رآه عنده، لم يُفِدْ؛ لأنك تقول : زيد عندى وإن لم يكن معك بالحضرة، لكنه بحيث لو أرسلت إليه لجارك. وإنّماالذى يُحَذفُ ويلزم حذفُه ما يكون ظهورُه وحذفُه سواءً». هذا ما قال ابنُ أبي الربيع، وقال : «فتفطّن لهذا فإنه صحيح، وبه كان الأستاذ أبو على ينفَصِلُ[٥]». فإذًا من زعم أن المتعلّق الذى للظرف والمجرور قد يظهر، فليس زعمُه بقوِيّ، فلهذا قال الناظم : «ناوين معنى كائنٍ»، فجعله من قبيل المعاني المنْوية، والمعاني لاتظهرُ أبدًا، فكذلك كائن

---

(١) فى الأصل وحده.

(٢) الإيضاح ٤٣، ٤٧ - ٤٩. وانظر الأصول لابن السراج ٦٣/١، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٤٤/١.

(٣) الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٤) فى الأصل : كأنك قلت.

(٥) البسيط ٤٢٦ . ومعنى ينفصل : يخرج من الإشكال.

أو مستقرٌّ لايظهر، لأنه من قبيل المعاني التى دلّ عليها غير ألفاظها في التأويل. ثم إنَّ قوله : «ناوين معنى كائنٍ أوِ استَقَر» ، يقتضى أنَّ العامل في الظرف والمجرور هو ذلك المعنى لا غيره، إذ لو كان غيره لم يفتقر إلى تقديره ونيّته. وأيضًا هو يقتضى أن ما تحّمله الظرف من ضمير فهو/ في الحقيقة محمولٌ في هذا المقدّر لا الظرف ، وكذلك ما ٢٨٢
تحّمله المجرورُ هو محمولٌ في عامله لا المجرور - وأيضًا قوله : وأخبروا بظرف أو بكذا، ثم قَيَّدُه بنيَّة كائن أو استقر، يشير، إلى أن الظَّرفَ والمجرور ليسا خبرين بأنفسهما، بل بما فيهما من ذلك المعنى المقدر، فهذه ثلاثة أشياءَ محتاجة - بحسب ما يَفْتَقِر إليه شرحُ كلامه - إلى عقد ثلاثِ مسائلَ :

المسألةُ الأولى : أنَّ النحويّين اختلفوا في العامل في الظرف والمجرور الواقعين خبرًا على ثلاثة مذاهب :

أحدهما : أن العامل فيهما[1] معنى الكون والاستقرار، واختلفوا في هذا المقدَّر، حسبما يأتى آخرِ الفصل، إن شاء الله.

والثاني : أن العامل فيهما المبتدأُ بنفسه. وهو رأيُ ابن خروف، وكأنَّه استنبطه من كلام سيبويه، بل هو كالنصّ.

والثالث : أن العامل فيهما هو المخالفة، ومعنى المخالفة[2] أنك إذا قلت : زيد أخوك، فالثاني هو الأول، وكلٌّ واحدٍ منهما يرفعُ الآخر، فإذا خالفه وكان غيره انتصب بذلك المعنى. حَكَى هذا المذهب عن الكوفيين

---

(١) فى الأصل، أ : فيها. والمثبت عن س.

(٢) فى الأصل : المخالف.

السيرافيُّ وابن الأنباري في الإنصاف[1].

أمّا مذهب ابن خروف فهو عنده رأيُ سيبويه، وكذلك قال السيرافي : «إنه ظاهر كلامه[2]. وهو كالنص له في باب «ماينتصب من الأماكن والوقت[3]». وفي أبواب الصفات.

قال ابن خروف : وهو مذهبُ المتقدِّمين من أهلِ البصرة، وحكاه ابن أبي غالب عن الأعلم. وردّه المؤلِّفُ من أوجه سبعة :

أحدهما : أنه مخالفٌ لما اشتهر عن البصريين والكوفيين من غير دليل.

والثاني : أن قائله يوافقنا على أنّ المبتدأ عامل رفعٍ، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب. وما اتفق عليه إذا أمكنَ أولى، ولا ريب في إمكان تقدير خبرٍ مرفوعٍ ناصبٍ للظرف، فلا عدول عنه.

والثالث : أنه يستلزم تركيب كلام تامٍّ (من) ناصبٍ ومنصوبٍ، لا ثالث لهما، (ولا نظير لذلك[4]).

والرابع : أنه (قولٌ)[5] يستلزمُ ارتباط مُتباينين[6] دون رابط، ولا نظير لذلك.

ومن ثَمّ لم يكن كلامًا : زيد قام عَمْرو، حتى يقال : إليه، أو نحوه.

---

(١) شرح السيرافى على الكتاب ٢/١٣١ - ١٣٢، والإنصاف، المسألة ٢٩.

(٢) شرح السيرافى على الكتاب ٢/١٣٢.

(٣) الكتاب ١/٤٠٣، ونصّ سيبويه فى هذا الباب ٤٠٤ : «وعمل فيها ما قبلها».

(٤) ثابت فى الأصل، وشرح اب مالك.

(٥) عن هامش الأصل.

(٦) فى الأصل، أ : متخالفين. والمثبت عن شرح ابن مالك.

الخامس : أنَّ نسبة الخبر من المبتدأ كنسبةِ الفاعل من الفعل. والواقع موقع الفاعل[1] من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يُغني عن تقدير الخبر.

السادس : أنَّ الظرفَ الواقع موقع الخبر من نحو : زيد خَلْفَك، نظيرُ المصدر من نحو : أنتَ إلا سيراً، في أنَّه مَنْصوب مُغنٍ عن مرفوعٍ، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك، إلحاقًا للنّظير بالنظير.

والسابع : أنَّ عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف ومنًا[2] لايكون إلا فعلاً أو شبهه، أو شبه شبهه. والمبتدأ لايشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به.

هذا ما رَدَّ به هذا المذهب. ولابن خروف فيه نَظَرٌ يُسْتَشْعر من تقديره[3] في شرح الكتاب، لا يليق بسطُه بما نحن فيه، فإنَّ المقصود ها توجيهُ ما ذهب إليه الناظم.

وأمّا مذهب الكوفيين فردُّه / أيضًا من أوجه أربعة : ٢٨٣

أحدها : أن المخالفة بين المتباينين نسبتُها[4] إلى كل واحدٍ منهما نسبة واحدة، وإذا كان كذلك فإعمالها في أحدهما دون الآخرِ[5] ترجيح من غير مرجح.

---

(١) في النسخ كلها : «موقع الفعل». والمثبت عن شرح ابن مالك.

(٢) أ : مما لايكون.

(٣) أ : تقريره.

(٤) أ : قسبتها.

(٥) الأصل، أ : الأخرى.

والثاني : أن المخالفة بين الجزأين هي محققة في مواضع كثيرة، ولم تُعْمَل فيها باتفاق، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة، و : زيد زهير، و : نهارك صائم. فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها.

والثالث : أن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء[1]، فلا يصح أ تكون عاملة، لأن العامل[2] لايكون غير مختص، هذا[3] إذا كان العامل لفظًا[4]، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى[5] إذا عَدِم الاختصاص أحقُّ بعدم العمل لضعفه.

والرابع: أنها لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألاّ تعمل في الظرف عند تأخّره، لأنّ فيه عندهم عائدًا هو رافعُ المبتدأ، مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه مه أحق[5].

وإذا بطل هذان المذهبان لم يبق ما يُنْسَبُ إليه العمل إلا شئ يقدّر، وهو ما ذكره الناظم، لأنّه الذي يدل عليه الظرف والمجرور، وهو معى الكون والاستقرار والظروف والمجرورات لايعمل فيها[6] إلاّ الفعل أو ما يعطى معناه كاسم الفاعل وغيره، أو ما يفهم من الكلام من معناه، وهذامن ذلك؛ لأن الكلام قد دَلّ على معنى الكون والاستقرار ، فوجب أن يكون هو العامل. وهذا المعنى

---

(١) فى شرح التسهيل لابن مالك: «لايختص بالأسماء دون الأفعال»

(٢) فى شرح ابن مالك : «لأن العامل عملا مجمعا عليه لايكون غير مختص».

(٣) فى الأصل، أ : «إن كان». والمثبت عن هامش الأصل، وشرح ابن مالك.

(٤) فى الأصل : «لفظيا، مع أنه أقوى من المعنوى..». وفى أ : «لفظيا ، مع أنه أقوى من المعنوى، فالمعنى..». والمثبت عن شرح ابن مالك.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٢.

(٦) أ : فيه.

لما كان ذا وجهين أحدهما : أنه يحتمل التقدير اللفظي لأنّه عامل في الظرف والمجرور. والآخر : أنه يحتمل التقدير المعنوي لأنه لا يظهر في اللفظ لقيام الظرف والمجرور مقامه، اعتبرهما الناظمُ في هذا الكلام فقال : « وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّْ» فجعلهما بأنفسهما خبرين، ولم يعتبر أنهما من قبيل المفرد أو الجملة ، ذهابًا إلى تناسي التقدير اللفظي، ثم قال : « ناوِينَ مَعْنى كائنٍ أَوِ استَقَرّ »، فجعلهما معمولين لهذا المقدّر، وإذا كان كذلك لم يَبْقَ(١) إلاّ التقدير اللفظي كضربا زيدًا .

المسألة الثانية : أنّ الضمير العائد من هذا الخبر إلى المبتدأ محمول في هذا المقدّر لا في الظرف والمجرور، لأنّهما إذا كانا في تقديره ولم يستقلاّ بالخبريّة، فهما عند تقديره كما هُما عند إظهاره لو ظَهر. وهذا هو ظاهرُ كلام الجمهور وظاهر كلام ابن خروفٍ، بل هو مُقتَضَى ما تقدّم من مذهبه. وما نُقِل عن غيره أنّ الظرف نفسه هو المتحمِّلُ للضمير وكذلك المجرور، بما فيها من معنى الفعل الذى تضمّناه، ولا يتعلقان بمحذوف عنده إلا في الصلة والصفة والحال. وهذه المسألة يبني البحث فيها على ما قبلها، فما صحّ هناك من المذهَبَينِ انبنى عليه هنا موافقهُ من أحد الرأيين(٢) .

المسألة الثالثة : أن هذا الكلام يقتضى أن الخبر في الحقيقة هو ذلك المقدر لا هذا الظاهر، لكن لا على حدٍّ ما لو ظهر، بل على تقدير أنّ الظرف والمجرور / كالعِوضِ منه. وَدَلَّ على ذلك من كلامه قولُه : «ناوِينَ ٢٨٤

(١) كذا فى الأصل. وفى سائر النسخ : لم يلق.

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٣٢، والهمع ٢/٢٢ – ٢٣.

مَعْنى كائنٍ أوِ أَستقرّْ فجعله منويًا لا يَظْهَرُ، وجعله أيضًا في عداد المعاني لا في عداد الألفاظ الصريحة، وجعله أيضًا مما تُنُوسِيَ في الخبريَّة حتى كأنَّ الظرف والمجرور هما الخبر بأنفسهما، حيث قال : وَأخبروا بكذا. وهذا يقتضى ما تقدم من مذهب ابن السراج والفارسيّ وغيرهما في كون قولك : زيد عندك، وزيدٌ في الدار ـ قسمًا برأسه بين المفرد والجملة. وهو مخالف لما ظهر من كلام ابن خروف أيضا ورأيه في المسألة.

وإذا ثبت هذا توجه النظر إلى قوله : «ناوينَ مَعْنى كائنٍ أو أُستقرّْ وهو يحتمل بحسب إتيانه بأو وجهين :

أحدهما : أن يكون ذلك منه تخييرًا في أحد التقديرين، فلك(١) أن تُقَدَّر الخبر اسم فاعل، ولك أن تقدّره جملةً فعلية، أى : إنّ هذا بحسب التقدير المعنوي سواءٌ، كما أنك تُقَدِّر ذلك من لفظ «كان» أو «حصل»، أو «ثبت» أو «استقرّ»، أو «وُجِد»، أو نحو ذلك. فلا يتعيَّن للتقدير لفظ دون آخر، لأنَّ المرادَ المعنى العامُّ، فكذلك تقدِّر معنى الفعل هنا في صيغة فعل أو اسم فاعل؛ إذ هو تقدير معنوي أو كالمعنويّ. وهذه الطريقة جاريةٌ على ما تقدَّم من مذهب ابن السراج والفارسيّ، وهو أحد المذاهب في المسألة ؛ إذْ قد اختلفوا في هذا المقدَّر ما هو، على أربعة مذاهب :

أحدها : أن يقدّر فعلا مطلقًا لأنه عاملٌ في الظرف والمجرور، والأصل في العمل أن يكون للفعل، وإنما اسم الفاعل [في العمل(٢)] فرعٌ عنه، وتقدير الفعل الذى هو أصل أولى لأنّ الحذف تصرّف، والأصل أعرقُ(٣) في التصرُّفِ من

(١) أ : فذلك تقدير. وقد صوبت فى الأصل «فذلك» إلى : «فلك أ».

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) فى الأصل : أغدَقُ..

الفرع. وأيضًا فانَّ تقدير الفعل إذا وقع الظرفُ أو المجرور صلةً متعين، وإذا تعيّن [في موضع][1] وكان في موضع آخر محتملا، فالوجهُ الحملُ على ذلك المتعيِّن. ولهذا [في][1] النحو نظائر كثيرة.

والثاني : أنْ يقدَّر اسمُ فاعل مطلقًا، وهو رَأيُ المؤلف في غير هذا الكتاب واستدلَّ على صحَّته بأمورٍ، منها : أنَّ الفعل هنا لا يغني تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليُستَدلَّ على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مُغْنٍ عن تقديره، و[تقدير][2] ما يغني أولى من تقدير مالا يُغني. وأيضًا فكلُّ موضعٍ وقع فيه الظرفُ أو المجرور صالحٌ لوقوع اسم الفاعل فيه، وبعض مواضعه غير صالح للفعل نحو : أمّا عندك فزيدٌ، و : جئت فإذا عندك عَمْروٌ؛ لأن أمّا وإذا المفاجأة لا يليهما فِعْلٌ. وأيضا فالفعل المقدّر جملةٌ بإجماع، واسمُ الفاعل عند المحقِّقين ليس بجملة، والمفرد أصلٌ، وقد أمكن فلا عُدولَ عنه.

والثالث : التخييرُ بين التقديرين بناءً على تعادل المذهبين وتكافؤ الأدلة، قال ابن عصفور : وهو الصحيح عندي.

وهذه المذاهب الثلاثة مبنيَّةٌ على أن التقدير لفظيٌّ لا معنوي كما أشار إليه الناظم، وهو المذهب الرابع في المسألة، وقد تقدّم الدليل على صحته.

الوجه الثاني : أن يكون تخييرا بين الوجهين، على قول من يُخَيِّر بينهما، وقد تقدَّم أنه رأى ابن عصفور.

---

(١) عن هامش الأصل.

(٢) عن هامش الأصل.

ووجهٌ ثالث : أن يكون خَيَّر/ بين المذهبين المذكورين، وكأنه يرى ٢٨٥
تقدير اسم الفاعل أولى، لتقديم ذكره، ويكون هذا الموضعُ نظير قوله في «أل» «ألْ حَرْفُ تعريفٍ أوِ اللامُ فَقَطْ»، فقدّم ما هو عنده الأولى. وهذا هو الذى ارتضى في التسهيل(١)، واستدلّ عليه بما تقدّم وبغيره. لكن لا ينبغي أن يُحْمَلَ كلامُه هُنا عليه؛ لأنه إذ ذاك من التقدير اللفظي. ولذلك استدلّ على تعيين اسم الفاعل بظهوره في بعض المواضع في جملةٍ ما استدلّ به. وهذا لا يظهر هنا مع قوله : «ناوين مَعْنَى كائنٍ» فجعل نِيَّتَه معنويةً لا لفظيةً، وإنما يمشى هذا الكلامُ على مَذْهبِ ابنِ السَّراج كما تَقَدَّمَ.

فإن قيل : إنَّ الناظم أطلق القَوْلَ في جَعْلِ المجرور خبرًا، وقد علم أنه على وجهين تام وغير تام، فالتام ما يُفْهم بمجرّد ذِكْرِه وذِكْرِ معموله ما يتعلّق به، نحو ما تقدم من الأمثلة. وغير التام ما ليس كذلك، كما إذا قلت : زيد بك، وتريدُ : واثق بك، أو : ناهضٌ بك. وتقول : زيدٌ في المسجد، وأنت تريد : قائم أو عاكف أو قارىء. وكذلك الظرف أيضا أَطْلَق القولَ في جعله خبرًا وكان من حَقِّه تقييدُه؛ إذ منه التامُّ وغير التامِّ، فالتامُّ نحو ما تقدم. وغير التام نحو : زيد عندك، إذا أردت أنه مأسور عندك. وتقول : زيد أمامك وأنت تريد : سائرٌ أمامك، أو آكل، أو نحو ذلك. فأمَّا التام فهو الذى يقع خبرا للمبتدأ كما تقدم، وأما غير التامِّ فلا يقع خبرًا البتة، وإنما يكون الخبر غيره، فيؤتى به ضرورةً فتقول : زيدٌ واثق بك، وناهض بك وعاكف في المسجد، ومأسور عندك، وسائر أمامك.

---

(٢) التسهيل ٤٢.

ولايجوز حذفُه إلا حيث يحذف الخبر المفرد أو الجملة فتقول : أمَّا زيد فبك مأخوذٌ، وأما عمرو فبغيرك، أي : مأخوذ، فحذف كما حُذِف «قائم» إذا سألتَ : من قائم؟ فقيل لك : زيد أي : زيدٌ قائم. وما أشبه ذلك. فليس المجرورُ هنا بخيرالبتَّةَ، وكذلك مثله من الظروف الناقصة. ولذلك لم يجز سيبويه في قولهم(١) : بك زيد مَأْخوذٌ، إلا رفع «مـأخـوذ»، وكذلك : اليوم قائم زيدٌ، لم يجز في «قائم» إلا الرفع وكذلك ما كان نحوهما، وذلك لأنَّ هذه الأشياء لا تقومُ مقام المقدَّر، إذ لا يُفْهم من مجرد ذكره، وإنما تقومُ مقامه إذا كانت تعطِي معناه بمجرد ذكرها، فَكَأَنْ لا محذوف؛ قال سيبويه : «وأما بك مأخوذٌ زيدٌ(٢) ، فإنّه لا يكون إلا رفعًا، من قَبِلِ أنَّ بِكَ لا يكون مستقَرًا للرجل». قال : «ويدلُّكَ على ذلك أن لا يستغنى عليه السكوت، قال : «ولو نصبت هذا لنصبت : اليومَ منطلقٌ زيد، واليوم قائم زيدٌ، وإنما ارتفع هذا لأنه بمنزلة مـأخـوذٌ زيدٌ(٣) ». فقد فات الناظمُ إذاً هذا الشرطُ الضروريُّ، فيقتضي إطلاقه أن تقول : زيدٌ بك، وعمرو عليك، وأشباه ذلك، على تقدير الكون والاستقرار. وذلك غيرُ صَحِيح، إذ لا يُفْهَم معنى الاستقرار من هذه الحروف. واقتضى أن تقول : / زيدٌ أمامك، ٢٨٧
وأنت تريد : نازل أمامك، على تقديرك معنى الاستقرار. وذلك غير صحيح.

فالجواب أن الناظم لم يُغْفِل هذا الشرط البتَّة، بل أشار إليه إشارة

---

(١) في الأصل، أ : قولك. والمثبت عن س، ف.

(٢) في الأصل، أ : «وأما بك زيدٌ مأخوذ». والمثبت عن س، والكتاب.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢.

[حسنة[1]] حيث قال : ناوين مَعْنَى كَذَا، يعنى أنهم إنّما أخبروا بالظرف أو بحرف الجرّ حالة كونهم مُقَدِّرين معنى الكون والاستقرار[و[2]] حيث [يكون[2]] الظرفُ وحرف الجر ليعطيانه، وذلك إنما يصدُق على الظّرف التام وحرف الجرّ التام. فإذا قلت : زيدٌ في الدار، أو زيد عندك، فالمفهوم المعتاد في هذا معنى الاستقرار، فمثلُ هذا يقع خبرا. وإذا قلت : زيدٌ بك، أو عمرو إليك، فليس المفهوم هنا معنى الاستقرار. فخرج عن كونهم أخبروا به، وإن فُرِض أن المحذوف مفهوم بقرينةٍ، كما تقول : زيدٌ على أهل البصرة، أى : أمير، فهذا أيضًا من قبيل مالا يكون حرف الجرّ خبرا؛ إذ لا يفهم مِنْه مطلقُ الكون والاستقرار، ولذلك لما قاله سيبويه : «وتقول : عليك أميرًا زيدٌ، لأنه لو قال : عليك زيدٌ، وهو يريد الإمرة، كان حسنا[3]». ردّ عليه ابن الطراوة وقال : وهذا وهم، لأنك وإن حذفت الأميرفأنت تريده لامستقراً ، قال : فإظهاره وإضماره سواءٌ، يعني أنه لايجوز في الأميرإلا الرفع، لأنه[4] هو الخبر[5] ، أظهرته أو أضمرته.

قال ابْن عصفورٍ : وهذا الذي قاله حق، إلا أنّه لا يمتنع أن يكون هذا الأمير الظاهر غيرَ الخبر، ويكو حالاً مؤكدةً. قال : وعلى هذا أجاز سيبويه هذا. وعلى هذا يكون قولهم : أنا بالله ثم بك، والأمر إليك، وما أشبهه[6] مما هو محذوف الخبرلدلالة الكلام على المحذوف، لا مما أخبر فيه بحرف الجرّ، إذ

---

(1) عن هامش الأصل، س، ف.

(2) عن س، ف.

(3) الكتاب ٢/١٢٥.

(4) أ : لأنك.

(5) فى الأصل : المخبر.

(6) أ : وما أشبه ذلك.

ليس بمنْوِيٍّ فيه معنَى الكون والاستقرار، وإنما تقدير الكلام : أنا واثقٌ بالله، والأمر راجع إليك؛ فإذًا أحرفُ الجر أو الظرف على أربعة أقسام :

أحدهما : ما يفهم منه الاستقرار بنفسه، فهذا يقع خبرًا للمبتدأ على مقتضى شرطه.

والثاني : أنَّ ما لا يُفْهَم منه استقرارٌ ولا غيره البتَّةَ لفقد القرينة، أو لأنه لا يُؤدِّى مَعْناه، فهذا لا يقعُ خبرًا لفقد الشرط .

والثالث : مالا يُفهَمُ منه الاستقرار، وإنما يُفْهم منه غَيرُه لقرينةٍ دالَّةٍ، فلا يقع خبرًا أيضًا، لأن الذى يفهم منه غير الاستقرار، فهو إن كان محذوفًا ــ أعنى ذلك المفهوم ـ فهو الخبر، لا المجرور ولا الظرف، إلا أن هذا قسمان:قسمٌ يكون جائز الحذف كقولك:أما زيد فبعمرو مأخوذ، وأما بكر فبك. ولا شكَّ في أن هذا محذوفُ الخبر، وحرف الجرّ فضلة غير تام.

وقسم لازم الحذف وإن لم يكن المحذوف هو الاستقرار نحو : زيدٌ على البصرة، وأنا بالله، والحمدلله، والأمر إليك. وهذا هو الرابع، وهو محتمل، فقد يكون من قبيل مالا يقع خبرا؛ إذ لا يعطى معنى الكون والاستقرار بحسب مفهومه الظاهر؛ إذ المعنى : زيد والٍ على البصرة، وأنا واثق بالله، والحمدُ مصروفٌ لله، والأمر راجعٌ إليك. فهذا المفهومُ أخصّ من الكون والاستقرار، وحرف الجرّ المعطى لمعنى الاستقرار هو في [في(١)] الغالب لا غيره.

وهذا جارٍ على ما قاله ابنُ الطراوة وابن عصفور في كلام سيبويه.

ويدلّ عليه أنه قد / يظهر في بعض المواضع بخلاف الكون والاستقرار، ٢٨٨

---

(١) عن ف.

فيخرج هذا القسم باشتراط الناظم وقد يكون راجعا إلى معنى الكون والاستقرار لغَلَبة حذف ذلك المتعلّق، كقولك : الحمدُلله، {ولِلَّه الأمْرُ مِنْ قبلُ وَمِنْ بَعْدُ[1]}، {ومَثَلُ نُوْرِه كَمِشكاةٍ[2]}. وما أشبه ذلك؛ لأنَّ العرب قلَّما تتكلَّمُ هُنَا بالخبر، وإذا كان كذلك صار من جهة المعنى إلى القسم الأوَّل،فيقدَّر : الحمد ثابتُ لله، ومستقِّر الأمر لِلَّه، وبهذا التَّقْدير تجدُ المعربين يقدّرونه.ويدلُّ على هذا القصد قولهم : زيد كأسدٍ، فإن الأصل فيه : [زيد[3]] شبيه بالأسد، فحذف اسم الفاعل وعوض منه الكاف. وهذا التعويض يدلّ على اطراح حكم «شبيه» في التقدير؛ إذ لو كان معتبرًا لم يصحّ تعويض الكاف منه، إذ لا يصح الجمع بينهما، فلا يقال : زيدٌ[4] شبيه كعمرو. فكأنَّهم رجعوا في التقدير إلى : كائن ومستقر، وأقاموا الكاف مقام شبيه في الدلالة على معنى الشبه. وهذا ظاهر. وعلى ذلك يكون هذا القسم داخلاً تحت ما يكون من المجرورات خبراً . وبهذا الاعتبار يبقى كلامُ سيبويه في : زيدٌ على البصرة، ونحوه، محمولاً على ظاهرة، ولا يلزم اعتراض ابن الطراوة فتأمّله. وإذا تقرَّرَ هذا ظهر أنّ كلام الناظم قد اشتمل على اشتراط التَّمام، ودخل في ضمنه فوائد جَمّة لو تتبعتُها لطال الكلام، فتركتُ لك ذلك أيها الناظِر في كلامه.

وإذا قلت : زيد عندك، أو زيد في الدار، فمعنى الاستقرار ـ إذا كان هو المرادَ ـ مفهومٌ، فإن لم ترد ذلك المعنى وقصدت : زيد مقيم، أو آكل عندك أو

---

(١) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة النور

(٣) عن هامش الأصل.

(٤) سقط في غير الأصل.

زيد قائم، أو مُصلَّ في الدار، فليس (١- هذا بمنويّ معه معنى الاستقرار، فلا يكون خبرًا للمبتدأ، دلّ على المراد دليلٌ أو لم -١) يدلّ. وهذا كله ظاهر/. ٢٨٨

لكن فات الناظم من هذا مسألةٌ يقتضي كلامُه فيها الجوازَ وليست بجائزة، وذلك إذا أخبرت عن المبتدأ بظرفٍ مقطوعٍ عن الإضافة نحو : القتالُ قبلُ، وقيامُك بعدُ، بخلاف ما إذا أضفتَ فإنّ وقوع الظرف خبرًا جائزٌ، فتقولُ : القتالُ قَبْلَ يوم الجمعة، وقيامُك بعدَ قيامي، وما أشبه ذلك. نصَّ على ذلك سيبويه(٢)، قال السيرافيّ : «ولا أعلم له مخالفًا». فمثل هذا يدخل تحت قوله : «نَاوِينَ مَعْنى كائِنٍ أوِ استقرّ»؛ فإن تقدير هذين مع القطع عن الإضافة وعدمه سواءٌ، فعليه المعنى. ولا يقال : إنّ إنما أخبر عما فعلت العرب بقوله : «وأخْبروا»، ومثل هذا الكلامِ إنما يصدُق على ما قالت لا على مالم تقله، فلا اعتراض عليه؛ لأنا نقول : إن سُلِّم عودُ الضمير على العرب لا على النحويين، ففي ضمنه أنّ ذلك قياس لا يوقف منه على المسموح، ولهذا أتى بالمسألة لا للإخبار عما فعلت العرب، وعلى هذا القصد توجّه الاعتراض، فلو صرّح بالقيد هنا ولم يشر إليه كما صرّح به في التسهيل(٣) لدخل له نحو :قيامك قبلُ، في غيرالتام، لكنه

---

(١) سقط من أ.

(٢) قال سيبويه ٣/٢٨٦ : «ولاتقول : هذا قبلُ، كما تقول : هذا قبل العتمة».. وقال السيرافى٤/١٢٤ : «اعلم أن قبل وبعد يكونا خبرين للجثث وغيرها إذا كانا مضافين، كقولك : زيد قبل عمرو وبعد عمرو، والقتال قبل يوم الجمعة وبعد يوم الجمعة، فإذا حذفت ما أضفتهما إليه لم يحزف يكونا خبرين، لاتقل : زيد قَبْلُ، والقتال بعدُ. ولم أر أحدًا من أصحابنا أعَتَلّ لهذا بشئ يقنع، وقد حكاه سيبويه ولا أعلم له مخالفًا».

(٣) فى التسهيل ٤٩ : «ويغنى عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر تام..».

لم يفعل، فكانن معترضًا عليه. ووجهُ كونِهِ غير تام ظاهر، لكونه قد حُذِف منه ما به تمام معناه، وهو المضاف إليه، وإن كان مرادًا في التقدير.

٢٨٩ / وقال السيرافي في تعليل منع وقوع قبلُ وبعدُ خبرين : إنهما إذا أخبر بهما قد حُذِفَ معهما ما يعملُ فيهما، فكا حذفُ المضافِ إليه مع ذلك إجْحافًا فتَّجنبوه[(١)] ، ولابن الضائع هنا تعليلٌ هو روحُ كلام سيبويه، فتأمّله.

واعلم أنَّ الناظم من عادته التنبيهُ على مسائل الخلاف، وعلى ارتضاء ما يرتضيه من الأقاويل. ولا شكَّ أنَّ مسائلَ الخلافِ على قسمين : قسمٍ ينبنى على الخلاف فيه حكم من الأحكام الكلاميةٌ. وقسمٍ لا يَنْبني عليه إلا أمر اصطلاحي وتحقيق صناعي لاغير، فأما الأول فالنظر في ترجيح مارجّحه الناظم، وجلَب الحُجَج[(٢)] عليه مما تَعْني الناظرَ في هذه الصناعة عموما، والشارحَ بحسب ما يتعلق بشرح النظم خصوصًا. وأما الثاني[(٣)] فالكلام فيه بحسب ترجيح مارجح الناظم وَجْلبِ الأدلّة عليه إنّما هو من جهة ما يلزم الشارحَ من بيان مقاصد الكلام المشروح، والنزول إلى مقام صاحبه، لبيان ارتضاء ما ارتضاه، وتزييف ما زَيَّفَه، لا من جهة أن تنبني عليه فائدةٌ؛ إذ هو خالٍ منها كمسألتنا، لأنَّ كون الظرف أو حرف الجرّ يُقدَّر معه كائنٌ أو استقر، أو لا يقدّر معه ذلك لأنّه يؤدّى معناه ـ سواءٌ في الحكم.

---

(١) هذا معنى كلام السيرافى ، انظر ١٢٤/٤.

(٢) أ : الحج.

(٣) أ : الباقى.

وكذلك مسألة الابتداء وعمله في المبتدأ وحده، أو في المبتدأ والخبر، أو عدم ذلك ـ أمرٌ لا تنبني عليه فائدةٌ كلامية. فالكلام في ذلك كله وتسويدُ الأوراق به لا يُجدِى في المقصود من علم النحو مَزِيداً. قال ابنُ الحاج فيما علَّق على المقرب العصفُورِيّ : جملة ما أقوله أنّ كلَّ خلافٍ وبَحْثٍ في هذه الصناعة لا يؤدّى إلى الوقوف على كيفيَّة التكلم فهو فَضْلٌ لا يحتاج إليه، والاشتغال به بطَالة. قال : وقد أُولِع المدرِّسون بذلك، وإن لم يكن نافعًا في تعليم الصغار، فالاشتغالُ به اشتغالٌ بما لا يُغْنِي. وأشدّ من نقض الاشتغال به اعتقاد أن ذلك مهمّ ضَروريٌّ مُوصِّل إلى معرفة حقيقة، مكسِبٌ علمًا بكلام العَرَب. ثم مضى في كلامه، ثم قال في هذه المسألة التى نحن فيها : فالغرض أن قولك : زيد في الدار، مرادف لقولك : زيد استقر في الدار، أو يستقرٌّ أو مستقرٌ، كلٌّ بمعنًى واحدٍ،. انتهى، وهو صحيح واضح، وإذا وضح هذا فكلُّ ما أجلبه من الحجج والترجيحات في المسائِلِ التى هذا شأنها فلْتعلم أنها مجتلبة بحَسبِ مقصد الشرح، لا بحَسبِ استنتاج فائدة زائدةٍ، وبالله التوفيق.

ثم أتمَّ هذا الحكم في قسم الظرف بقوله :

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَـــانٍ خَــبَــرَا
عَنْ جُــثَّــةٍ، وَإِنْ يُفِــدْ فَــأَخْــبِــرَا

لما أطلق القول في وُقوع الظرفِ خبرًا للمبتدأ، وكان المبتدأُ تارةً يكون اسم عين، وهو المراد بالجثة، وتارة يكون اسم معنًى ـ كان من مقتضى إطلاقه أن يجوز وقوعُ ظرف الزمان خبرًا عن كلِّ (جثةٍ)[1] كان أو معنى، كما كان

---

(١) سقط من أ.

مقتضيا لذلك مع ظرفِ المكان، فهو في ظرف المكان إطلاق صحيح/، ٢٩٠
وغير صحيح في ظرف الزمان. فأراد تقييد ذلك الإطلاق، فأخبر أنَّ اسم الزمان لا يكون خبرًا عن مبتدأ هو جثةٌ، إلا أن يكون الإخبار به عنه مفيدًا، فإذا أفاد جاز. وحصل من هذا ومما قبله أن الظرف إما أن يكون مكانيًا أو زمانيا، فإن كان مكايا أُخبِر به عن كلِّ اسم كان ، اسم جثةٍ نحو : زيدٌ أمامك، وعمرو خَلْفَ الحائط، والدراهم عند زيد. أو اسم معنى نحو :قُعودُ زيد مكانَك، وقيامُه خلفَ الدار، وأكْلُه عدك. وإن كان زمانيًا فإما أن يكون المبتدأ اسم جثةٍ أو اسم معنى، فإن كان اسم معنى أخبر عنه لحصول الفائدة بذلك، نحو : قيامُك غدًا، وسفرُ زيد بعد غدٍ، وخروج زيد يوم الجمعة. وإن كان اسم جُثَّة فلا يُخبَر به عنه لعَدَمِ الفائدة بذلك، فلا تقولُ : زيدٌ يوم الجمعة، ولا عبدالله غدًا.

والفرق بين ظرف الزمان وظرف المكان في هذا أنَّ ظروف الزمان أشياءُ تحدُث وتنقضي، وما وُجِدَ منها فمشتملٌ على كلِّ موجُودٍ، والجثة كلها موجودة فلا فائدة في الإخبار عنها بذلك، والمصادر وهى أسماء المعاني غير موجودة بل تحدُث، فأفاد الإخبارُ عنها بالظروف الزمانيّة. وأما ظروف المكان فَأَيُّها جُعِلتَ مستقرًا لشيءٍ جاز أن يقع خبرًا وتقع الفائدةُ؛ لأنَّ الأمكنة لا تشتملُ على كلِّ موجود، ولا تكون ظروفًا لكل واقع في الوجود لزومًا، بل قد تخلو منها وقد لا تخلو، فصار الإخبارُ بها يُحصِّل مالم يكن معلومَ الحصولِ. وبهذا أشبهت الأمكة الاشخاص فأفادتْ كما أفاد الإخبار بالأشخاص.

وقد نَبَّه على أصل المنع في هذه المسألة، وهو عدم الفائدة، بقوله : «وإن يُفيد فَأَخْبَرا»، فكأنَّه قال : ولا يكون اسمُ زمانٍ خبرًا لجثةٍ لعدم

الفائدة، فإن أفاد ذلك جاز الإخبارُ به عن الجُثَّة. وتعليقهُ الجوازَ على شرطِ الإفــادة هو الأصل وهو أولى[(١)] من تعليقـه على مواضع تُعَدُّ وتُحصَرُ، فإن حصر الآحاد قد لا يفي بجميع مواضع الإفادة، بل الغالبُ أنه لا يفي. وإنما وجهُ حصرِها ردُّها إلى أصل الجواز وهو الإفادة، فلذلك اقتصر الناظم عليه فقال : «وإن يُفِدْ فَأَخْبَرا». وقد حُصِرت[(٢)] مواضعُ الإفادة في ثمانية :أحدها : أن يشـبـه اسمُ الجـثـة اسمَ المعنى في الحـدوث في وقتٍ دون وقتٍ، كـالرُّطْب والكَمْـأَةُ ونحـوهمـا، كـقـولك : الرُّطْبُ فـي وقت كذا، والكَمْـأَةُ وقتَ الربيع. ومنه (قولهم[(٣)]) : الهلالُ الليلةَ. وما أشبه ذلك.

والثـاني : أن يكون الزمـان موصـوفـا، نحو قـولك : نحنُ في زمـانٍ طيِّب. ومنه قولُ عبدالله بن مسعود[(٤)] ــ رضـي الله عنه ــ : «إنكم فـي زمـانٍ كـثـيـرٌ فُقهاؤُه، قليلٌ قراؤُه، كثيرٌ من يعطى، قليلٌ من يَسأَلُ». وقال امرؤ القيس[(٥)] :

أَلاعِمْ صَـبَـاحًـا أَيُّهـا الطَّلَلُ البـالِي
وَهَلْ يَعَـمِنْ مَنْ كَانَ في العُـصُـرِ الخـالِي

وقال الآخر :

نحنُ ــ واللّه ــ في زَمَـــانٍ غَـــشُـــومٍ
لـو رَأَيـنـاهُ فـي المَنَـامِ فَــــــــزِعْـنـا

(١) أ : الأولى.
(٢) أ : حصر.
(٣) سقط من أ.
(٤) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر، الحديث ١٧٣/١/٨٨.
(٥) ديوانه ٢٧، والكتاب ٣٩/٤، والمغني ١٦٩.

٢٩١ / وقال أوس(١) :

لَعَـمْـرُكَ إنّا والأحَـالِيفُ هَاؤلى

لَفِي حِـقْـبَـةٍ أظْفـارها (لَمْ تُقَلَّمِ)

والثالث : أن يكونَ المبتدأ عامًا واسم الزمان خاصًا(٢) أو مسئولا به عن خاصٍ، كقولك : نحن في شهر كذا. وفي أيِّ الفصول نحن؟ وهذا [كلامٌ](٣) مخرجٌ عن حدِّه؛ إذ كان الوجهُ أن يُقال : شهرُنا شهرُ كذا، وأيُّ الفصولِ فَصلُنا؟.

والرابع : أن يكون المبتدأ موصوفًا كقولهم : أكُلَّ يوم ثوبٌ تلبسه؟ وَأكُلَّ عام لك رجلٌ تَقْتُلُه؟ وأنشد سيبويه(٤) :

أكُلَّ عَـــامٍ نَـعَمٌ تَـحْـــوونَه

يُلْقُـــحِـــه قَـــوْمٌ وتَنْتُـــجِـــونَه؟

والخامس : أن يكون المقصودُ ما أضيف إليه ظرف الزمان، كقولهم: زيدٌ حين طرَّ شاربُه. فالمقصُودُ : زيدٌ طرَّ شاربُه. وكذلك : زيدٌ حين بَقَل وجهُهُ. [وقد(٥)] أنشد بعضُهم على هذا بيت الحماسة(٦) :

---

(١) هو أوس به حجر، ديوانه ١٢٠. وما بين القرسين سقط من س، ف.

(٢) أ : ومسئولا. وقد أضيفت ألف «أو» إلى الأصل.

(٣) في جميع النسخ : «وهذا جواب مخرج ...»، وكلمة «جواب» لامعنى لها ها ، والشاطبى قد نقل هنا عبارة الشلوبين، وهى كما أثبتنا. انظر البسيط لابنأبى الربيع ٤٧٥.

(٤) الكتاب ١٢٩/١، وهو فى المخصص ١٩/١٧، والإنصاف ٦٢، والخزانة ٤٠٧/١ والرجز لقيس بن حصين الحارثي.

(٥) ليست فى الأصل، أ.

(٦) الحماسة ٤٨٨/١. والبيت لرُقَيةَ الجرمِيِّ.

أقــولُ وفـي الأكــفــان أروعُ مــاجــدٌ

كـفُصنِ الأراك وجـهُـه، حين وَشَّمَـا[1]

وهو مُحتَمِل.

والسادِسُ : أن يكونَ في بابِ النفي العامِّ، كقول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده[2]».

والسابع : أن يكون الغرضُ التأريخَ، كقولك : كان موسى ـ عليه السلام زمن فرعون، وكان إبراهيم ـ عليه السلام ـ زمن نُمْرودٍ. ونحوه قولُ امرىء القيس[3] :

ألاعم صــبــاحًــا أيُّهــا الطَّلَلُ البــالِي

وهل يعـمن مَنْ كـانَ في العُصُـر الخَـالِي

وقد تقدّم في نوعٍ آخر ـ وقال الفرزدق[4] :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الناسَ مَــاتَ كَــبِـيــرُهُمْ

وَقَـد كـانَ قـبَلَ البـعث بعثِ مُـحَـمـدِ

والثامن : أن يكون ظرف الزمان[5] قد رفع ظاهرًا غَير جُثَّة، نحو : زيدٌ

---

(١) فى الحماسة : «أبيض ماجد»، و«وسّما». وفى اللسان، مادة وشم : «يروى وَشَّم و وسَّم، فوشّم : بدا ورقه، ووسّم : حَسُنَ».

(٢) البخارى، كتاب الأيمان ٨/١٦٠، ومسلم، كتاب الفن ٤/٢٢٣٧.

(٣) تقديم البيت فى النوع الثانى.

(٤) لم أجده فى ديوانه.

(٥) أ : زمان. وقد أضيفت «أل» إلى الأصل.

يوم الجمعة قيامُه؛ إذا[1] حملت «قيامه» على أحد وجهيه.

فهذه المواضع مما أفاد فيها الإخبار باسم الزمان عن الجثة، وإن جاء ما يُشبهها فحكمه في الجواز حكمها، والجميع منتظم في سلك قوله : «وإن يُفِدْ فأخبرا».

وبقى في هذه المسألة دَرْكٌ على الناظم من أوجه ثلاثة :

(أحدها[2]) أنَّ النّحويّين إنّما يَعْرضُونَ[3] الكلام هنا [و[4]] ظرف الزمان فيقولون : لا يكون ظرف الزمان خبرًا عن الجثة، والناظم إنما قال : «ولا يكون اسمُ زمانٍ..». واسم الزمان غير مرادفٍ لظرف الزمان، لأن ظرفَ الزّمان هو اسم الزمان المنصوبُ المقدَّرُ بفي من جهة المعنى،لا اسمُ الزّمان مطلقا؛ إذ اسمُ الزّمان منقسم إلى ظرفٍ وغير ظرفٍ، فكيف يكون مرادِفًا له؟ وإذا لم يكن كذلك خَرَجَ عن وضع المسألة عند غيره.

والجواب : أنَّه يمكن وضعُ المسألة على أن يكون اسمُ الزمان غير ظرف؛ إذ لا يخبر به عن جثة، بخلاف المصدر، فإنَّ لا يقال : زيد يومُ الجمعة برفع يومٍ، وقد يقال : القيامُ يوم الجمعة. وقال النابغة[5] :

زَعَم الغـــرابُ بـأنَّ رحْلَتنـا غَـــدٌ
وبِذَاك خَـبـرَّنا الغُـدافُ[6] الأسـودُ

---

(١) أ : إذ

(٢) سقط من أ.

(٣) أ : يعوضون

(٤) عن ف.

(٥) ديوانه ٨٩، والخصائص ١/٢٤٠، والهمع ١/٩٩.

(٦) أ : الغراب. ورواية الأصل توافق ما في الديوان. والغُدَافُ : الغراب.

رُوِي هكذا برفع غَدٍ، ذكره السيرافي[1] .وأيضًا قد تقدَّم من مواضع جواز الإخبار بالزمان عن الجثة ماكان الزمانُ فيه مجرورًا بفي، وهو إذا كان كذلك لا يسمّى في الاصطلاح ظرفًا ويُسمَّى[2] اسم زمانٍ، كما لا يُسمَّى الظرف المرفوع/ على السَّعة ظرفًا، فإطلاق لفظ اسم ٢٩٢ الزمان إذًا أجودُ من التعبير بالظرفِ. وهو مه تَنَبُّهٌ حسن.

والثاني من أوجهِ الدَّرْك :أنَّ حاصل كلامه أنّه لا يُخبر باسم الزمان عن الجثة إذا لم تقع فيه فائدة، فإن وقعَتْ فيه فائدةٌ جاز الإخبارُ به عنها. وهذا لا حاصلَ له لأمرين[3] :

أحدهما[4] : أن هذا المعنى قد تقدّم له عندما عَرَّفَ بالكلام فقال : «كلامنا لفظٌ مفيدٌ». وهو جارٍ في كلِّ كلام، فما الحاجة إلى تكرار ذلك هنا؟! وإلاّ فيلزم أن يشترط ذلك فيه[5] إذا أُخْبر به عن الحدثِ؛ لأنه قد لا يفيد نحو : القتالُ في يوم، [أو[6]] الخروج حينًا أو زما!. وكان يلزمه مثلُ ذلك في ظرف المكان والمجرور[7] أيضًا إذا أخبر بهما .بل وفي المفرد والجملة، وكذلك سائُر الأبواب هى مفتقرةٌ إلى مثل ذلك، فإن الإفاده مشترطه في الجمع فكمالا يجوز أن تقول : زيدٌ يوم الجمعه ، لعدم الإفاه فيه من حيث إنه معلوم ، فكذلك لايجوز ان تقول : زيد مكانا أو في مكان

---

(١) شرح السيرافى على الكتاب ٢/١٣٦ - ١٣٧.

(٢) فى الأصل : ريسموا

(٣) أ، وصلب الأصل : «لأمور». والمثبت عن هامش الأصل.

(٤) أ : أحدها. وقد كانت كذلك فى صلب الأصل ثم عدّلت إلى : أحدهما.

(٥) سقط من غير الأصل.

(٦) عن هامش الأصل.

(٧) أ : المجرور. دون واو.

، لعدم الفائدة . وكذلك لو قُلْتَ : السماءُ فوقنا، والأرض تحتنا، والنار محرقة، والماء يُرْوِى – وطُوِّل له في القصة – فإن كان مثل هذا لا يلزم الاحتراز منه، فكذلك لا يلزم الاحترازُ منه في ظرف الزمان إذا أُخبِرَ به عن الجثة، من جهة أنه معلوم كما هو معلوم في غير ذلك. وإن كان يلزم الاحترازُ منه لزم مثلهُ في جميع الأقسام. لكن هذا غير لازم هناك فكذلك هنا.

والثاني : أنّ إخراج ظرف الزمان من ثلاثة الأقسام المذكورة آنفا يوهم في باقيها مالا يصح، وذلك أنه إذا أخبر أن الظرف والمجرور يقعان خبراً، ثم استثنى من مواقع ظرف الزمان مالا يفيد، أوهم أن غيره لا يستثنى منه ذلك، بل يقع خبراً أفاد أو لم يفد. وهذا غير صحيح.

فالحاصلُ أن هذين الشرطين كان غنيًا عن الإتيان بهما، ثم ينظر إلى ما يفيدُ وما لا يُفِيد من الأخبار بالظرف والمجرور بناءً على ما تقدم في التعريف بالكلام : والجواب عن الأول أنّ كلامه وكلام غيره في مسائل مخصوصة بحسب(1) الإفادة وعدمها ليس من جهة التعريف بالكلام، بل من جهة أخرى، وذلك أن من الأبواب ما يطرد أو يغلب فيها عدم الإفادة إلا بشرط، فعادة النحويين أن يُبَيِّنُوا ذلك ليكون فيه حصرٌ لما يُفِيد وما لا، وضبط لما يتكلم به. وهذا [من شأنهم(2)]؛ إذ لا يكفي في مثل ذلك مجرَّد تعريف الكلام بأنه لفظ مفيد؛ ألا ترى أن غالب الإخبار بظرف الزمان عن الجثة غير مفيد، بخلاف الإخبار به عن الحدث، أو بظرف المكان أو المجرور فتجد ظرف الزمان قد حصل فيه الوصف (الذى)(3) هو مَظنَّةُ الإفادة، ومع ذلك فلم يُفِدْ ككونه معرفةً

---

(1) أ، وصلب الأصل : يجب. والمثبت عن هامش الأصل.

(2) عن هامش الأصل.

(3) سقط من أ.

بالألف واللام أوِ الإضافة، ولوكان ظرفُ المكان والمجرور كذلك لأفاد، فتقول : زيد خَلْفَك، وزيد مكان عَمْرو، وزيد في الدار. ولو قلت : زيد يوم العيد، أو[1] زيد اليوم، أو شهر كذا، لم يُفِدْ. فهذا فرقٌ بينهما، ولأجل هذا نبّهوا على أن ظَرْفَ الزمان لا يفيد الإخبارُ به عن الجُثَّةِ/، واستثناء ٢٩٣
الناظم ما يفيد بقوله : «وإن يُفِدْ فأخبرا». رجوعٌ إلى الأصل. ومثل هذه المسألة اشتراطُهم الإفادة في وقوع المبتدأ نكرةً حسبما يذكره، فإنّه إذا كان نكرةً غلب عليه ألاّ يُفيد، فنبهّوا على أنه لا يقع مبتدأً إلاّ[2] إذا ساوى المعرفة بحصول الفائدة. ومثل ذلك تنبيهُ المؤلف على أن توكيد النكرة جائز (بشرط[3]) الإفادة، ولم يشترط ذلك في توكيد المعرفة، لغَلَبة حُصُولها حين ذلك، وقد لا تحصُل فائدة مع حصول مظنتها، فلم يفتقروا إلى التنبيه على ذلك اعتماداً على ما تقَدم في حدّ الكلام. فاعرف هذا أصلاً اصطلاحيا تحتاج إليه فيما يرد عليك من هذه الأشياء، وتعتمد على مقتضاه في حلِّ أمثالِ هذه الإشكالات، فتقطع به كثيراً من التشغيب والتعسُّفِ الذى يقع بين الباحثين.

وبعد هذا نقول : إنّما [نَبَّه[3]] الناظم بالقصد الأوّل على ما كان مثل: زيدٌ يوم الجمعة، أو زيدٌ في شهر كذا، لأنه ظرف مُعَرَّف يُفِيدُ إذا لم يقع خبراً لجثَّةٍ، ويُفيدُ مثلُه من ظروف المكان والمجرورات، ولا نَقُول : إنَّه نبَّه على نحو : زيد يومًا، أو زيد في شهر؛ لأنّ نحو هذا قد ساواه فيه ظرف المكان والمجرور، وكذلك ظرف الزمان المخبر به عن الحدث، فإخراج

---

(١) في الأصل : «وزيد».
(٢) أ : «ولا». وقد محيت الواو في الأصل وإستبدلت بها الهمزة.
(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

مثل هذا موكول إلى العلم بأنَّ شرطَ الكلامِ الإفادةُ، وهذا كّله حَسَنٌ، وبالله التوفيق.

وعن الثاني : أن الغرض إذا كان ما تقدّم لم يلزم من هذا الإشكال شيءٌ، لأن قوله : «وإن يُفِدْ فأخبرا» رجوع إلى الأصل من اشتراط الإفادة، من حيث كان الغالب فيه عدم الإفادة، ولذلك منع أولاً الإخبار به، وإذا كان كذلك لم يلزم منه مفهوم، لأنّ الكلام في قُوَّة أنْ لو قال[1] : «وظرف الزمان مع الجثة غير مفيد، فلا يخبر به عنها، فإن فُرِض حصولُ الإفادة به معها جاز الإخبار به عنها». فمثل هذا الكلام لا يقتضى أن غيره يخبر به أفاد أولا، فإذا كان كذلك لم يبق إشكالٌ. والله أعلم.

والثالث من أوجه الدَّرْكِ : أنّ حاصل كلام الناظم َنقَلَ الناسُ أنه مخالف للنحويين. ولم يقل به إلا ابن الطراوة؛ قال ابن أبي الربيع : ظرف الزمان يكون خبرًا عن الحدث ولا يكونُ خبرًا عن الجثة، قال : ولا أعلم في ذلك خلافًا بين النحويين إلا ابن الطراوة فإنه ادَّعى أنّ ظروف الزمان تكون أخبارًا عن الجثة إذا أفادت، فإن لم تُفِد لم تكن أخبارًا . ولا فَرْقَ في هذا بين ظروف الزمان وظروف المكان. ثم أتى بأربعة مواضع دليلاً على صحة زَعْمِهِ، وهى الأول والثالث والرابع والخامس من المواضع المتقّدمة. ثم قال ابن الطراوة : فكما جاءت ظروف الزمان في هذه المواضع أخبارًا عن الجثة وأفادت، جاءت ظروفُ المكانِ أخبارًا عن الجثث ولم تُفِد، نحو زيدٌ مكانًا، فالرابط كله الفائدة بالإخبار وعدمها[2] .

---

(١) فى صلب الأصل : «كان». والمثبت عن الهامش وسائر النسخ.

(٢) انظر البسيط لابن أبى الرَّبيع ٤٧٢ - ٤٧٤.

قال ابن أبي الربيع [مُنْفَصِلاً[1]] عما قال : أما الهلالُ الليلة، فعلى حذف المضاف، لأن المقصود الإخبار عن ظهوره لنا، أى : حدوث الهلال الليلة. وهو تأويلُ الفارسي[2]. وأما نحن في شهر كذا، فالمراد تعيين الشهر، ووجهُ السؤال : أيُّ شهر شهرنا، فيقال : شهر كذا. فهو كلام / ٢٩٤
مخرج عن[3] حدّه، فلا يُعْتَرَضُ به. وهذا جواب الشلوبين. وأما : «أكُلَّ عامٍ نعَمٌ تَحْوُونَه؟»، فجاز لمكان الصِّفة، وكذلك ما أشبهه، فالمعنى : أكل عام أخذ نَعَمٍ؟ أكلَّ يومٍ لُبسُ ثوبٍ. فالإخبار في المعنى عن الحدث، فجاز اتساعًا، ولم يخرج بذلك عن الإخبار عن الحدث، كما لا يخرج «يومان» في : صيدَ[4] عليه يومان – بالرفع – عن كونه ظرفًا في المعنى. وأما قوله : «وجهُه حين وشَّما»، فعلى إقحام الحين،اعتبارًا بأن التوشيم لابُدَّ له من زمان، والمراد : وجهه وشّم. وكذلك ما كان نحوه. قال : وإذا كان هذا[5] كُلُّه راجعا إلى الإخبار بالمفرد عن المفرد، أو بالزمان عن الحدث، ثبت أن الإخبار بظرف الزمان عن الجثة بالقصد من غير أن يكون الكلامُ أُحِيل عن طريقه لا يعقل وجُودُه؛ إذ لا فائدة فيه، بخلاف ظُروفِ المكان. انتهى معنى كلامه[6].

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) الإيضاح ٤٩.

(٣) فى هامش الأصل : على.

(٤) فى هامش الأصل : سير.

(٥) فى الأصل : هكذا.

(٦) انظر البسيط ٤٧٤ – ٤٧٧.

فإذًا ظروفُ الزّمان لا يُخْبَر بها عن الجثة البتّة اتفاقًا، وما ظُنَّ بخلاف ذلك فليس منها في الحقيقة. وهو ماقضٌ لقوله : «وإنْ يُفِدْ فَأَخْبِرا». فالإشكال هنا من وجهين، أحدهما مخالفة للنحويين أو متابعته لمن خالفهم، والقطع أن مخالفَ الإجماع مخطيءٌ. والثاني : أنّ الإخبار بظرف الزّمان عن الجثة قد يفيد، وهو أمر لا يعقل.

والجواب عن الأول أن نقول : كيف يثبتُ الإجماعُ مع أن ما ذكر من المواضع الثمانية قد سلّموا وجودَها في الكلام وقياسَ أكثرها؟ ومثل تلك المواضع هى المراد عند من أجاز ذلك، فإنما يثبتُ الإجماع على المنع فيما كان على خلاف تلك المواضع وأشباهها، وليس النزاع فيه، وإن سلم ذلك فإنما يكون إجماعًا معتبرًا إذا ثبت حصوله قبل خلاف ابن الطراوة، وهذا يصعُب إثباتُه، وإذا لم يثبت فالظاهر أن المسألة خلافيّة، وإذا كانت كذلك فلا عَتْبَ على ابن مالك في[(١)] ارتكابه بعض المذاهب المنقوله في مسألة اجتهاديّة. ثم إنَّ أبا علي الشلوبين قد نصّ على عَيْنِ ما ذكره ابن الطراوة في كتاب «الأسئلةوالأجوبة»، فقال على أثر ما ذكر جملة من المواضع المذكورة : وجُمْلةُ هذا أن ما وقعت به الفائدة من الأخبار جاز، وما لم تقع به الفائدة لم يجز، وهو ما قال الناظم بعينه، ولو كان ابنُ الطراوة بذلك مخالفا للنحويين لم يرتكبه، بل كان يردّ عليه على عادته في التزامه مناقضَته، أو كان يُبَيِّن مخالفته لهم إن كان ارتضى مذهبه وإن سلِّم الإجماع فليس في مسألة يَنْبِى عليها حكم، بل هو في تأويل، ويجوز الخلاف فيه وإحداث قول آخر غير ما أُجمِع عليه على الصحيح عند أهل الأصول.

---

(١) أ : وارتكابه.

وعن الثاني : أن ابن الطراوة وغيره إنما أرادوا أن الإخبار بظرف الزمان عن الجثة جائز[1] حيثُ تحصلُ الفائدةُ، من غير تعيينٍ لوجه الإفادة، من كونه على تأويل أو غير تأويل،لأن ظاهر الإسناد في قولك : الهلالُ الليلةَ، وأكلَّ يومٍ ثوب تلبسه/، وما كان نحو ذلك على [أنّ[2]] الجثة ٢٩٥
أُخْبِر عنها بظرف الزمان فأفاد، والوقوف مع الظاهر هو المراد، وأما التأويل فالنظر فيه ثانٍ عن جواز المسألة، والاعتماد على الظاهر والحملُ عليه - وإن أمكن غيرُه - هو مذهب ابن مالك في عربيته، وهو أصل سيبويه، بَوَّب عليه ابن جنى في الخصائص[3]، وسيأتى التنبيه على مواضع من هذا القبيل، بحول الله ومشيئته. وأيضًا فقد يظهر القصد إلى الإخبار بنفس الظرف في نحو : نحن في زمان الصيف، أو في شهر كذا. ولا ينبغي أن يُعدَلَ به عن هذا الظاهر لأن يُقال : إنما المراد الإخبار بأن الزمان زمانُ الصيف، وأنَّ الشهر شهر كذا؛ إذ لقائل أن يدّعى مثلَ ذلك في ظرف المكان مع الجثة فيقول في قولك : زيدٌ في مكان كذا : إن المعنى : مكان زيد مكان كذا. وعند ذلك يستوى الظرفان في الإخبار بهما عن الجثة.

فإن قيل : إنما القصد الأول في ظَرْفِ المكان الإخبار بأنَّ «زيدٌ» مستقَرٌّ فيه.

قيل : وكذلك القصدُ في (النحو[4]) قولهم : نحن في شهر كذا، أو

---

(١) أ : جاز.

(٢) عن س، ف.

(٣) الخصائص ١/٢٥١ - ٢٥٦. وانظر فى هذا الموضع من الباب إحالات المحقق على كتاب سيبويه.

(٤) عن الأصل.

في زمان كذا، الإخبار بأنّا[1] مستقرون فيه. وهذا مما يصعُب الجواب عنه. ويؤيِّد هذا أن تعليلهم امتناع الإخبار هنا بأنّ كلّ جُثَّةٍ تستلزم الأزمة لأنها موجودة فيها، فكأنّ الإخبار بذلك إخبارٌ بمعلوم، يقتضي أنها إذا أخبر عنها بالزمان على حالةٍ من الأحوال التى تختلف بحسبها الأزمان أو الجثث ممَّا لا يكون معلومًا للمخاطب[2]، لزم الجوازُ كالأحداث وظروف المكان. وقد علَّل ابنُ البانِش المنعَ بأن متعلّق ظرف الزّمان لادلالة عليه مع الجثث، فإذا قلت : زيدٌ اليوم، صلح لأشياء كثيرة، لجواز أن يكون المعنى : منطلق اليوم، أو مقيم، أو غير ذلك. ولم يَقْصِرْه الاستعمال على معنىً بعينه، كما قصر ظروف المكان، وكما قصر ظروف الزمان مع الأحداث على معنى كائن أو استقرّ. ولو قُصِدِ غير ذلك لم يجز الحذفُ. فعلى هذا إذا فُرِضَ قصد الاستعمال لبعض ظرف الزمان مع الجثة على معنى كائن أو استقر، كتلك المواضع، جاز الإخبار بها. وهذا لا مدفع فيه، بل هو أمر معقول موافق للمنقول. وعلى الجملة فهذا الاختلافُ راجعٌ إلى اختلافٍ[3] في عبارةٍ لا اختلافٍ[4] في معنًى. والله أعلم.

والجثة : شخصُ الإنسانِ قاعدًا أو نائمًا[5]، كذا قال الجوهرى. فخصَّه بالإنسان كما ترى. واستعمالُ النحويين له على ما هو أعمّ من ذلك، فالجثةُ عندهم : شخصُ كُلِّ متشخِّص[6].

---

(١) أ : بأنّ. وقد كانت كذلك فى الأصل ثم عدلت إلى : بأنّا.

(٢) فى الأصل، أ : المخاطبين. والمثبت عن س، ف.

(٣) فى الأصل، أ : الأختلاف.

(٤) فى الأصل : لااختلاف فيه معنى.

(٥) فى الأصول كلها : قائما. والمثبت عن الصحاح، وفى اللسان : «فأما القائم فلا يقال جثته، أنما يقال : قامته لا قمته».

(٦) فى صلب الأصل : شخص. وفى أ، س : مشخص. والمثبت عن هامش الأصل، ف.

وقوله : «فأخبروا»، أراد : أَخْبِرَنْ، بنون التوكيد، فأبدلها للوقت ألفًا، وذلك سائغ(١).

وَلا يَجُـــوزُ الابْتِـــدَا بالنَّكِره
مَـا لم(٢) يُفِـدْ كَـعِنْدَ زَيدٍ نَمِـرهْ
وَهَلْ فَـتًى فِـيكُمْ فَـمَـا خِلٌّ لَنَا
وَرَجُـلٌ مِـنَ الـكِـرامِ عِـنْـدَنَـا
وَرَغْـبَـةٌ فِي الخَـيـرِ خَـيـرٌ، وَعَـمَلْ
بِرٌّ يَزِينُ. وَلْتَـقِـسْ(٣) مَـالَمْ يُقَلْ

أعلم أنه لما كان الغَرضُ من الكلام حصولَ الفائدة، وكان الإخبار عن غير مُعَيَّنٍ لا يُفيد، كان أصلُ المبتدأ التعريف. ولهذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على أمرٍ زائدٍ سوى التعريف، بخلاف النكرة /، ٢٩٦
فإن الفائدة في الإخبار عنها تتوقَّفُ على أمرٍ زائد. قال المؤلف : ويلزم من كون المبتدأ معرفةً أن يكون الخبر نكرةً في الأصل لأمرين، أحدهما: أن كونه معرفة مسبوقًا بمعرفة يُهِمُ كونَهما صفة وموصوفًا، فيجيءُ الخبر كرةً لرفع التوهم.

والثاني : أنّ نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزم تكيُره، فاستحق الخبر لشَبَهِهِ به أن يكون راجحًا تنكيرُه على تعريفه(٤). ثم إنَّه يتصوَّر فيهما أربعة أقسام :

---

(١) فى س، ف : «وذلك غير سائغ». وهو خطأ.
(٢) كذا بالياء، وهى رواية المؤلف، وانظر آخر شرحه على هذه الأبيات .
(٣) كذا بتاء الخطاب، وهى رواية المؤلف أيضا، وشرحة يُنَبِّه عليها .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٨.

أحدها : أن يكونا معًا معرفتين. فهذا جائزٌ، ولا يحتاج مثله إلى التنبيه على حصول الفائدة، لغلبة وجودها فيهما. وسكوت الناظم على التنبيه على هذا القسم يدلّ على ذلك. فإن فُرِض فيه عدمُ الفائدة فذلك يخرج باشتراط الإفادة في الكلام. وأيضًا فقولُه : «ولا يجوز الابتدا بالنكره»، قد يُفْهِمُ أنَّ المعرفة يُبْتَدَأُ بها، فيدخل هذا القسم فيما يجوز، لأن الابتداء فيه بالمعرفة. ومثال ذلك : {اللهُ ربُّكم وربُّ آبائِكُمُ الأوّلِين[1]}، و (محمدٌ رسولُ اللهِ[2])، و زيد أخـوك، وهذا عبدُالله، وشبه ذلك.

والثاني : أن يكون المبتدأُ معرفةً والخبرُ نكرةً، فهذا جائز، ولا يفتقر إلى اشتراط تحصيل الفائدة لما تقدّم آنفا. وأيضًا قد نبّه بالمفهوم على جواز الابتداءِ به. ولم يقيّد الخبر بتعريفٍ دون تنكير، فدخل هذا كما دخل ما قبله.

ومثاله : {واللهُ عليمٌ حكيمٌ[3]} {وهُوَ عليمٌ بذاتِ الصُّدُورِ[4]}. وزيد قائم. وما أشبه ذلك.

والثالث : أن يكون المبتدأ نكرةً والخبرُ معرفةً.

والرابع : أن يكونا جميعا نكريين.

وهذان القسمان داخلان تحت نصِّه وقوله : وَلاَ يَجُوزُ الابتَدا بِالنَّكِرَه مالم تُفِدْ ... ...

---

(١) الآية ١٢٦ من سورة الصافات، وبالرفع قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وابو بكر عن عاصم. انظر السبعة ٥٤٩.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الفتح.

(٣) الآية ٢٦ من سورة النساء.

(٤) الآية ٦ من سورة الحديد.

فنبّه على أنّ[(١)] أصل النكرة والغالب (فيها)[(٢)] إذا وقَعَتْ مبتدأً أن لا تُفيدَ، فلا يجوز الابتداءُ بها، فإن وُجِدَ في بعض ذلك فائدةٌ جاز الابتداء بها.

وهذا التقسيم الرباعي لم يَعْتَدَّ[(٣)] به الناظمُ، وإن كان قد نبّه عليه في «التسهيل[(٤)]»؛ إذ لا كبيرَ ثمرةٍ في ذلك. وأيضًا فإنّ الخبر يقع ظرفًا وحرف جَرٍّ، وجملة. ولا يُسمَّى شيءٌ من ذلك معرفٌ ولا نكرة، وإنّما يوصف بذلك ما وقعت موقِعَه، فاستغنى عن الكلام في تنكيره أو تعريفه.

ثمّ إنّ الناظم نبَّه على شيءٍ يَجِبُ التنبيه عليه، وهو أنّ الابتداء بالنكرة ليس مقتصرًا به على مواضع من الكلام دون أُخَرَ، ولا محصورة بشروط تتعدّد، وإنما المعتبر في ذلك حصولُ الفائدة[(٥)] عند الابتداء بها. وذلك أنّ من المتأخرين من يقول : لا يبتدأ بالنكرة إلا بشروط. ثم يذكر من المواضع التى وقعت فيها الفائدة مثل ما ذكره الناظم، كالُجزولى، وابن عُصفور في المقرب[(٦)]، وابن أبي الربيع في البسيط، وغير هؤلاء فيوهِمُ كلامُهم أنّ الابتداء بالنكرة مقصور على تلك المواضع، وأنّ ما عداها عَرٍ عن ذلك، وليس كذلك. وذلك أنالسبب الذى لأجله امتنع الابتداء بها عند النحويين المتقدمين كُلِّهم، ومن اعتُبِر كلامُهم من المتأخرين، إنما هو عدم الفائدة في الإخبار عنها، والشروطُ التى يذكر هؤلاء

---

(١) سقط من غير الأصل.

(٢) عن هامش الأصل ، س، ف.

(٣) كذا فى صلّب الأصل، أ . وفى هامش الأصل، س، ف : يعبأ.

(٤) انظر التسهيل ٤٦، وشرح ابن مالك ورقة ٥٨ .

(٥) فى النسخ كلها : على. والمثبت عن هامش الأصل.

(٦) المقرب ٨٢/١، والبسيط ٤١٤ - ٤١٨ .

إنّما ساغ الابتداءُ بالنكرة عندها لوجود الفائدة معها في الاخبار، ولا يمكن أنْ / يكون ماعدوًا مقصورا عليه الابتداءُ بالنكرة، فالاشتغال ٢٩٧ بتعدادها دون التّنبيه على أصْلِ ذلك عناءٌ لا فائدةَ فيه. ولذلك لمّا ذكر الناظمُ منها جُملةً على جهةِ التمثيل ختم بقوله : «ولْتَقِسْ مالم تُقَلْ». اتكالاً على تحصيل أصل المسألة. وإنما يذكر متقدمو النحويين في هذا كسيبويه[١] والأخفش والمبرّد وابن السراج ما يكثُر وجودهُ مما يُسيغُ الابتداءَ فالنكرة لوقوع الفائدة بذكر ذلك، كالوصف والعُموم، ولا يُوجَد لهم في ذلك حصرٌ. والدليل أنّ المعتبر عندهم في ذلك الجوازِ والمنعِ أنما هو حصول الفائدة وعدمها، أنه[٢] قد تَتّصفُ النكرةُ ثم لا يكون في الاخبار عنها فائدة، فلا يجوز الإخبار عنها. نَصّ على ذلك سيبويه فقال في باب «كان» : «ألا ترى أنك لوقلت : كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجلٌ منطلقا، كنت تُلبِسُ، لأنه لا يُستنكرُ أن يكون إنسانٌ هكذا[٣]». فهذا نصٌّ بأنّ المانع من ذلك فَقْدُ الفائدة[٤] في الخبر. وقال في بابٍ بعده، بعد ما ذكر «ما أحد مثلك»، لا، وأمثلة نحوه : «وإنما حسن الإخبار هنا عن النكرة لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلِمه هذا[٥]». وتَمّمَ هذا المعنى ثم قال : «ولو قلت : كان رجلٌ في قوم عاقلا، لم يحسُن، لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا عاقل[٥]».فهذا نصٌّ أيضا بأن الصنعة إذا لم تكن مفيدة،

---

(١) الكتاب ٣٢٩/١، والمقتضب ١٢٧/٤، والأصول ٦٣/١.

(٢) في صلب الأصل : لأنّه. والمثبت ممن غيره. وفي هامش الأصل مصححا : أنك قد تصف.

(٣) الكتاب ٤٨/١.

(٤) في صلب الأصل : الإفادة. والمثبت عن هامشه.

(٥) الكتاب ٥٤/١.

فوجودها كعدمها. وذكر أيضًا ذلك المبّرد في «المقتضب[1]»، والأخفش في «الأوسط» وشَفَى فيه ابنُ السّراج في «الأصول» وقال في بعض كلامه : «وإنما يُراعَى في هذا الباب[2] الفائدُة، فمتى ظَفِرتَ بها في المبتدأ وخبره فالكلامُ جائز، وإلا[3] فلا معنى له في كلام[4] العرب ولا في كلام غيرهم[5]». فلأجل هذا اعتنى الناظم ببيان الموجب للابتداء بالنكرة، ولم يحفل بحَصْرِ مالا ينحصرُ. ثم أخذ يذكر أمثلةً مما حصلت فيه الفائدة فجاز الإخبار، وهى ستة :

أحدها : «عند زيد َنمِرَةٌ». فهذا مبتدأ قد أُخبر عنه بظرف مختص بإضافته إلى معرفة، وقَدّم عليه، فحصل بسبب ذلك الإفادة[6]. ولو قُدِّم هذا المبتدأ لم يُفِد الإخبارُ إذا قلت : نَمِرَةٌ عند زيد. وكذلك لو كان الظرف غير مضافٍ أو مضافًا إلى نكرة نحو : مكانًا رجل، أو عند رجل نَمِرَةٌ. فإذًا كُلُّ نكرةٍ أُخبِرَ عنها بمثل هذا الإخبار المفيد جاز الابتداءُ بها. والمجرور في حكم الظرف إذا قلت : في الدار رجل، ولزيد مالٌ . وما أشبه ذلك. وكذلك إذا قلت : أمام زيد رجلٌ، وخلفك غُلَامٌ، وأمام بكر فرس، ونحو ذلك.

وإنما أفاد الابتداءُ بالنكرةِ على هذا الترتيب، لأنٌ تقديم الظرف والمجرور نَصٌ في أنه الخبر، وأما إذا قلتَ : نَمِرَةٌ عند زيدٍ، فإن الظرف يحتملُ أن يكون صفة للنكرة، فينتظر السامع الخبر. فَقُدِّم [لرفع[7]] هذا الاحتمال.

---

(١) المقتضب ٨٨/٤.

(٢) فى الأصول لابن السّراج : «هذا الباب وغيره»

(٣) فى الأصول : «وما لم يفد».

(٤) فى الأصول : «فى كلامهم غيرهم». وقع فيه سقط. وصوابه ماهنا.

(٥) الأصول ٦٤/١.

(٦) فى هامش الأصل : الفائدة.

(٧) عن هامش الأصل، س ، ف.

هذا توجيه ابن مالك في الشرح[١]، وردّه بعض النحويين بأن ذلك الاحتمال غير بالغ بدليل قولهم : زيدٌ القائم، والقائم بإجماع النحويين يجوز أن يكون صفة، ولا يلزم أن يتقدم على المبتدأ لهذا الاحتمال باتفاق.

وأجاب ابن عصفور عن هذا بالفرق بينهما من جهة أن النكرة أحوج للوصف من المعرفة[٢]. وقد وُجِّه بغير هذا.

والنَّمِرَةُ : بُرْدة من صوف تلبسها الأعراب. والنَّمِرةُ أيضا : مؤنث النَّمِر، وهو سَبُعٌ أخبث من الأسد. والجمع : نُمور.

والمثال الثاني : «هل فَتًى فِيكُم؟». وهو نكرة تقدمّها/ أداة استفهام، ٢٩٨ فحصلت الفائدة بسببه. ووجهُ حصولها أن الاستفهام سُؤَالٌ عن غير معيَّن ليعيَّن في الجواب، فهو لا يقتضى فيما دخل عليه إلا إبهامه، فأشبه أداة العمومِ الحاصرة، فحصلت الفائدة. ويشمل هذا المثال بالمعنى كُلَّ أداةٍ من أدوات الاستفهام، نحو : أرجل[٣] عندك أم امــرأة؟ ومن في الدار؟ وما جاءَ بك؟ وأىُّ رجلٍ قائم؟.

والمثال الثالث : «ما خِلٌّ لنا». وهذا نكرة تقدّمها أداة نفي، فأفاد بسبب ذلك. وَجْهُ حُصُولِ الفائدة أنَّ النكرة في سياق النفي تَعُمُّ، وإذا عَمّت كان مدلولُ النكرةِ جميعَ أفراد الجنس، فصارت النكرةُ عد ذلك في معنى المعرفة، فأفادت.

والخِلّ والخليلُ : الصاحبُ الذى خَلَصَت مَحبتُّه.

---

(١) شرح التسهيل ٥٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١.

(٣) همزة الاستفهام غير ثابته فى ٢، وقد أضيفت إلى صلب الأصل.

والمثال الرابعُ : «رجلٌ من الكرام عندنا». فرجل نكرةٌ موصوفة بقوله : «من الكرام» أى : كائن من الكرام، أفاد الابتداءُ بها لأجل وصفها، لأنك لو لم تَصِفْها فقلت رجلٌ عندنا، لم يُفِدْ، كما أنك لو أزلْتَ حرف النفي أو حرف الاستفهام من المثالين قبلُ فعلْتَ : «فتىً فيكم» و«خِلٌّ لنا»، لم يحصل معنًى يُفادُ[1]. ومثل ذلك قوله تعالى : {وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيرٌ مِنَ مُشْرِكٍ[2]}، {ولأمَةٌ مُؤْمنةٌ خَيرٌ مِنَ مُشْرِكَةٍ[2]}.

وإنما أفادت هنا لأنَّ النكرة إذا وُصِفَت أفادها الوصفُ بعضَ اختصاصٍ فتقرُبُ بذلك من المعرفة، فتحصل الفائدة؛ قال سيبويه : «ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارسًا[3]، حَسُن؛ لأن هذا قد يَحتاجُ إلى أن تُعلِمَه أن ذلك في آل فلان، وقد يجهله[4]. ووصف النكرة [الذى[5]] أشار إليه يُصوِّر على أربعة أوجه، وجميعها تحصُلُ الفائدة في الابتداء بالنكرة بسببه :

أحدها : هذا، وهو أن يكون الوصف والموصوف معًا ملفوظا بهما، وهو ما مَثَّل الناظم.

والثاني : أن يكون الوصفُ مقدَّرًا، نحو : السمنُ مَنَوان بدرهم. فمنوان : مبتدأ محذوفُ الصفةِ، والتقدير : مَنَوان منه بدرهم. ومنه أيضا قولهُ تعالى : {يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ، وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهم[6]}. فقوله : (وطائفةٌ) : مبتدأ

---

(١) أ : يعاد.
(٢) الآية ٢٢١ من سورة البقرة.
(٣) فى الأصل : فارس.
(٤) الكتاب ١/٥٤.
(٥) عن هامش الأصل.
(٦) الآية : ١٥٤ من سورة آل عمران.

في تقدير الوصف، أي : وطائفة أخرى، [أو] وطائفة من غيركم. كذا قدّره المؤلف[1]، يعني المنافقين. ومنه قولُ امرئِ القيس[2]:

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرفَتْ لَهُ
بِشِقٍّ، وَشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ

أي : وَشِقٌّ آخَرُ غيرُ مُحَوَّل.

والثالث : أن يكون الموصوفُ محذوفًا، وقامت الصفةُ مقامه، نحو قولك : ضاحك في الدار. وحكاه ابن عُصفور عن الكوفيين[3]. وهو صحيح في الاعتبار.

والرابع : أن تكون النكرة موصوفةً من جهة المعنى، وذلك في التصغير، نحو : رُجَيلٌ في الدار. كأنه قال : رَجُلٌ صغيرٌ في الدار. ولذلك لا يعمل اسم الفاعل إذا صُغِّر، كما أنه لا يعمل إذا وُصِفَ قَبل العمل[4]. فالمُصَغَّر عندهم بمنزلة الموصوفة فهذه الأقسام الأربعة يشملها كلامُ الناظم، لأنه أتى بمثالٍ النكرةُ فيه موصوفة، كأنه[5] قال النكرة الموصوفة يجوز الابتداءُ بها لإفادتها. وهذه العبارة تشمل ما كانا فيه ملفوظا بهما، وما لا، وإلاّ فلو كان مرادُه ما لُفِظ فيه بهما لأوهم أن الوصف على غير ذلك لا يفيد، فلا يُبْتَدأ بالنكرة إذْ ذاك. وهذا غير صحيح.

---

(١) شرح التسهيل، ورقة ٥٨.
(٢) ديوانه ١٢.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١.
(٤) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٩٠٨.
(٥) س، ف : فكأنه.

والمثال الخامسُ : «رَغْبَةٌ في الخيرِ خَيْرٌ». فهنا نكرة تعلّق بها معمول، وهو المجرور، فأفاد الإخبارُ عنها. ولولم يتعلّق بها شيءٌ لما أفادت، نحو : رَغْبةٌ خيرٌ. ويجرى مجرى هذا ما كان مِثْلَه في كون النكرة
عاملةً[1] في معمول. ومن ذلك قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ :/ ٢٩٩
«أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن منكر صدقةٌ[2]». ويدخل في عداد هذا الصفة إذا رفعت الفاعل ـ على مذهب الأخفش[3] ـ نحو : قائمٌ الزيدان؛ إذ هو لا يشترط الاعتماد. ومنه أيضًا قولك : قولُ الخيرَ أحسنُ من قولِ الشرِّ، وإكرامٌ زيدٌ عمرًا حَسَنٌ. وما أشبه ذلك.

ووجهُ الإفادة هنا أن النكرة قد حصل لها بالمعمول بعض الاختصاصِ، كما حصل لها بالصفة، فأشبهت المعرفة بِقُرْبِها[4] منها، فأفادت.

والمثال السادس : «عَمَلُ بِرٍّ يزينُ». وهنا نكرة أضيفت إلى نكرةٍ فأفاد الابتداءُ بها، وأيضًا نكرة لم يُرَد واحدٌ من جنسها دون غيره، فاحتمل المثال القصدين.

أما الأول فهو الظاهر لوجود الإضافة، ومنه في القرآن الكريم {وجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها[5]}. وفيه[6] أيضا : {وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَات

---

(١) فى الأصل، أ : عامة. والمثبت عن س، ف.

(٢) مسلم، كتاب المسافرين ٤٩٩، وكتاب الزكاة ٦٩٧، ومسند الإمام أحمد ١٦٧/٥.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣٣، والمساعد ٢٠٨/١.

(٤) فى الأصل، أ : فقربها. والمثبت عن س، ف.

(٥) الآية ٤٠ من سورة الشورى.

(٦) أ : ومنه.

جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا[1]). وفي الحـديث : (خَـمْسَ صَلَوات كَـتَـبَـهُنَّ اللَّهُ عَلَى العِبَادِ[2]).

ووجـه الإفـادة هنا مـا في الإضـافـة من إعطاء الاخـتـصـاص المقـرِّب من المعرفة.

وأما الثاني فهو ممكن[3] أن يريده وإن كـان فيه إضـافـة؛ إذ هـو في ذلك مرادف لما لا إضـافة فيه، وذلك أن قولهم : تَمرةٌ خيرٌ من جَرَادةٍ[4]، ورجلٌ خيرٌ من امرأة. لم يُرِيدُوا فيه واحدًا معيَّنا، ولا أيضًا الجنسَ كُلَّه، وإنَّما أرادوا أنَّ واحـدًا من هذا الخـبـر ـ أيَّ واحـدٍ كـانَ ـ خـيرٌ من واحـدٍ من هـذا الجنسِ، أيَّ واحدٍ كانَ. فالنكرة هنا لَمَّا كانت المرادة بغير عينها في القصدِ الأولِ، كانت في الإخبار عنها كالمعرفَةِ إذا كانت مرادةً بعينها، فحصلت الفائدة. وأيضا لما لم يكن المرادُ واحدًا بخصوصه، أشبه الاسم العام، فأفاد الإخبار. وكذلك الحكم في مثال الناظم وإن كان مضافًا؛ لأن قوله : «عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ»، يمكن أن يُرَادَ به : عمل بِرٍّ، أيَّ عَمَلٍ كان، كأنه يقول : أيُّ عمل كان من أعمال البرّ اتصف به الرجلُ فهو يَزِينُه. وهذا صحيح في هذا القصد.

وقد جـعل قولهم : تمرةٌ خـيرٌ من جَرَادة، مما قـصـد به العـمـوم، وبه قـال المؤلف في الشـرح[5]، وهـو سـبب الإفـادة، على قـوله. وقـال غـيـره. إن[6] سـبب

---

(١) الآية ٢٧ من سورة يونس.

(٢) الموطأ، كتاب صلاة الليل، باب الأمر بالوتر ١٢٣.

(٣) س، ف : ممكن.

(٤) نسبه الناظم فى شرح التسهيل ٥٨ إلى ابن عباس – والأثر فى موطأ مالك، كتاب الحج ٤١٦ منسوبًا إلى عمر، رضى الله عنه.

(٥) شرح التسهيل، ورقة ٥٨.

(٦) س، ف : «بل سبب».

الإفادة هنا قصدُ المفاضلة بي نوعين، فهو الموجب لذكر واحدٍ لا يدلُّ على العموم. ولو قال الناظم هنا : «وعَمَلُ بِرٍ خيرٌ من عمل شرّ»، أو شبه ذلك، لكان مثله . فهذه ستة أمثلة مما وقع فيها الابتداءُ بالنكرة لإفادته، أتَى بها لُيرشِدَ بها إلى مواضع(1) الإفادة في الابتداءِ بالنكرة، ولذلك أتمّ المسألة بقوله : «ولْتَقِسُ مالم يُقَلْ». يعنى أنّ مواضع الإفادة غير محصورة فيما(2) قيل هنا، بل القياسُ جارٍ في كل نكرة أفاد الابتداء بها، ليس على ما يظهر من كلام هؤلاء المتأخرين الذين يحصُرون الإفادةَ في مواضعَ(3) توهم أن الإفادةَ لا تتعدّاها، وإن كان قصدهم كقصد الناظم فإنهم لم يُصَرِّحوا به حتى نَتَبَيّن مرادهم، كما بيّن الناظمُ مراده، وإلا فلو أرادوا ظاهرَ كلامهم لكان غير صحيح، من حيث تَحجُرت(4) لهم مواضع كثيرة أفاد فيها الابتداء بالنكرة وليست مما عَدُّوا.

وليس فيما عدّوا موضعٌ إلا ويُتَصَوَّر فيه(5) عدم الإفادة. وَيتبيَّن ذلك بحول الله، وبه يتم شرح كلام الناظم، أما الذى نَقَصهم فيذكر إثر هذا./ ٣٠٠
وأمّا أنّ ما عَدُّوا يتَصوَّر فيه عدمُ الإفادة فلأن الموضع الأول مما ذكر الناظمُ لا يختصّ بالإفادة، لو قلت : عند الناس درهم، أو في الدنيا رجل، لم يُفِدْ. وهو في القيود(6) مثل : «عند زيدٍ نَمِرَةٌ».

(1) أ : موضع. وقد أضيفت الألف إلى الأصل.
(2) فى صلب الأصل، أ : «فيها». والمثبت عن هامش الأصل.
(3) كذا فى صلب الأصل، أ. وفى غيرهما : «مواضع محصورة». ولاداعى لهذا الوصف.
(4) كذا فى صلب الأصل، أ. وفى غيرهما : عجزت.
(5) فى الأصل ، أ : فيها. والمثبت عن هامش الأصل.
(6) أ : والقيود.

والثاني كذلك؛ إذ قلت : هل امرأةٌ في الأرض؟ وهل شخص عاقل؟ ونحو ذلك لم يحصل به فائدة؛ إذ لا يستفهم أحدٌ عن مثل هذا، لضرورة العلم به وكذلك الثالثُ إذا قلْتَ : ما حمارٌ[1] بِمُتكلِّمٍ. وما بحر لنا. وما أشبه ذلك.

وكذلك الرابع، قال سيبويه : «لوقلت : كان رجل في قوم عاقلا، لم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل[2]». ومثل هذا لا يُفيد كثير التأنِّي والافتراض.

ولو قلت في الموضع الخامس : أكلٌ للخبز مفعول، وشربٌ للماء معمولٌ به. وما أشبه ذلك، لكان عبثًا[3] من الكلام.

وكذلك السادس إذا قلت : عَمَلُ رجلٍ موجود. وخَبَرُ[4] امرأةٍ سُمِع، وغلام إنسان قائم.

فهذه أمثلةٌ مثلُ الأمثلة التى أتى بها الناظم، ولم يحصل بها فائدة زائدة فبِحَقٍ[5] ما قال : «مالم يُفِدْ»، وقوله : «وَلْتَقِسْ مالم يُقَلْ»، أى : اعتبر ما حصلت به الفائدة فأجز الابتداءَ به.

وأكثر ما ذكر هؤلاء المتأخرون من ذلك، على ما جمعه بعض شيوخنا،عشرون موضعًا، تقدّم للناظم منها[6] ما ذكر، ومنها :

---

(١) فى هامش الأصل : جماد.

(٢) الكتاب ١/٥٤.

(٣) كذا فى الأصل، أ. وفى س، ت : عتبا. والعَتَبُ قديرا وبه الشدةُ والفسادُ ، ولكنى لم أجده إلامستعملا فى سياق النفى، يقال مثلا : ما فى هذا الأمر رَتَبٌ ولا عتب، أى : شدة، ويقال أيضا : ما فى طاعة فلان عتب، أى : التواء.

(٤) فى الأصل : «خير».

(٥) فى أ : «فيجئ».

(٦) فى الأصل، أ : ماذكر منها. والمثبت عن س، ف.

أن يكون في المبتدأ معنى العموم كقوله تعالى : {كُلٌّ لَهُ قانِتُون[1]}، (قُلْ : كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِه[2]».

ومنها : أن يكون فيه معنى الحصر، نحو قولهم : شيءٌ ما جاءَ بك، وشرٌّ أهَرَّ ذا ناب، لأنَّه مقدّر بالفاعل، أي : ما جاءَ بك إلا شيءٌ، وما أهَرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ[3].

ومنها : أن يكون فيه معنَى الدعاء، نحو قول الله تعالى : {سَلَامٌ عَلَى إِلْ ياسِين[4]}. وقولهم : سلامٌ عليكم. وقال تعالى : {وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِين[5]} و{وَيْلٌ يومئذ للمكذِّبِين[6]}.

ومنهاأن يكون فيه معنى التعجُّب، كقولهم : عَجَبٌ لزيد! ومنه عند طائفة : ما أحسنَ زيدا! في مذهب سيبويه[7] وَعَبَّر[8] عنه ابن مالك : بأن يكون فيه معنى[9] الإبهام[10]. وهو صحيح في : ما أحسن زيدا! كما قال.

ومنها : أن يكون فيه معنى الشرط، نحو : من يكرِمني أكرمه. فمن :

---

(١) الآية ١١٦ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٨٤ من سورة الإسراء.

(٣) الكتاب ٣٢٩/١، ومجمع الأمثال للميدان ١٧٢/٢، واللسان : هرر.

(٤) الآية ١٣٠ من سورة الصافات.

(٥) الآية ١ من سورة المطففين.

(٦) الآية ١٥ من سورة المرسلات.

(٧) قال سيبويه ٧٢/١ في معنى «ما أحسن عبد الله : «وزعم الخليل أه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب».

(٨) أ : «وعبر به عنه».

(٩) أ : «بأن يكون فيه معى الشرط الإبْهام». وهو خطأ سببه انتقال النظر إلى الفقرة التالية.

(١٠) التسهيل ٤٦، وشرحه ورقة ٥٨.

مبتدأ، خبره : يكرمني.

ومنها : أن يكون فيه معنى الفعل، وهو داخل في تمثيل الناظم بقوله: «ورغبة في الخير خيرٌ، ويعمّ معنى الفعل أيضا ما فيه معنى الدعاء، ومعنى التعجب في قولهم : عَجَبٌ لزيد.

ومنها : أن يكون في جواب من سأل بالهمزة وأم، فقال : أرجل في الدار أم امرأة؟ فإن جواب ذلك أن يقال : رجل، أى : في الدار.لانحصار الجواب بين الاسمين، فلا يكون الجواب إلاّ بأحدهما.

ومنها : أن يكو مقرونا بواو الحال. وهذا راجعٌ إلى ما قالوه من التنويع، لأنه مُثِّل بقوله : {وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ[1]}.. الآية. وكلاهما راجعٌ إلى النكرة الموصوفة كما مّر وقد مثّله المؤلّف بقول الشاعر[2] :

رَحَلْنَا فَسَلَّمْنَا، فَسَلَّمَ كَارِهًا
عَلَينا، وتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهْ

ومنها : أن يكون معطوفا أو معطوفًا عليه. أما عطفُه[3] فهو ما أنشده[4] المؤلّفُ من قول الشاعر[5] :

عِنْدِى اصْطِبَارٌوَشَكوى عند قَاتِلَتي
فَهَلْ بأعجبَ مِنْ هَذاامْرؤٌ سَمِعَا؟!

---

(١) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران.

(٢) ابن الرمنية، ديوانه ٥٣. والحماسة ٢/٢٧، والمغنى ٤٧١، وشرح شواهد المغنى ٧/٣٥ - ٣٧.

(٣) أ : «أما عكسه».

(٤) فى غير الأصل : أنشد.

(٥) البيت فى شرح التسهيل، ورقة ٥٨، ومغنى اللبيب ٤٦٨، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٧/٣٢. ولم ينسب.

وأما العطفُ عليه فنحو[1] قول الله تعالى : {طاعةٌ وَقَوْلٌ مَعْروفٌ[2]}. على أن يكون التقدير : طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل. وهو أحدُ تَقْدِيرَىْ سيبويه[3]. وقالوا : شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعَى[4].

ومنها : الجريان مجرى المثل، كقولهم : أمتٌ في الحجر لافيكَ[5].

ومنها : أن يكون فيه معنى الأمر، نحو قول الله تعالى : {فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ[6]}.

ومنها : أن يتقدم على النكرة شيء من معمول خبرها، كقولهم : فيها أسدٌ رابضٌ ـ فأسدٌ : مبتدأ، ورابضٌ هو الخبر، وفيها : متعلّق برابض، لقول العرب إنَّ فيها أسدًا رابضٌ.

---

(١) فيما عدا الأصل : «فقوله».

(٢) الآية ٢١ من سورة محمد.

(٣) فى الكتاب ١٤١/١ : «فإما أن يكون أضمر الأسم وجعل هذا خبره، كأنه قال : أمرى طاعة وقول معروف ، أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل». وانظر الكتاب ١٣٦/٢.

(٤) الكتاب ٨٦/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٢٦/١ ، ونتائج الفكر للسهيلي ٤٣٧ ، ومجمع الأمثال للميداني ٣٧٠/١ ، ومغنى اللبيب ٤٧٢.

يقول ابن الشجري : « أي شهر ذو ثرى ، والثرى : التراب الندىّ. والثاني حذفوا منه العائد إلى الموصوف وحذفوا معه المفعول، أي : شهر ترى فيه أطراف العشب. والثالث حذفوا مه المضاف، أي : شهر ذو مرعىً».

وموطن الشاهد هو عطف « شهر ترى » الموصوف بالجملة على « شهر ثرى » حيث لا مسوغ للابتداء به إلا العطف عليه ، على نحو ما في الآية الكريمة.

ويقول الميداني : « وإنما حذف التوين من ثرى ومرعى في المثل لمكرمة « ترى » الذى هو الفعل ».

(٥) الكتاب ٣٢٩/١، والخصائص ٣١٨/١، وشرح السيرافي ٩٢/٢، ونتائج الفكر للسيهلي ٤١٠. ويقول ابن جنى : «والأمتُ : الانخفاض والارتفاع والاختلاف، قال الله عز وجل : {لا ترى فيها عوجًا ولا أمتًا}، أى : اختلافًا. ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهى مما توصف بالخلود والبقاء».

(٦) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

والذين خَصُّوا الابتداء بالنكرة بمواضعَ معلومة لم يَرْفَعُوها إلى هذا العدد. وإنّما عدّها ابنُ أبي الربيع عشرة مواضعَ[1]، وكذلك ابنُ عصفورٍ في المقرِّب نحوًا من أربعة عَشَرَ موضعًا، ومنها أشياءُ متداخلةٌ ، فقد قَصُرَ عَدُّهم، واقتضى حيث منع الجائزُ لم يذكروه. وأيضًا فقد يفيدُ في المثالِ الأوّلِ من أمثلة الناظم حيث يكونُ الظرفُ أو المجرور غير مختصٍّ، كقوله عليه السلام : «في أربعين شاةٌ[2]». وعليه نقول : في خَمْسِ ذَوْدٍ شاةٌ، وفي عشرٍ شاتان، وفي أربعين دينارًا دينارٌ. وما أشبه ذلك. ويفيد أيضًا وإن لم يتقدم الظرف أو[3] المجرور، كقول امرىء القيس[4] :

مُرَسَّعَةٌ بين أَرْساغِهِ

بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

وحكي ابن الحاج عن شيخه الشلوبين أنه كان لا يمنع : رجلٌ في الدار ـ ولكن يقول : الأكثر[5] والأحسن في ذلك التقديم، كأنَّهم آثروا أن لا يقدّموا إلا موضع الاهتمام والعناية.

فإن قلت : إن «مرسَّعةٌ» كالخَلَفِ من[6] الموصوف.

---

(١) البسيط ١/٥٣٧ ـ ٥٤١.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب صدقة الغنم ٥٧٧.

(٣) في الأصل : والمجرور.

(٤) ديوانه ١٢٨. ويقول المحقق في ٤١٣ إن الآمدى نسبه إلى امرىء القيس بن مالك الحميرى. وانظر اللسان، مادة : يسع وعسم. والمرسعة كالمعاذة، وهى أن يؤخذ سير فيخرق فيدخَل فيه سير، فيجعل في أرساغه ـ وهى مابين الكف والذراع ـ دفعًا للعين ـ ويقال : مرسّعة ومرصّعَة والعسَم : يَبَس في المرفق والرسغ تعوج معه اليد والقدم. وكان الحمقى يعلقون كعب الأرنب أيضا كامعاذة. يقول امرؤالقيس لأخته هند : لا تنكحى مثل هذا الرجل.

(٥) في الأصل : «الأكثر الأحسن».

(٦) أ : في.

قيل : الموصوف لم يتخصّص ولا دلّ عليه دليل، فلا أثر له في تحسين الابتداءِ بالنكرة، كما أنه لا أثر للصفة في قولك : رجل من قوم عاقلٍ[1]. وأيضاً فإنَّ التقديم عند الشلوبين لموضع الاهتمام والعناية، كأن المعنى : الدار فيها رجل، لا لمعنى آخر،يدلّ على ذلك التزامُ تقديمه حيث كان يسوغُ الابتداء بالنكرة باتفاق، وذلك قولك : ما في الدار رجلٌ. فالأحسنُ في هذا تقديم الخبر لأنه الذى أوقع الفائدة الحاصلة بكونه معرفة. ولذلك حكى من كلامهم : ماله سَبَدٌ ولا لَبَدٌ[2]، وما في الدار أحَد. وفي التنزيل : {مَا لَهُمْ مِن مَّحِيصٍ[3]}، {مَا عَلَيكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شيْءٍ[4]}. وهو كثير جدًا ففى الدار رجلٌ، من هذا بلا شك. وهو أحسنُ ما وُجِّه به هذا الموضع. وعلى هذا قد يُفيدُ : هل فتى فيكم؟ بغير استفهام، وما خل لنا، بغير نفي، ورجل من الكرام عندنا، بغير صفة. فقد ثبت بهذا كلّه أن المقصودَ حصولُ الفائدة. وبالجملة ما يفيد ومالا يفيد إنما يرجع الحكم فيهما إلى الأغراض والمقاصد الخاصّة. بشخصٍ شخصٍ وحالٍ حالٍ. وقد يكون ما هو مفيدٌ لشخص مّا غير لآخر، وحَصْرُ[5] ما يختلف بحسب الأشخاصِ والأحوال والمقاصد صعبٌ عسير. فالحقُّ ما فعل الناظم، وعلى هذا القانون يجرى الكلام في قوله في حدّ الكلام : «لفظ مفيد». فقد يكون الكلام

---

(١) أ : خاطل.

(٢) هذا مثل، انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٨٨ ـ ٢٨٩. ومعناه ـ كما ذكر أبو عبيد ـ أنه لا شيء له. ثم يقول : «وقد سمعت من يفسر السبد واللبد، قال : هما الشعر والصوف، ولا أدرى ممن سمعته». وانظر اللسان، مادة : سبد.

(٣) الآية ٤٨ من سورة فصلت.

(٤) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٥) أ : وخصّ.

مـفـيـدًا في بعض المواضع دون بعض/ كـمـا تقـدم، وذلك على إحـدى ٣٠١
الطريقتين المذكورتين هنالك.

وبقي من النظر في هذه المسألةِ النظرُ في قوله :

ولايَجُوزُ الابْتدِا بالنكره   مالم يُفِدْ... ... ...

إلى ماذا يرجع الضمير في «يُفِدْ»؟ وهو محتمل وجهين :

أحدهما : أن يعود إلى الابتداء، أي : مالم يُفِدِ الابتداءُ بالنكرة. هذا هو الظاهر.

والثاني : أن يعود إلى غير مذكور، لكنه مفهوم من سياق الكلام، وهو الكلام المبتدأُ فيه بالنكرة، كأنَّه يقول : لا يجوزُ الإبتداءُ بالنكرة إلا إذا أفاد الكلام بذلك.

والفرق بين الأول والثاني : أنَّ الأولَّ يعطى أن الفائدة تحصُل من جهة النكرة لأنها موصوفة أو عامة، أو على حالة تقوم في الابتداء بها مقام المعرفة،كما تبيَّن. فالفائدة منسوبة للنكرة، لا لغيرها. وأما الثاني فلا تتقيَّدُ الإفادة بذلك، بل المعنى أَن الفائدة إذا حصلت من الكلام كانت بسبب تقييد المبتدأ، أو تقييد الخبر لا المبتدأ، فالابتداء بالنكرة جائزٌ. وبينهما فرقٌ في الحكم، لأنه قد يكون الابتداءُ بالنكرة جائزًا لا لمسوِّغٍ فيها نفسها، بل لمسوغ يعطيه الخبر، إذا قُيِّدَ بِقَيْدٍ، لو[1] لم يُقَيَّد به لم يحصل من الكلام فائدة، كقولك : «إنسانٌ صَبَر على الجوع عشرين يومًا، ثم سار أربعة بُرُدٍ في يومه، وفعل كذا، وتصرَّف في كذا، وهو في سنِّ الشيوخ». فهذا لم يُوجِبْ له الفائدةَ إلا تقييدُ الخبرِ لا تقييدُ المبتدأ.

---

(١) أ : أو.

وهذا المنزَعُ لابن الحاج في تقييده على «المقرّب» لابن عصفور، ولم أره لغيره. وفيه يقول : ما من مثال يمتنع لأجل الابتداء بالنكرة إلا وهو جائز إذا كثرت قيودُ خبره، وذلك أنَّ امتناعه إنما هو لأنه لا ينكر أن يكون في الدنيا مخبر عنه بمثل ذلك الخبر، قال : فإذا قيّدت الخبر تقييداتٍ كثيرةً وضيّقت عمومه، صار مفيداً، فجاز لذلك. قال وتمثيلُ ذلك أنّ سيبويه قد نصَّ على امتناع : كان إنسانٌ حليمًا[1]، فلو قيّدت خبره ـ كما ذكرتُ ـ لساغَ ذلك وجاز، فكنت تقول : كان إنسانٌ حليمًا عند قَتْل أحبٍّ ولده إليه. وأتى على آخر الفصل.

فمثل هذه الفائدة لم يعطها تقييد المبتدأ، ولا كانت من جهته، فلم يكن عودُ الضمير على «الابتداءِ» بصريح في إعطاءِ هذا المعنى، بخلاف ما إذا عاد على الكلام. والله أعلم.

[ثم قال[2]] :

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا
وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاضَرَرَا

لما قدّم أوّلاً الأحكام المتعلّقة بكلّ واحد من المبتدأ والخبر على حِدَتِه ـ وذلك التعريف بكل واحدٍ منهما، والعال [فيه[3]]، وما يجوز أن يقع مبتدأً أو خبراً ـ أخذ الآن في ذكر بعض الأحكام المتعلقة بكل واحد منهما بالإضافة إلى الآخر، وذلك التقديم والتأخير، فعرَّفَ أولاً بقاعدة أَصْلية[4]، وهى أن الأصل في المبتدأ

(١) الكتاب ٤٨/١.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

(٤) كذا في هامش الأصل، س. وفي صلب الأصل، أ، ف : أصيلة.

أن يكون مُقدما على الخبر، والأصل في الخبر التأخيرُ عن المبتدأ.

ولما كـان كل واحـد من الحكْمين لازمًا عن الآخـر اقـتـصـر على أحدهما فقال : «والأصل في الأخبار أنْ تُؤَخَّرا». ولزم منه أن الأصل في المبتدآت أن تقدَّم.

وقوله : «أن تُؤَخَّر»، يعنى/ عن المبتدآت، فحذفه للعلم به، لأنّ كلامه فيهما. ٣٠٢

وما قاله صحيح؛ لأن المبتدأ ـ حسبما تقدَّم ـ عامل في الخبر، ورتبة العامل التقدم على معموله، كالفعل وما أشبهه. وأيضا فهو الكثير في الاستعمال، والكثرة دليل الأصالة؛ وتقرر في الأصول أن الأصالة على ثلاثة أقسام : أصالة قياسية فقط. وأصالة استعمالية فقط، وأصالة مطلقة، وهى التى عَضَد القياسُ فيها الاستعمال(١). والأصالة هنا من القسم الثالث؛ لأن القياس قد عَضَدَ فيه الاستعمالَ؛ فالقياس أن العامل مقدم على المعمول، والاستعمال أن هذا هو الأغلب في الكلام، أعنى تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ثم أردف بأصل ثانٍ استعماليّ، وهو إجازةُ تقديم الخبر على المبتدأ فقال : «وجَوَّزوُا التقديم». يريد تقديم الخبر على المبتدأ. وإنما كان هذا أصلاً استعماليًا، لأن القياس غيرُ عاضدٍ له، بل هو معارضٌ، حيث اقتضى لزوم الخبر موضعه من التأخير، فلولا السماعُ لا قتصر على الأول. ووجهُ هذا الأصل الاستعمالي أن العامل المتصرِّفَ في نفسه حقُّه أن يتصرَّفَ في معمولة بالتقديم والتأخير مالم يَعْرِضْ عارض، والمبتدأُ متصرِّفٌ في نفسه فينبغي أن يتصرَّفَ في معموله. والتصرُّفُ في

---

(١) انظر الخصائص لابن جنى ١/٩٧ ـ ١٠٠.

المبتدأ : هو كونه باقيًا على أصل وَضْعِهِ من كونه صالحًا لأن يكون فاعلاً[1] أو مفعولاً ومضافًا. هكذا قالوا. والتصرف في العوامل : أن يكون العاملُ باقيًا على أصله لم يتغيَّر عن حاله الذي له بأصل الوضع، كخرج وخارج، وكذلك المبتدأ. فإن لم يكن كذلك لم يُسَمَّ متصرِّفا، ولم يتصرَّف في معموله. هذا معنى التصرُّفِ عند المحققين كالرّماني وغيره ومحلّ بيان المسألة الأصولُ.

فإذا كان كذلك جاز في المبتدأ - الذى هو متصرِّف في نفسه - أن يتصرفَ في معموله، وهو الخبر، بالتقديم عليه، فتقول : قائم زيدٌ، ومُصَلٍّ أخوك، وضربتُه زيدٌ، وقائمٌ أبوه زيدٌ. وما أشبه ذلك.

والضمير في «جَوَّزوا » إما أن يعود على العَرَب، وإما على النحويِّين. فإن كان عائدًا على النحويين فيريدُ بالنحويِّين أهلَ البصرة، فإنّ الكوفيين[2] مَنَعوا تقديم خبر المبتدأ عليه اعتمادًا على أن ذلك يؤدّى إلى تقديم ضميرالاسم على ظاهره؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قائمٌ زيد[3]، كان في قائم ضميرٌ يعودُ على زيد؟ وكذلك إذا قلت : أبوه قائم (زيد[4])، فالهاء في أبوه عائد على زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم عليه. والأغلب[5] أن رُتبة الضمير العائد على الاسم بعد ذلك الاسم، فوجب أن لا يجوزَ تقديمهُ عليه[6]. وإن كان عائدًا على العرب فهو إشعارٌ بوجودِ ذلك سماعًا؛ وقيام الحجة (به[7])على الكوفيين، وذلك قد أتى في

---

(١) أ : ومفعولاً.

(٢) الإنصاف، المسألة التاسعة ١/٦٥ - ٧٠.

(٣) أ : زيد قائم. وهو خطأ، وكذلك كان في الأصل، ثم نبه على تأخير زيد وتقديم قائم.

(٤) ليست في أ.

(٥) في هامش الأصل : «ولا خلاف»، وهو نص الإصاف ٦٥.

(٦) ما تقدم من مقالة الكوفيين هو نصّ صاحب الإنصاف.

(٧) عن الأصل.

النظم والنثر، فقد قالوا : مَشْنُوءٌ من يشنَؤُك[1]. فَمَشْنُوءٌ خبر المبتدأ الذى هو : من يَشْنَؤُكَ، وقد عاد [منه[2]] الضميرُ على متأخر. وكذلك قالوا : تميمىٌّ أنا. وقال الشاعر[3] :

بَنُونا بَنُو أبنائِنا وبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأبَاعِدِ

وأيضا إن مَنَعُوه لأجل عود الضمير على ما بعده ـ على الجملة ـ فذلك الذى يوجب جوازه لما جاء في كلام العرب من ذلك، فقد قالوا : «في بيته يؤتى الحَكَمُ»[4]، و«في أثوابه يُلَفُّ الميتُ»، وفي التنزيل الكريم (فأوجَسَ في / نفسه خيفةً موسى[5]). وقال زهير[6] : ٣٠٢

مَنْ يَلْقَ يومًا عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِمًا
يَلْقَ السماحَةَ مِنْه والنَّدَى خُلُقا

وقال الأعشى ميمون[7] :

أصَابَ المُلُوكَ فَأفْناهُمُ
وَأخْرَجَ مِن بَيْتِهِ ذَاجَدَنْ

---

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) نسب البيت للفرزدق، ولم أجده في ديوان. والبيت في الإنصاف ٦٦، وابن يعيش على المفصل ٩٩/١، ١٣٢/٩. والخزانة ٤٤٤/١ ـ ٤٤٥.

(٤) هذا مثل، انظره في كتاب الأمثال لأبي عبيد ٥٤.

(٥) الآية ٦٧ من سورة طه.

(٦) ديوانه ٥٣، والبيت في المقتضب ١٠٣/٤، وأمالي اب الشجرى ٥٩/١، والإنصاف ٦٨، ٢٥١.

(٧) ديوانه ١٥، والإنصاف ٦٩. ورواية الديوان : أزال أُذَينةَ عن ملكه وأخرج من حصنه ذايَزَنْ
وذو جَدن وذو يزن : من ملوك حمير.

وهذا أكثر من أن يُحصَى، فالحق[1] جوازُ المسألة، وهو ماراَه الناظم ونقله، وقد نبَّه على صحة القياس في عود الضمير على ما بعده هنا بقوله : «إذْ لاضَرَرا»، أى : في جواز تقدّم الخبرِ على المبتدأ، وإن عاد فيه الضميرُ على ما بعده، وذلك أن أصل الضمير عوده على ما قبله وإن كان مفسّره لفظيًا، فَمَرْتَبَتُه[2] ما اتصل به التقديم، نحو : زيد ضربته، وعمرو قائم[3] أبوه، والزيدان قاما، وأكرمتُ زيدًا فأعطيته كذا. لكن قد يتأخّر صاحب الضمير عنه حيث تعيّن له مرتبة التقديم، نحو قولك : ضَرَب غلاَمه زيدٌ، فالهاء في «غلامه» عائدةٌ على زيد، وهو متأخر، ومع ذلك فهو جائز بإجماع من الفريقين البصريين والكوفيين. وإنما أجازوه لأن مرتبة زيدٍ، وهو الفاعل، مُقَدَّمة على رتبة الغلام، وهو المفعول، فزيد متأخرٌ في اللفظ متقدّم في الأصل، فاعتبر أصله فجازت المسألة كما لو كان في رتبته لفظًا فكذلك يجب أن يكو حال المبتدأ مع خبره، لأن أصل المبتدأ التقديمُ؛ فإذا كان متأخرًا في اللفظ فهو متقدّمٌ في الأصل، لأنّ رُتْبَتَه التقديم، فإذا كان له مايُحْرِزُ[4] رُتْبَتَه فلاضَرَرَ في تأخيره عن ضميره ـ وإنما يكون الضررُ فيما إذا كان الضمير عائدًا على ما بعده، ورتبة صاحبه التأخير فهنالك يلزم المحذورُ ويحصلُ الضَّررُ القياسي، نحو : ضرب غلامُه زيدًا، برفع الغلام ونصب زيد؛ فإن هذا غير سائغ في القياس ولا موجودٍ في السماع إلا شاذًا. وعلى أن المؤلف قد حكى الإجماع في جواز نحو : في داره زيد ، وهذا الإجماع قدلا يثبت مع هذا الخلاف المذكور ، نقله أبنُ الأنبارىّ في «الإنصاف» له ـ فالخلاف موجود، ودليل السماع بالجواز ناهض، وإنما الذى

(١) في الأصل، أ : فالجواز. والمثبت عن س، ف.

(٢) «ما» هنا ـ والله أعلم ـ مصدريّة ظرفيه، أى مدة اتصاله به .

(٣) كذا في الأصل، س. وفي أ، ف : قام.

(٤) فيما عدا الأصل : «يجوز».

يجب منعُه هنا ما عاد فيه الضّميرُ على ما بعده وهو في مرتبته من التقديم، كما لو قُلْتَ : غلامُه في دارِ زيدٍ، أو مثلُها زيدًا على التمرة، أو ثوبُه على زيد، أو ما أشبه ذلك. ولذلك[1] يجب هنا تقديم الخبر، ما سيأتى إن شاء الله. فثبت أن ما ذهب إليه الناظمُ هو الصحيحُ. والضَّرَرُ : الاسمُ من قولِك : ضَرّه يضُرّه ضراً، وهو : ضد النفع. والاسم.

الضَّرَرُ. وسميّ مخالفَة القياسِ أو السماع ضَررًا، لأنّه مخالفةٌ في اتباعِ العرب، وخروج عن الصواب، وذلك ضررٌ في اللسان ظاهر.

ثم ذكر أنّ هذا التقديم الجائز قد يمتنعُ وقد يَجِبُ. فأمّا القسم الأول وهو امتناع التقديم، فهو الذى شَرَعَ فيه أولاً فقالَ :

وَامْنَعْهُ حَيْثُ يَسْتَوِى الْجُزْآنِ
غُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَىْ بَيَانِ
كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ خَبَرَا[2]
أَوْقُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرا
أَوْ كَانَ مُسْنَدً الذِى لاَمِ ابْتِدَا
أَوْلاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِى مُنْجِدا

/ فذكر مما يمتنع فيه تقديمُ الخبرِ خمسةَ أنواعٍ : ٣٠٤

أحدها : أن يكون المبتدأ والخبر مستويين في التعريف أو في التنكير، وذلك قولهُ : «وامنعه حيث يستوى الجزآن» إلى آخره :

فالضمير في «امنعه» عائد على التقديم المذكور، وهو تقديم الخبر.

---

(١) أ : «وكذلك».

(٢) كذا في النسخ، وقد أضيفت «أل» إلى صلب الأصل، فأصبح : الخبرا، وهى الرواية المشهورة الآن.

والجزآن هما جزءا الجملة الابتدائية، لأنها من جزأين وهما المبتدأ والخبر.

والعُرفُ : مصدرُ عرفت الرجل مَعْرِفَةً وعِرْفَةً وعِرْفانا[1] وعُرفًا أيضا. والنُّكْرُ : ضد العُرف، وقد نَكِرَه(نُكرًا[2]) وهما في موضع الحال، كما لو قال : حيث : يستوى الجزآن تعريفا وتنكيرا، أو معرفتين ونكرتين. وعادمى بيان : حال ثانٍ منهما.

وأراد أن تقديم الخبرِ ممتنعٌ إِذا استويا في التعريف فكانا معًا معرفتين، أو استويا في التنكير فكانا معًا نكرتين، فتقول : زيدٌ أخوك، فزيد : مبتدأ، وخبره : أخوك. ولايجوز تقديمُ أخوك البتة فتقول : أخوك زيد، على أنَّ خبر مقدّم. وكذلك : صديقى زيد، والقائم زيد، وهذا محمد. وما أشبه ذلك. وكذلك إذا قلت : رجل من بنى فلان خير من زيد. لايجوز تقديم خَيْرٍ على رَجُلٍ، على أنه خبرٌ على حاله.

ووجه المنع هنا التباسُ المبتدأ والخبر بعضهما ببعض، فلو قَدَّمْتَ الخبر لم يكن ثَمّ دليل على أنه الخبر[3]، بل كان ظاهر الأمر [يدل[4]] على أن المبتدأ، فلو كان ثَمَّ دليل على التقديم والتأخير لم يمتنع تقديم الخبر. وهذا مفهوم.

قوله : عادمى بيان، يريد أن المنع المذكور مختص بما إذا لم يَحْصُلْ بيانُ أن المقدَّمَ هو الخبر، كما مثّل، فعلى هذا إِذا وُجِدِ البيان جاز التقديم فتقول في

---

(١) يقال أيضا : «وعِرِفّا» بكسرتين وفاء مشددة.

(٢) عن س، ف.

(٣) أ : للخبر.

(٤) عن هامش الأصل.

نحو : زيدٌ زهير شعراً، وعمرو حاتمُ جوداً، وبكرٌ عنترةُ شجاعةً[1] : زهيرٌ زيدٌ، وحاتم عَمْرٌو، وعنترةُ بكرٌ. وغير ذلك مما يكون المبتدأ فيه مشبها بالخبر. ومنه ما أنشده النحويون من قوله[2] :

بَنُونا بَنُو أبنائِنا، وبَناتُنا
بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

فبنونا : خبر مقدم. وبنو أبنائنا : مبتدأ؛ لأن المعنى : بنو أبنائنا بَنُونا، أى : مثلُ بينا.

ومما قدّم فيه[3] الخبر أيضًا لوجود البيان ما أنشده المؤلف لحسانَ بنِ ثابتٍ[4]، رضى الله عنه :

قَبِيلَةٌ، ألأمُ الأحْيَاءِ أكرمُها
وأغْدَرُ النَّاسِ في الجِيرانِ وَافِيها

وأنشد أيضًا[5] :

وَأَغْنَاهُما أَرْضَاهُما بِنَصِيبِهِ
وَكُلٌّ لَهُ رِزْقٌ مِنَ اللَّهِ واجِبُ

فَألأمُ الأحياءِ، وأغناهما : خبران ـ عنده ـ مقدّمان. وأكرمها وأرضاهما : مبتدآن مُؤَخَّرانِ، مع التساوى؛ لأنّ المعنى لا يستقيم إلا بذلك.

---

(١) أ : شجاعا.

(٢) تقدم البيت في ص ٥٦ .

(٣) أ : منه.

(٤) ديوانه ١٤٠. والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٥٩ ، والهمع ٢ / ٣٢ .

(٥) شرح التسهيل، ورقة ٥٩.

و من ذلك أيضا قولُ الآخر[1] :

جَانيكَ[2] مَنْ يَجْنِي عَلَيْكَ وَقَـــدْ

تُعْدِي الصِّحَاحَ مَبَارِكُ الجُرْبِ

ومن الأمثلة في تنكيرها وتقديم الخبر لوجود البيان، ماروُى في الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم : «مِسكينٌ مسكينٌ رَجُلٌ لا زوج له»[3]. فَرَجُلٌ هو المبتدأ عنده، ومسكين خبره.

واعلم أنَّ هذا الحكم الذى قَرَّره الناظمُ مبنىٌّ على قاعدتين :

إحداهما : أنّ المجعول خبرًا لا يصحُّ أن يُعتقد كونه مبتدأً، وبالعكس، وذلك مع بقاء المعنى في الحالة الثانية على ما كان عليه في الحالة الأولى؛ فإنه لو كان ذلك عنده صحيحا لم يمنع تقديمُ الخبر عند عدم البيان لإيهام كونه مبتدأً؛ إذْ لو فُرِضَ الخبر / المقدَّمُ مبتدأً لم يفَسِّرِ ٣٠٥
المعنى بذلك فلما مُنِع التقديم مع اللبس دلَّ ذلك على أن المنع لأجل اختلاف المعنى عند اختلاف الاعتقادين.

والثانية : مراعاةُ اللبس، وقد أشارَ إليها بقوله : «عادِمىْ بيانِ»، يريد : فلو لم يُعدَمُ البيان لجاز تقديم الخبر؛ إذ لا محذُورَ فيه، فلما وُجِدِ اللبس مع فرض التقديم مُنِع، لالتباس المعنى بالتباس الخبر بالمبتدأ.

---

(١) هو ذُوَيئب بن كعب بن تميم. والبيت في الأمثال لأبي عبيد ٢٧٣، والمستقصى في الأمثال ٤٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٩، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٨١/٨ عرضاً، واللسا، مادة : جنى.

(٢) أ : جافيك.

(٣) أخرجه البيهقي عن ابن أبي نجيح مرسلاً. انظر منتخب كنز العمال ٢٩٠/٦، ونتائج الفكر في النحو للسهيلي٥٦.

فأما القاعدة الأولى فإن لعلماء العربيةّ فيها اختلافًا، فأرباب[1] علم المعانى يذهبون إلى ما أشار إليه الناظم من أن الخبر إذا كان مساويًا للمبتدأ، فإن كل واحدٍ منهما إِذَا جُعِل مبتدأً والآخَرَ خبره أعطى من المعنى غير ما يعطيه العكس؛ فإذا قلت : زيدٌ أَخُوك، فهو لمن يعرف زيدًا ويطلبُ له حكما بأحدِ من يعرفه بقلبه كأنَّ المخاطب قال : من زيدٌ من هؤلاء المعروفين عندى؟ فقيل له : زيد أخوك. وإذا قلت : أخوك زيد. فهو لمن يعرف أَنَّ له أخًا، وهو يطلب الحكم عليه بالتعيين من بين معارفه، كأنه قال : من أخى من هؤلاء؟ فقيل : أَخُوك زيد. وعلى هذا تقولُ : زيد[2] المنطلقُ، لمن يطلب أن يعرف حكما لزيد باعتبار تعريف العهد والحقيقة أو استغراقها. وتقول : المنطلق زيد، لمن في ذهنه المنطلق، باعتبار تعريف العهد [أو الحقيقة[3]]، وهو يطلب تعينه. وعلى هذا النحو تقولُ في تنكيرهما : عَبْدٌ يسكن المسجدَ عبدٌ تقيٌّ، أو عبد تقى عَبْدٌ يسكن المسجد. وتقول : مكرمُ زيدٍ اليومَ مهنِّيك غدًا، ومُهنِّيك غدًا مكرمُ زيدٍ اليوم. وتقول : صلاةٌ بالليل عملٌ مخلصٌ، [وعملٌ مخلصٌ[4]] صلاةٌ بالليل. وهل قائم في الدار مكرمٌ لك؟ وهل مكرمٌ لك قائم في الدار؟ وما أشبه ذلك. فأيّهما جعلت المسئولَ عنه فهو المبتدأ المعتبر تقييدً في القرب من المعرفة، والآخر خبره.

وذهب إلى مذهب أهل المعاني من أهل النحو جماعةٌ كابن خروف والجُزُوليّ وابن عصفور[5] وغيرهم، إلا أنهم قدّروا الخبر تقدير المجهول فقالوا

---

(١) أ : «فإن باب».

(٢) أ : «المنطلق زيد». وكان مثله في الأصل ثم نبه على تقديم زيد وتأخير المنطلق.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) انظر المقدمة الجزولية ٩٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٥٣/١.

إذا قلت : زيدٌ أخوك، فزيد معروف عند المخاطب، والأخوة مجهولةٌ عنده، وبالعكس وما قالوه فيه مسامحة؛ إذ لو كان الخبر مجهولاً لم يُؤْتَ به معرفة، بل كانوا يقولون في الأول : زيدٌ أخٌ لك. وفي الثاني : أخوك مُسمًّى زيدًا[1]، أو نحو ذلك. هذا هو المطابق، فإن استعملت المعرفة في موضع النكرة فعلى خلاف الأصل، اعتبارًا بالمثال.

وذهبت طائفة من النحويين إلى أن ذلك ليس بلازم، وأن التقديم والتأخير وإن استويا في التعريف، بناءٍ على أن المحصول واحد عند فرضِ المبتدأ خبرًا أو بالعكس، فإذا قلت : زيدٌ أخوك. فهو في معنى أخوك زيد، وإذا كان المعنى واحدًا فسواءٌ قدمت الخبر أو جعلته مبتدأً، والحكم واحدٌ، فيصبح في قولك : زيد أخوك، أن يكون زيدٌ مبتدأً في موضعه، أو خبرًا مقدمًا وكذلك [في[2]] : أخوك زيدٌ. ويحصل من ذلك جوازُ تقديم الخبر على المبتدأ. وهو ظاهر كلام سيبويه والفارسيّ والسيرافي، ونَصٌّ ابن جني[3]. بل ذكر الزجاجُ في «معانيه»[4] قول الله تعالى : { فَمَازَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ[5]} يجوز أن / يكون (تلك) في وضع رفع ٣٠٦
على اسم (زالت)، وفي موضع نصب على خبر (زالت). قال : ولا اختلافَ في هذا بين النحويين في الوجهين.

---

(١) في غير الأصل : بزيد وكلاهما صواب.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) انظر الكتاب ١٢٧/٢ ـ ١٢٨، والإيضاح ٥٢، والخصائص ٢٩٩/١، ٣١٧، ٣٨٢/٢. وهذه النصوص في أصل جواز التقديم.

(٤) معاني القرآن ٣٨٦/٣.

(٥) الآية ١٥ من سورة الأنبياء.

وللناظم أن يَحتجَّ لترجيح مذهبه بأمرين :

أحدهما : أن أهل المعانى قد أطبقوا على اختلاف المعنى عند اختلاف الإعراب، كعبد القاهر، وفخر الدين الرازىّ، والسكاكى، وابن عميرة[(١)]، وابن الناظم في كتبه.

والثاني : أن لقائلٍ أن يقول : إن النحويين إنما أجازوا الوجهين م حيث الأمراللفظى، ولا شكَّ أنَّ المعرفتين يجوزُ ـ على الجُمْلة ـ أن يُجْعَلَ كلٌّ واحدٍ منهما مبتدأً خبره الآخر. وكذلك النكرتان إذا كان لهما مسوغٌ. وبهذا المعنى تَأوَّلَ ابنُ خَروفٍ وغيرُه ظاهر كلام سيبويه في إجازة الوجهين، فكأنهم تركوا النظر[(٢)] في لحظ المعانى والمقاصد وأحالوه على أهله. وربمًا وُجد هذا للنحوين في مواضع، كما رأيتهم يجيزون في تقديم المفعول على الفاعل والفعل (-[٣] وتأخيره عنهما، ويجيزون في حذف المفعول وإثباته وما أشبه ذلك اعتبارًا بالصلاحية-[٣]) اللفظية، فإذا جاء أهل نظر المعانى أوجبوا كثيرا مما يجيزه النحويون أو منعوه البتة، وذلك بحسب المقاصد ومقتضيات لأحوال في أداء المعانى. فلعلَّهم فَعلُوا في مسألتنا كذلك، ويتفق هذا مع قصد الناظم، ولا ينافي من حيث تعرض الناظم لما سكت هؤلاء عنه.

وأما القاعدة الثانية فإنَّ مراعاةَ اللبس في كلام العرب[(٤)] أو عدم مراعاة

---

(١) هو أحمد بن عبدالله بن عميرة المخزومي البلشى، يكنى أبا المطرف، قرأ على أبي علي الشلوبين وأبي محمد بن حوط الله وغيرهما، وكان بصيرًا بالعلوم، حسن التصانيف، منها كتاب التنبهات على ما في التبيان من التمويهات، ردّ به على الزملكاني ، انظر الإحاطة في أخيار غرناطة لابن الخطيب ١/١٧٣، والديباج المذهب ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٢) في الأصل : «النظر في لفظ». وفي أ : «الخبر في لحظ».

(٣) سقط من أ.

(٤) في صلب الأصل، أ : «كلام الناظم». والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

يشير إلى أصل ذلك أنَّ وضع الكلام إنما هو للبيان عن المعاني التى في النفس، فالأصل اجتناب مالا يحصل معه البيان من لبس أو غيره، ولذلك وصفوا الإعراب في الاسماء لأجل التفرقه بين المعاني ، إذا لولم يضعُوه لم يحصلِ الفرقُ ووقع اللبسُ حسبما قرره النحويون. ووضعوا أبنية التصغير والتكسير والسب ،والمبالغة وغير ذلك، ليتبيَّن مرادهم في الاسماء والمسميات؛ إذ لا يتميز المعنى المراد من غيره دونها. ثم إنَّ العرب يعرض لها الإبهام في كلامها واللبس المبعد ع فهم المراد، إما قصداً منها أوَّليًّا حتى يكون البيان مناقضا لما قصدت، كما في نحو : (فَغَشِيهم مِنَ اليمِّ ما غَشِيَهُمْ[1])، وكما في قولهم : قام زيدٌ أو عمرو، إذا قصدوا الإبهام على السامع، وكما يُحَذف الفاعل في : ضُرِبَ زيدٌ، والمفعول في مثل : أعطيتُ، إذا لم ترد الإعلام بالآخذ أو المأخوذ، وما أشبه ذلك. وإما على غير قصد أوليّ، بل يكون الحكم اللفظي يؤدى إليه، كما إذا استوت الصيغتان لفظا وهما مختلفتان حكما،لأجل الإعلال، كالمختار[2] والمنقاد للفاعل والمفعول، أو لغير الإعلال، كالمصطفى للمفعول به والمصدر والزَّمان والمكان، وكما في تصغير عَمْرو وعُمَر وعامر أيضا في الترخيم، إذا قلت : عُمَير. وكالنسب إلى أَحَد وأَحَدَ عشر وأحد وعشرين، مُسمًّى بها، إذا قلت : أَحَدِى. والنسب إلى عَصِيّ[3] وعَصَاه إذا قلت : عَصَيوىّ. وكترك الإشمام في بِعتُ وقُلْتُ، مَبْنِيِّنْ للمفعول عند من يقول : بِيعَ [قُول[4]] وما أشبه ذلك، مما / يقع فيه اللبسُ على غير ٣٠٧

(١) الآية ٧٨ من سورة طه.

(٢) أ : «فالمختار».

(٣) في هامش الأصل : عَصٍ. وهو خطأ. ومثله في س، ف. يقال : «عصى العبد ربه فهو عصٍ وعَصِيّ». اللسان.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

قصدٍ، بل لأنّ لأحكام اللفظية اضطَرَّت إليه.

فأما (الأصل)[1] الأوَّل من قصد البيان فلا نزاع فيه على الجملة، وأما قصدُ الإبهام فكذلك[2] لاختلاف المقاصد باختلاف مُقْتَضِيات الأحوال. وأما عروضه على غير قصدٍ فهو موضع النظر، وقد انقسم بحسب السماع ثلاثة أقسام :

أحدها : [ما[3]] ثبت فيه عدمُ اعتبار اللبس كالأمثلة المذكورة، فاتُّكِل في بيانها على القرائن أو البيان عند الحاجة إليه. فمن اعتبر اللبس فيه خالف العرب كالناظم في مسألة : قُلتُ بِعتُ، مَبْنِيَّين للمفعول.

والثاني : ما ثبت فيه اعتباره، فأزيل حتى ظهر المعنى المراد، أو امتُنِع من الحكم المؤدّى إليه كالتزام الترخيم على من نَوًى في نحو «ضاربة» ولم يقولوا فيه : ياضاربُ، على من لم ينْوِ، لالتباس المؤنث بالمذكر. وكالتزام عُدَيِّيٍّ[4] في تصغير عَدَوِيّ، غير مُسمًّى به، فلم يقولوا عُدَىّ فيحذفوا يائَيِ النسب، لالتباسه بتصغير غير المنسوب. وكامتناعهم من النسب إلى اثنى عشر، غير مُسمّى به، خوفا من الالتباس بالنسب إلى اثنين[5]. وكتفرقتهم في الندبة بين نحو : ظهرها وظهره، [وظهرهما[6]]، وظهرهم[7]. وما أشبه ذلك. وهذه جملة متفق عليها، فمن لم يعتبر هنا اللبس فقد خالف العرب والنحويين.

---

(١) عن الأصل.

(٢) أ : «فلذلك الاختلاف».

(٣) عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٤) الكتاب ٣/٤٧٤.

(٥) الكتاب ٣/٢٧٥.

(٦) عن هامش الأصل، س، ف.

(٧) الكتاب ٢/٢٢٤.

والثالث : مالم يثبت فيه شيء من ذلك، ولا ظهر من كلامهم ما يدلّ على الرجوع إلى أحد القسمين، كلزوم تقديم الفاعل على المفعول، أو المبتدأ على الخبر، ولزوم إقامة الأول من مَفْعُولَيْ ظن مقام الفاعل خوف اللبس، وما أشبه ذلك ـ فاختلف النحويون في هذا القسم بماذا يُلْحَقُ؟ فجمهور المتأخرين، وابن السراج من المتقدِّمين، والسيرافي في بعض المسائل يلحقونه بالأصل الأول، وبالقسم الثاني من هذه الأقسام، فراعوا اللبس، والتزموا من الأحكام ما يرتفع بسببها ومنهم الناظم، حسبما ظهر منه هنا، وفي باب مالم يُسمَّ فاعله، وفي باب تعدّى الفعل ولزومه وغير ذلك.

والظاهر من المتقدمين عدمُ مراعاته وإلحاقُه بالأول من هذه الأقسام، مثل سيبويه، فإنه لا يكاد يُوجَد في كتابه تعليلٌ به لمثلِ هذه الأشياءِ ولابناءٌ عليه ولما تكلَّم في أبواب التصريف على «فُوعِلَ» ونحوه من القول أو من البيع، وأنّك تَقُول : قُووِل وبُويع علل ترك الإدْغام بعروض الواو(١)، ولم يتعرضّ للبس بِفُعِّل لو قيل : قُوِّل وبُيِّعَ. ولم يتعرض أيضا لالتزام رتبة الفاعل والمبتدأ وما أشبه ذلك، بل الأظهر عدم اعتباره بذلك، كما تَقدّم ذكره. وقد تَقَدَّمَ أيضا عن الزجاج ما يشير بعدم اعتباره اللبس عند النحويين في مثل هذا القسم، وأنهم متفقون على ذلك. وكأنهم لم يبالوا بهذا الضرب من الالتباس كما لم يبالوا به في التصغير والنسب في الأسماء الأعلام دون غيرها.

وللناظم أن يُرَجِّح مذهبه بوجهين :

أحدهما : الوقوفُ مع الأصل الأول من قصد الإفهام الذي وُضِع له الكلام، فإليه ينبغي أن يرجع بالمحتملات، فإنه إذا دار الموضعُ بين أنْ

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

يُرَدَّ / إلى ما هو أصلٌ وإلى ما ليس بأصلٍ فردّه إلى ما هو الأصلُ ٣٠٨ أحقّ.

والثاني : أن البيان ورفْعَ اللبس في كلامهم أكثر وأشهر من الإبهام والتعمية، والحمل على الأكثر هو المتعيّن، ويبقى ما عدا ذلك موقوفًا على محلّه لا يُقاسُ عليه.

وفي القاعدتين بعد هذا نظرٌ يطولُ، وأولى المواضع به الأصول.

النوع الثاني من أنواع الخبر اللازم التأخير : أن يكون الخبر فعلاً، وذلك قوله : «كَذَا إِذا ما الفعلُ كان خَبَرا[1]» يعني أن المبتدأ إذا أخبر عنه بفعل، أو بجملةٍ فعلية، فإن المبتدأ يلزمُ تقديمُه على الخبر، نحو قولك : زيد قامَ، وعَمْرو خَرَج، وبكر ضرب عمراً، وزيد يضرب أخاك، وما أشبه ذلك. فلا يجوز هنا أن تقدّم الفعل فتقول : قام[2] زيد، ولا : خرج عَمْرو، ولا: ضَرَبَ عمراً بكرٌ، ولا يضرب أخاك زيدٌ، على أن تُبْقِي الأسماءَ على حالها من الابتداء، والأفعالَ أخبارها. وهذا الحكم كأنه متفقٌ عليه بين النحويِّين إلا أنهم اختلفوا في التعليل.

فذهب المؤلف إلى أن المانع من ذلك إيهام كون المبتدأ فاعلاً بالفعل إذا تقدّم، ولذلك لو برز الفاعلُ لجاز التقديم نحو : قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وكذلك : قام أبوه زيد، وضربتهُ، زيدُ، وما أشبه ذلك. فالمانع من التقديم على مذهبه اللبس.

وذهب ابنُ أبي الربيع[3] إلى أن الخبر ههنا إذا تقدم صار المبتدأ فاعلاً بلا بُدٍّ ، لأنه - أعني المبتدأ - قد اجتمع عليه عاملان، أحدهما

---

(١) في الأصل : «الخبر». وكأن الألف واللام أُلحقتا بالكلمة.

(٢) في الأصل، أ : «ما قام زيد».

(٣) انظر البسيط ٤٥٦، ٤٥٩.

معنوي وهو الابتداء ، والآخر لفظي وهو الفعل المقدم إذ هو طالب [له][1] من جهة المعنى، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ ولأن الفعل إن لم يعمل في ذلك الاسم وقد هُيِّئ له، لزم التهيئة والقطع، وذلك ممتنع.

وظاهرُ تعليل ابن أبي الربيع تجويزُ التقديم، إلا أن المبتدأ يتغير حكمه. بل قد نصّ على هذا المعنى، لكن حاصله يرجع إلى أن الخبر لايكون متقدما وهو خبر، فاجتمع في المعنى مع تعليل المؤلف على امتناع التقديم.

وفي كلام الناظم هنا نظر من وجهين :

أحدهما : أن هذا الإطلاق في امتناع التقديم غير صحيح؛ إذ ليس كل خبر كان فعلا يمتنع تقديمه، بل هو على ضربين.

الأول : أن يكون فاعل الفعل ضميراً عائدًا على المبتدأ، كزيد قام، وعَمّرو يخرج.

والثاني : أن يكون فاعله غير ذلك، بأن[2] يكون إما ظاهراً نحو: زيد قام أبوه، وعمرو خرج أخوك إليه. وإما ضميراً بارزا، نحو : زيد ضربته، والزيدان قاما، والزيدوُ قاموا. وإما ضميراً غير بارز لكنه غير عائدٍ على المبتدأ، نحو : زيدٌ أَضربُه، وعمرو أُكْرِمُه، وبكرٌ تَقُومُ إليه.

فأما الضربُ الأوّل فهو الذي يصحّ معه كلامُ الناظمِ للعلّة المذكورة، من إبهام كون المبتدأ فاعلا. وأما الثاني فلا يصح معه، إذ يجوز أن تقول : قام أبوه [زيدٌ[3]]، وخرج أخوك إليه عمرٌو، وضربته زيدٌ، وقاما الزيدان، وقاموا الزيدون،

---

(١) عن س، ف.

(٢) في جميع النسخ : «بل يكون»، ولا تقع بل هذا الموقع.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

وأضْـرِبُه زيدٌ، وأكْرمُـه عَـمْرٌو، وتقـومُ إليـه زيدٌ. وقـد بيّن هذا المعنى في التسهيل حيث قال : «إن[١] لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعليَّة المبتدأ» [-٢- وأنت إذا قُلتَ : قـامـا الزيدان، أو ضـربتُـه زيدٌ، لم يوهم التـقـديم فـاعليـة المبتدأ -٢-] لان الفعل لم يتهيأ للمبتدأ فيرتفع به ، أو يصح أرتفاعه به .

٣٠٩ وهكذا تحرز من ذلك في / «الفوائد المحوِّية» فقال : «إلا أن يكون فِعْلاً لم يَبُرز فـاعله[٣]» ولا يقـالُ : لعلَّه قصد ظاهر كلامه، وأنَّ هـذه المسائل كلَّها يمتنع فيها تقديم الخبر، والعلَّة كونُ الخبر فعلاً. لأنا نقول : لا يَصحُّ حملُه على هذا لمخـالفته في ذلك للنحويين، وكأنه مجمـعٌ عليه عندهم ؛ قـال ابن أبي الربيـع[٤]: يجوز أن يقال : زيدٌ ضربته، وضربته زيدٌ، ونحو ذلك. قال : « ولا أعلم بـين النحـويين فـيـه خـلافًـا». وإذا كـان كـذلك لم يصحَّ حـملُ كلامه عليه البتَّةَ.

ولعلَّ ابن أبـي الربيع إنما قـال ذلك فـيـمـا كـان نحـو : زيدٌ ضـربتـه. وأما نحـو : الزيدان قاما، فلا إجماع[٥] فيه البتّة فقد حكى ابن ولاَّد في سُؤَالاته لأبي إسحـاق الزجـاج أن أبا إسحـاق قـال : إن الأخفش والمبرد يجـيـزان : قـامـا الزيدان، على التـقـديم والتـأخـيـر، وباقي البـصـريين لا يجيزونه . وبهذا قد يعتذر عن الناظم في نحو : الزيدان قاما، بأن يقال : لعلّه أخذ فـيـه بمذهـب الأكـثر، وإن كـان على خـلاف مـا ذهـب إليـه في

---

(١) في الأصل : «إن لم يوهم التقديم...». وفي أ : «إن لم يوهم التقديم فاعلية الخبر». والمثبت عن التسهيل ٤٦، س، ف.

(٢) عن س، ف.

(٣) الفوائد المحوية والمقاصد النحوية : ٢٢.

(٤) انظر البسيط ٥٨٢/١.

(٥) أ : اجتماع.

التسهيل والفوائد.

أما نحو : ضربته زيد ، فلا يمكن الاعتذار عنه ، مع عدم نقل الخلاف.

فإن قيل : فلعله خالف الإجماع هنا فمنع : ضربته زيدٌ، ونحوه، قياسًا على منع : قاما الزيدان، والسماع في المسألة معدوم أو كالمعدوم، وقد قال ابن جني : إن مخالفة إجماع النحويين سائغة(١).

فالجواب : أن هذا الاعتذرا لا يصح [البتَّةَ(٢)]؛ إذ مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليّن وإجماع المحدِّثين، وكلٍّ علم اجتمع أربابه على مسألةٍ منه فإجماعهم حجة، ومخالفهم مخطىء. وهذه المسألة محل بيانها أصول النحو، وقد ذُكِر طرف منها في الأبواب الآتية من هذا الشرح، والله المستعان فكان الواجبُ على الناظم أن يقيدّ هذا الإطلاق، ولا أجد الآن جوابًا ارتضيه.

والنظر الثاني : أن قوله : «كَذَا إِذَا ما الفِعْل كانَ خَبَرَا»، كان من حقه أن يقول : كذا إذا ما الخبر كان فِعْلاً ؛ لأن كلامه إما هو في الخبر بالنسبة إلى تقديمه وتأخيره، بحسب ما يعرض فيه، فهو المبتدأُ في المعنى المخبر عنه بما يعرض فيه من العوارض الموجبة لخروجه عن أصله، ومنها كونه فعلاً. فهذا الكلام على القلب لفهم المعنى، وهو جائز في الشعر، ونَحوٌ منه قولُ خِداشُ(٣) بن زُهَير، أنشده سيبويه(٤):

فَــــإِنَّكَ لا تُبــــالِي بَعْـــدَ حَـــوْلٍ
أَظَبْيٌ كــــانَ أُمَّكَ أَمْ حِــــمــــارُ؟

---

(١) الخصائص ١/١٨٩.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) أ : خراش. وهو خطأ.

(٤) الكتاب ١/٤٨. والمقتضب ٤/٩٣، وشرح المفصل لابن بيعيش ٧/٩١، ٩٤. والخزانة ٧/١٩٢.

وأنشَد غير ذلك، ووَجَّهه[١] بأن المعنى من الكلام[٢]. والأمر في هذا قريب.

النوع الثالث من أنواع الخبر الذى يلزم التأخير : أن يكون واليًا لأداة الحصر لفظًا أو معنى، وعبّر عن ذلك بقوله : «أوقُصِدا استعمالُه مُنْحَصِرا». والضمير في «استعماله» عائدٌ على الخبر، يعنى أن الخبر إذا كان محصوراً بأداة من أدوات الحَصْرِ، وقُصِد ذلك فيه، لزم أن يكون مُؤَخّرًا عن المبتدأ. والأصل في وجوب التأخير هنا المحصورُ بإنماء دون المحصور بما وإلاّ، فتقول : إنما زيدٌ قائم، فالمنحصر هنا عنده قائم.
وكذلك إذا قلت : إنما أنت كاتبٌ /، وإنما زيد شاعر فالكاتب والشاعر هو ٣١٠
المحصور. وإذا قلت : مازيدٌ إلا قائم، وما أنت إلا كاتب، فالمنحصر عنده ما بعد إلاّ فهو الذى يجب تأخيره، فلا تقول : إنما قائم زيدٌ، ولا : إنما كاتب أنت. وكذلك لا تقول : ليس إلا قائمًا زيد، ولا ما أشبه ذلكوما جاء بخلاف ذلك فظاهر أنه عنده نادر لا يُقَاس عليه، نحو ما أنشده في الشرح[٣] من قوله[٤]:

فَيَارَبِّ، هَلْ إلاّبِكَ الّنصْرُ يُبْتَغى
عَلَيْهِمْ، وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

الأصل : هل النصر إلا بك، وهل المعوَّل إلا عليه.

---

(١) ينظر كلام سيبويه في ذلك ٤٧/١ ـ ٤٨.

(٢) في صلب الأصل، أ : «من التأخير» والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) شرح التسهيل، ورقة ٥٩.

(٤) ينسب إلى الكميث بن زيد، ولم أجده في ديوانه والبيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٩، والهمع ٣٣/٢، والتصريح ١٧٣/١، والأشموني ٢١١/١.

فإنما وجب التأخير هنا لأنه لا يعرف المحصور فيه من المحصور إلا بذلك، أعنى مع الحصر بإنَّما، فإذا قَصَدْتَ[1] حصر القيام في زيد قلت : إنما زيدٌ قائم، ثم حَمَلوا إلاَّ عليها في وجوب التأخير [إن كان المحصور معها ظاهرًا معروفًا[2]].

وقد ظهر من هذا أنّ الذى يجب تأخيرُه هو المحصورُ، وهو الواقع بعد إلاّ، والمتأخر مع إنما. وليس كذلك؛ بل قيل إلاّ هو المحصور فيما بعدها، فإذا قُلْتَ : مازيدٌ إلا قائم، فالمعنى أن زيدًا مقصورٌ على الانتّصاف بالقيام لمَ يّتصف بغيره، قالوا : وهو ردٌّ على من زعم أن زيدًا اتصف بغير القيام.

ويمكن أن يكون غير زيد قد قام. وإذا قلت : ما قائم إلا زيدٌ، انقلب[3] المعنى فصار القيام مقصورًا على زيد، فلم يقم أحد غيره، وهو ردٌ على من زعم أن غير زيد قائم، ويمكن أن يكون زيد متصفًا بغير القيام. وكذلك حكم إنّما، لأنها في معنى ما وإلا.

فإذا قلت : (-[4] إنما زيد كريم، فزيدٌ مقصور على الاتصاف بالكرم، لم يتصف بغيره. وإذا قلت :-[4]) إنما الكريم زيدٌ، وإنما كريم زيد، صار المعنى أن الكرم ليس بمتصف به إلا زيد، ويَحْتَمِل هنا أن يكون لزيد أوصاف أخر، (كما[4]) يَحْتَمل في الأوّل أن يكون غيُر زيد متصفًا بالكرم.

فقد حَصَل أنَّ المتأخِّر هو المحصورُ فيه لا المحصورُ، وهو قد قال : إن المنحصر يلزم تأخيره، فهو مناقض لقولهم : إن المنحصر يلزم تقديمه. وهو

---

(١) أ : «مع الحصر، فإنما قصدت القيام».

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) أ : فقبلت.

(٤) سقط من أ.

معنى ماذُكِر آنفا. وقد رَدَّ على الناظم بهذا شيخُنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخّار ـ رحمه الله ـ وقرَّر أن الحق ما ذكره الناسُ.

واعتذر عنه بعض تلامذته بأنه أراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر لا المحصور من جهة المعنى، فإنهمحصور فيه لا محصور، فكأنه أطلق عليه هذا اللفظ من جهة اقتران الأداة به وملابستها له. أو يكون أراد المنحصر فيه، لكنه حذف الجار،فاستتر الضمير، كما سّمى الفخر[1] بن الخطيب كتابه «المحصول»، والمراد المحصولُ فيه.

وهذا الثاني اعتذارٌ ضعيف، وهذا السؤالُ واردٌ عليه في قوله في الفصل الذى يلى هذا : «وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّم أبداً». والاعتذارُ هنالك مثلُه هنا. وقد ظهر من موافقة كلامه هنا لكلامه هنالك وفي باب الفاعل :

وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإِنَّما انْحَصَرْ آخِّرْ... ... ...

أنه قصد هذا الإطلاق، وأنه يُسِّمى المحصور فيه محصوراً أو منحصرا. وهى عادته «في التسهيل[2]» مع أنَّه فسّر الحصر في الشَّرح على المعنى الصحيح.

فتلخص أن هذا اصطلاح له خَالفَ به[3] اصطلاح غيره من أهل النحو والبيان، وهذا قريب، غير[4] أنه يُوهِم المخالفة، والله أعلم.

---

(١) هو الإمام محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميميّ البكريّ، ابن خطيب الرىّ، فخر الدين الرازىّ، ولد سنة ٥٤٣، كان إماماً في غير علم. وكتابه المحصول في أصول الفقه. توفى رحمه الله بهراه سننة ٦٠٨. انظر طبقات الشافعية الكبرى ٨/٨١ ـ ٩٦.

(٢) ينظر التسهيل ١٠.

(٣) أ : «فيه».

(٤) في صلب الأصل : «مع أنَّه».

النوع الرابع / من أنواع الخبر اللازم للتأخير : أن يكون خَبَر ٢١١
مبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء، وهو المراد بقوله : «أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا». فالضمير في «كان» عائد على الخبر، ومدلول (ذى) هو المبتدأ، أى : صاحب لام ابتداء فكأنه يقول : ويجيب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كان الخبر مسنداً لمبتدأٍ صاحب لامٍ ابتدائيّةٍ دخلت عليه، وذلك قولك : لَزيدٌ قائم، ولأنت كريم. وقال تعالى : {وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيرٌ مِن مُّشْرِكٍ[1]}، وما أشبه ذلك. فمثل هذا يلزم فيه تأخير الخبر، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام فدخولها على المبتدأ يؤكّد الاهتمام بأَوَّليته[2]، فلو قَدّمت هنا الخبر فقلت : قائم لَزيدٌ، وكريمٌ لأنتِ، لم يسغ، لمنافاته لما قصد بها من التصدير. ولأجل أن لها صدرَ الكلام امتنع تَأثُر[3] ما دخلت عليه للعوامل[4] القلبية نحو : علمت لزيد قائم، فإن جاء ما ظاهرة تقديم الخبر فشاذٌّ لا يقاس عليه، نحو قول الشاعر[5]:

خَالِى لأَنْتَ، وَمَنْ عُوَيفٌ خَالُهُ
يَنَلِ العَلاَءَ، وَيكْرُمِ الأَخْوَالا

وعلى أنه لا يتعيّن أن يكون «خالى» خبراً، لإمكان تأويله على أحد

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة.
(٢) في هامش الأصل : «بابتدائية».
(٣) في صلب الأصل، أ : «تأخره».
(٤) في غير س : «العوامل».
(٥) البيت في التصريح ١/١٧٤، والأشموني ١/٢١١، واللسان، مادة : شهرب. غير مسوب، وفيها : «ومن جرير خاله». وذكر اللسان أن البيت من الرجز. وهو من الكامل. وانظر العيني ١/٥٥٦.

وجهين : إما على زيادة اللام، كما زيدت في قوله[1]:

أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

على رأى طائفةٍ فيه، وكما في قول الآخر[2]:

مَـرُّوا عِـجَـالاً فَـقَـالُوا : كَـيْفَ سَـيِّـدُكُمْ

فَـقَـالَ مَنْ سُئِلُوا : أَمْـيـسَى لَمَـجْـهُـودا

وإما على أن يكون «أنت» خبر مبتدأ محذوف تقديره : خالى لهو أنت، فكان اللام إنما دخلت على المبتدأ لا على الخبر، فتكون على أصلها في التقدير. وقد قيل ذلك في قوله :

أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

النوع الخامس : أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأٍ لازمٍ لصَدْرِ الكلام، لعلّةٍ اقتضت ذلك، وهو قوله : «أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ»، فلازم مجرورٌ عطفًا على «ذى»، كأنه قال : أو كان مسندًا للازم الصدر.

وهو على حذف الموصوف، أى : أو مبتدأ لازم الصَّدْرِ. والصدرُ : هو صدرُ الكلام.

يريد أن الخبر إذا كانَ مبتدؤُه ممن له صَدْرْ الكلام فيلزمُ تأخيرُه، لأنّ

---

(١) هو رؤبة أو عنترة بن عروس. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٣٠، ٧/٥٧، والخزانة. / ٣٢٢، ٣٦٣.

(٢) مجالس ثعلب ١/١٥٥، والخصائص ١/٢١٦، ٢/٢٨٣، وابن يعيش ٦٤١٨، ٨٧، والخزانة ١٠/٣٢٧ ـ ٣٢٨. ويقول البغدادي : «وهذا البيت شائع في كتب النحو، ذكره أبو علي في غالب كتبه وابن جنى كذلك، وكلهم يرويه عن ثعلب، وثعلب أنشده غير معزو إلى أحد».

وفي الخزانة أيضا : «عجالاً : جمع عجل ـ بضم الجيم ـ كرجال جمع رجل. ورواه العيني عجالى. وقال هو جمع عجلان كسكارى جمع سكران. ورواه أبو علي في كتاب الشعر : مروا سراعًا.

المبتدأ إذا كان كذلك لم يصح أن يتقدَّم عليه مما في جهته شيءٌ من معمول أو غيره.

والمبتدأ الذى هو لازمٌ للصدر على سبعة أضرب:

أحدها : اسم الشرطِ نحو قولك : مَنْ يكرمْنى أُكرِمْه. فمن : مبتدأ، خبره : يكرمنى. وكذلك : ماتصنَعْه أَصْنَعْ مثله. وأيُّهم يَأْتِنى آية. وفي التنزيل الكريم : {وَقَالُوا : مَهْمَ تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ[1]}. فهو لازمٌ للصدر لأنه تضمَّن حرفًا له صدرُ الكلام، وهو حرف الشرط،ولذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله.

والثاني : اسم الاستفهام، نحو قولك : ما عندك؟ ومَنْ يأتيك؟ وأَيُّهم قائمٌ؟ وكم مالك؟ على مذهب سيبويه[2]، وأتى الناظم بمثال هذا الضرب وهو قوله : «مَنْ لِى مُنْجِدا؟». فمن : مبتدأٌ خبرُه المجرورُ، ومنُجداً : حال من الضمير في «لى».

والمنجد : المغيث والناصرُ والمعين، يقال : استَنْجَدَنى فأنجدتُه، أى : استعان بي فأعنتُه.

والثالث : كم الخبرية نحو قولك : كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ! وكَمْ رَجُلٍ لى[3]!

وإنما لازمت الصدرَ هنا لأحد وجهين، إما بالحمل على الاستفهامية، لمساواتها لها في كثير / من أحكامها وفي لفظها، وإذا ٣١٢

(١) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٢) الكتاب ٢/١٥٦.

(٣) أجاز الأخفش قياسًا لا سماعًا جواز وقوع كم الخبرية حشوًا، وقد عقب ابن عصفور على ذلك بقوله : «وهذا فاسدٌ، لان العرب لم يسمع منها..» انظر شرح الجمل له ٢/٥٠.

كانت الاستفهامية لازمةً للصدر لتضمنها حرف الصدر، وهو حرف الاستفهام الهمزة أو غيرها، فكذلك ما جرى مجراها. وإما بالحمل (على[1]) رُبَّ التى هى حرف لمساواتها لها في المعنى إن قيل بأن معناها التكثير، أو لأنها، مقابلتها إن قيل : إنها للتعليل. وقد مَرّت الإشارةُ إلى هذا الخلاف في سبب بنائها، وموضع استيعابه بابُ كم. وعلى كلا القولين فهى لازمةٌ صدرَ الكلام، فلزمت الصدر كم بالحمل عليها.

والرابع : ما أُضيف إلى أحد هذه الثلاثة، نحو : غلامُ من يَقُم أَقُمْ (معه[2]). وغلام من يأتِنِي أُكرمْه. وغلامُ أَيِّهم أتاك؟ وغلامُ كم رجل جاءك!

فهذا حكمهُ أن يكون في صدر الكلام مثلُ ما أضيف إليه إذا لم يضيف إليه، وذلك لمصاحبته لما له صدرُ الكلام.

والخامس : ضمير الشأن فإنه يلزم صدر الكلام، وتكون الجملة التى تقع خبره بعده، فتقول : هو زيد منطلق. هى قام زيد[2]. ولا يجوز أن تتقدم الجملة عليه وإن جاز تقدمها على غيره، إذ لو قدّمت عليه فقيل : زيد منطلق هو، أو قامت هند هى، لم يعلم كونه ضمير الشأن، لتَوَهُّم[3] أن يكون توكيدا للضمير أو الظاهر أو بدلا، فالتزموا تأخير الخبر وتقديم المبتدأ لذلك.

فإن قلت : كيف يكون ضميرُ الشأن من الأسماء اللازمة للصدر، وأنت تُدخل عليه العوامل نحو كان وإنّ، فإنك تقول : كان زيدٌ قائم، أى : كان الأمر

---

(١) عن الأصل.

(٢) يجوز تأنيث ضمير الشأن مع المذكر، انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٤، والهمع ٢٣٣/١ - ٢٣٤.

(٣) أ : «ولتوهم».

زيدٌ قائم. وإنه زيدٌ قائمٌ.

وأدوات الصُدور إذا كانت أسماءً لا تدخل عليها العوامل إلا متأخرةً، حيث يَمكن تأخُّرها؟

فالجواب : أن ملازمة الصدر في كلامه محتملةً لأن يريد بها امتناع سبقية العامل لها، كأسماء الشرط والاستفهام، وأن يريد ما يلزم الصدر بالنسبة إلى جُزْءَى الجملة خاصة، أى هو معروفٌ بذلك على الجملة، وعلى هذا الثاني يدخل ضمير الشأن.

لا يقالُ : إن حمله على هذا الثاني غير مستقيم؛ إذ يدخل (فيه[1]) على هذا المعنى جميع ما تقدم من قوله : «وَامْنَعْه حَيْثُ يَسْتَوِى الجُزْآنِ» إلى هنا، لأ المبتدأ فيها لازم للصدر على الجملة فكان الأولى الاقتصارَ على هذه اللفظية، وحينئذٍ لا يكون في كلامه بيان لما هو من أسماء الصدر ولكنه لم يفعل؛ فدلَّ على كون[2] مراده لزومًا مخصوصًا مشهوراً، وماذاك إلا أسماء الشرط والاستفهام.

لأنا نقول : ضمير الشأن مما لزم الصدر لزومًا مخصوصا مشهوراً بوضع أولى، لأن وضعه أن يكون صدر[3] الجملة كأسماء الشرط والاستفهام، ولم يكن التقديم له يعارض عرض له كسائر ما تقدم، فإن تقديم المبتدأ في : زيدٌ أخوك، أو زيدٌ قام، أو ما زيدٌ إلا قائم، أو لزيدٌ قائم.

ليس بالوضع الأول، بل لعارض أوجب له التقديم، وهو في الأصل غير

---

(١) عن الأصل.

(٢) في هامش الأصل عن نسخةٍ : فدلّ على أن مراده لزومٌ مخصوص مشهور».

(٣) في هامش الأصل عن نسخة : «أول».

واجب، فصار من هذه الجهة كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام. ٣١٣

ثم نقول : إن دخولَ العوامل سابقةً عليه غيرُ مزيلٍ له عن استحقاق/ الصدر على الجملة من جهة أن بعض العوامل قد تسبق أسماء الشرط والاستفهام، ولا يكون ذلك مزيلاً لها عن استحقاق الصدر، وذلك عامل الجر، فلا شتراك ضمير الشأن معها في هذا الاعتبار عَدَدْتُه في جملة الأسماءِ اللازمة للصدر، وبالله التوفيق.

والسادس : ما التى للتعجُّب في نحو قولك : ما أحسن زيدا! فإن «ما» مبتدأ يلزم صدر الجملة، وهو أولى باستحقاقِ الصدريَّةِ من ضمير الشأن، إذ لا يدخل عليه ناسخُ البتة، فلا يجوز تأخيرها هنا، لأن العرب وضعت صيغة التعجب هكذا وألزمتها طريقةً واحدةً، فجرت مجرى المثل، فتُرِك المبتدأُ على حاله من التقديم، والخبر على حاله من التأخير.

فإن قلت : إما امتنع تقديُم الخبر هنا من جهةٍ أخرى، وهى كونه فعلاً فاعله ضمير المبتدأ، فهو بالتقديم يوهم الفاعلية، وقد مرّ ذلك، فكيف يُعَدُّ هنا امتناع التقديم من جهة كونه لازم الصدر؟

فالجواب : أنَّ امْتناع التقديم لأجل كون الخبر فعلاً إنما يستقيم يصحُّ التقديم الموهم، فيمنع لأجل الإيهام، نحو : زيد قام لا تقدم هنا وأنت تريد بقاءَ حكم الابتداءِ، لإيهام التقديم زوالَ ذلك الحكم، وصيرورة المبتدأ فاعلا ؛ فهذا إنما يَصَّور حيث يسوغ على الجملة أن تقول : قام زيد ـ وليس قولُهم هنالك : إن الخبر لا يجوز تقديمه، بمعنى أنه لا يجوز تقديمه بحالٍ، بل بمعنى[1] أنه لا يبقي على إعرابه الأول، أى : لا يحكم له

---

(١) أ : «معنى».

بالابتداءِ والخبر إذا تقدم الفعلُ، بل يحكم له بحكم الفعل والفاعل. هذا معنى امتناع هنالك، وأما هنا فلا يجوز التقديم البتَّة، سواء اعتقدت كون «ما» فاعلاً أو مبتدأً، فليس مثله، وإذا لم يكن مثله تعيَّن أن يكون امتناع التقديم لأمرٍ آخَر، وما هو إلا كون «ما» لازمةً للصدر، لجريان الكلام مجري المثل، فبقيت «ما» على أصلها من التصدير، فدخلت في حكم الواجب التصدير الذى ذكر الناظم، والله أعلم.

والسابع : المبتدأُ الذى دَخَلت الفاءُ في خبره، نحو قولك : الذى يأتينى فله درهمٌ، [وكلُّ رجلٍ يأتينى فله درهم[1]]؛ لأنَّ المبتدأ هنا مُشْرَبٌ معنى الشرط، ولذلك تُنَافي الفاءُ الأحكامَ المنافيةً للشرط، وإنما تدخلُ في خَبَر المبتدأ حيثُ لا يكونُ ثَمَّ حكمٌ منافٍ؛ ألا ترى أهم اشترطوا في صحة دخولها أن يكون المبتدأُ موصولاً ولا يكون مراداً به شَخْصٌ بعينه، وألاَّ يدخل عليه ما ينافي الشرط كالنفي والاستفهام؛ لأنَّ استحقاق الدرهم بالإتيان إذا قُلْتَ : الذى يأتينى فله درهم. وهذا[2] المعنى الذى يقربه من الشرط مفقودٌ هنا، قاله ابن الحاج. وإذا كان كذلك فلم تدخل الفاء في الخبر حتى وجد في المبتدأ معنى الشرط، فالفاء هى العَلَمُ عليه. وما فيه معنى الشرط، ولو في حال، قد صار مستحقًا لصدر الكلام، فلحق بأسماء الصدر من تلك الجهة، فلا يجوز إذًا تَقَدَّم خبره عليه، لأنه في معنى جواب الشرط، وجواب الشرط لا يتقدم / على الشرط، فكذلك ٣١٤
[مافي[3]] معناه.

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) في جميع النسخ : «وهو». ويريد بالمعنى تَرَتُّبَ الجواب على الشرط، فهو مفقود إذا دخل على الشرط النفي والاستفهام. انظر الهمع ٥٦/٢ ـ ٥٧.

(٣) سقط من الأصل.

فهذه أضرب سبعة تضمنها قوله : «أَوْ لازِم الصَّدْرِ» بألطف[1] إشارة ، وحصل من هذا كلّه استيفاء ماذكره الناس من هذه المواضع فى هذا الفصل ، ولمَ يفُته منها إلاما لابال له.

وأما القسم الثانى وهو وجوب تقديم الخبر على المبتدأ فهو الذى شرع الآ فيه فقال :

وَنَحْوُ : عِنْدِى دِرْهَمُ ، وَلِى وَطَرْ
مُلْتَزَمُ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ
كَذَا إِذَا عَادَ إِلَيْهِ[2] مُضْمَرُ
مِمَّا بِهِ عَنْه مُبِينًا يُخْبَرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا
كَأَيْنَ مَنْ عِلْمتَهُ نَصِيرا؟
وَخَبَرَ الْمَحْصورِ قَدِّمْ أَبَدَا
كَمَا لَنَا إلاَّ اتّبَاعُ أَحْمَدَا

فذكر لهذا القسم أربعةَ أضربٍ :

أحدها : الخبرُ الذى يكون تقديمُه مصححًا للابتداء بالنكرة ، وذلك قوله : «وَنَحْوُ عِنْدِى دِرْهَمَ وَلِى وَطَرْ» .. إلى آخره ، فأشار بالمثاليه إلى النوع الذى يُصحِّح تقديمُه الابتداء بالنكرة ، وهو كون الخبر ظرفًا أو مجروراً مقدّمًا على المبتدأ ، فعندى درهم ، مما الخبر فيه ظرف ، ولى وَطَرُ ، مما خبره مجرور ،

---

(١) في صلب الأصل : بأظرف. وفي أ : بالطرف. والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) كذا في الأصل، ف، وفي غيرهما : عليه.

فكلَّما كان الخبر فيه مصححا للابتداء بالنكرة فذلك المصحح لازم[1] له لبطلان فائدة الجملة بزواله . وقد تقدم الكلام فى المسألةعند قوله :

وَلاَ يجُوزُ الابْتِدَا بِالنِكرَةَ

مَالَمُ يفدْ ، كَعِنْدَ زَيْد نَمَرة

وقوله : «مُلتَزَمُ فِيهَ تَقَدُّمُ الَخَبرْ» . تقدمُ الخبر : مبتدأ ، خبره : ملتزم. والضمير فى «فيه» عائد على «نحو». والتقدير : تقدمُ الخبر ملتزمُ فى نحو عندى درهمَ ولى وطرَ.

والَوطَرُ : الحاجة ، والجمع : الأوطار . ولايُبْنَى منه فِعلُ ، قاله[2] الجوهرى .

واعلم أنَّ هذا الالتزام المذكور هو القياسىُّ لا السماعى ، فإنه قد جاء فى كلام العرب نحو : رَجُلُ فى الدار ، قال امرؤ القيس[3]:

مُرَسَّعةُ بين أرْسَاعِه

... ...

البيت . لكنه قليل ، فلذلك ألزم التقديم ، وعلى هذا جماعة من المتأخرين. وقد ذُكِرَ عن الشلوبين أنه كان لايمنع وقوع الخبر مؤخراً فتقول[4] : درهم عندى ، ووطَرُ لى ، ورجل فى الدار ولكن الأحسن عنده التقديم ، فهو من الأخبار التى لا[5] يلزم تقديمها.

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) الصحاح ٨٤٦.

(٣) تقدم البيت في ص :٥٠ .

(٤) لم يخرج الشلوبين في التوطئة عن المعهود بين النجاة من الابتداء بالنكرة بشروط، انظر ٢٠٣.

(٥) أضيفت «لا» إلى صلب الأصل، وهى غير ثابتة في النسخ الأخرى.

وحجة الناظم ومن قال بقوله ماتقدُم من أنه المسوغ للابتداء بالنكرة ، فلو بقى مؤخراً لأوهم كونة صفة للنكرة [(١- فلا تحصل الفائدة. وأما الشلوبين فليس التقديم هو المسوغ للابتداء بالنكرة -١)] عنده ، بل لأنك إذا قلت : فى الدار رجَل [(١- فالمَعْنِيُّ به فى هذا الخبر إنما هو أن حصل فى الدار المعهودة رجل -١)] وهذا مفَيدُ ، فموضع العناية هنا الدار ، فحسن تقديمها لمكان العناية الموجبة للتقديم فى كلامهم . فالموجب للجواز إذا حصولُ الفائدة بتعريف الدار ، بدليل أنك لوَقُلْتَ : فى دارٍ رجلُ ، لم يَجُز باتفاق. فتقديم ما حصلت به الفائدة لاينكر. فإذًا اشتراط التقديم هنا إنما لأجل كونه عَلَمًا على المعنى المقصود الموجب للفائدة.

ويدّل على أن التقديم ليس لتحصيل الابتداء بالنكرة تقديمُه حيث يكون ثَمَّ مسوغُ آخَرُ ، بحيث لو لم يقّدم لجاز الابتداء بالنكرة باتفاق ، نحو : مافى الدار رجل ، فالأحسن هنا تقديم الخبر عناية به ، لأنه الذى أوقع الفائدة بتعريفه ، ولذلك كثر فى كلامهم نحو : ماله سَبَد ولا لَبَد ، وماله ثاغية / ولا راغية[٢] ، وما فى السماء موضع راحة سحابًا ، وما ٣١٥
فى الدار أُرِمُ[٣] . وفى القرآن العزيز : (مَاعَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شىءٍ ، ومَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَىْءٍ)[٤]. وفيه : (مَالَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ)[٥] ، (مَالَكُمْ مِّنَ مَلْجأٍ يَوْمئذٍ ومالَكُمْ مِّن نَّكِيرٍ)[٦]

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) أمثال الميداني ٣/٢٨١. والثاغية : النعجة. والداغية : الناقة، أى : ماله شىء.

(٣) أى : ما بها أحد.

(٤) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ٤٨ من سورة فصلت.

(٦) الآية ٤٧ من سورة الشورى.

(مَا لِلظَّالِمِينَ مَنْ حَمِيمٍ)[1].. الآية. وهو كثير جداً. فقولهم فى الدار رجل ، من هذا القبيل . وإذا كان المسّوغ غير التقديم لم يلزم التقديم ، ولذلك أفاد قول امرئ القيس :

مُرَسَّعَةٌ بين أَرْسَاغِهِ . . . .

فإن التقديم للعناية أكثريٌّ وليس بلازم ، وظاهر السماع مع الناظم ، أعنى السماع الذى يقاس عليه ، فلذلك اختاره ، والله أعلم.

والضرب الثانى : الخبر الذى عاد إليه من المبتدأ فى نفسه ضمير ، وذلك قوله :«كَذَا إذا عَادَ إليهِ[2] مُضْمَرُ».. إلى آخره. الضمير فى «اليه»[2] عائد على الخبر ، وكذلك فى «به» ، عائد عليه أيضا. والضمير فى «عنه» عائد على مدلول «ما» وهو المبتدأ ، والتقدير : كذلك إذا عاد إلى[3] الخبر مضمر من الأسم المبتدأ الذى أخبر عنه بذلك الخبر. ويريد أن الخبر يلتزم أيضا تقديمه إذا عاد إليه[2] من المبتدأ ضمير ، نحو قولهم : على التمرة مثلُها زبْدًا . فعلى التمرة : خبُر مثلُها ، وقد عاد إليه الهاء من مثلها. وكذلك قولك : فى الدار ساكنُها ، وعند زيدٍ مالُه ، وفى ملك عَمْرو غلامه.

وفى الشعر قول الشاعر:[4]

أَهَابُكَ إِجْلالاً وَمَابِكَ قُدْرَةٌ
عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عينٍ حَبِيبُهَا

---

(١) الآية ١٨ من سورة غافر.

(٢) في هامش الأصل : «عليه».

(٣) في هامش الأصل : «على».

(٤) هو نصيب بن رباح، انظر شعره ٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦٣، والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٠، والتصريح ١٧٦، والأشمونى ٢١٣/١، وفي العيني ٥٣٧/١.

ووجهُ هذا اللّزومِ عودُ الضمير على ماقبلَه لفظًا وإن لم يك فى مرتبته ، فلو بقى الخبر مؤخرًا لعاد الضمير على مابعده لفظًا ومرتبة، لأن مرتبة صاحب الضمير - الذى هو المبتدأ - التقديم على مفسَّره - الذى هو الخبر - وعودُ الضمير على مابعده لفظا ومرتبة ممتنع فى مثل هذا.

ومبينًا : حال يحتمل وجهين :

أحدهما: أن يكون بمعنى بَيِّنٍ ، فإنك تقول : أبان الشئُ عن نفسه فهو مبين، بمعنى بان فهو بَيِّنٍ ، أى : ظهر. ومنه فى التنزيل الكريم : (فَأْتُونا بِسُلْطان مُبِينٍ)[1]، فمعناه : بَيِّنٍ ، بدليل الآية الأخرى : (لَولاَ يأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ)[2].

والثاني : أن يكون بمعنى مُبَيِّنٍ غَيْرَه، ومنه فى التنزيل /: (إِنْ هُوَ ٣١٦
إلاَّنَذِيرَ مُبِينٌ)[3]، فهذا[4] بمعنى مُبَيِّنٍ ، كقول الله تعالى : (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاس مَانُزِّلَ إليهم)[5]. فقولهم : أبان[6] يتعدى ولا يتعدّى، كبيّن وتبين استبان[7].

وهذا الثانى هو مرادُ النّاظم ، والله أعلم. فهو حالُ من الضّمير

(١) الآية ١٠ من سورة إبراهيم.
(٢) الآية ١٥ من سورة الكهف.
(٣) الآيجة ١٨٤ من سورة الأعراف.
(٤) في صلب الأصل، أ : «فهو». والمثبت عن س، ف، وهامش الأصل.
(٥) الآية ٤٤ من سورة النحل.
(٦) في صلب، س، ف : «بيَن». والمثبت عن أ، وهامش الأصل.
(٧) أنظر لسان العرب، مادة : بين.

فى «به» ، وفصل بينهما [(-١ بعنه، وذلك جائز، إذ ليس بأجنبى، أى : يخبر عنه به فى حال كونه مبينا-١)] وأراد بكونه مفسِّرًا للضمير الذى عاد إليه من المبتدأ نحو ما تقدَّم من الأمثلة، وتحرز بذلك من أن[٢] يكون العائد من المبتدأ إلى الخبر لايفسّرُهُ الخبر بفسه، بل يكون مفسّره مايتعلق بالخبر، من معمول له ومن مثله قولك: محرزٌ زيدًا أَجَلُه، ونافعٌ عمرًا علمهُ، وساترٌ خالدًا ثوبه؛ فإن مفسّر الضمير هنا ليس نفس الخبر، بل معموله، وهو: زيدُ، وعَمْرو، وخالد. وإذا كان كذلك فمفهوم هذا القيد أن لايلزم تقدم الخبر، وإنما يتقدم المفسَّر فقط ويبقى الخبر على الجواز الأصلىّ فى التقديم والتأخير، فتقول/ على هذا : زيدًا أَجَلُهُ محرزٌ، وعمرًا ٢١٧
علمُه نافعُ، وخالدًا ثوبُه ساترُ. وكذلك جميع ما جاء من هذا. والفصل بين العامل والمعمول فى هذا مُغْتفَر، إذ ليس الفاصلُ بأجنبىًّ. وكذلك تقول على هذا : زيدًا أجلُه أَحَرَز، وزيدًا غلامه ضرب: فَتَؤخَّر الخبر وتُقَدم المفسَّر، وهو معمولُ الخبر، وهذا جائز عند المؤلِّف،[٣] وفى نظمه هذا استعمالُ مثل : زيدًا أَجَلُه أَحْرَزَ. وقد تَقَدَّم منه مواضِعُ.

والضرب الثالث : الخبر الواجبُ التَّصدير، وهو الذى نَبَّه عليه قولهُ:

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) في الأصل : «يكون الضمير العائد». وكلمة «الضمير» ملحقة بالنص.

(٣) لابن مالك في شرح التسهيل كلام جيد في نحو «زيدًا أجلُه أحرز». انتصر فيه لإجازة هذا التركيب بالقياس والسماع، رادًا على من منع ذلك، ويبدو أنه أبو علي الفارسي، ثم يقول : «الصحيح ما ذهب اليه البصريون من التسوية بالجواز بين : زيدًا أجلُه محرز، وزيدًا أجلُه أحرز، بل الأخير أولى بالجواز، لأن العامل فيه فعلٌ، وعامل المثال الأول اسم فاعل، فمن منع الآخر دون الأول فقد رجحّ فرعاً على أصل، ومن منعهما فقد ضيق رحيبا، وبعدّ قريبًا. ومن حجج البصرين قول الشاعر :

خيرًا المبتغيه حـــاز، وإن لم يقض فالسّعىُ في الرشادِ رشادُ

انظر شرح التسهيل، ورقة ٦٠.

«كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِب التَّصْدِيرا».

الضميرُ فى «يستوجبُ» عائدُ على الخبر، يعنى أَنَّه يلزمُ أيضا تقديمُ الخَبَر إذا استحقَّ أن يكون صدرَ الجملة لموجب أوجب له ذلك، مثل أن يكون فيه معنى الاستفهام، كأين في مثال الناظم، فمن : موصولة، صلتها «علمته نصيرا»، وهى مُبْتَدأ، خبُره أين. فلا يجوز على هذا أن تقول :

من علمته نصيرا أين؟ وكذلك يجب أن تقول عنده : كيف زيد؟ ومتى قيامك؟ وَمِن ذلك قولُ الله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَاعَةِ : أَيَّانَ مُرْسَاهَا؟[1]} ولا يجوز أن تقول : زيدٌ كيف؟ ولا قيامك متى؟ ولا مرساها أَيَّان؟ لو فرضته في غير القرآن. وكذلك قولهم : كم مالك؟ وكم جريبًا أرضُك؟ على رأى الفارسيّ، حيث جعل «كم» خبرا لا مبتدأً، نقله عنه ابن خروف في شرح «الكتاب[2]». وهذا الذى قرر هو رأيُ الجمهور. وأجاز الأخفش والمازني : زيدٌ كيف؟ وعمرو أين؟ فلم يريا وجوبَ التقديم هنا. ولا أدرى ما مستندهما في ذلك إِنْ كان النقل عنهما على ما هو الظاهر؟ وإلا فوجوبُ التَّصدير لأسماء الاستفهام غيرُ خافٍ قياسًا وسماعًا. وقد جاء ما يوُهم عدمَ التصدير على الجملة في أسماءِ الاستفهام كقولهم : ضرب مَنْ منًا[3]؟ وقولهم : كان ماذا؟ وأُلَيْفاظٌ مِنْ هذا النَّمَطِ لا تثبت بها إجازاة ما أجازه، وسيأتى ذكر شيء من ذلك في مواضعه، إن شاء الله، فالحق رأى الجماعة في ذلك. ومثلُ ذلك المضافُ إلى اسم

---

(١) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف.

(٢) في الارتشاف ٥١٣ ـ ٥١٤ : «وأجاز سيبويه الابتداء بكم في نحو : كم مالك؟.. كم الخبرية عنده مثل الاستفهام [؟]، وردّ الفارسي قول سيبويه في : كم جريبًا أرضك؟ ولم يجوز أن يكون (أرضك) إلا مبتدأ». وانظر الكتاب ١٦٠/٢، والمساعد ٢٢٠/١.

(٣) في أ : «ضرب زمنا». وهو تحريف. وانظر الكتاب ٤١١/٢، والسيرافي ١٧٧/٣.

الاستفهام نحو : غلامُ أَيِّ رجلٍ غلامُك؟ وصبحةَ أيِّ يوم سفرُك؟ وعشيَّةَ أيٍّ يوم قدومُ زيد. وما أشبه ذلك.

والنصير بمعنى الناصر، والجمع : الأنصار، مثل شريف وأشراف.

والضرب الرابع : الخبر الذى وقع مبتدؤه محصورًا، وهو الذى قال فيه : «وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّم أَبَدَا».. إلى آخره.

خَبَرَ : مفعول مُقَدَّم، أى : قَدِّم خبر المبتدأ المحصور أبدًا، فلا تؤخره البتّة نحو قولك : إنما في الدار أخوك، وما عندى إلا زيدٌ. ومن أبيات الكتاب[1]:

ومالى إِلاَّ اللّهُ لا رَبَّ غَيرَه

وهو كثير. وسببُ تقديم الخَبرِ هنا قد مَرَّ مثله. وعبّر هنا بالمحصور عن المحصور فيه ، وقد تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه في المسألة التى قبلها .

وقوله : «مَالَنَا إِلاَّ اتباعُ أَحْمَدَا»، مثال من ذلك. وأحمد : هو رسول الله، صلى الله عليه وسلم. أى : إنَّ اتباعا في الدين والنِّحلة محصور في اتباع محمدٍ صلى الله عليه وسلم.

وقد نَقَصَ الناظمُ مما ذكر في التسيهل ضربان:

/ أحدهما : الخبرُ الدالّ عند تقديمه على مالا يدلُّ عليه عند تأخره، ٣١٨

(١) نُسِب في الكتاب ٢/٣٢٩ إلى الكميت، وعجزه:

ومالى إلا اللهَ غيرَك ناصرُ

انظر المقتضب ٤/٤٢٤، وشعر الكميت بن زيد ١/١٦٧.

ومـثّلَ ذلك بقـولـهم : للّه دركُ! ولله أنت! فـإنّه يَدُلُّ مع[1] التـقـديم على مـعنى التـعـجب، ولو قلت : دَرُّك لله، وأنت لله، لم يـدلّ على ذلك. وكـذلك قـولُهم : سـواء عليّ أقـمت أم قـعـدت، فـقولهـم : «أقمـت أم قـعـدت» هـو المبـتـدأ م جـهـة المعنى، والتـقـدير : سـواءٌ عليَّ قيـامك وقـعـودك. ولو قلت : أقـمـت أم قـعـدت سـواء عليَّ، لتوهّم السامعُ أنَّك مستفهمٌ حقيقةً، وذلك غير متوهـم مع تقديم[2] الخبر الذى هو سواءٌ.

والثاي : الخبـر الذى مبتدؤه أنَّ المفتُوحة المشدّدة ومعمولاها، نحو قولك : في علمـي أنَّك صـادق، وعندي أنَّ زيداً قـائم. ولا تقـولُ : أنك صـادقٌ فـي علمي، ولا أن زيدًا قائم عندي[3].

ووجه ذلك عنده[4] إما خوفُ التباسِ المفتوحةِ لو قدمت بالمكسورة، وإما خـوف التـبـاس المصـدرية بالتى بمعنى لعلّ، وإمـا تعـريضـهـا لدخـول إنَّ المكسورةعليها مباشرة. وهو نحو تعليل سيبويه[5].

وإمّا يلزم تأخير «أنَّ» وتقديم الخبر إذا لم يتقدم الكلام أمّا، فإن تقدمت لم يلزم تقديم الخبر، نحو : أمَّا أنَّ زيدا قائمٌ ففي علمي.

فإذًا حَصْرُ الناظمِ لمواضع وجوب التقديم يقتضى ألا يلزم إلا فيما ذكر، فعلى هذا يجوز تأخير الخبر في هذين الموضعين وما أشبههما مما لم يذكره، وذلك غير صحيح.

---

(١) أ : «على التقديم».

(٢) في صلب الأصل : تقدير، ومثله في س.

(٣) انظر همع الهوامع ٢/٣٥ ـ ٣٦.

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٠.

(٥) الكتاب ٣/١٢٤.

وقد يُجَابُ عن هذا بأنه لم يقصد حصر المواضع كلّها، بل نبّه على جملةٍ منها يلّحَق بها ما عداها مما لم يذكره. وأيضًا فإن الموضع الأول قليل جدًا، ومما لا يَعْتَبِرُ مثله الناظمُ لأنه سماعِيٌّ وجارٍ مجرى المثل الذى شأنهُ أن لا يُغَيَّر، والموضع الثاني ليس المبتدأ فيه بصريح، فلم تِعْيَنِ به كُلُّ الاعتناء. والله أعلم.

(ثم قال[1]) :

وَحَــذْفُ مَــايُعْلَمُ جَــائِزٌ كَــمَــا
تَقُــولُ : زَيْدٌ. بَعْــدَ : مَنْ عِنْدَكُــمَــا؟

وَفِي جَــوَابِ : كَــيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ : دَنِفْ
فَــزَيْدٌ اسْــتُــغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُــرِفْ

لما تَكَلَّم على أحكام المبتدأ والخبر مثبتين، أخذ في الكلام على عروض الحذف فيهما. والقاعدة أَن الحذف في كلام العرب لا يكون إلا حيث دلّ عليه دليلٌ من قرينة لفظيّة أنْ معنوية، لأنه لو لم يكن عليه دليل لاختلّ المقصودُ من الإفهام، فإنك لو قلت ابتدءًا : زيدٌ، وأنت تريد : قائم أو خارج، ولم يكن ثَمَّ مما يدلّ عليه، لم يقع بما تكلّمت به فائدة، وكذلك لو قلت : قائم أو خارج، وأنت تريد الإسناد إلى زيد، ولم يكن ثَمَّ قرينة تَدُلُّ ـ لم يكن في الكلام فائدةٌ، وهذا حيث يكون ثَمَّ دليلٌ على محذوف، لكنه لا دليل على تعيينه، وأما لم يكن في الكلام دليل على محذوف، فأحرى أن لا يُحْذف. وقُصَارانا أَن نقولَ هنا : إنَّ الكلام لم يحذف منه شيءٌ البتّةَ، كما إذا قلنا : زيدٌ قائم، فأنت لا يصح لك أن تقول : إن هذا الكلام محذوفٌ منه؛ إذ هذه دعوى [ليست بأولى من دعوى[2]] عدم الحذف،

(١) عن الأصل.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

بل دعوى عدم الحذف مستندةٌ إلى الظاهر، وهو دليل في نفسه، والحمل على الظاهر مطلوبٌ وإن أمكن أن يكون المراد غيره.

فالحاصل أنَّ الحذفَ لا يُدَّعى إلا مع الدليل، والناظم ابتدأ بهذه القاعدة الكُلِّيَّة الجارية في أبواب العربية؛ إذ لم يُقَيِّدْها / بهذا الباب، بل ٣١٩
قال : «وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ»، فأتى بـ «ما» العامة ولم يفيدها، فإن أراد هذا فهو صحيح، ويدخل في العموم بابه من باب أولى. ويحتمل أن يريد التقييد ودلّ عليه السياق، كأنه قال : وحذف ما يُعلّم من المبتدأ والخبر جائز. وعلى هذا يدلُّ ما مَثّل به.

وقوله : «وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ» فيه إشكال من ثلاثة أوجُهٍ :

أحدهما : أن العلم بأحد الجزأين قد يكون علما مطلقا كالأمثلة التى مَثّل، وهو العلم الذى يُعَيِّن الجزء، والحذف مع هذا العلم جائز بلا إشكال؛ إذِ المحذوف معه كالمثبت، وعبارة الناظم منطبقةٌ عليه. وقد يكون علما لا مطلقا، بل يكون الخبر معلومًا على وجه وغير معلوم على وجه، كما إذا قلت : زيدٌ، وحذفت الخبر، أو قلت : قائم، وحذفت المبتدأ. فهذا وما كان مثله يطلق عليه أنه معلوم، لكن علمًا إجماليًا دلّ عليه الكلام، لأن المبتدأ يقتضى خبرًا على الجملة، والخبر يقتضى مبتدأ على الجملة، فالقرينة مُعرفة بالمحذوف. فهو من هذا الوجه معلوم، ومن جهة التعيين مجهول. لكن العرب لا تراعي جهة العلم هنا ولا تعتبره، بل تُغَلِّب جهة الجهل فلا تجيز الحذف البتة، ومع هذا فيصدق أنه معلوم. والناظم لم يقيد العِلْم، فليس له ما يمنع دخول مثله تحت قوله : «وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ»، وعند ذلك يقتضى جواز الحذف في مثل : زيد قائم، إذا لم يدل دليل على التعيين لكن هذا غير صحيح وغير جائزٍ باتفاق، فإطلاقه غير مستقيم.

والثاني ـ على تسليم أنه أراد العلم بالتعيين ـ فحكمه بأنه جائز على الإطلاق، من غير تقييد، غير صحيح؛ فإن حــذف ما يعلم على وجهين :

أحدهما : جائز كالأمثلة المذكورة.

والثاني : واجب لاجائز، كالحذف بعد لولا، وبعد الواو التى بمعنى «مع»، وسائر ما ذكر بعد. فإذًا ليس كلٌّ ما يعلم فيحذف يكون جائزَ الحذفِ، بل قد يكون جائزًا وقد يكون واجبًا.

والثالث : أنه أطلق القول بجواز الحذف في كل ما يكون معلوما من الجزأين، وذلك ليس على إطلاقه، فإن للإثبات مقاصد في كلام العرب لا تنكر، كما أن للحذف مقاصد، فقد يكون الجزء معلوما ولا يجوز مع ذلك الحذف بحسب قصد المتكلم؛ ألا تراهم جعلُوا لحذف الفاعل مقاصد كثيرة، ومثلها يلزم في إثباته؛ إذ لا فرق في المقاصد البيانية بين الحذف والإثبات. ومن أنكر هذا فهو صائم عن فهم كلام العرب. فإن لم يسامح في عدم اعتبار المقاصد البيانية، سردنا عليه مقاصد الإثبات التى لا يسوغ معها الحذفُ وإن كان الجزء معلومًا، فيتكسر عليه قوله : «وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ». وهى مبسوطة في كتب أهل البيان. وإن سامحناه في ذلك. وقد كان الأولى أن لا يُسامح، لاعتباره المقاصد البيانية في مواضع كما مَرَّ في فصل «التقديم والتأخير» ـ وَرَدَ عليه أيضا بحسب النظر النحوىّ مواضعُ يوجد فيها العلمُ ويمتنع الحذف، فمنها : خبر ما التعجبية لا يجوز حذفه وإن كان معلومًا؛ قال ابن الحاج : لأن القصد من التعجب كأنه منافٍ للاختصار. قال ومثل التعجب في هذا خَبر المقصود[1] في

(١) كذا في جميع النسخ، وفي هامش الأصل : المخصوص.

باب نعم وبئس / إذا أعربناه مبتدأً وخبره نعم وبئس قال : ومنه أيضا ٣٢٠
خبر ضمير الأمر والشأن، كقولك : هو زيد قائم، وكذلك المبتدآت في هذه المواضع لا يجوز حذفها وإن كانت معلومة. ومثل ذلك المبتدأ المحصور، والخبر المحصور لا يجوز حذفُ واحدٍ منهما مع الحصر وإن كان معلوما. وقد نصّ أبو الحسن على ضعف قولك لحقٌّ أنَّه ذاهب : إنه على حذف الخبر عند سيبويه. وإنما استقبحه الأخفش من جهة[1] [حذف الخبر] خاصّة، قال : ألا ترى أنك لو قلت : لَعَبْدُالله، ثم أضمرت الخبر، لم يحسن - يعني مع العلم، وإلا فلا يجوز[2] حذفُه إذا لم يعلمُ فكذلك لحقٌّ أنَّه ذاهب بالإضافة، وهو على تقدير : ليقين ذاك أمرك. فهذا نصٌّ على ضعف حذف الخبر هنا وقُبْحه، وقد علل استقباحه بأن لما أكد بالكلام[3] صار مع الحذف كالمتدافعين. ونظيره ما قال ابن جني في نحو : الذى ضربته نَفْسَه زيد، من أن لا يجوز حذف ضمير الموصول هنا لأنه مؤكَّد، والحذف مناف للتوكيد[4]. وعلى ما قال الأخفش يقبح أيضا حذف المبتدأ مع اللام المؤكدة، ولذلك قلّ نحو :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوْزٌ شَهْرَبَهْ

على رأى من جعله على حذف المبتدأ، وقول الآخر :

خالِي لأَنْتَ ... ...

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) في أ : وإلا فيجوز حذفه، وما أثبتناه عن الأصل وهامش، س، ف.

(٣) انظر كتاب سيبويه ١٥٧/٣، مع تعليق المحقق.

(٤) أول من ذكر هذا هو الأخفش، انظر مغنى اللبيب، الباب الخامس في ذكر الجهات ٦٠٨.

وقد تقدم[1]. فقد اجتمع لك خمسة مواضع لا يجوز فيها حذف واحد من الجزأين وإن كان معلومًا، فكيف يقول : «وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ» قولاً مطلقا؟!

والجواب عن الإشكال الأول : أنّ المراد بالعلم العلمُ بالتعيين، وهو الذى عَيّنه المثال في قوله :

كما تَقُولُ : زَيدٌ. بَعْدَ : مَنْ عِنْد كما؟». فكأنّ المثالَ قيدٌ يُعيِّن العلم، ماهو؟ وعلى أىّ وجه هو وأيضا فإن المعلومَ من وجهٍ دون وجهٍ يُطلّق عليه أنه غير معلوم، وإذا صح فيه هذا الإطلاق اقتضى مفهوم الكلام أن لا يحذف، لأنه غير معلوم. فليس إدخاله في المعلوم بأولى من إدخاله في غير المعلوم، فلا يصحّ الاعتراض به.

والجواب عن الثاني من وجهين :

أحدهما : أن لفظ الجائز يطلق على ما استوى فعله وتركه ـ وعلى هذا المعنى حمله المعترض ـ ويطلق أيضا على مالا يمتنع مطلقا، فيدخل فيه الجائز بالمعنى الأول، ويدخل فيه أيضا الواجب، وما كان من باب الأولى في الفعل أو في الترك، لأن الجميع غير ممتنع. ويطلق أيضا باعتبارات أخر لا حاجة بنا إلى ذكرها. وقد ذكر ذلك أهل أصول الفقه.

فعلى الإطلاق الثاني قد دخل الواجب الحذف تحت لفظ الجائز، فكأنَّ الناظم قال : «وحذف مايُعْلَم غيُر ممتنعٍ على الجُملة». ولوَ عبّر بهذه العبارة لصحّ كلامُه لِشُمولها الوجهين : الواجبَ الحذفِ والجائز الحذف والإثبات، ولا يبقى بعد ذلك إشكال.

---

(١) انظر : ٧٥ .

والثـاني : ـ على تسليم أنه أراد الجـائز بالإطلاق الأول ـ فـإنما معنى كلامـه : أن ما يعلم منه جائز فالأمثلة المذكورة، ومـه واجب كالحذف بعد لولا ومـا أشبه ذلك، فيكون قـوله : «جائز»، ليس غير المبتدأ الأول، بل هو مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال : «وحذف ما يُعْلَمُ منه جائز. ويجبُ بعد ولا، وكذا، وكذا. وهذا أيضا صحيح في نفسه، فلا إشكال.

وإما الثـالث فـالظاهر وروده / إلا أن يقـالَ : إن مـثلَ هذه الأشـيـاء ٣٢١
مما لم يذكرها الجمهور في الكتب المطولة، فـهو حين تركـها أعذُر منهم، لاختصاره. وإنّما يتمكن الاعتراض بها على التسهيل.

ثم رجع[١] إلى قصد ذكره، فقال[٢] : «وحذفُ مـا يعلم جـائز» إلى آخره، يعنى أن كل جزْءٍ من جزْأيِ الجملة يجوز حذفه إن كان معلومًا عند السـامع حـتى كـأنه في حكم المذكور. وهـذا الحذفُ لم يقيّده بجـزءٍ دون غيره، فاحتمل كلامه ثلاثة أضربٍ من الحذف، أشار إلى ضربين بمثالين، وترك الثالث اعتمادًا على الكليّة :

الضرب الأول : حذف الخبر، وهو الذى أشار إليه بقوله : كما تَقُولُ : زيد. بعد : مَنْ عِندكما؟ فـإذا سُئلت هذا السؤالَ فقيل لك ولصـاحبك : من عندكما؟ فقلت : زيد فزيدٌ مبتدأٌ حُذِف خبرُه لدلالة الكلام الأول عليه.

وأصل الجواب : زيدٌ عندنا. لكنْ حُذِف الظرف اختصارًا.

وقـوله : «بعـد مَنْ عندكـمـا؟». أراد بعـد هذا الكلام المقول فـيـه عن الشخص الذى استقرّ في هذا الظرف.

---

(١) في الأصل : «نرجع».

(٢) كذا في س. وفي غيرها : «فقوله».

وهذا مثال واحدٌ من عددٍ كثير يشتملُ على قرائن يجوز معها حذف الخبر، فمن ذلك : زيدٌ قائم وعمرو. فالتقرير : وعمرو قائم. ومنه : خرجت فإذا الأسدُ. تقديره : فإذا الأسدُ حاضرٌ أو موجود أو نحو ذلك.

وهذا ليس كالإثبات في الكثرة. ومن ذلك قول الشاعر(١):

نَحنُ بِما عِنْدَنا، وأنت بما
عِنْدَكَ رَاضٍ، والرأىُ مُخْتَلِفُ

فحذف خبر نحن، وهو : راضون، لدلالة «راض» عليه.

والضرب الثاني : حذفُ المبتدأ، وهو الذى عنى بمثاله الذى قال فيه : «وفي جواب : كيف زيدٌ؟ قل : دَنِفْ». يعنى أنك إذا سئلت فقيل لك : كيف زيدٌ؟ فلك أن تحذف المبتدأ(٢) فتقول دَنِفٌ.

وأصل الجواب أن تقول : زيدٌ دنفٌ، ثم تحذف.

وليس في قوله : «قُلْ : دَنِف» القطع على الحذف، بل ذلك إلى خِيَرَةِ المتكلم، دلّ على ذلك قوله قبل : «وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائزٌ».

وقوله : «في جوابِ» متعلّقٌ بـ «قُلْ». وهو على الحكاية، أعنى : كيف زيدٌ؟ كأنَّ المعنى : «وفي جواب سُؤَالِك بهذا الكلام(٣) قل كذا».

والدَّنِفُ ـ بكسر النونِ ـ : المريض، يقال : دَنِف المريض دَنفًا : إذا ثَقُل في مرضه. وقال الجوهرى : الدَّنَفُ : المرضُ الملازم، واسم الفاعل : دَنِفٌ،

---

(١) هو عمرو بن امرىء القيس الخزرجي. وينسب إلى قيس بن الخطيم، والصحيح ـ كما يقول محقق ديوان قيس ٦٣ ـ أنه لعمرو. والبيت من شواهد الكتاب ٧٥/١، والمقتضب ١١٢/٣، ٧٣/٤، وأمالي ابن الشجرى ٩٦/١، ٣١٠، والإنصاف ٩٥. وانظر خزانة الأدب ٢٧٥/٤.

(٢) في صلب الأصل، أ : «الخبر». وما أثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) في الأصل : « بهذا المعنى ».

وامرأة دَنِفَةٌ، ورجلان دَنِفان، فتثنى وتجمع وتؤنث، وقد يوصف بالمصدر فتقول : رَجُلٌ دَنَفٌ، بالفتح، وامرأة دنَفٌ، ورجلانِ دَنَفٌ. وهكذا في الجمع والتأنيث يكون على حالة واحدة[1].

ومثل ما مثَّل به الناظم قولك : في الدار، لمن قال : أين زيد؟ وأين قُعُودُك؟ والتقدير : زيدٌ في الدار، وقُعُودى في الدار. ومنه أن تقول إذا شَمِمْتَ طيبًا : مسكٌ والله. أى : هذا مِسكٌ، أو هُوَ مِسكٌ. وكذلك تقول إذا سَمِعت هينمةً[2]: قراءةٌ، أى : هى قراءة. ومنه قول الله ـ عز وجل ـ : (مَنْ عَمِلَ صالحًا فَلِنَفْسِهِ[3])، أى فعمله [لنفسه[4]] أو صلاحه لنفسه، (ومن أساءَ فعليها)، أى : فإساءته عليها.

والضربُ الثالث : حذفهما معًا. ولم يُشْرِ الناظم إليه بمثال، ولفظه محتمل له، لكنه ليس في كثرة الضربين قبله، ومثاله قوله[5]: أين زيد جَالِسٌ؟ فتقول : في الدار، أو عندى. فالتقدير : زيدٌ جالسٌ في الدار أو عندى. ومثله : متى عَمْرو سائر؟ فتقول : بعد غدٍ. وأىُّ موضع أنت ساكن؟ فتقول : مكان كذا. وما أشبه ذلك.

٣٢٢ ومنه ما عُوِّض / منه حرف الإيجاب، نحو نعم، ولا، إن قيل : إن الجواب بعدهما مقدَّرٌ، كما رآه ابن عصفور[6]، كما إذا قيل : زيدٌ عندك؟

---

(١) انظر الصحاح ١٣٦٠ ـ ١٣٦١.

(٢) الهينمة : الصوت الخفي.

(٣) الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

(٥) سقط «قوله» من أ. وفي س، ف : «قولك».

(٦) ينظر المقرّب ٢٩٤ ـ ٢٩٥، ومغنى اللبيب ٦٤٨ ـ ٦٤٩.

أو قيل : أعمرو منطلق؟ فتقول : نعم، أو : لا وقد عدَّ ابنُ الناظم[1] من هذا الضرب قول الله سبحانه : {واللائي لَمْ يَحِضْنَ[2]}، أى : فعدّتهن ثلاثة أشهر. وأصلُ ذلك للفارسيّ. وذلك لا يتعيَّن في الآية لوجهين، أحدهما إمكان تقدير المفرد مكان تلك الجملة، كأنه قيل : واللائى لم يَحِضن كذلك، أو جاريات مجراهن، أو ما أشبه ذلك. والثاني : أن الجملة إن سُلِّم أنها المقدرة فلأنها هى الخبر، فلنا أن ننقول : لم تُحَذفْ هنا الجملة من حيث هى مبتدأ وخبرٌ، بل من حيث هى خبر المبتدأ الذى تقدم وعند ذلك لا يكون فيها دليل على جواز حذف المبتدأ والخبر بإطلاق، وهو المحتاج إليه هنا. هذا كله إن جعل {واللأئِى لَمْ يَحِضْنَ} في موضع رفع، وأما إن جعلته في موضع خفض عطفا على (هُنَّ) من قوله : {فعِدَّتهن} فالآية بمعزل عن هذا الضرب الذى ذكر، وإنما يرجع إلى الضرب الأول[3]، فتأمله، والله أعلم.

وقولُ الناظم : « فَزَيدٌ استُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ»، أراد بزيد هنا المذكور في المثال الثاني، وهو كيف زيد؟ فقولك في الجواب : دَنِف، استغنيت فيه[4] عن إعادة ذكر زيد، لتقدم ذكره في السؤال، فحصلت المعرفة به، فاختُصِر[5]. هذا ذكر الحذف الجائز، ثم شرع في ذكر الحذف الواجب فقال :

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٢٠، وانظر البحر المحيط ٢٨٤/٨.

(٢) الآية ٤ من سورة الطلاق.

(٣) وذلك على حذف مضاف يكون مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير : وعدة اللاتي لم يحضن ثلاثة أشهر، نحو ماامثل به المؤلف من قولهم : زيد قائم وعمرو.

(٤) في الأصل، أ : «به»، والمثبت عن س، ف.

(٥) في الأصل، أ : «فاختص» والمثبت عن س، ف.

وَبَعْـدَ لَوْلاَ غَـالِبًـا حَـذْفُ الخَـبَـرْ
حَـتْمٌ، وَفِي نَصٍّ يَمِينٍ ذا اسْـتَـقَـرْ
وَبَعْـدَ واوٍ عَـيَّنَتْ مَـفْـهُـومَ مَعْ
كَـمِـثْلِ كُلُّ صَـانِعٍ وَمَـا صَنَعْ
وَقَـبْلَ حَـالٍ لاَ يَكُونُ خَـبَـرَا
عَنِ الَّذِي خَـبَـرُهُ قَـدْ أُضْـمِـرَا
كَـضَـرْبِيَ الْعَـبْـدَ مُـسِـيـئًـا وَأَتَمْ
تَبْـيِـينِي الحقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ

اعلم أنَّ الحذفَ قد يجب في أحد الجزأين، فلا ينطق به البتة، أو ينطق به لكن قليلا. وليس ذلك بمقتصر به على أحدهما دون الآخر، بل قد يحذف المبتدأ وجوبا، وقد يحذف الخبر كذلك. والناظم اقتصر هنا على حذف الخبر ولم يتعرَّض لحذف المبتدأ، فقد يقال : إن كلامه يُوهِم أ الحَذْفَ الواجب يختصّ بالخبر، ويشعرُ بذلك ذكره جواز الحذف في الجزأين، فلما ذكر وجوب ترك التنبيه على ذلك [في المبتدأ(١)]، فأوهم هذا أن المبتدأ لا يُحذَف وجوبا، بل جوازا. وليس كذلك بل يحذف وجوبا في مواضع جملة، منها: في النعت المقطوع إلى الرفع إذا كان للمدح أو الذم أو الترحم، نحو قولهم : الحمد لله الحميدُ، والحمد لله أهلُ الحمدِ. وكذا في الذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ، وفي الترحُّم نحو : مررت به المسكينُ.

قال المؤلف : لأنهم قصدُوا إنشاء المدح، يعنى في قطع النعت، فجعلوا إضمار الناصب أمارةً على ذلك، يعنى حين قطعوا إلى النصب، كما فعلوا في

(١) في جميع النسخ : «في الخبر». والمثبت عن هامش الأصل.

النداء؛ إذ لو أظهروا الناصب لخفي معنى الإنشاء، وتوهّم كونه خبرا مستأنفًا / في المعنى. قال : فلما التزم الإضمار في النصب التزم في ٣٢٣
الرفع، ليجري الوجهان على سَنَنٍ واحدٍ.

ومنها : الحذف لكون الخبر مصدرًا جِيءَ به بدلاً من اللفظ بالفعل، نحو ما أنشد سيبويه[(١)]:

فَـقَـالَتْ : حَنَانٌ، مَـا أَتَى بِكَ هَهُنا
أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَـيِّ عَـارِفُ؟

التقدير : أمرى خنانٌ. وقالوا : سمعٌ وطاعة، وصبرٌ جميل. وفي التنزيل (قال : سِلْمٌ[(٢)])، على تقدير: أَمْرِي، في الجميع. والأصل في هذا النوع النصب لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه، لئلا يجتمع البدل والمبدل منه، ثم حمل المرفوع في التزام إضمار العامل على المنصوب، وعامل الرفع هنا هو المبتدأ.

وأمثلة هذا النوع كثيرة، قال سيبويه : «والذى رفُع عليه حَنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهارُه، وتركُ إظهاره كترك إظهار ما يُنصب فيه[(٣)]». ثم علل ذلك بما تقدم، وبأن معنى الرفع على معنى النصب، وقد كان في النصب بدلاً من اللفظ بالفعل، فكذلك في الرفع.

---

(١) الكتاب ١/٣٢٠، ٣٤٩، والمقتضب ٣/٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٨، وشرح الكافية للرضي ١/٣٣١. والبيت للمنذر بن درهم الكلبي كما في خزانة الأدب ٢/١١٣.

(٢) الآية ٦٩ من سورة هود. و«سِلْم» ـ بكسر فسكو ـ هى قراءة حمزة والكسائي هنا وفي سورة الذاريات، كما في السبعة لابن مجاهد ٣٣٧ ــ ٣٣٨. وفي أ : «سلام»، وهى قراءة غير الأخوين من السبعة.

(٣) الكتاب ١/٣٢١.

ومنها : المخبر عنه بممدوح نعم ومذموم بئس، عند من يقول : إن المخصوص هنالك خبر مبتدأ، حسبما يذكر في بابه، إن شاء الله، إلى أشياءَ من هذا القبيل.

ومنها : ما جرى من الأسماء مجرى المصادر نحو : سُبُّوح قُدّوس، رب الملائكة والروح[1]، وكذلك خَيْرٌ مارُدٌ في أهل ومال[2]، وما أشبه ذلك.

فكان الأولى أن يذكر هذا النوع كما ذكر الآخر، من جهة إيهام كلامه خلاف الحكم المستقيم، ومن جهة أن المسألة من جلائل النحو، لامن غرائبه. وقد يعتذر عنه بأن الحذف في النعت المقطوع قد ذكره في باب النعت فقال :

وَارْفَعْ أَو انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرا
مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا

وفي باب نعم وبئس ذكر حذف المبتدأ المخبر عنه بالمخصوص، فقال هنالك :

وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا
أَوْ خَبَرُ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبدَاً

وماعدا هذين فهو من القليل؛ إذ الرفع فيها ليس لكل العرب، فلما كان كذلك تَرَكَ ذكره، كعادته في ترك كثير مما يقلُّ في كلام العرب، ولا يبلغ مبلغ الشائع المطرد، وإن كان له قياسٌ مّا؛ ألا ترى أنه لم ينبّه في باب المصدر على جواز الرفع في تلك الأشياء لما كانت أَقَلّيّةً بالنسبة إلى النصب. فإذا ثبت هذا

---

(١) مسند الإمام أحمد ٦/٣٥، وانظر الكتاب ١/٣٢٧.

(٢) مثل، يقال للقادم من سفر، ويروى بنصب خبر، يقول أبو عبيدة : أى جعل الله ما جئت به خير ما رجع به الغائب. انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد ٦٨، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٢٧.

لم يبق له مما يتعيّن ذكره في الحذف الواجب إلا حذف الخبر، فهو الذى تَعرَّض له، وذكر له أربعة مواضع :

أحدها : بعد لولا، فقال :

وَبَعْـدَ لَوْلا غَـالِبًـا حَـذْفُ الخَـبَـرْ

حَـــتْمٌ ... ...

حذف الخبر : مبتدأ، خبره : حَتْمٌ. وبعد لولا متعلق بحتم، لأنه في معنى محتوم، كخلق بمعنى مخلوق في قول الله : {هذا خَلْقُ الله[1]}.

والحتم : الايجاب، يقال : حَتَّمَ الله كذا وكذا، بمعنى : أوجبه حتْما. والحَتْمُ أيضا : القضاء، وليس في هذا المعنى (يريد أن خبر المبتدأ يجب حذفه بعد لولا ، فلا يتكلم به غالباً) لأنه مفهوم بنفسه، فإذا قلت : لولا زيد لأكرمتك، فمعناه : لولا زيدٌ ثابت أو موجود، أو هنا، أو نحو ذلك، فلما كان مفهومًا اسم الفاعل أو الفعلُ المتعلق به الظروف المجرورُ الحذف في نمو زيداً في الدار ، وجاءني / الذي عندك ، لما كان مفهوماً بنفسه الزموه ٣٢٤ الحذفَ ، كما ألزم من الكلام. وأيضا فلكثرة الاستعمال؛ قال سيبويه : «وكأنَّ المَبْنِيَّ عليه ـ يَعْنِى عَلَى المبتدأ بعد لولا ـ الذى في الإضمار ـ يعنى الخبر ـ كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال : لولا عبدُالله كا بذلك المكان، ولولا القتالُ و كان في زمان كذا. ولكن هذا حذف حين كَثُر استعمالهم إياه في الكلام، كما حُذِف في إمَّا لا[2]». ثم أتى بنظائر، وهذا هو الأصلُ في لزوم حذف كلّ خبر ذكره الناظم .وفرضُه حذفَ الخبر هنا ظاهرٌ في أنّ ما بعد لولا مبتدأ، وهو مذهب البصريين خلافًا لمن زعم (خلاف[3])

---

(١) الآية ١١ من سورة لقمان.

(٢) الكتاب ٢/١٢٩.

(٣) ليست في أ.

ذلك، حسبما يأتي، حيث تعرض الناظم للمسألة، وإن شاء الله.

وقوله : «غالبًا» قيدٌ في الحذف الواجب، يريد أنَّ الخبر بعد لولا ـ في الغالب ـ واجب، أي : في غالب الكلام، ومفهومه أنه في النادر غيرُ واجب، وإذا كان غير واجب فهو إمّا جائز وإمّا ممتنع، فالممتنعُ الحذفِ هو الذى لا يُعْلَم إن حُذِف، والجائزُ الحذفِ : هو الكون المقيَّد الذى عليه دليل. وهذا القسمان مفهوم حكمهما مما تقدم في القاعدة الأولى، فقد تصوّر في حذف الخبر بعد لولا أقسام ثلاثة :

واجب الحذف، وهو : الكونُ المطلقُ نحو : لولا زيد لأكرمتك. وإما وجب هنا الحذفُ لأنه معلوم بمقتضى لولا؛ إذ هى دالةٌ على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، فقولك : لولا زيدٌ لأكرمتك، يعلم منه أن وجود زيد مانع من الإكرام، فصحّ الحذف ووجب لسدّ الجواب مسدّه وممتنع الحذف وهو : الكون المقيد الذى لا دليل عليه، كقولك: لولا زيد سالمنا ما سلم، فسالما : خبر زيد، ولو حذف لم يعلم، فامتنع حذفه. وكذلك : لولا زيد (عندنا[1]) لهلك. وفي صحيح الحديث : لولا قومك حديثٌ عهدُهم[2] بكفر لأسَّسْت البيت على قواعد إبراهيم[3].

وجائز الحذف وهو : الكون المَقَيد الذى دلّ عليه الدليل، نحو قولك : لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوه لم يَنْجُ. فلو حذف الخبر هنا، وهو حَمَوه، لجاز للعلم به. ومنه عند المؤلف قول أبي عطاء السندى[4]:

(١) عن هامش الأصل، ولابدَّ من أبيات «عندنا» لأنه الخبر الذى لا دليل عليه. وانظر شرح المؤلف للتسهيل، ورقة.

(٢) في الأصل : «حديث عهد بكفر» وما أثبتناه يوافق التخريج الثاني الذى يذكره بعد.

(٣) البخاري، كتابُ العلم، باب من ترك بعض الاختيار ١/٤٣ ـ ٤٤.

(٤) البيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٥، والمساعد ١/٢٠٩، والعيني ١/٥٦٠. وأبو عطاء السندى اسمه : مرزوق. وقيل : أفلح. مولى بني أسد. نشأ بالكوفة. وهو من مخضرمي الدولتين.

لَوْلاَ أَبُوكَ، وَلَوْلاَ بَعْـــدَهُ عُـــمَـــرُ

أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَــعَـــدٌّ بِالْمَــقَــالِيــدِ

وقال الآخر(١):

فَلَوْلاَ سِــلاَحِي عِنْدَ ذَاكَ وَغِلْمَــتي

لَكَانَ لَهُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّـــرِّ أَيْوَمُ

قال ابن الحاج : وأُقدِّر أنى وقفتُ من كلامهم على نحو : لولا زيد ثَمَّ أو هناك وشبهه. وقال علقمة(٢):

فَــوَاللهِ لَوْلاَ فَــارِسُ الجَــوْنِ مِنْهُمُ

لآبُوا خَـــزَايَا، وَالإِيَابُ جَـــبِيبُ

وعلى هذا النادر يجري قول المعرّى في صفة السيف(٣):

يُذِيبُ الرُّعبُ منه كُلُّ عَـــضْبِ

فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

ولكن هذا كلُّه عند الناظم نادرٌ، والغالبُ انحتامُ الحذفِ. ويبقى بعدُ نظرٌ في هذا النادر هل هو مما يُقَيِّد به عنده أم لا؟ فهو يحتمل وجهين :

أحدهما : ما هو الظاهر من عدَم الغلبة، وأنَّه قليل لا يعتدّ به.

والثاني : أن يُرِيد أنه مقيس(٤) معتَّد به؛ إذ ليس في الإشعار بقلته ما يشعر بعدم القياس فيه.

---

(١) الشطر الأول في المغنى لابن فلاح، ولم أعثر على قائله.

(٢) ديوانه ٤٣.

(٣) شروح سقط الزند ١/١٠٤. والبيت في المغنى ٢٧٣، ٥٤٢، والتصريح ١/١٧٩، والهمع ٢/٤٢.

(٤) أ : مفسر.

فإن أراد الأوّلَ فهو راجعٌ إلى مذهب طائفة من النحويين في التزام الحذف مطلقًا، وأنه لا يجوز ذكره / وحيث فُرِضَ خبر لا يعلم لكونه ليس ٣٢٥
بكونٍ مطلق، صاغوا منه مصدرًا وأضافوه إلى المبتدأ فيقولون : لولا مسالمة زيدٍ لنا ما سلم، ولولا استقرار زيد عندنا لهلك، ولولا حمايةُ أنصار زيدٍ له لم ينجِ. وكذلك سائر المُثُل . فإن جاء في السماع ما يخالف هذا فاما أن يُعدَّ شاذًا، وإما أن يُؤَوّل إن أمكن تأويلُه. وإلى هذا المذهب ذهب الفارسيّ (١) وغيره. واعتمده ابن أبي الربيع (١) وابنُ عصفور وغيرهما من المتأخرين، لأن العرب عندهم لا تقولُ مثل : لولا زيدٌ سالمنا ما سلم، وإنما تقول : لولا مسالمة زيد لنا والاستشهاد بالحديث فيه ما فيه، مع أنه محتمل لأن يكون قوله : «حديث عهدُهم بكفر» جملة اعتراض بين لولا رجوابها . وقد تُؤُوِّل قوله : «فَلَوْلاَ سِلاحِي عِنْدَ ذَاكَ» أن الظرف يتعلّق بما في السلاح من معنى الشدَّة. وعلى هذا يكون قول الآخر : «وَلَوْلا بَعْدَه عُمَرٌ»، فيتعلّق(٢) فيه الظرفُ بمعنى عُمَر، إذ هو الخليفة، فكأنه انتزع من العَلَمِ معنى الوصف، فعلّق به الظرف، كما قال الآخر(٣):

أنَا أَبُو المِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانِ

وهو باب واسع بوَّبَ عليه ابن جني في الخصائص(٤). وكذلك يكون

---

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٤٦٤ ـ ٤٦٧ .

(٢) محيت من الأصل الفاء من قوله «فيتعلق»، ولا مانع من إثباتها .

(٣) هو أبو عيينة بن المهلب، وكنيته أبو المنهال، كما نقله البغدادى في شراح أبيات المغنى ٦/٣١٩ ـ ٣٢٠، عن ابن برى، وابن السِّيد. والبيت في الخصائص ٣/٢٧٠، والمغنى ٤٣٤، ٥١٤. واللسان، مادة صال، أين.

(٤) هو باب الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف، انظر الخصائص ٣/٢٧٠.

«فارس الجون» قد تعلّق «منهم» بمعنى فارس الجون، أى : المعروف منهم، أو المشهور منهم.

وعلى رأى الناظم في هذا الوجه لاحاجة إلى التأويل، إذا كان ما جاء من ذلك بحيث لا يبلغ أن يُقَاسَ عليه. وظاهر الكتاب مع هذا الوجه، وقد مَرَّنصُّه[1] في ذلك، ولا يبقي على الناظم فيه إلا أنه مخالف لمذهبه في غير هذا الكتاب. وهذا قريبٌ، فإنه في العربية متصَدٍّ للاجتهاد، مُعْلن بمخالفة من لم يَنْهضَ دليلُه[2] عنده، لا يتحاشى من الخليل فما دونه، سيرةً أهل الاجتهاد المطلق، وله في مخالفة الجمهور مسائل مشهورة، مُنَبَّهٌ عليها في مواضعها، وقد تقدم منها بعض، وسيأتى من ذلك أشياءُ، إن شاء الله.

وإن أراد الاحتمال الثاني فهو الموافق لما له في التسهيل وشرحه، وذلك أنه قال في التسهيل : «ويحذف الخبر جوازا في كذا[3]، ووجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا[4]» ثم فَسَّره في الشرح[5] فقسم الخبر ثلاثة أقسام كما تقدم، وأجرى القياس في جمعيها، ولفظه في التسهيل موافق للفظة هنا، وقد فَسَّره في الشرح بما ذكر، وكذلك فَسَّره ابنه في هذا النظم[6]. فالظاهر أن مراده هذا الثاني، وهو رأى طائفة منهم الرماني، ودُرَيوِدُ[7]

(١) أ : «وقد نصه».

(٢) في الأصل : «دليله عليه عنده».

(٣) في التسهيل : «جوازًا لقرينة».

(٤) التسهيل ٤٤.

(٥) انظر شرح التسهيل، ورقة ٥٤ ــ ٥٥.

(٦) انظر شرح ابن الناظم ١٢١.

(٧) هو عبدالله بن سليمان، أندلسيّ من قرطبة، كان يلقب بدَرْوَد ــ بفتح الدال والواوبينهما راءٌ ساكنة ــ وربمّا صُغِّر فقيل : دُرَيود.. قال عنه الزُّبيدي : وكان له حظ جزيل من العربية، وكان يقرض الشعر ــ توفي سنة ٣٢٤هـ ــ انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٢٩٨، وبغية الوعاة ٢/٤٤ ــ ٤٥.

وأبو بكر خطّاب(١)، والشلوبين، وابن الحاج، والأبذي، وغيرهم. وكأنهم اعتدّوا بما وجدوا في السماع من ذلك، ورأوا أن التأويل فيه تعسّفٌ، وأن القياس لا ينفي ذلك، وأن من لَحَّن المعّرىّ في قوله :

فَلَوْلاَ الغمدُ يُمْسِكُه لَسَالاَ

غير مُصيبٍ. نَعَم، لا ينازع هؤلاء في أن التزام الحذف أكثر.

فإن قيل : إنّ الناظم قد أطلق العبارة في لولا وهى على ضربين : امتناعية وتحضيضية، (٢- فأما الامتناعية فهي التى يقع بعدها المبتدأ محذوف الخبر، وأما التحضيضية -٢) فلا يقع بعدها إلا الفعل ظاهرًا أو مقدّرا، فهى بمعزل عن هذه المسألة، فكان الأولى به أن يقيّدها بالامتناعية كما فعل في التسهيل، وإلاّ أوهم كلامهُ جريانَ / الحكمِ فيها على ٣٢٥
معنييها، وذلك غير صحيح.

فالجواب : أن كلامه ههنا إنما هو في حذف الخبر بعدها، وحذف الخبر وإثباته لا يتصّور إلا حيث يقع المبتدأ ضرورةً، فالكلام في قُوّة أن لو قال : «وبعد لولا التى يقع بعدها المبتدأ والخبر يُحَذف الخبر». وهذا كلامٌ لا إشكال فيه، وإنما فيه إحالةٌ على لولا الواقع بعدها المبتدأ والخبر. وليس هذا موضع بيانه، وقد بيّنه في موضعه وقال فيه :

لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الأبِتَدا

إِذَا امتناعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

---

(١) هو : أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، كان م محققي النجاة، والمتقدمين في علوم اللسان، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا، وهو صاحب الترشيح، توفي بعد ٤٥٠ هـ. انظر بغية الوعاة ١/٥٥٣.

(٢) عن الأصل.

وإذا كان كذلك لم يلزمه تقييدُها هنا.

والموضع الثاني من مواضع لزوم حذف الخبر : اليمين الصريحة، وذلك قوله : «في نَصِّ يَمِينٍ ذَا استقرّْ».

ذا : إشارة إلى ما تَقَدَّم ذكره قريبًا من حذف الخبر حتما. يريد أن هذا الحكم المذكورَ قد استقرّ في نصّ اليمين، يعنى إذا كاننت اليمين جُمْلَةً من مبتدأ وخبر، لكنه تَرَك ذلك للعلم بأن الخَبر لا يُحذفُ ولا يحكم عليه إلاّ حيثُ تكون الجملة من مبتدأ وخبر، ولذلك لم يحتج إلى تقييد لولا كما تقدم، ويلزم المؤلف (¹- [في التسهيل[2] حين قَيَّد لولا أن يقيد القسم الصريح بكونه من جملة ابتدائية] -¹) فيتحرز م الجملة الفعلية، فالأحسن ما فعل هنا.

ومثال ذلك : أيمنُ الله، فإن هذا مبتدأ خبره محذوف، تقديره : قسمى، أو : ما أحلف به وكذلك : لعمرو الله، يلزم [فيه[1]] حذف الخبر أيضا، فلا تقول: أَيْمُنُ الله قَسَمى لأفعلَنّ، ولا : لعمرو الله مَا أُحلِفُ به لأَفْعَلَنّ. وإنّما لزم حذفُه لأنّ فيه ما في الخبر بعد لولا من كوه معلوما مع سدّ الجواب مَسَدَّه، وأيضا لكثرة استعمالهم إياه، قال سيبويه : «فكأنه قال : لعمرو الله المقَسمُ به. وكذلك أيمُ وأَيمُنُ، إلا أن ذا أكثرُ في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره[3]».

وقيد اليمين بكونها نَصًّا، لأنهذا الحكم إنّما هو إذا كان القسم نصًّا في معناه، لا يحتمل غير ذلك، فإن الخبر لا يعلم إلاّ إذا كان القسم كذلك، فإن كان غير نصّ فلا يلزم حذف الخبر، كقولك : عَهْدُ اللهِ؛ فإنه ليس بصريح في القسم،

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) قال في التسهيل ٤٤ : «ووجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا».

(٣) الكتاب ٣/٥٠٢ ـ ٥٠٣.

بل هو محتمل قبل الإتيان بالجواب[لأن يكون غير قسم فليس لحذفه سبيل[(١)] إلا مع قرينة تحمل على المراد، بخلاف لعمرو الله، فإنه قبل الاتيان بالجواب [(٢)]] ظاهر المعنى في القسم، فلذلك لم يلزم الحذف في «عهد الله» وما أشبهه، بل لك أن تقول : عليّ عهدُ الله لأفعلَن، وعلى ميثاق الله لأفعلَنّ، وما أشبهه.

والموضع الثالث من مواضع لزوم حذف الخبر : بعد الواو التى بمعنى مع، وهو الذى قال فيه : «وبعد واوٍ عَيَّنت مفهوم مَعْ». يعنى أنّ حذف الخبر أيضا لازمٌ بعد الواو التى تُؤَدِّى معنى مع، بشرط أن يكون ذلك المعنى بَيِّنًا ظاهرًا فيها، بحيث يتعين فيها فلا يحتمل العطف. وهذا الشرط المراد بقوله : «عَيَّنت»، وذلك قولك : أنْتَ ورأيُك، وكُلُّ عَمَل وجزاؤهُ، وكلُّ ثوبٍ وقيمتُه، وكلُّ رجل وضيعتُه. ومنه قول عنترة[(٣)]:

مِنَ يكُ سـائلاً عَنِّى فـإنِّى
وَجِـرْوَةُ لا تَـرود لَـه ولاتـعـارُ

وقـولُ امـرئ القـيس[(٤)]:

فكان تنادينا وعَـقْـدُ عـذارِه
وقـال صـحـابي : قـد شَـأَوْنَكَ فـاطْلُبِ

ومثل ذلك الناظم بقوله : كلّ صانع وما صَنَع.

---

(١) كلمة «سبيل» لم يظهر منها من هامش الأصل إلا السين وحدها، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) عن هامش الأصل وحده.

(٣) ديوانه ٣٠٩. ويقال : لشداد بن معاوية. والبيت من شواهد الكتاب ٣٠٢/١، واللسان، مادة : جرا. جروة : فرسه. لا ترود، أى : هى مرتبطة لكرمها، غير مهملة ولا معارة.

(٤) ديوانه ٥٠. وشأونك : سبقتك.

فالواو في هذه الأمثلة كلِّها صريحٌ فيها معنى مع، فهي مما يلزم فيه حذف الخبر، لأن الواو وما بعدها قاما مَقامَ مع ومايَنْجرُّ بها، مع ظهور المعنى، بحيث حصل الاستغناء بالواو مع ما بعدها، فتنزَّلافي الاستغناء بهما عن الخبر منزلة / «عجبا» وأمثاله في الاستغناء بها عن ٣٢٧
الأفعال، فكما لزم هنالك لزم هنا.

والتقدير في هذه الأمثلة : أنت ورأيك مقترنان، وكلّ عمل وجزاؤه مقترنان. وكذلك سائرها وهذا هو الجارى على رأى الناظم حيث جعل الخبر محذوفًا، والواو بمعنى مع.

وبعض النحويين يخالف في المسألتين؛ فأما ابن خروف فلا يقدّر خبرًا لتمام الكلام وصحة معناه، من غير افتقار إلى تقدير شيءٍ (كما لم يقدِّره[1]) في نحو: أقام الزيدان شيء لا ستقلال الكلام، فهذا كأن الناظم لم يره لما يلزم عليه من أن يكون الأمرُ كذلك في كلِّ موضعٍ التُزِم فيه حذفُ الخبر. بهذا رَدَّ عليه المؤلف في الشرح[2].

وأمّا ابن أبي الربيع وبعض من تقدم فإن الواو عندهم ليست بمعنى «مع»، بل على أصلها من العطف، وحكى هذا عن الأخفش، وأن المعطوف في موضع الخبر. (ويقول[3]) ابن أبي الربيع : إن الأصل في قولهم : كلُّ رجلٍ وضَيْعتُه : كلُّ رجلٍ مع ضيعته، وضيعتُه معه، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، فقيل : كُلُّ

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٥.

(٣) مكانة في أ : «وهو». وانظر نصّ ابن أبي الربيع في البسيط ٤٣١.

رجلٍ وضيعته.

والناظم لم ير إلا أن الواو بمعنى مع، ووجودها هو الذى يسّوغ التـزام حذف الخبر، لأنها كالنائبة مع بعدها عن مع ومجرورها، ولوكانت الواو للعطف لم يصلح فيما بعدها أن ينوب مناب الخبر. وأيضا لا يحذف الخبر في العطف الصريح لأنه لا دليل عليه، ولهذا شرط الناظم في الواو أن تكون مُعَيِّنة لمعنى مع، فإنها إن لم تعيِّنه لم يلزم الحذف، بل يصير إما جائزًا وإما ممتنعًا، فإذا قلت : زيد عمرو، وأنت تريد : مع عَمْرو، كان لك أن تأتيَ بالخبر فتقول : زيدٌ وعمرو مقترنان أو متلازمان، ولك أن تستغنى اتّكالا على أن السامع يفهم معنى الاقتران ، لأنّ معنى المصاحبة وإن دلّت الواوُ عليه غير متعيّن، لإمكان معنى العطف ولو قلت : زيد وعمرو يلتقيان أو يصطرعان أو يتفرقان، وما أشبه ذلك ـ لم يجز هنا حذف الخبر، لانتفاء احتمال معنى «مع» في الواو، وتَعَيُّنِ كونها عاطفةً لمجرَّد الجمع، فلابدّ من الإتيان به. ومنه قول الشاعر(١):

وَكُلُّ امْرِىءٍ والْمَوْتُ يَلْتَقِيانِ

فهذا كله من أولّ الدليل على أن الواو هى التى بمعنى مع، لا العاطفة، إذ لا دلالة للعاطفة على الخبر.

قال ابن خروف : لو قلت : ما كلُّ رجلٍ إلا وضيعهُ، لجاز ، لكون الواو بمعنى مع وفي موضعها. قال: ولايجوز ذلك في العطف(٢)، فقد ظهر وجه ما ذهب إليه الناظم في المسألتين، والله أعلم.

(١) ينسب إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه. والبيت في التصريح ١/١٨٠، والأشموني ١/٢١٧، والعيني ١/٥٤٣. وصدره :

تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى

(٢) هذا تقدير البصريين عدا الأخفش، يقولون : إن الوصف حالٌ من معمول المصدر معنى لا لفظًا، والعامل في الحال محذوف، أى : ضربى زيدًا حاصل إذا كان قائما.

والموضع الرابع من مواضع لُزُومِ حَذْفِ الخبر : قبل الحال التي لايصحُّ وقوعها خبرًا عن المبتدأ، وذلك قوله :

وَ قَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَراً
عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا

يعنى أنَّ الخبر يلتزم حذفُه أيضًا قبل حالٍ لا يصح فيها أن تقع خبرًا عن المبتدأ، وهو الذى أضمر خبره، أى : لا يصحُّ جعل تلك الحال خبرًا عن المبتدأ. ومثَّل ذلك بمثالين :

أحدهما : «ضربي العبد مُسِيئًا». فضربي : مصدر، وهو مبتدأ، ومسيئًا : حال لا يصح الإخبار بها عن ضربي. والخبر محذوف تقديره / ٣٢٨ : إذا كان مُسيئًا[١]، أو ضَرْبُه مسيئا[٢].

ومثل ذلك : ضربي زيدًا قائما، وأكلي التفاحة نضيجةً، وقيامي ضاحكًا، وخروج زيد محتاجًا. وما أشبه ذلك. فكل هذا لا يصح أن تقع الحال فيه[٣] خبرا، فهو مما عَنَى الناظمُ.

والثاني : «أَتَمّ تَبْيِينِى الحقِّ مَنُوطًا بالحكم». فأتمّ : أفعل تفضيل مضاف إلى مصدر، وهو مبتدأ، ومنوطًا : حالٌ لا يصحّ الإخبار به أتمّ. والخبر محذوف تقديره : إذا كان أو إذْ كان، أوَ بيينُه منوطا بالحكم.

---

(١) هذا تقدير البصريين عدا الأخفش، يقولون : إن الوصف حالٌ من معمول المصدر معنى لا لفظًا، والعامل في الحال محذوف، أى : ضربى زيدًا حاصل إذا كان قائما.

(٢) هذا مذهب الأخفش، فهو يرى أن الخبر الذى سدّت الحال مسدّه مصدرٌ مضاف إلى صاحب الحال، أى : ضربي زيدًا ضربُه قائمًا، أى : ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيدّ.
انظر شرح الكافية للرضيّ ١/٢٧٢، وانظر شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٥.

(٣) في جميع النسخ ـ ماعدا هامش الأصل ـ : «فيها».

ومثله (قولك[1]) : أكثرُ شربي السويق ملتويا، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا، وأرخَصُ ما يكون البرُ قفيزين بدرهم، وأبغضُ ضربِ زيدٍ إليّ قائمًا. وما أشبه ذلك.

هذا معنى كَلاَمه على الجملة، ثم نَقُولُ : إنَّ قوله «لا تكون خبرًا» إنَّما يعنى الخبر الاصطلاحي يريدُ بذلك التَّحَرْز من الحال التى يَصِحُّ جعلُها خبرًا عن المبتدأ، فإن ذلك متى صح لم يلزم حذف الخبر وسّد الحال مسّده، بل إن كان فعلى الجواز، كما ذُكِرِ عن الأخفش أنهحكى : زيد قائمًا، وخرجت فإذا زيدٌ جالسًا. وعن عليّ ـ رضي الله عنه ـ : (ونَحنُ عُصْبَةً[2])، تقديره : زيد موجودٌ قائمًا، أو ثابت، أو نحو ذلك. وكذلك سائر المُثُل. فالحال في مثل هذا لاتُسّد مسدّ الخبر فَيُحذفَ لزومًا، لإمكانه جَعْله خبرًا بنفسه، من غير احتياج إلى تقدير شيء، فإن جاء شيء من ذلك فهو أقرب إلى وقفه على السماع لقلّته، وإن احتمل ان يقاس عليه فالحذف غير لازم. وإنما يكون لازمًا في نحو ما ذكر.

ومثل ذلك مما لا يحذَفُ معه الخبرُ قولك : ضَرْبِي زيدًا شديدًا، هذا لا يلزمُ معه حذف الخبر، بل ذلك مفتقر في جوازه إلى السماع، وإنما الوجه الرفع على خبر المبتدأ، لإمكانه فلا يعدل عنه.

ثم نقول : إن تمثيلَه المبتدأ بمصدر، أو بما أضيف إلى المصدر مُعَيِّنٌ لموضع الحذف، فإن نحو : «ضربي العبد مسيئًا» و «أَتَمّ تَبْيِينى الحَق مَنُوطًا» هو الموجودُ في السماع (في المسألة[3])، والذى يصحُّ القياسُ فيه، بخلاف :

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) البحر المحيط ٥/٢٨٣.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

زيدٌ قائما، ونحوه، ولذلك قال في التسهيل[1]: إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملا في مُفَسِّر صاحبها. ولم يطلق القول في ذلك، وإذا تَقَرَّر هذا بقي على الناظم دَرْكٌ من وجهين :

أحدهما : أن مثالَيه اللَّذين مَثَّل بهما وما أشبههما يستعمل على وجهين، فأحد الوجهين أن تكون على ما قال من التزام حذف الخبر، وذلك إذا لم يكن الحالُ معمولاً للمصدر الواقع مبتدأ، وإنما يكو معمولاً للخبر المحذوف، فإنه إن كان معمولاً للمصدر فلابُدَّ من الإتيان بالخبر، وهو الوجه الثاني؛ فإذا قلت : ضَرْبِى زيدًا قائمًا، فجعلت العامل في «قائم»، ضربي، فلابدّ من الإتيان بالخبر، فتقول : حَسَنٌ، أو قبيحٌ أو شديدٌ، ونحو ذلك، إلا أن يَدُلّ عليه من الكلام دليل، فيجوز إذْ ذاك حذفُه، كما إذا قيل لك : أيُّ شَىْءٍ أعجب إليك؟ فتقول : ضربي زيدًا قائمًا، أو شُرْبِى السَّوِيق ملتويًا، أو ما أشبه ذلك أما إذا كان العامل في الحال غير المبتدأ، وهو الخبر مثلا في المسألة، حيث تقدّر : إذا كان قائمًا، أو إذْ كان قائمًا، أو ضَرْبُه قائمًا ـ فهنالك يلتزم الحذف.

فالمسألة ذات وجهين لا ذات وجه واحدٍ، والناظم / أطلق هنا القول ٣٢٩
في التزام حذف الخبر، فكان إطلاق غير صحيح، وإنّما الصحيح ما فعله في التسهيل حيث شرط أن يكون المصدر عاملا في مُفسِّر صاحب الحال، وقال : تحررتُ بذلك من مصدرٍ لا يكون كذلك، كقولك : ضربى زيدًا قائما شديدٌ، قال : فالمبتدأ فيه مصدر عامل في صاحب الحال وفيها، فلم يصلح أن تُغْنِىَ عن خبره، لأنها من صِلَتِه[2]. انتهى

(١) التسهيل ٤٥.
(٢) شرح التسهيل، ورقة ٥٥.

وقـد مـثل الأخـفش فـي «الأوسط» بقـولك سـمـعُ أذنى زيداً يقـول ذاك حسنٌ[1]. فهذا فيه ما ترى.

والثـانـي : أن تقـيـيده الحـال بعـدمِ كَـوْنِها خـبـراً عن المبـتـدأ، أى بِعَدَمِ صَلاَحيتها لذلك، يقتضى أنها لا تنوبُ عن الخبر إلا كذلك. وهذا ظاهر في نحو مثاليه. أمَّا إذا كان المبتدأُ مضافًا إلى غير مصدر صريح، بل إلى ما الموصولة بكان، فإن الحـال تكون خبرا هنالك، وتصلح للخبريَّة مع أنها تنوبُ عن الخبر ويحـذف لزومـا، فتـقـول : أخطب مـا يكون الأميرُ قـائمًا، مع أنَّه يجوز رَفْعُ قـائم فتـقـول : أخطب مـا يكون الأمـير قـائمٌ، أجاز ذلك الأخـفش، وكـان يقـول فـيـه : أضَفْتَ «أخطب» إلى أحـوالٍ قائمٌ أحدها. وقاس المبرد على ذلك : «أحـسن مـا يكون زيدٌ قـائمٌ[2]». وأجـاز يونس أيضًـا ـ فـيـمـا حكى السـيـرافـي عنه[3] ـ : «أحسن مـا يكون زيدٌ قـائم»، أى : ثابتٌ، وهو رأى المؤلف. فمثلُ هذا وإن كان مجازًا جائز. فـالحال ـ على الجملة ـ هنا مما يصلح وقوعها خبرًا، فيجيءُ من أها لا تسـدّ مسدّ الخبـر، لكنها تسـدّ مسدّه باتـقان الأئمـة، فكان هـذا الشـرطُ بإطلاقٍ غير صحيح، وإنما هو صحيح فيما كان فيه أفعل مضافًا إلى مصدر صريح لامؤول. والفرقُ بينهما أن الأصل (الحقيقة[4]) فالإخبار عن ضَرْبِي بقائمٍ

(١) انظر الكتاب ١/١٩١، والرضي على الكافية ١/٢٧٦، والهمع ٥/٦٨، والأشموني ٢/٢٨٦.

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب ٢/١٣٠ : «وكان الأخفش يجيز رفع «قائم»، وأجازه المبرد، كأن التقدير إذا قلت : أحسن مـا يكون، فقد قلت: أحسن أحواله، وأحسن أحواله هو عبدالله، ويكون «قائما» خبراً له. وعلى مذهب سيبويه، إذا قلت : أحسن ما يكون، فمعناه أحسن أحواله، وأحواله ليست إياه، وقائم هو عبدالله، ولا يجوز أن يكون خبـراً لأحسن، وهو اختـيـار الزجاج، وهو الصحيح». وانظر شرح الكافية للرضي ١/٢٨٢.

(٣) ليس في أ.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

لايصح، لأنه غيره، فامتنع «ضربي زيداً قائم»، وكذلك : «أشد ضربي زيداً قائم». وأما في نحو : «أخطب ما يكون الأمير قائم»، فإنهم لما تجوزوا أوَّل الكلام بإضافة «أخطب»، وهو من صفات الأعيان إلى الأكوان، وليس بعضها، استجازوا التجّوز آخراً بالإخبار أخبارَ الأعيان عن الأكوان، وأنَّس بذلك في اللفظ كونُ أخطب وقائم - وهما المبتدأ والخبر - متناسبان في الأصل، لأنهما للأعيان، بخلاف ضَرْبِي مع قَائمٍ. فالحاصل أن كلام الناظم معترض الإطلاق.

ووجه ثالث، وهو أن هذا التمثيل الذى مَثَّل به إما أن يشير به إلى قيودٍ معتبرةٍ في المسألة أَوْ لا، فإن كان يشير إلى قيود لزم أن يُؤْخَذَ له منه اشتراط الإفراد في الحال (فلا تقول على هذا : ضربى زيداً وهو قائم، على أن يكون محذوف الخبر قبل هذه الحال[1])، لأنها ليست بمفردة منصوبة. لكن هذا جائز عند الأئمة، فالحال كيفما وقعت الحكمُ معها واحدٌ، فيجوز : ضَرْبى العبدَ وهو مُسِيءٌ، وأتمّ تبيينى الحقّ وهو مَنُوطٌ بالحكم. ومن هذا ما جاءَ في الحديث، من قوله صلى الله عليه وسلم : أقربُ ما يكون العبدُ من رَبِّه وهو ساجد[2]». ومنه قول الشاعر، أنشده في شرح التسهيل[3]:

خَيْر اقْتِرابِي مِنَ المولى حَلِيفَ رِضًا
وَشَرُّ بُعْدِيَ عَنْه وَهْوَ غَضْبَانُ

ويجوز أن تقول : ضربي العبدَ يُسِيءُ، وأتمُّ تبيِنِى الحَّق يُناطُ بالحكم.

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود ٣٥٠.

(٣) شرح التسهيل، ورقة ٥٥، والهمع ٢/٥٠، والأشموني ٢١٩/١. وقائله مجهول.

وكذلك : ضربى العبدَ قد أساءَ، وأتم تبيني الحق قد أُنِيطَ بالحكم. ومن هذا / ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[1]: ٣٣٠

وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أَخَاكَا

يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا

وإن كان التمثيلُ غيرَ مشيرٍ إلى قيدٍ لَزِم أن لا يُؤْخَذَ له منه كونُ المبتدأ مصدرًا أو مضافا إلى مصدر، مع أن ذلك معتبرٌ عنده. فظهر أن الناظم لم يضبط هذه المسألة على عادته.

والجوابُ أن يقال : أما الأول فظاهر اللزوم، إلاّ أن يكون قوله : «وقبل حالٍ» محرزًا لما قصد، وهو مرادُه غَيْرَ[2] شك، وذلك أنه ذكر أن الحذف للخبر إنما هو قبل الحال، وكون الخبر قبل الحال يشعرُ بأن الحال مقطوعة عن عمل المبتدأ فيها، إذ لو كان عاملا فيها لكانت من تمامه لأن المبتدأ مصدر موصول، فكل معمول له من صلته، وإذا كان كذلك لم يصحّ أن يكون موضع خبره قبل الحال، وإنما يصحّ تقديره بعده؛ إذ لا يقع الخبر بين أثناء المبتدأ، فلما قال : «وقبل حال» دَلَّ على أن العامل في الحال غير المبتدأ، وأنها معمولة للخبر المضمر، وإذ ذاك تعيَّن موضع حاجته من الوجهين، وصح كلامه فيه، ووافق ما قيَّد به في التسهيل، على اختصار بديع، وإشارة حسنة.

وأما الثاني فإن الرفع في نحو «أخطب ما يكونُ الأميرُ قائمٌ» مختلف (فيه[3])، فقد زعم سيبويه أنه لا يكون فيه إلا

(١) رجز منسوب لرؤبة، انظر ملحقات ديوانه ١٨١، وهو من شواهد الكتاب ١٩١/١، والهمع ٤٩/٢.
(٢) في هامش الأصل عن نسخة : «بلا».
(٣) سقط من أ.

النصب[1]، قال : «وأما عبدالله أحسن مايكون قائمًا، فلا يكون فيه إلاّ النصب»، قال : «لأنه لا يجوز أن تجعل أحسن أحواله «قائم[2]» على وجهٍ من الوجوه[3]». يعنى بأنَّ الأحوال ليست إياه. وقائم هو عبدالله، فلا تخبر عن الشيء بغيره. وإلى هذا ذهب الزجاج والفارسي والجمهور. وإليه رجع المبّرد، ونقل عنه ابن ولاّد أنه لا خلاف في ذلك. وليس بصحيح» بل الخلاف فيه عن يونس والأخفش موجود، نعم عليه الجمهور منهم، قال السيرافي : وهو الصحيح عندى، لأنّ قولك : أحسن أفعاله[4] قائم، لا يجوز.

قال : فإن قيل : يكون كقولنا : أحسن صفاته قائم.

فالجواب : أن «مايكون» مصدر، وحق المصدر أن يكون مصدر الفعل، (فصار[5]) بمنزلة قولك : أحسن أفعاله، وأما صفاته فهى : قائم وقاعد، وقائم بعض صفاته.

وقد ردّ الفارسىّ مذهب الأخفش بأنه قبيح وقريب من الامتناع، لأنّ[6] أخطب قد أخرج عن أصله، وألزم ما دل على ذلك من الإضافة، فإذا رفعته، يعنى «قائم» فقد نقضت ذلك الغرض مع إلزامهم ما يدل على إخراجه عن الأصل. قال : فالرفع في الخبر مع إضافته إلى ما يجعله حدثًا لا يستقيم، لأنك

---

(١) في الأصل، أ : «إلا المصدر». والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) في الكتاب «قائمًا». وما هنا على الحكاية.

(٣) الكتاب ٤٠٢/١.

(٤) في شرح السيرافي على الكتاب ١٣٠/٢ : «أحسن أحواله» وهو خطأ، بدليل قوله بعد : « لأنّ قائمًا ليس من أفعاله».

(٥) عن س ، ف .

(٦) في الأصل : « أن ».

كأنك الآن تخبر عن الحال بالقيام، والحال لا تقوم، فتعيده بذلك إلى ما قد أخرج عنه. ذكر هذا في الجزء السادس والعشرين من التذكرة.

فإذا كان كذلك فالناظم هنا ذاهبٌ مذهب سيبويه والجمهور، وهو أولى مما ذهب إليه في التسهيل[(١)]، والله أعلم.

وأما الثالث فإنه يمكن أنْ يقول : إنه قدَّم أن الخبر يحذف قبل حال[(٢)] لا يصلح أن تقع خبرًا للمبتدأ، فقد قيدّ الحال الواقع قبلها الخبر، فلا يؤخذ له م التمثيل تقييد آخر فيه، فيحصل أن الحال التى لا تصلح خبرًا للمبتدأ كيف وقعت هى سادّةً / مسدَّ الخبر، وهى تكون مفردًا ٣٣١
كمثاليه، وجملة اسمية وفعليةً، فالجميع إذًا مرادٌ. والمثال لم يُقْصَد به الدلالة على خلاف ذلك، وكثيرًا ما يأتى بقواعدَ تشتمل على مُثُلٍ كثيرةٍ مختلفة الوضع، ثم يمثل ببعض ذلك، فلا يكون التمثيل المعيَّن مُقَيِّدا، بل مُبَيِّنًا لبعض ما اشتملت عليه، ولذلك نقول : إنَّ تمثيله هنا يقبل كون المصدر مصرّحًا به أو مؤولاً، وحينئذٍ يدخلُ له : أخطب ما يكون الأميرُ قائمًا، وأشباهُه، بسبب أن المصدر الصريح والمؤول سواءٌ في الحكم، ولذلك يقعان فاعلية ومبتدأين، وغير ذلك. فالأمر في هذا قريب. ويمكن أن يكون قصد التقييد بالمثال، ويكون ذلك وفقًا لرأى سيبويه، فإنه يرى أنَّ الحال لا تسدّ مسدّ الخبر إلا إذا كانت منصوبةً مع صلاحية المعنى، فَإن كانت جملة قَدَّر للمبنتدأ خبرًا، وهو ثابت أو موجود[(٣)].ومذهب الأخفش

---

(١) قال في التسهيل ٤٥ : « ورفعها خبرًا بعد أفعل مضاف إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز».

(٢) في الأصل ، أ : « الحال ».

(٣) انظر الهمع ٤٨/٢ – ٤٩.

جوازُ كونها فعلاً تسدّ، وكذلك الفراء[1]. وذهب السيرافي إلى جواز وقوع الحال جملة بالواو سادَّةً . ومال إليه ابن خروف .

والمَنُوطُ، من قولك : ناط الشيء ينوطه نوطًا : علّقه. ويطلق في التعليق المعنويّ مجازا، ومنه هذا، فتقول : كلامُ زيدٍ منوطٌ بالحكم : إذا لَصِق بها وعَلِق بها.

ثم يتعلق بهذه المسألة نظران :

أحدهما : الكلام في مواضع الخلاف منها وهي أربعةٌ :

أحدها : ما تَقَدّم من عَدَمِ جواز الرفع في الحال ليقع خبرًا عن المبتدأ؛ فقد مَرَّ أنّ ذلك هو المشهور المعروف، وأن يونس والأخفش والمبرد - في أحد قوليه - أجازو الرفع حيث كان المصدر مؤولا، ومر[2] الاحتجاج على ما ذهب إليه الناظم.

والثاني : أن كونَ الخبرِ مقدّرَ الحذف معتبرًا في المعنى - وإن كان حذفه لازمًا - هو رأيُ الجمهور، وهو أحد المذاهب الثلاثة.

والثاني : أن (هذا[3]) مبتدأٌ لا خبر له، بل أغنى عنه فاعل المصدر، كما أغنى عن الخبر فاعل الصفة في نحو : أقائم الزيدان؟ فكما لا يحتاج هنا إلى تقدير خَبَرٍ، لأن معناه معنى الكلام المستقبل، وهو : أيقوم الزيدان؟ فكذلك لا يُحتَاج في مسألتنا إلى تقدير خبر، لأن معنى الكلام : ضربت العبد مسيئًا[4].

---

(١) الذى فى الهمع ٤٨/٢ أنه يوافق سيبوية فى المنع، وسيأتى فى الموضع الرابع من مواضع الخلاف أن الفراء يمنع وقوع الفعل موقع الحال. ولعله يريد الكسائى فسبق قلمه إلى الفراء.

(٢) ينظر ص.

(٣) تسقط من أ.

(٤) هذا مذهب ابن درستويه وابن بابشاذ، ينظر شرح الكافية للرضى ٢٧٦/١.

والثالث : أن الحال هى المغنية عن الخبر إغناء الظَّرفِ عن الخبر. وهو رأى ابن كيسان[1]، قال : «وقد يجعلون الحال خبرًا للمصدر كالوقت، فيقولون : ضَرْبُكَ زيدًا قائمًا، وخروجك معى راكبًا»، قال : «وقد يجعلون الواو خبرا للمصدر لأنها تكون بمعنى الحال (٢ - [والوقت، كقولك : قيامُك والناسُ قُعودٌ. وقال : إن المصدر يكون خبره الحال] - ٢)، كقولك : قيامُك محسنا، أى : قيامك في إحسانك».

فأما مذهبُ الجمهورِ فهو ظاهرُ المعنى، لأنّ المَعْنى، على قولك : إذا كان قائمًا، أو إذ كان قائمًا، أو ضَرْبُه قائمًا. فالخبر مرادٌ بلا بُدٍّ، وغير مستغنًى عنه. فإذا كان كذلك تعيّن تقديُره. ولا سيّما مع وجود بعض معمولاته وهو الحال؛ إذ لا يصحُّ أن يكون معمولاً للمبتدأ أصلاً، كما نبّه عليه، وكما يأتى.

وأما الثاني فضعّفه المؤلف بأنه لو صحّ الاقتصار في التقدير لصحّ الاقتصار على المصدر وفاعله دون الحال، كما صحّ الاقتصار على الصفة وفاعلها، فكنت تقول ضربى زيدًا، كما تقول : أقائم الزيدان؟ لأن فيه معنى ضربت / ، كما في الآخر معنى : أيقوم الزيدان ؟ لكن ٣٣٢
ذلك ممنوعٌ ففي امتناعه مع جوازه مع الصفة دليلٌ على انهما غير متساويين.

وأما الثالث فغير صحيح؛ لأن الحال إذا أقيمت مقام الخبر فإمّا أن لا يُقَدَّر لها عامل أو يقَدّر، فإن لم يقدّر لها عاملٌ لزم من ذلك أمران، أحدهما : وجود نَصْبٍ من غير ناصب، وذلك معدوم في الأحكام

---

(١) الهمع ٢/٤٥.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

الصناعية، ولوجاز ذلك مع غير المصدر، فكنتَ تقولُ : زيدٌ قائمًا، لأن معناه : في حال قيام. والثاني : أن الحال عنده مُشَبَّهةٌ بالظرف في إقامتها مقام الخبر، والظرف لابدّ له من عامل فيه هو مفتقر إليه، وهو أصل، فالحال التى هى فرع أولى أن تكون مفتقرة إليه، لبُعد أن يكون الفرعُ مستغنيا عما لا يستغنى عنه الأصل. وإن قدر لها عامل لم يكن إلا مثل المقدر للظرف، فكما تقول في قولك : زيدٌ في حال قيام، إن تقديره : ضربي زيدًا مستقرٌ قائمًا. وهذا إخبار عن الضرب بما هو للضارب، وهو محال. فظهر أن هذا المذهب غير صحيح، وصح ما قاله الناظم.

والثالث من مواضع الخلاف : كون الحال غير معمولة لضربي الذى هو المبتدأ. فقد تبيّن ذلك من قوله : «وقبل حال»، بل هى معمولةٌ لشيءٍ آخر، وهو رأىُ من قالَ بتقدير الخبر، إلا ما ألزمه الفارسيُّ المؤلفُ في مسألة : أولُ ما أقول : إنِّى أحمد الله؛ إذ أجاز أن تكون إن المكسورة محكية بالقول،فتكون من صلته والخبر محذوف، أعنى خبر «أوّل ما أقول» وهو ثابت أو موجود ـ قال ابن مالك : فكما جاز أن يُحَذف الخبرُ هناك[1] بلا دليل زائد على الحاجة إليه، كذلك يلزمُه تجويز حذفِ الخبر ها وتقديره بمثل ما قدّره هناك، لأن الحاجة إليها سواءٌ، والمخبرُ عنه في الصورتين مصدر، لأن (أوّل[2]) القول قولٌ[3]. وما قاله الفارسيّ ـ إن كان يلزمه عنه ما ألزمه ابنُ مالك ـ فقد رَدَّه الناس بأن معنى قولك : أولُ ما أقول : إنى احمد الله ثابت أو موجود، أولُ هذا الكلام ثابت أو

---

(١) أى فى مسألة : أول ماأقول : إنى احمد الله، بالكسر.

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل، ورقة ٥٥ : «والتقدير عنده : أول ما أقول : إنى احمد الله، ثابت. وكذلك يكون التقدير فى هذه المسألة المشار إليها : ضربى زيداً قائماً ثابت».

(٣) سقط من أ.

موجود، لأن القول هو متعلّقه، فالإختبار بثابت٠أو موجود [(١ - إنما وقع عن أول «إني أحمد الله»، وأوله باعتبار الحروف الهمزة، وباعتبار الكلمات «إني»، فيكون الإخبار بثابت أو موجود - ١)]]ن الهمزة أو إني. وهذا فاسدٌ من وجهين، أحدهما : الإخبار عن أول الكلام بالوجود مع العلم بذلك كون تقدير هذا الخبر، والخبر لا يكون مؤكَّدًا. والثاني إيهامُ انتفاء وجود سائر الكلام مع العلم بوجوده بنفس نطق الناطق به. وأيضًا فإن تقديره «ثابت» أو «موجود» خبرًا بعد «إني أحمد الله» تقديرُ مالا دليل عليه، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة، وحذفُ ما كان في حذفه كذلك ممنوع[٢]. وهذا يلزم في قولك : ضربي (١ - العبد مسيئًا، لو قَدَّرت معه «ثابت» أو «مستقرّ»، وأيضا لا مانع يمتنع من قولك : ضربي - ١)] زيدًا قائمًا حَسَنٌ، بإظهار الخبر، ـ الخبر، فكيف يُجعَلُ ملتزم الحذف. هذا خلافُ كلام العرب.

والرابع من مواضع الخلاف : الحالُ إذا كانت غير مُفْردة، فهل يجوزُ وقوعها هنا سادّةً مسدّ الخبر أم لا؟ فمنهم من أجاز ذلك على الجملة، كالكسائي والفراء والأخفش والسيرافي، ومال إليه ابن خروف، ومنع من ذلك سيبويه كما تقدم أولاً. وحجة من أجاز السماعُ المتقدّم /، ٣٣٣ والقياس على المفرد. وحجّة من منَعَ ُورُ ذلك السماع مع أنَّ نيابة الحال هنا عن الخبر، على خلاف القياس، فلا يتعدّى موضع السماع. وإذا قلنا بجواز وقوع الحال غير مفرد ففيها الخلاف من جهتين :

---

(١) عن هامش الأصل ، س، ف.

(٢) تنظر هذه المسألة فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٦٤/١ - ٤٦٥، والارتشاف ٥٩٠، والهمع ١٦٩/٢.

إحداهما : إذا وقعت جملة اسمية، فهل يصح خلوها من الواو أم لا[(١)]؟

نقل المؤلِّف عن الكسائى جواز خُلُوِّها منها، فأجاز أن تقول : مَسَرَّتُك أخاك هو قائم، وإكرامُك زيدًا أبوه مطلقٌ ـ وما أشبه ذلك. وذلك أن المشهور عند النحويين غير الكسائي أنها لا تستغنى عنها، قال : وحملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلاف ثم رَجَّح مذهب الكسائي وقال : مقتضى الدليل أنَّ حذف الواو هنا أولى، لأنه موضع اختصار لكن الواقع خلاف ذلك، قال : وبابُ القياسِ مفتوحٌ. فيظهر أنَّ رأيه هنا كرأيه هنالك، إذ لم يُقَيِّد الحال بشىءٍ من هذا.

والثانية : إذا وقعت الحال جملةً فعلية منع ذلك الفراءُ فرارًا من كثرة مخالفة الأصل، لأنّ سَدَّ الحال مَسَدَّ الخبر على خلاف الأصل، ووقوع الفعل موقع الحال على خلاف الأصل، فلا يُحكمُ بجواز ذلك هنا، فإنه مخالفةٌ بعد أُخرى. قال ابن مالك : وهذا[(٢)] الذى اعتَبَره قد دلَّتِ العربُ على أنّه غير مُعْتَبَرٍ، بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة، فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلاً لجاز وقوعها قياسًا على الجملة الاسمية ومع ذلك فقد جاء السماعُ بخلاف ما قال. ثم أنشد ما تقدم[(٣)]:

وَرَأْىُ عَيْنَىَّ الفَتَى أخاكا

يُعْطِى الجَزِيلَ، فَعَلَيْكَ ذَاكا

النظر الثاني : أنّ الحال لاشكَّ أنها تعلّق بالخبر؛ إذ قد نفي أن تعلق بالمبتدأ بقوله : «وقبل حال». لكنَ بَقِى النظُر في تقدير الخبر، وما الذى يقدّر؟ لم يتعرض لتعيينه، بل اكتفى بالإشارة إلى أنَّ لابُدَّ من تقديره وترك تعيينه للناظر

---

(١) انظر الهمع ٢/٥٠.

(٢) فى الأصل : «وهو».

(٣) شرح التسهيل ورقة ٥٧. وقد تقدم البيت مخرّجا فى ص ١١٨ .

في كتابه.، وللنحويين فيه مذهبان :

أحدهما : أن يقدّر «إذا كان»، أو «إذ كان»، وهى التامة لا الناقصة، فكأنه قال : ضربي زيداً ثابت إذا كان قائما. ثم ناب الظرف عن الخبر، فصار هو الخبر، ثم حذف لسدّ الحال مَسَدَّه. وهذا تقديرُ الجمهور من البصريين.

والثاني : أن يُقَدَّرَ مصدرٌ مضاف إلى صاحب الحال، كأنه قال : ضربى زيداً ضَرْبُه قائمًا. وهذا منقُولٌ عن الأخفش[1]، وهو الذى ارتضى المؤلفُ في التسهيل[2]، وَشَرْحِه : واحتج على رجحانه على مذهب الجمهور، وَجَلَب ذلك[3]. والترجيح بين المذهبين لا داعى إلى ذكره هنا؛ إذ ليس من ضروريات شَرْحِ هذا النظم، لأنَّه لم يتعرَّض لذلك، فلا تعرض له. وقد تحصل للناظم أربعةُ مواضعَ مما يلزمُ فيه حَذْفُ الخبر، وهى التى ذكر في التسهيل وغيره، وهى التى اشتهر ذكرها وثبت قياسُها. وثَمَّ أشياءُ أُخَر غير قياسيَّةٍ لم يتعرضْ لها من حيث لم تكن من قصده، كقولهم : حَسْبُك يَنَمِ ا س. فحسبك : مبتدأ، ناب ع خبره الجواب. وقد قال الأخفش : إنَّ لا خبر له لتأوّله باكفف. وقالوا[4] : لحقٌّ أنه ذاهب، تقديره : لحقٌّ ذلك أمرك إلا أنهم حذفوا الخبر. وقالوا : كلاهما وتمرًا. وكل شيءٍ ولا شَتيمةُ حُرٌّ. وما كان نحو هذا من القليل (الذى ينقل ولا يقاس عليه)[5].

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٢٧٧/١، والهمع ٤٧/٢.

(٢) التسهيل ٤٥.

(٣) قال لابن مالك فى شرح التسهيل، ورقة ٥٥ – ٥٦ : «وأجود هذه الأقوال الأول والثاى [يعنى بالأول القول المشهور عن البصريين، والثانى رأى الأخفش]، ثم قال : «والثانى أقل حذفًا مع صحة المعنى، فكان أولى...».

(٤) فى الأصل، أ : «وقال والحق». ف : «وقالوا الحق». والمثبت عن س.

(٥) مكانـــه فى أ : «فتقل ولاقياس». وقد كـــان مثله فى الأصـــل ثم عدّل إلى ما أثبتنا، وهو نص س، ف.

(ثم قال[١])

/ وَأَخْـبَـرُوا بِاثْنَينِ أَوْ بِأَكْـثَـرَا

عَنْ وَاحِـدٍ كَـهُمْ سَـرَاةٌ شُـعَـرَا

هذه مسألة من مسائل المبتدأ والخبر، وهى : هل يقتضى المبتدأ الواحد أكثر من خبر واحد أم لا؟ ولا بُدَّ قَبْلَ النظر في كلامه من تعيين مَحَلِّ السؤال. وذلك أن المبتدأ إذا كان واحدًا وأُخْبِر عنه بأكثر من خَبَر واحدٍ فَهُو على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يتعدَّد لفظًا ومعنى لتعدُّدِ المبتدأ في نفسه حقيقةً، نحو قولك : بنو فلانٍ فقيهٌ وكاتبٌ وشاعرٌ،وأخواك صالح وعالم. ومنه قول الشاعر[٢]:

يَداك يدٌ خَـيْـرُهَا يُرتَجَى

وَأُخْـرَى لأَعْـدَائِهـا غَـائِظَهْ

وقال آخر[٣]:

كَـفَّـاكَ ‹كفٌّ لاتُلِيقُ دِرْهَمَـا

جُودًا، وَأُخْرَى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدَّمَا

---

(١) عن الأصل.

(٢) شواهد العينى ٥٧٢/١، وقال : «قيل : إن قائله طرفة بن العبد البكرى». وليس فى ديوانه. والبيت من شواهد التصريح ١٨٢/١، والأشمونى ٢٢٣/١.

(٣) المنصف ٧٤/٢، وأمالى ابن الشجرى ٧٢/٢، والإنصاف ٣٨٧، واللسان : ليق. والبيت مجهول القائل.

أو حكما، نحو قول الله تعالى : { أعلَمُوا أنَّما الحياةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ، وَتَفَاخُـر بَيْنَكُمْ، وَتَكاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلَادِ(١)}.

وقال الشاعر(٢):

وَالْمَرْءُ سَاعٍ لأَمْرٍ لَيْسَ يُدْرِكُهُ
وَالْعَيْشُ شُحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلُ

وهذا القسم ليس مما نحنُ بصَدَدِ الكلام عليه؛ لأن الإخبار فيه إنما وقع بواحد عن واحد؛ لأن قولك : بنو فلان فقيه وكاتب وشاعرٌ، بمنزلة أن تقول : فلان فقيه، وفلان كاتب، وفلان شاعر. وكذلك قوله :

وَالْعَيْشُ شُحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتأميلُ

بمنزلة أن لو قال : بَعضُ العيش شُحٌّ، وبعضُه إشفاقٌ، وبعضُه تأميلٌ. وكذلك سائر الأمثلة، فهو راجعٌ إلى الإخبار بمفرد عن مفرد، فليس مما يدخُلُ تحت كلام الناظم، لأن قال : وأخبروا بكذا عن واحد. وهذا ليس الإخبار فيه عن واحد.

والثاني : أن يتعدّد الخبر لفظًا دون معنى، لقيامه مقام خبر واحدٍ لفظا ومعنى، كقولهم : هذا حلوٌ حامضٌ، بمعنى : مُزّ. وهذا أعسرُ يَسَرٌ، بمعنى : أضبط وهو العامل بكلتا يديه.

فهذا القسم يصح دخولُه تحت لفظ الناظم من باب أحرى؛ لأن المبتدأ هنا لا يستغلّ بأحد الخبرين دون الآخر، وقد يستغلُّ في نحو قوله : «هم سَرَاةٌ

---

(١) الآية ٢٠ م سورة الحديد.

(٢) قائله عبدة بن الطبيب، انظر شعره ٧٥. والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٥، والمفضليات ١/١٤٢، والبيان والتبيين ١/٢٤٠.

شُعَرَاءُ». على أن المؤلف جعل هذا الضربَ خارجًا عن المسألة من جهة عدم الاستقلال بأحد الخبرين، فصارا معًا في معنى الخبر الواحد، فهما في الحقيقة خبر واحدٌ، وإنما تَعدَّدَ في اللفظ خاصّةً. والأمر في هذا قريبٌ. وقد عدَّ[1] الجمهور هذا من الإخبار بخبرين لا بخبرٍ واحدٍ. وهما مما يشمله كلامه. فالأظهر أنه مُرَادٌ له، وإذا كان كذلك ظهر موافقتُه للناس في أن الثاني من اللفظين خبر ثانٍ. وقد نُقِل عن الأخفشِ[2] خلاف هذا، وأن الثاني صفة للأول لا خبر. وهذا عندهم ضعيف؛ وقد أبطل الفارسيُّ في «التذكرة» أن يكون الثاني أحد التوابع، فقال : إن قلت : إن الثاني تابع للأول، فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأوّل؛ لأن الأول مرادٌ كما أن الثاني كذلك، قال : ومن هنا لا يجوز أن يكون الثاني صفة للأول، قال : والصفة أظهر أنْ لا تجوزَ، لأنك لا تصف الحلو بأنه حامض، وإنما تخبر عن الأول أنه قد جمع الطعمين، يعنى في قولك : هذا حلوٌ حامض. ولا مدخل لشيء من باقي[3] التوابع هنا، فالوجه ما عليه الجمهور.

والثالث : أن يتعدّد الخبر لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدأ، كقولك :
زيد كاتبٌ شاعرٌ، وأخوك قائمٌ / ضاحك. وما أشبه ذلك. ومنه مثال ٣٣٥
الناظم : هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَاءُ. فَسَرَاة راجع للجميع وكذلك شعراء، فليس من

(١) أ : «وقدر المجهول». وقد كان كذلك فى الأصل ثم عدّل إلى : «وقد عَدّد». ومثله فى س، ف. ولم أجد «عدّد» مناسبًا، فإنه يقال : عدّد الشئ : أحصاه، وجعله ذا عدد. وهذا غير مراد هنا.

(٢) انظر معانى القرآن للأخفش ٣٧، والأرتشاف ٥٢٤، والهمع ٢/٥٣.

(٣) فى الأصل : «باب».

الضـرب الأول، ولذلك لم يعطف بالواو؛ فإن العطف بالواو يلزم في الأول؛ إذ لا يقال : بنوك فقيه كاتب شاعر، كما أنه لا يجوز في الثانى العطف، فلا تقول هذا حلوٌ وحامض[1].

والسَّراة : جـميع سَرِىّ، على غـير قياسٍ . والسَّرِىُّ : الرجلُ ذُو المروءة، ويقال : هو الذى جمع السخاء والمروءة. ويقال منه : سَرَا يَسْرُو، وسرى يسرى، وسرُو يَسْرُو : سَرْوًا وَسراوَةً. وليس السَّراةُ بجميع عند السهيلى، وإنَّما هو اسم مفردٌ مستعارٌ من السراة، وهو الوسط والأعلى، كما يقال : هم الذِّروةُ والسَّنام، أى : الأشراف في قولهم.

وهذا الضربُ أيضًا من تعدُّد الخبر، عليه الجمهور من الأئمة كالخليل وسيبويه وابن السراج والفارسىّ وابن جنى، وغيرهم؛ قال سيبويه في قولهم : هذا زيد منطلق : «زعم الخليل أن رفعه ـ يعنى المنطلق ـ يكون على وجهين : فَوَجْهٌ أنَّك حين قلت : هذا عبدُالله، أضمرت هذا أو هو، كأنك قلتَ : هذا منطلقٌ، أو هو منطلقٌ[2]». قال : «والوجهُ الآخَر أن تجعلَهما جميعًا خبرًا لهذا، كقولك : هذا حُلوٌ حامضٌ، لا تُرِيد أن تَنْقُض الحَلاَوَة، ولكنك تَزْعُم أنه جَمَع الطَّعْمَين[2]».

فهذا ما رأى الناظم، ولم يخالف فيه ـ فيما أعلم ـ إلا ابن الطراوة، فإنه قصر جواز الإخبار بخبرين على نحو : حلو حامض، مما لا يستقل أحدهما بالإخبار دون صاحب؛ لا يريدُ أن يخبر عنه بأنه حلو، وبأنه حامض، بل يريد :

(١) أجاز الفارسى ذلك، قال ابن مالك فى شرح التسهيل، ورقة ٦٥ : «وقد أجاز العطف أبو علىّ، فعنده أن قول القائل : هذا حلو وحامض، جائز، وليس كذلك».

(٢) الكتاب ٢/٨٣.

مُزّ. بخلاف : هذا زيدٌ منطلق، فإن الإخبار عن هذا بزيد غير الإخبار عنه بمنطلق، وتبعه ابن عصفور على هذا المذهب(١).

فيكون الناظم بإتيانه بهذا المثال مُنَكِّتًا عليهما ومخالفًا لهما؛ إذ لا مانع من حمل مثل هذا على أنه من تعدّد الخبر، فكما يخبر عن المبتدأ بخبرين لا يصدقُ الكلام بأحدهما دون الآخر، كذلك يخبر عنه بخبرين يصدق الكلام بأحدهما دون الآخر.

ثم إننا ننظر في القصد بالإخبار بخبرين فأكثر، على أىّ معنى يكون؟ فيحتمل أن يكون الإخبار بكل واحد على انفراده، وأن يكونَ القصدُ الإخبار بمجموعهما، أما الأول فظاهر أنه إنما يصلح مع تقدير مبتدأ للخبر الثاني، كأنك قلت : هم سَرَاةٌ، وهم شعراءُ. فهذا المعنى هو الذى يعطيه قصد الانفراد، بخلاف ما إذا قصدت الإخبار بالمجموع فإذ ذاك يصح أن يكونا معًا خبرين عن الأول حقيقة، وإذا كان كذلك ظهر أن الخبرين في القصد في معنى خبر واحدٍ، كأنه قال : هم جامعون للوصفين. وعلى هذا المعنى نصّ الفارسي في التذكرة، وأنك إذ قلت : زيدٌ ظريفٌ كاتب، فكأنك جامعٌ لهذين الوصفين. وذكر ذلك ابن جني أيضا في «التنبيه(٢)» وحمل قولك : زيد قائم أخوه قاعدةٌ جاريته، على أنهما خبران لزيد. وذكر أنه تخلص بينه وبين أبي علىّ أنّ الضمير الرابط بين المبتدأ وخبره عائد من المجموع، ولكن في كلّ واحد منهما ضمير، وهو الذى يقتضيه الأشتقاق بدليل رفعه للظاهر.

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٥٩ – ٣٦٠ .

(٢) انظر التنبيه لابن جني ، ورقة ٥٩ ، عند شرحه بيت الأعرج المعنىّ :
لاجَزَع اليوم على قرب الأجل

وقد استدلّ ابن خروفٍ على أنهما / ليسا خبرًا بعد خبر، بل مجموعها هو الخبر، بأنَّ المبتدأ هو العامل فيهما معًا، ولا يرفع رافع مرفوعين غير التوابع، فزيدٌ قائم كاتب، بمنزلة حلو حامض، لأنه لم يخلص لواحد منهما، فالمعنى في مجموعهما. وإذا كان الأمر كذلك فمخالفة ابن الطراوة وابن عصفور في : زيد كاتب قائم، بحسب القصد بمنزلة : حلو حامض، لا يستغنى بأحدهما في الإخبار دون الآخر إلا من حيث الصلاحية للاستغلال خاصة.

وقد يحتمل أن يكون قصدُ الناظم بذلك المثال التُّحرزَ من نحو : هذا حلوٌ حامض، فلا يدخل له إلا ما كان مثل : هم سَرَاةٌ شعراءُ، مما يصحُّ فيه أحد الخبرين للاستقلال، وهو الذى يجوز معه عطفُ أحدهما على الآخر، وعليه نَبَّه في التسهيل بقوله : «وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا، بعطفٍ وغير عطف[1]». فلو قلت هنا : هم سراة وشعراء، لكان بخلاف القسم الأول والثاني؛ فإن الأول لابدّ فيه من العطف، والثاني لا يجوز فيه العطف. ووجه إخراجه للأوّل ظاهرٌ، وللثاني أنّ كُلَّ واحدٍ منهما ـ أعنى من الخبرين ـ كبعض كلمة، فلا يسوغ أن يقال فيهما : خبران، إلا مجازًا، وفي الحقيقة هما خبرٌ واحدٌ، كما كان الحالان في قولهم : بَيَّنْتُ له حسابه بَابا بابًا، وتصدّقت بمالي درهمًادرهما، في معنى الحال الواحدة. والناسُ على خلافِ رأيه في هذا القسم. ولكن الخطب في ذلك يسير، لأنه خلاف في اصطلاح، وهم في الحقيقة متفقون، فلا معنى للاحتجاج للناظم ولا لغيره.

ثم نرجع إلى تفسير كلامه، فقوله : «وأَخْبَرُوا باثنين أو باكثرا». إلى آخره، يعنى أن العربَ أخبرت عن المبتدأ الواحد بخبرين وباكثر من خبرين،

---

(١) التسهيل ٥٠

فالإخبار بخبرين نحو قولهم : هذا حلْوٌ حامضٌ. وفي قراءة عبدالله : (وهَذا بَعْلِى شيخٌ[1]). وفي القرآن أيضا : {كَلاً إِنَّها لَظَى نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى}[2]، على قراءة الرفع، وهي لمن عدا حفصًا. وقال الشاعر[3]:

يَنَامُ بإحدى مُقْلتيه ويتّقي بأخرى الأعادي فهو يقظان هاجع

ومن الإخبار بأكثر من خبرين ماأنشده سيبويه من قول الراجز :

مَنْ كَانَ ذَا بَتٌّ فهَذا بَتِّي

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّيٌ

وفي القرآن الكريم : {وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ. ذُو العَرْشِ المَجِيدُ. فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ[4]}. وقد يكون من هذا قوله : {إِنَّها لَظَى. نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى[5]}، على عَدِّ : {تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى[6]} خبرًا ثالثًا.

وحين أخبر الناظمُ عن العرب أنهم فعلوا ذلك، وأتى بمثال من غير ما سمع، دلّ على أن ذلك غير موقوف على السماع وأنه قياس، وذلك مستقيم؛ فإنه كذلك عند النحويين.

ولما أطلق القول في الخبرين فصاعدًا، وعلم من قصده بالتمثيل أنه يُبين عدم الانقياد لمذهب ابن الطراوة وابن عصفور، كان تمثيله مطلقا في غير ذلك القصد، فإنه حين قدم قبل ذلك أن الخبر ينقسم إلى مفرد

---

(١) الآية ٧٢ من سورة هود. وانظر البحر المحيط ٢٤٤/٥.

(٢) سورة المعارج، الآية ١٥، ١٦، وانظر السبعة لابن مجاهد ٦٥٠.

(٣) هو حميد بن ثور، ديوانه ١٠٥. والبيت في الحيوان ٤٦٧/٦، والشعر والشعراء ٣٩١، والأشموني ٢٢٢/١، وقافيته فيه : نائم، مكان هاجع. والعيني ٥٦٢/١.

(٤) الكتاب ٨٤/٢. وهو من شواهد من الإنصاف ٧٢٥، وابن يعيش على المفصل ٩٩/١، وفي العيني ٥٦/١ ونسبه إلى رؤية، وانظر ملحقات ديوانه ١٨٩.

(٥) الآيات ١٤ - ١٦ من سورة البروج.

(٦) الآيات ١٥ -١٧ من سورة المعارج.

وجملة، وظرف ومجرور، كان من الجائز أن يقعَ ذلك هنا، فيكونَ الخبران مـفـردَين، أو جملَتين /، أو ظَرْفين، أو مـجـرورَين، أو يكونا مـتـخـالفين، ٣٣٧
أحدهما مفرد [(١- والآخر جملة وشبه ذلك، وكذلك يقتضى أن يقع أحدهما إن كانا مفردين نكرة -١)] والآخر معرفة .

أما وقوعهما مفردين فلا إشكال فيه، وكذلك إن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، ومنه(٢) مثال سيبويه: هذا زيد منطلق. وهو مسموع، وكذلك : {وَهَذا بَعْلِي شَيْخٌ(٣)} و {كَلاَّ إِنَّهـا لَظَى(٤)}.. الآية. وقوله «فَـهَـذا بَتِّي، مُقَيْظٌ،.. البيت. وهو كثير. على أن ابن الحاج قال فيما قيد على مُقَرَّب ابن عصفور : وينبغى أن يُنْظر في الإخبار بخبرين : أحدهما معرفة، والآخر نكرة، فلم أسمع من ذلك شيئًا. قال : وهو نحو : زيد ضاحك أخوك، ونحوه». فإن أراد ظاهر لفظه فالسماع بذلك شهير، وإن أرادَ ما مَثَّل به من تأخير المعرفة فيقْرُبُ أن يكون كما قالَ، ولكن لا معنى للاختصار بتأخير المعرفة.

وأما وقوعهما جملتين، أو أحدهما فيمكن؛ قال ابن الحاج : أكثر ماورد ذلك في المفردات، وذلك أن الجملة يجوز فيها أنْ تقدّر في موضع الحال، ومن ذلك قولُ الله تعالى : {اللَّه لاَ إِلَه إِلاَّ هُوَ الحيُّ القَيُّومُ، لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ولا نَوْمٌ، لَهُ ما في السَّمَواتِ وَمَا فِي الأَرْضِ(٥)}. قال : فظاهر

(١) عن هامش الأصل، س، ف.
(٢) أ : «ومثله». وقد كان كذلك في صلب الأصل ثم نبه في هامش إلى ماأثبتناه.
(٣) سورة هود ، الآية ٧٢.
(٤) سورة المعارج، الآية١٥.
(٥) سورة البقرة ، الآية ٢٥٥.

الآية أنها أخبارٌ. ويمكن أن يكون من ذلك : {ألم. ذَلِكَ الكِتَابُ لاَرَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ[1]}.

ومثلُ هذا الظرفُ والمجرور إذا قُلْتَ : زيد عند زيدٍ مكان عمرو، وزيد عندك في الدار، وما أشبه ذلك.

هذا كلّه سائغ قياسًا، وصالح الدخول تحت إطلاق التمثيل، فلا إشكال (فيه)[2] إلا في مسألة واحدة، وهي إذا كان أحدُ الخبرين إنشائيا، نحو : أين زيد قائم؟ فإنه لا يجوز أن يكون «أين» «وقائم» معا خبرين عن زيد، وكذلك ما كان مثله. وقد نصّ على امتناع هذا ابن جنى في «التمام»، وذكر أنه وَقَفَ الفارسيّ عليه، فَسَلَّم قوله فيه.

قال ابن الحاج : ومثل ذلك عندى : زيدٌ قائم اضربهُ، وزَيْدُ هَلْ ضَرَبْتَه؟ خارجٌ. ومثله كثير. فعلى هذا يشكل كلامُ الناظم في إطلاق التمثيل، إلا أن يُجَابَ عن ذلك بِأَنْ ترك ذكر ذلك اتكالاً على أن تقدير جمعهما في خبرٍ واحدٍ غيرُ مَتَأتٍّ، كما تأتَّى في جميع ما تقدَّم، إذ لابُدَّ من الخبرين أن يُؤْتَى بهما على معنى الاجتماع في خبر واحدٍ كما مَرّ، وذلك غير جائز مع كون أحدهما إنشائيًا. والله أعلم.

---

(١) سورة البقرة ، الآيتان ١ – ٢ .
(٢) ليست في أ .

كَانَ وَ أَخَوَاتُهَا

هنا ابتدأ الناظم ـ رحمه الله ـ بذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنسخ حكم الابتداء إلى أحكامٍ أُخَر، وتُسمَّى لأجل ذلك النواسخَ؛ لأنها نسخت عمل الابتداءِ في الاسمين اللذين كانا قبل دُخُولها مبتدأً وخبرا، وهى[1] سبعةُ أنواعٍ : كان وأخواتها، وما وأخواتها، وعسى وأخواتها ـ وهى أفعال المقاربة ـ وإن وأخواتها، ولا التى لنفي الجنس، وظن وأخواتها، وأعلم وأخواتها.

وابتدأ بذكر كان وأخواتها فقال :

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَ الخَبَرْ
تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

يعنى أن هذا الفعل ـ الذى هو كان ـ يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع المبتدأ فيصير اسمًا لها ـ ويُسمَّى بذلك ـ وينصب خبر المبتدأ بعد ذلك. ولما لم يذكر ما يصيرُ إليه الخبر بعد ذلك احتمل وجهين :

٣٣٨ / أحدهما : ينصبه على أنه خبرٌ لكان، وكأنه لما لم يَحْدُثْ للخبر اسم آخر بالنسبة إلى ما عمل فيه، كما حَدَث للمبتدأ فَسُمِّى اسمًا لكان، تَرَك [ذِكْر[2]] ذلك، تنبيهًا على بقاء الاسم الأوّل، لكن بالإضافة إلى كان لمكان عملها فيه، فَيُسَمى خَبَر كان. وهذا هو الظاهر من قصده، وهو مراده بلا شكٍّ، غير أن اللفظ لا يُعينه.

---

(١) أ : «وهو».
(٢) ليست فى الأصل.

والثاني - وهو بَعِيدٌ من قصدٌ - أن يُرِيدَ ما دلَّ عليه ظاهر لفظه من أن خبر المبتدأ تنصبه كان إذا دخلت عليه، ولم يبيّن وجه نصبه، أهو على أن يصير خبر كان، أم على غير ذلك؟ لَمّا كان وجهُ نصْبِهُ مُختلفًا فيه بيْن البصريين والكوفيين؛ فذهب البصريون إلى أنّه منصوب خبرًا لها، فالمبتدأ والخبر معها كالفاعل والمفعول. وذهب الكوفيون إلى أنه ينصَبُ على الحال(1).

والراجح في مراد الناظم هو الاحتمال الأوّل، ويدلّ عليه من كلامه قولُه في باب «إنّ» :

لإنَّ، أنَّ، [لَيْتَ(2)]، لَكِنَّ، لَعَلّْ

كَأن - عَكسُ مَالِكَانَ مِنْ عَمَلْ

إذ لم يقل أحَدٌ : إن المنصوب في باب «إن» حالٌ. وإذا ثبت هذا ظهر أنه مخالف للكوفيين وموافقٌ للبصريين. والدليل على صحّة ماذهب إليه أمران :

أحدهما : أن الخبر يأتى علَما نحو : كان أخوك زيدًا، وضميرًا نحو : ما كان أخوك إلا إيَّايَ، واسمَ إشارة نحو : كان أخوك هذا، ومضافًا نحو : كان زيدٌ غلامَك، وبالألف واللام نحو : كان زيدٌ العاقلَ الكريم، كما أنه يأتى أيضا نكرة نحو : كان زيدٌ قائمًا. وليس وقوعه أحد المعارف بأقل من وقوعه(3) نكرةً، بل وقوعُه معرفةً كثيرًجدًا بحيث لا يُحصَى. ولو كان حالاً لم يجز البتةَ وقوعُه معرفةً قياسًا، بل كان يكونُ ذلك مسموعًا، فلا يقال : إن الحال أيضًا تأتى

---

(1) انظر الارتشاف ٥٣٩، أول باب كان.

(2) ليست فى أ.

(3) أ : مرفوعة.

معرفة نحو : طلبتَه جَهْدَك وطاقتك، ورجع عَوْدَه على بَدْئِه، ومررتُ به وَحْدَه، وَأَرْسَلَهـا العِراكَ ـ لأنا نقـول : هذا كله من النادر[1] المسموع الذى لا يُقَاس عليه. وأيضًا ليست أحوالاً بأنفسها بل هى أسماءٌ موضوعةٌ مواضع الأحوال، فليست مما يستدّل به على وقوع الحال معرفة، [وذلك[2] مُبَيَّن] في بابه.

والثاني : أن الحال من شأنها أن لا تلزم في الكلام، بل قد تأتى، وقد لا تأتى، وذلك بحسب مقاصد الكلام، فتقول تارةً : جاءَ زيدٌ ضاحكًا، إذا أردتَ الإخبار عن مَجِيئه على خاصةٍ. فلو كان المنصوب بعد «كان» حالاً لساغ الاقتصار مَعَها على المرفوع مع اعتقاد النقص فيها، فكنت تقول : كان زيدٌ، وتقتصر. لكن هذا غير جائز، فدلّ على أن المنصوب ليس بحالٍ، وإذا لم تكن حالاً لم يبق مما يُدَّعى إلا ما قاله البصريون للاتفاق على أنْ لا قولَ في المسألة غير هذَين.

فإن قال قائل : فإن «كان» قد يُقْتَصر معها على المرفوع، فإنك (تقول[3]) : كان زيدٌ يا فَتىً، كقولِ الشاعرِ[4]:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي

وهذا كثيرٌ، فهذا الاقتصارُ يَدلُّك على أنَّ المنصوبَ حالٌ.

فالجواب : أنَّ ذلك إنْ[5] تَأَتَّى في كان وما أشبهها من الأفعال المستعملة

---

(١) فى هامش الأصل عن نسخة : «النوادر المسموعة التى لايقاس عليها».

(٢) عن هامش الأصل. وفى س، ف : «يتبين»

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

(٤) هو الربيع بن ضبع، والبيت فى الهمع ٨٢/٢، وشذور الذهب ٣٥٤، وعجزه : فإن الشيخ يهرمه الشتاءُ.

(٥) فى الأصل : «قد تأتى».

تامّةً وناقصة، فلا يتأتى فيما لم يستعمل إلا ناقصًا، وذلك : فَتِيءَ وزال ماض يزال / فإنها لا يقتصر فيها على المرفوع البتَّةَ، فلا تقول : مافَتِيءَ ٣٣٩
زيدٌ، على هذا، ولا لم يَزَلْ عُمَر، وتقتصر. فلو كان التمام دالاً على ما قالوا لساغ التمامُ في هذين، لكن ذلك غير جائز، فدلّ على أنّ التمام في «كان» وَأَخَواتها استعمالٌ آخرْ مباينٌ لهذا الاستعمال المبّوب عليه. وهذا المقدار كافٍ، إن شاء الله ـ وقوله : «والخبرُ» : يحتمل الرفع على الابتداءِ، والخبر «تنصِبُه». والجملة معطوفة على الجملة الأولى. ويحتمل النصب على إضمار فِعْلٍ، من باب الاشتغال. وهو أولى لمناسبة الجملة الأولى. والضمير المرفوع في «تنصبه» عائد على «كان». وأتى بمثال من ذلك وهو : كان سيِّدًا عُمَر. وسيدًا : هو الخبر، وعُمَر هو المبتدأ، ولكنه قَدَّم وأَخَّر لضرورة الوزن. وهو مع ذلك جائز، حسبما يذكره. وعلى ذلك تقول : كان زيدٌ أخاك، وكان بشرٌ قائمًا. وما أشبه ذلك.

ثم ذكر ما يشترك مع «كان» في هذا الحكم من الأفعال فقال :

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا
أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِيءَ وَانْفَكَّ، وَهَذِى الأرْبَعَهْ
لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا
كَأعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا

أراد ككان : ظَلَّ، وباتَ، وأضحى، وأصبح. وكذا سائرها، بالعطف بالواو غير أنَّه اضطرَّ فحذف العاطف. ويعنى أن هذه الأفعال ـ وعددها

اثنا عشر فعلا ـ حكمُها حكمُ كان ـ وهو الثالثَ عَشَرَ ـ فيما ذكر من نصب الخبر ورفع الاسم، فتقول : ظل زيدٌ قائما، ومنه : (ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا[1]). وبات زيدٌ ساهرا، ومنه[2]:

بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ

وَأَضْحَى عَمْرٌ ساهرًا، ومنه[3]:

وَيُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فَوْقَ فِراشِها

وأصبح زيدٌ مقيما، ومنه : {فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا[4]}. وأمسى زيدٌ قائما. ومنه[5]:

أَمْسَتْ خَلاءً وَأَمْسَى أَهْلُها احْتَمَلُوا

وصار زيد عالماً. وليس أخوك منطلقا، ومنه : (ألا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ[6])

---

(١) الآية ١٧ من سورة الزخرف.

(٢) هو ساعدة بن جؤية. والبيت من شواهد الكتاب ١/١١٤، والمقتضب ٢/١١٤، والمغنى ٤٣٥، والخزانة ٨/١٥٥، وديوانه الهذليين ١/١٩٨. وصدره:

حتى شآها كميل موهنا عملُ

(٣) لامرئ القيس، ديوانه ١٧، وعجزه :

نؤوم الضحى لم تنطق عن تَفضُّلِ

(٤) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٥) للنابغة، ديوانه١٦، وعجزه :

أختى عليها الذى أختى على لُبَد

والبيت فى شرح الكافية للرضى ٢/١٤٣، والهمع ٢/٧٦، والخزانه ٤/٥.

(٦) الآية ٨ من سورة هود.

وما زال زيدٌ منتظرًا لك. ومنه(1):

وَلاَ أراها تَزَالُ ظَالِمَة

وما بَرِحَ أخوك قائمًا، ومنه(2):

فَقُلْتُ يَمِينُ اللّهِ أَبْرَحُ قاعدًا

وما فَتِىءَ زيدٌ مقيما. ومنه {قَالُوا : تَاللّه تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ(3)}.. الآية. وما انْفكّ زيدٌ طالبًا(4)، ومنه(5):

حَرَاجِيجُ ماتَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً

ولا أُكَلِّمك ما دُمْتَ قَائِما، ومنه : (إِلاَّ ما دُمْتَ عَلَيهِ قَائِمًا(6)).

فهذه كلُّها تعملُ عَمَلَ كان كما ترى، إلا أنَّه جعلها قسمين :

قسم يعمل بلا شرط، وذلك ثمانيه أفعال : كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس.

---

(1) لإبراهيم بن هَرْمَة، ديوانه ٥٦، وعجزه :

تحدث لى فرحة وتنكؤها

والبيت فى معانى القرآن ٥٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧، والمغنى ٣٩٣، والهمع ٦٦/٢.

(2) لامرئ القيس، ديوانه ٣٢، وعجزه:

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

والبيت من شواهد الكتاب ٥٠٤/٣ ، والمقتضب ٣٢٥/٢ ، والمغني ٦٣٧، وشرح الكافية للرضي ٣١٥/٤، والخزانة ٤٣/١٠.

(3) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(4) في الأصل وحده : « عالما ».

(5) لذي الرمة ، ديوانه ١٤١٩ . وعجزه :

على الخسف أو نرمى بها بلدًا قفرا

والبيت من شواهد الكتاب ٤٨/٣ ، والمغني ٧٣ ، وفي الخزانة ٢٧٤/٩.

نؤوم الضحى لم تنتطق عن تَفضلُ

(6) الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

وقسم اشترط في عمله شرطاً ، وهو ما سوى ذلــك ، لكنهــا علــى ضربين ، ضرب اشتَرَطَ في عمله تقدّم نفي أو شبهه على الأفعال ، وهي الأربعة التي أشار إليها إشارة القريب بقوله : " وهذي الأربعة إلى آخره ، يعني أن هذه الأفعال القريبة الذكر ، وهي : زال ، وبرح ، وفتئ ، وانفكّ إنما تدخل في هذا الباب إذا أُتبِعت نفياً أو ما أشبه النفي ، يريد أن يكــون النفي أو شبهه متقدّماً عليها ووالياً لها ، فأما النفي فنحو : [[1] - مــا زال زيد قائماً ، وكذلك لا ، نحو : { وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ }[2]، ولن ، نحو ما أنشده الخليل -] :

لن يــزال قومُنــا مخصبيــن / صالحين ما اتّقــوا واستقــاموا[3] ٣٤٠

ولم ، نحو : لم يزل أخوك شاخصاً ، ولَمّا ، نحو : لما يــزل أخــوك مقبلاً ، وسائر حروف النفي كذلك . وكذلك القول في برح وفَتئ وانفــكّ ، لا تأتي إلا بعد نفي ، نحو : ما برح زيدٌ قائماً ، وما فَتئ ســائراً ، ومــا انفكّ مسروراً .

---

(١) سقط من (أ) ، وما أثبت من هامش الأصل و (س) .

(٢) من الآيتين ١١٨ ، ١١٩ من سورة هود .

(٣) البيت في العقد الفريد ٤٧٨/٥ ، والمعيار في أوزان الأشعار ، ص٣٥ ، والعيون الغامزة ، ص١٥٣ .

وهــذا النفي قــد يكون ظاهراً كما تقــدّم ، وقــد يكــون مقــدّراً - وينْتظمه كلامُ الناظــم ؛ إذ لم يُعيِّن أحدهما دون الآخر - ، ومثالــه فــي القسم : { قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ }[1]، أي : لا تفتأ ، وفي الشعر قولُ الكنــديِّ[2]:

فقــلتُ : يميــنُ الله أبــرحُ قاعِــداً

ولو قطعوا رأسي لديْكَ وأوْصالي

وقال الآخر[3]:

تنفــكُّ تســمعُ مَــا حَيِيــتَ بِهَــالِكٍ حَتَّى تَكُونَــهْ

وأما شبه النفي فالنهي ، نحو : لا تزَلْ قائماً ، وأنشد في الشرح[4]:

صــاحِ شَــمِّرْ ولا تَــزَل ذاكِرَ الْمَوْت فنسيانهُ ضلالٌ مبيــنُ

وكذلك : لا تَبْرحْ سائراً ، ولا تنفكّ ضاحِكاً ، ولا تفتأُ مسروراً ، وما أشبه ذلك .

والضرب الثاني : اشترط في عمله تقدُّم ما المصدرية الظرفية عليه ، وذلك قوله : (ومثلُ كان دامَ مَسْبوقاً بِما) كائنةً على هذه الصفة التي بيّنها المثــال ، وهو : (أعطِ ما دُمتَ مُصيباً درهماً) فقيّد (ما) بأن تكون مصدرية تَحَرُّزاً من

---

(١) الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٢) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه ، ص٣٢ ، واللباب ٣/٥٠٣ ، ومعاني القرآن ٢/٥٤ .

(٣) البيت في الإنصاف ٢/٨٢٤ ، وشرح المفصل ٧/١٠٩ ، وخزانة الأدب ٤/٤٧ .

(٤) شرح التسهيل ق ٦٩ ، والبيت في شرح ابن الناظم ، ص٢٣٠ ، والأشموني ١/٢٢٨ ، والعيني ٢/١٤ .

النافية والموصولة والنكرة الموصوفة ، وغير ذلك من أنواعها ، فلا تقول : ما دام أحدٌ أخاك ، ولا : ما دام انتفاعك به الفرس ، ولا ما كان نحو ذلك . وأن تكون المصدرية ظرفية ، فلو كانت غير ظرفيّة لم تعملْ (دام) معها ، نحو : يُعجبني ما دُمت فاضلاً ، أي دوامك ، فلا يكون (فاضلاً) هنا خبر . وكذلك : فرِحتُ بما دمت فاضلاً ؛ لأنّ التقدير : بدوامك فاضلاً ، فلا يقال [هذا كما لا يقال[1]] : دام زيدٌ فاضلاً ، على الخبر ، ولا دام زيدٌ صاحبك .

فإذا اجتمع الشرطان صحّ دخولها هنا ، فتقول : لا أكلّمك ما دمتَ قائماً ، وأنا قائم ما دام زيدٌ قائماً ، فالتقدير هنا : مُدَّةَ دوامكَ قائماً ، ومُدّة دوام زيدٍ قائماً . ومنه قول الله تعالى : { لاَ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً }[2]. ويحتمل المثال غير ذلك .

ومعنى (أعطِ ما دُمتَ مصيباً دِرْهماً) : أعطِ الناسَ المالَ ، وهَبْ لهم ، ولا تقطع ذلك عنهم ، ما أصبتَ دِرهماً فما زاد ، فإن الخير خيرٌ .

ويتعلّق بهذا الكلام مسائل :

إحداها : في معاني مَا ذكر من الأفعال الناقصة ، وسيأتي ذكر معاني التامّة - بحول الله - ، وهي على الجملة مُجرّدة للدلالة على الزمان عند المحققين ، وكان أصلُها التمام ، فجرّدت عن دلالتها على الحدث ، فصارت تدلّ على الزمان بحسب ما كانت تدلّ عليه قبل ذلك ، فهي دالّة إمّا على زمان مُحصّل ليس إلاّ ، أو

---

(١) ليست في (أ) .

(٢) الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

مع انتقال ، أو دوام .

فأما (كان) فجاءت لتجعل الحديث فيما مضى إمـــا منقطعـــاً أو غيـــر منقطع ، نحو : كان زيد الشيخ شاباً ، و{ كَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً }[1].

وأما ظلّ فلِتجعله ثابتاً في النهار ، نحو : ظلَّ زيد منطلقاً ، أي : أتى عليه النهار وهو منطلق .

وأما بات وأضحى وأصبح وأمسى ، فلِتجعله ثابتاً في هذه الأوقات إلى وقت إخبارك ، والفرق بين كان وهذه ، أنّ هذه تقتضي الدوام إلى وقـــت الإخبار ، وكان تقتضي الانقطاع . كذا قال الســيرافي . قـــال : " وربمـــا توسّعتِ العربُ في بعض هذه[2]، فاستعملوه / في معنى كان وصار "[3]. ٣٤١

فأصل بات لزمان الليل ، وأضحى لوقت الضحى - قال ابن خروف : وتستعمل للصباح ؛ لقُرب الوقتين - ، وأصبح لوقت الصـــباح ، وأمســـى لوقت المساء .

وأما صار فلزمان الانتقال من حالٍ إلى حال ، نحو : صـــار الطـــين خزَفاً ، وصار زيد عالماً .

وأما ليس فأداة نفي تنفي ما هو حَـــالٌ ، [تقول[4]] : ليس زيد قائمـــاً ،

---

(١) الآية ١٧ من سورة النساء ، وآيات أخر .

(٢) في شرح السيرافي (هذه الأفعال) .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٥٦-٣٥٧ .

(٤) ليست في (أ) .

أي : ما هو في هذه الحال قائماً .

وأما [ما[1]] زال ، وما انفكّ ، وما فَتِئ ، وما برح - فهي مع النفي تعطي معنى كان الدوامية - ، ومن هنا لزمها النفي ليصحّ تجرُّدها للزمان ، فقولك : لم يزل الله عالماً ، وكان الله عالماً ، بمعنى واحد ، وكذا البواقي على هذا المعنى تُستعمل[2] إذا قلت : ما برح زيدٌ قائماً ، وما انفكّ قائماً ، وما فتئ قائماً .

وأما ما دام فكذلك إذا لحقتها ما المذكورة رادفت كان الدوامية ، فقولك : لا أكلمك ما دام زيد قائماً ، مرادف لقولك : لا أكلّمك ما كان زيدٌ قائماً .

فقد تبيّن أنها كلّها مجرّدة للدلالة على الزمان ، إما مطلقاً وإما مصدراً ، ما عدا ليس ، فإنها لا تدلّ على زمان ؛ لعدم تصرّفها .

والثانية : أنه أتى من هذه الأفعال بثلاثة عشر فعلاً ، وترك مما ذكر الجمهور تمام العشرين ، ومما ذكره هو في التسهيل[3]، تمام اثنتين وثلاثين ، فقد ذكر الناس منها : غداً ، نحو : غداً زيدٌ عالماً ، ومنه قول ابن مسعود - رضي الله عنه - : " اغدُ عالماً أو متعلّماً ، ولا تكن إمّعةً "[4].

وراح ، نحو : راح زيدٌ فَرِحاً . وفي الحديث : « لو توكّلتم على الله حقّ توكُّله لرزقكم كما يرزُق [الطير] تغدو خِماصاً وتَرُوح بطاناً »[5].

وآض ، نحو : آض زيد عالماً ، أي : صار كذلك . ومنه قول طرفة[6]:

---

(١) ليست في (أ) .
(٢) في (أ) : (فتستعمل) .
(٣) ...
(٤) الحديث في النهاية ١/٦٧ ، وسقطت كلمة الطير من (أ) .
(٥) الحديث في مسند الإمام أحمد ١/٣٣٢ .
(٦) ديوانه ، ص٩٩ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/٦٦٨ .

لــهُ شــربتــان بالعشــيِّ وأربـــعٌ

من الليلِ حتى آض سُــخْداً مُوَرّمَــا

وعاد ، نحو : عاد زيدٌ فاضلاً ، أي : صــار . ومنــه : { حَتَّــى عَــادَ كَالعُرْجُونِ القَدِيمِ }[1]، وقول الشاعر[2]:

تَعُــدْ فِيكُــم جزرَ الجزورِ رماحُنــا

وجاء في قولهم : ما جاءت حاجَتك ، أي : صارت .

وقَعَد في قولهم : شحذ شفرته حتى قَعَدتْ كأنها حربةٌ[3]، أي : صــارت . وحكى الكسائي : " قعد لا يسأل حاجةً إلا قضاها "[3].

وآل ، نحو : آل زيد عالماً ، أي : صار .

فهذه هي التي ذكر الناسُ زيادةً على ما ذكره الناظم .

والتي زاد الناظم هي : فَتأ ، وأفتأ ، ووَنَى ، ورام – وهي مرادفة : فَتِــئ – ورجع ، وحار[4]، وارتد ، واستحال ، وتحوّل ، وهي مرادفة : صار . وأسحر من السَّحَر ، وأفجر من الفَجر ، وأظهر من الظهيرة ، وهي اثنا عشر فعلاً . فــالجميع اثنان وثلاثون فعلاً لم يذكر منها إلا أقلّ من النصف ، فكان الوجه أن يذكر ذلــك ، أو يكون حين أراد الاقتصار على المشهور يذكر المشهور عند الناس ، أو يكون

---

(١) الآية ٣٩ من سورة يس .

(٢) تمامه : * ويُمْسِــكْنَ بالأكبــاد منكســرات * . وهو لامرأة من بني عامر . الحماسة ٣٨٢/١ ، وشرحها للمرزوقي ٧٤٩/٢ .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٦٦ .

(٤) التسهيل ، ص٥٢ .

حين لم يرد الاستيفاء ينبّه على أنّ ثَمّ أشياء أخر ، فيقول : هي كذا وكذا ، وما كان نحو ذلك ، كما فعل سيبويه(١) ؛ فإنّ الحصر لا يفيد ، وعدم التنبيه على ما بقي يوهم أن لا زائد على ما ذكر ، فالاعتراض من وجهين : الاستفاء لما ذكره الناس ، والثاني : أنه لم يبقَ بعدما ذكره شيءٌ . وفي ذلك ما فيه .

والجواب : أنّ ما ذكره المؤلف وغيره هو أقصى ما وجد في كلام العرب بعد البحث والتفتيش ، وعلى طول الأزمنة وكثرة الباحثين ، فالغالب على الظنّ أنه لم يبق بعد ذلك منه إلا / ما لا بال له ، ثم إن ما ٣٤٢
ذَكَر في التسهيل زائداً على ما نقله الناس نوادرُ لا يُعتدّ بذكرها في مثل هذا النظم مع احتمالها ؛ لأنّ جملةً(٢) منها لا يَتعيّن(٣) دخولها في هذا الباب ، في بعضها خلاف ، فبَعُد رثباتها فيه . وأما السبعة التي زادها الناس فإن منها مالم يأت إلا في مَثَلٍ أو شِبهه ، وذلك : جاء وقَعَد - ومنها ما خالف فيه ابن مالك فلم يثبته ، وذلك : آل وغدا وراح ، ونصّ [على ذلك(٤)] في التسهيل(٥) . وأما عاد فاعترض ابن خروف على مثبته بقوله :

تَعُدْ فيكم جزر الجَزورِ رماحُنا

بأن(٦) الحال أحسن ، على حذف المضاف ، أي : مثل جزر الجزور .

---

(١) قال سيبويه ١/٤٥ وهو يذكر أفعال هذا الباب : " وذلك قولك : كان ويكون ، وصار ، وما دام ، وليس ، وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر " .

(٢) (أ) : (جملة الناس منها) ، وقد ضرب على كلمة (الناس) في صلب الأصل .

(٣) في صلب الأصل (أ) : (يتبين) ، والمثبت عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٤) عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٥) في التسهيل ٥٤ : " والأصح أن لا يلحق بها آل ولا قعد مطلقاً ، وأن لا يجعل من هذا الباب غدا وراح ، ولا أسحر وأفجر وأظهر " .

(٦) في جميع النسخ : (فإن) .

وأمّا آض فهو قليل ليس في نمط غيره. وأيضًا فإن ذكره لصار قد انتظم في ما كان بمعناها، ومن ذلك آص، وكذلك آل، وجاء، وقعد، وعاد، وحال واستحال وتحوّل وارتدّ ورجَعَ. وأما فَتَأ وأفْتأ فلغتان في فَتِىءَ، فانتظمهما فَتِىءَ. ولم يبق بعد هذا إلا أسحر وأفجر وأظهر، ولم تثبُت عنده، وغدا وراح. وقد رَدّ كونهما من هذا الباب بأن المنصوب بعدهما لا يكون إلا نكرة فهو حال لا خبر. وونى ورام – ماضى يريم – وهما كما قال : «لا يكاد النحويون يعرفُونهما إلا من عُنِي باستقراء الغريب[1]»، ويكفى مثلُ هذا عذرًا للناظم في نظمه.

والثالثة : أن قول الناظم : «تَرْفَعُ كَان المبتَدَأ اسْمًا وَالْخَبَرْ».. إلى آخره، ليست الألف واللام فيه لتعريف الجنس الذى يشمل كُلَّ مبتدأ بحيث يرادفه كلّ، بل أراد بالألف واللام العهد في الحقيقة المتقدمة، فلا يعترض عليه بأن يقال : إن كلامه يقتضى أن كان وأخواتها تدخل على كُلِّ مبتدأ وخبر، وذلك غير صحيح؛ فإن من المبتدأت مالا يصح لذلك؛ فقد ذكر في التسهيل من / ذلك ستّة أنواع[2]: ٣٤٣

المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية، نحو : زيدٌ اضْرِبْ، وعمرو هل أكرمته؟ والمتضمن معى الاستفهام نحو : أىُّ القوم أفضلُ؟ أو الشرط نحو : أيُّهم يأتِ أكرمْه، أو غير ذلك من مقتضيات تصدير المبتدأ. والمبتدأ اللازم الحذف، كالمقدر في النعت المقطوع وشبهه، والقديم التصرف نحو :

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٦٧.

(٢) التسهيل ٥٢.

طوبي لهم، وسلام عليكم، وما لزم الابتدائية بنفسه نحو : نَوْلُك[1] أن تَفْعَلَ، أي : ينبغي لك أن تفعل. وأقلّ رجل يقول ذلك إلاّ زيدٌ[2]. وما لزم الابتدائية لمصحوب لفظى، كالوقوع بعد لولا وإذا المفاجأة أو المصحوب معنوي، نحو ما أحسنَ زيداً! ولله دَرُّه!

فهذه أنواع لا يصحُّ معها دخول كان وأخواتها؛ لأنا تقول : إنما قصد الكلام على عمل هذه الأفعال في المبتدأ والخبر - على الجملة - ولم يتعرض لتعميم جميع المبتدآت في هذا الحكم، فكلامه - على الجملة صحيح. وإلى هذا فإن المؤلف قد ذكر في الشرح أن النحويين جرت عادتهم بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ أو الخبر، ولايبالون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليه، فإن / كان كما قال ٣٤٤
فهو عذرٌ له في هذا النظم، والله أعلم.

والرابعة : أنه لم يتعرّض هنا لهذه الكلم، من أيِّ الأنواع الثلاثة هى؟ لتقدم ذلك الباب في الكلام والكَلِم، وأنَّها لِمَا ذكر من خواصِّ كلِّ قسمٍ أفعالٌ، وليس فيها خلاف فيما أعلم - إلا في ليس[3]. والخلاف فيها مشهور بين البصريين والبغداديين، وهو راجع في الحقيقة إلى الوفاق إذا تأملت مقاصدهم، وإلا في كان، فإنَّ العَبْدِيَّ[4] نقل عن المبرد أنَّها حرفٌ، اعتبارًا بعدم دلالتها على الحدث . وهو قريب.

---

(١) فى جميع النسخ : «نحو قولك». وفى الكتاب ٣١١/٤ : «تقول : نَوْلُك أن تفعل كذا وكذا ، أى : ينبغى لك فعل كذا وكذا».

(٢) قال فى شرح التسهيل، ورقة ٦٧ بعد هذا المثال : «أقاموه مقام : مايقول ذلك رجل إلا زيد، فعاملوه معاملته فى امتناع دخول الفعل عليه».

(٣) انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٧٨/١، والردّ على النحاة : ٩٨، والمغنى ٢٩٣.

(٤) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيَّة، من أئمة النحاة، قرأ على السيرافى والرمانى والفارسىّ. وشرح الإيضاح وغيره. وتوفى سنة ٤٠٦هـ. انظر الإنباه : ٣٨٦/٢، وبقية الوعاة ٢٩٨/١.

[ثم قال[1]]:

وَغَــيْــرُ مَــاضٍ مِــثْلَه قَــدْ عَــمَــلاَ

إِنْ كَـانَ غَـيـرُ الماضِ مِنْهُ اسْـتُـعْـمِـلاَ

نَبَّه في هـذا الكلام على أن هذه الأفعال لا يـختصّ عملها بالماضى، وهو الذى ذَكر، بل يعمل أيضًا المضارعُ منها والأمر. وكذلك اسم الفاعل والمصدر، فتقول : يكون زيد قائمًا وكُنْ ـ يازيدُ ـ عاقلاً، وفي الحديث : «كُنْ أبا خَيْثَمَةَ. فَكَأَنْه[2]». «وكُنْ عبدالله المقتولَ، ولاتكن عبدَالله القاتلَ»[3]. وفي القرآن الكريم : {قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا[4]} وكذلك اسم الفـاعل نحـو : هو كـائنٌ أخـاك، والمصـدر نحـو : أعَـجبني كـونُ أخِيك في الدارِ، ومـا أشـبه ذلك. وهكذا سـائر الأفعال نحو قوله[5]:

ويُضْحِي فتيتُ المِسْكِ فوقَ فراشها

ويُصْبِحُ ملقــىً بالفناءِ إهابُها[6]

وأضْحَ ـ يازيدُ ـ سـائرًا، أو أَصْبِحْ مـفطرًا . وكـذلك صـار وأمـسى وظلَّ

(١) عن الأصل.

(٢) لم يقع لنا الحديث بلفظة، انظر مسند الإمام أحمد ٣٨٧/٦، والخصائص للسيوطى ١٠٠/٢، ولفظهما : «كن أبا خيثمة، فإذا هو أبو خيثمة»، وأبو خيثمة هو مالك بن قيس الأنصرى السالمى، انظر أسد الغابة ٩٣/٦.

(٣) مسند الأمام أحد ١١٠/٥، ع خبّاب مرفوعًا.

(٤) الاية ٥٠ من سورة الإسراء.

(٥) تقدم البيت فى ص ٤٠(.

(٦) هذا البيت لرجل من دارم ، وصدره :

كأنك لم تذبح لأهلك نعجةً

انظر الكتاب ٣٥/١، والمقتضب ١٧/٢.

وغيرها، يعملُ منها المضارعُ والأمرُ واسم الفاعل، وغير ذلك.

وشَرَط في عمل غير الماضى أن يكون قد استعملته العربُ، تحرّزًا مما لم يُسْتَعَمْل فإنه لا يصحُّ إعمالُه، من جهة أنه لا يجوز لنا استعماله، لوجوب الوقوف في الاستعمال عند الحدّ الذى وقفت العرب عنده، أو لأنَّ ثَمَّ مانعًا من الاستعمال. والذى هو كذلك: ليس ودام، وما دخل عليه أداة النفي شرطًا[1] فيه.

فأما ليس فلعدم تصرّفها وشبهها بالحروف، لم تستعمل العرب منها[2] مضارعًا ولا أمرًا ولا مصدرًا، ولا اسم فاعل، بل بَنَتْه هكذا بناءَ ليت. فهو راجع (بالشبه[3]) إلى الماضى، فاقتصر في هذا العمل عليه.

وأما دام فإنها ـ وإن كانت في الأصل متصرفة ـ لما لحقتها ما الظرفيّة، قصرت استعمالها على هذه الصيغة، فلم يستعمل لها مضارعٌ وإن ساغَ قياسًا، فلا تقول : أكلمك ما يدوم زيدٌ قائمًا. وأحرى لا يستعمل منها الأمرُ، ولا أسم الفاعل، ولا المصدر.

وَأَمَّا ما دخل عليه أداة النفي فإن الأمر منها غير مستعمل، لعدم تأتى حرف النفي معه، بخلاف المضارع منفيا فإنه مُتَأَتٍّ، فقالوا : لا تَنْفَكُّ تفعلُ كذا. وكذلك إذا دخل عليه حرف النهي، نحو : لا تَنْفَكَّ ـ يازيدُ ـ تَفْعَلُ كذا. وكأنه عِوَض من الأمر فيها.

فهذا هو الذي تَحَرَّزَ منه بقوله : « إِنْ كَانَ غَيرُ الماضِ منه استُعْمِلاَ ».

وحذف الياء من « الماض » ضرورة، وقـــد قُرِئ بمثله في غير الفواصل،

---

(١) أ : «شرط».

(٢) فى الأصل، أ : «منه».

(٣) عن الأصل، س، ف.

نحـو : (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ[١]) - وهو في الشعر يكثر، أنشد سيبويه لخُفَاف ابن نُدْبَةَ[٢]:

كَنَواحِ رِيشِ حَـمَـامَــةٍ نَجْـدِيَّةٍ
وَمَـسَـحْتِ بِاللِّثَـتَينِ عَـصْفَ الإِثْمِـدِ

وأنشد الأعشى[٣]:

/ وَأَخُو الغَوَانِ متى يَشَأْ تَصْرِمْنَهُ ٣٤٥
وَيَعُــدْنَ أعــداءً بُعَــيــدَ وِدَادِ

أراد ذاك[٤] : كنواحي ريش حمامة. وأراد هذا[٥]: وأخو الغَوَاني. فحذف الياءَ اضطراراً فإن قيل : إطلاقُ الناظم في قوله : «إنْ كانَ غيرُ الماضِ مِنْه استعملا» مشكل؛ فإن الاستعمال المراد إنما هو استعمال العرب، فكأنه في ظاهر كلامه يقول : إنما يعملُ غير الماضى إذا كانت العرب قد استعملته ونطقت به، وإلاّ فلا. وهذا الكلام يقتضى أنك لا تقول مثلاً : يكون زيدٌ قائمًا، فتأتى بالمضارع حتى تعلم أن العرب تكلمت به، وكذلك الأمر والمصدر واسم الفاعل. وهكذا في سا ئر الأفعال المذكورة. وهذا المفهوم غير صحيح ، بل يجوز لنا استعمالُ المضارع والأمر وغيرهما منها، سمعنا ذلك أو لم نسمعه، لا نتوقف على السماع في مثل هذا إلا في موضعين :

---

(١) الآية ٦ من سورة القمر.

(٢) الكتاب ٢٧/١، وابن يعيش ١٤٠/٣، والإنصاف ٥٤٦، والمغنى ١٠٥.

(٣) ديوانه ١٢٩، والبيت فى الكتاب ٢٨/١، والمنصف ٧٣/٢، والإنصاف ٣٨٧، ٥٤٥، والهمع ٣٤٤/٥.

(٤) فى هامش الأصل عن نسخة بدل «ذاك» : الأول.

(٥) فى هامش الأصل عن نسخة بدل «هذا» الثانى.

أحدهما : أن يكون الفعلُ غير متصرف كليس، فإنه موضع وضع الحرف. هذا مع أنا وجدنا العرب لم تتصرف فيه، فلذلك لا نتصرّف نحن فيه. ومن هذا أن نفهم من العرب الاستغناء كدام مثلا، فإنها استغنت بالماضي عن المضارع، فلم تستعمله مع الحاجة إليه، فهمنا ذلك منها كما فهمنا استغناءهم عن وَذَرَ وذَرَعَ، ووادر ووادع بترك وتارك.

وهذا الاستغناء جارٍ في الحكم مجرى عدم التصرف، بل هو ضرب من ضروب عدم التصرّف؛ فلذلك عددته مع عدم المتصرف ضربًا واحدًا.

والثاني : أن يمنع مانع صناعّي من استعماله، كما منع النفى في مازال وأخواتها من استعمال فعل الأمر؛ لأن النفي لا يصلح مع الأمر، كما أن الاستفهام والشرط ونحوهما لا تصلح معه.

ففي هذين الموضعين لا نقول إلا ما قالته العرب، وأما في غير ذلك فلنا أن تكلم بما هو القياس في كلامها ولا نتوقف. لكن ظاهر كلام الناظم (يُشعِر[1]) بالتوقف مطلقا، فكان غير صحيح لمخالفته للأئمة، بل لاستلزامه إبطال القياس الذى انبنى عليه هذا العلمُ.

فالاعتذار عنه بأن مراده ـ غَيْرَ شكٍّ ـ التنكيتُ علـــى مثل دام وليس، وما ذكر ممًا له له مانع من جريان القياس فيه؛ فإن التوقف هناك واجـــب. وأمّا ما عدا ذلك فهو في حَيِّز المسموع وإن لم يسمع، لأنا نقطـــع بأن العرب لو احتاجت إلى الكلام به لما تعدّت استعمالنا فيه، فكأنه مسموع منها. هذا أقصى ما وجدته في الاعتذار عنه، وهو كما تراه، وليس كلُّ داءٍ يعالجُه الطبيب.

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(ثم قال[1]) :

وَفِي جَـمِـيـعِـهَـا تَوَسُّطَ الْخَـبَـرْ

أَجِـزْ، وَكُلٌّ سَـبْـقَـهُ دَامَ حَظَرْ

كَـذَاكَ سَـبْقُ خَـبَـرٍ مَـاالنَّافِـيَـهْ

فَـجِئْ بِهَـا مَـتْلُوَّةً لاَ تَلِيَـهْ

كلامُه في هذا الفصل في تَصَرُّفِ هذه الأفعال في معمولاتها، بالتقديم عليها، والتوسط بينها بعض المعمولات. وهذا إنّما تكلّم فيه بالنسبة إلى الخبر فقط، وأما الاسم فإنه تنزيل من منزلة الفاعل من فعله[2]، ولذلك يجوزُ أن يُطلَق عليه أنه فاعلٌ، وقد أخبر المؤلف بذلك التسهيل[3] /، وأصلُ ذلك الإطلاق لسيبويه[4]، حيث جعل هذه الأفعالَ ٣٤٦ مما يَتعدّى الفاعلَ إلى المفعول به، الفاعل أنه لا يتقدم على فعله، كما سيأتى، فكذلك ما تنزل منزلته. فلما تنزل الخبر منزلة، والمفعولُ يصحُّ تقديمه وتأخيره والتصرّفُ فيه، تَصرّفوا أيضا في الخبر كذلك.

فأخبر أولاً أن توسّط الخبر في جميع هذه الأفعال بينها وبين مرفوعاتها جائز، يقول : «وَفِي جَمِيعِها تَوسُّطَ الخَبَرْ». فتوسُّط : منصوبٌ بأجِز. وفي جَمِيعها : يتعلّق بأجِز أيضا. والتقدير : أجز توسط الخبر في جميع هذه الأفعال .

---

(١) عن الأصل .

(٢) فى الأصل : «من ذلك».

(٣) قال فى التسهيل ٥٢ : «فترفعه ويسمى اسمًا وفاعلاً».

(٤) قال سيبوية ١/٤٥ : «هذا باب الفعل الذى يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول لشئ واحد».

ولم يذكر بين أيِّ الأشياء يتوسط؛ علما بأن ليس إلا الفعلُ ومرفوعه.

فتقول على هذا : كان قائما زيدٌ ، وأصبح منطلقا أخوك، ومازال راشدًا أبوك. وما أشبه ذلك. ومنه قول الله تعالى : { وكانَ حقًّا علينا نَصْرُ المُؤْمِنين [(١)] }

وفي قوله : ـ وفي جميعها» ـ فَعَمٌ بالنصِّ وقَدَّم ـ تنبيهٌ وتنكيتٌ :

فأما التنبيهُ فهوَ لما فيها من الأفعال غير المتصرِّفة، فإن الوهم قد يسبق إلى أن مالا يتصرف منه[(٢)] ـ وذلك ليس ومادام ـ يقصر عن أن يتصرّف في معموله، فرفع الإيهام بتعميم (جميع[(٣)]) الأفعال، تنبيها على إدخالها قصدًا في هذا الحكم، فتقول على هذا : ليس قائمًا زيدٌ، ولا أكلِّمك مادام صديقَك زيدٌ من ذلك ما أنشده في الشرح[(٤)]:

سَلِي ـ إنْ جَـهِلْتِ ـ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ
فَلَيْسَ سَـــوَاءً عَـــالِمٌ وَجَـــهُـــولُ

وأنشد في دام[(٥)]:

لاَ طِيبَ لِلعَـيْشِ مَــادامَتْ مُنَغَّـصَـةً
لَذَّاتُـهُ بِـادِّكَـــارِ المَوْتِ وَالـهَـــــرَمِ

وأما التنكيت فعلى من خالف ماقرَّر، وذلك أنَّ منهم من ذهب في جوازِ

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الروم.

(٢) في جيع النسخ عدا الأصل : «معها». وقد كان الأصل كذلك ثم عدل إلى : «منها».

(٣) سقط من أ.

(٤) البيت للسمو أل بن عاديا، وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٠، والأشموني ١/٢٣٢، والعيني ٢/٧٦.

(٥) شرح التسهيل ، ورقة ٧٠. والبيت في الهمع ٢/٨٧، والتصريح ١/١٨٧، والأشموني ١/٢٣٢، والمقاصد النحوية للعيني ٢/٢٠، وقال : «لم أقف على اسمه».

التوسيط إلى التفصيل لا إلى الجواز مطلقًا في جميع الأفعالو وذلك أبو زكريا يحيى بُن معطٍ، فمنع التوسط في دام وحدها، وأجازه في غيرها، وذلك في ألفيَّته التى حذا ابنُ مالكٍ حَذْوها(١):

وَلاَ يَجُــــوزُ أَنْ تُقَــــدَّمَ الخَــــبَــــرْ

عَلَى اسْمِ مَــــادَامَ، وَجَــــازَ في الأُخَــــرْ

ولا أعلم له في هذا القول سلفًا. وكذا قال الأستاذ أبو عبدالله بن الفخَّار شيُخُنا ـ رحمه الله ـ : إنه لا يعرفُ له فيه سَلَفًا. قال : وأرى أنه وَهِمَ. والله أعلم.

وحكى بعضُ من(٢) يَخْتَلِف إلى دمشْق عَرَض على الناظم هذا الموضعَ فقال : أُفكّر في ذلك. فذكر له ذلك مَرّةً حتى قال له : لا تنقُلْ عَنِّى فيه شيئًا.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل، لما استشهد على التوسّط مع ليس ومادام ـ وقال : «إنَّما خَصَصْتُهما بالاستشهاد(٣) أنهما ضَعيفتان لعدم تصرّفهما في أنفسهما، فربما اعتقد عدم تصرّفهما في العمل مطلقًا»، قال : وقد وقع في ذلك ابن مُعطٍ ـ رحمه الله ـ فضمّن ألفيته منع تَوْسيط خبر(٤) مادام. ثم ذكر أنه مخالف للقياس والمسموع؛ أما مخالفته للقياس فبيّنة، لأن توسيط خبر ليس جائز مع أن فيها ما في دام من عدم التصرف، وتفوقها

---

(١) انظر مقدمة «الفصول الخمسون» ٥٥ - ٦٠، والفصول ١٨١.

(٢) ذكر ابن إياز فى المحصول شرح الفصول، ورقة ٩٣ أ هذه القصة عن ابن الخبّاز، وذكرها ابن الخباز فى شرحه لألفية ابن معط، ولم يصرّح ابن الخبّاز باسم من ساءل ابن معط ثم يقول ابن إياز : «وأخبرنى الصاحب بهاء الدين على بن عيسى الإربلى أن الذى أشار إليه ابن الخباز هو الشيخ رضّى الدين الإربلى النحوى». نقلت هذا كلّه من مقدمة الفصول ٥٥ -٥٦.

(٣) فى شرح التسهيل : «على توسيط خبرهما لأنهما ..».

(٤) فى شرح التسهيل : «منع توسيط خبر ليس ومادام». وهو خطأ.

ضعفا بأن منع تصرّفها لازمٌ، ومنعتصرف دام عارض، لأن «ليس» تشبه ما النافية معنًى ، وتشبه ليت لفظًا، لأن وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقودٌ في الأفعال، فثبت بهذا زيادة ضعفها على دام، وتوسيط غير/ليس لم يمتنع، فإلاّ يمتنع توسيط خبر دام أولى. وأما السماع فقد ٣٤٧ تقدم، فالصحيح إذًا ما عليه الناس[١]. وقد نكّت أيضًا عليه في موضع آخر، وسيأتى ذلك في موضعه إن شاء الله.

ووجه هذا التوسيط، وكذلك التقديم الآتى : أن هذه الأفعال متصرفة في نفسها، والقاعدة كل عامل تَصرُّف في نفسه يتصرّف في معموله. وهذا ظاهر فيما عدا ليس ومادام. وأما مادام فإن عدم التصرّف طارىءٌ عليها، ولذلك لم يؤثر فيها عدمُ التصرّف سَلْبَ الدلالة على الزمان، وإذا كان عارضًا لم يُعتدّ به. وأما ليس فهى وإن كانت غير متصرّفة في اللفظ في تصرّفت من جهة المعنى؛ إذ يصح تقييدُ خبرها بالزمان الماضى وغيره فتقول : ليس زيد قائمًا أمس، وليس قاعداً غداً، ونحو ذلك. وهى لو تَصرّفت حقيقة لم يكن معناها إلا الدلالة على الأزمنة؛ فقد ناب تقييد خبرها عن ذلك، فصحّ لها معنى التصرّف، تصرّفت في معمولها. بهذا النحو استدلّ الفارسي على تصرّفها، وسيأتى من ذلك شىء بُعيد هذا إن شاء الله.

هذا ما قال في توسيط الخبر، وأمّا تقديمه عليها فقسّمَ الناظم الأفعال بحسب ذلك ثلاثة أقسام

أحدها : مايمتنع فيه التقديم باتفاقٍ، وهو : دام وحدها، وعليه نبّه

---

(١) انظر شرح التسهيل، ورقة ٧٠.

بقوله : «وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ».

كُلٌّ : مبتدأ، وهو مقطوع عن الإضافة للعلم بالمضافِ إليه، وهم النحويُّون. وسَبْقَهُ : مفعول حَظَر - بالظاء المعجمة - وهو الخبر. وضمير «سَبْقَة» عائد على الخبر وهو فاعل «سبقه»، ودام مفعوله. والتقدير: وكلُّ النحويِّين حَظَر أن يَسْبِقَ الخَبرُ دامَ.

وحَظَر، معناه : مَنَع. ومنه قول الله تعالى : {وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا[1]}.

ويعنى أن جميع النحويين منعوا من تقديم خبر دام عليها، فلا يجوز أن تقول : لا أُكلِّمك قائمًا مادام زيدٌ. وهذا الإجماعُ ذكره ابنُ الإنباري[2]؛ وسببُ ذلك أنها لازمةٌ لما كما تقدم، «وما» هى المصدريَّة، وهي موصولةٌ صلتها مايليها من فعلٍ وما تعلّق به، فالخبر هنا من صلتها. والقاعدة المطردة أنَّ بعض الصلة لا يتقدم على الموصول، فلم يصحّ تقدّمُ الخبر هنا على ما.

فإن قيل : فهل يتقدمّ على «دام» دون «ما»، ولايلْغَى في ذلك المحذور؟

فالجواب : أن ذلك يمتنع أيضًا لأنَّ مامع الفعل كالشيء الواحد، باتصال الفعل بما صار من هذا الباب، وعَدِمَ التصرّف الذى كان له في الأصل. فالصواب عدم الجواز، وهو رأى شيخنا، رحمةُ الله عليه. والمسألة عند النحويين مفروضة في تقدّم الخبر على ما، لا على الفعل دون ما.

فإن قلت : فعبارة الناظم إذًا مشكلةٌ لأنه قال : «وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ». ولم يقل : سبقه دَامَ وما، فهو يقتضى أن الإجماع المنقول إما هو في سَبْقِ

---

(١) الآية ٣٠ من سورة الإسراء.

(٢) الإنصاف، المسألة ١٧/١٥٥، ١٦٠.

الخبر لدام وحدها، ولا مع ما.

وهذا غير مستقيم، بل الإجماع في سبقه لما، وعلّلوا المنع بما تقدّم من منع تقدّم ما في حَيِّزِ الصلّة على الموصول. وهذا الإشكالُ موجودٌ في التسهيل لأنه قال فيه : «ولا يتقدمّ خبر دام اتفاقًا[1]»، فالاعتراض وارد على الكتابين.

٣٤٨ فالجواب : أن العبارة وقعت على غيرتحرير، بل / على تسامح وتساهل، وهكذا يفعل كثيرٌ من النحويين للعلم بمرادهم في ذلك، ولو حَقَّق العبارة لكان أحسن . ومثل هذا التساهُلِ ماتقدم من قوله : «إِنْ كَانَ غيرُ الماضِ منه استُعْمِلا».

والقسم الثاني : مايمتنع فيه التقديمُ باختلاف، وذلك ليس على الخصوص، وسنذكرها في البيت الذى يلى هذا. وما دخلت عليه ما النافية من هذه الأفعال على العموم، وهو الذى قال فيه : «كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ ماالنَّافيهْ».

ما النافية : مفعول بِسَبْق، وسَبْقُ : مصدرٌ مضاف إلى الفاعل. ويعنى أن سَبْقَ الخبر وتقديمه على ما النافيةمحظورٌ أيضا لا يجوز، وحكمُه في ذلك حكمُ سَبْقِهِ لمادام، وهو معنى : كذاك، فالإشارةُ بذلك إلى سَبْق في قوله : «وكلٌّ سَبْقَه دام حَظَرْ».

والذى تتقدم عليه ما من هذه الأفعالِ جميعُها إلا مادام. فمازال، ومانفكَّ، ومافَتِىءَ، ومابَرِحَ : لا يجوزُ تقديم أخبارها عليها، فلا تقول : قائمًا مازال زيدٌ، ولاسائرًا مازالُ بكر، ولا مطلقا ماينفكّ أخوك، ولا ما

---

(١) التسهيل ٥٤.

أشبه ذلك. وكذلك إذا دخلت «ما على» سائر هذه الأفعال، الحكم فيها واحدٌ، فلا يجوز أن تقول : قائمًا ماكان زيدٌ، ولا سائرٌ ماأصبح عَمْرو، ولا عالمًا ماصار أخوك. ولا ماكان نحو ذلك.

وإمّا امتنع التقديم مع ما؛ لأن لها صدرَ الكلام، كأدواتِ الاستفهام والشرط، ولذلك كانت من أدواتِ التعليق حسبما يأتى، إن شاء الله.

ودلّ هذا الكلام على أن غير «ما» من أدوات النفي ليس لها ذلك الحكم، بل يجوز تقديم الأخبار عليها، كلا، ولَنْ، ولمْ، فتقول : قائمًا لا يكون زيدٌ، وفاضلاً لم يزل أخوك، وعالمًا لن يصير زيد. وكذلك سائرها، لأنك تقول : زيدًا لن أضربَ، وعمرًا لم أكرمْ، وأما زيدًا فلن أضرب. نَصّ على ذلك السيرافي[1] وغيرُه. وهو صحيح؛ فإن هذه الحروف ـ ماعدا ما ـ لم تستحقّ أن يكون لها صدرُ الكلام.

والسبب في ذلك مبنٌى على قاعدةٍ، وهى أنَّ العامل إذا تغيَّر معناه تغيَّر حكمه، وإذا لم يتغيّر معناه لم يتغير حكمه. وبيان ذلك أن لن ولم مع الفعل بمنزلة الجزء منه، لأن لم يَفْعَلْ جواب : فَعَلَ، ولن يفعلَ جواب سيفعلُ، كما ذكره سيبويه[2] وغيره، وكان الأصل أن يكون النفي داخلاً على الإيجاب، فكنت تقول : لَمْ فَعَلَ، ولن سيفعلُ، كما كان ذلك في «ما» حين قلت في جواب فَعَل : مافَعل، وفي جواب يفعل : مايفعلُ، فأدخلت حَرْفَ النفي على الكلام الموجَب نَفْسِهِ لتردَّهُ على المتكلِّم به. وإذا قلت ذلك تَغَيَّر معنى الفعل من الإيجاب إلى النفي، فجاء ذلك فيما تَغَيَّرَ حُكمهُ حين تغيّر معناه، فكان التقديم جائزا قبل ورود النفي، فلما

(١) شرح السيرافي على الكتاب ٢٤٦/١.

(٢) الكتاب ١٣٥/١ - ١٣٦.

وَرَدَ امتنع التقديم. ولو فَعَلت العرب ذلك في سيفعل وفَعَل فأدخلت عليهما لم ولن، لتغيرٌ[1] الحكمُ فامتنع التقديمُ، لك لم تفعل ذلك، بل أتت بـ «لن أفعلَ» كلّه جوابا عن : سيفعل، وبـ «لم يفعل» كلّه جوابًا عن : فعل، وسيفعل كالكلمة، فكذلك : لن أفعل، وفَعَلَ كلمة واحدة، فلم يفعل بمنزلته، وما وضع كالكلمة الواحدة فهو على أصْلِ معناه الذى وُضِعِ للدلالة / ٣٤٩
عليه، فلم يتغير معناه الأصلى إذًا، فيجب أن لا يتغيّر حكمه. بخلاف ما، فإنها لم توضع أولاً مع الفعل، بل وُضِعِ الفعلُ موجبا، ثم غيّر بدخول ما عليه، فوجب تغيُّرُ حكمه.

فهذا فرق ما بين ما وبين غيرها في جواز التقديم عليها ومنعه. وهذا معنى قوله في الكتاب في أبواب الاشتغال : «وإذا قلت : زيدًا لم أضرب، وزيداً لن أضرب ـ لم يكن فيه إلا النصبُ، لأنك لم توقع بعد لم ولن شيئا يجوز [لك[2]] أن تقدمه قَبْلَهما فيكون على غير حاله بعدهما». قال : ولن أضرب : نفي لقوله : سأضرب، كما أن لم أضرب نفي : ضربت[3]». وهو تفسير ابن عصفور وابن الضائع لكلام الإمام، وهو أولى ما يتعتبر به. وقد فَسَّرَ السيرافى[4] والفارسىّ وابن خروف والشلوبين على غير ذلك، فعليك به في الشروح. ولكن القاعدة في نفسها صحيحة، وهى مُبَيَّنَةٌ في الأصول.

---

(١) فى الأصل، أ : «لتعين». والصواب عن س، ف.

(٢) عن هامش الأصل، والكتاب

(٣) الكتاب ١/١٣٥ - ١٣٦.

(٤) شرح السيرافى على الكتاب ١/١٤٦.

وقد دلّ كلامُ الناظمِ أيضا على جواز التقديم على لا، فتقول : قائمًا لا يزال زيد، وشاخصًا لا يكون أخوك، ونحو ذلك. وكذلك التقديم على إنْ نحو : قائمًا إنْ يزال زيد وشاخصًا إن كان زيد.

وهذا فيه نظرٌ من جهة النقل والقاعدة؛ أما النقْل فإن النحويين قالوا في إنْ : حكمُها حكمُ ما، وهى من أدوات الصدور [(١ - لأنها بمنزلة ما، فكما لا يتقدم الخبر على ماكذلك لا يتقدم على إنْ - ١)]. ونصّوا في لا على مذهبين :

أحدهما : التفرقة بين أنْ تقع جوابا للقسم أولا، فإن وقعت جوابا للقسم لم يجز التقديم، فلا تقول : والله قائما لا يزال زيدٌ. وإن لم تقع جوابًا له جاز فتقول : قائمًا لايزال زيد. وهو قولُ ابن أبي الربيع.

والثاني : أن الفارسيّ نصّ في التذكرة على امتناع : زيدًا لا أضرب. ذكره في الجزء التاسع عشر. وهو لازم في هذه الأفعال بلا بُدٍّ، فيمتنع فيها عنده.

فالناظم لم يذهب إلى واحدٍ من المذهبين. وأما القاعدة فإنها تقتضى المنع مع «لا» و «إنْ» كما تقتضيه مع «ما»؛ لأن كل واحد منهما داخل على مُوجَبه؛ إذ هما جواب لقولك : يقوم زيد، وقام زيد، ولا يقوم زيد، وإن قام زيد. وإذا كان كذلك فقد غيّرا معنى الفعل الذى دخلا عليه، فوجب أن يُغَيِّرا حكمه.

وجواب هذا أن السيرافي وابن الأنباري[٢] قد نصّا على جواز التقديم على لا مطلقا، فلعله اتبعهما في ذلك. ووجه[٣] ذلك أنّ لا حرف متصرف يعمل ماقبله فيما بعده، كقولك : جئت بلا شيء، وأعجبنى أن لا تقوم، ونحو ذلك.

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) الإنصاف، المسألة ٢٠/١٧٣.

(٣) هذا كلام أبى البركات الأنبارى.

فصار لها بهذا حكم آخر سوى ما كان الأصلُ فيه. وأما إنْ فالظاهر أنه لم يتكلم على حكمها لقلَّتها في النفي بالإضافة إلى غيرها.

ودلّ كلامه أيضًا على أن هذا التقديم الممنوع إنما التقديم على ما.
وهو نصّه بقوله : «كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ ما النَّافيهْ». فقد يشعر هذا بأن تقدم
الخبر متأخرا عن ما خارجٌ عن المنع. وقد نصّ ابن الناظم في شرحه على
الجواز، وأنك تقول : ماقائما كان زيدٌ[1]. واستدلّ على صحة ذلك بما في
الحديث، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «فَوَاللَّهِ ما / الفَقْرَ أَخْشَى ٣٥٠
عَلَيْكُمْ[2]». والمفعول وخبر كان متضاربان.

وما قال قد صحّ في غير المقيّد بالنفي،، وأما ما كان النفي من شرط دخوله في هذا الباب، فالجواز فيه غير مسلّم؛ قال شيخنا ـ رحمة الله عليه ـ : ويمتنع عند الكل توسيطه بين الفعل وحرف النفي، لأنهما لما تلازما صارا كالشيء الواحد. انتهى. وهذا ليس بخاصٍّ بما وحدها، بل هو عام في سائر حروف النفي، فلا يصح أن يقال : لا قائما يزال زيد. وماخارجًا انفك عمرو.

فإن قال : إن الفصل بين حرف النفي والفعل هنا قد جاء نحو قول الشاعر[3]:

ولا أَرَاها تَزَالُ ظالِمَةً

(١) شرح الألفية لابن الاظم ١٣٤.

(٢) البخارى ، كتاب المغازى ١٠٨/٥، ومسلم ، كتاب الزهد ٢٢٧٤.

(٣) تقدم البيت فى ص١٤١ .

وقوله[1]:

ما خِلْتُنِي زلتُ بعدكُمُ ضَمِنًا

وإذا جاز ذلك جاز هذا

قيل : قد اعتدَّ به في التسهيلِ حَتَّى أطلق العبارة في (أنَّ[2]) الاتصال بين النفي والفعل غيرُ لازمٍ[3]، فيدخل تحت إطلاقه مثلُ هذا.

فهذا ممكن أن يقال، لولا أن ظاهر نَقْلِ شيخنا الاستاذ ـ رحمه الله ـ أنهم اتفقوا على المنع. والأولى في جواب هذا أن يقال : إن الناظم لم يتعرَّضْ للتنبيه على المسألة، وإنما قصد التنبيه على فرق ما بين ما وبين غيرها من أدوات النفي، وتبقي هذه المسألةُ مسكوتا في نظمه، كما سكت عنها في التسهيل وشرحه. والله أعلم.

وقوله : «فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّة لاتالِيَهْ». معنى متْلُوَّة : متبوعة. لا تالية : لا تابعة. يعنى أنَّ الخبر إنما يقع بعدها يتبعها، لا قبلها بحيث تتبعه. وليس في هذا دلالة على ما قال ابن الناظم من جواز ما قائمًا زال زيدٌ. وما أشبهه، ولا على غير ذلك من الافعال، بل قصدهُ نفْيُ التقديم على ما. وفي العبارة تأكيدٌ لهذا المَعْنى.

---

(١) البيت فى شرح التسهيل، ورقة ٦٧، والعينى ٢/٣٨٦، والتصريح ٢٤٩/١، واللسان : ضمن، وحما. وعجزه :

أشكو إليكم حُمُوَّةَ الألم

ورجل ضَمِن : به زمانةٌ أو بلاء أوكسر. وحُمُوَّة الألم: سوراء

(٢) عن الأصل.

(٣) قال فى التسهيل ٥٢ عما شرطه تقدم نفى أو شبهه : «ومنفية بثابت النفى مذكورٍ غالبًا متصلٍ لفظا أو تقديرًا».

فـإن قـيل : إن هذا الكلام مُـعتَرَض عليـه من وجـهين، زيادة على ماتقدم :

أحـدهمـا قـيل : إن ظاهر سـيـاقه يدلُّ على أنَّ هذه المسـألة مـتـفق عليها من النحويين، لأنه قدَّم في دام أن منع التقديم متفق عليه أن هذا أيضـا مـتفق عليه. وهذا أيضـا مـتفق عليه. وهذا غـير صـحيح، لشـهرة الخلاف فيها :

أما مـازال وأخواتها فـحكى ابن الأنبارى أن الكوفيين غيـر الفراء، وابن كيسـان من البـصريين يجيـزون تقـدم أخبـارها على مـا[1]. وذكـر النحاس أن التقديم جيد بالغ عند البصريين. وحكى ابن خروفٍ الجواتز أيضـا عن البصـريين والكسائي، والمنع عن الفراءِ. والمنع هو الذى اشتـهر عند البصريين وهـو الذى اعتمد ابن الأنبارى، وهـو المعروف من مذاهبهم. وقـد ذكـر ابن مـالك الخـلاف في التـسـهيل[2]. وأمـا غـيـر هذه الأربعـة فالخلافُ فيها يتـخرَّج على مانقله في شرح التسـهيل عن الكوفيين، لأنهم يجيزون التقديم على «ما» في سائر الأفعال، إلا الفراء فإنه على أصله في المنع. وأصلُهم في ذلك أن «مـا» لم تسـتحقُّ التصدير، كما لم تسـتحقُّه لم ولن ولا؛ ولذلك أجـازوا : طعـامك مـازيدٌ آكـلا[3]. وباب «مـامـع» باب كـان

٣٥١ واحـد فـي الحكم. وأيضًـا قـد أجـاز الفـارسيّ في التـذكـرة : زيدًا / مـا أضـربْ. فنحـا في ذلك نحـو الكوفـيين، ولا فـرق بين الفـعل التـام والناقص في ذلك. وإذا كان الخلاف موجودا وعدمُ الإجماع مشهوراً، فكيف يقول :

---

(١) الإنصاف، المسألة ١٥٥/١٧.

(٢) التسهيل ٥٤.

(٣) الإنصاف، المسألة ١٧٢/٢٠ - ١٧٣.

«كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ ما النَّافيه»؟

والثاني : أن قوله : «فَجِيءْ بِها مَتْلُوَّةً لاَتَالِيَهْ» تكرار لما تقدم، وفَضْلٌ غير محتاج إليه؛ لأن قوله : «كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النافِيَهْ»، معناه : لا يجوزُ أن تكون ما تاليةً، بل متلّوةً، أى يمتنع تقديمُ الخبر على ما. ومن عادة الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ أن لا يأتى في هذا النظم بحشو ولا تكرار، كيف وهو من شُحِّه بالألفاظ فيه يلتزمُ في أكثره الشذوذات، حتى إنه ليكاد أن يكون حرف العطف عنده مجتنبًا، فكيف يأتى بما لايَزِيدُ فائدةً فيه؟

فالجواب عن السؤالين معًا : أنه حكى أوّلاً في دام الإجماع على منع تقديم خبرها عليها، ثم أراد أن يحيل على حكم المنع ولا يكرّره فقال : كذاك كذا وكذا، وإيثارًا للاختصار، لكن لما عارضه فيه الإشكال الأول وهو إيهام الإجماع على المنع، وهو غير صحيح، عَيَّن ما أحال عليه بقوله : فَجِىءْ بها مَتْلُوَّةً لاَتَالِيهْ» تنبيها على أن الإحالة على ماتقدّم، ليست على منع التقديم خاصّةً، فَجِىءْ بها مَتْلُوَّةً لاتَالِيهْ، كما فعلت ذلك في دام. فخرج بهذه الجملة التى بينت المراد تَوَهُّم الاشتراك في حكم الاجماع. وهذا كما تقول أعطى الأمير زيداً جُبَّةً وعمامة [(١ - وكذلك عمرو أعطاه عمامة، فلو سكت عن قولك «أعطاه عمامة لأوهمت أن الذى أعطى عمرًا جُبَّةً وعمامة - ١)] لقولك : وكذلك عمرو. فلما جئت بالبيان ظهر أنّ الإشارة بـ «كذاك» إلى بعض ماتقدّم لا إلى جميعه. وهذا بيّن فخرجت المسألة عن الحكم عليها بالإجماع، وبقي حكمُه بما يرتضيه مذهبًا لنفسه. فعمَّ بالمنع جميع ماتتقدَّمُه ما النافية، مُنكِّتًا على خلاف من خالف في شيء من تلك الجملة بقوله : «لاتاليه». فإنه كان يُجزئُه أن يقول : «فَجِىءْ بها

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

متلوّةً» من غير زيادةٍ، لكنه أتى بالزيادة تنبيها، كأنه قال : لا تاليةً كما يزعمه من خالف.

فإن قيل : هذا كله تشغيب وتطويل، مع أنه قادر على إزالته بحكاية الخلاف!

فالجواب : أن حكاية الخلاف ثانيةٌ عن ثبُوت الخلاف في كل ما تَقَدَّمه «ما» من هذه الأفعال. والخلاف في الجميع غير ثابت. أما في مازال وأخواتها فثابت[1]، وأما في نحو : ما كان أخوك منطلقا، وما أشبه - فلم يَثْبُتْ فيه نصٌّ خلاف، وإنما هو مخرَّج على قول الكوفيين والفارسىّ من مسألةٍ أخرى، وإذا لم يكن منصوصًا عليه لم يَسَعْه أن يحكي الخلافَ في الجميع، لإمكان أن لايُسلَّم ذلك التخريجُ لوجود فَرْقٍ مُؤَثِّر لم نَطَّلِعْ عليه، ولا أن يحكي الخلافَ في «مازال» وأخواتها خاصة والوفاقَ فيما عداها، لأنه يمكن أن يكون التخريج صحيحا فيجرى الخلاف، وأيضًا يكون أطول مما أتى به من العبارة، فرأى السكوت عن الخلاف وعدم الإشارة ، مع إخراج المسألة عن الوفاق المتقدم في مادام أولى، وأبرأُ في التقصّى عن عهدة النقل. وهذا حسن من القصد إن كان أراده، والله أعلم.

ولم يبق في المسألة إلا الاحتجاج لما نقله من المنع والتزامه. فأما الاحتجاج على الكوفيين في تجويرهم : طعامَكَ مازيدٌ آكلا، وعلى الفارسىِّ في تجويزه : زيداً ما ضربتُ / - فظاهر من القاعدة المتقدمة، ٣٥٢
وأيضا فقد ثبت أنَّ ما لها صدرُ الكلام في كلام العرب، فلا محيد عن

---

(١) انظر الإنصاف، المسألة ١٧/١٥٥ - ١٥٦.

ذلك، وقياسهمُ على لم ولن غيرُ صحيح لما تقدم من الفرق. وأما الاحتجاج عليهم في «مازال» وأخواتها فهذا الذى تقدّم. ويخصّ ابنَ كيسان شيءٌ آخر، وذلك أنه سلّم أن «ما» لها صدر الكلام، إلا أنها دخلت على أفعالٍ معناها النفي، وهى: زال وأخواتها، والنفي إذا انتفى صار إيجابًا، وإذا كان كذلك صار «مازال» بمنزلة كان في أنه إيجاب، فكما أن كان يجوزُ تقديمُ خبرها عليها، فكذلك ما في معناها؛ من حيث لم يبق للنفي حكمٌ في مازال وأخواتها، وإنما يعتبر النفي إذا كان معناه ثابتها، وليس هنا بثابت؛ يدلّ على ذلك أنّ العربَ لاتُدْخلُ معها «إلا» التى هى إيجاب بعد النفي، فنظيرها : كان زيد إلا قائما، وهذا غير جائز إذ لا نفي فيه، وكذلك مسألتنا؛ فإذا كانا في معنى واحدٍ فليكن حكمهما في جواز التقديم واحدًا.

والجواب عن ذلك أنا قد أجمعنا على أن ما للنفي في هذا الموضع، ولذلك صار الكلام إجابًا، وإلاّ فلولم تكن للنفي – وقد فرضنا أن زال وأخواتها نفي – لَمَا صار الكلام بها إيجابًا، وإذا كان معنى النفى ثابتًا فيها، وهى دالّةٌ عليه، فقد استوت مع «ما» الداخلة على «كان» وما أشبهها. وإذا استوت في الموضعين وهى في أحدهما مستحقة للصدر فيجب أن تكون كذلك في المسألة المتنازَعِ فيها. وإذا سلّمنا أنّ معنى النفي غير معتبر فيها فذلك لايمنع استحقاقها للصدر، اعتبارًا بالأصل، كما لم يمنع استحقاقُ الاستفهامِ للصدر زوال معناه إذا قلت : علمت أيُّهم قائم، وعلمت أزيد[1] في الدار أم عمرو. ولذلك لما قيل في قول سيبويه : «هذا بابُ علمِ ما الكَلِمُ من العربيّة[2]»، إنه وضعها غير مشير بها، واعترض عليه بأن لو كان كذلك لأعرب اسم الإشارة، لزوال

(١) فى الأصل، أ : «علمت أن زيد». والصواب عن س، ف.

(٢) الكتاب ١/١٢.

موجب البناء ـ أجاب بعض المحققين عن ذلك بأنه لا يلزم الإعراب اعتبارًا بالأصل، كما لم تعمل «علمت» في الاستفهام اعتبارًا بالأصل.

* * *

ثم قال :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي
وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي
وَمَاسِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي
فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

هذه المسألة من مسائل القسم الثاني، وهو الممنوع التقديم باختلافٍ. ويعني أن المختار وفي خبر ليس منعُ تقديمه على ليس، فلايجوز أن يقال : قائمًا ليس زيدٌ، ولا أخاك ليس بكرٌ.

ومعنى «اصطُفِي» : اختير. وهو مأخوذ من صَفْوِ الشيء وصَفْوَتِهِ.

ويبقى النظر في المُصْطَفِي، من هو؟ وهو يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يريد مَنِ اختار المنع من النحويين، وهم الكوفيين. وحكاه ابنُ الأنباري وابنُ جني عن المبرد[1] /. ووافق المبردَ أيضا على ٣٥٢
المنع ابنُ السراج والفارسيُّ في الحلبيات، خلافُ ما اختاره في الإيضاح من الجواز[2].

ويُحْتَمَلُ أن يريد نفسه، أى : إنى اخترتُ هنا مذهب المانعين، لِمَا قام على صحته من الدليل، وإن كنت في ذلك مخالفًا لجمهور البصريين.

---

(١) الإنصاف، المسألة ١٨/١٦٠.
(٢) الإيضاح ١٠١.

وذلك أن ابن مالك بَنَى في هذا العلم على الاجتهاد، ولم يُخْلِدْ فيه إلى حَضيضِ التقليد، فتراه موافقًا للكوفيين حربًا على البصريين تارةً، وتارةً موافقًا للبصريين مخالفاً لمن عداهم، فِعْلُ المجتهدين المبرِّزين. وهو الواجب على من بَلَغَ رتبةَ الاجتهاد، لامتناع التقليد عليه عند جمهور الأصوليين. وابنُ مالك مشهودٌ له بالإمامة والتبريز في هذا العلم، فَبِحَقٍّ ما اتبَعَ اجتهاده، ولمَ يُتبع قول غيره بغير دليل، إلا أنه في العربية ينحو نحو الظاهرية[1]، ولايحكِّم القياس تَحكيم غيره، فهذه طريقته.

والأظهر أن فاعل «اصطُفِي» هو الناظم، فإنه قد أشار لذلك في التسهيل حيث قال : «ولايتقدَّم خبر دام اتفاقا، ولا خبر ليس على الأصح[2]». فنبَّه على أن المنع هو الأصحّ عنده.

وإلى المنع أيضا ذهب ابن الأنباريّ في الإنصاف[3]؛ ودليله : أنَّ «ليس» فعلٌ غير متصرِّف فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف، كما أُجريت كان مجراه، لأن كان فعل متصرف فتصرف في معموله، وليس غير متصرِّف فلا يتصرف في معموله، كعسى ونِعْم وبِئْس، وفعل التعجب ـ وأيضًا فإن ليس أشبهُ شيءٍ بـ «ما» في المعنى والعمل، ولذلك زعم البغداديّون أنها حرف، ووافق على ذلك طائفة من أهل النظر من البصريين[4]؛ وإذا كان كذلك، وكانت ما لايصح تقدُّم خبرها عليها، فمن الواجب أن تكون ليس أختُها كذلك. وأيضا لما أشبهت ليس

---

(١) في صلب الأصل، أ : «الظاهر».

(٢) التسهيل ٥٤.

(٣) انظر الإنصاف ١٦١.

(٤) نسب هذا القول إلى ابن السراج، والفارسي، وابن شقير، وغيرهما. انظر المغنى ٢٩٣، والرد على النحاة : ٩٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١.

ماله صدر الكلام ـ وذلك ما ـ كان من الواجب أن يحكم عليه[1] بالصدرية.

فإن قيل : الدليلُ على جواز التقديم أوجه :

أحدهما : أن الدليل قد قام على أن ليس فعلٌ، وإذا ثبت أنها فعل ـ والأصل في العمل للأفعال ـ فالعمل لها بحقّ الأصل، وإذا كان كذلك فينبغي أن تتصرّف في معمولاتها كسائر الأفعال، وإن فاتها تصرّف الأفعال فقد وُجِد فيها وجهان من التصرف، أحدهما : التصرف المعنوى، وهو صحة تقييد خبرها بالماضى وغيره. وقد تقوّم ذكره. والثاني : أنها تعمل في المعرفة والنكرة، [والظاهر[2]] والمضمر، وهذا تصرف صحيح.

ووجه آخر من التصرّف، وهو خاصّ بمسألتنا : تقدمُ خبرها على اسمها، فوجب بهذا حين شاركت الأفعال المتصرّفة أن تتصرّف في معمولاتها، وقد خرجت نِعْم وبِئْس وعسى وفعل التعجب عن هذا الحكم، لأجل ما فُقد فيها من هذا التصرّفِ الذى وُجِد في ليس.(فلا يعملان في نكرة ولا علَم ولا في ضمير، وأما عسى[3]) فإنها إنما تعملُ النصب في موضع الفعل، فلا يكون خبرها اسمًا مصرحًا به إلا شاذًا. وأما فعل التعجب فيلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعله إلا ضميرًا مع ما، وفي «أفْعِلْ» كذلك عند قومٍ، أو مجرورًا بالباء عند آخرين، وحبَّذَا مثلُ نِعْم وبِئْس، بل أقَلُّ تصرفًا؛ إذ يقتصر بفاعلها على ذا فلا يكون غيره.

فالحاصل من هذا أن ليس ظهر تصرُّفها في نفسها، فلْيَجُز تصرّفها في معمولها.

---

(١) فى الأصل : «لها».

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من أ.

والوجه الثاني : أن ليس قد صحَّ تصرُّفها في معمولها بتقدمه إذا كان المنصوب[١] على اسمها المرفوع، وإذا كان ذلك جائزًا باتفاق فليجز التقديم على ليس قياسًا[٢]، وإلاّ فلا يخلوُ أنْ يكون تقدُّم منصوبها على مرفوعها ـ مع أن أصله[٣] التأخير ـ تصرّفًا أولا، ولا يمكن أن يقال إنه
ليس بتصرّفٍ، بل هو تصرّف في / معمولها، وأنتم قلتم : إن مالا ٣٥٤
يتصرّف في نفسه لا يتصرف في معمولها، فيجب إذًا أن لايجوزَ عندكم تقدُّم المنصوب على المرفوع، لأنه تصرّف في المعمول، لكنكم قد أجَزْتم ذلك، فلْتُجيزوا هذا التصرف الآخر، وهو التقدمُ على ليس.

والوجه الثالث : أن ليس قد تقدّم معمول خبرها في قول الله تعالى : {أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عنهم[٤]». فيومَ يأتيهم : ظرفٌ متعلق بمصروف. وتقديمُ المعمول لايصحُّ إلاّ حيث يصحُّ تقديمُ العامل. هذه قاعدةٌ مسلَّمة عند القدماء كالفارسيّ وابن جنى وغيرهما وإذا كان كذلك ثبت بالآية جوازُ تقدمُّ الخبر، وهو المطلوب.

والوجه الرابع : أن سيبويه قد ظهر منه أنه قائل بجواز التقديم؛لأنه أجاز أن تقول : أزيدًا لَسْتَ مثله[٥]؟ بنصب زيد، بإضمار ليس، من باب الاشتغال. والقاعدة أن المفسّر من شرْطِه صحةُ عَمَله في الأول لولا شغله بالضمير أو السبب، فلولا أن ليس عنده مما يصحّ تقدم خبرها عليها لم

(١) أ : «بتقدمها إذا المنصوب».
(٢) أ : «فيها».
(٣) أ : «أصلها».
(٤) الآية ٨ من سورة هود.
(٥) الكتاب ١/١٠٢.

تَجُزْ هذه المسألة، كما لايجوز النصب في نحو : أزيدٌ أنت الضاربه[1]؟ وأزيدٌ ما أنت ضاربه؟ وأذكرٌ أن تَلِده ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى[2]؟ وما أشبه ذلك. فإجازته المسألة دليل على ما قلناه.

فالجواب عن الأول : أنَّ كون «ليس» فعلاً يَدُلُّ على جوازِ إعمالها عَمَل الأفعال، ولا يدلّ على تصّرف في معموله بالتقديم، بل الذى يدل على ذلك تَصَرُّفه في نفسه. وقد عُلِم أنَّ ليس غير متصّرف في نفسه فلا يتصرف في معموله. فنحن أعملنا فيه الدليلين، فأثبتنا له أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناه وصف العمل - وهو التقديم - لفقد وصف الفعلية -

وهو التصّرف - فاعتبرنا الأصل بالأصل، والوصف بالوصف. والدليل على ماقلناه وجودُ ذلك استقراءً: فإن الأفعال المتصّرفة ثبت لها أصل العمل لمّا ثبت لها أصل الفعلية ، وثبت لها وصفُ العمل - وهو التصرف - بالتقديم لما ثبت لها وصف الفعلية، وهو التصّرف للأزمنة، فقلت: عمرًا ضربَ زيدٌ، وقائمًا كان عمرو .

والأفعال غير المتصرفة نحو : نِعْمَ وبِئْسَ، وفعل التعجب، وعسى، ثَبَتَ لها أصل العمل لما ثبت لها أصل الفعلية، فعملت الرفع والنصب، وسُلِبت وصفَ العمل، فلم يجز تقدمُ معمولاتها (عليها[3]) لمّا سُلِبت وصفُ الفعلية - وهو التصرف للأزمنة - لَمَّا كانت من القبيل الثاني - وجب لها حكمُه. وماذُكر من أوصاف التصّرف لايخرجها عن عدم التصّرف الذى هو المعتبر، وهو اختلاف

---

(١) الكتاب ١/١٠٣.

(٢) الكتاب ١/١٣١. وفى الكتاب : «أن تلد»، دون هاء، ولابدّ منه حتى يتحقق حدّ الاشتغال فى المسألة.

(٣) عن الأصل.

الأبنية لاختلاف الأزمنة. وإذا سلمنا أن ذلك القدرَ مُعتبرٌ ففي[1] مقدار مّا من التصرف، لا في مطلق التصرف وذلك المقدار هو جواز توسط الخبر / بينها وبين الاسم، فلا تُوازِنُ المتصرفَ بإطلاق، ولاغير المتصرف ٣٥٥ بإطلاق. وبهذا يجاب عن الوجه الثاني.

وأمّا الثالث فإن تلك القاعدةَ منازعٌ فيها لأنها لاتطّرد كل الاطراد؛ ألا ترى أنك تقول أمّا زيدًا فاضرب، وفي القرآن : {فَأَمَّا اليتيمَ فَلاَ تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ[2]}، فقد تقدم هنا مفعولُ الفعلِ ولا يصحُّ وقوعُ الفعل واليًا لأمّا. وكذلك تقول : مااليوم زيدٌ ذاهبًا ـ في اللغة الحجازية ـ ولايجوز تقديمُ الخبر إلى موضع المعمول، وهو متفق عليه[3]. وأجاز الكوفيون : هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ، وزيدًا ضربي فأكرمتُ. فقدّموا معمول يأكل ـ وهو نعت لرجل ـ على المنعوت، ومعمول أكرمت ـ وهو معطوف على ضربي، وهو معطوف عليه ـ والمعطوف لايتقدّم على المعطوف عليه، ولا النعت على المنعوت. وقد حمل الزمخشري قول الله تعالى : {وَقُلْ لَهُمْ في أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بلِيغًا[4]} [فجعل (في أنفسهم) معمول (بليغا)[5]]، فلم يعتبِرْ تلك القاعدة. والمنازَعُ فيه لايُبْنَى عليه.

وإذا سلّمنا صحةَ القاعدة فالمتقدِّم في الآية هو الظرف، وهم مما يتّسعُون في الظروف والمجرورات كثيرا مالا يتسعون في غيرها، فلعل

---

(١) أ : «فى».

(٢) الآيتان ٩ -١٠ من سورة الضحى.

(٣) لم يسلمه هذا من الخلاف،انظر شرح الكافية للرضى ١٨٧/٢.

(٤) الآية ٦٣ من سورة النساء. وانظر الكشاف ٢٧٦/١ - ٢٧٧.

(٥) عن الأصل.

هذا من جملة ما اتُّسِعَ فيه؛ ألا ترى أنهم يقولون : إن بك زيدًا مأخوذٌ، وإن غدًا أخاك راحلٌ، فتقدَّم الظرف والمجرور ـ وهما معمول الخبر ـ على الاسم، مع أن الخبر لايجوز تقديمه تقديمه البتة.

وإن سلّمنا ذلك فلا يتعيّن في الآية دليلٌ لاحتمالها أمرين غير ذكر :

أحدهما : أن يكون (يَوْمَ) مبينًا على الفتح لإضافته إلى الفعل. وهو رأىُ الناظم في قوله تعالى: {هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّدِقِين صِدْقُهُمْ[(١)]} فيومَ : مبتدأ، خبره : ليس وما بعدها، على حذف الضمير من الخبر، وهو فيه، [وذلك[(٢)]] جائز على قلّة.

والثاني : أن يكون (يَوْمَ) منصوبا لكن بفعل من معنى ما بَعْدُ، كما يُقَدِّرون ذلك في كثير من المواضع[(٣)]، نحو {وَكَانُوا فِيْهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ[(٤)]} و {إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِنَ القَالِينَ[(٥)]}. أو بفعل من معنى ماقبلُ، كأنه على تقدير : يَعْرِفُون يوم يأتيهم، و (لَيْسَ مَصْرُوفًا) جملة حالية مؤكدة، أو مستأنفة. وهذا تقديرُ المؤلِّف[(٦)].

وإذا أمكن في الآية هذا كلّه سقط الاستدلال بها.

وأما الرابع فإنّ المحققين لا يُعَيِّنُون لسيبويه من ذلك مذهبًا، ولا دليل فيه؛ إذ قد يفسّر مالا يعمل، وذلك كثيرٌ، نحو قولك : زيدًا عليك. ومنه : {كِتَابَ اللَّهِ

---

(١) الآية ١١٩ من سورة المائدة. وهى قراءة نافع، انظر السبعة ٢٥٠.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) انظر هذين التوجهين فى الإنصاف، المسألة ١٦٣/١٨.

(٤) الآية ٢٠ من سورة يوسف.

(٥) الآية ١٦٨ من سورة الشعراء.

(٦) شرح التسهيل، الورقة ٧١.

عَلَيْكُمْ[1]}، على تسليم أن (عَلَيْكُمْ) اسمُ فِعْلٍ[2]. وكذلك إنْ زيد قام أكرمتُه، ومنه : {وَكَانُوا فِيهِ من الزاهدين[3]}. وأشباهه.

وقد أخذ بعضهم جواز التقديم، وأنه مذهب سيبويه من هذه المسألة، وليس دليل، والإمام لم يتعرّض لها في غير هذا الموضع. ومن العجيب أن الفارسيَّ ذكر في التذكرة عن ابن كيسان أنه حكى أنَّ سيبويه يجيز : منطلقا ليس زيد. قال الفارسي : وليست هذه المسألة في الكتاب، فلا أدرى من أين له هذا؟

فالذى ظهر من هذا أن الأصحّ ماذهب إليه الناظم.

٣٥٦ ـ ولَمّا تبيّن ما يمتنع تصريحه / وفاقًا، ومايمتنع على خلافٍ فيه فُهِم أن (ما[4]) عدا ماتَقَدَّم جائز فيه التقديم مطلقًا، وهو القسم الثالث من التقسيم الأول، ولا أعلم في ذلك خلافا يعتدُّ (به[5]) إلا ما حكى ابنُ السّراج عن بعض النحويين أنه يمنع تقديمُ الخبرِ أو توسيطه إن كان جملة، فلا يجوز عند هؤلاء : أبوه قائمٌ كان زيد، ولا كان أبوه قائم زيدٌ. قال ابن السراج : والقياس جوازه وإن لم يُسْمَعْ[6].

قال المؤلف في الشرح : وهو الصحيح، فإنه إن لم يُسْمَع مع[7]

---

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) سيبوية ٣٨٢/١.

(٣) الآية ٢٠ من سورة هود.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

(٥) انظر هذين التوجهين فى الإنصاف، المسألة ١٦٣/١٨.

(٦) انظر الأصول ١٠١/١.

(٧) أ : «لم يسمع ماكان».

كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق[1]:

إلى مَلِكٍ مـــا أُمُّـــه مِنْ مُـــحَـــارِبٍ

أبوه، ولاَ كَـــانَتْ كُلَيبٌ تُصـــاهِرُهْ

أراد : أَبُوهُ ما أُمُّه من مُحَارِبٍ. فأبوه : مبتدأ، وأُمُّه : مبتدأ ثان. ومن مُحارب : خبره والجملة خبرُ الأول. فلو دخلت «كان» لم يمتنع التقديم ولا التوسيط من باب أولى[2].

فإن قيل : إن المؤلف لم يُبَيِّن ما يلزمُ فيه تقديم الخبر أو توسيطه أو تأخيره، وكان من حقّه ذلك، وكذلك لم يُبيِّن مايمتنع تقديمه أو تأخيره أو توسيطه، وذلك من الأمور الضرورية في النحو، ولاسّيما وقد ظهر من كلامه إطلاق الجواز فيما سوى ما ذكر، فكان مُوهِمًا، وقد حَرّر في التسهيل عبارته حيث قال في التوسيط : «مالم يعرض مانع أو موجب[3]». وكذلك قال في التقديم : «وكذا تقديم خبر صار وماقبلها جوازا ومنعًا ووجوبا[3]».

فالجواب من جهتين، إحدهما : أن ماذكره هو الأصل في الباب مع قطع النظر إلى عروض العوارض. وأما إذا نظرنا إلى ما يعرض فحينئذ يَرِدُ السؤال. و[الظاهر أن[4]] الناظم لم يتعرّض لها.

والثانية : أنّ وجوب التقديم أو التأخير أو التوسيط، أو امتناع ذلك، يستفيده الناظر[5] في نظمه من باب الابتداء، ومن باب الفاعل، والمفعول الذى

---

(١) ديوانه ٢٥٠. والبيت في الخصائص ٢/٣٩٤، والمغنى ١١٦، والهمع ٢/٩١. ورواية الديوان : «أبوها».

(٢) انظر شرح التسهيل، ورقة ٧١.

(٣) التسهيل ٥٤.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

(٥) أ : «الناظم»

لم يُسَمَّ فاعله. فمن حصَّل ما ذكـــره وأشـــــار إليه في تلك المواضـــــع، قدَر على اسـتخــــــراج مثل ذلك هنا مــــن غـير كلفة. ولأجل هذا لمْ يَبـيِّن في التسهيل المنع والوجوب، بل أحال على العلم بذلك مما ذكـــــره في نظائره وهذا ظاهر.

ثم قال :

وَذُو تَمَـــــامٍ مَــــــابِرَفْـعٍ يَكْتَـــــفِي
وَمَـــــــاسِــــــــوَاهُ نـاقِـصٌ ... ...

لما كانت هذه الأفعال تستعمل استعمالين، وتُلَقَّب بحسب كلِّ استعمالٍ منهما بلقَبٍ، أخذ يذكر السبب الذى تُسمَّى لأجله ناقصةً أو تامة، وما يستعمل منها الاستعمالية معًا، وما يقتضى به على أحدهما وهو النقص. فذكر أولاً السبب في التسمية، وأن ماشأنُه أن يكتفي بمرفوع فهو المسمى تامًا، ومالم يكتفَ به دون المنصوب فهو المسَّمى ناقصا.

فقوله : «وَذُو تَمَامٍ مَابِرَفْعٍ يَكْتَفِي»، ما : موصولة، وهى مبتدأ خبره : ذو تمام، أى : إنه يُسمَّى ذا التمام، وهو التامُّ، وما سواه ناقص.

وقوله : مابرفع، هو على حَذْفِ المضاف، أى : بذى رفع، وهو المرفوع. ويحتمل أن يريد الرفع على حقيقته، ويكون راجعا إلى العمل، كأنه يقول : مااكتفي بعمل الرفع فهو التام، وماسواه مما يعملِ النصب مع الرفع، ولا يكتفي بعمل الرفع، فهو الناقص.

وقصد الناظــــم بيان مذهبه في تسمية هذه الأفعال نواقِصَ. والمشهور ـ في ذلك ـ أنه إنمـــا سُمِّيت نواقصَ لنقصان دلالتها، وذلك أن الفعـــل أصلهُ أن يدلّ على أصلِه، وهو المصدر، وذلك معنى دلالته على الحدث، وأن يدلّ

على / الزمان الذى وضع له الفعل، كضرب مثلا : دالٌّ على الحدث الذى ٣٥٧
هو الضربُ، وعلى زمانه وهو الماضى. (ثم[1]) إن هذه الأفعال تجرّدت عن الدلالة على الحدث وصارت تدلّ على الزمان منفردًا، فصارت ناقصة الدلالة، فَسُمِّيتَ نواقص والناظم لم يرتضِ هذا الرأى من تجرّدهاعن الدلالة على الحدث، بل ذهب فيها مذهب ابن خروف أنّها دالة على الحدث كما هي دالة على الزمان، إلاّ ليس فلا تدل على حدث كما لاتدل على الزمان. وإنما سُمِّيت نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع.

قال في شرح التسهيل : وإنما لم تكتف بمرفوع لأن حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التى بين معموليها، [(٢- فمعنى قولك : كان زيد عالمًا، وجد اتصاف زيد بالعلم -٢)]، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك، فلذلك لم يستغن[3] عن الخبر، وكان الفعل جديرًا أن ينشب إلى النقصان»، قال : «وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله : «تقول : كان عبدالله أخاك، فإنما[4] أردت أن تخبِر[5] عن الأخوة[5]». فبيّن أن «كان» مسندةٌ إلى النسبة». (ثم) قال : فمن ثمّ [بَيَّنَّا[6]] عدم الاكتفاء

---

(١) عن الأصل.

(٢) سقط من الأصل، أ. والمثبت عن س، ف، وشرح التسهيل.

(٣) فى شرح التسهيل : «لم يستغن به عن الخبر الثانى»

(٤) أ : «قائما».

(٥) الكتاب ٤٥/١.

(٦) عن س، ف، وشرح التسهيل.

بالمرفوع[1].

ثم استدلّ على بطلان مذهب الجمهور من أوجهٍ عشرة :

أحدهما : أن مدّعى تجرّدها عن الحدث مقَّر بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معًا؛ إذ الدالّ على الحَدَثِ وَحْدَه مصدرٌ، والدالّ على الزمان وحده اسم زمان. وهذه العوامل ليست بمعان ولا أسماء زمان، فبطل أن تكون دالّة على أحد المعنيين دون الآخر.

والثاني : أنَّ مُدَّعِيَ ذلك معترف بأنَّ الأصل في كل فعلٍ الدلالةُ على المعنيين، فإخراجه [لها[2]] عن ذلك إخراج عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

والثالث : أنها لوكانت دلالتُها مخصوصةً بالزمان لجاز أن ينعقِدَ من بعضها ومن اسم معنى جملةٌ تامة، كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفي جواز ذلك وامتناع هذا دليل على بطلان دعواه.

والرابع : أن الأفعال كلَّها إذا كانت على صيغة مختصّةٍ بزمان مُعَيَّن، فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث، كضرب وقعد، فإذا فُرِض زوالُ ما به الامتياز، وبقاءُ ما به التساوى، لزم ألاَّ يكون بين الأفعال فرق، فلا يكون بين قولك : زيد غنيًا، وصار زيد غنيًا ـ فرقٌ، والفرق حاصل، فبطل ما يوجبُ خلافه. وأيضًا لوكان كذلك لزم التناقضُ مَنْ قال : أصبح زيدٌ ظاعنًا وأمسى مقيما، لأنه على ذلك التقدير (بمنزلة[3]) : زيد قبل وقتنا ظاعن، (وإنما[4]) يزول

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٦٨.

(٢) سقط من أ . وفى الأصل : «له».

(٣) عن الأصل ، س، ف . وفى شرح التسهيل : «بمنزلة قوله»

(٤) عن الأصل ، س ، ف.

التناقض بمراعاة دلالة الفعلين على الإصباح والإمساء، وذلك هو المطلوب.

والخامس : أن من جملتها انفكّ، فلولم تدلّ[1] إلا على زمان الخبر، لزم أن يكون معنى : ماانفك زيدٌ غنيا : مازيدٌ غنيا في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

والسادس : أنّ من جملتها دام، ومن شرط إعمالها عمَل كان كونُها صلة لما المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، نحو : جُدْ مادُمْتَ وَاجِدًا، أي : مدة دوامك واجِدا، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسمُ الحدث.

٣٥٧ والسابُع : أنها لو لم / يكن لها مصدر لم يدخل عليها أنْ، لأنها وما وصلت به في تأويل المصدر. وأيضا قد جاء مصدر كان صريحًا نحو قوله[2]:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الفتى
وَكَونُكَ إيّانُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وحكى أبو زيد مصدر فَتِىءَ[3]، وحكى غيره : ظَلِلْتُ أفعلُ كذا ظُلُولاً. وقالوا في كاد ـ وهى فعل ناقص ككان ـ : لا أفعلُ ذلك ولا كَيدًا، أي : ولا أكادُ كيدا. هذا مع أنها أضعفُ من كان؛ إذ لايُستعمل لها اسم

---

(١) فى صلب الأصل وبقية النسخ : «فلولم تدخل». والمثبت ع هامش الأصل.

(٢) البيت فى شرح التسهيل ، ورقة ٦٨ ، والعينى ١٥/٢ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ٧٤/٢ . ولايعرف قائله.

(٣) فى اللسان عن أبى زيد : «ومافَتِئْتُ اذكره أفْتأ فَتْأ».

فاعل بخلاف كان، فاستعمال مصدر كان التى هى أقوى أحْرَى.

والثامن : أنها لو كانت لمجرّد الزمان لم يُغْنِ عنها اسمُ الفاعلِ، كما في الحديث : «إنَّ هذا القرآن كائنٌ لكم أجرًا، وكائنٌ عليكم وِزْرًا[1]». وحكى سيبويه عن العرب : هو كائنُ أخِيك[2]؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان، وإنما يدل على الحدث، وما هو به قائم، أو ماهو عنه صادر، وقال الشاعر[3]:

قَضَى اللهُ - ياأسْمَاءُ - أنْ لَسْتُ زَائِلاً
أحِبُكِ حَتَّى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ

والتاسع : أن دلالة الفعل على الحدثِ أقوى من دلالته على الزمان، لأن دلالته على الحدث لا تتعين بقرائن، ودلالته على الزمان تتعين بالقرآئن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان.

والعاشر : أن هذه الأفعال لوتجردت عن الحدث لم يُبْنَ منها أمرٌ؛ لأن الأمر لايُبْنَى مما لا دلالة فيه على الحدث[4].

هذا ما استدلّ به المؤلِّفُ[5]. ثم ذكر [أن[6]] كَونُ هذه الأفعالِ دالَّةً على مصادرها هو الظاهر من قول سيبويه والمبِّرد والسيرافىُّ أجاز الجمع بين كان ومصدرها تأكيداً. وقد استدل ابنُ خروف على ذلك بأنها مشتقّةٌ من المصادر،

---

(١) سنن الدارمى، فضائل القرآن ٤٣٤/٢.

(٢) فى الكتاب ١٦٦/١ : «وقال الخليل : هو كائنُ أخيك، على الاستخفاف، والمعنى : هو كائنٌ أخاك». وكذلك ساق ابن مالك النصَّ فى شرحه.

(٣) هو الحسين ب مطر الأسدى، مخضرم. والبيت فى مجالس ثعلب ٢٦٥/١، والعينى ١٨،٢، والتصريح ١٨٧/١، والهمع ٧٨/٢.

(٤) مثّل الناظم فى شرحه على التسهيل بقوله تعالى (كونوا قوّامين بالقسط).

(٥) شرح التسهيل، ورقة ٦٨.

(٦) عن هامش الأصل، س، ف.

وبقولك : أعجبني [كون[1]] زيد قائمًا. وهو كثير الاستعمال، وبأنّ كائنا في نحو : زيدٌ كائنٌ أخاكَ لايخصّ زمانًا، قال : فلو لم تدلّ على حدثٍ لم يَكُنْ لها معنًى، وإن أردت فيها تخصيص الزمانِ جئت بالظرف المختصّ.

واعلم أن هذه الأدلّة كلَّها قابلةٌ للنظر، ومحتملة للبحث، وغالبها أو جميعُها لاثيبتُ عند التحقيق الذى حقَّقه الجمهورُ، وقد بَيّنتُ ذلك في غير هذا. ولولا أن القصدَ توجيهُ ماذهب إليه في هذا النظم المُتَعَرِّضُ[2] لشرح مقاصده دون النظر في تحقيق المسائل على الإطلاق، لبينتُ ذلك، ولكنى التزمت الانتصار لمذاهبه والترجيح لها على غيرها ماقدرتُ على ذلك. فإذا لم أجد في انتحاله للاصابة مذهبا صرّحتُ بما هو الحقُّ عندى وعند أئمة هذا الشأن. فهذا هو القصد هنا، والله المستعان.

فإن قيل : كيف قال : «وذُو تَمامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكتَفِى». وهذا إنّما يصدقُ على ماكان منها غير متعدٍّ، وأمّا ما تعدّى منها إلى مفعولٍ به، فهو من جهة معناه غير مكتفٍ بالمرفوع دون أن ينصب مايقتضيه من المفعول، كصار ضَمَّ أو قَطَع[3]، وكان بمعنى غَزَل، وشبه ذلك؟

فالجواب أن معنى الاكتفاء بالمرفوع أن يستقلّ به الكلام حتى يكون جملة من فعل وفاعل يصحّ السكوت عليها، ويستفيد بها المخاطب كضرب زيد، وأكرم عمرو، [و[4]] عند النحويين أن الفعل إذا أخذ فاعله فقد تمّ الكلامُ لوجود المسند

---

(١) عن هامش الأصل فقط.

(٢) أ : «المعترض»

(٣) فى اللسان ، مادة صير : «وصِرْتُ الشئ : قطعته .. وفى قراءة عبد الله بن مسعود وأبى جعفر المدنى : (فَصِرْهن إليك) – بالكسر ، أى : قطعهن وشققهن». وقال قبل ذلك : «وصاره يصره : لغة فى صاره يصوره ، أى : قطعه ، وكذلك أماله». وانظر اللسان ، مادة : صور.

(٤) عن س ، ف .

والمسند إليه، وأما المفعول / ففضله ـ لعدم الاحتياج إليه في الإسناد، ٣٥٩
فإنما جرى كلامه على معهود الاصطلاح.

ثم نَبَّه على ما استُعمِلَ تامًا أيضا فقال :

... ... وَالنَّقْصُ فِي

فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

يعني أن هذه الأفعال الثلاثة النقصُ لها لازمٌ دائم، لايستعمل واحدٌ منها تامًا البتة؛ فأما فَتِيء وليس فما قاله فيهما صحيح. وأما زال فإنها على وجهين :

أحدهما : أن يكون مضارعها يزول أو يَزِيل، وهذا لم يتكلم فيه الناظم، فإنهما لا يستعملان على النقص، بل تقول : زال الشيء يَزِيله زيلاً : إذا مَيّزه منه وفَرَّقه. ويقال : أزلتُه فلم يَنْزَلْ ـ على يَنْفَعِل ـ. فهذان على فَعَلَ بفعُلُ، وفَعَل يَفْعِل، لايكونان ناقصين.

والثاني : الذى على فَعِل يَفْعَل، وهو الذى قصد ذكره، والذى لا يستعملُ عنده إلا ناقصًا.

فإن قيل : كيف زعم ذلك وقال : إن النقص فيها دائمًا تُفِي ـ أي : تُتُبِّعَ، يقال قفوت أثَرَه، أي : تبعتُه ـ فالمعنى أن السماع تُتبّع فوجد كذلك، ونحن نجد الأمر بخلاف ماقال، ففي الحماسة من قولِ عبدالله بن ثعلبةَ الحنَفِي(١) :

لِكُلِّ أُنَاسٍ مَقْبَرٌ بِفِنَائِهِمْ
فَهُمْ يَنْقُصُونَ والقُبُورُ تَزِيدُ

---

(١) الحماسة ٤٣١/١ . ورواية الديوان للبيت الثاني : «وقبر لميت».

وَمَــا إِن يَزَالُ رَسْمُ دَارٍ قَــدَ اخْلَقَتْ

وَبَيتٌ لِمَيْتٍ بِالفِنَاءِ جَدِيدُ

فيزالُ ـ هنا ـ لاخَبَر له، والكلام قد تَمَّ. وكذلك قولُ الآخر، أنشده المؤلف[1]:

وَلاَ يَزَالُ وَهْوَ أَلْيَسُ

كأنَّه قال : ولايبرحُ في هذه الحال. فقد وُجِدت زال ـ التى على فَعِل يَفْعَلُ ـ تامةً لغوًا؟

فالجوابُ : أن هذا محتمل للنقصان على حذف الخبر، أما بيت الحماسة فإنّ ابن خروف حمله على أن الخبر محذوف دلّ عليه المجرور المتقدم، وأراد : وَمَا إِنْ يزالُ بِها رسمُ دارٍ. وأعادَ الضميرَ على البلدةِ أو البقية. وأما البيت الآخر فقد تأوّله المؤلف على حذف الخبر كذلك، فانظر فيه في الشرح[2]. وإذا كان ذلك يحتملُ النقصانَ لم يثبت التمامُ إلا بأمرٍ بينٍ وشاهدٍ ظاهرٍ، وإلا فالأصلُ الرجوعُ إلى ماثبت وهو النقصان؛ فلذلك جَزَم الناظم بلزوم النقص، وأكّده تنبيهًا على أنّ مايتُوهَّمُ فيه التمامُ ليس بمتعيّن له، وعلى أن ما أجازه الفارسيّ في «الحلبيّات[3]» من وُقوعِ زال تامّةً لا يثبتُ.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٦٨ . والبيت فى المنصف ٣/٨٣ فى خمسة أبيات من مشطور الرجز ، ولا يعرف قائله . وقبله :

وفى حميا بغيه تفجُّس

والألوى : الشديد من الرجال وغيرهم . والأليس : الشجاع.

(٢) قال فى شرح التسهيل ، ورقة ٦٨ بعد البيت : «فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر. ولنا أن نقول : الخبر محذوف ، والتقدير : ولايزال متفحسًا وهو ألوى أليس».

(٣) الحلبيات ٢٧٣.

ولماعَيَّنَ للاختصاص بالنقصان هذه الأفعال الثلاثة، دَلَّ على أنَّ ماعداها قد يأتى تامًا، وذلك صحيح.

فأما كان فتأتى بمعنى ثَبَت أو وُجِد أو وَقَع، أو نحو ذلك، ومنه ما أنشده سيبويه، من قول مَقَّاس العائذى[(١)]:

فِدًى لِبَنِى ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي
إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

وأنشد ابن خروف[(٢)]:

كَانُوا وَكُنَّا فَمَا ندرى عَلَى وَهَمٍ
أَنَحْنُ فِيهَا لَبِثْنَا أَمْ هُمُ عَجِلُوا

فالمعنى : أقاموا ودمنا، ولها معانٍ [أُخَرُ[(٣)]] غير هذا المعنى.

وأما ظَلَّ فتكون تامة بمعنى : دام وطال، وهو فَعِل يَفْعَل كالناقص، تقول : ظَلِلْتُ، بالكسر.

وأمّا بات فتكون بمعنى : عَرَّسَ، وهو النُّزولُ ليلاً، ومنه في أحَدِ الاحتمالين قول ابن عُمَر ـ رضي الله عنه ـ : / «أما رسولُ الله ـ صلى ٣٦٠ الله عليه وسلم ـ فقد بات بمنًى وظلّ[(٤)]». قال ابن خروف : يجوزُ فيهما

---

(١) الحلبيات ٢٧٣.

(٢) البيت لعبد الله بن عبد الأعلى الشيبانى ، كما فى كتاب الشعر لأبى على ، باب من حذف خبرالمبتداء. وفيه يُرْوَى : «أنحن فيما لبثنا»، وجعل أبو على «ما» مصدرية ، وقال : «قوله : فيما لبثنا ، إنما هو فى لبثا ، ومعنى فى لبثنا : فى زمان لبثنا ، مثل مقدم الحاج ، ولايكون اسم الزمان خبراً عن العين» وقدر الخبر : أنحن فيما لبثا أبطأنا أم هم عجلوا . وذكر قبل البيت :

ياليت ذا خبر عنهم يخبّرنا   بل ليت شعرى ماذا بعدنا فعلوا.

(٣) سقطت من أ ، وألحقت بص الأصل.

(٤) سنن أبى داود ، كتاب المناسك ، باب يبيت بمكة ليالى منى ١٩٩/٢.

النقصانُ والتمام. وأنشد القالى[(١)]:

بِحَــاجَــةِ مَــحْـــزُونٍ يَظَلّ وَقَلْبُــهُ
رَهِينٌ بِبَـضَّـــاتِ الحـجــالِ صَـــدِيقُ

وقال امرؤ القيس[(٢)]:

وَبَــاتَ وَبَـــاتَــتْ لَـــهُ لَــيْــلَـــةٌ
كَـلَـيْـلَـةِ [ذِى[(٣)]] العَـــائِرِ الأرْمَـــدِ

وأما أضحى فتكون تامّةً بمعنى : دخل في الضحى، تقول : أقمتُ بالمكان حتى أضحيتُ ومنه قولُ عُمَر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ : «أضْحوا بصلاة الضحى»، يعنى : لاتصلّوها إلى ارتفاع الضحى.

وأما أصبح فتكون بمعنى : دخل في الصباح، ومنه تقول : أقمتُ بالمكان حتىّ أصبحتُ.

وأما أمسى فتكون بمعنى دخل في المساء. والشاهد عليهما معًا قولُ الله ـ سبحانه ـ : { فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِيْنَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ[(٤)] }.

وأمَّا صار فتكون بمعنى رجع، تقول : صِرْتُ إلى كذا. ومنه في القرآن : {ألاَ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأمور[(٥)]}. وتكون بمعنى أمَالَ، وبمعنى قطع. ومنه في

---

(١) الأمالى ١١٧/١ ، منسوبا إلى أعرابى. وفى نسختنا، وإحدى نسخ الأمانى : «بيضات». والمثبت عما فى صلب الأمالى ، وهو مانراه مناسبًا. والحجال : جمع حجل – بفتح أو بكسر فسكون – وهو الخلخال. يصف موضع الخلخال بالبضاضة ، وهى النعومة والنصاعة.

(٢) ديوانه ١٨٥ ، والبيت فى شرح الشواهد للعينى ٣٠/٢ ، والتصريح ١٩١/١، والأشمونى ٢٣٦/١.

(٣) سقط من الأصل ، أ.

(٤) الآية ١٧ من سورة الروم.

(٥) الآية ٥٣ من سورة الشورى.

القرآن : {فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ[1]}، فقد فُسِّرت قراءة الكسرةِ بالوجهين، وهى قراءة حمزة[2]، أى : ضُمَّهُنَّ وأَمِلْهُنَّ إليك، أو قَطِّعهنَّ، و (إِلَيْكَ) تتعلّق بـ (خُذْ). ومن الإمالة قولُ الشاعر[3]:

وَفَــرْعٍ يَصِيــرُ الجِيــدَ وَحْفٍ كـأنه
عَلَى اللِّيتِ قِنْوانُ الكُرُومِ الدوالحُ

وأنشد قُطْرُب[4]:

وَكُنْتُ - إِذَا لَمْ يصِيـرْني الهَــوَى
وَلاَ حُــبُّــهــا كَــانَ مِنِّى - نَفُــورَا

وعلى قراءة الضمّ لا مدخل لها في هذا المعنى المقصود من بيان التامّ، لأنها من صاره يصوره، فلا اشتراك بين هذا وصار الناقصة؛ لأن الناقصة من الياء، وهذا من الواو.

وأما بَرِح فتكون بمعنى : ذهب، نحو { وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ : لاأَبْرَحُ[5]}.. الآية وتقول : مابَرِحتُ من مكاني. وبمعنى : ظَهر، ومنه قولهم : بَرِحَ[6] الخفاء.

وأما انفكّ فتكون بمعنى انفصل، نحو فَكَكْتُ الخاتم فانْفَكَّ. وهو أحد

---

(١) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٢) السبعة ١٩٠ . وانظر ماتقدّم من قريب.

(٣) من بنى سُليم ، كما ذكر الفراء عن الكسائى ، انظر معانى القرآن للفراء ١٧٤/١ والأفعال للسرقسطى ٣٨٢/٣ واللسان : صير والوحف : الأسود . واللّيت : العُنق . ويريد بقنوان الكروم : عنا قيد العنب ، والدوالح المثقلات بحملها ، ومنه سحاب دوالح ، أى : مثقله بالماء.

(٤) لم نهتد إلى البيت فيما أتيح لنا.

(٥) الآية ٦٠ من سورة الكهف.

(٦) مثل ، ويروى : بَرَح ، بالفتح. انظر اللسان ، والأمثال لأبى عبيد ٦٠.

التأويلان في قول ذي الرمّة[1]:

حَـــرَاجِـــيجُ، مَـــاتَنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَـــةً
عَلَى الخَـسْفِ، أوْنَرْمِي بِهَـا بَلَداً قَـفْـرا

قال ابن خروف : لم تدخل «إلاّ» إلاّ وقد نُوِي التمام.

وأمّا دام فتكون بمعنى : بقِي، كقوله تعالى : {خَالِدِينَ فِيهَا مَادامَتِ السّمواتُ والأرضُ[2]}.

وقال امرؤ القيس[3]:

وَمَـا المرءُ ـ مَـادَامَتْ حـشَـاشَـةُ نَفْسِهِ
بِمُـــــــدْرِكِ أطْرافِ الخُـطُوبِ وَلاَ آلِ.

وَلاَ يَلِي العَـــامِلَ مَـعْـمُـــولُ الخَـبَـرْ
إلاّ إذَا ظَرْفَـــا أتَى أوْحَـــرْفَ جَـــرْ
وَمُـضْـمَـرَ الشَّــأنِ اسْـمًـا انْوِ إنْ وَقَعْ
مُـــوْهِمُ مَـــا اسْـــتَـــبَـــانَ أنَّهُ امْـتَنَعْ

هذه مسألة من مسائل التقديم والتأخير، وذلك تقديم معمول الخبر على الخبر، (-[4] وتقديم معمول الخبر على الخبر-[4]) جائز ـ على الجملة ـ إذا كان متصرفا في نفسه، على الأصل في أن كل عامل متصرّف في نفسه يتصرّف في

(١) تقدم البيت ، انظر: ص ١٤١.
(٢) الآية ١٠٧ من سورة هود.
(٣) ديوانه ٣٩.
(٤) سقط من أ.

معموله؛ فإذا كان الخبر عاملاً متصرفا تُصُوِّر في تقديم معموله عليه في باب كان صورٌ ثلاث : تقديمه على الخبر خاصة، وعلى المبتدأ والخبر - ومن كان - وعلى الجميع. ومقتضى كلامِه جوازُ ذلك كُلِّه إلا تقديَمه على الخَبرِ والمبتدأ دُون كان بحيثُ يكونُ واليًا لها؛ فإن ذلك غيرُ جائزٍ مالم يكن ظرفًا أو مجرورا، وذلك قوله : «وَلاَ يَلِى العَامِلَ معمولُ الخَبَرْ».. إلى آخره.

يعنى أنه لا يجوز تقديم معمول الخبر بحيث يصير واليًا للعامل - الذى [هو[1]] : كان، أو واحدًا مما جرى مجراها - إلا إذا كان ذلك المعمول ظرفًا زمانيا أو مكانيا، أو حرف جرّ مع مجروره /، فإن ذلك ٣٦١
جائز مثال ذلك : ما كان طعامَك زيدٌ آكلاً، فطعامَك معمول آكلاً، وقد ولى كان، وليس بظرفٍ ولا مجرور، فلا يجوز إذًا. وكذلك إذا قلت : كانت زيداً الحُمَّى تأخذُ، وكان أخاك زيدٌ مكرمًا. وما أشبه ذلك.

ومثله في المنع، إذا قدّمت الخبر على الاسم فقلت: كان طعامَك آكلاً زيدٌ، وما كان أخاك مكرمًا زيدٌ، لأن المعمول قد وَلِىَ كان. ووجه المنع ههنا هو مانُقِل عن سيبويه - وهو رأى الزجاجىّ في التعليل[2] - أنك أوليت كان ماليس معمولاً لها. ونصُّ سيبويه في المسألة أنه لما أنشد قول حُمَيد الأرقط[3]:

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِم
وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الجمل ٥٧ ، وشرحها لابن عصفور ٣٩٢/١.

(٣) الكتاب ٧٠/١ ، ١٤٧ ، والمقتضب ١٠٠/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٠٣/٢ - ٢٠٤.

قال : «ولا يجوز أن تحمل «المساكين» على ليس وقد قدّمت فجعلت الذى يعمل فيه الفعلُ الآخرُ يلى الأول»، قال : «وهذا لا يحسن ولايجوز، لوقلت : كانت زيداً الحُمَّى تأخذ، أو تأخذ الحُمَّى، لم يجز، وكان قبيحا[1]». وهذا معنى مانقلوا، وهو الذى اعتمد الناظم.

فالحاصل : أن الناظم منع هنا مسألتين :

إحداهما : كان طعامَك زيدٌ آكلا. وهو مذهب الجمهور فيها، وقد نقل ابن أبي الربيع[2] أنَّ ذلك لا خلاف فيه. وليس كما قال، بل ذكر السيرافي الخلاف، وأن بعض من يجيز المسألة احتجّ على الجواز بقول الشاعر[3]:

فَنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ
بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا

ثم قال : ولا حجة فيه لأمرين : إمكانُ حَمْلِ كان على أن فيها ضمير الشأن ـ كما ذكر الناظم ـ وإمكانُ زيادةِ كان[4].

والثانية : كان طعامَك آكلاً زيدٌ. وهو ظاهر كلام سيبويه وتعليله. وقد علّل أبو على الفارسيُّ المسألة الأولى بأن المنع لأجل الفصل بين كان واسمها بأجنبى منهما.

وجرى على التعليل بهذا بعضٌ. وهو يقتضى جوازه هذه المسألة. والوجه مارآه الناظم من المنع كالمسألة الأولى؛ إذ لافرق بينهما في الحقيقة؛ قاله : فإن

---

(١) الكتاب ٧٠/١.

(٢) البسيط ٥٧٣.

(٣) هو الفرزدق . والبيت فى ديوانه ١٨١/١ ، والمقتضب ١٠١/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/٤ ، والمغنى ٦١٠ والهمع ٩٢/٢ ، والخزانة ٢٦٨/٩.

(٤) شرح السيرافى ١٨٤/١.

قيل : فإن قيل : النيّةُ فيه التأخيرُ فكذلك هو في الوجه الآخر، قال : ولا تأثير بكونه قد وَلِيَ عامِلَه قريبًا أو بعيدًا، وإذا كان أُولى غير عامله، ولم يرد به سماع.

ثم استثنى الظرف والمجرور من المنع فقال : «إلا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ». يعنى أنهم أجازوا تقديم معمول الخبر، وإن ولى كان، إذا كان ظرفًا. نحو : كان عندك زيدٌ مقيمًا، وكان مكانَكَ زيدٌ قاعدًا. أو حرف جر، نحو : كان في الدار زيدٌ قاعدًا، وكان إليك عَمْروٌ سائرًا. وما أشبه ذلك.

قال ابن أبي الربيع : ولا أعلم في جَوازِه خلافًا[1]، ومنه في القرآن المجيد : {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ[2]}.

وأنشد سيبويه[3]:

لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا

مَادَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

ولَمَّا تَقَرَّر مايمتنع في هذا التقديم دَلَّ على أنَّ ماعدا ذلك جائز، نحو قولك : كان زيدٌ طَعَامَك آكلا، وكان آكلاً طعامَك زيدٌ، وطعامَك كان آكلاً زيدٌ، وطعامَك كان زيدٌ آكلا. وما أشبه ذلك.

ولمّا كان في السماع ما يظهر منه جوازُ مامنع[4] نبه على أن ذلك على

---

(١) البسيط ٥٧٣.

(٢) الآية ٤ من سورة الإخلاص.

(٣) الكتاب ٥٦/١ ، والمقتضب ٩٤/١ ، وابن يعيش ٣٣/٤ ، ٩٦/٧ ، ١١٥ ، والخزانة ٢٧٢/٩. لتقربن : لتردن ، وليلة القرب : ليلة الورود . والجلذى : السير السريع.

(٤) فى جميع النسخ «جواز خامسه». وقد ضرب فى الأصل على كلمة «خامسة» واستبدل به فى الهامش ما أثبتناه.

٣٦٢ غير ظاهره، بل هو متأوّل فقال: «ومُضْمَر الشأْنِ / اسمًا انوِ».

مضمر : مفعول بانو. واسمًا : حال من مضمر الشأن.

ويعنى أنه إِنْ وَقَع من كلام العرب مايُوهِمُ جَوَازَ ماذكرتُ امتناعَه، فليس بمخالف في الحقيقة، ماهو راجعٌ إلى مايجوز، وذلك إذا أضمرت في كان ضمير الأمْر والشأن. والذى نَبَّه عليه قول الشاعر، أنشده السيرافيّ وغيره :

قَنَافِـدُ هَدَّاجُـونَ حَـوْلَ بُيُـوتِهِمْ

بِمَـا كَـانَ إِيَّاهُـمْ عَطِيَّـةُ عَـوَّدَا

فهذا مثل قولك : كان طعامَك زيدٌ آكلا، وكانت زيدًا الحُمَّى تَأْخُذُ. وقد تقدّم منعُه، حملُه على أنّ في كان ضمير الشأن، أى : بما كان الأمر إيّاهم عطيّةُ عَوّدا. وإذا أمكن هذا التقديرُ صارتِ الجملةُ بعد كانَ على وجهٍ جائزٍ؛ لأنك تقولُ : أخاك زيدٌ ضارب، وأخاك زيدٌ ضَرَبَ إذا ثبت هذا فقد وقعت الجملةُ مستقلّةً، وهى(1) مفسرةً ضمير الأمر والشأن، ولم يل معمولُ الخبر فيها العامل الذى كان، فلم يَبْقَ إشكالٌ. وإنما احتاج إلى هذا الاعتذار لأن الكوفيين أجازوا مامنعه من المسألتين بهذا البيت.

وقد تَقَدَّم عن السيرافيّ اعتذارٌ ثانٍ، وهو الحملُ على زيادة كان. وأيضًا فهو من النوادر التى لا تكاد توجدُ إلا ضرورة، ولو كَثُر في السماعَ لأجيزَ، بل تقديمُ المجرور الذى هو جائزٌ عند الجميع قليلٌ لسماع حتّى إِنَّ الفارسيّ قال : لم أعلم شيئًا من ذلك مّربى في كلامهم ـ يعنى ـ والله أعلم ـ مُتَعيِّنا للتقديم وإلا فقد أتى سيبويه بالآية والبيت المتقدمين،

(1) فى الأصل : «فهى». وفى أ : «وهى» والمثبت ع س ، ف.

لكنهما محتملان ـ قال : إلا أنّي رأيتُ أبا الحسن في «المسائل الصغير» يجيز ذلك في مسائل له يفصل بينها بالظرف (المتعلق[1]) بالخبر، قال : (وقد[2]) وقفنا بعدُ على قول الشاعر[3]:

فَـلاَ تَلْحَنِي فِـيـهَـا؛ فَـإِنَّ بِحُـبِّـهَـا
أَخَـــاكُ مــصَـــابُ القلب جَمٌّ بَلاَبُلُهْ

فالباء : من صلة الخبر؛ ألا ترى أن التقدير : مصابُ القلب بحبِّها. ثم ذكر أنّهم أجازوا ذلك لاتساعهم في الظروف والمجرورات؛ إذ قد يُفْصَل بها في موضعٍ لايفصل بغيرها، كفصلهم بها بين المضافِ والمضاف إليه، وبين إن واسمها. ولم يستجيزوا ذلك في غيرها، فكذلك استجيز فيها هذا الضرب.

ذكر ذلك في «التذكرة» في مسألة : ماكان فيها أحدٌ خيرًا منك، من مسائل الكتاب[4].

فنبّه ـ كما ترى ـ على قلّة وجود مثل ذلك في السماع، حتى استشهد بمسألة «إنّ» على مسألة «كان»، من حيث كان الحكم فيها واحدًا إذ مايجوز من ذلك في «كان» يجوز في «إنّ» وظننت وسائر النواسخ. وقد فَرّع سيبويه مسائل البابين ـ كان وإنّ ـ تفريعًا واحدًا، وقال ابن خَرُوف : لو قلت : رأى عمرًا زيدٌ رجلاً ضاربًا. تريد رأى زيدٌ رجلاً ضاربا عمرًا ـ لم يجز. وقال : إن هذا

---

(١) لأبى الحسن الأخفش من كتب النحو : المسائل الكبير ، والصغير ، وعلى الأول عوّل ابن السرّاج فى كتابه الأصول ، ومن الثانى نقول فى الأشباه والنظائر ، وخزانة الأدب، انظر منهج الأخفش الأوسط فى النحو ١٥٨ ، ١٦٨.

(٢) عن الأصل ، س ، ف.

(٣) مجهول القائل. والبيت فى الكتاب ١٣٣/٢، وشرح الكافية للرضى ٤٦/٤ ، والمغنى ٦٩٣ ، والهمع ١٦٠/٢ ، والخزانة ٤٥٢/٨.

(٤) الكتاب ٥٥/١.

لايختصُّ بكان وأخواتها. ولعل الناظم رمز القاعدة هنا بقوله : «وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ»، ولم يقل : ولا يلي كان، أو ذا الفعل، أو نحو ذلك مما يعطى الاختصاصَ بكان وأخواتها، بل أتى بلفظ يَعُمُّ عوامل المبتدأ والخبر، تنبيها على اتحاد الحكم في الجميع.

فإن قلت : لو كان كذلك لم نبِّه على المسألة في باب «ما»، بل كان يكتفي بعموم المسألة هنا.

قيل : ولولم يكن كذلك لنبه عليها / في باب «إن». فقد يظهر أن ٣٦٣ المسأة هنا عامة، وإنما ذكرها في باب «ما» لحكم آخر ضروري يختصّ بـ «ما» حسب مايذكر في بابه، إن شاء الله.

واستبان الشيءُ، وتبيَّن، وأبانَ : كلها بمعنًى واحدٍ، وهو هنا غير متعدٍ. وقد يستعملُ متعديًا فيقال: استَبنْتُ الشيءَ، كما يقال : تَبيَّنْتُه، وأنبتُه. وكذلك : بَيَّن الشيءُ وبيَّنْته[1].

وَقَـدْ تُزَادُ كَـانَ فِي حَـشْـوٍ كَـمَـا
كَـــانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَــدَّمَــا

يعنى أن كان ـ من بين سائر أخواتها ـ تكون في الكلام زائدةً، لكن ذلك قليل، ولأجل ذلك أتى بقد المفيدة للتقليل. ومعنى زيادتها أن تكون دخولُها كخروجها بالنسبة إلى العمل لا بالنسبة إلى المعنى؛ فإنها إما تُزادُ لمعنًى وهو الدلالة على الزمان الماضي، كما هى في أصلها، وإنما الزيادةُ من حيثُ إنها تجيءُ غير عاملةٍ في معمول، فكأنها ملغاةٌ

(١) فى الصحاح : «والتبيين : الإيضاح . والتبيين أيضا : الوضوح. وفى المثل : قد بَيَّنَ الصبح لذى عينين ، أى : تبيَّن».

أُتِي بها استدراكًا للدلالة على الزمان، كما يُؤْتَى بأفعال القلوب استدراكًا للدلالة على وَجْهِ حُصُولِ الخبر من العلم أو الظن. ويقع النظرُ هنا في ستّ مسائلَ :

إحدها : في تخصيصه كانَ من بين سائر أخواتها؛ إذ لم يذكر ذلك في غيرها، وذلك في مشهور الكلام صحيح؛ لأنَّ كان أصلٌ لكلِّ فعلٍ وحدثٍ، وأصل في هذا الباب لسائر أفعاله، فتصرَّفوا فيها لذلك مالم يتصرَّفوا في غيرها. فأما أصلٌ لكلّ فِعْلٍ وحدث فلأنه يصحُّ أن يُعَبَّر بالكون عن كُلّ فعل، فتقول في ضرب وقام وخرج وذهب وأكل : ضربٌ، أوقيام، أو خروج، أو ذَهابٌ، أو أكلٌ. وكذلك ماأشبهه. وأما أنها أصلٌ في هذا الباب فلأن كلّ فعل فيه يصحّ تعويض «كان» منه، بخلاف سائر الأفعال، فإنها ليست كذلك ــ فتصرفوا في كان بالزيادةِ والحذف. وجملةُ ماتصرفوا به فيها : الزيادةُ ــ وهاهى ذى ــ والحذفُ جملة، وحذف لامها. وكلٌّ قد ذكره الناظم.

وقد أتى في النادر زيادةُ غيرها من أفعالِ هذا البابِ، وذلك : أصبح وأمسى، في قولهم : ما أصبح أَبْرَدَها! وما أمسى أدفأها! ثبت في الكتاب وليس من كلام سيبويه[1]. وهو من الشاذّ، فلم يَعْبَأْ به.

والثانية : أنه خصّ «كان» دون «يكون»، فدلّ ذلك على اختصاص الزيادة بها، وإلاّ فكان يقول : وقد يزادُ فِعْل الكون، أو ما يعطى هذا المعنى، وهذا صحيح. وسبب الاختصاص تعيينُ الزمان في «كان» دون المضارع. وشذّ زيادة المضارع كقول أم عقِيل بن أبي طالب، أنشده المؤلف[2]:

---

(١) لم أجده فيما طبع من نسخ الكتاب . يريد أن هذا من زيادات الأخفش ، ففى البسيط لابن أبى الربيع ٦٢١ : «وحكى الأخفش : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها».

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٣. والرجز لأم عقيل فاطمة بنت أسد ، وعقيل بن أبى طالب، كانت تقوله وهى تُرَقِّصه. وهو فى التصريح ١٩١/١ ، والأشموى ٢٤١/١ ، والعينى ٣٩/٢.

أَنْتَ تَكُونَ مَـــاجِـــدٌ نَبِـــيلُ

إِذَا تَهُبُّ شَمْـــــأَلٌ بَلِيلُ

والثالثة : أنه خصّ كان بالزيادة فدلّ على أنها لا معمول لها، وإلاّ فلو كان لها معمولٌ لم يكن الزائدُ كان وحدها، بل الجملةَ كلُّها. وهذا رأىُ جماعة، وإليه ذهب ابن السراج والشلوبين. وَوُجِّه في الشرقيّة[1] هذا المعنى، وأن كان الزائدة لا تعمل شيئًا. ذكر ذلك في التعجب، ووجه ذلك أن فائدة الزيادة إنما هى الدلالة على الزمان، وذلك حاصل مع الاقتصار على الفعل، فلو لزمت زيادة مرفوعٍ لكان ذلك لغير فائدة زائدة، مع أن السماع موافق لذلك.

فإن قيل : يلزمُ من ذلك تجرّدُ فِعْلٍ عن مرفوع، وذلك غير موجود /: ٣٦٤ وبأن ذلك قد جاء سماعًا، وأنشد الزجاجيُّ وغيره[2]:

فَكَيْفَ إِذَا مَـــرَرْتُ بِدارِ قَـــوْمٍ

وَجِـــيَـــرانٍ لَنَا كَـــانُوا كَـــرامِ

وبهذين يحتج من يزعُم أن فيها ضميرا، كالسيرافي[3] وابن خروفٍ، وطائفة.

فالجواب عن الأول أن كان المحكومَ بزيادَتِها تُشبه الحرف الزائد،

---

(١) يعنى النسخة الشرقية من كتاب سيبوية ، وقد أكثر ابن خروف فى شرحه للكتاب من التنبيه عليها ، ويبدو أن زيادتها من صنع الشراح ، ففى شرح ابن خروف نصّ عن المبرّد يفيد أنه زاد إحدى الآيات على الكتاب ، انظر ص ١٩.

(٢) الجمل ٦٢ ، والبيت للفرزدق ، ديوانه ٢/٢٩٠ . وهو من شواهد الكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١١٦/٤، للرضى ١٩٢/٤ ، وفى الخزانه ٢١٧/٩ . وشرح شواهد المغنى للبغدادى ١٦٩/٥

(٣) شرح الكتاب ١٤/٣ -١٥.

فلا مبالاة بخلوها من الإسناد، كما أن «قلّ» في : قلّما يقوم زيد، لما أشبهت ما النافية عَرِيَتْ عن الإسناد فلم تفتقر إليه، وكالفصل لما قُصِد به قَصْدَ الحروف لم يكن له موضع من الإعراب، وكان عاريًا من الاسناد إليه أو إسناده. وأيضًا فإنها قد زيدت بين الجارّ والمجرور، فلو نُوِي معها فاعلٌ لزم الفصلُ بين الجارّ والمجرور بجُملةٍ، وذلك معدومُ النظير، وإذا نُوِي الفصلُ بها وحدها كان فصلاً بكلمة واحدة، ولذلك نظائر، وما له نظير أولى بالالتزام مما لا نظير له[1].

وأما قوله : «كَانُوا كِرامِ». فإنه نادرٌ، وأيضًا فقد تأوّله الناس على أحد وجهين : إما على أنَّ كان ناقصة، والخبر : لنا. وهو رأيُ المبرد[2]. وإما على أنَّ أصل الضمير توكيد للضمير في «لنا»، والتقدير : وجيران لنا هم كرام، فلما زِيدَتْ كان كرهوا كون التوكيد بعدها بصورة الضمير المنفصل من غير داعية، فوصلُوه بها إصلاحًا للفظ[3].

وقد احتُّجوا بظننتُ وأخواتها فإنها زِيدتْ مع فاعلها باتفاقٍ ولم يكن محذورًا، فكذلك هنا.

وللناظم أن يجيب بأنهم قالوه حيث تعيّن، إذ لابدّ من القول به، ولم يتعيّن ذلك هنا، فلا ينبغي أن يقال به مع إمكان العدول عنه. فالقياسُ على باب ظننت غيرُ ناهضٍ مع وجود الفارق.

والرابعة : أنّه عيَّن للزيادة موضعًا واحدًا، وهو الحشوُ، فقال : وَقَدْ تُزَادُ في حَشْوٍ، وَحَشُو الكلام : أثناؤه ووسطُه، فهذا عنده من شرط الزيادة، فإذًا لاتزاد في أول الكلام ولا في آخره. أما أوله فإنه محلُّ الاعتماد، وتقديمُ الشيءِ

---

(١) سقط من أ.

(٢) المقتضب ١١٧/٤ ، وشرح السيرافى ١٤/٣ – ١٥.

(٣) نسب هذا التوجيه إلى أبى على الفارسى ، انظر الخزانه ٢١٩.

دليلٌ على الاعتناءِ به، وكان ملغاة في الحكم فلا يصحُّ التقديمُ مع الزيادة، كما لم يصحّ إلغاء ظَنَّ وأخواتها مع التقديم.

قال الفارسي في التذكرة : حكم ماتُلغيه أن توسطه ولا تبتدىءُ به قياسًا على «هو» [الفصل[1]]، ولا تبتدىء به، لأن الملغَى غير معتّدٍ به، وإذا كان غير معتّدٍ به، وكان القصدُ في باب الإفادة غيره، قبح أن تؤخر ما الاهتمام به أكثر، وتقدم ما الاهتمام به أقلّ.

وقد خالف ابنُ الطَّراوة في هذا، فأجاز إلغاء كان متقدمة[2]. وهو غيرُ صحيح لما تقدّم ولأن السماعَ به معدومٌ.

وأما آخر الكلام فإنه معدومُ الاستعمال أيضا، ولأن الزيادةَ على خلافِ الأصل، فلا تستباحُ في غير مواضعها المعتادة. وقد خالف بعضُهم في هذا ـ ومنهم الشلوبين ـ فأجازُوا وقوع كان آخرًا قياسًا على الإلغاءِ في باب ظننت. ولا قياسَ مع مخالفة السماع[3]؛ إذ لولا السماعُ لما قيل بالزيادة، فكيف نُلحِقُ مالم يُسْمَعْ منها بما سُمِع.

والخامسة : أنه أشار إلى قلّة وجود الزيادة فيها لكن بما لا ينافي القياس؛ إذ قال : «وَقَدْ تُزَادُ». وهذه العبارة (يطلقها[4]) مريدًا بها القياسَ على قلّةٍ وضعفٍ، كما قال في الضمائر :

وَقَد يُبِيحُ الْغَيبُ فِيهِ وَصْلاً

(١) سقطمنأ.

(٢) الهمع ٢/٦٤ – ٦٥.

(٣) فى صلب الأصل ، أ ، ف : «مع مخالفة القياس». والمثبت عن هامش الأصل ، ف.

(٤) سقط من أ.

مع اختلافٍ مآ /. وقال في الابتداء : ٣٦٥

... ... وَقَـــــــــدْ

يَجُــوزُ نَحْــو فَــائِزٌ أو لُو الرُّشَــدْ

ومواضع كثيرةٌ من هذا النوع.

ثم مَثَّل بباب التعجب، وذلك قوله : «مَاكَانَ أَصَحَّ عِلْم من تَقَدَّم، إلا أن فعل التعجب مسلوب الدلالة على المعنىً، فأتى بما يدلّ على ذلك. وبابُ التعجب أكثرُ ماتزاد فيه كان، وما سواه دونه، فلذلك مثَّل به. وقد شذَّت زيادتُها بين الجار والمجرور. ولم يَعْنِهِ الناظم، وذلك في قول الشاعر[1].

سَــرَاةُ بَنِى أَبِى بكْرٍ تَسَــامَــوا

عَلَى كَانَ المُسَوَّمةِ العِرَابِ

وقد نَّبه بمثاله على مراده من مواضع الزيادة، وجملة المواضع التى تزاد فيها موضعان، وهى المسألة السادسة :

أحدهما : بين مسند ومسند إليه، نحو قولك : زيدٌ كان قائمٌ، وهذا كان صاحبك. وقد حُمِل على ذلك كان في قول الله تعالى : {قَالُوا : كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ في المَهْدِ صَبِيًا[2]}. ومنه أيضًا باب التعجب، نحو : مَاكَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا. وقد ذكر المؤلف من هذا قول العرب : «لم يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهمْ[3]».

---

(١) مجهول ، وأنشد البيت الفراء. والبيت من شواهد ابن يعيش ٩٨/٧ ، ١٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ورقة ٧٣ ، وشرح الكافية للرضى ١٩٠/٤ ، والتصريح ١٩٢/١ ، والهمع ١٠١/٢ والخزانة ٢٠٧/٩.

(٢) الآية ٢٩ من سورة مريم.

(٣) انظر هذا القول فى المقتضب ١١٦/٤.

والثاني : بين صفة وموصوف، نحو مررتُ برجلٍ كان فاضلٍ. ومنه قوله :

فَكَيفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ
وَجِيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ

ثم ذكر حَذْفها فقال :

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ
وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ
وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ
كَمِثْلِ : أَمَّا أَنْتَ بَرًا فَاقْتَرِبْ

قوله : «وَيَحْذِفُونَها» : جملة معطوفة على مابعد «قد» في قوله : «وَقَدْ تُزَادُ كَانَ».

فتدخل معها تحت التقليل بقد؛ فإن حَذْفَها أيضًا قليل، لكنه قياسٌ. ولا يناقضُ إخبارهُ بالتقليل قوله : «وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا اذَا اشْتَهَرْ»، لصحةِ الجمع بينهما، فيكون المعنى : إن ذلك الحذف القليل اشتهر في هذين الموضعين.

ويحتمل أن تكون الجملة معطوفةً على الأخرى من غير إدخالٍ لها في حكم التقليل، فيكون المعنى : إنَّ العرب تفعلُ هذا بكان، ولا إشكال على هذا في كون الحذف قياسًا. لكنه قسّم الحذف قسمين : أحدهما : جائز غير لازم، والآخر لازم البتَّة.

فأما الحذف الجائز فهو الذى أخبر به أولاً في قوله : «وَيَحْذِفُونَها وَيُبْقُونَ الخَبَرْ»، يعنى أنّ العرب من شأنهم أن يحذفوا كان مع اسمها لا وحدها، ويبقون الخبر دَالاً عليها، كقولك : المرءُ مَجْزِىٌّ، إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًا فشرٌّ. والمرءُ مقتولٌ بما قَتَل به، إنْ سَيفًا فسَيفٌ، وإنْ خِنْجَرًا فَخِنْجرٌ». تقديره : إنْ

كان عملُه خيرًا فجزاؤُه خيرٌ، وإن كان شرًا فجزاؤُه شرٌّ. وكذلك : إنْ كان ماقتَل به سيفًا فالمقتولُ به سيفٌ، وإنْ كان خنجرًا فهو خِنْجَرٌ. قال سيبويه : «وإن شئت أظهرت الفِعْلَ - يعنى كان - فقلت : إنْ كان خنجرًا، وإنْ كان شرًا فشرٌّ[1]». ومثل ذلك : مررت برجل إن لا صالحًا فطالح. ومررت برجل إنْ زيدًا وإنْ عَمْرًا[2]. ومن ذلك قولُ النابغة، أنشده سيبويه[3]:

حَـــدِبَتْ عَلَىَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهـــا
إنْ ظَالِمًـــا فِـــيـــهِمْ وَإنْ مَظْلُومـــا

أىْ : إن كنـــتُ ظالمًا وإن كنـــت مظلومـــا. وأنشـــد أيضًـــا لليلى الأخيليّة[4]:

لا تَـقْـــــرَبَـنَّ الـدَّهْـرَ آلَ مُـطَـرِّفٍ
إنْ ظَـالِمًـــــا أبَدًا وَإنْ مَـظْلُومَـــــا

وأنشد قولَ ابن همّام[5]:

وَأحْـضَـرْتُ عُـذْرِى، عَلَيْـهِ الشُّـهـو
دُ، إنْ عَـــــاذِرًا لِى وإنْ تَـارِكَـــــا

---

(١) الكتاب ٢٥٨/١.

(٢) انظر الكتاب ٢٦٢/١ - ٢٦٣.

(٣) للنابغة، ديوانة ١٠٣. والبيت من شواهد الكتاب ٢٦٢/١، والهمع ١٠٢/٢، والأشمونى ٢٤٢/١. وضنة - بالنون - من قضاعة ثم من عذرة.

(٤) ديوانها ١٠٩. والبيت من شواهد الكتاب ٢٦١/١، وأمالى ابن الشجرى ٣٤١/١، ٣٤٧/٢، والتصريح ١٩٣/١، والهمع ١٠٢/٢. وانظر العينى ٤٧/٢.

(٥) الكـــتـاب ٢٦٢/١. وعبد الله بن همام السلولـــى، له صحبة، وله ترجمة فى الشعـر والشعـــراء ٦٥١.

/ وَقَوْلَ النعمان بن المنذر[١]:

قَدْ قيل ذَلِكَ، إنْ حَقًّا وإنْ كَذِبًا

فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذَا قِيلا

وقولُه : «وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثيراً ذا اشتهَرْ»، ذا : إشارة إلى الحذف المفهوم من قوله : «وَيَحْذِفُونَها». يريد أنّ كثرة هذا الحذف إنّما جاءت بعد إنْ المكسوة الخفيفة ـ وهى الشرطية ـ ولو الشرطية أيضا. فأما بعد إنْ فقد تقدم تمثيله، وأما بعد لو فنحو قولك : ألاَ طعامَ ولو تمرا؟ قال سيبويه : «كأنّك قلْتَ : ولو كان تمرًا[٢]». وأتِنِى بدَابَّةٍ ولو حمَارًا، وادفع الشرَّ ولو إصْبَعًا، وأتِنِى بِمَاءٍ ولو باردًا، وألاَ ماءَ ولو باردا[٣]؟ وأنشد في شرح التسهيل[٤]:

لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا

جُنُودُهُ ضَاق عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ

وقول الآخر[٥]:

عَلِمْتُكَ مَنَّانًا فَلَسْتُ بآمِلٍ

نَدَاكَ، وَلَوْ غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَارِيَا

(١) الكتاب ٢٦٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤١/١ ، ٣٤٧/٢ ، وابن يعيش ٩٦/٢ – ٩٧ ، ١٠١/٨ وشرح الكافية للرضى ١٤٦/٢ والخزانة ١٠/٤ ، والمغنى ٦١/١ ، والهمع ١٠٢/٢ .

(٢) الكتاب ٢٦٩/١.

(٣) انظر هذه الأمثلة فى الكتاب ٢٦٩/١ – ٢٧٠.

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٧٣. والبيت للعين المنقرى ، وهو أبو أكيدر منُازِل بن رمعة ، شاعر أموىّ. وهو فى المغنى ٢٦٨/١ ، والهمع ١٠٣/٢ ، والعينى ٥٠/٢ .

(٥) وشرح التسهيل ، ورقة ٧٣ ، والهمع ١٠٣/٢ ، والأشمونى ٢١/٢ .

ووجهُ كثرةِ إضمار كان بعد هذين الحرفين أنهما من الأدواتِ الطالبة للفعل[1]، لأنهما شرطان فلا بُدّ لهما من إضمار الفعل؛ ففي النصب كان الناقصة، وهو الذى تَكَلَّم عليه الناظمُ، لأنه قال : «وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ»، وذاتُ الخبرِ هى الناقصةُ. وفي الرفع ما يصلح من كان التامّة أو غيرها، إذا قلت :

إنْ صالحٌ فَصَالِحٌ، ولو باردٌ. وهذا لم يتكلم عليه.

وتحرز بقوله : «وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ»، مما جاء منها محذوفًا بعد غيرهما، فإنه لم يشتهر بل وقع نادرا، وذلك بعد لَدُنْ فيما أنشدّ سيبويه من قوله[2]:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلى إِتْلائِها

نصب «شولاً» على إضمار كان، تقديره : من لَدُ كانت شولاً؛ فإن لدن تضاف إلى الجملة، ولا يجوز أن تضاف إلى مفرد ليس بزمان ولا مكان إذا اقترنت بها «إلى»، تقول[3] : جلستُ من لدُ صلاةِ العصر إلى وقت المغرب، وذرعت[4] من لدُ مقعدِك إلى الأسطوانة. والشولُ : جمع الناقة الشائلة، فلا زمان ثَمّ ولا مكان، فلابُدّ من تقديره، أو تقدير ما يعطى معناه ؛ إذ لا يقال : من لد زيد إلى دخول الدار. والذى يصح تقديره بينهما كان. وقدره سيبويه : من لدُ أنْ كانت شولاً[5]. وهو تقديرٌ معنويٌّ لا إعرابيٌّ؛ لأن شولاً يصير على ذلك

---

(١) فى الأصل ، أ : «بالفعل» . والمثبت عن س ، ف.

(٢) الكتاب ٢٦٤/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٢٢/١ ، وابن يعيش ١٠١/٤ ، ٣٥/٨ ، والمغنى ٤٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٥٢/٢ ، والهمع ١٠٥/٢ . وانظره فى الخزانة ٢٤/٤ . ولايعرف قائله . والشول : اسم جمع شائلة ، وهى الناقة التى ارتفع لبنها وجفّ ضرعها . وإتلاؤها : مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها ، أى : تبعها.

(٣) ماعدا ف : «بل تقول».

(٤) أى : قِستُ ، يقال : ذرع الثوب وغيره : قاسه بالذراع.

(٥) الكتاب ٢٦٥/١ .

التقدير من صلة أنْ، والموصولُ لا يُحذَف ويبقى بعض الصلة نَصَّ عليه سيبويه في باب الاستثناء في قوله[1]:

... ... إلاّ الفَرْقَدَانِ

وإنما التقدير : من لدُ كانت، أي : من لَدُ كونها شولاً؛ لأن الجملة تقدَّر بالمصدر إذا أضيف إليها الظرفُ. هذا مأخذُ ابن خَرُوفٍ وابن الضائع وابن عصفور، وهو رأى الناظم.

وظاهِرُ السيرافيِّ وجماعة أنه تقدير إعرابي، لأنه قدرها بأنْ كما قدرها سيبويه : «من لَدُ أن كانت شولاً»، أي : من لد كونها. قال : والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة نحو : مقدم الحاج، وخلافَةَ المقتدر، وصلاة العصر[2]. وهذا رأى الشلوبين وابنِ أبي غالب.

قال ابن مالك : وعندى أنّ تقدير أنْ مستغنى عنها، كما يستغنى عنها بعد مذ[3].

وهنا نظر، وذلك أنه قال : «وَيَحْذِفُونها»، فأعاد الضمير على كان المتقدمة. وقد مرّ أن كان المتقدمة هى التى على صيغة الماضى، وأن المضارع

---

(١) هو عمرو بن معد يكرب ، أو حضرمى بن عامر ، والبيت هو :

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمرو أبيك إلا الفرقدان

قال سيبويه : «كأنه قال : وكلّ أخٍ غير الفرقدينِ مفارقه أخوُه ، إذا وصفت به كلاًّ» ثم قال : ولايجوز رفع زيد على : إلا أن يكون الفرقدان ، لأنك لاتضمر الأسم الذى هذا من تمامه ، لأن أن يكون اسما» وقال أبو على فى الإيضاح الشعرى : «وإنما لم يجز هذا لأنك لاتحذف الموصول وتدع الصلة ...». إنظر الكتاب ٢/٣٣٤ - ٣٣٥ . والبيت فى المقتضب ٤/٤٠٩ ، والإنصاف ٢٦٨ ، وابن يعيش ٢/٨٩، وشرح الكافية للرضى ٢/١٢٩ ، ١٣١ ، ٤/٢١٦ ، والمغنى ٧٢ ، والهمع ٣/٢٧٣ . والخزانة ٣/٤٢٣ - ٤٢٤.

(٢) شرح الكتاب ٢/٦٢.

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٧٣.

غير داخل في مراده، فكذلك يكون الحكم هنا مقيدًا بالماضى، لأنه على
ذلك أحال، فاقتضى / أن المضارع لا يدخل في هذا الحكم. لكنّ هذا ٣٦٧
الاقتضاء مشكلٌ؛ لأن المضارع أيضًا يقدّر هنا؛ ألا ترى أنّ ما كان فيه
نفي لا يصحّ أن يقّدر فيه إلا المضارع، نحو: مررتُ برجلٍ إلاّ صالحًا
فطالحٌ. وفي المثل : إلاّ حَظِيّةٌ فلا أليّةٌ[1]، فالتقدير : إلاّ يكون صالحًا، وَإلاّ
أكُنْ خطيّةً ـ ولا يستقيمُ تقدير الماضى، لأنك لو أظهرت الفعل على الوجه
الآخر الجائز في المسألة لقلت : إلاّ يكن صالحًا، وَإلاّ أكُنْ حظيّةً. ولا تقول
: إلاّ كان صالحًا، وإلاّ كنت حظيّةً. وكذلك ما أشبهه.

ولا يقال : إن تقدير المضارع قليلٌ، بل هو كثير، بل نقول : إن
الماضى هنا واقع مع إنْ موقع المضارع، فجائزٌ لك تقديرُه ابتداءً وإن لم
يكن ثَمّ نَفْيٌ. فقولك : إن خيرًا فخير، يصحُّ فيه تقدير : إن يكن خيرًا
فخير، كما يجوزُ لك إظهاره، ولا نزاع في ذلك.

ولا جواب لي عن ذلك إلا أن يكون لم يقصد تقييد كان المتقدمة
بالمضيّ، فقوله : «وقد تزاد كان»، يريد به الفعلَ من الكون على الجملة، ثم
عطف على ذلك حذفها من غير تعيين أيضًا. وهذا كما يقال : كان كذا
وكذا، والمراد الفعْلَ من الكون لا خصوصها ويبقى تعيين المزيد ماهو؟
والمحذوف ماهو؟ محالاً به على السماع؛ لأنه ساق المسألتين مساق
السماع فقال : «وقد تُزَادُ كَانَ»، فالفاعل العرب، وقال : «وَيَحْذِفُونها» ـ
يعنى العرب ـ فترك النظر في التعيين إلى الناظر، فهو الذى يأخذه من

---

(١) الأمثال لأبى عبيد ١٥٧.
الأليّة : من الألو ، وهو التقصير . وأصل هذا المثل فى المرأة يُبغضها زوجُها ، تقول : إن أحظ فلا
أزال أطلب ذلك وأتعمل له ، وأجهد نفسى فيه.

السماع. وهذا جواب ضعيف لا يليق بابن مالك.

وقد تَمَّ[1] القسم الذى تضمر فيه كان ويجوز إظهارُها. وأما القسم الذى يمتنع فيه إظهار كان فهو الذى قال فيه : «وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَاعَنْها ارتُكِبْ». يعنى أنهم حذفوا أيضا كان بعد أن المفتوحة وعَوَّضوا منها ما، فصارت أَنْ أمَّا، وحكم المعَوض أن لايجمع مع المعَوض منه. فيريد أَنَّ كان مع ما لايجوز إظهارها. وما قاله هو نصّ سيبويه، قال : «فإنما هى أَنْ ضُمَّتْ إليها ما، وهى ماالتوكيد». قال : «ولزمت كراهية أن يُجْحِفُوا بها، ولتكون عوضًا من ذَهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف في الزَّنادقة واليماني عوضًا من الياء[2]». يعنى اليـاء في زناديق، وياء النسب في يَمَنّى، فالياء لا تظهر مع الهاء في زنادقة، ولا مع الألف[3] في يمانٍ، فكذلك الفعل مع وجود ما، فإذا لم تأت بما ظهر الفعل فتقول : لأن كنت منطلقا انطلقت معك. وهذا مذهب الجمهور.

وذهب المبرد إلى جواز إظهار الفعل مع ما[4]، وكأنه جعل ما زائدةً كزيادتها في نحو : (فَبِما نَقْضِهِمْ[5])، قالوا : ولا دليل له على مازعم، لأنّها ـ وإن كانت زائدةً ـ قد لزمت عِوَضًا ولم تستعمل إلا على ذلك، فلا سبيل إى تسويغ مالم تسوّغه العرب.

٣٦٨ وإنما حَسُنِ حذف الفعل / هنا لأن أَنْ هذه لا يقع بعدها الاسمُ

---

(١) أ : «وقد تقدم».

(٢) الكتاب ١/٢٩٣ - ٢٩٤.

(٣) فى صلب الأصل وبقية النسخ «مع الياء». والمثبت عن هامش الأصل.

(٤) شرح الكتاب للسيرافى ٢/٧٧.

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء.

مبتدأ، فكَانَ بمنزلة فعلٍ محذوفٍ لحضور مايدُل عليه.

[وَمَثَّل ذلك بقوله : (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) فالتقدير : لأن كُنتَ بَرًّا اقترب، أى : لأجل هذا المعنى الذي كان منك في الماضي أطلب منك القرب مني. فأَنْ على أصلها من المصدرية، وإذا وَلِى أَنْ الماضي فهو ماضٍ ليس إلا. وقد شبَّهها سيبويه بإِذْ لا شتراكهما في المعنى[1]. ودخلت الفاء في قوله : فاقْترِب، لأن الثاني مستَحقٌ بالأول، فهو مسَبب عنه، والأول سبب فيه، فأشبه الشرط والجزاء.

ومثل ذلك : أما أنت منطلقا انطلقتُ معك، وأما زيدٌ ذاهبًا[2] ذهبتُ معه. وأنشد سيبويه لعباس بن مرداس[3]:

أَبَا خُـــرَاشَـــةَ، أَمَّـــا أَنْتَ ذَانَفَـــرٍ
فَـــإِنَّ قَـــوْمِيَ لَمْ تَأكُلْهُمُ الضَّـــبُعُ

أى : لأجل أن كنت ذانفر.

فالمعنى في الجميع على المضِىّ، وهو تفسير البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنَّ أَنْ هنا جزائية، بمعنى إِنْ، ولذلك دخلت الفاء، والمعنى : إن كنت منطلقا انطلقت معك، وعليه قراءة غير حمزة : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى[4]). وقرأ حمزة : (إِنْ تَضِلَّ إِحْداهُمَا

---

(1) لم يقع لى ذلك فى الكتاب ، وقد نسب السهيلى فى نتائج الفكر ١٣٤ إلى سيبوية أنه جعل «إذ» فى قوله تعالى (ولن ينفعكم اليوم إذ كلمتم) حزمًا بمنزلة أن ، ولم أجده أيضًا.

(2) فى جميع النسخ : «ذهب» . والمثبت عن الكتاب ١/٢٩٣.

(3) الكتاب ١/٢٩٣ ، والخصائص ٢/٣٨١ ، وابن الشجرى ١/٣٤ ، ٣٥٣ ، ٢/٣٥٠ ، والأنصاف ٧١ ، وشرح الكافية للرضى ٢/١٤٩ ، ٤/٣٩٤ ، والخزانة ٤/١٣. والضبع هنا : السنة الشديدة.

(4) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

فَتَذَكَّرُ[1]). والمعنى عندهم في القراءتين سواء. وليس للناظم هنا إشارةٌ إلى هذا الخلافِ، ولا تَعَرُّضُ لمعنى المسألة، لكن قد يُعلم أن مذهبه مذهب البصريين من باب الجزاء، حيث لم يعدَّ أنْ من أدوات الجزاء. والترجيح بين المذهبين لا يليق بهذا الموضع، ويكفي من ذلك عدم (ثبوت) كون أنِ المفتوحة تقع بمعنى إنْ المكسورة.

ثم اعلم أنّ الناظم هنا لم يُحَرِّرْ عبارته في المحذوف ماهو؟ فإنه قد ذكر أنّ المحذوفَ مع إنْ ولو كان واسُمها، لا كان وحدها، ثم عقّب ذلك بأنّ ما تأتي عوضًا من كان مع أنْ، ولم يشعر بأنّ الاسم ثابت، فيُوهم أنه يُحْذَفُ أيضًا معها. وذلك غير صحيح، بل «أنت» في قوله : «أمَّا أَنْتَ بَرًا» وهو اسُم كان، وبَرًّا وخبرها. وعلى هذا يجرى حكم سائر المُثُل، وإذا كان كذلك ثبت أن عبارته مُوهِمة.

وقد يُعتَذَرُ عنه بأنه لما ذكر هنا التَّعويض مخصوصًا بكان وحدها، وذلك قوله : «وَبَعْدَ أَنْ تَعوِيضُ ماعَنْها ارتُكِبْ»، فضمير عنها عائدٌ إلى كان وحدها ـ أشعر بأن المحذوف كان وحدها، إذ لايحذف شيئان فيعوضَ من أحدهما دون الآخر. ولم نَجِدْ ذلك مقولاً ولا منبّهًا عليه هنا إلا في كان دون اسمها، وإذا كان كذلك لم يبق إلا أن يعتقد اختصاصُ كان بالحذف دون اسمها وخبرها. والله أعلم.

والبَرُّ : ضد الفاجر؛ يقال : رجلٌ بَرٌّ وبارٌّ. وقد تقدّم.

والاقتراب والقرب، بمعنًى.

(١) السبعة لابن مجاهد ١٩٣ – ١٩٤.

(ثم قال[1]) :

وَمِنْ مُــضَــارِعٍ لِكَانَ مُنْجَــزِمْ
تُحْـذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَـذْفُ مَـاالْتُـزِمْ

من مضارع : متعلق بتُحذفُ. ولكان : في موضع الصفة لمضارع. ومنجزم : مجرور أيضا صفة لمضارع. يعنى أنَّ يكونُ - مضارع كان - إذا كان منجزمًا حُذِفَت نونُه، فتقول في لم يكنْ : لم يَكُ. وفي لاتكنْ / : ٣٦٩
لاتَكُ. ومنه في القرآن : {وَلاَتَكُ في ضَيْقٍ مما يَمْكُرُونَ[2]}، {قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ المُصَلِّينَ. وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ المِسْكِينَ[3]}، {وَلَمْ يَكُ مِن المُشْرِكِين[4]}، {إِنَّها إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ[5]}. وهو كثير.

وهذا الحـذف جـائزٌ لا لازم، فلذلك قـيَّـده بقـوله : «وَهْوَ حَـذْفُ مـاالتُزِم»، أى : إن هذا الحذف جائزٌ إِنْ شئتَ حذفت، وإن شئتَ أتيتَ بالفعل على أصله فقلت: لم يكن، ولاَتكُنْ، وإن يَكُنْ كذا يكُنْ كذا.

ووجهُ هذا الحذف أنها[6] لما كثر استعمالُهم لها؛ إذ هى أصلٌ لكلّ فعل وحدث، وجرت في كلامهم، وكانت النون تشبه حرف اللين إذا كانت ساكنة، لأنها غُنَّة في الخيشوم، عاملوها معاملة حرف اللين، فحذفوها مع الجازم تشبيها لها به. فالعلّه أمران : كثيرةُ الاستعمال، والتشبيه بحرف

---

(١) عن الأصل.
(٢) الآية ١٢٧ من سورة النحل . وفى جميع النسخ : «فلاتك» . وهو خطأ.
(٣) الآيتان ٤٣ ، ٤٤ من سورة المدّثر.
(٤) الآية ١٢٠ من سورة النحل.
(٥) الاية ١٦ من سورة لقمان.
(٦) فى الأصل ، س : «أنهما».

اللين؛ ولذلك لم تحـذف نون : لم يَضُن، ولم يَهُنْ، ولم يَبِنْ؛ لأنها لم يكثر استعمالها كثرة استعمال لم يكن. وكأن المؤلف لم يعتمد إلا على كثرة الاستعمال، فبنى عليه التعليل بالاستثقال ولم يراع الشبه بحرف اللين لأجل السماع في زعمه.

وأطلق القول في حذف هذه النون، ولم يقيِّد ذلك بشيء، فدلّ على أن الحذف عنده مطلقٌ، كان بعدها ساكن أولا، فكما تقول : لم يك زيد قائما، كذلك تقول: لم يكُ الرجل قائما. وهذا مذهب يونس، وبموافقته صرّح في التسهيل وشرحه[1]. وأما سيبويه فاستثنى من ذلك ما إذا لقي النونَ ساكنٌ فَثبتُ عنده النُون فيه فتقول : لم يكنِ الرجلُ قائما. ولايجيز الحذفَ، لأن الوجهَ الذى لأجله جازَ الحذفُ عنده لم يتّم؛ ألا ترى أنَّ السكون قد زال من النونِ لأجل الساكن، فضعُف شبهُ النون بحرف اللين، حيث قَويت النونُ بالحركة، فلم يَجُزِ حذفها[2]. واحتج ابن مالك لما ذهب إليه بأن النونَ لم يُحَذف لما ذكر من شبهها بحرف اللين على الإطلاق؛ بل لأجل التخفيف، وثِقلُ اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشدُّ من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى. ولا يقال : إن السماع مع سيبويه؛ ألا ترى كيف جاءت النونُ فيه محذوفةً دون الساكن، وثابتةً البتةَ مع لقائه، فجاء : {وَلَاتَكُ في ضَـيقٍ[3]} {وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ المسْكينَ[4]}. وجاء {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ ليَـغْفِرَ لَهُمْ[5]}، {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفُروا[6]}، ولم يأت فيه الحذفُ مع الساكن أصلاً، فدلَّ

---

(١) التسهيل ٥٦ ، وشرحه ، ورقة ٧٤.
(٢) الكتاب ٤/١٨٤.
(٣) الآية ١٢٧ من سورة النحل.
(٤) الآية ٤٤ من سورة المدّثر.
(٥) الآية ١٣٧ من سورة النساء.
(٦) الآية ١ من سورة البينة.

على أنَّ ذلك لقوّة النونَ بالحركةِ وضَعْفِ شبهها بحرف اللين ـ لأنّا نقول :

الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف على الجملة، فلذلك جاء القرآنُ بالثبوت مع الساكن. وقد استعملت العربُ الحذف معه كثيراً، ثم أنشد ما أنشده أبوَ زَيْدٍ لحُسَيلِ بن عُرْفُطَةَ، وقال أبو حاتم : حُسَيْنُ بن عُرْفُطَةَ[1]:

لم يكُ الحقُّ على أن هَاجَــــهُ

رسمُ دارٍ قــد تَعَــفَّى بالسُّــرَرْ

وقال الخِنْجَرُ بن صَخر الأسدى[2]:

فَــإن لاتكُ المرآةُ أبدت وسَــامَــةً

فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

وأنشد / أيضًا بيتا آخر صدره[3]: ٣٧٠

إذا لم تكُ الحاجاتُ من هِمَّة الفتى

---

(١) فى النوادر ٢٩٥ - ٢٩٦ : «قال أبو حاتم : هو حُسَيْن وأخطأ . وروى أبو العباس حَسيل بفتح الحاء وكسر السين»

والبيت فى شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ . والخصائص ٩٠/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٠/٤ ، والهمع ١٠٨/٢ ، والخزانة ٣٠٤/٩٠٢.

والسرر : راد على أربعة أميال من مكة ؛ رويت السِّين بالحركات الثلاث.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ ، والتصريح ١٩٦/١ ، والهمع ١٠٨/٢ ، والعينى ٦٣/٢ ، وفى تعليق على المقتضب ١٦٧/٣.

(٣) شرحُ التسهيل ، ورقة ٧٤ ، وعجزه فيه :

فليس بمغنٍ عنه عقدا الرتائم

وصدر البيت فى الهمع ١٠٨/٢.

والرتائم : جمع رتيمة ، وهى الخيط يعقد على إلا صبع والخاتم للتذكر.

قال : ولا ضرورة في هذه الأبيات لإمكان أن يقال في الأول : «لم يكن حَقٌّ سوى أن هاجه». وفي الثاني : «فإن تكن المرآة أخفت وَسَامَةً». وفي الثالث: «إذا لم يكن من همة المرء مانوى».

هذا ما احتج به. أما التعليل بالستثقال فكان ينهض لو ساعده السماع، وأمّا ما أتى به من الشواهد فالاحتجاج بها مبنى على أن من شرط الحكم بالضرورة أنها ضرورة أنْ لا يمكن في الموضع خلافها[1]. وهى قاعدة واهية، وقد تقدّم مافيها.

(ثم قال[2]) :

---

(١) مذهب ابن مالك فى الضرورة أنه ماليس للشاعر عنه مندوحة . انظر الأشباه والنظائر للسيوطى ٢١٩/١ ، وخزانة الأدب ٤٦/١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٤٩/٢ ، وابن كسيان النحوىّ ١٦٦ .

(٢) عن الأصل.

«مَا» و «لاَ» و «إِنْ»
المشَبَّهاتُ بِليسَ

هذا هو النوع الثاني من نواسخ الابتداءِ، وهو ماعمل في المبتدأ والخبر عمل ليس بالشبه (بها[1])، وذلك ثلاثة أخرى من حروف النفي [هي[2]] : ما ولا وإنْ. ونبّه في الترجمة على علّة عملها، وهو الشَّبَه بِليس، إشارةً إلى أن عملها ليس بحق الأصالة لفِقْدان شرطه، وذلك أنه ثبت في الأصول أن الطلبَ الاختصاصِيّ أصل العمل، فكلُّ شيءٍ طلب شيئًا طلبًا غير اختصاصيّ، فلا عمل له فيه، كحروف الاستفهام، لأنها يقع بعدها الاسم والفعل فلا تختص بأحدهما دون الآخر. فإن طَلَبه طلبا اختصاصيًا فحينئذٍ يصح له العمل فيه، لكن بشروط معتبرة لابدَّ منها. وهذه الحروف قد فُقِد منها أصل العملِ، وهو الطلب الاختصاصي؛ إذ كانت تدخلُ على الاسم والفعل، فتقول : ماقام زيد، ولا يقومُ زيدٌ، وإنْ يقومُ زيدٌ؛ وفي القرآن : {إِنْ يقولُونَ إِلاَّ كَذِبًا[3]}، وكذلك تقولُ : مازيد قائم ولازيد قائم ولا عمرو، وإن زيدٌ إلا قائم، وفي القرآن : {إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ[4]}، {إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ[5]}؛ فكان الأصل أن لا تعملَ كما لم تعملْ حروفُ الاستفهام ولامُ الابتداء وحروفُ العطف، وما أشبه ذلك. فأما بنو

---

(١) عن الأصل.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) الآية ٥ من سورة الكهف.

(٤) الآية ١٥ من سورة يس.

(٥) الآية ٤٧ من سورة يس.

تميم من العرب فَراعَوا هذا الأصلَ فلم يُعملوا هذه الحروفَ، فيقولون : مازيدٌ قائم، وإن زيدٌ قائم، ولا رجلٌ قائم وما أشبه ذلك؛ قال سيبويه : «وهو القياس(١)». وأما أهل الحجاز فأعملوا ما ـ وإن كانت غير مختصة ـ مراعاةً للشبه بما هو مختصّ، وذلك ليس، ما أشبهها من ثلاثة أوجه :

أحدهما : إن كلَّ واحدة منهما أداةُ نفي.

والثاني : أن النفي بهما محمول على الحال مالم يقترن بالكلام مايخرجهما عن ذلك؛ فإذا قلت : مازيدٌ قائما، أو ليس زيدٌ قائمًا ـ فهما محمولان على النفي في الحال حتى تقول : أمسِ، أو غدًا، أو نحو ذلك.

والثالث : دخولُهما على المبتدأ والخبر.

فلما حَصَلَ لما الشبهُ المذكورُ أثّر الإعمال؛ فإن للشبه تأثيرًا؛ ألا ترى أن الاسم يُمتنع الجرُّ والتنوينَ لشبهه بالفعل الذى لايدخله جَرٌّ ولا تنوين. ويَعْمَل عَمَلَ الفعل لشبهه به، ويُبْنى كما يبنى الحرف، ولا أصلَ للاسم في شيءٍ من ذلك. فكذلك عملت ماحملاً على ليس للشبه المذكور، ثم أُلْحِق بما : لا، وإنْ، لوجود الشبه بينهما وبين ليس في كونها أدوات النفي /، لكن لما لم يتمكّن الشبه فيهما تَمكّنا تامًا. كان إعمالهما قليلاً؛ ٣٧١
ألا ترى أن «لا» لاتنفى الحال عند سيبويه والجمهور، وكذلك إنْ عند الفارسيّ في التذكرة ـ وإن كان فيه نظر فقد قيل ذلك ـ وإلاّ ظهر أنَّ إنْ كما، لأنها تقع موقعها، كقوله الله تعالى : {إِنْ يَقُولُون إِلاّ كَذِبًا(٢)}، {إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلاّ إِنَاثًا(٣)}. وما أشبه ذلك. وقد زعم المؤلف أنّ لا تنفى

---

(١) الكتاب ٥٧/١.

(٢) الآية ٥ من سورة الكهف.

(٣) الآية ١١٧ من سورة النساء.

الحال، واستشهد بآيات، كقوله : {وَمَالَكُمْ لاَ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ[1]؟}، {وَمَالَكُمْ لاَتَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا[2]؟}. وذلك كثير. فعلى هذا تُلْحَق لا وإنْ بما في الشبه المذكور على مذهب ابن مالك.

وأوسعُ هذه الحروف عملاً ما، فلذلك قَدَّمَ الكلام فيها، ولأنَّ ما يشترطُ في ما يُشْتَرَط في غيرها وتزيد الأخَرُ شروطا، فكأنَّ ما هي أُمُّ هذا الباب، فذكرها أولا فقال :

إِعْـمَــالَ لَيْسَ أُعْـمِلَتْ مَــادُونَ إِنْ
مَـعَ بَقَـــــا النَّـفْيِ وَتَـرتِـيبٍ زُكِـنْ

إعمالَ : منصوب على المصدرية بأُعملت، وهو مصدرٌ مُشبَّه به، كأنه قال : أُعمِلت ما إعمالاً مثل إعمال ليس. وهذا في لُغةِ الحجازيِّين كما تقدّم، وظاهر كلام الناظم أن الإعمال فيها لجميع العرب لقوله : «أعَمِلتْ ما»، فكانَ من حقِّه تبيينُ أنَّ ذلك لغة قوم، أو أنَّ ذلك على الجواز لا على اللزوم؛ فإنَّه المستقِّر من جَمْعِ[3] اللغتين. لكنه لم يفعل ذلك، فصارت عبارته موهمة لشيء لا يصحّ.

وقد يعتذر عنه بأن هذه اللغة لما كانت هي التى نزل بها القرآن فهي أشهر ـ وإن كانت الأخرى أقيس ـ اقتصر على ذكرها، ولم ينبّه على سواها. والحقّ أنه ترك التحرّز من الإيهام.

ولما كان قد تقدّم أن ليس تعملُ الرفع والنصب، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وأحال عليها بعمَل ما، كان كالتصريح بأنَّ ما ترفع المبتدأ اسمًا لها،

---

(١) الآية ٨ من سورة الحديد.
(٢) الآية ١٣ م سورة نوح.
(٣) ف : «من جميع».

وتنصب الخبر خبرًا لها. وهذا مذهب أهل البصرة. وذهب الكوفيون إلى أنها إنما تعمل في المبتدأ خاصّةً الرفع، وأما نصب الخبر فعلى إسقاط الخافض. والأصحُّ ما ذَهَبَ إليه الناظم والبصريون، لأن الشبه الحاصل بين ما وليس إذا كان متَمكِّنا فلا مانع من إعطائه حقّه من الإعمال، كما أنّ كان وأخواتِها لما أشبهت الفعل المتعدِّيَ أُعطِيت عمله كلَّه بحقِّ ذلك الشبه. وكذلك اسم الفاعل لم يُنْتَقص من عَمَلِ فعله الذى أشبهه شيئًا، بل عَمَلَه تاما، إعمالاً للشبه الحاصل بينهما.

فإن قيل: فالقاعدة أن المشَبَّه لا يقوى قوة ما شُبِّه به، فلو أعطى العمَل تامًا لم يكن بين الأصل المشبَّه به، والفرع المشبَّه، فرقٌ. لكنهم يُفرِّقون بينهما، فيكون للأصل من القوة في العمل مالا يكون للفرع، فأين ذلك هنا؟

فالجواب: أن تفاوت مابينهما ظاهر؛ ألا ترى أن «ما» لاتعمل إلا بشروط ثلاثة، بخلاف ليس، فإنها تعمل دون شرط منها، فالأصل أقوى تصرّفًا من الفرع إذًا. وأيضًا لو كان عَمَلُ «ما» الرفع خاصة لم يتقرّر للشَّبه تأثير، ولا كان عليه دليل؛ إذ ليست دعوى أن الشبه إنّما أثَّر في عمل الرفع خاصّة بأولى من دعوى أن «ما» لم تعمل البتة، أو عملت الرفع[1] لا لأجل الشبه؛ إذ لا مناسبة في ذلك، وإذ ذاك يلزم خلاف الإجماع.

فإن قيل: الدليلُ على أن النَّصب على إسقاط الجارّ أنّ مِنْ شأنه أن يُوجِب النصبَ كالظروف والمجرورات، فإن أصل قولك: قعد زيدٌ أمامك: قعد في أمامِك. وتقول: مررتُ بزيد، فإن حذفت الجارّ نصبت. ومن ذلك كثير، فكذلك هذا. وأيضا مما يدّل على ذلك هنا أنَّ النصب لا يكون إلاَّ حيثُ يصحّ دخولُ

(١) سقطت ورقة ٣٧٠ – ٣٧١ من مصورة الأصل.

الباء، فتقول : مازيد قائمًا، لجواز مازيد بقائم، ولا يجوز : ماقائما زيد، ولا مازيدٌ إلا قائما؛ إذ لا يجوز : مابقائمٍ زيد، وما زيد إلا بقائم.

فالجواب : أن إسقاط الجارّ ليس من شأنه ذلك، بدليل وجود الرفع عند إسقاطه، كقولك : بحسبك زيدٌ، وحسْبك زيد، وما في الدار من رجلٍ، وما في الدار رجلٌ. وكثير من ذلك؛ فإنماالنصب والرفع عند إسقاطه لمقتضٍ آخر لا لنفس الإسقاط. وهذا الموضع لو لم تكن «ما» فيه عاملة في الخبر، لكان النصبُ لغير مقتضٍ، وهذا لا نظير له. وبعضُ هذا المعنى للفارسى في التذكرة، وبعضه لابن الأنباري[1].

وأمّا كونُ النصب حيث تدخل الباء، وعدمه حيث لا تدخلُ، فمنتقَضٌ بما التى دخلت إنْ؛ فإنك تقول : ما إن زيد بقائم، ولا مانعَ من هذا، ولا تقول : ماإن زيدٌ قائمًا، فلا حُجّةَ فيما زعموا. وأيضا فإن النصب مختصٌّ بلغة أهل الحجاز كما تقدم، والباءُ في الخبر لاتختصّ بهم دون بني تميم، فلو كان إسقاط الخافض يوجب النصب لكان موجودًا في اللغتين، لكن ذلك باطل بالإجماع، فبطل ما أدّى إليه. وسيأتى ذكرُ دخولِ الباء في الخبر، إن شاء الله.

ثم أخذ في ذكر شروط إعمالِ ما عَمَل بقوله : «دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ».. إلى آخره،

فاشترط ثلاثة شروط :

أحدها : أن لايكون معها إنْ، وذلك قوله : «دُونَ إِنْ». وهو ظرف متعلق بأعْمِلَتْ أى : أعْمِلت ما إذا كانت منفردة عن «إنْ»، فلو كان معها إنْ لم تعمل،

(١) انظر الإنصاف، المسألة ١٩/١٦٥ – ١٧٢.

نحو ما أنشدوا من قول الشاعر[1]:

فَــمَــا إِنْ طِبُّنا جُــبْنٌ، ولَكِنْ
مَــنَـايَـانَـا وَدَوْلَـةُ آخَــــرِيـنَـا

وقول الآخر، أنشده ابن السكّيت[2]:

بَـنـي غُــدَانَةَ مَــا إِن أَنْتُـمُ ذَهَـبٌ
وَلاَ صَــرِيفٌ، ولكنْ أَنْتُمُ خَــزَفُ

ولا أتقلّد[3] أن قائلي البيتين من عرب الحجاز. على أنّ بعضهم قد استشهد بالأول على المسألة، وإنما بطل العمل لأنّ «إنْ» كافةٌ لها عن العمل، كما وقعت «ما» كافة نحو : إنما زيدٌ قائمٌ. ولا يصح أن يقال : إِنَّها نافية، إذ لو كانت كذلك لكان الكلام بها إيجابا، لأن نفي النفي إيجاب. ووجّه المؤلفُ بطلان العمل معها بأن دخولها أبطل شبه «ما» بليس، لأن ليس لاتدخل معها إِنْ، فإذا دخلت مع ما نَقَصَ الشبهُ، لتبايُنِهما[4] في الاستعمال، كاسم الفاعل إذا كانت بمعنى الماضى لايعمل لنَقْضِ شبهه بالمضارع. وهذا ظاهر.

والشرطُ الثاني : أن يكون النفيُ باقيا لم يُصْرَفْ إلى الإيجــاب، وذلك قوله : «مَعَ النفى، يريد : بقاءه على الخبر الذى هو تمٌّ فائدة الكلام، فلو بطل

---

(١) هو فروة بن مُسَيك. والبيت من شواهد الكتاب ١٥٣/٣ ، والمقتضب ١٩٠/١ ، ٣٦١/٢ والخصائص ١٠٨/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ١٨٥ ، ٤٣٣/٤ . وفى الخزانة ١١٢/٤.

(٢) مجهول القائل . والبيت فى التصريح ١٩٦/١ ، والهمع ١١٢/٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٨٦/٢ ، والخزانة ١١٩/٤.

(٣) كذا ، ولعله يعنى : ولا ألتزم ؛ لأن من تقلّد أمراً التزمه.

(٤) س : «لنيابتها» . وهو خطأ ، ونص ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ : «ولأن مقارنتها [أى : إنْ] لما يزيل شبهها بليس ، لأنليس لاتليها إنْ ، فإذا وليت ما تباينا فى الأستعمال ، وبطل الإعمال لو خلاف».

النفي لبطل العمل؛ فإذا قلت : مازيد إلا قائم، رفعتَ لأنَّ «ما» إنما اشبهت ليس في حصول النفي بها، فإذا زال النفي زال أصل الشبه، فرجعت ما إلى أصلها من عدم العمل. هذا معنى تعليل سيبويه[1]، ومنه في القرآن : {وَمَا مُحمدٌ إلا رَسُولٌ[2]}، {وما أنتُمْ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا[3]}.

قال المؤلف : ورُوي عن يونس - من غير طريق سيبويه - إعمالُ ما في الموجب بإلاّ، واستشهَد على ذلك بعض النحويّين بقول الشاعر[4].

وَمَا الدَّهرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ
وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

وهذا شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه.

وخالف بعضُ الكوفيين هذا الشرط في مسألةٍ، فأجاز : ما ما زيدٌ قائما، بإدخال ما على ما.

قال الفارسيّ : وهذا ينبغي أن لايجوزَ، لأن النفي قد انتقض وهو أعظم السببين - يعنى في إعمالها - قال : وكما لايجوز ذلك مع إلاَّ كذلك لايجوز في ما.

فإن قال : أدْخَلْتُ الأولى على كلام قد عمل بعضُه في بعض، فلم أُغَيِّر. قيل له : فإنك أيضا قد أدْخَلْتَ إلاّ على ذلك، فأجره مُجرى ليس، فكما لايجوز

---

(١) الكتاب ٥٩/١.

(٢) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ١٥ من سورة يس.

(٤) شرح التسهيل، ورقة ٧٥ . والمغنى ٧٣ ، والتصريح ١٩٧/١ . وهو فى المحتسب ٣٢٨/١ برواية : «إلا معللاً» ، وشرح الكافية للرضى ١٨٧/٢ ، وانظر الخزانة ١٣٠/٤ ، ونقل البغدادى عن ابن جنى أنه لبعض العرب.

هذا في إلاّ لنقص النفي كذلك لايجوز في ما إذا أُدخلت على ما. انتهى

ويلزمُ على قـول من قـال : إنْ إنْ فـي نحـو : مـا إن زيدٌ قـائمٌ، للنفي، أن يكون إبطالُ العمل لإبطال النفي، لأن نفي النفي إيجاب. ولكنه لايقـول ذلك، بل هما معًا أداتان تنفيان مابعدهما. وإنما هو إلزام لهم.

والشرط الثالث : بقاءُ الترتيب الأصليّ المعلوم، وذلك قوله : «وَتَرتُّبٍ زُكِنْ». وهو جرٌّ بالعطف على نَفْي، كأنه قال : مع بقاءِ النفي ومع بقاء الترتيب تَحَرُّزًا من زواله، وذلك أن الترتيب المعلوم في ذلك تقديم اسم ما على خبرها، وخبرها على معموله، نحو: مازيدٌ ضاربًا عمرًا. فإذا اختلّ هذا الترتيب بطل العمل، قولك : ماقائم زيدٌ، بتقديم الخبر على الاسم. وما جاء بخلاف ذلك فقليل.

حكى الفارسيّ عن الجَرْمِيّ أن ناسًا قد رووا عن العرب نصب خبر ما مقدّمًا، نحو : مامنطلقًا زيدٌ. قال : وليس ذلك بكثير، والأجودُ الرفع. وأنشد سيبويه للفرزدق(١)

فَـأَصـبـحُـوا قَـد أعـادَ الله نِعْـمَـتَّـهم
إِذْ هُـمْ قُــرَيشٌ وَإِذْ مــا مِــثْلَهُم بَشَــرُ

وقال سيبويه(١) : «وهذا لايكـاد يعـرف».

واستدل الفارسيّ في التذكرة على جواز نَصْبِ الخبر مقدمًا، بدخول الباء عليه مقدمًا، في قول الشاعر(٢):

---

(١) الكتاب ٦٠/١ . وهو فى المقتضب ١٩١/٤ ، والمغنى ٨٢ ، ٣٦٣ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ ، شرح الكافية للرضى ١٨٨/٢ والهمع ١١٣/٢ ، والخزانة ١٣٣/٤ : والبيت فى ديوانه ١٨٥/١.

(٢) البيتان فى الإنصاف ٢٠٠ ، والمغنى ٣٣ ، والتصريح ٢٣٣/٢ ، والخزانة ١٤٠/٤ ، وقال البغدادى : «وهذان البيتان لم أعرف قائلها».

أمَـــا واللّـهِ عـــالِمِ كُلِّ غَـــيْبٍ
وَرَبِّ الحِـجْــرِ وَالبَــيْتِ العَــتِـيقِ
لَو انَّكَ ـ ياحُـسَــيْن ـ خُلِقْت حــرًا
وَمَــــا بالحــــرِّ أَنْتَ وَلاَ الخَلِـيقِ

وهذا منه بناءٌ على أن الباءَ إنما تدخلُ في خبر الحجازيّة لا التميميّة. ولم يُوَافَق على ذلك وسيُبَيّن بُعَيد هذا بحول الله.

وكذلك إذاعُدِم الترتيب بسبب تقديم معمول الخبر، فإن العمل يبطلُ، فلا تقول : مازيدًا أنا ضاربا، وماطعامَك زيدٌ آكلا. ومن إبطال العمل قولُ مَزاحم العقيلي، وأنشده سيبويه(١):

وَقَــالُوا : تَعــرِّفْــهــا المنازِلَ مِنْ منًى
ومـــا كُلُّ مَن وافي منًى أنا عـــارِفُ

على رواية نصب «كلّ». وأما من روى رَفْع كلّ فهو على الحجازيّة، والجملة في موضع نصب على خبر ما. قاله في الكتاب.

هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا فله حكمٌ يذكره.

وسببُ إبطالِ عملها عند فَقْدِ هذا الشرط أنّ تقديم الخبر على الاسم تصرّف في المعمول، ولم يبلغ من قُوَّة ما أن تتصرّف في المعمول، ولم يبلغ من قُوَّة ما أن تتصرّف في معمولها. وأما إبطال عملها عند تقديم معمول الخبر فراجع إلى القاعدة المتقدِّمة في قوله : «وَلاَ يِلِي العَامِلَ معمولُ الخَبَرْ»؛ فإن ما إذا كانت عاملة استوت مع كان في الحكم. فإن قَدَّرتَ ما تميميّة صحّ التقديم،

---

(١) الكتاب ١/٧٢ ، ١٤٦ . وهو فى المغنى ٦٩٤ ، والتصريح ١/١٩٨ ، والعينى ٢/٩٨.

وكانت الجملة مفردةً عن ما، فكما يجوز لك[1]] أن تقول : طعامَكَ زيد آكلٌ، كذلك إذا دخلت ما وهى غير عاملة؛ قال سيبويه في هذه المسألة : «فإن رفعتَ الخبرَ حَسُنَ حملُه على اللغة التميميّة، كما قلت : أمَّا زيدًا فأنا ضاربٌ، كأنّك لم تذكر أمَّا، وكأنّك لم تذكر ما، وكأنك قلت : زيدًا أنا ضاربٌ[2]».

فإن قيل : فتفسرُ مرادِ الناظمِ في الترتيب أنّه أرادَ ترتيبَ معمول الخبر على الخبر، كما أراد ترتيب الخبر على الاسم ـ غيرُ فحتاج إليه لتقدم ذكره في القاعدة المتقدمة. وأيضا ليس التقديم مبطلا للعمل، بل العملُ هو المانعُ من التقديم في كان وإنّ، بخلاف تقديم الخبر على الاسم. والدليل على ذلك قول سيبويه : «فإن رفعت الخبر حَسُن حملُه على اللغة التميمية»، ولم يَقُلْ إن ذلك مما يستعملُه أهلُ الحجاز، بخلاف تقديم الخبر، فإن أهل الحجاز يقدمون ولايعملون، كما أنهم ينسخون النفي فلا يعملون، فأهل الحجاز يقولون : مازيدٌ إلا قائم، وما قائم زيد، ولايقولون : ماطعامَك زيد آكلٌ، ولا آكلاً، بمقتضى قول سيبويه المتقدم. وأيضًا قال بعد إنشاء البيت : «وقال بعضهم :

وما كلُّ مَنْ وَافَى مِنًى... ...

لزم اللغة الحجازية[3]». قال الشلوبين : إنما هو أن بعض أهل الحجاز أنشد هذا البيت فاضطر إلى الرفع، أى لما لزم اللغة الحجازية رفع. وأيضًا فإن هذا على الحجازية أولى، لأن التميميَّ لا يضطرّ إلى الرفع لإمكان النصب، ولايمكن لأهل الحجاز إلا الرفع. فالحاصل أن تقديم معمول الخبر

---

(١) انتهى السقط الذى نبهنا عليه فى مصورة الأصل ، والذى شمل ورقة ٣٧٠ – ٣٧١.

(٢) الكتاب ٧١/١ – ٧٢.

(٣) الكتاب ٧٢/١.

لايصحُّ في لغـــة أهل الحجاز البتّةَ، أعملوا أو لا. فالظاهر أنه غير محتاج إليه إن كان قصده.

فالجواب : أنه يحتمل أن يقصد ذلك، لكن من حيث إنَّ أهل الحجاز لا يتكلمون بنحو : ماطعامَك زيدٌ آكلاً، من غير نظر إلى سبب المنع، بل بالنظر إلى محصول الحكم. ولاشكَّ أن الحكم كذلك.

ويُحتَملُ أنْ لم يقصدْ إلا التنبيه على ترتيب الخبر على المبتدأ خاصةً، وأما معمول الخبر فقد نَبّه عليه قبلُ، وإنما ذكر معمولَ الخبر ـ إذا كان ظرفًا أومجرورا ـ لجوازه على الجملة، ولما سيُذْكر على أثَرِ هذا إن شاء الله. أو يكون إنما نبّه في باب كان على تقديم المعمول المختصّ بالباب، ثم ذكر في باب «ما» مايختص بالباب من ذلك، وترك ذكر ذلك إنّ إحالةً على استعمال القياس. والله أعلم.

فإذا اجتمعت[١] هذه الشروط فحينئذ تعمل ما عند الحجازيين[٢] فتقول : [مازيدٌ منطلقا، ومازيد ضاربًا عمرًا[٣]] ومنه في القرآن : {مَاهَذا بَشَرًا[٤]} و {مَاهُنَّ أمهاتِهِمْ[٥]}. وأكثر ما وُجِد [مجرورًا بالباء[٦]]، قال الأصمعي :

---

(١) س، ف : «فإذا اشترطت هذه الشروط».

(٢) في صلب الأصل : «عنده» دون ذكرًا لمجازيين ، وفي باقي النسخ : «عنده» . والمثبت ع هامش الأصل.

(٣) عن هامش الأصل ، وفي صلب الأصل وباقي النسخ : «فتقول : ضربت ، وما أنت ضار بازيداً».

(٤) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٢ من سورة المجادلة.

(٦) عن س ، ف . وفي صلب الأصل مع هامشه : «وأكثر ما وجد ذلك في القرآن». وفي أ : « وأكثر ما وجد ذلك في » ثم بياض بعده.

ماسمعت نصب خبر ما في شيءٍ من أشعارِ العرب[١].

قال السيرافي[١]: وأنشدنا ابن دُرَيد في معاني الأشْنَانداني[٣]:

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَــرَّةٍ مُــسْـــودَّةٍ

تَصِلُ الجــيــوشُ إليكُمُ أقــوَادها

أبناؤُهـا مُـــتَكَنِّفُـــونَ أبـاهُمُ

حَنِقُـــو الصـــدورِ، ومـــاهم أولادَها

وقوله : «وتَرْتيبِ زُكِنْ»، معنى زُكِنَ : عُلِمَ، أى : ترتيب عِلْمٍ؛ يقال : زَكِنتُ الأمر ـ بالكسر ـ أزْكَنُه زَكَنًا، أى علمته. ذكر ذلك الزُّبَيدى[٣] والجوهري وابن القوطية[٤]. وأنشد الجوهري لِقَعْنَبِ بن أمِّ صاحب[٥]:

وَلَـنْ يُـراجِـعَ قَـلْـبِـى وُدَّهُـمْ أَبَـدًا

إِنْ كُنْتُ مِنْ أَمْـرِهِمْ مِـثْلَ الذى زَكِنُوا

---

(١) شرح السيرافى ١٦٧/١ . والبيتان فى معانى الشعر للأشنانداني ، ٨٢ ، والعينى ١٣٧/٢ . يقول الأشنانداني : «يصنف كتيبة وجيشًا ، فشبهه بالحرة لسوادها. والأقواد : واحدها قَوْد ، وهى من الخيل» وفى المعانى : «يصل الأعم» بدل : يتصل الجيوش» . وفسّر الأعم بالكلأ الكثير ، وقال : «قد كثر الكلأ فقد وصل إليكم أقواد الخيل التى ترعى فتسمى وتقرى على الغزو» ويريد بالأباء رجال الكتيبة.

(٢) هو سعيد بن هارون ، أبو عثمان ، لغوى كثير ، وتوفيسنة ٢٨٨هـ . روى عنه ابن دُريد .انظر بغية الوعاة : ٥٩١/١ ، ١٣٧/٢.

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن ، أحد أئمة اللغة والنحو فى الأندلس . أخذ عن أبى على القالى ، وأبى عبد الله الرياحى . وهو صاحب طبقات النحويين ، و مختصر العين . توفى نحو سة ٣٨٠ هـ . انظر الإنباه : ١٠٨/٣ – ١٠٩ ، وبغية الوعاة : ٨٤/١ – ٨٥.

(٤) هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز القرطبى . كان إمامًا فى العربية ، وصحب القالى ، وله كتاب الأفعال وغيره . وتوفى سة ٣٦٧ . انظر الإنباه : ١٧٨/٣ ، وبغية الوعاة : ١٩٨/١.

(٥) البيت فى شرح ابن يعيش ١١٢/٨ ، واللسا : زكن.

ويقال أيضا : زكنت الأمر أزكنه زكنا : إذا ظننته وقَدَّرْته وتفَرَّسْته.

وقد أنكر ابن درستويه زكنت بمعنى علمت، وقصر اللغة على الاستعمال الثاني. ونقلُ أهلِ اللغة حجة عليه(١).

ثم / أخرج الظرف والمجرور إذا كانا مَعْمُولَي الخبر وتقدَّما عن حكم إبطال العمل، فقال : ٣٧٢

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَمَا
بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ العُلَمَا

سَبْقَ : مفعول مقدمٌ بأجاز. وكما : متعلّق باسم فاعل حالٍ من «حَرْفِ جَرٍّ أو ظَرْفٍ». والعامل في [الحال(٢)] «سبق»، لأنه مصدرٌ مقدّر بأن والفعل مضافٌ إلى الفاعل.

يُريد أنَّ العلماء أجازوا في ما الحجازية أن يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو حرف جَرٍّ، يعني مع مجروره، فتقول : مابي أنت معنيًا. فأنت : هو اسمها، وخبرها : معنيًا. وبي : متعلق بالخبر، كأنه قال : ما أنت مَعْنيًا بي. ومثله قولك : ماعند زيدٌ مقيما، وما في الدار زيدٌ قائمًا. كل هذا جائز.

وعَبّر بالسبق ـ وحقيقة السبق هو : التقديم على ما ـ وهو لايريدُه وإنما يريد السبقَ على الاسم والخبر فقط، اتّكالاً على أن التقديم على ما غير جائز، حسبما مَرَّ في باب كان، فلم يبق إلا السبق على الاسم والخبر. وأيضًا قد عَيّن مثالُه السبق المراد، فلم يفتقر إلى

---

(١) أ : «عليهم».

(٢) عن هامش الأصل ، س ، ف .

تقييده بِسَبْقِ ما بعد «ما».

ومَعْنِيٌّ : اسمُ مفعولٍ من العناية، وهي الاهتمامُ بالشيء، من قولهم :عنُيتُ بحاجتك أُعْنَى بها فأنا معنًى بها، وهو لازم للبناء للمفعول في اللغة الشهيرة[1].

وإنما أتى الناظم بهذه المسألة ـ وقد تقدمت ـ تنبيهًا على أن تقديم هذا المعمول لايضير جواز الإعمال، بل يصحّ الإعمال مع تقديمه، وليس مثل تقديم الخبر، ولامثل تقديم معموله إذا لم يكن ظرفا ولا مجروراً.

فإن قيل : فالقاعدةُ أن المعمول لايتقدّم إلاَّ حيث يصحُّ تقدم العامل، وإذا كان كذلك فالخبر هنا مقدّر التقديم، وعند فرض تقديمه يبطل عمل ما، فكذلك ينبغي أن يكون الحكمُ إذا تقدَّم معموله، لأنّه نائبه في التقديم فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن هذه القاعدة غيرُ مسلَّمة عند ابن مالك، فقد نازَع فيها في شرح التسهيل، ومرَّ ذلك هنا في مسألة تقديم خبر ليس عليها ، وإذا لم تكن مسلَّمةً عنده فلا يصحّ بناؤُه عليها، وإذا لم يبْنَ عليها لم يكن تقديم ذلك المعمول مُؤذِنًا بتقديم العامل، وإذا لم يُؤْذِنْ به فتأخيره حاصل، وهو شرطُ إعمال ما، فالإعمال مع تقديم ذلك المعمول صحيح.

والثاني ـ على تسليم صحة القاعدة ـ فقد نَبَّه هو على أن ذلك التقديم ملْغًى عند العلماء، لقوله : إن العلماء أجازوا الإعمال في المسألة مع وجود التقديم، وكثير ممّن يجيزها يصححّ القاعدة، وماذلك إلا لعدم اعتبارهم لها في

(١) روِيَ عن ابن الأعرابى روايتان فى هذا الفعل بالبناء للمعلوم ، قال عَنيتُ بأمرك ، بفتح عين الفعل وكسره ، ومضارع الأول : أعنَى ، بالفتح ، والثانى : أَعنِي ، بالكسر . انظر اللسان.

هذا الموضع. والسِّر في ذلك أنَّ التقديم المعتبر في إبطال عمل ما هو تقديمُ الخبر نفسه، لاتقديمُ معموله، فثبت أنَّ تقديم المعمول مؤذنٌ بتقديم العامل، فالعامل بعدُ لم يتقدّم، وإذا لم يكن متقدّمًا فكيف يبطل العمل مع وجود شرطه. وأيضًا فالمتقد هنا من معمولات الخبر إنَّما هو الظرف أو المجرور، وهما مما يُتَّسع فيها؛ ألا ترى أن المعمول إذا كان غير ذلك لم يتقدَّم، فلا تقول : ماطعامَك زيدٌ آكلا ـ وقد مّر ذلك ـ فأخبرك الناظم أن هذا التقديم مُغْتَفَر غيرُ قادحٍ في صِحَّة عَمَلِ ما.

ونَسَبَ جوازَ المسألة للعلماء، ولم ينسُبْ ذلك للعرب، ولا أَطلَقَ القول، ليُنَبِّه ـ والله أعلم.

٣٧٣ / على أنّ السماعَ في مثلِ هذا معدومٌ، أو في حكم المعدوم. على أنّه أنشد في الشرح بيتًا عَجُزه[1]:

فَما كلُّ حِينٍ مَنْ تُوَالِى مُواليَا

وذلك في السماع قليلٌ، إلا أنَّ القياس قابل له؛ إذ لافَرْقَ بين كان وما في هذا المعنى، فكما جازَ ذلك في كان، كذلك يجبُ أن يَجُوزَ في ما. وهو قياسٌ صحيحٌ. والله أعلم.

وَرَفْعَ مَـــــعْطُوفٍ بَلِكِنْ أَوْ بِبَلْ

مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

---

(١) شرح التسهيل، ورقة ٧٤ . وهو فى المساعد ٧٨/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والعينى ١٠١/٢ ، وقال : «لم أقف على اسم قائله» . وصدره :

بأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإن كنت آمِنا

اعلم أن عادة الناظم ـ رحمه الله ـ أن يتكلَّم في بعض الأبواب على جملة من أحكام التوابع، كما فعل هنا، وفي باب إنَّ ولا، وباب اسم الفاعل، والمصدر، والنداء. وغير ذلك من الأبواب. ويَرِدُ عليه في بادىءِ الرأى سؤالٌ، وهو أن يقال : إنَّ باب التوابع قد ذكره، وبيَّن أحكام التوابع وما يختصُّ بكل واحد منها، فكان من الواجب أن يقتصر على ماذكره هنالك، وعليه يجري الحكم ههنا وفي كل باب، فَلِمَ فعل من ذلك ما فَعَل؟

والجواب : أنَّ هذا المَنْزَعَ هو شأن أئمة هذا الشأن، وإنما سلكوا في طريقه لأن الأحكام المتعلقة بالتوابع على ضربين :

أحدهما : الأحكام العامة التى لا تختصّ بمسألة دون أخرى.

والثاني : مايختَصُّ منها ببعض الأبواب دون بعض.

فالأوّلُ لم يذكر منه في هذه الأبواب شيئًا. وأما الثاني فهو الذى ذكره في مواضعه حيث احتاج إليه؛ إذ هو متعلّق به، كمسألتنا هذه؛ فإنَّ مُطلق العطف لايمشى هنا، لاقتضائه النصبَ في العطف على المنصوب مطلقًا بأىّ حرف كان، فكنتَ تقولُ : مازيدٌ قائما بل قاعدًا، ومازيدٌ باكيا ولكن ضاحكا. وهذا لايصحُّ، فلم يكن بُدٌّ من التنبيه على العطف هنا بهذين الحرفيين خاصّة، لتعلم مخالفتها لسائر حروف العطف. وترك ذكر سائر التوابع إذ لا يتعلّق بهذا الباب فيها خاصٌّ، كما أنه لم يذكر باقي حروف العطف؛ إذ لا مزيد على الحكم المطلق فيها، وكذلك سائر الأبواب التى ذُكِر فيها حكم من أحكام التوابع ثم نرجع إلى كلامه فقوله : «وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ». رَفْعَ : منصوب بالزم. وبلكن : متعلّق بمعطوفٍ. ومِنْ بَعْدِ : متعلّق باسم فاعل هو صفة لمعطوف[1] والعامل فيه رَفْع. وبِمَا :

(١) أ : «للمعطوف».

متعلّق بمنصوب.

وأراد : أن المعطوف على المنصوب بما الحجازية إما أن يكون معطوفًا بحرف من هذين الحرفين، وهما : بل ولكن، أو بغيرهما من حروف العطف. فإن كان معطوفًا بأحدهما فالرفع في المعطوف لازم بلابُدَّ، فتقول : مازيد قائمًا بل قاعدٌ، ومازيدٌ عالما لكن جاهلٌ. ولاتقول : بل قاعدًا، ولا : لكن جاهلاً؛ لأن بل تُوجِب للثاني ما نُفِي عن الأول، وإذا كان كذلك فالمعطوف لابُدَّ أن يقدّر حلولُه في محلّ المعطوف عليه.

هذا هو الشائع في كلام، ولو جعلت الاسم الواقعَ بعد بَلْ خبرًا لم يصحّ النصب؛ لأنّ النفي المشروطَ بقاؤه قد زال، فحكمُه حكمُ مابعد إلاّ في قولك : مازيدٌ إلا قائم. وكذلك لكن حُكمُها هذا الحكمُ من غير فرق، فلذلك وجب الرفع في المعطوف / بهما. ٣٧٤

ويلزم في هذين الحرفين النصبُ بعدهما على رأيين، أحدهما : رأىُ يونسَ الحاكي نصب الخبر بعد إلاّ، فيقولُ على قياس ذلك : مازيد قائمًا بل قاعدًا. ومازيدٌ قائمًا لكن قاعدًا. والثاني : رأىُ المبرّد، وهو مختصٌّ ببل؛ إذ يقول فيما بعد : بل إنه محتملٌ لتسلط النفي عليه، فيقول : مازيدٌ قائما بل قاعدًا، على معنى : بل ماهو قاعدًا. والعربُ لا تقول هذا، فهو حجّةٌ عليهما فيما ذهبا إليه.

وقوله : «حيث حَلّ»، الضمير في «حَلّ» يحتمل أن يعود على العطف المذكور، أى حيث حلَّ هذا العطف المذكور. ويَحتَمِل أن يعود إلى المعطوف بأحد الحرفين، كأنه يقول : ذلك حكمُه، سواءً كان في موضع يتبع فيه

منصوبا لفظا [أو[1]] محلاً، أو مجروراً لفظًا منصوبا محلاً؛ فإذا قلت : بل قاعدٌ بالرفع خاصةً، فلا تُتْبعُ هنا على اللفظ فتقول : بل قاعدٍ، جراً، ولا على الموضع فتقول : قاعداً نصبًا. وكذلك يجب أن تقول : مازيدٌ بقائم لكن قاعدٌ بالرفع، ولاتقول : لكن قاعدٍ على اللفظ، و [لا[1]] لكن قاعداً على الموضع؛ فإن الإيجاب يمتنعُ النصب لإبطال النفي، ويمنع الجّر لأن الباءَ في تقدير الثبوت في المعطوف، والباء لاتُزَادُ في الإيجاب وإنما تزاد تأكيدا للنفي، فوجب الرفع. ويكون قوله : «من بَعْدِ منصوبٍ» على هذا التغير، يريد به المنصُوبَ لفظًا أو موضعًا؛ فالمجرور بالباءِ في موضع نصب.

وإن كانَ المعطوفَ على الخبر معطوفًا بغير بل ولكن، فلا يُرفعُ البتة لزوما. وهذا هو المفهوم من قوله : وَرَفْعَ معطوفٍ بكذا الزمْ، فقيّد لزومَ رفع المعطوف بقيدٍ، وهو كونه معطوفًا بأحد الحرفين، فمفهومه أنه إنْ لم يكن معطوفًا بواحدٍ منهما فلا يلزمُ الرفعُ، وعدم اللزومُ هو الجوازُ. فالرفعُ إذًا بعد المعطوفِ على المنصوب بواو أو فاءٍ أو ثُمَّ، أو غيرها جائزٌ لا لازمٌ. ولابدَّ إذ ذاك من وجهٍ آخَرَ غير الرفع، وهو النصب عطفًا على الخبر، ولما كان المنصوبُ ضربين: مَنْصُوبٌ لفظًا ومنصوبٌ محلاً مجرّدٌ لفظًا، كان في المسألة أوجه؛ فإذا قلت : مازيدٌ قائما ولا قاعداً، كان لك في قاعدٍ الرفعُ على إضمار مبتدأ ـ وكذا في كلّ وجه يكون الرفع واجبا أو جائزًا، كأنه قال : ولا هو قاعدٌ. والنصبُ عطفًا على قائم. وإذا قلت : مازيد بقائم ولا قاعدٍ ـ وهي الحجازية ـ كان لك في قاعدٍ ثلاثةُ أوجه : الرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على الموضع، والجرّ على اللفظ. وكذلك إذا قلت : مازيدٌ قائمًا ولا قاعداً أبوه، يجوز لك في قاعد النصب عطفًا

---

(١) عن هامش الأصل

على قـائم، وأبوه فـاعلٌ به، والرفع من وجـهين، أحـدهمـا : أن تجـعل أبوه مبتدأً خبره قائم، وهو متقدّم عليه. والثاني أن يكون مبتدأً وأبوه فاعلٌ به سدَّ مسدَّ الخبر وجاز ذلك لاعتماد الصِّفَةِ على النفي. وإذا قُلت : مازيدٌ بقـائم ولا قـاعـد أبوه ـ وهـى الحـجـازية ـ جـاز في قـاعـدٍ الرفعُ على الوجهين، والنصب على موضع الباء، كما في قوله[1]

فَلَسْنَا بِالْجِبالِ وَلاَ الْحَدِيدَا

والجـرّ على اللفظ. وعلى هذا يجـرى / الحكمُ في سـائر حـروف العطف. وأما مع التميمية فلا حاجة بنا إلى الكلام فيه، لأنه لم يتعرّضْ له في النظم. ٣٧٥

(ثم قال[2])

وَبَعْـدَ مَـا وَلَيْسَ جَـرَّ الْبَـا الخَـبَـرْ

وَبَعْـدَ لاَ وَنَفْيِ كـان قَـدْ يُجَـرّْ

يعني أن الباءَ تدخل في خبر أربعة أشياء، وهي: مـا، وليس، ولا، وكان المنفية، لكن دخولها في خبر ما وليس كثيرٌ، دلّ على ذلك عدم تقييد الناظم لهـا بقلّة، ودخـوله في خـبـر لا وكـان قليل، بقـوله : «قـد يُجَـرّ». والضمير في «يجرّ» عـائد على الخبر. فـأمـا دخولها في خبر مـا فنحـو : مـازيد. وفي القـرآن المجيد : {وَمَاَاللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يعَملُونَ[3]}، {وَمَـا أَنْتَ

---

(١) هو عُقَيبة بن هُبيرةَ الأسدىّ. شاعر جاهلى إسلامّى . والبيت فى الكتاب ١/٦٧، ٢/٢٩٢ ، ٣٤٤ ، ٣/٩١ . والمقـتـضب ٢/٣٣٧ ، ٤/١١٢ ، ٣٧١ ، وشـرح الكافـيـة للرضى ١/٣٨٠ ، ٢/١٩١ والخزانة ٢/٢٦٠ ، ٤/١٦٥وصدره :

معاوى ، إننا بشر فأسجح.

(٢) عن الأصل.

(٣) الآية ١٤٤ من سورة البقرة.

بِمُؤْمِنٍ لَنَا[1]}.

وما هذه التى ذَكَر تحملُ أمرين :

أحدهما : أن يُرِيَد بها الحجازية، وهى التى تكلّم فيها في الباب؛ إذ لم يتعرّض للتميمية، فتكون التميمية عنده غير متعرّضٍ لها في هذا الحكم. ولاشك أن الباء تدخل في خبر الحجازية باتفاق، وهو قد جاء في القرآن المنزل بلغة الحجاز.

والثاني : أن يُرِيَد ما النافية على الإطلاق في اللغتين معا. ويدلّ على أن هذا مرادُه، إطلاقه لفظ ما ولم يقيدها بالحجازية، ولا أعاد الضمير عليها فيَقُلْ : وبعدها وفي ذلك تنبيهٌ على خلاف من خالف في المسألة، وأن الباء لاتدخل في خبر التميمية، وإنما تختصّ بالحجازية. وهو مذهب طائفة كابن السراج والفارسيّ؛ فقد تقدّم استشهادُ الفارسيِّ بقوله[2]:

وَمَا بِالحرُّ أَنْتَ وَلاَ الخَلِيق

على صحة نصب الخبر مع[3] التقدم. فلم ير الناظم هذا المذهب، بل اعتمد رَأْيَ من رَأى أنها تدخل في خبر ما على اللغتين معًا، قالوا : وهو ظاهر كلام سيبويه، أشار إلى ذلك في أبواب الاستثناء في مسألة : مازيدٌ بِشىءٍ إلاَّ شىء لا يُعْبَأُ[4] به. والأصح ماذهب إليه من أوجه :

أحدها : أن بني تميم يدخلونها في الخبر فيقولون : مازيد بقائم، فإذا لم يدخلوها رفعوا؛ قال ابن خروف : إن بني تميم يرفعون مابعدها بالابتداء

---

(١) الآية ١٧ من سورة يوسف.

(٢) انظر ص ، وفى الأصل : «ولا بالحرّ»

(٣) فى الأصل : «على».

(٤) الكتاب ٣١٦/٢.

والخبر، ويدخلون الباء في الخبر لتأكيد النفي. ثم حكي عن الفراء أنه قال : أنشدتني امرأة(١):

أمـــا والله أنْ لوكُنت حُـــرًا

ومـــا بالحـــرِّ أنتَ وَلا العَـــتِـــيقِ

قال : فأدخلت الباء فيما يلى ما، فإن ألقتها رَفَعَت. أنتهى

وقد أنشد سيبويه للفرزدق، وهو تميمي(٢):

لَعَـــمْـــرُكَ مـــامَـــعْنٌ بِتَـــارِكِ حـــقِّـــه

ولا مُنْسِىءٌ مَـــعْنٌ ولا مُـــتَـــيَـــسِّـــرُ

وهو كثير في أشعارهم لمن بحث عنه.

والثانى : أن الباءَ إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيا، لا لكونه خبرًا منصوبًا، ولذلك دخلت في خبر «لم أكن»، ولم تدخل في «كنت». وإذا ثبت أن المسّوغ لدخولها إنما هو النفي فلا فرق بين منفيّ منصوب المحلّ، ومنفيّ مرفوع المحل.

والثالث : أنَّه قد ثبت دخول الباء مع إبطال العمل، ومع أداةٍ لا عمل لها البتة، نحو قوله(٣):

لَعَـــمْـــرُكَ مَـــا إِنْ أَبُوَ مـــالكٍ

بِوَاهٍ ولا بـضـــعـــيـف قُـــواه

---

(١) انظر ص ، وفى الأصل : «ولا بالحرّ»

(٢) الكتاب ٦٣/١. والبيت فى شرح الكافية للرضى ٢٤١/١ ، والهمع ١٣٠/٢ ، والخزانة ٣٧٥/١. وانظر ديوانه ٣١٠/١.

(٣) هو المتنخّل الهذلى . والبيت من شواهد شرح الكافية للرضى ١٨٨/٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، وانظر الخزانة ١٤٦/٤ . هذا وفى جميع النسخ : «يضعيفِ القوى».

وأنشد الفارسيّ في التذكرة للفرزدق(١):

يَقُولُ ـ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ ـ : أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بدائِمِ

وإنما دخلت بعد هل لشبهها بحرف نفي، فدخولها بعد النفي المحض ـ وهو ما التميمية ـ أحق؛ قال ابن مالك : لأنَّ شَبَه ما بها أكملُ من شبه هل بها(٢). ثم ذكر ما حكى الفراء عن كثير من أهل نجدٍ أنّهم يجرّون الخبر / بعد ما بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا. قال ابن مالك : ٣٧٦
وهذا دليل واضح على أن وُجُودَ الباء جارّةً للخبر بعد ما لايلزم كونَ الخبر منصوبَ المحلِّ، بل جائزٌ أن يقال : هو منصوب المحل، وأن يقال : هو مرفوع المحلّ، وإن كان المتكلم به حجازيًا فإنَّ الحجازيّ قد يتكلّم بلغته، وغيره يتكلَّمُ بلغته؛ إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصبٌ إن كان المتكلم حجازيًا، ورفعٌ إن كان تميميًا أو نجديًا. قال : فمن دخولِ اللغةِ التميمية في الحجازيّة كسرُ هاءِ الغائب بعد كسرةٍ أو ياءٍ ساكنة، وإدغام نحو : (وَلاَ يُضَارَّ كَاتِبٌ ولاَ شَهِيد(٣))، ورفع الله من قوله : (قُلْ : لاَيَعْلَمُ مَنْ فِي السَّموات والأَرْضِ الغَيْبَ إِلاَّ اللهُ(٤))؛ لأن اللغة الحجازية : بِهُو، وفِيهُ، بالضم(٥). ولايضارَرْ، بالفك، وإلا اللهَ، بالنصب؛ لأن الاستثناء

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٧ ، وفى المنصف ٦٧/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٦٧/١ ، والمغنى ٣٥١ ، والتصريح ٢٠٢/١ ، والهمع ١٢٨/٢ ، ٣٩٢/٤ ، وفى العينى ١٣٥/٢ ، ١٤٩. ولم أجده فى ديوان الفرزدق.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٧ . ونصه : «لأن شبه ما بما أكمل من شبه هل بما» . ولافرق بين العبارتين .

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٤) الآية ٦٥ من سورة النمل.

(٥) الكتاب ١٩٥/٤.

منقطع.

قال : وإذا جاز للحجازىّ أن يتكلَّم باللغة التميمية جـــاز للتميمىّ أن يتكلم باللغـة الحـجـــازية، بل التـمـيـميُّ بذلك أولى لوجـهين، أحـدهمـا : أن الحجـازية أفصح، وانقـيـاد غـير الأفصـــح لموافـقة الأفصح أكـثر وقـوعًا من العكس. والثـانـــي : أنَّ معظم القرآن حجازىّ، والتميميون متعبدون بتـلاوتــــه كما أُنْزِل، ولذلك لايقرأ أحدٌ منهم : (مـاهَذَا بَشَرٌ[1]) إلا من جَـهِل كونه منزَّلاً بالنصب[2].

هذا مـاقال، وفيه نَظَرٌ لايليق بهذا الموضع. وقد استُدِلّ على صحة دعوى الناظم بغير هذا مما يكفي منه ماذكر.

وأما دخولُ الباء في خبر ليس فنحو قولك : ليس زيدٌ بجبانٍ، وفي القرآن : (أَلَيْسَ اللَّه بِكَافٍ عَبْدَهُ[3])، (أَلَيْسَ اللهُ بأحكمِ الحَاكِمينَ[4]).

وأمـا دخولها في خبـر لا فإن ذلك قليل، كمـا أشار إليه، لكن يَحْتَمِلُ أن يريد لا التّى للتبرئة. وهو الذى نصّ عليه في التسهيل[5]. ويَحْتَمِل أن يُرِيدَ التى كليس أو ماهو أعمُّ من ذلك.

وهذا أولى؛ إذ ليس في لفظهِ مـايُقَيِّدُ ضـربًا من تلك الأضربِ، بل قـال : «وَبَعْدَلا». وهـذا اللفظ يُعطِي مـاهـو أعَمُّ من كـونـهـا عـاملةً أوغيـر عـاملة. وهذا صحيح. ففي السماع مايدخل في ثلاثة الأضرب، فقد قال الفارسيّ ـ في قولهم

---

(١) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٧.

(٣) الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٤) الآية ٨ من سورة التين.

(٥) التسهيل ٥٧.

: «لاخير بخيرٍ بعده النارُ، ولاشرٌ بشرٍ بعده الجنةُ[1]» ـ : «يجـوزُ أن تكون لا التى لنفي لجنس، وأن تكون العاملة عمل ليس، والباء في الخبر فيهما زائدة، كأنه قال : لاخيرَ خيرُ بعده النارُ، أو : لاخيرٌ خيرًا بعده النار. وكذلك الآخر ومن دخولها في خبر التى كليس قولُ سواد بن قارب[2]، رحمه الله :

وَكُنْ لِى شَـفِـيـعًـا يَوْمَ لا ذُو شَـفَـاعـةٍ
بِمُـغْنٍ فَـتـيـلاً عَنْ سـوادِ بنِ قـاربِ

ومما هو محتلٌ قولُ المرقّش[3]:

وَكَـــــــذَاكَ لاَ خَـــــــيْــــــرٌ وَلاَ
شَـــــــرٌّ عَلَـى أَحَـــــــدٍ بِـدَائِـمْ

وأمّا دخولها بعد نَفْي كانَ، أى : بعد كان المنفيّة، فمثاله : ماكان زيدٌ بقائم. ومنه قول سواد بن قارب[4]:

أَتَانافــحــيًّــا بَعْـــدَ هَدْءٍ ورقْـــدةٍ
وَلَمْ يَكُ فِــيـمَــا قَــدْ عَــهِـدتُ بِكَاذِبِ
ثَلاث لـيـــــالٍ قــــوله كلٌّ ليلة
أتـاك نَـبِـيٌّ مِـنْ لُؤَىِّ بِـن غـــــالِبِ

(١) هذا مما نسب إلى الإمام على رضى الله عنه ، وهو فى نهج البلاغة ٤١٦ بتحقيقنا وفيه يروى : «ماخير ، وماشر». وفى شرح الكافية للرضى ١٨٩/٢ ، ٢٨٢/٤.

(٢) البيت فى المغنى ٤١٩ ، ٥٨٢ ، والتصريح ٢٠٢/١ ، ٤١/٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، والعينى ١١٤/٢ . وسواد بن قارب صحابى.

(٣) البيت للمرقش السدوسى ، انظره فى التهذيب ٤٥٠/٤ ، واللسان ، مادة حتم.

(٤) سواد بن قارب ، صحابى ، من الأزد . والبيتان فى دلائل النبوه للبهيقى ٣١/٢ ، والعينى ١١٥/٢ مع اختلاف يسير.

وقال الراجز[1]:

لو كنتَ مـاءً كُنْتَ غَـيْـرَ عَـذْبِ

أَوْ كُنْتَ لَحْـمًـا كُنْتَ لَحْمَ كَلْبِ

أَوْ كُنْتَ سَيْفًا لم تكن بِعَضْبِ

وكـلامُـه هنا يدلُّ على أنَّ زيادة البـاء في هذه المواضع الأربعـةِ قياسٌ؛ أمّا في ماوليس فذلك ظاهر من كلامه. وأمَّا في لا ونَفْيِ كان فإنَّ عادته إذا أخبر بالقِلّة نصًا أو إشعارًا أنَّ ذلك قياسٌ عنده، وهو صحيح في مثل هذا. وحين لم يذكر خلاف هذه المواضع أشعر بأن زيادة الباء / ٣٧٧ فيما سواها غير قياس؛ فقد زيدت في ثاني مفعولى وجدت، وذلك في قول الشاعر[2]:

دَعَـانِى أخـي والخَـيلُ بينـي وبينَهُ

فَلَمَّـا دَعَـانِي لَمْ يَجِـدْنِي بِقُـعْـدَدِ

وزيدت بعـد «أوَلَمْ يَرَوْا أنّ»، كـقـول الله تعـالي : {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَـوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ، بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْـيِىَ الْمَوْتَى[3]}. وإنمـا زيدت هنا لأن المعنى : أو ليس الله بقـادر، أو : لم يَروْا الله بقادر؛ لأن رأى عِلْمِيّة فزيدت في ثاني مفعوليها، من جهة المعنى، كما في «وجـدت» المذكورة. وزِيَدتْ أيضًـا بعـد هـل، وأنشـد الفـارسيّ في

---

(١) لم نعثر على قائل لهذا الرجز ، والأبيات فى الكامل ٢٧/٣ ، مع اختلاف يسير ، ومع تقديم لبعض الأبيات على بعض ، وبعدها فيه :

أو كنت عيرًا كنت غير ندبِ

(٢) هو دريد بن الصمة ، ديوانه ٤٨ . والبيت من شواهد الهمع ١٢٧/٢، وفى العينى ١٢١/٢.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الأحقاق.

التذكرة، والجوهري عن الأحمر، للفرزدق(١):

تَقُـولُ ـ إذَا قلَوْلَى عَلَيْـهَـا وأقـرَدَتْ ـ:

ألاَ هَلْ أخـــو عَـــيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ

وزيدت في خبر إنَّ، قال امرؤ القيس(٢):

فـإن تَنْأ عَنْها حِـقْـبَـةٌ لا تُلاقِـهـا

فَــإنَّك مِـمَّــا أحْـدَثْتَ بِالمجـرِّبِ

وزيدت في خبر لكنَّ، وأنشد المؤلف(٣):

ولكن أجـراً لوفـــعلت [بِهَـيِّنٍ]

وهل ينكر المعـروف في الناس والأجـرُ

وزيدت أيضـا في المفـعول، نحـو قـوله تعـالى : {وَلاَ تُلْقُـوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ(٤)}.

وزيدت في الفاعل في قوله(٥):

---

(١) انظر ص٢٣٦.

(٢) ديوانه . والبيت من شواهد التصريح ٢٠٢/١ ، والهمع ٣٠٥/١ ، ١٢٨/٢ . وفى العينى ١٢٦/٢.

(٣) البيت مجهول القائل . وهو م شواهد ابن يعيش ١٣٩/٨ ، وشرح الكافية للرضى ٢٨٣/٤ ، والتصريح ٢٠٢/١ ، واللسان : كفى . وفى الخزانة ٥٢٣/٩ .

وما بين القوسين سقط من صلب الأصل ، وفى هامشه : «بصيِّن».

(٤) الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

(٥) هو قيس بن زهير ، شعره : ٢٩. والبيت من شواهد الكتاب ٣١٥/٣ - ٣١٦ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٦ ، والمغنى ١٠٨/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢٦/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، والإنصاف ٣٠ ، وابن يعيش على المفصل ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والخزانة ٣٥٩/٨ ، ٣٦١.

أَلَـمْ يَـأْتِيْـكَ وَالأَنْـبَــــــاءُ تَـنْـمِـي

بِمَـــــا لاَقَتْ لَبُـــــونُ بَـنِـي زِيَادِ

وفي المبتدأ في قولهم : بحسبك زيدٌ. وفي خبر المبتدأ من غير نفي، في قول الله تعالى : {جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا[1]}. فهذه المواضع مما يوقفُ زيادة الباء فيه على السماع؛ فلذلك اقتصر على المواضع الأربعة لأنّها مقيسةٌ، لكن يُعْتَرضُ عليه بأنه ترك بعض مواضع مما الزيادة فيها قياسٌ. والحاضرُ منها الآن موضعان :

أحدهما : فاعل كفي، فإنك تقول : كَفَى بِاللَّه شَهِيدًا، على معنى : كفى اللهُ شهيدًا، وأنت[2] تقول : كفى زيدٌ فاضلاً، وكفى بزيد فاضلاً. ومن إسقاط الباءِ قول الشاعر[3]:

كَفَى الشَّيبُ والإِسْلاَمُ للمَرْءِ ناهيا

فهذه الزيادة مما عدّها الناس قياسًا.

والثاني : زيادة الباءِ في فاعل أَفْعلَ في التعجب، نحو : أكرم بزيدٍ؛ فإنها زائدة أيضًا، وزيادتها قياس. ولم يذكر ذلك، فيوهم اقتصاره على الزيادة القياسية فيما ذكر أنها في مثل هذين الموضعين موقوفة على السماع. وليس كذلك.

---

(١) الآية ٢٧ من سورة يونس.

(٢) فى النسخ : «فأنت» . واستبدلنا بالفاء الواو ليستقيم السياق.

(٣) هو سحيم عبد بنى الحسحاس ، ديوانه ١٦ . وصدره :

عميرة وَدِّع إن تجهزت غازيا

والبيت من شواهد الكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥/٤ ، والخصائص ٤٨٨/٢ ، وابن يعيش ١١٥/٢ ، ٨٤/٧ ، ١٤٨ ، ٢٤/٨ ، ٩٣ ، ١٣٨ ، والمغنى ١٠٦.

والجوابُ أن الزيادة في فاعل كفى راجعة في الحقيقة إلى السماع، لأنها مخصُوصة بهذا اللفظ بعينه، فلا تتعدّى إلى غيره، ولا إلى ماهو من مادّته كالمضارع؛ إذ لاتقول : يكفي بالله شهيدا، إنما تقول يكفي الله شهيدًا. ولا معنى لوقفها على السماع إلا هذا.

وأما الباءُ في أفْعِلْ به فينازع في زيادتها؛ ليس بمتفق عليه، والناظم لا إشعار له في نظمه بزيادتها حيث تكلم عليها في التعجب. ولو فُرِضَ أنّها عنده زائدةٌ فذلك مما يذكر في بابه، فلا اعتراض عليه بذلك. والله أعلم.

ثم ذكر باقي حروف الباب فقال :

فِي النَّكِرَاتِ أعْـمِلتْ كَلَيْسَ لا
وَقَدْ يلى[1] لاَتَ وَإِنْ ذَا العَـمَـلا
وَمَـا لِلاَت فِي سِوَى حِيـزٍ عَـمَلْ
وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا وَالعَكْسُ قَلّْ

يعنى أنّ لا النافية أُعمِلَتْ أيضًا عَمَلَ ليس، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، لأنّها أشبهت ليس لاجتماعهما في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، لكن لم تتمكن في الشَّبَهِ تمكُّن ما، لكونها في الغالب إنما تنفي المستقبل / عند الجمهور. بخلاف ليس فإنها لنفي الحال مالم تقترن بها ٣٧٨
قرينة مثل ما، فنقصت عن ما درجةً، فلذلك لم تعملْ قياسًا إلاّ بشرط أن يكون معمولُها نكرةً، وهو قوله : «في النَّكِرَاتِ أُعْمِلتْ كَلَيْسَ لاَ»، فلا تعملُ

(١) كذا في النسخ بالياء ، وقد ألحق بالحرف في الأصل نقطتان من فوق ، فأصبح صالحًا لأن يقرأ ياء وتاءً.

عنده في المعارف، وإن جاء شيء من ذلك فهو شاذٌ محفوظ، نحو قول النابغة الجعدي(1):

وَحَلَّتْ سَـــوادَ القَلْبِ لاَ أنَا باغـــيًـــا
سِـوَاهَا، وَلاَ عَنْ حُـبِّـهـا مـتـبـاغـيـا

ومن مُثُلُ إعمالها القياسي ما أنشده في الشرح من قول الشاعر(2):

تَعَـــزَّ فَـــلاَ شَـىْءٌ عَلَى الأرْضِ باقـــيـــا
وَلاَ وَزَرٌ ممَّا قَـــضَـى اللَّهُ واقِـــيَـــا

وأنشد سيبويه لسعد بن مالك القيسي(3):

مَـنْ صَـــــدَّ عَنْ نِيَـــــرانِهـــــا
فَـــــأنـا ابـن قَـــــيْـس ٍلا بَـرَاحُ

كأنه قال : لا براحٌ موجوداً . فحذف الخبر.

وقوله : «أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ». على حذف المضاف، كأنه قال : أُعمِلتْ كإعمال ليس. وكونه أخبر أن العرب أعملتها ولم يقيدٌ ذلك بِنُزورٍلا وقْفٍ على السماع يدلّ على أن ذلك عنده قياس، كما قال في الابتداء :

وَأَخْـــبَـــرُوا باثْنَـينِ أَوْ بِـأكْـــثَـــرَا
عَـنْ وَاحِـــــــــــــدٍ ... ...

---

(1) ديوانه ١٧١ ، وفيه : «متراخيًا بدل «متباغيا». والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٨٢/١ ، والمغنى ٢٤٠ ، والمساعد ٢٨٢/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٠/٢ .

(2) قائله مجهول . والبيت فى شرح التسهيل لابن‌مالك ، ورقة ٧٦ ، والمغنى ٢٤٠ ، والهمع ١١٩/٢ ، والعينى ٢٠٢/٢.

(3) الكتاب ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢ . وهو فى المقتضب ٣٦٠/٤ ، والإنصاف ٣٦٧ ، وابن يعيش ١٠٨/١ ، ٤٦٧/٢ ، ٣٩/٤.

وكذا قال في الشرح : «والقياس على هذا سائغ عندى[1]». وَحَكَى عن المتنبي أنه استعمله في شعره[2]. وما قاله صريحٌ في مخالفته لأبي الحسن القائل بأنَّ «لا» غيرُ عاملة. نصَّ على ذلك في لات. وحُمِل عليه في «لا» دون تاءٍ، وللزجاج وابن السَّراج القائلين بجواز الإعمال وعَدَمه إذا توفّرت الشروط. وتابعهما ابنُ خروف، ولابن البادِش في أنها إنما تعمل في الاسمِ خاصّة، ثم هى واسمها في موضع مبتدأ. أما الأخفش فعنده أنها في القياس لاتعمل شيئا - يعنى لات - لأنها حرف وليست بفعل، فالمرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب على الظرف، والمبتدأ يُقدَّر له خبرا، والظرف لايقدّر له شيئًا، إلا ما يتعلق به الظرفُ. وكذلك يقول في لا دون تاءٍ فالرفع بعدها على الابتداء، والنصب على إضمار فعْلٍ. وهذا كلُّه بناءً على أن خبرها لايجتمع مع المبتدأ الذى يقع اسمًا لها؛ فإن القدماء لم يحكُوا إظهارهما معًا بعد لا ولا بعد لات.

وماذهب إليه الأخفشُ مَرْجوعٌ لأمور :

أحدها : أن كونَها حرفًا غيرُ مانع من العمل، كما لم يكن مانعا في ما التى هو موافِقٌ عليها. بهذا المعنى ردّ السيرافىّ قول الأخفش[3]. والذى قاله الأخفش صحيح، وما قاله السيرافِّي صحيح. وموضع النكتة في المسألة أن النصب بعد لا قليلٌ، ومختصٌ في لات بالحين، ولم يثبت عندهما عملها في اسمين ظاهرين، فهى بعدُ في العمل وعدمه على الاحتمال. فأما سيبويه فحملها

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٧٦.

(٢) قال ابن مالك : وقد حذا المتنبى حذو النابغة فقال :

إذا الجود لم يرزق خلاصًا من الأذى فلا المجد مكسوبًا ولا المال باقيا.

أما النابغة فهو الجعدى ، وقد ساق الشارح بيته .

(٣) انظر شرح السيرافى على الكتاب ١٦٨/١ - ١٦٩.

على الظاهر من الحال، ويُعَضِّده القياسُ على ما. وهو الذى قال السيرافي. وأما الأخفش فبَقِىَ مع الأصل من عدم الإعمال، وعضّده احتمال الرفع والنصب بعدها أن يكونَ على غير إعمالها. وتعارضَ النظران عند الزجاج وابن السرّاج ومن تبعهما، فجوّزوا الوجهين ولم يَحْتُموا بأحدهما كما حتَّم الناظمُ بالإعمال، والأخفش بعدمه.

والثاني : أن السماع بإظهار الاسم مرفوعًا والخبر منصوبًا كأنه يُعَيِّن الإعمال، وذلك فيما أنشده المؤلف من قول الشاعر :

تَعزَّ، فلاشيءٌ على الأرض باقيا

ولا وَزَرٌ مما قَضَى الله واقيا

/ إذ لايمكن فيه تقدير خبر المبتدأ إلا على تكلُّف لا حاجةَ إليه. ٣٧٩

والثالث : على تسليم أن هذا لم يسمع فإن عدم تكرير لا دالٌّ، فهو الذى بيّن لهم أنها كليس؛ لأنها لو كانت غير معملة للزم تكريرها مع النكرات، كما يلزم التكريرمع المعارف، فكما تقولُ : لازيد في الدار ولا عَمْرو، كذلك تقول : لارجل في الدار ولا امرأة. وعدمُ التكرير نادر. فإن فُرِّق في لزوم التكرير بين النكرات والمعارف، فالتزم في المعارف دون النكرات. فذلك ممكن، إلا أن الأظهر التساوى، والله أعلم.

وقد ظهر بهذا كلِّه وجهُ مخالفة الناظم لابن السراج ومن على مذهبه، فلا معنى لتكرير الاحتجاج.

وأما ابن الباذِش فرأى أنَّ الذى يقتضيه مذهبُ سيبويه أن «لا» تعملُ عمل إنّ وعمل ليس في الاسم خاصة دون الخبر، وأن موضعها مع ما تعملُ فيه في الحالين رفع بالابتداء، قال : لأنها في الموضعين جواب

لشيءٍ واحد نحو قولك : هل من رجل في الدار؟ ولما كان مُوجَبُها قد عملت فيه من وحده، فأزالت عمل الابتداء، وهي مع الاسم في موضع رفع، كذلك عملت لا فيه الرفع كليس والنصب كإنّ، وكانت مع معمولها في موضع رفع.

وماقاله غير ظاهر؛ أما أنها لاتعمل في الخبر وإنما تعمل في الاسم وحده، فغير بَيِّن لما سَيُذكر إن شاء الله في باب «لا» بعد هذا. وأيضًا قد جاء الخبر منصوبا بعد ذكر الاسم في قوله :

تَعزَّ، فلاشَيْءٌ على الأرض باقيا

وأما الحملُ على موجبها فذلك ليس بدليل قاطع؛ إذ لايلزم أن يكون جواب الكلام في العمل أو غيره مثل الكلام، بل قد يكون الكلام على وجه، وجوابه على وجه آخر. فأنت ترى أنّ لن يقوم جواب : سيقوم، ولم يتوافقا في العمل ولا في جعل الأداة مع الفعل كالجزء. وأيضا قالوا : لم يقم، (في[1]) جواب : قام، ولَمّا يَقُم في جواب : قد قام. فخالفوا بين الأفعال، وكثير من ذلك. وأما أنّ ماذكر هو مقتضى مذهب سيبويه فإن ذلك ظاهرًا في لا الناصبة للاسم، فكذلك يظهر في الرافعة له، إلا أن مالك لا يُسلِّم فيها ماقال، وذلك أنه قال في باب من أبواب لا : «وقد جُعِلتَ ـ وليس ذلك بالأكثر ـ بمنزلة ليس»، قال : «فإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالُها كحال لا في أنها في موضع ابتداءٍ، وأنها لا تعمل في معرفة». ثم أنشد :

مَنْ صدَّ عَنْ نيرانها

البيت. وقال آخر الباب : «وإن شئت قلت : لا أحدٌ أفضلَ منك، في قول من جعلها كليس ويجريها مجراها ناصبة في المواضع، وفيما يجوز أن يُحَمل

---

(١) ليست في الأصل.

عليها[1]». فهذا الكلام الثاني كالأول، إلا أن ابن خروف والسيرافي إنما حملاه على إعمال ليس في الرفع والنصب، ودلّ على ذلك من كلام سيبويه نصبه «أفضل» في قوله : لا أحدٌ أفضلَ منك.

وذكر ابن الباذش أن الضبط فيه «أفضلُ»، بالرفع. وردّ عليه الأُبّذيّ هذا الضبط وقال : إنه تعصّبٌ لنُصرة مافهمه ومكابرةٌ للجمهور في الرواية. وليس كما قال الأُبّذيّ. بل هما روايتان ثابتتان في الكتاب، فرواية النصب للرباحي[2]، ورواية الرفع في النسخة / الشرقية. هكذا ٣٨٠
رأيته في نسختي وكانت مقابلةً بنسخة ابن خروف التى أثبت فيها رواية النسخة الشرقية، وهو مما يعتمدها ويُفسِّر عليها، ويذكر في شرحه الكتاب ـ واياتها وزيادتها. وإذا ثبت ذلك لم يكن اعتمادُ ابن الباذش على رفع «أفضل» تعصبًّا، وإنما يبقي ترجيحُ إحداهما على الأخرى. ولا شكَّ أنّ الجمهور على رواية النصب، فهى أولى، وسيأتي ما في كلام سيبويه ورأيته في باب لا، إن شاء الله. فالأظهر ماذهب إليه الناظم.

واعلم أنه لما قدّم أن «ما» لاتعمل عمل ليس إلا بشروطٍ ذكرها، وأخبر هنا أن لا أُعمِلت أيضًا عمل ليس، لزم من ذلك ـ ولابدَّ ـ أن يكونَ حكمُها في اشتراطِ تلك الشروط حكم ـ ما، ولم ينصَّ على ذلك في لا، ولا مابعدها، عِلْمًا بأن الفَرْعَ لايقوى قُوّةَ الأصل، والمشبَّه لايكون في درجة المشبّه به، وقدّم ذلك في «ما»، فظهر بذلك جريان حكم الاشتراط في غير

---

(١) الكتاب ٢٩٦/٢ ، ٣٠٠.

(٢) كذا فى أ ، س : الرباحى . ومثله كان فى الأصل ثم عُدّل إلى «الزجاجى». والرباحى هو : أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدى ، أصلهمن جَيّان . رحل الى المشرق وحمل الكتاب عن أبي جعفر النحاس وأخذ الناس فى الأندلس عنه . توفى سنة ٣٥٨ هـ . اظر طبقات الزبيدى ٣١٠ – ٣١٤ ، والإنباه ٣٢٩/٣ – ٣٣٠.

ما إذ كان المشبَّه به واحدًا في الجميع وهو ليس. فيشترط إذًا في لا تلك الشروط الثلاثة، وهي : فِقْدَانُ إنْ، وبقاء النفي، والترتيب. فإن وُجِد إنْ مَعَ لا لم تعمل، فلا يقال : لا إنْ أحدٌ قائما، وإنّما يقال : لا إنْ أحدٌ قائمٌ. وكذلك إذا دخلت إلاّ، فلا تقول : لارجلٌ إلا قائمًا، وكذلك لاتقول : لا قائمًا أحدٌ. وما زشبه ذلك. وهو جارٍ أيضًا في إنْ، إلا أنها لايتأتّى معها دخول إنْ في القياس، وإن دخلت فالحكم الإهمال. وكذلك إن وجب خبرها بإلاّ نحو : إن زيدٌ إلا قائم، أو تقدم الخبر نحو : إن قائم زيد. وهذا كلّه ظاهر.

وقد نَصّ الجُزُولي على هذا الاشتراط في لا، فقال[1]: «عملُ ما ولا المشبهتين بليس مشروطٌ بكذا. وعَدّ الشروط المذكورة، ثم قال : «ويفترقان في أنّ «لا» لا تعملُ إلا في نكرة اسمًا وخبرًا». فلم يجعل بينهما فرقًا في الحكم إلا تنكير الاسم والخبر الذى نَصّ عليه الناظم. وهكذا يجرى الحكم في لات أيضًا، إلا أنها لا يُجمعُ فيها بين الاسم والخبر في اللفظ.

ووجهُ اشتراط التنكير أنها جواب لمن قال : هل من رَجُلٍ؟ فيجب أن يكون الجواب على حسب السؤال ـ وكذلك العامل عمل إنّ إنما عملت في النكرة خاصّةً اعتبارًا بجوابها، كما سيأتى، إن شاء الله.

ثم قال : «وَقَدْ يَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا العَمَلاَ»؛ يلى هنا من الولاية، كالإمامة وشبهها لامن وَلِى بمعنى قَرُب؛ يعنى أنّ لات وإنْ النافية قد يحصل لهما هذا العمل الحاصل للا من رفع المبتدأ ونصب الخبر. فقوله : ذا العمل، إشارة إلى أقرب مذكور، وهو لا، وقد مَرّ أنّ «لا» تعملُ بأربعة شروط، منها الثلاثة العامة في الكلّ، والرابع كونُ معموليها نكرتين، فكذلك لات وإن، فلا تعملُ واحدةٌ منهما

---

(١) انظر الجزولية ، باب عمل ما ولا المشبهتين بليس.

إلا في نكرة. وهذا في لات صحيح، وأما في إنْ فلا، لأنها كما في الحكم، وما لاتختصّ بنكرة دون معرفة، كما مرّ، فهذا مُعْتَرَضٌ.

فـإن قـيل : لم يُشِـرْ بذا إلاّ إلى العـمل المذكـور على الجـملة دون اختصاص بلا دون غيرها، قيل : فيقتضى إذًا عدمَ الاشتراط في لات ـ وليس كذلك؛ فإنهـا لا تعمل في مـعرفـةٍ كمـا سـتـراه. ولم يشـتـرط في التسـهيل تنكيرَ مـعمول إنْ، وهو صـحـيح، ولا تنكير مـعمول لات، وفـيه مارأيت. فالاعتراض وارد على الكتابين.

٣٨١ / وقد يجابُ عن ذلك بأنّ لات هى لا، أُنِّث بالتاءِ، فإذا كان أصلُها يشـتـرط في مـعمـوله التنكيـر فكذلك باقٍ في الفرع الذى هـو لات، بلابُدٍّ. وهذا ظاهر في الجـواب عن التسـهيل؛ إذ أشـار إلى أنّ لا هـى الأصل بقوله : « وَتُكْسَعُ بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه[1] ». وأمّا هنا فالجواب المذكور مبنيّ على أن لات هى لا، وكلامه محتمل فيها، وعلى أن الإشارة بذا لا تختص بعمل لا وحدها.

وعلى[2] الجملة فكان الأولى به أن يحرِّرَ كلامه؛ فلو قال مثلاً :

فِى النَكِرَاتِ أعْـمِلتْ كَلْيسَ لاَ
لات، وَمِـثْلَ مـا أَتَى إِنْ مُـعْـمـلاَ

لحصل مراده من التحرير.

واعتراضٌ ثانٍ، وهو : أنه أطلق القول في إعمال لا ولم يقيّده بقلّة، وقيّد بها لات وإنْ؛ فاشعر أنّ لا من الكثرة في درجة ما أو نحوها. وليس

(١) التسهيل ٥٧.
(٢) فى الأصل : «بل على الجملة».

كذلك؛ بل الأحرفُ الثلاثة في نَمَطٍ متقارب من القلة، بحيث لاتبلغ أن تقرُب من ما؛ ألا ترى أن سيبويه قال : «وقد جعلت لا ـ وليس ذلك بالأكثر ـ بمنزلة ليس[1]». وكذلك قال السيرافي ـ وأيضًا إطلاقُه على لات القلّة، ليس على حَدِّ القلة في إنْ مثلاً، بل هى مختصةٌ بالحين، فلا تعملُ إلا فيه، ودخولها عليه واستعمالها فيه كثير. ولذلك لم يُقَيِّده سيبويه بقلّة، وإنما ذكر أنها لم تصرَّفْ تصرُّفَ ليس[2]. يعنى في أنِ استُعملت في غير الحين، بل اقتُصِرَ بها على الحين خاصةً، وذلك لايقضى بقلتها في الاستعمال إذا كانت تُسْتعمل كثيراً مع الحين.

وإذا كان كذلك لم تستحق أن تجعلَ من القليل في الكلام، بل من الكثير، وقد قال هو فيها : «وحذفُ ذى الرفعِ فشا»، أى : كثر وشاع. وما كان قليلا لايقال فيه : إنه فشا في الاستعمال. فهذا يشبه التناقض في كلامه. وأيضًا قلةُ استعمال إنْ مثل ما لايدلُّ على ضعف في القياس، ولاي قال في مثله : إنه قليل؛ لكون ماجاء فيها مقبولاً قياسًا، وهذا من السماع الذى يقاسُ عليه، كما يقاس على الكثير الشائع. ونظيره : شنوءَة ـ في باب فَعُولة، في النسب ـ إذ قيل فيه : شَنَئِيّ. ولم يسمع فَعَلِيٌّ في فَعُولة إلا في هذا اللفظ خاصّة، ثم إنهم أطلقوا القياس في فَعُولة إطلاقًا، ولم يقيدوه بقلةٍ، أولُهم سيبويه[3] إلى هلُمَّ جراً، ومنهم الناظم فلم يقيده بقلةٍ كما قيّد هنا إنْ. ولو فعل ذلك هنالك لكان مخطئًا، لأن ذلك السماع هو البابُ كلُّه، كذلك قال أبو الحسن[4]؛ وذلك لقاعدة في

(١) الكتاب ٢/٢٩٦.

(٢) قال سيبويه ١/٥٨ : «ولا يجاوز بها هذا الحين ، رفعت أو نصبت ، ولا تَمَكَّنُ في الكلام كتمكن ليس».

(٣) الكتاب ٣/٣٣٩ ، ٣٤٥.

(٤) الخصائص ١/١١٦.

الأصول العربية صحيحة. وهى أن الشىء إذا قلّ في السماع فلا يخلو أن يكون مقبولاً في القياس أوْلا، فإن كان مقبولاً في القياس ولا معارض له، استوى مع ماكثر في القياس عليه مطلقًا، كما في مسألة شَنَئِيّ. وإن كان غير مقبول في القياس لوجود ماينتقضُه ويعارضهُ فهذا هو الذى قد يُوقّف على السماع في بعض المواضع. وقد يطلق القياسُ فيه على استضعاف، وذلك بحسب قوّة المعارضِ وضعفه. وإذا ثبت ذلك ونظرت عامّة مايطلق الناظمُ فيه القياس على قلّةٍ وجدته معارَضًا بما يضعفُ قياسه، وكذلك عادة غيره من النحويين، فإذا نظرنا إلى إنْ في هذا الباب وجدناها تساوى ما في صريح القياس، لأنها مرادفتها، وَهبْ[1] أنّ السماع قَلّ فيها، فذلك لا يُخرِجُها عن اللّحاق بما إذا لم يعارضها / في ٣٨٢

هذا القياس معارضٌ يُضْعِف جريانه فيه، فكيف يسوغُ لنا تضعيفه؟! بل نقولُ : لو فرضنا عدم السماع في إنْ، وثبت لنا مساواتُها لما، لم يمنعْ مانع من إجراء القياس، كما قاس هو تركَ الإلغاءِ في كأنّما ولعلّما ولكنّما، فأعملها مع وجود ما قياسًا على ليتما وإنّما. وهذا أيضًا مما يقوىّ إطلاق القياس فيه لا؛ لأنها عند الجمهور مختصةٌ بنفي المستقبل، فخالفت «ما» فَضَعُف القياسُ عليها، والسماعُ قليلٌ، فاستحقتْ أن يطلق فيها لفظ القلّة. فالعجب من الناظم كيف عكس القضية، فَعلّلَ مالا يستحقّ التعليل، وترك مايستحقه؟!

والجواب : أن لا عنده من قبيل ما يسمع فيه الإعمال كثيرًا. وكذلك قال في التسهيل : «وتلحق بها ـ يعني بما ـ إنْ النافية قليلاً، ولا

---

(١) فى الأصل : «وثبت أنّ»

كثيرًا[1]». وإذا كان السماع فيها كثيرًا عنده، فهي في درجة ما أو قريبًا منها، فكما صحّ القياس في ما لكثرة السماع، صحّ في لا. وأما لات فإن القلّة فيها ثابتة على الجملة، لأنها لما اختَصَّ عملها بموضع واحد ـ وهو الحين ـ كان ذلك بالنسبة إلى ماتحتمله في القياس قليلا، وإن كان في موضعه المختصّ كثيرا. وعلى الاعتبارين يُحْمَلُ كلامه في الموضعين. ولا يتناقض؛ فقوله : «وَقَدْ يَلِي لاَتَ» باعتبار أن لها موضعًا واحدًا من كثير. وقوله : «فَشَا» باعتبار كثرتها في ذلك الموضع الواحد. وأمّا القاعدةُ الأصولية فصحيحة، ولايلزم من صحتها اعتراض؛ وذلك لأن إنْ مخالفة للقياس معارضةٌ به، وهو كونُ الإعمال على خلاف القاعدة لعدم الاختصاص. فالأصل في ما و لا وغيرهما أن لاتعمل؛ لكن جاء ذلك في ما كثيرًا شائعًا ثابتًا لغةً، فلم يكن بدٌّ من إطلاق القياس فيها وإلاّ خالفنا أهل الحجاز كلَّهم. وأما إنْ فلم يأت فيها من السماع مايخرجها عن الأصل الأول من عدم الإعمال حتى تكون في درجة ما، فَأَخَذها الناظم في القياس من حيثُ قلةُ السماع، فلم يطلقه فيها، ولمعارضة الأصل الأوّل. ولمَ يقِفها على السماع لمجيئها في القرآن (في قراءةٍ[2])، ولا عتبار الشبه بما. ومن ههنا يفهم قصده في لا، حيث لم يُقَيِّدهابقلّة لما كثر عنده من السماع فيها، فأُلغِيَ المعارض كما أُلغِيَ في ما باتفاق؛ فإذًا لايصحُّ قياسها في إطلاق الإعمال على ما؛ لأنّ في «ما» ماضَعَّف المعارضَ وهو كثرةُ السماع، وليس كذلك في إنْ، فبقي المعارض على قوته. وإذا فُهِم هذا ظهر أن القياس على مالا يصحّ في إنْ، على فرض عدم السماع البتَّةَ، لعدم قبول القياس الأوّل له، (فَنفَهَّم هذا

(١) التسهيل ٥٧.

(٢) عن الأصل . وستأتى هذه الآية بعد قليل.

الأصل[1]) فهو نافع جدًا يطلعك على سرِّ ما قاس المتقدمون عليه من كلام العرب، ومالم يقيسوا عليه، وما قاسوا عليه على ضَعْفٍ أو بإطلاقٍ. وقد بَوَّب ابن جني على القاعدة في الخصائص[2]، وهذا شرحه وبه ظهر أنّ كلام الناظم صحيح في نفسه، لا اعتراضَ عليه فيه، وإنما يبقى فيه إثباتُ أن السماعَ في لا كثيرٌ، فهو الذى تَضَمَّنَ عُهْدَته، وعليه بنيتُ الجواب، وبالله التوفيق.

٣٨٣ ثم نعودُ إلى كلامه /، فقوله : «وَقَدْ يلِي لاتَ وَإِنْ ذَا العمل». أما «لات، فَسَيُذكر. وأما إِنْ فإنّ سيبويه لم يُثْبِتْ لها عَمَلاً؛ لأنه لم يحفظ فيها شيئًا. ونِعمًا فعل! وأما غيره فأثبت لها الإعمال؛ ذكر ذلك المبردّ، وأنشد على ذلك[3]:

إنْ هُوَ مُسْتَوليًا عَلَى أَحَدٍ

إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المجانينِ

وتابعه على ذلك الفارسيّ وابنُ جنّي، وحكى في المحتسب عن سعيد بن جبير أنه قرأ : (إِنِ الذين تَدعُونَ مِنْ دُونِ اللّهِ عبادًا أَمْثَالكم[4]) ـ بتخفيف «إِنْ» ونَصْبِ «عبادًا أمثالكم»، على تقدير : ماالذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، أى : إنما هى حجارةٌ وخشب، وليسوا عقلاءَ مخاطبين مثلكم، فهم أقلُّ منكم، فكيف تعبدون ماهو أقلُّ منكم.

---

(١) عن الأصل.

(٢) انظر الخصائص ، باب فى تعارض السماع والقياس ١/١١٧ – ١٣٣.

(٣) مجهول القائل . والبيت فى شرح الكافية للرضى ٢/١٩٦ ، والهمع ٢/١١٦ ، والتصريح ٢/١٣ ، والعيى ٢/١١٣ ، والخزانة ٤/١٦٦.

(٤) الآية ١٩٤ من سورة الأعراف ، وانظر المحتسب ١/٢٧٠ ، والبحر المحيط ٤/٤٤٤.

ثم عيّن موضع عمل لات فقال : «وَمَا لَلاتَ في سِوَى حِيْنٍ عَمَلْ». يعنى أن عَمَلَ لات مختصّ بالحين لايتجاوزه، يريدُ قياسًا، فإنه قد جاءَ شاذًا عملهُ في غير الحين، ففي الحماسة من قول التميمى[(1)]:

لَهْـفِى عليكَ لِلَهـفَـةٍ من خـائِفٍ

يبـغي جـوارَكَ حين لات مـجـيـرُ

فمجير هنا ليس بحين، والحين : الوقت، فهذا شاذّ، والشائع عمله في الحين، نحو قول الله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ[(2)]). وأنشد الفراء قال : أنشدنى المفضّل[(3)]:

تَذَكَّـر حُبَّ ليلى لاتَ حـينا

وأضـحى الشـيبُ قـد قَطَعَ القَـرِينا

ولا يريد خصوصَ لفظ الحين، بل الزمان مطلقًا. وعلى ذلك حُمِل قولُ سيبويه : «وذلك مع الحين خاصّة[(4)] ». وقال ابن عصفور : «من حَمَلَه على أنه يريدُ بقوله «لايكون إلا مع الحين» : ـ الحاء، والياء، والنون ـ فخطأ؛ فقد جاء عملها في غيره؛ أنشد الفراء[(5)]:

طَلَبُـواصُلْحـنا ولات أوانٍ

فـأجـبنَا أنْ لَيس حينُ بقَـاءِ

---

(1) الحماسة بشرح المرزوقى ٩٥٠ . وهو عبد الله بن أيوب التميمي .

(2) الآية ٣ من سورة ص.

(3) معانى القرآن للفراء ٣٩٧/٢ . والبيت فى المساعد ٢٨٤/١ ، والهمع ١٢٤/٢.

(4) نصّ سيبويه ٥٨/١ : «ولايجاوز بها هذا الحي».

(5) معانى القرآن ٣٩٨/٢ . والبيت لأبى زبيد الطائى ، ديوانه ٣٠ . وهو فى الخصائص ٣٧٧/٢ ، والإنصاف ١٠٩ ، وابن يعيش ٣٢/٩ ، والمغنى ٢٥٥ ، ٦٨١ ، والهمع ١٢٤/٢ . وانظر الخزانة ١٨٣/٤.

وأنشد أيضا قال : أنشد المفضل[1]:

وَلَتَعْرِفُنَّ خَلائِقًا مَشْمُولَةً

وَلَتَنْدَمُنَّ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

وعلى هذا تقول : خرجوا ولات يومُ خروجٍ، وقدم زيدٌ ولات وقتُ قدومٍ، ودعَوْا ولات ليلةُ إجابةٍ. وما أشبه ذلك.

فإن قيل : قد تقدّم أن من شرطها أن لاتعمل في معرفة، وقد وقعت بعدها «هَنَّا» وهى اسمُ إشارةٍ، واسم الإشارة معرفة. وتقدّم أنها لاتعملُ إلاّ في الزمان و«هَنَّا» اسم إشارة للمكان البعيد عند الناظم، أو القريب عند غيره، وذلك نحو قولِ الأعشى[2]:

لاَتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ

جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ!

وقال حَجْلُ[3] بنُ نَضْلَةَ الباهلى[4]:

حَنَّتْ نَوارِ ولات هَنَّا حَنَّتِ

وبدا الذى كانت نوار أجنَّتِ

---

(١) عجزه فى معانى القرآن للفراء ٣٩٧/٢ ، وقال : «لا أحفظ صدره» . والبيت فى الخزانة ١٧٤/٤ . وقد تعقب البغدادى الشاطبى فى قوله إن البيت برمته رواه الفراء عن المفضل ، وإنما الذى رواه عنه هو البيت المتقدم :

تذكر حبَّ ليلى لات حينا وأضحى الشيبُ قد قطع القرنيا

(٢) ديواه ٣ . والبيت فى الخصائص ٤٧٤/٢ ، وابن يعيش على المفصل ١٧/٣ ، والتصريح ٢٠٠/١ ، والهمع ١٢٣/٢ ، والعينى ١٠٦/٢.

(٣) فى النسخ : جحفل . وفى الأصل أيضا : بن فضلة .

(٤) انظر البيت فى شرح ابن يعيش ١٥/٣ ، ١٧ ، وشرح الكافية للرضى ١٩٩/٢ ، ٤٨٤ ، والمغنى ٥٩٢ ، والهمع ٢٧٠/١ ، ١٢٣/٢ . والخزانة ١٩٥/٤ . وقد ذكر البغدادى أيضًا عن الآمدى أنه ينسب إلى شبيب بن جعيل التغلبى.

وقال الطرِمّاح(١):

لاتَ هَنَّا ذِكْرَى بُلَهْنِيةِ الدَّهْرِ

وأنَّى ذِكرى السنِينَ المواضِي!

فكيف هذا؟

فالجواب : أن هَنَّا لا تختص بالإشارة إلى المكان، بل قد يراد بها الزمان، ومن ذلك هذه المواضع، فإن معناها الإشارة إلى الزمان بلابُدٍّ، أى ذكرى جُبرة ليس في هذا الزمان، وحنينها ليس هذا الوقت. وكذلك مابقي. وأما عملها في المعرفة فإنها عند ابن مالكٍ غير عاملة في هذه المواضع، بل هَنَّا منصوبٌ على الظرفية، وما بعدها إن كان اسمًا فهو مبتدأٌ خبره هنًا، وإن كان فعلاً فهو على تقدير «أنْ» محذوفة، وأنْ وصلتها
٣٨٤ في موضع مبتدأ خبره هَنَّا؛ كأنه قال / : لا هنالك ذكرى كذا، أو لاهنالك حين. نَقَلَ هذا المعنى عن الفارسيّ. قال : «وزعم ابن عصفور أن هَنَّا اسم لات. وما قاله غير صحيح، لأن هَنَّا ظرف غير متصرِّف، فلا يخلو من معنى في(٢)»؛ فقد ظهرت صِحّةُ مااشترط من عمل لات في النكرة وفي الحين.

ثم قال : «وَحَذْفُ ذِي الْرفْعِ فَشَا والعَكْسُ قَلّ». يعنى أن المرفوع الذى رفعته لات فشا حذفُه وشاعَ وكثر، وعليه القراءة المشهورة : (ولات حينَ مَناصٍ(٣)). وجميع مامرّ من الأبيات فإنما وقعت أسماء الزمان

---

(١) ديوانه ٢٦٤ ، وخزانة الأدب ، عرضا ١٩٨/٤ ، وراجع فى هذا الموضع من الخزانة ردًّا للبغدادى على الشاطبى.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٦.

(٣) الآية ٣ من سورة ص.

بعدها منصوبةٌ، فالمرفوع محذوف تقديره : ولات حينٌ ينادَوْنَ فيه حينَ مناصٍ. وكذلك يقدّر في سائر المواضع. وأما العكس، وهو حذف المنصوب وإبقا المرفوع، فقليلٌ كما قال؛ فحكى سيبويه أن بعضهم قرأ : (ولاتُ حينُ مناصٍ[1])، برفع الحين؛ قال سيبويه: «وهي قليلةٌ[2]». وعلى هذا يكون الخبر محذوفًا، أي: ولات حينُ مناصٍ حينًا ينادَون فيه. وكذلك يجوز رفع مابعد لات في الأبيات على ذا القليل[3]. وإنما جاز حذف المرفوع هنا ـ وإن كان الأصلُ ألا يحذفَ؛ إذ هو بارتفاعه بلات يشبه الفاعل، والفاعل لا يحذف ـ لأن أصل الكلام بعد لا الابتداءُ والخبر، فكما جاز حذفُ المبتدأ جاز حذف هذا. ولايشبه هذا مايرتفع بكان؛ لأن مرفوع كان بمنزلة مايرتفع بالفعل الصريح؛ لأن تصرفها كتصرّفه، بخلاف لات فإن المبتدأ معها كأنه غير معمول لها، لما لم يصحّ إضماره فيها؛ ألا ترى أنك لاتقول : زمانُك لات زمانًا صالحًا، كما تقولُ : كان زمانا صالحًا، فكأنهم اعتبروا فيها هذا المعنى، فأجازوا حذف اسمها. وهذا تعليلٌ بعلّةٍ قاصرة؛ إذ يلزم جواز الحذف في اسم ما ولا وإنْ. وأما حذف الخبر دون الاسم فللشبه بالفضلة. وهذا أيضا تعليل قاصرٌ. وأما وجهُ كثرةِ حذفِ المرفوع وقلّةِ حذف المنصوب؛ فلأن هذا الباب محمولٌ على بابِ كان، وقد ثبت أنَّ المنصوب في باب كان قائمٌ مقام معنى المصدر، فهو كالجزء من الفعل، بخلاف الاسم؛ ولأن الخبر به تمام الفائدة كما تقدّم، فلم يَسُغْ[4] حذفه في باب كان، وحُملَ لات على باب كان في ذلك.

---

(١) الآية ٣ من سورة ص.

(٢) الكتاب ٥٨/١.

(٣) في هامش الأصل من نسخة : «القبيل».

(٤) أ : «يمنع» وهو خطأ.

فإن قيل : فكذلك ما ولا وإنْ.

قيل : نَعَمْ، ولكن لات أقرب شبهًا بليس من أخوات كان من غيرها؛ لأن اتصال التاء بها جعلها مختصّة بالاسم، فهى قربُ. وهى أيضًا شبيهة بليس في اللفظ إذ صارت بالتاء على ثلاثةِ أحرف أوسطها ساكن كليس؛ إلا أن الاستعمال خالف هذا القياس، ولكن بقي فيه لفظُ الحمل، فتحاموا في الأكثر حذفَ الخبر لما أشبه الخبر الذى هو عِوَضٌ من حدث الفعل. وهذا تعليلٌ أُجلِبَ عليه من مكان بعيد، وقلَّما تجدُ من تُعَلِّلُ هذا الموضعَ، فإن وجدتَ أقرب منه فَخُذه وقد حصل من كلام الناظم أنَّ حَذْف اسمِ لات شائعٌ، وحذف قليل. وليس في كلامه مايدلّ على عدم اجتماعهما في اللفظ، وفيه دليل على عدم اجتماعهما في الحذف؛ إذ معنى قوله : «وحذفُ ذى الرفعِ فَشا» يعنى دون ذى النصب، وكذلك في العكس ـ أما عدم اجتماعهما في اللفظ فمسكوتٌ عنه، وعند ذاك يعترض عليه؛ لأن السابق إلى الفهم إثباتهما، فلذلك لم ينبّه عليه في الثابت منهما. ونبه على الحذف ـ لكن اجتماعهما في لات غيرُ موجود في كلام
٣٨٥ العرب ولاشائع في القياس، وقد نصّوا على ذلك. وإذا ثبت هذا / فمن أين يُؤْخَذُ له هذا الحكم؟ ويعتذر عنه بأن قوله : «والعكسُ قلّ» يُفَهُم منه بأوّلِ النظر أن القلة هى مقابلة الكثرة المذكورة قبلُ، وإذا فُهِم ذلك لم يبق لحالةٍ ثالثةٍ موضع؛ فإنه إذا قال : وحذفُ المرفوع دون المنصوب هو الكثير وردَ عليه سؤالٌ من يقول له : فما القليل؟ فأجاب بقوله : إن القليل هو حذفُ المنصوب دون المرفوع. فانحصر الاستعمالُ في هذين الطرفين، فلا سبيلَ إلى فرضِ أمرٍ ثالثٍ هو إثباتُهما مثلا، فاقتضى أنه غيرُ

موجودٍ، وذلك هو المرادُ، فَتَفَهَّمْه.

فإن قيل : فكيف تحقيقُ العكس في كلام الناظم، فإنَّ الظاهر أنه لايتصوّر في قوله : «وحذفُ ذِى الرفع» خاصةً؟

فالجواب : أنَّ العكس ليس في هذا وحده، بل في أصل ذلك الكلام، وأصله : وحذف ذى الرفع وإثبات ذى النصب ـ أو : وحذف ذى الرفع دون ذى النصب ـ فشا . ولكن الناظم اختصره للعلم به. والعكس في هذا الكلام صحيح، فتقول : وحذف ذى النصب دون ذى الرفع قلّ.

وبقي في لات أنه لم يُبيِّن معناها، ولا ماأصلها؟ والنحويون فيها مختلفون على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا زِيَدتْ عليها التاءُ لمجرَّد تأنيث الحرفِ، كثُمَّت وربُتّ، لأنها كلمة. وإمّا مبالغةً في المعنى المراد من نَفْيٍ أو غيره.

والثاني : أنها حرف مستقلٌ بنفسه، ليس أصلها لا.

والثالث : أنها ليس بعينها، لكن غُيِّرت وأُبدلت سينها تاءً ـ كما قالوا : سِتّ وأصله : سِدْس[1]، بدليل التصغير على سُدَيس، والتكسير على أسداس ـ فصارت ليت، ثم انقلبت الياء ألفًا لتحركها في الأصل ـ إذْ أصلُها عندهم لَيِس ـ وانفتاح ماقبلها، فصارت لات، فلما تغيرت اختصّت بالحين[2].

ومذهب الناظم منافٍ لهذا الرأيِ هنا بدليل قوله : «وحذفُ ذِى الرفعِ فشا» فجعله محذوفا كما يُحذَف خبرُ المبتدأ أو المبتدأ، ولو كنت لات عنده هى ليس لم يصحَّ هذا، لأن مرفوعها الضمير فيها ولا يحذف كما لا يحذف من

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٩.

(٢) انظر الأقوال فى مغنى اللبيب ١/٢٥٣ – ٢٥٤.

ليس. وقد يظهرُ من سيبويه هذا المذهب[1]، حيث أطلق لفظ الإضمار عِوضَ الحذف. وحمله ابن خروف على التجوز لا على حقيقة الإضمار، بناءً على أنها عنده حرف لافعلٌ.

وأما المذهبان الأولان فَيَحتَمِل أن يكون الناظمُ ذهب إلى الأول منهما، لأن لما ترجم على الباب ذكر لا وما وإنْ، ولم يذكر لات، فأشعَر أن لات عنده هى لا كُسِعَتَ بالتاء، أى : ضُرِب في عَجُزها بها. ويحتملُ أن يكون مذهبه الثاني، لأنه لما ذكر حكمها ذكرها كالمستقلّة بنفسها، ولم يبيّن أنها هى لا، كما قال في التسهيل : «وتكسع بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه[2]».

(١) قال سيبوية ٥٧/١ : «ونظير لات فى أنه لا يكون إلا مضمراً فيه ليس ولايكون فى الاستثناء».
(٢) التسهيل ٥٧.

أَفعَالُ المقارَبَةِ

هذا هـو النوعُ الثـالث من نواسخ الابتـداء، وذلك أفـعـالُ المقـاربة. وإنما سُمِّيت أفعالَ المقاربة لأنها جِيءَ بها لتدلَّ على تقريب الخبر من المخَبرِ عنه، فإنما أتت لمعنىً في المبتدأ والخبر، كما جاءت كان وأخواتُها لمعنى فيهما، وهو كونُ ذلك في الزمان المعيَّن؛ فلذلك عُدَّت من النواسخ.

وكـان الأصلُ فـيـهـا أن تدخل في باب كـان، إلا أنهـا / اخـتـصَّت ٣٨٦
عن[1] كان وأخواتها بحكمٍ لايكونُ فيها، فلذلك أخرجوها عنها.

وأفعـالُ هذا الباب على ثلاثة أقسـام : قسمٌ يقتضي الشـروعَ في الفعل. وقسم يقتضي مقاربةَ الفعل والدنوَّ من وقوعه حقيقةً. وقسمٌ للإعلان بالمقاربةِ في الرجاءِ والطمع لا في الوجود. ولكلٍّ واحدٍ منها حكمٌ يختصُّ به. والناظمُ خلطَ القسمين الأخيرين فجعلهما قسماً واحداً، وبه ابتدأ لإشكاله في هذا الباب حتى اختلف فيه فقال :

كَكَان كَـــادَ وَعَـــسَى لَكِنْ نَدَرْ
غَـيـرُ مُـضَـارِعٍ لِهَـذَيْن خَـبَـرْ
وَكَـــونُه بِدونِ أَنْ بَعْــدَ عَـــسَى
نَزْرٌ، وَكَـادَ الأمـرُ فِـيـهِ عُكِسَـا

فأخبر أولاً أن هذين الفعلين ـ وهما : كاد وعسى ـ مثلُ كان، يريد في العمل والدخول على المبتدأ والخبر، فيرفع المبتدأ كلُّ واحدٍ منهما

(١) في صلب الأصل ، أ : «على» . والمثبت عن هامش الأصل ، س.

وينصب الخبر ككان، إلا أنهما فارقا باب كان بحكمٍ يختصَّان به هما وماجَرى مجراهما، وهو كونُ المضارع يلزمُ أن يكون هو خبر المبتدأ الذى تدخل عليه، فلا يجوز أن تدخل على جملة يكونُ خبرُ المبتدأ فيها مفردًا، ولا جملةً اسمية، ولا فعليةً مصدرةً بماضٍ ولا أمرٍ. وهذا قد تبيّن في باب كان؛ فلاتقول: عسى زيدٌ قائما، إلا ما أشار إليه بقوله :

... ... لــــكـــــن نَــــدَرْ

غــيــرُ مُــضَــارعٍ لِهَــذَينِ خَــبَــرْ

يعنى أنّ عسى وكاد ندر فيهما وقوع الخبر غير فعل مضارع؛ مثالُ ذلك في عسى قولُ العرب : عَسَى الغويرُ أبؤسًا[1]. فأبؤسًا خبر عسى، وهو مصدرٌ جُمِعَ لاختلاف أنواعه، وكأنه قال : عسى الغوير أن يُبْئِسَ. فوضع بؤسًا موضعه ثم جمعه. وهذا رأى الفارسىّ في هذا المثل، ومنهم من ذهب إلى أنّ أبؤسًا هنا بمنزلة ما أنشده الفارسيُّ وغيره[2]:

أكــثــرتَ في العَــذْلِ ملحًــا دائمًــا

لاتُكثِــرنْ، إنّى عَــسَــيتُ صــائمــا

فقد وقع هنا الخبر اسم فاعل، فكذلك أبؤسًا على هذا الرأى، أى : ذا أبوسٍ.

---

(١) الكتاب ٥١/١/١ ، ١٥٩ ، ١٥٨ . والأمثال لأبى عبيد ٣٠٠.
الغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع البأس ، وهو الشدّة . انظر مضرب المثل فيما تقدم ، وفى اللسان : بأس ، وغور.

(٢) الرجز منسوب لرؤبة ، انظر ملحقات ديوانه ١٨٥ . وهو فى الخصائص ٩٨/١ ، وبروايه ابن جنى عن أبى علىّ . والمغنى ١٥٢ ، وشرح الرضىّ على الكافية ١١٥/٤ ، والهمع ١٤١/٢ ، والخزانة ٣١٦/٩. ويقول البغدادى ٣٢٢/٩ : «وقد نسب إلى رؤبة بن العجاج ، ولم أجده فى ديوان رجزه».

فإلى هذين الشاهدين أشار في عسى، وأما في كاد فلاتقول : كاد زيدٌ قائمًا، إلا نادرًا، نحو قول تأبط شرًا[1]:

فَـأُبتُ إلى فَـهْمٍ ومَـا كِـدْتُ آيبـا
وَكَمْ مِـثْلِهـا فَـارَقْـتُـهُـا وَهْي تصْـفِـرُ

وهذه هى الرواية الصحيحة. وروى وما كنت آيبا ـ ولا شاهد فيه.

وكذلك لاتقول : عسى زيدٌ أبُوه منطلقٌ، ولاعسى زيدٌ قام. ولا ما أشبه ذلك. وعلى ذلك حكمُ كاد زيدٌ أبوه منطلقٌ ولا كاد زيدٌ في الدار. ولا ما أشبه ذلك.

وهذا الكلامُ صريحٌ في أنّ كاد وعسى من نواسخ الابتداءِ على الإطلاق لأنه قال : «ككانَ كادَ وعسى» إلى آخره. والمسألة مختلف فيها على أقوال ثلاثة :

أحدها : هذا، فإذا جاء الخبر دون أنْ فظاهر، وإن جاء بأنْ فليس الفعلُ معها بتأويل المصدر، بل دخلت دالَّه على التراخي والاستقبال خاصة. هذا في عسى، وأما في كاد فتشبيها بعسى، ودخولها فيهما كدخولها مع لعلّ في قولهم : لعلّ زيدًا أن يقوم. فَأَنْ يقوم هنا ليس في معنى المصدر ولايتصوّر ذلك فيه، قال العُدَيل بن الفرخ[2]:

(١) الإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش على المفصل ١٣/٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، والخزانة٣٧٤/٨ ، ٣٤٦/٩ ، والتصريح ٢٠٣/١ ، والهمع ١٤١/٢.

(٢) لم أجده فى شعره ، انظر «شعراء أمويون» ، القسم الأول ٢٩٥ – ٢٩٧ ، فللعديل قصيده من البحر والقافية ليس فيها هذا البيت.

لَعلَّ الذِي قَــادَ النوى أنْ يَرُدُّها

إلينا، وَقَدْ يُدْنِي البَعِيَد مِنَ البُعْدِ

وقال متمم بن نُوَيْرَةَ [١]:

/ لعلَّك يومًــا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّــةٌ ٣٨٧

عليك من اللائى يدعنك أجْـدَعـا

فلا يمكن هنا أن يقال : إلاَّ أنَّ «يَرُدُّها» و «تُلِمَّ» هو الخبر، و «أنْ» غيرُ معتبرة في معنى المصدرية. فكذلك هى في : عسى زيدٌ أنْ يقوم، وكاد أن يخرج.

والدليل على صحة هذا القصيد أنَّهم لما أتوا بالاسم الصريح لم يأتو به مصدراً، وإنما أتوا به اسم فاعلٍ، نحو :

... ... إِنى عَسَيتُ صائمًا

وأما عسى الغويرُ أبؤسًا، فعلى حذف المضاف، كما تقدم. ويمكن أن يكون أنْ المصدرية، لكن تكون مع مابعدها (بدلاً من الاسم؛ إذ[٢])

القائل : عسى زيدٌ أنْ يقوم في قوة : عسى أن يقوم زيد. وإلى هذا ذهب في الشرح[٣].

---

(١) ديوان ما لك ومتمم ابنا نويره ١١٩ . والبيت فى المقتضب ٧٤/٣ ، وابن يعيش ٨٦/٨ ، والرضى على الكافية ٤٤٦/٢ ، والمغنى ٢٨٨ ، والخزانة ٣٤٥/٥.

(٢) عن هامش الأصل ، س .

(٣) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقة ٧٥ : «ويوجه نحو عسى الله أن يأتى بالفتح بأن المرفوع اسم عسى ، وأن والفعل بدلُ سدَّ مسدَّ جزأى الإسناد ، كما كان يسدُّ مسدَّها لو لم يوجد المبدل منه» يريد نحو : عسى أن تقوم .

فإن قيل : فما يُصنَع بقولهم : عسى أن يقوم زيدٌ؟ فيأتى ذلك بُعَيد هذا، إن شاء الله.

وهذا المذهبُ ذَهب إليه ابنُ عصفور وابنُ الضائع.

والقول الثاني : أنّ كاد وعسى ليسا من نواسخِ الابتداءِ على الإطلاق. أمّا عسى فذلك فيها ظاهر لِغَلَبةِ أنْ على ماجُعِل خبرًا لها، وأن مصدرية، وتقدير المصدر لايصحّ. فإن قلت : عسى أن يقوم زيد، فهو أوضح في خروجها عن النواسخ؛ إذ لا خبر لها. وأما عسى زيدٌ يقوم، وعسى الغواير أبوسًا، فنادرٌ لا حكم له. على أنّ أبؤسًا ليس بمعارضٍ لأنه مصدر[1]. وأما كاد فإن قولهم[2]:

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

يدلّ على أنه غير ناسخ، لأنه هنا قد استغنى عن الخبر؛ إذ قوله «أن يمصحا» لايصحّ وقوعه خبرًا، فبقيت كاد بلا خبر. فلو مان مثل «كان» للزمه ولم يفارقه.

وهذا مذهب الفارسيّ، صَرَّح به في التذكرة، ويظهر منه في الإيضاح[3].

والقول الثالث للجمهور : التفرقة؛ فإذا وقع الخبر بعدهما مصرَّحا به كقوله : «وما كدتُ آيبًا»، و«إني عَسَيت صائما»، فمن باب كان. وكذلك إذا وقع

---

(١) أى : جع مصدر ، وهو بَأسُ . وقد تقدّم من قريب.

(٢) لرؤبة ، ملحقات ديوانه ١٧٢ ، وقال البغدادى فى الخزانة ٩/٣٥٠ : «ولم أر هذا الرجز فى ديوان رؤبة . والبيت من شواهد الكتاب ٣/١٦٠ ، والمقتضب ٣/٧٥ ، والإنصاف ٥٦٦ ، وابن يعيش ٧/١٢١ ، والرضى على الكافية ٤/٢٢٢ ، والهمع ٢/١٣٩ ، والخزانة ٩/٣٥٠.

(٣) انظر الإيضاح ٧٥ – ٨٠ . إلى أحد هذه الأسماء لزم خبرها أنْ» . وقد كرر الحديث عن الخبرية فى هذا الباب.

بعدهما الفعل دون أنْ نحو[1]:

عَسَى يَفْتَرُّ بِى حَمِقٌ لئيمُ

وكاد زيدٌ يقومُ. وأما إذا وقع بعدهما أنْ فهما خارجان عن باب النواسخ وداخلان في حكم مايرفع الفاعل وينصب المفعول من الأفعال. وهو ظاهر كلام سيبويه[2]، ونصُّ المبّرد[3] وغيره؛ إلا أنّ لهم في وقوع أنْ بعد عسى تفصيلا سيأتى إن شاء الله.

وللناظم أن يرجّح مذهبه بأنّه قد ثبتَ في هذين الفعلين وقوعُهما ناسخين، وذلك حيث صُرّح بالإخبار فيها، وإن كان نادرًا، فإنه مَنْبَهةٌ على الأصل المرفوضِ، كما كان قوله، أنشده سيبويه[4]:

صَدَدْتِ فأطولت الصدودَ وقلَّما

وصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يدومُ

لأن قاعدة الضرائر أنها ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ، أو تشبيه غير جائز بجائز. فهذا من الأول. وكذلك أيضًا ثبت كونهما من النواسخ حيث أسقطت أنْ، كما ثبت ذلك فيما كان من أفعال هذا الباب للشرح، نحو جعل وأخذ؛ فإنك تقول : عسى زيدٌ يقومُ، وكاد زيدٌ يقوم، كما تقول : جعل زيدٌ يقول، وأخذ يقول. فمن

---

(١) البيت مجهول القائل ، وصدره :

فأما ما كيِّسٌ فنجا ولكنْ

وهو من شواهد الكتاب ١٥٩/٣ ، والمحتسب ١١٩/١ . وفى الخزانة ٣٢٨/٩ نقلاً عن سيبويه.

(٢) انظر الكتاب ١٥٧/٣ - ١٥٨ .

(٣) انظر المقتضب ٦٨/٣ - ٦٩ مع تعليق المحقق.

(٤) الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، وهو من شواهد المقتضب ٢٢٢/١ ، والمنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، والإنصاف ١٤٤ ، والرضى على الكافية ٣٢٩/٤ . وفى الخزانة ٢٢٦/١٠ . والبيت فى شعر المرار الفقعسى ، انظر «شعراء أمويون» القسم الثانى ٤٨٠ . ونسب إلى عمر بن أبى ربيعة أيضا.

فرق بين الفعلين فقد تعسّف! ولذلك أقرّ سيبويه بذلك فاحتاج إلى التفصيل المذكور حملاً على النظير ووقوفًا مع الظاهر. وعند ذلك يقال للفارسي : ماتقول في نحو : كاد زيد يقول؟ هل كاد هنا داخلةٌ على المبتدأ والخبر أم لا؟ فإن / قال : نعم، فقد أقَرَّ على الجملة بِما أنكر من ٣٨٨
قبل. وإن قال : لا، قيل له : فما الفرق بين ذلك وبين جعل زيد يقول في أن أقررت بأن هذا من النواسخ والآخر ليس كذلك، بل الحكم في الجميع واحد وإنما يبقى الاعتراض بدخول أنْ، وقد تقدّم تأويلها على وجه سائغ لا إشكال فيه(١)، وعند ذلك لايبقى مايمنع الاطراد في دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر، فهو أولى من تقسيمها إلى قسمين وكلٌّ ماكان في معنى عسى وكاد جارٍ مجراهما فيما ذكر.

ولنرجع إلى كلامه. ثم قال : لكن نَدَرَ كذا، يعني أنَّ الغالب والشائع في كلام العرب أن يكون خبرُهما فعلاً مضارعًا فتقول : عسى زيد أن يقوم، وكاد زيدٌ يقوم. وإنما التزموا ذلك في خبارهما لأن معانيهما ومعاني سائر أفعال الباب التقريب، وذلك لايكون إلا في الأفعال، فالتزموا في خبارها ذكر الأفعال، تنبيها على معانيها.

وتنبيهُه على اختصاص هذين الفعلين بما ذكر من الحكم - وإن كان سائر الأفعال كذلك - بيان أنهما هما المختصان بورود خبرهما غير فعل، لأن غيرهما لا يكون فيه ذلك، بل المضارع فيها(٢) لازم. على لأنه قد

---

(١) انظر القول الأول من الأقوال الثلاثة.

(٢) أ : «معها».

جاء في «جعل» الخبرُ جملة اسمية؛ أنشد ابن خروف[1]:

وقــدجَــعلَت قلوصُ ابنىَ سُــهَــيلٍ

من الأكــوار مــرتَعُــهــا قَــرِيبُ

ولكنه من الشذوذ بمكان مكين.

ومعنى كاد في اللغة : قارب؛ قال الجوهري : «كاد يفعلُ كذا كودًا ومكادةً، أى : قارب ولم يفعلْ. قال : وزعم الأصمعىّ أن من العرب من يقول : لا أفعل ذاك ولا كودًا. فجعلها من الواو[2]» وذكر ابن سيده : كاد يفعلُ كذا كيدا : قارَبَ وهَمّ. ثم قال : ولا أفعل ذاك ولا كيدًا ولا همًا. فجعلها من الياء. وقد يقال : كِيدَ يفعلُ. وليس بمبنى للمفعول، قال أبو خراش الهذلى[3]:

وكــيــد ضــبــاع القف يأكلن جــثــتى

وكـــيـــد خـــراس يوم ذلك تِيْـــتَمُ

وأما عسى فمعناها الطمع والإشفاق، كَلعَلّ، فورودها للطمع هو الكثير. وورودها للإشفاق نحو قول الله تعالى[4]: (لَعلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ[5])، (فَلَعَلَّك تاركٌ

---

(١) البيت فى شرح الرضى على الكافية ٢٢٦/٤ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، وفى الخزانة ٣٥٢/٩ . وشرح الحماسة للمرزوقى ٣١٠ . وهو مجهول القائل.
والأكوار : جمع كوْر – بالضم – وهو الرحل بأداته . يقول : إذا سرحت هذه النوق لم تبعد فى المرعى ، لشده كلالها .

(٢) الصحاح ٥٣٢.

(٣) شرح أشعار الهذُليِّين ١٢٢٠ . وقد ذكر البيت فيه برواية أخرى انظرها أيضا فى ديوانه الهذليين ١٤٨/٢ ، والبيت فى المنصف ٢٥٢/١ ، وابن يعيش على المفصل ٧٢/١٠.

(٤) الحديث عن عسى لا عن لعل ، يقول ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ : «وورود عسى الرجاء كثير ، وورودها فى الإشفاق قليل ، وقد اجتمعا فى قول الله تعالى :(وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئًا وهو شرٌ لكم).

(٥) الآية ٣ من سورة الشعراء.

بَعْضَ مايُوحى إِلَيْكِ[1]).

ثم قال : «وكونُه بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى).. إلى آخره. الضمير في «كونه» عائدا إلى المضارع الواقع خبرًا و«بدون أنْ» : خبرُ الكونِ. يعنى أنّ كون الفعل المضارع واقعًا بعد عسى غير مصاحب لأنْ قليلٌ، والكثيرمصاحبته لأن، فقولك : عسى زيد أن يقوم، كثيرٌ شهيرٌ، وكذلك جاء في القرآن، كقول الله تعالى : (فَعَسى اللّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ[2])، (عَسَى ربُكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ[3])، (عَسَى اللّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا[4]). وقولك : عسى زيدٌ يقومُ، نزرٌ قليلٌ. ومنه ما أنشد سيبويه لهدبةَ بن خشرم العُذْرِي[5]:

عَسَى الكربُ الَّذِي أَمْسَيتَ فيه
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وأنشد أيضا[6]:

فأمَّا كَيِّسٌ فَنَجا ولَكِنْ
عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئِيمُ

وقال مالك بن الرَّيب[7]:

---

(١) الآية ١٢ من سورة هود .

(٢) الآية ٥٢ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٨ من سورة الإسراء.

(٤) الآية ٨٣ من سورة يوسف.

(٥) شعره : ٥٤ . وهومن شواهد الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، ١٢١ ، والرضى على الكافية ٦٩/٤ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، ٦٢/٩ ، والتصريح ٣٥١/٢ .

(٦) تقدم البيت من قريب ، انظر ص ٢٦٦ .

(٧) انظر «شعراء أمويون» القسم الأول ٥١ من الشعر المنسوب إلى مالك. والبيت في الشعر والشعراء ٣٥٤ ، والخزانة ٢١١/٢.

وَمَاذا عَسَى الحجاجُ يبلغُ جَهدُه

إذا نحنُ جـاوزنا حَـفِـيـرَ زيادِ

ووجه / غَلَبةِ استعمال أنْ ههنا وقِلّةِ عدمها أن الأفعال كما مرَّ على ٣٨٩
ثلاثة أقسام : منها ماتلبَّس [به] بالفعل[1]. وهذا لايليقُ به أن، لأنها تخلّص للاستقبال، والفِعْلُ حال، فَهُما متنافيان. وذلك جَعَل وأخواته.

ومنها ماقَرُب من التلبُّسِ بالفعل ولم يُفْعَلْ، لكنه على تَهْيِئَةِ أنْ يُفْعَل. وهذا القربِ معناه من الوقوع حُكِم له بحكمه، فلم تَلْحقه أنْ، لأنهم قصدوا التقريب من الحال، وأنْ تنافي هذا القصد، لكنهم اعتبروا في القليل حقيقة عدم وقوعه فألحقوها؛ إهمالاً للقصد، ونظرًا لحقيقة الأمر من عدم الوقوع بعدُ. وهذا كاد وما جرى مجراه.

ومنها مالم يقع ولايجرى مجرى الواقع؛ إذ لم يقرب من الوقوع لكنه منتظر في الرجاء، فهذا هو الذى يستحقّ أنْ، لأن الفعلَ مستقبل تحقيقًا، فدخلت هناك لتخلّصَ الفعل للاستقبال. وقد اعتبروه ـ في القليل ـ اعتبار كاد ـ فلم يلحقوا أنْ؛ إذ الفعل في الرجاء مع هذا النوع كالفعل مع الوقوف في النوع قبله، كأنهم قربوه في رجائهم فصار بمنزلة ماقَرُبَ وقوعه. وذلك عسى وأمثاله.

هذا هو التعليل اللائق بمذهب الناظم. وقد علل ذلك بما يرجع إلى المذاهب الأخر.

ويقال : نَزُر الشيء ـ بالضم ـ ينزُر نزارةً، فهو نَزْرٌ، أى : قَلَّ.

---

(١) هذا نصّ س ، ف . وفي الاصل : « تلبس وقوع الفعل ». وفي هامشه عن نسخة : تلبس به م الفعل»، وفي أ : « تلبس ... الفصل » مع بياض.

والنزر : التاف القليل، وعطاءٌ منزور. وإنما قال : نَزْرٌ، ولم يقل : شذٌّ؛ لأن سيبويه يظهر منه أنّ عدم اللحاق في عسى لغة قليلة؛ ألا تراه قال : «واعلم أنّ من العرب من يقول : عسى زيد يَفْعَلُ، تشبيها بكاد[1]». فقد يمكن أن يُصْرَف إلى ما جاء في الشعر من ذلك. ولكن الأظهر الآخر. وبه جزم ابن خروف، فردّ على الأعلم حيث جعل حذف أنْ في الشواهد المذكورة ضرورة. فلهذا ـ والله أعلم ـ عبّر بالنَّزْر لا بالشاذّ.

واستعمل «دون» متصرّفة فجرّها بالباءِ؛ لأنها عند سيبويه وغيره تتصرف ـ وأنشد المؤلف[2]

وباشرتُ حدَّ الموتِ والموتُ دونُها

برفع دون.

ثم قال : «وكاد الأمرُ فيه عكِسا». يعني أن الحكم المقرّر في عسى هو معكوسٌ في كاد، والذى في عسى أنَّ لحاق أنْ في خبرها هو الشهيرُ، وعدمُها نادرٌ، فعكْس هذا، وهو أنَّ عدم لحاق أنْ هو الشهير، وثبوتها نادرٌ حاصل لكاد. فالكثير قولك : كاد زيد يقوم، وكاد العروسُ يكون أميرًا، وكاد الفقر يكون كفرًا. وفي التنزيل ﴿وَمَا كادُوا يَفْعَلُونَ﴾[3]. والنادر قولك : كاد زيدٌ أن يقوم. ومنه قول كعب بن مالك ـ رضي الله عنه ـ يردّ على ضرار بن الخطاب[4]:

---

(١) الكتاب ١٥٨/٣ .

(٢) شرح التسهيل ، باب المفعول المسمى ظرفا ، ورقة ١٢٩ ، وصدره فيه :

ألم تريا أنى حميتُ حقيقتى

وهو لموسى بن جابر الحنفى السحيمى ، جاهلى أدرك الإسلام ، كما فى الأغانى ٣١٧/١١ . والبيت فى شرح الحماسة للمرزوقى ٣٧١ ، وهو شواهد الهمع ٢٠٩/٣ ، والتصريح ٢٩٠/١.

(٣) الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٤) ديوان كعب بن مالك ٢٨٠ . والبيت فى سيرة ابن هشام ٢٥٦/٢ . والدامرون : الها لكون.

خَــزَايا لم تنالوا ثَمَّ خـــيــراً

وكـــــدتُم أن تكونـوا دامِـــرِينَا

وأنشد سيبويه(١) لرؤبة ـ قال ابن عصفور : ولم يثبت في ديوان شعره ـ:

قد كادَ من طول البِلَى أنْ يَمْصَحا

وأنشد المؤلف في شرح التسهيل(٢):

أبيــتُمْ قَــبُــولَ السلْم منّا فكدتُمُ

لدى الحَرْبِ أن تُغْنُوا السيوفَ عن السَّلِّ

ويقتضى قولُ الناظم : «وكادَ الأمرُ فيه عكِسا» أن يكون دخولُ أنْ هنا غير شاذٍّ، كما كان إسقاطها في عسى كذلك، وسيبويه خصّ هذا بالشعر ولم يجعله لغةً لبعض العرب(٣). لكن بنى الناظمُ على قاعدته في الاستشهاد بالحديث فلم يجعله مختصًا بالشعر، لأنه جاء في حديث عُمَر

ـ رضي الله عنه ـ : «ماكدتُ / أن أصلّي العصر حتى كادت الشمس أن ٣٩٠

تغرُبَ(٤)» ـ وسيبويه لم يبن على ذلك. والحقّ مع سيبويه، وما بنى عليه الناظم لايثبت! ولعلّ للكلام معه في هذه المسألة موضعًا هو أليقُ به من هذا الموضع، فيتقرر الصواب في المسألة، إن شاء الله.

---

(١) انظر ص : ٢٦٥ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ . والبيت فى الأشمونى ٢٦١/١ ، والعينى ٢٠٨/٢ ، وقال : « ولم أر أحدا عَزاه إلى قائله».

(٣) الكتاب ١٥٩/٣ - ١٦٠ .

(٤) البخارى ، كتاب الخوف ، باب الصلاة عند مناهضة الحصون ١٨/٢ - ١٩ ومسند الإمام أحمد ١٢٢/١ .

وضمير : «فيه» يعود على كاد باعتبار اللفظ.

ثم أخذ يلحق بكل واحدٍ من الفعلين نظيره في عمله ورتبته وحكمه، فقال :

وَكَعَسَى حَرَى، ولكن جُعِلاَ
خَبَرُها حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلاَ
وَأَلْزَمُوا اخْلَولَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى
وَبَعْدَ أَوشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزَرَا

فابتدأ بقسم عسى، وعدّ لها ثلاث أخوات، وهنّ : حَرَى، واخْلَولَقَ، وأَوْشَكَ.

فأمّا حَرَى فمعناه عسى؛ قال ابن القوطية : «حَرَى أن يكون ذلك، بمعنى : عسى، فعلٌ غير متصرفٍ[1]». انتهى. وكأنه من قولهم : هو حَرَىً بكذا، وحرٍ به، وحَرِيٌّ، أى : حقيقٌ به وجديرٌ. وأحْرِى به، قال[2]:

فَأَجْرِ به لطُولِ فقْرٍ وَأَحْرِيا

وأما اخلولق فبمعنى : قارَب، أو قَرُب. يقال : اخلولقت السماءُ أن تمطر. وفيه قولهم : هو خليقٌ بكذا، أى جديرٌ به، وأخلِقْ به.

---

(١) نصّ ابن القرطبة فى الأفعال للسرقسطى ١/٤٢١.

(٢) صدره :

ومستبدل من بعد غَضْيَا صُرَيْمةً

والبيت فى المغنى ٣٣٩ ، والهمع ٤/٤٠٠ ، والأشمونى ٣/٢٢١ ، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٦/٣٩ ، ويقول البغدادى : «لم يعرف قائله».

غَضْيَا ، معرفة مقصور : مائةٌ من الإبل . والصريمة : تصغير الصِّرمة ، وهى القطيع من الإبل ، من العشرين إلى الثلاثين والأربعين .

وأما أوشَكَ فقال الجوهري : «أوشك يوشك إيشاكًا، أي : أسرع السير. قال : ومنه قولهم : يوشك أن يكون كذا[1]». انتهى. وكأنه ـ فيما يُخَال ـ حقيقٌ أن يقع. هذا محصول معناه.

فهي كلّها راجعة إلى قرب الوقوع في الرجاء أو في المخيلّة.

ثم نقول : قولهُ «وكَعسى حَرَى». يعنى أن حرى موافقة لعسى في أصل المعنى وفي العمل في المبتدأ الرفع، وفي الخبر النصب.

وأشعر قوله : «ولكن جُعِلا» إلى آخره بأن الخبر بلزمُ أن يكون فعلاً مضارعًا؛ لأن بناء الحكم بدخول أنْ عليه يستلزم ذلك. فهو ثالث بني عليه، ودخل تحت قوله : «وكعسى حرى» أيضا، وإلاّ أنه لو سكت هنا لأوهم حكمين غير صحيحين، أحدهما : مجيء الخبر اسمًا، كما جاء في عسى، حسبما تقدّم والثاني : جوادُ إسقاط أنْ من الخبر إذا كان مضارعا، فاستدرك قوله : «ولكن جُعلاً خبرها».. إلى آخره. يعنى : أن حَرىَ خالفت عسى بأن جاء خبرها متصلاً بأن حتمًا، لا يفارقها البتة؛ فحصل أنك لاتقول : حرى زيدٌ فاعلاً، لاقياسٌ ولا سمعًا، وأنك لاتقول : حرى زيدٌ بفعل، لاقياسًا ولاسماعًا. وإنما تقول : حَرىَ زيدٌ أن يفعل.

فالتزمت طريقةٌ واحدة.

وهذا الفعل من نوادر هذا الباب، وقلّ من يذكره من النحاة.

وحتمًا : مصدر في موضع الحال من الضمير في «متصلاً»، وهو ضمير الخير.

والحَتْمُ : الواجب واللازم. والحتم أيضا : القضاء. وحتمت عليه الأمر :

---

(١) الصحاح ١٦١٥.

أوجبته «وألزموا اخلولقَ أنْ مثلَ حرى»، الضمير في «ألزموا» عائد على العرب. واخلولق على حذف المضاف، أراد : خَبَّر اخلولق. يريد أن العرب أتو بأنْ في خبر هذا الفعل. وهذا الحكم مبنيٌّ على أنّ اخلو لق من أفعالِ هذا الباب، وأن خبرها لايكون إلا فعلا مضارعًا. لكن تُرِك ذكر ذلك للعلم / به من جهة سياق الكلام، وما ذُكِر في حَرىَ، وكونُه قرن هذا الفعل بما ٣٩١
هو مثل عسى في المعنى دلّ أنه من أخوات عسى ـ ومثال ذلك اخلولق زيدٌ أن يفعلَ، واخلولقت السماءُ أن تُمْطِرَ. ولايجوز أن تقول : اخلولقت السماء تُمطِرُ، ولا اخلولقت السماءُ ماطرةً. ولا ماأشبه ذلك.

ومازعمه الناظمُ في اخلولق من كونه من هذا الباب، فيه نظر؛ فإن سيبويه وغيرهُ جعلوه خارجًا من أفعال المقاربة، وإنما يدخل فيها من جهة المعنى، وكذلك قارَبَ، لأنّك تقول : قارب زيدًأن يفعلَ؛ قال سيبويه : «تقول : عَسَيتَ أن تفعل. فَأَنْ هنا بمنزلتها في قولك : قاربت أنْ تَفْعَلَ، أى : قاربت ذلك. وبمنزلة دنوتُ أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر، أى لأن تمطر[1]». فإذًا اخلولق على حكم تعدى الأفعال يقتضى فاعلاً ومفعولاً بحرف الجرّ، لأنك تقول : اخلولقت السماءُ للمطر. فقولك : أن تمطر، على إسقاط الخافض، بمنزلة إذا قلت : دنوت أن تَفْعَل، أى : من الفِعْلِ؛ فلوجاز أن يعدَّ مثل هذا في أفعال المقاربة لجاز أن يعدَّ منها : دنا وقَرُب وقارب، وما كان نحوها، مما اتفق على أنه ليس منها. وهكذا يجرى القول في حَرَى، لأنك تقول : هو حَرٍ بكذا، فتعدّيه كما تقول من اخلولق : هو خليقٌ بكذا. ويلزم ذلك أيضًا في نحو خليق وجدير وحقيق وقَمِنٌ، وشِبْه

---

(١) الكتاب ١٥٧/٣.

ذلك؛ صفة مشتقة من فعلٍ يستحقّ الدخول في الباب. وهذا كلّه بُعدٌ عن الإصابة في المسألة. والحقّ أنه لايثبت حكم للكلمة حتى يتعيّن فيها كما تعيّن في عسى وأوشك.

ثم قال : «وبعدَ أوشكَ انتفا أنْ نَزَرا». هذا أيضا بناءً منه على أنّ أوشك من أفعال هذا الباب، وأن خبرها يقع بالفعل المضارع لايغيره، فيريدُ أنّ الخبر الواقع بعد أوشك الغالب فيه أن يقع مقارنًا لأنْ، فتقول : أوشك زيد أن يقومَ، ويوشك عبدالله أن يسافر. ومنه قول جرير بن الخَطَفَى(١):

إذا جهل الشقيُّ فلم يُقَدِّر
ببعض الأمرِ يُوشِك أن يصابا

وأنشد ثعلب(٢):

ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لأوشكوا
إذا قيلَ : هاتُوا ـ أنْ يَمَلُّوا ويَمنَعُوا

وجاء إسقاط أنْ نَزْرًا، فتقول في قليلٍ من الكلام : يوشِكُ زيدٌ يقومُ. وليس بمختصٍّ بالشعر، فلذلك لم يقل : شذّ؛ قال سيبويه : «وقد يجوز : يوشك تجيء، بمنزلة : عسى يجيء(٣)». وأنشد لأمية بن أبي الصلت(٤):

---

(١) ديوانه ٥٦ ، والرواية فيه :

إذا جهل اللئيم ولم يقدّر … لبعض الأمر أوشك أن يصابا

(٢) أنشده ثعلب عن ابن الأعرابى ، انظر المجالس ٣٦٥ . والبيت فى التصريح ٢٠٦/١ ، والهمع ١٣٥/٢ ، وفى العينى ١٨٧/٢ .

(٣) الكتاب ١٦٠/٣ .

(٤) ديوانه ٤٢١ . والبيت من شواهد ١٦١/٣ ، وابن يعيش ١٢٦/٧ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والهمع ١٣٥/٢ ، وفى العينى ١٨٧/٢ .

يُوشِكُ مَن فَـــرَّ مـن منيَّـــتِـــهِ

في بعض غِـــرَّاته يوافـــقـــهـــا

وقوله : «وبعدَ» متعلق بانتفاء، وهو مبتدأ خبرُه «نَزَرَ»، وقدّم الظرف على المصدر الموصول وهو ممنوع، لكن يجيءُ مثلُه. ويحتمل أن يتعلَّقَ باسم فاعلٍ حالٍ من فاعل نَزَر فيكون من معمولات الخبر، فيسهل الأمر في ذلك.

وبعدُ فقد خالف رأيه في التسهيل في أوشك، فجعلها هنا في قسم عسى، فهي إذًا عنده من أفعال مقاربة الفعلِ في المخيلة والرجاء. وجعلها في التسهيل في قسم كاد[1]، فهي عنده هنالك من أفعال مقاربة الفعل في الوجود. والمعنيان متباينان، والاتفاقُ على أنها لم يثبت لها الاستعمالات معًا، فلابدّ إذًا من صدق[2] أحد الرأيين، فإما أن يكون رأيُه هنا صحيحًا فرأيه في التسهيل غير صحيح. وإما أن يكون / بالعكس، فالاعتراض ٣٩٢ عليه واردٌ لامحالة.

والجواب أن ماقاله هنا هو الصحيحُ الموافق لما ذكره الناسُ؛ فقد ذكر الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والأُبَّذي ، وابن أبي الربيع : أنَّ أوشك ومن قسم عسى الذي هو للمقاربة في الرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك أنك تقول : عسى زيد أن يَحُجَّ، ويوشك زيدٌأنيحجَّ ـ ولم يبرح من بلده ـ ولاتقول : كاد زيدٌ يحجّ إلا وقد أشرف عليه، فلا يقال ذلك وهو ببلدة[3].

---

(١) التسهيل ٥٩.

(٢) أ : «حذف».

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ، ورقة ٢١.

ويظهر من بعض المتأخِّرين أن أوشك من قسم الشروع كأخذ. وليس بصحيح لماذكِرَ.

وقد وافق المؤلفَ ابنُه في شرح هذا النظم على ماقاله في التسهيل، وكأنه يفسّر معنى نظمه. وهنا. ومافسّرته به من أنّ أوشك من قسم عسى هو الأظهر منه؛ وبيان ذلك أنه ذكر أولاً فعلين من قسمين ثم ألحق بعد ذلك بكلّ فعلٍ ما أشبهه فقال : وكعسى كذا، وأردفه بَحَرى واخلولق وأوشك. ثم رجع إلى كاد فقال : «وَمِثْلُ كادَ في الأَصَحّ كَرَبا». فهذا المساقُ ظاهرٌ جداًّ في أَ أوشك من قسم عسى دون قسم كاد، مع أن هذا التفسير موافقٌ لكلام الناس.

فإن قيل : إنّ تفسير الجوهرى لأوشك يؤذن بمعنى كاد؛ إذ قال : إن معناه معنى أسرع.

قيل : ذلك ليس على حقيقته، وإلا لزم أن يكون من أفعال الشروع إذا أخذنا بظاهر هذا التفسير، وإنما معناه المقاربة في الرجاء وفي التوقّع لا في الوقع. فالصوابُ إذاً ما أعطاه ظاهر النظم من موافقة الناس.

ثم رجع إلى قسم كاد وما يُلحقُ به من الأفعال فقال :

وَمِثْلُ كادَ فِى الأصَحّ كَرَبَا
وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا
كَأَنْشَأَ السَّائِق يَحْدُو وَطَفِقْ
كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

يعنى أن كَرَبَ لاحقةٌ بكاد ومماثلةٌ لها في هذا الباب من جهة المعنى والاستعمال :

أما جهة المعنى فإنّ كَرَبَ معناها مقاربةُ الفعلِ في الوقوع لا في الرجاء

ولا في الشروع، وبذلك فسّرها الجوهري فقال : «وكَرَب أن يفعل كذا، أي : كاد يفعلُ. وأصل الفعلِ من قولهم : كَرَب الشيءُ أي: دنا، وإثاءٌ كربان : إذا كرب أن يمتلىء. وكربت الشمس، أي : دنت للغروب[1]». وهذا كلّه فسّر معنى كاد.

وأما جهة اللفظ فقد تقدّم أن كاد إنما يقعُ خبرها في الغالب فعلاً مضارعًا غير مقرون بأن إلا في النادر، فكذلك كرب، فإنك تقول : كرب زيدٌ يفعلُ، دون أن قال سيبويه : «وأمّا كاد فإنهم لايذكرون فيها أن»، قال : «وكذلك كرب، ومعناهما واحدٌ، تقول : كرب يفعل[2]». وهذا من سيبويه نصٌّ على صِحّة ماقال الناظم من أنّ كرب مثل كاد في المعنى وحكم اللفظ. ويدلّ على ذلك أيضًا من جهة السماع قول أبي سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب يرثى رسول الله صلى الله عليه وسلم[3]:

وَذَاكَ أَحقُّ مَا سَالَتْ عَلَيْهِ
نفوسُ القَوْمِ أوْكَرَبَتْ تِسيلُ

فالمعنى ههنا معنى كاد بلابُدٌّ. ومثله مما استعمل بغير أن على المشهور في / الاستعمال قولُ الكميت[4]: ٣٩٢

---

(١) الصحاح ٢١١ ، وما بين القوسين لم أجده فيه.

(٢) الكتاب ١٥٩/٣.

(٣) البيت فى أسد الغابة لابن الأثير ١٤٧/٦ ، والرواية فيه : كادت تسيل . وفى عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسير ٣٤١/٢.

(٤) ديوانه ٢٩/٢ . والبيت فى شرح الرضى على الكافية ٥٨/٢ ، والهمع ٧٨/٤ ، والخزانة ٧٨/٤ . ورواية الهمع :

وسترك قد قاربت تكمل

ورواية الديوان :

وسنّك قد قاربت تكمل.

ومـــاأنتَ أم مـــارســـومُ الديارِ
وسِـــتُّـــوك قـــد كَـــرَبَتْ تكملُ؟!

وأنشد المؤلف[1]:

كَـــرَبَ القلبُ من جَـــواهُ يَذُوبُ
حين قـــال الوشـــاةُ : هندٌ غـــضـــوبُ

وقد جاءَ خبرها بأن، كما أتى في خبر كاد. ومنه قول أبي زيد الأسلمى[2]:

سَقَاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلا على الظَّما
وقـــد كَـــرَبتَ أعناقُـــهـــا أنْ تَقَطَّعَـــا

وأنشد المؤلف[3]:

قَدْ بُرْتَ أو كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا

ووجهُ دخولِ أنْ هنا أو عدمِ دخولها قد مَرَّ في كاد.

وقوله : على الأصحّ، أو : «في الأصح»، أراد في القول الأصحّ والرأى الأصوب ـ وهذا منه تنبيه على خلافٍ في المسألة لم يذكره في التسهيل ولا شرحه، ولا في الفوائد، ولا (هو)[4] فى الكتب التى بأيدينا، وإنما وجدت في ذلك

---

(١) شرح التسهيل، ورقة ٧٨ . والبيت فى الهمع ١٣٩/٢ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والعيى ١٨٩/٢ . وينسب إلى الكلحبة العرينى ، وقيل : لرجل من طيِّ.

(٢) البيت فى المقرب لابن عصفور ٩٩/١ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والأشمونى ٢٦٢/١.

(٣) شرح التسهيل، ورقة ٧٨ . وهو من شواهد الأشمونى ٢٦٢/١ . وبعده :

لما رأيت بيهًا مثبورًا

وذكر العينى ٢١٠/٢ أنه للعجاج . ولم أجده فى ديوانه .

(٤) عن الأصل ، ف .

ماألقيه إليكَ :

فأما الخلاف في المعنى فإن ابن الحاجب في مُقَدِّمته النحوية جعلها من أفعال الشروع، فقال في أفعال المقاربة : هى ماوُضِع لدُنُوِّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذًا فيه[1]». ثُمَّ لمّا عدّ أفعال الأخذ فيه عدّ في جملتها كَرَبَ. وهذا نص فيما قلته، وأحسب أنه ليس بمذهبٍ اخترعه، بل هو ناقلٌ أو آخذ بمذهب غيره. وللزمخشرى عبارة تشعر بما نصّ عليه ابن الحاجب فقال في المفصل : «ومنها كرب وأخذ وجعل وطفق[2]». فلعلّ الناظم أشار إلى هذا الخلاف المعنوى.

وأما الخلاف في حكم اللفظ فإن شيخنا ـ رحمة الله عليه ـ رأيت بخطّه عند هذا الموضع تنبيهًا على وجودالخلاف، وأنَّ ثَمَّ من يقول : إن كَرَبَ مخالفة لكاد؛ فإنّ الأكثر في كاد عدم لحاق أنْ، وفي كرب اللحاقُ وعدمُه سِيَّانِ، لامزيّةٍ لأحدهما على الآخر. وهذا المذهب ظاهر ـ لَعَمْرِى ـ من نصّ التسهيل[3] والفوائد للمؤلف، وماذهب إليه هنا موافق لجمهور الناس، حيث جعلوا لحاق أنْ مع كرب نادرًا، والذى شرح فيه ابنُ الناظم هذا الموضع غيرُ ماتقدّم، بل قال : ولم يذكر سيبويه في كَرَب إلا تجريد خبرها من أنْ، لذلك قال الشيخ ـ يعنى أباه ـ : «وَمِثْلُ كادَ في الأصحِّ كَرَبا[4]»انتهى. وكأنه بنى على أن الناظم خالف سيبويه حين لم يذكر في كَرَب دخولَ أنْ؛ إذ لم يحفظه، بخلاف كاد عنده فإن حكى فيها دخولَ أنْ، فكأنّه يقول : الأصحّ كونُ كرب أختُ كاد في صحة

(١) شرح الكافية للرضى ٢/٣٠١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٧.

(٣) نصّ التسهيل ٥٩ : «والتجريد مع كاد وكرب أعرف» . ومنه يتّضح أنه يرَى بين كاد وكرب فى أن الغالب تجريد الخبر من أن ، وذلك واضح أيضا من شرحه للتسهيل ، ورقة ٧٨ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ١٥٧.

الوجهين، وإنْ كان أحدهما نزارًا والآخرُ شائعًا، لا أن تنفردَ به بوجه واحدٍ وهو ترك أنْ جملة؛ لأن السماع فيها موجود بالوجه الآخر. والذى يغلب الظن أن الناظم لم يُرِدْ هذا، لأن سيبويه لمَّا لم يسمع فيها دخولَ أنْ اقتصر على وجه واحد، لم ينفِ الآخر ولاتعرّض له، فجاء منَ بعده فسمع لحاقَ أنْ فاستدركه عليه، ولم يَعُدَّ سيبويه مخالفًا؛ بأنه لو سمعه لنقله في كاد أختها، وإنما ينبغي أن يُنبِّه على المخالفة أنْ لو نَفَى جواز لحاقها، ولم يفعلْ ذلك، فكيف يسوغ أن ينتقل عن سيبويه أنه مخالف في المسألة؟! هذا مالا ينبغي، بل لو قد نفي بناءً على عدم سماعة عنده لم يكن عن بعده حسنًا إن يعدّه مخالفًا. وكثير من المسائل تقع في على هذا السبيل

٣٩٤ لسيبويه / وغيره ولا تعدُّ من مسائل الخلاف، اللهُم إلا أن يحتج للنفي ويناضل عنه البتة فربَّما يَسوغُ للمثبت أن ينقله خلافًا، كما يحتج للإثبات، فيصحّ للنافي نقله خلافًا؛ فإذًا هذه المسألة بعيد أن يَعْنِيها الناظم بالأصح. والأظهر ماتقدّم نقلُه عن شيخنا رحمه الله.

إلا أنه على الناظم في إحالته على كاد شيءٌ، وهو أنه حكى في كاد زيادة على الوجهين أنّ خبرها جاء غير مضارع نادرًا، وهو قد أحال في حكم كرب عليها، فاقتضى أن خبرها جاء غير مضارع أيضا، كما اقتضى الوجه النادر في لحاق أ، لكن ذلك غير موجود في القل، فإطلاقُ الإحالة غير سديد.

والجواب : أن الناظم قد نَصَّ على أن غير المضارع لايقع في هذا الباب خبرًا إلا لكاد وعسى خاصّة، وذلك حيث قال أول الباب :

... ... لــــــــكـــــــن نَـــــدَرْ

غَـيــرُ مُـضَـارِعٍ لِهَـذينِ خَـبَــرْ

يعنى كاد وعسى، فخرج غيرهما عن أن يقع غير المضارع خبرًا لواحدٍ من البواقي، فلم يبق ما يحيل عليه في كاد إلا الوجهان الباقيان. وهذا ظاهر.

وسؤالٌ ثانٍ، وهو : أنه اقتصر هنا على نَقْلِ فعلين من هذا القسم، وقد عُلِم أن له أفعالاً آخَر لم يحكها ولا أشار إليها، وفي التسهيل ثلاثة منها، وهى : هَلْهَلَ، وأَوْلَى، وأوشك[1]. أما أوشك فقد مّر مافيها، فبقي اثنان، وعدّ الشلوبين وغيره منها : قارب.

فأما هَلْهَلَ فقال الجوهري : يقال : هَلْهَلْتُ أُدْرِكه، كما يقال : كِدْتُ أُدْرِكه. وأنشد[2]:

هَلْهَلْتُ أثْأر مالكًا أو صِنْبِلاَ

وأما أَوْلَى، فتقول : أولى زيد أن يقوم، بمعنى : قارب أن يقوم. وأنشد الأصمعى[3]:

فــعـــادى بين هاديتين منهـــا

وأولـى أن يـزيـد عـلـى الـثــــــلاث

---

(١) التسهيل ٥٩ . ومما ثبت منن هذا الباب فى بعض النسخ : «أَلَمَّ».

(٢) البيت لزهير بن جناب القضاعى ، شاعر جاهلى ، وصدره :

لما توعَّر فى الكُراع هجينهُم

وتوعَّر : أخذ فى مكان وعر . والكراع : ركن متن الجبل يعرض فى الطريق ، وكراع كل شئ : طرفه . والهجين من الخيل : ماتلده برذونة من حصانٍ عربى .

انظر الصحاح ، مادة : هلهل ، واللسان ، مادة : هلل.

(٣) الصحاح ، مادة : ولى.

أى : «قارب أن يزيد[1]».

وأما قارب فتقول : قارب أن يفعل، كما تقول : كاد أن يفعل.

والجواب أن يقال : لعلّه ترك ذلك لعلّة؛ فهلهل من النواد التى لا يذكرها النحويون، وهذا لاينجيه، فقد ذكر حرى، وهى نادرةٌ أيضا. وأمّا أولى فهى محتملةٌ أن تكون اسمًا أو فعلاً؛ قال الأصمعيّ في قول الشاعر[1]:

فَـأَوْلَـى ثُـمَ أَوْلَـى ثُـمَّ أَوْلَـى

وهـل لـلـدَّرِّ يـحـلـبُ مـن مَـرَدٍّ؟

«معناه : قاربه مايهلكه، أى : نزل به[1]». وأنشد : فعادى ... البيت. فهذا يحتمل أن يكون تفسير معنًى، لأنهم يفسّرون[2] «أولى لك» بذلك، وهو اسم لا فعلٌ، قال مكى[3]: «العرب تقول لكلّ من قارب الهلَكَة ثم أفلت منها : أولى لك، أى : كدت تَهْلِكُ». فإذا ثبت هذا لم يَسُغ إثبات ولى مع وجود هذا الاحتمال.

وأما قارب فليس منها إلا من جهة المعنى فقط، ولم يذكره سيبويه على أن من الباب، بل على موافقة المعنى[4]، وهو بعد ذلك فعلٌ متعدٍّ تعدّى سائر الافعال. فالصواب عدم عدِّه منها.

ثم شرع في القسم الثالث، وهو قسم الشروع في الفعل فقال : «وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبا»، يعنى أنَّ ما كانَ من هذه الأفعالِ لمعنى الشُّروعِ في

---

(١) الصحاح ، مادة : ولى.

(٢) فى الأصل وحده : «يُعبِّرون».

(٣) هذا المعنى المنسوب إلى مكى تجده فى المعاجم ، انظر اللسان ، مادة : ولى.

(٤) قال سيبويه ١٥٧/٣ : «وتقول عَسَيتَ أن تفعل ، فأن ههنا بمزلتها فى قولك : قاربت أن تفعل ، أى : قاربت ذاك».

الفِعْلِ فتركُ أن فيها / هو الواجب، فلا يجوز أن تدخُلَ على أخبارها. ٣٩٥
وهذا الكلام بيان أن أخبارها أفعال مضارعةٌ كما تقدم، فتقول : جعل زيدٌ يقومُ، ولاتقول : جعل زيدٌ أن يقومَ، للتنافى الذى بين أنْ وهذه الأفعال حسبما تقدّم. وأتى الناظم بأفعال خمسة :

أحدها : أنشأ، ضَمَّنه مثالاً هو قولهُ : «أنشأ السائق يحدو». فأنشأ بمعنى شرع وابتدأ، ولذلك أطلق عليها أفعال الشروع، لأن ذلك معناها.

والسائق، من ساق الإبل وغيرها يسوقُها سوقًا : إذا قدّمها بين يديه، ومنه قوله تعالى : {وجاءَتْ كلُّ نَفْسٍ مَعَها سائِقٌ وَشَهِيدٌ[1]}.

والحادي : سائقُ الإبل بالغناء لها، وقد حدوتُ الأبل حَدْوًا وحُداءً.

ومثال ذلك في الشعر ما أنشد المؤلف[2]:

لما تَبَيَّنَ مينُ الكاشحين لَكُمْ
أنشأتُ أُعرِبُ عما كان مكتُوما

وأنشد الجوهرى[3]:

أنشأتُ أسألُه : مابالُ رفقَتهِ
حَيَّ الحُمُولَ فإنَّ الركبَ قد ذَهَبَا

والثاني : طفق، يقال زيدٌ يفعلُ كذا يطفَقُ طَفَقًا، أى جعل يَفْعل. منه قولُ الله تعالى : {وَطَفِقا يَخْصِفانِ عليهما من وَرَقِ

---

(١) الآية ٢١ من سورة ق.

(٢) شرح التسهيل، ورقة ٧٨. والبيت من شواهد الهمع ١٣٢/٢. وهو مجهول القائل.

(٣) كذا، ولم أجده فى الصحاح، وهو فى التهذيب ٢٨٢/٥. وهو لعمرو بن أحمر، مخضرم، شارك فى مغازى الروم، وتوفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه. والبيت فى شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٤، والرضى على الكافية ١٨/٣، والخزانة ٢٥١/٦.

الجنَّةِ[(١)]}؛ قال الأخفش : وبعضهم (يقول[(٢)]) : طفَقَ ـ بالفتح ـ يطفقُ طفوقًا[(٣)].
وأنشد المؤلف في طفِق بيتًا لم أُقَيِّدْه كما أحبُّ[(٤)].

والثالث : جعل، نحو قولك : جعل زيدٌ يقرأ، بمعنى أخذ في القراءة.
وأنشد الفارسيّ وغيره[(٥)]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَاقُمْتُ يُثْقِلُنى
ثَوبي فَأَنْهَضُ نهضَ الشاربِ الثَّمِلِ

وأنشده سيبويه[(٦)]:

وقد جَعَلْت نفسي تطيبُ لضغمةٍ
لِضَغْمِهِمَاهَا يقرعُ العظمَ نابُها

وأنشد ابن جني[(٧)]:

---

(١) الآية ٢٢ من سورة الأعراف.
(٢) عن الأصل.
(٣) انظر معانى القرآن للأخفش الأوسط ٢٩٦ ، والمحكم لابن سيده : ١٧٦/٦ ، واللسان ٢٢٥/١٠.
(٤) البيت فى شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ ، وهو :

طَفِقَ الخلىُّ بقَسْوة يلحى الشجى ونصيحةُ اللاحى الخلىُّ عناء.

(٥) البيت لعمرو بن أحمر الباهلى ، من قصيدة رائية ، وقافية البيت : السكر . وينسب إلى أبى حيّة النمرى . انظر للجاحظ ٤٥٣/٦ ، والموشح ١١٨ . وهو من شواهد الرضى على الكافية ٢٢٦/٤ والمغنى ٥٧٩ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، ٢٠٦ ، والهمع ١٣٢/٢ ، ١٤٤ . وفى الخزانة ٣٥٥/٩.
(٦) الكتاب ٣٦٥/٢ ، وهو لمغلّس به لقيط . والبيت من شواهد الشجرى ٨٩/١ ، ٢٠١/٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٣ ، والرضى ٤٤١/٢ ، وفى الخزانة ٣٠١/٥.
(٧) الخصائص ٢٥٨/٢ ، وبعده :

أدفعه عنى ويسرنديني

غير معزوٍّ هذا الرجز . وهو من شواهد المنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، والمغنى ٥٢٠ ، والتصريح شرح شواهد الشافية ٤٧ ، واللسان : سرد ، وغرند . واغرندى واسرندى : علا وغلب.

قد جَعَلَ النعاسُ يَغْرَنديني

والرابع : أخذ، كقولك : أخذ زيد يقرأ

وأما عَلِق فنحو : عَلِقَ زيدٌ يقرأ، بمعنى أخذ وجعل. وأنشد صاحب الصحاح[1]:

عَلِق حَوْضِي نُغَرٌ مُكِبُّ
إذا غَفَلْتُ غَفْلَةً لِعُبُّ

قال : أى طَفِق. وأنشد المؤلف[2]:

أراكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَن أجَرْنا
وظلمُ الجار إذلالُ المجيرِ

فكلّ هذه الأفعال لا تلحقُ أخبارَها أنْ البتّةَ.

وفي قوله : «كأنشأ السائق يحدُو».. إلى آخره مايشعرُ بأنّ ثَمَّ أفعالاً أُخَرَ لم يذكرها تدخُل في هذا القسم، لأنه أتى بأداة التشبيه ولم يحصُر. وقد زاد في التسهيل[3]: طَبِقَ، بالباء أخت التاءمكسورة، فتقول على هذا : طبق زيدٌ يقرأ. ولم يأت عليه بشاهدٍ. وزاد : هَبَّ، وقد حكاه الجوهرى[4] فقال : وهبَّ فلان يفعلُ كذا، كما تقول : طَفِق يفعلُ. وأنشد المؤلف[5]:

هَبَبتُ ألومُ القلبَ في طاعَةِ الهوى

---

(١) الصحاح ، مادة : نقر . والنقرة : واحدة النُّقَر ، وهى طير كالعصافير حُمْر المناقير.

(٢) شرح التسهيل ورقة ٧٨ . وهو من شواهد الهمع ١٣٣/٢ ، والأشمونى ٢٦٣/١ . وهو مجهول القائل.

(٣) التسهيل ٥٩.

(٤) الصحاح ٢٣٦.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٨ . وهو من شواهد الهمع ١٣٣/٢.

فَلَجَّ، كـأنى كنتُ باللوم مُـغْـرِيا

وقوله : «كذا جعلتُ وأخذتُ وعَلِقُ». يعنى أنها مثل ماتقدَّم من أفعال الشروع في المعنى والحكم المذكور.

ثم ذكر ماتصرَّف منها ومالم يتصرف، خوفًا أن تحمل كلُّها محملاً واحدًا، ظنًّا أن هذه الأفعال في التصرف مثل كان وأخواتها، فيتوهم أن لها أفعالٌ مضارعة، وأسماءَ فاعلين، ونحو ذلك تعملُ عملها، فقال في ذلك :

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا

وَكَادَ لاَ غَيْرُ، وَزَادُ وامُوْشِكَا

حقيقة هذا الكلام أن أكثر هذه الافعال لم تتصرَّفَ تصرّف الافعالِ، فلم يستعمل لها مضارع ولا أمرٌ / ولابُنِى منها اسم فاعل ولا ٣٩٦
مفعول. وإنما اقتُصِر بها على حالةٍ واحدة لكن بحيث فهم منها قصدُ الاقتصار؛ فإن عدم استعمال المضارع والأمر وغيرهما. بمجرّده لايدُلُّ على عدم التصرف، والإِّلَزِمَ أن يقف في كل فِعْلٍ الأفعال على السماع. وكذلك في كل اسم فاعل أو اسم مفعول. وليس الحكم كذلك، بل إذا سمعنا بعض أنواع الفعل قسنا عليه سائر الأنواع[1]، بخلاف ما إذا فهمنا الاقتصار على مااستعمل فهذا هو الذى لانستعمل منه إلا ما استعملته العرب. وأفعال هذا الباب من ذلك؛ فالغالب فيها عدمُ التصرف، إلا أنهم استعملوا المضارع وحده من فعلين منها، واسم الفعل من واحدٍ، وذلك قولُ الناظم :

---

(١) فى الأصل : «الأفعال» .

واســتــعْــملوا مــضــارعًــا لأوشكا

وكــــــادَ لاغــــــيــــــرُ ... ...

يعنى أن العربَ صاغت لأوشك وكاد المضارع فتكلمت به على معنى المقاربة الداخلة في هذا الباب؛ فأما أوشك فإنهم قالوا : يوشكُ زيدٌ أن يقومَ، ويوشك أن يكون كذا. وفي الحديث : «كالرائع حول الحمى يوشك أن يقع فيه[1]». وأنشد سيبويه[2]:

يُوشِكُ من فَــرَّ من مَنيَّــتــه

في بَعْضِ غِــرَّاتِهِ يُوافِــقُــهــا

واستعمالُهم للمضارع هنا أكثر من استعمالهم للماضى، ولذلك تجدُ أكثر النحويين إنما يذكره في هذا الباب مضارعًا. وأما كاد فإنهم قالوا فيه : يكاد زيد يقومُ. وفي التنزيل المقدس : {يكادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهبُ بالأبْصَارِ[3]}، {يكادُ زيتُها يُضِيءُ وَلَو لَمَ تمْسَسْهُ نار، نُور[4]} {يكاد السموات ينفطرْن منه[5]}. وهو كثير.

وأما غير هذي الفعلين فلم يستعمل له مضارع، كما لم يستعمل لواحد منها أمر، فلا تقول : يطفق زيدٌ يقومُ، ولا يجعل يخرج، كما أنه لايقال : أَوْشِكْ

---

(١) البخارى كتاب البيوع ، باب الحلال والحرام بين ٣/٧٠ ، ومسلم ، كتاب المساقاة ١٢٢٠ ، ومسند أحمد ٤/٢٧٠ ، ٢٧٥.

(٢) تقدم البيت من قريب ، انظر : ٢٧٧

(٣) الآية ٤٣ من سورة النور.

(٤) الآية ٣٥ من سورة النور.

(٥) الآية ٥ من سورة الشورى . و (يكاد) هكذا بالياء فى جميع النسخ - وهى قراءة نافع والكسائى . انظر السبعة ٥٨٠ .

يازيدُ أن تقومُ، ولا كَدْ تقوم. والى ذلك أشار بقوله : «لاغيرُ»، أى إنَّ المضارع لايستعملُ من غيرهما البتة.

وقوله : «وَزَادُوا مُوشِكا»، يعنى أنهم زادوا في أوشك على استعمال المضارع استعمال اسم الفاعل، فقالوا نحو : زيدٌ موشكٌ أن يقوم. ومنه قول أسامة بن الحارث الهذلي(١):

فموشكةٌ أرضُنا أن تعودَ
خلافَ الأنيسِ وحوشًا يَبَابًا

وقال كُثَيِّرٌ(٢):

فإنك موشِكٌ أَنْ لاتراها
وتعدُو دُونَ غاضرةَ العَوادِى

وأراد ها التقييد بلا غيرُ، إلا أنه تركه للعلم به، فكأنه قال : وزادوا في أوشك ـ لاغير ـ موشكا. والله أعلم.

(ثم قال(٣)) :

بَعْدَ عَسى اخْلَولَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ
غِنًى بِأَنَ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

يعنى أنَّ أَنْ والفعل المضارعَ، وهو الذى عَبَّر عنه بأنْ يفعلَ، قد يقع بعد هذه الافعال الثلاثة، وهى عسى واخلولق وأوشك، فيستغنى به عن الإتيان

---

(١) ديوان الهذليين ١٩٩/٢ . والبيت فى الهمع ١٣٥/٢ ، والأشمونى ٢٦٤/١ ، والعينى ٢١٢/٢.

(٢) ديوانه ٢٢١ . والبيت من شواهد التصريح ٢٠٨/١ ، والهمع ١٣٥/٢ ، والأشمونى ٢٦٥/١ ، والعينى ٢٥٠/٢.

(٣) عن الأصل.

بالمعمول الثاني، وهو الخبر المفقود من الكلام، فتقول: عسى أن يقوم زيد، واخلولق أن يقوم زيدٌ، وأوشك أن يقوم زيدٌ.

ويعطى هذا الكلام أنَّ أنْ مع الفعل في موضع رفع اسمًا لعسى، فإن المفقود من المعمولين هو الثاني، قال، فالأولُ إذًا غير مفقود، وإذا كان موجودًا وليس ثَمَّ مع الفعل إلا أنْ والفعل، وذلك الاسم، فهما إذًا في موضع رفع الفعل، وقد قَرَّر أن هذه الأفعال الثلاثة من النواسخ، فالرفع على أنَّ المرفوع اسمها، وصار لما كان في قوة الجملة وفي معناها سادًّا مسدَّ الخبر، لأنه مذكور. وفي القرآن من هذا : {وعَسَى أن تكرهوا شيئًا وَهُوَ خيرٌ لكم، وعَسَى أن تُحِبُّوا شيئًا وهو شرٌّ لَكُمْ[1]}و {عَسَى أن يبعثَكَ رَبُّكَ مقامًا مَحمُودًا[2]}. ومثل ذلك يلزم في الفعلين الباقيين.

وما قاله الناظم ها هو أحد المذاهب الأربعة في المسألة.

٣٩٧ والثاني /: أنَّ أنْ وما بعدها في موضع الرفع على الفاعلية بمنزلة قَربُ ودنا، فكما تقول أن يقومَ زيد، ويكون «أن يقوم» فاعلاً، فكذلك هنا إذا قلت : عسى أن يقوم. وهو في اخلولق وأوشك ظاهر.

والثالث : أنَّ أنْ ومابعدها في موضع نصب المفعولية، والاسم الظاهر بعد الفعلِ والفاعل، وهى بمنزلة قارب، فإذا قُلْت : عسى أن يقوم زيدٌ، أو اخلولق أن يقوم؛ فَأَنْ يقوم في موضع المفعول، وزيد فاعل، كأنك قلت : قارب أن يقوم زيد، أى : القيامَ زيدٌ.

وهذان المذهبان بناءً على هذه الأفعال هنا غير نواسخ، وأنَّ أنْ

---

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٧٩ من سورة الإسراء .

مصدرية والرابع : يتخرج على قول من جعل أن غير مصدرية، وهو أن يكون «أن يقوم» هو الخبر، وزيدٌ هو الاسم، لك تنازعه مع فعل المقاربة الفعلُ الواقع خبرًا، فصار بمنزلة : عسى يقومُ زيد، والبناءُ هنا على أنها ناقصة كما كانت في الاصل.

فأمّا رأيُ الناظم فقد مرّ أنه إذا ثبت أن هذه الافعال تكون نواقص في بعض المواضع بلا نزاع، فالاولى أن يردّ سائر المواضع إلى ذلك. ونحن هـهنا قادرون على ردّها، فهو الذى ينبغى، فإذا أسندت هذه الافعال الثلاثة إلى أن والفعل وجهت بما يوجه به «حسب» إذا وقع أن الفعل في موضع مفعوليها نحو قول الله تعالى : {أَحَسِبَ الناسُ أَنْ يُتَركُوا[1]}، وقوله : {أم حسبتم أنْ تُتركوا[2]}، وما أشبه ذلك. فلما لم تَخْرُجُ «حَسِبَ» بذلك عن أن صلها، كذلك لاتخرج عسى وأختاها عن أصلها. ووجه ذلك في حسب ونحوها أنّ أنْ والفعل سدّا مسدّ الجزأين اللذين أصلُهما المبتدأ والخبر، وإن كانا مؤّولين بمفرد؛ فإنّ ذلك قد تضمن المبتدأ والخبر ملفوظا بهما؛ وإذ ضمير «يُتْركُوا» هو المبتدأ، و«يترك» هو الخبر، والتقدير : أحسب الناس أنفسهم متروكين. فكذلك تقول : عسى أن يقوم زيد، أنْ يقوم في تأويل مفرد، وهو يتضمنّ الجملة، فزيدٌ هو المبتدأ في المعنى، ويقوم الخبر. وهذا لا إشكال فيه على الجملة. قال ابن الضائع : «لما كان هذا المرفوع ـ يعنى أنْ والفعلَ ـ يتضمن الخبر والمخبر عنه ملفوظا بهما، سدّ مسدّهما، كما سدّ ـ في : أقائم أخواك؟ ـ المرفوع الفاعل عن الخبر؛ ألا ترى أنه يجوز على مذهب الأخفش : كان قائمٌ أخواك، وكان ناقصة قال: «وينبغي على قياسِ قولِ سيبويه أن يجوز : ماكان قائم أخواك؛ لأن النفي

(١) الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٢) الآية ١٦ من سورة التوبة .

يُجوِّز الابتداء بالنكرة، وقد اعتمد اسم الفاعل على كان». قال : «ومن هذا قولهم : ظننتُ أن زيدًا قائم، فأنَّ مع بعدها في تقدير اسم مفرد، وجازَ ذلك في ظننتُ، وإن كان لايجوزُ : ظننت قيامَ زيدٍ، بالنظم إلى ذِكْرِ الخَبَر والمخبر عنه في الكلام خبرًا ومخبرًا عنه» ـ قال : «واحتُرِزَ بهذا التقييد من إلزام ظننتُ قيام زيد[1]».

هذا ماقال، وهو ظاهر كما ترى؛ إلا أن الفارسيّ ردَّ هذا في التذكرة، ومنعه جملة، لأنّ أنْ في عسى واقعة موقع الفاعل، ولايصلح أن تقع جملة موقع الفاعل، لأن الفاعل لايكون جملة، لأنه يُضْمَرُ، ويكنى عنه، ويثنى ويجمع. ولايجوز شيءٌ من ذلك في الجمل، ولايجوز أن تكون أنْ واقعةً موقع الجُمْلة بعد الفعل، ولا أن تُسدَّ مسدَّ الجملة هنا لأنها في معنى المفرد، وفي موضع مفرد مرفوع، وإلا فأين مرفوع الفعل في عسى أن يقوم زيدٌ؟ فلابُدَّ أن يقال / : أنْ والفعلُ، وأنْ والفعل مفردٌ، كما في ٢٩٨
نحو : أعجبني أن تقوم.

فإن قيل : فقد وقعت أنْ وأنَّ موقع الجملة في : ظننت أن يَقُومَ زيدٌ، وأنَّ زيدًا يقوم، فكذلك هنا.

فالجواب : أنهما لم يقعا موقع البتة، وإنما وقعا موقع المفرد، وإنما سدّ ماجرى في الصلة من ذكر الخبر والمخبر عنه في المعنى مسدّهما، كما سدّ الفاعل مسدّ الخبر في : أقائم الزيدان؟ فاستغنى معه عن خبر المبتدأ، كذلك استغنى بذكر الخبر والمخبر عنه عن أن يعدّى الفعل؛ قال الفارسي : ولم يقع الإفرادُ موقع الجملة في شيءٍ علمناه.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الضائع ، ورقة ٨٢ .

هذا كلامه على بسط بعض مافيه مع تحرّى معناه، وهو كما ترى وارد ويصعبُ الجواب عنه. ولكن نجيب بأن نقول : إنَّ أنْ والفعلَ وقعت في اللفظ مع عسى موقع الاسم المرفوع، فإنه مفرد في التقدير، لكن لما كان الخبر في المعنى واقعًا في صلة أنْ، وهو الفعل الموالى لأنْاستغنى به عن ذكره؛ إذ لايحتاج إليه من جهة المعنى مع وجوده، فلم يقع المفرد موقع الجملة، وإما وقع المفردُ موقع المفرد، واتفق أن ما في صلة المفرد سدّ مسدّ الخبر، كما اتفق الفارسىُّ معنا على أنَّ «أنْ» مع ظننت واقع موقع المفرد، وسدّ ما في صلِتهِ مَسَدَّ المفعولِ الثّاني، وهو خبرُ المبتدأ في الأصل، فمسألة حَسِبَ نظيرة مسأة عسى، وهو ماتقدّم ذكره، ولايبقي بعد ذلك أشكال.

والمذهب الثاني مرجوعٌ؛ فإنه إخراجٌ لهذه الافعال عما ثبت فيها إلى أمر محتمل، وأيضًا فإن أمكن ذلك في غير عسى فلا يمكن في عسى لأنها غير متصرّفة، ولادالّة على حدث ولا زمان، فكيف تعدّى [تعدية[1]] الفعل المتصرف وتجعل دِالّةً على معناه من الحدث والزمان؟ هذا خلاف المقرر فيها؛ فإنْ جَعَل ذلك أمرًا معنويًا لم تخرج به عسى [عن[1]] أن تكون من النواسخ؛ لأن الادوات قد تتحمّل معاني الافعال الصحيحة، ولاتخرج بذلك عن حكمها المستقرّ فيها، كليت وكأنَّ وأسماء الإشارة ونحوها.

والمذهب الثالث إيضا، فيه ما في الثاني ويزيد محذورًا آخر، وهو أنه لو كان كما قال للزم إبرازُ الضمير مطلقًا واتصاله بعسى إذا كان ضمير مخاطب، فكنت تقول : عسيت أن تقوم، ولايجوز على ذلك أن تقول : عسى أن تقوم، إلا

(١) عن هامش الأصل ، س .

أن هذا باطل، لقول الله تعالى : {وعسى أن تكرهُوا شَيئًا وهو خيرٌ لَكُم، وعَسَى أن تحبوا شيئًا وهو شرٌّ لكُم[1]}. وكذلك كان يلزم الإبراز في الفعل الثاني إذا كان الاسم مثنًى أو مجموعًا، فكنت تقول : عسى أن يقوما[2] الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون. ولو أعمل الثاني لزم أن تقول : عسيا أن يقوم الزيدان، وعَسَوا أن يقُوم الزيدون؛ فلا يقال : عسى أن يقوم الزيدان، ولا عسى أن يقوم الزيدون. وهذا فاسدٌ، فإن العرب تقوله.

وأما المذهبُ الرَّابعُ فلا ينبغي الحمل عليه ما وجدتَ عنه مندوحةً. فالأولى ماذهب إليه الناظم.

واعلم أنه حين بَيَّن أنَّ أنْ والفعل في موضع رفع بعسى أو واحدٍ / ٣٩٩ من أخواتها، أشعر ذلك بأنَّ لفظ الفعل لايختلف بحسب اختلاف أحوال الاسم بعده، إلا بحسب مايختلف الفعل لاختلاف فاعله فتقول : عسى أن يقوم الزيدان والزيدون، وعسى أن تقوم هند والهندان والهندات، وكذلك : الهنود، في أحد الوجهين[3]. وعسى أيضا لاتختلف.

فالحاصلُ من كلامه من أول الباب إلى هنا يدور على مسألتين إحداهما:

عسى زيد أن يقوم. وهذه يشترك فيها جميع أفعال الباب. والثانية : عسى أن يقوم زيد. وهذه مختصَة بثلاثة الأفعال المذكورة. وذلك كله عند عدم اسم يذكر قبلها، فأما إن ذُكِر اسم قبلها فإن ذلك يتفرع على هاتين المسألتين، وهو الذى قال فيه :

---

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) أ ((يقوم)) . وهو خطأ .

(٣) يريد : أن يجوز أن تقول : عسى أن تقوم الهنود ، ويقوم الهنود . بالتذكير والتأنيث ، لأنه فى تكسير .

وَجَــرِّدَنْ عَــسَى، أو ارْفَعْ مُــضْــمَــرَا

بِهَــا إذَا اسْمٌ قَــبْلَهَــا قَــدْ ذُكِــرَا

فيعنى أنّ عسى إذا تقدّمها اسم مذكورٌ قبلها، فلك فيها وجهان :

أحدهما أنْ تُجرِّدَ عسى ـ يغنى عن الضمير جملةً ـ وتجعل «أنْ يفعلَ» هو المرفوع بها، وتسدّ إذ ذاك مسدّ المنصوب، حسبما تقدم آنفا، فتقول : زيدٌ عسى أن يقوم. والزيدان المسألتين المتقدمتى[1] الذكر.

والوجه الثاني : أن يضمر فيها ضمير يكون مرفوعًا بها، والخبر : أنْ والفعل. وذلك الضمير عائد على الاسم المتقدم، فيطابقه في إفراده وتثنيه وجمعه، وتذكره وتأنيثه؛ فتقول : الزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عَسَوا أن يقوموا، وهند عَسَتْ أن تقوم، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عَسَين أن يَقُمنَ. فيكون الضمير في هذا الوجه اسمَ عسى، وأنْ والفعل الخبر، كما تقول : زيد كان يقوم، والزيدان كانا يقومان، والزيدون كانوا يقومون، ونحوه. وهذه هى المسألة الثانية من المسألتين.

وقول الناظم : «إذا اسمٌ قبلَها قد ذُكِر»، لم يعيّن ههنا حال هذا الاسم، من كونه مبتدأً أو غير ذلك؛ لأن المقصود صحة إعادة الضمير عليه من عسى؛ وإذا قلت زرتُ المريض وعسى أن يفيق، وجـــاء زيدٌ فعسى أن يقرأ. وما أشبه ذلك ـ [فهو[2]] داخل في مقتضى إطلاقه. وتخييرٌ بين هذين الوجهين هو تخييرٌ

---

(١) فى الأصل : «المتقدمتين الذكر» ، وقبيح رفع الذكر ، لأن اسم الفاعل رافع للسببى المحلّى بال ، والوجه يجر بالإضافة .

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق ، لأنه جواب إذا ، ولابدّ من الفاء لأنه جملة اسمية .

بين لغتين للعرب حكاهـــــما الإمام فقال : «ويقولـــون عسى أن يفعَل، وعسى أن يفعلُوا، وعسى أن يفعلا[٢]».. إلـــى آخر ماقال، ثم قال : «ومن العـــــرب من يقول : عسَى، وعسَيا، وعسَوا، وعسَتَ وعستا، وعسَين[١]»... إلى آخره.

وإذا تقرَّر هذا بقى على الناظم دَرْكٌ من وجهين أو ثلاثة؛ فإنه قَصَر هذا الحكم على عسى وحدها دون اخلولق وأوشك، فاقتضى أنهما غير داخلين معها. وهذا غيرُ مستقيم، بل هما داخلان مع عسى في الحكم؛ لأنك تقول : الزيدان أوشك أن يقوما، وأوشكا أن يقوما، والزيدون أوشك أن يقوموا، وأوشكوا / أن يقوموا. وكذلك التأنيث في الإفراد وغيره. ٤٠٠
وهذا منصوصٌ عليه للمؤلف وغيره. وكذلك اخلولق على القول بإلحاقها بأفعال المقاربة. وقد نصّ على ذلك في التسهيل[٢]، فاقتصارهُ على عسى إيهام يقتضى إخراج غيرها، فلو قال عَوضًا من ذلك :

وَجرِّدَنْهُنَّ أو ارْفَعْ مُضْمَرَا

فيعودَ الضميرُ على ثلاثة الأفعالِ المذكورة قبلُ ـ لاستقام كلامُه وجرى على ماينبغي، لكنه لم يفعل، فكان معترضًا. هذا وجه .

والثاني : أنه أتى بالمسألة قاصرة؛ فإنه قصرها على ماإذا تقدم عسى اسمٌ، ضمير متكلم أو مخاطب فإن الوجهين سائغان، واللغتان ثابت، فتقول : عسى أن تقوم يازيد، وعسيتَ أن تقوم، وعسى أن أَقُوم،

---

(١) الكتاب ٣/١٥٨ .
(٢) التسهيل ٦٠ .

وعسيتُ أن أقوم. ومن ذلك في القرآن : {وعَسَى أن تكرهُوا شيئًا وهو خيرٌ لكم[1]}. وفي موضع آخر قال: {هل عَسَيتم إن كُتبِ عليكم القتالُ أنْ لاتُقاتلوا[2]}، فكان من حقه أن يأتي بالمسألة مُكَمَّلة، وإلا أوهم أن الوجهين مختصان بما إذا ذكر قبل عسى اسمٌ. وذلك غير صحيح.

والثالث : أنه نَقَصه وجه ثالثٌ جائز، وهو أن تنصب عسى ذلك المضمر ولاترفعه، وذلك في لغة من يقول : عساك أن تقوم، وعساني أن أخرج، وعساه أن يركب. وأنشد سيبويه لرؤبة[3]:

يا أَبَتَا علَّكَأَوْعَسَاكَا

وأنشد لعِمرانَ بن حِطّان[4]:

وَلِى نَفْسٌ أَقُولُ لها إذا ما
تُنَازِعُنِى : لَعَلِّى أَوْعَسَانِى

وليس ذلك بِمقصُورٍ على السماع، بل هى لغة للعرب حكاهاالناسُ. ووجهُها أنهم حملوا عسى محمل لعلّ، فأعملوها إعمالها لما اجتمعت معها في

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٣) ملحقات ديوانه ١٨١. والبيت من شواهد الكتاب ٣٧٥/٢ ، ٢٠٧/٤ ، والمقتضب ٧٣/٣ ، والخصائص ٩٦/٢ ، وابن الشجرى ٧٦/٢ ، ١٠٤ ، والرضى على الكافية ٤٤٧/٢ – ٤٤٨ ، والمغنى ١٥١ ، ١٥٣ ، ٦٩٩ ، والهمع ١٤٥/٢ . وفى الخزانة ٣٦٢/٥ .

(٤) شعر الخوارج ١٥٨ . والبيت من شواهد الكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقتضب ٧٢/٣ ، والخصائص ٢٥/٣ ، وابن يعيش ١٠/٣ ، ١١٨ ، ١٢٠ – ١٢٢ ، ١٢٣/٧ ، والرضى على الكافية ٤٤٧/٢ ، وفى الخزانة ٣٤٩/٥ .

معنى الرجاء والإشفاق، كما حَمَلُوا لعلّ على عسى في إدخال أنْ في الخبر، نحو لعلّ زيدًا أنْ يَقُومَ، كما جاءَ في الحديث : «ولعلّ بعضكم أن يكون ألحنَ بحُجَّته من بعض[1]». فكان ينبغى له أن ينبّه على هذه اللغة الثالثة.

والجواب : أن[2] الأول لازمٌ، لاأجدُ الآن عنه جوابا.

وأما الثاني فإنه لم يحتج إلى التنبيه على ماذكر لأنه[3] داخل في مسألتِي الباب الأُولَيَين، لأنك إذا اجتزأت بأن والفعل فلا إشكال، وإلا فلا بُدَّ من مبتدأ وخبر، وقد يكون ظاهرًا وضميرًا، فإذا كان ضمير متكلم أو مخاطب فلابدّ من ذكره على إحدى اللغتين. فلما كان حكم ضمير المتكلم والمخاطب داخلاً فيما تقدم، لم يحتج إلى ذكره.

فإن قيل : فكذلك أيضا إذا تقدم الاسمُ عسى فلا فرق، فإذا قلت : زيد عسى أن يقوم - ولا ضمير في عسى - فهى قد اجتزأتْ بأنْ والفعل عن ذكر الخبر، وإذا كان فيها ضمير فهى لم تجتزىء بل دخلت على المبتدأ والخبر، فلم يزد تقديم الاسم شيئًا.

والجواب : أنه إن لم يزد شيئًا فقد أوهم أمرًا محتاجًا إلى زواله، لأنه إذا تأخّر الفعل عن االاسم، وهو يطلبُه من جهة المعنى، فالسابقُ إلى الوهم الإضمار / فيه، كقولك : زيدٌ ضرب عمرًا، بل (هو[4]) الواجب في ٤٠١
مثل هذا - وكذلك قولك : زيدٌ عسى أن يَقُومَ، عسى فيه طالبةٌ لضمير زيد، وصالحة له، فقد يتوهم أُن حكمها حكمُ سائر الافعال في وجوب الإضمار والتزام وجه واحدٍ من الوجهين؛ فبيّن أن الوجهين معًا سائغان

(١) مسلم ، كتاب الأقضية ، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة ١٣٣٧ . والبخارى ، كتاب الأقضية ، باب من قضى له بحق أخيه ٨٩/٩ ، وباب القضاء فى كثير المال وقليله ٩٠/٩ - ٩١ ، برواية «أن يكون أبلغ من بعض» .

(٢) فى الأصل : «عن الأول» .

(٣) فى الأصل : «إلا أنه» .

(٤) عن الأصل .

في المسألة ليرتفع الإيهام. والله أعلم.

وأما الثالث فالجواب عنه من وجهين، أحدهما : أن تلك اللغة قليلة، نصّوا على ضعفها، وضعفُها من جهة السماع، فإنها لم تكثر في الكلام، ومن جهة القياس لإخراج عسى - وهى فعل - من بابها، وهو باب كان إلى باب إنَّ.
والثانى : أنَّ هذه اللغة في التحصيل راجعة إلى إحدى اللغتين المذكورتين؛ فإن الضمير - وإن كان بلفظ المنصوب - هو في موضع رفع على رأى الأخفش[1]؛ فإن بعض الضمائر قد تُوضع مَوْضِعَ بعض، كقولهم : ما أنا كأنت. وعلى ذلك حمل بعضهم قول العرب : كن كما أنت[2]. فأنت في موضع جرٍّ بالكاف ومازائدة. وزعم الفراء أن من العرب من يقول : مررتُ بإيّاك. وأنشد الكسائي[3]:

فأحسن وأجملْ في أسيرِكَ، إنَّهُ
ضعيفٌ، ولَمَ يَأسِرْ كإيّاكَ آسِرُ

ولذلك يقول الأخفش أيضًا في لولاكَ ولولاهُ ولولاىَ : إن الضمائر في موضع رفع، وضعوا ضمير النصب موضع ضمير الرفع، والباب باقٍ على أصله[4]، فكذلك هنا في عسى الكاف والياءُ والهاءُ في موضع رفع، والخبر منصوب.

---

(١) شرح السيرافى على الكتاب ٣/١٥٤.

(٢) فى الحديث أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال لأبى بكر : «أن كما أنت» ، انظر البخارى ، كتاب الصلاة ١/٧٤ ، ونتائج الفكر فى النحو للسهيلى ١٨٧ . وقد جعل السهيلى «ما» كافة ، وأنت مبتدأ والخبر محذوف . هذا وانظر شرح الكافية للرضى ٤/٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٣) مجالس ثعلب ١٣٣ ، والرضى على الكافية ٤/٣٢٦ ، والضرائر لابن عصفور ، ٢٦ ، والهمع ٤/١٩٧ ، والخزانة ١٠/١٩٤ ، ويقول البغدادى : «لم أطلع على قائله» .

(٤) شرح السيرافى على الكتاب ٣/١٥٣ .

والمسألة ذاتُ أقوال ثلاثة :

أحدها : أنها - أعني عسى - حُمِلت على لعلّ، فنصبت الاسم ورفعت الخبر(١):

والثاني : أنها باقيةٌ على أصلها، إلا أن الضمير خبرٌ مقدّم، والاسم أنْ والفعل. وهذا رأى المبرّد(٢)، والأولُ رأىُ سيبويه.

والثالث : ماتقدم للأخفش. قال المؤلف : «وقولُ الأخفش هو الصحيح عندى لسلامته من عدم النظر؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له؛ وذلك موجودٌ لقول الراجز(٣):

يابنَ الزُّبَيرِ طَالَما عَصَيْكا

أراد : ماعصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاءِ؛ ولأن نيابه غيره عنه؛ ولأنَّ العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان الضمير في موضع نصبٍ لزم مه الاستغناء بفعلٍ ومنصوبه عن مرفوعه، ولانظير لذلك،#بخلاف كونه في موضع رفع؛ فإن الاستغناء به نظيرٌ بمرفوع كاد في نحو : من تأنّى أصاب أوكاد، ومن تعجل أخطاء أو كاد(٤)». قال : «ولأن قول سيبويه يلزم مه حملُ فعلٍ على حرفٍ في العمل، ولانظير له(٥)». ويلزمُ المبِّردَ الاكتفاءُ بالمنصوب أيضًا في نحو: عساك

---

(١) انظر رأى المبرد فى المقتضب ٧٢/٣ ، مع تعليق المحقق ، وشرح الكتاب للسيرافى ١٥٤/٣ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٠ . والبيت فى نوادر أبى زيد ٣٤٧ ، ونسبه لراجز من حمير ، والمسائل ملزمة ١٥٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٦٤/٢ ، والمغنى ١٥٣ ، والخزانة ٤٢٨/٤ ، وقال البغدادى : «وهذا الشعرمن مشطور السريع».

(٣) ليست فى الأصل .

(٤) هذا القول فى مغنى اللبيب ، عند حديثه عن حذف الخبر ٧٠٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٠ .

تقومُ - بغير أنْ، والإخبارباسم عين[1] جامدٍ عن اسم معنى، ووقوع الخبر في غير موضعه بصورةٍ لاتجوز فيه إذا وقع موقعه؛ لأنك إذا قلت في عساك أن تفعلَ : عسى أن تفعلَ إياكَ، لم يجز، ومالم يَجُزْ في الحالة الاصلية حقيق بأن لايجوز في الحالة الفرعية فثبت أن رَأْىَ الأخفش أولى الأقوال / بالصواب[2]. وعند ذلك يكون قولُك : عساك أن تقومَ، وزيد ٤٠٢
عساه أن يخرج بمنزلة : زيد عسى أن يخرج - والضمير في عسى - غير أنه يبقي بيان هذا الاختلاف، وذلك موكول إلى نظر الناظر أو الكتب المطولة.

واعلم أنَّ وقوع الضمير المنصوب (في[3]) موقع المرفوع مختصٌّ بعسى دون اخلولق وأوشك؛ لأن عسى هى المرافقة للعلّ في المعنى، فعوملت في اللفظ معاملتها، بخلاف الفعلين الآخرين.

ثم قال الناظم :

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ
نَحْوِ عَسَيْتُ، وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

هذه تتمة القول في إحدى المسألتين في هذا الباب، وهى أن الفعل المذكور الذى هو عسى، إذا أسند إلى ضمير متكلم أو نحوه، وهو ضمير المخاطب، فإن لك في سين عسى وجهين :

أحدهما : فتقول : عَسَيتُ أَنْ أقومَ، مثل : عَنَيتُ.

---

(١) أ : «غير جامد».

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٠ .

(٣) عن الأصل .

والثاني : الكسر، فتقول : عَسِيتُ أَنْ أقومَ، مثل : نَسِيت.

وكذلك ماكان نحو عَسَيتُ أَنْ أقومَ، مثل : نَسِيت. وكذلك ماكان نحو عَسَيتُ، مثل عَسِينا، وعَسَيتَ، وعَسَيْتُما، وعَسِيتُمْ، وعَسَيتُنَّ في ذلك كله الوجهان.

والضابطُ الذى أشار إليه بالمثال هو أن تُسنِد عسى إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل؛ فقولهُ :

من نحو كذا، إخبارٌ عن كل موضع كانت فيه مسندةً إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل، فيدخل كل مسند في التاء وحدها نحو عَسِيت، أو مع غيرها نحو عَسِيتم، أو النون : الهندات عَسِينَ، أونا نحو عَسِيا. فهذا كله فيه الوجهان. وقد قُرِىء قولُ الله تعالى : {قَالَ : هَلْ عَسَيتم إِنْ كُتِب عَليكمُ القِتَالُ أن لاتُقَاتِلوا[1]}، وقوله : {فَهَلْ عَسَيتم إن تَوَلَّيتم أن تُفْسِدُوا في الأَرْض[2]}، بالوجهين[3].

وقوله : «والفتح والكسَر»، منصوبٌ بأجِزْ. و«في السين»، متعلقة به. و «من نحو» متعلق باسم فاعل محذوف ثم نبّه على اختيار الفتح بقوله : «وانتقا الفتح زُكِن»، الانتقاء بالمدّ فقصره ضرورة، معناه : الاختيار؛ يقال : انتقيت كذا، أي : اخترته. ومعنى زكن : علم. يريدُ أن اختيار الفتح هو المعروف المعلوم. قال في الشرح : ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع. وإنما كان المختار لأنه اللغة الفاشية الشهيرة، قال مكي في

---

(١) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٢ من سورة محمد .

(٣) قال ابن مجاهد فى السبعة ١٨٦ : «قرأ نافع «عَسِيتم» بكسر السين فى الموضعين ، وفتَحَ السين الباقون .

اختصار الحجة[1] للفارسي : «حجة من كسر أنها لغة في هذا الفعل إذا اتصل بمضمر خاصة، ويدلّ على ذلك ماحكاه ابن الأعرابي من قولهم : هو عَسٍ بكذا، مثل : شَجٍ وحَرٍ، قال : فهو إذًا فِعْلٌ مثل شَجِي». قال : «وحجة من فتح أنها اللغة الفاشية المستعملة مع المضمر والمظهر، ويقوّى ذلك أنه قد أُجْمِع على فتح السين مع المظهر، فواجب أن يكون مع المضمر كذلك؛ لأن المضمر يصيبُ المظهر». وذكر أنَّ قياس لغة الكسر إذا أُسنِدَ الفِعلُ إلى ظاهر أن يكون : عَسِي زيدٌ، الكسر مثل رَضِي، إلا أن نافعًا أخذ بالأمرين فكسر مع المضمر وفتح مع المظهر. وقد قال بن دَرَسْتُويه : إن الكسر لغة رديَّةٌ شاذة.

٤٠٣ / فالحاصل أنّ سببَ الاختيار لفتح وجهان : كونه اللغة الفاشية، بخلاف الكسر. وكونُه جارٍ على القياس لعدم اختلافه مع الظاهر والمضمر، بخلاف الكسر فإنه يختلف الأمرُ فيه، فيكون موجودًا مع المضمر، ولا مع كل مُضْمر، ومعدوما إلى الرجوع إلى الفتح مع الظاهر. فهى لغة مضطربةٌ في القياس. فاختيارهُ الفتحِ للسماع والقياس معًا.

(١) انظر كلام أبى على فى الحجة عند آية البقرة ٢٤٦ .

إنَّ وَأَخَوَاتِهَا

هذا هو النوعُ الرابعُ من نواسخِ الابتداءِ، وذلك إنّ وأخواتها. وكان الأصلُ في الحرف ـ إذا اختُصّ بما يدخُلُ عليه من الأسماء، ولم يكن كالجزء منه، ولاشبيها بغير المختص ـ أن يعملَ الجرَّ حسبما بيّن في الأصول. وإنما يخرج عن أصله لشَبَهٍ بغيره، فأشبهت هذه الحروف كان وأخواتِها من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واختصاصها بهما والاستغناء بهما، فلم تكن كَألا وأمَا الاستفتاحيتين في عدم الاختصاص، ولا مثل لو ولولا في عدم الاستغناء بهما عن الجواب؛ إذ كانتا امتناعيتيّن، وكذلك إذا المفاجأة لافتقارها إلى كلام سابق. وهذا وجه الشبه عند ابن مالك[1].

وعند الزجاجي ـ رَحمه الله ـ أنها أشبهت الفعل المتعدّى إلى واحدٍ من خمسة أوجه:

أحدها : أن معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد والمنى والترجي والتشبيه والاستدراك ولذلك عَمِلت كأنّ ـ بما فيها من معنى التشبيه ـ عَمَلَ الفعل في نحو قول النابغة[2]:

كَـأنه خـارجًـا من جَنْبِ صَـفْـحَـتـهِ

والثاني : أن عددها كعدد الأفعال، : لأن منها ثلاثيا، ورباعيا، وخماسيا.

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٨١ .

(٢) ديوانه ١٩ . وهو من شواهد الخصائص ٢/٢٧٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٥٦ ، ٢/٢٧٧ والرضي على الكافية ٢/١٠ ، ١٣ . وفي الخزانة ٣/١٨٥ . وعجزه :

سَفّودُ شربٍ نَسُوه عند مُفْتَأدِ

والثالث : أن أواخرها مفتوحة كأواخر الماضي.

والرابع : أنها تطلب اسمين من وجهين مختلفين، وذلك أنها تطلب الخبر، لأنها إنَّما سيقت لتوكيده أو تَمَنِّيه أو تَرجِّيه أو غير ذلك من المعاني المذكورة. وتطلب المبتدأ بتوسط الخبر لأنه مطلوبه لا على اللزوم.

والخامس : أنها يُتصل بها ضمير المنصوب كما يتصل بالفعل، فتقول : إنَّك، وإنَّه، وإنني كما تقول : ضربك، وضربه، وضربني[1].

ونقضها السهيلي كلَّها إلا الرابع، قال : أما اتصال الضمير المنصوب بها فلم يكن إلا بعد حصول الشبه الموجب للعمل، ولولا ذلك لم يتصلْ بها، فلا فرق في ذلك بين الضمير والظاهر في أن كلّ واحدٍ منهما ثانٍ عن الوجه الأول الذى أوجب لها العمل. وأما الثلاثة الباقية فموجودة في حرف ثُمَّ، ولم يوجب لها ذلك شيئًا من العمل.

هذا ماقال[2]، وهو في الخامس صحيح، وفي غيره غير صحيح. فتأمله.

قال شيخنا ــ رحمه الله ــ : وأجود مايقال في ذلك ــ والله أعلم ــ : أنَّ اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذى أوجب لها العمل، وأما الشبه المذكور فلم يوجب لها شيئًا من العمل، وإنما أوجب تقسيم العمل على حسب الحاصل في معموليها.

٤٠٤ ولنرجع إلى كلامه / :

(١) انظر الجمل للزجاجى ٦٥ .

(٢) انظر نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ٣٤٢ - ٣٤٣ .

لإنَّ أنَّ لَــيْــتَ لَــكِــنَّ لَــعَــلْ
كَــأنَّ عَكْسُ مَــالِكَانَ مِنْ عَــمَلْ
كَــإنَّ زَيْدًا عَــالِمٌ بِأنِّــى
كُــفْءٌ، وَلَكِنَّ ابْــنَــهُ ذُوضِــغْــنِ

لإنَّ : متعلّق بمحذف هو خبرٌ للمبتدأ، الذى هو عكسُ ـ وأراد : لإنَّ، وأنَّ، وليت، ولكّ، ولعلَّ، وكأنَّ. فحذف العاطف على عادته.

ويعنى أنَّ هذه الأدواتِ لها من العمل في المبتدأ والخبر عكسُ ماثبت لكان فيها، وقد تقدّم أن كان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، فعكسُ هذا ـ الذى هو نصبُ المبتدأ ورفعُ الخبر ـ ثابتٌ لإنَّ وأخواتها. والذى دلّ على أنها تعملُ في المبتدأ والخبر إحالتُه على [عمل]كان، فقد ثبت ذلك فيها، فكذا في هذا ووجه ثبّت عكس العمل هنا أنَّ إنَّ وأخواتها لمّا ساوت كان في العمل، [و[1]] أرادوا أن ينبهوا على فرعيَّة العمل فيها ـ عكسوه، فجعلوا النصب في الاسم والرفع في الخبر، ليكون معها كمفعول قُدِّم وفاعل أُخِّر.

فإن قيل : فلِمَ لَمْ يكن مثل هذا في ما وأخواتها؟ فالجواب : أنهم أرادوا أ يفصلوا بين مايُشْبِه الفعلَ ولفظُه لفظُ الفِعْلِ، وبين ما يشبه الفعلَ وليس لفظهُ لفظَ الفِعْلِ، قاله الزجاج؛ وذلك أنَّ لفظ هذه الحروف كلفظ الفعل لكونها ثلاثيّةً فما زاد، وكونها مفتوحة الأواخر، فأرادوا أن يفرقوا بينهما ليتبيَّن الحرف من الفعلِ، بخلاف ما وأخواتها فإنها متميزة الألفاظ من ألفاظ الفِعْلِ، فلم يحتاجوا إلى تفرقة. وأيضا الفرعيّة فيها تظهر في جهة أخرى، وذلك في إبطال العمل عند تقديم الخبر ودخول إلاّ ونحو ذلك. وهذا كلّه تعليل بعد

---

(١) زدنا الواو ليستقيم السياق .

السماع[١].

ولما ظهر من كلامه أن هذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر[٢]، ظهرت مخالفته للكوفيين في مسألتين:

إحداهما : مازعموه من أن هذه الأحرف لا ترفع الخبر البتة، وإنما اقتصر بها على عمل النصب[٣]. والدليل على صحة ماقاله الناظم أنا لم نجد في عوامل الأسماء مايعمل نصبًا دون رفعٍ البتةَ، وقد وجدنا عمل الجرّ وحده، وذلك حروف الجرّ، وما يعمل الرفع وحده، وذلك الابتداء والمبتدأ، أو الخبر، العائد على المبتدأ؛ فقولُ من قال : إن هذه الأحرف تعمل النصب وحده ـ مُصَيِّرٌ إلى مالا نظير. وهذا أبعد من قولهم في «ما» : إنَّها تعملُ الرفع فقط؛ لأنَّ لما قالوه هناك نظيرًا بخلاف.

فإن قيل : إن لهذا نظيرًا أيضًا على مذهبكم، وذلك المنادى، فإنه منصوب بيا وأخوتها، وكذلك التى لنفي الجنس عند سيبويه، هى ناصبةٌ غير رافعة.

فالجواب : أن المنادى ليس بمنصوب بيا لاعندكم ولا عندنا، أما عندكم فهو منصوبٌ للكثرة استعمال، وأما عندنا فبفعل مُقَدَّر. فالاتفاقُ على أن حرف النداء غير ناصب. وأما لا فإن الاقتصار بها على النصب مذهبًا لكم فالصحيح عند الناظم خلافُه، وإن لم يكن مذهبا لكم فبناؤكم عليه صحيح؛ / فإن القياسَ على أصل يُعتَقَدُ فسادُه فاسدٌ. وأيضًا ٤٠٥

(١) انظر البسيط لابن أبى الربيع ٦٣٩ .

(٢) فى جميع النسخ : «ترفع الاسم وتنصب الخبر» . وقد عدّل فى الأصل إلى : «ترفع الخبر وتنصب الاسم» .

(٣) هذا رأى الكوفيين . انظر الإنصاف ، المسألة ١٧٦/٢٢ – ١٨٥ .

فالخبرُ إذا لم يرتفع بالحروف ـ ولا بُدَّ له رافع ـ فلا يخلو أن يكون المبتدأ أو غيره، فإن كان المبتدأ لم يَصِحَّ لأنه الآن غير مبتدأ. فإن : إن الأصل فيه المبتدأ، والأصل معتبر، لزمهم أن يُعمِلُوا الخبر في المبتدأ من تلك الجهة، أو الضمير من الخبر، وذلك لايصحّ.

فإن[1] قيل : إن الخبر إنما يعملُ في المبتدأ بشـــــرط ألا يكـــون عاملٌ آخَـرُ.

قيل لهم : وكذلك نَدَّعى أنَّ المبتدأ لا يعمل في الخبر إلا بشرط أن يكون العاملُ في المبتدإ الابتداءُ. فجوابُهم على هذا نُجِيب به على ما قالوه.

فإن قيل : إنَّ هذه الحروفَ إنَّما عملت بالشَّبَه اتفاقًا، وإذا كان كذلك فينبغي ألاَّ تعمل في الخبر، لأن ذلك يؤدّى إلى التسوية بين الأصل الذى هو الفعل، والفرع الذى هو الحرف.

فالجواب : أن الشبه هو الذى يقتضى العمل في الأمرين، وضعفُ الفرع موجود في جهة أخرى، وذلك في منع تقدّم مرفوعها على منصوبها وغير ذلك من الأحكام.

وهنا أدلّة أُخَرُ من الجانبين يكفى هذا منها.

والثانية : أن الناظم من حيث قَصَر هذه الحروفَ على عمل الرفع في الخبر مع نصب المبتدأ، دلَّ ذلك على مخالفته لمن أجاز في الخبر النصب، فأما الفراءُ فأجاز نصب خبر ليت وحدها، ووافقه الكسائى على ذلك فيما أنشدوه من

---

(١) فى جميع النسخ قبل هذا : «فإن قيل : إن العامل اللفظى استحّق العمل فى المبتدأ ، فلم لم يستحّق أيضا العمل فى الخبر ، كما استحقته كان حسبما بينه الدليل؟» . وذلك لاتقبضه سياق الكلام قبله وبعده .

قول رؤبة، وأنشده سيبويه أيضا[1]:

ياليتَ أيّامَ الصِّبا رَوَاجِعَا

وأنشدوا أيضا[2]:

ليت الشـبـابَ هو الرَّجـيـعَ على الفَـتَى

والشـيـب كـان هـو البَـدِيءُ الأوّلُ

وباقي الكوفيين أجازوا ذلك [أيضًا[3]] في سائر أخوات ليت، فيجوزُ عندهم : إنَّ زيدًا قائمًا، ولكن زيدًا قائما، وكأن زيدًا قائمًا. ومن حجتهم على ذلك في «إنَّ» ما في الحديث من قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «إن قَعْرَ جهنم لسبعين خريفًا[4]». وفي الشعر قول الشاعر[5]:

إنّ العَـجُـوزَ خَـبَّـةً جَـرُوزَا

تـأكلُ كُلَّ لَيلةٍ قَـفِـيـزَا

وقال الآخر[6]:

---

(١) الكتاب ١٤٢/٢ . ولم أجده فى ديوان رؤبة . وهو فى شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ، والمغنى ٢٨٥ ، والرضى على الكافية ٣٣٤/٤ ، وفى الخزانة ٢٣٤/١٠ . ويقول البغدادى «والبيت الشاهد من الأبيات الخمسين التى ماعرف قائلها» .

(٢) البيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، والمساعد ٣٠٧/١ ، دون نسبة .

(٣) ليست فى الأصل .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ . والحديث فى مسلم ، كتاب الإيمان ١٨٧ ، برواية : لسبعون.

(٥) البيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، ونوادر أبى زيد ٤٧٤ ، والهمع ١٥٦/٢ . دون نسبة . وهو من بحر السريع .
والجروز : التى لاتبقى شيئًا فى الإناء . والخبة : الخداعة .

(٦) ينسب إلى عُمَر بن أبى ربيعة ، ولم أجده فى ديوانه . وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، والمغنى ٣٧ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والأشمونى ٢٦٩/١ . وفى الخزانة ١٤٤/٢ عرضًا .

إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتأتِ ولْتكُنْ

خُطَاك خِفَافًا، إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

وفي كأنَّ قولُ الشاعر(١):

كَـأنَّ أُذْنَيْـه إذا تَشَـوَّفَـا

قَـادِمَـةً أوْ قَلَمًـا مُـحَـرَّفَـا

وقد زَعَم ابنُ السِّيد أنَّ نَصْبَ الخبرِ مع هذه الأحرفِ لغةٌ لبعض العرب(٢). فإن ثبت ما قال بغير هذه الشواهد، بل بنقلٍ لاتأويل فيه، أو بمشافهة لأهلها من غير احتمالٍ فذاك، ولايعترض على الناظم لأنها قليلة نادرةٌ، فلم يقيدٌ بذكرها. وإن لم يثبت إلا بهذه الشواهد فهى محتملةٌ لغير ماالتزمة الكوفيون. فأما بيت رؤبة فرواجعُ فيه حال، عاملها الخبر المحذوف، كأنه قال : ياليتَ أيامَ الصِّبا لنا رَوَاجعَ، أو أقبلَتْ رواجعَ، كما قال، أنشده سيبويه(٣):

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحلاً

٤٠٦ أى : إن لنا كذا. وأما قوله : ليت الشبابَ هو الرجيعَ /. وقوله : كأنَّ أُذْنَيه، فقد رواه أهلُ البصرة على الرفع في الرجيع ومابعده. وقادمتا أو قلما، على التثنيه. وحُذِفَت النون ضرورة ـ وهذا كلّه ردٌّ لرواية العَدْل.

---

(١) هو محمد بن ذؤيب العمانى . والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، والمغنى ١٩٣ ، والرضى على الكافية ٣٣٥/٤ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والخزانة ٢٣٧/١٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٢ .

(٣) الكتاب ١٤١/٢ . والبيت للأعشى ، ديوانه ٢٣٣ ، وعجزه :

وإن فى السفر إذ مضى مَهَلا

وهو من الشواهد الشائعة فى غير كتاب ، وانظره فى الرضىّ على الكافية ٣٧٦/٤ ، والخزانة ٤٥٢/١٠ .

أو يكون الرجيع على إضمار كانَ؛ فإنّ كان تُسْتَعمل بَعيد هذه الأحرف كثيرا فجازَ[1] إضمارُها. وقادمةً : مصوب بإضمار فعل، أى يلحقان قادمةً.

أما : إنَّ العجوز خَبَّةً، فالخبر «تأكل» لا «خَبَّة». وأما :إن حُرّاسَنا أُسْدًا، فعلى إضمار فِعْلٍ أيضًا تقديره : يشبهون أُسْدًا، أو تجدهم أُسْدًا،أو نحو هذا. وأمّا الحديثُ فحمله الناظم في شرح التسهيل على أنّ «قَعْر» مصدرُ قَعَرْتُ الشىء، أى : جعلته في القعر، وسبعين[2] ظرفٌ، والمعنى على هذا صحيح، والإخبار بالزمان عن المعنى جائز. وهذا كلّه تكلّف، والوجه في هذا أن يُرَدّ بندوره وقِلّتِه إن لم يكن له تأويل سائغٌ.

وَعَدّ الناظم هذه الأحرف وهى : إنّ، وأنّ، ولَيْتَ، ولعلّ، وكأنّ، ولكنّ. أمّا إنّ وأنّ فللتوكيد، وليت للتمني، ولكن للاستدراك، ولعلّ للترجّى ويدخلها معنى الإشفاق،. وعند الأخفش قد تكون للتعليل، وعلى ذلك حَمَلَ قولَ الله ـ تعالى ـ : {لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى[3]}، أى : ليتذكّر أو يخشى[4]. وقال المؤلف : انها تكون للاستفهام[5]. وحَمَل على ذلك قولَ الله ـ تعالى ـ : {وَمَايُدْرِيكَ؟ لعلّه يزّكى؟[6]} وَقَوْلَ النبيّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ لبعض الأنصار وقد دعاه فخرج إليه مستعجلاً : «لعلنا أعجلناك[7]؟». وهذا فيه نظر[8].

---

(١) فى الأصل ، أ : «فجاء» . والمثبت عن س ، ف .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٢ .

(٣) الآية ٤٤ من سورة طه .

(٤) معانى القرآن للأخفش ٤٠٧ .

(٥) شرح التسهيل ، ورقة ٨١ . وقد نسب هذا القول إلى الكوفيين . انظر المغنى ٢٨٨/١ ، والهمع ١٥٣/٢ .

(٦) الآية ٣/من سورة عبس .

(٧) البخارى ، كتاب الوضوء ٥٦/١ ، ومسلم ، كتاب الحيض ، باب إنما الماء من الماء ٢٧٠.

(٨) انظر عمدة القارى ٥٨/٣ .

وكأنَّ معناها التشبيه المؤكَّد، وأصلها عندهم : إنَّ والكاف، فقولك : كأنَّ زيدًا أسَدٌ، أصله : إنَّ زيدًا كأسَدٍ، لكنهم قدموا الكاف على إنَّ ، ثم فتحوها إصلاحًا للفظ، فصار الحرفان واحدًا. وقد قيل : إنها تأتي للتحقيق، واستُدلَّ عليه بقول الشاعر[1] :

فأصبح بطنُ مَكَّةَ مقشعرًا

كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشامُ

وَعَدُّه لها ستةً ذَهَابٌ إلى مافَعل غيره كالزجاج وغيره. والمتقدمون يعدُّونها خمسة، وبوّب عليها سيبويه : «هذا بابُ الأحرف الخمسة». ولم يعدَّ أنَّ المفتوحة. وكذلك فعل المبرِّدُ وابن السَّراج وغيرهم[2].

لأنّ المفتوحة فرعٌ عن المكسورة، من جهة أنها إذا وقعت موقع مفردٍ لم يمكن أنْ تبقى مكسورة، لما يلزم فيها من وقوعها مبتدأةً وبعدها جملة، ففتحوها لأنْ تَصير مقدَّرةً بمفرد، ويصحّ لهم ماقصدوه من التوكيد. وقد غَمَز في شرح التسهيل عَدَّ من عدّها ستة، وقال : إن ذلك لاحاجة إليه لأجل الفرعية[3]. فكان الأخلقُ به أن يَعُدَّها خمسة فقط. والعذر عنه أنه إنّما اعتبر صُوَرها خاصّةً ولم يعتبر الأصل، كما لم يعتبر هو ولا غيره الأصل في كأنّ، إذْ أصلها إنّ والكاف، وإلاّ فلو لزم أن يعتبر أصلها لعدّت أربعة.

---

(١) هو الحارث بن خالد بن العاص ، شعره : ٩٣ . والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، والمغنى ١٩٢ ، ولتصريح ٢١٢/١ ، والهمع ١٥٠/٢ ، واللسان ، مادة : قثم .

(٢) الكتاب ١٣١/٢ ، والمقتضب ١٠٧/٤ ، والأصول ٢٧٧/١ .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٨٠ – ٨١ .

فإن قيل : الفرقُ بينهما أن أصل كأن منسوخ، ولذلك لم تفتقر الكاف إلى مُتَعَلَّق، بخلاف أنَّ فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف / بعدها على معنى الابتداء، كما يعطف عليه بعد المكسورة، فاعتُبِرت فرعيّة أنَّ دون كأنَّ لذلك. ٤٠٧

فالجواب : أنَّ اعتبار الابتداء في أنَّ إنما كان من وجهٍ دون وجه؛ ألا ترى أنه من جهة التأويل بالمفرد غير معتبر، كما أن التوكيد في كأنَّ معتبرٌ أيضًا، فليس أصلُها بمنسوخٍ من كلّ وجه. والذى منع من اعتبار الابتداء معها إنشاءُ التشبيه، فإنه معنى مخالف لمعنى الابتداء الذى هو إخبار. وأيضا إنْ كان قد عدّها هنا ستةً فقد نَبَّه على فرعيَّةِ أنَّ بعد هذا في قوله :

وَهَمْزَ (١) إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَر

مَسَدَّها ... ...

فجمع بين الطريقتين، طريقة من عدَّها خمسة فبيَّن فرعيّة أنَّ.

ثم مَثَّل ذلك بقوله : «كَإِنَّ زيدًا عالِمٌ..» إلى آخره، فأتى بثلاثة أمثلةٍ لأحرف ثلاثة، فإن زيدًا عالم، مثالٌ لإنَّ المكسورة. و«بأنِّيَ كُفْءٌ»، مثال للمفتوحة. و«لكنَّ ابنَه ذو ضِغْن» مثال للكنَّ. وتجرى البواقي نحوها، نحو : ليت هذا الليل شهرٌ، ولعل زيدًا قائم، وكأنَّه بدرٌ.

والكُفْءُ، والكفُؤُ، والكُفُوءُ ــ على فُعُولٍ، كذا في الصحاح(٢) ــ والكفِيءُ : النظيرُ. والمصدر الكفاءَة، بالفتح والمدّ. ويقال : فلانٌ لاكِفاءَ له ــ

---

(٢) في جميع النسخ : «وكسر إن» .

(٢) الصحاح : ٦٨ .

بالكسر ـ وهو في الأصل مصدر، أي : لانظير له. والضِّغْنُ والضغينَةُ : الحِقدُ، وقد ضَغِنَ عليه ـ بالكسر ـ ضَغَنًا : إذا أضمر عداوته (ثم قال[1]) :

وَرَاءِ ذَا التَّـــرتِيب إلاَّ فِي الَّذِى
كَلَيْتَ فِيـهَا أَوْهُنَا غَـيْـرَ البَـذِى

الترتيبُ الذى أشارَ إليهِ هو كونُ الاسم يلى الحرفَ العاملَ، والخبرِ بعد ذلك، حَسْبما أشار إليه في الأمثلة المذكورة، يعنى أنه لايجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها، فلا تقول : قائمٌ إنَّ زيداً، ولا توسيطه وهو غير ظرفٍ ولا مجرور، فلا تقول : إن قائمٌ زيداً، ولا ليت صاحبٌ لك عَمراً، ولا إنَّ يقومُ زيداً. ولا ما أشبه ذلك.

وإنما لم تتقدّم أخبارها عليها لعدَم تصرّفها، وكذلك لاتتوسَّطُ لأجل عدم التصرف في نفسها فلا تتصرَّف في معمولها، ولأمرٍ (آخر[2]) وهو أهم قصدُوا أوّلاً في إنَّ عكس عمل كان، من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع، فلو وَسَّطُوا الخبر كان ذلك بصورة ما أرادوا الخروج عنه، فكأنه عودٌ إليه. ومِنْ سجاياهم[3]:

إذا انصرفتْ نَفْسِى عن الشَّىْءِ لم تكن
عَلَيْهِ بِوَجْهِ آخِرَ الدَّهْرِ تُقْبِلُ

فالتزموا التأخير في الخبر لذلك. وأما الظرف والمجرور فشأنهما في كلام العرب أن يتوسَّع فيهما مالا يتوسَّع في غيرهما، فجاز التوسيط فيهما إذا وقعا

(١) عن الأصل .
(٢) ليست فى أ .
(٣) البيت لمعن بن أوس ، ديوانه ٩٤ . وانظره فى شرح الحماسة للمرزوقى ١١٣١ .

في هذا الباب خبرين، فلذلك استثناهما الناظم بقوله : «إلاَّ في الَّذى كليت فيها».. إلى آخره، فأشار إلى أنَّ الترتيب المذكور لا يلتزم فيما كان مثل هذين المثالين، بل يجوز أن تخالف في الترتيب المذكور، فتقدم الخبر على الاسم فتقول : ليت فيها غير البَذِيء، وليت هُنَا غير البَذِيء. ولَفَّ المثالين
في مثال واحد، لِفَهْمِ ذلك، وكأنه قال : راع / الترتيب المذكور إلا إذا كان ٤٠٨
الخبرُ ظرفًا كليت هنا غير البَذِيء، أو مجرورًا كليت فيها غيرَ البَذِيءِ، فإن ذلك أنْ تأتى بالكلام على هذا الوجه من توسيط الخبر.

وهذا التمثيل أعطى موضع مخالفة الترتيب، لأنه أتى بالخبر متوسطًا بين الحرف واسمه، فَيُتَقَيَّد بما عيَّن، فلا يجوز أن يتقدَّم الخبر عليهما معًا فلا تقول : فيها ليت غير البذيء، ولا : هنا ليت غير البذيء. فالمثال إذًا أعطى قيدين : قيدًا في الخبر المتصرَّف فيه، وهو كونه ظرفًا أو مجرورًا، وقيدًا في صورة التصرف، وهو التوسيط خاصّة. وهذا ظاهر، وأما تقديمُ معمولِ الخبر فلم يجر له هنا ذِكْرٌ، ولعلّه تركه لأنه ذكر في باب كان قاعدة تشمل هذا البابَ وغيره في قوله :

وَلاَيَلِى العَـامِلَ مَـعْـمُـولُ الخَـبَـرْ
إلاَّ إِذَا ظَرْفًـا أَتَى أَوْحَـرْفَ جَـرْ

فاستغنى بذلك عن الإعادة هنا، أو ترك ذلك اتّكالا على القياس؛ لأن العلة واحدةٌ في الجميع.

وتقولُ على ما تقتضيه القاعدة : إنّ في الدار زيدًا قاعدٌ، وإن مكانك زيدًا قاعدٌ. ومنه ما أنشد سيبويه، من قول الشاعر(١) :

(١) الكتاب ١٣٣/٢ . والبيت فى المغنى ٦٩٣ ، وشرح الرضى على الكافية ٤٦/٤ ، والهمع ١٦٠/٢ ، والخزانة ٤٥٢/٨ . وهو مجهول القائل .

فَــلاَ تَلْحَنِى فِــيــهَــا فَــإِنَّ بُـحــبِّــهــا

أَخَـــاك مُــــصَــــابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلاَ بِلُهْ

وتقول أيضًا : إن زيدًا طعامَك آكلٌ، ولا تقول : إن طعامَك زيدًا آكلٌ. وما أشبه مما تقدّم ذكر تمثيله.

والبَذِى : أصلُه البذىءُ، بالهمز، إلاّ أنّه حذَفَ الهمزة على غير قياسٍ، أو سهَّلها بإبدالها ياءً كالنّسِى[1]، ثم حذفها للساكنين. ومعناه الفاحش السىءُ القول. وهذا التوجيه على أنّه من المهموز، لأنّه يقال : بَذُؤَ الرجلُ بذاءَةً : إذا سَفِه، على مثال : بذع بَذَاعَةً وبَذَاعًا[2].

وهى لغة. وإن جعلته البَذِى، من المعتل بالواو، فالأمر أسهل، فإنه يقال : بَذَوْتُ على القومِ وأبذيْتُ عليهم، وبَذُو (الرجل يبنو[3]) بذاءً لاغير[4]. وفلانٌ بَذِىٌّ اللسان، وامرأةٌ بَذِيَّةٌ. وهذه اللغة الشهيرة.

وَهَـمْــزَ إِنَّ افْـــتَحْ لِسَـــدٌ مَــصْـــدَرِ

مَــسَــدَّهَــا، وَفِي سِـــوَى ذَاكَ اكْـــسِـــرِ

مقصُودهُ في هذا الفصل أَنْ يُبَيِّن المواضع التى تقع فيها أَنَّ المفتوحة وإنَّ المكسورة؛ فإنّ لكلٍّ واحدةٍ مِنْهما موضعًا يخصّها، وحكمًا يلزمها. وقد ظهر من هناأنّ الكسورة أصلٌ للمفتوحة وأن المفتوحة فرعٌ عنها بقوله : «وهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ». ولو كانت أصلا بنفسها لقال إنّ المفتوح تقع مواقع المصدر، أو ما يعطى

---

(١) فى الأصل : «وكالنبى» . وانظر النشر ٤٧٥/١ .

(٢) تمثيل الهمزة بالعين للدلالة على تحقيقها . وانظر هذه اللغة فى التهذيب ٢٥/١٥ ، والأفعال للسرقسطى ١٢٣/٤ .

(٣) سقط من أ .

(٤) فى الصحاح ، مادة بذو : «وقد بَذُو الرجل يبدو بذاءً ، وأصله : بذاءة ، فحذفت الهاء» . انظر ص ٢٢٧٩.

هذا المعنى. وهذه الإشـارة مـقـصـودة له، ووجـه ذلك : أنّ الكلام مع المكسـورة جملةٌ غير مؤوّل بمفرد، وأما المفتوحـة فالكلام بعدها مـؤوّل بالمفرد، وكونُ المنطوق جملةً من كلٍّ وجهٍ، أو مفردًا من كل وجه، أصلٌ لكونه جملةً من وجهٍ أو مفردًا من وجه. وأيضًا المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادةٍ، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصلٌ للمزيد فيه. وأيضا فإن الفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلّقُ به كقولك في عرفتُ أنّك برٌّ : إنّك برٌّ، ولاتصير المكسورةُ مفتوحةً إلاّ بردّه، كقولك في إنّك برٌّ : عرفتُ أنّك برٌّ. والمرجوعُ إليه بحذف / الزيادة أصلٌ ٤٠٩
للمتوصَّلِ إليه بزيادةٍ.

هذا توجيه المؤلف في الشرح[1]. واستدلّ ابن خروفٍ على ذلك بوقوع المكسورة في موضع المفتوحة، ولاتقع المفتوحةُ في موضعها، تقول : ظننتُ أنّ زيدًا قائم، فإذا دخلتِ اللامُ لم يصحّ منه إلا المكسورة، فتقول : ظننتُ إنّ زيدًا لقائمٌ.

ثم قوله : «وهمزَ إنّ افتح».. إلى آخره، يعنى أن الموضع إذا كان المصدرُ يسدُّ فيه مسدّ إنّ واسمها وخبرها، فافتح همزتها، وإذا كان المصدرُ لايسدُّ فيه مسدَّها فأبقها على أصلِها من الكسر. وفي ضمن هذين القسمين قسمٌ ثالثٌ، أنه إذا كان الموضع محتملاً للوجهين ساغ في إنّ الكسرُ والفتحُ، وقد نبّه عليه بعد ذلك. وهذه قاعدة الفصل، وضابط المسألة، لكن عادتهم أن يحصروا مواضع الكسر، ومواضع الفتح، ومواضع جواز الوجهين زيادةً في البيان، ورفعًا لإشكال الحال[2] في

(١) شرح التسهيل، ورقة ٨٤ .

(٢) فى هامش الأصل عن نسخة : «يعرض» بدل كلمة «الحال» .

بعض المواضع.

ويَرِدُ على الناظم هنا سؤالٌ، وهو أنه علَّل فَتْح هَمْزَة إِنَّ بسدِّ المصدر مسدّها، وهذا يقتضي صحة وقوع المصدر موقعها، وهذا لا يطَّردُ له في جميع ماتُفْتَح فيه، أمّا أنّ المصدر يقعُ موقعها على الجملة من غير حصرٍ فصحيح، وأما أنّ ذلك يصحّ في كلّ موضع فلا؛ ألاتَرَى أَنَّ أنَّ تفتح بعد لو ـ وقد نَصَّ هو على ذلك في بابها[1] - مع أَنّ المصدر لايصحّ في موضعها؛ فلا تقول : لو ذهابُ زيدٍ لأكرمتك، وأنت تقول : لو أنّ زيدًا ذاهبٌ لأكرمتك. فإذا ثبت هذا فإطلاقُه القولَ في سدّ المصدر مسدَّها مُشكلٌ.

والجواب : أن سدّ المصدر مسدَّ إنَّ صحيح باتفاق، ولذلك سميت مصدرية، والشاهد لذلك اطراده في مواضع الفتح، غير أنَّ لو اختصّت بهذا الحكم ـ أعني بعدم النطق بالمصدر بعدها ـ استقباحًا لوقوع الاسم بعدها يليها؛ إذ خصُّوها بدخولها على الفعل، مع أَنّ المصدر سائغٌ في التقدير [على[2]] القياس، وقد جُعِلَ وقوعُ أَنَّ بعدها لزوما استغناء عن وقوع المصدر بعدها فذكروا[3] أنهم استغنوا عن : لو ذهابهُ، بلو أنّه ذاهب. وإذا كان ذلك على الاستغناءِ لم يكن قادحًا في إطلاق سدّ المصدر مسدّها، لأنّه حاصل في القياس أو في الاستعمال. والله أعلم.

ثم أخذ في تعديد مواضع الكسر، وهو أحد الأقسام الثلاثة فقال :

---

(١) يريد قوله فى الألفية فى فصل لو :

وهى فى الأختصاص بالفعل كإنْ — لكنّ لو أنّ بها قد تقترنْ.

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٣) فى غير الأصل : «فذكر» .

فَـاكْسِـرْ في الابْتَدِا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ
وَحَــــيْثُ إِنَّ لِيَــــمِينٍ مُكْمِلَـهْ

أَوْحُكِيَتْ بِالْقَــولِ، أَوْحَلَّتْ مَــحَلْ
حَــــالٍ، كَــــزُرْتُهُ وَإِنِّـى ذُو أَمَلْ

وَكَـسَـرُوا مِنْ بَعْـدِ فِـعْلٍ عُلِّقَـا
بِـاللاَّمِ، كَـــاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقـىَ

قوله : «فاكسر»، أراد الكسر اللازم، بدليل أنه ذكر بعد ذلك قسمًا آخر في جواز الوجهين؛ فإذًا لابُدَّ أنْ يكون الكسرُ هنا حتمًا، وذكر لذلك ستة مواضع :

أحدهما : الابتداءُ، وهو قوله : «فاكسر في الابتداء». في الابتداء : معمول فاعلٍ [هو حال[1]] من ضمير[2] إنّ، وحذفه للعلم به، وكأنه قال : فاكسره كائنًا في الابتداء، أى : في ابتداءِ الكلام إذا وقع هنالك، نحو
/ قولك : إن زيدًا أخوك، و(إِنَّ الله يفصل بيهُم يومَ القيامة، إنَّ اللَّه عَلَى ٤١٠
كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ[3]).

ووقوع إن في الابتداء تارة يكون لفظا ومعنى، كالأمثلة المذكورة، وتارةً يكون معنىً لا لفظًا، ولفظ الابتداء يشمل الوجهين. ومثال ذلك إنَّ الواقعة بعد ألا الاستفتاحية، نحو قولِ الله سبحانه : (أَلاَ إِنَّهم في مِرْيَةٍ من لقاءِ رَبِّهِمْ، أَلاَ إِنَّه بكلِّ شَىءٍ مُحِيطٌ[4]). هذا على تفسير المؤلف في

(١) فى غير الأصل : «فذكر» .
(٢) فى جميع النسخ : «من همز إن» . وهو خطأ .
(٣) الآية ١٧ من سورة الحج .
(٤) الآية ٨٤ من سورة هود .

شَرْح التسهيل[1]، فإنه أدخل تحت الواقعة مبتدأةً نحو : ألا إنَّ زيدًا قائم، وكذلك نحو : كَلاَّ إِنَّ الإنسان لَيَطْغَى[2]). وسائر الأدوات التى يبتدأ بعدها الكلام. ويحتملُ أن يريد الواقعة مبتدأ لفظًا ومعنًى خاصّة، كأنه قال : فاكسرها إذا صُدِّر الكلام المبتدأ بها حقيقةً وحكمًا، فإنَّا إنْ فرجنا بها عن هذا إلى نحو آخَرَ لزمنا أمرٌ يصعُبُ الجواب عنه أو يضعفُ :

أما أوّلاً فإنَّ إنَّ الواقعة بعد إذا التى للمفاجأة فيها وجهان، مع أنَّ إذا من أدوات الابتداء، إذا دخلت لاتغير معناه.

وأما ثانيا فيقال : كما تدخلُ إنَّ المبتدأ بها معنًى لالفظًا في إطلاق لفظه، فالمبتدأ بها لفظا لا معنًى أخْرى، نحو : أنك كريم جئتك[3]، أي لأنك كريم. وأيضا يدخل له تحت المبتدأ بها معنى لا لفظا نحو : عندى أنك كريمٌ؛ فإن أنَّك كريم بابهُ في الأصل التقديمُ، لأنه المبتدأ وماقبله خبره، فيقتضى أنَّ أنَّ في هذه المواضع كلِّها يجب كسرها. وهو غير مستقيم، بل منها مايجب فتحه، ومنها مافيه الوجهان؛ فالأولى أن يحمل قوله : «فاكسر في الابتدا» على أنه يريد الابتداءَ حقيقةً وحكمًا؛ وذلك نحو : إن زيدًا قائم، خاصّةً.

فإن قلت : فإنَّ هذا المحملَ أيضًا يلزم عليه مثلُ هذا الاعتراض. فسيأتى في موضعه بيانه، إن شاء الله.

والثاني من مواضع الكسر : مبتدأُ صِلَةِ الموصولِ، وذلك قوله : «وفي بَدْءِ صِلَةٍ». ويعنى أنْ تقع إنَّ مُبْتَدًأ بها في الصلة، نحو قولك : أعجبنى الذى إنَّه قائم. فالكسر هنا واجب كما وجب في الأول؛ لأنَّ الصلة لاتكون إلا جملة، وأنَّ

---

(١) شرح التسهيل، ورقة ٨٤ .

(٢) الآية ٦ من سورة العلق .

(٣) انظرالكتاب ١٢٧/٣ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٦٨٧.

المفتوحة في تأويل المفرد، والمفردُ لايقع صلةً للذى وأخواتها.

كما أنك إذا جعلتها في أوّلِ الكلام لزم الكسر، لأنّ المفتوحة في حكم المفرد، والمفرد لايستقلّ به الكلام. ومن مُثُلِ هذا الموضع قولُ الله تعالى: (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ ماإِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ[1]).. الآية. ومن أمثلة الكتاب: «أعطيته ما إِنَّ شرّه خيرٌ من جَيِّدِ مامعك، وهؤلاءِ الذين إِنَّ أَجْبَنَهم لأشجعُ من شجعانكم[2]».

وإنّما قال: «في بَدْءِ صِلَةٍ»، ولم يقلْ: في الصلة؛ لأنها إنما تكسر حتمًا إذا ابتُدِئَتْ فإن كانت في حشوها فلا يجبُ الكسرُ، بل قد تكون مكسورةً نحو قولك: أعجبنى الذى أَبُوه إنه منطلق. وتكون مفتوحه نحو: أعجبني الذى ذكرتَ أنَّه فاضلٌ. فالفتح هنا واجب لكونِ أنَّ منصوبة المحلّ بذكرتَ، كما وجب الكسر في: أبوه إنه منطلق، لكون إِنّ خبرًا عن عَينٍ.

والثالث: أن تقع إنّ في جواب القسم، وذلك قوله: « وحيثُ إِنَّ لَيمِين مُكْمِلَه»، يريد أنها تكسرُ إذا وقعت مكملة للقسم، وتكميلُه إنما هو بجوابه، فكأنه قال: وحيث إِنَّ جوابٌ للقسم، وذلك نحو: والله إنّ زيدًا لقائم، وفي التنزيل: (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا[3]).. الآية، بعد قوله: (حم. وَالكتابِ المُبِينِ[4]). وكذلك: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ في لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ[5]).

---

(١) الاية ٧٦ من سورة القصص.

(٢) الكتاب ٣/١٤٦.

(٣) الاية ٣ من سورة الزخرف.

(٤) الآيتان ١، ٢ من سورة الزخرف، وسورة الدخان.

(٥) الآية ٣ من سورة الدخان.

/ ووجهُ ذلك أنّ جواب القسم لايكونُ بالمفرد، وإنما يكون جملة، ٤١١
فوجب أن لاتفتح إنّ هنالك لتأوّلها بالمفرد.

وإطلاقُ الناظم ههنا مرادٌ به التقييد، وذلك أنه حكم بلزوم الكسر ولم يفرّق بين أن تكون إن (بعدها اللام[1]). وكونها لا لام معها، وحكمها مختلف، فقد قال في قسم الوجهين :

بَعْــدَ إِذَا فُــجَــاءَةٍ أَوْ قَــسَمِ
لاَ لاَمَ بَعْـــدَه بِوَجْـــهَيْنِ نُمِي

فإذا جمعنا بين كلاميه صار ماهالك مُقيَّدًا لما أُطلِق هنا، فيكون مرادهُ إنَّ الواقع بعدها اللام ولا عليه من هذا؛ فإن العرب تُطلق في موضع وتُقَيِّد في آخر، بناءً على أن مرادها بالمطلق ما أرادت بالمقيّد.

والرابع : إذا وقعت إنَّ محكيّةً بالقَولِ، وذلك قولُه: «أوحُكِيت بالقَولِ»، فالضمير في حُكِيت» راجع إلى إنَّ، ومرادُه مع معموليها، ويزُيد أنها إذا وقعت بعد القول محكيَّةً به وجب الكسرُ أيضًا، نحو قُلتُ : إنّ زيدًا منطلقٌ. ولايجوز الفتح، لأن الحكاية بالقول تقتضى الجملة لا المفرد، وإنما تقتضى المفردَ إذا لم يُحْكَ به. ومن مثله قول الله تعالى : (قَالَ : إِنِّى عبدُ اللّهِ[2])، (وقال : إِنِّى ذاهبٌ إلى ربِّى سَيَهْدِينِ[3]).

وهذه العبارة التى عبّر بها الناظمُ (عبارة[1]) مختصرٌ حسنةٌ سليمةٌ من النقد الذى يلزم غيره؛ فإنّ الجزولى وغيره يقولون هنا : وبعد القول

---

(١) سقط من أ .
(٢) الآية ٣٠ من سورة مريم .
(٣) الآية ٩٩ من سورة الصافات .

المجرد من معنى الظن. وتحرّزوا بذلك مما يكون القولُ فيه غير مجرّدٍ من معنى الظن، فإنّه إذ ذاك يعمل كما يعملُ الظنُّ، فتكون فيه أنّ مفتوحة على الوجوب، لوقوعها موقع المفرد. وهذا الذى قرّرُوه ليس بسالم عن النقد، لأنّ القول إذا أشْرِب معنى الظن (لم[1]) يعمل عَمَل الظنِّ مطلقا؛ إذ من العرب من يلزم الحكاية به وإن أشرب معنى الظن، حسبما يأتى في موضعه إن شاء الله؛ فلا يسوغ أن يُستثنى القولُ المشربُ معنى الظنِّ على الإطلاق، لاختلاف العرب فيه. فأما قول الناظم : «أوحُكِيتَ بالقول» فقد أزاح الإشكال؛ لأنّ قصد الحكاية يضبط اختلاف اللغات إلى ضابطٍ لامَحِيد عنه؛ فإنّ من أشربه معنى الظن فَأعملَ إذا أراد الحكاية كسر إنَّ، كما أنّ من لم يعمل هو قاصدٌ أبدًا للحكاية فيكسرها، فلا يبقى على المسألة غبارٌ. والله أعلم.

والخامس : إذا حَلَّت إنَّ محلَّ الحال ووقعت موقِعَه، وذلك قوله : «أو حَلّتْ مَحَلّ حالٍ يعنى أنْ تقع مع مابعدها جملةً في موضع الحال، نحو قوله : «زُرْته وإنّى ذُو أَمَلْ»، أى : زُرْتُه آملاً. فالمفتوحة لاتقعُ هنا، لأن الحال بالمفرد لاتصاحب الواو. ومنه في التنزيل : (كَما أَخْرَجَكَ ربُّكَ من بيتك بالحقّ، وإنَّ فَرِيقًا مِنَ المُؤْمِنين لكارهُونَ. يُجادلُونَك[2]).. الآية. وأنشد سيبويه لكُثَيِّر[3]:

مــــا أَعْطَيَــانِى ولا سَــأَلْتُــهــمــا
إلاّ وَإنِّـى لحــــاجِـــزِى كَـــــرَمِى

(١) سقط من أ .

(٢) الآيتان ٥ ، ٦ من سورة الأنفال .

(٣) ديوانه ٢٧٣ . والبيت من شواهد الكتاب ١٤٥/٣ ، والمقتضب ٣٤٥/٢ ، والهمع ٤٤/٤ ، وفى العينى ٣٠٨/٢ .

والسادس : إذا كات بعد فِعْلٍ علِّق باللاَّم، وذلك قوله : «وكَسَرُوا ـ يعنى العرب ـ من بَعْدِ فِعْلٍ علِّق باللاَّم». يريد تعليق الفعل عن عمله فيما طلبه من معمولٍ، واللام المعلِّقة هى لام الابتداء. وسيأتى بيانُ التعليق بعدُ إن الله. فإذا كان الفعلُ مُعَلَّقًا باللام لم يكن للفعل في إنَّ عملٌ، فبقيت على حالها من الكسر. ومثال ذلك قوله : «اعلم إنّه لذو تُقَى»، فاعلَمْ :
معلَّقٌ باللام في قوله : لذو تُقَى؛ لأنّ / أصلها التقديم، فأصل الكلام : ٤١٢
اعلم لَهُوَ ذو تُقًى، فلما دخلت إنّ أخَّرُوا اللام إلى الخبر، لما سيذكر. ومن مُثُل ذلك في الكلام قولُ الله : (قد نعلَمُ إنّه ليحزُنكَ الذين يقُولونَ[1])، وقوله : (والله يعلمُ إنّك لرسولُه، والله يشهدُ إنَّ المنافقون لكاذِبُون[2]). وم الشعر قولُ الشاعر؛ أنشده سيبويه[3]:

أَلَم تَرَ إنِّى وابنَ أَسْودَ لَيْلَةً
لَنَسْرِى إلىَ نَارَينِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

وأنشد ابن جنى في المحتسب[4]:

وأَعلَمُ إنَّ تسليمًا وتَركًا
للامُتَشَابِهَانِ وَلَاسَوَاءُ

فلو زالت اللام لتسلّط الفعل على إنّ فانفتحت، نحو : (عَلِمَ اللّه أنّكُم

---

(١) الآية ٣٣ من سورة الأنعام .

(٢) الآية ١ من سورة المنافقون .

(٣) الكتاب ١٤٩/٣ . والبيت فى الأشمونى ٢٧٥/١ ، والعينى ٢٢٢/٢ ، واللسان : سنا .

(٤) المحتسب ٤٣/١ . ونسبه ابن جنى فى سرّ الصناعة إلى أبى حزام العكلى ، وهو غالب بن الحارث . كذا قال البغدادى فى الخزانة ٣٣١/١٠ . والبيت من شواهد الرضى على الكافية ٣٦٠/٤ ، والمساعد ٣٢٢،١ ، والهمع ١٧٥/٢ ، والتصريح ٢٢٢/١ ، والأشمونى ٢٨١/١ .

سَتَذْكُرُونَهُنَّ[1])، (شهد اللّه أنَّه لاَ إلَه إلاَّ هُوَ[2])، (ألم تَرَ أنَّ اللّه يُسبِّحُ لَهُ[3]).. الآية.

هذا تمامُ ماذكَر من مواضع لزوم الكسر، وقد بقي عليه فيها دَرْكٌ من وجهين :

أحدهما : أنّ إتيانه بهذه المواضع فَضْلٌ غيرُ محتاج إليه؛ لأنّ العقد الأوّل كان كافيًا، وذلك قوله : «وهمز إِنَّ أفتح لسدّ مصدرٍ مسدَّها» فإنه أتى به ظاهر المعنى، بَيِّن المأخذ. فإذا اعتبرت به المواضع كلها في الأقسام الثلاثة ظهر مايلزم فيه كُسْرُ إنّ كالواقعةِ مبتدأةً وفي بدء الصلة ونحو، حسبما فُسِّر، ومايسوغُ فيه الوجهان كالواقعة بعد إذا فُجاءةٍ أو قسم، أو نحو ذلك، ومايلزم فيه الفتح كالواقعة في موضع الفاعل أو المفعول أو المجرور. وإذا كان كذلك لم يكن في تعداد هذه المواضع كبيرُ فائدة.

والثاني : على تسليم أنه ذكرها للحاجة إليها، فإنه لم يستَوْفِها بل نقصه مواضعُ ذكرها غيره، فمنها:

أن تقع خبرًا لاسم عينٍ، نحو : زيدٌ إنه قائم. فالكسر هنا لازم، لأنّ المفتوحة في تقدير المصدر، والمصدرُ لا يُخْبَرُ به عن الجُثَّة إلا على معنى الوصف، والوصف بأَنّ معدوم.

ومنها : أن تَقَع في خبرها اللامُ نحو : إن زيدًا لقائمٌ، عَدَّه الناسُ موضعًا زائدًا على وقوع إنّ في الابتداء، ولم يفعلُوا ذلك إلاّ لما بينهما من المباينة.

(١) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة .
(٢) الآية ١٨ من سورة آل عمران .
(٣) الآية ٤١ من سورة النور .

ومنها : أن تقع بعد ألا الاستفتاحية، نحو : ألا إِنَّ أخاك منطلقٌ. وفي القرآن : (أَلاَ إِنهم يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ[1])، (أَلاَ إِنَّهم في مِرْيَةٍ من لِقَاءِ ربِّهم[2])؛ لأنّ ألاَ من حروف الابتداء، فإِنّ بعدها مبتدأةٌ في المعنى.

ومنها : أن تقع بعد كَلاَّ، نحو قول الله تعالى : (كَلاَّ إنهم عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لمحجُوبُونَ[3])، (كَلاَّ إِنَّها تَذْكِرَةٌ[4]). وما أشبه ذلك. فلا تقع هنا المفتوحة لأنَّ مابعد كلاَّ كلامٌ مبتدأ ومنها : أن تقع بعد حتى الابتدائية، نحو : قام القومُ حتى إِنَّ زيدًا قائم؛ لايجوزُ هنا فتح إِنَّ لتعذّر تأوُّلها بالمصدر.

فهذه مواضعُ خمسة زائدة على الستة التى ذكرها، فكان عدُّه قاصرا.

والجوابُ عن الأوَّلِ : أن مجرَّد الضابط المتقدّم غيرُ كافٍ في بيان المقصود، وذلك أنه ليس كلُّ مايصحّ تأوُّله بالمصدر يكون مفتوحَ الهمزة عند العرب لزوما أو جوازًا، بل قد يلزم الكسر ولا يراعى فيه صحّةُ التأويل بالمصدر؛ ألا ترى أنَّ حتى الابتدائية قد يصحُّ / قياسًا فتح أنّ ٤١٣
بعدها على تأويل المصدر، ويكون خبر مبتدإٍ محذوف للعلم به، فتقول : أسرع القوم حتّى أنهم لاينامون، أى : حتّى أمرهُم عدمُ النومِ. فهذا ممكن كما أمكن بعد إذا الفجائية، وفاءِ الجزاء، والقسم لالام بعده، وما أشبه ذلك؛ إلا أنّ العرب اقتصرت في حتى على الكسر، اعتبارًا بعدم التأويل

---

(١) الآية ٥ من سورة هود .

(٢) الآية ٥٤ من سورة فصلت .

(٣) الآية ١٥ كمن سورة المطففين .

(٤) الآية ١١ من سورة عبس .

بالمصدر، ولم يقتصر في إذا وفاء الجزاء وغيرهما على ذلك. فالحاصل أن ما أمكن تقديرهُ قياسا لايستلزم أن يكون منطوقًا به، فثبت أنّ معنى سدّ المصدر أنّ، أو عدم ذلك، كونه موجودًا في السماع كذلك، إلا أنك تقيس على مواضع الفتح أو الكسر ما كان في معناها.

والجواب عن الثاني أن يقال: إنَّ هذه المواضع قد ترجع إلى ما ذكر:

أمَّا نحو: زيد إنَّه قائم، فإن الخبر هنا وقع جملة، فأصلُه الأول جملة الخبر، وجملة الخبر في الأصل مستقلَّةٌ، ووقوعُها خبرًا عارضٌ، وإذا كان كذلك فلم تقع إنّ إلا في الابتداءِ، فوجب الكسر.

وَأَما إنَّ زيدًا لقائم، فهو الذي قال فيه: « وكسَرُوا من بعد فِعْلٍ عُلّقا .. باللامِ »، لأن إنَّ إذ وقع اللام في خبرها فإما أن يتقدّمها فِعْلٌ يطلبها أولا، فَإِنْ تقدَّم فهو الذي قال، إذ لا يكون إلا من أفعال التعليق، وإلا فإنّ مكسورةٌ كان معها اللام أم لا. فما فعله الناظم هنا أولى من عَدِّهِ موضعًا ثانيًا لوقوعها في الابتداءِ، وهو كون اللام في خبرها، فإنه كلام متداخل غير مُحَرَّرٍ.

وأما ألاَ فهى كلمة تدخل على الكلام لتنبيه المخاطب لسماعه، فهي بمنزلة قولك: اسمعْ، أو تَنبَّهْ، أو نحو ذلك، ثم يقع بعدها الكلام المبتدأ، فلماأنّ قولك: إن زيدًا قائم، بعد تنبّع كلامٌ وإنّ فيه في الابتداءِ فكذلك مافي معنى ذلك، وهو ألا.

وأما كَلاَّ فهي أداةُ زَجْرٍ عما تَقَدَّم من الكلام، فهي رد لهوزجرٌ عنه، وما بعدها مستأنف، فإن بعدها في محل الابتداء.

وأما حتَّى فبمنزلة ألاَ: من حيث إنّ كلَّ واحدةٍ منهما يقع بعدها الكلامُ المبتدأ، فإنّ بعدها واقعة في الابتداء بهذا المعنى.

وقد يُقالُ : لعلَّ الناظم رأي هذه المواضعُ مما يقعُ فيها النظر، فلا تكون إنّ فيها من قسم المبتدأة إلا بعد تأمل، فترك التنبيه عليها، اتكالاً على نظر الناظر في كتابه. والله أعلم.

ثم ذكر مواضع الوجهين فقال :

بَعْـــدَ إِذَا فُـــجَـــاءَةٍ أَوْ قَـــسَمٍ
لاَ لاَمَ بَعْـــــدَه بِوَجْـــــهينِ نُـمِي
مَعْ تِلْوِ فَـــــالجَـــــزَا وَذَا يَطَّرِدُ
فِي نَحـوِ : خَيْرُ القَوْلِ إِنِّى أَحْـمَـدُ

الوجـهـان هنا همـا : فـتح (همـزة[1])إنّ وكـسـرها ، وذلك يكون باعتبارين، فباعتبار سدّ المصدر مسدّها تُفتَحُ، وباعتبارِ عدمِ ذلك تُكسرُ. ولايكون ذلك إلبا من وجهين مختلفين. وأتى لهذا القسم بأربعة مواضع :

أحدها : أن تقع بعد إذا التي للمفاجـأة نحو : مررت به فإذا إنه عـبدٌ. يجـوز في إنّ الكسـر، وهو الأصل، لأنّ إذا المفاجـأة مخـتـصّـة بالدخـول على الجملة الاسميّة، فإذا وقـعت بعدها إنّ فـهي داخلةٌ على جملة، فيحتاج إلى كسرها، كأنه قال : فإذا هو عبدٌ. ويجوز الفتح، وهو خـلاف الأصل، ولكنه / جـائز، على أن تكون أنَّ ومـا بعـدهـا في موضـع خَبَر مـبتدأ محذوفٍ، كأنه قال : فـإذا أمرُه أنه عبدٌ؛ قـال ٤١٤
سيبويه : « ولو قلت : مررت فإذا أنه عبدٌ، تريد : مررت فإذا العبوديّةُ واللؤم، كأنك قلت : مريت فإذا أَمْرُه العبوديّة واللؤم. ثم وضعت أنَّ في

(١) سقط من أ .

هذا الموضع جاز[1]،ومثل[ذلك[2]] ما أنشده سيبويه من قوله[3]:

وكنتُ أُرَى زيداًكــمـــا قـــيلَ سَـــيِّــدا

إذا أنَّه عـــبـــدُ القَـــفَـــا واللَّهـــازِمِ

والثاني : بعد القسم الذي لا لام بعده، وذلك قوله : « أو قَسَمٍ .. لا لاَمَ بَعْدَه ». وهو معطوفٌ على مخفوض « بعد » ، لا مخفوضٍ « إذا »، إذ ليس للقسم لفظ إذا. وقوله : « لا لام بعده » في موضع الصفة لقسم فالضمير في «بعده» عائد على القسم. ويريد القَسَمَ الذي في جوابه إنّ. وضمير «نُمِي» عائد على همز إن. ويعنى أنّ إنّ إذا وقعت جوابا للقسم وليس معها اللام فإنّ في همزها وجهين، وهما : الكسر والفتح ودّل عليهما تَقَدُّمُهما قبلُ. فَأَمَّا الكسر فنحو : والله إنَّ زيدًا قائم، وأقسم إنك كريم. وأما الفتح فنحو : أقسمتُ أنَّ زيدًا قائم. ومن الأول قولُ الله تعالى : { حم. والكتابِ المبين * إنَّا أنزلْناه في ليلةٍ مُبَارَكَةٍ}[4]. وفي الآخرِ : {إنا جَعَلْنَاه قُرْآنًا عَرَبِيًّا[5]}. ومن الثاني قولُ الراجز[6]:

أوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ

أنِّي أبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

---

(١) الكتاب ٣/١٤٤ .

(٢) عن س ، ف .

(٣) الكتاب ٣/١٤٤ . والبيت في المقتضب ٢/٣٥٠ ، والخصائص ٢/٣٩٩ ، وابن يعيش ٤/٩٧ ، ٨/٦١ ، والرضيّ على الكافية ٤/٣٤٤ ، والخزانة ١٠/٢٦٥ .

(٤) الآيات ١ - ٣ من سورة الدخان .

(٥) الآية ٣ من سورة الزخرف .

(٦) هو رؤبة ، ديوانه ١٨٨ . والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٥ . والتصريح ١/٢١٩ ، والأشموني ١/٢٧٦ ، والعيني ٢/٢٣٢ .

وتحرَّزَ بقوله : « لا لأَبْعُدَه » من القسم الذي بعده اللام، وتقع في خَبَرِ إن، فإنَّ هذا لا وجهين فيه، وإنما فيه وجهٌ واحدٌ وهو الكسر، نحو قول الله تعالى : ﴿ والله يعلَمُ إنَّك لرسُولُه﴾[1] .. الآية. بل[2] كقوله: ﴿قُلْ : إِيْ وَرَبِّي إنَّه لحقٌّ﴾[3]، ﴿فوربِّ السماءِ والأرض إنه لحقٌّ﴾[4] فوجهُ الكسر أنَّ القسم إذا كان جوابه جُمْلَةً اسميةً فلا بدَّ أنْ يتلقى - إذا كانت موجَبَةً - بإنَّ واللام، أو بأحدهما، ولايستغنى عن واحدٍ منهما. هذا هو الأصلُ، ولذلك لا تقول : والله أنت ذاهبٌ. ولو فتحت إنَّ لكان بتلك المنزلة، فكان الكسر أولى. ووجه الفتح أن يقال : لعلَّ الفتح على إضمار الجارّ[5] إذا قلت أقسمُ أنَّك قائمٌ، أى : على أنَّك قائمٌ. وكذلك يكونُ قوله :

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ

أَنِّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

ثم يحملُ على ذلك ما كان الفعلُ فيه غير مصرَّح به، نحو : والله إنَّ زيدًا قائمٌ.

وما أجاز هنا من الوجهين ليس بمذهَبِ البصريين، وإنما هو رَأْيُ الكوفيين على ما حكاه ابنُ كيسان[6]، ونحا نحوهم الزجاجيّ إذ قال : « وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر

---

(١) الآية ١ من سورة المنافقون .

(٢) عدلت «بل» فى الأصل إلى الواو ، فأصبح النصّ : «وكقولك» . وهو خطأ ، إذ المؤلف قد عدل عن الاستشهاد بالآية السابقة ، فأضرب عنها .

(٣) الآية ٥٣ من سورة يونس .

(٤) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

(٥) فى صلب الأصل وسائر النسخ : إضمار المجرور . والمثبت عن هامش الأصل .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٥ .

أجودُ وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياسًا[1]. فجعل أبو القاسم الفتح قياساً، وإن كان الأجود الكسر.

وذهب ابن أبي الربيع مذهبه أيضا[2].

فالناظم كوفيٌّ في أصل المسألة وزَجَّاجِيٌّ، إلا أن الأجود عند الكوفيين الفتح، وعند الزجاجي الكسر. وأطلق الناظم القول في جوازهما فالظاهر التساوي عنده، وإذ ذاك يكون قد اختار القول بمذهبٍ ثالث مخالفٍ لما تقدم نقله، ومخالفٍ لما رآه في شرح التسهيل من كونِ الفتحِ غير قياسٍ. فأما كونه مخالفاً لما رآه في شرح التسهيل فاضطراب في المذهب، وأما / مخالفته للناس فاختراع لقول لم يره أحدٌ من ٤١٥
النحويين، فهو مخالفٌ للإجماع. ولا يقال: لعل قوله: «بوجهين نُمِي» أراد به وجهين على الجملة، فيكون أحدهما قليلاً، فيتفق له القولان، إن أراد أنه غير مقيس؛ إذ الفتح نادرٌ، أو يكون موافقا للزجاجي إن أراد أنه مقيس[3]. وقد رأى هنا غير ما رآه في شرح التسهيل، ولا بُعدَ في هذا، إذ المجتهدون تختلف آراؤهم في الأوقات المختلفة، فيكون له قولان هنا - لأنّا نقول: أما اختلاف القولين للعالم فممكن في نفسه إلا أنه غير ظاهر هنا من وجهين:

احدهما: أن من عادته إذا كان أحدُ الوجهين نادرًا أو شاذًا أو قليلاً أو يُنَبِّه على القلّة أوالشذوذ، أو الشياع والكثرة، وهنا لم يفعل ذلك.

---

(١) الجمل ٧٠ - ٧١ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٠/١ - ٤٦١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٥.

(٢) انظر البسيط لابن أبى الربيع ٧٠٤ .

(٣) فى س ، ف ، وهامش الأصل : «ويكون قد ...» .

والثاني : / أنه قال : « بوجهين نُمِي » ، إنهُ نقل عن العرب؛ فإن ٤١٦
عنى قياسًا فلازمٌ في الجميع، أو غير قياس فكذلك، ويُبيِّنِ ذلك أنه شرك[١] في المسألة ما بعد إذا الفجائية لقوله : «بَعْدَ إذا فجاءَةٍ أو قَسَمٍ».. إلى آخره، وهما في إذا وجهان جَيِّدان لاندُورَ في أحدهما ولا قلّة، فكذلك يلزم في القَسَمِ لا محالةوإذ ذاك يكون مخالفًا لأهل البصرة والكوفة معًا.

ويجاب عن ذلك أنّ إحداثَ قول ثالث إذا أجمع الناس على قولين لا يكون خرقًا للإجماع عند جماعة من أهل الأصول، فلا عَتْبَ عليه. والحقُّ أن كلامه غير مقتض لتساوي لوجهين، وإنما يقتضى قياسهما، ومعتمدُه في ذلك السماع، ولا شك أن السماع بذلك نادر، لكن قول الشاعر:

أنِّي أبُو ذَيالِكِ الصَّبِيّ

قد يلتحق على مذهبه[٢] بالنثر؛ إذ لا مانع ولا ضرورة تمنع من الكسر، فهو بمنزلته في غير الشعر، والقياس قابلٌ لما قال. وأيضًا الكوفيون قد اختارو الفتح على ما نقل عنهم ابن كيسانَ، وذلك لا يكون إلا مع السماع، لأن مالاسماع فيه - وإنما أُجيزَ بالقياسِ - لا يقال فيه : إنه أكثر من غيره، وقد قالوا : إنّ الفتح أكثر من السكر؛ فقد انتظم القياس مع السماع، وذلك ما أَرَدْنا، فلذلك - والله أعلم - اختيار الناظم هذا ما اختار. إلا أنَّ فيه نظرًا من جهة أنّ إطلاقه في جواز الوجهين في القسَمِ اقتضى أن المفتوحة تقع جوابًا للقسم مطلقًا، لأنه

---

(١) فى صلب الأصل : شرط . والمثبت عن الهامش وبقية النسخ .

(٢) تقدّم التعريف بمذهب ابن مالك فى الضرورة .

قال : بَعْدَإِذَا فُجَاءَةٍ أو قَسَمٍ» ... إلى آخره، وإذا وقعت بعده فذلك على أنه جوابٌ له ، سواءٌ أكان فعل القسم مصرّحًا به أو غير مُصرَّح به.

وليس كذلك، بل الوجهان إنّما ذكرا مع التصريح بالفِعْلِ والقسم، نحو قوله :

أو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيّ

أنّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِيّ

وأما كونُ الفعل غير مُصَرَّحٍ به فلم أَرَ من ذكر فيه نقلاً، نحو : والله أَنَّك قائم. والظاهر المنعُ من الفتح والتزام الكسر؛ لأن المفتوحة مُؤَوَّلَةٌ باسمٍ يقع مبتدأً، أو خبر مُبتدأٍ، والجملة الابتدائية لا تقعُ بنفسها جوابًا للقسم؛ لا تقول : والله زيدٌ قائم، فكذلك لا تقول : والله أَنَّك قائم؛ إذ هو في تأويل : والله أمرك القيام.أماَ جواز الفتح مع التصريح بفعل القسم فظاهر على تعلّق أنَّ به،، لا على أنه جواب، فقولك : حلفت أَنَّك قائم، على تقدير : حلفتُ على أنك قائم[1]. وهذا بَيِّن، فإطلاق الناظم القول في جواز الوجهين فيه ما ترى.

والجواب : بأنَّ كثيرامن المتأخرين يطلقون القول في جواز الوجهين من غير تفصيل، فكان الناظم أتبعهم. وأيضا الذي حُكِي عن الكوفيين
٤١٧ في الشرح / مماثل لما ذُكر هنا من عدم التفصيل، والمسألة - كما تقدّم - إنما تصح على التفصيل المذكور، فالسؤال واردٌ على الجميع، والله أعلم.

ويقال فيه : نَمَيتُ اليه الحديث ونموتُه فأنا أَنْمِيه وأَنْمُوه : إذا رفعته

---

(١) فى صلب الأصل وسائر النسخ: منطلق . والمثبت عن هامش الأصل .

إليه فَنُمِي مَبْنِيّ من أحد الفعلين.

ثم قال : « مَعْ تِلْوِ فَا الجَزَا ». هذا هو الموضع الثالث من مواضع جواز الوجهين في إنّ. وذلك إذا كان تِلْوًا - أي : تاليًا - لفاء الجزاء، وفاء الجزاء هي الواقعة في جواب الشرط.

ومع : متعلقة باسم فاعل محذوف هو حال من الضمير في نُمِي، أى : نُقِل إن[1] بوجهين حالة كونه مصاحبًا إن التالى فاء الجزاء. ويريد مصاحبته في الحكم بجواز الوجهين.

يعنى أنَّ إنْ[2] إذا وقعت بعد فاء الجزاء فإن للعرب فيها وجهين أيضا : الكسر والفتح. فالكسر نحو قول الله تعالى : {إنَّه مَنْ يَتَّقِ ويَصبِر فإنَّ اللّه لا يُضِيعُ أجْر المُحْسِنِينَ[3]}، وقال سبحانه : {إنْ تَكْفُروا فَإنَّ اللّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ[4]}. وهو كثير. وأما الفتح فنحو قوله : {أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يحادِدِ اللّهَ ورَسُولَهُ فَأَنَّ له نارَ جَهَنَّم[5]}.. الآية. وقال تعالى : {كُتِبَ عَلَيْهِ أنّه من تَولاَّهُ فأنَّهُ يُضِلُّه[6]}.. الآية.

ومما قُرِئ بالوجهين قولُ الله تعالى : (كَتَبَ ربُّكم عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَة أنّه من عَمِل منكم سُوءًا بِجَهالةٍ ثمّ تاب من بَعْدِهِ وأصلح فأنَّه غفورٌ رحيم[7]). فقرأ

(١) انظر الصبان على الأشمونى ١/٢٧٥ .

(٢) فى الأصل ، أ : «يعنى أن وأن» . والمثبت عن س ، ف .

(٣) الآية ٩٠ من سورة يوسف .

(٤) الآية ٧ من سورة الزُّمر .

(٥) الآية ٦٣ من سورة التوبة .

(٦) الآية ٤ من سورة الحج .

(٧) الآية ٥٤ من سورة الأنعام .

نافعٌ وغيرُه ـ إلا عاصمًا وابن عامرٍ ـ بكسر إنَّ بعد الفاء، وقرأ عاصم وابن عامر بفتحها. ووجه الفتح أن يكون مابعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف منويّ التقديم، أى : فله أنه غفورٌ رحيمٌ، أى : فله غفرانُ الله ورحمتُه. ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ، تقديره : فأمرُه أنه غفور رحيم. وهذا النحو يجرى سائر ماذكر من الشواهد.

وأما الكسر فلا يحتاج إلى تكلّف شيءٍ من ذلك؛ لأنّ ما بعد الفاء حكمه الابتداء؛ قال الفارسي : ومن ثَمَّ حُمِل قولهُ : {وَمَنْ عَادَ فينتقِمُ اللّه منْه[1]}، على أنّ بعد الفاء مبتدأ محذوفًا، أى : فهو ينتقم الله منه[2].

فإن قيل : هذا الإطلاقُ من الناظم غيرُ مستقيم؛ وذلك لأن الشاهد عليه إنما جاء مع تقدّم أنّ المفتوحة، كما مَّر في الأمثلة، وأنَّ بعد الفاء (في الأمثلة[3]) يحتمل وجهين : أحدهما ماتقدّم من كونها خبرًا أو مبتدأ. والثاني : أن يكون تكررًا لانّ المتقدمة، إما توكيدًا مجردًّا ـ وهو مذهب الفراء والمبّرد وغيرهما ـ وإما بدلاً على جهة التأكيد من الأولى. والمعنى في القولين واحدٌ إلا أن العبارة مختلف، والأظهر من سيبويه هذا الثاني، وهو أن تكون الثانيةُ بدلاً من الأولى، كقوله تعالى : {أيعِدُكم أنّكم إذا متُّم وكنتُم تُرابا وعظامًا أنّكم مخرجون[4]}، لأن المعنى : أيعْدكم أنكم مخرجُونَ إذا متم، لكن قدّمت أنّ الأولى وما بعدها من الظرف ليعلم بعد أىّ شيءٍ الإخراج. هذا معنى تعليل سيبويه[5].

---

(١) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٢) انظر البحر المحيط ٤/٢٢ .

(٣) ليس فى أ .

(٤) الآية ٣٥ من سورة المؤمنون .

(٥) الكتاب ٣/١٣٢ ـ ١٣٣.

ثم قال : «زعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن مثل ذلك قوله تعالى : / أَلَمْ ٤١٨
يَعْلَمُوا أَنَّه مَنْ يحادِدِ الله وَرَسُولَه فَأَنَّ له نار جَهَنَّم[١]}. فظاهر هذا الحملُ
على التكرير / قال السيرافي : «ولولم تكن مكرَّرة لكسرت، لأنها في ٤١٩
موضع ابتداءٍ بعد الفاء[٢]». فإذا كان كذلك لم يكن في فتحها بعد الفاء في هذه المواضع شاهد على فتحتها بعد الفاء مطلقا، ولابُدَّ أن يثبت من كلام العرب مثل : من تكْرِمْنِي فَأَنى أكرمُه. وهذا ربما لاتجده، وإذا كان معدوما كان الناظم غير صحيح، لاقتضائه جواز : من يكرمني فَأَنى أكرمه.

فالجواب : أن الناظم جرى في هذا الكلام على طريقة (أبى[٣]) الحسن الأخفش في الآية، من تعيين الاحتمال الأول، أن يكون مابعد الفاء محمولاً على الابتداء والخبر، كما مَرَّ تفسيرُه، وتكون هذه الآيات مثل قول الله تعالى : {والَّذِين كَسبُو السيئاتِ جزاءُ سيِّئةٍ بِمِثْلِها[٤]} تقديره : أمرهم جزاءُ سَيِّئةٍ، أو جزاؤهم. وكذلك قوله : {قلنا[٥]: ياذا القَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا[٦]}، أى : إمَّا أمرُهم كذا وإمّا أمرُهم كذا. وهو في الكلام كثير. وهذا الذى قاله الأخفش ارتضاه ابن خروف، وقال : إذا حُمِل على هذا صلح اللفظ والمعنى، قال : ولا وجه للتأكيد في الآية ولا للبدل. وتأوَّل كلام سيبويه على هذا المعنى، وأنّ قوله : «وزعم

---

(١) الكتاب ١٣٣/٣.
(٢) شرح السيرافى ٢٨/٣ ، ونصه : «ولولا أنها مكررة ....» .
(٣) سقط من أ .
(٤) الآية ٣٧ من سورة يونس .
(٥) فى جميع النسخ : «قالوا» . وصواب الآية ما أثبتناه .
(٦) الآية ٨٦ من سورة الكهف .

الخليلِ أنّ مثل ذلك» يريدُ به مثل قوله : قد علمت زيدًا أبوه خيرٌ منك، وقد رأيت زيدًا يقول أبوه ذاك[1] ـ قوله تعالى : {أَلَمْ يَعْلَمُوا}.. الآية، يشير إلى المسائل التي يبتدأ فيها، لا إلى أنها على التأكيد ولا البدل. فعلى هذه الطريقة تكون الآياتُ شواهدَ على جواز نحو : من يكرمني فأنّي أكرمه، على معنى : فأمرى أنّي أكرمه، أو فَلَهُ أنّي أكرمه، أو ماأشبه ذلك. ويظهر أنّ هذه الطريقة أولى، لوجود نظائرها في كلام العرب، ولأنّ البدل والتأكيد لايكونان جوابا، وقد وقع ذلك الجواب على الطريقة الأخرى. فما ارتضى الناظم أحسنُ في القياس الصناعيّ، وبه يصحّ الإطلاق في القاعدة.

ثم قال : «وذا يَطَّرِدُ»، ذا : إشارة إلى الحكم المذكور، وهو جواز الوجهين في إنّ، ويطرد معناه : يجرى قياسًا لا ينكسر، وأصله من قولهم : اطّرد الخبرِ أو الشرّ : إذا اتَّبِع بعضُه بعضًا، وجرى من غير تَوَقُّفٍ، وقولهم : اطرد الأمر : إذا جرى واستقام. واطّرد النهر : جرى.

يقول : وهذا الحكم يجرى فيما [كان[2]] نحو قولهم : خير القول إنّى أحمدُ، وهو الرابع من مواضع جواز الوجهين، فيجوز، فيجوز لك في إنّ الفتح فتقول : خيرُ القولِ أنى أحمدُ الله، على تقدير المصور، أى : خيرُ القول حمدُ الله. ويصدق في هذا الوجه على كلّ حمد، بأىّ عبارةٍ كان. ويجوز الكسر فتقول : خير القول إنى أحمد الله، على تقدير : خير القولِ هذا القولُ المعيَّن المفتتح بإنى. فهو في التقدير على ماهو في اللفظ ولاتصدقُ هذه العبارة إلا على الحمد بهذا اللفظ المذكور. ومثلُ ذلك ما مثّل به سيبويه حيث قال : «وتقول : أول ما

(١) الكتاب ٣/١٣٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

أقولُ أني احمدُ الله، كأنك قلت : أول ماأقول الحمدُلله، وأنَّ في موضعه[1]». قال : «وإنْ أردْت أن تحكى قلت : أولُ ماأقول : إنى أحمد الله[2]». يعنى بالحكاية الحملُ على الابتداء. ومثله : كلامُ زيدا إنه يقول كذا كذا، وجوابه إنَّ زيداً في الدار، وسؤالى إنى أسأل الله كذا وكذا، وخبرى عن حالِ زيدٍ إنه مُتَّكِيء. وما أشبه ذلك.

وقيّد مثاله المسألة بشرط لابُدَّ منه وهو : أن يكون أول الكلام مما يقتضى الحكاية، وذلك القولُ وما في معناه، فلذلك قال : «فِى نَحْو خَيرِ الْقَوْلِ إِنِّى أَحْمَدُ»[3]، والقول يقتضى الحكاية، فإذا كان كذلك ساغ إجراؤه على الحكاية، وساغ إجراؤه على غير الحكاية، ومن ثَمَّ جاز الوجهانِ في إنَّ هذه.

ولما حَصَرَ مواضع القسمين واستوفى عَدَّها، دَلَّ كلامهُ على أنَّ ماعدا ذلك فهى فيه مفتوحة، وهو القسمُ الثالثُ من أقسام إنّ، فلم يَحْتَجْ إلى تكلُّفِ عدِّها. وقد ذكر الناس لفتحها عشرة مواضع :

أحدها : أن تقع فاعلة، أى : مُؤَوَّلة مع معموليها بالفاعل، لأنها مصدرية، نحو : أعجبنى أنَّك منطلقٌ، لأنها في تقدير : أعجبني انطلاقُك.

والثاني : أن تقع مفعولةً نحوُ : كرهتُ أنَّك قائم، تقديرُه : كرهتُ قيامك.

والثالث : أن تقع مجرورةً لفظًا، نحو : عجبتُ من أنَّك مُنْطَلِقٌ، أو تقديراً نحو : {وأَنَّ المساجِدَ لِلَّهِ فَلاَتَدْعُوا».. الاية. (أى[4]) : ولأنَّ المساجد لله.

والرابع : أن تقع مبتدأة، نحو : عِنْدى أنَّك منطلق.

---

(١) الكتاب ٣/١٤٣ .

(٢) نفسه .

(٣) بعده فى أ بياضٌ ثم كلمة «قول» . والكلام تامٌ ، ولايقتضى لهذه الكلمة .

(٤) سقط من أ .

والخامس : أن تقع خَبَرَ مبتدإ،الكرمُ أنك تَفْعَلُ كذا.

والسادس : أن تقع بَدَلَ شيء من شيء، نحو : أعجبتنى قصتُك أنك أعطيتَ فلانًا.

والسابع : أن تقع بَدَل اشتمال، نحو قول الله تعالى : {وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحدى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ[1]}.

والثامن : أن تقعَ بعد لو نحو قول الله تعالى : {وَلَوْ أَنَّهم إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ[2]}، {وَلَو أَنَّهُمْ فَعَلُوا مايُوعَظُونَ به[3]}.. الآية.

والتاسع : أن تقع بعد لولا، نحو : لولا أنَّك قائمٌ لأكرمتُكَ.

والعاشر : أن تقع بعد مُذْ، نحو : مارأيتُه مذ أنَّ الله خلقنى.

وما أشبه هذه المواضع فهى في معناها.

واعلم أن اقتصاره فيما يجوز فيه الوجهان على أربعة مواضعَ يُدْخِلُ عليه في هذا القسم خَلَلاً؛ لأن الناس قد ذكروا الجواز الوجهين مواضع أُخَر لم يذكرها الناظم، فاقتضى ذلك فيها لزومَ الفتح، وليس كذلك.

منها : مابعد حتى إذا كانت ابتدائية كسرت إِنّ بعدها ـ وقد تقدم ـ وإذا كانت عاطفة فُتِحَتْ، نحو : أعجبنى أمرُك كلُّه حتى أنَّك متواضع.

ومنها : ماتقع بعد أما، نحو : أمَا إنَّك منطلق، بالفتح والكسر، فإذا فتحت كانت أما ظرفًا بمعنى حقًّا، كأنك قلت : حقًّا أنّك ذاهب. وإذا كسرت كانت حرف تنبيه كألا.

ومنها : أن تقع بعد حرف تنبيه كألا.

---

(١) الآية ٧ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٦٤ من سورة النساء.

(٣) الآية ٦٦ من سورة النساء.

ومنها : أن تقع بعد حرف العطف، نحو : عرفتُ أنَّك ذاهبٌ وأنك مُعْجَلٌ. يجوز الوجهان، فالفتح عطف على أنَّ الأولى، والكسر استئنافٌ. وكذلك مع ثُمَّ إذا قلت عرفتُ أنَّك ذاهبٌ ثم أنَّك مُعُجَلٌ. ومن ذلك في القرآن. {إِنَّ لَكَ أن لا تَجُوعَ فيها ولا تَعْرَى. وأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فيها وَلاَ تَضْحَى[1]}، قُرِئت بالكسر، وهو لنافع وأبي بكر. وفتح الباقون[2].

ومنها : أن تقع بعد الواو لكن مع اسم الإشارة، نحو : ذاك وأنَّك قائم، فالفتح ـ على معنى :الأمر ذاك وأنَّك قائم، والكسر على الاستئناف. ومن الكسر قولُ تعالى : {هذا وَإِنَّ للطاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ[3]}. ومن الفتح قوله تعالى : {ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وأَنَّ للكافِرينَ عَذَابَ النَّارِ[4]}، / {ذَلِكُمْ وأَنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدِ الكافِرينَ[5]}. ٤٢٠

ومنها : أن تقع بعد القول المُشْرَبِ معنى الظَّنِّ، نحو : أتقول إنَّ زيدًا قائم؟ وأتقول : أنَّ زيدًا قائم.

إلى غير ذلك من المواضع التى يجوز فيها الوجهان، زيادةً إلى ماتقدَّم من المواضع التى تَلْزَم الكسرَ، فجميعها ينقضُ عليه هذا التقسيم فلا يَتَخلَّص للقسم الأخيرِ شيءٌ بعينه.

والذى يقال في هذا ـ والله أعلم ـ أنَّه لم يقصد الحَصْر التامّ

---

(١) الآيتان ١١٨ ، ١١٩ من سورة طه .

(٢) السبعة ٤٢٤ . وأبو بكر هو شعبةبن عياش الحناط ، راوي عاصم . انظر غاية النهاية للجزرى ٣٢٥/١ - ٣٢٦ .

(٣) الآية ٥٥ من سورة ص .

(٤) الآية ١٤ من سورة الأنفال .

(٥) الآية ١٨ من سورة الأنفال .

لسائر الأقسام، وإنما قصد التنبيه على بعض المواضع المشهورة في القسمين الأوَّلَين، وترك الثالث غُفْلاً لِئَلاَّ يُفْهَم منه لزوم الفتح في جميع مالم يذكر. وكأنه ذكر ضابط الفتح، وهو سدُّ المصدر مسدَّه، فاكتفى به على الجملة، ثم نَبَّه على شَيْءٍ مما خرج عنه إلى لزوم الكسر أو جواز الوجهين، وترك سائر المواضع لينتظر فيها الناظر في كتابه، بناءً على ما ذكر له، وذلك كافٍ في مثل هذا المختصر.

(ثم قال[1]) :

وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ
لاَمُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ : إِنِّى لَوَزَرْ
وَلاَ يَلِى ذِى اللاَّمَ مَاقَدْنُفِيَا
وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَاكَرَضِيَا
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَإِنَّ ذَا
لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا
(٢- وَتَصْحَبُ الواسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ
وَالفَصْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ خَبَرْ -٢)

أخذ الآن يُبيِّن مايتعلق بهذه الحروفِ أو ببعضها من الأحكام، زائدًا إلى مالها من ذلك في أنفسها. وابتدأ بِذِكْرِ إِنَّ المكسورة، فذكر أن لام الابتداء تدخُلُ مع إِنَّ على الخبر وغيره. وذلك أنَّ لام الابتداء أصلها أنْ تدخل على المبتدأ

(١) عن الأصل .

(٢) انفردت أ بذكر هذين البيتين . وفيها فى قافية البيت الثانى : «الخبر» ، بالألف واللام . وما أثبتناه قد نصّ عليه الشاطبى فى نهاية الشرح .

والخبر لتؤكِّد الكلام، فتقول : لَزيدٌ قائمٌ، و {لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيرٌ من مُشْرِكٍ[1]}. ثم إنّ إنّ تدخل على المبتدأ والخبر أيضًا للمعنى الذى تدخله اللام من التوكيد، ويبقى معها معنى الابتداء، كما كان باقيًا مع اللام، فلما لم يتناقضا جاز اجتماعُهما زيادةً في التوكيد، وحسُن اجتماعُ توكيدين بحرفين، كما حَسُن اجتماعهما باسمين، نحو : {فَسَجَدَ الملائِكَةُ كُلُّهم أَجْمَعُون[2]}، وموضِعُ كل واحدٍ من الحرفين صدرُ الكلام، لكن لما اجتمعا كرهوا ذلك، وأن يجتمعا ويتلاحقا، ولذلك لما جمعوا بينهما في الشعر غيَّروا أنّ بإبدال همزتها هاءً، فقالوا، أنشده عامة النحاة[3]:

أَلاَ ياسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحَمِى
لَهِنَّكَ مِنْ بَرقٍ عَلَى كَرِيمُ

والأصل عندهم : لإنك. فأبدلوا كما أبدلوا ألف ما حين اجتمعت مع مثلها في قوله، أنشده ابن جني[4]:

مَهْما لى الَّليْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ

فلما كان اجتماعهما مكروهًا أخّروا اللام وأبقوا إنّ في موضعها اعتبارًا

---

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٣) هو لرجل من نمير ، كما فى الخزانة ٣٥١/١٠ . وانظر البيت فى الخصائص ٣٥١/١ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ، والرضىّ على الكافية ٣٦٢/٤ ، والمغنى ٢٣١ ، والهمع ١٧٩/٢ ، واللسان : لهن ، قذى .

(٤) البيت لعمرو بن ملقط الطائى ، وعجزه :

أودى بنعلىّ وسرباليَهْ

وهو فى نوادر أبى زيد ٢٦٧ ، وابن يعيش ٤٤/٧ ، والرضى على الكافية ٨٨/٤ ، والمغنى ١٠٨ ، ٣٣٢ ، والهمع ٣١٩/٤ ، والخزانة ١٨/٩ .

باختصاص إنّ بالمبتدأ وعملها فيه دون اللام، فإنها لاتختص ولاتعمل، فقالوا: إنّ زيدًا لقائم. ومع هذا فاللام في نية التقديم ولذلك عَمِلت [إنّ[1]]، ولولا ذلك لعلقتها عن العمل، كما علقت أفعال القلوب. فإذا أخّروها فلابُدَّ أن يقع بين إنَّ وبينها فاصلٌ، وإلاّ كان المحذوف باقيا. فلا تدخل إلا حيث يحصُلُ هذا الشرط. وذكر الناظم لدخولها أربعة مواضع، وهي : الخبر، ومعموله، والفعل، والاسم[2].

فأما دخولها على الخبر فذلك قوله : «وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسرِ تصحبُ الخبر بعد إِنّ المكسورة.

وإنما قال : «وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ» بيانًا أنّ هذه اللام مختصّة اللحاق بإنّ لابغيرها من الحروف المذكورة؛ فلا / تدخل في خبر المفتوحة، فلا ٤٢١
تقول : أعجبني أن زيدًا لقائم. وما جاء من ذلك في السماع فشاذٌ لايقاس عليه، كقراءة من قرأ[3]: {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ المُرْسَلِينَ إلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ[4]}، بفتح (أنّهم) مع اللام ولاتدخل أيضا في خبر غير أنَّ، فلا تقول : كأن زيدًا لقائمٌ، ولا لعلَّ زيدًا لقائم، ولا ليت زيدًا لقائم. وهذه متفقٌ عليها. ولاتقول أيضًا : لكن زيدًا لقائمٌ. عند البصريينَ وهو رأى الناظم. وذهب الكوفيون إلى جوازه. والصحيح مذهب أهل البصرة للقياس والسماع أمَّا القياسُ فلأنَّ هذه اللامَ إما لام الابتداء وإما لام

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) بعده فى جميع النسخ كلمة «إن» ، بعدها بياض فيما عدا الأصل . وقد أشير فى الأصل إلى أن كلمة «إن» زائدة .

(٣) هو سعيد بن جبير كما فى شرح الكافية للرضى ٣٥٩/٤ .

(٤) الآية ٢٠ من سورة الفرقان .

اختلاف المذهبين، وأيٌّ ذلك كان فلا يستقيم دخولها في خبر لكـــن، وذلك لأنها إن كانـــت لامَ الابتداءِ فإنما حَسُن دخولُهـــا مع إنّ لموافقتها لها في المعنى؛ إذ كلٌّ منهما للتأكيد، وأما لكنّ فمخالفـــةٌ لها فـــي المعنى. وإن كانت لام القَسَمِ فإنما حَسُن دخولها مع إنّ لأن كـــلٌّ واحدةٍ منهما تقع جوابًا للقسم، ولكن مخالفةٌ للأم في ذلك لأنها لاتقع في جواب القسم، فكان الواجب أن لاتدخل في خبر لكن البتَّةَ. وأما السماعُ فمعدُومٌ، فلا مستَنَدَ لجواز لحاقها مع لكنّ.

واحتج الكوفيون على صحة مذهبهم أيضا بالقياس والسماع، أما القياسُ فمن وجهين، أحدهما : بقاء معنى الابتداء مع لكنّ كما كان باقيًا مع إنّ، وبقاءُ معنى الابتداء في إنّ هو المسوِّغُ لدخولها مع إنّ، فلْتَدخُلْ مع لكنّ لوجود ذلك المعنى الجامع بين إنّ ولكنّ. وأيضًا فـإنّ أصل لِكنّ إنّ، زيدت عليها اللام والكافُ، كما زيدت عليها اللام والهاء في نحو(1):

لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيم

والحرفُ قد يُزاد عليه في أوّله نحو لَعَلَّ، وفي آخره نحو : (فإمَّا تَرَيِنَّ(2)). إلا أن الهمزة حذفت تخفيفًا، كما حذفت عندكم في لن(3)؛ إذ أصلها ـ على قول الخليل ـ : لا أنْ. وإذا كان كذلك فلكنّ هى إنّ في الحقيقة، فكما جاز دخول

---

(1) تقدم فى ١/٣٤٣ .
(2) الآية ٢٦ من سورة مريم .
(3) فى جميع النسخ ماعدا ف : «أن» . وهو خطأ .

اللام مع إنَّ جازَ مع لكنَّ. وأما السماعُ فقد قال الشاعر[1]:

وَلَكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

ولا يقال : لو كان قياسًا لوجد في السماع كثيرًا، لكنه لم يُوجَدْ منه إلاَّ هذا الشطر، فدلَّ على أنه عند العرب مهجورٌ - لأنَّا نقول : لاتعتبر القلّة والكثرة في السماع إلاّ إذا كان القياس يدفعه ويعارضه، فأما إذا كان جاريًا على القياس ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقلّة. واعتبر ذلك بمسألةأبى الحسن في شنوءة، في باب النسب، حيث قال فيه شَنَئِيّ - ولم يسمع غيرُه - : هو البابُ كلُّه[2] - فكذلك مسألتنا قد تقدم وجهُ القياس فيها، ولا معارض لذلك، فصحَّ القياسُ على ماسُمِع فيها وإن قَلّ.

والجواب عن الأول : أنَّ معنى الابتداء فحسبُ، بل لأنها مثلها في التوكيد، ولكنّ بخلاف ذلك. وأيضًا فإنّ معنى الابتداءِ مع لكنّ لم يبق كبقائه مع إنّ؛ لأنّ الكلام الذى فيه إنّ غير مفتقرٍ إلى شيءٍ قبله، بخلاف الذى فيه لكنّ فإنه مفتقرٌ إلى ماقبله، فاشبهت أنَّ المفتوحةَ التى أُجمع على امتناع دخول اللام بعدها.

وعن الثاني : أنَّ ماقُلْتم من أنَّ أصلها «إنَّ» زيدت عليه اللام والكاف فدعوى لا تسمع من غير / دليلٍ. وأما النَّظْرِ بقوله : «لَهِنَّكَ مِنْ ٤٢٢
بَرْقٍ» فيحتمل أن يكون الأصلُ لإنك، فَأُبدِلَت الهمزةُ هاء. وهذا الذى يدّعيه

---

(١) مجهول القائل . وقد ذكر ابن هشام فى المغنى أنه لاتعرف له تتمة . على أنَّ ابن عقيل فى شرحه على الألفية ١٣٤/١ ذكر له صدرا ، وهو :

يلومونني فى حب ليلى عواذلى .

وشطر الشاهد فى معانى القرآن ٤٦٥/١ ، ،الإنصاف ٢٠٩ ، وابن يعيش ٦٢/٨ ، ٦٤ ، والرضى على الكافية ٣٦٣/٤ ، والمغنى ٢٣٣ ، ٢٩٢ ، والهمع ١٧٦/٢ ، والخزانة ٣٦١/١٠ .

(٢) الخصائص ١١٦/١ .

البصريون. ويحتملُ أن يكون الأصلُ : للّهِ إنّك[1]. فاختُـصركما اختُصِرَ في نحـو : لا هِ أبوك، ولَـهْيَ أبوك، ولهِ أبُوكَ[2]. وهذا أولى من قول الكوفيين لثبوت تصرّف العرب في لفظ الله في القسم. وهذا تأويل السُّهيلى فيما أحسبُ؛ فإذًا لم يتعيّن وجهُ التنظير، ولو سلّم أن أصلها إنَّ فلا يلزم أن يبقى بعد التركيب حكمُ ماقبل التركيب، بل يختلفَ كثيراً . كما اختلف عند الخليل في لن، حيث جاز : زيدًا لن اضرب، ولك يجز : زيدًا لا أنْ أضرب؛ وكما اختلف في إمّا، فلزمت فعَل الشرطِ النون، ولم تلزم دون[3]ما . وكما قلتم أنتم في «اللّهم»ونظائر ذلك كثيرة؛ فإذا كان كذلك لم يستتبَّ القياس مع جواز المخالفة بعد التركيب، بل مع ثبوتها كما تقدّم في جواب الوجه الأول.

وأما السماعُ فقال ابن مالكٍ[4]: لاحُجّة فيه لشذوذه؛ إذ لا يُعلّم له تتمّةٌ ولا قائلٌ ولا راوٍ عدلٌ يقول : سمعته مِمّن يوثَق بعربيته، والاستدلالُ بما هو هكذا في غاية الضعفِ. قال : ولو صحّ إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجِّه بجعل أصله : «ولكنْ إنَّنى». ثم[5] حُذِفت همزة إنَّ ونونُ لكنّ، وجىء باللام في الخبر لأنه خبر إنَّ، أو حُمِلَ على أن اللام زائدةٌ كما زيدت في الخبر قبل انتساخ

---

(١) هذا قول المفضل بن سلمة ، انظر الإنصاف ، المسألة ٢١٦/٢٥.

(٢) انظر الكتاب ١١٥/٢ ، ١٦٢ ، ٤٩٨/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٣١/٣ – ٢٣٢ ، واللسان ، مادة آل ، لها .

(٣) فى جميع النسخ : «دونها» . والقول بوجوب إلحاق النون مع إمّا منسوب إلى المبّرد والزجاج فى الهمع ٣٩٩/٤ ، ولم يقع فى القرآن الكريم إلا كذلك . وقال الجمهور : إن اقتران المضارع بالنون بعد إمّا كثير لكثرت حذفها فى الشعر . وانظر المقتضب ١٣/٣ – ١٤ .

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ .

(٥) فى صلب الأصل ، أ : فحذفت ، والمثبت عن هامش الأصل ، ف ، س .

الابتداء، كقوله، أنشده عامة النحويين[1]:

أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

ولا يصحُّ عَضْدُهُ بموافقته للقياسِ؛ فقد مرّ القدحُ في ذلك القياسِ، فلم يبق إلا الوقف على السماع.

وقولُ الناظم : «لامُ ابتداءٍ» تعينٌ للاّم الداخلة ماهي؟ وأنها لاَم الابتداءِ الداخلةُ على المبتدأ والخبر، نحو : لزيدٌ قائمٌ، ليست غيرَها. وهذا الذى أشار إليه هو مذهبُ أهل البصرة. وقد تقدّمت الإشارة إلى الخلافِ في ذلك. والدليلُ على صحة مذهب الناظم أنَّ هذه اللام مستغنيةٌ عن نون التوكيد إذا دخلت على المضارع نحو : إنَّ زيدًا ليقومُ، و{إِنَّ ربكم لَيحكُمُ بَيْنَهُمْ[2]}؛ ولو كانت لام القسم لم تستغن عن النون، فكنت تقول : إن زيدًا ليقومنّ، كما تقول : والله ليقومنَّ. فإن لم يقولوا ذلك مع كثرةِ دخول النون مع لام القسم وندورِ خلافه [فهو[3]] الدليلُ واضحٌ على أنها ليست لام القسم، وإنما هى لام الابتداء التى لاتلزمُها نون. ومثالُ دخولها على الخبر قولُ الله تعالى : {إِنَّ اللّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ[4]}، {وإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرةٍ للناسِ عَلَى ظُلْمِهِم[5]}. وهو كثير.

[والوَزَرُ : الملجأ[6]].

---

(1) البيت لرؤبة ، ملحقات ديوانه ١٧٠ . وهو فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٦ ، والمغنى ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، والتصريح ١/١٧٤ ، والهمع ٢/١٧٧ ، واللسان ، مادة : شهرب .

(2) الآية ١٢٤ من سورة النحل .

(3) زيادة يستقيم بها السياق .

(4) الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(5) الآية ٦ من سورة الرعد .

(6) عن أ .

ثم أخذ يشترطُ في جوازِ دخولِ هذه اللام على الخبر شروطًا ضرورية، وهي ثلاثةٌ :

أحدهـــا : أشار إليه مثاله، وهـــو قولهُ : «إِنِّى لَوَزر». وهو الفصلُ بين إنّ والخبر، فإنه لو لم يكنمفصولاً من إنَّ لم تدخل اللامُ عليه، نحــو : إِنَّ في الدار زيدًا، فــلا يقــال : إنَّ لفي الدار زيدًا. ووجــهُ ذلك ماتقدم.

والثاني : أن لايكون الخبر منفيًا، وهو المصرَّحُ به في قوله : «وَلاَيَلِى ذِى اللامَ ما قد نُفِيا». ذى : مفعول بيلى، وما هو الفاعلُ، كأنّه قال : ولايلى الخبُر المنفُّى اللامٌ المذكورة. وقوله : «ماقد نُفِى» ـ وإن كان الخبرُ
٤٢٣ غير مصرَّحٍ به فيه ـ فهو / المرادُ، لأن كلامه فيه، فمعنى الكلام : ولايلى هذه اللامَ ماقدنُفِى من الأخبار.

والخبر المنفُّى : هو الذى دخلت عليه أداة نفي، فيريد أَنَّ نحو : إِنَّ زيدًا ما أبوه قائمٌ، لاتدخلُ اللامُ عليه، فلاتقول : إنَّ زيدًا لما أَبُوه قائم. وكذلك غير مامن أدوات النفي، فلاتقول : إِنَّ زيدًا للايقول، ولا : إن زيدًا لإِنْ تقُول إلا خيرًا. وما أشبه ذلك. ومثل ذلك في الامتناع : إنَّ زيدًا لَلَمْ يَقُمْ، وإِنَّه لَلَنْ يقوم.

ووجه امتناع اللام هنا عند المؤلـــف أَنَّ أكـــثر أدوات النفي أولُها لامٌ مثلُ : لا، ولــم، ولـــن، فكرهوا اجتماعَ حرفين مثلين لما فيه من الثِّقلِ على اللسان، ثم أجروّا سائِرَ أدَواتِ النفِي على ذلك لِيُنْسَقَ البابُ، كما حملوا يُكرِمُ وتُكرمُ على أُكرِمُ في حذف همزة أُكرَمَ. ولذلك نظائر في القياس العربي. وقد شذّ دخولهُا على «لا» في الشعر؛ أنشد

ابن جني [1]:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا
لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَسَوَاءُ

وهذا محفوظٌ عند الناظم، فلذلك لم يبْيِن عليه.

والثالث من الشروط : أن لايكون الخبرُ فعلا يشبه رَضِي، وذلك قوله : «وَلاَمِنِ الأفْعَالِ ماكَرَضِيا، وأَنْ يكون متصرِّفا؛ فإذا اجتمع في الفعل الوصفان معًا لم تلحقه اللامُ، فلاتقول : إِنَّ زيدًا لَرضِي، وكذلك لاتقول : إِنَّ زيدًا لقام، وإن لأعطاني كذا، ونحو ذلك.

فإن تخلَّفَ شرطٌ من هذين جاز لحاقها؛ أما تخلف كونه ماضيا، فنحو : إِنَّ زيدًا يقومُ، فتَلْحقُ واللام؛لأنّ الفعل مضارعٌ، فتقول : إن زيدًا ليقومُ، ومنه : (إِنَّ ربكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ[2]).. الآية. وأما تخلف كونه متصرفًا، فنحو : إن زيدًا نِعْمَ الرجلُ، فتلحق اللام هنا فتقول : إِنَّ زيدًا لنِعْمَ الرجل، لفقد التصرُّفِ. ووجهُ هذا كلِّه أَنَّ أصل اللام أن تدخل على الاسم لا على الفعل، وإنّما دخلت على الفعل المضارع لشَبَهِهِ بالاسم الشبه المذكور قبلُ، وأمّا الماضى فليس شبيها بالاسم فلم تدخل عليه اللام، وإنما جاز دخولُها على غير المتصرِّفِ لأنه يفيُد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور فيحصل بذلك شَبَهُه بالمضارع، فتدخل اللام. ولهذه العلّة إذا دخلت على الفعل الماضى المتصرِّف [المفترن

---

(١) البيت لأبى حزام العكّلى ، واسمه غالب بن الحارث . وهو من شواهد المحتسب ٤٣/١ ، والرضى على الكافية ٣٦٠/٤ ، والهمع ١٧٥/٢ ، والتصريح ٢٢٢/١ ، والأشمونى ٢٨١/١ . وفى الخزانة ٣٣٠/١٠ .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل .

بقد[1]] استُبيحَ دخولُ اللام عليه؛ لأن قد تقرّب الماضي من الحال ومن هنا استثنى الناظمُ ذلك من الحكم بالمنع فقال : وقد يليها مع قد، يعنى : أنها قد تدخل على الماضى المتصرّفِ إذا كان مصحوبًا بقد، نحو ماممثّل به من قوله : «إنَّ ذَا.. لقد سَمَا على العِدَا مُسْتَحوِذَا». فأدخل اللام على «سما» لما اقترن بقد.

ثم يتعلّق النظر في كلامه بمسألتين :

الأولى : أنَّ التصرّف المختصّ بالأفعال يطلق على وجهين :

أحدهما : أن يُرَاد به ما استُعمِل على وجه واحدٍ من وجوه التصرف الثلاثة، إمّا ماضيًا أو أمرًا أو مضارعًا مع بقاء دلالته على الزّمانِ وعدمِ انتقاله إلى الإنشاءِ كأفعال المقاربة ماعدا كاد وأوشك، وكذا تَعلَّم بمعنى اعلَمْ، وتبارَك، وسُقِط في يده، وينبغي، ونحوها مما لايستعمَل إلا على وجه واحدٍ وإنْ كان دالاً على الزمان - فهذا ليس بِمُراد للناظم، لأنه جارٍ هنا مجرى المتصرف؛ / فإنك لاتقولُ : إنَّ زيدًا لجعلَ يقومُ، ولا : ٤٢٤ إن زيدًا لسُقِط في يده، كما لا تقول : إنّ زيدًا لرضِيَ. ويجوز ذلك إذا أدخلت قد فتقول : إنّ زيدًا لقد جعَلَ يقوم، وإن زيدًا لقد سُقِط في يده، وإن زيدًا لقد سما على العدا. وما أشبه ذلك. ويُشعِرُ بهذا من كلامه تمثيلُه برضى من حيث كان ماضيًا دالاً على الحدث والزمان، فما[2] كان مثله امتنع أنْ تدخُلَ عليه اللام.

والثاني : أن يُرِيدَ به ماكان من الأفعال شبيها بالحرف في عدمِ

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق . ومكانها فى جميع النسخ : قد .

(٢) فى الأصل ، أ : «كما كان» . والمثبت عن ف ، س .

دلالته على الحدث والزمان وعدمِ تَصرُّفه، كنِعْمَ وبئس، فهذا هو المراد للناظم فأخرجه بالقيد من حكمِ المَنْع من دخُولِ اللام عليه، فدخل في حكم الجواز، فتقول على هذا : إنّ زيداً النِعْم الرجلُ، وإنّ عمراً لبِئْسَ الغلامُ. وما أشبه ذلك وقد تَبَيَّنِ وجهُه. واقتضى ذلك جوازَ دخولِ اللام على ليس، وأن تقول : إنَّ زيداً لليس بقائم. وهذا ألا يسوغُ لكراهية اجتماع لامين في اللفظ. ولعلّه لم يَعْيَنِ بالتحرُّزِ منه اتكالاً على عِلّة امتناع دخولِ اللام على أدوات النفي، أو لأنه ـ وإن لم يَدُلّ على الحدث والزمان ـ في حكم المتصرِّف، كما يقول فيه ابن أبي الربيع وغيُره[1]، أو لغير ذلك.

والثانية : أنه لما أخرج عن الحكم بدخول اللام على الخبر الخَبَر الوالى لأنَّ، والمنفي، والواقع فعلاً ماضيا، كان ذلك ظاهراً في أنَّ سائر مايقع خبراً لأنَّ يجوزُ دخول اللام عليه، فتقول : إن زيداً لقائمٌ، وإن زيداً لفي الدار، وإن زيداً ليخرج اليوم. ونحو ذلك. ويقْضَى ذلك أن تدخل على الخبر إذا كان شرطًاوجزاءً، وعلى واو المصاحبة المغنية عن الخبر، وعلى الخبر إذا تقدمته أداةُ التنفيسِ، وكذا إذا كان قسماً وجواباً، أو جُملَةً اسمية.

أما الشرط والجزاء فقد مَنَع في التسهيل دخولَ اللام عليه؛ قال في الشرح : «والمانع من دخولها على أداة الشرط خوفُ التباسها بالموطِّئَة للقسم، فإنها تصحبُ أداة الشرط كثيراً، نحو : {لَئِن لَمْ يَرْحَمْنَا ربُّنا ويَغْفِرْ لَنَا لنكونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ[2]}. فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطئة، وحقُّ المؤكِّدِ أنْ لا يلْتَبَسُ بغير مؤكد[3]». وذكر أيضا أن ذلك غير

---

(١) انظر البسيط لابن أبى الربيع ٥٤٥ - ٦٤٦ ، ٦٦٥ .

(٢) الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ .

مستعمل في كلام العرب فتأكّد المنعُ. ومنع ذلك غَيْرُه أيضًا من النحويين واعتلُّوا للمنع بأنّ هذه اللام تطلب المبتدأ؛ ألا ترى انك لا تقدّم الخبر في قولك : لزيد قائم فتقولَ : لقائمٌ زيدٌ؛ لأن اللام لاتدخل على الخبر، وإنما دخلت في خبر إنَّ للضرورة من اجتماع حرفين مؤكّدين، وإنما دخلت على الخبر لشبهه المبتدأ، وذلك إذا كان مفردًا، أو ظرفًا، أو مجرورًا، أو فعلا مضارعًا. فإن كان الخبر على غير ذلك لم تدخل إلا بنظر وشَغْبٍ[1]؛ فإذًا إطلاق الناظم الجواز فيه ماترى.

وقديجابُ عن هذا بأنْ يقال : المسألةُ نظريّةٌ ـ ولعلّ الناظم ذَهَب هنا في الشرط مذهبَ ابن الأنباري[2] القائل بالجواز في الجواب، لا اعتبارًا بعدم التباسها بالموطِّئَةِ لأنها لاتدخلُ في الجواب، بل قاسَ الجوابَ[3] على الجملة الفعلية أو الاسمية إذا قلت : إنَّ زيدًا / لأبوه قائمٌ، ٤٢٥
حسبما يذكر بحول الله.

وأمّا واو المصاحبة المُغْنِيةِ عن الخبر فقد منع في التسهيل[4] دخول اللام عليها، فلايقال، : إنّ كُلُّ رَجُلٍ لَوَضيعتهُ، ولايدخل هذا عليه هنا، لأن واو المصاحبة وما صاحبت ليست بخبر، وإنما هى نائبه منابه، فلم تدخل تحت قوله : «وبعد ذاتِ الكَسْرِ تصحبُ الخُبر.. لامُ ابتداءٍ». فلا دَرْك عليه

---

(١) كذا ، ولعله يعنى بالشغب : المحاولة .

(٢) هو أبو بكر بن الأنبارى ، ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ . وفى الهمع ١٧٤/٢ : «جوز ابن الأنبارى دخولها على جوابه ، لأنه غير صالح للتوطئة ، نحو : إن زيدًا من يأته ليحسن إليه».

(٣) كذا فى أ ، وفى سائر النسخ : «الجواز» .

(٤) التسهيل ٦٤.

بذلك هنا. وعلى أنّ المؤلف حكى عن الكسائي جواز المسألة محتجًا بما حكى من قولهم : إن كل ثوبٍ لَوَ ثمنه[1]. وأما الخَبْرُ المصدّرُ بأداة التنفسِ ففي جواز اللام عليها خلافٌ بين الكوفيين والبصريين، نقله المؤلف في الشرح، فذهب البصريون إلى مااقتضاه كلامه هنا من الجواز، وذهب الكوفيون إلى المنع، فلا يجوز عندهم أن يقال : إن زيدا لسوفَ يقوم. وأجازه البصريون، قال المؤلف : «ولا مانع من ذلك، فجوازه أولى[2]».

وأما القسم والجواب فقد مَنَعَوا دخول هذه اللامِ عليه، فلا تقول : إنّ زيداً لو الله قد قام، ولا ما أشبه ذلك. وظاهر إطلاق الناظم جواز ذلك.

قوله : «وَقَدْ يَلِيهَا معَ قَدْ»، فاعل يلى الفعل الماضى المتصرّف. وها : عائدة على اللام المذكورة؛ يعنى أنّ اللام قد تدخل قليلا على الفعل الماضى المشبه لرضى، إذا كان بعَد، نحوُ مامثّل به من قوله : «إنَّ ذا.. لقد سَمَا على العِدَا مُسْتَحْوِذا». فدخلت اللام على سما لمّا اقترن بعدَ.

والعدا : الأعداءُ.

والمستحوذ على الشيء : هوالغالب عليه؛ {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ[3]}، أى : غَلَبَت على قلوبهم فأنساهم ذكر الله.

وأما دخولُ اللام على معمول الخبر، فذلك قوله : «وتصحبُ الواسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ». يعنى أنَّ اللام تصحبُ أيضًا معمول الخبر إذا كان متوسطًا، يريد: بين الاسم والخبر، فتقول : إنّ زيدًا لَفِى الدار قائم، وإنك لَعِندى خطِىٌّ،

---

(١) في جميع النسخ : « ولثمه» . والمثبت عن شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٦ ، والهمع ١٧٥/٢ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ .

(٣) الآية ١٩ من سورة المجادلة .

وإن زيداً لطعامَك آكلٌ. ومنه قول أبى زُبيدٍ الطائى(١):

إن امـرأ خَـصَّنِى عَـمـداً مَـودَّتَهُ

عَلَى التَّنَائِى لَعِنْدِى غَـيـرُ مَكْفُـورِ

وإنما جـاز هذا لأن المعـمـول كـالجـزء من عـامله، فـإذا قـدّم كـان كالجزء المتقدم، وإذا أُخِّر كان كالجزء المتـأخر. وأيضًا تقدّم المعمول يُؤْذِنُ بتقدُّم العامل، فالمعمولُ إذا تقدّم في محلِّ عامله، فكأن اللام وإنما دخلت على العامل، وهو الخبر.

واقتضى كلامه في معمول الخبر شرطا، وهو أن يكون واسطًا، أى : متوسِّطًا بين المبتدأ والخبر، تحرّزًا من أن يكون متأخرًا عن الخبر، أو متقدّمًا على المبتدأ، فإن اللام لاتلحقه هنالك؛ فإذا قلت : إنَّ عليك زيداً نازلٌ، لم يجز لحاقُ اللام في عليك، لقُبْحِ اجتماع إنّ واللام، كما تقدم، فـلاتقـول : إنَّ لَعَليك زيداً نازِلٌ. وإذا قلت : إنَّ زيداً نازلٌ عليك، لم يجـز دخولُ اللام على معمول الخبر، فلاتقول : إنَّ زيداً نازلٌ لَعَليك، لاستحقاق الخبر لها.

و«معمولَ الخبر» : يَحْتَملُ أن يكون بدلاً من «الواسطَ»، ويحتملُ أن يكون حالاً منه تقديره : وتصحبُ الواسط حال كَوْنِهِ معمولاً / للخبر، أو ٤٢٦ صفةً على ذلك المعنى. ويكون ذلك تحرزًا من أنْ لايكون معمولاً بل صِفَةً للاسم، نحو : إنَّ زيداً الفاضِلَ لَقَائِمٌ، فلا تَلْحَقُ هنا المتوسِّطَ بين الاسم والخبر لأنه من تمام الاسم. وكذلك إن توسط معطوفٌ أو بَدَلٌ أو توكيدٌ،

---

(١) ديوانه ٧٨ . وهو من شواهد الكتاب ١٣٤/٢ ، والإنصاف ٤٠٤ ، وابن يعيش ٦٥/٨ ، والمغنى ٦٧٦ ، والهمع ١٧٣/٢ ، ٢٧٨/٤ ، والأشمونى ٢٨٠/٢ .

نحو : إنّ زيداً وعَمْراً قائمان، وإْ زيداً أباك قائمٌ، وإنّ زيداً نَفْسَه قائم؛ لأن ذلك كلّه راجع إلى تمام الأوّلِ، كما أنّ معمول الخبر من تمام الخبر، فلذلك لحقت معمول الخبر متوسطًا وإن تقدّم قبله نعتُ الأول، فيما أُنْشَد سيبويه من قول أبي زبيد[1]:

إنّ امْـــرأً خَـــصَّنِي عَـــمْـــداً مَـــودَّتُه

عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَـــيْـــرُ مَكْفُـــورِ

وكذلك إذا كان الواسطُ معمولاتٌ لغير الخبر، نحو : إنّ عندى لفى الدار زيداً، وإن هذا لقائمًا صاحبك؛ فنحو هذا غير جائز؛ قال ابن خروف : لتعلُّق الظرفِ والحال بما قبل الاسم والخبر.

وهذا تُحرز حسن؛ إلاّ أنه يلقاه فيه منعُ نحو : إنّ غداً لعليك زيداً نازلٌ، وإنّ اليوم لفيك زيداً راغبٌ؛ إذ ليس معمول الخبر هنا متوسطًا بين الاسم والخبر، بل بين معمول الخبر والاسم. ويُمكن أن يريد الواسط بين شيئين أعمّ من أن يكونا اسما وخبراً، أو غير ذلك، كمسألتنا، فتدخل له في حيِّز الجواز، ويصح كلامه على هذا التنزيل. والله أعلم.

واعلم أنّ كلامه لا يمنع أن تدخُلَ اللامُ على الخبر مع توسُّطِ معمولٍ، بل يصلحُ أن يدخل تحته نحوُ: إنّ زيداً في الدّارِ لقائمٌ؛ لأنّ إنما ذكر أنّ دخولها على الخبر أو على معموله بشروطها جائز، فإذا اجتمعت هذه الشروط في كلٍّ واحدٍ فيهما كنت مخيراً فتقول: إنّ زيداً في الدّار قائم، كما تقول : إن زيداً لفى الدار قائم، ومن ذلك قولُ الله تعالى : { إِنَّ اللَّه بِالناسِ لَرَءُوفٌ رحيمٌ[2] }، وقوله :

---

(١) تقدم فى ص ٣٥٥ .

(٢) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

{قَالُوا : رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيكُمْ لَمُرْسَلُونَ[1]}. وما أشبه ذلك. ومن أجل التخيير أجاز الزجاجُ أن تَلْحَقَ الخبر ومعموله معًا توكيدا فتقول : إن زيدًا لفي الدار القائم، وشَبَّهه بقولهم : مررت بالقومِ كُلِّهم أجمعين أكتعين.

فإن قلت : إن كان المرادُ التخيير اقتضى كلامُ الناظمِ أيًا أن تقول : إن فيها زيدًا لقائم، كما تقول : إن فيها لزيدًا قائم.

قيل : أَجَلْ، ذلك جائزٌ، وقد نصَّ عليه سيبويه[2].

وأما دخولُ اللامِ على الفصل فهو قوله : « والفَصْلَ »، هو معوطفٌ على « الواسط ». أو على « الواسط»، أو على « معمول الخبر »، تقديره : وتصحب الفَصْلَ.

والفصلُ : هو الضمير المسمى عند أهل البصرة فصلاً، وعند الكوفيِّين عمادًا. ولم يذكره في هذا النظم ولا عَرَّج على حكمه، وكان من حقه ذلك، وهو ضمير رفع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك، على شروطٍ مذكورةٍ في مواضعها، نحو : إن زيدًا هو القائم، فمثلُ هذا تدخلُ اللامُ فيه في الفصل، فتقول : إنَّ زيدًا لهو القائم، ومنه في القرآن الكريم : {إِنَّ هَذا لَهُوَالقَصَص الحَقُّ}، وإِنَّ اللّه لهوَ العزيزُ الحكيمُ[3]} . وإنما فَعَلُوا ذلك لأنَّ الفصل مُقَوٍّ للخبر، من حيثُ كان رافعًا لتوهُّم كونه تابعًا، فتنزَّل مَنْزِلَةَ الجُزْءِ الأوَّل من الخبر، فدخَلَت اللامُ عليه لذلك.

---

(1) الآية ١٦ من سورة يس .

(2) الكتاب ١٣٢/٢ ، ومثاله : «إن فيك زيدًا الراغب» .

(3) الآية ٦٢ من سورة آل عمران .

وأما دخول اللام على الاسم (1) فقال فيه : « اسمًا حلَّ / قبله ٤٢٧
خَبَر(2)» ، واسمًا» معطوف على «الفصل» يعني أن اللام تصحب أيضًا اسم إنّ بشرط أن يتقدم الخبر على الاسم(1)، وذلك نحو : إن في الدارِ لزيدًا، وفي القرآن : (إن في ذلك لآيةٍ(3))، {إنَّ في ذلِكَ لعِبْرَةً لأولِي الأبصارِ(4)}. وقد تقدّمَ أنّ الخبر لا يتقدم على الاسم في هذا الباب إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، وتقدّم أنّ الخبر لا يتقدم على الاسم في هذا الباب إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، وتقدم أيضًا أنّ أصل اللام أنْ لا تدخل إلا على الاسم، لكن لمّاكان دخولُها عليه مع عدم الفصل يؤدّى إلى محظور صناعي عربّي، أُخِّرت إلى الخبر، فحين زال المحظور بوجود الفصل بين إن واسمها دَخَلت عليه.

واعلم أنّ اشتراط تقدم الخبر قد يظهر لبادئ الرأي أنّه اشتراطٌ قاصر، لأن دخول اللام على الاسم إنما شرط جوازه مردُ الفصل بينه وبي إنَّ، كان الفصل خبرًا أو غير خبر، فكما يجوز أن تقول : إن عندك لزيدًا، وإنّ في الدار لعمرًا، كذلك يجوز أن تقول : إن فيك لزيدًا راغبٌ، وإنَّ بك لزيدًا مأخوذ. وما أشبه ذلك مما يقع فيه الفصل بغير خبر، ولا ما يمكن أن يكون خبرًا. ثم هو مُخِلٌّ - من حيث المفهومُ - لأنه لما وصف الاسم بحلول الخبر قبله، اقتضى مفهومُ الصِّفةِ أنه إذا لم يحلّ قبله الخبر لم تلحقه اللام وإن وقع الفصل بغير الخبر، وذلك غير صحيح.

---

(1) سقط من أ .

(2) نبهنا من قبل إلى أن كلمة «خبر» منكرة فى رواية الشاطبي ، وقد كانت كذلك فى صلب النصّ فى الأصل ، ثم ألحق بها الألف واللام على الرواية المشهورة الآن . وماثبتناه هو نصّ ف ، س .

(3) الآية ٢٤٨ من سورة البقرة .

(4) الآية ١٣ من سورة آل عمران .

ولا أجدُ الآن جوابًا عنه.

وهذان البيتان كرّر الناظمُ في رويِّهما كلمة الخبر، إلا أنه جعلها في الأول معرفة وفي الثاني نكرةً. وهذا القدر من الاختلاف يخرج القافية عن عيب الإيطاءِ عند الأخفش[1]، وقد تقدم له مثل هذا، ومرّ الاستشهاد عليه.

* * *

(ثم قال [2])

وَوَصْلُ «مـــا» بِذِي الحُـــرُوفِ مُـــبْطِلُ

إِعْـــمَـــالَهـــا، وَقَـــدْ يُبَـــقَّى الْعَـــمَلُ

ما هذه تسمّى الكافّة، لأنها تكفُّ ما دَخَلت عليه عن العمل، فتصيِّره من حروف الابتداء، أي : الحروف التي يبتدأ بعدها الكلامُ، ومن جملة ما تدخلُ عليه هذه الحروفُ، فنقول : إنّما زيدٌ قائمٌ، ولكنّما زيدٌ قائم، فَتُصيِّرها حروف ابتداء إنْ أبطلتِ العملَ، وإلا فهي من أدوات التوكيد. ويعني أنَّ هذه الحروف الخمسة إذا وصلت بما فلها[3] في كلام العرب وجهان.

أحدهما :أن يبطلا بذلك عملها جُمْلَةً في المبتدأ والخبر، بل تصير مع ما كحروف الابتداء التي يُبْتَدأُ بها الجمل، وذلك قوله : « وَوَصْلُ ما بِذِي الحروفِ مبطلُ .. إعمالها». وإبطالُ عملها يستلزمُ عدم اختصاصها بالمبتدأ والخبر، فعلى هذا تكون عند إبطال عملها على وجهين:

أحدهما : أن يبقى دخولها علـــى المبتدأ والخبر، نحو قولـــه تعالـى :

(١) القوافى للأخفش ٦٢ – ٦٣ .

(٢) عن الأصل .

(٣) فى الأصل ، أ : «بما قبلها» . والصواب عن ف ، س .

{ إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُه[1]} ، {اعْلَمُوا أَنَّما الحياةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ[2]} .. الآية. وقال النابغة الذبياني؛ أنشده سيبويه[3]: ٤٢٨

قالت ألا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنا
إِلَى حَمَامَتِنا وَنِصْفُهُ فَقَدِ

برفع الحمام ونصفه. وأنشد أيضا لابن كُرَاعٍ[4]:

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذاتَ نَفْسِكَ وانظرَنْ
أبا جُعَلٍ، لَعَلَّمَا أنت حالمُ

والثاني : أن تدخل على الجملة الفعلية فتقول : إنما يقدمُ زيد.
ومنه قول الله سبحانه / { إِنَّما يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ[5]} وقال امرؤ القيس [6]:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

---

(١) الآية ٥٥ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٠ من سورة الحديد .

(٣) الكتاب ١٣٧/٢ ، وديوان النابغة ٢٤ . وهو فى الخصائص ٤٦٠/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٤٢/٢ ، ٢٤١ ، والإنصاف ٤٧٩ ، وابن يعيش على المفصل ٥٤/٨ ، ٥٨ ، والمغنى ٦٣ ، ٢٧٦ ، ٣٠٨ ، والرضى على الكافية ٣٣٨/٤ ، والهمع ٢٢٨/١ ، ١٨٩/٢ ، والخزانة ٢٥١/١٠ .

(٤) الكتاب ١٣٨/٢ . وابن كراع هو سويد ، شاعر مخضرم . والبيت فى أمالى ابن الشجرى ٢٤١/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٥٤/٨ ، ٥٨ ، ١٣١.

(٥) الآية ١٠ من سورة الزمر .

(٦) ديوانه ٣٩ . والبيت فى الإنصاف ٩٣ ، وابن يعيش على المفصل ٧٩/١ ، ٥٧/٨ ، والمغنى ٢٥٦ ، والتصريح ٢٢٥/١ ، والهمع ١٩٠/٢ .

وقال الرجز [١] :

أَعِدْ نَظَرًا – ياعبد قيس – لَعَلَّما

أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحمارَ المُقيَّدا

وفى كلا الوجهين عمل هذه الحروف قد بَطَلَ للحَاقِ ما ، وهذا هو الغالب فى الأستعمال ، والكثيرُ فى الكلام ، ودَلّ على ذلك من كلامه إطلاقهُ القول بالإبطال حيث قال : «ووصلُ مابذى الحروف مبطلٌ .. إعمالها» ، وقطعه بذلك ، وأنه لما استدرك الوجه الثانى – وهو بقاء العَمَل – نَبَّه على قِلَّتِهِ بِقَدْ ، فى قوله : «وقد يُبَقِّى العملُ» . يعنى أنَّ عمل هذه الحروف قد يبقى مع دخول ما فلا يبطل ، ولايكون إذ ذاك إلاّ داخله على المبتدأ والخبر كما كانت قبل دخول ما ؛ فالمعنى أنَّ مازائدة كما زيدت بين الجارّ والمجرور فى نحو : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) [٢] ، فتقول : لعلّما زيداً قائمٌ . ويُروَى بيت النابغة هكذا :

قَالَتْ : ألاَ لَيْتما هَذَا الحمامَ لَنَا

إلى حَمَامتِنا ونِصْفَه فَقَدِ

بنصب الحمام ونصفه . وحكى المؤلف فى شرح التسهيل عن الأخفش أنه روى عن العرب : إنما زيداً قائمٌ ، ونَسَبَ مثل ذلك إلى الكسائىّ عن العرب [٣] . فأعمل عمل [٤] إنَّ مع ما . والسماعُ فى غير هذي معدومٌ ، ولكن الناظم أطلق القول فى جواز إبقاء العمل على قلة ، فدَلّ على أنه عنده قياس ، ولم يقيدّ ذلك

---

(١) هو الفرزدق ، ديوانه ١/١٨٠ ، وفيه : «فربما» بدل «لعلما» . والبيت من شواهد ابن الشجرى ٢/٤٢١ ، وابن يعيش ٨/٥٤ ، ٥٧ ، والمغنى ٢٨٧ – ٢٨٨ ، والأشمونى ١/٢٨٤.

(٢) الآية ١٥٥ من سورة النساء .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٨٨ .

(٤) فى الأصل ، أ : «فإعمال» . والمثبت عن ف ، س .

بموضع السماع ، وهو : إنّما وليتما ، فدلّ على إجازته الإعمال فى الجميع ، فتقول : كأنما زيدًا قائما ، ولكنّما زيدًا قائم ، ولعلّما زيدًا قائم . وإلى ذلك ذهب فى التسهيل (١) . وهو مذهب ابن السراج ؛ إذ قاس على ليتما سائرَ أخواتها ، خلافُ ماذهب إليه الجمهور من اختصاص الإعمال مع ما بليت وحدها متابعةً للسماع . وأما ابن السراج فرأى القياس لامانع منه ، فأجاز مقتضاه من الإعمال .

قال المؤلف : وماذكره ابن بَرهْانٍ(٢) من النقل فى إنما يؤيّدُ ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سَنَنٍ واحدٍ قياسًا . وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها ، فإنما قال هنا : «وقد يُبَقَّى العمَلُ» تنبيها على القياس ، إلا أنه جعله مرجوحًا مع فُشُوِّ إبطاله بما ، ولذلك قال : «وقد يُبَقَّى العملُ» ، فأتى بالفعل المضارع ولم يقل : وقد بُقِّي العمل ، فيكون تنبيها على ما سمع من ذلك . وحمل ابن الناظم كلامه على أنه يشير إلى ماسُمِع من ذلك فقال : «وفى قوله : «وقد يُبَقَّى العملُ» - بدون تقييدٍ - تنبيهٌ على مجئ مثله»(٣)» : يريد مثل ماحكى ابنُ بَرهانٍ . والظاهر أن مراده إجراءُ القياس فى الجميع كما قال فى التسهيل : «والقياس سائغ» ، إلا أنه قلّله هنا تنبيهًا - والله أعلمُ - على مافيه من الضعف ؛ إذ عُدِمَ السماع فى كأنما ولكما ولعلّما جملةً ، وندوره فى إنّما ، مما يُبَيِّن أن العرب إنما أرادت بما الداخلة عليها الكافة لا

---

(١) التسهيل ٦٥ ، وقال فى الشرح ، ورقة ٨٨ : «وأجرى ابن السراج غير ليتما مجراها قياسًا» . وانظر الأصول ٢٨١/١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٣٣/١ .

(٢) ابن برهان هو الذى ذكر عن الأخفش روايته عن العرب : إنما زيدًا قائم . انظر شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٨ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ١٧٤ .

التوكيدية[١] ... ... فى الفوائد المجوية[٢] ، لما ذكر فى البيت الوجهين وفى[١] .. ..

فإن قيل : فهذا يدّل على ما قاله ابنه لاسيّما وعادته[١م] .. ..

التسهيل .

فالجواب : أن عبارته بعيدةٌ عن ذلك القصيد إن[١م] .. .. (و[٣])

٤٢٩ عادته / إذا أتى بقد أن يشيِر إلى ما قد يلحقه القياس ، وأيضًا لو لم يكن مقصودُه القياس لأوهم أن الأعمال فى ليت مقصور على السماع ، وذلك غير صحيح باتفاق ، فدّل على أن مراده القياس بلا بدّ ، والله أعلم .

ثم هنا سؤالان :

أحدهما : أنّه قال : «ووصُل ما» . ولم يبيِّن أهى ما الحرفية أم لا ؟ ولا شكّ أنها الحرفية ، فتكون مع إعمالها الزائدة التوكيدية ، وفى الوجه الآخر الكافة . وأما الاسمية فلا مدخل لها هنا إلا أن تكون هى الاسم ، وذلك عد الإعمال خاصّةً ، نحو : (إنما تُوعَدُون لآتٍ[٤]) (إنَّماعِنْدَ الله هُوَ خَيرٌ لَكُمْ[٥]) ، وما أشبه ذلك فكان يْبغى أن يُنَبّه على أنها الحرفية .

والجواب : أنّه ترك ذلك اتِّكالاً على الناظر فى المسألة ، لأنّ دخولها إنما يكونُ تقديراً بعد توفية الاسم والخبر أو مايقومُ مقام ذلك ؛ وإذا

---

(١) بياض فى النسخ .

(٢) نص الفوائد المحوية ٢٩ : «وتقترن ما بهذه الحروف فتكفها غالبًا عن العمل ، إلاليت ففيها وجهان ، وفى القياس عليها نظر» .

(٣) عن الأصل .

(٤) الآية ١٣٤ من سورة الأنعام .

(٥) الآية ٩٥ من سورة النحل .

كان كذلك فلا حاجة إليالزيادة الاسميّة، وإنما تعقَل الزيادةُ إذا قُصِد بها قَصْدَ الأدوات، وهي الحروف للزيادة، فلم يكن في تَرْكِه البيان كبيرُ إشكالٍ.

والثاني : أن القول : «قَدْ يُبَقى العَملُ» مُشْعِرٌ بالتقليل ، كا مر ، ومن جملة هذه الحروف ليت فأُقتضى أنّ إعمالهامع ماقليل أو مقيس على قلّة . وذلك غير صحيح بل إعمالها كثير، مشهور ، بل هو المتحقق فيها . وأما إبطال العمل فغير متعيّن ؛ قال سيبوية : «وأما ليثما زيد منطلقٌ ، فإن الإلغاء فيه حسن» . قال : «وقد كان رؤبة بن العجاج يَنْشِدُ هذا البيت رفعًا :

قَالَتْ : ألاَلَيْتَما هَذا الحمامُ لنا

إلى حَـمَـامَـتِنا ونصْـفُـه فَـقَـد

فـرفـعـه على وجـهين : على أن يكون بمنزلة قـول من قـال : «مَـثَـلاً مـا بَعُوضة(١)»أو يكون بمنزلة قوله : (إنما زيدٌ منطلق(٢)» . هذا ما قال ، والوجهان جاريان فيما يغرض من هذه المسائل . وإذا كان كذلك لم يصحّ أن يُقال : إن الإعمال في ليت قليل ، ولاسيّما على مذهبه في الشرح ؛ فإنه لما قَرَّر ما أجازه سيبويه من الوجهين قال : «وليت – بهذاالتوجيه – عاملةٌ في الروايتين ، وهي حقيقةٌ بذلك ، لأن اتصّال ما بها ، لم يُزِلْ اختصاصها بالأسماء ، (بخلاف أخواتها فإن اتصال ما بها أزال أختصاصها بالأسماء(٣)) ، فاستحقت ليثما بقاء العمل دون إنّما ، وكأنّما ، ولكنّما ، ولعلّما ، وهذا هو مذهب سيبويه(٤)» .

انتهى ماقال .

---

(١) الآية ٢٦ من سورة البقرة . والرفع قراءة رؤبة كما في المحتسب ٦٤/١ ، والكشاف ٥٦/١ .

(٢) الكتاب ١٣٧/٢ – ١٣٨ .

(٣) سقط من أ .

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٨٨ .

فإطلاقُ الناظم مشكلٌ ، ولاأجدُ الآن جوابًا عنه ، وليس كلُّ داءٍ يعالجه الطبيب .

ثم أخذ فى فصلٍ آخر فقال :

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى
مَنصُوبِ «إنَّ» بَعْدَ أن يَسْتَكْمِلاَ[١]

وَأُلْحِقَتْ بِإنَّ لِكنَّ وَأَنّْ
مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وكَأَنّْ

هذه مسألة العطف على موضع إنّ ، وتفصيل القول فيها على ماارتضَى كم مذهب البصريين ، وذلك أن العطف على اسم إنّ قد يكون باعتبار اللفظ ، وقد يكون باعتبار الموضع ؛ فاعتباراللفظ جاز على الإطلاق سواءً أجاء المعطوف بعد الخبر أم قبله ، فمثال مجيئه قبل الخبر قولك : إنّ زيدًا وعَمرا[٢] فى الدار ، وفى القرآن الكريم : {إِنَّ المُسْلِمِينَ وَالمُسْلِمَاتِ ، والمُؤْمِنِينَ والمُؤْمِنَاتِ والقَانِتِينَ والقَانِتاتِ[٣]} / إلى آخر الآية ٤٣٠
. ومثالُ مجيئِه بعد الخبر قولُك : إنَّ زيدًا فى الدار وعمرًا ، وقرأ ابن أبى إسحاق وعيسى بن عُمَر : {أَنَّ اللّه بَرِئٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولَه[٤]} ، بالنصب . وأنشد سيبويه لرؤبة[٥] :

---

(١) كذا فى الأصل يستكملا ، بالياء ، انظر فيما يأتى شرح المؤلف .

(٢) فى الأصل : «إن زيدًا فى الدار وعمرا» .

(٣) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب .

(٤) الآية ٣ من سورة التوبة ، وانظر البحر المحيط ٥/٦ .

(٥) الكتاب ١٤٥/٢ . وهو من شواهد المقتضب ١١١/٤ ، والتصريح ٢٢٦/١ ، والهمع ٢٨٩/٥ . والبيت فى ملحقات ديوانه رؤبة ١٧٩ .

إنَّ الربيعَ الجَــــوْدَ والخَــــرِيفــــا

يَدَا أبى العــبَّــاس والصُّـــيــوفـــا

ولا خلاف فى هذا القسم ، ولمْ يُنَبِّه الناظمُ عليه لأنه حكمٌ تقَرر فى بابه ، وإنما ينبِّه فى الأبواب من أحكام التوابع على مالم يدخل تحت ضوابط بابه .

وأمـا العطف باعـتـبار الموضع - وأعنى مـوضـع أسم إنَّ ، أو مـوضـعَ إنّ واسمها - فلا يخلو أن يكون المعطوف واقعًا قبل الخبر أو بعده ، فإن كان بعده فجائز أيضا بغير خلاف عند النحويين على الجملة ، نحو قولك : إن زيدًا قائمٌ وعـمرو . ومنه قولُ الله تعالى : {إنَّ اللّه بَرِئٌ مِنْ المشـْركينَ ورسـولُه[1]} ، فـى قراءة ابن محيصن بكسر إنّ . ومنه ما أنشده سيبويه لجرير[2] :

إنَّ الخـــلافـــة والنبـــوَّة فـــيـــهمُ

والمكرُمـــــاتُ ، وســــادَةٌ أطـهــــارُ

لكنهم اختلفوا فى وجه هذا العطف اختلافًا كثيرا ، فمنهم من جعل ذلك عطفًا حـقـيقـةً ، من باب عطف المفردات ، وأن قولك : إن زيدًا قـائم وعَـمرٌو ، عطف فيه عمرو على موضع زيد ، وهو الرفع ، كما عطف على موضع خبر ليس فى نحو[3]:

---

(١) الآية ٣ من سورة التوبة . وهذه القراءة فى الكشاف ١٣٩/٢ دون نسبة ، ونسبها أبو حيان فى البحر المحيط ٦/٥ إلى الحسن والأعرج .

(٢) الكتاب ١٤٥/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٦٦/٨ ، والعينى ٢٦٣/٢ . ولم أجده فى ديوان جرير .

(٣) الكتاب ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، ٩١/٣ . وصدره :

مُعاوىَ إننا بَشرٌ فأسْجِحْ

وينسب إلى عقيبة بن هبيرة الأسدى ، أو عبد الله بن الزَّبير الأسدى . وهو فى الشعر والشعراء ٩٩ ، والمقتضب ٣٣٧/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ . والرضى على الكافية ٣٨٠/١ ، ١٩١/٢ ، والخزانة ١٢٤/٢، ١٦٥/٤ .

فَلَسْنَا بالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا

وإليــه ذهب الشلوبين فى أول قــولَيْــهِ ، وابن أبى الربيع[1]. وهو ظاهر إيضاح الفارسىّ[2] وجُمَل الزجاجىّ . ومال إليه بعض من شرح كلامهما أخذًا بالظاهر من كلامهما . وتأوَّلَ بعضُهم عليه كلام سيبويه .

والذى عليه الأكثر أنّ الرفع فى المعطوف على الأبتداء واستئناف جملةٍ معطوفة على أخرى ، وهو الأظهر من كلام سيبويه ، ونقل عن الأخفش ، والفراء ، والمبردّ ، وابن السراج ، والفارسىّ - فى غير الإيضاح - وابن أبى العافية ، والشلوبين - فى آخر قوليه - وجماعةٍ من أصحابه - ومنهم من يتأوّلُ على المبردّ أنه يقول بالعطف على الموضع ، لكن على وجهة التوهم ، لاعلى حقيقة مقتضى الموضع ؛ إذِ الحمل على التوهّم عنده مقيس ، وهو أصل الكوفيين فى جواز الرفع قبلمجئ الخبر .

وكلامُ الناظم هنا محتملٌ للمذهبين ؛ إذ معنى كلامهم أنّ المنصوب بالعطف على اسم إنَّ يجوزُ رفعه ، ولم يذكر : علام يُرْفع؟ فيحتمل أن يكون قائلا بالأول أو بالثانى ؛ فإن كان رأيه هذا الثانى فهو أَوْلَى لوجهين :

أحدهما : أنه[3] الذى ذهب إليه فى شرح التسهيل ونصره وزيفٌ غيره .

والثانى : أنه الصحيحُ من المذهبين ، والمعتمدُ المعضودُ بالدليل . وقد تصدّى ابن أبى العافية لنصره فى مسألةٍ أفردها ، وابنُ الزبير من شيوخ شيوخنا فَتلقّيناه عنهم ، فمن أراد الترجيح بين المذهبين فَعلَيه بكلام ابن الزبير ، ففيه غايةُ الشفاء فى المسألة .

---

(١) انظر البسيط لابن أبى الربيع ٦٧٦ .

(٢) الإيضاح ١١٦ .

(٣) فى الأصل : «أن» .

وقد أحتج له المؤلف بأنهم اقتصروا فى هذا العطف على الإيتان به بعد تمام الجملة ، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى ، لأنّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجودُ من فصله وأيضًا لوكان كذلك لجاز رفع غيره من التوابع ، ولم يَحْتَجْ سيبويه فى / قوله تعالى ٤٣١
{قُلْ : إِنَّ ربِّى يِقْذِفُ بِالحقِّ عَلاَّمُ الغُيوبِ[١]} إلى أن يجعله خبر مبتدأٍ أو بدلاً من فاعل يقذف[٢] . واستدلّ بغير ذلك مما يطول فيه الكلام .

وإن كان مراده الأول ، وكان هو مذهبه فيترجح بأمرين :

أحدهما : أنَّ جَعْلَه من باب عطف الجُمَل يؤدّى إلى مخالفة الظاهر من ادّعاء حذف الخبر مع إمكان الاستغناء عنه كما فى المنصوب ، لأنَّ المسألتين وإن كانتا تحتاجان إلى تقدير فالتقدير مع المنصوب كالمُطَّرَح[٣] ، ولذلك جاز العطف فيه، فلا تقول : إن زيدًا قائمٌ لا عمرًا، فكذلك (تقول[٤]) في الرفع : (إن زيدا قائم[٤م]) لا عمرو. فهذا من عطف المفردات، لأنّ «لا» لا يعطَفُ بها الجملُ إلا مع التكرار، نحو : لا عمرو خارج ولابكر مُقيمٌ. وأما جعل هذه المسألةِ من عطف الجمل، والمقدر كالمنطوق به، فهو ادّعاء مالا دليل عليه، وذلك ممنوع.

---

(١) الآية ٤٨ من سورة سبأ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٩٠ . وانظر كتاب سيبويه ١٤٧/٢ .

(٣) فى صلب الأصل ، أ : «كالمطرد» . وما أثبتناه عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٤) مكانه بياض فى أ .

والثاني : أنه قد (جاء في كلام العرب[1]) ما يعضده ، (إذ هو على تقدير التوهم([1]م)) وهو كثير في كلام العرب (ويعبر عنه بعض شيوخنا بالرفع على المرادف([1]م))، ومنه ما أنشده سيبويه([2]):

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

لأن الباء من شأنها أن تدخل هنا. ومثله ما أنشده من قول الأخوص الرياحي([3]):

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرَةً
وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

على توهّم([4]) : لَيْسُوا بِمُصْلِحِينَ عَشِيرَةً. ومنه في القرآن : { فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ من الصَّالِحِينَ}([5])، على قراءة غير أبي عَمْرو. فهذا متعيّن فينبغي أن يُحملَهذا الموضعُ على ذلك.

---

(١) مكانه بياض فى أ . وقد كان مثله فى الأصل ثم كمل بخط مخالف . وهذا السقط ثابت فى س ، ف .

(٢) الكتاب ١/١٦٥ ، ٣٠٦ ، ٢/١٥٥ ، ٣/٢٩ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ٤/١٦٠ . وهو لزهير ، ديوانه ٦٨٧ . وهو من شواهد الخصائص ٢/٣٥٣ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ ، وابن يعيش على المفصل ٢/٥٢ ، ٦/٥٦ ، والرضى على الكافية ٤/١٢١ ، والمغنى ٩٦ ، ٢٨٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٥٥١ ، ٦٧٨ ، والهمع ٥/٢٧٨ . وفى الخزانة ٩/١٠٢ .

(٣) فى جميع النسخ : أبى الأحوص . وما أثبتناه عن الخزانة ٤/١٦٤ ، وفرحة الأديب ٣٢ . ..والأخوص اسمه : زيد بن عمرو ينتهى نسبه الى رياح بن يربوع من تميم . والبيت فى الكتاب ١/١٦٥ ، ٣٠٦ ، ٣/٢٩ . والخصائص ٢/٣٥٤ والإنصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ ، وابن يعيش على المفصل ٢/٥٢ ، ٥/٦٨ ، ٧/٥٧ ، ٨/٦٩ ، والمغنى ٤٧٨ ، ٥٥٣ ، والرضى على الكافية ٢/١٩١ .

(٤) فى هامش الأصل عن نسخة : كأنه قال .

(٥) الآية ١٠ من سورة المنافقين . وانظر السبعة لابن مجاهد ٦٣٧ .

وهذا الرأى أسعد بكلام الناظم، لأنه قد أجاز العطف على الموضع في باب اسم الفاعل، وليس إلاّ من باب التوهّم، وسيأتى ذكره في بابه إنْ شاء الله تعالى.

وهذا الموضع- أعنى الحمل على التوهّم - خالف فيه البصريون البغداديين في موضع، ووافقوهم في موضع. فأما موضع المخالفة فحيث كان من باب اعتبار الفاء نحو : ما زيد قائما ولا قاعدٍ(١). وليس هذا الموضع من ذلك، وأما موضع الموافقة فحيث كان من باب اعتبار الأصل نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا(١م). فهذا الموضع من ذلك؛ لأن الأصل الابتداء، وإنما اختلفوا هنالك واتفقوا هنا، لكثرة هذا وقلة ذاك.

وهذا كلّه إما هو فيما إذا استكمل العامل معموليه، وهو قول الناظم : « بَعْدَ أن يستكْمِلاَ(٢)» فالضمير في « يستكمل(٢م)» عائد إما على إنَّ، كأنه قال : بعد أن يستكمل العامل ما يحتاج اليه من معمولاته التي يكمل بها الكلام، وذلك الخبر، أي : بعد أن يؤتى بالخبر، وإما على منصوب إنّ كأنها راد: بعد أن يستكمل الاسم ما يطلبه من جهة معناه من الخبر؛ إذ لا يستقلُّ به الكلام دون الخبر. وأما إذا لم يستكمل العاملُ عمله، أو الاسم خبره، فليس إلا النصب على ما يُفْهَم من اشتراطه الاستكمال. وما ارتضاه من ذلك هو رأي البصريين، فإذا قلت: إنَّ الزيدين وعمرًا قائمون - ومنه قولُه تعالى : {إنَّ الذين آمنُوا والذين هادُوا والصَّائبينَ والنَّصَارَى والمجُوسَ والذينَ أشْركُوا، إنَّ

---

(١) انظر مغنى اللبيب ، أقسام العطف ، العطف على المحل ، الشرط الثانى ٤٧٤ . والشرط الثالث ، المسألة الثالثة ٤٧٥ . والهمع ٥/٢٧٧ - ٢٨٠ .

(٢) كذا بالياء فى س ، ف . وكلام الشارح يدل عليه .

اللَّه يَفْصِلُ بينهُم يومَ القِيامة(١)} - فلا يجوز الرفع عندهم البتَّة، بل يلزم النصب. وذهب الكوفيون إألى جواز الرفع كما جاز مع تأخير المعطوف، إلاأنهم اختلفوا، فذهب الكسائى إلى الجواز / بإطلاق، ظهر في ٤٣٢
المعطوف عليه النصب أو لم يظهر، فتقول : إنّ زيداً وعمروٌ قائمان، وإنك وبكرٌ ذاهبان. وذهب الفراء إلى التفرقة بين مالم يظهر فيه الإعراب فيجوز الرفع في المعطوف عليه، وبين ما ظهر فيه الإعراب فلا يجوز إلا النصب، فتقول على مذهبه : إنك وزيدٌ ذاهبان، وإنَّهم وزيد قائمون، ولاتقولا إن زيداً وعمرو قائمان والصحيح ما ذهب اليه الناظم للقياس والسماع؛ أما القياس فمن وجهين:

أحدهما : أنك إذا قلت : إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وجب أن يكون زيدٌمرفوعا بالابتداء، ووجب أن يكون زيدٌ عاملاً في الخبر أيضًا فيؤدى ذلك إلى أن يعمل عاملان معًا في معمول واحدٍ عملاً واحداً، وذلك فاسد.

وقد يجيب أهلُ الكوفة عن هذا بأنَّ العامل في خبر أن عندهم الابتداء، لاإنّ، وهو العامل أيضا في زيد على رأيهم، فيجب - على رأيهم - أن يكون الابتداء أيضًا هو العامل في الخبر من تلك الجهة، فاتحذ العامل في الخبر إذًا، وهو الابتداء.

وهذا الجواب لا(ينهض(٢)) فإن زيداً على مذهبهم إنما يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع في باب الابتداء بالمبتدأ وهو زيد هنا، وبالابتداء

(١) الآية ١٧ من سورة الحج .
(٢) مكانه بياض فى أ .

في باب إنّ، فقد اجتمع على الخبر ها عاملان، وذلك غير صحيح، كا مرّ.

والثاني: ما قاله المؤلف من أنَّ إنّ وأخواتها قد ثبت قُوَّة شبهها بكان وأخواتها، فكما امتنع في كان العطفُ على موضعها منصوبها[1] باتفاقٍ فكذلك يمتنع في إنّ ، ولوجاز أن يكون اسمُ إنَّ مرفوعًاالمحلَّ باعتبار عروض العاملِ لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحلِّ بذلك الاعتبار، لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب. وفيه نظر.

وأما السماع فموافق لما قاله البصريون ، وما جاء مما ظاهره المذهب الآخر فغير مُتَعيِّن له، لاحتمال أمرٍ آخر فيه؛ فمن ذلك قول الله تعالى : {إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنَّصَارى}[2] .. الآية، فعطف (الصابئُون) على موضع (الّذين) قبل الإتيان بالخبر، وهو قوله : (مَنْ آمن باللّه واليَوْمِ الآخِرِ) .. إلى آخرها. وروى الثقاتُ عن العرب : إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ[3] ، وأنشد سيبويه لبشر بن أبى خازم[4]:

وَإلاَّ فَـــــاعْلَمُـــــوا أنا وَأَنتُمْ
بُغَـــاةٌ مـــا بَقِـــينا في شِـــقَـــاقِ

---

(١) فى جميع النسخ : «مرفوعها» . ولايستقيم المعنى عليه . وعبارة ابن مالك فى شرح التسهيل ورقة ٩٠ : «لأن إنّ واخواتها ُد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها ، فكما امتنع بكُن أن يكون للجزأين إعراب فى المحلّ يخالف إعراب(اللفظ يمتنع بإنّ» . ومنها يتبين أن إعراب الم]ل الذى يخالف إعراب اللفظ إنما يكون مع منصوب كن لامع مرفوعها .

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) الكتاب ١٥٥/٢ .

(٤) الكتاب١٥٦/٢ ، والبيت فى ديوان بشر ١٦٥ ، وفيه ما حيينا . وهو من شواهد الإنصاف ١٩٠ ، وابن يعيش على المفصّل ٦٩/٨ - ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٠ ، والرضى على الكافية ٣٥١/٤ - ٣٥٢ ، والتصريح ٢٢٨/١ ، وفى الخزانة ٢٩٣/١٠ .

فلو كـان المعطوف منصـوبًا لقـال : إنَّا وإيَّاكم بُغـاةٌ. وهذا كُلّه قليلٌ لا يعتمدعليه، مع مـخالفته الوجه الشـائع. وقد تكلَّم في ذلك أيضًا بناءً على كونه قليلا؛ فأما الآيةُ فجعلها سيبويه وغيره على التقديم والتأخير، قال فيها: « كأنَّه ابتدأ على قوله : (والصابئُونَ) (بعدما يمضى الخبرُ[1]» يريدُ أنَّ تقديها: إن الذين آمنوا والذي هادُوا من آمن بالله واليـوم الآخـر، ثم ابتـدأ فـقـال : والصـابئُـونَ والنصارى كذلك. وأجاز السيـرافي[2] أن يكون خـبـر (الذين) محذوفًا لدلالة خبر(والصابـئُونَ والنصارى) عليه، وهو قوله: { من آمَنَ بالله} .. الآية. فيكون على حدّ قول الشاعر[3]:

نَحـنُ بِمَـــا عِنْدنَا، وأَنْتَ بِمَـــا
عِنْدَكَ رَاضٍ، والرأيُ مُـــخْــــتَلِفْ

أراد : نحن بما عندا راضون ، وأنت بما عندك راض. والآية على رأي سيبويه مثلُ قول الشاعر[4]:

مَنْ يَكُ أَمْـــسَى بِالْمَـــدِينَةِ رَحْلُهُ
فَـــإِنِّي وَقَـــيَّـــارٌ بِهـــا لَغَـــرِيبُ

---

(١) كذا فى جميع النسخ . وفى الكتاب ٢/١٥٥ : مضى .

(٢) شرح الكتاب ، ٣ ورقة ١٦ .

(٣) ينسب إلى درهم بن زيد الأنصارى ، وإلى قيس بن الخطيم . وهو فى ملحقات ديوان قيس ١٧٣ . والبيت من شواهد الكتاب ١/٧٥ ، والمقتضب ٣/١١٢ ، ٤/٧٣ ، وأمالي ابن الشجرى ١/٢٩٦ ، ٣١٠ ، والإنصاف ٩٥ ، والمغنى ٦٢٢ ، والهمع ٥/١٣٩ ، والعينى ١/٥٥٧ ، والأشمونى ٣/١٥٢ .

(٤) هو ضابئ بن الحارث البرجمى . والبيت فى الكتاب ١/٧٥ ، والإنصاف ٩٤ ، وابن يعيش المفصل ٨/٦٨ ، والرضى على الكافية ٤/٣٥٥ ، والمغنى ٤٧٥ ، ٦٢٢ ، والتصريح ١/٢٢٨ ، والهمع ٢٩٠ ، والخزانة ١٠/٣١٢ .الكتاب ٢/١٥٥ شرح التسهيل ، ورقة ٩٠ . والبيت فى المغنى ٤٧٥ ، ٦٢٢ ، والتصريح ١/٢٢٩ ، والأشمونى ١/٢٨٦ ، والعينى ٢/٢٧٤ .

فيمن رواه برفع « قيّار» ، فلايكون« قَيَّار » على غير الابتداء، والخبر محذوف إلابتكلف.

وأما قولهم : إنّك وزيدٌ / ذاهبان ، فحمله سيبويه علىالغلط فقال : « واعلم أنهم يغلَطُون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون، وَإنّك وزيدٌ ذاهبان. وذلك أن معناه معنى الابتداء، فُيرى أن قال : هُمْ، كما قال :

* وَلاَ سابقٍ شيئًا إِذا كانَ جَائيا *

على ما ذكرتُ لك ».

يعنى أنهم توهّموا أنْ ليس ثَمَّ إنَّ، حتى كأنهم قالوا : هم أجمعون ذاهبون، وأنت وزيد ذاهبان، وَأَنَّس بهذا عدمُ ظهور الإعرابِ في اسم إنَّ في الموضعين. والدليل على صحة هذا أن لم يَجيءْ فيما ظهر فيه الإعراب حو : إن زيدًا وعمرٌ قائمان؛ إذ لو كان الرفع في المعطوف على غير التوهّم لكان خليقًا أن يَجِيءْ مع ظهوره، فلما لم يكن كذلك دلّ على أنهم اعتقدوا أنّ المنصوب مرفوع فعطفوا على اللفظ، كما قالالشاعر : « ولا سابقٍ شيئًا »، بالخفض مُتَوهّما أه قال : « لستُ بمدركٍ ما مضى»، فلذلك جعله سيبويه من باب الغلط، والله أعلم.

وأنشد المؤلف في الشرح :

خَلِيلَيَّ، هَلْ طِبٌّ؟ فَــإِنِّي، وأَنتُــمَــا

وَإِن لَّمْ تَبُــوحَــا بِالْهَــوَى - دَنِفَــانِ

وعلى كلام الناظم بعدُ سؤالان :

أحدهما : أنه ذكر مسألة العطف على موضع اسم إنّ قبل مجيء الخبر ومنعها جملةً، فعنده أنه لا يقال : إن زيداً وعمرو في الدار، ولا : إنك وعمرو في الدار، بوجه من الوجوه، حسبما اقتضاه مفهوم شرطه؛ لأنه أجاز العطف على موضع اسم إنّ بشرط أن يستكمل،. فاقتضى مَنْعَ العطف عند فِقْدانِ الشرط بإطلاق ، وهذا لم يقله البصريون لايقتضيه كلام سيبويه على الجملة.

بل الوجه في ذلك أن يقال : إذا كان العطف قبل الخبر فلا يخلو أن يكون الخبر مطابقًا لهما جميعا نحو : إنك وزيدٌ ذاهبان، أو لأحدهما نحو : إنك وزيدٌ ذاهب. فإن كان مطابقًا لأحدهما جاز في المعطوف الرفع والنصب ؛ فالنصب على وجهين : على أن يكون الخبر الثاني، وحُذِف خبرُ الأولِ، أو يكون خبراً للأولِ، على التقديم والتأخير، وحذف خبر الثاني. والرفع أيضًا على وجهين، وهما المذكوران في النصب، فالأول مثل :

نحنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ... ...

والثاني مثل :

* فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ *

وإن كان الخبر مطابقًا لهما لم يَجُز إلا النصب عند سيبويه والبصريين(١). وأما الرفع فعلى جهة الغلط كما قال سيبويه، وجاز عند الكوفيين كما تقدم.

فالحاصل : أن الرفع في المعطوف قبل الإتيان بالخبر لا يقال فيه : جائز، بإطلاق، ولا ممتنعٌ بإطلاق، بل هو في حال يجوز بإطلاق من غير

---

(١) انظر البسيط لابن أبى الربيع ٦٨٣ .

حكاية خلافٍ، وفي حال ممتنع على الخلاف. فمفهومُ شرطِ الناظم إذًا غير صحيح. ولايقال : إنه لم ير العمل بالمفهوم، لأنا نقول : هو عمدتُه في هذا النظم، وعليه اعتمد في نقل المسائل الكثيرة، ولولا هُوَ لافتقر إلى العبارة الطويلة في المسألة الواحدة، حسبما تراه في هذا الشرح، بحول الله. فإذًا هذا الموضعُ مشكلٌ.

٤٣٤ / والثاني : أه لما اقتصر هنا على ذكر عطف النَّسق أوهم أنّ غير من التوابع لامخالفة فيه هنا لماذكره في التوابع، وليس كذلك؛ فالتوكيد وعطف البيان والنعتُ حكُمهما عند الجرميّ والزجاج والفراء[١] حكم العطف النَّسقِيّ، فتقول : إ ن زيدًا قائمٌ الظريفَ والظريفُ، وإن زيدًا قائم نفسَه ونفسُه. ومنه[٢]: {قُلْ : إنَّ الأمْرَ كُلُّهُ لِلّهِ[٣]} في قراءة رَفْعِ كلّ، وهى لأبي عَمْرِو بن العلاء، وإن زيدًا قائمٌ أَخُوك وأخاك. وجعلوا من النوع قول الله سبحانه : {قُلْ : إنَّ رَبِّى يقذفُ بالحقّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ[٤]} و {عَلاَّمَ الغُيوبِ}. والرفعُ قراءة السبعة، والنصبُ لابن أبي إسحاقَ وعيسى بن عُمر[٥]. وإذا كا كذلك كان[٦] ينبغي له أن لا تخُصَّ العطف بالحرف هنا.

والجواب عن الأوَّلِ لايحضرني الآن إلاّ أن يعدّ ماجاء من مطابقة الخبر لأحدهما غير مقيس، فإنه قليل، فكأنه لم يعتدّ به.

---

(١) شرح الكافية للرضى ٣٥٣/٤ - ٣٥٤ .

(٢) كذا ! وهذا من الإتباع قبل الخبر .

(٣) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران . وانظر السبعة ٢١٧ .

(٤) الآية ٤٨ من سورة سبأ .

(٥) انظر الكشاف ٢٦٤/٣ ، والبحر المحيط ٢٩٢/٧ .

(٦) فى الأصل : فكان .

وعن الثاني أنّ النحويين ـ غير من ذكر ـ لم يجيزوا هذا ولا اعتمدوه، وحملوا الآية على غير ذلك؛ إذ تحتمل أن تكون جملة مستقلة وقعت موقع البيان لما قبلها، والمبتدأ منها محذوف، كأنه قال : هو علاَّمُ الغيوب، أو على أن يكون خبراً ثانيًا لربِّي. وكذلك قوله : (كلُّه للّهِ) جملة هى خبرُ إنّ، كذلك نَدَّعى فيها الاحتمال ذلك فيها، وإذا احتمل ذلك لم يكن فيه دليلٌ على ماقالوا؛ فكأن الناظم لم يرتضِ مذهب الجرمي ومن قال بقَوله، ووجْهُ المنع في النعت أنَّ الغرض به بيان المنعوتِ ليصحَّ الإخبارُ عنه، فوضعُه أنْ يكون قبل الخبر، فإن جاء بعده(١) فعلى نيَّة التقديم، والحمل على الموضع لايكون إلا بعد تمام الكلام، ولذلك لم يجز العطف على الموضع قبل الخبر، كما تقدم.

٤٣٥ ـ وهذه المسألة كانت سبب عَمَى «الأعْلَمِ» /؛ حدثنا سابقا الأستاذ ـ رحمة الله عليه ـ أنه سأل الأعلمَ بعضُ نحاة عصره : لِمَ جاز اعتبار الموضع في العطف دن النعت؟ فَكلف إيراداً ـ وكان رَمِدَ العينين ـ فنزل الماء فيهما فَعَمِي.

فإن قيل : قد جّوزتم النعت على الموضع في باب لا، وفي باب : {مَالَكُمْ مِنْ إِلَه غَيْرُه(٢)}.

قيل : أمّا «لارَجُلَ» فكالشيء الواحد، وأما «من» فزائدة، وذانك ليسا في إنّ، فافترقا.

---

(١) فى أ : قبله . وقد كان مثله فى صلب الأصل ثم صوب فى الهامش .

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأعراف .

وأما التوكيد والعطف البياني فكالنعت[1]، وكذلك البدل؛ إذ هو في التقدير حالٌّ محلّ اسم إنّ، واسم إنّ لايكون إلا نصبًا.

ثم قال : «وَأَلْحَقُوا بإِنَّ لَكِنَّ وأَنْ»، يعنى أن العرب ألحقت بإنّ المكسورة في هذا الحكم المتقدّم لكنَّ وأنَّ المفتوحة، فعطفوا على موضع اسمها فقالوا : لكن زيدًا قائم وعَمْروٌ، وأنشد المؤلف في الشرح[2]:

وَمَا قَصَّرَتْ بِى في التَّسَامِى خُؤُولَةٌ
ولكِنَّ عَمِّى الطيِّبُ الأصْلِ والخالُ

والقوافي مرفوعةٌ. وقالوا : علمت أنَّ زيدًا قائم وعمروٌ، وفي القرآن الكريم : {وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الحجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّه بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ[3]} على قراءة الجمهور. ويمكن أن يكون م ذلك قوله تعالى : {وَلَو أَنَّ مافى الأَرْضِ من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ يَمُدُّه مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ[4]}.. الآية، فيكون، رفع (البَحْرُ) على مثل الرفع في إنّ المكسورة، لاعلى أنها جملة حاليةٌ وإنْ أجاز ذلك سيبويه[5]، بدليل القراءة الأخرى بالنصب[6] ليتّحد معنى / القراءتين. ٤٣٥

وما ارتضاه الناظم وإن المفتوحة من إلحاقها بالمكسورة في هذا

---

(١) فى أ : «كالنصب» .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٠ . والبيت فى التصريح ٢٢٧/١ ، والهمع ٢٩١/٥ ، والأشمونى ٢٨٧/١ ، والعينى ٣١٦/٢ .

(٣) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٤) الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٥) الكتاب ١٤٤/٢ .

(٦) هى قراءة أبى عمرو ، أنظر الإقناع فى القراءات السبع ٧٣٢/٢ ، وانظر أيضا معانى القرآن للأخفش ٤٤٠/٢ .

الحكم هو رأىُ الجمهور، والظاهر من كلام سيبويه. ومع من ذلك بعض الأئمة، وزعم أنّ المفتوحة لاتُلحقُ بالمكسورة؛ لأن المكسورة على شرط الابتداء وليست المفتوحة كذلك، إنما تجعل الكلام شأنًا وحديثًا بمنزلة المفرد، ولذلك لايكون في الآية دليل لصحة جملة على وجهين جيِّدين :

أحدهما : أن يكون (ورسولُه) عطفًا على أنّ وما بعدها، لأنها اسمٌ مفردٌ، فالتقدير : براءةُ الله من المشركين ورسولُه، أى : وبراءَةُ رسولِه. وهذا وجه جيد، كما تقول : أعجبي أنك منطلقٌ وإسراعُك.

والثاني : أن يكون (ورسولُه) معطوفًا على الضمير في (بَرِيء)، وحَسُن للفصل، كما قال تعالى : {سَيقولُ الذينَ أشْركوا لو شَاءَ اللهُ ماأشْرَكْنَا وَلاَ آباؤُنا(١)}؛ وإذا كان كذلك لم يكن في الآية دليل على ماقالوه، فالاستشهاد بها وَهْمٌ جَرَىَ على سيبويه والنحويين.

وردّ هذا ابن جنى قياسًا وسماعًا، أما السماع فما في الحماسة لجعفر بن عُلْبَةَ الحارثى، وذلك قوله(٢):

فَلاَ تَحْسَبِي أنِّى تخشَّعتُ للعِدَى
لِشَىءٍ، وَلاَ أنِّى مِنَ الموتِ أفْرقُ
وَلاَ أنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعِيدُهُمْ
وَلاَ أنَّنى بالَمشْيِ في القَيدِ أخْرَقُ

فَعَطَفَ الجملة من المبتدأ والخبر على قوله : {أنِّى تخشَّعْتُ}، وهو يريدُ

---

(١) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

(٢) شرح الحماسة للمرزوقى ٥٥ . وجعفر بن علبه مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية . وانظر البيتين فى شرح الكافية للرضى ٣٥٢/٤ ، والخزانة ٣٠٣/١٠ .

معنى أنّ المفتوحة؛ يدلّ على ذلك روايةُ من روى :

وَلاَ أَنَّ نَفْسِي يَزْدَهِيها وَعِيدُهُمْ

وقد جاء ذلك أيضًا في التنزيل، قال الله عز جلّ : {وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدةً، وأَنَا ربُّكُمْ فاتقُونِ[1]}؛ ألا ترى أنّ معناه : ولأنّ هذه أمتكم أمّةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون، فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على (أنّ) وفيها معنى اللام، كما تقدّم. وهذا يزيد معنى الابتداء عبرهً، ويصرف الكلام إلى معنى المصدر، أى : ولكوني ربكم فاتقونِ.

ونحو ذلك قوله أيضا : {ضرب لَكُمْ مَثَلاً من أنْفُسِكم هَلْ لَكُمْ مما ملكت أيمانُكُمْ من شُرَكَاءَ فيما رَزَقناكُمْ، فأنتُمْ فيه سَوَاءٌ[2]}، أى : فتستوا. قال أبو على : فأوقع الجملة المركّبة من المبتدأ والخبر موقع الفعلِ المنصوب بأن والفعل، إذا انتصب انصرف القولُ والرأىُ فيه إلى المصدر[3]، ومعلوم أن المصدر أحد الآحاد، ولاشُبهةَ[4] بينه وبين الجملة، وقد ترى الجملة التى هى قوله : {وأنا ربُّكم} معطوفةً على أنّ المفتوحة، وعبرتها عبرةُ المفرد من حيث كانت مصدراً، والمصدراً، والمصدر أحد الأسماء المفردة.

ومنه أيضا ـ ولم يذكره أبو على ـ قوله تعالى : {أعنده علم الغيب فهو يرى}[5] . أي فيرى ، لأنّ الفاء جواب الاستفهام ، وهي تصرف الفعل

---

(١) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون . وبفتح همزة أنّ وتشديد النون قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو . انظر السبعة لابن مجاهد ٤٤٦ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة الروم .

(٣) فى شرح الحماسة لابن جنى : «انصرف به القول والرأى فيه الى مذهب المصدر» .

(٤) فى شرح الحماسة : «ولا نسبة» .

(٥) الآية ٣٥ من سورة النجم .

بعدهاإلى الانتصاب بأن مضمره ، وأن المنصوب بها مصدر لامحالة حتى كأنه قال : أعِنْدَه عِلْمُ الغيب / فرؤيتُه ، كما أنَّ قوله {فأنتمْ فيه سَوَاءٌ}، أى ٤٣٧
: هاك شركة بينكم فاستواء». انتهى ماذكر من السماع.

ومنه في القرآن مواضع، كقوله تعالى : {أَمْ أَنْزَ لْنا عَلَيْهِم سلْطانًا فَهُو يَتَكلَّمُ(١)}، وقوله : {أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ. أَمْ عِنْدَهُمُ الغَيبُ فَهُم يكتُبُو نَ(٢)}. وقد أنشد سيبويه(٣):

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ ... ...

ثم قال : «كأنه قال : نحن بغاةٌ وأنتم(٤)}. فقدّم وأخّر، في مرفوعًا بالابتداء والخبر محذوف، كقوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ آمنُوا والذينَ هادوُا والصّابئُونَ والنَّصارى(٥)}. فقد سوّى بين إنّ وأنَّ، فليس سيبويه مِمَّن يقصرُ ذلك الحكم على المكسورة، كما ظنه بعضهم.

قال ابن جني : «فأما وجه القياس فهو [أنْ(٦)] المفتوحة ـ وإن لم تكن من مواضع الابتداء فإنها في التحقيق مثلُ المكسورة، فلما استويا في المعنى في العمل وتقاربا في اللفظ، صارت كلّ واحدٍ كأنها أختها؛ يزيد ذلك وضوحًا أنك تقول : علمت أنَّ زيدًا قائمٌ، وعلمت أنَّ زيدًا قائمٌ،

---

(١) الآية ٣٥ من سورة الروم .

(٢) الآيتان ٤٠ - ٤١ من سورة الطور .

(٣) تقدم فى ص٣٧٢.

(٤) الكتاب ١/١٥٦ . ونص مطبوعة الكتاب : «كأنه قال : بقاة مابقينا وأنتم» .

(٥) الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٦) عن شرح الحماسة لابن جنى .

علمت إنَّ زيدًا لقائم، فنجد معنى المكسورة كمعنى المفتوحة، تؤكد في الموضعين كليهما قيام[1] زيدٍ لامحالة، والقيام مصدرٌ كما ترى. نعم وتأتى هنا بصريح الابتداء فتقول : قد علمتُ لزيدٌ أفضلُ منك، كما تقول : علمت إنّ زيدًا أفضلُ منك؛ أفلا ترى إلى[2] مجارى هذه التراكيب إلى معنى [واحد[3]] وتناظر بعضها إلى بعض. وسببُ ذلك كلّه ماذكرت من مشابهة إنّ لأنَّ لفظًا ومعنى وعملاً، فإذا كان كذلك سقط اعتراضُ هذا المتأخر على ماأورده سيبويه، وأسقط كلفته عنه. قال : ويزيدُ فيما نحن عليه بعد قوله :

وَلاَ أَنَّنِي بالمَشْيِ في القيدِ أَخْرَقُ

فعاد إلى أنَّ البتّةَ[4]. وهذا ماقاله ابن جني.

وقال ابن خروف : لايمتنعُ حملُ الجملة الابتدائية على أنّ، ثم قال : ويجوزُ في المعطوف مالايجوز في المعطوف عليه؛ ألا ترى إلى قولهم : رُبَّ رَجُلٍ وأخيه، وأشباهه، والحملُ في هذا أحرى بذلك.

فإذًا مارآه الاظمُ هو الصحيح من القولين.

وأما قولُه : «مِن دُوْنِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وكَأَنَّ»، ففيه سؤال وهو أن يقال : هذا الشطر حشوٌ لامعنى له، لأنه لو اقتصر على ذكر ثلاثة الأحرف ـ وهى المتقدمة ـ لاقتضى كلامُه اختصاصَ ذلك الحكم بها دون مابقي، لأن المسكوت عنه لايجرى على حكم المنطوق به، ولايحمل كلامه على ذلك، فصار ذكر البواقي منفيّ الفائدة.

---

(١) فى جميع النسخ : «فقيام» . والمثبت عن نص ابن جنىّ فى المرجع المتقدم .

(٢) فى الأصل : «إلا مجارى» . وفى شرح الحماسة : «أفلا ترى أن تجارى ...» .

(٣) عن شرح الحماسة .

(٤) نص ابن جنى فى شرح الحماسة ، ورقة ١٣ - ١٤ .

والجواب : أنَّه إنما نبَّه على البواقي لفائدة التنكيت على ماذهب إليه بعض النحاة، فهو يقول : إنّ ثلاثة الأحرف المذكورة وهى : إنَّ ولكنَّ، هى المختصة بهذا الحكم، وليس بشامل لها وللبيت ولعلّ وكأنّ، كما يقول بعضهم، فهذا الموضع مثلُ قوله في باب كان : «فَجِيءْ بها مَتْلُوَّةً لاتاليةً»، وقد مضى التنبيه عليه. والمخالف في المسألة هو الفراءُ(١)، فأجاز أن يقال : كأنَّ زيداً أسدٌ وعمروٌ، ولعل زيداً قائم وعمرٌو، وليت زيداً قائم وعمرٌو. وشاهده على ذلك قولُ الراجز(٢):

ياليتَنى وأنتِ ياَلمِيسُ

بِبَلْدةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

قال المؤلف : «ولاحجة له في ذلك، لاحتمال أن يكون «وأنت» مبتدأً محذوف الخبر، تقديره : وأنت معي، والجملة / في موضع الحال واقعة ٤٣٨
بين اسم ليت وخبرها. وإنّما امتنع العطفُ على الموضع فيها عند الجمهور لأنَّ دخولها غَيَّر معى الابتداء الذى هو محرزٌ للموضع، فصار مسوخًا بمعنى التمنى والترجي والتشبيه، وأنت إذا عطفت فرفعت المعطوف لم تحمله إلا على الابتداء، فلم يصحّ ذلك حيث لم يبق معى الابتداء، ولا له محرزٌ، بخلاف إنّ وأنَّ ولكنَّ، فإنها لم تغير معنى الابتداء،لأنَّها داخلةٌ لتوكيده أو للاستدراك به لا نسخ معناه، فجاز رفع المعطوف معها على لَحْظِه؛ قال سيبويه : «ولم تكن ليت واجبةً ولالعلّ ولاكأنَّ، فَقَبُح عندهم أن

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٩١ .

(٢) هو جران العود، ديوانه ٥٣ . والرجز فى الكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، ومعانى الفراء ٤٧٩/١ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٦ ، ٤١٤/٤ ، والإنصاف ٢٧١ ، وابن يعيش على المفصل ٨٠/٢ ، ١١٧ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ ، والهمع ٢٩٢/٥ ، والخزانة ١٨/١٠ .

يُدْخِلُوا الكلام(١) الواجب في موضع التمنّي، فيصيروا قد ضَمُّوا إلى الأول ماليس على معناه، بمنزلة إن(٢)». يعنى : أنه قبح أن يدلُّوا بالخبر الذى ليس بواجب، وهو خبر هذه الحروف، علي الخبر الواجب، وهو خبر المعطوف، إذ لا يدلّ على المحذوف إلا ما هو على معناه.

وقال السيرافي : «حَمْلُ المعطوف في هذه الحروف على الابتداءِ بغيّر المعنى الذي أحدثته هذه الحروف، لو قلت : ليت زيداً منطلقٌ وعمرو مقيم، كان «وعمرو مقيم» خارجًا عن معنى التمنّى(٣)». فإذا كان كذلك لم يستقم حملُ هذه الحروف على إنّ لمباينة مابينهما.

فالناظم إذاً أراد أن ينبّه بهذه الزيادة على خلافِ من خالف، وأيضًا فو سكت لسبق إلى الوهم إجراء القياس، فنصٌ على نفي ذلك لئلا يُتَوَّم صحتُه. وقلَّما تجد في هذا النظم مايسبق أه فضلٌ إلا وتحته فائدة أو فوائدُ، وقد مضى من ذلك أشياء، وستأتى أُخَر إن شاء الله تعالى.

وأطلق الناظمُ العطفَ ولم يُقَيِّده بحرفٍ دون حرفٍ، فدلّ على أَنَّ لحروف العطفِ دون الواو في ذلك مدخلاً، وذلك صحيح، فتقول : إنّ زيداً قائم فعمروٌ، و : فعمراً. وإنّ زيداً قائم ثم عَمْروٌ، وإن الناس قادمون حتى المشاةُ، وإن زيداً قائم بل عَمْروٌ، وإنّ زيداً قائم لاعمروٌ. وما أشبه ذلك، إلا أَمْ وإمّا فإنَّ هذا الموضع ليس من مواضعهما فلذلك ــ والله أعلم ــ لم يستثنهما الناظم؛ إذ لايصح دخولهما مع إنّ وأخواتها.

---

(١) كلمة «الكلام» ليست فى الكتاب .

(٢) الكتاب ١٤٦/٢ .

(٣) شرح الكتاب ٣ ورقة ١١ مع تصرف .

(ثم قال[1]) :

وَخُـــفِّــفَتْ إِنَّ فَـــقَلَّ العَــمَلُ

وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إذا مـــــاتُمُـــــيَلُ

وَربَّمـــا اسْــتُــغْنِىَ عَنْهــا إنْ بدَا

مَـــانَاطِقٌ أَرَادَهُ مُـــعْــتَـــمِــدًا

وَالْفِــعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِـخَــا فَــلاَ

تُلْفِــيــه غَـالِبًـا بِإِنْ ذِي مُـوصَــلاَ

العربُ خَفَّفت في هذا الباب أربعة أحرف لثقل التضعيف، كما تفعلُ ذلك في غير موضع من كلامها، وذلك إنّ وأنّ وكأن ولكنّ. وأمّا لعلّ فلم تخففها بحذف أحد المضاعفي، لأن التخفيف فيها حصل بحذف اللام الأولى، قالوا فيها : عَلّ، فلو زادوا فيها تخفيفا لأجحفوا بها. وأما ليت فلا تضعيف فيها، فبقي مما فيه التضعيف المحتملُ للتخفيف الأحرفُ الأربعةُ / وذكر الناظم منها ثلاثة ولم يذكر «لكنّ» لكونها في حال تخفيفها لاتعمل ٤٣٩
شيئًا كما تعمل البواقي بعد التخفيف. وما نزع إليه هو مذهب النحويين ماعدا يُونُس والأخفش، فإنهما أجازا إعمال لكنّ بعد التخفيف قياسًا على أخواتها، وذلك لم يرد به سماعٌ فلا يُبْنَى عليه[2].

فأخذ يتكلم على تلك الثلاث الباقية، وابتدأ بالكلام على إنّ المكسورة فقال: «وَخُفِفَّتْ إِنَّ فَعَلَّ العَمَلُ». فَأَعلم أنها إذا خففت لاتبقى على حكمها

(١) عن الأصل .

(٢) انظر المقتضب ١٨٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٨ ، ونتائج الفكر للسهيلى ٢٥٧ ، والبحر المحيط لأبى حيان ٦٢/١ ، ٣٢٦ - ٣٢٧ .

قبل التخفيف على حالٍ، بل لها أحكام[1] تختصّ بها تلك الحال هو آخذٌ في ذكرها، فيعنى أنها إذا خففت صار في إعمالها للعرب وجهان : أحدهما : إبقاؤها على ماكانت عليه من الإعمال، وهو قليل في كلام العرب، ولذلك قال : «فَقَلَّ العَمَلُ»، ولكنه مع ذلك قياس، فتقول : إنْ زيداً لقائمٌ. ومنه في القرآن الكريم : {وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ[2]}، وهى قراءة الحرميين وأبي بكر[3].

وَوَجْهُ بقاءِ الإعمال أنها عملت بشبه الفعل كما تقدّم، والفعل يعمل محذوفاً كما يعمل تامًّا، كما تقول : لم يكن زيدٌ قائمًا، ولم يَكُ زيدٌ قائمًا، فكذلك يحكم لما أشبهه. وأيضًا فالحذفُ فرعٌ عارض، والأصلُ هو الإثبات، فالمحذوف التقديرِ كأنه لم يحذف، وكأنها إنَّ كما كانت في الأصل.

والثانى : إهمالها، وهو الأكثر في الكلام. ودلّ على أنه الأكثر قوله : «فَقَلَّ العَمَلُ»، لأنه إذا قلّ إعمالها لزم كثرةُ إهمالها، إذ هى دائرةٌ بين هذين لا: واسطة بينهما، فتقول على هذا في الكثير : إنْ زيدٌ لقائمٌ. ومنه قول الله سبحانه: {وإنْ كلٌّ لَمَّا جَميعٌ لَدَينا مُحْضَرُونَ[4]}. {وإن كلُّ ذَلِك لَمَّا مَتَاعُ الحياةِ الدُّنْيَا[5]}، {إنكلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيها حافِظٌ[6]}. وما أشبه ذلك.

---

(١) فى الأصل : أحوال .

(٢) الآية ١١١من سورة هود .

(٣) في السبعة لابن مجاهد ٣٣٩ «قرأ ابن كثير ونافع : (وإنْ) مخففة (كُلاًّ لَمَا) مخففة . وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر : (وإنْ كلاًّ) خفيفة (لَمَّا) مشدّدة» . فالاتفاق بين الحرميين وأبى بكر فى تخفيف إن . وانظر الإنصاف ، المسألة ١٩٦/٢٤ .

(٤) الآية ٨٢ من سورة يس .

(٥) الآية ٣٥ من سورة الزخرف .

(٦) الاية ٤ من سورة الطارق .

ووجهُ إهمالِها أنها إنما عملت مع اعتبار الشبه اللفظى إما مستقلاً وإما جزءَ علّةٍ، فإذا فقد الشبهُ اقتضى القياسُ فَقْدَ الحكم المبنى عليه، وهو الإعمال، فأهملت.

وهذا الذى قرّره الناظم مبنيٌّ على موافقة أهل البصرة في أنّ إنْ المخففة ليست النافية، بل هي التوكيديّةُ، خلافًا لمن قال : إنها النافية، واللام اللازمة بعدها للايجاب بعد النفي، فقولك : إنْ زيدٌ لقائم، في معنى : مازيدٌ إلا قائمٌ. وهو مذهب الكوفيين[1]. والذى يدلّ على صحة ماذهب إليه الناظم مجىء النصب عن العرب، كقراءة من قرأ : {وَإِنْ كلاً لماَلَيُوَفِّيَنَّهُم[2]}، وقال سيبويه : «وحدثنا من يُوثَق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمرًا لَمطلقٌ»، قال : «وأهل المدينة يقرءُون : {وَإِنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ}، يخفّفُونَ وينصبُونَ ، كما قالوا : كأنْ ثَدْيَيْه حُقّانِ[3]

قال : «وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شىءٌ لم يتغيّر عمله، كما لم يُغَيِّر عمل لم يَكُ. ولم أُبَلْ حين حُذِف[4]». وحكى المؤلف عن الأخفش أنه قال : «زعموا أن بعضهم يقول : إنْ زيدًا لمنطلق[5]». وحكى ابن

(١) انظر الإنصاف لأبى البركات ، المسألة ١٩٦/٢٤ ، والمسألة ٩٠/٦٤٠ - ٦٤٣ ، وشرح الكافية للرضى ٣٦٧/٤ .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود.

(٣) صدره :
ووجهُ مشرقُ النحرِ
وهو من شواهد الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٣٧/١ ، ٣/٢ ، ٢٤٣ ، والإنصاف ١٩٧ ، وابن يعيش على المفصل ٨٢/٨ .

(٤) الكتاب ١٤٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٧.

الأنبارى ذلك أيضاً(١). وإذا ثبت لها النصب عند التخفيف لم يصح أن تكون النافية أصلاً، لايقال في الآية : إن كُلاًّ منصوب بقوله : ليوفيِّهم، أو بفعلٍ / يفسّره، لأنّا نقول: كلا القولين ممنوع على مقتضى أصولهم في ٤٤٠
هذا الموضع أو ضعيف؛ قال المؤلف : «لأنهم يوافقون في أن مابعد إلاّ(٢) لايعمل فيما قبلها ولايفسّر عاملاً فيما قبلها، قال :«وكذلك(٣) قال الفراء في كتاب المعانى : وأما الذين خفّفُوا إنّ فإنّهم نصبُوا كُلاًّ بِلَيوَفِّيَنَّهُمْ. وهو وجه لاأشتهيه، لأن اللام لايقعُ الفعل الذى بعدها على شيء قبله، فلو رفعنا كُلاًّ لصلحَ ذلك، كما يصلَح ذلك، كما يصلُح إنْ زيدٌ(٤) لقائم، ولايصلح أن تقول : إنْ زيدًا لأضرب؛ لأن تأويله كقوله : مازيدًا إلاّ أضرب(٥). وهذا خطأ في اللام وإلاّ. هذا نصّه(٦)». قال ابن مالك : «فقد أَقَرَّ بأن حَمْلَ القراءة على جعل إِنْ نافيةً، واللام بمعنى إلاّ، خطأٌ. ولاشكَّ في صحة قراءة النصب، ولاتوجيه لها إلا توجيهُ البصريين، فتعينّ الحكمُ بصحته مع ما أيّد ذلك من السماع(٧)».

ثم قال : «وتَلزَم اللامُ إذا ماتُهْمَلُ»، يعنى إنَّ إذا خُفِّفَتْ فأهملت في أحد الوجهين لزمت اللام في خبرها، والألف واللام في قوله : «وتلزم

---

(١) الإنصاف ، المسألة ١٩٦/٢٤ .

(٢) يريد اللام ، واللام الموقفة بعد إنِ المخففة عند الكوفيين بمعنى إلا . وكذلك قال ابن مالك فى شرح التسهيل ، وهو يردّ على الكوفيين ، وسيأتى ذلك .

(٣) فى جميع النسخ : «ولذلك» . والمثبت عن شرح التسهيل .

(٤) فى أ : إن زيدا لقائم . ومثله فى س ، ف . وقد صوّب الأصل بحذف الألف .

(٥) فى جميع النسخ : «ما زيدا لأضربَ» . والمثبت عن المعانى ، وشرح التسهيل لابن مالك .

(٦) معانى القرآن للفراء ٢٩/٢ - ٣٠ .

(٧) شرح التسهيل ، ورقة ٨٧ .

اللامُ» لتعريف العهد، إذْ قد تقدّم له الكلام في لحاقها. وأفاد بهذا الكلام فوائد :

إحداها : أن تلك اللامَ لامُ الابتداء الداخلةُ في خبر إنّ، وهو رأىُ جمهور البصريين. وزعم الفارسيُّ من البصريين أنها غيرها، لك ليست بمعنى إلاّ. وذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى إلاَّ، بناء على أنّ إنْ هى النافية. والدليل على ماقاله الناظم أنّ من العرب من يعملها واللام معها(١)، فيقولون : إنْ زيدًا لقائم، ومنه اللام في : (لماليُوفِّيَنَّهُم(٢))، وقد نصّ سيبويه(٣) على ذلك في أبوابِ إنَّ، وقال : إنّما التى في قوله تعالى : {وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ(٤)}.

أما قولُ الكوفيين فمجرَّدُ دعوى لادليل عليها، ولو كان كما قالوا لصحّ وقوعها حيث تقع إلاّ بعد كلٍّ نفي، فكنت تقول : مازيد لقائمٌ، أو : لما قائمٌ ـ بمعنى : مازيدٌ إلا قائم ـ ولم يقم لَمَا زيد، [ولن يقومَ لَمَا زيدٌ(٥)]، وفي امتاع ذلك دليلٌ على أن الأمر ليس كما زعموا(٦).

وأما قول الفارسىّ فشبهته ـ فيما زعم ـ مارأى في الكلام من إعمال ما قبلها فيما بعدها، نحو : {وَإِنْوَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ(٧)}، {وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ(٨)}. وهو كثير، ولام الابتداء لايعملُ ماقبلها فيما بعدها، لو قلت : إنك

---

(١) فى الأصل : «فيها» .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود .

(٣) الكتاب ١٥٢/٣ .

(٤) الآية ١٦٧ من سورة الصافات .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) انظر الإنصاف لأبى البركات ، المسألة ١٩٦/٢٤ . والمسألة ٦٤٠/٩٠ – ٦٤٣ . وشرح الكافية للرضى .

(٧) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف .

(٨) الآية ١٥٦ من سورة الأنعام .

كنت لقائمًا، أو إنّك قتلتَ لمسلما، لم يجز، فعلمنا أنها ليست بها[1].

وقد اعتذر عن هذا المعنى ابنُ خروفٍ فقال : ولما خُفِّفت وأبطل عملُها ألزموها اللام فرقًا بينها وبين النافية، وأدخلوها على مالم تكن تدخل عليه وإنْ مثقلةً، فقالوا : إن قام لزيدٌ،[2] وإن ضربتَ لعمرًا، {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ(٢م)}؛ قال : وليس دخولها في هذه المواضع بأبعد من دخولِ إنْ على الفعل، لَمّا أُلغِيت جاز فيها ذلك. هذا ماقاله؛ وأيضًا فلا بُعْدَ في أنْ يعملَ ماقبلها فيما بعدها، كما يعمل فيما قبلها إذا قلت : إنَّ زيدًا طعامَكَ لآكلٌ، وإن زيدًا في الدار لقائمٌ. وما أشبه ذلك، لما كانت مؤخرة من تقديم، فمن حيث فيها على الجملة ألاَّ تعتبر صَدْرِيَّتِها مع إنّ يجوز أن لاتعتبر هنا أيضًا لأن المخففة هى المثقّلَة. وللمؤلف هنا جواب آخر في الشرح لا حاجة إلى جلْبِهِ هنا.

٤٤١ والفائدة الثانية : مانصّ عليه / من لزوم اللام، والفائدة في لزوم اللام قصدُ التفرقة بين إنْ المخففة من الثقيلة وبين إن النافية؛ إذ لو قلت : إنْ زيد قائمٌ، لم يُعَرفْ أهى النافية أم لا، فأدخلوا اللام المختصّة بأنْ المخففة، لأنها التى تصحبها حال تثقيلها وحال تخفيفها أيضًا إذا أُعمِلَت، فلم تلتبس بالنافية؛ ولأن لام الابتداء ليس من شأنها أن تدخل مع أدوات النفي، فحصل الفرق بينهما؛ قال سيبويه : «اعلم أنهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عَمْروٌ لخيرٌ منك، لما خَفَّفها جعلها بمنزلة لكنّ حين خَفَّفها[3]» - يعى بمنزلتها في الإهمال -، قال : «وألزمها اللام لئلا تلتبس

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٢٣٢/١ ، وشرح الكافية للرضى ٣٦٦/٤ - ٣٦٧ .

(٢) فى أ : «زيد» . وقد ألحقت اللام بنص الأصل .

بإن التى بمنزلة ما التى ينفي بها[1]». وهذا التعليل (قد[2]) يقتضى أنها لاتلزم إذا لم يقع لَبْسٌ، ولكن العرب لم تراع ذلك إلا فيالنادر، كما هو ذاكره. والفائدة الثالثة : أنها لاتلزم إذا أُعْملت، لأنَّ الناظم شرط في لزومها إهمالَ إنّ، فاقتضى مفهومُ الشرط أنها إذا لم تُهْمَلْ لاتلزمُ. وذلك صحيح، فتقول : إنْ زيداً قائمٌ، وإنْ زيدًا لقائم. نصّ على ذلك السيرافي وغيره، ووجه ذلك ظاهر، وهو أنها لما أُبقيَتْ مع التخفيف على حكمها مع التثقيل في العمل، أُبقَى لها أيضًا حكمُ دخول اللام في الخبر، وهو الجواز مع التثقيل، فكذلك يكون مع بقاء حكمه. ثم قال : «وَرُبَّما استُغْنَى عَنها»، رُبَّما إنما يستعملها الناظم في التقليل، والضمير «عنها» عائدٌ إلى اللام. يعنى أنّ اللام الفارقة قد يُستَغنى عنها فلا يؤتى بها، لك بشرط أن يبدوَ ويظهر مرادُ المتكلم بكلامه ومعتمدُه الذى اعتمده. وذلك الإيجابُ لا النفىُ. وهذا الاستغناء قليلٌ في الكلام، والغالبُ لزوم اللام. وحاصلُ ذلك أنها تسقط إذا أُمِن اللبس بين إنْ المخففة والنافية بقرينة تدلّ على ذلك، فإذا أُمِنَ اللبسُ فربمًا لم يُؤْتَ باللام نحو قراءة من قرأ : {وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا متاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيا[3]}، بكسر[4] لام لما، أى : للذى[5] هو متاع الحياة الدنيا. وفي الحديث : «وأَيمُ الله، إنْ كَانَ خليقًا للإمارة[6]». وقال معاوية في كعب الأحبار: «إن كان من أحذقِ هؤلاء». وهذا كلُّه نادر كما قال.

---

(١) الكتاب ١٣٩/٢.

(٢) عن الأصل .

(٣) الآية ٣٥ من سورة الزخرف . وهى قراءة أبى رجاء كما فى المحتسب ٢٥٥/٢ .

(٤) فى جميع النسخ : «بغير» . وانظر المحتسب ٢٥٥/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٧ ، والبحر المحيط ١٥/٨ .

(٥) فى جميع النسخ : «الذى» .

(٦) لم يقع لى حديث إلا باللام ، انظر البخارى ، كتاب الإيمان ١٦٠/٨ ، وكتاب الأحكام ٩١/٩ ، وكتاب فضائل الصحابة ٢٩/٤ ، ومسند الإمام أحمد ٢٠/٢ ، ٨٩ ، ١٠٦ ، ١١٠ .

فإ قيل : في ظاهر سياقه تناقضٌ، وذلك أنه قال : «وتلتزمُ اللامُ»، فاقتضى أن السقوط غير موجود، ثم قال : «وربّما استُغْنِى عنها» فاقتضى أها غير لازمة! وشأنه أن يأتى في مثل هذا بلفظ الغلبة أو الشياع فيقول : وتغلبُ اللامُ، أو : وتلحقُ اللام في الغالب أو الشائع أو ما أشبه ذلك. فهذه عبارة معترضةٌ.

فالجواب : أن قصده أمرٌ آخر، وهو أنّ قوله : «وتلزم اللامُ» يريدُ في القياس، فلا يجوز إسقاطها البتّة وإن أُمِنَ اللبس. وقوله : «وربّما استُغنِىَ عنها»، يعنى به في السماع الذى لايقاسُ عليه. والدليل على هذا القصيد من كلامهم قوله : «وربّما» فجعل النُّدورَ في قسم ماأُمِن فيه اللبسُ، ومواضع أمن اللبس لاتوصف بالندور لكثرة القرائن الدالّة، فإنما أراد تعيينن موضع السماع، وأن إسقاط اللام نادرٌ لايقاسُ عليه. ولو أراد القياس لم يأت بربّما المقتضية لترك القياس عنده /، وليس قصده ٤٤٢
كما قال في التسهيل : «وتلزم اللام بعدها فارقةً إنْ خيف لبسٌ بإنْ النافية[١]». فهذا الكلامُ يقتضى أنّ إسقاطها بشرط أَمْنِ اللبس قياسٌ ، بخلاف كلامه في هذا النظم، فإنّ الظاهر منه لزومُ اللام مطلقًا كمذهب سيبويه وغيره، فخالف ماذهب إليه التسهيل وشرحه، ومذهبه هنا أصحّ؛ إذ لو كان أَمْن اللبس مجوّزًا لإسقاطها عند العرب لكانوا خُلَقاءَ أن يكثر ذلك في كلامهم ويشيع؛ إذ اللام عند ذلك جائزةُ اللحاق لا لازمتُه، فلما لم يكن ذلك، بل حافظوا على إلحاقها مطلقًا، دلّ ذلك على أهم أجروا مالا لبس فيه على مافيه اللبس، ليجرى البابُ كلُّه مجرًى واحدًا، كما فَعلُوا

(١) التسهيل ٦٥ .

ذلك في جريان الصفة على غير من هى له. وقد مرّ ذلك في باب الابتداء.

فإن قيل : أطلق الناظمُ القولَ في لزوم هذه اللام، فاقتضى أنها تلزمُ الخبر كان منفيًا أو موجبًا. وليس كذلك، بل إما تلزم عند كون الخبر موجبا لم تتقدّمه أداة نفيٍ، وقد شرط ذلك في التسهيل حيث قال : «وتلزمُ اللام بعدها فارقةً إن خِيفَ لبسٌ بإن النافية، ولم يكُنْ بعدها نَفْيٌ» فلايجوز على هذا : إنْ زيدٌ لما قام، وإن زيدٌ للايقوم، وكلامُه هنا يجوزّ ذلك لإطلاقِه وعدمِ ذكره هذا الشرط. وهو غير صحيح.

فالجواب : أن هذا الاشتراط غير محتاج إليه؛ إذ (قد[1]) تقرّر من كلامه أنّ هذه اللام هى لام الابتداء الداخلة في خبر إنّ، وإذا كات إيّاها فقد تقدّم قبلُ اشتراط كونِ الخبر غير مفيّ في قوله : «وَلاَيَلِي ذى اللامَ ماقَدْنُفيا»؛ فذكْرُ ذلك هنا تكرارٌ من غير فائدة. وأيضا لواحتيج إلى ذلك الشرط أنْ يُذكَرَ هنا لاحتيج لذكر جميع الشروط مثل أن لا يكون فعلا ماضيا متصرفًا خاليًا من قد، وساءر ما ذُكِرِ هنالك، فلما لم يكن كذلك كان تَرْكُ هذا الشرطِ هو الواجبَ ها. فالذى فعل هُنَ ابن مالكٍ أحسنُ من فعله في التسهيل، والله أعلم.

ثم بَيَّن دخولها في الأفعال فقال : «والفِعلُ إنْ لَم يكُ ناسخًا».. إلى آخره. هذا الكلامُ تُعطِي أنَّ وصلَ إنْ هذه بالأفعالِ جائز على الجملة. وهذا مفهومٌ من كلامه؛ لأن معناه أنَّ الفعل إن كان ناسخًا وصِلَ بها وإلا فهو على الجملة مما يُوصَل بها الفعل. وهذا مُتَّفق عليه، لكنهم اختلفوا في تعيين نَوْعِهِ، فالبصريُّونَ على اشتراطِ كونه ناسخًا للابتداء، وهو الّذى ذكَره النّاظم من أنها لاتُوصَل بالفِعلِ غالبًا إلا إذا كان ناسخًا، والأفعال النواسخ هى : كان وأخواتها، وكاد

(١) ليست فى أ .

وأخواتها، وعلم وأخواتها، فتقول : إن كان زيدٌ لقائمًا، وإن كادَ ليقوم،وإن علمتك لصادقًا. ومن ذلك قول الله تعالى :{وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِى ضَلَالٍ مُبِينٍ[1]}، {وَإِنْ يَكَادُ الذينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمِ[2]}، {وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِينَ[3]}. وهو كثير.

وأما الكوفيونفلايُعَيِّنون لذلك ناسخًا من غيره، بل يجيزون دخولها على كل فِعْلٍ متصرِّفٍ / فيقولون : إِنْ ضربتَ لزيدًا، وإن أكرمتَ لعمرًا، ٤٤٣
وإن قام لزيدٌ. وإلى هذا ذهب الأخفشُ، ومالَ إليه المؤلف في التسهيل وشرحه. والظاهرُ منه هنا خلاف ذلك، لقوله : «فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوْصَلاَ، والغالبُ عنده في مقابلة النادرِ، وهكذا جرى اصطلاحه في هذا الإطلاق، والنادرُلايقاسُ عليه. وإنما ذهبوا إلى ذلك لوجود السماع به، أمّا الكوفيون فالذى حكوا من ذلك هو قولُ امرأةِ الزبير رضي الله عنهما[4]:

ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا
وَجَبتْ عَلَيْكَ عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ

وهذ ـ وإن كان في نقلهم شاذًا ـ فهو على قاعدتهم قياسٌ، من جهة أَنَّ إِنْ عنده نافيةٌ، واللامُ ايجابيَّةٌ، كما وإلاَّ، وكما أَنَّ ما وإلاَّ غير مختصَّةٍ بناسخ دون غيره، فكذلك مرادفها.

(١) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٥١ من سورة القلم .

(٣) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء .

(٤) هى عاتكة بنت زيد . والبيت فى المحتسب ٢/٢٥٥ ، وابن يعيش على المفصل ٨/٧١ - ٧٢ ، ٧٦ ، والإنصاف ٦٤١ ، والمغنى ٢٤ ، والرضى ٤/٣٦٦ ، والخزانة ١٠ ، ٣٧٣ .
ترثى عاتكة زوجها رضى الله عنهما . ويروى : «تالله ربك إن ...» ، ويروى كذلك : «وشلّت يمينك إن ...».

وأما من قال بقياسه من البصريين فمعتمدهم السماع، فقد جاء من ذلك أشياء: من ذلك ما حكى الأخفش في معانيه[1] في قراءة ابن مسعود، قال: {إِنْ لَبِثْتُم لَقَليلاً[2]}، وقول امرأة من العرب: «والذى يُحْلَفُ به إِنْ جاءَ لَخَاطبًا[3]»، وقول بعض العرب: «إِنْ يَزِينُك لنفسُكَ، وَإِنْ يَشِينُك لهِيَهْ[3]». وهذا كلّه لايبلغ مَبْلَغَ أَنْ يُقاسَ عليه.

وإنما اختصت بالأفعال الناسخة لأنها كانت مختصّةً بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل، فلمّا خُفِّفَتْ الشيء على حال كذا، أى: وجدته كذلك.. وذى من قوله: «بإذن ذِى مُوْصَلا صفةٌ لإِنْ، وهى التى يشار بها إلى القريب المؤنث، أى: لاتلفيه موصَلاً بإن هذه، يعنى المخففة من الثقيلة، تحرّزًا من إِنْ النافية وإن الشرطية، فإنهما مخالفان لها في هذا الحكم.

وتحرز بقوله: «غالبًا» مما جاء من الأفعال غير الناسخة موصلاً بإنْ. وقد تقدم ماجاء من ذلك

وبقي (هنا[4]) على الناظم سؤالان:

أحدهما: أن «موصلا» من «أوصلت» الرباعىّ، والفعلُ المستعمل في معنى الوصول كذا إلى كذا وصولاً. ولاتقول: أوصلت كذا بكذا، بمعنى وصلته، وإنما تقول: أوصلتُ كذا إلى كذا، فهو الذى يتعدّى إلى الثاني بإلى لابالباء، وأما المتعدّى بالباء فتقول فيه: وصلته فهو موصول. فكان حقّ الناظم أن يقول: فلاتلفيه غالبا بإن ذى موصولا.

---

(١) معانى القرآن ٤١٩.

(٢) الآية ١١٤ من سورة «المؤمنون».

(٣) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٨٧. وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٠.

(٤) ليست فى أ.

والثـاني : أنّ هذا الوصلَ المراد لم يبيّن كيف يكون، أقبل إنْ أم بعدها؟ فإن اتصال الشيء بالشيء يكون من كلتا جهتيه، ولذلك تقول : «وصلتُ الكلام بعضه ببعض، تريد : وصلتُ أوّله بآخره، وآخرَه بأوّله. وإذا كان كذلك فمن الواجب بيانُ اتصال الفعلِ بإنْ، هل يكون الفعلُ متقدّما على إنْ أو متأخّرًا عنها؛ إذ لايعرف ذلك إلا بالنّقْلِ والنصّ عليه. ولذلك اعتنى أبو القاسم بهذه المسألة، فبوّب لها بابًا مستقلاً فقال : «باب الجمع بين إنّ وكان[1]»، ونص على تقديم إنّ[2]، فَتَرْكُ الناظمِ بيانَ ذلك تقصيرٌ.

والجواب عن الأول : أن العرب تقول : وَصَلَ الشيءُ بالشيء / : ٤٤٤ إذا اتصلّ به. فهو يتعدّى ولايتعدّى، كرجَعَ ورجعتُه، ووقف ووقفتُه، وعَمَر المنزلُ وعمرتُه؛ وإذا ثبت ذلك فلعلّ الناظم عدّى هذا الفعل بالهمزة بناءً على أنه مقيس، كما تقول : ذهب وأذهبته، وقام وأقمته، وقعَد وأقعدتُه؛ فيكون مُوصلاً[3] من أوصْلتُ الشيء بالشيء، المعدّى من وصل بمعنى اتّصل، ولايكون فيه اعتراضٌ.

وعن الثاني : أن وَصْلَ الشيءِ بالشيءِ يجرى في العرف على معنى الوصل من آخر، ولذلك إذا أرادوا الوصل من أوّلٍ عدلوا عن هذا اللفظ إلى لفظ «ألحقت» أو إلى لفظ أدخلت، فيقول : كذا على كلمة كذا، أى أوصلتها بها من أولها. فلفظُ الوصل في العرف المستعمل له خصوصيّةٌ

---

(١) الجمل ١٥٢ .

(٢) هذا الباب عن الجمع بين «إنّ» المشددة ، وكان ، ومن أمثلته : إن زيدًا كان قائما ، وإن زيدًا – كان – قائم .

(٣) فى الأصل ، أ : «موصولا» .

باللحاق من آخر؛ فكأنّ الناظم عوّل في فهم تقديم إنْ على الفعل على هذا الاستعمال. والله أعلم.

وَإنْ تُخَـفَّفْ أَنَّ فَا سْـمُـهَـا اسْـتَكَنْ
وَالخَـبَـرَ اجْـعَلْ جُـمْلَةً من بَعْـدِ أَنْ
وَإنْ يَكُنْ فِـعْـلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَـا
وَلَمْ يَكُنْ تَصْـرِيفُـهُ مُـمْـتَنِعَـا
فـالأحْـسَنُ الفَـصْلُ بِقَـدْ، أو نفيٍ أو
تَنْفِـيسٍ اوْلَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْـرُ لَوْ

هذا هو الحرف الثاني من الأحرف الثلاثة التى خُفِّفت في هذا الباب، وهو أنّ المفتوحة، وذكر من أحكامها المختصّة أنها إذا خُفِّفت لم تُهْمَلْ؛ بل عملها باقٍ، إلا أنّ اسمها يكون مُستَكنًا، أى مضمرًا أبدًا لايجوز إظهاره إلا في نُدورٍ أو ضرورة شعر لايعتدّ به، نحو ما أنشده ابن الأنباريّ وغيره من قول الشاعر(1):

فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِى
فِـرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأنتِ صَـدِيقُ

وأنشد ابن الأنباري أيضا(2):

---

(1) الإنصاف ٢٠٥ . والبيت أنشده الفراء فى معانى القرآن ٩٠/٢ ، ولم يعزه . وهو فى المنصف ١٢٨/٣ . وابن يعيش على المفصل ٧١/٨ ، ٧٣ ، والرضى على الكافية ٤٦٨/٢ ، ٣٦٨/٤ ، والمغنى ٣١ ، والهمع ١٨٧/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٥ ، ٣٨١/١٠ .

(2) الإنصاف ٢٠٧ . والأبيات لجنوب أخت عمرو ذى الكلاب بن العجلان الكاهلى ترثيه ، ونسبها بعضهم لأخته عمرة . وانظر البيت الشاهد فى معانى القرآن للفراء ٩٠/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧٥/٨ ، والرضى على الكافية ٣٦٨/٤ ، والمغنى ٣١ ، والخزانة ٣٨٢/١٠ .

لَقَــــد عَلِم الضَّـــــيفُ والمُرْمِلُونَ

إذَا اغْـــبـــرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَـــمَـــالاَ

وَخَلَّتْ عَنْ أوْلادِها المرضِـــعـــاتُ

ولـم تَرَ عَـــــيْنٌ لِمُـــــزْنٍ بِلالاً

بأنّكَ الرَّبيعُ وغـــيثٌ مَرِيــــعٌ

وقِدْمًــا هُنَاك تكُــونُ الثِّمَـــالاَ

وهذا تكنْ لم يُبَيِّن ماهو؟ وكان أولى به أن يبيّنه، ولكن لم يحتج إلى ذلك، بناءً على أنه لايتعيّن ماهو، إذ لايلزمُ أن يكون ضمير الشأن لإمكان عوده على حاضر أو غائب معلوم. وإلى هذا ذهب في شرح التسهيل[1]، واحتجّ لذلك بكلام سيبويه إذ قال في قوله تعالى : وآخِرُ دَعْواهُم أنِ الحمدُ للّه رَبِّ العَالَمِينَ} : «هُوَ على قوله : أنه الحمدّ لله». ثم قال : «ومثل ذلك : {وَنادَيْناهُ أنْ ياإبراهيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا}، كأنه جَلّ وعزّ قال : وناديناه أنّك قد صدّقت الرُّؤيا ياإبراهيم . قال : وإذا قلت : أرسل إليه أنْ ماأنتَ وذا؟ فَهِيَ عَلَى أىْ». قال : «وإن أدخلتَ الباءَ على أنّك وأنه فكأنه يقول : أرسلْ إليه بأنّك ما أنت وذا، جاز[2]». وله مثل ذلك في باب هذا الباب[3]، والجمع مذكور في أبواب إن وأنّ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٨ .

(٢) الكتاب ٣/١٦٣ .

(٣) انظر الكتاب ٣/١٦٥.

من آخر الرِّزمة[١] (الأولى[٢]).

وقد التزم بعضهم في هذا المستكنّ أن يكون ضمير الشأن. وذلك غيرُ لازم. هذا حكم اسمها ويأتى حكمُ خبرها.

وقد اقتضى كلامُه فيها حيث ألزم لها اسمًا وخبرًا، ولم يقلْ غير ذلك أنها عنده معملةٌ مع التخفيف / مطلقًا، وخلافُ أهل البلدين جارٍ ٤٤٥
فيها. واستدلّ لصحّة إعمالها بما تقدّم من الشاهدين، وأن بعض أهل اللغة يحكي ذلك عن بعض العرب. وإلى هذا فلا نُكْر في التزام حذف الاسم مع التخفيف، فقد حذفوه في المثقلة حين قالوا[٣]:

فَلَو أنَّ حُقَّ اليومَ منكُمْ إقامةٌ

وإنْ كانَ سَرْحٌ قد مضى فَتَسرَّعا

فلما خَفَّفوها بالحذف حذفوا أيضا الاسم لتكون على شكل مالا يعملُ، إذ صارت شبه متالا يعمل في الاسماء. ولانظير هذا التزامهم في إنِ الشرطية إذا حذفوا جوابها أن يكون فعلُ الشرط ماضيا، لئلا تكون على شاكلة مايجزم وليس له جواب ينجةزم. فالحاصل أنّ ذلك فرارٌ من قبح لفظيّ. وأيضا فقد قال سيبويه : «لم يحذفوا لأن يكونَ الحذفُ يُدخِله في حروف الابتداء، بمنزلة إنّ ولكنّ، ولكنهم حذفوا كما حذفوا الإضمار، وجعلوا الحذف علَمًا لحذفِ الإضمار في إنَّ، كما فعلوا ذلك في كأنّ[٤]». وقال في أبواب إنّ وأنّ : ومن قال : {والخامسةُ أنْ غَضَبُ اللهِ علَيها[٥]}، فكأنه قال : أنه غَضَبُ الله عليها، لايُخَفِّفُها في الكلام زيدًا وبعدها

(١) الرِّزمة : ماجمع فى شئ واحد ، يقال : رزمة ثياب ورزمة ورق ، والجمع رِزَمٌ . ولعله يعنى المجلد الأول .

(٢) ليست فى أ .

(٣) البيت للراعى النميرى ، ديوانه ١٦٧ . وهو م شواهد الكتاب ٧٣/٣ ، والإنصاف ١٨٠ .

(٤) الكتاب ١٣٧/٢ .

(٥) الآية ٩ من سورة النور . وانظر المحتسب ١٠٣/٢ .

الأسماءُ إلا وأنت تريدُ الثقيلة مضمراً فيها الاسم[1]». انتهى.

فإن قلت : فهذا يقتضى أنها إذا كان بعدها الأفعال لايضمر فيها، ولاتكون المخففة من الثقيلة.

فالجواب : أنه إنما نفي أن تكون التفسيرية التى بمعنى أىْ، وأما إذا وليها الأفعال فقد تكون التفسيريّة، وقد تكون المخفّفة ويضمر بعدها.

وقولُ الناظم : «والخَبَر اجعلْ جملة من بعد أنْ»، يريد أن الخبر إما أن يكون جملة اسميّةً أو فعلية، فإن كان جملة اسمية فاجعلها بعد الحرف من غير اشتراط فعلٍ. هذا معنى قوله : «من بعد أنْ» أىْ : على الإطلاق، كقول الله تعالى : {وَآخِرُ دَعْواهُمْ أنِ الحمدُلِلّه ربِّ العَالَمِينَ[2]}. وقرىء في غير السبع : {والخامِسَةُ أنْ غَضَبُ اللهِ عليها إنْ كانَ مِنَ الصَّادِقينَ[2]}. وفي السبع : {والخامِسَةُ أن لعنةُ اللّهِ عليه إنْ كَانَ مِنَ الكَاذِبينَ[3]}. وفي الشعر ما أنشده سيبويه من قول الأعشى[4]:

في فِتْيَةٍ كسُيُوفِ الهِنْدِ قد عَلِمُوا
أنْ هالِكٌ كُلُّ من يَحْفَى وينتعلُ

فإن قيل : مقتضى هذا الكلام التزامُ عدمِ الفصلِ بين إن وهذه الجملة، وأن لايجوز الفصلُ وذلك غير صحيح، بل الفصلُ بالأدوات جائز؛ فأنت تقول :

---

(١) الكتاب ١٦٣/٣ – ١٦٤ .

(٢) الآية ١٠ من سورة يونس.

(٣) الآية ٧ من سورة النور . وهى قراءة نافع وحده ، انظر السبعة ٤٥٣.

(٤) ديوانه ٥٩ . والبيت فى الكتاب ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، ٤٥٤ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والمحتسب ٣٠٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش على المفصل ٧١/٨ ، والرضى على الكافية ٣٢/٤ ، ٣٦٩ ، والخزانة ٣٩٠/٨ ، ٣٩١/١٠ ، والهمع ١٨٥/٢.

علمتُ أن لاعالم إلا زيد. وفي القرآن الكريم : {وَأَنْ لا إِلَه إلاَّ هُوَ، فَهَلْ أنتُمْ مُسْلِمُونَ[1]}. وقال لبيدين ربيعة[2]:

فَقُوَلا لَهُ ـ إِنْ كانَ يُقسِمُ أمره ـ :
أَلَمَّا يَعَظْكَ الدَّهْرُ، أُمُّكَ هَابِلُ
فَتَعْلَم أَنْ لاَ أَنْتَ مُدْرِكَ مامَضَى
وَلاَ أَنْتَ مِمَّا تَحْذَرُ النفسُ زائل

وأنشد ابنُ خروف لكُثَيِّر[3]:

لِتَعْلَم عِنْدِ الغَيْبِ أَنْ لا مُقَصِّرٌ
مُضِيعٌ، ولاعَمَّا يَسَرُّكَ غافِلُ

وهو شهيرٌ، فكيف هذا؟

الجواب : أن الناظم لم يشترط هنا الولاية لأنْ، وإنما ذكر أنك تجعلُ الجملة بعدها قطّ، من غيرِشرطٍ؛ فإنما زطلق العبارة توطئةً لما يذكُره بعدُ من اشتراطِ الفعلِ في الأحسن / إذا كانت الجملة فعلية، يفهم له من مجموع العبارتين أن الجملة الفعلية يشترط فيها الفصلُ في الأمر ٤٤٦
الأرجح، بخلاف الجملة الاسميه يشترط فيها ذلك.

فإن قيل : من أين تعَيَّن أن يكون المراد بالجملة في قولهم : «والخَبَر اجعلْ جُمْلَةً». الجملة الاسمية، يقيِّدها بذلك؟

فالجواب : أن الذى يُبيِّن ذلك من كلامه مَوْرِدُ التقسيم؛ إذ قال :

---

(١) الآية ١٤ من سورة هود .

(٢) ديوانه ٢٥٥ . ويقسم أمره : يُقَدِّر أمره ويحكمه . وهبلته أمه : شكلته . وفى الديوان «مما تحذر النفس وائل» ، ووائل : ناجٍ .

(٣) لم أجده فى ديوانه.

«وإنْ يكُنْ فِعْلاً»، أى : يكن الخبر فعلاً، فدلّ على أن الجملة المتقدمة التى جعلها خبرًا من بعد أنْ ليست الفعليّة لاتتضمّنُها، فتعيّن أنه الاسميّة بهذا الاعتبار؛ إذ لاجُملة إلا اسمية أو فعليّة. ويحتملُ آخَر، وهو أن يكون المرادُ بقوله : «والخَبَر اجْعَلْ جُملة» الجملة على الإطلاق، كانت اسميةً؛ إذْلم يُقيّدها، وإنما ألزم أن يكون الخبر جملة خاصّةً، فيكون حالها في الجواز أعمَّ من أن يقع بين أنْ وبينها فَصْلٌ أوْلا، فإن لَحَقِ فصلٌ فهو جائزٌ، وإن لم يلحق فكذلك، لكن الأحسنُ الفصلُ إذا كانت فعليّةً على تفصيله المذكور، كأنّه قال : يلزمُ أن يكون خَبَرُها جملةً بِفَصْلٍ وغير فَصْلٍ، إلا أنّ الأحسنَ في الفعلية الفصل بشرطه. وهذا كلام مستقيم.

فمثال الفصل وعدمه مع الجملة الاسمية قد تقدّم، ومثالُه مع الفعلية قولُ الله تعالى : {قَالُوا : نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا، وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا[1]}.. الآية، وقولهُ تعالى : عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى[2]}. ومثال عَدَمِ الفصل قراءةُ من قرأ : {لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ[3]}. وقال امرؤ القيس[4]:

وَحَدِّثْ بِأَنْ زالَتْ بِلَيْلٍ حُمُولُهمْ
كَنَخْلٍ من الأعراضِ غير منَبَّقِ

---

(١) الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٠ من سورة المزّمل .

(٣) الآية ٢٣٣ م سورة البقرة . وقد نسبها النحاة – كما يقول أبو حيان – إلى مجاهد ، انظر البحر ٢١٣/٢ .

(٤) ديوانه ١٦٨ . والحمول : الإبل التى يحمل عليها . والأعراض : أورية ، واحدها عِرْض ، بكسر فسكون . وغير مُنبق : غير مُزْهٍ ، يقال منه : نبق النخل إذا أزهى ، وإزهاؤه : خروج ثمره وبُسْره إذا لون قبل أن يُرطبَ . وقالوا : المنبقُ : الفاسد التمر ، الصفار كالنبق .

وقال النابغة الذبياني[1]:

فَلَمَّا رَأَوا أَنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَه

وَأَثَّلَ مَوجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ

وقال الفراء : ولورُفِع الفعلُ في خَبَر أَنْ بغير لا. كان صوابًا، كقولك : حَسِبْتُ أن تقولُ ذلك، لأن الكاف تحسنُ مع أنَّ، فتقول : حَسِبت أنَّك تقولُ ذاك. وأنشد[2]:

أَنْ تَهْبطِينَ بِلاَدَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلاحِ

وإن كان قد ضعفه سيبويه فلم يمنعه البتَّةَ، قال : «واعلم أنّه ضعيفٌ في الكلام أن تقول : قد علمتُ أَنْ تَفعَلُ ذاك، ولا : قد علمتَ أَنْ فَعَلَ[3] ذاك، حتى تقول : سيفعلُ أو قد فَعلُ، أو تنفي فتدخلَ لا[4]». ثم وجَّه ذلك. فعدمُ الفصل إذًا جائز، لكن الفصلَ أقوى منه. ويُحْتَمِل أن يكون من ذلك ما أنشده السيرافيُّ وغيره[5]:

أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحكُما

مِنِّي السَّلاَمَ، وأَنْ لاتُشْعِرا أَحَدَا

ثم بيّن بعد هذا الإطلاق مايحتاج إلى الفصل في الوجه الأحسن مما

---

(١) ديوانه ١٥٥ . وثمرَّ الله ماله :كثّره وأصلحه . وأثّل موجوداً : كثّر إبله . والمفاقر : الفقر .

(٢) للقاسم بن معن . والبيت فى ابن يعيش على المفصل ٩/٧ ، والأشمونى ٢٩٢/١ ، والعينى ٢٩٢/٢ .

(٣) فى جميع النسخ : أفعل . والمثبت عن الكتاب .

(٤) الكتاب ١٦٧/٣ .

(٥) مجهول القائل . وهو فى المنصف ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش على المفصل ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، والمغنى ٣٠ ، ٦٩٧ . والرضى على الكافية ٣٥/٤ ، والخزانة ٤٢٠/٨ .

لايحتاج إليه، فقال : «وإن يَكُنْ فِعْلاً ولم يكُنْ دُعَا».. إلى آخره، وحاصله : أن الخبر إذا كان فعلاً، وذلك عبارة عن كونه جملة فعليّة، فالأحسنُ فيه الفصلُ بين أنْ والفعلِ بأحد تلك الأشياء، ويجوز عَدَمُه على قلة، لكن بشرطين :

٤٤٧ أحدهما : أن لا / يكون فِعْل دُعَاءٍ، وهو قوله : «ولَم يَكُن دُعَا»، يعني الفعلَ، وإليه رجع الضمير في «يَكُن»، فإنه إن كان دعاءً لم يشترط الفصلُ في الأحسن، بل لا يفتقر إليه، نحو قولهم : أمَا أنْ جَزَاك الله خيرًا(١). ومنه في القرآن الكريم : {وَالخامِسَة أنْ غَضِبَ اللّهُ عليها إنْ كانَ مِنَ الصَّادِقينَ(٢)}. وما أشبه ذلك.

والثاني : أن لايكون الفِعلُ غير متصرف، وذلك قوله : «ولم يَكُنْ تصريفه مُمْتَنِعا»، فإن إنْ كان غير متصرِّفٍ لم يحتج إلى فَصْلٍ، نحو علمت أن لستَ قائمًا. ومنه قولُ الله تعالى : {وَأَن ليس للإنسانِ إلاَّ ماسَعَى(٣)}، وقال تعالى : {وَأَنْ عَسَى أنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أجَلُهُمْ(٤)}.

فإذا اجتَمَعَ الشَّرطان فحينئذٍ يعتبر الفصلُ كما ذكر، وعيّن له أربع أدوات :

إحداها : قد، نحو قولك : علمتُ أن قد قام زيد، وقال تعالى حكايةً : {وَيَعْلَم أنْ قَدْ صَدَقْتَنا(٥)}.

---

(١) الكتاب ١٦٧/٣ .

(٢) الآية ٩ من سورة النور . وهي قراءة نافع ، انظر السبعة لابن مجاهد ، والبحر ٤٣٤/٦ .

(٣) الآية ٣٩ م سورة النجم .

(٤) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٥) الآية ١١٣ من سورة المائدة .

والثانية : أداةُ نَفْيٍ، كلا، ولن، ولم، نحو : {لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكتاب أَنْ لاَيَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ من فَضْلِ اللهِ[(١)]}، {أَفَلا يَرَوْنَ أَنْ لاَيَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً[(٢)]}.. الآية {أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ[(٣)]}، {أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ[(٤)]}، {أَيحسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أحد[(٥)]}.

والثالثة : حرفُ التنفيس ـ وهو السنُ أو سوفَ ـ نحو : علمتُ أَنْ سيقومُ زيدٌ، قال تعالى : {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى[(٦)]}.

والرابعة : لو، ومنه قول الله تعالى :{فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الجِنُّ أَنْ لو كانُوا يَعْلَمُونَ [(٧)]}.. الاية. وأنشد الفارسي[(٨)]:

أَمَا ـ واللهِ ـ أَنْ لَوْ كُنْتَ حرًّا
وما بالحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الخَلِيقِ :

«وذلك أنّهم جَعَلوا ذلك عَوِضًا مما حذفوا من أنه ـ يعنى إحدى النونين والاسم ـ أن يَدَعُوا السين أو قد إِذْ[(٩)] قدروا على أَنْ يكون عِوَضًا ولا تنقضُ مايريدون لو لم لُوا السين ولاقد[(١٠)]». انتهى.

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٢) الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) الآية ٣ من سورة القيامة .

(٤) الآية ٥ من سورة البلد .

(٥) الآية ٧ من سورة البلد .

(٦) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٧) الآية ١٤ من سورة سبأ .

(٨) مجهول القائل . والبيت فى الإنصاف ٢٠٠ ، والمغنى ٣٣ ، والرضى على الكافية ١٨٨/٢ ، والتصريح ٢٣٣/٢ ، والخزانة ١٤٠/٤ . ويروى «ولا العتيق» .

(٩) فى الأصل ، أ : «إذا» والمثبت عن س ، ف . وهو نص الكتاب .

(١٠) الكتاب ١٦٧/٣ .

وإنما لم يفعلوا ذلك بالجملة الاسمية ولم يُرَجِّحوا الفَصْلَ كالفعلية؛ لأنك قد جئت أنْ باسمٍ وخبرٍ، كما جئت (بهما[1]) بعد المثقَّلة المُعْمَلَة، فكأن ماحُذِف لم يُحْذَفْ، يقال في الفَصْلِ مع الجمكلة الفعلية : إنه عوض، ولايقال ذلك فيه مع الجملة الاسمية، كما جِيءَ به لما تقتضيه الأداةُ من المعنى.

وأما فِعْلُ الدعاء فلم يحتج إلى فضلٍ لأنه لايوصَلُ إليه مع الدعاء، قال سيبويه : «وَأَمّا قولهم : أَمَا أَنْ جَزاك الله خيرًا، فإنهم إنّما أجازوه ـ يعنى من غير فَصْلٍ ـ لأنه دعاء، ولايَصِلُون هنا إلى قَدْ ولا السين. ولو قلت : أما أَنْ يَغفِرُ اللهُ لَكَ، جاز لأنه دعاء، ولاتَصِلُ هنا إلى السين». قال : «ومع هذا أيضًا أنه قد كَثُر في كلامهم حتى حذفوا فيه إنّهُ ـ يعنى المكسورة ـ وإنَّه لا تُحَذفُ في غير هذا الموضع. وسمعناهم يقولون : أما إنْ جزاك الله خيرًا، شبهوها بأنَّهُ ـ يعنى المفتوحة ـ فلما جازت إنَّ كانت هذه أَجْوَرَ[2]». كأنه يقول : لما كثر هذا في كلامهم استغنوا عن العِوَضِ.

وأما الفِعلُ غير المتصرف فلم يحتج إلى الفصل لشبهه بالاسم في الجمود وعدم التصرف، والاسم غَيْرُ محتاجٍ إلى الفصل، فكذلك ما أشبهه.

وقوله : «قَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ» يَحْتَمِلُ وجهين من التفسير، أحدهما : أَنْ يريد أنه قليلٌ في السماع، وأن الفصل بها لم يكثر كثرة الفصل بغيرها مما تقدم. والثاني : أن يُريد أنَّ ذكر هذا الفاصِلِ قليلٌ عند النحويين، فلم يذكره منهم إلا قليل، وهو مما يُحتاج إلى ذكره، وبهذا فَسَّره ابنه فقال : «وأكثُر النحويِّين لم يذكُروا الفَصْلَ بين أنْ المخفَّفة وبين الفِعْلِ بلو»، قال : وإلى ذلك أشار بقوله :

---

(١) سقط م أ .

(٢) الكتاب ١٦٧/٣ – ١٦٨ .

«وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ[1]». وهذا الذى قاله صحيحٌ محتمل، بل هو الأولى؛ إذ لو أراد الأول لقال : «وقليلٌ فَضْلُ لَوْ»، أو مايعطى هذا المعنى، فإنما أراد : وقليلٌ ذِكْرُها في الفواصل، والنصُّ من النحويين عليها. وقد تقدّم مافي القرآن من قوله : {أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ[2]}، ومنه أيضا : {وَأَنْ لَوِ استَقَامُوا على الطريقَةِ لأسقيناهُم / ماءً غدقًا[3]}، ومن بحث وجد من ٤٤٨ ذلك كثيرًا، فليست بقليلة الوجود في كلامهم العرب. والله أعلم.

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِي
مَنْصُوبُها، وَثابِتًا أَيْضًا رُوِي

هذا هو الحرف الثالث من الأحرف الثلاثة، ويَعنى أنَّ العرب خفَّفت أيضًا كأنّ بحذفِ إحدى نونيها، كما خففت أنَّ، وحين خَفَّفُوها نَوَوا منصوبَها، أى : إنهم قدروا لها منصوبًا هو اسمًا، ويلزم من ذلك أن يكون لها مرفوع، وهو خبرها. وقد انتظم هذا الكلام ثلاثَ مسائَل :

أَحدها : أنها مع التخفيف عاملةٌ بإطلاقٍ، لم تُهْمَلْ كما أُهمِلتْ إِنّ المكسورة، بل أعملت كما أعملت أنّ المفتوحة. وخلاف البصريين والكوفيين فيها جارٍ. والدليل على إعمالها ظهوره مع إثبات الاسم كما سيذكره، وأيضا فإنَّ إنما هى الكاف وإنَّ، فقولك : كَأَنّ زيدًا أسدٌ، أصله : إن زيدًا كأسدٍ؛ ذكره سيبويه إشارةً وبسطه ابن جني[4]؛ فإذا ثبت الإعمالُ في إنَّ ثبت في كأنَّ، لأنّها هى.

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٨٢ .

(٢) الآية ١٤ من سورة سبأ .

(٣) الآية ١٦من سورة الجن .

(٤) الكتاب ١٥١/٣ ، والخصائص ٣١٧/١ .

والثانية : كون منصوبها منويًا لايظهر، وهذا هو الأشهر، كقولك : أنت في زمانك كأنْ لم تَعْرِفْ أهله. ومنه في القرآن الكريم : {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إلاّ ساعة مِنَ النَّهَارِ[1]}. وقال تعالى : {فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لم تَغْنَ بِالأَمْسِ[2]}. وأنشد سيبويه لابن صُرَيم الشكري[3]:

وَيَومًا تُوَافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وَارقِ السَّلَمْ

وأنشد أيضا قول الآخر[4]:

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ   كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ.

والثالثة : أنّ لها خبرًا غير منويّ، بل هو ظاهرٌ؛ لأنه إذا أشار إلى أنها مُعْملةٌ كان لها خبرٌ بلا بدٍّ، ولما كان منصوبُها منويًا كان مرفوعُها غير منويٍّ غالبًا. إلاّ أنه لم يُبَيِّنْ مايكون خبرًا لها في حال التخفيف، وقد نصّ في التسهيل على تعيين الخبر بناءً على أنّه لايكون خبرًا لها حالَة التخفيف كلّ مايكونُ خبرًا لها حالة التثقيل بإطلاقٍ، كما كان ذلك في أنْ، حسبما بيَّنه فوق هذا فقال : «وتُخَفَّفُ كأنَّ فتعمل في اسمٍ كاسم أنْ المقدّر، والخبر جملة اسميّة أو فعلية مبدوءة بلم أو قد، أو مُفْرد[5]». فمثالُ كونه جملةً اسميةً قوله :

---

(1) الآية ٤٥ من سورة يونس .

(2) الآية ٢٤من سورة يونس .

(3) الكتاب ١٣٤/٢ . وانظر ١٦٥/٣ . والبيت فى المصنف ١٢٨/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٣/٢ ، والإنصاف ٢٠٢ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ ، والرضى على الكافية ٣٧١/٤ ، والمغنى ٣٣ ، والهمع ١٨٨/٢ ، والخزانة ٤١٠/١٠ ، ٢٢٠/١١ .

(4) الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ .

(5) التسهيل ٦٦ .

وَوجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ

ومثال كونها فعليةً مبدوءةً بلم قولُ الله تعالى : {كَأَنْ لم تَغْنَ بالأمْسِ[1]}، ومبدوءةً بقد نحو قوله، أنشده في الشرح[2]:

لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الحَرْبِ فَمحذُورُهَا كَأنْ قَدْ ألَمَّا

ومثال المفرد قولُهُ :

كَأَنْ ظبيةٌ تعطُو إلى وَارِقِ السلَمِ

فكان حقُّ الناظم أن يُبَيِّن ذلك كلَّه، وإلاَّ فإطلاقه يقتضى أنَّ كلّ مايقع خبرًا للمثقلة يقع خبرًا للمخففة. وليس كذلك؛ ألا ترى أنك لاتقول : حسبتُ زيدًا كأنْ قام، أو كأنْ، أو كأنْ في الدار، أو كأن عندك. فلو حملناه على إطلاقه لاقتضى جواز هذا كلِّه. وغير صحيح، فهو مما فاته ذكرهُ، فلو زاد بيان ذلك لكان أحسنَ.

ثم قال : «وثابتًا أيضًا رُوِى». مرفوعُ «رُوِى» عائد على «منصوبُها» /، يعني : أن اسمها ثابتًا غير محذوف ولامنوىّ، كما كان في حين ٤٤٩
تثقيلها. منه روايةُ من رَوَى بيت :

كَأَنْ ظَبْيةً تعطُو إلى وارقِ السلَمْ

بنصب ظبية، وخبرها في هذه الرواية محذوف للعلم به، تقديرُه : كأنْ ظبيةً تعطُو هذه المرأةُ. أيضا هذا البيت :

---

(١) الآية ٢٤من سورة يونس .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٩ . وهو من شواهد التصريح ٢٣٥/١ ، والأشمونى ٢٩٤/١ . وفى العينى ٣٠٦/٢ . وهو مجهول القائل .

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْه حُقَّانِ

بنصب الثديين.

وفي هذا الكلام مايُشعر بأنه سماعٌ وليس بقياس. وإلى هذا المقصد أشار في التسهيل وشرحه ونصّ سيبويه أنّ إعمالها مخصوصٌ بالشعر؛ إذ قال في أنْ المخففة : «فلو لم يريدوا ذلك كماينصبون إذا اضطُرُّوا في الشعر بكأنّ[1] إذا خَفَّفُوا، يريدون معنى كأنْ، ولم يُريدوا الإضمار، وذلك قوله[2]:

كَأَنْ وَرِيدَيهِ رِشَاءُ خُلْبِ

لكن يلزم الناظمَ على طريقته[3] المتقدمة له أن لا يكون هذا من قبيل المسموع؛ إذ ليس مايَضطِرُّه لتمكّن الشاعر من أن يقول : كأَنْ ظبيةٌ تعطُو، وكأَنْ ثدياه حُقَّان، وكأَنْ وَرِيداه رِشاءُ خُلْبٍ. وهي أقربُ في التمكن[4] من قوله :

(١) فى جميع النسخ : «فكأن» . والمثبت عن الكتاب .

(٢) الكتاب ١٦٤/٣ . والبيت فى الإنصاف ١٩٨ ، وابن يعيش على المفصل ٨٢/٨ – ٨٣ ، والرضىّ على الكافية ٣٧٠/٤ ، والخزانة ٣٩١/١٠ . وفى ملحقات ديوا رؤبة ١٦٩ .

(٣) يعنى مذهب ابن مالك فى الضرورة ، فهى عنده ماليس للشاعر عنه مندوحة . وهو مذهب ضعيف ، والمذهب القوى أنها كل ماوقع فى الشعر . انظر خزانة الأدب ٣١/١ .

(٤) يعنى حمل شواهد كأن المتقدمة على غير الضرورة أقرب قبولاً من توجيهه «صوت الحمار اليجدع » على غير الضرورة ، وذلك فى قوله :

يقول الخنى ، وابغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحماراليجدع.

بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول : صوت الحمار يجدّع . كذلك قال فى قول الآخر :

وليس السيرى للخلّ مثل الذى يرى له الخل أهلاً أن يعدّ خليلا .

قال : يمكنه أن يقول : وما من يرى للخل . انظر الخزانة ٣٣/١ .

صوت الحمار[1] يُجدِّعُ. ومن قوله: ومامن يرى للخلِّ. وما أشبه ذلك. فالظاهر أنه غفل عن إعمال تلك القاعدة المقررة عنده، ونعمًا فعل[2].

(١) فى جميع النسخ : «حمار» . انظر المرجع المتقدم .

(٢) يريد : أن عدم تطبيقه لمذهبه فى الضرورة ، والذى يفضى إلى القول بأن ثبوت اسمها سماع ، أفضل .

لاَ الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ

هذا هو النوع الخامس من نواسخ الابتداء، وهو : لا التى لنفي الجنس، وعملها في الأصل عند الناظم ومن تبعه الناظمُ كعَمَلِ إنّ، تنصب الاسم وترفع الخبر، للشبه المقرَّر بينهما في أنّ كلَّ واحدٍ منهما حرفٌ موكِّد، فإنّ مؤكدة للإيجاب، ولامؤكِّدةٌ للنفي، وكلاهما موضعه صدرُ الجملة، وهو داخلٌ على المبتدأ والخبر، قال المؤلف : «وأيضًا فإنّ «لا» تقترن بهمزة الاستفهام ويراد بها التمني، فيجب إلحاقها بليت، ثم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمني[1]». وهذا وجه ضعيف.

(ثم قال) :

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَ في نَكِرهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْك أَوْ مُكَرَّرَهْ

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا أو مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

ظاهرُ قوله : «عَمَلَ إِنّ اجْعَلْ لِلاَ» يقتضى أنّ لاعاملةٌ في الاسم والخبر بإطلاق، أما عملها في الاسم فظاهر، وأما في الخبر فليس بمتَّفَقٍ عليه، بل فيه خلافٌ :

فعلى طريقة المؤلف في التسهيل أنّ الاسم إن لم يركّب معها فالخبر مرفوع بها عند الجميع، وإن ركِّب معها الاسم فقولان؛ قيل : إلاّ الخبر مرفوع بها أيضا، وهو مذهب الناظم. وقيل : على خبر الابتداء، لأن «لا» مع اسمها في موضع اسم مبتدإٍ، فالخبر مرفوعٌ به لابها[2].

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٩١ .

(٢) التسهيل ٦٧ .

وعلى طريقة غيره أن الخبر في رفعه القولان، كان الاسم مركّبًا مع لا أوّلا؛ فقد حكى ابن خروف وغيره الخلافَ بين سيبويه والأخفش بإطلاقٍ[1]، ونص ابن خروف على هذا المعنى في نحو : لاخيرًا من زيدٍ، وهو الذى حكى فيه المؤلفُ الاتفاق.

٤٥٠ فالحاصل أن الناظم ارتضى مذهب الأخفش في المسألة، ووجهُ / ذلك ماتقدّم من المناسبات بين إنّ ولا، وقد ثبت الرفع لإنّ فلْيكُن كذلك في لا. وأيضًا قد عملت في الاسم باتفاقٍ وعملها في الخبر أولى من العمل في الاسم، لأنّ معناها إنما تسلط عليه، وإنما عملت في الاسم لأنه مطلوبُ مطلوبها، فهو معمول بالقصد الثاني، وما كان مطلوبًا للعامل بالقصد الأول أولى أن يكون معمولاً له مما كان مطلوبًا له بالقصد الثاني.

فإن قيل : القاعدة المستمرة أن المشبَّه لايقوى قّوة ماشُبِّهٌ به، وقد تقرّر أن لاإنّما عملت لشبهها بإنّ، وعملت إنّ بشبهها بكان، فلا في المرتبة الثالثة، فلاينبغي في القياس أن تعمل الرفع والنصب، وإلاّ لزم أن تكون في العمل في درجة إنّ، لكنها ليست في درجتها، فلزم أن لاتعمل عملها.

فالجواب : أن القوة والضعف في التشبيه ليس براجعٍ إلى نفس العمل المجعول لها، وإلاّ لزم ذلك في إنّ وألاّ تعمل رفعًا ونصبًا؛ إذا كانت بذلك تصير في درجة الفعل، وإنما ذلك راجع إلى أحكام أُخَر؛ ألا ترى أنّ تعمل في المعرفةِ والنكرة، ولا لاتعمل إلا في النكرة، إلى غير ذلك من

---

(١) انظر الهمع ٢٠٢/٢ . وشرح الكافية للرضى ٢٩٠/١ - ٢٩١ .

الأحكام الى قصرت فيها عن التصرُّفِ تصرُّفَ إنّ. وقد تقدّم هذا المعنى.

وشرط الناظم ـ رحمه الله ـ في هذا العمل أن يكون الاسم الذى تعملُ فيه نكرةً بقول : «عَمَل إِنَّ اجْعَلْ للا في نكره». فاشترط أن يكون المعمول نكرة، ولم يقيده بكونه اسما أو خبرا. فيحمل على إطلاقه فيهما، فتقول : لارجل في الدار، أى : مستقر في الدار،

وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ[1]

ولايقال : لارجلَ زيدٌ، ولاكريم أخوه، ولا ماأشبه ذلك. كما لايقال : لازَيْدَ في الدار ولاعَمْروَ. وما جاء مما ظاهره ذلك فمؤول أونادرٌ لايُعتَدُّ به، فيقال في مثل : لا إله إلاّ الله، ولا عالمَ إلاّ زيدٌ : إن الخبر (مُقَدَّر[2])، والمعنى : لا إله في الوجود إلا الله، ولاعالم في الدنيا إلا زيدٌ. ولايقالُ : إنَّ هذا التقدير يؤول إلى نفي الإلهيّة عن غير الله بقيدٍ[3]، لأنا نقول : القيدُ هنا غير قادح، لأنه إذا لم يكن غير الله في الوجود لم يكن بإطلاق، وههنا بحثٌ في الخبر آخر. وأيضًا فقولهم : «قضيةٌ ولا أبا حسن لها[4]»، وفي الحديث : «إذا هلك كسرى فلا

---

(١) نسبه المؤلف فى باب حذف الخبر إلى حاتم الطائى . وينسب أيضا إلى أبى ذؤيب ، ولم أجده فى ديوانه ، وينسب كذلك إلى رجل من النبيت ، وصدره :

وردّ جازرهم حرفًا مصرّمةً

انظر الكتاب ٢٩٩/٢ ، وتعليق المحقق ، والمقتضب ٣٧٠/٤ ، وابن الشجرى فى أماليه ٢١٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/١ ، ١٠٧ ، والعينى ٣٦٨/٢ .

(٢) سقط من أ .

(٣) قائل هذا هو الفخر الرازى فى التفسير الكبير . انظر «معنى لاإله إلا الله» للزركشى ٨٠ – ٨١ مع تعليق المحقق .

(٤) الكتاب ٢٩٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ .

كسرى بعده. وإذا هلك قيصرُ فلا قيصرَ بعد[1]». وأنشد سيبويه[2]:

لاهَيْثَمَ اللّيلَةَ للمَطيِّ

وقال ابن الزبير الأسديّ، أنشده سيبويه أيضا[3]:

أرَى الحاجاتِ عند أبي[4] خُبَيبٍ نَكِدْنَ، ولا أُميَّةَ بالبلاد

/ وقالوا : لابَصْرَةَ لكم[5]. وقال آخر[6]:

إنَّ لنا عُزَّى ولاَ عُزَّى لَكُمْ

كلّ هذا نادر لايُقيدّ به، مع أنه مؤوّلٌ إمّا بتقدير تنكير هذه المعارفِ، فتدخلُ تحت قوله : «في نَكِرَه». لكن يبقى أن يقال : هل يجوزُ مثلُ هذا عنده أم لا؟ فالظاهر أنه لم يتعرّض لهذه المسألة، وقد أجاز ذلك في «التسهيل[7]» على قِلّةٍ إذا كانت المعرفةُ يَصِحُّ تنكيرُها كالأعلام لا كالمضمراتِ وأسماءِ الإشارة، خلافًا للفرّاءِ.

---

(1) البخارى كتاب الإيمان ، ١٦٠/٨ ، ومسلم ، كتاب الفتن ٢٢٣٧ .

(2) الكتاب ٢٩٦/٢ . والبيت فى المقتضب ٣٦٢/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٣٩/١ ، وابن يعيش على المفصل ١٠٢/٢ - ١٠٣ ، ١٢٣/٤ ، والرضى على الكافية ١٦٦/٢ ، والهمع ١٩٥/٢ ، والخزاة ٥٧/٤ . وبعده : ولافتى مثل ابن خَيْبَرِيِّ

(3) الكتاب ٢٩٧/٢ . والبيت لعبد الله بن الزَّبير الأسدى ، أو عبد الله بن فضالة الأسدى . وهو فى المقتضب ٣٦٢/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٣٩/١ ، وابن يعيش ١٠٢/٢ ، والرضى على الكافية ١٦٦/٢ ، والخزانة ٦١/٤ .

(4) فى جميع النسخ : «بنى» والمثبت فى هامش الأصل .

(5) الهمع ٢٥٢/١ .

(6) قائله أبو سفيان يوم أحد ، على أن المنسوب إليه ليس شعرًا ، ففى تاريخ الطبرى ٥٢١/٢ ، وتفسير أبن كثير عند الآية ١٠ من سورة محمد ٢٩٤/٧ ، والآية ١٩ من سورة النجم ٤٣١/٧ : لنا العزى ولا عزّى لكم .

(7) التسهيل ٦٨.

٤٥١ / وقوله : «مُفْرَدَةً جَاءَتك أو مُكَرَّرَه» حالٌ من لا، والعامل في الحال جاءتك، يعنى أنك تُعملُ لا في النكرة على أىّ حالةٍ كانت، فسواءٌ أكانت مكررة نحو : لاحولَ ولا قوةَ إلا بالله، أو غير مكررة نحو : لارَجُلَ في الدار. والإفرادُ هنا في مقابلة التكرار، دلّ على ذلك ذكره القسيم بقوله : «أو مكرَّرَه». والإفرادُ في هذا الباب يطلقُ بإطلاقين؛ أحدهما : هذا الذى ذكر أنّه مرادهُ هنا. والثاني : الإفرادُ الذى في مقابلة الإضافة والشَّبِيه بها، وهو المراد في قوله : «وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فاتحًا»، وقوله : «ومُفْرَدًا نعتًا لِمَبْنيٍّ يَلِي»، وليس بمراده هنا. فعلى هذا يدخل له تحت لفظ المفرد المثنى والمجموع نحو : لارجلين في الدار، ولا قائمَينِ عِنْدَك، ولا رجالَ في البيت. ويدخل له تحته أيضًا المضافُ والشبيه به، نحو : لاغلامَ أحد عندك، ولاخيراً من زيدٍ في الدار. وما أشبه ذلك؛ لأن جميع ذلك ليس بمكررٍ.

وهذا العمل الذى ذكره الناظم لم يقيّده بوجوبٍ ولاجوازٍ، بل أطلق القول فيه وأجمله بحيث لايقتضى جوازًا ولا وجوبًا، لأنه أدخَلَ في حكم الإعمال مايكون العمل فيه واجبًا، وذلك النكرة المفردةُ غير المكرّرة نحو : {ولوتَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ[1]} و {قَالُوا: لاضَيْرَ[2]}؛ فإنّ هذا لايجوزُ فيه الإلغاءُ البتّة، فلا تقول: لاغلامٌ فيها، حتى تكررَ فتقول : ولاجاريةٌ. وأدخل فيه أيضًا مايكونُ العملُ فيه جائزًا، وذلك النكرة المكررة نحو : {فلا رَفَثَ ولافُسُوقَ[3]} و {لاَلَغْوٌفيها ولاتَأْثِيمٌ[4]} و {لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعَةٌ[5]}،

(١) الآية ٥١ من سورة سبأ .

(٢) الآية ٥٠ من سورة الشعراء .

(٣) الآية ١٩٧ من سورة البقرة . قرأها ابن كثير وأبو عمروبالضم فيها والتنوين .انظر:السبعة ١٨٠ .

(٤) الآية ٢٣ من سورة الطور . قرأها ابن كثير وأبو عمروبالاعمال . السبعة ٦١٢ .

(٥) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة . قرأها ابن كثير وأبو عمروبالاعمال . السبعة ١٨٧

فأعملها[1] ابن كثير وأبو عَمْرو، وألغاها من عداهما من السبعة. فلما حصلَ في مقتضَى الإعمالِ القسمان معًا اللفظ فقال : «عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ للاَ في نَكِرة» ليشملهما بإطلاقه. و «عَمَلَ إِنَّ» : مفعولُ «اجعَلْ» مقدَّ عليه.

ثم إنَّ هذا العملَ الذى ذكر على وجهين :

أحدهما : عملٌ يبقى على أصله ولايحدث عليه طارئٌ يغيره عن حاله إلى حالةٍ أخر، وذلك العملُ في النكرة المضافة والتّى ضارعت المضافة.

والثاني : عملٌ لايَبْقى على حاله بل يتغيّر إلى حالة أخرى، وذلك العملُ في النكرة المفردة غير المضافة ولا الشبية بها، فإنها تتغير من حالة الإعراب إلى حالة البناء.

فأخذ الناظم ـ رحمه الله ـ يذكر هذا الحكم ويفصّل ما أجمل فقال : «فانصِبْ بِها مُضَافًا أو مُضَارِعَه». والضمير في «بها» يعود على لا، وفي «مُضَارعه» يعودعلى المضاف، والتقدير : فانصِبْ بلا الاسم النكرة المضاف أو المضارع للمضاف. وهذا هو أحد القسمين، وهو الذى لايتغيّر عن حاله؛ فقوله : «فانصب بها» يعنى نصبًا صحيحًا لايتغَيّر عن حالته، فأما المضاف فنحو : لاغُلاَم أحدٍ في الدار، وأما المضارع له فهو المشابهُ له، وهو العاملُ فيما بعده نحو : لاضاربًا أحدًا في الدار، ولاخيرًا مِنْكَ عِنْدِي. والمضارَعَةُ للمضافِ هنا معَتَبرةٌ في صِحَّة النصْبِ كاعتبارها في باب النداءِ، فيمتنعُ بناءُ المضارعِ للمضافِ هنا كما يمتنعُ هناك، كالمضاف حقيقةً نحو : ياضاربا[2] زيدًا، وياطالعًا الجَبَلِ. فليس بين البابين في هذا خلاف، وهذا مذهب البصريين. وذهب

---

(١) أى فى الآيتين الآخرتين ، وانظر النشر ٢١١/١ .

(٢) فى جميع النسخ : «ياضارب زيد» .

البغداديونَ(١) إلى أنّ العامل هنا يُبْنَى ويصحُّ له العملُ مع البناءِ فيقولون : لاخـيـر من زيد، ولا ضــاربَ أحـدًا في الدار، ونحـو / ذلك. وصـحح ٤٥٢ الفـارسيّ الأوّل بأن البناء مع لايزيلُ شَبَـه الفـعل كـما أنَّ التـصـغـيـر والوصف يزيلان شبهه عن اسم الفاعل والمصدر فلا يعملان.

فإن قيل : إنّ هَلُمَّ في لغة أهل الحجاز قد بُنِى الفِعْل فيه مع حرفٍ قَبْلَه فلم يمنعْه ذلك العملَ، فكذلك اسم الفاعل والمصدر مع لا.

قيل : ذلك نادرٌ. وأيضًا إنما عملُه في لُغَةِ أهل الحـجاز عَمَل اسم الفعل لا عمل الفعل، بدليل أنهم جعلوه للواحد والاثنين والجمع على لفظ واحدٍ، وكذلك في المذكر والمؤنث، فهذا يدلّ على خروجه عن حدّ الفعل وعن عـمله المعلوم لَمّـا بنى مع الحـرف، فكذلك ينبـغى أن يكون الحكمُ في مسألتنا.

هذا ردّ الفـارسى من جـهـة القياس، وأمـا من جـهـة السـمـاع فـلا سماعَ، فسقط ماذهبوا إليه، وثبت مـاارتضاه الناظم. والله أعلم.

ثم قال : «وبعدَ ذَاك الخبرِ اذكرْ رافِعَهْ»، ذاك : إشارةٌ إلى ماتقدّم من نصب الاسم، يعنى أنَّك تأتى بعد ذلك بالخبر رافـعًا له؛ إذ كانت «لا» إنّما عملُها كَعَمَلِ إنَّ حسبما نصّ عليه آنفًا.

فإن قيل : هذان المزدوجان معترضان من وجهين: أحدهما : أنهما حشوٌ بغير مزيد على ماتقدّم؛ إذ قال : إن عَمَل لا كعَمَل إنّ، وذلك معنى كونها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهو معنى ماذكر فيما يظهر لبادىء

---

(١) مذهب البغداديين كما فى الارتشاف ٦١٣ ، ٦١٤ ، والهمع ٢/٢٠٤ هو جواز بناء النكرة إن كانت عاملة فى ظرف بعدها أو مجرور .

الرأى هنا.

والثاني : على تسليم أن لذلك فائدة، فقوله : «وبَعْدَ ذَاكَ الخبر اذكُرْ» يقتضى بظاهره أن يكون الخبرُ مذكورًا ومنطوقًا به على الإطلاق. وهذا المقتضَى ليس بصحيح، بل إنما يكونُ الخبر مذكورًا إذا لم يدلّ عليه دليل، وأما إذا دلّ عليه دليل فلا يمتنع حذفه، بل حذفُه جائز وواجب؛ فيجوز عند أهل الحجاز، ويلزم عند بنى تميم.

فالجوابُ عن ذلك أنْ يقالَ : أما قولُه «فانصبْ بها مُضَافًا»، فالقصدَ به أنَّ عمل لا تارةً يكونُ باقيًا على أصْلِه لايعرضُ له البناء، وذلك المضافُ والمضارِعُ له، وتارةً يعرضُ له البناء ـ وقد تقدم هذا المعنَى ـ فنبّه فيه على أمرين؛ أحدهما : أنّ العَمَلَ نصبٌ صحيح، أى : لاتَبْنِ الاسم البتّةَ ـ والثاني : أن صاحب هذا النصبِ هو المضافُ والشبيه به، فلا يُبْنَيان كما يُبْنى المفردُ المنبّه عليه في قوله : «وركِّب المفردَ فاتحًا» ووجهُ عدمِ البناء فيهما أنَّ المُضَافَ مع المضافِ إليه كشيءٍ واحدٍ؛ إذ كان منزَّلاً منه منزلة التنوين، فلو بُنِى مع لا لزم جعلُ ثلاثةِ أشياءَ شيئًا واحدًا، ولانظير لذلك ـ وإذا كان كذلك فلا إشكال ولا تكرار.

وأما قوله : «وبعد ذاكَ الخبرَ اذكرْ»، فالقصدُ به بيانُ رتبة الخبر من الاسم، وأنه لايكونُ إلا بعده، فلا يجوزُ أن يتقدم، فإنه إنْ تقدَّم الخبرُ بطل العملُ نحو: (لاَفِيهَا غولٌ[1]). ويلزمُ عند ذلك التكرارُ، لكنها معملةٌ فبطلَ أنْ يتقدّمها الخبر. ووجهُ ذلك ظاهر؛ إذ لم يثبُت للا من التصّرفِ في المعمول ماثَبَتَ في إنّ التى هى أصلٌ لها في العمل، ولم يثبت ذلك لإنّ لا إذا كان الخبرُ ظرفًا

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

أو مجرورًا، فلا تبلغُ لا أنْ يتقدّم خبرها على اسمها وإن كان ظرفًا أو مجرورًا. فهذا قصدُ الناظم بهذا القيد، لا أنه يلزم ذكره؛ والدليل على أن قصده ما ذُكِرَ تقديمُه الظرفَ حين قال : «وبعدَ ذاكَ الخبرَ اذكُرْ»، إشعارًا بالاعتناء بذكر التركيب، كأنه قال : إنما تأتى به بعد ذكر الاسم لاقبله، وأيضًا فإنه قد قَيَّدَ هذا الإطلاق في آخر الباب فقال / : «وَشَاعَ في ذا ٤٥٣
البابِ إسقاطُ الخَبَرْ». وإذا ثبت هذا كلُّه لم يكن في كلامه حشوٌ، وسقط اعتراضُ المعترضِ.

والخبَر : مفعول اذكر. ورافعه : حال من فاعل اذكر؛ لأن إضافته غير محضة[1]، أي : اذكره حال كونك رافعًا له.

ثم أخذ في القسم الثاني من قسمي عمل لا، وهو الذى يتغيّر إلى حالة البناء فقال :

وَرَكِّبِ المُفْــرَدَ فَــاتِحًــا كَــلاَ
حَــوْلَ ولاقُــوَّةَ، والثــانِى اجْــعَــلاَ
مَــرْفُــوعًـا أو مَنْصُــوبًا أو مُـرَكَّـبَـا
وَإنْ رَفَــعْتَ أوّلاً لاَتَنصِــبَـــا

أشعر بقوله : «وركِّب المفَردَ فاتحًا» أن الاسم مبنيٌّ، وأن سبب البناءِ التركيبُ، فقوله : «فاتحا»، يدلّ على أنّ الحركة بنائيّة، لأنها لو كانت عنده إعرابيّةً لقال : ناصبًا، كما قال في القسم الأول : «فانصِبْ بها مضافًا»، وكما قالَ على أثر هذا : مرفوعا أو». وهذا هو الاصطلاح الجاري على لسانه ولسان غيره، ولذلك قال سيبويه في إعراب بنائها:

(١) ينبه بهذا على تنكير «رافعه» ، لأن إضافته ليست محضه .

«وهى تَجْرِى عَلَى ثَمَانِيةِ مَجارٍ[1]».

وقوله : «وركِّب المفردَ» يشعر أن هذا البناءَ سببُه التركيبُ ـ يعنى مع لا ـ وأنّ؛ من أسباب البناء. وهذا الكلام يتعلّق به أربع مسائل :

إحداها : أنه قد قدّم الناظمُ أنّ البناء إنما يكون لشبه الحرف على وجهٍ من الأوجه الأربعة المذكورة، ولم يُذْكر فيها التركيب مع الحرف، فلقائل أن يقولَ : إلى أىِّ جهة ينتسب البناءُ منه؟

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن الناظم إنما تكلّم في سبب البناء الذى هو بحقّ الأصل، كالشَّبه[2] الوضعى وهو الوضعُ على حرف واحدٍ أو حرفين ثانيهما حرف لين، والشبه المعنوى الذى في اسماء الشرط استفهام، والنيابة عن الفعل من غير تأثر الذى في أسماء الفعل، والاقتصار الذى بأصل الوضع لعارض الذى قد يكون وقد لايكون. فأنت إذا حقّقت تلك الأوجُهَ لم تجد واحداً في الاسم المركب مع لا؛ إذ البناءُ فيه طارىء غير أصيلٍ، يزول بزوال موجبه، فيرجع الاسم إلى الأصل من الإعراب. ولقد اعتُرِضَ على الفارسيِّ في اقتصاره من أسباب البناءعلى شيئين، وهما شبهُ الحرفِ، وتضمّن معناه[3]، بأنّ ثم أوجهًا أُخَر موُجِبةً للبناء منها : التركيب مع الحرف كمسألتنا، والتركيب مع الصوت نحو : سيبويه، والإضافة إلى الحرف[4] نحو : {مِثْلَ ماأنكم تنطقُونَ[5]}، وشِبْهُ ماأشبه

---

(١) الكتاب ١/١٣ .

(٢) كذا فى صلب الأصل . وفى الهامش عن نسخة ، وفى سائر النسخ : «كالسبب» .

(٣) الإيضاح ١٢ .

(٤) أى لإضافته إلى أن . انظر شرح الكافية للرضى ٢/١٢٧ ، ٣/١٧٥ ، ١٨١ .

(٥) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

الحرفَ كَبَدادِ[1]. فَأُجِيب بأنّ أبا عليّ إنما يعنى مـا كـان مـبنيًـا بأصل الوضع، لاما كان سـببًا طارئًا. وقد قيل إنه ركب معـها لتضـمنه معنى الحرف، إذ الأصلُ : لامن رجل، لأنه [جواب قولك[2]] : هل من رجل. وقد نطق بالأصل في قول الشاعر[3]:

فقامَ يَذُودُ الناسَ عَنَّا بِسَيْفِهِ   وقالَ : ألاَ لامن سَبيلٍ إلى هِنْدِ

فحذفوا [من[4]]، وضمنوا الاسم معناها حين ركبوه معها، أشار إلى هذا ابن الأنبارى[5]. والأ[ول أظهر[4]].

والوجـه الثني من الجواب أن يقـال : إن هـذا وإن كـان غيـر داخلٍ بحقّ الأصل فـيما نصّ عليه الناظم /، يدخل له فيـها بالشبه، وذلك أنّ التركيب هو ضمّ شىء إلى شىءٍ آخر، وجعله معه كالجزء منه، وإذا كان ٤٥٤
كذلك فـالذى يكون كـالجزء من الشى مـفتـقـر إلى ذلك الشىء الذى جُعِل جزءًا له، إذ لو لم يكن مفتقرًا إليه لكان مستقلاً بنفسه غيرمـركّب معه، لكنه مـوضـوعٌ الآن على أنه غيـر مسـتقلّ، فـلابدّ أن يكون مـفـتـقرًا، فـإذًا قصدُ التركيب يجعله مفتقرًا إلى ذلك الذى ركّب معه، فدخل بحكم الشبه في حكم الافتقار الأصيل، لأن القصد إلى جعله مفتقرًا كأنه وَضْعٌ على

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٤ .
(٢) سقط من أ .
(٣) مـجـهـول القـائل . والبيت من شـواهـد التـصـريح ٢٣٩/١ ، والهمع ٩٩/٢ ، والأشـمـونى ٣/٢، والعينى ٣٣٢/٢ .
(٤) ليست في الأصل .
(٥) الإنصاف ، المسألة ٥٣/٣٦٧ .

الافتقار مستأنف. وهذا وجه صناعى حسن، وقد تقدَّم التنبيه على أصله في باب «المعرب والمبنى»، والله المستعان.

والثانية : أنّ قوله : «وركّب المفردَ»، إنما يريد بالمفرد هنا ماهو في مقابلة المضاف والشبيه به، لأنه لما قال أوّلاً : «عَمَلَ إنَّ اجعَلْ للا في نكرة»جعل المنصوب بها قسمين هو منصوب أو مضارعٌ له، وقسمًا ليس كذلك، فهو المفرد عنده هنا. لكن يقال : هل يدخُلُ المثنّى والمجموع على حدّه أم لا؟ ظاهر عبارته يقضى بعدم دخولهما لقوله : «فاتحًا»؛ إذ لايكون في المثنى والمجموع على حدّه، وإنما يُبنَيان على ماكانا يُنصبان به، كما يُبْنَيان في على ماكانا يرفعان به، إلا [أنّا[1]] إن حملناه هذا المحمل، و[أنّه[1]] إنما أراد المفرد للمثنى والمجموع، والمقابل للمضافِ والشبيه به، خرج له الجمع المكسَّر عن حكم البناء، والاتفاقُ أنه لافرقَ بينه وبين المفردِ في البناءِ عند القائِل به، أو في الإعراب كذلك فلا بدَّ أن يقال : إنه أراد بالمفردِ ماقابل المضاف والشبيه به خاصّةً، فيدخل له جمع التكسير بلابدٍ يقول : لا رجالَ في الدار، ولا غلمانَ في السوق، كما تقول : لا رجلَ ولا غلامَ، لأنه بقوله : فاتحًا» دخل له؛ هو مما يفتح؛ لأن إعرابه وبناءه بالحركات. ويبقى والمجموع على حدّه مسكوتًا عنه، فيحتمل أن يكون رأيُه فيه رأىَ الجمهور في أنه مبنى على ماينصبُ لما كان في باب النداء مبنيًا على ما كان يرفَعُ به. وخالف المبرِّد في جعله المثنى على حدِّه في هذا الباب معربًا بإطلاق، وكذلك الزجاج أيضا. والأولى مذهب الجمهور، بما اتّفقا مع سائر البصريين عليه من البناء في قولهم : ياقائمان، وياقائمون؛ إذْ ما في أحدهما

(١) ليس فى أ .

يلزم في الآخر، فإن أجاز أن يقال في : لارجلين، إنه معرب، فَلْيُقلْ يارجلان، ذلك بعينه. ويحتمل أن يكون رأيه رأى الزجاج والمبّرد، ويكون: «فاتحا» قيداً يخرج به المثنى والمجموعُ على حدّه، ويبقى جمعُ التكسير مسكوتًا يدخل في حكم البناءِ، قياسًا على المفرد؛ إذ لافرق بينهما، بخلاف المثنى وجمع السلامة فإن فيهما مع البناءَ، وهو أ الأسماء المثناةَ والمجموعة بالواو والنون لاتكون مع [ما[1]] قبلها اسمًا واحداً، لم ذلك، كما لم يُوجَد [2] المضاف ولا الموصول مع ماقبله بمنزلة اسم واحدٍ. وبهذا احتج المبردّ في «المقتضب[3]» ودليلٌ قوىّ، ويعضّده ماجاء من إعراب / ٤٥٥ اثنين في قولهم : اثنى عشر، ولم يركبوه مع عشر، كما ركّبُوا عَشَر وأربعة عشر، وسائر الباب. وقد احتج الزجاج لما قال بأنّ التثنية وجمع السلامة يخرج بهما الاسم عن شبه الحرف. فَرُدَّ عليه بقولهم : يازيدان، وياقائمون، في النداء؛ إذ هو مبنىّ بلابدٍ على مايرفع به مع وجود المانع عنده. وقد احتُجَّ للمبرد أيضًا بأشياءَ ليس فيها مَقْنَعٌ، فلذلك تركتُها، مع أن لاينبني عليه حكمٌ سوى النظر الصناعىّ.

والثالثة : أن كلامه ظاهر في موافقة جماهير البصريين، في أنّ المفردمبنيٌ مع لا، وأنه الحركة بناءٍ لاحركة إعراب، خلافًا للكوفيين، والزجاج من البصريين، وتبعه السيرافىّ وتأوّلَ عليه سيبويه، حيث قال :

---

(١) سقط من أ .

(٢) فى الأصل ، أ : «يجد» .

(٣) المقتضب ٣٦٦/٤ .

«فتنصبُه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها[1]، وإنّما في التنوين عندهما لأنهما لما ضمّ أحدهما إلى الآخر وجعلا كالشيءِ الواحد، حذف التنوين علامةً ذلك[2].

وقيل : حذف للتخفيف، وللشبه بالمركب حقيقةً، وهو مذهب مرجوعٌ من أوجه :

منها : أن ذلك مخالف للنظائر؛ فإن الاستقراء قد قرّر أنّ حذف التنوين من أسماء المتمكنة لايكون إلا لمانع صرْفٍ، أو للإضافة، أو لام التعريف، أو كونه في موصوف بابن مضافًا إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو للوقف ـ الاسم المذكور ليس واحدٌ من هذه الأمور بموجود فيه، فتعيّن أنه مبنّى، وأنّ ذلك هو السبب في حذف تنوينه. ومنها : أنه قد رُوِى عن العرب : جئت بلا شىءَ، بالفتح وسقوط التنوين، والجارّ لا يُلْغِىَ ولايُعلّق. وتأويلُ كلام سيبويه قريبٌ.

فإن قيل : فهل رأيت شيئًا عمل في شيء ثم صار معه كالشيءِ الواحد؟

قيل : نعم، الكاف عاملة في ذا من قولك : كذا، وقد جعلت معها كالشيء الواحد، وكذلك الكاف من كأيّنٍ، عاملة في أىّ، وهى معها كالشيء الواحد، وكذلك حبَّذَا في قول النحويين حيث كانت حَبَّ عاملةً في ذا، ثم صيّرت معها كالكلمة الواحدة، وكذلك كأنَّ وبها شبّه الأخفش حبذا. ومثلُه إذا تُتُبِّع موجودٌ، فلا بُعْدَ في المسألة.

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٤ .

(٢) انظر شرح السيرافى على الكتاب ٣/٨٢ – ٨٣ .

فإن قيل : تركيبُ العامل مع المعمول مناقضٌ لعمله فيه ؛ إذ قد تقرّر في الأصول أنّ من شرط عمل العامل أن لا يكونَ مع معموله كالشيء الواحد ؛ ولذلك لم تعمل عندهم الألف واللام .

فالجواب : أنّ ما اشترطوه صحيح ، والتركيب مع العمل صحيح أيضاً ، ووجه الجمع بينهما غير محتاج إليه هنا . ومن بحثَ عنه وجده . والله أعلم .

والرابعة : أنّه نبّه على أنّ بناء الاسم مع (لا) على الفتح ليس على الضمّ ولا الكسر .

وأيضاً لما كان منصوباً ووجهه التشبيه بخمسة عشر ؛ فإن البناء للتركيب مقتضٍ للفتحة ؛ لخفّتها دون الضمّة والكسرة .

في الأصل أرادوا أنْ لا يذهبَ أثرهُ جُملةً ، فأبقوه في البناء على مثل حاله في الإعراب ؛ لئلا تختلف حاله في حالةٍ عارضة ، ولئلاّ يزولَ الدليلُ على النصب [في الأصل] . وقول الناظم (كلا حول ولا قُوّة) مثالان لبناء المفرد على الفتح . وكان يكفيه أن يأتي بمثالٍ واحد ، ولكنه أتى بالمثالين ليبين بهما أحكاماً ، ويفرّع على اجتماعهما / مسائل ؛ فإنه إذا ٤٥٦
ضمّ الأول إلى الثاني تصوّر فيهما اثنتي عشرة مسألة ، يمتنع منها وجهان ، وتصحّ العشرة ، وكلّ ذلك قد جمعه الناظم في كلامه حسبما يتبيّن بحول الله ، وذلك أنّ (لا حولَ) يُتصوَّر فيه[1] البناء على الفتح ، والرفع لأجل التكرار ، والرفع على إعمالها عمل ليس ، فهذه ثلاثة أوجه . و(لا قوة) يتصوّر فيه تلك الأوجه الثلاثة ، ويزيد وجهاً رابعاً ، وهو النصب عطفاً على موضع اسم (لا) باعتبار عملها .

---

(١) سقط في (أ) إلى ص٥٥٠ في باب الفاعل .

فهذه أربعة أوجه، فإذا ضربتها في الثلاثة التى في «لاحول» كان الجميع اثنى عشر وجهًا، باثنتى عشرة مسألة :

الأولى : لاحولَ ولاقوةَ، بالفتحِ فيهما وَجَعْلِ الكلام جملتين(١).

والثانية : لاحولَ ولاقوةٌ، بالفتح في الأول، والرفع في الثانى عطفا على موضع لامع اسمها، لأنها في تقديم اسم مبتدأ، ولذلك يعطف عليه رفعًا، وُجْرَى عليه النعت رفعًا. ويقيّد هنا زيادة لاتوكيداً.

والثالثة : المسألة بعينها، لكن يكون رفع الثاني على تقدير إعمال لاعمل ليس، والكلام في تقدير جملتين.

والربعة : لاحولَ ولاقُوّةً، بالفتح في الأول والنصب في الثاني، عطفًا على موضع اسم لا باعتبار عملها عملها، وتقدر زيادة لاتوكيدا.

وهذه المسائل الأربع داخلة تحت قوله : «وركّب المفرد فاتحًا». ثم قال : «والثاني اجعلا.. مرفوعًا أو منصوبًا أو مركّبا». فالرفع في الثاني على وجهين، والنصب وجهٌ واحدٌ، والتركيب وجه واحد، وكلها مع تركيب الأول.

والخامسة : لاحولٌ ولاقُوّةٌ، بالرفع فيهما، على تقدير الإلغاء فيهما وزيادة لا الثانية.

والسادسة : المسألةُ بعينها، لكن على تقدير إعمالهما معًا عمل ليس، والكلام في تقدير جملتين أو على زيادة الثانية.

والسابعة : المسألة على حالها، لكن على تقدير إلغاء الأولى وإعمال الثانية عمل ليس، والكلام في تقدير جملتين.

---

(١) فى صلب الأصل : «جملة». والمثبت عن هامشها ، س ، ف .

والثامنة : المسألة على حالها إلا أنها بعكس ماقبلها، على تقدير إعمال الأولى عمل ليس وإلغاء الثانية.

والتاسعة : لاحَوْلٌ ولاقوةَ، برفع الأولى وفتح الثانية، على تقدير إلغاءِ الأولى، وإعمال الثانية عمل إنّ، والكلام في تقدير جملتين.

والعاشرة : المسألة كما هي، لكن على تقدير إعمال الأولى عمل ليس.

وهذه المسائل الستّ[1] مفهوم جوازُها من قوله : «وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاتَنْصِبا»، فذلك يُعْطِي أنّ ماعدا النصب في الثاني جائز مع رفع الأول، على الإعمال والإلغاءِ، فيبقى في الثاني الرفعُ على الإعمال، والرفع على الإلغاء، والنصب[2]، فاثنان يضربان في ثلاثةٍ بستّةٍ.

والحاديةَ عشرَة : لاحولٌ ولاقُوّةً، برفع الأول ونصب الثاني، على إعمال الأول عمل ليس.

والثانية عشرة : المسألة بعينها، لكن على تقدير إلغاء الأولى.

وهاتان المسألتان ممنوعتانبنصّ الناظم في قوله: «وإن رفعت أولاً لاتنصبا»؛ لأن النصب هنا لاوجه له؛ إذ لايمكن العطفُ على موضع الأولى، ولا على موضع اسمها، ولاعلى لفظه؛ إذ ليس ثَمَّ مايقتضي نصبا دون بناءٍ، وأيضًا ليس للا أن يبقى معها الاسمُ غير مبنيٍّ؛ لأنّ شرط التركيب موجود، فظهر وجهُ المنع في المسألتين.

---

(١) أى :التى تبدأ من المسألة الخامسة حتى العاشرة .

(٢) يريد النصب على البناء ، وهو الفتح ، كما فى الصورتين ٩، ١٠ .

فتحصَّلَ من كلامه جوازُ عشر مسائلَ مأخوذةٍ من هذا الباب، ومن باب لا / وما[1]، ومَنُوطَةٍ بتفسير لم يتعرّض إليه؛ إذ لم يبيّن وجه الرفع ٤٥٧ في هذه المسائل المتصوّرة في كلامه غير مفسّرة وجدتها ست مسائل، خمسة جائزة، وهي : لاحولَ ولاقوة، ولاحولَ ولاقوةً، ولاحولَ ولاقوةٌ، ولاحولٌ ولاقوةَ، ولاحولٌ ولاقُوَّةٌ. وواحدة ممتنعة وهي : لاحولٌ ولاقوّةً.

وإن نظرت إلى مايتصوَّرُ في لا ـ على الجملة ـ غير منوطةٍ بكلام الناظم، كثرت المسائل الجائزة، وقد رفعها شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار ـ رحمةُ اللهِ عليه ـ إلى مائة وإحدى وثلاثين مسألةً، سمعناها كلّها منه، وهي في شرحه للجمل، فليطالعها من تَشَوَّفَ إليها.

فإن قيل : إن الناظم هنا فَرَّع على إعمال لا وإلغائها في هذه المسائل، ولم يبيّن شرط الإلغاء وهو التكرار، إذ لايجوزُ الإلغاء فيها بدون التكرار، فلا تقول : لارجلٌ في الدار ـ وهي ملغاة ـ وتسكت حتى تقول : ولا امرأة. ولايقال : لعلّه ارتضى مذهب المبرّد في عدم اشتراط التكرار، لأنه قد نَصَّ في «التسهيل» على مخالفته، فقال : «إذا انفصل مصحوب لا، أو كان معرفة، بطل العملُ بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورةٍ، خلافًا للمبرّد وابن كيسان [2] ».

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن نقول : إنما نصّ الناظم هنا على أحكام إعمالها عمل

---

(١) يريد لا وما العاملتين عمل ليس .

(٢) التسهيل ٦٨ ، وانظر المقتضب ٣٦٠/٤ – ٣٦١ . وانظر دراستنا عن ابن كيسان ١٧٢ – ١٧٥ .

إنّ، ولم يتعرّض لإلغائها، ولا لما يتعلّق بالإلغاء من الأحكام، وغايته أن نَصَّ في هذه المسألة التى تكررت فيها لا أن يَجُوزَ[1] الرفع ولم يتعيّن هل يكون بلا أو بالابتداء. وإنما تكرّرُ على تقدير كون الرفع بالابتداء، فلايلزم على هذا أن يذكر شرط حكم لم يتعرّض لتعيينه.

والثاني : على تسليم أنه تعرّض لحكم الإلغاء فَيُعتَذَرُ عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لعله ارتكب هنا مذهب أبي العباس وابن كيسان، وارتضى هنا مالم يرتضيه في التسهيل. وقد يكون للعالم نظران في مسألةٍ في زمانين، فيظهر له في وقت بطلان ماارتضاه وصححه في وقتٍ آخر، وتصحيح ما أبطله. وقد تقدّم لهذا نظير في الباب قبل في قوله في اللام والفارقة : «ورُبَّما استُغْنِى عنها إِنْ بدَا[2]». إلى آخره، فهذا ممكن، فيرتضى غير مذهب سيبويه والجماعة، ويحتج لذلك بأمرين : السماع والقياس، أما السماع فقد قالوا : لانَوْلُك أن تفعلَ[3].

وأنشد سيبويهِ[4]:

بكَتْ جَـزعًـا واسـتـرجَـعَتْ ثم آذنَتْ
ركـائِبُـهـا أنّ لا إلينا رجـوعُـهـا

وأنشد ابنُ خروفٍ للحُطيئة[5]:

---

(1) فى الأصل : «أن جوّز به» .

(2) انظر ص : ٣٨٥ .

(3) الكتاب ٣٠٢/٢ ومعناه : لاينبغى لك أن تفعل .

(4) الكتاب ٢٩٨/٢ . وهو فى المقتضب ٤٦١/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٢٥/٢ ، وابن يعيش على المفصل ١١٢/٢ ، والرضىّ على الكافية ١٦١/٢ ، والهمع ٢٠٧/٢ ، ٣٤/٤ .

(5) ديوانه ٣٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٤ . وفى جميع النسخ : على السائل الوجد . والمثبت عن الديوان .

سُئِلْتَ فلم تَبخَلْ ولم تُعْطِ طائلاً

فسيَّانَ لاذمٌّ عليك ولاحَمْدُ

وأنتَ امرؤ لاالجودُ منك سجيَّةٌ

فتعطي، وقد يُعدِي على النائل الوُجدُ

وأنشد سيبويه لرجل من بني سلولَ[1]:

وأنتَ امرؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لغيرنا

حياتُك لا نفعٌ وموتُكَ فاجِعُ

وأنشد المؤلف :

إني تركتُكَ لاذا عُشْرةٍ تَرِبًا

فاستَغْفِفَنْ واكْفِ مَنْ وَافَاك ذا أَمَلِ

فإذا كان عدمُ التكرار قد عملها ودخولها على النكرة، وفي عدم عملها ودخولها / على المعرفة والنكرة بحسب ماوقعت جوابًا له، فإن ٤٥٨ قدّرت دخولها على شيء عمل بعضه في بعض، من المبتدأ والخبر، لم يخل إما أن يتكرّر المسئول عنه أم لا، فإن تكرّرلزم في جوابه التكرار، فتقول : لا زيدٌ في الدار ولاعَمْرو، جوابًا لمن قال : أزيد في الدار أم عمرو؟ ولارجل في الدار ولا امرأةٌ، في جواب من قال : أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ ولايجوز ههنا الاقتصار في الجواب على أحدهما لئلاّ يتوهم أنّ الآخر ليس بمنفي، ولا أيضًا يجوز أن تقصد هنا القصد فتذكر أحدهما

(١) الكتاب ٣٠٥/٢ . وينسب إلى رجل من سلول ، أو الضحاك بن هَنّام الرقاشي . والبيت في المقتضب ٣٦٠/٤ ، وابن يعيش على المفصل ١١٢/٢ ، والرضي على الكافية ١٦١/٢ ، والهمع ٢٠٧/٢ ، والخزانة ٣٦/٤ .

منفيا وتريد أن غير المذكور في الدار؛ إذ ليس بمطابق للسؤال، ويتوهّم السائل أنك أردت نفي الآخر فحذفته استغناءً. فإذا لم يمكن الاقتصار على أحدهما لزم ذكرهم نفيهما معًا، إلا أن تستغني بلا فذلك أمرٌ آخُر. ولايلزم هنا فيما بعد لا التنكير لأنه بحسب السؤال، وإِك لم يتكرر المسئول عنه لزم أن يتكرر في الجواب، فتقول : لارجل في الدار، مرفوعًا أو منصوبًا مَبْنيًا، جوابا لمن قال : هل رجل في الدار؟ كما جاز حلة التكرار أن تأتى بما بعد لا مرفوعًا أو منصوبًا، إذ أجازوا في نحو : أرجلٌ عندى أم امرأة؟ : لا رجلَ عندى ولا امرأة ـ بالبناء فيهما ـ ولارجلٌ عندى ولا امرأة ـ بالإعراب رفقًا فيهما، أو بالبناء في أحدهما والإعراب في الآخر. فإذا جاز ذلك مع التكرار جاز مع الإفراد، لكن بشرطه وهو تنكير الاسم، فإن كان معرفة فليس إلا الرفع مع التكرار ودونه. ولايقال إن السؤال بغير تكرار، إنما يجاب بنعم أو بلا، فإذا قال : هل أحد في الدار؟ قلت : نعم، أو لا، وليس من شأن جوابه التعيين؛ إذ لا فائدة فيه، بخلاف التكرار. لأنا نقول : هذا الذى قلتم هو الأكثر، والآخر ليس بممتنع بدليل ماتقدّم من السماع. وأيضًا فالتطوّعُ بما لايلزم جائز، فَيُذكرُ له المسئولُ عنه منفيًا وإن تقدّم ذكره في السؤال، كما يجوز ذلك إذا قيل : أعندى رجل؟ فتقول : نعم، عندى رجل. أو تقول : نعم، عندى زيد، فتغْنِيه عن السؤال بمن هو؟ وكما تقول : لا، ماعندى رجل. وما أشبه ذلك. ولايبعد في كلام العرب أن تأتى بالكلام مؤكّدا أو مكرّرًا، من غير سبب ظاهر يقتضيه. وقد عقد ابن جني في هذا المعنى فصلاً في الخصائص، بوبّ عليه بالتطوع بما لايلزمَ[1] هو مما يَشُدُّ هذا الاحتجاجَ؛

---

(١) الخصائص ٢/٢٣٤ . والذى يعنيه من هذا الباب فى ٢/٢٦٥ – ٢٦٧ .

فإذا كان كذلك لم يبعدُ مذهبُ المبرّد كُلَّ البعد.

والأمر الثاني : نقول : قد يؤخذ له اشتراط التكرار من إشارة كلامه، وذلك أنه أطلق القول في إعمالها بقوله : «مفردةً جاءتْك أو مكّرره»، ثم بعد ذلك لم يذكر فيها الإلغاء إلا مع التكرار حين قال : «والثاني اجعلا» كذا وكذا، ثم قال : «وإن رفعت أولاً لا تنصبا»، أي : لاتنصب الثاني. فهو إنما تكلم على جواز الإلغاء في مسألة التكرار، ولو كان الإلغاء عنده جائزًا بإطلاقٍ لم يحتج إلى فرضه مع التكرار؛ فقد يفهم له هذا الشرط من وضعه مثال التكرار.

وقوله : «اجعلا» و «ولاتنصبا» الألف فيهما بدلٌ من نون التوكيد الخفيفة، أبدلت للوقف عليها، لأنها كتنوينِ المنصوب تُرَدّ أُلفًا. ونظيره قول الأعشى[1] :/ ٤٥٩

وَلاَ تَعْبُدِ الأوثانَ وَاللّهَ فَاعْبُدَا

* * * *

وَمُفْرداً نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي

فَافْتَحْ، أَو انْصِبَنْ، أَو ارْفَعْ، تَعْدِلِ

وَغَيْرَ مَايَلِي، وَغَيرَ المُفْرَدِ

لاتَبْنِ وَانْصِبَنْ[2]، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

تكلم في هذين المزدَوَجَيْنِ على حكم النعتِ من التوابع، وإنما تعرض

---

(١) ديوانه١٧ . وصدره :

وذا النصب المنصوب لاتنسكنه

والبيت من شواهد الكتاب ٣/٥١٠ ، وأمالي ابن الشجرى ١/٣٨٤ ، ٢/٢٦٨ ، والإنصاف ٦٥٧ ، وابن يعيش على المفصل ٩/٣٩ ، ٨٨ ، ١٠/٢٠ ، والمغنى ٣٧٢ ، والهمع ٤/٣٩٧ .

(٢) كذا فى جميع النسخ ، وهو خلاف المشهور الآن وهو : «لاتبن وانصبه ..» .

في هذا الباب من التوابع الخمسة اثنين، وهما النعتُ وعطفُ النسق بالحرف[1]، وترك ماعداهما.

والمتبوع في هذا الباب على قسمين :

أحدهما : أن يكون معربًا نحو : لاغُلَامَ رجلٍ عندك.

والثاني : أن يكون مركبا مع لامبنيا نحو : لا أَحدَ فيها.

والذى تعرّض للنصّ عليه نعت المبنى، لقوله : «ومفردًا نعتًا لمبنّيٍ»، فقيد النعت بكونه جاريًا على المبنى، وسكت عما إذا كان نعتًا لمعربٍ؛ إذ لم يشر إليه حسبما يتقرّرُ، لابمنطوق ولا بمفهوم ولما كانت عادته في غير هذا الموضع أنه إنما يأتى في غير باب التابع بما لايطّرد في باب التوابع، ويترك ما عداه لبابه محالاً عليه بالقصد المفهوم، أُشعر ذلك بأن نعت المعرب مخالف لنعت المبنىّ هاهنا، وأن الحكم فيه هو الحكمُ المقّرر في باب النعت من كونه يُتْبَع على اللفظ كسائر المعرباتِ، لا على الموضع. فيظهر من هذا المنزع أن المعرب عنده في باب لا كالمعرب في غيره، فتقول : لاغلام رجل عاقلاً عندى، بنصب عاقل لاغير، كما تقول : مارأيت غلامَ رجلٍ عاقلاً. ولاتتعدّى النصب واقتضى هذا منع قولك : لاغلامَ رجل عاقلٌ عندي، بالرفع ـ وهذا عند النحويين غير صحيح ـ وقد ذهب إليه ابنُ عصفور في بعض تقاييده، فزعم أنّ نعت المنصوب لايكون إلا نصبا، فلايجوز فيه الحملُ على الموضع. ومذهبُ سيبويه والمحققين كالسيرافي وابن حروف والشلوبين وتلامذته : ابن أبي الربيع، وابن الضائع، وسواهما خلا ابن عصفور ـ جوازُ الرفعِ حملاً على الموضع. فالوجهان سائغان عندهم وعند غيرهم، لأن المنصوب بلا عندهم كالمجرور بمن في قولك : هل من رجلٍ؟ له لفظٌ

(١) فى الأصل : «بالواو» . والمثبت عن س ، ف .

وموضع، فيجوز الحمل على لفظه وعلى موضعه ونقل سيبويه عن الخليل أنه مثلُ قولِهَ[1]:

فلسنا بالجبالِ ولا الحَدِيدا

وحكى عن العرب : لامثله أحدٌ، ولاكزيد أحدٌ. قال : «وتقول : لامثله رجلٌ[2]، إذا حملته على الموضع، كما قال بعض العرب : لاحولَ ولاقوّةٌ إلاّ بالله». فأجرى في الباب حكم المعرب والمثنى في الحمل على اللفظ وعلى الموضع مجرىً واحدًا؛ قال ابن الضائع : وإنما غلط ابن عصفور في باب النداء لما كان منصور النداءِ لايجوز فيه إلاّ الحملُ على اللفظ، وفي مبنيّه يجوز الوجهان، ظنَّ أنّ حكم التابع في لا كذلك. ثم فرّق بينهما بأن المنصوب في باب النداء لاموضع له زصلاً، والمنصوب هنا أصلُه الابتداءُ ويجوز النطق به. قال : وهذا هو الفرق بينه وبين إنّ فلذلك لم يجز نعت اسم إنّ على الموضع، وأيضا فإن لا جوابٌ : هل من رجل، وهو في موضع رفع، ويجوز فيه الحمل على اللفظ، والحملُ على الموضع، فكذلك جوابه.

٤٦. وقد جرى في التسهيل[3] / على طريق الجملة، ووجّه في شرحهَ[4] الرفعَ في النعتِ مع نصب المنعوت على خلاف إنّ، بأنّ إنّ شبيهةٌ بالأفعال الناسخة للابتداء في الاختصاص بالمبتدأ أو الخبر، وفي

(١) تقدم البيت فى ص ٠ وموضع الشاهد هنا فى الكتاب ٢٩٢/٢ .

(٢) فى الأصل ، ف : «رجلا» . والمثبت عن الكتاب ٢٩٢/٢ ، س .

(٣) التسهيل ٦٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٤ .

كون مادخلت عليه مفيداً بدون دخولها، ولقّوتها[1]؛ لا يبطل عملها بالفصل نحو : إنّ فيها زيدا، بخلاف لافإنها ضعيف العملِ لكونها فَرْعَ فَرْعٍ، ولعروض اختصاصها بالمبتدأ والخبر، وكون ماتدخل عليه لايفيد بدون دخولها غالبًا، نحو : لارَجُل في الدار، فلو قلت : رجلٌ في الدار، لم يفد، فلوقف الإفادة على دخولها صارت مع مادخلت عليه كاسمٍ مبتدأ، فجاز لذلك أن يُعتبر عملُ الابتداء بعد دخولها في الصفة وغيرها. قال : «وشُبِّه اعتبار الابتداء في ذلك باعتباره في نحو : هل من رجل كريمٌ في الدار».

ثم نقل عن ابن بَرْهانٍ نحواً مماتقدّم عن ابن عصفور، وردّه، وهو بالردّ حقيق، ويد الله مع الجماعة.

وأيضا السماعُ يقضى بجواز الرّفع كما حكاه سيبويه. فإن كان الناظم سكت عن نعت المعرب هنا لهذا القصد فمذهبه مردودٌ، وفي محاسنه غير معدود.

وتنزيل لفظه على هذا القصد أنّ قوله : «نعتا» مفعول يافتح، وهو على حدّ قولهم : زيداً فاضربْ، على معنى : أما زيداً فاضرب. وقوله : «لمبنى» في موضع لنعت، و«يلى» : صفة ثانية لنعت. و«مفرداً» حال من نعت. وكان الأصلُ في «مفرداً» أنْ يجرى على «نعتا» صفةً له، لكن لما تقدّم نصب على الحال، لتعذّر جريانه صفة. ويحتمل أن يكون «مفردا» هو مفعول أفتح، ونعتا : بدلٌ منه، أو عطف بيان. والتقديرُ على الأوّلِ : افتح نعتا كائنًا لاسم مبني واليًا له، حالةَ كون ذلك النعت مفرداً. وعلى الثاني : افتح اسمًا مفرداً نعتًا لمبنى واليًا له.

(١) فى جميع النسخ : «ولقوتها إذ لايبطل» ، و «إذ» غير ثابتة فى شرح التسهيل .

والمفردُ[1] هنا في مقابلة المضاف وما أشبه.

وقد يمكنُ حملُ كلامه على موافقة الجماعة بأن يكون قوله : «مبنى» ليس بمتعلّق بمحذوفٍ جارٍ صفةً على «نعت»، فمن هذا التقدير فُهِمَتِ المخالفة، بل يكون قوله «لمبنى» معمولاً لقوله «يلى»، وأصله : يلى مبنيًا، لكن لما تقدّم عليه تعدّى إليه باللام، نحو قول الله تعالى : {إِنْ كُنْتُم للرؤيا تَعبُرونَ[2]}. فتحرز به من غير المفرد، وغير الوالى، والوالى غير المبنى، فإنها لا تجوزُ فيها تلك الأوجهُ كلُّها ـ وقد قال على أثرِ هذا : «وغير مايلى وغير المفرد».. إلى آخره، فبيَّن أن الوجهين في ذلك سائغان الرفع والنصب، كما يجيءُ، ومن جملةِ[3] ما يدخلُ فيه أن يلى النعتُ غير المفرد، فحصل أن نحو : لاغلام رجلٍ عاقلٌ في الدار، جائز عند الناظم. وهو رأىُ الجماعة، ورأيه في غير هذا النظم، فَهُو الذى ينبغي أن يحملَ كلامُه عليه؛ إذ لو حُمِل على الأوّل لاقتضى أنّ هذه الأوجه إنما تجوز إذا تَبِع مبنيا، فإذا تبع معربا فليس كذلك، فيرجع إلى أصل النعت إذ لم يدخل تحت قوله : «وغير مايلى وغير المفرد»، بخلاف ماإذا جعلت / «لمبني» معمولَ ٤٦١
«يلى»، فإنه يدخل تحت قوله «وغير مايلى»، كأنه قال : وغير الوالى مبنيا وغير المفرد يجوز فيه الوجهان، وغير الوالى يشمل الوالى غير مبنى، والذى لم يل المبنى، بل فصلٍ بينهما. وهذا صحيح فلا يعدل عنه في تفسير كلامه. والله أعلم.

---

(١) فى الأصل : «والمبنى هنا» .

(٢) الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٣) فى س ، ف : «ومِ جملتها يدخل» وكذلك كان فى الأصل ثم عدّل إلى ما أثبتناه .

ولْنرجع إلى تفصيل شرح كلامه : فاعلم أنه ذكر أنّ النعت إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط جاز فيه مع المنعوت ثلاثة أوجه :

الشــرط الأولُ : أن يكون مـفـردًا، والمفـرد هنا في مـقـابلة المضـاف وماضارعه، وهو المطوّلُ.

والثاني : أن يكون واليًا المنعوتَ، لم يُفصل بينهما بفاصل.

والثالث : أن يكون المنعوتُ مبنيًا لامعربًا .

فإذا اجتمعت هذه الشروط المبنيّنة في قوله : «ومفردًا نعتا لمبنى يلى»، جاز فيه الأوجه التى ذكرها في قوله : «فافتح أو انصبَنْ أو ارفع تَعْدِلِ»؛ ومثال ماجتمعت فيه الشروط قولك : لا رَجُلَ ظريف عندك. فظريف : قد اجتمع فيهِ أنه مفردٌ والٍ المنعوتٍ، ومنعوته مبنى. فالوجه الأوّلُ الفتح - يعنى به البناء مع المنعوت على الفتح، وسببُ بنائِه التركيبُ مَعَه كبناءِ خمسة عشر. ونحو : لارجلَ ظريفَ، وسَـهَّل ذلك - وإن كـانت ثلاثةُ أشـيـاءَ لاتركّبُ ولاتُبْنَى - كـونُ النعتِ والمنعوت كالشيء الواحد. وعلله السيرافي بأن الموضع موضعُ تغيير، فرذا كان قد بنى فيه الاسم مع حرف، فبناءُ اسم مع اسمٍ أولى؛ لأنّ ذلك أكثر كخمسة عشر، وبيتَ بيتَ ونحو ذلك.

والأكثر في الكلام عدمُ البناء؛ قال سيبويه : «وإن شئت نَونّت صفة المنفىّ. وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنوّنَ[1]». وتقديمُ الناظم للفتح كأنه مشعر بتفضيله له على غيره، فهو كالمناقض لكلام الإمام، والعذر أنه لم يحفل بهذا التفاوت اليسير، ولم يعتبر التقديم، ولكن لوقال : «فارفع أو انصبن أو افتح

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٨ .

تعدل» لكان أحسن.

والوجه الثاني : النصبُ، حملاً على لفظ «لارجلَ» وإن كان مبنيًا، لأنّ حركة البناء، هنا شبيه بحركة الإعراب، بل الإعراب زصلها. وقد قال جماعة ببقاء حكم الإعراب، وأنها ليست بحركة بناء، فسهل ذلك، وكما سَهُل في النداءِ وهو أبعد، فأجروا التابع فيه على اللفظ، فتقول : لارجل ظريفًا عندك. ومنه قول حسان بن ثابت رضي الله عنه، أنشده سيبويه[1]:

ألاَ طِعَـــانَ ولافُـــرْســـانَ عـــاديةً

إلا تَجُـــشُّـــؤُكم عند التَّنَانِيـــرِ

بنصب عادية حملاً على لفظ فرسان.

والوجه الثالث : الرفع، حملاً على موضع لامع اسمها، لأنها في موضع اسم مرفوع بالابتداء، فتقول : لارَجُلَ ظريفٌ عندك، كأنك قلت : رجل ظريفٌ فيها، إذا مثلت وإن كان لايتكلم به، وكذلك مثله الخليل[2]:

وإن تخلف شرطٌ من هذه الشروطِ المتقدمة فلاسبيلَ إلى الفتح، وسقط وجه البناء جملة، وبذلك عَرَّف في قوله : وَغْيَرِ مايلى وَغْيَرِ المفردِ.. لاتَبْنِ» يعني أن النعت إذا لم يل مبنيا، سواءٌ وَلِي معربًا ولامبنيا، بل وُجِد بينهما فصلٌ / فلايجوز البناء. وكذلك إذا لم يكن مفردًا بل كان مضافًا ٤٦٢

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٦ . وهو من شواهد شرح الكافية للرضى ٢/١٧١ ، والمغنى ٦٨ ، والهمع ٢/٢٠٥ ، وفى الخزانة ٤/٦٩ . ولم أجده فى ديوان احسان ، على أن فيه قصيدة من البحر والقافية ١٧٩ . وذكره البغدادى فى جملة أبيات من رواية محمد بن حبيب . ثم ذكر أن ابن السيرافى والزمخشرى روياه من قصيدة لخداش بن زهير ، وأحال فى ذلك على فرحة الأديب . وخداش شاعر جاهلى ، وقيل : مخضرم . وانظر فرحة الأديب : ٢٠٨ .

(٢) الكتاب ٢/٢٩٣ .

أو شبيها [به[1]] فلاسبيل إلى البناء فيبقي الوجهان الآخران وهما الرفعُ والنصب ـ جائزين، ونصّ على ذلك بقوله : «وانصبَنْ أو الرفع اقصِدِ». أما تخلّف الشرط الأول وهو الإفراد فمثاله : لارجل صاحبُ دابّةٍ لك، فيجوز في «صاحب دابة» النصب والرفع، ولايجوز البناء لأنه في المضاف غير ممكن، ولأنّه يُصَيِّر أربعة أشياءَ كشيء واحدٍ، وذلك معدوم في كلام العرب.

فإن قيل : فكذلك ثلاثة زشياء لاينبغي أن تصير بالبناء كشيء واحدٍ، إذ لانظير لذلك قيل : لولا الدليل لما قيل، وأيضًا فإنّ لا كالحرف الزائد، أو كالحرف الذى من نفس الكلمة، كما تقدّم، بخلاف مسألتنا فإن غايتها أن يكون ثلاثة زشياء كشيء واحدٍ، وذلك معدوم.

وكذلك الشبيه بالمضاف إذا قلت : لاغلام خيرًا من زيد، [ولاغلامَ خيرٌ من زيدٍ[2]]، ولايمكن فيه البناء من باب أولى.

وعلى مانصّ عليه من جواز الوجهين جمهورُ الناس. ووقع لابن عصفور في شرح «الجُمَل» أن النعت إذا كان مضافًا أو مُطَوّلاً، فلايجوز فيه الحملُ على الموضعَ و[هوَ][3] الرفعُ، وإنما يكون منصوبا حملاً على اللفظ خاصة، قاسه على حكمه في باب النداءِ[4]. قال ابن الضائع : وهذا غَلَط. وفرّق بينهما بأنه إنما امتنع في النداء : يازيدُ أخو عمرو، فيتبعه على اللفظ، لأنّ الأصل في نعت المبنّي الحمل على موضعه، فلما كانت حركة النداء تشبه حركة الإعراب، وكان

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) زدنا «هو» ليستقيم السياق .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٤/٢ . والارتشاف ٦١٧ .

«يا» عاملةً الرفع فيه، أجازوا الحمل على اللفظ في الاسم الذى لو ولى «يا» لارتفع ذلك الرفع، وهو المفردُ غيرُ المضافِ والمطوَّل. على أن المطول في النداء قد يُحَمَل على اللفظ في نحو : يازيدُ الضاربُ عمرًا. ثم إن الممتنع في النداء في المضافِ الحملُ على اللفظ، وعكس هو في باب لا فَمَنَع فيه الحملَ على الموضع، فلابُدَّ من الفَرْقِ على مذهبه في البابين، فالحمل على اللفظ في ما ولا على الموضع ليس من أجل البناء، بل لأنه قد حُكِمَ له بحكم الحرف الزائد الذى يغير اللفظ. وقد استدلّ سيبويهَ[1] على أن لا وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ[2]. قال ابن خروف : الحمل على الموضع في هذا الباب حَسَنٌ في المعرب والمبنى، لأن الموضع للابتداء، بدليل : لامثله أحدٌ[3]، وهو معرب وقد نصّ الشّلوبين في «التوطئةَ[4]» على حمل النعت المضاف والمطوّل على الموضع، قال ابن الضائع : وهو الذى يقتضيه كلام العرب والقياس. وماذكر عن ابن عصفور هنا وفي المسألة الأولى في نعت المعرب وقع له في بعض تواليفه، والذى في المقرّب والهلاليةَ[5] موافقة الجماعة، فالله أعلم بحقيقة ذلك النقل.

وأما تخلف الشرط الثاني وهو الولاية للمنعوت، فمثاله : لاغلام فيها عاقلاً، ولاغلام فيها عاقلٌ. يجوز الوجهان كما قال، ولايجوز البناء، فلا / ٤٦٣

(١) الكتاب ٢/٢٧٥ .
(٢) فى هامش الأصل عن سخة : «واحد» ، بدل كلمة «مبتدأ» .
(٣) الكتاب ٢/٢٩٢ .
(٤) التوطئة ٢٨٤ .
(٥) انظر البلغة فى تاريخ أئمة اللغة للفيروزبادى ١٧٠ .

تقول : لارَجُلَ فيها عاقلَ؛ لمايلزم من جعل أربعة أشياء كشيءٍ واحد. وإذا قلت : لاغلامَ عقلاً ظريفًا لك، فأنت في النعت الأول بالخيار في ثلاثة الأوجه، لعدم الفصل. وأما الثاني فلاسبيل لك إلى بنائه للفصل بينه وبين المنعوت. وكذلك إذا قلت : لاماءَ ماءً باردًا؛ لايجوز في باردٍ إلا الإعراب على الوجهين[1].

وأما تخلف الشرط الثالث ـ وهو بناءُ المنعوت ـ فمثاله : لاغلامَ رجلٍ ظريفٌ، فالوجهان أيضًا جائزان، أما النصب فظاهر على اعتبار اللفظ، وأما الرفعُ فعلى اعتبار الموضع، لأن للا موضعا كما تقدّم ذكره. ولايجوزُ هنا البناءُ في النعت، لأنه لم يل مبنيًا وإنما ولى مُعْربًا، فكان كما لو فُصِل. وهذا هو الصحيح من المذهبين كما مرّ.

وقوله : «وغيرَ مايلى وغيرَ المفردِ» منصوبان على المفعوليه بلاتَبْنِ[2]، أى : لاتَبْنِ غير النعت الوالى للمنعوت، ولاتبن غير المفرد.

وقوله : وانصِبَنْ أو الرفع اقصِدِ» تخيير في الوجهين المذكورين، وهما الرفع والنصب، وكأنّ الحمل عنده على اللفظ أولى فلذلك قَدَّمه. والله أعلم.

وَالعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لا» احْكُمَا
لَهُ بِمَا للنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى

هذا بيان حكم العطف في هذا الباب، ويريدُ أن المعطوف على اسم لايخلُو أنْ تتكرّر معه لا أو لاتتكرّر، فإن لم تتكرّر معه لا فحكمه حكمُ النعت المفصول

(١) قال سيبويه ٢٨٩/١ : «وإن كررت الاسم فصار وصفًا فأنت فيه بالخيار ، شئت نونت وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك : لا ماء ماءً باردا ، ولا ماء ماء باردًا ، ولايكون باردًا إلامنونًا ، لأنه وصف ثانٍ» .

(٢) فى الأصل : فلا .

بينه وبين المنعـوت، وذلك قـوله : إن لم تتكرر لا احكمـا له» بكذا، أى : احكم له بما انتمى للنعت ذى الفصل. يريد المفصول من منعوته.

وانتمى، معناه : انتسب.

وقد تقدم أن في النعت المفصول وجهين، وهما : النصب حملاً على اللفظ، والرفعُ حـملاً على الموضع، فكذلك هنا. فـالنصب نحـو : لارجلَ وامـرأةً فـيـهـا، وأنشد سيبويه قول الشاعر[(١)]:

لاَ أبَ وابـنًـا مـــــثلَ مَــــرْوانَ وابـنـهِ

إذا هُـو بـالمجــــــدِ ارْتَـدَى وتـأَزّرَا

والرفع نحو: لارجلَ وامرأةٌ فيها. وهـذا منه نَفْيٌ للوجه الثالث، وهو البناء، فلايجوز البناء على الفتح لأجل الفاصل، وهو حرفُ العطف. وكأنه أشار بإحالته على النعت ذى الفصل أن عَلّة نفي البناء هو الفصل، وإذا كان كذلك فقد وجدت هنا فـلايصحّ البناء، لأنّ أربعة أشياءٍ لا تركّب. وقد حكى الأخفش من كلامهم : لارجلَ وامـرأة، بإسـقـاط التنوين. وهو نـادرٌ لايعتـدُّ به. وقـد تُؤُوِّل علـى أن يكون على حذف «لا» وهى مرادةٌ، كما حذفت في باب القسم وهى مرادة، كقوله تعالى : {قالُوا : تَاللّه تَفْتَأُ تَذْكُرُ يوسُفَ[(٢)]}. وقد نبه على ذلك في التسهيل في مسألة : لاحولَ ولاقوةَ إلاّ بالله، فقال : «ورُبَّما فُتِح مَنْويًا معه لاَ[(٣)]»، يعني إذا أسـقط لا الثانية.

واعلم أن الناظم ذكر هذا القسم وحده وترك القسم الثاني الذى تتكرر

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٥ ، وذكر البغدادىّ أنّ ابن هشام نسبه إلى رجل من عبد مناة بن كنانة . والبيت فى المقتضب ٤/٣٧٢ ، وابن يعيش على المفصل ٤/١٠١ ، ١١٠ ، والرضىّ على الكافية ٢/١٦٨ ، والهمع ٥/٢٨٧ ، والخزانة ٤/٦٧ .

(٢) الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) التسهيل ٦٨ .

فيه لا، اعتماداً على ذكره له فيما تقدّم، فلم يحتج إلى إعادته، إلا أنه لم يُبَيِّن وجه التكرار. ولها إن تكرّرت اعتباران :

أحدهما : اعتبار التوكيد للأولى[1]، فهذا حكم المعطوف / معه كما ٤٦٤
لو لم تذكر لا أصلاً، فيجوز الوجهان؛ قال سيبويه : «وتقول : لارجل ولا امرأةً يافتى، إذا كانت لا بمنزلتها في ليس، ـ يعني لا ـ حين قلت : ليس لك رجل[2] ولا امرأة». وأنشد على ذلك لأنس بن العباس، رجل من بني سُليم[3]:

لانَسَبَ اليومَ ولاخُلَّةً
اتَّسَعَ الفتقُ[4] على الراقِعِ

وقال ذو الرمة في الرفع[5]:

بها العِينُ والارامُ، لاعِدٌ عندها
ولاكَرَعٌ إلا المغاراتُ والرَّبْلُ

أنشد سيبويه أيضا. وأنشد لرجل من مَذْحِجٍ[6]:

(١) فى الأصل : بالأولى .

(٢) فى الكتاب : «لارجل» . و«لا» هذه غير ثابتة فى شرح السيرافى ٨٦/٣ .

(٣) الكتاب ٢٨٥/٢ . وهو فى شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢ ، ١١٣ ، ١٣٨/٩ ، والمغنى ٢٢٦ ، والهمع ٢٨٨/٥ ، ٢٢٤/٦ ، والعينى ٣٥١/٢ . ويروى : «على الراتق» .

(٤) فى هامش الأصل عن نسخة : الفتق .

(٥) الكتاب ٢٩١/٢ . وديوان ذى الرمة ١٦١٩ . ورواية الصدر فيه :
سوى العين والآرام لا عدّ قربها .
والكرع : ماء السماء . والعدّ : الماء الذى له مادة . والربل : نبت فى آخر الصيف حين يبرد الليل .

(٦) الكتاب ٢٩٢/٢ ، وينسب إلى رجل من مذحج ، أو إلى هنى بن أحمر . وهو فى المقتضب ٣٧١/٤ ، وابن يعيش على المفصّل ١١٠/٢ ، والمغنى ٥٩٣ ، والهمع ٢٨٨/٥ .

هذا لعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بعينهِ

لاأمَّ لي إنْ كانَ ذَاكَ ولا أبُ

والثاني : اعتبارُ الاستئناف، وأن يكون مابعدها جملةً مستأنَفَةً، فهاهنا لابدّ من البناء، إلا أن تُحمل على ليس. وقد مرّ تصويرُ المسائل.

والضمير في قوله «له»، عائد على المعطوف من قوله : «والعطفُ»، أو جَعْلُ العطف على حذف المضاف، كأنه قال : وذو العطف. واللام متعلقة باحكما، «للنعت» متلِّق بانتمى، أى : واحكم للمعطوف بالحكم الذى انتَسب للنعت وتقرّر له.

وَأَعْطِ لاَمَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ

ماتَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

يعنى أن همزة الاستفهام إذا دخلت على لا لم تغيّر لها حكمًا، بل يكونُ حالها معها كحالها لو لم يكن ثَمَّ استفهامٌ، تقول : ألا رَجُلَ فيها، كما تقول : لارَجُلَ فيها، وألا غُلاَمَ صالحٌ، كما تقولُ : لاغلام صالح؛ قال حسان رضي الله عنه[1]:

ألاَ طِعَانَ ولافُرْسانَ عَادِيةً

إلا تَجَشُّؤكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ

وقال آخر[2]:

ألا ارعواءَ لمن ولَّتْ شبيبتُه

وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَه هَرَمُ

---

(١) تقدم البيت فى ص : ٤٣٩ .

(٢) مجهول . والبيت فى المغنى ٦٨ ، والتصريح ١/٢٤٥ ، والهمع ٢/٢٠٥ ، والعينى ٢/٣٦٠

وكذلك الحكم في الإلغاء وغيره مما تقدّم ، فمن قال : لا غلامَ ولا جاريةُ قال : ألا غلامَ ولا جاريةَ ، ومن قال : لا رجلٌ ولا امرأةٌ فيها يقول : ألا رجلٌ ولا امرأةٌ ، وعلى ذلك سائر المسائل المتقدّمة ، إلا أنّ على الناظم - رحمه الله - دركاً في هذا الإطلاق ؛ لأنّه يقتضي أنّ حكم (لا) مع الهمزة - في كلّ موضع ، وعلى كلّ حال - حكمُها مع عدمها ، وليس كذلك ، فإنّ (ألا) إذا أريد بها معنى التمنّي جاز فيها النصبُ والتركيب بشرطه ، والحملُ على لفظها إذا أُتبعت ، وأمّا الرّفعُ في اسمها أو في تابعه فلا يجوز . قال سيبويه : " ولا يكون الرفع في هذا الموضع "[1]. يعني إذا أريد بها التمنّي ؛ لأنّه ليس بجواب لقولك : " إذا عندك أم ذا ؟ وليس في هذا الموضع معنى (ليس) "[2]. يعني أنه لا يجوز الرفع بالابتداء ؛ لأنّه يلزمها التكرار ، وليس من شرط التمنّي التكرار ، ولا بمعنى (ليس) ؛ لأنّ التمني منافٍ لليس . قال : " ومن قال : لا غلامَ أفضل منك لم يقل في : ألا غلام أفضل منك إلا بالنصب ؛ لأنّه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنياً - يعني عن الخبر كاستغناء / : اللهم غلاماً ، ومعناه : اللهم هب لي غلاماً " . فإذا كان الأمر على هذا فليس هذا الإطلاق بصحيح ، وقد يجاب بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لعلّ الناظم ارتكب في هَذا مذهب

---

(١) كتب بإزائها في حاشية الأصل : (مبنياً) .

(٢) الكتاب ٢/٣٠٩ .

المازنى، فإن الرفع عنده جائز، قال المازنى : «الرفعُ عندى في التمنى جيد بالغ، أقول : ألا غُلامٌ ولاجاريةٌ، كما قلت في الخبر». وقال : أُقول في الاستفهام كما أقول في الخبر سواء، أقول : ألا رجلٌ أفضلُ منك[1]». قالوا : وشبَّهَهُ بقولهم : رحمةُ الله عليه، وغفر الله له. لفظه لفظ الخبر، ومعناه معنى الدعاء، فكذلك هذا. فإذا قلت : ألاَ[2] ماءَ باردٌ، فلفظه لفظ : لاماءَ، وإن كان معناه التمنِّي. فقد يكونُ الناظم نحا نحو هذا المذهب، ولايلزمه إذ كان مذهبُه في غير هذا النظم مذهبَ سيبويه أنْ يكون مذهبَه هنا؛ لأنه نصب نفسه في منصب الاجتهاد، والاجتهاد قد يتغيّر بحسب الأزمان، فيكون للمجتهد الواحد قولان وأكثر من ذلك [فيرى[3] في وقت] مالا يراه في غيره، وقد مضى من ذلك مواضع، وسيأتى منها أُخَر سَيُنَبَّه عليها، إن شاء الله.

والثاني من الأمرين أن يقال : يحتمل أن يكون موافقًا للجماعة، وذلك أنّ لا إذا دخلت عليها الهمزةُ باقيةٌ على معناها من الاستفهام وإن صحبها مع ذلك معنى الإنكار والتقرير، فهذا الوجه لافرق فيه بين دخولها على لا وعدم دخولها؛ فكلّ ماجاز في لا قبل دخولها جاء بعد دخولها، من غير فرقٍ. وهذا الوجهُ داخلٌ تحت قوله : «وأعْطِ لا مع همزة استفهام.. إلى آخره، حيث جعلها للاستفهام.

والوجه الثاني : أن يحدث في الهمزة مع لا معنى التمنى، فكأن معنى الاستفهام قد نُزِع منها، فليست داخلةً تحت كلامه؛ إذ ليست بهمزة استفهام حقيقيةً. وهاهنا وقع الخلاف، فهذا الوجهُ خارجٌ عن كلامه، وإذا لم يتناوله لم يصر بذلك مخالفًا للجمهور، بل هو موافقٌ لهم بإخراجه هذا النوع من تعميم

---

(١) هو المازنى فى حاشية الكتاب ٢/٣٠٩ .

(٢) المفصل : «لا» ، بدو الهمزة . والمثبت عن س ، ف .

(٣) بياض فى جميع النسخ ، وقد كملنا النص بما يلائم السياق .

الحكم في المساواة. وغايةُ مايبقى فيه أن يقال : فَلِمَ ترك حُكْمَ هذا النوعِ الني خالف فيه المازني؟ فيجاب بأنّ هذا قريب، فلعلّه تركه اتكالاً على تفهيم المعلم وإرشاده.

وجمعه بين «استفهام» في القافيتين ليس بإيطاءٍ عند جمهور أهل القافية، لتباينهما بالتعريف والتنكير، كقوله[1]:

يارَبِّ، سَلِّم سَـــــدَوَهُنَّ اللَّيْلَه

وَلَيلةً أُخْــــــرَى وكلَّ لَيْلَه

وَشَاعَ فِى ذَا البابِ إِسْقَاطُ الخَبَرْ

إِذَا المُرَادُ مَعْ سُـقُـوطِهِ ظَهَـرْ

لماقدّم أول الباب قوله : «وبعدَ ذاكَ الخَبَر اذكُرْ رافِعَهْ»، فنصّ على ذكره نصّ مجملاً، أتى بهذا الكلام مفسّرًا لذلك الإجمال، ويعنى أن الخبر في هذا الباب، الذى هو باب لا العاملة عمل إنّ، قد شاع في الكلام إسقاطه وترك ذكره، وإنما يثبت قليلاً، أما بنو تميم فلابدّ كرونه إذا / عُرِف المعنى وعُلِم المحذوفُ. وبذلك قيّد الناظم الحذف فقال : «إذا المراد ٤٦٦
مَعْ سُقُوطه ظَهَرْ»فلا يحذفُ الشئُ إلا إذا عُلِم. وأما أهل الحجاز فيجوزُ عندهم الحذفُ والإثباتُ إذا عُلِم، والحذف عندهم أكثر، فمن الإثبات قول الله تعالى : {لارَيْبَ فيه[2]}، {لاتثريب عليكُمُ اليومَ[3]}. وفي الشعر قولُ

(١) مجهول . والرجز فى قوافى الأخفش ٦٣ ، واللسان : سدا . وفى س : «سِدْرهن ، سدوهن» . وقد حوّلت الواو فى الأصل إلى راء . والسدو : اتساع خطو الإبل فى والسير اللّين . وفى اللسان بعد هذا الرجز : إنما أراد سلّمهُنّ وقَوْهنّ ، لكن أوقع الفعل على السدو ، لأن السدو إذا سلم فقد سلم السادى» .

(٢) الآية ٢ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٩٢ م سورة يوسف .

حاتم، أنشده سيبويه[1]:

وَرَدَّ جازُهم حَرْفًا مصرَّمةً ولاكَرِيمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبوحُ

فمصبوحٌ خبرٌ لاصِفَةٌ؛ قال المؤلف لعدم الحاجة إلى مقدّر، وعلى هذا أتى به سيبويه، قال: «وتقول: لا أحدَ أفضلُ منك، إذا جعلته خبرًا، وكذلك: لا أحَد خيرٌ منك[2]». وأنشد البيت، ثم قال: «لما صار خبرًا جرى على الموضع، لأنه ليس بوصفٍ ولامحمول على لا، فجرى مجرى: لا أحد فيها إلا زيدٌ[3]». وهذا بناءً على مذهبه في الخبر أنه ليس للا.

ومن الحذف قوله تعالى: {لاضَيْرَ[4]}.{وَلَو تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَفَوْتَ[5]}. وفي الحديث: «لاضَرَرَ ولاضِرَارَ[6]»، «لاعَدْوَى وَلاطِيَرةَ ولاهامَةَ ولاصَفَرَ[7]». وهو كثيرٌ.

ويثبت في بعض النسخ: «إذِ المرادُ»، بإِذْ التى للمُضِيِّ. ومرادُه: تعليل شياع إسقاط الخبر، ويثبتُ بإذا التى للاستقبال، وهو أيضًا ظاهرُ المعنى، حيث كان قيدًا في شياع حذف الخبر، فاقتضى أنه إذا لم يُعْلَم غيرُ جائزِ الحذفِ البتّةَ، وكذا قال في الشرح: إنّ حذفه على ثلاثة أقسام: جائز، وواجب، وممتنع. فلممتنعُ في موضعٍ لادليل عليه، كقولك مبتدئًا من غير سؤالٍ: لارَجُلَ.

(١) البيت فى ص ٤١٤ .
(٢) الكتاب ٢/٢٩٩.
(٣) الكتاب ٢/٣٠٠.
(٤) الآية ٥٠ من سورة الشعراء .
(٥) الآية ٥١ من سورة سبأ .
(٦) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الأحكام ، باب من بنى فى حقه مايضرّ بجاره ٧٨٤ ، ومالك فى الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء فى المرفق ٧٤٥ ، والإمام أحمد فى مسنده : ٣٢٧/٥. البخاري ، كتاب الطب ، باب الجذام ١٦٤/٧ ، ومسلم ، كتاب السلام ١٧٤٣ .
(٧) أنظر شرح التسهيل ، ورقة ٩١ .

والجائز والوجب في موضعٍ يكون عليه دليل[(١)]؛ فهذا معنى كلامه هنا.

وقال ابن خروف : لايجوزُ إضمار الخبر إلاّ إذا كان معلومًا. وكأن في هذا القيد تنكيتًا على من زعم أنّ حذف خَبَر لا يشترطُ فيه العلم. وهو ظاهر إطلاق[(٢)] سيبويه وغيره، حيث يذكرون جواز الحذف ولايُقَيِّدون ذلك بالعلم به. وهو شرطٌ لابدَّ منه؛ إذ القاعدة أنَّ مالا يعلم لايحذف، لأنه نقض للغرض؛ إذ موضوع الكلام لإفهام المخاطب لاللإلباس، والحذف لغير دليل إلباسٌ فلا يصحُّ ان يبني الكلام عليه. ولسيبويه ومن أطلق إطلاقه كالسيرافي أن يقول : لايصحّ أن يحذف شيء بغير دليل، ولايلزمُ أن يشترط العلم في حذف هذا الخبر لأنه في أصل وضعه معلوم؛ ألا ترى أنه إنمايقال : لارجل، في جواب من قال : هل من رَجُلٍ في الدار؟ وكذلك سائر الباب؛ فإذا كانت لامع مادخلت عليه جوابًا أو كالجواب لزم من ذلك أن يكون الخبر معلومًا، ولزم أنه لايقال : لاررجلَ، ابتداءً من غير جوانب ولاتقديره، وأن العرب لاتقول مثل ذلك لعدم الفائدة، كما لاتقول : رجل قائم، لعدم الفائدة.

ونظير هذا مماتَقَدَّم للناظم حذفُ خبر المبتدأ بعد لولا، حيث ادعى في التسهيل أنه في الحذف على ثلاثة أقسام : جائز الحذف، وواجب، وممتنعه. ويقول مخالفه ليس كذلك، بل هو واجب الحذف، وعلى وجوب الحذف يتكلم به حسبما تقرّر هنالك.

فإذا كان كذلك لم يلزم خطأ من أطلق القول في الحذف هنا. وقد يشير إلى هذا المأخذ / قوله : «إذِ المرادُ» على ثبوت إِذ التى للمضىّ، أى ٤٦٧

(١) انظر الكتاب ٢٧٥/٢ ، وما بعدها .

(٢) انظر شرح التسهيل ، ورقة ٩٢ .

: إن الحذف شاع لأجل ظهور المقصود بإطلاق، فيكون على هذا منبهًا على ماذكر من التزام وضع «لارجلَ» في الموضع الذى يعلم فيه الخبر، فإن كان أراد هذا فقد يُقال به، وأنه مقصود سيبويه ومن تبعه. وإن أراد الأول فقد تقدَّم وَجْهُهُ، لكن يَرِدُ عليه سؤَالٌ، وهو أنّ العرب في حذف الخبر المعلوم على وجين، كما تقدم، منهم من يلتزم مطلقًا، وهم بنو تميم، ونقل المؤلّف ذلك عن طيء[1]، ومنهم من لايلتزمه، وهم الحجازيون، هكذا نقل المؤلف. والذى ينتقل غيره عن بني تميم أنهم لايظهرون خبرًا مرفوعًا، وإنما يظهرون المجرور والظرف، قاله ابن خروف. وهو ظاهر كلام سيبويه[2]، وإذا كان كذلك فليس الحذفُ هو[3] الشائع بإطلاق كما ظهر من هذا النظم، فإنه يعطى أن جميع العرب هذا شأنهم، وذلك غير صحيح، بل فيه تفصيل كماذكر، فكان من حقِّه أن يُبَيِّن ذلك، وقد بيّنه في التسهيل فقال : «وإذا علم جازَ[4] حذفُه عند الحجازيين، ولم يلّفظ به عند التميميّن[5]».

ويجاب عنه أن الحاصل من كلامه في القياس هو مقتضى كلام العرب، لأنه إذا كان بنو تميم لايلفظون به بإطلاق، والحجازيون لايلفظون به جوازًا، حصل من ذلك - إنْ قصد كلام العربَ - أن إسقاط الخبر هو الكثير الشائع، فلا يضر تعيين اللُّغَاتِ إذا كان المحصولُ[6] ماقال.

---

(١) شرح التسهيل ورقه ٩٢ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٧٥ .

(٣) فى الأصل : «هنا» مكان «هو» .

(٤) فى التسهيل : «كثر» ومثله فى هامش الأصل عن نسخة .

(٥) التسهيل ٦٧ .

(٦) فى هامش الأصل : «المقصود» .

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

هذا هو النوعُ السادس من أنواع النواسخ، وهو باب ظن وما لحق به، وهو باب الأفعال التى تتعدّى إلى مفعولين أُصلهما المبتدأ والخبر، وهى على قسمين :

أحدهما : ظن وأخواتها، وتسمَّى أفعال القلوب، لاختصاصها بالقلوب، لأنها إما للظن وإما للعلم، وكلاهما مختصّ بالقلب.

والثاني : صَيّر وأخواتها، وتسمّى أفعال التحويل، لأنها كلُّها راجعةٌ إلى معنى التحويل من شىءٍ إلى شىءٍ.

وكلاهما قد ذكره الناظم، وابتدأ بذكر عملهما، ثم بتعدادها فقال :

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَىِ ابْتَدَا
أَعْنِى : رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ
حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ الَّذْ كَاعْتَقَدْ

وَهَبْ، تَعَلَّمْ، وَالَّذِى(١) كَصَيَّرا
أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرا

فِعْلُ القلب مرادهُ به الجنس، ولم يُرِدْ فعلاً واحدًا. وجزءا الابتداء : هما الجزآن المنسوبان إلى الابتداء، وذلك المبتدأ والخبر. ويعنى أن أفعال القلوب تَنْصِبُ بها المبتدأ والخبر معًا، يريدُ أن هذا شأنُها، فلا يقتصر معها في النصب أحد الجزأين دون الآخر، كما كان ذلك فيما تقدّم من النواسخ.

---

(١) كذا فى الأصل، س . وفى ف : والتى . وهى الرواية المشهورة الآن . وقد جرى المؤلف فى شرحه على ما أثبتناه .

ولما كان كلامه مطلقًا في نصب الخبر، سواء أكان معرفةً أم نكرة، وكان من مذهبه في الحال أنها / لاتكون إلا نكرة، دَلَّ ذلك من كلامه على ٤٦٨ أن نصبه على غير جهة الحال، وهو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن نصبها للخبر إنّما هو نصب على الحال.. وَردَّ بأنَّ هذا المنصوب الثاني يقعُ معرفةً مضمرًا نحو : ظننتُكَه، وظننتُكَ إيّاه. وبالألف واللام نحو : ظننتُكَ القائمَ، ومضافًا إضافةً محضةً مَعْرِفَةً[1]، نحو : ظننتُه أخاك، وعلمتُه غلامَك. وعلى غير ذلك، والحال لايكون ذلك فيها.

فإن قيل : المعرفة إذا وقعت هنا قائمةً مقام النكرة، كما قامت مقامها في نحو : طلبتُهُ[2] جَـهْدَك وطاقتك، ورجع عَـوْدَه على بدئه، وأرسلها العِرَاك. وما أشبه ذلك من المعارف الواقعة حالاً باتفاق، لوقوعها موقع النكرات، فكذلك يقال هنا.

فالجواب : أن هذه ألفاظٌ قليلة غير قياسية، فلا يُبْنى عليها حُكْمٌ، بخلاف وقوع المعرفة مع ظننتُ فإنه كثير جداً، فتَبايُنُهما في الكثرة والقلّة دليلٌ على تبايُنِهما في الحُكْم. وأيضًا فجهدك وطاقتك وماكان من بابهما مصادر واقعةٌ موقع أفعالها، وأفعالها هى الواقعة موقع الحال، والمصدر يقع موقع فعله معرفة ونكرةً، بخلاف غيره. هذا عُذْرُ ابن الانبارى[3]، وفيه بحث؛ قال الفارسي في التذكرة حين ذكر هذا المذهب عن الفرّاء : ([4]ويقول الفراء) : إن الظنّ وبابه أصلُه، قال : فكان على هذا من أولى

(١) كلمة «معرفة» غير ثابتة فى س . وهى فى ف معطوفة بالواو ، وقد كان كذلك فى الأصل ثم محيث الواو .

(٢) فى الأصل : ظننته .

(٣) الإنصاف ، المسألة ٨٢٧/١١٩ .

(٤) ليست فى س ، ف .

الناس بأن يقول : إن المفعول الثاني ليس بحال، لأنّ الحكاية حكمها أنّ تكون من الجمل والكلام التام. يريد : والحال إنما تأتى بعد تمام الكلام، فيلزمه بدعوى الحال في المفعول الثاني هنا أن يكون الظّنّ واقعًا في أصله على المفرد لا على الحكاية. وهذا تناقض ظاهر. فالصحيح على هذا ماذهب إليه الناظم والبصريون.

ثم أخذ يعدّد هذه الأفعال التى عبّر عنها بفعل القلب فقال : «أعْنِى : رَأى، خالَ، علِمْتُ، وَجَدا» إلى قوله : «وَهَبْ، تعلَّمْ»؛ يريد بقوله «أعنى : رَأى..» تفسير فعل القلب، كأنه قال : أعنى بفعل القلب رأى وخال، وعلمت، ووجد». وحَذَف حروف العطف على عادته في ذلك. وجملةُ الأفعال التى أتَى بها ثلاثة عَشَر فعلاً :

أحدها : رأيتُ، وهى تكون تارةً بمعنى الظن. وقد جَمع الأمرين قولُه تعالى : {إنَّهُم يَرَوْنَهُ بعيدًا. ونَراهُ قَرِيباً[1]}، أى : يَظنّونه بعيداً ونعلَمه نحنُ قريبا.

والثاني : خِلْتُ، وغالبُ أمرها أن تكون بمعنى الظن، ومنه قولهم في المثل : من يَسْمَعْ يَخَلْ[2]. وأنشد في شرح التسهيل[3]:

إخالُكَ إن لم تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذاهَوَى
يَسُومُكَ مالا تستطيعُ من الوَجْدِ

والثالث : عَلِمتُ، وهى بمعنى اليقين ليس غيرُ، وذلك فيها مشهور، نحو :

---

(١) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة المعارج .

(٢) المستقصى ٣٦٢/٢ ، وأمثال الميدانى ٣١٠/٣ ، واللسان : خيل .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٧ . وقائله مجهول . والبيت فى التصريح ٢٤٩/١ ، والهمع ٢١٦/٢ ، والعينى ٣٨٥/٢ .

علمتُ زيدًا أخاك.

والرابعُ : وجدتُ، وهي بمعنى اليقين كعلمت، ومنه قول الله سبحانه وتعالى : {تَجِدُوهُ عند اللهِ هُوَ خيرًا وأعظمَ أجرًا[1]}.

والخامس : ظننتُ، وهي تكونُ تارةً / على ظاهر الأمر فيها ٤٦٩
والأشهر، وهو أصلها، نحو : ظننت زيدًا أخاك، ومنه قول الله تعالى : {وأنَّهم ظَنُّوا كما ظننتُم أنْ لن يبعثَ اللهُ أحدًا[2]} وتكون تارةً لليقين، نحو قوله: {الذينَ يظنُّونَ أنَّهُم مُلاقوا رَبِّهِم[3]}، {وَظَنُّوا أن لامَلْجَأ مِنَ اللهِ إلاَّ إلَيْهِ[4]}.

والسادس : حَسِبتُ، وبابُها أن تكون بمعنى ظننت، نحو قوله تعالى : {وتحسبُهم أيقاظًا وهم رقُودٌ[5]}. وقد قيل : إنها تأتي بمعنى علمت كقول الشاعر، أنشده القالي[6]:

حَسِبتُ التُّقَى والجُودَ خَيْرَ تجارَةٍ
رباحاً، إذا ما المرءُ أصْبَحَ ثاقِلا

والسابع : زعمتُ، وهي بمعنى الاعتقاد، صحيحًا كان أو فاسدًا، إلا أنها من المتَّهم محمولةٌ على الكذب، ومنه قولُ اللهِ : {زَعَمَ الّذِينَ كَفَرُوا

---

(١) الآية ٢٠ من سورة المزمل .
(٢) الآية ٧ من سورة الجن .
(٣) الآية ٤٦ من سورة البقرة .
(٤) الآية ١١٨ من سورة التوبة .
(٥) الآية ١٨ من سورة الكهف .
(٦) البيت للبيد ، ديوانه ٢٤٦ . وهو في التصريح ٢٤٩/١ ، والهمع ٢١٦/٢ ، والعيني ٣٨٤/٢ . وثاقلا : ميتا . ورباحا : ربحا .

أن لن يُبْعَثُوا(١)}. وأنشد سيبويه لأبي ذُؤَيب(٢):

فــإن تَزْعُــمِــينى كنت أجْــهَلُ فِــيكمُ
فَــإِنّى شَـرَيتُ الحِلْم بَعْـدك بِالْجَــهْلِ

وأنشد أيضًا للجعدى(٣):

عَدَدْتَ قُشَيراً إذْ عَدَدْتَ فلم أُسَأْ بِذَاكَ، وكم أَزْعُمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلاَ

والثامنُ : عَدَدْتُ، وهى بمعنى الظنّ، نحو قول الشاعر - أنشده الجمهور - وهو جرير(٤):

تَعُــدُّونَ عَــقْــر النِّيبِ أفْــضَلَ مَــجْـدِكم
بَنِى ضَــوْطَرى لولا الكَمِىَّ المقَنَّعـــا

والتـاسع : حَجَوتُ، وهى بمعنى ظننتُ وقدّرتُ؛ قال الجوهرى : «وحجا الرجلُ القومَ كـذا وكـذا، أى : حَـزَاهم(٥) وظنّهم كـذلك». ومنه مـاأنشـده في الشرح(٦):

قَــدْ كُنْتُ أَحْــجُــو أبَا عَــمْــرو أَخَــاثِقَــةٍ
حَــتَّــى أَلَمَّتْ بِنَا يومًـــا مُلِمَّـــاتُ

(١) الآية ٧ من سورة التغابن .

(٢) الكتاب ١٢١/١ . وهو من شواهد المغنى ٤١٦ ، والهمع ٢١١/٢ ، وفى العينى ٣٨٨/٢ والبيت فى ديوان لهذليي ٣٦/١ . وشريت : بعت .

(٣) الكتاب ١٢١/١ .

(٤) ديوانه ٢٦٥ . والبيت فى الخصائص ٤٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ - ١٤٥ ، والرضى على الكافية ٤٧٠/١ ، والمغنى ٢٧٤ ، والهمع ٢١١/٢ . وفى الخزانة ٥٥/٣ ، ٢٤٥/١١ .

(٥) فى الأصل : حرزهم ، وأثبتنا ما وافق الصحاح . وحزاهم بمعنى ، وهو التقدير ؛ يقال : حزى النخل حزيا بمعنى قدر ما عليه من البلح تمرا .

(٦) شرح التسهيل ، ورقة ٩٦ . وهو من شواهد التصريح ٢٤٨/١ ، والهمع ٢١٠/٢ ، والأشمونى ٢٣/٥ . وفى العينى ٣٧٦/٢ . وهو لتميم بن أبى بن مقبل .

والعاشر : دَرَيتُ، وهي بمعنى عَلِمتُ، نحو قولك : دَرَيتُ زيداً ذا فَصلْ، ومنه ماأنشد في الشرح[1]:

دُرِيتَ الوفىَّ العهدِ ياعَمْرو فاغتبط

فإنّ اغتباطًا بالوفاء حميدُ

والحادى عشر : جَعَلْتُ الاعتقاديةُ، وهى التى نبَّه عليها بقوله : «وجَعَل الَّذْ كاعْتَقَدْ» تحرّزًا من الذى للصيرورة، وسينبِّه عليها وعلى غيرها. ومن ذلك قوله تعالى : {وَجَعَلُوا الملائكَةِ الذينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا[2]}.

وأتى الناظمُ بلفظِ الّذى محذوفة الياء مسكنة الذّالِ، وهى لغة حكاها المؤلّف، وأنشد عليها[3]:

كالْذْ تَزَبّى زُبْيَةً فاصْطِيدَا

والثاني عشرَ : هَبْ، وهى غير متصرِّفة، بل إنما تستعمل على صيغة الأمْرِ، نحو : هَبْنِي قائما، ومعناها معنى الظن والحسبان. وكذلك تقول : هَبْكَ فعلتَ، بمعنى : ظُنَّنِي وظُنَّكَ. وأنشد ابن خروف[4]:

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٩٦ .

(٢) الآية ١٩ من سورة الزخرف .

(٣) رجز لرجل من هذيل ، أنشده الفراء ، وقبله :

فكنتُ والأمر الذى قد كيدا

وهو فى الإنصاف ٦٧٢ ، وابن يعيش على المفصل ١٤٠/٣، والرضىّ على الكافية ٨/٣، والخزانة ٣/٦ . والزبية : الحفرة ، يقول : كنت كالذى عمل حفرة ليصطاد فيها ، فاصطيد وأخذ .

(٤) انظر الكامل للمبرد ١٣٠/٢ ، وشرح الأبذى للجزولية ١٩٤/١ .

البيت لإبراهيم بن السواق ، مولى آل المهلب ، وكان مقدما فى الشعر ، وعجزه :

وبالهجرانِ قبلكم بدأت

هَبِينى يامُعَذِّبَتِي أسَأْتُ

والثالث عشر : تعلَّم، ومعناها معنى اعلم، ولاتسعمل إلا هكذا على صيغة الأمر، فهى من الأفعال غير المتصرفة كَهَبْ المذكورة آنفا. وسيأتى تنبيهُ الناظم عليها، قال عمرو بن معد يكرب[1]:

تَعَلَّم أنَّ خَــيْـــر النــاسُ طراً

قَــتِــيلٌ بين أحــجَــار الكُلاَبِ

هذا تمام الأفعال التى ذكر، وظهر منه أن لازائد عليها؛ إذ لم يَقُلْ : مثل كذا أو ككذا، أو يذكرها ثم يقول آخرًا : وما كان نحوها. وهذا الظاهر منازَعٌ فيه؛ إذ قد ذكر هو وغيره ماهو أكثر/ من هذا، فممَّا ذكر في التسهيل : ألفى، بمعنى وجد، وأنشد عليه قول الشاعر[2]:

قَــد جَــرَّبوه فــألفَــوْه المغــيث إذا

مــا الرَّوْعُ عَمَّ فَــلاَيُلْوَى عَلَى أحَــدِ

ومن ذلك : سمع المعلقة بَعْينٍ، نحوُ قولِكَ : سمعتُ زيدًا يقول كذا، إلا أنَّ ثاني مفعوليهما لايكون إلا فعلاً، ومنه قوله تعالى : {قَالُوا : سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ[3]}؛ فإن لم تتعلَّق بعين اقتُصِر بها على مفعولٍ واحدٍ فلم تطلبْ غيره، كقوله تعالى : {إِنْ تَدْعُوهُم لايَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ[4]}.

ومما ذكر غَيرُه : عَرَفَ، تكون بمعنى علم، فتقول : عرفت زيدًا أخاك، كما

---

(1) البيت فى العقد الفريد ٥/٢٢٣ ، والكامل لابن الأثير ٥٥١/١ منسوبًا لسلمة بن حجر يرثى أخاه شرحبيل . وانظر أيام العرب فى الجاهلية ٤٨ .

(2) شرح التسهيل ، ورقة ٩٦ . والبيت فى الهمع ٢١٤/٢ ، والعينى ٣٨٨/٢ .

(3) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(4) الآية ١٤ من سورة فاطر .

تقول : علمتُ زيدًا أخاكَ.

وكذلك : أبصر : أبصرتُ زيدًا قائمًا. وصادف، نحو : صادفت زيدًا قائمًا. وغادر نحو : غادرتُه سائرًا. وأصاب، نحو : أصَبْتُه قاعدًا. وضَرَب مع المثل، نحو : {ضَرَبَ الله مَثَلاً عبدًا مَمْلوكًا(١)}. ومن ذلك أعلم وأرى، وأخواتها إذا بُنِيت للمفعول، فإنها تجرى مجرى هذه الأفعال؛ قال السيرافي(٢): كانت متعدّية إلى ثلاثة، أُقِيم واحد منها مقام الفاعلِ وبقي الآخران كمفعولَيِ الظن في جميع أحكامهما. وكذلك معناها يعودُ إلى معنى ماتقدّم، فَأُعلِمْتُ وأُرِيتُ يعودُ معناهما إلى علِمتُ ورأيت، ومعنى البوافي إلى معنى هذين الفعلين.

فهذه خمسة عشر فعلاً من هذا الباب لم يذكرها، فكان ينبغي له أن يذكرها، أويُفْسِحَ لها في عبارته مجالاً حتّى تدخل، ولا يأتى بعبارة تَمْنَع أن يدخل فيها مثل هذا.

والجواب : أنه لم يثبت عنده منها إلا ماذكر، وإن عدّها بعضُهم إلى نحوِ من ثلاثين فعلاً؛ قال ابن خروف : زاد بعضهم فيها على ثلاثين، وأكثرها سقِيم. ووجّه ما أشار إليه من سقمها أن المفعول الثاني فيها لايتعيّن كونُه مفعولا صحيحا، بل هو أظهرُ في الحال للزوم مجيئه نكرةً، وإنما يثبت كونُه مفعولاً إذا كثر مجيئُه معرفةً؛ إذ الحال لاتكون معرفةً إلاّ ندورًا مُؤَوّلاً. فسمع المعلّقةُ بَعْينٍ، وعَرَف، وماذُكِرَ معهما لم يأت لهما المفعول الثانى معرفة، فلم يثبت كونه مفعولاً. وكذلك ألفَى، لم يكثر عنده ذلك كثرته في وَجَد مرادفتها.

وليس كلُّ فعلٍ كانَ فِعْلَ قَلْبٍ يتعدّى إلى مفعولين؛ ألا ترى إلى نحو : تحقّق وتبيّن وفهم، وما أشبه ذلك، كيف لم يتعدَّ إلى اثنين. وكذلك عرف وغيره

(١) الآية ٧٥ من سورةالنحل .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٤٣/١ ، وشرح السيرافى ٢٩٥/١ .

مما ذُكِرَ[1]. وعلى هذا المعنى نبّه بقوله : «انصبْ بِفِعْل القَلْبِ جُزْءَيْ ابتدا»، ثم قال : أعنى كذا وكذا. فلم يطلق القولَ في جميع أفعال القلوب، بل قيدّها بما عَدَّد. وأما الأفعال المبنية للمفعول المتعدّية إلى ثلاثة فلم يذكرها لعدم اطّراد هذا الباب فيها؛ لأن مذهبه جوازُ إقامةِ المفعول الثاني ونصب الأول والثالث، إذا لم يقع لبسٌ، وإذا جاز عنده لم يكن أول

٤٧٠ المنصُوبين / هو المبتدأ والثاني خبره بإطلاق، وإذا لم يكن كذلك لم يكن الفعلُ من النوسخ، فخرج عن هذا الباب جملة، وإنّما عدَّ هذه الأفعال هنا مَنْ عَدَّها بناءً على لزوم إقامة الأول، فيبقي الثاني والثالث منصوبين بالفعل، وهما في الاصل مبتدأً وخبرٌ، فجرى فيهما مايجرى في هذا الباب من الأحكام. فنِعْم مافعل الناظم في تَرْكِ ذكرها هنا حيث لم تلزم الباب ثم ذكر القسم الثاني من الأفعال المتعدية إلى مفعولين زصلهما المبتدأ والخبر، وهو القسم الذى بمعنى التحويل فقال : «والذى كصَيَّرا.. أيضًا بها انصِبْ».. إلى آخره. فقوله : «والذى كصيرا»، يريد به النوع من الأفعال الشبيه بصيرَ في أداء معنى التحويل. والذى مبتدأ خبرُه انصب، وبها متعلّق به، والضمير عائد الذى باعتبار المعنى، فكأنه قال : والأفعال المؤدية معنى صيّر انصب بها المبتدأ والخبر أيضا، وتسمى أفعال الصيرورة. وجُمْلَتُها على ماذكره في التسهيل ثمانية[2]، ولم يذكرها هنا لاكتفائه بالإشارة إليها؛ إذْ لا يتخلف له عمّا ذكر فعلٌ منها، ولايدخل فيها ما ليس منها، بخلاف أفعال القلوب، فلذلك نَصَّ عليها هناك ولم يذكرها هنا.

---

(١) في الأصل : ذكره .

(٢) التسهيل ٧١ .

أحدها : صَيَّر الذى نبَّه به الناظمُ على جملة النوع، نحو : صيَّرتُ الفضةَ[1] خَلْخَالاً فإن قلت : كيف دخل صيرّ في أفعال هذا القسم، وهو إنما ذكره مُشَبِّها به، والمشبَّه مباينٌ في الذاتِ للمشبَّه به، فكأنه إنما أعطى الحكم للمشبّه خاصة، وبقي المشبَّه به مسكوتًا عن دخوله؟

والجواب : أنَّ ماذكرت هو حقيقة اللفظ، وأما معنى الكلام فصيرّ فيه داخلةٌ. لأنّه إذا كان المشبّه داخلاً في الحكم لأجل الشبه فالمشبّه به أولى بذلك الحكم. وهذا ظاهر.

والثاني : جَعَل، في نحو قولك : جعلت الفِضَّة خَلْخالاً. وفي القرآن : {فَجَعَلْنَاه هَبَاءً مَنْثُوراً[2]}، {فَجَعلناها حَصِيداً[3]}.

والثالث : وَهَب، وهو غيرُ متصرِّفٍ، حكاه المؤلّف عن الأزهرى، عن ابن الأعرابي[4] في قولهم : وَهَبَنِي الله فداءك، أى : جعلنى فداءك. إلا أن الظاهر أن الناظم لم يقصد ذكر هذا الفعل لوجهين :

أحدهما : قِلّتُه في السماع، وأنه إنما سمع في مثل ، والأمثال يتكلّم بها على حالها ولا تُغَيّر، فوهب في المثل لايُنْقَل عن محلّه، فصار موقوفًا على السماع.

والثاني : أنه لو قصد ذكره لنبّه على عدم تصرّفه، كما نبّه على ذلك في هَبْ وتَعَلَّمْ، فَأن لم يَفْعَلْ ذلك دليلٌ على عدم القصد إليه، فلا ينبغي أن يعدّ هنا،

(١) فى أ ، س : «الذهب» .
(٢) الآية ٢٣ من سورة الفرقان .
(٣) الآية ٢٤ من سورة يونس .
(٤) الأزهرى يرويه عن ثعلب ، عن ابن الأعرابى .أنظر التهذيب ٦/٤٦٣ .

وإن كان ابن الناظم[1] قد عدّه فيما أشار إليه أبوه.

فإن قيل : فقد دخل [له[2]] في قوله : «والذى كصيّرا»، فأتى بأداة العموم.

قيل : لا، فإنه قد قال : «انصب بها»، يريد قياساً، ولاينصب بوهب قياساً .فإن قيل : هو داخلٌ في عموم اللفظ وإن لم يقصده، فيعترض عليه.

قيل : لا، لأن عدم تنبيهه عليه مع هَبْ وتعلَّمْ دليل على أنه لم يرده، فعموم لفظه مخصوص بما دلّ عليه كلامه /. ٤٧٢

والرابع : رَدَّ، في نحو : {لو يَرُدُّونكم مِنْ بَعْدِ إيمانكم كُفَّاراً[3]}.

والخامس : ترك، في قول الشاعر[4]:

وربَّيتُه حتّى إذا ماتركتُهُ

أخا القوم، واستغنى عن المَسْحِ شاربُهْ

والسادس : تَخِذَ واتَّخَذَ، لغتان بمعنى واحد، ومن ذلك قوله تعالى : {لاتتَّخِذُوا عَدُوّى وعَدُوّكم أولياءَ[5]}. وقوله : {اتَّخَذُوا أيْمانَهُم جُنَّةً[6]}.. الآية.

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٢٠١ .

(٢) ليست فى الأصل .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٤) هو فُرعان بن الأعرف ، قاله فى ابنه مُنازل ، والبيت فى الحماسة لأبى تمام ١٦٦/٢ . وهو من شواهد الهمع ٢١٨/٢ ، والأشمونى ٢٥/٢ . وفى حاشية يس على التصريح ٢٥٢/١ ، والعينى ٣٩٨/٢ .

(٥) الآية ١ من سورة الممتحنة .

(٦) الآية ١٦ من سورة المجادلة .

والثامن : أكانَ المنقولة من كان بمعنى صار، ألحقها بعض النحويين، وسلّم ذلك المؤلفُ قياسًا، وقال : «لم أعلم به مسموعًا[1]». فيكون نحو قولك : أكنتُ زيدًا عالما، أى : صيرتُه عالمًا.

وذكر غيره زائدًا على هذه الثمانية ضَرَب بمعنى صيرّ، نحو : ضربت الفضة خلْخَالاً. وهى كلُّها داخلةٌ تحت إشارة الناظم. فأفعال الصيرورة إن أثبتنا وَهَب تسعةٌ وإلا فثمانية.

وقوله : «مبتدأ»، أصله : مبتدأ، بالهمز، لكنّه خَفَّفه وأتى به على لغة من يقولُ في قرأتُ : قريتُ[2].

ووقع في نسخ هذا الرجز : «والذى كصيّرا»؛ بلفظ الذى الواقعة على المذكر، ثم قال : «انصب بها» فأتى بضمير المؤنث، فكان الأولى أن يأتى بالتى عِوضِ الذى، ليكون المعنى : والأفعال التى كصيّر انصب بها كذا، فيتطابقُ اللفظان، أو يأتى بضمير المذكر على معنى : والفعل الذى كصيّر انصب به كذا، فيتطابقان أيضا. ووجه مافعل أنه عزم أولاً أن يُصَدِّر قسمي الأفعال بلفظ الجنس فقال أولاً : «انصبْ بفعِل القلبِ»، ولم يقل : بأفعال القلب. ثم قال: «والذى كصيّر»، أى : والجنس الثاني من الأفعال الذى هو شبيهٌ بصيّر، ثم لما كان جنسٌ مامعناه معنى صيّر تحته أشخاصٌ متعدّدة، نبّه على ذلك بقول : «انصب بها»، أى بأشخاض ذلك الجنس، فكان الإتيان بضمير المؤنث الصالح للجماعة أولى. والله أعلم.

(ثم قال الناظم) :

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٩٧ .

(٢) انظر معانى القرآن للأخفش ١٠٠ ، ٣٠٨ .

وَخُصَّ بالتَّعْلِيقِ والإلغاءِ مَا
مِنْ قَبْلِ هَبْ، والأمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمْ، ولِغَيْرِ الماضِ مِنْ
سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ

الإلغاء : عبارة عن ترك إعمال الفعلِ لغير مانعٍ. والتعليق : تركُ إعماله لمانع. وإن شئت قلت : الإلغاءُ عبارة عن إبطال العمل لفظا ومحلاً، وأما التعليق فإبطال العمل لفظًا لامحلاً . وكلاهما له سببٌ سيذكره على أثر هذا، وإنما قصده هنا بيان مايدخله هذان الحكمان من هذه الأفعال ــ فيعنى أنّ الإلغاء والتعليق معًا جائزان وواقعان قياسًا على الجملة، لكن في الأفعال التى قبل هَبْ، فإنها المخصوصة بهما دون مابقي، وهى أفعال القلوب كلُّها ماعدا هَبْ وتعلَّمْ، من أفعالِ القُلُوبِ. فيجوز لك أن تقول : زيدٌ ــ ظننتُ ــ قائمٌ،فتلغى ظننت ولا تعملها، وكذلك : زيدٌ قائم ظننتُ. وكذلك زيدٌ ــ علمتُ ــ منطلقٌ، وزيدٌ ــ رأيتُ قائم /، وكذلك سائرها . ولايجوز ذلك ٤٧٣
في هب وتعلَّمْ، فلا تقول : زيدٌ قائم هَبْ، ولا يجوزُ تقديم المعمولين، أو أحدهما ــ الذى هو الشرط في جواز الإلغاء ــ على واحدٍ من الفعلين. ولايجوز أيضا الإلغاءُ في القسم الثانى من أفعالِ هذا الباب، وهى أفعالُ الصيرورة مطلقًا، فلاتقول : الفضةُ خلخالٌ صيرتُ، إذ لا موضع للإلغاء فيها؛ لأن مقصده أن تُذكر الجملة من المبتدأ والخبر، أو يبدأ بذكرها، ثم يريد أن يُبَيِّن مرتبتها في العلم أو الشك عنده، أو يبتدىء الجملة على العلم ثم يدركه الشك. وهذا ظاهر في أفعال القلوب. وأما في غيرها فلا معنى له. وأما التعليق فكذلك أيضًا مخصوصٌ بما قَبْلَ هَبْ، ولايجوز في

هَبْ، ولا في تعلَّمْ؛ لأنّ التعليق نوع من التصرف، هما غير متصرفين في أنفسهما، وعلى ذلك وضعهما. وكذلك لايجوز في أفعالِ الصيرورة؛ إذ لامعنى له فيها، فالكلام مستقيم بخلاف أفعال الصيرورة فإنه لامعنى لها في ذلك؛ فلذلك قال الناظم : «وخُصَّ بالتعليقِ والإلغا ما.. من قَبْلِ هَبْ». وقد مرّ تمثيل الإلغاء، وأما مثال التعليق فنحو : علمتُ لزيدٌ قائم، وظننتُ مازيدٌ منطلق. ومنه قوله تعالى : {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مالَهُ في الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ(١)}.

وما : منصوبة الموضع على المفعوليّة بخصّ، على أنّه فِعلُ أمر المخاطب. ويحتمل أن تكون مرفوعة الموضع به، وهي مفعولُ مالم يُسمَّ فاعله، على أنه فعل ماض مبني للمفعول.

وقوله : «والأمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِما»، يعنى : هَبْ قد منِع من التصرّف وألزِمَ صيغةَ الأمر، فلايستعمل منه ماضٍ ولامضارعٌ، فلا تقول : وهب زيداً منطلقاً، ولا أهبُ زيداً أخاك. وإنما يستعملُ في الأمر خاصة. والأمر مفعول ثانٍ لألزِمَ، على حذف المضاف، أى أُلزِمَ صيغةَ الأمرِ.

وقوله : «كَذَا تَعَلَّمْ»، يعنى أنه مثلُ هَبْ في عدمِ تصرّفه وإلزامهِ صيغة الأمر فلا يستعمل منه ماضٍ ولا مضارع. وهذا كلّه فيهما سَمَاعٌ، وإلا فالقياس قابلٌ لتلك التصرّفات، لكنه لا يعملُ هاهنا ذلك القياس للمعارض الأقوى، وهو أنا فهمنا من العرب اقتصارها فيهما على ماذكر، وأنّها لم تَقْصِد فيهما إطلاق القياس. والعربُ قد تهمل بعض التصرفات على غير قصد، وهذا هو الذى يجرى فيه القياس، فيستعمل ما أهملت؛ إذ لم تتركه لأجل أن يتبع في تركه، وقد تهمل بعضها قصداً إمّا للاستغناءِ بغيره، كما أهملت وَدَع استغناءً بترك،

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

وإما لغير ذلك من مقاصدها.

فإن قيل : فكيف يُعَرف ذلك؟

قيل : يعرف من أوجه محلٌّ ذكرها الأصولُ.

ثم قال : «ولَغيرِ الماضِ من.. سِوَاهما».. إلى آخره، يعنى أنّ حكم غيرا الماضى / من هذه الأفعالِ كُلِّها حكمُ الماضى السابق الذكر، ماعدا هَبْ وتعلّم، فإنهما قد أُهْمِلَ فيهما غير صيغة الأمرِ، وذلك أنّه قدّم ذكر هذه الأفعالِ بلفظ الماضى فَنَبَّه الآن على أن سواه وهو المضارعُ والأمر منها في الحكم مع الماضى على حدٌّ سواءٍ، فكلّ ماللماضى من أحكام هذا الباب مستقرٌّ لغيره. وإنما نبّه على هذا خوفًا من أن يتوهَّمَ خلافُه، وأكّد التنبيه عليه ذكرُه هَبْ وتعلّم، وأنهما مختصّان بالأمْرِ، إذ لقائل أن يقول : وهل ماتقدّم من الأفعال الماضية مختصٌّ أيضًا بصيغة الماضى أم لا؟ فكان من التمام رفعُ هذا التوهّم. وتقدير الكلام : واجعَلْ لغير الماضى من سوى هَبْ وتعلَّمْ مازَكِنَ لذلك الماضى من الأحكام ـ وزَكِنَ ـ في كلامه ـ بمعنى : علم. ومنه ـ في قول الجمهور ـ قول قَعْنَب[1]: 474

زَكِنْتُ من أمْرِهِمْ مِثْلَ الذى زَكِنُوا

أى : علمت من أمرهم ماعلموا من أمرى.

وقوله : «من سواهما»، جاء على التصرّف في سوى[2]، وهو قليل، بل من خصائص الشعر عند سيبويه. ولكن الناظم ارتضى فيها جواز

(١) هو قعنب بن أم صاحب الفزارى ، شاعر أموى . وصدره كما فى الاقتضاب ٢٩٢ :
ولن يراجع قلبى وُدّهم أبدا
وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ١١٢/٨ . وفى اللسان ، مادة : زكن .

(٢) انظر الكتاب ٣١/١ .

التصرّف قياساً حسبما يأتى إن شاء الله، فعلى مذهبه استعملها متصرّفة. والله أعلم.

ثم قال الناظم :

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لاَ فِي الابْتَدا

وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أو لاَمَ ابْتَدا

فى مُوهِمٍ إلغاءَ مَا تَقَدَّمَا

وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا

وَإِنْ، وَلاَ، لاَمُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ

كَذَا، وَالاسْتِفْهَامُ ذَالَهُ الْخَتَمْ

هنا تكلّم في موضع الإلغاء والتعليق، وفي حكمها من الجواز والوجوب عند وجوب شروطهما، وابتداء بالإلغاء فبيّن أنّ الإلغاءَ جائزٌ لا واجب بقوله[1]: «وجّوز الإلغاءَ»، ولم يقل : والتُزِمِ الإلغاء كما قال : «والتُزِمِ التعليق». ثمّ نصّ على شرط ذلك فقال: «لا في الابتدا» يعنى أنّ إلغاء الفعل ـ وهو أن لايعمل في مفعوليه ـ يجوز بشرط الآخر، فيكون متوسطًا بينهما، فتقول : زيدٌ قائم علمت، وأبوك منطلقٌ ظننتُ. وتقول في التوسيط : زيدٌ ـ علمت ـ قائمٌ، وأبوك ـ ظننتُ ـ منطلقٌ. ومن ذلك قولُ اللعين يهجو العجاج، أنشده سيبويه[2]:

أَبِالأَراجيزِ ياابن اللُّؤمِ ـ تُوعِدُنى

وفي الأراجيزِ ـ خِلْتُ ـ اللؤمُ والخورُ

---

(١) فى الأصل : «فقوله» .

(٢) الكتاب ١/١٢٠ ، وهو فى شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٧ ، ٨٥ ، والتصريح ٢٥٣/١ ، والهمع ٢٢٩/٢ ، والعينى ٤٠٤/٢ .

ويجـوز أن لا تلغى فـتـقـول : زيداً قـائمًـا ظننتُ، وزيداً ـ ظننت ـ قائمًا. فأمًا أنْ تقدّمَ الفَعْلَ وتبتدىءَ به فلايجوزُ الإلغاءُ، وهو قوله : «لافي الابتدا». يريد كـونَ الفعل مبتدأ به قبل المفعولين معًا؛ وذلك أنّ الإلغاء والإعمال، كلّ واحدٍ منهما له مقصدٌ يوجبه غير مقصد الآخر، فمقصدُ الإلغـاء أن تكون ذكـرت الجملة على أن تطلق الإخـبـار بهـا إطلاقًـا، ثم تستدرك ذكر الشكّ أو اليقين، وذلك يكون على وجهين :

أحدهمـا : أن تبتدىء كلامك وليس في قلبك منه مخالجة شك، فإذا مـضى كـلامُك أو بعضـه على اليـقين، لحـقك فـيـه الشك، كمـا تقـول : / ٤٧٥ عبدالله أمير ـ وأنت لم تشاهده ـ فيجب أن تستظهر فتقول : بلغني، أى إنّ هذا فـيمـا بلغنى. ولو قـدّمت قولك : بلغني، لم يجـز أن تقول : بلغني عـبدالله أمـير؛ لأن الجملة لاتكون فاعلة، ولكن تقـول : بلغنى إمـارته، أو بلغني أنـه أمـير. وكذلك قـولهم : من يقـول ذلك؟ تدرى؟ ولوقـدّمت : تدرى، لعمل في مَنْ، وصارت بمعنى الذى، فخرجت عن الاستفهام.

والثـانـي : أن تبـتـدئء كـلامك وأنت شـاكّ، لكنك أردت أن تطلقـه إطلاقًـا، كمـا يقـول القـائل : زيـد أمـيـر، وهو يريد : عندى، وفـي ظنى. ثم أردت أن تستدرك خـحـقيقة الخبر عندك مـن شك أو ظن، فقلت : عبدالله قائم ظننت، أو عبدالله ـ ظننت ـ قائم.

،أمـا مـقـصـد الإعمـال فـأن تبنى كـلامك على الإخـبـار بما عندك في ذلك الخبـر ، من علم أو ظـن. فـالفعل بلابدٌ مبنى عليه الكلام، لكنك أردْت تقديم المفـعولين أو أحدهمـا للاعتناء بذكره، أو لغير ذلك، فـلابدّ هنا من الإعـمـال، إذ قـصـد الكلام مـبنى على ذكـر الفـعل. وإذ ذاك يتـبـين وجـه

القصدين مع تأخير الفعل أو توسيطه، ويتعيّن امتناعُ الإلغاء مع تقديمه، لأن الابتداء به مؤذِنٌ بالقصد إليه ابتداءً، فلا يصحّ إلغاؤه؛ لأنّ الإلغاء مبني على عدم القصد ابتداءً، وهذا نقضُ الفرض. وقد ظهر بهذا وجه ما أجازه الناظم من الإلغاء مع تأخير الفعل أو توسيطه، وما مَنَع منه مع تقديمه.

وهنا مسألة وهى النظر في تحقيق الابتداء الذى ذكره مضافًا إلى الفعل، هل المراد الابتداء به أول الكلام حتى لايتقدّمه غيره، نحو : ظننت زيدًا قائما، أم أراد الابتداء به قبل المفعولين، وإن تقدّمه هو غيرُ ذلك من أداة نفي أو استفهام أو نحوهما؟

فأما إن أراد الأول فيقتضى أن ماكان نحو : متى تظن زيدًا منطلقا؟ وأين تظن زيدًا قائما؟ يجوز فيه الإلغاء، فتقول : متى تظنّ زيد قائم؟ وأين تظنّ زيد قائم؟ وهذا جائز على الجملة، نصّ عليه سيبويه[1] وغيره، لكن على مقصد، وهو أن يكون الظرفُ المتقدّم متعلقًا بقائم، والسؤالُ إنما وقع عن زمانه أو عن مكانه، فهاهنا أجازوا الوجهين، على حدّ مالو تقدم أحد المفعولين. وإنما لم يحكم للفعل هنا بحكم الابتداء، لأن معمولَ المعمولِ الثاني قد تقدّم على الفعل، والقاعدة أن تقدم المعمول مُؤْذِنٌ بتقدم العامل، فكأنّ المعمولَ الثانى ـ وهو قائم ـ قد تقدّم على الفل، فجاز الإلغاء.

فإن قصد أن الظرف متعلّق بَظنّ لم يَجُزْ الإلغاء، لأن الفعل إذ ذاك في الابتداء، والفعل لايُلغَى مبتدأً، فيصحّ تنزيل كلام الناظم على مثل هذه المسألة، وأن الإلغاء جائز فيها على الجملة، إذ ليس الفعل مبتدأً به.

---

(١) الكتاب ١/١٢٤ ، وشرح الكافية للرضى ٤/١٥٧ .

فإن قلت : إنما يَصِحُّ جواز الإلغاءِ على فَرْضٍ أن يتعلّق الظرفُ بقائمٍ لابتظن، فإن الإلغاء مع تعلّقه بَظنّ غير جائز.

فالجواب : أنّ صورة المسألة / قد جاز فيها الوجهان مع قطع ٤٧٦
النظر عن متعلّق الظرف، فلايضرّ الإطلاقُ فيها، كما لا يضرُّ إطلاقُه القول بجواز الوجهين مع تقدّم المفعولين[1] أو أحدهما، وليس الإلغاء إلا على قصدٍ لا يصحَ معه الإعمال [2].

فإن قلت : فكان من حَقّه أن يُبَيِّن ذلك .

قيل : ليس هذا من صناعة النحو، وإنما يختصّ بالكلام في ذلك أهل علم المعاني.

وينبني[3] عليها أن الفعل إذا تقدمه أداةٌ من الأدوات النافية أو الاستفهامية، فيجوز الإلغاء أيضا، نحو : هل تَظُنُّ زيدًا قائما، وما ظننتُ زيدًا قائمًا، فتقول : هل تظنُّ زيدٌ قائمٌ، وماظننتُ زيدٌ قائمٌ، لكن على اعتقادِ أنَّ الاستفهام والنفي راجعان إلى القيام لا إلى الظن، كما مرّ في مسألة : متى تظن زيد قائم. وقد أجاز هذا بعض المتأخرين واحتجَّ بعض المتأخرين واحتجَّ له بقول كعب بن زهير[4]:

أرجو وآمل أن تأنُو مَوَّدتها

وما إخالُ لدينا منك تنويلُ

---

(١) فى الأصل : المعمولين .

(٢) فى س ، ف : الإلغاء .

(٣) فى هامش الأصل : «ويقتضى أيضا» . وفى س ، ف : «ويقتضى منها» .

(٤) ديوانه٩ . والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٨ ، وشرح الكافية للرضى ١٥٧/٤ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ١٨٥/١ ، ٢٢٩/٢ ، والخزانة ١٤٣/٩ .

ومما يرجع إلى ذلك قولُ الآخر، أنشده النَّحَوِيون واللُّغَوِيّون[1]:

وما أدرى وسوف إخال أدرى

أقوم آل حصن أم نساءُ

فألغى إخال حتى أدخلها على الفعل لماتقدمها أداة لغيرها، فإذا يصدق على مثل هذا أن الفعل الملغى غير مبتدأٍ به. هذا وإن كان ابنُ مالك لم يرتض هذا المذهب في الشرح، فلايبعد أن يرتضيه في بعض أوقات النظر، كما تقدّم.

وأما إن أراد بالابتداء بالفعلِ أن يكون قبل المفعولين معًا، فيقتضى أن نحو : هل تظن زيداً منطلقا؟ ونحو : ماظننتُ زيداً منطلقًا، يمتنع فيه الإلغا لوجود الفعل مقدّما على المفعولين معًا، لكن يردّ عليه اقتضاء كلامه لمنع : متى تظن زيدٌ منطلق؟ وأنّ الإلغاء فيه كالإلغاء في الابتداء لايجوز البتَّةَ. وذلك غير صحيح، بل هو جائز عند النحويين على تقدير تُعلُّقِ الظرف بقائم.

فإن أُجِيب بأنّ تقديم المعمول مُؤذِنٌ بتقدّم العامل، فكانّ قائمًا مقدّمٌ على الفعل.

فيقال : فكذلك إذا قلت : ماظننتُ زيدًا قائمًا؟ النفي فيه والاستفهام مُسلّطا على المفعول الثاني في أحد التقديرين، فهما يطلبانه بالتقديم، فليكن في جواز الإلغاء مثل : متى ظننت زيد منطلق؟ وهو إيرادٌ يبعُدُ الجوابُ عنه بما يرتضى إلا أن يقال : إنّ الظرف معمولٌ، وهل أو ماغير معمول، فهذا غير مُؤَثِّر؛ إذ هما مستويان في الطلب المعنوىّ، أو يقال : هذا المحمل أولى لوجهين :

أحدهما : أنّ الوجهَ الّذى لأجله امتنع الإلغاء مع التجريد عن أداة

(١) البيت لزهير، ديوانه ٧٣ . وهو من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل، ورقة ٩٨، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٦٦، ٢/٣٣٤، والمغنى ٤١، ١٣٩، ٣٩٣، ٣٩٨، والهمع ٢/٢٢٩، ٤/٥٤، ٣٧٦.

استفهام أو غيره، موجود[1] في تقدّم تلك الأداة، لأنك ابتدأت كلامك بالإخبار بالعلم أو الظن، وأما الأداة فداخلةٌ على الفعل، فهي له ومن حيّزه، فيبعد أن يُتْرك هذا الظاهر ويُعْدَل عنه إلى جَعْلِ الأداة ليست بداخلةٍ على الفعل تقديرًا. هذا وجهُ القياسِ، ويظهرُ من سيبويه حين قال : «وتقول : أين تُرى عبدَالله قائمًا؟ وهل تُرى ذاهبًا؟ لأنّ هل وأين كأنك لم تذكرهما؛ لأن مابعدهما ابتداءٌ، كأنك قلت : أتُرىَ زيدًا ذاهبا، وأتظن عبدالله منطلقًا[2]». وهذا كالنصّ من سيبويه على أنّ الأدوات لاتعتبر، اللهم إلا أن تكون الأدوات معمولة لمعمول الفعل كمتى وأين، فحكمهما في

٤٧٧ التقديم حكم المعمول فيجوز الإلغاء حسبما نصّ عليه في / قوله : «فإن ابتدأت فقلت : ظني زيدٌ ذاهب، كان قبيحا، ولكن[3] متى تظنّ عمرو منطلق، لأن قبله كلامًا[4]» يعني متعلقًا بالخبر، فكأن المفعول قد تقدم، بهذا فسرّه السيرافي[5] وغيره، ثم ترك هل والهمزة، لم يُجزِ فيهما ما أجاز في متى، فكذلك يجرى الحكم في سائر الأدوات.

والثاني : أنّ هذا المذهب هو رأيه في كتبه، فقد نصّ عليه في التسهيل[6] نصًا مطلقًا، ثم بين في الشرح أن قوله :

وَمَا إِخالُ لَدَنيايِنْك تنويلُ

(١) في هامش الأصل عن نسخة : مع .

(٢) الكتاب ١٢١/١.

(٣) كلمة «لكن» ليست من نص الكتاب .

(٤) الكتاب ١٢٤/١ .

(٥) شرح الكتاب ، الجزء الأول ، ورقة ٢٣٤ .

(٦) التسهيل ٧٢ ، وشرحه ، ورقة ٩٨ .

من باب الشذوذ الذى يقدّر فيه ضمير الشأن، ولم يحمله على الإلغاء واعتبار تقدم النفي؛ إذ هو داخل على الفعل، فهذا ممكنٌ في الجواب عن الفرق بين تَقَدُّمِ الحَرْفِ وتقدم الظرف. ولكنه غير جارٍ على لفظه حيث اعتبر تقدّم الفعل على المفعولين من غير نظر فيما يتقدم الفعل من غيرهما، فالظاهرُ من الناظم الأوّلُ، فهذا سهلٌ وأجرى على الاستقامة. والله أعلم.

ومسألة ثانية وهى أنّ إطلاق كلام الناظم في جواز الإلغاء، يقتضى أن يجوز نحو : زيدٌ ـ ظننتُ ظنًّا ـ قائم، وما أشبه مما يكون فيه الفعلُ مُؤَكّدًا بمصدره، وكذلك إذا وُكّد بنائب مصدره، من ضمير أو اسم إشارة، فتقول : زيدٌ ـ ظننت ذاك ـ قائم، وزيدٌ ـ ظننته ـ قائم، أى ظننت الظن. وقد نصّ النحويون على قبحه مع المصدر نفسه، وعلى ضعفه مع نائبه. وإنما كان ذلك لأن المصدر يقع في هذا الموضع بدلاً من فعله، نحو : متى ظَنُّك زيدًا منطلقا، وزيد ـ ظَنُّك ـ منطلق. فلمّا كانت ظننتُ عاملةً، و«ظنًّا» عاملاً عملها، صعب الإلغاء إذا جئت بهما، وكأنك جمعت بين عاملين ثم ألغيتهما، فقبح لذلك ـ بخلاف الجمع بينهما مع الإعمال، فهو حسن، لكن القبح في الإلغاء يختلف، فأقبحه أن تأتى بالمصدر منصوبا، ويقِلّ القبح إذا لم يضمر فيه إعراب، نحو : زيد ظننت ظَنِّى ـ منطلق، وأحسن منه الإتيان بضميره؛ لأن الهاء تصلح للمصدر وغيره. وأحسن منه أن تأتى باسم الرشارة لأنه بهم لاتختص بمصدر، فإذا انفرد الفعل لم يكن مصدراً، وأصل هذا لسيبويه[1]. وماذكرته من الترتيب نصّ عليه ابن خروف، وإليهِ ذهب المؤلف في شرح التسهيل[2]، وهو رأى

---

(١) الكتاب ١/١٢٤ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٩٨ .

الجمهور، فالناظم هنا يقتضي كلامه جواز الإلغاء من غير قبح وهو غير سديد. والعذر عنه أنه[1] في هذه المسألة على إطلاق الجواز من غير تقييد بترجيح؛ ألا تراه كيف أطلق ذلك في المسائل المتقدمة، مع أن الإلغاء في : زيدٌ قائمٌ ظننت، أحسن منه في : زيدٌ ـ ظننت ـ قائمٌ، فكذلك أطلق الجواز في مثل هذه المسألة، وإن كان في بعض أقسامها جائزًا على قبح، وفي بعضها ما يحسن، فالجواز فيها كلّها حاصلٌ، ولكنه على درجاتٍ في القوّةِ والضعفِ، فإطلاقه على الجملة صحيح.

ثم لما قال : «لا في الابتداء» فنفى أن يكون الإلغاء صحيحا معه، وكان في كلام العرب مايقتضي بظاهر جوازَه، أخذ في ذكر تأويله فقال : «وأنوِ ضَمير الشّأنِ أوْ لاَم ابْتِدَا» في كذا، يعني أنّه إنْ جاء في كلام العرب مايوهم الإلغاء مع التقدّم والابتداء بالفعل فاحمِلْه على أحد وجهين من التأويل: إما على أن تكون الجملةُ من المبتدأ والخبر في موضع المفعول الثاني، والمفعولُ الأول هو ضمير الأمر والشأن، حذف كما حذف في قوله[2]، أنشده / سيبويه : ٤٧٨

إِنَّ مَنْ لاَمَ في بَنِي بَيْتِ حَسَّانَ،

أَلُمْه وَأَعْصِهِ في الخُطُوبِ

وحكى من كلامهم : إن بك زيدٌ مأخوذٌ [3]. التقدير : إنَّه من لام،

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) هو الأعشى ، والبيت في الكتاب ٧٢/٣ . وأمالي ابن الشجري ٢٩٥/١ ، والإنصاف ١٨٠، وابن يعيش على المفصل ١١٥/٣ ، والمغنى ٦٠٥ ، والرضى على الكافية ٤٦٨/٢ ، ١٠٥/٤ ، ٣٧٥ . والخزانة ٤٢٠/٥ ، ٧٥/٩ . وديوانه ٣٣٥ وصدره فيه :

من يلمنى على بنى ابنه حسان .

(٣) الكتاب ١٣٤/٢ .

وإنّه بك زيدٌ مأخوذ.

وإما على تقدّر لام الابتداءِ داخلةً على الجملة، وحُذِفت من قول الله تعالى : {قَدْ أَفْلَح مَنْ زَكَّاها[١]}، وهى مرادةٌ في الموضعين، فلذلك علّقت الفعل في مسألتنا، وبذلك يخرج الفعل مع التقديم عن باب الإلغاء. فممّا جاء يُوهِم الإلغاء مع التقديم قولُ بعض بنى فزارة، وهو من أبيات الحماسة[٢]:

كذاك أُدِّبت حتّى صار من خُلُقِى   أنّى رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

وقولُ كعب بن زهير في أحد التأويلين[٣]:

وما إخالُ لدينا مِنْكِ تَنْويلُ

فالظاهر ـ لبادى الرأى ـ أن رأيتُ ملغاةٌ مع التقديم، خلافَ القاعدة، لكن يُحمل على تقديم ضمير الشأن، تقديره : أنّى رأيتُه ملاكُ الشيمة الأدبُ، أو على لام الابتداء، أى : لَملاكُ الشيمة الأدبُ. وكذلك : إِدخالُ، يُحمل على ضمير الشأن، والتقدير : وما إخاله لدينا منك تنويل.

فإن قيل : تحرّزَ الناظم من هذا الشذوذ، وكان يكفيه أن يَسكُتَ عنه جملةً، أو يقول : وشذّ مع التقديم، أو نحو ذلك.

فالجواب : أنه إنما فعل ذلك تنبيها وتنكيتًا على أن ذلك المنفي مذهبٌ لقوم، وأنهم احتجوا على مذهبهم بما ظاهره الموافقة لما[٤] زعموا، فنكّت على أن ما اعتمدوا عليه غير معتمد، لحمله على غير ماقالوا بحيث يكون الإلغاءُ مع

---

(١) الآية ٩ من سورة الشمس .

(٢) الحماسة بشرح المرزوقى ١١٤٦ . والبيت فى الرضى على الكافية ١٥٦/٤ ، ٣٦١ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ٢٢٩/٢ ، والأشمونى ٢٩/٢ ، والخزانة ١٣٩/٩ .

(٣) تقدم فى ص : ٤٧٠ .

(٤) فى الأصل : «كما» .

التقديم ممنوعًا لادليل يدلّ على جوازه. والذين أجازوا هم الكوفيون ـ فيما نُقِل ـ وابن الطراوة[1]. والصحيح ماذهب إليه الجمهور من البصريين، وهو الذى يساعدُ عليه السماعُ، وهو القياس أيضًا، كما تقدَّمَ بيانه أولَ المسألة.

فإن قيل : ظاهر قوله : «وانوضمير الشأنِ».. إلى آخره، أنّ ذلك التأويل هو المقصودُ في البيت لاغيره، ومثلُ هذا لايقطع عليه، لإمكان أن يقصد الإلغاء؛ إذ لايمنع أن يكون الشاعر قاصدًا له لا لضمير الشأن، ولا للام الابتداء، وإنما الأمر غايةُ الأمر الاحتمالُ، فهو الذى يكفى في مثل هذا، إذ به يسقط استدلال الخصم، فكان وضعُ الناظم للتأويل غير مستقيم.

فالجواب : أنه لم يرد بذلك القطع على قائله، بدليل أنه حَمَله وجهين لايجتمعان في قصد الشاعر، وإنما أَمَر الناظر في المسألة بأن تقدّر أنّ الناظم قصده، ليدخل الاحتمال في الدليل، لا لأنه مقصود الشاعر. وأيضًا فإن فرضنا قصده إلى تعيين أحد الوجهين دون ماقاله الخصمُ فلذلك وجهٌ صحيح؛ فإنّ البيت محتمل لأوجه ثلاثة، اثنان منها قد ثبت لهما أصل في كلام العرب، وهما نيّة الضمير أونيّةُ اللام، فنيّةُ الضمير ثابتةٌ في البيت المذكور وفي قولهم : إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ، وفي غيرهما، بحيث لاينازَعُ فيه ـ ونية اللام أيضًا ثابتةٌ في نحو : {قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاها[2]} لأن مثل هذا من جواب القسم إنما يكون باللام، فإذا رُدّ بيت الحماسة إلى أحد هذين فقد رُدَّ إلى أصل ثابت كان قويًا أو ضعيفا، بخلاف الوجه الثالث الذى تمسك به الخَصْمُ، فإنه لا يرجع إلى أصلٍ ثابت؛ إذ

(١) الهمع ٢/٢٢٩ .

(٢) الآية ٩ من سورة الشمس .

٤٧٩ لم يُوجَد من[١] / كلام العرب مايتعيَّنُ فيه إلغاء الفعل مع التقديم، فلا ينبغي أن يحمل عليه. وإنما ينبغي الردُّ إلى أصلٍ ثابت، فلذلك عيّن الناظم أحد الوجهين ونفي الوجه الآخر. وهذه قاعدة أصولية الناظم إليها، وهى حسنة.

قوله : «في موهم» متعلق بانو[٢]، وهو على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في، أى : في كلامٍ موهمٍ كذا. وما واقعة على الفعل. وإلغاءَ : مفعول يقال : وَهِمْتُ في الحساب ـ بالكسر ـ أوْهَم وَهَما : إذا غلطتَ. ووَهَمت إلى الشىء ـ بالفتح ـ : إذا ذهب وهمُك إليهِ وأنت تريد غيره. وأوهمت غيرى إيهامًا. فمُوهم هنا المنقولة من وَهِم ـ بالكسر ـ أو من وَهَم بالفتح ـ فانظر في تحقيق التنزيل. هوُ قولهُ «لا في الابتدا» أنه إيطاء، إذْكررٌ كلمة، وليس منه في الحقيقة لوجهين : اختلاف الكلمة بالتعريف والتنكير. وقد تقدّم وأن الابتداء الأول هو اللغوى والثاني هو الاصطلاحي، وبينهما فرق.

شرع في ذكر التعليق فقال : «والتَزِمَ التَّعْليقُ قبل نَفْيِ ما».. إلى آخره، فقوله : بيان أن التعليق لازم مع وجود سببه بخلاف الإلغاء فإنه جائز إذا به، كما مرَّ، ويعنى أنَّ تعليق هذه الأفعال يكون إذا وقعت قبل هذه الأدوات، وقعت قبلها فلابدّ أن يكون المفعولا واقعين بعدها، فتفصل الأدوات بين ومعمولاتها، فلايمكن العملُ مع الفَصْلِ بها، فتقول : علمت أزيدٌ قام أم عَمْرو. مازيدٌ قائم. ولاتقول : علمتُ أزيداً قائما أم عمرواً، ولا

---

(١) فى الأصل : فى .

(٢) فى جميع النسخ : «متعلق بالتزم» .

: عرفت مازيدًا قائماً ، لأن هذه الأدوات لها صدرُ الكلام، فلايصحّ أن يعمل ماقبلها فيما بعدها، ولا مابعدها فيما قبلها؛ ومن هنا كان التعليق لازمًا لا جائزًا. وأما الإلغاء فإنما يقع لمعنًى يمكن أن يقصد في الكلام الواحد وأن لايُقْصَد، فهو تابعٌ للقصد، والقصد جائز لا واجب، فكذلك ماتبعه.

وقوله : قَبْل نَفْيٍ مَا وَلاَ وَإِنْ».. إلى آخره، عدَّ فيه الأدواتِ المعلَّقةَ وجعلها ثلاثة أنواع : أدوات النفى، واللام المؤكدة أو القسمية، وأدوات الاستفهام. فأما أدوات النفي فهى ثلاث :

إحداها : ما، ومثال التعليق بما قولك : علمتُ مازيدٌ قائم. ومنه قولُ الله عزَّ وجل : {لَقَدْ عَلِمْتَ ماهؤلاءِ ينطقُون[1]}، وقال : {قالوا : لقد عَلِمْتَ مالنا في بناتك من حَقٍّ[2]}.

والثانية : إنْ، ومثال التعليق بها قولك : علمت إن زيدٌ إلا قائم، ومنه في القرآن الكريم : {وتظنون إن لبثتم إلا قليلا} [3] .

والثالثة : لا، ومثالها : حسبت لايقومُ زيد. وقد تقدم[4] في لا بحث في كونها مما له صدر الكلام أم لا، ولكن قد قيدّ ابن الناظم إنْ ولا هنا بأن يكون الفعل معهما مضمَّنًا معنى القسم، فإنّ لهما حينئذ صدرَ الكلام[5].

وأما اللام فهى التى قال فيها «لامُ ابتداءٍ أو قسم»، كذا. وهذا الكلام أتى به معطوفًا على الكلام الأوّلِ، فحذف حرف العطف معه ضرورة، فلامُ ابتداء:

---

(١) الآية ٦٥ من سورة الأنبياء .

(٢) الآية ٧٩ من سورة هود .

(٣) الآية ٥٢ م سورة الإسراء.

(٤) انظر ص : ٤١٢ .

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٦ .

مبتدأ خبرُه «كذا»، ولايصحّ أن يكون «لام» مجروراً / عطفًا على «نَفْيٍ»، ٤٨٠
لأن قوله : «كذا» لايكونُ له معنًى مفهومٌ. ويريد أن لام الابتداء ولام مثلُ ما وإن ولا في أنهما يُعلّقان الفعل عن العمل.

فمثال التعليق بلام الابتداء قولك : قد علمتُ لزيدٌ أخوك. ومنه في القرآن : ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ[١]﴾. ومثال التعليق بلام القسم قولك : عَلِمْتُ ليقومَنَّ زيدٌ، وقال الشاعر[٢]:

وَلَقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي
إنَّ المَنَايا لاتَطيشُ سِهَامُها

وأما الاستفهام فقوله : «والاستِفْهامُ ذَا لَهُ انحتَمْ»، يعنى أن حكم التعليق أيضًا لازم للاستفهام، إذا وقع الفعلُ قبله مَنَع الفعل أن يعمل في لفظ المعمول، كما منع النفيُ واللام ذلك أيضًا. وللاستفهام أدوات، منها :

الهمزة، كقولك : عَلِمت أزيدٌ قائمٌ أم عَمْرو. وفي القرآن الكريم : ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أم بعيدٌ ماتُوعَدُونَ[٣]﴾. وأنشد سيبويه للحارث بن كَلَدَةَ[٤]:

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٢) هو لبيد . والبيت فى ديوانه ٣٠٨ ، وصدره فيه :
صادفن منها غرة فأصبنها
وهو من شواهد الكتاب ١١٠/٣ ، والمغنى ٤٠١ ، ٤٠٧ ، والرضى على الكافية ١٦٠/٤ ، ٣٦١ ، والتصريح ٢٥٤/١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، والهمع ٢٣٣/٢ ، وفى الخزانة ١٥٩/٩ ، ٣٣٤/١٠ .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .

(٤) الكتاب ٨٨/١ ، ١٣٠ ، وأمالى ابن الشجرى ٥/١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٤/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٨٩/٦ .

وما أَدْرِي أغيَّرهُم تَناءٍ

وطولُ العهدِ أمْ مَالٌ أصابُوا

ومنها : أيٌّ، نحو : علمت أيُّهم قام، قال الله تعالى : {لِنَعْلَمَ أيَّ الحزبين أَحْصَى لما لَبِثُوا أَمَدا[1]}، وقال : {وَلَتَعْلَمُنَّ أيُّنا أشدُّ عذابا وأبقى[2]}

ومنها : مَنْ، نحو قولك : عرفت من زيد، وعلمت من أخوك. منها : ما، نحو : علمتُ ما الأمر، وعرفتُ مامذهبُك. ومنها : هل ، نحو : علمت هل أنت قائم. ومنها : كيف ، نحو : عرفتُ كيف زيدٌ. ومنها : أين، نحو : علمتُ أين زيدٌ قاعدٌ. ومنها : ومتى، نحو : علمت متى خروجُك.

وعلى الجملة فأدواتُ الاستفهامِ كلُّها داخلةٌ في هذا الحكم، ولذلك أطلق النظام القول الناظم القول في الاستفهام.

وكما يلزم تعليقُ الفعلِ عن المفعولين معًا، كذلك يلزمُ تعليقه عن الثاني فقط بمقتضى عبارته، حيث لم يقيد التعليق بالمفعولين معًا دون أحدهما، فيشمل كلامُه قولَهم : علمت زيدًا من أبوه، وعلمت زيدًا أبو من هو، وعلمت زيدًا أبوه خالدٌ أم بكر، وعلمت زيدًا أقائمٌ أبوه أم خارج. وما أشبه ذلك.

لكن يبقى النظرُ في زيدٍ هل يُعلَّق عنه الفعلُ أم لا يجوز فيه إلا النصبُ؟ هذا لم يُصَرِّح فيه الناظم بشيء واضحٍ، وإنما فيه إشعارٌ به من قوله : «والتُزِم التعليقُ قبل نَفْي ما»، وكذا حين بيَّن أن الفعل قبل هذه الأدوات معلق عمّا بعدها، فيبقى مالم يفصل فيه بين الفعل والمفعول بها غير مُعلَّقٍ، ويَرْجِعُ إلى أصل الباب من التزام النصب، هذا مما يُشعر به كلامه إذا ضُمَّ بعضه إلى

(١) الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٢) الآية ٧١ م سورة طه .

بعض.

وهذا المفهومُ فاسدٌ؛ لأن زيدًا يجوز فيه عند سيبويه والجمهور النصبُ، وهو الأولى، والرفع وليس بضعيف، بل هو قولُ يونس في المسائل كلِّها. وقد أجاز في التسهيل[1] الوجهين في المسألة واختار النصب، فجعله الأَوْلى متابعًا لسيبويه حيث قال: « وتقول: عرفتُ زيدًا أبو من هو، وعلمت عمرًا أأبوك هو أم أبو غيرك، فأعملت الفصل في الاسم الأول، لأنه ليس بالمُدْخَلِ عليه حرفُ الاستفهام[2]. ثم قَوَّى النصب، ثم قال: « وإن شئت [قلت[3]]: قد علمت زيدٌ أبو من هو، كما تقول ذلك فيما لا يتعدّى إلى مفعول ...» إلى آخر كلامه. فالوجهان جائزان على الجملة، فصار هذا المفهومُ غير صحيح.

٤٨١ ويجاب عنه أن إطلاق انحتام النصب / إذا تقدّم الفعلُ إنما جرى كلامه فيه حين لم يعرض له عارض التعليق، وهذا الموضع الذي نحن فيه لم يَخْلُ من عارض التعليق على الجملة، فلا يجري فيه انحتام النصب، بل يكون من أجل ذلك خارجًا عنه، ولا هو أيضًا قد انحتم عليه أن يكون معلقًا عنه الفعلُ؛ إذ ليس بعد حرفالتعليق بل قبله وواليا للفعل بلا فصل، فخرج عن انحتام النصب والتعليق، وصار له لحظان، فمن حيث هو في الواقع والٍ للفعل بلا فَصْلٍ يجب أن ينتصب ومن حيث هو في معنىالواقع بعد الأداة يجب أن يعلق، فثبت له اللحظان معًا بكلام الناظم؛ لأنه قال

(١) التسهيل ٧٣ .

(٢) الكتاب ٢٣٧/١ . وانظر ٣١٢/٢ ، ٣١٨ .

(٣) عن الكتاب .

: والتَزِم التعليقُ قبل كذا، فأطلق، والقبليّةُ قد تكون حقيقيّةً وقد تكون حكمية، وذلك بحسب ما يقَعُ من المفعولاتِ بعد الأداة. وقال أيضا : « انصبْ بِفِعْل القَلْبِ جزأى ابتدا »، فأوجب النصب مع عَدَم المُعَلِّق، وعدمُه قد يكون حقيقةً. وقد يكون حُكْمًا، فقد اجتمع الأمران في قولك : علمتُ زيداً أبو من هو ، فافهم ذلك، إلا[1] أنَّ الناظم اكتفى [هنا[2]] بالإشارة اتكالاً على فهم الناظر في كتابه. وهذه مسألةٌ مما يتعلق بكلامه.

ومسألة ثانيةٌ، وهي أنّ قوله : « والْتزِم التعليقُ قبل» كذا، فيه تنبيه على أنه لايكون الحكمُ إلا ملتزمًا فلا تظنّ أنه جائز، ولا أنه قد يأتى في الكلام خلاف ذلك، وإن جاء ما يتوهَّم فيه ذلك، كقولهم: قد عرفتُ أبا مَنْ زيدٌ مكنىّ، فأبا يُتَوهَّم أنه منصوب بعرفت، وليس كذلك. بل هو منصوب بمكنى، قال سيبويه : « كأنك قلت : أبا مَنْ زيدٌ مَكْنِيّ، ثم أدخلت عرفت عليها[3]»، يعنى : فلو كان منصوبًا بعرفت لوجب رفعه إذا أسقطت عرفت. ومثل ذلك : علمت أأبازيد تُكنى [أم[4]] أبا عَمرو، وكأنك قلت : أأبازيد تكنى أم أبا عمرو، ثم أدخلت عليه علمت، كما أدخلت[5] عليه حين لم يكن ما بعده إلا مبتدأ، نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو[6]. ومثل ذلك : علمت أبا من رأيت قائمًا، فأبا منصوب برأيت لابعلمت، بدليل أنك تقول : أبا من رأيت قائما؟ من غير أن تدخل علمت. وتقول : علمت أيَّ يومٍ الجمعةُ، فتنصب أيّ يومٍ على الظرفية لا على النصب

---

(١) فى الأصل : «لأن الناظم» .

(٢) عن هامش الأصل .

(٣) الكتاب ٢٣٩/١ ، بتصرّف .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى الأصل : أدخلته .

(٦) انظر الكتاب ٢٣٩/١ .

بعلمت[١]، وإن شئت قلت : علمت أيَّ يومٍ الجمعة فرفعتَ أيٌّ. وقد قالت العرب : « قد علمت أيَّ حين عقبتي[٢]»، وأيٌّ حينٍ عقبتي[٣]. ومثل هذا أيضا-[٤] كثير ومنه قوله تعالى : {وسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ[٥]}، فأيَّ منصوب ينقَلبون، لا بسيعلم. ومن قال : عرفت زيدًا أبو من هو، فنصب زيدًا [قال : قد عرفتُ زيدًا[٦]؟] أبا من هو مكنيٌ، وعلمتُ زيدًا أي يوم وقته، فهذا كله مُنَبَّه عليه بقوله: «والتَزِم التعليقُ».

ومسألةٌ ثالثة، وهي أنه إنما قال : «قبل نفي ما» وكذا، فقيد وجوب التعليق بكون الفعل قبل المعلِّق، ولم يقيِّده بكون المفعول بعد المعلِّق، فيها على أن المعلِّق فيه يكون قبل المفعول حقيقة، كقولك : علمت هل زيدٌ قائم، وقد يكون قبله حكما لا حقيقة، ويلزم التعليق، كالمضاف إلى اسم الاستفهام، كقولك : علمت أبو مَنْ زيدٌ، فَأَبُو لم يقع قبله[٧] المعلِّق وإنما وقع بعده، إلاَّ أنّه اكتسى منه حكم الصدرية بسبب الإضافة إليه، فهو في الحكم واقع بعد المعلّق، وعلى هذا تقولُ: علمتُ غلامُ أيِّهم زيد، وقد يكون لا قبله ولا بعده، بل المفعول هو المعلِّق المُعَلَّق، وذلك إذا ضُمِّن معنى الأداة المعلِّقة، كقولك : علمتُ أيُّهم قائم،

---

(١) فى جميع النسخ : «بعرفت» . ومثال الكتاب ٢٣٩/١ : «قد عرفت أيّ يوم الجمعة» . وقد استبدل المؤلف بعرفت علمت ، فلما حلل المثال عاد إلى نصّ سيبويه .

(٢) فى الأصل : «أيّ يَوْم . ونصه كما فى الكتاب : «لقد علمتُ أىّ حينٍ عقبى» . وبعضهم يعدّه بيتاً من الرجز . انظر فهرسة الأستاذ عضيمة ٧٧٥ .

(٣) فى الأصل : عاقبنى .

(٤) كلمة «أيضا» عن الأصل .

(٥) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٦) سقط من أ .

(٧) فى جميع النسخ : «قبل» .

وسائر اسماء الاستفهام، فليس وقوعُ المفعول / بعد المعلَّق بمطرِّد، ٤٨٢
فلو قال مثلا : والتزم التعليق إذا دخل على المفعول أداةٌ مُعلِّقة، لم يطّرد، فما عبّر به هو الأولى، ومن ثم تستشعر الإشارة إلياالوجهين في : عرفت زيدًا أبو من هو . والله أعلم.

ومسألة رابعة وهي : أنه لم يذكر في أدوات التعليق إنّ، وقد جعلوها من الأدوات المعلّقة نحو : علمتُ إنّ زيدًا لقائم، فيظهر أنّ ذلك مما نقصه. ولكن يجاب عن ذلك بأنّ إنّ المؤكدة إن كانت اللام في خبرها فاللام هي المعلقة في الحقيقة، لأنها منويّة التقديم، كما تقدّم في باب إن، فدخلت تحت قوله : « لامُ ابتداءٍ»، وإن كانت غير مؤكدة باللام فلا تقع معلقة عند جمهور النحويين. وحكى الفارسيُّ عن المبرّد أنّه أجاز كسر إنّ في قوله تعالى : {وَلاَيَحْسَبَنَّ الذينَ كَفَرُوا إِنَّما نُمْلِي لهم خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ[1]}، على أن يكون إنّ كاللام وهي قراءة يحيى بن وثّاب. وهذا المذهب مرجوح لقلّة ما جاء من ذلك. وقد ضعّف سيبويه أن تقول : علمتُ إنّ زيدًا ذاهبٌ ، من غير لام، كما ضَعّف قولك : علمت زيدٌ خيرٌ منك[2] وجعل الجميع على إرادة اللام، فكذلك تكونُ الآية على مذهبه، وإذا كان كذلك دخل ذلك تحت قوله : «لامُ ابتداءٍ»، وكأنه يقول : لام الابتداء معلّق ملفوظًا بها وقمدرة. ووجه الفارسي القراءَة في كتاب الإغْفَال بتشبيه إنّ باللام في أنها تقع صدرًا، وأنها للتاكيد، وقد يُتَلَقّى

---

(١) الآية ١٧٨ من سورة آل عمران . وفي بعض النسخ «تحسبنّ» بالتاء . وقد نفى مكي في مشكله هذه القراءة ، قال : ماعلمت أحدًا قرأ (تحسبن) بالتاء من فوق ، وكسر الألف . أما قراءة يحيى فهي بالياء ، انظر البحر المحيط ١٢٣/٣ .

(٢) الكتاب ١٥١/٣ .

بها القسم، فعاملها معاملة اللاّم شذوذًا. وقد مرّ الكلام على تلقيّ القسم بها دون اللام في قوله :

بَعْدَ إِذا فُجاءَةٍ أو قَسَمِ
لا لاَمَ بَعْدَه بِوَجْهَينِ نُمِي

وبالله التوفيق

* * *

(ثم قال) :

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ
تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

عادة النحويين هنا جاريةٌ بأن يَتحرَّزوا من الاستعمالات الجارية في هذه الأفعال؛ إذ هي تُطلَق بالاشتراك على معانٍ أُخَر، فتخرج إذ ذاك عن حكم هذا الباب، وإنما تادخلُ فيه إذا أطلقت على معانٍ مخصوصةٍ، وهي راجعة إلى معنى العلم والظن، فأراد الناظم التنبيه على نحوٍ مما نَبَّهوا عليه لئلا يُفْهم من كلامه مالا يصح. فيعنى أن العلم إذا كان بمعنى العرفان تعدّى إلى مفعول واحد لزومًا، ولا يجوز أن يتعدّى إلى اثنين وهو بذلك المعنى . وكذلك الظن إذا كان بمعنى التُّهَمةِ تعدّى إلى واحدٍ أيضًا لزومًا، وذلك قوله : « تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَه». وإنما كان كذلك لأن عرف يتعدّى إلى واحدٍ، تقول : عرفتُ زيداً، وكذلك اتهم يتعدّى إلى واحد تقول : اتهمتُه؛ قال تعالى : { وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِينٍ[1] }، أي : بمتهم. فإذا صار غيرهما من الأفعال يُؤدِّى معناهما إما

(١) الآية ٢٤ من سورة التكوير . وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى ، وغيرهم من السبعة يقرأ بالضاد . انظر السبعة ٦٧٣ .

بالأصالة وإما بالتضمين، لزم أن يتعدى تعدِّيهما، فتقول في علم بمعنى عرف : علمتُ زيدًا، وتقتصر , أي : عرفتهُ. قال الله تعالى : {وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِم لا تَعلَمُونَهُمْ اللهُ يَعلَمُهُم[1]}، وقال تعالى : {أَوَلَوْ كانَ آباؤُهُمْ لا يعلَمُونَ شَيْئًا ولا يهتَدُونَ[2]}. وتقول في ظنَّ بمعنى أتهَم: ظننتُ زيدًا، أي : اتهمتُه، ومنه الآية المتقدمة. والفرق بين العلم والعرفان أن العلم يرجع إلى ذات المعروف وصفاته وأحواله، والعرفان / راجع إلى ذاته ٤٨٣ خاصّةً؛ فالعلم في تعلقه بالمعلوم عام، والعرفان في تعلقه بالمعروف خاصّ. فإذا صار لفظ العلم إلى معنى لفظ العرفان صار خاصًا مثله.

وقوله : « لِعِلْم عِرْفانٍ وَظَنّ تُهمَه » خبر المبتدأ الذي هو : « تَعديةٌ».

فإن قيل : إن أفعال هذا الباب– كما ذكر – مستعملة على وجهين :

أحدهما : أن تكون معانيها راجعةً إلى الظنّ والعلم في أصل وضعهما، فيتعدّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي ما تقدّم شرحُه أوّلَ الباب.

والثاني : أن تكون بمعنى أفعالٍ أُخَر، فلها إذ ذاك من التعدّى أو اللزوم ما لأفعالها التي تضمّنت معانيها. وهذا فيها معلوم أيضًا ومشهور، فرأي بمعنى أبصر تتعدى إلى واحدٍ، كما تتعدّى أبصر، فتقول : رأيت زيدًا بمعنى أبصرته، وكذلك رأيته بمعنى أصبت رئته، يتعدّى تعدّيهُ، ورأيت رأيًا بمعنى اعتقد. ووجد بمعنى أصاب،

---

(١) الآية ٦٠ من سورة لأنفال .

(٢) الآية ١٠٤ م سورة المائدة .

وحَسِب[١] من الحُسبان، وزعم بمعنى ضَمِن، وعدّ من الحسبان أيضاً، وحجا بمعنى يغلب في المحاجاة، ودرى بمعنى خَتَل، يقال : درى الذئب الصيد : إذا استخفى له ليفترسه، وجعل بمعنى خلق،. كلها تتعدى إلى ما تعدّت إليه الأفعال التي تضمنت معانيها. وقد تكون مؤدّيةً معنى مالا يتعدّى، نحو حجا فإنها قد تكون بمعنى : بخل ، وبمعنى أقام. وزعم قد تكون بمعنى هزل[٢]، وعلم قد تكون بمعنى انشقت شفته فهو أعْلَمُ، ووجد بمعنى استغنى أو غضب أو حزن، وحسب بمعنى احمرّ لونه وابيضّ كالبرص، وخال الفرسُ بمعنى ظَلَعَ، أو بمعنى عجب[٣] أيضا. وما أشبه ذلك، فلا تتعدّى كما لا تتعدّى الأفعال المرادفة لها. وعلى هذين فليست من هذا الباب. والناظم قد ترك التنبيه عليها كلِّها إلا علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، فيبقى سائرها داخلاً تحت إطلاقه في جميع استعمالاتها، وذلك غير صحيح. وغاية ما يخرج له دون هذين الفعلين جعل؛ إذ قال فيها : « وَجَعَلَ اللّذ كَاعْتَقَدْ»، وهَبْ وَتَعَلَّمْ؛ إذ جعلهما من الباب وقَيّدهما بعدم التصرّف، فاقتضى لزومهما معنىٍ واحداً، وهو الذين ذكره وما عداها مُشكلٌ إطلاقه فيه.

فالجواب : أنّ الناظم – رحمه الله – قال أولا : « انصِبْ بفعل القلْب جزءي ابتدا »، فقيّد الفعل الناصب لجزأى الابتداء بكونهِ فِعْلَ قلب، ثم فسرّها،

---

(١) حسب – بكسر العين – مشترك في العدّ والظن ، ففى اللسان : حَسِبتَ الشئ أحسبه حسابا ، وحسب الشئ كائنا يحسبه حسبانا ومحسبة . وقد وَرَدَ حسبانٌ مصدراً لَحَسَب مفتوحة العين بمعى العدّ .

(٢) كذا ، ولم أجد هذا المعنى ، على أن فى الأفعال لابن القطاع ٤٥٢/٣ : «وزعم زَعْمًا وزُعْمًا وَزِعمًا : ذكر خبرًا لايدرى أحقٌّ هو أم باطل» .

(٣) كذا فى جميع النسخ ، ولعل صوابه : أعجب ، يقال : أعجب الرجل : زهِى . انظر الأفعال لابن القطاع ٢٣٨/١ .

قال تدخل تلك الأفعال المذكورة في كلامه إلا إذا كانت أفعال قلوب، وكل ما ذكر فيها من المعاني المشتركة فليست إذا دلت عليها بأفعال قلوبٍ البتَّة إلا علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهّم، فإنهما من أفعال القلوب، كما أن عرف واتَّهم من أفعال القلوب، وليستا من هذا الباب إذ لا تتعدّى إلا إلى واحدٍ، فكان من الواجب أن يُنَبِّه عليهما ويخرجهما عن الباب لئلا يتوهم دخولهما في جميع ما تقدم. ولم يلزمه أن يستثنى غيرهما من الأفعال إذ لا تكون من أفعال القلوب إلا وهي داخلة، ولا تكون على غير ذلك إلاّ وهي غير مرادةٍ لقوله : « انصِبْ بفعل القلب». وهذا حسن من التعبير، وتخلّصٌ بأقلِّ عبارة من التطويل / المُملِّ، وإذا وازنت بين عبارته ٤٨٤
في التسهيل وهذا النظم عرفت فَرْقَ ما بينهما.

وإنما الواردِ عليه بلا بدٍّ رأى بمعنى اعتقد؛ إذ هو فعلٌ قلبي، وهو عنده متعدٍّ إلى واحدٍ، فكان الواجب عليه أن يخرجه مع عِلْمِ العرفانِ وَظَنِّ التُّهمَة فإنه مثلهما في الحكم الذي ذكر.

ولا جواب عنه إلا أن يقال : إنه رأى هنا رأي من يقول : إنَّه يتعدَّى إلى اثنين. وهو مذهب كثير من الناس حسبما يظهر من نَقْلِ الأبّذي. ويدلّ على صحة هذا عند الناظم عدّه من أخوات ظنّ جَعَل بمعنى اعتقد. وإنما حُكِي القولُ بتعدِّيها إلى واحد عن الفارسي وتلميذه، قالاه في قول السَّموْأل(١):

وَإِنَّا لقومٌ ما نَرَى القَتْل سُبَّةً

إذا ما رأتْه عامرٌ وسلولُ

(١) هو السموأل بن عاديا اليهودى ، والبيت فى الحماسة بشرح المرزوقى ١١٤ .

قالا : سُبَّةً حال، ولو كان مفعولاً ثانيًا لقال : إذا ما رأته عامر وسلول سُبَّةً أو إياها. قالوا : ولا دليل فيه لاحتمال حذفه اختصارًا، وإذا كان كذلك فقد دخلت رأى في كلامه أولاً على معانيها الثلاثة، والله أعلم.

فإن قيل : إذا كان كما قلت لزم من إخراجه هذه الأفعالَ وأشباهها ألاَّ يكون فيها حكم من أحكام هذا الباب، وليس كذلك؛ فإنَّ عَرَف وعَلِم بمعناها يدخل فيها التعليق، وليس من أفعال هذا الباب، كما يدخل في رأى بمعنى أبصر ونظر وتفكر، ونحو ذلك، فتقول : عرفتُ أيُّهم قائم، وعلمت أيُّهم قائم – بمعنى عرفت – نصّ على ذلك سيبويه(١) وغيره.

فالجواب : أنه لم يقل في علم إنه خارج على أحكام هذا الباب جملةً، وإنما ذكر أنه يتعدى إلى واحد، وقال أولا : انصبْ بفعل القلب، كذا ، ثم ذكر ما يتعلق بها من إلغاء وتعليق، وغيرهما. فليس في الكلام أولاً وآخرا ما يقتضي في عَرف وعَلِم وغيرهما مما يَتَعلَّق حكما بعدم ذلك، بل هي مسكوت عنها، ونحن لا نؤاخذه بما سكت عنه من مسائل النحو ولافصوله، بل ولا من أبوابه؛ إذ لم يَبْنِ على استيفاء أحكام الكلام كلها، وإنّما تصدّى للقوانين المشهورة. ولعمري لقد ترك بابين عظيمين ضروريين، وهما باب القسم وباب التقاء الساكنين، وسيُنَبَّه عليهما إن شاء الله آخر الكتاب.

ولما كانت رأى الحُلُمية داخلةً في أفعال هذا الباب، مع أنها ليست بفعل قَلبٍ بإطلاق، خاف أن يُتَوهم أنها ليست منه، فاستدركها بقوله :

وَلِرَأَي الرُّؤْيا انْمِ مَا لِعَلِما
طَالِبَ مَفْعُولَين مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

---

(١) انظر الكتاب ٢٣٦/١ ، والهمع ٢٣٦/٢ .

يعني أن رأى التي بمعنى رؤيا النوم - وتسمى الحُلُمية لأنها منسوبة إلى الحُلُم، وهو ما يرى في النوم - لها من الحكم مثلُ ما لعَلِمَ التي تطلب مفعولين حسبما تقدَّم ويأتي، فيتعدى رأى الرُّؤيا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فتقول : رأيتُ في النوم زيدًا صديقك. ومنه قولُ الله تعالى : {قال أحَدُهما : إني أرَانِي أعْصِرُ خَمْرًا}[1].

وأضاف الفعل إلى الرؤيا تعريفًا لرأى بالمصدر الذي هو مختصٌ بالنوم؛ فإن الرؤيا لا يكن مصدرًا إلا لرأى التي تُستَعمل في النوم.

و«لرأى» متعلِّق بقوله : انم». / وقوله : «لِعَلِمَ» و «من قبل» متعلقان ٤٨٥
بانتمى. وطالب مفعولين: منسوب على الحال من علم، لأنه اسم عَلَمٌ للفظ، والتقدير : انم لفعل الرؤيا ما انتمى لعَلِمَ من قبلُ، حالة كون علم طالب مفعولين. وإنما قيّد عَلِمَ بقوله : طالب مفعولين، لأنّه قدم لها استعمالين، استعمالاً على أصلها، وآخر تعدّى فيه إلى واحدٍ، فلو أطلق اللفلظ في علم لكان يتوهّم رجوعه إلى علم المتعدّية إلى واحد، لأنها أقرب مذكور. ويقال : نَمى الحديث والخبر : إذا فشا وشاع، ونَمَيْتُه أنا : إذا أشْهَرته وأظهرته. فقوله : «انم» هو من المتعدى ، ومنصوبه ما، أي : اشتهر لرأى المذكورة ما انتمى واشتهر لعلم ذات المفعولين. وانتمى : مطاوع نمى، كشهرت الحديث فاشتهر.

فإن قيل : قولُه «انمِ ما لعلم » قد اقتضى بعمومه أن يُنْمَى لرأى الرؤيا جوازُ الإلغاء ودخولُ التعليق، كما اقتضي تعدّيها إلى المفعولين؛ إلا أنّ ذلك عند المؤلف غير صحيح، ألا تراه في التسهيل خصّ دخول

---

(١) الآية ٣٦ من سورة يوسف .

الإلغاء والتعليق بأفعاالقلب حيث قال : «وتسمّى المتقدمة على صَيَّر قلبية[1]» .. إلى آخره، فأخرج رأى الحُلمية عنها إذْ لم يذكرها معها، وذكر تخصيص أفعال القلب بجواز الإلغاء على الجملة، ثم ذكر أنها تختصّ أيضًا بالتعليق، فلا يكون إلا فيها وفيما أشبهها مما ذكر، فأخرج رأى الحلمية من ذلك بالكلية. وفي الشرح[2] ما يساعد على ذلك، فكيف يأتى هنا بعبارة تعمّ جميعَ الأحكام المذكورة؟ ألا تراه قال بعد شرح معنى الإلغاء والتعليق : ولا يكونان إلاّ في فِعْلٍ قلبي متصرّف ؟ فالحاصل أن هذا التعميم معترضٌ.

فالجواب : أن النحويين قلّما نجد منهم من يذكر هذه المسألة بخصوصها، والظاهر في القياس جوازُ الإلغاء فيها والتعليق أيضًا؛ أما الإلغاء فلا يتعد أن يخبر الإنسان بخير يطلقه وإنما مستنده فيه النوم فيقول : زيد قام، أو عمروٌ أكرمني، ويريد في النوم. وعلى هذا يقول : رأيت زيدًا قام، ورأيت عمرًا أكرمني، إذا قصد الإعمال، كما قال يوسف عليه السلام : {يا أَبَتِ، إِنّي رأيت أحد عَشَر كوكبًا والشمس والقمر رأيتُهم لي ساجدين}[3]. فإذا قصد إطلاق الخبر ثم استدرك قال : زيدٌ – رأيتُ – أكرمنى، وزيدٌ أكرمني، رأيت – وما أشبه ذلك. إلاّ أنّ مثل هذا القصد في الإخبار قليل الوقوع، وقلّتُه لا تخرجه عن القياس. وأما التعليق فكذلك أيضًا إذا قال : رأيتُ ما زيدٌ قائم، إذا رأى في النوم مقتضى هذا الخبر، ومثله : رأيتُ متى زيدٌ منطلقٌ، ورأيت أزيدٌ أخوك أم عمروٌ. وهذا لا مانع منه في القياس؛ فقد يمكن أن يكون الناظم

(١) التسهيل ٧١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٨ .

(٣) الآية ٤ من سورة يوسف .

قاصداً لذلك ولاسيّما وليس في كلام العرب ما يردّه، فالوجه أن يقال به.
وقد قَصَر ابنُه بدر الدين في شرح هذا النظمِ معنى الكلام على التعدّى إلى المفعولين[1]، فطالِعْه ثَمَّةَ.

* * *

(ثم قال):

وَلاَ تُجِزْ هُنا بِلاَ دَلِيلِ
سقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أو مَفْعُولِ

هنا : إشارةٌ إلى الباب المُتَكَلَّم فيه، يعني أنه لا يجوزُ في هذا الباب حذفُ المفعولين معًا من غير دليل ، / ولا حذف أحدهما [أيضا[2]] ٤٨٦
من غير دليل، فلا تقول في – ظننت زيداً أخاك –: ظننت، وتقتصر، ولا : ظننت زيداً، وتقتصر، ولا : ظننت منطلقا، أو أخاك، وتقتصر.

فأما امتناع الاقتصار على أحدهما دون الآخر فمتفق عليه؛ لان المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر أن تأتي بالمبتدأ دون الخبر ولا بالخبر دون مبتدأ، فكذلك لايجوز بعد دخول الناسخ؛ إذ من شرط الحذف أن يبقى على المحذوف دليل.

وأما امتناع حذفهما معًا والاقتصار على الفعل والفاعل دونهما من غير دليل فمسألةٌ مختلف فيها؛ فذهبت طائفة إلى جواز ذلك منهم ابن السرّاج والسيرافي، وذهبت طائفة أخرى إلى المنع من ذلك، منهم ابن خروف وشيخهُ ابن طاهر[3]، وهو الذي ارتضى الناظم هنا وفي

(١) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ٢٠٩ .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) انظر الهمع ٢/٢٢٤ – ٢٢٥ .

التسهيل[1] وغيره. وكلامُ سيبويه قد تعلَّق به الفريقان معًا. والدليل على ما ذهب إليه الناظم أنّ القائل : ظننت، ولا يخلو أن يكون قصدهُ الإخبارَ بمجرد وقوع الفعل فقط، أو الإخبار به وبما وقع من الجمل، فإن كان القصدُ الأولَ فلا يصحّ؛ إذ المخبر بأنه وقع منه ظنٌّ أو علم بمنزلة المخبر بأنّ النار حارة في عدم الفائدة؛ إذ لا يخلو إنسان من ظنٍ مّا أو علمٍ مّا، كما لا يخلو إنسان مّا من قيامٍ مّا، والعربُ لا تتكلّم بما لا فائدة فيه: وإن كان القصد الثاني فقد تنزّل الظن من الجملة منزلة قولك: في ظني، فكما لايجوز لمن قال : زيد منطلقٌ في ظني، أن يقتصر على : في ظني، كذلك لا يجوز لمن قال : ظننتُ زيدًا منطلقًا أن يقتصر على ظننت؛ لأن ذلك نقضُ الغرض. ويظهر هذا المذهبُ من سيبويه في أبواب الضمائر[2]، ولكن ليس بنصٍّ، وإن كان الفارسي وابن خروف قد اعتمداه كالنصّ في منع هذا الاقتصار. وللكلام في بيان رأي سيبويه، والجمع بين ما قال هناك وما قال أول الكتاب ، موضعٌ غير هذا. وقد حكى مما يدلّ على الجواز قولهم: من يسمع يَخَلْ، وقولهم : ظننت ذاك، وظننتُ به. وهذا على رأي الناظم ومن وافقه مسموعٌ ومؤوّل.

ولما قال هنا : «بلا دليلٍ» اقتضى مفهومُ هذا القيد أنه إن حُذِفا معًا أو أحدهما بدليل جاز، ولا ينبغي أن يُختلف فيه. وقد حُكِي عن ابن ملكون[3] المنعُ منه، والسماع والقياس يردّان عليه، فممّا حُذِف فيه المفعولات معًا

(١) التسهيل ٧٠ .

(٢) الكتاب ١/٤٠ - ٤١ ، ٢/٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٣) هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي الإشبيلي ، أستاذ نحويٌّ ، روى عنه ابن خروف والشلوبين . له شرح على الحماسة ، ونكت على تبصرة الصيمري ، توفي سنة ٥٨٤ . انظر البغية ١/٤٣١ .

اختصارًا قولُ الكُميت(١):

بأىِّ كتابٍ أَمْ بأيَّةِ سنَّةٍ

ترى حبُّهم عارًا علىَّ وتحسِبُ

أي : وتحسِبُ حبُّهم عارًا. ومنه أيضًا قولُ الله سبحانه : {واللَّه يَعلمُ وأنتمُ لا تَعْلَمونَ}(٢)، وقولُه : {أعندَهُ عِلْمُ الغَيْبِ فَهُو يَرَى}(٣). وإنما حُذِفالعموم العلم بالمحذوف، أي : يعلم الأشياء كائنةً، أو ما في معنى هذا التقدير. وكذلك : (فهو يَرَى)، أى : يرى ما سَمِع باطلا، أو : يرى الجزاء غير كائن، أو : يرى الأشياء أو ما يعتقده ويفعله حقًّا وصوابًا - وكذلك قدّره ابن خروف - أو غير ذلك مما يعطيه معنى ما تقدّم من قوله: {وَأَعْطَى قليلاً وَأَكْدَى}(٤)، فليس مثل هذا خارجًا عن هذا الأصل الذي أَصَّله الناظم؛ لأن عموم العلم بالمحذوف يُبينه؛ ألا ترى إلى حذف خَبَر ما بعد لولا، وحذفهم متعلَّق الظرف والمجرور إذا وَقَعا / خبرين، وما ٤٨٧
أشبه ذلك، فكذلك ما نحن فيه.

ومما حذف فيه أحد المفعولين اختصارًا قول الله تعالى : {ولاَ يْحَسبَنَّ الذين يَبْخَلُونَ بما آتاهُمُ الله من فَضْلِه هو خيرًا لَهُم}(٥)، قالوا :

---

(١) شرح الهاشميات ٣٨ . و المحتسب ١٨٣/١ ، والرضى على الكافية ١٥٥/٤ ، والتصريح ٢٥٩/١ ، والهمع ٢٢٥/٢ . والخزانة١٣٧/٩ .

(٢) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٣٥ من سورة النجم .

(٤) الآية ٣٤ من سورة النجم .

(٥) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران .

التقدير : البخلَ هو خيراً لهم، فحذف لدلالة الفعل عليه، وقال عنترة[1]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ
مِنِّى بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أى : فلا تظنِّى غيره كائنا. وقاله الآخر[2]:

كَأَنْ لَمْ يَكُن بَيْنٌ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ
تَلاَقٍ، وَلَكِن لاَ إِخَالُ تلاقيا

قدَّره المؤلف : لا إخال الكائنَ تلاقيا، ثم حذف الأول. وقدره غيره: لا إخال تلاقيًا كائنا، أولا إخالُ ثَمَّ تلاقيًا. ثم حذف الثاني، وكلامه يدلّ على عموم اختصاص الحذف بأحدهما دون الآخر، فمن سألَ: أتظن زيداً قائما؟ أجاز أن يقال له : ظننت زيداً، وأن يقال له : ظننتُ قائمًا، وأن يقال له : ظننت ، كل ذلك سائغ، والله أعلم.

* * *

(ثم قال) :

وَكَتَظُنَّ اجْعَلْ «تَقُول» إِنْ وَلِى
مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيرِ ظَرفٍ أَوْ كَظَرفٍ أو عَمَلْ
وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
وَأُجْرِى القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا

---

(١) ديوانه ١٨٧ ، والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٥ ، والخصائص ٢١٦/٢ ، والرضى على الكافية ٣٧/٢ ، ١٥٢/٤/٤ ، والتصريح ٢٦٠/١ ، والهمع ٢٢٦/٢ ، والخزانة ٢٢٧/٣ ، ١٣٦/٩ .

(٢) البيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٥ ، والمساعد ٣٥٣/١ .

عِنْدَ سلَيم، نَحْو «قُلْ ذا مُشْفِقا»

هذا الفصلُ يذكر فيه إلحاق القول بالظنّ في العَمَل في جزأيِ الابتداء والخبر، فذكر أوّلاً لغة الجمهور من العرب في ذلك، وأنهم يلحقون القول بالظن بأربعة شروط، شرطان مصرّح بهما في كلامه :

أحدهما : أن يلى مستفهما به، وذلك قوله : إن ولى مستفهما به، والضمير في وَلِي عائدٌ على فعل القول وهو تقولُ المذكور. والمستفهم به هو أداة الاستفهام، ولم يقيّده بأداة دون غيرها، فاقتضى الإطلاق في جميع أدوات الاستفهام، فتقول : أتقول زيدًا صاحبك؟ وهل تقول زيدًا صاحبك؟ ومتى تقولُ زيدًا منطلقًا؟ وأنشد سيبويه لابن أبي ربيعة للخَليطِ(1):

أما الرّحيلُ فدونَ بَعْدَ غَدٍ

فَمتَى تَقُولُ الدارَ تجمعُنا؟

بنصب الدار. وأنشد غيره(2):

---

(1) فى جميع النسخ : أو للخليط . والصواب ماأثبتناه ، فالبيت الشاهد يلى مطلع القصيدة ، وفيه يقول ابن أبى ربيعة :

قال الخليط : غدًا تصدّعنا أو بعده ، أفلا تشيّعنا

والبيت الشاهد فى الديوان ٤٣٤ . والكتاب ١٢٤/١ ، والمقتضب ٣٤٨/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧٨/٧ ، والتصريح ٢٦٢/١ . والخزانة ٤٣٩/٢ .

(2) الرجز لهدْبه بن خشرم العذرى ، وهو فى الشعر والشعراء ٦٩١ ، وروايته فيه :

متى تظن القلص الرواسما يبلغن أم قاسم وقاسما .

وهو من شواهد الهمع ٢٤٦/٢ ، والأشمونى ٣٦/٢ . وفى العينى ٤٢٧/٢ .

متى تَقُولُ القُلُصَ [1] الرَّواسما

يَحْمِلْنَ أم قَاسِمٍ وقَاسما ؟

وكذلك « ما » إذا قلت : ما تقول زيداً فاعلاً ؟ ومنه فى الحماسة لعمرو بن معديكرب [2] :

علامَ تقولُ الرُّمحَ يُثْقِلُ عاتِقِى

إذا أنا لم أطعُنْ إذا الخيلُ كرَّتِ ؟

يُرْوى بنصبِ الرمح . وعلى ذلك تقولُ : أينَ تقول زيداً قاعدًا ؟ وأىّ رجل تقولُ زيدًا مكرمًا ؟ وما أشبه ذلك ، فلولم يتَقَدّم الاستفهام لم يَعملِ القولُ ، بل يرجع إلى الأصل فيه [3] وهو الحكاية - إلا فى لغة سليم - فتقول : قلت : عَمرٌو منطلق ، وتقول : زَيدٌ أخوك .

والثانى : أن تكون أداة الأستفهام متصلة بالفعل ، أو فى حكم المتّصل ، وذلك قوله : ولمَ ينْفَصِلِ بغير كذا ، يريد أنّ الفعل لا يخلو أن ينفصل من الاستفهام أولا ، فإن لم ينفصل فالإعمال لوجود الشرط . وإن انفصل الفعل من الاستفهام فإما بظرف أو مجرور أو عَمَل أو بغير ذلك ، فإن انفصل بأحد الثلاثة فهو مُغْتفَر لأنها معمولاتُ القول أو معمولات معمولاته ، والمعمول إذا تَقَدّم على العامل فهو فى نيّة التأخير ، فكأنك حين قلت : أفى الدار تقول زيداً ، وأزيداً تقول قائمًا ؟ وأقائما / ٤٨٨

(١) فى الأصل : القلوص .

(٢) شعر عمرو بن معديكرب الزبيدى ٥٥ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٦٣ ، ١٧٦٧ .

(٣) فى جميع النسخ : فيها . والمثبت عن هامش الأصل .

تقول أخاك ؟ إنما قلت : أتقول زيدًا فى الدار ؟ وأتقول زيدًا قائماً ؟ وأتقول أخاك قائماً ؟ وكذلك إذا قلت : أفى الدار تقول زيداً قاعداً ؟ وأعندك تقول زيداً ساكنا ؟ فكأنك قلت : أتقول زيداً قاعداً فى الدار ؟ وأتقول زيداً ساكنا عندك ؟ فالاتصال حاصلٌ . وإن انفصل بغير ذلك فلا يجوز الإعمال عَمَلَ الظَّنّ ، وهو معنى قوله : «ولمَ ينْفَصِلِ[1]» من الاستفهام، فلو قلت : أأنت تقول زيدٌ منطلق ؟ فلابدّ من الرفع على الحكاية بالقول ، قال سيبويه : «لأنك فصلت بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فَصَلَه : أأنت زيدٌ مررتَ به ، فصارَتْ بمنزلة أَخَواتِها ، وصارت على الأصل[2] » . يفى صار زيد يختار فيه الرفع ، كما كان زيدُ مررت به كذلك ، لان الاستفهام قد انفصل منه، فلم يكن داخلاً عليه، فلم يكن[3] ثَمَّ طالبُ للفعل ، فكذلك فى أأنت تقول ، ليس الاستفهام بداخل على الفعل فَيَحْدُثَ فيه معنى الظن ، فلم يصلح [4] أن يعملَ عمله ؛ إذ كان عملُه عَمَلَ الظَّن تابعاً لأدائه معناه ، فقولك : أتقول زيداً أخاك ، إنما معناه معنى : أتَظُنُّ زيداً أخاك . ومن هنا يُجعَلُ قول الناظم : «ولتَظُنُّ اجعل تقولُ» ، يريد : اجعله مثله مطلقا فى المعنى والعمل .

فهذان هما الشرطان المصرّحُ بهما فى كلام الناظم . وأما الشرطان غير المصرّح بهما فمشارُ إليهما بالمثال ، وهو قولُه : «ولتَظن اجعل تقولُ» .

أحدهما : أن يكون فعلُ القول مضارعاً ، كأنه قال : اجعل هذه الصيغة المعيّنةَ مثل تظن ، فيخرج عن ذلك الفعلُ الماضى وفعلُ الأمر ، فلا يجوز أن

(١) فى جميع النسخ : «إن لم»

(٢) الكتاب ١٢٣/١ .

(٣) فى صلب الأصل : « فلم يبقى طالب » . وفى الهامش : «فلم يكن طالبا» . والمثبت عن س،ف.

(٤) فى الأصل : « يصحْ» .

يقال : أقلتَ زيداً أخاك ؟ ولا : قُل زيداً أخاك ؟ لأنه لم يبلغ من قوة القول في تضمينه معنى الظن وإعماله عمله أن يكون ذلك في كل موضع . وإنما كان ذلك فيها في موضع واحد وهو المضارع ، فصار كما الحجازية لا تعمل في كل موضع ، قال سيبويه : «ولم يُجْعَلْ (قلتُ) كظننتُ لأنها إنّما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيا ، فما دخلت في باب ظننتُ بأكثر من هذا ، كما أنّ «ما» لم تقو قوّة ليس ، ولم تقع في جميع مواضعها ، لأنّ أصلها أن يكون مابعدها مبتدأ»[1] .

والثاني : أن يكون مُسْنَداً إلى المخاطب ، هو مادلّ عليه المثال في قوله : «اجعَلُ تقولُ» ، كأنه قال : بشرط أن يكون مسنداً إلى ضمير المخاطب ، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلمٍ ولا غائبٍ ، فلا يقال أأقول عمراً منطلقاً ؟ ولا : أيقول زيدُ عمراً منطلقا ؟ بل الحكاية. واجبة ؛ ووجه ذلك أن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهمتَه عن ظنِّه ، فأكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه : أتقول كذا ؟ وما تقول في كذا ؟ يريد : ما تعتقد ؟ وإلى أيْشٍ تذهب ؟ وكثر هذا المعنى فَأجروا مجْرَى الظنّ ؛ فإذا قالوا للمخاطب : أيقول زيدُ كذا ؟ حكَوا ؛ إذ لم يكثر أن يُستفْهم المخاطبُ عن ظن غيره ، هذا معنى تعليل سيبويه[2] . ومثلُ ذلك استفهامُ الإنسان عن ظن نَفْسِه ، لا يكادُ يوجدُ . فهذا كمال الشروط الأربعة ، وهي غاية ما اشترطه الناسُ .

ثم قال : «وإن ببعضِ ذِي فَصلْتَ / يُحتَملْ» ، ذي : إشارة إلى ما ٤٨٩

---

(١) الكتاب ١/١٢٢-١٢٣ .

(٢) الكتاب ١/١٢٢ .

تَقَدّم له قريباً ، وهو الظرفُ وشبهه ، وهو الجارّ والمجرورُ ، والعملُ ، ويريد به معمول القول ، أطلق عيه مجازاً ، وكأنه على حذف مضاف ، أى: أو ذى عمل . وإتيانه بإشارة المؤنث ، لأنها مما يُشار بها إلى الجماعة . والمتقدم له قريباً ثلاثة أشياء ، فلو قال : ببعض ذا ، لتوهم أنه أراد بعض المعمولات ، وأنه لم يُرِدْ الظرف ولا المجرور ، وذلك فاسدٌ ، فأتى بما يُعطى شمول الثلاثة . ويعنى أنك إن فَصَلْتَ بين الاستفهام وفِعْلِ القول ببعض هذه الأشياء ، بظرف ، أو بمجرور ، أو بمعمولاتِ القولِ ، احتُملَ ذلك فى صحة الإعمال فلم يقدح فيه . فمثال الفصل بالظرفِ قولَكَ : أكلّ يوم تقول أخاك منطلقا ؟ وأنشد فى الشرح[1] :

أَبَعْدَ بعد تقولُ الدارَ جامعةً

شَمْلِى بِهِمْ، أم دوامَ البُعْدِ مَحْتوما؟

ومثال الفصل بالمجرور قولك : أفى الدار تقولُ زيداً قائماً؟ ومثال الفصل بالمعمول قول الكميت [2] :

أجُهَّالاً تقولُ بنى لُؤَىّ

لَعَمْرُ أبيكَ أم مُتَجاهِلِينا؟

ويروى : أنُوّاما أم متناومينا ؟ فالفصل بهذه الأشياء كلا فصلٍ ، قال سيبويه – فى قولك : أكل يوم تقولُ عمراً منطلقا ؟– :«لاَ نفْصِلْ بها كما لاَ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٩ . وهو من شواهد المغنى ٦٩٣ ، والهمع ٢٤٧/٢، وفى العينى ٤٣٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٢٣/١ ، والمقتضب ٢٤٨/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧٨/٧ ، والرضى على الكافية ١٧٨/٤، والتصريح ٢٦٣/١، والهمع ٢٤٧/٢ ، والخزانة ٤٣٩/٢ عرضاً ، ١٨٣/٩ . وليس البيت فى ديوان الكميت .

تفصِلُ بها فى قولك :أكلَّ يَوْمٍ زيداً تضربه[1] :، يعنى أنها لم تغيّر اختيار النصب فى زيدٍ لأجل الفصل ، فكذلك هاهنا .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : أتقول زيداً أخاك ؟ ومتى تقول عمراً صديقك ؟ وأنشد سيبويه لعُمَر بن أبى ربيعة[2] :

أمّا الرحيلُ فدُونَ بَعْدِ غَدٍ

فمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنا؟

بنصب الدار . وقال عمرو بن معديكرب الزبيدى ، وهو من أبيات الحماسة[3] :

عَلاَم تقولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِي

إذا أنا لمْ أطعُنْ إذا الخيلُ كرّتِ؟

يروى بنصب الرمح ورفعه ، والرفع على الرجوع إلى الأصيل من الحكاية ، والنصب على إعمال القول . وقول الآخر[4] :

متى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا

يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسِمٍ وقاسما؟

وهو كثير .

ثمّ قال : وأجرى القولُ كظَنٍ مطلقا .. عند سُلَيمٍ ، سليم : قبيلة من

---

(١) الكتاب ١٢٣/١ .

(٢) تقدم البيت فى ص ٤٩٦.

(٣) تقدم البيت فى ص ٤٩٧.

(٤) تقدم البيت فى ص ٤٩٧.

قيس عيلانَ ، وهو سلَيم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفة بن قيس بن عيلان[1] .
وسلَيم أيضاً : قبيلة فى جُذَام من اليمن .

ويعنى أن القول فى لغة سلَيم يجرى مجرى الظنّ بإطلاقٍ من غير تقييد بشرطٍ من الشروط المذكورة فى غيرهم ، فسواءٌ أكان الفعل ماضيا أو مضارعا أو أمرًا ، ولذلك مثَّله بالأمر فقال : «نحو :قُلْ ذا مشفقاً» ، وسواءٌ تقدّمه استفهام أم لا ، فتقول : قلت زيداً قائماً ، ولا أقولُ عمراً قاعداً ، وأنشدوا[2] :

قَالَتْ –وكنتُ رجلاً فَطِينا:–

هذا – وربٌ البيت– إسرائينا

فنصب إسرائين بقالت مفعولاً ثانيا ، جعل اسم الإشارة المفعول الأوّل .
وإسرائين : لغة في إسرائيل .

وعلى هذه اللغة حمل فى الشرح[3] ما أنشده الفارسىّ فى التذكرة وغيرُه، من قولِ الحُطَيئة[4] :

إذا قُلتَ أنِّى آيب أهلَ بلدةٍ

حَطَطْتُ بها عنه الوَلِيَّة بالهَجْرِ

---

(١) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٦١ ، ٤٨١-٣٨٢ ، ونهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب للقلقشندى ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) بيت مجهول القائل.وهوفى أمالى القالى ٢/٤٤ ، والسمط ٦٨١ ، والمخصص ١٣/٢٨٢ ، والتصريح ١/٢٦٤ ، والهمع ٢/٢٤٦ ، واللسان ، مادة : يمن .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٩٩ .

(٤) ديوانه ٣٦٦ . والبيت فى التصريح ٢/٢٦٢ ، والعينى ٢/٤٣٢ .
الولية : البرذعة . والهجر : الهاجرة .

بفتح أنّ ، وذلك يقتضي الإعمال ، وقد تأوّله الفارسي على غير لغة سُليم بأنّ جعل القول بمعنى الظن ، قال / : ومعناه : إذا قدَّرت وظننت أنِّي آيب ، ولم يحمله على لغتهم ؛ لأنّ لغة بني سُليم غير مستلزمة لمعنى الظنّ . قال ابن خروف : القول في مذهب بني سُليم على معناه ، وعمله عمل الظنّ بخلاف من يشترط فيه الاستفهام ، فإنّه عندهم بمنزلة الظنّ معنىً وعملاً ، وقد نصّ على ذلك سيبويه بقوله : إنّه لا يكاد يُستفهم عن ظنّ غيره[1]، ولم ينصّ في لغة سُليم على شيء من ذلك . وما قاله ابن خروف هو ظاهر من كلام سيبويه ؛ إذ أطلق القولَ بالإعمال في حكايته عن أبي الخطاب بقوله : " وزعم أبو الخطاب - وسألته غير مرّة - أن ناساً يوثق بعربيّتهم - وهم بنو سُليم - يجعلون باب (قلتُ) أجمع مثل (ظننتُ) "[2]. يعني يجعلون ما دخله معنى الظنّ وما لا مثل (ظننت) في العمل . قال ابن الضائع : لو كان معنى الظنّ مشروطاً لاشترط سيبويه ذلك ، حيث حكى هذه اللغة . قال : وأيضاً فلا يحتاج لذلك ؛ لأنّ القول الذي هو النطق إنّما يكون عن علم أو ظنّ ، فلا بدّ من الظنّ في ذلك . وأمّا الشلوبين فإنّه زعم أن النصب بالقول إذا لم يكن فيه معنى الظن لا وجه له ، وأنّ بني سُليم لا يُعملون إلا على معنى الظنّ ، ومعنى كلام سيبويه - عنده - لَمّا قال : يجعلون

---

(١) الكتاب ١٢٢/١ .

(٢) نفسه ١٢٤/١ .

باب قلت أجمع مثل ظننت » ، أى جميع ضروب القول من متكلم وغائب، وماض ومستقبل ، مما فيه كلّه معنى الظن . ثم حكى عن بعض المتأخرين أنه فهم من كلام سيبويه أن القول كلّه ما فيه معنى الظن ، وماليس فيه معناه يجرى مجرى الظنّ ، وخطّأه فيه .

وإذا تقرّر هذا فكلام الناظم محتمل للمذهبين معاً ، وذلك أن قوله «مطلقا» راجع إلى التقييد المتقدم فى مذهب الجمهور إذا أعملوا ، وهو لم يذكر هناك هل القول إذا أعمل معناه معنى الظن أم لا ؟ وعلى ذلك ينبنى تعيين مذهبه ، لكن تقدم أن معناه هناك معنى الظن ، وذكر أن قوله : «ولَتَظن اجعَلْ تقولُ» يريد به فى المعنى والعمل ، لأن معنى الظن كالازم لاجتماع الشروط ، فيكون إذاً قوله فى هذا البيت : «وأُجري القولُ كَظنّ مطلقا» يريدُ فى المعنى والعمل . وهو ما نصّ عليه الشلوبين ، ويظهر من الفارسىّ وابن جنى فى كلامهما على بيت الحطيئة ، لأنهما أجريا فيه القول مجرى الظن بنص الفارسىّ ، وتسليم ابن جنى فى كتابه التنبيه ، ثم قال ابن جنى : فإن قيل : فليس هنا استفهام فكيف جاز استعمال القول استعمال الظن ؟ قيل : لم يجز هذا للاستفهام وحده ، بل لأن الموضع من مواضع الظن ، ولو كان للاستفهام [1] مجرداً من تقاضى الموضع لإنه[1] وتلقّيه إياه [فيه [1]] لجاز[2] أيضا : أأقولُ زيداً منطلقا؟ وأيقول زيد عمراً جالساً ؟ ولما لم يجز ذلك لأنه لا يكاد يستفهمه عن ظنّ غيره ، وعلمت به أن جوازه إنما هو لأن الموضع مقتضٍ له ، وإذا كان الأمر كذلك جاز

---

(١) عن التنبيه . وقد سقط من جميع النسخ .

(٢) فى جميع النسخ : «ولو جاز ذلك لجاز» . والمثبت عن التنبيه .

[أيضا[1]] إذاً : قلت أنِّى آيبُ ، بفتح همزة أنى ، من حيث كان الموضع متقاضياً للظنّ[2] » . هذا ما قال ، واقتضى كلامُه أن بنى سليم ينقسم القول عندهم قسمين ، قسم يقتضى فيه الموضعُ معنى الظن، فهذا هو المعمل عندهم ، وقسمٌ لا يقتضى الموضعُ ذلك فيه ، فليس بمُعْمَلٍ عندهم . وهذا محتاج إلى توقيف ، وظاهر نقل الأئمة خلافه . فهذا وجه مما يحتمله كلام الناظم .

والوجه الثانى : أن يكون قوله : «ولتَظن اجعلْ تقولُ» يريد فى العمل خاصّةً ، ويبقى معنى الظن مسكوتا عنه ، لم يتعرّض له لعدم الحاجة إليه ؛ لأن / الشروط المذكورة إذا توفرت لزمها معنى الظن ، ٤٩١
فذكرُها مُغنٍ عن اشتراطه ، وإذا تخلّف منها شرط أو أكثر بقى الفعلُ على أصل وضعه من الحكاية والدلالة على معنى النطق ، ويكون قوله بعدُ: « وأُجرِى القولُ لتَظنّ مطلقاً» ، يريد أيضا فى العمل خاصة ، ولا ينظر فى لغة سلَيم إلى معنى ظنٍّ ولا غيره ، فإذا توفّرت الشروط صار معنى القول كمعنى الظن ، وإذا تخلفت بقى على أصل معناه ، وربّما يدخله معنى الظن ، إن [3] دخل فلا يعتبر ؛ إذ ليس ثمّ ما يطلبه . وعلى هذا يمشى كلامُ الناظم على ظاهر كلام سيبويه ومن وافقه ، ولا فرق إذ ذاك عند سليم بين إشرابه معنى الظن وعدم إشرابه ذلك ، بل يعلمون القول فى القسمين . وهذا المحمل أولى الاحتمالين ، وهو الذى قصد فى التسهيل فقال : «وإلحاقه فى العمل بالظن مطلقاً لغة سليم[4] » ، فقيَّدَ

(١) عن التنبيه .

(٢) التنبيه ، ورقة ٣٤.

(٣) فى هامش الأصل عن نسخة : «أين» بدل «إن» .

(٤) التسهيل ٧٣ .

الإلحاق بالعمل ، ثم قال : « ويخصّ أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام [1]» .. إلى آخر ما قال ، فتأمل كيف لم يتعرّض لإشراب القولِ معنى الظن .

وقوله : «قُلْ ذا مُشْفِقا» ، الإشفاق لغة : الخوفُ ، يقال : أشفقت عليه بمعنى خفت . ويقال : أشفقت من كذا ، بمعنى حَذِرْتهُ وخِفْت منه أيضا .

وعلى الناظم بعدُ فى هذا الفصل دَرْكٌ من أربعة أَوجه :

أحدهما : أن شروط الإعمال فى مذهب الجماعة إذا توفّرت كانت الحكاية جائزة ، رجوعاً إلى الأصل فى القول ، ولم يلزم الإعمال ، قال سيبويه : «وإن شئت رفعت بما نصبت[2] » ، يعنى مع اجتماع شروط النصب ، كأنه قال : وإن شئت رفعت فى الموضع الذى نصبت فيه . وبين ذلك المؤلفُ فى التسهيل فقال : «فإن عُدِم شرط رجع إلى الحكاية ، وتجوز إن لم يعدم[3] » . وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين النحويين . وقد تقدّم الوجهين فى بيت عمْرو[4] :

* عَلاَم تَقولُ الرمْحُ يُثْقِلُ عاتِقِى *

وأنشد ابن خروف :

متى تقولُ خَلَتْ من أهْلِها الدارُ؟

كأنَّهُمْ بِجَنَاحَىْ طَائِرٍ طَارُوا

فأتى بجملة محكية بعد استكمال الشروط . وليس فى نظم الناظم ما

(١) التسهيل ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/١٢٤.

(٣)التسهيل ٧٣.

(٤) تقدم فى ص : ٤٩٧ .

يشعر بالجوار ، بل هو يقتضى لزوم الإعمال ، لقوله : «ولَتظنّ اجعَلْ تقولُ» فهذا يقتضى اللزوم لأنه أمرٌ بالإعمال كما قال أول الباب : «انصب بفعل القلبِ جزءَى ابْتَدا» .

والوجه الثانى : أن الباب الأعمّ والمذهب المطرد فى القول هو الحكاية ، وهو لم يتكلم فيها بشىء ، وإنما تعرّض للإعمالِ وهو الأقل بالنسبة إلى الحكاية ، وللغة سُليم وهى قليلة أيضاً بالنسبة إلى جميع اللغات ، وترك ماهو الأولى بالبيان من أحكام القول ، لاسيما وفيه فى الحكاية تفصيل ، وذلك أن مايقع بعد القول إما أن يكون جملة أو مفرداً ، فإن كان جملة حُكِيَتْ على ما كانت عليه قبل دخول القول ، نحو : قلت : زيد قائم ، (قال الله : هَذَا يَومُ يَنْفَعُ الصَّادقِينَ صِدْقُهُمْ [1]) ، (قَالَ اللَّه : إنِّى مُنَزِّلُها عَلَيكُمْ [2]) . وإن كان مفرداً / فإما أنْ يكون فى تقدير ٤٩٢ الجملة، وهو الذى ليس من لفظِ القول ولا معناه ، أو لا ، فإن كان كذلك فهو محكىٌّ كالجملة ، نحو : قلت : زيد ، مجيبا لمن قال : من جاءك ؟ ومن هذا القسم قوله تعالى : (وَإذَا قِيلَ لَهُمْ : ماذا أنزلَ ربُّكم؟ قالُوا : أساطيرُ الأولين [3]) ، كأنهم قالوا : هى أساطيرُ الأولِين ، نفياً لكونه منزلاً – صدق الله وكذبوا . وإن لم يكن فى تقدير الجملة وجب نَصبُه ، كان من لفظ القول أو معناه ، نحو : قلت قولاً ، وقلت حقّاً وصدقاً ، وقلت كذباً وكلاماً . أو لم يكن كذلك بل أُريد به مجرد اللفظ ، نحو قلتُ زيداً ، أى :

---

(١) الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) الآية ١١٥ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٢٤ من سورة النحل .

هذا اللفظ . ومن الأول : (وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزلَ ربُكم ؟ قالوا خيراً [(١)]). ومن الثانى : (قالُوا : سمعنا فتى يذكُرهُمْ يُقَالُ لَهُ : إبراهيم[(٢)]) ، فإبراهيم مرفوع يقال ، ولو بنى القول للفاعل لكان منصوبا.

فأنت ترى هذا التفصسل الأكيد لم يذكره على كثرته وعموم البَلْوى به ، وذكر لغة سُلَيم التى يُسْتَغنى عنها لقلتها بالنسبة إلى غيرها .

فإن قيل : قد يؤخذ له حكم الحكاية من مفهوم قوله : «ولتَظُنّ اجْعَلْ تَقُولُ إنْ وَلِي» كذا ؛ لأن معناه أنَّ القول يعمل مع توفّر الشروط ، فمقتضاه أن الشروط إذا اختلت لم يعمل ، وهو معنى الحكاية فيما بعده ، فيحصل مرادُه .

فالجواب : أن المفهوم من الكلام ليس ترك الإعمال فقط ، بل ترك الإعمال عمل الظنّ ، وإذا انتفى عمل الظن بانتفاء شرط لم ينتف الإعمال مطلقا ؛ إذ نفي الأخصْ لا يستلزمُ نفى الأعَمّ ، لتعدّد ما يبقى من وجوه الإعمال ، كإعماله عمل ضرب أو كان أو إنّ ، أو غير ذلك من وجوه الإعمال ، والإهمال واحد من هذه الوجوه الداخلة تحت المفهوم ، فمن أين يتعيّن . وأيضاً فترك الإعمال مطلقاً لا يصحّ ؛ إذ القول لا يعرى عن العَمَل إما فى اللفظ إذا وقع بعده المفرد المحض ، نحو : حقّاً وقولاً ، وإما فى الموضع إذا وقع بعد الجملة أو المفرد فى تقديرها كما تقدم ، والقصد هنا تعيين [(٣)] الحكاية ، وهى لا تتعيّن . وأيضا لو تعيّنت لم يصحّ لما فى الحكاية من التفصيل المذكور .

---

(١) الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٢) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٣) فى هامش الأصل عن نسخة : «تحقيق» .

والوجه الثالث من أوجه الدَّرْك : أن قوله : «وإِنْ بِبَعْضِ ذى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ» ، حشوٌ لا يعطى زيادةً فائدةٍ ، علي ما يفهم له من الشطر الذى قبله ؛ لأن قوله : «ولم ينفصل بغير ظَرْفٍ ، أو كظرفٍ ، أو عَمَلْ» يبيّن أن الفصل بها مُحتَمَلْ ، فكان الأولى به أن يأتى فى هذا الشطر الثانى بالحكم الذى أغفل ، وبيان ما أجمل .

والوجه الرابع : أنه أطلق العبارة فى إجراء القول مجرى الظن ، فاقتضى أنه جارٍ مجراه فى جميع ما يتعلّق به من الأحكام المتقدمة ، ومن جملتها الإلغاء والتعليق ، فكأنه يقول : وَلْتَظن اجعَلْ تقولُ فى الإعمال والإلغاء والتعليق وغير ذلك . وهو إطلاق غير صحيح عنده ؛ إذ قد نصّ فى التسهيل أن هذا الإلحاق مقتصر به على العمل ، لقوله :
«وإلحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم [(1)] » .. إلى آخره / . وما قاله ٤٩٣
هو القياس والصواب ، أما فى لغة سُليم فظاهر ؛ إذ لا يشترط فيه عندهم معنى الظن على ما هو الصحيح ، والإلغا والتعليق لا يصح معناهما إلا مع أفعال القلوب ، وليس القولُ منها ، وإن اتفق معناه فى القول فغير معتبر ولا ملحوظ لعروضه وعدم أصالته . وأما فى لغة غيرهم فكذلك أيضا ، فلم يتصرّفوا فى القول إذا أشرب معني الظن هذا التصرّف ، بحيث يقوم مقام فِعْلِ الظن من كلّ وجهٍ ، فليس لأحدٍ أن يفعل به ذلك ، هذا وليس فى المسألة سماعٌ يرجع إليه ، فلا اعتماد على هذا الإطلاق لعدم صحته .

---

(١) التسهيل ٧٣ .

وهذه الأوجه قويّة الورود على الناظم ، يصعُب الجواب عنها .

(ثم قال) :

أعْلَمَ وَأَرَى

هذا هو النوعُ السابعُ من نواسخ الابتداءِ ، وهو بابُ ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين ، أصلُ الثانى والثالث منها المبتدأ والخبر ، ويسمّى باب أعْلَمَ . وقدّم هنا فعلين خاصّةً وقد ذكر معهما خمسة لكن آخر الباب ، ولم يُصدِّر بها كلِّها ، وكان الأولى أن يُصَدِّر بالجميع على عادته فى ذلك وعادة غيره ، فَيُسأَلُ : لِمَ لَمْ يفعل ذلك ؟

والجواب : أنه إنما أتى بهذين الفعلين صدر الباب لأنهما الأصل فيه ، وأما الخمسة الباقية فدخيلةٌ فيه بتضمين معنى أعْلَمَ ؛ فإن هذه الخمسة التى ذكرها آخر الباب – وهى : أنبأ ، ونبّأ ، وأخبرَ ، وخَبَّر ، وحَدَّثَ – أصلها عند العرب أن تتعدّى بحرف الجرّ إلى الأثنين [1] وبنفسها إلى الثالث ، نحو : نبّأتُ زيداً عن عَمْرٍو بكذا . وقد يسقط الجارّ من الأول نحو : نبّأت زيداً عمراً بكذا ، ومنه ما أنشده سيبويه للفرزدق [2] :

نُبِّئْتُ عبدَ الله بالجوِّ أصْبَحَتْ

كراماً مَوَاليها لَئِيماً صميمُها

(١) فى الأصل : «اثنين» . والمثبت عن س ، ف .

(٢) الكتاب ١/٣٩ . وهو فى التصريح ١/٢٩٣ ، والأشمونى ٢/ ٧٠ ، والعينى ٢/٥٢٢ وليس فى ديوان الفرزدق .

وحمله على حذف الجارّ ، كأنه قال : تُبِّئْت عن عبد الله .

وقد يحذف الثالث فتقول : نَبأتُ زيداً عمراً ، أو الثانى فتقول : نبأت زيداً بكذا ، ونبأت زيداً كذا ، على حذف الثانى أيضا . وفى القرآن الكريم : (فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وأَظْهَرَه الله عَلَيْهِ عَرَّفَ بعضَه وأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ ، فَلَمَّا نبَّأَها بِهِ قالَتْ : مَنْ أَنْبأَكَ هذا ؟ قالَ : نَبَّأَنِيَ العليمُ الخبيرُ [1]) ، ففى الآية دليلٌ على أنها ليست من باب أعلمَ ، فلما كانت كذلك لمَ يلِقْ بالناظم أن يجعل ما صدَّر به الباب مع الخمسة الأُخَر فى نصابٍ واحدٍ ، ولهذا لما ذكر السيرافى أفعال هذا الباب قَسَّمها ثلاثة أقسام [2] ، أحدها : ما نُقِل بالهمزة من الباب قبل هذا ، وهو أعلم وأرى . والثانى : مافى معنى الخبر والتقدير فيه حرف [3] الجر ، وذلك الخمسة الباقية . والثالث : ما يُبْلَغُ به الثلاثة بالاتساع [4] وليس مما يذكره الناظم هنا . فجعل الثانى مما أصلُه أن يتعدّى بالحرف ، وهو صحيح .

***

(ثم قال الناظم) :

إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا

عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

/ يعنى أنّ رأى وعلم المتقدّمين قبلُ إذا نُقِلا بالهمزة فصارا إلى ٤٩٤

(١) الآية ٣ من سورة التحريم .

(٢) شرح السيرافى ١/٢٩١ .

(٣) فى شرح السيرافى : «والتقدير فيه عن»

(٤) مثل له السيرافى بقولهم : سرق زيد عبد الله الثوب الليلة . وقال : «فعبد الله هو المفعول الأول ، وقد أسقطت منه حرف الجر ، والليلة ظرف ، جعلته مفعولاً على السعة» .

صيغة أفعل نحو : أرى وأعلَمَ ، تعدِّيا إلى ثلاثة مفعولين ، مثال ذلك : أعلمتُ زيداً عمراً أخاك ، وأريت بكرا بشرٌ قائما . وفى هذا الكلام تنبيهُ على أمورٍ سوى المعنى المفهوم أولا :

أحدها : أن هذين الفعلين منقولان بالهمزة مما يتعدّى إلى مفعولين ، فليسا فى هذا التعدّى أصيلين [1] ، وذلك بَيِّنٌ من قوله : «إذا صَارا أرى وأَعْلَما» ، يعنى بالتعدّى بالهمزة المتعدّية اللاحقة لرأى وعلِم .

والثانى : أنه لما أطلق القول فى رأى ، وكان قد قدّم لها معنيين تكون بهما من النواسخ ، أشعر ذلك بأنها كذلك هنا إذا نقلت بالهمزة فمثال العِلْميّة ما تقدم ، ومثال الحُلْمية قول الله سبحانه : (إذ يُرِيكَهُمُ اللّه فى مَنَامِك قليلاً ولو أراكَهُم كَثِيراً لفشلتم [2]) الآية . ثم قال : (وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُم فى أعيُنِكُمْ قَلِيلاً [3]) ، فهذه بصرية تتعدّى بالهمزة إلى أثنين ، و(قليلاً) حالٌ لا مفعولٌ ثالث .

والثالث : أن قوله «عَدَّوا» ، يريد بضميره العرب ، ففيه تنبيهُ على أنَّ هذه التعدية إنّما قيل بها لما كانت العربُ قد أتَتْ بها ، ولولا ذلك لم يُقَلْ بها قياساً ؛ إذ القاعدة الاستقرائية أنّ التعدّى بالهمزة فيما يتعدّى إلى اثنين سماعٌ وليس بقياس ؛ إذ لم يكثر كثرةً توجب القياس ، بخلاف غير المتعدّى فإنه يتعدّى بالهمزة قياساً ، لكثرة ما جاء منه فى السماعِ ، وكذلك المتعدّى إلى واحدٍ قد

---

(١) فى الأصل : «أصلين» .

(٢) الآية ٤٣ من سورة الأنفال .

(٣) الآية ٤٤ من سورة الأنفال .

يُعدَّى بالهمزة قياساً . وسببُ القياس فى هذا وعدمِ القياس فى المتعدّى إلى اثنين أنّ التعدية إنما هى إلحاقُ للمعدَّى بما قَصُر عن أن يتعدّى تعديته بحق الأصل ، فإذا لم يكن ثم ما يتعدّى بحق الأصل إلى ثلاثة كان قياس هذا أن لا يُعدَّى . وهذا المعنى مبسوط فى باب التعدّى . وإذا كان كذلك ثبت أن أعلمَ وأرى (١) على خلاف القياس ، فلا يقاس عليهما غيرُهما ، وهذا مذهب الجمهور .

وذهب أبو الحسن إلى جواز إلحاق أخوات علم وأرى بهما فى التعدية بالهمزة قياساً ، فيقال : أظننتُ زيداً عمراً أخاك ، وأحسبتُ (٢) بشراً زيداً صديقك ، وأزعمتُ زيداً بكراً مقيما ، وأخلْتُه عمراً منطلِقاً ، وأوجدتُك (٣) زيداً رفيقك وما أشبه ذلك .

وقد رُدَّ مذهبُ الأخفش بما أشير إليه من أنه ليس للمتعدّى إلى اثنين بنفسه ما يُلحَقُ به فى باب الثلاثة ؛ إذ ليس فى باب الثلاثة ما يتعدّى إليها بنفسه فيلحق هذا به بالهمزة .

وقوله : «رأى وعَلِما» منصوبان على المفعولين بعدَّوا ، والمجرور متعلق به أيضا ، أى : عَدَّوا رأى وعَلِم إلى ثلاثة إذا صارا أرَى وأعلَمَ .

والتعدّى : هو نصبُ الاسم على المفعول به .

وفى قوله «عدَّوا» مع قوله «إذا» إشكال لفظىّ ، لأنّ عَدَّوا ماضٍ ، وإذا لما

---

(١) فى الأصل : «علم ورأى» .

(٢) فى س ، ف : «وأحسب» .

(٣) فى س ، ف : «وأوجدت» .

يستقبل ، ولا يَعْمَلُ الماضى فى المستقبل ، لا تقول : قمتُ إذا طلعتِ / ٤٩٥ الشمس ، وإنما الموضع لإذ .

والجواب : أن المؤلف قد حكى أنَّ إذا تقع موقع إذ ، فتأتى للزمان الماضى ، وجعل من ذلك قول الله تعالى : (وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ : لا أَجِدُ (١)) .. الآية ، وقوله تعالى : (وَإِذَا رَأَوا تِجَارَةً أُو لهواً انفضُّوا إِلَيْها (٢)) . وفى الشعر من ذلك أشياء كقوله (٣) :

وَنَدمانٍ يزيدُ الكأسَ طيباً

سَقَيتُ إِذَا تَغَوّرَتِ النجومُ

فهذا من ذلك على رأيه فيها .

***

ثم شرع فيما يتعلّق بهما من الأحكام فقال :

وَمَا لِمَفْعُولَى عَلِمْتُ مُطْلَقَا

لِلثَّانِ وَ الثَّالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا

يعنى أن كلّ حكم ثبت لمفعولى علمتُ وأخواتها فإنه ثابتٌ هنا للمفعول الثانى والثالث ، محقَّقٌ من غير استثناءِ أمْرٍ ، وهو معنى قوله «مطلقا» مع مجىء ما المقتضية لعموم الأحكام . والذى قَدّم لمفعولَى علمت

---

(١) الآية ٩٢ من سورة التوبة .

(٢) الآية ١١ من سورة الجمعة .

(٣) هو البُرج بن مُسهِر ، شاعر جاهلى معمَّر ، والبيت فى شرح الحماسة للمرزوقى ١٢٧٢ ، والمغنى ٩٥ .

من الأحكام أربعة :

أحدها : الإلغاء ، فتقول : عَمْرٌو منطلق أعلمتك ، وعمرو - أعلمتُكَ - منطلق - وحكى المؤلف عن العرب (1) : البركةُ - أعلَمنَا اللهُ - مع الأكابر . وأنشد (1) :

وأنت -أرانى اللهُ- أمنعُ عاصمٍ

وأمنَحُ مستكفىٍ وأسمحُ واهبِ

ووجود السماع يدلّ على صحة القول بما قال الناظم من جواز الإلغاء هنا ، وهى مسألة مختلفٍ فيها على ثلاثة أقوال : الجواز مطلقاً ، أعنى فى الثانى والثالث لا فى الأوّل ؛ إذ لا يجوز فيه إلغاءٌ ولا تعليقٌ أتفاق ، وهذا هو رأى الناظم . والمنع بإطلاق ، وهو رأىُ الشلوبين ، وأضافه إلى المحققين . والفرق بين أن يبنى الفعلُ للمفعول فيجوزُ لمساواته فى الحكم لباب علم ، وبين أن يبنى للفاعل فلا يجوز ؛ لأن الفعل يكون إذ ذاك مُعْمَلاً مُلْغىً فى حالة واحدة ، وذلك تناقض ، ويظهر هذا الفرقُ من الجزولى (2) . والسماع والقياسُ يدلاّن على صحة الأوّلِ ، أما السماع فقد مرّ ، وأما القياس فيما بين عَلِمَ وأعلم من المناسبة اللفظية والمعنوية ، فاللفظية اتّحاد المادة ، والمعنوية اتحاد المعنى الذى دلت عليه المادة ، وأيضاً فاتّحادهما فى التصرف ، وإنما افترقا بزيادةِ أعلمَ مفعولاً آخر ، وذلك غير ضارّ ؛ فإن الأصل علِم ، وإنما تَعدّى بلَحاقِ الهمزة ،

---

(1) شرح التسهيل ، ورقة ١٠١ .

(2) انظر المقدمة الجزولية ٨٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢/٧٠٦-٧٠٧ .

فالهمزة مزيدةٌ على عَلِمَ ، فينبغي أن يبقى في أَعلَمَ حكمُ عَلِمَ ، ألا ترى إلى بقاء أحكام عَلِمَ فيه بعد النقل : من عدم الاقتصار على أحد المفعولين الثاني والثالث ، وغير ذلك من الأحكام ؟

وأمّا كونه مُعمَلاً في حالٍ واحدة فذلك قياس مع وجود السماع ، وأيضاً فذلك من وجهين مختلفين ؛ إذ الفعلُ من جهة المعنى مؤثِّرٌ في الأول فلم يصحَّ إلغاؤه بالنسبة إليه كما لم يصحَّ إلغاءُ ضربتُ ولا كسوتُ ، وغير مؤثِّرٍ في الثاني والثالث فصحَّ إلغاؤه عنهما [كما صح إلغاؤه عنهما][1] قبل النقل باتفاق . وإنما يمتنع الإلغاء وعدمُه في حالةٍ واحدةٍ إذا لم تختلف الجهتان ، ولذلك لم يصحَّ إلغاء عَلِمَ عن أحد مفعوليه دون الآخر ، وإنما رُفِضَ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر والخبر بلا مبتدأ ، وذلك مفقود .

والحكم الثاني : التعليق ، نحو أعلمت زيداً أأبوه عندك أم أخوه ؟ ، وأعلمتك / : ما زيدٌ قائمٌ ، ومنه في نَبَّأَ الآتية بعد هذا قول الله تعالى { وقال الذين كفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُم على رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إنّكُم لفي خَلْقٍ جديد }[2] . وأنشد المؤلِّف :

حَذَارِ فقد نُبِّئتُ أنّك للّذي
ستُجزَى بما تسعى فتسعدَ أو تَشقى[3]

---

(١) على هامش الأصل .

(٢) الآية ٧ من سورة سبأ .

(٣) شرح التسهيل ورقة ١٠٢ .

فهذا عند الناظم جائزٌ قياساً ، وهوأُحُد المذاهب الثلاثة المحكيَّة . والثانى : المنعُ بإطلاق ، والثالث : التفرقة المذكورة فى الإلغاء . والحُجَةُ للمذهب الأول ما تقدم ، وأيضاً فلا محذور فى تعليق الفعل عن بعض معمولاته دون بعض ، كما جاز ذلك فى عَلِم ، فكما يجوز لك أن تقول علمتُ زيداً أبو من هو ، كذلك يجوز أن تقول : أعلمتُ زيداً أنهم فى الدار فإن قيل : إن زيداً مع علمت مُعلَّق من جهة المعنى ، بخلاف هذا .

فالجواب : أن امتناع الجمع بين التعليق وعدمه فى المعمولات هنا إما أن يكون لأمرٍ لفظى أو لأمر معنوىّ ، فإن كان لأمر لفظى – وهو مَنحُ اللفظ – فَلْيمنع فى : علمت زيداً أبو من هو ؛ لأن العامل قد علُّق عن أحد المعمولين دون الآخر ، وإن كان لأمر معنوىّ فليس ما ذكرت ، بل لأجل أن الفعل مؤثر فى الأول فلا يعلّق عنه ، وغير مؤثر فى الباقين فيصحّ تعليقُه عنهما ، كما أن علمت غير مؤثّر فى معموليه فيصحّ تعليقه عنهما . وأما التفرقة بأنّ زيداً مع علمت مُعلّق عنه الفعلُ من جهة المعنى بخلاف الآخر ، فلا معنى له . وأما تفرقة الجزولىّ هنا وفى المسألة قبل فمعتمدهُ فيها أن المبنى للمفعول صار بصورة المتعدّى إلى اثنين ، فجاز فيه ما جاز فى عَلِم . وهو فرقٌ ضعيف .

والحكم الثالث : امتناع حدف المفعولين أو أحدهما اقتصاراً ، فلا تقول : أعلمتُك زيداً ، ولا : أعلمتك قائما ، [ولا [1] : أعلمتُكَ] ، ولا : أعلمت زيداً – فتحذف الثلاثة .

---

(١) ليس فى الأصل .

وهذه ستُّ مسائل تضمَّن كلامُ الناظم فى إحالته امتناعها ، وهي فى الحقيقة ترجع إلى ثلاث مسائل إذا اعتبرتها ؛ فأمَّا الأولى والثانية والرابعة والخامسة فمتفق على امتناعها ؛ إذا صار المبتدأ فيها بلا خبر ، والخبر بلا مبتدأ . وأمَّا الثالثة – وهى حذف الثانى والثالث دون الأول – فوافق الناظمُ فى منعها جماعةٌ منهم ابن خروف وشيخه ، خلافاً لمن أجاز ذلك منهم : الأخفش والسيرافى [1] والخِدَبُّ [2] فى بعض الأوقات ثم رجع إلى المنع ، والمؤلف فى التسهيل [3] وشرحه ، فهو ممن اضطرب رأيه فى المسألة . وحجةُ المنع هنا ستأتى . وأما السادسة – وهى حذف الثلاثة فامتنعت لأجل حذف الثانى والثالث لا لأجل حذف الأول ؛ إذ الأول لم يَنُصّ على امتناع حذفه اقتصاراً ، فيفهم له من استثنائه له أنَّ حكمه حكم غيره من المفعولات التى يجوز الاقتصار دونها ، ولا يجوز فيها إلغاء ولا تعليق ، كمفعولى باب كسا ، وقد ذكر جوازُ الاقتصار فى غير ما أصله المبتدأ والخبر فى بابه ، فمن هناك / يؤخذ له جوازُ الاقتصار على ٤٩٧
الثانى والثالث هنا دُونَ الأوَّلِ ، فإذا حُذِف الأول معهما كان ممتنعاً عنده أيضا ، فالخلافُ فيها مع من تقدم فى الثالثة .

وقد يحتج لما ذهب إليه أنه لما كان باب أَعْلَمَ محمولاً على باب عَلِم فى كثير من الأحكام ؛ إذ جرت فيه أحكام الاقتصار والمنع منه على الجملة ، والإلغاء والتعليق ، وكانت جملة مسائل الاقتصار ممنوعة فى علم

---

(١) انظر شرح السيرافى على الكتاب ١/٢٩٢ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلى ، أخذ عن ابن الرماك . أخذ عنه ابن خروف وجماعة ، توفى نحو سنة ٥٧٠ هـ . انظر الإنباه ٤/١٨٦، ١٨٨ ، وبغية الوعاة ١/٢٨.

(٣) التسهيل ٧٤ ، وشرحه ١٠٠ .

لموجبات اقتضت المنع ، حُمِلَ [جَميعُ [1]] مسائله فى باب أعلم ذلك المحمل ، ما فيه منها موجب ، وذلك الأولى والثانية والرابعة والخامسة ، ومالیس فيه موجب وذلك الثالثة والسادسة ؛ إذ الفائدة حاصلة إذا قلت : أعلمتك ، أو أعلمت ، بخلاف عَلِمْتُ ، كما تقدم ، ليجرى الباب مجرىً واحداً . ولا تستضعف هذا المأخذ فإنَّ له فيه أسوة ، وهو القاضى أبو الوليد الوَقَّشِيُّ [2] ، فإنه قال فى المسألة نفسها : لمَّا امتنع بإجماع حذف الثانى وحده والثالث وحده ، وحذف الأول والثالث معاً ، وحذف الأولى والثانى معاً ، حُمِل حذف الأول وحده والثانى والثالث وحدهما على الأربعة المذكورة فى الامتناع ، من باب حَمْلِ الأقلّ على الأكثر . هذا ما قال ، وهو عينُ ما ذهب إليه الناظم لمَّا كان الأولُ مثلَ الأولِ فى باب كسا .

هذا حكم الحذف اقتصاراً ، وأما الحذفُ اختصاراً فقد قدّم هو أنه فى باب عَلِم جائز ، فكذلك يكون هناك جائزا . وهو الحكم الرابع ، فتقول – لمن سأل : هل أعلمتَ زيداً عمراً – : أعلمت . منطلقا ؟ وتقول : أعلمتُ زيداً ، أو : أعلمت عمراً ، أو : أعلمت عمراً منطلقا ، أو : أعلمت منطلقا أو ما أشبه هذا ؛ لأن المحذوف اختصاراً فى حكم الملفوظ به .

وقوله : للثانِ ، أصله : للثانى ، إلا أنه حذف الياءَ ضرورة ، كما قال

---

(1) ليست فى الأصل .

(2) هو : هشام بن أحمد ، من أهل طليطلة ، كان عالما بفنون كثيرة ، وولى القضاء . ولد سنة ٤٠٨ هـ . وتوفى بدانية ٤٨٩ هـ . انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٣٢٧/٢-٣٢٨ .

الأعشى ، أنشده سيبويه (١) :

وَأَخُو الغَوانِ متى يَشَأْ يصْرِمْنَهُ
ويَصِرْنَ أعداءً بُعَيدَ وِدَادِ

ويجوز مع ذلك فى الكلام قليلاً .

ومعنى : حُقِّق : أُثْبِتَ ، أى : أثبت ما لمفعولى علمتُ من الأحكام للثانى والثالث هنا ، لأنهما هما . والحقُّ معناه : الثابتُ .

***

(ثم قال (٢)) :

وإنْ تَعَدَّيا لِوَاحِدٍ بِلا
هَمْزٍ فَلاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كثانى اثْنَى كَسَا
فَهْوَ بِهِ فى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

لما كان أعلم وأرى فى تعدّيهما على وجهين ، وكان سببُ ذلك تعدّى أصلهما ، أخذ يعرّف بالوجهين ، فتكلم أوّلاً على أحد الوجهين وهو حيث يكونُ أصلهما متعدّيا إلى اثنين ، ثم عطف بالوجه الثانى وهو حيث يكون أصلهما متعدّيا إلى واحدٍ ، فيعنى أنّ أرى وأعلم إن كانا قبل النقل بالهمزة يتعدّيان إلى

(١) الكتاب ٢٨/١ ، وهو من شواهد المنصف ٧٣/٢ ، والإنصاف ٣٨٧، ٥٤٥ ، والهمع ٤٤٤/٥ . وهو فى ديوان الأعشى ١٢٩ .

(٢) عن الأصل .

مفعول واحد فإنهما إذا نُقِلا بالهمزة تعدّيا إلى اثنين ؛ فقوله : «بلا هَمْز» أراد قبل النقل ، وقوله : «به» ، يريد بالهمزة أى : فبالهَمْزِ توصّلا إلى التعدّى إلى اثنين . والحاصلُ أن الهمز يُوَصِّلُ إلى زيادة منصوب على المفعولية ، أما عَلِم فقد قدّم هو أنه إذا كان بمعنى عرف تعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ فى / قوله : «لعِلْم عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ» .. إلى آخره . ومثاله : علمت ٤٩٨
زيداً، فإذا نقلت هذا بالهمزة قلت : أعلمت زيداً الخبر، أى : عرّفته إياه . وأما رأى فتكون بمعنى أبصر فتتعدّى إلى واحدٍ ، نحو : رأيتُ وجهك ، وتكون بمعني اعتقد نحو : رأيت قول مالك . أى : اعتقدت ، وتكون بمعنى الإصابة فى الرئة ، فتقول : رأيت زيداً ، أى : ضربته فى رئته . فكلّ هذا يتعدّى الفعل فيه إلى واحدٍ ، فإذا نقلته بالهمزة قلت : أريتُ وجهك زيداً ، وأريتُ زيداً قول مالك ، وأريت زيداً عمراً .

فإن قلت : لِمَ اقتصر هنا على ذكر ما يتعدّى إلى واحدٍ قبل النقل ، وقد كان من الفرض أن يذكر ما لا يتعدّى أصلاً ؛ إذ هو خارج عن هذا البابِ ، كما كان المتعدّى إلى واحدٍ ، فإما أن يخرج الجميع ، وإما أن يسكت عن الجميع ، وسكوتهُ عن الجميع مخلٌّ ؛ إذ يدخل فى الباب ما ليس منه ، فسكوته عن البعض أيضاً كذلك ، فكان الأولى أن يقول : وَإِنْ تَعَدّيا بلا هَمْزٍ إلى واحدٍ وَصَلا به إلى اثنين ، وإن لم يتعديا أصلاً بلا همز توصّلا به إلى واحدٍ .

فالجواب : أن رأى وعلم ليسا ممّا [1] يستعملان غير متعديين

---

(١) فى جميع النسخ : «ممن» .

استعمالاً متعداً به ، أما رأى فلم يحكه المؤلف فيه فى التسهيل ولا شرحه ، على اتساع باعه فى الحفظ . وأعلم فإنما حكاه فى قولهم [1] : علِم فهو أعلم : إذا انشقَّتْ شفته العليا . وليس فى الاستعمال بشهير شهرة غيره من الاستعمالات ، فلم يَحْفِلْ به . وأيضا فإذا حققنا قصده مما تقدّم له فى الباب قبل هذا وجدناه لم يتعرّض إلا للأفعال القلبية ، وقد مَرَّ بيان هذا ، فلم يدخل له هنا بحسب قصده إلا رأى بمعنى اعتقد ، وعلم بمعني عرف . وأمَّا رأى بمعنى الإبصار أو بمعنى الإصابة ، وعلِم بمعنى شَقَّ الشفة فلا دخول لها هنا ، والله أعلم .

ثم ذكر حكم المفعولين هنا ، وهل لهما حكم ما تقدّم أم لا فقال : «والثانِ منهما كَثَانِى اثْنَىْ كَسَا» ، حذف هنا ياء الثانى كما حذفت فى قوله : «للثَّانِ والثَّالِثِ أيضاً حُقِّقَا» . وأراد أنَّ الثانى من هذين المفعولين فى : أريت زيداً رأى مالك ، وأعلمت زيداً الخير ، كالثانى من مفعولى كسا ، لا كالثانى من مفعولى عملت العلميّة . ووجه الشبه بينهما أن الثانى فيهما غير الأول ، كما إذا قلت : كسوت زيداً ثوباً ، فزيدٌ غير الثوب ، وكذلك إذا قلت : أعلمت زيداً الخَبَر ، فزيدٌ غيرُ الخَبَرِ ، بخلاف : علمت زيداً أخاك ، فإن الأخ هو زيد ، وزيدٌ هو الأخ . وإذا كان مثل الثانى فى كسا «فهو به فى كل حُكم ذو ائْتِا» ، يريد أنّ الثانى من مفعولى أعلمت ههنا فى جميع أحكامه مثلُ ثانى مفعولى كسا .

والأحكام التى تتعلّق بمفعول كسا جملة ، سيذكرها فى بابها إن شاء الله ، فمنها : جواز حذفه دون الأول اقتصاراً ، فتقول : أعلمت زيداً ، وأريت

(١) التسهيل ٧١ ، وشرحه ، ورقة ٩٦ .

زيداً ، كما تقول : كسوت زيداً . وجواز حذف الأول دون الثانى اقتصاراً أيضا ، فتقول : أعلمتُ الخبر ، وأريتُ مذهب مالك ، كما تقول : كسوت ثوبا . وجواز حذفهما معاً نحو : أعلمت ، وأريت ، كما تقول : كسوتُ . ومنها منعُ الإلغاء والتعليق كما امتنع ذلك فى كسا ، إلى غير ذلك من الأحكام المتعلّقة بكسا ، حسبما يأتى إن شاء الله . / إلا أنّ فى هذا ٤٩٩
الكلام نظراً من وجين :

أحدهما : أنّ قوله : «كثانى اثنى كسا» إما أن يكون ثانى بمعناه الظاهر ، واثنى [١] كسا مرادفاً لقولك : مفعولى كسا ، حتى كأنه قال : كثانى مفعولى كسا . وإما أن يكون بمعناه فى قولك : ثانى اثنين ، وثالث ثلاثة ، أراد : كأحد اثني كسا . وعلى كلا الأمرين فتخصيصه الثاني بالحكم بقوله : الثان منهما كثانى كذا ، لا وجه له ؛ فإن الأول منهما أيضاً كذلك . وأيضاً فذلك التخصيص يوهم أن المفعول الأوّل ليس كأحد مفعولى كسا . وهذا مخلٌّ ، فكان الأولى أن يقول : وحكمُ المفعولين هنا حكمُ مفعولى كسا ، فلو قال مثلاً :

* ثُمَّ هُمَا هُنَا كمفعولَىْ كَسَا *

أو ما أعطى ذلك من النظم ، لتَمّ كلامه وصحّ .

والثانى : أنه قال : « فَهْوَ به فى كلّ حُكم ذُو أتسا » ، فهو : عائد إلى الثانى وبه : عائد إلى ثانى اثنى كسا ، أى : هو مثله فى كلّ حكمٍ تَعلّق به ، ومن جملة الأحكام المتعلقة بثانى اثنى كسا أنه لا يُعلّق عنه

---

(١) فى الأصل : «وإما أن يكون اثنى كسا ......» الخ .

فعلُه ، فاقتضى أن الثانى من مفعولى أعلمت بمعنى عرفت لا يعلَّق عنه فعلهُ ، وكذلك أريت . وذلك غيرُ صحيح ، بل تقول : أعلمتُ زيداً أبو من عمرو ، فى المنقول من : علِم زيدٌ [1] أبو من عمرو ، كما تقول : عرف زيدٌ أبو من عَمْرو ، وفى المنقول منه : عرَّفت زيداً أبو من عَمْرو . ويلحق بها أيضاً «أريت» فى هذا الحكم إن قلنا بالقياس الذى أشار إليه فى التسهيل [2] . وإذا ثبت هذا كانت كُلِّيتُه غير مستمرَّة .

والجواب عن الأول أن مراده - كما تقدم أنَّ الثانى من مفعولَى أعلمت وأريت غيرُ الأول ، كما أنّ الثانى فى كسا غير الأول ، وإذا كان معنى هذا كانَ فى قوة أن لو قال : والثانى مع الأول كذا ، وإذا كان كذلك فليس الثانى مع الأول بمخصَّصٍ بالذكر دون الأول ، لأنه إذا كان الثانى مع الأول كان الأول مع الثانى كذلك ، ويلزم من ذلك أن يكون حكمُ الأول مع الثانى كحكم الثانى مع الأول . وأيضاً فإذا كان الثانى غير الأول كما فى كسا ، وكان ثانى كسا حكمه حكم الأول ، فكذلك يجب أن يكون ثانى أعلم هنا حكمهُ حكمُ الأول ، فلا يلزم على هذا محذور .

وأما الثانى فإنَّ المسألة تقتضى وجود الخلاف فيها من مسألة أعلم ، حيث اختلف فى جَوازِ التعليق فيها مع الاتفاق عليه فيما نقلت منه ، فكذلك يلزم فى أعلمت المنقولة من علمت - بمعنى عرفت - أن يجرى فيها الخلاف ، ويكون وجه المنع ما تقدم عدم ورود السماع بذلك .

---

(١) فى الأصل : «علم زيدا أبو من .. » الخ .

(٢) انظر التسهيل ، باب تعدّى الفعل ولزومه ٨٥ ، وشرحه ورقة ١١٤ .

والانتساءُ ممدودٌ ، وهو مصدر انتسى به : إذا اقتدى به واتبعه ، والأسوة : القدوة ، أي : فهو به ذو اقتداء في كل حكم . ولا يعني أنه ذو اقتداءٍ به بمعنى أنه مقيس عليه ، وإنما أراد في تعريف الحكم خاصة .

وبقي هنا في كلامه مسألة ، وذلك أنَّ قوله : «وإنْ تعدّيا لواحدٍ بلا هَمْزٍ ، .. إلى آخره ، يقتضي جواز تعدّي مثل : عرفتُ زيداً ، بالهمز ، حتى يصير به متعدّياً إلى اثنين ، ويلزم على جواز هذا جواز ما لا يتعدّى أن يتعدّى بالهَمْزِ إلى واحدٍ قياساً ، وهو بذلك أولى من المتعدّي . وقد تقدّم في أرى وأعلم أنه عنده سماع ، فالمتعدّي بنفسه إلى اثنين لا يتعدى بالنقل إلى ثلاثة قياساً عنده، فمذهبه في المسألة مذهب ابن خروف ، وهو التفرقة . وقيل : إنه لا يجوز قياساً إلا فيما لا يتعدّى ، كقام وأقمتُه ، وقعد وأقعدته . وأمّا ما يتعدّى فلا يجوز أن يتعدّى بالنقل ، وما جاء من نحو : لبس الثوبَ وألبسته إياه وعلمت زيداً قائماً ، وأعلمت زيداً قائما فسماع ، ويظهر هذا من سيبويه . وقيل : يجوز قياساً في الجميع .

وينتهي التعدّي إلى ثلاثة مفعولين خاصةً ، أعني التعدّي بالهمزة باتفاق . وهذا رأي الأخفش ، وقد تقدم التنبيه عليه ، ولم يأت عنه النصّ في هذا إلاّ في ظنّ وأخواتها ، وأُلزِم على ذلك إجازةَ أكسيتُ زيداً عمراً ثوباً ، هو لازم .

ووجه ما ذهب إليه الناظم القياس والسماع ، أما القياس فهو أن المتعدّي بالهمزة إنما عدّي بها ليلحق بالمتعدّي بنفسه [١] في الرتبة التي فوقه ، فما لا يتعدّى يلحق بالمتعدّي لواحدٍ بنفسه كضرب ، فتقول : أقمته كما تقول :

---

(١) في الأصل : نفسه .

ضربته. وما يتعدّى إلى واحد بنفسه يلحق بالمتعدّى إلى آثنين بنفسه ككسا ، فتقول : ألبسته ثوبا ، كما تقول : كسوته ثوبا وأما ما يتعدّى إلى اثنين فلا يلحق بما فوقه بالهمزة ؛ إذ ليس فوقه ما يتعدّى إلى ثلاثة بنفسه فيلحق هذا به . ومن هنا قال بعضهم : إن نصب الظرف أو غيره على المفعول به اتساعاً لا يصحّ فيما كان متعدّيا إلى ثلاثة ، لأن نَصْبَه على الاتساع تشبيه له بالمفعول الصحيح مما فوقه فى الرتبة ، وليس ثَمّ مفعولٌ به رابعٌ [1] لمفعولينَ ثلاثة ؛ إذ الثلاثة هى النهاية ، فلا يصح الاتساع فى الظرف إلا إذا كان الفعلُ غير متعدٍ، أو متعدّياً إلى واحدٍ أو اثنين . وما ذهب إليه الناظم هو أيضاً ظاهر الفارسىّ فى الإيضاح [2] . وأما السماع فهو فى غير المتعدّى كثير جداً وفى المتعدّى كثير أيضا ، إلا أنه لا يكثر كثرة الأول ، ومنه : لبس الثوبَ ، وألبستُه الثوبَ . ونلتُ الشىء وأنلتكه . وعطا الرجلُ الشىءَ ، أى : تناوله ، وأعطيته إياه . ورأيت الشىء ، أى أبصرته ، وأريتَكَه ، وسمعت الكلام ، وأسمعته إياه . وعلِم الشىء وأعلمته إياه ، أى : عرّفتهُ إياه . ومثّل الفارسى المسألة بقولك : [3] أضربت زيداً عمراً ، قال : «وتقول : أبى زيد الماء ، وأبيتُهُ الماء . وأنشد لساعدة بن جؤيَة [4] :

---

(١) فى الأصل : رافع .

(٢) انظر الإيضاح ١٧١ ، ١٧٣ .

(٣) الإيضاح ١٧٣ .

(٤) البيت فى ديوان الهذليين ١٩٨/١ ، وهو من شواهد الإيضاح ١٧٣ ، والمغنى ٣٣٠ ، والهمع ٣١٨/٤ .

أوبيت : منعت . صادية : عطشى . وفى بعض النسخ ضاوية . وفى الديوان : طاوية . وكلتاهما بمعنى ضامرة . وتهب أفقا : تجد ناحية .

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ ماءٍ فَهْىَ صَادِيةٌ

مَهْما تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

هذا كلّه ظاهرٌ أن يقاس مثله ، بخلاف ما يتعدّى إلى اثنين بنفسه فإنه لا يكثر تعدّيه بالهمزة إلى ثلاثةٍ ، بل هو قليلٌ لا يبلغ مبلغ أن يقاس عليه . والله أعلم .

***

(ثم قال الناظم [١]) :

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّأَ أَخْبَرَا

حَدَّث ، أَنْبَأَ ، كَذَاكَ خَبَّراَ

يعنى أنَّ هذه الأفعال الخمسة ، وهى - نبّأ ، وأَخْبَرَ ، وحدَّثَ ، وأنبأ ، وخبَّرَ - مثلُ أَرَى الذى تقدّم ذكره / وسبق أول الباب ، وهو ٥٠
المتعدّى إلى ثلاثة ، فتتعدّى هذه الأفعال تعدّيه ، ويكون حكمُها حكمَه .

وتحرّز بالسابق من أرى المتعدى بعد النقل إلى اثنين ، وهو المنبّه عليه بقوله :

وَإِنْ تَعدَّيا لواحدٍ بلاَ

هَمْزٍ فلا ثْنَينِ به تَوَصَّلاَ

فلو لم يُقيِّد بالسابق لتوهّم أنه أحال على أقرب مذكور ، وذلك

(١) عن الأصل .

إخلال ، فتقول : نَبَّأتُ زيداً عمراً أخاك ، وأخبرتُه بشراً صَديقَك ، وكذلك سائرها . ومن مُثُلِ ذلك عند بعضهم قولُ الله تعالى : (وقال الذينَ كَفَرُوا: هَلْ ندلُّكُمْ على رجل يُنَبِّئكم إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّق إنكم لَفِى خَلْقٍ جديد [(١)]) . ومن ذلك قولُ كعب بن مالك ، رضى الله عنه [(٢)] :

سألتُ بك ابنَ الزِّبعرى فَلَمْ

أُنَبَّاك فى القومِ إلا هَجِينًا

وقال الآخر [(٣)] :

نُبِّئْتُ زُرعَةَ والسفاهة كاسمها

يهدى إلىَّ غرائب الأشعار

فَيُهدى : فى موضع المفعول الثالث . وقال الآخر، أنشده ابن خروف [(٤)] :

وَأُنْبِتُ قَيْساً ولَمْ أَبْلُهُ

-كَمَا زعمُوا - خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ

وقال الحارث بن حِلِّزة [(٥)] :

أَوْ مَنَعْتُمْ ما تُسأَلُونَ فَمَنْ

حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَينا العَلاَءُ

---

(١) الآية ٧ من سورة سبأ .

(٢) ديوانه ٢٧٧ ، وسيرة ابن هشام ١٦١/٢ .

(٣) هو النابغة الذبيانى ، ديوانه ٥٤ . والبيت من شواهد التصريح ٢٦٥/١ ، وفى العينى ٢٣٩/٢ .

(٤) البيت للأعشى ، ديوانه ٢٥ . وهو من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقة ١٠١ ، والتصريح ٢٦٥/١ ، والهمع ٢٥١/٢ . وفى العينى ٤٤٠/٢ .

(٥) البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧-٦٦ ، والهمع ٢٥٢/٢ ، وفى العينى ٤٤٥/٢ .

وقد تَقَدَّم وجهُ تأخيره هذه الأفعال ، وأيضاً فإن إثبات هذه الخمسة من هذا الباب فيه نظر ؛ لأنها لم تتعيَّن له ، وما ذكر من السماع فيقدَّر إسقاط الجارّ منه فى بعض المفعولين كما قَدّر سيبويه [1] - فى : نُبِّـئْتُ زيداً ، يريد : عن زيدٍ - وكذلك غيره ، وأيضا فالنصب بعد إسقاط الجارّ ثابت فى قولهم : نُبِّئْتُ زيداً مقتصراً عليه ، وبعد أنبأ فى قوله تعالى : (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا؟[2]) ، ولم يَثْبُت إجراؤهما مجرى أعلم إلا حيث يحتمل حذف الجارّ ، فكان الحملُ عليه أولى ، هذا فى نَبَّأ مع كثرة استعمالها ، وأما أخواتها فيندر استعمالها على تلك الصورة ، كقول الحارث بن حِلِّزة ، فَيُجْعَل التقدير فيه : فمن حُدِّثْتُمْ عنه . والجملة بعد المنصوب حالية ، أو على إضمار القول . فلما كان كذلك ، مع أن النحويين لم يتحاشوا من عدِّها فى هذا الباب ، رأى أنَّ ذكرها اقتداءً بهم أولى، مع التنبيه على قصورها عن أعلم وأرى بتأخيرها عنهما . والله أعلم .

***

(١) الكتاب ٣٨/١ .

(٢) الآية ٣ من سورة التحريم .

الفَـــــاعِـل

الجملة المفيدةُ على قسمين : جملة اسمية ، وجملة فعليه ؛ فالجملة الاسميّة هى جملة المبتدأ والخبر ، وهى التى فَرَغ الآن من ذكرها وذكرِ أحكامها وعوارِضها . والجملة الفعلية هى : جملة الفعل والفاعل ، وهى التى شرَع الآن فى ذكرها وذكر أحكامها ، وابتدأ بتعريف الفاعل فقال :

الفَاعِلُ الّذِى كَمَرفُوعَى :أَتَى

زَيدٌ مُنِيراً وَجْهُه ، نِعم الفَتَى

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلُ فَإِنْ ظَهَرْ

فَهْوَ ، وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ استَتَرْ

يعنى أن الفاعلَ فى اصطلاح النُّحاةِ كلُّ ما كان شاكلة الاسمين المرفوعين فى هذا الكلام ، وهما : زيد المرفوع بأتى ، ووجهه المرفوع بمنيراً ، وجامعاً لأوصافهما (١) ، فكل ما كان هكذا فهو الفاعل المصطلح / عليه ؛ فيجب حينئذ أن ننظر فى أوصاف هذين المرفوعين فنعدّها ثُمَّ ٥٠١
نعتبر ، فكل اسم اجتمعت فيه تلك الأوصاف فهو فاعل ، وجملتها خمسة أوصاف ؛ فإن زيداً قد أُسندَ إليه فعل ، تامّ ، فارغ لطلبه ، غير مصوغ للمفعول ، وقدّم عليه ، وذلك الفعل هو : أتى . وكذلك وجهه قد أسند إليه اسم يعطى معنى الفعل ، تام ، فارغ لطلبه ، غير مصُوغ للمفعول ولا فى معنى المصوغ له ، وقدم عليه .

(١) فى الأصل : «وجامعا لجميع أوصافها» . والمثبت عن س ، ف .

ولْنتكلّم أولاً على أوصاف زيد :

فالأوَّلُ : أن يكون مسنداً إليه فِعْلُ كآتى ، إذا قلت : أتى زيدٌ . فلو أُسند إليه اسم وليس فى معنى الفعل نحو : أخوك زيدٌ ، أو : زيد أخُوك ، وهذا زيد ، أو : زيد هذا - لم يُسمَّ فاعلاً .

والثانى : أن يكون ذلك الفعل تامّاً كقام زيدٌ ، وجلس عَمْرو ، وأتى فى مثاله . فلو كان الفعل غير تام نحو : كان زيد قائما ، لم يُسمَّ فاعلاً .

ومعنى التمام : أن يكتفى الفعلُ بمرفوع من غير احتياجٍ إلى منصوب ، وإن كان طلَبه ، كضربت زيداً ، فإن ضربت يطلبُ منصوباً مع أنه يكتفى فى الإفادة بمرفوعه ؛ إذ كنت تقول : ضربتُ - مقتصراً عليه - فَيُفِيدُ ، وكذلك : أكرمت وأعطيت . وأمّا كان وأخواتها فلا تكتفى به أصلاً ؛ لأنها داخلة على ما أصله المبتدأ والخبر ، فمرفوعها وحده غير مفيد دون منصوبها ، فكان زيدٌ بمنزلة زيد وحده . وأيضا فالخبر عِوَضٌ من مصدرها ، فهو كالجزء منها . فإذاً زيدٌ من قولك : كان زيدٌ قائما ، لا يسمى فى العرف الجارى فاعلاً لفقد التمام فى كان ، وإن سمى فاعلا كما فعل سيبويه فتجوّز فى العرف [1] . ولو فرضت كان تامّة ، كان زيدٌ فاعلاً ؛ لأنه إذ ذاك يكتفى به كما يكتفى أتى بزيد فى مثال الناظم . وكذلك زيد فى : عسى زيد أن يقدم ، وجعل زيد يقوم ، وسائر أفعال المقاربة ، لا يسمى معها فاعلاً ؛ لعدم اكتفائها به .

فإن قلت : فيلتزمُ على هذا أن لا يكون زيدٌ مع ظن وأخواتها فاعلاً ، إذا قلت : ظن زيدٌ عمراً أخاك ؛ لأنها لا تكتفى به دون ذكر المنصوبين ، ولا

---

(١) الكتاب ١/٤٥ .

سيّما على مذهب الناظم، حيث منع الاقتصار فيها على المرفوع؛ إذ لا فائدة فيه عنده، فقد ساوت كان وأخواتها في هذا المعنى، لكن النحويين يجعلون مروفع ظن وأخواتها فاعلاً باتفاق، فأشكل هذا. وهو يلزمه في التسهيل حيث صرّح بهذا القيد[1] ثَمَّةَ. ولايقال إنّ معنى التمام أن يأخذ الفعل فاعله [2]خاصّةً، لا أَنْ تحصُل الفائدة معه بدون غيره خاصّة؛ لأنا نقول : لايُعْرفُ إذًا معنى التمام إلا بعد معرفة كون المرفوع فاعلاً، ونحن قد جعلنا التمام جزءًا من تعريف الفاعل، فلا يعرف الفاعل إلا بعد معرفته، فيلزم الدورُ.

فالجواب : أنَّ هذا القيد هو المثير للإشكال ، وعدمه غير مُخِلٍّ ، فلترجع ، فنقول : إنه عندنا غير مراد ، فيدخل ظن وأخواتها. ولايقال : إن كان وعسى وأخواتهما تدخل عليه؛ إذ قد بين الاظم أن مرفوعهما ٥ . ٢
مبتدأ في الأصلِ، فدخولها عليه وعملها فيه كعمل إنّ وأخواتها فيه، وما / وأخواتها، فذلك، فذلك أمرٌ مستثنًى عنده، فلايَرِدُ عليه.

والثالث : أن يكون الفعل فارغًا، ومعناه : أن لايكون فيه ضمير، كمثاله المذكور، فلو كان غير فارغ بل مُتَحمّلاً لضمير بارز أو غير بارز، نحو : {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}[3]، فلا يكون {الَّذين ظَلَمُوا} فاعلاً؛ لأن الفعل قبله غير فارغ، فهو مُسْتَغْنٍ بضميره. وهذا القيْد نصٌّ عليه في التسهيل[4]، ولكني سمعت شيخنا الأستاذ أبا عبدالله بن الفخار ــ رحمةُ

---

(١) يريد : قيد التمام في الفعل . وانظر التسهيل ٧٥ .

(٢) في الأصل : «فاعلاء» .

(٣) الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٤) التسهيل ٧٥ .

الله عليه ـ يقول : هذا القيد فارغ ـ يريد من الفائدة ـ وذلك لأن الفعل إذا فرضته متحملاً لضمير، فذلك الضمير هو المعَرفُ به، وهو الفاعلُ ؛ لأن الفعْلَ قد أُسْنِدِ إليه اسم، واجتمعت الأوصاف؛ وإذا فرضته غير متحمل فالظاهر هو ذلك الاسم. وقد قال هو على أثر هذا : «وبعد فِعْلٍ فاعلٌ فإن ظَهَرْ فَهْوَ.. إلى آخره، فبيَّن أن الفاعل قد يكو ضميرًا وإذا صار مثل الظاهر، وكلاهما قد أُسند إليه الفعل. وأيضًا فإن كلامه في قُوَّة أنْ لو قال : الفاعل اسم أُسْنِدَ إليه فعلٌ على طريقة كذا[1]، وهو نَصُّه في التسهيل[2]، وذِكْرُ الإسناد يُجْزِىء عن ذكر الفارغ؛ إذ لايصحّ الإسنادُ إلاّ والفعلُ خالٍ عن الإسناد، وإلاّ فإذا كان فيه ضمير فقد أُسنِدَ، فلايتصوّر القصدُ إلى الإسنادِ مع كوه غير فارغ من ضمير.

فالصواب تركُ هذا القيد والذى قبله، كما فعل غيره. والاعتراض عليه في التسهيل وارد، وأما هنا فيمكن أن لم يقصده، ولايلْفى محذور. فإذا قلت : الفاعل اسم مسندٌ إليه فعل مقدّم عليه، غير مبني للمفعول ـ صحّ، ولم يصحّ الاعتراض عليه أصلا، ولم يَرِدْ عليه نحو : قاموا الزيدون، وأن يكون الزيدون فاعلاً، مع أن قام متحمّل للضمير؛ إذ ليس بمسندٍ إليه، بل الضمير هو المسند إليه. وقد عُرِف معنى الإسناد أولَ الكتاب.

والرابع : أن يكون الفعلُ غير مبنىّ للمفعول، وذلك أن يكون على طريقة فَعَلَ، «كاتى» في مثاله، فلو كان مبنيًا للمفعول لم يكن المسند إليه فاعلاً، كقولك : ضُرِب زيدٌ، واستُخرِجَ المال، وإن سُمِّى المرفوع هنا فاعلاً يومًا مّا فعلى الاتّساع في العبارة.

---

(١) فى هامش الأصل عن سخة ، بدل قوله «كذا» : «فعّل وهذا» .

(٢) التسهيل ٧٥ .

والخامس : أن يكون الفعل مقدّمًا على الاسم، كالمثال في : أتى زيدٌ، فلو تقدّم الاسمُ على الفعلِ لم يكن فاعلاً في العُرف النحوىّ، وإن[1] كان هو الفاعل من جهة المعنى إذا قلت : الرجل جاء، وزيدٌ أتى؛ لأن العرب إذا قَدَّمت الاسم على الفعل أضمرت في الفعل ضميراً يلزمه ، فهو إذاً الفاعل ، لا الإسم المتقدّم . والدليل على لزوم الضمير للفعل المتأخر ظهروه لزومًا في التثنية والجمع إذا قلت : الزيدان قاما أو أتيا، والزيدون قاموا أو أَتَوا. ولو كان المتقدّم هو الفاعل لم يكن في الفعل ضميرٌ البتَّة، بل كنت تقول : الزيان أتى، والزيدون أتى، كما تقول : أتى الزيدون، وأتى الزيدون. وأيضا فإن العرب جعلت الفاعل مع الفعل كالجزء المتأخر منه، ٥٠٣ وذلك ظاهر مع كونه ضميرا متصلا ـ / وقد استدلَّ ابن جنّي على صحّة ذلك بأحد عشر دليلاً ـ ولايجعل كذلك إلا وهم قد عَزَمُوا على تأخيره عن الفعل لزوما، وجعلوه بمزلة الجزء إذا كان ضميراً متصلا، وبمنزلة صدر المركّبِ من عَجُزه إذا كان غير ذلك.

حدثني شيخُنا الأستاذ ـ رحمةُ الله عليه ـ في الجملة، ونقلتُه من خطّه، عن الشيخ الفقيه الأوحد أبي عبدالله الحضرمى[2] القاضي بسبتة، قال : أخذت بيده يومًا أقودُه إلى منزله من مدرسة باب القَصْر بسبتةَ لمكان سنِّه، فقعد أثناء الطريق ليرتاح، ثم قال لى : ماتقول في قولك : زيد قام، أيكون زيدٌ فاعلاً مقدّمًا؟ فقلت : لا أدرى ـ لكوني لم أكن حِينئذٍ في

---

(١) فى الأصل : «فإن» .

(٢) هو محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن على بن محمد الحضرمى ، نحوىٌ . ولى القضاء بسبة ، توفى سنة ٧١٢ هـ . انظر المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا لأبى الحسن النباهى ١٣٢ - ١٣٣ .

هذه الطبقة ـ ثم قال لي : لايكون ذلك لأمرين، أحدهما أنّ الفاعلَ كالجزء من فعله إذا كان ضميرًا متّصِلاً، فوجب أن يجرى الظاهر معه على أسلوب واحد. والآخر : أنه لو كان كذلك لاتحد حكم الفعل مقدّما ومؤخّرًا. وقال الأستاذ ـ رحمه الله ـ : فهذا من أوّل ما أفادني، رحمة الله عليه.

وفي المسألة خلافٌ خاصٌ وخلافٌ عامٌ يذكر في قوله : «وَبَعْدَ فِعْلٍ فاعلٌ» بحول الله.

فإذا اجتمعت الشروط كان المرفوع فاعلاً، نحو : قام زيد، وخرج عمرو، وركب أخوك، وضرب الزيدون عمراً. وماكان نحو ذلك.

وأمّا أوصاف «وجهُه» من قوله : منيرًا وجهُه» فالأول : أنه مسندٌ إليه اسم يعطى معنى الفعل، وهو منيرٌ؛ إذ هو اسم فاعل من : أنار وجهه فهو مُنِير. وقد[1] يحتمل أن يكون صفة مشبهة باسم الفاعل، وكلاهما مراد. ويدخل في ضمن هذه الإشارة أفعل التفصيل، نحو : زيد أفضلُ من عمرو؛ فإن في أفضلَ ضميرا يعود على زيد، هو فاعل أَفْعَلَ، وقد يظهر كما سيأتى. واسم الفعل نحو: صه، ونحو[2]:

فَهَيهاتَ هَيْهَاتَ العقيقُ وأَهْلُهُ

فالعقيق فاعل بهيهات، أى : بَعُد العقيقُ وأهله. وكذلك المصدر المقدّر بأن

---

(١) فى هامش الأصل عن نسخة : «وهو» بدل : «وقد» .

(٢) لجرير ، ديوانه ٣٨٥ ، والرواية فيه :

فأيهات أيهات العقيق ومن به   وأيهات وصلٌ بالعقيق تواصله !

والبيت فى الخصائص ٤٢/٣ ، وابن يعيش على المفصل ٣٥/٤ ، والتصريح ٣١٨/١ ، ١٩٩/٢ ، والهمع ١٤٥/٥ .

وفعل الفاعل، نحو : أعجبني ضَرْبُ زيدٌ عمراً، وركوبُ الفرسِ زيدٌ .

وكذلك الظرف والمجرور إذا اعتمدا نحو : (أفِي اللّهِ شَكٌّ؟)[1] و : أعندك عَمْرو؟ في أحد الوجهين، فإنه في تقدير : أيستقرُّ في الله شكٌّ، وأستقر عندك عمرو؟. وهذا الأخير لم ينبه عليه الناظم في مسألة : أقائم الزيدان؟ لكن نبَّه عليه في مسألة وقوعه خبرًا، حيث قال : «وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرّ».. إلى آخره.

والثاني : كونه تامًا، تحرُّزًا من نحو : هو كائن أخاك، ففي كائن ضميرٌ رفَعُه على اسم كان لا على الفاعلية، وإن كان كائن اسمًا في معنى الفِعْل.

والثالث : كونه فارغًا تحرزا من الاسم إذا كا فيه ضمير.

وقد بيِّن ما في هذين الوضعين.

والرابع : كونه غير مبني للمفعول، تحرُّزًا من الصفة إذا بنيت للمفعول، نحو : مضروب أبوه، ومكرمٌ أخوه؛ فإن المرفوع هناك لايعرب فاعلاً. ويَصْدُق على الظرف والمجرور والمصدر أنها غير مصوغات للمفعول.

٥٠٤ فإن قلت : وكذلك يصدق / أيضا على ما كان في معنى المفعول منها نحو : أعجبني قراءَةٌ في الحمّام القرآنُ، و : أعجبني ركوبٌ الفرسُ؛ لأن المصدر لا يتبيَّن فيه صيغة فاعل من صيغة مفعول. وإذا كان كذلك أوهم أن يُعْربَ القرآن والفرسُ فاعلا، وليس كذلك.

فالجواب : أنّ المصدر إذا كان معناه معنى فاعل يصدقُ عليه أنه

---

(١) الآية ١٠ من سورة إبراهيم .

غير مبني للمفعول، وإذا كان معناه معنى مفعول لا يصدُق عليه ذلك، باعتبار تقديره بفعل المفعول، وإنما يصدق عليه ذلك باعتبار لفظه خاصّة، والمصدر لم يعمل إلا باعتبار الفعل الذى قام مقامه، فإذا قام مقام مبنى للفاعل فليس بميني للمفعول على وجه ولا بالاعتبار، وإذا قام مقام مبنى للمفعول فلا تصدُق عليه العبارة صدقًا مطلقًا. وذلك يكفي ههنا.

والخامس : كونه مقدّمًا كما تقدّم من الأمثلة، فلو تأخّر لم يكن الوجهُ فاعلاً، نحو : وجههُ مِنيرٌ، لأنّ فيه ضميرًا يبرُزُ في التثنية والجمع كالفعل. والخلاف الذى يجرى في تقدّم الفعل يجرى هنا.

فإذا اجتمعَتِ الشروطُ أُعرِب ذلك الاسم المتأخر - الذى هو نظير الوجه في المثال - فاعلاً بإطلاق، نحو : مررتُ برجُلٍ قائم أبو حسنٍ، أخوه أفضلَ منه. وأعجبنى رجل عندك أبوه، وفي الدار أخوه. وما أعجبني إكرامٌ زيدٌ عمرًا. وما أشبه ذلك.

وإذا تقرّر هذا رَجَعْنا النظر إلى معنى التعريف ومايتعلّق به، وفيه نظر من أوجه :

أحدها : أنه قال : «الفاعل الذى كمرفوعَىْ أتَى.. زيدٌ منيرا وجهُه» فجعل الفاعل ماجتمعت فيه أوصاف المثالين معًا، وذلك غير ممكن؛ إذ لا يجتمع في اسم واحد أن يكون مسندًا إليه فِعْلٌ ومسندًا إليه مايُؤَدّى معنى الفعلِ في حالة واحدة، فلو قال : كمرفوع كذا، أو كمرفوع كذا، لكان صحيحا، كما قال في التسهيل : «هو المسند إليه فعلٌ أو مضمَّن معناه(١)».

والجواب : أن مقصوده ماأراد في التسهيل، فالموضع لأو، لكن لما كانت الواو قد تقع موقع أو في مواضع، وبالعكس، أتى بالواو هنا تقديرًا، كأنه قال :

---

(١) التسهيل ٧٥ .

الذى كمرفوع أتى، وكمرفوع منيراً، ثم ثُنّى على هذا التقدير لأن التثنية لاترادف إلا العطف بالواو، حسبما هو مبين في موضعه، وإذا ساغ هذا التقدير صح كلامه.

والثانى : أن هذا التعريفَ الجُمْلِيَّ اقتضى أن الفاعل إنما يكون اسمًا صريحًا لتعريفه إياه بالاسم الصريح، وهو : زيد، وجهه. وليس ذلك بلازم، بل قد يكون غير صريح، نحو : أعجبي أن تقوم. فأن ومابعدها هو الفاعل، وليس باسم صريح. وكذلك أَن ومعمولاها، نحو : أعجبي أنَّك قائم، وما المصدريّة أيضًا، نحو ماصنعتَ، أى : صُنْعُك. ولايقال : إن مثل هذا قليل لم يُعتَدّ به، بل هو كثير كطّرد مقيس.

والجواب : أن مثل هذا في حكم الاسم الصريح، ولذلك ترى سيبويه يطلق على الحرف المصدرىّ أنه اسم[1] لقرب تأوّله بالاسم. وأيضًا إذا
نظرتَ في الحرف مع مابعده / وجدته مع الفعل قبله في الحكم كالاسم ٥٠٥
الصريح، من حيث حَصَلَ له إسنادُ فعلٍ تام فارغٍ غير مصوغٍ للمفعول مُقَدَّم، وإما كان ذلك اعتبارًا بقوة الاسم الصريح. وإنَّما قصد الناظم بالتمثيل بالاسم الصريح مقتصَرًا عليه التنكيت على الكوفيين القائلين بجواز كون الفاعل غير اسم ولا مقدَّرًا باسمٍ، مستدلّين على ذلك بقوله تعالى : {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مارَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ[2]}، ففاعل (بَدَا) عندهم الجملة التى هى : (لَيَسْجُنُنَّه[3]). ومثلُ ذلك : {أفلم يَهْدِلَهُمْ
كم أهلَكْنَا / قَبْلَهُمْ[4]}؛ فلا يصحّ أن يكون (كَمْ) الفاعل، بل الجملة كلُّها، ٥٠٦

(١) انظر الكتاب ٣/١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٣٠ .

(٢) الآية٣٥ من سورة يوسف .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٤/٢٢٠ ، ٢٤٢ . والهمع ٢/٢٧٢ .

(٤) الآية ١٢٨ من سورة طه . وفى جميع النسخ «أولم» وسيذكر الآية بعد على الصواب .

ومن مُثُلُ سيبويه : بدالَهُم أَيُّهم أَفْضَلُ، وقال في تقديره : «كأنك قلت : ظهر لهم أهذا أفضلُ أم هذا[1]». وفي الشعر أيضًا من ذلك كثير، كقوله[2]:

ماضَرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أَهَجَوْتَها أَمْ بُلْتَ حيثُ تَلاَطَمَ البَحْرانِ

وقال بشر[3]:

نَزَعْتَ بأسبابِ الأمورِ وقَدْبدا

لِذِي اللُّبِّ منها أَيُّ أَمْرِيه أصوبُ

ومن ذلك في القرآن أيضا : {وَتَبيَّنَ لَكُمْ كيف فَعَلْنا بِهِمْ[4]}، ونحوه قوله تعالى : {وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وإِلىَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ[5]}.. الآية. والمفعولُ الذى لم يُسمَّ فاعله[6] بمنزلة الفاعل في جميع أحكامه. ومن مُثُل الفَرَّاءِ: قَدْ تبيَّنَ لى أهذا عَبْدُالله أم زيد[7]، وبدا لي لأضربنَّك. وقال الفراء : كلّ فعلٍ كان تأويلُه بلغنى، أو قيل لي، أو : انتهى إليَّ، فإنّ اللام وأنَّ يصلحان فيه. ومثل ذلك في الكلام كثير، وجميعه يشعرُ بل يُصَرح بأنّ الفاعل لايلزمُ أن يكو اسمًا. فكأن الناظم يُنكِّت على القائلين بهذا المذهب، ويقول : إن الفاعل إنما يكون اسمًا، وماجاء مما ظاهره خلافُ ذلك، فراجع في الحقيقة إليه.

والجواب : أن النّمط مما حُمِل الكلامُ فيه على معناه دون لفظه، والمسألة

---

(١) الكتاب ٣/١١٠ .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه ٢/٣٤٤ . والبيت فى أمالى ابن الشجرى ١/٢٦٦ ، والخزانة عرضًا ٦/٩ . وفى هذه المراجع : تاطم البحران .

(٣) ديوان بشربن أبى خازم : ٨ .

(٤) الآية ٤٥ من سورة إبراهيم .

(٥) الآية ٦٥ من سورة الزمر .

(٦) فى هامش الأصل ع نسخة : «والمقام مقام مالم يسمَّ فاعله» .

(٧) انظر معانى القرآن ٢/٣٣٣ .

من باب تعليق الفعل عنالفاعل كما يُعلَّق عن المفعول بإطلاق في باب ظننت، لأن بدا وظهر وتبيَّن في معنى عَلِم، فعُلِّق تعليقه، وكذلك قوله : {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُم}، لأن معناه : أفلم يعلموا؟

فإن قيل : فأين الفاعل؟

قيل : ماأعطاه الكلامُ المعلَّق عنه الفعل من معنى المفرد، لأن التقدير : بدا لهم هذا المعنى، كما أن الجملة المعلّقة في «علمت» هي على ذلك التقدير، ولم يقع مفعولُ علمت جملةً أصلاً إلا في اللفظ، وأما في المعنى فلا، فكذلك وقوعُ الجملة في موضع الفاعل.

فإن قيل : فيصدقُ أن الفاعل ليس بمفرد.

قيل : أما في اللفظ فنعم، كما يقع الحرف فاعلاً في نحو : أعجبني أن تقوم، ولايدلّ ذلك على أن نفس الفاعل غير الاسم، وأما في التحصيل فلا، بل الفاعل معنى الجملة، وهو المفرد الذى صِرْنا إليه. وأيضًا قد وقع المبتدأ جملة في اللفظ، لأن المعنى معنى المفرد، نحو : سواء عليّ أقمت أم قَعَدْتَ. وهو كثيرٌ في القرآن والكلام العربي؛ لأن «أقمتَ أم قعدت» في تقدير : قيامُك وقُعودُك، ولم يكن ذلك ضائرًا، فكذلك يقع الفاعل في اللفظ جملة إذا كان المعنى للمفرد.

فإن قيل : هذا إقرارٌ بمذهب الكوفيين(١).

٥٠٧ قيل : إن أرادوا بما أجازوا / هذا المقدار فنحن نوافقهم عليه، ولايبقى بين الفريقين خلاف، فإن أرادوا غير ذلك فلانقول به؛ إذ الجملة من حيث هي جملةٌ لاتقع فاعلةً أبدًا، ولايوجد في الكلام ذلك إلا على

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٥٧ ، والارتشاف ٦٢١ .

ماتبيّنن. وهذا ظاهر كلام سيبويه، وذهب إليه طائفة. ولكن هذا التأويل لايساعد عليه ظاهر عبارة الناظم إلا بتكلف شديد، والذى يساعد عليه كلامه مذهب المبّرد ومن وافقه، وهو أن هذا الباب كلّه محمولٌ على إضمار المصدر المفهوم من الفعل، فهو الفاعل والتقدير : بدالهم بَداءٌ، ويَهْدِ لهم هُدًى، وتبيَّن لكم تَبَيُّن، وأُوحيِ وَحْيٌ أو إيجادٌ، وكذلك سائر الأمثلة. وقد وقع المبِّرد في كتاب سيبويه طُرَّةٌ نصُّها : «بدا لهم فعل، والفعلُ لايخلو من فاعل، ومعناه عند النحويين أجمعين بدًا لهم بُدوٌ، وقالوا : ليسُجُننَّه. وإنما أضمر البُدُوّ لأنه مصدر يدلّ عليه قوله : (بَدَالَهُم)، وأضمر كما قال تعالى : {والْمَلائِكَةَ يَدْخُلُونَ عَلَيهم مِنْ كُلِّ بابٍ. سَلاَمٌ عَلَيكم}، ولايكون (لَيَسْجُنُنَّهُ) بدلاً من الفاعل، لأنه جملة، والفاعل لايكون جملةً». هذا ما قال، وقد زعم أنَّه مذهب النحويين أجمعين، يعنى من تقدمه. وقد ذكر ابن خروف أن النحويين خالفوا فيما قال، وعلى الجملة فهم فيه فرقتان، وظاهر الناظم الذهاب إلى رأى المبرّد، وإليه ذهب السيرافي وجماعة من المتأخرين.

والوجه الثالث من أوجه النظر في تعريفه : أنه زاد مثالاً ثالثا في البيت، وهو قوله : «نِعْم الفتى»، وهو لم يُحِلْ عليه في التعريف، بل قال : «كَمَرْفُوعَي أَتَى زيدٌ مُنِيرا وَجْهُه» فظهر أن ذلك المثال حشوٌ بلا فائدة.

والجوابُ : أنَّ هذا المثال تكميلٌ لما قصد، مع الاكتفاء بما أحال عليه، لأنَّ قوله : «أتى زيدٌ» شمله، ولكنه نبّه على أنه ليس من شرط الفاعل أن يكونَ فعلُه المسندُ إليه متصرّفا كأتى زيد، بل قد يكون غير متصرّف كنِعْمَ. ولايخرج الاسم بذلك عن كونهفاعلاً، وهو الفتى في مثاله وماحلّ في موضعه؛ إذ لا يعتبر في إعرابه فاعلاً أن يكون فاعلاً معنًى، وإنما يُعْتبر احتياج الفعل إليه لغة، وسمّوه[1]

(١) في س ، ف : « تتميماً ، إذ كان مساوياً للفاعل حقيقة » .

فاعلا وإن لم يكن فاعلاً حقيقةً اعتبارًا بما كان منها فاعلاً، ليستَتِبَّ الاصطلاح في الباب. ومن ههنا لم يحدّوا الفاعل من جهة المعنى، وإنما حدّوه بأحكامه اللفظيّة، ليدخُلَ في الحدِّ نحو : نِعْم الرجلُ، ومات زيدٌ، وما أشبه ذلك. ففي تمثيل الناظم إشارة إلى هذا المعنى.

والوجه الرابع : أنَّ [في[1]] قوله : «كمرفوعَي أتَى» مايشير إلى أنّ من أحكامه الرفع، وأنه هو الذى يقتضيه[2] من أنوا ع الإعراب، فلايكون منصوبا ولامجرورًا. وهذا صحيح؛ فإن الفاعل مرفوعٌ أبدًا. قالوا : واختُصَّ بالرفع، لأنَّ الرفع إعراب العُمَد، والفاعل عمدة؛ إذا لايستغنى الكلام عنه. وأما النصب فللفضلات المستغنى عنها، وكذلك الجرّ.

فإن قيل : فيقتضى هذا أن لايكون الفاعل إلا مرفوعًا، وذلك غير مُطَّرد من أوجه :

منها : أن العرب تقول : كَفَى بالموتِ واعظًا. وفاعل كفى إنما هو الموت. وهذا نظير جَرِّ المبتدأ في قولهم : بحسبك زيد. وقالوا : ما أتانى مِنْ أحدٍ، وأحدٌ هو الفاعل. وهذ مقيسٌ.

٥٠٨ ومنها : أن المصدر / الموصول[3] قد يضافُ إلى فاعله، بل هو الأكثر فيه، نحو : أعجبني قيامُ زيدٍ، وضربُ زيدٍ عمرًا، وهو أيضا مطرد.

ومنها : أن النّحويّين يقولون : إذا كان معنى الكلام يميّز بين الفاعل والمفعول، جاز في الشعر كثيرًا أن يُنصب الفاعل ويرفع المفعول،

---

(١) ليست فى الأصل .

(٢) فى الأصل : يقتضى .

(٣) يريد به المصدر الذى فى معنى حرف المصدر والفعل ، والحروف المصدرية يقال لها كذلك : الموصولات الحرفية انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٦٨/١ ، ٢٨/٢ .

وجاز في الكلام قليلا. ومن ذلك في قراءة عبدالله : {فَتَلَقَّى آدَمَ من ربِّه كلماتٌ[1]} بنصب (آدمَ)، ورفع (كلماتٌ). وقالوا : خَرقَ الثوبُ المسمار. وكسر الزجاجُ الحجر. ومن ذلك في الشعر[2]:

مثل القنافذِ هَدَّاجُون قد بَلَغَتْ
نجرانَ أو بَلَغَت سَوْءاتِهم هَجَرُ

وقال الفرزدق[3]:

غداةَ أَحلَّتْ لابن أَصْرَمَ طعنَةً
حُصَيْنٍ عبيطاتُ السدائفِ والخَمْرُ

وقال الآخر، وهو خداش بن زهير[4]:

وَتَلْحَقُ خيلٌ لاهَوادَةَ بينها
وتَسْفِي[5] الرِّماحُ بالضَّياطِرَةِ الحُمْرِ

(١) الآية ٣٧ من سورة البقرة . وعبد الله هو ابن كثير ، انظر السبعة ١٥٣ .

(٢) البيت للأخطل ، ديوانه ٢٠٩ . ورواية الديوان :
على العيَّارات هَدَّاجون قد بلغت نجران ، أو حُدِّثت سوءاتهم هجر
يقال في جميع العَير : عيارات وأعيار وأعيرة . والهَدج : تقارب الخطر .
والبيت من شواهد المحتسب ١١٨/٢ ، وأمالي ابن الشجرى ٣٦٧/١ ، والمغنى ٦٩٩ والهمع ٨/٣ .

(٣) ديوانه ٢٥٤/١ . والبيت في الإنصاف ١٨٧ ، وابن يعيش على المفصل ٣٢/١ ، ٧٠/٨ ، والتصريح ٢٧٤/١ ، والعينى ٤٥٦/٢ .
وابن أصرم هو حصين ، قتل له قريب فحَرّم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم حتى يقتل قاتله .
ولحم عبيط : طريٌ والسدائف : جمع سديف ، وهو السنام المقطع .

(٤) جمهرة أشعار العرب لأبي زيد ٥٣٦/٢ ، والاختيارين للأخفش ٤٣٩ .

(٥) كذا في س ، ف . ومثله في الاختيارين للأخفش وفي الجمهرة : ونعصي الرماح ، أي : يتخذونها عصيا . وقد وقع سقط من البيت في الأصل .

وقال الجعدي[1]:

حَتَّى لَحِقْنا بِهِمْ تَعدُو فَوارِسُنَا

كأننا رَعْنُ قُفٍّ يَرْفَعُ الآلا

ومثل هذا كثير. وقد جعل ابن الطراوة هذا قياسًا مُطّردًا، فأجاز نصب الفاعل ورفع المفعول إذا فهم المعنى، نحو : أكل الخبزُ زيدًا، وركب الفرسُ عمرًا، وماأشبه ذلك. فإذًا ما التزمه الناظم من رفع الفاعل غيرُ لازمٍ.

فالجواب : أن هذا كلّه غير وارد؛ أما كفى بالموت واعظًا، و{كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا[2]}، فمن باب ماندر وخَرَج عن القياس، فلا يعتدُّ به، مع أن الباء عدهم زائدة، دخولها كخروجها، فكأن لم تكن ثَمَّة.

وأما ما أتاني من أحد، فكذلك أيضًا، فإنّها من مواضع زيادة مِنْ. والحرف الزائد لايعتدُّ به، ولايكسرُ قاعدةً، ولايخرج الفاعل بذلك عن كونه فاعلاً، ولذلك يُعطف على موضعه رفعًا، فهذا ليس مما يعترضُ به.

وأما فاعل المصدر إذا أضيف إليه فلا يسمَّى فاعلاً عرفًا حينئذٍ، بل هو مضافُ إليه، كما لا يُسمَّى زيدٌ ـ في قولك : زيدٌ قامَ ـ فاعلاً، ولا في زيد مضروبٌ مفعولاً، وإن كان المعنى في الجميع على ذلك. ومن هنا يتبيَّنُ في نحو : كسر الزجاجُ الحَجر، أنَّ الزجاج هو الفاعل، وأن الحجر مفعول، اعتبارًا باللفظ،

(١) ديوانه ١٠٦ ، وهو فى المعانى الكبير ٨٨٣ ، والمحتسب ٢٧/٢ ، والخصائص ١٣٤/١ ،والاقتضاب ٢٩٨ ، والإنصاف ١٥٨ ، واللسان : أول . وفيها : يقْدى ، أى : تحمل خيلها على العدو . والرعن: أنف الجبل . والقف : الجبل . يعنى أنها تنزو فى السير كما ينزو الرعن فى الآل .

هذا ، وقد استشهد المؤلف بالبيت على ورود الفاعل – وهو الآل – منصوبًا ، لأنه الذى يرفع . وكلام ابن قتيبة ومن جاء بعده يدفع ذلك . انظر المراجع المتقدمة .

(٢) الآية ٧٩ من سورة النساء .

وإن كان المعنى بخلاف ذلك؛ إذ لا يستتبُّ قانو التعليم إلا بذلك.

قال شيخنا الأستاذ ـ رحمةُ الله عليه ـ : الإعرابُ إنما يكون أبدًا على حسب العلامة التى تكون في الاسم المعرب؛ ألا تَرَى أن (القَرْيَةَ) من قوله تعالى : {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ[1]} إنّما تعربُ على حسب حركتها لا على حسب الأصل.

وإنما كان يكونُ ذلك كسَرًا أن لو كان المنصوب يعرب فاعلاً، والمرفوع يعربُ مفعولاً، من قولك : كسر الزجاجُ الحجَر، ونحوه. فالفاعلُ إذًا شأنه الرفعُ، كما أشار إليه الناظم. وأما كون هذا القلبِ قياسًا أو غير قياس، فمسألةٌ لانحتاج إليها الآن؛ إذ لاتعلق لها بكلام الناظم.

والوجه الخامس : أن قوله : «كمرفوعَى أتى».. إلى آخره، ظاهر في أن أتى هو الرافع لزيد، وأن منيرًا هو الرافع لوجهُه، فالرافع للفاعل إذًا هو المسند فعلاً كان أو ما أشبه، وهذا مذهب البصريين. وزعم بعض الكوفيين أن الرافع له الإسناد لا المُسْنَد، وهو مرجوحٌ من أوجه :

509 أحدها : أن الإسناد نسبةٌ بين المسند والمسند / إليه، فليس عمله في الفاعل دون الفعل بأولى من العكس.

والثاني : أن العمل إنما ينسب إلى المعنى إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعلُ موجودٌ وصالح للعمل باتفاق، فلايصحّ أن يعدلَ عنه إلاّ بدليلٍ يدلّ على عدم صلاحيته في الموضع، ولادليل هنا على ذلك، فوجب أن لايُصارَ إلى غيره.

والثالث : أن من شأن المعمول الاتصال بعامله، وأن لايتصلّ بغيره،

---

(1) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

وقد وجدنا أن الفاعل إذا كان ضميراً إنما يتّصل بالفعل، فدلّ على أنه عامله، ولو كان غير عامل لما أتّصل به أصلاً، بل كان يكون منفصلا عنه.

وعلى الجملة فهو خلافٌ في اصطلاح، لايينني عليه حكم عند الجميع، وإن كانت الأدلة تقتضى ذلك، فليس أحدٌ من المخالفين لنا بقائل بما يقتضيه الأدلة عليه.

وقوله : «وبعد فعل فاعلٌ» اقتصر على مايشير إليه لكفى، لكنه نصّ عليه ولم يكتف بالإشارة، لما له في ذلك من الفوائد، والذى يشتمل عليه منها ثلاث :

إحداها : الإشارة إلى مخالفة من خالف في لزوم التقديم، وهم الكوفيون؛ وإذا أجازوا تقدّم الفاعل على الفعلِ أو ما أشبهه، فكأنه يقول : الفاعل مختصّ بكونه بعد فعل، فلا يجوز أن يتقدم عليه، ودَلّ على قصده لهذا تقديمه الظرف لدلالته على الاختصاص بهذا الحكم، كقوله : {إيَّاكَ نَعْبُدُ[1]}، بمعنى[2]: مانعبد غيرك، فكذلك هذا، ليس الفاعلُ إلا بعد الفِعْلِ، وغيرُ الفِعْلِ بمزلة الفِعْلِ في هذا. ويجيزُ الكوفيُّون تقديمه فيقولون : الزيدان قام، والزيدون قام ـ على تقدير : قام الزيدان، وقام الزيدون ـ ومررت برجلٍ أبواه قائم ـ على تقدير : قائمٍ أبواه. واستدلّوا على ذلك بمجيئه في الشعر، كقول الزباء[3]:

مَالِلْجِمالِ مَشْيُها وَئِيدَا

فالتقدير : وئيداً مشيُها. وقولِ امرىء القيس[4]:

---

(١) الآية ٥ من سورة الفاتحة .

(٢) فى صلب الأصل بعد الآية : «بمعنى : إياك نعبد لاغيرك» . وفى هامشه عن نسخة : «أى : لانعبد غيرك» . والمثبت عن س ، ف .

(٣) البيت فى المغنى ٥٨٢ ، والتصريح ٢٧١/١ ، والهمع ٢٥٥/٢ . وفى العينى ٤٤٨/٢ .

(٤) البيت فى مجالس العلماء للزجاجى ٣١٩ . وليس فى ديوان امرئ القيس
والنحس : الدخان . وقد تغيّب نحسه : سكن .

فَظَلّ لننا يومٌ لذيذ بنعمة فَقِلْ في مَقِيلٍ نحسُه مُتَغَيّبٌ

التقدير : مُتَغيِّب حسُه. وقول النابغة(١):

ولابُدَّ من عوجاء تَهْوِي براكب

إلى ابن الجلاح سيرُها الليل قاصدِ

التقدير : قاصدٍ سيرها. وقال الآخر(٢):

لمن زُحْلُوقَةٌ زُلٌّ بها العينانِ تَنْهلُّ

وهذا وما أشبه قد أجاب عنه الناظم بجواب مجمل، وذلك قوله : «فإن ظَهَرْ.. فَهْوَ وإلا فَضَمِيرٌ استَتَرْ»، يريدُ أنَّ الفاعل لابُدَّ منه بعد الفعل، فقد يكون ظاهراً، وذلك نحو : قام زيدٌ، وقد يكون مضمراً نحو : زيدٌ قام. ففي قام ضمير عائد على زيد، تقديره : قام هو، ولايتكلم بِهُوَ. فإذا ظهر الفاعل بعد الفعل فذاك، وإن لم يظهر فالفاعل ضمير مستترٌ في الفعلِ أو فيما أشبهه. ولايريد بقوله : «فإن ظهر»، فإن كان غير ضمير، وإنما يعنى إن ظهر للعيان في النطق، فيدخلُ فيه الظاهر ضدّ المضمر، نحو : قام زيد، كما ذكر. ويدخلُ فيه الضمير البارز نحو : قمتُ، وقاما، وقاموا، وقُمْ، وما قام إلا أنا، لأنه قد ظهر ولم يستتر. ويدلّ على هذا المقصد من كلامه قوله في قسيمه : «وإلاّ فَضَمِير اسْتَتَرْ»، فوصفه بالاستتار، ولا
٥١٠ /يقال في الضمير البارز : مستتر، فتقسيمه الفاعل إلى ماظهر وإلى مااستتر يعيِّنُ ماذكر. وإذا ثبت فكل ماتُوهِّمَ أن الفاعل فيه مقدّم فليس كذلك، بل الفاعل فيه ضمير مستتر في ذلك الفِعل، أو في الاسم الذى

---

(١) ديوانه ١٤٠ . والعوجاء : ناقة قد اعوجّت لطول السفر ، وانحرفت عن حالها إلى الهزال .

(٢) امرؤ القيس ، ملحقات ديوانه ٤٧٣ . والبيت من شواهد المحتسب ١٨٠/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢١/١ ، والهمع ١٧١/١ .

بمعناه، فقولها :

مَالِلْجِمالِ مَشْيُها وَئِيدا

فاعل «وئيد» فيه ضمير مستتر عائد على «مشيها»، على أن يكون مشيها مبتدأً خبره محذوف وهو العامل في وئيداً، كأنه قال : مشيُها حَصَلَ وئيداً، أو ظهر، نظير ماتأوّل سيبويه قوله[1]:

ياليتَ أيامَ الصِّبا رَوَاجِعًا

كأنه قال : أقبلَتْ رَوَاجعا.

وكذلك قول امرئ القيس : «نحسه مُتَغَيِّب» فيه ضمير هو الفاعل عائد على نحسُه، على أن يكون على حذف إحدى ياءَي السب المرادُ به المبالغة، لقوله[2]:

وَالدَّهْرُ بالإنسانِ دَوَّارِيّ

أراد : دوّار، فكذلك هنا، أراد : نحسُه مُتَغَيِّبِيٌّ، فَحذَفَ.

وكذلك قوله : سيرها الليلي قاصدٍ»، في قاصد ضمير هو الفاعل، عائدٌ على «عوجاء» كأه قال : ولابُدَّ من عوجاءَ قاصدٍ، وكأنّ أصله أن يقول : قاصدة، لكن جعله من باب النسب، أى : ذات قصدٍ، كقوله : {السَّماءُ مُنْفطِرٌ بِهِ[3]} أو يعود على راكبُ، كأنه قال : تهوى براكب قاصدٍ. وسيرُها الليل : مبتدأ وخبر.

وقوله

بِهَا العَيْنَانِ تَنْهَلُّ

في تنهلّ ضمير عائد على العينين، وأفردَ لأن العينين في تلازمهما

(١) انظر فيما تقدم : ٣١١ .

(٢) هو العجاج ، ديوانه ٣١٠ . ،البيت فى الخصائص ١٠٤/٣ ، ٢٠٥ ، والمنصف ١٧٩/٢، والمحتسب ٣١٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٩/١ ، وابن يعيش على المفصل ١٣٩/٣ ، والمغنى ١٨ ، ٦٨١ .

(٣) الآية ١٨ من سورة المزمل .

كالشيء والواحد، وم عادة العرب أن تعامل هذا الوع من المثنى معاملة المفرد، كقوله[1]:

وَكَأَنَّ في العَيْنَينِ حَبُّ قَرَنْفُلٍ   أو سنبلا كُحِلَتْ به فانْهلّتِ

أو يكون على حدّ[2].

فكل هذا دخل تحت قوله : «وإلاَّ فَضَمِيرًا سْتَتَرْ»، فإليه يرجع ماتقدم من التأويلات، وماكان نحوها، فهو إشارة منه حسنة في المسألة. والقائدة الثانية : بيان أن كل فِعْلٍ لابدّ له من فاعل، وأه لايوجد فعلٌ لا فاعل له البتّةَ، لقوله : «وبعد فِعْلٍ فاعِلٌ فإن ظهر.. فَهْوَ».. إلى آخره، يعنى أن ذلك لازمٌ للفعل، وإذا لزم ذلك له ظهر أن الفِعْلَ لايخلو م فاعل، فإنْ ظهر فذاك، وإلا فهو مستترٌ فيه. ونكّت بهذا على مسائلَ وقعت لجماعة ظهر فيها من قولهم أن م الأفعال الثابتة الفعليّة مايقع بلا فاعل، فمن ذلك قَلَّ إذا لحقها ما، وزعم جماعة أنّ قلّ [هناك[3]] فعلٌ لا فاعل له، وانما كفّته ما عن العمل، كما تكف غيره كإنّ، وأنّ، وربَّ، وما أشبه ذلك. وهذا لا يتعيّن، فقد يمكن أن تصير قلّ مع ما حرف نافيًا بمنزلة ما، ولذلك تُستعمل للفي المحض، فقلبت عليها الحرفية، وإذا كا كذلك فليست مما يطلب فاعلاً.وأظنّ[4] أن منهم من أبقاها على فعليّتها، وجعل فاعلها

---

(١) البيت لسلْمِىّ بن ربيعة ، ويقال فيه : سلْمى . شاعر جاهلى . انظر الحماسة لأبى تمام ٢٨٥/١ ، وشرحها للمرزوقى ٥٤٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢١/١ .

(٢) فى الأصل " حذف . وبعده فى س ، ف . بياض . وفى هامش الأصل : «فى بعض النسخ هنا بياض» .

(٣) عن س ، ف .

(٤) فى الأصل : «وأظن أن ممن أبقاها» . وفى هامشها مصححا : «منهم من أبقاها» . وما أثبتناه عن س ، ف .

ما وما بعدها من الفعل[1]] على أن تكون مامصدرية، نحو : أعجبني ماصنعت، فكأنك قلت : أعجبني صنعُك، فقولك : قلّما يقوم زيد، في تأويل : قلّ قيام زيد ـ ومنهم من جعلها زائدة[2]، ووصالٌ فاعلٌ.

ومن ذلك دعوى الكسائى في قولك : ضربني وضربتُ قومك، إنه على حذف الفاعل من ضربني؛ إذ لايجوز عنده الإضمار فيه، فلا يقول : ضربوني وضربتُ قومك، بل يُوجِبُ فيها حذف الفاعل، كما قال الشاعر[3]:

تَعَفَّق بالأرطى لها وَأَرَادها رجالٌ ... ...

وما قاله الكسائى في البيت ونحوه غير صحيح، بل / الفاعل مضمر في الفعل، كأنه قال : تعفّق مَنْ ثَمّ، ويكونُ عودُ الضمير ـ وهو ٥١١
مفرد ـ على الجماعة مثل قولهم هو أحسن الفتيان وأجمله[4]. وسيأتى في الإعمال إن شاء الله.

فمثل هذا يدخل تحت قول الناظم : «فإن ظهر.. [فَهْوَ[5]]، وإلا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ».. ومن ذلك ماراه المؤلف في شرح التسهيل في نحو قولك : قام مبني على الفتح، أنّ قام في هذا الكلام فعلٌ باقٍ على أصله، وقد

(١) إلى هنا ينتهى السقط الذى وقع فى أ ، والذى يبدأ من ص : ٤٢٦ .

(٢) لم يتقدم ذكر الوصال ، يشير إلى بيت الكتاب :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

(٣) هو علقمة الفحل ، ديوانه ٣٨ ، وتكملة البيت : فبذت نبلهم وكليب . والبيت فى الردّ على النحاة : ٨٧ ، والأشمونى ١٠٢/٢ ، والمفضليات ٣٩٠ . والأرطى : شجر . وبذّت : سبقت وغلبت . والكليب : جماعة الكلاب . وتعفق لها رجال : استتروا . يريد أن الصيادين تخفوا للبقرة.

(٤) انظر نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ١٧٢ ، والروض الأنف له ٤٤/١ .

(٥) ليست فى الأصل .

أُسندَ إليه قولك : مَبْنِيٌّ على الفتح، إسنادَ الخبر إلى المبتدأ، لا إسناد الفعل إلى الفاعل، فَرَفْعُ مبنىٌّ على الخبرية عنده لا على الفاعلية، فلا فاعل له إذًا، وإلى هذا ذهب القرافى[1]. ومازعمه غير صحيح من وجهين :

أحدهما : ما أشار إليه من أن كلّ فعلٍ لابدّ له من فاعل، فأين فاعلُ هذا الفعل؟ فإن قال : ناب عنه الخبر. قيل : هذا لانظير له، بخلاف نيابة الفاعل عن الخبر فإنه ثابت باعتراف ابن مالك في : أقائمٌ الزيدان؟ فليس إذًا «قام» هنا فعلاً ، وإلاّ لزم أن يكون له فاعل، وليس له فاعلٌ هنا باتفاق من الخصوم، فليس بفعلٍ.

والثاني : قال شيخنا القاضي ـ رحمه الله ـ : يقال لابن مالك : ما إعراب «قام» من قولك : قام مبنى على الفتح؟ فلابدّ أن يقول : مبتدأ. وقد قال هو : إن الفعل وحده لايكون مبتدأ، وإن المبتدأ اسم أو ما هو في تقديره، فقام إذًا اسم لافعل، وهو المطلوب.

والفائدة الثالثة : التنكيتُ على بعض البصريين في إجازتهم تقديم الفاعل على الفعل في بعض مواضعَ مخصوصةٍ، فكأنه يقول : كلّ مايُظَنّ أنّه مما تقدّم فيه الفاعل فليس في الحقيقة منه، ولذلك أمثلةٌ منها ماقاله سيبويه والجمهور في قول الشاعر[2]:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقلَّما
وصالٌ على طول الصُّدودِ يَدُومُ

إنّ «وصالٌ» فاعل متقدّم ضرورة، ويجيز هؤلاء تقديم الفاعل على الفعل

---

(١) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ، أبو العباس ، شهاب الدين . مصرىّ المولد والنشأة والوفاة. من أصل مغربى . كان من كبار علماء الأصول والفقه المالكى . انظر الديباج المذهب ٦٢ – ٦٧ .

(٢) تقدم البيت أول أفعال المقاربة ، انظر ص : ٢٦٦.

في الضرورة. ولذلك حمل جماعة الأبيات المتقدمة للكوفيين على تقديم الفاعل ضرورة. وهذا كلّه لاداعية له؛ لإمكن أن يكون وصال فاعلاً بفعل مضمر يفسّره يدوم كأنه يقول : وقلّما يدومُ وصالٌ على طول الصدود يدوم؛ وساغ هذا لأن قلّما مما لايليها إلا الفعل. وهذا رأى طائفة في بيت الكتاب، ويكو ذلك مبنيًا على أن قلّما حرفٌ لا فعلٌ.

ومنها مسألة : إنْ زيد قام أكرمته؛ قال الأُبّذِى[1]: قال شيخنا أبو الحسن الدبّاج[2] ـ رحمه الله ـ «لايبعدُ عندى أن يقال : إن هذا الفعل يصحّ له العملُ في الأول مقدّما عليه، وذلك مع أداة تطلب بالفعل؛ وذلك أن العامل متصرّف في نفسه، فيتصرّف[3] في معموله، إلا أن يمنع مانعٌ، وذلك[4] في الفاعل أنْ يلتبسَ بالمبتدأ في قولك : قام زيد، وزيدٌ قام؛ فإذا جاء حرفٌ لايليه إلا الفعلُ لفظًا أو تقديرًا أزال ذلك اللبس، فصح أن يكون فاعلاً مقدّمًا، إن قدّرت الفعل فارغًا من الضمير، فاعلا برضمار فعل إن قدّرته مشغولاً بضمير[5]». فالحاصل من كلامه أنه أجاز أن يكون زيدٌ فاعلاً مقدّمًا، وذلك غير سائغ عند الجمهور، لما تقدّم ذكره. وهذا الموضع أيضا محتمل لا يتعيّن فيه ماقال، ولا مرجّح له، فليس إلى القول بإثباته سبيلٌ . وأيضاً صاحب هذا المذهب / يلتزم جواز: وإنِ الزيدون ٥١٢
قام أكرمتهم. وهذا لايثبت سماعًا أصلاً ، إلا فيما تقدّم للكوفيين، وقد مرّ

---

(١) هو : أبو الحسن على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشنى ، نحوىٌ مدقق ، كان يقرئ الكتاب فما دونه . توفى سنة ٦٨٠هـ انظر البغية ٢/١٩٩ .

(٢) هو : على بن جابر الأشبيلى ، إمام نحوىٌ ، قارئ أديب . أخذ عن ابن خروف وطبقته ، ودرّس النحو خمسين سنة . وتوفى سنة ٦٤٠هـ . انظر البغية ٢/١٥٣ .

(٣) فى شرح المقدّمة للأبذى : «فكذلك يتصرّف» .

(٤) ن . م : «وذلك المانع فى الفاعل هو أن» .

(٥) شرح المقدّمة الجزولية للأبذى ، ورقة ٢٥٣ .

مافيه. فالصحيح في المسألة امتناع التقديم. [(١)فعلى هذا كل] ماكان من نحو : {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَك}(٢)، وقول الشاعر(٣):

عاوِدْ هراةَ وإِنْ معمورُها خَرِبا

وقول عديّ بن زيد(٤):

فمتى وَاغلٌ يَنُبْهُمْ يُحيُّوهُ

وتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقي

وقوله(٥):

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ

أينما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

ونحو : أزيدٌ قام؟ وما أشبه ذلك، فهو على إضمار فعلٍ، لا على تقديم

---

(١) سقط من أ ، وصلب الأصل .

(٢) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٣) سقط هذا الشطر من س ، ف . وهو من شواهد سيبوية ١١٢/٣ ، والأخفش في معاني القرآن ٢٤، ٣٢٧ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/٩ ، والمرزوقي في شرح الحماسة ١٧٤ . وعجزه كما في اللسان ، هرا :

وأسْعِدِ اليوم مشغوفا إذا طربا

وينسب البيت وأبيات أخر معه إلى شاعر من أهل هراة ، لما افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ .

(٤) ملحقات ديوانه ١٥٦ ، والبيت في الكتاب ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٣٢/١ ، والإنصاف ٦١٧ ،وابن يعيش على المفصل ١٠/٩ ، والرضى على الكافية ٤٦١/١ ، ٩٢/٤ ، والهمع ٣٢٥/٤ ، في الخزانة ٤٦/٣ ، ٣٧/٩ .

(٥) هو كعب بن جعيل ، أو امرأة من بلحارث بن كعب . والبيت من شواهد الكتاب ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٣٢/١ ، والإنصاف ٦١٨ ، وابن يعيش على المفصل ١٠/٩ ، والرضى على الكافية ٤٦٢/١ ، ٩٢/٤ – ٩٣ ، والهمع ٣٢٥/٤ . وفي الخزانة ٤٧/٣ ، ٣٨/٩ ، ٤٣ .

الفاعل.

وبقي في كلامه بحث لفظي، وهو أنه قال : «وبعدَ فِعْلٍ فاعلٌ»، يعنى أنه لابُدَّ أن يكون بعد الفعلِ فاعلٌ، ثم قال : «فإنْ ظَهَر. فَهْوَ وإلاَّ فَضَمِيرٌ استترْ»، يعنى، فإن كان ظاهرًا فهو الفاعل، وإلا فهو ضمير، فيصبر المعنى : إن الفاعل بعد الفعل، فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل. وهذا كلام خَلْفٌ لافائدة فيه.

والجواب : أنّ ذلك جارٍ على قصد صحيح فيه فائدةٌ، وهو أن قوله : «وبعد فِعْلٍ فاعلٌ»، إخبارٌ بالقاعدة، أنّ كلّ فعلٍ لابدّ له من فاعل بعده لا قبله، يريد : فابحث عنه. فهى كُلِّيةٌ تُعيِّن موضع البحث عن الفاعل. ثم أخبر بعد ذلك بَوجْهَ مجيئه فقال : إن جاءَ ظاهرًا فهو، أى : المطلوب الذى قصدتَه، وإن لم يجىء ظاهرًا فاعلم أنه ضمير مستتر في الفعل، طردًا لحكم القاعدة، وعملاً بمقتضاها. وهذا معنًى صحيح مفيد. فقوله : «فهو» مبتدأ محذوف الخبر، أى : المطلوب. أو يكون خبرًا محذوف المبتدأ، كأنه قال : فالمطلوبُ هو. وكذلك قوله : «فضمير، يسوغُ فيه الوجهان. واستتر : في موضع الصفة لضمير.

(ثم قال الناظم[1]) :

وَجَرِّدِ الفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا
لاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا
وقَدْ يُقَال : سَعِدَا وَسَعِدُوا
وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

(١) عن الأصل .

هذا الفصل يَذْكُر فيه لحاق العلامة [للفعل[١]] إذا أُسنِدَ إلى الفاعل؛ فإنَّ العربَ ـ على الجملة ـ تُلْحِق الفِعْلَ علامةً تدلّ على حال الفاعلِ، من كونه مؤنثًا غير مُذكّر، أو كونه مثنى أو مجموعًا، أو ما شبه ذلك. وابتدأ بالكلام على لحاق العلامة إذا كان الفاعل ظاهرًا مثنًّى أو مجموعًا، وسواءٌ أكان مذكرًا أم مؤنثًا. وسيأتي ذكر المفرد. فيريد أن الفعل إذا أسند إلى اثنين أو إلى جمع ـ وهما المثنى والمجموع ـ فهو مجرَّدٌ عن العلامة الدالَّة على التثنية والجمع، فلا تلحَقُه في اللغة الفصحى [علامة[٢]]، فتقول : قام الزيدان، وقام الزيدون. ولاتقول : قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون.

ومنه قوله تعالى : {قَالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا[٣]}، {قال الكافرون : إنّ هذا لسِحْرٌ مُبِينٌ[٤]}. وأتى من ذلك بمثال وهو قوله : «فاز الشهدا»، ولم يقل : فازوا الشهداء. ومثلُه لو قلتَ : فاز الشهيدان. ومثل ذلك إذا قلت : قامت الهندانِ، وقامت / الهِنْدَاتُ، فلا ٥١٣
تقول في اللغة المشهورة : قامتا الهندانِ، ولا : قُمْنَ الهندات؛ بل تُجَرِّدُ الفعل من العلامتين : علامةِ التثنية وعلامةِ الجمع.

وإنما جَرَّدوا الفعل هنا قصداً للتفرقة بين قام أخواك، وأخواك قاما؛ لأنّ العلامة لو لحقت في : قاما أخواك، لالتبست بالضمير، فتوهم

(١) ، (٢) عن هامش الأصل.

(٣) الآية ٢٣ من سورة المائدة

(٤) الآية ٢ سورة يونس. وسحر – بغير ألف – قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر. انظر السبعة ٣٢٢.

أن قاما خبر مقدّم، فَفَصلُوا. وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث، حيث ألحقوا علامة التأنيث دون علامتى التثنية والجمع؛ لأنَّ علامة التأنيث ليست بعلامة إضمار،

فلا تلتبس بعلامة الإضمار؛ قال سيبويه : «وتقول : جاريتاك قالتا، كما تقولُ : أبواك قالا؛ لأنَّ في قُلْنَ وقالتا إضمارًا، كما كان في قالا وقالوا[١]» ثم قال «وإذا قلت : ذهبت جاريتاك، وجاءت نساؤك، فليس في الفعل إضمارٌ، قال : ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع، وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث، لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هى كهاء التأنيث في طلحة، وليست باسم[٢]». هذا ماقال، وهو معنى ماتقدم.

وللناس في الفرق بين العلامتين أوجه لافائدة في إيرادها، وقد حصل التأنيس بالتعليل.

ثم أتى باللغة الأخرى فقال : «وقد يُقال : سَعِدا وسَعِدُوا».. إلى آخره يعنى أنَّ من العرب من يقول : قاما أخواك، وقاموا إخوتُك، وقامتا الهندان، وقُمْنَ الهنداتُ، فُيلحقُ الفعلَ علامة التثنية والجمع، وكذلك تقول على تمثيله : سعد أخواك، وسَعِدُوا إخوتُك، وسَعِدَتا أختاكَ، وسَعِدْنَ أخَوَاتُك. وهذه اللغة ضعيفة قليلة، وعلى قلتها نبّه بقوله : «وقد يُقال»؛ إذا عادته أنه يأتى بقد مع المضارع تنبيهًا على قلّة ماتدخل عليه. ووجهُ إدخال العلامة هنا تشبيه التثنية والجمع بالتأنيث؛ إذ كلُّ واحد منهما فرعًا، فالمثنى والمجموع فرعٌ عن الواحد، والمؤنث فرع عن المذكر؛ قال سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التى يُظْهِرونَها في : قالت فلانةٌ،

---

(١) ، (٢) الكتاب ٢/٣٨ .

فكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجميع علامةً، كما جعلوا للمؤنث(١)». قـال : «وهى قليلة(٢)». ومن هذه اللغـة ما جاء في الحديث : «يتعاقبـون فيكم مـلائكةٌ بالليل وملائكة بالنَّهارِ(٣)». ومن العـرب من قـال ـ وهـو أبو عَـمْـرٍو الْهَـذلىُّ ـ : أَكَلُونِي البراغيث الليلة. وأنشد سيبويه للفرزدق(٤):

ولكِنْ دِيافِىٌّ أَبُوه وأُمُّه　　　　بحَوران يَعصِرْنَ السَّليطَ أَقَارِبُهْ

وقال أمية(٥):

يلومُونَنِى في اشتراءِ النخيلِ قَومى، فكلُّهم يعذلُ

وَأهلُ الذى باع يلْحَوْنَه　　　　كما لُحِىَ البائعُ الأَوَّلُ

وأنشد السيرافي(٦):

أُلْفِيتا عيناكَ عِنْدَ القَفَا　　　　أَولى فأولىَ لَكَ ذَا واقيهْ

وقول الناظم : «والفعلُ للظاهر بعد مُسْنَد» جملة في موضع الحال، أى :

---

(١) ، (٢)　الكتاب ٢/٤٠ .

(٣)　أخرجه البخارى فى كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، فتح البارى ٢/٣٣ .

(٤)　الكتاب ٢/٤٠ . والبيت فى الخصائص ٢/١٩٤ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٣٣ ، وابن يعيش على المفصل ٣/٨٩ ، ٧/٧ ، والرضى على الكافية ٢/٤١٤ ، ٣/٣٤٤ ، ٤/٤٨١ ، والهمع ٢/٢٥٧ ، وفى الخزانة ٥/٢٣٤ ، ٧/٣٤٦ ، ٤٤٦ ، ١١/٣٧٣ . والبيت فى الديوان ١/٤٦ .

(٥)　ملحقات ديوانه ٥٥٤ . وهو من شواهد السيرافى فى شرحه ٢/١٧١ ، وابن يعيش على المفصل ٣/٨٧ ، ٧/٧ ، والتصريح ١/٢٧٦ ، والعينى ٢/٤٦٠ .

(٦)　شرح الكتاب ٢/١٧١ . والبيت لعمرو بن ملقط ، وهو جاهلىّ . وهو فى نوادر أبى زيد ٢٦٨ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٣٢ ، والمغنى ٣٧١ ، والتصريح ١/٢٥٧ ، والخزانة عرضاً ٩/٢١ .

قد يقال : سَعِدا وسَعِدُوا، في حال كون الفعل مسنداً إلى الظاهر لا إلى الضمير. فبيَّن في هذه اللغة موضع لحاق العلامة، وهو حيث يكون الفعل مسنداً إلى الظاهر، فإنّه / إذا كان مسنداً إلى الضمير اتفق الجميع ٥١٤ على أن يقولوا : سعدا وسَعِدوا، فيكون الألفُ والواو ضميرين لاعلامتين، وكذلك رذا قلت : سعِدْنَ، بخلاف ما إذا أُسنِد إلى الظاهر فإنّ العلامة تخَصُّ بهذه اللغة. وعلى هذا التحرز لاتكون الألف والواو والنون في هذه اللغة ضمائر، وإنما تكون علامات حرفيّةً كتاء التأنيث، وهذا مذهب الجمهور. وبعض النحويين زعم هنا أنها ضمائر [مسندٌ إليها[1]] لاعلامات، لكن من هؤلاء من يقول : ماجاء من نحو : قاما أخواك، وقاموا إخوتُك فهو على تقديم الخبر، والزصل : أخواك قاما، وإخوتك قاموا. ومنهم من يقول : الكلامُ على أصل الترتيب، لكن الظاهر منه من غير أهل اللغة المذكورة، وأما أن يُجعَل[2] جميعُ ماوَرَدَ من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر، فغير صحيح؛ لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغةٌ لقومٍ من العرب مخصوصين، فوجب تصديقهم في ذلك، كما نصدّقهم في غيره[3]».

هذا ماقاله، وتمامُه أن يقال : لو كان على ذلك التأويل لزم أن يكون أهلُ تلك اللغة قد التزموا مالم يُوجَدْ في كلام العرب التزامُه، وهو الإتيانُ بالضمير مسنداً إليه الفعلُ إذا أرادوا الإتيان بالظاهر، حتى يكون الظاهرُ بدلاً من الضمير. هذا غير معهود، وأيضا هو شبيه بتقَضِّي الفعلِ أكثر من فاعلٍ واحدٍ، وهو غير موجود. فالصحيح أنها في هذه اللغة

(١) عن هامش الأصل ، س .
(٢) فى شرح التسهيل : «يحمل» .
(٣) شرح التسهيل ، ورقة ١٠٤ .

علاماتٌ حرفيّةٌ، حسبما أشار إليه الناظم.

فإن قلت : وأين إشارة الناظم إلى أنها حروف لاضمائر؟

قيل : في وقوله : «والفِعلُ للظاهر بعدُ مسندُ»؛ إذ لو كانت عنده ضمائر، لكانت هى المسند إليها، ولم يقل هذه العبارة.

واعلم أن الناظم ترك ذِكْر أمرين ضَرُوريَّين هنا :

أحدهما : حكم هذه العلامات مع الفعل المضارع، فإنها تلحق حيث تلحق الماضي، فتقول في اللغة المشهورة : يقوم الزيدان، ويقوم الزيدون، وتقوم الهندات، كما تقول : قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات. وتقول في اللغة الأخرى : يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، ويقُمْنَ الهندات، كما تقول : قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهندات. فكان من حقه أن يذكر ذلك، وقد تقدمت الشواهد في المضارع، وكذلك فَعَل في لحاق علامة التأنيث الفعلَ، وترك هناك ذكر المضارع البتّةَ، وكان من حقه أن يذكر حكمه؛ إذ لايُفَهم له من حكم الماضي، للمخالفة الحاصلة بينهما؛ ألا ترى أنها تلحق الماضى في آخره، والمضارعَ في أوله؛ ولذلك لو قال في فصل لحاق التاء بعد قوله : «والتاء مَعْ جَمْع سِوَى السَّالِم مِنْ».. إلى آخره :

والتاءُ في مُضَارعٍ كالتَّاءِ في الماضِ إلاّ الوضعُ في ابتداءِ

لم يبق عليه اعتراضٌ فيه، وبقي الاعتراض في هذا الموضع. وقد تحرّز في التسهيل، فكمّلَ القصد بقوله في آخر فصلِ التاء : «ويساويها في اللزوم / وعدمه تاءُ مضارع الغائبة، ونون التأنيث الحرفيّة[1]» ثم قال ٥١٥

---

(١) التسهيل ٧٥ .

: «وقـد تلحق الفـعل المسند إلى ماليس واحدًا من ظاهر أو مـضمـر عـلامـةً كضميره[1]».

والجواب : أن قوله : «وجَرِّد الفعلَ» ينتظم بإطلاقه الماضى والمضـارع معًا، إذ لم يقيّده بالمضى كما قيده في قوله : «وتاءُ تأنيثٍ تلِى الماضى»، فلما لم يقيّدها هنا لم يفُتْه ذكرُ المضارع؛ لأن المرادَ بالفعل جنسُه، لكن يخرج عنه فعل الأمر لأنه لايسند إلى ظاهر أصلاً، فبقي الآخران. وتمثيله بالمضاضى لايخرج المضارع، كما أنه لو مثل بالمضارع لم يخرج الماضى، فلا اعتراض عليه هنا، وإنما يعترض تخصيصُه الماضى في فصل لحاق التاء مع أن المضارع مثله في حكم العلامة كما مرّ.

والأمر الثاني : حكم هذه العلامات أو نظائرها مع الصفة؛ لأن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، تجرى في لحاقها العلامات وعدم لحاقها مجرى الفعل، فكما تقول : يقوم الزيدان ويقوم الزيدون وتقوم الهندات ـ في اللغة المشهورة ـ كذلك تقول : أقائم الزيدان؟ وأقائم الزيدون؟ وأقائمة الهندات؟ ومررت برجل حسنٍ أبوه، وحسنٍ آباؤه، وحسنةٍ أخوته. وكما تقول في اللغة الأخرى : يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، ويقُمْنَ الهنداتُ، كذلك تقول : هذا رجلٌ قائمان أبواه، وقائمون آباؤه، وقائماتٌ أخوته، ومررت برجل حَسَنَينِ أبواه، وحَسَنِينَ آباؤُه، وحسنات أخواتُه. وليس في كلامه هنا مايُعيِّن هذا الحكم في الصفات، ولايصح أن تحمل على الفعل في تعيين العلامات لما بينهما من المخالفة في بعض الأحوال وإن اتفقت في بعضها؛ ألا ترى أن الفعل إذا أُسْنِدَ إلى جماعة المؤنث لحقته النون، ورذا أُسنِدت الصفة

(١) ن.م : ٧٦.

إليها لحقتها والتاء في مقابلة النون في الفعل. وإذا كان كذلك ثبت أنّ حكم الصفة قد فاته من أصلٍ.

والجواب : أن يقال : لعلّ الناظم ترك ذلك اكتفاءً بما ذكره في باب النعت من ذلك الحكم، حيث قال :

وَهْوَ لَدَى التَّوحيد والتذكير أَوْ
سِوَاهُما كالفِعْلِ، فاقْفُ ماقَفَوا

فبيّن أن النعت يجرى مجرى الفعل في توحيده أو تثنيته أو جمعه، وتذكيره أو تأنيثه، فحيثُ تلحق العلامةُ لحقتِ النعتَ، وحيث لاتلحقُ فلا تلحق النعت،

وحيث يجوز الوجهان في الفعل يجوزان في النعتِ. وهذا صحيح إلا ما كان من تعيين العلامة فإن فيه مخالفةً ما؛ إذ تلحق الفعلَ النونُ، والنعتَ الألف والتاءُ، وفوات هذا أقرب من فوات أصل المسألة. ولم يُصَرِّح بحكم العلامة مع المفرد، وإنما ذكر حكم المثنى والمجموع، ولا ذكره أيضًا مع المذكَّر، وإنما ذكره مع المؤنث، لأنّ المفرد المذكّر يتبيّن حكمه مما ذكر، فإذا بيّن لحاقها مع المثنى والمجموع هنا، ولحاقها مع المؤنث / تلخَّص ٥١٦
من ذلك أنّ المفرد المذكر لايحتاج إلى شيء من ذلك. وأيضًا قد علِم أن العلامة إنما تُطْلبَ لبيان مايُسْتَبهم حاله عند السامع، والسامع يدرك أن الفاعل أقل مايكون واحدًا، وأن أصله التذكير، فإذًا متى كان كذلك لم يحتج إلى علامة؛ قال الجُزولى : «إذا ذُكِر الفعل أُدرِك[1] أنه لابدَّ من فاعل، وأنه أقلّ مايكون واحدًا، وأنّ أصله التذكير، ولا يُدْرَك التأنيث ولا

---

(١) فى الجزولية : «علم أنه» .

التثنية والجمع، فَيحتاج مالا يُدْرَك إلى علامة».

وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا

كَمِثْلِ : زيدٌ، في جوَابِ : مَنْ قَرَا؟

يعنى أنّ الفعل يعمل في الفاعل على وجهين، أحدهما : أن يكون ظاهرًا، وقد تبيّن. والثاني : أن يكون مضمرًا ومقدّرًا غير ملفوظا به، [لكن[1]] لايكون ذلك إلا إذا كان في الكلام مايدلّ عليه، كالمثال الذى أتى به،. وهو إذا قال لك قائلٌ : من قرأ؟ فأجبتَه بقولك : زيدٌ. فزيدٌ هو المقول في جواب قوله : من قرأ؟ فهو مرفوع بفعل مقدّرٍ دالّ عليه السؤال، فكأنه قال : قرأ زيدٌ، هذا وإن كان يحتمل أن يكون مبتدأ محذوف الخبر؛ فإن الأوّل أولى، لأنه مطابقٌ بخلاف الثاني.

واعلم أن الفعل المقدّر رافعًا للفاعل على وجهين :

أحدهما : أن يكون مقدّرًا مع فاعله، لِنَصْبٍ يكون في الكلام لاناصب له في اللفظ، فيجب أن يُقَدَّر له ناصب، ولا يكون إلا الفعل وفاعله، كما إذا قيل لك مَنْ ضربتَ؟ فتقول : زيدًا. وهذا يَتَكَلَّم فيه وفي تقديره بَعدُ.

والثاني : أن يقدّر وحده لرفعٍ يكونُ في الكلام، لا رافع له إلا أن يقدّر له فِعْلٌ، حسبما يقتضيه الكلام. وهو الذى تكلّم فيه هنا، لكن هذا أيضا على ضربين: أحدهما : أن يكون مقدّرًا أبدًا لايجوز إظهاره، كالفعل المقدّر قبل المرفوع في باب الاشتغال، نحو : إنْ زيدٌ قام أكرمته، تقديره : إن قام زيدٌ قام أكرمته. ولايُتَكَلَّم به، كما يأتى إن شاء الله. ولم يَتَكَلَّم هنا على خُصوصِ القسم، وإنما تكلم عليه في موضع الحاجة.

---

(١) سقط من ا .

والثاني : أن يكون جائز الإظهار، وهو الذى أشار إليه التمثيل؛ إذ يجوز أن تقول في جواب مَن قرأ؟ قرأ زيدٌ. وقد جاء في القرآن الكريم الوجهان معًا؛ قال تعالى : {وَلَئِن سَأَلْتَهم : مَنْ خَلَق السَّموات وَالأَرْضَ؟ لَيَقُولُنَّ : اللهُ[1]}، التقدير : خَلَقَهُنَّ اللهُ. وقال: {وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ : مَنْ خَلَقَهُمْ؟ ليقُولُنَّ : اللهُ[2]}. وهو كثير. ومن الإثبات قوله تعالى : {وَلَئِن سَأَلْتَهُم : مَنْ خَلَقَ السموات والأرضَ؟ ليقولُنَّ : خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العَلِيمُ[3]}، {قال : مَنْ يُحيِي العِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ؟. قل : يُحْيِيهَا الّذِى أنشأها أَوَّلَ مَرَّةٍ[4]}. {يَسْأَلُونَكَ : ماذا أُحِلَّ لَهُمْ؟ قُلْ : أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّباتُ[5]}. وكذلك ما أشبهه. ولم يخصَّ هذا التقدير بموضع دون آخر، بل أحال / بمثاله على ما في ٥١٧ معناه، وحاصلُ مايجوز من ذلك أن يكون الدليل على المقدّر مذكورًا في الكلام، موافقًا للمقدّر ومعنى. وينتظم هذا العِقْدُ[6] ثلاثة أقسام :

أحدها : يكون المقدّر في جواب استفهام، وهو الذى مثّل به الناظم، ومرّ تمثيله.

والثاني : أن يكون في جواب نفي، كقوله : ماجاءنى أحد. فتقول : [بل[7]] زيدٌ. تقديره

---

(١) الآية ٢٥ من سورة لقمان .

(٢) الآية ٨٧ من سورة الزخرف .

(٣) الآية ٩ من سورة الزخرف .

(٤) من الآيتين ٧٨ ، ٧٩ من سورة يس .

(٥) الآية ٤ من سورة المائدة.

(٦) فى هامش الأصل عن نسخة : «المعنى » .

(٧) سقط من الأصل .

بل جاءك زيدٌ ، وأنشد المؤلِّف في الشرح :

تجـلّدتُ حتى قيـل : لـم يَعْـرُ قَلْبَـهُ
من الوجدِ شيءٌ قلتُ : بل أعظمُ الوَجْدِ[1]

أراد : بل عَراه أعظمُ الوجد .

والثالث : أنْ يتقدّم فعلُ مفعولٍ من لفظه ومعنـاه ، كقولـك : جُمِـع الناس زيدٌ ، وحُشِر أهلُ المدينة الملِكُ ، وما أشبه ذلك ، فالتقدير : جَمَعهم زيدٌ ، وحَشَرهم الملكُ ، ومنه قراءة ابن عباس : { يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُـدوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ .. }[2] الآية ، بفتح باء (يُسَبَّح) على البنـاء للمفعـول ، فرجالٌ فاعلُ (يسبّح) مضمراً ، تقديره : يُسبِّح له رجال ، وقرأ ابن كثير : { وَكَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ العَزِيزُ الحَكِـيمُ }[3]، أي : يوحي اللهُ ، وأنشد النحويّون :

لِيُبـكَ يزيـدُ ضَـارعٌ لخصـومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّـا تُطيـح الطـوائحُ[4]

تقـديره : يبكيه ضارعٌ لخصومة . ومن أبيات الحماسة لرجـل مـن بَلْعنبر :

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ١٠٤ ، والبيت في التصريح ٢٧٣/١ ، والعيني ٤٥٣/٢ ، والأشموني ٥٠/٢ .

(٢) النور : آية ٣٦ ، وبذلك قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر . السبعة ، ص٤٥٦ .

(٣) الشورى : آية ٣ ، وانظر القراءة في السبعة ، ص٥٨٠ .

(٤) الكتاب ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، والتصريح ٢٧٤/١ ، والأشموني ٤٩/٢ ، وخزانـة الأدب ١٤٧/١ .

لوكنتُ من مازنٍ لم تُسْتَبَحْ إبلِى

بنوُ اللقيطهِ مِنْ ذُهْلِ بن شَيْبَانا

على رواية مَن روى : تُسْتَبَحْ ، مبنيا للمفعول ، أى : لم تستبحها بنو اللقيطة .

وقال الآخر [1]:

حمامةَ بطن الواديين تَرَنَّمى

سُقيتِ من الغُرّ الغوادى مَطيرُها

برفع : مطيرُها ، وسُقيت [2]: مبنى للمفعول

وهذا التقدير مشروط بدلالة الكلام عليه كما تَقَدَّم ، فلو لم يتعين لم يصحّ أن يقدَّر شئٌ ، للاستغناء بما ظهر ، نحو : وُعِظَ فى المسجد[3] رجالٌ ، بخلاف ما إذا قلت : وعظ فى المسجد رجالٌ ، ، زيدٌ . فإنه على التقدير . وهذا القسم داخل فى كلام الناظم ، فلا يقال : إنه خارج عنه ، لأن المثال لايُعيِّن مثله ، وإنما يعيِّن ماتَقَدم فيه فعلُ الفاعل ، وهذا تقدم فيه فعلُ المفعول ؛ لأنا نقول : بل يدخل فيه من وجهين :

أحدهما : أن مباينه ما بينِ فِعْل الفاعل وفعلِ المفعول قريبة جدًا ، فهما متفقان لفظًا ومعنى وحكما ، ولذلك جاز حذف الفعل هنا ؛ إذ لو أعتُبِرتْ تلك المباينة لم يجز الحذفُ عندهم قياسًا ، كا جاز مع تقدّم فعل الفاعل ، كلما ساغ

---

(١) هو توبة بن الحمير ، ديوانه ٣٦ . وهو فى أمالى القالى ٨٧/١ ، والهمع ١٧٣/١ .
والغوادى : ما أمطر بالغداة .

(٢) كذا فى س ، ف . وفى صلب الأصل ، أ : «برفع مطيرها بسقيت» . وهو خطأ . وفى هامش الأصل بدل «مبنى» مبنيا .

(٣) أ : «فى الهجر» .

الحذف هنا واشتهر ، دلّ على أن تلك المباينة غير معتبره .

والثانى : أن هو القسم راجع إلى ماذكره فى المثال ؛ لأن الفعل فيه حذف فى جواب الاستفهام ، وهذا القسم فى التقدير من ذلك ، فقولك : قُرِئَ القرآنُ ، زيدٌ . على تقدير أنه قال : قُرِئَ القرآن . فقيل : من قرأه؟ قال زيد . فدخل بالمعنى فى إشارة مثاله .

وثمّ قسمٌ رابعٌ ، وهو أن يدلَّ على / الفعل المقدّر معنى الجملة لا لفظُها ، أوْ يدلّ عليه فعلٌ مجامعُه فى أصل الاشتقاق ، لا فى نفس الصيغة :

فالأول [نحو][1] ما جاء فى الحديث من قول عائشة – رضى الله عنها : «فلا أستطيعُ أنْ أصومَهُ إلاَّ فى شعبان ، الشُّغْلُ برسول الله صلّى الله عليه وسلم[2]» . التقدير : يمنعُنى الشغْلُ أو نحوه .

والثانى : نحو قول الفرزدقِ [3]:

غَدَاة أحلّت لابن أصْرَمَ طعنةٌ

حُصَينٍ ، عَبِيطاتُ السَّدائفَ والخَمْرُ

تقديره : حلّتْ لى عبيطاتُ السّدائف والخمرُ .

وهذان فى القياس عليهما نَظَر ، وليسا مّما يُشعِرُ به تمثيل الناظم ، والله أعلم . وأتى الناظم بَقَرأ مُسهَّلَةَ الهمزه ، بالإبدال ، على لغة من قال : قريتُ[4] ، وأخطيتُ ، فى قرأتُ وأخطأت . وقد تقدّم له مثل هذا .

(١) ليست فى الأصل .

(٢) أخرجه مسلم بنحوه ، وبما يحقق الشاهد ، انظر كتاب الصوم ، باب قضاء رمضان فى شعبان ٨٠٢ – ٨٠٣ .

(٣) تقدم فى ص : ٥٤٣ .

(٤) انظر معانى القرآن للأخفش ١٠٠ ، ٣٠٨ .

(ثم قال الناظم[1])

وَتَاء تَأنيثٍ تَلي الماضي إِذَا

كان لأنْثَى ، كَأَبَتْ هِنْدُ الأذَى

وهذا قسم يذكر فيه حكم لَحاقِ الفعل علامةُ التَّأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا . وقد قدَّم حكم لحاق علامة التثنية والجمع ، ولما خصَّ بالذكر المؤَّنثَ دلّ على أن التاء لا تلحق هي ولا غيرها إذا كان مذكّرا ، إلا في موضع مخصوصةٍ قَدّم ذكر بعضها ، وسيأتي حكمُ باقيها ، فنحوُ : قام زيدٌ وخرج عمرو ، لا تلحق فعله علامةٌ أصلاً ، فإن جاء ماظاهره ذلك فمؤول ، كما قال القائل : «فلان لغُوبٌ ، جاءته كتابى فاختصرَها . فقيل : أتقول : جاءته كتابى؟! فقال : أليست بصحيفة[2]» . فأنَّث [الكتاب[3]] علي معنى الصحيفة . وقد جُمِل على هذا المعنى قولُ حاتم[4] :

أما وِىَ ، قد طال التجنُّبُ والهَجْرُ

وقَد عَذَرِتْنى فى طلابِكمُ العُذْرُ

أى : المعذرة .

فقوله «وتاء تأنيثٍ» ، مبتدأٌ خبرُه : «تلى الماضِىْ» وأسكن ياء «الماضى» وكان حقُّه أن يقُولَ : «تلى الماضى» - بالتحريك لضرورة الشعر . ولأنَّها لغة ضعيفة ، وقد تقدم ذكرها .

يعنى زن تاء التأنيث حكمها أنْ تَلِيَ الفِعْلَ الماضى ، أى : تأتى بعده

---

(١) عن الأصل .

(٢) الخصائص ٢٤٩/١ . وانظر اللسان : كتب ، ولغب .

(٣) عن س ، ف .

(٤) ديوانه ٢٠٩ . والبيت فى أمالى الزجاجى ١٠٨ . وفى الأصل : «التحبب» بدل «التجنب» .

متّصلةً [به(1)] لاحقةً له ، وإذا كان ذلك الماضى لأنثى ، أى : مسندًا إلى أنثى . فالضمير فى كان عائد على الاضى . والأنثى مطلقا ، أو بظاهرها إذَا كان تأنيثها حقيقيًا .

و«لأنثى» متعلّق بمسند ، وحُذِف لدلالة الكلام عليه ؛ إذ كان هنا كمستقر فى سائر المواضع، فى كونه مفهومًا معلومًا. أو يتعلق بمستقر ، فكأن الناظم يقول : إذا كان الماضى مستَقَرًا لأنثى .

وأتى لذلك بمثال وهو : أبت هند الأذى بيّن به ما اَصل ، وكيف تلى تاءُ التأنيث الفعل ؛ إذ ليس فى قوله «تلى الماضى» بيانُ كيفيَّة اتّصال التاد بالفعل ، ور كان ذلك معلومًا من خارج ، فأراد إيضاح ذلك / ٥١٩ الأتصال .

(ثم قال(2)) :

وَإنّما تَلْزَمَ فِعْلَ مُضْمَر

مُتّصِلٍ ، أوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

لما بيّن لحاقها على الجملة من غير تقييد بلزوم ولا جواز ، أتى هنا ببيان ذلك المجمل ، فيريد أن تاءَ التأنيث فى الحاقها الفعل على وجهين ، لازمة وغير لازمة :

فأما لزومُها ففى موضعين :

أحدهما : مع فَعْلِ المضمر المتصل ، وهو قوله : «وَإنما تلزم» - يعنى التاء - «فعْلَ مُضْمَرٍ» ، يريد فعل فاعل مضمر متّصل بالفعل . أما

(1) ليست فى الأصل .

(2) عن الأصل .

اشتراطه أن يكون الفاعل مضمرًا فلأنه إذا كان ظاهرًا فله حكم سيذكره ، وكذلك اشتراطهُ أن يكون متّصلا تحرّزٌ من كونه منفصلاً ؛ فإن حكمه إذ ذاك حكمُ الظاهر ، فكما تقول : ماقام إلاهندٌ ، وما قامت إلا هندٌ ، كذلك [تقول[1]] : ما قام إلا أنت ياهندُ . بخلاف ماإذا كان ضميرًا متصلاً فإنّ التاء لازمةٌ مطلقًا، سواءٌ أكان المؤنث حقيقى التأنيث أم لا . هذا ظاهر كلامه حيث أطلق القول فى المضمرالمتّصل ، وقيّده فى الظاهر بكونه حقيقيًا . وهذا صحيح ، فتقول : هند قامَتْ،وزنيبُ خرجَتْ ، والشمسطلعَتْ ، والدار تهدّمتْ ؛ فلا يجوز هنا حذف التاء قياسًا.

وقوله : «إنما تلزَمُ» ، أراد اللزوم القياسىَّ خاصّةً ، وإلا فقد جاء السماعُ بخلاف ذلك ، كبيت عامر بن جُوَين[2] :

* ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقَالها *

وكذلك قولُ بعضهم : قال فلانة[3] ، فى الموضع الثانى . وما أشبههما من النظائر . وقال نبّه على ذلك الناظم بعدُ ، فإنّما مقصوده أن ذلك شاذٌ ، وإن القياس لزوم التاء

والموضع الثانى : مع فعل الظاهرِ النتّصِل الحقيقىّ التأنيث ، فالظاهر إذا اجتمع فيه أ يكون حقيقى التأنيث متّصلا بفعله ، لزمته العلامة أيضًا . فأما

---

(١) ليست فى الأصل .

(٢) صدره :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها

والبيت من شواهد سيبويه ٤٦/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والمحتسب ١١٢/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٥٨/١ ، ١٦١ ، وابن يعيش على المفصل ٩٤/٥ ، والرضى على الكافية ٤٧/١ ، ٣٤٢/٣ ، والمغنى ٦٥٦ ، والهمع ٦٥/٦ ، وفى الخزانة ٤٥/١ ، ٤٣٧/٧ .

(٣) الكتاب ٣٨/٢ .

كون الفاعل حقيقى التأنيث فصريح فى كلامه حين قال : «أومُفْهِمِ ذات حِرٍ» . ومفهمَ : صفةُ موصوفٍ محذوفٍ تقديرُه : أو فاعل مفهمٍ كذا ، هو مخفوضٌ بالعطف على مُضْمرَ ، كأنه قال : وإنما تلزم فِعْلَ مضَمرٍ ، أوفِعْلَ فاعلٍ مُفْهِمٍ ذات حِرٍ . ويعنى بكونه مُفْهِماً أن يكون دالاً على صاحبة حِرٍ ، أى : دالاً على مؤنث حقيقى التأنيث . وعبَّر عن ذلك بذات الحِرِ كالمرأة والشاة والأتان ، ونحو ذلك مماله فَرْجٌ ، ولمقابله من الزوجين ذَكَرٌ . وهذا اللفظُ الذى شرح به الناظم التأنيثَ الحقيقى[1] أصرحُ فى شرح المقصود من قولهم : حقيقىّ التأنيث ؛ لأن حقيقيّ التأنيث مُفسَّر بما ذكر[2] ، فكان الأولى أن يُبَيّنَه بما هُوَ المعهودُ عند النحويين من لفظ التأنيث الحقيقى ، ، كما فعل في التسهيل[3] وغيره .

وأما كونُ الفاعل متّصلا / بالفعل لم يُفْصَل بينهما بفاصل ، فيظهر من كلامه من موضعين : ٥٢٠

أحدهما : قوله : «وقد يبيحُ الفصلُ ترك التاء» ، وما بعده ، فإنه يُفهم منه أنّ تَرْكَ التاء دون فَصْلٍ غيرُ مُباحٍ ، فلا بدّ من أن يكون الاتصّال شرطًا فى لزوم التاء ، وهذا وإن كان تركُها مع الفَصْلِ قليلا ، فالتاء على الجملةغيرُ لازمة قياسًا .

والثانى : أن قوله «أو مُفْهِمِ ذاتَ حِرٍ» لما عطف على «مُضْمرٍ» قد وصف بمتّصلٍ ، كان المعطوفُ شريكَ المعطوفِ عليه فى ذلك الوصف ،

---

(١) فى الأصل : «أثم»

(٢) بعده فى غير الأصل بياض بمقدار خمس كلمات ، ثم كلمة «التصريح» . ويبدو أن فى الكلام سقطًا .

(٣) التسهيل ٧٥ .

كأنّه قال[1] : أو مفهمِ ذاتَ حِرٍ مُتَّصِلٍ وهو شبيه بقوله عليه السلام : «لا يُقْتَل مسلمٌ بكافر ، ولا ذو عَهْدٍ فى عَهْده[2]» ، قال المحققون : معناه : ولا ذو عَهْدٍ فى عهده بكافر . وبذلك يصحّ معنى الحديث ، فكان تقدير حلول المعطوف فى محلّ المعطوف عليه يشعر بلزومه قيدَه ، حتّى كأنّ الموضع له . فإذا اجتمع الشرطان لزمت التاء فقلت : قامت هند ، ونَدَّت الشاةُ ، وضلَّتِ الأتانُ ولا يقال : قام هند ، ولا نَدَّ الشاة [3] - وأنت تريدُ الأنثى - ولاضلّ الأتانُ - وما جاء من قولهم : قال فلانة ، فشاذٌ يحفظ ولا يقاسُ عليه ، وسيذكره .

و لَمَّا عيّن لِلُّزومِ هذين الموضعين ، دلّ على أنه فى غيرهما بالخيار ، لأنّ ضد اللزوم الجواز ، وذلك مع المؤنث المجازىّ التأنيث، مع الحقيقى مع الفصل ، ومع غير ذلك . وجوازُ الوجهين فى ذلك كلّه مختلفٌ ، فمنه ما يقوى فيه [[4] لحاقُ التاء ، ومنه مايقوى فيه] خلافه ، فلذلك فَصّل الحكم فيه فقال أوّلاً :

وَقَدْ يبيحُ الفَصْلُ تَرْكَ ألتَّاءِ فى

نَحْوِ : أتىَ القَاْضِىَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

يعنى أنّ الفعل قد يُسْنَد إلى ظاهرِ المؤنّثِ الحقيقى ، فلا تلحق الفعل علامة التأنيث ، ويستباح ذلك لأجل الفاصل الحاصل بين الفعل والفاعل ، ومَثَّل ذلك بقوله : أتى القاضىَ بنتُ الواقف . ففصل بالقاضى بين الفعل والفاعل . وإنما [5] جاز ذلك لمكان الفصل ؛ لأن الفاصل لما كان مُبعِدًا بين الفعل والفاعل

---

(١) مكان «قال» فى الأصل كلمة غير واضحة .

(٢) سنن أبى داود ، كتاب الديات ، باب أيقادُ المسلم بالكافر ١٨١/٤ ، ومسند الإمام أحمد ١١٩/١ ، ١٢٢ .

(٣) الشاة : الواحد من الغنم ، يكون للذكر والأنثى .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى الأصل : «وإذا» .

قَلّ القبح اللفظى ؛ من حيث كان الفعلُ بترك العلامة / يقتضى أن الفاعل غير مؤنث ، والإتيان بالفاعل مؤنثا يقتضى لحاق العلامة ، فكان فى الجمع بينهما [(1)بعض] القبح ؛ فإذا حصل الفصلُ بَعُد القبحُ شيئًا مّا ؛ قال سيبويه : «وكلما طال الكلام فهو أحسنُ – يعنى تَرْكَ العلامة – نحو : حضر القاضى امرأة ، قال : لأنه إذا طال الكلام – يعنى بالفصل – كان الحذف أجمل ، قال : وكأنه (2) يصير بدلاً من شئ كالمعاقبة ، [نحو قولك(3)] : زدناقة [وزناديق(4)] ، [(5) فتحذف الياء لمكان الهاء – يعنى كأن الفصل بين الفعل والفاعل صار بدلاً من لحاق العلامة ، كما كانت الهاء فى زنادقة(6)] بدلاً من الياء فى زناديق . ثم قال أيضا تعليلا لعدم لحاقها على الجملة : «وإنما حذفوا التاء لأنّه صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الاثنان والجميع حين أظهروهم عن الواو والألف(7)» . ومن مُثُلِ ذلك قَولُ جرير(8)

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيطلَ أمُّ سَوْءٍ
مُحُملةٌ من الأمَّاتِ عارا

(1) سقط من الأصل .
(2) فى الكتاب : «وكأنه شئ يصير» .
(3) سقط من الأصل .
(4) عن الكتاب .
(5) ، (6) مابينهما سقط من الأصل .
(7) الكتاب ٣٨/٢ .
(8) معانى القرآن للفراء ٣٠٨/٢ والمقتضب ١٤٥/٢ ، ٣٤٩/٣ ، والمذكر والمؤنث لأبى بكر الأنبارى ٦١٨ ، والخصائص ٤١٤/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٥٥/٢ ، ١٥٣ ، والإنصاف ١٧٥ ، وابن يعيش ٩٢/٥ ، والتصريح ٢٧٩/١ .

وأنشد الفراء(١) :

إنّ امرأً غرَّهُ منْكُنَّ واحدةٌ

بَعْدى وبَعْدَكِ فى الدُّنْيا لَمَغرُورُ

وهكذا الحكم فى المضارع ، فكما تقول : حضر القاضى امرأة ، وتقول : يحضُر القاضى امرأةٌ ويأتى القاضى بنت الواقف .

وفى قوله : «وقد يُبيحُ الفصلُ» الدلالة على أنه قليلٌ ، وعلى أنه قياس . أما دلالته على أنه قليل فمن جهتين ، إحداهما : إتيانه بقد ، فإنّ عادته أن يأتى بها مشيرًا بالتقليل . والثانية : قوله : «وقد يُبيحُ» ، فإن هذا اللفظ [إنما(٢)] يستعمل غالبًا فيما الأصل فيه المنع ، وأن مقاربته محذورة ، كما [يقال (٣) : هذا] حِمىً بنى فلان ، وهذا حِمىً لا يستباح . وهذه العبارة موافِقَةٌ المعنى لعبارة الجزولى فى قوله : «وحذفُها مع الفصل أسهلُ منه بلا فَصلٍ(٤)».

وأما دلالته على كونه قياسًا فمن إتيانه بقد ؛ إذْ من عادته أنه يأتى بقد حيث يجوز ذلك الحكم فى الكلام على قلة . وهو ظاهر من كلام سيبويه المتقّدم وغيره .

وعلى الناظم هنا اعتراض من جهة علم القوافى ، فإنه أتى بقافية مُؤَسَّسةٍ (٥)، وهى قوله : «بنت الواقف» ، وبنظيرتها مجرّدة حكمًا ، وهى قوله :

---

(١) البيت فى الخصائص ٢/٤١٤، والإنصاف ١٧٤، وابن يعيش على المفصل ٥/٩٣، والهمع ٦/٦٥ .

(٢) ليس فى الأصل .

(٣) مكانه فى الأصل : «أبيح» .

(٤) هذا لفظه فى الجزولية ، مخطوطة دار الكتب المصرية ، ٣٦٢ نحو تيمور .

(٥) التأسيس فى القافية : الألف التى ليس بينها وبين حرف الروى إلاحرف واحد ، نحو : ناصب فى قوله :

كلينى لهم يا أميمة ناصب

ولابدّ من هذه الألف إلى آخر القصيدة .

(التاء في) . فإنها بمنزلة (المكتفى) في الحكم ، لا بمنزلة الواقف ؛ لأنّ حرف التأسيس في كلمة ، وحرف الرّوي في كلمة أخرى غير ضمير . ومما أنشدوا على القياس قولُ العجاج[١] : / ٥٢٢

فهـــنَّ يعكفـــنَ بِـــه إذَا حَجَـــا

عِكْـفَ البِيطِ يلعبـونَ الفَنْزَجـا

فلم يعتبر الألف من إذا ؛ لكونها من كلمة أخرى ، فلو قال الناظم : مثلَ : أتى القاضِي بنت المكتِفي ، لكان هو القياس . وقد جاء في السماع ما فيه المؤسس مع المجرد . قال[٢]:

أدعــوك يــاربّ مِــن النــارِ الَّــتي

أعْـــدَدْتَ للكفّـــارِ فـــي القيـــامـــة

وليس بقياس ؛ وإنما هو سماع .

(ثم قال الناظم[٣]) :

والحَـــذفُ مَـــعْ فصْـــلِ بالأفُضَّـــلا

كمَـــا زَكـــا إلاّ فتـــاةُ ابنِ العَـــلا

(١) ديوانه ٣٥٤-٣٥٥ .

يعكفن به : يعكفن حوله . حجا : أقام . والفنزج : لعبة يقال لها : البنجكان ، وهي فارسية .

(٢) لم أقف على قائل هذا الرجز .

(٣) ليست في الأصل .

يعنى أن الفصل إنْ كان بغير «إلاّ» فحكمه ما تقدّم ، وإن كان الفصلُ بإلاّ فحذف العلامة أحسنُ من إثباتها ، وهو عند العرب مفضَّل ، والإثباتُ مفصول . فقولك : ما قام إلا هندٌ ، وما خَرج إلا وعدٌ أفضل من قولك : ماقامت إلاهنّدٌ ، وماخرجت إلا زينب . ومثل ذلك [قوله[1]] : مازكا إلافتاةٌ فلان . لو قال : مازكت ، لجاز ، ولكنه مفضول . فالوجهان - على الجملة - جائزان ، وإن كان أحدهما أرجح من الآخر . ووجه رجحان الحذف أن النَّفْى[2] [بما] يقتضى العمومَ والتذكير ، فكأنّه فى المعنى : ما قام أحدٌ إلاّ هندٌ ، وما خرج إنسان إلاّوعدٌ ؛ فإذا كان المعنى على التذكير كان إسقاطُ التاء أولى ، وإن كان اللفظ يقتضى غير ذلك .ووجهُ الإثباتِ القصدُ إلى إسناد الفعل إلى المؤنث ، اعتبار اللفظ ، ومما جاء على غير الأولى قولُ ذى الرُمَّة[3] :

[طوى النحزُ والاجراز مافى غُروضِها] فما بَقِيت إلا الصُّدور الجراشِعُ

وقال ذو الرمة أيضا [4] :

كأنها جَمَلٌ وَهْمٌ وَمَابقيت

إلا النَّحيزَةُ والألْواحُ والعَصَبُ

---

(١) ليست فى الأصل .

(٢) فى الأصل : «المعنى» وسـقطت «بما» . وفى أ : «المعنى بإلا» . وفى س ، ف : «المنفى» ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) ديوانه ١٢٩٦ . وقد سقط الشطر لأول من الأصل . والبيت فى المحتسب ٢٠٧/٢ ، ٢٦٦ ، وابن يعيش ٨٧/٢ ، والأشمونى ٥٢/٢ ، والعينى ٤٧٧/٢ .

والنحز : ضرب الأعقاب ستحثاث فى السير . والأجراز : الأمحال ، الواحد : جُرْز . والغروض جمع غَرْض - بفتح فسكون - وهو حزام الرحل . والجراشع : جمع الجرشع ، وهو المنتفخ الجنبين .

(٤) ديوانه ٤٣ ، والبيت فى اللسان : وهم .

الجمل الوهم: الضخم . النحيزة : الطبيعة . ألواحها : عظامها . يقول : فنيت من السير والتعب .

ومما جاء منه فى المضارع قراءة من قرأ : {لاتُرَى إلامَسَاكِنُهُم[1]} ، وهى قراءة الحسن وعاصم الجحدرى وجماعة من التابعين[2] . وجعل ابن جنى مثل هذا أولى بالشعر [3] . واختار المؤلف خلافه محتجًا بما جاء فى القرآن من ذلك مقروءًا به ، فهو عنده مما يجوز فى الكلام لكنه [ضعيف[4]] ، وعلى ذلك بنى هنا[5] ؛ إذا جعله مفضولاً خاصّةً ، ولم يخصّه بالشعر . وما تقدّم من الأمثله إنما هو فى المجازىّ التأنيث ، وهو مع الحقيقى التأنيث [هنا[6]] كالسواء وأنشد المؤلف منه [7] :

مابَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمّ

فى حَرْبنا [8] إلا بَنَاتُ العَمّ

/والزكاة : الطهارة والعمل الصالح ، ورجل زكى ، أى : تقىّ . ٥٢٣

والفتاة : الشابّة ، والفتى أيضا يطلق على الخديم .

وفى قوله هنا بعدُ : «والحذف» ، مشاحّة لفظية ، وذلك أنّ لفظ الحذف إنما يستعمل عُرفًا فيما كان ثابتًا حُذِف . وهذه التاء لم تكن فى الأصل ثابتة ثم حُذِفت ، بل الأصل القياسىّ عدمُ لحاقها الفِعْلَ ؛ ألا ترى

(١) الآية ٢٥ من سورة الأحقاف .
(٢) ، (٣) المحتسب ٢/٢٦٥ .
(٤) مكانه بياض فى الأصل .
(٥) فى الأصل : «هذا» .
(٦) ليست فى الأصل .
(٧) البيت فى التصريح ١/٢٧٩ ، والهمع ٦/٦٦ ، والأشمونى ٢/٥٢ ، وفى العينى ٢/٤٧١ . وهو مجهول القائل .
(٨) فى الأصل : حينا .

أنها لاتلحق معالمذكر لأنه أصل ، فيعرض لحاقها إذا عرض إسنادُ الفعل إلى المؤنث ، وكان ذلك هو الموجب للحاق ، وأما عدم اللحاق فرجوع إلى الأصل ، فكيف يُعَبَّر عنه بالحذف . وأحسن من لفظ الحذف تركُ التاء كما قال قبلُ : «وقديُبيح الفصلُ تركَ التاءِ» .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن مثل هذا اللفظ قد يُستعمل عرفًا فيما لم يكن ثانيًا قبل ذلك ، كقولهم : إنّ حذف النون علامة النصب فى [نحو[1]] : لن يفعَلا .فإن الحذف هنا لم يكن عن إثبات صحيحٍ ، وإنما تأتى العربُ به النصب بغير نونٍ ، كما تأتى به فى الرفع بالنون . وقولُهم : أصل النصب وغيره الرفعُ ، أمرٌ قياسىٌّ تقديرىٌّ لايشهد له أصلٌ من كلام العرب . فتسميتهُم له حَذْفًا ضَرْبٌ[2] من الاتّساع على الجملة .

والثانى : أن تقول : أصل الفعل فى القياس أنْ لاتلحقه علامةٌ ، وأصله فى الاستعمال أن تلحقه العلامة مع المؤنث الحقيقى على الجملة ، ويَدُل على ذلك كثرة لحاقها معه ، والقاعدة أن الكثرة لها الأصالة[3] ، وقد ثبت لنا هنا أنّ اللحاق مع المؤنث هو الأكثر ، فإذا لم تلحق معه قدّرنا أن عَدم اللحاق حذف صحيح ؛ إذ كانت القاعدة تقتضى اللحاق ، ولكن عرض سَبَبٌ مَنَع الأصل أن يستمِّر ، فادّعينا أنّ عَدَم اللحاق حَذْفٌ ، وقوفًا مع الأصل وفى هذا بحث.

---

(١) ليست فى الأصل .

(٢) فى غير الأصل : «نوع» .

(٣) فى الأصل : «أصالة» .

قال :

والحــذفُ قــد يأتي بلا فَصْـلٍ ، ومَــعْ

ضميــرِ ذي المجــازِ في شِــعْرٍ وقــعْ

هذا تنبيه على ما جاء في السماع مما يخالف القاعدة المتقدّمـــة ؛ إذ قَــدّم القياس المتسمرّ والحكم اللازم مع عدم الفصل لحاق العلامة إذا كـــان الفاعــل ظاهراً مؤنثاً حقيقي التأنيث ، أو كان ضميرَ مؤنثٍ متصلاً كان حقيقي التأنيــث أو مَجازيّه ، فقال في أحد القسمين – وهو الظاهر الحقيقي التأنيــث إن حــذف العلامة قد يأتي بلا فَصلٍ . وهذا إشارة منه مجيئه في الكلام ، لكن قليلاً ضعيفاً ، فتقول على هذا : قام هندٌ ، وخرج دَعْدٌ . حكى سيبويه عن بعض العرب :

قال فلانةُ[1]: وقال لبيد بن ربيعة[2]:

تمنّى ابنتــايَ أن يعيــشَ أبوهُمــا

وهل أنا إلا من ربيعة أو مضَرْ

وقال في القسم الآخر : " وقَعْ .. ضمير ذي المجازِ في شعرٍ وَقَعْ " ، يعني أنّ حَذْفَ التاء مع كون الفاعل ضمير مؤنث مجازيّ التأنيث وقع في الشعر لا في الكلام . ومن ذلك قولُ عامر بن جُؤين الطائي ، أنشده سيبويه[3]:

---

(١) الكتاب ٣٨/٢ .

(٢) ديوانه ، ص٢١٣ ، والبيت في شرح ابن يعيش للمفصل ٩٩/٨ ، والرضي للكافيــة ٣٩٧/٤ ، والمغنــي ٩٧٢ ، الخزانة ٦٨/١١ .

(٣) الكتاب ٤٦/٢ ، وتقدّم البيت ص٥٦٩ .

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها

ولا أَرْضَ أَبْقَل إِبقالها

وكان الأصل : أبقلتْ . وأنشد أيضا للأعشى(١) :

فإما ما تَرَىْ لِمتَّى بُدِّلَتْ

فإنَّ الحَوَادث أَوْدى بها

والوجه : أودتْ . ومن بابه ماقال الأعشى (٢) :

أَرَى رَجُلاً مِنْهُم أَسيفًا كأنَّما

يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كفًا مُخَضَّبا

والوجه : مُخَضَّبَةً . وأنشد سيبويه لطُفيل(٣) :

إذْهِىَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيّ حَاجِبُها

وَالْعَيْنُ بالإثمدِ الحارىّ مَكْحُولُ

الأصل : مكحولة ؛ لأنه خَبَرُ العين ، ولم يأت فى الكلام مثلُ هذا ، فلذلك قال : «شعرٍ وَقَعْ» . وإذا تبيَّن ما قاله تَوجُّه عليه سؤالان :

أحدهما : أنه قال أوَّلاً : «وإنما تلزم فِعْلَ مُضْمَرٍ» الى آخره ، وهو نصٌّ فى أن إسـاقط التاء مع القسـمين لايجوز البتَّةَ ، وهـو معنى اللزوم . ثم نقص اللزوم هنا بقوله : «والحذوفُ قَدْ يَأتِى بلا فَصْلٍ» ، فأجاز إسقاط التاء هنا مع القسمين وإن كان ضعيفًا ، فحصل أن ثبوتها ليس بلازم ، وهذا تناقص من

(١) ديوانه ١٧١ . وهو من شواهد سيبويه ٤٦/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤٥/٢ ، والإنصاف ٧٦٤ ، وابن يعيش على المفصل ٩٥/٥ ، ٦/٩ ، ٤١ ، والرضى على الكافية ٤٨٨/٤ ، والتصريح ٢٧٨/١ ، وفى الخزانة ٤٣٠/١١ - ٤٣٢ .

(٢) ديوانه ١١٥ . وهو فى أمالى ابن الشجرى ١٥٨/١ ، ٢٢٧ ، والإنصاف ٧٧٦ .

(٣) الكتاب ٤٦/٢ ، والمنصف ٨٥/٣ ، والإنصاف ٧٧٥ ، وابن يعيش ١٨/١٠ ، وديوان طفيل ٥٥ . وحاجبُها ، كذا فى النسخ . وفى الديوان والكتاب : حاجبه .

القول . ولايقال : إنَّه أراد أوّلاً أنَّ اللزوم هو القياس ، وأن مثل : قال فلانَةُ ، سماعٌ ؛ لأنا نقولُ : قَدْ كرَّ من عادته أنه يريد بقوله : قد يكون كذا ، أنه يجوز قياسًا .

ولا أجد جوابًا عنه ؛ إلا أن يريد باللزم أنَّه أكثريّ وهذا ضعيف .

والسؤال الثاني : أنَّ قوله : «وَمَعْ ضَمِيرِ ذى المجازِ» ، يُؤْخَذُ منه أنه لم يأتِ فى الكلام فى ضمير ذى المجاز . ويظهرُ من السماع خلافُ ذلك ؛ فإنّ فى الكتاب العزيز : {إنَّ رَحْمَةَ اللّه قريبٌ مِنَ المُحسنِينَ[(١)]} ، وقال تعالى : {السَّماءُ مُنْفطِرٌ به[(٢)]} . ويأتى مثل هذا فى الكلام ، فكيف يقولُ : إنَّه وقع فى شعرٍ . ولايقال / :إنَّمثل هذا وقع على معنى النسب ، أراد : ذات قُرْب ، وذاتِ إمطارٌ ؛ لأنا نقول : [ذلك[(٣)]] لايُنْجِي ؛ إذِ الضمير المرفوع فى (قَرِيبٌ) و (مُنْفَطرٌ) ضمير مؤنث ، ورفعه على الفاعلية ، ولم تلحق الصفة علامة ، فالسؤال وارد . وكذلك لاينجى أن ذلك على تأويل الرحمةوالسماء بمذكر ، فإنّ قوله ٥٢٥

ولاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها

وما أشبهه مؤوّل بمذكرٌ ، حسبما ذكره النحويون .

ولاجواب لى إلاّ أن يقال : لعلّه لم يلتفت إلى هذا النحو هنا ، لجرياته مجري مالا تلحقه العلامة من الصفاتِ ، مفْعُول ومِفْعال ، وماذكر معهما ؛ فإنه استثنى ذلك فى باب المذكر والمؤنث . أو يقال - وهو الأولى - : لعلّه إنما تَكلَّم فى هذا الفصل على لحاق التاءِ الى الفعل خاصَّة ،

---

(١) الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ١٨ من سورة المزمل .

(٣) ليست فى الأصل .

وترك ذكر لحاقها الصفة ، لأنه قد ذكر حكم الصفة فيما بعد ، فذكر فى باب النعتِ من ذلك نحواً مما ذكر هنا فى الفعل ، ثم ذكر فى باب المذكر والمؤنث ما يمتنع أن تلحقه العلامة فى قوله : «ولا يَلى فَارِقةً مَفْعولَ» .. إلي آخره .وإذا كان كذلك لم يَبْق إشكالٌ ، وحصل جواب هذا السؤال .

واعلَمْ أنه لما قَرَّر موضِعَىْ لزومِ التاء ظهر أنّ المؤنث الذى ليس على ذلك الوصف لاتلزمه التاء ، وهو الظاهر المجازىُّ التأنيث ، فتقول : طلعتِ الشمسُ ، وطلع لشمسُ ، وتهدّمتِ الدار ، وتهدّم الدار ، وما أشبهه ذلك . وعلى هذا القسم أحال فى قوله بعدُ : «كالتَّاءِ مَعْ إحْدَى اللَّبنْ» . إلا أنه يدخل عليه فيما ذكره لزوم لحاقها فى موضع لا يلزم فيه اللَّحاق ، وإن كان المسندُ إليه حقيقى التأنيث ، وذلك إذا كان قد دخلت عليه من الزائدة ؛ فإنك إذا قلت : ماقامتِ أمرأةٌ ، فلا بُدَّ من التادء ، كما [تقول[1]] : قامت امرأة . فإن قلت : ماقامتْ مِنَ امْرأةٍ ، كنت فى لحاق التاءِ وعدم لحاقها بالخيار . أما وجهُ لحاقها فاعتبارٌ بسقوط من الزائدة تقديراً ؛ إذ هى فى تقدير السقوط ، فكان التقدير : ما قامت امرأة . وأمَّاَ عَدَمُ إلحاقها فاعتبارٌ بأن دخول مِنْ أفاد معنى الحنس وعموم النفى ، فصار كمرفُوعَى نعم وبئس .

والجواب (عن ذلك[2]) : أن هذه المسألة يُستَفَادُ حكمهُا من كلامه فى نعم ؛ إذ علَّل عَدَم اللَّحاق بقصد الحنس ، فإذا كلُّ مؤنّثٍ قُصدَ فيه قصد الجنس ففيه ما فى : نِعْمَ المرأةُ هندٌ

/ فإن قلت : إن ماقلت قياس[3] على كلامه ، والاشكال على القياس ٥٢٦

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) عن الأصل .

(٣) فى الأصل : «يقاس» .

فى محلّ التعليم ينافى التعليم ، هذا مع أنه نصّ على لزوم التاءِ فى غير ما استثنى ، فكان مُوهِمًا دخول هذه المسألةِ فى ذلك الحكم ، وهو فاسدٌ .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن نقول : لانعلم أنه لم ينصّ عليه ، لأنه قد علّق الحكم بحذف التاء على علّة قصد الجنس ، والقاعدةُ الأصولية أن الحكم إذا عُلق على علّة ، فهو عموم بالنّصّ لابالقياس عند طائفة[1] ، فكأنه قال : كلُّ ماقصِد فيه الجنسُ فحذف التاء فيه سائغٌ مستحسنٌ .

والثانى: إذا سلّمنا أنه عامٌّ بالقياس لا بالنصّ ، فالقياس يُخصّ به العموم عند جماعةٍ[2] ، فلعلّ الناظم قائلٌ بأحدى هاتين الدّعْوَيين[3] ، فلا يكون عليه اعتراض . وفى هذا الجواب نظرٌ . ويمكن أن يكون راجعًا إلى إسقاط لتاء لأجل الفصل . وفى هذا نظرٌ أيضا . والأولى أن يقال : إنه تركَ ذِكْرَ هذا الفَرْعِ رأسًا فلم يتعَرضْ له . والله أعلم .

ثم قال :

وَالتَّاءُ مَعْ جَمع سِوَى السَّالِم مِنْ

مُذَكَّرٍ ، كَالتَّاءِ مَعْ إِحدَى اللَّبِنْ

يعنى أنَّ ما عدا جمع المذكّر السالمِ من الجموع فحكمُها إذا أُسند إليها الفعلُ حكمُ الواحد المجازىّ التأنيث ، فى جواز لحاق التاءِ وعدم لحاقها . والجموع ثلاثةُ أضربٍ :

جمع تكسير لمذكّر كان أو المؤنث ، كالرجال والهنود . فهذا تقولُ فيه :

---

(١) انظر مختصر المنتهى لابن الحاجب ١١٩/٢ .

(٢) ن . م ١٥٣/٢ ، وانظر أيضا المختصر فى أصول الفقه للبعلى ١٢٤ .

(٣) كذا فى ف . وفى غيرها : «الدعوتين» ، بالتاء ، وهو خطأ .

قام الرجالُ ، وقامت الرجالُ ، وقام الهنود ، وقامت الهنود ، كما تقول : تكسَّرت اللبنه ، [وَتكَسَّر (١) اللبنةُ] .

وجمع مُؤَنثٍ سالم ، نحو : الهندات ، والطلحات ، والبنات . فهذا على مقتضى عبارته ، تقول فيه : قام الهنداتُ ، وقاكتِ الهنْداتُ ، وقام الطلحاتُ ، وقامت الطلحاتُ ، وقام البنات وقامت البنات وجميع مذكر سالم بالواووالنون ، فهذا لايجرى فيه ماجاز فى النوعين الآخرين ، لاستثناء الناظم له ، وإذا لم يكُنْ تَخييرٌ فليسَ إلأوجهٌ واحدٌ ، فينظر فيه ما هو ؟ وذلك أنه ليس بمؤنث لامفرده ولا هو ، فليس له إذًا إلا ما للمذكر ، وهو عدمُ لحاق التاء ، فتقول : قام الزيدون ، وخرج العَمْرونَ ، ولاتقول : قامت ، ولاخرجَتْ . هذا محصول كلامه .

وقوله : «من مذكّر» / ، مِنْ فيه لبيان جنس السالم ؛ لأن الجع السالم ضربان : مذكر ومؤنث ، فبيَّن أنه أراد المذكّر بالاستثناء .

«قوله : «كالتاء مع إحدى اللَّبِن» خبر المبتدأ الذى هو التاء . وبيّن بذلك المؤنث المجازىّ التأنيث ؛ فإنَّ إحدى اللَّبن لَبِنَةٌ ، [واللَّبنة (٢)] تانثيها لفظىّ .

وبعدُ ؛ فإنّ للنظر فيما قال هنا مجالاً (٣) ، أما كونُ الجمع المكسَّر ذا وْجهين فكما قال ، ولاخلاف فيه . ووجه ذلك أنَّ جمع التكسير لايتَبيَّنُ فيه لفظ الواحد ، فجاز أنْ يُعامَلَ مُعاملة الجماعة والجمع ، والجماعة – من حيث هى جماعةٌ – لايُنْسبُ إليها تانيثٌ حقيقىٌ ولا تذكيرٌ حقيقىّ ،

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى غير الأصل : «محلاً» .

فاستوت مع الشمس والدار ونحوهما ، مما ليس له تأنيث حقيقيّ ، فكانت العلامة جائزةلاواجبة .

وأما جمعُ المذكر السالم فإنما استثناه لأنّ بناء الواحد فيه سالم ظاهر ، فلم يَسُغْ فيه تأويله بالجماعة ولا بالجمع ، فعُومِل معاملة واحده الظاهر فيه ، فلم تلحقه علامة . وهذا الذي ذهب إليه فيه هو رأى جمهور البصريين . وذهب الجزُولي[1] - فى ظاهر إطلاقه - والكوفيون إلى جواز الوجهين ، فيقولون : قامت الزيدون ، وقام الزيدون . ولم يَرِدْ بقولهم سماعٌ ، وإنما ورَدَ بلزوم إسقاط العلامة ، فهو الذى يُعوَّل عليه .

وأما جمع المؤنث السالم فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يكون للمذكر حقيقة أو مجازًا ، نحو : الطلحات والحمامات . فجواز الوجهين فيها ظاهر ، فوجه عدم لَحاقِ التاء اعتبار سلامة الواحد ، كما اعتُبرتْ فى جمع المذكر السالم . ووجهُ لَحاقها اعتبارُ لفظِ الجمع ؛ إذ هو مؤنثُ اللفظ بالتاء ، وهو مما يُجمعُ عليه المؤنث ، فاعتُبر فيه ذلك على الجملة .

والثانى : يكونُ للمؤنث المجازىّ التأنث ، نحو : تَمَرات وخُطُوات . فجواز الوجهين فيه أيضاً ظاهر ، إمَّا اعتبارًا بواحده ، وإمّا لأنه مؤنَّث اللفظ ، فعُومل معاملة ما تأنيثُه لفظىٌّ .

والثالث : يكون للمؤنث الحقيقى التأنيث نحو : الهندات والزينبات ، فظاهر إطلاق الناظم ينتظمُ هذا القسم ، وأنه مما يجوز فيه الوجهان ، كما / يجوز ذلك فيما قبله ، فيقال : قام الهندات ، وقامت الهندات ، على ٥٢٨

---

(١) قال الجزولى فى باب من أحكام الفاعل : «ولا تلزم مع الجمع مطلقا» وسيذكر المؤلف هذا القول .

مشهور اللغات لأنه لم يستثن من جواز الوجهين إلا جمع المذكر السالم . وهذا غير صحيح ؛ إذ لايقال : قام الهندات ، إلا فى الشعر ، نحو قول أبى عطاء السِّنْدىّ[1] :

عشيّة قام النائحاتُ وشققَّتْ

جيوبٌ بأيدى مَأْتَمٍ وخدودُ

وأنشد البكرىّ قول الشاعر يصف امرأة[2] :

أَنَاةٌ علَى نِيْرين أضحى لِداتُها

بِلينَ بلاَءَ الرَّيْطِ وهى جديدُ

أو على لغة من قال : قال فلانة ، وهى لا تدخل هنا ، ولاحجة له فى قول الله تعالى : {إذا جاءَكَ المؤمناتُ[3]} ؛ لأن الذى سَهَّل إسقاط العلامة هنا الفصل بالكاف ، أو تقدير ثبات الموصوف المحذوف ، وقد مرَّ ذكر حكم الفصل . وقد قيّد فى كتاب التسهيل ما أطلق ههنا ، فقال : «وحكمها - يعنى التاء - مع جمع التكسير وشبهه وجمع المذكر بالألف والتاء ، حكمُها مع الواحد المجازىّ التأنيث »[4] . فقيده بجمع المذكر، ولم يقل : والجمع بالألف والتاء .

ولايقال : لعل مراده بقوله : «من مذكر» ، ليس بيانا للسالم ، بل هو راجعٌ إلى الجمع حتى كأن قال : «والتاء مع جمع من مذكر سوى السالم كالتاء

---

(١) البيت فى الشعر والشعراء ٧٦٩ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٨٠٠ ، والخزانة ٥٤٠/٩ عرضا . والمأتم : جماعة النساء .

(٢) لم أجده فيما أتيح لى من كتب البكرىّ . ويقال امرأةٌ أناةٌ وناةٌ : حليمة بطيئة القيام . وثوب ذو نيرين : إذا نسج على خيطين ، فيكون أصفق وأبقى . والريط : كل ثوب لين رقيق . والكلام على التشبيه .

(٣) الآية ١٢ من سورة الممتحنة .

(٤) التسهيل ٧٥ .

مع إحدى اللبن» ، ويكونُ كلامُ متناولاً لجمع التكسير خاصّة ، ولم يتعرض لحكم جمع المذكر بالألف والتاء ؛ إذ كان المختصرُ يضيقُ عن تقرير[1] هذه التفاصيل كلِّها ، ولكنَّ هذا المحملَ أولى من الحمل[2] على مخالفة الجماعة . لأنَّا نقول : هذا غير صحيح من جهين :

إحدهما : مايلزم عليه من ترك حكم جمع المذكر بالألف والتاء ، مع ترك حكم جمع المؤنث كذلك أيضًا ، فيكون الكلام يقتضى أنْ لم يتعرضّ للمجموع بالألف والتاء رأسًا ، وفى هذا تقليل الفائدة جدًّا ، وهو مناقض لما وِضع له المختصر من تكثير الفائدة . [مع تقليل العبارة[3]] ما أماكن .

والثانى [أنه[4]] قال : «سوى السالم» فيقضى باستثناءه الحكم عليه بخلاف المستثنى منه ، وأن يكون الجمعُ بالألف والتاء تلزمه التاء ، كان لمذكرٍ أو المؤنثٍ حقيقى أو غير حقيقى ، [وذلك[5]] فسادٌ كبير .

٥٢٩ فالأولى حملهُ / على ما تقدّم ، وأنه ارتضى فى هذه المسألة وحدها مذهب من رأى أن الجمع بالألف والتاء للمؤنث الحقيقى لاتلزمه التاءُ ، وهو رأى الكوفيين وظاهر الجزولى فى الكراسة ، لقوله فيها : «ولاتلزم فى الجمع مطلقًا» . ولهذا المذهب وجه من الصحّة ؛ قال الفارسىّ فى التذكرة : «قولهم جاء الهنداتُ ، حسنٌ ، وليس من القبح كقولك : جاء هِندٌ ؛ لأنّ الواحدة حكمُها أن تلزمها علامة التأنيث للفصل بين التأنيث والتذكير ،

---

(١) فى الأصل : «تقدير» .
(٢) فى الأصل : «حملهم» .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) سقط من الأصل .
(٥) سقط من الأصل .

وأيضا : فتلزم العلامة للزوم المعنى المسمىّ . وقد تكون الألف والتاء فى الجمع على غير حدّ التأنيث فى الواحد ؛ ألاتراهم قالوا فى تحقير دراهم : دُرَيهمات ، فلحقت الألف التاء على حدّ الجمع وتأنيث الجماعة ، لما أريد به الجمع ، فإذا كان كذلك لم يقبح : جاء الهندات ، بل كان حسنًا ، على حدّ إرادة التأنيث فى الجماعة . ومن ثمَّ جاء فى التنزيل : {إِذَا جَآءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ[1]} . قال : فإن قُلْتَ : فَهَلْ يستقيم على هذا أن أقول : قالت الزيد دل ، فأحمل على الجماعة ؟ قال : فإن ذلك لايسوغ عندى ؛ ألاترى أن هذا الضرب من الجمع لم يجئ فى تأنيث كما جاء دُرَيهمات فيما ذكرت [لك[2]] ، [ولايكون ذلك[3]] إلاّ على حدّ واحده المذكر وتثنيته . قال : فأمّا قولك : مضت [سِنُون[2]] ونحو ذلك ، فإن حرفى الجمع فى سِنُون» ليس على حد «الزيدون» ألاترى أن الاسم مكسّر فى هذا الجمْع مغيرٌ[4] ، وليس فى زيدين ونحوه كذلك» . هذا ماقال : وهو توجيهٌ لابأس به . وأيضًا فإن الجمع بالألف والتاء قد عاملوه معاملة : جمع التكسير فى تغييره عن بنيةٍ واحدةٍ ، فقالوا : طَلَحات فى طَلْحة ، وخُطُوات فى خُطْوة ، وهِندات فى هند . [ونحو ذلك[2]] مما لايبقى فيه الواحدُ على شكله قبل الجمع . ولم يصنعوا ذلك فى الجمع بالواو والنون ، بل قالوا فى زيد : زيدون ، وفى

(١) الآية ١٢ من سورة الممتحنة .

(٢) سقط من أ .

(٣) مكانه بياض فى الأصل .

(٤) فى الأصل : «ألاترى أول الاسم فى هذا مغير» ، وفى صلب أ ، س ، ف : «ألاترى أن الاسم مكسر فى هذا الاسم مغير» . وفى هامش س بدل الاسم الثانية : «الجمع» . وهو الصواب .

عَمْرو : عَمْرون ، وفى قُفْل وعَدْل - اسمَىْ رجل : قُفْلُون وَعدْلون . فلَم يُغَيِّروا بِنْيَةَ الواحد فيه إلا حيثُ جعلوا العلامتين عوضًا ، نحو : سِنُون ، وقُلُون ، وما أشبه ذلك. فلما ساوى[1] الجمعُ / بالألف والتاء الجمعَ ٥٣٠
المكسَّر ، فى جوازِ تغيير بنية الواحدِ فيه ، عاملوه مُعاملة الجمع والجماعة فى لَحاقِ التاء وعدمِ لَحاقها . وإذا ثبتَ فلا ضيرَ فى أنْ يكون فى التسهيل ذهب مذهبَ البصريِّين فى المسألة ، وذهب هُنَا مذهبَ الكوفيين ؛ إذ رآه حين نظم هذه الأرجوزة أرجَحَ ؛ وقد يكون للمجتهد قولان بحسب وقتين ، والناظمْ مِمَّن نَصَبَ نفسه منصِبَ الإجتهاد ، فجرى فى اختلافِ الأقوال فى المسألة الواحدة مجراهم . والله أعلم .

وهنا نظر ثانٍ ، وهو أنَّ جمع التكسير الذى أجازَ فيه الوجهين قطعًا ، هو الذّى كُسِّر على أبنية التكسير المذكورةِ في النصف الثانى من النظمِ ، كأفعالٍ ، وأَفْعِلَة ، وفُعُول ، وفِعال ، ونحوها . وجمعُ التكسير عند النحويين يُطْلَقَ بإطلاقين ، فيطلق تارةً على ماتكسَّر على تلك الأبنية ، كرجالٍ وأَجْمَالٍ . ويطلق تارة على الجمع المسلَّم إذا لزم فيه تغييرُ الواحد أو غَلَب ، أو جاء على شكل المسلَّم وليس فيه شروطه كأرضين ، وعِزِين ، وسنين ، وما أشبه ذلك . ولاشكَّ أَن جمع التكسير بهذا المعنى[2] الثانى مرادُ الناظم ، [كما أن الأول مرادٌ له[3]] ، فتقول : مضت سِنُون ، ومَضَى سِنُون ، ومرّتِ الإوَزُّون ، ومرَّ الإوَزُّون . وذهب اللُّذُون[4] ، وذهبت

---

(١) فى س ، ف : «قارن» . وفى أ : «فارق» . وهذا خطأ .

(٢) فى الأصل : «بهذا الجمع» .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) كذا فى س ، ف . وفى الأصل ، أ : «اللذون» ، بالذال المعجمة .

اللُّدُون[1] ، وما أشبه ذلك . وكذلك ما كان من هذا النحو بالألف والتاء ، نحو : لِداتٍ ، وحكم التاء معه التخيير أيضًا . ومن ذلك عند الناظم بنون وبنات ، فإنهما لم يسلم فيهما بناءُ الواحد ، فحكمها حكمُ جمع التكسير ، فتقول : جاء البِنُونَ ، وجاءت البَنُونَ ، وجاء البنات في وجاءتِ البناتُ . وأنشد سيبويه [2] :

قَالَتْ بَنُو عَامرٍ : خَالُواْ بِنَى أَسَدٍ

يابُؤْسَ للحرْبِ ضَرَّاراً لأقْوامِ

وقال عَبْدةُ بن الطَّبِيب[3] :

فبكى بَنَاتى شَجْوهُنْ وَزَوجتِى

والظاعِنُونَ إلىّ ثُمّ تصدّعوا

وقال كُثَيِّر [4] :

وهَمَّ بناتى أنْ يبِنَّ وخَمَّشَت

وجُوُهُ رِجَالٍ مِنْ بِنِىَّ الأصَاغِرِ

وقال أبو ذؤيب[5] :

---

(1) واللّدُن : جمع لِدَة ، ويُقال أيضا : لِدَات ، وهم الأتراب .

(2) الكتاب ٢/٢٧٧ - ٢٧٨ . والبيت للنابغة ، ديوانه ٨٢ . وهو من شواهد المقتضب ٤/٢٥٣ ، والمحتسب ١/٢٥١ ، والخصائص ٣/١٠٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٨٠ ، ٨٣ ، والإنصاف ٣٣٠ ، وابن يعيش على المفصل ٣/٦٨ ، ٥/١٠٤ ، والرضى على الكافية ١/٢٤٧ ، ٢/١٨٠ ، والهمع ٣/١٤٠ . والخزانة ٢/١٣٠ ، ٤/١٠٨ .

(3) شعره : ٥٠ ، والمفضليات ١٤٨ . والبيت فى الخصائص ٣/٢٩٥ ، والتصريح ١/٢٨٠ ، والأشمونى ٢/٥٤ ، والعينى ٤/٤٧٢.

(4) ديوانه ٤٥١ . وفي الديوان : وحمّمت وجوه .

(5) ديوان الهذليين ١/١٢٢ .

يقول : فمن يضربن صدورهن بالنعال . والسِّبْت - بكسر السين - : النعال المدبوغة بالقرظ والصقن : الزقن.

وقامَ بناتى بالنِّعالِ حواسِرًا

وألصقن ضَرْبَ السِّبْتِ تحت القِلائدِ

وبهذه الشواهد استدلّ أهل الكوفة على جواز الوجهين فى : قام الزيدون ، وقامت الهندات . ولا دليل لهم فيه ، لأنه من قبيل التكسير وإن كان ظاهره التسليم / ولا يقال : إن هذه الشواهد اضطرارية فلا حجّة ٥٣١
فيها على جواز مثلها فى الكلام ؛ لأنا نقول : هى فى قوة ماوقع فى الكلام لإمكان إسقاط التاء من «قالت بنو عامر» ؛ إذ لاينكسر به الوزن ، وإمكان إلحاقها فى قوله : «وهمّ بناتى» ومابعده ، ولاينكسر الوزن بذلك وهذا بناءٌ على طريقة ابن مالك فى اعتبار ماهو ضرورة مما ليس بضرورة ، لإمكان زوالها مع بقاء الوزن [(١) وعدم ذلك] . وقد تقدّم تقريرها فى باب الموصول .

ونظر ثالث ، وهو أنه لم ينصّ على حكم التاء مع المثنى واسم الجمع واسم الجنس ، فمن أين يؤخذ له حكمهما(٢).

والجواب عن ذلك : أن الناظم لما استثنى السالم من جواز الوجهين ، وتبيّن أنّ ذلك لكون الواحد بيِّنًا فيه ، فلا بدّ من اعتباره ، (٣) ثبت أن المثنىّ أيضا له حكمُ الجمع السالم ، فلا يجوز فيه إلا إثبات التاء إن كان مؤنثا حقيقيا ، أو عدمها إن كان مذكرًا ، أو كان ذا وجهين إن كان مؤنثا مجازيًا ، على حسب التفصيل المتقدّم فى المفرد ؛ أذ كانت العلة موجودة فى المثنى .

---

(١) غير ثابت فى الأصل .

(٢) بعده فى غير الأصل بياض بقدر ثلاث كلمات ، ثم «ذكرها أو لا» . وقد خلا من هذا الأصل .

(٣) فى الأصل : «فتقول : المثنى أيضا ...» .

فإن قيل : وهكذا جمع المؤنث السالم قد تبيّن فيه الواحد وَسلِمَ ، وقد أجاز فيه الوجهين كما تَقَدّم من البيان ، فمن أين لك اطّرادُ علّة السلامة فى المثنى وهو لم يطرُدْها فى الجمع بالألف والتاء؟

فالجواب : أن التثنية أدخلُ فى باب سلامة الواحد من الجمع بالألف والتاء ؛ ألا ترى أنه يتغيّر الوسط منه بتحريكه إن كان اسما ساكن الوسط ، كما سيأتى - إن شاء الله - بخلاف التثنية وجمع المذكر السالم حسبما تقدّم .

وأما اسم الجمع واسم الجنس فلا يخلو أن تجعلهما مفردين أو جمعين ، فإن جعلتهما مفردين فهما مما جاء فيه لغتان من الأسماء المفردة ، والتذكير والتأنيث ، كلسان ونحوها ، فإذًا حكمهما حكمُ لسان ، فعلى لغة التذكير لايجوز أن تلحق العلامة ، وعلى لغة التأنيث وجهان ، لأن التأنيث مجازى . فتقول فى لغة التذكير : طاب الرُّطَبُ ، ولاتقول : طابت الرطب . وتقولُ في لغة التأنيث : طابت الرطبُ ، وطابَ الرُّطب . وتقول : ٥٣٢
/ قام الصحبُ ، ولاتقول : قامت الصحبُ [1] وتقول : قامت النساءُ وقام النساء ، وإن شئت . وأما إن جعلتهما جمعين فإنك تعاملهما معاملة جمع التكسير . فلا إشكال على الوجهين ، إذ كان / حكمهما مأخوذًا مما تَقَدّم ٥٣٣
. والله أعلم .

ثم قال :

وَالحذْفَ فِي نِعْمَ الفَتَاةُ استَحسَنُوا

لِأنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيه بَيِّنُ

(١) هذا على لغة التذكير ، ولم يذكر لغة التأنيث ، ولعله قد وقع سقط من النصّ .

يعنى أنَّ حَـذْف التـاء فى باب نعم وبئس - إذا أسند إلى مـؤنث حقيقى - حَسَنٌ وليس بقبيح كما يقبح فى غير نعم وبئس إذا قلت : قام المرأة ، بل يجـوز أن تقـول : / نعـمت المرأةُ هندُ ، [ونعم المرأة هند(٢)] ٥٣٤
وكذلك مثاله : نعم الفتاةُ ونعمت الفتاةُ ، كلاهما جائزٌ حسن . وعلّل وذلك بأنَّ المقصـود بالفـتـاة هنا الجنسُ لا الواحـدةُ . ولذلك لزم فى هذاالنوع الألف واللام ، حسبما هو مقرّرٌ فى بابه . فإذا كان كذلك فاعتبار الجنس من حيث هو جنس خروج عن اعتبار حقيقىّ التأنيث ؛ إذ كان المفردُ غير ملحوظٍ من تلك الجهة ، فصار اعتبارُ مجرّد الجنس اعتبارَ التأنيثِ غَيْر حقيقىٍّ . وقد مضى جوازُ الوجهين فيه ، فجرى هذا على نسقه .فقوله : «لأنّ قَصْدَ الجِنْسَ فيه بَيِّنُ» ، يريدُ أنَّ المفردَ ليس هو المقصود فتلزم التاء ، ،إنما المقصود حقيقةُ الجنس ، وتأنيثهُ كتأنيثِ الجماعةِ والفرقَةِ غيرُ حقيقىّ .

فإن قيل : فهذا التعليل يقضى بأن كُلُّ مفردٍ حقيقى التأنيث إذا قصِد به الجنسُ فيجوزُ فيه الوجهان ، إمّا بنصّه على رأىِ جماعةٍ ، وإمّا بالمعنى ، وهو رأى طائفة أيضًا .

قيل : نَعَمْ ، وقد يلتَزمُ ذلك فى كلامة فيقال نحوُ (٣) : صارت المرأة خيرًا من الرجل ، [وصار المرأةُ خيرًا من الرجل] ؛ لأن المعنى فى قولهم : الرجلُ خيرٌ من المرأة . وكذلك ما أشبهه مما تكون فيه الألف واللام جنسيّة .

---

(١) كذا فى أ . وفى الأصل : «.. إذا أسند إلى مؤنث فإن حذف التاء فيه ليس بقبيح» . وفى س ، ف : «إذا أسند إلى اسم جنس كثير حسن ليس بقبيح» .

(٢) عن الأصل .

(٣) فى جميع النسخ : «إن نحو» . ولامقتضى لذكر إنّ .

فإن قيل : فهل يكون من ذلك قولك : ماقامت امرأة ؛ لأنها في معنى : ما قام أحد من هذا الجنس؟

قيل : لا ، لأنّ امرأة هنا ليس المراد بها الجنس ، وإن تُوُهِّم ذلك ، وإنما المرادُ بها واحدة ، والعموم إنما جاء من النفي ، لامن إرادة الجنس .

وقوله : «والحذفَ» : منصوب على المفعولية باستحسنوا . والضمير في استحسنوا للعرب أوللنحويّين . ويريد بقوله : «في نعم الفتاةُ» الباب كلَّه(١) .

وَالأصْلُ فِي الفاعِلِ أن يَتَّصِلاَ
وَالأصْلُ فِي المفعُولِ أن يَنْفَصِلاَ
/ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأصْلِ ٥٣٥
وَقَدْ يَجِي المفعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ

أخذ الناظم هنا يتكلمُ في مرتبة الفاعلِ والمفعول من الفعل في الأصل ، وما يعرض في ذلك من مخالفة المرتبة جوازًا أو وجوبا ؛ فذكر أوّلاً أنّ الفاعلَ أصلُه أن يتصل بفعله ، وأن يكون والياله . وقد مرّ قبل هذا كوْن الفعل لازم التقدم على الفاعل ، فحصل من ذلك أن مرتبة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفعل متّصلا به ، ولايعنى بالاتصال الأتّصال الأخصّ التامّ ؛ فإنّ ذلك مخصوص بالضمير المتصل ، نحو : ضربتُ وضربنا ؛ وإنما تكلم في الأتصال العامٍّ الذى يشمل الأخفش وغيره ، نحو : ضرب زيدٌ عمرًا ، وضربْتَ عمرًا ، وهو الاتصال في النطق به واليًا

(١) بعده في أ : «باب نعم وبئس» .

للفعل . وأما المفعول فالأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ولايتصلّ به ، وانفصاله إنما يكون بالفاعل ، نحو : ضرب زيدٌ عمرًا ، فمرتبةُ عَمْرو أن يكون بعد زيد ، ويلزم من ذلك أن لايتصلّ بالفعل لتقدم الفاعل ، فلذلك قال : «والأصلُ في المفعولِ أنْ يَنْفَصِلا» . وإنما كان الأصل ذلك لأنّ كلّ فعلٍ لا بدّ له منه فاعل ، فهو طالبٌ له على اللزوم ، بخلاف المفعول ، فإنه لايلزم أن يكون لكل فعلٍ مفعولٌ ، بل قد يكون له مفعولٌ ، نحو ك ضربتُ زيدًا ، وقد لايكون نحو : كَرُمَ زيدٌ . وأيضا قد يستغنى الفعل الطالبُ للمفعول عن المفعولِ ؛ فتقول : ضربت : مُقْتصرًا [1] ، ولايُستغنى عن الفاعل أبدًا ؛ إلا إذا غُيِّر عن شكله وأُقيم له المفعولُ مقام الفاعل لازم الذِّكر ، وعلى جميع أحكامه من الرفع ، والاتصال بالفعل ، ولزوم كونه بعده ، وغير ذلك من أحكام الفاعل . ولهذا جعلوا الفاعل مع فعله كالشيْءِ الواحد ، رذا كان ضميرًا متصّلا ، فسكنوا آخر الماضى له تحاميا من اجتماع أربع حركات فى نحو : ضربْتُ ، وذلك [لايتحامى[2]] إلا فى الكلمة الواحدة ، ولم يفعلوا ذلك فى المفعول إذا[3] كان ضميرًا متّصلا[4] . [لأنه[5]] ، [كلمة ثانية فقالوا : [6]] ، [ضَرَبَكَ [7] ، ولم] يتحاموا اجتماع الحركات لأنهما كلمتان ثم قال : «وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ» ، يعنى أنه قد يأتى الفاعل على غير الأصل المذكور ، والمفعول كذلك قد يأتى على غير الأصل ،

---

(١) فى الأصل : «مختصرا» .

(٢) مكانه فى أ بياض ، وفى الأصل : «لايجوز» . ولايستقيم عليه الكلام . والمثبت عن ف .

(٣) فى الأصل : «إلا إذا» . وهو خطأ .

(٤) إلى هنا انتهت الفقرة فى الأصل .

(٥) عن س ، ف . وبعده بياض .

(٦) زدنا ما بين القوسين ليلتئم النص .

(٧) عن أ . وفيها : «ضربت» .

فيتّصلُ المفعول بالفعل وينفصلُ الفاعل / عنه ، فيقال : ضرب عمرًا زيدٌ ، ٥٣٦
وذلك لأنّ الفعل متصرّف فى نفسه ، فيتصرّف فى معمولاته ، بتقديم بعضهما على بعض ، [وتأخير بعضها عن بعض[1]] ، مالم يمنع من ذلك مانع صناعيٌّ حسبما يذكره .

وقوله : «وقد يَجِيء المفعولُ قبلَ الفعْلِ» ، هذا أيضا من تمام المجئ بخلاف الأصل وهو أن يأتي المفعولُ مَقدَّمًا على فعله وفاعله معًا ، كما جاء مقدّمًا على فاعله وحده . وعلة ذلك تصرُّف الفعل في نفسه كما مرّ . وخُصَّ هذه الأخير وحده بالمفعول ، لأنّ الفاعل لايصحّ فيه التقَدُّمُ ، فإنه إنْ تقدّم صار مبتدأً . وقد تقدّم بيانُ ذلك أول الباب ، بخلاف المفعول فإنه إذا تقَدّم على الفعل لم يختلف الحكم فيه ، بل يَبْقَى مفعولاً كما كان ، ولافى الفاعل ، بل يبقى فاعلاً كما كان ، لأنّ رتُبتة محفوظةٌ ، وهى تأخّره عن الفِعْلِ .

وينظر فى كلام الناظم فى مسألتين :

إحداهما : أن هذا المفعول الذى ذكره هنا يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يريد المفعول به وحده ، كضربتُ زيدا . وهو الجارى فى كلام النحويين إذا تكلموا على هذه المسألة على الخصوص ، فلا تكاد تراهم يتعرّضون لغيره ، أعنى فيما عدا الابتداء ونواسخه .

والثانى : أن يريد المفعول الأعمّ الذى يشمل المفعول [به[2]] وغيره ، فيدخل تحت قوله : «والأصلُ فى المفعولِ أنْ ينفصلاَ» ، وقوله : «وقد يجِى المفعولُ قبلَ الفعلِ» – المفعولُ المطلقُ ، نحو : ضَرب زيدٌ ضربًا ، والمفعولُ

(١) ، (٢) سقط من الأصل .

فيه ، نحو : قام زيدٌ يوم الجمعة ، والمفعولُ من أجله [١] ، نحو : قام زيدٌ إكرامًا لعمرو . فكأنه يقول : كلُّ ما يُسمَّى مفعولاً الأصلُ فيه الانفصالُ[٢] ، وقد يُجاءِ[٣] بخلاف الأصل ، وقد يجئُ [ذلك[٤]] المفعولُ قبل الفعلِ ، مالم يمنع من ذلك مانعٌ .

فتقول فى المصدر على الأصل : جاء زيدٌ جَيئًا ، وقام أخوك[٥] قيامًا . وعلى غير الأصل : قام قيامًا زيدٌ ، وقيامًا قام زيد .

وتقول فى ظرف الزمان : يقومُ زيدٌ غدًا ، [على الأصل . ويقومُ زيدٌ[٦]] ، وغدًا يقوم زيد ، على غير[٧] الأصل . وفى ظرف المكان : جلس زيدٌ أماك ، وجلس أمامك زيدٌ ، وأمامك جلس زيدٌ . وكذلك فى سائرها .

لكن قد يمتنع المجئ بخلاف الأصل فى بعضها ، كالمفعول معه – كما سيأتى – / وذلك لايقدح في صحة هذه الكليةُ ، إلا أنّ [٨] الاحتمال ٥٣٧ الأوّل هو المشهور ، والظاهر أنه مقصود الناظم .

والثانية : أنّ قوله : «وقد يُجاءُبخلاف الأصلِ» .. إلى آخره ، مراده أنّ ذلك يأتى فى الكلام على الجواز ، لقوله : «وقد يُجاء» ؛لأن هذه العبارة إنما يؤتى بها فيما يجوز ذلك فيه لافيما يلزمُ ، فكأنه يقول : يجوزُ أن

---

(١) فى الأصل : «المفعول له» .
(٢) فى الأصل : «أن ينفصل» .
(٣) فى الأصل : «يجئ» .
(٤) ، (٦) ليست فى الأصل .
(٥) فى الأصل : «زيد» . بدل «أخوك» .
(٧) فى الأصل : «خلاف» بدل «غير» .
(٨) فى الأصل : «هذا الاحتمال» .

يتقدّم المفعولُ ويتوسط ويتأخر من غير موجب لفظيّ ، فإن كان موجبٌ لفظيّ يقتضى خلاف ما تقدّم فهو الذى ذكره على إثر هذا .

فالحاصل أنه قدّم أصلين أحدهما مرتّبٌ على الآخر ، فالأصلُ الأولُ ذكْرُ مرتبة الفاعل والمفعول فى [الأصل[1]] . وهذا أصل قياسى . [والأصل[1]] الثانى : جواز المخالفة فى ذلك الأصل ، وهو أصل استعمالىّ ، فإن عرض لزومٌ فى تقديم الفاعل على المفعول ، فهو على خلاف الأصل . وإن عرض لزوم فى تقديم المفعول على الفاعل فهو على خلاف الأصل أيضا ، إلا أن الأول خروج عن الأصل من وجهٍ واحدٍ ، والثانى خروج عنه من وجهين . فابتدأ الناظم بذكر الأول ، ثم عطف عليه بالآخر فقال :

وَأَخِّرِ المفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ
أَوْأضْمِرِ الفاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ
وِمَا بإلاَّ أَوْ بإنَّما انْحَصَرْ
أُخِّرْ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قصدٌ ظَهَرْ
وَشَاع نَحوُ : خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ
وَشَذَّ نَحوُ : زَانَ نَوْرُه الْشَّجَرْ

فذكر للوجه الأول ثلاثة مواضع :

أحدها : موضع اللبس ، يعنى أنه إن حُذِر - أى : خِيفَ - الالتباسُ بين

(١) مكانه بياضه فى الأصل .

الفاعل والمفعول ، بحيث لايتميَّزُ واحدٌ منهما عن صاحبه، وجب أن يلزم كلّ واحدٍ منهما مرتبته، فيلزم الفاعل والمفعولُ موضعه، ولايجوز توسيطُ المفعول ولاتقديمه، فتقول : ضرب موسى عيسى ـ إذا كان عيسى هو المفعولَ به ـ وضرب عيسى موسى ـ إذا كان الفاعل. ولايجوزُ أن تقول : ضرب موسى عيسى، وعيسى هو الفاعلُ؛ إذ ليس ثَمَّ مايعرفُ بأنه الفاعل؛ إذ الإعرابُ المسوقُ للتفرقة مفقودٌ في اللفظ، وليس ثَمَّ تابع لواحدٍ منهما يظهر به الفرقُ، ولا المعنى ، أيضًا بمبِّين شيئًا . / فلم يبق إلا التزامُ المرتبة ٥٣٨
لكلٍّ واحدٍ منهما .

ولايجوز أيضا أن يتقدّم المفعول، فلا تقول : موسى ضرب عيسى، وموسى هو المفعولُ، لالتباسه بالمبتدأ، ويكون [الفاعل(١)] ضميره، وعيسى هو المفعول.

وكذلك الحكم في نحو : أكرم هذا ذاكوضرب [هذا(٢)] من قام ، وعرف الذى أكرمك الذى أكرمته. وما أشبه ذلك.

وإما يخاف الالتباسُ إذا لم يبق فارقٌ بين الفاعل والمفعول سوى المرتبة، فيجب اعتبارها والتزامها، وأما إن كان ثَمَّ وجهٌ آخر يعرفُ به فرقُ مابينهما صِيرَ إلى الأصل الاستعمالى من عدم لزوم المرتبة، كما إذا ظهر الإعرابُ فيهما أو في أحدهما، نحو : ضرب موسى زيدٌ، وموسى ضرب زيدٌ. أو في تابعهما نحو : ضرب موسى العاقلَ [عيسى(٣)]، وموسى العاقلَ ضرب عيسى. أو كان أحدهما مؤنثا ولحقتِ التاء، نحو ضربَتْ

---

(١) ، (٢) ، (٣) ليست فى الأصل .

موسى سلمى، وموسى ضربَتْ سلمى. أو كان المعنى يعيِّن المفعول من الفاعل، نحو : أكل الكُمَّثرى موسى، والكُمَّثرى أكَلَ موسى، وكذلك إذا قلت : أعجب مَنْ ثَمَّ ماصنعَت، فإن مفعولَ أعجب لايكون إلا عاقلاً. ومن [(1)تقع في الغالب على العاقل]. وعلى هذا فقس ما جاء من هذا القبيل.

وهذا البيت من عادة المتأخرين أن يذكروه ـ أعنى التزام المرتبة ـ إذا عُدِم الفارقُ بين الفاعل والمفعول. وقد تقدّم له ابُن السرّاج في الأصول(2)، ولم يذكر ذلك سيبويه ولاغيره من المتقدّمين، بل قد نصُّوا على خلافه ولكن ابن مالك اتَّبَعَ من اعتبر ذلكواعتمده ، وأجرى كلام العرب عليه . وقد تقدّم قبلُ هذا المعنى ، وحصلَ فيه بسطُ قاعدةٍ ظهر مأُخذُ المسألة ، فإن أردت النظر فيها فعليك بها في باب المبتدأ ،

والثاني من المواضع التي يلزم فيها تأخير المفعول : أن يكون الفاعل ضميراً غير محصور ، وذلك قوله : « أو أضمر الفاعلُ غيرَ مُنحَصرْ » . فقوله : «أضمرِ الفاعلُ» جملة معطوفة بأو على حُذر » تقديره وأخر المفعول إنْ أُضمِر الفاعل غير منحصر ، يعني أنّ الفاعل(3) إذا أضْمرِ وجب تأخير المفعول على فاعله ، فلا تقول : ضربت زيدا ، أو أكرمت عمراً . فلا يجوز هنا تقديُم المفعولِ على فاعله ، فلا تقول

---

(1) مكانه بياض فى الأصل . وفى أ ، ف : «ومن وماتقع ...» . ولايسقيم النص عليه . ولم اتبيّن نص س . فحذفنا «وما» ليسقيم السياق .

(2) الأصول لابن السراج ٢/٢٥٥ ، وانظر الارتشاف ٦٤١ .

(3) في الأصل «الفعل» .

ضرب زيداً تُ، ولا : ضرب زيداً أنا؛ لأنه قد قدّم أن الضمير لايكون منفصلاً ما / أمكن أن يكون متصّلا. وهذا إذا لم يكن الفاعل ضميراً، ٥٣٩ منحصراً ـ فلو كان ضميرا منحصراً ـ وهو الذى تحرّز منه بقوله : غير مُنْحَصِرْ ـ لم يلزم المفعولُ رتبتَه من التأخير عن الفاعل، على حسب مايذكره في البيت التالى لهذا.

والمنحصِرُ قد تقدّم تفسيرُه، وأنه يريد به ماوَلِي أداة الحصر، نحو : ماأكرم زيداً إلا أنا، وما أشبه ذلك.

وغيرَ : منصوب على الحال من «الفاعل»، أى حالة كونه غير منحصر.

وفي هذا الكلام نَظَرٌ من وجهين :

أحدهما : أن قوله : «أو أُضمِر الفاعلُ غيرَ مُنْحَصِرْ» يدخل فيه ماكان من الفاعلين ضميراً منفصلا غير محصور؛ فإنك إذا قلت : ضربَ زيداً إما عمروٌ وإما أنا، وأكرمك إما أنا وإمّا زيد، أو قلت : إن أكرمك لزيد، وإن أرضاك لهو[1] . فهذا كلّ وما أشبه قد أضمِر فيه الفاعل غير منحصر، مع أنه لايلزم فيه تأخير المفعول، بل لا يجوز ذلك في جملة من [هذه[2]] المسائل. لايقال : إنّ مذهبه هنا مع إنْ المخففة مذهب الكوفيين في هذه اللام من أنها بمعنى إلاّ، لأنه نَصٌ على خلافه كما تقدم، ولو كان رأيُه فيها رَأيهم لم يتّجه ذلك، لوجُودِ نحو : أقام أباك إمّا أنا وإما زيدٌ، وكذلك مع اسم الفاعل إذا قُلْتَ : إن ضاربك لزيدٌ وإن

(١) بعده – فيما عدا الأصل – بياض بمقدار كلمتين .

(٢) ليست في الأصل .

مـخـرجك لهـو، وكذلك : أعـجـبـتني هندُ المكرمُـهـا أنا، ومـا أشـبـه ذلك. وهذا الاعتراضُ لازم له في التسهيل حيث قال : «يجب وصلُ الفعلِ بمرفوعه إنْ خِيفَ التباسه بالمنصوب، أو كان ضميرًا غير محصور[١] ». فإن الضمير في هذه المسئل كلّها غير محصور، ولم يجب فيها وصلُ الفعلِ بمرفوعه. وبهذا اعترضه في التسهيل شيخنا الأستاذ أبو سعيد[٢] ، أجلّه الله. ويزيد كلامُه في التسهيل اعتراضًا آخَرَ لايلزمه هنا، وهو أنه قال : «يجب وصلُ الفعلِ بمرفوعه [[٣] إن خيف التباسه بالمنصوب». فاقتضى أنّ اللبس إنما يُوجِب وصلَ الفعلِ بمرفوعه[٤]] من غير نظر في المفعول. وليس كذلك؛ ألا ترى أنك لاتقول : موسى ضرب عيسى، لأجل اللبس، وقد اتّصل الفعل بمرفوعه، وهو إما عيسى إن فرضت موسى مفعولاً، وإما ضمير موسى إن فرضتهَ مبتدأً.

وقد اقتضى كلامُه جَوازَ مثل هذا، وأنّ موسى إذا فرضته مفعولاً لايلزم تأخيره، [[٥] وليس كذلك، بل يلزم تأخيره] [٦] لأجل اللبس كما مرَّ. وكلامه هنا مُحَرَّر لقوله : «وأَخِّر المفعول إنْ لَبْسٌ حُذِرْ». فاعتنى بالمفعولِ تحرُّزًا من التقديم فيه.

والثاني : أنّ الفاعل إذا أُضمِرَ نحو : ضربتُ زيدًا، لم يلزم تأخير لمفعول؛ إذ كان جائزًا باتفاقٍ أنْ[٧] تقول : زيدًا ضربت، ولايلزم أن تقول : ضربتُ،

---

(١) التسهيل ٧٨ .

(٢) أبو سعيد هو : فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ – انظر ترجمته فى مقدّمة التحقيق .

(٣) ، (٤) سقط من الأصل .

(٥) ، (٦) سقط من الأصل .

(٧) فى الأصل ، أ : «وأن» .

ولايلزم أن تقول : ضربتُ زيداً، لاغيرُ. وكذلك ماأشبهه، وإنما يلزمُ التأخُير مع اللَّبس كما تقدم[1] .

فالحاصل أن هذا الكلام غير صحيح من وجهين وعبارته في التسهيل بالنسبة إلى هذا الوجه صحيحة، لقوله : يجب وصلُ الفعل بمرفوعه إن كان كذا أو كان ضميرًا غير محصورٍ، فالتاء في ضربت ضميرٌ غير محصور، فوجب وصلُ فعله به من غير تعرّضٍ للمفعول، فاقتضى جواز : زيدًا ضربتُ، بلاشك.

فإن قيل : قد دخل له نحو : زيدًا ضربت، في قوله قبلُ : «وقد يَجيِ المفعولُ قبل الفعل».

قيل : ليس كذلك، لأن ذلك الكلام مجملٌ يصدق على نحو : زيدًا ضرب عَمْرو، فلا يكون بيانًا لهذا الموضع.

وهذان الاعتراضان لاجواب لي عنهما، وليس كلُّ داءٍ يعالجه الطبيب؛ لَمَّا بَيّن ابنُ جني أنه لايجوز ردُّ اسم لما لم يُسَمَّ فاعله لنقصان الحديث، لنقصانِ ظَنَّ زيدٌ، قال : فقلت لأبي عليّ : فقول سيبويه : كائنٌ ومكونٌ؟ [[2] فلم يُجِبْنى عن هذا السؤال بشيء، وقال : {يَمُرُّونَ عَلَيها وَهُمْ عَنْها مُعْرِضُونَ[3] }! فجهدْتُ به[2]] فلم يجبني، وجعلَ يُعَلِّل ويقول : الذى يقولُ أصحابنا قد عَرَّفتك إياه. قال : قلت : فيقولون : إن سيبويه يُجِيزُ أن تبنى كان للمفعول فقال : لا. قلت : فما يُعَملُ بهذا الذى ورد؟ فقال : لا أدْرى. قلت : أفتقول : إنه خَطَأ في النسخة؟

---

(١) إلى هنا انتهت الفقرة فى الأصل . وبعده فى باقى النسخ بياض بمقدار أربع كلمات ثم هذا النص: «فى وجوب التأخير وإلا يجوز زيداً ضربت» .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة يوسف.

فقال : لا. ثم قال : ليس كلُّ الداءِ يعالجه الطبيب[1]. انتهت الحكاية.

ثم قال الناظم : «وما بإلاّ أو بإنّما انحصَرْ.. أخِّرْ»، «ما» هنا منصوبة المحلّ بأخِّرْ، أى : أخِّر ما انحصر بإلاّ أو بإنّما.

وهذا هو الموضع الثالث من المواضع التى يجب فيها تأخيرُ المفعولِ عن الفاعل، وذلك إذا كان المفعولُ محصوراً بإلاّ أو بإنّما، لكن لمّا كان الفاعلُ أيضاً يلزمه التأخير عن المفعول إذا كان هو المنحصر، أتى بالقاعدة شاملةً للفاعل والمفعول معًا بما التى تقتضى العموم في قوله : «وما بإلاّ»، يعنى أنّ ماكان من الفاعلِ والمفعول منحصراً بأحد هذين الحرفين وجب تأخيره، فمثال تأخير المفعول المحصور بالاّ : ماضرب زيدٌ إلاّ عمراً. فلا تقول هنا : إلاّ عمراً لم يضرب زيد، وإن كان يجوز : عمراً لم يضربْ زيدٌ، لمكان أداة الحصر. وكذلك لا تقول : ماضرب إلا عمراً زيدٌ إلا قليلا، حسبما يذكره.

ومثال تأخيره محصوراً (بإنما[2]) : إنما ضرب زيدٌ عمراً، فإن معناه كمعنى : ماضرب زيدٌ إلا عمراً. ومنه ماأنشد سيبويه[3] :

كَأَنَّ يَوْمَ قُرًى إِنَّما نَقْتُلُ إِيَّانَا

وأما لزومُ تأخير الفاعل فذكر له موضعين :

---

(١) انظر هذه المسألة فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٨٤/١ – ٣٨٥ ، والهمع ٢٧٠/٢ – ٢٧١ .

(٢) عن الأصل ، ومكانه بياض فى سائر النسخ .

(٣) الكتاب ١١١/٢ ، ٣٦٢ . والبيت لذى الإصبع العدوانى ، أو لأبى بجيلة . وهو فى الخصائص ١٩٤/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٩/١ ، والإنصاف ٦٩٩ ، وابن يعيش على المفصل ١٠١/٣ ، ١٠٢ ، والرضى على الكافية ٤٣٠/٢ ، ١٧٠/٤ ، والخزانة ٢٨٠/٥ .
وقُرًى : موضع فى بلاد بنى الحارث بن كعب .

أحدهما الذى شمله اللفظ، وهو إذا كان الفاعل مقرونا بإلا أو بإنما، فاقترانه بالاّ نحو : ماضرب أخاك إلا زيدٌ، وما أكرمه إلا أنا. وفي القرآن : {لايُجَلِّيها لوقْتِها إلاّ هُوَ[1] }، {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لايَعْلَمُها إِلاّ هُوَ[2] }. وقال الشاعر[3] :

قَــدْ عَلِمتْ سَلْمَى وَجَــارَاتُهـا
مَــاقَطَّرَ الفَــارِسَ إلاّ أنـا

واقترانه بإنّما نحو قولك : إنما ضَرَب زيدًا عَمْروٌ. وإنما أكرم أخاك زيد. وقال الشاعر[4] :

أنَا الفَــرِسُ الحـامِى الذِّمـارَ وَإِنَّمـا
يُدافِعُ عَنْ أَحْــسَــابِهِمْ أنا أوْمِــثْلِى

ولايقال : ماضرب إلا زيدٌ أخاك، وماضرب إلا أنا زيدًا، إلا قليلا كما ذُكِرَ، وكذلك لاتقول : إنما ضرب زيدٌ عمرًا، وزيدٌ هو المحصورُ، كما أنك لاتقول: إنما ضرب عمرًا زيدٌ، وعمرًا هو المحصور. هذا مذهب جماهير البصريين والكوفيين.

والمسألتان معًا مختلف فيهما بين النحويين على ثلاثة أقوال :

أحدها : لزومُ تأخير المحصور من الفاعل والمفعول، وهو الذى تقدّم.

---

(١) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأنعام .

(٣) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدى ، انظر شعره : ١٥٥ . وهو من شواهد الكتاب ٣١٩/١ ، وابن يعيش على المفصل ١٠١/٣ ، ١٠٣ ، والمغنى ٣٠٩ ، وفى الحماسة بشرح المرزوقى ٤١١ .
وقطّره : ألقاه على أحد قطْريه ، وقطْرا الإنسان : ناحيتاه .

(٤) هو الفرزدق ، ديوانه ١٥٣/٢ . والبيت فى المحتسب ١٩٥/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٩٥/٢ ، ٥٦/٨ ، والمغنى ٣٠٩ ، والتصريح ١٠٦/١ ، والهمع ٢١٧/١ ، والعينى ٢٧٧/١ .

والثاني : عدم اللزوم بإطلاق، بل يجوز تقديمُ المحصور إلى موضع غير المحصور. وهو رأى الكسائى من الكوفيين.

والثالث : الفرقُ بين الفاعل والمفعُول، فإذا كان المحصورُ / [هو ٥٤٠ الفاعلُ لم يجز تقديمه، وإذا كان المفعولُ جاز تقديه. وهو منقولٌ عن الأخفش وابن الأنبارى.

وكأنّ الناظم أخذ بمذهب رابع، وهو جوازُ تقديم المحصور على قلّة. وذلك قولُه : «وقد يَسْبِقُ إنْ قصدٌ ظَهَرْ»، فضمير «يسبق» عائد على ماانحصر، يعنى أنّ المنحصر قد يتقدمّ إن ظهر قصدُ الكلام وتبيّن المنحصرُ من غيره، وذلك في الحصر بإلاّ نحو : ماضرب إلاّ عمرًا زيدٌ، وماضرب إلا زيدٌ عمرًا. ووجهُ مارأى الناظم من ذلك أن القياس لايمنعه بإطلاق، والسماع يُعَضِّد القول به. أما القياسُ فإن الأصل الاستعمالي ـ كما تقدّم ـ جوازُ تقديم المفعول على الفاعل، والأصلُ القياسيُّ تقديمُ الفاعلِ على المفعول، فإذا ثبت هذا لم يُعْدَل عنه إلا لما هو أقوى منه، وليس بموجود في مسألتنا، لأنّ تأخير المحصور إنما يُفْتَقَر إليه إذا لم يكن ثَمّ دليلٌ عليه سوى التأخير، وقد دلّت إلاّ على المحصور بدخولها عليه، فهو معلوم سواءٌ تقدّم أم لا، بخلاف إنّما فإنها لاتُعيِّن المحصور من غيره، فالتُزِم التأخير فيه ليتعيّن. وأما السماع فقد قال زهير(١) :

وَهَلْ يُنْبِتُ الخَطِّيَّ إلاّ وَشِيجُهُ ... وتُغْرَسُ إلاّ في مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

---

(١) ديوانه ١١٥ . والبيت فى التصريح ١/٢٨٢ ، والعينى ٢/٤٨٢ .
والخطىّ : الرماح ، نسبة إلى الخطّ وهى جزيرة بالبحرين ترفا إليها السفن ، والوشيج : القنا . يقول : لاتنبت القناة إلا القناة .

وكانَ الأصلُ ـ لوروُعِي التأخيرُ ـ أن يقولَ : وتُغْرسُ النخلُ إلاّ في منابِتِها. وقال ذو الرُّمّة(١) :

تَداويتُ مِنْ ميٍّ بِتَكْلِيمَةٍ لها
فَما زَادَ إلاّ ضعْفَ دَائِي كَلاَمُها

هذا في حصر غير الفاعل، وأما حصر الفاعل وتقديمه، فقد أنشد الفارسيّ في التذكرة(٢) :

نُبِّئْتُهم عَذَّبُوا بالنَّارِ جَارَتَهُمْ
وهل يُعَذِّبُ إلاّ اللّهُ بالنَّار

وأنشد أيضا(٣) :

فلم يَدْرِ إلا الله ماهيجَّت لنا
عشيةَ أناءُ الديار وشامُها

وإذا ثبت سماعًا(٤) ماسوّغه القياسُ جاز لنا القياسُ على ماسُمِع، إلا أنّ السماع لم يأت منه مايبلغ مبلغ الشائع الكثير. وأكثر ماتراه في الشعر الذى يُظَنّ أنه فيه ضرورة. فلم يُطلق القولَ بالقياسِ كما أطلقه الكسائى، ولابالمنع كما أطلقه الجمهور، فأجازه على ضعفٍ، وهو سادٌ من النظر، فقال : «وقد

(١) ديوانه ١٠٠٢ . وهو فى التصريح ٢٨٢/١ ، والهمع ٢٦٠/٢ ، ٢٧٦/٣ ، والأشمونى ٥٧/٢ .

(٢) مجهول القائل . والبيت فى التصريح ٢٨٤/١ ، والعينى ٤٩٢/٢ .

(٣) ذكر البيت كاملاً فى الأصل ، والصدر وحده فى باقى النسخ ، وبعده فيها : «ولا أقوم على حفظ العجز» . والبيت لذى الرمة ، ديوانه ٩٩٩ . وهو من شواهد التصريح ٢٨٤/١ ، والهمع ٢٦١/٢ ، والأشمونى ٥٧/٢ .

ورواية الديوان : «أهلّةَ أناءٍ» والأناء : جمع نؤى ، وهو الحفير حول الخباء . ويقال : إن النؤى مستدير كالهلال .

(٤) فى الأصل : «سماع» .

يسبقُ إن قصدٌ ظَهَرْ». فأتى بقد المشعرة ببالتعليل والضعف، وقيّد الجواز بعدم اللبس تحرُّزًا من إنّما؛ فإنّ المحصور معها لايتعيَّنُ إلا بالتأخير، فلو أجيز تقدّمه لالتبس بغير المحصور، فلم يكن بدٌّ من التزام تأخيره حسبما أعطاه معنى كلامه.

وهنا مسألتان :

إحداهما : أنهم اختلفوا [بعد[1] وجود تقديم] المحصور في وجه التقديم على قولين؛ فمنهم من أجازه [على إضمار فعل[2]] فإذا قلت : ماضرب إلا عمرو زيدًا، فهو على تقدير حذف المفعول [من ضرب اقتصارا[3]]، وقوله : إلا زيدًا على إضمار فعل تقديرُه : ضرب زيدً. وعلى ذلك [تَأوَّل[4]] المانعون قولك : ماضرب إلا زيداً عمرو؛ إذ هو تقدير : ضربه عمرو، [وفيه بقاءُ الفعل[5] بلا] مرفوع، وذلك ممنوع، فامتنع مايؤدّى إليه؛ ولأجله استسهل بعضهم ماجاء من نحو : ماضرب إلا عمرو زيداً، ولم يستسهل نحو: ماضرب / إلا عمراً زيد، على عكس ماذهب إليه ٥٤١ أبو الحسن وابن الأنبارى.

ومنهم من حمل ذلك على غير الرضمار، بل على حقيقة التقديم والتأخير، وكان ابن الأنبارىّ إلى هذا نحا، فأجاز : ماضَرَب إلا زيداً عمرو؛ لأن المحصور مستحقٌّ التأخير، فكأنّ زيدًا متأخر، فجاز. ومنع :

---

(١) ، (٢) ، (٤) عن الأصل ، وقد كتب بخط مخالف . ومكانه فى بقية النسخ بياض .

(٣) عن هامش الأصل .

(٥) مكانه بياض فى جميع النسخ ، وقد زدنا ما بين القوسين ، وهو مأخوذ من كلامه بعد .

ماضرب إلا زيدٌ عمرًا، لأن زيدًا محصور، فاستحق التأخير، فرذا قُدِّم صار في محلّه الأصيل، فلم يكن مستحقًا للتأخير، فتناقض، فامتنع.

وعلى هذا الوجه يجرى أيضًا كلام الناظم ؛ إذ لو اعتُبِر الإضمار لم يصحّ له إجازة : ما ضرب عمرًا إلا زيد، لبقاء الفعلِ فاعلٍ. وكذلك ابن الأنباري والأخفش وسائر من أجاز على الجملة.

والثانية : أنك إذا قلت : ماضرب إلا زيدٌ عمرًا فهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون على معنى : ماضرب عمرًا إلا زيدٌ، أن تنفي الضاربين عن عمرو وتستثنى منهم زيدًا.

والثاني : أن تُريدَ نفي الضاربين بإطلاق، ثم تستثنى منهم زيدًا، مخبرًا أنه ضَرب عمرًا، حتى كأنك قُلْتَ : ماضَرَبَ أحدٌ إلا زيدٌ، أى : ماوقع من أحدٍ ضربٌ إلاّ من زيدٍ، ثم أخبرت أنّه ضَرَبَ عمرًا، وكأنَّ عمرًا منصوب بإضمار فعل لا بالأول.

فأما الوجه الأول فهو المختلفُ فيه، وأمّا الثاني فكأنه متفق على جوازه، وقد أجازه الأخفش، وهو الذى منع الأول. وذكره أيضًا الشلوبين واعترض بسببه على الجزولى ؛ إذْ لايَجُوزُ فيه تقديمُ مَفْعولِه وتأخير [فاعله][1] [لالتباسه في التقديم[2]]... ... ... فقد يقال إن هذا وجه يدخل [له تحت][3] قوله : «وما

(١) مكانه بياض فى النسخ . ويقول الشلوبين فى شرح المقدّمة الجزولية ، ورقة ١١٧ – وهو يتحدث عن امتناع تقدم الفاعل فى نحو : ماضرب زيدًا إلا عمروٌ – قال : «وذلك أن قولنا : ماضرب زيدًا إلا عمرو ، معناه ماضرب زيدًا أحدٌ إلا عمرو ، وإذا قلنا : ماضرب إلا عمروٌ زيدًا – على تقديم الفاعل على المفعول – التبس بقولك : ماضرب إلا عمرو زيدًا الذى يكون معناه : ماضرب أحدٌ أحدًا إلا عمرو زيدًا . وهو معنيان ، فألزم كلّ واحدٍ منهما لفظه ، ولم يجز دخول أحدهما على الآخر لمكان اللبس» .

(٢) عن الأصل ، أ – وبعده بياض ، وانظر التعليق المتقدم .

(٣) عن ف .

بإلاّ أو بإنما انحصَرْ.. أخّر» يعنى عن المفعول يقتضى أنّ [الكثير في نحو[1]] قولك : ماضربتَ إلاّ زيدٌ عمرًا، تقديم عمرووأن تقديم زيد عليه قليل. وليس كذلك، بل لايجوز هنا الاّ تأخير المفعول خوف اللبس، فكلامه معترض يجاب عن ذلك بأن المسألة ليست من قبيل ماتكلّم فيه الناظم؛ ماتكلّم فيه هو ما كان فيه الفاعل والمفعول معًا لفعل واحدٍ، فتدخل فيه المسألة على الوجه الأوّل محذوفٌ اقتصارًا؛ إذ لم تَنْفِ فيه ضاربي عمرو[2] بخصوصه، وإنما نفيتَ الضّاربِينَ بإطلاق، ونَفْيُ الضّاربِينَ بإطلاقٍ لا يصحّ مع ذكر المضروب الذى هو عمرو، فلابدّ أن يكون عمرو معمولاً لفعل آخر مقدّر، كأن الكلام في تقدير سؤال سائل : من ضرب زيدٌ؟[3] فتقول : عمرًا. أى : ضرب عمرًا هذا تنزيل المسألة، وإن كان أبو عليٍّ الشلوبين قد أتى بها مُسْجَلَةً[4] مجملة، فلايصحّ المعنى إلاّ على هذا، وإذا كان كذلك امتنع تقديم عَمْرو، لأنه فَصْلٌ بين أبعاض جملة بأجنبيٍّ هو معمولٌ لجملة أخرى. فلااعتراض على الجُزُولى ولا على الناظم بهذه المسألة، والله أعلم.

ثم قال : «وشاع نحوُ : خاف رَبَّه عُمَرْ». وهذا هو الموضع الثاني من موضعي لزوم تقديم المفعول على الفاعل، وذلك إذا اتّصل بالفاعل ضمير يعودُ على المفعول، لكنّه قدّم هنا مقدّمة يتّصل معناه بمعنى ما أراد ذكره، وهو جوازُ تقديم المفعول إذا اتّصل به ضميرٌ يعودُ على الفاعل، وأن لا محذور في ذلك، وعيَّن ماأراد بالمثال، وهو قوله : خافَ ربَّه عُمَرْ»، فأراد أن ماكان كذلك فهو

---

(١) مكان بياض فى جميع النسخ ، وما زدناه من فحوى السياق .

(٢) فى جميع النسخ : زيد .

(٣) فى جميع النسخ : زيد عمرو – ولامقتضى لزيد .

(٤) اى : مُطْلَقةً .

شائع في كلام العرب / فاشٍ، يعني تقديم المفعول. وإنما ذكر هذا المعنى ٥٤٢
ليتبيَّن أنّ الضمير إذا تأخَّر مفسِّرُه لايمتنع بإطلاق، بل يجوز في موضع ويمتنع في آخر. وهذا الموضع ممّا لا يمتنع فيه تأخيرُ المفسّر، بل هو كثير شائع، وإن كان تأخير الضمير من المفسّر أكثر، فيجوز أن تقول : خافَ ربَّه عُمَرُ، وإن كان ضمير ربِّه يعود على عُمَر، وهو متأخر، لأن أصله التقديم، فكأن التقدير : خاف عمرُ ربَّه. وهذا صحيح لاإشكال فيه. وعلى هذا تقول : ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، وأكرم صاحب أبيه عَمْرٌو. ومن ذلك قول الله تعالى : {فَأَوْجَسَ في نَفْسِهِ خيفَةً مُوسَى[1] }؛ لأن المجرور مفعولٌ به تقديراً . وهو كثير في كلام العرب، كما قال. فإن كان الضميرُ متَّصلاً بالفاعل لزم فيه التأخير، ولزم في المفعول التقديم، إلا في الشعر، وعلى ذلك نبَّه بقوله : «وَشَذَّ نَحو :زَانَ نَورُه الشَّجَرْ»، يعني ماكان نحو هذا مما اتّصل بالفاعل فيه ضمير يعودُ على المفعولِ، لم يجز تقديمُ الفاعل فيه، بل يلزمُتأخيرُه، فتقول : زان الشجَرَ نورُهُ،وضرب زيداً غلامه، وقتل عَمْراًأخوه. ومنه قول الله تعالى : {وَإِذِ ابْتَلى إبراهيمَ ربُّه بِكَلِمَاتٍ[2] }، وقوله تعالى : {يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آياتِ رَبِّك لايَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُها لم تكُنْ آمَنَتْ من قبلُ[3] }.. الآية.

ووجهُ المنعِ أنّ مُفَسِّر الضمير إنما يكونُ متقدِّمًا عليه؛ إذ لايضمر الاسم إلا بعد أنْ يعرف ويتقدّم ذكره. وإذا كان كذلك، وكان مفسّر الضمير متأخراً، فإن كان التأخير له عرضًا جاز لأنه في الحقيقة متقدّم على الضمير، وذلك كالمسألة الأولى، وهي : خاف ربَّه عُمَر. وإن كان

(١) الآية ٦٧ من سورة طه .
(٢) الآية ١٢٤ من سورة البقرة .
(٣) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام .

التأخير له بحكم الأصل لم يصحّ وضعُه مفسّرا، لأنه خلاف الوضع، فلابدّ أن يُرَتَّب الكلام ترتيبا يكون فيه المفسّر متقدمًا في اللفظ ليكون الضمير محالاً به على مذكور، فلزم أن يتقدّم المفعولُ إذا كان هو المفسّر للضمير المتّصل بالفاعل فعلى الجملة إذا حصل للمفسّر التقديمُ إما في اللفظ وإمّا في المرتبة الأصلية، وإن كان متأخّرا في اللفظ، صحّ، وإن لم يحصل له التقديمُ لا في اللفظ ولا في المرتبة لم يصح الكلام إلاّ في الشعر، كما قال :

وقوله : «وشذ نحو» كذا، تنصيصٌ على أنه قد جاء في السماع مايخالف هذا الأصل، وذلك على مثال[1]... فلايقاس عليه لاختصاصه بالشعر وعدم مساعدة القياس له. ومما جاء من ذلك قولُ حسان بن ثابت يرثى مطعم بن عدىّ، جدّ نافع بن جُبَير بن مطعم، رحمهم الله[2] :

وَلَو أنَّ مَـــجْـــدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِـــدًا
مِنَ النَّاسِ، أَبْقَى مَـجْـدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَـمـا

وقال النابغة[3] :

جَـــزَى رَبُّه عَنِّى عَـــدِىَّ بن حَـــاتِمٍ
جَـــزَاءَ الكِلاَبِ العَـــاوِيَاتِ، وقَـــدَ فَـــعَلْ

وقال الآخر[4] :

---

(١) بعده بياض ، يريد : على مثال : زان نوره الشجر .

(٢) ديوان حسان ١١٧ ، والبيت فى المغنى ٤٩٢ ، والأشمونى ٢/٥٨ ، والعينى٢/٤٩٧ .

(٣) ينسب البيت الى النابغة ، وأبى الأسود الدؤلى . ورواية بيت النابغة كما فى ديوانه ١٩١ :

جزى الله عبسًا فى المواطن كلها جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ولاشاهد فيه . والبيت فى الخصائص ١/٢٩٤ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٠٢ ، وابن يعيش على المفصل ١/٧٦ ، والرضى على الكافية ١/١٨٨ ، والتصريح ١/٢٨٣ ، والهمع ١/٢٣٠ ، والخزانة ١/٢٧٧ . وكان البغدادى رجح نسبته إلى أبى الأسود .

(٤) هو أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، انظر العينى ٢/٥٠١ .

لَمَّـا رَأَى طَالِبُوهُ مُـصْـعَبًـا ذُعِرُوا

وَكَـانَ لَوْ سَـاعَـدَ الْمَقْـدُورُ يَنْتَـصِـرُ

وقال الآخر(١) :

جَـزَى بَنُوه أباالغَـيْـلانِ عَنْ كِـبَـرِ

وحُـسْنِ فِـعْلٍ كـمـا يُجْـزَى سِنمَّـارُ

وقال الآخر(٢) :

ألاَ لَيْتَ شِـعْـرِي هَلْ يلومَنَّ قَـوْمُـه

زُهَيْـرًا عَلَى مـاجَـرَّ مِنْ كُلِّ جَـانِبِ

وقال الآخر(٣) :

كسـا حِلْمُـه ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ

وَرَقَّى نَدَاهُ ذا النَّدىَ في ذُرىَ المَجْدِ

وهذا كلُّه عند الناظم لايعـتـدّ به، ولايبنى عليـه قـيـاسٌ، وهو رأىُ الجمهور من النحويِّين.

وذهب أبو الفتح بن جِنِّى(٤) إلي جواز القياس على ماجاء من ذلك، فيجوز عنده أن تقول : ضرب غلامُه زيدًا، ونصرَ أبوه عمرًا، وزان نورُه الشجر. / وتبعه المؤلِّف في التسهيل، وشرحه على القياس(٥) ، واحتجّ لما ٥٤٣

(١) هو سليط بن سعد كما فى العينى ٢/٤٩٥ . والبيت فى أمالى ابن الشجرى ١/١٠١ ، والهمع ١/٢٣٠ ، والأشمونى ٢/٩٥ .

(٢) البيت لأبى جندب الهذلى ، ديوان الهذليين ٣/٨٧ . وهو من شواهد الرضىّ على الكافية ١/١٨٩ ، وفى الخزانة ١/٢٩١ .

(٣) البيت فى المغنى ٤٩٢ . ولايعلم قائله .

(٤) الخصائص ١/٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٥) التسهيل ٧٩ ، وشرحه ، ورقة ١٠٧ - ١٠٨ .

ذهب إليه بالسماع المذكور ـ ولاحجةَ فيه لقلّته واختصاصه بالشعر ـ قال : «ولأنّ جواز [نحو[1]] : ضرب غلامُه زيدًا، أسهلُ من جواز : ضربوني وضربتُ الزيدين، ونحو : ضربتُه زيدًا، على إبدال زيدٍ من الهاء. وقد أجاز الأوّلَ البصريون، وأجيز الثاني بإجماعٍ حكاه ابن كيسان. وكلاهما فيه ما في ضربَ غلامُه زيدًا، من تقديم ضمير على مفسّرٍ مؤخّر الرتبة، لأنّ مفسِّر [واو[2]] ضَرَبُونِي معمولٌ معطوفٍ على عاملها، والمعطوفُ ومعموله أمكنُ في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل، لأن تقدّم المفعول على الفاعل [[3] يجوز في الاختيار كثيرًا، وقد يجب، وتقدمُ المعطوف وما يتعلّق به على المعطوف[4]] عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز : ضربونى وضربت [الزيدين[5]] أن يحكم بأولوية جواز : ضرب غلامُه زيدًا، لما ذكرناه». قال : «وكذلك يلزمُ مَن أجاز إبدال ظاهر من مضمر لامفسِّرٍ له غيرهُ؛ لأنّ البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة ومؤخّر في الاستعمال على سبيل اللزوم. والمفعولُ ليس كذلك؛ إذ لم يلزم تأخيره[6] ».

هذا تمامُ ما احتجّ به، وليس فيه على ما اختار هنا واضحُ دليلٍ :

أمّا أوّلاً فإنّ المتَّبع السماعُ كيف كان، وقد علمنا شُذُوذَ ماجاء عنهم في مسألتنا وشياع ما جاء عنهم في باب الإعمال والبدل، فنحن نقيس حيث بلغ[7]

---

(١) عن هامش الأصل ، وهى فى شرح التسهيل .

(٢) عن شرح التسهيل .

(٣) ، (٤) ، (٥) سقط من أ .

(٦) شرح التسهيل ، ورقة ٣٠ .

(٧) أى : السماع .

أن يقاس عليه، ونمنع القياس حيث لم يبلغ السماعُ أن يقاس عليه. وبعد ذلك إن وجدنا علّةً لشذوذ الشائع فسّرناها بناءً على قول سيبويه : «قِفْ حيث وَقَفُوا ثم فَسِّرْ»[١]. وهي قاعدة مسلمة عند الجميع.

وأما ثانيا فإنّ بابى الإعمال والبدل جاءا على خلاف الأصول؛ إذ الأصل والأكثر الشائع تقدُّم مُفَسِّر ضمير الغائب، بإقراء ابن مالك وغيره، فمتى جَاءَ مايخالفه فلاينبغي فلا يُعَوَّلَ عليه في قياس ماليس من بابه عليه، بل ينظر إليه في نفسه، فإن كثر تبلغ القياسَ قيس عليه في بابه خاصّةً، كما فعلُوا في باب الإعمال، وباب نعم وبئس، وباب ضَمير الشأن، وباب البدل، وباب رُبَّ. ولم يُتَعرَّض لإبطالِ الأصل به؛ إذْ لو كان كذلك لم يَصِحَّ أَنْ يكون الأصلُ تقديم مفسّر ضمير الغائب، ولكان التقديم والتأخير في المفسّر جائزًا بإطلاقٍ قياسًا على ماقال، لكن هذا باطل باتفاق، فيبطل ماأدّى إليه. وإنّما نظيرُ بابِ الإعمال وما أشبه في كونها مستثنًى من القاعدة بيعُ العرايا[٢] بِخَرْصِها تمرًا إلى الجَدَادِ، وضربُ الدية على العاقلة وما أشبههما مما هو خارج عن القواعد[٣] ... ولايخرج عن بابه لأنه خرمٌ للقاعدة الثابتة. فما قاله المؤلف رحمه الله لاينهض دليلاً على القياس، فالصحيح ماذهب إليه هنا من الوقوف مع[٤] الأصلِ ومنع

(١) الكتاب ٢٦٦/١ . وفى ط بولاق ١٣٤/١ : «ثم قس» .

(٢) العرايا : جمع عاريّة ، وهى النخلة . والخرص - بفتح الخاء -: التقدير بظن لا إحاطة ، والشئ المقدر هو الخُرصُ - بكسر الخاء - وهو المراد هنا - وصورة المسألة أن يقول لصاحب النخل : بعنى من بستانك ثمر نخلات معينة بخرصها من التمر ، فيبيعه إياها ويقبض البائع التمر ، ويسلم إليه النخلات يأكلها ويبيعها ويُتَمِّرها ويفعل بها ما يشاء . والجداد - بفتح الجيم وكسرها - : أوان قطع الثمر . وقد رخص فى هذا البيع للرجل يفضل من قوت سنته التمر ، فيدرك الرطب ولانقد بيده يشترى به الرطب ، ولاخل له يأكل من رطبه . وكان الترخيص فى ذلك بعد نهى النبىّ صلى الله عليه وسلم عن المزابنة ، وهى بيع الثمر فى رءوس النخل بالتمر .

(٣) بعده بياض بمقدار ست كلمات .

(٤) فى الأصل : «على الأصل» .

سواه؛ إذ لم يثبت سماعٌ يقاسُ عليه. وإذا ثبت وَرَد على الناظم دركٌ في هذا الفصل من وجهين:

أحداهما : أنه أتى في تقديم المفعول على الفاعل أو على الفعل بثلاثة أقسام خاصة؛ لزوم تأخير المفعول، ولزوم تقديمه على / الفاعل، ٥٤٤ وجواز تأخيره وتقديمه وتوسيطه. والقسمة تقتضي سبعة أقسام : لزوم تأخيره عن الفاعل، ولزوم تقديمه على الفعل، ولزوم توسيطه بينهما، وامتناع تأخيره فقط مع جواز تقديمه وتوسيطه، وامتناع تقديمه فقط مع جواز توسيطه [وتأخيره[1]]، وامتناع توسيطه فقط مع جواز تقديمه وتأخيره، وجواز الأوجه الثلاثة. فالجميعُ سبعةُ أقسام، نقصَهُ منها أربعة : أحدها : لزومُ تقديمِ المفعولِ، وذلك إذا كان فيه معنى الشرط، نحو : من تُكْرِمْ أكرِمْ، وَأَيُّهم تُكْرِمْ أُكرِمْه. أو معنى ذلك الاستفهام، نحو : أيَّ رجل أكرمت؟ ومَن ضربت؟ وما صنع زيد؟ أو كان كم الخبرية، نحو : كم رجلٍ أكرمتُ، وكم بَطَلٍ جَدَلَ[2] زيدٌ، أو مضافًا إلى واحد منهما، نحو : غُلام أيِّهم تُكْرِمْ أكرِمْه. وغلام مِنْ أكرمت؟ وغُلام كم رجلٍ أطعمتُ

والثاني : امتناع التقديم، وذلك مع أدوات الشرط سوى إنْ، نحو : متى يضربْ زيدٌ عمرًا أكرِمْه. ومتى يَضْرِبْ عمرًا زيدٌ أكرِمْه. فيجوز تأخيرُ المفعول وتوسيطه، ولايجوز تقديمه. ومع أدوات الاستفهام سوى الهمزة، فيجوز : هل ضرب زيدٌ عمرًا؟ وهل ضرب عمرًا زيدٌ؟ ولايجوز هل عمرًا ضرب زيد؟

---

(١) عن هامش الأصل .

(٢) أى : صَرَع .

والثالث : امتناع التوسيط، وذلك إذا كان الفاعلُ [(١) ضميرًا متصّلا، نحو : ضـربتُ زيدًا، وزيدًا ضـربت. ولايجـوز توسـيطه(٢)] بين الفـعل والضـمـيـر، فلاتقول : ضرب زيداً، من غير حصر، ولا ما يوجد انفصالَ الضمير.

والرابع : لزوم توسيطه، وذلك إذا كان الفاعل مقرونا بإلاَّ، أو في معناه، أو كان ضـمـير مـتـصّلا والفاعل ظاهر، نحو : مـاضـرب زيدًا إلاّ عمـرو، وإنّما ضرب زيدًا عمرو، وضَرَبك عمرو.

فإن قلت : قد ذكر هذا القسم بقوله : «وَمَابِإلاّ أَوْ بِإِنَّما انحصَرْ.. أَخِّرْ».

قيل : بل لم يذكره، وإنما فيه لزومُ تأخير الفاعل خاصة، يبقى المفعول محتمِلاً لأنْ يكون لازم التوسيط أو التقديم(٣) ، أو لم يتـعرض له، فـقد يتـوهم جواز مثل : مازيدًا ضرب إلا عمرو وهو غير جائز.

والثـاني : أن المواضع التى ذكر للزوم التـأخـيـر في الفـاعل أو المفـعـول قـاصرة عن المقصود؛ إذ لـم يستـوفـهـا كمـا استـوفاهـا غيـره، فكان حقّه أن يستوفيها.

فـإن قـيل : إنَّ هذا المخـتـصـر لم يُبْنَ على الاسـتـيـفـاء وإنما بُنى على الاختصار وذكر مشاهير الأصول والمسائل، وأيضا فما ذكر تنبيه على مالم يذكر.

قيل : هذا ليس بُعذْرٍ، وقد قَرَّر أولاً جواز التقديم والتأخير والتوسيط، وأنه الأصل المرجوع إليه إذا فقدت العوارض، ولما ذكر من العوارض ماذكر أوهم أنْ

---

(١) ، (٢) سقط من أ .

(٣) فى هامش الأصل ع نسخة : «أو جائزه ، ولم ينصّ على شئ فقد» .

ليس ثَمَّ عارضٌ يَصدُّ عن مراجعة الأصل، فاقتضى أنّ سوَى ماذكر يجوز فيه الأوجه الثلاثة، وذلك إخلال. ومن شرطه في هذا النظم أن يأتى بالقواعد موفَّاةً وبالمسائل محرَّرَةً، وليس من شرطه أن يذكر جميع مسائل النحو بإطلاق؛ إذ لم يقدر على ذلك في التسهيل الذى بناه على الاستيفاء، فماظنك بهذا المختصر؟! فأمّا لزوم تأخير المفعول فنقصه منه مواضع :

أحدها : أن يكون ضميرًا متّصلا بالفاعل، نحو ضربته وأكرمتك.

والثاني : / أن يكون العامل في المفعول مصدرًا مضافًا إلى فاعله، نحو : عجبتُ من ضَرْبِ ([1]زيدٍ عمرًا. ومثلُ ذلك : ضرب القومُ بعضُهم بعضا[2])، فلا يجوزُ هنا توسيط بعض ولاتقديمه، قال بعضهم : لما يلزمُ من الفصل بين البدل والمُبدَلِ منه[3] . وبالجملة فالسماعُ على التزام تقديم الفاعل وبدلهِ على المفعول. وكذلك أيضًا لايجوزُ عندهم أن يقال : ضرب بعضَ القوم بعضٌ. ٥٤٥

وأما لزوم تأخير الفاعل[4] فنقص منه مواضعُ أيضا :

أحدها : أن يكون المفعولُ ضميرًا مُتّصلا والفاعل ظاهرٌ، نحو : أكرمك زيدٌ.

والثاني : أن يكون المصدرُ هو العاملَ، وهو مضافٌ إلى المفعول بحضرة الفاعل، نحو : أعجبني ضربُ زيدٍ أَخُوكَ.

---

(١) ، (٢) سقط من أ .

(٣) انظر نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ١٧٤ - ١٧٥ .

(٤) فى الأصل : «البدل» . وفى أ : «الفعل» . والمثبت عن ف ، وهامش الأصل .

والثالث : أن يكون العامل صفةً جَرَت على غير من هى له، نحو : مررتُ بامرأةٍ ضاربِها أنت، أو : ضاربها زيدٌ.

والرابع : أن يُضْطَرّ إلى ذلك في الشعر، نحو قول الشاعر[1] :

إذا خَضْخَضَتْ ماءَ السماءِ القنابلُ

ولو تتبْعت المسائل لكانت أكثر من هذا.

فالحاصل أن في هذا الفصلِ تقصيراً كثيرًا هنا وفي التسهيل، والتقسيم السباعيّ المتقدم أقربُ مايقرِّر في هذا الموضع، وهو الذى مازلنا نسمعه من شيخنا الأستاذ ــ رحمةُ الله عليه ــ وكان يُعَيِّن لكل قسمٍ مواضعَ معلومة، قرّرها في تقييده على الجمل، أكثرها ــ أو جميعها ــ مذكورٌ هنا بالانجرار، ولكن الاستيفاء في مثل هذه الأشياء كالمتعذِّر، وإنما هو أمرٌ تقريبيٌّ، ولذلك لما عدّها ــ رحمه الله ــ قال في آخرها : «وقسم يتقدّم ويتأخر ويتوسط، وهو ماعدا ماذُكِر، نحو : ضرب زيد عمرًا، ومالم يعرض له عارض فيعمل على مقتضى ذلك العارضِ[2] [3] ». فتحرَّزَ كما ترى ولم يجزم الحكم استظهارًا على ماسَيرِدُ من هذا النوع. فلو صنع الناظم هكذا لم يَرِدْ عليه اعتراضٌ. ولقد كان يمكن أن يُتَكلَّف له الجواب عن بعض هذه الأمور، ولكن التكلف في الأشياء غير محمود، فلنقتصر على إيراد السؤال، ومن قدر على الجواب أجاب. والله الموفق للصواب.

---

(١) هو النابغة ، ديوانه ١١٨ ، وصدره :

وكات له ربْعيَّة يحذرونها

والربيعة : غزوة فى أول أوقات الغزو ، وذلك فى بقية من الشتاء . والقنابل : جمع قَنْبَلَةٍ ، وهى الطائفة من الخيل . وانظر اللسان : خضخض ، وربع .

(٢) فى شرح الجمل للفخار ٣٤ : «فيجب العمل على مقتضى ذلك العارضْ» .

(٣) فى الأصل : «لتحرز» .

١٥[ختام الأصل]

كمل باب الفاعل، والحمدلله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

ويتلوه «النائب» إن شاء الله تعالى

وذكر مقابل النسخة في هامشها

««بحمد الله طالعت هذا السفر من أوله إلى هذا الموضع، متأملاً فهم مسائله، فلله الحمد والمنه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب عبدالله ـ تعالى ـ محمد بن محمد بن علي الفوجيلى ـ وفقه الله بمنّه ـ أواخر شهر ربيع الثانى عام ١٠٤٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

«النائب عن الفاعل»

النائبُ عن الفاعلِ هو الذي يقوم[1] مَقَامه عند غيبته وعدم ذكره مع بناء الفعل له ، وهو خمسةُ أنواع : المفعولُ به ، والمصدرُ ، وظرفُ الزمان ، وظرفُ المكان ، والجارُ والمجرور . وأولاها بالإقامة المفعولُ به ؛ لأنَّه يُقامُ بِغَير شرطٍ بخلاف غيره ؛ ولأنَّه لا يقوم غيرُه مَقَامَ الفاعل مع حضوره بخلاف ما عليه المفعول به ، إذ يُقامُ وجوباً إذا حضر مع حضور غيره ، ولأنَّ غيرَه لا يقوم مَقَامَ الفاعل إلاّ مع تصييره مفعولاً به مجازاً ، فلما كان أصلُ الباب للمفعول به لهذه الأوجه قدَّمَ الناظمُ ذِكْرَهُ ، وجَعَله أصلاً لغيره ، ولم يذكر غيره إلاّ بعد ذلك ، فقال :

ينوبُ مفعولٌ به عن فاعلٍ   فيما لَهُ كنِيلَ خيرُ نائلِ

يعني أنَّ المفعولَ به ينوبُ عن الفاعل ولا ينوبُ عنه إلاَّ إذا غاب ، وأمَّا إذا حضر فلا اعتبارَ به في النيابة ، فقوله «ينوبُ» يَشْعِرُ بأنَّ الفاعلَ غائبٌ[2] عن الكلام ، وقوله «فيما لَه» (ما) واقعةٌ على أحكام الفاعل المُقَرَّرَةِ في الباب قَبْلُ ، فيريد أنَّه ينوبُ عن الفاعلِ فيما له من الأحوال والأحكام ، ويقوم مَقَامَهُ فيها كإسناد الفعل إليه ، ورفعِه به ، واستقلال الكلام به دونَ زيادةٍ ، فتقول : ضُرِبَ

(١) في الأصل ، وس : (تقيم) .

(٢) في الأصل : (نائب) .

زيدٌ ، كما تقول : خَرَجَ زيدٌ ، وإسكانِ آخرِ الفعل عند كونه ضميراً مُتَّصِلاً ، وإتيانِه بلفظ الضمير المرفوع ، فتقول : أُكْرِمْتُ ، كما تقول : أَكْرَمْتُ ، وعَدَمِ تَقَدُّمه على الفعل فتقول : ضُرِبَ الزيدانِ ، كما تقول : ضَرَبَ الزيدان ، ولا تقول : الزيدان ضُرِبَ ، كما لا تقول : الزيدان ضَرَبَ ، وكونُ الأصل فيه أَنْ يَلِيَ الفعلَ دون ما كان من المفعولات غيرَ مُقامٍ ، وأَنَّ ما لم يُقَم الأصلُ فيه[1] التأخيرُ ، كقولك : أُعْطِيَ زيدٌ درهماً ، وغير ذلك من الأحكام اللازمة للفاعل ، ووجهُ ذلك أَنَّ الفعلَ حديثٌ عن المفعول كما أَنَّه حديثٌ عن الفاعل ، وأَنَّ المصدرَ يُضاف إليه كما يُضافُ إلى الفاعل ، فتقول : أعجبني ركوبُ الفرسِ ، كما تقول : أعجبني ركوبُ زيدٍ الفرسَ .

وأَنَّ الفعلَ في معقوله ٱبتداؤُه عن الفاعل وٱنقطاعُه من المفعول ، فالمفعولُ طَرَفٌ في الفعل وشريكٌ[2] فيه ؛ إذا جاءا معاً كان الفاعل أولى من الفعل ، لأَنَّ إيقاعَه منه ، وإذا تُرِكَ الفاعلُ رُدَّ الفعلُ إلى المفعول به لما كان يَسْتَحِقُّهُ من شَرْكَتِهِ في الفعل . ذكر هذا التعليلَ الفارسيُّ في التذكرة ناقلاً له عن ابن كيسان . وفي قوله «ينوب مفعولٌ به عن فاعل» إشارةٌ إلى أَنَّ صاحب هذا الحكم هو الفاعلُ
/٣/ والمفعول . فما يُسَمَّى مفعولاً به ٱصطلاحاً هو النائبُ ، وما يُسَمَّى فاعِلاً في / الاصطلاح هو المنوبُ عنه ، فما ليس بفاعلٍ فلا يُحْذَفُ هذا الحذفَ فيُقامُ مُقَامَه غيرُهُ ، وما ليس بمفعولٍ به لا ينوبُ عن الفاعل إذا حُذِفَ الفاعلُ ، يُسْتَثنى من ذلك ما ٱستثناه الناظمُ ، فيبقى ما سوى ذلك ممنوعاً . فقد حصل من مجموع ذلك قسمان : الأول : أَنَّ ما سوى الفاعل من المرفوعات بالفعل لا تُحْذَفُ ويُبْنَى الفعل لغيرها ، وذلك اسمُ كان مع خبرها ، ومرفوعُ[3] فعلِ

---

(١) في الأصل : (فيه الأصل فيه) ، بإقحام (فيه) الأولى .

(٢) في أ : (وشريطة فيه) .

(٣) في الأصل : (ومفعول) .

المقاربة مع منصوبه ، أمَّا اسمُ كان فلا يُحْذَفُ ويقامُ خبرُها مُقامَه ، فلا يُقَال في : كان زيدٌ أخاك : كِينَ أخوك : ولا في «كان زيدٌ يقوم» . كِينَ يُقام ، ولا يقال أيضاً : كِينَ في الدار ، ولا كِينَ الكونُ زيدٌ قائمٌ ، ولا ما أشبه ذلك ، وذلك أنَّ النحاةَ ٱختلفوا في هذه المسألة فمنعَ جمهورُ البصريين بناءَ كان لما لم يُسَمَّ فاعلُه بإطلاق[1] ، وهو الذي يشير إليه كلامُ الناظم ؛ وذلك لأنَّ الخَبَرَ لا بُدَّ له من مبتدأ ملفوظٍ به أو مقدَّر ، وحَذْفُ الفاعل في هذا الباب ليس حكماً راجعاً للّفظ خاصّة ، بل اللفظ والنيَّة ، فكما لا يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولي ظننت كما جاز ذلك في مفعولي أعطيتُ فكذلك هذا . ورَدَّه ابنُ النحاس[2] بأنَّك إذا قلتَ : كِينَ قائمٌ بَقِيَ ضميرُ قائمٍ لا يعود على شيء . وفي هذا الرَّدِّ نَظَرٌ ؛ فإنَّ المشتقَّ إذا باشر العامل تَجَرَّدَ عن الضمير لاستعماله ٱستعمالَ الأسماء الجامدة كما تقول : قام عاقلٌ من بني فلان . ورُدَّ أيضاً هذا الرَّدُّ بأنَّه مخصوصٌ بالمشتقّ ، فإذا كان الخبرُ جامداً فبماذا يُمْنَع ؟ فالأول أصوب ، وأيضاً فقولُك : كِينَ قائمٌ ، أو : كِينَ أخوك ، لا فائدةَ له ، وما لا فائدةَ له لا تَكَلَّمُ به العربُ ، وأيضاً فإنَّ السماعَ معدومٌ في المسألة[3] ، وهو العمدةُ في القول بالجواز ، فإذا عُدِمَ السماعُ انهَدَّ ركنُ القياس . ومن النحويين من أجاز ذلك إلاَّ أنَّهم ٱختلفوا في وجه الجواز ، فحكى

---

(١) قال الصيمريّ في التبصرة ١/١٢٥ : «وأمَّا (كان زيدٌ أخاك) فلا يجوز عند البصريين ردُّها الى ما لم يُسَمَّ فاعله» ، وقال ابن السرّاج في الأصول ١/٨١ : «وقد أجاز قوم في : كان زيد قائمًا – أن يردّوه الى ما لم يسمّ فاعله ، فيقولون : كين قائمٌ . قال أبو بكر : وهذا عندي لا يجوز» فنسب الجواز الى قوم لم يعينهم ، وسيأتي في كلام المصنف أنَّ من العلماء من نسب الجواز إلى سيبويه ، ولم أجد للمبرّد نصّاً في منعه ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٥ ، ارتشاف الضرب ٢/١٨٤–١٨٥ .

(٢) في أ : ابن النحام ، تحريف .

(٣) انظر في ردّ مذهب مجيزي بناء كان للمجهول – الأصول ١/٨١ ، التبصرة ١/١٢٥ ، شرح الرضى على الكافية ١/٢١٧ .

السيرافيُّ عن الفراء الجوازَ بإطلاقٍ على إقامةِ الخبر مُقَامَ الاسم[1] ، وحكاه ابنُ السراج عن قومٍ[2] ، وزعم الفراء مع ذلك أنَّه ليس من كلام العرب ، وإنَّما قاسَه[3] . وذهب السيرافي إلى جواز ذلك على أنْ يُحْذَفَ الخبرُ والاسم جميعاً وتُصَاغُ كان لمصدرها ، ويكون الاسمُ والخبر تفسيراً له ، فتقول : كِينَ الكونُ زيدٌ منطلقٌ ، لأنَّكَ تقول لمن قال : هل كان زيدٌ منطلقاً ؟ : قد كان ذلك ، أي ذلك الكونُ ، ثم تنقله إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وتقيمُ الكونَ ، وتجعلُ له الجملةَ تفسيراً للكون ، وتقول : كِينَ زيدٌ منطلقٌ ، فتضمره لدَلالةِ الفعل عليه[4] . وذهب الكسائي مع الفراء إلى جواز : كِينَ يُقام[5] ، وجَعَلَ الكسائيُّ المسندَ إليه ضميرَ الشأن – الذي يسميه الكوفيون ضميرَ المجهول[6] – كأنَّه[7] على معنى : كِينَ الأمرُ يُقام .

وذهب ابنُ عصفور إلى جواز ذلك بشرط أنْ يتعلَّق بكان ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور ، فإذا بُنِيَتْ للمفعول حُذِف الاَسمُ لذلك ، وحُذِفَ الخبرُ لحَذْفِ الاسم فبقيَ المجرورُ أو الظرفُ نائباً[8] ، فتقول مِنْ : كان في الدار زيدٌ مقيماً : كِينْ في الدار ، ومِنْ : كان يومَ الجمعة زيدٌ جالساً : كِينَ يومُ الجمعة . فهذه خمسةُ / /٤/ مذاهبَ في المسألة لا يَصِحُّ منها إلاَّ[9] الأول . أمَّا رأيُ الفراء فقد مَرَّ ما يَرِدُ عليه .

وأمَّا السيرافيُّ فَرَدَّ عليه ابنُ عصفور بأنَّه إنَّما بَنَى مذهبَه على أنَّ (كان) تَدلُّ

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠٩/١ .
(٢) انظر الأصول ٨١/١ .
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠٩/١ .
(٤) انظر شرح السيرافي ٣٠٨/١-٣٠٩ .
(٥) انظر شرح الرضى على الكافية ٢١٦/١-٢١٧ ، المساعد ٤٠٠/١ .
(٦) ارتشاف الضرب ١٨٥/٢ .
(٧) من أ: (لكن) .
(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١ .
(٩) سقطت (إلاّ) من أ .

على الحَدَث ، قال : وهو بناءٌ فاسدٌ لِتَجَرُّدِها منه عند المحققين[1] ، وآعتذر له شيخُنا الأستاذ – رحمةُ الله عليه – بأنَّ له أنْ يقولَ : إنَّ خبرَها جُعِل عِوَضاً من اللفظ بالمصدر ، فلما لَزِمَ حذفُ الخبر الذي كان عِوَضًا من المصدر عاد إليها المصدرُ الذي رُفِضَ بوجود الخبر ، قال : وإنَّما النكتةُ التي لم يشعر بها ابن عصفور أنَّه لمّا حُذِف اسمها وخبرها عادت تامّةً . فصَحَّ البناءُ[2] ، وإذا كان كذلك خرجَتْ عن مسألة النزاع ؛ إذ لا خلافَ في صحّة البناء للمفعول ذا كانت تامَّةً كسائر الأفعال التامة .

وأمَّا مذهبُ الكسائي فخارجٌ عما عُهِدَ من كلام العرب ؛ إذ لا يوجد مرفوعٌ يُحْذَفُ فيُبْنَى فعلُه لضمير المجهول ، وأيضاً لا فائدةَ في ذلك الكلام ؛ إذ لا يخلو الوجودُ من كونِ قيامٍ موجوداً ، وأيضاً لا يُحذفُ المبتدأُ آقتصاراً أبداً كما تقدّم .

وأمَّا رأيُ ابن عصفور فرَدَّهُ ابنُ الحاجّ بعدم الفائدةِ عند كَلِّ أحد ، فإنَّ يوماً من الأيام أو موضعاً من المواضع لا يخلو أنْ يكون فيه شيءٌ ، ثم إنَّ (كان) الناقصةَ لا فائدةَ لها إلاّ ما تعطيه من زمانِ الخبر ، فإذا لم يكن خبرٌ فلا ثمرةَ لها ، وإنّما سُمِّيَتْ ناقصةً لأنَّها لا بُدَّ لها من آسم وخبر بخلاف التي تكتفي بالفاعل ، وأيضاً لو فُرِضَ أنْ يُسْمَعَ مثلُ : كِينَ في الدار ، على فَرْضِ أن يكونَ مُفيداً لم يجزأن يقال : إنّه من كان الناقصة لآحتماله التامَّةَ ، فما الحاجة الى تكلّف غير ذلك ؟ ، وأيضاً فإنَّما بَنَى مذهبُه على جواز تعلُّقِ الظرف والمجرور بكان الناقصة ، وهو غيرُ مسلَّمٍ له ، ولا حجَّةَ لمن تعلَّق بقول سيبويه : «فهو كائن ومكون»[3] . لأنَّ مَقْصِدَ سيبويه أمْرٌ آخرُ وراء ما يظهر منه لبادىء الرأي[4] .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١ .

(٢) لم أجد هذا في شرح الجمل لابن الفخار .

(٣) الكتاب ٤٦/١ .

(٤) قال في ارتشاف الضرب ١٨٤/٢ : «وتأوّل الفارسيّ والأعلم قول سيبويه : مكون – أنَّه من باب كان التامّة ، وقال ابن طاهر ، وابن خروف : مكون من كان الناقصة ، ولا يتكلَّم به ، وإنَّما قصد سيبويه أنها فعلٌ متصرف ، يستعمل منه ما يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع» .

وأمَّا مرفوعُ فعلِ المقاربة مع منصوبه فمَذْهَبُ البصريين على أنَّه لا يُحذفُ فينوب عنه المنصوبُ ولا غيره ، لأنَّ المرفوعَ مع المنصوب مبتدأ وخبرٌ ، كما لا يكون ذلك في كان لا يكون أيضاً فيما هو مثلُها ، وأيضاً فإنَّ الخبرَ في باب المقاربة جملةٌ ، والجملة لا تنوب عن الفاعل ، ولا ما أشبه الفاعل ، ونُقِل عن الكسائي إجازةُ : جُعِلَ يُفْعَل[1] على إقامة ضمير المجهول مُقَامَ المرفوع ، وقد تقدَّم ما فيه في مسألة : كِينَ يُقام ، وعن الفراء أنَّه بعد الحذف لم يَقُم مقامَه شيءٌ لاستغناء الكلام عنه . وهذا غيرُ مرضيٍّ لِمَا تقدَّم من أنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ له من فاعل أو ما يَحُلُّ محلَّه ؛ إذ لا يستقِلُّ كلامٌ بغير مرفوع ، وأيضاً لم يُسْمَع لذلك نظيرٌ ، فلا يُعَوَّلُ عليه .

القسم الثاني : أنَّ ما سوى المفعول به ، والظرف ، والمجرور ، والمصدر لا يُقامُ مُقامَ الفاعل ، فلا يُقامُ مقامَه المفعولُ له ، ولا المفعولُ معه ، ولا الحالُ ، ولا التمييزُ ، ولا المستثنى .

فأمَّا المفعولُ له فلأنَّ انتصابَه ليس كانتصاب المفعول به ، وإنَّما هو عِلَّةٌ للفعل ، فامتنع أنْ يُقامَ – وهو كذلك – كما امتنع أن يُقَامَ الظرفُ – وهو ظَرْف –وإنَّما تَمَكَّنَ المفعولُ به في الإقامة لما تقدَّم / ، وأيضاً فالمصدرُ يُضَافُ إليه ولا يُذْكَرُ الفاعل ، كما يضاف إلى الفاعلِ ولا يُذْكَرُ المفعولُ به ، وليس المفعول له كذلك ، فلَمَّا لم يكن مثلَه في هذه المناسبات وغيرها لم يجز أنْ يُقَام . /٥/

فإن قيل : فالظرفُ يُقام مُقَامَ الفاعل ، وهو ظرفٌ في المعنى ؛ إذ هو على إرادة (في) فأجِزْ إقامَةَ المفعول له وهو على إرادةِ اللام .

قيل : الظرفُ يُتَّسَعُ فيه بأَنْ يُنْصَبَ نَصْبَ المفعول به ، فيُقَامُ لأنَّه كالمفعول به ، ولا يخرج عن معنى الظرفية ، فإذا قلتَ : سِيرَ عليه فرسخان ، أو يومُ

(١) عزاه الرضي في شرح الكافية ١/٢١٦–٢١٧ إلى الكسائي والفراء .

الجمعة ، علمتَ[1] أنَّهما في المعنى ظرفانِ مُتَّسَعٌ فيهما ، كما أنَّك إذا قلتَ : زيدٌ ضربتُه ، فآبتدَأْتَه ، علمت أنه في المعنى مفعولٌ به ، وإن كان مبتدأ في اللفظ ، وليس المفعول له كذلك ، لأنَّك متى أقمتَه مُقَامَ الفاعل خرج عن أن يكونَ مفعولاً له ، ولم يكن عليه دَلالةٌ ، إذ لا يُعْلم مفعولاً له إلاّ متى كان فضلةً بعد الفاعل يُقَدَّرُ وصولُ الفعل إليه باللام[2] ، وهذا المعنى يُبْطِلُ كونه فاعلاً وينافيه ، لو قلتَ : أُتِيَ[3] الإكرام ، لم يُفْهَم أنَّك أتيتَ أمراً من أجل الإكرام ، إنّما يُفهم أنه فَعَل نفس الإكرام لا غيره من أجله ، فلذلك لم تَصِحَّ إقامتُه . ومن الدليل على صحة ذلك أنَّ (كي) المصدريّةَ لا تكون فاعلاً كأنِ المصدريَّة ، قال المازنيُّ : لأنَّ كي تجيء لعلةٍ ، فإذا آمتنع ما كان بمعنى المفعول له أنْ يقعَ فاعلاً ، وإن لم يكن على لفظِه[4] ، فأَنْ يمتنع ما كان مقدَّراً فيه اللام أجدَرُ .

وأمَّا المفعولُ معه فلا يُقام أيضاً ، لأنَّ كَوْنَهُ مفعولاً معه يقتضي أن يكونَ مع فاعل ليكون مفعولاً معه ، فإذا أُقيم لم يكن مفعولاً معه كما لم يكن الأول مفعولاً له ، وأيضاً فإذا أقمتَه فإمَّا أنْ تَذْكُرَ الحرفَ الدالَّ على أنه مفعول معه أَوْ لا ، فإن لم تذكره لم يدلَّ على ذلك ، وإن ذكرتَه لم يَجُز ؛ إذ لا يُسْتَعْمَلُ ذلك الحرفُ إلاَّ على حَدّ ما كان في العطف ، وفي العطف لا بُدّ أن يكونَ تابعاً لمفرد أو جملة[5] ، فكذلك هنا ، والمتبوع هنا محذوفٌ بالفرض فآمتنع أن يبقى مع الحرف .

وأمَّا الحالُ فيمتنع إقامته مُقامَ الفاعل لأنَّه على تقدير : (في [حال][6] كذا) ،

---

(١) سقطت (علمت) من أ .

(٢) أنظر التبصرة ١٢٥/١ .

(٣) في الأصل : (إني) ، تحريف ، وفي أ : (ايت) .

(٤) في الأصل : (على لفظه كان) ، وفي أ : (على لفظه كأنّ) ، وفي س : (على لفظه إذا اللفظ كان) . ووجه الكلام ما أثبتُّ .

(٥) آنظر شرح الرضى على الكافية ٢١٩/١ ، شرح التصريح ٢٩٠/١ .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

وإذا أقمتَه لم يُفْهَم ذلك المعنى بحاله كما تقدّم في المفعول له ، وأيضاً فإنَّ الحالَ يفارق المفعولَ به في كونه لا يقع إلاَّ نكرة[1] ، بخلاف المصدر والظرف .

وأمَّا التمييزُ فإنّه على تقدير (مِنْ) ، وعلى معناها ، وإذا أُقيم مُقَامَ الفاعل زالَ ذلك المعنى ، كما مَرَّ في المفعول له . هذا إذا فرضتَه مُمَيِّزاً للمفرد ، وإن كان مميِّزاً للجملة نحو : ﴿اشتَعَلَ الرأسُ شَيْباً﴾[2] فهو الفاعل في المعنى ، فلا يَصِحُّ أَنْ يُبْنَى له الفعلُ بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ؛ لأنه نَحْوٌ من بناء الفعل للمفعول مع ذكر الفاعل ، وذلك لا يستقيم ، وأيضاً فالتمييز يفارقُ المفعولَ به في لزومه التنكير كالحال .

وأمَّا المستثنى فلا يستقيم أيضاً أَنْ يُقامَ ، لأَنَّه يؤدِّي إلى تفريغ الفعل لما بعدَ (إلاَّ) في الإيجاب ، فإذا قلتَ : قام القومُ إلاَّ زيداً ، لم يَسُغ أن تقولَ فيه : قِيم إلاَّ زيدٌ ، كما لا يستقيم أَنْ تقولَ : قام إلاَّ زيدٌ ، وأما في النفي فلوقوع اللَّبْس والإيهام لو قلتَ : ما جاء القوم إلاَّ زيداً ، فبنيتَه للمفعول ، فقلتَ : ما جِيء إلاّ زيدٌ لتُوُهِّمَ أنَّه مفعولٌ به ، وأيضاً لا يُقَام إلاّ ما أشبه المفعولَ به ، وٱتُّسِع فيه حتى
/٦/ يصيرَ مفعولاً / به مجازاً مع بقاء معناه . وهذا متعذِّرٌ في المستثنى ؛ إذ لا يُتَسَّع فيه كما يُتَّسَعُ في الظرف والمصدر .

فقد بان أَنَّه لا يُقام شيءٌ من هذه الأمور مُقَامَ الفاعل . ولا أعلمُ في ٱمتناعِ ذلك خلافاً إلاَّ في التمييز ، فإنَّ الكسائيَ نُقِلَ عنه جوازُ إقامته[3] ، فأجاز في قولك : امتلأتِ الدارُ رجالاً : امتُلِيءَ رجالٌ ، وحكى من ذلك : خُذْه مَطْيُوبةً به نفسٌ[4] ، وهو الموجوعُ رأسُه ، والمسفوهُ رأيُه . ومثلُ هذا لا معتبرَ به مع ٱحتماله خلافَ ما ذكر .

---

(١) التبصرة ١/١٢٥ .

(٢) سورة مريم آية ٤ .

(٣) شرح الكافية للرضى ١/٢١٩ ، المساعد ١/٤٠٠ ، همع الهوامع ٢/٢٧٠ ، التصريح ١/٢٩٠.

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٢/٧١٩ ، وانظر المساعد ١/٤٠٠ ، همع الهوامع ٢/٢٧٠ .

وأتى الناظم بمثالٍ ، وهو قولُه : «كنِيلَ خيرُ نائل» فخيرُ نائلٍ هو المفعولُ المقام ، والأصل : نال زيدٌ خيرَ نائل ، و(خيرُ نائل) يَحْتَمِلُ من جهة اللفظ أن يكونَ اسمَ مصدر كالنَـوَال ، فإنه يقال : نال زيد نَـوَالاً ، ونائِلاً ، وهذا ليس بمرادٍ هنا ؛ إذ ليس كلامُه هنا في إقامة المصدر بل في إقامة المفعول فإنّما مراده بخير ما يراد به في قوله تعالى : ﴿وافْعَلُوا الخَيْرَ﴾[1] أو قوله : ﴿إنْ تَـرَكَ خَيْراً﴾[2] وفي قولهم : أنلته خيراً ، ونائلٌ المضافُ إليه – هو صاحب الخير – اسمُ فاعل لا اسمٌ جامد ، كقولك : هذا قائلٌ ، أي نِيلَ خَيْرُ مَنْ يُنِيلُ ، ومَـنْ عادتُه النوالُ ، ويقال : نُـلْتُه خيراً ، وأنلته خيراً بمعنى . ثم أخذ في بيان بناء الفعل للمفعول ؛ إذ كان بناؤه للفاعل لا يتأتى للمفعول ، فقال :

وَأَوّلُ الفِعْلِ اضمُـمَنْ والمُتَّصِل بالآخِرِ اكْسِرْ في مُضَيٍّ كوُصِل
وآجعَلْهُ من مضارعٍ مُنْـفَتِحاً كيَـنْتَحِي المقولُ فيه : يُـنْتَحى

الأفعالُ ثلاثـةٌ : ماضٍ ، ومضارعٌ ، وأمر . فأمَّا الأمر فخارجٌ عن هذا الباب جملةً ، فلا يُبْـنَى للمفعول أصلاً ، لأنَّه في أصل وضعه منافٍ لحذف فاعله ، والعرب إذا أرادت ترك المفعول مع بقاء معنى الأمر أتت بالمضارع مقروناً بلام الأمر ، فتقول : لِيُـضْرَبْ زيدٌ ، لِيُـفْعَلْ كذا وكذا ، فكأنَّ العرب استغنت ببناء المضارع بلام الأمر عن بناء الأمر لعدم التأتّي فيه ، فبقي الماضي والمضارع ، فشَرَع في كيفية نقلهما من صيغة الفاعل إلى صيغة المفعول ، فيعني أنَّك تَـضَمُّ أول الفعل أبداً سواء أكان ماضياً أم مضارعاً ، ولذلك قال : (وأولَ الفعل) ، ولم يقل : وأول الماضي أضمُـمَن ؛ لأنّه مضموم في الماضي والمضارع معاً ، ثم بعد ذلك فَـصَّلَ الأمر في الفعلين بالنسبة إلى تغيير ما قبل الآخر ؛ إذ يتعلَّقُ به أيضاً حكمُ البناء للمفعول ، لكنه يكون في الماضي

(١) سورة الحج آية ٧٧ .
(٢) سورة البقرة آية ١٨٠ .

مكسوراً ، وفي المضارع مفتوحاً ، وذلك قوله : (والمتصل بالآخر اكسر في مُضيٍّ) يعني أنّك تكْسِير الحرف الذي قبل آخر الفعل ذي المضي مثل قولك : وُصِلَ ، فإنَّ أصله وَصَلَ ، فضَمَمْتَ أولَه ، وكسرتَ ما قبل آخره ، ثم قال : (واجعله من مضارع منفتحاً) الضمير في (اجعله) عائدٌ على ما قبل الآخر ، أي اجعلِ المتَّصِل بالآخر منفتحاً إذا كان من مضارع كقولك في (يَنْتَحِي) : يُنْتَحى ، وهذا تعريف

/٧/ مُطَّرِد في الفعل الثلاثي كضُرِب ويُضْرَبُ ، وعُلِمَ وَيُعْلَمُ ، وفي / الرباعي كدُحْرِجَ ويُدَحْرَجُ، وأُخْرِجَ يُخْرَجُ وسُوْيِرَ وَيُسَايَرُ ، ودُرِّبَ ويُدَرَّبُ ، وبُوْطِرَ ويُبَيْطَرُ ، وفي الخماسي كانطُلِقَ ويُنْطَلَقُ ، واقتُدِرَ ويُقْتَدَرُ ، وفيما فوق ذلك كاستُخْرِجَ ويُسْتَخْرَجُ ، وتُكُرِّمَ ويُتَكَرَّمُ ، وتُقُوتِلَ ويُتَقَاتَلُ ، وما أشبه ذلك . فهذا كلّه يَطَّرِدُ إلاَّ أنَّه في الماضي لا يكفي دونَ شيء آخر ينضمُّ إليه ، بخلاف المضارع فإنّه لا يفتقر في تمام بِنْية المفعول إلى تمام تغيير زائد بل ما عدا الحرفين الأول ، وما قبل الآخر باقٍ على ما كان عليه في بنية الفاعل كما مرّ في الأمثلة ، وقد لا يُحتاجُ في بعضها إلاَّ لضَمَّ الأول خاصةً نحو : يُتَدَحْرَجُ ، ويُتَكَلَّمُ ، ويُتَطَاوَلُ ، وما أشبه ذلك ، وفي قوله : (وأَوّلَ الفعلِ اضممن) إلى آخره ما يشعر بأنَّ بنية المفعول مُغَيَّرَةٌ من فعل الفاعل ؛ لأنَّ هذا العملَ الذي ذكر مُوْرَدٌ على بنية الفاعل ، فكأنه يقول : الأصل أن يُبْنى الفعل للفاعل ، فإنْ عرض أَلاَّ يذكر الفاعل وجب تغييرُ تلك البِنْيَة إلى المفعول . فهذا ظاهر في أنَّ بِنْيَةَ المفعول فرعٌ ، وهو رأي الجمهور[1] ، وذهب طائفةٌ إلى أنَّه أصلُ بناءٍ بنفسه ، ليس بمغَيَّرٍ من غيره بل هو مُشْتَقٌّ من المصدر للمفعول ابتداء ، كما اشْتُقَّ للفاعل كذلك[2] ، وهذا

(١) انظر الكتاب ٣٤٢/٤ ، شرح المفصل ٧١/٧ ، منهج السالك لأبي حيان ص ١١١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١ .

(٢) ينسب هذا إلى الكوفيين ، والمبرد ، وابن الطراوة ، انظر منهج السالك ص ١١١ ، همع الهوامع ٣٦/٦ .

الثاني أيضاً يظهر من كلام الناظم في أول باب التصريف ، حيث قال هناك :

وافتح وضُمَّ واكسِرِ الثانيَ مِنْ   فِعْلٍ ثلاثيٍّ ونحوه ضمن[1]

وفي بعضها : «وزد نحو ضمن» فهذا الكلام ظاهر في أنَّ فُعِل أصلُ بناء كفَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ ، فظهر أنَّ في كلامه تدافعاً ، لأنَّه يقول هنا : أنَّه ليس بأصل ، وفي التصريف : أنَّه أصلُ بناء .

والجواب عن ذلك ، وتقرير الأحتجاج للمذهبين مذكور في التصريف فهو أسْعَدُ به . و(أولَ) مفعولٌ بآضْمُمَنْ ، وكذلك (المُتَّصل) مفعولٌ بآكسِر ، أي : آضْمُم الفعلَ وآكسِرِ الحرفَ المتَّصِلَ بالآخِرِ ، وهو ما قبل الحرف الأخير .

قوله : (في مُضِيٍّ) على حذفِ مضافٍ تقديرُه : في ذي مُضِيّ ، يريد الفعلَ الماضي . و(منفتحاً) مفعولٌ ثانٍ لأجعلْهُ ؛ لأنَّه بمعنى التصيير ، و(يَنتَحِي) معناه : يعترِض ، والأنتحاء : الاعتراض والقصد إلى الشيء ، يقال : آنتحى له ، وتَنَحّى له بمعنى واحد . ومن عادة الناظم في هذا النظم أنْ يَخْلِطَ القوافي بعضَها ببعض كهذا الموضع فانه خلط فيه المتراكِب بالمتدارك ، فقوله : (مُتَّصل) من المتدارك[2] ، وقوله : (ينْكَوُصِلْ) من المتراكِب[3] ، وقد خُلِط بعضُها ببعض في الشعر ، وهو قليلٌ ، وتجتمع الاثنتان مع المتكاوِس[4] ، ومن ذلك قولُ عمرو بن العاص – ويقال : إنَّه لغيره – :

---

(١) انظره في شرح ابن عقيل ٢/٥٣٢ .

(٢) القافية المتداركة : ما اجتمع فيها متحركان بعدهما ساكن ، القوافي للتنوخي ص ٤٠ .

(٣) القافية المتراكبة : ما اجتمع فيها ثلاثة أحرف متحركة بعدها ساكن ، المصدر السابق ص ٤٠.

(٤) القافية المتكاوسة : ما اجتمع فيها أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن ، المصدر نفسه ص ٣٨. وقد تجتمع الثلاث في قصيدة واحدة ففي الرجز تأتي مستفعلن ، فالقافية متداركة ، وينقلها الخبن الى متفعلن = مفاعلن ، وتظل القافية متداركة ، وينقلها الطيّ الى مستعلن = مفتَعِلن ، فالقافية متراكبة ، وينقلها الخبل الى مُتَعِلن = فَعَلَتُن ، فالقافية متكاوسة ، فيجتمع في قوافي قصيدة واحدة مستفعلن ومفتعلن وفعلتن ، وتسمّى القصيدة مُثفّاة كالمرأة المُثفّاة وهي التي نكحت ثلاثة أزواج ، نقل ذلك التنوخي في القوافي ص ٤١–٤٢ عن شيخه أبا العلاء المعريّ .

إذا تخازَرْتُ وما بي خَزَرْ ثُمَّ كَسَرْتُ الطَّرْفَ من غيرِ عَوَرْ[1]

وقال آخر :

يحملن فَحْماً جَيِّداً غيرَ دُعَرْ أسودَ صلاًّلاً كأعيان البَقَرْ[2]

وأصل القافيةِ المتواتر[3] ، ويدخل عليها المتراكِب ؛ لأَنَّ أصلَ التفعيل (مستفعلن) ، وهو من أجزاء المتواتِر ، وقد يدخل عليه المتكاوِس ، كقول العجاج :

* قد جَبَرَ الدِّيْنَ الإلهُ فَجَبَرْ[4] *

وربَّما وقع مثله في هذا النظم . وأكثر ما يقع هذا التداخل في الرجز ، وقد يقع
/٨/ في غيره كالسريع ، ثم أخذ في استدراك ما بقي عليه في بناء الماضي / للمفعول ، فقال :

والثانيَ التاليَ تا المطاوعَه كالأَوَّلِ ٱجعلْهُ بلا مُنَازَعَه
وثالثَ الذي بهَمْزِ الوَصْلِ كالأَوَّلِ ٱجعلنَّه كاستُحْلِي

(الثانيَ) منصوب بفعل مضمر يفسِّرْ (ٱجعلهُ) من باب الأشتغال ، و(تا المطاوعة)

---

(١) في أ : (وما بي من عور) مكان (من غير عور) . والرجز في الأمالي ٩٦/١ من غير نسبة ، والأول في المقاييس ١٨٠/٢ ، واللسان ، والتاج (خزر) من غير نسبة أيضاً ، وفي حواشي ابن برِّي على الصحاح – التنبيه والإيضاح – ٢٠٥١/٢ – وعنه في اللسان (مرر) – : «هذا الرجز يروى لعمرو بن العاص – رضي الله عنه – ، وهو المشهور ، ويقال : إنّه لأرطاة بن سُهَيَّة ، وللنجاشي الحارثي . وقال أبو محمد الأعرابي : إنّه لمساور بن هند» وانظر الرجز في شعر أرطاة بن سُهيّة (مجلة المورد ١٨٣/١/٩) ، وفي ديوان طفيل الغنوي ص ١٠٠ .

(٢) في الأصل ، وأ : «كأعناق البقر» تحريف . والرجز في الصحاح ، واللسان ، والتاج (دعر) . ودُعَر : نَخِر .

(٣) القافية المتواترة : ما كان فيها حرف واحد متحرك بعده ساكن ، القوافي للتنوخي ص ٤٠ .

(٤) البيت مطلع أرجوزة في ديوانه ص ٤ .

مفعولٌ بالتالي ، وأراد تاءَ المطاوعة لكن حَذَفَ الهمزةَ ، فبقي الاسم على حرفين أحدُهما حرفُ لين ، وذلك غيرُ موجود إلاّ نُدوراً ، أعني في المعربات من الأسماء ، وقد حكى الكسائي : شربت ما يا هذا[1] ، ومثله بعد هذا : «واكْسِرِ أو اَشمِمْ فا ثلاثيّ أُعِلّ» ، وله من هذا القبيل في نظمه هذا كثيرٌ جداً ساقه إليه ضرورةُ الشعر ، و(كالأول) و(بلا منازعة) متعلقانِ بآجعلْهُ ، ويعني أنَّ الحرفَ الثانيَ من الفعل إذا كان تالياً أي : تابعاً لتاء المطاوعة فإنَّك تَضُمُّه أيضاً كالحرف الأول ، فتقول في : تَعَلَّم ، تُعُلِّم ، وفي : تَأَدَّبَ : تُؤُدِّب ، وفي : تَخَلَّصَ ، تُخُلِّصَ ، وفي : تَدَحْرَجَ : تُدُحْرِجَ وفي تَبَاعد : تُبُوعِد ، وما أشبه ذلك . وتاءُ المطاوعة هي التاءُ التي في أوائل هذه الأفعال ، وسمّاها تاءَ المطاوعة - والبِنْيَة بنفسها هي التي للمطاوعة - لأنَّها خاصة بتلك البِنْيَة ، فسَمَّيَتْ بها ، فَتَفَعَّلَ مطاوعُ فَعَّلَ ، نحو : عَلَّمْتُه فتعَلَّمَ ، وأَدَّبْتُه فتأَدَّبَ ، وتفاعَلَ مطاوع فاعَلَ نحو : باعدتُه فتباعد ، وتَفَعْلَلَ مطاوع فَعْلَلَ نحو : دحرجتُه فتَدَحْرَجَ ، وإنما قَيَّدَ التاء هنا بأنها للمطاوعة تَحَرُّزاً من تاء المضارعة ، فلهذا يدخل ههنا الماضي وحدَه دون المضارع ، وأيضاً فقد قَيَّد الحرف الآتي بعد تاء المطاوعة بأنَّه ثاني حروفِ الفعل ، لقوله (والثانيَ التاليَ . . كذا) فآقتضى أنَّ تاءَ المطاوعة هي أولُ حرفٍ في الفعل ، وذلك لا يكون إلاَّ في الماضي ، لأنَّ حرفَ المضارعة سابقٌ لها في المضارع ، وإذا كان كذلك فالحرفُ التالي لتاء المطاوعة في المضارع باقٍ في بِنْيَة المفعول على ما كان عليه في بِنْيَة الفاعل ، وقد كان مفتوحاً فيه فيبقى على ما كان عليه ، فتقول : يُتَعَلَّمُ كما تقول : يَتَعَلَّمُ ، ويُتَبَاعَدُ كما تقول : يَتَبَاعَدُ ، وكذلك سائر الأمثلة .

قال : (وثالث الذي بهَمْزِ الوصل) إلى آخره يعني أنَّ الفعلَ الذي أَوَّلُهُ همزةُ وصل يُضَمُّ ثالثه ، أي الحرف الثالث منه ، كما يُضَمُّ الأول ، فتقول في : آستَحْلى : استُحْلِيَ ، فتضم التاء ، وهي الحرف الثالث ، وكذلك تقول في :

---

(١) انظر مجالس ثعلب ١/٨٧-٨٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٨٦ .

اقعَنْسَسَ : اقعُنْسِسَ ، وفي انطلَقَ : ٱنطُلِقَ ، وفي اسلَنْقى : اسلُنْقِيَ ، وفي آحلولى : احلُوْلِيَ ، وما أشبه ذلك من الأمثلة[1] التي أولُها ألفُ الوصل .

وقوله : (الذي بهمز الوصل) يعيّنُ أنَّ كلامَه هنا في الماضي ؛ لأنَّ ألفَ الوصل لا تلحق المضارع ، ومثاله أيضاً مؤنسٌ بذلك ، وذلك يُعَيِّنُ بقاءَ[2] ثالثِ المضارع في بناء المفعول على حالته في بناء الفاعل ؛ إذ لَمْ يذكر له مخالفةً غيرَ ما تقدَّم من ضَمٍّ أوله ، وفتح ما قبل آخره ، و(ثالثَ) منصوبٌ بفعل مضمر يفسِّره (اجعلنَّه) من باب الاشتغال . واستحلى الشيء : وجده حلواً كما / يقال : استجاده /٩/ إذا وجده جيداً .

وعلى الناظم هنا دَرَكٌ من وجهين[3] :

أحدُهما : أنَّ ٱقتصارَه في تعريف ما يُضَمُّ ثانيه مع الأول على ما أولُه تاءُ المطاوعة تقصيرٌ ؛ إذ كان ضَمُّ الثاني غيرَ مُقْتَصَرٍ به على ما كانت تاؤه للمطاوعة ، بل هو عامٌّ في ما أَوَّلُه تاءٌ كانت للمطاوعة أو لغيرها ، وذلك أن : تَفَعَّلَ كما يأتي للمطاوعة يأتي أيضاً للتَّكَلُّفِ ، نحو : تَحَلَّمَ ، وتكَرَّمَ ، وتَشَجَّعَ ، وللتجنب ، نحو : تَأَثَّمَ ، وتَحَرَّجَ ، وللصيرورة ، نحو[4] : تَأَيَّمَتِ المرأة ، وتَحَجَّرَ الطينُ ، وللاتخاذ ، نحو : تَوَسَّدَ الترابَ ، وتَبَنَّى الصبيَّ ، ولغير ذلك من المعاني ، والمطاوعةُ واحدٌ منها . وكذلك : تَفَاعل قد يأتي للاشتراك في الفاعلية نحو : تقاتَل ، وترامى ، ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلاً نحو : تغافَل وتجاهَل وتعارَج ، والمطاوعة لفَاعَلَ معنىً من معاني تفاعَلَ ، فأَيْنَ تدخل له هذه الأفعال حين قَيَّدَ التاءَ بكونها للمطاوعة ، وهي في الحكم بضم التاء سواء ؟ ، هذا تقييدٌ

---

(١) في أ : (الأبنية) .

(٢) في أ : (بناء) .

(٣) آنظر منهج السالك لأبي حيّان ص ١١٢-١١٣ .

(٤) في الأصل : (غير) . تحريف .

مُخِلٌّ ، وقد حَرَّرَ هذا المعنى في التسهيل ؛ إذ قال : «يُضَمُّ مطلقاً أولُ فعلِ النائب ، ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أوَّله تاء»[1] ولا يقال : إنَّه عَرَّف البِنْيَةَ بما هو الأصل فيها ، وذلك المطاوعة ، فيندرج ما عداها ، لأنا نقول : الأمر ليس كذلك بل كل معنى استُعْمِلت فيه البِنْيَةُ غير مُفَرَّعٍ عن غيره ، وإلاّ فلو كان مُفَرَّعاً عن غيره ، لبقي فيه معنى ذلك الغير ملحوظاً ، وأنت تعلم أَنَّ : تَحَلَّمَ ، وتَأَيَّمت ليس فيهما معنى فَعَّلْته فَتَفَعَّل ، وكذلك في تفاعَلَ ونحوه . فالحاصل أَنَّ هذا التقييدَ مُخِلٌّ ، فلو قال مثلاً :

والثـــاني التالي تاء زائدة   فَاضْـمُم ففي الضمّ تمامُ الفائدة

أو قال :

* فَاجعله كالأَوَّل تُـعْطِ الفائدة *

أو ما أشبه ذلك لتخلّص من هذا الشَغَب ، ولا أجد له جواباً .

والثاني : أنه ذكر هنا حكمَ الفعل الصحيح والمعتل العين ، وقد تَـمَّ حكم الصحيح ، وها هو يذكر حكم المعتل العين من الخماسي خاصة ، وتَـرَكَ ذِكْرَ حكم المضاعف ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً ، وذَكَـرَ حكمَ ما اعتلت لامُه أو فاؤه ، ولم يَتَبَيَّن فيها بياناً ظاهراً ما ذكره[2] هنا ، أَلاَ ترى أن المدغم ليس ما قبل آخره في الماضي بمكسورٍ بإطلاق ، فإنَّك تقول في : رَدَّ : رُدَّ ، وفي : أَقَـرَّ أُقِـرَّ[3] ، وفي : استَقَـرَّ : استُقِرَّ ، وفي : تَـرَادَّ : تُـرُودَّ ، ولا ما قبلَ آخره في المضارع بمفتوح ، نحو : يُـرَدُّ ، ويُقَـرُّ ، ويُسْتَقَرُّ ، ويُتَـرَادُّ . وترك من ذكر[4] المعتل العين

---

(١) التسهيل ص ٧٧ .

(٢) في أ : (ممّا ذكره) .

(٣) في الأصل : (أقرى) .

(٤) في الأصل : (من ذلك) .

ما كان نحو : يقول ويبيع ، فإنَّه لا يقتصر فيه على ضَمِّ الأول ، وفتحِ ما قبل الآخِرِ بل تُـقْـلَبُ الواوُ والياءُ ألفاً ، نحو : يُقَالُ ويُبَاع ، وكذلك : يُسْتَقَامُ ، ويُسْتَبَانُ ، وأيضاً فالمعتل الفاء بالواو يجوز قلبُ الواو فيه همزةً إذا ضممتَ ، فتقول في : وَارَى : أُوْرِيَ ، وفي : وَقَّتَ : أُقِّتَ ، وكذلك ما كان نحو : بَيْطَرَ ، وهَيْلَلَ يزاد فيه على ما قاله أن تقلبَ الياء واواً ، نحو : بُوطِرَ وهُولِلَ ، وكذلك ما قُلِبَ آخرُه من الماضي ألفاً تصير ياءً كان أصلُها الواوَ ، أو الياء نحو : دُعِيَ . ورُمِيَ في : دعا ، ورمى ، وما كان آخره معتلاً بالواو ، أو بالياء من المضارع تُـقْلَبُ فيه ألفاً
/١٠/ نحو : / يُدْعَى ، ويُرْمَى وكثير من هذه الأحكام على هذا السبيل ، وهو لم يُـبَـيِّن في هذا الباب من ذلك شيئاً ، وقد بيَّنَ هذا غيره .

وقد اعترض ابنُ الحاج على ابن عصفور بنحو ما اعتُرِضَ به الناظمُ ، وأنَّ قولَه : «وكسرتَ ما قبل آخره»[1] غيرُ صادق في : افعَلَّ ، وافعَالَّ .

فإن قلتَ : إنَّه في الأصل كذلك .

قيل : إنَّ ذلك ضارٌّ في التعليم ، لأنَّه أصل لا يُنْطَقُ به ولو لم يُـذْكَر أنَّ هذا يُكْسَرُ لكان أصوبَ وأقلَّ ضرراً ، لأنَّه صادقٌ غير مُغَلِّط .

فإن قيل : إن هذه الأحكام كلَّها أحكامٌ تصريفيّةٌ لا يليق ذكرها بهذا الباب ، فالمعتل يذكر في باب التصريف ، والمضاعف يذكر حكمه في باب الإدغام .

فالجواب : أنَّ حكمَ المعتل أيضاً وما فيه من الإشمام وغيره ، والمضاعف كذلك بابه التصريف ، أو باب الإمالة فكان ينبغي تأخيرُهُ ذكرَ[2] ذلك إلى بابه ، فلا يزيد هنا على ما تقدّم الآن لكنه لم يفعل ذلك فورد الاعتراضُ عليه .

والجواب : أنَّه جرى فيما صنع على عادة كثير من النحويين حيث ذكروا ما

(١) المقرب ١/٨٠ .
(٢) في أ وس : (تأخير ذكر) .

ذكر في هذا الباب ، وتركوا إلى باب التصريف والإدغام ما ترك[1] ، وإذا رُوْعِيَ الموضعان حصلت الفائدة ، والله أعلم .

وَٱكْسِر أو ٱشْمِمَ فا ثلاثيٍّ أُعِلّ عيناً ، وضَمٌّ جا كبُوعَ فاحتُمِلْ

هذا حكمٌ تابعٌ للبناء للمفعول ، وهو فيما إذا كان الفعل معتلاً عينُه ، والمعتلُ العين ضربان : ضربٌ يكون فيه ضمةُ البناء للمفعول مجاورةً لعينه ، وضربٌ لا تجاورها ، فالذي لا تجاورها فيه لا زيادةَ فيه على ما ذكر نحو : استُبِينَ ، واستُعِيدَ ، وتُطُووِلَ ، وتُبُويِنَ ، فإنَّ العين المعتلةَ قد فصل بينها وبين الضمة ما تَصِحُّ معه فلا تنقلب كسرةً ، فلا يُحتاج إلى الحكم المذكور ؛ فلذلك لم يتكلّم في هذا الباب لاكتفائه بما تقدّم فيه ، والذي تجاور فيه الضمةُ العينَ قسمان : ثلاثيٌّ ، وخماسيٌّ . فالثلاثي هو الذي شرع في ذكره ، فيعني أَنَّ الفعلَ الثلاثيَّ المعتلَّ العين إذا بُنِيَ للمفعول جاز في فائِه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : الكسرُ الخالص ، وهو قوله (واكْسِر) فتقول في : قال : قِيل ، وفي باع : بِيعَ ، وفي هاج : هِيج ، وفي قام : قِيم ، وما أشبه ذلك .

والثاني : إشمامُ الفاء الضمَّ ، فتقول : قيل ، وهيج ، وقيم[2] ، ولم يَتَعَرَّض لصورته كيف تكون[3] ؟ ، وفي ذلك ثلاثةُ مذاهب : أَحدُها : ضَمُّ الشفتين مَعَ النطق بالفاء ، فتكون حركتُها بين حركتي الضم والكسر نحو : قيل ، وبيع . وهذا هو المعروف المشهور[4] ، والمقروء به . والثاني : ضَمُّ الشفتين[5] بَعْدَ

---

(١) في أ : (ما ترى) .

(٢) سقطت (قيم) من أ .

(٣) في س : (كيف يكون) .

(٤) في س : (والمشهور) .

(٥) كذا في أ وس ، وفي الأصل ، والتصريح ١/٢٩٤ ، وقد نقل كلام الشاطبي في كيفيّة الإشمام (مع) . وانظر البسيط ٢/٩٥٨-٩٥٩ .

إخلاصِ كسرة الفاء نحو : قِيل ، وبيع . والثالث : ضمّ الشفتين قبل النطق بها ، لأنَّ أولَ الكلمة مقابلٌ لآخرها فكما أنَّ الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من
/١١/ إسكان الحرف ، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق / بكسرة الحرف . والمشهور المذهب الأول .

والوجه الثالث : إبقاءُ الضَّمَّةِ التي أتى بها في الأصل للبناء للمفعول ويستوى في ذلك ذواتُ الواو وذوات الياء ، فتقول : قُوْلَ ، وبُوْعَ . فالوجهان الأولان فصيحانِ[1] مقروءٌ بهما ، والوجه الثالث لُغَةٌ ضعيفة حُكِيت عن بني ضَبَّةَ ، وحُكِيَ عنهم : بُوْعَ متاعه ، خُوْرَ له[2] ، وأنشد ابن جني من هذا :

نُوْطَ إلى صُلبٍ شَدِيد الخَلّ   وعُنُقٍ كالجِذْعِ مُتْمَهَلٌ[3]

وأنشد أيضاً :

حُوكت على نِيْرِينِ إذ تُحَاكُ   تَخْتَبِطُ الشوكَ ولا تُشَاكُ[4]

وأنشد غيره :

ليت وهل ينفعُ شيئاً ليتُ   ليتَ شباباً بُوع فآشتريتُ[5]

(١) إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورها ، والإشمام لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد كما ذكر الأزهريّ في التصريح ٢٩٤/١ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٨/١ .

(٢) حكاه قطرب كما ذكر ابن جني في المحتسب ٣٤٦/١ ، والمشهور أنَّ هذه لغة بني دُبَير ، وبني فقعس – من فصحاء بني أسد – ، وهذيل ، انظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٨/١ ، المساعد ٤٠٢/١ ، التصريح ٢٩٥/١ .

(٣) المنصف ٢٥٠/١ ، والأول في همع الهوامع ٣٨/٦ ، والخَلُّ : عرق في العنق وفي الظهر .

(٤) المنصف ٢٥٠/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢ ، شرح ابن عقيل ١١٤/٢ ، التصريح ٢٩٥/١ ، همع الهوامع ٣٧/٦ . والنِير : لُحْمَةُ الثوب .

(٥) أنشده الفراء كما ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢ ، ونسبه الأزهري في التصريح ٢٩٤/١ إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧١ ، وانظر مغني اللبيب ص ٥١٣ ، شرح ابن عقيل ٢ / ١١٥ .

أرادوا : نِيط ، وحِيكت ، وبيع ، وكان الأصل : قُوِلَ ، وبُيِعَ كما تقدّم في الصحيح إلاَّ أَنَّه عرض أن آستُثْقِلَ تحريكُ الواو والياء بالكسرة فنَقَلَ بعضُ العرب الكسرة من العين إلى الفاء ، وتركها على إخلاصها ، ثم قلب الواو ياءً في : قُوْل ، فصار : قِيل ، وأَشَمَّ بعضُهم الكسرةَ الضَّمَّ بعد نقلها وقلب الواو تنبيهاً[1] على أَنَّ أصلَ الفاء الضَّمُّ ، وبعضهم ترك الفاء على أصلها من الضمّ وقَلَبَ الياءَ في : بيع واواً . وهذه أضعفُ اللغات ، وعلى ضعفها نَبَّهَ الناظمُ بقوله (وضَمٌّ جا كبوع فاحتُمِل) أي أجري فيه القياس على ضَعْفه ، قال سيبويه : «وهذه اللغات دواخل على : قيل ، وخيف ، وهيب ، والأصل الكسر كما تُكْسَرُ في فَعِلتُ»[2] يعني نحو : خِفْتُ ، وهِبْتُ ، ولأجل أَنَّ الكسرَ الأصلُ قَدمَّه الناظم - والله أعلم - إذ قال (وآكسِرِ أو آشمم) وقوله (جا) أصله جاء لكنّه حَذَفَ ، ورُوِي عن العرب نحو ذلك . ثم لمّا بَيَّنَ هذه الأوجه الثلاثة في الثلاثي ، وكان من الأفعال ما إذا أتى على وجه من هذه الأوجه التَبَسَ بفعلِ فاعلٍ آخر أَخَذَ يبيّن المُخَلِّص من ذلك فقال :

وإنْ بشكلٍ خِيْفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وما لباعَ قد يُرى لنحو حَبّ

يعني أَنَّ شكلَ بِنْيَةِ المفعول لا يخلو إذا جَرَتْ فيه هذه اللغاتُ ، أو بعضُها أن يَلْتَبِسَ بشكلٍ آخر ، وبِنْيَةٍ أخرى أوْ لا ، فإن لم يلتبس بقيتِ اللغاتُ جاريةً فيه على ما وَصَفْتُ ، نحو : قِيل الحقُ ، وقيل الحق ، وقُول الحق ، فإنَّ هذا لا يلتبس بغيره من الأفعال المبنيّة للفاعل . وإن التَبَسَ بغيره في إجراء[3] هذه اللغات اجْتُنِبَ منها ما وقع فيه اللَّبْسُ ، وأُجْرِي فيه ما سواه ، وذلك أَنْ تقولَ : قاولتُ الناسَ فَقِلْتُ ، فقولك : قلت يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل أو للمفعول ، أي فغَلَبت أو فغُلِبْتُ ، فإذا وقع مثل هذا اللّبس اجتنب ما أَدَّى إليه ، فيجتنب الضَّمُّ الخالص

(١) في أ : (تشبيهاً) . تحريف .
(٢) الكتاب ٤ /٣٤٢ .
(٣) في الأصل : (أحد) .

هنا ، وذلك على لغة من يقول : قول ، وبوع ، إذ بسببه حصلَ اللّبسُ بفعل الفاعل ، ويبقى الإشمامُ والكسرُ الخالص جائزين ، فتقول : قاولت فقِلتُ أي : فغُلِبْتُ ، وقاولت فقِلتُ ، ومثله : زِرْتُ من الزيارة ، يجتنب فيه / لغة الضم الخاص /١٢/
لأجل التباسه بشَكْلِ بنيةِ الفاعل ، ويجوز الكسر والإشمام ، وكذلك تقول : الهندات رِعن ، ورُعِن ، ولا تقول : رُعْن ، وتقول : نحن قِدْنا ، من : قاده يقوده وقِدْنا ، ولا تقول : قُدْنا ، وكذلك سائر ذوات الواو ممّا يشبه هذه الأمثلة ، ومثل ذلك من ذوات الياء إذا قال العبدُ أو الأمةُ : بِعْتُ فهو مع الكسر الخالص محتمل لبناء الفاعل بمعنى أَنَّ العبدَ باع شيئاً ، ولبناء المفعول بمعنى أَنَّه المبيعُ ، فيُجْتَنَبُ فيه لغةُ الكسر ، وتقول : بُعْتُ بالضم ، وبعت بالإشمام ، ومثله كُلْتُ ، ودُنْتُ ، وكُلْنَا ، ودُنًّا ، ودُنَّ ، وما أشبه ذلك ، وكذلك ما كان من ذوات الواو على فَعِلت المكسور العين نحو : خاف إذا قلت : خِفْتُ فهو محتمل لبنية الفاعل وللمفعول[1] فيُجْتَنَبُ الكسر الخالص ، ويستعمل ما عداه ، فتقول : خُفْتُ ، وخفت .

هذا معنى قول الناظم : (وإن بشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَب) . وهو رأيٌ له خالف فيه غَيْرَهُ ، فإنَّ سيبويه لم يعتبر فيه شيئاً من هذا بل حكى عن العرب ثلاثة الأوجه في موضع اللبس بأطلاقٍ من غير مراعاةٍ للَبْس ، قال سيبويه : «أَمَّا من قال قد بِيع وزِين وهِيب وخِيف» ، فإنّه يقول : خِفنا ، وبِعنا ، وخِفْنَ ، وزِنّ ، وبِعْنَ ، وهِبْتُ يدع الكسرةَ على حالها ويحذف الياء ؛ لأنه التقى ساكنان ، وأما من ضَمَّ بإشمامٍ إذا قال فُعِل ، فإنّه يقول : قد بُعْنَا ، وقد رُعْنَ ، وقد زُدْتَّ ، وكذلك جميع هذا يميل الفاءَ ليعلم أَنَّ الياء قد حذفت فيضم ، وأمالَ كما ضَمُّوا وبعدها الياء ؛ لأَنَّه أبين لَفُعِل ، وأما الذين يقولون : بُوع ، وقُول ، وخُوف ، وهُوب فإنَّهم يقولون : بُعْنا ، وهُبْنا ، وخُفنا ، وزُدنا لا يزيدون على الضم والحذف كما لم يزدِ الذين قالوا : «رِعْنَ ،

(١) في أ وس : (والمفعول) .

وبِعْنَ على الكسر والحذف»[1] . فهذا سيبويه لم يعتبر لَبْساً بخلاف ما ذهب إليه هذا الناظم ومن ٱتَّبَعَ هو مذهبَه ، وظاهر كلام سيبويه أن ذلك سماع لقوله «من يقول كذا يقول كذا» ، ومثل ذلك حكى اللحياني في نوادر سماعه من الكسائي ؛ فإذاً قد صادمَ الناظم هذا السماع بالقياس ، والقياس إذا خالف السماعَ مرفوضٌ . فهذا وجه من النقد عليه ، وأيضاً فإنَّ اللَّبْسَ عند العرب ليس بمجتنب بإطلاقٍ ، ألا ترى أنَّهم نسبوا إلى الزيدين وإلى زيد نسبة واحدة فقالوا : زيدي ، ونسبوا إلى عشرة وعشر من خمسة عشر : عَشْرِيّ ، وصَغَّروا أحمد في الترخيم تصغير حَمْد فقالوا : حُمَيْد[2] ، وكذلك يقع في الترخيم وغيره من الأبواب اللَّبْسُ حسب ما تعطيه الأحكام من غير ٱجتناب وقد تقدّم ، ولذلك نظائر[3] ، وإذا كان كذلك ضَعُفَ ما اعتبره ابن مالك هنا ، وفي التسهيل ، وهو فيه تابع لابن عصفور[4] ؛ إذ زعم أنَّ مراعاة اللبس هي الكثير[5] ، وعدم مراعاته قليلٌ ، على أن المازني قد أشار إلى ٱعتبار اللّبس وأنَّه مجتنبٌ عند بعض العرب ، فذكر أنَّ من يقول : بِيع الطعام ولا يُشِمّ يقول : بُعِتْ ، فَيُشِمُّ فرقاً بين فَعَلْتُ وفُعِلْتُ ، ويقول أيضاً : خُفْنا ، وبُعْنا – يعني فيُخْلِصُ الضَمَّ – ثم قال : «ومنهم من يدع الكسرةَ ولا يبالي الالتباسَ»[6] . قال ابن جني : «لأنَّهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما / /١٣/
يصحبونه الكلام ممّا تقدَّمَ قبلَه أو تأخرَ بعده ، وبما تَدُلُّ عليه الحال ، ألا ترى أنَّك تقول في تحقير عمرو : عُمَيْر ، وكذلك في تحقير عُمَر ، وكلاهما مصروفٌ

(١) الكتاب ٣٤٣/٤ .
(٢) في س : (حميدي) بزيادة في آخر الاسم .
(٣) في أ وس : (تقدّم لذلك) .
(٤) التسهيل ص ٧٨ ، وانظر الممتع ٤٥٣/٢ .
(٥) في س : (الكثيرة) .
(٦) المنصف – شرح تصريف المازني – ٢٥١/١ ، ٢٥٤ .

في التحقير ، وهذا بابه واسع[1] .

قال : «وإنّما يعتمد في تحديد الغرض فيه[2] بما يَصْحَبُ[3] الكلامَ من أوله أو آخره أو بدَلالةِ الحال ، فإنَّ لها في إفادةِ المعنى تأثيراً كثيراً ، وكثيراً[4] ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها»[5] . هذا ما قال ، وهو صحيح ، ولا شكَّ أن ما حكى المازنيُّ من اجتناب اللَّبْس أقل من عدم اجتنابه ؛ إذ من البعيد أن يكونَ سيبويه يحكى اللغة القليلةَ ويعرفها ولا يعرف اللغةَ الكثيرةَ ولا يذكرها ، بل الظاهر أنَّ ما حكى سيبويه هو الأكثر في الكلام ، وما زاد المازني بالنسبة إليه قليل ، وعند ذلك يكون الناظم قد ارتكب مذهباً لا قائلَ به ، وهو أن يَـرُدَّ جميعَ اللغات إلى لغة واحدة قليلةٍ مع أنَّ أكثرَ العرب يخالفونَها ، والنحويونَ لا يذهبون إليها . فهذا اعتراضٌ واردٌ عليه ، وقد رأيت بخطِ شيخنا الأستاذ أبي سعيد بن لب – رضي الله عنه – أبياتاً رجزية في شرح هذا اللّبس المجتنب والتنكيت على مخالفة سيبويه كأنَّه كَمَّل بها هذا الموضع من الرجز ، حفظتها من خطه ثم قرأتها عليه ، وهي هذه :

مثال ما الضَـمُّ للَبْسٍ يُجْتَنَبْ[6] فيه كقاولتُ فقِلْتُ في الغَـلَبْ

ومثل زِرْتُ واجْتَنِبْ كسراً لدى يائي عينٍ مثل : دُنْتُ يا فتى

كذا إذا الكسرُ بواوٍ قد أُصُلْ في نحو خاف : خُفْتُ للمفعولِ قُل

وسيبويــه لم يــرَ اللَّبْسَ إذا عارضَ وجهاً موجِباً أَنْ يُـنْبَذَا

---

(١) المنصف ١/٢٥٥ .

(٢) في أ : (منه) .

(٣) في المنصف : (كبيراً ، وأكثر) .

(٤) في س : (مجتنب) .

(٥) المصدر نفسه ١/٢٥٥ .

(٦) في س : (مجتنب) .

وقد تقدَّمَ شرح معناه في بسط كلام الناظم . ولما ذكر اجتناب اللَّبس وكان ذلك يُتَصَوَّر في لغة واحدة ، ولم يعيِّن ما الذي يُصار إليه من باقي اللغات دَلَّ ذلك على إجارته الانصرافَ إلى كل واحدةٍ من الباقيتين .

وفي كلام المازني ما يُعْطِي ذلك لكن عند مَنْ راعى اللبس من العرب . ثم قال : (وما لباع قد يُرى) ثابتاً للثلاثي المضاعف ، نحو : حَبَّ ورَدَّ ، وشَدَّ ، وعَمَّ ، والذي تقدَّم لباع ونحوه في البناء للمفعول جريانُ ثلاثِ اللغات ما لم يكن لَبْسٌ ، فإن كان لَبْسٌ اجتُنِبَ ، فكذلك الحكم هنا إلاَّ أن اللَّبْسَ في المضاعف لا يُتَصَوَّرُ على اللغة الفصيحةِ ، فأمَّا جريانُها مع أَمْنِ اللَّبْسِ فإنَّك تقول : رُدَّ ، وشُدَّ ، وحُبَّ ، ومُدَّ ، وما أشبه ذلك فتُخْلِص الضَّمَّ وهي اللغة الشُهْرَى ، ويجوز أَنْ تقولَ : رُدَّ ، وشُدّ ، وحُب ، ومُدّ بإشمام الضَّم ، ويجوز إخلاصُ الكسر ، فتقول : رِدَّ ، وشِدَّ ، وحِبّ ، ومِدَّ ، ومن ذلك قراءةُ علقمةَ ويحيى ﴿هذه بضاعتنا رِدَّتْ إلينا﴾[1] بإخلاص الكسر ، وأنشد سيبويه للفرزدق :

وما حُلَّ من جهلٍ حُبَى حلمائِنا ولا قائلُ المعروف فينا يُعَنَّفُ[2]

بإشمام ضمةِ الحاء الكسرَ ، وقال ابن جني : قال لي أبو علي – رحمه الله – : إنهم ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه : حُلَّ ، وحُلّ ، وحِلّ[3] .

وقال ذو الرمّة :

---

(١) سورة يوسف آية ٦٥ في قراءة علقمة ويحيى بن وثاب بكسر راء (ردت) / انظر المحتسب ٢٤٥/١ ، البحر المحيط ٣٢٣/٥ .

(٢) الكتاب ١١٨/٤ ، والبيت في ديوان الفرزدق ٢٩/٢ ، المنصف ٢٥٠/١ ، المحتسب ٣٤٦/١، شرح أبيات سيبويه ٣٨١/٢ .

(٣) المنصف ٢٥٠/١ .

دنا البين من مَيٍّ فُرِدَّتْ جمالُها وهاج الهوى تقويضُها واحتمالُها[1]

/١٤/ وأَمَّا عُروض اللَّبْس فلا يتصور على اللغة المشهورة ؛ لأَنَّ المضاعفَ يَنْفَكُّ / عند لحاق ضمائر الرفع ، فتقول : رَدَدْتُ ، وَرَدَدْنا ، وَرَدَدْنَ ، وإنما يُتَصَوَّرُ على لغة من يقول في رَدَدْتُ : رُدْتُ ، وفي رَدَدْنَا : رُدْنَا وفي رَدَدْنَ : رُدْنَ ، فإذا بنيتَ للمفعول على هذه اللغة ٱجتنبتَ الضَمَّ ، ورجعت إلى الإشمام أو الكسر ، فقلت : رُدنا ، ورِدْنَا ، ولا تقول : رُدْنَا لألتباسه بفعل الفاعل في الأمر . هذا معنى ما أراد إلاَّ أَنَّه قد يُفْهَمُ من ظاهر كلامه مقابلةَ الكسر في : قِيْلَ للكسر في : حِبَّ ، ومقابلة الضم للضم والإشمام للإشمام ، وأَنَّ من يكسر في : قِيل هو الذي يكسر في : حِبَّ ، ومن يَضُمّ هناك يَضَمُّ هنا ، ومن يُشِمُّ يُشِمُّ ، وليس كذلك إلاَّ في الإشمام خاصةً ، وأَمَّا مَنْ يَضَمُّ في قِيل[2] فهو الذي يكسر في : حِبَّ ، ومن يكسر في : قيل هو الذي يَضُمُّ في : حُبَّ ، ولذلك كان الضم هنا أفصحَ اللغات ، ويليه الإشمام ، والكسر قليلٌ[3] ، وكان الأمر[2] في : قِيل بالعكس ، فإطلاق الناظم أن حَبَّ بمنزلة باع قد يؤذن بخلاف ما عليه الحكم والتنزيل .

قد يجاب بأَنَّه إنَّما تعرَّض لمجرد إجازة الأوجه الثلاثة ، فقوله : (وما لباع قد يُرى لنحو حَبَّ) معناه أَنَّ الأوجهَ الثلاثة في باع جاريةٌ في : حَبَّ ، وإنّما كان يؤذن بذلك لو قال : وحَبَّ بمنزلة باع في الأوجه المذكورة ، أو ما يشعر بأَنَّ الضَمَّ مثلاً أو الكسرَ فيهما بمنزلة واحدةٍ ، أَمَّا حين لم يتعرَّض لذلك فلا

(١) ديوانه ٤٩٨/١ ، وفيه (فُرِدّت) بإخلاص الضم ، ونقل ابن جني في المحتسب ٣٤٥/١ الكسر عن محمد بن الحسن ، قال : «أظنّه عن أحمد بن يحيى» .

(٢) سقط ما بين الاشارتين من أ .

(٣) ذكر ابن عقيل في المساعد ٤٠٤/١ أَنَّ بعض الكوفيين يجيزون كسر الفاء إذا سكنت العين لإدغام وأَنَّ الجمهور يمنعونه ثم قال : «والصحيح الأول ، وهي لغة بعض بني ضبّة ، وبعض تميم ، ومن جاورهم» ، وانظر المحتسب ٣٤٥/١ ، منهج السالك ص ١١٢ .

ٱعتراضَ عليه ، وإنّما في قوله قَـلَقٌ من جهة إتيانه بقد المقتضية للتقليل حيث لا تقليل ؛ إذ ليس ٱستعمالُ هذه اللغات في : حَبَّ بقليل إلاَّ على حد ٱستعمالها في باع .

ثم شرع في الثاني من قسمي المعتل الذي تجاوِرُ فيه الضمةُ العينَ وهو الخماسي فقال :

وَمَا لِفَا بَاعَ لما العَيْنُ تَلِي   في اخـْتَار وانـْقَاد وشِبْهٍ يَنْـجَلِي

(ما) مبتدأة موصولة ، صلتها المجرور ، وخبره (ينجلي) و(لما العين تلي) متعلق به ، و(في ٱختار) متعلّق بـ (تَلِي) ، وتقدير الكلام : ما استَـقَـرَّ لفاء باع ينجلي لما تليه العين في : ٱختار ، وٱنقاد ، وشبههما . ويريد أَنَّ ما ثبت لفاء بَاع عند بنائه للمفعول من الكسر ، أو الإشمام ، أو الضَمّ ثابتٌ للحرف الذي تليه بعدَه العينُ المعتلَّةُ في نحو : اختار ، وانقاد وشبههما مِمَّا هو على وزن : افتعل وانفعل معتل العين بالياء كٱخـْتَار ، أو بالواو كٱنْقَادَ ، فمن قال : بِيع ، وقِيل بإخلاص الكسر قـال : اخْتِير وانْقِيـد ، بإخلاص الكسر أيضاً ، ومن قال : بُيع ، وقُيل بالإشمام قال : اختُيِرَ ، وانقُيِدَ بالإشمام ، ومن قال : قُـول ، وبُوع قال : اختُوْرَ ، وانقُوْدَ ، وحكى قطرب : اختُوْرَ عليه في : اختِيْرَ عليه ، وهي لبني ضَبَّة[1] . فإن قيل : إنَّ[2] إطلاقَ الناظم في هذه المسألة مُشْكِلٌ ، فإنَّه قال : إنَّ الأوجهَ الثلاثةَ في الخماسيّ جائزةٌ ، وقال فيما تقدَّم : إنَّ أولَ الفعل مضمومٌ بإطلاق ، فحَصَلَ من الموضعين أَنَّ : اختِير ، وانقيد إذا أُشِمَّ ما قبل العين فيهما فحُكْمُ همزةِ الوصل الضَمُّ الخالصُ ، فتقول : أُخْتِير ، وأُنْقِيد ، وهذا غيرُ ما نَصَّ عليه في التسهيل حيث قال : «إنَّ همزةَ الوصل في الفعل تُضَمُّ

---

(١) المحتسب ٣٤٦/١ .

(٢) سقطت (إن) من أ .

قبل ضَمَّةٍ أصليّةٍ أو مقدّرة ، وتُشَمُّ قبل المُشَمَّة وتُكْسَرُ فيما سوى ذلك»[١] .

ولم يَحْكِ في هذا خلافاً ، وقال في الشرح : «ومن أَشَمَّ في نحو : اختِير ، وانقُيد لزم الإشمام في الهمزة»[٢] ، فأَحَدُ / الموضعين غلط إمّا هذا أو ما في /١٥/
التسهيلِ وشَرْحِهِ . فهذا وَجهٌ من الاعتراض ، ووجهٌ ثانٍ ، وهو أنَّه قـرَّرَ في الثلاثيّ جريانَ الأوجه الثلاثة في المعتل والمضاعف ، ثم قَرَّر ذلك في الخماسيّ في المعتل خاصّةً ، وأهمل تقريره في المضاعف ، نحو : امتَـدَّ ، واشتَـدَّ ، وانسَلَّ ، وانجَرَّ ، وما أشبه ذلك ، فأوهم أنَّها لا يدخلُها الأوجهُ الثلاثةُ ، وإنما يُقْتَصَرُ بها على ما قـرَّرَ أولاً من ضَمٍّ ما قبل المضاعف خاصَّة ، وليس كذلك بل هي جارية فيه كما جرت في الثلاثيّ المضاعف ، قال ابن جني : «ومن أَشَمَّ فقال : قُيل قال : اختُيرَ عليه — يعني يُشِمُّ — ومن قال : اشتُـدَّ عليه ، ومن قال : شُدَّ فأَشَمَّ أَشَمَّ أيضاً ، فقال : اشتُدّ عليه»[٣] . قال : «وحكى الفراء أنَّ بعضَهم قرأ ﴿كشجرةٍ خبيثة ٱجتُـثَّتْ﴾[٤] بضم تنوين (خبيثة) ، وضَمّ تاء ٱجتثت»[٥] . هذا ما قال ، وهو القياسُ كما في الثلاثي ، فالذي ظهر من ابن جني أنَّ اللغات في هذه الأنواع كلِّها جاريةٌ من غير مخالفةٍ إلاّ ما بين المضاعف والمعتل ، فإنَّ الكاسرين في المعتل هم الذين يَضُمُّونَ في المضاعف ، وبالعكس ، وبذلك يتمكّن الاعتراض عليه في قوله قبل : (وما لباعَ قد يرى للنحو حَبّ) ، حيث أتى بقد المقتضية للتقليل ، وأنَّ تلك

---

(١) الذي في التسهيل المطبوع قوله ص ٧٧ : «ويضم مطلقاً فعل النائب . . . . . ومع ثالثه أن افتتح بهمزة وصل» وقوله ص ٧٨ : «وإن اعتلت عين الماضي ثلاثياً ، أو على «انفعل» ، أو «افتعل» كسر ما قبلها بإخلاص ، أو إشمام ضم ، وربما أخلص ضماً» ، وسيأتي قول المصنف بعد ذكره معنى ما نسبه إلى التسهيل : «وإنما يفهم ذلك منه بالاحتيال».

(٢) لم أجد هذا في باب (النائب عن الفاعل) من شرح التسهيل .

(٣) المحتسب ٣٤٦/١ ، ولم أجد ما نقله عن الفراء في مظنّته من معاني القرآن .

(٤) سورة ابراهيم آية ٢٦ ، ولم يذكر هذه القراءة ابن جنّي في المحتسب عند ايراد الآية ، ولم أجدها فيما راجعت .

(٥) المحتسب ٣٤٦/١ ، وفيه (وكسر تاء اجتثت) ، ومثله في أ . وضم التنوين يعضد ما في الأصل .

الأوجهَ ليست بمعملةٍ في حَبَّ إلاّ قليلاً ، وأَنَّ أكثرَ الاستعمال فيه على خلاف ذلك ، وهذا كلُّه غَيْرُ صحيح .

فالجواب عن الأول : أَنَّ بعضَ المتأخرين – وهو ابنُ أبي الربيع – يقول في نحو : انقِيد ، واختِير بمثل ما فُهِم من هذا النظم ، وأَنَّ همزةَ الوصل باقيةٌ على ضَمِّها بإطلاق[1] . أَمَّا على رأي من يقول : اختُور ، وانقُود فلا إشكالَ ؛ لثبوت الضَمَّة الأَصْليّةِ بعدها ظاهرةً ، وأَمَّا على رأي الإشمام فقريبٌ من ذلك ، وكذلك على لُغَةِ الكسر كما تقول في أمر المخاطبةِ على ما نَصُّوا عليه : أُغـزِي ، وآغـزُي ، فيبقى الضَمُّ في الهمزة خالصاً مع كسر الزاي دونَ إشمام ، ومع الإشمام ، لأَنَّ الكسرَ فيها عارضٌ ، والأصلُ الضَمُّ ، فالهمزةُ في الحقيقة تابعة في الضم لما بعدَها ، وإذا كان كذلك جرى : اختِير ، وآنقِيد مجرى أُغزِي لاجتماعهما في عروض الكسر ، وأصالة الضم . هذا وَجْهُ ما قاله بعضُ المتأخرين ، وهو تَـوْجِيةٌ لما ظهر من الناظم هنا ، والذي يُفْهَم من التسهيل أَنَّ همزةَ اختِير تُضَمُّ مع الضَمِّ الخالص ، وتُشَمُّ مع الإشمام ، وتكسر مع الكسر ، وإنّما يفهم ذلك منه بالاحتيال ، وأَمَّا ابنه فَنَصَّ أَنَّها تكسر مع الكسر ، وتُضَمُّ مع الضم ، وتُشَمُّ مع الإشمام[2] ، وقد أشار ابنُ الضائع[3] إلى وجهِ كسرها مع كسر الثالث بعدما حكم به في نحوه : اختِير ، ولم يحكم به في : أُغـزِي ، فقال : فإن قيل : فلم التُفِتَ (إلى)[4] العارض في : اختِير ، وانقِيد ، وكسرت همزتُه مع أَنَّ أصلَ ثالثه الضَمُّ .

فالجواب : أَنَّ في قولنا في قِيل : وبِيع : أَنَّ أصلَهما فُعِل هو بالنظر إلى الصحيح ، والكسر قد صار أصلاً في المعتل ملتزَماً ، فذلك فيه عارضٌ بالنظر إلى

(١) البسيط في شرح الجمل ٩٥٧/٢ .

(٢) شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٣٤ ، وقد نصّ على ذلك ابن مالك نفسه في شرح الكافية الشافية ٦٠٧/٢ .

(٣) في أ : (ابن الصايغ) تصحيف .

(٤) تتمة يلتئم بها الكلام .

الصحيح ، لا بالنظر إلى الاعتلال ، وأيضاً فالضَمُّ في : امشُوا ، والكسر في : اغزي من أجل الضمير المتَّصل ، وهو غيرُ لازم ، وهو في : اختِير ، وانقِيد شيء عَرَضَ في نفس الفعل ، لازمٌ له ، لا بسبب شيء منفصل عنه ، فلذلك روعي هذا ، ولم يراع ذلك ، وهو ظاهر»[1] انتهى كلامه .

/١٦/ وإذا تَقَرَّرَ هذا / ثبت أَنَّ المسألةَ متنازعٌ فيها ، وأَنَّ لابن مالك فيها قولين .

وأَمَّا الوجه الثاني فالذي يظهر منه هنا ، وفي التسهيل[2] أَنَّ المضاعفَ ليس مع المعتل في درجةٍ واحدةٍ بل استعمالُ الإشمام والكسر في : رُدَّ ، ونحوه قليلٌ بالنسبة إلى استعمالهما في : قيل ، ونحوه ، ويلزم من ذلك أَن يكون : اشتد ، ونحوه ، مِمَّا يَقِلاَّن فيه أيضاً ، وإن لم يُبيِّن ذلك ، فيه ، فترك ذكره لقِلَّته ، ونَبَّه في : رُدّ على القِلّة بقوله : (وما لباع قد يرى لنحو حَبّ) فـ (قد) في كلامه على أَصَالَتها ، في استعماله ، من التقليل . فلا دَرَكَ عليه في الإتيان بعبارة التقليل ، وإنَّما الدَرَكُ في نفس اعتقاده له ، لأَنَّ غيرَهُ ممن هو أعرفُ منه بكلام العرب يحكي أَنَّ المدغمَ والمعتلَّ معاً يجريان في نصابٍ واحد .

و(ينجلي) معناه : يظهر ، من جلوتُه إذا أظهرتَه ، وهو عبارةٌ عن ثبوت الحكم له . وقوله : (وشِبْهٌ) أراد : وشِبْهٌ لهما ، فحذف الضمير المجرور كقوله تعالى : ﴿فإنَّ الجنة هي المأوى﴾[3] أي المأوى له ، والضمير العائد على (ما) من قوله : (لِمَا العينُ تلي) محذوفٌ تقديره : لِمَا العينُ تليه ، وحَذْفُ مثل هذا الضمير كثير.

وقابِلٌ من ظَرْفٍ أو من مَصْدَرٍ   أو حرفِ جَرٍّ بنيابةٍ حَرِي

---

(١) لم أجد هذا في مظنّته من شرح الجمل لابن الضائع – فيما اطلعت عليه من نسخه – .

(٢) قال في التسهيل ص ٧٨ : «وقد تُشَمّ فاء المدغم» .

(٣) سورة النازعات آية ٤١ .

ولا ينوبُ بعضُ هذي إنْ وُجِد　　في اللفظ مفعولٌ به ، وقَدْ يَرِد

هنا رَجَعَ إلى الكلام في سائر ما ينوبُ عن الفاعل ، وذلك ثلاثةُ أشياء ، وهي : الظرفُ زمانياً ومكانياً ؛ إذ لم يقيده بأحدهما ، فيحمل على إطلاقه ، والمصدر ، وحرف الجر - يريد مع مجروره - ، فقال : إنَّ ما كان من هذه الأشياء قابلاً للنيابة عن الفاعل فإنَّه يُقام مُقَامه ، وهو (حَرٍ) أي : خليقٌ بذلك ، ومستحِقٌ له كما يستحقُّه المفعولُ به . وقَيَّد بالقابليّة ، لأنَّها قد لا تقبل النيابة فلا تَصِحُّ نيابتُها ، وذلك إمَّا من جهة عدم الفائدة ، وإمَّا من جهة عدم صلاحيّة اللفظ لذلك .

أمَّا عدمُ الفائدة فإذا قلتَ : سار زيدٌ وقتاً ، فوَقْتٌ هنا لا يُقام ؛ لأنك لو قلتَ : سِير وقتٌ لم يكن فيه فائدة ، وكذلك لا تقول في : جَلَسَ زيدٌ مكاناً : جُلِس مكانٌ ، لعدم الفائدةِ ، وكذلك المصدر المؤكِّد لو أُقمتَه فقلتَ : قيم قيامٌ لم يُفِد ، وكذلك المجرور إذا قلتَ : ذُهِبَ إلى إنسان ، وإنّما يُقام من ذلك كلِّه ما تقع به الفائدةُ ؛ لأنَّ الكلامَ مبنيٌّ عليها ، فلو قلتَ : سِيرَ يومُ الجمعة ، أو جُلِسَ مكانُ زيدٍ ، أو ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ ، أو مُرّ بزيد لأفاد ، فصحَّت إقامتِهِ . فهذا معنى القابليّة وعدمها في الوجه الأول . وقد تبيّن هنا أنه لا يجيز إقامة المصدرِ المؤكِّد بإطلاقٍ أُظْهِرَ أو أُضْمِرَ ، فلا يقال عنده : قُعِدَ ، ولا ضُحِكَ ، على تقدير : قُعِدَ القعودُ ، وضُحِك الضحكُ من غير أنْ يتقدَّمَه شيء . وقد عزا[1] الزجاجيّ إلى سيبويه جواز هذا[2] ، وردَّ عليه الشراحُ ، وقالوا : إنَّ سيبويه لا يجيز إضمارَ المصدر المؤكِّد[3] ، قال ابن خروف : الذي أجاز سيبويه لا يمنعه بشرٌ ، وهو إضمارُ المصدر

(١) في أ : (عرف) تحريف .

(٢) الجمل ص ٧٧ .

(٣) قال ابن السيد في إصلاح الخلل ص ١٩٦ : «والذي نسب إلى سيبويه من إجازته ليس بمشهور عنه ، وقد أنكره أبو جعفر بن النحاس في كتاب المقنع ، وقال : هذا القول غلط على سيبويه . وذكر أن الكسائيّ والفراء وهشاماً أجازوه» . وانظر البسيط ٩٦٨/٢ ، منهج السالك ص ١١٤ .

المقصود مثل أنْ يُقَالَ لمتوقِّع القعود ؛ قد قُعِدَ ، ولمتوقِّع السفر : قد سُوفِرَ ، أي قُعِد
/١٧/ القعودُ ، وسوفر السفرُ / الذي ينتظر وقوعه ، والفعل لا يَدُلُّ على هذا النوع من المصادر ، والدالُّ عليه أمر آخر[١] . وصَحَّح ابنُ مالك ما قاله ابن خروف ، وقال ابن الباذَش : إنما أجاز سيبويه إضمارَ المصدر لدَلالة مصدرٍ آخر عليه في نحو : ضُرِبَ ضرباً شديداً ، وضُرِبَ [ضَرْبٌ][٢] شديدٌ ، ترفعُه إذا شغلت الفعلَ به ، وتَنْصِبه إذا شغلتَ الفعلَ بغيره ، قال : فإسناد الفعل إلى المضمر في معنى إسناده إلى المضمر ، قال : وإنّما وَجْهُ : قِيمَ ، وقُعِدَ أن يكونَ الكلامُ في بناء الفاعل : قامه ، وقَعَدَه على معنى : قام زيدٌ قياماً ، وقَعَدَ عمرو قعوداً ، فتُضْمِرَ المصدر ثم تبنيَه لما لم يُسَمَّ فاعلُه مُضْمِراً فيه اسمَ المفعول كما أضمرتَه في بناء الفاعل وقد جاء ذلك في قوله تعالى : ﴿فبِهُدَاهُم اقْتَدِهِي﴾[٣] على قراءة مَنْ قرأ بذلك ، أي : اقتدِ اقتداءً . وفيما أنشده سيبويه :

* هذا سراقةُ للقرآن يدرُسُه *[٤]

أي يدرس القرآن[٥] درساً ، قال : فأما أنْ يُعْمَلَ بناءُ المفعول في[٦] مصدرٍ لم يُعْمَل فيه بناءُ الفاعل فدعوى مجرَّدَةٌ ، وعلى هذا جرى جمهور الشراح ، وكذلك : سِيرَ سَيْرٌ ، منعوه أيضاً ، وليس في كلام سيبويه ما يدلُّ على جوازه ، وإن كان قد

---

(١) شرح الجمل ص ٧١ .
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٣) سورة الأنعام آية ٩٠ بكسر هاء (اقتده) ووصلها بياء ، وهي قراءة ابن ذكوان كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط ١٧٦/٤ .
(٤) لم أقف له على نسبه ، وتمامه :

* والمرء عند الرُّشا إنْ يلقها ذِيْبُ *

انظر الكتاب ٦٧/٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٩/١ ، شرح الرضى على الكافية ٣٠٤/١ ، ٤٠٤/٢ ، مغنى اللبيب ص ٢٨٨ ، شرح أبياته ٣١٥/٤ ، خزانة الأدب ٢٢٧/١ .
(٥) في حاشية الأصل : (خ : الدرس) .
(٦) في أ : (من) .

أجاز : سِيْرَ عليه سَيْرٌ ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ؛ لأن هذا عنده على غير المصدر المؤكِّد ، بل كأنك قلتَ : سِيْرَ عليه ضَرْبٌ من السير ، أو شيء من السير[1] .

ومن النحويين مَنْ ذهب مذهباً ثالثاً فأجازَ أَنْ تقولَ : سِير بزيد سيرٌ ، ومَنَعَ : سِيْرَ سَيْرٌ ، وهو رأيُ الصَّيْمَرِيِّ[2] ، لكن قالَه مع إضمار المصدر . قال ابنُ ملكون : هذا الذي قاله قد قاله غيرُه من النحويين ، والقياس يَرُدُّ ما قالوا ؛ لأَنَّ المصدرَ المرادَ مع هذه الأشياء – يعني حرف الجر أو غيره ممّا يتعلَّقُ بالفعل – كالمصدر المراد مع عدمها ، فإن كان يجوزُ إسنادُ الفعل إليه دونَها مع وجودِها فأحرى مع عدمها ، وإن كان لا يجوز مع عدمها لم يَجُز مع وجودها ؛ لأَنَّ وجودَها لا يوجبُ الإفادة في الإخبار عنه ، التي نفاها مع عدمها ، أَلاَ ترى أَنَّه لا فائدةَ في قولك : مُرّ بزيدٍ ، وأنت تريد : مرورٌ ، إلاَّ ما في قولك: مُرَّ ، وأنت تريد : مرورٌ ، فإن كان : مُرَّ لا يجوز مع تقدير إسناده إلى المصدر فكذلك : مُرَّ بزيد على ذلك التقدير ؛ لاتفاقهما في المعنى ، إلاَّ أَنَّ في : مُرَّ بزيدٍ زيادةَ المرور به فقط ، وهذا أيضاً لازمٌ إذا أُظْهِرَ المصدرُ ، فالصحيح ما عليه الجمهور من امتناع إقامةِ المصدر المؤكِّد بإطلاقٍ . والله أعلم ؛ ولأَنَّ المصدرَ المؤكِّدَ لا يزيد فائدةً على ما يُفْهَمُ من لفظ الفعل ، وأَمَّا عَدَمُ صلاحيةِ اللفظِ للنيابة فإنَّ من حقيقة النائب أَنْ يقومَ مقامَ ما نابَ عنه في أَحْكَامه كلِّها ، وإذا كان كذلك فما لم يَتَأَتَّ فيه ذلك لا يصح أَنْ يُقَامَ ، والظرفُ والمصدرُ ، والمجرور بِحَسَبِ ذلك ثلاثةُ أقسام : قسم صالحٌ للنيابة بإطلاقٍ ، كالمصدر المبيِّن للنوع ، أو المبيِّن للعدد ، نحو : ضربتُه ضَرْباً شديداً ، وضربته ضربتين ، فإذا قلتَ : ضُرِبَ صَحَّ أَنْ تقولَ : ضُرِب [ضربٌ][3] شديد ، أو ضربتان ، فتُصَيِّرَ المصدرَ مخبراً عنه ، وإن كان ذلك

(١) الكتاب ٢٢٩/١ .

(٢) التبصرة ١٢٧/١ .

(٣) تكملة يلتئم بها الظلام ، وفي س : (ضرب الشديد) .

مجازاً ، لأَنَّ العربَ تَتَّسِعُ في هذا المعنى كثيراً ، وترفعُه أيضاً كما كان الفاعل
/١٨/ مرفوعاً / ويستقِلُّ به الكلامُ ، وتحْصُلُ به الفائدة .

وقسم غيرُ صالح للنيابة بإطلاق كالمصدر الواقع في موضع الحال ، نحو : سِيْرَ بِهِ رَكْضاً ، وقُتِلَ به صَبْراً ، وذُهِبَ به مشياً ، وما أشبه ذلك ، فلا يجوز إقامةُ المصدر هنا من حيثُ لم يجز إقامة الحال ؛ إذ لا يصح أَنْ يكونَ مخبراً عنه ، ولا مرفوعاً ، ولا مُسْتَقِلاً به الكلامُ مع بقائه في موضع الحال كما لم يَصِحّ ذلك في الحال ، وكذلك لا تقول : مُرَّ بهم الجَمَّاءُ الغفيرُ ، ولا طُلِبَ جَهْدُه في : مررتُ بهم الجماءَ الغفير ، وطَلَبَه جَهْدَه .

وقسمٌ صالح من جهةٍ غيرُ صالح من جهة ، أعني أَنَّ فيه ما يُخيِل عدم الصلاحية ، وإن كان في نفسه صالحاً أو ما يخيل الصلاحية ، وإن كان في نفسه غيرَ صالح ، أو ما لا يتعيَّنُ فيه أَحَدُ الوجهين ، ويَتَفَرَّعُ هنا بحَسَب ذلك أربع مسائل :

الأولى : إقامةُ الظرف إذا كان غيرَ متصرّفٍ ، أَمَّا إذا كان متصرّفاً فلا إشكالَ في إقامته لقبوله أحكام الفاعل ، فتقول : في : قام زيد يوم الجمعة : قِيم يومُ الجمعة ، فتجعلُه مَقُوْماً فيه مجازاً ، كما جعلت الضرب مضروباً مجازاً ، وكذلك ظرفُ المكان إذا قلت : جُلِسَ مكانُك ، وما أشبه ذلك من الظروف المختصَّة المتصرفة ، وأما إذا كان غير متصرّف فالجمهور على منع إقامته ، لأَنَّه لا يصلح أن ينوبَ عن الفاعل في الرفع ، ولا في جعله مخبراً عنه، ولو على المجاز ، فلا يصح أن يُقَام كما لا يُقَام الحالُ وغيره ، ونُقِل عن الأخفش إجازةُ إقامة الظرف غير المتصرف[١] ، فتقول : أُقِيم عندك ، وجُلِس ثَمَّ ، وكذلك سائر الظروف غير المتصرِّفة نحو : سحر ، وسحيراً ، وضحى ، وضَحْوَه ، وعشاء وعشيّة ، وعَتَمة ؛ لأوقات بأعيانها ، وكأنه لا يَشْتَرِطُ

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٦/٢ ، والمساعد ٣٩٨/١ ، همع الهوامع ٢٦٧/٢ .

وجود الرفع في النائب ، فهو قابلٌ للإقامة ؛ لأنَّه ظرف ، والظروف لا تنفك عن تقدير معنى (في) ، فمن حيثُ جاز[1] إقامتُها إذا كانت مُتَصَرِّفَة جاز إقامتُها وإن كانت غير متصرفة .

ثم ينظر بَعْدُ في رأي الناظم هنا ما هو ؛ لأنَّه إنَّما شَرَطَ القابليّةَ ، فيَحْتَمِل إطلاقُه المذهبين ؛ لأنَّ غيرَ المتصرّف قابلٌ للنيابة عند الأخفش ، وقد ضَعَّفَ مذهبَ الأخفش ابنُ مالك في شرح التسهيل[2] ، والظاهر هنا أنه غير قائل بمذهبه ، لأنه قال أولاً (ينوب مفعول به عن فاعل فيما له) ومن جملة ماله الرفع ، ثم قال هنا : وقابِلٍ من ظرف أو كذا ينوب ، فظاهره قَبُوْلُ ما قبله المفعول به من الرفع ، فيكون على مذهب الجماعة .

والثانية : إقامة الجار والمجرور ، فرأي الجمهور جواز إقامته ، ومنع من ذلك السهيليّ وتلميذه الرُنْدِيُّ بدليلين :

أحدُهما : آمتناعُ جعله مبتدأ عند تقدمه على الفعل .

والثاني : آمتناعُ لحاق علامة التأنيث للفعل إذا كان المجرور مؤنثاً ، كقولك : ذُهِب بهند ، فلو كانت (بهند) نائباً لقلت : ذُهِبَت بهند لزوماً ، وفي آمتناع ذلك دليلٌ على أنَّ المُقَامَ مذكرٌ ، ولا مذكرَ في الموضع إلاَّ أنْ يُقَدَّرَ ضميرُ المصدر المدلول عليه بالفعل[3] ، فأمَّا الأولُ فرَدَّه ابنُ عصفور بأنَّ هذا المجرورَ إنَّما آمتنع جعلُه مبتدأ عند تقدُّمه لفواتِ شرطه ، وهو التعرية من العوامل اللفظية[4] ، وقال

---

(١) في الأصل : (أجاز) .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٦/٢ .

(٣) سبق ابنُ درستويه إلى منع نيابة الجار والمجرور عن الفاعل . انظر منهج السالك ص ١١٥ ، التصريح ٢٨٦/١ ، همع الهوامع ٢٦٨/٢ .

(٤) لم أجد هذا في مظنته من المقرَّب ، ولا في مظنته من شرح الجمل لابن عصفور ، وانظره في التصريح ٢٨٨/١ معزوّاً إليه .

/١٩/ غيرُه / إذا وقع المجرور أوَّلاً لم يكن للباء هناك معنى حين لم يكن لها متعلَّق ، وإذا وقع بعد الفعل أمكن أن يكون لها معنى حين أمكن أن يكونَ لها متعلَّق كما في ﴿كفى بالله﴾[1] فالباء داخلةٌ على الفاعل ، ولا يقال : بالله كفى به شهيداً ، ولا يُعْتَرَضُ بقولهم : بحَسْبِك زيدٌ[2] ؛ إذ لا يُقَاسُ عليه .

وأمَّا الثاني : فلم تلحقِ العلامة ٱعتباراً بالصورة اللفظيّة ؛ لأنَّه بصورة الفضلة وإن كان عمدة ، والفضلة مستغنىً عنها فلا تلحق الفعلَ لأجلها كما تلحق لأجل العمدة ، والدليل على ٱعتبار الصورة اللفظيّة حذفهم فاعل أَفْعِل في التعجب ونصبهم إيَّاه إذا سقط الجار نحو قوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾[3] وقال الشاعر :

* وأَجْدِرِ مثلَ ذلك أن يكونا *[4]

على رأي طائفة ، وأيضاً فقد قالوا : كفى بهندٍ فاضلةً ، ولا تقول : كَفَتْ[5] ، وتقول في الوجه المشهور : ما جاءني من ٱمرأةٍ فلا تؤنث الفعل ، فكذلك قالوا :

---

(١) جاء قوله تعالى : ﴿وكفى بالله شهيدا﴾ في عدد من الآيات الكريمة ، منها الآيات ٧٩ ، ١٦٦ من سورة النساء ، و٢٩ من سورة يونس ، و٤٣ من سورة الرعد .

(٢) في أ : «زيداً» .

(٣) سورة مريم آية ٢٨ .

(٤) هذا عجز بيت لعمرو بن أحمر الباهلي ، صدره :

* فإمّـا زال سرج عـن مَعَدٍّ *

ورواية الشاهد في شعره ص ١٦١ ، والمنصف ١٩/٣

* وأجدر بالحوادث أن تكونا *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وانظر الشاهد في غاية الأمل لابن بزيزة ١/ص ١٩٠ ، والملخص لابن أبي الربيع ٤٥٣/١ ، والمباحث الكاملية لعلم الدين الأندلسي ٤٥٧/٢ بالرواية التي ذكرها المؤلف .

(٥) انظر التصريح ٢٨٨/١ .

ذُهِبَ بهند ، لأَنَّ المجرور في بناء الفاعل في موضع نصب على المفعوليَّة إلاّ أَنَّ الفعلَ لم يَصِلِ إليه إلاَّ بواسطة حرف الجر ، فكأنه مفعول به صحيحٌ ، فإذا حُذِفَ الفاعلُ أُقِيم ما هو في موضع المفعول به ، ثم يراعى لفظه فلا يُرْفَعُ بالفعل وثَـمَّ طالبٌ بالجر لفظاً لكن يبقى كما يبقى في : بحَسْبِك زيدٌ[1] ، ومالي في الدار من أحدٍ ، وكفى باللهِ ، وما قام من أحدٍ . فليس (زيدٌ) في : مُرَّ بزيد إلاَّ مفعولاً به في المعنى فساغ إقامتُه مُقَامَ الفاعل ، وقد ظهر من هذا أَنَّ المجرور صالحٌ للنيابة ، وقابل لها ، وقد نَصَّ على عينه ، فمعنى القابليّة عنده فيه أن يكونَ في موضع رفع كما كان ذلك في : كفى بالله ، وما قام من أحدٍ ، ولا يلزم تأنيثُ الفعل إن كان مؤنثاً ، وإن جاء منه سماع وُقِفَ على محلّه كقراءة مجاهد ﴿إن تُعْفَ عن طائفةٍ منكم﴾[2] الآية ، قال ابن جني : حمله على المعنى كأنه قال : إن تُسَامَح طائفةٌ ، وآنس بذلك قوله : ﴿تُعَذَّبْ طائفةٌ﴾ .

والثالثة : إقامة المجرور إذا كان مفعولاً له ، نحو : ذُهِب بزيد للرضى[3] به ، وسِيْرَ به من مخافة عدوانه ، وما أشبه ذلك ، فالجماعة على جواز ذلك ، ومنع من ذلك ابنُ جني فيما كَتَبَ على الحماسة ، حيث قال في قول الحزين الليثي :

يُغْضِي حياء ويُغْضَى من مهابته فلا يُكَلَّمُ إلاَّ حين يَبْتَسِمُ[4]

: ويُغْضَى الإغضاء من مهابته لا بُدَّ من ذلك ، ودَلَّ الفعل على مصدره ، قال :

---

(١) في س : «زيداً» بالنصب خطأ .

(٢) سورة التوبة آية ٦٦ بتاء مضمومة في (تُعْفَ) و(تُعَذّب) ، وهي قراءة مجاهد كما ذكر المؤلف . انظر المحتسب ٢٩٨/١ فما نقله المؤلف عنه مختصر كلامه .

(٣) في أ : «لكن ضربه» ، وفي س : «إلى ضربه» وكلاهما تحريف .

(٤) البيت للحزين الليثي ، وينسب للفرزدق ، وللمتوكل الليثي . انظره في الحماسة ٢٨٦/٢ ، وتخريجه ص ٢٨٨ منه ، وشعر المتوكل الليثي ص ٢٨٢ ، وانظر الحيوان ١٣٣/٣ ، شرح المفصل ٥٣/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٢١ ، التصريح ٢٩٠/١ ، ١٠/٢ .

ولا يجوز أن يسند الفعل هنا إلى قوله : من مهابته ، لاستحالة إقامة المفعول له مُقَامَ الفاعل ، وليس هذا المجرور هنا بمنزلته في : سِيْرَ بزيد ؛ لأنَّ زيداً هناك مفعول به في المعنى . قال ابن الحاجّ : «وهذا خطأ بل كل مجرور يُقَامَ مُقَامَ الفاعل كائناً ما كان» ، وقال : «وقولي : كائناً ما كان شيء لا يُحتاج إليه ، لأنه لا يُقام إلاّ من حيث هو مجرور لا من حيث هو في معنى شيء آخر»[1] . قال : و«السبب المانع لإقامة المفعول له ليس موجوداً في المجرور ، فأقول : إنّه يجوز : /٢٠/ ذُهِب مع فلان ، وٱمتُلِىءَ من الماء / وأُغْضِيَ من مهابة زيد ، وسير في حال كذا، قال[2] : ولا ينبغي أن يُعْتَقَدَ ٱمتناعُ إقامة هذه المجرورات وإقامةُ المصدر ؛ فالمانع من ذلك إنَّما هو شيء آخر في المنصوب من التمييز ، والحال ، والمفعول له ، ومعه ، فأمَّا مجرورات هذه الأشياء فلا مانعَ يمنع من إقامتها ، هذا ما قال ، وظاهرٌ إنَّ الناظمَ هنا قائلٌ بمذهب الناس ؛ لأنَّ القابليَّة موجودة في هذه المجرورات كما أنَّها موجودةٌ في : مُرّ بزيد ، وسير إلى عمرو ، ونحو ذلك .

والرابعةُ : إقامةُ ضمير المصدر أو غيره ، فإذا كان ثَمَّ ما يدل عليه فلا إشكالَ في جوازه ، كقولك : القيامُ قِيم ، ويومُ الجمعة سير ، ومكانُك جُلِس . وأمَّا إذا لم يكن ثَمَّ ما يَدُلّ عليه إلاّ الفعل فقد تقدَّم في المصدر ما يغني[3] . وضميرُ الزمان والمكان يجري ذلك المجرى ، فقد أجاز ابن السَّرَّاج إقامةَ ضمير المكان المفهوم من الكلام في نحو : سِيرَ بزيد[4] ، وأُلْزِمَ إجازةَ ذلك في ضمير الزمان . ونقل ابنُ السَّيد عن الكسائي وهشام أنْ تقولَ : جُلِسَ ، وفيه ضمير مجهولٌ[5] . قال ثعلب : أرادا

---

(١) التنبيه على مشكلات الحماسة ص ٤٥٧ .

(٢) في الأصل : «في حال إقامته ، ولا ينبغي» وما أثبت جاء في حاشية الأصل نقلاً عن نسخة أخرى ، كما جاء في س .

(٣) في س : «يغير» تحريف .

(٤) الأصول ١/٧٩ .

(٥) إصلاح الخلل ص ١٩٦ .

أنَّ فيه ضميرَ المصدر أو أحد الظرفين فَٱلتَبَسَ في الثلاثة فقيل فيه مجهول[1] . حكاه ابن كيسان عن ثعلب ، وكان الفراءُ يزعم أَنَّه لا ضميرَ فيه ، وكذلك قال في : ضُرِب ضرباً ، وفي[2] : قُعِد قعوداً وٱحتَجُّوا في جواز ذلك بأَنَّ مَلكاً[3] لو عَهِد بأَنْ لا يُجْلَسَ[4] ولا يُضْحكَ لصَحَّ ذلك . هذا ما نقله ابن السِّيْد[5] في إصلاح الخلل ، وخلاف مَنْ خالف ينبغي أَنْ يُحْمَلَ على موضع يكون فيه الإضمارُ مفيداً ، فأَمَّا إن كان غيرُ مفيدٍ فغيرُ جائزٍ على الإطلاق حسب ما تقَدَّم في الوجه الأول من وجهي القابليّة وهو الذي ينبغي أَنْ يُحْمَلَ عليه كلامُ الزَّجَّاجِي[6] في إقامة ضمير المصدر . وإذا ثَبَتَ هذا ٱحتَمَلَ كلامُ الناظم أَنْ يكونَ على رأي مَنْ أجاز إقامة هذه الأشياء بناءً على حصول الفائدة معها ، وأَنَّها ضمائرُ[7] ما تَصحُّ إقامتُه وذلك المصدر والظرف ويُؤْنِس بذا[8] قوله تعالى : ﴿وحِيْلَ بينَهم وبينَ ما يَشْتَهُون﴾[9] إذ التقدير : وحِيل هو ، أي الحَوْلُ بينهم ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ رأيُه موافقاً لرأيه في التسهيل مِنْ مَنْعِه هذا كلَّه بناءً على أَنَّه لا يحصل فائدة[10] ، فليس بقائلٍ من الوجه الأول ويَتَأَوَّلُ الآية ، أو بناءً على ندور السماع فيه .

---

(١) انظر ما نقله الشارح عن ثعلب في منهج السالك لأبي حيان ص ١١٤ دون عزو .
(٢) سقطت (في) من أ وس .
(٣) في الأصل : (مالكا) ، وفي حاشيته (خ : ملكا) ، ومثل هذا في أ وس .
(٤) في س : «حتى يضحك» ، وفي إصلاح الخلل – وهو مصدر ما هنا – ص ١٩٨ «أو ألا يضحك» .
(٥) إصلاح الخلل ص ١٩٦–١٩٨ ، وفي أ : «ابن اليسر» تحريف .
(٦) في الأصل : «الزجاج» ، والتصحيح من أ وس ، وانظر الجمل ص ٧٧ .
(٧) في س : «لا» تحريف .
(٨) في أ وس : «بهذا» .
(٩) سورة سبأ آية ٥٤ .
(١٠) في التسهيل ص ٧٧ : «. . . أو ظرف مختَصٌّ متصرِّف ، وفي نيابته غير متصرف ، أو غير ملفوظ به خلاف» .

وقولُه : «بنيابة» متعلّقٌ بِحَرٍ ، أي : حَرٍ بالنيابة منابَ الفاعل . وهنا حصل في نيابة المصدر والظرف والمجرور شرطٌ واحدٌ من الشرطين المعتمدين[١] ، وهوأن تكونَ قابلةً للنيابة وبقي شرطٌ آخر ، وهو ألاَّ يَحْضُرَ المفعول به فشرع في ذكره فقال : «ولا ينوب بعض هذي»[٢] إلى آخره ، يعني أنَّ واحداً من هذه الأشياء الثلاثة لا تَصِحُّ نيابتُه عن الفاعل عند[٣] حضور المفعول به ملفوظاً به ، فلا تقول في : أغنيتُ زيداً عن السؤال : أُغْنِيَ عن السؤال زيداً ، ولا في : ضَرَبْتُ مكانكَ زيداً : ضُرِبَ مكانُك زيداً ولا في : ضربت زيداً ضرباً شديداً : ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً ، ولا ما أشبه ذلك ؛ لأنَّ غيرَ المفعول به إنّما يُقَام بعد أنْ يُقَدَّرَ مفعولاً به مجازاً ، فإذا وُجِدَ المفعول به حقيقة لم يُقَدَّم عليه ؛ لأنَّه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب وأيضاً المُشَبَّه لا يقوى قوة المشبه به ، فإذا
/٢١/ اجتمعا / لم يَصِحّ تقديمُ الأضعف على الأقوى ، فلم يَسُغْ إقامةُ غير المفعول به مع وجوده ، وأيضاً السماع كذلك ولم يأتِ على خلافه إلاّ قليلاً ، وقد نَبَّه عليه . وهذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده قياساً[٤] ، وأجاز ذلك الأخفشُ من البصريين حكاه عنه ابن جنى[٥] ، وغيره . وقَيَّد[٦] بعضُهم إجازةَ الأخفش لذلك بأنْ يكون المفعولُ به متأخّراً في اللفظ عن المُقام نحو : ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيداً[٧] ، فإن قلت : ضُرِبَ زيداً

---

(١) في س : «المتقدمين» تحريف .

(٢) في الأصل : (هذه) .

(٣) في أ : «عن» تصحيف .

(٤) انظر معاني القرآن ٢/٢١٠ ، ٣/٤٦ ، إعراب القرآن للنحاس ٣/١٢٨ ، شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩ ، منهج السالك ص ١١٦ ، همع الهوامع ٢/٢٦٥ ، التصريح ١/٢٩١ .

(٥) الخصائص ١/٣٩٧ .

(٦) في س : (وقيده) بهاء مقحمة بعد الدال .

(٧) سقطت (زيداً) من س .

الضربُ الشديدُ لم يجز عنده[1] . فهذه ثلاثةُ أقوال ارتضى الناظم منها الأول ؛ لأَنَّ السماع عليه ، والقياس يقتضيه ، على أنَّه ٱرتضى مذهب الكوفيين في التسهيل[2] ؛ اعتباراً بما ورد من ذلك ، ولم يره ههنا لكن لم يهمل ذكر ما جاء من السماع من مخالفة مذهبه هنا بل أشار إليه بقوله : «وقد يَرِد» ، وبَيَّنَ أَنَّه قليلٌ بإتيانه بقد ، وعَبَّر بعبارة تقتضي أَنَّه عنده من قبيل ما لا يُقَاسُ عليه ، وذلك قوله : «وقد يَرِد» ؛ إذ لا يُقَال فيما ثبت فيه القياسُ وٱستمرَّ : «قد يرد» ، وإنَّما يقال ذلك فيما شأْنُه الوقف على النقل[3] لا سيما وقد تَقَدَّم[4] القياس بنفي إقامة غير المفعول به مع وجوده ، ثم أتى بما يناقضه فلو كان قياساً عنده أيضاً لكان متناقضاً إلاَّ أَنْ يقالَ : إن ما سواه سماع ، أو يقال بجواز الأمرين ابتداءً . ومن السماع الوارد في ذلك قراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون﴾[5] وقراءة أبي بكر عن عاصم ﴿وكذلك نُجِّي المؤمنين﴾[6] ، وأنشد عامةُ النحويين :

ولو وَلَدَتْ فَقِيرةُ جروَ كَلْبٍ   لسُبَّ بذلك الجروِ الكِلابا[7]

(١) نقله أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩٤/٢ عن ابن برهان ، وذكر أَنَّ في النهاية ما يقتضي خلافه ، وانظر همع الهوامع ٢٦٦/٢ .

(٢) التسهيل ص ٧٧ ، وانظر شرح عمدة الحافظ ص ١٨٦ .

(٣) في أ و س : «الفعل . . . وقد قدَّم» .

(٤) في أ و س : «الفعل . . . وقد قدَّم» .

(٥) سورة الجاثية آية ١٤ ، في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع ببناء (يُجْزَى) للمفعول . انظر اعراب القرآن للنحاس ١٢٨/١ ، حجة القراءات ص ٤٦٩ ، البحر المحيط ٤٥/٨ .

(٦) سورة الأنبياء آية ٨٨ في قراءة ابن عامر ، ورواية أبي بكر عن عاصم بنون واحدة ، وجيم مشدّدة ، انظر السبعة ص ٤٣٠ ، صحة القراءات ص ٤٦٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١١٣/٢ .

(٧) نسبه البغداديّ في خزانة الأدب ١٦٣/١ إلى جرير ، وذكر أَنَّه من قصيدته التي مطلعها :

أقلي اللوم عاذل والعتابا   وقولي إن أصبت لقد أصابا

وأَنْشَدَ المؤلفُ أبياتاً أُخَرَ منها : قولُ الراجز :

لم يُعْنَ بالعلياء إلاَّ سيِّداً ولا شفى ذا الغَيِّ إلا ذو هُدى[1]

وقولُ الآخر :

وإنَّما يُرْضِي المنيبُ رَبَّه ما دام مَعْنِيًّا بذِكْرٍ قَلْبَهُ[2]

وأَنشد بيتاً آخر لم أقيده ، ولأجل ما نقل من القراءة أتى بقد ؛ لأنَّ هذه عادتُه كما تقدَّم في مواضعَ .

وبَعْدُ ففي كلامه هنا نظران : أحدُهما : أَنَّ المفعول المُحالَ عليه في قوله : «إن وُجِدِ مفعول به» هل[3] هو المفعول به الحقيقي خاصة[4] أو المفعول به حقيقة أو اتساعاً فيشمل المصدر والظرف إذا نصبا نصب المفعول به ، فيقول مثلاً : إنَّ المجرور لا يُقام وثَمَّ مصدرٌ مُتَّسَعٌ فيه أو ظرف مُتَّسَعٌ فيه . هذا محلُّ نَظَرٍ ، والمسألة مختلَفٌ فيها ، فذهب بعضُهم إلى أَنَّه لا يجوز النصب في الظرف على السعة مع المجرور لمنع إقامته مع المفعول به حقيقة أو مجازاً ، فإنَّ المفعولَ به

= وليس موجوداً في ديوانه المطبوع ، وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٦ ، إعراب القرآن للنحاس ١٢٩/٣ ، الخصائص ٣٩٧/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٩٣ ، أمالي ابن الشجري ٢١٥/٢ ، شرح المفصل ٧٥/٧ .

(١) البيتان لرؤبة بن العجاج / ديوانه ص ١٧٣ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، همع الهوامع ٢٦٦/٢ ، التصريح ٢٩١/١ .
شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٦/٢-٧١٧ ، شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، والبيتان لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٧٣ ، وانظر شرح اللمحة البدرية ٣٥٣/١ ، المقاصد النحوية ٥٢١/٢ ، همع الهوامع ٢٦٦/٢ ، التصريح ٢٩١/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ ، وانظر شرح اللمحة البدرية ٣٥٤/١ ، التصريح ٢٩١/١ .

(٣) في س : «هذا هو» .

(٤) في الأصل : (أم) ، والتصحيح من أ وس .

مجازاً[1] كالذي هو حقيقة في الحكم ؛ ولذلك[2] أُقيم ابتدات ، وإذا كان[2] كذلك فإقامة المجرور مع وجود الظرف المُتَّسَع فيه كإقامته مع وجود المفعول به . وهو رأي السِّيرافي . وأجاز ذلك بعضهم ، وهو رأي ابن الباذَش ، إمَّا[3] لأنَّ الظرفَ المُتَّسَعَ فيه لا يبلغ أَنْ يَقْوَى قُوَّةَ المفعول به حقيقة ؛ إذ هو ظرف حقيقة فلا يجري عليه[4] حكمُ المفعول به من كل وجه ، وإمَّا لأَنَّ المجرورَ لم يُقَم إلاّ بعد أَنْ عُومِل معاملةَ المفعول به حقيقة في عدم اعتبار الجار ، أَلاَ تراهم أجروه مُجْرى : كفى بالله ، وما جاءني من رجلٍ ، فكأن الباءَ في : مُرَّ بزيدٍ زائدة ، وإذا كان كذلك فقد قَرُبَ[5] المجرور بالإقامة من المفعول به حقيقةً كما قَرُبَ[6] منه الظرفُ . والمسألة نظريّة . والمصدر جارٍ في هذا الخلاف مَجْرى الظرف ، وكلام / الناظم أظهرُ في أَنَّه أراد المفعول به حقيقةً ، فيجيء من /٢٢/ ذلك ما قاله ابنُ الباذَش من الجواز ، وقد تقدّم وجهه .

والثاني من النظرين : أَنَّه لما قَدَّم أَنَّ المفعول به إذا وُجِد لم يُقَم سواه إلاَّ بشرط أَلاَّ يَحْضُرَ دَلَّ على أَنَّ ما عدا المفعول به ممّا ذَكَرَ إذا حضر فلا مانع من إقامة غيره ، فالمصدر ، والظرف ، والمجرور إذا اجتمعت هي أو بعضها لم تمتنع إقامةُ واحد منها مع وجود البواقي ، بل[7] يجوز ذلك كما يجوز إذا اجتمعت المفعولات أَنْ يُقَام بعضُها وإن حضر البعض ، فتقول في قولك : سرت بزيد يومين فرسخين : سِيرَ بزيد يومان فرسخين على إقامة اليومين ، وسِيرَ بزيد يومين فرسخان ، على إقامة

(١) سقط (فإنّ . . . . . مجازاً) من أ.
(٢) مكان ما بين الإشارتين بياض في أ.
(٣) سقطت (إمَّا) من أ .
(٤) سقطت (عليه) من الأصل .
(٥) في أ : «فرع» .
(٦) مكان ما بين الإشارتين بياض في أ.
(٧) في أ : «هل» تحريف .

الفرسخين ، وسير بزيد يومين فرسخين ، على إقامة المجرور[1] ، وكذلك تقول : سيرَ بزيد سيراً شديداً ، على إقامة المجرور[1] ، و : سير بزيد سيرٌ شديدٌ على إقامة المصدر . وتَعْرِضُ مع اجتماع بعض هذه مع المفعول به مسائلُ يضعها النحويون في كتبهم تدريباً للطالب ، ويلقيها المقرئون في مجالسهم كذلك ، وقد وضع منها سيبويه مسائل كثيرة في بابين[2] ، وتبعه الناس ، ورُبَّما[3] يَصْعُبُ تَصَوُّرُها على الناشيء قبل تَمَكُّنه فهذا الموضع جديرٌ بأن نذكرَ منها مسألةً اشتهرت بين الناس ، وهي مسألة أبي القاسم في الجمل : أُعْطِيَ بالمعطى به ديناران ثلاثون ديناراً[4] ، فقد صَوَّر الناس فيها نَيِّفاً وستين مسألة ، وبعضهم نَيِّفاً وتسعين ، وصَوَّر فيها شيخُنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفَخَّار - رحمةُ الله عليه - ما يَقْرُبُ من مائة وثمانين مسألة من غير ٱستقصاء لما يُتَصَوَّر فيها ، بل إنَّما ذكر ما يشتهر في اللسان وعند النحويين ، وأفرد ذلك في مسألة خارجة عن شرحه للجمل وحدثنا فيها حكاية قال : كنت أسمعُ بَسْبْتَةَ زمان قراءتي بها[5] أنَّ الشيخَ أبا الحسن بن الحَصَّار كان إذا وصل الطلبة بقراءة الجمل عليه إلى مسألة : أُعطِي المُعْطَى حضَّهم على القراءة على غيره من النحاة ، فقيل له في ذلك فقال لما وصلت إلى هذه المسألة على شيخنا فلان[6] ، وصَوَّر لي ما قَرُبَ من وجوهها لم يُفْتَح لي في تَصَوُّرِها ، ولم أطمع في ذلك فذهبت هارباً ، ثم ندمت ، قال : ولم يكن ابن الحَصَّار مِمَّنْ بقيت عليه هذه المسألة غير مفهومة ؛ لأنَّه كان إمامَ نَحْوِيّ زمانه ، ولكنه ٱستعمل أدبَ المتقدمين في

(١) سقط ما بين الإشارتين من س .
(٢) انظر الكتاب ٢٢٣/١ ، ٢٢٩ .
(٣) في س : «وممّا» .
(٤) الجمل ص ٨١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٦/١ ، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٩٨٧/٢ .
(٥) سقطت (بها) و(فلان) من أ .
(٦) في أ : «إمامَ نحوٍ في زمانه» .

الاقتصار على إقراء ما قرأوه على الشيوخ . فلنذكر أصل مسألة أبي القاسم وهي متفرعة إلى أربع مسائل : الأولى : أُعْطِي بالمعطى دينارين ثلاثون ديناراً ، فأُعْطِي هنا له مفعول واحد ، وهو الثلاثون ، ومجرورٌ وهو بالمعطي ، فيجب على ما آرتضى الناظم أنْ يقامَ الثلاثون فيُرْفَع . وأمَّا المُعْطَى فله مفعولان : أحدُهما الضمير المستتر فيه ، وهو العائد على ال ، والآخر الديناران ، فلك إقامةُ أيِّهما شئتَ ، فإن أقمت الأول قلتَ : أُعْطِيَ بالمُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً ، وإن أُقمت الثاني قلت : أُعْطِيَ بالمُعْطَاهُ[1] ديناران ثلاثون ديناراً ، فتظهر الضميرَ ؛ لأنَّه ضميرُ نصب ، وإنْ شئت حذفتَه فقلت : أُعْطِي بالمُعْطَى ديناران ثلاثون ديناراً .

والثانية : أُعْطِي المُعْطَى به ديناران ثلاثين ديناراً ، فأُعْطِيَ له مفعولان : المُعْطَى ، والثلاثون ، فلك أنْ تُقِيمَ أيَّها شئت ، والمعطى له مفعول واحد[2] ، وهو الديناران ، ومجرور وهو (به) ، فليس لك فيه إلاَّ إقامةُ المفعول ، فتقول : أُعْطِي المُعْطَى به ديناران ثلاثين ديناراً ، على إقامة المُعْطَى لأُعْطِيَ ، وتقول : أُعْطِيَ المُعْطَى به ديناران ثلاثون ديناراً[3] ، على إقامة الثلاثين ، إذ قد حكى الناظم جوازَ إقامة الثاني في باب كسا بعد هذا / . /٢٣/

والثالثة : أُعْطِيَ بالمُعْطَى به ديناران ثلاثون ديناراً ، فأُعْطِيَ له مفعول ، وهو الثلاثون ، ومجرور وهو بالمُعْطَى . والمُعْطَى أيضاً له مفعول ، وهو الديناران ، ومجرور وهو (به) ، فلا يجوز هنا على ما آرتضاه الاَّ وجهٌ واحد ، فتقول : أُعْطِي بالمُعْطَى به ديناران ثلاثون ديناراً .

والرابعة : أُعْطِيَ المُعْطَى دينارين ثلاثين ديناراً ، ههنا أربعة أوجه :

أحدها : إقامة الأول لكلٍّ واحد منهما ، وهو المُعْطَى لأعطى ، والضمير

---

(١) في س : «بالمعطى» .

(٢) سقط (واحد) من أ.

(٣) سقط (ديناراً) من س .

للمُعْطَى ، فتقول : أُعطِي المُعْطَى دينارين ثلاثين ديناراً .

والثاني : إقامة الثاني لكل واحد منهما[1] فتقول : أُعْطِي المعطاه ديناران ثلاثون ديناراً ، وإن شئت حذفتَ الضمير ، فقلتَ : أُعْطِي المُعْطَى ديناران ثلاثون ديناراً .

والثالث : إقامة الأول للأول ، والثاني للثاني ، فتقول : أُعْطِيَ المعطى أو المعطاهُ ديناران ثلاثين ديناراً .

والرابع : إقامة الأول للثاني ، والثاني للأول ، فتقول : أُعطِي المُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً ، ويكفي هذا القدر . وإذا أردتَ فتح باب التفريع فَرَّعت على ذلك التثنية والجمع والتأنيث على اللغة المشهورة ، وعلى لغة «يتعاقَـبُونَ فيكم ملائِكة»[2] ، وذلك على مذهب مَـنْ مَـنَـعَ إقامة غير المفعول به مع وجوده ، وعلى مذهب مَـنْ أجاز إمَّا مطلقاً ، وإمَّا على قِلَّةٍ ، وعلى ما تحتمله الباء من المعاني ، فعلى هذه المعاني فَـرَّعَ شيخُنا – رحمة الله عليه – وتَـرَكَ التفريعَ على إضمار المصدر في الفعل مُـقَاماً مُـقامَ الفاعل ، أو الزمان ، أو المكان ، فلم يُـفَرِّع على ذلك لتشعب المسائل وانتشارها .

فإن قيل : هذان المزدوجـان المفروغ من شرحهما فيهما سؤالان الآن : أحدهما : أنَّـهما حَشْوٌ بغير فائدة ؛ لأنَّـه قد شرط في إقامة ما سوى المفعول به أن

(١) سقطت (منهما) من أ .

(٢) هي لغة من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع إذا أسند إلى مثنى أو جمع ، والنحاة يسمونها «لغة أكلوني البراغيث» ، وسمّاها ابن مالك – رحمه الله – «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة» أخذاً من الحديث الشريف الذي أورد الشارح موطن الشاهد منه ، وهو في صحيح البخاري / كتاب مواقيت الصلاة / باب فضل صلاة العصر (١٣٩/١) ، صحيح مسلم / كتاب المساجد – باب فضل صلاتي الصبح والعصر (٤٣٩/١) ، الموطأ (كتاب قصر الصلاة في السفر) – باب جامع الصلاة (١٧٠/١) ، سنن النسائي (كتاب الصلاة) – باب فضل صلاة الجماعة (٢٤٠/١) ، وانظر السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ١/١٥٧–١٦٧ .

يكونَ قابلاً للإقامة ، ومن جملة ما يُعْتَبَرُ في القابِلِيَّة ألاَّ يحضرَ المفعول به ، فإنّه إن حضر لم تَقْبَل تلك الأشياء الإقامة فقوله : «وقابلٍ من ظرف» إلى آخره كافٍ في التنبيه على ما يحتاج إليه هذا الكلام إنّما أفاد أنّها غير قابلة للنيابة مع حضور المفعول به ، فكان تكراراً .

والثاني : أنَّا إذا سلَّمنا أنَّه أفاد فقوله[1] : «في اللفظ» زيادة لا فائدة فيها ، إذ لو قال : «ولا ينوب بعض هذي إن وجد مفعول به» لكان مفهماً للمقصود غيرَ مُخِلٍّ بشيء من الأحكام فكان ذِكْرُه فضلاً .

فالجواب عن الأول من وجهين أحدهما : أنَّ القابِليَّةَ لا تتناول الشرطَ المذكور لأنَّ حقيقتها أنْ يكونَ النائب يقبل أحكامَ الفاعليّة من كونه يُرفع ويُحَدَّث عنه كما تقدَّم ، وأمَّا كونه لا يُحَدَّث عنه أو لا يرفع مع وجود غيره ، فذلك أمر طارِئ ، خارِجٌ عن ذلك ، فكون الظرف مثلاً متصرِّفاً قابليّة فيه للنيابة ، وكذلك كونه مفيداً الإخبار عنه قابليّة يصلح بها للنيابة على الجملة ، وكونه غيرَ متصرِّفٌ ، أو غيرَ مفيد عدمُ قابليَّة لها ، واشتراطُ غيبة المفعول به خارج عن تلك القابلية ، ألا ترى أنَّه يَصِحُّ الإخبار عن الظرف أو / المصدر مع /٢٤/
حضور المفعول به في نحو : ﴿ليُجْزَى قوماً﴾[2] و﴿نُجِّي المؤمنين﴾[3] وما أشبه ذلك ، وإذا كان كذلك فالقابِليَّةُ راجعةٌ إلى اعتبار النائب في نفسه ، واشتراط عدم حضور المفعول به راجعٌ إلى حكم عارض بعد ثبوت القابِلِيَّة .

والثاني : أنَّا إذا سلَّمنا أنَّ القابليَّةَ تتناول شرطَ فَقْدِ المفعول ، ففي البيت فائدتان ، إحداهما : أنَّه قصد إلى التصريح بهذا الشرط والإعلام به تنكيتاً على خلاف مَنْ خالف في المسألة ، وأنَّه لم يرتض مذهبَ الكوفيين ؛ إذ لو لم

---

(١) في أ : «بقوله» بالموحدة التحتيّة .

(٢) سورة الجاثية آية ١٤ ، في قراءة من بنى (يجزى) للمجهول . وقد تقدّم تخريجها قريباً .

(٣) سورة الأنبياء آية ٨٨ ، في قراءة من قرأ بنون واحدة وجيم مشدّدة ، وتقدّمت قريباً .

يذكر ذلك لم يَظْهَر ولم يُفْهَم قصد التنكيت . وقد مَرَّ له مثل هذا في باب كان في قوله : «كذاك سبق خبرٍ ما النافية . . .» إلى آخره ، وقد تقدَّم ثَمَّة بيانُ قصده فكذلك ههنا ، فلا يُعَدُّ حشواً . والثانية : أنَّ ذِكْرَ ما ذَكَرَ لا بُدَّ منه ؛ لأنَّه وإنْ قصد في القابليّة دخول هذا الشرط فليس بمفهوم منه فهماً صريحاً ، فلو تَرَكَ النصَّ عليه لأمكن الاعتراض عليه بسقوطه ، فأزاح هذا الشَغَبَ بذكره ، وأيضاً فإنَّ فيه الإشارةَ إلى السماع المخالف لما أُصِّلَ ، وهو الذي اعتمده المخالِفُ وهو آتٍ في التنزيل . نُقِلت القراءةُ به في السبع على أظهر الوجوه فيه ، وفي غير السبع ممّا ثبت سندُه ، ومن عادته الاعتماد على مثل هذا ، وإن لم يعتمده هنا فلا أقلَّ من التنبيه عليه ، وإذا كان كذلك فذكره الشرطَ توطئةٌ لذكر السماع .

والجواب عن السؤال الثاني : أنَّ قوله : «في اللفظ» مُحْرِز لمعنى ، وذلك أنَّ وجود المفعول به مع الفعل قد يكون في اللفظ والمعنى ، وقد يكون في المعنى خاصّة من حيثُ كانت مادة الفعل تطلب مفعولاً على الجُمْلَةِ ، فَضَرَبَ فعل له مفعول يطلبه من جهة معناه ، وكذلك أَكَلَ ، وشَرِبَ ، وكسا ، وأعطى ، وعَلِمَ وجَهِلَ ، وسائر ما يطلب مفعولاً به ، فهو موجود مع فعله على الجملة ، فإن ذُكِر تَعيَّن ، وإن لم يذكر فقد عيَّنه معنى الفعل من حيثُ الجملة ، وكونه موجوداً في محصول الحكم المعنويّ لا في اللفظ لا يمنع إقامةَ شيء ممّا ذكر ، بل لا بُدَّ من إقامة ما تعلَّق بالفعل من ظرف أو مجرور أو غيره ، فإذا قلت : ضَرَبْتُ مكانك فقد وُجِدَ المفعولُ به في محصول الحكم لأنَّ ضَرَبَ يطلبه ، ولم يوجد في اللفظ ، فإذا بُنِيَ الفعل للمفعول أُقِيمَ الظرفُ مُقَام الفاعل ؛ إذ ليس في اللفظ ما يُقام سواه ، فقلت : ضُرِبَ مكانُك ، ولا يصح أن يُقام المفعول به ؛ لأنَّه غير مذكور . فإلى هذا القصد نحا الناظم ، فتحرَّز ، وهو موضع تَحَرُّز . ولا يقال : مثلُ هذا لا يَتَحَرَّزُ منه النحويُّ ،

لأنَّ كونَ المفعول[1] موجوداً في محصول الحكم أو غيرَ موجود لا يتعرَّض إليه النحويُّ ؛ وإنَّما كلامُه في الألفاظ فإذا قال : إذا لم يوجد المفعول به ، فمعناه في اللفظ . وموانِع الوجود ليس من شأنه النظر فيها ؛ فما اعتذرت به لا عذرَ فيه ؛ لأنَّا نقول : لم يتكلَّم هنا في المفعول من حيثُ الواقع ، بل من حيث طَلَبَهُ الفعلُ بمادته ولم يُذْكَر كما قيل في : ضُرِب ونحوه ، فإنه فعل متعدٍّ إلى مفعول بأصل وضعه يطلبه لينصبَه ، فإذا لم يُذْكَر في اللفظ فهو موجود من حيث طلبُه له ، وهو محصول الحكم . فعلى هذا يصح التحرُّزُ منه على التزام طريقة الألفاظ ، وعدم التعرّض لموانع الوجود ، ألا ترى أنَّك تقول في : ضَرَبَ : إنَّه متعدٍّ إلى مفعول / ، وإن لم يظهر المفعول في اللفظ فتدبَّرْهُ فإنَّ فيه /٢٥/ غموضاً . وأغراض ابن مالك في نظمه هذا لا تبعد على أمثاله . والله أعلم .

وبآتفاقٍ قد ينوبُ الثانِ من ... بابِ كسا فيما التباسُه أُمِن
في باب ظَنَّ وأرى المنعُ آشتهر ... ولا أرى منعاً إذا القصدُ ظهر

تكلَّم أولاً فيما إذا لم يكن للفعل إلاّ مفعولٌ واحد ، ثم عطف بذكر المفعولين أو أكثر إذا آجتمعت أيُّها يُقام ؟ فذكر ثلاثة أبواب :

أحدُها : بابُ كسا ، وهو باب المفعولين اللذين ليس أصلُهما المبتدأ والخبر ، ولا أصلُ أحدهما حرف الجر .

والثاني : بابُ عَلِم ، وهو باب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر .

والثالث : بابُ أرى ، وهو باب ما يتعدّى إلى ثلاثة .

وتَرَكَ ذكرَ بابٍ رابع وهو باب المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصلُ أحدِهما حرفُ الجر ، وهو باب أمر[2] ، وكان من حقّه أَنْ

---

(١) في الأصل . وأ : (الفعل) ، وما أثبتُّ من س .
(٢) أشار أبو حيان في منهج السالك ص ١١٦ إلى عدم تعرض ابن مالك لذكر هذا الباب .

يُبَيِّنَ حكمه لاسيّما وفيه من الإشكال ما ليس في غيره ؛ لأنَّه إذا كان أصل أحد المفعولين حرف الجر فكأنَّه مجرور ، وإذا كان كذلك فهل يُعامل معاملةَ باب كسا ٱعتباراً بفقد الجار أم يُعَامل معاملةَ الأصل فلا يُقَام إلاّ الذي ليس أصلهُ حرفَ الجر ؟ . في ذلك نَظَرٌ يُفْتَقَر إلى بيانه ، وهو لم يُعَرِّج عليه ، وقد نَصُّوا على التزام إقامة الذي ليس أصلُه حرفَ الجر ، فتقول : أُمِر زيدٌ الخيرَ ، ولا يُقال : أُمِرَ الخيرُ زيداً ، قال بعضهم : إلاَّ على القلب[1] ، والقلب قليل التصرف في الكلام . أمَّا باب كسا ، فَنَقَلَ اتفاق النحويين على إجازة إقامة المفعول الثاني فيه ، لكنه قليل ومرجوح بالنسبة إلى إقامة الأول دَلَّ على ذلك من كلامه قوله : «قد ينوب الثان»[2] ، وكذا قال النحويون : إنَّ إقامة الأول أولى ، فتقول إن شئت : كُسِيَ ثوبٌ زيداً ، وأعطى الدرهمُ زيداً[3] ، ومُلِّك الثوبُ زيداً ، وما أشبه ذلك . أمَّا إقامة الأول فلا كلامَ في جوازها في كل باب وخصوصاً في باب كسا إذ هو فاعل في المعنى ، فتقول : أُعطِي زيدٌ درهماً ، وكُسِي زيدٌ ثوباً ، ومُلِّكَ زيدٌ الثوبَ .

فإن قلتَ : من أين يُعلم إقامةُ الأول ، وما الدليلُ من كلامه على جوازها .

فالجواب : أنَّه لما قدَّم أنَّ المفعول على الجملة ينوب عن الفاعل كان هذا أصلاً يُرْجَعُ إليه حتى ينسخَه[4] بغيره ، ولم ينسخه بالنسبة إلى المفعول الأول ، فبقي على أصل الجواز وإنَّما[5] رجحت إقامة الأول في باب كسا ؛ لأنَّه فاعل

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/٦٦٩ .

(٢) اعترض أبو حيان في منهج السالك ص ١١٦ قول ابن مالك «بٱتفاق» بأنّ فيه تفصيلاً واختلافاً ، والشارح يحاول دفع اعتراض أبي حيان .

(٣) من منهج السالك ص ١١٦-١١٧ : «وحكى الجرمي في الفرخ أنّ بعض العرب يقول : كُسِيَ ثوبٌ زيداً ، وأُعْطِي درهمٌ عمراً» .

(٤) في أ : «نسخه» .

في المعنى ، فكان أقربَ إلى الإقامة من غيره . ثم قيَّد جواز إقامة الثاني بأمْنِ اللَّبْس فقال : «فيما التباسه أُمِن» يعني أنَّه ينوبُ في الكلام الذي أُمِن فيه الالتباس ، فالمجرور متعلّق بينوب ، فإذا أُمِن اللَّبْس أقيم أحدُهما ، أيُّ مفعول كان ، إذا عُلِم الأول من الثاني نحو : كُسِيَ ثوبٌ زيداً ، وأُعْطِي الدرهمُ زيداً . وإذا خِيفَ اللَّبْسُ لم يُقَمْ إلاّ الأولُ ، فتقول : في أعطيتُ زيداً عمراً ، — وعمرو عَبْدٌ مأخوذ — : أُعطِي زيدٌ عمراً ، ولا يجوز أن تقول : أُعطِي عمروٌ زيداً ؛ لأنَّه لا يَتَبَيَّنَ أنَّ زيداً هو الآخذ وأنَّ عمراً هو المأخوذ[1] ، بخلاف قولك : أُعْطِيَ درهمٌ زيداً ، فإنَّ الدرهم معلوم / أنَّه المأخوذ وأنَّ زيداً هو /٢٦/ الآخذ . وظاهر هذا أنَّك لا تُقِيم الثاني مع اللَّبْس وإن التزمتَ الرُّتْبَة بأن تقول : أُعطِي زيداً عمروٌ ، إذ مَنَع مطلقاً ، كما أطلق الجمهور المنع أيضاً ، وهو ممّا ينبغي أن يُبْحَث عنه في باب علم وأرى على رأي الناظم فقد قال بعض المتأخرين : ينبغي أن ينظر هل يستظهر[2] على اللَّبْس بحفظ الرُّتْبَة كما قد عُمِل[3] ذلك في التباس الفاعل بالمفعول ، فيوضع المرفوع في رتبته من المفعولات حتى يتبيَّنَ بموضعه أنَّه الأول أو الثاني أو الثالث[4] . وما قاله هذا المتأخر مفتقر إلى السماع ؛ فإنَّ القولَ بحفظ الرُّتْبَة إذا التبس الفاعل والمفعول نحو : ضرب موسى عيسى لا يَصِحُّ أن يُبْنَى إلاَّ على السماع ، وإلاَّ كان وضعاً مستأنفاً فكذلك هنا . وحين أطلق الناس هنا المنع مع اللَّبْس ، ولم يلتفتوا إلى اعتبار الرُّتْبَة كما التفتوا إليها في الفاعل والمفعول ، والمبتدأ والخبر دَلَّ على أنَّه غير

---

(١١) في الأصل : «وربما» ، وما أثبته عن هامش الأصل ، وس .

(١) انظر منهج السالك ص ١١٦ .

(٢) هكذا في الأصول ، وفي التصريح — ومصدره ما ذكره الشارح هنا ، وإن لم يصرح بذلك — ٢٩٢/١ : «وقال بعض المتأخرين : ينبغي أن يستظهر على اللّبس . . .» .

(٣) في أ : «علم» تحريف .

(٤) انظر شرح الرضى على الكافية ٢١٧/١ .

ملتفت إليه عند العرب هنا . والله أعلم .

وأما بابَ علم وباب أرى فنقل الناظم عن الجمهور المنع من إقامة الثاني فيه بقوله : «في باب ظَنَّ وأرى المنع اشتهر» يعني أنَّه اشتهر عند النحويين منعُ إقامة المفعول الثاني مطلقاً سواء أكان ثَـمَّ لَبْسٌ أم لا ؟ وإنّما اشتهر عندهم المنع لما في إقامة الثاني من اللَّـبْس في الأكثر ، لأنَّك إذا قلتَ : عُلِم صديقُك عدوَّ زيدٍ كان معناه أنَّ المعروفَ بصداقتك عدوٌّ لزيد ، فصداقَتُك مستغنية عن الإخبار بها ، وعداوة زيد مفتقرة[1] إلى الإخبار بهـا . فلو عكست فأقمت الثاني لانعكس المفهوم ، فإذا قلتَ : عُلِم عدوُّ زيدٍ صديقَك صار المفهوم منه أنَّ المعروفَ بعداوة زيدٍ صديقٌ لك ، وأنت لم ترد إلا المعنى الأول ، فالتبس المعنيان . وهكذا كثير من مسائل الباب .

وكذلك باب أرى إذا قلتَ : أرأيتُ زيداً عمراً صديقَك ، لو قلتَ : أُرِيَ زيدٌ عمراً صديقَك ، فزيد هو الرائي ، وعمرو هو المرئي ، فلو عكست النيابة لألتبس بعكس المعنى هذا وجه ما ذهب الجمهور إليه . قال المؤلف في الشرح : «وإذا كان أَمْنُ اللَّبْس مسوغاً لجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً في كلام واحد نحو : خرق الثوبُ المسمارَ .

* بلغت سوآتِهم هَجَرُ *

فجواز هذه المسائل أَحَقُّ وأولى»[2] . يعني مسائل أمن اللّبس كقولك : ظُنّنَتِ الشمسُ بازغةً ، وظُنِنَتْ بازغةٌ الشمسَ ، وعُلِم قمرُ الليلة بدراً ، وعُلِمَ بدرٌ قمرَ الليلة ، واتُخِذَ مقامُ إبراهيم موضعَ صلاة ، واتُخِذَ موضعُ صلاةٍ مقامَ إبراهيم ، وأُعْلِمَ زيدٌ كبشَك سميناً[3] ، وأُعْلِمَ كبشُك سميناً[3] زيداً . وما أشبه

---

(١) في أ : «الا» تحريف .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٨/٢ .

(٣) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

ذلك . فهذه المسائل لا لَبْس فيها ، فلا ينبغي أن تُمْنَع وهو معنى قوله : «ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر» . يعني أَنَّ مُـدْرَكَ المنع إنما هو اللَّبّس فينبغي إذن أَنْ يُقْتَصر في المنع على موضعه ولا يُعَدَّى إلى ما ليس فيه لَبْس كما لم يُعَدِّه الجميع في باب كسا ، بل فَرَّقوا بين موضع اللَّبْس فمنعوا وبين موضع أمن اللَّبس فلم يمنعوا . وسياق الناظم يشير إلى مُـدْرَك المنع عندهم إذ قدم الاتفاق في باب كسا على المنع مع اللّبْس ، وأنَّ الجمهور مانعون[1] أيضاً في باب علم وأرى . ثُـمَّ قال / : «ولا أرى مَنْعاً إذا القصد ظهر» . فظهر من ذلك أَنَّ /٢٧/
عمدتَهم في المنع وقوعُ اللَّبْس خاصَّة ، وعليه نص في شرح التسهيل ، وأَنَّ أكثر مسائل هذا الباب ممّا يَقعُ فيها اللَّبْسُ قال : «ولذا منع الأكثرون نيابة الثاني مطلقاً»[2] . وهذا فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّهم ذكروا للمنع أوجهاً أخر : أحدها : أن المفعولَ الثاني قد يكون جملة فعليّة أو ٱسميّة ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ، نحو : ظننتُ زيداً يقوم ، وظننته أبوه قائم ، وظننته عندك ، وظننته في الدار ، والثاني مع كونه أحدَ هذه الأشياء لا تصِحُّ إقامته ؛ إذ لا تكون الجملة فاعلةً أبداً حسب ما تقدَّم ، فكذلك النائب . والظرف لا يُقام وهو باقٍ على نصب الظرفية متعلِّقٍ بكائن أو مستقرّ ، وكذلك المجرور لا يُقام وعامله غير الفعل . وبهذا الوجه يَرِد على الناظم ٱعتراضٌ إذ لم يستَثْنِ من إقامة الثاني هذه الأشياء كما استثناها في التسهيل[3] ، فٱقتضى أنَّها تُقام مُقامَ الفاعل ، وذلك غير صحيح ؛ إذ الجملةُ عنده لا تكون فاعلةً كما مَرَّ ، والظرف والمجرور عنده في معنى الجملة هنا لقوله قَبْلُ في باب الابتداء : «ناوين معنى كائن أو ٱستَقَرَّ» فخيِّر في الوجهين ، وإذا لم تكن فاعلةً لم تُقمْ مُقامه . والثاني : أَنَّ المفعول الثاني يكون

(١) في الأصل ، وأ : «ما نعين» ، والتصويب من هامش الأصل ، وس .
(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٨١٩/٢ ، وفي أ : (وكذا منع) تحريف .
(٣) التسهيل ص ٧٧ ، وانظر منهج السالك ص ١١٧ ، التصريح ٢٩٢/١ .

نكرةً كثيراً فَيُؤدي[1] إقامتُه إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، وذلك مرفوضٌ إلاّ في الشعر ، أو في القليل ، وهو محمول عند جماعة على القلب إن سمع كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ[2] . وقد نَصَّ على هذا المعنى سيبويه في : كان رجلٌ زيداً[3] ، والبابان واحد[4] .

والثالث : أنَّ المفعول الثاني إذا كان مُشْتَقًّا – وهو الغالب – فأُقِيم أدَّى إلى أمرين محذورين : أحدُهما : الإضمارُ قبل الذكر لفظاً ومرتبة ؛ لأنَّك إذا قلتَ : ظُنَّ قائمٌ زيداً ففي قائم ضمير يعود على زيد ، وزيد متأخر الرُّتْبَة ؛ لأنَّه غير مقام ، وقائم[5] متقدم الرُّتْبَة ، لأنه في موضع الفاعل ، ورتبة الفاعل التَّقَدُّم على المفعول فكذلك نائبه ، فلا يصح أن يكون في الفاعل ولا نائبه ضمير عائد على المفعول إلاّ على حَدّ قوله[6] :

* جزى رَبُّه عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتم[7] *

وهو نادر فيؤدي ذلك إلى ألاَّ تصح إقامته .

والثاني : أنَّه إذا كان مشتقاً فحقه ألاَّ يباشرَ العامل إلاّ على حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مُقَامَه ، وذلك إذا كانت الصفة خاصة كما سيأتي ،

---

(١) كذا في الأصول بالمثناة التحتية .

(٢) انظر مغنى اللبيب ص ٩١٧ ، همع الهوامع ٨/٣ ، التصريح ٢٦٩/١-٢٧٠ .

(٣) الكتاب ٤٨/١-٤٩ .

(٤) نقل الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢٩٣/١ كلام الشارح هذا معزواً إليه .

(٥) في أ : «قام» .

(٦) انظر التصريح ٢٩٢/١ .

(٧) لأبي الأسود الدؤلي ، وعجزه :

* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل *

انظر ملحقات ديوانه ص ١٦٢ ، الجمل ص ١١٩ ، الخصائص ٢٩٤/١ ، أمالي ابن الشجري ١٠٢/١ ، شرح المفصل ٧٦/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٠٩ ، خزانة الأدب ١٣٤/١.

مع أنَّه قليل ، ووقوع المفعول الثاني صفة خاصة قليل . وإذا لم تكن خاصة – وهو الكثير – لم يصح[1] إقامتها مُقَامَ الموصوف ، فلا تَصِحُّ إقامتها مُقَام الفاعل . فهذه أوجه ٱجتمعت في إقامة الثاني من باب ظَنَّ ، وهي جارية في الثالث من باب أرى ، فصارت المسائلُ البَرِيّة عن هذه القوادح نادرةَ الوقوع ، ومتكلَّفة في التمثيل ، فعند ذلك قال الأكثرون بمنع إقامة الثاني مطلقاً . وهذا هو الفرق بين منعهم هنا[2] مطلقاً ، ومنعهم مع اللّبْس في باب كسا ؛ لأَنَّ مسائلَ المنع هنالك قليلة على عكس الأمر هنا ، فكيف يقول : إنَّ المانع هو اللّبْس خاصة ؟ .

وقد يقال : إن المفعول إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً فلا ٱعتراض به لأمرين : أحدهما : التزام أن يُقَام مقام الفاعل ولا محذور في هذا / فقد قال به /٢٨/ جماعة منهم السِّيرافي ، وابن النحّاس[3] ، وزعموا أَنَّك تقول في : عرفت أَيُّهم في الدار : عُرِفَ أَيُّهم في الدار . وقال ابن الضائع : الصحيح عندي جواز : قد عُلِم أزيدٌ في الدار أم عمرو ؟ ؛ لأَنَّ كلَّ فعل يتعدَّى المفعول فلا مانع أنْ يُرَدَّ ويبنى للمفعول ، قال : وكذلك : قد قِيل زيدٌ منطلق ، وهو موجود في كلام العرب كثيراً ، وفي القرآن . قال : ويُقَوِّي ذلك أَنَّه يجوز في المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ما لا يجوز في الفاعل ، أَلاَ ترى قولهم : مُرَّ بزيد ، فزيد في موضع رفع ، ولا

(١) في الأصول : «لم يصح» بالمثناة التحتيّة .

(٢) تتمة يتضح بها المراد من أ ، وفي : «منها» .

(٣) قال أبو حيان في منهج السالك ص ١١٧ : «وإذا وقعت الجملة في باب ظننت ، وقد بنيت للمفعول ، وعُلِّقت بعد علم المفعول فقد أجاز ذلك السيرافي وابن النحاس في ترجمة : هذا باب علم ما الكلم من العربية ، فجعلوا علماً مصدراً ينحل لأنْ والفعل المبنى للمفعول ، وما الكلمة (كذا) جملة استفهامية عُلِّق عنها العلم التقدير : هذا باب أن يُعلم ما الكلم . . . ومنع الفارسي ذلك في تعاليقه ؛ لأن المفعول الذي لم يسمَّ فاعله نائب عن الفاعل ، والفاعل لا يكون جملة ، فكذلك نائبه» . وانظر شرح السيرافي ١/ص ٣ .

يجوز في[1] الفاعل إلاّ حيثُ يكون الحرفُ زائداً ، وليس هنا بزائد ، وإذا ثبت هذا لم يكن في القول بإقامة الجملةِ مُقَامَ الفاعل خَرْقٌ لإجماعٍ ، ولا مخالفةُ دليلٍ .

والثاني : أنَّا إذا لم نقل بجواز ذلك فهو مستثنى عن هذا الموضع . فقوله : «ينوب مفعول به عن فاعل – فيما له» يعني من الأحكام ، ومن جملتها ألاَّ يكونَ جملة ، ولا ما أشبهها . وإذا استثناه بَقِيَ الباقي على الحكم المذكور . وأمَّا الوجه الثاني : فإذا كان المفعول الثاني نكرةً فلا محذورَ ؛ لأنَّ الإخبار هنا عن النكرة عارضٌ ، في بنية عارضة ، والمقصود الإخبار عن المعرفة . وإن كان على القلب فهو جَائِزٌ ، وإن كان قليلاً ، فذلك ليس بمانع جملة ، أو نقول : إذا فُرِضَ الإخبار هنا بالمعرفة عن النكرة فإن أفاد ذلك جاز ، وإلاَّ لم يجز ، فالمسألة راجعة إلى باب الابتداء بالنكرة ، وقد مَرَّ .

وأمَّا لزوم الإضمار قبل الذكر ، فله جوابان : أحدهما : أنَّ ذلك عارض ، والأصل تأخيره في بنية الفاعل ، فلا محذورَ في تقديمه ، بل هو في الحقيقة مثل قولك : ظُنَّ قائماً زيدٌ ، وضرب أباه زيدٌ . والثاني : إذا سَلَّمْنَا ذلك ، فيلزم فيه تأخير المُقام ، فتقول : ظُنَّ خالداً قائمٌ كما يلزم تأخير العمدة في قولك : ضرب زيداً أبوه . وقد نَبَّه على هذا المعنى بعض المتأخرين . وأمَّا ولاية المشتق العامل فيجوز في مثل هذا لاسيّما على طريقة القلب كما يجوز : كان قائمٌ زيداً على القلب ، وإن كان ضعيفاً[2] بل هو هنا أَجْـوَزُ ، لأنَّه في بنية عارضة بخلاف باب كان فإنَّ الإخبار به[3] عن النكرة في بِنْيَةٍ أصليّة . فهذا ممّا يرجِّحُ الجواز ، ولا يكون على حذف الموصوف كما لا يكون كذلك في باب كان . وأمَّا حمل الأقل على الأكثر في المنع فإذا سلَّمنا أنَّ مسائل أمن اللّبْس قليلة – وليست كذلك –

---

(١) سقطت (في) من أ .

(٢) سقطت (في) من أ .

(٣) في أ : (فيه) .

فالأصل أنْ تُعطى كلٌّ مسألة حكمَ نفسها ، ولا يُحْمَلُ ما ليس فيه موجِبُ المنع على ما فيه الموجب في مسألتنا ، بل يمنع ما فيه الموجب ، ويجاز غيره .

فإن قلتَ : فهذا[1] خلافُ القاعدة المعلومة عند أهل العربية ، فإنَّـهم يحملون ما ليس فيه موجبٌ على ما فيه الموجب ؛ ليجريَ الباب مَجْرَىً واحداً ، كمسألة : تَعِدُ وأَعِدُ ، ونَعِدُ في حملها في الإعلال على يَعِدُ ، وحملهم هما وهُنَّ وسواهما على هو و(نا) في البناء الذي موجبه شَبَهُ الحرف اللفظي ، وحَمْلِهم حَذَامِ ، وفَجَارِ على حَذَارِ عند جماعة[2] ، إلى مسائلَ لا تَنْحَصِر . فالجواب : أنَّـهم إنَّما قالوا ذلك حين ألجأهم السماع إليه ؛ ولذلك لا تجد مسائلَهم التي يحتجُّون بها على القاعدة إلاّ على مقتضى ما آستقرأوا من كلامهم لا على أمرٍ مقيس عُدِم فيه السماع .

/٢٩/ فالقاعدة مبنيَّةٌ على التفسير بعد السماع / كما قال سيبويه : «قف حيث وقفوا ثُـمَّ فَسِّر»[3] . وأمَّا إذا لم يكن في المسألة سماع ، فلا يقول بالقاعدة مطلقاً أَحَدٌ من المحققين ، وإن رأيت أحداً منهم يُعْمِلُها في موضع فذلك اتِّباع للسماع عنده لا إجراءٌ لمجرد القياس . فآبنُ مالك لم يثبت عنـده آمتناعُ العرب من نحو : ظُنَّ سمينٌ كَبْشَك ، بإطلاق ، فأجازه ؛ لأنَّ القياسَ يقبله فقال بجوازه ، وممّن قال بقول الناظم السيرافـيُّ في الإقناع ، وابنُ الأنباري ، وابن طلحة ، وجماعـةٌ من المتأخرين . وأمَّا في باب أعلمت فقال بالجواز الجزولي ، والشلوبين في التوطئة[4] ، وتلميذه ابن الحاج في الرد على المقرّب[5] ما لم يؤد ذلك كله إلى اللَّبْس .

---

(١) في أ وس : «هذا» .

(٢) أنظر الكتاب ٣/٢٧٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥ .

(٣) الكتاب ١/٢٦٦ .

(٤) التوطئة ص ٢٣٩ .

(٥) في أ : «المعرب» بالعين المهملة تصحيف . وانظر التصريح ١/٢٩٣ .

وفاته التنبيه على حكم الثالث في باب أرى وقد حكى ابنُه في شرح هذا النظم الاتفاق على المنع من إقامته وأنَّ الخلافَ إنَّما هو في الثاني[1] ، وما حكاه من الاتفاق ليس على إطلاقه ؛ إذ قد ذكر بعضُ المتأخرين جوازَ إقامة الثالث لكن مع حذف الأول ، وأجرى فيه الخلافَ المذكور في الثاني ، وأيضاً فقد أطلق أبوه في التسهيل الجواز أيضاً ، فقال : «ولا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً»[2] إلى آخره . وألزمَ ابنُ الحاج من قال بإقامة الثاني في : ظننت ، أن يقول به في أعلمت ؛ إذ لا فرق بينهما إلاَّ من جهة ما يعرض من اللَّبْس مع الأول . وهو إلزامٌ صحيح ؛ إذ لا فرق بينهما[3] ؛ فالثاني في ظننت هو الثالث في أعلمت ، فالقائلُ بالجواز في ظننتُ في الثاني قائلٌ به – ولا بُدَّ – في أعلمتُ ، فإنَّ القائلَ بحكمٍ في مسألة قائلٌ به في نظيرتها ، إذا لم يظهر فَرْق حسب ما تَبَيَّنَ في أصول الفقه . ولو كان ما نَقَلَ من الاتفاق صحيحاً لم يسغ لأبيه ، ولا لغيره القولُ بخلافه مع معرفتهم بمذاهب الناسِ وفاقاً وخلافاً . وإنَّما لم يذكر الناظم حكم الثالث لأحد أمرين : إمَّا لأنَّه داخل له بالمعنى في حكم الثاني كما تقدَّم ، وإمَّا لأنَّ المسألةَ محلُ نظر ، ألا ترى أنَّ بعض من أجاز إقامة الثاني في ظننتُ منع من إقامة الثالث في : أعلمت ، فترك للناظر في كتابه محلاًّ للنظر . والله أعلم .

وما سوى النائبِ ممّا عُلِّقا بالرافع النصبُ له مُحَقَّقاً

يعني أنَّ ما عدا النائب من هذه المفعولات فهو منصوبٌ ، كما كان منصوباً[4] في بِنْيَة الفاعل ، فلا يجوز رفعه ؛ لأنَّ الفعلَ لا يطلب مرفوعين[5] إلاَّ بالتَّبَعِيَّة ، فإذاً لا

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٩١ .
(٢) التسهيل ص ٧٧ .
(٣) نقل الأزهري في التصريح ١/٢٩٣ كلام الشارح هذا بتصرف .
(٤) في أ : «منصوب» .
(٥) في أ : «بمرفوعين» .

يرفع إلاّ واحداً فيبقى ما سواه منصوباً ، فتقول : أُعْطِيَ زيدٌ درهماً ، وعُلِمَ أخوكَ منطلقاً ، وأُعْلِمَ أخوك زيداً قائماً . وهذا ظاهر . وقوله : «ممّا عُـلِّق بالرافع» «ما» فيه لغير النائب ، و«عُـلِّق بالرافع» معناه : أُلْـزِمَه[1] ، والرافع هو الفعل ، ويقال : عَلِقْتُ بفلان وعُـلِّقْتُه : أي أحببته ، وعَلِق بقلبي أي لَصِقَ به ولزمه ، وأراد بالتعليق العمل ، فالمعلَّق بالرافع هو معمولُه ، فأراد أنَّ ما عدا النائب من معمولات الفعل يلزم نصبه تحقيقاً / . والمعمولات هنا كلُّ ما عمل فيه الفعل ممّا تَصِحُّ نيابته /٣٠/
عن الفاعل كان مفعولاً به ، أو مصدراً ، أو ظرفاً أو غيره ، إلاَّ أنَّ النصب تارةً يكون في اللفظ كالأمثلة المتقدِّمة ، وتارةً يكون في الموضع كالمجرور ، وضمير المفعول ، والمصدر ، والظرف ، وغيرها ، وفي قوله : «علِّق بالرافع» نَصٌّ على أَنَّ فعل المفعول هو الناصب ، أو هو ظاهر فيه ، فإنَّ الرافع هو فعل المفعول . وقد جعل ما عدا المُقَامَ معلَّقاً به أي معمولاً له ، أو معلَّقاً به معنى ، فالفعل طالب له فهو العامل فيه ؛ لأَنَّ أصل العمل الطلب . وهذا أحد المذهبين ، وهو رأي المحققين، ويُنْسَبُ إلى سيبويه[2] . وقيل : إنَّ الناصب له فعل الفاعل المُحَوَّل إلى بِنْيَة المفعول . فالأصل نصب هذه الأشياء بفعل الفاعل ، فلمّا حُوِّل إلى بنية المفعول رَفَع واحداً منها ، وبقي ما عداه على نصبه الأول ، والأول عندهم أصح ؛ لأنَّه رفع المرفوع بآتفاق فليكن هو الناصب[3] ، لأنَّه الحاضر في اليد ، وأصلُ العمل الطَّلَبُ ، وهذا الحاضر هو الطالب ، فهو الناصب إذاً ، ولا فرقَ بين فعل المفعول وفعل الفاعل في ذلك . والخلاف في هذا لا ينبني عليه في العربية حكم إلاَّ حُسْنُ ترتيب الحكمة في الصناعة ، ورَبْطُ الآصطلاح ، ولا شك أَنَّ ما ذهب إليه الناظم أَقلُّ تَكَـلُّفاً . والله أعلم .

---

(١) في الأصل : «لزمه» ، وفي س : «ما ألزمه» ، وما أثبته هو ما جاء في أ .
(٢) الكتاب ٤٢/١ ، وانظر الجمل ص ٧٧ ، إصلاح الخلل ص ١٩٨–٢٠٠ .
(٣) انظر إصلاح الخلل ص ١٩٩ .

اشتغال العامل عن المعمول

معنى الاشتغال أَنْ يتقدَّمَ اسمٌ ، ويتأخّر عنه فعلٌ متصرِّفٌ[1] ، أو جارٍ مجراه قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم ، أو في سَبَبه[2] ، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم الأول ، أو في موضعه . هذا تعريف ابن عصفور[3] ، وهو تقريبيٌّ . وهذا المعنى على الجملة هو الذي أخذ الناظمُ في بيانه فقال :

إن مُضْمَرُ ٱسمٍ سابقٍ فِعْلاً شَغَل عنه بنَصْبِ لفظه أو المَحَل

فالسابَق ٱنصبْهُ بفعلٍ أُضْمِرا حَتْماً موافقٍ لما قد أُظْهِرا

ومعنى كلامه على الجملة : أنَّه إن شَغَلَ مضمرٌ عائدٌ على ٱسم متقدِّم أول[4] الكلام فِعْلاً عن ذلك الاسم المتقدِّم بنصب ذلك الضمير لفظاً أو محلاً فَنَصْبُ السابق إن أردتَ نصبه أو أَدَّى الحكمُ إليه بفعل مضمرٍ يُفَسِّره هذا الظاهر ، وذلك الفعل المضمرُ لا يظهر أبداً . هذا تلخيصه على الجملة . ولا بُدّ من بيانه على التفصيل ، فقوله : «إن مضمرُ ٱسم» مضمر مرفوع على الفاعلية حَتْماً بفعل موافق للفعل الظاهر ، وهو (شَغَل) أي : إن شَغَلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ شَغَل فعلاً ، ومضمر الأسم السابق : يعني به المضمر العائد عليه ، فأضافه إليه لتَعَلُّقِه به في التفسير ، وأنَّهما في المعنى شيء واحد ، وذلك مثل قولك : زيداً ضربتُه فالاسم

(١) في أ : «يتصرف» .
(٢) في أ : «مبنيّة» .
(٣) المقرب ١/٨٧ .
(٤) في أ : «أو الكلام» بسقوط اللام من (أول) .

السابق (زيد) ، ومضمره الهاء في ضربته . و(فعلاً) منصوب بشَغَل الذي يليه والضمير الفاعل فيه[1] عائدٌ على (مضمر) في قوله : إنْ مضمرُ اسم ، و(عنه) متعلّق بشَغَل ، والضمير المجرور عائدٌ على اسم ، وتقديره : إن شَغَل / المضمرُ الفعلَ عن /٣١/ الاسم السابق ، وشَغْلُه عنه هو أَنْ يَنْصِبَه أو محلَّه ولذلك قال : «ينصب لفظه أو المحل» ، ونصب اللفظ هنا معناه أن يَطْلُبَه[2] ضميرَ نَصْبٍ ، ولا يريد به أن يظهرَ فيه النصب لفظاً كزيد وعمرو ؛ لأنَّ ذلك متعذّر في المضمرات ، فإنما يريد أنَّه لو كان عِوَضَه ظاهرٌ لظهر فيه النصبُ ، فالإتيان بضمير النصب يُجْزِىء عنه ، ونصب المحلّ هو أن يكونَ الضمير مجروراً بحرف ، والجار والمجرور معاً في موضع نصب ، نحو : مررتُ بزيد فالضمير مجرور بالباء لفظاً لكن محلَّه النصب ؛ إذ معنى : مررت بزيد : جُزْتُ زيداً ، ولذلك يعطف عليه المنصوب ، فتقول : مررت بزيد وعمراً وينتصب إذا حُذِفَ الجار ضرورةً ، نحو :

* تمرون الديارَ ولن تعوجوا *[3]

---

(١) في أ : «والضمير المجرور عائد على (مضمر) . . .» ، وفي : «والضمير الفاعل فيه عائد على اسم – على مضمر –» .

(٢) في الأصول : (يطلبه) .

(٣) هذا صدر بيت لجرير عجزه :

* كلامكـــم عليّ إذن حـرامُ *

ورواية الشاهد في ديوانه ١/٢٧٨ :

* أتمضون الرسوم ولم تُحَيّ *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما سبق من أجله ، وانظره في ما يجوز للشاعر من الضرورة ص ١٠٣ ، شرح المفصل ٨/٨-٩ ، المقرب ١/١١٥ ، ضرائر الشعر ص ١٤٦ ، رصف المباني ص ٢٤٧ ، مغنى اللبيب ص ١٣٨ ، ٢١٦ ، خزانة ٣/٦٧١ . و«لن تعوجوا» هكذا في الأصل ، وفي أبالنون في (لن) ، ولم أقف عليها روايةً ، بل رواية المصادر السالفة وغيرها(ولم) بالميم ، وهي أولى . وسقط قوله : «ولن تعوجوا» من س .

وإنَّما قال : «بنصب لفظه أو المحل» فعيَّن النصب ؛ لأَنَّه لو آشتغل الفعل برفع لفظه لم ينتصب الأولُ السابق نحو : زيد قام ، أو إنْ زيدٌ قام ، وكذلك لو آشتغل برفع محل المضمر لم يَصِحَّ نصبُ الأول ، نحو : إنْ زيدٌ مُرَّ به ، وهو قد قال : «فالسابق آنصبه» فلم يتكلّم إلاّ على النصب ؛ فلذلك قال : «بنصب لفظه أو المحلّ» ، ويتناول كلامه هنا نحو[1] : زيداً ضربتُه ، وزيداً مررت به ، وخرج عنه نحو : زيداً ضربتُ أخاه ، وزيداً مررت بأخيه ، وغير ذلك من[2] فروض المسائل ، وهي كثيرة جدًّا حتى يذكر ذلك بَعْدُ ؛ لأَنَّه نَبَّهَ هنا على أصل الباب ، إذ كان وصولُ الفعل بنفسه أو بحرف جر أقرب في كونه معلَّقاً به من وصوله[3] إليه بواسطة ، ثم عَطَفَ على ما بقي عليه بعد ذلك في قوله :

وفَصْلُ مَشْغُولٍ بحَرْفِ جَرِّ   أو بإضافةٍ كوَصْلٍ يجري

كما أَنَّه تكلم هنا على مسائل الفعل ، وترك حكمَ غير الفعل إلى آخر الباب فقال :

وسَوٍّ في ذا البابِ وَصْفاً ذا عَمَلْ   بالفِعْلِ إنْ لم يكُ مَانِعٌ حَصَل

لأَنَّ الفعل هو الأصل ، وما عداه جارٍ مجراه . وقوله : «فالسابقَ آنصبه» هذا جوابُ (إنْ) في قوله : «إنْ مضمرُ آسمٍ سابقٍ» إلى آخره ، ويعني أنَّ ذلك الأسم السابق يُنْصَبُ على الجملة كان الفعل العامل في ضميره نصباً لفظياً كما في نحو : زيداً ضربته ، أو في المحل ، نحو : زيداً مررتُ به ، فإنَّ نصبَ السابق هو الموجود الشائعُ في كلام العرب ، ونَدَرَ مجيئُه مجروراً ، حكى الشلوبين[4] : ﴿وللظالمينَ أَعَدَّ لهم عذاباً أليماً﴾[5] وهو من النُدُور بحيث لا يَنْبَنِي على مثله قِياسٌ . وقوله :

---

(١) في س : «ولم يتناول . . . . إلاّ نحو» .

(٢) في الأصل : «وفروض السمائل» .

(٣) في س : (وصول) .

(٤) هكذا في الأصول ، وكأنّ في الكلام سقطاً .

(٥) سورة الإنسان آية ٣١ ، والاستشهاد بها لا يكون إلاّ على قراءة عبد الله بن مسعود (وللظالمين) =

«انصبه» لا يريد به أنَّه يجب نصبه ، بل يدخله النصب فقط ، ويبقى النظر في جواز ذلك ، أو وجوبه ، أو آمتناعه على حَسَب ما يفسِّره بَعْدُ . وتفصيله بعد بيّن لنا هذا . وإلاّ فلو قطعنا النظر عمّا يأتي لكان قوله : (آنصبه) يقتضي الوجوب ، وتفسير كلامه بكلامه هو الواجب .

وقوله : «بفعل أُضمِرا» نَصٌّ على آختياره لمذهب أهل البصرة الذين يقدِّرون لهذا المنصوب فعلاً غير الملفوظ به[1] ؛ لأنَّ الملفوظَ به قد أَخذ ما يحتاج إليه في اللفظ فلا يستقيم أن ينصبَ غيره ؛ لأنَّه قد اكتفى بالضمير فهو غير طالب لغيره ، وأصل العمل الطلب ، فلا يعمل في غيره ، وإذا لم يعمل في غيره فلا بُدَّ لذلك الغير من عامل ، وليس إلاّ فعلٌ مقدَّر ويفسِّره ذلك الظاهر . وذهب الكوفيون / إلى أنَّ الظاهر هو الناصب بنفسه لذلك الاسم السابق ، وإن كان ناصباً للضمير أيضاً[2] ، لأنَّه هو الطالبُ له من جهة المعنى . وأصلُ العمل الطَّلَبُ فينبغي أن يكونَ هو الناصب له كما كان ذلك في نحو : ضربتُ زيداً أخاك ، ولا ضررَ في كون الفعل ناصباً لآسمينِ – وإن كان لا يطلب إلاّ واحداً – إذا كان الآسمان معاً واقعين على مُسَمًّى واحد . وهذا الآستدلال عند البصريين ضعيف ؛ لأنَّ الطَّلَبَ المعنويَّ لا يستلزم العمل اللفظي بإطلاقٍ ، وإلاّ وَجَبَ أنْ يكونَ /٣٢/

= بلام الجر ، وليس حملها على الاشتغال مذهب الجمهور ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٤٠/٨ : «وهو متعلّق بأعدّ لهم توكيداً ، ولا يجوز أن يقدر من باب الاشتغال ، ويقدر فعل يفسره الفعل الذي بعده ، فيكون التقدير : وأعدَّ للظالمين أعدّ لهم . وهذا مذهب الجمهور ، وفيه خلاف ضعيف مذكور في النحو ، فتقول : بزيد مررت به ، ويكون التقدير : بزيد مررت به ، ويكون من باب الاشتغال» . وانظر القراءة المذكورة في معاني القرآن ٢٢٠/٣ ، ويغلب على الظن أن ما حكاه الشلوبين هو ذلك الخلاف الضعيف الذي أشار إليه أبو حيان ، وانظر همع الهوامع ١٥٨/٥-١٥٩ .

(١) الكتاب ٨١/١ ، الإنصاف ٨٢/١ ، وانظر شرح المفصل ٣٠/٢-٣١ .

(٢) الإنصاف ٨٢/١ ، و انظر شرح المفصل ٣٠/٢-٣١ ، شرح اللمحة البدرية ٣٨٤/١ .

(الزيدانِ) من وقولك : الزيدانِ قاما مرفوعاً بقاما الفاعلية ، فيكون رافعاً فاعلين . وهذا لا يقوله الكوفيون ، ويلزم أيضاً ألاَّ يجوزَ رفعُ (زيدٍ) من قولك : زيدٌ ضربته ؛ لأنَّ الفعلَ يطلبه بالنصب على المفعوليّة . وهذا كلُّه غيرُ صحيح ، فإنّما يكون الطالب عاملاً في المطلوب إذا لم يَسْتَغْنِ عنه في اللفظ ، وأمَّا إذا آستغنى عنه برفع ضميره ، أو نصبه ، أو بغير ذلك فلا يلزم أنْ يعملَ فيه بل لا يَصِحُّ في مثل مسألتنا . وعند ذلك يظهر أنَّ الفعلَ غيرُ طالب لهذا السابق ، وإذا لم يطلبه فلا بُدَّ من عامل فيه وليس إلاَّ ما قدَّره البصريون . وأيضاً فلا يستقيم أنْ يكونَ الظاهر عاملاً في السابق في نحو : زيداً مررتُ به ، ولا زيداً مررتُ بأخيه ، ولا زيداً ضربتُ أخاه ، وما أشبه ذلك ، لأنَّ اللفظ أو[1] المعنى يأبى ذلك . ولو كان كما قالوا لقلتَ : بزيدٍ مررتُ به ، ولما آستقام معنى قولك : بزيد مررت بأخيه ، أو زيداً ضربت أخاه ، إلى غير ذلك من المسائل التي يتعيَّنُ فيها تقدير الفعل حَتْماً ، فالصواب ما ذهبوا إليه من تقدير العامل ، وهو الذي رأى الناظم ، وفيه أيضاً نَصٌّ على أنَّ هذا الإضمارَ لازمٌ ، ولا بُدَّ من الفعل المقدّر ألبَتَّة ، ولا يُكْتَفى بمعنى الفعل[2] الظاهر عاملاً . وهذا رأيُ الجمهور . وذهب ابن الطراوة إلى الاكتفاء بمعنى الفعل[2] ، وأنَّه العامل في السابق لا لفظه ولا فعل مقدّر[3] . ورُدَّ بأنَّ النصب على المعنى من حيثُ هو معنى لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ معنى الفعل مجرّداً لا يعمل إلاَّ في الظروف ، والمجرورات بخلاف المفعول الصحيح ، فلا يستقيم أنْ يُدَّعى ما لا يوجد في كلام العرب ، وأيضاً فنحن هنا بين ثلاثة أمور[4] : إمَّا أنْ نقولَ : المفعول الصحيح يعمل فيه المعنى . وهذا لا نظير له . وإمَّا أنْ نقولَ : إنَّ

---

(١) في س : «المعنى» .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٣) انظر نتائج الفكر ص ٧١ ، ارتشاف الضرب ص ٤٩٨ .

(٤) انظر هذه الأمور الثلاثة في البسيط لابن أبي الربيع ٦٢٩/٢ .

العاملَ في الضمير هو بنفسه العامل في الظاهر . وهو أيضاً معدومُ النظير . وأمَّا أنْ نقول : إنَّ السابق أيضاً ٱنتصبَ بإضمارِ فعل يفسِّره هذا الظاهر من باب الإضمار على شريطة التفسير ، وإن كان قليلاً ، وعلى غير قياس فهو أولى ؛ لأنَّ الحملَ على ما له نظير – وإنْ قلّ ، وخرج عن القياس – أولى من الحمل على ما لا نظيرَ له . قالوا فهذا الذي حمل النحويين على أن قالوا : إن السابق منصوب بفعل مضمر يفسِّره ما بعده . والله أعلم .

وقوله : «أُضْمِرا حَتْماً» يعني أَنَّ هذا الفعلَ لا يظهر أصلاً ؛ لأنَّه قد جُعِلَ المفسِّرُ كأنه بَدَلٌ منه ، ولا يجمع بين البدل والمبدل منه . وقد زعم بعضهم أنه يجوز إظهاره ، والجمعُ بينه وبين ذلك المفسِّر ، فتقول : ضربتُ زيداً ضربتُه . واستدلَّ على ذلك بقول الله سبحانه في الحكاية عن يوسف عليه السلام : ﴿إني رأيتُ أَحَدَ عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهُم لي ساجدين﴾[1] فجمع بين رأيتهم لي / ساجدين ، وبين (رأيتُ) الأَوَّل . /٣٣/

وأجاب الناس بأَنَّ الآية ليست من هذا الباب ؛ لأَنَّ (رأيتُ) الثاني في الآية إنّما جاء توكيداً لرأيت الأَوَّل بعد ذكره ، كما تقول : رأيت زيداً ، رأيت زيداً[2] , وأَمَّا رأيته في قولك : زيداً رأيته فلم يُؤْتَ به للتأكيد ، بل هو الأصل في الكلام وتقدير (رأيت) الأول إنّما هو تقديرٌ صناعيٌّ بعد ثبوت الثاني وبنائه على التأسيس ، فلو فرضنا ظهورَ الأول لم يَبْقَ هذا الثاني ملفوظاً به ؛ إذ لم يقصد التأكيد . فهذا فَرْقُ ما بينهما ، وهو بَيِّن إذا عُرِف الاصطلاح .

وقوله : (موافق لما قد أُظهرا) موافقٍ : نعتٌ لفِعْلٍ ، وكذلك الجملة من قوله : «أُضْمِر حتماً» أي فٱنصبه بفعل مضمر موافق للمظهر ، وأراد أَنَّ ذلك الفعلَ من شرطه أنْ يكونَ موافقاً لما ظهر ؛ إذ هو مفسِّره ، ولا يفسِّر إلاَّ ما كان

(١) سورة يوسف آية ٤ .

(٢) سقطت كلمة (زيداً) من س .

موافقاً للمفسِّر في المعنى لا ما كان مخالفاً ، ومثال ذلك : زيداً ضربتُه ، فزيداً[1] منصوبٌ بفعل موافقٍ لضربته ، فالتقدير : ضربتُ زيداً ضربتُه ، وكذلك : زيداً مررتُ به ، تقدير الفعل الموافق : جاوزتُ زيداً مررتُ به ؛ لأَنَّ المرورَ والمجاوزة متفقان . وعلى هذا الترتيب سائر المقدّرات .

وفي هذا الكلام تنكيتٌ على ابن الطراوة في مذهبه المضطرب في المسألة ؛ إذ زعم أولاً أَنَّ معنى الفعل هو الناصب للسابق ، ثم رجع إلى التقدير اللفظي حين قيل له : فكيف يكون معنى الفعل هو العامل في نحو : زيداً ضربتُ أخاه ؟ إذ لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ معنى (ضربته) هو العامل ، لفساد المعنى ، فأجاب : إن كلَّ فاعلٍ فعلٍ يُحَرِّكُ[2] حاشيتين ضرورة من راضٍ وساخطٍ ، فإذا قال : زيداً ضربتُ أخاه انتصب زيدٌ على معنى : أسخطت ، وإذا قال : ضربتُ عدوَّه انتصب على معنى : «أرضيت ، ودَلَّ الضرب عليهما مع القرينة المختصة بهما» انتهى فرجع إلى تقديرِ فعل لَفْظِيّ لا يوافق الظاهرَ . وهذا ٱضطرابٌ ، وعدمُ ٱرتباط لقانون يَثْلَجُ به الصدر .

هذا تمامُ الكلام على مقصود الناظم في هذه المقدّمة التي جعلها أصلاً لباب الأشتغال مطَّرِداً فيه ، وجارياً في جميع أقسامه ومسائله غير أَنَّ فيه نَظَراً من أوجه سبعة :

أحدها : أَنَّك تقول : في الدار زيدٌ فٱضربه ، فلا يكون زيدٌ ههنا جائزَ النصب بفعل أُضْمِر أصلاً ؛ لأستقلاله مع ما قبله كلاماً ، فزيدٌ هنالك مبتدأ قد جِيءَ له بخبره فلا تعلُّقَ له بما بعده ، فكيف يَصِحُّ أن يقدَّرَ له ناصبٌ أو غيرُ ناصب ، وعبارة الناظم تَشْمَلُ مثل هذا ؛ لأَنَّ معنى سابقٍ : أن يسبقَ الفعلَ الظاهرَ ، وكذلك تقول : جاءني زيدٌ فأكرمته ، وحين أتاني عمرو ضربتُه ، وما

---

(١) في س : «فزيدٌ» بالرفع .

(٢) في الأصل : (يحركه) ، والحاشية : الجانب والطرف .

أشبه ذلك . ومنه عند سيبويه قولُ الله تعالى : ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقطعوا أَيْدِيَهُما﴾[1] ؛ إذ التقديرُ عنده : وممّا يُتْلَى عليكم : السارق والسارقة أي حكمُهما[2] ، ولولا أنَّ الآية على هذا المعنى لكان نصبُ الأسمِ السابق هو المختار وكذلك ﴿الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَٱجلِدوا﴾[3] الآية . وإذا فرضت الآية ونحوها على هذا فلا يَصِحُّ النصبُ بإضمار فعلٍ موافق للظاهر ، وليس في الباب ما يُخْرِجُ مثلَ هذا . فكان كلامُه غيرَ محرَّرٍ / ، ولو حرَّر العبارة لقال كما قال في التسهيل : «إذا ٱنتصب لفظاً أو تقديراً ضميرُ ٱسم سابق مفتَقِرٍ لما بعده»[4] فَقَيَّدَهُ بالأفتقار لما بعده ، فخرج ما ٱعتُرِض به عليه هنا ، لأَنَّ الأَسمَ السابق فيه غيرُ مفتقر . /٣٤/

والثاني : أَنَّه يدخل له في إطلاق عبارته أَنْ تقول : زيداً ما ضربتُه ، وزيداً إنْ أكرمتَه يكرمْك ، وما أشبه ذلك ممّا لا يَصِحُّ فيه أَنْ ينتصبَ السابقُ بالفعل الظاهر للفصل بأداة من أدوات الصدور ، وهم قد شرطوا في صحة القاعدة عدم الفصل بما له صدر الكلام ؛ ولذلك قال في التسهيل : «بجائز العمل فيما قبله»[5] بعد العبارة المذكورة ، فٱشترط جوازَ العمل فيما تقدَّم ، وهو الأسم السابق فكان من حَقِّه أن يتحرَّزَ من ذلك .

فإنْ قيل : قد ذكر فيما بعد لزوم الرفع في هذه المسائل ونحوها بقوله :

كذا إذا الفِعْلُ تلا ما لن يَرِدْ ... ما قبلَه معمولَ ما بَعْدُ وُجِدْ[6]

---

(١) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٢) الكتاب ١٤٣/١ .

(٣) سورة النور آية ٢ ، وفي س : (. . . كل واحد منهما) من تمام الآية .

(٤) التسهيل ص ٨٠ .

(٥) التسهيل ص ٨٠ .

(٦) كذا في الأصول ، وفي شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٣٨ ، وتوضيح المقاصد ٣٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٢٣/١ . =

قيل : فذلك ليس من مسائل الاشتغال فكان ينبغي[1] أنْ يأتيَ به متحرِّزاً في هذه المقدّمة .

والثالث : أنَّه يخرج له عن هذا الباب ما لم يكن الفعل عاملاً فيه ، ولا في محلِّه نصباً ، كقولك : أزيداً ضربتَ راغباً فيه ، وزيداً أكرمتُ نازلاً عليه ، وزيداً لستُ مكرماً له ، وزيداً كنتُ نازلاً عليه ، وما أشبه ذلك من المسائل التي يَكْثُرُ تعدادُها ، وضابطُها أنْ يكونَ منصوبُ الفعل عاملاً النصبَ في ضمير الاسم ، أو في سببه ، فذلك جارٍ مجرى عمل الفعل نفسِه في الضمير في جواز نصب الاسم السابق ، أو وجوبه كما سيذكر بَعْدُ .

والرابع : أنَّه خَصَّ هذا الباب بنصب السابق وعَمَلِ الفعل النصبَ في ضميره ، ثم لم يذكر في الباب غيرَ المسائل التي يُنْصَبُ فيها السابقُ خاصّة ، وباب الاشتغال أعمُّ من ذلك ؛ إذ ما يُتَصَوَّرُ من وجوب النصب ، أو ترجيحه على الرفع بالابتداء ، أو[2] مساواته إيّاه يُتَصَوَّرُ مثلُه في الرفع على الاشتغال ، فقولك : إنْ زيدٌ قام في إضمار الفعل لزيد مثل : إنْ زيداً ضربتَه[3] ، وأزيدٌ قام مثل : أزيداً ضربتَه[3] ، وقولك : قام زيد وعمروٌ قَعَدَ ، مثل قولك : [رأيت عمرا][4] وزيداً أكرمتُه ، وإنّما يفتَرِق الرفعُ والنصبُ في نحو : زيدٌ قام ، وزيدٌ ضربتُه ، فزيد في الأولى لا يجوز فيه الحَمْلُ على الفعل ، وزيد في الثانية يجوز حملُه على الفعل فينتصب . وهو رأي الجمهور . وقد سَوَّى بن

= كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بَعْدُ وجد

ولم أجد البيتين في شيء من نسخ الألفيَّة المطبوعة ، ولا في شيء من شروحها التي اطلعت عليها كما أوردهما الشاطبيّ هنا .

(١) في هامش الأصل ، وس : (فكان حقُّه) .

(٢) في الأصل ، وأ : «ومساواته» ، وما أثبته هو ما جاء في س .

(٣) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٤) تكملة يلتئم بنحوها الكلام .

العريف بين المسألتين ، فأجاز أنْ يُقَدَّرَ لزيد في الأولى فعلُ كأنَّ التقديرَ : قام زيدٌ قام[1] ، فالرفع عند هذا القائل على إضمارِ الفعل كالنصب بإطلاق . والناظم لم يُبَيِّن شيئاً من هذا فكان عليه الدَرَكُ .

والخامس : أنَّ قوله : «فالسابقَ انصبه» يقتضي أنَّ الفعل المضمرَ لا يُقَدَّرُ إلاّ ناصباً ، وذلك غيرُ لازم ، بل يسوغُ تقدير الفعل رافعاً ، وإن كان ضميرُه منصوباً بالفعل لفظاً أو تقديراً ، فتقول : أزيداً أقمتَه[2] ، وأزيدٌ أقمتَه[2] أيضاً على إضمار : أقَامَ زيدٌ أقمتَه وكذلك : إن زيدٌ أهلكتَه كان كذا ، على تقدير : إن هَلَكَ زيدٌ أهلكتَه ، وما أشبه ذلك ، ويُتَصَوَّرُ ذلك كثيراً في الأفعال التي لها مطاوع ، أو التي تعدَّت بالهمزة أو غيرها ، وقد أنشد سيبويه للنَمِر بن تَوْلَب :

لا تَجْزَعِي إنْ منفِسٌ أهلكتُه ... وإذا هلكتُ فعندَ ذلك فاَجْزَعِي[3]

أنشدوه على وجهين : على رفع (منفسٌ) ونصبِه / ، وأنشد الأخفش : /٣٥/

أتجزعُ إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها ... فهلاّ التي عن بين جَنْبَيْكَ تَجْزَعُ[4]

هكذا برفع نفس ، وتقديره من معنى أتاها حِمامها : إن ماتت نفسٌ أتاها

(١) انظر منهج السالك ص ١١٩ ، همع والهوامع ١٦٠/٥ .
(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .
(٣) الكتاب ١٣٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٦٠/١ ، معاني القرآن للأخفش ٣٢٧/٢ ، وانظره في شعر النمر ص ٧٢ ، وتخريجه ص ١٤٧ .
(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٢٧/٢ ، وفيه (تدفع) مكان (تجزع) ، والبيت لزيد بن رزين المحاربي . انظره في المحتسب ٢٨١/١ وروايته :
«أتدفع عن نفسي» ،
ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وانظرذيل الأمالي ص ١٠٥ ، مغنى اللبيب ص ١٩٨ ، شرح شواهده للسيوطي ٤٣٦/١ .

حِمامُها . وقال لَبِيد :

فإنْ أنت لم ينفعك علمُك فانتسِب لعلَّك تهديك القرونُ الأوائلُ[1]

فهذا جائزٌ على الجملة مع أنَّه عبَّر بعبارة تخرج ما كان من بابه – وذلك غير سديد – إذ جعلَ ما ليس بشرط شرطاً ، وهو أنْ جَعَلَ عملَ الفعلين الظاهر والمقدَّر إنّما يكون[2] نصباً .

والسادس : أنَّه أتى في هذا العقد ببعض الشروط المعتبرة في باب الاشتغال ، وترك بعضاً ممّا هو ضروريٌّ ، ومن جملة ما ترك اشتراط اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه ، كما مَرَّ تمثيله ، فلو قلت : أزيداً جلستَ مكانه ؟ لم يجز ؛ لأَنَّ نصبَ المكان ليس كنصب زيد ، فإنَّ زيداً منصوبٌ على المفعوليّة ، ونَصْبُ المكان على الظرفيّة ، وكذلك لا تقول : أزيداً ضربتَ ضربَهُ ، ولا زيداً مكثتُ عنده ، بخلاف قولك : أيومَ الجمعة قعدتَه ، أو قعدتَ فيه ؛ فإنَّه جائزٌ لاتحاد جهة النصب . ولا يلزم على ذلك ألاّ يجوز : أزيداً مررتَ به ؛ لأَنَّ نصبَ موضع المجرور على المفعوليّة كزيد .

ومن ذلك أنْ يكون المشغولُ عنه اسماً واحداً ، فلا يجوز أن تقولَ : أزيداً درهماً أعطيتَه إيّاه ، ولا : أزيدٌ عمراً أكرمَهُ ، ولا ما أشبه ذلك – ويجوز أن تقولَ : أزيداً أعطيتَه درهماً ، وأزيداً ظننتَه قائماً ، وأعمراً أكرمَهُ زيدٌ . ووجه امتناع هذا والذي قبله أنَّ هذا الباب جاء على غير قياس ، فلا يُتَعَدَّى به ما سُمِع ، ولا يُقَاسُ عليه إلاّ ما كان مثلَه من كلّ وجهٍ ، فإذاً تركُهُ ما الحاجةُ إلى ذكره أكيدةٌ تقصير .

(١) ديوانه ص ٢٥٥ ، وانظر الشاهد في شرح الكافية الشافية ٦٢٦/٢ ، التصريح ١٠٥/١ ، همع الهوامع ٢١٨/١ ، ١٥٩/٥ .

(٢) سقط قوله : «إنما يكون» من س .

والسابع : أنَّ الموافقة التي أشار إليها في قوله : «موافقٍ لما قد أُظْهِرا» حقيقتُها في نفسها أن يكونَ لفظُ المضمر ومعناه مثلَ لفظ المظهر ومعناه ، وذلك لا يَصْدُق إلاَّ على نحو : زيداً ضربتُه خاصّة ؛ لأنَّ التقدير : ضربتُ زيداً ضربتُه . وأمَّا غير ذلك فلا ؛ إذ كنت في قولك : زيداً مررتُ به لا تُقَدِّر إلاَّ فعلاً غيرَ موافقٍ تلك الموافقة ، وذلك : جاوزتُ ، أو لابستُ ، أو نحو ذلك ، ولا يجوز أنَّ تُقَدِّر : مررتُ ؛ لأنه يقتضي حرفَ الجر ، والاسم المشتغل عنه لا يُجَرُّ ، وكذلك إذا قلتَ : زيداً ضربتُ أخاه فالمقدَّر ههنا فعلُ الملابسة أو نحوه ، أي : لابست زيداً ضربتُ أخاه ، أو تُقَدِّر : أهنتُ زيداً ضربت أخاه ، أو ما أشبه ذلك . وكذلك قولك : زيداً مررتُ بأخيه ، وزيداً رغبتُ فيه ، وزيداً ضربتُ راغباً فيه ، إنّما يقدَّر هنا فعلُ الملابسة أو نحوه ممّا يَدُلُّ عليه الفعلُ ، لا ما وافق الفعل ، فلو أُخِذَ كلام الناظم على حقيقة الموافقة في هذه الأشياء لكان فاسداً ؛ إذ كان الموافق في : زيداً ضربتُ أخاه : ضربتُ زيداً ضربتُ أخاه ، وفي : زيداً مررتُ بأخيه : مررتُ بزيدٍ مررتُ بأخيه ، وكذلك ما بَقِيَ . وذلك لا يَصِحُّ لفظاً ولا معنى . ثم نقول: لا يخلو أن يريدَ الموافقةَ المذكورة أو في اللفظ فقط ، أو في المعنى فقط . فلا يَصِحُّ الأول لما مَرّ ، ولا الثاني / أيضاً ، وإلاّ جاز في : زيداً رأيتُه أنْ يُقَدَّر : رأيتُ على غير معنى رأيتُ الظاهر . وذلك غير صحيح ، ولا الثالث أيضاً ؛ لأنَّهم قد قَدَّروا في : زيداً رأيتُ أخاه : لابستُ ، ونحوه . وليس الفعلان بمُتَّفِقَيْ المعنى ؛ إذ مفهوم الرؤية غيرُ مفهوم الملابسة . هذا إن أخذتَ الرؤية بحَسَبِ مفهومها مطلقاً ، وإن أخذتَها بحَسَبِ كونها رؤيةً للأخ فكذلك أيضاً ، لأن رؤية أخي زيد لها مفهومٌ ، وملابسةُ زيدٍ لها مفهومٌ آخر ؛ إذ هي أَعَمُّ من أنْ تكونَ برؤية الأخ أو بغير ذلك ؛ ولأجل هذا الإشكال حرَّر في التسهيل عبارته فقال : «بعامل لا يظهر موافق للظاهر أو مقارب»[1] فكان من حَقّ الناظم أنْ يفعلَ /٣٦/

(١) التسهيل ص ٨٠ .

هنا مثل ذلك . انتهى .

والجواب عن الأول : أنَّ قولَه : «فعلاً شَغَل عنه» معناه عن العمل فيه ، وكونه مشغولاً عن العمل فيه مُشْعِرٌ بأنَّه طالبٌ له بالنصب ، وذلك يقتضي كونَ ذلك السابق مُهَيّأً لعمل الفعل فيه لولا الضمير الشاغل ، وإذا كان كذلك فهو معنى الافتقار إلى الفعل[1] ؛ إذ لو استَقَرَّ له عاملٌ فيه ، أو كان في جملةٍ أخرى لم يكن مهيّأً لعمل الفعل فيه ، ولا كان الفعل طالباً له أصلاً ، ولا صَحَّ له العمل فيه لو تفرَّغَ عن الشاغل . فَقُوَّةُ هذا الكلام قد حَصَّلَت معنى قول ابن عصفور في الحَدّ : «ولو لم يعمل في الضمير أو السبب لعمل في الاسم الأول»[2] . وبذلك الشرط لا يعترضُه ما اعتُرِضَ به .

وعن الثاني : أنَّ التحَرُّزَ من فصل أدوات الصدور بين الفعل والاسم السابق مبيَّنٌ بَعْدُ . وقد حصل المقصود على الجملة ، فالاعتراض تَعَسُّف .

وعن الثالث : أنَّ ذلك قد استدركه بَعْدُ بقوله :

وفصْلُ مشغولٍ بحرفِ جَرٍّ أو بإضافةٍ كوَصْلٍ يجري

في أحد الوجهين فيه ؛ لأنَّه إذا دخل فيه : زيداً ضربتُ أخاه ، وليس الضمير بمنصوب بالفعل لا لفظاً ، ولا مَحَلاًّ ، فكذلك[3] يدخل له : زيداً أكرمتُ راغباً فيه ، وما أشبه ذلك .

وعن الرابع : أنَّه اقتصر في هذا النظم على ذكر النصب ، وتَرَكَ الرفع لمجموع أمرين : أحدُهما : أنَّ اللفظَ لا يختلف فيه مع تقدير الفعل أو عدمه ، فإذا قلتَ : إنْ زيدٌ قام أكرمتُه ، فزيد فيه مرفوعٌ بفعل مقدّر وجوباً ، ولو زال موجبُ

---

(١) في أ : «فهو معنى الاشعار . . . أنه» .

(٢) انظر المقرب ٨٧/١ .

(٣) في هامش الأصل : «خ : ولذلك» ومثل ذلك في س .

تقدير الفعل لبَقِيَ على لفظه ، فقلتَ : زيدٌ قام ، فلا فرقَ بين الوجهين إلاّ في التقدير الصناعي ضبطاً للقوانين ، وكذلك : أزيدٌ قام ، فيه وجهان صناعيّان والرفع ثابتٌ فيهما ، وكذلك سائر الأمثلة ، فلما كان لفظُ السابق لا يختلف مع تقدير مسائل الأشتغال فيه صار الأشتغال بذكره غيرَ ضروريٍّ ، بل من التكميل الصناعي فترك النّصَّ عليه .

والثاني : أنَّ مسائلَ الأشتغال في الرفع مساويةٌ لمسائله في النصب ، فخمسةُ الأقسام التي يذكرها مع النصب مُتَصَوَّرَةٌ مع الرفع ، فحيثُ يجبُ النصب يجبُ تقديرُ فعل رافع ، وحيثُ يمتنعُ النصب يمتنع تقديرُ الرافع ، وحيثُ يُختار النصبُ يُختار تقدير الرافع ، وكذلك سائرُها . وإذا ثبت ذلك فتركه لمسائل الرفع في قُوَّة أنْ لو ذكرها ، إذ قَرَّرَ مأخذَها فلم يبق إلاّ أنْ يُصَوِّرَها الناظر في كلامه بأدنى تأمل . وهذا من مآخذه الحسان ، / ومنازعه البارعة . /٣٧/

فإن قلتَ : هذا المنزعُ ليس بحَسَنٍ ؛ فإنّه يقتضي أنَّ نحو : زيدٌ قام فيه وجهان : أحدهما : الحملُ على الفعل – وإن كان غيرَ مختارٍ فهو جائز ، كما جاز : زيداً ضربتُه ، وإن كان غيرَ مختار – لكنَّ هذا مخالف للإجماع ؛ إذ لم يُنْقَل ذلك عن أحدٍ من أهل العربية إلاَّ عن ابن العريف . وردَّ الناس عليه ما ذهب إليه[1] ، فكيف يستقيم تنزيلُ كلام الناظم على ما لا يَصِحُّ . فالجواب : أنَّ مذهبَ ابن العريف هو مذهبُ الناظم في التسهيل ، وشرحه ، فإنّه قال : «وإن رَفَعَ المشغولُ شاغلَه لفظاً أو تقديراً فحكمُه في تفسير رافع الأسم السابق حكمُه في تفسير ناصبه»[2] قال في الشرح : «وإذا كان المشغولُ رافعاً[3] لشاغله فَسَّرَ[3] لصاحب الضمير ، وينقسم ذلك الرفع إلى : واجبٍ ومرجوحٍ ، ومساوٍ

(١) انظر المساعد ٤٢٣/١ ، همع الهوامع ١٦٠/٥ ، التصريح ٣٠٨/١ .
(٢) التسهيل ص ٨٢ .
(٣) سقطما بين الإشارتين من أ .

كما ٱنقسم النصب ، ومثال الواجب رفع زيد في قولك : إنْ زيدٌ قام قمتُ ، ومثال الراجح رفعه»[1] في نحو كذا إلى أنْ مَثَّل المرجوح بقوله : «زيدٌ قام»[2] فقد ثبت أَنَّه موافقٌ لمن قال بذلك ، فإحالتُه الرفعَ على النصب على هذا التقدير صحيحٌ حَسَنٌ ، وإنَّما يبقى النظرُ في وجه مخالفةِ الجماعة أو مخالفةِ دليلهم . أمَّا مخالفةُ دليلِهم فلا دليلَ لهم على خلاف ما قال ، بل هو الذي وافق قولُه الدليلَ ٱعتباراً بما ظهر ، وهو قولهم : زيداً ضربتُه ، فإذا كانوا هنا قد أضمروا مع إمكان رفعِهِ بالأبتداء ، فكذلك نَدَّعي أَنَّهم أضمروا أيضاً في : زيدٌ قام ، إذ لا فرقَ إلاَّ أَنْ يقالَ : إنَّا مضطرون مع النصب إلى إضمار الفعل ، بخلاف ما إذا كان مرفوعاً فإنَّه لا داعيةَ إليه ، فنقول : وكذا لا داعيةَ إليه في : أزيدٌ قام ، بل ولا في : إنْ زيدٌ قام ؛ لإمكان رفعه على الابتداء . وقد قاله الأخفش في (إنْ)[2] فغيرُها أولى أنْ يقالَ بذلك فيه .

فإن قيل : فإنَّ (إنْ) لا يليها إلاَّ الفعل ، والاستفهام طالبٌ بالفعل فلا[3] بُدَّ من إضماره حيث فهمنا أنَّ العربَ تضمره حملاً لما خَفِيَ على ما ظهر .

قيل : هذا هو بعينه الذي راعاه ابنُ العريف ؛ فرُدَّ عليه . لأَنَّه حَمَلَ : زيدٌ قام على : زيداً ضربتُه .

فإنْ قيل : قد تَقَرَّر في هذا الباب أَنَّه لا يُفَسِّرُ إلاّ ما يَصِحُّ أَنْ يعملَ ، وقام لا يعمل في زيد مقدَّماً عليه بخلاف : زيداً ضربتُه ، فإنَّ ضربتُ يصحّ عمله في زيد مقدَّماً عليه . قيل : فيلزمكم أَلاَّ يُفَسِّر في نحو : أزيدٌ قام ، وإنْ زيدٌ قام قمتُ ، فإنَّ قام لا يعمل هنا في زيدٍ مقدَّماً عليه عند الجميع إلاّ من شَذَّ ، ولا فرقَ بين الموضعين البتةَ ، فلا بُدَّ من القول بمنع الإضمار في الجميع أو جوازه في

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٢/٧٤١ .
(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢/٣٢٧ .
(٣) في أ : (لا بُدّ) .

الجميع ، وهو دليلٌ قاطعٌ .

وأما مخالفةُ إجماعهم فهو أشَدُّ إن ثبتَ أَنَّ العريبَ لا يقول أحدٌ منهم بقوله ، ولكن يُجاب عنه بأمرين بناءً على أَنَّه حجةٌ خلافاً لابن جنى فإنّه لم يوافق[1] في تلك المخالفة حسب ما تَبَيَّنَ في الأصول ، فأحد الأمرين : أَنَّ هذا الإجماع منازع في أصله ابتداءً ؛ فإنَّ الفارسيَّ نقل في التذكرة عن المبرّد عين[2] ما نُقِلَ عن ابن العريف ، وأيضاً فإنَّ غايته إنْ ثبت أنْ يثبتَ بنقل الواحد ؛ فإنَّ نَقْلَ / /٣٨/ الإجماع تواتراً في هذه المسألة غيرُ موجود ، وإذا ثبت آحاداً ففي كونه حجةً خلافٌ بين أهل الأصول ، فمن الناس من أنكر ذلك كالغَزَّالي[3] ، فلعلَّ رأيَ ابن العريف أو ابنَ مالك في ذلك هذا الرأي ، ومع فرض ذلك لا يكون الإجماع حُجَّةٌ عليه .

والثاني : أَنَّ مخالفةَ الإجماع إنّما تكون محذورةً إذا خالفه في إحداث قول بحكم يخالف ما قالوا[4] كما لو أجمعوا مثلاً على امتناع : زيداً ضربتُه ، فخالف هذا المُتأَخِّر وقال بجوازه أو نحو ذلك ، وأما إذا أحدثَ تأويلاً لم يَقُل به أحدٌ من أهل الإجماع . فهذا ليس بمحذور عند أكثر الأصوليين ، ومسألتنا من هذا القبيل ؛ لأَنَّهم اتفقوا على صحة : زيدٌ قام ، وإنَّما الخلافُ في وجه تأويله . فالجميع يقولون : زيدٌ مرفوعٌ على الابتداء وجوباً ، وابنُ العريف يقول : لا يجب ذلك بل أحمِلُه على وجهين : على الابتداء ، وعلى إضمار الفعل قياساً على : زيداً ضربتُه ، فلم يخالفهم في حكم بل في تأويل ، فلم يكن مخالفاً للإجماع . وهذا ظاهرٌ تنزيلاً على قاعدة الأصول . وبالله التوفيق . فثبت أَنَّ مذهبَ الناظم أرجحُ .

---

(١) في أ : «يوفق» .

(٢) في أوس : «غير» . وانظر التصريح ١/٣٠٨ .

(٣) المستصفى ١/٢١٥ .

(٤) في أ وس : «قالوا به» .

وعن الخامس : أنَّ تقديرَ الفعل رافعاً مع كون الضمير الشاغل منصوباً ليس بكثير ، وأكثرُ الناس على منعه ، وإن كان قد خالف فيه بَعْضٌ[1] ، فقد جَعَلَ الناسُ من شرط الاشتغال اتحادَ العمل في المشغول عنه ، وإذا كان كذلك فما قاله تقريرٌ[2] لذلك الشرط ، وعدم مراعاة لما سمع في ذلك من المخالفة ، فكأنَّه عنده غيرُ مقيس ؛ فلذلك لم يعتبره .

وعن السادس : أنَّ اتحادَ جهة النصب ، وإن جعلها الناس شرطاً فليس بمتَّفَقٍ عليه ، بل هو مختلف فيه ، فقد أجاز بعضُ الناس أن يُقالَ : زيداً جلستُ عنده ، وأزيداً جلستَ يمينَه ، وما أشبه ذلك[3] ، وكذلك : أزيداً ضربتَ ضربَه ، وأزيداً أكرمتَ إكرامَه ، وقد زعم بعضُهم أنَّه يظهر من سيبويه إجازةُ ذلك في الظرف المتصرف ، نحو : أزيداً جلستَ يمينه ، فإن كان كما قال فذلك الشرط ساقطٌ – أعني شرط اتحاد جهة النصب – وقد قال سيبويه في قولك : يومَ الجمعة سرتُه : إنَّ النصبَ فيه كالنصب في : زيداً ضربتُه[4] ، قال : «إلاَّ أنَّه إن شاء نصبه بأنَّه ظرف ، وإن شاء أعمل فيه الفعل كما أعمله في زيد ؛ لأنَّه يكون ظرفاً وغير ظرف»[5] . ففهم الشلوبين من هذا الكلام أنَّه يُجيزُ أن ينتصبَ السابقُ من غير الوجه الذي انتصب ضميرهُ أو سببُه ، واستَشْكَلَهُ لذلك . وتأوَّله . فعلى الجملة إذا كانت المسألة مختلفاً فيها لم يَنْبَغِ أنْ يُقْطَعَ على الناظم أنَّه أهملَ شرطاً معتبراً لإمكانِ ألاَّ يكونَ عنده معتبراً ، بل هو ظاهر منه هنا ، وفي التسهيل حيث لم يشترطه ، ولا نَصَّ على اعتباره .

---

(١) انظر المقتضب ٢/٧٩-٧٦ .

(٢) في ت : «تقرر» ، وفي س : «تقدير» .

(٣) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/٦١٧ .

(٤) انظر الكتاب ١/٨٥ .

(٥) الكتاب ١/٨٥ .

وأمَّا شرطُ اتحاد الاسم السابق فظاهرُ لفظه اعتبارهُ ؛ لأنَّه قال : «إنْ مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً شَغَل» . ولم يقل اسم أو أكثر من اسم ، هذا ، وإن كانتِ العربُ تطلق الاسمَ النكرة وتريد به الجنس ، فإنّها تطلقه وتريد به الواحد من الجنس ، فتقول : هذا رجلٌ ، فيَحْتَمِل الوجهين ، فأظهر الإطلاقين أنْ يُرادَ الواحد من الجنس ، وعلى هذا لا إشكالَ ؛ إذ قد حصل / به الشرط المراد ، ويَحْتَمِل أنْ /٣٩/ يُرادَ الجنس . وعلى هذا المحمل في كلام الناظم يكون مائلاً لمذهب الأخفش ؛ إذ أجاز أنْ يعملَ الفعلُ المقدَّر في أكثرِ من واحد[1] ، فتقول : إنْ زيدٌ عمراً يضربه ، وأزيدٌ[2] عمراً أكرمَهُ ، على تقدير إنْ يضرب زيدٌ عمراً يضربه ، وأأكرم زيدٌ عمراً أكرمه ، ولا بُعْدَ في أنْ يكونَ قد ذهب إلى هذا ، وقياسه على الواحد ظاهرٌ ، وأيضاً فقد قال الشلوبين : إنَّ سيبويه موافقٌ لأبي الحسن في المسألة ، وليس بينهما خلاف . وإذا كان كذلك فليس اتحاد المعمول بشرطٍ عند سيبويه . والمشترطون إنّما اعتمدوا في الغالب على رأيه ثم استدلُّوا ، فإذا كان سيبويه موافقاً لم يبق إلاّ الدليل ودليلُ الجواز أظهرُ مع أنّا إن فرضنا سيبويه يجيز العمل المقدَّر في أكثرِ من واحدٍ فلا يجيزه إلاّ لسماعٍ[3] ، وأكثرُ الناس حملوا كلام الأخفش على المخالفة ، واحتَجُّوا لسيبويه بأنَّ بابَ الاشتغال سماعيٌّ فلا ينبغي أن يُتَعَدَّى المقطوع به منه . فالحاصل أنَّ كلامَ الناظم لا نَقْصَ فيه إذا حُمِلَ على كلٍّ واحد من المذهبين .

وعن السابع : أنَّ مراده الموافقة المعنويّة وما أُلزِم عليه لا يلزم ، فإنَّ لابستُ المقدَّر في : زيداً رأيتُ أخاه موافقٌ لرأيت الظاهرِ ؛ إذ الملابسةُ العامةُ لم تُرَد هنا . وإنّما أُرِيدَ الملابسةُ الخاصة ، وهي رؤيةُ الأخ ، فلابست بحَسَبِ القصد

(١) انظر ذلك في حواشي الكتاب ١/١٠٥ .
(٢) في أ : «أزيدٌ» .
(٣) في أ : «إلاّ السماع» .

إنَّما معناه : رأيتُ الأخَ ، فاتَّفَقَا من جهة المعنى المقصود ، وإنَّما قَدَّرُوا لابستُ ليكون مُسَلَّطاً على زيد فيصِحَ المعنى ويَتَنَزَّلَ على نصب اللفظ .
وإذا قلتَ : زيداً مررتُ بأخيه ، فمرورُك بالأخ ملابسةٌ لزيد من جهةٍ ما ، وتلك موافقةٌ في المعنى ، وكذلك : زيداً مررت به إذا قَدَّرْتَ : جاوزتُ زيداً مررتُ به ، فهي موافقةفي المعنى ظاهره ، وعلى هذا التقرير يجري سائر الباب . وقد بَيَّنَ سيبويه هذا المعنى وبَيَّنَ وجهه . فقال في : زيداً مررتُ به : «كأنَّك قلتَ إذا مثَّلتَ : جعلتُ زيداً على طريقي مررتُ به»[1] ، وقال في : زيداً لقيتُ أخاه : «وإنْ شئتَ نصبتَ ؛ لأنَّه إذا وقع على شيء من سببه فكأنَّه قد وقع به»[1] . قال : «والدليل على ذلك أنَّ الرجلَ يقول : أهنتَ زيداً بإهانتك أخاه ، وأكرمتَه بإكرامك أخاه . وهذا النحو في كلامهم كثير ، يقول الرجل : إنَّما أعطيتُ زيداً ، وإنَّما يريد لمكانِ زيدٍ أعطيتُ»[1] . قال : «وإذا نصبتَ زيداً لقيتُ أخاه ، فكأنّه قال لابستُ زيداً لقيتُ أخاه . وهذا تمثيل ولا يُتَكَلَّمُ به فجرى على ما جرى عليه : أكرمتُ زيداً ، وإنَّما وصلت الأُثْرَةَ إلى غيره»[1] . هذا ما قال وفيه كافٍ في بيان اتفاق معنى الظاهر ومعنى المقدَّر . وهو الذي أراد الناظم فلا حاجة إذاً إلى ما قال في التسهيل من المقاربة[2] . والله أعلم .

ثم أَخَذَ الناظمُ في تفصيل الحكم في نصب الاسم السابق ، وجعله خمسةَ أقسام : واجبٌ النصب ، وممتنعٌ فيه النصب ، فلا بُدَّ من الرفع ، ومختارٌ فيه / النصبُ ، ومختارٌ فيه الرفعُ ، وما استوى فيه الرفع والنصب . وابتدأ بما يجب فيه النصب فقال : /٤٠/

(١) الكتاب ٨٣/١ .
(٢) انظر التسهيل ص ٨٠ .

والنَّـصْبُ حَتْمٌ إنْ تلا السَّابِقُ ما   يَخْتَصُّ بالفعل كإنْ وحَيْثُمَا

وهو القسم الأولُ ، فيريد أَنَّ نصبَ السابق ، وهو الاسم المتقدّم على الفعل حَتْمٌ ، أي واجب ويضمر له فعلٌ موافق وجوباً إذا تلا ذلك الاسمُ أداةً من الأدوات التي تَخْتَصُّ بالفعل فلا يقع بعدها إلاّ الفعل ، ومَثَّل ذلك بأداتين من أدوات الشرط ، وهما : إنْ ، وحَيْثُما ، فأَمَّا (إنْ) فنحو : إنْ زيداً أكرمتَه أكرمَك ، وإنْ عمراً أهنتَه أهانك ، فَنَصْبُ زيدٍ وعمرو ههنا واجبٌ ؛ لوجوب تقدير الفعل بعد (إنْ) ؛ لأَنَّ (إنْ) لا يليها إلاّ الفعل ظاهراً أو مضمراً ، فإذا لم يكن ظاهراً فلا بُـدَّ أنّ يكونَ مقدّراً ، فلا يجوزُ هنا : إنْ زيدٌ أكرمتَه أكرمَك ، وما جاء ممّا ظاهره ذلك فليس على الرفع بالابتداء ، وإنّما هو على تقدير فعلٍ رافع كما أنشدوا بيتَ النَّمِرِ :

* لا تجزعي إنْ منفِسٌ أهلكتُه *

فهو على تقدير : إن هَلَكَ منفسٌ أهلكتُه ، وكذلك قوله :

* أتجزع إنْ نفسٌ أتاها حمامها *

وقوله :

* فإنْ أنت لم ينفعك علمك . . . *

فكل ذلك على إضمار فعلٍ رافعٍ لا على الابتداء . وبهذا الكلام يظهر أَنَّ مذهبَه مذهبُ الجمهور في أنَّ (إن) الشرطيةَ لا يقع المبتدأُ بعدها . ونقل ابن جنى في كتاب الخاطريات ، وابن الانباري عن الأخفش إجازةَ ذلك[1] ، وهو رأي لا يُساعدُ عليه ؛ إذ لم يجيء قَطُّ في كلامهم مثلُ : إنْ زيدٌ قائمٌ قمتُ ، ولا حُجَّةَ فيما أنشده سيبويه :

---

(١) انظر ما نقلاه عن الأخفش في كتابه معاني القرآن ٢/٣٢٧ .

إن تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا   أو تَنْزِلونَ فإنّا معشرٌ نُزُلُ[1]

فإنَّه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، وأيضاً فهو مؤوّلٌ على غيرِ تقدير (إنْ) .

وأمَّا حيثُما فمثالُه : حيثُما زيداً تُجْلسه أَجْلِسُ ، فزيداً يجب نصبُه بإضمار فعل ، لأنَّ حيثُما طالبةٌ بالفعل وجوباً . وهذه الأمثلةُ تشير إلى ما كان في معناها ؛ لأنَّه قال ككذا ، فإنّه يدخل[2] في المعنى كلُّ أداةٍ لا يليها إلاّ الفعل ، كأدوات التحضيض نحو : هلاّ زيداً ضربتَه ، وألاَ عمراً أكرمتَه ، ولولا زيداً أعطيته كذا ، ولا يجوز الرفعُ في هذه الأشياء . ومن ذلك أيضاً (لو) إذا قلت : لو زيداً أكرمتَه لأكرمَكَ ، فزيدٌ هنا يجب نصبه لاختصاصها بالفعل ، فلذلك لا يقع بعدها اسمٌ إلاّ وبعدَهُ فعلٌ ، فيقدّر للاسم السابق ناصبٌ ، وقد قَدَّروا[3] له رافعاً في قوله تعالى : ﴿قُلْ لو أَنْتُم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبّي﴾[4] الآية . وفي تمثيله بحَيْثُما إشكالٌ ، وذلك أنَّ ما اختَصَّ من الأدوات بالفعل قسمان :

أحدهما : ما جاز إن يليَه الفعلُ ظاهراً أو مضمراً كإنْ ، وسائر ما تَقَدَّمَ التمثيلُ به . وهذا القسم هو الذي يجري معه الحكم المذكور ، لأَنَّ وقوعَ الاسم بعده يليه ليس بقبيح إذا كان على إضمار الفعل لا[5] على تقديمه إنْ كان متأخراً ، نحو : إنْ زيداً ضربتَ أكرمك ، فإنه قبيح لا يجوز إلاّ في الشعر ، فمثل هذا

---

(١) الكتاب ٥١/٣ ، والبيت للأعشى ، وروايته في ديوانه ص ٦٣ :

* قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا *

وانظر الشاهد في المحتسب ١٩٥/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٠/٢ ، ضرائر الشعر ص ٢٨٢ ، مغنى اللبيب ص ٩٠٩ ، خزانة الأدب ٦١٢/٣ .

(٢) في أوس : «فيدخل» .

(٣) في أ : (قرروا) .

(٤) سورة الإسراء آية ١٠٠ .

(٥) في الأصول : (إلا) .

يدخل في باب الاشتغال لصِحَّة إضمار الفعل للآسم الذي / يلي الأداة . /٤١/

والثاني : ما لا يجوز أنْ يليَه الاسم لفظاً أصلاً ، ولا يجوز أنْ يليَـهُ الفعلُ مضمراً ، بل تلزم ولايتُه له ظاهراً ، ومن هذا القسم حَيْثُما ؛ إذ لا يجوز أن تقولَ : حيثُما زيداً أقعدتَه أقْـعُد ، وكذلك لا تقول : حيثما زيداً تُجْلِس أجلس إلاّ أنْ يُضْطَرَّ شاعرٌ فيجوز في الشعر خاصة . ومثل حيثُما في ذلك سائر أدوات الشرط سوى إنْ ، وجميع أدوات الاستفهام سوى الهمزة . وكذلك قد وسوف لا يليها إلاَّ الفعل ظاهراً إلاَّ أنْ يُضْطَرَّ شاعرٌ فيجوز أنْ يَلِيَها الاسم على تقدير ولاية الفعل . ومن هذا القسم الذي لا يليه إلاَّ الفعلُ ظاهراً ما يَتَـنَـزَّلُ من الفعل منزلـةَ الجـزء ، فلا يليـه الاسم في الكلام ، ولا في الشعر ، وذلك كالسين التنفيسيّة ، وما أشبه ذلك . وإذا ثبت هذا فتمثيلُه بحيثُما يقتضي جواز مثله في الكلام ، وذلك غيرُ صحيح .

والجواب : أنَّه قال : «إنْ تلا السابق ما يختصّ بالفعل كإنْ وحَيْثُما» فقَيَّدَ الاختصاص بأنْ يكونَ كاختصاص إنْ أو كاختصاص حَيْثُما ، ومعلوم أنَّ إنْ لا يلزم إظهارُ الفعل بعدها ، فيدخل معها ما كان مثلها كما تَـقَـدَّمَ ، وأمَّا حيثما فيلزم إظهارُ الفعل بعدهـا في الكلام ولا يلـزم في الشعر ، بل هي في الشعر كإنْ في الكلام ، وهذا في حَيْثُما معلوم أيضاً في أخواتها ، فيدخل معها ما كان مثلها في هـذا الباب إذا وقعـت في الشعر ، ولم يُـقَـيِّد الناظم[1] هـذا الحكم بالكلام دون الشعر ، بل إنّـما تَـعَـرَّضَ إلى أنَّ مثلَ هذا إنْ وقع ، وتُـصُـوِّرَت فيه صورةُ الاشتغال ، فيجب نصبُ الاسم السابق بفعلٍ مضمر ، فاتَّـفَقَ أنَّ المسألة في إنْ تُـتَصَـوَّرُ في الكلام ، وفي حَيْثُما إنّما تُتَصَوَّرُ في الشعر ، فإذا تُـصُـوِّرَتْ ثَبَتَ حكمُها كذلك . فعلى هذا ما كان من الأدوات لا يليه إلاَّ الفعلُ ظاهراً غيرُ داخلٍ له البتة ، إذ لم يطلق كلامه ، بل قَـيَّـدَه بالمثال ، ولا مثالَ له في هذا القسم ، فلا

(١) انظر الاعتراض على الناظم والجواب عنه في التصريح ١/٢٩٨ .

يدخل له . وما كان منها يليه الفعلُ مضمراً أو ظاهراً في الشعر فقد دخل له بحيثما ؛ وإنّما نَبَّهَ على هذا القسم لأمرين :

أحدهما : خوفاً من تَوَهُّمِ أَنَّ الاشتغالَ لا يدخل في ضرورة الشعر ، فبَيَّنَ أَنَّ الأضطرار ، وعدمَه في دخول الاشتغال على حَدٍّ سواء .

والثاني : أنَّ سيبويه قد بَوَّبَ على ذلك ، وقَسَّم الأدوات التي لا يليها إلاّ الفعل ذلك التقسيم[1] ، فأراد الناظمُ أنْ يحذوَ حذوَه ؛ لأَنَّ أكثر الناس يَطَّرِحونَ ذكر الاشتغال في الضرورة ، ولا يعتنون به ، فإذا كان كذلك فإذا اضطرَّ شاعرٌ أنْ يقولَ : إذا ما زيداً ضربته أضربُهُ ، وجب نصبُ زيدٍ بإضمار فعل يُفَسِّرُه الظاهرُ . وكذلك : أيَّانَ زيداً تضربْهُ أضربْهُ ، ومتى زيداً تأتِهِ يكرمْكَ ، وأينما زيداً تكرمْهُ ، يكرمْكَ . وما أشبه ذلك . وقد جاء في الشعر لكن مع الرفع أنشد سيبويه :

صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائرٍ أَيْنَمَا الريح تُمَيِّلْهَا تَمِلْ[2]

وأنشد أيضاً لعَدِيّ بن زيد :

فمتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ الساقي[3]

وكذلك أدوات الاستفهام سوى الهمزة ، فتقول إذا اضطُرِرْتَ : هل زيداً ضربتَه؟ فتنصب وجوباً ، وكذلك : متى زيداً رأيتَ أخاه ؟ وأين زيداً لقيتَه ؟ وكيف زيداً

---

(١) انظر الكتاب ٣/١١٠ ، ١١٤ .

(٢) الكتاب ٣/١١٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٩٦ ، والبيت لكعب بن جعيل التغلبي ، وينسب لحسام بن ضرار الكلبي ، وانظر معاني القرآن ١/٢٩٧ ، المقتضب ٢/٧٣ ، الإنصاف ٢/٦١٨ ، شرح المفصل ٩/١٠ ، ضرائر الشعر ص ٢٠٧ ، خزانة ١/٤٥٧ ، المقاصد النحوية ٤/٤٢٤ .

(٣) الكتاب ٣/١١٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٨٨ ، والبيت في ديوان عدى ص ١٥٦ ، والمقتضب ٢/٧٤ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٥٧ ، وروايته : «وإذا واغل» ، شرح المفصل ٩/١٠ ، همع الهوامع ٤/٣٢٥ ، خزانة الأدب ١/٤٥٦ .

وجدتَه ؟ . وعلى هذا الحكم سائر أدوات الاستفهام / حدثنا شيخُنا أبو عبدالله بن /٤٢/
الفَخَّار – رحمة الله عليه – أنَّ بعض المتكلمين على هذه المسألة من كتاب سيبويه
ألقاها على طلبته ، فقال : كيف يقال : هل زيدٌ ضربتَه أم هل زيداً ضربتَه ؟ رفعاً
أم نصباً ، فرفع قومٌ بالابتداء إلحاقاً لهل بالهمزة في جواز ذلك ، وآلتزم قومٌ النصب
بإضمار فعلٍ ليليَها الفعلُ تقديراً ؛ إذ ليس لها تَصَرُّفُ الهمزة ، ولا أصالتُها ،
فصَوَّبَ الشيخ هذا الثاني ، وخَطَّأَ الأول ، قال : وكان بالحَضْرَةِ بعضُ
المشارقة فقال : كلُّ ذلك خطأ ، وأخرج المسألة من الكتاب ، وأنَّها لا تجوز
إلاّ في الشعر ، قال سيبويه : «فإن قلتَ : هل زيداً رأيتَ ، وهل زيدٌ ذهب قَبُحَ،
ولم يَجُز إلاّ في الشعر ؛ لأنَّه لما اجتمع الفعلُ والاسم حملوه على الأصل»[1] .
قال : «فإنْ اضطُرَّ شاعرٌ فقَدَّمَ الاسم نَصَبَ»[2] . قال السيرافي : يعني أنَّه يقال :
هل زيداً رأيتَ أو رأيتَه[3] ، ثم بَسَطَ سيبويه الكلام في ذلك المعنى ، فانظره في
كتابه . ومثل ذلك : قد زيداً رأيتُه ، وسوف زيداً أضربُه ، ولم زيداً أضرِبْهُ ، ولن
زيداً أضربَهُ ، وقَلَّمَا زيداً أضرِبُه ، وربّما زيداً أضرِبُه . قال سيبويه : «فممّا لا
يليه الفعلُ إلاَّ مظهراً سوف ، وقد ، ولما ، ونحوهن ، فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقَدَّمَ
الاسم ، وقد أوقعَ الفعلَ على شيء من سَبَبِه ، لم يكن حَدُّ الإعراب إلاَّ النصبَ ،
وذلك نحو : لم زيداً أضرِبْهُ[4] ، لأنَّه يضمر الفعل إذا كان ممّا يليه الاسم[5] فهذا
كلُّه داخلٌ تحت إشارة حَيْثُما على التقدير المذكور . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ١/٩٩ .
(٢) نفسه .
(٣) هذا معنى كلام السيرافي في شرح الكتاب ١/ل ٢٠٦ .
(٤) في الكتاب بعد هذا المثال زيادة عن طبعة دير نبورغ هي «. . [إذا اضطرَّ شاعرٌ فقدَّم لم يكن إلاّ النصب في زيد ليس غير ، لو كان في شعر] . .»
(٥) الكتاب ١/٩٨ .

وإن تلا السابقُ ما بالابتدا يختَصُّ فالرفعَ التَزِمْـهُ أَبَدا
كذا إذا الفعلُ تلا ما لن يَرِد ما قبلَه معمولَ ما بَعْـدُ وُجِد[1]

هذا هو القسم الثاني من أقسام الاسم السابق ، وهو الواجب فيه الرفع ، وعَـيَّنَ له موضعين : أحدهما : أنْ يقعَ بعد أداةٍ تَخْتَصُّ بالابتدا ، أي لا يكونُ ما بعدها إلاّ مبتدأ ، فقوله «وإن تلا السابق كذا» يعني : أَنْ يقعَ الاسم المشتغلُ عنه بعد الأداة المختصَّةِ بالابتداس ، والياً لها ، و(بالابتداء) متعلِّقٌ بيَـخْـتَصُّ ، وهما في صِلةِ ما . ومن الأدوات المختصّة بالابتداء (إذا) التي للمفاجأة ، فإذا قلتَ : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو ، فزيدٌ ههنا يلزم رفعُه ، ولا يجوز نصبه ؛ لأَنَّ إذا من أدواتِ الأبتـداء ، فلو نصبت لم يلها الابتداء ، وكانت تخرج عن وضعها ، وكذلك لـولا ، ولو ما اللتان هما أداتا امتناع لوجود ، لا يليهما إلاّ الاسم ، فالابتداءِ بعدهما لازمٌ ، فإذا جاء خبرُه فعلاً واقعاً على ضميره أو سببه حيث أجازه المؤلف ، فالأسم السابق مرفوعٌ على الأبتداء ، كقول رهين المحبسين :

* فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسَالا *[2]

وضمير الأول هنا مرفوعٌ فلو جاء مثله : لو لا زيدٌ أكرمتُه لكان كذا ، لوجب رفعُه بالابتداء ، والجملةُ خبرُه ، وعلى جواز إظهار الخبر بعد لولا بني التمثيل ، والمثال المشهور في هذا الموضع مثال إذا ، وعليه بنى القاعدة ؛ ولذلك أُكَّد التزام الرفع بقوله (أبداً) ، وكان يجزيه أنْ يقولَ : فالرفعُ لازمٌ ، فكأنه أَكـدَّ تنبيهاً على

---

(١) في منهج السالك ص ٢٠ ، وتوضيح المقاصد ٣٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٢٣/١ ، والتصريح ٣٠٣/١ «ما لم يرد» وفي الثلاثة الأخيرة : «ما قبل معمولاً لما بعد» .

(٢) صدره :

* يذيب الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ *

وهو في شروح سقط الزند ١٠٤/١ ، المقرب ٨٤/١ ، شواهد التوضيح ص ٦٧ ، رصف المباني ص ٢٩٥ ، الجني الداني ص ٥٤٣ ، مغني اللبيب ص ٣٦٠ ، التصريح ١٧٩/١ .

مخالفته لظاهر سيبويه فيها ، وظاهر كلامه أنَّها كأمَّا يجوزُ معها الرفعُ والنصبُ ، وإنْ كان الرفعُ أولى ، قال سيبويه : «فإنْ قلتَ : لقيتُ / زيداً ، وأمَّا عمروٌ فقد مررتُ به ، ولقيتُ زيداً وإذا عبدُالله يضربُه عمروٌ ، فالرفع إلاَّ في قول من قال : زيداً رأيته ، وزيداً مررتُ به ؛ لأنَّ أمَّا وإذا يُقْطَعُ الكلام – يعني أنَّهما ليسا بحرفي عطف – وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلاَّ أنْ يدخل عليهما ما يَنصِب ، ولا يُحْمَلُ بواحد منهما آخِرٌ على أول[1] كما يُحْمَلُ بثُمَّ والفاء ألا ترى أنَّهم قرَءوا ﴿وأمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُم﴾[2] وقبلَه نَصْبٌ – يعني قوله : ﴿فَأَرْسَلْنَا عليهم رِيْحاً صَرْصَراً﴾[3] . وذلك لأنَّها تَصْرِفُ الكلام إلى الابتداء إلاَّ أنْ يقعَ بعدها فعلٌ ، نحو : «أمَّا زيداً فضربتُ»[4] . هذا ما قال سيبويه ، والظاهر منه أنَّ حكمَ إذاً عنده حكمُ أمَّا ، وخالفه ابن مالك ، وقال : «لا ينبغي أنْ تُلْحَقَ إذا بأمَّا ؛ لأنَّ أمَّا وإن لم يَلِها فعلٌ فقد يليها معمولُ الفعل المفرَّغ كثيراً نحو : ﴿فأمَّا اليَتِيمَ فلا تَقْهَر وأمَّا السَّائِلَ فلا تَنْهَر﴾[5] وقد يليها معمولُ فعلٍ مقدَّر بعده مُفَسَّرٌ مشغولٌ كقراءة بعض السلف ﴿وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم﴾[6] قال : «وإذاً لم يلِ (إذا) فعلٌ ظاهر ، ولا معمولُ فعلٍ إنَّما يليها أبداً في النثر والنظم مبتدأ ، وخَبَرٌ منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوفُ الخبر ، فمن أولاها غيرَ ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا /٤٣/

(١) في الأصل ، وت : «الأول» ، وما أثبته عن الكتاب وس .

(٢) سورة فصلت آية ١٧ .

(٣) سورة فصلت آية ١٦ .

(٤) الكتاب ٩٥/١ .

(٥) سورة الضحى آية ٩ ، ١٠ .

(٦) سورة فصلت آية ١٧ بنصب (ثمود) ، وهي قراءة الحسن كما ذكر الفراء في معاني ١٤/٣ ، وقال أبو حيان في البحر المحيط ٤٩١/٧ : «وقرىء ثمود بالنصب ممنوعاً من الصرف ، والحسن وابن أبي اسحاق والأعمش (ثموداً) منونة مصروفة» .

يلتفت إليه ، ولو كان سيبويه»[1] . وما ذهب إليه المؤلف في كلام سيبويه من حمله على ظاهره ، والتخطئة له قد ذهب إليه السيرافي قبله[2] . والناس في ذلك الظاهر فريقان : منهم من حمله على ظاهره ، ومنهم من تَأَوَّلَهُ ، فالذين حملوه على ظاهره خَطَّؤُوه كالناظم أو من جرى مجراه ، والذين تأوَّلوه حملوه على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّه قرن إذا بأَمَّا ؛ لأجل أنَّهما لا يُعْطَفُ بهما ثم شركهما معاً في النصب ، وهو يريد أَمَّا خاصة كقوله تعالى : ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾[3] ثم أفرد الكلام في أَمَّا ، وبها مَثَّلَ دون إذا . وإلى هذا أشار ابن خروف .

والثاني : أنْ يكونَ أجاز الحمل على الفعل معهما معاً لكن من وجهين مختلفين . أمَّا في أَمَّا فلما ذكر ، وأَمَّا في إذا فعلى إضمار مبتدأ قبل المنصوب ، فإذا قلتَ : خرجتُ فإذا زيدٌ تضربه ، جاز على تقدير : فإذا أنت تضربُ زيداً تضربه ، لأَنَّ سيبويه أجاز أَنْ تقولَ : خرجتَ فإذا مَنْ يضربْكَ تضرِبْهُ مجزوماً على إضمار المبتدأ[4] ، كأَنَّه قال : فإذا أنت من يضربْكَ تضرِبْهُ ، ومَنْ قد تكون مفعولةً ، فكذلك يسوغ أَنْ يقعَ بعدها الفعلُ على إضمار مبتدأ .

والثالث : أن يريدَ أَنَّ أَمَّا وإذا يَقْطَعان ما بعدهما عمّا قبلهما فيكون بعدهما المبتدأ ، ولم يتعرّض للزوم ذلك ، فإن جاز بعدهما النصب فإنَّما يجوز على من قال : زيداً ضربتُه ، إنْ لم يمنع من ذلك مانعٌ . وقد وُجِدَ المانعُ في (إذا) فلا ينصب بعدها الاسم . وهذا يُعْزَى للشلوبين ، وما قبله لبعض المتأخرين .

---

(١) انظر شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٣٣/٢ ، توضيح المقاصد ٤٠/٢ .

(٢) لم أجد هذا في شرح السيرافي كلام سيبويه المتقدّم في النسخة التي وقفت عليها من شرح كتاب سيبويه للسيرافي .

(٣) سورة الكهف آية ٦١ .

(٤) قال سيبويه في كتابه ٧٦/٣ : «وتقول : مررت به فإذا مَنْ يأْتيه يعطيه ، وإن شئت جزمت ؛ لأن الإضمار يحسن هاهنا» .

وللكلام هنا مجالٌ أوسع من هذا ، والمقصود إنّما هو التنبيه على أَنَّ سيبويه غيرُ صريح في مخالفةِ الجماعة ، وإنْ كان له ظهورٌ فيها ، والناس فيه يختلفون ؛ فلأجل هذا الخلاف قال الناظم : «فالرفع التزمه أبداً» فأَكّد ، وقَرَّرَ أَنَّه غير مرتضٍ لذلك الظاهر ؛ وذلك لبُعْدِهِ عن كلام العرب ، وبُعْدِ تأويله ، ولكنَّ الذي تحصل من الجميع / أَنَّ ما أَكَّدَهُ الناظم من الحكم صحيحٌ عند الجميع غير ظاهر سيبويه . /٤٤/

والثاني من موضعي وجوب الرفع : أَنْ يفصلَ بين الاسم السابق والفعل المشغول عنه ما يمنع من عمله فيه لو لم يشتغل عنه ، وذلك قوله : «كذا إذا الفعلُ تلا ما لن يرد» إلى آخره يعني : أَنَّه يجب رفعُ السابق أيضاً إذا وقع الفعلُ بعد أداةٍ لا يكون ما قبلها معمولَ ما بَعْدَها ، فقوله : «كذا إذا الفعل تلا» أي تَبع ، وما واقعةٌ على الأداة الفاصلة بين السابق والفعل ، وهي موصولةٌ صلتها لن يَرِد إلى آخره ، وما الثانيةُ فاعلةٌ بيَرِد ، وقبلَه صلتها ، وما الثالثةُ مضافٌ إليها معمول ، وهي واقعة على الفعل المشغول وما حلَّ محلَّه وصلتها (وُجِد) ، و(بعد) متعلّق بوُجِد ، والتقدير : كذا إذا تلا الفعلُ المشغولُ حرفاً لن يَرِدَ الاسمُ الذي قبلَه معمولاً للفعل الذي وُجِدَ بعدَه . ولهذا الموضع أمثلةٌ كثيرة[1] نكتفي منها بعَشَرَةٍ : أحدُها : أَنْ يَفْصِلَ بين الفعل والاسم السابق ما التعجبيّة ، نحو : زيدٌ ما أَحْسَنَهُ ، فإنَّ (ما) هنا لها صَدْرُ الكلام ، فلو فُرِضَ جوازُ تقدُّمِ معمولِ الفعل عليه لمنعته ما .

والثاني : أَنْ يفصِلَ اسمُ موصول ، نحو : زيد الذي ضربتُه ، فلا يجوز نصبُ زيد ؛ لأَنَّ معمول الصِّلة لا يَتَقَدَّمُ على الموصول ، وكذلك زيد أنا الضاربُه .

والثالث : الحرف الموصول كقولهم : أَذَكَرٌ أَنْ تَلِدَهُ ناقتُك أحبُّ إليك أَم أنثى[2] ؟ فذَكَرٌ يجب رفعُه ؛ لأَنَّ المشغول عنه في صلة أَنْ ، ولا يتقدَّمُ معمولُ

---

(١) انظر منهج السالك ص ١٢٠ ، همع الهوامع ٥/١٤٩-١٥١ .

(٢) من امثلة سيبويه ، الكتاب ١/١٣١ ، وانظر منهج السالك ص ١٢٠ .

الصلة على الموصول .

والرابع : أنْ يكونَ الفاصلُ اسماً مضافاً إلى الفعلِ ، نحو : زيد حينَ ألقاه يُسَرُّ ، فلا يصحّ أنْ يعمل ألقاه في زيد ؛ لأنَّه يصير كالجزء من الجملة المضاف إليها الظرف ، وجزء من المضاف إليه لا يَتَقَدَّمُ على المضاف ، فلا يُفَسِّرُ مقدّراً قبل المضاف ، إذ لا يُفَسِّرُ[1] إلاَّ ما يَصِحُّ أنْ يعملَ . ويجري مَجْرَى هذا سائر الظروف إذا أضيفت إلى الجملة ، كما أنَّه يجري مَجْرى أنْ ما كان نَحْوَها ، ومَجْرَى الذي ما كان نَحْوَها .

والخامس : أنْ يَقَعَ الفصلُ بأداةِ شَرْطٍ ، نحو : زيدٌ إنْ تضرِبْهُ يضرِبْكَ ، وزيدٌ متى تكرِمْهُ يكرِمْكَ ، فلا يجوز نصبُ زيد ، لأنَّه لا يصح عمل الفعل فيه لمكان أداةِ الشرط ؛ إذ لها صَدْرُ الكلام .

والسادس : أدوات الاستفهام ، نحو : زيدٌ هل رأيْتَه ؟ وعمروٌ متى لقيتَه ؟ وبَكْرٌ كَمْ مرةً لقيتَه ؟ وما أشبه ذلك ، فلا يجوز النصب هنا ؛ لأنَّ أدوات الاستفهام لا يصح عملُ الفعل بعدَها فيما قبلها ، فلا يُفَسِّرُ عاملاً فيه .

والسابع : كم الخبرية نحو : زيدٌ كَمْ مرةٍ لقيتَه ؟ ، وفيها ما في الاستفهامية .

والثامن : أداةُ التحضيض أو العَرْض نحو : زيدٌ هَلاَّ أكرمتَه ، وعمرو ألاَ ضربتَه ، وما أشبه ذلك ؛ وإنَّما لَزِمَ الرفعُ للمعنى الذي في الاستفهام ، والشرط .

والتاسع : أداةُ الاستثناء نحو : ما زيدٌ إلاّ يضرِبُه عمروٌ ، فلا يكون في زيدٍ إلاَّ الرفع ، لأنَّ إلاّ لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلها .

والعاشر : المعلّق إذا وقع الفصل به ، نحو : ما ، ولام الابتداء ، والقسم ، فتقول : زيدٌ ما ضربَهُ عمروٌ ، وزيدٌ ليكرمُهُ عمروٌ ، وزيدٌ لَيُكْرِمَنَّهُ أخوك .

---

(١) في أ : «يفسره» بهاء مقحمة بعد الراء .

فليس في زيدٍ في هذه المُثُلِ إلاَّ الرفعُ ؛ إذ لا يعملُ ما بعد هذه / الأدوات فيما /٤٥/ قبلها ، فلا يُفَسِّرُ عاملاً . والحاصل أَنَّ كلَّ ما يمنع أَنْ يعملَ ما بعدَه فيما قبله إذا فَصَلَ بين الفعل والاسم السابق لم يكن في الاسم السابق معها إلاّ الرفعُ بالابتداء .

وٱختِيرَ نَصْبٌ قبلَ فعلٍ ذي طَلَبْ وبعدما إيلاؤُه الفعلَ غَلَبْ

وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ على معمولِ فعلٍ مستَقِرٍّ أَوَّلاً

هذا هو القسم الثالث : وهو الذي يُخْتَارُ فيه نصبُ الاسم السابق وعَيَّن له ثلاثةَ مواضع :

أحدُها : أَنْ يكونَ الفعلُ المفسِّر طلبياً ، وهو قوله : «قبلَ فعلٍ ذي طلب» يعني أَنْ يكونَ الاسمُ قبلَ فعل فيه طَلَبٌ أو معه ما يقتضي الطلب ؛ إذ لم يُقَيِّد الطلبَ بكونه بأداة أو بغير أداةٍ ، ولا هل[1] هو أمر ، أو نهي ، أو غير ذلك ، فاشتمل من حيثُ الإطلاق على جملة ذلك . والطلبُ أيضاً يكونُ أمراً ، ونهياً ، ويكون دعاء ، وجميع ذلك يُخْتَارُ معه النصب كما قال ، ومثال ذلك : زيداً أضرِبْه ، وعمراً أمرُرْ به ، وخالداً أضربْ أباه ، وزيداً اشتر له ثوباً ، وكذلك مع أَمَّا ، نحو : أَمَّا زيداً فَٱضربه ، وأَمَّا عمراً فَٱمررْ به ، ومن ذلك الطلب المستفاد من الأدواتِ الداخلةِ على الفعل ، نحو : زيداً لِتضْرِبْهُ ، وعمراً لِتُكْرِمْ أباه ، وبكراً لا تضرِبْهُ ، وزيداً لِيَضْرِبْهُ عمروٌ ، وخالداً لا يقتلْ أخاه زيدٌ ، فكلُّ هذا الوَجْهُ فيه النَّصْبُ ، ويجوز الرفع ، ولكنَّه مرجوحٌ ، فتقول : زيدٌ أضربه ، وعمروٌ أمرِرْ به وخالدٌ أضرب أباه ، وكذلك سائر المسائل . وممّا يدخل في هذا النمط الدعاء كقولك : زيداً غفر الله له ، وزيداً أكرمَهُ اللهُ ، واللَّهُم زيداً فَٱغفر[2] له ، وزيداً فأصلِحْ شأنه ، وعمراً ليجزِهِ اللهُ خيراً ،

---

(١) سقطت (هل) من أ .

(٢) في الأصل (اغفر له) .

وأنشد سيبويه لأبي الأسود الدؤلي :

أميرانِ كانا آخـَيَاني كلاهما فكُلاًّ جزاه اللهُ عني بما فَعَلْ[1]

فهذا يُخْتَارُ فيه النصب أيضاً . ويجوز الرفعُ ، فتقول : زيدٌ أكرمَهُ الله ، وزيدٌ غفر اللهُ له واللّهُمَّ زيدٌ فاغفر له ، وما أشبهه . وإنما ٱختِيرَ النصبُ هنا ؛ لأَنَّ الطلبَ إنّما يكونُ بالفعل فهو يطلبه فكان الأولى حَمْلَ الكلام عليه ، وتَرْكَ الحمل على الابتداء .

والثاني من مواضع اختيارِ النصب أَنْ يقعَ الاسمُ السابقُ بعد أداةٍ يغلب ولايتُها للفعل[2] وذلك قوله : «وبعدما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب» فقوله (وبَـعْـدَ) معطوف على (قَبْـلَ) والتقدير : وٱختِيرَ نَصْبٌ بعد ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَبَ ، وما واقعةٌ على الأداة ، والإيلاء مصدر أوليتُه كذا : إذا جعلته يليه ، كأَنَّه قال : وبَـعْـدَ الأداة التي غَلَبَ عليها أَنْ يليَها الفعلُ ، فمن ذلك همزة الاستفهام ، نحو : أزيداً ضربتَه ؛ النصب أولى لأَنَّ الاستفهام يطلب بالفعل ، ويجوز الرفع فتقول : أزيدٌ ضربتَه . وإنّما خالفتِ الهمزةُ سائرَ أدواتِ الاستفهام لأنها أُمُّ البابِ ، فوقع التَّصَرُّف فيها بخلاف غيرها ، فجاز فيها ما لم يجز في غيرها ، ونظيرها (إنْ) من بين سائر أدوات الشرط . ومن النَّصْبِ بها قولُ جرير أنشده سيبويه :

أثعلبةَ الفوارسِ أم رياحـاً عَـدَلْـتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشَابا[3]

---

(١) الكتاب ١/١٤٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٨٨ ، والبيت في ديوانه ص ٧٨ ، الأغاني ١٢/٣١٧ ، وروايته «فكلٌّ» فلا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) في ت : «ولايتها الفعل» .

(٣) الكتاب ١/١٠٢ ، ٣/١٨٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٢٨٨ ، والبيت في ديوانه ٢/٨١٤ من قصيدته التي مطلعها :

أقلي اللوم عـاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

، وانظره في فرحة الأديب ص ٧٤ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٣١ ، ٢/٣١٧ ، الردّ على =

/ ومن ذلك ما ، من حروف النفي شبَّهُوهما بحروف الاستفهام في أنَّ الكلامَ /٤٦/ معهما غير واجب ، فاختير معهما النصب ، نحو : ما زيداً ضربتَه ، ولا عمراً كلَّمْتَه ، وأنشد سيبويه لهُدْبَة بن خَشْرَم :

فلا ذا جلالٍ هِبْنَهُ لجَلاَ لِهِ ... ولا ذا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ للفَقْرِ[1]

وأنشد أيضاً لزُهير بن أبي سُلْمى :

لا الدَّارَ غَيَّرَهَا بَعْدِي الأنيسُ ولا ... بالدار لو كلَّمت ذا حاجةٍ صَمَمُ[2]

وقال جرير :

فلا حَسَباً فَخَرْتَ به لِتَيْمٍ ... ولا جَدًّا إذا ازدحم الجُدُودُ[3]

وإنّما مَثَّلْتُ هنا بما ولا اتِّبَاعاً لرأيه فيهما ، إذ جعلهما في التسهيل وشرحه[4] ممّا يُخْتَارُ معه النصب ، وهو مذهبٌ لبعض النحويين[5] . وبعضُهم جعل الوجهين

= النحاة ص ٩٨ التصريح ٣٠٠/١ ، وفي الأصل وأ : «طمية» ، والتصويب من س ، ومصادر التخريج .

(١) الكتاب ١٤٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨١/١ ، والبيت في شعره ص ٩٧ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٤/١ ، الرد على النحاة ص ١٠٥ ، شرح المفصل ٣٧/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨٢/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٤٦ .

(٣) الكتاب ١٤٦/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨٣/١ ، ٥٦٨ ، والبيت في ديوانه ٣٣٢/١ من قصيدة مطلعها :

ألا زارت وأهل منًى هجود ... وليت خيالها بمنى يعود

وروايته : «فلا حسبٌ . . . . . ولا مجدٌ» بالرفع فلا شاهد فيه على هذه الرواية ، وانظر الشاهد في الرد على النحاة ص ١٠٦ ، شرح المفصل ١٠٩/١ ، ٣٦/٢ ، خزانة الأدب ٤٤٧/١ .

(٤) التسهيل ص ٨٠ ؛ شرحه ، السفر الأول ٧٣٥/٢ .

(٥) هو مذهب ابن الباذش ، وابن خروف ، وابن عصفور / انظر المقرب ٩١/١ ، المساعد ٤١٦/١ ، التصريح ٣٠١/١ .

متقاربين أو متساويين ، وإليه مال ابنُ أبي الربيع [1] ، وقال : إنَّه الظاهرُ من كلام سيبويه . وكلام سيبويه مُحْتَمِلٌ ؛ إذ قال : «وإن شئتَ رفعت – يعني بعد ما ولا – والرفع فيه أقوى [2] – يعني منه في الاستفهام – لأنَّهُنَّ نفْيٌ واجب يُبْتَدَأ بعدهن ، ويُبْنَى على المبتدأ بعدهن ، ولم يبلغن أنْ يَكُنَّ مثلَ ما شُبِّهْنَ به» [3] . فهذا الكلام مُحْتَمِلٌ لأَنْ يكونَ موافقاً لرأي المؤلف ؛ إذ لا يلزم من كون الرفع أقوى هنا منه مع الاستفهام أنْ يكون مساوياً للنصب ، كما يَحْتَمِل ما قال ابنُ أبي الربيع . وما ذهب إليه في شرح التسهيل قد يظهر منه هنا ؛ إذ لو كان رأْيُه هنا مخالفاً لَنَبَّه عليه في القسم الرابع ، ولم يفعل ، فليس عنده منه ، ولا من الخامس الذي يَرْجُحُ به الرفع ؛ لأَنَّه لا قائل به فيما أعلم إلاَّ ابنُ الطراوة [4] تأويلاً على سيبويه أَنَّه يريد : والرفع أقوى من النصب ، ثم رجع عن ذلك آخِراً ، فبعيدٌ أنْ يذهَبَ إليه الناظم هنا ، فلم يَبْـقَ إلاَّ أَنَّه من هذا القسم عنده . وبمنزلة ما ولا في هذا الحكم إنِ النافية ، نحو : إنْ زيداً ضربتَه ، وإنْ زيدٌ ضربته .

واعلم أَنّي إنّما أُمَثِّلُ هذه الأمور التي لم يُعَيِّن التمثيل بها جرياً على ما أعرفُه من مذهبه في غير هذا النظم ، أو على رأي البصريين الراجع هو إليهم في أكثر مسائل الرفع الواجب . فإن الخلافَ فيها موجود ، ولم أُذكره حينَ لم يظهر من الناظم إشارةٌ إليه ، ألا ترى إلى قوله : «وإن تلا السابقُ ما بالأبتداء يختص» إلى

(١) انظر البسيط ٢/٦٣٥-٦٣٦ .

(٢) بعده في الكتاب : «إذ كان يكون في ألف الاستفهام» .

(٣) الكتاب ١/١٤٦ .

(٤) جاء في التصريح ١/٣٠٠ : «. . (وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع) واجب (نحو : أزيد ضربته أم عمرو) ؛ لأنّ الضرب محقق ، وإنما الشك في المفعول ، والاستفهام عن تعيينه (وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب في قوله) وهو جرير . . .» :
«أثعلبةَ الفوارس . . . البيت»
وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٤٩ .

آخر الفصل لم يُعَيِّن فيه شيئاً بل أحال على ما ثَبَتَ له ذلك الحكم من الأدوات ، فذلك الحكم قد يكون ثابتاً بٱتفاقٍ ، وقد يكون ثابتاً باختلاف ، كالفصل بأَنِ المصدرية ، وما النافية فإنَّ الكوفيين لا يوجبون الرفع في الاسم السابق ، وكذلك غيرهما من المسائل المختلف فيها ؛ فلذلك وقع التمثيل فيها ، وفي سائر ما تقدّم على رأي أهل البصرة .

والثالث من مواضع اختيار النصب : أَنْ يُعْطَفَ الاسمُ السابقُ على ٱسم عَمِلَ فيه فعلٌ مُتَـقدِّم ، وذلك قوله : «وبعد عاطفٍ بلا فَصْلٍ على معمولِ فِعْلٍ» إلى آخره ، يعني أَنَّ النصبَ اختير أيضاً في الاسم السابق على جملة الاشتغال إذا كان معطوفاً على معمولِ لفعلٍ هو سابقٌ في الجملة الأولى ، ومثال ذلك : ضربتُ زيداً ، وعمراً أكرمْتُه ، وأكرمت أخاك وزيداً ضربتُ أباه ، ورأيتُ زيداً / وعمراً /٤٧/ مررتُ به ، فمعمول الفعل هو زيد والأخ والعامل فيهما هو الفعل المستَقِرُّ أولاً في الجملة الأولى ، وتَحَرَّزَ بقوله : «مستقرّ[1] أُوَّلاً» من الجملة التي هي اسميّةُ الصدر فِعْلِيَّةُ العَجُز ، نحو : زيدٌ ضربته وعمراً كَلّمْتُه ، فإنَّ الفعل في الجملة الأولى ليس مستقِرًّا أُوَّلاً ، ولها حكمٌ آخرُ سيذكره ، وكذلك يدخل له في قوله : «معمول فعل» المعمولُ المرفوع كما يدخل المنصوب ، نحو : جاء زيدٌ وعمراً كلَّمته ، وذهب أخوك وعمراً مررتُ به ، وما أشبه ذلك فكل هذا يُخْتَارُ فيه النصبُ في الاسم السابق على جملة الاشتغال ، وَوَجْهُ ذلك طَلَبُ المشاكلة بين الجملتين ؛ لأَنَّه إذا انتصب السابقُ أو ٱرتفع بالفعل صارت الجملةُ فعليّةً ، فشاكلت الجملةَ الأولى ، وهي فعليَّة ، فحَصَلُ عطفُ جملةٍ فعليّة على جملة فعليّة ، ولو ٱرتفع الاسم على الابتداء لكان من عَطْفِ جملةٍ اسميّة على جملة فعليّة فانتفتِ المشاكلةُ ، وهي مختارة في كلام العرب ، فكان النصبُ مختاراً ، ويجوز الرفع ، وإنْ كان مرجوحاً ، فتقول : جاء زيدٌ وعمروٌ كلَّمتُه ، ورأيتُ زيداً وعمروٌ ضربتُه . وممّا

(١) في الأصل : «مستقراً» بالنصب ، وما أثبت هو ما جاء في أ وس .

جاء في السماع من النصب قول الله تعالى : ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ والظَّالِمِينَ أعَدَّ لهم عذاباً أليماً﴾[1] ، وقوله[2] تعالى : ﴿وعَاداً وثمود وأصْحَابَ الرَّسِّ وقُرُوناً بينَ ذلك كَثِيراً ، وكُلاًّ ضَرَبْنَا له الأَمْثَال﴾[3] ، وقال تعالى : ﴿فَرِيقاً هَدَى وفَرِيقاً حقَّ عليهم الضَّلَالَةُ﴾[4] وهو كثير ، ومنه في الشعر قول الربيع :

أصبحتُ لا أحمِلُ السلاحَ ولا ... أَمْلِكُ رأسَ البعيرِ إنْ نَفَرا
والذئبَ أخشاه إنْ مررتُ به ... وَحْدِي وأخشى الرياحَ والمَطَرا[5]

وهذا الحكم غيرُ مُخْتَصٍّ بالواو وحدَها ، بل يجري في غيرها من حروف العطف ، ولذلك لم يُقَيِّد عاطفاً بالذكر دونَ عاطف بل قال : «وبعد عاطفٍ» ، فتقول : رأيتُ زيداً ثُـمَّ عمراً مررتُ به ، ورأيتُ زيداً أو عمراً أكرمتُ أخاه ، وكذلك ما جرى منها عاطفاً في بعض الأحوال ، نحو : لقيتُ القومَ حتى زيداً لقيتُه ، وما رأيتُ زيداً لكنْ عمراً رأيتُ أباه ، وما أكرمتُ عمراً بل بشراً أكرمتُه ، كلُّ هذا حكمُه حكمُ الواو ، وتَحَرَّزَ بقوله : «بلا فصل» ممّا إذا فَصَل بين العاطف والمعطوف ما يصيِّره في حكم نفسه ، وذلك أَمَّا ، فإنَّ المعطوف بعدها له حكمهُ ؛ لأنَّها من الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الكلامُ ، فتقول : رأيتُ زيداً وأَمَّا عمروٌ فلم أره ، وجاءني زيدٌ وأَمَّا عبدالله فأكرمتُه ، ولا يُخْتَارُ النصب ههنا بل يكونُ حكمه في النصب كحكمِهِ لو لم يُعْطف على شيء ، فتقول : رأيت زيداً

(١) سورة الانسان آية ٣١ .
(٢) في أ ، س : «وقال تعالى» .
(٣) سورة الفرقان آية ٣٨ ، ٣٩ .
(٤) سورة الأعراف آية ٣٠ .
(٥) انظر الكتاب ١/٨٩-٩٠ ، النوادر ص ٤٤٦ ، الجمل ص ٥٢ ، الحلل ص ٣٧ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٤٧٣ ، المحتسب ٢/٩٩ ، خزانة الأدب ٣/٣٠٨ .

وأمَّا عمراً فلم أره ، على حَدٍّ ما تقول : عمراً لم أره ، هذا ما لم يَعْرِضْ له ما يوجبُ آختيارَ غيرِ ذلك ، فيكون له حكمه ، فالمقصود أنَّ المشاكلةَ في العطف غيرُ معتبره مع أمَّا . وفي حُكْمِ أمَّا (إذا) التي للمفاجأة إذا قلتَ : رأيتُ عبدَالله وإذا زيدٌ يضربه عمرو ، ومررتُ بزيد وإذا عمروٌ يكرمُه بكر ، وما أشبه ذلك ، فإذا من أدوات الأبتداء ، وهي تقطع / ما بعدها عمّا قبلها ، فلا تُطْلَبُ المشاكلةُ /٤٨/ بينهما كأمَّا ، لكنْ يبقى النظر في حكم الاسم السابق بعدَها ، وقد تقدَّم . وكذلك (إنّما) نَصَّ بعضهم أنَّها في حكم الفصل كأمَّا .

وفي كلام الناظم هنا نَظَرٌ من وجهين : أحدُهما : أنَّ الناسَ يُعَبِّرونَ عن هذا بأنْ تكون جملةُ الاشتغال معطوفةً على جملة فعليّة ؛ وذلك لأنَّ المسألةَ من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات ، والناظم عكس الأمرَ فجعلها من باب عطف المفردات ، ألا ترى أنَّه قال : «وبَعْد عاطفٍ بلا فصل على معمول فعل»[١] فجعل المعطوفَ عليه هو معمولَ الفعل[١] ، والمعطوف لم يذكره ولكنّه مفهوم من قُوَّةِ كلامه أنَّه الاسم السابق ؛ إذ لا يصح أن يكونَ الجملةَ حسب ما يأتي في بابه إن شاء الله ، فَبَقِيَ ظاهرُ الكلام على أنَّه من عَطْفِ المفردات ، وذلك غيرُ صحيح ؛ لأنَّ ما بعد العاطف راجعٌ إلى حكم فعله المُقَدَّر إن كان منصوباً أو إلى حكم الابتداء إن كان مرفوعاً ، وليس راجعاً إلى حكم الفعل الأول بآتفاقٍ ، فثبت أن العطفَ هنا عطفُ الجمل لا عطفُ المفردات .

فإن قيل : إنّه أتى بعبارةٍ مجازيّةٍ لَمَّا كان الثاني منصوباً كالأول فآعتبر صورةَ اللفظ ، وإن كان الأمرُ في الحقيقة بخلاف ذلك .

فالجواب : أنَّ هذا قد كان يمشي عُذراً على ضَعْفِه لو كان ما قبل العاطف يلزمه النصبُ في فرض المسألة ، أو كان ما بعده يلزمه النصبُ أيضاً ، فكيف

---

(١) تكرر ما بين الإشارتين في أ.

وأنت تقول : قام زيدٌ وعمراً أكرمتُه ، فيختار النصب كما يختار في قولك : ضربتُ زيداً وعمراً أكرمته ، وكذلك تقول : رأيتُ زيداً وعمروٌ جاءني ، فتحملُه على الفعل في الوجه المختار ، وخصوصاً على طريقته في : زيدٌ قام ، وأيضاً فإنَّ قوله : «مستقر أوَّلاً ، إمَّا أنْ يكونَ نَعْتاً لفعلٍ ، وعليه شَرْحُ كلامه ، وإمَّا أنْ يكونَ نَعْتاً لمعمول ، فيدخل تحته : زيداً ضربتُ وعمراً كلمته ، ونحو ذلك . وعلى كلا التقديرين فالكلامُ قاصرٌ ، أمَّا على الأول فيخرج عنه : زيداً ضربتُ وعمراً كلمته ، ونحوه ، وأمَّا على الثاني فيخرج عنه : ضربتُ زيداً وعمراً كلمتُه ، ونحو ذلك ، والحكم في الضَّربين واحدٌ في اختيار النصب . فهذه عبارةٌ مشكِلةٌ ، فلو قال مثلاً عوضَ ذلك :

وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ على جملةِ فعلٍ استقلتْ أوَّلاً

أو ما يُعْطِي هذا المعنى لأستقامَ الكلامُ ، وكان كعبارته في التسهيل : «أووَلِي كذا وكذا أو عاطفاً على جملةٍ فعليةٍ تحقيقاً أو تشبيهاً»[1] .

والثاني : أنَّه ذكر لاختيار النصب ثلاثةَ مواضعٍ ، فاقتضى أنْ ليس ثَمَّ موضعٌ آخرُ يُخْتَارُ فيه النصب ، وليس كذلك فإنّه قد ذكر في التسهيل[2] زيادةً على ما ذكر هنا ثلاثةَ مواضعٍ :

أحدُها : أنْ يُجَابَ به استفهامٌ بمفعولِ ما يليه أو بمضافٍ إليه مفعولُ ما يليه كقولك : زيداً ضربتُه في جواب من قال : أيَّهم ضَرَبتَ ؟ ، فقولُك : زيداً ضربتُه قد أُجِيبَ به الاستفهامُ في قوله : أيَّهم ضربتَ ؟ وأيَّهم مفعولُ ضربتَ ، وهو الذي يلي زيداً في قولك : زيداً ضربتُه ، وهو المستفهم به . وقد نَصَّ سيبويه على هذا الموضع ، وكذلك المضاف إلى المستفهم به في قولك : ثوبَ زيدٍ لبسته ،

---

(١) التسهيل ص ٨١ ، وفيه (أو وليه) . وهما بمعنًى .

(٢) المصدر نفسه ص ٨١–٨٢ .

جواباً لمن قال : ثوبَ أيِّهم لبستَ ./ /٤٩/

والثاني : أنْ يليَ الاسم السابق (حيثُ) من ظروف المكان نحو قولك : حيث زيداً تلقاه يكرمُك ، فزيدٌ ههنا يُختارُ نصبه ، قال سيبويه : «وممّا يقبُحُ بعده ابتداءُ الأسماء ، ويكون الفعلُ بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شيء من سببه نَصْباً[1] في القياس إذا وحيثُ تقول : «إذا عبدُالله تلقاه فأكرِمْه ، وحيثُ زيداً تجدُه فأكرِمْه» ثم قال : «والرفعُ بعدهما جائزٌ لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيثُ عبدالله جالس»[2] فذكر سيبويه حيث كما ترى ، وزاد معها إذا ، ولم يزده ابنُ مالك لِمَا فيها من النزاع ؛ إذ قد خُولف سيبويه في جعل (إذا) من مُرَجِّحاتِ النصب ؛ إذ هي مثل (إنْ) غيرَ أنْ لا عملَ لها[3] . وأيضاً فإنَّ ذلك الكلامَ مُختَلَفٌ فيه هل هو من طُرَرِ الأخفش المدرجة أم لا ؟ فلما كان الأمرُ كذلك اقتصر على ما اتُفِقَ عليه ، وهو حيث وترك ما اختلف فيه . والناظم ترك ذلك .

والثالث : أنْ يكونَ الرفعُ مُوْهِماً لوصف مُخِلٍّ ، قال في الشرح : «ومن مرجحات النصب أنْ يكونَ مخلِّصاً من إيهامِ غيرِ الصواب ، والرفعُ بخلاف ذلك ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[4] فَنَصْبُ (كلَّ شيء) رفعٌ لِتَوَهُّم كون (خلقناه) صفةً ؛ إذ لو كان صفةً لم يفسِّر ناصباً لما قبله . وإذا لم يكن صفةً كان خبراً فيلزم عمومُ خلقِ الأشياء بقَدَرٍ خيراً كانت أو شراً . وهذا قول أهل السنة»[5] . قال : «ولو قُرِىء (كلُّ شيء) بالرفع لاحْتَمَلَ أنْ يكونَ

---

(١) في الأصل : «نصب» والتصويب من الكتاب ، وأ وس .

(٢) الكتاب ١/١٠٦–١٠٧ .

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/ل ٢١٧–٢١٨ .

(٤) سورة القمر آية ٤٩ ، وقرأ أبو السمال برفع (كلّ) ، وإليه الإشارة الواردة قريباً في كلام ابن مالك ، انظر المحتسب ٢/٣٠٠ ، البحر المحيط ١٨٣/٨ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الول ٢/٧٣٦ .

(خلقناه) صفةً محضةً ، وأنْ يكونَ خبراً ، فكان النصب لرفعه احتمال غيرِ الصواب أولى»[1] . فهذه ثلاثة مواضع كان من حقّه التنبيه عليها هنا .

فإن قيل : لا يلزم مَنْ نَصَبَ نفسه لنقل بعض المهمات أنْ ينقلَ جميعَها وإلاَّ لَزِمه أنْ يأتيَ بجميع مسائل المطولات[2] ، والتسهيل على استيفائه لا يفي بهذا الطلب[2] ، فإنما أتى ببعض المسائل وترك بعضاً ، كما أتي ببعض الفصول ، وترك بعضاً . ولم يُعْتَبْ عليه بسبب ذلك . فهذا أولى .

فالجواب : أنَّ عدمَ الاستيفاء لا يلزمه في هذا المختصر إلاَّ إذا كان موقِعاً شُبْهَةً أو موهِماً غيرَ الصواب ، وههنا الأمرُ كذلك ، وذلك أنَّ مسائل الاشتغال محصورة في الأقسام الخمسة ، وقد قال في آخرها : «والرفع في غير الذي مَرَّ رَجَحَ» فاقتضى أنَّ ما سكت عنه يَرْجُحُ فيه الرفعُ على النصب . وهذه المواضع الثلاثة من جُمْلَةِ ما سكتَ عنه ، فاقتضى أنّ الرفعَ فيها أرجحُ ، وذلك غيرُ صحيح حسب ما ذكره هو وغيره ، فالاعتراضُ عليه لازمٌ وإن اختصر .

والجواب عن الأول : أنَّ حقيقةَ المشاكلة هي المطلوبة في هذا الضرب ليعتَدِلَ اللَّفْظُ خاصةً ، وليس المراد حقيقةَ التشريك بين الجمل في جميعِ أحكامها ، فممّا يُعْتَبَرُ من المشاكلةِ مشاكلةُ المفردات إن كانت ، فإنَّ : ضربتُ زيداً وعمراً لقيتُه أتَمُّ مشاكلةً عندهم من قولك : قام زيدٌ وعمراً لقيتُه مع أنَّ الجميعَ يُختارُ فيه الحَمْلُ على الفعلِ . والمشاكلةُ أيضاً هنا بين المفردات حاصلةٌ
/٥٠/ من حيث كانا معاً معمولينِ للفعل وإن اختلفا في الرفعِ / والنصب . وقد اعتبر سيبويه مشاكلةَ المفردات ، فقال في باب العطف على الجملة ذات الوجهين : «هذا بابٌ يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ يُبنيَ عليه الفعلُ مرةً ويُحْمَلُ مرةً على اسمٍ

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٣٦ .
(٢) سقط ما بين الإشارتين من أ .

مبنيٌّ على الفعلِ أيَّ ذلك فعلتَ جاز»[1] . فهذه العبارة يظهرُ منها أنَّ المسألةَ من عَطْفِ المفردات ، فإنَّ الحملَ هو العطف ، ثم تكلَّم بما يظهر منه هذا المعنى ظهوراً ما ، وليس مراده إلاَّ مشاكلةَ اللفظين خاصةً ، وأمَّا العطفُ على حقيقته فلم يرده – أعني عطفَ المفردات – بدليل أنَّه بَيَّنَ آخرَ البابِ أنَّ المُرَاعَى هو الفعل خاصَّةً[2] ، لكنّه أتى بتلك العبارة حِرْصاً على بيان المراد من طَلَبِ المشاكلة ، فكأنَّ الناظمَ – رحمة الله – قَصَدَ هذا المعنى ، فأطلقَ عبارةَ لفظ المفردات ومرادُه غيرُ ذلك ، واتَّكَلَ في فهم ذلك على المساق ، وعند ذلك لا يلزمُ أنْ يكونَ ذلك في المنصوبِ خاصّة ؛ لأنَّ الفعل هو المُرَاعَى ؛ ولذلك قال : «على معمول فعل» ولم يقل : «على منصوب فعل» ؛ وأمَّا قوله : «مستقِرٌّ أو لا» فيَحْتَمِلُ الوجهين المذكورين ، والاقتصارُ على أحدِهما مُخِلٌّ فَيُحْمِلُ على تعميم اللفظ المشترك[3] ، وأنَّ مرادَه الوجهانِ معاً ، ويكون ذلك مجازاً في العبارة وإذ ذاك يَدْخُلُ له نحو : زيداً ضربتُه وعمراً كلَّمتُه ، فإنَّ زيداً إذا حُمِلَ على الفعل – وهو المرجوح – كان حَمْلُ عمرو إذ ذاك على الفعل أولى للمشاكلة ، وكذلك : أزيداً ضربتَه ، وعمراً كلَّمْتَه ؟ ، ونحو ذلك ، لأنَّ الجملةَ الأولى فعليّة .

والجواب عن الثاني : أمَّا الموضع الأولُ ، فالظاهر ورودُه ، إلاَّ أنْ يُقالَ : إنَّه في الاستعمالِ قليلٌ ، فلم يَعْتَنِ به اعتناءَه بالمواضع الشهيرة . وأمَّا الثاني فإنَّ حيثُ وإذا داخلتان له معاً في قوله : «وبعد ما إيلاؤه الفعلَ غَلَبْ» ؛ لأنَّ كلامَ سيبويه يقتضي ذلك فيهما ، وقد جَعَلَهُما سيبويه في باب ما يُنْصَبُ في الألف[4] ، أمَّا حيثُ فما قال فيه صحيحٌ فإنَّك[5] إذا قلتَ : حيثُ زيدٌ تلقاه يكرمْكَ ، فالأحسنُ

---

(١) الكتاب ١/٩١ .

(٢) المصدر نفسه ١/٩٦ ، ٩٧ .

(٣) في أ : «المشترط» .

(٤) الكتاب ١/١٠٦ .

(٥) في الأصل : (ثابت) وما أثبت من س ، وحاشية الأصل .

أَنْ يَلِيَ الفعلُ الظرفَ ، فتقول : حيثُ تلقى زيداً يُكْرِمْك ، فإنْ قدَّمتَ الاسم وشغلت الفعلَ ، فالأولى النصب ؛ ليكونَ والياً للفعل في التقدير ، ويجوز الرفع – وهو مرجوح ؛ لأَنَّ حيثُ إذا وقع بعدها الفعلُ طلبه لِيُضَافَ إليه مباشرةً . وإنَّما جاز الرفع من حيثُ جاز وقوعُ المبتدأ والخبر بعده ، نحو : حيثُ زيدٌ جالسٌ ، وأمَّا (إذا) فظاهرُ سيبويه إجراؤُها مُجْرى حيثُ[1] ، وقد خُولِف في ذلك فإنَّ (إذا) مع الاسم مثلُ (إنْ) لا يجوزُ فيه إلاّ الحَمْلُ على الفعل ، قال السيرافي ، ويُقَوِّيهِ في إذا امتناع : اجلس إذا عبدُالله جالِسٌ ، بخلاف حيثُ» وقد احتَجَّ عن سيبويه بالفَرْقِ بين إذا وإنْ ، وهو العمل وتركه وإنْ اجتمعا في معنى المجازة كما أَنَّ لو فيها معنى المجازاة ، ومع ذلك تقول : لو أَنَّك قائمٌ ، فيكون أَنَّ في موضع مبتدأ ، والفعل الذي بعد أَنَّ يُصَحِّحُ لها معنى المجازاةِ[2] ، وعلى الجملة إذا فرضنا أَنَّ الناظمَ رأى في إذا هذا الرأيَ فقد دخلت مع حيثُ من حيثُ دخلتْ همزةُ الاستفهام ، وما ، وغير ذلك . وإن كان رأيُه في إذا رأيَ الآخرين – وهو الظاهر /٥١/ منه في باب الإضافة – فلا يكون داخلاً له في كلامه هنا / ويدخل له حيثُ بلا شكٍّ فلا اعتراضَ به .

وأمَّا الموضع الثالث فهو ممّا انفرد بإدخاله هنا[3] من أجلِ أَنَّ جماعةَ القرَّاء اختاروا في الآية قراءةَ النصب ، وَوَجَّه لهم ذلك برفع ذلك الإبهام المحذور ، لا أَنَّه كذلك في كلام العرب ، وأَنَّ العربَ تَختَارُ مثلَ ذلك في مواضع الإبهام ؛ لأَنَّ القرآنَ وكلامَ العربِ قد يأتي على الإبهام وعدمِ البيان لمقاصِدَ معروفةٍ في علم البيان ، فلم يَسْتَقِرّ هذا الذي اعتمده[4] ابنُ مالك مُرَجِّحاً للحَمْلِ على الفعل ؛ إذ

---

(١) الكتاب ١/١٠٦ .

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/ل ٢١٨ .

(٣) لم ينفرد ابن مالك بهذا بل سبقه إلى نحوه ابن الحاجب في كافيته . انظر الكافية بشرح الرضى ١/٤٥٧ وانظر منهج السالك لأبي حيان ص ١٢٣ .

(٤) في حاشية الأصل : «خ اعتبره» ، ومثله في س .

لم يَطَّرِد ذلك في كلِّ موهم ، أو في أكثر المواضع الموهمة ، ولا دَلَّ على اعتباره دليلٌ عربيٌّ ، وكلامُ سيبويه ظاهرٌ في أنَّ النصبَ ليس براجح ؛ ولذلك اعتذر بأَنَّ القراءةَ سُنَّةٌ[1] ، ولا دَليلَ في قول السيرافي على اختيار النصبِ ، فانظر فيه . فالحقُ إسقاطُ ذلك ، وهو الذي فعل الناظم .

وإن تلا المعطوفُ فعلاً مُخْبَراً به عن ٱسمٍ فاعْطِفَنْ مُخَيَّراً

هذا هو القسمُ الرابعُ : وهو : ما يتساوى فيه الرفعُ والنصبُ ، فلا يُخْتَارُ أحدُهما على الآخر ، وهو إذا عطفتَ جملةَ الاشتغال على جملةٍ اسميّـةِ الصدر فِعْلِيـَّةِ العَجُزِ ، وهي الجملةُ ذاتُ الوجهين ، فيريد أَنَّ المعطوفَ إذا تلا فعلاً وَقَعَ خبَراً لاسمٍ مبتدأ فأنت في الاسم السابق في جملةَ الاشتغال مُخَيـَّرٌ ، إنْ شئتَ نصبتَه على إضمارٍ فعل ، وإن شئتَ رفعتَه على الأبتداء ، وذلك قولك : زيدٌ ضربتُه وعمروٌ كلَّمتُه بالرفع إن شئتَ ، وإن شئتَ نصبتَه فقلتَ : وعمراً كلَّمتُه ، وذلك أنَّ الجملةَ الأولى – وهي المصدَّرةُ بالأسم المخبرِ عنه بفعلٍ – ذاتُ وجهين ، فبالنظر إليها جملة واحدة هي ٱسميّـةٌ ، وبالنظر إلى بعضِها – الذي هو الخبر – برزتْ جملةٌ فعليَّةٌ ويسميها في التسهيل ٱسميَّـةَ الصدر فعلِيَّةَ العَجْزِ[2] ، وبعض النحويين يُسَمِّي الجملةَ بأسرها الجملةَ الكبرى ، ويسمّى الفعل والفاعل منها الجملةَ الصُّغرى[3] ، فإذا قلتَ : زيدٌ ضربتُه وعمروٌ كلَّمتُه ، فلك مراعاةُ الجملةِ الكبرى في العطفِ ، وهي ٱسميَّـةٌ ، فَيُخْتَارُ إذ ذك في عمروٍ الأبتداء لمشاكلةِ الجملة الكبرى ، ويجوز إذ ذاك النصبُ ضعيفاً لعدم المشاكلةِ بذلك الأعتبار ، ولك مراعاة الجملة الصغرى ، وهي فعليَّة ، فيُخْتَارُ في عمروٍ النصبُ لمشاكلةِ الجملة الصغرى ، ويَضْعُفُ إذ ذاك الرفع ، فلما كان النصبُ يُخْتَارُ من وَجْـهٍ ،

(١) الكتاب ١٤٨/١ .

(٢) التسهيل ص ٨١ .

(٣) انظر منهج السالك ص ١٢٢ ، التصريح ٣٠٤/١ .

والرفعُ يُخْتارُ من وجهٍ آخرَ ترافعا أحكامَ الاختيار فثبتا على التساوي ، فلذلك قال : «فاعطفن مُخَيَّراً» إذ ليس لك أنْ تُرَجِّحَ الرفعَ على النصبِ ، ولا العكس ؛ لأنَّ كلَّ وجه من الترجيح معارضٌ بضده في[1] الوجه الآخر . وممّا جاء في السماع من ذلك قول الله تعالى : ﴿والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ والسَّمَاءَ رَفَعَها﴾[2] فنصب السماء باعتبارِ يسجدان ، ولو اعتبر أوّلَ الجملةِ لجاء ﴿والسماءُ رفعها﴾ وقد قَرأَ كذلك أبو السمّال[3] ، وفي القرآن أيضاً : ﴿والشَّمْسُ تَجْرِي لمُسْتَقَرٍّ لها ذلِك تقديرُ العزيزِ العليم / والقَمَرَ قدرناهُ مَنَازِلَ﴾[4] قرأ الحَرَمِيَّانِ وأبو عمرو بالرفع في (القمر) ، وباقي السبعة بالنصب[5] ، فالرفع على اعتبار ﴿والشمسُ تجري﴾ والنصب على اعتبار ﴿تجري﴾ . /٥٢/

ولم يذكر لاستواء الوجهين إلاّ موضعاً واحداً ، وزاد غيرُه بعض المواضع ، فمن ذلك ما تقدّم في (ما) ولا - من قولِ ابن خروف ، وابن أبي الربيع ودعواهما على سيبويه أنَّه ظاهر كلامه[6] ، وليس على الناظم به[7] دَرَكٌ حسب ما مَرَّ .

ومن ذلك أنَّك إذا قلتَ : أزيداً مررتَ بأخيه ؟ فالرفعُ والنصب ههنا مستويان . نَصَّ عليه ابن كيسان في الحقائقِ ، ومال إليه بعضُ المتأخرين من جهة ضَعْفِ نصب السابق مع السببيِّ المخفوض[8] ؛ إذ كان : زيداً ضربتُ أخاه أضعفَ من : زيداً ضربتُه ، وزيداً مررتُ بأخيه أضعفَ من : زيداً ضربتُ أخاه ، فإذاً قد

---

(١) في حاشية الأصل : «خ : من» .
(٢) سورة الرحمن آية ٦ ، ٧ .
(٣) المحتسب ٣٠٢/٢ ، البحر المحيط ١٨٩/٨ .
(٤) سورة يس آية ٣٨-٣٩ .
(٥) السبعة ص ٥٤٠ ، حجة القراءات ص ٥٩٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢١٦/٢ .
(٦) انظر ما تقدّم ص ٩٤ .
(٧) في حاشية الأصل : «خ فيه» ومثله في س .
(٨) في أ : «المحفوظ» تصحيف .

صار تَعَدِّي الفعل إلى السببي المخفوض[1] يطلب بالرفع[2] ، وهمزة الاستفهام تطلب بالنصب فيترافعان أحكامَ الاختيار فيتساويان ، ولهذا وَجْهٌ ، ولكنَّ ظاهرَ النظم عدمُ اعتبار هذا النظر ، حيثُ قَدَّم اختيار النصب مع الهمزة مطلقاً ، وأنَّ التقاربَ بين : زيداً ضربتُه ، وزيداً مررتُ بأخيه لا يقوى أنْ يُقَابِلَ الاستفهام . والله أعلم . ثم قال :

والرفعُ في غيرِ الذي مَرّ رَجَحْ فما أُبيحَ افعل ودَعْ ما لم يُبَحْ

هذا هو القسم الخامس وهو : ما الرفعُ فيه المُخْتَارُ . ولم يُقَيِّده بموضع غيرَ أنَّه قال : «في غير الذي مَرَّ» يعني أنَّ ما عدا ما تقدَّمَ من الأقسام يُخْتَارُ فيه الرفعُ ، يعني على الابتداء ، نحو : زيدٌ ضربتُه ، فالمختار رفعُ زيدٍ على الابتداء ، لأنَّ الفعلَ قد شُغِلَ بضميره فلا حاجةَ إلى إضمار ما لا يُحْتَاجُ إليه . قال سيبويه : «وإنَّما حَسُنَ أنْ يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيثُ كان مُعْمَلاً في المضمر وشغلتَه به ، ولولا ذلك لم يَحْسُن»[3] يعني : ولولا شَغْلُك إيَّاه بالمضمر لم يَحْسُن رفعُ زيدٍ ؛ لأنَّ قولَك : زيدٌ ضربتُ مرجوحٌ ؛ إذ لم تشغلِ الفعل بشيء قال : «وإنْ شئتَ قلتَ : زيداً ضربتُه»[4] يعني على غير الأحسن ، وعلى الجملة فكلُّ ما خرج عن تلك الأقسام داخل في هذا القسم .

ثم قال : «فما أُبيحَ أفعل ودَعْ ما لم يُبَحْ» فظهر من هذا الكلام أنَّه زائدٌ بغير فائدة ؛ لأنه قد تقدَّم له ما يباح فأباحه ، وما لا يُبَاحُ فمنعه ، فتقرَّر هذا المعنى مع تكررٍ[5] يأباه نظمُه المبنيُّ على عدم الحشو ؛ إذ كان فيه يجتزىء بأدنى إشارة ،

(١) في أ : «المحفوظ» تصحيف .
(٢) في الأصل : «يطلب الرفع» وما أثبت هو ما جاء في أ وس .
(٣) الكتاب ٨١/١ .
(٤) الكتاب ٨١/١ .
(٥) في حاشية الأصل : «خ فتقرير ذلك المعنى بعد تكرير» ومثله في س غير أن فيها (تقدير) بالدال ، وفي أ : «بعد» مكان (مع) .

وبالمفهوم ، وبالإحالةِ على المثال في فهم القواعد ، والموانع ، والشروط والشُّحّ بالعبارة حتى يرتكبَ كثيراً من الحذف الاضطراريّ كما مَرَّ ، ويأتي ، فكيف يأتي بشَطْرٍ لا معنى له[1] . والعُذْرُ له : أَنَّه يَحْتَمِلُ وجهين :

أحدهما : أَنَّ ما أجيز في هذا القسم وما قبله فجائزٌ التكلُّم به ، والقياس فيه ، وإنْ كان قليلاً ، فزيدٌ ضربتُه الوجه فيه الرفع ، والنصب مرجوح ، ولكنَّه مقيسٌ . وكذلك : أزيدٌ ضربتُه الرفع فيه قياس ، وإن كان ضعيفاً بالنسبة إلى النصب . ونَبَّه على ذلك وما في معناه ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أَنَّ المختار هو المقيس[2] من تلك الأقسام /٥٣/ دون ما ليس بمختار ، وأنَّ المرجوحَ موقوفٌ على السماع ، فرفع / التَوَهُّمَ بهذا الكلام ، وبَيَّنَ أَنَّ ما أُجيز في الأقسام فجائزٌ ، وإن كان على قِلَّةٍ ، وما مُنِع فهو الممنوع .

والثاني : أَنْ يكونَ قصدُه التنبيهَ على ما تقدَّم له في حَيْثُما ؛ إذ كان مثلُه لا يجوز في الكلام ، وتقدَّم أَنَّه إنَّما قَصَدَ بذكره ، وذكر ما كان من بابه أَنْ يجريَ في الشعر موقوفاً عليه كما تجري إنْ في الكلام ، وتَرَكَ بيانَ مواضعِ استعمال ذلك فاستدركه هنا ، وذكر أَنَّ ما تقدَّم من هذهِ الأقسام إنَّما يُقَاسُ حيثُ قاسته العربُ ، وما لم تقسه فلا يقاس ، بل يَخْتَصُّ بمحلِّه من الشعر إن وُجِدَ مثلُه أو شاع في القياس الشعريّ[3] وَجْهُه . والله أعلم .

ها هنا كملت له الأقسام المتصورة في باب الاشتغال ، ثم أخذ في بيان مسائل تتعلّق بتلك الأقسام ، وتجري على حكمها فقال :

وفَصْلُ مَشْغُولٍ بحَرْفِ جَرٍّ   أو بإضافةٍ كوَصْلٍ يَجْرِي

---

(١) قال أبو حيان في منهج السالك ص ١٢٣ : «النصف الثاني من هذا البيت حشو لا فائدة فيه» .

(٢) في أ : «المفسر» .

(٣) في أ : «في القياس من الشعري» بإقحام (من) .

يعني أنَّ فصلَ الفعل المشغول عن العمل في الاسم السابق بالجار والمجرور أو بالاسم ذي الإضافة جارٍ في الحكم المذكور مَجْرَى الفعل الذي لم يُفْصَلْ بينه[1] وبين غيره بشيء ، فالفصل بهذين لا أثَرَ له في تغيير الحكم ، بخلاف الفصل بغيرهما فإنَّ له أثراً ، إمَّا في منع التفسير ، أو في غير ذلك . هذا معناه على الجملة . وأمَّا في التفصيل فإنَّ الفصلَ بين الفعل المشغول وغيره يُتَصَوَّرُ على وجهين :

أحدهما : أنْ يريدَ فصلَ الفعل من الاسم السابق ، وأشار إليه بأحد الأمرين ، وهو حرف الجر ، فهو الذي يسوغ أن يُفْصَلَ به بينهما ، ويكونَ ذلك الفصل جائزاً ، وأمَّا المضاف إليه[2] فلا يُتَصَوَّرُ الفصل به بين الفعل والاسم السابق ، إلاَّ أنْ تجعلَ عِوَض زيد في : زيداً ضربتُه عبدَالله أو أبا فلان ، فتقول : عبدَاللهِ ضربتُه ، وعند ذلك تكون قد فصلت بإضافة ، ومثل ذلك لا يُتَحَرَّزُ منه ، لأَنَّ المضافَ والمضاف إليه ، هنا هو الاسم كلُّه ، كالموصول وصلته ، فتعيَّنَ أنَّ الفصلَ بالإضافة هنا غيرُ مراد . وتَعَيَّنَ له الجار والمجرور ، وهو حرف الجر الذي ذكر ، إذ عادته أنْ يُطلِقَ حرفَ الجر ويريد المجرور معه ، ومثال ذلكالفصل : أزيداً في الدار أكرمتَه ، وأزيداً إلى الدار جئتَ به ، وما أشبه ذلك . فالفصل بهذا غيرُ مُعْتَدٍّ به ولا مُغَيِّر للحكم المذكور قبلَ هذا ، ونظيرُه الظرف ، كقولك : أزيداً عندَك أنزلتَه ، وأزيداً أمامَك أقعدتَه ، وأزيداً يومَ الجمعة ضربتَه ، وما أشبه ذلك . ولم يذكره الناظم علماً بأَنَّ حكمَه معلومٌ من حكم المجرور ؛ إذ هما في هذه الأشياء بمنزلة واحدة . وإنَّما سُوِّغ الفصلُ بهما ، ولم يمنعا من نصب الأسم السابق ؛ لأَنَّ العربَ تَتَّسِعُ في الظروف والمجرورات بالتقديم والتأخير ما لا تَتَّسِعُ في

---

(١) في الأصل : «منه» تحريف ، وما أثبت هو ما جاء في أ وس .

(٢) في أ : «وأمَّا المضاف والمضاف إليه» وفي س : «وأما المضاف أو المضاف إليه» بإقحام المضاف في كلتيهما .

غيرها ، فالفصل بها كلا فصلٍ ، فلو وقع الفصل بغيرها لم ينتصبِ الاسمُ السابقُ ، وإن تقدمه ما يطلب بالفعل ، فإذا قلت : أزيدٌ أنت تضربُه فزيْدٌ لا يُخْتَارُ فيه النصب كما اختير في : أزيداً تضربه ؛ لوقوع الفصل بين الفعلِ المفسِّر وبين الاسم السابق . بل لا يجوز في زيدٍ النصب من باب الاشتغال ، لأنَّ الفعل

/٥٤/ الذي / يُقَدَّر ليس له ما يفسِّرهُ ، ولا يصح أنْ يفَسِّرَه الفعلُ المشغول ؛ إذ لا يَصِحُّ عمله في الاسم السابق ، ومن قاعدتهم ألاَّ يُفَسِّرَ إلاَّ ما يصح أنْ يعملَ ، والفعل هنا لا يعمل في ذلك الاسم السابق ؛ لأجلِ الفصل .

فإن قيل : فأنت تقول : أزيدٌ أنت ضاربُه ، فيجوز النصب ، ويختار كما يختار إذا لم تَفْصِل ، أو إذا فصلتَ بالمجرور ، فلم لا تختاره في الفعل والفاصل فيهما واحد ؟

فالجواب : أنَّ جميعَ الصفات لا بُدَّ من بنائها على مبتدأ في هذا الباب فَسَّرتْ عاملاً ، أو عملت بنفسها ، لأنَّها لا تقوم بنفسها ، ألاَّ ترى أنَّك لا تقول : أزيداً ضاربُه حتى تقول أنا أو أنت بخلاف الفعل ، فإنَّه مستَقِلٌّ غير مُحتاجٍ لغيره ، فتقول : أزيداً تضربه[1] ؟ والدليلُ على ذلك جواز : زيداً أنا ضارب ، وامتناع : زيداً أنا[2] أضْرِبُ – عند الجمهور ، وعلى ذلك مبنى مسألتِنا .

والوجه الثاني : فصلُ الفعل المشغول من ضمير الاسم السابق الذي اشتغل به الفعل ، وإليه أشار الناظم بالإضافة وأراد ما كان مثلَ : أزيداً ضربتَ أخاه ، فكأنَّ الأصل ، أزيداً ضربتَه ، ثم فصلت بالمضاف إلى الهاء ، وهذه عبارة مجازيَّة ، والقصد أنْ يكونَ الفعل مشتَغِلاً بما هو من سبب الأول ، فبَيَّنَ أنَّ هذا النحوَ جارٍ في الحكم مَجْرى قولك : أزيداً ضربته ؟ وأنَّ الفصلَ بالأخِ كلا فصلٍ ، وهذا الفصل الذي أشار إليه بالإضافة يَتَعَيَّنُ لهذا الوجه ، ولا يصح هنا الفصل بحرف

---

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٦٢١/٢ .

(٢) في أ وس : «هنا» .

الجر ؛ إذ لا يقال : أزيداً ضربتَ في الدار إيَّاه ؟ فلو فرضتَ الضمير متصلاً فهو أبعدُ .

فإن قيلَ : بل يصح هذا[1] الفصل بالجار والمجرور في مثل قولك : أزيداً مررت بأخيه ؟ فهذا يَصْدُقُ عليه إدخالٌ – بين الفعل والضمير ، جارٌ ومجرور .

فالجواب : أنَّ الأمرَ ليس على ما تَوَهَّمْتَ ؛ إذ الفعلُ لم يطلب الضمير من غير وساطة الباء ، فيقع الفصل بالجار والمجرور ، وإنَّما طلبه بوساطتها ، فهي مطلوبة له مع الضمير فلم يحصل الفصل إلاَّ بالاسم وحده ، وذلك من معنى[2] الإضافة ، فرجع نظيرَ : أزيداً ضربتَ أخاه ؟ من غير فرق فتعيَّن الجار للوجه الأول ، والإضافة للثاني ، ولا بُدَّ .

وأراد بالإضافة ذا الإضافة ، فهو على حذف المضافِ ، وذو الإضافة هو المضاف إلى الضمير .

ولابن الناظم في هذا الموضع تفسير آخر ، وذلك أنَّه جعلَ المشغول هو المشغول عنه ، وهو الاسم السابق ، كأنَّه على تقدير : «وفَصْلُ اسم مشغول عنه الفعل بحرفِ جر أو بإضافةٍ كوَصْلٍ يجري» ونَصُّ ما وجدتُ في شرحه «يعني[3] : أنْ حكمَ المشغول عنه الفعلُ بضمير جرٍ أو بمضاف إليه حكمُ المشغول عنه الفعل بضمير نصبٍ ، فمثل : إنْ زيداً رأيتَه ، في وجوب النصب : إن زيداً مررتَ به ، أو : رأيتَ أخاه ، تنصب المشغول عنه في هذا بفعل مضمر مقاربٍ للظاهر تقديره : جاوزتَ زيداً مررتَ به ، ولابستَ زيداً رأيتَ أخاه ، كما تنصب المشغول عنه في نحو : إنْ زيداً رأيتَ بمثل الظاهر . ومثل : أزيداً لقيتَه في ترجيح نصبه على

(١) في أ ، وس : (هنا) .
(٢) في أ : «في معنى» .
(٣) سقطت (يعني) من أ .

/٥٥/ لرفع : أزيداً / مررتَ به ، أو عرفتَ أباه ، ومثل : زيدٌ قام وعمروٌ كلَّمتُه في استواء الأمرينِ : زيدٌ قام وعمروٌ كَلِفتُ[1] به ، أو كلَّمتُ غلامه ، ومثل : زيداً ضربتُه – في جواز نصبه مرجوحاً – زيداً مررتُ به أو ضربتُ غلامَه»[2] ، هذا ما وجدت فيه ، ولا أجزمُ بصحة نصِّه ، لعدم الرواية فيه عن مؤلفه ، ولكنَّه كلامٌ مُشْكِلٌ .

أمَّا أوَّلاً فإنه عَلَّقَ[3] الفصلَ بالاسم السابق ، ولم يذكر فيه حكماً أصلاً ، فَسَّره على معنى أَنَّ الاسمَ السابقَ لا يَتَغَيَّرُ حكمهُ مع شَغْلِ الفعل بحرفِ جرٍّ أو إضافة وليس هذا بمطابق للنظم البتةَ ، ولا يُنَزَّلُ عليه ، لأَنَّ معنى النظم أَنَّ الفصل بكذا كالوصل .

وأَمَّا ثانياً : فإنه مَثَّلَ حرف الجر بنحو : زيداً مررتُ به ، وقد ذكره الناظم أولاً في قوله : «بنصب لفظه أو المحَلّ» ولا يريد بالمَحَلّ إلاَّ محلَّ الضمير المجرور بحرف الجر كما تقدَّم ، فتكون إعادته لذلك تكراراً من غير فائدة ، وأيضاً إنْ كان قصدُه هنا الفصلَ بحرف الجر وحدَه فقد نقصه التنبيه على الفصل بالجار والمجرور معاً بين الفعل والاسم السابق . فيقع الشك للناظر في نحو : زيداً في الدار ضربتُه ، وزيداً أنت ضربتَه ، وما يجوز منه ، وما يمتنع . وعلى الجملة فهو كلامٌ لا يَتَحَصَّلُ له معنى يكون شرحاً للبيت فتأمله .

فالصحيح في تفسير كلامه أنَّه يريد بحرف الجر : الجار والمجرور معاً ، وأَنَّه يريد الفصل به بين الفعل والاسم السابق ، ويريد الفصل بالإضافة بين الفعل وضمير الاسم السابق حسب ما تقدَّم . فإن قيل : إنَّ فيه بَعْدُ دَرَكاً من وجهين :

أحدهما : أَنَّ ما ذكره من الفصل بالإضافة غيرُ كافٍ ، فإنَّك تقول : زيداً ضربتُ راغباً فيه ، وزيداً مررتُ براغبٍ فيه ، وزيداً أعطيتُ ضاحكاً في وجهه

(١) في شرح ابن الناظم «أو عمرو مررت به» .
(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤٢ .
(٣) في أ : «على» تحريف .

درهماً ، وزيداً ضربتُ معتمداً عليه ، وزيداً أكرمتُ من أكرمه ، وما أشبه ذلك ممّا لم يقعِ الفصلُ فيه بالإضافة ، وحكمُه حكمُ الفصل بها ، فيقتضي كلامُ الناظم إنْ أُخِذَ بمفهومه أنَّ مثلَ هذه المسائل لا يكون الفصل فيها كالوصل ، وليس كذلك بل الحكمُ واحد .

والثاني : أنَّ إطلاقَه القولَ بأنَّ الفصل بالإضافة مثل الوصل يعطي أنَّهما على حَدٍّ سواء في مرجوحيّة النصب أو راجِحيَّتَه ، وذلك غيرُ صحيح ، بل النصب فيما تقدَّم على ثلاث مراتب فإذا قلتَ[1] : زيداً مررتُ بأخيه فهو أضعف من قولك : زيداً مررت به[1] ، وزيداً ضربتُ أخاه . [وقولك : زيداً مررتُ به أضعفُ من قولك : زيداً ضربتُه][2] . وأمَّا زيداً مررتُ به وزيداً ضربتُ أخاه ؛ فهما في رتبةٍ واحدةٍ على ما يظهر من سيبويه[3] ؛ ووجه هذا الترتيب أنَّ التفسيرَ في : زيداً ضربتُه من اللفظ ، والتفسير في : زيداً مررتُ به ، وزيداً ضربتُ أخاه من المعنى القريب ، والتفسير في زيداً مررتُ بأخيه من المعنى البعيد / ومتى كان /٥٦/ التقديرُ لفظياً فهو أقوى ، وإن كان معنوياً قريباً فهو أقوى من المعنوي البعيد . ومع ذلك فهو كلام العرب ؛ ولأجلِ هذا الترتيب واعتباره نَصَّ ابن كيسان على استواء الوجهين في : أزيداً مررتُ بأخيه ، وإذا كان كذلك فجَعْلُ الناظم الفصلَ وعدمَهُ إذا كان بالإضافة سواءً غيرُ صحيح .

والجواب عن الأول : أنَّ أكثرَ المسائل في هذا الباب تدور على ما صُوِّر ، وأمَّا تلك المسائل فقليلةُ الدور ، فلم يلتفت إليها ، وأيضاً فإنَّها في معنى ما ذكر فيحصل حكمها بالقياس على ما ذكر . والله أعلم .

---

(١) تكرّر ما بين الإشارتين في ثلاث النسخ ، وفي س : (زيدٌ مررت . . .) في الموضعين .
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام يعضدها ما بعد (ووجه هذا الترتيب . . .)
(٣) الكتاب ٨٣/١ .

وعن الثاني : أَنَّ الاعتراضَ بذلك قريبٌ والمقصود المهم إنّما هو أنَّه حيثُ يَضْعُفُ النصبُ مثلاً مع عدم الفصل يَضْعُفُ مع الفصل ، وحيثُ يقوي يقوى ، وهل هما في رتبة واحدة ، أم لا ؟ في ذلك نظر يَدِقُّ ، ولا تحتمله هذه الصناعة ، ولا يظهر له أَثَرٌ يُنْتِجُ فائدةً . وبهذا أجاب بعضُ الحُذَّاق على نحو هذه المسألة ، ثم قال :

وسَوِّ في ذا الباب وصفاً ذا عَمَلْ بالفعل إنْ لم يَكُ مانعٌ حَصَلْ

هذا عَقْدٌ يَكُرُّ حكمُه على جميع ما تقدَّم من أول الباب إلى هنا ، وذلك أنَّه تكلّم أولاً في كون المشغول عن المعمول هو الفعل ، وعليه فَرَّع الأقسام ، وبَيَّنَ الأحكام ، فبَيَّنَ في هذين البيتين أنَّ الوصفَ جارٍ في هذا الباب مجرْى الفعل في الأحكام المذكورة ، من تقسيم الاسم السابق إلى خمسة الأقسام المذكورة ، وغير ذلك ممّا تقدَّم ، فحيثُ يصح أَنْ يكونَ الفعلُ مفسِّراً يكون الوصف أيضاً مفسِّراً ، وحيثُ لا يكون الفعل مفسِّراً لا يكون الوصف مفسِّراً ، وكذلك في ترجيح الرفع على النصب ، أو العكس ، أو التسوية بينهما ، فإذا قلتَ : أزيداً أنت ضاربُه ، فالنصب فيه كالنصب في : أزيداً ضربتَه ، وإذا قلتَ : زيداً أنا ضاربُه ، فهو كقولك : زيداً أضرِبُه ، وإذا قلتَ : زيدٌ ضربتُه ، وعمروٌ أنَا مُكْرِمُه ، فهو كقولك : زيدٌ ضربتُه وعمرو أكرمتُه وإذا قلت : زيدٌ هل أنت ضاربُه ؟ فهو كقولك : زيدٌ هل ضربتَه ؟ وكذلك سائر الأقسام المتقدّمة ، والأحكام المُتَقَرِّرة ، إلاَّ أنَّه شرط في ذلك شرطين : أحدهما : أَنْ يكونَ ذلك الوصفُ عاملاً ، وهو قوله : «وصفاً ذا عَمَلْ» ويريد : عمل[1] النصب لفظاً أو مَحَلاً ، وذلك اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، كقولك : أزيداً أنت ضاربُه ؟ وأزيداً أنت ضاربٌ أباه ؟ وأزيداً[2] أنت مارٌّ به ؟ وأزيداً أنت ضاربٌ أخاه ؟ وأزيداً

---

(١) سقطت (عمل) من أ .

(٢) في الأصل : «أزيدٌ» بالرفع في هذا المثال ، والأمثلة الأربعة التي تليه .

أنت نازِلٌ عليه[1] ؟ وأزيداً أنت راغبٌ فيه ؟ وأزيداً أنت مارٌّ بأبيه ؟ وأمثلة المبالغة كذلك ، نحو : أزيداً أنت ضَرُوبُه ؟ وآلحربَ أنت لَبّاسٌ جلالَها ؟ وآلرءوس أنت ضَرُوبُها ؟ وآلقَدَرَ أنت حَذِرَهُ ؟ وأزيداً أنت سميعٌ صوتَه ؟ وما أشبه ذلك ، وتَحَرَّزَ بذلك من الصفة غير العاملة ، وكونها لا تعمل ؛ إمَّا لأنَّها آسم فاعل بمعنى الماضي ، نحو أزيدٌ / أنتَ ضاربُه أمسِ ؟ فزيدٌ لا يكون فيه هنا إلاَّ الرفع على /٥٧/ الأبتداء ؛ إذ لا يفسِّر اسمُ الفاعل وهو غير عاملٍ . وإمَّا لأنَّها صُيِّرتِ اسماً اعتقاداً من غير التفات إلى معنى الفعل ، فتقول : أزيد[2] أنت نازِلٌ في داره ؟ وأزيدٌ أنت ضارِبُه ؟ بمعنى : آنت المسمّى بهذا الاسم ؟ لم يكن فيه إلاَّ الرفعُ ، قال سيبويه : «ولو قال : آلدارُ أنت نازلٌ فيها ؟ فجعل نازلاً اسماً رَفَعَ ، كأنَّه قال : آلدارُ أنت رجلٌ فيها» . قال : «ولو قال : أزيدٌ أنت ضاربُه ؟ فجعله بمنزلة : أزيدٌ أنت أخوه ؟ جاز» يعني – ولزم الرفع – قال : «ومثلُ ذلك في النصب – يعني في إعماله عملَ الفعل – أزيداً أنت محبوسٌ عليه ؟ وأزيداً أنت مكابرٌ» عليه ؟[3] فإن لم يُرِد به الفعل . وأراد وجه الاسم رَفَع»[4] وكذلك أمثلة المبالغة كقولك : أعبدَالله أنت رسولٌ له ، أو رسولُه ، ولم ترد المبالغةَ في الفعل ، فالرفع لا غير ، قال في الكتاب : «لأنَّك لا تريد أنْ توقعَ منه فعلاً عليه ، فإنَّما هو بمنزلة[5] : أعبدُالله أنت عجوزٌ له ، وتقول : أعبدُاللهِ أنت له عديلٌ ، وأعبدُالله أنت له جليسٌ ، لأنَّك لا تريد به مبالغةً في فعل ، ولم تقل : مُجَالِس فيكون كفاعل ، فإنَّما هذا[6] بمنزلة قولك : أزيدٌ أنت وصيفٌ له ، أو غلامٌ له»[7] . ومثل ذلك الصفة المشبهة بآسم

---

(١) سقط المثال من أ .

(٢) في الأصول : «أزيداً» بالنصب ، والصواب ما أثبت بدليل قوله بعد : «لم يكن إلاّ الرفع» .

(٣) في الكتاب : «وإن» .

(٤) النصوص المحصورة بين الأقواس في الكتاب ١٠٩/١ .

(٥) في الكتاب : «بمنزلة [قولك]. .» و(قولك) مزيدة من طبعة دير نبورغ .

(٦) في الكتاب : «فإنما هذا اسم . . .» .

(٧) الكتاب ١١٧/١ .

الفاعل ، كقولك : آلوجهُ أنت حَسَنُه ، وأزيدٌ أنت ظريفٌ بسببه ؟ لا يكون في ذلك إلاَّ الرفع ؛ لأنَّه صفةٌ غيرُ عاملةٍ النصبَ ، وما جاء من قولك : حَسَنٌ وَجْهاً ، فليس بنصبٍ على صحيح التعدّي ، وإنّما هو على التشبيه كعشرين[1] درهماً ؛ ولأنَّ هذه الصفة لا يصحُّ عملُها فيما قبلها ، فلا تُفَسِّر عاملاً ، ولأنَّها قد تُنوسِيَ فيها معنى الفعل تناسياً ضَعُفَتْ بسببه عن مقاومة الفعل حسب ما يَتَبَيَّن ذلك في بابه .

وكذلك أفعل التفضيل ليست بعاملةٍ ، فلا تفسِّرُ ناصباً ، فإذا قلت : أزيدٌ أنت أفضلُ منه ؟ وأزيدٌ أنت أكرمُ عليه ، فليس إلاَّ الرفع ، قال سيبويه : «وممّا لا يكون في الاستفهام إلاّ رفعاً[2] : أعبدُالله أنت أكرمُ عليه أم زيدٌ ؟ وأعبدُالله أنت له أصدقُ أم بشرٌ ؟ كأنَّك قلتَ : أعبدُالله أنت أخوه أم بشرٌ ؟ لأنَّ أفعلَ ليس بآسم[3] جرى مَجْرَى الفعل ، وإنَّما هو بمنزلة حَسَنٍ وشديد ، ونحو ذلك»[4] ثم أتى بمُثُلٍ أُخَرَ ، وحَتَم[5] الرفع ، ولم يُجزِ فيها غيرَه . فكلُّ هذا ينتظمه قولُ الناظم فمفهومُ الصفة أنَّه لا يَجْرِي معه الاسم السابق جريانَه مع الفعل ، أو مع الصفة العاملة . والحاصل أنَّ الصفاتِ الواقعة عوضَ الفعل في باب الاشتغال إذا لم تكن أسماءَ فاعلين ، أو أسماءَ مفعولين ، أو أمثلةَ مبالغة عاملةً عملَ الفعل لم يكن في الاسم السابق إلاَّ الرفع . ولا تراعي المجرورات التي جاءت مع الصفات غيرِ العاملة ، فإنَّها وإن كانت في موضع نصب فلا تقوى الصفاتُ أنْ تعملَ في الاسم السابق ، فلا تُفَسِّر لها عاملاً . وقد تكون المجرورات معمولة لغير الصفات .

/٥٨/ والشرطُ / الثاني : ألاَّ يمنعَ مانعٌ من إجراء الوصف مُجْرَى الفعل ، وذلك قولـه : «إنْ لم يكُ مانعٌ حَصَلْ» . وذلك أنَّ الفعل تَقَدَّمَ له خمسةُ أقسام :

---

(١) في أ : «بعشرين» .

(٢) في الكتاب : «إلاّ رفعاً [قولك]. . .» .

(٣) في الكتاب : «لأن أفعل ليس بفعل ، ولا اسم يجري مجرى الفعل» .

(٤) الكتاب ١٣٢/١ .

(٥) في الأصل : «وختم» بالخاء المعجمة ، وما أثبت هو ما جاء في أ وس .

قسم يلزم نصبُه ، وهذا القسم لا يتصور مع الوصف ، لأنَّ وجوبَ النصب لأمرٍ يختص به الفعلُ ، وذلك (إنِ) الشرطيّة مثلاً ، فيصِحُّ وقوعُ الاسم بعدها إذا كان بعدَه فعلٌ ، ولا يصحّ إذا لم يَكُن بعده فعلٌ ، فتقول : إنْ زيداً أكرمتَه أكرمَك ، ولا تقول : إنْ زيداً أنت مُكْرِمُه أكرمك ، لا بالرفع ، ولا بالنصب . وكذلك سائر ما يجري مَجْرَى إنْ .

وقسم يلزم رفعُه بالابتداء ، وهو جاورٍ ههنا من حيثُ إطلاقُ القاعدة لا من حيثُ خصوصُ التمثيل ، فما التعجبية ، وأدواتُ الشرط لا حَظَّ للوصف فيها ، وله الحظُّ في الموصول ، والحرف الناسخ ، فإذا قلتَ : زيدٌ إنَّك ضاربُه ، فلا بُدَّ من الرفع ، وكذلك : زيدٌ ليتني لاقيه ، وما أشبه ذلك ، ومثله إذا قلتَ : زيدٌ أنَا الضاربُه[1] ، وزيدٌ أنا المكرِمُ أخاه ، وتقول : زيدٌ ما أنا مكرِمُه ، وزيدٌ إنْ أنا مكرِم أخاه ، وعلى هذا السبيل يَجْرِي[2] الحكم في سائر الأمثلة .

وقسم يُخْتَارُ نصبُه ، ويجري في الوصف فيما غلب إيلاؤه الفعل ، نحو : أزيداً أنا ضاربُه ؟ وأعمراً أنت مكرمه ؟ وما زيداً أنا ضارِبٌ أباه ، ولا عمراً أنت مارٌّ بأخيه ، وفي العطف على الجملة الفعليّة ، فتقول : قام زيدٌ وعمراً أنا مكرِمُه ، وضربتُ زيداً وعمراً أنا ضاربٌ أباه ، وما أشبه ذلك . وأمَّا الطلبُ فلا حَظَّ للوصف فيه ، فيمتنع تصوير مسألته .

وقسم يُخْتَارُ رفعُه ، وهو جارٍ في الوصف ، نحو : زيدٌ أنا ضارِبُه ، فإنَّه في الحكم مثل : زيدٌ أنا ضربتُه .

---

(١) قال المرادي في توضيح المقاصد ٤٦/٢ : «وبقوله : (إن لم يك مانع حصل) من اسم الفاعل الواقع صلة لأل ، فإنّه لا يعمل فيما قبل «أل» ؛ لأنها موصولة ، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً . . .» وانظر منهج السالك لأبي حيان ص ١٢٤ .

(٢) في أ : (مجرى) .

وقسم يستوي فيه الأمران وهو مُتَأَتٍّ هنا ، فتقول : زيدٌ ضربته وعمراً أنا ضارِبُه ، كما تقول : وعمراً ضربتُه ، وكذلك الرفع . فتَـقَـرَّر من ذلك أَنَّ ما مَـرّ في الفعل ليس كلُّه جارياً في الوصف بل تَخْتَصُّ منه أشياءُ بالفعل ، ولا تكون في الوصف لمانعٍ منع من ذلك ، فلذلك قال : «إنْ لم يَكُ مانعٌ حَصَلَ» يريد : فإن حَصَلَ مانعٌ فلا تُسَوِّ الوصفَ مع الفعل لحصول الافتراق بينهما . وقوله : (بالفعل) متعلِّق بسَوِّ ، أي : سَوِّ الوصفَ بالفعل في هذا الباب . و(حَصَلَ) خَبَرُ (يَكُ) في قوله : «إن لم يك» . واعلم أَنَّ الناظمَ ترك ذكر المصدر العامل في هذا الباب ، وإنَّما خَصَّه بالفعل والوصف ، والمصدر غير داخل في واحد منهما ، بل قد يفهم له أَنَّه أخرجه عن أَنْ يكونَ مفسِّراً في هذا الباب ، كما يفهم له ذلك في اسم الفعل ؛ إذ لا يَصِحُّ أَن يكونَ مفسِّراً بأتفاق البصريين سوى ابن خروف[1] ، فلا يقال : زيداً دونك أخاه ، وما أشبه ذلك ، فكذلك يفهم له أَنَّه لا يقال : زيداً سَقْياً له ، ونحو ذلك :

والجواب : أَنَّ دخولَ المصدر في هذا الباب قد وقع النزاع فيه بين النحويين ، فمنهم مَـنْ مَنَع من دخوله فيه ، واعتَلَّ على الجملة بضَعْفِه عن مقاومة الفعل ، وبأَنَّه إذا كان موصولاً[2] يمتنع عمله فيما قبله . ومنهم من فَصَّل فقال : إن كان موصولاً[2] امتنع أَنْ[3] يُفَسِّر ، وإن كان غيرَ موصول لم يمتنع ، ودخل في الباب ،

(١) وهو قياس مذهب الكسائي كما ذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ١٠٤/٣ .

(٢) سقط ما بين الإشارتين من أ، والمراد بالمصدر الموصول : المصدر المنحلّ إلى أَنْ والفعل ، قال ابن أبي الربيع في البسيط ٦٢٦/٢ : «المصدر الذي لا يصح أن يعمل المصدر النائب مناب أَنْ والفعل ، وأما المصدر النائب مناب الفعل فيعمل فيما قبله . . .» وانظر منهج السالك ص ١٢٤ والتصريح ٣٠٦/١ .

(٣) في أ : «أو» تحريف .

وعمل فيما قبله إن كان مفرَّغاً . ومنهم من أجاز / دخوله ، وإنْ لم يَصِحّ عملُه /٥٩/
فيما قبله ، وفي كلام سيبويه متعلَّق لمن أجاز على الجملة[١] ، ولكنَّ المسألةَ بَعْدُ ذاتُ شَعَب[٢] في النظر ، فكأنَّه ترك ذكر المصدر لذلك ، وأيضاً فقد تَقَدَّم في عقده الأول ما يُفْهَمُ منه اشتراطُ صحة عمل المفسِّر فيما قبله ، والمصدر قد يمتنع ذلك فيه في مواضع ، ويشكل جوازه في مواضع ، فكان الأولى به السكوت عنه . والله أعلم .

ثم قال :

وَعُـلْـقَـةٌ حاصِلَةٌ بتابِــعِ كعُلْقَةٍ بنفسِ الاسمِ الوَاقِعِ

العُلْقَةُ عبارةٌ عن الضمير العائد على الاسم السابق ، وذلك أنَّ الجملةَ التي بعد الاسم السابق لا بُدَّ أنْ يكونَ فيها ضميرٌ عائدٌ عليه ، والأصل أنْ يكونَ هو المُشْتَغَلُ به عن العمل في السابق ، ثم إنَّ العاملَ قد يعمل في ملابس ذلك الضمير ، وهو الذي ذكر في قوله : «وفصل مشغول بحرف جَرّ أو بإضافة» إلى آخره ، وقد ينتقل الحكم من التابع إلى المتبوع ، وهو الذي قصد ذكره ها هنا . والحاصل أنَّه لا بُدَّ من ضميرٍيَرْبِطُ الجملة الثانية بالاسم الأول ؛ لأنَّ الأصلَ في ذلك المبتدأ والخبر ، ودخل حكم الاشتغال عليه فلذلك لا يجوز أنْ تقولَ : أزيداً رأيتُ عمراً ؛ لأنَّه لا يجوز : زيدٌ رأيتُ عمراً إلاَّ مع ضمير عائد على الأول ، فذلك الضمير الرابط من حيثُ كان معلِّقاً للجملة الثانية بالأولى ، وبه كان الاتصال والعلاقة سمّاه عُلْقَةً من أجل ذلك ، وكأنَّ العلقةَ اسمُ العلاقة الحاصلة بسبب الضمير ، وهو الاتصال بين أول الكلام وآخره[٢] ، فيريد أنّ الرابطَ بين أول

---

(١) في الكتاب ١٤٢/١ : وتقول : «أمَّا زيداً فجَدْعاً له ، وأمَّا عمراً فسقيا له ؛ لأنك لو أظهرت الذي انتصب عليه سقيا وجدعاً لنصبت زيداً وعمراً ، فاضماره بمنزلة إظهاره ، كما تقول : أما زيداً فضربا» .

(٢) في أ : (شعب) بالعين المهملة .

الكلام وآخره[١] - وهو الضمير العائد على الاسم السابق - قد يكونُ متعلّقاً بالتابع ، كما يكون متعلّقاً بالمتبوع نفسه ، وقد لا يريد بالعُلْقَةِ الضميرَ نفسَه ، ولكن يريدُ حقيقتَها ، وهي الارتباط ، فيقول : قد يحصل الارتباط بسبب المجيء بالتابع لكون الضمير مُلْتَبِساً به كما يحصل بالاسم الواقع لكونه[٢] ملتبساً به أيضاً ، وذلك قولك : أزيداً رأيتَ رجلاً يحبه ، فالضمير العائد على زيد ليس إلاّ الملتبس بالنعت ، وكذلك أزيداً لقيت[٣] عمراً وأخاه ، فهذا يَتَنَزَّلُ منزلةَ قولك أزيداً رأيتَ مُحِبَّه ، وأزيداً رأيتَ أخاه . قال سيبويه : «وممّا ينتصب أوَّلُهُ لأَنَّ آخرَه مُلتَبِسٌ بالأول قولك[٤] : أزيداً ضربتَ عمراً وأخاه ، وأزيداً ضربتَ رجلاً يحبه ، وأزيداً ضربتَ جارتين يحبهما ، فإنّما نُصِبَ الأولُ - يعني زيداً - لأَنَّ الآخِرَ - يعني منصوب الفعل - ملتبس به إذ كان صفتَه»[٥] - يعني لأنك تقول : مررتُ برجل منطلقٍ رجلٌ يحبه ، أو منطلقٍ زيدٌ وأخوه فيصحّ للتلبس الحاصل في المعنى بالمتبوع . ونفس الاسم الواقع هو الاسم الذي اشتغل به الفعلُ عن الاسم السابق ، وهو المتبوع في هذا الموضع ، كأنَّه قال : والعُلْقَةُ الحاصِلَةُ بالتابع كالعُلْقَةِ الحاصلة بالمتبوع ، وإنّما سمَّاه واقعاً من حيث كان واقعاً على الضمير وعاملاً فيه . وهذه / عبارةٌ كوفيةٌ ، حكى الجوهري أَنَّ الكوفيين يُسَمُّونَ الفعل المتعدّي واقعاً[٦] ، وقد سمَّاه في التسهيل واقعاً[٧] أيضاً ، فالاسم الذي اشتغل به الفعل /٦٠/

---

(١) من قوله (فيريد) إلى قوله (وآخره) ساقط منن س .

(٢) في الأصل : «لأنَّه ملتبساً» والتصويب من س .

(٣) سقطت (لقيت) من س .

(٤) في الأصل : «كقولك» ، وما أثبت هو ما جاء في س ، وفي الكتاب : «قوله» .

(٥) الكتاب ١٠٧/١ ، وفيه «إذ كانت صفته ملتبسة به» ، ومثل ذلك في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ل ٢١٩ .

(٦) الصحاح (وقع) .

(٧) التسهيل ص ٨٣ .

إذا أضيف إلى الضمير كان عاملاً فيه الجرّ ، فسمّاه واقعاً بهذا الاعتبار ، ويَتحقّق هذا المَحْمَل بأن يُفْرَضَ الاسمُ الذي اشتغل به الفعلُ واقعاً حقيقةً ، أي متعدياً نحو أزيداً ضربتَ مُكْرِمَه ، وأزيداً أكرمتَ مُحِبَّه ، فيقال كما أنَّ العُلْقَةَ حاصلةٌ بهذا الاسم المتعدي إلى الضمير الرابط من حيثُ كان معمولاً للفعل المشتغل كذلك تحصل بالتابع المتعدي إلى الضمير الرابط من حيثُ كان في حكم المعمول للفعل لأنَّه نعتٌ للمعمول له ، ألاَ ترى أنَّ معمولَ الفعل إذا كان متعدّياً فهو وصفٌ على تقدير موصوف كأنَّك قلتَ : أزيداً ضربتَ رجلاً مكرِمَهُ ، فقد صارت المسألتان واحدةً . ومثل ذلك المعطوف بالواو لأنَّه والمعطوف عليه ملتبسان بالأول ، فإذا قلت : أزيداً رأيتَ عمراً وأخاه ، فهو في تقدير : أزيداً رأيتَ ملتبساً به ، لأنَّ التباسَ عمرو بما هو من سبب الأول في معنى التباسه بالأول . أو يُقال : هو في تقدير : أزيداً رأيتَ أخاه ؛ لأنَّ الأخَ يقع في المعنى موقع عمرو حتى كأنَّك قلتَ : أزيداً رأيتَ أخاه وعمراً ، على التقديم والتأخير . فقد تَبَيَّنَ قصدُ الناظم بالاسم الواقع ، ومعنى كونه واقعاً ، وأنَّ العُلْقَةَ بالتابع كالعلقة بغيره .

وهنا سؤال ، وهو : أنَّه أطلقَ القول أنَّ العُلْقَةَ إذا حَصَلَتْ بتابع ، أيّ تابعٍ كان فهو جائز ، وليس بصحيح من وجهين :

أحدهما : أنَّ ذلك مختَصٌّ بالنعت وعطف النسق خاصة حسب ما نَصَّ عليه في التسهيل[1] ، ولم يذكر سيبويه غيرهما[2] ، وظاهر هذا أنَّه إن حَصَلَتْ العُلْقَةُ بعطف بيان ، أو بدل ، أو توكيد أجزأ . والثاني : أن العطف الذي تحصل العُلْقَةُ به . له شرطان :

أحدهما : أنْ يكونَ بالواو خاصةً كما تَقَدَّم تمثيلُه ، فإن كان بغير الواو لم يصح ، فلا تقول : أزيداً ضربتَ عمراً ثُمَّ أخاه ؟ ولا أزيداً رأيتَ عمراً أو أخاه ؟

(١) التسهيل ص ٨١ .

(٢) انظر الكتاب ١٠٧/١ .

ولا ما أشبه ذلك ، كما لا تقول : أزيداً رأيتَ عمراً أخاه ؟ على العطف البياني ، ولا على البدل ، ولا أزيداً رأيتَ عمراً نفسَه .

وكذلك لا تقول : أزيداً رأيتَ عمراً ورأيتَ أخاه ؟ فتعيد العاملَ . وهذا هو الشرط الثاني : وهو عدم إعادةِ العامل مع المعطوف . وإذا ثبت هذا كان إطلاقه مُشْكِلاً .

والجواب عن الأول : أَنْ يُقَالَ : أَمَّا التوكيدُ فعَدَمُ دخوله بيِّن ؛ إذ العُلْقَةُ لا تحصل به البتةَ ؛ لأَنَّ الضميرَ المتعلّق به عائد على[1] المؤكَّد أبداً ، وألفاظُ التوكيد محصورةٌ ، وعلى طريقةٍ لا تتعدَّى ، فإنّما تحصل صورة المسألة حيث يكونُ ثَمَّ تابعٌ تعلّق به ضميرٌ عائدٌ على الاسم السابق ، والتوكيد لا يكونُ فيه ذلك .

وأَمَّا عطفُ البيان فلا نسلِّم عدم الربط[2] بالضمير المتعلِّق به ، بل يجوز أَنْ تقولَ : أزيداً رأيتَ عمراً أخاه ؛ إذ عطفُ البيان كالنعت ، وإنّما يفترقان في /٦١/ الاشتقاق ، وعدمه ، فإذا كان جائزاً / في النعت جاز فيما أشبهه ، وهو رأْيُ ابن عصفور[3] ، فقد[4] يقال : إنَّ عطفَ البيان مرادٌ للناظم .

وأَمَّا البدل فحكى ابنُ عصفور الخلاف في جريانه في هذا الباب مَجْرى النعت ، وارتضى القول بالمنع محتَجًّا بأَنَّ البدلَ على تقدير تكرار العامل[5] ، فصار مثلَ تكراره نَصًّا . وهذا فيه نظر ؛ فإنَّ تقديرَ تكرار العامل ليس في البدل كاللفظ به ، وإنّما هو تقديرٌ معنويٌّ ، ويستوي معه في ذلك العطف ؛ إذ هو أيضاً على

---

(١) في الأصل ، وأ : «وعن» وما أثبت هو ما جاء في س ، وفي التصريح ٣٠٧/١ وصاحبه يصرح بالنقل عن الشاطبي في هذه المسألة .

(٢) في الأصل وحده : (الرابط) .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٦١/١ .

(٤) (فقد) هكذا في الأصول .

(٥) شرح الجمل ٣٦٢/١ .

تقدير تكرار العامل ، ألاَ ترى أنَّك تقول : يا عبدَالله وزيدُ ، كما تقول : يا عبدَالله زيدُ ، ومع ذلك فلم يمتنع أن تقول : أزيداً رأيتَ عمراً وأخاه ؟ فكذلك لا يمتنع أنْ تقولَ : أزيداً رأيتَ عمراً أخاه ؟ وأيضاً فلو كان البدل على تقدير تكرار العامل حقيقةً لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة ، وذلك باطل بالاتفاق ، وإذا كان كذلك جرى في الحكم مَجْرَى المعطوف ، وهو ظاهرُ إطلاق الناظم ، ولا حُجَّةَ في اختياره لغير ذلك في التسهيل ؛ فإنَّه قد نصب نفسَه منصبَ المجتهدين في العربية ، وقد تختلفُ أقوالُ المجتهدينَ كثيراً في المسألة الواحدة بحسب الأوقات والأنظار .

والجواب عن الثاني لا يحضرني الآن . والظاهر لزومهُ إذا سُلِّم أنَّ ذلك مختَصٌّ بالعطف بالواو .

وللقائل أنْ يقولَ : لا يختَصُّ ذلك بالواو أصلاً ، بل يجوز مع الفاء ، وثُمَّ ، وغيرهما من حروف العطف ، لأنَّ الكلامَ كلَّه جملةٌ واحدة ، وفيها ضمير الاسم السابق ، وإذا كان كذلك جاز في الجميع ، وغاية المانع أنْ يقولَ إنَّ الفاء ، وثُمَّ يقتضيان الترتيب وتكرار العامل ، وذلك يفيد الاستقلال ، فالمعطوف في حكم المستَقِلّ ، بخلاف الواو فإنَّها تعطي الجمع ، ومعنى مَعْ ، وذلك يقتضي عدم الاستقلال ، فالمعطوف بها لا يستقِلُّ الكلام دونه ، ولا يستقِلُّ هو بنفسه . هذا ما احتَجَّ به ابن عصفور للمنع[1] . ورَدَّ عليه بعضُ المتأخرين بأنَّ الفاء ، وثم إنَّما يعطيان أنَّ الثاني بعد الأول ، وما بعدهما ليس مستقلاً ، فاتَّصَل بما قبله ، وإلاَّ فيلزمه ألاَّ يجوزَ في الواو أيضاً إلاّ حيثُ لا يستَقِلُّ الأول ، نحو أزيدٌ اختصم عمروٌ وأخوه ، ويلزم أيضاً ألاَّ يجوز : أزيداً ضربتَ عمراً[2] وأخاه بعده ؟ وما أشبهه ممّا يتبَيَّن به أنَّ المعطوفَ متأخرٌ ، وأيضاً ما أبْعَدَ ذلك في الفاء مع أنَّها تُصَيِّر

(١) شرح الجمل ص ٣٦١ .

(٢) سقطت (عمراً) من أ.

الجملتين واحدةً فيجوز[1] معها ما لا يجوز مع الواو ، فكيف يمتنع معها ما لا يمتنع مع الواو ، وأيضاً يلزمه ألاَّ يجيز ذلك في أو فلا يجيز : أزيداً ضربتَ عمراً أو أخاه[2] ؛ لأنَّه قيد العطف بالواو وحدها . وذلك كله فاسد . وهذه المسألة فرعٌ عن باب الابتداء فما جاز في الابتداء جاز فيها ؛ لأنَّ أصلَ الاسم السابق الابتداء . وقد نَصَّ المازنيُّ وابن السراج وغيرهما على جواز الإخبار عن المعطوف بالفاء ، وثم ، وأو ، وغيرها . فأجازا في نحو : قام زيدٌ ثم عمروٌ ، الذي قام زيدٌ ثم هو عمروٌ[3] ، ولا فرق بين الموضعين . وقد أجاز ابنُ عصفور ذلك أيضاً في الإخبار ، فكيف لا يجيزه هنا ؟ وقد يجوز في الاشتغال ما لا يجوز / في الإخبار ، ‎/٦٢/‏ ألا ترى أنَّه يجوز نحو : أزيداً ضربتَ أخاه . وضربت عمراً ، ولو قلتَ : الذي ضربتَ أخاه وضربتَ عمراً زيدٌ لم يجز . وكذلك في الصفة ، فتقييدُ العطف بالواو خاصَّةً خطأٌ ، بل الصحيح في هذه المسألة ما قال السيرافي في ضَبْطِها إذ قال : «إذا كان في الجملة ضميرُ اسمٍ متقدِّمٍ فهي من سَبَبِ ذلك الاسم ، وإنْ لم يكن فيها ضميرٌ ، وجئتَ بجملة أخرى فيها ضميرُ الاسم لم يَجُزْ»[4] قال : «ولا تبالِ في أيِّ موضع ، من الجملةِ وقع ذلك الضمير»[5] . فهذا كلُّه يَدُلُّ على صِحَّةِ ما اقتضاه إطلاق الناظم . وإنَّما اقتصر في التسهيل على العطف بالواو خاصة ؛ لأنَّ سيبويه لم يذكر في الاشتغال إلاَّ ذلك ، كما أنَّه لم يذكر من التوابع إلاّ النعت ، وهذا العطف . وليس في ذلك دليلٌ ؛ إذ لم يَنْفِ ما عداهما .

فإنْ قيل : إن كان كذلك فكيفَ الأمرُ في الشرط الثاني ، وهو ألاَّ يتكرر العامل .

---

(١) في حاشية الأصل ، وأ وس : «فيجوز» .

(٢) في أ : «وأخاه» بسقوط همزة (أو) .

(٣) انظر الأصول ٢/٣١٠ ، همع الهوامع ٥/١٥٧-١٥٨ .

(٤) في شرح كتاب سيبويه للسيرافي : «فهي سبب» .

(٥) شرح السيرافي ١/ل ١١٩ ، وسقط قوله : «وإن لم يكن فيها ضمير لم يجز» من نسخته التي وقفت عليها .

فالجواب : أَنَّ هذا أسهلُ ، فإنَّ العامل إذا تكرَّرَ فقد صار الكلام جملتين ، وصار التابعُ غيرَ تابعٍ ؛ إذ ذلك الآن من عطف الجمل ، لا من عطف المفردات ، وعلى أَنَّك إنْ قَدَّرتَ تكرار العامل لمجرد التأكيد ، فلا مانعَ من المسألة ؛ لأَنَّ عطفَ المفردات باقٍ ، فالأخ تابع لعمرو ، وضربتَ الثاني كالعَدم . وقد أجاز ابنُ السراج في الإخبار : الذي ضربتُه وضربتُ عمراً زيدٌ ، على أنْ يكونَ ضربت الثاني لمجردِ التأكيد[1] . فكذلك هنا . ولم يتكلَّم سيبويه على ذلك ، بل على أَنْ يكون تكرار العامل لغير التأكيد ، فهو الذي مَنَعَ . فقد ظهر أَنَّ كلامَ الناظم هو الجاري على القواعد ، وكلام غيره ليس كذلك ، وهو ممّا يؤكد البحث عن كلامه وإطلاقاته في هذا النظم وتقييداته[2] ، فإن تحتها دفائن قلَّما يُشْعَر لها . وقد مضى من ذلك أشياء ، وسيأتي أُخَرُ إن شاء الله . وبالله التوفيق .

(١) الأصول ٢/٣١١ .

(٢) في أ وس : «أو تقييداته» .

تعدّي الفعل ولزومه

الأفعالُ على قسمين : مُتَعَدٍّ ، وهو ما يطلب بنفسه بعد فاعلِه مفعولاً به ، ويسمّى ذلك الفعل متعدِّياً ، وواقعاً ، ومتجاوزاً ، ويسمّى طلبُه ذلك تَـعَـدِّياً ؛ وإنَّما سُمِّيَ الفعلُ مُتَعَدِّياً لأنَّه تَعَدَّى ، أي : تجاوز فاعلَه إلى مفعول به ، وواقعاً لأنَّه وقع على المفعول به ، ومتجاوزاً إذ[1] تجاوز مرفوعَه إلى غيره .

وغيرُ مُتَعَدٍّ وهو بخلافه ، ويسمّى لازماً ، ووصفه ذلك لزوماً ، لأنَّه لزم[2] فاعله فلم يتعدَّه ، ولم يجاوزه إلى غيره . وكلا القسمين لا بُدَّ من التفرقة بينهما حتى يُعْرَفا ، ويَتَبَيَّنَ وجهُ القياس اللفظيّ بالنسبة إلى كلٍّ واحد منهما ، ولا يمكن أَنْ يُعرفَ ذلك بالمعنى ، لأَنَّ الفعلين قد يجتمعان في أصل المعنى وأحدهما متعدٍّ ، والآخر غيرُ متعدٍّ ، كآمنتُ به وصَدَّقْتُه ، فالأول غيرُ مُتَـعدٍّ في الاصطلاح ، والثاني مُتَـعَـدٍّ ؛ لأَنَّ الواصلَ بحرف الجر غيرُ متعدٍّ في أشهر الاستعمال ، وكذلك : نسيتُه وذَهِلْتُ عنه ، وأحببتُه ورغبتُ فيه ، واستطعْتُه وَقَـدَرْتُ عليه ، ونحو ذلك . فلا بُدَّ من ضابط لفظيّ يُـرْجَعُ إليه ، والذي ضَبَط به الناظمُ ذلك ، وفَـرَّقَ به بين / الفريقين أن قال : /٦٣/

عَلاَمَةُ الفعلِ المُعَدَّى أن تَصِل «ها» غيرِ مصدرٍ به ، نحوُ عَمِلْ

يعني أَنَّ الفعل المتعدِّي علامتُه الدَّالَّةُ على أَنَّه متعدٍّ صحَّةُ وصلِ هاءِ الضمير به إذا لم تكن تلك الهاءُ دالّةً على المصدر ، وذلك نحوُ : عَمِلَ ، فإنَّك تقول : البيتُ عَمِلْتُه ، وليستِ الهاءُ ههنا للمصدر ، بل للبيت ، وهو المعمول ،

---

(١) في الأصول : (إذا) .

(٢) سقطت (لزم) من الأصل ، ومن أ .

وكذلك تقول : ضَرَبَهُ ، وأكرمَهُ ، وأعانَهُ ، وأهانَهُ ، واستعملَهُ ، ونحو ذلك ، والهاءُ ليست للمصدر ، فلو كان الموصول بالفعل هاءَ المصدر ، أي الهاء الدالّة على المصدر لم يكن في ذلك دَلالةٌ على أنَّه متعدٍّ ، فإنَّك تقول : القيامُ قمتُه ، وقام لا يتعدّى ، وتقول : تكلَّمه ، وتكلَّم لا يتعدّى ، وخرجَهُ ، وخرج لا يتعدَّى ، وذهبه وانطلقه ، وكثيراً من ذلك ، وليس فيها دَلالةٌ على التعدّي ، لأنَّ الهاءَ للمصدر ، فلو فرضتها في هذه الأفعال لغير المصدر لم يستقم فمن ههنا دلَّ على أنَّها غيرُ متعدّية ، ودلَّ على أنَّ الأولى متعدِّية ، فتقول : عَمِلْتُ البيت ، وضربتُ زيداً ، وأكرمتُ عمراً ، وأعنتُ خالداً ؛ لأنَّك تقول : عملتُه ، وضربتُه ، وأكرمتُه ، وأعنتُهُ ، ولم ترد مصدراً ، ولا تقول : قُمْتُ زيداً ، ولا : تكلَّمتُ عمراً ، ولا : خرجتُ زيداً ، ولا : ذهبتُ البلدَ ، لأنك لا تقول : قمتُهُ ولا تكلَّمْتُه ، ولا خرجتُه ، ولا ذهبته ولم ترد المصدرَ ، فلو أردتَ المصدرَ لصَحَّ ، وكذلك تقول : قمت القيامَ . وخرجت الخروجَ ، وذهبتَ الذهاب[1] ، وسبب عدمِ دَلالةِ هاءِ المصدر على التعدّي أنَّ كلَّ فعل متعدِّياً كان أو غيرَ متعدٍّ يتعدّى إلى المصدر ، وتلحقه هاؤُه .

وفائدة قوله : «أنْ تَصِل ها» الاستظهار ، والاحتراز من الفعل الواصل بحرف الجر ، فإنَّك تقول : قام به ، وتكلَّم به ، وخرج إليه ، وذهب به وانطلق إليه ، ونحو ذلك ، فيتعدَّى إلى هاء غير المصدر لكنْ من غير ٱتصال ، بل بواسطة تفصل بينهما ، فلا يُسَمَّى لذلك متعدِّياً إذ لم تكن الهاءُ موصولةً به .

وقوله : «أن تصل ها غير مصدر به» لا يعني أن تصِلَ الهاءُ به كيف اتّـفَق ، بل يريد أنْ يكونَ الشأن فيه كذلك ، والاستعمال جارياً عليه ، لأنَّ من الأفعال ما هو لازمٌ ، لكنَّه يتعدَّى في حال الضرورة ، أو فيما لا يُعْتَدُّ به في الكلام ، ولا يقاس عليه ، كمررتُ في قول جرير :

---

(١) في أ : (الذهوب) .

تمرون الديارَ ولن تعوجوا   كلامُكم عليَّ إذاً حَرَامُ[1]

فإنّه تعدّى بنفسه هنا ، فساغ بالنسبة إلى هذا البيت : مررتُه ، فلو عَوَّضَه منه لكان مثله ، لكنْ ليس[2] من شأنه أنْ يكونَ كذلك ، فليس بداخل تحت قاعدة المتعدِّي بهذا الاعتبار . وكذلك قولُ أعرابي من بني كِلاب :

تَحِنُّ فتبدي ما بها من صَبَابَةٍ   وأُخْفِي الذي لولا الأُسى لقضاني[3]

فقضاني في البيت قد يُعَوَّضُ منه قضاه ، وليس الاستعمال فيه كذلك ، وإنّما يقال : قَضَى عليه . وممّا جاء منه في الكلام ولا يقاس عليه قول الله تعالى : ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لهم صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[4] الأصل فيه : على صراطك /٦٤/ المستقيم ، وكذلك الاستعمال في قَعَد أن يتعدَّى بحرف الجر ، فمثلُ هذه / الأشياء إنْ صَحَّ فيها وصلُ الهاء لغير المصدر ، فليست بمُرَادِهِ ؛ إذ كان مقصودُه ما كان ذلك فيه مُطَّرِداً .

وهذا التعريف فيه نَظَرٌ من أوجه :

أحدها : أَنَّ ما كان يتعدَّى تارةً بنفسه ، وتارةً بحرف الجر كشكرت ونَصَحْتُ ، وكِلْتُ ، وَوَزَنْتُ يُشْكِلُ دخولُه تحت قاعدته وخروجُه عنها ؛ إذ قد قَدَّمتُ أَنَّ مرادَه دخولُ الهاء على ما هو الشأن ، ونحن نَجِد مثل هذا لا يستَتِبُّ فيه إسقاط حرف الجر ، لمشاركة إثباته ، فلا تقول شكرتُه بإطلاقٍ ، ولا

---

(١) تقدم تخريج الشاهد في باب الاشتغال .

(٢) سقطت (ليس) من الأصل .

(٣) الشاهد في الكامل للمبرد ٤٧/١ منسوب إلى أعرابي من بني كلاب كما عزاه الشاطبي ، وينسب إلى عروة بن حزام ، وليس في ديوانه ، وانظره في شرح الحماسة للمرزوقي ٣٤٤/١ ، ١١٦٢/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/١ ، ضرائر الشعر ص ١٤٦ ، الجنى الداني ص ٤٤٣ ، مغني اللبيب ص ١٩ ، ٧٥١ ، شرح شواهده للسيوطي ٤١٤/١ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٦ .

نصحتُه كذلك ، فيقتضي أَنَّه غيرُ متعدٍّ ، وأيضاً فلا يستَتِبُّ فيه ثبوتُ حرف الجر ، وذلك يقتضي أَنَّه متعدٍّ ؛ إذ كان يصح أَنْ تقول : نصحتُه وشكرتُه على الجملة . وهذا اضطراب . والثاني : أَنّ ظروف الزمان والمكان قد يُتَسَّعُ فيها حتى إنَّ ما كان منها متصرفاً يجوز فيه ذلك قياساً ، فصارت أفعالُها ممّا شأنها أنْ تلحقَها هاءُ غيرِ المصدر ، نحو قولك : يومُ الجمعة سرتُه ، ومكانكم قُمْتُه ، وشهر رمضان صُمْتُه ، وفي القرآن الكريم : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[1] وهذا على إجراء الظرف مُجْرى المفعول به مجازاً ، وهو كثير في كلام العرب . فإذا كان كذلك فكلُّ فعل صلح معه هاءُ الظرف متعدٍّ على طريقته . وكلُّ فعلٍ يعمل في الظرف متعدّياً كان أو غيرَ متعدٍّ ، فاقتضى أَنَّ قمتُ ، وصُمْتُ ، وقَعَدْتُ ، وغير ذلك من غير المتعدّي متعدٍّ ، وذلك غير صحيح ؛ إذ النحويون لا يطلقون عليها اسمَ التَّعَدِّي حقيقةً . ومن هذا الباب : دخلت مع الأماكن المختصَّة فإنَّ هاءَ غيرِ المصدر يطَّرِد فيها . مع أَنَّ سيبويه وغيره لم يجعله متعدِّياً[2] .

والثالث : أَنَّه أخرجَ بهذا الضابط قسماً من أقسام المتعدِّي ؛ إذ قَسَمَ النحويون المتعدي ثلاثةَ أقسام : قسماً يتعدّى بنفسه ، وقسماً يتعدَّى بحرف الجر ، وقسماً ثالثاً يتعدَّى بنفسه تارةً وبحرف الجر أخرى . وإنما عَدُّوا ما يتعدَّى بحرف الجر قسماً ثالثاً من أجل لزومه الطلب للمعمول كالمتعدِّي بنفسه ، كمررت ، وعَجِبْتُ ، وَرغِبْتُ ، فإنَّها طالبةٌ للمجرور لزوماً . وفَرَّقوا بينها وبين ما لا يطلبه لزوماً ، كقام ، وقعد ، فجعلوا طلبها للمجرور إنْ وُجِد غيرَ تعدٍّ ، وسَمَّوه تَعَلُّقاً . فالناظم قد نَظَمَ هذا القسم في سلك ما لا يتعدّى . وذلك خلافٌ ظاهر .

---

(١) سورة البقرة آية ٨٥ .

(٢) الكتاب ٣٥/١ .

والرابع : أنَّ الأفعالَ المتقدّم ذكرُها ، ممّا انتصب في الشعرِ ، أو في النادر على إسقاط الجار ، كمررتُ ، ونحوها متعدِّيَةٌ بلا بُدٍّ ؛ لأنَّها وصلت إلى ما نصبته بنفسها . وإطلاق اسم المتعدِّي عليها صحيحٌ ، وإن كان غيرَ مقيس . ولا يصح أنْ يقالَ في «تمرون الديار» إنّ (تمرون) غيرُ متعدٍّ ، وهو قد نصب المفعولَ به ، وكذلك الأمر في «لقضاني» وفي : ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ المُسْتَقِيمَ﴾[1] وما أشبه ذلك ، فإنَّ الفعلَ قد وصل إليها بنفسه ، ولا معنى للتَعَدِّي إلاّ ذلك . فكيف
/٦٥/ يقال : إن علامةَ المتعدِّي وصلُ هاء غيرِ المصدر به ، وها هنا لو قلت ذلك / فيها لم يصح .

والخامس : أنَّ من الأفعال أفعالاً كثيرة جدًّا تستعمل متعدِّيةً وغيرَ متعدّية مع أنَّ البِنْيَةَ[2] واحدةٌ ، نحو غاض الماءُ وغِضْتُه ، ورَجَع[3] الشيءُ ورجعتُه ، ووقف الفرسُ وَوَقفتُه ، وعَمَرَ المنزلُ وعَمَرْتُه ، ومن ذلك كثير ، فمن أين يعرف في هذا الباب المتعدِّي من غيره بهذا العقد ، وأنت إذا نظرتَ في رَجَعَ الشيءُ مثلاً هل يتعدَّى أم لا ؟ فوصلتَ به هاءَ المصدر . قلت : رَجَعْتُه ، وهو صحيح مع أنَّه كان عندك غيرَ متعدٍّ ، فمثل هذا لا يتم تعريفاً لهذه الأفعال وأشباهها .

والسادس : أنَّ هذا الضابطَ دوريٌّ ، فلا يصِحُّ ، وإنَّما كان كذلك لأنَّ إلحاقَنا الهاءَ لغير المصدر تتوقف صحته على معرفة كون الفعل متعدّياً ؛ إذ كنا لا نقول : عرفتُه حتى نقول : عرفتُ زيداً . وهذا هو المطلوب فقد توقفت معرفةُ المتعدِّي على صحة إلحاق الهاء ، وإلحاقُ الهاء مُتَوَقِّفٌ على معرفة المتعدِّي . وهذا دَوْرٌ لا يصح التعريف به .

والجواب عن الأول : أن بابَ نصحتُ ، وشكرتُ متوقفٌ على السماع ،

(١) سورة الأعراف آية ١٦ .
(٢) في الأصل وحده : (النيّة) .
(٣) في الأصل وحده : (رجعت الشيء) وهو خطأ .

والناظم إنَّما تكلَّم على القياس ، فلا يُعْتَرَضُ بالسماع عليه ؛ إذ لم يَتَعَرَّض له . وأيضاً فإنَّه على أحد الوجهين قابل لهاء غيرِ المصدر في أحد الوجهين ، فهو في ذلك متعدٍّ ، وفي الوجه الآخر غيرُ قابل ، فلا يكون متعدّياً ، فدخل تحت ضابطه .

وعن الثاني : أنَّ الاتساع في الظروف مجازٌ وعلى خلاف الأصل ، وإن كان قياساً ، والأصلُ ألاَّ يتعدَّى بنفسه بل بحرف الجر ، أو[1] على تقديره ، فإذا جيء بضمير الظرف تَعَدَّى بالحرف ، وإذا كان كذلك فالضابط غيرُ مُسْتَتِبٍّ[2] فيها على الإطلاق ، إذ لا تتصل الهاء فيها بالفعل إلاَّ بقيد ، والضابط مطلق . وأيضاً الظرفُ المُتَّسَعُ فيه إن قيلَ فيه مفعولٌ به ، ولو على الجوازَ[3] ، فاتصال هاء غير المصدر به على ذلك[4] التقدير جائز ، فيكون علامة صحيحة .

وعن الثالث : أنَّ الناظم اصطّلح في التعدّي اصطلاحاً التزمه ، فأطلقَه على وصول الفعل للمفعول بنفسه خاصة ، ولذلك قال : بعد : «فانصب به مفعوله» ومَنْ سَمّى المجرور مُتَعَدَّى إليه فاصطلاح ثان ، ولا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح إذا كان مفهوم المراد ، مع أنَّ سيبويه لم يُسَمِّ التعدّي بحرف الجرتعدّياً[5] ، وإنّما سمَّاه إضافةً[6] . فما اصطلح عليه الناظم أولى . وأيضاً فقد أطلق على المتعدّي بالحرف الجار لفظ التعدّي في قوله بعد هذا : «وعَدِّ لازماً بحرف جر» وعلى هذا يسقط السؤال من أصله .

وعن الرابع : أنَّ الناظم لا يُنَازِع في تسمية ما انتصب في الشعر أو غيره

---

(١) في أ : (إذ) .

(٢) في الأصل : «مستثبت» .

(٣) في حاشية الأصل : «خ : المجاز» ، ومثله في س .

(٤) في أ : «ذلك على ذلك» .

(٥) في الأصل : «متعدّياً» وفي س : «المتعدّي . . . متعدّياً» ، وما أثبت من أ ، ويعضده قوله بعد : «وإنّما سماه إضافة» .

(٦) الكتاب ٤١٩/١ .

مفعولاً به ، فهو داخل تحت التعريف في ذلك الموضع ، وهو الشعر مثلاً ، فإنّه لو قال : (لقضاه) موضع (لقضاني) ، و(تمرونه) موضع (تمرون الديار) لكان صحيحاً في الشعر ، سائغاً فيه . وأيضاً فإنّما تكلّم على العلامة القياسيّة الشائعة
/٦٦/ في كل فعل ، فمررتُ بحسب ذلك غيرُ متعدٍّ أي / إنَّ عدمَ التعدِّي هو الشائع فيه في الكلام ، وعلى هذا وصفه[١] ، والخصوصات أمر آخر يحتاج إلى نظر خاص . وهو لم يتعرّض له ، وكذلك القول في قضى وقعد ونحوهما وأيضاً فإنَّ التعريفات والرسوم في هذه الصناعة إنّما هي أكثرية ، وقد اقتصر عليها الكثير ؛ لعُسْر الحصر في أمْر منتشر[٢] ، لاسيما ما يرجع إلى الشذوذات والنوادر .

وعن الخامس : أنَّ ذلك البابَ وإنْ كَثُرَ مُتَلَقًّى من السماع ، فليس للقياس فيه مدخل ، فليس في إدخاله تحت الضابط فائدةٌ . وهذا هو الأولى في الجواب عن الأول والرابع . وإذا سَلَّمنا فهو داخلٌ على أحد الاستعمالين لصلاحيته إذ ذاك لهاء غيرِ المصدر ، وغيرُ داخل في الاستعمال الآخر لعدم الصلاحية .

وعن السادس : أنّ مقصودَه الاختبارُ بما يجده الإنسان[٣] في نفسه من ذوق صناعي ، أو دُرْبَةٍ استعماليه ، وخبرة عاديّة على الجملة ، وذلك أنَّ الإنسانَ إذا قال : ضربتُه مثلاً ، وهو يريد بالهاء شخصاً من الأشخاص ، فالنفس تقبل ذلك وتُصَحِّحُه بما لها فيه من الاستعمال العادي ، والدُرْبَةِ الذوقية ، وإذا قال : قمتُه ، وهو يريد غير المصدر لم تقبله نفسه ، ونفرت عنه بالعادة ، وكذلك إذا قلتَ : علمتُه ، وعرفتُه ، وكسوتُه وكلَّمْتُه كان مقبولاً ، فإذا قلتَ : خرجتُه وانطلقتُه ، وذهبتُه ، وحَسُنْتُه . ونحو ذلك كان غيرَ مقبول . هذا الذي يعني خاصة ، وهو

(١) في حاشية الأصل «خ : وضعه» ومثله في س .
(٢) في الأصل : «منتثر» بالتاء ، وما أثبت من أ وس .
(٣) في أ : «الأنسق» تحريف .

الذي جرى عليه في التسهيل[1] ، وشرحه إذا تأملته ، فالضابط في تقريب التعريف صحيح . ثم بيّن إعرابَه ، وعامله فقال :

فانصِبْ به مفعولَه إنْ لَمْ يَنُبْ عن فاعلٍ ، نحوُ : تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

يعني أنَّ مفعولَ الفعل الذي تعدَّى إليه يُنْصَبُ به أبداً إذا لم يكن نائباً عن فاعله ، وذلك حين يُحْذَفُ الفاعلُ ، فإنَّه قد تقدَّم أنَّ له[2] الرفع بنيابته عنه . فإذا لم يُحْذَفِ الفاعل فلا بُدَّ من نصبِه ، مثال ذلك : تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ ، فالكُتُبُ هو الذي تعدَّى إليه تَدَبَّرَ ، وحاله النصب إذ لم يقع نائباً . وما ذكره من الضابط حاصل في تَدَبَّرْتُ الكتابَ أو الكُتُبَ ، والتَّدَبُّر : التَّأَمُّلُ ، والتَّفَهُّم ، وحقيقته : النظر في عاقبة الأمر وما يؤولُ إليه . وفي قوله : «فَانصب به» إشارةٌ ، بل تصريح بأنَّ المفعولَ منصوبٌ بفعله الذي تعدَّى له ؛ إذ الضمير في به عائِدٌ على الفعل ، أي : انصب بالفعل مفعولَه . وهذا رَأْيُ سيبويه ، وغيره من أهل البصرة . خلافاً لأهل الكوفة . والدليل على صحة رأي الناظم أنَّ أصلَ العمل الطلبُ ، والطالب للمفعول ليس شيئاً غيرَ الفعل فهو إذاً العامل ، ولذلك ترى المفعول يدور مع الفعل في تَصَرُّفِه وجوداً[3] وعدماً ، فإن كان الفعلُ مُتَصَرِّفاً تَصَرَّفَ المفعول ، فتقدَّم أو توسَّط ، وإذا لم يكن الفعل متصَرِّفاً لم يتقدَّم ، ولا زال عن موضعه الخاص به . وهذا / ظاهر . وقد اضطرب الكوفيون في العامل ما هو ، /٦٧/
فذهب هشامُ بنُ معاويةَ الملقَّب بالطُوَال[4] – صاحب الكسائي – إلى أنَّه منصوب

(١) في التسهيل ص ٨٣ : «وإذا اقتضى فعلٌ مصوغاً له بَاطِّراد اسمُ مفعول تامّ ، نصبه مفعولاً به ، ويسمّى : متعدّياً» ، وانظر شرحه ، السفر الأول ، ٢/٧٤٤ ، والمساعد ١/٤٢٦ .

(٢) سقطت (له) من الأصل .

(٣) في الأصل : (وجوباً) تحريف ، وما أثبت من أ وس .

(٤) قوله : «الطُوَال» هكذا في الأصول ، وهو وهمٌ ، فالطوال لقب لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالله الكوفي (ت ٢٤٣هـ ، ترجمته في إنباه الرواة ٢/٩٢ ، بغية الوعاة ١٥/٥٠ . . .) . =

بالفاعل ، وذهب الفَرَّاء إلى أنَّه منصوب بالفعل والفاعل معاً ، حكى القولين الفارسي وغيره[1] ، وحكى صاحب الإنصاف قولاً ثالثاً عن خلف الأحمر : أنَّه منصوبٌ بمعنى المفعولية[2] . فأمَّا مذهب هشام فَرُدَّ بأنَّه لو كان الفاعل هو العاملُ لعَمِلَ فيه وهو غير مسند إلى الفعل ؛ إذ هو الفاعل مع الإسناد .

فإنْ قيل : إنَّما يعمل بهذا الوصف وهو كونه مسنداً إليه .

قيل : فأَجِزْ أَنْ ينتصِبَ بالابتداء ، نحو : زيدٌ ضاربٌ عمراً ؛ لأَنَّه مثل الفاعل في أنه محدَّثٌ عنه ، وأيضاً لو كان كذلك لم يكن لاعتبار الفعل في جواز تقديم المفعول معنىً ، فلم يُعْتَبَر تَصَرُّفُه ، بل كان ينبغي أَنْ يَتَصَرَّفَ المعمولُ الذي يصحبه فعلٌ غيرُ متصرف كما يتصرف المعمول الذي صحبه فعلٌ متصرف ، لأَنَّ العاملَ في الموضعين الفاعلُ ، وهو على كل وجه فاعل ، فلَمَّا لم يَجُزْ ذلك مع نحو : نِعْمَ ، وجاز مع نحو : ضَرَبَ مع أَنَّ الفاعلَ واحدٌ فيهما دلَّ على أَنَّه ليس العامل . وأَمَّا مَذْهَبُ الفراء فَرُدَّ بأَنَّه لو كان كذلك لامتنع توسيطُ المفعول بين الفعل والفاعل معاً ، ولم يوجد مثل قوله : ﴿إنَّما يَخْشَى اللهَ من عِبَادِهِ العُلَماءُ﴾[3] وأيضاً فإنَّ محصولَ هذا القولِ راجعٌ إلى أَنَّ العامِلَ معنىً غيرُ فعل ، فيمتنع تقديمُ المفعول

= والرأيُ المذكور مشهور النسبة إلى هشام بن معاوية الضرير الكوفي / انظر الإنصاف ١/٧٩ ، شرح الكافية للرضى ١/٣٣٥ ، المساعد ١/٤٢٦ .

(١) انظر المصادر السابقة ، والمغني لابن فلاح ١/ل ١٢١ .

(٢) الإنصاف ١/٧٩ ، وفيه : «خلف الأحمر من الكوفيين» . وهو وَهمٌ من الأنباري – تبعه فيه كثير من العلماء بعده – ؛ لأنَّ خلفاً من مشاهير رواة الشعر البصريين ، ولم يكن مبرزاً في النحو (انظر بغية الوعاة ١/٥٥٤) ، والمقصود هنا هو الأحمر الكوفي (على بن المبارك) تلميذ الكسائي (ترجمته في بغية الوعاة ٢/١٥٨) . وقد أحس ابن فلاح بما في عبارة الأنباري ومن تبعه ، فقال في المغنى ١/ل ١٢١ : «الرابع : لخلف الأحمر من الكوفيين ، وقيل : اسمه على بن المبارك يلقب بالأحمر من أصحاب الكسائي» .

(٣) سورة فاطر آية ٢٨ .

مطلقاً بناء على[1] القاعدة المستَمِرَّة : أَنَّ العاملَ إذا كان معنىً لم يَجُز تقديمُ المعمول فيه على المعنى ، ولذلك يمتنع : قائماً خلفَك زيدٌ ، وما أشبه ذلك ، فإنْ أجازَ التقديمَ هذا والعامل معنىً . لزمه في كلِّ موضع كان العامل فيه معنى . وأدَّى إلى مخالفةِ العرب والنحويين . وأَمَّا مذهبُ خلف فَـرُدَّ بأَنَّه لو كان كما قال لوجب أَلاَّ يرتفعَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه لوجود معنى المفعوليَّة ، كما أَنَّ رفعَه الفاعل بمعنى الفاعليّة باطلٌ ، لعَدَمِ معنى الفاعليّة في نحو : مات زيدٌ ، وسَقَطَ الحائطُ ، وما أشبه ذلك مع أَنَّه قد ارتفع فيه الاسم كما ارتفع في : قام زيدٌ ، ونحوه . وأيضاً كان يجب أَنْ ينتصِبَ زيدٌ من قولك : زيدٌ مضروبٌ ؛ لوجود معنى المفعولية . هذا ما قيل في الرد على هذه المذاهب[2] ، فالأصح ما ذهب إليه الناظمُ إلاَّ ابن خروف لما قَـرَّرَ نحو هذه الأشياء من كلام الفارسي قال : «هذا كلُّه فاسدٌ بُنِيَ على أصلٍ فاسد ، أُضَافَ العَمَل إلى الألفاظ حقيقةً ، وتأَوَّلَ ذلك على الأئمة ؛ وذلك لأَنَّ الرافعَ والناصِبَ والجارَ والجازِمَ إنَّما هو المتكلّم ، والألفاظُ لا عملَ لها لكنْ لما كان المتكلمُ يرفع عند حضورِ بعض الألفاظ ، وينصب عند آخر ، ويَجُرُّ ويَجْزُم عند آخر ، فكانت تجري مع أنواع الإعراب وجوداً وعدماً نسبوا العمل إليها اتساعاً ونظماً للاصطلاح فقط» انتهى / قوله ، وما قال هو الذي أراد الفارسي فليس بمخالفٍ لما قال ، كيف وابن /٦٨/ جني هو الذي أَصَّل ذلك الأصل الذي بنى عليه ابن خروف[3] ، وابن جني صنيعةُ[4] الفارسي ، وناشرُ علمه[5] ، وعبد نعمته في مثل هذه الأشياء ، فَـرَدُّ ابنُ خروف مُشْكِلٌ . ولما رأى الناظم هذا الاصطلاح ممّا قد يخفى على كثير من الناس حَرَّر عبارته على الأَصل المقصود ، فلم يبق ما يُعْتَذَرُ منه ، فقال : «فانصب به مفعوله»

---

(١) في أ : «على أن القاعدة» .

(٢) انظر الإنصاف ١/٨٠-٨١ ، والمغنى لابن فلاح ١/ل ١٢١ .

(٣) الخصائص ١/١٠٩-١١٠ .

(٤) في الأصل وحده : «ضيقة» .

(٥) في الأصل وحده : «عليه» .

ففاعل (انصب) هو المتكلم ، والباء في (به) للسبب ، كأنه قال : انصب أيُّها المتكلم مفعولَ الفعل بسببه وبحضوره ، فلم يَنْسُب العمل إلاَّ للمتكلم ، لكن بقرينةِ حضور الفعل الطالب للنصب . وهذا كله ظاهر . قال ابن جني في الخصائص : «سألتُ الشجريَّ يوماً فقلت : يا أبا عبدالله كيف تقول : ضَرَبْتُ أخاك ، فقال : كذاك ، فقلت : أفتقولُ : ضَرَبْتُ أخوك ، فقال : لا أقول : أخوك ، أبداً . قلت : كيف تقول : ضربَنِي أخوك ، فقال : كذاك ، فقلت : ألستَ زعمتَ أنَّك لا تقول أخوك أبداً ، فقال : أيش ذا ! اختلفت جهتا الكلام»[1] . فهذا نحوٌ من قولك : رفعتُه لأنَّ الفعلَ طلبه بالفاعلية ، ونصبتُه لأنَّه طلبه بالمفعولية ، وهو قريب من الاصطلاح . وعلى الجملة فمثل هذه المسائل لا يُجْدِي[2] فيها الخلافُ فائدةً غيرَ تنقيح وجه الحكمة الصناعيّة والله أعلم .

ولازِمٌ غيرُ المُعَدَّى وحُتِمْ لزومُ أَفْعَالِ السَّجَايا كَنَهِمْ[3]
كذا افْعَلَلَّ والمضاهي اقْعَنْسَسَا وما اقتضى نَظَافةً أو دَنَسَا
أوْ عَرَضاً أو طاوع المُعَدَّى لواحدٍ كمَدَّه فامتدّا

هذا هو القسم الثاني ، وهو غيرُ المتعدِّي ، وسمَّاه لازِماً بقوله : «ولازِمٌ غير المعدَّى» يعني أنَّه يسمّى لازماً في الاصطلاح ؛ لكونه لَزِمَ فاعِلَه فلم يتجاوزه إلى غيره . ولما ضبط المتعدِّي بضابط يتحصَّلُ به أكثرُ الأفعال المتعدّية تحت التمييز حاول مثل ذلك في اللازِم أو نحواً منه ، وذلك أنَّ المتعدِّي[4] وغيرَ المتعدّى إنما هو سماعيٌّ ، والضابط القياسيُّ فيه ضعيفٌ ؛ لأنَّه إنَّما يَشْمُلُ من الأفعال جملةً أكثرية ، لكنَّ النحويين تكلَّفوا لها ضوابطَ بحسب الإمكان في صنعة القياس ، كما

---

(١) الخصائص ١/٢٥٠ ، وانظر ص ٧٦ منه .
(٢) في الأصل : (يجري) ، وفي أ : (يجد) .
(٣) سقط البيتان : الأول والثاني .
(٤) في أ : «أن غير المتعدّي وغير المتعدّى» .

فعلوا في ضبط أبنيةِ المصادر ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات ، والجموع المكسرة ، وغير ذلك . فكان من أقرب ما وجدوا في ضَبْطِ غيرِ المتعدّي ما اختار الناظم ، وهو أنَّه ردَّها إلى عقود خمسة ، اثنان منها لفظيان ، وثلاثةٌ معنويّة ، وذلك كون الفعل من أفعال السجايا ، وكونهُ على وزن افْعَلَلَّ ، وكونه على وزن افعَنْلَلَ ، واقتضاؤه نظافةً أو دَنَساً ، أو عَرَضاً ، وكونه مطاوِعاً للمتعدِّي إلى واحد ، وإن شئتَ جعلتَها ستةً فتفرد ما / اقتضى عَرَضاً عَقْداً مستقِلاً ، فأمَّا كونُه من أفعال السجايا فذلك قوله : «وحُتِمَ لزومُ أفعال السجايا» يعني أنَّه أُوجِبَ أَنْ تكونَ الأفعالُ الراجعةُ إلى معاني السجايا لازمةً غيرَ متعدّية ، والسجايا هي الطبائع والغرائز المطبوع عليها ، وهي الدَّالَّة على معنى قائم بالفاعل لزوماً ، وذلك مثل : نَهِمَ الرجلُ يَنْهَمُ نَهَماً فهو نَهِمٌ : إذا أفرط في شهوة الطعام ، ومثله كَرُمَ ، ولَؤُمَ ، ونَبُهَ ، وسَفُلَ ، وشَجُعَ ، وجَبُنَ ، وذَكُوَ ، وبَلُدَ ، ورَطُبَ ، وصَلُبَ ، وصَغُرَ ، وعَظُمَ ، وسَهُلَ ، وصَعُبَ ، وضَخُمَ ، وضَؤُلَ . فهذه الأفعال وما كان نحوها إنّما هي لمعنى مطبوع عليه ، أو لاحِقٌ به ، وأكثر ما تأتي على فَعُلَ ويشاركه فَعِلَ ، ومنه نَهِم في تمثيل الناظم ، ونحوه شَنِبَ ، وحَوِلَ ، وعَوِرَ ، وحَوِرَ ، وعَرِجَ ، ولَهِيَ ، ونَكِبَ ، ونَغِلَ[1] ، وعَجِلَ ، ونَكِظَ[2] ، وغَضِبَ ، وضَرِمَ ، وضَحِكَ ، وضَهِيَتْ ، ولَقِسَ ، ولَثِغَ ، وجَعِمَ[3] ، وقَرِمَ ، وما أشبه ذلك . وأما كونه على افْعَلَلَّ فمثاله اطْمَأَنَّ ، واقشَعَرَّ ، واشْمَأَزَّ ، واجْرَعَنَّ ، واشمَعَلَّ ، واصْمَعَدَّ ، وارْثَعَنَّ ، واقْصَعَلَّ ، واقْلَعَفَّ ، وازْمَهَرَّ ، واسْبَطَرَّ ، وامْذَقَرَّ ، واشْمَخَرَّ ، /٦٩/

(١) في أ : «نقل» بالقاف تصحيف ، و«نَغِلَ الأديمَ كفرح ، فهو نَغِلٌ : فسد في الدباغ» القاموس المحيط (نغل) .

(٢) نَكِظَ الرجل بالكسر ، وأنكظه غيره ، أي أعجله عن حاجته .

(٣) ضَرِمَ كفرح : اشتدَّ جوعه أو حرُّه» . و(الضهياء) بالمد وتقصر : المرأة التي لا تحيض ولا تحمل ، أو تحيض ولا تحمل ، أو لا ينبت ثدياها ، وقد ضَهِيت ضهىً . ولقِسَتْ نفسه إلى الشيء : نازعته إليه . وجَعِمَ إلى اللحم كفرِح : قَرِم ، وهو أكول فهو جَعِمٌ .

وارْجَحَنَّ ، وازْلَغَبَّ[1] ، وإنَّما كثرت المُثُل ليتَبَيَّنَ عدمُ التعدّي إذا استقرأها في الاستعمال العربي .

وقوله : « كذا افعلَلَّ » حَذَفَ منه واوَ العطف على عادته أي وكذا افْعَلَلَّ ، وأتى بالمثال على ظاهر الأمر فيه في اطْمَأَنَّ ، وبابه من أنَّ اللامَ الأولى من لامات الكلمة متحرّكة ، وذلك موهم أنَّه الأصلُ في المثال ، وقد ركب في ذلك ما ركبه المازني[2] ، وقد قال ابن جنى : إنَّ أصلَ افْعَلَلَّ ٱفْعَلْلَلَ – يعني باسكان اللام الأولى ، قال : «فعلى هذا ينبغي أنْ يكونَ أصلُ اطمَأَنَّ اطمَأْنَنَ ، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ، ثُمَّ أدغمتِ اللامُ الثانيةُ في اللام الثالثة ، فصار اطمَأَنَّ كما ترى» قال : «ويدل على ذلك أنَّه إذا سُكِّنَ الآخِرُ منهما عاد البناءُ إلى أصله ألاَ ترى أنَّكَ تقول : اطمَأْنَنْتُ فتُبِينُ النونَ الأولى لما سكنتِ النونُ الآخرة ، ثم بيَّن ذلك بباب شَدَّ حين تقول مع الضمير : شَدَدْتُ فتظهر التضعيف ، وبباب احمَرَّ حين تقول : احمَرَرْتُ[3] . فإذا كان كذلك ، فكان الأولى أنْ يأتيَ بالمثال على أصله .

والعذر له أمران : أحدهما أنَّه في ذلك متَّبعٌ لإمام من أئمة النحو ، فلا عَتْبَ عليه .

---

(١) في أ : «وارتعذَّ» بالذال ، و«امزقَرَّ» بالزاي مكان «ارتعَنَّ» و«أمزقَرَّ» تحريف . وفيها : «واقْصَعَلَّ ، وامفَعَلَّ ، واقْلَعَفَّ» .
ارْمَجَنَّ وارْجَعَنَّ : مال واهتزّ . واشْمَعَلّ : أشرف ، وبادر . واصمَعَدَّ : انطلق مسرعاً . وارْتَعَنَّ الشَّعر : تسدَّل ، والرجل : ضعُف واسترخى . واقْصَعَلَّتِ الشمس : تكبَّدت السماء . واقلعَفَّ الجلد : انزوى . وازْمَهَرَّ : اشتدّ برده . واسبَطَرَّ : اضطجع وامتدّ ، والإبل أسرعت . وامْذَقَرَّ اللبن الرائب : صار اللبن ناحيةً ، والماء ناحيةً ، أو اختلط بالماء . واشْمَخَرَّ : طال . وازلغَبَّ الشعر : نبت بعد الحلق ، والفرخ : نبت ريشه .

(٢) انظر المنصف ٢/٢٦٦ .

(٣) في المنصف ٢/٢٦٦ : «قال أبو الفتح : يقول [المازني] : لما كان أصل «اطْمأنّ : اطمأْنن» كرهوا تحرك حرفين من جنس واحد ؛ كما كرهوا ذلك في : احْمَرَّ ، فأسكنوا الأول ، وطرحوا حركته على الهمزة ، ثم أدغموه ، فزال ما يستثقلون» .

والثاني : أنَّ هذا المثال لا يأتي أبداً إلاَّ مضاعفَ اللام الأخيرة ولم يأتِ فيه مثل : اسْفَرْجَلَ ؛ إذ لا يجاوز بحروفه الأصلية الأربعة ، وإنَّما ذلك للأسماء وحدها ، والإدغامُ لازمٌ للتضعيف فأتى[1] بلفظ المثال الذي هو أظهر في الاستعمال من الأصل ، وأمَّا كونُ الفعل مضاهياً لاقْعَنْسَسَ فمعناه أنْ يكونَ مشابهاً له ، ومشاكلاً ، فإنَّ المضاهاةَ هي المشاكلة والمشابهة ، وعلى ذلك يَحْتَمِلُ أمرين / : /٧٠/

أحدهما : أنْ يريدَ المشابهة تحقيقاً فلا يدخل تحته إلاَّ ما كان ملحقاً بالتضعيف بٱحْرَنْجَمَ[2] ؛ لأنَّ حقيقةَ المضاهاةِ أنْ تكونَ في جميع الوجوه ، فكما تكون في زيادة النون بين حرفين قبلَها ، وحرفين بعدها فكذلك تكونُ في كون الحرف الرابع والخامس زائِداً بالتضعيف ، فلا يشمل إلاَّ مثال اسْحَنْكَكَ[3] ، وما أشبهه . وهذا صحيح ، ولكنه قاصِرٌ في التعريف .

والأمر الثاني : أنْ يريدَ بالمضاهاةِ ما هو أوسعُ من ذلك ، وهو المشابهة التي لا يلزم فيها الموافقة في جميع الوجوه ، فيدخل له ما كانت فيه النون زائِدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها مطلقاً ، كان الحرفان بعدها أصلين ، أو أحدُهما زائداً بالتضعيف ، أو من حروف سألتمونيها فيشمل ما كان على وزن افْعَنْلَلَ من الرباعيّ الأصول ، نحو : احْرَنْجَمَ ، وٱجْرَنْمَزَ واسْحَنْفَرَ ، واخرَنْطَمَ ، واقْرَنْبَعَ ، واعْرَنْزَمَ ، وادْرَنْفَقَ[4] ، وما أشبه ذلك ، وكذلك يشمل ما أُلحق

(١) في أ : «يأتي» ، وكان في الأصل مثل ذلك لكنها أصلحت في الحاشية . وما أثبت من س .

(٢) احرنجم : أراد الأمر ثم رجع عنه .

(٣) اسحنكك الليل : أظلم .

(٤) في أ : «اجزنمن» بالنون تحريف ، وفي س : «احرنمز» بالحاء المهملة تصحيف . واجْرَنْمَزَ : انقبض واجتمع بعضه إلى بعض .
ٱسْحَنْفَرَ : مضى مسرعاً . وٱخْرَنْطَمَ : رفع أنفه وٱستكبر . وٱقْرَنْبَعَ : تقبَّض من البرد . وٱعْرَنْزَمَ : تجمَّعَ وٱنقبض . وٱدْرَنْفَقَ : تقدَّم وأسرع .

بزيادة التضعيف من باب أولى ، وهو الذي عيَّن المثال ، ويشمل أيضاً ما أُلحِق بزيادة سألتمونيها ، ونحو : احْرَنْبى ، واسْلَنْقى واعْلَنْبى ، واحْبَنْطَى غير مهموز ، واحْبَنْطَأَ مهموزاً أيضاً ، واجْلَنْظَى[1] ، فهذا كلُّه على هذا التفسير يدخل تحت قوله : «والمضاهي اقْعَنْسَسَا» وهو أيضاً صحيحٌ في الضربين الأولين إذ لم يوجدا[2] إلاّ غير متعديين[3] .

وأمَّا في الثالث ، وهو مثال افْعَنْلَى ففيه نظر ؛ فإنَّ ابنَ جنى زعم أنَّه على وجهين : يَتَعَدَّى ولا يتعدَّى[4] فكونه غيرَ مُتَعَدٍّ هو الأكثر فيه ، وكونه متعدّياً مثاله قول الراجز :

قــد جعــل النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينــي أدفَعُــه عنــي ويَسْرَنْدِينــي[5]

قال أبو عبيدة : المُغْرَنْدِي ، والمُسْرَنْدِي : الذي يَغْلِبُك ويَعْلُوك[6] ، ثم أنشد البيتين ، فيبقى على الناظم أنَّه لم يَتَحَرَّز من وزن افْعَنْلَى فاقتضى أنَّه لازِم على الإطلاق ، وكذلك ابن خروف أتى بالبيتين ، وسلَّم مقتضاهما من صحة التَّعَدِّي ، فظهر أنَّ إطلاقَ الناظم غيرُ مُحَرَّر لاحتياجه إلى التقييد .

---

(١) في الأصل : (مهموز) .

(٢) احْرَنْبى الرجل : تهيَّأ للغضب والشر ، وقيل : احرنبى : استلقى على ظهره ورفع رجليه نحو السماء . واسْلَنْقى : نام على ظهره . واعْلَنْبى الديك ، والكلب ، والهِرّ : تهيَّأ للشر ، وقد يهمز . واحنبطأ الرجل : انتفخ بطنه . واجْلَنْظَى : استلقى على الأرض ورفع رجليه .

(٣) في أ : «متعد دين» تحريف .

(٤) المنصف ٨٦/١ ، وانظر منهج السالك ص ١٢٧ .

(٥) لم أقف للرجز على نسبه ، وهو في المنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، الخصائص ٢٥٨/٢ ، الاستدراك على كتاب سيبويه للزُّبيدي ص ٣٩ . منهج السالك ص ١٢٧ ، مغنى اللبيب ص ٦٧٥ ، التصريح ٣١١/١ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٧ .

(٦) نقله الأزهري في تهذيب اللغة ٢٤٠/٨ عن أبي عبيد عن أبي عبيدة ، وانظر المصدر نفسه ١٥٠/١٣ . وفي التصريح ٣١١/١ ملخص ما ذكر الشاطبي هنا .

والجواب عنه : أنَّ سيبويه أطلق القولَ بعدم التَّعَدِّي في افْعَنْلَلَ ، وافْعَنْلى ، فقال : «وليس في الكلام افْعَنْلَلْتُهُ ولا افْعَنْلَيْته»[1] . وقال الزبيدي : «أحسَبُ البيتين مصنوعين»[2] . فإذا كان التَّعَدِّي لم يُسْمَع إلا في البيتين ، وفيهما للناس مُتَكَلَّم تُرِكَ الاعتماد عليهما ، واعتمد على نقل سيبويه ، وأيضاً لو صَحَّ البيتان لم يكن فيهما رَدٌّ عليه لشذوذهما بالنسبة إلى عامة الباب . وأمَّا كونُ الفعل مقتضياً للنظافة أو الدَّنَس فذلك قوله : «وما اقتضى نظافة أو دَنَساً» يعني أنَّ ما كان من الأفعال يرجع معناه إلى معنى النظافة أو معنى الدَّنَس فهو أيضاً لازِمٌ ، غيرُ مُتَعَدٍّ ، ومثالُه : نَظُفَ ، وطَهَرَتِ الحائض وطَهُرَت ، ونَقِيَ ، ونَجِسَ ونَجُسَ ، وقَذُرَ ، ورَجُسَ ، وجَنُبَ / وسَمُجَ ، وشَحُبَ ، ونَزُهَ ، وحَسُنَ ، وقَبُحَ ، وبَزُعَ[3] ، ومن ذلك كثير . /٧١/

وأمَّا كونُه يقتضي عَرَضاً فهو قوله : «أو عَرَضاً» وهو[4] معطوف على المنصوب قبلَه ، أي : وما اقتضى عَرَضاً ، يريد ما كان فيه معنى العَرَض فهو لازِمٌ ، والعَرَضُ ما كان داخلاً على الشيء مخالِفاً لأصل جِبِلَّتِهِ ، وعارِضاً له كالمرض ، والفرح ، والحزن ، وبالجملة كل ما يدخل[5] على الأشخاص من زيادة أو نقصان فهو عَرَضٌ ، نحو : مَرِضَ ، وبَرِىءَ ، وبَرَأَ ، ونَشِطَ ، وكَسِلَ ، وفَرِحَ ، وحَزِنَ ، وشَبِعَ ، وسَقِمَ ، ونَقِهَ ، وغَرِثَ ، وظَمِىءَ ، ورَوِيَ[6] ، وقَرِعَ[7] ، وأَمِنَ ، وأَشِرَ ، وبَطِرَ ، وقَلِقَ ، وغَضِبَ ، وسَكِرَ ، وما أشبه ذلك . ويدخل فيه بمقتضى

(١) الكتاب ٤/٧٧ .
(٢) الاستدراك على كتاب سيبويه ص ٣٩ .
(٣) بزع : صار ظريفاً .
(٤) في أ : «فهو» .
(٥) في حاشية الأصل : «خ : ما كان داخلاً» ومثله في س .
(٦) في أ : «وَرَوِيَ» ، والكلمة ساقطة من .
(٧) سقطت «قرع» من أ وس .

إطلاق اللفظ أيضاً إلاّ الألوان ، نحو : أُحْـمَرَّ ، واصْفَرَّ ، واسْوَدَّ ، وادْهَـمَّ ، واغْبَـرَّ ، وافْعَالَّ منها كلّها أيضاً ، وما كان نحوها .

وأمَّا كونُه مطاوعاً للمتعدِّي إلى واحد فذلك قوله : «أو طاوع المعدّي لواحد» طاوع معطوفٌ على اقتضى ، أي : وما طاوع المعدَّى لواحد فَبَيَّنَ أَنَّ الفعلَ المطاوِعَ لفعلٍ يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد لازمٌ غيرُ متعَدٍّ ، ومثلَّه بقوله : «مدَّه فامتَدَّ» ومن باب ما مثَّل به : رددتُه فارتَـدَّ ، وعددتُه فاعْـتَـدَّ ، وعدلته فاعتدل ، وكَلِتُه فاكتال ، وغممته فاغْتَمَّ ، وانْغَمَّ أيضاً ، ومثله أيضاً : كَسَرْتُه فانكسر[1] ، وحَطَمْتُـه فانْحَطَمَ ، وحسرتُـه فانْحَسَرَ[2] ، وشَوَيْتُـه فانشوى ، قال سيبويه : « وبعضهم يقول فاشتوى»[3] ، وصرفته فانصرف[4] ، وقطعته فانقطع ، وكسّرته فتكسَّر ، وعَشَّيته فتعشَّى ، ودحرجته فتدحرج[4]، وقلقلته[5] فتقلقل ، وما أشبه ذلك . وإنما قال : «لواحد» تحرُّزاً من مطاوع المعدّى لأكثر من واحد فإنَّه يتعدَّى إلى واحد ؛ لأَنَّ الفعلَ المطاوِعَ ينقص تعدّيه عمّا طاوعه بواحد ، فإن كان المطاوَعُ متعدّياً إلى واحد نقص الواحد في المطاوِع له ، فصار لازِماً ، وإن كان متعدّياً إلى اثنين نقص الواحد في مطاوِعه فصار متعدّياً إلى واحد ، فإذا قلت ناولتَه الشيءَ فتناولَه ، فقد تعدَّى المطاوع إلى واحد ، فلذلك قال : «أو طاوع المعدَّى لواحد» . وقد أتى في هذا الفصل بما لم يأت به في التسهيل هكذا فهو من الزيادات التي أفادها هذا النظمُ ، وللناظم في هذا الرجز من الفوائد الحسان ما لم يقع له مثلُه في التسهيل ، وقد تقدَّم من ذلك ،

---

(١) في الأصل ، وأ : «كسرته فتكسر» ، وما أثبت جاء في حاشية الأصل ، وس : وهو الذي يشاكل ما بعده ، وهو وما بعده إلى قوله : «فانقطع» من أمثلة سيبويه .

(٢) في الأصل وحده : (وحصرته فانحصر) بالصاد فيهما .

(٣) الكتاب ٤/٦٥ .

(٤) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

(٥) في أ : قلقته ، بسقوط اللام الثانية .

وستأتي أشياء أخر إن شاء الله ، وإلى ما ذكره هنا يرجع ما قاله الجزولي[1] وغيره في ضَبْطِ اللازم إذا تُـؤُمِّـلَ إلاَّ أَنَّ ما هنا أقربُ وأخصرُ . ثم ذكرالتَّعَدِّي بالحرف فقال :

وَعَـدِّ لازِماً بحرفِ جَرِّ وإن حُذِفْ فالنَّصْبُ للمُنْجَرِّ
نَقْلاً وفي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَـدُوا

يعني أَنَّ اللازِمَ من الأفعال قد يَـتَـعَـدَّى بحرف الجر ، فتقول : كَرُمَ عَلَـيٌّ ، وشَرُفَ بكذا ، وانطلَقَ إلى موضع كذا ، وامتَـدَّ على الأرض ، ومُـرَّ بزيدٍ ، وعَجِبَ من فعْلِك ، وما كان نحو ذلك . وهذا التعدِّي لا يَقْدَحُ في كونه / لازماً /٧٢/ بحَقِّ الأصل ؛ لأَنَّ حروفَ الجرِّ تتعلّق برائحة الفعل فضلاً عن نفس الفعل ، وسَمَّاه تَعَدِّياً ، وهو عند بعض المتأخرين على وجهين في الاصطلاح : تَعَدٍّ وتَعَـلُّقٍ ، فالتعدِّي : يطلق حيثُ يكونُ الفعلُ طالباً لحرف الجر على اللزوم كمررتُ بزيدٍ ، وعجبت من فِعْلِه ، ورغبت في الخير ، فإنَّ مثلَ هذه الأفعال في طلبها للمجرور كالمتعدِّي بالنسبة إلى المفعول . والتَّعَلُّق حيثُ يكون لا يطلبه على اللزوم بل بالنسبة إلى القصد في الكلام ، كذهبتُ معك ، وقعدتُ في منزلك ، وانطلقتُ إليك ، فإنَّ هذه الأفعال إنَّما تطلبُهُ بحَسَب ما طلبته مقاصد الكلام ، فتقول مرةً : انطلقتُ من عندك ، وتارةً : انطلقتُ معك ، وتارة : انطلقتُ إليك ، وتارة : انطلقتُ بسببك ، ولأَجْلِكَ ، ومن جَرّائِك ، وتقول مرة : انطلقتُ لا غير ، فلا تُعَدِّيه ، ولا يطلب شيئاً . وفَرْقٌ بين فعل يطلب الحرف الجار من جهة وضعه ، وفعل يطلبه من حيث هو مقصودٌ في الكلام ، فالناظم لم يكترث بالفرق بين المعنيين ؛ لأَنَّ الجميعَ تَعَدٍّ ومجاوزةٌ للفاعل إلى غيره ، ألا ترى أَنَّه إذا سقط حرفُ الجر انتصب الاسم ، ويستوي في ذلك لازِمُ التَّـعَـدِّي ، وغيرُ لازمِه ، وأيضاً فإنَّ طَلَبَ الفعلِ لحرف الجر

(١) انظر الجزوليّة ص ٧٨ .

بحَسَبِ القصد كطلبه له بحَسَبِ الوضع ، فكانا باباً واحداً ، ويكون إطلاقُ التَّعَدِّي في أحد الوجهين كإطلاقه في قول سيبويه : «واعلم أنَّ ما لا يَتَعَدَّى يَتعدَّى إلى آسم الحدثان»[1] . فَسَمَّى نصبَ المصدر تَعَدِّياً ، وكذلك في الزمان ، والمكان ، ولا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح . ثم قال : «فالنصبُ للمنجر نقلاً» ضمير (حُذِفَ) راجعٌ لحرف الجر ، يعني أنَّ الحرفَ إنْ حُذِفَ فلا بُدَّ للمنجرّ به من النصب ، فيصير الفعل متعدِّياً بنفسه بالعَرَضَ كالمتعدِّي بحَقِّ الأصل ، وذلك لأنَّه إذا تعلَّق به الجار فقد صار موضُعه نصباً ، ولذلك تقول : مررتُ بزيدٍ وعَمْراً ، فتعطف على موضعه نصباً ، وممّا جاء من ذلك قول جرير :

تَـمُـرُّونَ الديارَ ولن تعوجـــوا ... كلامُكـــم عليَّ إذاً حَرَامُ[2]

أراد : تمرونَ بالديار ، أو على الديار ، وقال الكلابي أنشده المبرد :

تَحِنُّ فتبدي ما بها من صَبَـابةٍ ... وأُخْفِي الذي لولا الأسى لقَضَانِي[3]

يريد : لقضى عليّ . وقال الشَّمَرْدَل بن شَرِيك :

يُشَبَّـهُونَ سيوفاً في مضائِهِمُ ... وطولِ أَنْضِيَةِ الأعناق والأُمَـمِ[4]

أراد بسيوف . وأنشد في شرح التسهيل قولَ الآخر :

كأني إذا أسعى لأَظْـفَـرَ طائراً ... مع النجم في جوّ السماء يَصُـوْبُ[5]

أي لأظفر بطائرٍ .

---

(١) هذا معنى كلام سيبويه في كتابه ٣٤/١ .

(٢) تقدَّم الشاهد ص ٦٣ ، وتقدَّم أن رواية الديوان

* أتمضون الرسوم . . . *

(٣) تقدّم الشاهد في ص ١٢٦ .

(٤) شعره (ضمن : «شعراء أمويون» القسم الثاني ص ٥٥٢) ، الحماسة بشرح المرزوقي ١٦١١/٤ ، الكامل ٧٩/١ ، الأمالي ٢٣٨/١ ، اللآلي ٤٣/١ ، ٥٤٤ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧٤٤/٢ ، والبيت في معاني القرآن للأخفش ٢٩٥/٢ .

وأنشد سيبويه لساعدةَ بنِ جُؤَيَّة :

لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[1]

أي : في الطريق ، وأنشد أيضاً للمُتَلَمِّس :

آليتَ حبَّ العراقِ الدهرَ أطعَمُه والحبُّ يأكله في القريةِ السُوسُ[2]

قدَّره سيبويه : على حب العراق[3] ، فهذه الأمثلة ، وأشباهها لما حُذِفَ منها الجارّ انتصب الاسم ، ولم يَبْقَ ما كان عليه من الجر ، لأَنَّ الجارَّ لا يعمل محذوفاً . وما جاء من نحو :

/٧٣/ إذا قيلَ : أَيُّ الناسِ شَرُّ قبيلةٍ أشارتْ كليبٍ / بالأَكفِ الأصابعُ[4]

فشاذٌّ نادِرٌ ، وإنَّما البابُ فيه النصب ، وجميع ذلك بابه النقل ، وليس بقياس ، وذلك قول الناظم : « نقلاً» بعد قوله : «وإن حذف فالنصب للمنجر» يريد أَنَّ

---

(١) الكتاب ٣٦/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣ ، النوادر في اللغة ص ١٦٧ ، الإيضاح ص ١٨٢ ، أمالي ابن الشجري ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، مغنى اللبيب ص ١٥ ، ٦٨ ، ٧٥٠ ، شرح أبياته ١٧/١ ، خزانة الأدب ٤٧٤/١ وانظر ص ٢٩٩ .

(٢) الكتاب ٣٨/١ ، والبيت في ديوان المتلمس ص ٩٥ ، الإفصاح للفارقي ص ٢٤٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، الجني الداني ص ٤٤٢ ، مغنى اللبيب ص ١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤، شرح شواهده ٢٩٤/١ ، التصريح ٣١٢/١ .

(٣) الكتاب ٣٨/١ .

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه (ط بيروت) ٤٢٠/١ . وروايته : «أشارت كليبٌ» بالرفع ، فلا شاهد فيه . وجاء في خزانة الأدب ٦٦٩/٣ : «وقد رأيته في ديوانه ، وفي المناقضات منصوباً ، وأنشده أبو علي الفارسي في التذكرة القصرية بالرفع ، وكذا رأيته في شرح المناقضات» . ولا شاهد فيه على رواية النصب أيضاً . والبيت في شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ ، منهج السالك ص ١٢٧ ، ٢٦٢ ، مغنى اللبيب ص ١٥ ، ٨٤٣ ، التصريح ٣١٢/١ ، همع الهوامع ٢٢١/٤ ، ١٣/٥ ، خزانة الأدب ٦٦٩/٣ .

حَذْفَ الجار ، ونَصْبَ الاسم الذي قد كان جُرَّ به موقوف على السماع ، ويستوي في ذلك ما كان الحذفُ فيه مختصًّا بالشعر كالأمثلة المتقدّمة ، وما كان مستعملاً في الكلام كوَزَنْتُ لزيدٍ ما له ، وكِلْتُ له طَعَامَه ، إذا قلت : وزنتُ زيداً مالَه ، وكِلْتُه طعامَه ، وكذلك نصحتُ ، وشكرتُ ، فإنّك تقول : شكرتُ له ، ونصحتُ له ، وتقول أيضاً : شكرتُه ، ونصحتُه . هذا إنْ ثَبَتَ أَنَّ ثبوتَ الجارِّ فيها هو الأصل ، وإلاَّ فهما استعمالان مستأنفان ليس أحدُهما أصلاً للآخر .

فإن قيل : كلامُه هنا مُشْكِلٌ من وجهين : أحدهما : أَنَّ قولَه : «وعَدٌ لازماً بحرف جر» قاصِرٌ ، لأَنَّ التَّعَدِّي بحرف الجر ليس مقصوراً على اللازم دونَ المتعدّى ، بل كلُّ فعل متعدّياً كان أو غيرَ متعدٍّ يتعدّى بحرف الجر ، أَلاَ ترى أَنَّك تقول : ضربتُ زيداً في الدار ، وأكرمتُه بسببك ، وأعطيتُه درهماً لانتفاعه به ، وعرفتُ زيداً بكذا ، وكثيراً من ذلك بحيثُ لا يَقْصُر في التعدِّي عن قولك : قام في الدار ، وانطلق إلى فلان ، ومررتُ على عمرو ، وما أشبه ذلك ، بل الضربانِ على سواء في هذا التَّعَدِّي كما أَنَّهما مستويان في التَّعَدِّي للمصدر ، والظرفين ، والحال وغيرها من المنصوبات التي ينصبها كلُّ فعل . ثم إنَّ حكمَها في النصب بعد حذف الجار حكمُ اللازم ، فإنَّ الشاعرَ إذا اضْطُرَّ جاز له أنَ يقولَ : أظفرتُ[1] زيداً طائراً ، وأمررتُه الدار ، ومنه :

* يُشَبَّهُــون سيوفاً في مضائهم *

ولا أعلم أَنَّ أحداً يخالف في هذا المعنى ، ويدخل في هذا النمط باب : اختار ، واستغفر ممّا يَتَعَدَّى لواحد بنفسه ولآخر بحرف الجر ، ويجوز إسقاطه ، فإنَّ الأصلَ في الثاني حرفُ الجر ، وحَذْفُه سَمَاعٌ .

فإنْ قلتَ : كيف يكون سماعاً ، وإسقاطُه مُطَّرِدٌ سائِغٌ غيرُ موقوفٍ عندهم

(١) في الأصل : «أظهرت» تحريف ، والتصحيح من أ وس .

على السماع .

قيل : بل هو عندهم سماعٌ غيرُ قياس إذ لم يُعَدُّوه إلى غير الأفعال المسموع فيها الإسقاط ، وإنّما أجازوا الإسقاط في مواضع السماع خاصّة حيثُ أجازتُه العربُ ، فعلى الجملة قول الناظم : «وعَدِّ لازماً» قاصر فكان حَقُّه أَنْ يقولَ : «وعد لازماً أو غيره بحرف جر ، أو : وَكَلُّ فعلٍ يجوز أن يتعدّى بحرف الجر ، وإذا حُذِفَ نَصَبَ ، أو ما يعطي هذا المعنى .

والثاني : أَنَّ قوله : «فالنصب للمنجر نقلاً» يظهر منه أَنَّ المنقول هو نصب المنجر[1] ؛ وإذ ذاك يلزمه أمرانِ محذوران : أحدهما : أَنَّه يصير معنى الكلام : إذا حُذِفَ الجارُ فالنصب مع حَذْفِه[2] نقليٌّ ، فيقتضي أَنَّ غيرَ النصب وهو بقاؤه على جَرِّه قياسيٌّ لا نَقْليٌّ ، وليس كذلك ، أَمَّا أَنَّ النصبَ مع ذلك نقليٌّ فغيرُ صحيح بل هو اللازم الذي لا يَصحُّ غيرُه إلاّ ما شَذَّ ، وأَمَّا أَنَّ بقاءه على جَرِّه قياسيٌّ فغيرُ صحيحٍ أيضاً ؛ لأن / مثل قولهم : خيرٍ عافاك اللهُ[3] ، أراد : بخير ، وقوله : /٧٤/

* أشارت كليبٍ *

أراد : إلى كليبٍ لا اعتبارَ به ، لأَنَّ حرفَ الجر ضعيفٌ فلا يقوى أَنْ يعملَ محذوفاً ، كما يقوى الفعل .

والثاني : أَنَّه لا يمكن ترتيب ما بعد هذا الكلام عليه وهو قوله : «وفي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ ؛ إذ يصير المعنى : أَنَّ النصبَ مُطَّرِدٌ في أَنَّ وأَنْ ، ويبقى الحذف غير محكوم عليه[4] لا باطرادٍ ولا بغيره ، مع أَنَّه المقصود بالذكر . وهذا كلُّه مشكل .

---

(١) في الأصل : «الجر» ، والتصحيح من أ وس .

(٢) في أ : «مع حذف» بسقوط الهاء .

(٣) من كلام رؤبة بن العجاج كما ذكر المبرد في الكامل ٦١٧/٢ ، وابن جنى في الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، وسر صناعة الاعراب ١٣/١.

(٤) سقطت كلمة (عليه) من الأصل ، وأثبتها عن أ وس .

فالجواب عن الأول بأمرين : أحدهما : أَنْ يكونَ ذكرَ اللازم وحدَه ، ليكون أَصلاً لغيره ، فيقاس عليه ؛ لأَنَّ المتعدّي بنفسه إلى واحد بالنسبة إلى غيره كاللازم بالنسبة إلى المفعول ؛ إذ كلٌّ واحد منهما غيرُ مطلوب للفعل من جهة وضعه ، وإذا كان كذلك ساغ القياس ، فكأَنَّه ترك غير اللازم ليُقاس على اللازم للاجتماع في المعنى الذي لأجله تعدَّى اللازم ، بل المتعدِّي أولى ؛ لأَنَّه إذا كان ما لا يتعدَّى أصلاً يتعدّى بحرف الجر فأولى ما شأنه التعدِّي .

والثاني : أنْ يكون سَمَّى المتعدِّي لازماً باعتبار عدم تعدّيه إلى زائدٍ ، فالمتعدِّي إلى واحد لازِم في المعنى عن التَّعَدِّي إلى ثانٍ[1] . وكذلك المتعدِّي إلى اثنين بالنسبة إلى الثالث ، فأطلقَ لفظَ اللزوم وهو يريد اللازم في الحقيقة وهو ما لم يتعدَّ أصلاً ، واللازم مجازاً ، وهو ما لم يطلب من المفعولات زائداً على ما[2] تَقَضَّى منها . واستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه جارٍ على ما ذكره أهل الأصول ، وغيرهم .

والجواب عن الثاني : أَنَّ قولَه : «نقلاً» إنَّما يرجع إلى حذفِ الحرف والتقدير : وإنْ حُذِفَ نقلاً فالنصب للمُنْجَرّ ، وعلى هذا التقدير يَصِحُّ الكلام مع قوله : «وفي أَنّ وأنْ يَطَّرِدُ» فإنَّه قسم الحذف قسمين :

أحدهما : سماعيٌّ في غير أَنَّ وأَنْ فذكره أولاً ، وبَيَّن أَنَّ حكمَ المجرور بعد الحذفِ النصبُ . والآخر قياسيٌّ ، وذلك مع أَنَّ وأَنْ ، وهذا المحمل لا بُدَّ منه ، ويبقى النصب على إطلاقه ؛ إذ كان ما حُذِفَ منه حرفُ الجر في الشعر – وإن كان سماعاً – لا بُدَّ فيه من الرجوع إلى النصب قياساً مُطَّرِداً . وأَمَّا بقاؤُه على الجَرّ ففي غايةِ الشذوذ . وقوله : «وفي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ» أَنَّ وأَنْ هما المصدريّان ، وضمير يَطَّرِد عائدٌ على الحذف المفهوم من قوله : «وإن حُذِف» كما في قوله تعالى :

---

(١) في الأصول : (ثاني) .

(٢) سقطت (ما) من أ .

﴿وإنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لكم﴾[1] أي : يَرْضَ[2] الشكر لكم . فهكذا يُقَدَّر هنا : «وفي أَنَّ وأَنْ يطرد الحذف» يريد أَنَّ حذفَ الجر مع هذين الحرفين لا يُقْتَصَرُ به على المنقول ، بل يجوز معهما قياساً فتقول : جئتُ أَنْ أُكرِمَكَ ، تريد : لأَنْ أكرِمَكَ ، وعجبتُ أَنْ يقومَ زيد ، تريد : من أَنْ يقوم زيد[3] ، وعجبت أَنَّك سائر ، وجئتُ أَنَّك كريم ، ومنه في القرآن الكريم : ﴿وأَنَّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربّكم فاتّقون﴾[4] التقدير : ولأَنَّ هذه أمتكم ، وقال تعالى : ﴿ولَقَد أَرْسَلْنَا نوحاً إلى قومه أَنِّي لكم نَذِيرٌ مُبِين﴾[5] على قراءة الفتح أي : بأَنِّي لكم نذير مبين ، ومثله قوله : ﴿وأَنَّ المساجِدَ للهِ فلا تَدْعُو / مَعَ اللهِ أَحَداً﴾[6] حمله /٧٥/ سيبويه على تقدير اللام[7] . وقال تعالى : ﴿فَدَعَا رَبَّه أَنِّي مغلوبٌ فانْتَصِر﴾[8] وأنشد سيبويه للفرزدق :

منعتُ تميمًا[9] منك أَنِّي أنا ابْنُها ... وشاعرُها المعروفُ عند المواسم[10]

---

(١) سورة الزمر آية ٧ .

(٢) في أ : «يرضى» وكلاهما متجه .

(٣) سقطت «زيد» من الأصل .

(٤) سورة «المؤمنين» آية ٥٢ ، في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو بفتح همزة أنَّ وتشديد النون / السبعة ص ٤٤٦ ، حجة القراءات ص ٤٨٨ .

(٥) سورة هود آية ٢٥ ، في قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، والكسائي / السبعة ص ٣٣٢ ، حجة القراءات ص ٣٣٧ ، الكشف عن وجوه القراءات ٢/٥٢٥ .

(٦) سورة الجن آية ١٨ .

(٧) الكتاب ٣/١٢٧ .

(٨) سورة القمر آية ١٠ .

(٩) سقطت «منك» من أ .

(١٠) الكتاب ٣/١٢٨ ، والبيت في ديوانه ٢/٣١٣ من قصيدة مطلعها :

تحِنُّ بزوراء المدينة ناقتي ... حنين عجولٍ تبتغي البَوَّ رائم

ورواية الديوان : «إني» بكسر الهمزة .

على تقدير : لأنّي ، وقد رُوي بالكسر على الأبتداء[1] .

وهذا كثير في الكلام لكنْ لا بُدَّ في جواز الحذف من شرط وهو ألاَّ يُؤدّيَ حذفُ الجار إلى اللَّبْس . وذلك قوله : «مع أَمْنِ لبس» أي إنَّ الحذفَ يطّرِدُ مع أَنَّ وأَنْ إذا أُمِنَ اللَّبْس كالأمثلة المتقدمة ، فإن وقع بسببه لَبْسٌ لم يحذف ، ولَزِمَ إثباتُهُ ، نحو قولك : رغبتُ أَنْ يكونَ كذا ، فإن هذا الحذفَ غيرُ جائز لأحتماله ؛ إذ لا يعرف هل المراد : رغبت في أَنْ يكونَ كذا ، أو رغبتُ عن أَنْ يكونَ كذا ، وهما معنيان مختلفان ، فامتنع الحذف للَّبْس الحاصل بسببه ، فلو كان على المقصود دليلٌ في رغبت ونحوه لجاز الحذف ، كما تقول : أحببتُ مرافقَتَك ورغبتُ أَنْ تكونَ معي ، ومنه في الكتاب العزيز : ﴿وتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾[2] فسياق الآية يدل على أَنَّ المعنى : وترغبون في أن تنكحوهن[3] ، ولو لم يكن ثَمَّ دليلٌ لما جاز ، بل يجب التصريحُ بالحرف الجار . ومَثَّلَ الناظم ما لا لَبْسَ فيه بقوله : «عجبت أَنْ يَدُوا» فهو على حَذْفِ مِنْ ، والأصل : عجبت من أَنْ يَدُوا ، وهو من وَدَى الرجلُ يَدِي : إذا أعطى الدِّيةَ ، والرجلان يَدِيَان ، والرجال يَدُونَ ، ويُنْصَبُ ، فيقال : عجبت أن يَدُوا ، أي : يعطوا الدية . ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ من وَدَى الرجلُ الناقةَ بالتَّوْدِية ، وهي خَشَبَةٌ تُشَدُّ على أطباء الناقة لئلا يرضعَها الفصيلُ .

وظاهره حين قال : «وفي أَنَّ وأَنْ يَطّرِد» ولم يحكم على موضعهما بالنصب ، كما حكم على القسم المسموع أَنَّ موضعَهما مُحْتَمَلٌ للنصب والجر ، وهي مسألة آختلاف بينهم ، فمذهب الخليل أَنَّهما في موضع نصبٍ ، وإليه ذهب الفراء ،

(١) هي رواية الديوان كما تقدّم ، وقال سيبويه في الكتاب ١٢٨/٣ : «وسمعنا من العرب من يقول : إني أنا ابنها» .

(٢) سورة النساء آية ١٢٧ .

(٣) جاء في الكشاف ٥٦٧/١ : «. . . يحتمل : في أن تنكحوهن لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن» ، وانظر المحرر الوجيز ٢٦٨/٤ ، والتصريح ٣١٣/١ .

والمبرِّد[1] . اعتباراً بالاسم الصريح إذا سقط معه[2] الجار فإنه ينتصب بلا بُدّ . قال سيبويه : «فإنْ حذفت اللاّم من أنْ فهو نَصْبٌ كما أنَّك لو حذفت اللام من ﴿لإِيلاف﴾[3] كان نصباً . هذا قول الخليل»[4] .

ومذهب الكسائي أنَّهما في موضع جر ، ومال إليه السيرافي اعتباراً بأنَّ حرفَ الجرِّ يُحْذَف[5] معهما كثيراً لطولهما ، كما حُذِفَ الضميرُ في نحو : الذي ضربتُ زيدٌ للطول ، ولم يحسن الحذف في قولك : الضاربُ أنا زيدٌ ؛ لعدم الطول . وتقول : أنا على ثقةٍ أنَّك مقيمٌ ، أي : مِنْ أنّك مقيم ، ولا يحذف مع المصدر فإذا حُذِف في اللفظ فكأنَّه موجود في الحكم ، وأيضاً فَتَقَدُّمُ أنَّ في : ﴿وأنَّ هذه أمتكم﴾[6] ﴿وأنَّ المساجدَ لله﴾[7] مع امتناع : أنَّ زيداً قائم عرفتُ – دليلٌ على أنَّ الجارَّ في حكم الملفوظ به ، وإلاّ لَزِمَ الكسر ، وأيضاً فله نظائر كرُبَّ ، ولاهِ أبوك ، ونحوهما ، فلا محذورَ على كلٍّ تقدير . والحكمُ شاهدٌ للجر .

ومنهم من أجاز الوجهين ، وهو رأي الزجاج ، وهو يظهر من سيبويه إذ قال : «ولو قال إنسان : إنَّ أنَّ في موضع جر في هذه الأشياء ، ولكنَّه – يعني الجارَّ / /٧٦/ حُذِفَ لمَّا كثر في كلامهم[8] ، فجاز فيه حذف الجار كما حذفت رُبَّ في قولهم :

* وبَلَـدٍ تَحْسَبُـه مَكْسُوحاً *[9]

---

(١) المقتضب ٣٤١/٢ ، ٣٤٧ .

(٢) في حاشية الأصل : «خ : منه» ومثله في س .

(٣) من قوله تعالى : (لإيلاف قريش)الآية الأولى من سورة قريش .

(٤) الكتاب ١٢٧/٣ .

(٥) في أ : «حروف . . . تحذف» .

(٦) سورة المؤمنون آية ٥٢ .

(٧) سورة الجن آية ١٨ .

(٨) في الكتاب : «ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم» .

(٩) البيت في الكتاب ١٢٨/٣ ، وهو لأبي النجم كما ذكر ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه =

لكانِ قولاً قويّاً ، وله نظائر[1] ، ويحكى الناسُ عن سيبويه أَنَّه حَتَم القول بذلك كالكسائي ، ومساقُ كلامه يدل على إجازة الوجهين . وعلى كلٍّ تقدير فالقول بأَنَّهما في موضع نصب هو[2] للخليل ، والقول ببقاء الجر حَتْماً أو جوازاً هو قول سيبويه . وقد عكس ابن مالك في التسهيل وشرحه هذه النسبة فجعل النصبَ لسيبويه ، والجر للخليل[3] ، واتَّبَعَه ابنُه في ذلك في شرح هذا النظم[4] . وذلك وَهَمٌ بلا شك . فالناظم لم يلتزم واحداً من هذه المذاهب بل تركها في محل النظر ؛ لقُوَّةِ أدلتِها كما تقدّم ، وقد فعل ابن خروف مثل ذلك ، إذ قال – لما حكى الخلافَ بين الخليل وسيبويه – : «وكلاهما ممكنٌ» .

والأصلُ سَبْقُ فاعلٍ معنى كمَنْ   مِنْ : أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليَمَنْ
ويلزمُ الأصلُ لموجبٍ عَرَا   وتَرْكُ ذاكَ الأصلِ حَتْماً قَدْ يُرى

لما قَدَّمَ قبل هذا بيان الرُّتْبَةِ بين الفاعل والمفعول وما ينبني عليه ، أَخَذَ الآن يُبَيِّنُ الرُّتْبَةَ بين المفعولَيْنِ ، وما يَنْبَنِي على ذلك أعني المفعولين اللذين ليس أصلُهما المبتدأ والخبر ، وهو من باب أَعطى ، فذكر أَنَّ الأصلَ تقدُّمُ المفعول الذي هو فاعل من جهةِ المعنى على المفعول الذي ليس كذلك ، نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، وكسوتُه ثوباً ، وألبستُه حُلَّةً ، وأريتُه دارَ فلانٍ ، فالأصل في زيد في هذه المُثُل التقديم على الدرهم ، والثوب ، والحُلَّة ، والدار ، لأَنَّه كالفاعل في المعنى ، لأَنَّه آخِذٌ ، وكاسٍ ، ولابِسٌ ، ورَاءٍ ، وقد تَقَدَّم بيانُ أَنَّ الفاعلَ الحقيقيَّ رتبتُه التقديمُ

= ١٩٠/٢ ، والزمخشري في أساس البلاغة (طوح) ، وليس في ديوانه المجموع .
(١) الكتاب ١٢٨/٣ .
(٢) سقطت (هو) من أ .
(٣) التسهيل ص ٨٣ ، شرحه ، السفر الثاني ٧٤٧/٢ ، ووافقه في ذلك الرضيّ في شرح الكافية ١٢٧/٣ ، وابن عقيل في المساعد ٤٢٩/١ .
(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٧ . وانظر منهج السالك ص ١٢٨ .

على المفعول ، فكذلك ما كان في معناه بخلاف غيره من المفعولات . وقوله : «كمَنْ مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليمن» تمثيل للمفعول الذي هو فاعل في المعنى ، وهو المقرون بحرف التشبيه في قوله : «كمَنْ في المثال الذي هو : «أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم» فمَنْ زاركم هو المفعول الذي هو في المعنى فاعل ، و(نَسْجَ اليَمَنِ) هو المفعول الثاني ، وليس فيه معنى فاعليّة . فكان أَصْلُه التأخيرَ ، وأصلُ مَنْ التقديم ، ثم بَيَّن أَنَّ ذلك الأصلَ قد يَعْرِض له أمران .

أحدهما : أنْ يلزمَ ذلك الأصلُ فلا يُتَعَدَّى . والثاني : أَنْ يمتنعَ فلا يجوز آستعمالُه . وفي هذا الكلام ما يَدُلُّ على أَنَّ الأصلَ عدمُ لزومِ هذين الأمرين ، وأَنَّه يجوز تقديمُ ما أَصْلُه التأخير ، وبالعكس . وذلك صحيح ، فإنّك تقول : أعطيتُ[1] درهماً زيداً ، وكسوتُ حُلَّةً زيداً ، وأَلْبِسَنْ نَسْجَ اليمن مَنْ زاركم ، وما أشبه ذلك ؛ لأَنَّ الفعلَ متصرِّفٌ في نفسه فيتصرَّفُ في معموله ، فأَمَّا لزومُ الأصل من تقديم ما هو فاعلٌ معنى ، فهو الذي قال فيه : «ويلزم الأصلُ لموجب عرا» فيعني أَنَّ تقديمَ المفعول الذي هو فاعل في المعنى على الآخر قد يلزم ؛ وذلك لموجب يوجب ذلك هو / عارٍ في الموضع ، أي عارِضٌ على خلاف الأصل ، /٧٧/
وكونه لموجب دليلٌ على أَنَّ خلافَه هو الأصل ، ويقال : عراني الأمرُ يعروني : إذا نَزَلَ بك فأراد أَنَّه قد يعرِضُ في الموضع مانِعٌ يمنع من جواز تأخيره . ولم يُعَيِّن هذا الموجب ما هو اتّكالاً على فَهْمِ المراد ممّا تقدَّم ؛ إذ قَدْ بَيَّنَ مثل ذلك في الفاعل والمفعول ، فمن ذلك خَوْفُ اللَّبْسِ بين الأول والثاني ، نحو : أعطيتُ زيداً عمراً ، فيلزم هنا تأخيرُ المأخوذ عن الآخذ ، لأَنَّه إذا تَقَدَّم أوهمَ أَنَّه الآخذُ ، وكذلك إذا قلت : أريتُ زيداً عمراً ، وذلك نظير مسألة : ضَرَبَ موسى عيسى .

ومن ذلك أَن يكون الثاني مقروناً بأداةِ الحصر ، نحو : ما أعطيتُ زيداً إلاّ

---

(١) في الأصل وحده : (أعطيته) بهاء مزيدة بعد التاء .

درهماً ، وما كسوتُ عمراً إلاَّ قميصاً ، وقد بَيَّنَ مثلَ هذا في قوله[1] : «وأُخـِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حذِر» إلى آخره . وأمَّا امتناعُ تقديم المفعول الذي هو فاعل في المعنى ، فهو قوله : «وترك ذاك الأصلِ حَتْماً قد يرى» يعني أنَّه قد يَـلْـزَمُ تأخيرُ المفعول الذي هو فاعلٌ معنى عن الآخر ، وذلك لموجب أيضاً ، فمن ذلك أَنْ يكون مقروناً بأداةَ الحصر ، نحو : ما أعطيتُ درهماً إلاَّ زيداً ، وما كسوتُ ثوباً إلاَّ أخاك . وقد نَـبَّه على مثله في قوله[2] : «وما بإلاَّ أو بإنَّما انحصر أُخِّر» . ومنه أَنْ يَـتَّصِلَ به ضميرٌ يعود على الآخِرِ ، فإنّه يلزم تأخيرُه نحو أعطيتُ الثوبَ مالكَه ، وكسوت الحُـلَّـةَ صاحبَها ، وأريتُ الدارَ ساكنَها ؛ إذ لا يجوز أَنْ يُـقَالَ : أعطيتُ مالكَه الثوبَ ، ولا كسوتُ صاحبَها الحُـلَّـةَ ، ولا أريتُ ساكنَها الدارَ إلاَّ على قولٍ :

* جزى رَبُّه عني عَدِيَّ بن حاتم *[3]

و* زَانَ نَــــوْرُه الشجـــــرَ *[4]

وقد مَـرَّ ذكر ذلك ، وأمَّا إذا كان الضمير متصلاً بالمفعول الثاني فيجوز التقديم والتأخير على الأصل ، فتقول : أعطيتُ زيداً درهمَه ، وأعطيتُ درهمَه زيداً ، وكسوتُ زيداً ثوبَه ، وكسوتَ ثوبَه زيداً ، وما أشبه ذلك لأَنَّ الضميرَ هنا إذا

---

(١) في باب الفاعل .

(٢) في باب الفاعل .

(٣) تمامه :

* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل *

وقد مضى تخريجه ص ٥٦ .

(٤) يريد ما جاء في قول ابن مالك في باب الفاعل :

وشاع نحو : «خاف ربَّه عُمَر» وشَذَّ نحوُ : «زان نورُه الشَّجَر»

وسبب شذوذه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

تقدَّم يعود على ما بعده لفظاً لا رُتْبَةً وفي[1] المسألة الأخرى إذا تقدَّم عاد على ما بعده لفظاً ورُتْبَةً فامتنع ، لأنّ بابه أَنْ يعودَ على ما قبله وقد مَرَّ بسط ذلك ، وكلُّ ما مضى من السؤال والجواب هنالك فيُتَصَوَّرُ هنا ورودُ مثله ، فعلى الناظر في هذا الشرح بسط ذلك ؛ إذ لا كبيرَ فائدة في إعادته .

وٱعلم أَنَّ الناظمَ لم يُبيِّن من الترتيب بين المفعولين إلاّ ما كان في باب أعطى ، وترك بيان ذلك في باب ظن ، وفي باب أَمَر . أمَّا باب ظَنّ فالأصل فيه تقديم ما كان مبتدأ قبل دخولها على ما كان خبراً ، فتقول على الأصل : ظننتُ زيداً قائماً ، وعلى الوجه الجائز : ظننتُ قائماً زيداً ، وقد يلزم تأخير ما كان خبراً . نحو : ظننتُ زيداً عمراً ، وما ظننتُ زيداً إلاّ قائماً ، وقد يمتنع نحو : ما ظننتُ قائماً إلاّ زيداً . وأَمَّا بابُ أَمَر فالأصل فيه تقديم ما يتعدَّى إليه الفعل بنفسه على ما يتعدَّى إليه بحرف الجر وإن جاز إسقاطه ، فتقول على الأصل : أمرتُ / زيداً خيراً ، /٧٨/ وعلى الوجه الجائز : أمرتُ خيراً زيداً ، ومنه قول الله تعالى : ﴿واخْتَارَ موسى قَوْمَه سبعينَ رَجُلاً﴾[2] ، وقد يلزم تأخير المتعدّى إليه بنفسه[3] ، نحو : ما أمرتُ خيراً إلاّ زيداً[4] ، وقد يمتنع تأخيره نحو ما أمرتُ زيداً إلاّ خيراً[5] ، فالحاصل أَنَّ ما يجري في باب أعطى من أحكام الترتيب بين الفعلين جارٍ مثلُه في بابي ظَنَّ وأمر ، فكان من حَقِّ الناظم تبين ذلك كله . والعذر عنه أَنَّ بابَ ظن أصلُ مفعوليه المبتدأ والخبر ، وقد ذكر حكم الترتيب في بابه حيث قال : «والأصل في الأخبار أَنْ تُؤَخَّرا» إلى آخر الفعل . وهو فيه مستوفىً ، فلو أعاد ذكر ذلك هنا لكان كالتكرار الذي لا يُحْتَاجُ إليه . وأَمَّا باب أَمَر فلعلّه لم يذكره هنا ؛ لأَنَّ

---

(١) في أ : «في» بسقوط الواو .

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٥ .

(٣) في أ : «بنفسه» .

(٤) في أ : «ما أمرت زيداً إلا خيراً» .

(٥) في أ : «ما أمرت خيراً إلاّ خيراً .

الفعل في حكم المتعدِّي إلى واحد حيثُ كان أصلُ الثاني حرفَ الجر ، فكان غيرَ داخلٍ في ترتيب المفعولين ؛ فلذلك لم يذكره . والله أعلم .

وحَذْفُ فَضْلَةٍ أَجِزْ إنْ لم يَضِرْ　　　كحَذْفِ ما سِيقَ جواباً أو حُصِرِ

مراده : أَنْ يُبَيِّن ما يُحْذَفُ من الجملة الفعلية ، وما لا يُحْذَفُ ، وقد تَـقَـدَّمَ أَنَّ الفاعلَ لا يجوزُ حَذْفُه وحده أصلاً ، وإنّما يُحْذَفُ مع فعله إلاَّ أَنْ يَنُوبَ عنه المفعول ، فيصير إذ ذاك عُمْدَةً ، فلا يجوز حذفه فإنَّه نائبُ ما لا يجوز حذفه ، فبقي المفعولُ والفعل . أمَّا المفعول فقال فيه : «وحذفُ فَضْلَةٍ أَجِز» يعني أَنَّ كلَّ فضلةٍ وقعت في الكلام وذلك المفعول ، وما أشبهه من المجرورات فجائزٌ حذفُها سواء كانت مفعولاً واحداً أو اثنين ، فتقول : ضربتُ ، وأكرمت ، وأهنت وفي التنزيل : ﴿فأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾[1] وقوله تعالى : ﴿قالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾[2] وقوله :﴿فَسَقَى لهما﴾[3] ويقال : فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع . وقال تعالى[4] : ﴿وأَنَّه هو أَضْحَكَ وأبكي ، وأَنَّه هو أماتَ وأحيى . . . وأَنَّه هو أَغْنَى وأَقْنَى﴾[5] وهو كثير جدًّا . وكذلك تقول : مررتُ ، وعجبتُ ، ونصحت ، ووهبت ، وأمرت ، واخترت ، وأعرضت ، ورغبت ، وما أشبه ذلك . وعَبَّر عن ذلك بالفضلة ؛ لأَنَّ المفعول والمجرور ، وكذلك الظرف قد تكون عُمَداً تُقَامُ مُقَام الفاعل فلا يجوز حذفها فلو قال : «وحذف مفعول أجز» لكان غير صحيح لشموله المفعول المُقَام فكان تَحَرُّزُه بالفضلة حسناً ، ولم يشترط هنا في الحذف فَهْمَ المعنى كما اشترط ذلك في باب ظن حيث قال :

---

(١) سورة الليل آية ٥ .

(٢) سورة القصص آية ٢٣ ، وفي أ : «نصور» بالنون تحريف .

(٣) سورة القصص آية ٢٤ .

(٤) في أ : (وقال الله تعالى) .

(٥) سورة النجم آيات ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨ .

ولا تُجزْ هنا بلا دليــلِ   سقوطَ مَفْعُولين أو مفعولِ

وكما شرط في حذف الفعل هنا إذ قال : «ويحذف الناصبها إنْ عُلِما ، بل أجاز الحذف سواء أُعُلِمَ المحذوف أم لم يعلم فمثال ما علم قولك : ضربتُ ، لمن سألك : هل ضربتَ زيداً ؟ فسؤال السائل قد جرى فيه ذكر المضروب فكان معلوماً ، وإن حُذِفَ من الجواب ، ونحو ذلك قول الله تعالى : ﴿فإنْ لَـمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا﴾[1] بعد قوله : ﴿فَـأْتـوا بسُورَةٍ / من مثلِه﴾[2] وقوله : ﴿يا أيُّـها /٧٩/
الرَّسُولُ بَلِّـغْ ما أُنْزِلَ إليك من ربِّكِ وإنْ لم تَفْعَلْ فما بَلَّـغْتَ رسالتَه﴾[3] وقوله : ﴿ولا يُضَارَّ كاتبٌ ولا شَهِيدٌ وإنْ تَفْعَلُوا فإنَّهُ فُسُوقٌ بِكُم﴾[4] وكذلك إذا كان ضميراً عائداً من الصلة إلى الموصول نحو : ﴿إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد﴾[5] ومثال ما لم يُعْلَم قولهم : فلان يصل ويقطع ، ويعطي ويمنع ، ويضرُّ وينفع ، ويخفض ويرفع ، وما أشبه ذلك . ثُـمَّ شَرَطَ في جواز حذف الفضلة شرطاً فقال : «إن لم يضر كحَذْفِ ما سِيق جواباً أو حُصِر» يعني أَنَّ الحذفَ جائز لكن بشرط أَلاَّ يكون المفعولُ مثلَ المسوق جواباً أو مثل المحصور بإلاَّ أو بإنما فمثال ما سِيق جواباً قولك : زيداً ، لمَنْ قال : مَنْ رأيتَ ، أو قولك له : رأيتُ زيداً ، فالحذف هنا لا يجوز ، ومنه في القرآن الكريم : ﴿إذ قال لأبيه وقَـوْمِه ما تَعْبُدُونَ قالوا نَعْبُدُ أَصْنَاماً﴾[6] ومثال المحصور قولك : ما ضربتُ إلاَّ زيداً ، وإنَّما ضربتُ زيداً ، فالمفعول هنا لا يُحْذَف ، ووجه ذلك أَنَّ الكلامَ مبنيٌّ على القصد إلى ذكر

(١) سورة البقرة آية ٢٤ .
(٢) سورة البقرة آية ٢٣ .
(٣) سورة المائدة آية ٦٧ .
(٤) سورة البقرة آية ٢٨٢ .
(٥) سورة هود آية ١٠٧ .
(٦) سورة الشعراء آية ٧٠-٧١ .

المفعول ، أما في الجواب فإنَّما سأل السائل عن تعيينه ، فإذا تركته في الجواب لم تُجِب عمّا سأل ، فكلامُكَ ليس بجوابٍ لكنك بَنِيْتَه على أنه جواب ، فلا بُـدَّ من ذكره وإلاَّ كان نقضَ الغرض ، وأَمَّا في المحصور فإنما بنيتَ الكلام وأتيتَ بإلاَّ لأجل حصر الفعل والمفعول ، فلو حُذِفَ لاَخْتَـلَّ الكلام لفظاً ومعنى ، إذا قلتَ : ما ضربتُ إلاّ ، وإنَّما ضربتُ ، ولم تحصر أفعالَك في المضروب[1] فلا يصح الكلام إلاَّ بِذكره ؛ إذ بُنِيَ عليه ، فحَذْفُه نَقْضُ الغرض ، ونَقْضُ الغرض ممتنعٌ في صناعة العربية . وقد ظهر بهذا التوجيه ما أشار إليه الناظم بقوله : «إن لم يَضِر كحذف كذا» ؛ إذ[2] كان الحذفُ في المثالين مُضَادّاً[3] لما بُني عليه الكلام من ذكر المفعول ، والقَصْدِ إليه ، فعلى هذا قد حصل من إشارته أصل يشمل أنواعاً حيث أتى بمثالين يُشَبَّه بهما غيرهما ، فمن ذلك أَنْ يكونَ المفعولُ محذوفَ العامل نحو قولك : خيراً لنا وشراً لأعدائنا ؛ فإنَّ العَامل لم يحذف إلاَّ ومعموله دالٌّ عليه ، فلو حُذِفَ لانتفض الغرض من جعله دالاً ، ومن ذلك أَنْ يكونَ المفعولُ مؤكَّداً ؛ فإنَّ مواضع التأكيد تنافى الحذف ، قال ابن جنى في الخصائص : «ما طريقُه التوكيد غيرُ لائقٍ به الحذف ؛ لأَنَّه ضِدُّ الغرض ونقضُه ، ولأَجل ذلك لم يُجِز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصِّلة ، نحو : الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ على أَنْ يكونَ نفسَه توكيداً للهاء المحذوفة من ضربت»[4] قال ابن جنى : «وهذا ممّا يُتْرَك مثلُه كما يُتْرَكُ إدغامُ الملحق إشفاقاً من / انتقاض الغرض بإدغامه»[5] فعلى هذا لا يجوز : زيدٌ[6] /٨٠/

---

(١) في الأصول : (الضرب) .

(٢) في أ : «إذا» .

(٣) في الأصل وحده : (مضاد) .

(٤) الخصائص ٣٧٨/٢ .

(٥) الخصائص ٣٧٨/٢ .

(٦) سقطت (زيد) من أ .

ضربتُ نفسَه ، على حذف هاء ضربته[1] ؛ لأنَّها قد أُكِّدَت ، والتأكيد مناسب للتطويل والتكثير ، فلا يليق به الحذف[2] ، ويجري هذا على طريقة الناظم في عامل المصدر المؤكِّد حيثُ مَنَع من حذفه بناءً على هذه القاعدة ، وهي مختلَفٌ فيها من أصل ، فظاهر سيبويه في بعض المواضع أنَّ التوكيدَ لا يُنَافي الحذف ، ففي الكتاب : «وسألت الخليل – رحمه الله[3] – عن : مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما ، فقال : الرفعُ على : هما صاحباي أنفسُهما ، والنصب : على أُعْنِيهما»[4] قال ابن خروف : «هذا دليل على حذف المؤكَّد وبقاء المؤكِّد ، قال : «وعلى هذا يجوز أن تكون اللام في قوله :

أُمُّ الحُلَيْسِ لعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[5]

داخلةً على المبتدأ ثم أُضْمِر ونُقِلَتِ اللام للخبر ، تقديره : «لهي عجوز» . ومنه قوله تعالى : ﴿إنَّ هذان لساحران﴾[6] فقد حملها الزجاج على إضمار المبتدأ[7] ، وإن

---

(١) في أ ، س : ضربت ، بسقوط الهاء .

(٢) سقطت (الحذف) من أ .

(٣) في الأصل : «رحمة الله عليه» ، وما أثبت عن الكتاب ، وأ وس .

(٤) الكتاب ٦٠/٢ ، وانظر شرح الكافية الشافية ١١٨٠/٣ ، المساعد ٣٩٢/٢ ، همع الهوامع ٢٠٥/٥ .

(٥) البيت ينسب لرؤبة ، وهو مع آخر في ملحقات ديوانه ص ١٧٠ ، وينسب لعنترة بن عروس ، وهو في مجاز القرآن ٢٢٣/١ ، ٢٢/٢ ، ١٧٧ ، الأصول ٣٣٣/١ ، رسالة الملائكة ص ١٩٣ ، رصف المباني ص ١٣٦ شرح المفصل ١٣٠/٣ ، ٥٧/٧ ، مغنى اللبيب ص ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، همع الهوامع ١٧٧/٢ ، التصريح ١٧٤/١ ، خزانة الأدب ٣٢٨/٤ .

(٦) سورة طه آية ٦٣ في قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم بتشديد نون (إنّ) و(هذان) بالألف ، ورواية حفص عن عاصم (إنْ) بالتخفيف و(هذان) بالألف / السبعة ص ٤١٩ ، حجة القراءات ص ٤٥٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٩٩/٢ ، وانظر اعراب القرآن للنحاس ٣٤٣/٢ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣ .

كان الفارسي قد رَدَّ عليه بأَنَّ الحذف والتأكيد يتنافيان[1] ، فقد قال ابن خروف : لا يمتنع تأكيدُ المحذوف ، لأَنَّ حذفَه للعلم به ، وتأكيدَه لرفع المجاز في الحديث عنه .

ومن ذلك أن يكونَ حذفُ المفعول يؤدي إلى تهيئةٍ وقطع ، وذلك مثل : زيدٌ ضربته ، فإنّك إن حذفتَ الهاءَ فقد هَيَّأْتَ الفعل للعمل في الأول ثم قطعته عنه من غير اشتغال بغيره ، فهونقض ما أُريد بالحذف ، وذلك غير حسن ، قال سيبويه: «ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام»[2] ثم أنشد في ذلك أبياتاً . ومثل ذلك : ضربني وضربته زيدٌ ، فهاء ضربتُه عند النحويين لا تُحْذَفُ إلاَّ قليلاً ، والباب إثباتُها ؛ إذ في حذفها تهيئةُ ضربت للعمل في زيد ثم قطعُه عنه ، وذلك لا ينبغي ؛ لأَنَّه نَقْضٌ للغرض . فهذه المسائل وما أُشبهها ممّا يمتنع فيه حَذْفُ المفعول باتفاق أو باختلاف يشمله كلام الناظم .

وهنا مسألة ، وهي أَنَّه لما قال : «وحَذْفُ فَضْلَةٍ أجِزْ» ولم يشترط العِلْمَ[3] بالمحذوف كان ظاهراً في أَنَّ عدمَ ذكرها يسمّى حَذْفاً اصطلاحاً سواء أتيتَ بها ثم حذفتَها أو لم تأت بها أَوَّلاً ، وذلك أَنَّ الحذفَ المستعمل في اصطلاح النحويين عبارة عن ترك ذكر ما يقتضي الكلام ذكره إمَّا من جهة الطلب اللفظيّ أو المعنويّ ، وليس معناه أَنْ يكونَ مذكوراً ثم يحذف ؛ إذ لا يَثْبُتُ هذا أبداً .ولا يلزم أَنْ يكونَ مقصود الذكر للمتكلم ثم لا يذكره ؛ إذ قد يكون كذلك وقد لا يكون كذلك ، فإنَّ الضميرَ العائد في قولك : أعجبني الذي ضربتَ ، مقصودُ الذكر للربط بين الصلة والموصول ، لكنَّه حُذِف لطول الصلة ، واسم الفاعل في قولك : زيدٌ في الدار غيرُ مقصودِ الذكر ، ويسمّى محذوفاً ، استغناءً عنه

(١) الأغفال ٢/١٧٤-١٧٥ .
(٢) الكتاب ١/٨٥ .
(٣) في أ : «العمل» تحريف .

بالمجرور ، وكذلك الفعل المنويّ في : انْتَه أمراً قاصداً ، ونحو ذلك . وإذا ثبت معنى الحذف فقولك : ضربت / ، وأكرمت ، وما أشبههما من قبيل ما يطلق عليه /٨١/ أنَّه حُذِفَ مفعولُه اصطلاحاً ، لأَنَّ معنى ضربت يطلب مضروباً هو زيد ، أو عمر ، أو خالد ، أو غيرهم ، ولا يَضُرُّ كَوْنُ المفعول مثلاً لم يُقْصَد ذكره ، أو قُصِدَ تَرْكُ ذكرِه فمَنَع منه عارض ، فلذلك أطلق الناظم القول بالحذف هنا ، ولم يعتبر ما يقصده المتكلم في ترك ذكره من تضمين الفعل معنى فعل لازم ، أو قصد المبالغة أو اعتبار بعض الأسباب الباعثة على ترك ذكر الفاعل في : ضُرِبَ زيدٌ ، ونحوه فإنَّ ذلك كلَّه طارئ على أصل الوضع ، وكلام النحويين ونظرهم إنّما هو في أصل الوضع ، أمَّا البياني فينظر في مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحويّ ، إذ لا تنافيَ بينهما ؛ ولذلك جمع ابن مالك في التسهيل بين النظرين فقال : «وما حُذِفَ من مفعول به فمَنْويٌّ لدليل أو غير منوي ، وذلك إمَّا لتضمين الفعل معنىً يقتضي اللزوم ، أو للمبالغة بترك التقييد ، أو لبعض أسباب النيابة عن الفاعل»[1] فتأمَّل كيف جمع بين اعتقاد حذف المفعول ، واعتقاد التضمين لمعنى الفعل اللازم ، وهما في الظاهر متنافيان لكنْ إذا رُدَّا إلى الأصول علم أَنَّ اعتقاد التضمين يكون مع تناسي[2] الأصل ، ولا يُتَنَاسى[3] الأَصْلُ جملةً بل هو ملحوظٌ من طرف خَفِيٍّ ، وكذلك الوجهان الآخران لا تنافي بينهما عند التحقيق ، وفي علم أصول العربيّة شفاء الغليل في أمثال هذه المسائل ، وكثيراً ما يخفى هذا الأصل على الشادين[4] في علم العربية بل على من يَدَّعِي فيها التحقيق ، فلقد وقع في كتاب مغني اللبيب لابن هشام – هذا المشرقي المُتَأَخِّرِ – خلافَ ما تقدّم فقال : «وقد يُظَنُّ أَنَّ الشيء من باب الحذف ، وليس

---

(١) التسهيل ص ٨٥ .

(٢) في أ : «تنافي» في الموضعين ، وهي كذلك في الأصل لكن الناسخ أصلحها في الحاشية .

(٣) في أ : «تنافي» في الموضعين ، وهي كذلك في الأصل لكن الناسخ أصلحها في الحاشية .

(٤) في أ : «الشادن» بسقوط الياء .

منه[1] ، كقولهم في حذف المفعول اقتصاراً ، وتمثيلهم بنحو : ﴿كلوا وآشربوا﴾[2] ، ومَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ[3] والتحقيق أنَّه تارة يتعلَّق الإعلام[4] بمجرد وقوع الفعل فلا يُذْكَر المفعول ولا يُنْوَى ؛ إذ المَنْوِيّ كالثابت ، ولا يسمّى محذوفاً ، لأنَّ الفعل بهذا القصد كغير المتعدّي ، وتارةً يُقْصَدُ مع الفعل من أُوْقِعَ به فيذكران ، فإذا لم يذكرِ المفعولُ قيل : محذوف نحو : ﴿ما وَدَّعك رَبُّك وما قلى﴾[5] وقد يكون في اللفظ ما يطلبه نحو : ﴿وكلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾[6] هذا ما قال ، ولم يطابق تقريره ما قصدوا

---

(١) في الأصل ، وس : «به» وما أثبت هو ما جاء في مغنى اللبيب ، وأ .

(٢) سورة البقرة آية ٦٠ ، وجاءت الجملتان في آيات أخرى غيرها .

(٣) في أ : «يستمع» . وهذا مثل من أمثال العرب / أنظر الأمثال ص ٢٩٠ ، جمهرة الأمثال ٢٦٣/٢ ، مجمع الأمثال ٣٠٠/٢ .

(٤) كذا في الأصول ، وفي مغنى اللبيب «يتعلق الغرض بالإعلام» .

(٥) سورة الضحى آية ٣ .

(٦) سورة الحديد آية ١٠ ، وما أورده الشاطبي هنا اختصار غير وافٍ لكلام ابن هشام فلا مناص من إيراده ليتضح ذلك ، قال ابن هشام : «بيان أنَّه قد يظن أنَّ الشيء من باب الحذف ، وليس منه . جرت عادة النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ، ويريدون بالاختصار : الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو : ﴿كلوا وآشربوا﴾ أي أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدّى إلى اثنين : «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ» أي تكن منه خيلة .

والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو مَنْ أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام ، فيقال : حصل حريق أو نهبٌ .

وتارةً يتعلّق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوي ؛ إذ المنويّ كالثابت ، ولا يسمّى محذوفاً ؛ لأن الفعل يُنَـزَّلُ لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ، ومنه : ﴿ربي الذي يحيى ويميت﴾ . . .

وتارةً يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكران نحو : ﴿لا تأكلوا الربا﴾ و﴿لا تقربوا الزنى﴾ ، وقولك : «ما أحسنَ زيداً» ، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوف ، نحو : ﴿ما ودَّعك ربّك وما قلى﴾ وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب =

فلم يقع ذلك التحقيق موقعَه مع أنَّه راجع إلى تقريرهم ، فنعم ما فعل الناظم . وقد تَـمَّ النظر في حذف المفعول وما أشبهه وهو المجرور وهو الذي أُطلق عليه الفضلة خاصة . وأمَّا حَذْفُ الفِعل فهو الذي قال فيه :

ويُحْذَفُ الناصِبُها إن عُلِمَا وقد يكونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَماً

الهاء من (الناصبها) عائدةٌ[1] على الفضلة ، وناصبُها هو الفعل ، فيريد أنَّ الفعل إذا عُلِمَ وكان في الكلام أو في السياق ما يدلُّ عليه جاز حذفُه ، فلو لم يكن ثَـمَّ ما يَـدُلُّ عليه لم يَجُز حذفُه ، والفرق بينه وبين المنصوب في أنَّ المنصوب[2] يُحْذف وإن لم يَـدُلَّ عليه دليلٌ ، والناصب لا يُحْذَفُ حتَّى يَـدُلَّ عليه دليل – أنَّ / المنصوبَ /٨٢/ فضلةٌ مستغنى عنها يسْتَقِلُّ الكلام دونَها ، بخلاف الناصب ، فإنَّه عمدةُ الكلام ، فإذا كان معلوماً حُذِفَ ؛ إذ هو في حكم الملفوظ به ؛ لوجود الدليل عليه . وإذا لم يُعْلَم اختَـلَّ الكلامُ ولم يُعْطِ فائدةً ، فلذلك اشترط هنا العلم ولم يشترطه في المنصوب . وهذا شأنه أَنْ يَشْتَرِطَ فيما كان عمدةً في الكلام أَلاَّ يُحْذَفَ إلاَّ لدليلٍ ، وقد يشترط العلم في غير العمدة كما اشترطه في أشياء ذكرها قبلَ هذا ، وبعدَ هذا وفي غير ذلك ، بل القاعدة أنَّه لا يحذفُ الشيءُ لغير دليل سواء أكان عمدةً أم فضلة ، وإنَّما أغفلوا هذا الاشتراط في المفعول لحِكْمَةٍ اختَصَّت به مع فعله ، وهي أنَّ الفعلَ المُتَعَـدِّي طالبٌ لـه من جهة معناه ولفظه كضرب مثلاً ، فإنَّ معناه يطلب مفعولاً به ، ولفظه أيضاً ؛ إذ كنتَ تقول : زيدٌ ضربتُه ، فتلحقه هاءُ غيرِ المصدر ، وإذا كان كذلك فلم يحذف المفعولُ قط لغير دليل ، بل هو محذوف لدَلالة الفعل عليه في

= تقديره ، نحو : ﴿أهذا الذي بعث الله رسولاً﴾ ﴿وكل وعد الله الحسنى﴾ . .» مغنى اللبيب ص ٧٩٧–٧٩٩ . (وكلٌّ) بالرفع قراءة ابن عامر ، انظر السبعة ص ٦٢٥ ، حجة القراءات ص ٦٩٨ .

(١) في أ : «هنا عائدة» بإقحام هنا .

(٢) في ثلاث النسخ : «أن حذف المنصوب يحذف» باقحام حذف قبل المنصوب .

الجملة من جهة طلبه له ، لكنْ لَـمَّا كان هذا لازماً لم يشترطوه ؛ إذ لا فائدةَ في اشتراط ما هو لازمٌ غيرُ مفارق . فإنْ قيل : إنَّما كان يكون دليلاً عليه لو عَيَّنَه دون غيره ، أمَّا إذا لم يُعَيِّنْهُ فليس بدليل عليه .

قيل : بل هو دليلٌ عليه ، ومُعَيِّنٌ له تعييناً ما ، وذلك أنَّه قد يقع المفعول نكرةً ، كرأيتُ شخصاً ، وأبصرتُ شيئاً ، وعرفتُ أمراً ، وأكرمتُ إنساناً ، وذلك وما أشبهه قد يساوي مفهوم : رأيتُ ، وأبصرت ، وعرفت ، وأكرمتُ بحسب المخاطب ، فقد دَلَّ الفعل على ما شأنه أن يُصَرَّحَ به فلم تكن دلالة الفعل واقعة[1] من غير تعيين البتة ، وأيضاً إن سُلِّم فالدَّلالة الإجمالية لا تَضُرُّ في هذا الموضع بخلاف غيره ، فقد صَحَّ أنَّ الشيءَ لا يحذف إلاَّ لدليل ، وأنَّ اشتراط ذلك في المفعول لا يُحتَاجُ إليه . ونَبَّه بقوله : «وقد يكون حذفُه مُلْتَزَماً» على أنَّ حذفَ الناصب هنا على وجهين :

أحدهما : جائزٌ غيرُ لازم ، فيجوز إظهارُ ذلك الناصب .

والثاني : لازِمٌ ، فلا يجوزُ إظهارُه فالذي يجوز إظهاره ، هو الشائع الكثير[2] ، كما إذا رأيتَ رجلاً متوجِّهاً وِجْهَةَ الحاجِّ وفي هيئة الحاجِّ . فقلت : مكَّةَ وربِّ الكعبة ، فالتقدير : يريد مكةَ ، وكذلك إذا رأيتَ رجلاً يُسَدِّد سهماً نحوَ القرطاس ، فقلت : القرطاسَ واللهِ ، أي يصيبُ القرطاسَ ، وإذا سمعتَ وَقْعَ السهم على القرطاس ، فقلت : القرطاسَ فالتقدير : أصابَ القرطاسَ ، أو رأيتَ الناس يُصَوِّبُون النظرَ إلى الهلال ثم كَبَّرُوا فقلت : الهِلاَلَ واللهِ ، فالتقدير : أبْصَرُوا أو رأوا الهلالَ ، أو رأيت رجلاً يريد أنْ يُوْقِعَ فعلاً من ضرب أو إعطاء[3] أو غيرهما ، فقلت ، زيداً ، فالتقدير اضْرِب زيداً ، أو أَعْطِ زيداً ، وكذلك إذا

(١) في الأصل : «واقفة» تحريف .

(٢) عَوّل الشاطبي فيما ذكر على كلام سيبويه في كتابه ٢٥٧/١ .

(٣) في الأصل : (أو عطاء) .

سُئِلْتَ فقيل لك : مَنْ رأيتَ ؟ فقلت : زيداً ، فالتقدير : رأيتُ زيداً ، وتقول لمن قطع حديثَه عنك : حديثَك ، أي صِلْ حديثَك ، ولمن سألك : هل رأيت أحداً ؟ فقلت : زيداً ، أي رأيتُ زيداً ، والشواهد على ذلك كثيرة ، كقول الله : ﴿قُلْ بَلْ مِلَّـةَ إبراهيمَ حَنِيفاً﴾[1] كأنَّ معنى ما قيل لهم : ﴿كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارى﴾[2] أي اتَّبِعُوا مِلَّةَ اليهود أو مِلَّة النصارى ، فقيل لهم : بل اتَّبِعوا مِلَّةَ إبراهيم ، وقالوا في الدعاء على غَنَم : اللهُّم ضَبُعاً وذِيباً[3] ، يريدون : اللّهم اجعل فيها أو اجمع / فيها /٨٣/ ضَبُعاً وذِيباً . قال سيبويه : «وكلُّهم يفسِّر ما ينوي»[4] - قال - «وحدثنا أبو الخطاب أنَّه سمع بعضَ العرب وقيل له : لم أفسدتم مكانكم ؟ فقال : الصبيانَ بأبي ، كأنه حذِر أنْ يلام فقال : «لُمِ الصبيانَ»[5] قال : «وحدَّثَنَا مَنْ يوثق به أنَّ بعضَ العرب قيل له : أمَّا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ - وهو موضع يُمْسِكُ الماء فقال : بلى وجاذاً ، أي : فأَعْرِفُ بها وِجَاذاً»[6] وأنشد لمسكين الدارميّ :

أخاك أخاك إنَّ من لا أخاً له كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سِلاحِ[7]

---

(١) سورة البقرة آية ١٣٥ .

(٢) سورة البقرة آية ١٣٥ .

(٣) في الكتاب ٢٥٥/١ : «ومن ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : اللّهم ضَبُعاً وذئباً» ، والتفسير الذي ذكره الشاطبي مأخوذ منه . وفي اللسان (ضبع) أنَّ الذئبَ يأكل أحياءها ، والضبع يأكل موتاها .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) الكتاب ٢٥٥/١-٢٥٦ .

(٧) الكتاب ٢٥٦/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٥٧/١ ، والبيت في ديوان مسكين ص ٢٩ ، وينسب لابراهيم بن هرمه القرشي ، وهو في ديوانه ص ٢٦٣ من الشعر المنسوب إليه ، وانظره في الخصائص ٤٨٠/٢ ، الأمثال لأبي عبيد ص ١٨١ ، فرحة الأديب ص ٤٠ ، همع الهوامع ٢٨/٣ ، ٢٠٧/٥ ، خزانة الأدب ٤٦٥/١ .

وليس من هذا القسم . وقالوا : أمرَ مبكياتِك لا أمرَ مضحكاتك ، والظباء على البقر ، وهو في كلامهم كثير ، ويجوز في هذه الأشياء إظهارُ الفعل المقدّر . قال سيبويه : لما ذكر جملةً من هذه الأشياء قال : «وكلُّهم يفسِّر ما ينوي» قال : وإنما سَهُل تفسيرُه عندهم ؛ لأنَّ المضمر قد استُعْمِلَ في هذا الموضع عندهم بإظهار»[1] .

وأمَّا الذي لا يجوز إظهارُه فنحوُ قول العرب : هذا ولا زَعَمَاتِك[2] ، تقديره : ولا أتَوَهَّمُ[3] زعماتِك ، وقالوا : كليهما وتمراً[4] ، كأنه قال : أعطني كليهما وزِدْني تمراً ، وقالوا : كلَّ شيءٍ ولا شَتِيمةَ حر[5] ، أي : ايتِ كلَّ شيء ولا ترتكب شَتيمةَ حُرّ ، وفي القرآن : ﴿انتهُوا خَيْراً لَكُم﴾[6] كأنه قال : إيتوا خيراً لكم ، ومن ذلك قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً ، ومن أنت زيداً ، وأمَّا أنت منطلقاً انطلقت معك ، وأمَّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه ، وممّا جاء من[7] ذلك في الشعر قول غيلان – أنشده سيبويه :

ديارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ تساعِفُنَا ولا يَرى مثلها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[8]

---

(١) الكتاب ٢٥٥/١ ، وفي الأصل : (. . . يفسِّر ما يعني) وبإزائه : (خ : ينوي) ، وهما كما أثبت في أ أيضاً ، وفي الكتاب .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) في أ : (توهم) ، بسقوط الهمزة .

(٤) من أمثال العرب / الأمثال ص ٢٠٠ ، جمهرة الأمثال ١٤٧/٢ ، مجمع الأمثال ١٥١/٢ ، وروايته في المصادر «كلاهما» لكنّ الميداني أشار إلى رواية النصب «كليهما» ، وبها جاء المثل في الكتاب ٢٨٠/١ .

(٥) انظر الكتاب ٢٨١/١ .

(٦) سورة النساء آية ١٧١ .

(٧) سقطت (من) من الأصل .

(٨) الكتاب ٢٨٠/١ ، ٢٤٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٨/١ ، والبيت في ديوانه ج١ ، ص ٢٣ ، وروايته «ديارُ» بالرفع ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، النوادر في اللغة ص ٢٠٨ ، همع الهوامع ٢١/٣ ، خزانة الأدب ٣٧٨/١ .

كأنه قال : أذكرُ ، وأنشد أيضاً لابن أبي ربيعة :

فواعديه سَرْحَتَيْ مالِك أو الرُّبَا بينَهما أسهلا[1]

تقديره : إيتي موضع كذا وكذا .

وأنشد للقَطَامِيّ[2] :

فكرتْ تبتغيه فَوَافَقَتْهُ على دَمِه ومصرعِه السباعا[3]

تقديره : وافقتِ السباع ، وأنشد أيضاً لابن الأسلت[4] :

لن تراها ولو تَأَمَّلْتَ إلاّ ولها في مفارقِ الرأسِ طيباً[5]

أي : رأيتَ في مفارقها طيباً ، وأنشد أيضاً لابن قميئة :

تذكّرتْ أرضاً بها أهلُها أخوالَها فيها وأعمامَها[6]

---

(١) الكتاب ٢٨٣/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٨/١ ، والبيت في ديوانه ص ٣٤١ ، أمالي ابن الشجري ٣٤٤/١ ، خزانة الأدب ٢٨٠/١ .

(٢) في أ : (للفاطمي) ، تحريف .

(٣) الكتاب ٢٨٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٨/١ ، والبيت في ديوانه ص ٤١ ، وروايته :

فكرت عند فيقتها إليه فألفت عند مربضه السباعا

وذكر أبو زيد في النوادر ص ٥٢٦ أن هذه الرواية لا اختلاف بين الرواة فيها ، وأما الرواية الأخرى فممّا غيَّره النحاة . ولا شاهد في البيت على رواية الديوان والنوادر ، والبيت في الخصائص ٤٢٦/٢ ، المحتسب ٢١٠/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٢٧٤ .

(٤) كذا في الأصول ، وهم ؛ فالبيت لابن قيس الرقيات .

(٥) الكتاب ٢٨٥/١ ، والبيت في ملحقات ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص ١٧٦ عن الكتاب ، وهو أيضاً في المقتضب ٢٨٤/٣ ، الخصائص ٤٢٩/٢ ، الافصاح للفارقي ص ٨٩، ٢٧٤ ، شرح المفصل ١٢٥/١ ، مغني اللبيب ص ٧٩١ .

(٦) الكتاب ٢٨٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٦٨/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٨٤ ، الخصائص ٤٢٧/٢ ، المحتسب ١٢٦/١ ، فرحة الأديب ص ٨٦ ، الافصاح للفارقي ص ٢٧٤ ، شرح المفصل ١٢٦/١ . وسقطت (فيها) من الأصل ، أ .

تقديره : تذكرت أخوالَـها وأعمامَـها ، ومثل ذلك عند الخليل أيضاً :

إذا تَغَنَّى الحمامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي ولو تَـعَـزَّيْـتُ عنها أمَّ عَمَّارِ[1]

أي تذكرت أمَّ عمَّار ، وهذه كلُّها لا يجوز فيها إظهارُ[2] الفعل . وإليها أشار الناظم بقوله : «وقد يكون حذفه ملتزماً» أي : حَذْفُ الناصب ، وبَـيَّـنَ بقد أنَّ ذلك قليلٌ ، وهو كما قال ، إلاَّ أنَّه يشعر بأنَّه قياسٌ ، فإنَّه قال : «ويحذف الناصبها ، إن عُلِمَا» فأجرى القياس بإطلاق ، ولم يُقَيِّده بأحد القسمين دون الآخر ، ثم قال : «وقد يكون حذفُه مُلْتَزماً» فجرد قسم اللازم الحذفِ ، وجعله قليلاً ، وأيضاً فقد مَـرَّ من عادته أنَّه حيثُ يأتي بقد للتقليل فهو عنده ممّا يُقَاسُ عليه[3] على قِلَّته ، وليس كذلك بإطلاق ؛ إذ لا يُقَاسُ على : كليهما وتمراً ، ولا على : هذا ولا زَعَـمَاتِك ، ولا غير ذلك من الأمثلـة ، ولا الأبيات ، ففي هذا ما فيه .

والجواب : أنَّ ما لا يجوزُ إظهارُه في هذا الموضع على ضربين :

أحدهما : جائزٌ فيه القياس كالتحذير ، والإغراء ، وباب النداء ، ونحو : أمَّا أنت منطلقاً ، وما أشبه ذلك ممّا نَبَّه عليه في أبوابه / والثاني : ما لا يدخل تحت قياسٍ ، فأتى هنا بمجرد التنبيه على وجود هذا القسم ، ثم نَـبَّه على ما كان منه قياساً ، فأشعر أنَّ ما دون ذلك سماع ، وإذا كان كذلك صَحّ كلامُه ، وكلُّ ما التُزِمَ حذفُه من هذه الأشياء فإمَّا لكثرة الاستعمال وإمَّا لجريان الكلام مَجْرَى المثل ، وإمَّا لجعل الكلام أو بعضِه كالعِوَض عنه لما كان يعطي معناه . /٨٤/

---

(١) الكتاب ٢٨٦/١ ، والبيت في ديوان النابغة ص ٢٠٣ من ثلاثة وأربعين بيتاً قال ابن السكيت : إنها منحولة ينشدها قوم قبل :

لقد نهيت بني ذبيان عن أُقُرٍ وعن تربعهم في كل أصفار

وانظره في الخصائص ٤٢٥/٢ ، ٤٢٨ . وسقطت (الورق) من أ ، وفيها «تعيرت» تحريف .

(٢) سقطت (إظهار) من أ .

(٣) سقطت (عليه) من أ .

التنازع في العمل

التنازع في اصطلاح النحويين ، وهو الإعمال أيضاً : أنْ يتقدَّمَ عاملان فأكثر ويتأخَّرَ عنهما اسمٌ يجوز لكلٍّ واحد منهما أنْ يعملَ فيه لتعلُّقِهما به ، وطلبهما له من جهة المعنى ، وقد بَيَّنَ الناظمُ هذا المعنى في قوله :

إنْ عاملانِ اقتضيا في اسمٍ عَمَلْ   قبـلُ فللواحـد منهمـا العَمَلْ

فقوله : «إنْ عاملانِ اقتضيا» أراد بالعاملين الفعلين . وما أشبههما ، وإنـَّما أتى بهذا اللفظ ولم يقل : «إن فعلان اقتضيا» ليدخل غيرُ الفعلين من الأسماء العاملة عملَ الأفعال كاسم الفاعل ، والمفعول ، وما أشبه ذلك ، نحو : أنت ضاربٌ وشاتِمٌ زيداً ، إذا أعملتَ الثاني ، وأنت ضاربٌ وشاتمُهُ زيداً إذا أعملت الأول ، وكذلك إذا كان أحدُهما اسماً ، والآخر فعلاً ، نحو : أنا ضاربٌ ويضربني زيدٌ أو زيداً . ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿آتُونِـي أُفـرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[1] هذا في الفعلين[2] وكذلك قوله : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُم في الكَلالَـةِ﴾[3] . وأمَّا في الاسم والفعل فـ ﴿يقول هآؤُمُ اقرءوا كتابِيَه﴾[4] . ولم يُقَيِّد العاملين بتَصَرُّف فدخل له الإعمال في فعلي التعجب ، نحو : أَحْسِن وأَجْمِل بزيدٍ ، إنْ أعملتَ الثاني ، وإن

(١) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٢) في الأصل : (الفعولين) ، تحريف .

(٣) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٤) سورة الحاقة آية ١٩ ، وقد أسقط الشاطبي الفاء من أول الجزء الذي استشهد به من الآية ، وإسقاط الفاء والواو من نحو هذا جارٍ في كلام عدد من الأئمة ، انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٥٢ .

أعملتَ الأولَ قلتَ : أَحْسِن وأَجْمِلِ به[1] بزيد ، وكذلك تقول : ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيداً ، إن أعملتَ الثاني ، وما أَحْسَنَ وأَجْمَلَهُ زيداً ، إن أعملتَ الأول ، وهذا مبنيٌّ على فرض إجازة الفصل بين أحسِنْ ومفعوله ، وإلاَّ فيلزم إعمال الثاني . وهو رأي المؤلف في التسهيل ، وشرحه[2] . وقد يقال : إنَّ فعلي التعجب لا يدخل فيهما الإعمال ؛ للزوم الفصل ، وهو قد منعه ، لكن يُجَابُ بأَنَّ المنعَ إنّما ينسحب على مسائل الفصل فحيثُ لا يلزمُ الفصل لا تمتنع المسألةُ ، وهو رأيه في الشرح كما تقدَّم . وهذه المسألة مُخْتَلَفٌ فيها فمن النحويين مَنْ منع دخولَ الإعمال في فعلي التعجب ؛ وكأَنَّه منع ذلك اعتباراً بلزوم الفصل في تصوير مسائله ، وهو ممتنعٌ في التعجب ، أو لأجل أَنَّ الإعمالَ ، وتنازُعَ العاملين في معمولٍ واحد من باب التَّصَرُّفِ ، وفعلُ التعجب غيرُ مُتَصَرِّف ؛ أو لأَنَّ الإعمالَ على خلاف القياس للزوم الإضمار فيه قبل الذكر ، فلا يُتَعَدَّى به ما سُمِع ، وإنّما سُمِعَ[3] في العوامل المُتَصَرِّفة .

وللناظم[4] أَنْ يُجِيبَ عن الأول بأَنّا نمنع المسائل[5] التي يلزمُ فيها الفصلُ ، ونجيز ما عداها .

وعن الثاني : أَنَّ الإعمالَ ليس من باب التصرف ، بل من باب طلب العاملِ معمولَه خاصةً . وأيضاً ففي القرآن : ﴿أَسْمِع بهم وأَبْصِر﴾[6] فَحُذِفَ المجرورُ الثاني لدَلالة الأول عليه ، والإعمال مثل هذا ، إلاَّ أَنَّ الأولَ هو المحذوف لدلالة الثاني ، فيجوز الاستدلال بأحدهما / على الآخر . /٨٥/

(١) سقطت (به) من أ .
(٢) التسهيل ص ٨٦ ، شرحه ، السفر الأول ، ٧٧١/٢ .
(٣) سقط قوله : «وإنما سمع» من أ .
(٤) في الأصل : وللعامل ، والتصويب من أ .
(٥) سقطت (المسائل) من أ .
(٦) سورة مريم آية ٣٨ .

وعن الثالث : أَنَّ كونَ[1] الإعمال على خلاف الأصل لا يمنع القياس فيه وإلاّ لَزِمَ أَلاَّ يقالَ منه إلاّ ما سُمِع ، ولَمَّا لم يلزم ذلك بآتفاق لم يلزم أَنْ يَمْتَنِعَ في[2] فعلي التعجب . وقوله : «اقتضيا» معناه طلباً من جهة المعنى فهما الطالبان معاً ، واحترز باقتضائهما معاً من اقتضاء أحدِهما دون الآخر ؛ لكونه جيء به لمجرد التوكيد ، نحو قولك : قام قام زيدٌ ، ورأيتُ رأيتُ زيداً ؛ فإنَّ الثاني من الفعلين جيءَ به لتوكيد الأول ، لا لطلب المعمول ، ولو جيء بالثاني طالباً لكنت تقول : قاما قام أخواك ، أو قام قاما أخواك ، فتضمر لأحدهما إذا أعملتَ الآخر ، وليس الحكم كذلك ، وإنّما يأتي الثاني مع الأول على مساقٍ واحدٍ ؛ لأَنَّ الطلب للأول وحدَه ، وأنشدَ على ذلك المؤلِّف في الشرح :

فأيــن إلى أينَ النَّجــاةُ ببغلتِي أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احْبِسِ احْبِسِ[3]

وقوله : «اقتضيا في اسم عمل» أراد عملاً إلاَّ أَنَّه أتى به على لغة من قال : رأيتُ زيدْ[4] ، والعمل في كلامه مُطْلَقٌ لم يُقَيِّدْهُ برفع ولا نصب ، فقد يكون العاملان متفقين في عمل الرفع ، نحو : قام وقعد زيدٌ ، أو في طلب النصب ، نحو : أكرمتُه وأهنتُ زيداً ، وقد يكونان مختلفي الطلب ، فأحدهما يطلب بالرفع ، والآخر يطلب بالنصب ، نحو : ضربني وضربتُ زيداً ، أو يكون أحدُهما يطلبه بنفسه ، والآخر يطلبه بحرف الجر ، نحو : جاءني فأحسنتُ إلى زيدٍ ، وأكرمتُ وأحسنت إلى زيد ، كما أَنَّـهما قد يطلبانه بحرف الجر ، نحو : اللّهم صَلِّ وسلِّم على محمدٍ ، كما

---

(١) في أ : (أن يكون) ، تحريف .

(٢) في أ : (من) .

(٣) عجزه في شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٦٩/٢ ، والبيت مما لم أقف له على نسبه ، وهو في أمالي ابن الشجري ٢٤٣/١ ، شرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ ، ١١٨٥/٣ ، المساعد ٤٥٠/١، همع الهوامع ١٤٥/٥ ، ٢٠٧ ، التصريح ٣١٨/١ ، خزانة الأدب ٣٥٣/٢ .

(٤) هي لغة ربيعه كما ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤ .

صليت وسلَّمتَ على ابراهيم ، والمنصوب أيضاً لا يلزم أنْ يكونَ مفعولاً به بل قد يكون مصدراً ، وظرفَ زمان أو مكان ، ومفعولاً له ، وقد نَصَّ على ذلك ابنُ خروف في رَدِّه على ابن مضاء على جواز ذلك إذا دَلَّ الدليـلُ على طلب الفعلين لها ، قال : «وفي كلام العرب من الإعمال في الظروف وغيرها كثير» .

وقوله : «في اسم» أراد جنس الاسم ، وليس مقيَّداً بالإفراد أنَّ يريدَ في اسمٍ واحدٍ ؛ إذ قد يكون التنازع في اسمين كما سيأتي ، نحو : ظننتُ وظنني قائماً زيداً قائماً ، وأيضاًقوله : «اقتضيا في اسم» لم يقيِّد العاملين بكونهما معطوفاً أحدُهما على الآخر بالواو أو غيرها من الحروف العاطفة ، فدَلَّ ذلك على جواز الإعمال عنده من غير تقييد ، خلافاً لمن اشترط في جوازه أنْ يكونَ أحدُهما معطوفاً على الآخر بالواو ، وهو الجرمي ، قال الفارسي : »فاحتججنا عليه» بقوله : ﴿آتوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[1] فأعمل الثاني وليس بمعطوف بالواو ، وقال : فحُكِي لي أنَّه يقول : في نحو هذا عَمِل[2] الأول ، وإنَّ المفعولَ من الثاني محذوفٌ ، لأنَّه لما أُعْمِلَ الأول استُغْنِيَ بإعماله عن إعمال الثاني ، وسلَّم الفارسيُّ هذا التأويل وقَوَّاه بجواز حذف المفعول إذا دَلَّ عليه الدليل كقوله : ﴿وَيُنَزِّلُ من السَّماء من جبالٍ فيها من بَرَدٍ﴾[3] وأنَّ (من) غيرُ زائدة بل حُذِفَ المفعولُ لدَلالة الكلام عليه ، وما قاله الناظم أولى ؛ فقد جاء في القرآن : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يفتيكم في الكَلاَلَةِ﴾[4] ، ﴿هاؤُمُ اقرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[5] ، / ﴿وإذا قِيلَ لهم : تَعَالَوا يَسْتَغْفِرْ لكم رسولُ اللهِ﴾[6] الآية ، /٨٦/

---

(١) سورة الكهف آية ٩٦ .
(٢) في أ ، س : إنّه أعمل .
(٣) سورة النور آية ٤٣ .
(٤) سورة النساء آية ١٧٦ .
(٥) سورة الحاقة آية ١٩ .
(٦) سورة المنافقون آية ٥ .

﴿وأنَّهم ظنُّوا كما ظننتم أنْ لن يبعثَ اللهُ أحداً﴾[1] ، وفي الشعر قول كُثَيِّر :

* قَضَى كُلُّ ذي دَيْن فوَفَّى غريمَه *[2]

وأنشد سيبويه لابن أبي ربيعة :

إذا هي لم تستك بعُودِ أراكة تُـنُخِّلَ فاستاكت به عُـودُ اسحل[3]

وقال جزء بن ضرار أخو الشماخ :

أتاني فلم أُسْرَرْ به حين جاءني حديثٌ بأعلى القنتين عجيبُ[4]

وقال ذو الرمّة :

ولم أُمْدَحْ لأرضيَه بشعري لئيماً أنْ يكونَ أصابَ مالاً[5]

وأنشد أبو زيد :

---

(١) سورة الجن آية ٧ .

(٢) تمامه : * وعزة ممطول معنى غريمُها * .
وهو موطن الشاهد فيه عند بعض النحاة ، وعند آخرين الشاهد في صدره كما سيذكر الشاطبي بعد . والبيت في ديوانه ص ١٤٣ ، وتخريجه ص ١٤٩ ، وهو في الإيضاح ص ٦٦ ، المقتصد ٣٤٠/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٣٥٧ ، الإنصاف ٩٠/١ ، شرح المفصل ٨/١ ، التصريح ٣١٨/١ ، همع الهوامع ١٤٧/٥ ، خزانة الأدب ٣٨٢/٢ .

(٣) الكتاب ٧٨/١ ، وقد جاء البيت مفرداً في ملحقات ديوان عمر ص ٤٩٠ ، والصواب أنه لطفيل الغنوي فهو في ديوانه ص ٦٥ من قصيدة طويلة . وانظره في الإيضاح ص ٦٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٨/١ ، فرحة الأديب ص ١٦٤ ، شرح المفصل ٧٨/١-٧٩ .

(٤) البيت في توضيح المقاصد ٦٠/٢ ، المقاصد النحوية ٣٨/٣ .

(٥) ديوانه ص ٥٢٧ ، وروايته : «ولست بمادح أبداً لئيماً بشعري . . .» ،
وجاء بهذه الرواية في شرح ديوان صريع الغواني للطبيخي ص ٣١ ، ولا شاهد فيه حينئذ على ما سيق من أجله .
والشاهد في دلائل الإعجاز ص ١٨٨ ، أمالي ابن الشجري ١٧٦/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/١ بالرواية التي أوردها الشاطبي .

قَطُوْبٌ فما تلقاه إلاَّ كأنَّما زَوَى وجهَه أنْ لاكه فوه حَنْظَلُ[1]

وأنشد الجمهور :

* بعكاظ يُعْشِي الناظرين إذا هُمُ لَمَحُوا شعاعُه *[2]

ومثلُ ذلك كثيرٌ جداً ، فإن زعم أنَّ هذا من الإعمال فقد أقَرَّ بمذهب الجماعة ، وإنْ تَأَوَّلَهُ كما فعل في قوله : ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عليه قِطْراً﴾[3] لزم أنْ ينكرَ باب الإعمال أجمعَ ، لأنَّ ذلك التأويل ونحوه يمكن فيما وُجِد منه ، ولم يقل به . فالصحيح جواز ذلك مع العطف بالواو ، وغيره .

وقوله : «قَبْلُ» في موضع الحال من ضمير العامِلَيْنِ أي : اقتضى العاملانِ معاً ، تَحَرُّزاً من نحو : خرجتُ ودخلتُ ، فإنهما عاملان[4] معاً ، وإن طلبا شيئاً واحداً ، وهو ضميرُ المتكلم لم يتنازعا في العمل فيه ، لاستقلال كلٌّ واحد بمطلوبه حين اتَّصل بكلٍّ واحد منهما ، وكذلك لو تقدَّم الاسمُ فعَمِل كلُّ واحد في ضميره ، نحو : زيدٌ ضربتُه وضربني ، وزيدٌ أنا ضاربُه ومُخْرِجُه ، وما أشبه ذلك ، فلذلك قَيَّدَه بقوله : (قبلُ) . ومثال ما توفرت فيه القيود : ضربني وضربتُ زيداً ، فقد تأخر زيدٌ عنْ[5] الفعلين ، وهما يطلبانه معاً ،

---

(١) الشاهد في شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص ١٣٤ نقلاً عن أبي زيد من غير نسبه ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/١ .

(٢) الشاهد من مقطوعة في الحماسة ٣٨١/١ لعاتكة بنت عبد المطلب ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١ ، المقرب ٢٥١/١ ، منهج السالك ص ١٣٢ ، توضيح المقاصد ٦٧/٢، مغنى اللبيب ص ٧٩٧ ، التصريح ٣٢٠/١ ، همع الهوامع ١٤٠/٥ ، المقاصد النحوية ١١/٣ .

(٣) سورة الكون آية ٩٦ .

(٤) سقطت (عاملان) من أ .

(٥) في أ : (على) ، تحريف .

ويقتضيان فيه عملاً ، فأحدهما يطلبه بالفاعلية ليرفَعَهُ ، والآخر يطلبه بالمفعولية ، لينصبَهُ ، فإذاً قد حصل بقوله : «إن عاملان اقتضيا في اسم عمل» معنى التنازع مكمَّلاً على اختصار إلاَّ أَنَّ عليه إشكالاتٍ :

أحدُها : أَنَّ العاملين كما ينطلقان على الفعلين ، وعلى الاسمين اللذين يشبهان الفعلين كما تقدَّم ، ينطلقان أيضاً على الاسمين اللذين لا يُشْبِهان الفعلَ نحو قول الأعشى - أنشدَهُ سيبويه :

* إلاَّ عُلالة أو بُدَاهة قادحٍ نَهْدِ الجُزَارة *[1]

وقول قيس بن الخطيم ، أنشده سيبويه أيضاً :

نحن بما عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا عندك راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ[2]

فكلٌّ واحد من : «علالة وبُدَاهة» طالب لقادح بالإضافة ، وكذلك نحن وأنت طالبان لراضٍ بالخبريّة ، ومن ذلك كثير في السماع ، ولم يدخلوه في باب التنازع . وقد ينطلق العاملان على الحرفين فقد جاء فيهما - وإنْ كان أحدهما مقدَّراً - نحو ما أنشده سيبويه من قول ضابىء البُرْجُمي :

مَنْ يَكُ أمسى بالمدينة رحلُه فإنّي وقياراً بها لَغَرِيبُ[3]

---

(١) الكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١١٤/١ ، والبيت في ديوان الأعشى ص ١٥٩ ، معاني القرآن ٣٢١/٢ ، المقتضب ٢٢٨/٤ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢ ، خزانة الأدب ٧٣/١ .

(٢) الكتاب ٧٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٧٩/١ ونسبه لعمرو بن امرىء القيس ، وكذا أورده الدكتور ناصر الدين الأسد ضمن أبيات سبعة في ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ص ١٧٣ ، وذكر أن الصواب نسبتها إلى عمرو ، والشاهد في معاني القرآن ٤٣٤/١ ، ٤٤٥ ، ٣٦٣/٢ ، ٧٧/٣ ، مجاز القرآن ٣٩/١ ، معاني القرآن للأخفش ٨٢/١ ، المقتضب ١١٢/٣ ، ٧٣/٤ ، أمالي ابن الشجري ٩٦/١ ، ٣١٠ ، الإنصاف ٩٥/١ ، خزانة الأدب ١٩٠/١ .

(٣) الكتاب ٧٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٦٩/١ ، فرحة الأديب ص ٨٧ ، معاني القرآن =

وأنشد الفارسي في التذكرة – مع ظهور الحرفين معاً – قولَه :

حتَّى تراها وكأنَّ وكأَنْ أعناقَهن مُشْرَبَاتٌ في قَرَنْ[1]

/٨٧/ فكلٌّ من هذه الأمثلة قد اشتمل على عاملين / متقدّمين اقتضيا في اسم متأخر عنهما عملاً ، وليس ذلك بإعمالٍ حسب ما نَصُّوا عليه ، وإنّما الإعمال خاصٌّ بالفعل ، وما أشبهه من الأسماء ، والناظم لم يُبَيِّن ذلك ، ولا عَيَّن العاملين ، فكان كلامُه غيرَ مُحَرَّر .

والثاني : أنَّ الأفعال وما أشبهها من الأسماء إذا تنازعت السببيَّ لم يَصِحَّ فيها التنازعُ ، نحو : زيدٌ قام وقعد أبوه ، وزيدٌ قائمٌ وقاعد أبوه ؛ لأَنَّ الأب في المثالين مضافٌ إلى ضمير زيد ، وبه صَحَّ أن يجريَ الخبرُ على الأول ، فلا يخلو إذا أعملتَ الثاني أَنْ تُضْمِرَ في الأول ضميرَ الأب أو ضميرَ زيد ، فإن أضمرتَ فيه ضميرَ زيد لم يكن من باب التنازع ، فإنَّ العاملين لم يتنازعا العمل في الاسم الأخير ، وإن أُضمرتَ في الأول ضمير الأب لزم عدم ارتباطه بالمبتدأ ؛ إذ ليس فيه ضميرٌ يعود عليه ، وأيضاً فلا يكون في الكلام دليلٌ على أنَّ الضميرَ للأب ، فلزم المحذور على كلٍّ حال . وكذلك إذا أعملت الأول وأضمرتَ في الثاني . وهذا المعنى ذكره في شرح التسهيل ، وذهب إليه

= ٣١١/١ ، مجاز القرآن ١٧٢/١ ، النوادر في اللغة ص ١٨٢ ، معاني القرآن للأخفش ٨٢/١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، ٥٣٠/٢ ، الأصول ٣١٢/١ ، الإنصاف ٩٤/١ ، شرح المفصل ٦٨/٨ ، مغنى اللبيب ص ٦١٨ ، ٨١١ ، التصريح ٢٢٨/١ ، خزانة الأدب ٣٢٣/٤ ، و(من يك) هكذا في ثلاث النسخ على الخرم ، وفي المصادر (فمن) . و(قياراً) يروي بالنصب والرفع .

(١) البيتان في نوادر أبي زيد ص ٣٤٤ ، التصريح ٣١٧/١ ، ١٣٠/٢ ، همع الهوامع ٢٠٨/٥ ، وينسبان لخطام المجاشعي ، وللأغلب العجلي . وفي الأصل ، وأ : (مشرفات) . وما أثبت من س .

ابن خروف وغيره[1] ، فالإعمال هنا لا يستقيم . وكذلك إذا كان السببيُّ منصوباً ؛ لأنَّك إذا قلت : زيدٌ[2] أكرم[3] وأعطي أخاه ، فإن أعملتَ الأول فلا بُدَّ في الثاني من ضمير ، وهو ضميرُ الأخ ، وهو سببيٌّ ، وضميرُ السببيِّ لا يتقدَّم عندهم ، وإن قلت : إن أخاه محذوفٌ من الثاني لدَلالة ذلك الظاهر عليه خرجت المسألة عن باب الإعمال ، وهكذا القول في إعمال الثاني ، فإنَّ المحذوفَ من الأول إمَّا السببيُّ ، وإما ضميرَه ، وكلاهما ممنوعٌ لما تقدَّم ، فامتنعت المسألة رأساً عن دخولها في هذا الباب ، ومثل ذلك لو قلتَ : زيدٌ أكرمني[4] وأكرمتُ أخاه ، أو : أكرمتُ وأكرمني كلٌّ ذلك ممنوعٌ . فالحاصل أنَّ كلَّ مسألةٍ تُفْرَضُ في تنازع السببيِّ فممنوعة ، إمَّا بإطلاق ، وإمَّا بالنسبة إلى هذا الباب ، وإذا تقرَّر هذا فكلام الناظم يَشْمَلُ المسألة بإطلاقه فيقتضي جوازَها ؛ لأنَّ العامِلين قد تنازعا العمل في الاسم المتأخر ، وهو السببيُّ ، وذلك غير صحيح .

والثالث : أنَّه اقتصر على عاملين فقط ، وقد يكون التنازع لأكثر من عاملين ومنه في الحديث : « كما صلَّيتَ ورحمتَ وباركتَ على إبراهيم»[5] ، وأنشد المتأخرون على ذلك للحطيئة :

سُئِلتَ فلم تَبْخَل ولم تُعْطِ طائلاً   فَسِيَّانَ لا حَمْدٌ عليك ولا ذَمٌّ[6]

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٦٩/٢ ، وانظر منهج السالك ص ١٣٢ ، المساعد ٤٥١/١ .

(٢) قيّد ابن مالك منع التنازع في السببيِّ بما إذا كان مرفوعاً ، انظر التسهيل ص ٨٦ ، شرحه ، السفر الأول ٧٧٠/٢ .

(٣) في أ : (زيداً أكرم) وهو سهو .

(٤) في أ : (أكرمتني) بتاء بعد الميم .

(٥) لم أقف على الحديث بهذه الرواية فيما راجعت من كتب الحديث ، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٢/٢ .

(٦) ديوانه ص ٢٦٨ ، والشعر والشعراء ٣٣١/١ ، وشرح التسهيل ، السفر الأول ٧٨٣/٢ ، والرواية فيها : (لا ذم عليك ولا حمد) ، والشاهد أول بيتين داليين يخاطب فيهما الحطيئة عتيبة ابن النهاس العجلي . ورواية الشاهد هنا توافق ما جاء في شرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١ .

وأنشد المؤلف :

جِيء ثم حالِف وَثِقْ بالقوم إنَّهمُ لمَنْ أجاروا ذُرَى عِزٍّ بلا هُونِ[1]

وأنشد أيضاً :

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغياً عفواً وعافيةً في الروح والجَسَدِ[2]

ولذلك لما ترجم ابن الأخضر على هذا بباب العامِلَيْنِ اللذين يسوغ لكلٍّ واحد منهما أنْ يعملَ في الاسم ؛ لتقدمهما عليه في التَّلَفُّظ ، وتعلُّقِه بهما من طريق المعنى ، اعترض عليه ابنُ خروف[3] ، فقال : نقصه أنْ يكونَ عوامل ، فكذلك الناظم نقصه أن تكونَ عوامل .

والرابع : أنَّ التنازع قد يكون في العمل في اسمين كما يكون في الاسم الواحد ، وقد نَبَّه على ذلك آخر الباب ومَثَّلَهُ بقوله :

نَحْوُ أظنُّ ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين في الرخا

/٨٨/ / وهذا يقتضي أنَّه لم يَرَ رأيَ من نفى التنازع في الاسمين ، فقد حكى في الشرح أنَّ بعضَ أهل البصرة مَنَع من ذلك[4] ، والذي نَقَلَ السيرافيُّ المَنْعَ من التنازع في الثلاثة ، حكاه عن الجرمي[5] ، وتبعه بَعْضٌ . أمَّا التنازع في الاثنين فإنَّ الصحيحَ

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٧٢ ، ٧٨٣ .

(٢) المصدر نفسه ، السفر الأول ٢/٧٨٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢١ ، وفي **ت** : (وعاقبة) بالقاف ، تصحيف .

(٣) في شرح الجمل لابن خروف ص ٨٧-٨٨ - في باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر - : «هذه الترجمة لا تعم الباب . وأحسن التراجم ما ترجم به أبو الحسن الأستاذ ابن الأخضر ببلدنا - رحمه الله - وهو : باب العاملين الذين يسوغ لكل واحد منهما أن يعمل في الاسم لتقدمهما عليه وتعلّقهما به من طريق المعنى ، وهي حسنة ، وموضوع هذا الباب أن يتقدّم فيه **عاملان** أو **أكثر** . . .» .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٨٤ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ل ١٨٥ .

فيه مذهبُ الجمهور فقد حكى سيبويه : متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً ، على إعمال الأول ، ومتى رأيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلقٌ[١] ، على إعمال الثاني الذي هو قلت ، وهو الحكاية . وأمَّا التنازع في الثلاثة فإنَّما مُنِعَ لأنَّه خارجٌ عن القياس ، فما لم تَكلَّم به العربُ فمردود إلى القياس ، قال السيرافيُّ : «ومن أصحابنا مَنْ يقيسه»[٢] ، وإذا كان كذلك فقد قال الناظم هنا : «إنْ عاملانِ اقتضيا في اسم عمل» ولم يقل في : «اسم واحد فأكثر» ، بل اقتصر على الاسم الواحد ، فظهر منه بهذه العبارة خلل في المفهوم ، وتناقض .

والخامس : أنَّ العاملين قد يتنازعان العمل في معمولٍ قبلهما ، ولا يُلْفَى في ذلك الخروج عن باب التنازع المفروض ، ألاَ ترى أنَّ الاسم المتنازعَ فيه قد يكون مقدَّماً من تأخير ، نحو : زيداً ضربتُ وأكرمت ، وما أشبه ذلك ، فالتنازع هنا صحيح ، فإن أعملتَ الأول قلت : زيداً ضربتُ وأكرمتُهُ ، فأعملتَ الثاني في ضميره ، وإن أعملتَ الثاني لم تعمل الأول في ضميره ، فقلت : زيداً ضربتُ وأكرمت ، فهذا جارٍ على طريقة الإعمال مع أنَّ المعمولَ مقدَّم ، وهو إنَّما قال : «إنْ عاملانِ اقتضيا في اسمٍ عَمَل قَبْلُ» فقيَّدَ العاملَ بكونه قَبْلَ المعمول ، فخرج عنه هذا النحو ، واقتضى أنَّه ليس بإعمال ، فظهر بهذا كلِّه أنَّ قاعدةَ الناظم في هذا الباب في غاية القصور والخَلَل .

والجواب : أنَّ كلامَه صحيحٌ ، وما اعتُرِضَ به غيرُ واردٍ .

أمَّا الأول : فإنَّه عَيَّنَ الفعلين في الباب ، ولم يمثل بغيرهما ، فأشْعَرَ ذلك من كلامه بأنَّه لا يريد الحرفين ، ولا الاسمين اللّذينِ لا يشبهان الفعلَ ، وأيضاً فالعوامل كلُّها أصلُها الأفعال كما تقرَّر في الأصول ، وما عدا الأفعال من العوامل محمولٌ عليها ، وإذا كان كذلك فأولُ سابق إلى الذهن من إطلاقه لَفْظَ العامِلِ

---

(١) عبارة سيبويه في الكتاب ١/٧٩ : «لأنَّ بعضهم يقول : متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً ، والوجه متى رأيت أو قلت زيدٌ منطلق» ، وانظر شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٨٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ل ١٨٥ .

الفعلُ ، وهو ذلك وما أشبه الفعل ؛ فإنّ اسمَ الفاعل ، والمفعول ، واسم الفعل ، ونحوها جاريةٌ مَجْرى الفعل في العمل ، والدَّلالة على معنى الحَدَث ، بخلاف غيرها من العوامل ، فإنَّها لا تجري ذلك المَجْرَى ، وهذا معنى تعليل ابن خروف دخول اسم الفاعل ، ونحوه ، وخروج ما عداهما ، فلا يُحْمَلُ هذا الإطلاقُ إلاَّ على ما يَقْرُبُ فَهْمُه دون ما يَبْعُد على أَنَّ الفارسي قال فيما أنشدَهُ الباهليُّ :

حتى تـراها وكأنَّ وكأنْ أعناقَهُنَّ مُشْرِفـاتٌ في قَرَنْ

ينبغي أَنْ يكونَ على إعمال الثاني ، قال : ولو أعمل الأولَ لقال : * وكأنَّ وكأنَّـهُن أعناقَـهن مشرفاتٍ * ثم اعتذر عن تخفيف الثانية ، وأنَّه للقافية ، مع أنَّها قد تعمل مخفَّفَةً نحو :

* كأَنْ وَرِيَدِيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ * [1]

/٨٩/ قال : ولا يجوز أَنْ يكونَ على الزيادة ، يعني التوكيد لمكانِ العطف / بالواو ؛ لأَنَّ هذا الحرفَ[2] لم يُزَد في موضعٍ ، فهذا من الفارسيّ إقرارٌ بصحة الإعمال في

---

(١) البيت لرؤبة كما ذكر العيني في المقاصد النحوية ٢٩٩/٢ ، والبغدادي في خزانة الأدب ٣٥٨/٤ ، قال البغدادي : «ورأيت في التخمير – وهو شرح أبيات المفصل لبعض فضلاء العجم – وتبعه الكرماني في شرح أبيات الموشح – وهو شرح الكافية للخبيصي – أنَّ ما قبل هذا البيت :

* ومعتدٍ فظٍّ غليظِ القلبِ *

وبعده :

* غادرته مُجَدَّلاً كالكلب *

والبيت في ملحقات ديوان رؤبة / مسبوقاً بآخرين لا يجانسانه . وهو في الكتاب ١٦٤/٣ ، ١٦٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٧٥/٢ ، الأصول ٢٣٨/١ ، الإنصاف ١٩٨/١ ، شرح المفصل ٨٢/٨ ، ٨٣ .

(٢) في الأصل وحده : (العطف) .

الحروف ، وهو ظاهر من حيثُ صدقت عليه قاعدة الإعمال . ذكر ذلك في التذكرة ، وأيضاً فالمبرِّد يجعل نحو :

* إلاَّ عُلالَـةَ أو[1] بُـدَاهةَ قارحٍ *

من باب الإعمال[2] حسب ما يأتي إن شاء الله في موضعه ، فقد يمكن أنْ يُقالَ بأطراد ذلك في سائر العوامل على ظاهر اللفظ ، فيدخُلَ المضافُ والمبتدأ أو غيرهما غير أنَّ السماعَ لم يُحَقِّق وجود الإعمال إلاّ في الفعل وما أشبهه لتَصَرُّفِهما في العَمَل ، قال ابن خروف : «ولم يدخُل في هذا الباب المبتدأُ والمضافُ وغيرُهما» وإذا كان كذلك فلا ينبغي إطلاقُ القول بالتنازع في جميع العوامل .

وأمَّا الثاني : فإنَّ مسألةَ السببيّ لا يُحتاج إلى ذكرها ههنا ، لأنَّ الامتناع فيها ليس لسَبَبٍ يختَصُّ بباب التنازع بل لسبب آخرَ : إمَّا مُخْتَصٌّ بباب الابتداء فقد تقدَّم فيه حكم ذلك وأنَّ الخبرَ إذا كان جملةً فلا بُدَّ فيها من ضمير عائد على المبتدأ حين قال :

ومفرداً يأتي ويأتي جُمْلَه حاويةً معنى الذي سِيْقَتْ له

أو بغيرِ باب الابتداء ممّا يَفْتَقِر إلى ضميرٍ يعود عليه كالمنعوت مع النعت فكذلك ، وإمَّا مختَصٌّ بباب الضمائر ، وهو كون إضمار السببيّ[3] لا يتقدَّمُ وإن جاء في الكلام ما ظاهره جواز مثل : زيدٌ قائمٌ وخارجٌ أبوه فمحمولٌ على أنَّ العامل في السببيّ هو العاملُ الأول لا غير ، وعلى أنَّ السببيَّ مبتدأ ، وخبره العاملان حيثُ

---

(١) في أ : (لا) مكان (أو) .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٢٢٨/٤ عقب إيراد الشاهد : «أراد : الاّ علالة قارح ، أو بداهة قارح» فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني .

(٣) في أ : (السبب) .

يمكن ذلك[1] ، ومن هذا قول كُثَيِّر :

قضى كلُّ ذي دَيْنٍ فوفّى غريمَه وعَـزَّةُ ممطولٌ معنّى غريمُها

وقد نَصَّ سيبويه في أبواب الصفات على مَنْعِ نحو : مررتُ برجلٍ لبيبةً عاقلةٍ أمُّه ، مقلوباً من قوله : مررت برجل عاقلةٍ أمُّه لبيبةً فقال : لا يصلح أن تُـقَـدِّمَ لبيبةً[2] مضمراً فيها الأمّ ، ثم تقول : عاقلةٍ أمُّه[3] ، قال ابن خروف : هذا نَصٌّ بإبطال رفع غريمها بمُعَنًّى من قوله :

* وعزّةُ ممطولٌ معنًّى غَرِيمُها *[4]

قال : والذي منع الإضمار في لبيبة كونُ المضمر فيها عائداً إلى الأم ، فصار المضمر لو تقدّم عوضاً من اسمين مضافٍ إليه ؛ لأنَّه بتقدير : برجلٍ لبيبةٍ أمُّه عاقلةٍ أمُّه ، وهذا لا سبيلَ إليه ، ثم تأوَّل البيت . واستشهاد الفارسيّ في الإيضاح بالبيت على إعمال الثاني محمولٌ عند ابن أبي الربيع وغيره على أنَّ الشاهدَ في صدره لا في عجزه[5] ، ولأنَّه لو كان كذلك لبرز الضمير في ممطول ؛ لأنَّه جارٍ على غير مَنْ هُوَ لَـهُ ، وقد حملته طائفةٌ على أنَّ الشاهدَ في العجز[6] ، وليس بجارٍ على قاعدة سيبويه المتقدِّمة ، ولذلك حمله بعضُهم على أنّه يشبِهُ الإعمال وليس به . وهذا كلُّه على فرض كون المهمل من العاملين طالباً ضميرَ السببيّ ، فإن فُرِضَ أنّه

---

(١) انظر شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٦٩/٢ .

(٢) في أ : (لبيتة) .

(٣) الكتاب ٥١/٢ .

(٤) قال ابن عقيل في المساعد ٤٥١/١ بعد إيراد بيت كُثَيِّر «وإلى منع كون المسألة المذكورة من باب التنازع ذهب أبو الحسن بن خروف والشلوبين» .

(٥) الكافي ١/ص ١٩٣ ، وانظر إيضاح شواهد الايضاح للقيسي ٥٩/١ ، والمصباح لابن يسعون ١/ل ٢١ .

(٦) انظر المقتصد ٣٤٠/١ .

طالبٌ للسببيِّ ظاهراً فحُذِفَ للدَلالة فلم يتكلَّم على هذا ؛ إذ ليس من باب الإعمال . فعلى كلٍّ تقدير كلامُ الناظم صحيح .

وأمَّا الثالث : فإنّما اقتصر على العاملين فقط لمعنى ، وهو أنَّ الثلاثة فأكثر لا يوجد لها أثر في هذا الباب إلاَّ في الأخيرين ، وأمَّا الأولُ فلا يعتبر في عمل في الاسم المتنازع / فيه وإن كان يطلبه من جهة[1] المعنى ، فقد زعم ابن خروف أنَّ /٩٠/
إعمالَ الأولِ في أكثر من عاملين لا يوجد في كلام العرب ، وإذا كان الزائد على الإثنين لا يتجَدَّدُ معه حكم لم يكن قبله اطَّرَحَ الناظم اعتباره . وفي هذا الجواب نَظَرٌ ؛ فإنَّ إعمالَ الثاني من الثلاثة كذلك أيضاً ، وإلى هذا فإنَّهم قد أضمروا للأول قبل الذكر ، وذلك من أحكام باب الإعمال ؛ إذ لا يجوز ذلك إلاَّ في أبوابه المعلومة ، فلو لم يكن من هذا الباب لم يجز لخروجه عن جميع الأبواب فيمتنع . وأَبْيَنُ من هذا أَنْ يُقالَ : لعلَّه ترك التنبيه على أكثر من عاملين استغناءً بما ذكر ؛ لأنَّ العاملين والثلاثة على حكم واحد ، فما يجري في الاثنين يجري فيما هو أكثر .

فإن قيل : فيلزم على هذا جواز إعمال الأول أو[2] الثاني دون الثالث ، وإعمال غير الثالث لم يسمع[3] وقد مَنَعَهُ هو وغيره .

قيل : قد أجاز ذلك بعضُهم قياساً ، وإن لم يَرَد سماعاً فقد يَصِحّ أَنْ

(١) في الأصل وحده : (من حيثُ) . وفي حاشيته كالنسختين .

(٢) في الأصل وحده : (والثاني) .

(٣) في منهج السالك ، لأبي حيان ص ١٣١ : «قال أبو الأسود الدؤلي

كساك ولم تستكسه فاشكرن له ... أخٌ لك يعطيك الجزيل وناصر

فأخ تقدمه عوامل ثلاثة ، كساك ويطلبه على الفاعلية ، وقد أعمله ، ولذلك ارتفع به أخٌ ، وتستكسه ويطلبه على المفعول ؛ ولذلك أضمر فيه ضمير المفعول ، وفاشكرن يطلبه على المفعول إما بنفسه ، وأمّا بحرف الجر ، ولذلك عداه إلى ضميره بحرف الجر» .

والبيت في ديوان أبي الأسود ص ١٣١ .

يقولَ به[1] الناظم . والله أعلم .

وأمَّا الرابع : فإنَّ قوله : «اقتضيا في اسم» لا يعني به الاسم بقيد الإفراد بل يعني حقيقة الاسم مجرداً من اعتبار إفرادٍ أو غيره ، سمعتُ شيخَنا القاضي أبا القاسم الحسني[2] رحمه الله يقول : تقول : هذا رجلٌ على معنيين : أحدُهما : أَنْ تريدَ حقيقةَ الرجل خاصةً من غير نظر إلى إفرادٍ ولا[3] غيرِه . والثاني : أَنْ تريدَ بذلك حقيقةَ الرجل بقيد الإفراد ، فإذا قيل لك : أعطاك زيدٌ غلاماً وثوباً وكذا ، فقلت : إنَّما أعطاني غلاماً فمعنى ذلك : إنّما أعطاني هذه الحقيقة ولم تُرد أَنْ تقولَ : إنَّما أعطاني غلاماً واحداً ، وإذا قيل لك : أعطاك غلامين أو ثلاثة ؟ فقلت : إنّما أعطاني غلاماً[4] ، فمعناه إنّما أعطاني غلاماً واحداً لا أكثر ، قال : وهذا الثاني هو الذي يُثَنَّى ، وأمَّا الأول فلا . هذا معنى ما سمعت منه ؛ فَلأَجل أَنَّ الإطلاق الأوّل يُراد به الحقيقة ينطلق على المفرد والمثنى والمجموع ، فلا يُثَنَّى ولا يجمع ، وإطلاق الناظم الاسم من هذا القبيل فيدخل تحته الاسم الواحد والاثنان ، وما هو أكثر من ذلك لكن يبقى فيه اشتمالُه على ما هو أكثر من اثنين ، وقد مَرَّ أَنَّه غير مسموع ، وهذا لا محذورَ فيه ؛ إذ يمكن حمله على أحد وجهين : إمَّا على أَنْ يقيِّد التَّعَدُدَ بما ذكر في الباب ، ولم يذكر إلا معمولاً واحداً أو معمولين وسكت عن الثالث ، فكأنه لم يرده بهذا اللفظ الذي هو قوله : «اقتضيا في اسم» . وإمَّا على أَنَّه اعتبره على إطلاقه استناداً إلى رَأْي من أجاز القياسَ فأجرى الإعمال في الثلاثة كما أجراه في الاثنين ، وإذا كان هذا ممكناً فلا اعتراضَ عليه .

---

(١) سقطت (به) من أ .

(٢) ترجمته في مقدمة الجزء الأول .

(٣) سقطت (لا) من أ .

(٤) من قوله : «إنما أعطاني هذه» إلى قوله : «فقلت : إنما أعطاني غلاماً» ساقط من أ .

وأمَّا الخامس : فإنَّ الاسمَ إذا تقدَّم على العاملين في نحو : زيداً ضربت وأكرمت ، لم يتعيَّن أنَّ المسألةَ من الاعمال ، أمَّا إذا أعملتَ الأول فقلت : زيداً ضربتُ وأكرمتُه ، فلاحتمال أن يكونَ زيدٌ معمولاً لأوَّل الفعلين ، والثاني طالبٌ لضميره فقط فصار مثل : زيداً ضربت وضربني فلا إعمال .

وأمَّا إذا أعملتَ الثاني فقلت : زيداً ضربتُ وأكرمتُ فكذلك أيضاً لاحتمال أنْ تكونَ المسألةُ / كالأولى فحذف مفعول الثاني اختصاراً وهو ضمير الأول ، أو /٩١/ غيره وحذف اقتصاراً ، وأيضاً فلو سُلِّم فيها الإعمال فالأصل في زيد التأخير ، والتقديم غير معتدٌ به لعروضه .

ثم قال الناظم : «فللواحد منهما العمل» هذا جواب (إنْ) المتقدِّمة الذكر في قوله : «إن عاملان اقتضيا في اسمٍ عَمَل» يعني أنَّ الاسم لا يعمل فيه إلاّ واحد من ذينك العاملين – إمَّا الأول ، وإمّا الثاني – وإن كانا معاً طالبين للعمل فيه ، فتقول إن أعملتَ الأول : ضربتُ وضربني زيداً ، وإن أعملتَ الثاني قلت : ضربتُ وضربني زيدٌ ، وفي هذا الكلام التنبيه على أمرين : أحدهما : أنَّه لا يصح أنْ يعملا معاً في المعمول سواءاً[1] أكانا متَّفقي العمل أو مختلفيه ، أمَّا في الاختلاف فظاهر ؛ إذ لا يحتَمِلُ الاسم الواحد أن يكونَ مرفوعاً منصوباً في حالٍ واحدةٍ ، أو مرفوعاً مجروراً أو منصوباً مجروراً في حالٍ واحدة ، وهذا متَّفَقٌ عليه ، وأمَّا في الاتفاق فكذلك اعتباراً بالاختلاف ، فكما لا يصح أن يعملَ العاملان في الاسم رفعاً ونصباً معاً ؛ لأنَّهما ضِدَّان فكذلك لا يصح أن يعملا فيه رفعين ، ولا نصبين ، ولا جرين معاً ؛ لأن المثلين على المحل الواحد متضادّان حسبما هو مبيَّنٌ في غير هذا الموضع[2] ، وأيضاً لم يثبت من كلام العرب عمل عاملين في معمول واحد ، فقياس هذا عليه[2] ، وأيضاً إذا قلت : قام وقعد زيد فهذا العطف إمَّا أنْ

---

(١) انظر منهج السالك ص ١٣٢ فكلام الشاطبي هنا يكاد يكون بسطاً لكلام أبي حيان .

(٢) سقط ما بين الإشارتين من أ .

يكونَ من عطف المفردات أو من عطف الجمل ؛ إذ لا ثالث لهما ، وكلاهما غير[1] صحيح ، أمَّا عطف المفردات فلا بُدَّ فيه من التشريك في عامل ، قاله ابن أبي الربيع ، وليس ذلك هنا ، وأمَّا عطف الجمل فلا يُتَصَوَّرُ إلاَّ بأن تجعلَ كلَّ واحد من العاملين مسنداً إلى اسم يستَقِلُّ به ، وأمَّا إذا جعلتهما معاً مسندَيْنِ إلى اسم واحد فلا لعدم استقلال أحدهما بنفسه دون الآخر فلا يَصِحُّ إذاً أنْ تكونَ من عطف الجمل ، فصَحَّ أنَّ العاملَ فيه أحدُهما لا كلاهما ، وهو ما ذكره الناظم ونكَّت بذلك على الفراء القائل بأنَّ العاملين معاً هما الرافعان بناءً على أنَّ الإضمارَ قبل الذكر ممنوع ، وههنا يلزم إذا أُعملتَ أحدهما الإضمار قبل الذكر ، فكان الوجه المنع ، لكن جاء من كلامهم : قام وقعد زيدٌ ، فلا بُدَّ أنْ يعملا معاً في الاسم ؛ إذ لا ثالثَ[2] ، قال في شرح التسهيل : «والذي ذَهَبَ إليه غيرُ مستبعد فإنّه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه فإنَّ خبرَ المبتدأ عنده مرفوعٌ بما هو له خَبَرٌ فيلزمه أنْ يكونَ (منطلقان) مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه ؛ لأنَّهما يقتضيانه معاً .

وقد يجاب عن هذا بأنْ يقال : أمَّا الإضمارُ قبل الذكر فموجودٌ من كلام العرب في باب نعم وبئس ، وضمير الأمر والشأن ، وغيرهما ، وقد حكى سيبويه
/٩٢/ من كلام العرب : ضربوني وضربتُ قومَك[3] . وغير ذلك / ممّا سيأتي بعضه على إثر هذا بحول الله ، وأمَّا قولك : زيد وعمرو منطلقان فإنَّ المعطوف أبداً مع المعطوف عليه في حكم الاسم المثنى ، والاسم المثنى في حكم المعطوف بالواو ، وإذا كان كذلك فالعامل إنما هو واحد عَمِلَ في اسم واحد . والله أعلم .

---

(١) سقطت (غير) من الأصل .

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ل ١٨٦ ، شرح المفصل ٧٧/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١ .

(٣) جاء المثال في الكتاب ٧٩/١ عقب قول سيبويه : «وتقول : . . .» ، وقال : (. . والوجه أن تقول : . . .) .

والأمر الثاني من الأمرين اللذين نَبَّه عليهما الناظم : أن إعمال الأول من المتنازعين دون الثاني أو الثاني دون الأول جائز جميع ذلك ؛ إذ قال : «فللواحد منهما العمل» ولم يعيِّن ذلك الواحد ، فدلَّ على أنَّه قَصَدَ أيَّ واحدٍ كان ، وذلك صحيح ، ولا خلافَ فيه بين البصريين والكوفيين ، فمثال إعمال الأول : قولك : ضربتُ وضربني زيداً ، وضربني وضربتُه زيدٌ ، وممّا جاء من ذلك في السماع قولُ عُمَرَ بن أبي ربيعة :

إذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكَةٍ   تُنُخِّلَ فَاسْتاكت به عُـوْدُ إسْحِلِ

فلو أعمل الثاني لقال : فاستاكت بعود إسْحِلٍ ، وقال أخو الشماخ :

أتاني فلم أُسْرَرْ به حين جاءني   حديثٌ بأعلى القُنَّتينِ عَجِيبُ

ولو أعمل الثاني لقال : فلم أُسْرَر بحديث ، وقال ذو الرُّمّة :

ولم أمدح لأرضيَـهُ بشعري   لَئِيماً أَنْ يكونَ أصَابَ مالاً

وأنشد أبو زيد :

قَطُوبٌ فما تلقاه إلاَّ كأنَّما   زَوَى وَجْـهَه أَنْ لاكَه فُـوْهُ حَـنْظَلُ

وأنشد ابن خروف وغيره :

* بعُكَاظُ يُعْشي الناظرين إذا هُمُ لَمَحُوا شعَاعَه *

وأنشد المؤلف :

يرنو إليَّ وأَرْنُـو مَـنْ أصادِفُـهُ   في النّائباتِ فَـأُرْضِيه ويُـرْضِيني[1]

وأنشد سيبويه للمَـرَّار الأسدِيّ :

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٩/٢ ، وانظر المساعد ٤٥٦/١ ، وخمسة الأبيات قبل هذا البيت سبقت ص ١٧١-١٧٢ .

فردَّ على الفُـؤادِ هوى عَميداً   وسُوئل لو يُبِينُ لنا السُّؤالا
وقد نَـغْـنَى بها ونَـرَى عُصوراً   بها يَـقْـتَدْنَـنَا الخُرُدَ الخِدَالا[1]

وأنشد ابن الأنباري :

ولما أنَّ تَحَمَّلَ آلُ ليلى   سَمِعْتُ بِبَيْنِهِم نَعَبَ الغُـرَابا[2]

ومثال إعمال الثاني قولك : ضربتُ وضربني زيدٌ ، وضربني وضربتُ زيداً ، ممّا جاء من ذلك في السماع قول الله تعالى : ﴿يَسْتَفتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُـفتِيكُم في الكَلاَلَـة﴾[3] فلو أعمل الأول لقال : قل الله يفتيكم فيها في الكلالة ، وقال : ﴿وأنَّـهم ظَنُّوا كما ظننتُم أن لن يبعثَ الله أحداً﴾[4] فلو أعمل الأول لقال : كما ظننتموه كذلك أن لن يبعث الله أحداً ، وقال : ﴿هاؤُم اقرؤُا كَتَابِيَه﴾[5] ولو أعمل الأول لقال : هاؤُم اقرؤه إلى كتابيه ، وقال : ﴿وإذا قيل لهم تَعَالَـوا يَسْتَغْفِرْ لكم رَسُولُ الله﴾[6] الآية لو أعمل الأول لقال : تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله . وقال : ﴿الذين كفروا وكذَّبُوا بآياتنا﴾[7] . وفي الشعر من ذلك كثير ، أنشد سيبويه للفرزدق :

---

(١) الكتاب ١/٧٨ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٧٦ ، المقتضب ٤/٧٦-٧٧ ، الإفصاح للفارقي ص ٣١٤ ، الإنصاف ١/٨٥-٨٦ ، الرد على النحاة ص ٨٩ ، والبيتان في شعر المرار ابن سعيد الفقعسي ضمن (شعراء أمويون) ٢/٤٧٦ .

(٢) الإنصاف ١/٨٦ ، وسقطت (آل) من الأصل .

(٣) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٤) سورة الجن آية ٧ .

(٥) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٦) سورة المنافقون آية ٥ .

(٧) سورة الحديد آية ١٩ ، والتغابن آية ١٠ ، وفي الآيتين ﴿والذين﴾ وقد سبقت الإشارة إلى أن اسقاط حرف العطف من نحو هذا جارٍ في كلام الأئمة .

ولكنَّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني بنو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنَافٍ وهاشِمِ[1]

وأنشد لُطَفيل الغنويّ :

وكُمْتاً مُدَمّـاة كأنَّ متونَهـا جرى فوقَها وٱستَشْعَرَتْ لَوْنُ مُذْهَبِ[2]

وأنشد لرجل من باهلة :

ولقد أرى تَغْنَى بها سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الحَلِيمَ ومِثْلُها أَصْبَاهُ[3]

وأنشد المؤلف :

خالفاني ولم أخالِفْ خليلَيْ ي ، ولا خَيْرَ في خلافِ الخَلِيلِ[4]

/ وفي الحديث «كما صلَّيت ورحمت وباركْتَ[5] على إبراهيم وعلى آل ابراهيم» ولو أعمل الأول لقال : كما صليت ورحمته وآلَـهُ ، وباركت عليه وعليهم على إبراهيم /٩٣/

---

(١) الكتاب ٧٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩١/١ ، والشاهد في ديوان الفرزدق ٣٠٠/٢ ، المقتضب ٧٤/٤ ، الجمل ص ١٢٧ ، الإيضاح ص ٦٨ ، الإنصاف ٨٧/١ ، شرح المفصل ٧٨/١ .

(٢) الكتاب ٧٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٨٣/١ ، والشاهد في ديوان طفيل ص ٢٣ ، المقتضب ٧٥/٤ ، الجمل ص ١٢٧ ، الإيضاح ص ٦٨ ، الإنصاف ٥٨/١ ، الرد على النحاة ص ٨٦ ، ٨٩ .

(٣) الكتاب ٧٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٥٧/١ ، وذكر في ص ٢٥٨ أنَّه ينسب لوعلة الجرمي ، وأورد بيتين قبله ثم قال : «والذي في شعره

* كانت تُحَلُّ عراصَه ممكورةٌ *

ولا شاهد فيه على هذا الوجه»

والشاهد ايضاً في المقتضب ٧٥/٤ ، الإنصاف ٧٩/١ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٥/٢ ، وانظر منهج السالك ص ١٣٣ ، المساعد ٤٥٨/١ ، همع الهوامع ١٤٠/٥ .

(٥) في الأصل : «وباركت وترحمت على إبراهيم» بزيادة «ترحمت» .

وعلى آل إبراهيم . ثم يبقى النظر في ترجيح أحد الوجهين على الآخر فقال :

والثانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَة وٱختارَ عَكْساً غَيْرُهم ذا أُسْرَة

قوله : «والثانِ أولى» أرادَ الثاني فحذف الياء ، ويعني أَنَّ أهلَ البصرة ٱختاروا من الوجهين الجائِزَيْن إعمالَ الثاني ، وٱختار غيرُهم العكسَ ، وهو إعمالُ الأول .

فإن قيل : كيف تنزيلُ العكس هنا ؛ إذ معناه تصيير أول الكلام آخراً ، وأخره أوّلاً مع ٱستقامة الكلام ، وهذا التعريف أَعَـمُّ من تعريف أهل المنطق .

قيل : تحقيقُه يَتبَيَّن بأن تُظْهِر ما حُذِف من الكلام الأول في قوله : «والثاني أولى» لأنه يريد أولى من الأول ، فعكس هذا أن نقول : الأول أولى من الثاني ، وهو مذهبُ غيرِ أهل البصرة[1] ، فوَجْهُ ما ذهب إليه أهل البصرة أَوْجُهٌ : أحدها : كثرة إعمال الثاني ، وقلة إعمال الأول حتى إنه يكاد لا يوجد في غير شعرٍ ، بخلاف الأول فإنَّه قد جاء في القرآن ، بل لم يجيء به إلاَّ هو – كما تقدَّمَ – والسماع هو المتبع .

والثاني : أَنَّ الثاني من العاملين أقرب إلى المعمول فكان أولى به ممّا بَعُدَ عنه ، وهو الأول كما قالوا : خَشَّنْتُ بصدره وصدرِ زيد[2] ، بخفض الصدر حملاً على الباء لأَنَّها أقرب إليه من الفعل الذي هو خشنت ، وزعم سيبويه أَنَّ ذلك وَجْهُ الكلام[3] ، والحَمْلُ على خَشَّنت ونَصْبُ الصدر دَوْنَ ذلك . والثالث : أَنَّهم قد ٱعتبروا الجوار مع فساد المعنى ، فقالوا : هذا جحرُضَب[4] خَرِبٍ ، فحملوا الخربَ على الضَبِّ ، وهو في المعنى للجُحْر لقرب الجوار ، وقرأ الأعمش ويحيى بن وَثّاب ﴿إنَّ الله هو الرزَّاقُ ذو القُوَّةِ المتينِ﴾[5] بخفض المتين حملاً على القوة ، والمعنى لِذُوْ ؛

(١) يريد الكوفيين ، وانظر المسألة في الإنصاف ٨٣/١ .

(٢) من أمثلة سيبويه ، الكتاب ٧٤/١ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) أنظر الخصائص ١٩٢/١ ، المحتسب ٢٨٩/٢ ، الإفصاح للفارقي ص ٣١٩ .

(٥) سورة الذاريات آية ٥٨ في قراءة الأعمش ويحيى بخفض (المتين) / ينظر المحتسب ٢٨٩/٢ وأجاز ابن جني أن يكون المتين «وصفاً للقوّة . فذكره على معنى الحبل . يريد : قوي الحبل» .

لقُرْبِ الجوار ، وقال آمرىء القيس :

كان أباناً في أفانين وَدْقِهِ كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزمَّلِ[1]

وهذا كلُّه ليس بضرورة ، فإذا كان ذلك موجوداً في الكلام مع فساد المعنى لو آعتبر اللفظ وكان ذلك مراعاةً لمناسبة الجوار ، فأولى أَنْ تعتبرَ الجوارَ مع صحّة المعنى .

والرابع : أنَّ إعمال الأول يلزم منه توالي حروف الجر نحو نبئتُ كما نُبِئتَ عنه عن زيد ، وذلك غير مستحسن ، والعطف على الجملة قبل إتمامها ، وذلك لا يَحْسُنُ ، والفصل بين العامل ومعموله بجملة أجنبية ، وذلك قبيح في غير هذا الباب[2] ، وكذلك في هذا الباب[2] .

والخامس : أَنَّ اتصالَ العامل بما عَمِلَ فيه هو الأصل ، وذلك فيما آختاره البصريون موجود ، ومفقود في المذهب الآخر . والسادس : أَنَّ إعمال الآخِرِ أخصرُ مع بلوغ أقصى الحاجة من الكلام ، إذ تحذف من الأول الفضلة ، فتقول : ضربت وضربني زيدٌ ، وأعطيت وأعطاني زيدٌ درهماً بخلاف ما إذا أعملت الأول فإنّه مؤدٍّ إلى الطول الذي لا يُحْتَاج إليه ، ومبنى كلام العرب / على الاختصار /٩٤/
والاكتفاء بالإشارة والرمز إلاّ في المواضع التي لا تجد فيها بُدًّا من البسط مع أنَّها تعمل الاختصار في أثنائه ، وإذا كان كذلك فينبغي أن يكون الأولى في مسألتنا ما كان موافقاً لهذا الأصل ، وهو إعمال الأخير ولاسيّما إن كثرت العوامل .

---

(١) ديوانه ص ٢٥ ، الخصائص ١/١٩٢ ، ٣/٢٢١ ، الإفصاح ص ٣١٨ ، أمالي ابن الشجري ١/٩٠ ، مغنى اللبيب ص ٦٦٩ ، ٨٩٥ ، خزانة الأدب ٢/٣٢٧ ، وذكر ابن جني وابن الشجري أن أبا علي الفارسي يرى أن (مزمل) صفة لبجاد ، والتقدير : مزملٍ فيه .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من أ ، وفي س : (فكذلك) .

والسابع : إن إعمالَ الأول لم يوجد فيما إذا زادت العوامل على اثنين بل قد زعم ابن مالك أَنَّ العرب التزمت هنا إعمال الأخير ، ولا يوجد إعمال ما قبله[1] ، فإن كان كذلك فليس إعمالُ الأول بمطَّردٍ فضلاًعن أن يكون مختاراً .

والثامن : أَنَّ في إعمال الثاني تخلُّصاً من الإخلال بحقٌ دون حق وذلك ؛ لأَنَّ كل واحد من العاملين له حظٌ من عناية المتكلم ، فإذا قَـدَّم أحدهما ، وأعمل الآخَرَ عَدَلَ بينهما ؛ لأن التقديم اعتناء ، والإعمال اعتناء ، وإذا أُعمل المتقدّم لم يبق للآخِرِ قسطٌ من العناية فكان المُخَلِّصُ من ذلك راجحاً[2] .

ووَجْهُ المذهب الآخر أمورٌ[3] : أحدها : أَنَّ الأول سابقٌ صالح للعمل كالثاني فكان إعماله أولى من إعمال الثاني ؛ لأَنَّ للسبقية أثراً في العمل ، ألا ترى أَنَّ ظننت وأخواتها لا تُلغى إذا تقدّمت على معموليها بخلاف ما إذا لم تتقدّم ، وكذلك كان لا تلغى إذا تقدّمت ، وأَنَّها تُـلْغَى إذا توسّطت ففقدت رتبةَ التقديم ، وكذلك (إذن) تعمل متقدِّمة ، ولا تعمل متوسطة ، ونحو ذلك في القسم والشرط من تقدَّم منهما فله الحكم ، وأُلغي الآخِر ، والأفعال غير المتصرفة تقوى على العمل متقدمة ، ولا تقوى متأخرة . فالحاصل أَنَّ للتقدّم أثراً في العمل على الجملة ، وقد حصل هنا لأحد الفعلين فليكن هو الأولى .

والثاني : أَنَّ إعمالَ الثاني يؤدّي إلى محذور وهو الإضمار قبل الذكر إذا قلت : ضربني وضربتُ زيداً ، والإضمارُ قبل الذكر لا يجوز فكذلك ما أدّى إليه .

والثالث : أَنَّ العرب راعت السبقيةَ في قولهم : ثلاث من البط ذكورٌ ، فقالوا

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٧٢ .

(٢) انظر المصدر نفسه فما ذكره الشاطبي هنا كلام ابن مالك مع تغيير يسير في بعض ألفاظه ، والشاطبي يعتمد على شرح التسهيل لابن مالك كثيراً .

(٣) الأمور الثلاثة الأولى التي ذكرها الشاطبي في توجيه ترجيح اعمال أول المتنازعين ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٧٤ .

ثلاث بإسقاط التاء[1] اعتباراً بالبط لتقدمه ، ولم يقولوا ثلاثة بالهاء اعتباراً بالذكور لتأخره ، فإذا عكسوا فقدَّموا الذكور على البط قالوا ثلاثة ذكور من البط بالهاء ، وذلك دليل على أنَّ الحكم للسابق ، وأنه أولى به .

والرابع : أنَّكم أيُّها البصريون قد اعتبرتم السابق وأعملتموه دون الثاني في نظير مسألة النزاع ، وذلك في قول الأعشى أنشده سيبويه :

* إلاَّ عُلالَةَ أو بُداهَةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزَارة *[2]

فجعلتم العامل في قارح هو المتقدّم من المضافين ، وكلاهما يطلبه بالإضافة وكذلك قول الفرزدق : أنشده سيبويه :

يا من رأى عارضاً أُسرُّ به   بين ذراعي وجبهةِ الأَسَدِ[3]

فحملتموه على أنَّ العامل في الأسد الذراعان دون ما بعده ، ووجهتم ذلك بأن الأشبه أن يحذف الثاني اكتفاء بالأول ، لأن الأول إذا ورد فحكمه أن يُوَفَّى حقَّه من اللفظ ، فكذلك ينبغي في مسألتنا أن يكون الأول يُوَفَّى حَقَّه من اللفظ ، فإن قلتم غير ذلك فقد ناقضتم . وكان الناظم مائل مع البصريين لكثرة السماع في إعمال الثاني / ولذلك ، والله أعلم قَدَّمه ، وهو نَصُّ مذهبه في /٩٥/
التسهيل وشرحه[4] .

وأهل البصرة هم النحويون الناشئون بالبصرة ، ويعني بهم : سيبويه ومن أخذ هو عنهم كالخليل ، ويونس ، وأبي عمرو بن العلاء ، ومَنْ تَبعَ هؤلاء في المذهب ، وإن لم ينشأ بالبصرة فهو أيضاً بَصْريٌّ نسبةً إلى المذهب . وقد يطلق

---

(١) في أ : الهاء .

(٢) الكتاب ١/١٧٩ ، ٢/١٦٦ ، ومضى تخريجه .

(٣) الكتاب ١/١٨٠ .

(٤) التسهيل ص ٨٦ ، شرحه ، السفر الأول ٢/٧٧١ .

لفظ البصريين ويراد بهم ما هو أعم من هؤلاء كأبي الأسود ، وهو أول الواضعين في العربية ، وعبد الرحمن بن هُرْمُز ، ويحيى بن يَعْمَر ، وعبدالله ابن أبي اسحاق ، وعيسى بن عمر ، وغيرهم . والأشهر من الإطلاقين هو الأول ؛ لأنَّ سيبويه وشيوخه هم الذين جَمَعُوا أطراف النحو ، واستولوا على أمره ، وأتوا على آخره ، وتكلَّموا مع المخالفين فإليهم يُنْسَب ، وأمَّا من قبلهم فإنما وضعوا نُتَفاً وأبواباً لا تفي بالمقصود من ضبط اللسان .

وأراد بغير البصريين أهلَ الكوفة ، وهم النحويون الناشئون بالكوفة وأشهرهم الكسائي علي بن حمزة القارىء ، ومن أخذ عنه كيحيى بن زياد الفراء ، وخلف[1] الأحمر ، وهشام بن معاوية الضرير ، واسحاق البغوي[2] ، وأضرابهم ، وكذلك من تَبع مذهبهم وطريقتهم وإن لم ينشأ بالكوفة فهو كوفي ؛ نسبة إلى المذهب . وقد يطلق اسم الكوفيين أيضاً على ما هو أعمُّ من هذا فيدخل تحته من كان قبل الكسائي كأبي جعفر الرُؤَاسي ، ومعاذ بن مسلم الهَرَّاء ، وأبي مسلم[3] مؤدِّب عبد الملك بن مَرْوانَ ، والأشهر من الإطلاقين هو الأول ؛ لأن الكسائي وأصحابه هم الذين مَهَّدوا العلم ، وبَثُّوا حكمته وناظروا المخالفين ، نظير الخليل

---

(١) كذا في ثلاثة الأصول (خلف) ، وهو وهم : فالمقصود علي بن المبارك الأحمر الكوفي تلميذ الكسائي المتوفي ١٩٤هـ . ترجمته في إنباه الرواة ٢/٣١٣-٣١٧ ، بغية الوعاة ٢/١٥٨-١٥٩. أما خلف الأحمر فبصريٌّ من رواة الشعر واللغة المشاهير ، ترجمته في إنباه الرواة ١/٣٤٨ ، بغية الوعاة ١/٥٥٤ .

(٢) في بغية الوعاة ١/٤٤٠ : «اسحاق البغوي : أخذ عن الكسائي . كذا ذكره الزبيدي ولم يزد».

(٣) لم أقف على اسمه ، ولا على تاريخ وفاته غير أنه كان في وقت معاذ الهراء ، وسمعه يسأل رجلاً يناظره : كيف تصوغ يا فاعل افعل من ﴿تَـؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ فيجيبه الرجل بكلام لا يعرفه أبو مسلم فقال :

قد كان أخذهم في النحو يعجبني ... حتى تعاطوا كلام الزنج والروم

انظر مجالس العلماء ص ١٩٠ ، إنباه الرواة ٤/١٦٣ .

وسيبويه ، ومن والاهما . وإنّما فسرتُ الغَيْرَ الذي ذَكَرَ الناظم بأهل الكوفة فقط مع أنَّ النحويين ليسوا بمنحصرين في هاتين الفرقتين ؛ لأنَّ هذا المذهب عنهم نُقِل ، وأيضاً فيرجع غيرهم إليهم غالباً ؛ لأنَّهم الذين تجرّدوا لضبط كلام العرب من بين سائر الناس فهم المنفردون فيه بالتقدّم .

وقوله : «ذا أُسْرَة» أُسْرَةُ الرجل : رَهْطُه وعِتْرَتُه التي يشتدّ بها ، ويقوى وأصل الأسر الشَّدُّ ، وكأنَّ الناظم قصد بالغير هنا واحداً من الكوفيين ثم جعله ذا أُسْرَة وأتباع ، فلا يكون واحد هنا إلاّ الكسائي ، وتتبعه أسرته ، لكن يقال : فهَلاَّ اقتصر على قوله : «واختار عكساً غيرهم» ولم يزد لأنَّه إذ ذاك معلوم أنْ يريدَ الكوفيين ؛ إذ الغَيْرُ لا يتعيَّنُ لواحد دون أكثر ، بل يطلق على الجميع ، فلأي فائدة أتى بقوله : «ذا أُسْرَة» . فالجواب : أنَّ لفظ الغير لا يُعَيِّنُ واحداً من جماعة لصحة إطلاقه على كل واحد منهما ، فلو اقتصر عليه ، لاحتمل أنْ يكونَ الغيرُ واحداً من الكوفيين أو اثنين أو أكثر ، كما يحتمل أن يريدَ جميعَهم ، فجعل الغيرَ لواحدٍ وأضاف إليه أهل مذهبه ؛ ليُعَيِّنَ أنَّ أهلَ الكوفة جميعاً قائِلون بذلك لا يختص به واحدٌ منهم ولا بَعْضٌ ، و«ذا أُسْرَة» منصوب على الحال من غيرهم ، أي حالة كون الغير ذا أسرة . والله أعلم .

/ وأَعْمِلِ المُهْمَلَ في ضَمِير ما تَنَازعَاه والتَزِم ما التُزِمَا /٩٦/
كيُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابناكـا وقد بَغَى وٱعتَدَيا عَبْدَاكا

لما بَيَّن أنَّ العملَ في المتنازع فيه لا يكون إلاّ لواحد من العاملين أخذ الآن يبيِّنُ حكمَ المهمل إذا أُعْمِل الآخَر ، والمهمل : هو الذي لم يعمل في الاسم الآخِرِ المتنازع فيه ، فيريد أنَّ المهملَ يُعْمَلُ في ضمير الاسم الذي تنازعه العاملان ، فطلبا العمل فيه ، فيحصل له ما طلبه على الجملة كان المهمل هو الأول أو الثاني ، وأتى هنا بمثالين أحدهما لإهمال الأول وهو قوله : «كيحسنان ويسيء ابناك» فابناك هو المتنازع فيه ، وقد أعمل فيه الثاني ، فبقي الأول مهملاً فعَمِلَ في ضميره ، وهو

الألف في يحسنان ، والثاني لإهمال الثاني وهو قوله : «وقد بغي وٱعتديا عبداك» «فعبداك» متنازع فيه ، والمعمل[1] فيه هو الأول ، فبقي الثاني مهملاً ، فعَمِل في ضميره وهو الألف في (اعتديا) .

وفي هذا التمثيل قَيْدٌ وتنكيت . أما القيد فهو أنَّه لما قال : «واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه» حصلت العبارة مُطْلَقة يظهر منها التزام إعمال المهمل كان طالباً للضمير بالنصب أو بالرفع ، وليس الحكم كذلك بل فيه تفصيل ونظر سيأتي ذكره ، فقَيَّدَ الكلام بما إذا كان المهمل طالباً له بالرفع ؛ إذ لا بُدَّ فيه من الإعمال في الضمير ؛ لئلا يبقى الفعل دون فاعل . وأما التنكيتُ فإنَّه حَتَمَ بإعمال المهمل في الضمير وأنَّ ذلك مقول ومعمول به فأشعر بعدم ارتضائه لمذهبي الكسائي والفراء ؛ فإنَّ الكسائي يقول : إذا أُهمل الأول وكان طالباً للمتنازع فيه بالرفع فإنه لا يعمل في ضميره بل يهمل بإطلاق ، فلا يُقَدَّر فيه شيءٌ ، ويكون فارغاً من مرفوعٍ ؛ إذ هو مراد في المعنى فلا محذورَ في حذفه من[2] اللفظ ، ولأنَّ السماع قد جاء به ، فقد حكى سيبويه : ضربني وضربتُ قومَك ، وقال عَلْقَمَةُ بنُ عَبْدَة :

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأرادها رجالٌ فبذَّت نَبْلَهم وكَلِيبُ[3]

فلو كان فيه ضمير لقال : ضربوني وضربتُ قومَك ، وتعفقوا بالأرطى ، وهذا لا دلالةَ فيه ؛ أمَّا أولاً : فإنَّ كلَّ فعل لا بُدَّ له من فاعلٍ مظهر أو مضمر ؛ إذ لم يوجد في كلام العرب دونه ، ووقع النزاع في هذا الموضع وليس بنَصٍّ فيما قال ؛ لاحتمال الإضمار ، وأضمر ضمير المفرد اعتباراً بما يصلح في الموضع ، كأنه قال ضربني مَنْ ثَمَّ ، وتعفّق مَنْ أراد صَيْدَها ، وقد يوجد مثل هذا في كلامهم ، مع

---

(١) في أ : (العمل) بسقوط الميم .

(٢) سقط قوله : (حذفه من) من أ .

(٣) ديوانه ص ٣٨ ، المفضليات ص ٣٩٣ ، الرد على النحاة ص ٨٧ ، المقرب ٢٥١/١ ، البسيط لابن أبي الربيع ٥٧٦/٢ ، وفي تخريج البيت في الديوان ص ١٤٢ مصادر أخرى .

أنَّ مثل قولك : ضربني وضربتُ قومَك قليلٌ قبيحٌ ، قال سيبويه : «وإن قال : ضربني وضربتُ قومَك ، فجائزٌ وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أجملُ الفتيان وأحسنُه ، وأكرم بنيه وأنبلُه»[1] ، وقال : «ولا بُدَّ من هذا – يعني من الإضمار – لأنَّه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء ، كأنَّك قلت إذا مَثَّلْتَه : ضربني مَنْ ثَمَّ وضربتُ قومَك»[2] ، ثم بيَّن أنَّ المطابقةَ / /٩٧/ هي الوجه الأجودُ وأنَّ تركَها رديءٌ في القياس . وأمَّا الفَرّاء فإنّه يمنع المسألة ، فلا يجيز أن تقول : يحسنان ويسيء ابناك ، ولا : ضرباني وضربت الزيدين ؛ للزوم الإضمار قبل الذكر ، وهم لا يجيزونه إلاّ ندوراً ، وقد تقدَّم أن الإضمار قبل الذكر موجود في كلام العرب في باب نعم وبئس ، وذلك نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس غلاماً عمرو ، ففيهما ضمير لم يتقدّم له مفسّر ، وذلك يظهر في التثنية والجمع عند من قال : نعما رجلين ، ونعموا رجالاً ، وفي باب ضمير الأمر والشأن نحو : ﴿قل هو الله أحد﴾[3] ، ﴿فإنها لا تعمي الأبصار﴾[4] وفي باب رُبَّ نحو : رُبَّه رجلاً ، وفي باب الاستثناء نحو : قاموا خلا زيداً ، وعدا عمراً ، ولا يكون زيداً ، وقام القوم ليس زيداً ، وما أشبه ذلك ممّا يكون مفسِّراً لضمير فيه متأخراً ، فكذلك هذا الباب فلا نكيرَ فيه . وإذا ثبت هذا فلا موجب للمنع إذا لم يكن المانع إلاّ الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه إذا كان موجوداً فهذا مثله .

وأمَّا قوله : «والتزم ما التزما» فإنَّ ظاهره أنه[5] فضل غير محتاج إليه ؛ إذ لا يشكّ أحَدٌ في أنَّه يُلتزم في القياس أو في السماع المَحْكِيُّ ما التزمته العرب ، وعلى هذا مَبْنَى النظر في العربية ، فلقائل أن يقول لا يحتاج إلى هذا

---

(١) الكتاب ١/٧٩-٨٠ .
(٢) الكتاب ١/٨٠ .
(٣) سورة الإخلاص الآية الأولى .
(٤) سورة الحج آية ٦٤ .
(٥) في الأصل : «لأنه» ، والتصويب من أ .

التنبيه[1] . والجواب أن يقال : بل[2] تحته فائدتان ، إحداهما : التنبيهُ على وجه الرد على الكسائي ، والفراء . أمَّا وجهُ الرد على الكسائي : فإنَّ العربَ التزمت أنْ تأتيَ لكل فعل بفاعِلِه ، ألاَّ تحذفَه[3] حذفاً وإن دلَّ عليه الدليلُ ، وهي في التزام هذا الحكم بخلاف المبتدأ إذ يجوز[4] حذفُه للدليل حسب ما تقدَّم ، فكأنه يقول : إذا كنا قد علمنا بالاستقراء التزام العرب لذكر فاعل الفعل وألاَّ تحذفَه إلاّ مع تغيير الفعل والنيابة عن الفاعل ، فلا بُدَّ لنا من التزام ذلك ، فإذا لم يظهر لنا هنا عياناً فهو مضمر ، بلا بُدَّ لئلا نخرجَ عن قصد العرب ، والجري على مجراها ، فإذا قالوا : ضربني وضربت قومَك ، فهو على إضمار الفاعل إضمارَ المفرد ، وقد وُجِدَ مثلُه - أعني إضمار المفرد كما تقدّم - فلنقل به ولنلتزمه . والدليل على ذلك ظهور الضمير في مشهور الكلام نحو : ضرباني وضربت الزيدين ، وضربوني وضربت الرجال[5] . وهذا ظاهر من قوله : «والتزم ما التُزِما» .

وأمَّا وجهُ الرد على الفَرّاء فإنّه حكى في التسهيل وشرحه[6] عنه أنه يقول : إضمار الفاعل قبل الذكر ممنوع ، فكل مسألة يُلْفَى[7] فيها ذلك ممنوعةٌ ، لكن يصححها أنْ يُؤَخَّرَ الضميرُ فيُفْصَلَ ويؤتي به بعد الظاهر ، فتقول : ضربني وضربت قومَك هم . وهذا الذي حكى عن الفراء لم أجده منصوصاً عنه هكذا[8] ،

---

(١) في الأصل : (التقييد) . وما أثبت من هامشه ، وأ .

(٢) في الأصل : (إن) ، وما أثبت عن هامشه ، وأ .

(٣) في أ : (تحذف) بسقوط الهاء .

(٤) في الأصل وأ : (إذ لا يجوز) ، بلام مقحمة قبل «يجوز» .

(٥) في هامش الأصل : «الزيدين» .

(٦) التسهيل ص ٨٦ ، شرحه ، السفر الأول ٢/٧٨٠ .

(٧) في الأصل وأ : (يلقي) بالمثناة الفوقية بعد اللام . تصحيف .

(٨) قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/٦٤٦ بعد إيراده إياه : «ذكر ذلك ابن كيسان» . وقال أبو =

ولكن النحويين يحكون عنه المنع بإطلاق[1] من غير ذكر تصحيح ، فإن صحّ ما حكاه عنه فوجه الرد عليه من هذا الكلام أنَّ العربَ / التزمت في الفاعل إذا كان /٩٨/ ضميراً الاتصالَ ما لم يعرض مانع منه ، والموانع منه محصورة مذكورة ، وهذا ليس منها . وإذا لم يكن منها فلا بُدَّ من الرجوع إلى الأصل من الاتصال وإلاّ قد خرجنا عن التزام ما التزمته العرب . فإن قال : فهذا أيضاً موجب ؛ إذ يلزم من اتصال الضمير محذور ، وهو الإضمار قبل الذكر . قيل : ليس الإضمار قبل الذكر بمحذور ؛ لما تقدّم فلا يخرج الضمير عن أصله من الاتصال لغير موجب ثابت . فهذا معنى التنكيت على الكسائي والفراء بقوله : «والتَزِم ما التُزِما» .

والثانية : التنبيه على التزام المطابقة بين الضمير والظاهر ، فإن كان الظاهر مفرداً كان الضمير كذلك ، وإن كان مثنى فالضمير مثنى كما مثَّلَه بقوله : «كيحسنان ويسيء ابناكا» البيتين ، أو كان الاسم مجموعاً فالضمير كذلك إعمالاً للمطابقة اللازمة في مثل هذا ، ويكون في ذلك تنبيه على ما نَبَّهَ عليه سيبويه من أنَّ : ضربوني وضربت قومَك هو الوجه ، والأحسن[2] ، وأن إفراد الضمير رديء في القياس وأُلزم على القياس فيه أن يقال : أصحابُك جَلَسَ ، تضمر شيئاً يكون في اللفظ واحداً ، قال : «فقولهم هو أجمل الفتيان وأنبله لا يقاس عليه ألا ترى أنَّك لو قلت وأنت تريد الجماعة : هذا غلام القوم وصاحبه لم يحسن»[3]

= حيان في منهج السالك عقب إيراده ص ١٣٣ : «هكذا نقل ابن كيسان ، وأمَّا غيره فقال : إن الفراء لا يجيز في مثل هذه المسائل إلاّ إعمال الأول» .

(١) في هامش الأصل : (خ : مطلقاً) .

(٢) الكتاب ١/٨٠ .

(٣) المصدر نفسه وفيه قبل النص : «قال الأخفش : فهذا رديء في القياس . . .» وعلق الأستاذ عبد السلام هارون على هذا الموضع بقوله : «قال الأخفش ، ليست في ط . جعل الكلام بعده من صلب كلام سيبويه» ، والأظهر أن «قال الأخفش» مقحمة في النسخة التي اعتمدها الأستاذ عبد السلام فكلام الشاطبي يدل على ذلك ، كما يدل على ذلك قول السيرافي في شرحه =

لكنه قال أول المسألة : «فإن قلت : ضربني وضربتُ قومَك فجائز ، وهو قبيح»[1] فاختلف الناس في تأويله بناء على أنَّ مثل هذا يقاس أو لا يقاس ، فظاهر السيرافي[2] ، وابن خروف أنَّه يجوز قياساً ، ونُقِلَ عن الشلوبين أنَّه لا يُقاس ، وإنَّما قال سيبويه : «فجائز» ، يعني حيث سُمِعَ على حكم التأويل بما ذُكِر ، والناظم مال إليه ، ورأى أنَّ الذي التزمه العرب المطابقةُ فهي التي تُلتَزَمُ ههنا فلا يقال : ضربني وضربتُ قومَك ، ولا ضربني وضربتُه قومُك ، ولا ضربتُ وضربني قومُك إلاَّ بالسماع خلافاً لمَنْ يجيز مثل ذلك ؛ إذ[3] لم يكثُر كثرةً يقاس عليها ، ولا ساعده نَظَرٌ يُعْتَمَدُ عليه فلا ينبغي القول به . فهذا أيضاً ممّا نبَّه عليه كلام الناظم ، فكأنه قال : إنَّ العرب قد التزمت المطابقة بين الضمائر وما عادت عليه فيجب أن يُلْتَزَمَ ذلك أيضاً هنا ، ولا يُعْدَلَ عنه ، وبهذا فَسَّر ابنُه كلامَه في شرحه[4] . وهذه القاعدة التي شرحها ومثلها بالمرفوع جارية في الضمير غير المرفوع ، فتقول إذا أعملت الأول : ضربني وضربتُهم قومُك ، فتعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه وهو القوم ، لكنَّ هذا يطَّرِد مع إعمال الأول ، وأمَّا إعمال الثاني فلا تُعْمِلِ المهمل وهو الأول في ضمير ما تنازعاه بل تحذفه رأساً ما لم يكن خبراً ، فتقول : ضربتُ وضربني زيدٌ ، ولا تقول : ضربته وضربني زيدٌ ؛ لما يلزم عليه من الإضمار قبل الذكر مع خِفَّةِ حذف الضمير والاستغناء عنه ، لأنه فضلة فاستسهل بخلاف المرفوع والمنصوب الذي هو خبر ، فلما كان إعمال المهمل مع

= ١/ل ١٩٠ : «قال وأضمر من لذلك ، وهو رديء في القياس فدخل فيه أن يقول : أصحابك جلس » وشرح السيرافي هذا ثم قال : «قال : وقولهم : هو أظرف الفتيان وأجمله لا يقاس عليه» ، وانظر النكت للأعلم ص ٥٤-٥٥ .

(١) الكتاب ١/٧٩-٨٠ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ل ١٩٠ .

(٣) في الأصل وحده : (إذا) .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٤-٢٥٥ .

غير المرفوع لا يَطَّرِد إذا أُعمِل الثاني أخرجه بأَنْ قال فيه :

ولا تجيء مع أوَّلٍ قد أُهْمِلا بمضمرٍ لغيرِ رفع أُوْهِلا[1]
بل حذفَه الزم إن يكن غيرَ خبَر وأَخّرَنْهُ إن يكن هو الخبر

/٩٩/ يريد أَنَّ العاملَ الأولَ إذا أهمل فلا يجوز أن تأتيَ بضمير الاسم المتنازع فيه إذا كان ضمير نصبٍ ، وليس بخبر في الأصل ، بل يلزم حذفُه ، فتقول : ضربت وضربني زيدٌ ، ولا تقول : ضربتُه وضربني زيدٌ ، وكذلك تقول : رضيتُ ورضي عني زيدٌ ، ولا تقول : رضيت عنه ورضي عني زيدٌ ؛ إذ لا حاجةَ إلى الإتيان به مع أنَّه إضمار قبل الذكر ، فلا يُرْتَكَبُ إلاّ لموجِبٍ قوي . وما قاله من لزوم الحذف هو كلام العرب ، ففي القرآن : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُم فِي الكَلَالَـةِ﴾[2] ولم يقـل : يستفتونك فيها ، وقال : ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَابِيَهْ﴾[3] ولم يقل : هاؤم إليه ، وقال : ﴿إذا قِيْلَ لهم تَعَالَوا يَسْتَغْفِرْ لَكُم رسولُ اللهِ﴾[4] ولم يقل : تعالوا إليه . ومن ذلك في الشعر قول الفرزدق :

ولكنَّ نِصْفاً لو سببتُ وسبَّني بنو عبد شمسٍ من مَنَاف وهاشم

وقال رجلٌ من باهلة :

ولقد أرى تَغْنَى بها سَيْفَانَـةٌ تُصبِي الحليمَ ومثلُهـا أَصْبَاهُ

وهو كثير . وما ذهب إليه هنا هو رَأْيُ الجماعة ، وقد خالف هذا في التسهيل

(١) في الأصل : «أهلاً» والواو قبل ممحوه ، وهي ثابتة في أ وس ، وفي شرح الكافية الشافية ٦٤٧/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٤ ، ومنهج السالك ص ١٣٣ ، توضيح المقاصد ٧٠/٢ .
(٢) سورة النساء آية ١٧٦ .
(٣) سورة الحاقة آية ١٩ .
(٤) سورة المنافقون آية ٥ .

فأجاز الإتيان بالضمير، غير المرفوع وهو غير خبر[1]، واستشهد على ذلك[2] بأبيات ذكرها منها قوله:

إذا كنتَ ترضيه ويُرْضِيكَ صاحبٌ   جِهاراً فكُنْ في الغيب أحفظَ للعَهْدِ[3]

ومنها قول الآخر:

وفَيْتُ لها وأخلفَتْ أُمُّ جُنْدُبٍ   فَزَادَ غرامَ القلب إخلافُها الوعدا[4]

ومثل هذا قليل[5] لا ينبني عليه قياس، فالصواب ما أختاره هنا.

وٱعلم أنَّه لما قال: «ولا تجيء مع أوّلٍ قد أُهْمِلا بمُضْمَرٍ لغير رفع» فإنّما أراد بمضمر عائد على الاسم المتنازع فيه لا مطلقاً كما تقدَّم، وعند ذلك تقول على مذهبه: ضربني وضربتُ زيداً، فتأتي بضمير المتكلم، وهو فضلة؛ لأنَّه ليس ضمير المتنازع فيه، وكذلك تقول: مَرَّ بي ومررتُ بزيد، وفي التثنية: مرّا بي ومررت بالزيدَين، وفي الجميع: مروا بي ومررت بالزيدِين، فتأتي بالضمير المجرور؛ لأنَّه خارج عن معنى التنازع؛ ولذلك قالوا: لا يتنازع فعلا المتكلم، ولا فعلا المخاطب، ولا فعلان أحدهما للمتكلم، والآخر للمخاطب إلاّ في فضلة لا يكون لمتكلم ولا لمخاطب،

---

(١) التسهيل ص ٨٦.

(٢) في شرح التسهيل لا في التسهيل كما هو ظاهر عبارة الشاطبي.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك، السفر الأول ٢/٧٧٧، شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٩، والشاهد أيضاً في شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٥، منهج السالك ص ١٣٤، شرح اللمحة البدرية ٢/٩٤، مغنى اللبيب ص ٤٣٨، المساعد ١/٤٥٦، التصريح ١/٣٢٢، المقاصد النحوية ٣/٢١، ويروي: «احفظ للود».

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، السفر الأول ٢/٧٧٧، والشاهد في منهج السالك ص ١٣٤، وفي المصدرين «وثقت بها». وفي الأصل: «فزادت» بتاء مقحمة.

(٥) وهو محمول عند الجمهور على الضرورة / انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٥، منهج السالك ص ١٣٢، التصريح ١/٣٢٢.

فيجوز على هذا أن تأتيَ بفضلة الأول المهمل ؛ إذ لا يُلْقَى فيه أن يعودَ الضميرُ على ما بعده لفظاً ومرتبة ، وهو المانع من الإتيان بالفضلة . وإنما بيَّنتُ هذا ، وإن كان معلوماً ممّا تقدّم ؛ لأنَّ شيخنا الأستاذ أبا عبدالله بن الفخار – رحمة الله عليه – بيَّنه كذلك ثم قال : وإنّما احتجت إلى هذا البيان ؛ لأن هذا البسط غاب عن بعض المقرئين[1] – يريد من مقرىء سبته – وقد سَمَّاه لنا رحمه الله .

ولما قال الناظم : ولا تجيء بكذا دلَّ كلامُه على أنك تجيء به مع الثاني ، وذلك صحيح ، فإنّك تقول : ضربني وضربتُه زيدٌ ، ومَرَّ بي ومررتُ به خالدٌ ، ومن ذلك قول ابن أبي ربيعة :

/ إذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكة تُنُخِّلَ فاستاكت به عودُ إسحلِ /١٠٠/

وقول أخي الشماخ واسمه جَزْء :

أتاني فلم أُسْرَر به حينَ جاءني حديثٌ بأعلى القُنَّتَيْنِ عجيبُ

وهو كثير ، ثم يبقى النظر في وجوب ذلك أو جوازه ، والجمهور على أنّه لازم فلا يقال : ضربني وضربتُ زيدٌ[2] ، إلاّ أن يأتيَ نادراً[3] نحوُ قول الشاعر :

بعكاظ يُعْشِي الناظرين إذا هُمُ لَمَحُوا شعاعَه

وأنشد ابنُ مالك :

يرنو إليَّ وأرنو من أصادِقُه في النائبات فأُرْضِيهِ ويُرْضِينِي

وذهب السيرافي إلى جواز ذلك اعتباراً بأنَّه فضلة[4] ، ورجح الجواز بقوله تعالى :

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار ٥٥٢/٢ .

(٢) في الأصل : (زيداً) .

(٣) وهو محمول عندهم على الضرورة / انظر شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١ ، منهج السالك ص ١٣٢ همع الهوامع ١٤٠/٥ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ل ١٨٥ .

﴿والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾[1] أي والحافظاتها ، والذاكراته ، فكما يجوز إذا تـأخر عن المتنازع فيه كذلك يجوز إذا تقدّم . وأيضاً ما تقدّم في الشعر ، فإذا ثبت هذا فما الذي ذهب إليه الناظم هنا ، وما الذي يعطيه هذا الكلام ؟ . والقول في ذلك أنَّ المسألة تجري على مسألة أصولية ؛ وذلك أنهم لما اختلفوا في الصلاة على الميت أهي فرض أم لا ؟ ذهب ابن عبد الحكم إلى أنـَّها فرض بدليل الآية : ﴿ولا تُصَلّ على أحد منهم مات أبداً﴾[2] : لأن[3] الآية لما نهت عن الصلاة على الكفار أعطى ذلك النهي وجوب الصلاة على غيرهم ، وهم المؤمنون إمَّا من جهة المفهوم ، وإمَّا من جهة أنَّ الأمر بالشيء نهي عن ضده[4] ، وضَعَّفَ الشيوخ هذا الاستدلال ، ورأوا أنَّ الآية إنما فيها عند اعتبار الوجهين الإذن المطلق في الصلاةعلى المؤمنين[5] . فإذا نَـزَّلنا كلام الناظمِ على الطريقتين ظهر أنَّه محتمل للمذهبين ؛ فإن قوله : «ولا تجيء مع أول» على طريقة ابن عبد الحكم أعطى الأمر بالمجيء به مع الثاني . وهذه طريقة الجمهور ، وعلى طريقة غيره يعطي الإذن في المجيء بالضمير من غير انحتام لاسيّما إن ضممنا إلى ذلك[6] قوله : «حذفَه الزم» فإنّه[7] يفيد أن حذفه مع الثاني لا يلزم بل يجوز فيجيء من ذلك مذهب التسهيل ، وهذا هو أولى الاحتمالين ، وقد تقدّم وجهه ، ورجحه أيضاً بما قدر من جواز عَـوْدِ الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبة في مسألة :

---

(١) سورة الأحزاب آية ٣٥ .

(٢) سورة التوبة آية ٨٤ .

(٣) في أ وس : (كأن) .

(٤) انظر رأي ابن عبد الحكم هذا في مقدمات ابن رشد ١٧٣/١ معزواً إليه .

(٥) انظر مقدمات ابن رشد ١٧٣/١ ، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٥٥ .

(٦) في أ : (ذلك إلى) .

(٧) في الأصل : (فإن حذفه) وكتب بإزاء ذلك : «فإنه يفيد» ، وما أثبت هو ما جاء في أ وس .

زان نورُه الشجرَ ؛ إذ احتج عليه في الشرح بما تقف عليه هناك[1] .

(أوهل)[2] معناه معنى أُهِّل لكذا ، أي جعل له أَهْلاً ، يقال : آهلَكَ الله للخير ، وأهَّلك للخير أي جعلك له أهلاً ، فمعنى الكلام : لا تجيء بمضمر أهل لغير الرفع فجُعِل منصوباً أو مجروراً ، وقوله : «بل حذفه الزم» تأكيد لما تقدّم ، وضمير (حذفه) عائد على مضمر المذكور ، وفيه توطئة لما يذكره من قوله : (إن يكمن غير خبر» ، وأراد أنَّه إنما يلزم حذفه مع الأول إذا لم يكن مرفوعاً بشرط أَنْ يكونَ غير خبر ، فإنّه إذا لم يكن خبراً ، فهو فضلة مستغنيً عنها كما تقدّم ، وإذا كان خبراً فلا يحذف بل يُـؤْتَـى به لكنه يؤخر لقوله : «وأَخِّرَنْه إنْ يكن هو الخبر» ، وتأخيره إنما يكون عن مفسِّره ، ومثال ذلك - فيما إذا لم يكن خبراً - قولك : ضربتُ وضربني زيدٌ ، وكذلك إذا كان الفعلان / من باب أعطى /١٠١/ فإنّك تقول : أعطيتُ وأعطاني زيدٌ درهماً ، ولا تقول : أعطيته إيّاه ، ولا أعطيته وأعطاني زيد درهماً ، وتقول : أعطاني وأعطيته إيّاه زيدٌ درهماً ، فتضمر للثاني ما يطلبه ولا تضمر للأول شيئاً ؛ لأَنَّ ضمير المتنازع فيه مع الأول فضلة مستغنيً عنها ، ومثال ذلك فيما إذا كان خبراً ظَنَّنِي وظننتُ زيداً قائماً إيّاه ، فإيّاه هو الضمير المنصوب بظَـنَّنِي ، وهو في الأصل خبر مبتدأ ؛ لأَنَّ ظننتُه[3] تنصب المبتدأ والخبر ، وكان الأصل أن يقالَ : ظَنَّنِي إيّاه وظننتُ زيداً قائماً ، إلاّ أَنَّه أُخِّرَ ؛ إذ لا يلزم من تأخيره محذور ، ويؤمن[4] بتأخيره المحذورُ ، فإنَّ فصلَ الثاني من مفعولي

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢١٨/١-٢١٩ ، ٨٢٦/٣ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢-٥٨٧ .

(٢) في الأصل وحده : «أهل» والواو قبل الهاء ممحوة ، وفي اللسان «أهل» : «يقال : هو أَهْلَةُ ذلك ، وأَهَّله لذلك الأمر تأهيلاً ، وآهله رآه له أهلاً ، واستأهله رآه له أهلاً ، وكرهه بعضهم ، ومن قال : وهّلته ذهب به إلى لغة من يقول : وامرت ، وواكلت» .

(٣) في س : (ظننت) .

(٤) في أ : (يؤمر) بالراء ، تحريف .

ظننتُ جائزٌ ، وأنت لو أبقيته متقدِّماً لزم الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ، وما ذهب إليه الناظم هو أُحَـدُ المذاهب الثلاثة . وزعم ٱبنُه أَنَّه مذهبُ البصريين[1] . والمذهب الثاني أَنَّك تحذفه اختصاراً فتقول : ظَنَّنِي وظننت زيداً قائماً ؛ لأَنَّ الحذفَ اختصاراً في الخبر جائز ، وهذا مثله لأَنَّ خبرَ الفعل الثاني دالٌّ عليه وهو رأيٌ منقول عن الكوفيين[2] ، وإليه ذهب ابن خروف ، والشلوبين وغيرهما . وهو ظاهر في القياس من غير احتياج إلى فصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية منهما . والمذهب الثالث : ألاَّ يحذفَ ولا يُؤَخَّرَ بل يبقى ثابتاً في موضعه[3] ، فتقول : ظَنَّنِي إيّاه وظننتُ زيداً قائماً ؛ لأنه في الكلام عمدة ، وإن كان بلفظ الفضلة ، فلا يجوز حذفه ولا يلزم تأخيره اعتباراً بالضمير المرفوع ، فكما يجوز إضمار المرفوع قبل الذكر من حيث هو عمدة ، فكذلك ما كان عمدة ، وإن انتصب ، وأجاز هذا ابن خروف أيضاً . وقد حكى ابن الناظم الإجماع على منع تقديمه[4] . وفي هذا النقل ما فيه فقد ثبت الخلاف في المسألة .

واعلم أن في كلامه بعد هذا التقدير نظراً من وجهين : أحدهما : أَنَّه بنى في هذا الفصل على أَنَّ المهمل عامل في ضمير المتنازع فيه على التفصيل المتقدم لا في ظاهر ، وذلك صحيح فيما كان المتنازع فيه واحداً ، فإنَّ المهملَ إنما يعمل أو يطلب العمل في ضميره ، أَمَّا إذا كان المتنازع فيه أكثر من واحد فليس طلب المهمل لضمير المتنازع فيه بمُطَّرِد ، بل قد يكون كذلك ، وقد لا يكون فإذا

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٨ ، وتبع ابنُ الناظم أباه في ذلك / شرح الكافية ٦٤٨/٢ ، وانظر التصريح ٦٢٢/١ . وعزاه السيوطي في همع الهوامع ١٣٩/٥ إلى الكوفيين .

(٢) انظر همع الهوامع ١٣٩/٥ .

(٣) عزاه السيوطي في همع الهوامع ١٣٩/٥ إلى بعض البصريين . وانظر ثلاثة المذاهب غير معزوة في شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١-٦١٧ ، منهج السالك ص ١٣٤ ، توضيح المقاصد ٧٢/٢ ، المساعد ٤٥٥/١ ، التصريح ٣٢٢/١ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٨ .

قلت : أعطيت[1] وأعطاني درهماً زيد درهماً ، فكان جائزاً على وجه ، وممتنعاً على وجه آخر ، فإن اعتقدتَ أَنَّ الدرهم الأول هو الثاني ، فهنا لا يُؤتى بالدرهم إلاَّ مضمراً ؛ لأن إظهاره يعطي الغيرية ، ويتنزل على هذا كلامه . وإن كان الدرهمُ الأول غيرَ الثاني ، فالأصل الإظهار لأَنَّ الإضمارَ يُفْهِم اتحادهما ، وقد فرضنا تعددهما ، لكن أجاز الزجاجيُّ وغيره الإضمارَ فتقول : أعطيتُ وأعطانيه ، أو وأعطاني إيّاه ، زيداً درهماً[2] ؛ إذ قد يعود الضمير على نظير الأول ، لأَنَّ الأولَ يَدُلُّ عليه ؛ ولذلك يقال إنّه عائدٌ عليه ، وهو من كلام العرب إلا ترى أَنَّك تقول : عندي درهم ونصفه ، وفي التنزيل : ﴿وما / يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنقَصُ من عُمُرِه إلاّ في كتاب﴾[3] وأنشدوا على ذلك : /١٠٢/

وكلُّ أُناسٍ قاربوا قَيْدَ فَحْلِهم ونحن خَلَعْنَا قَيْدَه فهو سارِبُ[4]

وقال النابغة الذبياني :

قالت أَلاَ ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتِنا ونصْفِه فَقَدِ[5]

فجميع هذا لا يعود فيه الضمير على الأول حقيقة ، وإنما يعود عليه من حيث

---

(١) في أ : (أعطتني) .

(٢) أنظر الجمل ص ١١٤ .

(٣) سورة فاطر آية ١١ .

(٤) الشاهد آخر بيت من قصيدة للأخنس بن شهاب التغلبي في المفضليات ص ٢٠٨ ، وانظره في إصلاح المنطق ص ٢٠١ ، شرح المفصل ٥٨/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٢/١ ، ١٣/٢ .

(٥) ديوانه ص ٢٤ ، والبيت في الكتاب ١٣٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٣/١ ، مجاز القرآن ٣٥/١ ، ٥٨/٢ ، الخصائص ٤٦٠/٢ ، الإنصاف ٤٧٩/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٤٢/٢ ، ٢٤١ ، شرح المفصل ٥٨/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥١/١ ، ٦٢٢ ، التصريح ٢٢٥/١ .

هو نظير لما عاد عليه ومفسر له ؛ فلذلك كان الإظهار الأصل ، وعند ذلك لم يكن المهمل عاملاً في ضمير المتنازع فيه ، وكذلك إذا قلتَ : ظننتُ وظَنَّنِـي إيَّاه زيداً قائماً ، فالإضمار هنا على خلاف الأصل ، والأصل أن يقال : ظننتُ وظَنَّنِـي قائماً زيداً قائماً ؛ لأن قائماً الأول خلافُ الثاني إلاَّ أَنَّ اللفظ واحد فجاز الإضمار اعتباراً بالصورة ، فالحاصل أَنَّ قوله : «واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه» ليس على إطلاقه في كلّ موضع ، وكذلك ما بُنِيَ عليه من مسائل الضمير ، ومثل ذلك لو قلتَ : ظنني وظننت[1] قائماً زيد قائماً ، وإضماره على خلاف الأصل ، وكذلك[2] تقول : أعطاني وأعطيته درهماً زيدٌ درهماً . هذا هو الأصل ، ويجوز الإضمار فتقول : أعطاني وأعطيتُه إيَّاه زيدٌ درهماً . هذا إن كان الدرهم الأولُ غيرَ الثاني ، فإن كان إيَّاه فالإضمار خاصة . وإذا تقرَّرَ هذا أشكل أيضاً تأخيره للضمير إذا كان خبراً ، فإنّه في باب ظَنّ مغايرٌ لمفسِّره فالأَصْلُ إذاً أَنْ يكونَ في موضعه ظاهراً ، فتقول : ظَنَّنِـي قائماً وظننتُ زيداً قائماً ، فالتزامه الإتيان بالضمير وتأخيره من غير حاجة في غاية الإشكال .

والوجه الثاني : أَنَّ هذا البيت الذي فرغ من شرحه يوهم أَنَّ ضميرَ المتنازع فيه إذا كان مفعولاً في باب ظن يجب حذفُه إذا كان المفعولَ الأول ، ويجب تأخيرُه إذا كان المفعولَ الثاني ، وفيما قال نَظَرٌ . قال ابنه في الشرح : «ليس كذلك بل لا فرقَ بين المفعولين في امتناع الحذف ، ولزوم التأخير»[3] قال : «ولو قال بَدَلَهُ :

واحذِفْهُ إنْ لم يكُ مفعولَ حَسِب وإنْ يكن ذاك فأَخِّرْهُ تُصِبْ

---

(١) في أ : (ظننته) بهاء مقحمة بعد تاء المتكلم .

(٢) في أ : (ولذلك) .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٩ .

لخلص من ذلك التوهم[1] . وما اعترض به يظهر لزومه ، لأنه قال : «بل حَذْفَه الزم إن يكن غيرَ خبر» فدخل له المبتدأ في وجوب الحذف ، وهو المفعول الأول في ظَنَّ ، ولا محالةَ أنَّ الأولَ كالثاني ، فإن وجب التأخيرُ في الثاني ظهر وجوبُه في الأول فتقول ، ظَنَنْتُ منطلقةً وظنتني منطلقاً هندٌ إيَّاها ، وهو تمثيل ابن الناظم[2] ، فإيَّاها مفعول ظننت الأول . وهذه المسألة لا أعلم من نَبَّه عليها ، وإنَّما يذكرها الناس في الغالب مع الخبر وحده .

والجواب عن الأول : أنَّك إذا قلتَ : أعطيتُ وأعطانيه زيداً درهماً ، فإن كان الدرهم الأول هو الثاني فالضمير كما قال ، لأنَّ العاملينِ تنازعا معمولاً واحداً ، وهو الدرهم . وإن لم يكن إيَّاه فللمسألة نظران ، أحدهما : أنْ نعتقدَ المباينة تحقيقاً ، فلا بُدَّ في هذا الموضع من الإظهار ، إذ لم يتنازع العاملانِ معاً الدرهمَ المتأخِّرَ ، فتقول إذاً : أعطيتُ درهماً وأعطاني زيدٌ / درهماً ، ومثله إذا /١٠٣/
قلت : أعطاني وأعطيتُه درهماً زيدٌ درهماً ؛ إذ لا فرقَ بين ذلك وبين أنْ تُعوِّضَ من الدرهم الأول ثوباً ، فتقول : أعطيتُ ثوباً وأعطاني زيدٌ درهماً ، وأعطاني وأعطيتُه ثوباً زيدٌ درهماً ، فيصير التنازع في زيد وحدَه لا في الدرهم ، وهو إنَّما قال : «واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه» .

والثاني : أن لا تُعْتَقَدَ المباينة بل يُعَدُّ الثاني كأنَّه الأولُ لمّا كان مشاركاً له في اللفظ والمعنى الاشتقاقي ، فهو بهذا اللَّحْظِ مُتَنَازَعٌ فيه ، فلا بُدَّ عند هذا التقدير من الإتيان بالضمير ، فتقول : أعطيتُ وأعطانيه زيداً درهماً ، وان تباينا في نفس الأمر ؛ لأنهما في حكم الواحد اعتقاداً مجازياً ، فكلامه مُنَزَّلٌ ، بحسب الاعتقاد

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٩ . وقال المرادي في توضيح المقاصد ٧٣/٢ : «قلت : قوله : (مفعول حسب) يوهم أن غير مفعول (حسب) يجب حذفه وإن كان خبراً ، وليس كذلك ؛ لأن خبر كان لا يحذف بل يؤخر كمفعول حسب» .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٨ .

على حالين كل واحد منهما يطلب حكماً لفظياً لازماً ، وإذا كان كذلك لم يبق عليه إشكالٌ ولَزِمَ ما قال من تأخير ذلك الضمير ؛ لأنَّه ضميرُ اسم متنازَعٍ فيه . وذلك الاشكال هو الذي قام مع ابن الطراوة ، فرَدَّ على المتكلمين في المسألة فتأمله في كتابه الموضوع على الكتاب[1] . وأمَّا اعتراض ابن الناظم فقد يُجَاب عنه بأمرين :

أحدهما : أنْ يكونَ اقتصر على ذكر الخبر ليُلْحَقَ به المبتدأ ؛ إذ هما سواء في كونهما عمدتين كالفاعل فكان سكوتُه عنه ليس لأنَّه داخلٌ تحت قوله : «بَلْ حَذْفَه[2] الزَمْ» بل لأنه مفهومٌ حكمُه من الخبر . والثاني : أنْ يكونَ قد فرّق بينهما لمعنى مفرِّقٍ ، وذلك أنَّ الخبرَ لتأخيره مُسَوِّغٌ ، وهو جواز انفصاله لغير موجب ، فكان في عدم حذفه إعمالٌ لمعنى كونه عمدةً ، وفي تأخيره احترازٌ من محذور الإضمار قبل الذكر فأوجب تأخيرَه مثبتاً لذلك ، وأمَّا المبتدأ فأنت إمَّا أنْ تحْذِفَه فتُهْمِلَ معنى كونه عمدةً ، وذلك مكروه ، وإمّا أن تثبته في موضعه فتَدْخُلَ في مكروه الإضمار قبل الذكر ، وإمَّا أنْ تثبتَه مؤخَّراً فتفصلَه من عامله لغير موجب لفظي ، وذلك أيضاً مكروه ، لكن هذا الأخير قد مَنَعَ مثلَه ، وهو مذهبُ الفراء في إجازته : ضربني وضربتُ قومُك هم ، فلو أجاز هنا تأخير المبتدأ

---

(١) يريد كتابه : «المقدمات إلى علم الكتاب» ولا أعلم له وجوداً . وفي منهج السالك ص ١٣٤ : «وزعم أبو الحسين بن الطراوة أنه لا يجوز الإعمال في ظننت وأخواتها إذا أدّى ذلك إلى إضمار أحد المفعولين ؛ لأنك إذا قلت : ظننت وظننيه زيداً قائماً كان الضمير الذي هو الهاء في (ظننيه) عائداً على قائم في قولك : زيداً قائماً لفظاً لا معنى ، ألا ترى لا يريد : وظنني ذلك القائم المذكور ؛ لأنه هو زيد ، فلو كان عائداً عليه لفظاً ومعنى لصار معناه : وظنني نفسه ، وليس المعنى على هذا . وقد رد الناس عليه هذا المذهب ، وزعموا أنه قد جاء من لسان العرب عود الضمير على الظاهر لفظاً لا معنى . . . وجعلوا من ذلك قول العرب : عندي درهم ونصفه أي : ونصف درهم آخر . . .» وانظر ابن الطراوة النحوي ص ١٧٧ .

(٢) في الأصل : (حذف) ، بسقوط الهاء .

لَنَاقَضَ أصلَه ؛ إذ كلاهما عُمدة يجب وصلُها بعاملها ، فكما لم يؤخَّر الفاعلُ لا يؤخر ما هو في معناه وفي حكمه . وأمَّا إثباتُه في موضعه فاجتمع فيه مكروهان : الإضمارُ قبل الذكر ، وبقاؤه مع أنَّه بلفظ الفضلة ، فصار : ظننتُه مثل ضربته . وإذا حذف لم يُلَفَ فيه إلاّ مكروه واحد ، وهو حذف العمدة ، إلاّ أنَّ هذا[1] المكروه مغتفرٌ ؛ لأنَّ الحذفَ اختصاريٌّ للدِلالةَ عليه ، ومن شأنه أنْ يُحذفَ اختصاراً ، بخلاف الفاعل ففارَقَ الفاعل من هذا الوجه ، فكان حذفُه أولى الوجوه الثلاثة وأشبهها ، فيمكن أنْ يكونَ الناظم ارتكب هذا مذهباً ، اعتماداً على وجوب الحمل على أحسن الأقبحين ، وهي قاعدة يشهد لها كلامُ العرب مع أنَّ المسألةَ مغفلةُ الذكر ، مجهولةُ الحكم ، لم أرَ مَنْ تكلم في طَرَفٍ منها ، إلاّ ما يعطيه ظاهر هذا الكلام ، وهي بَعْدُ في محل النظر ، فعلى الناظر فيها الاجتهاد . وهذا مبلغ ما ظهر لي . والله أعلم .

/١٠٤/ وقوله : «بل حذفَه الزم إن يكن غيرَ خبر» وقوله : «وأَخِّرَنْهُ / إنْ يكن هو الخبر» . جاء بالمضارع فيه بعد إنْ مع حَذْفِ جوابها ، وهو مختصٌّ بالشعر ، والقياس : إن كان غيرَ خبر ، وإن كان هو الخبر ، ولكنه نحو ما أنشد أبو عبيدةَ وغيره لزهير بن مسعود :

فلم أَرْقِهِ إن يَنجُ منها وإنْ يَمُتْ   فَطَعْنَةُ لا غُسٌّ ولا بِمُغَمَّرِ[2]

وكذلك قوله بَعْدُ : «وأظهر إن يكن ضميرٌ خبراً» جاء على الشذوذ أيضاً ، وهو في هذا غير مضطر على طريقته ؛ إذ كان يمكن أن يقولَ : «وأظهر إنْ كان ضميرٌ خبراً» .

وَأظهِرِ ٱنْ يكُـن ضميرٌ خبـرا   لغيرِ مـا يطابِـقُ المُفَسّرا

---

(١) من قوله : «المكروه مغتفر» إلى قوله : «عليه أصلاً» الآتي في باب الحال ساقط من أ .

(٢) أنشده أبو زيد في النوادر ص ٢٨٣ ، وانظر البارع ص ٣١٧ ، اللسان (غسس) .

نحو : أَظُـنُّ ويَظُـنَّاني أخا   زيداً وعمراً أخوينِ في الرَّخا

تكلَّمَ قبل هذا على ما إذا كان الضميرُ مطابقاً للمفسِّر إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وأوجب فيه إذا كان خبراً التأخيرَ فقط ، وذلك مع إعمال الثاني ، ثم بيَّنَ هنا الحكم فيما إذا لم يكن الضميرُ مطابقاً للمفسِّر ، فيريد أنَّ الضميرَ إذا كان خبراً ، المبتدأ لا يطابق مفسِّرَهُ في إفرادٍ ولا تثنية ولا جمع وجب أنْ يُؤتي بالظاهر عِوَضَ ذلك الضمير ، ولا يُؤتى بالضمير ، ومثاله : ظَنَنْتُ وظَنَّاني أخاً الزيدَينِ أخوَيْنِ ، فها هنا لو أتيتَ بالضمير عِوَضَ الظاهر الذي هو الأخ ، فقلت : ظَنَنْتُ وظَنَّاني إيَّاه الزيدَينِ أُخَوَيْنِ ، أو : ظَنَنْتُ وظَنَّانِيه الزيدَينِ أخوَينِ لكان الضمير عائداً على الأخوَينِ ، ولا يعودُ ضميرُ المفرد على المثنى ، فإن رُمْتَ إصلاحَ هذا بأن[1] تأتيَ بالضمير على مطابقة المفسَّر وهو مثنى ، فقلتَ : ظننتُ وظنَّاني إيّاهما ، أو ظَنَّانيهما الزيدَينِ أخوَينِ[2] ، لزم الاخبار بالمثنى الذي هو هما أو إيّاهما عن المفرد الذي هو ضمير المتكلم في (ظَنَّاني) ، وذلك فاسدٌ ، فكان الواجبُ الإظهارَ . هذا في إعمال الأول ، ومنه مثال الناظم . وتقولُ في إعمال الثاني في العكس : ظَنَّاني شاخصاً وظننتُ الزيدَينِ شاخصَيْنِ ، لأنَّك لو أضمرتَ شاخصاً فَأَخَّرتَه لكان يُلْقى فيه ما تقدَّم من عدم المطابقة للمفسِّر أو للمبتدأ إذا قلت : ظَنَّاني وظَنَنْتُ الزيدَينِ شاخصَينِ إيَّاهُ أو إيَّاهما ، وكذلك ينبغي أنْ يكونَ الحكمُ فيما إذا اختلفَ الضميرُ والمفسِّرُ بالإفراد والجمع ، أو بالتثنية والجمع ، فتقول : ظننتُ وظَنُّوني شاخصاً الزيدِينَ شاخصِينَ ، وظَنُّوني شاخِصاً وظننتُ الزيدِينَ شاخصِينَ ، وتقول : ظننا وظَنُّونا شاخصِينَ الزيدِينَ شاخصِينَ ، وظَنُّونا شاخصِينَ وظَنَـنَّا الزيدِينَ شاخصِينَ ، ولا يجوز الإتيان بالضمير ؛ لما تقدَّم ، وكذلك ظننتُ وظَنَّتْني شاخصاً هنداً شاخصاً ، فتظهر شاخصاً ، ولا تُضْمِرُه . فتقول : ظننتُ

(١) في س : (لأن) ، تحريف .

(٢) في س : «وظناني إياهما الزيدين أخوين أو ظناني هما (كذا) الزيدين أخوين» .

وظَنَّتْني إيّاها ولا إيّاه هنداً شاخِصاً ؛ للزوم عدم المطابقة للمبتدأ أو للمفسِّر .
وهذه الأشياء إذا حققتَها ليست من باب الإعمال ، وإنّما هي شبيهةٌ بمسائل الإعمال ؛ إذ لم يتنازع العاملانِ معمولاً واحداً .

/١٠٥/ فإن / قيل : هذه المسألة غيرُ مُخْلَّصَةٍ من أجل أنَّه ذكر حكمَ عدمِ المطابقة في باب ظن ، ولم يذكرها في باب أعطى ، بل قال : «وأظهر إنْ يكن ضميرٌ خبراً» لكذا ، فاقتضى أنَّ ما ليس بخبر يُضْمَرُ . وليس كذلك بل الحكمُ واحدٌ مع عدم المطابقة ، فتقول : أعطيتُ وأعطياني درهماً الزيدَينِ درهمين ، وأعطيتُ وأعطوني درهماً الزيدِينَ دراهمَ ، وما أشبه ذلك من المسائل المفروضة في التثنية والجمع والتأنيث ، فكان تركُه لذلك نقصاً مُوْهِماً .

فالجواب أنْ يقالَ : لعلّه ترك ذلك لفَهْمِ حكمه من حكم ظننتُ المذكورة ، إذ المعنى الموجبُ للإظهار واحدٌ في الموضعين . والله أعلم .

المفعول المطلق

هنا شرع الناظم في الكلام على المنصوبات ، وهي التي ينصبها كلُّ فعل متعدِّياً كان أو غيرَ متعد ، ولم يقدِّم قبلَ هذا من المنصوبات إلاّ المفعولَ به ؛ إذ لا ينصبُه كلُّ فعل ، ولأنه متعلِّقٌ بأحكام المرفوعات من جهة رفعه إذا ناب عن الفاعل ، ومن جهة حصول الفائدة به كحصولها بالفاعل على الجُمْلة ، ومن أجل أَنَّ الفعلَ يقتضيه بمعناه كما يقتضي الفاعل ، فلذلك أفرد المفعول به عن غيره من المنصوبات .

وجملةُ المنصوبات التي ينصِبُها كلُّ فعل ثمانيةٌ ، وهي : المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، وهو ظرف الزمان وظرف المكان ، والمفعول من أجله ، والمفعول معه ، والمستثنى ، والحال ، والتمييز . فَبَدَأَ بالمفعول المطلق ، وهو المصدر ؛ لأَنَّه أقربُ هذه المنصوبات إلى الفعل لأَنَّه مُشْتَقٌّ منه ، والفعل دالٌّ عليه بحروفه ؛ إذ الفعلُ له دَلالتان : دلالةٌ بحروفه ، ودَلالةٌ بصيغته . ودَلالةُ الحروف أقربُ إلى المصدر من دَلالةِ الصيغة ، فابتدأ به فقال :

المَصْدَرُ اسمُ ما سوى الزمانِ مِنْ   مَدْلُولَي الفعلِ كأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

يعني أَنَّ المصدرَ في اصطلاحهم : هو اسمُ ما دلَّ عليه الفعلُ بحروفه ، وذلك أَنَّ الفعلَ يدلُّ على المعنى الواقع من الفاعل ، أو المعنى المتَّصِفِ به الفاعلُ من حيثُ هو فاعلٌ : فضَرَبَ ويَضْرِبُ دالٌّ على الضرب الواقع من الضارب[1] ، وأَمِنَ ويَأْمَنُ وائْمَنْ دالٌّ على معنى اتَّصَفَ به الآمن ، فذلك له اسم وضعته العربُ له وهو

(١) في س : (الفاعل) .

ضَرْبٌ في المثال الأول ، وأَمْنٌ في الثاني . وهو مثال الناظم . ويَدُلُّ الفعل أيضاً على زمان وقوع ذلك الفعل من كونه في الماضي ، والمستقبل ، والحال ، فإذا قلتَ : ضربتُ فهو دالٌّ على الزمان الماضي ، وإذا قلتَ : اضْرِبْ فهو دالٌّ على المستقبل ، وإذا قلتَ : يَضْرِبُ فهو دالٌّ على الحال أو على / المستقبل . وكذلك إذا /١٠٦/ قلت : أَمِنَ ويَأْمن وائْمَنْ ، فدَلالتُه على الزمان بصيغته ، ودَلالتُه على المعنى الواقع من الفاعل أو القائم به بحروفه ، فللفعل إذا مدلولان ولكل واحد منهما لفظ يَخْتَصُّ به ، واسم يُدعى به ، فنفى اسمَ الزمان بقوله : «اسم ما سوى الزمان» فَبَقِيَ الواقع مِن الفاعل أو القائمِ به صادقاً عليه التعريفُ ، فهو إذاً المصدر . وإنما قال : «اسمُ كذا ، ولم يقل : المصدرُ ما سوى الزمان من كذا» ؛ لأنَّ لفظَ المصدر إنما يطلق على اسم المعنى الواقع أو القائمِ بالفاعل ، لا على نفس ذلك المعنى ؛ ولذلك قال سيبويه : «وأمَّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذَت من لَفْظِ أحداث الأسماء»[1] ولم يقل أُخِذَت من أحداث الأسماء ، فلو قال : «المصدر ما سوى الزمان من مدلولي الفعل» لكان قد عَرَّفه بالمعنى ، فيكون نفسُ المعنى هو المصدر ، وذلك في الاصطلاح غيرُ صحيح . هذا حاصل ما قَصَدَ ، إلاَّ أَنَّ فيه نظراً[2] من أوجه ثلاثة :

أحدُها : أنَّه لم يُبَيِّنَ حقيقةَ المصدر في نفسه ، وإنما بيَّنَه بنفي غيره عنه ، ولا يلزم من نَفْي غير الشيء عنه أنْ يتبيَّنَ هو في نفسه .

والثاني : أنَّ أسماءَ المصادر داخلةٌ عليه كانت مشتَقَّةً كمَقْعَدٍ ومَقَامٍ ومَضْرَب ومَطْلَع ، وما أشبه ذلك ، أو غيرَ مشتقَّةٍ كالكلام والسلام ، وكذلك أسماء المصادر الإعلام نحو : حَمَادِ ، فَجَارِ وبَرَّةَ ، وفَجْرَةَ[3] ، وسُبْحَانَ في قول

---

(١) الكتاب ١٢/١ .

(٢) في س : (نظر) .

(٣) حَمَادِ : اسم للحمد ، وبرّةُ للبرّ ، وفَجَارِ وفَجْرَةُ - للفجور ، قال الزبيدي في تاج العروس «فجر» ٣٠١/١٣ «قال ابن جني : فَجَار معدولة عن فَجْرَةَ ، وفَجْرَةُ علم غير مصروف . كا =

الأعشى ، أنشده سيبويه :

أقول لما جاءني فَخْـرُهُ سُبْحَانَ من علقمةَ الفاخِرِ[1]

وما كان نحو ذلك ، فكلامه يصدُق عليه ؛ لأَنَّ كلَّ واحد من هذه الأنواع يَصِحُّ أَنْ يُعَرَّفَ بأَنَّه اسمُ ما سوى الزمان من مَدْلُولَي الفعل ، وليست بمصادر اصطلاحاً .

والثالث : أَنَّه جعل للفعل مَدْلُولين : أحدهما : الزمان ، والآخر : المعنى الواقع من الفاعل أو المُتَّصِفُ به الفاعلُ ، وهذان المعنيان ليسا بمدلولين للفعل من حيثُ هو فعلٌ ، لا بدَلالة المطابقة ، ولا التَّضَمُّن ، ولا الالتزام . وبيان ذلك أَنَّ قام موضوع للقيام الواقع في الزمان الماضي ، وعلى مجموع ذلك دَلَّ بالمطابقة ، ولم يَدُلَّ قَطُّ بالمطابقة على الزمان وحدَه ، ولا على معنى القيام وحدَه ؛ إذ لم يوضع مجموع الحروف والصيغة معاً لواحد من المعنيين بخصوصه ، وأيضاً فدَلالةُ اللفظ على جزء مسماه مشروطةٌ بأَنْ تكونَ نسبةُ ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبةً واحدةً ، كلفظ العَشَرة مع كلٍّ واحدة من الخمستين ، فإنَّ نسبتَهُ إلى كلٍّ واحدة منهما على حَدٍّ واحد لا يختلف بحسَبِ الوضع ، وليس كذلك قام ، فإنَّ دَلالتَه على الزمان على غير الوجه الذي يَدُلُّ به على القيام ، إذ كانت دَلالتهُ على الزمان بالصيغة ، ودَلالته على القيام بالحروف ، فقد تباينت جهتا الدَّلالة ؛ ولذلك قال شيخنا الإمام أبو عبدالله الشريف / التلمساني : إنَّ دَلالةَ الفعل من جهة هيئته على الزمان مطابقةٌ ، وعلى المعنى الواقع من الفاعل /١٠٧/

= أنّ برَّةَ كذلك . قال : وقول سيبويه أنها معدولة عن الفَجْرَةِ تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ» وانظر الكتاب ٣/٢٧٤ .

(١) الكتاب ١/٣٢٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/١٥٧ ، والبيت في ديوان الأعشى ص ١٤٣ ، وانظر مجاز القرآن ١/٣٦ ، المقتضب ٣/٢١٨ ، مجالس ثعلب ١/٢١٦ ، الخصائص ٢/١٩٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٤ ، همع الهوامع ٣/١١٥ .

بالالتزام ، ودَلالته من جهة حروفه على عكس القضية حَسبَ ما تلقاه منه بعض أصحابنا . وبيانه الشافي في علم الاشتقاق ، وهو التحقيق في المسألة . فإذاً دلالةُ التضمن منفيَّةٌ ههنا ، لم يَدُلَّ بها الفعلُ على المصدر ، ولا على الزمان ، وأيضاً فليس قام بدَالٍّ على أحد المعنيين بالالتزام ؛ لأَنَّ دَلالةَ الالتزام هي دَلالةُ اللفظ على ما خرج عن مدلوله ، والزمان والمعنى الواقع من الفاعل لم يخرجا عن مدلوله ، وإذا لم يَدُلَّ على واحدٍ منهما بواحدة من الدَلالاتِ الثلاث لم يَصِحَّ كلامُ الناظم ، وإنّما [الذي][1] يَصِحُّ في دلالة الفعل : أَنَّه يَدُلُّ على معنى مقترنٍ بزمان مَعَيَّنٍ ؛ لأَنَّ الفعلَ مجموعُ الحروف والصيغة ، فالمجموع دالٌّ على المجموع فإذا أُخِذَ واحدٌ من الأمرين لم يتحقَّقْ أَنَّ الفعلَ دالٌّ عليه بخصوصه ، فثبت أَنَّ هذا التعريف المذكور غير محرر .

والجواب عن الأول : أَنَّ التعريفَ وإنْ حصل بنفي الغير فإنَّه في قوة بيانه بحقيقته ، كما مر في بسط مقصوده ؛ لأَنَّ دَلالةَ الفعل بحسَب الوضع منحصرةٌ في الأمرين ، فإذا نُفِي أحدُهما ثبت الآخرُ ، وكلاهما مفهوم من الفعل غير مفتقر في فهمه إلى أمر آخر ، وأيضاً فلم يقصد بهذا التعريف تعريفَ الحدِّ ، وإنما قصد التعريفَ الرسميّ على عادة النحويين في اعتمادهم على ذلك ؛ بناء على أَنَّ الحد الحقيقيَّ في الأمور الوضعية كالمتعذر .

وعن الثاني : أَنْ يقالَ : لعلَّه قصد إدخالها ولم يرد إخراجها ؛ لأَنَّ إطلاقَ لفظ المصدر على اسم المصدر جائزٌ ، وإن كان مجازاً في الاصطلاح ، أو يقالَ : إنَّ تقييدَه بالمثال في قوله : «كأَمْنٍ من أَمِن» يخرج أسماءَ المصادر ، فلا يُعْتَرَضُ بها .

وعن الثالث : أن تقول[2] : ذانك المعنيان مدلولان[3] للفعل على الجُمْلَة ، فإذا

(١) تكملة من س .

(٢) في س : «أن يُقالَ» .

(٣) في س : «مدلان» بسقوط اللام والواو .

تحقّقَ كيف تصحُّ دَلالتُه عليها ، فهو ما ذكر في السؤال ، فعبارةُ الناظم يصحُّ تنزيلُها على ما تقدّم من أنَّ الفعلَ في أصل وضعه دالٌّ على معنى مقترن بزمان مَحَصَّل ، ولا يلزم الناظمَ أن يتنزَّلَ لذلك التفصيل المقرر ، بل يكفيه ما قال عن ذلك .

ويقال أَمِنْتُ الشيءَ أَمْناً ، وهو ضِدّ خِفتُه ، وأَمِنْتُ الرجلَ أمانةً : إذا وَثِقْتَ به ، من الأول قوله تعالى : ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ في السَّمَاءِ﴾[1] الآية ، ومن الثاني :﴿قال هل آمَنُكُم عليه إلاّ كما أَمِنْتُكُم على أخيه مِنْ قَبْلُ﴾[2] . ومثال الناظم من الأول ، لأنّه أتى بالمصدر على أَمْنٍ ، ولو قال كأمانةٍ مِنْ أَمِنَ لكان من الثاني . ثم قال :

بمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اَوْ وَصْفٍ نُصِبْ   وكَوْنُه أصلاً لهذين انْتُخِبْ

اعلم أَنَّ المصدرَ إنّما يُنصَبُ بما يُنْصَبُ به المفعول به ، وذلك أحدُ ثلاثة أشياء ذكرها الناظم :

أحدها : المصدر ، وهو الذي عني بقوله : «بمثله» يريد بمصدر مثله ، ولا /١٠٨/ يعني المثليةَ من جميع الوجوه / ، وإنّما يريد أنّه مصدرٌ لا غير ؛ إذ لا يكون المصدرُ المنصوبُ به إلاّ نائباً عن الفعل ، نحو : ضَرْباً زيداً ضرباً شديداً ، أو مقدَّراً بأَنْ والفعل ، نحو : عجبتُ من قيامك قياماً حسناً ، ولو كانت المماثلةُ في كلامه معتبرةً من كل وجه لكان المصدر المبيِّنُ لا ينصبه المصدرُ إلاَّ مبيِّناً ، ولكان المصدرُ المؤكِّدُ لا ينصبه المصدرُ إلاَّ مؤكِّداً ، والمؤكد لا ينصِبُ أبداً حتى يكون نائباً ، وهو إذ ذاك غير مؤكِّد . ومن النصب بالمصدر قول الشاعر – أنشده سيبويه :

يمرون بالدهنا خِفافــاً عيابُهــم   ويخرجن من دارِينَ بُجْرَ الحقائب

(١) سورة الملك آية ١٦ .

(٢) سورة يوسف آية ٦٤ ، وفي الأصل : «كما أمنتم» بسقوط الكاف .

على حينَ ألهى الناس جلُّ أمورهم فَنَدْلاً زُريقُ المالَ نَدْلَ الثعالِب[1]

والثاني : الفعل ، نحو : قمتُ قياماً ، وقعدتُ قعوداً ، واستكبرت استكباراً ، ومنه قوله تعالى : ﴿وكلّم اللهُ موسى تَكْلِيماً﴾[2] و﴿وأَصَرُّوا واسْتَكْبَرُوا استِكْبَاراً﴾[3] ، وقال تعالى : ﴿وكبِّرهُ تكبِيراً﴾[4] وهو كثير .

والثالث : الوصفُ وذلك اسمُ الفاعل ، أو اسم المفعول ، فاسم الفاعل ، نحو : أنا قائمٌ قياماً ، وزيدٌ ضاربٌ عمراً ضَرْباً ، ومنه في التنزيل الكريم : ﴿والنَّاشِطَاتِ نَشْطاً ، والسَّابِحَاتِ سَبْحاً ، فالسَّابِقَاتِ سَبْقاً﴾[5] ﴿فالعاصفات عَصْفاً ، والناشرات نَشْراً ، فالفارقات فَرْقاً﴾[6] واسم المفعول كاسم الفاعل ، فتقول : زيدٌ مضروبٌ ضرباً عنيفاً ، والخبزُ مأكولٌ أكلاً . هذا معنى ما ذكره . ثُمَّ إنَّه يتعلَّقُ به نظران :

أحدهما : أنَّه لما قال : «بمثله أو فعلٍ أو وصفٍ نُصِب» دلَّ أنَّ نصبَ المصدر عنده بهذه الأشياء الثلاثةِ نفسِها ، أمَّا الفعلُ والوصفُ فهو كما قال ، وأمَّا المصدر فإنْ كان مقدَّراً بأنْ والفعل فكما قال حسب ما يُذْكَرُ في موضعه ، وإنْ كان نائباً عن الفعل ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم مَنْ يقولُ

---

(١) الكتاب ١/١١٥-١١٦ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٧١-٣٧٢ ، فرحة الأديب ص٨٨ . والبيتان ينسبان إلى أعشى همدان وهما في ديوانه تحقيق الدكتور حسن أبو ياسين ص٩٠ ، وإلى الأحوص وهما في ديوانه ص ٢١٥ ، وإلى جرير ، وأولهما في ديوانه ٢/١٠٢١ ، وإلى رجل من الأنصار ، وانظر الخصائص ١/١٢٠ ، الإفصاح ص ٢٧٥ ، الإنصاف ١/٢٩٣ ، المساعد ٢/٢٤٢ ، التصريح ١/٣٣١ .

(٢) سورة النساء آية ١٦٤ .

(٣) سورة نوح آية ٧ .

(٤) سورة الأسراء آية ١١١ .

(٥) سورة النازعات الآيات ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٦) سورة المرسلات الآيات ٢ ، ٣ ، ٤ ، وفي س : (فالفرات) تحريف .

بمثل ما قال : إنَّ المصدرَ هو الناصبُ بنفسِه لا بالتشبيه بالفعل ، واسم الفاعل ، بل بحكم الأصل[1] ؛ لأنَّه يطلب ما يطلبُ الفعلَ ، وإن كان اسماً ؛ لأنَّ معناه معنى الفعل إلاَّ أنْ يكونَ لمجرد التأكيد فإنه كسائر الأسماء ، وإذا كان كذلك فادعاءُ أنَّ العملَ[2] لغيره لا دليلَ عليه . وإذا ثبت ذلك في نحو : ضَرْباً زيداً ، أعني في نصب المفعول فهو كذلك في نصب المصدر إذا قلتَ : ضرباً زيداً ضَرْباً شديداً .

فإن قيلَ : إنَّ ضرباً لا بُدَّ له من ناصبٍ ، هو الفعلُ ، فهو إذاً العاملُ في نفس ذلك النائب ، فكذلك يكون عاملاً في غيرِ النائب أيضاً ، وإلاَّ فكونه عاملاً في النائب وغير عامل في الآخر قولٌ بالتحكم .

فالجواب : أنَّه يلزم من هذا أنْ يكونَ الفعلُ عاملاً في مصدرين ، والفعل لا يكون كذلك ، فلا يقال : ضربتُ زيداً ضرباً ضَرْبَ الأمير اللِّصَّ ، ولا : قام زيدٌ قياماً قومةً واحدةً ، وما أشبه ذلك ، ولذلك قالوا في نحو مثال سيبويه : اعلم اللهُ زيداً هذا[3] قائماً العلمَ اليقينَ إعلاماً : إنَّ العلم[4] اليقين إنّما انتَصَبَ بإضمار فعل[4] /١٠٩/ لا بأعلم ، وبَيَّنُوا أنَّ الفعلَ لا يعمل في مصدرين ؛ لأنَّ الفعلَ[5] إنّما يُعْطى ممّا / يَطْلُبُه شيئاً واحداً ، ولذلك لا يعملُ في ظرفي زمان ، ولا ظرفي مكان ، ولا حالينِ ، ولا تمييزينِ ، فإنْ جاء ما يُوْهِمُ ذلك فهو محمولٌ على البدلِ ، أو على إضمارِ فعلٍ . وقد أجاز ابنُ الطراوة عملَ الفعلِ في مصدرين ، يكون أحدُهما

---

(١) في منهج السالك لأبي حيان ص ١٣٧ «وزعم الكوفيون أنَّ المصدر إنّما ينتصب بالفعل والفاعل معاً ، ويعنون بالفعل أو ما جرى مجراه» .

(٢) في الأصل : «الفعل» وما أثبت من س ، ومن حاشية الأصل عن نسخة أخرى .

(٣) في س ، وحاشية الأصل عن نسخة أخرى : عمراً ، والمثال في كتاب سيبويه ٤١٠/١ : «أعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً» .

(٤) ما بين الشارتين ساقط من س .

(٥) إلى هذا ذهب الفارسي في الإيضاح ص ١٧٦ .

مؤكَّداً والآخرُ مبيِّناً[1] ، ورُدَّ عليه بأَنَّ الفعلَ إنما يطلُبُ المؤكِّدَ ، وإذا عَمِلَ في المبيِّن فقد تَضَمَّنَ العملَ[2] في المؤكِّد ؛ لأَنَّ قولَك : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً ، يعطي من التأكيد ما يعطيه المؤكد وزيادة ، فلا يعمل في المبيِّن إلاَّ عند عدم المؤكِّد ، أو يُؤْتَى به بَدَلاً منه كضربتُهُ ضَرْباً ضَرْبَتَينِ .

فإن قلتَ : فقد جاء في القرآن : ﴿كلا إذا دُكَّتِ الأرضُ دَكًّا دَكًّا﴾[3] .

قيل : هذا ليس من ذلك وإنّما هو على معنى : دَكًّا بَعْدَ دَكٌّ ، وبذلك يرجع إلى معنى لفظ واحد ، ومصدر واحد ومنه : ﴿وجاء رَبُّكَ والملك صَفًّا صَفًّا﴾[4] ، ومثل ذلك قولهم : عَمِلْتُ حسابَه[5] باباً باباً ، فليس من باب العمل في مصدرين ، فقد ظهر أَنَّ الفعلَ لا يعمل في مصدرين وإذا كان كذلك فقولك : ضَرْباً زيداً ضَرْباً شديداً لا يَصِحّ أَنْ يعملَ في المصدر المبيِّنِ الفعلُ المقدَّرُ ، وإنما العاملُ فيه المصدرُ النائبُ . ومن النحويين مَنْ زعم أَنَّ الفعلَ المقدَّرَ هو العاملُ ؛ لأَنَّك إذا قلتَ : ضَرْباً زيداً ، فتقديره : اضْرِبْ ضَرْباً زيداً ، فضَرْباً منصوبٌ بالمضمر ، فينبغي أَنْ يَنْتَصِبَ زيدٌ به أيضاً ، وجرت عادتُهم أَنْ يقولوا هو منصوبٌ بالضَرْب على التوسّع لمّا ناب عن الفعل الذي هو عامِلٌ فيه ، فإذا كان كذلك كان (نَدْلٌ)[6] من قول الشاعر : «نَدْلَ الثعالب» منصوباً أَيْضاً بالنائب . وهذا خلاف القول الأول ، وليس بالوجه ، والأصح هو الأول .

والثاني : أَنْ قولَه : «بمثله أو فعل أو وصف نُصِب» يقتضي حصرَ العاملِ

---

(١) سبقه إلى ذلك السيرافي في شرح كتاب سيبويه ١/ل ١٩١ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ١٨٥ .

(٢) في الأصل : «الفعل» ، وما أثبت من س ، ومن حاشية الأصل عن نسخة أخرى .

(٣) سورة الفجر آية ٢١ .

(٤) سورة الفجر آية ٢٢ .

(٥) في س : (علمته الحساب) .

(٦) في الأصل وس : «ندلاً» بالنصب ، وهو خطأ .

فيه ، وأنَّه لا يكونُ غير ذلك ، فلا يكونُ العاملُ فيه صفةً مُشَبَّهةً باسم الفاعل ، ولا أفعلَ التفضيل ، ولا معنى ظرفٍ ولا مجرور ، ولا غيرَ ذلك من الألفاظ التي تؤدي معاني الأفعال ، ولا تُحْرِزُ ألفاظَها ؛ ولذلك لا تقول : زيدٌ حَسَنٌ حُسْناً ، ولا زيدٌ أقومُ منك قِياماً ، ولا زيدٌ في الدار استقراراً ، ولا زيدٌ عندك ثُبوتاً ، ولا هذا زيدٌ تنبيهاً ، ولا ما أشبه ذلك ؛ لأنَّ أصلَ المصدر التوكيدُ لفعله الذي اشْتُقَّ منه ، أو ما جرى مجراه ، وهو اسم الفاعل ؛ إذ هو جارٍ على الفعل في لفظه ، ومعناه ، وعمله ، كما سيأتي في موضعه إن شاء الله ، فإذا ذُكِر اسمُ الفاعل أو المصدر النائب عن الفعل فكأنَّ الفعلَ موجود بلفظه ، ومعناه ، وكذلك مع اسم المفعول ، وأمثلة المبالغة . وأيضاً فالفعلُ يقتضي العلاجَ ومصدرُه مؤكِّدٌ لذلك المعنى ، فما كان معنى العلاج فيه متناسىً ومطَّرحاً كالصفة المشبَّهَة وأفعلَ التفضيل لا يَصِحُّ أنْ يؤكَّد بالمصدر ، فلا يصحّ أنْ ينصِبَه ، ولا أنْ يعملَ فيه ، إذ
/١١٠/ لا يطلبُه . وإذا ثبت هذا صَحَّ أنَّ العاملَ في المصدر في جميع / المسائل الآتية بعد في : ضَرْباً زيداً ، وقوله : ﴿فإمَّا مَنّاً بَعْدُ﴾[1] وزَيْدٌ سَيْراً سَيْراً ، وإنّما أنت سَيْراً وله على ألفٌ عُرْفاً ، وابني أنت حقّاً ، وله صوتٌ صوتَ حمار [فعل مضمر][2] ، وقد بَيَّن هو ذلك حيث جعلها منصوبةً على إضمار الفعل[3] ، وسيأتي بحول الله .

وبعد فعلى الناظم هنا دَرَكٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّه أطلق القول في العامل في المصدر فلم يُقَيِّدْه بكونه من لفظه[4] حسب ما يأتي[4]، وهو قَيْدٌ لا بُدَّ منه لأنَّ نصبَ المصدر من حيثُ هو مصدر

---

(١) سورة محمد آية ٤ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام ، وانظر الكتاب ١/٣٣٥ ، ٣٥٥ .

(٣) في الأصل : «الفاعل» ، والتصحيح من س .

(٤) ما بين الإشارتين ساقط من س .

لا يكون إلاّ بما هو من لفظه ، كما مَرَّ تقديره ، أو من معناه لكن موافقاً للفعل الذي من لفظه حسب ما يأتي . وأمَّا نصبه بالمصدر أو الفعل أو الصفة إذا لم يكن من لفظه ولا من معناه فلا يكون به مصدراً ، بل يكونُ على حسب ما يطلبه ذلك العامل كسائر الأسماء ، فتقول : عجبتُ من كراهتك الخروجَ ، وأُحِبُّ إكرامَ زيدٍ ، وأنت محبٌّ الإكرامَ ، كما تقول : عجبتُ من كراهتك زيداً ، وأحبُّ زيداً ، وأنت محبٌّ زيداً ، وعلى هذا الوجه أيضاً يُرْفَعُ ويخفض ؛ إذ هو عند ذلك كسائر الأسماء يُرْفَعُ فاعلاً ويُنْصَبُ مفعولاً ، ويُخْفَضُ مضافاً إليه بالحرف وغيره ، فلا بُدَّ من ذلك القيد ، وهو أن يكونَ العاملُ من لفظه ومعناه ، أو معناه كما تَقدَّم ، وقولُ الناظم : «بمثله أو فعلٍ أو وصفٍ نُصِب» لا يعيِّنُ المراد ، ولا يبيِّنُه .

والثاني : أنَّه أطلقَ الوصف فلم يقيِّده بكونه اسمَ فاعل أو مفعول بل أطلق فيه القولَ ، فاقتضى أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ باسم الفاعل ، وأفعلَ التفضيل ينصبان المصدرَ ، فتقول : زيد حَسَنٌ حُسْناً ، وكريمٌ كرماً ، وأفضلُ منك فضلاً ، وما أشبه ذلك ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما يسمّى وصفاً في الاستعمال العرفي ، ويمتنع أنْ ينصِبَ المصدرَ من حيثُ هو مصدر ، فإطلاقُ الناظم غيرُ صحيح . وأيضاً يلزمه نحو هذا في الفعل ؛ إذ لم يقيِّده بكونه متصرِّفاً ، وهو شرط لازم ؛ إذ الفعلُ إذا كان غيرَ متصرِّف لا ينصبُ مصدراً ، ولا يُشْتَقُّ منه ، فلما لم يقيِّد الفعلَ بكونه متصرّفاً أَوْهَمَ أنَّك تقول : نِعْمَ الرجلُ زَيْدٌ نِعْمَةً ، وبِئْسَ الرجلُ زيدٌ بُؤْساً وحَبَّذَا زيدٌ حَبّاً ، وما أشبه ذلك ، وذلك غير صحيح . فهذا كلُّه فيه ما ترى .

والجواب عن الأول : أنَّ ممّا يدل على مراده ، وأنَّه أراد الموافقَ في اللفظ ما قبلَ الكلام وما بعدَه ، فأمَّا ما قبله فتعريفُه المصدر[1] بأنَّه الذي دلَّ عليه الفعلُ بحروفه ، وتمثيله بأَمْنٍ من أَمِنَ ، وإذا كان مع الفعل على هذا السبيل أشعرَ بأنَّ

(١) في الأصل : (بالمصدر) .

فعلَه أقربُ إلى العمل فيه من غيره ، ثُمَّ يجري المصدرُ والوصف مجراه ، وأَمَّا ما بعده فقوله : «وكونه أصلاً لهذين انتُخِب» ، لأَنَّ من المعلوم أَنَّ مصدرَ قعدَ لا يكونُ أصلاً لضَرَبَ ، ولا يُدَّعَى ذلك فيه ، وكذلك العكس . وعلى هذا السبيل يَجْرِي سائرُ المصادر مع الأفعال ، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ محصولَ الحكم بالعمل دائراً
/١١١/ بين الفعل ومصدره الذي من لفظه ومعناه ، وكذلك المصدر والوصف فقد ظهر/ من مساق الكلام اشتراطُ ذلك الشرط .

وأَمَّا الثاني : فلا أجد الآن جواباً عن وروده إلاَّ أَنْ يُقالَ : إنَّه قد تبيّن في أبواب الصفة المُشَبَّهة قصورُ عملهما عن عمل الأفعال ، وأَنَّ الصفة المشبّهة وأفعل التفضيل عملُها مقصورٌ على السببيّ ، وأَنَّ أفعلَ التفضيل إنّما يعمل في الضمير الرفعَ ، وفي الظاهر في موضع واحد . فقد يقال ، ولكنه ضعيف . أمَّا الأفعال التي لا تَتَصرَّف فبيِّنٌ خروجُها ؛ لأَنَّها لا مصادرَ لها ، فكيف يصِحُّ أن يُتَوهَّمَ نصبُها للمصادر .

ثم قال : «وكونه أصلاً لهذين انتُخِب» الضمير في (كونه) عائدٌ إلى المصدر المُبَوَّبِ عليه ، وانتُخِب : معناه انتُقِيَ واختير ، ورجلٌ نُخْبَةٌ من ذلك ، يعني : أَنَّ المختارَ كونُ المصدر[1] أصلاً لهذين المشار إليهما بأداة القُرْبِ ، وهما الفعل والوصف ، فالفعل والوصف معاً فرعان للمصدر ، يريد في الاشتقاق خاصة ؛ إذ ليس المصدر أصلاً لهما في كل شيء ، ألا ترى أَنَّ الفعلَ أصلٌ للمصدر في العمل ؛ إذ لا يعمل إلاّ بالنيابة عن الفعل ، أو بما تَضَمَّنَ من معناه، وكذلك اسم الفاعل فرعٌ عن الفعل في العمل ، فإنما يريد أصليَّةَ الاشتقاق ، فالمصدر هو الذي اشتُقَّا[2] منه وليس هو بمشتَقّ من شيء ؛ لأنه لو اشتُقَّ من شيء لكان مشتَقًّا من المصدر فيكون مشتقاً من نفسه ، وهو محال ، بل هو من المُرْتَجَلات الأُوَل لكن قد يكون المصدر

(١) في س : (أن المصدرَ المختارُ كونه أصلاً) .
(٢) في س : (اشتُقَّ منه الفعل والوصف) .

مشتَقًّا من المصدر على وجه آخر ، كالتَّعَلُّم والاستعلام[1] ، فإنَّهما مشتقّان من العلم ، ولبسط هذا موضع آخر من علم الاشتقاق . والناظم قد أشار هنا إلى خلاف في الاشتقاق ، أعني في اشتقاق الفعل والصفة من المصدر ، وارتضى أنهما مشتقّان منه . والخلاف في الفعل غير الخلاف في الصفة ، فأمَّا الفعلُ فمذهب البصريين فيه ما ذهب إليه، وذهب الكوفيون أنَّ[2] المصدرَ هو المشتَقُّ من الفعل ، وبيان رجحان ما ارتضاه[3] من وجوه ذكر منها في الشرح جملة[4] : أحدها : أنَّ المصدرَ كَثُرَ كونُه واحداً، والأفعال ثلاثة ماض وأمر ومضارع ، فلو اشتُقَّ المصدر من الفعل لم يَخْلُ أنْ يشتقَّ من الثلاثة ، أو من بعضها . واشتقاقه من الثلاثة محال ، واشتقاقه من واحد منها يستلزم ترجيحاً من غير مرجح ؛ فتعيَّنَ اطِّراحُ ما أفضى إلى ذلك .

والثاني : أنَّ المصدرَ معناه مفرد ، ومعنى الفعل مركَّبٌ من حدث وزمان ، والمفرد سابق للمُرَكَّب ، والدالُّ عليه أولى بالإصالة من الدالّ على المُرَكَّب .

الثالث : أنَّ مفهومَ المصدر عامٌّ ، ومفهومُ الفعل خاصٌّ ، والدالُّ على العام أولى بالأصالة من الدالّ على الخاص .

الرابع : أنَّ كلَّ[5] ما سوى المصدر والفعل من شيئين أحدهما أَصْلٌ والآخر فَرْعٌ فإنَّ[6] في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة ، كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد ، والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان ، فكان فرعاً ، والمصدر أصلاً .

الخامس : أنَّ من المصادر ما لا فعلَ له لفظاً ولا تقديراً ، وذلك وَيْح ، ووَيْل

---

(١) في الأصل : (الاستعلا أمر) ، تحريف ، صوابه من **س** .

(٢) كذا في الأصل ، و**س** على حذف حرف الجر (إلى) .

(٣) في الأصل : «اقتضاه» ، والتصحيح من **س** .

(٤) انظر شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٨٧/٢ ، وانظر الإيضاح في علل النحو ص ٥٦ ، الإنصاف ٢٣٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١ .

(٥) في **س** : (أن ما سوى) .

(٦) في **س** : (لأن) ، تحريف .

/١١٢/ ووَيْس ، ووَيْب ، فلو كان / الفعل أصلاً لكانت هذه المصادر فروعاً لا أصول لها، وذلك محال ، وإنّما قلنا لا أفعالَ لها تقديراً ؛ لأنَّها لوصيغَ من[١] بعضها فعلٌ لاستحَقَّ فاؤه من الحذف ما استحق فاءُ يَعِدُ ، أعني في المضارع ، ولاستحقَّ عينُه من السكون ما استحقَّ عينُ يبيع ، فيتوالى اعتلال الفاء والعين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، فوجب إهمال ما يؤدي إليه . وليس في الأفعال ما لا[٢] مصدرَ له مستعملاً إلاَّ وتقديره ممكن كتَبَارَك ، وفعل التعجب ؛ إذ لا مانعَ له[٣] في اللفظ ، وأيضاً فتقابل تلك الأفعال مصادرُ كثيرةٌ لا أفعالَ لها كالبنوَّة والأبوة والخُؤولة والعمومة ، والعبودية واللصوصية ، وقَعْدَك اللهَ[٤] ، وبَلْهَ زيدٍ ، فبطلت المعارضة بتبارك ونحوه ، وخلص الاستدلال بوَيْح وأخواته .

هذا ما استدل به ، وَلْنَقْتَصِرْ عليه ، فالكلام فيها طويل الذيل مع قلة الفائدة ؛ إذ لا ينبني عليها حكمٌ صناعي ، وإنّما فيها بيان وجه الصناعة خاصّة ، والباحث عنها بالحقيقة هو صاحب علم الاشتقاق .

وأمَّا الصفة فحكى فيها الخلاف ، وهل هي مشتقّة من المصدر أو من الفعل[٥] ؟ وارتضى أنَّها مشتقّة من المصدر ، والقول الآخر يُؤْثَرُ عن الفارسي أنَّه نَبَّه عليه ، وارتضاه عبد القاهر . والذي ذهب إليه الناظم أرجحُ ؛ لأنَّ في الفرع ما في الأصل وزيادة ، وقد وجدنا في الصفة معنى المصدر وزيادةً ، وهي الدَلالة على ذات الفاعل[٦] ، ولم نجد فيه الدَلالة على الزمان المعيَّن ، فلو كان مشتقاً

(١) في س : (لها من بعضها) ، بإقحام (لها) .
(٢) في س : (ما مصدر) ، بسقوط (لا) .
(٣) في س ، وهامش الأصل عن نسخة أخرى : (منه) .
(٤) بكسر القاف وتفتح : استعطاف لا قسم ، معناه : سألت الله حفظك ، تاج العروس (قعد) ٩/٥٣ .
(٥) في س : (من الفعل أو من المصدر) .
(٦) في س : (الفعال) ، تحريف .

من الفعل لوُجِدت فيه الدَلالةُ على الزمان المعيَّن ، لكنه ليس كذلك ، فدَلَّ على أنَّه غيرُ مشتق منه ، وإنّما هو مشتقّ من المصدر ، وأيْضاً فإنَّ الصفةَ في الغالب متَّحِدة والأفعالُ متعدّدة ، فلو اشتُقَّتْ من الفعل لزم اشتقاقها من الجميع أو من واحد معيَّن ، وكلاهما فاسد ، لما تقدّم ولغير هذا من الأدلّة ، وهذا البحث أيضاً لا ينبني عليه حكم ، وإنّما حَدَا إلى الاستدلال إشارةُ الناظم إلى الترجيح والتوجيه . والله المستعان . ثم قال :

توكيداً أو نوعاً يُبِينُ أو عدد كسِرْتُ سَيْرتَين سيرَ ذي رَشَدْ

نصب توكيداً وما بعده على المفعول بِيُبِينُ ، والتقدير : يُبِيْنُ توكيداً أو نوعاً أو عدداً ، أي هذا شأنه ، وقصده تبيين[1] أنواع المصدر ، وأنَّه على ثلاثة أنواع :

أحدها : المصدر الذي هو لمجرد التوكيد لا يفيد زيادةً على ذلك ، فهو مفيدٌ مثلَ ما أفاده الفعل ، نحو : قام قياماً ، وقعد قعوداً ، و﴿كلَّم اللهُ موسى تكْلِيماً﴾[2] و﴿كبره تكبيراً﴾[3] ، ولم يحتج إلى تمثيله لبيانه .

والثاني : المبين للنوع ، وهو الذي يبين نوعَ الفعل المذكور ، ففيه زيادةٌ على معنى التوكيد ، نحو : ضربتُه ضَرْباً شديداً ، وعاقبته معاقبةَ الأمير اللِّصَّ . وقَعَدَ قِعْدَةَ سوء ، وتكلَّم تُكَلُّمَ حليم .

والثالث : المبين للعدد وهو قوله : (أو عدداً)[4] لأنه معطوف على نوعاً لكن وقف عليه بالسكون على لغة من قال : رأيت زيد[5] . والمبين للعدد هو الذي يفيد / /١١٣/
زيادةً على توكيد الفعل عددَ المرات ، ومثَّله بقوله : سِرْتُ سيرتَيْنِ ، فسيرَتَيْنِ أفادَ

---

(١) في الأصل : (تبين) ، بسقوط احدى الياءين ، والتصحيح من س .
(٢) سورة النساء آية ١٦٤ .
(٣) سورة الإسراء آية ١١١ .
(٤) بعده في س : (أراد : أو عدداً) .
(٥) انظر الخصائص ٢٩٣/٢ .

عددَ مرات السير ، ومثلُه : سرت سيراتٍ أو سيرةً واحدة ، وخرجتُ خرَجَاتٍ أربعاً ، ونمت نوماتٍ كثيرةٍ ، وأما قوله : «سيرَ ذي رشد» ، فهو مثالٌ للنوع الثاني .

ثم قال :

وقد ينوبُ عنــه ما عليــه دَل   كجِدّ كلَّ الجِدّ وافرحِ الجَذَل

هذا بيان لكون المصدر قد ينوب عنه غيرُه ممّا ليس مصدراً لذلك الفعل المعين ، وألقى لذلك ضابطاً ، وهو أنَّ النائبَ عن المصدر لا يكون إلا دالاًّ عليه ؛ لأنه[1] إذا لم يَـدُلَّ عليه لم يُفِد فائدَتَـهُ ، وإذا لم يُفِد فائدَتَـهُ لم يكن نائباً عنه ، فالضمير في (عنه) عائدٌ على المصدر المذكور ، ومن (عليه) عائدٌ على المصدر أيضاً ، وضمير (دَلَّ) عائدٌ على ما ، وما واقعةٌ على النائب عن المصدر ، والنائب عن المصدر تارةً يكون من لفظ الفعل ، وإن كان غير جار عليه ، وتارةً يكون من غير لفظه . فأمَّا الذي من لفظه فكقولهم : أنبتَ اللهُ الزرعَ نَبَاتاً ، وفي التنزيل : ﴿واللهُ أَنْبَتَكم من الأرض نَبَاتا﴾[2] وهو مصدر عند سيبويه جارٍ على غير الفعل[3] ، فكأنَّه نائب عن قوله إنباتـاً[4] ، ومنه قولـه تعالى : ﴿وتَبَتَّل إليه تَبْتِيلا﴾[5] فتبتيلاً ليس بمصدر لِتَبَتَّلَ ، وإنما هو مصدر بَتَّـلَ ، وفي قراءة ابن مسعود : ﴿وأُنْزِلَ الملائكةُ تَنْزِيلاً﴾[6] ومصدر أنزل إنزالاً ،

---

(١) في س : (وكونه) ، تحريف .

(٢) سورة نوح آية ١٧ .

(٣) في س : (على غير ذلك الفعل) .

(٤) الكتاب ٤/٨١ .

(٥) سورة المزمل آية ٨ .

(٦) سورة الفرقان آية ٢٥ في قراءة عبدالله بن مسعود والأعمش – ببناء أُنزل للمجهول – كما نقل أبو حيان في البحر المحيط ٤/٤٩٤ عن ابن عطيه وأورد هذه القراءة سيبويه في كتابه ٤/٨١–٨٢ مصدرة بقوله : «وزعموا أن في قراءة ابن مسعود» ، وذكر أبو حيان – قبل إيراد هذه القراءة – أن ابن مسعود وأبا رجاء قرآ «ونزل مبنياً للفاعل» . وقراءة الجمهور : «ونزل» بالبناء للمجهول .

وتنزيلاً مصدر نَـزَّلَ كقراءة الجماعة ، وأنشد سيبويه للقَطَامي :

وخيرُ الأمر ما استقبلتَ منه   وليس بأَنْ تَتَبَّعَه اتّبَاعاً[1]

ويَحْتَمِلُ أَنَّ الناظمَ لم يقصد هذا ؛ لأنه إنما مثل بالمخالف اللفظ . ويدخل في هذا القسم أيضاً اسم المصدر نحو : كلَّمته كلاماً ، وسلَّمتُ عليه سلاماً وصليت صلاةً ، وقام مقاماً ، وقَعَدَ مَقْعَداً ، ونحو ذلك .

وأمَّا الذي من غير لفظ الفعل فهو الذي مثَّلَ ، إذ أتى بمثالين كلاهما مما يُقَاس عليه .

أحدهما : قوله : (كجِدَّ كلَّ الجد) وهو فعلُ أمر من جَدَّ في الأمر يَجُدُّ ويَجِدُّ جِدًّا : إذا عزم عليه ، فالجيم تضبط بالضم والكسر ، وهو أحدُ الأفعال التي جاءت في المضاعف على يفعُل ، وليست بمتعدية . والقياس فيما يتعدَّى منه الضم ، وفيما لا يتعدّى الكسر ، وما عدا ذلك سماعٌ . وقوله : «كلّ الجد» وضع فيه كلاًّ عِوَضَ المصدر فنصبَه نَصْبَه ، فهو اسم موضوع موضع المصدر ، إلاَّ أَنَّه في قُـوَّةِ المصدر ، ولما قال ككذا ، فشَبَّه به دَخَل مع كلّ ما هو في حكمها ، والذي في حكمها هو ما كان من الأسماء في معنى ما أضيف إليه أو فُسِّر به من المصادر ، نحو : بعض ، وجملة ، وجميع ، والضمير ، واسم الإشارة ، وأسماء[2] الأعداد ، وصفة المصدر على رأيه في الشرح[3] ، وما أشبه ذلك ، نحو : ضربتُه بعضَ الضرب ، وأكرمته بعضَ الإكرام ، وسرتُ نوعاً من السير ، وجملةً من السير ، وسرت جميعَ السير ، وقمته أي قمت القيام ، ومنه قوله تعالى : ﴿فإني

(١) الكتاب ٨٢/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٣٢/٢ ، وانظر المقتضب ٢٠٥/٣ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٤١/٢ ، شرح المفصل ١١١/١ .

(٢) سقطت (أسماء) من س .

(٣) شرح التسهيل ل ٩٥ .

/١١٤/ أُعَذِّبُه عَذَاباً ولا أُعَذِّبُه / أحداً من العالمين﴾[١] ، وضربته هذا الضرب ، وضربته كثيراً ، وضربته شديداً ، ومنه : ﴿واذكُر ربَّك كثيراً﴾[٢] وضربته ثلاث ضربات ، وأربعاً ، وخمساً ، وقمت مائةَ قومة ، وألفَ قومة ، وخمساً وعشرين قومة . وما أشبه ذلك .

والثاني قوله : «وافرح الجذل» الجَذَلُ هو الفرح يقال جَذِلَ – بالكسر – يَجْذَلُ جَذَلاً كفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحاً ، وهذا المثال وضع فيه المرادفَ موضعَ مرادِفِه ، ومنه قولك[٣] : جلستُ قعوداً ، وقعدتُ جلوساً ، وذهبت انطلاقاً ، ومنه قول امرىء القيس :

ويوماً على ظَهْرِ الكثيب تَعَذَّرتْ   عليَّ وآلتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ[٤]

وأنشد سيبويه لرؤبة[٥] :

لوحها من بعد بُدْنَ وَسَنَق   تضميرَك السابق يدعى للسبق[٦]

فمعنى آلَت حَلَفَتْ ، ومعنى لوَّحَها : ضَمَّرَها ، فهذا أيضاً ممّا يُقَاس عند الناظم كالمثال الأول . وقد حصل بالمثالين جميعُ ما فيه القياس جارٍ من ذلك

---

(١) سورة المائدة آية ١١٥ .

(٢) سورة آل عمران آية ٤١ .

(٣) في س : قوله

(٤) ديوانه ص ١٢ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٢ ، شرح القصائد التسع ١/١٢٢ ، والشاهد في همع الهوامع ٣/١٠٠ ، وسقط صدر البيت من س .

(٥) سقط قوله : (الدؤبة) من س .

(٦) الكتاب ١/٣٥٨ ، وبين البيتين ثالث في ديوان رؤبة ص ١٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٢٢ ، ورواية الأبيات فيهما : لـوّح منه بعد بُدْنٍ وسَنَقِ
من طول تعداء الربيع في الأنق
تلويحَك الضامرَ يطوى للسَّبَقِ
ولا شاهد في هذه الرواية على ما سيق البيتان من أجله . والبُدْن : السمن ، والسَّنَق : الإكثار من الأكل .

فخرج ما ليس بقياس نحو : قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقري ومشي الخَطَرى[1] ومشت الهيذَبي[2] ، والخَوْزَلى[3] ، وما أشبه ذلك إذ ليس داخلاً تحت واحد من المثالين ، وقد حصل من كلامه : أنَّ العامل في النوعين هو الفعل الظاهر ، ولا يُحْتَاجُ إلى تقدير فعل ؛ فأمَّا النوع الأول فلا أذكر فيه خلافاً ، وأمَّا الثاني[4] فاختلف فيه النحويون على قولين :

أحدهما : أنَّ العاملَ في المصدر هو الظاهر لا غيره ، وإليه ذهب المبرد ، والسيرافي[5] ، وبعض المتقدّمين والمتأخّرين ، وهو الذي ظهر من الناظم .

والثاني : أنَّه منصوب بإضمار فعل من لفظه ، وهو ظاهر الكتاب[6] ، واستدلَّ السيرافي[7] على صحة الأول بدليلين : أحدهما : ما لا يختلف فيه أهلُ اللغة من أنَّه قد يجيء المصدرُ من لفظ الفعل وليس بمبنى من بِنْيَته كقوله : ﴿وتبتل

---

(١) والمسموع في مصدره كما في اللسان : الخَطْرُ ، والخَطَرانِ ، نقل صاحب اللسان عن التهذيب : «والفحل يَخْطِر بذنبه عند الوعيد من الخيلاء» وفي حديث مَرْحَب : فخرج يخطِر بسيفه ، أي يهزّه معجباً بنفسه متعرضاً للمبارزة ، أو أنَّه كان يخطِر في مشيه أي يتمايل ويمشي مشية المعجب» وانظر التهذيب ٧/٢٢٥ .

(٢) الهَيْذَبى – بالدال والذال – : جنس من مشي الخيل فيه جدٌّ / تاج العروس (هدب) ٤/٣٨٣ .

(٣) في المقصور والممدود للفراء ص ١٤ : «. . والخَوْزَلى يَتَخَزَّلُ في مشيه كأنه يرمي بيديه ورجليه» وانظر الكتاب ٤/٢٦١ ، المزهر ١/٥٥٩ .

(٤) في س : النوع الثاني .

(٥) انظر رأي المبرد والسيرافي في شرح الكتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ٢٠٥ ، وذكر السيرافي أن المازني نقله عن بعض النحويين ، وعزاه أبو نصر القيسي في شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٢٦ ، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/٧٨ إلى المازني .

(٦) انظر الكتاب ١/٣٥٨ .

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ٢٠٥ .

إليه تبتيلا﴾[1] ومثله : تجاورَ القوم اجتواراً واجتوروا تجاوراً ، ويقال : افتقر فَقْراً ، ولا يستعمل لفَقْرٍ فِعْلٌ ، وقال الشاعر :

* وقد تَطَوَّيتُ انطواءَ الحِضْبِ *[2]

والثاني : أنَّ قولك : قَعْد زيد جلوسَ عمر ، وتقديره : قعوداً مثلَ جلوسِ عمرو ، ثم حذف من الكلام [لدلالة][3] ما بقي على ما حُذِفَ ، ولو نَطَقْت[4] بالأصل لم يُحتج إلى تقدير فعل ، فكذلك بعد الحذف ، وهكذا القول في قولهم : تَبَسَّمَتْ وَمِيْضَ البرق ، وقال ابن خروف : ودليل أنَّ تضميرك - يعني في بيت رؤبة - ينتصب على هذا الفعل الظاهر قوله تعالى : ﴿ولا تَضُرُّونَهُ شيئاً﴾[5] ﴿ولا يُظلمون نقيراً﴾[6] ، و﴿فتيلا﴾[7] وهو كما قال ؛ إذ لا ذاهب هنا إلى إضمار فعل ؛ إذ ليس له فِعْلٌ ، وهو نائب عن المصدر فلا فرقَ بين البنائين :

ثم قال :

وما لتوكيد فَوَحِّد أبدا ... وثَنِّ واجْمَع غَيْرَهُ وأفرِدا

يعني أنَّ المصدرَ إذا كان لمجرد التوكيد فهو موحَّدٌ أبداً لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ؛ لأنه كتكرير الفعل ؛ إذ لا يزيد في دَلالته على دَلالة الفعل شيئاً ، أعني دَلالته على

---

(١) سورة المزمل آية ٨ .

(٢) البيت لرؤبة في ديوانه ص ١٦ ، وانظر الكتاب ٨٢/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٩١/١ ، أمالي ابن الشجري ١٤١/٢ ، شرح المفصل ١١٢/١ ، البحر المحيط ٤٩٤/٦ ، والحضب : الحيّة ، أو الذكر الضخم من الحيات ، تاج العروس (حضب) ٢٨٨/٢ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٤) في الأصل : (قطعت) ، والتصحيح من س .

(٥) سورة هود آية ٥٧ .

(٦) سورة النساء آية ١٢٤ .

(٧) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ولا يُظْلَمونَ فَتِيلاً﴾ سورة النساء آية ٤٩ .

المعنى الواقع من الفاعل أو المتصف به ؛ إذ هو مبهم / ينطلق على القليل منه /١١٥/ والكثير ، فالمصدر في هذا المعنى كالفعل ، والفعل لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع اتفاقاً ، فكذلك ما في معناه ، فلذلك قال : «فوَحِّد أبداً» و«ما» في قوله : «وما لتوكيدٍ» موصولة ، وهي في موضع نصب بوَحِّدِ ، أي : وَحِّد المصدر الذي للتوكيد ، أو موصوفةٌ ، والتقدير : وحد مصدراً كائناً[1] للتوكيد ، وأمَّا غيرُ المؤكِّد من الأنواع الثلاثة فيجوز تثنيته وجمعه وإفراده ، وذلك النوع المبيِّنُ للعَدَد ، والمبيِّنُ للنوع ، أمَّا المبيِّنُ للعدد فظاهر ، وهو المحدود بالهاء نحو : قَوْمة وضَرْبة ، وقَتْلَة ، فتقول : ضربتُ زيداً ضربتَينِ ، وضَرَبَاتٍ ، وقمتُ قَوْمَتينِ وقَوْمَاتٍ كثيرةٍ ، ولا خلافَ في هذا .

وأمَّا المبيِّنُ للنوع فظاهر الناظم جوازُ تثنيته وجمعه قياساً ، فتقول غسلته غَسْلَيْنِ غَسلاً عنيفاً وغسلاً رفيقاً ، وضربته ضَرْبَيْنِ ضرباً شديداً وضرباً خفيفاً ، وضربته ضُروباً مختلفة . وهذا فيه خلاف فمن النحويين مَنْ يجيزُ تثنيتَه وجمعَه قياساً ، منهم الزجاجي حَسَب ما يظهر منه في الجمل[2] ، ومنهم مَنْ منع ذلك ، وأنَّه لا يقال منه إلاّ ما سُمِع ، وهو مذهب سيبويه[3] ، ورأيُ الناظم الأول أرجحُ لأمرين[4] : أحدهما : أنَّ ذلك سُمِع في الكلام ، فحكى سيبويه : أمراض ، وأشغال ، وعقول[5] ، وقالوا : الحلوم بمعنى العقول ، قال :

---

(١) في س : (ثابتاً لتوكيدٍ) .

(٢) الجمل ص ٣٣ ، وذكر السيوطي في همع الهوامع ١٢٣/٦ أنه مذهب المبرد والرماني وغيرهما .

(٣) الكتاب ٦١٩/٣ ، وانظر البسيط لابن أبي الربيع ٣٥٥/١ ، همع الهوامع ١٢٣/٦ ، التصريح ٣٢٩/١ .

(٤) سقط قوله (لأمرين) من س .

(٥) عبارة سيبويه في كتابه ٦١٩/٣ : «واعلم أنَّه ليس كل جمع يجمع ، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر يجمع ، كالأشغال والعقول والحلوم والألباب» .

هــل من حُلــومٍ لأقــوام فتنذرهم ما جَرَّبَ الناسُ من عَضِّي وتَضْرِيسي[1]

والثاني : أَنَّ المانع من تثنية المصدر وجمعه إنّما هو كونُه يقع على القليل والكثير ، فهو اسم جنس كسائر أسماء الأجناس ، فإذا أُزيل عن ذلك فصار يَدُلُّ على شيء بعينه من نوع أو شخص صار كأسماء الأشخاص يُثَنَّى ويُجْمَع فكما تقول : ضربتانِ وضربات من جهة تعيين أشخاص الضَرْب ، كذلك تقول ضَرْبَان وضُرَوب من جهة تعيين أنواع الضرب ، فظهر وجه ما اختاره الناظم ، والله أعلم .

وقوله : «وأفرِدا» أراد : وأفرِدَن ، فأبدل من النون الخفيفةِ الألفَ كما يجب في قياس الوقف . ويظهر أن قوله : «وأفرِدا» حَشْوٌ لا يُفيد ؛ لأَنَّ كلامَه إنّما هو في جواز التثنية والجمع ، لا في جواز الإفراد ؛ إذ هو الأصل . فكيف يقول (وأفردا) لغير حاجة ؟

والجواب : أنَّه بحَسَب لفظه لا بُدَّ منه ؛ لأنَّه لما قال : (وثن واجمع غيره) لم يُفْهَم له منه إلاّ التزامُ التثنية والجمع ؛ إذ لم يأت بلفظ التخيير كما فُهِم له لزومُ التوحيد في المصدر المؤكد بقوله : «فوحد» فإنَّ الأمرَ محمولٌ على الوجوب ، فيعطي انحتام المأمور به فلما كان قوله : «وثن واجمع» يعطي ذلك أتى بقوله : «وأفردا» ليحصل[2] جوازُ الأمور الثلاثة فلا حَشْوَ إذاً في كلامه .

ثم قال :

وحَـذْفُ عاملِ المؤكِّد امتَنَعْ وفي سواه لدليلٍ مُتَّسَعْ

هذا ابتداءُ فَصْلٍ يذكر فيه ما لا يُحْذَفُ من عوامل المصدر وما يحذف[3] ، وأَنَّ ما يُحْذَفُ على قسمين : قسم لا يجوز إظهاره ، وقسم يجوز إظهاره ، فَبَيَّن أولاً أَنَّ

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ١٢٨/١ ، وانظر التكملة ص ٣٩٧ ، المقتصد ٥٨٣/١ .

(٢) في س : (ليحمل) .

(٣) في س : (ما يجوز حذفه من عوامل المصدر وما لا يجوز) .

المصدر الذي جيء به لمجرد التوكيد يمتنع حذفُ عامله على الإطلاق ، فلا يجوز أَنْ تقولَ : زيداً ضَرْباً بمعنى اضربْ زيداً / ضَرْباً ، وإذا قيل لك : هل ضربتَ زيداً فلا يجوز لك أَنْ تقولَ : نعم ضَرْباً ، حتى تقول : نعم ضربتُه ضَرْباً ، ولا ما أشبه ذلك . ووجه ما زعم من ذلك أَنَّ القصدَ بالتأكيد الإسهاب والإكثار ؛ ولذلك يذكر المؤكّد مرتين وأكثر فتقول : زيدٌ زيدٌ قائم ، وقام قام زيدٌ ، وقال : /١١٦/

لا لا أبوح بحُبّ بَثْنَةَ إنّها   أخذتْ عليّ مواثقاً وعهوداً[1]

والقَصْدُ بالحذف الإيجاز فتدافعا ، فأَنت لو حذفتَ عاملَ المصدر المؤكّد – والعاملُ هو المؤكَّدُ ، والمقصود أَنْ يذكرَ أولاً ، ثُمَّ يُؤْتى بمصدره القائمِ مقامَ تكراره لكنتَ قد ناقضت ؛ ولذلك لم يُجزِ الأخفشُ توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي نحو : الذي ضربتُ زيدٌ[2] ، فامتنع أَنْ يقال : الذي ضربت نفسَه زيد ، قال : لأَنَّ ذلك نَقْضٌ من حيثُ كان التوكيد اسهاباً ، والحذفُ إيجازاً ، وذلك أمر ظاهر التدافع[3] . إلى هذا المعنى يرجع ما عَلَّل به المؤلفُ[4] منع الحذف ؛ إذ قال : إنَّ المصدرَ المؤكّد يُقْصَدُ به تقويةُ عامله ، وتقريرُ معناه ، وحَذْفُه منافٍ لذلك فلم يَجُز ، نقل ذلك عنه ابنُه في شرح هذا النظم[5] . وهذه المسألة لم يُنَبَّه عليها في التسهيل ، ولا في الفوائد المحوِيَّة ، وهي من المسائل المشكلة عليه ، والإعتراض عليه من وجهين :

أحدهما : أَنَّ مَنْعَ الحذفِ لعامل المصدر المؤكّد لا أعرفه منقولاً عن أحد من النحويين إلاّ عنه في هذا النظم ، وما ذكر عنه ابنُه ، وأَمَّا غيره من النحويين

---

(١) البيت لجميل في ديوانه ص ٧٩ مفرداً ، وانظره في التصريح ١٢٩/٢ ، همع الهوامع ٢٠٨/٥ ، خزانة الأدب ٣٥٣/٢ .

(٢) في س : (زيداً) ، وهو خطأ .

(٣) انظر الخصائص ٣٧٨/٢ .

(٤) سقطت (المؤلف) من س .

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦٥-٢٦٦ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢ .

فيطلقون القول ، ولا يقيدون العبارة في جواز حذف عامل المصدر إذا دَلَّ عليه الدليلُ فيما عدا مواضع التزام الحذف ، فالظاهر جواز أَنْ تقول[1] : زيداً ضَرْباً ، في جواب[2] من سألك فقال[3] : من ضربتَ ؟ وأن تقول : في جواب : ألم تضربْ زيداً ؟ : بلى ضَرْباً ، وقد تقدَّم لسيبويه والخليل وغيرهما ما يُشْعِر بأَنَّ عاملَ المؤكِّد لا يلزم الإتيان به ، بل يُحْذَفُ ، وارتضاه ابن خروف[4] وغيره ، ولقد استدرك عليه ابنُه في هذا الموضع ، ورَدَّ عليه فقال بعد ما قَرَّر وجه المنع : «إنْ أَراد أَنَّ المصدر المؤكِّد يُقْصَدُ به تقويةُ عامله ، وتقريرُ معناه دائماً فلا شَكَّ أَنَّ حذفَه منافٍ لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ولا دليلَ عليه . وإن أرادَ [أن][5] المصدر المؤكِّد قد يُقْصَدُ به التقويةُ والتقريرُ ، وقد يقصد مجردُ التقرير فمُسَلَّمٌ ، ولكن لا نُسَلِّمُ أَنَّ الحذفَ منافٍ لذلك القصد ؛ لأنه إذا جاز أَنْ يُقَرِّرَ معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر[6] ، فَلأَنْ يجوزَ أَنْ يُقَرِّرَ معنى العامل المحذوف لدلالة قرينةٍ عليه أحقُّ وأولى» قال : «ولو لم يكن معنا ما يدفعُ هذا القياسَ لكان في دفعه بالسماع[7] كفايةٌ ، فإنَّهم يحذفون عاملَ المؤكِّد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تَكَرُّرٍ[8] ولا حصر ، نحو : أنت سَيْراً[9] ، وحذفاً واجباً في مواضعَ يأتي ذكرها نحو : سَقْياً ورَعْياً ، وحَمْداً ، وشُكْراً لا كُفْراً[10] ، ثَمَّ ذكر أَنَّ المنعَ في

---

(١) سقطت (أن تقول) من س .

(٢) في الأصل : (جوار) ، تحريف صوابه من س .

(٣) سقطت (فقال) من س .

(٤) انظر ما تقدّم ص ١٥٧ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام من شرح الألفية لابن الناظم .

(٦) في الأصل وس : (بتوكيد المصدر) ، والتصحيح من شرح الألفية لابن الناظم .

(٧) في الأصل وس : (هذا القول . . . بالقياس» والتصحيح من شرح الألفية لابن الناظم .

(٨) في شرح الألفية لابن الناظم «تكرير» .

(٩) في شرح الألفية لابن الناظم «.. ومَيْراً» .

(١٠) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦٦ .

/١١٧/ مثل هذا إمَّا للسهو عن وروده ، وإمَّا / للبناء على مجرد الدعوى[١] . والوجه الثاني على تسليم صحة ما قاله ينتقض عليه بما ذكره بَعْدُ من وجوب حذف عامل المصدر المُؤكد لنفسه ، والمصدر المؤكد لغيره ، فإنَّ كلَّ واحد منهما مؤكَّدٌ مع أنَّ عاملَه لازمُ الحذفِ ، نحو قوله : له عليَّ ألفُ درهم اعترافاً ، وزيد قائم يقيناً ، فاعترافاً ويقيناً مصدران مؤكَّدان ، فدخل له تحت إطلاق قوله : «وحَذْفُ عاملِ المؤكَّد امتنع» وذلك نَقْضٌ ظاهر .

والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما : أنَّ تلك القاعدةَ عند النحاة مسلَّمةٌ فقد مَرَّ من ذلك عن الأخفش والفارسي وابن جني ما فيه غناء[٢] ، وتَبَيَّنَ وَجْهَ ذلك ؛ إذ كان التأكيدُ راجعاً إلى تكثير اللفظ ، والحذف راجعٌ[٣] إلى تقليله ، وأيضاً فقد قال ابن الباذش : التوكيد تمكينُ المعنى في النفس عند من خاف المتكلم أنْ يَضْعُفَ في نفسِه ، فيَظُنَّ به غيرَ ما قصده ، فيطيل بالتوكيد ليقوي في نفس السامع أنَّ الأمرَ على ما ذكره المتكلّم ، لا على ما توهّمه ، وهو مستعار من قولك وَكَّدْتُ العَقْدَ والسَّرْجَ إذا شَدَّدْتَهما تشديداً متمكناً[٤] ، قال : فالتوكيد إذاً نقيضُ الحذف ، لأنَّ المتكلمَ إنَّما يَحْذِفُ ثِقَةً بعلم السامع أنَّ الكلامَ لا يصِحُّ إلاّ بتقدير محذوف ، وهذا هو المجاز عند العرب ، فلا يصِحُّ توكيدُه لتنافي الغرضين ، وقال – هو أو غيره – أيضاً : الحقيقةُ عند النحويين الكلام الذي لا حذفَ فيه ، فإن كان فيه حَذْفٌ فهو مجاز ، والمجاز لا يُؤَكَّدُ ؛ لأنَّ التوكيدَ إطالةٌ ، والمجازُ اختصارٌ ، فتوكيدُ المجاز نَقْضُ الغرض . فهذه نصوصٌ تَدَلُّ

---

(١) المصدر نفسه ، وانظر الرد على ابن الناظم في شرح ابن عقيل ١٧٦/٢ .

(٢) انظر ما تقدَّم ص ١٥٦–١٥٧ .

(٣) في س : (راجعاً) .

(٤) في س : (محكماً) .

على ما رآه الناظم على الجُمْلَةِ ، ثم إنَّ السماعَ موافقٌ لما قالوا ، وإلاَّ فلو كان مخالفاً لهم لم يسعهم القولُ بمخالفته ، وهم أئمةُ هذا الشأن ، وأيضاً فإنَّ ابنَ جني قد نَصَّ على ما رآه الناظم خصوصاً ، فقال في قولهم : القرطاسَ ، لمَنْ أرسل سهماً نحو الغرض[1] : «ولا يجوز توكيد الفعل الناصب للقرطاس[2] لو قلت : إصابةً القرطاسَ ، فجعلت إصابةً مصدراً مؤكِّداً للفعل الناصب للقرطاس لم يجز ، من قِبَلِ أنَّ الفعلَ هنا قد حذفَتْهُ العربُ ، وجعلتِ الحالَ الشاهدَةَ دالَّةً عليه ، ونائبةً عنه ، فلو أكَّدْتَه لنقضتَ الغرض[3] ، قال : «وكذلك قولهم للمهوي بالسيف في يده : زيداً ، أي : اضْرِبْ زيداً لم يَجُز أَنْ تؤكِّدَ الفعلَ الناصِبَ لزيد ، فلا تقول : ضَرْباً زيداً ، وضَرْباً توكيدٌ لاَضْرِبْ المقدَّرِ ؛ لأنه قد حُذِفَ اختصاراً ، وأُنِيبَتْ عنه الحالُ الدالَّةُ ، فتوكيدُه نَقْضٌ للقضية التي كنتَ حكمتَ بها ، لكن لك أَنْ تقولَ : ضرباً زيداً ، على أَنْ يكونَ المصدرُ بَدَلاً من الفعل لا على التوكيد»[4] . فهذا نَصٌّ في خصوص المسألة مَبْنِيٌّ على تلك القاعدة العامة ، وأَمَّا مسألة[5] سيبويه فظاهره أَنَّ ذلك مسموع احتيج إلى توجيهه كما يُحْتَاجُ إلى [توجيه][6] غيره من المسموعات المخالفة للقياس ، والذي سهَّله بَعْدَ السماع تقدُّمُ ذكر المؤكَّد في لفظ المتكلم ، فكأَنَّ المؤكَّدَ مذكورٌ قد جرى عليه التوكيد ، وليس في كلام سيبويه ما يَدُلُّ على أَنَّه قياسٌ أصلاً ، فليس فيه حُجَّةٌ على بطلان قاعدة ابن مالك ، وكذلك

---

(١) في الأصل : «نحو الغرض فَقَرْطَس» بإقحام «قرطس» ومعناها : أصاب الهدف ، والكلمة ليست موجودة في س .

(٢) في الخصائص : «الذي نصب القرطاس» .

(٣) الخصائص ١/٢٨٧ .

(٤) الخصائص ١/٢٨٧-٢٨٨ مع اختلاف وتقديم وتأخير في بعض عباراته .

(٥) في الأصل : «مشكلة» ، وما أثبت من س ، وانظر ما تقدّم ص ١٥٧ .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام .

في : ﴿إنَّ هذان الساحران﴾[1] على قول الزجاج[2] ؛ إذ لا يَتعَيَّنُ في الآية ما تَأوَّلَهُ فيها . وأيضاً لم يأتِ :

* أمُّ الحليس لعَجُوزٌ شَهْرَبَة *[3]

إلاّ شاذًّا ، والشاذُّ لا يُبْنَى عليه ، ولا يَكْسِر قاعدةً مستمرةً ، وعند ذلك يشكل كلامُ ابن خروف[4] .

والوجه الثاني : أنَّ السماعَ في حذفِ عامل المصدر المؤكِّد معدومٌ ؛ إذ / لا تَجِدُ من كلامهم منقولاً مثلَ : نعم ضَرْباً ، في جواب من قال : هل ضربتَ زيداً ، وما أشبه ذلك ممّا يحذف فيه الفعل جوازاً لدَلالةِ القرينة عليه ، وإنما ثبت الحذف في عامل[5] المصدر المبيِّن ، والحذف فيه ظاهر ؛ إذ لم يجيء لتأكيد الفعل وإنّما جِيءَ به لبيان نوع الفعل المعروف باللفظ أو بالقرينة بعدَ ما عُرِف الفعلُ ، فصار مثلَ ذكر المفعول بعد حذفِ فعله ، ونحن وإن قلنا : إنَّ المبيِّنَ أصلُه المؤكِّدُ لا[6] نعني أنَّ قصدَ التأكيد باقٍ ، بل قد تُنُوْسِيَ حتى صار في حكم المعدوم ، بالإضافة إلى قَصْدِ بيان النوع ، وإذا كان السماعُ معدوماً فهو الدليل على عدم الجواز ، ويكون وَجْهُه ما تقدَّم ، وعند ذلك يظهر أنَّ ما قال ابن[7] الناظم غيرُ لازمٍ إذا أُرِيدَ تقريرُ معنى العامل ، فقد قُصِدَ الإتيانُ بلفظ آخر يُقَرِّرُ معنى اللفظ الآخر ويؤكِّدُه ، فحَذْفُه مع هذا القصد نَقْضُ الغرض كما مَرّ . /١١٨/

وأمَّا ما استَدَلَّ به فلا دليلَ فيه ؛ لأنَّ تلك المصادرَ لم تأت للتوكيد أصلاً ،

---

(١) سورة طه آية ٦٣ في قراءة من قرأ بتشديد نون (إنَّ) و(هذان) وقد مضى تخريجها ص ١٥٧ .

(٢) انظر ما تقدَّم ص ١٥٧ .

(٣) تقدم تخريجه ، والشذوذ فيه دخول لام الابتداء على الخبر .

(٤) انظر ما تقدّم ص ١٥٧ .

(٥) في س : (عائد) ، تحريف .

(٦) سقطت (لا) من س .

(٧) سقطت (ابن) من س .

وإنّما هي مصادرُ جعلت بدلاً من اللفظ بأفعالها ، وعُـوِّضَت منها ، ففائدتُها النيابةُ عن أفعالها وإعطاءِ معانيها ، لا تأكيدُها ، كيف[1] وهي القائمةُ مقامُها بحيث تُنوسِيَت الأفعالُ ؟ ، فلو كانت مؤكدةً لها لكانت مؤكدةً لنفسها ، والشيء لا يؤكد نفسَه ، والدليل على ذلك أن : سَقْياً ، ورَعْياً ، وحَمْداً ، وشُكْراً ، ونحوَها لا قائلَ بأنَّها مؤكِّدَةٌ للجملة المحذوفة من الفعل والفاعل والمفعول ، وقد قام الدليلُ عند المحققين على أنَّها عِوَضٌ من الجملة[2] لا من[3] الفعلِ وحدَه ، وسيأتي من ذلك طَرَفٌ إن شاء الله ، فلو كانت مؤكِّدَةً لَزِمَ أَنْ تكونَ مؤكِّـدَةً للجملة برأسها ، وذلك غيرُ صحيح ، وأيضاً لو كانت مؤكِّـدَةً لجاز إظهارُ الفعل ، كما جاز في قولك : ضربتُ زيداً ضَرْباً ، لكنهم لا يظهرونه في : سَقْياً ورَعْياً ، وشُكْراً ، ونحوها ، فدَلَّ ذلك على أنَّها ليست بمؤكِّدةٍ .

فإن قال : فأنت تظهر الفعلَ في قولك : أنت سَيْراً ، وزيدٌ سَيْراً ونحوِهما كما سيأتي .

فالجواب ما سيأتي ذكره هنالك إن شاء الله . والجوابُ عن السؤال الثاني : أَنَّ للمصدر المؤكِّد في هذا الباب إطلاقين :

أحدُهما : أَنْ يُرادُ به المؤكِّدُ لفعله ، وهو الذي أراد ههنا .

والثاني : أَنْ يُرادَ به المؤكِّدُ للجملة المذكورة قبلَه ، وليس بمؤكد لعامله الذي هو الفعلُ المقدَّرُ ، ومنه «اعترافاً» في : له عليَّ ألفُ درهم اعترافاً ، وحقاً في قولهـم : أَنا قائمٌ حَقًّا ، فالإطلاقان مختلفان في الاصطلاح ؛ ولذلك قـال بَعْدَ هذا : «ومنه ما يدعونَه مؤكِّداً لنفسِه وغيره» فبَيَّن أَنَّهم سَمَّوْهُ بذلك تسميةً

---

(١) (كيف) عن س .

(٢) في س ، وحاشية الأصل عن نسخة أخرى : (الجمل) .

(٣) في س : (لأن) ، تحريف . في الكتاب ٣١٢/١ : «وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت لـه أو عليه على إضمار الفعل ، كأنك قلت : سقاك اللهُ سقياً ، ورعاك [الله] رَعْياً . .» .

مُقَيَّدَةً بالنفسِ والغير تخالف ما تقدّم ، وإذا تبايَنَ الإطلاقان لم يَدْخُل أحدُهما على الآخر . ثم قال : «وفي سواه لدليل متسع» استعملَ (سوى) استعمالَ المتصرِّف ، وإن كان مخالفاً لمنع التصرف فيها ، لأمرين : أحدهما : ضرورةُ الشعر ، كما قال الأعشى - أنشده سيبويه - :

* وما قصدت من أَهْلِها لِسَوائِكا*[1]

/١١٩/ وسِوَى وسَواءٌ واحدٌ / ، والثاني : أَنَّ رأيَه فيها جوازُ التصرف حسب ما نَبَّه عليه في باب الاستثناء ، وضمير «سواه» عائدٌ على عاملِ المؤكّد ، وهو على حذف المضاف تقديره : وفي حذف سواه لدليل متسع ، ويريد أنَّ ما عدا عاملَ المصدر المؤكّد فليس حذفه بممتنع ، بل لك أَنْ تَحْذِفَه بشرط أَنْ يكونَ ثَـمَّ ما يدُلُّ عليه ، كقولك : سَيْراً خفيفاً ، لمن قال لك : أيَّ سيرٍ سرتَ ؟ وبلى قياماً طويلاً ، لمن قال لك : أَمَا قمتَ ؟ وتقول لمن رأيتَه قادماً من الحج : حَجًّا مبروراً ، أو قَدِمَ من سفر : قُدوماً مباركاً ، أو تَـأَهَّبَ للسفر : سَفَراً مباركاً ، على تقدير : سرتُ سَيْراً خفيفاً ، وقمتُ قياماً طويلاً ، وحججتَ حجًّا مبروراً ، وقدِمْتَ قدوماً مباركاً ، وتسافرُ سَفَراً مباركاً . فإن لم يكن ثَـمَّ ما يَـدُلُّ على المحذوف لم يَسُغ الحذفُ على القاعدة المعلومة . هذا معنى ما أراد على الجملة ، ثم يبقى النظرُ في حكم الحذف ، ولم يقع التصريحُ به في كلامه ، فيَحْتَمِلُ قولـه : «وفي سواه لدليل متَّسَع» تفسيرين : أحدُهما : أَنْ يكونَ شاملاً لجميع ما يُحْذَفُ كان جائزَ الحذف أو لازِمَه ، واللازم سيأتي ذكره وتمثيله ، وكأنه يقول : ما عليه دليلٌ من عوامل المصدر غير المؤكّد فلا يَمْتَنِعُ حذفُه كما امتنع الأولُ ، فنَفَى المنعَ بقوله إنَّ في الحذف متَّسَعاً ، أي ليس كحذفِ عاملِ المؤكّد ، ولا

---

(١) صدره : * تجانف عن جو اليمامة ناقتي *
الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٧/١ ، ديوان الأعشى ص ٨٩ ، المقتضب ٣٤٩/٤ ، الصاحبي ص ٢٣٠ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٥/١ ، الإنصاف ٢٩٥/١، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ٨٤ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، خزانة الأدب ٥٩/٢ .

يعني أَنَّ الحذفَ جائزٌ على الإطلاق ؛ لأَنَّه قد يكون لازماً ، والقِسْمَةُ تعطي منعاً وسواه ، وسوى المَنْعِ يَشْمَلُ الجوازَ واللزومَ ، فاللفظ لفظُ التوسعة ، والمساق يقضي بغير ذلك ، ونظير ذلك ممّا جاء على لفظ التوسِعة والإباحة مع أَنَّ المساقَ لا يُحَتِمُّ مقتضى اللفظ قولُ الله سبحانه : ﴿فمن حَجَّ البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أَنْ يَطَوَّفَ بهما﴾[1] فإنَّ هذه الآية لفظُها يقتضي الإباحة ، وليس الطوافُ بهما مباحاً[2] ؛ لأنه إنّما ذَكَر رفعَ الجُناح في مقابلة تَـوَهُّمِه حين خافوا المنعَ بسبب ما تقدَّم فيهما من أعلام الكفر[3] ، فرفع ذلك التوهُّمَ بقوله : ﴿فلا جناح عليه أَنْ يَطَّوَّفَ بهما﴾ فكذلك هنا أَتَى بالمتَّسَع لأَنَّه مقابل لما لا مُتَّسَع فيه .

والثاني : أَنْ يريدَ ظاهرَ اللفظ من جواز الحذف فقط ، كأنه قال : وما سوى ذلك فجائز الحذف ويكون[4] قِسماً برأسه ، ويبقى [الكلامُ في] الحذف [اللازم] يذكره إثر ذلك بقوله : [والحذفُ] حَتْمٌ في كذا ، والتقدير : وما سوى [ذلك] جائز الحذف ، ومنه لازم الحذف ككذا ، ثم عَـدَّد مواضعَ اللزوم . والتفسير الأول أجري على تحرير التقسيم . والله أعلم . ثم قال :

والحَذْفُ حَتْمٌ مع آتٍ بَدَلاً   من فعله كَنَدْلاً اللَّذْ كانْـدُلا

هذا هو القسم الثالث ممّا تَحَرَّر من كلام الناظم من الأقسام ، وهو اللازم الحذف

---

(١) سورة البقرة آية ١٥٨ .

(٢) يريد : بل هو ركن من أركان الحج والعمرة ، كما هو معروف .

(٣) ممّا ذكر في سبب نزول الآية أن صنمين كان العرب في الجاهلية يطوفون بينهما ويتمسحون بهما ، أحدهما يدعى إسافاً وكان على الصفا ، وثانيهما يدعى نائلة ، وكان على المروة ، فلما جاء الاسلام كره الصحابة السعي بينهما لذلك . انظر المحرر الوجيز ٤٦١/١-٤٦٢ ، زاد المسير ١٦٣/١-١٦٤ .

(٤) من قوله : «ويكون قسماً» إلى قوله : «جائز الحذف ، ومنه» ، كتب في حاشية الصفحة اليسرى من الأصل ، وقد أدى ذلك إلى عدم ظهور بعض أحرف الكلمات المحصورة بين الأقواس ، في المصورة . و[اللازم] تكملة يلتئم بها الكلام .

ويعني أنَّ حذفَ عاملِ المصدر حَتْمٌ ، أي : لازم مع مصدر قد أتى في الكلام بدلاً من ذلك العامل ، دلَّ على ذلك قَصْدُ العرب ، والبدل والمبدل منه لا يجتمعان ، وهذا القصد يشتمل على جميع الأنواع التي ذكر فيما بعد ، فإن المصادر فيها جعلت بدلاً من اللفظ بالفعل حَسَبَ ما نَصَّ عليه سيبويه وغيره[1] ، إلاَّ أنَّ ما جاء من ذلك في كلام العرب على قسمين : أحدهما : ما لم يكثُر حتى يصيرَ قياساً ، بل هو موقوف على السماع كالمصادر المثناة ، نحو : حَنَانَيْكَ / ، ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ، /١٢٠/
ودَوَاليكَ ، وهَذَاذَيْكَ[2] ، ومثله سبحانَ الله . ويدخل في هذا المعنى المصادر التي لا أفعالَ لها .

والثاني : ما كَثُر حتى صار قياساً ، وهو الذي تكلَّم عليه ، وأتى منه بسبعة أنواع : أحدها ما كان معناه الأمر نحو : نَدْلاً الذي معناه آندُل ، وإشارته به إلى ما أنشده من قول الشاعر :

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهم   فنَدْلاً زريقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ[3]

كأنه قال : انُدلِ المالَ نَدْلاً ، والندل : تناول الشيء باليدين جميعاً ، وهو أيضاً السرعة في السير ، ويقال : نَدَلَ يَنْدُلُ بالضم ، ويندِلُ بالكسر ، ومثله : ضَرْباً زيداً ، وقَتْلاً عمراً ، وإكراماً أخاك ، وصَبْراً عليه ، على معنى : آضرب ، وآقتُل ، وأكرِم وآصبر . فهذه نظير مثاله المذكور ، وهو ما لا يظهر فيه الفعل كما قال .

---

(١) انظر الكتاب ٣١٢/١ ، والمقتضب ٢٢٦/٣ ، شرح المفصّل ١١٤/١ .

(٢) انظر معاني هذه المصادر في شرح المفصل ١١٨/١-١١٩ ، وهذاذيك من قولهم : هَذَّ يهذ إذا أسرع في الضرب أو القراءة .

(٣) شرح الكافية الشافية ٦٥٩/٢ ، والبيت ينسب إلى الأحوص وهو في ملحقات ديوانه ص ٢١٥ ، وينسب إلى أعشى همدان ، وهو في ديوانه ص ٩٠ ، وإلى جرير ، وانظره في الكتاب ١١٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧٢/١ ، فرحة الأديب ص ٨٨ ، ٨٩ ، الكامل ٢٣٩/١ ، الأصول ١٦٧/١ ، الحجة ١٠٨/١ ، الخصائص ١٢٠/١ ، الإنصاف ٢٩٣/١ ، التصريح ٣٣١/١ ، المقاصد النحوية ٤٦/٣ .

ويدخل تحته ما كان في معنى الأمر ، وذلك الدعاء ، نحو : سَقْياً ، ورعياً ، وجَدْعاً ، وعَقْراً ، وخَيْبَةً ، وبؤساً ، وجوعاً ، وتَبًّا ، وبُعْداً ، وسُحْقاً ، وتَعْساً ، تقول : سقيا لزيد ، أي سقاه الله سقياً ، ورعيا : بمعنى رعاه الله . وكأنَّ هذا النوع مختص بما كان متعدّياً من الأفعال ، فإذا قلت : سَيْراً بمعنى : سر سيراً ، أو معنى : سرتُ سيراً إذا أريد[1] به الدعاء فلا يلزمُ إضمارَ الفعل بل يجوز أنْ تظهرَه بخلاف : ضَرْباً زيداً ، وسقياً لزيد ، وأشباههما ، فإنّك لا تقول : اضرِبْ ضَرْباً زيداً ، ولا سقى الله زيداً سَقْياً له ، ولا ما أشبه ذلك ؛ ولهذا مَثَّلَ ابنُ مالك بـ «نَدْلاً» المتعدي ، اللّهم إلاَّ أَنْ يكونَ ثَـمَّ تكريرٌ فإنَّ الإضمارَ يلتزم حسب ما يذكره ، وقد زعم في الشرح أنَّ مثلَ هذا عند سيبويه غيرُ مقيس على كثرته ، وأنَّه عند الأخفش والفراء مَقِيسٌ بشرط أَنْ يكونَ المصدرُ مفرداً منكرًا[2] ، نحو : سَقْياً له ، ورعياً ، وما أشبه ذلك . ووجه القياس ظاهرٌ لكثرة ما جاء من ذلك في الأمر والدعاء ، فلا مانعَ من أن تقولَ : أكلاً الخبزَ ، وشُرْباً الماءَ ، ولُبْساً الثوبَ ، وأن تقول : إطعاماً له وكفايةً له ، وإجلالاً له ، وإكباراً ، وما أشبه ذلك .

واعلم أَنَّ في قوله : «بدلاً من فعله» ما يدُلُّ على أَنَّ ما ذكره ممّا له فعلٌ معهودٌ مستعمل ؛ إذ لو لم يكن كذلك لم يصدُق عليه أَنَّه بدَلٌ من فعله ؛ إذ لا فعلَ له ، وأيضاً فإنَّه مثَّل بما له فعل مستعمل ، فكان الأظهر أَنَّه أراده ، فثبت أن إجراءَ القياس فيما قال مَنُوطٌ بما كان له فعل مستعمل ، فخرج عن ذلك ما كان منها لا فعلَ له مثل : ويحَه وويلَه وويبَهُ وويسَه[3] ، وبَلْـهَ فيمن قال :

---

(١) في الأصل : (أراد) .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧٩٩/٢ .

(٣) في تاج العروس «ويب» ٣٧٠/٤ : «ووَيْبٌ ، كوَيْلٍ ، ووَيْح ، ووَيْس : أربعة ألفاظ متوافقة لفظاً ومعنى ، ولا خامس لها ، وإن وقع خلاف لبعض الأئمة في الفرق أَنَّ بعضها يكون في الخير ، وبعضها يكون في وقوع هلكة» وانظر المصدر نفسه «ويح» ٢٢٠/٧ ، و«ويس» ٢٢/١٧-٢٣ .

* بَلْــهَ الأكُــفِّ . . . *[1]

بالخفض ، ورويدَ فيمن قال : رويدَ زيدٍ بالخفض أيضاً ، فإنّهما هنا مصدران لا فعلَ لهما ، وقد نَبَّه على ذلك في باب أسماء الأفعال ، فما كان من هذا القبيل فليس بقياس فلم يَعْبأ بذكره ، وقوله : «اللذ كاندْلا» جاء بالذي على لغة من حذف الياء وسكّن الذال ، وقد قُدِّمَ التنبيه عليها في باب الموصول .

والنوع الثاني : ما وقع من المصادر لتفصيلِ عاقبةِ طَلْبٍ أو خبر وذلك قوله :

/ وَمَا لتَفْصِيــلٍ كإمَّا مَنًّــا عامِلُــهُ يُحْــذَفُ حَيْثُ عَنَّا /١٢١/

فالتفصيل معطوف على ما بعد الكاف في قوله : «كنَدْلاً اللذ كاندلا» ، أي : كهذا . وكالذي لتفصيل ، ويجوز أن يكون (ما) مبتدأ خبره قوله : «عامله يحذف» ، ويعني أنَّ المصدر يحذف عاملُه أيضاً لزوماً إذا جاء لتفصيل عاقبةِ أمرٍ من الأمور التي لعاقبتها تفصيل ، ودَلَّ على هذا التفصيل الخاص قولُه : «كإمّا مَنًّا» فهو تفصيل عاقبةِ الطلب المتقدّم في الآية المشار إليها وهي قوله تعالى : ﴿حتَّى إذا أثْخَنْتُوهم فشُدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً﴾[2] تقديره : فإمّا تمنون مَنًّا وإمّا تُفادون فِداءً ، إلا أنّهم حذفوا الفعل وعوضوا المصدر منه ؛ فلا يجتمعان معاً . وقد يكون ذلك في الخبر فتقول : لأجتهدَنَّ فإمّا بلوغاً وإمَّا موتاً ، وأنا أطلب ، فإمَّا قَبولاً وإمَّا ردًّا ، وفلان يسعى فنَيْلَ مراد أو خَيْبَةً ، وما أشبه ذلك . وهذا

---

(١) جزء من عجز بيت لكعب بن مالك رضي الله ، والبيت :

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها بَلْهَ الأكفُّ كأنها لم تخلـق

ديوانه ص ٢٤٥ ، شرح المفصل ٤٨/٤ ، مغنى اللبيب ص ١٨٢ ، التصريح ١٩٩/٢ ، همع الهوامع ٢٩٧/٣ ، خزانة الأدب ٢٠/٣ .

ويروي «بله الأكف» بنصب الأكف ورفعها ، ولا شاهد فيه حينئذ على ما سيق من أجله هنا .

(٢) سورة محمد آية ٤ .

التفسير بناء على رأيه في التسهيل أنَّه تفصيلٌ لعاقبة أمر[1] ، وإلاَّ فكلامه هنا محتَمِلٌ لذلك ولغيره ، فإذا جعلتَ المثال قيداً جاء منه ما قال في التسهيل ، وإذا لم تجعله قَيْداً دخل فيه ذلك وغيره ، كمثال سيبويه : ألم تعلم يا فلانُ مَسِيري فإتعاباً وطَرْداً[2] ؛ لأنه أَجْمَلَ ذلك المسير أولاً وفَصَّلَه ثانياً ، وأنشد سيبويهِ لجرير :

أَلَـمْ تَعْلَم مُسَرَّحِيَ القَوافِي فـلا عِيًّـا بهُـنَ ولا اجْتِلابَا[3]

ويقال : عَنَّ الشيء عُنُوناً وعَنَناً إذا ظهر أمامك وعَـرَض لك ، ومنه قول آمرىء القيس :

* فعنَّ لنا سِرْبٌ كأَنَّ نِعاجَه *[4]

أي : عامله يحذف حيث وُجِد أو حيث كان ، أو حيث ظهر . وفاعل عَـنَّ عائد على المصدر المذكور ، لا على العامل .

والنوع الثالث والرابع : المصدر المكرَّر ، والمصدر المحصور ، وذلك ما قال :

كذا مَكَـرَّرٌ وذو حَصْر وَرَدْ نائِبَ فعلٍ لاسم عَيْنٍ اسْتَـنَدْ[5]

أما المصدرُ المكَرَّر فهو الذي ذكر مرتين فلم يقتصر على الإتيان به مَرَّةً واحدةً ،

---

(١) في التسهيل ص ٨٨ : «أو لكونه تفصيل عاقبة طلب أو خبر» .

(٢) الكتاب ١/٣٣٦ .

(٣) المصدر نفسه ١/٣٣٦ ، ٢٣٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٩٧ ، والبيت في ديوانه ٢/٦٥١، المقتضب ١/٢١٣ ، ٢/١١٩ ، الخصائص ١/٣٦٧ ، ٣/٢٩٤ .

(٤) تمامه :

* عذارى دُوَارٍ في الملاء المذيَّل *

ديوانه ص ٢٢ ، شرح القصائد السبع ص ٩٣ ، شرح القصائد التسع ١/١٧٨ .

(٥) سقط البيتان من س .

ثم يَحْتَمِل أن يكونَ أراد تَقْيِيدَه بقوله : «لاسم عينٍ استند» ، فيريد أنَّ المكَرَّرَ يلزم إضمارُ ناصبه حيثُ وَقَعَ مستَنِداً لاسم عينٍ . وهذا هو الذي نَصَّ عليه في التسهيل بقوله : «أو نائباً عن خبر اسم عين بتكرير أو حُصِرَ»[1] فيكون قوله : «لاسم عين استَنَدَ» في موضع الصفة لفِعْلٍ ، وقوله : «نائِبَ فعل» حالاً من المكَرَّر وذي الحصر معاً ، وأفرده وكان حقُّه أنْ يقولَ نائِبي فعل لكن اعتبر جنس المصدر ، ولم يعتبر ما ذكر من نوعيه أو على اعتبار معنى ما ذكر كما قال :

فيها خطوطٌ من سواد وبَلَقْ كأَنَّه في الجِلدِ توليعُ البَهَقْ[2]

فكأنه قال ويلزم إضمارُ عامل المصدر إذا وقع ذلك العامل خبراً عن اسم عين وكان المصدر مكَرَّراً في الذكر ، ومثال ذلك : زيد سَيْراً سَيْراً ، وأنت سَيْراً سَيْراً ، وإنَّ زيداً سَيْراً سَيْراً ، وليت زيداً سَيْراً سَيْراً . وكذلك تقول في كأَنَّ ، ولكنّ ، ولعلّ ، وكان ، وما أشبه ذلك . ومن أمثلة سيبويه : كان عبدالله الدهرَ سَيْراً سَيْراً ، وأنت منذُ اليوم سَيْراً سَيْراً[3] ، وكأنه إنَّما قَيَّدَه بالتكرار تَحَرُّزاً من قولك : سَيْراً ، فإنّه لا يلزم إضمارُ عامله ؛ لأن العربَ جعلت تكراره عوضاً / من /١٢٢/
إظهار العامل ، فكان الإتيان به جمعاً بين العوض والمعوّض منه . وقَيَّدَه بكون عامله خبراً عن اسم عين ، لأنَّ النصبَ هنالك أَبْيَنُ ؛ إذ الرفع إنّما يصلُح على التأويل ، لأَنَّه لا يخبر عن العين بالمعنى في محصول الكلام إلاّ على مجاز كقول الخنساء – أنشده سيبويه – :

---

(١) التسهيل ص ٨٨ .

(٢) البيتان لرؤبة ، ديوانه ص ١٠٤ ، وانظر مجاز القرآن ٤٣/١ ، ١٢٣/٢ ، مجالس ثعلب ٣٧٥/٢ ، المحتسب ١٥٤/٢ ، اللآلىء ١٧٤/١ ، مغني اللبيب ص ٨٨٨ ، خزانة الأدب ٤٢/١ .

(٣) الكتاب ٣٣٥/١ .

ترتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكرت فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ[1]

وأيضاً فإنَّ المعنى على الإخبار بالعمل المتصل في الحال ، ولم تُرد أَنْ تجعلَ الآخر هو الأول ، وإن كان مجازاً بل قصدتَ حين قلتَ : أنا سَيْراً سَيْراً أَنَّكَ في حال سير كثير ، وعمل متصل ، بخلاف قولك : سَيْرُك سَيْرٌ حسن ، فإنَّ الآخِرَ فيه هو الأول كـ «زيدٌ أخوك» ، فلا داعيةَ إلى النصب . على هذا المعنى تقول : زيدٌ سَيْرٌ ، قال سيبويه : «واعلم أنَّ السيرَ إذا كنت تُخْبِرُ عنه في هذا الباب فإنَّما تخبر بسيرٍ مُتَّصِلٍ بعضُه ببعض في أيِّ الأحوال كان» . قال : «وأَمَّا قولُك : أنت سَيْرٌ فإنّما جعلته خبراً لأنت ، ولم تضمر فعلاً»[2] ويريد أَنَّ ذلك مجاز ، وهذا التفسير هو الأظهر إلاَّ أنَّه مُعْتَرَضٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّه كان حقُّه إذاً أن نقولَ : نائبي فِعْلٍ حين كان يرجع إلى المُكَرَّر والمحصور ، وقد تقدَّم الجواب عنه .

والثاني : أنَّ عاملَ المكَرَّر إذا كان خبراً لاسم معنى فلا يقع المصدرُ نائباً عنه ، أوْ لا يلزم حذفُه . وهذا على فَرْضِ جريان القياس في هذا الباب مشكلٌ ؛ فإنه يقتضي منعَ قولك : أَمَلُكَ نَقْصاً نَقْصاً ، بمعنى أَنَّه في حال نَقْصٍ متَّصِلٍ ، وحرصُك ذهاباً ذهاباً ، وشغلك زيادةً زيادةً ، وما أشبه ذلك ، وهو غير ممتنع ؛ لأنَّه موازن لقولك : أنت سَيْراً سَيْراً ، والتقدير : أنت تسير سَيْراً ، فكذلك التقدير هنا : أَمَلُكَ ينقُصُ نقصاً ، وحِرْصُك يذهب ذهاباً ، وشغلك يزيد زيادة ومعنى الجميع اتصال العَمَل وكثرتُه في الحال ، فلا يستقيم

---

(١) الكتاب ٣٣٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٨٢/١ ، والبيت في ديوان الخنساء ص ٤٨ ، المقتضب ٢٣٠/٣ ، ٣٠٥/٤ ، مجالس العلماء ص ٣٤٠ ، الخصائص ٢٠٣/٢ ، ١٨٩/٣ ، المحتسب ٤٣/٢ ، ٤٦ ، المنصف ١٩٧/١ ، دلائل الاعجاز ص ٣٠٠ ، المقتصد ٢٤٥/١ ، أمالي بن الشجري ٧١/١ ، شرح المفصل ١١٥/١ ، التصريح ٣٣٢/١ ، خزانة الأدب ٢٠٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٣٦/١ .

مع القول بالقياس منع مثل هذا .

والجواب عن ذلك : أنْ يقالَ لعلَّ الناظمَ اقتصر على القياس في محل السماع ، ولم يأت هذا النوع إلاّ في الإخبار عن العين ، وكثير من هذه المصادر جاءت سماعاً ، فكأنه تحرّى القياس [حيث][1] كثر في كلام العرب مثله وامتنع منه حيث عُدِم السماع أو نَدَر ، ويحتَمِلُ كلامُه في المكَرَّر تفسيراً آخر ، وهو أنْ يكونَ قولُه : «كذا مكَرَّر» جملةً تامّةً لم يتقيّد مصدرها إلاّ بالتكرار ، وأمَّا كون ذلك المصدر مستنداً لاسم عين فغيرُ لازم ، فكأنَّه يقول : يلزم أيضاً حَذْفُ عاملِ المصدر إذا كان مكَرَّراً ، ويدُلُّ على هذا الوجه إفراده (نائِبَ فعل) ولم يقل نائبي فعل ؛ لأنه راجع إلى أقرب مذكور ، وهو المحصور فيشْمَلُ إذاً ما تقدَّم ذكرُه في التفسير الأول[2] ، ويشمل أيضاً المصادر التي تجيء مثناةً في الأمر ، كقولهم : الحَذْرَ الحَذْرَ ، والنجاءَ النجاءَ ، وضَرْباً ضَرْباً ، والقتالَ القتالَ ، وسَيْراً سَيْراً ، وكذلك تقول : اللَّهم غُفْراناً غفراناً ، وما أشبه ذلك ، وفي كلام سيبويه ما يدلُّ على صِحَّة / هذا ، وأنَّ التكرار كالعِوض من إظهار الفعل حيث قال : «ولو قلت /١٢٣/ رأسَك أو نفسَك أو الجدارَ كان إظهارُ الفعل جائزاً»[3] . ونَصَّ السيرافي على صحة ذلك ، وأنَّك إذا ثَـنَّيْتَ هذه الأشياء لم تذكر الفعل معها ، وإذا وحَّدتها حَسُنَ ذكر الفعل ، لو قلتَ : الليلَ الليلَ ، لم يحسن أنْ تقولَ : بادِر الليل الليل ، وإذا قلت : الليلَ ، حَسُنَ أنْ تقولَ : بادِرِ الليلَ ، قال : وكذلك الاسمان المعطوف أحدُهما على الآخر لا يذكر الفعل قبلهما[4] ، ولو أفردتَ أحدَهما لحَسُنَ ذكره ، لو قلت : اتقِ رأسَك ، واتق الجدارَ جاز ، وقَبُحَ في التكرار فكأنَّهم شَبَّهوا الأولَ

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٢) في س : (المتقدم) .

(٣) الكتاب ١/٢٧٥ .

(٤) شرح كتابه للسيرافي ٢/ل ٦٧-٦٨ .

من اللفظين بالفعل فأغني عنه ، وصار بمنزلةِ : إيَّاك[1] ، النائب عن الفعل كما كانت المصادر كذلك كـ : الحذَرَ ، ونحوه ، وقد زعم ابنُ خروف أنَّ المُراعى في لزوم الإضمار كثرةُ الاستعمال سواء أكُرِّر أم لم يكرر ، قال ابنُ الضائع : والسيرافيُّ أضبطُ في مثل هذا ، فإذا ثبت هذا اقتضى قيد التكرار أنَّ المصدر إن لم يتكرّر لم يلزم إضمارُ فعله ، فتقول : الحذَرَ يا زيد ، وإن شئتَ أظهرت فقلت : احذرِ الحذرَ ، وتقول : سَيْرَ البريد على تقدير : سِرْ سَيْرَ البريد ، وإن شئت أظهرته . واقتضى عدمُ اشتراط إسناد العامل إلى اسم عين أنْ يجوزَ نحو : أمَلُكَ نَقْصاً نَقْصاً ، وحِرْصُك زيادةً زيادةً ، على لزوم إضمار العامل ، ووجهه أنَّ جريانَ القياس هنا لا مانعَ منه بعد تسليم القياس في نحو : أنت سَيْراً سَيْراً ؛ إذ العلةُ في الجواز ليست إسناده إلى اسم عين ، بل قَصْدُ الإخبار بالعمل المتَّصِل الحالي كما قال سيبويه وغيره ، وهو موجود في الأمثلة المذكورة ، فكأنَّ الناظمَ على هذا التفسير يقول : إذا تكرر المصدرُ المنصوبُ فذلك التكرار مانعٌ من إظهار ناصبٍ . وهي طريقةٌ في تفسير كلامه جاريةٌ ، إلاَّ أنَّ في ذلك نظراً من وجهين :

الأول : أنَّه يقتضي أنَّه إذا لم يتكرَّر لم يلزم إضمارُ عامله وإنْ استند إلى اسم عينٍ نحو : أنت سَيْرَ البريد ، وزيدٌ شُرْبَ الإبل ، وزيد سَيْراً ، وما أشبه ذلك ، فتقول : إنْ شئتَ : زيدٌ يسيرُ سيرَ البريد ، وزيدٌ يسير سَيْراً ، وهذا هو الذي نَصَّ عليه في الشرح إذ قال : «ولو عُدِم الحصر والتكرار ، لم يلزم الإضمارُ ، بل يكون جائزاً هو والإظهار»[2] وهذا قد يسلم مع المصدر المُبَيِّن ، وأمَّا مع المؤكد فقد قال قَبْلُ :

* وحَذْفُ عاملِ المؤكّد امتنع *

---

(١) في س : (إيّاك والشرّ) .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٠٣/٢ .

وإذا قلتَ : أنت سَيْراً ، فأجزتَ إظهارَ الفعل وعدمَ إظهاره فهو إقرارٌ بجواز حذف عامل المؤكِّد فكان كلامُه متناقضاً ، أعني مفهومَ هذا الموضع مع منطوقِ ما تقدَّم .

والثاني : أَنَّ اشتراطَ التكرار في نحو : أنت سيرَ البريد ، وزيدٌ[1] سَيْراً ، لم أره منصوصاً لسيبويه ، ولا لغيره ، بل يطلقون القول بلزوم الإضمار من غير إعلام بلزوم التكرار ، وإنّما غايةُ ما عندَهم في ذلك أَنَّ تمثيلَهم يغلُبُ عليه ذلك ، ولكن ليس عدمُ / التكرار بمهجور بل قد مَثَّلُوا بعدم التكرار مع الاستفهام نحو قولهم : /١٢٤/ أنت سَيْراً ؟ ولا فرقَ في هذا بين الاستفهام والخبر ، فالحاصل أَنَّ هذا الشرط بالنسبة إلى ما يكون خبراً عن اسم عين غيرُ مُحَرَّرٍ ولا مسلَّم .

والجواب عن الأول : أَنَّه لا تناقض في كلامه بل إن ثبت اشتراطُ التكرار فعَدَمُه مُجَوِّزٌ لإظهار العامل لكن في المصدر المبيِّن ، وهو الذي يجوز حذف عامله عنده ، وأَمَّا المؤكِّد فلا يدخلُ هنا لأَنَّه مستثنى بنَصِّه قَبْلُ ، فعلى هذا تقول : أنت سَيْرَ الأحمق ، وأنت السَيْرَ ، وأنت سيرتين ، وأنت سَيْراً شديداً ، وإن شئت أظهرت فقلت : أنت تسير سيرَ الأحمق ، وأنت تسير السيرَ ، وأنت تسير سيرتين ، وأنت تسير سيراً شديداً ، وتقول في المؤكِّد : أنت تسير سيراً فتظهر لا غير[2] ، وغاية ما في كلامه هنا أَنَّ غيرَ المكرَّرِ لا يلزم إضمارُه ، فيبقى المفهوم بالنسبة إلى المبيِّن جارياً على معنى عدم اللزوم ، وهو الجواز بالنسبة إلى المؤكِّد معطَّلاً بما تقدَّم فيه .

وأَمَّا الثاني فيظهر ورودُه ؛ لأَنَّ علَّةَ لزوم الإضمار في هذا النوع إنّما هي قصدُ الإخبار بالعمل المتَّصِل [في][3] الحال ، وذلك يكون مقصوداً مع التكرار[4]

---

(١) في الأصل : «زيداً» . والتصويب من س .

(٢) في الأصل : «أيضاً» ، والتصحيح من س ، وهامش الأصل .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٤) في الأصل : (مع تكرار) . والتصويب من س .

وعَدَمِه بدليل وجود ذلك[1] مع الاستفهام حسب ما نَصُّوا عليه . ويمكن أن يُعْتَذَرُ عنه بأَنَّ التكرارَ يلزمُ معه قصد الإخبار بالعمل المتصل الذي هو عِلَّةٌ لزوم الإضمار بخلاف ما إذا لم يكن تكرارٌ ، فإنَّه قد يُقْصَدُ وقد لا يُقْصَدُ ، فإذا قُصِدَ لَزِمَ الإضمارُ ، وإذا لم يقصد لم يلزم ، فإذاً قد حصل مع عدم التكرار جوازُ الإظهار على الجملة ، أعني من غيرِ نَظَرٍ إلى تفصيل القَصْدَين ، ولا نُكْرَ في ذلك فقد يطلقون القول بجواز أمرين في المسألة ، وذلك بحَسَبِ قصدين لا يدخل أحدُهما على الآخر ، وعلى هذا يتعيَّنُ في كلامه التفسيرُ الثاني من التفسيرين المتقدمين من أَنَّ قولَه : «كذا مُكَرَّرٌ» ، غيرُ مُقَيَّدٍ بما بعدَه من قوله : «نائبَ فِعْلٍ» إلى آخره ؛ إذ لا يجوز فيه الإظهار إذا كان نائباً عن الفعل كان مُكَرَّراً أو غيرَ مُكَرَّرٍ ، وأيضاً فقَيْدُ النيابة بالنسبة إلى المكَـرَّر لا يُحتاج إليه ؛ إذ ليس فيه غيرُ النيابة ، وهو محتاجٌ إليه بالنسبة إلى المحصور حَسَبَ ما يُذْكَرُ بحول الله . وقد تمَّ الكلام على المكرّر .

وأمَّا المحصورُ فقال فيه : «وذو حَصْرٍ» أي كذا ذو حَصْرٍ ، يعني أَنَّه يلزم إضمارُ عاملِه إذا قُرِن بأداة حصر ، نحو : إنما أنت سَيْراً ، وما أنت إلاّ سَيْراً لكن بشرطين : أحدُهما : أَنْ يكونَ نائباً عن فِعْلِهِ ، وإنما يظهر ذلك بقَصْدِ القاصد ، والقصد في ذلك أن يُؤتى به على معنى الإخبار بالعمل المُتَّصِلِ في الحال لا أَنْ يُخْبر بعمل قد كان أو سيكون ، فلو لم يقصد النيابة ، وذلك بأَنْ يُراد الإخبار عن عمل قد مضى أو سيأتي بَعْدُ فلا يلزم الإضمارُ فتقول : إنما أنت شُرْبَ الإبل ، وما أنت إلاّ سَيْرَ البريد ، وإن شئتَ أظهرتَ فقلت : إنّما أنت تسير سَيْرَ البريد ، وإنّما أنت تشربُ شُرْبَ الإبل ، ويبقى قولك : إنّما أنت سَيْراً بمقتضى كلامه أولاً غيرَ جائز ، لأنَّه مصدرٌ مؤكّدٌ ، ولا يُحْذَفُ عاملُ المؤكّد بل يلزم إظهارُه ، فنقول : إنّما أنت تسير سَيْراً .

---

(١) الذال مطموسة في الأصل .

والشرط الثاني : أَنْ يكونَ ذلك العاملُ مستَنِداً لاسم عين نحو : إنّما زيدٌ[1] سَيْراً ، فلو استَنَدَ لاسم معنى / نحو : إنّما سَيْرُكَ سَيْرٌ حَسَنٌ ، وما سَيْرُك إلاّ سَيْرٌ حَسَنٌ[2] لارتفع كما تقدَّم في : سَيْرُك سَيْرٌ حَسَنٌ ، وكذلك يقتضي أَلاَّ يقال : إنّما حِرْصُك زيادةً ، وإنّما أَمَلُكَ نَقْصاً ، وما أملك إلاّ نَقْصاً ، وقد تقدَّم الكلام فيه . /١٢٥/

فإن قيل : إنَّ قولَه : «نائبَ فِعْلٍ» لا فائدةَ له هنا لأَنَّه قد ذكر ذلك في أَوْلِ هذا الفصلِ حيث قال : «والحذفُ حَتْمٌ مع آتٍ بَدَلاً من فعله» ثم أتى بالأنواع ، فقد تَقَرَّرَ أَنَّه بَدَلٌ من فعله ، فتكرار ذلك هنا غيرُ محتاج إليه ، وأيضاً فقوله قبل هذا : «عامله يُحْذَفُ حيثُ عَنَّا» لا يُحتاج إليه ، إذ قد فَرَضَه نوعاً من أنواع المصدر النائب عن فعله ، فعلى فرض النيابة تكلم .

فالجواب : أَنَّ قولَه : «نائبَ فِعْلٍ» احترز به من أَلاَّ يكونَ نائباً ، فإنَّه إن لم يكن نائباً جاز ظهورُ الفعل ، نحو : ما أَنت إلاَّ تسير سَيْرَ البريد ، كما مَرَّ .

فإن قيل : هذا المعنى بعينه قد استُفِيد من قوله أولاً : «والحذفُ حَتْمٌ مع آتٍ بَدَلاً من فعله»[3] فإنَّ مفهومه أَنَّه إن لم يأتِ بَدَلاً من فعله[3] لم يلزم الحذف ، فتكرار ذلك هنا تكرار .

قيل : ليس كذلك بل إنّما كرَّره لحاجةٍ اقتضت ذلك ، وهي أنه قال قَبْلُ :

وما لتفصيـــــل كإمّاَمَنّا   عاملُه يُحذَفُ حيث عَنَّا

فنَصَّ على أَنَّ العاملَ هنا يُحْذَفُ مطلقاً ، وليس ذا وجهين بل المصدر هنا نائبٌ أبداً فكان قوله : «يحذف حيث عَنَّا» بياناً لذلك ، إذ لو سكت فلم يُبَيِّن أَنَّه

---

(١) في الأصل : (زيداً) .

(٢) في س ، وهامش الأصل : «إلاّ سيرَ البريد» .

(٣) ما بين الإشارتين ساقط من س .

يُحْذَفُ في كلِّ موضع لتُوهِّـمَ أنَّ له وجهين في الكلام : وجهاً يلزم فيه الحذفُ ، وذلك إذا أتى المصدرُ بدلاً من فعله ، ووجهاً لا يلزم فيه ذلك ، وهو إذا لم يأتِ بَـدَلاً من فعله حسب ما فُهِم من قوله : «والحذفُ حَتْمٌ» إلى آخره . وهذا الفهم غيرُ صحيح في نحو : «فإمامَـنًّا» فخلَّص الحكم فيه بقوله : «عاملُه يُحْذَفُ حيثُ عَـنَّا» فليس بحَشْوٍ ، ثُـمَّ لما قَـدَّم هذا وأردفَه بقوله : «كذا مُكَرَّرٌ وذو حَصْرٍ» خاف أن يُفْهَمَ في المحصور أنَّ الحذفَ يلزم عاملَه أيضاً كما لزم في المكرّر في جميع الاستعمالات فَقَيَّدَه بالنيابة بقوله :

* كذا مكرّر وذو حصر ورد نائِبَ فعل . . . *

أي[1] إنما يلزمُ حذفُ عامله إذا ناب عنه لا إذا لم ينب عنه كما تقدَّم فلا حَشْوَ في كلامه .

وقوله : «نائبَ فعل»[1] حال من فاعل وَرَدَ المستَتِر ، وهو عائد على ذي الحصر وحدَه ، لا على المكرّر والمحصور معاً ؛ لأنَّ المُكَـرَّرَ ليس له استعمالان من النيابة وعدمها ، بل هـو نائـبٌ مطلقاً ، فالحذفُ لازمٌ معَه مطلقاً كالمصدر الذي في قوله : «فإمّا مَـنًّا» بَعْدَ قوله : «كذا مكرَّر» يريـد أنَّ عاملَه أيضاً يحذف حيث عَـنَّ ، بخلاف الحصر فإنَّه ذو وجهين ، فتقول على[2] قَصْدِ النيابة : إنَّما أنت سَيْراً خاصة ، ويجوز على القصد الآخر أن تقولَ : إنَّما أنت تسير سَيْرَ البريد ، ولا يجوز على وَجْهٍ أنْ تقولَ : زيدٌ يسير سَيْراً سَيْراً ، وكذلك في الحصر إذا كَـرَّرْتَ فقلت : إنما[3] أنت سَيْرَ البريد سيرَ البريد ، لا تقول : إنَّما أنت تسير سَيْرَ
/١٢٦/ البريدِ سَيْرَ البريدِ ، وبهذا يَـتَّضِحُ صِحَّةُ التفسير الثاني في كلام الناظم / المتقدِّم الذكر .

---

(١) ما بين الإشارتين ساقط من س .
(٢) في الأصل : (عن) .
(٣) في الأصل : «أما» .

وقوله : «لاسم عَيْنٍ» متعلّق باسْتَنَدَ واسْتَنَدَ مطاوع لأَسْنَدْتُه على غير قياس ، والإسناد هنا بمعنى الإخبار ، كأنَّه قال : نائبَ فِعْلٍ صار خبراً لاسم عِيْنٍ ، واسمُ العين عند النحاة : الاسم الواقع على معايَنٍ بالبصر ، وهي الجثة ؛ ولذلك يَقْسِمُونَ الأسماءَ لاسمِ عَيْنٍ ، واسمِ معنى ، وأسماءُ المعاني : هي الأفعالُ والأعراض والصفات القائمة بالذَوَاتِ والجُثَث .

والنوع الخامس : المصدر المؤكَّد لنفسه ، والمصدر المؤكّد لغيره ، وهو الذي قال فيه الناظم :

ومنه ما يدعونَـه مؤكِّـدَا لنفسِه أوَ غيرِه فالمُبْتَدَا
نحوُ : لَـه عليَّ ألْـفٌ عُـرْفَا والثانِ كابني أنت حَقّاً صِرْفَا

الضمير في (منه) عائدٌ إلى المصدر اللازم حَذْفُ عاملِه ، يريد : ومن المصدر المذكور المصدرُ المسمّى مؤكِّداً ، فَيَدْعُونه بمعنى يُسَمُّونَه ، تقول : دعوت ولدي زيداً ، أي سَمَّيْتُه زيداً ، وهذا المصدر المؤكِّد ليس المؤكِّدَ لعامله ؛ لأنَّ ذلك لا يَجُوزُ مَعَهُ حَذْفُ العامل كما مَرَّ ، وإنَّما هو مؤكِّدٌ لمَضْمُونِ الجُمْلَةِ المُتَقَدِّمَةِ عليه، لكنّه على ضربين : أحدهما يُسَمَّى مؤكِّداً لنفسِه ، والآخر يُسَمَّى مؤكِّداً لغيره ، والضمير المرفوع [في][1] يسمونه عائدٌ على النحويين ، وأصل ذلك لسيبويه قال : في الأول : «هذا بابُ ما يكون المصدرُ فيه توكيداً لنفسه[2] نصباً»[3] ، وقال في الثاني حين بَوَّبَ عليه : «هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ من المصادر توكيداً[2] لما قَبْلَه»[4] ، وهو معنى التوكيد لغيره ، وجرى على هذا الاصطلاح كَثِيرٌ ، قال المؤلف في الشرح حين بَيَّنَ الفرق بينهما : «إنَّ مضمونَ الجُمْلَةِ قبله

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .
(٣) الكتاب ١/٣٨٠ .
(٤) الكتاب ١/٣٧٨ .

إن كان لا يَتطَرَّقُ إليه احتمالٌ يزولُ بالمصدر سُمِّيَ مؤكِّداً لنفسه ؛ لأنَّه بمنزلة تكرير الجملة ، فكأنَّه نفسُ الجملة ، وكأنَّ الجملةَ نفسُه ، نحو قولك : له عليَّ ألفُ درهم عُرْفاً أو اعترافاً – فإنَّ قولَك : «له عليَّ ألفُ درهم» اعترافٌ ثابتٌ لا يتطرَّقُ إليه احتمال يرتفع بقولك عُرْفاً أو اعترافاً – وإن كان مضمونُ الجملة يَتطَرَّقُ إليه احتمالٌ يزول بالمصدر فتصير الجملةُ به نَصًّا سُمِّيَ مؤكِّداً لغيره ؛ لأنَّه ليس بمنزلة تكرير الجملة ، فهو غيرُها لفظاً ومعنى»[1] وهو قولك : هو ابني حقًّا . وهذه[2] التفرقةُ للسيرافي[3] مع زيادة بَسْطٍ ، وقد يُسَمَّى أيضاً الأولُ التوكيدَ الخاص ، والثاني التوكيدَ العام ، ومعنى الخصوصية في الأول أنَّ قولَه «اعترافاً» مقصورٌ على قوله : له عَلَيَّ كذا ، وخاصٌّ به . وأمَّا حَقًّا فليس بخاصٍّ بتلك الجملة بعينها ، بل يكون توكيداً لها ، فتقول : هو ابني حَقًّا ، ولغيرها نحو : أبوك منطلقٌ حقًّا ، وزيدٌ قائمٌ ، وماتَ زيدٌ ، وأبوك سائرٌ ، وغير ذلك من الأخبار ، فيحق أن يُسَمَّى التوكيدَ العام ، والأول خاصاً ، ثم أتى بتمثيل لكل واحدٍ منهما ، فقال : «فالمبتدأ نحو له عليَّ ألفٌ عُرْفاً» يعني بالمبتدأ المبدوءِ به أولاً ، /١٢٧/ وهو/ المصدر المؤكِّد لنفسِه ، ومَثَّلَ بمثال من أمثلةِ الكتاب ، فعُرْفاً بمعنى اعترافاً ، ولكونه مسموعاً أتى به ، وإلاَّ فقد قال الجَوْهَرِيُّ إنَّه اسمُ مصدرٍ للاعتراف[4] ، فصار كالسلام من سلَّم ، والكلام من كَلَّم ، والجاري على اعتَرَفَ الاعترافُ ، وقد يقال : إنَّه جارٍ على عَرَفَ بمعنى اعترف ، فالعرب تقول : ما أعرفُ لأحدٍ يَصْرَعُني[5] ، أي ما أعترف له ، فكأنَّه لما قال : له عليّ ألفٌ قال

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٨٠٣ مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه ، وما بين المعترضتين من كلام الشاطبي .

(٢) في الأصل : «وهذا» .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ١١٧ .

(٤) الصحاح : «عرف» .

(٥) المصدر نفسه .

أعرفُ لهُ عُرْفاً ، ومن أمثلة هذا النوع قول الله تعالى : ﴿وترى الجبالَ تَحْسَبُها جامِدةً وهي تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللهِ﴾[1] فصنعَ الله توكيدٌ لنفسِه لأنه لما قال : ﴿وترى الجبالَ تَحْسَبُها جامِدةً﴾ عُلِم منه أنَّ ذلك صنعُ الله ، فأكَّد بقوله : «صُنْعَ الله» ، وكذلك عند سيبويه : ﴿الذي أَحْسَنَ كُلَّ شيءٍ خلْقَه﴾[2] فخَلْقَه توكيدٌ لمعنى «أَحْسَنَ كلَّ شيء» ، إذ كان يعطي معنى الخَلْق ، قال سيبويه : «ولكنه سبحانه وَكَّد وثَبَّتَ للعباد»[3] . وكذلك قوله : ﴿حُرِّمَتْ عليكم أُمَّهَاتُكُم﴾[4] إلى آخرها ثم قال : ﴿كتابَ اللهِ عليكم﴾[5] لأن المخاطبينَ يعلمونَ منها أنَّ ذلك مكتوبٌ مثبت عليهم ، وقوله : ﴿ويَوْمَئِذٍ يَفرَحُ المؤمنونَ بنَصْرِ اللهِ﴾[6] إلى قوله : ﴿وَعْدَ الله لا يخلف اللهُ وَعْدَه﴾[7] ؛ لأنَّ قولَه : ﴿وَهُمْ من بَعْدِ غَلَبِهم سَيَغْلِبُون . . . ويَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المؤمنون﴾[8] وَعْدٌ من الله كريم، وكذلك قوله : ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[9] بعد قوله : ﴿قُولوا آمَـنَّا باللهِ﴾[10] وقالتِ العرب : اللهُ أكبرُ دَعْوَةَ الحَقِّ[11] ، وأنشد في الكتاب للأحوص :

---

(١) سورة النمل آية ٨٨ .

(٢) سورة السجدة آية ٧ في قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر بسكون اللام ، وقرأ نافع ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي (خَلَقَه) بفتح اللام ، السبعة ص ٥١٦ ، حجة القراءات ص ٥٦٧–٥٦٨ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٩١ .

(٣) الكتاب ١/٣٨١ ، وفي الأصل : (وثبت العباد) .

(٤) سورة النساء آية ٢٣ .

(٥) سورة النساء آية ٢٤ .

(٦) سورة الروم آية ٤ ، ٥ ، وفي س بعده : «ينصر من يشاء» من تمام الآية الخامسة .

(٧) سورة الروم آية ٦ .

(٨) سورة الروم آية ٣ ، ٤ .

(٩) سورة البقرة آية ١٣٨ .

(١٠) سورة البقرة آية ١٣٦ .

(١١) انظر الكتاب ١/٣٨١ .

إني لأَمْنَحُكَ الصدودَ وإنني قسماً إليك مع الصدود لأَمْيَلُ[1]

وأنشد أيضاً لرُؤْبَة بن العجاج :

إنَّ نــزاراً أصبحــت نــزاراً دَعْوَةَ أبــرارٍ دعــوا أبراراً[2]

وهو كثير .

ثم قال : «والثان كابني أنت حَقًّا صِرْفاً» حذف الياء من الثاني للشعر . وهذا مثالُ المصدر المؤكِّد لغيره ، وهو الذي قال فيه : «لنفسِه وغيرِه» وحقًّا صِرْفاً صالحان[3] لتوكيد ما قبلهما على الإفراد فكأنَّهما مثالان في مثال واحد ، فتقول : أنت ابني حقًّا ، وأنت ابني صِرْفاً ، والصِّرفُ : الخالص من كل شيء ، الذي لم يمتزج ولا اختلط بغيره . ومن أمثلةِ ذلك : هذا زيد عِلْماً ، وأنت عبدالله حَقًّا ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول ، وهذا القولُ لا قولَك ، وما أشبه ذلك . وجميع هذا يلزم إضمارُ عامله ؛ لأَنَّ الجملةَ قبله تعطي معناه ، فامتنع إظهارُه ، ولكنه مع ذلك منصوبٌ بالفعل المقدَّر كما تقدّم قبل .

والنوع السابع : المصدرُ المُشَبَّهُ به الواقعُ على إثر جملة ، وذلك قولُه :

كذاك ذو التشبيه بعد جُمْله كَلِي بُكاً بكاءَ ذاتِ عُضْلَه

يعني أَنَّ مثلَ ما تقدَّم من المصادر في لزوم حَذْفِ العامل المصدرُ ذو التشبيه ،

---

(١) الكتاب ٣٨٠/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٧٧/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٦٦ ، المقتضب ٢٣٣/٣ ، الأصول ٢٧٠/٢ ، شرح المفصل ١١٦/١ ، المقرب ٢٥٦/١ ، خزانة الأدب ٢٤٧/١ ، ١٥/٤ ، وفي س : «للأحوص : إني لأمنحك الصدود . . . . أراد : دعوت أبراراً دعوا أبراراً . .» .

(٢) الكتاب ٣٨٢/١ ، شرحه للسيرافي ٢/ل ١١٨ ، والبيتان ليسا في ديوانه ، ولا في ديوان أبيه ، وانظر المخصص ١٣٧/١٥ ، شرح المفصل ١١٧/١ .

(٣) مكانها في س : كلمة غامضة .

وذلك المصدر المشبه به إذا كان على الصفة التي ذكر[1] ، وذلك أنَّ المصدرَ المشبَّه[2] على وجهين : أحدهما : أنْ يكونَ قبلَه فعلُه الذي من لفظه نحو : ضربته ضَرْبَ الأمير اللصَّ ، ودققته دَقّك[3] بالمِنْحَاز حَبَّ الفُلْفُلِ ، وصَوَّتَ زيدٌ صَوْتَ الحمار وبكى بُكَاءَ الحزين ، وما أشبه ذلك . فهذا لا / إشكالَ في أنَّ ناصبَه فعلُه . وقد مضى ذلك . /١٢٨/

والثاني : ألاَّ[4] يذكر الفعلُ قبلَه ولا مُرادِفُه ، وإنّما يذكر قبله جملةٌ تؤدي معنى الفعل ، وهو الذي أخذ في ذكره ، وأنَّ عاملَه ملتزمُ الإضمار ، فلا يجوز إظهاره ، واشْتَرَطَ في هذا الحكم شرطين :

أحدَهما : أنْ يكونَ المصدرُ واقعاً بعد جُمْلَةٍ تامَّةٍ ، تحرزاً من أنْ يقعَ بعد مفرد ؛ فإنّه إن وقع بعد المفرد لم ينتصب فضلاً عن[5] أنْ يظهرَ فعلهُ أو يُضْمَرَ ، فتقول : صَوْتُ زيدٍ صَوْتُ حمارٍ ، وقيامُه قيامُ السارية ، ونَوْمُه نَوْمُ الفَهْدِ ، وما أشبه ذلك ؛ لأن المفردَ قبله مبتدأ لا بُدَّ له من خَبَرٍ ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ المصدرُ المشارُ إليه هو الخبر ، فيرتفع ، قال سيبويه بعد ما مَثّل : «لأنَّ هذا ابتداء فالذي بني على الابتداء بمنزلة الابتداء ألا ترى أنك تقول : زيدٌ أخوك ، فارتفاعُه

(١) قوله : «الصفة التي ذكر» مطموس في مصورة الأصل .

(٢) الكلمة مطموسة في مصورة الأصل .

(٣) سقطت (دقّك) من س . والمنحاز : الهاون ، وهو الذي يُدَقّ فيه ، تاج العروس (نحز) ٣٤٧/١٥ و(دقّك بالمنحاز حب الفلفل) بيت رجز من أمثال العرب يضرب في الإذلال / الأمثال لأبي عبيد ص ٣١١ ، مجمع الأمثال ٣٦٥/١ ، المستقصى ٨٠/٢ ، ويروي «القِلِقِل» بقافين مكسورين ، قال الميداني : «ذكرت الأعراب القدم أنَّ القِلْقِل شجيرة خضراء تنهض على ساق ، ولها حب كحب اللوبيا حلو طيب يؤكل ، والسائمة حريصة عليه» ، وانظر تاج العروس (نحز) .

(٤) في الأصل : «لا» ، وما أضفت من س .

(٥) في س : (من) .

كارتفاع زيد أبداً»[1] قال : «فلما ابتداؤه وكان محتاجاً إلى ما بعده لم يُجْعَل بدلاً من اللفظ بيُصَوِّتُ – يعني صَوْتَ الحمار – وصار كالأسماء»[2] ثم أنشد لمُزَاحِم العُقيلي :

وَجْدِي به وَجْدَ المُضِلِّ بعيرَه   بنَخْلَةَ لم تَعْطِف عليه العواطِفُ[3]

ومثل ذلك : مررت به فصَوَّتَ صَوْتَ حمار ، فإن قلت : مررتُ به فإذا صوتُه صَوْتُ حمارٍ ، فلك فيه وجهان : فإن شئتَ جعلت ما بعد إذا مفرداً على ظاهره ، فلا بُدَّ من رفع (صوتِ الحمار) كما تقدَّم ، وإن شئتَ عاملتَه معاملةَ الجُملة فقدَّرْتَ له خبراً كأنه قال : فإذا صوتُه حاضرٌ أو موجود فيكون (صوتَ[4] حمار) واقعاً بعد جُمْلةٍ ، فينتصبُ على إضمار الفعلِ اللازمِ الإضمار ، فتقول : مررتُ به فإذا صَوْتُه صَوْتُ حمار أو صَوْتَ الحمار .

والثاني من الشرطين : أنْ تكونَ الجُمْلَةُ مثلَ هذه الجملة المُمَثَّلِ بها في كون الفعل الموافق للمصدر غيرَ مذكور فيها فإنَّ قولَه : «لي بُكَاً بكاءَ ذات عُضْلَة» لا فِعْلَ فيه جارياً عليه المصدرُ ولا غيرَ جارٍ ، فلو كان ثَمَّ فِعْلٌ لكان هو العامل ، فلم يكن من هذا النوع ، وقد تَقَدَّم ، وكذلك لو لم يوجد فيها فعلُه[5] الذي من لفظه لكن وُجِدَ مرادِفُه نحو : ذهبتُ انطلاقَ زيدٍ ، ومنه قولُ رؤبةَ أنشده سيبويه :

لَوَّحَها من بعد بُدْنٍ وسَنَقْ   تَضْمِيرَكَ السابقَ يُطْوَى للسَّبَق[6]

وما أشبه ذلك ، وعند هذا يظهر أنَّ قولَك : هو يُصَوِّتُ صوتَ الحمار ، ولَوَّحَها

---

(١) الكتاب ١/٣٦٦ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ١/٣٦٧ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤١ ، فرحة الأديب ص ٢٩ ، والبيت في شعره المنشور في مجلة معهد المخطوطات ٢٢/١/١١١ ، وخزانة الأدب ٣/٤٣ .

(٤) في س : (صوت صوت) .

(٥) في س : (فعل) .

(٦) تقدّم البيتان ص ٢٢٨ .

تضميرَك السابق ليس على إضمار الفعل ، وقد تقدَّم ذكرُ ذلك في قوله : «وقد ينوب عنه ما عليه دَلّ» .

وإذا تَبَـيَّنَ أَنَّ الأرجحَ في قولَك : ذهبت انطلاقَ زيدٍ أَنْ يكونَ العاملُ هو الفعلَ الظاهر ، فأَنْ يكونَ هو العاملُ في يُصَوِّتُ صوتَ حمارٍ أحقُّ وأولى ، وقد أجاز سيبويه أَنْ يكونَ صوتَ حمار على إضمار فعل آخر ، وهو كما ترى خلافُ قاعدته في كتابه[1] : أَنَّ الواجبَ الحملُ على الظاهر ، وإنْ أمكنَ أَنْ يكونَ المرادُ غيرَه ، أَلاَ ترى أَنَّه حمل سيِّداً على أَنَّ عينَه ياءٌ وإن أُمكن / أَنْ يكونَ من ساد يَسُودُ ، فقال في تحقيره : سُيَيْد[2] ، كديك ودُيَيْك ، وبهذا استدَلَّ ابنُ جني على قوة أمر الظاهر عندهم فعقده أصلاً يُرْجَعُ إليه[3] ، فكذلك ينبغي في هذا . أَمَّا المرادِفُ فالعذر فيه لمن قدَّرَ عاملاً آخر أوضحُ ، ولكن قد مَرَّ وجهُ ما رآه الناظم . /١٢٩/

وإذا تقرّر هذا بقي النظر في تمثيله هل أشار به إلى شَرْطٍ آخر سوى ما ذُكِر[4] آنفاً أم لا ؟ وذلك أَنَّ قوله : «لي بكاً بكاءَ ذاتِ عُضْلَه» يؤخذ على وجهين : أحدهما : كونُها جملةً اسمية ، واشتملت على فعل وفاعل مذكورين ، أو على فعل مذكور وفاعل مدلول عليه بالجملة .

والثاني : كونُها جملة تدُلُّ عليهما من جهةِ المعنى خاصَّةً ، وسواءٌ أكان فيهما لفظ لهما أو لأحدِهما أم لا ، ولك فيها مأخذٌ ثالثٌ ، وهو كونَها جملةً اسميةً قد ذُكِر فيها الفعلُ والفاعل باللفظ ، فالفاعل في المثال ضمير المتكلم ، والفعل البكاء ، فيكون قد اقتصر على صورة المثال خاصة ؛ فإن أراد الأول شَمَل مثالُه مع الشرط المتقدِّم شرطين أحدهما : أن تكونَ الجملةُ اسميةً ، فإن كانت فعليةً لم

---

(١) الكتاب ٣٥٦/١ .

(٢) المصدر نفسه ٤٨١/٣ .

(٣) الخصائص ٢٥١/١ .

(٤) في س : (ذكره) .

تدخل هنا كقولهم : تَبَسَّمَتْ وَمِيضَ البرق ؛ إمَّا لأَنَّ العاملَ هو الفعل الظاهر ؛ إذ قولُه تبسمت يؤدي معنى وَمَضَتْ ، فيجري مجرى قوله :

* . . . وآلتْ حلفــة لم تحَلَّلِ *[1]

وإمّا لأن مثل هذا ليس في جريان القياس كمسألتنا ، بل هو قليل الاستعمال ؛ لأَنَّه من باب الحمل على المعنى ، والحمل على المعنى دون اللفظ موقوف في الأصل على السماع ، فإن كَثُر كَثْرَةً توجب القياس قِيل به في محلّه ، وإنما كَثُرَ حيث تكونُ الجملةُ اسميةً لا فعلية . وهذا الوجه أولى من الأول ليتفق كلامه هنا مع ما تقدم في قوله : «وقد ينوبُ عنه ما عليه دَلّ» . ومن مُثُل الجملة الفعلية ما أنشده سيبويه من قول الشاعر :

إذا رأتني سقطت أبصارُها دَأْبَ بِكارٍ شايَحَتْ بِكارُها[2]

فقوله : «سقطت أبصارها» يؤدي معنى تَدْأَبَ في السير ، وكذلك ما أنشده من قول أبي كَبِير الهُذَلي :

ما إن يَمَسُّ الأرضَ إلاَّ منكِبٌ منه وحَرْفُ الساق طيَّ المِحْمَلِ[3]

فمعنى ما إن يمس الأرضَ إلاّ كذا أَنَّه قد طوى فكان هذا كلّه على إضمار فعل لا يظهر ولكنّه سماع .

والشرط الثاني : أَنْ يكونَ الفعلُ مذكوراً في اللفظ ، فإن لم يكن مذكوراً

---

(١) تقدّم الشاهد ص ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ٣٥٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣١٢/١ ، والبيتان لغيلان بن حريث ، وانظر المقتضب ٢٠٤/٣ ، شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٢٥ .

(٣) الكتاب ٣٥٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٢٤/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤/٣ ، المقتضب ٢٠٤/٣ ، الإيضاح ١٦٦/١ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٢٦ ، المرتجل ص ٢٥٦ ، الإنصاف ٢٣٠/١ ، التصريح ٣٣٤/١ ، خزانة الأدب ٤٦٧/٣ .

لم يدخل ، والفعل المراد هنا هو العِلاج والعمل لا اسم الفعل الذي معناه الجنس ، فإنَّ[1] قولَه : «لي بكا» المراد فيه بالبكاء ما يُـراد بقولـه : أنا أبكي لا اسم جنس البكاء ، فإذا أُريد به اسمُ جنس البكاء الذي لا يعطي العِلاج لم يدخل هنا ، كقولهم : له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء ، وله رأْيٌ رأيُ الأصلاء ، وله حُسْنٌ حُسْنُ الشمس ، وله ذكاءٌ ذكاءُ الفطناء ، وما أشبه ذلك ، فإنَّ مثلَ هذا لا يعطي معنى الفعل ؛ إذ كان قولُك : «له علم» يعطي أنه اتَّصَفَ بمعنى العلم لا أنَّه يعالج التَّعَـلُّمَ كما كان «لي بُكاً» يعطي علاج البكاء واستعماله ، فإذا اجتمع الشرطان انتصب المصدرُ بفعل / لا يظهر ، فدخل له نوعان من المصدر /١٣٠/ المُشَبَّهُ به .

أحدهما : الموازنُ للمثال ، ومنه : مررت به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ الحمار ، ومررت به فإذا له صُراخٌ صُرَاخَ ثكلى ، ومررت به وله دَفْعٌ دفعَكَ الضعيف ، ومررت به فإذا له دَقٌّ دقَّك بالمِنْحَازِ حَبَّ الفُلْفُل[2] ، وأنشد سيبويه للنابغة الذبياني :

مقذوفةٌ بِدَخيس النحض بازلُها　　له صريفٌ صريفَ القَعْوِ بالمَسَدِ[3]

وأنشد أيضاً للنابغة الجَعْدِي يصف طَعْنَةً :

لها بعد إسناد الكليمِ وهَدْئه　　ورَنَّة من يبكي إذا كان باكياً

---

(١) في هامش الأصل : «خ : لأنَّ» .

(٢) أربعة الأمثلة من أمثلة سيبويه / انظر الكتاب ٣٥٥/١ ، ٣٥٧ .

(٣) الكتاب ٣٥٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣١/١ ، والبيت في ديوان النابغة ص ١٦ ، مجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، شرح القصائد التسع ٧٤١/٢ ، همع الهوامع ١٢٦/٣ . وفي الأصل وس : بدحيض ، والتصويب من المصادر السالفة ، والدخيس : المتداخل بعضه في بعض ، والنحض : اللحم . والصريف : الصوت ، والقعو : ما يضم البكرة إذا كان خشباً . ويروي الشاهد : «له صريفٌ صريفُ القعو» ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

هديرٌ هديرَ الثور ينفضُ رأسَه   يَذُبُّ بروقيه الكلابَ الضواريا[1]

قال سيبويه : «فإنّما انتصب هذا لأنَّك مررت في حال تصويت ، ولم ترد أنْ تجعلَ الآخر صفةً للأول ، ولا بَدَلاً منه ، ولكنك لما قُلتَ : له صَوْتٌ عُلِم أنَّه كان قد تَمَّ عَمَلٌ ، فصار قولُك له صَوْتٌ بمنزلة قولك : فإذا هو يُصَوِّتُ ، فحملتَ الثاني يعني – صوتَ حمار – على المعنى»[2] .

والثاني : ما شارك المثال في احتواء الجملة على ذكر الفعل ، وإن لم يذكر الفاعل ، فكأنَّ ذكرَ الفاعل في المثال غيرُ مقصود في الاشتراط ، فيدخل نحو : فيها[3] صوتٌ صوتَ الحمار ، وفيها نَوْحٌ نَوْحَ الحمام ، وفيها صراخٌ صراخَ الثكلى ، وأنشد سيبويه عن يُونس لرُؤْبَة بن العَجَّاج :

* فيها ازدهافٌ أَيَّما ازدهاف *[4]

بنصب أَيَّما ، وهذا وإن لم يكن مصدر تشبيه فهو مثله في الحكم ، ولا يضرنا كونُ النصب في هذا الموضع قليلاً بخلاف الأول ؛ إذ المقصودُ ذكرُ النصب على المصدر كيف يكون ، وكونُه قليلاً أو كثيراً شيءٌ آخرُ لم يتعرَّض إليه الناظم ، لأنَّ هذا المصدرَ المُشَبَّه به في هذه المسائل له[5] في النصب والرفع حكم مختلف ، فتارةً يَقْوَى النصب ، وتارةً يَضْعُفُ بحَسَبِ ما يقتضيه الكلام ، وليس النظرُ في ذلك من مسائلِ هذا النظم ، وإنَّما النظر فيما ينتَصِبُ على أيٍّ وجه ينتصب ، وما حكمُ عاملِه من الحَذْفِ أو الإظهار . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ٣٥٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣١/١ ، والبيتان في ديوانه النابغة الجعدي ص ١٨٠ .

(٢) الكتاب ٣٥٦/١ .

(٣) في الأصل : فيدخل فيها نحو : صوت ، والتصحيح من س .

(٤) الكتاب ٣٦٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٨٩/١ ، والبيت في ديوان رؤبة ص ١٠٠ ، سر صناعة الإعراب ٢٠١/١ ، خزانة الأدب ٣٤٤/١ .

(٥) في الأصل ، وس : لها .

وإن أراد الوجهَ الثاني دخل له بمقتضى المثال النوعان المذكوران المختصان بالجملة الاسمية ، ودخل له أيضاً ما كان من نحو : تَبَسَّمَتْ وَمِيْضَ البرق ، ونحو :

* إذا رأتني سقطت أبصارُها دَأبَ . . . *

وما أشبه ذلك . وعلى هذه الطريقة يكون هذا النوع عنده من قبيل ما يقاس وإن قَلَّ ؛ لأنَّه راجعٌ إلى ما يفهم[1] من الجملة من معنى فعل آخر ، فينتصب المصدر من ذلك المعنى كما قيل في وصف النفوس الآبية عن الانقياد إلى أحكام الله سبحانه : «هذا وإن شَمَسَ آبقُها ، أولَبَّس بغير تلك اللِّبسة منافِقُها ، فلم تزل عاكفةً على باب مِنَّتِه حقائقُها ، بملازمة التسبيح والخضوع والسجود ، رجوعاً يقتضيه فَقْرُ العبيد إلى غنى المعبود ، ويُجَلِّيه نقض العزائم وحلُّ العُقُود»[2] فقوله : رجوعاً مصدر يلزم إضمارُ عامله ؛ لأنَّ قوله : فلم تَزَلْ عاكفة إلى آخره يُـؤَدِّي معنى أنَّها راجعةٌ إليه ، يعني إلى الله تعالى مُصَرَّفَةٌ تحت حكمه ؛ ولذلك يجوز لك أن تقولَ : بَـوَّأتُ زيداً أرفع المجالس / إكرامَ من يعرِفُ قَدْرَه ، ومررتُ به /١٣١/ فلم يلتفت إلـيَّ إعراضَ العدو عن العدو ، وما أشبه ذلك ، فقد يقال بالقياس في مثل هذا ، وإن قَـلَّ في الكلام استعمالُه كما دخل له : فيها صَوْتٌ صَوْتَ حمار ، وإن كان قليلَ الاستعمال . وإن أراد الوجهَ الثالثَ كان قد اقتصر من ذلك كلِّه على ما يماثل المثال ، وهو النوع الأول نحو : له صَوْتٌ صَوْتَ الحمار ، ويبقى ما عداه مقصودَ الخروج ؛ إذ[3] كان المثال يتضمّن شرطين : أحدهما : كونُ الجملة اسميةً . والثاني : كونَها اشتملت على الفعل والفاعل معاً في الذكر ، ويكونُ إخراجُه لما سوى ذلك إمَّا لكونه لم يبلغ عنده مبلغَ القياس ، وإمّا لأنَّ مقصودَه بيانُ أنواعٍ يكثُر استعمالُها لَزِمَ فيها حذفُ الفاعل ؛ إذ لم يَقْصِد حصرَ جميع

(١) في س : (يرجع) .

(٢) لم أقف على هذا النص في مكان آخر .

(٣) في س : (إذا) .

الأنواعِ المُدَّعى فيها القياس كما سيذكر ، وإنّما أتى بأمثلة وأنواع من ذلك ليلحقَ بها ما سواها . والله أعلم . والبُكا والبكاء [لغتان][1] ليست إحداهما من الأخرى ، لأَنَّ بينهما اختلافاً ما ؛ إذ زعم الخليلُ أَنَّ البكاءَ بالمد ما كان معه صوتٌ ، والبكا بالقصر ما لم يكن معه صَوْتٌ[2] ، وإنَّما هو[3] بمنزلة الحُزْنِ حكى ذلك عنه النحاس في كافيه ، فكان من حَقِّ الناظم أنْ يأتيَ بأحدهما مكرراً كأن يقول : لي بكاءٌ بكاءَ ذات عُضْلَةٍ[4] ؛ لاختلاف معنى اللفظين فإن ما أتى به يماثل قولك : لي بُكا صُراخَ ذات عضلة ، وليس هذا ممّا يوضع في هذه الأمثلة . وقال الجوهري : البكا يمد ويقصر ، فإذا مددتَ أردت الصوت الذي يكون من البكاء ، وإذا قصرتَ أردت الدموع وخروجها ، قال حسان بن ثابت رضي الله عنه :

بكت عيني وحُقَّ لها بكاها ولا يغني البكاءُ ولا العويلُ[5]

فهذا كله يَعْضُد الاعتراض على مثال الناظم .

والجواب من ثلاثة أوجه :

الأول : أنْ يقالَ : لعلّه أتى بهما بناءً على أنهما بمعنى واحدٍ لنَقْلٍ وجدَه عن

---

(١) تكملة من س .

(٢) انظر اللسان «بكى» .

(٣) في س : (هما) تحريف .

(٤) من قوله : «ذات عضلة» إلى قوله : «ليس معناه ابتغيت» الآتي في باب المفعول لأجله سقط من س .

(٥) ينسب إلى حسان رضي الله عنه كما نسبه الشاطبي ، وهو في ديوانه (تحقيق وليد عرفات) ص ٥٠٤ ، الكامل ١٢٩/١ ، الاقتضاب ١٩٨/٣ ، وإلى كعب بن مالك رضي الله عنه ، وهو في ديوانه ص ٢٥٢ ، وإلى عبد الله بن رواحه رضي الله عنه ، وهو في ديوانه ص ١٣٢ ، وانظر المقصود والممدود للفراء ص ٥٧ ، مجالس ثعلب ٨٨/١ ، المنصف ٤٠/٣ ، شرح شواهد الشافية ص ٦٦ .

أحد من أهل اللغة ، أو لأَنَّ المعنيين متقاربانِ كالمعنى الواحد .

والثاني : أَنْ يكون البُكا قَصْرَ البكاء ضرورةً ، لا أنه أتى بالمقصور في الأصل ، فإنَّ الناظمَ يُضْطَرُّ إلى مثل هذا كثيراً .

والثالث : أن يكونَ قصدَ الإتيان باللغتين على اعتقاد اختلاف المعنيين بناءً على أَنَّه أراد بالمثال إدخال الأنواع الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة فأتى بالمثال من النوع الذي لم يذكر فيه الفعل في الجملة إلاَّ من جهة معنى الجملة[1] كقوله : «سقطت أبصارُها دَأْبَ بكار» فدخل النوعان الآخران من باب الأولى . وإذا أمكنَ هذا كلُّه لم يكن في كلامه اعتراضٌ .

وهنا مسألة ، وهي أَنَّه قال : «والحذف حَتْمٌ مع آتٍ بَدَلاً من فعله» ككذا فأتى بسبعة الأنواع كالتمثيل لكل ما أتى من المصادر بدلاً من فعله ، وعلى هذا المساق فلم يقتصر على ما ذكر حصراً للمقيس منها فاحتَمَل أَنْ يكونَ مُنَبِّهاً على أنواعٍ أخرَ يمكن فيها ادعاء القياس ، واحتَمَل أَنْ يكونَ ما ذُكِرَ منها ؛ لأَنَّها التي اشتهرت عنده ، واتَّضَحَ / فيها جريانُ القياسِ ، فإن /١٣٢/
أراد الأول فقد ترك أنواعاً : منها المصدر الوارد في خبر إنشائي نحو : حَمْداً وشكراً ، أو عَجَباً وقسماً لأفعلن كذا ، ومنها الوارد في خبر غير إنشائي نحو : نَعْمَ ونِعْمَةَ عينٍ ونَعَامَ ونُعَامَ عين ، ونُعْمَ عينٍ ، ونَعَامةَ عين ، ونُعْمَى عين ، وأفعل ذلك وكرامَةً ومسرة[2] ، ولا أفعله ولا كَيْداً ولا هَمّاً ، ولأفعلن ما يسوءُكَ ورَغْماً وهَوَاناً ، ومنها المقترن بالاستفهام توبيخاً نحو : أقياماً وقد قعد الناس ؟ وأقعوداً وقد سار الركب ؛ وأنشد سيبويه للعجاج :

---

(١) في هامش الأصل : «خ : المعنى» .
(٢) انظر الكتاب ١/٣١٨-٣١٩ .

* أَطَرَباً وأنت قِنَّسْرِيّ *[1]

وأنشد أيضاً لجرير بن الخطفى :

أعبداً حَلَّ في شُعَبى غريباً   أَلُـؤماً لا أباللك واغترابا[2]

وقال عامر بن الطفيل : «أغدةً كغُدَّةِ البعير ، وموتاً في بيت سلوليّة»[3] .

فهذه أشياء يمكن أن يقصدَها الناظم فتدخلَ له تحت كاف التشبيه ، ويمكن أن يدخل له ما كان مستفهَماً عنه تحت إشارة الطلب لظاهر الطلب أو تحت معنى التكرير ؛ لأَنَّ المرادَ الاستمرارُ الحالي ؛ لأن سيبويه جعل هذا النوع مع قولك : إنما أنت سَيْراً سَيْراً باباً واحداً ، وما عدا ذلك يوقف على السماع كسُبْحَانَ الله ، وقِعْدَكَ الله وويلَ زيدٍ وويحَه ، ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ، وحَنَانَيْكَ ، ودواليك ، وما أشبه ذلك فلا يكونُ منبِّهاً بأداة التشبيه على غير ما ذكر ، وقد مَرَّ وجهُ ذلك في باب المعرب والمبنى في قوله : «كالشبه الوضعي في اسمي جئتَنا» إلى آخره . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ٣٣٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٥٢/١ ، والبيت في ديوان العجاج ص ٣١٠ ، المقتضب ٢٢٨/٣ ، ٢٨٩ ، الإيضاح ٢٩٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٦٢/١ ، خزانة الأدب ٥١١/٤ .

(٢) الكتاب ٣٣٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٩٨/١ ، والبيت في ديوانه ٦٥٠/٢ ، معاني القرآن ٢٩٧/٢ ، التصريح ٣٣١/١ ، ١٧١/٢ ، ٢٨٩ ، خزانة الأدب ٣٠٨/١ .

(٣) انظر الكتاب ٣٣٨/١ ، وكلمته هذه صارت مثلاً ذكره الميداني في مجمع الأمثال ٥٧/٢ برواية : «غدةٌ . . . وموتٌ» ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، لكن الميداني قال : «ويروي : أغدةً وموتاً» .

المفعول له

هذا هو النوع الثاني من المنصوبات التي ينصِبُها كلٌ فعل كان متعدّياً أو غيرَ متعد ، ويسمّى مفعولاً له ، ومفعولاً من أجله ، والمعنى واحد ، وإنّما أَتى به بعد المصدر ؛ لأَنّه إنما يكون مصدراً ، فكأَنّه نوعٌ منه ، لكنه فصله من باب المصدر فدَلَّ على أَنّه ليس بمنتصب على ما انتصب عليه نوع المصدر ، وإنّما هو منصوب على إسقاط الجار ، فالواصل إليه الفعل الأول ، لا بمعناه فقط ، بل بلفظه ومعناه . وقد نُقِل عن الزجاج أَنّه منصوب على ما انتصب عليه نوعُ المصدر[1] ؛ لأنك إذا قلتَ : قصدتُك ابتغاءَ الخير ، فمعناه : ابتغيت الخيرَ ابتغاءً بقصدي إيّاك ، فقَصَدْتُ في معنى : ابتغيت ، فهو مصدر ، وأسقط المفعول له من الوجود ، فالمفعولات عنده أربعةٌ لا خمسة ، ورُدَّ بأَنَّ قَصَدْتَ ليس معناه ابتغيت ، ولا يجوز أَنْ ينتصِبَ المصدرُ إلاَّ بفعل من لفظه أو بمرادف له كـ «آلت حَلْفَة»[2] وأيضاً فالدليل على أَنّه منصوب على إسقاط الجار مجيئُه كثيراً في جواب لِمَ فعلتَ ؟ فتقول : لابتغاء الخير ، ويجوز أَن يقول : ابتغاءَ الخير ، فلو كان مصدراً لم يَجُز وقوعُه في جواب الاستفهام المجرور بلام التعليل ؛ لأَنَّ الجواب إنّما يكون على حَدِّ اسم الاستفهام في إعرابه . ولا يجوز جر المصدر باللام ، إذ لا يقال : قَعَدَ

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٣/١ ، منهج السالك لأبي حيان ص ١٤٣ ، ارتشاف الضرب ص ٦٥٩ ، والمساعد ٤٨٥/١ ، همع الهوامع ١٣٣/٣ ونقل نسبته إلى الزجاج عن ابن عصفور ، وانظر التصريح ٣٣٧/١ .

(٢) جزء من بيت لامرىء القيس مضى تخريجه في باب المفعول المطلق .

للقَرْفُصَاء ، ولا : عدا للبَشَكى ، ولا ما أشبه ذلك ، وأيضاً فإنَّ نوعَ المصدر
/١٣٣/ مُتَّحِدٌ بعامله / معنى كقَعَدَ القَرْفُصَاء ، فإنَّ القَرْفُصَاء هو القعود المذكور ، وأنت إذا قلتَ : قصدتُك ابتغاءَ الخير ، فابتغاءُ الخير ليس نفس القصد . فهذا دليلٌ على صحة ما رآه الناظم ، ورَدٌّ ما قاله الزجاج . وقد زعم بعضُهم أنَّ هذا المصدر ليس بمفعول له ، ولكنه حال ، فالمصدر فيه واقع موقع الحال[1] كقَتَلْتُه صَبْراً ، وسرت إليه رَكْضاً ، وغير ذلك ممّا يأتي في باب الحال . ورُدَّ بأنَّه لو كان كذلك لم يأتِ معرفةً بالألف واللام ، ولا بالإضافة[2] ، وقد أجازوا في القياس جئتُك ابتغاءَ الخير ، وفعلت ذاك حَذَرَ الشر ، وفي القرآن الكريم : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِم من الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ﴾[3] ، ومنه ما أنشده سيبويه لحاتم الطائي :

وأغفر عوراء الكريم إدخارَهُ ... وأُعرِض عن شتم اللئيم تَكَـرُّماً[4]

وأنشد أيضاً للعجاج :

يركب كل عاقر جمهور ... مخافةً وزَعَلَ المحبور
والهَوْلَ من تَهَـوُّلِ الأُمـور[5]

وهو كثير ، فالصحيح أنه ليس كما قال هذا القائل . وقد قال النحاة : إنَّ قولَك

---

(١) هو مذهب الجرمي والرياشي / انظر الأصول ١/٢٥٢-٢٥٣ ، شرح المفصل ٢/٥٤ .
(٢) المصدران السابقان .
(٣) سورة البقرة آية ١٩ .
(٤) الكتاب ١/٣٦٨ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٥ ، والبيت في ديوانه ص ٢٣٨ ، وروايته : «الكريم اصطناعَه - وأصفح» ، والنوادر ص ٣٥٥ ، المقتضب ٢/٣٤٧ ، الأصول ١/٢٥٠ ، الجمل ص ٣١٠ ، المرتجل ص ١٥٩ مكرر ، شرح المفصل ٢/٥٤ ، التصريح ١/٣٩٢ .
(٥) الكتاب ١/٣٦٩ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٧ ، والأبيات في ديوانه ص ٢٣٠ ، الأصول ١/٢٥٠ ، الإيضاح ١/١٩٧ ، المقتصد ١/٦٦٥ ، شرح المفصل ٢/٥٤ ، خزانة الأدب ١/٤٨٨ .

فعلته حَذَرَ الشرّ ، جواب لقوله : لِمَ فعلت كذا ؟ وقولُك : قتلتُه صَبْراً ، جواب لقوله : كيف قتلته ؟ فالأول سؤالٌ عن السبب ، والآخر سؤال عن الكيفية ، وبينهما بَوْنٌ ، ولا يصحّ أنْ يقعَ أحدُهما موقعَ الآخر ، قال سيبويه : «واعلم أَنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أتى البابَ الأولَ ولكنَّ هذا – يعني باب قَتَلْتُه صَبْراً – جوابٌ لقوله : كيف قتلته ؟ كما كان الأول جواباً لقوله : لمه ؟»[1] ولنرجع إلى تفسير كلامه بعد ما تَبَيَّن اختيارُه :

يُنْصَبُ مفعولاً له المصدرُ إنْ   أبانَ تعليلاً كجُدْ شُكْراً ودِنْ

المفعول له هو : الاسم المنتصب بالفعل على أَنَّه عِلَّةٌ في وجوده ، بهذا حَدَّه بعضهم ، وقيل هو : السبب الذي له يَقَعُ ما قبله[2] ، وهو بمعنى الأول ؛ وذلك أَنَّك إذا قلتَ : قصدتُك ابتغاءَ الخير ، فالابتغاء عِلَّةٌ في وجود القصد ، وهو قول الناظم : «إنْ أبانَ تعليلاً» أي إن أبان سببَ الفعل وعِلَّته الذي لأجله أوقعَ الفاعلُ الفعلَ ، والحاصل من كلام الناظم أن المفعولَ له : هو ما اجتمع فيه أربعةُ أوصافٍ .

أحدها : أَنْ يكونَ مصدراً ، وهو المشار إليه بقوله : «يُنْصَبُ مفعولاً له المصدر» فلو كان غيرَ مَصْدَرٍ لم يصحّ أنْ يَنْتَصِبَ على المفعول له ، كقولك : جئتُ لزيد ، وأتيت لك أي لأجلك ، فما كان هكذا فلا ينصب بل يلزم الجر باللام ، ولا تحذف أَصْلاً ؛ قال بعضهم : «لأَنَّ اللام إنّما تُحْذَفُ من المصدر هنا تشبيهاً به إذا اقتضاه فعلُه المُشْتَقّ منه ، وغير المصدر لا يُشْبِه ذلك المصدرَ» ، وللزوم الجر تعليلٌ آخر ، وهو أَنَّه لو انتصب لوقع اللَّبْسُ بينه وبين غيره ؛ لو قلت : فعلتُك هذا ، وأنت تريد : فعلتُ لك هذا ، بخلاف المصدر ؛ إذ لا لَبْسَ فيه إذا قلت : فعلت هذا حَذَراً من زيد .

(١) الكتاب ٣٧٢/١ ، وفيه : «كيف لقيته ؟»
(٢) ا نظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ١١٠ .

/١٣٤/ والثاني : أَنْ يَـدُلَّ على معنى السببية والعِلَّة ، وذلك قوله : «إن أبانَ تعليلاً» / وقد تقدَّم . فلو لم يُبَـيِّن تعليلاً لم يكن[1] مفعولاً له ، كقولك : قتلته[2] صَبْراً ، وأتيتُه رَكْضاً ، وما أشبه ذلك فهو على هذا[3] من نوع آخر ، وباب آخر ، وكذلك : رجع القهقري ، واشتمل الصَّمَّاء ، «وأرسلها العراك»[4] وما أشبه ذلك ممّا لا يَدُلُّ على التعليل .

والثالث والرابع : أَنْ يَتَّحِدَ المفعول له مع الفعل في الزمان والفاعل وذلك قولُه :

وهو بما يعمل فيه مُتَّحِد وقتاً وفاعلاً وإنْ شَرْطٌ فُقِد
فَاْجرُرْه بالحرف[5] وليس يمتنع مع الشروط كَلِزُهْدٍ ذا قَنِعْ

فقوله : « وهو بما يعمل فيه مُتَّحِد» جملة في موضع الحال من ضمير أَبَانَ ، أو من المصدر ، كأنه قال : إنْ أَبانَ المصدرُ تعليلاً في حال إتحاده بكذا ، أو ينصب المصدرُ في هذه الحال ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ الكلام معطوفاً على الكلام قبله ، على معنى أَنَّ من شأنه اتحادَه بكذا ، فأَمَّا اتحاد المفعول له بما يعمل فيه وَقْتاً فأراد به أَنْ يكونا معاً واقعين في زمان واحد ، فقولك : قصدتُك ابتغاءَ الخيرِ ، قد اتَّحَد فيه القصد مع الابتغاء في الزمان غَيْرَ أَنَّ أحدَهما عِلَّـةٌ للآخر ، فلو لم يَتَّحِدِ الزمان لرجعت إلى الجر باللام كما إذا قلتَ : أكلتُ للعيش ، وسرت لِلَحاقِ فلان ، وقد قال امرؤ القيس :

---

(١) في الأصل : (يكون) .
(٢) سقطت (قتلته) من س .
(٣) في الأصل : «هذا النوع من نوع» بإقحام «النوع» .
(٤) من بيت لبيد :
فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نَغَص الدخال
وسيأتي تخريجه في باب الحال .
(٥) في س : «باللام» .

فجئتُ وقد نَضَتْ لنوم ثيابَها   لدى الستر إلاّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[1]

وفي المثل السائر :

* لِدُوا للموتِ وٱبنوا للخراب *[2]

فالأكلُ ليس بمتّحد مع العيش في الزمان بحَسَبِ القصد ، وكذلك النوم لم يقع في زمانِ خَلْعِ الثياب ، وكذا سائر المُثُل ؛ فلأجل هذا قال : «وهو بما يعمل فيه مُتَّحِد وَقْتاً» أي والمفعولُ له متَّحِدٌ بفعله العامل فيه . ووقتاً منصوب على التمييز المنقول من الفاعلِ ، والمعنى وهو متَّحِدٌ وَقْـتُه بوقت فعله . وفي قوله : «بما يعمل فيه» نَـصٌّ على أَنَّ الفعلَ المتقدّم هو العامل فيه ، وهو صحيح لكنه على إسقاط الجار كأَحَدِ المفعولين في باب أَمَرَ .

وأَمَّا اتحادُه بالعامل فيه فاعلاً فمعناه أَنْ يكونَ فاعلُ العامل وفاعلُ المفعول له واحداً ، كقصدتك ابتغاءَ الخير ، فلو اختلف فاعلُهما لروجع[3] الأصلُ ، نحو : أكرمتك لإجلالِ زيدٍ إياك ، ومن ذلك قولُ الشاعر :

وإني لتعروني لذكرك فَتْرَةٌ   كما انتفض العصفورُ بَلَّلَـهُ القَطْرُ[4]

---

(١) ديوانه ص ١٤ ، شرح القصائد السبع ص ٥١ ، شرح القصائد التسع ١٣٢/١ ، المقرب ١٦١/١ ، المساعد ٤٨٥/١ ، التصريح ٣٢٦/١ ، همع الهوامع ١٣٢/٣ ، ٤٩/٤ .

(٢) هذا عجز بيت ينسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله ، وصدره :

* لـه ملـك ينادي كل يـــوم *

خزانة الأدب ١٦٣/٤ ، وأورده القرشي في جمهرة أشعار العرب ١٤١/١ صدراً عجزه :

* فكلكـم يصيـر إلى ذهـــاب *

ناقلاً زعم بعضهم أن قائله جبريل عليه السلام . وانظر الحيوان ٥١/٣ ، التصريح ١٢/٢ ، همع الهوامع ٢٠٢/٤ ، والبيت في ديوان أبي العتاهية ص ٢٣ .

(٣) في س : (الرجوع) ، تحريف .

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي ، وروايته في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٣ :

* إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها * =

ففاعل تعرو الفَتْرَةُ ، وفاعل الذكر المتكلِّم ، فلا يصحّ نَصْبُ الذكر . ونَصُّ الناظم على هذين الشرطين دليلٌ على أَنَّ كلاًّ واحد منهما مُنْفَكٌّ عن الآخر فقد يفترقان فيتَّحِدُ الفاعلُ دون الزمان تارةً ، وبالعكس أخرى كما تقرّر ، وزعم بعضُهم أَنَّ ذلك شَرْطٌ واحد ؛ إذ لا يتصوَّر أَلاَّ يَتَّحِدَ الزمان إلاّ إذا كانا لفاعلين كما تقول : أكرمُك لإجلالك إيّايَ ، وَرَدَّ عليه ابنُ عصفور بأَنَّك تقول : أكرمتُك أمسِ طمعاً في معروفك غداً ، قال ابن الضائع : وهذا الرَدُّ فاسدٌ ؛ لأَنَّك وَقْتَ
/١٣٥/ إكرامك أيّاه طامعٌ ، ولو لم تكن طامعاً في ذلك الوقت لم يكن الطمع / عِلَّةً في وجود الإكرام ، قال : وإنّما الغد ظَرْفٌ لحصول المعروف . قال : «وإنّما يُرَدُّ عليه بالمثال الذي قدمنا ، وهو أن يكون الفعل مستقبلاً وسببه ماضياً – يعني قوله[1] : أكرمك غداً إكرامي إيّاك أمسِ – يريد : لإكرامي ، وما تقدَّم أيضاً من الأمثلة في الشرط الثالث رَدٌّ عليه . ونَصُّه عليهما أيضاً دليلٌ على أَنَّه لم يأخذ بمذهب ابن خروف في إسقاطه الشرطَ الرابع ؛ إذ رَدَّ على الأعلم في اشتراطه ، وقال : إنَّه لم يَنُصَّ عليه أحدٌ من المتقدّمين ، ولا يمتنع جئتُك حَذَرَ زيدٍ الشَّرَ ، قال : «ويظهر من تمثيل سيبويه ، وهو في الكلام والشعر موجود» . والأصح ما ذهب إليه الناظم[2] ، وهو رأيُ الشلوبين أيضاً والمتأخرين ، وعمدتهم في ذلك السماع ، فالأصل في هذا المفعول حرف الجر ، ولا خلافَ أَنَّ أكثرَ ما وجد في كلامهم بتلك الشروط ، فلا ينبغي أَنْ يقاسَ مع خلافِها كما لا ينبغي أَنْ يُقَاس في غير المصادر بل مواضع الاتساع لا ينبغي أَنْ تُتَعَدَّى أصلاً . هذا إن جاء من ذلك

= وينسب للمجنون ، وهو في ديوانه ص ١٣٠ ، وانظره في الأمالي ١٤٩/١ ، الإنصاف ٢٥٣/١ ، شرح المفصل ٦٧/٢ ، المقرب ١٦٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢ ، رصف المباني ص ٤١٩ ، المساعد ٤٨٦/١ ، التصريح ٣٣٦/١ ، همع الهوامع ١٣٢/٣ ، خزانة الأدب ٥٥٢/١ .

(١) في س : (قولك) .

(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ل ٨٤–٨٥ .

شيءٌ في السماع ، وهو قليل ومحتَمِلٌ للتأويل . وقد احتج ابنُ خروف على الجواز بقول الله تعالى : ﴿هو الذي يُريكم البرقَ خَوْفاً وطَمَعاً﴾[1] فالخوف والطمع ليس من صفة[2] الفاعل .

فإن قيل : ذلك من فِعْل الله تعالى .

قيل : هذا المشترط لا يريد بقوله : «فعلاً لفاعل الفعلِ المعلَّل» إلاَّ صفة للموصوف بالفعل المعلَّل ، وإلاَّ فكلُّ شيء فِعْلُ الله ، وممّا احتجَّ به لمذهبه أيْضاً ما أنشده في الكتاب للفرزدق :

منا الذي ٱختيرَ الرجالَ سماحةً ... وجُوداً إذا هَبَّ الرياحُ الزعازِعُ[3]

فسماحةً مفعول له ، وليس فعلاً للمختار الفاعل . وقول العجاج :

يركب كلَّ عاقر جمهور ... مخافةً وزَعَلَ المحبور

فإنَّ الزعلَ – وهو النشاط – للمحبور[4] لا للراكب ، وأنشد السيرافي :

مَدَّتْ عليك الملكَ أطنابَـها ... كأسٌ رَنَـوْنَاةٌ وطِرْفٌ طِمِرْ[5]

أراد : مدت عليك[6] كأسٌ أطنابَـها من أجل الملك ، فالملك ليس من فعل الكأس .

---

(١) سورة الرعد آية ١٢ .

(٢) في س : (من صفات) .

(٣) الكتاب ٣٩/١ ، شرح أبياته لابن لاسيرافي ٤٢٤/١ ، والبيت في ديوانه ٤١٨/١ ، المقتضب ٣٣٠/٤ ، الأصول ٢١٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٤٢/١ ، الإفصاح ص ٢٨٧ ، أمالي ابن الشجري ١٨٦/١ ، ٢٦٤ ، نتائج الفكر ص ٣٣١ ، شرح المفصل ٥٠/٨ ، ٥١ ، همع الهوامع ٣٦٤/٢ ، خزانة الأدب ٦٧٢/٣ .

(٤) في س : (فإن الزاعل هو الناشط ، النشاط للمحبور) .

(٥) شرح الكتاب ٢/ل ١١٢ ، والبيت لابن أحمر الباهلي في ديوانه ص ٦٢ ، المقرب ١٦٢/١ ونسبه للأعشى . و(عليه) في الأصل وس (عليك) والتصحيح من المصادر السالفة ، ورنوناة : دائمة ، والطِرف : الكريم من الخيل ، والطِمِر : الطويل القوائم المستعد للوثب والعدو .

(٦) في الأصل وس : (عليك) .

ولا حجة في هذه الأشياء على قلتها ؛ أمَّا الآية فلاحتمال أن يكونَ خوفاً وطمعاً مصدرين على حذف الزيادة ، كأنه قال : إخافةً وإطماعاً ، كقوله : ﴿والله أنبتكم من الأرض نَبَاتاً﴾[1] وقال المؤلف في شرح التسهيل : إنَّ معنى يريكم : يجعلكم ترون[2] ، ففاعل الرؤيةِ على هذا هو فاعل[3] الخوف والطمع ، وقيل : هو[4] على حذف المضاف ، أي إرادةَ الخوف والطمع ، وقد جَعَلَ الزمخشري الخوفَ والطمعَ حالين[5] ، وإذا احتملت هذه الأمورَ لم يصحَّ الاستدلالُ بها . وأمَّا بيت الفرزدق فسماحةً فيه تمييزٌ منقولٌ من الفاعل ، أي : اختيرت سماحتُهُ . وأمَّا (زَعَلَ المحبور) ، فالمحبور هو الحِمار الموصوف بأنَّه يركب . وأما : (مَـدَّتْ عليه[6] الملكَ أطنابَها) فحمله السيرافي على الحال ، وجعله كقولهم (أرسلها العراكَ) هذا وإن كان
/١٣٦/ ذلك سماعاً فهو مُحْتَمِل ، والمُحْتَمِل لا تقوم به حُجَّةٌ فالأصح ما / رآه الناظم .

فإذا اجتمعت هذه الأوصافُ الأربعةُ كان الموصوف بها مفعولاً [له][7] ، ونُصِبَ على ذلك نحو : ما مَثَّـلَ به في قوله : «كجُد شُكراً ودِن» ، فشُكْراً مصدر قد أبانَ التعليل للجود ، واتَّحَدَ بفعله العامل فيه ، وهو الجود في الزمان والفاعل ؛ لأن الشاكر هو الجائِد ، وكلاهما حاصلان في زمانٍ واحد ، ومن ذلك قول النابغة :

وحَـلَّت بُيُوتِـي في يَفَاعٍ مُمَنَّع ... يُخَالُ به راعِي الحمولة طائِراً

---

(١) سورة نوح آية ١٧ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٨١٣ .

(٣) في س : (ما عدا) ، تحريف .

(٤) سقطت (هو) من س .

(٥) الكشاف ٢/٣٥٢ .

(٦) في س : (عليك) .

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

حِذاراً على أن لا تصابَ مَقَادَتِي ولا نِسْوَتِي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرا[1]

وقال الحارث بن هشام – أنشده وما قبلَه سيبويه :

فَصَفَحْتُ عنهم والأحبة فيهمُ طَمَعاً لَهُم بعقاب يومٍ مُفْسِدِ[2]

وقوله : «ودِن» يَحْتَمِلُ أن يكون تكميلاً للمثال ، وهو أَمْرٌ من : دان يَدِينُ بالشيء إذا اتخذَه دِيناً وعادةً ، أي اجعل ذلك عادةً ، فلا تزال تجود على الناس شكراً لما أُعطِيت ، ويَحْتَمِل أَنْ يكونَ إشارةً إلى مثال ثانٍ حُذِف منه المفعولُ له لدَلالة الأول عليه ، كأَنَّه قال : ودِن شُكْراً ، ويكون أمراً من : دان له يَدِينُ إذا ذَلَّ وخضع ، كأنه يقول : اخضع لمن أعطاك شُكراً له ، أو من : دِنْتُه إذا جازيتُه[3] ، أي : جازِ من أعطاك شُكَراً له .

هذا تمام الكلام على هذه الأوصاف التي بمجموعها تَبَيَّنَ المفعول له ، إلاَّ أَنَّ كلامَ الناظم فيها[4] غيرُ تام من أوجهٍ ثلاثة :

أحدها : أَنَّ حقيقةَ المفعول له هو : الاسم المنصوب على أَنَّه عِلَّةٌ لحصول الفعل المُتَقَدِّم كما تَبَيَّنَ قبلُ ، ثم ما سوى ذلك شروطٌ للنصب خارجةٌ عن حقيقته في الاصطلاح ، والناظم عكس الأمر فعَرَّفه بأَنَّه المصدر بشرط أن يُبين تعليلاً ، وبشرط كذا ، وأنت تعلم أَنَّ كونَه مصدراً ليس عِلَّةً في كونه مفعولاً لـه ، ولا المصدرية من حقيقته ، وأَنَّ كونَه يُبَيّن التعليلَ ليس بشرط خارج عن

---

(١) ديوانه ص ٦٩–٧٠ ، والكتاب ٣٦٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٩/١–٣٠ ، الأصول ٢٥١/١ ، شرح المفصل ٥٤/٢ ، منهج السالك لأبي حيان ص ١٤٣–١٤٤ .

(٢) الكتاب ٣٦٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٦/١ ، الأصول ٢٥٠/١ ، شرح المفصل ٥٤/٢ ، التصريح ٣٣٦/١ .

(٣) في س : (جازيتك) .

(٤) في س : (الكلام فيها غير تام عند الناظم) .

حقيقته ، بل هو أصله ، ولذلك سموه[1] مفعولاً من أجله ، فما فعل الناظمُ من ذلك مخالفٌ لما عليه الأمر في نفسه . وعلى هذا ينبني الاعتراض الثاني ، وهو : أنَّه لما بَيَّنَ الشروط وأتى في أثنائها بقوله : «إن أَبانَ تعليلاً» ظهر منه أَنَّ كونَه يُبين التعليلَ من جملة الشروط ، ثم بنى على ذلك أنَّه إنْ فُقِدَ شرطٌ من الشروط المذكورة جُرَّ بالحرف الجار ، وذلك ظاهر في جملتها ما عدا إبانةَ التعليل ، فإنَّه لا يلزم جَرُّه باللام ؛ لأنَّك إذا قلت : رجع القهقري ، وقتلتُه صَبْراً لم يصحَّ دخولُ الحرف عليه ، وكلامه يقتضي ذلك ، فكانت إحالتُه على فَقْد[2] شرط ممّا ذكر غيرَ صحيحه .

والثالث : أَنَّ النحويين يستثنون من هذا المفعول قِسْماً لا يلزم فيه الجر بالحروف مع فَقْدِ الشروط ، فيقولون : إذا كان المفعول له أَنْ وأَنَّ فإنَّه يجوز إسقاطُ حرف الجر منه على الإطلاق من غير شرط ؛ لأَنَّ هذين الحرفين يُحْذَفُ معهما حرفُ الجر على كل حال ، فتقول : جئتك أَنْ تكرمني ، وجئتك أَنَّك كريمٌ ، ولو قلت : جئتك إكرامَك ، أو جئتك كَرَمَك / لم يجز ، ولا بُـدَّ من /١٣٧/
اللام ، وكلامُه يقتضي أَنْ لا بُـدَّ من الشروط في جواز نصب هذا المفعول ، ولا يقال : لَعَلَّهُ يجعل أَنْ وأَنَّ في موضع جر ؛ لأنا نقول : ليس هذا مذهبَه ، وقد تقدَّم في باب تعدّي الفعل ولزومه نَصُّه[3] على أَنَّهما مع إسقاط الجار في موضع نَصْبٍ بقوله : «وإن حُذِف فالنصبُ للمنجر» إلى آخره فكان إطلاقه قاصراً عن بلوغ المقصود .

فأَمَّا الأول والثاني فلا جوابَ لي عنهما الآن . وأَمَّا الثالثُ فسَهْلٌ وهو أن

---

(١) في س : (سماه) .
(٢) من قوله : (على فقد) إلى قوله : (بالحروف مع فقد) ، سقط من س .
(٣) في س : (نصبه) ، بباء مفحمة بعد الصاد .

المفعول له إذا كان أنْ وأنَّ فقد قدم[1] حكمه في الجملة فيما قـدَّم ، وإنَّما تكلَّم هنا على ما إذا كان اسماً صريحاً ، وزاد الشلوبين في الأسئلةِ والأَجْوِبَةِ شرطاً أغفلَهُ الناظم : وهو أنْ يكونَ من أفعال القلوب كقولك : جئتُك رغبةً ورَهْبَةً ، فلو كان من أفعال الجوارح لم يَصِحَّ نصبُه[2] ، كقولك : جئتك لبُنْيَانِ الدار ، وقد أشار الرُّندي إلى أنَّ غالبَ هذا المفعول أنْ يكونَ من أفعال القلوب ، فكان من حَـقِّ الناظم أنْ يذكرَ هذا الشرط .

والجواب : أنَّه مُسْتَغْنًى عنه بشرط اتحاد الزمان ؛ لأنَّ أفعالَ الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل[3] المُعَـلَّل ، كما أنه لم يشترط ألَّا يكونَ من لفظ الفعل ؛ لأنَّ المصدر لا يكون عِلَّةً لفعله فما فعل الناظم من ذلك لا دَرَكَ فيه .

ثم قال : «وإنْ شَرْطٌ فُقِد فَاجْـرُرهُ بالحرف» يعني أنَّه إذا تَخَـلَّفَ شرطٌ من هذه الشروط المتقدّمة في المفعول له فاجرُره بالحرف . والحرف المراد : هو المختَصُّ بمعنى التعليل ، والمشهور من الحروف المؤدية معنى التعليل[4] هو اللام ، وإنما لم يَقُل فاجرُوه باللام لمشاركة غيره له في تلك الدَلالةِ ، وفي الاستعمال في هذه المواضع كالباء ومِنْ وفي ، فأمَّا الباء فنحو قوله تعالى : ﴿فَبِظُلْمٍ من الذين هَادُوا حَـرَّمْنَا عليهم طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لهم﴾[5] الآية . وأمَّا مِنْ فنحو قوله تعالى : ﴿وإنَّ منها لما يَهْبِطُ من خَشْيَةِ اللهِ﴾[6] وقوله : ﴿لرَأَيْتَـهُ خاشِعاً مُتَصَدِّعاً من خَشْيَةِ اللهِ﴾[7] . وأمَّا في

---

(١) في س : (قام) .

(٢) ذكر هذا الشرط الرعيني في شرح ألفية ابن معطي ٢/ل ٨٥ ، وعزا اشتراطه إلى ابن الخشاب . وانظر التصريح ١/٣٣٤ .

(٣) نقل هذا الجواب عن الشاطبي خالد الأزهري في التصريح ١/٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٤) في س : (الفعل) ، تحريف .

(٥) سورة النساء آية ١٦٠ .

(٦) سورة البقرة آية ٧٤ .

(٧) سورة الحشر آية ٢١ .

فنحو قول النبي عليه السلام : «إنَّ امرأةً دخلتِ النارَ في هِرَّةٍ ربطتها»[1] على رأي الناظم في هذا الحرف ، فهذه الأحرف وما كان نحوها بمعنى من أجل ، وهو المعنى الذي في اللام ، فالمثال الأول المجرور بالباء امتنع النصب فيه لعدم اتحاد الفاعل ؛ لأنّ[2] فاعلَ التحريم غيرُ فاعل الظلم . والمثال الثاني المجرور بِمنْ متوفر الشروط فلو قال : لما يهبط خشيةَ الله ، ولرأيته خاشعاً متصدّعاً خشيةَ الله لصَحَّ ، فهو ممّا جُرَّ على الجواز لا على اللزوم . والمثال الثالث امتنع فيه النصب ؛ لأنَّ لفظَ الهِرَّة[3] ليس بمصدر . فإذا ثبت أنَّ الجار قد يكون اللام وقد يكون غيرها . فلك أنْ تَجُرَّ ما اجتمعت فيه الشروط ، على ما ذكر من الجواز على إثر هذا بأحد هذه الأحرف حَسَب ما يذكر ، وقد تقدّمت أمثلةُ ما عُدِم فيه بعضُ الشروط ، وأنَّه يلزم الجر .

ثم قال : «وليس يمتنع مع الشروط» ، الضمير في (ليس) وفي (يمتنع) عائدٌ
/١٣٨/ على الجر بالحرف / المفهوم من قوله : «فاجرُرْه بالحرف»[4] وذلك جائز : أن يعودَ الضمير على ما تَضَمَّنَه الفعلُ من الحدث ، ومنه قوله تعالى : ﴿اعدِلُوا هو أَقْرَبُ للتَّقوى﴾[5] أي العدلُ أقربُ ، وقوله : ﴿وإنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لكم﴾[6] أي يرضى الشكر ، ويعني : أنَّ المفعولَ له إذا تَوَفَّرَت فيه الشروطُ المذكورة أولاً فلا يمتنع جَرُّه بالحرف الجار بل يجوز ، فتقول : قصدتُك لابتغاء الخير ، وجئتك لرَغْبَةٍ في معروفك ، وداريتُك من مَخَافَةِ شَرِّكَ ، ومَثَّلَ هو ذلك بقوله : «لِزُهْدٍ ذا قنع»

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب المساقاة ، باب فضل سقي الماء (١٤٧/٣) ، كتاب بدء الخلق ، باب خمس من الدواب فواسق (١٥٧/٤) ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها (٢٠٢٢/٤-٢٠٢٣) .

(٢) في هامش الأصل : (خ : فإنّ) .

(٣) في س : (الهمزة) .

(٤) في س : (باللام) .

(٥) سورة المائدة آية ٨ .

(٦) سورة الزمر آية ٧ .

أصله قَنِعَ ذا زُهْداً ، فالشروط موجودةٌ ، والجر بالحرف جائز ، فتقول : قَنِعَ ذا لزهد ، وقَنِعَ بِزُهْدٍ ، وقنع من زُهْدٍ . وقد نَصَّ ابنُ خروف على دخول الباء ومن في هذا الباب ، ولكنّ التفسيرَ على اللام ؛ لأنَّها الأصل ، والأكثر في الاستعمال ؛ فلذلك قدَّمها الناظمُ في المثال ، وآثرها على غيرها . وأمَّا في فذلك رأيُه فيها ، وقليلٌ من يثبتها ، وفي إطلاقه القول بجواز الجر ما يَدُلُّ على أنَّه لا يختص بالمفعول له المعرفة بل يجوز وإنْ كان نكرةً فكما تقول : جئتك للرغبةِ في معروفك ، وجئتك لابتغاء الخير ، كذلك تقول : جئتُك لرغبةٍ فيك ، وكففت عنك لتكَرُّمٍ ، ويُعَيِّنُ[1] هذا القصدَ من كلامه تمثيلُه بالنكرة في قوله : «لزهد ذا قَنِع» وهو تنكيت على ما ذهب إليه أبو موسى الجزولي من أنَّ النكرةَ لا يجوز جَرُّها مع استيفاء الشروط . حيث قال : «ولا يكون منجراً باللام إلاّ مختصاً»[2] قال الشلوبين : «وهذا غيرُ صحيح ، بل هو جائزٌ لا مانعَ منه» قال : «ولا أعرفُ له سلفاً في هذا القول»[3] انتهى . فالواجب الرجوع إلى رأي الجمهور لكن يجب أنْ يُبْحَثَ عن السماع في هذا فإنَّه إن كان الجزولي يزعم ذلك عن استقراء منه أو مِمّنَ أخذ عنه فلا إشكالَ في قُوَّةِ قوله ، وإن كانَ بخلاف ذلك لم يلتفت إليه ، وقد جاء الجر في المختص كما تقدَّم في قوله تعالى : ﴿وإنَّ منها لما يَهْبِطُ من خَشْيَةِ اللهِ﴾[4] وقوله : ﴿لرَأَيْتَهُ خاشِعاً مُتَصَدِّعاً من خَشْيَةِ اللهِ﴾[5] ولا أحفظُه في غيره ، ولكن الناظمَ زَعَمَ أنَّه موجودٌ لكنه قليل كما سيأتي . وفي تمثيله بقوله : «لزهد ذا قنع» ما يشعر بأنَّه يجيز تقديمَ المفعول له على العامل فيه ، فالأصل : قَنِعَ لزُهْدٍ ثم قدَّمه . وهذه المسألة لم يَنُصَّ عليها في التسهيل ، ولا شرحه ، ولا الفوائد ، وهي

---

(١) في س : (ومعنى) .
(٢) المقدمة الجزوليّة ص ٢٦٢ ، وفي س : ولا مختصاً ، تحريف .
(٣) شرح الجزوليّة للشلوبين ٢/٩٦٩ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول ٢/٨١٦.
(٤) سورة البقرة آية ٧٤ .
(٥) سورة الحشر آية ٢١ .

صحيحة ، فقد نَصَّ الرماني في شرح الموجز على جواز قولك : مخافةَ شَرِّهِ جئتُه ؛ لأَنَّ العاملَ متصرف في نفسه فيتصرف في معموله إلاَّ أنْ يمنعَ من ذلك مانعٌ طارئ .

وقَنِعَ هنا بكسر النون – على فَعِل – يَقْنَعُ قَنَاعَةً وقَنَعَاناً إذا رَضِيَ عن الله تعالى ، وقَنِعَ أيضاً بقَسْمِهِ ، وقَنِعَ بقولك ، وبالشيء : إذا رَضِيَ به ، وقَنَع بالفتح يَقْنِعُ قُنوعاً إذا سَأَلَ ، وقد يطلق القُنُوع بمعنى القَنَاعة .

ثم أخذ يُبَيِّنُ مراتب هذا المفعول في جواز الجر ، وقوته ، وضعفه ، فقال :

/١٣٩/ / وقَـلَّ أنْ يَصْحَبَـهُ المُجَرَّدُ والعكس في مصحوب أل وأنشدوا

«لا أقعُدُ الجبنَ عن الهيجاء ولـو توالَـتْ زُمَـرُ الأعداء»

فبيَّن أَنَّ جرَّ المجرد – يعني من الإضافة والألف واللام – قليلٌ في الكلام ، والأكثرُ فيه النصب ، فإذا قلتَ : جئتك إعظاماً لك ، فهو أكثر من : جئتُك لإعظامٍ لك ، وقولُك لإعظامٍ لك قليلٌ ، وهو الذي مَنَعَهُ الجزولي ، فالضمير في (يَصْحَبُه) عائدٌ على الحرف الجار ، مصحوب أل – وهو الذي دخلت عليه – بعكس المُجَرَّد ، يعني أَنَّ نصبَه قليلٌ في الكلام ، والأكثرُ فيه الجَرُّ فقولك : جئتك للحَذَر منك أكثرُ من : جئتك الحَذَرَ منك . وحقيقة العكس أَنَّ تقديرَ[1] الكلام في المجرد : وَقَـلَّتِ[2] المصاحبة للحرف في المجرد وكَثُرَ فيه عَدَمُ المصاحبة . فإذا حَـوَّلْتَ هذا الكلام على وَجْهٍ يَصْدُقُ قلتَ : وقَـلَّ في مصحوب أل عَدَمُ المصاحبة وكَثُرَتَ فيه المصاحبة . ولما أخبر بحكم المجرد وتفضيل النصب فيه ، وبحكم مصحوب أل وتفضيلِ الجَرِّ فيه بَقِيَ المضافُ المسكوت عنه دون تفضيل ، فاقتضى التسوية بين الأمرين فقولك : جئتُك ابتغاءَ الخير ، وجئتُك

(١) في س : (أن يقدر) .
(٢) في الأصل : قلة ، تحريف صوابه من س .

لابتغاء الخير لا مَزِيَّةَ لأحدهما على الآخر ، وكذلك قال في التسهيل والفوائد : «ويستوي الأمران في المضاف»[1] .

فإن قيل : كيف يفهم له حكم المضاف ، وهو لم يتعرَّض له بمنطوق ولا مفهوم .

فالجواب : أنَّه مرادُ الذكر ، ومفهومُ[2] الحكم من قوله : «وقَلَّ أنْ يَصْحَبَه المُجَرَّد» ؛ لأنَّ المُجَرَّدَ يكون تجريده من الألف واللام ومن الإضافة ؛ إذ لم يُقَيِّد التجريدُ بأحدهما دون الآخر ، ثم لما ذَكَرَ المصحوب بأل بَقِيَ المصحوبُ بالإضافة مشعوراً به ، مشعوراً بحكمه ، وهذا ظاهر . وهذا الكلام يقتضي بسياقه أنَّ المفعولَ له يكون مُجَرَّداً ، وذلك نحو ما تقدَّم ، ومنه في القرآن الكريم : ﴿ادعوا رَبَّكُم تَضَرُّعاً وخُفْيَةً﴾[3] و﴿ادعوه خَوْفاً وطَمَعاً﴾[4] وقول النابغة :

* حذاراً على ألاَّ تُنَالَ مَقَادَتِي *

وهو كثير ، ويكون بالإضافة نحو قول حاتم الطائي أنشده سيبويه :

وأُغفرُ عوراءَ الكريم ادِّخارَه وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللئيم تَكَرُّماً

ومنه في القرآن : ﴿ومَنْ يَفْعَلْ ذلك ابتغاءَ مَرْضَاتِ الله﴾[5] الآية ﴿ومَثَلُ الذين يُنْفِقُونَ أموالَهم ابتغاءَ مرضات الله﴾[6] وهو كثير أيضاً ، ويكون بالألف واللام نحو ما أنشده الناظم من قوله :

---

(١) التسهيل ص ٩٠ .
(٢) في س : (وهو مفهوم) .
(٣) سورة الأعراف آية ٥٥ .
(٤) سورة الأعراف آية ٥٦ .
(٥) سورة النساء آية ١١٤ .
(٦) سورة البقرة آية ٢٦٥ .

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء ولو توالتْ زُمَرُ الأعداء[1]

وهذا الشاهد لا أَحْفَظُه عن غيره ، ولا أعلم قائله . قال في الشرح : «ويمكن أَنْ يكون القسط من قوله تعالى : ﴿ونَضَعُ الموازينَ القِسْطَ ليَوْمِ القِيامَةِ﴾[2] مفعولاً له ، لأَنَّه مستوفٍ للشروط[3] . وممّا / اجتمع فيه ثلاثةُ الأنواع قولُ العجاج – أنشده سيبويه – يصف حماراً : /١٤٠/

يركبُ كلَّ عاقر جمهور مخافةً وَزَعَلَ المحبور
والهولَ من تهول الأمور[4]

فقوله : مخافة ، من المجرد ، و : زعل المحبور ، من المضاف ، والهولَ ، من ذي الألف واللام ، ومعنى البيت الذي أنشده ظاهر ، يقول : لا أَقْعُدُ عن الهيجاء جُبْناً وفَزَعاً ولو توالتْ وتتابعتْ عليَّ الأعداء زُمَراً بعدَ بَعْدَ زُمَرٍ يتلو بعضُها بعضاً ، فإني لا أكترثُ بهم ، ولا أَجْبُنُ عنهم ، يَصِفُ نفسه بالشجاعة ، والهيجاء : الحرب تُمَدُّ وتقصر ، وهي من هاج الشيء يَهِيْجُ إذا ثار ، والزُمَرُ : الجماعات ، وأحدها زُمْرَةٌ . وتوالت : تتابعت وأتت شيئاً بَعْدَ شيء يَتْبَعُ بعضُها بعضاً .

---

(١) لم أقف لهما على نسبه ، وهما في شرح الكافية الشافية ٦٧/٢ ، المساعد ٤٨٧/١ ، المقاصد النحوية ٦٩/٣ ، التصريح ٣٣٦/١ ، همع الهوامع ٣٤/٢ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٤٧ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨١٦/٢ .

(٤) في س : (القبور) .

المفعول فيه وهو المسمّى ظرفاً

هذا هو النوع الثالث والرابع من المنصوبات التي يَنْصِبُها كلُّ فعل كان متعدّياً أو غيرَ متعدّ ، وهما ظرفُ الزمان وظرفُ المكان ؛ وإنما جمعهما في باب واحد لاتحاد أحكامها في الأكثر ، وشرع أولاً في التعريف بالظرف على الجُمْلَة فقال :

الظرفُ وَقْتٌ أو مكانٌ ضُمِّنا في باطِّرادٍ كهُنَا أُمكث أَزْمُنَا

يعني أَنَّ الظرفَ المصطلح عليه عند النحويين : ما كان اسماً لوقت – أي لزمان – أو اسماً لمكان ، فلا يكون[1] من جنس غير[2] جنسهما إلاَّ إذا ضُمِّنَ معناهما كما سيأتي بيانُه إن شاء الله ، فيريد ما كان اسمَ زمان أو مكان بالوضع الأول[3] أو بوضع ثانٍ ؛ إذ ليس في لفظه ما يَدُلُّ على اختصاصه بأحدهما . وهذا هو الجنس الأقرب . وقوله : «ضُمِّنا في» (في)[4] هنا اسمٌ للحرف مفعولٌ ثانٍ لضُمِّنا ، والألف في ضُمِّنا يحتَمِلُ أنْ تكونَ ألفَ الضمير ، وإن تقدّمت (أو) ؛ إذ المراد الأمران ، وإنّما جاءت للتفصيل كقول الله تعالى : ﴿إنْ يَكُنْ غَنِيّاً أو فَقِيراً فاللهُ أولى بهما﴾[5] ويحتَمِلُ أن يكون وصلاً[6] ، والضمير مستَتِرٌ مفرد عائد على أحد الأمرين اعتباراً بلفظ (أو) ، ويريد أنَّ من خاصيَّة الظرف أن يكونَ مُضَمَّناً معنى «في» ،

(١) سقطت «فلا يكون» من س .
(٢) في س : (من) ، تحريف .
(٣) في الأصل : «وبوضع» وما أثبت من س .
(٤) سقطت من س .
(٥) سورة النساء آية ١٣٥ .
(٦) في س : (وصله) .

فيخرج عن ذلك قولك : أعجبني يومُ الجمعة ، وأعجبني[1] مكانُ زيدٍ ؛ فإنَّ اليومَ والمكانَ ههنا ليسا بظرفين اصطلاحاً ، وإن كان يومُ اسمَ زمان ، ومكانُ اسمَ مكان ؛ لأنَّهما لم يَتضَمَّنا معنى «في» . فإذا تضمَّناه استحَقَّا اسمَ الظرفية ، وكذلك كلُّ ظرف استُعْمِل استعمالَ الأسماء ، وَسُلِّط عليه من العوامل ما يتسلَّطُ على سائر الأسماء من الرفع والنصب والجر على غير معنى (في) ؛ ذلك حيثُ لا يكون بينه وبين غيره من الأسماء فَرْقٌ ، فإذا قلتَ : جئتُ في شهر كذا إلى موضع كذا ، وأحببتُ عام كذا ، وكرهتُ موضعَ كذا ، وقعدتُ عن يمينك ، وعن شمالك ، وعرفتُ أنَّ يومَ الجمعة مبارك ، وأنَّ وَسْطَ الدار مُتَّسِعٌ ، وما أشبه ذلك ، فليس كل هذا بظرف ؛ إذ لم يتضمّن معنى «في» ، فإن قلتَ : جئتُ شهرَ كذا ، وقعدتُ موضعَ[2] كذا ، وقعدت يمينَك أو شمالَك يومَ الجمعة ، وأقعدتُك وَسْطَ الدار كانت هذه ظروفاً لتَضَمُّنِها معنى في . وقوله : «باطراد» فصل ثانٍ ،
/١٤١/ وهو متعلّق بضُمِّنَا يعني أنَّ من شأن هذا / التضمين المتعلّق بالظرف أنْ يكونَ مُطَّرِداً في كلِّ موضع لا يختَصُّ به مكانٌ دونَ آخر كيومٍ وليلةٍ وخلفٍ وأمام ، فإنّك تقول : صحبتك يومَ الجمعة ، وأكرمتُك يومَ الجمعة ، وجلستُ يومَ الجمعة ، وأضْرِبُ زيداً يومَ الجمعة ، وقدومُ زيدٍ يومَ الجمعة ، فيجري في الكلام كلّه ، فكذلك : قعدتُ خلفَك وقمتُ خلفَك ، وزيدٌ خلفَك ، ونحو ذلك ، فلا يُقْتَصَرُ به على موضع دون آخر . فإذاً كلُّ ما كان من الأسماء يُضَمَّنُ معنى «في» لكن على غير اطراد فليس بظرف ، وذلك أنَّ العربَ تقول : مُطِرنا السهلَ والجبلَ ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ[3] ، فهذه على معنى في ؛ لأنَّ المعنى : في السهل والجبل ، وضرب في الظهر والبطن ، لكنها ليست

(١) سقطت (أعجبني) من س .
(٢) في س : (شهر) ، تحريف .
(٣) المثالان في كتاب سيبويه ١٥٩/١ ، ولم يصرح بسماعهما عن العرب .

بظروف ؛ لأنَّ تضمينَها معنى في[1] ليس بمطرد فيها لو قلت : أخصبنا السهلَ والجبلَ أو: أجدبنا السهلَ والجبلَ ، أو مُطِرنا القيعانَ والتلولَ ، أو ضُرِبَ زيدٌ اليدَ والرجلَ ، أو الرأسَ والجسدَ[2] لم يَجُز ، فلما كانت على هذا السبيل لم تستحق بذلك أن تكونَ ظروفاً ، قال سيبويه لما تكلّم على نَصْبِ هذه المُثُل ، وأنَّها على تقدير في : «وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظروف ، لأنك لو قلت : هو[3] ظهره وبطنه ، وأنت تعني شيئاً على ظهره لم يجز»[4] ، قال : «ولم يجيزوه – يعني[5] حذف حرف الجر – في غير السهل والجبل والظهر والبطن كما لم يجز : دخلت عبدالله»[6] ، قال : «فجاز هذا في ذا وحدَه كما لم يجز حذف حرف الجر إلاّ في الأماكن في مثل : دخلتُ البيتَ»[7] . ومن هذا القبيل أيضاً الأماكن المختَصَّة مع دخلت هي على إسقاط الخافض ؛ إذ لو كانت منصوبة على الظرفية لم ينفرد بـه دخل وحده ، بل كنت تقول : قعدتُ البيتَ ، ومكثتُ السوقَ ، كما يقـال : دخـلتُ البيتَ ، ودخلت

---

(١) ما بعد قوله السابق : (على معنى (في) – إلى هنا ساقط من س من جراء انتقال النظر .

(٢) بعده في س : أو ضرب زيد الظهر والبطن . وقد ذُكِر قبل أن هذه العبارة مسموعة عن العرب ، فهي هنا مقحمة .

(٣) في الكتاب : «[قُلِبَ] هو . .» وليست الكملة – قلب – في أيٍّ من النسختين ، وقول الشاطبي الآتي : «ويجمع ذلك ألاَّ يستعمل المتضمن معنى (في) خبر مبتدأ ، وهو الذي اعتمد سيبويه» ، وما نقله أبو حيان في تذكرة النحاة ٢/٢ ١٦٣ من تقييد شيخه ابن الزبير من قوله : «ض : واستدل على أن ظهره وبطنه ليس بظرف بأنَّه لا يحسن : هم [كذا] ظهره وبطنه ، يريد : على ظهره . .» يرجح أن تكون مقحمة من النساخ .

(٤) الكتاب ١٥٩/١ ، وفيه : «تعني على ظهره . واشار محققه إلى أن في طبعة درنبورغ : «.. شيئاً. .» كما هنا .

(٥) في س : (قال : يعني) . وما بين المعترضتين ليس في الكتاب ، وأشار محققه إلى وجوده في الأصل .

(٦) الكتاب ١٥٩/١ .

(٧) المصدر نفسه .

السوقَ ، وكان يقال : زيدٌ البيت ، وزيد السوقَ ، وعمرو الدارَ ، فينتصب بمقدَّر كما يفعل بالمحقَّق الظرفية نحو : زيد مكانَ كذا ، أو زيد خلفَك وأمامك ؛ لأنَّ كلَّ ما ينتصِبُ على الظرفية يَصِحُّ وقوعُه خبراً فينتصِبُ بعامل مقدَّر ، وإلى هذا أشار سيبويه في كلامه المذكور آنفاً ، قال المؤلف : «وقد غفل عن الموضع الشلوبين وجعل نَصْبَ المكان المختَصٌ بدَخَل عند سيبويه على الظرفية[1] ، قال : «وهذا عَجَبٌ من الشلوبين مع اعتنائه بجميع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها ببعض»[2] . وقد حكى ابن خروف عن الفراء أنَّك تنصِبُ بدَخَلْتُ وذهبت وانطلقَتُ جميعَ البلدان ، تقول : ذهبت الكوفةَ ، وانطلقت الغورَ ، فأنفذوها في جميع البلدان ؛ لأنها نواحٍ[3] ، وحكى سيبويه : ذهبتُ الشام[4] ، وهذه كلُّها – وإن اطّردت – كما قال الفراء – فاَطِّرادُها لا يخرجها عن كونها سماعاً ، لالتزامهم ذلك مع الأفعال الثلاثة ، فقد خرجت بذلك عن الاطّراد . والحاصل أنَّ عدمَ الاطراد يكونُ بأمرين :

أحدهما : ألاَّ يُسْتَعْمَلَ نظائرُ المسموع مكانَ المسموع وإن اتَّحَدَ العامل ، كما مَرَّ في : مُطِرنا السهلَ والجبلَ . والثاني : ألاَّ يعملَ في المسموع كلُّ عامل ، كما مَرَّ في (دخلت) مع الأماكن / المختصّة . ويجمع ذلك ألاَّ يُسْتَعْمَلَ المتَضَمِّنَ معنى (في) /١٤٢/ خبرَ مبتدأ ، وهو الذي آعتمد سيبويه ، فإذا ثبت أنَّ غيرَ المطَّرِد لا يكون ظرفاً ، وأنَّ هذه الأمثلة كلَّها من غير المطّرد تبيّن أنَّها منصوبة على إسقاط الحرف لا على الظرف ، وذلك ظاهر ، فلذلك قال : «بآطرادٍ» . وقوله : (كهنا آمكث أزمُناً) مثالان: أحدهما لظرف المكان ، وهو (هنا) ، والآخر لظرف الزمان ، وهو (أزمناً) جمع زَمَن كجبل وأَجْبُلٍ . وفي هذا الحدِّ نَظَرٌ من أربعةِ أوجه :

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٨١٨ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) في شرح الجمل لابن خروف ص ٣٣ : «وكذلك : دخلت البيت والدار والمسجد عدوه إلى جميع المختصة ، وكذلك : ذهبت الشام والكوفة والبصرة ، وزاد الفراء انطلقت . .» .

(٤) الكتاب ١/٣٥١ .

أحدها : أنه قال : «الظرفُ وَقْتٌ أو مكان» فجعل الظرفَ هنا هو نفسَ الزمان والمكان ، وهذا ، وإن كان في المعنى صحيحاً ، فهو في الاصطلاح النحويّ غيرُ صحيح ؛ فإنَّ الظرفَ عند النحويين إنّما يطلق على اسم الوَقْتُ واسم المكان ، لا على معنى الاسم ؛ إذ لا يتكلّم النحوي إلاَّ في الألفاظ الدَالَّة على المعاني ، فكان من حقِّه أَنْ يقولَ : الظرف اسم وقت أو مكان ، كما قال في التسهيل : «هو ما ضُمِّن من اسم وقت أو مكان[1] معنى في بإطراد»[2] إلى آخره ، فقَيَّدَه بالاسم كما ترى . وكذلك قوله : «ضُمِّنا في» غيرُ صحيح في ظاهره ؛ إذ ليس المُضَمَّنُ حرفَ «في» المنطوقَ به ، وإنّما المضمَّن معناه كما صَرَّح به أيضاً في التسهيل ، فعبارته في هذا الموضع غيرُ سديدة .

والثاني : أَنَّه عبَّر بلفظ التضمين في قوله : «ضُمِّنَا في » ، والمتقرِّر[3] في التضمين لمعنى الحرف أَنَّه موجبٌ للبناء[4] ، وهو الشبه المعنوي الذي قَدَّم ذكره ، فلذلك يقولون : المبنى من الأسماء ما أشبه الحرفَ أو تَضَمَّنَ معناه ، وليس هذا كذلك ؛ إذ لو كان مثلَه لبُنِيَ كلُّ ظرف في الكلام[5] ، وليس كذلك . وهذا الاعتراض وارد عليه في التسهيل أيضاً ، لأَنَّ تَضَمُّنَ معنى الحرف قد ثبت موجباً للبناء ، فكان من حقِّه أَنْ يجتنِبَ هذه العبارة إلى ما يقتضي عدمَ البناء ، فيقول مثلاً : أفهما في ، أو أفهما معنى[6] في ، كما قال في الحال : «مُفْهِمُ : في حَالٍ» ، ولم يقل : ضُمِّنَ معنى «في حال» .

---

(١) سقطت : «أو مكان» من **س** .
(٢) التسهيل ص ٩١ .
(٣) في **س** : (التقدير) ، تحريف .
(٤) في الأصل : الموجب للبناء ، وما أثبت من **س** .
(٥) انظر الاعتراض في منهج السالك لأبي حيان ص ١٤٦ .
(٦) سقطت (معنى) من **س** .

والثالث : أنَّ قولَه : بإطرادٍ غيرُ محتاجٍ إليه[1] ؛ لأنَّ المتحرزَ منه – وهو قولهم : مطرنا السهلَ والجبلَ ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ – قد تقدَّم أنَّه منصوبٌ على إسقاط الخافض لا على تَضَمُّن معنى الخافض ، فإذا كان غيرَ مضمّن معناه فلم يدخل تحت قوله : «ضُمِّنَا في» قَطُّ ، فلا يحتاج إلى الاحتراز منه ، وحين احترز منه دَلَّ على أنَّه عنده مضمَّنٌ معنى في ، وإذا كان كذلك فهو ظَرْفٌ عنده ؛ لأنَّ كلَّ مضمَّنٍ معنى «في» ظرف بإطلاق ، كان مُطَّرداً أو غير مطرد ، فظهر أنَّه تناقَضَ في هذه العبارة من حيثُ قصد تحريرَها .

والرابع : أنَّه يَخْرُجُ له من[2] الظروف المجمع على أنَّها ظروفٌ أشياءُ كثيرةٌ ، فمن ذلك قولهم : هو مني منزلةَ الولد ، ومقعدَ القابلة ، ومزجر الكلب ، وهو مني دَرَجَ السيول ، فهذه كلُّها أو ما كان من بابها ظروفٌ باتِّفاقٍ مع أنَّها لا تَتَضَمَّنُ معنَى في باطراد ؛ إذ لا تقول : أجلسته[3] منزلةَ الشَّغاف ، ولا قَعَدَ زيدٌ منزلةَ الشغاف ، كما تقول : أجلستُه قريباً مني ، وقعد قريباً مني ، ولا / تقول /١٤٣/ أيضاً : قعد منزلةَ زيدٌ مَزْجَرَ الكلب[4] ، كما تقول : قعد بعيداً مني ، ولا مكانُك دَرَجَ السيول ، ولا نحو ذلك ممّا الظرفية فيه[5] سَمَاعٌ ، فصارت هذه الأشياء كلُّها بمنزلة : مُطِرنا السهلَ والجبلَ ، فاقتضى كلامُه أنَّها غيرُ ظروف ، وليس كذلك بل هي ظروفٌ عندَهم ، فإذاً يَخْرُجُ عن حَدِّه هذه الأشياء ، عن[6] كونها ظروفاً ، وذلك فاسدٌ .

---

(١) أورد ابن الناظم في شرحه ص ٢٧٣ هذا الاعتراض على أبيه ، وانظر التصريح ٣٣٩/١ ، وحاشية ابن الحاج على شرح المكودي ١٥٨/١ .

(٢) سقطت (من) من س .

(٣) في الأصل : (أجلست) بسقوط الهاء .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٣٠٣-٣٠٤ .

(٥) سقطت (فيه) من س .

(٦) في النسختين (وعن) بإقحام الواو .

هذا إلى[1] ما له في أصل التعريف من الجمع بين مختلفي الحد في حَدِّه ، لأنه جمع نوعي الظرف ، وهما مختلفان ، وليس من شأن أهل الحدود أَنْ يجمعوا[2] في حَدٍ واحد بين محدودين مختلفين ، كما لا يجمعون بين الانسان والفرس فيحدونهما بحدٍ واحد ، ولا بين النبات والحيوان قاصدين لتعريف كل نوع بما يخصه[3] . وهذا فعل الناظم في حدِّه الظرفَ ، فلم يستقم هذا التعريف لا من جهةِ ترتيب الحد في نفسه ، ولا من جهة حصول المقصود به ، وهو العلم بالمحدود .

والجواب عن الأول : أَنَّ مرادَه ، حاصلٌ مفهومٌ من حيث انتصب لصناعة الألفاظ ، وهي النحو ، ولم يقصد بيانَ الظرف المعنوي ، فذلك الذي يُعَيِّن أنَّه على حذف المضاف أي : اسم وقت أو اسم مكان ، وكذلك قوله : «ضُمِّناً في» معلوم أَنَّ المضمَّنَ ليس نفسَ الحرف الملفوظ به بل معناه . وهذا ظاهر .

وعن الثاني : أَنَّ تضمينَ معاني الحروف على ضربين :

أحدهما : تضمينٌ في أصل الوضع ، فيكونُ الاسم في أصله موضوعاً للدَلالة على معنى الحرف . وهذا هو التضمين الموجب للبناء :

والثاني : تضمينٌ طارىء على الاسم بعد وضعه غيرَ مضمَّنٍ معنى حرف ، فأسماء الزمان والمكان موضوعة للدَلالة على ما وُضِعَت له من معاني الأسماء كسائر أسماء الأجناس ، فيومٌ في الزمان كرَجُلٍ في الأناسي ، ويمين وشمال في المكان كذلك أيضاً ، ولا تضمين في شيء[4] منها ، ثم إنَّهم أرادوا الدَلالة على تعيين وقوع الفعل في الزمان أو في المكان فضَمَّنوا الظرفَ ذلك حالةَ التركيبِ ، فالتضمين ههنا بعد استقرار الدَلالة الإفرادية ، وذلك ليس بموجِبٍ للبناء ، كما لم

---

(١) في الأصل : «إذا» تحريف ، تصويبه من س .

(٢) في الأصل : «لا يجمعوا» . وهو خطأ صوابه من س .

(٣) في هامش الأصل : «خ : للتعريف بما يخص كل واحد» .

(٤) في الأصل : «في شق» تحريف .

يكن الافتقار إلى المفسِّر موجباً للبناء في نحو : عِشرين ، وكل ، وبعض ، وكلا ، ونحو ذلك لما كان الافتقار طارئاً بعد استقرار المعنى الإفرادي ، وقد جعلوا ذا الإضافة مُضَمَّناً معنى اللام في نحو : غلامُ زيدٍ ، ومعنى من في نحو : ثوبُ خَزٍّ ، ومعنى في عند ابن مالك في نحو : ﴿أَلَدُّ الخِصَامِ﴾[1] ، ولم يكن ذلك موجباً للبناء لمَّا كان ذلك التضمين عارضاً . وفي كلام العرب من هذا أشياء . والتضمين في كلا الوجهين مخالفٌ لتقدير الحرف في نحو : دخلتُ البيتَ ، ومُطِرنا السهلَ

/١٤٤/ والجبلَ ، فيقال : إنَّه / منصوب على إسقاط الخافض لا على تضمين الحرف . ويقال في : جئت يومَ الجمعة : إنَّه منصوب على تضمين معنى الحرف لا على إسقاطه ؛ لأَنَّ بين الأمرين عندهم فَرْقاً يعرفه نُظَّار الصناعة ، كما أَنَّ عندهم فَرْقاً بين قولك : اخترتُ الرجالَ زيداً ، وبين قولك : شكرتُ زيداً ؛ حيث قالوا : إنَّ الرجال منصوبٌ على إسقاط الخافض ، وزيداً في : شكرتُ زيداً منصوبٌ لا على إسقاط الخافض ، مع أَنَّك تقول فيهما : اخترتُ من الرجال زيداً ، وشكرتُ لزيدٍ ؛ إذ ذلك كلُّه مقصودٌ في الاصطلاح ، ومُبْنِيٌّ على معنى صحيح ، فإطلاق الناظم لفظ التضمين هنا هو على أحد الوجهين فلا اعتراضَ عليه .

وعن الثالث أنْ يقالَ : لا يخلو أنْ يكونَ هذا التعريفُ عنده بالذاتيات حتى يكونَ حَدًّا حقيقاً ، أو بالخَوَّاص الخارجة عن الذات حتى يكونَ حَدًّا رسمياً ؛ فإن كان الأول فإنَّ قوله : «باطِّراد» ليس بحشو ، وإن لم يكن محترزاً به من شيء ؛ وذلك أَنَّ القاعدة عند أربابِ الحدود أَنَّ الحدَّ إنما يطلب به أَنْ يكون معرِّفاً للماهية على كمالها ، ومُبَيِّناً لها بجميع أجزائها على التفصيل فيُؤتى فيه بالجنس الأقرب أَوّلاً – وهو الجزء المشترك ، ثم يؤتى بعده بالفصول الذاتية للمحدود ، وإن كانت أبعد – وكانت ممّا يحصل بالواحد منها الكفاية في التمييز – فإنَّ تَـرْكَ بعض الفصول ، ولو كان مستغنى عنه في التمييز – تَرْكٌ لتعريف جزء من الذات .

(١) سورة البقرة آية ٢٠٤ ، وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٠٦/٢-٩٠٧ .

والحَدُّ وَضْعُه أَنَّه عُنوانُ الذات ، وبيان لها[1] فيجب أَنْ يقومَ المحدودُ في النفس صورةً معقولةً في الذهن ، مساويةً للصورة الموجودة في الخارج على الكمال ، وحينئذ يعرضُ للمحدود أَنْ يتميزَ عن غيره ، لا أَنَّ التمييز عن الغير هو المقصود من الحد الذاتي ، وإنما ذلك مقصود في الحَدِّ الرسمي . وإذا كان كذلك فقوله : «باطّراد» وَصْفٌ من الأوصاف المحتاج إليها في التعريف ؛ لأَنَّ الظرفَ هذا شأنه ووصفُه من حيثُ هو ظرفٌ ، فمطرنا السهلَ والجبلَ ، خارجٌ عن الظرفية على كلِّ تقديرٍ ، والظرفُ مُعَرَّفٌ به على كل تقدير . وإن كان الثاني فيمكن أَنْ يقالَ : إنَّ التضمينَ المذكور قد يُطْلَقُ مجازاً على نحو : مُطِرنا السهلَ والجبلَ من جهة اجتماعِه في التقدير مع الظرف ؛ فإنَّ الجميعَ على تقدير «في» على الجُمْلَة ، فكأنه أطلق التضمينَ بهذا المعنى ، أو تَوَهَّمَ أَنْ يُفهمَ منه ؛ فأتى بقوله : «باطّراد» ليخرج ذلك التضمين الآخر . وهذا قد ينهض عذراً في الموضع .

وأمَّا الرابع فلم يحضرني فيه جواب محرَّرٌ .

وأمَّا كونه جَمَعَ بين مختلفي الحدّ فليس كذلك بل إنّما قَصَدَ حَدَّ الظرف المطلق ، إلاَّ أَنَّه عرض له فيه تنويع الظرف فافتقر[2] إليه كما افتقر النحاة في تعريف الفاعل إلى تنويعه ، وتنويع عامله حيث قالوا : الفاعل اسمٌ أو ما هو في تقديره أسنِد إليه فِعْلٌ أو ما جرى مجراه . . . إلى آخره . وكما قيل في حَدِّ الخبر : إنَّه الذي يدخلُه الصدق أو الكذب ، أو ما أشبه ذلك ممّا يعرض فيه التنويع . أو يقال : إنَّه حَدٌّ واحدٌ أتى به في قُوَّة / حدين لمَّا اشتركا في الفصول المميزة /١٤٥/
فكأنه قال : ظرفُ الزمان هو : اسم الزمان المضمَّنِ معنى (في) باطّرادِ كأَزْمُن ، وظَرْفُ المكان هو : اسم المكان المضمَّنِ معنى (في) باطّراد كهنا ، وإذا أُمكن هذا سَهُل الأمر فيه . والله أعلم .

(١) في الأصل : «له» وفي هامشه : «خ : لها» ، وهو الوجه .
(٢) في الأصل : (افتقر) ، وما أثبت من س .

ثم قال :

فَانصِبهُ بالواقع فيه مُظْهَرا كان وإلاّ فَانْـوِه مُقَدَّرا

لما كان الظرفُ إعرابُه النصبُ ، ولا بُدَّ له من ناصب عَرَّف بالناصب ما هو ، فبَيَّنَ أنَّ الناصبَ له لا يكون إلاَّ الفعلَ الواقعَ في ذلك الظرف ؛ وذلك أنَّ الفعلَ أو ما في معناه ممّا يصلح للعمل في الظرف على ضربين بالنسبة إلى طلبه له :

فضَرْبٌ يطلبه على أنَّه واقعٌ فيه – وهو الذي عيَّن الناظم للعمل فيه من حيثُ هو ظرفٌ – فينصبه على الظرفية ، كقولهم : خرجتُ يومَ الجمعة ، وقعدتُ أمامَك ، فإنَّ نَصْبَ اليوم بخَرَجَ إنَّما هو على أنَّ الخروجَ واقعٌ في اليوم ، وكذلك نَصْبُ الأَمَامِ بقَعَدَ إنّما كان على أنَّ القعودَ حاصل فيه ، فانتصب اليومُ والأمامُ انتصابَ الظرفية .

وضَرْبٌ يطلبه لا[1] على هذا الوجه ، بل على وَجْهٍ آخر – وهو الذي احترز منه – فيكون نصبُه على المفعولِ به ، أو على غير ذلك ، كقوله : أُحببتُ يومَ الجمعة ، فجرى ههنا الظرف مَجْرى زيد ، كما لو قلتَ : أحببتُ زيداً ، ومثله : أحببتُ مكانَك ، نَصبُه نَصْبُ زيد في قوله : أحببتُ زيداً ، وكذلك إذا قلتَ : هذه عشرون يوماً ، فنَصْبُ يوم هنا كنَصْبِ رجلٍ إذا قلتَ : هذه[2] عشرون رجلاً ، ومثله قولك : شاهدتُ عشرين مكاناً ، أو ما أشبه ذلك ، فلم ينتصب هنا على الظرفية ؛ إذ ليس العامل واقعاً فيه ؛ فلأجل ذلك قال : «فانصبه بالواقع فيه» . وقد ظهر من الناظم مذهبه في العامل في الظرف ، وأنَّه الفعلُ الواقعُ فيه لكن هذا الفعل لا يلزم أنْ[3] يكونَ ظاهراً ، بل قد يكون كذلك نحو : خرجتُ يومَ الجمعة ،

---

(١) سقطت [لا] من س .

(٢) في س : (هذا) . وهو خطأ إلاّ أنْ تقصد المبالغة . وما أثبت صواب على معنى الجماعة .

(٣) من الأصل : (يلزم من أن) بإقحام (من) .

وقعدتُ خلفَك ، وقد لا يكون ظاهراً نحو : خروجُك يومَ الجمعة ، وزيدٌ خلفَك ، فأُلْزِمَ أَنْ يقدَّرَ له ناصبٌ هو الفعل الواقع فيه ؛ لقوله : «فانصبه بالواقع فيه مظهراً كان وإلاَّ فَانْوِهِ» يعني أنَّه لا بدّ أَنَّ يقدَّر له فعلٌ واقعٌ فيه إن لم يظهر ، ويكونَ هو العامل فيه . والمقدَّرُ لا بُـدَّ أَنْ يكونَ مفهوماً من الكلام ، فقد يكونُ الكلامُ يدل على كَوْن خاص[1] وفعل خاص فيكون هو المنوي ، وقد يكون دالاً على كَـوْن عام وفعل عام فهو المنوي ، فإذا قلتَ : أينَ زيدٌ قاعد ؟ فقلتُ : خلفَك ، فهذا كونٌ خاصٌ[1] تقديره : زيد قاعد خلفك ، وإذا قيل : متى أبوك قائم ؟ فقلتَ : يومَ الجمعة ، فالمعنى على : هو قائم يوم الجمعة ، وإذا قلتَ : زيدٌ خلفَك ، فالتقدير : كائن خلفك أو مستقر ، وإذا قلتَ : قدومُك يومَ الجمعة ، فالتقدير : كائن أو مستقر يومَ الجمعة ، فلا بُـدَّ من هذا التقدير عنده ؛ وذلك المقدَّر هو العامل ، وهو الفعل / الواقع في الظرف ، فاستمر القانون ، وانتظم /١٤٦/ التقدير مع معنى الكلام ، فإذاً لا يعمل في الظرف غيرُ الفعلِ الواقع فيه ، وهو رأي أهلِ البصرة وأهل الكوفة معاً إذا كان الفعل ظاهراً ، إذ لم أَرَ من نَقَل في ذلك خلافاً بينهم ، وكذلك يقتضي النقل[2] إذا كان المقدَّر [كوناً خاصًّا][3] ؛ لأنَّه بمنزلة المُصَرَّح به ، ولو صَرَّحَ به [لكان ، وإنما][3] نقل الخلاف بينهم إذا كان المقدر عاماً – وهو الذي لا ينطق به عند الجمهور من الفريقين – كقولك : زيدٌ أمامَك ، وقدومُك يومَ الجمعة ، فإنَّهم اختلفوا في العامل في الظرف هنا ؛ فجمهور أهلِ البصرة – بل جميعهم عند السيرافي وغيره – أنَّ الناصبَ فعلٌ مقدَّر هو الواقع فيه ، فقولك : زيـدٌ خلفَك على تقدير مستقِرٌ أو استَقَرَّ ، أحدهما حَتْماً – أعني اسم الفاعل أو الفعل – أو على التخيير حَسَبَ

---

(١) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٢) في س : (الفعل) ، تحريف .

(٣) ما بين القوسين مطموس في مصوره الأصل ، وأثبته عن س .

ما تقدَّم ذكره في باب المبتدأ[1] . ونقل صاحب الإنصاف عن ثَعْلب ما يقرُب من هذا[2] ، وذهب جمهور أهل الكوفة إلى أنَّه منصوبٌ على الخِلاف[2] ، ومعنى ذلك إنّك إذا قلت : زيدٌ أخوكَ ، فالأول هو الثاني ؛ فيترافعان . فإذا قلتَ : زيد خلفَك أو قدومُك غداً ، خالف الثاني الأولَ ؛ إذ ليس به ؛ فانتصب بذلك المعنى ليحصلَ الفرقُ بينهما . قال[3] ابن خروف : إنَّ العامل في الظرف المبتدأُ نفسُه ، وزَعَمَ أنَّه مذهب سيبويه[4] ، وقُدَماء البصريين . وقال المبرد : «انتصب الظرْف هنا لأنه ظَرْفٌ»[5] هكذا قال . والأولى من ذلك كلِّه ما رآه الناظم ، إذ هو المطرد في الأبواب كلِّها ، أعني في الأبواب التي لا يظهر فيها عاملٌ كباب الصِّلة ، والصفة والحال ، وأيضاً قد ثبت عمل الفعل في الظرف فيما ظهر فهو العامل فيما لم يظهر ، حملاً لما خَفِي على ما ظهر ، ويشهد لذلك معنى الكلام ؛ إذ لا يَنْفَكُّ الظرف هنا عن معنى الكَوْن

---

(١) انظر ٢/ل ٣ من نسخة أ ، الإنصاف ٢٤٥/١ ، شرح الجمل لابن خروف ص ٣٨ .

(٢) الإنصاف ٢٤٥/١ .

(٣) في س : (فقال) .

(٤) قال في شرح الجمل ص ٣٨ : «. . . وجميع هذه الأخبار العامل فيها المبتدأ في قول سيبويه : عمل في الظرف نصباً كما عمل في المفرد رفعاً ، وليس عمله النصب بأبعد من عمله للرفع ، ونصٌّ على ذلك في عدة مواضع ، وشبّه عمله في الظرف بعشرين درهماً ، وبقولهم : أَنت الرجل علماً ، منها قوله في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت . قال : فصار : هو خلفك ، وزيدٌ خلفَك بمنزلة ذلك ، والعامل في خلفك الذي هو موضع له ، والذي هو في موضع خبره . .» وانظر الكتاب ٤٠٦/١ .

(٥) في المقتضب ٣٤١/٤ : «وتقول : وَسْطَ رأسك دهنٌ يا فتى» ؛ لأنك خبّرت أنه استقر في ذلك الموضع ، فأسكنت السين ، ونصبت لأنه ظرف» . وهو – كما ترى – لا يدل على أنَّ عاملَ النصب في الظرف الواقع خبراً الظرفيَّةُ بل إن قوله : «. . خبَّرت أنَّه استقرّ في ذلك الموضع . . .» دليل على أنه لم يخرج عن مذهب جمهور البصريين ، ولم أجد – فيما اطلعت عليه – ما يؤكد عزو هذا المذهب إلى المبرِّد .

والاستقرار ؛ وإنما لم يظهر للزوم الدَلالة على ذلك المحذوف ، وممّا يشهد لذلك أيضاً على طريقةِ الناظم أنَّ ما ادَّعى أنه مَنْوِيٌّ قد ظهر في بعض المواضع حَسَبَ ما تقدَّم في باب المبتدأ . وما ذكره الكوفيون من النصب بالمخالفة ، أو المبرد من النصب بكونه ظَرْفاً فلا يستقيم وجهُ الصناعة فيه . فثبت أنَّ قولَك : زيدٌ خلفَك ، وقدومُك يَوم الجمعة منصوبان على نِيَّة فِعْلٍ هو الواقع فيه إلاَّ أنَّ تقديرَه فعلاً أو اسمَ فاعل قد مضى ذكره في باب المبتدأ ، وتحقيق ذلك التقدير . وقوله : «فانصبه» الهاء فيه عائدةٌ على الظرف ، والواقع فيه هو الفعل ، ومظهراً[1] خبر كان ، وكان في موضع نصب على الحال من باب لأضربنّه ذهبَ أو مكث ، كأنه قال : مظهراً كان أو مضمراً لكن جاء بقسيم المظهر على المعنى لما أفاد فيه من المعنى الزائد ، وينظر هذا إلى مَجِيء (إلاّ) عِوَض إمّا في قوله :

فإمّا أن تكونَ أخي بحق ... فأعرفَ منك غَثّي من سميني
وإلاّ فاطرحني واتخذني ... عدواً أتّقيك وتتقيني[2]

وقوله : «وإلاّ فَانوِهِ» أي إن لا يكن مظهراً فَانوِه . ومقدراً حال مؤكدة على ما يظهر ، لأن قوله فانوِه يعطي معنى قَدِّره في نيّتك .

ثم قال :

وكلُّ وقت قابلٌ ذاك وما ... يَقْبَلُه المكانُ إلاّ مُبْهِمَا

---

(١) في الأصل : (مضمراً) ، تحريف .

(٢) البيتان للمثقِّب العَبْدي (عائذ بن مِحْصَن : جاهلي) في ديوانه ص ٢١١–٢١٢ ، المفضليات ص ٢٩٢ ، الأزهية ص ١٥٠ ، عبث الوليد ص ١٩٤ ، أمالي ابن الشجري ٣٤٤/٢ ، المقرب ٢٣٢/١ ، شرح الكافية الشافية ١٢٢٨/٣ ، رصف المباني ص ١٠٢ ، الجني الداني ص ٤٨٩ ، مغنى اللبيب ص ٨٦–٨٧ ، جواهر الأدب ص ٥٠٩ ، خزانة الأدب ٤٢٩/٤ .

/١٤٧/ / نحوُ الجهات ، والمقادير ، وما صيغَ من الفعل كمَرْمَى من رَمَى

لما كانت أسماء الزمان والمكان على قسمين :

أحدهما : ما يقبل أَنْ يكونَ ظرفاً اصطلاحاً ؛ بأَنْ ينتصِبَ بفعله الواقع فيه على معنى في .

والثاني : ما لا يقبل ذلك - أخذ يُعَرِّف بالقابل من غير القابل ، فأخبر أنَّ كلَّ اسم زمان قابلٌ للنصب على ذلك التقدير كان مبهماً أو مختصًّا ، فالمبهم نحو : صمتُ يوماً ، وقمت ليلةً ، وسرتُ شهراً ، واعتكفت عشراً ، وكذلك إذا تعرَّف بالألف واللام أو بالإضافة نحو : صمت يومَ الجمعة ، وقمتُ ليلةَ الخميس ، وصمتُ شهرَ رمضان ، واعتكفتُ العشرَ الأواخِرَ منه ، وجئتك اليومَ الأولَ ، وما أشبه ذلك . وأَمَّا المختص فنحو : سرتُ الجمعةَ ، وصمت الخميسَ ، وصمت رمضانَ ، وسرت شوالاً ، ونحو ذلك . أو تقول : إنَّ قولَك : صمتُ رمضانَ وسرتُ شوالاً ، ليس من المختص بل هو من المبهم ، أو قسمٌ آخرُ برأسه يسمّى مَعْدُوداً ، وهو تقسيم الجزولي[1] . والأمر قريب . وأَمَّا اسم المكان فليس كاسم الزمان في قَبول ذلك الحكم ، بل هو ضربان : أُحدهما : ما يقبل ذلك ، وهو المبهم ، وهو قوله : «وما يقبله المكان إلاَّ مبهماً» . والمبهم ما ليس له جهات تَحْصُرُه ، ولا أقطار تحيط به . وقسَّم المبهم إلى ثلاثة أقسام : أحدهما الجهات الست ، وما جرى مجراها ، وذلك قولُه : «نحوُ الجهاتِ» يعني فوق ، وتحت ، واليمين ، والشمال ، وخلف وأمام ، ووراء ، وقُدَّام ، وما لحق بها نحو : ذاتَ اليمن ، وذات الشمال ، وأمثلتها ظاهرة ومنه قولهم : «داره شَرْقِيَّ المسجد[2] ،

(١) المقدمة الجزوليّة ص ٨٦ ، وانظر التوطئة ص ١٩٨ .

(٢) المثال في كتاب سيبويه ١/٢٢٢ مضبوطاً بضم ياء شرقي ، وسبقه قوله : «تجعله ظرفاً وغير ظرف . قال [جرير] . . .(البيت الآتي) . وقال بعضهم : داره شرقيُّ المسجد» وانظر المصدر نفسه ١/٤٠٤ .

وغَرْبِيَّ المسجد . وأنشد سيبويه لجرير :

هبَّتْ جنوباً فذِكْرى ما ذكرتُكُمُ عند الصَّفَاةِ التي شَرْقِيَّ حَوْرانا[1]

وقال عمرو بن كلثوم ، أنشده سيبويه :

صَددتِ الكأْسَ عَنّا أُمَّ عَمْرٍو وكان الكأسُ مَجْراها اليَمينا[2]

قالوا : هو قَصْدَكَ ، وناحيتَك ، ويقال : هما خَطَّان جَنَابَتَيْ أَنْفِها ، يعني الخَطَّين اللذين اكتنفا جانبي أَنْفِ الظبيةِ[3] ، فجنابتي ظَرْفٌ ، وكذلك جَنْبَيْ في قول الأعشى ، أنشده سيبويه :

نحن الفوارسُ يَوْمَ الحنو ضاحيةً جَنْبَيْ فُطَيْمَةَ لا مِيلٌ ولا عُزُلُ[4]

وكذلك : هو قُرْبَكَ ، وهو قريباً منك[5] ، وبعيداً منك ، وما أشبه ذلك ممّا يجري مَجْرى الجهات إلاَّ أنَّ أعرفَها في القياس الجهاتُ الستُ ، وجميعها

(١) الكتاب ٢٢٢/١ ، ٤٠٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٩٣/١ ، والبيت في ديوان جرير ١٦٥/١ ، الأصول ٢٤٣/١ ، شروح سقط الزند ١١٩٤/٣ .

(٢) الكتاب ٢٢٢/١ ، ٤٠٥ ، والبيت أورده في معلقة عمرو أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع ٦١٨/٢ ، والقرشي في جمهرة أشعار العرب ٣٩٠/١ ، ولم يروه ابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال ، ولا ابن كيسان في شرح معلقة عمرو بن كلثوم . ونسب ابن هشام اللخمي في الفوائد المحصورة ص ١٩٦ البيت معه بيت آخر لعمرو بن عدي اللخمي ، وذكر قصتهما ثم قال : «ويروي هذا الشعر أيضاً لعمرو بن كلثوم الثعلبي ، ويقال إنّ عمرو بن كلثوم أدخله في شعره» وانظر الشاهد في الإيضاح ص ١٨٧ ، المقتصد ٦٥٤/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٢٨٦ ، همع الهوامع ١٥٦/٣ .

(٣) الكتاب ٤٠٤/١-٤٠٥ .

(٤) المصدر نفسه ٤٠٦/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٤٩/١ ، والبيت في ديوان الأعشى ص ٦٣ ، همع الهوامع ١٥١/٣ .

(٥) انظر الكتاب ٤٠٩/١ .

ينتصب على الظرفية ، ويصح فيه ذلك .

والثاني : المقادير ، وذلك قوله : «والمقادير» ، وهي ما يقدَّر به المكان كالمِيل والفَـرْسَخ والبَرِيد ، فهذه أيضاً تنتصِبُ على الظرف ، فتقول : سرتُ بريداً ، وفَرْسخاً ، ومِيلاً ، وداري خَلفَ دارك فرسخين ، وما أشبه ذلك .

والثالث : المشتق من الفعل الواقع فيه ، نحو : قعدت مَقْعَداً حسناً ، وجلستَ
/١٤٨/ مَجْلساً ، وصلاتي مُصَلَّي زيد ، وقيام زيد مَقَامك ، وما أشبه ذلك / ومثَّل ذلك بقوله : «كمرمى من رَمَى» يعني إذا قلتَ : رَمَيْتُ مرمى حسناً ، ورمى زيد مرماك . هذه الأنواع الثلاثة التي عيَّن لقَبول الظرفية من أسماء الأمكنة ، فإذا تَبَـيَّنَ أنَّـها هي المتعيِّنة للقَبول ، وهي التي اشتمل عليها لفظُ المبهم كان ما بقي بعد ذلك غيرَ قابل للنصب على الظرفية ، وهو المختص ، وهو الضرب الثاني إلاَّ أنَّـه لم يبيِّن إعرابه ، والذي يقتضيه عدم تضمين «في» - أن تكون ظاهرةً ، فيكونَ المختَّصُ مجروراً بها ، وهو المُطَّرِدُ فيه ، نحو : قعدت في البيتُ ، وصليتُ في المسجد ، وقمت في السوق ، وأقمتُ في غرناطة ، وذهبتُ في البلد ، وما أشبه ذلك . وقد نَصَّ سيبويه على أنَّك «لا تقول : هو جَوْفَ المسجد» ، ولا هو داخلَ الدار ، ولا خارجَ الدار (حتى)[1] تقول : «في جَوْفِـها ، وفي داخلِ الدار ، ومن خارجها . وفَـرَّقَ بين هذه الأشياء ، وبينَ خلف وأمام ، ونحوهما بأنَّ هذه الأشياء صارت مختَصَّةً بمنزلة الظَهْرِ ، والبَطْنِ ، واليد ، وغير ذلك من المختَصَّات المعيَّنات بخلاف خلف ، وأمام ونحوهما فإنَّـهما مبهماتٌ تدخل على كلِّ اسم ، وتلي الاسم من نواحيه وأقطاره»[2] ، فلذلك صارت تلك الأشياء لا ينصِبُها الفعل الواقع فيها . وربما سَقَطَ الحرفُ الجارُّ فانتصبَ المختَصُّ ، كقولهم : ذهبت الشامَ ، ودخلتَ

---

(١) كلمة طُمس أول حروفها من عبارة مستدركة في أيمن جاشية صفحة المصورة . وهي في الكتاب ١/٤١٠ .

(٢) الكتاب ١/٤١٠-٤١١ ، وقبله قول سيبويه : «أنَّ العرب لا تقول . . .» .

البيت ، وكان الأصل : ذهبتُ في الشام ، ودخلتُ في البيت ، وأنشد سيبويه لساعدةَ بن جُؤَيَّةَ :

لَدْنٌ بهزِّ الكف يَعْسِلُ مَتْنُه   فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[1]

فالأصل : في الطريق ، ثم حُذِفُ الجارُ ، وكذلك ، قنا وعوارضُ في قول عامر بن الطفيل ، أنشده سيبويه :

فلأبغِيَنَّكم قنــاً وعوارضــاً   ولأقبِلَنَّ الخَيْلَ لابَـةَ ضَرْغَدِ[2]

لكنّ الظاهرَ من نصبه عند الناظم ليس على الظرفيَّة ، بل على إسقاط الجارِّ ؛ إذ لو كان على الظرفيّة لم يَقُل : «وما يقبله المكانُ إلاَّ مُبْهَمَا» لقَبوله ذلك سماعاً ، وأيضاً فقد قال في حَدِّ الظرف : «ضُمِّنا في بإطراد» فأخرج غيرَ المُطَّرد . وهذا ليس بمطَّرد كما تَقَدَّم ، فلا يكون ظرفاً . فالقابلية في قوله : «وما يقبله المكان» مطلقةٌ في القياس والسماع معاً . وهنا يظهر أنَّ نصبَ هذه الأشياء عنده ليس على الظرفيّة كما قاله الشلوبينُ تأويلاً على سيبويه ، وليس مذهب سيبويه . ومع ذلك فهو مَذْهَبٌ مرجوح ؛ فإنّها كسائر الأسماء التي يتعدَّى إليها الفعلُ بحرفِ الجر من غَيْرِ أنْ يَطَّرِد إسقاطُه كمررتُ زيداً ، فإنّ نَصْبَه على إسقاط الجارِّ لا على الظرفيّة فكذلك هذا . وبَعْدُ فعلى هذا الكلام سؤالان :

أحدهما : أنَّ قولَه : «وكلُّ وقتٍ قابلٌ ذاك إلى آخره» ليس على إطلاقه ، بل

---

(١) الكتاب ٣٦/١ ، والشاهد في شرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣ ، نوادر أبي زيد ص ١٦٧ ، الإيضاح ص ١٨٢ ، أمالي ابن الشجري ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، المرتجل ص ١٥٨ مكرر ، الإفصاح للفارقي ص ٢٤٣ ، مغنى اللبيب ص ١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، شرح أبياته ٩/١ ، التصريح ٣١٢/١ ، خزانة الأدب ٤٧٤/١ .

(٢) الكتاب ١٦٣/١ ، ٢١٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٤٦/١ ، والشاهد في ديوان عامر بن الطفيل ص ١٤٤ ، المفضليات ص ٣٦٣ ، الإيضاح ص ١٨٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٨/٢، أسرار العربية ص ١٨٠ ، خزانة الأدب ٤٧٠/١ .

اسم الزمان أو المكان إنْ كان ظاهراً فكما قال ، وإنْ كان ضميراً فلا يَنْصِبُه على الظرفية فعلُه الواقعُ فيه ، بل يلزم جرُّه بالحرف ، فتقول : يومُ الجمعة سرت[1] فيه ، ومكانُك قعدتُ فيه ، ولا تقول سرتُه ولا قعدتُه ، وهو على ظرفيته ، وإنّما يقال ذلك على تصييره مفعولاً به على الاتساع كقوله :

ويومٍ شهدناه سليماً وعامراً[2]

/١٤٩/ / وقول الأخر أنشده سيبويه :

طَبَّاخِ ساعاتِ الكري زادَ الكَسِلْ[3]

هو على هذا التقدير كما تقول : سير يومُ الجمعة ، وولد له ستونُ عاماً ، وجُلِس مكانُك ، وإطلاقه يوهم أنَّك تقول : سرتُه وقَعَدْتُه على حقيقةِ الظرفية ، وذلك غير صحيح .

والثاني : أنَّه ذكر (في) في ظرف المكان المشتقِّ ، ولم يذكره هو ولا غيره في ظرف الزمان ، وكان من الحَقِّ ذكرُه ، فإنَّك كما تقول : قعدت مَقْعَداً ، تريد المكان ، فكذلك تقول : قَعْدَتُ مَقْعَداً تريد الزمان ، ولا فرقَ بينهما في صِحَّة

---

(١) في الأصل : (صحت) ، وكتب بإزائها في الهامش ما أثبتُّ .

(٢) لرجل من بني عامر ، وتمامه :

* قليل سوى الطعن النهال نوافله *

والشاهد في الكتاب ١٧٨/١ ، المقتضب ١٠٥/٣ ، الكامل ٢١/١ ، التبصرة ٣٠٨/١ ، ٥٢٩ ، أمالي ابن الشجري ٦/١ ، ١٨٦ ، شرح المفصل ٤٥/٢ ، ٤٦ .

(٣) البيت في حواشي ص ٣٩٠ من ديوان الشماخ من أرجوزة لابن أخيه جبار بن جزء بن ضرار في سياق قصة ذكرت ثمة ، وهو أيضاً في الكتاب ١٧٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٢/١-١٣ ، معاني القرآن ٢٨٠/٢ ، مجالس ثعلب ١٢٦/١ ، الإيضاح ص ١٨٦ ، المقتصد ٦٥٠/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٧٥-١٧٦ ، أمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢ ، خزانة الأدب ١٧٢/٢ ، ٧٤ ، ٧٧٤/٣ .

تقدير في ، ونصبه على الظرفيّة ، فكان إهمالُه لذلك هو وغيره إهمالاً لأمر قياسيٍّ ضروريّ ؛ إذ لا فرقَ بينَهما في القياس ، ولا في الحكم ، ولا في الاستعمال فكان ذِكْرُ الزمان المشتق لازماً كما لزم في المكان[1] .

والجواب عن الأول : أنَّ اسمَ المكان أو الزمان في الحقيقة إنّما هو الظاهر ، وأمَّا الضمير فكِنَايةٌ عن ذلك الظاهر ، وليس به فكأنَّه أراد الظاهرَ لا الضميرَ ، وعلى ذلك يصحّ كلامه ، أو يقال : إنَّ الإضمار من عوارض الكلام اللاحقة للأسماء فالناظم إنَّما تكلّم عن الأصل ، ولم يتعرَّض للتحرُّزِ ممّا يعرِض فيه ، فلذلك أطلقَ القول في قَبول الظرفيّة حسب ما فَصَّل . والله أعلم .

وعن الثاني : أنَّ السؤال ظاهرُ الورود على المتأخرين من النحويين الذين يذكرون في أقسام ظرف المكان المشتَقّ ولا يذكرونه في أقسام ظرف الزمان ، وأمَّا الناظم فلا يَرِد عليه ؛ إذ لم يُقَسِّم ظرف الزمان بل أجمل القولَ فيه ، فيمكن أنْ يريدَ إدخالَه فلا يتحتَّمُ السؤالُ عليه . والله أعلم . وفي كلامه إشارة إلى مسألةٍ من الاشتقاق ، وذلك قوله : «وما صيغ من الفعل كمَرْمَى من رمى» فظاهرُه أنَّ اسمَ المكان هنا مُشْتَقٌّ من الفعل لا من المصدر ، وهي مسألة تَحْتَمِل الخلافَ من مسألة اشتقاق الصِّفَة ، فالجاري على قول الناظم هنالك خلافُ هذا الظاهر ، وأنَّ اسمَ المكان مشتَقٌّ من المصدر ، والقائل هناك باشتقاق الصِّفَة من الفعل يقول بظاهر هذا ، فإن حملنا مذهب الناظم هنا على ظاهره كان كالمتناقض[2] ؛ إذ قد تَقَرَّرَ هناك أَنْ من حقيقةِ المُشْتَقّ أَنْ يفيدَ المشتقّ منه وزيادةً : هي فائدة الاشتقاق . واسم المكان هنا لا يفيد معنى الفعل

---

(١) أشار الأزهري في التصريح ٣٤١/١ إلى هذا المأخذ نقلاً عن الشاطبي .

(٢) انظر الاعتراض في منهج السالك ص ١٥٠ وفيه : «إلاّ أن يريد بالفعل المصدر فيصحّ ، إلاّ أنَّ قوله : «كمرمى من رمى» يبعده ؛ لأنه يعني : مرمى مصوغ من رمى» ، وانظر توضيح المقاصد ٩٣/٢ .

على تمامه لسقوط دلالته على الزمان المعيَّن ، كالصفة من كل وجه ، وهو دليلُه على اشتقاق الصفة من المصدر لا من الفعل ، فإذا كان هنا يختار اشتقاقَ اسم المكان من الفعل فقد ارتكب أنَّ المشتقَّ لا يلزم أَنْ يفيدَ معنى المشتقِّ منه[1] . وذلك تناقض ظاهرٌ ، ولو كان قائلاً في الصِّفَةُ بما يظهر منه هنا لكان له وَجْهٌ من القياس ؛ لأَنَّ القائلَ باشتقاق الصفة من الفعل يحتَجُّ بأَنَّها قد جرت في أحكامها على الفعل فعمِلَتْ عملَه وبُنِيتَ على وِزَانِه ، وانحطت عن درجته في قُوَّةِ العمل ؛ إذ الفعلُ يعملُ بلا شَرْطٍ ، والصِّفةُ لا تعمل إلاّ بشَرْطٍ ، وأيضاً فسقوطُ الدَّلالة
/١٥٠/ على الزمان المعيَّن غيرُ ضارٍّ ، لأَنَّ الدالَ عليه الصيغةُ في / الفعل وهي قد عُدِمت في الصِّفة ، فلا يلزم أَنْ يَدُلَّ الفرُع المشتقّ إلاّ على ما يبقى الدالّ عليه في الفرع ، وهكذا يقول هنا مَنْ يدَّعِي أنَّ اسمَ المكان مشتَقٌّ من الفعل ؛ لأنه جارٍ على الفعل المضارع ، أَلاّ ترى أَنَّ المضارعَ في الثلاثي إذا كان على يَفْعِلُ بكسر العين كان اسم المكان على مَفْعِل كيَضْرِبُ ومَضْرِب ، وإن كان على يَفْعَلُ – بفتح العين – كان اسمُ المكان على مَفْعَل كيَذْبَح ، ومَذْبَح ، وما خرج عن ذلك فَلِعِلَلٍ اقتضت ذلك ، فصار اسمُ المكان مع الفعل كالصِّفة معه ، فالذي يقال هنالك يقال مثلُه هنا ، فقد كان هذا ممّا يمكن الاحتجاج به لظاهر كلامه هنا لولا ما يلزمه بين المذهبين من ظاهر التناقض . والأولى أن يعتذر له عن أحد الموضعين ، ويُرَدُّ إلى الموضع الآخر . وقد وجدنا الموضع الأول في باب المفعول المطلق مقصودَ الذكر منبهاً عليه ، منصوصاً على مخالفَتِه لغيره فيه ، ووجدنا هذا الموضع محتملاً لمثل ذلك ، ولأن يريد الاجتماع مع الفعل في الاشتقاق ، لا أَنَّه فرع عنه لحاجته إلى ذكره ذلك في عمل الفعل فيه ، لكنَّه أُطلق عليه أَنَّه صيغَ منه مجازاً ، واتساعاً في العبارة . ومثل هذا يُغْتَفَرُ[2] لمثله إذا كان قد قَرَّرَ الحق عنده في المسألة ، وبَيَّن

---

(١) سقطت (منه) من الأصل .

(٢) في الأصل : (يفتقر) ، تصحيف .

مذهبه فيها ، وإنما الذي لا يُغْتَفَر له أنْ يطلِقَ مثل هذه العبارة من غير أَنْ يكونَ قد بَيَّن وجه المسألة في الكتاب أصلاً ، فلا تناقضَ في كلامه إذا حملنا عبارتَه هنا على التسامح . والجمع بين الكلامين ولو بوجه ما أولى . والله أعلم .

ولما كان القسم الأخير من أقسام المبهم وهو المشتَقٌّ لا ينتصِبُ ظرفاً مع كلٍّ فعل ، وإن فُرِضَ وقوعُه فيه ، بل له اختصاص ببعض الأفعال دونَ بعض أخذ يبين ذلك فقال :

وشَرْطُ كونِ ذا مقيساً أَنْ يقع ظرفاً لما في أصلِه معه اجتمع

ذا : إشارةٌ إلى أقربِ مذكور ، وهو ما صيغ من الفعل كمَرْمَى من رَمَى ، ويريد أَنَّ من شرط كونِ هذا القسم مقيساً أَنْ يقعَ ظرفاً للفعل الذي اجتمع معَه في أصلِه ، وأصلُه الحروفُ الأُوَل التي بُنِي منها ، ومعنى ذلك أَنْ يكونَ العاملُ فيه إمَّا الفعلُ المشتقٌّ من مصدره نحو : قعدتُ مَقْعَدَ زيد ، وقمت مقامَك ، أو اسمُ فاعله أو اسمُ مفعوله نحو : أنا قاعدٌ مَقْعَدَك ، وزيد مُقَامٌ مَقَامَ عمروٍ ، ونحو ذلك ، فلو لم يجتمع اسم المكان مع عامله في أصله لم يَصِحَّ عملُه فيه قياساً ، فلو قلتَ : قَعَدْتُ مَقَامَ زيدٍ ، واعتكافُك مَقْعَدَ عمروٍ لم يَجُز ؛ لأَنَّ العاملَ لم يجتمع مع اسم المكان في الحروف الأُوَل التي هي أصله .

وفي هذا الكلام إشارةٌ إلى ثلاث مسائلَ :

إحداها : أَنَّه قد يأتي مثل : اعتكافُك مَقْعد زيد سماعاً لقوله : «وشرط كونِ ذا مقيساً» ، ولم يقل : «وشرطُ وجودِ ذا» فدَلَّ على أَنَّه قد يجيء ويكونُ غيرَ مقيسٍ ، وذلك نحو قولهم : هو مني منزلةَ الشَّغَافِ ، وهو مني منزلةَ الولد ، وأنت مني مَقْعَدَ القابلة ، وهو مني مَعْقِدَ الإزار ، وهو مني مَزْجَرَ الكلب ، ومناطَ / /١٥١/ الثريا[1] ، وأنشد سيبويه للأحوص :

---

(١) الكتاب ١/٤١٢-٤١٤ .

وإنَّ بني حربٍ كما قد علمتم مناطَ الثريا قد تعلَّتْ نجومُها[1]

وأنشد لأبي ذؤيبٍ الهذلي :

فوردن والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابيء الـ ـضُّرَبَاء خَلْفَ النجم لا يَتَتَلَّعُ[2]

فهذه كلُّها ظروف مشتقَّة لم يعمل فيها ما شاركها في أصلها ، فلم تَكْثُر كثرةً يُقاس على مثلها ، فوقفت على السماع . قال سيبويه لما ذكر هذه الأمثلة : «وليس يجوز هذا في كلِّ شيء ، لو قلت : هو مني مَجْلِسَك ، ومُتَّكَأً زَيْدٍ ، ومَرْبِطَ الفَرَسِ لم يَجُز ، فاستعمل من هذا ما استعملتْه العربُ ، وأجِز منه ما أجازوا»[3] . وإنّما كان مثل هذا سماعاً ، وإن كان مشتقاً ، والمشتَقُّ مُبْهَمٌ على ما تقدَّم ؛ لأنها إذا لم يعمل فيها ما اجتمعت معه في الاشتقاق كانت مختصَّةً لا مبهمة ، ولذلك ترجم عليها سيبويه بقوله : «هذا باب ما شُبِّه من الأماكن المختصَّةِ بالمكان غير المختص»[4] وذلك من حيثُ كانت لا تقع إلاّ على ما وقع فيه فعلها ؛ إذ كان التقدير : هو مني بمنزلةِ الشَّغَاف من القلب ، وبمنزلة الولد ، وكذا سائرُها ، هي ممّا يتعدَّى بالحرف ، ويُتَكَلَّمُ به لكنها لما كان معناها المكانُ ، فكأنه يقول : هو

---

(١) المصدر نفسه ٤١٣/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٠٦/١ ، والبيت في ديوان الأحوص ص ١٩١ مفرداً نقلاً عن الكتاب ، وينسب إلى عبد الرحمن بن حسان ، وهو في ديوانه ص ٥٢ مفرداً نقلاً عن أمالي ابن الشجري ٢٥٤/٢ ، وانظر المقتضب ٣٤٣/٤ ، الأصول ٢٤١/١ ، شرح عيون كتاب سيبويه ص ٤١ ، التبصرة ٣١٠/١ .

(٢) الكتاب ٤١٣/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٩/١ ، المقتضب ٣٤٤/٤ ، الميسر والقداح ص ١٣٣ ، المحتسب ٢٤٧/٢ ، التبصرة ٣١٠/١ ، شرح المفصل ٤١/١ . يصف حمراً وردت الماء في سحر ليل حار : «العَيُّوق : كوكب بحيال الثريا ، والضرباء : الذين يضربون ، والرابىء : الحافظ ، الذي يقعد خلف ضارب القداح فإذا نهد قِدحٌ حفظه كي لا يبدل ، لا يتتلع : لا يتقدم ، ولا يتأخر» بتصرف عن شرح السكري ١٩/١–٢٠ .

(٣) الكتاب ٤١٤/١ .

(٤) المصدر نفسه ٤١٢/١ .

مني مكاناً قريباً ، ومكاناً بعيداً ، والمكان مبهم شَبَّهوها به ، وعاملوها معاملتَه فنصبوا .

والثانية : أنَّ كلامَه صريحٌ في أنه لا يُقاسُ الظرف هنا ، وإن كان الفعل مرادفاً لما اشتُقَّ منه الظرفُ ، فلا تقول قعدت مجلساً ، ولا جلستُ مقعداً ، ولا ذهبتُ منطلقاً ، ولا ما أشبه ذلك . وقد نصّ ابن خروف على امتناع : نَزَلَ مني مَقْعداً ، أو قعد مني منزلة ، لأَنَّ المصدر ليس من لفظ الفعل ، واستَدَلَّ بقول سيبويه : «ويتعدّى إلى ما اشتُقَّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان»[1] فقَيَّدَ تعدّي الفعل إلى الظرف المشتقّ بكونه مشتقاً من لفظ الفعل ، ومثل ذلك بقولك : «ذهبتُ المذهبَ البعيد وجلستُ مَجْلِساً ، وقَعدْتُ المكانَ الذي رأيت»[2] وهذا بَيِّنٌ في اشتراط ما قال الناظم ، ومَنْعِ ما عداه .

والثالثة : أَنَّ تَخَلُّفَ ذلك الشرط غيرُ مقيس ، خلافاً لمن خالف فقد أجازَ الأخفشُ في كتابه : مررتُ مقعدَ القابلة منك بزيد ، فيظهر من هذا أَنَّه لا يقتصِرُ على المواضع المسموعة حيثُ سمعت ، بل يُعَدِّيها إلى غيرها ، وذلك معنى القياس ، وإذا كان كذلك فالناظم لم يُرد ذلك ؛ لأَنَّه لم يَكْثُر كثرةً يقاس عليها . وعلى ذلك الأئمة ، فما رآه هو الأولى . وما في قول الناظم : «لما في أصله» واقعةٌ على العامل في الظرف ، وهو الواقع فيه ، والعائد عليها فاعلُ اجتمع ، والضمير في : (معه وأصله) عائدان على الظرف الذي أشير إليه بذا ، كأنه قال : للمظروف الذي اجتمع مع الظرف في أصل الظرف . وأَنْ يقعَ وما بعدَه خَبَرُ قوله : (وشرطُ) .

ثم قال :

وما يُرَى ظرفاً وغيرَ ظَرْفِ　　فذاك ذو تَصَرُّفٍ في العُرْفِ

---

(١) الكتاب ١/٣٥ .

(٢) نفسه ١/٣٥ .

/١٥٢/ / وغيرُ ذي التَّصَرُّفِ الذي لَزِم ظرفيةً أو شبهها من الكَلِم

هذا الفصل يبيّن فيه معنى التصرّف المستعمل في الظروف في قولهم : ظرفٌ مُتَصرِّف ، وظرف غير متصرّف ، فأخبر أَنَّ تَصَرُّفَ الظرف أَنْ يَصِحَّ استعمالُه ظرفاً وغيرَ ظرف ، أي يصحّ أن يعملَ فيه فعلُه الواقع فيه ، فينتصبَ على تضمين معنى في ، ويصحّ أَنْ يعملَ فيه غيرُ ذلك الفعل فيجري بوجوه الإعراب أو ببعضها ، لا على معنى في ، وذلك كيومٍ وليلةٍ في ظروف الزمان ، فإنّك تقول : سرتُ يوماً ، وقمتُ ليلةً ، فينتصبُ نَصْبَ الظرف ، وتقول : أعجبني يومٌ لقيتك فيه ، وأحببتُ ليلةً ألقاك فيها ، وسررت بيومٍ ألقاك فيه ، وبليلةٍ أراك فيها ، وكذلك : أعجبني يومُ الجُمُعَةِ ، وعجبت من يومِ الجمعة ، ورغبت في ليلةِ كذا ، فاستعمالُ هذا فاعلاً ومفعولاً به ومجروراً بَيَّنَ أنَّه متصرِّف ، أي يَتَصَرَّفُ بوجوه الإعراب . ومثال ذلك في ظرف المكان : يمين وشمال ، فإنَّك تقول : قعدتُ يمينَك وقمت شِمالَك . فهذا ظرف ، فإذا قلت : يمينُك أحسنُ مقعداً ، وشِمالُك أليقُ مكاناً ، ورأيتُ يمينَك أحسن ، وشِمالَك أوطأ ، وملتَ إلى يمينِك عن شمالِك ، وكذلك مكان ، وذات اليمين ، وذات الشمال وما أشبهه ممّا شأنه أَنْ يُسْتَعْمَلَ هكذا بوجوه الإعراب كسائر الأسماء فهو المتصرّف ، وذو التصرّف . فقوله : «وما يرى ظرفاً وغَيْرَ ظرف» يعني في الاستعمال العربي وقوله : «ذو تصرّف في العرف» يريد في عرفِ النحاة فإنَّ هذه العبارةَ ، وهي عبارةُ التصرّف – اصطلاحيةٌ . وهذا التعريف إحالةٌ على السماع ؛ إذ لا يقاس التصرّف أو عدمه ، ولا فيه علّةٌ توجب القياس ، فإنَّ أسماء الأماكن محصورةٌ ، والأسماء المحمولة عليها قليلة ، وقد جعلها سيبويه غرائبَ[1] . والمصادر وإن كَثُرَت بعضَ كثرةٍ في الظروف فإنها نائبةٌ عنها ، وقليلةٌ لا يقاس عليها فمن هنا أحال في تصرّفها على السماع . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ١/٤١١ .

ثم قال : (وغَيْرُ ذي التَّصَرُّفِ الذي لَزِمَّ) إلى آخره يعني أَنَّ ما كان لازماً لطريقةٍ واحدة فلم يستعمل إلاّ على وجه واحدٍ ، ظَرْفاً مَثَلاً ، ولم يُؤْتَ به غيرَ ظرف فهو غيرُ المتصرّف ، يعني في العُرْفِ الاصطلاحي ، ومثال ذلك في ظروف الزمان : سحر ، وعشاء ، وعَشَيَّة ، وضُحى ، وضَحْوَة ، وعَتَمَة لأوقاتٍ بأعيانِها، لا تقول : عشيةٌ أفضلُ من ضَحْوةٍ ؛ ولا : أحببتُ عشيةً ، ولا ما أشبه ذلك ، وأنت تريد أوقاتاً بأعيانها ، فلو كانت نكراتٍ لتصرّفت ، وكذلك بُعَيْداتِ بَيْنٍ[1] ، وصباحَ مساءَ ، ويومَ يَوم ، ونحوها ، ومثاله في ظروف المكان : مَعَ ، وبَيْنَ بَيْنَ ، وَوَسْط ساكن السين ، وما أشبه ذلك . ومستندُ عدم التصرّف السماعُ كما مَرَّ ، فما رَأَيْنَا العربَ استعملته على وجوه سميناه متصرِّفاً[2] ، وما رأيناها قصرته على طريقةٍ واحدة / ظننا بأنه عندها كذلك فسمّيناه غيرَ متصرّف . /١٥٣/

ويَتَعَلَّقُ بكلام الناظم ثلاث مسائل :

إحداها : أَنَّ ظرفَ الزمان بحَسَبِ التصرّف ، وعدمه ، والانصراف وعدمه أربعةُ أقسام : متصرّف منصرف ، ومقابِلهُ ، ومتصرّف غير منصرف وعكسه .

فالأول : كل ما كان من أسماء الزمان غير معيّن أو بالألف واللام ، أو بالإضافة ، مثل : سرتُ يوماً ، وسرتُ يومَ الجمعة ، واليومَ الذي تعلم .

والثاني : سحر إذا كان ليوم بعينه ، نحو : سرتُ يومَ الجمعة سَحَرَ .

والثالث : غُدْوة . وبُكْرَة من يوم بعينه ، نحو : لقيتُه يومَ الجمعة ، غُـدْوَةَ أو بُكْرَةَ ، فهذا يتصرّف ، فتقول : موعدُك غدوةُ ، وإنَّ بكرةَ موعدُهم كما تقول في القسم الأول : عجبت من يومِ الجمعة ، واليومُ مباركٌ .

والرابع : نحو ضُحىً وصباحاً ومساءً وعشاء لأوقات بأعيانها ، تقول : لقيته

(١) في الصحاح (بعد) ٢/٤٤٨-٤٤٩ «قولهم : رأيته بُعَيْدَات بين ، أي بُعيد فراقٍ ، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ، ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه» .

(٢) كذا في الأصلين .

يومَ الجمعة ضحى ، وصباحاً ومساءً ، ولا تقول : موعِدُك صباحٌ ولا ما لقيتُه مذ مساء ، ولا نحو ذلك ما لا تقول في القسم الثاني : موعدُك سَحَرُ ولا ما لقيته مذ سَحَرَ ، ولا ما أشبهَ ذلك .

وظرف المكان أيضاً ينقسم بحسب التصرّف وعدمه – على ما قسمه المؤلف في التسهيل – أربعةَ أقسام : كثيرُ التَّصَرُّف ، ومتوسِطُه ، ونادره ، وعديمه .

فالأول : كمكان ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال ، وقد تقدّم تمثيله .

والثاني : كوراء وَقُـدَّام وخلف وأمام وأسفل ، وذلك قولك : أمامُك أوسعُ لك ، ووراءُك أوسعُ لك ، وجُلِس قُـدَّامُك وأمامُك ، ومن ذلك ما أنشد سيبويه من قول لَبيد :

فَعَدَتْ كلا الفَرْجَيْنِ تحسب أنَّه مولي لمَخَافة خَلْفُها وأَمَامُها[1]

وقرأ بعض القرّاء : ﴿والرَّكْبُ أَسْفَلُ منكم﴾[2] . ومن هذا القسم (بينَ) عنده كقول الله تعالى : ﴿قال هذا فراقُ بيني وبَيْنِك﴾[3] وقال عبدالله بن عمر في سالم

---

(١) الكتاب ٤٠٧/١ ، وديوانه ص ٣١١ ، والمقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، إصلاح المنطق ص ٧٧ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٦٥ ، شرح القصائد التسع ٤٠٨/١ ، الإيضاح ص ١٨٧ ، المقتصد ٦٥٣/١ ، التبصرة ٣١٢/١ ، ٥٢٨ ، الإفصاح للفارقي ص ٣٣٥ ، أمالي ابن الشجري ١١٠/١ ، ٢٥٢/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ١٢٩ .
وفي الأصل ، واللسان (فرج) : قعدت بقاف فعين مهملة ، وهو خطأ ، والرواية المشهورة (فغدت) بموحدتين ، و(فعدت) بموحدة فمهملة رواية تهذيب اللغة ٣٠٩/١٠ ، ٦٣٩/١٥.

(٢) سورة الأنفال آية ٤٢ في قراءة زيد برفع (أسفل) كما في البحر المحيط ٥٠٠/٤ ، وفي إعراب القرآن للنحاس ٦٧٨/١ : «وأجاز الأخفش والكسائي والفراء : والركب أسفلُ منكم ، أي : أشد تسفلاً منكم» ، وانظر معجم القراءات القرآنية ٤٥٢/٢ .

(٣) الكهف آية ٧٨ .

ابنه رضي الله عنهم أجمعين :

يلومونني في سالم وألومُهم وجِلْدَةُ بَيْنِ العينِ والأنف سالم[1]

والثالث : كدونَ وحيثُ ، فالأكثر هنا النصب على الظرفية ، ومن التصرّف في حيثُ قول زهير بن أبي سلمى :

فشَدَّ ولم يُفْزَع بيوتٌ كَثِيرةٌ لدى حيثُ ألقت رَحْلَها أمُّ قَشْعَم[2]

ومنه في دون قول الشاعر :

ألم تريا أنّي حميتُ حقيقتي وباشرتُ حَدّ الموتِ والموتُ دُوْنُها[3]

وأنشد لذي الرمّة :

وغَيْرَاءَ يَحْمِي دونُها ما وراءها ولا يَخْتَطِيها الدهرَ إلاّ مُخَاطِرُ[4]

والرابع : كمَعَ ، وبَيْنَ بَيْنَ لا يجوز في هذا إلاّ النصب على الظرفية .

والثانية : أنّه يظهر من كلامه أنَّ العديم التصرّف هو : ما لم يُسْتَعْمل في

---

(١) البيت في المعارف ص ١٨٦ ، الأمالي ١٥/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٦٠/٤ ، وسالم بن عبدالله بن عمر – رضي الله عنهم – ابن أمة فكان عبدالله يُلام في حُبِّه ، وكان سالم من أفاضل أحفاد الصحابة رُوِي عن الإمام مالك رحمه الله قوله : «لم يكن أحد في زمان سالم أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد ، والفضل ، والعيش منه» له ترجمة ضافية في سير أعلام النبلاء ٤٥٧/٤-٤٦٧ .

(٢) ديوانه ص ٢٢ ، شرح القصائد السبع ص ٢٧٧ ، شرح القصائد التسع ٣٣٨/١ .

(٣) من أبيات لموسى بن جابر الحنفي في الحماسة ٢١٥/١ ، شرحها للمرروقي ٣٧١/١ ، التذكرة السعدية ١٠٠/١ ، والشاهد في شرح شذور الذهب ص٨١ ، المقاصد النحوية ٣١٥/٢ ، التصريح ٢٢٥/١ . همع الهوامع ٢٠٩/٣ .

(٤) ديوانه ص ٣٣٣ ، والبيت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٥/١ ، وعدّه من شواهد سيبويه ، وليس في الكتاب المطبوع . والشاهد في همع الهوامع ٢٠٩/٣ .

[غير][1] النصب على الظرفية فإذاً ما جُرَّ بحرف ليس بعديم التصرّف ، بل هو متصرّفٌ ، ولو كان الجار مِنْ كغيرها من حروف الجر نحو إلى وفي وعن ، ونحوها . وهذا الرأي مخالفٌ لما ذهب إليه في التسهيل من التفرقة بين مِنْ وغيرها من الحروف الجارّة ، فإنَّ الجرَ بِمِنْ عنده ليس بدليل على التصرّف ، بخلاف الجر بفي ، وإلى ، ونحوهما ، فقال هناك : «فإن جاز أَنْ يُخْبَرَ عنه أو يُجَرَّ بغير مِنْ

/١٥٤/ فمتصرِّفٌ وإن / لا فغيرُ مُتَصَرِّف»[2] . وبَيَّنَ ذلك في الشرح فقال : «وبدخول[3] إلى على متى يُعْلَمُ أنّها ظرفٌ متصرّف ؛ فلذلك أجاز سيبويه أَنْ يقالَ : يومُ كذا بالرفع لمن قال[4] : متى سِير عليه ؟ على تقدير : أيُّ الأحيان سِير عليه ، برفع أي ، وقال سيبويه : «والرفع في جميع هذا عربي كثيرٌ جيد ، في لغة جميع العرب على ما ذكرتُ لك من سَعَةِ الكلام والإيجاز ، يكون على كم غيرَ ظرف ، وعلى متى غيرَ ظرف»[5] . هذا نصّه . قال ابن مالك : «ولا يُحْكَمُ بتصرّف ما يجر بِمن وحدَها كعِنْدَ وقَبْلُ وبَعْدُ لأَنَّ مِنْ كَثُرَتْ زيادتُها ، فلم يُعْتَدَّ بدخولها على الظرف الذي لا يتصرّف ، بخلاف غيرها كمُذْ ، وحتّى ، وفي ، وإلى ، وعن ، وعلى»[6] انتهى ، وما عَوَّلَ عليه في التسهيل – وقد يشير إليها [كلامه هنا][7] – طريقةُ ابن خروف[8] ، وأما غيره فدُخول حرفِ الجر عندهم دليل على التصرّف ، بل هو

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٢) التسهيل ص ٩١ .

(٣) في الأصل : «ومدخل» والتصويب من س ، وشرح التسهيل .

(٤) سقطت (قال) من س .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨١٩/٢ ، وانظر الكتاب ٢١٦/١ .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨١٩/٢ .

(٧) تكملة يلتئم بنحوها الكلام .

(٨) في شرح الجمل لابن خروف ل ٣٤ قوله : «وغير متصرّف ، وهو الذي لا يخرج عن الظرف ، ولا يدخله رفع ولا نصب ولا جر» ولم يستثن الجر بمن .

التصرّف . وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنّه قال : «وتقول سِير عليه أيْمُنٌ وأَشْمُلٌ ، وسِير عليه اليمينُ والشِمالُ ؛ لأنّه يَتَمَكّن . تقول : على اليمينِ وعلى الشمال ، ودارُك اليمينُ ، ودارُك الشِّمال»[1] ثم أنشد بيتَ أبي النجم :

يأتي لها من أيْمُنٍ وأَشْمُلِ[2]

قال السيرافي : «واستدلّ بالجر على جواز الرفع ؛ لأنّ كلّ ما جاز أنْ تَدْخُل حروف الجرّ عليه من الظروف كان متمكناً ، وجاز أنْ يرفع» . قال ابن خروف : «ليس بشاهد قوي ، لأنَّ مِنْ تدخل على جميع الظروف المتمكّنة وغير المتمكّنة ، كجئت من عنده» فهما طريقتان للنحويين في تعريف المتصرّف من غيره . وسيبويه موافقٌ لظاهر هذا النظم ، ولذلك لم يكن تأويل ابن مالك عليه في الشرح ظاهراً إذ جعل رأي سيبويه في تصرّف متى مبنياً على جواز جرها بإلى دونَ جرّها بمن ، فاستدلاله على التصرّف ببيت أبي النجم يرفع ذلك ، وأيضاً فإنّ سيبويه جعل سوى وسواء من قبيل الظروف العديمة التصرّف وجعل جرّها بمن تصرّفاً خاصًّا بالشعر ، فقال في باب ما يَحْتَمِلُ الشعر : «وجعلوا ما لا يجري من الكلام إلاّ ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المَرَّار بن سلامة العِجلي :

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ من كان منهُمُ   إذا جَلَسُوا مِنّا ولا مِنْ سَوائنا»[3]

---

(١) الكتاب ٢٢١/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٢١/١ ، ٢٩٠/٢ ، ٦٠٧ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢١٥/٢ ، والبيت في ديوانه ص ١٩٠ ، النوادر ص ٤٥٩ ، الخصائص ١٣٠/٢ ، ٦٨/٣ ، المنصف ٦١/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٠٦/١ ، الإنصاف ٤٠٦/١ ، شرح المفصل ٤١/٥ ، ٩٢/٩ .

(٣) الكتاب ٣١/١ ، والشاهد فيه ٤٠٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٤/١ ، المقتضب ٣٥٠/٤ ، الإنصاف ٢٩٤/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٦ ، شرح ابن عقيل ٦١٢/١ ، المقاصد النحوية ١٢٦/٣ .

فجعل الجرّ بمن تصرّفاً ثم قال : «فعلوا ذلك لأنَّ معنى سَواء معنى غير»[1] فقد تَبَـيَّـنَ أنَّ مِنْ عنده كإلى وغيرها من حروف الجر ، ولم يقل ذلك سيبويه إلاّ بعد تحقّق أنْ لا فَرْقَ بين حروف الجر في ذلك ، وكونُ بعضِ الحروف يكثر في الدخول على الظروف أو يقل أمرٌ آخر لا يقدح في ادّعاء التصرّف بدخوله إلاَّ أنَّ من الظروف ما يقل التصرّف فيه فلا يتعدّى به محل السماع ، ومنها ما يكثُر ذلك فيه ، فيُحْكَمُ له بحكم التصرّف على الإطلاق ، وقد قسم هو الظرف المكاني إلى الأقسام الأربعة ، فإذا وجدنا ظرفاً دخلت عليه مِنْ حكمنا بتصرفه في ذلك الموضع ، فإن توارد عليه تصرّفٌ آخر وكثُر ذلك فيهأطلقنا القياس فيه ، وإلاّ وقفنا القياس / وتلقينا السماع بالقبول في موضعه ، وعلى هذا نقول : إنَّ ما كَثُرَ دخولُ مِنْ عليه دونَ غيرها كثرةً يُتعدَّى بها محلُّها جعلنا التصرّف فيه بِمَنْ دونَ غيرها قياساً ، كحيثُ فإنَّ دخول مِنْ عليها كثيرٌ جداً بحيث لا يتوقّف استعمال من معها على السماع ، بخلاف دخول لدى عليها فإنَّه نادر فلا نقيسه بل نَقِفُه على مثل : /١٥٥/

* لدى حيثُ أَلْقضتْ رحلَها أمُّ قَشْعَم *

وكذلك دونَ في استعمالها فاعلاً وخبراً بنفسها ، وهذا ظاهر جدًّا . وإذا تَبَيَّنَ هذا صار الخلاف لفظياً في تسمية ما جُرّ بِمَنْ دونَ غيرها متصرِّفاً ، فالناظم ومن رأى رأيه هنا يُسَمِّي ما جُرّ بِمنْ أو غيرها مُتَصَرِّفاً من حيثُ أُخرِج عن النصب على الظرفية ، ولكن لا يسمّيه متصرّفاً بإطلاق ، بل تصرّفت العرب فيه على الجملة . وهذا التصرّف قد يكون قياساً في محله إذا كَثُرَ ، وقد لا يكون كذلك . ولا يكون متصرفاً بإطلاق في الحكم بالجر بِمنْ وحدَها ، ولا بإلى أو غيرها وحدَها ، بل لا بُدَّ من ضمائم أخرَ ، كتنكيرِه ، وتعريفه ، واستعماله فاعلاً أو مفعولاً وما أشبه ذلك ، فهي قرائن منضمة بمجموعها يُحْكَمُ على الظرف بالتّصرّف المطلق ، وهو ظاهر كلام سيبويه إذا جُمِع أولُه

---

(١) الكتاب ١/٣٢ .

وآخره ؛ ولهذا لما[1] استشهد سيبويه بقوله :

* يأتي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ *

ضَعَّفَ ذلك ابنُ خروفٍ ظنًّا أَنَّه أتى به دليلاً مستَقِلاًّ على التصرّف بإطلاق ، وليس كذلك ثم قال : «والشاهد القوي تصرّفه ، وتعريفه ، وتنكيره» وما قال لا ينكره سيبويه بل هو قوله ، لكنه ادّعى أَنَّ الجرَّ تصرفٌ في نفسه كيف كان ، فإذا انضمَّ إلى غيره من وجوه التصرّف حُكِمَ على الكلمة بذلك قياساً ، وقد لا يُنْكِر هذا ابنُ خروف ، فيرجعُ الخلافُ إلى الوفاق ، ويصير كلامُ الناظم هنا موافقاً لكلامهم ؛ ولذلك قال : «فذاك ذو تَصَرُّفٍ» ولم يقل : فذاك متصرّف ؛ لأَنَّ ما حصل له التصرّف سماعاً في بعض المواضع يطلق عليه أَنَّه ذو تصرّف ، ولا يطلق عليه أَنَّه متصرِّف ، لأن لفظ المتصرّف يختصّ بما حصل له كمالُه ، وليس كذلك ذو التصرّف لإطلاقه على من حصل له كمالُه وبعضُه ، فقد تَبَـيَّنَ صحةُ ما في هذا النظم ، فإنْ قصد في التسهيل هذا المعنى ، وأَنَّ المجرور بِمن لا يلزم أَنْ يكونَ متصرِّفاً بإطلاق فصحيح ، وإنْ أراد أَنَّه حالةَ الجر غيرُ متصرّف فغيرُ صحيح ، والله أعلم .

والمسألة الثالثة : أَنَّ قوله : «وغيرُ ذي التصرّف الذي لَزِم . . .» إلى آخره تعريفٌ إجمالي للظرف وغيره ، فليس «غيرُ» في كلامه واقعاً على الظرف بخصوصه ، بل عليه وعلى غيره بدليل قوله : «أو شبهها من الكَلِم» فكأَنَّه يقول : غيرُ المتصرّف من الكَلِم العربية ما لَزِمَ حالةً واحدةً ، وطريقةً واحدةً من ظرفية أو شبهها ، ويكون قوله : «من الكَلِم» راجعاً إلى غير ذي التصرّف / حالاً منه ، /١٥٦/
وحصل في مُضَمَّنِ ذلك التعريفُ بالظرف غير المتصرف ، وقد مَرَّ شَرْحُه والتعريف بغيره أيضاً كان اسماً غيرَ ظرف أو فعلاً .

أَمَّا الحرفُ فلا مدخلَ له هنا في ذلك المعنى جُمْلَةً ، وعند ذلك يَتَعَيَّنُ التنبيهُ

---

(١) سقطت (لما) من س .

على غير المتصرّف ممّا سوى الظرف ، فأمَّا الأسماء فمنها ما لَزِم النصبَ على المصدرية كسُبْحَان الله ، وقِعْدَك الله ، وعَمْرَك الله ، ولَبَّيك وسَعْدَيك ، وحنانيك وما أشبه ذلك ممّا هو مذكور في الكتاب[1] ، وفي المطولات ، ومنها ما لَزِمَ النداء فلا يستعمل في غيره كَمَلأمَان ومَخْبَثَان[2] ، وفُل وفُلَة ، وما أشبه ذلك ، فجملة هذه وما كان نحوها تُسَمَّى غيرَ متصرفة ؛ للزومها طريقةً واحدةً . وأما الأفعال فمنها عسى ، ونِعْمَ ، وبِئْسَ وفعل التعجّب نحو : ما أَحْسَنَه وأحسِن به فهي أيضاً غير متصرّفة للزومها طريقة واحدة ، وقد تَقَدَّم وجها الاصطلاح في تَصَرُّف الأفعال ، وعدم تصرّفها عند النحويين ، والذي أراده هنا هذا المشار إليه لا الذي يشاكل قولهم : سُقِطَ في يده[3] ، وعلى ذلك كلامه في هذا النظم ، والله أعلم .

وقد ينوبُ عن مكانٍ مَصْدَرُ وذاك في ظرفِ الزمانِ يَكْثُرُ

هذا فصل يذكر فيه نيابة المصدر عن الظرفين : ظرف الزمانوظرف المكان ، فإنَّ العرب فعلت ذلك في كلامها اتساعاً واتكالاً على فَهْم المعنى ، واختصاراً حتى كأنَّ الموضعَ من باب حَذْفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مُقَامه .

فأمَّا ظرفُ المكان فبَيَّنَ أنَّ ذلك فيه قليلٌ بقوله : «وقد ينوب عن مكان مصدر» لأنَّ قد تفيد التقليل فمِن ذلك : هو قُرْبَك ، وهو وَزْنَ الجبل ، وزِنَةَ الجَبَل أي هو : في مكانِ قُرْبِك ، وفي مكانِ وَزْنِ الجبل أي مسامته ، وفي مكانِ زِنَتِه ، ومنه : هو صَدَدَك أي : قصدك ، وهو قُرَابَتَك ، وسَقَبَكَ أي قربك[4] . وهو قليل كما ذَكَرَ .

وأمَّا ظرف الزمان فيكثُر فيه نيابةُ المصدر عنه ، وهو قوله : «وذاك في ظرف

(١) الكتاب ٣٢٢/١ ، ٣٤٨ ، وقد تقدّم هذا في باب المفعول المطلق .
(٢) من اللؤم والخبث ، وانظر ما سيأتي في باب «أسماء لازمت النداء» .
(٣) أي : نَدِم .
(٤) انظر الكتاب ٤١١/١ .

الزمان يَكْثُرُ» والإشارة إلى معنى النيابة المفهوم من قوله : «ينوب» فإنَّ اسم الإشارة كإعادة الضمير في ذلك ، وقد بَوَّبَ سيبويه على هذا المعنى فقال : «هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسَعَة الكلام والاختصار»[1] وأتى لذلك بأمثلةٍ كقوله : متى سير عليه ؟ فتقول : مَقْدَمَ الحاجِّ ، وخفُوقَ النجم ، وخلافةَ فلان ، وصَلاةَ العصر ، والتقدير : زَمَنَ مَقْدَمِ الحاج ، وحينَ خفُوقِ النجم ، وزَمَنَ خلافةِ فلان ، لكنهم حذفوا الظرف وأقاموا المصدر مُقَامَه توسعاً واختصاراً ، وقال أيضاً : «تقول سِير عليه مَبْعَثُ الجيوش ، ومَضْرِبُ الشَّوْل ، وأنشد لحميد الأرقط :

وما هي إلاَّ في إزار وعِلْقَةٍ   مُغَارَ ابنِ هَمَّامٍ على حَيٍّ خَثْعَمَا»[2]

وأنشد غيرُه لذي الرُّمة :

تقول عجوزٌ مَدْرَجي مُتَرَوِّحاً   على بابها من عند رَحْلي وغادِيا[3]

وإنّما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان ، وقليلاً في ظروف المكان ، لقُرْبِ ظرف الزمان من / المصدر ، وبُعْدِ ظرف المكان منه ألا ترى أَنَّ الزمان شارك المصدرَ في /١٥٧/
دَلالة الفعل عليهما ، فهو يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بصيغته ، وأَنَّ الزمانَ : مُضيُّ الليلِ والنهار كما قال سيبويه[4] ، وإذا نظرتَ إلى المضي وجدته

---

(١) الكتاب ١/٢٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ١/٢٣٤-٢٣٥ ، والبيت فيه منسوب لحميد بن ثور ، وكذا في شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٤٧ ، وليس في ديوانه ، وينسب لمزاحم وليس في شعره ، ونسبه الغندجاني في فرحة الأديب ص ٨٤-٨٥ إلى الطماح بن عامر العقيلي ، وانظر الكامل ١/١١٨ ، المقتضب ٢/١٢١ ، الخصائص ٢/٢٠٨ ، التبصرة ١/٣١٠ ، ٢/٧٨٢ ، الإقتضاب ١/١٩٧ ، شرح المفصل ٦/١٠٩ .

(٣) ديوانه ص ٧٣٢ ، الكامل ١/٢٦٩ ، الموشح ص ٢٩١ ، المحتسب ٢/٢٦٦ ، مغنى اللبيب ص ٦٣ ، شرح أبياته ١/٢١٩ .

(٤) الكتاب ١/٣٧ .

مصدراً ، وهو مراد الزجاجي بقوله : «الزمان حَرَكَةُ الفَلَك ، والفعل حَرَكَةُ الفاعلين»[1] بخلاف ظرف المكان فإنّه لم يُبْنَ له فعل ، ولم يكن للفعل دَلالةٌ عليه ، وأيضاً فهو أشبه بالأناسيّ كما قال سيبويه قال : «ألا تراهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكّةُ وعمان ونحوُهما ، وتكون منها خِلَقٌ لا تكون لكلّ مكان ولا فيه ، كالجبل ، والوادي ، والبحر . والدهر ليس كذلك . والأماكن لها جُثَّة ، وإنّما الدهرُ مُضيٌّ الليل والنهار»[2] فلما كان لظرف الزمان هذا القرب من المصدر كَثُر قيامُه مَقَامَه ، ولما كان لظرف المكان هذا البُعْدُ من المصدر حَصَل بينهما من التباين ما بَعُد به أحدهما من أَنْ يقومَ مقامَ الآخر إلاّ أنَّ المكانَ لما كان لازماً للمصدر لزوماً خارجيًّا ، لأَنَّ كلَّ فعل لا بُدَّ له من مكان يقع فيه راعوا هذا المقدارَ من القرب ، فعاملوا المكانَ معاملةَ الزمان بحيثُ لا يقوى في ذلك قوتَه ، ولا يبلغ رُتْبَتَه ، فكان إقامةُ المصدرِ مُقَامَ المكان قليلاً . والله أعلم . وفي قوله : «وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدر» ما يَدُلُّ على عدم القياس ، وإن كان من عادته أنَّه يأتي بقد مُشْعِرَةً بقياس ضَعيفٍ ، ولكنَّ هنا قرينةً تُشْعِرُ بخلافه ؛ إذ هو يحكي ذلك عن العرب لقوله :

«وذاك في ظَرْفِ الزمَانِ يَكْثُرُ»

لأنه لا يريد أنَّه يكثُر في استعمال القياس ، وإنّما يريد يكثر في السماع ، ولم يُشْعِر أيضاً في نيابة المصدر عن الزمان بقياس فيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ عندَه موقوفاً على السماع ، وإنْ كَثُر ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ عنده قياساً ، فتقول : سِير عليه طلوعُ الشمس ، وغروبُ الشمس ، وقدومُ الأمير ، وأذانُ الظهر ، وارتفاعُ النهار ، وانتهاءُ القتال ، واندفاعُ السيل ، ودَفْعُ الحاجِّ ، وما أشبه ذلك .

---

(١) الجمل ص ٣٥ .

(٢) الكتاب ١/٣٦-٣٧ .

المفعول معه

هذا هو النوع الخامس من المنصوبات التي ينصبها كلُّ فعلٍ ، وهو المفعول معه ، والناظم لم يعرفه تعريفاً مُصَرَّحاً به ، وإنَّما عَرَّفه بالمثال ، على عادته في الاتكال على الأمثلة فقال :

يُنْصَبُ تالِي الواوِ مفعولاً معه ... في نَحْو سِيرِي والطريقَ مُسْرِعه

ومعنى ما قاله أنَّه ينتصب على المفعول معه كلُّ اسم واقع بعد الواو المتصفة بمثل ما اتصفت به الواو في قولك : سِيري والطريقَ ، وهذه الواو في المثال لها وصفان :

أحدهما : أنَّ ما بعدها صار[1] معها في المعنى كالمجرور بمع ، لأنَّ المعنى بها وبِمَعَ واحد ؛ لو قلتَ : سِيري مَعَ الطريقِ مسرِعةً كان كمعنى : / سِيرِي والطريقَ مُسْرِعَة . /١٥٨/

والثاني : أنَّ صيرورةَ ما بعدها معها بمعنى مَعَ من الواو نفسِها ، أي هي التي دلَّت على المعيّة ، لا من أمرٍ خارج .

فالوصف الأول تَحَرَّزَ به من الواو التي تكون لمطلق الجمع ؛ فإنَّها لا تُعَيِّنُ مفهومَ مَعَ ، فلم تكن[2] مراده ، كقولك : قام زيدٌ وعمرو .

والثاني تَحَرَّزَ به من المعطوف بالواو بعد ما يُفْهِمُ المصاحبةَ كقولك : أشركتُ زيداً وعمراً ، ومزجتُ الخَلَّ والعسلَ ، وخلطتُ البرَ والشعير ؛ فإنَّ مفهوم مع ههنا حاصل ممّا قبل الواو ، وهو أشركتُ ، ومزجتُ وخلطتُ ،

---

(١) سقطت (صار) من س .

(٢) في الأصل : (فلم تكون) ، والصواب من س .

وكذلك ما أشبهه . وهذان الوصفان حاصلان في مثال الناظم ، فلا بُدَّ من تقييد كلامِه بهما . فَيَنْتَظِمَ إذاً من المجموع حدٌّ للمفعول معه ، وهو أن يقالَ : «هو الاسمُ التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مَعَ ، وفي اللفظ كمنصوب مُعَدَّى الهمزةِ»[١] . وهذا عينُ ما حَدَّه به في التسهيل . وقوله : «في نحو : سِيرِي» متعلّقٌ بتالي أو بِيُنْصَبُ ، ومفعولاً معه حالٌ من تالي ، والعامل فيه ينصب ، وإنّما خَصَّ هذا المثال دونَ سائر ما يَجُوزُ فيه ذلك من المُثُل[٢] لكونه يَتَعَيَّنُ فيه النصب ولا يجوزُ العطفُ فمعنى مَعَ في الواو فيه صريحٌ ، ويشمل مع ذلك كلُّ ما يصحّ فيه ذلك المعنى ، وإنْ كان يجوزُ فيه العطفُ ، نحو : قام زيد وعمراً ، فلا يُتَوَهَّمُ أنه أخرجَ مثلَ هذا عن حكم الباب ، وإنّما ذكره ليتعيَّنَ معنى الواو فيُحْمَلُ عليه ما يَتَحَمَّلُه ؛ لأن مرادَه أنَّ ما كان معنى الواو فيه كمعناها هنا ، ولفظ ما بعدها كلفظ ما بعدها هنا ، فإنه يُحْكَمُ له بحكمه كان ذلك المعنى معيناً فيه أو محتَمِلاً له ولغيره . هذا الذي قصد بدليل كلامه في الباب . وهذا الكلام دالٌّ على أنَّه عنده – أعني المفعولَ معه – مقيسٌ ، لأنَّه سَوَّغَ هذا العمل ، وأجازَ أنْ يستعمل كل ما كان نَحْوَ مثاله ، وكذلك في الأقسام الآتية ، وحكى في الشرح الاقتصارَ فيه على السماع عن بعض النحويين، وصَحَّحَ استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة[٣] . وأصل حكايةُ الخلاف عن الأخفش ؛ قال في قولهم (استوى الماءُ والخشبةَ)[٤] : بعض الناس يقيس عليه ، وبعضهم اقتصر على ما سُمِع ولا يقيس[٥] . قال الفارسي في التذكرة : «يقول من لم يقس أرى الواو حرفاً غير عامل ، كما أنَّ إلاّ حرف غير عامل فقد وصل الفعل بكل واحد منهما إلى ما بعده ، فكما لا

---

(١) التسهيل ص ٩٩ .

(٢) في الأصل : (المثال) ، وما أثبت من س .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٩٠٠ .

(٤) من أمثلة سيبويه ١/٢٩٨ .

(٥) انظر الإيضاح ص ١٩٥ ، المقتصد ١/٦٦٤ ، شرح المفصل ٢/٥٢ .

يقاس على إلاّ غير الاستثناء كذلك لا يقاس في باب استوى الماء والخشبة إلاّ ما سمع» قال : «والذي يقيس يقول : إنَّ الواو حرف قد أُبدل من الباء في نحو واللهِ وباللهِ ، وقولك : الشاءُ شاةٌ ودرهم ، أي بدرهم فلما أشبه الباء في هذا ، وقاربه في المعنى أيضاً جعله بمنزلة حرف الجرّ» . قال أبو علي : «وأبو الحسن يذهب إلى أنَّه لا يُقَاس» . وفيه أيضاً دَلالةٌ على مسألة أخرى ، وهي عدم اشتراط صحة العطف في هذا الباب ؛ لأنَّ تمثيلَه بقوله : «سِيرِي والطريقَ» يُعِينُ ؛ ذلك أنَّه لا يَصِحُّ العطفُ في الطريق لفساد المعنى فكأنَّه / قصد بتعيين ذلك المثال التنكيتُ /١٥٩/ على مُدَّعي ذلك ، فقد حكى ابنُ خروف عن ابن جني أنَّ العرب لم تَسْتَعْمِل هذه الواو إلاّ في موضعٍ يَصْلُح أنْ تقعَ فيه عاطفةً . وهذا المعنى وقع له في الخصائص في باب شجاعة العربية[1] ، ورَدَّه بأن سيبويه قد أجاز أنْ تقولَ : أنت أعلمُ ومالَك[2] ، وأكثر من ذلك ، وأنشد لكعب بن جُعَيل :

فكان وإيَّاها كَحَرَّانَ لم يُفِق   عن الماء إذ لاقاه حتى تَقَدَّدا[3]

وقال في شرح التسهيل : «أنكر قولَه ابنُ خروف ، وهو بالإنكار حقيق ؛ فإنَّ العرَب استعملت الواو بمعنى مع في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وفي مواضع يصلح فيها»[4] ، قال : «والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين :

أحدُهما : ترك العطف فيه لفظاً [ومعنى ، والثاني : استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ . . . فمن الأولِ قولهم :][5] استوى الماءُ والخشبةَ ، وما زلتُ

---

(١) الخصائص ٣٨٣/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٠/١ .

(٣) المصدر نفسه ٢٩٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣١/١ ، الأصول ٢٥٥/١ ، الجمل ص ٣٠٧ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٣/٢ .

(٥) في الأصلين : «لفظاً نحو : استوى الماء . .» وفيه نقص ظاهر . وما بين المعقوفين تكملة يلتئم بها الكلام من شرح التسهيل .

أسير والنيلَ ، وقوله :

* فكان وإياها كَحَرَّانَ لم يُفِق *

ومن الثاني قولهم : أنت أعلمُ ومالك ، أي : أنت أعلم مع مالك كيف تريده[1] ، والمال معطوف في اللفظ ، ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر ؛ لأنّ المال لا يخبر عنه بأعلم[2] ، ثم ذكر باقي التقسيم . وما قاله صحيح . فالوجه ما أشار إليه من الجواز صَلُحَ ما بعد الواو للعطف أو لم يَصْلُح .

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِه سَبَق ذا النَّصْبُ لا بالواوِ في القول الأَحَق

تكلم في هذين الشطرين على مسألتين : إحداهما بالقصد ، والأخرى أتى بها بحكم الإنجرار . الأولى : أنَّ النصبَ الحاصلَ في المفعول معه هو بما سَبَقَ في أول الكلام من الفعل أو ما أشبهه من اسم فاعل ، أو مفعول ، أو غيرِهما ، فإذا قلتَ : سِرتُ والنيلَ ، أو استوى الماءُ والخشبةَ ، فالنصب في النيل ، والخشبة بالفعل الذي هو سرتُ ، واستوى ، وكذلك قولك : الناقةُ متروكةٌ وفصيلَها ، والماء مستوٍ والخشبةَ ، وعرفتُ استواءَ الماء والخشبةَ ، حكمُ هذه حُكْمُ قولك : لو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَها لرضعها[3] ، واستوى الماءُ والخشبةَ . هذا إذا ظهر فعلٌ أو شِبْهُه وإلاَّ قُدِّرَ فعلٌ أو شِبْهُه كما في قولهم : مالك وزيداً[4] ، فإنّه على إضمار الملابسة وقولهم : ما أنت وزيدا[5] ، فإنه على تقدير : ما كنت وزيداً كما سيأتي . والواو في

---

(١) في شرح التسهيل (تديره) . وهو الوجه ، السفر الأول ٨٨٣/٢ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٣/٢ باختلاف يسير في بعض ألفاظه .

(٣) من أمثلة سيبويه ، الكتاب ٢٩٧/١ .

(٤) من أمثلة سيبويه أيضاً ، الكتاب ٣٠٧/١ .

(٥) في الكتاب ٣٠٣/١ : «وزعموا أنّ ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً . وهو قليل في كلام العرب . .» .

هذا كلّه للتعدية[1] ، وليست بعاملة وهو رأي سيبويه ، والمحققين . قال سيبويه بعد ما ذكر أمثلةً من الباب «والواو لم تُغيِّر المعنى ، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها»[2] انتهى . وهو ظاهر ؛ لأنَّ الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍّ قد قَوِيَ بالتعدّي بالواو فَنَصَبَ كما تعدّى الفعل غير المتعدّي بالهمزة والتضعيف ، نحو : أقمتُ زيداً، وفرَّحتُه ، ونظيره الاستثناء في تَعَدِّي ما قبل إلاَّ[3] لما بعدها بواسطة إلاّ في قولك : ما ضربتُ القومَ إلاَّ زيداً ، وجاء القومُ إلاَّ زيداً ، نَصَبَ الفعلُ زيداً[4] بوساطة إلاّ للمعنى الموجب لذلك[5] ، فلا نكيرَ في تَوَسُّطِ الواو لمعناها بين العامل والمعمول حتى يصل إليه .

والمذاهب / المخالفةُ للناظم أربعةٌ : /١٦٠/

أحدها : ما نبَّه عليه بقوله لا بالواو ، وهو مذهبُ عبد القاهر الجرجاني : أنَّ الواوَ هي الناصبةُ بنفسها[6] .

والثاني : مذهبُ الزجاج : أنَّ النصبَ بإضمار فعلٍ بعد الواو كأنَّ التقدير إذا قلتَ : ما صنعت وأباك ؟ ما صنعتَ ولابست أباك ؟ وجاء البردُ والطيالسةَ على معنى ولابسَ الطيالسةَ ، ونحو ذلك :

والثالث : مذهبُ أهل الكوفة أنَّ النصب بالمخالفة على حدٍّ ما ذهبوا إليه في

---

(١) في س : لتعدية بسقوط إحدى اللامين .

(٢) الكتاب ١/٢٩٧ .

(٣) سقطت (إلاّ) من س .

(٤) في س : زيد .

(٥) سقطت (لذلك) من س .

(٦) الجمل للجرجاني ص ٢٠ ، وانظر التسهيل ص ٩٩ ، شرح الرضى على الكافية ١/٥١٨ ، منهج السالك ص ١٥٦ ، همع الهوامع ٣/٢٣٨ ، التصريح ١/٣٤٤ ، وقد أخذ الجرجاني في المقتصد ١/٦٥٩-٦٦١ بمذهب جمهور البصريين ، واحتجَّ له ، ونقل ذلك عنه معزواً إليه الزنجاني في الكافي ٢/٥١٩ ، ولم يشر إلى ما نسبه ابن مالك ومن تلاه إليه .

نصب الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، لأَنَّ ما بعد الواو لـمَّا لم يصلح أنْ يَجْرِي على ما قبلها كقام زيد وعمرو ؛ لمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف[1] .

والرابع : مذهب الأخفش أَن نصب ما بعد الواو على حَدِّ نصب مع لو وَقَعَت[2] عِوَضَ الواو كما كانت غيرُ في الاستثناء منصوبةً نَصْبَ ما بعد إلاّ .

فأَمَّا المذهب الأول فرَدَّه في الشرح بأوجه ثلاثة :

أحدها : أَنَّه لو كانت الواوُ هي الناصبةَ لم يُشْتَرَط وجودُ الفعل أو شبهه قبلها ، ولجاز أَنْ يقال : كلُّ رجلٍ وضيعتَه ، ونحوه نَصْباً ، ولما لم يجز ذلك دَلَّ على أَنَّ الناصب[3] غير الواو .

والثاني : أَنَّ حرفاً يعمل النصبَ ، ولا يُشْبِهُ الفعل كإِنَّ وأخواتها ، أو يشبه ما أشبه الفعل كلا التبرئة ، غيرُ موجودٍ في كلامهم . والواو لا تُشْبِهُ الفعلَ ، ولا تُشْبِهُ ما أشبَهَهُ ، فدعوى العمل لها غيرُ صحيح ؛ إذ لا نظيرَ لذلك أيضاً .

والثالث : أَنَّه لو كان كما قال للزم اتصالُ الضمير إذا وقع مفعولاً معه ، ولم يكن انفصالُه إلاَّ[4] شاذاً نحو :

* تكون وإيّاها بها مَثَلاً بَعْدي *[5]

---

(١) انظر المذاهب في الإنصاف ٢٤٨/١ ، شرح المفصل ٢٤٨/٢ ، شرح الرضى على الكافية ٥١٩/١ ، منهج السالك ص ١٥٦ ، همع الهوامع ٢٣٨/٣-٢٣٩ .

(٢) في س : (لوقت) مكان (لو وقعت) .

(٣) في س : (لا ناصب) ، تحريف .

(٤) في س : (ولا) ، تحريف .

(٥) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، صدره :

* فآليت لا أنفك أحذو قصيدة *

شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١ ، الجمل ص ٣٠٧ ، الحلل ص ٣٦٧ ، الإيضاح ص ١٩٤ ، شواهد التوضيح ص ٢٥ ، المقاصد النحوية ٢٩٥/١ ، التصريح ١٠٥/١ ن همع الهوامع ٢١٩/١ ، ٢٣٩/٣ .

ولا خلافَ في وجوب الانفصال في مثل هذا .

وأمّا المذهبُ الثاني فَرَدَّه السيرافي بأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول ، فإن كان لا يحتاج في[1] عمله فيه إلى وسيط ، فلا معنى لدخول حرفٍ بينهما ، وإن كان يحتاج إلى وسيط عَمِلَ بِتَوَسُّطِه ، نحو : ضربت زيداً وعمراً ، فالواو توجِبُ الشَّرِكةَ بينَهما في : ضربتُ ، ولم تمنعِ الواوُ من وقوع ضربتُ على ما بعدها وكذلك إلاَّ في قولك : ما ضربتُ إلاَّ زيداً ، تنصب زيداً بضربت ، وإن كان بينهما إلاّ ؛ للمعنى الذي أوجب ذلك . وقال ابن الأنباري : «قد بَيَّنَّا أنَّ الفعلَ قد تعلَّقَ بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنَّه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعملَ مع وجودها ، فكيف يُجْعَلُ ما هو سببٌ في وجود العمل سبباً في عدمه ؟»[2] .

وأمّا المذهبُ الثالث فمردود بالعطف الذي يخالف بين المعنيين ، نحو : ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ ؛ فإنَّ[3] ما بعد لكن يخالف ما قبلَها ، وليس بمنصوب لزوماً عندنا وكذلك عندكم[4] ، فلو كان كما زعمتم لوجب ألاَّ يكونَ ما بعدها معطوفاً عندكم ؛ لمخالفته الأول ، بل كان يجبُ النصبُ إذا حصلت المخالفةُ ، فلما لم يكن الخلافُ موجِباً للنصب مع لكنْ ، وهو حرف يلزم أَنْ يُخَالِفَ ما / بعدَه ما /١٦١/ قبلَه فألاَّ يكونَ موجِباً مع الواو التي لا يجب أَنْ يكونَ ما بعدها مخالفاً لما قبلها أحقُّ وأولى . وكذلك يبطل بلا ، وبَلْ إذا قلتَ : قام زيدٌ لا عمروٌ ، وما قام[5] زيد بَلْ عمروٌ ، ونحو ذلك[6] .

---

(١) في س : (إلى) .
(٢) الإنصاف ٢٤٩/١ .
(٣) في س : (لأن) .
(٤) في الأصل : (عندهم) . وما أثبت من س .
(٥) في س : (قام) بسقوط (ما) .
(٦) انظر الإنصاف ٢٥٠/١ .

وأمَّا المذهبُ الرابعُ فضعيفٌ جدًّا ؛ لأَنَّ مع إذا وقعت موقع الواو يجب لها النصبُ على الظرفيّة ، ولا يصحّ القول بأَنَّ نصب الخشبة في : استوى الماءُ والخشبةَ على الظرفيّة ، وما ذكر في غير[1] مع إلاّ لا يطرد إذا كان سِوى وسُوى وسواء في الاستثناء منصوبة على الظرفيّة عند سيبويه وجماعة[2] ، وهي واقعةٌ موقع ما[3] بعد إلاّ ، وكذلك ما خلا وما عدا هما في تقدير المصدر الموضوع موضعَ الحال ، أي مجاوزتَهم زيداً ، كرجَعَ عودَه على بَدْئِه ، وليس ما بعد إلاَّ كذلك . فالصواب ما ذهب إليه الناظم .

المسألة الثانية : أَنَّه أشار إلى أَنَّ الفعل في هذا الباب إنّما يعمل متقدِّماً ، ولا يعمل متأخّراً ولا متوسطاً ، لأَنَّه قال : «بما من الفعل وشبهه سبق ، يعني بسَبْقِه لما قبلَ الواو وما بعدها ، وذلك : جاء البردُ والطيالسةَ ، فلو لم يسبق لكان المفهومُ من الكلام أَنَّه لا يعمل ، ومحصولُ ذلك عدمُ جوازِ تقدُّم المفعولِ معه على الفعل والمصاحب معاً ، أو على المصاحب وحدَه ، لأَنَّ السبقَ في كلامه مُطْلَقٌ كأنه قال بما[4] سَبَقَ في أولِ الكلام ذا النصبُ ، فلا يقال على هذا : والطيالسةَ جاءَ البردُ ، ولا : جاءَ والطيالسةَ البردُ . أَمَّا منعُ التقديم للمفعول معه فمُتَفَّقٌ عليه حكى ذلك في التسهيل[5] . وأَمَّا مَنْعُ التوسط بين الفعل والمصاحِب فحكى فيه المنع أيضاً خلافاً لابن جني[6] ، فإنَّه قال عنه : إنَّه أشارَ في الخصائص إلى جواز التوسط ، وأنَّك تقول : جاء والطيالسةَ البَرْدُ ، فإن كان ابنُ مالك يشير إلى ما ذَكَر في باب التقديم والتأخير من تَرْجَمَةِ شجاعة العربية من قوله فيه : «ولكنه يجوز : جاء

(١) سقطت (غير) من س .
(٢) انظر ما سيأتي من باب الاستثناء .
(٣) سقطت (ما) من س .
(٤) في الأصل : (ما) .
(٥) التسهيل ص ٩٩ .
(٦) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٨٨٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٦ .

والطيالسةَ البَرْدُ ، كما يجوز : ضربتُ وزيداً عمراً»[1] فهذا لا دليلَ فيه على ما قال ، بل كلامه يدل على امتناعه إلاَّ[2] في الشعر ، ومن طالع كلامه هنالك وجدَه كما ذكرتُه[3] ، وإن كان يشير إلى موضع آخر في الخصائص فلا أعرفه ، وإن كان فقد تناقض في كلامه ، فالله أعلم بصحة هذا النقل عن الخصائص . فإن ثبت لابن جني أو غيره ، فالصحيح المنعُ ، وهو المفهوم من كلامِه هنا . والحجة للجواز قد ذكرها في الشرح وذلك من وجهين :

أحدُهما : أنَّه قد جاز ذلك في العاطفة فليجز فيها ؛ لأنَّها محمولةٌ عليها . هذا

---

(١) الخصائص ٣٨٣/٢ .

(٢) في س : (إلى) ، تحريف .

(٣) ممّن عزا جواز تقدّم المفعول معه على المصاحِب إلى ابن جني غير ابن مالك ابن عصفور في شرح الجمل ٤٥٤/٢ ، والرضى في شرح الكافية ٥١٨/١ ، وابن الناظم في شرح الألفية ص ٢٨٠ ، وغيرهم أخذاً بظاهر قول ابن جني الذي نقله ابن مالك وذكره الشاطبي سابقاً ، لكن ما حرَّره الشاطبي من مذهب ابن جني قَويٌّ فقد قال ابن جني في مستهل المبحث : «فصل في التقديم والتأخير . وذلك على ضربين : أحدهما ما يقبله القياس . والآخر ما يسهله الاضطرار» ثم ذكر ضروباً من التقديم على عامله ، وذكر أن نصب المفعول بعد واو المعيّة لا يكون إلاّ في الموضع الذي يصح فيه استعمال الواو العاطفة ثم قرن تقديم مصاحب المفعول معه عليه بتقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وأجاز ذلك في الواو وحدها على قلّة . وأجاز في قول الشاعر :

«عليك ورحمةُ الله السلامُ»

أن تكون «رحمة الله» معطوفة على الضمير المستتر في (عليك) ثم قال : «فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم . لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف عليه . وقد جاء في الشعر قوله :

قلت إذا قبلت وزهر تهادي كنعاج المـلا تعسَّفن رَمْلا

. . . وممّا يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت : قام وزيدٌ عمرو فقد جمعت أمام زيد بين عاملين : أحدهما (قام) ، والآخر الواو ؛ ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها ، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين» . الخصائص ٣٨٣/٢-٣٨٧ .

من جهة القياس .

والثاني : أنَّه قد سُمِع ذلك كبيت الفَزَاري من أبيات الحماسةِ :

أُكْنِيه حينَ أُنادِيهِ لأُكْرِمَه ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْءَةَ اللَّقَبَا[1]

فقوله : والسوأةَ مفعول معه مُقَدَّمٌ[2] على المصاحِب ، وقول الآخر :

جمعتَ وفُحْشاً غِيْبَةً وَنَمِيمَةً ثلاثُ خِصَالٍ لستَ عنها بمُرْعَوِي[3]

/١٦٢/ ثم رَدَّ الأولَ بأنَّ العاطفةَ أقوى وأوسعُ مجالاً / ، فجعل لها مَزِيَّةً بتجويزِ التقديم ؛ لأَنَّ المعطوفَ بالواو تابعٌ ، نسبةُ العامل إليه كنسبةِ المتبوع ، فلم يَكُن في تقديمه محذورٌ ، بل كان فيه إبداءُ مَزِيَّةٍ للقَوِيِّ على الأضعف ، فلو شُرِّكَ بينهما في الجواز خَفِيتَ المَزِيَّةُ ، وأيضاً فإنَّ الواو هنا وإنْ أشبهتِ العاطفةَ لها شَبَهٌ بالهمزة يقتضي لزومها مكاناً واحداً كما لَزِمت الهمزةُ مكاناً واحداً . ثم رَدَّ الثاني بإمكان جَعْلِ البيتين من باب تقديم المعطوف على المعطوفِ عليه ، فالأول على تقدير : ولا أُلَقِّبُه اللَّقَبَ وأَسُوءُهُ السَّوْأَةَ ، من باب .

* فزججن الحواجب والعيونا *[4]

---

(١) الحماسة ١/٥٧٤ ، شرحها للمرزوقي ٣/١٤٦ ، الحماسة البصرية ٢/٧ ، شرح الكافية الشافية ٢/٦٩٧ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٨٠ ، خزانة الأدب ٤/٥ ، ٦ .

(٢) في س : (تقدَّم) .

(٣) ليزيد بن الحكم الثقفي / انظره في شعره ضمن «شعراء أمويون» ٣/٢٧٧ ، الأصول ١/٣٩٧ ، الخصائص ٢/٣٨٣ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٢٨ ، أمالي ابن الشجري ١/١٧٧ ، شرح الكافية الشافية ٢/٦٩٦ ، شرح الرضى على الكافية ١/٥١٨ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٨٠ ، المساعد ١/٥٤١ ، المقاصد النحوية ٣/٨٦ ، التصريح ١/٣٤٤ ، ٢/١٣٧ ن همع الهوامع ٣/٢٤٠ .

(٤) عجز بيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩ ورواية صدره وأولى كلمات عجزه :

* وهِزَّة نسوة من حي صدقٍ يُزَجِّجْنَ . . .*

=

والثاني ظاهر[1] . (هذا ما قال)[2] . والحق أنَّه لو صَحَّ ما قاله لوُجِد كثيراً في الكلام فلما لم يوجد لم يَصِحَّ القولُ به ، وأما الاحتجاج بالقياس فإنَّ فيه مقالاً لمن تأمله . والله أعلم . ثم قال :

وبعد ما استفهامٍ اَو كيفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ
والعطفُ إنْ يُمْكِن بلا ضَعْفٍ أَحَقّ والنصبُ مختارٌ لدى ضَعْفِ النَّسَق
والنصبُ إنْ لم يَجُزِ العطفُ يَجِب أَو اعتقد إضمارَ عاملٍ تُصِبْ

هذا الفصل يذكر فيه أوجهَ الإعراب فيما بعد الواو ؛ من النصب على المفعول معه ، أو العطفِ على ما قبلَها . وجملة الأوجه المُتَصَوَّرة ثلاثة تتفرّع إلى خمسة أوجه . أحدها : وجوب النصب . والثاني : وجوب العطف . والثالث : جواز الوجهين ؛ وهو على ثلاثة أوجه : ما يختار فيه النصب ، وما يختار فيه الرفع ، وما يتساوى فيه الأمران . وكلُّ هذه الأوجه تَخْرُجُ من كلام الناظم إلاّ الخامس فإنَّه لم يأت به[3] .

فأَمَّا وجوبُ النصب على المفعول معه ، فحيث لا يُتَصَوَّرُ العطفُ ، وذلك قولك : ما زلتُ أسيرُ والنيلَ ، واستوى الماءُ والخشبةَ ، وسرتُ والطريقَ ؛ إذ لو عُطِفَ هنا لكان على التشريك في العامل ، والتشريك هنا مُمْتَنِعٌ ؛ ولا يجوز :

= ويروى :

* إذا ما الغانيات برزن يوماً وزجّجْنَ . . .*

وانظر معاني القرآن ١٢٣/٣ ، ١٩١ ، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣ ، الخصائص ٤٣٢/٢ ، الإنصاف ٦١٠/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٦٦ ، شرح أبياته ٩٢/٦ ، المقاصد النحوية ٩١/٣ ، التصريح ٣٤٦/١ ، همع الهوامع ٢٤٤/٣ ، ٢٢٨/٥ . و«فزججن» كذا بالأصلين بالفاء ، والرواية بالواو .

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٧/٢ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢-٦٩٨ .
(٢) ساقط من س .
(٣) سقطت (به) من س .

سرتُ وسار النيلُ ، ولا استوتِ الخشبةُ والماءَ ، فلا بُدَّ في هذا من النصب مفعولاً معه . وذلك منصوصٌ عليه بقوله : «والنصب إن لم يجز العطف يجب» .

وأمَّا وجوبُ العطفِ فحيثُ لا يمكنُ إلاَّ هو ، نحو : كلُّ رجلٍ وضيعتُه ، وأنت وشَأْنُكَ وأنت أعلمُ ومالُك ؛ إذ لم يتقدّم فعل ولا ما يشبه الفعل ، ولا ناصبَ هنا إلاّ ذلك فامتنع النصب . ويؤخذ هذا للناظم من قُوَّةِ كلامه ؛ لأَنَّه قال : «والعطفُ إن يُمْكِن بلا ضَعْفٍ أَحَقّ» إلى آخره . فجعل الأَحَقّ فيما يجوز فيه الوجهان : النصب والعطف ، هو العطفُ إنْ أمكنَ بلا ضَعْفٍ ، وإنْ أمكنَ بضَعْفٍ فالنصبُ أَحَقُّ ، وإنْ لم يمكن العطفُ فالنصبُ وحدَه واجبٌ ، فاقتضى أَنَّ النصبَ إنْ لم يمكن فالعطفُ واجبٌ ، لأنه لم يتقدَّم ما يعملُ فيه النصبَ ، ولا هو موضع يَحْتَمِلُ تقديرَ الفعلِ ، قال سيبويه لما مثل هذا النحو : «فكلُّه رفع لا
/١٦٣/ يجوز[1] فيه النصبُ ؛ لأَنَّك إنّما تريدُ أَنْ تُخْبِرَ بالحال التي / فيها المُحَدَّث[2] عنه في حالِ حديثِك ، فقلت : أنت الآنَ كذلك ، ولم تُرِد أَنْ تجعلَ ذلك فيما مضى ولا فيما تستقبل ، وليس موضِعاً يُسْتَعْمَلُ فيه الفعلُ»[3] . يعني كما استعمل في : ما أنتَ وزَيْداً ؟ فجاز النصبُ ، فهذا ليس كذلك . وعلى هذا جمهور النحويين[4] . وأجازَ الصَّيْمَرِيُّ النصب ظهر الخبر أو لم يظهر[5] ، والذي صَحَّحُوا رأيُ الجمهور فإنَّ كلام العربَ عليه ، والقياس يَعْضُدُهُ كما[6] تقدّم . وقد جاء في الحديث ما يعضد قول الصيمري ، وهو قول عائشة رضي الله عنها : «كان رسول

---

(١) في الكتاب : (لا يكون) .
(٢) في س : (الحال . . . الحدث) .
(٣) الكتاب ٣١٥/١ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٢/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٨/٢ ، شرح الرضى على الكافية ٥٢٥/١ ، المساعد ٥٤٠/١ ، همع الهوامع ٢٤١/٣ .
(٥) التبصرة ٢٥٧/١ .
(٦) سقطت (كما) من س .

الله ﷺ ينزل عليه الوحي وأنَا وإيَّاه في لِحَاف»[1] . وفي الحديث : «أَبْشِروا فوالله لأَنَا وكثرةَ الشيء أخوفني عليكم من قِلَّتِه»[2] ، بنصب كثرة ، ذكره الشَّلَوْبِينُ عاضداً به ما ذَهَبَ إليه الصَّيْمَرِيّ ، وأصل الاستدلال لابن خروف ، لكنه استَدَلَّ بذلك على جوازه مع ظهور الخبر ، قال : وبعض العرب ينصِبُ إذا كان معه خبر ، وهو قليل لأَنَّه يتوهَّم الفعل ومعنى مع» ثم أتى بالحديثين ، ولكنَّ المؤلفَ لم يَرتَضِ ذلك المذهب فقال : «من ادعى جواز النصب [. . .] على تقدير : كلُّ رجل كائنٌ وضيعتَه فقد ادّعى ما لم يقله عربي ، فلا التفات إليه ، ولا تعريج عليه»[3] وإنَّما قال ذلك حيث لا يظهر الخبر[4] ، وأمّا مع ظهوره فقد أُجاز النصبَ نادراً كابن خروف ، فيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ مذهبُه هنا مذهبَ الجمهور في التزام الرفع مطلقاً ؛ إذ لا يتأتى النصبُ ، وإنْ ظهرَ الخبرُ إلاّ على استكراهٍ يتأتى مثلُه فيما لم يظهر فيه الخبرُ ، ولذلك قال ابن خروف بعد ما ذكر الشاهد : «والنصبُ ضعيفٌ لعدم العامل» ، ويُرَشِّحُ ذلك أَنَّه لو كان النصب جائزاً عنده لأتى به مع مسألةِ ما وكيف كما في التسهيل ، إذ قال : «وربما نُصِب بفعل مقدَّرٍ بعد ما ، أو

(١) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٩٦/٢ ، وفي شرح عمدة الحافظ ص ٤٠٦ .

(٢) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٩٦/٢ . ونقل السيوطي في الجامع الصغير حديثاً قريب اللفظ من هذا هو : (لأنا من فتنة السراء أخوف عليكم من فتنة الضرّاء) وذكر أنَّه رواه البزار ، وأبو نعيم في الحلية ، والبيهقي في شعب الإيمان ، والبزار . ورمز له بالضعف . قال المناوي : (رواه أبو يعلي والبزار ، وفيه راوٍ لم يُسَمَّ . . .) انظر فيض القدير ٢٥٤/٥ . ولا شاهد فيه – إن كان المقصود – على ما سيق من أجله هنا .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٨/٢ .

(٤) قال في شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٨/٢ : «وأشرت بقولي : ويجب العطف . . . إلى أنَّ كل موضع كانت الواو فيه بمعنى مع بعد ذي خبر لم يذكر أو ذكر وهو أفعل التفضيل فالعطف فيه لازم . . .» .

كيف ، أو زمنٍ مضافٍ أو قبلَ خبرٍ ظاهر»[1] إلاَّ أنَّه لم يفعل ذلك فدَلَّ على أنَّه داخل في وجوب الرفع .

وأمَّا اختيارُ النصب فحيثُ يَضْعُفُ العطفُ ، نحو قولك : مالك وزيداً ؟ وما شأنك وعمراً ، وأنشدَ في الكتاب :

فمالك والتَّلَدُّدَ حولَ نَجْدٍ وقد غَصَّتْ تِهَامةُ بالرجالِ[2]

وأنشد أيضاً :

وما لَكُمُ والفَرْطَ لا تَقْرَبُونَه وقد خِلْتُهُ أدنى مَردٌّ لعاقِلٍ[3]

وهذا الوجه منصوصٌ عليه بقوله : «والنصب مختارٌ لدى ضَعْفِ النَّسَق» لأنَّ العطفَ هنا على الضمير المخفوضِ من غير إعادة الخافض ، أو الضمير المرفوع من غير فصل ضَعِيفٌ . ومن النحويين من يَجْعَلُ هذا القسم ممّا يلزم فيه النصب[4] . وهو بناء على منع العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[5] .

---

(١) التسهيل ص ٩٩ .

(٢) الكتاب ٣٠٨/١ ، والبيت لمسكين الدارمي ، ديوانه ص ٦٦ ، وروايته فيه :
* أتوعدني وأنت بذات عرقٍ *
ولا شاهد فيه على هذه الرواية .
وانظر الشاهد في الكامل ١٩٦/١ ، الجمل ص ٣٠٨ ، شرح المفصل ٥٠/٢ ، خزانة الأدب ٥٠٠/١ .

(٣) الكتاب ٣٠٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٠/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ٦٨٦/٢ وفي عجزه :
* . . . مـآبٍ لقافـل *
وانظر معجم البلدان «الفرط» .

(٤) انظر الكتاب ٣٠٧/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٠٦ .

(٥) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز ذلك / انظر الإنصاف ٤٦٣/٢ ، وما سيذكره الشاطبي في باب العطف .

والناظم قد أجاز ذلك في باب العطف فلا بُدَّ من البناء على ما ذهب إليه[1] . ومن هذا القسم أيضاً قولهم : كنتُ وعمراً كالأخوين[2] ، وما صنعتَ وأباك ؟ وأنشد سيبويه :

فكان وإيّاها كَحَرَّانَ لم يُفِق   من الماء إذ لاقاه / حتى تَقَدَّدا[3] /١٦٤/

وهذا أيضاً مَبْنِيٌّ على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ، وهو جائز على ضَعْفٍ عند الناظم كالضمير[4] المخفوض ، وبيان ذلك كلّه في باب العطف .

وأمّا اختيارُ العَطْفِ فحيثُ يَتَأَتّى من غَيْرِ ضعفٍ ، ولكنَّ الفعلَ غير موجود ، ويمكن تقديرُه لكون الموضع ممّا يُسْتَعْمَلُ فيه الفعلُ نحو : ما أنت وزيدٌ ؟ وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد ؟ وما شَأْنُك وشأنُ زيدٍ ؟ وأنشد سيبويه للمُخَبَّل :

يا زبرقانُ أخا بني خَلَفٍ   ما أنتَ ويبَ أبيكَ والفَخْرُ[5]

وأنشد أيضاً قول الآخر :

وأنت امرؤٌ من أهلِ نَجْدٍ وأهلُنا   تهَامٍ ، وما النَّجْدِيُّ والمُتَغَوِّرُ[6]

---

(١) انظر ما سيأتي عند قول ابن مالك في باب عطف النسق :

وعَوْدُ خافضٍ لدى عطف على   ضمير خفضٍ لازماً قد جُعِلا
وليس عندي لازماً ، إذ قد أتى   في النظم ، والنثر الصحيح مثبتاً

(٢) انظر الجمل ص ٣١٧ .

(٣) الكتاب ٢٩٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣١/١ ، الأصول ٢٥٥/١ ، الجمل ص ٣١٧، الحلل ص ٣٦٦ ، والبيت لكعب بن جعيل التغلبي .

(٤) في س : (الخبر) ، تحريف .

(٥) الكتاب ٢٩٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢١١/١ ، ٣٦٢ ، شرح المفصل ١٢١/١ ، ٥/٢ ، خزانة الأدب ٥٣٥/٢ ، والبيت في شعر المخبل (المورد ١٢٥/١/١) .

(٦) الكتاب ٢٩٩/١ ، والبيت لجميل في ديوانه ص ٩١ ، وانظر الكامل ١٩٦/١ ، خزانة الأدب ٥٠١/١ .

وأنشد أيضاً :

وكنتَ هناك أنتَ كريمَ قَوْمٍ   وما القيسيُّ بَعْدَكَ والفَخَارُ[1]

وإنَّما كان العطفُ هنا أولى ؛ لأَنَّه لم يتقدَّم فعلٌ [يعمل][2] فيما بعد الواو ، والمعنى : ما أنتَ وما عبدُ الله ؟ إذ كنت تريد أَنْ تُحَقِّرَ أمرَه ، وكيف أنت وعبدُ الله ؟ سؤالٌ عن شأنهما ، كأنك قلت : وكيفَ عبدُ الله ؟ فصارت الواوُ بمعنى مع كَهِي لمجرد التشريك لكون العطف على الابتداء مثل : أَنتَ وشأْنُكَ ، لكنْ جاز النصبُ ضعيفاً ؛ لكون الفعلِ يستعمل هاهنا كثيراً ، قال سيبويه : «وزعموا أَنَّ ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً . وهو قليل في كلامهم[3] » ثم عَلَّل بمعنى ما تقدَّم ، وأنشد من ذلك :

فما أنا والسَيْرَ في مَتْلَفٍ   يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ[4]

وأنشد أيضاً :

أتوعدني بقومك يا ابنَ حَجْلٍ   أُشَاباتٍ يُخَالُونَ العِبَادا

بما جمَّعتَ من حَضَنٍ وعمرو   وما حَضَنٌ وعمرو والجِيادا[5]

وهذا الوجه منصوصٌ عليه بقوله : «والعطفُ إنْ يمكن بلا ضَعْفٍ أحق» .

---

(١) الكتاب ٣٠٠/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣١/١ ، شرح المفصل ٥٢/٢ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٣) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٤) المصدر نفسه ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٢٨/١ ، والشاهد لأسامة بن الحارث الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣ ، وهو في الجمل ص ٣١٩ ، الحلل ص ٣٧٣ ، شرح المفصل ٥٢/٢ ، المقاصد النحوية ٩٣/٣ ، همع الهوامع ٢٤٢/٣ .

(٥) الكتاب ٣٠٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩٦/١ ، والبيتان لشقيق بن جزء الباهلي / وانظر المحتسب ٢١٥/١ ، ١٤/٢ ، فرحة الأديب ص ٤٧ ، الحماسة البصرية (ت / عادل سليمان) ٣٣٠/١ ، أمالي ابن الشجري ٦٦/١ .

ويدخل تحته أيضاً قولك : ما شأنُ عبدِالله وزيدٍ ؟ وما لزيدٍ وعبدِالله ؟ قال سيبويه : «وسمعنا بعضَ العرب يقول : ما شأنُ عبدِالله والعَرَبِ يَشْتُمها»[1] لأنَّ العطف هاهنا ممكنٌ بلا ضعف من حيثُ صار المجرور ظاهراً ، وإنّما ضَعُفَ في الوجه الآخر العطفُ لكون المعطوفِ عليه مضمراً ، فقد زال الضَعْفُ ، فصار العطفُ أولى .

وأمَّا استواءُ الأمرين ففي[2] نحو : ما صنعتَ أنت وأباك ؟ وأبوك ، هما جائزانِ على السواء ؛ إذ هما مختاران ، قال سيبويه [في][3] : ما صنعتَ وأباك ؟ : «ويَدُلُّ على أنَّ الاسمَ ليس على الفعل – يعني ليس مُشَرَّكاً مع الفاعل – في : ما صنعت فيرتفع بالعطف– قُبْحُ : أقعد وأخوك ، حتى يقال : أنت ، فإذا قلتَ : ما صنعت أنت ، ولو تركت هي ، فأنت بالخيار»[4] يعني في العطف والنصب . وهذا مذهب الجمهور . والذي يُؤخذ من كلام الناظم هنا اختيار العطف ؛ من قوله : « والعَطْفُ إنْ يُمْكِنِ بلا ضَعْفٍ أحق» ، لأنَّ هذا المثالَ يُمْكِنُ فيه العطفُ بلا ضَعْفٍ ؛ لأنَّ توكيدَ الضمير المتصل قد حَصَل . فيبقى أربعة مأخوذةٌ من كلامه ، ويظهر أنَّ الخامسَ خالفَ فيه الناس هنا . ومن حُجَّته / في ذلك أنَّ العطفَ هو /١٦٥/
الأصل ، لإيثارهم المشاكلة بين ما قبلَ العاطف وما بعدَه ، وفي سائر الأبواب ، وإذا كان كذلك فالحمل على الأصل أولى ، فلا يتساوى الوجهان إذاً ، هذا مع أنَّ العطفَ يَحْتَمِلُ من المعنى ما في النصب ، إذ قولُك : قام زيدٌ وعمرو مُحْتَمِلٌ للمعيّة ، والملابسة في القيام ، وهو معنى : قام زيدٌ وعمراً .

فإنْ قيل : النصبُ هو المطابق لقَصْدِ المعية ، ألا ترى أنَّ العطفَ لا يقتضي

---

(١) الكتاب ٣٠٩/١ .

(٢) في الأصل : (في) ، وما أثبت من س ، وفيها : (ففي نحو قولك :) .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٤) انظر الكتاب ٢٩٨/١ .

التباساً بينهما بلا بديلٍ ، بل يمكن أنْ يُسْأَلَ عن صُنْعِ كلٍّ واحدٍ منهما على انفراده من غَيْرِ أنْ يكونَ مُلْتَبِساً بصُنْعِ الثاني ، فالنصب قد يكون على هذا أولى ، لأنَّه المطابق ، والعطف أيضاً هو المطابق لقَصْدِ التشريك ، وإذا تعارض القصدان لاقتضاء كلٍّ واحد منهما رجحانَ وجهٍ حصل من المجموع جواز الوجهين على السواء ، كما استوى الوجهان في باب الاشتغال في : زيدٌ ضربتُ وعمرو كلمته حسب ما تقدَّم[1] فكذلك هنا .

فالجواب : أنَّ قَصْدَ مُجَرَّدِ التشريك هنا يقتضي العطفَ حتماً ، فلا يجوز معه النصبُ ، وقَصْدُ الالتباس والمعيَّة لا يقتضي النصبَ حتماً ، بل يجوز العطفُ على ذلك القصد ، فإذاً للعطف في الباب مَزِيَّةٌ ليست للنصب ، فكان العطفُ أولى كما قال الناظم ، مع أنَّ كلامَ سيبويه ليس بِنَص[2] في مخالفته ، بل يجوز أنْ يكونَ تخييره بين الوجهين يريد به أنَّ كلَّ واحدٍ منهما سائغٌ ليس بقبيح كما كان قبيحاً قبل أنْ [يؤكد ، ويبقى][3] تَرجيحُ أَحَدِ الوجهين على الآخر غير مُتَعَرَّضٍ له في كلامه . والله أعلم . فإذا تَقَرَّر هذا فلنرجع إلى تنزيل ألفاظِه على ما ذَكَر ، فقوله : «وبعد ما استفهامٍ أو كيفَ نَصَب» . . . إلى آخره ، يعني أنَّ بعضَ العرب يَنْصِبُ ما بعد الواو وإن لم يتقدّم فِعْلٌ ولا ما أشبهه إذا تقدَّم ما الاستفهاميةُ أو كيف ، ولا تكون إلاَّ أداةَ استفهام ، فتقول : ما أنت وزيداً ؟ وكيف أنت وقصعةً من ثريد ؟ وقد تقدّمت الأمثلةُ .

وفي قوله : «بعضُ العرب» نَصٌّ على أنَّه لا يقولُ بالنصب جميعُهم ، وإنّما هو مسموعٌ من بعضهم ، وكأنه أراد حكايةَ ما حكى سيبويه إذ قال : «وزعموا أنَّ ناساً

---

(١) انظر ما تقدَّم ص ١٠٣ .

(٢) في س : (ليس بصريح) .

(٣) ما بين المعقوفين لم يظهر في مصورة الأصل ، فالكلمتان من كلام استدرك في الهامش الأيسر للصفحة . وأثبتهما من س .

يقولون : كيف أنتَ وزيداً ؟ وما أنتَ وزيداً ؟ وهو قليل في كلام العرب»[1] ولا بدّ [على هذا][2] من عامل هو كان أو يكون ، لأنَّ هذا الوضعَ ممّا يستعمل الفعلُ فيه كثيراً ، فنصبوا على معناه ، وحُضور الدَّلالة عليه ، وذلك أداةُ الاستفهام .

وقوله : «بفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ يدُلُّ على طلب الموضع لكانَ ، وهذا المجرور معلَّقٌ بنصبوا ، أي : نصبوا ذلك بفعل مُضْمَرٍ من أفعال الكون ؛ لأنَّ الكون مع الاستفهام مفهومٌ ، وهو ممّا يستعمل فيه من غير أنْ ينقص معنى الكلام . وفي هذا[3] إشارةٌ إلى مسألةٍ ، وذلك أنَّ سيبويه قَدَّر الفعلَ الموضوعِ من الكون ماضياً مع ما ، ومضارعاً مع كيف ، فقال : «كأنه قال : كيف تكونُ وقَصْعَةً من ثريد ؟ وما كنتَ وزيداً ؟»[4] فردَّ عليه المبرِّدُ ، وقال : يصلح في كلٍّ واحدٍ منهما الماضي والمستقبل نحو : ما يكون وزيداً ؟ وما كنتَ وزيداً ؟ وكيف يكون وزيداً ؟ وكيف كنتَ / وزيداً ؟[5] قال ابن خروف : «وتابعه الأستاذ[6] – يعني ابن طاهر /١٦٦/ الخِدَبّ – وقال : إنّما قَدَّر مع ما الماضي ، ومع كيف المستقبل لكثرة ذلك في الكلام ، ولا يمتنع في القياس العكس كما قال المبرّد إلاّ أن الاستعمال ورد على ما ذكره سيبويه فيوقف عنده» قال ابن خروف : «ونعم ما قال» وزعم ابن وَلاَّد : أنَّ ما قال سيبويه لازم ، واعتَلَّ لذلك بأنَّ (ما) قد دخلها معنى التحقير والإنكار ، وليست سؤالاً عن مسألةٍ مجهولة ولا يُنْكَرُ إلاَّ ما ثبت واستقر» . قال : «ولو كانت هنا لمجرّد الاستفهام لجاز فيها الماضي ، والمضارع»[7] . قال ابن

---

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام من س .

(٣) في س : (وفي هذا الكلام) .

(٤) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٥) انظر رأي المبرد في البديع لابن الأثير ل ٦٨ ، منهج السالك ص ١٥٦ ، همع الهوامع ٢٤٣/٣.

(٦) في س : (الأستاذ أبو بكر) .

(٧) أنظر همع الهوامع ٢٤٣/٣ .

خروف : «وهذه الحجة كانت ممكنةٍ في ما وحدَها لولا ما ورد الإنكارُ في المستقبل ، من ذلك قوله :

* فما أنا والسيرَ في مَتْلَفٍ ؟! *

فهذا إنكارٌ في شيءٍ لم يقع .

قال : «ولا تَتَّجِهُ هذه العِلَّةُ أيضاً في كيف» . قال ابن الضائع : يكفي في تخصيص سيبويه أنَّه الأكثر ، وكأنَّ كيف في مثل هذا إنّما تستعمل في عرض الأمر على الشخص ، والذي يليق به فعلُ المضارعة الذي يحتمل الحال والاستقبال ، والأكثر في الإنكار أنْ يكونَ فيما مضى ، وإنَّما يكون في المستقبل إذا عزم عليه فكأنك إنّما تنكر الذي قد ثبت من العزم ، وإذا قلتَ : ما أنتَ وزيدٌ فقد يكون على أنْ تُحقِّرَه ، وقد يكون على أنْ تُعَظِّمَه ، وقد يكون على أنْ تَسْأَلَ عن شأنهما ، أي عَرِّفني شأنَكما»[1] . وقال[2] السيرافي : «إنَّ سيبويه لم يذهب إلى هذا الاختصاص بالقصد ، بحيثُ قصد تخصيصَ (ما) بالماضي ، وكيف بالمستقبل ، إنما مَثَّل على ما يمكن ، والتمثيل ليس بحدٍّ[3] لا يُتَجَاوز»[4] . فهذا كما ترى اضطراب كثير ، والأقرب فيه ما قال السيرافي ؛ فلذلك اختاره الناظم ، فإنَّه قال : «بفعل كَوْنٍ» هكذا مطلقاً ، أي ليس بمُقَيَّد بماضٍ دونَ غيره لا في ما ولا في كيف . وأما قوله : «مُضْمَرٍ» فَنَعْتٌ للفعل لا لكَوْنٍ .

وقوله : «والعطفُ إنْ يُمْكِن بلا ضَعْفٍ أحق» يعني أَنَّ العطف متى أمكنَ أَنْ يُحْمَلَ عليه الكلامُ من غير ضَعْفٍ يقع فيه بسببه فهو أثبت ؛ لأَنَّه الأصل ، والرجوع إلى الأصل أولى من غيره ، نحو : ما شأنُ عبدِالله وزيدٍ ؟ وما لزيدٍ

---

(١) في س : (شأنهما) .

(٢) في الأصل : (قال) ، بسقوط واو العطف .

(٣) ليس بحد ، ليستا واضحتين في س .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ٨١ مع اختلاف في ألفاظه .

والعربِ ؟ لأَنَّ العطفَ هنا على الظاهر ، فلا محذورَ ، ولا ضعف ، وكذلك قوله : كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين ، يجوز هنا العطفُ على الضمير المتصل جوازاً حسناً من أجلِ الفصل بالتوكيد ، ولأنَّ المعنى عليه في هذه الأمثلة غيرُ مُتَكَلَّفٌ ، فَرَجَح العطفُ إذاً ، فإن كان ضَعْفٌ لازمٌ عن العطف فالنصبُ أحسنُ ؛ ليَسْلَمَ من الضَعْفِ ، وهو معنى قوله : «والنصبُ مختارٌ لدى ضَعْفِ النسق» . والضَّعْفُ على وجهين :

ضَعْفٌ من جهة اللفظ ، وضَعْفٌ من جهة المعنى ، وإن كان اللفظُ قوياً .

فأَمَّا الأول فنحو : ما صنعتَ وأباك ، وما شَأْنُك وعمراً ، ونحو ذلك ممّا مَرَّ ؛ إذ العطف على الضمير المتصل إذا كان مرفوعاً أو مجروراً ضَعِيفٌ كما سيأتي إن شاء الله .

وأَمَّا الثاني فأنْ يكون العطفُ يؤدي إلى تَكَلُّفٍ معنوي نحو : لو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَها لرَضَعَها ، فالعطف هنا من جهة اللفظ سَهْلٌ إلاَّ أَنَّه متكلَّفُ المعنى ؛ إذ كان المعنى / : لو تُرِكَتِ الناقةُ لولدِها أو لو تُرِكَت مع ولدِها لرضعها ، ولو /١٦٧/
عطفت لكان المعنى : لو تركت الناقة تَرْأَمُ ولدَها وتُرِكَ ولدُها لرضعها ، وهذا تَكَلُّفٌ وكذلك ما أنشده سيبويه :

فكونوا أنتُمُ وبني أبيكم   مكانَ الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحالِ[1]

فالمعنى : كونوا لهم على هذه الصفة ، فهم المخاطبون وحدَهم دون بني أبيهم والعطف يعطي معنى كونوا لهم وليكونوا لكم ، وهو خارجٌ عن المقصود . وكذلك قول الآخر أنشده في الشرح :

(١) الكتاب ٢٩٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٩/١ ، مجالس ثعلب ١٠٣/١ ، الأصول ٢٥٤/١ ، سر صناعة الإعراب ١٤٢/١ ، المرتجل ص ١٨٥ ، شرح المفصل ٤٨/٢ ، ٥٠ ، المساعد ٥٤٤/١ ، التصريح ٣٤٥/١ ، همع الهوامع ٢٤٤/٣ .

إذا أعجبَتْكَ الدهرَ حالٌ من امرئٍ   فدعــه وواكلْ أمـرَه واللَّياليا[1]

فالمعنى : واكل أمره إلى الليالي ، فلو عطفتَ لتكلَّفْتَ أن يكون المعنى : واكل أمرَه إلى الليالي ، وواكل الليالي إلى انقلاب أمرِه ، أو ما أشبه ذلك ، وذلك ضعيفٌ ؛ فكان النصبُ المختارَ .

قوله : «إنْ يُمْكن» ضَعْفٌ من جهة العربية . وقد تَقَدَّم مثله ، وله من ذلك مواضع أخر سيأتي التنبيه عليها إن شاء الله .

وفي قوله : «وبعد ما استفهام . . .» إلى آخره . سؤالٌ وهو ما يظهر فيه من عَدَم الفائدة لدخوله تحتَ قوله : «والعطفُ إنْ يُمْكِن بلا ضَعْفٍ أحقّ» ؛ لأَنَّ قولَك : ما أنت وزيدٌ ، وكيف أنتَ وزيدٌ قد أمكن فيه العطف بلا ضَعْفٍ مع أنَّه الأصل ، والنصبُ ضعيفٌ ؛ لكونه على إضمارٍ ، وهو خلاف الأصل ، فما الفائدة في النَصِّ عليه ؟ .

والجواب أنْ يقالَ : ليس داخلاً تحت ما بعده ، لأَنْ ضَعْفَ النصب [فيه][2] ليس لأجل تكلُّف الإضمار ؛ لرُجْحَان الإضمار فيما ضَعُفَ فيه العطفُ نحو : مالك وزيداً ؟ وقد نَصَّ عليه .

فإن قيل : إنَّما تَرَجَّحَ الإضمارُ هنا لأجل معارضة ضَعْفِ العطف ، ولولا هو لكان ضعيفاً .

فالجواب : أنَّه لو كان كذلك لكان العطفُ أولى من حيثُ هو الأصل ؛ إذ العطفُ والنصبُ معاً ضعيفان ، فكان يكون العطفُ راجحاً ، لأَنَّه الأصل حَمْلاً على أحسن الأقبحين ، أو كانا يكونان متساويين لتكافُىء الضعفين ، فلما لم يكن

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٩٧/٢ ، وهو منسوب لأفنون التغلبي في حماسة البحتري ص ١٦٤ ، وفي ص ٢١٥ لمويلك العبدي ، وهو في معاني القرآن ٥٧/٢ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٨٤ ، المقاصد النحوية ٩٩/٣ .

(٢) تكملة يتّضح بها الكلام من س .

ذلك علمنا أنَّ الإضمار لا يكون سبباً لضَعْفِ[1] النصب قويًّا ، وإذا كان كذلك لم يصلح أنْ يدخلَ تحتَ قوله : «والعطفُ إن يمكن بلا ضعف أحقّ» . وإنْ سلَّمنا ذلك فإنما نَصَّ عليه لأنه لو سَكَت عنه لتُوُهِّمَ أنَّه داخل في قسم المنع من النصب مطلقاً ؛ إذ لم يتقدَّم فعلٌ ولا ما يشبهه ، وقد قال : إنَّ المفعول معه ينتصب بما تقدمه من الفعل أو ما يشبه الفعل ، فيُظَنُّ أنّه من باب : أنت أعلمُ ومالُك ، وكلُّ رجلٍ وضيعتُه ، فلما نَصَّ عليه ٱرتفع هذا الإيهام ، وٱضطُرَّ إلى تقدير ناصبٍ له ، وهو الملابسة المفهومة من الكلام ، فإنَّ المعنى مالك وملابستُكَ زيداً أو ملابسةٌ زيداً ، وكذا : وتلابِسُ زيداً حسب ما ذكروه في وجه تقدير هذا العامل[2] ، ولم يتعرّض الناظمُ لتقديره فلم نتعرّض له . وأيضاً فلتجريد هذه المسألة ممّا بعدها فائدتان .

/١٦٨/ إحداهما : تعيين جهة السماع ، وأنَّ طائفةً / من العرب ٱختصّت بالنصب مع ما وكيف إمّا لزوماً وإمّا جوازاً ، وليس كلُّ العرب يفعل ذلك ، وهو ظاهرُ سيبويه في الحكاية عنهم ؛ إذ قال ؛ «وزعموا أنَّ ناساً»[3] ولم يطلق جواز النصب على ضَعْفٍ على جميع اللغات فتحرى[4] الناظم في النقل .

والثانية : تعيينُ وجه النصب ، وأنَّه على إضمار كونٍ لا غيره ، وأنَّ ذلك الكونَ مطلقٌ لا مقيَّدٌ .

أمَّا أنَّه مطلقٌ لا مقيَّد فقد مَرَّ وجهُه .

وأمَّا أنَّ الإضمارَ مختصٌّ بالكون ، فإنَّ الإضمار في هذا الباب على ضربين :

---

(١) في س : (فضعيف) ، تحريف .

(٢) أنظر الكتاب ٣٠٩/١ ، شرح المفصل ٥٠/٢ ، وانظر المساعد ٥٤٢/١ ، همع الهوامع ٢٤٢/٣ .

(٣) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٤) في س : فتحرر .

إضمارُ كونٍ ، وإضمارُ ملابسةٍ ، فإضمارُ الكونِ في نحو : ما أنتَ وزيداً ؟ وكيف أنت وزيداً ؟ وإضمارُ الملابسة في نحو : مالك وزيداً ؟ وما شأنُك وعمراً ؟ كذا قدَّره سيبويه[1] ، وإن كان الناس قد تكلَّموا في ذلك[2] . وقد سوَّى في التسهيل بين التقديرين في : ما أنتَ وزيداً ؟ ونحوه ، فخَيَّرَ بينهما[3] ، وله وجه يشير إليه كلام ابنُ الضائع في شرح الجمل ، وهو ظاهر صاحبِ الجمل[4] ، لكن يمكن أن يكون الناظم قصد ما تقدّم فلا اعتراض عليه .

ثم قال : «والنصبُ إن لم يَجُزِ العطفُ يَجِب . . .» إلى آخره ، يعني : أنَّ العطفَ إذا لم يجز مع هذه الواو التي بمعنى مع فلك وجهان سواء : أحدهما : النصبُ على المفعول معه . والثاني : إضمارُ عامل لما بعد الواو ، فأمَّا الأول فكقولك : سرتُ والنيلَ ، وسيري والطريقَ . وأمَّا الثاني : فنحو قول الله تعالى : ﴿فأجْمِعُوا أمْرَكُم وَشُرَكَاءَكُم﴾[5] فشركاءكم منصوبٌ بإضمار فعل على أنَّه مفعول به تقديره : وأحضروا شركاءكم ، وقد يكون منصوباً على المفعول معه أي : أجمعوا مع شركائكم أمْرَكم ، وفي القرآن : ﴿والذينَ تَبَوَّؤُا الدارَ والإيمانَ﴾[6] يَصِحُّ عند بعضهم فيها الوجهان[7] ، وأمَّا نحو :

يا ليتَ زوجَكِ قد غدا   مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحاً[8]

ونحوه فلا يَصِحُّ فيه إلاّ الإضمارُ ، وظاهرُ هذا الكلام التخيير بين الوجهين مطلقاً

---

(١) الكتاب ٣٠٩/١ .

(٢) انظر شرح ألفيّة ابن معطى للرعيني ٢/ل ٩٣ ، همع الهوامع ٢٤٢/٣ .

(٣) التسهيل ص ٩٨ .

(٤) الجمل ص ٣١٨ .

(٥) سورة يونس آية ٧١ .

(٦) سورة الحشر آية ٩ .

(٧) انظر البحر المحيط ٢٤٧/٨ .

(٨) لعبد الله بن الزبعري / ديوانه ص ٣٢ ، وانظر معاني القرآن ١٢١/١ ، ٤٧٣ ، ١٢٣/٣ ، =

في كل مسألة لا يسوغ فيها العطف ، وذلك غيرُ صحيح ، بل ما بَعْدَ الواو إذا لم يمكن عطفه على ثلاثة أقسام :

قسمٌ يتعيَّنُ فيه النصب على المعية كمثاله المذكور أولاً : سيِري والطريقَ ، وما كان من بابه ، فمثل هذا لم يَحْمِلْهُ أحدٌ علمته على الإضمار ، ولا يَصِحُّ من جهة المعنى .

وقسم يتعيَّن فيه الإضمار ، ولا يُحْمَلُ على المفعول معه ؛ إذ لا يَسُوغ وضعَ مع موضع الواو نحو :

يا ليتَ زَوْجُكِ قد غدا مُتَقَلِّداً سيفاً ورُمْحاً

وقوله :

علفتُها تِبْناً وماءً بارداً حتى شَتَتْ همالةً عيناها[1]

وسيأتي بيانُ ذلك في باب العطف إن شاء الله .

وقسم يجوز فيه الأمران ، وهوما ذكره ؛ إذ يسوغ في الاثنين عند الناظم الوجهان ، فأنت ترى[2] هذه الأقسام وتباينَ أحكامها مع أَنَّ كلامَه يعطي بظاهرِه

= مجاز القرآن ٦٨/٢ ، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٤ ، الكامل ١٩٦/١ ، ٢١٨ ، ٤٠٣ ، الإيضاح ص ١٩٥ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، المحرر الوجيز ١٥٥/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٢١/٢ ، الإنصاف ٦١٢/٢ ، شرح المفصل ٥٠/٢ .

(١) ينسب الشاهد لذي الرمّة وهو في ملحقات ديوانه ص ٧٤٦ وقبله :

* لما حططت الرحل عنها وارداً *

وذكر البغدادي في خزانة الأدب ٤٩٩/١ أن الشيرازي والفاضل اليمنى أورداهما كذلك ، وأن غيرهما أوردهما كما ذكر الشاطبي ثم قال : «ووجدت في نسخة صحيحة من الصحاح أَنَّه لذي الرمّة ، ففتشت ديوانه فلم أجده» وانظر معاني القرآن ١٤/١ ، ١٢٤/٣ ، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، أمالي المرتضى ٢٥٩/٤ ، المحرر الوجيز ١٥٥/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٢١/٢ ، الإنصاف ٦١٣/٢ ، مغنى اللبيب ص ٨٢٨ ، التصريح ٣٤٦/١ ، همع الهوامع ٢٢٨/٥ .

(٢) في الأصل : (تريد) ، تحريف صوابه من س .

فيها حكماً واحداً ، وليس له في الباب ما يزيل هذا الإشكال ، ويمكن أنْ يُعْتَذَرَ عن هذا بأَنْ يقال : لعلَّه لم يرد تسويغَ الوجهين في الأقسام كلِّها بل قصد أنَّها على هذين الوجهين يَخْرُجُ حكمُها إذا أُمكن ذلك ، ولا شَكَّ أنَّها في ذلك

/١٦٩/ الإمكان على الأقسام الثلاثة / فاتَّكل على فهم الناظر في كلامه ، وتنزيلِه المسائلَ عليه ؛ إذ قَصَدَ الاختصارَ ، وله من هذا القبيل مواضعُ يأتي فيها بالقاعدة مجملةً ؛ لأنه يُمْكِنُ تفصيلُها بالتَّهَدِّي إليها ، وهو وجهٌ من وجوه التدريب . والله أعلم .

باب الاستثناء

ثم قال :

هذا هو النوع السادس من المنصوبات التي يَنْصِبُها كلُّ فعل ، وهو المستثنى . وتَرَكَ الناظمُ حَدَّ الاستثناء فلم يذكره ، ولم يشر إليه اتكالاً على فَهْمِ معناه من مَسَاق الكلام ، ومفهوم الجملة ، وحَدَّ في التسهيل المستثنى بأَنَّه : المُخْرَجُ تحقيقاً أو تقديراً [من مذكورٍ أو متروك] بإلاّ أو ما في معناها بشَرْطِ الفائدة[1] . فقوله : «المخرج» هو الجنس الأقرب ، لأنَّ المستثنى مَخْرَجٌ عن ما تقدَّم من مذكور أو مقدر ، ومعنى إخراجه[2] أنَّ ذكره بعد إلاَّ مُبَيِّنٌ أَنَّه لم يرد دخولَه فيما تقدَّم ، فَبَيَّنَ ذلك للسامع بتلك القرينة لا أَنَّه كان مُرَاداً للمتكلم ثم أخرجه . هذا حقيقةُ الإخراج عند أئمةِ اللسان : سيبويه وغيره ، وهو الذي لا يَصِحُّ غيره حَسَبَ ما تَبَيَّنَ موضعه . وقوله : «تحقيقاً» أراد به المُتَّصِل . «أو تقديراً» أراد به المنفصل ، وسَيُبَيَّنُه . وقوله : «بإلاّ» وكذا ، هي خاصَّةُ المستثنى فيتميز بها عن التخصيص بالصفةِ وغيرها . وقوله : «بشرط الفائدة» احترازاً من نحو : جاءني ناسٌ إلاّ زيداً ، وجاءني القومُ إلاّ رجلاً[3] ، وما أشبه ذلك ممّا لا يفيد . [ثم قال][4] .

---

(١) التسهيل ص ١٠١ ، وما بين المعقوفين تتمة منه .

(٢) في الأصل : (اخراجاً) بسقوط الضمير . والتصحيح من س ، والتصريح ٣٤٧/١ ، فقد نقل صاحبه كلام الشاطبي من قوله : «معنى اخراجه» إلى قوله : «وهو الذي لا يصحّ غيره» بحروفه معزواً إليه .

(٣) في س : (إلاّ رجلٌ) .

(٤) زيادة من س .

ما استَثْنَتِ إلاّ عن[1] تَمَامٍ يَنْتَصِبْ   وبَعْدَ نفي أو كَنَفْي انتَخِبْ
اتباعَ ما اتَّصَل وانْصِب ما انقَطَعْ   وعن تَميمٍ فيه إبدالٌ وَقَعْ

آعلم أَنَّ المستثنى على قسمين :

أحدُهما : ما تَـوَقَّـفَ الكلامُ قبلَه عن أنْ يَتِمَّ دونَه ، فلا يَتِمُّ إلاَّ به من حيثُ القصدُ ، وهذا هو الاستثناء المُفَرَّغ ، أي فُـرِّغَ العاملُ فيه لطلب ما بَعْدَ إلاّ فصار معرباً بحَسَبِ ما يطلبه . وسيأتي .

والثاني : ما تَـمَّ الكلامُ دونَه ، واستَقَلَّ بمعناه ، فصار لما بعدَ إلاَّ حكمُ الفضلةِ المُسْتَغْنَى عنها . وهذا القسم هو الذي شَرَع فيه الآنَ ، ويكون على وجهينِ : مُتَّصلاً ، ومنفصلاً . وقد أَجْمَلَ الكلام فيهما أَوَّلاً ثم فَصَّلَه ، فيريد بقوله : «ما اسْتَثْنَتِ إلاَّ عن تَمَامٍ» هذا القسمَ يعني أَنَّ ما كان واقعاً بَعْدَ إلاّ مستثنى[2] بها فإنَّه يَنْتَصِبُ إذا كان الكلامُ تامًّا لم يُفَـرَّغِ العاملُ له ، وسواء أكان متَّصلاً أو منقطعاً[3] ، ومثال ذلك : قام القومُ إلاَّ زيداً ، ورأيتُ القومَ إلاَّ زيداً ، ومررت بالقوم إلاَّ زيداً[4] . هذا في المتصل . ومثالُه في المنقطع : جاءني بنو تميمٍ إلا زيداً الهاشميَّ . ورأيتُ القومَ كلَّهم إلاَّ فرسَ بني فلان ، ومنه في القرآن الكريم : ﴿فلولا كانت قَـرْيَـةٌ آمَنَتْ فنفَعَها إيمانُـها إلاَّ قَـوْمَ يُونسَ﴾[5] الآية وقال تعالى : ﴿فلولا كانَ من القرون من قَبْلِكم أولوا بَقِيَّةٍ ينهونَ عن الفَسَادِ في

---

(١) في س : (مع) ، وكذلك هي في شرح ابن الناظم ص ٢٨٧ ، توضيح المقاصد ١٠٣/٢ ، شرح ابن عقيل ٥٩٧/١ .

(٢) في س : (بعد المستثنى) ، تحريف .

(٣) في س : (أو منفصلاً) .

(٤) في الأصل : (ورجع) . والوجه ما أثبت عن س .

(٥) سورة يونس آية ٩٨ .

الأرض إلاّ قليلاً ممّن أَنْجَيْنَا منهم﴾[1] وذلك كثيرٌ ، وجميعُه ممّا وقع الاستثناء فيه بعد تَمَامِ الكلام من غير افتقارٍ إلى ما بَعْدَ إلاّ . هذا / معنى الكلام على الجُمْلَةِ ، /١٧٠/ ثم فيه بعد مسائلُ خمسٌ :

إحداها : أَنَّ قولَه : «ما استثنتِ إلاَّ» نَسَبَ فيه الاستثناء إلى الأداةِ[2] ، وليست هي المُسْتَثْنِيَةُ ، وإنما هي مستَثْنى بها ، ولكن لما كانت الأدوات[2] في هذه الصناعة إليها يُنْسَبُ العملُ ، وتضاف الأحكامُ ساغَ[3] ذلك فيها أيضاً ، فجرى على مُطْلَقِ الاصطلاح ، كما يقال : ما النافية ، وإنَّ المؤكدة ، وما الكافّة ، وليست هذه المعاني إلاَّ فعلَ المتكلّم ، وله أصلٌ في كلام العرب أنْ يُنْسَبَ الفِعْلُ إلى ما انتَسَبَ إليه بوجهٍ ما ، كقولهم : نهارُه صائمٌ ، وليله قائمٌ[4] ، وفي التنزيل الحكيم : ﴿بل مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾[5] وهو كثيرٌ .

والثانيةُ : أَنَّ الظاهرَ في إطلاقِه الاستثناءَ إنّما هو بمعنى الإخراج حَسَبَ ما فَسَّرَهُ في التسهيل ، فكأنَّه قال : ما أخرجتِ إلاَّ ، والإخراج في الحقيقة إنّما يظهر في الاستثناء المُتّصِل ، وأمَّا المُنْقَطِعُ فلا يَصْلُحُ فيه الإخراج ؛ إذ كان الإخراجُ مخصوصاً بما كان من الجنس ، فلا يقال : إنَّ الفرسَ في قولك : رأيتُ بني فلانٍ إلاَّ فرسَ أحدِهم مُخْرَجٌ ؛ إذ ليس الفرسُ من جنس بني فلان ، إلاَّ أَنْ يُتَأَوَّلَ ذلك بمَجَازٍ بعيد . وهو قد يَشْمَلُ المتَّصِلَ والمنقطعَ بكلامه ، فقد يُشْكِلُ هذا .

والجواب : أَنَّ الاستثناء شاملٌ لهما معاً ، لأَنَّ الإخراجَ حاصلٌ فيهما لكنْ تارةً يكون الإخراجُ تحقيقاً ، وذلك في الاستثناء المتّصل ، وتارةً يكون تقديراً ، وهو في الاستثناء المُنْقَطِع ، وهذا يَتَنَـزَّلُ بناءً على ما رآه المازني في وجه الإبدال

---

(١) سورة هود آية ١١٦ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من س .

(٣) في س : (وساغ) بواو مقحمة قبل ساغ .

(٤) انظر الكتاب ١/١٦٠ ، ٣٣٧ .

(٥) سورة سبأ آية ٣٣ .

عندَ بني تميم بأَنْ يُطْلَقَ الأَوَّلَ على ما بعد إلاَّ ، فيشمل المستثنى منه والمستثنى معاً مجازاً[1] ، فيكون المستثنى في المنقطع على هذا إخراجاً من الجنس ، أو على النحو الآخر . ولكنَّ هذا الجواب غيرُ مُخَلَّص[2] ، إذ لا يَطَّرِدُ ذلك في جميع مسائلِ الاستثناء المُنْقَطِع . ويمكن على بُعْدٍ أَنْ يكونَ جارياً في ذلك على مذهب الفراء الذي يَجْعَلُ الاستثناءَ من العامل لا من الاسم ، فإذا قلت : ما رأيتُ أحداً إلاَّ حماراً ، فالحمار مستثنى من الرُؤْيَة لا من أحد[3] ، فعلى هذا يكون قوله : «ما اسْتَثْنَتِ الأَّ» واقعاً على القسمين تحقيقاً ، لكنّه لم يُعَرِّج عليه في غيرِ هذا الكتاب ، فَيَبْعُدُ أَنْ يَقْصِدَ إليه لاسيَّما ، وهو مُشْكِلٌ في نفسه .

والأولى في الجواب – والله أعلم – : أَنْ يكونَ أرادَ ما وقعَ بعد أداة الاستثناء منصوباً لا أَنَّه يريد ما أُخْرِج بإلاّ .

والثالثة : أَنَّه عيَّن إلاَّ في أولِ كلامِه ولم يقصد غيرها إلاَّ بعد ما قَرَّرَ أكثرَ أحكامِ الباب بها لأَنَّها أُمُّ الباب لا معنى لها في الأصل إلاَّ الاستثناء وإنّما يَدْخلُها غيرَه بالعَرَض حملاً على ما هو الأصل في غيرها ، (فغَيْرُ أصلُها الوصفُ ، وإنما دخلت في الباب لعُروض معنى إلاّ ، وكذلك سِوى ، وغيرُها من الأدوات ، وأَيْضاً فإنَّ الاستثناءَ بها مُطَّرِدٌ بخلافِ غيرِها)[4] .

والرابعة : أَنَّه أطلق القولَ في الانتصاب هنا مع أَنَّ غيرَ النصبِ جائِزٌ ، وذلك في الاستثناء المُتَّصِلِ ؛ فإنك إذا قلتَ : قام القومُ إلاَّ زيداً جاز لك أن تقولَ : إلاَّ
/١٧١/ زيدٌ بالرفع / ، فيجري صفةً على الأول حملاً على غير ؛ إذ كان أصلُها الصفةَ ، وكذلك تقول : مررتُ بالقومِ إلاَّ زيدٍ ، ومن كلامهم : لو كان مَعَنا أَحَدٌ إلاَّ زيدٌ

---

(١) انظر التسهيل ص ١٠٢ ، المساعد ١/٥٦٣ ، وأبو عثمان المازني ص ٢١٧ .
(٢) في س : (غير مختص) .
(٣) انظر الاستغناء ص ٣٧٤ ، المساعد ١/٥٤٩ .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من س .

لغُلِبْنَا[1] وفي القرآن : ﴿لو كان فيهما آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لفَسَدَتا﴾[2] على قول سيبويه ، وأنشد سيبويه[3] لذي الرمّة :

أُنِيْخَتْ فألقت بلدةٌ بعد بلدةٍ قليلٌ بها الأصواتُ إلاَّ بُغَامُـها[4]

وأنشد أيضاً :

لو كان غيري سُلَيْمَى اليومَ غَيَّرَه وَقْعُ الحوادثِ إلاَّ الصارمُ الذَّكَرُ[5]

وأنشد لعمرو بن معدي كرب :

وكلُّ أخٍ مفارِقُـه أخُـوه لَعَمْرُ أبيك إلاَّ الفرقدانِ[6]

فهذا كلُّه ، وما كان مثلَه ممّا وقعت فيه إلاّ صفةً بمعنى غير ، وهو باب واسع ،

---

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣٣١/٢ .
(٢) سورة الأنبياء آية ٢٢ .
(٣) الكتاب ٣٣١/٢-٣٣٢ .
(٤) الكتاب ٣٣٢/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٤/٢ ، والبيت للبيد بن ربيعة العامري – رضي الله عنه – في ديوانه ص ٦٢ ، وهو في مغنى اللبيب ص ١٠٠ ، شرح شواهده ٢١٨/١ ، شرح أبياته ١٠٢/٢ ، شرح الألفيّة للأشموني ٤٠٠/١ ، وانظر الرماني النحوي ص ٤٠٨ .
(٥) الكتاب ٣٣٢/٢ ، وهو في ديوانه ص ٧١٦ ، المقتضب ٤٠٩/٤ ، الأصول ٣٤٩/١ ، شرح الرضى على الكافية ١٢٩/٢ ، همع الهوامع ٢٧١/٣ ، خزانة الأدب ٥١/٢ .
(٦) الكتاب ٣٣٤/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٤٦/٢ ، فرحة الأديب ص ٢٠٠ ، ونسبته فيهما إلى حضرمي بن عامر الأسدي ، وهو منسوب في مجاز القرآن ١٣١/١ ، البيان والتبيين ٢٢٨/٢ ، الكامل ١٤٤٤/٣ إلى عمرو بن معدي كرب – كما في الكتاب – قال البغدادي في شرح أبيات مغنى اللبيب ١٩/٢ذ٨٠ «ولم أره في ديوانه . ونسبه غير هؤلاء إلى حضرمي بن عامر الأسدي» . والبيت في ديوان عمرو ص ١٨١ في المصادر السالفة ، والحماسة البصرية ٤١٨/٢ ، وينسب أحياناً لسوار بن المضرب ، والشاهد في المقتضب ٤٠٩/٤ ، الحجة ١٦/١ ، التبصرة ٣٨٣/١ ، أمالي المرتضى ٨٨/٢ ، الإفصاح للفارقي ص ٣٧٤ ، الإنصاف ٢٦٨/١ ، شرح المفصل ٨٩/٢ ، مغنى اللبيب ص ١٠١ ، ٧٣٩ ، خزانة الأدب ٥٣/٢ .

وقاعدةٌ مطَّرِدَةٌ في باب الاستثناء حتى في النفي إذا قلتَ : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، فإنَّ إلاّ يحتمل أن تكونَ صِفَةً إذا أردتَ معنى غير ، وإذا كان كذلك أشكلَ إطلاقُه القولَ بالنصب من غير تعريج على غيره .

الجواب : أنَّه قد حَرَّرَ كلامَه فلم تدخل له الصِّفَةُ حينَ قال[1] : «ما آستثنت إلاَّ» فشرط فيها أَنْ تكونَ للاستثناء بمعنى أنَّها تدل عليه في تلك الحال ، وإلاَّ الواقعة صفة ليست كذلك ، بل هي بمعنى غيرٍ ، وغيرُ خاليةٌ في الأصل عن معنى الاستثناء حتى تُضَمَّنَه ، فكذلك (إلاّ) الصفةُ تُجَرَّدُ من معنى الاستثناء حتى تصير موافقةً لمعنى غير في الأصل ، فقولك : قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ ، بمعنى قام القوم غيرُ زيدٍ أي القوم المغايرون لزيد ، فليس في هذا أَنَّ زيداً مستثنى من جُمْلَة القوم ، فإذاً ليس بَعْدَ إلاَّ التي يستثنى بها إلاَّ النصبُ على الاستثناء ، أعني في الإيجاب ، وعلى أَنَّ الناظمَ لم يتعرّض هنا للوصف بإلاَّ ، ولا تكلَّمَ فيه ، وهو فَصْلٌ يجب التنبيه عليه ، وليس من الأحكام الأقلِيَّةِ التي يُبَاح لمثله إغفالُها ، بل هي من الجلائل التي لا غِنى به عن ذكرها ، ولعلّه لم يذكر هذه المسألة هنا في إلاَّ[2] ، ولا في غير ؛ لأَنَّها من باب الوصف ، وليس فيها معنى الاستثناء الذي يقتضي النصبَ .

فإن قيل : فكان ينبغي إذاً أَنْ يتركَ البدل ، نحو : ما جاءني أُحدٌ إلاَّ زيدٌ ؛ لأَنَّه ليس من باب الاستثناء ، بل من باب البدل فَلِمَ ذَكَرَهُ وترك ذكر الوصف .

فالجواب : أَنَّ البدل عَرِيقٌ في الباب من جِهَة المعنى وإن كان اللفظُ مخالِفاً له ؛ فيكون رفعاً وجَرًّا ، فالمعنى معنى النصب على الاستثناء ، فليس بخارج عن باب الاستثناء بخلاف الوصف ، فإنَّه في المعنى مخالِفٌ لمعنى الاستثناء ، وإذا ثَبتَ هذا أمكنَ أَن يكونَ عذراً للناظم .

والخامسة : أَنَّه قال : «ينتصب» ولم يُعَيِّن له ناصباً ، وعادتُه تَعْيِينُ الناصب

---

(١) سقطت (قال) من س .

(٢) في س : إلاَّ في ، بتقديم (إلاّ) .

في هذه المنصوبات حَسَبَ ما تقدَّم .

والمسألة قد اضطرب الناسُ فيها على ثمانية أقوال :

أحدها : أنَّه انتصب بعد تَمَام الكلام انتصاب الدرهم بعد العشرين على التشبيه بالمفعول به ، ويعزى لسيبويه[1] .

والثاني : أنَّه انتصب بإلاَّ وحدَها ، وهو رأي ابن مالك ، وزعم أنَّه مذهب سيبويه ، والمبرد[2] .

والثالث : أنَّه انتصب بالفعل المتقدّم بوساطة إلاَّ وهو رأي السيرافي ، / والفارسي ، وابن الباذش[3] ، وزاد أنَّ النصبَ في غيرٍ بغير واسطة ، بل عَمِل فيها كعمله في الظروف المبهمة لأنَّ غيراً تشبهها في الإبهام . /١٧٢/

والرابع : أنَّ النصب بالفعل المتقدِّم بغير وساطة إلاَّ ، وهو رأي ابن خروف[4] .

والخامس : أنَّ النصبَ بما في إلاّ من معنى الاستثناء ، فكأنَّ النصبَ بفعل ، فإذا قلتَ : قام القومُ إلاَّ زيداً ، فالتقدير : استثنى زيداً ، ونُسِبَ هذا إلى المبرِّد ، ونحوه منقول عن الزجاج[5] .

والسادس : أنَّه منصوب بالمخالفة ؛ لأنَّ ما بعد إلاَّ مخالف لما قبلَها ، وهو أصل الكوفيين ، وحكي عن الكسائي[6] .

---

(١) موافقاً شيخه الخليل / الكتاب ٣٣٠/٢ .

(٢) التسهيل ص ١٠١ .

(٣) شرحه كتاب سيبويه ٣/ل ١٠٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، المساعد ٥٥٦/١ ، التصريح ٣٤٩/١ ، همع الهوامع ٢٥٢/٣ . وقوله : «الفارسي ، وابن الباذش» مطموس في س.

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٢١/٢ ، المساعد ٥٥٦/١ ، التصريح ٣٤٩/١ ، همع الهوامع ٢٥٢/٣ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٠٧ ، الإنصاف ٢٦١/١ .

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٠٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، وفي منهج السالك ص ١٦٠ : «وقيل : إنّ مذهبه نحوٌ من مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : إن المستثنى ينتصب =

والسابع : أَنَّ النصبَ على إضمارِ أَنَّ ، والتقدير : إلاّ أَنَّ زيداً لم يقم ، وينسب أيضاً إلى الكسائي[1] .

والثامن : أَنَّ إلاَّ مركبة من إنَّ ولا ثم خُفِّفَت إنّ ورُكّبا ، فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم إنَّ ، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا[2] ؛ لأنها عاطفة[3] . وجميعُ هذه الأقوال القَصْدُ بها واحدٌ ، وهو رَبْطُ القوانين وتثبيتُها في النفس ، ويمكن على بُعْدٍ أَنْ يؤخذ له من هنا تعيين الناصب من جهةِ أَنَّه لما جعل الحكم في الاستثناء إلى الأداة ، ونَسَبَهُ إليها ثم أطلق الانتصاب ، ولم يُعَيِّن له خلافاً كان في ذلك إشارةٌ إلى أَنَّ الحكم في النصب لها أيضاً ، وهو المختار عنده في التسهيل ، وغيره[4] ، وحُجَّتُه في ذلك أَنَّ إلاَّ مختصة بالاسم . وليست بجزء منه ، فيجب لها العمل كسائر عوامل الأسماء التي هي كذلك ما لم تقع بين عامل مُفَرَّغٍ تحقيقاً أو تقديراً ومعمول ، فلا يجب العمل كلا في : لا مَرْحباً ، تعمل إذا لم تدخل على عامل ومعمول ، ولا تعمل هنا .

فإن قيل : فإنّ إلاَّ تدخل على الأفعال .

= بخروجه من الوصف ، يعني أَنَّ الاسم خرج من معنى الجملة المتقدّمة عليه من حيث لم يكن ركناً من أركانها بل فضلة مطلوبة لها» . والوجه ما ذكر السيرافي ، وابن عصفور ، والشاطبي، وهو الأشبه بمذاهب الكوفيين .

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٠٨ ، الإنصاف ٢٦١/١ ، وفي منهج السالك ص ١٦٠ «وقد غلط من نسب هذا المذهب إلى الكسائي» .

(٢) في س : (إلاّ) .

(٣) هذا هو مذهب الفراء كما ذكر السيرافي في شرحه كتابه سيبويه ٣/ل ١٠٨ ، وأبو البركات الأنباري من الإنصاف ٢٦١/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٥٣/٢ -٢٥٤ ، وانظر الأقوال الثمانية في التصريح ٣٤٩/١ ، وكأن ما فيه اختصار لما ذكره الشاطبي .

(٤) التسهيل ص ١٠١ ، شرحه ، السفر الأول ٩١٢/٢ .

قيل : كلُّ فعلٍ دخلت عليه[1] في تأويل الاسم ، وذلك لا يبطل الاختصاص بالاسم ، وإلاَّ لم يضف إلى الفعل[2] ، ولا وقع حالاً ، ولا خبراً لكان أو إنَّ ولا مفعولاً لظَنَّ ، فلما لم يَبْطُل ذلك الاختصاص بالاسم في تلك الأبواب ، فكذلك هنا .

فإنْ قيل : لو كان كذلك لاتَّصَلَ بها ضميرُ النصب ، وأنت لا تقول إلاّ : ما ضربتُ إلاَّ إيّاه .

قيل : لم يتصل لأنَّه أشبه المنصوب على النداء في أنَّه منصوبٌ لا مرفوعَ معه ، وأشبهت أيضاً ما النافية في موافقة الفعل معنى ، وفي إعمالها مرةً وإهمالها أخرى . ومعمول ما إذا كان ضميراً – منفصلٌ ، فكذلك ما أشبهه . وأشبهت أيضاً العاطفة في وقوعها وسطاً ، ومخالفة ما بعدها لما قبلها ، والضمير إذا وقع بعد العاطف منفصلٌ ، فكذلك هذا ، وأيضاً لما التُزِمَ الانفصالُ مع التفريغ أجروا الباب كلَّه على سَنَنٍ واحد ، وأيضاً فإلاَّ وما بعدها في قُـوَّةٍ جملة مختصرة ، واتصالُ المنفصل اختصار فيكون إجحافاً ، وأيضاً فقد وصلوا تنبيهاً على الأصل في نحو :

* ألاَّ يجاوِرُنـــا إلاَّك دَيَّارُ *[3]

و * . . . فما لي عَـوْضُ إلاَّه ناصرُ *[4]

---

(١) سقطت (عليه) من س .

(٢) انظر شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٩٢ .

(٣) عجز بيت لم أقف له على نسبه ، وصدره :

* وما علينا إذا ما كنت جارتنا *

وهو في الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٣٨ ، شرح المفصل ١٠١/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤١٠/١ ، ٤٧٢ ، ١٨/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٧ ، منهج السالك ص ١٦ ، التصريح ٩٨/١ ، همع الهوامع ١٩٦/١ ، خزانة الأدب ٤٠٥/٢ .

(٤) من بيت لم أقف له على نسبه ، وهو تاماً :

أعوذ برب العرش من فئةٍ بغت   عليَّ فمـا لي عـوض إلاّه ناصر

=

وقد تضع العربُ المنفصل موضعَ المُتَّصل ، نحو :

* . . . ضمنت إيَّاهم الأرضَ . . .*[1]

والعكس غيرُ موجود ، فلو لم يكن الأصل الاتصال لم يَسُغ لقائل البيتين/ /١٧٣/ الانفصال ، وأيضاً ليس فيهما ضرورة لتمكّن الأول أن يقولَ : ألاّ يكون لنا خِلٌّ ولا جارُ ، والثاني أن يقول :

فما لي غيره عَوْضُ ناصر

فإن قيلَ : اللائق[2] بالعامل الذي لا يشبه الفعل الجر .

قيل : بل اللائق به عَمَلٌ لا يصلح للفعل ، وهو الجر أو نَصْبٌ لا رفعَ معه ، ثم رَجُحَ وجوبُ النصب مع إلاَّ ، والخفض مع غيرها من حروف الاستثناء . وكلامه في ذلك كلِّه[3] طويل ، وفي استقراء مذهبه من كلام سيبويه ، فمن أُحَبَّه بكماله طالع الشرح[4] ، ولولا الإطالةُ لاجتَلَبْتُه ، ونَبَّهْتُ على ما فيه . ثم قال : «وبَعْدَ نَفْيٍ أو كَنَفْيٍ انتُخِب» إلى آخره هذا الكلام قَسيم الكلام المتقدِّم ، لأَنَّ الاستثناء على ضربين :

= وهو في توضيح المقاصد ١٢٩/١ ، شرح ابن عقيل ٨٩/١ ، المقاصد النحوية ٢٥٥/١ ، التصريح ٩٨/١ .

(١) من بيت للفرزدق في ديوانه ٢١٤/١ ، وهو تامًّا :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ... إيّــاهم الأرض في دهــر الدهاريــر

وينسب إلى أمية بن أبي الصلت . وهو في الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٧٩ ، أمالي ابن الشجري ٤٠/١ ، المرتجل ص ٢٨٢ ، الإنصاف ٦٩٨/٢، شواهد التوضيح ص ٢٦ ، شرح الكافية الشافية ٢٣٣/١ ، السماعد ١٠٨/١ ، المقاصد النحوية ٢٧٤/١ ، همع الهوامع ٢١٧/١ ، خزانة الأدب ٤٠٩/٢ .

(٢) غير واضحة في س .

(٣) سقطت (كله) من س .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩١٢/٢-٩٢٠ .

أحدهما : أنْ يَقَعَ في كلامٍ مثبت .

والثاني : أنْ يَقَعَ في كلامٍ منفي أو ما أشْبَهَ المنفيّ . ولكل قسم حكمٌ يَخْتَصُّ به .

فأمَّا الأول فهو الذي تَقَدَّمَ لكنَّه لم يكن فيه ما يشعر بأنَّه قَسِيمُ المثبت ، فلما أتى بالقسم الثاني ، وهو قِسْمُ المنفي دَلَّ على المقصود بالأول ، وتَعَيَّنَ أنَّه المُثْبَتُ ، فكأنه قال : «ما استَثْنَتِ إلاَّ بعد الإثبات مع تَمَامٍ ينتصب» وكثيراً ما يجري له مِثْلُ هذا ؛ أنْ يجتزىء بتعيين القسم الثاني عن الأول ، وقد مضى منه بعض المواضع .

ويعني أنَّ الاستثناء بإلاّ بعد النفي أو ما أشبه النفي يُخْتَارُ فيه الاتباع للأول ، فيجري على حكمه في الإعراب ، إن كان مرفوعاً ارتفع ، وإنْ كان منصوباً انتصب ، وإنْ كان مجروراً انجَرَّ ، وذلك إذا كان الاستثناء مُتَّصلاً ، نحو : قولك : ما قام القومُ إلاَّ زيدٌ ، وما رأيتُ القومَ إلاَّ زيداً ، على الاتباع لا على الاستثناء ، وما مررتُ بأحدٍ إلاَّ أخيك[1] ، وما أشبه ذلك . وهذا مثالُ النفي الصريح ، وأمَّا ما أشْبَهَ النفيَ فمنه النهي ، نحو : لا تَضْرِبْ أحداً إلاَّ زيداً ، ولا يَقُمْ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، ولا تَمْرُرْ بأحدٍ إلاَّ زيدٍ ، ومنه الاستفهام ، نحو : هل قام أحدٌ إلاّ زيدٌ ، وهل مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ ، ومَنْ أكرمك إلاَّ زيد ؟ وفي التنزيل : ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ اللهُ﴾[2] وقال : ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلاَّ الضَّالُّون﴾[3] . وقد يكون من النفي ما ليس بصريح لكنه كالنفي الصريح فيدخل تحت قوله : «أو كنفي» : ما كان [نحو][4] : أَقلُّ رَجُلٍ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ ، وقَلَّ رَجُلٌ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ[5] ، فهو على معنى : ما يقول ذلك إلاّ زيدٌ ، فالرفع هو المختار في هذه

---

(١) في الأصل : (بأخيك) . وما أثبت من س ، وهو الوجه .

(٢) سورة آل عمران آية ١٣٥ .

(٣) سورة الحجر آية ٥٦ .

(٤) تكملة بها يلتئم الكلام من س .

(٥) المثالان في الكتاب ٢/٣١٤ .

الأمور ، ويجوز النصب لكنْ مرجوحاً غيرَ منتخب ، فتقول : ما قام أحدٌ إلاَّ زيداً ، وما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيداً ، وفي القرآن : ﴿ما فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُم﴾[1] على ما في مصحف أهل الشام[2] ، وكذلك تقول : هل يقومُ أحدٌ إلاَّ زيداً ، ومَنْ يقومُ إلاَّ أخاك ؟ وقد حُمِل على هذا الوجه قوله تعالى : ﴿ومَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ ابراهيمَ إلاَّ من سَفِهَ نَفْسَه﴾[3] فَجُعِل مَنْ منصوبَ المَحَلِّ ، و(نَفْسَه) توكيدٌ له[4] ، والنصب لغةٌ[5] لبعض العرب ، قال سيبويه : «حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أَنَّ بعضَ العربِ الموثوقِ بعربيَّته يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلاَّ زيداً ، وعلى هذا : ما رأيتُ أحداً / إلاَّ زيداً ، فتنصب زيداً على غير رأيتُ»[6] — /١٧٤/
يعني على الاستثناء قال : «وذلك أَنَّك لم تجعَلِ الآخرَ بدلاً من الأول ، ولكنَّك جعلتَه منقطعاً ممّا عَمِلَ في الأول»[7] يعني منصوباً ، ووجه اختيار الإتباع أَنَّ المعنى فيه معنى التفريغ فأُجري الكلامُ على معناه . هذا معنى تعليل سيبويه ، وغيره . وقال في الشرح : «وإنّما رَجَحَ الإتباع في غير الإيجاب على النصب ؛ لأَنَّ معناه ومعنى النصب واحد ، وفي الإتباع تَشَاكُلُ اللفظين»[8] .

ثم هنا مسائل :

إحداها : أَنَّ قولَه : «انتُخِب إتباعُ ما اتَّصَل» أطلق فيه القول ، ولم يُقَيِّد فدَلَّ على

---

(١) سورة النساء آية ٦٦ من قراءة نصب «قليلاً» ، وهي قراءة ابن عامر ، وقراءة سائر السبعة الرفع / السبعة ص ٢٣٥ ، حجة القراءات ص ٢٠٦ ، الإقناع ٦٣٠/٢ .
(٢) انظر السبعة ص ٢٣٥ .
(٣) سورة البقرة آية ١٣٠ .
(٤) لم أقف على هذا في المصادر التي راجعتها .
(٥) في س : (نعت) ، تحريف .
(٦) الكتاب ٣١٩/٢ .
(٧) نفسه .
(٨) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٢٩/٢ .

ارتضائه مذهبَ الجماعة ، وخلافَ قولِ القائل : إنَّ المستثنى إن تباعد من المستثنى منه رَجَحَ النصبُ ، كقولك : ما ثبت أَحَدٌ في الحرب ثباتاً ينفع الناس إلاَّ زيداً ، ولا تنزل على أَحَدٍ من بني تميم إنْ وافقتَهم إلاَّ قيساً ، وإليه ذهب المؤلف في الشرح ، قال : «لأَنَّ سَبَبَ ترجيح الإتباع طَلَبُ التشاكل وقد ضَعُفَ داعيه بالتباعد»[1] قال : «والأصلُ في هذا قول النبي ﷺ : «لا يُخْتَلي خلاها ، ولا يُعْضَدُ شَجَرُها ، فقال له العباس : إلاَّ الإذخرَ يا رسولَ الله ، فقال : إلاَّ الإذخَر»[2] وأتى بحديث آخر[3] . والأصح في هذا قول الجماعة بعدم التفصيل بناءً على تعليل سيبويه ، ولموافقته كلامَ العرب ، وما استشهد به لا شاهدَ فيه لندوره[4] .

والثانية : أنَّه لما أجاز الوجهين من غير تقييد دَلَّ على مخالفته من ألزمَ النصبَ حيث يقدر ما قبل الاستثناء مستقلاً ، وهو ظاهر ابن السراج حيثُ قال : «إن لم تقدر البَدَلَ جعلتَه كقولك : ما قام أحدٌ - كلاماً تامًّا لا ينوى فيه الإبدال من أحد . ثم استثنيتَ ، نصبتَ ، فقلتَ : ما قام أَحَدٌ إلاَّ زيداً»[5] . والأَوْلى مذهب الجمهور ؛ إذ لم يُفَصِّلوا هذا التفصيل ، وليس في كلام العرب عليه دليلٌ .

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٢٩/٢ .

(٢) المصدر نفسه .
والحديث متفق عليه / أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع منها ١١٥/٢-١١٦ كتاب الجنائز : باب الإذخر والحشيش ، ١٢٧/٤-١٢٨ كتاب الجهاد : باب اثم الغادر للبر والفاجر ، ١٨/٣-١٩ كتاب الحج : باب لا ينفر صيد الحر ، وباب لا يحل القتال بمكة .
وأخرجه مسلم في صحيحه ٩٨٨/٢ كتاب الحج باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها.

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٢٩/٢ ، وهو قوله ﷺ : «[يقول الله تعالى] : ما لعبدي المؤمن عندي جزاءٌ إذا قبضت صفيَّهُ من أهل الدنيا ثم آحتسبه إلاَّ الجنة» ، والحديث في صحيح البخاري ١١٢/٧ (كتاب الرقاق ، باب العمل الذي يبتغي به وجه الله ، والرواية فيه (إلاَّ الجنةُ) بالرفع ، فلا شاهد فيه .

(٤) سقطت من س .

(٥) الأصول ٢٨٢/١ ، و(استثنيت) ساقطة من الأصول المطبوع ، ونقل محققه من كلام أبي حيان في التذييل والتكميل في حاشيته نصَّ ابن السراج وهي فيه ثابتة كما ذكر الشاطبيّ هنا .

والثالثة : أنّ إطلاقَه في جواز الوجهين دليلٌ على مخالفته للفراء القائل بأنّ المستثنى منه إنْ كان معرفةً فالوجهان ، وإن كان نكرةً فلا يجوز النصب[1] ، فقوله تعالى : ﴿ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم﴾[2] لما كان معرفةً جاز الوجهان ، ولما كان نكرةً في قوله : ﴿ولم يكن لهم شهداء إلاّ أنْفَسُهم﴾[3] لم يُقْرأ إلاّ بالاتباع.
قال المؤلف : «ولا حُجَّةَ له ؛ لأنَّ النصبَ هو الأصل ، والاتباع داخلٌ عليه ، وقد رَجَحَ عليه لطلب المشاكلة ، فلو جُعِل بعد ترجيحه عليه مانِعاً منه لكان ذلك إجحافاً بالأصل»[4] .

والقاطع في المسألة ما حكى سيبويه عن يونس وعيسى بن عمر : «أنَّ بعضَ العرب الموثُوقِ بعَرَبِيَّتِهم يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً ، وما أتاني أُحَدٌ إلاّ زيداً»[5] وهو نَصٌّ في موضع الخلاف .

والرابعة : أنَّه بإطلاقه قائلٌ بجواز الوجهين كان المنفي ممّا يصلح في الإيجاب أوْلا خلافاً لمَنْ قال من القُدَماء[6] : إنَّ المنفيَّ إذا صَلَحَ أَنْ يقعَ في الإيجاب فلا يجوز فيه إلاّ النصبُ ، فيجوز عندهم أَنْ تقولَ : ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ ، ولا يجوز أَنْ تقولَ : ما قام القوم إلاّ زيدٌ . وإنّما تقول : إلاّ زيداً ، ورَدَّ
/١٧٥/ عليهم سيبويه بالسماع والقياس ، / فأمَّا السماعُ ففي القرآن الكريم : ﴿ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم﴾[7] وأيضاً فإنَّه حَكَى عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء أَنَّ الوجهَ

---

(١) معاني القرآن ١/٢٣٤ . وانظر المساعد ١/٥٦١ .
(٢) سورة النساء آية ٦٦ .
(٣) سورة النور آية ٦ .
(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٩٣٠ .
(٥) الكتاب ٢/٣١٩ .
(٦) انظر الكتاب ٢/٣١١ ، شرحه للسيرافي ٣/ل ١٠٢ ، الاستغناء للقرافي ص ١٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٦ ، ولم ينسب أحد الرأيَ فيما اطلعت عليه من مصادر .
(٧) سورة النساء آية ٦٦ .

في اللغة : ما قام القومُ إلاَّ عبدُالله[1] بالرفع .

وأمَّا القياسُ فإنَّ للنفي أحكاماً لا تكون في الواجب كحذف المستثنى منه ، وتفريغ العامل للمستثنى ، وذلك لا يكون في الواجب فلو كان حكمُ النفي حكمَ الواجب لما جاز أنْ تقولَ : ما أتاني أحدٌ كما لا يجوز أنْ تقول : أتاني أحدٌ . وهذا ظاهرٌ فلكل واحد من النفي والإيجاب حكمٌ يَخُصُّه ، وقد يجتمعان في بعض الأحكام ، وذلك غير منكر ، وإنما المنكرُ دعوى التزام الإجتماع في جميع الأحكام .

والخامسة : أنَّه بإطلاقه أيضاً أنَّ الاتباعَ جائز كان المستثنى منه مفرداً أو جمعاً خلافاً للفراء[2] حيث أجازه إذا كان المستثنى منه مفرداً ، نحو : ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، ولم يجزه إذا كان جميعاً ، نحو : ما قام القومُ إلاَّ زيداً بل ألزم النصب لأنَّه راعى في البدل اللفظ . وردَّ قولَه سيبويه بأنَّه إن كان وجوب النصب ، لأنَّ الذي قبل إلاَّ جمع فقد[3] قال الله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لهم شُهَدَاءُ إلاَّ أنْفُسُهُم﴾[4] فقد وقع الجمع قبل إلاَّ ، والقراءُ على الاتباع ، وإن كان جوازُ الإتباع لأنَّ الذي قبل إلاَّ واحدٌ فينبغي أنْ يجوز الرفع في مسألة : ما أتاني أحدٌ إلاَّ قد قال ذلك إلاَّ زيدٌ ؛

---

(١) الكتاب ٢/٣١١-٣١٢ .

(٢) كذا في الأصلين ، ومثله في همع الهوامع ٣/٢٥٤ ، وذكر أبو حيان هذا الرأي في ارتشاف الضرب ٢/٣٠١-٣٠٢ ، ولم ينسبه . وكلام السيرافي في شرحه الكتاب ٣/ل ١٠٢ يدل على أنَّ مَنْ يقول هذا هو مَنْ يقول : إن المنفي إذا صلح أن يقع في الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب ، وأدل منه على ذلك كلام الرماني في شرح الكتاب الذي نقله القرافي في الاستغناء ص ١٧٩ وفي معاني القرآن للفراء ١/١٦٦ : «فإذا كان ما قبل (إلاّ) فيه جحد جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها معرفة كان أو نكرة . فأمَّا المعرفة فقولك : ما ذهب الناس إلاَّ زيدٌ . وأما النكرة فقولك : ما فيها أحَدٌ إلا غلامُك ، لم يأت هذا عن العرب إلا بإتباع ما بعد إلاَّ ما قبلها» ولا يبعد أن يكون هذا الرأي – إن صحت نسبته إلى الفراء – مذكوراً في مصنف آخر أو في موضع آخر .

(٣) في س : «فإنَّ قول . . .» .

(٤) سورة النور آية ٦ .

لأنَّ الذي قبله واحد ، وذلك لا يجوز البتةَ ، بل الواجب النصب ؛ لأنه قد صار مُوجَباً بدخول إلاَّ الأولى[1] . قال ابنُ خروف : لا يراعي في الباب إلاَّ كونُ الثاني بعضَ الأول موافقاً له في الإعراب .

والسادسة : أنه يشترط [في][2] هذا الحكم المذكور كونُ المستثنى مؤخَّراً عن المستثنى منه ، وذلك مستفادٌ من كلامه من موضعين :

أحدُهما : قوله : «انتُخِبَ إتباعُ ما اتصل» ، والاتباع لا يُتَصَوَّرُ إلاَّ كذلك ، فإتباعُ ما اتَّصَل هو إتباعُ السمتثنى المتصل ، وإتباعُه أَنْ يُجعَلَ تابعاً ، والتابع شأنُه أَنْ يتبعَ ما قبله لا ما بعده .

والثاني : أَنَّه قد بيَّن على إثْر هذا حكمَ المستثنى إذا تقدَّم المستثنى منه وقرّره[3] على خلاف هذا الحكم ، فدَلَّ على أَنَّه هنا ليس بمقدَّم . وهذا ظاهر .

والسابعة : أنّه أطلقَ القولَ في الإتباع ولم يُبَيِّن هل يكون على اللفظ أو على الموضع ، أو عليهما . وكان من حَقِّه ذلك كما فَعَل في باب المصدر الموصول وغيره ، فإنَّ الاتباعَ قد يكون على اللفظ خاصَّةً ، وهو بَيِّنٌ . وقد يكون على الموضع خاصَّة ، وذلك أنْ يكون ما قبل إلاَّ مجروراً بِمنْ الزائدة ، كقولك : ما جاءني من أحد إلاَّ زيدٌ ، فالرفع هنا لازمٌ ، وقولك : ما رأيتُ من أحدٍ إلاَّ زيداً ، النصبُ واجبٌ ، وكذلك المجرور بالباء الزائدة ، نحو : ليس زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيئاً لا يُعْبَأُ[4] به ، وكذلك اسم لا الجنسيَّة لا يُتْبَعُ إلاَّ على الموضع خاصَّة كقولك : لا إلهَ إلاَّ اللهُ ، ولا عالِمَ إلاَّ زيدٌ ، لا يجوز هنا النصب على لفظ لا أصلاً .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣١٢ .

(٢) تكملة يلتئم بنحوها الكلام من س .

(٣) في س : (وقدَّره) .

(٤) انظر الكتاب ٢/٣١٦ .

والثامنة : أنَّ الإتباع هنا لم يُقَيِّدْه الناظم / آتكالاً على تفهيم[1] المُعَلِّم ، /١٧٦/ وخروجاً عن تعيين أمرٍ مختلفٍ فيه ، فإنَّ البصريينَ يقولونَ : إنَّه إتباعٌ على البدل ومذهبُ الكوفيينَ أنَّه على العطف[2] . وعلى أنَّه قد يؤخذ له أنَّه على البدل من نَصِّه عليه في الاستثناء المنقطع بقوله : «وعن تميم فيه إبدال وقع» ، إذ هو الإتباع ههنا ، فلو كان مذهبُه أنَّه ليس على البدل لنَصَّ على العطف ؛ إذ الإتباعُ في الجميع إمَّا إبدالٌ وإمَّا عَطْفٌ . وقد تقدَّمَ أنَّه لم يتعرَّض هنا لحكم النعت ، فلا يَدْخُل له تحتَ قوله : «إتباعُ ما آتَّصل» ؛ إذ لو دخل له لكان الإتباع على النعت عنده راجحاً كالبدل ، وليس كذلك . وعلى الجملة فالأصحُّ مذهبُ الناظم ؛ إذ هو على حقيقةِ البدل من صِحَّة وقوعه موقعَ المُبْدَل منه على حكم الاستقلال ، وإلغاء الأول . وأيضاً فإنَّ إلاَّ لم يثبت أنْ تكونَ عاطفةً بَعْدُ فكيف يُبْنَى على ما لم يثبت . قال ثعلب : كيف يكون بَدَلاً ، والأولُ مَنْفيٌّ ، وما بَعْدَ إلاَّ مُوْجَبٌ[3] . وأجاب السيرافي بأنَّه لا يخرجُهما اختلافُهما عن حقيقة البَدَلِيَّةِ ؛ لأنَّ معنى البدل أنْ تُقَدِّر الأول كأنَّه لم يذكر ، وتُقَدِّرَ الثاني في موضعه . قال : «وقد يقع في العطف والصفة ما يكون الأول فيه مُوْجَباً ، والثاني مَنْفِيّاً ، نحو : جاءني زيد لا عمرو - كمسألتنا - وفي الصفة : مررتُ بِرَجُلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ»[4] . قال ابن الضائع : كان الأولى أنْ يجيءَ بهذا في البدل ألا ترى أنَّك تقول : مررتُ برجل لا زيدٍ[5] ولا عمروٍ هذا بَدَلٌ ، وليس بعَطْفٍ ؛ لأنَّ من شرط لا

---

(١) في الأصل : (تقسيم) .

(٢) انظر الكتاب ٣١١/٢ ، المقتضب ٣٩٤/٤ ، ٣٩٧ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٠١ ، شرح الكافية للرضى ٩٦/٢ ، المساعد ٥٦٠/١ ، همع الهوامع ٢٥٣/٣ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٠١ .

(٤) النص مختصر كلام السيرافي في شرحه ٣/ل ١٠١ ، وفي س : (يزيد الكريم ولا لبيب) ، تحريف .

(٥) في س : (لا بزيد) .

العاطفة أَنْ تكونَ مؤكِّدَةً لثبوت الحكم الأول[1] ، وهي هنا مبيِّنَة أَنَّ المجرور به ليس بزيد[2] ولا عمرو ، ولو جاز أَنْ تكونَ هنا عاطفة لجاز : مررتُ برجلٍ[3] لا زيد ، كما تقول : مررتُ بزيدٍ لا عمرو ، فلزوم التكرار دليلٌ على أنَّها غيرُ عاطفة .

والتاسعة : أَنَّه ذكر اختيار الاتباع ، ولم يُصَرِّح بمقابله ، والذي يقابله النصبُ على الاستثناء .

فإن قيل : من أَينَ يؤخذ[4] له هذا .

قيل : من حكم القسم المقابل ؛ إذ كان قد حكم عليه بالنصب في قوله : «ما استثنت إلاَّ عن تمام ينتصب» فجعل النصب فيه حَتْماً ، ثم اختار في هذا القسم الاتباع فدَلَّ على أَنَّ غيرَه هو النصب المذكور ، فكأنه قال : يتحَتَّمُ النصبُ في الإيجاب ، ولا يَتَحَتَّم في النفي ، وإذا لم يتحتّم فلا بُدَّ من وجه آخر فعَيَّنَه ، وجعله المختار ، فصار النصب المذكور فيه غيرَ مختار . ويمكن أَنْ يكونَ النصبُ في كلامه منصوصاً عليه على طريقة أُخرى من التفسير في قوله : «ما استثنيت إلاَّ» إلى آخره ، وهو أَنْ يكونَ معناه أَنَّ ما بعد إلاَّ حكمه النصب على الإطلاق كان موجَباً أو منفياً ، وهذا على الجملة ثم استثنى المَنْفِيَّ ، وما أشبهه ، فأثبت له على المختار حكماً آخر ، وهو الاتباع ، فبقي غيرُ المختار داخلاً تحت الإطلاق المتقدِّم وهو النصب .

وإتباع : مفعولٌ بانتُخِبْ . و(بَعْدَ) المتقدّم متعلّق به . وقوله : «ما اتصل» يعني من الاستثناء ، والانتخاب : الاختيار ، ورجل نُخَبَةٌ ، والجمع نُخَبٌ ، كَرُطَبَةٍ ورُطَبَ ، يقال : جاء في نُخَبِ أصحابه ، أي : في خيارهم . وقوله :

(١) انظر نتائج الفكر ص ٢٥٨ .
(٢) في الأصل : (زيد) .
(٣) سقطت من س .
(٤) في س : (يدخل) .

«وانصب ما انقطع» ، أي : انصب من الاستثناء منقطعاً ، وهو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، يعني أنَّ المنقطعَ من الاستثناء حكمه النصب بإطلاق إلاَّ عندَ بني تميم فإنّه جاء عنهم الإبدال ، فتقول : ما في الدار أحدٌ إلاَّ حماراً ، وما لي عليه سلطانٌ إلاَّ التكلّف[1] . وفي القرآن من ذلك قولُه تعالى : ﴿ما لَهُم به من عِلْمٍ إلاَّ اتبّاعَ الظَّنِّ﴾[2] وقوله : ﴿وإنْ نَشأْ / نُغْرِقْهُم فلا صَرِيخَ لهم ولا هُمْ يُنْقَذُون إلاَّ رحمةً منا ومتاعاً إلى حين﴾[3] والقرآن نزل في غالبه بلغة أهل الحجاز ، وأنشد سيبويه للنابغة الذبياني : /١٧٧/

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائلُها عَيَّتْ جَواباً ، وما بالرَّبْعِ من أَحد
إلاَّ الأَوارِيُّ لأْياً ما أُبَيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلُومة الجَلَدِ[4]

قال سيبويه : «وأهل الحجاز ينصبون الأواري»[5] ، وأنشد أيضاً للنابغة :

حَلَفْتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ ولا علمَ إلاَّ حُسْنَ ظَنٍّ بصاحبِ[6]

وإنّما نَصَبَ أهلُ الحجاز هذا ؛ لأَنَّه لا يَصِحُّ فيه الإبدال حقيقةً من جهة أَنَّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، قال سيبويه : «جاءوا به على معنى :

---

(١) انظر الكتاب ٣٢٢/٢ .
(٢) سورة النساء آية ١٥٧ .
(٣) سورة يس آية ٤٣-٤٤ .
(٤) الكتاب ٣٢١/٢ وقبله (أنشدت بنو تميم) ، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٤/٢، ديوان النابغة ص ١٤-١٥ ، معاني القرآن ٢٨٨/١ ، ٤٨٠ ، إصلاح المنطق ص ٤٧ ، المقتضب ٤١٤/٤ ، الأصول ٣٥٥/١ ، الجمل ص ٢٤٠ ، الإيضاح ص ٢١١ ، المقتصد ٧٢١/٢ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، ١٢٩/٨ ، الاستغناء للقرافي ص ٥١٣ ، خزانة الأدب ١٢٥/٢ .
(٥) الكتاب ٣٢١/٢ .
(٦) الكتاب ٣٢٢/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥١/٢ ، والبيت في ديوان النابغة ص ٤١ .

ولكنَّ ، وكرهوا أنْ يبدِلوا الآخِر من الأول ، فيصيرَ كأنَّه من نوعه ، فحُمِل على معنى ولكِنّ»[1] . وأمَّا بنو تميم فيرفعون هذه الأمثلة على البدل ، فيقولون : ما فيها أحدٌ إلاَّ حمارٌ ، وينشدون بيت النابغة :

* . . . وما بالربع من أحد *

* إلا الأواريُّ . . . . *

بالرفع[2] . وأنشد سيبويه :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العِيسُ[3]

وأنشد أيضاً لابن الأَيْهم التغلبي :

ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ غيرُ طعن الكُلي وضربِ الرقاب[4]

وأنشد أيضاً للحارث بن عباد :

والخَيْلُ لا يبقى لجاحمها التَّخَيُّل والمِراح

إلاَّ الفتى الصبَّارُ في النَّجدات والفرسُ الوقاحُ[5]

---

(١) الكتاب ٣١٩/٢ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢١٩/٢-٣٢١ .

(٣) الكتاب ٣٢٢/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٤٠/٢ ، والبيتان لجران العود النميري في ديوانه ص ٥٢ ، وانظر مجاز القرآن ١٣٧/١ ، ٢٣٧/٢ ، معاني القرآن ٢٨٨/١ ، ١٥/٢ ، ٢٧٣/٣ ، المقتضب ٤١٤/٤ ، معاني الشعر للأشنانداني ص ٣٩ ، الإنصاف ٢٧١/١ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، ٥٢/٨ ، الاستغناء ص ٥١٣ ، خزانة الأدب ١٩٧/٤ .

(٤) الكتاب ٣٢٣/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧/٢ ، المقتضب ٣١٣/٤ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، الاستغناء ص ٤٤٩ .

(٥) الكتاب ٣٢٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٧٨/٢ وفيه : «والشعر في الكتاب منسوب إلى الحارث بن عباد ، وهو لسعد بن مالك بن ضُبيعة» ، وهما من أبياتٍ لسعد يُعرِّض فيها =

وأنشد أيضاً :

لم يَغذُها الرِّسْلُ ولا أيسارُها إلاَّ طَرِيُّ اللَّحم واستجزَارُها[1]

وأنشد أيضاً :

عَشيَّةَ لا تُغنِي الرماحُ مكانَها ولا النَّبْلُ إلاَّ المَشْرِفِيُّ المُصَمِّمُ[2]

فهذه الأبيات ونحوها ممَّا جاءت على لغة تميم ، وحين ذكر سيبويه : ما له عليه سلطانٌ إلاَّ التَّكَلُّفُ ، وذكر الآيتين ، والبيت :

*حلفتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنوِيَّةٍ *

قال : وأمَّا بنو تميم فيرفعون هذا كلَّه . . وينشدون بيت ابن الأيهم رفعاً . وأهلُ الحجاز ينصبون»[3] . وهذا كلُّه على ما قال الناظم : «وعن تميم فيه إبدالٌ وقع» فالضمير في (فيه) عائدٌ على : «ما انقطع» ، وبَيَّـنَ أنَّ حكمَه الإبدالُ من الأول ، وهذا يستلزم إعرابَه بإعرابه ، فكأنَّه قال : وعن تميم فيه ابتاعٌ على البدلية وقع ، كأنَّ الأصلَ النصبُ لِمَا تقدَّم في التعليل لكن راعى فيه بنو تميم أحدَ معنيين : إمَّا أنَّـهم حملوا على معناه ؛ لأنَّ المقصودَ هو المستثنى ، فالقائل : ما في

= بالحارث بن عباد لاعتزاله بكراً قومَه في حرب البسوس أولها

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٠٠-٥٠٦ ، المحاجاة بالمسائل النحوية ص ١٧٩ ، خزانة الأدب ١/٢٢٥ ، ٢/٤ .

(١) الكتاب ٢/٣٢٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/١١٠ ، ونسب البيتين مع آخر لغيلان بن حريث .

(٢) الكتاب ٢/٣٢٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٢٨ ، وهو لضرار بن الأزور كما ذكر ابن السيرافي ، والغندجاني في فرحة الأديب ص ١١٥ ، وانظر المقاصد النحوية ٣/١٠٩ ، خزانة الأدب ٢/٥ .

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٢٢-٣٢٣ .

الدار أحدٌ إلاَّ حمارٌ ، المعنى فيه : ما في الدار إلاَّ حمارٌ ، وصار ذكره أحداً توكيداً ؛ ليُعْلَمَ أنَّه ليس ثَـمَّ آدميٌّ ثم أبدل من أحدٍ ما كان مقصودَه من ذكر الحمار ، وإمَّا على جعل الحمارِ إنسانَ الدار ، أي : الذي يقوم مقامَه في الأنس كما قال ، أنشده سيبويه :

* تَحِيَّةُ بينِهم ضَرْبٌ وجيعُ *[1]

جعلوا الضربَ تحيتَهم ؛ لأنّه الذي يقوم مقام التحيّة ، وكذلك قوله أنشده أيضاً :

* أنِيسُكَ أصداءُ القبور تَصِيحُ *[2]

وكقوله : ما لي عتاب إلاَّ السيفُ . ذكر الوجهين سيبويه في تأويل الرفع[3] . وهذا كلُّه إنّما هو إذا تَقَدَّم المستثنى نفيٌّ أو شبهُه ، وفيه تكَلُّم ؛ إذ هو داخلٌ تحتَ قوله : «وبعد نفي أو كنفي انتخب» كذا ، أمَّا إذا لم يتقدَّم شيءٌ من ذلك فالنصبُ هو الواجبُ دَلَّ على ذلك

/١٧٨/ قوله : ما استثنت إلاَّ عن تمام / ينتصب . وفي كلامه بَعْدُ نظرانِ :

أحدهما : : أنَّه لما قال : «وعن تميم فيه ابدالُ وقع» لم يُصَرِّح بكيفيةِ هذا الإبدال عندهم أهو لازمٌ في لغتهم لزومَ النصب في لغة أهل الحجاز فلا يجوز

---

(١) صدره : * وخيل قد دلفت لهَا بخيلٍ *
الكتاب ٣٢٣/٢ ، ٥٠/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٠٠/٢ ، وينسب البيت إلى عمرو بن معدي كرب وهو في ديوانه ص ١٣٠ ، النوادر ص ٤٢٨ ، المقتضب ٢٠/٢ ، ٤١٣/٤ ، الخصائص ٣٦٨/١ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/٢ ، التصريح ٣٥٣/١ ، خزانة الأدب ٥٣/٤ .

(٢) صدره : * فإن تمس في قبرٍ بَرهْوَةَ تاوياً *
الكتاب ٣٢٠/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩٦/٢ ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ١٥٠/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/٢ ، خزانة الأدب ٣/٢ .

(٣) الكتاب ٣١٩/٢-٣٢٠ .

عندهم : ما في الدار أَحَدٌ إلاَّ حماراً ، أم جائـزٌ ؟ فيجوز مع الإتباع النصبُ ، فتقول : ما في الدار أَحَدٌ إلاَّ حماراً كالحجازيين ، وإلاَّ حمارٌ كالمتصل ، والذي نَصَّ عليه في التسهيل الجواز[1] ، وهو نَصُّ ابن خروف وغيره[2] ، أَنَّ الاستثناءَ المنقطع إذا رَفَعَهُ بنو تميم فعلى حَدٍّ ما يرفع الجميعُ المُتَّصلَ ، فالمختار الإتباع ، ويجوز النصبُ على غير الوجه المختار ؛ لأَنَّ المنقطعَ في التأويل قد صار إلى معنى المتصل ، وإذا صار إليه فيجري على حكمه ، وقد يؤخذ من كلام الناظم جوازُ الوجهين ؛ فإنَّه لما قال : «وانصب ما انقطع» ثبت أَنَّ النصبَ فيه حاصلٌ بإطلاق على كلِّ لغةٍ ، وحين قال : «وعن تميم فيه إبدالٌ» دلَّ على أَنَّه وجهٌ ثانٍ لهم فيه زائدٌ على النصب ، فحصلت الإشارة من كلامه إلى ثبوت الوجهين على الجُمْلَةِ ، وإلى تعيين الأرجح على مذهبهم وهو الإتباع .

والثاني : أَنَّ شرطَ الإبدال عند بني تميم أَنْ يَصِحَّ وقوعُ المستثنى موقعَ المستثنى منه ، نحو ما تقدَّم من الأمثلة ، فإنَّك إذا قلتَ : ما في الدار أحدٌ إلاَّ حماراً ، فلك أَنْ تسقِطَ أحداً ، فتقول : ما في الدار إلاَّ حمارٌ ، وتقول أيضاً : ما بالربع إلاَّ الأواريُّ ، والخيلُ لا يبقى لجامها إلاَّ الفتى الصَّبَّارُ ، وبلدةٍ ليس بها[3] إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ . وهذا كلُّه كلامٌ مستقيمٌ ، أَمَّا إذا لم يَصِحَّ أَنْ يقعَ موقَعه فليس في المستثنى إلاَّ النصبُ كقولهم : ما زاد إلاَّ ما نقص ، وما نفع إلاَّ ما ضَرَّ[4] ، ففاعل زاد ونفع ضمير مستتر ، فكأَنَّه قال : ما نفع ذلك الشيء ولكن ضَـرَّ ، ولا زاد ذلك الشيء ولكن نقص . وما التي بعد إلاَّ مصدرية ، وفي إعرابها اضطراب ، ولكن الحاصل أنه ليس بمرفوع على البدل ، ولا يصح وقوعُه موقعَ

---

(١) التسهيل ص ١٠٢ .

(٢) انظر منهج السالك ص ١٦٣ .

(٣) في س : (ليس بها أنيس إلا) ، بإقحام «أنيس» قبل «إلاَّ» .

(٤) انظر الكتاب ٣٢٦/٢ ، وانظر ارتشاف الضرب ٣٠٣/٢ ، التصريح ٣٥٢/١ .

الضمير فلا يصحّ أن يقولَ : ما زاد إلاَّ النقصُ ، وما نفع إلاَّ الضررُ ، وكذلك قول الفرزدق ، أنشده سيبويه :

وما سجنوني غيرَ أني ابنُ غالبٍ   وأنِّي من الأَثْرين غير الزَّعانِفِ[1]

فلا يمكن أن يقال هنا : وما سجنوا غيرَ[2] ابنِ غالب على أن يكونَ غيرُ مفعولاً بسجنوا ، ومن ذلك كثير ، فإذا تَقَرَّر هذا . فكلام الناظم لا يخرج عنه مثلُ هذه الأشياء بل أطلق القول بأَنَّ الإبدالَ واقعٌ عن تميم ، فيقتضي فيها جواز الإبدال ، وهو باطل ، وقد تحرز هو في التسهيل منه فقال : «وأجاز التميميونَ إتباعَ المنقطع إنْ صَحَّ اغناؤه عن المستثنى منه»[3] فكان من حقه أَنْ يفعلَ ذلك هنا .

ويجاب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أَنَّه[4] إنّما قال : إنَّ الإبدال وقع لبني تميم في الاستثناء المنقطع على الجملة وليس فيه ما يعيِّنُ أنّ كلَّ استثناء منقطع كذلك ، ولا شكَّ أن الأمر كذلك ، وغاية ما فيه أَنَّه لم يُبَيِّن موضَع الإبدال ، وذلك قريب ؛ إذ قد يقصد في هذا النظم التعريفَ الإجمالي ويُحِيلُ في بيانه على الشيوخ ، وقد تقدَّم منه أشياء[5] ، وستأتي أخر ، ولا يقال : إنَّ هذا إخلالٌ ، إذ يُوْهِم أَنَّ الإبدالَ تَتَابَعَ في الجميع ، لأَنَّا نقول : إنَّما يكون إخلالاً إذاً أتى بعبارة عامَّة محكومٍ عليها في جميع أفرادها بحكم غير مُطَّردٍ ، كما لو قال : وجُوِّز فيه الإبدالُ عند تميم ، أو نحو ذلك ، وأمَّا
/١٧٩/ حين قال : قد وقع فيه الإبدال / عند تميم ، فليس فيه ما يَدُلُّ على شمول الحكم ، لأَنَّه جعل الاستثناء المنقطع مَحَلاً لوقوع الإبدال ، ولا يلزم من وقوع الشيء في

---

(١) الكتاب ٣٢٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٠٢/٢ ، والبيت في ديوان الفرزدق ١٠/١ .
(٢) في الأصل : (غير أني) ، وما أثبت عن س .
(٣) التسهيل ص ١٠٢ باختلاف يسير في ألفاظه .
(٤) سقطت من س .
(٥) في س : (منه الشبه) .

مَحَلٍّ شمولُه لجميع أجزاء ذلك المحل ؛ لصحة وقوعه في محلها .

والثاني : أنَّ قوله : «فيه إبدال» قد يشعر بذلك الشرط ، وذلك أنَّ من حقيقة البدل أَنْ يَصِحَّ وقوعُه موقعَ المبدل منه من حيثُ هو مقصودٌ بالحكم ، كما قال في باب البدل : «التابع المقصود بالحكم» ؛ ولذلك سُمِّيَ بدلاً ، وإذا كان كذلك فلا يَتَأَتَّى الإبدال إلاَّ حيثُ يصحّ الاستغناءُ به عن الأول ، وذلك عينُ ما قَيَّدَه به في التسهيل بقوله : «إن صَحَّ اغناؤُه عن المستثنى منه»[1] وإذا تأملتَ جميعَ ما تقدَّم من المثل فلا يَصِحُّ فيها الإبدال ؛ لأنَّه لا يغني عن الأول ، ويَدُلُّ على هذا القصد من كلامه إتيانُه بلفظ الإبدال ولم يأت بلفظ الإتباع ، فيقول : وعن تميم فيه إتباع[2] وقع ، كما قال في البيت المتقدّم : «وبعد نَفْي أو كنفي انتَخِب .

إتباعَ ما اتَّصَلْ» وهذا حَسَنٌ من التنبيه في حَسَنٍ من الاختصار لا تنبو مقاصدُه عن مثله ، وفي هذا النظم من هذا القبيل أشياء . والله أعلم .

وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفي قد ... يأتي ولكنْ نَصْبَه ٱختر إنْ وَرَد

يعني أنَّ المستثنى إذا كان سابقاً على المستثنى منه فلا يَخْلُو أَنْ يكونَ في النفي أو في الإيجاب ، فإن كان في الإيجاب فليس إلاَّ النصبُ على الاستثناء ، ولم يذكره هنا لأنَّه داخلٌ فيما تقدَّم في الإثبات إمّا بالشمول ، وإمّا بالقياس من باب أولى . وإن كان في النفي فقد أجاز هنا فيه وجهين : أحدُهما – وهو غيرُ المختار – : أَنْ يعربَ بإعراب المستثنى منه رفعاً أو نصباً أو جراً ، فتقول : ما قام إلاَّ زيدٌ أحدٌ ، وما رأيتُ إلاَّ زيداً أحداً ، وما مررتُ إلاَّ بزيد أحدٍ[3] ، ويكون الثاني بدلاً من الأول ، وهو المتقدِّمُ الذكر فيما إذا كان متأخراً ، وأتى الناظم في هذا الوجه بقَدْ فقال :

---

(١) التسهيل ص ١٠٢ .

(٢) في س : (ابدال) ، تحريف .

(٣) في الأصل : (من أحد) ، وفي هامشه : (خ بأحد) ، ومثله في س . وهو خطأ صوابه ما أثبت .

«قد يأتي» أي قد يأتي قليلاً غيرُ النصب ، وهو الإتباع في المستثنى السابق ؛ إذ ليس بكثير في كلام العرب ، قال سيبويه : «وحدَّثنا يونس أَنَّ بعضَ العرب الموثوق بهم يقولون : ما لي إلاَّ أبوك أحدٌ ، فيجعلون أحداً بدلاً ، كما قالوا : ما مررتُ بمثلِه أحدٍ ، فجعلوه بدلاً»[1] وإنّما كان غيرَ مختار لأَنَّهم كرهوا أَنْ يبدلوا الأكثر من الأقل ، إذ كان البدل على خلاف ذلك ، لأَنَّه لا يوجد بدلُ كُلٍّ من بعض . بهذا يُعَلِّلُ النحويون ، ويفسرون به كلام سيبويه في التعليل حين قال : «وزعم الخليلُ رحمه الله أَنَّه إنما حملَهم على نصب هذا - يعني ما لي إلاَّ أباك[2] صديق - أَنَّ المستثنى إنما وجهُه عندهم أَنْ يكونَ بدلاً ، ولا يكون مُبْدَلاً منه ؛ لأَنَّ الاستثناء[3] إنّما حَدُّه أن «تَدَاركَ به بعد ما تَنفِي ، فتبدلَه»[4] . قال : «فلمَّا لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أَخَّرْتَ المُسْتَثنَى»[5] يعني النصب ، وفَسَّره ابنُ / الضائع بأَنَّ الأصل في الاستثناء أَنْ يأتيَ بعد المستثنى منه ، /١٨٠/ فحَدُّه إذاً أَنْ يكونَ بدلاً لا مُبْدَلاً منه ؛ لأَنَّ البدلَ ثانٍ عن المبدل منه ؛ فلذلك لم يجز : ما أتاني إلاَّ زيدٌ أحدٌ ، على أَنْ يكونَ أحدٌ بدلاً من إلاَّ زيد ، فإنَّه[6] في تقدير : ما أتاني إلاَّ زيد ، ما[7] أتاني أحدٌ ، فلمَّا لم يكن حدُّه كذلك ، ولم يمكن مع التقديم أَنْ يكونَ بدلاً حملوه على وجهٍ قد يجوز فيه وهو مؤخر ، وهو

(١) الكتاب ٣٣٧/٢ .

(٢) في الأصل : (ما لي أبوك) ، بسقوط «إلاَّ» والرفع ، وما أثبت من س ، وهو يوافق ما في الكتاب .

(٣) في الأصل : المستثنى ، وفي هامشه : خ : الاستثناء ومثله في س ، والكتاب .

(٤) الكتاب ٣٣٥/٢ ، وفيه «أن تداركه» . وأشار محققه إلى أنَّ في إحدى نسخه ما هنا ، وذلك الذي أشار إليه أولى مما أثبت .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) في س : (كأنه) .

(٧) في س : (وما) ، بواو مقحمة قبل ما .

النصب . قال ابن الضائع : «ويظهر من سيبويه أنَّه يمكن أنْ يكونَ المستثنى منه بدلاً من المستثنى ، ولذلك علَّله بذلك التعليل» . ثم ذكر أنَّ من علَّل بما تقدَّم لم يفهم عن سيبويه ، وبَيَّـنَ أنَّ المُرَاعى في البدل في الاستثناء أنْ يقعَ موقعَ المستثنى منه ، والبعضُ في الاستثناء لا يقع موقع الكلّ إلاَّ مع إلاَّ ، وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، وزيدٌ مع إلاَّ بمعنى غير زيد ، وغيرُ زيدٍ هو مدلول أحد ، فهو من[1] بدل الشيء[2] من الشيء وهما لعينٍ واحدة ، فإلاَّ زيد أشبهُ ببدل الشيء من الشيء[2] منه ببدل البعض ؛ ولذلك لا يقع البدلُ هنا موقعَ المبدل منه إلاَّ مع إلاَّ ، فليس البدلُ إلاَّ الحرفَ مع الاسم ، والدليل على أنَّ سيبويه أراد هذا الذي فسرتُ تشبيهَه البدلَ في الاستثناء بقولك : مررت برجلٍ زيدٍ[3] ، وهذا ليس بدلَ بعضٍ من كلّ ، ولم يتعرَّض حيثُ ذكر البدلَ لبدل البعض من الكل أصلاً ، قال : «وتعليلُه في منع البدل في المستثنى المُقَدَّم[4] دليلٌ على ذلك ، ولم يفهم عنه أحدٌ مرادَه» قال : «فعلى هذا كان يصحّ البَدَلُ في : ما قام إلاَّ زيدٌ أحدٌ ؛ لأنَّه يقعُ موقعَه ، ويبدلُ مكانه ، ويقع موقعَ «إلاَّ زيدٌ» لا موقعَ زيدٍ وحده»[5] انتهى المقصود من كلامه ، وبه تَبَيَّنَ وجهُ الإتباع ، ووجهُ اختيار النصب . وممّا جاء على الإتباع ما أنشده يونس في نوادره من قول الشاعر :

---

(١) سقطت (من) من س .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٣) انظر الكتاب ٣١١/٢ .

(٤) في س : (القوم) ، تحريف .

(٥) انظر معنى الفقرة الأخيرة من كلام ابن الضائع في ارتشاف الضرب ٣٠٧/٢ ، همع الهوامع ٢٥٦/٣-٢٥٧ ، التصريح ٣٥٥/١ ، معزواً إليه ، وهو في المصدرين الأخيرين «ابن الصائغ» تصحيف .

رأت إخوتي بعد الولاء تتابعوا فلم يَبْقَ إلاَّ واحدٌ منهم شَفَرْ[1]

وأنشد الفراء لذي الرُّمَّة :

مُقَـزَّعٌ أطلسُ الأطمارِ ليس له إلاَّ الضِّراءُ وإلاَّ صيدُها نَشَبُ[2]

ولحسان رضي الله عنه :

لأنَّـهم يرجــون منه شفاعــةً إذا لم يكن إلاَّ النبيون شافع[3]

والوجه الثاني – وهو المختار – النصبُ على الاستثناء ، وهو الذي قال [فيه][4] . ولكنْ نصبَه اختر إن وَرَدْ» فتقول على المختار : ما لي إلاَّ زيداً أحدٌ ، وما قام إلاَّ زيداً القومُ ، وما مررتُ إلاَّ زيداً بأحدٍ ، ووجه ذلك ما تقدَّم من الخروج عن قبح البدل ، كما فعلوا في نحو : فيها قائماً رجلٌ ، لمَّا لم يَحْسُن أن يجريَ قائم على رجلٍ مع تقديمه ، ولا رجلٌ على[5] قائمٍ نصبوه على الحال ، قال سيبويه : «لما لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه[6] على وجهٍ قد يجوز إذا أُخِّرتَ المستثنَى ، كما أنَّـهم حيث استَقبحوا أنْ يكونَ الاسمُ صفةً في قولهم : فيها قائماً رجلٌ ، حملوه على وجهٍ قد

---

(١) لم أقف للبيت على نسبه ، وهو في اللسان (شفر) ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٣ ، المقرب ١/١٦٩ ، الاستغناء ص ١٤٨ . وشفر من ألفاظ العموم التي تستعمل في النفي ، ومعناها أحد .

(٢) ديوانه ص ٣٢ ، شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥ ، منهج السالك ص ١٦٤ وفيه : «وهي لغيَّةٌ ضعيفة حكاها يونس عن بعض العرب» وفي همع الهوامع ٣/٢٥٧ : «ولا يقاس على هذه اللغة، وقد قاسه الكوفيون والبغداديون ، وابن مالك» .

(٣) رواية البيت في ديوانه ص ٢٤١ : «إلاَّ النبيين» ، ولا شاهد فيه حينئذٍ على ما سيق من أجله ، وهو في شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٩٨ ، المقاصد النحوية ٣/١١٤ ، همع الهوامع ٣/٢٥٧ ، التصريح ١/٣٥٥ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام من **س** .

(٥) ساقط من س .

(٦) ساقط من س .

يجوز لو أُخرّتَ الصفة – يعني النصب على الحال – وكان هذا أمثلَ عندهم من أنْ يحملوا الكلام على غيرِ وَجْهِهِ»[1] . ثم أنشد لكعب بن مالك رضي الله عنه :

والناسُ أَلْبٌ علينا فيك ليس لنا إلاَّ السيوفَ وأطرافَ القناوَزَرُ[2]

وقال الكُمَيْتُ :

/ وما ليَ إلاَّ آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لي إلاَّ مَشْعَبَ الحقِّ مشْعَبُ[3] /١٨١/

هذا تحصيل ما قصد . ثُمَّ فيه بَعْدُ نَظَرٌ من وجهين :

أحدُهما : أَنَّ السَّبْقَ الذي ذكر إمّا أنْ يريدَ به السبقَ المطلق كان سبقاً على جُزْأَي الجملة معاً أو على أحدِهما دونَ الآخر ، أعني أَنْ يكونَ السبق على المستثنى منه وحدَه دون العامل ، فإن كان الأولَ فهو غيرُ صحيح ؛ إذ لا يجوز تقدُّم المستثنَى على الجملة كلِّها أصلاً ، فلا تقول : إلاَّ زيداً قام القوم ، ولا : ما إلاَّ زيداً في الدار أَحَدٌ ، فإن جاء من ذلك شيءٌ فهو خاصٌّ بالشعر ، كقول الشاعر – أنشده الزجاجيّ – وغيره :

خلا أَنَّ العِتاقَ من المطايا حَسِينَ به فهنَّ إليه شُوسُ[4]

---

(١) الكتاب ٣٣٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٣٦/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٧٥/٢ ، وفيه : «قال سيبويه . . . قال حسان» ، والبيت في ديوان حسان رضي الله عنه ص ٢٠٦ من قصيدة ، وهو في ديوان كعب رضي الله عنه ص ٢٠٩ مفرداً ، وانظر المقتضب ٣٩٧/٣ ، الإنصاف ٢٧٦/١ ، شرح المفصل ٧٩/٢ .

(٣) الهاشميات ص ١٩ ، المقتضب ٣٩٨/٣ ، مجالس ثعلب ٤٩/١ ، الجمل ص ٢٣٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٥/٢ ، الإنصاف ٢٧٥/١ ، شرح المفصل ٧٩/٢ ، الاستغناء ص ٢١٥ ، المقاصد النحوية ١١١/٣ ، همع الهوامع ٢٥٦/٣ ، التصريح ٣٥٥/١ .

(٤) الجمل ص ٤١٨ ، والبيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٩٦ ، وهو في مجاز القرآن ٢٨/٢ ، ١٣٧ ، المقتضب ٣٨٠/١ ، الخصائص ٤٣٨/٢ ، المنصف ٨٤/٣ ، المحتسب =

وهو لأبي زُبَـيْد[1] الطائي ، وقال الآخر – أحسبه الأعشى – :

خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنّما أُعُدُّ عيالي شعبة من عيالكا[2]

وقال الآخر :

وبلدةٍ ليس بها طُوْرِيُّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ[3]

فلا يُبْنَى على مثل هذا ، وإطلاقُ لفظ السبق في كلامه يقتضي جوازَ مثل هذا .

وأمّا إنْ أرادَ الثاني فصحيح إلاَّ أَنَّ لفظَه لا يقتضيه بخصوصه ، فكان كلامُه غيرَ محرَّر ، وقد وَجَّه في الشرح امتناعَ التقديم بأَنَّ المستثنى جارٍ من المستثنَى منه مَجْرى الصفة المَخْصَة[4] من الموصوف بها ، ومجرى المعطوف بلا[5] من المعطوف عليه ، فكما لا يتقدَّمان على متبوعهما كذا لا يتقدَّم المستثنَى على المستثنى منه إلاَّ إذا تقدَّم ما يشعر به ممّا[6] هو المسند إليه أو واقع عليه[7] .

= ١٢٣/١ ، اللآلىء ٤٣٨/١ ، أمالي ابن الشجري ٩٧/١ ، ٣٨٨ ، الإنصاف ٢٧٣/١ ، شرح المفصل ١٥٤/١٠ ، الاستغناء ص ٢١٣ .

(١) في الأصل : (لأبي زيد) ، والتصحيح من س ، ومصادر التخريج .

(٢) ينسب البيت للأعشى ، وفي ديوانه ص ٨٩ قصيدة من بحره ورويّه ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٠/٢ ، منهج السالك ص ١٧٥ ، المساعد ٥٦٧/١ ، المقاصد النحوية ١٣٧/٣ ، همع الهوامع ٢٦٠/٣ ، ٢٨٥ ، التصريح ٣٦٣/١ .

(٣) البيتان للعجاج في ديوانه ص ٣١٩ ، وانظر النوادر ص ٥٥٨ ، الأصول ٣٧٣/١ ، المنصف ٦٢/٣ ، الإنصاف ٢٧٤/١ ، الاستغناء ص ٢١٣ ، منهج السالك ص ١٧٤ ، همع الهوامع ٢٦١/٣ ، خزانة الأدب ٢/٢ ، وفي س : (أنسير) ، تحريف .

(٤) في شرح التسهيل : المخصصة .

(٥) في س : (لا) ، بسقوط الباء .

(٦) في س : (من) ، بسقوط (ما) .

(٧) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٤١/٢ .

والجواب : أَنَّ إجازتَه الرفعَ على البدل يُعَيِّنُ أَنَّ التقديمَ لا يكون إلاَّ على المستثنَى منه خاصةً ؛ لأَنَّك إذا قلت : إلاَّ زيدٌ لم يقم القومُ[1] لم يَصِحَّ أَنْ يكونَ واحدٌ منهما بدلاً ، وكذلك : إلاَّ زيدٍ لم أُمُرَّ بإخوتك ، وما أشبه ذلك ، فلا بُدَّ من محل يُتَصَوَّرُ فيه البدل ، وذلك لا يكون إلاَّ عند توسّط المستثنى . هذا وَجْهٌ من الاعتذار جارٍ ، ويمكن أَنْ يُعْتَذَرَ عنه بأَنَّه قد ذهب في ذلك مذهبَ من رأى جوازَ التقديم على الجملة بأسرها ، حكاه ابنُ الأنباري عن الكسائي من الكوفيين ، وعن الزجاج من البصريين[2] . وإذا كانت المسألةُ خلافيةً أمكنَ أَنْ يطلق العبارةَ بناءً على القول بالجواز ، ويترجّح هذا المذهب بأمرين : الأول : السماع في نحو ما ذكر ، والآخر : أَنَّ المانعَ عند البصريين من التقديم شَبَهُه بالصفة مع الموصوف ، أو بالبدل مع المبدل منه ، أو بالمعطوف بلا مع المعطوف عليه ، وذلك الشَبَهُ غيرُ معتبر ، ولا مُحَصَّل ؛ إذ لو كان كذلك لم يجز تقديمه على المستثنى منه وحده ، وهو جائز باتفاق من المختلفين . وما فَرَّقَ به ابنُ مالك في الشرح[3] ليس بفَرْقٍ قَوِيٍّ يعمل مثله في بناء الأحكام عليه ، وكذلك قول من قال : لما[4] تجاذبه شَبَهانِ شبهه بالمفعول ، وشبهه بالبدل ، والأول طالبٌ بجواز التقدّم مطلقاً ، والثاني مانع منه مطلقاً ، أعطي منزلة بين المنزلتين إعمالاً للشبهين فلو أُجيز التقديمَ بإطلاق

(١) كذا في الأصول . ويلتئم الكلام بنحو : (وإلاّ زيداً لم أُضرب القوم) .

(٢) الإنصاف ١/١٧٣ ، وفي هامش الأصل ، و : (حكاه ابن الإعرابي) ، تحريف .

(٣) قال في شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٩٤١ : «. . . وكذا لا يتقدّم المستثنى على المستثنى منه إلاّ إذا تقدَّم ما يشعر به ممّا هو المسند إليه أو واقع عليه ، كقولك : ضربت إلاّ زيداً القوم ، وهو ضعيف ؛ لأنَّ طلب الفعل لما هو فضله ليس كطلبه لما هو عمده ، فتقدّم ما يطلب المستثنى منه ، وهو عمدة بمنزلة تقدّمه بنفسه ، وليس كذلك ما يطلب المستثنى منه وهو فضلة .

(٤) في س : (به) .

/١٨٢/ لأهملَ أحدُهما ، وهو خلافُ الأوْلى[١] . / فهذا فَرْقٌ ضعيف لا يقوى أنْ يُبْنى عليه قياس ، وإنما يكونُ توجيهاً للسماع بعد ثبوته . هذا إنْ سَلَّمْنَا صحةَ شبهه بالمفعول . وإلاَّ فلقائل أنْ يقول بمنعه وأيضاً إذا ثَبَتَ أنَّ إلاَّ هي العاملةُ[٢] فلا محذورَ في تقديم المستثنَى ؛ إذ كانت (إلاَّ) تَتَقَدَّم أيضاً ، وإنّما كان يلزم المحذورُ على القول بأنَّ الفعلَ هو العامل بوساطة إلاَّ ، فالحاصل أنَّ للقول بجواز التقديم مطلقاً وجهاً لا يَبْعُدُ من أجله مَيْلُ الناظم إليه . والله أعلم .

والنظر الثاني : أنَّ قولَه : «ولكن نصبَه اختر إنْ وَرَد» عبارةٌ غيرُ مَحَرَّرةٍ وذلك أنَّ الكلامَ مفروضٌ على أنَّ التقديمَ قياسٌ لا أنَّه سماع ، وهذه العبارةُ تُؤْذِن بأنَّه سماعٌ لا قياس ، ألا ترى أنَّ قوله : «إنْ وَرَد» إنّما معناه : إنْ ورد في السماع ، إذ لا يقال فيما كان قياساً الوجهُ فيه كذا إنْ وَرَدَ عن العرب ، [لأن ما ورد عن العرب][٣] ، وكان الكلام فيه موقوفاً على الورود عنهم بعيدٌ من أنْ يقالَ إنَّه قياسٌ ، وأيضاً فإنَّ قوله : «نصبَه اختر» مع قوله : «إنْ ورد» كالمتناقض ؛ فإنَّه إذا توقف الحكمُ باختيار النصب على وروده ، فوروده لا بُدَّ أنْ يكونَ منصوباً أو مرفوعاً ، وعلى كلا التقديرين لا اختيار فيه ؛ إذ لا يقال إلاَّ كما سُمِع ، فثبت أنَّ قولَه : «إنْ ورَد» غَيْرُ مُحَصَّل ولا مُحَرَّر[٤] ، فلو قال مثلاً : «ولكن نصبُه قد اعتُمِد» أو ما أشبهه ممّا يزيل ذلك اللفظ المُشْكِل لكان أولى . ولا جواب لي عنه الآن . ونصبَه مفعولُ (اختَر) قُدِّم عليه .

[ثم قال :][٥]

---

(١) الإنصاف ٢٧٧/١ .

(٢) في س : (العامل) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٤) في الأصل : مجرور ، بواو بين الرائين .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

وإنْ يُفَرَّغْ سابِقٌ إلاّ لما بَعْدُ يكن كما لو إلاّ عُدِما

هذا هو القسم الثاني من قسمي المستثنَى ، وهو المفرَّغُ ، والتفريغ : عبارةٌ عن كون ما قبلَ إلاّ طالباً لما وقع بعدَها طلباً لا يفتقر إلى إلاّ من حيثُ التركيبُ ، فلا يَتِمُّ الكلام من حيثُ القصدُ إلاّ به[1] ، فيطلبُه إمَّا بالفاعلية وإمَّا بالخبرية ، وإمّا بالمفعولية على أقسامها ، وإمّا بالحالية ، وإمَّا بغير ذلك من الأحكام التي يقتضيها فيه ما قبلَ إلاّ ؛ لأنَّه لم يذكر له قبلَها شيءٌ من ذلك ، فيريد أنَّ ما قبل إلاّ إذا كان مُفَرَّغاً لما بعدَها لأنْ يطلبَه بما تقتضيه من الأحكام ، فإنَّه يعربُ بإعراب ما يطلبُه به على حَدٍّ ما لو عُدِمت إلاّ من الكلام فلم تذكر ، لكن لا بُدَّ أنْ يتقدَّمَ نَفْيٌ أو شِبْهُه ؛ إذ لا يصحّ التفريغُ مع عدمهما كما يأتي ، فتقول في الفاعلية : ما قام إلاّ زيدٌ ، فزيدٌ فاعل بقام كما كان فاعلاً في قولك : ما قام زيدٌ[2] ، وفي الخبرية : ما زيدٌ إلاّ قائمٌ ، فقائم خبرُ زيد على حَدٍّ قولك : ما زيد قائم[3] ، وعلى ذلك يجري الأمر في المفعولية نحو : ما ضربتُ إلاّ زيداً ، وما قمتُ إلاّ قياماً حسناً ، وما خرجتُ إلاّ يومَ الجمعة ، وما قعدتُ إلاّ مكانَك ، وما ضربتُه إلاّ تأديباً ، وفي الحال : ما[4] سرتُ إلا مسرعاً ، وفي المجرور : ما مررتُ إلاّ بزيدٍ / ، وما اشتريتُ /١٨٣/ إلاّ من السوقِ ، وفي التمييز : ما امتلأ الإناءُ إلاّ ماءً ، أو ما شبه ذلك ؛ وإنّما كان كذلك لأنَّ المستثنَى صار خَلَفاً من المستثنى منه حين تُرِك ؛ إذ كان الأصل : ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ ، وما رأيتَ أحداً إلاّ زيداً ، وما زَيْدٌ في موضع من المواضع إلا مكانَ كذا ، وكذلك سائرُها ، فلما تُرِك ذكرُها لفَهْم معانيها أُقِيم المستثنى مُقَامَها ، فأُعطِيَ اللفظُ حقَّه من العمل فيها على حَسَبِ ما كان يطلبُ المستثنَى

(١) في س : (إليه) ، تحريف .
(٢) في س : (قام زيد) .
(٣) في س : (زيدٌ قائمٌ) ، و(ما) في الأصل تميمية .
(٤) في الأصل : (وما سرت) .

منه ، وقَطْعُه على الحكم بذلك بناءٌ منه على مذهب الجمهور القائلين بأنْ لا مقدَّرَ قبلَ إلاَّ يُعْتَدُّ به في أحكام اللفظ . ومن الناس من ذهب إلى أنَّه يَصِحُّ تقديرُ معمول للعامل المتقدِّم ، ويكونُ له الحكمُ دونَ ما بعد إلاّ ، لكن على تفصيل ، فقال : لا يخلو أن يكون المعمول الذي يطلبه العامل ممّا لا يجوز حذفُه ، أو ممّا يجوز حذفُه ، فإن كان ممّا لا يجوزُ حذفُه لم يَصِحَّ تقديرُه قبل إلاَّ ، ويلزم أَنْ يكونَ ما بعدَ إلاَّ هو معمولَه ، فوجود إلاَّ هنا كعدمها[1] ، كالفاعل والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، كقولك : ما قام إلاَّ زيدٌ ، وما ضُرِبَ إلاَّ زيدٌ . وإن كان ممّا يجوز حذفُه جاز فيما بعد إلاَّ وجهانِ : أحدهما : أَنْ تجعلَه على حَسَبِ العامل المتقدِّم . والآخر : أنْ تنصبَه على الاستثناء ، وتجعلَ معمولَ العامل المتقدِّم محذوفاً فتقول على الأول : ما مررتُ إلاَّ بزيد ، وعلى الثاني : ما مررتُ إلاَّ زيداً[2] . وما قاله دعوى لا تقوم عليها حُجَّةٌ ، وكلامُ العرب يخالِفُها ، ولو كان على ما قال لجاز ذلك في الفاعلِ والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، فيكونان مضمرين لا محذوفين كما يقولون في[3] : قام القوم ليس زيداً ، ولا يكون زيداً .

فإنْ قيل : الفرق بينهما أَنَّ الفضلةَ يجوزُ حذفُها والفاعل لا يُحْذَفُ ، ولا يصحّ أَنْ يكونَ مضمراً ؛ إذ لا دليلَ عليه ، ولا يفهم العموم إلاَّ بعد ذكر زيد ، والدليل على أَنَّه حُذِفَ في الجميع ، وأَنَّ ذلك المحذوف مُعْتَبَرٌ في غير المرفوع ما أنشده الفارسي في التذكرة من قوله :

نَجَا سالمٌ والنفسُ منه بِشدْقِهِ ... ولم ينجُ إلاَّ جَفْنَ سيفٍ ومئزراً[4]

---

(١) في س : كم هنا ، تحريف .

(٢) في س : إلاَّ زيدٌ ، ونسب أبو حيان في منهج السالك ص ١٦٥ ، صحّة تقدير معمول للعامل المتقدّم في الاستثناء المفرّغ إلى الكسائي .

(٣) سقطت (في) من س .

(٤) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٥٨ ، وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٨٨ ، المعاني الكبير ٢/٩٧٢ ، الأصول ١/٢٩١ .

فلولا أنَّ ثَمَّ محذوفاً مقدَّراً لم ينصب مع التفريغ ، ومثل هذا لم يأتِ في المرفوع ، فدَلَّ على أنَّ مثلَ : ما قام إلاَّ زيدٌ ليس فيه مقدَّرٌ ، وأنَّ مثلَ : ما مررتُ إلاَّ بزيدٍ فيه مقدَّرٌ في أحد الوجهين .

فالجواب : أنَّ هذا الفرقَ غيرُ صحيح ؛ لأمرين : الأول : أنَّ هذا البيت من الشاذ الذي لا يُقاس عليه مع احتمال أنْ يكونَ الأصلُ : فلم يَنْجُ إلاَّ بِجَفْنِ سيف ومئزرٍ ، لكنّه حذفَ الجار فانتصب المجرورُ كما قال :

* تمرون الديارَ ولم تعوجوا *[1]

/١٨٤/ والثاني : أنَّه إن كان مثلُ هذا حجةً في جواز / تقدير محذوفٍ فليكن مثل ذلك حُجَّةً في تقدير المرفوع ؛ فإنَّهم قد نقلوا أنَّ الراجزَ قد قال :

لم يُعْنَ بالعلياء إلاَّ سيِّداً ولا شَفَى ذا الغيّ إلاَّ ذو هُدى[2]

فيستوي إذاً تقديرُ المرفوع وغيرُه ، فيبطل ما ذهب إليه من التفصيل ، وأيضاً لو صَحَّ اعتبارُ التقدير بإطلاقٍ لجاز البَدَلُ من ذلك المقدَّر ، ولو جاز لتكلَّموا به ، فكانوا يقولون : ما مررتُ إلاَّ زيدٍ - بغير باء ، كما يجوز ذلك مع ذكر المستثنى منه ؛ إذ لا يشترط في البدَلَ تكرير العامل ، فالصحيح أنَّ ما بعد إلاَّ هو مطلوبُ الفعل ، نعم لا يُنْكَرُ أنْ يكونَ المعنى طالباً بتقديرِ أمر لا يُعْتَبَرُ لفظاً ؛ إذ لا يلزم من التقديرات المعنوية اعتبارُ الأمور اللفظية بها ، قال السيرافي : «إنّما جاز أنْ يستثنى الشيءُ من لا شيء[3] ؛ لأنَّه وإن «اعتمد لفظ ما قبل حرف الاستثناء على الاسم

(١) تمامه :

* كلامكم عليّ إذاً حرام *

وقد سبق تخريجه .

(٢) لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٧٣ ، وسبقاً في باب نائب الفاعل .

(٣) في س : (من الشيء) ، تحريف .

الذي بعده في العمل ، فلا يخرجه ذلك من معنى الاستثناء كما أنَّ الفعلَ إذا بُني للمفعول . . . لم يخرجه ذلك أنْ يكونَ مفعولاً به»[1] قال : «وكذلك ما قام إلاَّ زيد نعلمُ أنَّ القيام نُفِي عن غير زيد لكن تصحيح اللفظ ألاَّ يعرى الفعلُ من فاعل يجعل ما بعد إلاَّ فاعلَه مع فائدة إلاَّ ، وهي نَفْيُ الفعل عمّا سواه»[2] .

وقوله : «وإنْ يُفَـرَّغ سابق» السابق عبارةٌ عن العامل الطالب ، و(إلاّ) مفعولٌ بسابق ؛ لأنَّـه اسمُ الحرف حكاه على العادة في الاصطلاح ، ولِمَا مُتَعَلِّقٌ بيُفرَّغْ ، و(بَعْدُ) على حذف المضاف إليه ، وهو الضمير العائد على إلاّ ، والتقدير : وإنْ يُفَـرَّغْ عاملٌ سابقٌ أداةَ الاستثناء لما بعدها يكن ذلك الواقع بعد إلاّ في الإعراب كما يكون لو عُدِمَتْ من[3] الكلام . فإن قيل : من شَرْطِ التفريغ أنْ يتقدَّم الكلامَ نفيٌ ، أو استفهامٌ ، أو نهي ، كقولك : ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ ، وهل أنت إلاَّ قائمٌ ، ومنه في القرآن : ﴿قالوا ما أنتم إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنا﴾[4] ﴿وما مُحَمَّد إلاَّ رَسُول﴾[5] ﴿فهل يُهْلَكُ إلاَّ القومُ الفاسقون﴾[6] و﴿ولا تُجَادِلُوا أَهْلَ الكتاب إلاَّ بالتي هي أَحْسَنُ﴾[7] ونحو ذلك ، والناظم لم يأت بما يعطي اشتراطَه بتصريحٍ أو إيماءٍ ، فالظاهر أنَّ هذا تقصير ، وإلاَّ فمن أين يُفْهَمُ له ذلك الشرطُ ، وكلامه في التسهيل أصحُّ حيث قال بعد ما ذكر التفريغ : «ولا يفعل ذلك دونَ نَهْيٍ أو نَفْيٍ صريحٍ أو مؤوَّلٍ»[8] فالجواب من وجهين :

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ٩٩-١٠٠ .

(٢) المصدر نفسه ٣/ل١٠٠ ، وما أورده الشاطبي مختصر من كلام السيرافي .

(٣) في س : (لو عدمت (إلاّ) من . .) .

(٤) سورة يس آية ١٥ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٤٤ .

(٦) سورة الأحقاف آية ٣٥ .

(٧) سورة العنكبوت آية ٤٦ .

(٨) التسهيل ص ١٠١ .

أحدهما : إمكانُ[1] أَنْ يكون تركَ ذلك لما لم يستقم[2] التفريغُ إلاَّ كذلك ، فإنَّ الإيجابَ لا يصحّ فيه ذلك ، لو قلت : قام إلاَّ زيد ، وضربتُ إلاَّ زيداً لم يكن كلاماً مستقيماً ، بخلاف ما إذا لم يكن موجباً .

والثاني – وهو أشبَهُ – : أَنَّ كلامَه فيما تقدَّم إنّما هو على الاستثناء الواقع بعد النفي وشبهه من لدن قوله : «وبعد نفي أو كنفي انتُخِب» إلى ههنا فيكون فصل التفريغ إذاً داخلاً تحتَ ذلك التقييد ، ومنتظماً في سلكه . والله أعلم .

[ثم قال][3] :

وألغِ إلاَّ ذاتَ توكيدٍ كلا   تَمْرُر بهم إلاَّ الفتى إلاَّ العَلا

هذا الفصل يذكر فيه تكرير إلا في الاستثناء ، أعني أَنْ تُكَرَّرَ[4] مع ما يقع مستثنًى بها . وهو قد قَسَّمها أولاً / قسمين بحَسَبِ التكرير المذكور : أحدهما : أَنْ تُكَرَّرَ /١٨٥/
لمجرد التوكيد لما قبلها ، والآخر : أَنْ تَكَرَّر لا لتوكيد . فأَمَّا الأَوَّلُ فهو الذي ذَكَر في هذين الشطرين ، فبَيَّنَ أَنَّ حكمَها حكمُ ما لو لم تذكر إلاَّ بخصوصها ، وهذا معنى الإلغاء في قوله : «وأَلْغِ» أي أَنَّ ما بعدها يجري على إعرابِ ما قبلها إبدالاً منه تَحَرُّزاً ممّا يذكره بَعْدُ في القسم الثاني من مخالفة ما بَعْدَها لما قبلها في الإعراب ، ومثَّل ذلك بقوله : لا تَمْرُر بهم إلاَّ الفتى إلاَّ العَلا ، فإلاَّ الفتى بَدَلٌ من الضمير المجرورِ بالباء ، والعَلاَ بَدَلٌ من الفتى ، وإلاَّ لمجرد التوكيد ، كأَنَّه قال : إلاَّ الفتى العَلا ، ويتعلّق بهذا الحكم مسائلُ ثلاثٌ : إحداها : أَنَّ هذا الحكمَ مشروطٌ بأَنْ يكونَ ما بعد إلاَّ الثانية بحيثُ إذا سقطتَ إلاَّ صَحَّ معه الكلامُ ، وهو حقيقة كونها مُؤَكِّدةً ، وذلك يُتَصَوَّرُ على أَنْ يكونَ الثاني بَدَلاً من الأول ، أو

(١) سقطت من س .
(٢) في س : لم يستفهم ، تحريف .
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من س .
(٤) في س : (أن تكون) ، تحريف .

معطوفاً بالواو . فأمَّا البدلُ فأَنْ يكونَ الثاني هو الأول ، وهو بَدَلُ الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة ، وهو الذي مَثَّل به ، وَمِثْلُه : قام القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ أبا[1] عبدِالله ، إذا كان أبو عبدالله هو زيد ، ومنه في أحد الاحتمالات ما أنشد الإمامُ للفرزدق :

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ   دارُ الخليفة إلاَّ دارُ مروانا[2]

على أن يكون غيرُ واحدةٍ استثناءً لا صفةً ، وإلى ذلك يَنْحُو قولُ القطامي :

أَمَّا قريشٌ فلن تلقاهم أبداً   إلاَّ وهم خيرُ من يَحْفى وَيَنْتَعِلُ
إلاَّ وهم جَبَلُ الله الذي قَصُرَتْ   عنه الجبالُ فما ساواهم جَبَلُ[3]

وبدل البعض من الكل نحو : ما أعجبني إلاَّ زيدٌ إلاَّ وجهُه ، وما قُطِع إلاَّ زيدٌ إلاَّ يدُه ، ومن ذلك عند بعضهم ما أنشدَه سيبويه من قول الراجز :

مالك من شيخك إلاَّ عملُه   إلاَّ رسيمُـــه إلاَّ رَمَـلُه[4]

الرسمُ والرملُ بعضُ عمله ، وظاهر سيبويه أنه من الأول . وبدل الاشتمال كقولك : ما أعجبني إلاَّ زيدٌ إلاَّ حُسْنُه . وبدل الاضراب كذلك[5] أيضاً ، وتقول : ما أتاني إلاَّ زيدٌ إلاَّ أبو عبدالله إذا كان غيرُه على الغلط ، والنسيان ،

---

(١) في س : (إلاّ عبدالله) ، بسقوط (أبا) .

(٢) لعلّه يقصد بالإمام سيبويه رحمه الله ، فالبيت في الكتاب ٣٤٠/٢ ، وهو في معاني القرآن ٩٠/١ ، المقتضب ٤٢٥/٤ ، الأصول ٣٧١/٣ ، الإفصاح للفارقي ص ٣٦٨ ، وفي ديوان الفرزدق قصيدة الشاهد من بحرها ورويها .

(٣) البيتان في ديوانه ص ٢٩ ، جمهرة أشعار العرب ٨١١/٢ .

(٤) البيتان في الكتاب ٣٤١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧١٢/٢ ، المقاصد النحوية ١١٧/٣ ، التصريح ٣٥٦/١ .

(٥) في س : (كقوله) .

والبداء . وأمَّا العطف بالواو فكذلك أيضاً إذا قلت : جاءني القوم إلاَّ زيداً وإلاَّ عمراً ، فهذا من ذلك لأنَّك إذا أسقطتَ إلاَّ صَحَّ الكلامُ ، فتقول : جاء القوم إلاَّ زيداً وعمراً ، وأنشد المؤلف على ذلك قول الشاعر :

وما الدهرُ إلاَّ ليلةٌ ونهارُها   وإلاَّ طلوعُ الشمس ثم غيارُها[1]

وكل هذا داخلٌ تحت عبارته .

والثانية : أنَّه حين بَيَّـنَ أنّ إلاَّ إذا كانت مُؤَكِّدة[2] فهي ملغاةٌ في الحكم كأنَّها لم تكن ، فلا بدَّ أنْ يكونَ ما بعدَها تابعاً لما قبلها في الإعراب ، فتقول : ما قام إلاَّ زيدٌ إلاَّ أبو عبدالله ، وما أعجبني إلاَّ زيدٌ إلاَّ وجهُه أو إلاَّ حُسْنُه ، وما مررتُ إلاَّ بزيدٍ إلاّ أبي عبدِالله ، وما أشبه ذلك ، فلا تَنْصِب واحداً[3] منهما على الاستثناء إلاَّ إذا نصبتَ الآخرَ على الاستثناء أيضاً ، كما أنَّك إذا لم تأتِ بإلاَّ المؤكدة لم يختلفا أصلاً ، فتقول : ما جاءني إلاَّ زيدٌ أبو عبدالله ، وما مررتُ إلاَّ بزيدٍ أبي عبدِالله ، ولا تقولُ : ما جاءني القومُ إلاَّ زيدٌ إلاَّ أبا / عبدالله ، كما لا تقولُ : ما جاءني القومُ إلاَّ زيدٌ أبا عبدالله ، وهذا ظاهر . /١٨٦/

والثالثة : أنَّه أطلق القولَ ، ولم يقيده كما تقدَّم ، فاقتضى أنَّ ذلك الحكمَ يكون في الإيجاب كما يكون في النفي ، وكذلك في الاستفهام[4] ، والنهي ، وكذلك اقتضى أنَّه ثابتٌ مع التفريغ وغيره ، وأيضاً فيُشْعِر بذلك من كلامه أنَّه قَسَم التكرير إلى ما هو توكيدٌ ، وإلى ما هو على غير التوكيد ، ثم فَصَّل ما هو على

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٤٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧١٢/٢ ، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ٧٠/٢ ، وهو في شرح المفصل ٤١/٢ ، المقاصد النحوية ١١٥/٣ ، وروايته في المصادر : «هل الدهر» .

(٢) في س : (مذكرة) ، تحريف .

(٣) في الأصل : (ينصب) . وفي : (فلا ينتصب) .

(٤) في س : (في سائر الاستفهام) ، بإقحام «سائر» .

غير التوكيد إلى ما هو مع التفريغ ، وإلى ما ليس كذلك ، ولم يُفَصِّل ما هو توكيد ، فَدَلَّ على أنَّه لا تفصيلَ فيه ، وأيضاً فيَدَلُّ على أنَّ هذا الحكمَ مطلقٌ تَقَدَّمَ الاستثناءُ أو تأخَّر لا يختلف الحكم في المستثنى مع التكرار للتوكيد[1] ، وأشعر بالإطلاق تقييدُه في قسم التكرار لغير توكيد ، وتفصيله الحكم مع التقديم والتأخير ، فعلى هذا تقول في الإيجاب : قام القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ أبا عبدِالله ، وهل[2] قام إلاَّ زيدٌ إلاَّ أبو عبدالله ، ولا تُكرِمِ إلاَّ زيداً إلاَّ أبا عبدالله . وتقول : ما قام إلاَّ زيد[3] إلاَّ أبو عبدالله ، وقام الناسُ إلاَّ زيداً إلاّ أبا عبدالله ، وكذلك : قام إلاَّ زيداً إلاَّ أبا عبدِالله القومُ ، وما قام إلاَّ أبو عبدِالله إلاَّ زيدٌ القومُ ، وما أشبه ذلك كلُّه يشمله كلامُه .

القسم الثاني من قسمي تكرار إلاّ ، وهو أنْ تُكَرَّر لغير توكيد ، ذكر فيها الناظمُ ضابطاً أذكره على الجملة ثم أمشيه على لفظه ، فاعلم أنَّه إذا تكررّت إلاّ فلا يخلو أنْ يكونَ ما قبلها مُفَرَّغاً لما بعدَها أو غير مفرغ له ، فإن كان مفرَّغاً له شُغِلَ بواحد من تلك المستثنياتِ على حَسَبِ ما كان يطلبه من فاعليَّةٍ أو مفعوليَّةٍ أو غير ذلك ، ونُصِبَ الباقي منها على الاستثنائيّة ، فتقول : ما جاءني إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً ، وما مررتُ إلاّ بزيدٍ إلاَّ عمراً . وما أشبه ذلك . وإن كان ما قبلَ إلاّ غيرَ مُفَرَّغٍ لما بعدَها فإمَّا أنْ تكونَ المستثنياتُ متقدِّمةً على المستثنى منه أو لا تكون كذلك ، فإنّ تقدّمت فالنصبُ لا غيرُ في جميع المستثنيات ، ولا يجوزُ الإتباعُ ، فتقول : ما جاءني إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً أحدٌ ، وما مررتُ إلاّ زيداً إلاّ عمراً بأحدٍ ، ومنه قول الكميت أنشده سيبويه :

(١) في س : (والتوكيد) .

(٢) في س : (وهو) ، تحريف .

(٣) ساقط من س .

فمالي إلاَّ اللهَ لا رَبَّ غيرَه   ومالي إلاَّ اللهَ غيرُك ناصرُ[1]

وإن تأخرت عن المستثنى فلأحدِها حكمُه إن كان منفرداً ، وللبواقي النصبُ على الاستثناء ، فتقول : قام القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً ، وما قاموا إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً على المختار ، وما قاموا إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً على غير المختار ، هذا معنى ما قاله على الجملة ، ثم رجع إلى لَفْظِه[2] فقال رحمه الله :

وإنْ تُكَرَّر دونَ توكيدٍ[3] فَمَعْ   تفريغٍ التأثيرَ بالعاملِ دَعْ
في واحدٍ مِمّا بإلاّ استُثْنِي   وليس عن نصبِ سواه مُغْنِي

يعني أنَّ إلاّ إذا كُرِّرَتْ مع مستثنى ولم يرد بالتكرير التوكيدُ فمع تفريغِ ما قبلها لا يَصِحُّ تأثيرُ العامل في واحدٍ من تلك المستثنيات ، وإنّما يعمل فيه المفرَّغُ له ، وهذا يَدُلُّ على أنَّ العاملَ المتقدِّم على / إلاَّ ليس هو العامل في المستثنى ، أعني المفرَّغ لما بعد إلاَّ ، والمشغول في القسم الآتي ، وإنّما يعمل فيه غيرُ ذلك ، وهو إلاَّ نفسها /١٨٧/
على ما تقدَّم ، ولا أثر للفعل ، ولا لغيره في نصب المستثنى ؛ لأنَّه جعل المُفَـرَّغ مانعاً لعمل العامل فيه ، وهذا يَـدُلُّ على أنَّه غيره ، وإذا كان غيرَهُ فهو ما حصلت الإشارةُ إليه فيما تقدَّم ، فالعامل في قوله : «التأثير بالعامل دع» هو إلاَّ ، و«التأثيرَ» منصوبٌ بِدَعْ ، و«في واحدٍ» متعلِّقٌ بدَعْ أيضاً ، ولا يتعلّق بالتأثير ؛ لما يلزم من اعتراض دَعْ بين أثناء الصِّلَةِ ، وهو أجنبي منها ، وقوله : «في واحد» يريد أيَّ[4] واحد كان منها ، متقدّماً كان على البواقي أو متأخراً ؛ إذ الرُّتْبَةُ في هذا غيرُ لازمةٍ ، بل يجوز أنْ تقـولَ : ما جـاءني إلاَّ زيـداً إلاَّ عمرو ، فيكونَ «إلاَّ عمرو» هو

(١) الكتاب ٣٣٩/٢ ، والبيت في ديوان الكميت ١٦٧/١ ، المقتضب ٢٢٤/٤ ، شرح المفصل ٩٣/٢ ، الاستغناء ص ١٨٨ .

(٢) في س : (بعضه) ، تحريف .

(٣) في هامش الأصل : (لا لتوكيد) .

(٤) سقطت (أي) من س .

المفرَّغُ له ، وهو متأخر ، ويجوز : ما جاءني إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً ؛ وسبب ذلك أنَّ المستثنى يجوز تقديمُه على المستثنى منه أو ما يقوم مقامَه ، قال سيبويه : «وإن شئتَ قلتَ : ما أتاني إلاَّ زيداً إلاَّ عمروٌ ، فتجعل الإتيانَ لعمرو ، ويكونُ زيدٌ مُنْتَصِباً من حيثُ انتصب عمرو»[1] يعني على الاستثناء في المسألة الأولى ، قال : «فأنت في ذا بالخيار إنْ شئتَ نصبتَ الأولَ ورفعتَ الآخر ، وإنْ شئتَ نصبتَ الآخر ، ورفعتَ الأول»[2] . ثم قال : «وليس عن نَصْبِ سواه مغنٍ» يعني أنَّ ما عدا المستثنى الذي اشتَغَل به العاملُ المفرَّغ له لا بُدَّ له من النصب ، ولا يغني عن النصب غيرُه فلا يُتْبَعُ على البدل ؛ لما يلزم من إبدال المستثنى من المستثنى ؛ لأنَّهما معاً مستثنيان . قال السيرافي : «لا بُدَّ من رفع أحدِهما مع التفريغ ؛ لأنَّ الفعلَ المَنْفِي لا فاعلَ معه ، ولا يرفع الآخَر ؛ لأنَّ المرفوعَ[3] بعد إلاّ على أحدِ وجهين[4] : إمَّا على التفريغ ، وإمَّا على البدل ، ولا يَصِحُّ واحدٌ منهما ، فوجب النصب لأحدِهما»[5] و«مغنٍ» واقع على ما عدا النصب ، وهو الرفع أو الجر على البدل ، وهو اسمُ ليس ، وخبرُها محذوفٌ و«عن نصب سواه» متعلِّقٌ بمغن ، والتقدير : ليس ثَمَّ أو ليس في الوجود أو في الحصول إعرابٌ مُغْنٍ عن نَصْبِ سواه ، واستعمل سوى متصرّفة على مقتضى اختياره فيها على حَسَبِ ما يأتي ولا يعني بالنصب هنا مطلق النصب على أيِّ وجهٍ كان ، وإنّما يعني النصب على الاستثناء . فكأنَّه يقول : لا بُدَّ فيه من النصب على الاستثناء ، ولو حملت العبارة على إطلاقها لأوهمَ أنَّه يَصِحُّ النصبُ على البَدَل إذا كان المستثنى[6] الأول المفرَّغُ له

(١) الكتاب ٢/٣٣٨ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) في س : (المفرغ) ، تحريف .
(٤) في الأصل : (الوجهين) .
(٥) هذا معنى كلام السيرافي في شرحه كتاب سيبويه ٣/ل ١٢١ .
(٦) في س : (الاستثناء) ، تحريف .

العامل[1] منصوباً نحو : ما رأيتُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً ، والنصب على البدل كالرفع من غير فَرْق ، ويُبَيِّنُ هذا القصدَ[2] من كلامه نَصُّه على التزام النصب ؛ إذ لا يكونُ ذلك إلاَّ مع النصب على الاستثناء ، وأمَّا النصب على البدل إذا كان ما قبله منصوباً فغَيْرُ مُتَّجِهٍ ؛ لأنه كالرفع والجر ، فمِنْ حيثُ امتنعا يمتنعُ النصب ، ولا وجهَ لجواز البدل في النصب ، ومَنْعِه في الرفع والجر . ثم قال :

/ ودُوْنَ تفريـغٍ مع التَّـقَـدُّمِ   نَصْبَ الجميعِ احكمْ به والتَزِمِ /١٨٨/

يعني إذا تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه ؛ وذلك مع عدم التفريغ ؛ إذ هناك يتصوّر التقديم فلا بُـدَّ من نصبِها كلِّها ، فتقول : ما جاءني إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً أحَـدٌ ، ولا يجوز الرفع في واحد منها كما جاز في قولك : ما جاءني إلاَّ زيدٌ أحدٌ ؛ لأَنَّ البدل لا يَصِحُّ كما لوتأخرت المستثنياتُ ؛ لأَنَّ المستثنى لا يكون بَدَلاً من المستثنى ، قال سيبويه : «وذلك أَنَّك لا تريد أَنْ تخرِجَ الأولَ من شيء تُدخِلُ فيه الآخِرَ»[3] يعني أَنَّك لم ترد أَنْ يكونَ الأولُ مستثنًى منه ، والثاني مستثنًى ، وإنَّما هما معاً مستثنيانِ من المتروك ، والبَدَلُ إنّما يكونُ حيثُ يوجد مُدْخَلٌ ومُخْرَجٌ ، وذلك معدوم هنا ، فامتنع الرفع ؛ فلذلك قال الناظم : «نصب الجميع احكمْ به» وأَكَّدَه بقوله : «والتزم» أي التزم الحكمَ بالنصب ، ولا تتعدّاه إلى غيره ، ويريد النصبَ على الاستثناء ، لا النصب مطلقاً كما تقدَّم في قوله : «وليس عن نصب سواه مغن» ، و«نصبَ» منصوبٌ بمُقَـدَّرٍ[4] من باب الاشتغال ، والمفسِّرُ قوله : «احكم به» و«دون تفريغ» متعلّق باسم فاعل هو حالٌ من الضمير في (به) أي احكم بالنصب حالَ كونه دونَ تفريغ ، و«مع التقدّم»[5] متعلّق باحكم ، وقوله :

---

(١) في س : (العمل) .

(٢) في س : (البدل) .

(٣) الكتاب ٣٣٨/٢ .

(٤) مكانها طمس في س .

(٥) سقط من س .

«والتزم» على حذف المفعول أي : والتزمِ الحكمَ بذلك أو النصب .

وانصب لتأخيرٍ وجيء بواحدٍ منها كما لو كان دونَ زائِدِ
كلم يَفُوا إلاّ آمرؤ إلاّ علي وحكمُها في القصد حكمُ الأولِ

قوله : «وانصب لتأخير» أراد النصبَ على الاستثناء ، ومعنى الكلام أَنَّ تلك المستثنيات إذا تأخرت عن المستثنى منه فالنصبُ أيضاً لازمٌ فيها إلاَّ في واحدٍ منها أيّ واحدٍ كان ، فإنَّ حكمَه في جواز النصب أو الإتباع كما لو كان وحدَه دون استثناءٍ آخر ، فتقول : ما أَتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ إلاّ عمراً ، برفع زيد على البدل ، وهو المختار ، وما أتاني أحدٌ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً بنصبهما معاً على غير[1] المختار ، ومَثَّلَ ههنا بقوله : لم يَفُو إلاَّ آمرؤ إلاّ علي» وعليٌّ خلاف آمرىء فأتى بأحدِهما مرفوعاً على ما يَجِبُ ، وكان الأصلُ أَنْ يقولَ : إلاَّ علياً ؛ وبه يَتِمُّ المثال ليتبيَّـنَ المرادُ إلاَّ أَنَّ النظمَ ألجأه إلى الإتيان به على لغة .

* جَعَلَ القينُ على الدَّفِّ إبَرْ *[2]

وكذلك تفعل في[3] الإيجاب إلاَّ أَنَّه لا أثرَ للحكم في الظاهر ، وقوله : «وجيء بواحدٍ منها» لم يقيد فيه ذلك الواحدَ بكونه أولاً أو ثانياً ليُظْهِرَ أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما قابلٌ لما حَكَم به ، فيجوز أنْ يكونَ المحكومُ عليه الأول أو الآخر فتقول : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيداً إلاَّ عمروٌ فترفع الآخِرَ على البَدَل ، وتنصب الأول ، وذلك

---

(١) سقطت (غير) من س .

(٢) عجز بيت لعدي بن زيد العبادي ، صدره :

* شئِزٌ جنبي كأني مُهْدَأٌ *

ديوانه ص ٥٩ ، إصلاح المنطق ص ١٥٦ ، الخصائص ٩٧/٢ ، شرح المفصل ٦٩/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/٢ ، المقرب ٢٥/٢ ، وسقطت (القين) من س . والوقوف على المنصوب بالسكون كما في الشاهد لغة ربيعة / انظر الساعد ٣٠٢/٤ .

(٣) في س : (وكل الرتبة في الإيجاب) .

ظاهر ، إلاَّ أنَّ هذا المثال في ظاهره ليس من هذا القسم بل من قسم المُفَرَّغ له العامل ، فكان حقُّه أَنْ يأتيَ به هنالك ، أو يأتي هنا بغير مُفَـرَّغ ، ولكن يقال : /١٨٩/ هذا / مثال لقسم[1] المُكَـرَّرِ على غير التوكيد ، أتى به في آخره كما أتى للأول ، وهو[1] المكرر للتوكيد ، بمثال في آخره فاتَّفَقَ أَنْ كان من المفرَّغ . وأَمَّا قوله : «وحكمُها في القصد حُكْمُ الأوَّل» فالضمير في حكمِها عائدٌ على المستثنيات الثواني للأول ، ويعني أَنَّ المستثنى الثاني وما بعده حكمُه في المعنى المقصود حكمُ المستثنى الأول في أَنَّـها كلَّها مخرجاتٌ من المستثنى منه المذكور أو المتروك ، قال في الشرح : «وما بعد الأول من هذا النوع مساوٍ لَـهُ في الدخول إن كان الاستثناءُ من غير موجبٍ ، وفي الخروج إن كان موجباً»[2] انتهى . واختلافُ إعرابها لا يخرجها عن ذلك المعنى ، قال السيرافي : «المستثنيان وإن اختلف إعرابُهما مشتركان في معنى الاستثناء ، وإنّما رُفِع أحدُهما ونُصِبَ الآخَرُ على ما يوجبه تصحيح اللفظ»[3] قال : «ويدلُّ على أنهما مستثنيان معاً أنك لو أخرت المستثنى منه وقدمتَهما نصبتَهما»[4] ، وقال ابن خروف : إنَّ الكلَّ مستثنى من مقدَّر .

فإنْ قلتَ : فإذا كان حكمُها كلُّها واحداً على حكم الأول فكان ينبغي أَنْ يُعْطَفَ بعضُها على بعضٍ ، فإنَّ ابنَ الناظم قال : «إنَّهم قصدوا بالمستثنى الثاني إخراجه من جملة ما بقي بعد المستثنى الأول ، وبالثالث إخراجَه من جملة ما بقي بعد المستثنى الثاني»[5] قال : «ولم يقصدوا إخراجها دفعة واحدة وإلاَّ وَجَبَ العطفُ»[5] .

---

(١) ما بين الإشارتين ساقط في س .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٤٩/٢ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٢٠ .

(٤) المصدر نفسه ٣/ل ١٢١ .

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٢ مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه .

واعلم أنَّ هذا الحكمَ الذي ذَكَرَ عامٌ فيما كان[1] من المستثنيات يُمْكِنُ استثناءُ بعضِها من بعضٍ ، وفيما لا يمكن فيه ، أعني الحكمَ بوجوب النصبِ فيها أو جوازِه ، ورَفْعُ أحدها في التفريغ أو غيره ، إلاَّ أنَّ التمثيلَ بقوله : «كَلَمْ يَفُو إلاَّ امرؤ إلاَّ علي» تعين[2] لأحدِ القسمين ، وهو قسم ما لا يَصِحُّ فيه استثناءُ بعضِ المستثنيات من بعض ، فعلى هذا القسم حَكَمَ بأنَّ حكمَه حكمُ الأول ؛ لأنَّ المستثنيات فيه لا يَصِحُّ رجوعُ بعضها إلى بعض ، ولا استثناؤه منه حَسَبَ ما أعطاه التمثيل ، وانبنى على ذلك أمران :

أحدُهما : أنَّ كل ما كان من المستثنيات كذلك فهذا حكمُه ، فإذا قلتَ : له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ اثنين إلاَّ اثنين فالمقرُّ به ستةٌ ؛ لأنَّ الجميع مخرجٌ من العَشَرَة ، وكذلك إذا قلتَ : له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ اثنين إلاَّ ثلاثة ، أو قلتَ : له عندي [عَشَرَةٌ إلاَّ][3] ثلاثةً إلاّ أربعةً ، وهو رأي الأكثر في هذا ؛ لأنَّ الأخيرَ لا يمكن استثناؤه ممّا قبله ، والقائل : إلاَّ اثنين إلاَّ ثلاثةً مُقِرٌّ بخمسة ، والقائل : إلاَّ ثلاثةً إلاَّ اربعةً مُقِرٌّ بثلاثة . وذهب الفراء إلى أنَّهما ليسا بمستثنيين من العَشَرَةِ — فيكون قد أَقَرَّ بخمسةٍ أو بثلاثةٍ بل يُحكم بأنَّه قد أقرّ بأَحَدَ عَشَرَ ؛ لأنَّه عنده في تقدير : له عندي عشرة إلاَّ اثنين فليسا له عندي إلاّ الثلاثة التي له عندي ، وكذلك الأخرى في تقدير : له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ ثلاثة ، فليست له عندي سوى الأربعة التي له عندي[4] ، وارتضاه المؤلف في التسهيل ، وشرحه[5] ، وظاهرُ إشارته هنا أنّه مع الجمهور ، وهو الأَصَحُّ قياساً على مسألة : قام القوم إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً ،

---

(١) في الأصل : (فيما إذا كان) .

(٢) في الأصل : (يعين) ، وما أثبت من س .

(٣) ما بين الاشارتين من كلام في طرف الحاشية اليسرى من الأصل لم يظهر فأثبته من س .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ ، الاستغناء ص ٥٧١ ، منهج السالك ص ١٦٧ ، المساعد ٥٧٧/١ .

(٥) التسهيل ص ١٠٤ ، شرحه ، السفر الأول ٩٥٠/٢ .

ولأنَّ الاستثناء الثاني لا يُمْكِنُ على هذا المعنى إلاَّ أَنْ يكونَ منقطعاً / ، فيكون /١٩٠/ التقدير : له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ ثلاثةٌ سوى الأربعةِ التي له عندي ، ومتى أمكنَ حملُه على الاتصال لم يَجُز حملهُ على الانفصال[1] .

فإن قيل : يُعَيِّنُ الحملَ على الانفصال هنا أَنَّه لو أرادَ استثناءها من الأول معاً لقال : عَشَرَةٌ إلاَّ سبعةً لأَنَّه أَخَصر ، فتخصيصُه الثلاثة بالاستثناء ثُمَّ جاء بالأربعة دَليلٌ على أَنَّ الأربعة تزاد على ما أَقَرَّبه أولاً ، وهي السبعة .

فالجواب : هذا لازمٌ في : عَشَرَةٌ إلاَّ ثلاثةً ، فلقائل أَنْ يقولَ : لو أراد استثناءَ الثلاثة من الأول لقال : له عندي سبعةٌ لأَنَّها أَخصرُ ، فأَنْ لم يفعلوا ذلك دَلْيلُ على أَنَّهم قصدوا أمراً آخر ، وهذا فاسِدٌ .

فإن قيل : إنَّ للعرب في كلامها تصرفاتٍ كثيرةً فلا يمتنع مثلُ هذا عليها .

قيل : فكذلك يلزم في مسألتنا .

والأمر الثاني : أَنَّ قاعدتَه تُشْعِرُ بأَنَّه إذا أمكن استثناءُ بعضٍ[2] المستثنيات من بعض فليس الحكم كذلك خلافاً لمن زَعَمَ أن الحكم في القسمين واحدٌ . وفي المسألة ثلاثة أقوال : أحدُها : أَنَّ الجميعَ مُخْرَجٌ من الأول ، فإذا قلتَ : له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ اثنين إلاَّ ثلاثةً فالمُقَرُّ به خمسةٌ كما تقدَّم ، وإذا قلتَ : عشرةٌ إلاَّ ثلاثةً إلا اثنين فكذلك وهذا إذا أمكنَ أن تكونَ المستثنياتُ كلُّها مخرجةً من الأول .

والثاني : مذهب الفراء المتقدِّمُ فيجعل الاستثناءَ الثاني منقطعاً كما تقدَّم .

والثالث : مذهب الأكثر أَنْ يُجْعَلَ الثاني مستثنًى من الأول ، والثالث مستثنى من الثاني[3] ، فإذا قلتَ : له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ ثلاثةً إلاَّ اثنين ، فالثلاثة مخرجَةٌ من العَشَرة ، والاثنان مخرجةٌ من الثلاثة ، فالمُقَرُّ به إذاً تسعةٌ ، وليس في كلام

---

(١) انظر الاستغناء ص ٥٧٢ .

(٢) في س : (استثناء لفظ) ، تحريف .

(٣) انظر المساعد ١/٥٧٧-٥٧٨ .

الناظم ما يعيِّنُ هذا الأخير ، ولا ما قبله ، وفيه ما يعيِّنُ مخالفتَه للأول من جهة ما أشار إليه من مخالفة القسم الأول لهذا القسم في حكم الإخراج ، ولَمَّا لم يتعيّن له رأيٌ في هذا القسم لم نتعرّض للاحتجاج عليه . وبالله التوفيق ثم قال :

واستثنِ مجروراً بغيرٍ مُعْرَباً   بما لمستثنًى بإلاَّ نسباً

أدواتُ الاستثناء على أربعة أقسامٍ : قِسمٌ هو حرفٌ فقط ، وذلك إلاَّ ، وهو الذي قَدَّم الكلام عليه ، وقد فُرِغَ من شرحه ، والحمد لله ، وقِسْمٌ هو اسمٌ فقط ، وذلك غيرُ وسوى ، بلغاتها ، وهو الذي شرع في الكلام عليه ، وقِسْمٌ هو فعلٌ فقط ، وذلك ليس ، ولا يكون ، وقسمٌ هو مُتَرَدِّدٌ بين الفعليَّةِ والحرفيَّةِ ، تارةً يكون فعلاً ، وتارةً يكون حرفاً ، وهو خلا ، وعدا وحاشا بلغاتها . وإذا تَقَرَّر هذا فاعلم أَنَّ الأصل في غَيْرٍ أَنْ تكونَ صفةً ؛ لأنك تقول : مررتُ برجلٍ غَيْرِك ، تريد أَنَّه مغايرٌ لك ، كما تقول : مررت برجل مِثْلِك على معنى مماثلك غيرَ أَنَّها[1] ضُمِّنَت معنى إلاَّ حيثُ يَصِحُّ ذلك فيها ، وذلك إذا تقدَّم ما يكون المضافُ إليه

/١٩١/ غيرَ جزءٍ منه ، فتقول : قام القومُ غيرَ زيدٍ ، تريد غايرَهم / في أَنَّه لم يقم ، لأَنَّك لا تريد أَنَّ القومَ ليسوا زيداً ، وإذا صَحَّ فيها معنى إلاَّ بتضمينها إيّاه جرت مجرى إلاَّ في الاستثناء بها كما يُسْتَثْنَى بإلاَّ ؛ فلذلك أدخلوها في حكمِها ، فيريد الناظم أَنَّ غيراً يُسْتَثْنَى بها ما أُضيفت إليه فتعربُ معه بإعراب الاسم الواقع بعد إلاَّ ، فكلُّ حكمٍ لَزِمَ فيما بعد إلاَّ فهو لازمٌ في غيرٍ ، من نصب ، وإتباعٍ ، واتصال ، وانقطاع غيرَ أَنَّ إعرابَ ما بعد إلاَّ من رفعٍ أو نصبٍ أو جَرٍّ حاصلٌ في غيرٍ لا فيما بعدها ؛ إذ كان ما بعدها قد استحقَّ الجرَّ بالإضافة ؛ لأَنَّ غيراً من الأسماء فهي بمنزلة ما بعد إلاَّ في الإعراب ، وبمنزلة إلاَّ نفسِها في معنى الاستثناء ، فقوله : «واستثنِ مجروراً بغَيْرٍ» أي اجعل المجرور بغيرٍ هو المستثنى ، وغيراً أداةَ الاستثناء ،

---

(١) في س : (أنه) .

و(معرباً) حالٌ من غيرٍ ، أي استثنِ بهذا الاسم حالةَ كونِه معرباً بإعراب ما بعدَ إلاَّ ممّا نُسِبَ إليه فيما تقدَّم ، والذي نُسِبَ إلى ما بعد إلاَّ هو جميع ما تقدَّم من الوجوه ، فإذا كان الكلام موجباً فالنصبُ في غيرٍ ، نحو : أتاني القومُ غيرَ زيدٍ ، وإن كان غيرَ موجب فالاتباعُ إن لم يكنِ العاملُ مفرَّغاً هو المختار ، نحو : ما أتاني القومُ غيرُ زيدٍ ، ويجوز النصبُ قليلاً ، نحو : ما أتاني القومُ غيرَ زيدٍ ، وإن كان مفرَّغاً فالجريانُ على حكم العوامل المتقدِّمة ، نحو : ما أتاني غيرُ زيدٍ ، وما مررتُ بغيرِ زيدٍ ، وما زيدٌ غيرُ قائمٍ ، وكذلك يجري الاستفهام والنهي فيها مجرى[1] النفي ، فتقول : هل أتاك أحدٌ غيرُ زيدٍ ، على البدل ، وغيرَ زيد – على الاستثناء ، وهل أتاك غيرُ زيدٍ – على التفريغ ، ولا تمرر بأحدٍ غيرِ زيدٍ ، ولا تمرر بغيرِ زيدٍ . وسائر الأحكام في الاتصال كذلك ، وكذلك في الانقطاع أيضاً النصب في الإيجاب لازمٌ ، وفي غير الإيجاب النصبُ في لغةُ الحجازيين ، والإتباعُ جوازاً في لغةِ التميميين ، نحو : جاءني القومُ المسافرونَ غيرَ زيدٍ المقيم ، وما في الدار أحدٌ غيرَ حمارٍ وغيرُ حمارٍ ، وما أشبه ذلك . وكذلك يكون النصب مع تقديم المستثنى على المستثنى منه أولى في النفي وشبهه ، نحو : ما أتاني غيرَ زيدٍ أحدٌ ، وما أتاني غيرُ زيدٍ أحدٌ ، على خلاف المختار . وما جرى من المسائل في تكرير إلاَّ جارٍ في تكرير غيرٍ ، فقد تقول : ما أتاني غيرُ زيد غيرُ أبي عبدالله ، وما أتاني أحدٌ غيرُ زيد غيرَ أبي عبدالله ، وما أتاني غيرَ زيدٍ غيرَ عمر أحدٌ ، وما أتاني أحدٌ غيرَ زيدٍ غيرَ عمروٍ ، وما أشبه ذلك – الحكمُ في هذه المسائل كلِّها واحدٌ ، والمعنى واحدٌ ؛ إذ قد اشتركا أيضاً في معنى الوصف الأصلي ؛ فلذلك أتى الناظمُ بما المقتضية للعموم[2] في قوله : «بما لمستثنى بإلاَّ نُسِبا»[3] ، أي مُعْرَباً بجميع ما نُسِبَ للمستثنى بإلاَّ ، فإذا تقرَّر هذا فههنا ثلاثُ مسائل متعلّقة بهذه القاعدة .

(١) في س : (يجوز) ، تحريف .

(٢) في س : (الى عموم المستثنى) .

(٣) في س : (نصبا) ، تحريف .

إحداها : أنَّه لما جَعَلَ حكمَ غيرِ حكمَ ما بعد إلاَّ كان ذلك ظاهراً في أنَّ نصبَها في المواضع التي يُنْصَبُ ما بعد إلاَّ على الاستثناء فيها نَصْبٌ على الاستثناء ،
/١٩٢/ فإذا قلتَ : جاء القومُ غيرَ زيدٍ ، فغيرٌ منصوبٌ على الاستثناء إذ أُشْرِبَتْ / معنى إلاَّ لا على الحال خلافاً لمن زَعَمَ ذلك[1] ؛ لأنَّ الحالَ أَصلُها الصفة «لكن امتنع جريانها على الموصوف حين اختلفا في التعريف والتنكير ، وإذا كان أصلُها الصفة»[2] — وهي الآن كذلك بالفرض — فلم يدخلها معنى إلاَّ كما[3] في نحو : قام القومُ غيرَ زيدٍ ، فالظاهر أنَّ النصبَ على الاستثناء ، ولا يَحْتَمِلُ الحالَ مع إشرابِ معنى إلاَّ . نعم يجوز أَنْ تكونَ حالاً من حيثُ أَنْ تكونَ صفةً بغيرِ إشكال .

والثانية : أنَّ قوله : «مُعْرَباً بكذا» مُشْعِرٌ بتصرفه بوجوهِ الإعراب ، وذلك ظاهرٌ في أنَّه لا يجوز بقاؤه على حالةٍ واحدةٍ بإطلاقٍ ، وهو معنى كونُه لا يُبْنى مطلقاً أضيف إلى معرب أو إلى مبني ، وهذا مذهب البصريين : أنَّه لا يطلق فيه جواز البناء ، ونُقِل عن الفراء أنَّ ذلك جائز لتضمنه معنى إلاَّ ، فيجوز أَنْ تقولَ على مذهبه : ما قام غيرَ زيدٍ ، وما أتاني غيرَ عمروٍ ، ولم يعجبني غيرَ أن قلتَ كذا[4] ، قياساً على قول الشاعر :

لم يَمْنعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حمامةٌ في غصون ذات أوقال[5]

وكلامُ العرب على خلافِ ما قال ، إذ لم يـأتِ ذلك في غير إلاَّ عندَ إضافتـه إلى

---

(١) هو أبو علي الفارسي في كتابه التذكرة كما ذكر أبو حيان في منهج السالك ص ١٧١ ، وإليه ذهب ابن الناظم في شرحه ص ٣٠٤ . وانظر مغنى اللبيب ص ٢١١ .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٣) في س : (وهو) . وانظر الكتاب ٣٣٠/٢ ، الأصول ٣٦٦/١ ، الإنصاف ٢٨٧/١ .

(٤) انظر معاني القرآن ٣٨٢/١-٣٨٣ ، التسهيل ص ١٠٦ ، منهج السالك ص ١٦٩ ، وعزاه الأنباري في الإنصاف ٢٨٧/١ إلى جمهور الكوفيين .

(٥) البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ، ونُسِب في الكتاب ٣٢٩/٢ للكناني ، وفي شرح أبياته لابن السيرافي ١٨٠/٢ لأبي قيس بن رفاعه ، وفي المحاجاة بالمسائل النحوية ص =

مبني ، وهناك يجوز أَنْ تُبْنَى على الفتح اتفاقاً ، وأمَّا مع إضافته إلى معربٍ فلا .

والثالثة : أنَّه أحالَ في أحكام غيرٍ على حكم ما بعد إلاَّ على العموم فاقتضى أنَّ كلَّ موضعٍ تقع فيه إلاَّ يصح أَنْ تقع فيه غيرُ ، وذلك غيرُ مستقيم ، لأَنَّ إلاَّ قد يَقَعُ بعدَها المبتدأُ والخبر ، والفعل والفاعل ، فتقول : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ خَيرٌ منه[1] ، وما جاءني إلاَّ يضحك ، ولا تقع غيرُ في هذا الموضع فلا تقول : ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٌ خيرٌ منه ، ولا غيرُ يضحك ، لأَنَّ غيراً مختصةٌ بالإضافة إلى المفرد فلا تضاف إلى جملة ، وأيضاً فإنَّ غيراً تخالِفُ إلاَّ في مواضع أُخَر .

وجملةُ ما يتخالفان فيه خمسة مواضع :

أحدها : ما تقدَّم من صحة وقوع الجملة بعد إلاَّ ، ولا تقع بعد غير .

والثاني : أنَّ غيراً يوصف بها حيثُ لا يُتَصَوَّرُ الاستثناء وإلاَّ ليست كذلك ، فتقول : عندي درهمٌ غيرُ جيدٍ ، ولا تقول : عندي درهمٌ إلاَّ جيد .

والثالث : أنَّ إلاَّ إذا كانت مع ما بعدها صفةً لم يَجُز حذفُ الموصوف وإقامتُها مُقَامَه ، فتقول : قام القومُ إلاَّ زيدٌ ، ولو قلت : قام إلاَّ زيدٌ لم يجز بخلاف غيرٍ فإنّك تقول : قام غيرُ زيدٍ كما تقول : قام القومُ غيرُ زيدٍ .

والرابع : أنَّك إذا عطفتَ على الاسم الذي بعد إلاّ لم تعتبر[2] إلاَّ اللفظَ ، فتقول : قام القومُ إلاَّ زيداً وعمراً ، وما قام إلاَّ زيدٌ وعمرو ، وإذا عطفت على

= ١٤٠ ، للشماخ ، وليس في ديوانه ، وانظر معاني القرآن ٣٨٣/١ ، الأصول ٣٣٦/١ ، ٣٦٥، المرتجل ص ١٠٩ ، الإنصاف ٢٨٧/١ ، ٢٩٠ ، شرح المفصل ٨٠/٣ ، التصريح ١٥/١ ، خزانة الأدب ٤٥/٢ .

(١) في كتاب سيبويه ٣٤٢/٢ بابٌ عنوانه : «هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلاّ» قال فيه : «وذلك قولك : ما مررتُ بأحد إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه» ، وقال في ٣٤٣/٢ : «ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد إلاّ» ، وانظر الأصول ٣٤٧/١ ، شرح المفصل ٩٣/٢-٩٤ .

(٢) في س : (لم تغير) . تحريف .

الاسم الواقع بعد غير كان لك وجهان : أحدهما : الحملُ على اللفظ ، فتقول : ما أتاني أحد غيرُ «زيدٍ وعمروٍ ، بالجر حملاً على لفظِ زيد . والثاني : الحملُ على المعنى ، فتقول : ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ»[1] وعمروٌ ، برفع عمرو ؛ لأَنَّ المعنى : ما أتاني إلاَّ زيدٌ وعمروٌ ، فهو من باب الحمل على المرادف الذي يقول فيه النحويين الحمل على التوهم .

والخامس : أَنَّك إذا فَرَّغْتَ العاملَ قبل إلاَّ لما بعدَها على أَنْ يكونَ مفعولاً له صَحَّ نَصبُه بخلاف غيرٍ فإنَّه لا بُدَّ من جَرِّه ، فتقول : ما جئتُك إلاَّ ابتغاءَ الخيرِ نصباً ، وتقول في غيرٍ : ما / جئتُك لغيرِ ابتغاء الخير[2] ، ولا تحذف اللام . /١٩٣/

فهذه المواضع كلّها تنقض على الناظم كُـلِّيَتَه التي عَمَّمَ ، وقاعدَته التي أُصَّل .

والجواب : أَنَّ الناظمَ لم يذكر وقوعَ الجُمَل بعد إلاَّ ، ولا وقوعَها مع ما بعدها صفةً ، ولا حكمَ العطف[3] على المستثنى ، ولا تعرض في هذا النظم لتلك الأحكام المعترض بها في إلاّ ، وإذا كان كذلك فلا اعتراضَ عليه ؛ لأَنَّه إنَّما أحال على ما ذكر هنا ، أَلاَ تراه كيف قال : «بما لمستثنى بإلاَّ نُسِبا» يعني ما أضيف إليه في نظمه[4] هذا من الأحكام ، ولا شكَّ أَنَّ جميع ما ذكر في ما بعد إلاَّ جارٍ في غيرٍ . وأَمَّا مسألةُ المفعول له فغيرُ داخلةٍ عليه ، إذ قد قَدَّمَ أَنَّ من شرطه أَنْ يكونَ مصدراً ، وغَيْرٌ ليس مصدراً ، فقد تخلَّفَ فيه شرطُ النصب فلا بُدَّ من الجَرِّ باللام . والقاعدةُ العامَّةُ في غيرٍ مَعَ إلاَّ أَنَّ غيراً لا تقع موقعَ إلاَّ في الاستثناء إلاَّ أَنْ[5] تكونَ غيرٌ على أصلها وتجري في[6] الاستثناء ، وأصلها أَنْ تجري صفةً على

---

(١) ما بين الاشارتين ساقط من س .

(٢) انظر خمسة المواضع التي تختلف فيها غير عن إلاَّ ملخّصةً في التصريح ١/٣٦١-٣٦٢ .

(٣) في س : (اللفظ) ، تحريف .

(٤) في س : (نصه) .

(٥) في هامش الأصل عن نسخة أخرى : (حيث) ، ومثله في س .

(٦) في الأصل : (من الاستثناء) ، وما أثبت من س .

ما قبلَها كما أنَّ إلاَّ لا تقعُ موقعَ غيرٍ في الصفة إلاَّ حيثُ تكون إلاَّ على أصلها من الاستثناء ، ولا تكون كذلك إلاَّ ومعنى الاستثناء حاصلٌ فيها ، فإلاَّ لا تفارِقُ أصلَها كما أنَّ غيراً لا تفارق أصلَها . وهذه القاعدة هي أصلُ النظر في الأداتين فتأملها .

[ثم قال][1] :

ولسِوى سُوى سَواءِ اجعلا　　على الأصَحِّ ما لغيرٍ[2] جُعِلا

أراد : ولسِوى وسُوى[3] وسَواء فحذَفَ العاطف على عادته في أمثال هذا ، ونَبَّه بذلك على أنَّ فيها ثلاثَ لغاتٍ : سِوى بكسر السين ، وسُوى بضمها ، وكلاهما مع القصر ، وسَوَاء بفتحها لكن مع المَدِّ ، ومعناها معنى غيرٍ ، ويريد أنَّ سِوى بجميع لغاتها من أدواتِ الاستثناء ، ولها في الاستثناء من الحكم ما تَقَرَّر لغيرٍ ؛ فتقول : قام القومُ سِواك ، وما قام سَواؤُك بالرفع ، لأنَّه فاعلٌ ، وما قام أحدٌ سَواؤُك ، وما مررتُ بأحدٍ سوائِك ، كما تقول ما قام غيرُك ، وما قام أحدٌ غيرُك ، وما مررتُ بأحدٍ غيرِك ، وكذا سِوى وسُوى . ومما جاء من ذلك قول الفِنْدِ الزِّمَّاني من شعراء الحماسة :

ولَمَّا صَرَّحَ الشرُّ　　فأمسي وهو عريانُ

ولم يبقَ سِوى العُدوا　　نِ دِنَّاهم كما دانوا[4]

وعلى هذا يجري الحكمُ في سائر المسائل ، والحاصل عنده في سوى أنَّها مثلُ غيرٍ بإطلاق ، فيكون إعرابُها كإعرابِ غيرٍ ، وأحكامُها كأحكامِ غيرٍ ، ويَشْمَلَ ذلك

---

(١) تكملة من س .

(٢) في الأصل : (لغين) ، تحريف .

(٣) سقطت من س .

(٤) الحماسة ٦٠/١ ، شرحها للمرزوقي ٣٤/١-٣٥ ، وانظر الأمالي ٢٦٠/١ ، اللآلىء ٩٤٠/٢، شرح الكافية الشافية ٧١٩/٢ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٣٠٥ ، التصريح ٣٦٢/١ .

الإطلاق غير بابِ الاستثناء ، فتَقَعُ عندَهُ مبتدأ ، وفاعلاً ، وقد تقدَّم آنفاً كونُها فاعلاً ، ومثال كونها مبتدأ ما أنشده ابنُ الأنباري من قول الشاعر :

وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشْتَرى فسِواك بائِعُها وأنت المشتري[1]

وأنشد المؤلف على دخول إنَّ عليها :

لديك كَفِيلٌ بالمُنَى لمُؤَمِّلٍ وإنَّ سِواكَ من يُؤَمِّلُه يَشْقَى[2]

وتقع مضافاً إليها بحرفٍ ، وغيرِ حرفٍ ، فمثال الإضافةِ بالحرف قولُ أبي دُؤاد ، أنشدَه ابنُ الأنباري :

وكلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الموتَ يُخْطِئُه مُعَلَّلٌ بسَواء الحقِ مكذوبُ[3]

وأنشد سيبويه للمَرَّار بن سلامة العِجْلي :

/١٩٤/ ولا ينطق الفحشاءَ من / كان منهم إذا جلسوا مِنَّا ولا من سِوائِنا[4]

(١) لم أجده في الإنصاف في المسألة التاسعة والثلاثين التي ذكر فيها أبو البركات الخلاف في خروج سوى عن الظرفية ، والبيت لابن المولى : محمد بن عبد الله بن مسلم المدني ، الحماسة ٣٧٧/٢ ، شرحها للمرزوقي ١٧٦١/٤ ، شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٣٠٥ ، المقاصد النحوية ١٢٥/٣ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٧٣/٢ ، والبيت في منهج السالك ص ١٧٢ ، شرح ابن عقيل ٦١٤/١ ، المساعد ٥٩٤/١ ، المقاصد النحويّة ١٣٥/٣ .

(٣) الإنصاف ٢٩٥/١ ، والبيت في شعر أبي دؤاد «ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي لغوستاف غرنباوم» ص ٢٩٤ ، شرح المفصل ٨٤/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧١٧/٢ ، منهج السالك ص ١٧٢ .

(٤) الكتاب ٣١/١ ، وجاء الشاهد منه ٤٠٨/١ مسبوقاً بـ «قال الشاعر ، وهو رجلٌ من الأنصار» وما جاء في الموضع الأول ، ونقله الشاطبي هو الصواب ، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٢٤/١ ، المقتضب ٣٥٠/٤ ، الإنصاف ٢٩٤/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٩٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٦ .

وأنشدَ أيضاً للأعشى :

تجانَفُ عن جَوِّ اليمامةِ ناقتي   وما قَصَدَتْ من أهلها لسِوائِكا[1]

وأنشد ابنُ الأنباري :

أَمُرُّ على الكتيبةِ لا أُبالي   أحتفي كان فيها أم سواها[2]

فالتقدير : أم في سواها ، ومثالُ الإضافة بغير حرفٍ ما أنشده المؤلف من قول الشاعر :

ذِكْرُكَ اللهَ عند ذكرِ سِواهُ   صارِفٌ عن فؤادِكَ الغَفَلاتِ[3]

وقوله : «على الأصح» متعلِّقٌ باسم فاعل محذوفٍ هو حالٌ من «ما» ، والتقدير : اجعل لسِوى جميعَ أحكامِ غيرٍ كائناً على الأصح ، أو مُشْتَمِلاً أو مستَقِرًّا على الأصح - أو باجعلا . وهذا إشعارٌ بمخالفته في هذا التعميم للبصريين ، فإنَّ الخليلَ ، وسيبويه ، والجمهور لا يجعلون سوى وأختيها كما جعلها ابنُ مالك ، بل هي عندهم لازِمةُ النصبِ على الظرفية[4] ، فلا تقع مبتدأةً ، ولا تُرْفَعُ على الفاعلية ، ولا تُجَرُّ بالإضافة ، فهي من الظروف غيرِ المتصرِّفة غيرَ أنَّ العربَ ضمنتها معنى الاستثناء ، إذ وقعتَ في موضع نصب ، نحو : قام القوم سواءَ

(١) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٧/١ ، ديوان الأعشى ص ٨٩ ، وانظر المقتضب ٣٤٩/٤ ، المحتسب ١٥٠/٢ ، الصاحبي ص ٢٣٠ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٤٠ ، أمالي ابن الشجري ٣٥/١ ، ٤٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ٢٥٣ ، الإنصاف ٢٩٥/١، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ٨٤ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، خزانة الأدب ٥٩/٢ .

(٢) الإنصاف ٢٩٦/١ ، ٤٦٤ ، وهو للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه ص ١١٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٥٨/١ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٧٤/٢ ، ولم أقف للبيت على نسبه ، وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٦ ، منهج السالك ص ١٧٢ ، المقاصد النحوية ١٢٦/٣ .

(٤) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٧ ، ٣٥٠/٢ ، المقتضب ٣٤٩/٤ ، الإنصاف ٢٩٤/١ .

زيدٍ[1] ، وسِوى زيدٍ ، فلا تجري في هذا الباب مجرى غيرٍ إلاَّ في كون ما بعدها مستثنى بها في نحو المثال المذكور ، وإنّما تجري عندهم مجرى غيرٍ في ضرورة الشعر كالشواهد المتقدّمة ، وأما في الاختيار فلا . وما ذهب إليه الناظم[2] – هو مذهب الكوفيين أنَّها تكون عندهم غيرَ ظرف[3] . وحجته في ذلك القياس والسماع . أمَّا القياس فإنَّ سَواءً أصلُها الوصفُ كقوله تعالى : ﴿قُلْ يا أَهْلَ الكِتَابِ تَعَالَوا إلى كَلِمَةٍ سَواءٍ بيننَا وبينكم﴾[4] ، وقوله : ﴿في أَرْبَعةِ أيامٍ سَواءً﴾[5] الآية ، وإذا كانت غيرَ ظرف في أصلِها بل صفةٌ متصرفةٌ ، فالأصل بقاؤُها على ما كانت عليه من التصرف حتى يقومَ الدليلُ على عدم التصرُّفِ ، ولم يقم بَعْدُ ، ثُمَّ تضمينَها معنى حرف الاستثناء لا يوجب لها عدمَ التصرّف ، ولو كان ذلك كذلك لوجب ألاَّ تتصرّفَ غيرٌ حين ضُمِّنَت معنى حرفَ الاستثناء فلما لم يكن ذلك موجباً في غيرٍ لم يكن موجباً في سَواءٍ ، وأيضاً فإنَّ معنى سِوى وسَواءٍ معنى غيرٍ ، وقد ثبت تصرُّفُ غيرٍ في باب الاستثناء وغيره ، فكذلك يجب فيما كان في معناها ، وقد أقرَّ سيبويه بموافقتها لغيرٍ في المعنى فقال في : باب ما يحتمل الشعر ، بعد ما أنشد بيتي المَرَّار ، والأعشى :

---

(١) في الأصل : سوأ زيداً ، تحريف ، وما أثبت من س .

(٢) في س : ابن الناظم ، بإقحام (ابن) .

(٣) نسب القول بخروج سوى عن الظرفية في سعة الكلام إلى الكوفيين أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٢٩٤/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٨٤/٢ ، وابن عمرون ، نقل كلامه القرافي في الاستغناء ص ١١٦ ، ومن العلماء من ينسب هذا المذهب إلى الزجاجي ، ففي شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ل ١٢٤ : «قال الشيخ أبو حيان : ولا نعلم له – ابن مالك – سلفاً في ذلك إلاَّ الزجاجي فإن شيخنا أبا الحسن بن الضايع نقل عنه أنها اسم غير ظرف كغير» وانظر توضيح المقاصد ١١٧/٢ ، المساعد ٥٩٤/١ .

(٤) سورة آل عمران آية ٦٤ .

(٥) سورة فصلت آية ١٠ .

* إذا جلسوا منا ولا من سوائنا *

و * ما قصدت من أهلها لسوائها *

«فعلوا ذلك لأنَّ معنى سِوى معنى غير»[1] فهذا تصريح بأن معناها معنى غير ، وذلك يستلزم انتفاءَ الظرفيّة كما هي منتفية عن غيرٍ ، ولو كانت[2] ظرفاً لأعطت معنى (في) الذي كانت تتضمنه ؛ إذ معنى الظرف ما ضُمِّنَ معنى (في) من أسماء الزمان أو المكان ، وسِوى ليس فيها معنى (في) ، ولا هي اسم زمان ولا مكان ، فلا ظرفيّة فيها البتةَ ، فهي وغَيْرٌ سواءٌ . وأمَّا السماعُ فقد تقدَّم من الشعر جملةٌ ، ومنه في النثر ما في الحديث من / قول النبي ﷺ : «دعوتُ ربّي ألاَّ يسلِّطَ /١٩٥/
على أمتي عَدُوًّا من سِوى أنفسهم»[3] وقوله عليه السلام : «ما أنتم في سواكم من الامم إلاَّ كالشعرةِ البيضاء في جلد الثور الأسود»[4] الحديث ، وحكى ابنُ

---

(١) الكتاب ٣٢/١ .

(٢) في الأصل : (كان) ، وما أثبت من س .

(٣) الحديث في صحيح الإمام مسلم ، كتاب الفتن - باب هلاك هذه الأُمَّة بعضهم ببعض ٢٢١٥/٤ رقم «٢٨٨٧» ، سنن أبي داود ، كتاب الفتن والملاحم ، باب ذكر الفتن ودلائلها ٩٨/٤ ، سنن الترمذي ، كتاب الفتن ، باب ما جاء في سؤال النبيّ ﷺ ثلاثاً في أمته ٤٧٢/٤ رقم «٢١٧٦»، مسند الإمام أحمد ٢٧٨/٥ ، ٢٨٤ ، وفي سنن ابن ماجه ، كتاب الفتن ، باب ما يكون من الفتن رقم «٣٩٥١» ، وباب العقوبات رقم «٤٠١٩» : «عدداً من غيرهم» ومثله في مسند الإمام أحمد ٢٤٣/٥ ، ٢٤٨ ، وفيه ٢٤٠/٥ : «عدداً ليس منهم» . ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين .

(٤) صحيح الإمام مسلم ، كتاب الإيمان ، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنّة ٢٠١/١ رقم «٣٧٨» ، والحديث - وليس فيه موضع الشاهد - فيه ٢٠٠/١-٢٠١ رقم «٣٧٦» ، «٣٧٧» ، صحيح البخاري - كتاب الرقاق - باب كيفيّة الحشر ، رقم «٦٥٢٨» ، «٦٥٢٩»، باب قوله عزّ وجلّ : (إن زلزلة الساعة شيء عظيم) رقم «٦٥٣٠» ، كتاب الأنبياء - باب قصة يأجوج ومأجوج رقم «٣٣٤٨» ، كتاب التفسير - باب (وترى الناس سكارى) رقم «٤٧٤١» ، سنن ابن ماجه - كتاب الزهد ، باب صفة أمّة النبي ﷺ رقم «٤٢٨٣» ، مسند الإمام أحمد ٣٨٦/١ ، ٤٤١ ، ٤٤٥ .

الأنباري : أتاني سِواؤك[1] ، ومن أمثلةِ الفراء : أتيت سِواك[2] ، أي غيرك . فهذا كلُّه دليلٌ واضح على صِحَّةِ ما تقدَّم ، ولا يبقى في المسألة إلاَّ أَنْ يقالَ : إنَّ العربَ تقول : مررتُ بِمَنْ سواك[3] في شهير الكلام ، فتصل الموصولَ بها كما تَصِلُ بسائر الظروفِ ، ولولا أَنَّها ظرفٌ لما جاز ذلك .

والجواب : أنَّه لا يلزم من معاملتها معاملةَ الظرف أَنْ تكونَ ظرفاً «فإنَّ حرفَ الجر يعامل معاملةَ الظرف ولم يكن بذلك ظرفاً»[4] وإن سُمّي ظرفاً فمَجَازٌ ، فكذلك إن أُطلِق على سوى لفظُ الظرف مجازاً فجائزٌ ، أمَّا إطلاقُه حقيقة فممنوعٌ .

فإن قيل : فلم وقعتَ سوى صلةً دون غيرٍ ، فعن ذلك جوابان :

أحدهما : أنَّ ذلك من النوادر كنَصْبِ غُدْوةٍ بعد لَدُنْ[5] ، وإضافة ذي إلى تَسْلَم في قولهم : آذهب بذي تَسْلَمُ[6] .

والثاني : أنَّ سوى لزمتها الإضافة لفظاً ومعنى فأشبهت عِنْدَ ولدى فعوملت معاملتَهما في الوقوع صلةً مع كثرة الاستعمال ، بخلاف غيرٍ فإنَّه لا يلزُم الإضافة لفظاً فلم يتحقَّقْ الشبه .

وقد ظهر من هذا أنَّ سوى وأختيها عند الناظم لا تكون ظروفاً كما زعم البصريون ؛ فإنه لما قال : «ما لغيرٍ جعلا» ظهر أَنَّها لا تكون ظرفاً[7] ؛ لأنَّ عدمَ الظرفية ممّا جُعِل لغير ، ودليله ما مَرَّ .

---

(١) الإنصاف ٢٩٦/١ ، وانظر منهج السالك ص ١٧٢ .

(٢) في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٣٠٥ : (أتاني سواك) .

(٣) في الإنصاف ٢٩٦/١ : «وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنَّهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلاَّ ظرفاً ، نحو قولهم : مررت بالذي سواك» .

(٤) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٥) انظر ما سيأتي في باب الإضافة .

(٦) انظر الكتاب ١١٨/٣ ، ١٢١ ، ١٥٨ .

(٧) سقطت (لا) من س .

واعلم أنَّ جميعَ ما استدَلَّ به الناظمُ أو استُدِلَّ له به مبناه على السماع ، فإنَّ القياسَ عند أهل اللسان تابعٌ غيرَ متبوع ، أي تابعٌ للسماع من العرب ، فالسماع هو الحاكمُ على القياس ، وليس السماعُ تابعاً للقياس ، فلا يكون القياس حاكماً على السماع ، ولذلك قال الإمام : «قف حيث وقفوا ثُمَّ فَسِّر»[1] فأخذَ الناس هذا منه أصلاً يرجعون إليه . والسماع الذي اعتمده الناظمُ أمرانِ : أحدهما : الشعرُ والآخر الحديثُ . أمَّا الحديثُ فإنَّه خالفَ في الاستشهاد به جميعَ المتقدِّمين ؛ إذ لا تَجِدُ في كتابٍ نحوي استدلالاً بحديثٍ منقولٍ عن رسول الله ﷺ إلاَّ على وجهِ أذكره بحول الله ، وهم يستشهدون بكلام أجلافِ العرب وسفهائِهم[2] ، وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنَا والفحش ، والذين لا يعرفون قَبِيلاً من دَبِيرٍ ، بل روى أبو حاتم عن أبي عُمَرَ الجَرْمِيِّ أنَّه أتى أبَا عبيدة معمرَ بنَ المُثَنَّى[3] بشيءٍ من كتابه في تفسير غريب القرآن ، قال : فقلتُ له : عَمَّن أخذتَ هذا يا أبا عبيدة ، فإنَّ هذا تفسيرٌ خلافُ[4] تفسير الفقهاء ، فقال لي : هذا تفسيرُ الأعرابِ البَوَّالين على أعقابهم ، فإن شئتَ فخذ ، وإن شئتَ فَذَرْ[5] . ويتركون الأحاديثَ الصحيحة كما ترى . ووجهُ تركهم للحديث أنْ يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نَقْلِه على المعنى ، وجواز ذلك عند الأئمة ؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنّما هو/ المعنى لِتَلَقِّي الأحكام الشرعية لا اللفظ ، ولذلك تجد في الأحاديث /١٩٦/
اختلافَ الألفاظ كثيراً ، فترى الحديثَ الواحدَ في القِصَّةِ الواحدة ، والمقالة

(١) انظر الكتاب ٢٦٦/١ .
(٢) نقل البغدادي في خزانة الأدب ١٢/١-١٣ (ط هارون) طرفاً من كلام الشاطبي هذا مع اختلاف في بعض ألفاظه .
(٣) في س : (مع ابن المساسي) ، تحريف .
(٤) سقطت من س .
(٥) الخبر في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٩٤ ، وانظر «أبو عمر الجرمي النحوي» ص ٢٥-٢٦ .

الفَذَّة[1] التي لا ثانيةَ لها قد اختلفت فيه العبارت اختلافاً متفاوتاً ، ما بينَ جارٍ على ما عُرِف من كلام العرب ، وما لم يعرف ، وليس ذلك إلاَّ لِمَا ساغ لهم - أعني للرواة - من نَقْلِه بالمعنى . ومن ههنا أجاز المحققون ذلك للعارفِ بدَلالات الألفاظ ؛ لأن المعاني إذا سَلِمت في النقل فلا مبالاَة بمجرد الألفاظ إلاَّ من باب الأَولى خاصّةً ، خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر ، وكلام العرب فإنَّهم - أعني رواته - لم ينقلوه أخذاً لمعناه فقط ، بل المعتنى به عندهم كان اللفظَ لما يَنْبَنِي على ذلك من الأحكام اللسانيّة فاعتنى النحويون بالاستنباط ممّا نُقِل من كلام العرب عن الثقات ، وتركوا ما نُقِل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي ، فيكون قد بنى[2] على غير أصلٍ ، وذلك من جملة تحرِّيهم في المحافظة على القواعد اللسانيّة ، فاعتنى النحويون بالأستنباط مما نقل من كلام العرب عن الثقات ، وتركوا ما نقل من الأحاديث ؛ لأحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي ، فيكون قد بنى على غير أصل ، وذلك من جملة تحرِّيهم في المحافظة على القواعد اللسانيّة ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب ، وكيفيةِ التلقي منهم[3] لقضيتَ العجبَ فليس بمنكرٍ تركُهم للاستشهاد بالحديث[3] والاستنباطِ منه ، كيف وهم قد بَنَوا على ما نَقَل أهلُ القراءاتِ من الروايات في ألفاظِ القرآن ، فبنوا عليها لَمَّا كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ ، وإذا فُرِضَ في الحديث ما نُقِلَ بلفظه ، وعُرِف بذلك ، بنَصٍّ[4] أو بقرينةٍ تَدُلُّ على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقولُ أولى ما يَحْتَجُّ به النحويون ، واللغويون ، والبيانيون ، ويبنون عليه علومَهم . وعلى هذا نقول : إنَّ الحديثَ في النقل ينقسم قسمين :

---

(١) في س : (المفردة) .

(٢) في س : (هذا بناء) .

(٣) ما بين الاشارتين ساقط من س .

(٤) في س : (بنقلٍ نص) .

أحدُهما : ما عُرِف أَنَّ المعتنى به فيه نَقْلُ معانيه لا نَقْلُ أَلفاظِه ، فهذا لم يَقَع به استشهادٌ[1] من أهل اللسان .

والثاني : ما عُرِف أَنَّ المعتنى به فيه نقلُ أَلفاظِه لمقصودٍ خاصٍّ بها ، فهذا يَصِحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي ، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله ﷺ ، ككتابِه إلى هَمْدان : أَنَّ لكم «فِرَاعَها ووِهاطَها وعَزَازها ، تأكلون عِلافَهَا ، وترعون عَفَاءَها ، لنا من دِفْئِهم وصِرامِهم ما سلَّموا بالميثاق والأمانة ، ولهم من الصدقة الثِّلْبُ ، والنَّابُ ، والفَصِيلُ ، والفارِضُ ، والدَّاجِن والكَبْشُ الحَوَرِيُّ ، وعليهم فيها الصَّالِغ ، والقارح»[2] وكتابه إلى وائل بن حُجْر الذي فيه : «في التيعة شاةٌ لا منوطةُ الأَلياط ولا ضِنَاك»[3] إلى آخر ما كتب عليه

---

(١) في س : (استثناء) ، تحريف .

(٢) انظر غريب الحديث لابن قتيبة ٥٤٨/١-٥٤٩ ، الفائق ٤٣٣/٣ ، منال الطالب ص ٥٥-٥٦ . وبعضه في السيرة لابن هشام ٥٩٨/٢ ، الروض الأنف ٤٢٥/٧ ، و(تأكلون . . وترعون) هكذا في الأصلين بالمثناة الفوقية ، ورواية المصادر بالمثناة التحتيّة ، وهي الوجه . والفراع : جمع فَرَعة : أعالي الجبال ، والوهاط : المواضع المطمئنة ، واحدها وَهْطٌ . والعزاز : ما صَلُبَ من الأرض . والعفاء : ما ليس لأحد فيه شيء . والدفء : الإبل والشاء . والصِّرام: النخل . والثِّلْبُ ، من الإبل الذكور : الذي قد تكسَّرت أسنانه . والناب : الهَرِمة من النوق . والفارض : المسنّة . والداجن : التي تُعْلَفُ في المنازل ، ولا تبعث إلى المرعى . والصالغ من البقر والغنم : الذي كحل وانتهت سنه ، وذلك في السنة السادسة ، والقارح من الخيل مثله . والحَوَرِيّ : منسوب إلى الحَوَر ، وهي جلود تُتَّخذُ من جلود المعز . غريب الحديث لابن قتيبة ٥٥١/١-٥٥٥ ، وانظر منال الطالب ص ٦٠-٦٣ .

(٣) منال الطالب ص ٦٥ ، وفيه ص ٦٥-٦٦ (أخرج بعضه أبو عبيد ، عن سعيد بن عفير ، عن ابن لهيعة ، عن أشياخه من حضرموت . وأخرجه الخطابي في كتابه مفرّقاً في مرضعين . . . وجمع الزمخشري الروايات في كتابه ، وأخرجه أصحاب معارف الصحابة في كتبهم مجموعاً) ، وانظر غريب الحديث للخطابي ١٤٨/١ ، ٢٨٠ ، والفائق ١٤/١ ، وفي حواشي منال الطالب مصادر أخر . والتيعة في الأصلين (التبعية) ، تحريف . وهي : الأربعون من الغنم، وقيل : هي اسم لأدنى ما تجب فيه الزكاة من الإبل والغنم وغيرها . و(منوطة الألياط) كذا في =

السلام ، ومن هذا ما رُوِي أَنَّ قوماً وفدوا على النبي ﷺ فقال : «من أنتم ، فقالوا : بنو غَيَّان ، فقال : بل أنتم بنو رَشْدان»[1] ، فاستدلَّ ابنُ جني بهذا الحديث على أَنَّ النونَ في غَيَّان زائدة ، وأَنَّه مشتَقٌّ من الغَيِّ لا من الغَيْنِ[2] ، لأَنَّ مثلَ هذا مقصود فيه نقلُ اللفظ ، ورُوِيَ أَنَّ رجلاً قال : يا رسول الله أَيُدالِكُ الرجلُ امرأتَه ؟ فقال : نعم إذا كان مُلْفَجاً ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : ما قلتَ وما قال لك رسولُ الله ، فقال عليه السلام : قال لي : أيماطِلُ الرجل امرأتَه ، فقلت : نعم إذا كان فَقِيراً ، فقال
/١٩٧/ أبو بكر رضي الله عنه : لقد / طُفْتُ في أحياء العرب فما رأيتُ أحداً أفصح منك يا رسولَ الله فقال : وما يمنعني وأنا قرشيٌّ وأُرْضِعْتُ في بَني سعد»[3] إلى أمثالِ هذا من الأحاديث المُتَحَرَّى فيها اللفظُ ، وابنُ مالك – رحمه الله – لم يُفَصِّل هذا التفصيل الضروريَّ الذي لا بُدَّ منه ، فبنى الأحكامَ على الحديث مطلقاً ، ولا أعرفُ له فيه من النحاةِ سلفاً إلاَّ أَنَّ ابنَ خروف يأتي بأحاديثَ في تمثيل جملةٍ من المسائل ، وقصده في الغالب لا يَتَبَيَّنُ في ذلك حتى قال ابنُ الضائع : لا أدري هل يأتي بها بانياً عليها أم هي لمجرد التمثيل[4] ، هذا معنى كلامه ، وكأَنَّ ابنَ مالك بَنَى – والله أعلم – على القول بمنع نقل[5] الحديث بالمعنى مطلقاً ، وهو قولٌ ضعيف يَرُدُّه المقطوعُ به من نَقْلِ القضايا المتَّحِدة بالألفاظ المختلفة غيرَ مختصٍ بزمان الصحابة دونَ غيرهم ، ولا مقتصر به على العرب دون من عداهم ، ومن تأمَّل في كتبَ الحديثِ وَجَدَ فيها

= الأصلين ، وفي ثلاثة المصادر (مقوَّرة الألياط) وأحسب ما في الأصلين تحريفه ، ومعناها : مسترخية الجلود لهزالها . والضناك : المكتنزة اللحم . منال الطالب ص ٧٠-٧١ .

(١) طبقات ابن سعد ٣٢٠/١ ، وانظر أدب التسمية في البيان النبوي ص ١٤٥ .

(٢) انظر الخصائص ٢٥٠/١ .

(٣) انظر أطرافاً منه في الفائق في غريب الحديث ٤٣٧/١ ، والنهاية في غريب الحديث ٨٣٠/٢ ، ٢٦٠/٤ ، وانظر فيض القدير ٤٤/٣ .

(٤) شرح الجمل ١/ل ٧٢ .

(٥) سقطت (نقل) من س .

من ذلك من الألفاظ الحائدة عن كلام العربِ أشياءَ كثيرةً حتى تَقَعُ تخطِئَةُ الرواةِ من الأئمة الناقدين ، والعلماء العارفين بكلام العرب من غيرِ نكيرٍ من غيرهم ، فالحقُّ أنَّ ابنَ مالك[1] في هذه القاعدة غيرُ مصيبٍ[2] ، كما أنَّه غير مصيب في قاعدته الأخرى في اعتبارما في الشعر من الضرورات اعتبار ما يجوزُ تبديلُه أو لا يجوز ، وأمَّا اعتماده على الشعر مجرداً من نثر شهيرٍ يُضافُ إليه ، أو يوافقُ لغةً مستعمَلَةً يُحْمَلُ ما في الشعر عليها – فليس بمعتمد عند أهل التحقيق ؛ لأنَّ الشعرَ محلُّ الضروراتِ . وسيأتي بيانُ هذا الأصل بَعْدُ – إن شاء الله تعالى – والمقصودُ بيانُ ضَعْفِ مَدْرَك الناظم في جعله سِوى متصرفَـةً كغيرٍ ، فإنَّ اعتمادَه هنا كان على هذين الأصلين ، وهو يَعْتَمِدُهما كثيراً كما أنَّه يعتمد غيرَهما ممّا لم يَعْتَمِدْهُ غيرُه من الأئمة حَسَب ما ذُكِر بعضُه ، ويأتي باقيه – إن شاء الله –:

وقوله : «اجعلا» الألفُ فيه مبدَلَـةٌ من نونَ التوكيد الخفيفة .

واستَثْنِ ناصِباً بليسَ ، وخَلاَ وبعَدَا ، وبيكونُ بَعْدَ لا

هذا هو الكلام على القسم الثالث والرابع من أدوات الاستثناء ، فمن القسم الثالث الذي أدواته أفعالٌ ليس ولا يكون . ومن الرابع المُتَرَدِّد بين الفعليَّةِ والحرفيَّةِ خَلا ، وعدا وَحاشا التي يذكرها آخراً . وصدَّر الكلامَ بالأربعة ، وهي غيرُ حاشا وأَخَّرَ الكلام في حاشا لمخالفتها للبواقي في حكمٍ يذكره . و«ناصبا» حالٌ من فاعل (استَثْنِ) ويعني أنَّ هذه الأدواتِ الأربعةَ ، وهي ليس المعروفة الفعليَّة ، وخلا ، وعَدا المُفَسَّرَيْنِ بَعْدُ ، ولا يكونُ ، وهي[3] المعبر عنها بقوله : «وبيكون بعد لا»

---

(١) في س : فالجواز من مثله .

(٢) ارتضى مذهبَ ابن مالك الدمامينيُّ / انظر خزانة الأدب (ط هارون) ١٤/١ ، وانظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، الحديث النبويّ الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، الحديث النبويّ في النحو العربي .

(٣) في س : (وهو) .

يُستَثْنَى بها ما بعدَها ، فيكون منصوباً بها ؛ لأنها إذ ذاك أفعالٌ ، والفعل لا بُدَّ له من فاعل ، وقد يقتَضي منصوباً ، ففاعلوها ضمائرُ مستترةٌ فيها ، ولم يُنَبِّه على
/١٩٨/ ذلك / عِلْماً به ، والنصبُ بحَسَبِ ما تطلبه تلك الأفعالُ ، لا على[1] محضٌ الاستثناء كما بعد إلاّ في الفعل المشغول ، بل كما بعدَها في الفعل المُفَرَّغ ، فلذلك قال : «واستَثْنِ ناصِباً بكذا» فليس ولا يكون تطلبانِ ما بعدَهما بالنصبِ على الخَبَرِيَّةِ لأنَّهما من باب كان الداخلة على المبتدأ والخبر ، فتقول : قام القومُ ليس زيداً ، وقام القوم لا يكون زيداً ، فزيداً خَبَرُ ليس وكان ، فذلك وَجْهُ نَصْبِه معهما ، وخَلاَ ، وعَدَا فعلانِ يطلبان الاسم الذي بعدَهما بالمفعوليَّةِ ، فتقول : قام القومُ خَلا زيداً ، وقام القومُ عدا زيداً ، فزيداً مفعولٌ ؛ لأنَّ معنى خلا وعدا عند سيبويه جاوَزَ[2] ، كأنَّه قال : جاوزَ بعضُهم زيداً ، ضُمِّنَا في الاستثناء هذا المعنى ، والبعض المُضْمَرُ هم مَنْ عَدَا زيداً ، وهذه الأفعالُ ضُمِّنَت معنى إلاَّ ؛ فلذلك عَدِمَتِ التصرُّفَ ، وقد دَلَّ على عدمِ تَصَرُّفِها حين قال : «بليس وخلا «وكذا فعَيَّنَ لخَلا وعَدَا صيغَةَ الماضي ، وعَيَّنَ ليكونُ صيغةَ المضارع ، وعيَّنَ لها حرفَ (لا) دونَ غيرها من حروف النفي ، فلا يجوز إذاً أنْ يقالَ : قام القوم يخلو زيداً ، أو : يعدو زيداً ، أو ما يكونُ زيداً ، أو ما كان زيداً ، أو ما أشبَهَ ذلك ، وأيضاً فأتى بها على لفظ المسند إلى ضميرِ مفردٍ مذكرٍ ، فدَلَّ على أنَّ مرفوعَها مفردٌ مذكر أبداً ، وهو ضميرُ البعض المقدَّر ، وهو رأيُ البصريين[3] ، أو ضميرُ المجهول – وهو كنايةٌ عن الفعل ، والاسمُ في موضع الفعل كأنَّه قال : ليس فِعْلُهم فِعْلَ زيدٍ[4] . وليس

---

(١) سقطت (على) من س .
(٢) الكتاب ٣٤٨/٢ .
(٣) الكتاب ٣٤٨/٢ ، المقتضب ٤٢٨/٤ ، الأصول ٣٥٠/١ ، وانظر منهج السالك ص ١٧٤ .
(٤) شرح الكتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٢٨ ، توضيح المقاصد ١٢١/٢ ، التصريح ٣٦٣/١ . ونسبه أبو حيان في منهج السالك ص ١٧٤ ، وابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢٢٦/٢ إلى الفراء .

في كلامه ما يعيّن أَحَدَ المذهبين . وهذا كلُّه يُبيِّنُ[1] عدمَ تَصَرُّفِ هذه الأفعال ، وأنها تأتي على لفظٍ واحدٍ ، فلا تقول : قامتِ الفرقةِ ليستْ زيداً ، ولا تكون زيداً ، ولا خلَتْ ، ولا عَدَتْ ، ولا : قام القومُ ليسوا زيداً ، ولا يكونونَ زيداً ، وأنت تريد الاستثناء ، ولا قام القومُ خلَوْا ، أو عَدَوا زيداً ، وإنَّما جَرَتْ مَجْرى ما ضُمِّنَتْ معناه وهو إلاَّ ، فلو خلت من معنى إلاَّ لجاز تَصَرُّفُها ولَحاقُ الضمائر المطابقة . ولما ذكر النصب في الأربعة وأطلق ذلك فيها إطلاقاً ، وكان منها ما يكون ذلك فيه على اللزوم ، وما يكون فيه على الجواز استدرك لِمَا كان النصبُ فيه على الجواز وجهاً آخرَ ، وهو الجر ، فقال في ذلك :

واجْرُر بِسَابِقَيْ يكونُ إنْ تُرِدْ وبَعْدَ (ما) انصِبْ وانجرارٌ قد يَرِد

سابِقَي[2] يكونُ هما خلا وعدا ، ويعني[3] أنَّك إنْ أردتَ الجرَّ بهذين الفعلين فجائزٌ لك ذلك . فإذاً قد حصل في استعمال ما بعدهما وجهانِ : أَحَدُهما : النصبُ الذي قَدَّم ، ومنه في خلا ما أنشده ابنُ خروفٍ ، وغيرُه من قولِ الشاعر :

وبلدةٍ ليسَ بها طُوْرِيُّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ[4]

ومنه في عدا ما أنشدَه ابنُ خروف أيضاً :

يا من دَحَا الأرض ومن طَحَاها أَنْزِلْ بهم صاعقةً أرَاها
تَحْتَرِقُ الأَحْشَاءُ من لظاها عَدَا سليمى وعَدَا أباها[5]

---

(١) في الأصل : (يين) ، وما أثبت من س .
(٢) في الأصل : (سابقي يكون) ، وما أثبت من س .
(٣) في س : (يغير) ، تحريف .
(٤) البيتان للعجاج ديوانه ص ٣١٩ ، وانظر الأصول ٣٠٥/١ ، المنصف ٦٢/٣ ، الأمالي ٢٥١/١ ، الإنصاف ٢٧٤/١ ، خزانة الأدب ٢/٢ .
(٥) الثاني والثالث من منهج السالك ص ١٧٤ من غير نسبة .

والثاني : الجرُّ المُنَبَّهُ[1] عليه الآنَ ، ومنه في خلا قول الشاعر الأعشى :

خلا اللهِ لا أرجو سِواك وإنَّما ... أُعُدُّ عيالي شُعْبةً من عيالكا[2]

ومنه في عدا قولُ الآخر أنشده ابنُ خروف : /١٩٩/

تَرَكْنَا بالحضيضِ بَنَاتِ عُوجٍ ... عواكفَ قَدْ خَنَعْنَ إلى النُّسورِ

أَبَحْنَاحَيَّهُم قَتْلَى ، وأَسْرَى ... عدا الشَّمْطَاء ، والطفلِ الصغيرِ[3]

وسَوَّى بين خلا وعدا في إجازة الجر بهما . أمَّا في خَلا فقال السيرافي : لا خلافَ أعلمُ في جوازِ الجر بخلا[4] ، وأمَّا في عدا فللنحويين[5] في إجازةِ الجَرِّ بها خِلافٌ ، فذهبَ ابنُ خروفٍ إلى الجواز كالناظم ، وفي كلام الأخفش ما يُشْعِرُ بذلك[6] ، فإنَّه قال : وأمَّا عدا فقد يَنْصِبُونَ بها ويَجُرُّونَ ، فإذا جَرُّوا فهي حرفٌ بمنزلة مِنْ ، وإذا نصبوا فهي فِعْلٌ كأنك قلتَ : جاوَزَ بعضُهم زيداً ، قال : وكذلك خَلا ، وذلك أنَّك إذا قلتَ : ما جاءني أَحَدٌ ، تَوَهَّمَ السامعُ أنَّ زيداً هو أَحَدُ الذين لم يأتوك ، فقلت : عدا أَحَدُهم زيداً ، أي ليس في الآتينَ ، ولم يذكر سيبويه الجرَّ بِعَدا ، فحُمِلَ على أنَّه غيرُ جائزٍ عنده ، وذلك أنَّ السماعَ في ذلك قليلٌ ، فلم يبلغ سيبويهِ ، فلذلك[7] سكتَ عنه ، وبَلَغَ الأخفش فألحقه بخَلا ،

---

(١) في س : (المقيّد) ، تحريف .

(٢) مضى تخريجه ص ٣٧٢ ، وفي الأصل : (شيعة) وما أثبت من س ، وهامش الأصل ، وهو المعروف في رواية الشاهد .

(٣) لم أقف للبيتين على نسبه ، وهما في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٠ ، التصريح ٣٦٣/١ ، المقاصد النحوية ١٣٢/٣ ، والشاهد في منهج السالك ص ١٧٥ ، وفي س : (تركنا الحضيض) ، بسقوط الباء .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٣٠ .

(٥) في الأصل : (فالنحويين) ، وما أثبت من س .

(٦) انظر رأيه في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٣٠ .

(٧) في س : (فإذا لو) ، تحريف .

وأيضاً فإنَّ خلا عند الناظم يجوز فيها النصب على غَيْرِ قِلَّةٍ ؛ إذ لم يُقَيِّدْهُ بذلك ، وهو مذهبُ سيبويه[1] . وذهب الأخفشُ إلى أَنَّ النصبَ بها لا يكادُ يعرف[2] ، وقد استدلَّ ابنُ خروف على صحةِ ما حكاه سيبويه من النصب بالنصب[3] بها بعد (ما) باتفاقٍ ، ما عدا الجَرْمِيَّ فإنَّه أجازَ الجرَّ بها بَعْدَ (ما) حكايةً عن العربِ[4] كما سيأتي ، فإذا ثَبَتَ ذلك فيها مع (ما) جازَ فيها دونَها من حيثُ ثبتت فعليتُها ، وأيضاً فإنَّ سيبويه ما أثبتَ إلاَّ ما ثبت عنده فليس قَوْلُ الأخفش حُجَّةً عليه ، لأَنَّه نافٍ وسيبويه مثبت ، والمثبتُ مقدَّمٌ على النافي في مثل هذا ، فالأصح ما ذهب إليه الناظم . وهذا كلُّه ما لم يَتَّصل بهما (ما) . فأَمَّا إن اتصلت بهما (ما) فإنَّ الوجهَ المختارَ هو النصبُ كما نَصَّ عليه بقوله : «وبَعْدَ ما انصِبْ» . فبَيَّنَ أَنَّ النصبَ هو الوجهُ والقياسُ المُطَّرِدُ إذا وَقَعا بعد (ما) ، وأَمَّا الجَرُّ فقليلٌ ، لقوله : «وانجرار قد يرد» يريد عن العرب قليلاً ، فتقول على المختار : قام القومُ ما خلا زيداً ، وقام القومُ ما عدا زيداً ، وتكون (ما) معَ[5] ما بعدها في موضع نَصْبٍ ، وهي مصدَرِيَّةٌ كأَنَّه في التقدير : قام القومُ مجاوزتَهم زيداً ، وهو مصدرٌ منصوبٌ نَصْبَ غيرِ وسِوى عند ابنِ خروف[6] ، ومصدرٌ في موضع الحال عند السيرافي من باب : رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئِه ونظائره[7] ، أي مجاوِزينَ زيداً أو خالينَ من زيدٍ ؛ فإذا كانت مصدَرِيَّةً لم يصلح أَنْ يكون ما بعدها من خلا وعدا إلاَّ فعلاً ، لأَنَّ (ما)

---

(١) الكتاب ٣٤٨/٢ .

(٢) نقله أبو حيان في منهج السالك ص ١٧٥ عن الأوسط للأخفش ، وانظر توضيح المقاصد ١٢٣/٢ .

(٣) في الأصلين : (النصب) ، بسقوط الباء .

(٤) حكاه الجرمي في باب الجرمن كتابه الفرخ / انظر شرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢ ، منهج السالك ص ١٧٥ ، توضيح المقاصد ١٢٣/٢ .

(٥) في الأصل : (ما بعدها ما بعدها) . وما أثبت من س .

(٦) انظر رأيه في توضيح المقاصد ١٢٦/٢ .

(٧) شرحه كتاب سيبويه ٣/ل ١٢٩ .

/٢٠٠/ المصدريَّةَ لا توصل إلاَّ بالفعل ، ومن ذلك في الشعر / قولُ لَبيد :

أَلاَ كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ وكُلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائِلُ[١]

وَرَوَى الجَرْمِيُّ الجَرَّ بهما بعد (ما) ، نحو : قام القوم ما عدا زيدٍ ، كأَنَّه على تقدير زيادة (ما) ، قال في الشرح : «وفيه شذوذ ؛ لأَنَّ (ما) إذا زيدت مع حَرْفِ جَرٍّ لا تَتَقَدَّمُ عليه بل تتأخَّرُ عنه ، نحو : ﴿فبما رحمة من الله﴾[٢] و﴿عما قليل﴾[٣] .

ثُمَّ قال :

وحيث جَرَّا فهما حرفانِ كما هما إنْ نَصَبا فِعْلانِ

يعني أَنَّ خلا وعدا إذا كان ما بعدهما مجروراً فذلك لأَنَّهما حرفا جَرٍّ ؛ لأَنَّ الفعلَ لا يعمل الجر ، ولا يقع بعده المجرورُ ، وإنما يعمل الجَرَّ الحرفُ أو الاسمُ ، وهما ليسا بآسمين ، فلا بُدَّ أنْ يكونا حرفين . وأَمَّا إذا[٤] نصبا ما بعدهما فهما فعلان ؛ لأَنَّه قد ثبتت لهما الفعلِيَّةُ قبل دُخولهما في هذا الباب فلا يَخْرُجان عن ذلك إلاَّ بدليل ، ولا دليل على ذلك ، فلذلك قال[٥] : «كما هما ان نصبا فعلان»[٦] وهو تشبيهُ تنظير ، لا تَشْبِيهُ تعليلٍ لكنَّ قولَه : «كما هما ان نصبا فعلان»[٦] إن أراد أَنَّهما كذلك بغير مطالبةٍ بالدليل فهذا لا يَسْلَم ، وإن أراد بالدليل فلا[٧] يَلْزَمُ من النصب كونُهما فعلين؛ إذ قد يَنْصِبُ الحرفُ على مذهبه ؛ ولأجل ذلك ذهب إلى أَنَّ النصبَ قَبْلُ بإلاَّ إذا قلتَ : قامَ القومُ إلاَّ زيداً ، وقد اعترض هنالك على نفسه فقال : «فإن قيل : لو كانت إلاَّ عاملةً

---

(١) ديوانه ص ٢٥٦ ، اللآلىء ٢٥٣/١ ، شرح المفصل ٧٨/٢ ، المقاصد النحوية ٢٩١/١ ، همع الهوامع ٤/١ ، ٢٦١/٣ ، التصريح ٢٩/١ ، خزانة الأدب ٣٤٠/١ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٣) سورة المؤمنون آية ٤٠ ، والنص في شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٦٧/٢ .

(٤) سقطت (إذا) من س .

(٥) سقطت (قال) من س .

(٦) ما بين الاشارتين ساقط من س .

(٧) في س : (بالدليل بالدليل لا يلزم) .

لجرَّتْ ؛ لأنَّ الجرَّ هو اللائق بعامل الاسم الذي لا يُشْبِه الفعلَ ، ولذا حكم لعدا وخلا وحاشا بالحرفيَّة إذا جرَّتْ وبالفعليَّةِ إذا نصبت ، فالجواب[1] : لا نسلِّم أنَّ اللائقَ بِعامل الاسم الذي [لا يُشْبِهُ الفِعْل][2] هو الجرُّ خاصَّةً ، بل اللائقُ به عَمَلٌ لا يصلح للفعل ، وهو جرٌّ أو نَصْبٌ لا رفعَ معه»[3] ثم أتى على باقي كلامه فقد ثبت أنَّ نفسَ النصب لا يستلزم الفِعليَّةَ ، فالذي تثبت به الفعلية على مذهبه في هذين اللفظين وقوعُ ما المصدرية قبلَهما كما قاله ابن خروف ، ولذلك أنكر الجمهور الجر مع ما ، فإذا ثبت لهما الفِعليَّةُ مع النصب في موضع حُمِل عليه الموضع المحتَمِل ، وأقوى من هذا أنْ يقالَ : كما[4] ثبت لهما وهما حرفان[5] عَمَلُ الجر لم يصلح أنْ ينصبا وهما حرفان أيضاً ؛ إذ ليس في أدوات الجر ما يعمل تارةً جرًّا وتارةً نصباً ، بل إذا ثبت له عَمَلٌ ما لم يَنْصَرِف عنه إلى غيره ، فلا بُدَّ إذا نصبا أنْ يكونا غيرَ حرفين ، فتعينت الفعليَّةُ . والله أعلم .

وهنا انقضى كلامُه في خلا وعدا ، وبقي الكلام في ليس ولا يكون . وهل تتعيَّنُ لهما الفعلِيَّةُ أم لا ، والأمر فيهما يسيرٌ ؛ إذ قد ثبتت لهما الفعلِيَّةُ بإطلاق ، وتَبَيَّنَ أنَّ ما بعدَهما يُنْصَبُ ، ولم يذكر غيرَ ذلك ، فدَلَّ على أنْ لا زائدَ على ما ذكر فيهما ، وهذا ظاهر .

ثُمَّ أخَذَ في الكلام على حاشا فقال :

وكخَلا حاشا ولا تَصْحَبُ ما وقيل : حاش وحَشَى فاحفظهما

يعني أنَّ حاشا لها وجهان أيضاً : الجَرُّ على أنَّها حرفٌ ، والنصبُ على أنَّها

(١) في الأصل : (فلذلك) ، تحريف ، والتصحيح من س . وشرح التسهيل .

(٢) ما بين المعقوفين من كلام استدرك في طرف الحاشية اليمنى من الأصل ، ولم يظهر من المصورة، وأثبته من س ، وشرح التسهيل .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩١٩/٢ .

(٤) في س ، وحاشية الأصل : (لمّا) .

(٥) في الأصل : (معربان) ، تحريف ، وما أثبت من س .

/٢٠١/ فعل كما كان ذلك / لخلا ، فتقول في الأول : قام القوم حاشا زيدٍ ، ومنه ما أنشده السيرافي وغيره :

حاشا أبي ثوبان إنَّ له ضنًّا على المَلْحَاةِ والشَّتْمِ[١]

وهذا هو المشهور فيها ، وتقول في الثاني : قام القوم حاشا زيداً ، حكى أبو عَمْرو الشيباني عن بعض العرب : «اللَّهُم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطانَ وأبا الأَصْبَغ»[٢] . وذُكِر عنه أنَّ العربَ تخفِضُ بها وتنصب حكاه عنه السيرافي[٣] ، وأنشد ابنُ خروف قول الشاعر :

حاشا قريشاً فإنَّ اللهَ فضَّلَها على البريةِ بالإسلام والدين[٤]

وفيما ذهب إليه في حاشا ما يدلّ على مخالفتِهِ للنحويين من وجهين :

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/ل ١٢٩ ، والبيت ملفق من بيتين للجميح الأسدي هما :

حاشا أبــي ثـوبان إن أبـا ثـوبان ليس ببكمـة فـدم

عمرو بــن عبدالله إن بــه ضناً عن الملحـاة والشتـم

المفضليات ص ٣٦٧ ، الأجمعيات ص ٢١٨ ، مجاز القرآن ٣١٠/١ ، المحتسب ٣٤١/١ ، الإنصاف ٢٨٠/١ ، شرح المفصل ٨٤/٢ ، منهج السالك ص ١٧٦ ، الجني الداني ص ٥١٤ ، المقاصد النحوية ١٢٩/٣ ، خزانة الأدب ١٥٠/٢ ، وروايته في المفضليات «حاشا أبا . . .» فلا شاهد فيه على هذه الرواية

(٢) ويروى أيضاً عن أبي زيد / انظر الأصول ٣٥١/١ ، المحتسب ٣٤٢/١ ، شرح المفصل ٨٥/٢، منهج السالك ص ١٧٦ ، الجني الداني ص ٥١٣ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣/ل ١٣٠ .

(٤) لم أقف له على نسبه ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول ٩٦٢/٢ ، وقال قبل إيراده : (أنشده ابن خروف في شرح الكتاب) ، منهج السالك ص ١٧٦ ، المقاصد النحوية ١٣٧/٣ ، وصدره في همع الهوامع ٢٨٣/٣ ، وذكر الشنقيطي في الدرر اللوامع ١٩٦/١ أن صحة رواية البيت (بالإحسان والخير) ، وأنَّه من جملة أبيات للفرزدق . وبيت الفرزدق في ديوانه ٢١٥/١ :

إلاّ قريشاً فإنَّ الله فضلهــم على البريّة بالإسلام والخير

فإن كان إيّاه فلا شاهد فيه .

أحدُهما : أنَّه خالفَ أهلَ الكوفة القائلينَ بأنَّها فِعْلٌ أبداً ، إلاَّ أن منهم مَنْ قال : هو فعلٌ ماضٍ ، ومنهم من قال : هو فِعْلٌ استُعْمِلَ استعمالَ الأدوات[1] ، فأمَّا إذا انتصبَ ما بعدها فلا إشكالَ على مذهبهم ، وأمَّا إذا انخفض فعلى تقدير اللام ، ولذلك تظهر فتقول : حاشا لزيدٍ .

والدليل على أنَّها مع الجَرِّ حرفٌ أنَّ الفعلَ لا يَنْجَرُّ ما بعدَه أبداً ، وتقديرهم حرفَ الجر غيرُ صحيح ، لأنَّ الجار في الأمر العام المطَّرِد إذا حُذِفَ زال عملُه ، وقد يقال : إنَّ اللامَ زائدةٌ ، والأصل عدمُها . وأيضاً إذا جُرَّ ما بعدها باللام فليست حينئذ أداةَ استثناءٍ ، ولا ما بعدها مستثنى ؛ لأنَّها تقع في أول الكلام لزوماً أو غَلَبَةً ، وليس ثَمَّ ما يستثنى منه .

والثاني : أنَّه خالف سيبويه حيثُ التزم في حاشا الحرفيَّةَ[2] وجَرَّ ما بعدها ؛ وذلك أنَّه لم يَحْكِ معها غَيْرَ الجر. ولم يُجزِ أنْ تأتيَ بما كَعدا وخلا ، فلم يكن لها وَجْهٌ يُحْكَمُ لأجله بِفِعْلِيَّتِها ، وحكى غيرُه النصبَ بعدها ، وقد تقدّم من ذلك أشياء – وإن كانت قليلةٌ ، فهي حُجَّةٌ للنصب الذي أثبته الناظم ومن اقتفى أثره ، ودليلٌ على فعليتها ، قال الأخفش : «وأمَّا حاشا فقد سمعنا من ينصب بها» قال وهذه أشبه ؛ لأنَّها من حاشَيْتُ ، فقد ثبتَ النصبُ بها على الجملة ، وإن كان قليلاً فهي مثلُ خلا في جواز الوجهين ، ولا شكَّ أنَّها إذ ذاك فِعْلٌ ، لكن كونُها من حاشَيْتُ فيه نَظَرٌ . والحاصل أنَّ سيبويه لم يَحْكِ النصبَ بها ، وحكاه غيرُه فلا مخالفةَ في الحقيقة بين سيبويه والأخفش كما تقدَّم في عدا .

ولما قال : «وكخلا حاشا» وكانت خلا يجوز أنْ تَصْحَبَ ما المتقدمة أَوْهَمَ ذلك أنَّها مثلُها في مصاحبة ما أيضاً ، فرفع ذلك بقوله : «ولا تصحب ما» فبَيَّنَ أنَّها تُخَالِفُ خلا في هذا الحكم ، فلا تلحقها ما ، فلا تقول : قام القومُ ما حاشا

---

(١) انظر الإنصاف ٢٧٨/١ ، الجني الداني ص ٥١٤ .

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢ .

زيداً ، كما تقول : قام القومُ ما خلا زيداً ، ولأجْلِ هذه المخالفة – والله أعلم – لم يُدْخِلْها مع خلا وعدا في الذكر ، وإنّما لم تلحقها ما ؛ لأَنَّ الغالبَ عليها الحرفِيَّةُ ، فلم يصلُح لها من التصرّف أَنْ تَدْخُلَ عليها ما عند إرادةِ الفعليّةِ لندور

/٢٠٢/ ذلك ، ثم حكى في حاشا ثلاث لغات : إحداها : / ما بدأ به وهي حاشا على وزن ماشى ، وهي الشهيرة ، والثانية : حَاشَ على وزن عاش ، والثالثة : حَشَى على وزن مَشَى ، ومنها ما جاء في قول الشاعر :

حَشَا رَهْطَ النَّبِيِّ فإنَّ منهم بحـوراً لا تُكَدِّرُهـا الدِّلاءُ[1]

وقوله : «فاَحفَظْهُما» تنبيه على قلتهما ، وأَنـهما من المحفوظ القليل الاستعمال ، وإنّما المستعمل ما قـدّم . وهناك ثلاث مسائل :

إحداها : أَنَّه أطلق القول في جواز الوجهين في خلا وعدا وحاشا من غير أن اعتنى بترجيح أحد الوجهين على الآخر . وقد أتى بالترجيح غيرُه ؛ فإنَّ الحرفِيَّة أغلبُ على حاشا ، والفعليَّةُ أغلبُ على عدا . وأَمَّا خلا ففيها خلافٌ ، فعند سيبويه أَنَّ النصبَ هو المختار[2] ، وعكس الأخفشُ فجعل الجَرَّ هو المختار[3] ، وكلاهما مُدَّعٍ أَنَّ السماعَ كذلك ، وكأَنَّ الناظمَ مائلٌ إلى رأي الأخفش ، أَلاَ ترى أَنَّه قال : «وكخلا حاشا» والمعلوم في حاشى أَنَّ الجَرَّ هو الشهير المختار ، وهو قد شَبَّهها بخلا دون عدا ، فَدَلَّ على قصده لاختيار الجر فيها . والله أعلم .

والثانية : أَنَّ حاشا التي تَكَلَّمَ عليها هنا هي التي تُفِيد الاستثناء كما تفيده إلاّ ،

---

(١) أنشده الفراء كما ذكر الأزهري في التهذيب ١٤٠/٥ ، ولم أقف له على نسبة ، وهو في المقرب ١٧٢/١ ، الاستغناء ص ١١١ ، منهج السالك ص ١٧٧ ، الجني الداني ص ٥١٦ ، توضيح المقاصد ١٢٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٤٨/٢-٣٤٩ ، توضيح المقاصد ١٢٢/٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ .

(٣) في توضيح المقاصد ١٢٣/٢ : «وقال الأخفش في الأوسط : كلُّ العرب يجرون بخلا ، وقد زعموا أنه ينصب بها ، وذلك لا يعرف أ . هـ ، وهو خلاف المشهور» .

ولم يتعرّض لغير ذلك ، فإنَّ حاشا لها استعمالان : أحدهما في الاستثناء ، وقد تقدّم . والآخر أنْ تستعمل استعمالَ المصادر الموضوعة لانشاء أمرٍ من تنزيه أو دعاء أو غير ذلك ، وهي التي تُسْتَعْمَلُ باللام فتقول : حاشا لزيد وحاشا لله ، وتقول : حاشا اللهِ وحاشا زيدٍ ، فالأول مثل تنزيهاً لله ، والثاني مثل : سُبْحَانَ الله . كما أنَّ خلا وعدا لهما استعمالان أيضاً : أحدهما : في الاستثناء ، والآخر كسائر الأفعال المتصرفة من خلا يخلو وعدا يعدو .

والثالثة : أنه قال في حاشا : «ولا تصحب ما» وذلك مُشْكِل مع أنَّه قد حكى في الشرح في بعض الأحاديث : «أُسَامَةُ أحبُ الناسِ إليَّ ما حاشى فاطمة»[1] ونَبَّه عليه في التسهيل ، فكيف يقول هنا : «ولا تَصْحَبُ ما» .

والجواب : أنه أراد لا تَصْحَبُ ما قياساً ، وسكت عن السماع الآتي ، فلم يَنْفِه ولا أَثْبَتَهُ ، ولو أراد نَفْيَ السماع لقالَ : ولم تَأْتِ بما ، أو لم تَرِد بما ، أو ما أشبه ذلك ، فعبارته بَيِّنَةٌ لا إشكالَ فيها . والله أعلم .

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٦٤/٢ ، وقال قبل إيراده : (. . من مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر . . .) وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤٩٩/٢ : (ما حاشا فاطمة ولا غيرها) ، وذكر محققه أن الطبراني أخرجه برقم (٣٧٢) ، والحاكم ٩٦/٢ ، والهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٦/٩ . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وانظر الحديث النبويّ في النحو العربي ص ٢١٥-٢١٦ .

الحال

هذا هو النوعُ السابع من المنصوبات التي ينصبها كلُّ فعل متعدِّياً كان أو غير متعدٍّ ، وهو الحال ، وابتدأ بتعريف الحال أولاً قبلَ الحكم عليه على غالب عادته ، وهو الصواب ؛ لأَنَّ الكلامَ في أحكام الشيء وأوصافه ثانٍ عن فهم معناه ، فقال في تعريفه :

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ في حالٍ كفرداً أذهبُ

فأتى بأربعة أوصاف مساقَ الجنس والفصول المترتبة في الحدود :

أولها : أنَّه وصفٌ ، وهو الجنس الأقرب للحال ، ومعنى كونه وصفاً أَنَّه يصحّ أَنْ يُتَّصَف به ، لا أَنَّه يريد الوصف الجاري على الموصوف ،/ وهو النعتُ ؛ /٢٠٣/ لأَنَّ من شأن الحال أَلاَّ يجري على صاحبه وهو حال في الاصطلاح ، بل إذا جرى عليه عاد وصفاً وخرج عن كونه حالاً ، وهذا ظاهر .

والثاني : أَنَّه فَضْلَةٌ ، والفضلة مقابلُ العمدة ، وهو ما استغنى الكلام عنه ، نحو : جاء زيدٌ راكباً ، فراكباً لو لم يأتِ به لَصَحَّ الكلام وتَمَّ بأجزائه ، وكذلك إذا قلتَ : زيدٌ منطلقٌ راكباً ، فلو لم تأتِ للفعل بفاعل ، ولا للمبتدأ بخبر لكان «راكباً» فاعلاً مع الفعل وخبراً مع المبتدأ ، فكنت تقول : جاء راكبٌ ، وزيد راكبٌ ، فيكون إذذاك عمدةً لا فضلة ؛ لأَنَّ الكلام لا يستغني عنه ، فلا يكون إذ ذاك حالاً . فهذا معنى كونه فضلة ، فتَحَرَّز إذاً منه في قولك : قام راكبٌ ، وزيدٌ[1] راكبٌ ، وإن كان وصفاً من الأوصاف ،

(١) في الأصل : «وزيداً» .

ويخرج عنه بذلك أيضاً المفعول الثاني في باب علمتُ ، نحو : علمتُ زيداً راكباً ، فإنّه عمدة ، فلم يتناوله الحَدُّ فليس بحال .

والثالث : كونه مُنْتَصِباً ، فبَيَّنَ بذلك أَنَّ إعرابَه أبداً النصبُ لا غيرُه من وجوه الإعراب ، وخرج عن ذلك النعتُ أيضاً ، نحو : جاءني رجلٌ راكبٌ ، ومررتُ بزيدٍ القائمِ ، فإنَّ القائم [والراكب][1] في المثالين وَصْفٌ وفضلة جاءت بعد تمام الكلام مع أنَّها ليست بحال .

والرابع : أنَّه مُفْهِم : في حالِ ، أي مُفْهِم هذا اللفظ المحكيّ الذي هو (في حال) هكذا مخفوضاً بغير[2] تنوينٍ مهيّأً للمضاف إليه كأنه ٱختُزِلَ من قولك : جاء زيدٌ في[3] حالِ كذا ، لأَنَّ تقديرَ الحال هكذا ، فإذا قلتَ : جاء زيدٌ راكباً ، فالتقدير : جاء زيدٌ في حال[4] ركوبٍ . وإذا قلت :جاء ضاحكاً ، فالتقدير : في حال ضَحِك ، وكذلك سائر المُثُل ، فأتى بقوله (في حال) مقتطعاً من الكلام المقدَّر ليبين لك خُصوصيَّةَ الحال التي بها يفارِق الوصفَ ، وذلك أَنَّ راكباً في قولك : رأيتُ رجلاً راكباً وَصْفٌ فضلة منتصبٌ[5] لكنّه غيرُ مفهمٍ معنى (في حال كذا) ، وإنما مفهومه رأيت رجلاً[6] صفته كذا ، لا في حالِ كذا ، بخلاف : رأيتُ زيداً راكباً فإنَّه مفهمُ معنى : في حال ركوبٍ ، وكذلك إذا قلتَ : رأيت زيداً الراكبَ لا فرقَ بينَه وبين قولك : رأيتُ رجلاً راكباً في منع تقدير (في حال كذا) ، وهذا معنى تعريفه .

---

(١) تتمة من س .

(٢) في س : (من غير) .

(٣) سقطت (في) من س .

(٤) في س : (بحال) .

(٥) في الأصل منتصباً .

(٦) سقطت (رجلاً) من س .

ثُمَّ فيه بَعْدُ نظرٌ . فإنَّ هذه الأوصاف لم تُوْفِ بالمقصود على ما ينبغي في التعريف ، أمَّا الأول فإمَّا أنْ يريدَ بالوصف [الوصف][1] المعنويَّ ، أي هو وَصْفٌ من الأوصاف التي لصاحب الحال ، وذلك لا يستقيم ، لأنَّ راكباً من قولك : جاء زيدٌ راكباً لا يقال فيه إنَّه وصفٌ معنويٌّ ، بل هو موصوفٌ بالركوب ، والركوب هو الوصف المعنويّ ، وأيضاً إن كان المعتبرُ هو الوصف المعنويّ لم يَصْلُح[2] له ما بعده من الأوصاف ، وهي قوله : «فضلة منتصب إلى آخره» ، لأنَّ [هذا][3] شأنُ الألفاظ لا المعاني . فهذا الوجه غيرُ مُتَّجه ، وإمَّا أنْ يريدَ الوصف / الاصطلاحي ، فراكبٌ في المثال وَصْفٌ بلا شك لكنْ إنّما يدخل له من الأحوال ما كان مشتقاً ، وأمَّا ما كان جامداً فلا يدخل فيه ، كما في قولك : بعتُه مُدّاً بدرهم ، وبعته يداً بيد ، وهو كثيرٌ جدّاً بحيث لا يقال فيه : إنَّه قليل ، أو إنَّه مقصورٌ على السماع ، فلذلك لم يعتبر به[4] ، بل هو كثير ، وقد نَبَّه على كثرته بقوله : «ويكثر الجمود في سِعْرٍ إلى آخره» فالجمود على الجملة في الحال شهيرٌ كثير بحيثُ لا يخرجُ عن باب الحال ، كقول الله تعالى ﴿فانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[5] وقوله ﴿فَمَا لَكُم في المُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[6] ، ﴿فَتَمَّ مِيْقَاتُ رَبِّه أربعينَ لَيْلَةً﴾[7] ، ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لكم آيَةً﴾[8] إلى أشياء لا تنحصر إلاَّ أنَّ الاشتقاقَ أكْثَرُ على كلٍّ /٢٠٤/

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٢) في س : (لم يصحَّ) .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٤) في س : (لم يعين به) .

(٥) سورة النساء آية ٧١ .

(٦) سورة النساء آية ٨٨ .

(٧) سورة الأعراف آية ١٤٢ .

(٨) سورة الأعراف آية ٧٣ ، وقد استشهد بالآيات الثلاث الأخيرة على التوالي ابن الناظم في شرحه الألفيّة ص ٣١٢ .

حالٍ ، وإذا كان كذلك أشكلَ تفسيرُ الوصف بكلِّ تقدير .

فإنْ قيل : إنَّ التأويلَ فيما جاء من الأحوال الجامدة ممكنٌ ، فينصرفُ به الجامدُ إلى الاشتقاق ، ولا يبقى في هذا الوجه إشكالٌ .

فالجواب : أنَّ كلامه يدفَعُ هذا حيثُ أثبتَ الجمود في الحال ، وارتضاه ، ولم يرتضِ القولَ بلزوم الاشتقاق ، وتأويل ما جاء من الجوامد . وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله ، فالإشكال واردٌ .

وأمَّا الوصفُ الثاني فغَيْرُ مخلَّص أيضاً ، لأنَّ الحال تأتي كثيراً غيرَ مستغنىً عنها ، إذ لا يَتِمُّ الكلام دونَها [بل][1] إذا فُرِضَ طرحُها صار باقي الجملة غيرَ مُفِيدٍ كقولِ اللهِ تعالى ﴿وإذا قَامُوا إلى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾[2] فكسالى حالٌ لو فُرِضَ سقوطُها لم يُفِدْ قوله ﴿وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا﴾ فائدةً ، وكذلك قولُه ﴿وإذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِين﴾[3] ومن ذلك كثيرٌ ، وكذا قولهم[4] : ضَرْبِي زيداً قائماً ، وبابه ، فإنَّ الحالَ هنا غيرُ مستغنىً عنه ، وكلُّ ما لا يستغنى عنه في الكلام فهو عُمدَةٌ في ذلك الكلام ، وبهذا المعنى بعينه اعترضَ بعضُ الناس على النحويين هذا الموضع ؛ إذ يشترطون في الحال أنْ يكونَ بعد تمام الكلام ، وهو معنى ما قال الناظم من كونه فضلة - بقول الشاعر ، وهو عَدِيُّ بنُ الرَّعْلاء :

إنَّما المَيْتُ مَنْ يعيشُ كَئِيباً   كاسِفاً بالُه قليلَ الرّجاء[5]

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٢) سورة النساء آية ١٤٢ .

(٣) سورة الشعراء آية ١٣٠ .

(٤) في الأصل : (قوله) ، وما أثبت من س .

(٥) من أبيات له في الأصمعيات ص ١٥٢ ، والشاهد في اللآلىء ١/٨ ، ٦٠٣ التوطئة ص ٢٠٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٩ ، البسيط ١/٣٩٤ ، مغنى اللبيب ص ٦٠١ ، خزانة الأدب ٤/١٨٧ .

فكئيباً حالٌ مع أنَّه لا يَتِمُّ الكلامُ دونَه ؛ إذ لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ قولُه : «إنّما الميت من يعيش» كلاماً حتَّى يأتيَ بالحال ، فكيف يكون الحال فَضْلَةً لزوماً[1] ؟!

وأمَّا الوصف الرابع ، وهو قوله : «مُفْهِمٌ في حالٍ» فقد اعترضه عليه ابنُه بأنَّه يشمل النعت ؛ لأنَّ معنى : مررت برجلٍ راكبٍ هو معنى قولك : مررت برجلٍ في حال ركوب ، كما أنَّ قولك : جاء زيد راكباً في معنى : جاء زيدٌ في حال ركوب[2] . وما قاله بَدْرُ الدين ابنُه قد أَلَمَّ هو به في التسهيل ، وفي الشرح[3] ، فإنَّه قال في التسهيل حين عَرَّف بالحال «وهو ما دَلَّ على هيئةٍ وصاحبها متضمِّناً معنى في غير تابعٍ ولا عُمْدَةٍ»[4] . وقال في الشرح : «إذا قلتَ : جئتُ ماشياً ، وزيدٌ مُتَّكِئٌ ، ومررتُ برجلٍ مُتَّكِئٍ ، فإنَّ معناه جئتُ في حالِ مَشْيٍ ، وزيد في حال اتّكاءٍ ، ومررت / برجل في حال اتكاء[5] ثم قال : «فشارك الحالَ في هذا المعنى /٢٠٥/ بعضُ الأخبار ، وبعضُ النعوت فأخرجتُها بقولي : «غير تابعٍ ولا عُمْدَةٍ»[6] . فإذا كان كذلك فقوله : «مُفْهِم في حالٍ» يَشْمُلُ النعتَ ، ويَشْمُلُ أيضاً بعضَ الأخبار إلاَّ أَنَّ الخبرَ قد خرج بقوله : «فضلة» فبقي النعتُ كما قال ابنُ الناظم ، ثُمَّ إنَّ تقدير (في حال) غيرُ مُبِينٍ ولا مُبَيِّنٍ ؛ فإنَّكَ إذا قلتَ : جاء زيدٌ راكباً فكيف يقال في تقديره ، هل يقال : في حال راكبٍ ، فلا يَصِحُّ ؛ لأَنَّ الرَّاكِبَ هو زيدٌ نفسُه ، وأنت لا يستقيم لك أَنْ تقولَ : جاء زيدٌ في نَفْسِهِ ، أو في حال نفسه ، وأَمَّا قولك[7] : في حال

---

(١) ذكر هذا الاعتراض ابن عصفور في شرح الجمل ٣٣٩/١ ، وابن أبي الربيع في البسيط ٣٩٤/١ ولم ينسباه ، وانظر التوطئة ص ٢٠٠ .

(٢) شرح الألفيّة لابن الناظم ص ١١ .

(٣) سقط قوله : «وفي الشرح» من س .

(٤) التسهيل ص ١٠٨ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/١ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) في س : (أو يقال) .

ركوب ، فلا يُفْهَم أيضاً من كلامه هذا دونَ الأول ؛ إذ لا مُعَيِّن له ، والإشكال أيضاً واردٌ فيه ؛ لأَنَّ حال الركوبِ هو الركوب ، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ : جاء زيدٌ في ركوبه . فالحاصل أَنَّ هذا التعريفَ غيرُ مُعَرِّف .

والجواب عن الأول : أَنَّ المرادَ الوصفُ الاصطلاحي لكنَّ الوصفِيَّةَ في الحال ضربان : ضربٌ هي[1] فيه صريحةٌ ، وذلك حيث الاشتقاقُ ، وضَرْبٌ هي[2] فيه بالتأويل ، وذلك حيث الجمودُ حسب ما يأتي بحول الله ، ولا يخرج الجامد بذلك عن كونه جامداً ، وأَيْضاً فالعُمْدَة في مجيء الحال أَنْ يكونَ مشتقاً ؛ ولذلك قال : «وكونه منتقلاً مشتقاً يغلِبُ» فجعله الغالب في الباب كما ترى ، فهو المحدود إذاً ، وما سواه يرجع إليه بالتأويل .

وعن الثاني : أَنَّ الفَضْلَةَ في الاصطلاح ما جاز الاستغناء عنه في الأصل أعني أَصْلَ التركيب ، والعمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه في الأصل ، وقد يعرض لكلٍّ واحد منهما ما يُخْرِجُه عن أصله فيُسْتَغْنى عن العُمْدَة ، كقولك : كلُّ رجلٍ وضَيْعَتَه ، وأقائمٌ الزيدانِ ؟ ، ويمتنع الاستغناء عن الفضلة كقولك : زيداً ، في جواب : من ضَرَبْتَ ؟ ولا تخرج العُمْدَةُ بهذا العارض عن كونها عمدةً ، ولا الفضلةُ عن كونها فضلة[3] ، ويعبر عن هذا المعنى بأَنَّ معنى كون الحالِ فضلةً وبَعْدَ تمام الكلام أَنْ يكونَ الفعلُ قد أخذ فاعلَه ، والمبتدأُ خبرَه ، وذلك حاصل في قوله :

* إنَّـما المَيْتُ مَنْ يعيشُ كئيباً *

ونحوه . والعبارةُ الأولى أَعَمُّ .

وعن الثالث : أَنَّ ما قالَه ابنُ الناظم غيرُ مسلَّمٍ ، فإنَّ النعتَ تخصيصٌ

---

(١) في س : (هو) .

(٢) في س : (وضرب مغيَّر فيه) .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ١/١ .

للمنعوتِ لِتَقَعَ[1] الفائدةُ في الإخبار عنه ، فالنكرة الموصوفة توافِقُ من جهة المعنى التعريفي الاسمَ المعروف ، فكأنَّك لفظتَ باسمٍ واحدٍ مُخَصَّصٍ مُعَرَّفٍ ، بخلاف الحال فإنَّكَ لم تقصد به تخصيصاً ولا تعريفاً بل اكتفيتَ بما حَصَلَ لك من معرفتِه بالاسم المتقدم ، ثم عَبَّرْتَ عن حالته التي[2] هو فيها كما تخبرُ عنه بما شئتَ من الأخبار . والنعتُ ليس بخَبَرٍ عن المنعوت بالوضع اتفاقاً ، وإنَّما هو من تمام المنعوت وتَكْمِلَةٌ له فافترقا ، والدليل على ذلك[3] أنَّه يصحّ الإتيان برأيتُ زيداً قائماً في جواب : كيف رأيتَ زيداً ؟ لأنَّ معنى كيف : على أي حال ، أو : في أي

/٢٠٦/ حال ، بخلاف قولك رأيت زيداً القائمَ ، / وما كان نحوه ، لا يصلح[4] جواباً لكيف ؛ وما ذاك إلاَّ لأنَّه لا يُفْهِم معنى : في حالِ كذا ، فخرجتِ الصِّفَةُ عن حَدِّهِ ، ولعل ما قاله في التسهيل وشرحه لم يَقُلْ به ههنا . وهو الصواب . والله أعلم .

وعن الرابع : أنَّ قولَه : مُفْهِم كذا دَالٌّ على أنَّ المرادَ ما يَصِحُّ معناه ، وذلك أنْ يُقَدَّرَ : في حال ركوب ، فهو المعنى المفهوم من الحال ، ولا يفهم منه معنى : في حالِ راكبٍ ، إذ لا يَصِحُّ من جهة المعنى ، فكأنَّ الناظمَ لم يحتج إلى بيانٍ زائدٍ على معنى : في حالِ ، لقُرْبِ فهمه ، ووَجْهُ هذا الفهم أنَّ راكباً وإنْ كان زائداً[5] في المعنى لا يمتنع فيه تجريدُ معنى الركوب لأنَّ راكباً يَدُلُّ على الركوب . ألا تراهم قد قالوا :

* إذا نُهِيَ السَّفيهُ جَرَى إليه *[6]

---

(١) في س : (لِتَتِمَّ) .

(٢) في س : (الذي) .

(٣) في س : (على هذا) .

(٤) في س : (فإنه لا يصلح) .

(٥) في س : (زيدا) .

(٦) تمامه : * وخالف والسفيهُ إلى خلافِ *

ولم أقف له نسبة ، وهو في معاني القرآن ١/١٠٤ ، تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٧ ، مجالس ثعلب ١/٦٠ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠١ ، ٣٨١ ، الخصائص ٣/٤٩ ، المحتسب =

أي إلى السَّفه ؛ لمّا كان في الصفة ذِكْرُ المصدر ، فإذا كان كذلك لم يمتنع أَنْ يُفْهَمَ : جاءَ زيد في حال ركوبه ، وإذا سُلِّمَ أَنَّ معنى ذلك : جاء في ركوبه فلا يمتنع ذلك ، كأَنَّه يجعل الركوبَ ظرفاً لفعله مجازاً ؛ لأَنَّ المصادر قد تكون ظروفاً نحو : مَقْدَمِ الحاج ، قال أكثرُ هذا المعنى الفارسيُّ في التذكرة ، فطالعه ثَمَّة .

وقوله : «كفرداً أذهبُ» مثالٌ من الحال مُتَقَدِّمٌ على العامل ، والفرد بمعنى المُنْفَرِد :

وكَوْنُه مُنْتَقِلاً مُشْتَقّا يَغْلِبُ لكنْ ليس مُسْتَحَقّا

يشترط في وقوع الاسم حالاً شروطٌ سبعةٌ ، منها لازمة لا بُدَّ لكلٍّ حال منها، ومنها غالبةٌ على جمهور باب الحال ، وقد يأتي الحالُ بدونها .

فاللازمة : أَنْ يكونَ منصوباً ، بعد تمام الكلام ، مُقَدَّراً بفي من جهة المعنى ، نَكِرَةً . والثلاثةُ الأُوَل قد تَقَدَّمَتْ ، وهي التي أتى بها فصولاً في تعريفِه . والرابع سيذكره بَعْدُ .

وأَمَّا الغالبةُ فأَنْ يكونَ مشتقّاً ، منتقلاً ، وصاحبُه معرفةٌ ، فالشرطان الأوّلان هما اللذان شرع الآنَ في ذكرهما ، وإن كان قد أشار إلى شرط الاشتقاق في التعريف لكنّه لم يُبَيِّن فيه ما يُحْتَاجُ إلى بيانه . والثالث سيذكره بَعْدُ . ويريد هنا أَنَّ كونَ الحال منتقلاً وكونه مشتقاً يَغْلِبُ في[1] الاستعمال ، وليس بوَصْفٍ لازم له ، ولا يستحقُّ الحالُ أَنْ يُشْتَرَطَ ذلك فيه لزوماً عند العرب . والانتقال معناه : أَنْ يكونَ الحالُ وَصْفاً غير لازمٍ لصاحبه[2] ، ولا ثابتٍ له ، كقولك : ذَهَبَ زيدٌ

= ١٧٠/١ ، أمالي ابن الشجري ٦٨/١ ، ١١٣ ، ٣٠٥ ، ١٣٢/٢ ، ٢٠٩ ، الإنصاف ١٤٠/١ ، خزانة الأدب ٣٨٣/٢ .

(١) في الأصل : (فيه الاستعمال) ، وما أثبت من س .

(٢) في س : (غير لازم ولصاحبه) ، بواو مقحمة بعد (لازم) .

مسرعاً ، وسار راكباً ، وجاء ضاحكاً ، وما أشبه ذلك ، فالإسراع لزيد ليس بصفةٍ لازمةٍ له لا تفارقه ، وكذلك الركوب ليس بصفةٍ لازمةٍ له ، وكذلك سائرُ الأَمْثِلَة . والاشتقاق : أَنْ يتضمَّنَ معنى الفعل كقائمٍ ، وقاعدٍ ، ومسرع ، وراكب ، فهذانِ الوصفان غالبان للحال ، وأكثرُ مجيء الحال عليهما . وقد يكون على خلاف هذين الوصفين ، فلا يكون منتقلاً بل لازماً ، ولا مُشْتَقّاً بل جامداً . فمِمَّا جاء منه غيرَ منتقل قولُ الله تعالى ﴿شهدَ الله أَنَّه لا إله إلاَّ هو والملائكةُ وأولو العلم قائماً بالقسط﴾[1] . فقائماً حالٌ من اسمِ اللهِ ، وهو[2] وَصْفٌ ثابت / لا ينتقل ، وكذلك قوله تعالى ﴿وهو الذي أنزلَ إليكم الكتابَ مُفَصَّلاً﴾[3] ، وقوله تعالى ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفاً﴾[4] ، وقوله ﴿ويَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾[5] ، وقوله ﴿طِبْتُمْ فادْخُلُوها خَالدِين﴾[6] ، وقالت العرب : خَلَقَ اللهُ الزرافةَ يَدَيْها أطولَ من رِجليها[7] . ومما جاء منه غيرَ مشتقّ قولُه تعالى ﴿ فانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[8] أي : جماعات في تَفْرِقَةٍ ، فهذا[9] غير مشتق ، وكذلك قوله تعالى ﴿فَمَا لَكُمْ في المُنافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[10] حال ولا اشتقاق فيه ، وقوله تعالى ﴿هذه ناقَةُ اللهِ لكم آيةً﴾[11] . ويكثر ذلك في السعر كما قال . ومما اجتمع فيه الثبوتُ /٢٠٧/

---

(١) سورة آل عمران آية ١٨ .

(٢) في س : (فهو) .

(٣) سورة الأنعام آية ١١٤ .

(٤) سورة النساء آية ٢٨ .

(٥) سورة مريم آية ٣٣ .

(٦) سورة الزمر آية ٧٣ .

(٧) حكاه سيبويه / الكتاب ١٥٥/١ .

(٨) سورة النساء آية ٧١ .

(٩) في س : (وهذا) .

(١٠) سورة النساء آية ٨٨ .

(١١) سورة الأعراف آية ٧٣ .

والجمودُ ما مَثَّل به سيبويه من قوله : هذا خَاتَمُك حديداً ، وهذه جُبَّتُكَ خَزّاً[1] . ووَجْهُ عدم التزام هذين الوصفين أنَّ الحالَ خبرٌ من الأخبار ، والأخبار لا يشترط فيها اشتقاقٌ ولا انتقالٌ باتفاق ، فكذلك ينبغي أَنْ يكونَ ما في معنى الخبر . وقد يُسَمِّي الحالَ خبراً[2] سيبويه في بعض المواضع اعتباراً بأَنَّ ذلك معناه . وكأَنَّ الناظمَ نَبَّهَ هنا على مسألتين : إحداهما : أَنَّ المستَقِرَّ في كلام العرب من وصف الاشتقاق والانتقال أَنَّه يَغْلِبُ ولا يلزم . فقوله : «وكونه منتقلاً مشتقّاً يَغْلِبُ» بيانٌ أَنَّ كلامَ العرب هكذا ، ولا يريد أَنَّه شرطٌ للنحويين شرطوه غالباً ؛ لأَنَّ هذا لا معنى له ، وإنّما كان يكون شرطاً للنحويين لو قال مثلاً : «والأحسن أو والأَولى كونه مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً» أو يقول : «ويضعف في القياس كونه غيرَ مشتق أو غيرَ منتقل» أو ما أشبه ذلك . وعلى هذا يجري في كلامه كلُّ ما كان نحوَه كقوله : «وغالباً ذا التا لَزِم»[3] ، وقوله : «غالباً جا ذا البدل»[4] ، «وشاع نحو خاف رَبَّه عُمَر»[5] ، وما كان مثلُ ذلك . وينبني على ذلك المسألة الثانية ، وهي : أَنَّ شَرطَي الانتقال والاشتقاق عندَه غيرُ مشترطين بل يجوز عنده أَنْ يأتيَ الحالُ جامداً ولازِماً ؛ إذ لم يَسْتَحِقَّ كونُه كذلك في السماع ، فلا يستحقّ ذلك في القياس خلافاً لمن جعلهما شرطين مستحقّين ، فإنَّ طائفةً من المتأخرين يقولون بذلك[6] ، ويُؤَوِّلون الجامدَ واللازمَ

(١) الكتاب ٣٩٦/١ ، ١١٨/٢ ، ومكان المثال الأول منهما في س : (هذه جبتك حريراً) .

(٢) في س : (حبر) .

(٣) في باب أبنية المصادر ، وانظره في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٤٣٥ ، وشرح ابن عقيل ١٢٧/٢ .

(٤) في باب الإبدال . فصل في إبدال الواو من الياء ، وانظره في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٨٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٦٤/٢ .

(٥) في باب الفاعل ، وانظره في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٢٧ ، وشرح ابن عقيل ٤٩٢/١ .

(٦) من هؤلاء ابن بابشاذ ، وابن السيد ، انظر شرح المقدّمة المحسبة ٣١٢/٢ ، وإصلاح الخلل ص ١٠٦ ، ١٠٨-١٠٩ .

حتّى يُصَيِّرُوهما في حكم المشتقّ والمنتقل ، فيعود الشرط لازماً قياساً . وقال الشلوبين ليس من شرط الحال الانتقال إلا أَنْ تكونَ غيرَ مؤكَّدة ، فإنَّها إن كانت مؤكَّدةً فقد تكون غيرَ منتقلةٍ ، ثم أتى بقوله ﴿ويوم أبعث حيّاً﴾[1] ﴿ثم وليتم مدبرين﴾[2] . ثم بَيَّنَ أَنَّ المؤكّدةَ على خلاف الأصل ، فعَدَمُ الانتقال على خلاف الأصل ، فالاشتراط صحيح . وما ذهب إليه الناظم أَصوبُ فقد تُقدَّم أمثلةٌ مما الحالُ فيه مُبَيِّنَةٌ ، وهي مع ذلك غيرُ منتقلة ، وقد تأَوَّلَ ابنُ عصفور بعض هذه الأحوال التي هي غيرُ منتقلة / وردَّها إلى معنى الانتقال ، وهو على بعده لا ينجيه من وجود الحال غيرَ منتقلةٍ ، وكذلك أُوِّلوا ما جاء من الأحوال غير مشتقة ، وصحَّحوا لزومَ الاشتراط . والإنصاف ما قاله الناظم لكثرةِ ما جاء من ذلك ، ولأَنَّ التأويلَ فيها لا يخرجُها أو أكثرها عن كونها جامدةً . والضمير في (ليس) عائدٌ إلى كونه ، أي ليس ذلك الكونُ المذكور مستَحَقّاً للحال أَنْ يكونَ عليه بلا بُد ، بل قد يكون على خلاف ذلك . ثم أتى بمواضع مجيء الحال جامداً على غير الغالب فقال : /٢٠٨/

ويَكْثُرُ الجمود في سِعْرٍ وفي مُبْدي تَأَوُّلٍ بلا تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مُدّاً بكذا يداً بِيَدٍ وكَرَّ زيدٌ أسداً أي كأسد[3]

يعني أَنَّ الحالَ يكثر مجيئُه جامداً في موضعين :

أحدُهما : السعرُ مطلقاً ، وذلك نحو : بعتُه الشاءَ شاةً ودرهماً ، بعتُه الشاءَ شاةً بدرهم ، وقامرته درهماً في درهم ، وبعته داري[4] ذراعاً بدرهم ، وبعت البُرَّ قفيزَيْنِ بدرهم ، وبعتُ السمنَ منوَيْنِ بدرهم ، واشتريت الخبزَ رطلينِ

(١) سورة مريم آية ٣٣ .
(٢) سورة التوبة آية ٢٥ .
(٣) الأبيات ليست واضحة في مصورة الأصل .
(٤) سقطت (داري) من س .

بدرهم ، وأخذتُ زكاةَ ماله درهماً لكل أربعين درهماً ، ولك الشاءُ شاةً بدرهمٍ شاة بدرهم ، وما أشبه ذلك . ومنه مثاله : «بعه مدّاً بكذا» ، فمُدّاً حالٌ من الهاء[1] ، وبكذا بيانٌ ، كذا قال سيبويه كما كان (لك) في سقياً لك بياناً أيضاً[2] ، وهذا جارٍ في الأمثلة التي فيها المجرور ، وأمَّا نحو شاةً ودرهماً ، فإنَّ الواو فيه بمعنى مع ، كقولك : كلُّ رجلٍ وضيعتَه ، فهذه كلُّها أحوالٌ وقعت في التسعير من غير اشتراط للاشتقاق عند سيبويه[3] ، والحذّاق ، وإنّما يُقَدِّرونَ فيها الاشتقاقَ تقديراً معنويّاً ، وذلك غير كافٍ في اشتراط الاشتقاق ، فقولك : شاةً ودرهماً ، أو بدرهمٍ في تأويل مُسَعَّراً[4] هذا التسعير ، ودرهماً في درهم في تأويل معادلاً هذا بذاك ، أو باذِلاً[5] هذا البدلَ ، وذراعاً بدرهمٍ في تأويل مُقَدَّرَةً أو مُقَوَّمَةً هذا التقدير أو التقويم ، وكذلك سائرُ الأمثلة المذكورة ، وغيرها .

والثاني من الموضعين : حيثُ يكونُ الحالُ الجامِدُ يَتَأَوَّلُ بالمشتق بسهولة من غير تكلّفٍ ولا تعسّف ، وذلك قوله : «وفي مبدي تَأَوُّلٍ بلا تَكَلُّفِ» . فمعنى مُبْدي : مظهر ، والتَّأَوُّل صِفَةُ المُؤَوِّل ، فيريد أَنَّ الحال إذا أظهر بنفسه[6] المعنى الذي يُؤَوَّل عليه من غَيْرِ تكلُّفٍ حتى يصيرَ في معنى المشتق بسهولةٍ . فذلك أيضاً يَكْثُرُ عند العرب استعمالُه ، وأتى لذلك بمثالين يُحْذَى حَذْوُهما :

---

(١) في س : (المد) ، تحريف .
(٢) انظر الكتاب ١/٣٩٤ .
(٣) في س : (وعند سيبويه) ، بواو مقحمة قبل (عند) ، وانظر الكتاب ١/٣٩٤ ، ٣٩٦ .
(٤) في الأصل : (متسعراً) ، بتاء بعد الميم ، وما أثبت من س .
(٥) في الأصلين : (بادلاً) بالمهملة قبل اللام .
(٦) في الأصل : يقيسه .

أحدُهما قوله : «يداً بيد» إذا قلتَ : بِعتُه الثوبَ يداً بيد ، فيداً بيدٍ حالٌ في تأويل معاجلاً أو مناجزاً[1] . وهذا المثال دالّ على المفاعلة ومنه سايرتُه قَدَماً بقَدَم ، وقابلته ديناراً بدينارٍ ، وفاخرته / أَباً بأب ، وما أشبه ذلك . /٢٠٩/

والثاني : قوله : «كَرَّ زيدٌ أَسداً» على حذف المضاف المشتق كأَنَّه قال : مثلَ أسدٍ أو شبيهَ أسدٍ ، وهو معنى تقديره بالكاف في قوله : «أي كأسد» ، ومنه عند المؤلف[2] قول النُّمَيْرِيّ :

تَضَوَّعَ مسكاً بَطْنُ نَعْمانَ إنْ مَشَتْ ... به زينبٌ في نِسْوَةٍ عَطِراتِ[3]

أي : تضوَّعَ مثلَ المسكِ ، ومنه في الحديث قوله عليه السلام : «أحياناً يَتَمَثَّلُ لي الملك رجلاً»[4] أي : مثلَ رجل ، وما أشبهَ ذلك مما كان على حذف المضاف . فهذان نوعان من الأنواع التي يَسْهُلُ فيها التأويل ، ويظهر معناه من الحال بلا تكلّف .

ومنها : أَنْ يُوصَفَ الحالُ بصفة مشتقة كقولك : رأيته[5] رجلاً جميلاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿فتَمَثَّلَ لها بَشراً سَوِيّاً﴾[6] . فالتأويل هنا قريبٌ ، لأَنَّ الصفةَ هي المقصودةُ فكأَنَّه على معنى : رأيتُه جميلاً ، وتمثل لها سويّاً في صفة البشر .

ومنها : أَنْ يكونَ دالاًّ على ترتيب نحو قولهم : بَيَّنْتُ له الحسابَ باباً باباً[7] ،

---

(١) في الأصل : أو متأخراً ، وفي س : مؤاجلاً أو مناجزاً . والمتَجِه ما أثبتُّ .

(٢) سقط قوله : «عند المؤلف» من س .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤/١ ، والبيت في شعر النميري ضمن «شعراء أمويون» ١٢٣/٣ . وتخريجه هناك .

(٤) صحيح البخاري ٣/١ ، كتاب بدء الوحي ، صحيح مسلم ١٨١٧/٤ ، كتاب الفضائل ، باب عرق النبي – ﷺ – في البرد حين يأتيه الوحي .

(٥) في س : (رأيت) بسقوط الهاء .

(٦) سورة مريم آية ١٧ .

(٧) من أمثلة سيبويه /الكتاب ٣٩٣/١ ، وفي الأصل : (بنيت) ، بتقديم النون على الياء ، تصحيف .

يريد مُرَتَّباً سَوِيّاً ، وادخلوا رجلاً رجلاً ، يريد مُرَتَّبِينَ هذا الترتيب ، وتصدّقتُ بمالي درهماً درهماً[1] أي مصروفاً هذا النوع من الصرف .

ومنها : أَنْ يَدُلَّ على أصالةٍ نحو : هذا خاتَمُك حديداً ، ورأيتُ ثوبَك خَزّاً ، وفي القرآن ﴿قال ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾[2] تقديره : مُتَأَصِّلاً في هذا الجنس ، أو مصنوعاً من كذا .

ومنها : أَنْ يَدُلَّ على فرعيّةٍ كقولك : هذا حديدُك خاتِماً ، وهذا ذهبُك سِواراً ، ورأيت فِضَّتَكَ خِلخالاً ، والتقدير : مصوغاً على هذا النحو .

ومنها : أَنْ يَدُلَّ على نوع الشيء ، كقولك : هذا تَمْرُك شِهْرِيزاً[3] ، وهذا تَمْرُك عَجْوَةً ، أي متنوّعاً هذا النوع .

ومنها : أَنْ يَدُلَّ على تطوير وقع فيه تفضيل ، نحو : هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً[4] ، وهذا الذهب سِواراً أحسنُ منه خِلخالاً ، وهذا عِنَباً أحسنُ منه زبيباً ، وما أشبه ذلك ، والتقدير : هذا مُطَوَّراً هذا التطوير (أحسنُ منه هذا التطوير)[5] الآخر . فهذه ثمانيةُ أنواع مما وقع الحال فيه جامداً لقُرْبِ تَأَوُّله بالمشتق يقاس عليها ما سواها ، والجميع ينتظمه كلام الناظم بإشارة التمثيل ، ويَنْضَمُّ ذلك إلى نَوْعِ السعر ، فالجميع تسعةُ أنواع ، وهو ما نَصَّ عليه في التسهيل بقوله : «ويغنى عن اشتقاقه وَصْفُه ، أو تقدير مضافٍ قَبْلَه ، أو دَلالتُه على مفاعلة ، أو سِعْرٍ ، أو ترتيبٍ أو أصالةٍ ، أو تنويع ، أو طورٍ واقعٌ فيه تفضيل»[6] لكن فصَّلَها في التسهيل ، وأجملَها

---

(١) من أمثلة سيبويه أيضاً / الكتاب ١/٣٩٣ .

(٢) سورة الإسراء آية ٦١ .

(٣) شِهريز بكسر المعجمة في أوله : ضرب من التمر . ذكر ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ١٧٥ فيه كسر أوله معجماً ومهملاً ، ومنع ضَمّه ، وحكى في المساعد ٢/٩ عن اللحياني الضمَّ فيهما .

(٤) من أمثلة سيبويه في الكتاب ١/٤٠٠ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من س .

(٦) التسهيل ص ١٠٨ .

هنا في ضابط ، وهو أنْ يكونَ الجامِدُ يَظْهَرُ فيه التأويلُ بلا تَكَلُّفٍ فهذا أَخْصَرُ[1] ، والأول أظهر . والله أعلم ، ثم إنَّ كلامَه يَتِمُّ النظرُ فيه بذكر مسائلَ أربعٍ : إحداها : أنه لم يُصَرِّح هنا[2] بقياسٍ في هذا الذي كَثُرَ ولا عَدَمِه بل قال : «ويكثُرُ الجمود في سعر» إلى آخره ، والكثرةُ تَحْتَمِلُ أَنْ تبلغَ مبلغَ القياسِ عليها ، وتَحتَمِلُ أَلاَّ تكونَ كذلك ، لكنَّ قولَه أولاً : / «لكن ليس مُسْتَحِقًّا» دليلٌ على أنَّه /٢١٠/ قياسٌ ؛ إذ لو كان موقوفاً[3] على السماع لكان الشرطانِ مستحقَّيْنِ ، فهذا مُشْعِرٌ بالقياس في هذه الكثرة .

والثانية : أنَّ قولَه : «ويكثُر الجمودُ في سِعْرٍ» من غير تقييدٍ بأَنْ يكونَ التأويلُ غيرَ متكلَّف ، ثم قال : «وفي مُبْدي تَأَوُّلٍ بلا تَكَلُّفٍ» . فشَرْطُ عدمِ التَّكَلُّفِ في التأويل دالٌّ على أحد ثلاثة أمور :

إمَّا أَنْ يكونَ السِّعْرُ غيرَ محتاجٍ إلى التأويل عنده (فكأنَّه يقول : ويكثر الجمودُ في سعر من غير افتقارٍ إلى تأويل)[4] بخلافِ غير السعر فإنَّه مُفْتَقِرٌ إليه ، فيصحّ أَنْ يقعَ الجامد حالاً في السعر من غير احتياج إلى تأويل ، ولا يَصِحُّ أَنْ يقعَ حالاً في غير السعر إلاَّ مع صحة تَأَوُّله بالمشتق .

وإمَّا أَنْ يكونَ السعرُ قد كَثُرَ فيه[5] ذلك ، وإن كان التأويلُ متكلَّفاً فكأنَّه يقول : يَكْثُرُ[6] الجمودُ في السعر على التأويل ، لكن لا يُشترط أَلاَّ يكون متكلَّفاً ، بل قد يكون كذلك وقد لا يكون كذلك[7] ، بخلاف غير السعر .

---

(١) في س : (أخصّ) .
(٢) في س : (هذا) ، تحريف .
(٣) في س : (موقوف) ، خطأ .
(٤) ما بين القوسين ساقط من س .
(٥) في س : (كثير فيه) .
(٦) في س : (أكثر) .
(٧) سقطت (كذلك) من س .

وإمَّا أَنْ يكونَ التأويلُ في السعر ظاهراً غيرَ مُتَكَلَّفٍ لزوماً بحيثُ لا يوجدُ الجامِدُ في السعر إلاَّ ظاهِرَ التأويل بخلاف غير السعر فإنَّ الأَمرَ فيه يختلِفُ ، فيكون منه متكلَّفٌ ، وغيرُ متكلَّف ، فغيرُ المتكلَّفِ هو الذي يكثر ، والمتكلَّفُ قليلٌ أو معدومٌ وكأَنَّ هذا الثالثُ أَولى ؛ لأَنَّه الموجودُ في السعر كما تقدَّم .

والثالثةُ[1] : المتكلَّفُ التأويلِ من الأحوالِ الجامدة ظاهرٌ أَنَّه ليس بقياسٍ ، إذا أخرجه عن الكثرة في السماع فهو إمَّا معدومٌ[2] فلا يَصِحُّ القياسَ ، لأَنَّ القياسَ إنَّما ينبني على أصلٍ وقد فُرِضَ معدوماً ، وإمَّا قليلٌ لا يقاس على مثله ، إذ لو كان عنده قياساً لم يخرجه عن حكم غيرِ المتكلَّفِ التأويلِ ؛ لأَنَّه لا أَثَرَ للقِلَّة والكثرة إذا كان الجميعُ مقيساً عليه ، فلا معنى لقوله : «بلا تَكَلُّفٍ» إذاً ، فإذا كان الأمرُ على هذا ثَبَتَ أَنَّ ذا التأويل المتكلَّف لا يُقاس[3] عليه أصلاً .

والرابعة : ما ذو التأويل المُتَكَلَّفِ المُتَحَرَّزِ منه ؟ فاعلم أَنَّك إذا قلتَ : هذا مالك دِيناراً ، وجمعتُ دَراهمي أربعةً ، ومررت برفيقك رأسين ، وما أشبه ذلك فتأويلُ مِثْلِ هذا بعيدٌ مُتَكَلَّفٌ لو قَدَّرْتَ معنى ديناراً قليلاً أو مُتَنَوِّعاً ، أو قَدَّرْتَ معنى أربعة معدودةً ، وكذلك الباقي – بخلاف قولك : بَيَّنْتُ له حسابَه باباً باباً ؛ فإنَّ معنى مُفَصَّلاً فيه تأويلٌ ظاهرُ المعنى ، والحال يَدُلُّ عليه – فمثل هذا لا يقع حالاً ، وإن وَقَعَ حالاً فمَسْمُوعٌ لا يُقاسُ عليه .

والكَرُّ ضِدُّ الفَرِّ ، وهو راجع إلى معنى الإقدام . وقوله : «أي كأسد» بيانٌ لوجه التأويل في المثال ؛ إذ لو لم يُبَيِّنْهُ لخَفِيَ مقصودُه فكان البيانُ أَولى . والله أعلم . [ثُمَّ قال][4] .

---

(١) س : (والثالث) بسقوط التاء .

(٢) في س : (فقد أتى معدوم) . والصواب ما في الأصل .

(٣) إلى هنا ينتهي الساقط من أ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

والحالُ إنْ عُرِّفَ لَفظاً فاعتَقِدْ   تَنْكِيرَه معنىً كوَحْدَكَ اجتَهِد

هذا هو الشرط الرابع من الشروط اللازمة المُنَبَّهِ عليها قَبْلُ ، ولم يأتِ به تصريحاً ولكنَّه أتى به ضِمْناً ، فمعنى كلامه أنَّ الحالَ إن جاءَ مُعَرَّفاً بأحد وجوه التعريف ، فليس في الحقيقة بمُعَرَّفٍ ، وإنَّما هو مُنَكَّرٌ ، وهذا الكلام لا يقالُ إلاَّ فيما ثَبَتَ له التنكيرُ أصلاً يرجع إليه ، فيريد أنَّ الحالَ لا يكونُ أبداً إلاَّ نَكِرَةً / ، نحو : /٢١١/ جاء زيدٌ مُسْرِعاً ، وكرَّ زيدٌ راجعاً ، ومَرَّ بِشْرٌ ضاحكاً ، وما أشبه ذلك ، فإن ظهرَ في اللفظ تعريفٌ فليس في المعنى كذلك ، وإنما كان كذلك ؛ لأنَّ الحالَ غالبُ أمره أن يكونَ مُشْتَقّاً ، وصاحبُه معرفةٌ ، والحالُ خبرٌ من الأخبار فألزموه التنكيرَ ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ كونُه نعتاً لا حالاً ، وأيضاً فإنَّ الحالَ فضلةٌ مُلازِمٌ للفضليّة ؛ إذ لا يكونُ في الكلامِ عمدةً أصلاً ، فلا يُقَامُ مُقَامَ الفاعلِ كغيرِه من الفضلات : المفعولِ به ، والمجرورِ والظرفِ ، وغيرِها . فلم يَسْتَحِقَّ أَنْ يُعَرَّفَ ؛ إذ لا فائدةَ لتعريفه ، واستَحَقَّه غيرُه من الفضلات لوقوعه عمدةً ، وقيامِه مقامَ الفاعل ، فجاز مجيئُه معرفةً ، بهذا وَجَّهَ التنكيرَ في الشرح[1] . وإذا صَحَّ استحقاقُه للتنكير فمتى وجدتَه معرفةً في اللفظ فاعتقد تنكيرَه في المعنى . والتعريفُ للحال[2] يكون بالإضافة ، ويكونُ بالألف واللام .

فممّا جاء مُضافاً مثاله الذي مَثَّل به ، وهو : وحدَك اجتهد ، فوحدَك حالٌ من ضميرِ اجْتَهِدْ ، ومثلُه جاء زيدٌ وحدَه ، ومررت بهم وحدَهم ، ومررت بالزيدَيْنِ وحدَهما ، فهذا ليس على ظاهرِه من التعريف ، وإنّما هو مُنكَّرٌ في المعنى ؛ إذ معناه : منفرداً ، ومنفرِدِينَ ، ومنفرِدَيْنِ ، ومثل ذلك في لغة[3] أهلِ الحجاز : مررتُ بهم ثلاثتَهم ، وأربعتَهم ، وكذلك إلى العَشَرَةِ[4] . قال سيبويه : «وزعم

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٨/١ .
(٢) في س : (والتعريف الواقع للحال) .
(٣) في س : (لغات) .
(٤) الكتاب ٣٧٥/١ .

الخليل رحمه الله [أنه][1] إذا نَصَبَ ثلاثَتهم فكأنَّه يقول مررت بهؤلاء فقط ، لم أجاوز هؤلاء . كما أنَّه إذا قال وحدَه فإنَّما يريد أن يقولَ : مررت به فقط لم أجاوزه»[2] . ومثل ذلك : مررت بهم قَضَّهم بِقَضيضِهم ، وأنشد سيبويه للشَّمَّاخ :

أتتني تميم قَضَّها بِقَضيضِها   تُمَسِّحُ حولي بالبقيعِ سِبالَها[3]

ومعناه : جاؤوا جميعاً ، وهو من الانقضاض ، كأنَّه يقول : انقَضَّ آخرُهُم على أوَّلهم ، ومنه : رجع عودَه على بدئه ، ومعناه عائداً على بدئه ، أي : راجعاً على طريقه . وقالوا : كلمتُه فاهُ إلى فيَّ ، يريد مشافِهاً[4] له ، وحكى ابن خروف عن الفرّاء : جانبتُه ركبتَه إلى ركبتي ، وجاورتُه بيتَه إلى بيتي ، وصارعتُه جُبَّتَه عن جُبَّتي ، وناضلتُه قوسَه عن قوسي[5] ، وحكى أبو زيدٍ : بعتُه ربحَ الدرهم للدرهم[6] . فهذه جملةٌ من الحال المعرَّف بالإضافة ، وهو الذي وَقَعَ التمثيلُ به .

وأمَّا التعريفُ بالألف واللام الذي شَمَلَهُ قوله : «إن عُرِّفَ لَفْظاً» فمثالُه قولهم : ادخُلوا الأَولَ فالأولَ[7] ، أي : ادخُلوا مُرَتَّبِينَ واحداً فواحداً ، فهو في تقدير النكرة ، وقالوا : جاؤوا الجماءَ الغفير ، والناسُ فيها الجماءَ الغفير[8] ، ومعناه جميعاً . وقالوا : أرسلها العِراكَ ، أي معتركةً ، أنشد سيبويه للبيد بن ربيعة :

---

(١) سقطت (أنه) من الأصل . وهي من الكتاب ، وت ، وس .
(٢) الكتاب ٣٧٤/١ .
(٣) المصدر نفسه ٣٧٤/١ ، وروايته فيه ، «أتتني سليمٌ» ، وفي ديوان الشماخ ص ٢٩٠ «وجاءت سليمٌ» ، وانظر شرح المفصل ٦٣/٢ منهج السالك ص ١٨٧ ، خزانة الأدب ٥٢٥/١ .
(٤) من أمثلة سيبويه في كتابه ٣٩١/١ .
(٥) انظر منهج السالك ص ١٨٥ ، وفيه في المثال الأول : جاريته .
(٦) في الأصل : لا درهم ، تحريف صوابه من حاشية الأصل و أ .
(٧) من أمثلة سيبويه في كتابه ٣٩٨/١ .
(٨) المثالان في الكتاب ٣٧٥/١ .

فأرسلَها العراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[1]

وقرأ الحسنُ ﴿لنُخرِجَنَّ الأَعَزَّ منها الأَذَلَّ﴾[2] معناه ذليلاً ، أو أذلَّ من غيره . وقد يكون التعريف بالعلميَّة نحو : جاءتِ الخيلُ بَدادِ[3] ، أي مُتَبَدِّدةٌ ، ومنه : ذُو الرُّمة ذا الرَّمَّةِ أشهرُ منه غيلان ، والمعنى : ذو الرمة مُسَمًّى بهذا الاسم أشهر منه مُسمًّى بالآخر . فهذه كلُّها على خلاف الأصل ؛ فلذلك أمر باعتقادِ كونِها في المعنى نكراتٍ .

وبقي النظر هنا في ثلاث مسائل :

/٢١٢/ إِحداها : / أَنَّ كلامه يُشْعِرُ بأَنَّ ما جاء من الحال مُعرَّفاً فإنما هو سماعٌ لقوله : «إنْ عُرِّفَ لفظاً» يريد في كلام العرب ، فهو قد أوصى بتأويله على التنكير . ولو كان قياساً لم يَحْتَجْ إلى ذلك بل كان يقولُ : إنَّ الحالَ يجوزُ الإتيانُ به مَعْرِفةً صَحَّ تأويلُه بالنكرة أو لم يَصِحَّ .

فإن قيل : أمره بالتأويل لا يَدُلُّ على عدم القياس ؛ إذ قد أحالَ على التأويلِ قبل هذا في قوله : «وفي مُبْدي تأوّل بلا تكلّف» . وقد تَقَدَّمَ أَنَّه مقيسٌ ، فالتأويل لا يُنَافي القياسَ .

---

(١) الكتاب ٣٧٢/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٠/١ ، والبيت من ديوان لبيد ص ٨٦ ، المقتضب ٢٣٧/٣ ، المقتصد ٦٧٨/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٣١٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢ ، الإنصاف ٨٢٢/٢ ، شرح المفصل ٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ، خزانة الأدب ٥٢٤/١ . وفي الأصل وس : (لم يزدها) ، وفي أ : (لم يَرُدها) تحريف .

(٢) سورة «المنافقون» آية ٨ من قراءة الحسن بالنون في أول الفعل ونصب الاسمين بعده ، انظر معاني القرآن ١٦٠/٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٣٧/٣ ، البحر المحيط ٢٧٤/٨ .

(٣) في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٠٠/١ : «و(بَدَادِ) في موضع مصدر معرفة مؤنث ، فكأنَّه في موضع البُدَّة ، وهي في موضع الحال ، وإن كان معرفة . وهو من نحو : أرسلَها العراكَ . . .» .

فالجواب : أنَّه لم يَقُلْ هناك أَوِّلِ الحالَ الجامدَ بالمُشْتَقّ إذا أتاك من كلامهم ، ولو قال ذلك لكان سَمَاعاً ، وإنما عَـرَّفَ المقيس بكونه يَسْـهُل تأويلُه فذلك الذي لا يُنافي القياسَ ، وقال هنا : إذا أتاك المعرفةُ فـأَوِّلْهُ بالمُـنكَّر ، ولا تَعْتَقِدْ تعريفَه تعريفاً صحيحاً . فهذا ظاهر في أَنَّ تعريفَ الحال لا يَصِحُّ قياساً ، وأَنَّه لو كان قياساً لم يُحْتَجْ إلى تأويله .

والثانية : في وجه اعتقادِ التنكير ، إذ قد أَمَرَ به في قوله : «اعتقد» واعتقادُ التنكير قد يكون في ذي الأداةِ باعتقادِ زيادتِها ، وفي ذي الإضافة باعتقاد كونها غيرَ محضة ، وفي ذي العلمية باعتقاد التنكير ، وقد يكون بغير ذلك . والذي يُشْعِرُ به كلامُه اعتقادُ التنكير من جهة المعنى ، لا من جهة اللفظ ؛ فإنَّه قال : «فاعتقد تنكيرَه معنى» يريد أَنَّ تنكيرَهُ ليس من جهة اللفظ بأَنْ تُقَدَّرَ اللاَّمُ زائدةً ، والإضافةُ غيرَ محضةٍ ، فإنَّ هذا أمرٌ لفظي ، بل هو من جهة المعنى ؛ لأَنَّ معنى وحده : منفرداً ، ومعنى ثلاثتَهم : جميعاً ، وكذلك سائر المُثُل . وعلى هذا المجرى أجراه النحويّون على أَنَّ بعضَهم أجاز أَنْ تكونَ الألفُ واللام فيما هي فيه زائدةً[1] ، ولكنَّ مثلَ هذا[2] لا يجري في ذي الإضافة ، فالأَولى أَنْ يكونَ التنكير بالتأويل المعنويّ كما أشار إليه فهو المطرد .

والثالثة : أَنَّه مَثَّلَ الحالَ المعرفةَ بوَحْدِ فدَلَّ على أَنَّه عندَه حالٌ بنفسه ، ويظهر ذلك منه في شرح التسهيل أيضاً[3] . والنحويون في (وَحْدَه) مختلفون على ثلاثة أقوال : فمذهبُ سيبويه والخليل أَنَّه اسم موضوع مَوْضِعَ المصدر الموضوعِ موضعَ الحال[4] ، فالأصل في قولك : اجتهِد وحدَك : اجتهد منفرداً ،

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٥/١ ، المقتضب ٢٧١/٣ .

(٢) من أ وس : (ذلك) .

(٣) شرح التسهيل ،السفر الثاني ٩/١ .

(٤) الكتاب ٣٧٤/١-٣٧٥ .

فمنفرداً حال ثم وُضِعَ مَوْضِعَه (انفراداً) ، فـ (انفراداً) مَصْدَرٌ في موضع الحال ، ثم وُضِعَ مَوْضِعَه وَحْدَك ، فَوَحْدَك اسمٌ - لأنَّه لا فعلَ له في مَوضع المصدر الموضوع موضعَ الحال . وذهبَ قومٌ إلى أنَّه مصدرٌ موضوعٌ موضعَ الحال ؛ إذ حُكِيَ يَوْحَدُ وَحْداً ووَحْدَةً ووَحادَةً[1] . وذهب يونس إلى أنَّه ظرفٌ بمنزلة عندَ ، أو منصوبٌ على إسقاط الجارِّ ، ولم يأخذ به سيبويه[2] . وما ذهب إليه المؤلف مذهبٌ رابعٌ ، فهو عنده اسمٌ جامدٌ حالٌ بنفسه على الظاهر من كلامه في هذه الأحوال المعارف ؛ إذ بها مَثَّل مع أنَّها ليست عند غيره بمنزلةٍ واحدةٍ ، بل منها ما هو حالٌ بنفسه ، ومنها ما هو مَصْدَرٌ في موضع الحال ، ومنها ما هو كوَحْدَه اسمٌ في موضع المصدر الذي في موضع الحال ؛ ولجَعْلِه هذه الأنواع بمنزلة واحدة خلطتُها أنا في التمثيل المتقدم كما رأيتَ ، فإن كان الأمرُ فيها على ظاهرِ كلامه / من /٢١٣/
أنَّها أحوالٌ بأنْفُسِها حقيقةً فله وَجْهٌ من النظر ، فإنه قد تَقَرَّرَ أنَّ الجامدَ من الأسماء يقع حالاً قياساً إذا كان ذا تَأْوِيلٍ غيرِ مُتَكَلَّفٍ ، ولا شَكَّ أنَّ هذه المعارفَ كلَّها يَصِحُّ فيها التأويلُ على غيرِ تكلّف كما تَقَدَّم . فهي إذاً في عداد : بِعْتُه يداً بيد ، وكَرَّ أسداً[3] ، وما أشبه ذلك ، وإنما خالَفَتْها في القِلَّةِ والكَثْرَةِ ، فقَلَّ الحالُ المعرفة فَوُقِفَ[4] على مَحَلِّه ، وكَثُرَ النكرةُ فَقِيسَ ، فكما لم يُقدّر في : يداً بيدٍ ونحوه أنَّه اسمٌ في موضع الحال ، أو في موضعِ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحال ، فكذلك لا ينبغي أنْ يُقَدَّرَ هنا لأنَّه غيرُ مُحْتَاجٍ إليه . وإن كان مُرَادُهُ أنَّها وقعَتْ أحوالاً على الجُمْلَةِ من غير نظر إلى نيابةٍ أو عدمها فصحيحٌ ، ويكون موافقاً لغيره

---

(١) ذكر هذا المذهب أبو حيان في منهج السالك ص ١٨٦ ، والسيوطي في همع الهوامع ٢٠/٤ غير منسوب ، وانظر تاج العروس ٣٦٥/٩ (ط الكويت) ؛ وحد . وفي توضيح المقاصد ١٣٧/٢ : «وقد حكى الأصمعي : وَحَدَ يَحِدُ» .

(٢) انظر الكتاب ٣٧٧/١-٣٧٨ .

(٣) في س : (وكرَّ زيدٌ أسداً) .

(٤) في الأصل وأ : (يوقف) ، وما أثبت من س .

على هذا الوجه . ويَدُلُّ على هذا القصد من كلامه قولُه على إثر هذا : «ومصدرٌ منكَّرٌ حالاً يقع» فجعلَه - كما ترى - حالاً بنفسه ، وهو مصدر ، وعادةُ النحويين أَنْ يقولوا في نحو : قتلته صَبْراً : إنَّه مصدرٌ في موضع الحال ، ولا يقولون[1] عادةً : إنَّه حالٌ بنفسه ، فكذلك يُقَدَّرُ جعلُه هذه الأشياء أحوالاً بأنفسها أمراً جُمْلِيّاً . وبهذا الوجه تظهر مخالفتُه ليونسَ في جعلِه وحدَه ظرفاً أو منصوباً على إسقاط الجارّ ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ لم يره سيبويه ؛ لأَنَّ معنى الظرفية فيه بعيدٌ ، وأيضاً فإنَّه يلزم على قوله أَنْ تقولَ : زيدٌ وحدَه ، فتجعل وحدَه واقعاً موقعَ خبر المبتدأ ، كان المبتدأُ مصدراً أو جُثَّةً كسائرِ الظروف ، وليس ذلك بجائزٍ عند سيبويهِ والخليلِ لما يَلْزَمُ على مذهبهما من رَفْعِه ، ولا يرتفع أبداً . وعلى مذهب يونس لا يلزم رَفْعُه ؛ لأَنَّه ظرف . ويبقى المذهبان الآخرانِ أَنْ يكونَ وَحْدَك عند الناظم على رأي سيبويه والخليل ، وأَنْ يكونَ على رأي مَنْ يَجْعَلُه مصدراً في موضع الحال . فالله أعلم بمراده .

ثُمَّ قال :

ومَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَع

يعني أَنَّ المصدرَ المُنَكَّرَ يَكْثُرُ في كلامِ العرب وقوعُه حالاً كما تقول : طَلَعَ زيدٌ علينا بَغْتَةً ، فبَغْتَةً مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال ، وكان الأصلُ فيه أَلاَّ يقعَ حالاً ؛ لأَنَّه غيرُ صاحبِ الحال لكنَّهم لما كانوا يُخْبِرُونَ بالمصادر عن الجُثَثِ كثيراً مَجَازاً واتِّساعاً ، كقولهم : زَيْدٌ عَدْلٌ ، وَزَيْدٌ رضا ، وَصَوْمٌ وفِطْرٌ ، و :

* فإِنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ *[2]

---

(١) في أ : (ولا يقولوا) ، خطأ .

(٢) صدره : * ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت *

وقد سبق تخريجه .

فعلوا مثلَ ذلك في الحال ؛ لأنَّه خَبَرٌ من الأخبار كما تقدّم ، فقالوا : قتلته صَبْراً ، ولقيتُه فُجَاءَةً ومفاجأةً ، وكِفاحاً ومكافحةً ، ولقيتُه عِياناً ، وكلمتُه مشافهةً ، وشِفاهاً ، وأتيتُه رَكْضاً وعَدْواً ومَشْياً ، وأخذتُ الحديثَ عنه سَمْعاً وسَمَاعاً[1] ، ومن ذلك في القرآن الكريم ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾[2] ، ﴿الذين يُنْفِقُونَ أموالَهم بالليل والنهار سِرّاً وعَلانِيَةً﴾[3] الآية ، ﴿ادعوا ربَّكم تَضَرُّعاً وخُفْيَةً﴾[4] ، ﴿وادعوه خوفاً وطمعاً﴾[5] ، ﴿ثم إنّي دعوتهم جهاراً﴾[6] ، وأنشد سيبويه لزهير بن أبي سلمى :

/ فلأياً بلأيٍ ما حملنا وليدنا   على ظَهْرِ محبوكٍ ظِماءٍ مَفَاصِلُه[7]   /٢١٤/

وأنشد أيضاً :

ومَنْهَلٍ وَرَدْتُه التِقَاطا[8]

يريد فَجْأَةً ، وقال أوس بن حجر :

فكان من أفلتَ من عامرٍ   رَكْضاً وقد أُعْجِلَ أَنْ يُلْجِمَا[9]

(١) الأمثلة السابقة من أمثلة سيبويه في كتابه ١/٣٧٠ .
(٢) سورة البقرة آية ٢٦٠ .
(٣) سورة البقرة آية ٢٧٤ .
(٤) سورة الأعراف آية ٥٥ .
(٥) سورة الأعراف آية ٥٦ .
(٦) سورة نوح آية ٨ .
(٧) الكتاب ١/٣٧١ ، والبيت في ديوان زهير ص ١٣٣ ، وانظر منهج السالك ص ١٨٨ .
(٨) الكتاب ١/٣٧١ ، والشاهد لنُقَادة الأسدي ، وهو في العين ٥/١٠٠ ، إصلاح المنطق ٦٨ ، ٩٦ ، التهذيب ٨/٥٨ ، ١٦ (المستدرك)/ ٢٥٢ .
(٩) في ديوانه ص ١١٣-١١٤ قطعةٌ البيتُ من بحرها ورويِّها ، ومناسبتها ترجح كونه منها ، فقد قيلت في يومٍ لتميم على بني عامر .

وذلك في الكلام كثيرٌ كما قال : «بكثرة» ، لكنَّ هذا اللفظَ يُشْعِرُ بأمرين :

أحدُهما : أنَّ هذا المصدرَ حالٌ بنفسِه لا بالنيابةِ ، وهو مذهب الجمهور . وذهب الأخفش والمبرد [إلى][1] أنَّ المصدر ههنا منصوبٌ بفعل مضمرٍ نَصْبَ المصادرِ المُطْلَقَة[2] ، والفعلُ المضمرُ في موضعِ الحال ، لكنْ حُذِفَ وقام مَصْدَرُه مَقَامَه ، فأمَّا الأخفشُ فذلك عنده على الجوازِ ، ولم ينكر مذهبَ سيبويه . وأمَّا المبردُ وأصحابُه فالتزموه ، ولم يقولوا بغيره . قال السيرافي : «كان المبرد يدَّعي أنَّ هذا القياسَ قولُ النحويين»[3] قال : «وكان الزجَّاجُ يذهب إلى تصحيحِ قولِ سيبويه ، وهو الصواب ؛ لأنَّ قول القائل : أتانا زيدٌ مَشْياً يَصِحُّ أن يكونَ جواباً لقولِ مَنْ قالَ : كيف أتاكم زيدٌ ؟ وكذلك :كيف لقيتَ زيداً ؟ فيقول : فَجْأَةً»[3] ، قال : «ولو كان على قولِ المبرد لجاز : أتانا زيدٌ المَشْيَ ، وهو لا يجيزه»[3]. هذا ما قال السيرافي . ورَدَّ غيرُه قولَ المبرد بأنَّه إن كان الدليلُ على الفعلِ المضمر لفظَ المصدر المنصوبِ به فينبغي أنْ يجوزَ ذلك في كلِّ مصدرٍ له فعلٌ ، وألاَّ يقفوا ذلك على السماع ، وإن كان الدليلُ هو الفعلَ الظاهرَ ، فذلك لا يمكن ؛ لأنَّ القتلَ لا يَدُلُّ على الصبر ، ولا اللقاء على الفَجْأة ، ولا الإتيان على الركض ؛ ولذلك منع سيبويه من دخول السرعة قياساً[4] .

---

(١) تكملة من س .

(٢) عزاه السيرافي في شرح الكتاب ٢/ل ١١٢ إلى المبرد ، وإليه وإلى ابن السراج وأبي علي الفارسي عزاه الشلوبين في حواشي المفصل ص ٢٠٦ . ولم يذكرا معه الأخفش . وفي المقتضب ٣/٢٣٤ ، ٤/٣١٢ ما يفهم منه موافقة المبرد الجمهور ، وما قد يفهم منه ما عُزِيَ إليه هنا . وانظر تعليق الشيخ عضيمه على هذه المسألة في ص ١٨٨ ، وقد عزا هذا الرأي إلى الأخفش والمبرد معاً أبو حيان في منهج السالك ص ١٨٨ ، والمرادى في توضيح المقاصد ٢/١٤٠ ، والسيوطي في همع الهوامع ٤/١٥ . ولم أقف على التفريق بين مذهب المبرد وبين مذهب الأخفش عند مَنْ عزا إليهما هذا الرأي عند غير الشاطبي .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ١١٢ .

(٤) الكتاب ١/٣٧٠ .

فإن قيل : فقد أجاز سيبويهِ أنْ يكونَ (سيراً) في قولك : سِيرَ عليه سيراً على إضمارِ فعلٍ ، وذلك قياسٌ . فهذا مِثْلُ ذلك . فالجواب : أنَّه إنّما أجازَ الإضمارَ لَمَّا كان عليه دليلٌ ، وهو الفعل الظاهرُ ، فليس ذلك كمسألتنا ؛ إذ لا دليلَ فيها . وتمام هذا الوجهِ في شرح ابن خروف فَتَأَمَّلْهُ هنالك .

والأمر الثاني : التوقّفُ في القول بالقياس في هذا المصدر ؛ إذ لو كان عنده قياساً لم يَحْتَج إلى قوله : «بكثرة» ، فلمّا قال ذلك دَلَّ على أنَّ في القياس مَغْمَزاً . ومذهب سيبويه والأكثر أنَّه ليس بقياسٍ ، فلا تقول : أتانا سرعةً ، ولا أتانا رَجْلَةً ، كما تقول : أتانا عدواً ، وأتانا رَكْضاً[1] ، وقاس ذلك المبرد في كلِّ شيء يَدُلُّ عليه فعل من المصادر ، فأجاز : أتانا سُرْعَةً ، ورَجْلَةً ، لأَنَّ السرعةَ والرَّجْلَةَ[2] من ضروب الإتيان ، ولا يجيز : أتانا ضَرْباً ، ولا ضَحِكاً ؛ لأنّه ليس من ضروب الإتيان[3] . والمذهب الأول أولى ، لأنَّ الحالَ - كما تقدَّم - في معنى الخبر ، فكما لا يَقَعُ المصدرُ خبراً عن الجُثَّةِ قياساً ، وإنما يكون بالسماع فلا تقول : زيدٌ ضَرْبٌ - ولا : أنت قيامٌ ولا عَمْرٌو أكلٌ قياساً على قولهم : زيد عَدْلٌ ، وزَيْدٌ رضا ، فكذلك الحال لا يكون بالمصادر قياساً ، وكذلك الحال وَصْفٌ من الأوصاف التي تجري على النكرات فكما لا تقول : مررت برجل ضَرْبٍ قياساً على قولهم : مررت برجل عَدْلٍ ، فكذلك لا تقول : أتيتُه / سُرعةً كما /٢١٥/ تقول : أتيتُه سعياً . وهذا ظاهر .

وقوله : «ومصدرٌ مُنكَّرٌ حالاً يقع بكثرة» فقيّد الكثرةَ فيه بكونه منكَّراً تحرُّزٌ من المصدر المعرّف ، فإنَّ وقوعَه حالاً قليلٌ ، ومنه قولهم : أرسلَها العراكَ ، قال لَبِيد :

---

(١) الكتاب ١/٣٧٠ .

(٢) في اللسان : (رجل) ، (والرَّجْلَة والرِّجْلَة : شدّة المشي . حكاهما أبو زيد) .

(٣) المقتضب ٣/٢٣٤ .

فأرسلها العراك ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدخال[1]

وقال أوس بن حجر :

فأوردَها التَّقْرِيبَ والشَّدَّ مَنْهَلاً قَطَاهُ مُعيدٌ كَرَّةَ الوِرْدِ عاطِفُ[2]

ومن ذلك : طلبته جَهْدَك وطاقَتَك ، وفعلَه رأيَ عيني ، وسَمْعَ أذني ، وأنشد ثعلب عن الأثرم عن أبي عبيدة :

تُعَفّي الشيبَ جَهْدَكَ بالخِضاب لترجعَ فيكَ أُبَّهَةُ الشَّبابِ[3]

وذلك كلُّه قليلٌ كما قال . ويبقى على كلام الناظم إشكالٌ وهو أنَّ المَساقَ[4] مُشْعِرٌ بِعَدَمِ القياس في وقوع المصدر حالاً كما سبق ، وثَمَّ من المصادر ما يقع حالاً قياساً لا على مذهب المبرد فقط ، بل على مذهب غيره من النحويين فقد نَصَّ في التسهيل على ثلاثة مواضع :

أحدها : ما كان نحو[5] : أنتَ الرجلُ علماً ، وأنت الرجلُ أَدَباً ، وأنت الرجل نُبْلاً ، وأنت الرجل فِطْنَةً ، أي : أنت الكامل في حال أدبٍ ، وحال نُبْلٍ ، وحال علمٍ ، وحالِ فِطْنَة .

والثاني : ما كان نحو : هو حاتمٌ جوداً ، وزهيرٌ شعراً ، وهو يوسفُ حُسْناً ، وما أشبه ذلك ، فالتقدير : هو مِثْلُ حاتَمٍ في حال جود ، ومِثْلُ زهير في حال شعرٍ ، ومثل يوسفَ في حالِ حُسْنٍ .

---

(١) معنى تخريجه قريباً ، وفي الأصل وأ : (يزدها . . . على نقص) تحريف فتصحيف .

(٢) ديوانه ص ٦٩ ، المعاني الكبير ٣١٦/١ ، شرح شواهد المغنى ١١٣/١ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ١٦٧/١ .

(٣) مجالس ثعلب ٢٥٨/١ .

(٤) في ت وس : (أنَّ هذا المساقَ) .

(٥) في ت : (نحو ما كان) .

والثالث : ما كان نحو : أمَّا عِلماً فعالمٌ ، وأمَّا سِمَناً فسمينٌ[1] ، وأمَّا نُبْلاً فنبيلٌ ، وما أشبه ذلك ، ومعنى الكلام مهما يُذكر إنسانٌ في حال علم فالموصوفُ به عالم ، أو مهما يكن من شيءٍ فالمذكورُ عالمٌ في حالِ علمٍ ، ويكون على هذا التقدير حالاً مؤكّداً ، وإنّما يصحّ هذا التقدير حيث يجوزُ عملُ ما بعد الفاء فيما قبلَها على ما هو مقرَّر في موضعه . فهذه المواضع ليست بموقوفةٍ على السماع .

والجواب : أنَّ إطلاقَ القول بالكثرة قد يقال : إنَّه لا يعطي منعَ القياس حَتْماً ، وإنَّما هو تصريحٌ بمُجَرَّدِ الكثرة في السماع ، ويبقى النظر بعدَ ذلك في القياسِ ، فيكونُ الأمرُ عندَه في القياس مختلِفاً ، فمِنْهُ ما هو مَقِيسٌ ، ومنه ما ليس كذلك ، وسَكَتَ عن تفصيلِ الحكم لنظر الناظر في المسألة ، ويترجَّحُ هذا القصدُ بأنَّ النظم الذي في اليد لا يُبْلَغُ فيه بَسْطُ مثل هذه الأمورِ لاسيما باب : أمَّا عِلْماً فعالِم ، فإنَّ فيه من الصعوبة ما قال بسببها الزَّجاجُ : إنَّه لم يفهمه أحدٌ ، إلاَّ الخليلَ وسيبويه[2] ، فإذا كان كذلك لم يَلِقِ التفصيلُ بهذا الموضع ، وأيضاً فلا يَدْخُلُ هنا بابُ : أمَّا عِلْماً فعالمٌ على مذهبه في الشرح ؛ إذ هو عنده منصوبٌ على المفعول به ، والتقدير : مهما تَذْكُر عِلْماً فالذي وصفته عالم[3] . وأولى من هذا أن يقالَ : إنَّ تمثيلَه قَيْدٌ في المصدر الذي أراد ذكره ، وعلى هذا يبقى ما تقدَّم غيرُ مُتَعَرَّضٍ له ، ولا يلزمه ذكر كل مسألة في الحال ، كما لا يلزمه ذلك في غيره . والبَغْتُ / أَنْ يَفْجَأَكَ الشيءُ ، تقول : /٢١٦/ بَغَتَهُ بَغْتاً أي فاجأه ، ولقيته بَغْتَةً أي فَجْأَةً ، ثم قال[4] :

ولم ينكَّر غالباً ذو الحال إنْ ‌ ‌ لم يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أو يَبِنْ

---

(١) التسهيل ص ١٠٩ . والمثالان من أمثلة سيبويه في كتابه ١/٣٨٤ .
(٢) انظره في شرح السيرافي كتاب سيبويه ٢/ل ١١٨-١١٩ .
(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/١٥ .
(٤) سقطت (ثم قال) من أ .

من بَعْدِ نَفْيٍ أو مضاهيه كَلاَ   يَبْغِ امرؤٌ على امرىءٍ مُسْتَسْهِلاَ

هذا هو أحدُ الشروط الغالبةِ للحال ، وهي ثلاثةٌ ، تقدَّمَ منها اثنان ، وهما : الاشتقاق ، والانتقال ، وهو الآن يشرع في الثالث ، وهو : أَنْ يكونَ صاحبُ الحالِ معرفةً ، والغالب فيه أنْ يكونَ معرفةً ، لأنَّ الحالَ خبرٌ من الأخبار – كما مَرَّ – فكما يشترط التعريفُ في المُخبرِ عنه ؛ لأنَّ به حصولَ الفائدة غالباً ، فكذلك يشترط في صاحب الحال ، وأيضاً فإنَّ النكرةَ أُحوجُ إلى الصفة منها إلى الحال ؛ لأنَّ الصفةَ مُبَيِّنَةٌ[1] ومُخَصَّصَةٌ للموصوف بخلاف الحال ، فعلى هذا لا يكونُ صاحبُها نكرةً إلاَّ مع حصول الفائدة كما كانت النكرةُ لا تقع مبتدأً ولا فاعلاً إلا[2] مع حصولِ الفائدة ، فالناظم أتى بالمواضع التي تحصل فيها الفائدةُ مع النكرة إذا أتى الحالُ منها ، فيريد أَنَّ الحالَ لا يكون صاحبُه نكرةً في الغالب إلاَّ في أحدِ ثلاثةِ مواضع :

أحدها : أَنْ يتأخَّرَ صاحبُ الحال عنه ويتقدَّمَ هو ، وسيأتي بيانُ تقديمِ الحال على عامله ، وذلك قولُه : «إنْ لم يتأَخَّر» فضمير يتأخَّر عائدٌ على صاحب الحال ، ويريد يتأخَّر ويتقدَّم عن الحال ، ومثال ذلك : فيها قائماً رجلٌ ، وهذا قائماً رجلٌ ، الأصل : هذا رجلٌ قائمٌ ، وفيها رجلٌ قائمٌ ، وإذا كان كذلك فالأصل أنْ يجريَ قائمٌ نعتاً على رجلٍ ، وإن كان النصبُ جائزاً ، فالنعت أقوى . وقال سيبويه : «إنما كان النصبُ بعيداً هنا من قبل أن هذا[3] يكون من صفةِ الأوَّل ، فكرهوا أَنْ يجعلوه حالاً كما كرهوا أَنْ يجعلوا الطويلَ والأخَ حالاً حين قالوا : هذا زيدٌ الطويلُ ، وهذا عمروٌ أخوك ، فألزموا صفةَ النكرةِ النكرةَ ، كما ألزموا صفةَ المعرفةِ المعرفةَ ، وأرادوا أَنْ يجعلوا حالَ النكرةِ فيما يكونُ من اسمِها كحالِ

---

(١) في أ : (مبنيّة) ، تصحيف .

(٢) في أ : (ولا) وهو خطأ .

(٣) في الأصل : (أن يكون هذا) . وما أثبت من أ والكتاب .

المعرفةِ فيما يكونُ من اسمها»[1] يريد بحالِ النكرة وحالِ المعرفة حُكْمَها ، أي حملوا حكمَ النكرة على حكم المعرفة في الامتناع من نَقْلِ صفتها إلى الحال . وقال ابن السرَّاج : «إنّما ضَعُفَ الحالُ هنا ؛ لأنَّ الحالَ خَبَرٌ ، وحَمْلُ الصفة على الصفة أقربُ من حملها على الخبر»[2] انتهى . فلما أرادوا أن ينصبوا القائمَ على الحال على غير ضَعْفٍ نقلوه إلى موضع لا يجري فيه على موصوفِه ، فقالوا : هذا قائماً رَجُلٌ ، وفيها قائماً رَجُلٌ ؛ إذ لا يَصِحُّ في النعت أنْ يجريَ على منعوتِه ،وهو متقدِّمٌ عليه ؛ لأنَّ من شرط جريانه التأخيرَ عن الموصوف ، ولا يَخْتَصُّ هذا الحكم بتقديمه على صاحبه وحدَه ، بل ينصب إذا تقدَّم صدرَ الكلام حيثُ يجوز ذلك ، كقولك : ضاحِكاً جاءني رجلٌ ، وقائماً رأيتُ رجلاً ، وما أشبه ذلك ، ومن ذلك ما أنشد سيبويه لذي الرمة :

وتحت العوالي في القَنا مستظِلَّةً ... ظباءٌ أعارَتها العيونَ الجآذِرُ[3]

/ وأنشد أيضاً : /٢١٧/

وبالجسم مِنّي بَيِّناً لو عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدي العينَ تَشْهَدِ[4]

وأنشد أيضاً لكُثَيِّر عَزَّة :

* لميَّة مُوحِشاً طَلَلُ *

---

(١) الكتاب ١١٣/٢ .

(٢) انظر معناه في الأصول ٢٢٠/١ .

(٣) الكتاب ١٣٢/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٠٥/١ ، والبيت في ديوان ذي الرمة ١٠٢٤/٢ ، تفسير عيون سيبويه ص ٥٥ ، الإفصاح للفارقي ، ص ٢١٤ ، شرح المفصل ٦٤/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ١٩/١ ، منهج السالك ص ١٩٠ .

(٤) الكتاب ١٢٣/١ ، ولم أقف للبيت على نسبة ، وهو في التبصرة ٢٩٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٩ ، منهج السالك ص ١٩٠ ، شرح ابن عقيل ٦٣٤/١ .

وتمامه عند الأعلم :

* يلوح كأنّه خِلَلُ *[1]

ورُوِيَ هكذا :

لِـمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قديمُ عفاه كلُّ أَسْحَمَ مستديمِ[2]

وقال آخر :

وما لام نفسي مثلَها لِيَ لائِـمُ ولا سَدَّ فَقْرِي مثلُ ما ملكتْ يَدِي[3]

ومن أبيات الحماسة :

فهَلاَّ أُعَدُّوني لمثلي تفاقَدُوا وفي الأرضِ مبثوثاً شُجَاعٌ وعَقْرَبُ[4]

---

(١) صدره في الكتاب ١٢٣/٢ (ت : هارون) ، وهو تام في شرح شواهد الكتاب للأعلم «تحصيل عين الذهب» بهامش الكتاب (منشورات مؤسسة الأعلى – بيروت) ٣٢٢/١ . والبيت في ديوان كثيّر مفرداً ص ٥٠٦ ، معاني القرآن ١٦٧/١ ، مجالس العلماء ص ١٧٤ ، الخصائص ٤٩٢/٢ ، الإفصاح للفارقي ص ٢١٤ شرح المفصل ٥٠/٢ ، مغنى اللبيب ص ١١٨ ، خزانة الأدب ٥٣٣/١ .

(٢) التبصرة ٢٩٩/١ ، وعزاه إلى كثيّر ، وهو في الشعر المنسوب إليه في ملحقات ديوانه ص ٥٣٦ ، وفي خزانة الأدب ٥٣١/١ : «وهذا البيت مَنْ روى أوله : لعزة موحشاً الخ . قال : هو لكثيّر عزّة ، ومنهم أبو علي في التذكرة القصريّة ، ومن رواه : لميَّة موحشاً قال : إنه لذي الرُّمة» وليس في ديوان ذي الرمة ، وانظر الشاهد في شرح المفصل ٦٤/٢ .

(٣) لم أقف له على نسبة ، وهو في شرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢ ، المساعد ١٩/١ ، شرح ابن عقيل ٦٣٤/١ ، المقاصد النحوية ٢١٣/٣ .

(٤) لرجل من بني فقعس ، قيل هو عمرو بن أُسد الفقعسي ، وقيل مُرَّة بن عدّاء الفقعسي ، والبيت في الحماسة ١٢٤/١ ، شرحها للمرزوقي ٢١٤/١ ، وروايته «مبثوث» فلا شاهد فيه على ما سيق من أجله ، لكنّه ذكر ص ٢١٥ أنه يجوز نصبه على الحال ، الحماسة البصرية ٢٤٤/١ ، منهج السالك ص ١٩٠ .

والثاني : أنْ يَتَخَصَّصَ صاحبُ الحال النكرةُ بوجهٍ من وجوه التخصيص ، وذلك قولُه : «أو يُخَصَّص» ومثالُه قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ مستلقياً ، وجاءني أخٌ كريمٌ ضاحِكاً ، ومنه قولُ الله تعالى : ﴿فيها يُفْرَقُ كُلُّ أمرٍ حكيمٍ أمراً مِنْ عِنْدنا﴾[1] . فهذا من التخصيص بالوصف ، وقد يَتَخَصَّصُ بالإضافة كقولك : مررت بغلامِ امرأةٍ فارساً ، وفي القرآن الكريم ﴿وقَدَّرَ فيها أقواتَها في أَرْبَعَةِ أيامٍ سَوَاءً للسائلين﴾[2] ، وقال : ﴿وحَشَرْنَا عليهم كُلَّ شيءٍ قُبُلاً﴾[3] على قراءةِ غيرِ نافعٍ وابنِ عامر ، هو جمع قبيلٍ ، أي : قبيلاً قبيلاً[4] ، وصِنْفاً صِنْفاً ، وإنَّما ساغَ هنا الحالُ من النكرة المُخَصَّصَةِ كما ساغ الابتداء بالنكرة إذا خُصِّصَت ؛ لأنَّها بذلك تَقْرُبُ من المعرفة فعوملت معاملةَ المعرفة في صِحَّةِ نَصْبِ الحال عنها .

والثالث : أنْ يكونَ صاحبُ الحال واقعاً بعد نَفْيٍ أو شِبْهِه ، وذلك قولُه : «أو يَبِنْ من بَعْدِ نفيٍ أو مُضَاهيه» . فمعنى يَبِنْ : يَظْهَر ، أي ما لم يَظْهَرْ بعد كذا أو كذا . والمضاهي : معناه المُشَاكِل والمُشابِه ، فأَمَّا النفيُ الصريحُ ، فنحو : ما سافر أحدٌ ضاحِكاً ، ولا أتى أَحَدٌ راكباً ، وفي القرآن الكريم ﴿وما أَهْلَكْنَا من قَرْيَةٍ إلاَّ ولَهَا كتابٌ مَعْلُوم﴾[5] فقولُه ﴿ولها كتابٌ معلومٌ﴾ جملةٌ حاليّةٌ مصدَّرَةٌ بواو الحال ، وكذلك : ﴿وما أَهْلَكْنَا من قَرْيَةٍ إلاَّ لها مُنْذِرُون﴾[6] بغير واوٍ جملة حاليّةٌ أيضاً . وأمَّا المضاهي للنفي فالنهيُ والاستفهام ، فالنهي[7] قد مَثَّلَه بقوله :

---

(١) سورة الدخان آية ٤ ، ٥ .
(٢) سورة فصلت آية ١٠ .
(٣) سورة الأنعام آية ١١١ . وقرأها نافع ، وابن عامر «قِبَلاً» بكسر القاف وفتح الباء/ انظر السبعة ص ٢٦٦ ، حجة القراءات ص ٢٦٧ .
(٤) سقطت قبيلاً من أ .
(٥) سورة الحجر آية ٤ .
(٦) سورة الشعراء آية ٢٠٨ .
(٧) سقطت من أ .

«لا يبغِ امرؤٌ على امرىءٍ مستسهلاً» . البَغْيُ : التعدي ، يقال بَغَى الرجل على الرجل إذا استطال عليه ، أي لا يَتَعَدَّ امرؤٌ على امرىء مستسهلاً لذلك ومستَخِفّاً له ، ومن ذلك ما أنشده في الشرح :

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإحجامِ يومَ الوغى مُتخوِّفاً لِحِمام[1]

وأمَّا الاستفهام فنحو قولك : هل أتاك أحدٌ طالباً ، وأجاءك امرؤٌ راغِباً ، وأنشد في الشرح :

يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقياً فَتَرى لنفسِكَ العُذْرَ في إبعادِها الأَملا[2]

وإنّما ساغ ههنا انتصابُ الحال من النكرة من حيثُ أشبهتِ المعرفةَ في حصول الفائدة بها كالمبتدأ إذا تَقَدَّمَه نفيٌ أو استفهامٌ . فهذه ثلاثةُ مواضع حَصَرَ الناظمُ فيها ما يَصِحُّ أنْ ينتصبَ الحالُ منه من النكرات قياساً ، وعلى هذا يكون ما عداه مما جاء صاحبُ الحال فيه نكرةً نادراً ، وهو الذي نَكَّتَ عليه بقوله : «غالباً» ؛ إذ نَصَّ أنه لم ينكر غالباً ذو الحال في غير هذه المواضع ، فيفهم له أَنَّه نُكِّرَ في غيرها

/٢١٨/ قليلاً ، وقد أجاز سيبويه على ضَعف : هذا / رجلٌ قائماً ، وفيها رجلٌ قائماً[3] . قال لما ذكر : هذا قائماً رجلٌ ، وهو قائماً رجلٌ ، وذكر وجهَ النصب فيها ، وحمل هذا النصبَ على جواز : فيها رجلٌ قائماً ، فكأنه جائزٌ عنده على قِلَّة -

(١) السفر الثاني ١٨/١ والبيت لقطري بن الفجاءة في شعر الخوارج ص ٤٥ ، وهو في شرح الكافية الشافية ٧٣٩/٢ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٣ ، منهج السالك ص ١٩٠ ، المساعد ١٨/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٣٩/١ ، التصريح ٣٧٧/١ ، خزانة الأدب ٢٥٩/٤ . وفي أ : (يركباً) بالباء بعدها ألف تصحيف ، وفي س : (يركنا) .

(٢) السفر الثاني ١٩/١ ، والشاهد لرجل من طيء ، وهو في منهج السالك ص ١٩٠ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢١ ، المساعد ١٨/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٣٨/١ ، المقاصد النحوية ١٥٣/٣ ، التصريح ٣٧٧/١ ، همع الهوامع ٢٢/٤ .

(٣) الكتاب ١٢٣/٢ .

أعني : فيها رجل قائماً – (ومن ذلك قولهم : مررت بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ ، وعليه مائةٌ بيضاً)[1] . وفي هذا الحَصْرِ نَظَرٌ ، لاقتضائِه أنَّ ما عدا ما ذَكَرَ نادرٌ ، وليس كذلك فقد استثنى في التسهيل مع تلك المواضع الثلاثة ثلاثةَ مواضعَ أُخَرَ جاريةً مجراها في القياس[2] غير الأَقَلِّيّ :

أحدُها : كونُ جملةِ الحال مقرونةً بالواو كقوله تعالى ﴿أَوْ كالذِي مَرَّ على قَرْيَةٍ وهي خاوِيَةٌ على عُرُوشِها﴾[3] . فالحال هنا من نكرةٍ سائغٌ واردٌ في الكلام الفصيح الذي لا أفصحَ منه ، ومنه قولُ الشاعر :

مضى زَمَنٌ والناسُ يستشفعونَ بي ... فهل لي إلى ليلى الغداةَ شَفِيعُ[4]

وإنَّما ساغ ذلك لكون الجملةِ لا يُتَوَهَّمُ فيها أنَّها نَعْتٌ له .

والثاني : كونُ الحال لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ وصفاً لكونه بالجامد ، كقولهم : هذا خاتَمٌ حديداً ، وعندي راقودٌ خَلاًّ ، وهذه صُفَّةٌ خَزّاً ، الظاهرُ من كلام سيبويه انتصابُ هذه الأشياء على الحال[5] ، وحَسَّنَ ذلك التخلّصُ من قُبْحِ جريانِه نعتاً .

والثالث : اشتراكُ المعرفةِ مع النكرة في الحال ، كقولك : هؤلاء ناسٌ وعبدُالله منطلقينَ ، وهذانِ رجلانِ وعبدُالله منطلِقينَ بنَصْبِ منطلِقينَ على الحال ؛ إذ لا يَصِحُّ جريانُه نعتاً على أحدهما للمخالفةِ التي بين النكرة والمعرفة ، وقد بَوَّبَ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ ، والمثالان من أمثلة سيبويه في كتابه ١١٢/٢ ، وذكر أن يونس سمع أولهما بنصب (قِعدةَ) .

(٢) التسهيل ص ١٠٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٥٩ .

(٤) ينسب إلى قيس بن ذريح ، وإلى مجنون بني عامر ، وهو في الأمالي ١٣٦/١ ، اللآلىء ١٣٣/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٢٠/١ ، المساعد ١٩/٢ ، مغنى اللبيب ص ٥٦٤ ، شرح أبياته ٣١١/٦-٣١٢ .

(٥) الكتاب ١١٧/٢ .

سيبويه على هذا النوع باباً على حدةٍ[1] . وثم مواضع أخر :

منها : أن تكونَ النكرةُ لا يَصِحُّ وصفها بمعرفةٍ ولا نكرةٍ ، وذلك قولك : مررت بكلٍّ قائماً ومررت ببَعْضٍ قائماً[2] ، لا يَصِحُّ أَنْ يجريَ قائمٌ وصفاً عليهما ؛ لأنَّهما في التقدير معرفتان بنيَّةِ الإضافة ، ولا يصحّ أنْ يوصَفا بالمعرفةِ أيضاً ؛ لأنَّهما في اللفظ نكرتان ، فلم يسغ إلاَّ أنْ تُنْصَبَ الصفةُ حالاً .

ومنها : أَنْ تجتمعَ نكرتان مختلفتا الإعـراب ، نحو : قاتل رجلٌ غلاماً فارِسَيْنِ ، ومررتُ برجلٍ ولقيتُ غلاماً راكِبَيْنِ ، فقولك فارِسَيْنِ ينتصب على الحال ؛ إذ لا يَصِحُّ جريانه عليهما مع اختلاف الإعراب ، فإذا تقرّر هذا فالناظمُ قد أدخلَ هذه المواضع بمقتضى كلامه في حَيِّزِ القليل النادر مع أَنَّها ليست كذلك .

وقد يُجاب عن الأول بأَنَّه داخلٌ في باب القليل ، ولم يشتهر مثلُ ذلك ، وكونُه جاء في فصيح الكلام لا يخرِجُه عن كونه قليلاً ، فكم في القرآنِ ، والكلام الفصيح من الأمور التي تَدْخُل في هذا النصاب ، نَعَم لو منع[3] ذلك جُمْلَةً لكان عليه الدَّرَكُ ، وهو لم يفعل ذلك ، فلا دَرَكَ عليه .

وعن الثاني أَنَّ النحويين[4] مختلفونَ فيه ، والأظهرُ فيه النصبُ على التمييز ، فلا يكون حجَّةً عليه ؛ إذ لعلَّه أخذ هنا بمذهب مَنْ جَعَلَ النصبَ فيه على التمييز ، قال السيرافي : وهو القياس[5] ، وجَوَّزَه ابنُ خروف مع تسليم الحال حَسَبَ ما ظهر من سيبويه ، وقد قال ابن مالك في الشرح :إنَّ المشهورَ في غيرِ كلام سيبويه نصبُه

---

(١) عنوانه في كتابه ٢/٨١ : هذا باب ما غلبت فيه المعرفةُ النكرة .

(٢) انظر الكتاب ٢/١١٤-١١٥ .

(٣) بإزائه في هامش الأصل (من) .

(٤) في أ : النحويون .

(٥) شرحه على كتاب سيبويه ٢/ل ١١٦ .

على التمييز[1] ، وإذا احتمل أنْ يكونَ رأيُه هذا فلا اعتراضَ عليه ، بل الظاهرُ من حَصْره أنَّه رأيُه .

وعن الثالث أنَّه لما اشتركتِ المعرفةُ مع النكرة في الصفة صارَ جريانُها على الاسمين جرياناً على المعرفة / أو كالجريان عليها ؛ إذ لم تختص النكرةُ بها فلا /٢١٩/ يَصْدُقُ على الحال أنَّ صاحبَه نكرةٌ ، فخرج بهذا الاعتبار عن مسألته .

وعن الرابع أنَّه من القليل أيضاً ؛ إذ لا تكاد تَجِدُ من ذلك إلاَّ كُلاًّ وبَعْضاً ، وعليهما بَوَّبَ سيبويه[2] .

وعن الخامس أنَّه لم يذكره لإمكانِ النصب فيه على إضمار فعل لا على الحال ، ألا ترى أنَّه يجب ذلك إذا اختلف عاملا الاسمين ، فلم يجتمعا في معنى عاملٍ واحد كما تقول : فوق الدار رَجُلٌ وقد جئتك برجلٍ آخرَ عاقلين ، لا يَصِحُّ الحالُ هنا لِعَدَمِ اجتماعِ العاملين في معنى عامل واحد ،فقد يُقال : إنَّهما إذا اجتمعا في معنى العامل الواحد فالأولى النصبُ على غيرِ الحال فلمّا كان الأمر كذلك تَرَكَ ذكرَ هذا الموضع ؛ إذ ليس الحال فيه بضرورة . والله أعلم . ثم قال :

وسَبْقَ حالِ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ولا أَمْنَعُه فَقَد وَرَد

هذا الفصل يتكلم فيه على الحال من المجرور بحرف هل يجوز تقديمه عليه أم لا يجوز ؟ وهذا الحكمُ ثانٍ عن كونِ الحال يجوزُ تقديمُه على صاحبه ، وثانٍ عن جَوازِ الحال من المجرور بحرف مطلقاً ، بخلاف المجرور باسمٍ ، فإنَّ فيه تفصيلاً ، وسيأتي ذكر ذلك كلِّه إن شاء الله . وقوله : «وسَبْقَ» مفعولٌ بأَبَوْا ، و(حالِ) مضافٌ إلى (ما) ، وهي موصولةٌ صلتها (جُرَّ) ، و(بحرفٍ) متعلِّقٌ بجُرَّ ،

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٢١ .

(٢) الكتاب ٢/١١٤ ، وعنوان الباب فيه : «هذا باب ما ينتصب خبره لأنَّه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً» .

والتقدير : قد أبوا – يعني النحويين – سَبْقَ حالِ الاسم الذي جُرَّ بحرفٍ ، ويعني أَنَّ النحويينَ منعوا إذا كان صاحبُ الحال مجروراً بحرفٍ أَنْ يتقدَّمَ الحالُ عليه ، وإنَّما يكون عندهم متأخِّراً عنه لزوماً بحيثُ لا يجوزُ في القياس غيرُه ، فإذا قلت : مررتُ بزينبَ ضاحكةً ، فهو اللازم ، وكذلك إذا قلتَ : مررت بالزيدَيْنِ قائمَيْنِ لا يجوز أنْ تقول : مررتُ ضاحكةً بزينبَ ، ولا مررتُ قائمَيْنِ بالزيدَيْن ، وألاَّ يجوزَ تقديمُه على متعلَّق الجار وهو الفعل ونحوه أولى ، فلا يقال : ضاحكةً مررتُ بزينب ولا قائمَيْنِ مررتُ بالزيدَيْنِ . هذا ما حكاه عن النحويين ، ولم يذكرِ المسبوقَ ما هو ،إذ هو مفهومٌ أنَّ المرادَ سَبْقُ الحالِ على صاحبِه ، وسَبْقُه على صاحبه تارةً يكونُ[1] مع سَبْقِ العامل عليهما ، وتارةً مع سَبْقِ الحال على صاحبِه والعاملِ معاً ، ثم ذَكَرَ ما اختارَه مذهباً ورَجَّحَهُ على غيره ، وهو الجَوَازُ ، فقال : «ولا أَمْنَعُه فقد وَرَد» يريد : لا أمنعُ ذلك السَّبْقَ الذي منعتُم بل أجيز سَبْقَ الحال لصاحبه المجرورِ بحرفٍ ، وسبقه لصاحبِه وللعاملِ معاً ، وبَيَّنَ سببَ هذه الإجازة ، والمخالفة ، وأنَّه السماع المقتضى للجواز بقوله : «فقد ورد» يعني أنَّه ورد من كلام العرب فهو فيه موجودٌ ، وإذا كان مسموعاً فلا سبيلَ إلى المنع جملة ؛ إذ السماعُ هو الإمام المُتَّبَعُ ، فمن ذلك قول الله تعالى ﴿وما أرسلناكَ إلاَّ
/٢٢٠/ كافةً للناس بشيراً ونذيراً﴾[2] . فالظاهر في كافَّةٍ أنَّه حال من الناس كما لو / قال : للناس كافَّةً . والعرب لا تستعمل كافَّة قطّ إلاّ حالاً ، وقول الزمخشري : إنَّ كافَّة صفةٌ لموصوف محذوف ، أي إلاّ إرسالة كافَّة للناس[3] ، ضعيفٌ ، وكذلك قولُ الزجاج في جعلِ كافَّةٍ حالاً من الكافِ[4] ؛ إذ هو إذ ذاك مؤنثٌ حالٌ من مفرد

---

(١) سقطت (مع) من أ .
(٢) سورة سبأ آية ٢٨ .
(٣) الكشاف ٣/٢٩٠ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٤ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ١/٢٥-٢٦ ، فاعتماد الشاطبي عليه بَيِّن .

مذكر ، وذلك كلُّه لا يعرف إلاَّ بالسماع ، ولا سَمَاعَ إلاّ ما في محلِ النزاع ، ومن أمثلة الفارسي في التذكرة : زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك ، على أنَّ مرادَه : زيدٌ خيرٌ منك خيرَ ما تكون[1] ، فقدَّم الحال على صاحبه المجرور بحرفٍ ، ومن المنظوم قولُ الشاعر من أبياتِ الحماسة :

إذا المرءُ أعيَتْهُ الرياسةُ ناشِئاً فمَطْلَبُها كَهْلاً عليه شَديدُ[2]

فكَهْلاً حالٌ من ضمير عليه ، وأنشَدَ المُبَرِّدُ :

لئن كان بَرْدُ الماء حَرَّانَ صادياً إليَّ حبيبــاً إنَّهــا لحبيبُ[3]

فحرّان حالٌ من الياء في إليَّ ، والعامل حبيباً ، والتقدير : لئن كان بَرْدُ الماء حبيباً إليَّ حَرَّانَ صادياً ، فقَدَّمَ الحال على صاحبِه والعاملِ ، وأنشدَ في الشرح من ذلك أيضاً :

مَشْغُوفةً بك قد شُغِفتُ وإنَّما حُتِمَ الفِراقُ فما إليكَ سبيلُ[4]

وأنشدَ أيضاً منه :

---

(١) انظر المثال وتقديره في شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ١/٢٧ .

(٢) الحماسة ١/٥٧٦ ، شرحها للمرزوقي ٣/١١٤٨ ، والشاهد ينسب للمعلّوط السعدي ، ولسويد بن حذاق العبدي ، وللمخبل السعدي ، وهو في شرح الكافية ٢/٧٤٦ ، منهج السالك ص ١٩٢ ، خزانة الأدب ١/٥٣٦-٥٣٧ .

(٣) الكامل ١/٣٨٢-٣٨٣ وعزاه الى قيس بن ذريح ، وينسب الى المجنون ، والى كثيِّر وهو في ملحقات ديوانه ص ٥٢٢ ، والى عروة بن حزام ، وهو في اللآلىء ١/٤٠٠ ، شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٥ ، منهج السالك ص ١٩٢ ، المقاصد النحوية ٣/١٥٦ ، خزانة الأدب ١/٥٣٣ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٢٩ ، ولم أقف للبيت على نسبة ، وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٥ ، البحر المحيط ٧/٢٨١ ، المقاصد النحوية ٣/١٦٢ .

غافِلاً تعرِضُ المَنِيَّةُ للمر ء فيُدْعى ولاتَ حينَ إبَاء[1]

تقديره : تعرِضُ المنيَّةُ للمرء غافلاً ، وكذلك تقدير ما قبله : قد شُغِفْتُ بكَ مشغوفةً ، ومثلُ الآيـة في تقديمه على صاحبه خاصَّة قولُ الآخر ، أنشده في الشرح :

تسلّيتُ طُرّاً عنكم بعد بَيْنِكم بذِكْراكُم حتى كأنَّكُم عندي[2]

تقديره : تسلَّيتُ عنكم طرّاً . فهذه الأدِلَّةُ كلُّها ، وما كان مثلُها تشهد بصِحَّةِ القول بالجواز ، لكنَّ التقديم على ذي الحال والعاملِ معاً قليلٌ .

وقد احتجَّ المانعون لتقديمِ الحال هنا بأوجُهٍ من القياس :

منها : أنَّ تعلُّقَ العامل بالحال ثانٍ لتعلُّقِه بصاحبِه ، فحَقُّه إذا تعدَّى لصاحبِه بواسطةٍ أنْ يَتَعَدَّى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك خوفُ التباسِ الحال بالبدل ، وأنَّ فعلاً واحداً لا يَتَعَدَّى بحرف واحدٍ إلى شيئين ، فجعلوا عوضاً من ذلك التزامَ التأخير[3] .

ومنها : أنَّ منع التقديم هذا بالحَمْلِ على حالِ المجرور بالإضافة .

ومنها : أنَّ حالَ المجرور شبيهٌ بحالٍ عَمِلَ فيه حرفُ جَرٍّ مُضَمَّنٍ معنى الاستقرار ، نحو : زيدٌ في الدار متكئاً[4] ، فكما لا يتقدَّم الحال على حرف الجر هذا وأمثالِه كذلك لا يتقدَّم عليه في نحو : مررتُ بهند جالسةً ، وهذه التعليلات ضعيفة في أنفُسِها[5] :

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٨/١ ، ولم أُقف له على نسبة ، وهو في شرح عمدة الجاحظ ص ٤٢٨ ، شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢ ، البحر المحيط ٢٨١/٧ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٨/١ ، ولم أُقف له على نسبة ، وهو في البحر المحيط ٢٨١/٧ ، منهج السالك ص ١٩٢ ، التصريح ٣٧٩/١ .

(٣) انظر التصريح ٣٧٩/١ ، منهج السالك ص ١٩١-١٩٢ .

(٤) في الأصل وأ : (زيدٌ متكئاً في الدار) .

(٥) انظر مناقشة هذه الأوجه في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٥/١ ، فعليه اعتمد الشاطبي .

أمَّا الأوَّلُ : فلا نسلِّم أنَّ حَقَّ الحال تَعَدِّي الفعلِ إليه بواسطة إذا تعدَّى إلى صاحبه بها ، بل حَقُّه الاستغناءُ عنها لشَبَهِه بالظرف ، ولذلك يعمل فيه ما لا يتعدَّى بحرف كاسم الإشارة ، وغيرهما .

وأمَّا الثاني : فإنَّ المجرورَ بحرف أصلٌ للمجرور بالاضافة أو كالأصل له فلا يَصِحُّ أنْ يُحْمَلَ حالُ المجرور عليه ؛ لئلا يكونَ الأصلُ تابعاً للفرع عكسَ القاعدة ، وأيضاً فالمضافُ مع المضاف إليه بمنزلةِ الموصول مع الصِّلَة ، والحال بمنزلةِ جزء الصِّلَة فيجب تأخيرُه ، وحالُ المجرور بحرفٍ / لا يُشبِهُ جزءَ الصلة ، /٢٢١/ فأُجيزَ تقديمُه .

وأمَّا الثالث : فالفرقُ ظاهرٌ ؛ فإنَّ جالسةً منصوبٌ بمررتُ وهو فِعْلٌ متصرِّفٌ لا يَفْتَقِرُ في نصب الحال إلى واسطة كما لا يفتقر إليها في نَصْبِ الظرف والمصدر ، وحَرْفُ الجرِّ الذي عَدَّاه إلى صاحب الحال لا عملَ له إلاّ الجَرَّ ، ولا جِيءَ به إلاّ لتعدّية مررتُ ، والمجرور به بمنزلة المنصوبِ فيتقدَّمُ حالُه كما يتقدَّمُ حالُ المنصوب . وأمَّا مُتَّكِئاً في مسألة التنظير فمنصوبٌ بفي لتضمّنها معنى الاستقرار ، وهي رافعةٌ[1] لضميرٍ هو صاحبُ الحال فلم يَجُزْ تقديمُ (متكِئاً) على (في) ؛ لأنَّ العملَ لها وهي عامل ضعيف فمانعُ التقديم في : زيدٌ في الدار مُتَّكِئاً مفقودٌ في : مررتُ بهندٍ جالسةً . فهذا وَجْهُ ضَعْفِها ، وإذا فُرِضَتْ قويَّة لم تُعْتَبَرْ لوجودِ السماع مخالفاً لها كما تقدّم . وهذا الوجه هو الذي اعتمد الناظمُ في الرَّدِّ ؛ إذ قالَ : «ولا أَمْنَعُه فقد ورد» . والصواب – والله أعلم – مع النحويين دونَ ابنِ مالك ، لأنَّهم لم يأتوا بوجه المنع القياسي إلاَّ بعد استقراء كلام العرب ، وأنَّهم لم يجدوا التقديمَ إلاَّ في شعرٍ لا يُجْعَلُ وَحْدَهُ مأخذَ قياسٍ ، أو في الآيةِ الكريمةِ مع احتمالِها وعدمِ نظيرٍ لها في ظاهرِها ، ومعارضةِ الاستقراء للقياس في المسألة ، فحينئذ جَزَمُوا بمَنْعِ المسألة ، وأوَّلُوا الآيةَ الكريمةَ حين لم يَجِدُوا لها في الكلام

---

(١) في أ : (واقعة) ، تحريف .

نظيراً ، ولم يثبت عندَهم جوازُ التقديم في لُغَةٍ من اللغات ، فالحَقُّ ما ذهبوا إليه .

ومن عادة ابنِ مالك التعويلُ على اللفظةِ الواحدةِ تأتي في القرآنِ ظاهرُها جوازُ ما يمنعه النحويون ، فَيُعَوِّلُ عليها في الجواز ، ومخالفةِ الأئـمَّة ، وربَّـما رَشَّحَ ذلك بأبياتٍ مشهورة أو غيرِ مشهورة ، ومثلُ ذلك ليس بإنصافٍ ، فإنَّ القرآنَ الكريمَ قد يأتي بما لا يُقَاسُ مثلُه ، وإن كان فصيحاً ، ومُوَجَّهاً في القياس لِقِلَّتِه ، ولما تكلَّمَ ابنُ ملكون على بيتِ الحماسة :

إذا المرءُ أعيَتْه الرياسةُ ناشِئاً فمَطْلَبُها كَـهْلاً عليه شَدِيدُ[1]

مُذَيِّلاً على كلامِ ابن جني فيه قال : «وإنَّـما مَـنَعَ سيبويهِ من إجازته – يعني تقديم الحال هنا – أرى ؛ لِقِلَّتِه في كلامهم ، فجرى ما جاءَ منه مَجْرَى الأشياءِ الموقوفة على السماع لِقِلَّتِها ، وإنْ كانَ لها أقيسةٌ تُجَوِّزُها[2] كما يتكلَّمُ بما تكلَّموا به ، فإن[3] القياسُ يدفعُه ، أَلاَ تسمع قولَـه : «وليس لك أَنْ تريدَ إلاَّ ما أرادوا»[4] انتهى كلامـه .

وهو واضحٌ في أنَّـه ليس كلُّ ما تكلَّمَ به العربُ يُقَاسُ عليـه ، وربُـّما يظنّ مَنْ لم يطلع على مقاصد النحويين أَنَّ قولَهم : شاذٌّ ، أو : لا يُقَاسُ عليـه ، أو : بعيدٌ في النظر القياسي ، أو ما أشبه ذلك ضعيفٌ في نفسه ، وغيرُ فصيح ، وقد يقع مثل ذلك في القرآنِ فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائلِ ذلك ، وهم أولى لَعَمْرُ اللهِ أَنْ يُشَـنَّعَ عليهم ، ويُمَالَ نحوَهم بالتجهيل[5] والتقبيح ؛ فإنَّ النحويين إنَّما قالوا ذلك

---

(١) الحماسة ٥٧٦/١ ، وسبق تخريجه قريباً .

(٢) في س (تحرزها) .

(٣) كذا في الأصول ، والوجه (وإن كان) .

(٤) في الكتاب ١٢٤/٢ (واعلم أنَّه لا يقال : قائماً فيها رجل . . . ، لأنَّ (فيها) وأخواتها لا يتصرَّفن تصرّف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنّهن أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل . فأجره كما أجرته العرب . . .) .

(٥) في أ : (بالتجميل) ، تحريف .

لأنَّهم لَمَّا استَقْرَوا كلامَ العرب لِيُقيموا منه قوانينَ يُحْذَى حَذْوُها وجدوه على قسمين :

قسمٌ سَهُلَ عليهم فيه وَجْهُ القياس ولم يعارِضْهُ معارضٌ لشياعه في الاستعمال ، وكثرةِ النظائر فيه فأعملوه بإطلاقٍ علماً بأَنَّ العرب كذلك كانت تَفْعَلُ / في قياسِه . /٢٢٢/

وقسم لم يَظْهَر لهم فيه وَجْهُ القياسِ أو عارضَه معارضٌ لقِلَّتِه وكثرةِ[1] ما خالفَه . فهنا قالوا : إنَّه شاذٌّ ، أو موقوفٌ على السماع ، أو نحو ذلك ، بمعنى أَنَّا نَتَّبِعُ العرب فيما تكلَّموا به من ذلك ، ولا نقيسُ غيرَه عليه ، لا لأَنَّهُ غيرُ فصيحٍ ، بل لأَنَّا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليلِ أَنْ يُقاسَ عليه ، أو يَغْلِبُ على الظنّ ذلك ، وترى المعارضَ له أقوى وأشهرَ وأكثرَ في الاستعمال ، هذا الذي يَعْنُونَ لا أَنَّهم يرمونَ الكلامَ العربيَّ بالتضعيفِ والتهجينِ حاشَ لله ، وهُمُ الذينَ قاموا[2] بفَرْضِ الذَّبِّ عن ألفاظِ الكتاب ، وعباراتِ الشريعةِ ، وكلامِ نبيِّنا محمد ﷺ ؟ فهم أشدُّ توقيراً لكلامِ العربِ وأشدُّ احتياطاً عليه مِمَّنْ[3] يَغْمِزُ عليهم بما هُمْ منه بُرَآءُ . اللَّهُمَّ إلاَّ أَنْ يكونَ في العربِ مَنْ بَعُدَ عن جمهرتهم ، وباينَ بُحْبُوحَةَ أوطانِهم ، وقاربَ مساكنَ العجم ، أو ما أشبهَ ذلك مِمَّن يُخَالِفُ العربَ في بعضِ كلامها وأَنْحاء عباراتِها ، فيقولون : هذه لُغَةٌ ضعيفةٌ ، أو ما أشبه ذلك من العبارات الدَّالَّة على مرتبةِ تِلْكَ اللُّغةِ في اللغات . فهذا واجبٌ أَنْ يُعَرَّفَ به ، وهو من جملة حفظ الشريعة والاحتياط لها ، وإذا كان هذا قصدَهم ، وعليه مدارُهم فَهُمْ[4] أحقُّ أَنْ يُنْسَبَ إليهم المعرفةُ بكلامِ العربِ ومراتبِه في الفصاحة ، وما من ذلك الفصيحِ قياسٌ ، وما ليس

(١) في أ : (وكثر) ، وفي س : (وكثرة ما قاله هنا) .
(٢) سقطت (قاموا) من أ .
(٣) في الأصل : (فمن) .
(٤) في أ : (فهو) ، تحريف .

بقياسٍ ، ولا تَضُرُّ العباراتُ إذا عُرِفَ الاصطلاحُ فيها ، وعلى هذا المَهْيَعِ جرى النحويونَ في مَنْعِ هذه المسألة ، فلم يُغْفِلُوا السماعَ أصلاً ثم مالوا إلى المَنْعِ بالقياسِ ، وإنَّما قالوا بالقياس عَضْداً لِمَا حَصَلَ لهم بالاستقراء من امتناع العرب من التقديم ، ولكنْ للكوفيينَ هنا قاعدةٌ يبنونَ عليها القياسَ – مخالِفَةٌ لما تَقَدَّمَ ، وهي أَنَّهم قد يعتبرون اللفظَ الشاذَّ فيقيسونَ عليه ، ويبنون على الشعرِ الكلام من غيرِ نظرٍ إلى مقاصدِ العرب ، ولا اعتبارٍ لِمَا كَثُرَ أو قَلَّ ، فمن ههنا وَقَعَ الخِلافُ بينَهم في مسائلَ كثيرةٍ . والناظمُ قد ينحو نَحْوَهم في مسائلَ كثيرةٍ ، وهذه المسألة منها ، وكذلك مسألةُ[١] تقديمِ التمييز على عامله ، ومسألةُ العَطْفِ على الضمير المخفوض من غير إعادةِ الخافضِ ، ومسألةُ الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه ، وغير ذلك ممّا سيأتي ذكرُه . وقد مَرَّتْ منه مسائلُ ، ولعلَّه يُنَبِّهُ على بعضِ ذلك إن شاء الله . فقد ظهر قَصْدُ الناظم في إعمالِ القياس في هذه المسالة ، وتَبَيَّنَ علامَ بَنَى في أمثالِها على الجملة ، وتفصيلُ النظر في القاعدة المَبْنِيِّ عليها مُقَرَّرٌ في علم الأصولِ النحوية . ثم على الناظم في هذا الموضع سُؤالان :

أَحدُهما : أَنَّه نسبَ إلى جُمْلَةِ النحويين المَنْعَ في المسألة بقوله : «قد أبوا» . فظاهرُ هذا أَنَّه مُتَّفَقٌ على المَنْعِ فيه ، وهذا غَيْرُ صحيح ؛ أَمَّا البصريون فإنَّ الجمهورَ منهم على ما قال ، وقد ذهبَ ابنُ كيسان إلى جواز المسألةِ[٢] ، وقال ابنُ جني : «رأيت أبا عليٍّ يُسَهِّلُ[٣] تقديمَ حالِ المجرور عليه ، ويقول : هو قريبٌ من حال المنصوب»[٤] ، وفي التذكرة ما يَدُلُّ على إجازته إيّاه[٥] ، وقال ابن ملكون :

(١) سقطت (مسألة) من أ .
(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان ١٣٨/١ .
(٣) في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص ٣٢٧ ، وأ : يستسهل .
(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٢٧ ، وانظر شرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١-١٣٨ .
(٥) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٧/١ . وتقدّم .

«هو الذي يقتضيه القياسُ عندي على ما يصفونَ به الحال من أنَّه زيادةٌ في الخبر»
قال : «ولا شكَّ أنَّ الخبر في مثل : / مررتُ بزيدٍ إنَّما هو الفعلُ دون الحرف ، /٢٢٣/
فإذا كان الحالُ زيادةً في الخبر الذي هو الفعلُ ، وفضلةً من فضلاته ، وجبَ التصرّفُ فيه حَسَبَ ما يُتَصَرَّفُ في غيره من فضلاتِ الفعل»[١]. هذا ما قال في وجه القياس ، وأنت تراه قد مال إلى ما فرَّ عنه الجمهور . وذكر ابن أبي الربيع أنَّه منقولٌ عن بعض الكوفيين[٢] . فهؤلاء جماعةٌ قد قالوا بمثل ما قال به الناظمُ ، فإذاً ليس جميعُ النحويين بقائلينَ بالمنع ، فكان إطلاقُ ذلك اللفظ عنهم غيرَ لائقٍ من جهتين : من جهةِ إيهامِ الاتفاق في المسألة ، ومن جهة مخالفتِه لهُم بعد ذلك الإطلاق حتى يُتَوَهَّمَ أنَّه صرح بمخالفة الإجماع . وفي ذلك ما فيه .

والثاني : أنَّه أظهر حجةً على ما ذهب إليه ليس فيها متعلّقٌ لقوله (فقد ورد) وهذا لا ينجيه ؛ لأنَّ المخالفين مُقِرُّونَ بأنَّه قد ورد ، فهم الذين أنشدوا أكثر الأبياتِ المتقدِّمةِ ، وأتوا بالآية الكريمة ، وتكلَّموا عليها ، وأوَّلُوا ظاهرَها ، وحملوا الأبيات على الاضطرار الشعري ، وأوَّلُوا منها ما أمكن ، وإذا كان كذلك فأيُّ حجّةٍ في قوله : «فقد ورد» فإنَّ الواردَ في كلام العرب على قسمين : قسمٌ يُقاسُ عليه ، وقسم لا يُقاس عليه ، فالذي لا يُقاس عليه لا اعتبارَ به في القياس ، وإنَّما الاعتبارُ بالآخر فهو الذي كان الحقُّ أن يعنيَه فيقول : «فقد ورد كثيراً في الكلام» أو نحْوَ ذلك ، مما يُعْطي أنَّه حُجَّة ، أمَّا إذا لم يَفْعَلْ ذلك ، فكلامُه كالعَبَثِ الذي لا يليقُ بمثله .

والعذرُ له عن الأول أنَّه لم يجهل أنَّ المسألةَ مختَلَفٌ فيها ، كيف وقد ذَكَرَ الخلاف في التسهيل وشرحه[٣] ؟ ولكنَّه أطلق لفظ الجميع على الأكثر ، وهذا

(١) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٢٧ . وتقدّم .
(٢) انظر الكافي ٢/ ص ٦٦ .
(٣) التسهيل ص ١١٠ ، شرحه ، السفر الثاني ، ١/٢٤-٢٥ .

سائغٌ في كلام العرب ، شهيرُ الاستعمال ، فيقال : جاءَني أهلُ غرناطة إذا جاءَك جمهورُهم ، بل تقول ذلك وإنَّما جاءَك كبراؤهم ، وهم قليلٌ بالإضافةِ إلى جميعِهم ، فلا محذورَ فيه .

وعن الثاني : أَنَّ مقصودَه إنَّما هو ورودٌ يُعْتَدُّ بمثلِه في القياس ، لا مطلقَ الورودِ بدليلِ عدمِ اعتبارِه للشذوذاتِ في هذا النظم كثيراً ، فَعُرْفُ الاستعمال يعيِّنُ له ما أراد ، وهذا ظاهر . واللهُ أعلم .

ولَـمَّا تكلَّم هنا على صاحبِ الحال المجرور بحرفٍ ، وكان المجرورُ تارةً يُجَرُّ بحرفٍ ، وتارةً باسمٍ ، وحَصَلَ حكمُ النوع الأول ، وأَنَّ الحالَ يصحّ أَنْ تأتيَ منه لكنَّه لا يتقدَّمُ – شَرَعَ الآنَ في الكلام على المجرورِ باسمٍ ، وهل تأتي الحالُ منه أَم لا ؟ وهو الحالُ من المضافِ إليه فقال :

ولا تُجزِ حالاً من المُضَافِ لَـهْ ... إلاّ إذا اقتَضَى المُضافُ عَـمَلَه

أو كان جزءَ ما لَـهُ أُضِيفا ... أو مثلَ جُزْئِه فلا تَحفِيا

يعني أَنَّ الحالَ من المضاف إليه لا يجوزُ ، فلا يقال : هذا غُلامُ هندٍ ضاحكةً ، ولا هذه دارُ الزيدَيْنِ ساكنَيْنِ فيها ، ولا جاءَني كتابُكَ قاعداً ، ولا ما أشبهَ ذلك ؛ لأَنَّه كما لا يكونُ صاحبَ خبرٍ لا يكونُ صاحبَ حال ؛ إذ الحالُ خبرٌ من
/٢٢٤/ الأخبار ، وإنَّما كان كذلك ؛ لأَنَّ المضافَ إليه مُكَمِّلٌ للمضاف ، وزائدٌ عليه ./ لأَنَّه واقعٌ منه موقعَ تنوينِه الزائدِ عليه ، فالعُمْدَة هو الأول المضافُ لا الثاني المضاف إليه ، وهذا هو الفرق بينه وبين المجرور بحرفٍ ؛ إذ المجرورُ بحرفٍ هو مطلوبُ العاملِ بالقَصْدِ إلاَّ أَنَّه لم يُتَوَصَّلْ إليه إلاَّ بواسطةِ الحرف ، فلذلك جاز الحالُ ، والمضاف إليه ليس مطلوبَ العامل أصلاً فلم يكن الحالُ منه جائزاً ، ثم استثنى من هذا المَنْع الكلِّيّ ثلاثَ مسائلَ ، فأَجازَ فيها الحالَ من المضاف إليه .

إحداها : أَنْ يكونَ المضافُ في الأصل عاملاً في المضاف إليه الرفعَ أو النصب ، فتكونَ الإضافةُ ثانيةً عن ذلك ، وهو معنى قوله : «إلاّ إذا اقتضى

المضافُ عَـمَلَه» يعني أنْ يكونَ المضافُ مقتضياً أي طالباً عملَ المضاف إليه ، يريد عملَه فيه ، فالعَمَلُ في الحقيقة للمضافِ ، ونسبه إلى المضاف إليه من حيثُ كان واقعاً فيه ، ويعني بالعمل ها هنا العملَ المقدَّرَ لا الظاهرَ الآن ؛ لأنَّ المضافَ هو العاملُ في المضاف إليه الجرَّ على كلِّ حالٍ ، وإنَّما يريد العملَ الخاصَّ الذي لا يكونُ لكل مضافٍ ، وهو الرفع أو النصب ، ومثالُه قولك : عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعاً ، فمسرعاً حالٌ من زيد ، وإن كان مضافاً إليه ؛ لأنَّ القيامَ قد اقتضى الرفعَ في زيدٍ ، فإنَّ التقديرَ : عرفتُ أنْ قام زيدٌ مسرعاً ، أو أنْ يقومَ زيد مسرعاً ، وكذلك : هذا الشارب السويقِ ملتوتاً[1] فملتوتاً حالٌ من السويق ، إذ كانَ (شاربُ) قد اقتضى النصبَ فيه ، فالتقدير : هذا شاربٌ السويقَ ملتوتاً ، وإنما جاز مثلُ هذا اعتباراً بالأصل من الرفع أو النصب ، والمرفوع والمنصوب مقصودٌ في الكلام فهو في الحقيقة خارجٌ عن كونه من المضافِ إليه ، ومما جاء في ذلك قوله تعالى ﴿إليه مَرْجِعُكُم جَمِيعاً﴾[2] ، وأنشد المؤلف :

تقولُ ابنتي : إنَّ انطلاقَك واحداً   إلى الرَّوعِ يوماً تاركي لا أبا لِيا[3]

وأنشد سيبويه :

---

(١) ذكر في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٣/١ جواز تقدُّم الحال على صاحبه المجرور بالإضافة اللفظية مُمَثِّلاً بـ«هذا شاربُ السويق ملتوتاً الآن أو غداً» ، وانظر توضيح المقاصد ١٤٧/٢ ، ١٥١ ، التصريح ٣٨٠/١ .

(٢) سورة يونس آية ٤ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٣/١ ، والبيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٢٠٠ ، الشعر والشعراء ٢٧٩/١ ، وقال الشيخ أحمد شاكر تعليقاً عليه : «والبيت كاد يأخذه مالك بن الريب بلفظه في قصيدته المشهورة في الأمالي . . .» وبيت مالك بن الريب في ذيل الأمالي ص ١٣٦ ، وعنه في شعره ضمن (شعراء أمويون) ٤٣/١ ، وروايته :

تقول ابنتي لما رأت طول رحلتي   : سفارك هـذا تـاركي لا أباليا

وانظر منهج السالك ص ١٩٣ ، شرح ابن عقيل ٦٤٤/١ ، المقاصد النحوية ٦٤٤/١ .

وإنَّ بَنِي حَرْبٍ كما قد علمتُم   مناطَ الثُّريّا قد تعلَّت نُجُومُها[1]

والثانية : أنْ يكونَ المضافُ جزءاً من المضاف إليه ، وذلك قوله : «أو كان جزءَ ما له أضيفا» . فالضمير في (كان) عائدٌ إلى المضاف في قوله : «إلاّ إذا اقتضى المضافُ عمله» . والضمير في (له) عائدٌ على (ما) وهي المضاف إليه ، وفي (أضيف) عائدٌ على المضاف ، والتقدير : أو كان المضافُ جزءَ الأسمِ الذي أضيفَ له ذلك المضافُ ، وذلك إذا كان المضافُ جُزْءَ المضافِ إليه صار كأنَّه هو ، فصار الحالُ في التقدير من المضافِ الذي هو المقصود في الكلام ، لا من المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : أعجَبَني وجهُك راكباً ، ومنه قوله تعالى ﴿ونَزَعْنَا ما في صُدُورِهِم من غِلٍّ إخواناً على سُرَرٍ متقابلين﴾[2] . وقال الفِنْدُ الزِّمَّاني :

وطَعْـنٍ كفَـمِ الـزِّقّ   غـدا والـزِّقُّ مـلآنُ[3]

فغدا حال من الزق عند ابن جني ، وكثيراً ما يعتبرون المضافَ بالمضاف إليه إذا كان جزءه ، كما قالوا : ذهبَت بعضُ أصابعه[4] ، فأَنَّثَ البعضَ ؛ لأَنَّ بعضَ الأصابع كأنَّها الأصابعُ ، وأنشد سيبويه للأعشى :

وتَشْـرَقُ بالقول الذي قد أَذَعْتَه   كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ من الدَّمِ[5]

---

(١) الكتاب ٤١٣/١ ، والبيت للأحوص ، وقد سبق تخريجه ٣٠٤/١ .

(٢) سورة الحجر آية ٤٧ .

(٣) الحماسة ٦٠/١ ، شرحها للمرزوقي ٣٧/١ ، الأمالي ٢٦٠/١ ، التصحيف والتحريف ص ٤٨١ ، المساعد ٣٨٠/٢ .

(٤) من أمثلة سيبويه في كتابه ٥١/١ .

(٥) الكتاب ٥٢/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤/١ ، والشاهد في ديوان الأعشى ص ١٢٣ ، معاني القرآن ٣٧/٢ ، المقتضب ١٩٧/٤ ، الكامل ٣٢٤/١ ، الأصول (ط الرسالة) ٤٧٨/٣ .

قال سيبويه : لأنَّ صدرَ القناة من مُؤنَّثٍ[1] ، وأنشد أيضاً لجرير :

لما أتى خبرُ الزُّبير تواضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[2]

وذلك كثير . فهذا كلُّه إمَّا على أنَّ بعضَ الشيء كأنَّه الشيءُ ، فكأنَّ الحالَ من المضاف لا من المضاف إليه ، وإمَّا على توهمِ إسقاطِ المضاف اعتباراً بصحة الكلام دونَه ؛ ومن هنا أجاز الفارسي في قول الشاعر :

أرى رجلاً منهم أسِيفاً كأنَّما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفاً مُخَضَّبَا[3]

أنْ يكونَ (مخضَّباً) حالٌ من الهاء في (كشحيه) وهو مضاف ، ولكنه في تقدير : يَضُمُّ إليه ؛ لأنَّه إذا ضمَّه إلى كشحيه فقد ضَمَّه إليه ، فكأنَّه قال يَضُمُّ إليه ، فهو في التقدير حالٌ من المجرور بحرف وهو جائز كما تقدّم ، وكذلك جَعَلَ (مضاعفا) من قوله :

عَوْذٌ وبُهْثَةُ حاشدونَ عليهم حَلَقُ الحديدِ مضاعفاً يَتَلَهَّبُ[4]

حالاً من الحديد[5] .

---

(١) الكتاب ٥٢/١ .

(٢) المصدر نفسه ٥٢/١ ، والبيت لجرير في ديوانه ٩١٣/٢ ، مجاز القرآن ١٩٧/١ ، ١٦٣/٢ ، معاني القرآن ٣٧/٢ ، المقتضب ١٩٧/٤ ، الكامل ٣٢٤/١ ، الأصول (ط الرسالة) ٤٧٧/٣ ، الخصائص ٤١٨/٢ .

(٣) التكملة ص ١٣٤ ، والبيت للأعشى في ديوانه ص ١١٥ ، معاني القرآن ١٢٧/١ ، مجالس ثعلب ٣٨/١ ، المذكر والمؤنث ٣٨/١ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٧٩–٢٨٢ ، أمالي ابن الشجري ١٥٨/١ ، ٢٢٧ ، الإنصاف ٧٧٦/٢ ، خزانة الأدب ١٥٦/٣ .

(٤) الشاهد لزيد الفوارس الضبي ، وهو في الشيرازيات ل ٢٨ عن النوادر لأبي زيد ، وهو فيها ص ٢٥٩ ، أمالي ابن الشجري ١٦٧/١ ، ٣٢٧/٢ ، خزانة الأدب ٥١٥/١ ، ١٥٦/٣ .

(٥) نقل البغدادي في خزانة الأدب ١٥٦/٣ كلام الشاطبي من قوله : «على توهم اسقاط المضاف» – إلى قوله : «حالاً من الحديد» معزوّاً إليه مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه .

/٢٢٥/ والثالثة / : أَنْ يكونَ المضافُ كجزء من المضاف إليه ، وذلك قوله : «أو مثلَ جزئه» يعني أَنَّه إذا كان المضافُ ليس جزءاً من المضاف ولكنَّه يشبه الجزءَ منه ، فحكمه حكمُ الجزء الحقيقي في جواز انتصابِ الحال من المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : أعجبني حسنُ زيدٍ راكباً وفصاحتُه متكلِّماً ، ومنه قول الله تعالى ﴿أن اتَّبعَ مِلَّةَ ابراهيمَ حَنِيفاً﴾[1] . فهذه صفاتٌ أُضيفت إلى موصوفاتِها قامت مقام الجزء منها ، والعرب تعامل غيرَ جزء الشيء معاملةَ الجزء إذا كان مُلْتَبِساً به ، كما قال العجاج ، أنشده سيبويهِ :

* طولُ الليالي أَسْرَعَتْ في نَقْضي *[2]

وأنشد لذي الرُّمَّة أيضاً :

مشينَ كما اهتَزَّتْ رماحٌ تَسَفَّهَت أعاليها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ[3]

فأَنَّث طول الليالي ، لأنَّه من صفتها ، ولذلك أَنَّث مَرَّ الرياحِ ، فعامل ذلك معاملة الجزء كما تقدم ، وكأَنَّ المضافَ هنا في حكم السقوط ، والمراد المضاف إليه بدليل صِحَّةِ الكلام مع إسقاطه ، وبذلك عَلَّلَ في الشرح جوازَ الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزأه أو كجزئه[4] ، وهي طريقةُ الفارسي في البيت المتقدم ، وهو ظاهر.

وقد عُلِّلَ امتناعُ الحال من المضاف إليه بأَنَّ العامل في الحال هو العامل في

---

(١) سورة النحل آية ١٢٣ .

(٢) الكتاب ٥٣/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٦٦/١ ونسبه للأغلب ، وفي فرحة الأديب ص ١٨٢ : «ليس هذا الرجز للأغلب ، وهو كغيره من شوارد الرجز» ، وانظر المقتضب ١٩٩/٤ ، الأصول (ط الرسالة) ٤٨٠/٣ ، الخصائص ٤١٨/٢ ، خزانة الأدب ١٦٨/٢ .

(٣) الكتاب ٥٢/١ ، ٦٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٨/١ ، والشاهد لذي الرمّة في ديوانه ٧٥٤/٢ ، المقتضب ١٩٧/٤ ، الكامل ٣٢٤/١ ، الأصول ٧٣/٢ ، الخصائص ٤١٧/٢ ، المحتسب ٢٣٧/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٨٥ ، خزانة الأدب ١٦٩/٢ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٤/١ .

صاحبه ، والمضاف هو العامل في المضاف إليه ، ولا يَصِحُّ أَنْ يعملَ في الحال ؛ لأَنَّه ليس بفعلٍ ، ولا مُؤَدٍّ معنى فعل ، والحال إنَّما يعمل فيه فعلٌ ، أو معنى فعل[1] ، ولو عَمِلَ فيه الفعلُ ، وعَمِلَ في صاحبه المضافُ لكان خلاف ما استَقَرَّ من كلامهم . فعلى هذا إذا كان في المضاف معنى الفعل جاز كما في المسألة الأولى لاتحاد العامل ، وإن كان عملُه من جهتين ؛ لأَنَّه راجعٌ إلى العمل من جهة معنى الفعل ؛ وكذلك إذا كان المضافُ جُزْءَ المضافِ إليه أو كجزئه فهو كالزائد لصِحَّةِ الكلام مع إسقاطه كما تقدَّم ، فهو من الكلام المحمول على المرادِف فكأَنَّه لا مضافَ ثَـمَّ ، وإنَّـما هو مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ بحرفٍ ، وقد تقرر من هذا أَنَّ المضافَ إن لم يكن أُحدَ هذه الثلاثة لم يجز وقوعَ الحال من المضاف إليه ، فلا تقول : ضربتُ غلامَ هندٍ ضاحكةً ؛ إذ ليس الغلامُ جزءاً من هند ، ولا كالجزء ؛ ولذلك لا يَصِحُّ إسقاطُه ، فلا تقول : ضربت هنداً ضاحكةً في معنى : ضربتُ غلامَ هندٍ ضاحكةً . وهذه المسألة حكي في شرح التسهيل الإجماع على منعها[2] ، وفي نقل الإجماع نَظَرٌ ؛ فقد حكى غيره الخلافَ فيها ، وأَنَّ من الناس مَنْ يُجيز الحال من المضاف إليه مطلقاً[3] . وليس بصحيح لما تقدَّم .

وقوله : «فلا تحيفا» الألفُ فيه بَدَلٌ من نون التوكيد ، كقوله :

* ولا تعبدِ الأوثانَ ، والله فاعبدا[4] *

(١) انظر منهج السالك ص ١٩٣ ، همع الهوامع ٢٤/٤ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٤/١ .

(٣) نقله ابن الشجري في أماليه ١٥٨/١ ، ١٦٦ ، ٣٢٧/٢ عن أبي علي الفارسي ، وقال السيوطي في همع الهوامع ٢٣/٤ : «وجوَّز بعض البصريين ، وصاحب البسيط مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً» ، وانظر شرح ابن عقيل ٦٤٦/١ .

(٤) للأعشى من داليته المشهورة التي يمدح بها بها المصطفى ﷺ ، وصدره :

* وذا النصب المنصوب لا تنسكنّه *

ديوانه ص ١٣٧ . وفي أ : (فاعبدوا) تحريف .

والحَيْفُ : الجَوْرُ ، والظلم ، وقد حافَ عليه يَحيفُ حَيْفاً ، وأشار بقوله : «فلا تحيفا» إلى اعتبار ما هو من الشيء كجزئِه ، فإنَّه رُبَّ شيءٍ يُظَنُّ كالجزء فيعامل معاملتَه ، فيُجَاءُ بالحال من المضاف إليه ، وليس في الحقيقة المضافُ كالجزء كما تقول : أعجبني مالُ زيدٍ تاجراً ، فإنَّ المالَ ليس كالجزء ، فلا يجوز انتصابُ الحال من زيد ؛ إذ لا تقول : أعجبني زيدٌ تاجراً ، وأنت تريد مالَه ، كما تقول : أعجبني زيدٌ ماشياً ، وأنت تريد : أعجبني حُسْنُ زيدٍ ماشياً ، وكذلك لا تعامل ما هو كالجُزْء معاملةَ ما ليس كذلك ، فَتَمْنَع[1] ما كان نحو : أعجبني حُسْنُ زيدٍ ماشياً كما تمنع : أعجبني / مالُ زيدٍ تاجراً ، فهذا هو القانون في ذلك /٢٢٦/ فلا تحفِ فتعامل ما هو كالجزء معاملةَ ما ليس كذلك ، وبالعكس ، وقد يكون قوله : «فلا تحيفا» أيضاً إشارة إلى التنكيت على من أجاز الحال من المضاف إليه بإطلاق ؛ وذلك أنَّ المجيزَ لذلك إنما أجازه لـمَّا وجده جائزاً في المسائل الثلاث المستثناة من المنع ، فكأنَّه اعتبر المضافات كلها اعتباراً واحداً ، وهذا حَيْفٌ في النظر ، وتقصير في الاعتبار ، فالحقُّ في ذلك التفصيل ، وأن يجازَ حيثُ وُجِدَ المجيزُ ، ويمنع حيث وجد المانع .

ثم قال :

والحال إنْ ينصبْ بفعلٍ صُرِّفا   أو صفــةٍ أشبهــتِ الـمُصَرَّفا
فجائــزٌ تقديمُــه كمسرِعــاً   ذا ذاهبٌ ، ومخلِصاً زيدٌ دعا

هذا الفصلُ يذكر فيه ما يَصِحُّ من الحال أَنْ يتقدَّمَ على عامله ، وما لا يَصِحُّ ، والحال لا بُدَّ له من عاملٍ يعمل فيه ؛ لأَنَّه منصوبٌ ، والنصبُ لا بُدَّ له من ناصبٍ ، ودَلَّ على أَنَّه لا بُدَّ له من عاملٍ مساقُ كلامِه ، وتقسيمُه له إلى لفظيٍّ وإلى معنويٍّ .

(١) في الأصل ، وأ : (فيمتنع) .

وقَسَمَ العامل في الحال قسمين :

أحدُهما : ما كان من العوامل فِعْلاً متصرٍّفاً أو ما أَشبَهَهُ من الصفات الجاريةِ مجراه ، فهذا يجوزُ فيه تقديمُ الحالِ على عامله إن لم يَمْنَع مانعٌ من خارج .

والثاني : ما كان من العوامل مُضَمَّناً معنى الفعل ، وليس بجارٍ مجراه ، أو كان فِعْلاً غيرَ متصرِّف فلا يتقدَّمُ الحالُ على عامله ، بل يلزم التأخيرَ ، وذلك على تفصيلٍ يذكره . وابتَدَأ بالقسم الأوَّلِ ، فيعني أَنَّ الحالَ إنْ كان عاملُه فعلاً متصرِّفاً أو صفةً من الصفات التي تشبه ذلك الفعلَ المتصرِّفَ فإنَّه يجوز تقديمُ الحال على ذلك العامل ، فمثال الفعل المتصرِّف : زيدٌ دعا مُخْلِصاً ، فدعا فعل متصرِّفٌ ، فيجوز تقديم (مخلصاً) عليه ، فتقول : مخلصاً زيدٌ دعا ، وهو مثاله الذي مَثَّلَ به ، وكذلك تقول : ضاحكاً جاءَ عمروٌ ، وراكباً ضربتُ زيداً ، وما أشبهَ ذلك . ومثالُ الصفة المتصرِّفَةِ قولُك : هذا ذاهِبٌ مُسرِعاً ، فمسرعاً حالٌ العاملُ فيه صفةٌ تشبه الفعلَ المتصرِّفَ ، لأَنَّ (ذهب) فعل متصرِّفٌ ، فذاهبٌ مثلُه في التصرف ، فجائز أَنْ تقولَ مسرعاً هذا ذاهبٌ ، وهو مثال الناظم . ومعنى كونِ الصفة تُشْبِه الفعلَ : أَنْ تكونَ متضَمِّنَةً معناه وحروفه ، وتجري مجراه في عمله ، ولحاقه[1] العلامات ، وغير ذلك من الأحكام اللاحقة للفعل المتصرِّف ، والذي يَدِلُّ على قصد المشابهة في تَضَمُّنِ أنفس حروف الفعلِ قولُه بَعْدُ : «وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعل لا حروفَه» فدَلَّ على أنَّه أراد هنا أَنْ يُدْخِلَ في ضمن المشابهة الحروف ، وبذلك فَسَّرَ في الشرح الصفةَ التي تشبهه[2] . ويَدْخُلُ في ذلك اسمُ الفاعل كما مَثَّلَ ، واسم المفعول ، كقولك : زيدٌ مضروبٌ قاعداً ، فيجوز أن تقولَ : قاعداً زيدٌ مضروبٌ ، والصفة المُشَبَّهَة ، كقولك : زيدٌ سَمِحٌ ذا يسار ، لأَنَّها جارية مَجْرى الفعل في العمل ، والمعنى ، ولحاق علامات التأنيث ، والتثنية ، والجمع ،

(١) في الأصول : (وإلحاقه) .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٣٥ .

/٢٢٧/ فيجوز أن تقدِّمَ الحال فتقول : ذا[1] يسارٍ زيدٌ سَمحٌ / وأنشد في الشرح :

* لَهِنَّكَ سَمْحٌ ذا يسارٍ ومُعْدِما *[2]

ثم قال : «فلو قيل في الكلام : إنَّك ذا يسارٍ ومعدما سَمْحٌ لجاز ، لأنَّ سَمْحاً عاملٌ قَوِيٌّ بالنسبة إلى أفعلِ التفضيل ؛ لِتَضَمُّنِهِ حروفَ الفعل ومعناه ، مع قبوله لعلامات التأنيث ، والتثنية ، والجمع»[3]

وقل من يذكر في العواملِ الصفةَ المُشَبَّهَة ، وذكرُها مما ينبغي كما فَعَلَ ابنُ مالك ، وقد دَلَّ المثالان على أنَّ كلامه هنا في تقديم الحال على العامل خاصَّة ، وسكت عن حكم تقديمه على صاحبه ، فيَرِدُ عليه الاعتراض نَصّاً من وجهين :

أحدهما : أنَّه مُوْهِمٌ جوازَه هنا بإطلاقٍ إذا كان العاملُ ما قال ؛ إذ لم يستثنِ من ذلك إلاَّ حالَ المجرور بحرف ، فحكى المنعَ عن النحويين ، وارتضى[4] هو الجواز ، فاقتضى أنَّ الجوازَ منسَحِبٌ على جميعِ المواضع سوى ذلك الموضع ، وذلك غيرُ صحيحٍ ؛ فإنَّ التقديمَ على صاحبه فقط قد يمتنع في مواضعَ :

منها : أَنْ يكونَ صاحبُه مضافاً إليه ، نحو :أعجبني قيامُ زيدٍ مسرعاً ، فلا يجوز هنا أَنْ تُقَدِّمَ الحال فتقولَ : أعجبني قيامُ مسرِعاً زيدٍ ؛ للفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير موضعه .

ومنها : أَنْ يكونَ الحالُ مقروناً بإلاَّ أو في معنى المقرون بإلاّ ،نحو : ما جاء زيدٌ إلاَّ مسرعاً ، وإنَّما جاء زيدٌ مُسْرِعاً ، وما أشبه ذلك ، وقد تقدَّم مثل ذلك في

---

(١) في الأصل : (هذا يسار) ، والتصحيح من أ وس .

(٢) السفر الثاني ٣٥/١ ، وآنظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٧ ، منهج السالك ص ١٩٤ ، وفي المقاصد النحوية ١٦٨/٣ : «استشهد به أبو علي ، وأبو الفتح ، وغيرهما ، ولم أر أحداً منهما عزاه» .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٥/١ .

(٤) في الأصل وأ : (فارتضى) . وما أثبت من س .

الفاعل والمفعول .

ومنها : أَنْ يكونَ صاحبُ الحال ضميراً مُتَّصِلاً ، نحو : زيدٌ لقيني طالباً له ، فلا يجوز هنا تقديمُ الحال على (ني) ، لما يلزم من فَصْلِه بغيرِ موجب ، إلى أشياء من هذا القبيل يُوْهِمُ هذا الموضعُ جوازَها ، وليست بجائزة .

والثاني : أنَّه أطلق هنا جوازَ تقديم الحال على العامل ولم يستثنِ شيئاً ، وذلك غيرُ صحيح أيضاً ، فإنَّ التقديمَ على العامل قد يمتنع في مواضعَ[1] :

منها : أَنْ يكونَ العاملُ مصدراً موصولاً ، نحو : أعجبني قيامُ زيدٍ مسرعاً ،فلا يجوز أن تقولَ : أعجبني مُسرِعاً قيام زيدٍ . ومسرعاً حالٌ من زيدٍ ؛ لأَنَّ الحالَ من صِلَةِ المصدر ، وصلتُه لا تتقدَّم عليه ، ولا شيء منها .

ومنها : أَنْ يكونَ العاملُ صلة الألف واللام ، نحو : أعجبني الآتي مسرعاً ؛ إذ لا يَتَقَدَّم ما في حيِّزِ الموصول عليه .

ومنها : أَنْ يكونَ الحالُ مقروناً بإلاَّ أو في معناه ، نحو : لم يأتِ زيدٌ إلاَّ مسرعاً ، إلى أشياءَ من هذا النوع . وأيضاً فإنه قال : «فجائِزٌ تقديمه كذا» فاقتضى أنَّه لا يكون إلاَّ كذلك ، وهو غير صحيح أيضاً بل قد يكون واجِباً كإضافةِ صاحبِ الحال إلى ضمير ما لابَسَ الحالَ ، نحو : جاءَني زائرَ هندٍ أخوها ، فلا يجوز هنا : أَنْ تقولَ : جاءَني أخوها زائرَ هندٍ ؛ لما يلزم من عَوْدِ الضمير على ما بَعْدَه لفظاً ومرتبة ، وذلك ممنوع كما تقدَّم .

والجواب عن الأول : أَنَّ كلامَه في تقديم الحال على صاحبِه المجرور بحرفٍ قد دَلَّ على إجازته إذا لم يكن صاحبُه مجروراً ، بل مرفوعاً أو منصوباً ؛ لأَنَّه إذا لم يذكر المنع إلاَّ في قسمٍ واحد دَلَّ على أَنَّ ما عداه غيرُ ممنوع ، وعند ذلك نقول إنَّه أجازَ التقديم ، وإن كان صاحبُ الحال منصوباً ، / نحو : لقيتُ هنداً راكبةً ، /٢٢٨/

(١) انظر منهج السالك ص ١٩٤ .

فيجوز أنْ تقولَ : لقيتُ راكبةً هنداً ، وكذلك إن كان مرفوعاً ، نحو : جاءت راكبةً هندٌ ، وما أشبه ذلك . وهو في الجواز على رأي البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز أنْ يقالَ : لقيتُ راكبةً هنداً ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّ الحالَ هو المفعول وأنَّ صاحبَه بَدَلٌ منه[1] قال في الشرح : «والصحيح جواز التقديم مطلقاً ؛ لأنَّ راكبةً من قولنا : لقيتُ راكبةً هنداً يتبادر الذهن إلى حاليَّته ، فلا يلتفتُ إلى عارضِ تَوَهُّمِ المفعوليَّة»[2] . وأنشدَ على التقديم :

وصلتُ ولم أصْرِمْ مُسِيئِينَ أُسْرَتي وأعتبتُهم حتَّى تلافوا وَلائِيا[3]

وأنشدَ أبياتاً أخر أيضاً[4] . وعلى الجملة فالاعتلال باللَّبْسِ في مثل هذا ضعيفٌ جدّاً ، ويلزم إنْ رُوْعِيَ هذا اللَّبْسُ ألا يجوزَ عطفُ البيان في نحو : رأيتُ زيداً أخاك ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّ ذا العطف بَدَلٌ ، ولا أنْ يخبر عن المبتدأ بخَبَرَيْن فصاعداً ؛ لئلا يُتَوَهَّم أنَّ الثاني بَدَلٌ أو نعت ، وطول لهم القصة ، بل ينعكس ألاَّ يتأخَّر الحال في المسألة السابقة ، لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّ الحالَ بَدَلٌ ، وكُلُّ هذا فاسدٌ ، فما أدَّى إليه مثلُه . وإذا ثبت الجوازُ من إشارة كلامِه فلا يقدَحُ فيه ما اعترِضَ به ؛ لأنَّ هذه الأمور قد تَقَدَّمَ أمثالُها في أبوابها فما عَرَضَ هنا من العوارض القادِحة في الجواز تُعْرَفُ مما تقدَّم ، وأخَصُّ الأبواب بهذا الباب بابُ المفعول به ، فيه يَتَبَيَّنُ . ونحو هذا يتمشَّى في الجواب على الثاني أيضاً ؛ لأنَّ امتناعَ تقدّم ما في حيِّز الصِّلَة على الموصول مُبَيَّنٌ في بابه ، وحكم المقرون بإلاَّ معروفٌ من باب الابتداء والمفعول ، وكذلك القول في

---

(١) ذكر مذهب الكوفيين هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٧٤٧/٢ ، وأبو حيان في منهج السالك ص ١٩٦ ، وانظر همع الهوامع ٢٨/٤ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣١/١ .

(٣) المصدر نفسه ، ولم أقف للبيت على نسبه ، وهو في شرح الكافية الشافية ٧٤٧/٢ ، منهج السالك ص ١٩٦ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣١/١ .

الاعتراض على لَفْظِ نفي الجواز ، فإنَّ ما اعتُرِضَ به يُعْـرَفُ من باب المفعول به ، وإنما يَتمَكَّنُ الاعتراضُ بما يُخالِفُ ما ذَكَرَ مما يَخْتَصُّ بالحال ، وقد ذكروا أَنَّ الحالَ إذا كان جملةً قد تقدَّمها الواوُ فلا يجوزُ تقديمُه ، فلا تقول : وهو نائـمٌ جئْتُه ؛ لأَنَّ الواوَ هنا أصلُها العاطفة ، فلا تقعُ إلاَّ حيثُ تقع العاطفةُ ، والعاطفةُ لا تقع صَدْرَ الكلام . ويُعْتَذَر عنه بأَنَّ الواوَ هنا لها نظيرٌ تقدَّم ، وهو واو المفعولِ معه ، والمفعولُ معه قد تقدَّم أَنَّه لا يتقدَّم فكذلك لا يتقدَّمُ هنا الحال المُصَدَّرُ بالواو . والله أعلم .

وأعلم أَنَّ هنا مسألتين : إحداهما : أَنَّ ما ذكره من جوازِ التقديم على العامل هو مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أَنَّه لا يجوز تقديمُ الحال على العامل فيه مع الاسم الظاهر ، فلا يقال عندهم : راكباً جاءَ زيدٌ ، ويجوز مع الاسم المضمر ، نحو : راكباً جئتُ[1] ، بناءً منهم على أَنَّه لا يجوزُ تقديمُ المضمر على المظهر ، وأنت لو قلتَ : راكباً جاء زيدٌ كان في (راكباً) ضميرُ زيدٍ ، وقد تقدَّمَ عليه . والصحيحُ الجوازُ ، ولا يمتنع تقديمُ المضمرِ على المظهر إذا كان المضمرُ مُؤخَّراً في الرتبة على المظهر ، كما قال زُهيرٌ :

إنْ تَلْقَ يوماً على عِلاَّتِه هَرِما تَلْقَ السماحةَ منه والندى خُلُقَا[2]

ومن أَمثالهم : في بيته يُؤْتَـى الحكمُ[3] ، وفي أكفانه يُلَفُّ الميتُ[4] ، وقد تقدَّمَ بيانُ هذا ، وأيضاً فإذا كان العاملُ مُتَصَرِّفاً في نفسه وجب أَنْ يكونَ مُتَصَرِّفاً في معموله ما لم يمنعْ مانعٌ ، ولا مانعَ هنا ، فوجبَ الحكمُ بالجواز . وإلى هذا

(١) انظر الإنصاف ٢٥٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٧٤٨/٢ ، وفيه ٧٤٩/٢ : «وبعض النقلة يزعم أَنَّ الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلاّ إذا تأَخَّر هو ورافعه عن الحال . . .» .

(٢) ديوانه ص ٥٣ ، المقتضب ١٠٣/٤ ، أمالي ابن الشجري ٥٩/١ ، الإنصاف ٦٨/١ ، ٢٥١ .

(٣) الأمثال لأبي عبيد ص ٧٦ ، الفاخر ص ٧٦ ، مجمع الأمثال ٧٢/٢ .

(٤) لم أقف عليه مَثَلاً ، وهو في الإنصاف ٦٦/١ ، وفيه ٢٥٢/١ مسبوقاً بقوله : «ومن كلامهم . . .» .

/٢٢٩/ فالسماعُ يدل على الجواز . ففي المثل السائر : شَتَّى تؤوبُ الحَلَبَةُ[١] . وأنشد في / الشرح :

* سريعاً يهونُ الصعبُ عند أولي النُّهى *[٢]

ولم أُقَيِّد بقيَّتَه كما أحب .

والثانية : أَنَّ تقييدَه العامل بالتَّصَرُّف دالٌّ على أَنَّ ما ليس بمُتَصَرِّف من العوامل لا يتقدَّم عليه الحال ، فالفعلُ غيرُ المتصرف ، نحو : ما أحسنَ زيداً راكباً ، وما أَنْصَرَه مستنصراً ، فلا يجوز هنا تقديمُ الحال أصلاً بمقتضى مفهوم الشرط ، وكذلك : أحسن به راكباً . لا تقول : راكباً أحسِن بزيدٍ ، والصفةُ غيرُ المتصرِّفة أفعلُ التفضيل ، نحو : زيدٌ أكفى القومِ ناصراً ، وهو أسمَحَهم ذا يَسَارٍ ، فلا يجوزُ هنا أيضاً التقديمُ . أمَّا فعل التعجّب فلإلزام العرب له طريقةً واحدة حتى صار كالمثل الذي لا يُغَيَّرُ عما وُضِعَ عليه ، وأما أَفْعَلَ التفضيل فلضَعْفِه عن مشابهةِ الفعل بكونه لا يرفع ظاهراً في الغالب ، ولا يُؤَنَّث ، ولا يُثَنَّى ، ولا يُجْمَع فلَمَّا لم يَتَصَرَّفْ تصرُّفَ الفعل الذي تَضَمَّنَ حروفَه ومعناه لم يتقدَّم الحال عليه ؛ ولأَنَّ أفعلَ التفضيل جارٍ مجرى فعل التعجّب في أشياء كثيرةٍ فلزمه حكمَه ، لكنه قد جاء تَقَدُّمُ الحال على أُفعل التفضيل في موضع خاص يذكره الناظم على إثر هذا . ثم أخذَ في ذكر القسم الثاني من عوامل الحال فقال :

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا حروفَهُ مُؤَخَّراً لن يَعْمَلا
كتلك ليت وكأَنَّ ونَدَر نحوُ : سعيدٌ مستَقِرّاً في هَجَر

يعني أَنَّ العاملَ الذي ليس بفعلٍ ولا ما أشبه الفعل من العوامل التي ضُمِّنت

(١) الأمثال لأبي عبيد ص ١٣٣ ، جمهرة الأمثال ٥٤١/١ ، مجمع الأمثال ٣٥٨/١ .
(٢) تمامه : * إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوا اليأسا *
شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٣/١ ، وهو في منهج السالك ص ١٩٦ ، المساعد ٢٤/٢ .

حروفَه بل هو ضُمِّنَ معنى الفعل خاصَّةً من غير تَضَمُّنِ حروفِه لا يعملُ في الحال مؤخَّراً عنه ، فتتقدَّمَ الحالُ عليه ، بل يمتنعُ تَقَدُّمَ الحالِ عليه ، فلا يعمل فيه إلاَّ مؤخَّراً . ثم فَسَّرَ هذا العامل المذكور فأتى له بأربعة أمثلةٍ هي : اسمُ الإشارة ، وليت ، وكأنَّ والمجرور – وفي معناه الظرف – فأمَّا ليتَ فتعمل في الحال بما فيها من معنى التمني ، فتقول : ليتك زائراً زيدٌ ، وليت زيداً ضاحكاً عمرو . وأمَّا كأنَّ فكذلك تعمل بما[1] فيها من معنى التشبيه ، فتقول : كأنَّه مقاتلاً أسدٌ ، وكأنَّه مسرعاً ريحٌ ، وقال النابغة :

كأنَّه خارجاً من جَنْبِ صفحته سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عند مُفْتَأَدِ[2]

وقال زهير :

كأني وقد خَلَّفْتُ تسعينَ حجةً خلعت بها عن مَنْكِبَيَّ رِدائِيَا[3]

لأنَّ (وقد خَلَّفْتُ) جملةٌ حالية ، فالعامل فيها معنى كأن ، وأنشد الفارسي وغيرُه :

بتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها قَطَا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بُيُوضُها[4]

فقوله : (قد كانت) حال من (قطا الحَزْنِ) والعامل معنى كأنَّ . وأمَّا تلك

---

(١) سقطت (بما) من أ .

(٢) ديوانه ص ١٩ ، والشاهد في الخصائص ٢٧٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٥٦/١ ، ٢٧٧/٢ ، المرتجل ص ١٦٢ ، خزانة الأدب ٥٢١/١ .

(٣) رواية البيت في ديوانه بشرح ثعلب ص ٢٨٦ :

بدا لِيَ أنِّي عشتُ تسعينَ حجَّةً تباعاً وعشراً عشتُها وثمانيا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما سيق من أجله لكن ثعلباً ذكر البيت بالرواية التي استشهد بها الشاطبي مسبوقاً بقوله : «وروى الثوري [كذا]» .

(٤) التكملة ص ١٥٨ ، والبيت لعمرو بن أحمر الباهلي في شعره ص ١١٩ ، وهو في المعاني الكبير ٣١٣/١ ، شرح المفصل ١٠٢/٧ ، خزانة الأدب ٣١/٤ .

فكذلك أيضاً لأنَّ اسمَ الإشارة ضُمِّنَ معنى الإشارة ، فتقول : تلك هندٌ منطلقةً ، فمنطلقةً[1] حالٌ منتصبٌ بما في (تي) أو (تا) من معنى الإشارة ، ومنه في القرآن الكريم ﴿وإنَّ هذه أُمَّتكُم أُمَّةً واحدةً﴾[2] وقوله ﴿وهذا بَعْلِي شَيْخاً﴾[3] وهو كثير ، وسائر أسماء الإشارة تجري على هذا الحكم . ولما قال كَتِلك وكذا وكذا دَلَّ على أَنَّ العاملَ المعنويَّ المراد ليس مقتصراً به على ما ذكره دون غيره ، وقد جاء مثل ذلك أشياء كثيرة في كلامهم ضَمَّنوها معنى الفعل وليس ذلك لها في القياس[4] ، فمِن ذلك لَعَلَّ فإنَّها مثلُ كأَن وليت ، ألا تراهم قالوا :

* لعلك يوماً أَنْ تُلِمَّ ملمّة *[5]

/٢٣٠/ فعلَّق / الظرف بلَعَلَّ ، إذ لا يَصِحُّ تعلُّقُه بتُلِمّ فكذلك يجوز أَنْ تقولَ : لعلك قائماً فَشِل . ومنها الاستفهام في نحو قول الأعشى :

* يا جارتا ما أنتِ جارة *[6]

فجارة حالٌ من أنت ، العامل فيه [ما][7] بما فيها من معنى الاستفهام المراد به

---

(١) سقطت (فمنطلقة) من أ .

(٢) سورة المؤمنون آية ٥٢ .

(٣) سورة هود آية ٧٢ .

(٤) في هامش الأصل ، (خ : بالقياس) . وفي س : (لها من باب القياس) .

(٥) لعروة بن الورد بيت يشبه صدرُه هذا ، وهو قوله :

أليس عظيمــاً أن تلمَّ ملمّــةٌ   وليس علينا في الحقوق معوّلُ

ديوانه ص ١٠٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٦٩/٣ . فإن كان الذي أورده الشاطبي صدر بيت عروة فلا شاهد فيه على الرواية التي أوردتُ على ما سيق من أجله هنا .

(٦) ديوانه ص ١٥٣ ، وتمامه :   * بانت لتحزننا عفاره *

وروايته فيه : (ما كنت جارة) ولا شاهد في هذه الرواية على ما سيق هنا من أجله . وهو في الإيضاح ص ٢١٣ ، المقرب ١٦٥/١ ، المقاصد النحوية ٦٣٨/٣ ، خزانة الأدب ٥٧٨/١ .

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام من أ .

التعظيم أو التعجب ، أي أنت المُعَظَّمة في هذا الحال . ومنها اسم الجنس المراد به التعظيم ، نحو : أنت الرجل عِلْماً وديناً وفَضْلاً ، أي أنت الكامل في هذه الحال . ومنها المُشَبَّه من الأعلام أو غيرها ، نحو : زيد زهير شعراً ، وحاتم جُوْداً ، والأسد شِدَّةً ، أي البالغ درجتَه في هذه الحال ، أو نحو ذلك . ومنها أمَّا وذلك بما تعطيه من معنى الفعل ، نحو : أمَّا عالمًا فلا عِلْمَ له[1] ، وما أشبه ذلك ، والتقدير : مهما ذكرتَه عالماً فلا علمَ له . ومنها عند بعضِهم – وإن لم يره ابن مالك – الأعلام التي تُعْطي معنى المعروف أو المذكور نحو قولك : أنا زيدٌ شجاعاً ، وأنتَ زيدٌ حليماً تقديره : أنا المعروف في هذا الحال أو المذكور أو نحو ذلك ؛ ولذلك يَنْصِبُ الظرفَ ، ألا ترى الشاعر قال :

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأَحْيَانْ[2]

فهذه العوامل كلّها ليست بأفعال ، ولا تَضَمَّنَتْ حروفَها ، ولكنَّها عملت بما ضُمِّنَتْ من رائحة الفعل ، فلا يتقدَّمُ عليها ما عملت فيه من الحال لضَعْفِها عن تصرّفها تصرّفَ الأفعال . فإن قيل : فإذا كان يدخلُ له في كلامه كلُّ ما ضُمِّنَ معنى الفعل من الكلم فالحروف كلُّها من هذا القبيل ، فإنَّ العربَ وَضَعَتْها مواضعَ الأفعال ، فحروف النفي عِوَضٌ من أنفي ، وحروفُ الاستفهام عِوَضٌ من أستَفْهِمُ ، وحروفُ العطف عِوَضٌ من أعطف ، وحروف الإضافة عِوَضٌ من أضيف ، وكذلك سائرها . نَصَّ على هذا الأئمة كابنِ السراج ، والفارسي وابن جني[3] ، وغيرهم ، وإذا كان كذلك فيقتضي أنْ يُقالَ : أزيدٌ أبوكَ قائماً ؟ بمعنى : أستَفْهِمُ عنه في هذا الحال ، وكذلك ، ما زيدٌ أخوك راكباً بمعنى أنفِيه راكباً ،

---

(١) من أمثلة سيبويه في كتابه ٣٨٤/١ .

(٢) لأبي المنهال – لعله من آل المهلب – ، وينسب إلى سالم بن داره ، وهو في كتاب الشعر ٥٠/١ ، الخصائص ٢٧٠/٣ ، مغني اللبيب ص ٥٦٨ ، ٦٦٨ ، شرح أبياته ٢١٨/٦ .

(٣) انظر الخصائص ٢٧٣/٢–٢٧٤ .

وأَنْ يجوزَ أيضاً : زيدٌ أخوك وعمرو محترماً ، بمعنى أعطفه محترماً[1] ، أو ما كان مثل ذلك ، وهو غير جائز اتفاقاً فكيف يطلق القول في أَنَّ ما ضُمِّنَ معنى الفعل يعمل في الحال ؟

فالجواب : أَنَّ الحروفَ لم تُضَمَّنْ معاني الأفعال على حَدِّ ما ضمنته ليتَ ولعلَّ ونحوهما ، وإنَّما عَبَّروا عن ذلك بأَنَّ الحروفَ في أصل الوضع جُعِلَتْ عوضاً من الأفعال ، ونائبةً عنها لا أَنَّها ضُمِّنَتْ معانِيَها ، وفَرْقٌ بين تضمين معنى الفعل والتعويض عنه . أَمَّا التضمينُ فهو طارئٌ على الوضع الأول ، حادِثٌ بعد التركيب . وأَمَّا التعويضُ – هنا – فهو في أصل الوضع ، لا مثل تعويض (ما) عن الفعل في نحو :

* أَمَّا أَنت ذا نفر *[2]

فإنَّ هذا عارض أيضاً بعد التركيب ، وتعويض ما مثلاً عن أنفي أصليٌّ قبل التركيب . وأيضاً فإنَّ معنى الفعل في الحروف قد استُهْلِك جملةً كما استُهْلِكَ
/٢٣١/ معنى الفعل في يزيدَ ، ويَشْكُرَ وأحمدَ التي / هي أعلامٌ ، ومعنى الفعل في كأن ، وليت لم يُسْتَهْلَك بل لُحِظَ واعتُبِرَ . وأيضاً فإنَّ المعنى الـمُضَمَّنَ ليس ذلك المعنى الأصيل بل هو زائدٌ عليه ، ولذلك عَبَّرَ عنه بضُمِّنَ الذي هو في الاصطلاح لجَعْلِ معنىً لم يكن ، ولم يقل عُوِّضَ عن الفعل ؛ لأَنَّ التعويض أتمُّ من التضمين عندهم . فالحاصل أَنَّ لفظ (ضُمِّنَ) أحرز أَنَّ المعنى المراد هنا ليس المعنى الأصلي الذي في الحروف ، وإنما هو معنى طارئٌ ، فتأمله . وقد بَيَّنَ هذا المعنى ابن جني في كتاب التعاقب .

---

(١) في الأصل (محترقًا) ، وفي أ : (محترفاً) بالفاء . في الموضعين ، وما أثبت من س .

(٢) وردت هذه العبارة في قول العباس بن مرداس السلمي :

أبا خراشة أَمَّا أنـت ذا نفـر فإنَّ قومي لم تأكلهم الضبعُ

ديوانه ص ١٢٨ ، وقد مضى البيت في باب كان وانظر ص ٢٤٤ .

ثم أتى بالمثال الرابع وهو المجرور ، فقال : «ونَدَرَ نحوُ سعيدٌ مستَقِرّاً في هجر» فقَدَّم فيه أولاً أنَّ ما ضُمِّنَ من العوامل معنى الفعل لا حروفَه فلا يَتَقَدَّمُ عليه معمولُه - وهو الحال - وكان ذلك لازماً في الأمثلةِ الثلاثة لا في الرابع ، فَبَيَّنَ الآن في الرابع أنَّ ذلك الحكَم غالبٌ فيه لا لازِمٌ ؛ فقد نُقِلَ في كلام العرب تقديمُ الحال عليه لكن نادراً ؛ فلذلك قال : «وندر نحو كذا» وتمثيلُه مُشعِرٌ بشرطٍ في هذا التقديم مُعْتَبَرٍ ، وهو كونُ الحالِ متوسطاً بين العامل وصاحب الحال كما في قوله : زيدٌ مُستَقِرّاً في هجر ،فمستقرّاً عاملُه المجرورُ ، وصاحبُه زيدٌ هذا الظاهر إمَّا حقيقةً وإمَّا مجازاً ، فلو قدمتَ الحالَ عليهما معاً فقلت : مستقرّاً زيدٌ في هجر لكان ممنوعاً ، ولم يأتِ من كلام العرب . أمَّا ما كان كالمثال فقد وُجِد في كلامهم حَسبما يذكر ، فأمَّا تقديمُ الحال عليهما معاً فلم يذكروا خلافاً في مَنْعِه وأمَّا تقديمُه على العامل وحدَه ففيه خلافٌ ، فمذهبُ سيبويه والجمهور المنعُ إلاَّ في الشعر ، وحُجَّتُهم أنَّ المجرورَ - في معناه الظرف - ليس من العوامل القَوِيَّة فلم يَقْوَ أنْ يتصرّفَ في معموله تصرفَها[1] ، وعملُه في الحال إنَّما كان لشَبَهِ الحال بالظرف الذي يَعْمَلُ فيه رائحةُ الفعل . والعاملُ المعنويُّ لا يقوى على التصرف بتقديمِه عليه كما قد يقوى على تقديمِ الظرف ؛ لأنَّ المُشَبَّهَ لا يقوى قُوَّة ما شُبِّهَ به . وأيضاً فالسماعُ في ذلك نادرٌ ، ومحتملٌ للتأويل . وذهب الأخفش إلى جوازِ ذلك بإطلاق[2] ، وحُجَّتُه ما جاءَ في السماع من ذلك كقراءةِ عيسى بن عمر ﴿والسماواتُ مطوياتٍ بيمينه﴾[3] بنصبِ مطوياتٍ على الحال ، والعامل ليس إلا المجرور . وقولُ مَنْ قال إنَّه منصوبٌ على إضمار فعل ،والعامل السماوات بما

---

(١) الكتاب ١٢٤/٢ ، شرح المفصل ٥٩/٢ ، شرح الكافية للرضي ٢٤/٢-٢٥ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ٢٤/٢ «وأجازه الأخفش بشرط تَقَدُّم المبتدأ على الحال . . .» ، وانظر منهج الأخفش الأوسط ص ٢١٢ .

(٣) سورة الزمر آية ٦٧ في قراءة عيسى بن عمر بنصب (مطويات) ، البحر المحيط ٤٤٠/٧ .

فيها من معنى السُّمو تكلّفٌ . وروى عن ابن عباس رضي الله عنه أنَّه قال : نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متوارياً بمكة[1] ، بنصب متوارياً ، والعامل قوله (بمكة) . وأنشدوا للنابغة الذبياني :

رهطُ ابن كُوزٍ محقبي أَدْراعِهم فيهم وَرَهْطُ ربيعةَ ابن حُذَار[2]

فمحقبي حالٌ العاملُ فيه قوله (فيهم) ، ولما كان هذا المسموع لا يبلغ أَنْ يُطلِقَ القياس عليه إطلاقاً أخبر أَنَّ مثلَ هذا نادرٌ ، وكأنه تَوَسَّطَ بين المذهبين فلم يَطَّرِح السماع جملةً ، ولم يطلق القياس البتة . والشائع في المسألة / أن تقولَ : زيدٌ في /٢٣٢/
هجر مستقرّاً ، وزيد عندك مستقرّاً ، ومنه قوله تعالى ﴿قل هِيَ للذين آمنوا في الحياةِ الدنيا خالِصَةً يومَ القيامة﴾[3] وهي قراءةُ غيرِ نافعٍ من السبعة[4] ، وحكى سيبويهِ : أتكلّم بهذا وأنت هنا قاعداً[5] ؟ وأنشد أيضاً :

إنَّ لكم أصلَ البلادِ وفرعَها فالخيرُ فيكم ثابتاً مَبْذُولا[6]

وهجر : اسم موضع وهو المذكور في قولهم : كمبضعِ تَمْرٍ إلى هجر[7] .

ثم قال :

---

(١) الحديث في الموطأ ، كتاب الطهارة ٦٢/١ ، وصحيح الإمام مسلم بشرح النووى ٣٢٠/٦ .

(٢) ديوانه ص ٥٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٩ ، توضيح المقاصد ١٥٨/٢ ، المقاصد النحوية ١٧٠/٣ .

(٣) سورة الأعراف آية ٣٢ .

(٤) قرأ نافع (خالصةٌ) بالرفع / السبعة ص ٢٨٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٦١/١ .

(٥) الكتاب ٩٢/٢ .

(٦) الكتاب ٩٢/٢ ، ولم أقف للبيت على نسبه .

(٧) في اللسان (بضع) . «أبضع الشيء واستبضعه جعله بضاعته ، وفي المثل كمستبضعِ التمر» والمثل – كما ذكر ابن منظور – في الأمثال لأبي عبيد ص ٢٩٢ ، جمهرة الأمثال ١٥٣/٢ ، مجمع الأمثال ١٥٢/٢ .

وَنَحْوُ زيدٌ مفرداً أنفعُ مِنْ عمروٍ معاناً مُسـتَجازٌ لم يَهِن

هذه المسألة مستثناةٌ أيضاً من الحكم المتقدِّم في العامل غير المتصرف ، وهو منع تقديم الحال عليه ، فأتى هنا بحُكْمٍ في أفعلَ التفضيل مخالفٍ لما تَقَرَّرَ فيه ، فيعني أنَّ أفعلَ التفضيل إذا تَوَسَّطَ بين حالين كهذا المثال الذي أتى به ، وهو : زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو معاناً ، فهو جائزٌ مُغتَفَرٌ فيه تقديمُ الحال ، لم يَضْعُفِ الكلامُ لأجل التقديم ولم يمنع ، كما ضَعُفَ ومنع فيما إذا لم يكن أفعل التفضيل إلاّ ناصباً حالاً واحداً . وقد تقدَّمَ شرحه ، وأتى بالمثال مُشْعِراً بالوجه الذي يتوسَّط معه أفعل التفضيل بين الحالين ، وهو أن يأتيَ لتفضيلِ شيء في حالٍ على شيءٍ في تلك الحال أو في حال آخر . وقد يكون التفضيل لشيءٍ على نفسه لكن في حالين ، فمثالُه من تفضيل شيء في حال على شيءٍ آخرَ في حال آخرَ هو مثالُ الناظم ، ففَضَّلَ زيداً في حال الإفراد على عمروٍ في حال الإعانة ، ومثالُه من تفضيل شيء في حالٍ على شيء آخر في ذلك الحال : مررت برجلٍ خيرَ ما يكون خيرٍ منك ما تكون ، ومررت برجل أخبثَ ما يكون أخبثَ منك أخبثَ ما تكون[1] . ومثاله من تفضيل شيء في حال على نفسه في حال آخر : هذا بُسْراً أطيبُ منه رطباً[2] ، وهذا زبيباً أفضلُ منه عنباً ، وما أشبه ذلك . ومعنى مثال الناظم أنَّ زيداً يَفْضُلُ نفعُه إذا كان منفرداً على نفع عمروٍ إذا كان معاناً غيرَ منفرد . وهذا يَفْضُل طِيبُه بُسْراً على طيبه رُطَباً ، وكذلك سائر المثل . قال ابن خروف : انتصب بُسْراً عند سيبويه على الحال من الضمير في أطيبَ ، وانتصب رُطَباً على الحال – أيضاً – من الضمير المجرور في منه[3] ، والعامل فيهما أطيبُ بما تَضَمَّنَه من معنى المفاضلة بين شيئين ، كأنَّه قال : هذا في حال كونه بُسْراً أطيبُ منه في حال كونه رُطَباً ، يريد أَنْ يُفَضِّلَ

(١) المثالان من أمثلة سيبويه في كتابه ١/٤٠٠ ، وانظر المقتضب ٣/٢٥٠ .

(٢) المثال في الكتاب ١/٤٠٠ ، وانظر المقتضب ٣/٢٥١ .

(٣) في الأصل ، وس : (من) .

البُسْرَ على الرُطَب . قال : فأطيبُ نابَ منابَ عاملين ؛ لأنَّ التقديرَ : يزيدُ طيبُه في حال كونه بُسْراً على طيبه في كونه رُطَباً . وأشار بهذا إلى التَمْر . والمعنى بُسْرُه أطيبُ من رُطَبِه ، فعلى ما قال ابنُ خروف جرى الناظم ، ولم يجعلِ العاملَ في الحال كان مضمرةً كما زعم السيرافي[1] ، ومن ذهب مذهبه ، لأَنَّ التقدير عند سيبويه : هذا إذا كان بُسْراً أطيبُ منه إذا كان رُطَباً . قال سيبويه : «وإنَّما قال الناس منصوباً على / إضمار (إذ كان) فيما يُسْتَقْبَلُ ، (وإذا كان) فيما مضى ؛ لأَنَّ /٢٣٣/
هذا لما كان [ذا][2] معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان أو إذ كان»[3] . وبهذا الكلام تعلق السيرافي فجعل بسراً وتمراً حالين من المشار إليه في زمانين والعامل في الحال كان ، وكأَنَّ ما قال يظهر من كلام سيبويه ، ولكنَّ الناظمَ عدل عنه إلى ما قال ابنُ خروف ، وهو مذهبُ طائفة كابن كيسان ، والفارسي ، وابن جني[4] ، وغيرهم . وضَعَّف مذهب السيرافي ومن قال بقوله لما فيه إذا أُضمرت (كان) من تَكَلُّفِ إضمار ستة أشياء لا حاجةَ إليها ، وهي : إذا أو إذ في الموضعين ، وكان وضميرها المرفوع في الموضعين أيضاً ، ولأَنَّ أفعلَ في هذا الباب هي أفعل في قول الله تعالى ﴿هُمْ للكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ منهُم للإيمانِ﴾[5] في أَنَّ القصد بهما تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلَّقَيْنِ ، فكما اتَّحَدَ هنا المتعلَّق به كذلك يَتَّحِدُ في الأمثلة المذكورة ، وأيضاً على تسليم الإضمار يلزم إضمار أفعل في إذ وإذا ؛ لأنه لا بُدَّ منه لهما فيكون ما وقع فيه شبيهاً بما فَرَّ منه . هذه الأدلة مما استدلَّ بها المؤلّف

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل١٢٩ .
(٢) كملة يلتئم بها الكلام من الكتاب .
(٣) الكتاب ١/٤٠٠ ، وسقط (إذ كان) الثانية من طبعة الأستاذ عبد السلام هارون ،وهي في مصورة بيروت – عن طبعة بولاق – ١/٢٣٣ . وفي أ : (إذا كان فيما مضى) ، وفي الكتاب : (وإنما قال الناس : هذا منصوب) .
(٤) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٣٧ .
(٥) سورة آل عمران آية ١٦٧ .

في الشرح[1] ، وأصلها لابن خروف وتأوَّلَ كلام سيبويه المتقدّم ذكرُه بأَنَّ ما قاله تفسيرُ معنى الكلام لا تقديرٌ للعامل ، وإنّما العامل أفعل .

وقوله : (لم يَهِن) معناه لم يَضْعُف ، وهو من : وَهَنَ الشيء يَهِنُ وَهْناً إذا ضَعُفَ وَوَهَنْتُه أنا وَوَهَّنْتُه وأصله يَوْهِنُ فأُعِلَّ بحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة .

وفي هذا الموضع سؤالٌ ، وهو أَنَّ شرحَ كلام الناظم جرى على أَنَّ مرادَه في قوله : (ونحو زيد مفرداً) إلى قوله : (مستجازٌ لم يهن) أراد به أَنَّ أفعلَ التفضيل هو العاملُ في الحال مع التقديم ، وليس في كلامه نَصٌّ على ذلك ؛ إذ غايةُ ما قال : إنَّ هذا المثالَ وما كان مثلَه مستجازٌ عند العرب غيرُ ضعيفٍ ، وليس فيه أَنَّ العامل هو أفعلُ أو غيره ، لا تعيين في كلامه لشيء من ذلك .

والجواب عنه : أَنَّ الناظمَ وإن لم يذكر ذلك نَصّاً قد أشار إليه بما هو مُبَيِّنٌ لمقصوده ، وذلك أَنَّ كلامَه في هذا الفصل في تقديم الحال على عامله ، وما يجوز من ذلك ، وما يمتنع ، فقَدَّمَ أَنَّ الذي يتقدمُ عليه الحال من العوامل هو المتصرف من الأفعال ، وما أشبهها ، فخرج أفعلُ التفضيل عن جواز تقديم الحال عليه حَسَبَ ما وقع في تفسيره ،ثم استثنى من ذلك صورةً هي هذه مُنَبِّهاً عليها بقوله : (مستجازٌ لم يَهِن) ، أي : لم يَضْعُف كما ضَعُفَ تقديمُ الحال على أفعلِ التفضيل إذا لم يَتَكَرَّر الحال ، وكما ضَعُفَ تقديمُ الحال على عاملها المجرور في قولهم : زيدٌ مستقرّاً في هجر ، فحَصَلَ بهذا المساقِ ، وهذا الاقتران أَنَّ المستجازَ هنا هو التقديم على العامل غيرِ المتصرف الذي هو أفعلُ التفضيل المذكورُ في مثاله ، لا (كان) مضمرةً ، ولا غيرُ ذلك ، إذ لا يستقيم فَهْمُه على اعتبار غير أفعلَ في العمل وهو الظاهر . والله أعلم . / ثم قال : /٢٣٤/

والحـالُ قـد تجيء ذا تَعَدُّدِ لمُفْرَدٍ فاعلـم وغيـرِ مُفْرَدِ

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٣٧-٣٨ .

لما كان الحال خبراً من الأخبار ، وكان الخبر يَتَّحِدُ تارةً ، نحو : زيدٌ قائمٌ[1] ، ويَتَعَدَّدُ أخرى ، نحو : زيد ناظمٌ ناثرٌ ، وعالمٌ شاعرٌ - كان الحالُ كذلك أيضاً ، فيجوز أَنْ يَتَعَدَّدَ كما كان ذلك في الخبر ، فتقول : لقيتُ زيداً راكباً مُصَاحِباً زيداً مُفَارقاً عمراً ، كما تقول : زيدٌ راكبٌ مصاحبٌ عمراً مفارقٌ بكراً ، وكما تقول في النعت : رأيتُ رجلاً راكباً مصاحباً زيداً مفارقاً عمراً ، وذلك سائغٌ من جهة اللفظ والمعنى ، فأخبر الناظم بهذا الحكم وأَنَّ الحالَ قد يأتي متعدداً كان صاحبُه مفرداً أو غيرَ مفرد بل مُتَعَدِّداً أيضاً فلا محذورَ فيه ، وهو تنكيتٌ على رأى من مَنَعَ ذلك كابن عصفور ؛ إذ زَعَمَ أَنَّ عاملاً واحداً لا يَنْصِبُ أكثرَ من حالٍ واحدٍ لصاحبٍ واحدٍ قياساً على الظرف ، قال : كما لا يجوز أَنْ يقالَ : قمتُ يومَ الخميس يومَ الجمعة كذلك لا يقال : جاء زيدٌ ضاحكاً مسرعاً ، واستثنى من ذلك الحال المنصوب بأفعلَ التفضيل الذي تقدَّم ذكره[2] . وما قاله ابن عصفور غيرُ صحيح للفرق بين المسألتين ، إذ وقوعُ قيامٍ واحدٍ في يوم الخميس ويوم الجمعة ، محالٌ ، ومجيءُ زيدٍ في حال ضَحِكٍ وحالِ إسراعٍ ممكنٌ غيرُ محال ، فما أبعدَ ما بين الموضعين ، وإنَّما نظيرُ مسألته : جاء زيدٌ راكباً راجلاً ، أو مسرعاً مُبْطِئاً أو رأيته سائراً قاعداً[3] ، وما أشبه ذلك ، هذا هو الذي لا يمكن وجودُه إن لم يحمل على وجهٍ يَصِحُّ ولو بمجاز ، وإذ ذاك لا يكون الامتناعُ من جهة العامل بل من جهة المعنى . وأَمَّا الظرفان فلهما حكمٌ آخرُ غيرُ حكم الحال . وقوله : «لمفرد وغير مفرد» أَمَّا مجيئُه لمفرد فهو الذي فرغ منه ، وأَمَّا مجيئُه لغير مفرد بل لمتعدد فيتصوّر ذلك على نحوين :

---

(١) سقطت (قائمٌ) من أ .

(٢) انظر المقرب ١/١٥٥ ، وفي توضيح المقاصد ٢/١٦٠ «خلافاً لابن عصفور في منعه تعدد الحال . . . ونقل المنع عن الفارسي وجماعة» .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ١/٤٥ ، فاعتماد الشاطبي عليه في هذه المسألة بيّن .

أحدهما : أَنْ يكونَ الحالان أو الأحوالُ مجتمعةً في اللفظ بتثنيةٍ ، أو جمعٍ إن وجد لذلك مُوْجِبٌ .

والثاني : أَنْ تكونَ مفرَّقَةً إن لم يَحْصَلْ موجبُ الاجتماع . فأَمَّا الأول فقد يتَّفِقُ فيه أَنْ يكونَ العاملُ واحداً وعملُه عملاً واحداً ، نحو : جاء زيدٌ وعمروٌ مسرعين ، ومنه قول الله تعالى ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ والقَمَرَ دائِبَيْنِ﴾[1] وقوله تعالى ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيلَ والنَّهارَ والشَّمْسَ والقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّراتٍ بأمره﴾[2] ومنه قولهم : هذه ناقةٌ وفصيلُها راتِعَيْنِ[3] ، على جعل الفصيل معرفةً . وقد يكون العامل واحداً وعملُه مختلفاً ، نحو : لقيت زيداً مسرعين ، وضارَبَ زيدٌ عمراً راكبين ، ومنه قول امرىء القيس :

خرجتُ بها نَمْشي تَجُرُّ وراءنا ... على أَثَرَيْنا ذيلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ[4]

فقوله (نمشي) حالٌ من التاء في خَرَجْتُ ، والهاء في (بها) . وقول عنترة :

متى ما تلقني فرِدَيْنِ تَرْجُفْ ... روانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارا[5]

ففردينِ حالٌ من الضميرين المتصلين بتَلْقَ . وقد يكونُ العاملُ متعدِّداً والعمل

---

(١) سورة ابراهيم آية ٣٣ .

(٢) سورة النحل آية ١٢ .

(٣) من أمثلة الكتاب ٨٢/٢ .

(٤) ديوانه ص ١٤ ، وروايته : «تمشي» بالتاء ، شرح القصائد السبع ص ٥٣ ، شرح القصائد التسع ١٣٣/١ ، وروايتهما «أمشي» ، وأشار محقق الديوان ص ٣٧٠ إلى أنها أيضاً رواية السكري ، والطوسي ، وأبي سعيد الضرير ، وأبي زيد القرشي ، والزوزني ، ولا شاهد في البيت على هاتين الروايتين على ما سبق من أجله هنا . وقد استشهد بالبيت على الرواية المذكورة هنا ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٧/١ ، وهو مأخذ الشاطبيّ .

(٥) ديوانه ص ٢٣٤ ، وهو في : ليس في كلام العرب ص ٢٦٧ ، المسائل البصريات ٧٨٢/٢ ، ٨٠٣ ، أمالي ابن الشجري ١٩/١ ، شرح المفصل ٥٥/٢ ، ١١٦/٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٢ ، المقاصد النحوية ١٧٤/٣ ، التصريح ٢٩٤/٢ ، خزانة الأدب ٣٥٩/٣ .

مُتَّحِداً ، نحو : جاءني زيدٌ وأتاك أخوه[1] مسرعين ، وذهب بكرٌ وانطلق رَجُلٌ آخرُ مبادِرَيْنِ[2] ، وما أشبه ذلك ، وقد يكون العامل متعدداً[3] وعمله مختلفاً نحو : هذا زيدٌ مع عمرو مارَّين ، ورأيت زيداً مع امرأة ماشيَيْن ، وما أشبه ذلك . وأمَّا
/٢٣٥/ الثاني وهو تفريق الحالين أو الأحوال / فقد يَتَّفِقُ - أيضاً - إعرابُ صاحبي الحالين ، نحو أقبلَ زيدٌ وهندٌ محبوبةً مُحَبّاً ، وجاء زيدٌ والعَمْرانِ باكِيَيْنِ ضاحِكاً . وقد يختلفُ الإعرابُ ، نحو : لقيتُ زيداً مصعِداً مُنْحَدِراً . ومنه بيت امرىء القيس :

* خرجتُ بها نَمْشي تَجُرُّ وراءَنا *

فتَجُرُّ حالٌ من الهاء في (بها) ونمشي حال من الضميرينِ معاً . وقال عمرو بن كلثوم :

وإنَّا سوف تُدْرِكُنا المنايا   مُقَدَّرَةً لنا ومُقَدَّرِينا[4]

فمقدرة حالٌ من المنايا ، ومقدَّرينَ حالٌ من الضمير المنصوب في تدركنا . وأنشد في الشرح :

عهدتُ سعادَ ذاتَ هوىً مُعَنّى   فزدتِ وعاد سلواناً هواها[5]

ولا أحفظُ في هذا القسم تعدد العوامل ، وإنما جاء مع اتحاده . والله أعلم .

---

(١) الواو والهاء مطموسان في مصورة الأصل لوقوع الكلمة في كلام مستدرك في أواخر الطرف الأيسر من الأصل .
(٢) الراء من (آخر) و(مبادرين) مطموستان في مصورة الأصل لما سبق .
(٣) الدالان والتنوين مطموسات في مصورة الأصل لما سبق .
(٤) شرح القصائد السبع ص ٣٧٤ ، شرح القصائد التسع ٦١٧/٢ ، شرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان ص ٤٧ .
(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٦/١ ، ولم أقف للبيت على نسبة وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٣ ، مغنى اللبيب ص ٧٣٤ ، التصريح ١٨٦/١ . وفي أ : ذات هدى ، بالدال . تحريف .

وقوله (فاعلم) جملةٌ اعتراضيّة تفيد توكيدَ النظر في هذه المسألة وتحصيلَها ، وأنّها مما لا ينبغي أنْ يُغْفَلَ ؛ إذ تَعَدُّد الحال مع اتحاد صاحبه قد أنكره منكرٌ فإيَّاك أنْ تنكرَه ، فإنَّ الإقرارَ به هو الصواب .

وعَامِلُ الحالِ بها قَدْ أُكِّدَا في نَحْو: لا تَعْثُ في الأرضِ مُفْسِدا
وإنْ تُؤكِّدْ جُمْلَةً فمُضْمَرُ عامِلُها ، ولَفْظُها يُؤَخَّرُ

هذا فَصْلُ الحال المؤكِّدة ، فإنَّ الحالَ على ضربين : مبيِّنَة ، ومؤكدة . فالمبيِّنَةُ هي الأصل فتكَلَّمَ عليها بحكم الإطلاق ، ثم خَصَّ الكلام على المؤكِّدة ، وإنَّما بَيَّنَ الناظمُ هنا ما يؤكَّدُ بها ، وهو العاملُ فيها أو الجملةُ الواقعةُ قبلَها ، فَدَلَّ ذلك من كلامه على أنَّها تأتي للتوكيد ، ثُمَّ إنَّ توكيدَها حَسَبَ ما قَرَّرَ على وجهين : أحدُهما : أنْ تكونَ مؤكِّدةً للعامل فيها ، وهو قوله : (وعامل الحال بها قد أُكِّدا) يعني أنَّ الحالَ تُعْطِي من المعنى ما يعطيه العاملُ فيها لكن أُتِيَ بها توكيداً على حَدِّ ما يؤكِّدُ المفردُ بالمفرد ، والجملةُ بالجملة ، بل كما يؤكِّدُ الفعل بمَصْدَرِه . ومَثَّل ذلك بقوله : (لا تَعْثُ في الأرض مُفْسِداً) فإنَّ مفسداً حالٌ مؤكِّدَةٌ لمعنى : لا تَعْثُ ، لأنَّ معناه : لا تفسد ، تقول : عَثَا يَعْثُو ، وعَثِيَ يَعْثَى عُثُوّاً في الأول ، وعَثاً في الثاني . وعلى اللغة الثانية جاءت الآية الكريمة ﴿ولا تَعْثَوا في الأرضِ مُفْسِدينَ﴾[1] . ومثال الناظم يَحْتَمِلُ الضَّبْطَيْنِ على اللغتين . وعلى الجملة فالحالُ المؤكِّدَةُ لعاملها لما كانت مؤكِّدَةً لمعناه تارةً تأتي موافقةً في اللفظ والمعنى ، وتارةً تأتي موافقةً له في المعنى خاصة . فأمَّا الموافقةُ في المعنى فَقَط فهو المُمَثَّلُ به ، وكأنه أشار إلى الآية الكريمة ﴿ولا تَعْثَوا في الأرضِ مُفْسِدِيْنَ﴾[2] ومنه أيضاً قوله ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾[3]

---

(١) سورة البقرة آية ٦٠ .
(٢) سورة البقرة آية ٦٠ .
(٣) سورة التوبة آية ٢٥ .

وقوله ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾[1] وقوله ﴿فَتَبَسَّمَ ضاحِكاً من قَوْلِها﴾[2] ومنه ما أنشده سيبويه لأُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْت :

سَلامَك ربنا في كلِّ فَجْرٍ بريئـاً مـا تَغَنَّتْك الذُّمُومُ[3]

فَسَّره أبو الخطاب على معنى : براءتُكَ ربَّنا في كل فجر . وأما الموافقة فيهما فكقوله :

قُمْ قائمـا قـم قَائِما إنِّي عَسِيتُ صائِما[4]

ويُنْشَد أيضاً :

قم قائمـا قـم قائما صادفـت عبـداً نائما

وأنشد في الشرح :

/٢٣٦/ أَصخ مُصِيخاً لِـمَنْ أبدى نصيحتَهُ والزم توقيَ / خَلْطِ الجِدِّ باللَّعِبِ[5]

---

(١) سورة مريم آية ٣٣ .

(٢) سورة النمل آية ١٩ .

(٣) الكتاب ٣٢٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٠٥/١ ، والبيت في ديوان أمية ص ٤٨٠ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٤ ، المقاصد النحوية ١٨٣/٣ . وفي الأصل وأ : (تغنّتك الزموم) ، بالتاء في الكلمة الأولى ، والزاي في الثانية . تحريف صوابه من س والمصادر السالفة .

(٤) أمالي ابن الشجري ١٦٤/١ ، وفي تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٣١٤ : «وقد حَرَّفَ ابن الشجريّ هذا الرجز فأنشده :

قـم قائماً قم قائما إنّي عسيتُ صائما

وإنّما : (قم قائماً) صدر رَجَز آخر» . ونقل كلامه البغدادي في الخزوانة ٧٧/٤ ، وانظر المقاصد النحوية ١٦١/٢ . والرواية الثانية التي أوردها الشاطبي في أمالي ابن الشجريّ ٣٤٧/١ ، وانظر الخصائص ١٠٣/٣ ، الصاحبي ص ٣٩٤ ، وعزاه ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٥٦/١ إلى امرأة من العرب ، وانظر المقاصد النحوية ١٨٤/٣ ، وهمع الهوامع ٢٠٨/٥ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٥٧/١ ، ولم أُقف للبيت على نسبة ، وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٥ ، المساعد ٤١/٢ ، المقاصد النحوية ١٨٥/٣ ، التصريح ٣٨٧/١ .

وهذا الضربُ قليلٌ بخلاف الموافقة في المعنى فقط ، فإنَّ ذلك كثيرٌ ؛ لأَنَّ العربَ تتحاشى في أكثرِ كلامِها عن التكرارِ اللفظي ، ولكن قد جاء في القرآن الكريم ﴿وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[1] ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهارَ والشَّمسَ والقَمَرَ والنُّجومَ مُسَخَّراتٍ بأمره﴾[2] ، ولأجلِ قِلَّةِ هذا القسم لم يُمَثِّل به الناظم ، وإنَّما مَثَّلَ بالأول ؛ لأَنَّه البابُ الغالبُ ، وترك التمثيل بالآخِرِ ؛ لأَنَّه ليس في درجته ، ولكنه في المعنى لاحِقٌ بالأول . ويمكن أَنْ يكونَ أتى بالمثال تقييداً لما تَقَدَّم من إطلاقِ الحكم حتى يكون قاصداً لإخراج نحو : قم قائما ؛ لأَنَّه عنده غيرُ مقيسٍ ، فلا يجوز على هذا التنزيل أن تقولَ : خرجتُ خارجاً ، ولا ضربتُ زيداً ضارباً ، ولا ما أشبه ذلك . وهو خلاف ما يظهر منه في التسهيل[3] . وقد نَصَّ في الشرح أَنَّه قليلٌ[4] ، فلذلك احتَمَلَ هذا التمثيل البيان ، واحتَمَلَ التخصيصَ والتقييد . وتوجيهُ كلٍّ واحد من الوجهين ظاهرٌ ، فإنَّ الجميعَ مُستَنِدٌ إلى السماع ، فيُمْكِنُ أَنْ يقول بالقياسِ لمجيئه في الكلام ، وإن كان قليلاً كعادته ، في أمثال ذلك ، ويمكن أنْ يقولَ بوَقْفِهِ على السماع لقِلَّةِ استعماله وضَعْفِ قياسه .

والثاني من وجهي الحال المؤَكِّدة : أَنْ تقعَ مؤَكِّدَةً لمعنى جُمْلَةٍ ليس واحدٌ من جزئيها بصالح للعمل في الحال ، ولا يكون ذلك إلاَّ وَهُمَا اسمان جامدان ، وذلك قوله : (وان تؤكد جملة) يريد : ليس فيها ما يصلح للعمل ، ويُعَيِّنُ هذا المقصدَ أَنَّه لو كان واحدٌ من جزئيها صالحاً للعمل لكانت الحالُ مؤَكِّدَةً له ،

---

(١) سورة النساء آية ٧٩ .

(٢) سورة النحل آية ١٢ بنصب «النجوم» و«مسخرات» ، وروى حفص عن عاصم رفعهما ، وهي قراءة عبدالله بن عامر ، والنصب قراءة سائر السبعة ، ورواية أبي بكر عن عاصم . السبعة ص ٣٧٠ ، وانظر حجّة القراءات ص ٣٨٦ .

(٣) التسهيل ص ١١٢ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٥٤ .

ودخلتَ في قوله أولاً (وعامل الحال بها قد أُكّدا) ولذلك جعَل هنا العاملَ مضمراً ، فلو كان ثَـمَّ ما يَصْلُح للعمل لم يَحْتَج إلى تقديرِه ، ومرادُه أَنَّ الحالَ قد تُـؤَكِّد معنى الجملة ، فإن أردتَ ذلك – ولا بد من عامل في الحال – فأضمِر لها عاملاً ، إذ المنصوبُ مفتَقِرٌ إلى ناصبٍ ، أمَّا التوكيد بها ، فنحو : قولك : هو الحق بَيِّناً ، وهو زيدٌ معروفاً ، وأنا زيدٌ معلومَ المرتبة ، وما أشبه ذلك مما يكونُ فيه المبتدأُ والخبرُ معرفتين ؛ لأنَّ مقصودَك أَنْ تُخْبِرَ عن المذكور باسمه المعروف به مَنْ كان يجهلُه ، أو ظُنَّ أَنَّه يجهله ثم أتيت بالحال تؤكّد أَنَّ المذكورَ زيدٌ وتُحَقِّقُه ، وكأَنَّك إنما أردتَ بقولك : هو زيدٌ أَنَّه هو المعروف المعلوم الخَبَرِ والقِصَّةِ فأكَّدْتَ ذلك[1] المعنى بالحال . وعلى هذا لا يجوز أَنْ تذكرَ بعدَ هذه الجملة من الأحوال إلاَّ ما يعطيه قَصْدُ الجملة أولاً من اليقين ، نحو ما مَثَّلَ به ، وأنشد سيبويه لسالم بن دارة :

أنا ابنُ دارةَ معروفاً له نَسَبِي ... وَهَل بدارةَ يا للناسِ من عارِ[2]

أو الفخر بصفةٍ يفخر بها ، نحو : أنا زيدٌ شجاعاً ، وأنا عبدُالله كريماً . ومنه ما أنشده ابنُ خروف من قول الشاعر :

فإني الليثُ مرهوباً حِمَاهُ ... وَعِيدِي زاجرٌ دونَ افتراسي[3]

وقول الآخر :

---

(١) في أ : فأكد عند ذلك .

(٢) الكتاب ٧٩/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٧/١ ، الخصائص ٢٦٨/٢ ، ٦٠/٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٥/٢ ، شرح المفصل ٦٤/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٥ ، توضيح المقاصد النحوية ١٨٦/٣ ، خزانة الأدب ٥٥٧/١ ، ودارة : أم الشاعر ، وقيل جَدّه ، وعليه رواية البيت : له نسبي ، والرواية المشهورة (بها نسبي) على الأول .

(٣) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٣٩/١ ، ٥٥ من غير نسبة .

وقد علمت عِرْسِي مُلَيْكَةَ أَنَّنِي أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليه وعاديا[1]

أو التعظيم ، نحو : هو زيدٌ عظيماً في قومه ، وأنا زيدٌ جليلاً مَهِيباً . أو التحقير ، نحو : أنا عبدُك فقيراً إلى رحمتك / وأنا عبدالله آكلاً كما يأكلُ العبدُ . أو /٢٣٧/ التهديد والوعيد وقد يكون منه قول الشاعر :

فإني الليثُ مرهوباً حِمَاه وعيدي زاجرٌ دونَ افتراسي

وهو أظهر من كونه فخراً ، ومنه قولك : أنا زيدٌ متمكّناً منك ، وما أشبه ذلك . ولا يكون الحال هنا بغير ذلك مما لا ينبىء عنه معنى الجملة ، كما تقول : أنا زيدٌ قاعداً ، وهو زيدٌ منطلقاً ، فإنَّ معنى الجملة لا يُشْعِرُ بالحال فليست الحالُ مؤكِّدةً كما كانت مؤكِّدةً في قولك : أنا زيدٌ معروفاً ، فلو فُرِضَ أَنْ يكونَ في الجملة مع منطلق معنى التنبيه والتعريف كما كان مع معروفٍ لجاز ، كما إذا قيل ذلك الكلامُ خلفَ حائط أو موضع يُجْهَل فيه المسمّى ؛ لأَنَّه جوابٌ لمن قال : من أنت ؟ فقال : أنا عبدالله فإنّه لم يعرفه إلاّ باسم قد علمه ، فكأنه قال : أنا مَنْ تَعْرِفُ منطلقاً في حاجتِك فهذا جائزٌ ؛ فإنه في عداد قولك : أنا عبدالله معروفاً ، فهذا كلُّه يجري هذا المجرى . وقد يجري مَجْرَى التصديرِ بالضمير التصديرُ باسم الإشارة ، فتقول : هذا زيدٌ معروفاً أو فاخراً ، أو نحو ذلك ، وكذلك : أخوك زيدٌ معروفاً ، والذي في الدار زيدٌ مشهوراً ، وما كان نحو ذلك ؛ فَلِهذا لم يَحْتَجِ الناظمُ إلى تقييد المبتدأ بأَنْ يكونَ ضميراً وإن كان ذلك فيه كثيراً .

فإن قيل : فكان حَقُّه استيفاءُ ما تحتاج إليه الجملةُ المذكورةُ من القيود المعتبرة في الإتيان بالحال المذكورة ، وهي أن يكون جُزْآها معرفتينِ جامدين[2] جموداً

---

(١) البيت في المفضليات ص ١٥٨ ، من قصيدة لعبد يغوث بن صلاءة الحارثي ، الكتاب ٣٨٥/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣٣/٢ ، المنصف ١١٨/١ ، ١٢٢/٢ ، المقرب ١٨٦/٢ ، توضيح المقاصد ٧١/٦ ، المقاصد النحوية ٥٨٩/٤ ، التصريح ٣٨٢/٢ .

(٢) في الأصول : (معرفتان جامدان) .

مَحْضاً ، أمَّا كونهما جامدين فقد تَقَدَّمَ التنبيه عليه ، وأمَّا كونُهما معرفتين فلا دليلَ في كلامه على ذلك ، وهو قَيْدٌ ضروريٌّ ، إذ لا يقال : أنا أَخٌ لك معروفاً ، ولا : هو رجلٌ معروفاً إلاَّ والحالُ غيرُ مؤكِّدة ، لأَنَّ الجملةَ لا تُنْبِىءُ عن ذلك .

فالجواب : أَنَّ قولَه (وإن تؤكِّد جملة) يَسْتَلْزِم أَنَّ الجملةَ تُعطِي من المعنى ما تعطيه الحالُ حَتَّى يَصْدُقَ عَلَيْها أَنَّها مؤكِّدَةٌ لمعنى الجملة ، وإذا كان كذلك لم يُتَصَوَّر أَنْ تكونَ الجملةُ إلاَّ مركَّبَةً من معرفتين كما تقدَّم بيانُه ، فإن كان أحدُ جزأَيْها نكرةً لم يُتَصَوَّر ، فلا يَصْدُقُ أَنَّ الحالَ مؤكِّدةٌ ، فترك التقييدَ بذلك اعتماداً على هذا المعنى . والله أعلم .

وأمَّا العامل في هذه الحالِ فليس في اللفظ ما يُمْكِن أَنْ يُجْعَلَ عاملاً فلا بُدَّ من تقديره ، وقد اختلف فيه النحويون ، فمَذْهَبُ الناظم أَنَّه مضمرٌ ، وهو فعل تُفَسِّرُه الجملةُ ، وذلك : أُحُقُّ ونحوه ، أو أعرفُه ، أو أتحققه ، أو شِبْهُ ذلك ، فإذا قلتَ : هو زيدٌ معروفاً ، فالتقدير : أَحُقُّه أو أعلَمُه معروفاً ، وإذا قلت : أنَا زيدٌ معروفاً ، فالتقدير : اَعْرِفْني ، أو أُعْرَفُ ، أو نحو ذلك . وهذا مذهب السيرافي[1] . وذهب الزجاج إلى أَنَّ العاملَ هو الخبرُ لتَأَوُّله بمُسَمًّى ونحوه . وذهبُ ابنُ خروف إلى أَنَّ العاملَ هو المبتدأ[2] بما فيه من معنى تَنَبَّه . والظاهر من كلام سيبويه أَنَّ العاملَ معنى الجملة لا معنى المبتدأ بانفراده ، ولا الخبر بانفراده ، إذ
/٢٣٨/ معناها إذا قلت : هو زيدٌ معروفاً ، أي انتبِه له ، أو الزَمْهُ معروفاً[3] ، فإنَّما / قدَّر معنى قَدَّرَ الجملة ، وأَمَّا تقدير ذلك في المفرد فمُتَكَلَّفٌ ، ولأَنَّهُ أَمْرٌ معنويٌّ فلا يكون إلاَّ من الجملة ، وعلى هذا يَقْرُبُ رَأْيُ الناظم ، وَيُؤْنِسُ به بأَنَّه قد يريد

---

(١) شرحه كتاب سيبويه ٢/ل ١٩٥ .

(٢) انظر رأي الزجاج ، ورأي ابن خروف في التسهيل ص ١١٢ ، منهج السالك ص ٢١٠ ، توضيح المقاصد ١٦٣/٢ .

(٣) الكتاب ٧٨/٢-٧٩ .

ههنا تقديرَ فعلٍ تَدُلُّ عليه الجملة ما تقدَّم في المصدر المؤكَّد لنفسِه إذا قلت : له عليَّ ألفُ درهمٍ عُرْفاً ؛ إذ هو عندَه وعندَ غيره على إضمار الفعل المتروك إظهارُه ، فكذلك ينبغي أنْ يكونَ هذا . وهو ظاهرٌ . واعلم أنَّ في قوله : (فمضمر عاملها) تنبيهاً على مسألتين : إحداهما : التنكيتُ على مَذْهَبَيْ الزجَّاج وابنِ خروف ، أي ليس العاملُ بظاهرٍ في اللفظ كما يقولُه المخالفُ ، بل هو مُضْمَرٌ يَدُلُّ عليه الكلام . والثانية : التنبيهُ على لزوم الإضمار ، ودَلَّ على ذلك تقديمُه الخبرَ في قوله (فمضمر عاملها) إشعاراً بتأكيدِ الحكم بذلك ، وكذلك الأمر فيه ؛ إذ لا يجوز إظهارُه ، فلا تقول : أنا زيدٌ اعْرِفْني معروفاً ، وذلك لأنهم جعلوا الجملةَ كالبَدَلِ من اللفظ بالعامل كما جعلوا الجملةَ في قولهم له عليَّ [ألفٌ عرفاً][1] عِوَضاً من العامل في المصدر . ولا أعلم في هذا الحكم خلافاً .

ثم قال : (ولفظها يؤخر) الهاء عائدٌ على الحال ، ويعني أنَّ الحالَ في هذه المسألة يُؤَخَرُ ، ولا يجوزُ تقديمُه فلا تقول : معروفاً هو زيدٌ ، ولا شُجَاعاً أنا زيدٌ ، وكذلك لا تقول : أنَا معروفاً زيدٌ ، ولا أَنَا شُجَاعاً زيدٌ ، وإنَّما لَزِمَ تأخيرُها لأنَّها إنما أعطت من المعنى ما أعطَتِ الجملةُ من قبلُ ، إذ كان قولُك : هو زيدٌ ، أو أنا زيدٌ معناه : أنا المعروفُ أو هو المعروفُ أو اعْرِفْني أو اعْرِفْه ، فصار قولك : معروفاً يعطي عين[2] ما يُعْطِيه : أنا زيدٌ ، وهو زيدٌ ، فصار كالجملة المؤكِّدة لجملةٍ أخرى ، أو المفرد المؤكِّد لما قبلَه . ومن شأن المؤكِّد التأخير عن المؤكَّد . وأيضاً الجملةُ إذا قامَتْ مقامَ العامل لم يَبْقَ للعامل ذلك التصرفُ الذي كان قَبْلَ أَنْ يُحْذَفَ ، ويُعَوَّضَ عنه ، يُبَيِّنُه أَنَّك لا تقول : صوتَ حمارٍ له صوتٌ ، ولا : عُرفاً له عليَّ ألفٌ ، ولا حَقّاً أنت ابني ، ولا ما أشبه ذلك ، بل يَلْزَمُ المعمولُ التأخيرَ لعدم تَصَرُّفِ ما ناب عن العامل .

---

(١) ما بين القوسين مطموس في مصورة الأصل ، وأثبته من أ .

(٢) في الأصل : (غير) تحريف .

فإن قيل : هذا الحكمُ الذي قَرَّرَ من لزومِ تأخير الحال هل هو مقتَصَرٌ به على الحالِ المؤكَّد بها الجملةُ أم هو شاملٌ للحال المؤكَّدة كانت مؤكَّدةً لعاملها أو للجملة ؟ .

فالجواب : أَنَّ الظاهرَ من كلامه الاقتصارُ على المؤكَّد بها الجملةُ . وأيضاً فإنَّ العامل النائبَ عنه غيرُه لا يقوى قوةَ العامل الظاهر كما تَقَدَّمَ بخلاف نحو : (لا تَعْثُ في الأرض مفسداً) . فإنَّ العاملَ لفظيٌّ وهو قَوِيٌّ كما في المصدر المؤكَّد ، فكما يجوز تقديمُ المصدر المؤكَّد على عامله كذلك يجوز هنا ، فإذاً قولُه (ولفظُها يُؤَخَّر) راجعٌ إلى الوجه الثاني ، وهو الحال المؤكِّد للجملة . والله أعلم .

ثم قال :

وموضعُ الحالِ تجيء جُمْله كجاءَ زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلَه

لما كانت الحال خبراً من الأخبار ، وكان الخبر يأتي مفرداً ، وهو الأصل ،
/٢٣٩/ ويأتي جملةً في موضع المفرد / جاءت الحالُ كذلك ، وكذلك النعت ، فالثلاثةُ جاريةٌ من وادٍ واحد ، فالأصل في الحال أنْ تأتيَ مفردةً ثم إنَّها قد تأتي جملةً ، وتكون تلك الجملة مقدَّرَةً بالمفرد الذي يقع عليه النصبُ على الحال ، وقد ذكرَ حكمَ المفرد فيما مضى فأخذ يذكر حكمَ الجملةِ ، فيريد أَنَّ الحالَ قد تأتي في موضعِها جملةٌ ، وهذا مُشْعِرٌ بأَنَّ الجملةَ ليست الحالَ بنفسها بل هي في موضعِها فحيث جاءت كذلك فلا بُدَّ من تقديرها بالمفرد ، لأنه الأَصلُ فيها ، وأيضاً لم يقيّد الجملة بكونها إسميةً أو فعليةً فدَلَّ على أَنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تقع في موضع الحال ، فتقول : جاءني زيدٌ وهو ضاحِكٌ ، وجاءني يضحك .

فإن قيل : تقييدُه بالمثال يُشْعِرُ بأَنَّها إنما تكون إسميَّةً ، لأَنَّ التقديرَ :وموضعُ الحالِ تجيء جملةٌ تشبه هذه الجملةَ ، وقوله (وهو ناوٍ رحله) جملةٌ اسميَّةٌ ، فكأَنَّ التقديرَ : وموضعَ الحال تجيء جملةٌ اسميَّةٌ ، فخرجت الفعليّةُ عن ذلك ، وهو غير صحيح .

فالجواب : أنَّ مرادَه الجملةُ على [نوعيها ، والدليل][1] على ذلك قولُه بعدُ (وذاتُ بَدْءٍ بمضارع ثَبَت) وهذا تفصيل لمُجْمَل قد [سبق ، والجملة المبدوءة][1] بالمضارع فعليّة بلا بُدّ ، فالجملة في كلامه إنما المقصودُ بها كيفَ كانت ، وإنَّما أتى بالمثالِ إشعاراً بِقَيْدٍ آخرَ ضروريٍّ للجملة الواقعة حالاً ، وهو كونُها خبريَّةً ، فإنَّ الطلبيَّةَ لا تقع في موضع الحال ، لو قلت : جاء زيدٌ كيف حالُه ؟ أو جاء زيدٌ هل رأيتَه ؟ على أن تكونَ الجملةُ الطلبيَّةُ في موضع الحال لم يَصِحَّ ، كما لا يكون ذلك في النعت لأنَّـهُمَا من باب واحد ، ألا ترى أنَّ النكرةَ يجري الحال عليها نعتاً في الأكثر ، ولا تقع حالاً إلا قليلاً ، بخلاف المعرفة فإنَّه لا بُدَّ من انتصابِها معه ، إذ لا يَصِحُّ جريانُها نعتاً عليها ، فالحال جاريةٌ بين شَبَهِ خبر المبتدأ أو شَبَهِ النعت ، فتأخذ من الخبر أحكاماً كثيرةً ،ومن النعتِ أحكاماً أُخَر . وهذا الموضع مما غَلَبَ فيه شَبَهُ النعت ، فلذلك لم تقع جملةُ الحال طلبيَّةً ، كما لم تقع جملةُ النعتِ طلبيَّةً حَسَبَ ما يذكره . ثم أتى بمثال للجملةِ الحالية ، وهو قوله : جاء زيدٌ وَهْوَ ناوٍ رِحْلَه ، أي : جاء في هذه الحالِ ، والتقدير : جاء زيدٌ ناوياً رحلةً ، فقد وقع (وَهْوَ ناوٍ) موقعَ قولك : ناويا ، والشأنُ أبداً أَنْ تُقَدِّرَ المفردَ من الخبر ، لا من المُخْبَر عنه ، ففي الجملة الفعلية تُقَدِّرُها من الفعلِ ، وفي الجملة الإسميّة تُقَدِّرُها من خبر المبتدأ ، لأنَّ ذلك هو محلُ الفائدة[2] ، فتقول في قولك : جاء زيدٌ يضحك : جاء ضاحكاً[3] ، كما قلت : جاء زيدٌ ناوياً رحلةً ، وهكذا الأمر في خبر المبتدأ إذا وقع جملةً ، وفي النعت كذلك لا فرقَ بينَهما . وهذا ضابط لا بُدَّ منه ، لكنه قد يَعْرِض في ذلك عوارِضُ لَفْظِيَّةٌ ربما يُشْكِلُ على

---

(١) تكملة من أ ، س ، ومكانها في مصورة الأصل مطموس .

(٢) وقعت (الفائدة) ضمن كلام استدرك في الطرف الأيسر من الأصل ، ولم تظهر في مصورة الأصل ثلاثة أحرفها الأخيرة .

(٣) في أ ، س : (جاء زيدٌ ضاحكاً) .

مَنْ لم يَـثْبُتْ قدمُه في هذه الصناعة ، ولعله يأتي من ذلك في أثناء الكلام على بعض المسائل التقديرية في الحال أو في النعت إن شاء الله .

فإن قيل : هذا الحكم الذي أتى به مجملاً للجملة الحالية ناقصةِ الشرائط ، فإنَّ جملةَ الحال لها شرطٌ آخر لا بُدَّ منه ، وهو ألاَّ تكونَ مفتتحةً بدليل استقبال[1] ، وقد اشترطه في التسهيل[2] ، وهو ضروريٌّ أيضاً ، إذ لا تقول : جاء زيدٌ سيضحك ولا جاء زيد لن يَضْحَكَ ، ولا ما أشبه ذلك للتناقض بين الحال /٢٤٠/ والاستقبال ، وليس في / الإتيان بذلك المثال ما[3] يشعر بهذا الشرط ؛ لأنه من الجملة الإسمية بمعزل ؛ إذ دلائل الاستقبال يختصّ الاستفتاح بها بالجمل الفعلية فيوهم إطلاقه دخولها ، وهو غير صحيح .

فالجواب : أَنَّ دلائـلَ الاستقبال عارضةُ الدخولِ على الأفعالِ ليست بأصليّةٍ لها ، فالسابق للفَهْمِ من الجملة الفعلية ما كان الفعل أولَ سابقٍ فيهما من غير شعور بما يتقدمه أداةٌ من الأدوات ، وإذا ثَـبَتَ هذا فالعوارضُ لها أحكامٌ إذا عرضت ، ولا يلزم من ثبوت حكم أصليٍّ في موضع أنْ يكونَ ثابتاً له مع العوارض الطارئة ، فلا يلزم إذاً التَّحَـرُّزُ منها ابتداءً في تقرير الحكم الأصلي ؛ فلذلك لم يتحرَّز من الجملة المفتتحة بدليلِ استقبال .

فإنْ قيل : لِـمَ لَمْ يذكر هنا وقوعَ الظرف والمجرور حـالاً أَلِكَوْنِهما بمَعْزِلٍ عن ذلك أم لِكَوْنِهما يـدخلان تحت حكمِ المفـرد إن قُـدِّرا بالمفـرد ، أو حكـمِ الجملة ؟ [وقد ترك][4] ذكرهما في التسهيل وهنا فما وجه ذلك ؟ فالجواب : أَنَّ

---

(١) انظر منهج السالك ص ٢١١ .

(٢) التسهيل ص ١١٢ .

(٣) في الأصل : (مما) .

(٤) تكملة من أ ، س . ومكانها مطموس في مصورة الأصل .

الظرف والمجـ[ـرور لا مانع يمنع من وقـ]ـوعهما[1] حالين كما يقعان صفةً وخبراً ، فأنت إذا قلت : ضرب زيدٌ عمراً في الدار ، أو : ضرب زيدٌ عمراً أمامَك أو يَومَ الجمعة فجائِزٌ أَنْ يكونا متعلِّقين بضَرَبَ ،وعلى هذا لا يكونان حالين . وجائز أَنْ يكونا متعلِّقين باسم فاعلٍ حالٍ من المفعول وحدَه ، أو من الفاعلِ وحدَه . وأن[2] يكون حالاً منهما معاً . وقد حمل الزمخشري قولَهم : لقيتُه عليه جُبَّةُ وَشْي على أَنَّه في تقدير : مستَقِرَّةٌ عليه جبةُ وشي[3] . وتأَوَّلَ ابنُ عصفور قولهم : رأيتُ الهلالَ من داري من خَلَلِ السحاب ، على أَنْ يكونَ (من خَلَلِ السحاب) متعلِّقاً باسم فاعل على تقدير : بادياً من خلل السحاب[4] ، وحمل ابنُ مالك قول الله تعالى ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عندَه﴾[5] على أَنَّ مستَقِرّاً هو ذلك المحذوف في قولك : رآه عُندَه – ظهر في الآية ، ولا شك أَنَّه حال من الهاء في رآه ، فكذلك الحكمُ لو لم يظهر على مذهبه . وحدَّثَنا شيخُنا الأستاذُ أبو عبيدالله بن الفخار – رحمه الله – عن شيخِه أَبي إسحاقَ الغافِقيِّ أَنَّه كان يقول : الظرفُ والمجرور الذي في معناه لا يتعلَّقُ واحدٌ منهما بالفعل المذكور إلاَّ بشرطِ أَنْ يكونَ الفاعلُ والمفعولُ في ذلك المَحَلِّ ، فإن كان فيه أحدُهما دونَ الآخر كان الظرفُ أو المجرور متعلِّقاً بحال من الكائن في ذلك المحل ، قال : وعلى ذلك يُحمَلُ قولُ امرىء القيس :

فَشَبَّهتُهُم في الآلِ لما تَكَمَّشُوا حدائقَ دَوْمٍ أو سفيناً مقيَّرا[6]

فقوله (في الآل) متعلق بحالٍ من ضمير المفعول دون الفاعل ، لأَنَّه لم يكن معهم

(١) تكملة من أ ، س . ومكانها مطموس في مصورة الأصل .

(٢) في الأصل : (أو يجوز) .

(٣) المفصل ص ٦٤ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩/١ .

(٥) سورة النمل آية ٤٠ .

(٦) ديوانه ص ٥٧ .

في الآل ؛ لأنَّ الآلَ لا يُرى إلاّ على بُعْدٍ ، قال : وكان يقول على ذلك : رأيتُ أمامَك زيداً خلفَك ، فيكون أمامَك معلَّقاً بحالٍ من الفاعل ، وخلفَك معلَّقاً بحال من المفعول . فإذا تقرَّر هذا فلا يمتنع وقوعُ الظرف والمجرور في موضع
/٢٤١/ الحال ، ويكون الناظم اكتفى بذكر المفرد عن ذكره بناءً / على أنَّه في تقدير المفرد ، ويمكن أنْ يكون في تقدير الجملة ، كما يُمْكِنُ ذلك في النعت ، وقد أجاز الوجهين في الخبر في باب الابتداء في قوله :

* ناوينَ معنى كائنٍ أو استَقرّ *

ثم قال :

وذاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَت حَوَتْ ضَمِيراً ، ومِنَ الواوِ خَلَتْ
وذاتَ واوٍ بعدَها انْوِ مُبْتَدَا لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

فقَسَمَ الجملةَ الواقعةَ في موضع الحال إلى قسمين : أحدهما المصدَّرَةُ بالفعل المضارعِ المُثْبَتِ غيرِ المنفي . والثاني ما سوى ذلك . فأمَّا القسمُ الأولُ فعلى ضَرْبَيْنِ : أحدُهما : أنْ يكونَ بلا واوٍ ، والآخرُ أنْ يكونَ بالواو ، فقوله : (وذاتُ بَدْءٍ بمضارع ثَبَتْ) يريد أنَّ الجملةَ المبدوءةَ بالمضارع إمَّا أنْ تكونَ قد دَخَلَها نَفْيٌ أو لا ، فإنْ دَخَلَها النفيُ فيأتي حكمُها ، وإنْ لم يَدْخُلْها نَفْيٌ بل كان المضارعُ فيها مثبتاً فلا بُدَّ فيها من ضميرٍ يعودُ على ذي الحال ، كما يلزم في الصفةِ والخبرِ إذا وقعا بالجملة ؛ ليربط [1] بين الحال وصاحبِها كانت الجملة بالواو أو [2] دونَها ، فتقول : جاء زيدٌ يضحك ، وجاء أخوك ويضحك ، ففاعل الفعلين هو الضمير العائد على ذي الحال ، ودَلَّ على ذلك بقوله : (ومن الواو خَلَتْ . . . وذات واو) يريد أنَّ الضميرَ لا بُدَّ منه مطلقاً فقولُه : (ومن الواو خلت) جملةٌ في

(١) في الأصل وأ : (ليربطا) ، والصواب في س .
(٢) في الأصل : (بالواو دونها) .

موضع الحال من الضمير في (حوت) وهي مصدَّرَةٌ بالماضي عارياً من قد ، كأنَّك قلتَ : حوت ضميراً وخَلَت من الواو ، أي : وقد خَلَت من الواو . وقولُه : (وذات واو) معطوفٌ على موضع الجملة ، أي :خالِيَةً من الواو ، وذات واو . ثم قال (بَعْدَها انوِ مبتدأ) فأتى بجملة مستأنَفَةٍ تُبَيِّنُ حكمَ المضارع بعدَ الواو أنَّه على تقدير مبتدأ يكونُ المضارعُ خبراً له ، فقولك : جاء زيدٌ ويضحك ، في تقدير : وهو يضحك .

فإن قيل : هذا التفسيرُ غيرُ لائقٍ وظاهرُه عدمُ الارتباط بين قوله : (بعدها انو مبتدأ) وبين ما قبلَه ، فَلِمَ لَمْ تَجْعَلِ الجملةَ الأولى وهي قوله : (ومن الواو خلت) حالاً ، وقولَه : (وذات واو بعدها انو) جملةً أخرى مستأنَفَةً ، ويكون المعنى : أنَّ الجملةَ ذاتَ الواو لا بُدَّ أنْ يُنْوَى بعدَ الواو فيها المبتدأُ ، وما المانع من هذا التفسير ؟ حتى تكلَّفَ في البيت هذا التَّكَلُّف .

فالجواب : أنَّ الضرورةَ دعت إلى ذلك ؛ لأنَّ قولَه :(حوت ضميراً) يجب أنْ يكونَ قَيْداً في الجملتين معاً ذاتِ الواو والعاريةِ من الواو ، إذ لا يقال جاء زيدٌ ويضحكُ عمروٌ ، على أنَّ الجملةَ في موضع الحال ، فلو جعلتُ قولَه : (وذات واو) جملة منقطعةً من الأولى لاقتضى استغناءَ ذاتِ الواو عن الضمير ، بل كان يقتضي بحُكْمِ المفهوم ألاَّ تكونَ ذاتَ ضميرٍ أصلاً ، لأنَّه قَيَّدَ الجملةَ العارية من الواو بأنَّها حوَت ضميراً ، فاقتضى أنَّ ذاتَ الواو على خلاف ذلك ، وذلك غير صحيح ، / ولا يَضُرُّ جعلُ قولِه : (بَعْدَها انوِ مبتدأ) جملةً مقطوعة ، لأنَّه قد /٢٤٢/
يفعلُ مثل ذلك كقوله في باب ظنّ :

وإنْ ، ولا ، لامُ ابتداء أو قسم   كذا ، والاستفهام ذا له انحتم[1]

وغايتُه في القبح أنْ يكونَ حَذَفَ حرفَ العطف ، وذلك في نظمه شائعٌ ،

(١) انظره في شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠٢ ، ولابن عقيل ٤٣٤/١ . ومضى في باب (ظَنَّ) .

وعلى هذا فقد أعطى كلامُه أمرين : أحدهما : أَنْ لا بُدَّ من ضميرٍ في الجملة المصدَّرَة بالمضارع ، كانت بواو أو بغيرِ واوٍ ، فإنَّك لا تقول : جاء زيدٌ يضحكُ عمروٌ ، ولا ويضحك عمروٌ . والثاني : أَنَّ النوعين معاً جائزانِ في الكلام قياسا ؟ ؛ إذ لم يُفَرِّق بينهما . فأَمَّا العاريةُ من الواو فلا إشكالَ في جواز القياس فيها ، وأَمَّا المصدَّرَةُ بالواو فمِنَ الناس مَنْ يَمْنَعُ القياسَ فيها ، فلا تقع عندَهم حالاً إلاَّ أَنْ يُتَلَقَّى مسموعاً لقلّة ما جاء من ذلك ؛ لأَنَّ القياسَ يأباه ، فإنَّ المضارعَ في تقدير اسم الفاعل[1] ، وأنت لو قلتَ : جاء زيدٌ وضاحكاً لم يَسْتَقِمْ ، فكذلك ما كان في تقديره . وأجازَ ذلك ابنُ مالك في التسهيل لكنْ قليلاً ، فقال هنالك : «وقد تصحب الواو المضارعَ المُثْبَتَ أو المنفيَّ بلا فيجعل على الأصحّ خبرَ مبتدإٍ مقدَّر»[2] لكن القياس فيه جارٍ عندَه ، واستدَلَّ على ذلك بالقياس والسماع . فالسماعُ نحو ما رواه الأصمعيُّ من قولهم : قمتُ وأَصكُّ عينَه[3] ، وقولُ عنترة :

عُلِّقْتُها عَرَضاً وأَقْتُلُ قومَها   زَعْماً وربِّ البيت ليس بمَزْعَمِ[4]

وقال زهير :

بَلِينَ وتَحْسَبُ آياتِهِنَّ   عن فَرْطِ حَوْلَيْنِ رَقّاً مُحيلا[5]

وقال عبدالله بن همام السلولي :

---

(١) في أ : (الحال) .تحريف .

(٢) التسهيل ص ١١٣ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ ، وانظر إصلاح المنطق ص ٢٣١ ، المقرب ١٥٤/١ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٨٧ ، شرح القصائد التسع ٤٦٥/٢ ، منهج السالك ص ٢١٣ ، التصريح ١/ ٣٩٢ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٩٤ ، منهج السالك ص ٢١٣ .

فلمـا خَشِيتُ أظافيرَهم نجوتُ وأَرْهَـنُهُمْ مالِكا[1]

فقولُه : (وأَصُكُّ عينَه) جملةٌ في موضع الحال ، وكذلك : ([2]وأقتلُ قومها) وقوله : (وتحسب آياتهن) وقول : (وأرهنهم) ، قال المؤلف : «ويمكن أَنْ يكونَ من هذا قولُ الله تعالى ﴿قالوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا ويَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَه﴾[3] وقوله ﴿إِنَّ الّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عن سَبِيلِ اللهِ﴾[4] . فهذا كلُّه مما يُقَوِّي الجوازَ . وأَمَّا القياس فكما تقع سائرُ الجمل الفعليّة حالاً فكذلك هذه ، وما أَلزموه من التقدير الفاسد فلا يلزم ؛ فإنَّه كما تُقَدَّرُ الجملةُ الإسمية ذاتُ الواو بغير واوٍ ، فكذلك تُقَدَّرُ الجملةُ الفعليّةُ ذاتُ الواوِ بغيرِ واو[5] .

فإن قيل : الفعلُ المضارع في تقدير اسمِ الفاعل ، فإذا تقدَّمَتْهُ الواوُ كان بمنزلةِ تقدّمها على اسم الفاعل ، فكما لا تقول : جاء زيدٌ وقائماً ، كذلك لا يجوز : جاء زيدٌ ويقومُ ، بخلافِ الجملةِ الإسمية فإنَّ المبتدأَ فيها ليس في تقدير اسم الفاعل ، فلا يَقْبُح أَنْ يتقدَّمَ الواوُ عليها ، وإذذاك لا تتقدَّرُ الحالُ بعد الواو بغير واوٍ ، وإذا ثَبَتَ هذا فالجملةُ كلُّها إذا كانت اسميَّةً في موضع الحال ، فلا تُذْكَرُ الواو مع تقديرها ، وإذا كانت فعليّة فالفعلُ وحدَه هو الواقعُ في موضعه ،فلذلك لَزِمَ ذكرُها في التقدير ؛ وسبب ذلك كلِّه أَنَّ الواوَ تصلُح مع الجمل ، لأَنـَّها كأَنَّها عاطفةٌ جملةً على جملة فَرُوعِيَ اللفظُ فجاز الإتيانُ بالعاطف ، فإذا قُدِّرَ المفرد لم تصلحِ الواوُ ؛ لأَنَّ عطفَ المفرد على جملةٍ لا موضعَ لها من الإعراب لا

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ ، والبيت في إصلاح المنطق ص ٢٣١ ، المقرب ١٥٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٨ ، منهج السالك ص ٢١٣ ، المقاصد النحوية ١٩٠/٣ .

(٢) في الأصل : (وكذلك :ونجوت وأقتل قومَها) بإقحام (نجوت) .

(٣) سورة البقرة آية ٩١ .

(٤) سورة الحج آية ٢٥ ، والنص في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ .

(٥) لم أجد الاستدلال بالقياس على جواز مجيء الجملة الحالية المبدوءة بفعل مضارع مثبت مصحوبة بالواو في شرح التسهيل .

/٢٤٣/ يَصِحُّ ، فإذا أُتي بالحال / جملةً مصدَّرَةً بالمضارع كان المضارعُ مُقدَّراً بالمفرد ؛ لأنَّه على وِزَانِه ، ومحمول عليه - أعني اسم الفاعل - فلم تصلُح الواوُ معه ولذلك لَزِمَ الضميرُ ، فإذا أُجِيزَ دخولُ الواو كان تجويزاً لِدخولِها على المفرد فكان (ويضحك) في تقدير : ضاحكاً ، وذلك فاسدٌ .

فالجواب : أنَّ هذا مُنتَقِضٌ بالفعل الماضي فإنَّه مقدَّرٌ باسم الفاعل ومع ذلك فلم تمتنع الواوُ ، فتقول : جاء زيدٌ وضَحِك ، وإن كان في تقدير : وضاحكاً ؛ اعتباراً بلفظِ الجملة الآن ، وإذا قُدِّرَ المفردُ سقطت الواوُ ، فكذلك تقول في المضارع : إنَّ الواوَ يَصِحُّ دخولُها من حيثُ كان لفظُه مع فاعله لفظَ الجملة . والتقدير بالمفرد أمرٌ آخر تسقُطُ معه الواو ، فإنَّ العرب تراعي أحكام اللفظ وتحافظُ في التقديراتِ على ما يَلِيقُ بها ، ويُصَدِّقُ هذا وجودُ الواو مع المضارع سماعاً كما تَقَدَّم كما وجدت مع الماضي ، فلا فرقَ بينهما في هذا المعنى . وهذا كلُّه مع عدم التعرّض إلى التأويلِ الذي ذكر من كونِ المضارع يُقَدَّرُ قبلَه المبتدأ . ثم إنَّه لم يَكتَفِ بهذا الطريقِ من الاستدلال حَتَّى جعلَ الجملةَ الفعليّة في تقديرِ الإسميَّةِ بأنْ قالَ (بعدَها انوِ مبتدأ) إلى آخره ، يريد : قُدِّرَ بعد الواو مبتدأً يكونُ الفعلُ المضارعُ مسنداً إليه - أي خبراً عنه - فقولهم : قمت وأُصكُّ عينه في تقدير : وأنا أُصُكُّ عينه ، وكذلك قول عنترة : (وأَقْتُلُ قومها) تقديره : وأنا أقتلُ قومَها ، وكذلك سائر الأمثلة ، فإنَّه إذا كان الأمرُ في المسألةِ على هذا التقدير صارَتْ في عداد الجمل الإسميَّة ، ولم يبقَ إشكالٌ ، ولا احتيجَ إلى اعتذارٍ عن الواو . والذي يُسَوِّغُ تقديرَ المبتدأ هنا أنَّ البابَ الأكثَر والطريقَ المَهْيَعَ[1] مع المضارع تَقَدُّمَ الاسم[2] عليه إذا وقعت جملتُه حالاً ، فتقول : جاء زيدٌ وهو يضحك ، وضربته وأنا أبكي ، وما أشبه ذلك ، فإذا كان معظمُ الباب هكذا حَمَلْنَا الأقَلَّ - وهو

---

(١) في أ : (الممتنع) ، تحريف .

(٢) في أ : (الاسمية) ، تحريف .

عدم ظهور المبتدأ مع الواو - على ما هو الأكثر فقدَّرناه على القاعدة المستمِرَّة في حمل ما خَفِيَ على ما ظَهَرَ ، ولا يَدُلُّ هذا التأويل على الوَقْفِ على السماع ؛ إذ يُمْكِنُ القياسُ على ذلك التأويل بعينه ، وهذا صحيح من الاعتبار . ويمكن في ترتيب هذا الكلام وَجْهٌ آخرَ وهو أَنْ يكون قولُه (حَوَتْ ضميراً ومن الواو خَلَت) معطوفاً أحدُهما على الآخر ، واقتضى أَنَّ المضارعَ المثبتَ يَقَعُ حالاً بشرطين : أحدُهما : أَنْ يكونَ معه ضميرٌ يعود على ذي الحال . والآخر : أَن يخلوَ من واوٍ تَتَقَدَّمُه ، فيكون الخلوُّ من الواو شرطاً لازِماً في القياس . وقولُه (وذاتَ واوٍ) إلى آخره جملةٌ مستَقِلَّةٌ تفيد تأويلَ ما جاء من المضارع المثبت حالاً ، وقد دخلت عليه الواو ، بأَنْ يكونَ على إضمار مبتدإٍ ، كأَنَّه قال : إنْ جاءت جملةُ المضارعِ بالواو فقَدِّر قبلَها المبتدأَ - أعني قبل الجملة وبعد الواو - لِتَخْرُجَ بذلك الجملةُ عن كونها مبدوءةً بالمضارع ، وانتصب (ذاتَ) على إضمار فعلٍ من باب الاشتغال يُفَسِّرُه قولُه : (انوِ مبتدأً) ولا يُعْتَرَضُ هذا التفسير بما تَقَدَّمَ من تَوَهُّم استغناء ذاتِ الواو عن الضمير ، لأَنَّ شرطَ احتواء الجملة على ضميرٍ ثابتٌ لم يَتَخَلَّفْ عنه شيءٌ بخلاف شَرْطِ الخلوّ من الواو . وهذا الوجهُ أسهلُ مما تقدَّم لكنه يقتضي المخالَفَةَ لما ذَهَبَ إليه / في /٢٤٤/ التسهيل من أَنَّ ذلك قياسٌ ، فإنَّ هذا التنزيلَ يقتضي كونَ دخولِ الواو موقوفاً على السماع من حيثُ أَوَّلَها على إضمارِ المبتدأ بعدَها ، ولو كانت المسألةُ عندَه قياساً لم يَحْتَج إلى ذلك ، ونظيرُ هذا قولُه في الإلغاء في باب ظَنَّ :

وٱنوِ ضميرَ الشأن أو لام ٱبتدا
من موهمٍ إلغاءَ ما تقدَّما

إلاَّ أَنَّ هذه المخالفةَ لا تَضُرُّ ؛ فهو بذلك موافقٌ لأكثر النحويين في أَنَّه لا يجوز في الكلام : جاء زيدٌ ويضحك ، وكثيراً ما يرى هنا خلاف ما يراه هنالك . وقد تَقَدَّمَ منه أشياء ، وستأتي أُخَرَ إن شاءَ الله . وإذا قلنا بالتفسير الأول ، وأَنَّ ابنَ مالك وافقَ هنا قولَه في التسهيل فكونُه ذَهَبَ إلى التأويل بإضمار المبتدأ نَبْذٌ لمذهب

مَنْ لم يَرَه ، فإنَّ من النحويين مَنْ لم يُقَدِّر شيئاً كما لم يَحْتَج إلى تقديره مع الماضي[1] . وهذا رَأيُ مَنْ قَوِيَ عنده ما تقدَّمَ من الاحتجاج غيرَ أنَّ الناظم حَمَلَ الأَقَلَّ على الأكثر كما تَقَدَّم ، وفرَّقَ بين المضارع والماضي بأنَّ الماضيَ قد كَثُرَ فيه مصاحبةُ الواو فدَلَّ على أنَّ ذلك فيه أصلٌ ، وأنَّه غيرُ راجعٍ إلى غيره ، بخلاف المضارع فإنَّ قِلَّةَ مصاحبتِه للواو دَلَّ على أنَّ له أصلاً يَرْجِعُ إليه . وهذا من باب الاستدلال بالأثر ، فلذلك رأى الناظم رَأْيَ الإضمار . والله أعلم .

وأمَّا القسمُ الثاني من قسمَي جملةِ الحال فهو الذي قال فيه الناظم :

وجملةُ الحالِ سِوى ما قُدِّما   بواوٍ أو بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

يعني أنَّ عدا ما تقدَّمَ من الجمل الواقعةِ موقعَ الحال تارةً تكونُ بالواوِ خاصة من غير أنْ يكونَ فيها ضميرٌ عائدٌ على صاحبِ الحال ، وتارةً يكونُ فيها ضميرٌ من غير واوٍ تدخل عليها ، وتارة تَجْمَعُ بينهما فتكون ذاتَ واوٍ وضميرٍ معاً . والذي قدَّم من الجمل هو الجملة المصدَّرَةُ بالفعل المضارع المثبت بواوٍ كانت أو بغيرِ واو ، والذي بَقِيَ من الجمل ثلاثٌ ، وهي : الجملة المصدَّرَةُ بالاسم مطلقاً كانت موجبةً أو منفيّةً ، والجملة المصدَّرَةُ بالمضارع المنفي ، والجملةُ المصدَّرَةُ بالماضي مطلقاً كانت موجبةً أو منفيّةً . وكلٌّ واحدةٍ منها تأتي – كما قال – على أحدِ ثلاثةِ أوجهٍ : فأمَّا الجملةُ الاسميَّةُ – وهي المصدَّرة بالاسم – فمثالُها بالواو خاليةً من الضمير قولك : جئتُ والشمسُ طالعةٌ ، وطلعَ الفجرُ وزيدٌ قائمٌ ، ومنه قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الغَمِّ أَمَنَةً نُعَاساً يَغْشَى طائِفَةً منكم وطَائِفَةٌ قد أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُم﴾[2] . فقوله : ﴿طائفةٌ قد أهمتهم﴾ في موضع الحال ، ولا ضميرَ فيها عائدٌ على صاحب الحال . وقوله تعالى ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ونَحْنُ

(1) ذكر خالد الأزهري في التصريح ١/٣٩٢-٣٩٣ أنّه ينسب إلى عبد القاهر .
(2) سورة آل عمران آية ١٥٤ .

عُصْبَةٌ إنَّا إذاً لَخاسِرُونَ﴾[1] وقوله ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بالحَقِّ وإنَّ فريقاً مِنَ المُؤْمِنِينَ لَكارِهُونَ﴾[2] وقال امرؤ القيس :

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتِها   بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ[3]

وقال أيضاً :

إذا رَكِبُوا الخيلَ واستلأموا   تحرَّقَتِ الأرضُ واليوم قَرّ[4]

وقوله أيضاً :

بعثتُ إليها والنجومُ طوالعٌ   حِذاراً عليها أَنْ تقومَ فتُسْمَعا[5]

وهو كثيرٌ في الكلام والشعر .

/٢٤٥/ ومثالُ الجملة الإسميَّة بالضمير خالية من الواو / قولك : جاء زيدٌ يدُه على رأسه ، ومنه قول الله تعالى ﴿وقلنا اهبِطُوا بعضُكم لبعضٍ عَدُوٌّ﴾[6] [فقوله : بعضُكم لبعضٍ عدوٌّ][7] في موضع الحال من واو[8] (اَهبِطُوا) . وقال تعالى : ﴿قال اهبِطا منها جميعاً بَعْضُكُم لبعضٍ عَدُوٌّ﴾[9] ، وقال تعالى : ﴿ويومَ القيامةِ تَرَى

---

(١) سورة يوسف آية ١٤ .
(٢) سورة الأنفال آية ٥ .
(٣) ديوانه ص ١٩ ، شرح القصائد السبع ص ٨٢ ، شرح القصائد التسع ١٦٣/١ ، المحتسب ١٦٨/٢ ، شرح المفصل ٦٦/٢ ، ٥١/٣ ، خزانة الأدب ٥٠٧/١ .
(٤) ديوانه ص ١٥٤ ، أمالي ابن الشجري ٧٣/٢ .
(٥) البيت في زيادات ديوانه ص ٢٤٠ ، ونقل محققه ص ٤٤٢ عن السكري أن القصيدة – التي منها الشاهد – تروى ليزيد بن الطثرية ، وليست في ديوانه المجموع .
(٦) سورة البقرة آية ٣٦ .
(٧) تكملة يلتئم بها الكلام من أ ، س .
(٨) في الأصل : (من أواو اهبطوا) ، تصويبه من أ ، س .
(٩) سورة طه آية ١٢٣ . و(منها) مكررة في أ .

الَّذينَ كَذَبُوا على اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[1] ، وكذلك قوله تعالى ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ من الذين أُوتُوا الكتابَ كتابَ اللهِ وراءَ ظُهورِهِم كَأَنَّهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾[2] . وهي من الجمل الداخلِ عليها الناسخُ ، وكذلك قولُه : ﴿وما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ المُرْسَلِينَ إلاَّ إنَّهم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[3] الآية . وحكى سيبويه :كلمته فوه إلى فِيَّ ،ورجع عودُه على بَدْئِه[4] . ومنه قول الشاعر – أنشده الجمهور – :

فَعَدَتْ كلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّه   مولى المَخَافَةِ خلفُها وأمامُها[5]

وقال امرؤ القيس :

حتى تركناهم لدى مَعْرَكٍ   أرجلُهم كالخَشَبِ الشائلِ[6]

ومنه في النفي عند ابن مالك ﴿والله يحكم لا معقب لحكمه﴾[7] ، وأنشد في الشرح :

من جاد لا مَنٌّ يقفو جوده حُمِدا   وذو نَدىً مَنٌّ مذمومٌ وإن مَجُدا[8]

وقال عنترة :

---

(١) سورة الزمر آية ٦٠ .
(٢) سورة البقرة آية ١٠١ .
(٣) سورة الفرقان آية ٢٠ .
(٤) الكتاب ٣٩١/١– ٣٩٢ .
(٥) للبيد بن ربيعة العامري ، ديوانه ص ٢١١ ، شرح القصائد السبع ص ٥٦٥ ، شرح القصائد التسع ٤٠٨/١ ، وهو في الكتاب ٤٠٧/١ ، المقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، الإيضاح ص ١٨٧ ، أمالي ابن الشجري ١١٠/١ ، ٢٥٢/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ١٢٩ .
(٦) ديوانه ص ١٢١ .
(٧) سورة الرعد آية ٤١ ، واستشهد ابن مالك بالآية وبالآيات السالفة في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦١/١ .
(٨) شرح التسهيل ، السفر الأول ٦٢/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٤٩ ، المقاصد النحوية ٢٠٢/٣ .

فرأيتُنا مــا بيننا مــن حاجزٍ   إلاَّ المِجَنُّ ونَصْلُ أبيضَ مِقْصَلِ[1]

وهو كثيرٌ .

ومثال ما اجتمع فيه الأمران الضمير والواو قولك : جاء زيدٌ ويدٌ على رأسه . ومنه في القرآن الكريم : ﴿فلاَ تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَاداً وأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2] ، وقوله ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالبِرِّ وتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وأَنتُم تَتْلُونَ الكتابَ﴾[3] ، وقوله ﴿ولا تُبَاشِرُوهُنَّ وأَنْتُم عاكفونَ في المَسَاجِدِ﴾[4] ، ومن الشعر قول امرىء القيس :

تَنَوَّرْتُها من أذرعاتٍ وأهلُها   بِيَثْرِبَ أدنى دارِها نَظَرٌ عالِ[5]

على أن يكونَ (وأهلُها بِيَثْرِبَ) حالاً من مفعول تنورت ، وكذلك قوله :

أيقتلنــي والمَشْرَفِيُّ مضاجِعـي   ومسنونَةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوالِ[6]

وقوله أيضاً :

أَيَقْتُلُني وَقَــد شَغَفْتُ فؤادَها   كما شَغَفَ المهنوءةَ الرجلُ الطالي[7]

وتخييرُه بين الأوجهِ الثلاثة في الجملة الاسمية يقتضي أنَّه مخالفٌ لِمَنْ زَعَم خلافَ ذلك . ومحل الخلافِ الواو ، فزعم الكوفيون أنَّها لازمةٌ في الجملة

---

(١) ديوانه ص ٢٥٨ ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٦٢/١ ، شواهد التوضيح ص ١٤٧ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢ .

(٣) سورة البقرة آية ٤٤ .

(٤) سورة البقرة آية ١٨٧ .

(٥) ديوانه ص ٣١ ، الكتاب ٢٣٣/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢١٩/٢ ، المقتضب ٣٣٣/٣ ، ٣٨/٤ ، شرح المفصل ٤٧/١ ، ٣٤/٩ ، التصريح ٨٣/١ ، خزانة الأدب ٢٦/١ .

(٦) ديوانه ص ٣٣ ، دلائل الاعجاز ص ١١٧-١١٩ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦٤/١ .

(٧) ديوانه ص ٣٣ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٣ .

الاسمية[1] ، ونحا هذا النحو الزمخشري في المفصل ؛ إذ جعلَ ما جاء من ذلك شاذّاً ، فقال : «فإن كانت اسميَّةً – يعني الجملة الحالية ، فالواو إلاَّ ما شَذَّ من قولهم : كلمته فوه إلى فِيَّ ، وما عسى أَنْ يُعْثَرَ عليه في الندرة»[2] قال : «وأَمَّا لقيتُه عليه جُبَّةُ وشيٍ فمعناه مستقرَّةً عليه جُبَّةُ وشيٍ»[3] وما قاله وقالوه غيرُ صحيح ، وقد تقدَّم جملةٌ من كلام العرب في هذا ، وهو من الكثرة بحيث لا يُعْذَرُ[4] مخالِفُه ، ولذلك أكثرتُ من المُثُلِ والشواهد بحيث لا يمكن فيها ما تأوَّلَهُ الزمخشري . هذا وإن كانَ ذلك لم يَكْثُر كثرةَ وجودِ الواو فإنَّه جائزٌ قياساً ، وذلك ظاهر من كلام سيبويه[5] .

وأَمَّا الجملةُ المُصَدَّرة بالمضارع المنفي فمِثالُها بالواو خاليةً من الضمير قولُك : جاء زيدٌ ولم تطلعِ الشمس ، ومنه قول عنترة :

/٢٤٦/ وقد كنتُ أخشى أَنْ أموتَ ولم تَقُمْ / قرائبُ عمروٍ وَسْطَ نَوْحٍ مُسَلَّبِ[6]

ومثالُها بالضمير خاليةً من الواو قولُه تعالى ﴿فانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ من الله وفَضْلٍ لم يَمْسَسْهُمْ سُوْءٌ﴾[7] وقوله ﴿وَرَدَّ اللهُ الذينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْراً﴾[8] . ومنه قول زهير :

---

(١) عزاه المرادي في توضيح المقاصد ٢/١٦٧ ، والسيوطي في همع الهوامع ٤/٤٧ إلى الفراء والزمخشري .

(٢) المفصل ص ٦٤ .

(٣) المفصل ص ٦٤ .

(٤) في الأصل : (يقدر) ، تصحيف .

(٥) انظر الكتاب ١/٣٩١ .

(٦) ديوانه ص ٢٧٨ .

(٧) سورة آل عمران آية ١٧٤ .

(٨) سورة الأحزاب آية ٢٥ .

كأنَّ فُتَاتَ العهن في كلِّ منزلٍ   نَزَلْنَ به حَبُّ الفنا لم يُحَطَّمِ[1]

وقولُ امرىء القيس :

فأدْرَكَ لم يجهد ولم يَثْنِ شأوه   يَمُرُّ كخذروف الوليد المثقب[2]

وقول عنترة :

إذ يَتَّقُونَ بِيَّ الأَسِنَّةَ لم أَخِم   عنها ولو أنِّي تَضَايَقَ مُقْدَمي[3]

ومثالُ ما اجتمعا فيه قولُ الله تعالى ﴿أوْ قال أُوحِيَ إليَّ ولم يُوْحَ إليه شَيْءٌ﴾[4] وقوله ﴿قالَتْ رَبِّ أنَّى يكونُ لي وَلَدٌ ولم يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[5] . ومنه قولُ كعب ابن زُهَيْر :

لا تَأْخُذَنِّي بأقوالِ الوُشاةِ ولم   أُذْنِبْ وإن كَثُرَتْ فيَّ الأقاويلُ[6]

وقال النابغة الذبياني :

سقطَ النصيفُ ولم تُرِد إسقاطَه   فتناولَتْـهُ واتَّقَتْنـا باليَـدِ[7]

وقال الآخر :

---

(١) ديوانه ص ١٢ ، شرح القصائد السبع ص ٢٤٩ ، شرح القصائد التسع ٣١٢/١ .

(٢) ديوانه ص ٥١ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٣/١ .

(٣) ديوانه ص ٢١٥ ، شرح القصائد السبع ص ٣٥٧ ، شرح القصائد التسع ٥٢٦/٢ .

(٤) سورة الأنعام آية ٩٣ .

(٥) سورة آل عمران آية ٤٧ .

(٦) ديوانه ص ٢٠ ، شرح بانت سعاد لعبد اللطيف البغدادي ص ١٥٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٤/١ .

(٧) ديوانه ص ٩٣ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٥٧/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤٠ ، المقاصد النحوية ٢٠١/٣ .

بأيدي رجالٍ لم يُشِيمُوا سيوفَهم ولم تَكثُرِ القَتلَى بها حين سُلَّتِ[1]

والمضارع المنفي بلما كالمنفي بلم قياساً ، إذ لا فرق بينهما ، ومـمّا استعمل منه بالواو والضمير معاً قول الله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخلوا الجَنَّةَ وَلَـمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهَدُوا منكم﴾[2] الآية ، وقوله ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ولَـمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهَدُوا منكم﴾[3] . وأمَّا الجملةُ المصدَّرَةُ بالماضي فمثالُ مجيئِها بالواو خاليةً من الضمير قولُ امرىء القيس :

فَجِئْتُ وَقَد نَضَتْ لنومٍ ثيابَها لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفضِّلِ[4]

وقول النابغة :

فلـو كانـت غَداةَ البَيْنِ مَنَّتْ وَقَد رَفَعُوا الخُدُورَ على الخِيامِ[5]

وقول عَلْـقَمَةَ :

فجالَدْتَهم حتّى اتّقوكَ بكَبْشِهم وقد حَانَ من شَمْسِ النهارِ غُروبُ[6]

ومثال مجيئها بالضمير بغير واو قول الله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾[7] وقوله ﴿قَالُوا يا أَبَانا ما نَبْغِي هذه بِضَاعَتُنا رُدَّتْ إلينا﴾[8] وقوله

---

(١) لسليمان بن قتَّة (من التابعين) ، وينسب للفرزدق ، الأضداد لابن الأنباري ص ٢٥٩ ، العمدة ١٨٦/٢ ، الإنصاف ٦٦٧ ، شرح المفصل ٦٧/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٧١ ، ٥٣٧ ، شرح أبياته ١٠٨/٦-١١١ ، ٢٥٧ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٢ .

(٣) سورة التوبة آية ١٦ .

(٤) ديوانه ص ١٤ ، المقرب ١٦١/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٣ ، توضيح المقاصد ١٧١/٢، المقاصد النحوية ٦٦/٣ ، ٢٢٥ ، التصريح ٣٣٦/١ .

(٥) ديوانه ص ١٣٠ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٨١/١ .

(٦) ديوانه ص ٤٤ ، المفضليات ص ٣٩٥ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٤ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٨٢/١ .

(٧) سورة النساء آية ٩٠ .

(٨) سورة يوسف آية ٦٥ .

﴿ولا عَلَى الذين إذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قلتَ لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُم عليه﴾[1] الآيـة . ومنه قولُ امرىء القيس :

له كَفَلٌ كالدعص لبَّدَه النَّدَى إلى حَارِكٍ مثلِ الغَبيطِ المُذَأبِ[2]

وقوله :

دريرٍ كَخُذْرُوفِ الوليدِ أَمَـرُّه تَقَلُّبُ كَفَّيْــهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلِ[3]

وقولُ النابغة الذبياني :

وقفت بِرَبْعِ الدار قَد غَـيَّرَ البِلى معارِفَها والسارياتُ الهَواطِلُ[4]

ومثالُ اجتماعهما معاً قولُه عز وجل ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كان فَرِيقٌ منهم يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللهِ﴾[5] وقوله ﴿قالوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾[6] وقوله ﴿قالوا وأَقْبَلُوا عليهم ماذا تَفْقِدُونَ﴾[7] . ومنه قول زُهير بن أبي سُلْمى :

كأني وقد خَلَّفْتُ تسعينَ حِجَّةً خَلَعْتُ بها عن مَنْكِبَيَّ ردائِيا[8]

---

(١) سورة التوبة آية ٩٢ .

(٢) ديوانه ص ٤٧ ، شرح التسهيل السفر الثاني ٧٩/١ .

(٣) ديوانه ص ٢١ ، شرح القصائد السبع ص ٨٨ ، شرح القصائد التسع ١٧٠/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥١ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٧/١ .

(٤) ديوانه ص ١٣٧ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٩/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤٢ ، المقاصد النحوية ٢٠٣/٣ .

(٥) سورة البقرة آية ٧٥ .

(٦) سورة الشعراء آية ١١١ .

(٧) سورة يوسف آية ٧١ .

(٨) ديوانه ص ٢٨٦ في رواية الثوري [لعلها التَّوَّزي] ، والرواية الأخرى .

* بدا لي أنّي عشت تسعين حِجَّةً *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما سيق من أجله هنا . وانظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٦/١ .

وقول علقمة بن عبدة :

يُكَلِّفُنِي ليلى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُها وعادَتْ عَوادٍ بيننا وخُطُوبُ[1]

والأصلُ في الربط بالضمير ؛ لأنَّه هو الرابط في جملة الخبر ، وجملة
/٢٤٧/ النعت ، وقد أدخلتِ العربُ الواوَ في جملة / الحال ، ربطت بها بين الحال وصاحِبِها واستغنَت بها عن الضمير ، وقد يجتمعان تأكيداً للربط ، ولكنَّ الجملةَ لا تخلو من واحدٍ منهما ، فلو لم يُؤْتَ بواحدٍ منهما لم يَحْصَلِ الربطُ بين الجملتين ، ولا عُلِمَ أَنَّ إحداهما قَيْدٌ في الأخرى ، فلو قلت : جاء زيدٌ عمروٌ ضاحِكٌ ، أو : أقبلَ محمدٌ على عمروٍ قُلَنْسُوَةٌ ، أو : جئتُ قد قامَ عمروٌ ، أو : جئتُ لم يأتِ أخوك ، على أَنْ تكونَ هذه الجملُ أحوالاً لم يَجُزْ ؛ إذ لم تأتِ برابطٍ من واوٍ أو ضمير ، غير أنَّه قد تأتي جملةُ الحال خاليةً منهما على تقديرِ الضمير ، ويكون ذلك جائزاً كقولك : بِيْعَ السمنُ منوانِ بدرهمٍ ، تقديره : منوانِ منه بدرهمٍ ، ومررتُ بالبر قَفِيزٌ بدرهمٍ ، أي قفيزٌ منه بدرهم ، كما تقول : البرُّ قَفِيزٌ بدرهم ، ومررت بِبُرٍّ قفيزٌ بدرهم[2] ، وأبعدُ من هذا ما أنشده ابنُ جني من قول الشاعر :

نَصَفَ النهارُ الماءُ غَامِرُه ورفيقُه بالغيب لا يَدْرِي[3]

يَصِفُ غائصاً غاصَ في الماء من أول النهار إلى انتصافه ورفيقُه على شاطىء الماء ينتظره ولا يدري ما كان منه ، فهذه الجملة التي هي (الماءُ غامِرُه)

---

(١) ديوانه ص ٣٣ ، المفضليات ص ٣٩١ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٩٤/١ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٦٤٢/٢ ، والبيت للمسيب بن علس خال الأعشى ، وينسب إلى الأعشى ، وهو في شرح ما يقع فيه التصحيف ٣٦٨/١ ، الاقتضاب ١٦٩/٣ ، أمالي ابن الشجري ١٩٠/٢ ، ٢٧٨ ، شرح المفصل ٦٥/٢ ، مغنى اللبيب ص ٦٥٦ ، ٨٣٣ .

حاليَّةٌ ولا رابطَ فيها من ضميرٍ يعود على الاسم المتقدِّم ، ولا واوٍ تنوب عنه ، لكن قُدِّرَ صاحبُ الحال محذوفاً ، والعائد عليه الهاء في (غامره) ، فكأنَّه قال : نَصَفَ النهارُ على الغائصِ الماءُ غامره . هذا تمام المقصود من شرح كلامه على الجملة ، إلا أنَّ في التفصيل نظراً معتبراً في الجمل الثلاث . فأمَّا الجملة الاسمية فلا يخلو أنْ تكونَ مؤكِّدَةً أو غيرَ مؤكِّدَة ، فإن كانت غير[1] مؤكِّدة فالحكم كما ذكر ، وإن كانت مؤكدة فلا تدخل عليها الواو أصلاً ، فتقول : هو الحقُّ لا شكَّ فيه ، ويمكن أنْ يكونَ منه قوله تعالى : ﴿الم ذلك الكِتَابُ لا ريبَ فيه﴾[2] أي : ذلك الكتاب يقيناً ، وهكذا أيضاً يجري الدَرَكُ فيما إذا وقعَتِ الحالُ المؤكِّدَةُ جملةً فعليَّةً نحو قوله : أخوكَ زَيدٌ قد عرفتُه ، وقال امرؤ القيس :

خالي ابنُ كَبْشَةَ قد علمتَ مكانَه　　　وأبو يزيدَ وكُلُّهُم أَعْمَامِي[3]

فهذه الجملةُ لا تدخلُ عليها الواوُ ، وَوَجْهُ امتناعِها أنَّ الجملةَ مؤكِّدةٌ ، والمؤكِّد هو المؤكَّد في المعنى ، فالواوُ تنافي الدخولَ بين التوكيد والمؤكَّد ، فكما لا يصحّ أنْ تقولَ : قام زيدٌ نفسُه وعينُه ، لا يقال : هو الحقُّ ولا شكَّ فيه ، على أنْ تكونَ الجملةُ حالاً ، ولا أخوك زيدٌ وقد عرفتُه كذلك . وأمَّا الجملةُ الفعليَّةُ المصدَّرَةُ بالماضي فلا يَجْرِي فيها ذلك الحكمُ إذا كان الماضي تالياً لإلاّ ، نحو قوله تعالى ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِم مُحْدَثٍ إلاَّ اسْتَمَعُوهُ﴾[4] الآية ، ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِنْ رَسُولٍ إلاّ كانوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون﴾[5] .

---

(١) سقطت (غير) من أ .

(٢) سورة البقرة آية ١-٢ .

(٣) ديوانه ص ١١٨ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٨٢/١ ، همع الهوامع ٤٦/٤ .

(٤) سورة الأنبياء آية ٢ .

(٥) سورة الحجر آية ١١ .

وهو كثيرٌ ، فقد نَصَّ هو على أنَّه لا يَصِحُّ الإتيانُ بالواو هنا ، وكذلك إذا كان الماضي مَتْلُوّاً بأَوْ ، نحو : أكرم زيداً أحسن أو أساءَ ؟ وأنشد في الشرح :

كُنْ للخليلِ نَصِيراً جار أَوْ عَدَلا ولا تَشِحَّ عليه جادَ أو بَخِلا[1]

/٢٤٨/ فالواوُ عنده أيضاً لا تَصْلُحُ ههنا ، فلا / تقول : ما يقومُ زيدٌ إلاَّ وبكى ، ولا أكرِم زيداً أحسنَ أو أساءَ ؛ إذ لم يُسْمَع في كلام العرب ، وأيضاً فقد تقدَّم ما في الجملة المؤكِّدة . وأمَّا الجملةُ المصدَّرَةُ بالمضارع المنفي فإنما يجري فيها ذلك الحكمُ – على ما نصّ عليه في التسهيل[2] – إذا كان النفي بِلَمْ حَسَبَ ما مَرَّ في التمثيل ، وأمَّا إذا نُفِيَ بلا أو ما فلا سبيلَ للواو ، وإنما تأتي بلا واوٍ كقوله تعالى ﴿وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ باللهِ وما جاءَنَا من الحَقِّ﴾[3] ﴿وَمَا لَكُمْ لا تُؤْمِنُونَ بالله والرسول يدعوكم﴾[4] وقال امرؤ القيس في ما :

ظَلَلْتُ ردائي فوقَ رأسيَ قاعدا أَعُدُّ الحصى ما تنقضي عَبَراتي[5]

وأنشد في الشرح :

عهدتُك ما تصبو وفيك شبيبةٌ فما لَكَ بَعْدَ الشيبِ صَبّاً مُتَيَّما[6]

وأيضاً فإنَّ الجملةَ المصدَّرة بالماضي لا بُدَّ فيها من قَدْ ظاهرةً أو مقدَّرةً ،

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦٣/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٤٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤١ ، توضيح المقاصد ١٦٩/٢ ، المقاصد النحوية ٢٠٢/٣ .

(٢) انظر التسهيل ص ١١٢ .

(٣) سورة المائدة آية ٨٤ .

(٤) سورة الحديد آية ٨ .

(٥) ديوانه ص ٧٨ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦٢/١ ، وفي الأصل : (غيرات) ، وفي أ : (عبرات) بسقوط الياء ، وفي س : (عبراتها) ، تحريف .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦٢/١ ، التصريح ٣٩٢/١ ، همع الهوامع ٤٥/٤ .

فقولك : جاء زيد وقد ركب هو الأصل ، فإن قلتَ : جاء زيد وركبَ ، فيجوز لكن على تقدير قد ، فإن لم تقدرها لم يَجُز أَنْ تكونَ حالاً ، ويلزم ظهورُها عند ابنِ مالك إذا لم يكن في الجملة ضميرٌ يعود على ذي الحال[1] ،نحو قول امرىء القيس :

فجئتُ وقد نَضَتْ لِنَوْمٍ ثيابَها لدى الستر إلاّ لبسةَ المُتَفَضِّلِ

وقول النابغة :

فلو كانت غَدَاةَ البين مَنَّتْ وقد رفعوا الخدور على الخيام

وقول علقمة :

فجالدتَهم حتى اتَّقَوْكَ بِكَبْشِهِم وَقَدْ حانَ من شمسِ النهارِ غُروبُ

وسبب التزام قد لفظاً أو تقديراً أمرانِ :

أحدهما : أَنَّ الفعلَ الماضي لا يَدُلُّ على الحال ، فينبغي أَلاَّ يقومَ مقامه .

والثاني : أَنَّه إنما يَصْلُح أَنْ يُوْضَعَ موضعَ الحال ما يصلحُ أَنْ يُقالَ فيه الآنَ أو الساعةَ ، وهذا لا يصلحُ في الماضي فينبغي أَلاَّ يكونَ حالاً ، ولهذ لم يَجُزْ أَنْ يقالَ : ما زال زيدٌ قامَ ، ولا : ليس زيدٌ قام ؛ لأَنَّ ما زال وليس يطلبانِ الحالَ ، وقام فعلٌ ماضي الزمان ، فلو جاز أَنْ يقعَ الماضي حالاً لجاز هذا ، وأيضاً فإذا لم يَقَعِ المستقبل في المعنى حالاً إلاَّ بتأويل ، نحو : زيدٌ في يده اليومَ صقر صائداً به غداً ، فهو على تقدير : مقدِّراً اليومَ الصيدَ به غداً ، فكذلك لا يجوز في الماضي إلاَّ بقرينةٍ تُقَرِّبه إلى الحال ، وذلك قَدْ ، فإنَّها تُقَرِّبُ الماضي إلى الحال ؛ ولذلك كان جوابُها ، لَـمَّا يَقُم[2] . ولَـمَّا لنفي الماضي المُتَّصِلِ بزمان الحال ، ولذلك تقول : قد

(١) التسهيل ص ١١٣ .

(٢) في أ : (تقم) .

قام الآن ، وقد خرج اليومَ . قاله ابن الأنباري[1] . فإذا ثَبَتَ هذا فالناظم لم يَتَعَرَّض لهذا التقدير ، فاقتضى أَنَّ جملةَ الفعل الماضي تقع حالاً قُدِّرَ مع الماضي قد أو لا ، وذلك غيرُ صحيح على ما تقرَّر ، وأيضاً ، فإنَّ الجملة المصدَّرة بالمضارع الماضي معنىً محتاجةٌ إلى الواو في القياس كان فيها ضميرٌ أو لم يكن . قاله ابن خروف ، كقولِ النابغة :

سَقَطَ النصيفُ ولم تُرِد إسقاطَه ... فتناولَتْــهُ واتَّقَتْنــا باليَدِ

إلى غيرِ ذلك من الشواهد المذكورة ، ولا يقال عنده قياساً : سار زيدٌ لم يسرع . وهذا خلاف ما قاله الناظم في ظاهر إطلاقه .

والجواب : أَنَّ الجملةَ المؤكِّدة لا يتعيَّنُ كونُها في موضع الحال ، لاحتمال كونها في المواضع المذكورة خَبَراً بعد خبر / أو جملاً لا موضع لها من /٢٤٩/ الإعراب ، وإنَّما أتي بها توكيداً لما قبلها ، وإذا لم تَـتَـعَيَّنْ لم يَثْبُتْ أَنَّ الحالَ المؤكِّدةَ تأتي جملةً فعلِيَّةً بعد الدليل على إثباتِها ، وإن سَلَّمنا أنها أتت فهي بالجملةِ قليلةٌ فلم يعتبرها . وأَمَّا ما اعترض به في جملةِ الماضي فَفِيه نظرٌ ؛ فإنَّ النحويين لا يُفَصِّلُونَ ذلك التفصيل الذي ذكر في التسهيل . وإنما يأتون بالمسألة على ما أشار إليه هنا . قال ابن عصفور : «إن كانتِ الجملةُ فِعليَّة وكان الفعلُ ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى دونَ لفظٍ واشتملت على ضميرٍ فالاختيارُ الواوُ ، وقد يجوز أَلاَّ تأتيَ بها ، وإن لم تشتمل على ضميرٍ فلا بُدَّ من الواو»[2] وهذا المعنى ذكره الجزولي أيضاً[3] . وقال صاحبُ المفصل في الجملة الفعلية «لا يخلو أَنْ يكونَ فعلُها مضارعاً أو ماضياً ، فإن كان مضارعاً لم يخلُ من أَنْ يكونَ مثبتاً أو منفيّاً ، فالمثبتُ بغيرِ واوٍ ، وقد جاء في المنفي الأمران وكذلك في

(١) الإنصاف ٢٥٤/١ .
(٢) المقرّب ١٥٣/١ .
(٣) المقدمة الجزولية ص ٩٠-٩١ .

الماضي ولا بد من قد ظاهرةً أو مقدَّرةً»[1] فإذا كان هؤلاء وغيرُهم يقرّون المسألةَ على هذا الترتيب اعتُمِدَتْ ، وبقي النَّظَرُ فيما أتى به من الشواهد ، وما الذي يليق هنالك من الإعراب .

وأمَّا المضارعُ المنفي بِلا فقد لا يدخُلُ هنا من حيثُ اشترط في جملة الحال ألاَّ تكون مفتتحةً بدليلِ استقبال ، وظاهر سيبويه وعليه عَوَّلَ الأكثرون أنَّ لا مُخَلِّصَةٌ للاستقبال[2] . وإنما يَرِدُ السؤالُ على مذهبه في أنَّها لا تَخْتَصُّ بالاستقبال ، ولا يُدرى ما مذهبه حين نَظَمَ هذه الأرجوزة ، فإن فُرِضَ أنَّ رأيَه ما قال في التسهيل ، فالسؤال وارد ، إلاَّ أنَّه قد حكى في التسهيل أنَّ الواوَ قد تدخلُ على المضارع المنفي بلا[3] ، واستَشْهَدَ عليه بقوله تعالى : ﴿إنَّا أرْسَلْنَاكَ بالحَقِّ بشيراً ونَذِيراً ولا تُسْأَلُ عن أصْحَابِ الجَحِيم﴾[4] في قراءة غير نافع ، فقولُه : (ولا تُسْأَلُ) جملةٌ حاليَّةٌ دخلت عليها الواو . وهذا الشاهد لا شاهد فيه لعطفه على بشيراً ونذيراً فالواوُ عاطفةٌ ، وإنَّما الشاهد في قراءة ابنِ ذكوان : ﴿ولا تَتَّبِعَانِ﴾[5] بتخفيف النون . فالنونُ فيه نونُ الرفع ، وهو خبرٌ لا نَهْيٌ ، والجملةُ في موضع الحالِ ، أي : فاستقيما غيرَ متبعين ، أجازَ ذلك

---

(١) المفصل ص ٦٤ .

(٢) الكتاب ١١١/٣ ، مغنى اللبيب ص ٣٢٢ .

(٣) التسهيل ص ١١٣ .

(٤) البقرة آية ١١٢ في قراءة السبعة إلا نافعاً ، فقد قرأ (ولا تَسْئَلْ) بفتح التاء وسكون اللام/ السبعة ص ١٦٩ ، حجّة القراءات ص ١١١ ، واستشهد ابن مالك بالآية في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٣/١ .

(٥) سورة يونس آية ٨٩ في قراءة ابن ذكوان بتخفيف النون ، انظر حجّة القراءات ص ٣٣٦ ، الكشف عن وجوه القراءات ٥٢٢/١ ، البحر المحيط ١٨٧/٥ ، وقراءة الجمهور (ولا تتبعانّ) بتشديد النون ، واستشهد ابن مالك بالقراءة في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٣/١ .

الفارسيُّ[1] وغيره ، ولم يجيـزوه[2] إلا وهو عندهم جائـزٌ أَنْ يقعَ المضارعُ المنفيُّ بلا حالاً ، وإن كان ذلك قليلاً .

وأَمَّا المنفيُّ بما فما قاله في التسهيل من امتناعِ دخولِ الواو عليه فيه نَظَرٌ ، فإِنَّها إذا كانت تدخل على المنفي بلا ، وهي تدخل على المستقبل ، فأَولى أن تدخلَ على المنفي بما ؛ لأَنَّـها خاصةٌ بفعل الحال مع عَدَمِ القرائن ، فقد يقال : عهدتُك وما تصبوا ، وأَعُدُّ الحصى وما تنقضي عبراتي ، فَلْيُنْظَرْ في هذا الموضع .

وأَمَّا تركُه الكلامَ على قد فالاعتذارُ عنه أَنَّ رأيَه في التسهيل عدم التزامِها في اللفظ ولا في التقدير ، كمذهب الكوفيين والأخفش[3] ، وردَّ على مَنْ قال بالتزام ذلك – وهم جمهور البصريين – بأَنَّ[4] الأصلَ عدمُ التقدير ، فالقول به دعوى ، /٢٥٠/ ولأَنَّ وجودَ (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيده معنىً / على ما يفهم به إذا لم يوجد ، ومن حَقِّ المحذوف المقدَّرِ ثبوته أَنْ يَدُلَّ على معنى لا يدرك بدونه .

فإِنْ قيل : إِنَّـما تَدُلُّ على التقريب .

قلنا : دَلالتُها على التقريب مستغنىً عنه بدَلالةِ سياق الكلام على الحاليّةِ كما أغنى عن تقدير السين وسوف – سياقُ الكلام في مثل ﴿وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث﴾[5] بل كما استُغْنِـيَ عن تقدير (قد) مع الماضي القريب الوقوع إذا وَقَعَ نعتاً أو خبراً ، وأيضاً فلو كان الماضي معنى لا يقع حالاً إلاَّ وقبلَه قد لامتنَعَ وقوعُ المنفي بلَمْ حالاً ولكان المنفي بلَـمَّا أَولى منه بذلك ؛ لأَنَّ لَمْ

---

(١) انظر رأي الفارسي هذا في زاد المسير ٥٩/٤ .

(٢) في الأصل وأ : (لم يجزه) ، بإسناد الفعل إلى ضمير مفرد ، وفي هامش الأصل وس : (لم يجيزوه) .

(٣) انظر الإنصاف ٢٥٢/١ ، شرح المفصل ٦٧/٢ .

(٤) في الأصل وأ : (فإنَّ) ، وفي س : (لأنَّ) ، وما أثبت أولى .

(٥) سورة يوسف آية ٦ .

لِنَفْيِ فَعَلَ ، ولَـمَّا لنفي قَدْ فَعَلَ[1] . وقد حَصَلَ بهذا كلِّه الجوابُ عن توجيه تقديرِها إذا لم تُوجد . وإذا كان مذهبُه عدمَ الاحتياج إليها فلا يَلْزَمُه ذكرُها لكن يَرِد عليه ما التزم من إظهارِها إذا لم يكن في الجملة ضميرٌ . وقد يُجاب عنه بأنَّ ذلك لا يلزم فقد تقول : آتيك وطلعتِ الشمسُ . وما الفارقُ بين أنْ يعودَ من الجُمْلَةِ ضميرٌ على ذي الحال أو لا يعود ، ففي التزام ما قال هناك نَظَرٌ . وأمَّا ما ذهب إليه ابنُ خروف فلم يرتضِه الناظمُ بل رَدَّه بالشواهد المُتَقَدِّمَة الدَّالَّة على خلافِ ما ذهب إليه . هذا ما يمكن في البحث من المقال في الجواب عن ذلك الاعتراض . والحق أنَّه إنَّـما أتى فيما عدا الجملةَ المصدَّرةَ بالمضارع المثبت بحكمٍ جُمْلِيٍّ أكثريٍّ يَصِحُّ إذا أخذتَ المسألةَ مأخذَ الناس ؛ إذ غالبُ الناس لم يُفَصِّلُوا ذلك التفصيلَ كلَّه ،وكثيرٌ منه إنَّـما [هو][2] استقراءٌ من ابنِ مالك قَلَّـما تجده كذلك لغيره . وقد تقدَّم من كلام الزمخشري والجزولي ، وابن عصفور ، وغيرهم ما يشير إلى نحوٍ مما ارتكب هنا . وذلك كافٍ في مثل هذا المختصر .

فإن قيل : فكان الأولى ألاَّ يُتَعَرَّضَ لهذه الإشكالات وأنْ تُجتَنَبَ تلك الإيرادات التي يَغْلب على الظنّ أنَّ الناظمَ لم يقصدها حتى يُقْصَرَ من هذا التقييد ما استبانَ طولُه ، ويكتفي بحاصل ما نَصَّ عليه خاصةً .

فالجواب : أنَّ القصدَ في الشرح غيرُ ما ذكرتَ ، وهو استيعاب ما يَسَّر الله من الكلام على ألفاظِه وما احتملته بمنطوقِها أو مفهومِها ، وتفصيلُ مُجْمَلِ ما ذكر لتَتَّضِحَ معانيه وتَكْثُرَ مسائلُه ، وتَعْظُمَ الفائدةُ به ، ويكون عوناً للناظر على التَّـهَدِّي إلى النظر والبحث والاستنباط فيه وفي غيره مما يَحْتَمِلُ ذلك النظر ،ولا يكونُ تَعَسُّفاً على مقصده . ونحن نعلم أنَّ ابنَ مالك في كتبه مما يَقْصِدُ في وضع

(١) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٩/١-٨٠ ، فالكلام كلام ابن مالك مع اختلاف في الألفاظ يسير .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

الألفاظ وضَبْطِ القوانين ، والتَّحَرُّزِ من الاعتراض ، والتَّوَقِّي من تداخُلِ القواعد ، وانكسار الأصول ما لا يَقْصِدُه غيرُه ، وقد ظهر بما تَقَدَّمَ من ذلك ما يُسْتَحْسَنُ ويُسْتَمْلَح ، ويُنْشِطُ الكَسِل ، ويُنْهِضُ العزائمَ في النظر في هذا النظم خصوصاً ، وسيأتيك من ذلك ما تقرُّ[1] به عينُ المنصف من مُفِيدٍ ومُسْتَفيدٍ بحول الله . وقوله : (وجُمْلَة الحال سوى ما قُدِّما) / مبتدأٌ خبرُه (بواوٍ) وما بعدَه معطوفاتٌ . و(سوى) منصوبٌ على الاستثناء . /٢٥١/

والحالُ قد يُحْذَفُ ما فيها عَمِل وبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

هذه مسألةٌ من أحكام العواملِ في الحال ، وهو الحذف ، فَبَيَّنَ أَنَّ عاملَ الحال قد يُحْذَفُ في بعضِ المواضع كَما يُحْذَفُ عاملُ غيرِه كعاملِ المفعولِ به ، والعامل في خبر المبتدأ ، وهو المبتدأ ، ومن شأنِ العرب الحذفُ اختصاراً إذا استطالت الكلامَ ، فهو من جملةِ تَصَرُّفاتِها في الكلام ، ثُمَّ إنَّ الناظمَ هنا تَرَكَ بيانَ أمورٍ :

أحدُها : أنَّه لا بُدَّ من أَنْ يكونَ على المحذوف دليلٌ ، فربما يُوْهِمُ ذلك أَنَّ هذا العامل يجوزُ حذفُه وإن لم يكن عليه دليل ، كما قَدْ يوجَدُ بعضُ المحذوفات لا دليلَ عليه .

والثاني : أَنَّ عاملَ الحال قد يكونُ فعلاً ، وقد يكونُ صِفَةً ، وقد يكون حرفاً من الحروفِ المُشْرَبَةِ معنى الفعلِ ، أو من الأسماء الجامِدَةِ التي أُشرِبَت معنى الفعل ، فلم يُبَيِّنْ ما الذي يُحْذَفُ من هذه الأمور ، وقد يُتَوَهَّمُ أَنَّه مُسْتَعْمَلٌ في هذه الأنواع كلِّها ، أو قد يَخْتَصُّ ببعضِها ، وذلك البعضُ لم يَتَعَيَّنْ فيقعُ الإشكال .

والثالث : أَنَّ هذا الحذفَ يمكن أَنْ يكونَ قياساً كلَّه أو سماعاً كلَّه أو يكونَ بعضُه قياساً وبعضُه سماعاً . وهو قد أطلق هنا القولَ بقِلَّةِ الحَذْفِ على الجملة ، ولم يحصل تصريحٌ بقياسٍ ولا سماع ، فقد يُوْهِمُ إطلاقُه أمراً لم يَقْصِدْه الناظمُ .

---

(١) في الأصل : (تَقَرُّد) ، بإقحام دال في آخر الكلمة .

فهذه مواضعُ كان الأَولى به بيانَها ، والظاهرُ أَنَّه لم يفعل ، وقد يقال : إنَّه وإن لم يُصَرِّحْ فقد أشار وقَصَدَ البيانَ .

أمَّا الأولُ ، فإنَّ قاعدةَ الحذف أنَّه لا يحذف إلاّ ما دَلَّ عليه الدليلُ ، ولو عُدِمَ الدليلُ لم يَجُزِ الحذفُ . أمَّا بالنسبةِ إلى الكلامِ المنقول عن العرب فإنَّ ادِّعاءَ الحذف في موضعٍ لا دليلَ فيه تَخَرُّصٌ على الغيب ، وأيضاً إذا قصدتَ البيانَ ثم لم تَدُلَّ على المحذوف لكان نقضَ الغرض . وأمَّا بالنسبة إلينا أيُّها القائسون فإنَّ الحذفَ من غيرِ دليلٍ ليس من كلام العرب ، وأيضاً إذا لم يَجْعَل على المحذوف دليلاً فهو غيرُ مخبَرٍ به ، ولا عنه فليس بمحذوفٍ في الحقيقة ، إذ المحذوفُ ما جُعِلَ له في الكلام اعتبارٌ ومنزلةٌ ، وما لم[1] يدل عليه ليس كذلك أصلاً ، فمُدَّعِي الحذفَ من غير دليلٍ مُدَّعٍ لما لا برهانَ عليه ، ومن عادة الناظم ألاَّ يذكر الحذفَ إلاّ مع التنبيه على الدليل عليه . كقوله :

* ولا تجــز هنــا بــلا دليل *[2]

إلى آخره . وقوله :

* ويُحذَفُ الناصبُها إن عُلِما *[3]

أو شبه ذلك . وإنَّما تركَ ذكرَه في المفعول به الذي ليس أَصْلُه المبتدأَ[4] والخبر ؛ للزومِ الدليل عليه ، فكذلك تركَ التنبيهَ هنا عليه علماً بتلك القاعدةِ لِتَقَدُّمِ ذكرِها مراراً .

---

(١) في الأصل : (وما يدل) ، بسقوط (لم) .

(٢) في باب (ظن) ، وانظره في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢١٠ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٣/١ .

(٣) في باب (تعدي الفعل ولزومه) ، وانظره في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٥١ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٤/١ .

(٤) في أ : (الابتداء) ، وفي س : (الابتداء : المبتدأوالخبر) .

وأمَّا الثاني ، فإنَّ القاعدةَ أنَّ الحذفَ نَوْعٌ من أنواع التصرف ، وأصل التَّصَرُّفِ إنَّـما هو للفعلِ حَسَبَ ما تَقَرَّرَ في غير موضع ، فالفعل / إذاً أَوَّلُ ما يُدَّعَى أنَّه المحذوفُ ، وأيضاً فإنَّ أصلَ العوامل الفعلُ ، وإنَّـما عَمِلَ غيرُه بالتشبيه به – أعني عوامل الأسماء في الغالب – فإذا كان ثَمَّ عاملٌ محذوفٌ فأَوَّلُ سابقٍ إلى الذهن أنَّه الفعلُ ، فالمحذوفُ إذاً هُنَا الفعلُ لا غيرُه . /٢٥٢/

فإن قلت : فإنَّ اسمَ الفاعل أيضاً قريبُ الفهمِ فلِمُدَّعٍ أنْ يَدَّعِي أنَّه المحذوفُ .

فالجوابُ : أنَّه ما قَرُبَ إلاَّ من جهة فَهْمِ الفعل به ، فالفعل إذاً سَبَقَ للذهن فلا يُدَّعَى خلافه ، فلأجل هذا تَرَكَ الناظمُ تعيينَ الفاعل المحذوفِ ، وأيضاً فإنَّ الفعلَ في باب العمل أكثرُ دَوْراً في الكلام فقد صارت له أصالةٌ في العوامل التي تؤدي معنى الفعل ، فكان هو الأَولى بأَنْ يُتَصَرَّفَ فيه بالحذف نظيرُه (أنْ) في عوامل الأفعال لما كَثُرَ دَوْرُها في الكلام دون أخواتِها صارت هي التي تُنْوَى من بين سائر النواصب التي لم تَدُرْ دَوْرَها ، ولا استُعْمِلَت استعمالَها وهذا ظاهرٌ .

وأمَّا الثالثُ ، فإنَّ قولَ الناظم : (والحال قد يُحْذَفُ ما فيها عَمِلِ) يُشْعِرُ بالقياس ، لأنَّ (قد) في استعماله وإن دَلَّتْ على التَّقْلِيل إنَّـما يطلِقُها في موضع القياس ، وإلاَّ فيقول شَذَّ أو نَدَرَ أو ما يعطي هذا المعنى . وقد تقدم لذلك نظائرُ كثيرةٌ . وهذا الإطلاق شاملٌ لما الحذفُ فيه جائزٌ أو واجب ؛ لأنَّه لما أطلقَ هذا القول قَسَم الحذفَ إلى جائزٍ ولازم ، فقوله : (وبعض ما يحذف ذكره حُظِل) يعني أنَّ هذا الحذف المذكور بعضُه لا يجوز ذِكْرُ المحذوفِ معه فذِكْرُه حُظِل أي مُنِع فلا يُنْطَقُ به البتة – وأصل الحظل : المنعُ من التصرف والحركة ، ويقال حَظَلَ عليه يَحْظِل وحَظَلَه أيضاً يَحْظُله حَظْلاً وحِظْلاناً إذا مَنَعَه[1] ، ومنه حَظْلُ الأَيِّمَ وهو مَنْعُها النكاحَ . قال الراجز :

---

(١) اللسان : (حظل) .

فلا ترى بَعْلاً ولا حَلائِلاً كهو ولا كهُنَّ إلاَّ حاظِلا[1]

والحَظْلُ والحَظْرُ يتقاربانِ معنى – وبعضُه يجوزُ معه ذِكْرُ المحذوف . وهذا القسم لم يُصَرِّح به لكنَّه مفهومٌ من كلامه ، ولم يُعَيِّن للقياسِ في القسمين مَوْضِعاً ، فأمَّا الجائزُ الحذفِ فلا يحتاج إلى تعيين موضع . وأمَّا اللازمُ الحذفِ فلَهُ مواضعُ يُقاسُ فيها لم يَعْتَنِ الناظمُ بتعيينها بل اكتفى بالإشارة خاصَّةً ، فمثالُ الجائز قولُك للراحل عنك : راشداً مهديّاً ، تقديره : تذهب راشداً مهديّاً ، دلّت قرينةُ الحال على ذلك . وقولُك للقادم : مبروراً مأجوراً ، أي : قدمت على هذه الحال ، وللمُحَدِّث : صادقاً ، أي : تقول ذلك صادقاً ، وللمشتكي : مُحِقّاً أو مُبْطِلاً ، وما أشبه ذلك . وهذا مما حُذِفَ فيه العاملُ لقرينةٍ حالية . وتقول فيما حُذِفَ لقرينةٍ لفظية : راكباً ، لمن قال : كيف أتيت ؟ [أي : أتيتُ][2] راكباً ، وكذلك قولُك : بلى مسرعاً ، لمن قال لك : لَمْ تَأْتِني ، أو لِمَنْ قال : لا تأتِ فلاناً ، ومن ذلك في القرآن ﴿أَيَحْسَبُ الإنسَانَ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَه . بلى قادرينَ على أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَه﴾[3] تقديره : بلى نجمعها قادرين . وقال سويد المراثد الحارثي – من أبيات الحماسة – :

/ لعمري لقد نادى بأرفعِ صوته نَعِيُّ حُيَيٍّ أَنْ فارسَكم هوى /٢٥٣/
أجل صادقاً والقائلَ الفاعلَ الذي إذا قال قولاً أَنْبَطَ الماءَ في الثَّرى[4]

---

(١) رؤبة بن العجاج ، وينسب للعجاج / ديوان رؤبة ص ١٢٨ ، الكتاب ٣٨٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٦٣/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٤٢ ، رسالة الغفران ص ١٦٥ ، المقاصد النحوية ٢٥٦/٣ ، التصريح ٤/٢ ، خزانة الأدب ٢٧٤/٤ . وفي الأصل وأ : ولا حائلاً ، والتصويب من س ومصادر التخريج .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام من أ ، وس .

(٣) سورة القيامة آية ٣–٤ .

(٤) الحماسة ٤/١–٤ ، شرحها للمرزوقي ٨٤٠/٢ .

أي : تقول ذلك صادقاً . فهذه المُثُل ، وما كان نحوها يجوزُ إظهارُ المحذوفِ معها وأما الذي يلزم فيه الحذفُ ولا يجوز الإظهارُ ، فله مواضعُ : منها : حيث يكونُ الحالُ تُبينُ ازديادَ ثمنٍ أو غيره شيئاً فشيئاً ، أو نقصِه كذلك ، نحو قولك : أخذتُه بدرهم فصاعداً ، واشتريته بدينارٍ فزائداً ، والتقدير : فزاد الثمنُ صاعداً[1] ، وكذلك تصدقتُ بدينارٍ فسافِلاً ، تقديره : فنقص الثمن سافِلاً ، أو ما أعطيته سافلاً ، أو انحَطَّ سافلاً ، أو نحو ذلك . ومنها الحالُ السادَّةُ مَسدَّ الخبر في قولهم : ضَرْبي زيداً قائماً ، وأكثر شربي السويقَ ملتوتاً ، وأخطبُ ما يكون الأمير قائِماً ، وما أشبه ذلك وقد مرَّ ذكره في باب المبتدأ . ومنها الواقعةُ بَدَلاً من اللفظ بالفعل في التوبيخ كان مع استفهامٍ وهو الأكثر أو بدونه ، فالاستفهام ، نحو قولهم : أقائِماً وقد قَعَدَ[2] الناسُ ؟ وأقاعداً وقد سار الركبُ ؟ وذلك أنَّه رأى رجلاً في قيامٍ أو قعودٍ فأراد أنْ يُنبِّهَهُ ويُوبِّخَه ، فكأنَّه قد لفظ بقوله : أتقوم قائماً ، وأتقعدُ قاعداً ، ولكنَّه حذفه لدَلالَةِ الحال على المحذوفِ ، وصار بَدَلاً من اللَّفْظِ بالفِعْلِ فلَزِمَ ألاَّ يُؤْتى به مع الاسم ، ومثل ذلك قولهم : أتَميمِيّاً مَرَّةً وقَيْسِيّاً أخرى[3] . يقال ذلك لِمَنْ هو في حالِ تَلَوُّنٍ وتَنَقُّلٍ ، فكأن التقدير : أتَتحَوَّلُ تَميمِيّاً مَرَّةً وقَيْسِيّاً أخرى ؟ ، ولكنهم حذفوا الفعلَ . وحكى سيبويه عن بعضِ العرب أنَّ رَجُلاً من بني أسد قال يومَ جَبَلَة واستقبله بعير أعْوَر فَتَطَيَّرَ ، فقال : يا بني أسد : أعوَرَ وذا نابٍ[4] ؟ فالمعنى : أتستقبلون أعوَر وذا نـاب ، وذلك على جهة التنبيه لهم لِيُحَذِّرَهُم لا على أنَّه يَسْتَفْهِمُهم عنه . وأنشد سيبويه لِهِنْد بنتِ عُتْبَةَ :

---

(١) في الأصل وس : (فصاعداً) ، وما أثبت من أ .
(٢) في الأصل وس : وقد فعل ، وما أثبت من أ .
(٣) من أمثلة الكتاب ٣٤٣/١ .
(٤) المصدر نفسه .

أفي السِّلمِ أعياراً جَفاءً وغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أشباهَ النساء العَوارِكِ[1]

أي أتتلونون وتنتقلون مرّةً كذا ومَرَّةً كذا ، فَتَتَحَوَّلونَ في السلم مثلَ الأعيار – وهي الحمير – جفاءً وغِلْظَةً وفي الحرب أشباهَ النساء الحُيَّضِ جُبْناً وضَعْفاً ، وأنشد أيضاً :

أفي الولائمِ أولاداً لواحدةٍ وفي العيادة أولاداً لعَلاَّتِ[2]

أي : أتَتَحَوَّلونَ عند الولائم متواصِلِينَ ، وعند النوائب متقاطِعِينَ . ومن ذلك في غير الاستفهام قولُك : قاعداً قد عَلِم اللهُ وقَدْ سار الركب ، وقائماً قَدْ عَلِمَ اللهُ وقد قعد الناسُ[3] ، يُوَبِّخُه بذلك ، كأنه قال : يقوم قائماً ويَقْعُدُ قاعداً . وقد يدخل تحت المقيس ما كان منه في الدعاء نحو : عائذاً بالله من كذا ، تقول العربُ : عائذاً بالله من شَرِّها[4] ، كأنه رأى شيئاً يُتَّقَى فصار عند نفسِه في حالِ استعاذةٍ ، وحَذَفَ الفعل ؛ لأَنَّ الاسمَ بَدَلٌ منه ، كأنه قال : أعوذ بالله من شرها ، وأنشد سيبويه لعبدالله بن الحارث السهمي رضي اللهُ عنه :

ألحقْ عذابَك بالقومِ الذين طَغَوْا / وعائذاً بك أن يعلُوا فيَطْغُوني[5] /٢٥٤/

وتقول على هذا : بريئاً إليكَ من كذا ، ومتوسلاً بكذا على حَسَبِ ما يُفْهِمُ الحالُ . هذا كلُّه مما يقبل القياس فيدخل تحت كلامِ الناظم . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ٣٤٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٨٢/١ ، المقتضب ٢٦٥/٣ ، المقرب ٢٥٨/١ ، المقاصد النحوية ١٤٢/٣ .

(٢) البيت في الكتاب ٣٤٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٨٢/١ ، المقتضب ٢٦٥/٣ ، من غير نسبة .

(٣) من أمثلة الكتاب ٣٤٠/١ .

(٤) أورده سيبويه في كتابه ٣٤١/١ مسبوقاً بقوله : «ومثل ذلك» .

(٥) الكتاب ٣٤٢/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٨١/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٤٧٥/١ .

التمييز

/٢٥٤/ / هذا هو النوعُ الثامن من المنصوبات التي ينصبُها كلُّ فعلٍ متعدّياً كان أو غيرَ متعدٍّ ، وهو آخرها ، وذلك التمييز . ولم يأتِ له بِـحَدٍّ أو رَسْمٍ من حيثُ هو تمييزٌ ، وإنّـما رَسَمَ مَا يَصِحُّ أن يكونَ تمييزاً ، وذلك قولُه :

اسمٌ بمعنى مِنْ مُبِـينٌ نَكِرَه ... يُنصَبُ تمييزاً بما قَد فَسَّرَه

كشِبْرٍ أَرْضاً وقَفِيزٍ بُرّا ... ومَنَوَينِ عَسَلاً وتَـمْرا

فالاسم هو الجنس الأقـربُ ، إذ لا يكون إلاَّ من جنس الأسماء ، ويريد بقوله : (بمعنى مِنْ) أنه يُفهِم معناها ،كما يُفْهِم الظرفُ معنى (في) ، والحال معنى (في حال) ، ولا يريد أَنَّه يرادِفُ مِن ، كما يرادفها بَعْضُ مثلاً ، وكما ترادف مُذ الاسميّة مُذ الحرفية ، وإنّـما أراد أَنَّه يُفْهَمُ منه ذلك المعنى ، كما لو لُفِظَ بِـمِنْ .

فإذا قلتَ : (شبرٌ أرضاً) فهو يُفْهِم معنى : شبرٌ من أُرضٍ ، وكذلك سائر المُثُل .

واحترز بذلك من الحال ، فإنَّها تَصْدُق عليها أَلفاظُ الرَّسْم ، لكنَّها لا تَنْتَصِبُ على التمييز لأنها ليست بمعنى (من) ، وإنّـما هي بمعنى : في حال ، وكذلك يخرجُ له الظرفُ بهذا التقدير[1] .

فإذا قلتَ : زيدٌ أمامَك ، فهو في تقدير : زيد في هذا المكان . وإذا قلتَ : زيدٌ في الدار قاعداً ، فمعناه في حال قعود ، فليسا بتمييز .

---

(١) في أ : (لتقرير) ، تحريف .

وقوله : (مبين) يعني أنَّه يُبينُ غيرَه ويُفَسِّرُه ويُوَضِّحُه وكذلك التمييز ؛ إذ هو مُبَيِّنٌ لما استَبْهَم من الذوات ، كما أنَّ الحالَ مُبَيِّنَةٌ لما استَبْهَم من الهيئات ، فيفترقان في أنَّ الحال مُبَيِّنَةٌ للهيئاتِ ، والتمييزَ مُبَيِّنٌ للذات ، ويجتمعان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مُبَيِّنٌ لشيءٍ مُستَبْهِم ، واحترز بذلك مما قد يجيءُ في الكلام من الأسماء وفيه معنى (مِن) لكنّه ليس بمُبَيِّنٍ لغيره ولا مُفَسِّراً له ، كذَنْباً في قولِ الشاعر – أنشده سيبويهِ – :

أستَغْفِرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحصيَه رَبَّ العبادِ إليه الوجهُ والعَمَلُ[1]

فإنه يصدق عليه أنه اسمٌ بمعنى (من) ، ولم يَنْتَصِب على التمييز ، لأنه لم يَقَع هاهنا مبيِّناً لشيء غيره ، وإنما وقع في الكلام لأنَّه المحل المستَغْفَرُ منه ، كما يقع المفعول به في الكلام ، ولا يقال في المفعول : إنَّه مُبَيِّنٌ ومفسِّرٌ لغيره ، وإن قيل ذلك فعلى معنى تعيين [محل][2] وقوع الفعل خاصة ، وبهذا القيد [أيضاً][3] يخرجُ له اسمُ لا العاملةِ عملَ إنَّ ؛ إذ كان اسماً بمعنى مِنْ ؛ لأنَّ معنى قولك : لا رَجُلَ في الدار ، لا من رجلٍ في الدار ، من حيثُ كان نَفْياً لقولك : هل من رجلٍ في الدار ؟ وقد نَطَقَ به الشاعر فقال :

فقام يذود الناسَ عنها بِسَيْفِه وقال : ألاَ لاَ من سبيلٍ إلى هند[4]

---

(١) الكتاب ٣٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٠/١ ، ولم أقف له على نسبة ، وهو أيضاً في معاني القرآن ٣١٤/٢ ، المقتضب ٣٢٠/٢ ، الإيضاح للزجاجي ص ١٣٩ ، الخصائص ٢٤٧/٣ ، شرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، المقاصد النحوية ٢٢٦/٣ ، التصريح ٣٩٤/١ ، خزانة الأدب ٤٨٦/١ .

(٢) ما بين المعقوفين تتمة من أ ، س .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة يلتئم بها الكلام من أ ، س .

(٤) لم أقف له على نسبة ، وهو في شرح الكافية الشافية ٥٢٢/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٢٥٥ ، منهج السالك ص ٨٧ ، شرح اللمحة البدرية ٤٥/٢ ، المقاصد النحوية ٣٣٢/٢ ، التصريح ٢٣٩/١ ، همع الهوامع ١٩٩/٢ .

وأيضاً هو نكرةٌ ؛ إذ لا تَعْمَلُ لا إلاَّ في نكرةٍ ، فكان يدخلُ عليه هنا ، فأخرجَه بقوله (مبين) لأنَّ اسمَ لا ليس بمبينٍ ولا مُفَسِّرٍ لشيء .

وقوله : (نكرة) يعني أنَّ التنكيرَ من وصف الاسم الذي يصحّ انتصابُه على التمييز ، فلا يكون معرفةً قياساً . وهذا مذهب البصريين[1] .

/٢٥٥/ وذهب / الكوفيون إلى جواز تعريفه[2] . والصحيح ما أشار إليه الناظمُ من لزوم التنكيرِ بالقياس والسماع .

أمَّا القياسُ : فإنَّ التمييزَ إنَّما وَضْعُهُ أن يكونَ بياناً لما استبهم ، وهذا المعنى يمكن مع التنكير ، وإذا كان كذلك فالعُدُول إلى التعريف من غيرِ حاجةٍ إليه تَكَلُّفٌ تأباه حكمةُ العرب ، وأيضاً فإنّ التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلاً ، والتعريف إنَّما يدخل الاسم من حيثُ تحصل الفائدة بالإخبارِ عنه ، فما لا يُخْبَرُ عنه لا حاجةَ إلى تعريفه ، ولذلك لم يَصِحَّ تعريفُ الأفعال ، وأيضاً هو تفسيرٌ لمبهم ، فلم يُحْتَج إلى التعريف قياساً على الحال ، وأيضاً لو صَحَّ تعريفُهُ لصَحَّ إضمارُه ، لكن إضماره لا يصحّ ولم يأتِ في كلامهم – أعني مضمراً[3] – فثبت أنَّه لا يَصِحُّ تعريفُه .

فإن قيلَ : القياسُ إنما يَصِحُّ إذا عضده السماعُ ، والسماعُ موجودٌ بخلافِ ما زعمتم ، فقد قالت العرب : «غَبِنَ فلانٌ رَأْيَه ، ووجع بطنَه ورأسَه»[4] . وفي القرآن : ﴿إلا من سَفِهَ نَفْسَه﴾[5] . وفي الحديث : (تَهْراقُ

(١) انظر المقتضب ٣٢/٣ ، الأصول ٢٢٣/١ ، منهج السالك ص ٢٢١ ، وانظر الإنصاف ٣١٥/١ .

(٢) انظر منهج السالك ص ٢٢٠-٢٢١ ، توضيح المقاصد ١٧٥/٢ ، شرح اللمحة البدرية ١٤٦/٢ .

(٣) سقطت جملة (أعني مضمراً) من أ .

(٤) انظر منهج السالك ص ٢٢١ .

(٥) سورة البقرة آية ١٣٠ .

الدِّماءَ)[1] . وجاء من كلامهم : قبضتُ الخمسةَ عشرَ الدرهمَ[2] .

وحكى الكسائيُّ : هو أحسنُ الناس هاتين ، يريد عينين . وأنشد السيرافي :

رأيتُك لما أَنْ عرفتَ جلادَنا   رضيتَ وطبتَ النفسَ يا بكر عن عمرو[3]

وقال الآخر :

أَيْجَعُ ظهري وأُلَوِّي أبهري   وما الصحيحُ ظهرُه كالأَدْبَرِ[4]

وقال أُمَيَّةُ بن أبي الصَّلْتِ في ابن جُدْعان :

إلى رُدُحٍ من الشِّيْزَى مِلاءٍ   لُبابَ البُرِّ يُلبَكُ بالشِّهادِ[5]

---

(١) انظره في صحيح الإمام مسلم - بشرح النووي - ٣٢٠/٦ ، النهاية في غريب الحديث ٢٦٠/٥ .

(٢) انظر المقتضب ١٧٣/٢ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٣٨/٢ أنّ أبا زيد حكى عن العرب : الأَحَدَ العشرَ الدرهمَ ، وانظر منهج السالك ص ٢٢١ .

(٣) الشاهد من أبيات لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات ص ٣١٠ ، وروايته :

رأيتك لمّا أنَّ عرفت وجوهنا   صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وذكر العيني في المقاصد النحوية ٥٠٢/١ أن الرواية التي أوردها الشاطبي هنا هي رواية المفضل الضبي ، وابن السيد في شرح شعر المعري . وانظر منهج السالك ص ٢٢١ ، توضيح المقاصد ١٥١/١ ، ٣٩٤ المقاصد النحوية ٢٢٥/٣ ، همع الهوامع ٢٧٨/١ . وفي هامش الأصل وس : (يا قيس) مكان يا بكر .

(٤) البيتان في التهذيب ١٥٧/٣ ، اللسان (عرا) ، والشاهد في قوله : (أَيْجَعُ ظهري) فإن (أَيْجَعُ) فعلٌ لازم ، و(ظهري) منصوب على التمييز ، وهو معرَّف بالإضافة .

(٥) ديوانه ص ٣٨١ ، وينسب إلى أبيه أبي الصلت ، وهو في البيان والتبيين ١٨/١ ، المعاني الكبير ٣٨٠/١ ، اللآلىء ٣٦٣/١ ، المستقصى ٢٨١/١ ، مجمع الأمثال ١٢٧/٢ ، المقرب ١٦٣/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢ ، منهج السالك ص ٢٢١ ، شرح اللمحة البدريّة ١٤٨/٢ ، همع الهوامع ٢٧٨/١ . والشيزى : شجر تتخذ منه الجفان ، ورُدُح : عِظامٌ .

وأيضاً قالوا : مررتُ برجلٍ حسنٍ وَجْـهَه ، والسماعُ بمثل هذا كثير ، فدَلَّ على أنَّ التعريفَ في التمييز جائزٌ .

فالجواب أنْ يقالَ : إنَّ ما فيه الألف واللام عندهم – أعني البصريين – محمولٌ على زيادة الألف واللام ، وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك في باب المعرَّف بالأداة .

وأمَّا الإضافة : فهو عندهم على تضمين الفعل غير المتعدِّي ، معنى فعلٍ يتعـدَّى ، أو على إسقاط الجارّ ، فكأنَّ التقدير في : غَبِنَ رأيَه : غَبِن في رأيه أو جَهِل رأيَه ، وكذلك سَفِه نفسَه ووَجِعَ بَطْنَه ، أي من بطنِه ، أو عُرِفَ ذلك شُذُوذاً .

وأمَّا هاتين : فإمَّا على نِـيَّةِ التنكير كقولهم :

* ولا أُمَيَّـةَ بالبـلاد *[1]

وإمَّا على حذف الجارّ ، كأنَّه قال : هو أحسنُ الناس بهاتين ، أي زاد حُسْنُه على الناس بعينيه . قاله الفارسي . وأيْجَعُ ظهري ، كغَبِن رأيَه ، وإنما احتاجوا إلى تأويل ذلك كلِّه لأنهم وجدوا عامَّةَ كلام العرب في التمييز على أنْ يكونَ مُنكَّراً ، ولو جاز تعريفُه عند العرب لكانوا خلقاءَ أنْ يستعملوه كذلك كثيراً شائعاً ، فلما لم يكن كذلك دَلَّ على قصدهم للتنكير ، وأنَّ ما عداه راجع إلى ما يعرض لهم من الشذوذات الخارجة عن معتادِ كلامهم .

فإذا تقرَّرَ هذا ، فاشتراطُ الناظم التنكيرَ في الاسم الذي يُنْصَبُ على التمييز صحيحٌ بناءً على الاصطلاح البصري ، وعلى هذا يكون قولُهم : مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْـهَه ، منصوباً على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز . والذي حصل من

(١) من بيت لعبدالله بن الزّبير الأسدي من ملحقات ديوانه ص ١٤٧ ، ويُنْسَبُ إلى فضالة بن شريك الأسدي . وهو في الكتاب ٢٩٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٦٩/١ ، المقتضب ٣٦٢/٤ ، الأصول ٣٨٣/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٩/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٢ ، ١٠٤ ، المقرّب ١٨٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/٢ ، والبيت هو :

أرى الحاجات عند أبي خُبيبٍ نَكِـدْنَ ولا أُميَّـةَ بالبـلادِ

أوصاف ذلك الاسم الخاصَّةِ بصِحَّةِ نصبه تمييزاً ثلاثة : أنْ يكونَ بمعنى (من) ، مُبِيناً نكِرَةً . ويَرِد عليه السؤال في هذا التعريف / من أوجهٍ أربعة : /٢٥٦/

أحدها : أنَّ التمييزَ على ضربين : ضَرْبٌ يكون بمعنى (من) كما قال ، كأمثلته التي مَثَّل بها في قوله : (كشبرٍ أرضا) وما بعده . وضَرْبٌ لا يكون كذلك ، وهو المنقول من الفاعل وما أشبهه نحو : طابَ نفساً ، وكَرُمَ أباً ، وسَفِهَ نفساً ، وقَرِرْتَ عيناً ، وما أشبه ذلك ، وكذلك ما انتصب من النكرات في باب الصفة المشبهة نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهاً ، وكذلك مع أفعل التفضيل نحو : أنْتَ أعلى منزلاً ، فليس التمييز في هذه المواضع بمعنى (من) البَتَّةَ ؛ ولذلك لا تقول : طاب زيدٌ من نفسٍ ، ولا أنت أعلى من منزلٍ ، كما تقول : قفيزٌ من بُرٍّ ، وشبرٌ من أرضٍ ، فاقتضى كلامُ الناظم هنا أنَّ هذه النكراتِ التي هي فواعلُ في المعنى لا تُنْصَبُ على التمييز ، وذلك غير صحيح ، فقد جعلها في الباب نفسِه مما يُنْصَبُ على التمييز ، فهذا فيه ما ترى .

والثاني : أنَّ (من) التي تَضَمَّن التمييزُ معناها هي الجنسية لا غيرها . والناظم قد أجْمَلَ الأمر فيها ، فلم يُبيِّن من أيِّ قسمٍ هي من أقسام (مِنْ) المذكورة في باب الجرّ ، فقد تَشْتَبِهُ بمِنْ التي لابتداء الغاية ، أو للتبعيض ، أو غير ذلك من أقسامها ، فلا يحصل المقصودُ من التعريفِ مع الإبهام والإجمال .

والثالث : أنَّه يدخل له التابعُ إذا كان مُمَيِّزاً في المعنى كقول الله تعالى : ﴿وقَطَّعْنَاهُم اثْنَتَي عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾[1] . فأسباطٌ[2] ليس بتمييز ؛ إذ لو كان تمييزاً لكان سِبْطاً ، مفرداً ؛ لأنَّ مُمَيِّزَ ما فوق العَشْرَة مفردٌ منصوبٌ ، فدَلَّ على أنَّ أسباطاً ليس إلاّ تابعاً لقوله : (اثنتي عشرة) تَبَعِيَّةَ البدل . وعلى ذلك

---

(١) سورة الأعراف آية ١٦٠ .

(٢) في أ ، س : فأسباطاً .

أيضاً جاء قولُه تعالى : ﴿وَلَبِثُوا في كَهْفِهِم ثلاثَ مائةٍ سِنينَ﴾[1] في قراءة تنوينِ مائةٍ ، وهي لغير حمزةَ والكسائي ، فيوهم أنَّ أسباطاً وسِنِينَ منصوبان على التمييز ، وكذلك ما كان نحوهما مثل : قبضتُ أَحَدَ عَشَرَ دراهمَ ، وستة عشر دنانيرَ ، وعَشْرَةَ أثواباً ، وأشباه ذلك ، وهو مُخِلٌّ بالقصد[2] .

والرابع : أنَّه يدخُل عليه تابعُ اسمِ لا إذا كان منصوباً نحو : لا رَجُلَ عاقلاً ؛ لأَنَّ حكمَه في تقدير معنى (مِنْ) حكمُ متبوعِه ، وهو أيضاً مُبَيِّنٌ صفةَ الرجل ، فتناولَه الرسمُ ، وليس بمنصوب على التمييز أصلاً .

وهذه الأشياءُ الثلاثةُ الأخيرة قد تَحَرَّزَ منها في التسهيل ؛ إذ حَدَّ التمييزَ فقال : «وهو ما فيه معنى (مِنْ) الجنسيَّةِ من نَكِرَةٍ منصوبةٍ فَضْلَةٍ غيرِ تابعٍ»[3] وبيَّن مَقْصِدَه في الشرح بما ذكر أنَّ التحرّزَ منه واجب[4] .

والجواب : أمَّا الأول فواردٌ عليه هنا وفي كتاب «التسهيل» ، وقد حَدَّ الناسُ التمييزَ ، فلم يُقَيِّدُوا هذا التقييد الذي لا يَشْمُلُ إلاّ أَحَدَ قسمَيه فقال ابنُ الضائع : هو الاسمُ النكرةُ المُنْتَصِبُ بعدَ تَمامِ الكلامِ أوبَعْدَ تَمَامِ الاسم بياناً لما انْبَهَمَ من الذوات . وقال بعضهم : الاسم النكرة المنصوب المبين لما انبهم من الذوات[5] . وقيل غير ذلك مما لم يُذْكَر فيه التقييدُ بمعنى (مِنْ) .

---

(١) سورة الكهف آية ٢٥ في قراءة السبعة إلاّ حمزة والكسائي فقد قرآ من غير تنوين ، أضافا (مئة) إلى (سنين) / السبعة ص ٣٨٨ ، حجة القراءات ص ٤١٤ .

(٢) في الأصل : (بالفصل) ، وما أثبت من أ ، س .

(٣) التسهيل ص ١١٤ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ١/٨٩-٩٠ .

(٥) قريبٌ من هذا ما حَدَّه به ابن عصفور في المقرب ١/١٦٣ ، شرح الجمل ٢/٢٨١ .

فالحاصلُ أَنَّ الناظم حَدَّ بعض ما يَنْتَصِبُ على التمييز ، فأخرجَ بذلك غيرَه عن أَنْ يكونَ نصبُه على التمييز[1] ، وقد كان يمكن الاعتذارُ عنه بأنه يمكن أَنْ لم يلتزم النصبَ على التمييز[1] في نحو : سَفِهِ نفساً ، وحَسُنَ وجهاً ، وأَنْ يَجْعَلَ نصبَه على المفعول به ، كما يُعْرَبُ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ / الوجهَ ، وحَسَن وَجْهَهُ كذلك ، ويكون مخالفاً للنحويين في مجرد اصطلاح لا يَنْبَني عليه حكمٌ لولا أَنَّه نَصٌ على أَنَّ مثلَ : طِبْ نفساً ، وأنت أعلى منزلاً تمييزٌ ، فلم يمكن اعتذارٌ عنه بذلك . /٢٥٧/

وأَمَّا الثاني : فإنه لم يحتج إلى تقييد (مِن) بالجنسِيَّة ؛ لأَنَّ غايةَ ما في ذلك أَنْ تَحَرَّزَ به من قوله :

* أستَغْفِرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَه *

وهذا النوع قد خرج عنه بقوله : (مُبِينٌ) ، إذ ليس (ذَنْباً) بِمُبِينٍ غيرَه كما تقدَّم . فقولُه : (مبينٌ) قام مقام تقييد (مِنْ) بأَنَّها الجنسية .

وأَمَّا الثالثُ : فإنه لم يَحُدَّ التمييزَ نفسَه ، وإنما حَدَّ ما يَصِحُّ انتصابُه على التمييز ، فالتوابعُ المعترضُ بها مُفْتَقِرَةٌ إلى النظر فيها بما حَدَّ به ، فإن اجتمعت فيها الأوصافُ المذكورة ، صَحَّ انتصابُها على التمييز حيث يُحْتَاجُ إليه إذا لم يَخْتَصَّ باب من الأبواب المحتاجة إلى التمييز بزيادة شرطٍ كباب العدد ، فإنَّ ما فوقَ العَشَرَةِ فيه إنَّما يُفَسَّرُ[2] بواحدٍ منصوب ، فاختَصَّ بزيادةٍ على ما عُهِدَ في التمييز . وأَمَّا غيرُ باب العدد ، فانتصاب تلك الأسماء المذكورة فيها على التمييز جائزٌ ، كقولك : هو أكثرُ الناس دراهمَ أو ثياباً ، وهو أكثر الناسِ سنينَ ، وما أشبه ذلك ، فكان ﴿أَسْبَاطًا﴾ يُمْكِنُ فيه هذه الأوصاف ، إذ هو اسمٌ بمعنى

(١) سقط ما بين الإشارتين من س .
(٢) في أ : (يعتبر) .

(من) مبينٌ نَكِرَةً ، أي يصلحُ لمعنى (من) وإذا أمكن اجتماعُ الأوصاف فيه صَحَّ انتصابُه على التمييز ، فقلت : هم أكثرُ الناسِ أسباطاً ، لكن لما كان فوق العشرة ، إنما يقعُ التمييز فيه مفرداً لم يَصْلُحْ أَنْ يُعَدَّ في الآية تمييزاً ، وإن أمكن فيه معنى (من) ، فأُوِّلَ على غير التمييز ، وجعل بدلاً ، فشرط الإفراد في ﴿أَسْبَاطًا﴾ يَخْتَصُّ بباب العدد ، وليس مشترطاً في كون التمييز تمييزاً ، فبان الاعتراض على الناظم بهذا .

وأمَّا الرابع : فإنَّ تابعَ اسمِ لا ليس بمُضَمَّن معنى (من) بل اسمُ لا هو المضمَّن إن فُرِض – وإن قُدِّرَ كذلك ، فمن حيثُ هو تابعٌ لما فيه ذلك المعنى مجازاً لا حقيقةً .

وبيان ذلك أنَّ تَضَمُّنَ معنى (مِنْ) إنما جاء من جهةِ قصد عموم النفي ، وهو إنما توجَّه على الاسم لا على التابع ؛ لأنَّ التابعَ إنما قُصِدَ فيه قَصْدُ التبعيَّةِ لا قَصْدُ عموم النفي ، ومن ثم كان التابعُ لا يُقْتَصَرُ به على منفي دون موجَبٍ ، ولا على نكرةٍ دون معرفة ، ففي الحقيقة لم يَتَضَمَّن معنى (من) فلا يَصِحُّ الاعتراض به ، وهذا كلُّه على تسليم أنَّ (من) المقدَّرة في اسم لا هي الجنسيَّة ، وأمَّا إذا لم يكن كذلك فالاعتراض ساقطٌ من أصله ، وقد تَقَدَّم الكلام في دخول اسم لا في الحَدِّ أو عدمِ دخوله ، فإذا كان اسمُ لا قد خرج عن الحد بقوله : (مُبِينٌ) فصِفَتُه أولى ألا تدخلَ فيه .

وأما إتيانه في التسهيل بقوله : (غير تابع)[1] ليُخْرِجَ صفةَ اسم لا ، فإنَّه لـمَّا أخرج اسمَ لا بقوله : (فضلة) بَقِيَ[2] التابعُ لأنَّه فضلةٌ في الحكم ، فأخرجه بقوله : غيرَ تابعٍ ، وكان اسمُ لا داخلاً عليه في قوله : ما ضُمِّنَ معنى (مِنْ) الجنسيَّة حتى أخرجَه بقوله : فضلة . وهذا كلُّه غيرُ محتاجٍ إليه هنا ، ولو لم يأتِ

(١) التسهيل ص ١١٤ .
(٢) في الأصل : (تعيّن) ، وما أثبت في أ ، س .

بهذا القيد في التسهيل لم يحتج إليه ؛ إذ ليس في التابع معنى (مِنْ) الجنسيَّةِ لما ذُكِر ، فأحرى ألاَّ يُحْتاجَ إليه ها هنا .

/٢٥٨/ وقوله : (يُنصب تمييزاً بما قد فسَّره) هو خبرُ المبتدأ الذي هو (اسمٌ) ويعني أنَّ الاسمَ الموصوفَ / بهذه الأوصافِ المذكورةِ يَصِحُّ أَنْ يُنْصَبَ على التمييز بخلاف ما لم تجتمع فيه هذه الشروطُ ، فإنَّه لا ينصب على التمييز ،فما ليس بمعنى (مِنْ) لا يُنْصَبُ تمييزاً كالحال ، والظرف ، وما ليس بمُبِينٍ كذلك لا يُنْصَبُ هذا النصبَ كاسم لا ، وما ليس بنكرةٍ لا يُنْصَبُ هذا النحوَ من النصب كالوَجه في حَسَنٍ الوجهَ ، وسَفِه نفسَه ، وغَبِنَ رأيَه ، وما أشبه ذلك ؛ بل إنْ نُصِبَتْ فعلى غيرِ التمييز مما تَقَدَّم ذكرُه في أبوابه ، أو على التشبيه بالمفعول به ، أو غير ذلك ، وكان هذا تقريرٌ لاصطلاح مقرَّرٍ عند النحويين ، وهو أَنَّ المنصوبَ على التمييز إنَّما هو عندهم هذا الموصوفُ ، وعند هذا لا يُعْترَضُ بما اعترَضَ به أهلُ الكوفة ؛ وذلك أَنَّ الاعتراضَ على الاصطلاح لا يُسْمَع ، وقولُ النحويين : إنَّ التمييزَ لا يكون إلاَّ نكرةً ، معناه أَنَّ التمييزَ عندنا عبارةٌ عن المفسِّر الذي لا يكون إلاَّ نكرةً ، فإذا كان معرفةً لم يكن عندَهم تمييزاً في الاصطلاح ، فلا ينبغي أَنْ يُعْتَرَضَ على من التزم هذا بأَنَّ التمييز قد يأتي معرفةً ، فإنَّه يقول : إني لم أصطلح على أَنْ أُسَمِّيَ المعرفةَ تمييزاً ، وينبغي أَنْ يقال لمن اعترض بهذا : التمييزُ عندك لا يكون إلاَّ منصوباً ، وهو منتقضٌ عليك بقولهم : ثلاثةُ أثوابٍ ، ومائةُ درهمٍ ، فإن أثواباً ودرهماً تمييزٌ ، وهو غيرُ منصوب . فإن قال : إنهم لا يسمون هذا تمييزاً . قيل له : وكذلك أيضاً لا يسمون المعرفةَ تمييزاً ، فأَيُّ فرقٍ بين الموضعين .

وقوله : (بما قد فسَّره) متعلِّق بيُنْصَبُ ، ويريد أَنَّ الناصبَ لهذا التمييز الكلامُ الذي قد فسَّره التمييز أو الاسم الذي قد فسَّره ، وذلك أن التمييز على قسمين :

قسمٌ يَنتَصِبُ عن تمام الكلام نحو : طاب زيدٌ نفساً ﴿واشتَعَلَ الرأسُ شَيْباً﴾[1] .

وقسمٌ يَنْتَصِبُ عن تمام الاسم (كشبرٍ أرضاً) ورَطْلٍ زَيْتاً . فالأول يعمل فيه الفعلُ ، لأنَّه مفسَّرٌ به بوجهٍ ما . ألاَ ترى أنَّ الفعلَ بالنسبة إلى من أُسْنِدَ إليه غيرُ بيِّنٍ ، كما أنَّ المسندَ إليه بالنسبة إلى الفعلِ غيرُ واضحٍ ، فصار نفساً في قولك : طاب زيدٌ نفساً ، مفسِّراً للطيب بالنسبة إلى زيدٍ بوجه وبوجه للنسبة الحاصلة بينَ زيدٍ والطيب ، أو لمحل تلك النسبة ، وهو زيدٌ ، فعلى هذا ينبغي أنْ يُفْهَمَ قولُه (بما قد فسَّره) بالنسبة إلى مُـمَيِّز الجملة ، إذ كان قد يشمل القسمين معاً مُـمَيِّزَ الجملة ومُـمَيِّزَ المفرد ، وإنما كان ذلك لأنَّ أصلَ[2] الكلام على غير ذلك الوضع ؛ إذ كان أصلُ قولِك : طابَ زيدٌ نفساً ،طابت نفسُ زيدٍ ، ثم نُسِبَ الفعل إلى زيدٍ والمراد نفسه[3] مبالغةً ، فلما أُسْنِدَ الفعلُ إلى زيدٍ ، وأُريد بيانُ ذلك المعنى المقصودِ أَتَوا بالنفس منصوبةً ؛ إذ لم يُمْكِن رفعُها لوجود المرفوع في اللفظ وأشبهتِ المفعول به من جهةِ مجيئها بعد تمام الكلام ، فانتصب على التشبيه بالمفعول به ، وخَصُّوها باسم التمييز حينَ كانت نَكِرَةً ، وخَصُّوا ما كان معرفةً بالتشبيه فرقاً بينهما ، وإلاَّ فكلٌّ واحد منهما منصوبٌ على التشبيه . وعلى هذا الحد انتصَبَ شيباً في ﴿اشتَعَلَ الرأسُ شَيْباً﴾[4] وسائر ما جاء من ذلك .

/٢٥٩/ وأمَّا / القسم الثاني : وهو ما انتصب عن تمام الاسم ، فالعاملِ فيه ذلك الاسم فقولُه : (شبرٌ أرضاً) الناصبُ لأَرْضاً قولك : (شبرٍ) تشبيهاً له بضاربٍ إذا قلت : ضاربٌ زيداً . وذلك أنَّك إذا قلتَ : عندي شبرٌ ، فليس التمييز لهذا المقدار نفسِه ؛ بل للمُقَدَّرِ به ، فالمعنى عندي قَدْرُ شبرٍ ، فلما استَبْهَم القَدْرُ فُسِّرَ ،

---

(١) سورة مريم آية ٣ .
(٢) في أ : (أهل) ، تحريف .
(٣) في أ : (نسبه) ، تحريف .
(٤) سورة مريم آية ٣ .

وهو في التقدير مضافٌ إلى المقدار ، فينبغي ألاَّ يضافَ إلى المفسِّر الذي هو (أَرْضاً) لأنه قد أُضيف قبله إلى المقدار ، فلما اقتضاه ولم تُمْكِن إضافتُه إليه ؛ إذ هو قد تَمَّ بما أُضيفَ إليه أشبه الصفةَ المُشَبَّهَةَ باسمِ الفاعل ، فنَصَبَ ما بعده على التشبيه . ويُسَمَّى تمييزاً كما تقدَّم ، فهذا معنى كونه ناصباً له ، وكذلك تجري سائرُ المُثُلِ المنتصِبَة عن تمام الاسم .

ثم أَتَى بأمثلةٍ من التمييز لكنْ مما هو منصوبٌ عن تمام الاسم فقال : (كشبرٍ أرضاً) إلى آخره ، وهي ثلاثةٌ كلُّها مُـمَيِّزٌ للمقدار . والمقادير أربعةٌ : مقدارُ المساحة ، ومقدار الكيل ، ومقدار الوزن ، ومقدار العَدّ . فقوله : (كشبرٍ أرضاً) من مقدار المساحة ، وقولُه : (وقفيزٍ بُرّاً) من مقدار الكيلِ . وقولُه (ومنوين عَسَلاً وتَمْراً) من مقدار الوزن . وبقي المقدار[1] الرابع لم يأتِ له بمثال ، وكان حقُّه أَنْ يأتِـيَ به ؛ لأنه قَصَدَ بهذه الأمثلة بيانَ أنواعِ المقدار ، وهو مقدار العَدِّ نحو : عشرين درهماً ، وخمسةَ عَشَرَ ثَوْباً وكأنَّه ترك ذكرَه لبابه .

ومن الأول قولُك : عندي ذراعٌ ثوباً ، وما في السماء موضعُ راحةٍ سحاباً[2] ، ومن الثاني قولك : عليه نِحْيٌ سمناً ، وهذا راقودٌ خَلاًّ[3] . ومن الثالث : ﴿فمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَه ومَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَه﴾[4] . فتكثيرُ الناظمِ المُثُلَ إشعارٌ بأنوع المقادير . وأيضاً فإنَّ فيها إشارةً إلى ما به تمامُ الاسم ، وذلك أَنَّ الاسمَ الذي يَنْتَصِبُ بعدَه التمييزُ لا يكونُ إلاَّ تامّاً . ومعنى تمامه أَنْ يكونَ فيه تنويـنٌ أو نونٌ تشبهه ، وهي نونُ التثنية والجمع ، وما جرى مجراهما ، وما يعاقب التنوينَ وذلك الإضافةُ ، والألف واللام ، فالتنوين في قوله : (كشبرٍ أرضاً وقفيزٍ بُرّاً) والنون التي

---

(١) في الأصل : (وبقي أنواع المقدار) . وليست الزيادة في أ ، ولا س .

(٢) في الكتاب ١٧٢/٢ : (ما في السماء موضع كفّ سحاباً) .

(٣) المثالان في الكتاب ١١٧/٢ .

(٤) سورة الزلزلة آية ٧-٨ .

تشبهه في قوله : (مَنَوَيْنِ عَسَلاً وتمراً) . وأمَّا الإضافة والألف واللام فنحو : لله دَرُّه فارساً ، ﴿ومِلْءُ الأرضِ ذهباً﴾[1] وما فعل الشبر أرضاً والذراعُ ثوباً .

وقد نبَّه على الإضافة بَعْدُ ، وترك ذكر الألف واللام ؛ لأنَّه قليلٌ في الاستعمال وأكثر ما يستعمل في العَدَدِ ، وسيأتي ذكره هنالك .

فأمَّا إن كان الاسمُ غيرَ تامٍّ فلا بُدَّ من الإضافةِ ، نحو : شبرُ أرضٍ وقفيزُ بُرٍّ ومنوَىْ عَسَلٍ وتمرٍ ، وسيأتي ذكره . وإنما جرى الحكمُ هكذا لِما ذُكِرَ من تشبيه الاسم هنا بالصفة كضاربٍ وحَسَنٍ ، فكما تَنْصِبُ ما بعدهما إذا نَوَّنْتَهُما ، وما بعد ضاريين وحسنين إذا ثبت نونهما ، وتخفض بالإضافة إذا حذفتهما كذلك تفعل في هذا الباب .

والشِّبْرُ : معروفٌ . والقفيز : مكيالٌ يُقَدَّرُ بثمانيةِ مَكاكِيكَ ، والـمَكوك :
/٢٦٠/ ثلاثة كَيْلَجاتٍ ، والكيلجةُ : مَنَا وسَبْعَةُ أثمانِ مَنَا[2] ، / والمَنَا : مفردُ الـمَنَوَينِ ، وهو رطلانِ وهو الـمَنُّ أيضاً .

ثم قال :

وبَعْدَ ذي ونحوها اجرُرْه إذا أضفتَها كـمُدُّ حنطةٍ غذا

(ذي) إشارةٌ إلى الأمثلةِ المتقدمةِ الذكرِ ، وهي أنَّ هذه الأمثلةَ وما كان نحوها مما انتصَبَ بعد تمام الاسم بالتنوين أو بالنون التي تُشْبِهُه لك فيها وَجْهٌ آخرُ من الإعراب غيرُ النصب على التمييز ، وهو الجرُّ بالإضافة ، وذلك إذا حذفتَ ما به التمام ، ثم أضفتَها إلى ذلك المنصوب فتقول : مُدُّ حنطةٍ وكان الأصل فيه على ما تقدَّم مُدٌّ حنطةً ، لأنَّه مثلَ قوله قفيزٍ بُرّاً ، لكن لما حذفتَ التنوين أضفتَ فقلتَ : مُدُّ حنطةٍ ، وعلى هذا تقول : شبرُ أرضٍ ، وقَفِيزُ بُرٍّ ، ومَنَوا[3] عَسَلٍ وتمر ،

(١) سورة آل عمران آية ٩١ .

(٢) انظر اللسان (قفز ، ومكك) .

(٣) في الأصل : (منوى) ، وما أثبت من س .

وراقود خَلٍّ ، ونِحْيُ سمن ، وما أشبه ذلك . فقوله : (إذا أُضفتها) يريد إذا أردتَ إضافتَها فاجْرُر التمييزَ بالإضافة ، فإنَّ الإضافةَ توجب الجرَّ ، أو إذا حصلَتِ الإضافةُ معنىً ، فاجرره بسبب حصولها . والحاصل من كلامه أنَّ التمييزَ في هذه المُثُل وما كان نحوها يجوزُ فيه الأمران : النصبُ المتقدم ، والجرُّ بالإضافة . و(غِذا) في قوله : (كـمُدِّ حنطةٍ غذا) بدلٌ أو حال .

ثم هنا مسألتان :

إحداهما : أنَّه قَيَّدَ الجرَّ بالإضافة ، ولم يَقُل (وبعد ذي ونحوها اجرره) فيُطْلِق الجرَّ ولا يقيده ، وكان ذلك أولى ؛ إذ معلومٌ أنَّ الجرَّ هنا إنما يَصِحُّ معها ، فإنَّه لا موجبَ له في الموضع إلاَّ هي ، فكان الإتيان به كالفضل غيرِ المُفْتَقَرِ إليه ، فيُسأل لم أتى به هل تحتَ ذلك التقييدِ فائدةٌ أم لا ؟

والجواب : أنَّ له فائدةً حسنةً ، وذلك أنَّه لو لم يقل : (إذا أُضفتَها) فيُقَيِّد بالإضافة لسَبَق الوَهْم إلى بقاء التنوينِ والنون في المُـمَيَّزِ وجَرِّ[1] التمييزُ بمِنْ المقدَّرَةِ ، وأنْ يقالَ : مدٌّ حنطةٍ ، ومنوانِ سَمْنٍ وتمرٍ على تقدير : مُدٌّ من حنطة ومنوانِ من كذا ، وهذا غيرُ جائز باتفاقٍ ، فلما قَيَّد بالإضافة زال هذا التَّوَهُّمُ ، وتَـبَيَّنَ[2] أنَّ الجرَّ إنما موجِبُه الإضافةُ .

فإن قيلَ : هذا التَّوهُّمُ غيرُ مُتَوَهَّمٍ ؛ إذ لا يسبق مثلُ هذا إلى ذِهْنِ نحويٍّ ، لأنه ليس بمعهودٍ في القياس عند أحدٍ منهم أنْ يُحْذَفَ الجَارُّ ويبقى عملُه في غير رُبَّ على خلافٍ في ذلك ، ولو تُوُهِّمَ ذلك لتُوُهِّمَ مثلُه في الحال والظرف ؛ إذ هما في تقدير في ، فكما لا يجبُ ولا يحسن التَّحَرُّزُ من ذلك في الحال والظرف لا يجب ذلك أيضاً هنا .

فالجواب : أنَّ في باب التمييز من ذلك ما يقع التَّوَهُّمُ به في هذا الموضع

---

(١) في أ : (وجرى) .

(٢) في أ : فبين .

وذلك في موضعين :

أحدهما : أنَّه أجازَ بعدُ الجَرَّ بمِنْ ظاهرةً بقوله :

(وآجرر بمِنْ إنْ شئت غيرَ ذي العدد)

إلى آخره ، فلو لم يُقَيِّد الجَرَّ هنا بالإضافة لتُوُهِّمَ أنَّه يريد ما قال هناك من الجَرِّ بمِنْ ظاهرةً وليس ذلك مقصودَه .

والثاني : أنَّ من التمييز ما يَجُرُّ بمِنْ مُضْمَرَةً لا بالإضافة[1] ، وذلك مُميِّز (كم) فإنَّ الجَرَّ هناك إذا قلتَ : بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَك ؟ بمِنْ مضمرة عند المؤلف ، /٢٦١/ ذكر ذلك في التسهيل ، ونصره في الشرح[2] ، / وارتضاه في هذا النظم فقال في باب (كم) :

وأجزَ آن تجرَّه مِنْ مضمرا إنْ وليت كم حرف[3] جَرٍّ مظهرا

وكذلك الجَرُّ في (كم) الخبريَّة عند الفراء إذا قلت : كم درهمٍ أعطيتَ ؟ بمِن مضمرة لا بالإضافة . ويُسَهِّلُ ذلك أنَّ (مِنْ) في قُوَّةِ الظهور ، ولذلك تقول : شبرٌ من أرضٍ ، وقفيزٌ من بُرٍّ ، كما تقول في (كم) : بكم من درهمٍ اشتريتَ ثوبَك ؟ وكم من درهمٍ أعطيتَ ؟ فلما كان الأمرُ كذلك لم ينبغِ أنْ يتركَ تقييدَ الجر بالإضافة رَفْعاً لتَوَهُّمٍ ربما لَحِقَ في الموضع لو لم يقع البيان .

والثانية : أنَّ قولَه : (ونحوها) إشارةٌ إلى كلِّ ما كان مِثْلَ المُثُلِ المتقدمةِ مما كان فيه تمامُ الاسم بالتنوين أو بالنون المشبَّهَةَ به ، فذلك هو الذي يجوز فيه الجَرُّ ، لإمكان حَذْفِ ما به التمام ، فلو تَمَّ الاسمُ بالإضافة لم تَجُزِ الإضافةُ وجَرُّ التمييزُ بها ، لأنَّ ذلك لا يمكن إلاَّ مع حذف المضاف إليه الذي به وقع تمام الاسم ،

---

(١) في أ : (بإضافة) .

(٢) التسهيل ص ١٢٤ ، شرحه ، السفر الثاني ١٥٨/١ .

(٣) سقطت (حرف) من ت .

والمضافُ إليه لا يُحْذَفُ كما يحذف التنوين ، ولا - أيضاً - تمكن الإضافةُ مع بقائه ، وهذا هو الذي أراد بقوله :

والنَّصْبُ بَعْدَ ما أضيفَ وَجَبا إن كان مِثْلَ «ملءِ الأرضِ ذَهَبا»

يعني أَنَّ ما كان من الأسماء تمامُه بالإضافة ، فإنَّ نَصْبَ التمييز بعدَه واجبٌ لا يجوز غيرُه ، لأَنَّ الإضافةَ لا تكون إلاَّ بعد حذفِ ما به التمامُ ، وحذفُ ما به التمامُ هنا لا يَصِحُّ . فإذا قلت :عندي مِلءِ الإناء[1] عَسَلاً ، فمِلءِ تامٌّ بالمضاف إليه وهو الإناء ، فلو حذفتَه وأضفتَ إلى التمييزِ فقلتَ : لي ملءِ عَسَلٍ لاختَلَّ الكلامُ ، وكذلك : ما في السماء موضعُ راحةٍ سحاباً . و﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خيراً يَرَه﴾[2] . وأتى هو بمثالٍ قرآنيٍّ وهو قول الله تعالى : ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ من أَحَدِهِم ملءِ الأَرْضِ ذَهَباً﴾[3] . وشَرَطَ في وجوب النصب بعد الاسم المضاف أَنْ يكونَ ذلك المضافُ مماثِلاً لِـ(مِلْء) المذكور في المثال في وَصْفِه ، وهو أَلاَّ يكونَ أفعل تفضيلٍ على الوَصْفِ الذي يُذْكَر ، فإن كان المضافُ أفعلَ التفضيلِ فليس النصبُ فيه واجباً مطلقاً ؛ بل فيه تَفْصيلٌ ، وهو أَنَّه لا يخلو أَنْ يكونَ التمييزُ هو ما ينطَلِقُ عليه أفعلُ من جهةِ المعنى أو يكونَ غيرَه ، فإن كان غيرَه فالنصبُ بلا بُدٍّ ، وهو المذكور في البيت الآتي على إِثْرِ هذا ، وإن كان إيَّاه ، فمفهومُ هذا الكلام أَنَّ الوجهين فيه جائزان ، وذلك أَنَّه ذكر أَنَّ النصبَ بعد المضافِ واجبٌ إن كان مِثْلَ كذا أو كان المضاف أفعلَ تفضيلٍ ليس هو[4] التمييزفي المعنى ، فاقتضى أَنَّ ما سوى هذين القسمين لا ينحتم فيه النصبُ ولا يجب ، فدخلَ له هنا أَفْعَلُ التفضيل إذا كان هو التمييزُ في المعنى ، فكأَنَّه جعل التمييز من المضاف كالتمييز

(١) سقطت (الإناء) من أ .

(٢) سورة الزلزلة آية ٧ ، ٨ .

(٣) سورة آل عمران آية ٩١ ، وفي أ : (فلم) ، تحريف .

(٤) سقطت (هو) من أ .

من غيرِ المضافِ إلاّ في موضعين :

أحدهما : ما كان مثلَ ﴿ملء الأرضِ ذهباً﴾ . والآخر : ما كان مثلَ : أنت أعلى منزلاً ، فما سواهما يجوزُ فيه النصبُ والجرُّ ، ومثال ذلك قولك : زيدٌ أفرهُ /٢٦٢/ الناسِ عَبْداً ، وهو خيرُ الناس رجلاً ، وهما خير الناس اثنين[1] ، / وهو أشجع الناس رجلاً على رأي سيبويه ، لأنَّ التمييز عنده هو الأول لمّا مَثَّل بهذين المثالين الأخيرين : «والرجل : هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك ، إنما معناه : هو خير رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس»[2] .

ووجه النصب ظاهر لوجود ما به التمام في اللفظ وهو الإضافة .

وأما الجر : فعلى حذف ما به التمام فتقول : زيد أفره عبد في الناس ، وخير رجل في الناس[3] ، وهما خير اثنين في الناس ، وهو أشجع رجل في الناس .

قال سيبويه : «لأنَّ الفارهَ هو العبدُ ولم[4] تُلْقِ أفرهَ ولا خيراً[5] على غيرِه ، ثُمَّ تختص شيئاً ، فالمعنى مختلف»[6] يعني أنَّ في أفرهَ ضميراً يرتفع به وهو الأول . والفَرَاهَةُ له لم تنقل له عن سببيٍّ ، والمضاف إليه هو المضاف ، لأنَّ المعنى : أفرهُ العبيد ، فصار هذا مخالفاً لقولك : هو أفرهُ الناس عبداً ، فلما كان المعنى مختلفاً اختلفَ حكمُ اللفظ ، وفي هذا الكلام بَعْدُ مسألتان :

إحداهما : أنَّ الإضافة فيما أضيف تارةً تكون ظاهرةً – وذلك ما فَرَغَ من الكلام فيه . وتارةً تكون مقدَّرةً ، فتجري مجرى الإضافة الظاهرة ، كما أنَّ من

(١) المثالان الثاني والثالث في الكتاب ٢٠٥/١ .

(٢) الكتاب ٢٠٥/١-٢٠٦ .

(٣) المثالان في الكتاب ٢٠٤/١ .

(٤) في أ : (ولا) ، تحريف .

(٥) في الأصول : (خير) ، وما أثبت من الكتاب .

(٦) الكتاب ٢٠٤/١ .

التنوين ما هو ظاهرٌ ، ومقدَّرٌ ، والمقدَّر يجري مجرى الظاهر .

فإذا قلت : الإناء مُمْتَلِئ ماءً أو ملآنُ ماءً ، أو زيدٌ ممتلئ غَضَباً ، والإناءان ممتلئانِ ماءً ، والزيدون ممتلئونَ غَضَباً ، فالظاهر في مثل هذا جوازُ النصب والجرّ كالذي فيه التنوينُ أو النونُ المُشْبِهَة ، لكنه لا يجوزُ فيه إلاَّ النصب لأنه على تقدير الإضافة كأنَّه في التمثيل ممتلئ الأقطارِ أو ملآنُ الأقطار ماءً أو غَضَباً ، وإذا كان كذلك امتنع أنْ يضافَ إلى التمييز وهذا بعينِه حكم التنوين المقدَّر .

فإذا قلت : هند شنباءُ أنياباً ، فَقَدَّرْتَ التنوينَ نصبتَ لا غيرُ ، ولا تضيفُ إلاَّ مع تقديرِ طرحه فتقول : شنباءُ أنيابٍ ، وهذا داخلٌ تحت إطلاق الناظم بقوله : (بعدما أضيف) إذ يَصْدُقُ على المُقَدَّرِ الإضافةِ أنَّه أُضيفَ .

والثانية : أنَّ قولَه : (إن كان مِثْلَ ملء الأرضِ ذهباً) كما يدخلُ له فيه المقاديرُ المذكورةُ يدخل له فيه ما أشبهَ المقادير ، وذلك قولُك : لي مثلُه عَبْداً ، وما في الناس مثلُه فارساً ، وعلى التَّمرةِ مِثْلُها زُبْداً[1] ، وما كان من المِثْل والشِّبْهِ فهو جارٍ مجرى المِلء ؛ إذ جعل سيبويه جميعَ ذلك من المقادير[2] ، وذلك أنَّ المقدارَ عامٌّ في أنواع ، فجيءَ بالنوع لبيان المقدار المراد ، وكذلك إذا قلت : لي مثله ، المِثْلُ عامٌّ في أنواع الصفات كالعُبُودِيَّة والفروسيَّة والشجاعة وغير ذلك ، فاستبهم لفظ[3] المثل ، فجيء بقولك : عبداً أو فارساً أو شُجاعاً مفسِّراً ذلك كما جيء بقوله (ماءً) مفسِّراً لقولك : مِلْءُ كذا . ومن ذلك قولُك : داريْ خلفَ دارِك فرسخين ؛ لأنه لَمَّا قال : خلفَ دارِك عُلِمَ أنَّ بين الدارين مسافةً ، فمَيَّزْتَ ذلك بالفرسخين ، فصار كقولك : ما في السماء موضع راحةٍ سحاباً . وعلى هذا الباب

---

(١) انظر الكتاب ١٧٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) في الأصل وأ : (لذلك) ، وكتب فوقها في الأصل : (لفظ) ، ومثل ذلك في س .

حمل الشَّلوبين قولَ الله تعالى : ﴿وواعدنا موسى ثلاثينَ ليلةً﴾[1] . قال : لأنه تعالى
/٢٦٣/ لما قال : ﴿ وواعدنا﴾ علم أن / هناك مسافةً في الزمان ، فميُّزتْ بثلاثين[2] .

ثُمَّ قال الناظم :

والفاعلَ المعنى انصِبْنَ بأَفْعَلا مفضِّلاً كأنت أعلى منزلا

قد تقدَّم أَنَّ التمييز بعد أفعلِ التفضيل على قمسين :

أحدهما : أن يكونَ هو أفعلَ في المعنى وهو الذي مَرَّ الكلامُ عليه .

والثاني : ما هو غيرُه ، وهو الذي أراد ذكرَه هنا ، فيريد أَنَّ التمييزَ إذا تَقَدَّمَهُ أفعلُ التفضيل وكان في المعنى فاعلاً به ، فإنَّه ينتصب لا غير ، نحو قولك : أنت أعلى منزلا ، فمنزلا يلزم نصبُه لأَنَّه في المعنى فاعلٌ بأفعلَ ، وعلامةُ ذلك أَنْ تقدِّرَ أفعلَ فعلاً فيكون التمييزُ فاعلاً به ، فإذا سَبَكْتَ من أعلى فعلاً فقلت : علا – صار (منزلا) مطلوباً له بالرفع على الفاعليَّة فتقول : علا منزلُك .

وعلى هذا تقول : زيدٌ أكثرُ منك مالاً ، وأَعَزُّ حِمىً ، وأفضلُ أُمّاً ، وأحسنُ وجهاً . هذا إذا كان المميَّزُ غيرَ مضافٍ ، وكذلك إذا كان مضافاً ، نحو : زيدٌ أكثرُ الناسِ مالاً وأعَزُّهم حِمىً ، وأفضلُهم أُمّاً وأحسنهم وجهاً . فهذا البابُ ونحوه التمييزُ فيه فاعلٌ معنى بأفعلَ ؛ إذ التقديرُ : زيدٌ كَثُرَ مالُه وعَزَّ حماه ، وفَضُلَتْ أُمُّه وحَسُنَ وجهُه .

وإنما لزم النصبَ هنا لأَنَّ أفعلَ لازمٌ للإضافة أو الفصل بمِن ، لأَنَّ معنى قولك : أنت أعلى منزلاً ، أنت أعلى من فلانٍ ، أو من الناس ، أو أنت أعلى الناسِ

---

(١) سورة الأعراف آية ١٤٢ .

(٢) قال ابن أبي الربيع في تفسيره ص ١٦٨-١٦٩ عند الكلام على قوله تعالى : ﴿وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة﴾ البقرة آية ٥١ : «اختلف النحويون فيها على أقوال ذكرها ابن عطيّة وغيره ، وأحسن ما عندي في ذلك أن يكون (أربعين) تمييزاً ، ونظيره : داري خلفَ دارك فرسخين . . .» وانظر البحر المحيط ٤/٣٨٠ .

منزلاً ، فلم يَصْلُح أَنْ يُحْذَفَ ما به التمامُ وهو المضاف إليه كما تَقَدَّم .

وأيضاً فإنَّ أفعلَ هنا المُمَيَّزَ غيرُ المُمَيِّز ، فلا تصلُح إضافتُه إليه ، إذ لا يضاف أفعلُ التفضيل إلاّ إلى ما هو بعضُه ، والأعلى هنا غيرُ المنزل ، فلم يمكن أَنْ يُضَافَ إليه ، فلَزِمَ النصبَ كما ترى ، وبهذين فارق القسمَ المتقدِّم في أفعلَ ، فجازت فيه الإضافةُ ، لأَنَّ أفعلَ هو المُمَيِّز ، فإذا قلت : هو أشجعُ الناس رجلاً ، فأشجعُ هو الرجلُ ، فجازت إضافتُه إليه على معنى هو أشجعُ الرجال ، ولم يكن ثمَّ فَصْلٌ بمِنْ ولا بإضافةٍ .

وأيضاً لما كان أفعلُ هنا متضمِّناً لمَصْدَرِ الفعل وزيادته ومُشْعِراً به ، فإنَّ معنى قولك : أنت أعلى منزلاً من زيد ، عُلُوُّ منزلك يزيد على عُلُوِّ منزلِه ، كان بمنزلةِ الفعل الذي تَضَمَّنَ المصدرَ والزمان ، فلم يُضَف ، كما لم يضفِ الفعلُ ؛ ولذلك أيضاً مُنِع أفعلُ التثنيةَ والجمعَ والتعريفَ لَمَّا لم يكن ذلك في الفعل .

وقول الناظم : (انصِبن بأَفْعَلا) يعني أَنَّه انتصب عن تمامِه ، فهو العاملُ فيه .

وقوله : (كأَنْتَ أعلى منزلا) مثالٌ معيَّنٌ لما يقعُ من الأسماء تمييزاً مما هو فاعلٌ معنى ، وذلك أَنَّ كلَّ ما كان من سبب الأول ، كما تقدَّم من الأمثلة ؛ إذ هو الذي يصِحُّ أَنْ يُصَاغَ منه فِعْلٌ وفاعل ، هما خبرٌ عن المبتدأ المتقدِّم ويستقيمَ الكلامُ به ، فلو قلتَ : زيدٌ أفضلُ رجلاً ، والرجلُ ليس الأفضلَ في المعنى ، لم يصِحَّ ، لأَنَّ رجلاً ليس من سبب الأول ، فلا يستقيم أَنْ يُقَدَّرَ منه كلامٌ فيه فعلٌ وفاعلٌ يكون خبراً عن زيدٍ ، فلا تقول : زيدٌ فَضُلَ رجلٌ . / قال سيبويه لما ذكر الأمثلةَ : «ولا /٢٦٤/
يكون المعمول فيه إلا من سببه»[1] وإنما قال (مفضِّلاً) فقَيَّدَ به أفعل ، ولم يقتصر على قوله : (بأفعل) لأَنَّ ما ذكر من الحكم لا يكون إلاّ لأفعلَ المراد به التفضيل ، فلو كان أفعلَ لا يُراد به التفضيل ، لم يلزم النصب كقولك : زيدٌ أحمرُ أباً ، وأحمرُ

---

(١) الكتاب ١/٢٠٢-٢٠٣ .

أبٍ وأشنبُ أنياباً وأشنبُ أنيابٍ ، وفلان أشعرُ جَسَداً وأشعرُ جسدٍ ، على حَدٌ قولك : زيدٌ حسنٌ وجهاً وحسنُ وجهٍ لأنَّ (أفعلَ) هنا من الصفة المشبهة .

و(مفضّلاً) حال من فاعل (انصبن) و(الفاعلَ) مفعولٌ به . وأصل الكلام : وانصبِ التمييزَ الفاعلَ معناه بأفعلَ حالةَ كونك مفضّلاً بـه أو حالةَ كونك مفضّلاً ، كأنَّه ينسبُ التفضيلَ إلى (أفعلَ) لَمَّا كان التفضيلُ به يكون ، وإنَّما نَسَبَ الفاعليةَ إلى المعنى مجازاً ، ومرادُه الفاعل في المعنى . والله أعلم .

وبَعْدَ كلٌ ما اقتَضَى تَعَجُّبا   مَيِّز كأكرم بأبي بكرٍ أبا

(بَعْدَ) متعلِّقٌ بمَيِّز ، يعني أنَّ من المواضع اللازم فيها النصبُ أَنْ يقعَ المُمَيِّزُ بعد كلٌ ما يقتضي معنى التعجب ، وما يُحَصِّلُه من أنواع الكلام ، وذلك أنَّ ما يؤدي معنى التعجب على قسمين :

أحدهما : يرجع إلى القياسِ ، وإلى الأبنيةِ الخاصَّةِ به ، وذلك ما أَفْعَلَه وأَفْعِل به وفَعُل الجاري مجراهما .

والثاني : ليس داخلاً تحت قانون القياس ؛ بل يأتي في الكلام في مواضعَ يوقف عليها ، وكلا القسمين داخلٌ تحت (كلّ) في قوله : (وبعدَ كلٌ ما اقتضى تعجبا) .

فأمَّا الأول فنحو ما أتى به من قوله : (أَكْرِم بأبي بكر أبا) فـ(أباً) منصوبٌ على التمييز من أبي بكر ، ومن مُثُلِ سيبويه : أَكْرِم به رجلاً[1] . وعلى هذا تقول : ما أَكرَمَ زيداً أباً ! وما أحسنَ زيداً فارساً ! وفي التنزيل الكريم : ﴿ساءَ مَثَلاً القومُ الذين كذَّبوا بآياتِنا﴾[2] وقوله : ﴿كَبُرَتْ كلمةً تَخْرُجُ من أفواههم﴾[3] وقوله :

(١) الكتاب ٢/١٧٤ .
(٢) سورة الأعراف آية ١٧٧ .
(٣) سورة الكهف آية ٥ .

﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[1] . ﴿وحَسُنَتْ مُرْتَفقا﴾[2] . وهو كثير .

وأما الثاني : فنحو قولك : ويحَه رجلاً ، ولله دَرُّه رجلاً ، وحَسْبُك به رجلاً[3] ، ولله درُّهُ فارساً . وأنشد سيبويه لعباس بن مرداس :

ومُرَّةُ يَحْمِيهم إذا ما تَبدَّدوا ... ويَطْعَنُهم شَزْراً فأَبْرَحتَ فارسا[4]

وأنشد أيضاً للأعشى :

تقول ابْنتي حين جَدَّ الرحيلُ ... أبرحتَ ربّاً وأبرحتَ جاراً[5]

وأجاز الفارسي أن تكون جارة من قول الأعشى :

بانــت لتحزننــا عُفَارَه ... يا جارتا ما أنتِ جارَه[6]

تمييزاً لجواز دخول من عليها لأن ما استفهام على معنى التعجب ، فجارة يصح أن يقال فيها : (ما أنت من جارة) . كما قال الآخر :

---

(١) سورة الكهف آية ٢٩ .

(٢) سورة الكهف آية ٣١ .

(٣) ثلاثة الأمثلة في الكتاب ١٧٤/٢ .

(٤) الكتاب ١٧٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٠٧/١ ، والبيت في ديوان العباس ص ٧١ ، الأصمعيات ص ٢٠٦ ، المقتضب ١٤٩/٢ ، اللآلىء ٣٨٨/١ ، خزانة الأدب ٥١٨/٣ . وقال سيبويه عقب إيراده : «فكأنه قال : فكفى بك فارساً» .

(٥) الكتاب ١٧٥/٢ ، والشاهد من ديوان الأعشى ص ٤٩ ، نوادر أبي زيد ص ٢٥٢ ، اللآلىء ٣٨٨/١ ، التصريح ٣٩٩/١ ، خزانة الأدب ٥٧٥/١ وفيه ص ٥٧٧–٥٧٨ : «. . . والمعنى على هذا أبرح ربُّك وأبرح جارُك ثم جعل الفعل لغير الرب والجار كما تقول : طبت نفساً أي طابت نفسك» .

(٦) الإيضاح ص ٢١٣ ، والشاهد في المقتصد ٧٢٤/٢ ، ٧٢٦ ، خزانة الأدب ٥٧٨/١ ، وروايته في ديوان الأعشى ص ١٥٣ .

يا جارتي ما كنت جاره ... بانــت لتحزننا عفـــاره

لا شاهد في البيت على هذه الرواية .

يا سَيِّداً ما أنتَ من سيِّد موطأ الأكنافِ رَحْبِ الذراعْ[1]

ومن ذلك قولهم : لا كزيدٍ فارساً[2] ، أراد : لا فارسَ كزيدٍ ، فلما حَذَفَ الاسمُ استَبْهَم فَفَسَّره ، وكذلك سائرُ ما تقدَّم لما أردتَ التعجب من المذكور ، واستبهم المعنى الذي تمدحه به أتيت بما يفسِّرُ المراد . ومثل قولك : لا كزيد فارساً ،ما أنشده سيبويه :

لنا مِرْفَدٌ سبعونَ ألفَ مُدَجَّجٍ فهل في مَعَدٍّ فوقَ ذلك مِرْفَدا[3]

/٢٦٥/ فمِرْفَد : تمييزٌ ، والأصل : فهل في مَعَدٍّ / مرفدٌ فوق ذلك ؟ فلما لم يذكره احتاج إلى تفسيره لاستبهامه ، وعلى هذا الحدٌ سائرُ ما فيه معنى التعجب ، كان التعجبُ فيه قياسياً أو سماعياً .

فإن قيل : أمَّا إذا كان التعجبُ قياسياً ، فهذا ظاهر . وأمَّا غير القياسي فمُشْكِلٌ ، لأنَّ الناظمَ جعل نصبَ المُمَيِّز ها هنا قياسيًّا . وكون التعجبِ سماعيًّا ينافي كونَ نصبِ التمييز والإتيانِ به معه قياسيًّا ، بل الظاهر أنَّ التمييز معه سماعيٌّ أيضاً ، وإذ ذاك لا يصح قوله : (وبعدَ كلٍّ ما اقتضى تعجبا) .

فالجواب : أنَّ هذا غيرُ لازمٍ ، بل قد يَصِحُّ أنْ يكونَ الكلامُ سماعاً ويَجْرِي القياسُ في بعض أحواله ؛ ولذلك نظائرُ قد مضى منها بعضٌ ويأتي منها أشياءُ إن

---

(١) الشاهد من مفضلية للسفاح بن بكير اليربوعي / المفضليات ص ٣٢٢ ، وروايتها :
* يا فارساً ما أنت من فارس *
وانظر الشاهد من معاني القرآن ٣٧٥/٢ ، الايضاح ص ٢١٣ ، المقتصد ٧٢٥/٢ ، التصريح ٣٩٩/١ ، خزانة الأدب ١٤٠/١ ، ٥٧٨ .

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ١٧٣/٢ .

(٣) الكتاب ١٧٣/٢ ، ٢٩٤ ، شرح أبيات لابن السيرافي ١٩/٢ ، والبيت لكعب بن جُعيل التغلبي .

شاء الله . فمن الكلام الذي يتعجب به[1] (تالله) يُسْتَعْمَلُ بمعنى ما رأيتُ مثلَه أو ما في الدنيا مثلُه . وقولهم : ما أنتَ ، وويحَه ولله دَرُّه ، ونحوها تُستَعْمَلُ في التعجب على غير قياسٍ ولكن منها ما يكون ظاهرَ المعنى فيما قصدتَ في التعجب ، كما إذا قلتَ : ما أحسن زيداً وأنت مُتَعَجِّبٌ من حسنِه ، أو قلتَ : وقد ذُكِرَ في الفروسيَّةِ : لله دَرُّه ! فهذا غيرُ محتاجٍ إلى التمييز لظهور القصد ، وقد يكون وجهُ التعجّب خَفِيّاً ، فتحتاج[2] إلى بيانه . فإذا بَيَّنْتَهُ بتمييز[3] يكون حكمُه النصبَ على ما بَيَّنَ ، فيكون معنى القياس أنَّك إذا تعجَّبتَ بلفظٍ لا يُقَاسُ وخَفِيَ لك وجهُ التعجب ، فجائز أن تُفَسِّرَه بمُمَيِّزٍ على هذا الوجه ، ولا تناقضَ في هذا ، وإنما التناقضُ في كونِ وجه القياس هو بعينه وجهَ الوقف على السماع ، وليس كذلك ؛ لأَنَّ القياسَ في الإتيان بالتمييز ، والسماعَ في اللفظ المتعجَّب به ، فقد ظهرتِ المبايَنَةُ بين موضعي القياس والسماع ، فلا تناقضَ . والله أعلم .

وقوله : (مَيِّز)[4] معناه انصبِ المفسِّرَ على التمييز حَتْماً لازماً البتةَ ، ويستوي ها هنا المُمَيَّزُ المضافُ وغيرُه ، كما كان لازماً في قوله : (والنصبُ بعدما أضيفَ وَجَبَا) إلى آخره . فالمسألتان سواءٌ ، لأَنَّه لا يَصِحُّ أَنْ تقولَ : أَكْرِم برجلٍ ! ولا : لله درُّ رجلٍ ! ولا : حَسْبُك برجلٍ ! ولا ما أشبه ذلك .

وقد يَحْتَمِلُ من جهة اللفظ أَنْ يكون معنى قوله : (مَيِّز) ايتِ بالتمييز إن شئتَ بعدما اقتضى تَعَجُّباً ؛ وإنما قال هذا لأَنَّ التعجب يقتضي مُتَعَجَّباً منه ، فقد يكون بَيِّناً نحو : ما أشجعَ زيداً ! وأَحْسِن بزيد ! وقد يكون مبهماً ، فإذا قلتَ : أَحْسِن بزيدٍ ، أو حَسُن زيدٌ ، وأنت تريد التعجب من شجاعته أو كرمه أو نحو

---

(١) في الأصل (منه) ، وما أثبت من أ ، س .

(٢) في أ : (فيحتاج) .

(٣) في الأصل : (فيمير) ، وفي أ : (فبمعين) ، وفي س : (فتمييز) .

(٤) في أ : (ممير) .

ذلك لم يفهم ما المُتَعَجَّبُ منه ، فاحتجت إلى التمييز لتُبَيِّنَ ما أُردتَ التعجبَ منه فقلت : شجاعاً أو كريماً ، كما كان قولك : (عشرون) مبهماً في المعدودات حتى قلتَ : درهماً أو ثوباً . قال سيبويه : حين تكلَّم على وَجْهِ نَصْبِ هذه الأشياء : «ومع هذا أنَّك إذا قلت : ويحَه فقد تعجبتَ وقد أبهمتَ من أيٍّ أمور الرجل تعجبت وأي الأنواع تعجبت منه ، فإذا قلتَ : فارساً أو حافظاً ، فقد اختَصصتَ ولم تَبْهم وبيَّنتَ في أيّ نوعٍ هو»[1] . فلما كان للتعجب وجهٌ في

/٢٦٦/ الإبهام نَصٌّ على أنَّ التمييزَ يقع بعدَه ، ويلزم من ذلك النصبُ ، لأنَّ التمييزَ لا / يكون إلاَّ منصوباً ، والظاهرُ في تفسير كلامه الوجهُ الأول . وعلى كلّ تقديرٍ فالنصبُ لازمٌ ، لأنَّ التمييزَ هنا إمَّا من مضافٍ ، وإمَّا من مُؤَوَّلٍ بالمضاف فقولك : لله دَرُّه فارساً في تأويل : ما في الدنيا مثلُه فارساً ، وكذلك : حَسْبُك به عالماً وما أحسنَه فارساً . وسائرُ ما تقدَّم على هذا التأويل يجري ، فيصير المبهمُ هو المِثْلُ وهو مضاف ، فلا يمكن فيه الجرُّ . والله أعلم . ثم قال :

واجْرُرْ بمِنْ إن شئتَ غيرَ ذي العَدَد والفاعلِ المعنى كطِبْ نَفْساً تُفَدْ

يعني أنَّ التمييزَ يجوز جرُّه بِمِنْ ظاهرةً ، فتقول : لي ملؤُه من عَسَل . وهذا راقودٌ من خَلٍّ ، ورَطْلٌ من زيتٍ ، ومنوانِ من عَسَلٍ ، وما في السماء موضعُ راحة من سحابٍ ، ولله درُّه من رجل ، وحَسْبُك به من رَجُلٍ . وما أشبه ذلك كلُّه جائز ، وإنَّما جاز لأنَّ التمييزَ هذا أصلُه ، فهو إذا انتصب إنما ينتصب على تضمين معنى من[2] ، فساغَ إظهارُها والجرُّ بها ، ولا يريد بقوله : (واجْرُر بمِنْ) أنَّ الجرَّ بها جائزٌ وهي مقدَّرَةٌ مُتَضَمَّنَةٌ ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا يبقى عملُها مع عدم ظهورها ، وما جاء من ذلك في الشذوذ لا مُعْتَبَرَ به ،

---

(١) الكتاب ١٧٤/٢ .

(٢) في الأصل ، وأ : معناها تحريف ، وكتب بإزاء (ها) في هامش الأصل : «فـ : من» ، والصواب في س .

وإنما يريد : ايتِ بها في الكلام وجُرَّ بها إن شئتَ ذلك ، لكن ليس في كلامه نَصٌّ على إظهارها ، وبذلك يكون كلامُه غيرَ محرَّرٍ ؛ إذ قد يُفْهَمُ منه الجَرُّ بها مضمرةً ، لأنَّ من التمييزات ما يُجَرُّ كذلك ، وذلك مُمَيِّزُ كَم الاستفهاميَّة ، إذا أُدْخِلَ عليها جارٌّ نحو : بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبك ؟ فدرهمٌ عند الناظم مجرورٌ (بمن) مُضْمَرَةٍ ، نَصَّ عليه في بابه ، وكذلك قولك : كَمْ غلامٍ أعتقتُ . في الخبريَّة ، الغلامُ عند بعض القدماء مجرورٌ (بمن) مضمرة[1] ، لأنَّ المعنى في الجميع شاهدٌ من حيثُ كان معنى (من) مفهوماً ظاهراً ، فقد يقول القائلُ : هذا كذلك ، وليس بصحيح ؛ إذ لا يجوزُ هنا الجَرُّ إلاَّ (بمن) ظاهرةً أو بإضافةٍ كما تقدَّم . فعبارة الناظم موهمة .

والعذر أنَّه لو كان قصدُه الإضمارَ لبَيَّن ذلك[2] ، ولا يُحتاجُ إلى بيانه إذا لم يكن إضمارٌ ، وذلك أنَّ قاعدةَ العوامل وأصلَها أنْ تعملَ ظاهرةً ملفوظاً بها ، فإن عملت وهي مضمرةٌ فذلك عارضٌ لها ليس بأصلٍ ، ولا بُدَّ من التنبيه على ذلك العارض ، فعادتُه وعادةُ غيره أنَّه إذا تكلَّم في العمل لا يحتاجُ إلى تقييد العامل بكونه ظاهراً إذا كان باقياً على أصله ، فإن عَرَض له الإضمارُ نَبَّه عليه ، وكذلك فعل في كَمْ حين بَيَّنَ أنَّ درهماً في قولهم : بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَك ؟ وفي غير ذلك من المواضع التي يُضْمَرُ فيها الجارّ ، فلما لم يقيد هنا (من) بكونها مضمرةً ، علمنا أنَّها إنما تعمل على أصلها من الإظهار . وهذا بَيِّن .

وقوله : (إن شئتَ) تخييرٌ بين النصب المذكور أوَّلاً والجرّ ، أي أن أحدَهما ليس بخارجٍ عن القياس ؛ بل هما معاً جائزان قياساً ، فلك الخِيَرَةُ بينهما في الاستعمال إلاَّ في موضعين استثناهما :

---

(١) عزاه ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٤ إلى الكوفيين ، وعزاه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤ إلى الخليل وبعض الكوفيين ، وانظر التصريح ٢٧٩/٢-٢٨٠ .

(٢) سقطت (ذلك) من أ .

أحدهما : تمييزُ العدد ، وذلك قوله : (غيرَ ذي العدد) فـ(ذي) بمعنى صاحب ، واقعٌ / على التمييز كأنَّه قال : غيرَ التمييز صاحبِ العدد ، يعني أنَّ تمييز الأعداد لا يُجَرُّ (بمِن) ظاهرةً أصلاً ؛ بل يلزم النصب على التمييز لا غير ، فتقول : أَحَدَ عَشَرَ درهماً ، وعشرون درهماً ، ولا تقول : أَحَدَ عشرَ من درهم ، ولا عشرون من درهم ولا ثلاثون من ثوب ، ولا ما أشبه ذلك ، وإنما كان ذلك لأنَّ (مِنْ) إنما تدخل على النوع الذي المُمَيَّزُ بعضُه ، فيُحتاجُ إلى أنْ يكون ذلك النوع أكثرُ من المُمَيَّز . وهذا واضحٌ في : رطلٌ من عسلٍ ، وراقودٌ من خلٍّ ، ونحو ذلك ، وأما الأعداد فقد عُرِف مقدارُها وعددُ أفرادها من لفظها ، فبقي حقيقةُ الإفرادِ ، فاكتفى في ذلك بواحد منها ، فلم يَصِحَّ أن تدخل (من) لأنـَّها جنسية تفيد أنَّ ما[1] دخلت عليه جنسٌ لبعضٍ تقدَّم قبلها ، فإذا كان العددُ على خلاف ذلك لأنَّ الدرهم بعضٌ مما قبله ، لم يَصِحَّ دخولُها لما يلزم من عكس القضيَّة ،وهو أنْ يكونَ ما تدخل عليه وهو التمييز بعضَ المُمَيَّز ، وذلك خلافُ ما عليه الأمر في (من) الجنسية بخلاف : رطلٌ من عسلٍ ، فإنَّه على القاعدة الظاهرة . بهذا علَّل المسألة بعضهم ، وفيه نَظَرٌ ، فإنَّ درهماً إنَّما المرادُ به الجنس لا درهمٌ واحدٌ .

/٢٦٧/

والموضع الثاني : التمييز الذي هو فاعلٌ من جهة المعنى ، وذلك قولُه : (والفاعلِ المعنى) وهو معطوف على (ذي) أي : غيرَ ذي العدد وغيرَ الفاعل المعنى ، يعني أنَّ التمييزَ الذي هو فاعلٌ في أصل المعنى لا يَصِحُّ أن تَدْخُلَ عليه (من) ، نحو قولك : زيدٌ أكثرُ مالاً ، وأعَزُّ نفراً ، فمالاً ونَفَراً فاعلٌ في المعنى ، والمراد : زيد كَثُرَ مالُه وعَزَّ نَفَرُه ، وكذلك : زيد أطيبُ نفساً ، ومثَّله الناظمُ بقوله : (طِبْ نفساً) أي لِتَطِب نفسُك ، فلا يجوز ها هنا الجرّ بمِنْ ، فلا تقول : زيد أكثرُ من مالٍ ، ولا أعزُّ من نفرٍ ، ولا أطيبُ من نفسٍ ، ولا طِب من نفسٍ ، ولا ما أشبه ذلك ، ومثله : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً ، لا تقول : حسنٍ من

---

(١) في الأصل : أن من ما ، بإقحام (من) .

وجهِ ، لأنَّه فاعلٌ في المعنى ، والتقدير : حَسُنَ وجهُه ، وإنما امتنع دخولُ (من) ها هنا اعتباراً بما في التمييز من معنى الفاعليّة ، فلم يدخلوها عليه ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يقع مجروراً بحرف غيرِ زائد ، هذا تعليلُ بعضهم . وأيضاً : فإن التمييز ها هنا ليس على معنى (من) كما كان في نحو : رطلٌ زيتاً ، وما أفضله رجلاً ، فلا يَنْجَرُّ بحرفٍ لا يقتضيه معناه ، وقد كان التمييز يقتضي معنى (من) في عشرين درهماً وشبهه ، لأنَّ المعنى : من الدراهمِ ، ولكن لم ينطق بها مع الإفراد ، فأحرى ألاَّ يؤتى بها إذا لم يقتضها معنى التمييز .

و(تُفد) جواب لقوله : (طِبْ نفساً) ومعناه : تعطى الفائدةَ من : أفادَه يفيده إفادةً ، والاسم الفائدةُ ، وهي ما استفاده الإنسان من علم أو مالٍ أو غيرهما[1] .

ثم قال – رحمه الله –[1] :

وعامِــلَ التمييز قَــدِّم مطلقا   والفعلُ ذو التصريفِ نَزْراً سُبِقا

عاملُ التمييز على قسمين :

فعلٌ متصرِّفٌ نحو : طاب زيدٌ نفساً ، ﴿واشتَعَلَ الرأسُ شَيْباً﴾[2] . وامتلأ الإناءُ / ماءً ، وما أشبه ذلك . /٢٦٨/

وفعلٌ غيرُ متصرِّفٍ ، أو غير فعل نحو : ﴿كَبُرَتْ كلمةً﴾[3] ، وأكرم بزيدٍ أبًا ، وزيد أفضلُ أبًا ، ولي ملءُ الإناء عسلاً ، وما لي مثلُه عَبْداً ، ونحو ذلك ، وكلاهما يلزمُ فيه تقديمُ العامل عند الناظم في هذا الكتاب لقوله : (وعاملَ التمييز قَدِّم مطلقا) يعني أنَّه يلزم تقديمُه عليه كان متصرفاً أو غيرَ متصرف ، فلا يجوز تأخيرُ العاملِ ، نحو : نفساً طاب زيدٌ ، وشَيْباً اشتعلَ الرأسُ ، ولا كَلِمَةً كَبُرَتْ ،

---

(١) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

(٢) سورة مريم آية ٤ .

(٣) سورة الكهف آية ٣ .

وأباً أكرِم بزيدٍ ، ولا عسلاً لي ملءُ الإناء ، ولا ما كان مثل ذلك ، فإن وَرَدَ من ذلك شيءٌ فهو من محفوظات الشعر ، نحو ما أنشده الفراء من قول الراجز :

ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلُها قد علمت ذاك مَعَدٌّ كلُّها[1]

وأعني مع كون العامل غيرَ متصرِّفٍ ، وإذا كان متصرِّفاً فسيأتي ما فيه ،ولم يلتفت إلى تقديم التمييز على صاحبه دونَ العامل ، لأنَّ العاملَ إمَّا أن يكونَ هو المُمَيَّزَ أو غيرَه ، فإن كان هو المُمَيَّز ، فالنص على تقديم العامل نَصٌّ على تقديم المُمَيَّز ، لأنَّه هو ، وإن كان غيره فلا مبالاةَ بتقديم التمييز على المُمَيَّز إذا كان العامل مُتَقَدِّماً ، فيجوز : اشتعلَ شيباً الرأسُ ، وطاب نفساً زيدٌ ، ونحو ذلك . قال ابن الضائع : وهو متفق عليه .

وإنما اختلفوا في تقديم التمييز على العامل على تفصيل ، وهو أنه لا يخلو أن يكون العامل متصرفاً أو غيرَ متصرف ، فإن كان غيرَ متصرف فلا خلافَ في منع التقديم ، وأمَّا إن كان متصرفاً ، فإنَّ النحويين اختلفوا فيه ، فالجمهور من البصريين على منع التقديم ، وإليه مال ابنُ مالك هنا ، وفي الفوائد المحوية[2] له ، لأنَّه جعل التقديم نزراً بقوله : (والفعلُ ذو التصريف نَزْراً سُبِقا) يعني أنَّ الفعل المتصرِّف قد جاء في السماع مسبوقاً بالتمييز ، لكن نزراً : نادراً لا يُعْتَبَرُ .

فإن قيل : لعله أخذ في القياس بذلك[3] النَزْرِ لأنَّ النزْرَ بمعنى القليل ، والقليلُ عنده قد يقيس عليه ، وقد تَقَدَّمَ من ذلك .

فالجواب : أنَّ قولَه أوَّلاً : (وعاملَ التمييز قَدِّم مطلقا) نَصٌّ في وجوب التقديم ، فاللازمُ عن ذلك أنَّ تقديمَ التمييز عنده ممنوعٌ مطلقاً في القياس ، ثم

---

(١) الشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٧٩/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٥٣ ، توضيح المقاصد ١٨٥/٢ ، المقاصد النحوية ٢٣٩/٣ .

(٢) الفوائد المحوية ص ٥٣ ، وانظر الكتاب ٢٠٥/١ ، الخصائص ٣٨٤/٢ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ .

(٣) في هامش الأصل : (خـ : بالقياس في ذلك) ، ومثله في أ ، وفي س : (أخذ بالقياس في ذلك) .

أخبر عن السماعِ ، والذي جاء في السماع من ذلك نَزْرٌ كما قال . ومنه ما أنشده المازنيّ للمخبَّل ، وهو ثابت له في كتاب سيبويه :

أَتَهْجُرُ ليلى بالفـراق حبيبَهـــا   وما كان نفساً بالفراق تطيبُ[1]

والتقدير على قوله : وما كان تطيبُ نفساً بالفراق . وأنشد المؤلف في الشرح :

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبعادِيَ الأَمَلا   وما ارعويتُ ورأسي شَيْباً اشْتَعَلا[2]

التقدير : اشتعلَ شَيْباً ، وأنشد أيضاً :

ولستُ إذا ذرعاً أضيق بضارعٍ   ولا يائسٍ عند التعسُّرِ من يُسْرِ[3]

وأنشد أيضاً :

أَنَفْساً تطيبُ بنيلِ المُنـــى   وداعي المَنُونِ يُنَادِي جِهارا[4]

والذي اشتهر عند النحويين الأولُ ، والجميع إن صَحَّ نادِرٌ ، فلا اعتدادَ به في القياس عنده .

---

(١) الشاهد غير موجود في كتاب سيبويه المطبوع ، وهو في المقتضب ٣٧/٣ ، الأصول ٢٢٤/١ ، الجمل ص ٢٤٣ ، الإيضاح ص ٢٠٣ ، الخصائص ٣٨٤/٢ ، التبصرة ٣١٩/١ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ ، شرح المفصل ٧٤/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، ٢٨٤ ، الملخص ٣٩٧/١ . ويروى : «وما كان نفسي» و«ما كان نفسٌ» ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين على ما سيق من أجله هنا .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١٠٧/١ ، ولم أقف للشاهد على نسبه ، وهو في شرح عمدة الحافظ ص ٤٧٨ ، منهج السالك ص ٢٢٨ ، المقاصد النحوية ٢٤٠/٣ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١٠٧/١ ، ولم أقف للشاهد على نسبه ، وهو في شرح عمدة الحافظ ص ٤٧٨ ، منهج السالك ص ٢٢٨ ، المقاصد النحوية ٢٤٠/٣ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١٠٧/١ ، والشاهد لبعض الطائيين ، وهو في شرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧ ، منهج السالك ص ٢٢٩ ، توضيح المقاصد ١٨٦/٢ ، مغنى اللبيب ص ٦٠٣ ، التصريح ٤٠٠/١ .

/٢٦٩/ وذهب الكسائيُّ من أهل الكوفة ، والمازنيُّ وتلميذُه المبرِّدُ – من أهل البصرة/ إلى جواز التقديم[1] ، وهو مذهبُ ابن مالك في التسهيل وشرحه[2] . والصحيح مَنْعُ ذلك من جهة القياسِ والسماع .

أمَّا السماع : فلو كان مقولاً لسُمِع ، لكنَّه لم يُسْمَع إلاَّ نادراً في الشعر الذي هو مَحَلُّ الضرورة ، فَدَلَّ على أَنَّ العربَ تمتنع منه قَصْداً .

وأمَّا القياس : فإنَّ التمييزَ هنا منقولٌ من الفاعل ، فأصله أَنْ يكونَ فاعلاً ، فكرهوا أَنْ ينقلوه عن موضعه الأصليِّ ، وهو أَنْ يؤخروه عن العامل فيه ؛ إذ كان الفاعلُ لا يتقدَّمُ على عامله . وهذا قاله الفارسيُّ وغيره[3] .

ورَدَّ ذلك ابنُ عصفور باتفاقهم على جوازِ التقديم في نحو : أَذهبتُ زيداً ، وإن كان فاعلاً في أصله[4] .

وأجيب بأَنَّ التمييزَ فاعلٌ في أصله بهذا الفعل الذي نصبَه ، وزَيْداً في : أذهبتُ زيداً ، لم يكن قَطُّ فاعلاً بهذا الفعل الذي هو أذهبتُ ، وإنما كان فاعلاً بالفعل الذي نُقِل منه ، وهو ذَهَبَ[5] ، وهو الآن مفعولٌ صحيحٌ ، فوجب أَنْ يُغَلَّبَ عليه الحكمُ الحاضر ، وأَمَّا التمييز فإنَّما هو فاعلٌ في الحقيقة وانتصابُه إنما هو مجازٌ ، وعلى التشبيه هذا وَجْهٌ .

ووجهٌ ثانٍ : أَنَّ المانعَ شَبَهُه بالنعت في أَنَّه بيانٌ لما قبله ، فلا يتقدَّم ، كما لا يتقدَّمُ النعت . وهذا منقول عن الفارسي أيضاً[6] ، واستحسنه ابنُ خروف ، وردَّه

---

(١) انظر المقتضب ٣/٣٦ ، الخصائص ٢/٢٨٤ ، الإنصاف ٢/٨٢٨ ، شرح المفصل ٢/٧٤ .

(٢) التسهيل ص ١١٥ ، شرحه ، السفر الثاني ١/١٠٦ .

(٣) عزاه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٢٨٤ إلى الزجاج والفارسي ، وانظر الخصائص ٢/٣٨٤ .

(٤) انظر شرح الجمل ٢/٢٨٤ .

(٥) في الأصل ، س : ذهبت بالتاء ، والصواب ما أثبته .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤ .

ابنُ عصفور بأنَّه لو كان كالنعت لم يتقدَّم على المُمَيَّز متوسِّطاً بينه وبينَ الفعل ، كما لا يتقدَّم النعت[1] .

قال ابن الضائع : ولهم أنْ يُفرِّقوا بأنَّ النعتَ بيانٌ للمنعوت والتمييزَ ليس بياناً للمرفوع فيه ، وإنما هو بيانٌ لمن له[2] الفعلُ حقيقةً ، فهو بيانٌ للفعل وإسنادِه حقيقةً فلا يتقدَّم عليه .

ووجه ثالث : أنَّ المانعَ كونُ عاملِه غيرَ متصرِّفٍ ، لأنَّ ناصبَه تمامُ الكلام لا الفعلُ المذكور . قاله ابن عصفور[3] . ورُدَّ بأنَّ ذلك دعوى ؛ إذ لا يَصِحُّ أن يُنْسَبَ العملُ إلى غير الفعلِ مع حضوره وإمكانِ نسبة العمل إليه .

فإن قال : قد ثبتَ في المنتصب بعد تمام الاسم أنَّه لا يعمل فيه الفعل .

أجيب بأنَّ الأحكامَ من جرِّه عند زوالِ التمام ، دلَّت على تَعذُّر[4] نسبة العمل إلى الفعل ، فليس حكمهما واحداً ؛ بل هما نوعانِ مختلفان ، ولذلك يمتنع التقديمُ هنا باتفاقٍ ، وكالحال أيضاً إذا عَمِل فيها الفعلُ تقدَّمت عليه ، وإذا عَمِل فيها المعنى لم تتقدَّم .

ووجه رابع : أنّ الأصل في الحال والتمييز امتناع التقديم لضَعْفِ العامل . ألا ترى أنَّه لا يعمل فيها إلاّ نكرتين ، لكنَّ الحالَ أشبهتِ الظرفَ ، فجاز تقديمُها ، كما جاز تقديمُ الظَرفِ ، وبقي التمييز على أصل الامتناع . وهذا منقول عن الجَرْميّ .

ووجه خامس : أنَّ المانعَ أنَّهم كَرِهوا الاتِّساع بعد الاتِّساع مع اعتبار الفاعليّة في الحقيقة . قاله ابن أبي الربيع[5] ، وهو معنى ما نقل ابنُ مالك في الشرح عن المانعين من أنَّ هذا النوع من التمييزِ فاعلٌ في الأصل ، وقد أُوهِن بجعله

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤ .

(٢) سقطت (له) من أ ، س .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤ .

(٤) في أ : (تقدر) ، تحريف .

(٥) انظر الملخص ١/٣٩٧ .

كالفضلات ، فلو قُدِّم لازداد وَهْناً إلى وَهْنِه ، فمُنِعَ ، لأنَّه إجحافٌ ، ورَدَّه من

/٢٧٠/ أوجه ستة[1] - أجاب عن جميعها / شيخُنا الأستاذُ أبو عبدالله بنِ الفَخَّار ، رحمةُ الله عليه :

أَحَدُها : أَنَّه دَفْعُ رواياتٍ برأي لا دليلَ عليه .

والجواب : أَنَّا لم نَرُدَّ قَطُّ روايةً برأي ، وإنما قلنا : إنَّ ما سُمِع من التقديم مخصوصٌ بالشعر الذي يجوزُ فيه تقديمُ ما لا يجوزُ تقديمُه في النثر على تسليم أَنَّ إعرابَه تمييزٌ ، وقد يتجه له إعرابٌ آخر .

والثاني : أَنَّ جعلَ التمييزِ كبَعْضِ الفَضَلاتِ مُحَصِّلٌ لضربٍ من المبالغة ، ففيه تقويةٌ لا توهينٌ ، فإذا حُكِمَ بعد ذلك بجواز التقديم ازدادتِ التقويةُ وتأكَّدَت المبالغةُ .

والجواب : أَنَّ المسألةَ من باب تشبيهِ الأصول بالفروع ، وإذا شُبِّهَ أصلٌ بفرع لم يقوَ الفرعُ أَنْ يُحْمَلَ عليه الأصلُ في جميع وجوهه ، وإنما يُحْمَلُ عليه في الوجه الذي وقع فيه التشبيه دونَ ما لم يقع فيه تشبيهٌ ، وفي تقديم التمييز زيادةُ بُعْدٍ عن الأصل ، وإنما وقع التشبيه بالمفعول في مُجَرَّدِ النصب لا في جواز التقديم ، فوجب الامتناع .

والثالث : أَنَّ أصالةَ فاعليّةِ التمييز المذكور كأُصالةِ فاعليّةِ الحال نحو : جاء راكباً رجلٌ ، فإنَّ أصلَه جاء راكبٌ على الاستغناء بالصفة ، وجاء رجلٌ راكبٌ على عدم الاستغناء بها ، والصفة والموصوفُ شيءٌ واحد في المعنى ، فقُدِّم راكبٌ ونُصِبَ بمقتضى الحاليّة ، ولم يمنع ذلك تقديمه على جاء مع أَنَّه يُزال عن إعرابه الأصليّ وعن صلاحيَّةِ الاستغناء به عن الموصوف ، فكما تُنُوْسيَ الأصلُ في الحال ، كذلك تُنُوسِيَ في التمييز .

والجواب : أَنَّ هذا تلفيقٌ بعيدٌ جدّاً ، وذلك أَنَّ ما ذكره من أصالةِ فاعليّةِ

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١٠٧/١ وانظر شرح الجمل لابن الفخار ١٠٤٠/٣-١٠٤٤ .

الحال غيرُ صحيح ؛ لأنَّ الحال لم تكن قَطُّ فاعلةً[1] لا لفظاً ولا أصلاً ، وإنما أصلُها أَنْ تكونَ تابعةً لموصوف تكون على حَسَبه من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ ، ولم يكن قَطُّ راتباً لها ، فيكون كالتمييز .

والرابع : أنَّه لو صَحَّ اعتبارُ الأصالةِ في عمدة جُعِلَت فضلةً ، لصَحَّ اعتبارُها في فضلةٍ جُعِلت عمدةً ، فكان يجوز للنائب عن الفاعلِ من التقديم على رافعه[2] ما كان يجوز له قبلَ النيابةِ ، والأمرُ بخلافِ ذلك ، لأَنَّ حكمَ النائب فيه حُكْمُ المنوبِ عنه ، ولا يعتبر حالُه التي انتقل عنها ، فكذلك التمييز المذكور .

والجواب : أَنَّ النائبَ إنما ناب عن الفاعل في وجهٍ لا يَصِحُّ معه تقدُّمٌ ، وهو شَغْلُ الفعلِ به وبناؤُه له ، وجَعْلُه معه كالشيءِ الواحد ، وامتناعُ حذفه ، كما أَنَّ الفاعل كذلك فيما ذُكِرَ ، بخلاف التمييز ، فإنه لمن يُشَبَّه بالمفعول إلاَّ في مُجَرَّدِ النصب خاصَّةً من حيثُ اشتغلَ الفعلُ بغيره لَفْظاً ، فأَشبهَ الفضلات ، فانتصب انتصابَها .

والخامس : أَنَّ منعَ تقديمِ التمييز المذكور عند مَنْ منعَه مُرَتَّبٌ على كونه فاعلاً في الأصل ، وذلك إنَّما هو في بعضِ الصّور ، وفي غيرها هو بخلافِ ذلك ، نحو : امتلأ الكوزُ ماء ، و﴿فجَّرْنا الأرض عيونا﴾[3] . وفي هذا دَلالَةٌ على ضَعْفِ عِلَّةِ المنع لقصورها عن عمومِ جميع الصور .

والجواب : أَنَّه قد صَحَّ في غيرِ موضعٍ من العربيةِ حَمْلُ ما ليس فيه سَبَبٌ / /٢٧١/
على ما فيه السببُ إذا كان الجميعُ من بابٍ واحدٍ ليجريَ الكلُّ على[4] أسلوبٍ واحدٍ ، كتَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ معَ يَعِدُ ، وكيَذَرُ مع يَدَعُ ، وكامتناع نَعْتِ الضمير

(١) في أ : (فاعه) ، بسقوط اللام .
(٢) في أ : (على رفعه) .
(٣) سورة القمر آية ١٢ .
(٤) في الأصل : عن ، تحريف .

بغير نعتِ البيان حَمْلاً على امتناع نعته به . ونظائره كثيرة ، وهذا من ذلك .

والسادس : أنَّ امتناعَ أصالةِ الفاعليّةِ في منع التقديم على العامل متروكٌ في نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، فإنَّ زيداً في الأصل فاعلٌ وبَعْدَ جعلِه مفعولاً لم يُعْتَبَر ما كان له من مَنْع التقديم ؛ بل أجيز فيه ما يجوزُ فيما لا فاعليّةَ له في الأصل ، فكذا ينبغي أَنْ يُفْعَلَ بالتمييز المذكور .

والجواب : أنَّ هذا بعينِه هو رَدُّ ابنِ عصفور ، وأجيب[1] بالفرق بين المسألتين : أنَّ زيداً هنا ، لم يكن قَطُّ فاعلاً بهذه البِنْيَةِ الناصبة له ، وإنما كان فاعلاً في بِنْيَةٍ أخرى وهي عَطَا قبل النقل ، وهما بِنْيَتَانِ مختلفتان[2] كما ترى ، وأمَّا التمييز فإنَّه فاعلٌ في الأصل والمعنى بهذه البِنْيَةِ الناصبة له في الحال ، وليس مفعولاً صحيحاً كزيدٍ في أعطيتُ زيداً درهماً ، وقد تقدَّم هذا المعنى .

هذا ما احتج به ابن مالك ، وما رَدَّ به الأستاذ - رحمه الله . قال ابن الضائع : والصحيحُ في المنع عَدَمُ ورودِ السماع به ، وذلك أنَّ التمييز كثيرٌ في الكلام ، فأَنْ لم يرد مقدَّماً في موضعٍ أصلاً - يعني في الكلام - دليلٌ على رَفْضِه . قال : وَيَدُلُّ على ذلك أنَّ مجوِّزَ تقديمه لم يَعْثُر على اتساعه في كلام العرب واتساع من بعده إلاَّ على هذا البيت - يعني بيتَ المُخَبَّل - وليس بنَصٍّ فيما زعموا ، ولو كان نَصّاً لوجب حملُه على الضرورة ؛ إذ لم يرد . وما قال ابن الضائع من الاعتماد على السماع هو الأصلُ عند الجميع ، ولكنَّهم مع ذلك أظهروا للمنع وجوهاً من القياس ، فالحق إذاً ما ذهب إليه الناظم هنا .

حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار - رحمة الله عليه - قال : أخبرني مَنْ أثق به من أصحابِنا - يعني تلميذه الشيخ أبا جَعْفرٍ الشَّقوريَّ شيخَنا[3] أنَّه

---

(١) في الأصل : (وأجاز) ، تحريف . والصواب من أ ، س .

(٢) في الأصل : (شيئان مختلفان) . وما أثبت من أ ، س .

(٣) مضت ترجمته في المقدمة .

لَقِيَ الشيخَ أبا حيان الغَرناطي بالقاهرة ، فسأله عن مذهبِ مُدَرِّسي[1] العربية بغَرْنَاطة في هذه المسألة . قال : فأخبرتُه بامتناع التقديم ، فقال : بل الصحيحُ الجواز قياساً وسماعاً ، ثم قام ، فأخرج له مُبَيَّضةً على تسهيل ابن مالك ، وقرأ عليه فيها وجهَ القياس . وأنشد له من السماع أبياتاً كثيرة[2] .

قال الأستاذ : يرحم اللهُ أبا حيان لقد أَغْفَلَ أصلاً عظيماً من أصول النحو مع كثرةِ دَوْرِه على ألسنةِ المقرئين ، وذلك أنَّ تقديمَ التمييز على عامله إذا كان فعلاً – يعني متصرفاً – لو كان جائزاً عند العرب لكَثُرَ نظماً ونثراً كثرةً لا يمكن فيها تأويلٌ ، كما كَثُرَ تقديمُ الحال على عاملها إذا كان فعلاً نظماً ونثراً كثرةً لا يمكن فيها تأويلٌ .

قال : فلما كان الأمرُ على خلاف ذلك ، دَلَّ دَلالةً واضحةً على امتناع العرب من تقديمه على عامله وإن كان فعلاً ، لأَنَّ اختصاص ذلك بالشعر مع كثرةِ استعماله دليلٌ على أَنَّه من ضرائره . وزادني شيخنا أبو عبدالله البَلَنْسِيّ[3] – أجلَّه الله – في هذه الحكاية أَنَّ أبا حيان لما قرأ عليه تلك الأبياتِ على كثرتها قال له : ما تقولون / في /٢٧٢/
هذه الشواهد ؟ فقال له الفقيه أبو جعفر : نجمعُها جميعاً ، ونقولُ هذا شاذٌّ يحفظُ ولا يُقاس عليه . قال : فانزعج الشيخُ أبو حيان لهذا الكلام ، وإنما نَبَّه الفقيهُ أبو جعفر بما قال على الأَصْل الذي أشار إليه شيخُنا الأستاذ – رحمة الله عليه – وهو أصلٌ متفقٌ عليه عند الأكابر : الخليلِ وسيبويه ، فمَنْ دونَهما إلى الآن ، وابنُ مالك قد يعتبرُه في مواضعَ كهذا الموضع ، وقد لا يعتبره كما فَعَلَ في مسألة دخولِ واوِ الحال على المضارع المُوْجَب ، وفي مسألةِ الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه بمعمولِ المضاف ، وغيرهما من المسائل التي تقدَّمت إلى أُخَرَ ستأتي في مواضعها إن شاء الله .

---

(١) في الأصل ، وس : (مدرس) ، وانظر شرح الجمل لابن الفخار ٣/١٠٤٠ .

(٢) انظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/ل ١١٤ فما بعدها ، وانظر أيضاً منهج السالك ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٣) مضت ترجمته في المقدمة .

والأصلُ المذكور قد تَبَيَّنَ في الأصول ، وسيقعُ التنبيهُ عليه في باب الإضافة إن شاء الله ، و(سُبِق) فعلٌ مبنيٌّ للمفعول للعلم بالفاعل ، وهو التمييز ، أي نَزْراً سبقَه التمييزُ ، والنزرُ : القليلُ التافه . يقال : نَزُرَ الشيءُ - بالضم - يَنْزُرُ نَزارَةً ، وانتصب هنا على الحال من ضمير سُبِق .

وهنا انقضى الكلامُ على المنصوبات ونَصْبِ الأفعال إيَّاها ، وأَخَذَ بَعْدُ يتكلم على المجرورات وعوامِلِها وأحكامِها الخاصَّةِ بها . وهذا حين ابتدائه .

حروف الجر

لما كان الجرُّ لا يكون إلاَّ بالإضافة ، والإضافةُ على وجهين : إضافةُ اسمٍ إلى اسم نحو : غلام زيدٍ ، وإضافةُ فعلٍ إلى اسم بواسطة الحرف المضيف ، نحو : مررت بزيدٍ ، وكان لكلٍّ واحدٍ من القسمين أحكامٌ تَخْتَصُّ به ، خَصَّ كلٌّ قسم بباب على حِدَةٍ ، وبدأ بإضافة الفعل إلى الاسم ، وهي المختصَّةُ بالحروف ، فقال :

هاكَ حروفَ الجر وهي مِنْ إلى   حتى خلا حاشا عدا في عَنْ على
مُذْ منذ رُبَّ اللامُ كي واوٌ وتا   والكافُ ، والبا ، ولعلَّ ومتى

(ها) مقصوراً ، وهاء ممدوداً آسما فعلٍ معناهما : خُذْ ، ويجوز لحَاق الكافِ لهما حرفَ خطابٍ بحِسَبِ المخاطب من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكير وتأنيث ، كما في اسم الإشارة ، فتقول : هاكَ ، وهاكِ[1] ، وهاكما ، وهاكم ، وهاكُنَّ ، وكذلك سائر الحالات ، فمعنى قوله : (هاك حروفَ الجَرِّ) : خُذ حروفَ الجرّ ، وكأنَّه على حذف المضاف ، أي خُذ أحكامَ حروف الجرّ ، من معانيها ، ومواضعها ، وغيرِ ذلك من أحكامها . وسمَّاها حروفَ الجرّ ، لأنَّها تعمل الجرَّ فيما دخلت عليه ؛ فسمّيت بأثَرِها ، وتسمى أيضاً حروفُ الإضافة ، وذلك من جهة معناها ؛ لأنَّها تضيف إلى الاسم ما قبله أو ما بعده ، فإذا قلتَ : مررت بزيدٍ ، فقد أضفتَ المرور إلى زيدٍ بالباء .

وإذا قلتَ : رُبَّ رجلٍ يقول ذاك ، فقد أضفتَ القول إلى الرجل برُبَّ ، وكذلك سائر الحروف .

ثم أخذ في تعدادها فقال : (وهي مِنْ إلى) إلى آخرها ، عطفَ بعضَها على

(١) في أ : (هاءك) .

/٢٧٣/ بعضٍ بحرف عطف تارةً ، وبغير حرفٍ تارةً ، بل على تقديره[١] حسب ما / اعتادَه في حذفه إيَّاه اختصاراً ، والذي ذكر منها عشرون حرفاً ، وهي : مِنْ ، نحو : جئتُ من الدارِ ، وإلى نحو : ذهبتُ إلى السوق ، وحتى ، نحو : ﴿سلامٌ هي حتى مَطْلَع الفجر﴾[٢] ، وخلا ، نحو : قام القومُ خلا زيدٍ ، وحاشا ، نحو : قام القوم حاشا زيدٍ ، وعدا ، نحو : جاء القوم عدا زيدٍ ، وفي ، نحو : زيد في الدارِ ، وعَنْ ، نحو : أعرضت عَن زيدٍ ، وعلى ، نحو : قعدتُ على الحصيرِ ، ومُنْذُ ومُذْ ، نحو : ما رأيته منذ يومِ الجمعة ، ومُذْ يومِ الجمعة ، ورُبَّ ، نحو : رُبَّ رجلٍ يقول ذاك ، واللام ، نحو : المال لِزيْدٍ ، وكي ، نحو : جئتُك كي تكرِمَني ، على قولهم : كَيْمَه[٣] ، والواو في القسم نحو : والله لأُكْرِمَنَّ زيداً ، والتاء كذلك نحو : تالله لا يقومُ زيدٌ ، والكاف نحو : زيد كأَسَدٍ ، والباء نحو : مررت بزيدٍ . ولعلَّ حرف جر عند بني عُقَيْل ، سمعه أبو زيد من بني عُقَيْل[٤] . وروى الجرّ بها أيضاً الفراءُ وغيرُه[٥] ، ولامُها الأخيرة مفتوحةٌ أو مكسورةٌ ، وأنشدوا على ذلك :

لعلَّ اللهِ يمكنني عليها جهاراً من زهيرٍ أو أُسيدِ[٦]

---

(١) في أ : (تقدير) ، بسقوط الضمير .

(٢) سورة القدر الآية الأخيرة .

(٣) أي : لِمَ ، فكي حرف جر ، و(ما) الاستفهامية اسم مجرور بها ، والهاء للسكت / انظر شرح ابن عقيل ٣/٢ .

(٤) سر صناعة الأعراب ٤٠٧/١ : «وحكى أبو زيد أَنَّ لغة عقيل : لعلِّ زيدٍ ، بكسر اللام الآخرة من لعلّ ، وجَرِّ زيد» وانظر الإفصاح للفارقي ص ١١١ ، الجنى الداني ص ٥٣٠ .

(٥) الجنى الداني ص ٥٣٠ ، وانظر الإفصاح ص ١١١ .

(٦) البيت لخالد بن جعفر العامري / ، وهو في معاني القرآن للأخفش ١٢٤/١ ، المسائل البصريات ٥٥٢/١ ، سر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ ، الإفصاح ص ١١ ، أمالي المرتضى ٢١٢/١ ، منهج السالك ص ٢٣٥ ، الجنى الداني ص ٥٣٠ ، التصريح ٢/٢ ، خزانة الأدب ٣٧٥/٤ .

وروى الفراء الجرّ بعَلٍّ ، وأنشد :

علٍّ صروفِ الدهرِ أو دُولاتِها يُدْنيننا اللَّـمَّةَ من لَـمَّاتِها
فيستريحَ القَلْبُ من زَفْرَاتِها[1]

ومتى أيضاً حرفُ جَرّ عند هُذيل[2] ، حكى يعقوبُ عنهم أنَّهم يستعملونها بمنزلة (مِنْ) .

وقال الكسائي ، قال معاذٌ[3] : سمعتُ ابنَ جُوَيَّـةَ يقول : وضعتُه في متى كمي ، أي : في كمي .

وأنشد الأصمعيّ لأبي ذؤيبٍ الهذليّ :

شربن بماء البحر ثم تَرَفَّعَت متى لُـجَجٍ خُضْرٍ لهن نَئِيجُ[4]

---

(١) الأبيات في معاني القرآن ٩/٣ ، ٢٣٥ ، وأوردها الفراء شاهداً على نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجّي ، ولم يشر إلى الجر بها ، وأكثر المصادر تورده شاهد على نصب (صروف) بعَـلَّ ، ولا شاهـد فيه – على ذلك – على ما سيق من أجله هنا . وفي اللسان (علل) : «قـال ابن رومـان : وسمعت الفراء ينشد (عـلَّ صروفِ الدهـر ، فسألتُـه : لم تكسر (عـلَّ صروفِ الدهـر) ؟ ، فقـال : إنما معنـاه : لعـاً لصروفِ الدهـرِ ودولاتِهـا ، فانخفضت صـروف بالـلام . . .) ، وأشار البغداديّ في شرح أبيات : مغنى اللبيب ٢٨٥/٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٢٩ إلى أنه يروى بجر (صروف) أيضاً ، وانظر الخصائص ٣١٦/١ ، سر صناعة الأعراب ٤٠٧/١ ، الإنصاف ٢٢٠/١ ، المقاصد النحوية ٣٩٦/٤ .

(٢) انظر الصاحبي ص ٢٧٧ ، شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، الأزهية ص ٢٠٩ .

(٣) في الاقتضاب ٣٧٣/٣ : «وحكى أبو معاذ [كذا] الهرّاء – وهو من شيوخ الكوفيين – : جعلته في متى كُـمِّي» ، وفي الأزهيّة ص ٢٠٩ : «وحكى الكسائي عن العرب : أخرجه من متى كمّه ، أي : من وسط كمّه» ، وانظر أمالي ابن الشجريّ ٢٧٠/٢ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، وروايته : «على حبشيات لهن نئيج» لكنّ السكريّ قال عقب إيراد البيت : «قال الأصمعيّ : ويروى : «شربن بماء البحر ثم ترفعت متى حبشيَّاتٍ» ، يعني أنَّ السحاب شربن من ماء البحر . وأنشده : «متى لُـجَج خضرٍ» . . . و«متى» ، معناها (مِنْ) =

وقال أبو المثلم[1] الهذلي :

متى ما تنكروها تعرفوها متى أَقْطارِها عَلَقٌ نفيثُ[2]

وفي كون (متى) في هذه اللغة حرفاً نَظَرٌ ، فقد قال يعقوب في كتاب المقصور والممدود : إنَّها بمعنى وَسَط ، وإنَّ معنى قولهم : جعلتُه في متى كمي ، أي : في وَسَط كمي[3] ، فأدخل عليها (في) كما ترى ، وذلك شاهدٌ على أنَّها اسمٌ لا حرفٌ .

ثم قال : وقد تكون بمعنى (من)[4] ، ثم أنشد البيتين ، فحكايةُ معاذٍ لهذا[5] لا دليلَ فيها لوضوح كونها اسماً ؛ بدليل دخول (في) عليها ، قال ابنُ جِنّي : أمَّا (متّى) في لغة هذيل ، فإنَّها اسم . قال : وكذلك التي بمعنى (من) هذه[6] ، وكأنَّ

= في لغة هذيل» . والشاهد في معاني القرآن ٢١٥/٣ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٥ ، الخصائص ٨٥/٢ ، سر صناعة الإعراب ١٣٥/١ ، ٤٢٤ ، المحتسب ٢١٤/٢ ، الأزهية ص ٢١٠ ، أمالي ابن الشجريّ ٢٧٠/٢ ، خزانة الأدب ١٩٣/٣ . والنثيج : المـَرّ السريع معه صوت .

(١) في أ : (الهثلم) ، تحريف .

(٢) شرح أشعار الهذليين ٢٦٤/١ ، وفيه ١٢٩/١ : «وأنشد – الأصمعي – لصخر الغيّ : . . .» وأورد البيت ، وهو سهو لم يفطن له محققه – رحمه الله – ، ومثله في أدب الكاتب ص ٥١٨ ، وقد نبَّه على هذا السهو ابن السيد في الاقتضاب ٣٩٢/٢ قائلاً : «وهذا مما غلط فيه يعقوب فنقل ابن قتيبة كلامه» لكن ابن السيد وقع في السهو نفسه في الاقتضاب ٣٧٢/٣ . وسبب السهو هذا أنَّ لصَخْر قصيدةً من بحر ورويّ الشاهد ، والشاهد من قصيدة لأبي المثلم يجيب فيها صخراً .

(٣) لم أجد هذا في كتاب حروف الممدود والمقصور ليعقوب بن السكيت المطبوع .

(٤) في الاقتضاب ٢٩٢/٢ : «ورواه يعقوب في كتاب المعاني : (متى أقطارِها) . . . ، وحكى أنَّ هذيلاً تستعمل (متى) بمعنى (من) . . .» .

(٥) في أ : الهراء ، وهو لقب معاذ .

(٦) في الأصل : هي هذه ، بإقحام (هي) .

حرفَ[1] الجرِّ مرادٌ معها ، أي : ترفعت مِنْ متى لجج ، أي : من أوساط لجج ، وكذلك قول الآخر : متى أقطارها ، أي : من متى أقطارها ، ثم قال : ولا ينكرُ أيضاً أَنْ يكونَ حرفاً كـ «مِنْ» ، فإذا لم يتحصَّل بَعْدُ كون (متى) في لغة هذيل حرفاً ، فإثباتُ الناظم لها في حروف الجر دعوى لا دليلَ عليها .

والجواب : أن كون (متى) بمعنى : وَسَط في تلك اللغة ثابتٌ ، وليس هو مرادَ ابن مالك ، وإنما مرادُه الاستعمال الآخر ؛ إذ اللغويون حكوا في (متى) في لغة هذيل استعمالين[2] :

أحدُهما : أَنْ تكونَ بمعنى وَسَط ، وذلك قولهم : وضعتُه في متى كمي .

والآخر : أَنْ يكون بمعنى (من)[3] كما في الأبيات المذكورة .

/٢٧٤/ وأما ما جَوَّزه ابنُ جني فبناءٌ على قولِ مَنْ قال : إنَّها في الشعر بمعنى / وَسَط أيضاً ؛ إذ للعلماء فيها قولان :

أحدهما : هذا ، وأَنَّ كونَها بمعنى (من) لم يَثْبُت بَعْدُ ، فَرُدَّ المحتملُ إلى المحقَّق .

والثاني : أَنَّها تستعمل بمعنى (من) ، وهو رأي يعقوبَ ، وجماعة من اللغويين والنحويين - وإلى هذا القول ذهب الناظم هنا ، وفي التسهيل[4] ميلاً مع الأكثر - حكى هذين القولين ابن السيِّد في قوله : متى لجج خضر[5] ، فكأَنَّ ابنَ جِنِّي جوَّزَ كلَّ واحدٍ من القولين واعتمد الناظمُ على أحدهما . ولم يذكر من حروف الجرّ (لولا) إذا جاء بعدها الضميرُ المتَّصلُ نحو : لولاكَ ، ولولاهِ ، وإن

---

(١) في أ : حروف ، بزيادة واو قبل الفاء .

(٢) في الأصل : (استعمالان) ، والصواب ما أثبت من أ .

(٣) سقطت (من) من أ .

(٤) التسهيل ص ١٤٨ .

(٥) الاقتضاب ٣/٣٧٢-٣٧٣ .

كان مذهبُ سيبويه أنّها في تلك الحال جارّةٌ[1] ؛ لقلة مجيئها كذلك ؛ ولذلك لما ذكر (لولا) لم يعرج عليها في ذلك القليل ، بل قال :

لولا ولو ما يلزمانِ الابتدا إذا امتناعاً بوجودٍ عَقَدا

ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ مذهبُه هنا مذهبَ الأخفش والفَرّاء القائلين بأَنَّ هذه الضمائر بعد (لولا) في موضع رفعٍ ، كأَنَّه من وَضْعِ المتّصلِ موضع المنفصل[2] ، ويكون قوله : (يلزمان الابتدا) نَفْياً لرأي سيبويه فيها ، فلا تكون على هذا من حروف الجرّ أَصْلاً .

أو يكون هنا رأى [رأي][3] المبرد في أَنَّ لولاكَ ، ولولاهُ ليس من كلام العرب[4] . وهذا أظهرُ في نَفْي وقوعِ (لولا) حرفَ جَرٍّ ، وسيأتي الكلام على هذا كلِّه في : فصل (لو) إن شاء الله .

واعلم أَنَّ هذه الحروفَ تأتي على ثلاثة أقسام :

أحدها : أَنْ تكونَ حروفاً لا غيرُ ، كالباء ، والواوِ ، والتّاء ، ورُبَّ ، ومِنْ ، وإلى ، وحتّى ، وفي ، واللامِ ، وكي ، ولعلّ .

والثاني : أَنْ تكونَ حروفاً تارةً وأفعالاً تارة ، وذلك : خلا ، وعدا ، وحاشا ، وقد مَرَّ ذكرُ ذلك في باب الاستثناء .

والثالث : أَنْ تكونَ حروفاً تارةً وأسماءً تارةً ، وذلك : عَنْ ، وعلى ، ومُذْ ، ومُنْذُ ، والكافُ ، ومتى .

---

(١) الكتاب ٣٧٣/٢ .

(٢) انظر المقتضب ٧٣/٣ ، الكامل ٣٤٥/٣ ، وهو فيهما منسوب إلى الأخفش وحده . ونسب إليه وإلى الفراء في أمالي ابن الشجري ٢١٢/٢ ، شرح المفصل ١٢٢/٣ ، وإلى الكوفيين والأخفش في الإنصاف ٦٨٧/٢ ، الجنى الداني ص ٥٤٥ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من أ .

(٤) انظر الكامل ٣٤٥/٣-٣٤٦ .

وإنما هذا التقسيم بالنسبة إلى وَضْعِ اللفظ بعينِه ، لا بالنسبة إلى اشتراكِ اللفظ بسببِ الإعلالِ التصريفي ، فإنَّ ذلك عارضٌ[1] * كـ (مِنْ) الجارَّةِ مع : (مِنْ) أمراً مِنْ : مانَ يَمينُ ، و(في) الجارَّة مع (في) أمراً للمخاطبةِ من : وَفَى يَفي ، وكذلك ما أشبهه ، فليس المراد هذا ، وإنما المراد ما كان فيها في أصلِ الوضع عُومِلَ معاملةَ الحرف والاسم ، أو معاملةَ الحرف والفعل والمعنى واحدٌ . وعلى هذا التقسيم بنى الناظم كلامَه هنا .

وهذه الحروف تقدَّم منها في باب الاستثناء : خلا ، وحاشا ، وعدا ، ويختص منها بباب القسم : الواوُ ، والتاء ، فأحكامُهما مستوفاةٌ هناك ، ولم يذكر هنا من أحكامهما إلاَّ بَعْضاً : وهو ما يتعلَّق بهما من حيثُ هما حرفا جَرٍّ ، وأمَّا ما يتعلَّق بهما في القَسَم ، فلم يذكره في هذا النظم ؛ إذ ترك باب القسم جملةً ، فلم يُبَوِّب عليه فيه أصلاً ، وهو ضروريُّ الذكر كسائر الأبواب ؛ بل الضرورةُ إليه أشدُّ من الضرورة إلى باب الإخبار .

وما أدري ما الذي صدَّه عن ذكره ؟ وعلى كلٍّ تقديرٍ فالأحرفُ الجارَّة في القسم هي هذه ، وما / يتعلَّقُ بها من أحكام الجَرِّ قد ذكره . /٢٧٥/

فإن قيل : فقد نقصَه من حروف القسم الجارَّة (من) ، فإنك تقول : مِنْ رَبِّي لأفعلنَّ ، إمّا على أنَّ (من) وضعت موضع الباء . والأصل : (بربِّي) . وإمَّا على أن المعنى : من أجل رَبِّي ، وكذلك : مُـ[2] اللهِ لأفعلنّ ، على أنَّ أصلها الواو ، كأنَّه قال : والله لأفعلَنَّ .

فالجواب : أنَّ (من) أصلُها عنده (أَيْمُن) ، فهي ممَّا غُيِّر في القسم ، وكذلك : مُ الله ، فهي أسماء لا حروف ؛ فلذلك لم يذكرها . والله أعلم .

ثم لما عَدَّها أتى قبلَ ذكر أحكامها التفصيليّةِ المختَصَّةِ بكلِّ حرفٍ بأحكام لها

(١) في أ : عارض على معناه كمِن .
(٢) في أ : (من) ، تحريف .

عامَّةٍ مشتركٍ فيها ، فقال :

بالظاهرِ اخصص مُنْذُ ، مُذْ وحتَّى والكافَ ، والواوَ ، ورُبَّ ، والتَّا

فقسَّمَ الحروفَ الجارَّةَ أولاً على قسمين :

أحدهما : ما لا تدخلُ من الأسماء إلاَّ على الظاهر دونَ المضمر ، وذلك سبعةُ أحرفٍ :

أحدُها[1] والثاني : مُذْ ، ومُنْذُ ، وهو قوله : (بالظاهر اخصص مُنْذُ ، مُذْ)[2] فتقول : ما رأيته مُنْذُ يومين ، ومُذْ يومينِ ، ولا تقول : ما رأيتُه مُذْهما ، ولا مُنْذُهما ، ولا مُذْهُ ، ولا ما كان نحو ذلك .

قال سيبويه : «واستغنوا عن الإضمارِ في (مُذْ) بقولهم : مُذْذاك ؛ لأَنَّ ذاك اسمٌ مُبْهَمٌ ، وإنما يذكر حين يُظَنُّ أَنَّك قد عرفت ما يعني»[3] ، فهو عنده من باب الاستغناء ، كما استغنوا عن وَذَرَ ، ووَدَعَ بتَرَك[4] ، وبليلةٍ عن ليلاةٍ ، ولذلك قالوا : ليالٍ وبلَمْحَةٍ عن مَلْمَحَةٍ ، وبشَبَهٍ عن مَشْبَهٍ ، وعليه جاء ملامح ومشابه أغنى عن المتروك ، واستغنوا بذكر عن مذكار أو مذكير ، وعلى المتروك جاء مذاكيرُ[5] ، وعن جمع الكثرة بجمع القلة كأرجل وآذان ، وعن جمع القلة بجمع الكثرة كشسوع ورجال . وهو باب واسع[6] .

والثالث : حَتَّى ، فتقول : دع القوم حتّى يومِ كذا ، ورأيتُهم حتَّى زيدٍ ، ولا

---

(١) في أ : (الأول) .

(٢) في الأصل : (منذ ومذ) .

(٣) في الأصل : (ما يغني) ، بالغين المعجمة ، تصحيف ، والنص في الكتاب ٢/٣٨٣-٣٨٤ ، والتصحيح منه ومن أ .

(٤) انظر الكتاب ١/٢٥ ، ٤/٦٧ ، ٩٩ ، واللسان (ودع) .

(٥) انظر اللسان مواد : ليل ، لمح ، شبه ، ذكر .

(٦) انظر فهارس كتاب سيبويه للشيخ محمد عبد الخالق عضيمه – رحمه الله – ص ٧٧-٧٩ .

تقول : دع القوم حتَّاه ، ولا رأيتهم حتَّاه ، ولا رأيتهم حتَّاك . قال سيبويه : «واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم : رأيتُهم حتَّى ذاك ، وبقولهم : دعه حتَّى يومِ كذا وكذا ، وبقولهم : دعه حتَّى ذاك وبالإضمار في (إلى) من قولهم[1] : دعه إليه لأَنَّ المعنى واحدٌ»[2] .

والرابع : الكاف فتقول : أنت كزيدٍ ، وعمروٌ كالأسدِ ، ولا تقول : أنت كَهُ ، ولا كَكَ ، ولا نحو ذلك . قال سيبويه : «وذلك أنهم استغنوا بقولهم : مثْلي وشِبْهي عنه فأسقطوه»[3] .

والخامس : الواو فتقول : واللهِ لأَفعلن . ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[4] . ولا تقول : وَهُ لأفعلن ، ولا وَك ، فإن أردتَ الإتيان بالضمير أتيتَ بالباء مكانَ الواو ، ومن هنا ظهر لهم أَنَّ الباءَ هي الأصلُ ؛ لأَنَّها أَعَمُّ استعمالاً ، وأقوى تَصَرُّفاً ، وإنَّما أُبْدِلَت من الباءِ لمضارعتها لها لفظاً ومعنى .

أَمَّا اللفظُ : فلأَنَّ مخرجَهما معاً من الشفتين[5] .

وأَمَّا المعنى : فإنَّ الباءَ للإلصاق ، والواوَ للجمع ، والشيءُ إذا لاصقَ الشيءَ فقد اجتمع به . قاله ابن جني[6] . والسهيليُّ ينكر إبدالَها من الباء[7] ، وليس هذا موضع الاحتجاج على الصحيح من المذهبين .

والسادس : (رُبَّ) فتقول : رُبَّ رجلٍ / يقولُ ذاك ، و : /٢٧٦/

---

(١) كذا في الأصل ، وأ ، وفي الكتاب : (إذا قال : دعه إليه) .

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) سورة التغابن آية ٧ .

(٥) في الأصل : (الشقين) ، تحريف ، والصواب من أ .

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ١٤٣/١-١٤٤ .

(٧) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٨١٨/٢-٨١٩ ، البحر المحيط ٣٢٢/٦ ، همع الهوامع ٢٣٧/٤ .

* أَلاَ رُبَّ خصمٍ فيكَ أَلْوَى رَدَدْتُه *[1]

ولا يجوز أَنْ تقولَ : رُبَّك ، ولا رُبَّني ، ولا زيد رُبَّهُ ؛ لأَنَّ (رُبَّ) خصتها العربُ بالدخول عن النكرات ، فلا تقول : رُبَّ زيدٍ ، ولا رُبَّ هذا ، ولا رُبَّ الرجلِ ، والضمائر أعرفُ المعارف ، فلا تدخل عليها من باب أولى . وأما ما جاء من نحو : رُبَّهُ رجلاً[2] ، فإنما ساغ من جهة أَنَّ هذا الضميرَ قد انتفَى عنه المعنى الذي كان به ضميرُ النكرة معرفةً ، وهو عودُه على معروفٍ تقدَّم ، فذلك هنا مفقودٌ ؛ فإنه عائِدٌ على ما لم يُعْقَل إلاَّ بعد الفراغ من ذكره ، فلم تدخل عليه (رُبَّ) إلا وهو أشدُّ إبهاماً من النكرة الظاهرة ؛ لأَنَّ النكرةَ الظاهرةَ تَدُلُّ بنفسها على جنسٍ أو نوعٍ منه بخلاف الضمير المفسَّر بمذكور بعده[3] .

والسابع : التَّاء ، فتقول : تاللهِ لا يقومُ زيدٌ ، ولا تقول : تَهُ ولا تَكُ ، كما تقول : به وبك .

ووَجْهُ ذلك أَنَّ التَّاءَ لمَّا كانت عندهم بدلاً من الواوِ المُبْدَلَةِ من الباء ، وكانتِ الواوُ لا تدخل على المضمر كانتِ التَّاءُ أولى أَلاَّ تَجُرَّ المضمرَ ؛ ولذلك اختصَّت باسم الله تعالى فلم تدخل على غيره إلاَّ شاذاً كقولهم : تَرِبِّ الكعبةِ[4] . هذا تمثيلُ ما ذَكَر . وقد ذكر سيبويه من هذه الحروف : الكافَ ، وحتَّى ، ومذ في بابٍ مفردٍ من أبواب الضمائر[5] ، ولكن لا يخالِفُ فيما تقدَّم ؛ إذ قد ذكر أحكام البواقي في مواضعها .

وحكى السيرافيُّ أَنَّ المُبَرِّدَ أجاز في الكاف ، وحتَّى ، ومُذْ ما مَنَعَ سيبويه

---

(١) لامرىء القيس من معلقته ، وتمامه : * نصيح على تعذاله غير مؤتل *
ديوانه ص ١٨ ، شرح القصائد السبع ص ٧٣ ، شرح القصائد التسع ١/١٥٧ .

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/١٧٦ .

(٣) في الأصل وأ : (قبله) .

(٤) حكاه الأخفش / انظر المفصل ص ٢٨٧ ، الجنى الداني ص ١١٧ ، التصريح ٢/٤ .

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٣٨٣ .

فيقول : حتى هو رفعا ، وحتّى إيّاه نصبا ، وحتّاه[1] ، وحتّاك جرا ، وكذلك : مُذْهُ ، ومُذْهُوَ[2] .

وعلى هذا يقول : زيد كَكَ وأنت كَهُ ونحو ذلك .

قال السيرافيُّ : وقولُ سيبويهِ هو الموافقُ لكلام العرب[3] . وما جاء من ذلك على خلاف ما تقرّر فمحفوظ كما سيذكر بَعْدُ .

وسكوته عن الحروف البواقي يقتضي أَنَّ حكمها مخالف لهذه[4] ، وأَنّها لا تَخْتَصُّ بالظاهر ؛ بل تدخل على كلٍّ ظاهر ومضمر ، وهو القسم الثاني ، فيجوز أَنْ تقولَ : المالُ لزيدٍ ، والمال لَهُ ، ومررتُ بزيدٍ ، ومررتُ بِهِ ، وبِكَ لأفعلنَّ ، وعلى زيدٍ مال ، وعليكَ مالٌ ، وجئتُ من الدار ، وقَرُبَ مِنّي ، وكذلك سائر الحروف ، لكنّه يلزم من هذا التقسيم أن تكونَ حاشا ، وخلا كـ «إلى» و«على» تدخلانِ على الظاهر والمضمر . وقد نَصَّ الفارسيُّ في بعض كتبه على أَنّهما كحتّى لا يضافان إلى المضمر ، فيَبْقَى هذا الموضع مشكلاً[5] إلاّ أَنْ يَدَّعي الناظمُ خلافَ ذلك ، فقد أنشد في الشرح في فصل حاشا قولَ الشاعر :

في فتيةٍ جعلوا الصليبَ إلههم   حاشايَ إنّي مسلمٌ معذورُ[6]

---

(١) في الأصل : (حتى) ، والتصحيح من أ ، وشرح السيرافي .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل . ١٦ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) في أ : (لغيره) ، تحريف .

(٥) في أ : (مشكل) .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٦٣/٢ ، والبيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٦٠ (ضمن العدد الثامن من حوليات الجامعة التونسية) مفرداً ، المقاصد النحوية ٣٧٧/١ ، التصريح ١١٢/١ ، همع الهوامع ٢٨٥/٣ ، اللسان : عذر ، حشا . وفي الأصل وأ : (حاشاني) بنون قبل الياء ، تحريف .

فيمكن أَنْ يَدَّعيَ مثلَ ذلك في (خلا) أيضاً ؛ إذ لا مانعَ منه . والله أعلم .

ثم قَسَّم القِسْمَ الأول من القسمين تقسيماً آخر فقال :

واخصُصْ بمُذْ ومُنْذُ وَقْتاً وبرُبّ مُنَكَّراً والتَّاءِ لله ورَبّ

فجعله ضربين :

أحدهما : ما يَختَصُّ ببعض الأسماء الظاهرةِ دونَ بعض ، وذلك أربعة أحرف :

/٢٧٧/ الأول[1] ، / والثاني : مُذْ ومُنْذُ ، وهما مختصان بالزَّمانِ ، وذلك قوله : (واخصُصْ بمُذْ ومُنْذُ وَقْتاً) فتقول : ما رأيتُه مُذْ يومِ الجمعة ، ومُنْذُ يومين ، ولا تقول : ما رأيته مُذْ قيامِ زيدٍ ، ولا مُنْذُ قيامِ زيدٍ ، وهذا الذي قال هو الذي يَظْهَرُ من كلام سيبويه[2] وغيره حيث جعلوهما لابتداء الغاية في الزمان أو للغاية كلها ، لكن في الزمان أيضاً ، فيقتضي ذلك أنَّهما لا يدخلان إلاَّ على الزمان . وهذا مُشْكِلٌ على رأيه ؛ لأنَّه أجاز في التسهيل أَنْ يضافا إلى المصدر[3] ،فتقول : ما رأيتُه مُذْ قيامِ زيدٍ ، ومُنْذُ قيامِ زيدٍ . فإذاً ليس بمُختَصٍّ بالزمان على رأيه ، وكذلك تقول : ما رأيته مُذْ أَنَّ زيداً قائمٌ ، وهو على ذاك لا يَختَصُّ بالزمان ، فكيف يقول : (واخصُص بمُذْ ومُنْذُ وقتاً) .

والجواب عن ذلك : أَنَّ (مُذْ) و(منذ) إذا جَرَّا المصدر ، فعلى تقدير الزمان لا بُدَّ من ذلك ، كأَنَّك قلتَ : مُذْ زمانِ قيام زيدٍ ، ومُذْ زمانِ أَنَّ زيداً قائمٌ ، فلم يَنْفَكَّا إذاً عن الاختصاص بالزمان إمّا لفظاً وإمَّا تقديراً ، وكذلك[4] أيضاً يقدَّر الزمان وإن كانا[5] اسماً ، ووقع بعدهما[6] الجملةُ ، نحو : مُذْ قام زَيْدٌ ، حَسَبَ ما

---

(١) في أ : (أحدها) ، وكذا في الأصل ، وكتب تحتها ما أثبت ، وهو أولى .
(٢) انظر الكتاب ٤/٢٢٦ .
(٣) التسهيل ص ٩٤ .
(٤) في الأصل : (ولذلك) ، ومثله في أ غير أن في حاشية الأصل : «خ : كذلك» .
(٥) في الأصل : (كان) .
(٦) يريد : بعد مذ ومنذ .

يُذْكَرُ في موضعه إن شاء الله .

والثالث : رُبَّ ، وهي مُخْتَصَّةٌ بجرّ النكرة لقوله : (وبرُبّ مُنكَّراً) أي : واخصُصْ برُبَّ مُنكَّراً من الأسماء ، فلا تدخل على المعارف ، فتقول : رُبَّ رجلٍ يقولُ ذاكَ ، ولا يقال : رُبَّ زيدٍ الذي يقول ذاك ، وما جاء من قولهم : ربه رجلاً ، فقد تقدم العذر عنه ، وأنَّها إنما جرّت هنا المضمر لإبهامه كالنكرة مع أنه نادر كما سيأتي بعد .

فإن قيل : كيف تختَصُّ بالنكرة ، وأنتَ تقولُ : رُبَّ رجلٍ وأخيه[1] ، فتعطفُ على مخفوضِها النكرةِ معرفةً ، والمعطوفُ مقدَّرُ الوقوعِ في موضعِ المعطوفِ عليه ، فكأنَّك قلت : رُبَّ أخيهِ . وأبينُ من هذا أنَّك تقول : رُبَّ ضاربِ زيدٍ . وقد قرَّر النحويون أنَّ (رُبَّ) تصرِفُ زمان ما تدخل عليه إلى الماضي ، فهي مختصَّة بالماضي من الزمان ، واسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي إضافتُه محضة . فالإضافةُ إذاً في رُبَّ ضاربِ زيدٍ محضةٌ ، وإذا كانت محضةً ، فضاربٌ معرفةٌ بالإضافة ، وقد دخلت عليه (رب) ، فـ(رُبَّ) إذاً يجوز أنْ تجرَّ المعرفةَ والنكرة ، فلم تختص إذاً بالنكرة ، كما قال – أنْشَدَ سيبويه لجرير – :

يا رُبَّ غابِطنا لو كان يعرفكم لاقى مباعدةً منكم وحرمانا[2]

ولا يقال : لعلَّ الناظمَ يقول : إنَّ إضافة اسم الفاعل غيرُ محضةٍ ، وإن كانت بمعنى الماضي ؛ لأنَّه نَصَّ على اختصاص إضافةِ التخفيف بما كان من اسم الفاعل

---

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٥٤/٢ ، ٥٦ .

(٢) الكتاب ٤٢٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٠/١ ، والبيت في ديوان جرير ١٦٣/١ ، معاني القرآن ١٥/٢ ، المقتضب ٢٢٧/٣ ، ١٥٠/٤ ، ٢٨٩ ، شرح المفصل ٥١/٣ ، التصريح ٢٨/٢ ، همع الهوامع ٢٧١/٤ ، وفي هامش الأصل : (خـ : يطلبكم) وهو ما جاء في ديوان جرير ، وأكثر المصادر .

بمعنى الحال أو الاستقبال[1] ، فالذي بمعنى الماضي إذاً إضافته لغير التخفيف ، وهي إضافة التخصيص أو التعريف .

فالجواب : أنَّ قولَك : رُبَّ رجلٍ وأخيه ، ليس مما نحن فيه ؛ إذ يجوز عندهم في المعطوف ما لا يجوزُ في المعطوف عليه في مواضع معدودة هذا منها . ومنها : كلُّ رجلٍ وأخيه ، وكُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها[2] ، وكم رَجُلٍ وأخيه ، و :

* أي فتى هِيجاءَ أنت وجارِها *[3]

/٢٧٨/ ولا رجلَ وأخاه[4] ، وهذه ناقةٌ وفصيلُها / راتعان[5] ، وهل من رجلٍ وأخيه ؟ فلا اعتراضَ برُبَّ رجلٍ وأخيه ؛ إذ لا يَحُلُّ محلَّ المعطوف عليه وإن كان معطوفاً ، كما لا تَحُلُّ هذه المعطوفات كلُّها محلَّ ما عُطِفَت عليه .

وأمَّا : رُبَّ ضاربِ زيدٍ ، فالإضافة فيه غير محضة ، إمَّا على ما رآه في التسهيل من أنها لا يلزم مضي ما تتعلق به ؛ بل قد يكون حالاً ومستقبلاً ، فليست بصارفة للمضي . قال ذلك في باب حروف الجر[6] . ونُقِلَ عن ابن السراج جواز أنْ يكون

---

(١) في قوله في باب الإضافة :

وإن يشابـه المضاف يفعل   وصفاً فعن تنكيره لا يعدل

(٢) من أمثلة سيبويه ، الكتاب ٨٢/٢ ، ٣٠٠ .

(٣) تمامه :

* إذا ما رجالٌ بالرجال استقلَّتِ *

الكتاب ٥٥/٢ ، ١٨٧ ، الأصول ٣٩/٢ ، الرد على النحاة ص ١٠٩ ، مغنى اللبيب ص ٩٠٨ .

(٤) في الكتاب ٣٠٠/٢-٣٠١ : «فأمَّا من قال : كل شاةٍ وسخلتِها بدرهم فإنه ينبغي لـه أنْ يقول : لا رجلَ لك وأخاه» .

(٥) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٨٢/٢ ، ونَصَّ على أن هذا «قد قاله بعض العرب» .

(٦) التسهيل ص ١٤٨ .

حالاً ومَنْعُ أن يكون مستقبلاً[1] ، وأيضاً فإنَّه نَصَّ في باب الإضافة على أن رُبَّ تدخل على ما هو حالٌ أو مستقبل ، فقال :

وإن يُشَابه المضافُ يَفْعَلُ وصفاً فعن تنكيره لا يُعْدل

ثم قال :

* كرب راجينا عظيم الأمل *

فجعل (رُبَّ) داخلة على ما شابه (يفعل) الذي هو للحال أو الاستقبال .

وإما أَنْ يكونَ يرى هنا أَنَّ (رُبَّ) تُخَلِّصُ للمضي كمذهب غيره من النحويين ، ويتأوَّل (يا رُبَّ غابطنا) على حكاية الحال الماضية ، فكأَنَّ (رُبَّ) دخلت اعتباراً بمعنى المضي الحاصل في الوجود و(غابط) حَكَتْ[2] حاله فيما مضى ، فصحَّ انفصال إضافته .

وعلى الجملة فقد اتفقوا على أَنَّ ما بعد (رُبَّ) لا يكون إلاّ نكرةً ، وقد ظهر ذلك بما أنشده سيبويه لأبي محجن الثقفي رضي الله عنه :

يا رُبَّ مثلِك في النساء غريرةٍ بيضاءَ قد مَتَّعْتُها بطلاق[3]

فوصف مثلك بالنكرة ، فدلَّ على أنه نكرة وإن كانت رب مختصة بالماضي ، فصحّ ما نصّ عليه الناظم من اختصاص رب بأن تجرَّ النكرة ويتعلق برب هنا مسألتان :

---

(١) في الأصول ١/٤١٩-٤٢٠ : «ولما كانت (رب) إنما تأتي لما مضى ، فكذلك (ربما) لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضياً . . . ولا يجوز : رُبَّ رجلٍ سيقوم ، وليقومن غداً» .

(٢) في الأصل : (حكيت) .

(٣) الكتاب ١/٤٢٧ ، ٢/٢٨٦ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٥٤٠ ، ولم أجد البيت في ديوان أبي الأسود صنعة أبي سعيد السكري . ونسبه الغندجاني مع بيت آخر في فرحة الأديب ص ١٨٨ إلى غيلان بن سلمة الثقفي ، وهو في المقتضب ٤/٢٨٩ ، شرح القصائد التسع ١/١٢٧ ، ٢/٥٠٣ ، الأشباه والنظائر للخالديين ١/٩٤ ، شرح المفصل ٢/١٢٦ .

إحداهما : أنه قد تقرَّر فيها جعله لها من حروف الجر ، فالحرفية فيها ثابتة عنده . وهذا مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أَنَّها اسم[1] ، والأصحّ ما ذهب إليه الناظم ؛ لخلوِّها من العلامات اللفظيّة الدالّةِ على الاسميّة ، وكذلك خلت من الدلالات المعنويّة ؛ ولأَنَّها مساويةٌ للحرف في عدم استقلالها بالمفهومية دون ذكر مجرورها ، وقد خرجت (كَمْ) عن هذا بصلاحيتها لعلامات الأسماء ، وهي الإضافة إليها ، نحو : غلامَ كم رجل ضربت ؟ ودخول حرف الجرّ عليها ، نحو : بكم درهم اشتريتَ ثوبَك ؟ والابتداء بها نحو :كم مالُك ؟ ووقوعِها مفعولاً نحو : كم[2] أكرمت ؟ وغير ذلك من خواص الأسماء وليس في (رُبَّ) شيءٌ من هذا ، وليست بفعلٍ باتفاق ، فدلَّ على أَنَّها حرف .

فإن قيل : إن الذي يَدُلُّ على اسميتها أمورٌ :

منها : أَنَّها مساويةٌ لكَمْ في معنى العدد ، ونظيرتُها في معنى التكثير ، أو نقيضتُها إن كانت للتقليل ، والشيء يُحْمَلُ على نظيره ونقيضه في الحكم .

ومنها : اختصاصُها عن حروفِ الجر بما لا يكون في سائرها كلزومها صَدْرَ الكلام واختصاصِها بجَرِّ النكرةِ الموصوفة ، وحذفِ مُتَعَلَّقِها .

ومنها : دخولُ التصرف فيها بالحذف فتقول : رُبَ . وقد قرىء بالوجهين : ﴿رُبَما يَوَدُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[3] . والتصرف بعيد عن الحروف قريب من الأسماء ، فإذا كان كذلك لحقت بجنس ما يتصرف .

---

(١) انظر الإنصاف ٨٣٢/٢ ، التسهيل ص ١٤٧ ، منهج السالك ص ٢٣٢ ، الجنى الداني ص ٤١٧ .

(٢) سقطت كم من أ .

(٣) التشديد قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، والتخفيف قراءة عاصم ونافع ، ورواهما عن أبي عمرو عليٌّ بن نصر ، السبعة ص ٣٦٦ ، حجة القراءات ص ٣٨٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٩/٢ .

ومنها : وقوعُها مبتدأ مثلُ (كم) فتقول : / رُبَّ رجلٍ قائمٌ ، وأنشدوا : /٢٧٩/

إن يقتلوك فإنَّ قتلَك لم يكن عاراً عليك ، ورُبَّ قَتْلٍ عارُ[١]

فالجواب : أنَّ هذا كلَّه لا دلالةَ فيه ، أمَّا كونُها للعدد فليس كذلك ؛ بل هي للتقليل أو التكثير أولهما ، وكلاهما من معاني الحروف لا من معاني الأسماء . وأمَّا لزومها الصدر ؛ فلمضارعتِها لحروف النفي ، لأنَّ التقليلَ تقريبٌ من النفي ؛ ولذلك تستعمل (قلَّ) في النفي ، فتقول : قلَّما يقومُ زيدٌ ، بمعنى : ما يقوم زيد ، وإن كانت للتكثير فلمضارعة (كَمْ) ، ولا يلزم من ذلك اسميتُها ، كما لم يلزم من مضارعة (قَلَّ) للنفي أنْ تصيرَ حرفاً .

وأمَّا اختصاصها بجرِّ النكرةِ الموصوفة فلا يلزم من اختصاصها ببعض الأسماء اسميتُها ، وإلاَّ لزم من اختصاص التاء أو الواو بالظاهر أن تكونَ أسماءً .

وأمَّا التصرفُ : فقد يأتي في الحروف الحذفُ ، وأكثر ذلك في المضاعَف كإنَّ وأنَّ ولَعَلَّ ، تقول فيه : عَلَّ ، وحاشا : حاش وحَشَا .

والكوفيون يزعمون أنَّ سوفَ يلحقُها الحذفُ[٢] ، وليست باسمٍ باتفاق .

وأما (رب قتل عارُ) فعار : خبر مبتدأ محذوف ، أي هو عار ، لا أنَّ (رُبَّ) مبتدأ فقد ثبت أنَّ (رُبَّ) حرفٌ لا اسم ، والله أعلم .

والثانية : أنَّ الناظم أتى هنا برَبْ هكذا خفيفةً ساكنةً ، فيمكن أنْ يكونَ ذلك لأجل القافية ، والأصل (رُبَّ) ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ أتى بذلك على أصْل اللغة في استعمالها ، فرُبْ منقولةٌ بضم الراء وإسكان الباء . وفي (رُبَّ) لغات غير

---

(١) البيت لثابت قطنة في ديوانه ص ٤٩ ، وهو في المقتضب ٦٦/٣ ، الأزهية ص ٢٦٩ ، أمالي ابن الشجري ٣٠١/٢ ، أمالي السهيلي ص ٧١ ، مغنى اللبيب ص ١٧٩ ، خزانة الأدب ١٨٤/٤ . ويروى (وبعض قتل عار) ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) نقل أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٨٣٤/٢ أن ثعلباً حكى أنَّه يقال فيها : سَفْ أفعل ، وسَوْ أفعل .

هاتين ، فيقال : رُبَّ ورَبَّ ورُبَ ورَبَ ، وتلحقها التاء مفتوحة ورُبُ ورُبْ[1] . وذكر في التسهيل لها عَشْرُ لغات[2] .

والرابع من الحروف المختصَّةِ ببعض الأسماء الظاهرة : التاءُ ، فزعم أنها مختصة باسمين من أسماء الله تعالى ، وهما : الله والرَّبُّ ، فأمَّا دخولها على اسم الله فهو الشهير نحو : ﴿تاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يوسفَ﴾[3] . ﴿تاللهِ لقد آثَرَكَ اللهُ علينا﴾[4] . وأنشد سيبويه :

تالله يبقى على الأيام ذو حَيَدٍ   بمشمخر بـه الظيـانُ والآسُ[5]

وأمَّا دخولُها على الرَبِّ ، فحكى الأخفش : تَرَبِّي[6] ، ولكن هذا شاذٌّ محفوظ .

ومن هنا يكون قول الناظم مُشْكلاً ؛ لأنَّ حقيقة الأمر في التاء اختصاصها باسم الله ولا تدخل على غيره إلا ما شَذَّ من دخولها على الرب ، ولا يصح أنْ تكونَ مختصَّة بالرب بهذا الشذوذ ؛ بل هي مختصة بألاَّ تدخلَ عليه ، والشاذُّ لا

---

(١) انظر الإنصاف ٨٣٣/٢ ، رصف المباني ص ١٩٢ ، مغنى اللبيب ص ١٨٤ .

(٢) التسهيل ص ١٤٧ .

(٣) سورة يوسف آية ٨٥ .

(٤) سورة يوسف آية ٩١ .

(٥) رواية الشاهد في الكتاب ٤٩٧/٣ : «لله يبقى» وفي ٦٧/٢ .

* يا ميُّ لا يعجز الأيام ذو حيد *

ومثله في شرح أبياته لابن السيرافي ٤٩٨/١ ، والبيت لمالك بن خالد الخناعي ، وينسب إلى أبي ذؤيب ، وهو في شرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١ ، ٤٣٩ ، وروايته «يا ميُّ . . .» ولا شاهد في البيت على هاتين الروايتين ، وهو في الجمل ص ٧١ ، ورصف المباني ص ١١٨ ، ١٧١ ، وخزانة الأدب ٢٣١/٤ كما أورده الشاطبي ، وانظر المقتضب ٣٢٤/٢ ، الأصول ٤٣٠/١ ، الصاحبي ص ١٤٩ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٩/١ ، شرح المفصل ٩٨/٩ ، خزانة الأدب ٣٦١/٢ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ٣٠٠/٤ ، التصريح ٤/٢ .

يَكْسِرُ هذا الاختصاص ، كما لا يَكْسِرُ اختصاصَ حروف الجر بالأسماء قولُ من قال :

* واللهِ ما زيدٌ بِنَامَ صاحبُه *[1]

ولا[2] اختصاصَ (ال) بالأسماء قولُهم : اليجدع[3] ، وما أشبه ذلك ، وإذا كان كذلك فإطلاقه اختصاص التاء بالاسمين معاً مُوهِمٌ أنَّهما في ذلك سيَّان ، وذلك غير صحيح ، وأيضاً يقتضي[4] أنَّ ذلك قياسٌ في الربِّ ، وأنْ تقولَ : تَرَبِّي ، وتَرَبِّ الكعبة ، وتَرَبِّ الناس ، وتالرَّبِّ ، وتَرَبِّكَ ، وما / أشبه ذلك ، وهو أيضاً /٢٨٠/ غير صحيح ؛ بل هو موقوف على محله بنصّه في التسهيل وشرحه[5] على ذلك . فقوله : (لله وربّ) فيه[6] ما ترى .

والقسم الثاني : ما عدا هذه الأربعة ، لا يختص ببعض الأسماء الظاهرة دون بعض ، فحَتَّى ، والكاف ، والواو تدخل على كلِّ ظاهر ، فتقول : حتى زيدٍ ، و﴿حتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[7] . وحتى يوم كذا ، وكذا سائرُها ، ثم استدرك ذكرَ ما خرج عن هذا الضابط المذكور فقال :

---

(١) لم أقف للبيت على نسبة ، وهو في الخصائص ٣٦٦/٢ ، الإنصاف ١١٢/١ ، أسرار العربية ص ٩٩ ، أمالي ابن الشجري ١٤٨/٢ ، شرح المفصل ٦٢/٣ ، خزانة الأدب ١٠٦/٤ .

(٢) في أ : (وصح لا اختصاص) ، بإقحام (صح) .

(٣) جاء هذا في قول ذي الخِرق الطهويّ :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً   إلى ربنا صوت الحمار اليَجَدَّعُ

النوادر في اللغة لأبي زيد ص ٢٧٦ ، أمالي السهيلي ص ٢١ ، الإنصاف ص ١٥١ ، مغنى اللبيب ص ٧٢ ، خزانة الأدب ١٤/١ ، ٤٨٨/٢ .

(٤) (يقتضي) ساقطة من أ .

(٥) التسهيل ص ١٤٤ ، شرحه السفر الثاني ٣٩٨/١ .

(٦) في الأصل : فيها ، وما أثبت من أ .

(٧) سورة القدر آية ٥ .

وما رَوَوا من نَحْوِ رُبَّـه فتـى   نَزْرٌ كَذَاكهـا ونحــوه أتى

يعني أَنَّ القاعدةَ المُطَّرِدَة في (رُبَّ) إنما هي الدخولُ على الظاهر النكرة ، فما جاء فيها من الدخول على المضمر وجرها[1] له نَزْرٌ قليل ، ولا يكون ذلك إلا والضميرُ قد لزمه بعدَه مُفَسِّرٌ منصوبٌ على التمييز ، فلا يكون الضميرُ مما يعود على ما قبله أصلاً ، وإنما يكون ضميراً موضوعاً على الإبهام يُفَسَّر بمنصوب كَنِعْمَ في قولك : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ، فتقول : رُبَّهُ رجلاً ، ورُبَّهُ غلاماً ، وربَّه امرأةً ، وربَّه امرأتين ، وربَّه رجالاً ، ورُبَّهُ نِسوَةً ، لا يختلف الضمير وإن اختلف ما يفسِّره ؛ بل يلزمه الإفراد والتذكير في أشهر الاستعمالين .

وقد نَبَّهَ الناظم على اشتراط المفسِّر بعدَه ، وأَنَّه لا يفسِّره متقدم بمثاله الذي مَثَّلَ به ، وهو (رُبَّهُ فَتىً) لكن لم يُنَبِّه على لزومه طريقةً واحدةً ، أو جوازِ أن يختلِفَ باختلافِ المفسِّر كرأي[2] الكوفيين ، وحكايتهم[3] ، ولكنَّ المطابقةَ قليلةُ الاستعمال بالنسبة إلى عَدَمِها ، فإذا كان الأمران منقولين ، فلا يضيره[4] السكوتُ عن ذلك مع أَنَّ جرَّها للضمير قليلٌ في نفسه .

ثم قال : (كذاكَهَا ونحوُه أتى) يعني أَنَّه أتى من كلامهم دخولُ الكاف على الضمير المتصل ، لكنْ نزراً أيضاً لقوله : (كذاكها) ، ونبَّه بهذا المثال المخصوص الذي دخلت الكاف فيه على ضمير الواحدة المؤنثة على ما جاء في الشعرِ بهذا اللفظ بعينه ، كأَنَّه يشير إلى سماعٍ في ذلك معيَّنٍ ، وذلك قول العجاج أنشدَه سيبويهِ :

---

(١) في الأصل : (وحدها) ، بالدال ، تحريف .

(٢) في أ : (أي) بسقوط الكاف والراء .

(٣) انظر الأصول ٤٢٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٠١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١ ، الجنى الداني ص ٤٢٥ .

(٤) في أ : (فلا يضره) .

* وأمٍّ أوعالٍ كَهَا أو أقربا *[1]

كأنَّه قال : مثلَها أو أقرب . ونبَّه بقوله : (ونحوه) على ما جاء في كلامهم من نحو هذا الضمير ، وهو ما أنشده سيبويه للعجاج :

فلا ترى بَعْلاً ولا حَلائِلا كَهُو ولا كَهُنَّ إلاَّ حاظِلا[2]

وأنشد الفراء :

وإذا الحرب شَمَّرَتْ لم تكن كِيْ حين تدعو الكماةُ فيها نَزَالِ[3]

وقال الفراء : سمعتُ بعضَ مَنْ يروي عن الحسن ، وكان فصيحاً : «حتى يكونَ كك وتكون كه»[4] .

وأنشد الفارسي في دخولها على الضمير المنفصل قولَ الشاعر :

فأحسن وأجمل في أسيرك إنه ضعيف ولم يأسر كإياك آسرُ[5]

---

(١) الكتاب ٣٨٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٩٥/٢ ، والشاهد في شرح المفصل ١٦/٨ ، ٤٤ ، شرح الكافية الشافية ٧٩٣/٢ ، الملخص ٥٩١/١ ، التصريح ٣/٢ ، خزانة الأدب ٢٧٧/٤ ، وروايته في معجم ما استعجم ٢١٢/١ : (بها أو أقربا) .

(٢) ينسبان إلى العجاج كما نسبهما الشاطبي ، وليسا في ديوانه برواية الأصمعي ، وهما في أرجوزة لابنه رؤبة في ديوانه ص ١٢٨ ، وانظر كتاب سيبويه ٣٨٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٦٣/٢ ، المسائل العسكرية ص ١٣٧ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٠٨ ، خزانة الأدب ٢٧٤/٤ .

(٣) في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٠٩ : «أنشده الفراء ، وقال : أنشدنيه بعض أصحابنا ، ولم أسمعه من العرب» ولم أقف له على نسبة ، وانظر توضيح المقاصد ١٩٧/٢ ، المقاصد النحوية للعيني (بهامش الخزانة) ٢٦٥/٣ ، خزانة الأدب ٢٧٥/٤ .

(٤) في أ : (كهو) . وفي ضرائر الشعر ص ٣٠٩ : «وحُكِيَ عن الحسن البصريّ : أنا كك ، وأنت كي» ، وانظر المساعد ٢٧٦/٢ .

(٥) نقل البغداديّ في خزانة الأدب ٢٧٤/٤ عن أبي حيّان أنَّ البيت أنشده الفراء وهشام عن =

وحكى الأخفش أو غيره : ما أنا[1] كأنت ولا أنت كأنا .

وهذا الأخير أعني دخولها على الضمير المنفصل ضعيف في القياس ، والقياس الاتصال .

/٢٨١/ قال سيبويه / في توجيه ما أنشده : إلا أنَّ الشعراء إذا اضطُرُّوا أضمروا في الكاف ، فيجرونها على القياس»[2] ثم أتى بالشاهدين . ثم قال : «شبهه بقولهم : لَهُ ولَهُنَّ»[3] .

قال : «ولو اضطُرَّ شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال : «كِي»[4] . وقد ورد مثلُ هذا في حتى . قال الشاعر :

فلا واللهِ لا يُلفى أناسٌ فَتًى حتَّاكَ يا ابنَ أبي يزيدِ[5]

أنشده ابن خروف ، ولم ينبِّه على مثله الناظمُ .

وإنما ترك ذلك لشذوذه جداً بخلاف ما نَبَّه عليه ، فإنَّه شهيرٌ في النقل ، وفيه على شذوذه كثرةٌ ما في الشعر ، وقد وُجِدَ بعضُه في الكلام .

= الكسائيّ ، ثم قال : «والبيت لم أطلع على قائله ، والله أعلم به» ، وانظر مجالس ثعلب ١٣٣/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٦٢ ، شرح الكافية للرضي ٣٢٦/٤ ، توضيح المقاصد ١٩٨/٢ .

(١) في أ : (فلا أنا) ، وانظر المساعد ٢٧٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٨٤/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٣٨٥/٢ .

(٤) الكتاب ٣٨٥/٢ ، وفيه (ما أنت كي) .

(٥) الشاهد في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٠٩ ، المقرب ١٩٤/١ ، جواهر الأدب ص ٢٤٠ ، رصف المباني ص ١٨٥ ، ارتشاف الغرب ٤٦٩/٢ ، الجنى الداني ص ٥٤٤ ، همع الهوامع ١٦٦/٤ ، وفيه نقلاً عن أبي حيان «وانتهاء الغاية من (حتاك) لا أفهمه ، ولا أدري ما عنى بـ (حتّاك) فلعل هذا البيت مصنوع» . وانظر خزانة الأدب ٢٧٤/٤ .

فإن قيل : فكذلك الأَمْرُ في (حتى) و(مُذْ) و(مُنْذُ) عند المبرد هو مما يقاس[1] ، فكان أولى أَنْ يُنَبِّهَ عليه .

قيل : إنما تَعَرَّض الناظم للتنبيه على السماع ، والمبرِّدُ لا سماعَ له في مذهبه ، وإنما يقوله بمقتضى القياس ، كما أجاز (أَعْطاهُوني) و(مَنَحْتَنِيني) قياساً ، وإن لم يُسْمَع ، فاقتصار الناظم على ما اقتصر عليه حسن .

وقوله : (كذاكَهَا ونحوه أتى) يعني أَنَّه أتى نَزْراً أيضاً .

ثم شرع في الكلام على الحروف على التفصيل فقال :

بَعِّضْ وبَيِّنْ وابتدىء في الأَمْكِنَة   بمِنْ وقد تأتي لِبَدْء الأَزْمِنَة

وزِيْدَ في نَفْيٍ وشِبْهِهِ فَجَرّ   نكرةً كما لباغٍ من مَفَرّ

فأبتدأ في ذكر معاني هذه الحروف حرفاً حرفاً . وقبل الشروع في شرح كلامه لا بُدَّ من إيراد سؤال يسأل عنه ابنُ مالك في هذا النظم وغيره من تواليفه ؛ بل هو سؤالٌ واردٌ على جميع من تَكَلَّم في حصر معاني هذه الحروف من النحويين ، وذلك أَنَّهم حافظوا في هذا الباب على تفسير معاني هذه الحروف حتّى إنَّ باب حروف الجر صار غالبُ ما يذكر فيه تفسيرَ معانيها بحيثُ صارت الأحكامُ المُتَعَلِّقَةُ بها في القياس أَقَلِّيَّة بالنسبة إلى تفسيرِ المعاني ، ولا شكَّ أَنَّ هذا نِحْلَةُ اللغويّ لا نحلةُ النَحْوِي من حيثُ هو نحويٌّ ، فمن تعرَّضَ لتفسير معاني الحروف وصيَّرها كالأمر الضروريّ في صناعةِ النحو فليتعرَّض لتفسير معاني الأسماء والأفعال وحينئذٍ يَصِيرُ لغويّاً لا نحويّاً ، أو ليترك تفسيرَ الجميع حتى يكونَ نحويّاً فقط وهو الأحقُّ ، لأَنَّ غيرَه تخليطٌ لبعض العلوم ببعض .

فالجواب عن هذا : أَنَّ حروفَ المعاني على الجملةِ مما يُحْتَاجُ في إدراك

---

(١) انظر شرح المفصل ١٦/٨ ، وعزا أبو حيّان في ارتشاف الضرب ٤٦٩/٢ ، وابن هشام من مغني اللبيب ص ١٦٦ ، والسيوطي في همع الهوامع ١٦٦/٤ قياس جرّ (حتّى) المضمر إلى الكوفيين والمبرّد .

حقائق معانيها إلى قياسٍ ونظر ، كما يحتاج[1] في سائر أبوابِ النحو إلى القياس والنظر لتمييز الصواب من الخطأ ، وهذا النحو ليس على وضع تفسير الغريب ؛ إذ كنتَ تُفَسِّرُ الشيءَ بمرادفِه فقط .

وأيضاً تفسيرُها يَصْعُبُ لأَنَّها تدور بين المولدين والعرب على معنى واحد

/٢٨٢/ لشدةِ الحاجة إلى معانيها ، فتفسيرُها أشدُّ من تفسيرِ الغريب ، لأَنَّ الغريب له / ما يساويه من اللفظ المعروف للمعنى الواحد ، فإذا طَلَبَ ذلك وَجَدَ ما يقومُ مَقامَه ، فَيُفَسَّرُ به ، ولأَنَّه قد كان يُسْتَغْنَى به عن الغريب العربي . وأَمَّا الحروف فليست كذلك ، لأَنَّها تجري في كلام العرب والمولدين سواء ، فليس في كلام المولدين ما يُسْتَغْنَى به عنها ، كما كان في الأسماء والأفعال ، فإذا طُلِبَ ما تُفَسَّرُ به أعوزَ ذلك ، فصار بيانُها أشدَّ من بيان غيرها . هذا ما قال ابن سيدة في المخصص في توجيه المسألة[2] ، وكأنه منتزع من كلام سيبويه ، فإنه لما تكلم على معاني الحروف وما أشبهها من الأسماء في باب عدة ما يكون عليه الكلم ختم الباب بأن قال : «وإنّما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكن الكثيرَ الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تكلَّمُ به العامّةُ ، لأَنَّه أَشَدُّ تفسيراً ، وكذلك الواضح عند كلِّ أحد هو أشدُّ تفسيراً ؛ لأَنَّه يُوَضَّح به الأشياءُ ، فكأَنَّه تفسيرُ التفسير»[3] .

ثم قال : «وإنما كتبنا من الثلاثة على نحو الحرف والحرفين ، وفيه الإشكال والنظر»[4] . هذا ما قال ، وهو يشير إلى ما تقدَّم ، فكان إذاً تفسيرُ الحروف العربيّة وما أشبهها من مشكلات الكَلِم التي لا مرادفَ لها تفسَّرُ به مما يُلْحَقُ النظر فيه بعلم النحو بهذا التقرير ، وعلى هذا جرى النحويون فيما أشكلَ معناه من

---

(١) في الأصل : (ما لا يحتاج) ، وما أثبته من أ ، والمخصص ، ومنه أخذ الشاطبي .

(٢) المخصص ١٤/٦٠ .

(٣) الكتاب ٤/٢٣٥ ، وفي أ : (وإنّ ما كتبنا) .

(٤) المصدر نفسه .

الأدوات أو ما أشبه الأدوات ، فما[1] فعل الناظمُ في هذا الباب وغيرِه صوابٌ لم يَخْرُج به عن النظر القياسيّ النحوي على هذه الطريقة .

ثم نرجع إلى كلام الناظم فقوله : (بَعِّض وبَيِّنْ وابتدىء في الأمكنة (بمِن) . . .) إلى آخره جعل (مِنْ) أولاً على قسمين : زائدةٍ ، وغيرِ زائدة .

فأمَّا غيرُ الزائدة : فلها عنده في الوضع الأول أربعةُ معانٍ :

أحدها : أنْ تأتيَ للتبعيض بقوله : (بعض) أي بَعِّض بها ما أتى بعدها ، أي اجعل الفعلَ الذي تعلَّقَت به مسلطاً على مجرورها بقَيْد التبعيض فيه ، وذلك قولك : أكلت من الرغيفِ ، وشربت من الماء . وفي القرآن الكريم : ﴿تلك الرسل فَضَّلْنا بعضهم على بعضٍ ، منهم مَنْ كلَّم اللهُ﴾[2] . ﴿فمنهم مَنْ قضى نَحْبَه ومنهم من ينتظر﴾[3] . ﴿والله خلَق كلَّ دابَّةٍ من ماءٍ ، فمنهم مَنْ يَمْشي على بَطْنِه ومنهم من يَمْشي على رجلين ومنهم من يَمْشي على أربع﴾[4] . ﴿ومنهم مَنْ يَسْتَمِعون إليك﴾[5] . ﴿ومنهم مَنْ ينظر إليك﴾[6] .

وعلامةُ كونها للتبعيض صلاحيةُ بعضٍ مكانَها ، كما جاء في قراءة عبدالله : ﴿لن تنالوا البرَّ حتّى تنفقوا بعض ما تحبون﴾[7] . وهذا المعنى متَّفَقٌ عليه في (مِن) .

والثاني : أنْ تَأْتيَ لبيان الجنس ، وهو قوله : (وبَيِّن) أي اجعلْها للبيان مثاله

---

(١) في أ : (في ما) .

(٢) سورة البقرة آية ٢٥٣ .

(٣) سورة الأحزاب آية ٢٣ .

(٤) سورة النور آية ٤٥ .

(٥) سورة يونس آية ٤٢ .

(٦) سورة يونس آية ٤٣ .

(٧) سورة آل عمران آية ٩٢ في قراءة عبدالله بن مسعود ذكر ذلك أبو حيّان في البحر المحيط ٥٢٤/٢ ، والزركشي في البرهان ٤١٦/٤ ، وانظر مغنى اللبيب ص ٤٢٠ ، وقال السمين الحلبي في الدرّ المصون ٣١٠/٣ : « . . . وهذه عندي ليست قراءة بل تفسير معنى» .

قولك : لبستُ ثوباً من كتان وسواراً من ذهب ، وجعلوا من ذلك قول الله تعالى : ﴿فاجتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأَوْثَانِ﴾[1] . وجعل بعضهم علامة كونها لبيان الجنس أن تقع بياناً لما قبلها مقدَّرةً بالذي[2] كما في الآية .

ورَدَّ هذا ابن أبي الربيع بأنه لو كان كما قال لصحَّ أن تقول على مثله : مررتُ
/٢٨٣/ برجلٍ من زيد ، ومررت / بزيد من أخيك ، على تقدير الذي هو زيد والذي هو أخوك . وهذا لا يقال[3] .

وللناظم أَنْ يجيبَ عن هذا بأَنَّ (مِنْ) لم تدخل فيه على الجنس ، فإنّها إذا كانت لبيان الجنس ، فيلزم دخولها على الجنس الذي تكون به مبيِّنة . وعلى هذا تقول : مررتُ بالعُصْبَة من الرجال ، فتكونُ على تقدير : الذين هم الرجال . ومررتُ بالمنتَجِعَةِ من بني تميم ، وبالفرسان من قريش .

ومن ذلك أيضاً قول الله تعالى : ﴿يُحَلَّونَ فيها من أَسَاوِرَ من ذَهَبٍ ويَلْبَسُونَ ثياباً خُضْراً من سُنْدُسٍ وإسْتَبْرَقٍ﴾[4] . وما كان نحو ذلك .

ومنه أيضاً : (من) الجارّة للتمييز نحو : لي ملؤه من عسل ، وبكم درهمٍ[5] اشتريت ثوبك ؟

وما ذهب إليه من إثبات هذا القسم في (مِن) مذهبُ طائفة ، ونفاه

---

(١) سورة الحج آية ٣٠ .

(٢) انظر البرهان للزركشي ٤/٤١٧ ، والجنى الداني ص ٣١٥ .

(٣) البسيط ٢/٨٤٦ ، والبرهان للمزركشي ٤/٤١٨ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩١ .

(٤) سورة الكهف آية ٣٢ .

(٥) تمييز (كم) الاستفهاميّة المجرورة بحرفٍ مجرورٌ بـ (مِنْ) مضمرة وجوباً عند الجمهور ، انظر مغنى اللبيب ص ٢٤٥ .

بعضهم[1] ، وهو رَأْيُ الشَّلوبين[2] ، ويظهر من سيبويه[3] ، وتأوَّلت هذه الأمور على أن تكون (مِنْ) فيها للتبعيض[4] ، وابن مالك إنما وقف مع ظاهر المعنى بناءً على قاعدة سيبويه وغيرِه من الحَمْل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المرادُ غيره ، فإذا كان ظاهرُ المعنى شاهداً بأمر ، فلا ينبغي أن يُتَعَدَّى إلى ما يكون فيه تَكَلُّف .

فإن قيل : فإنَّ[5] الأولى أيضاً تقليلُ المعاني ، وردُّها إلى أقلِّ ما يمكن ، بناءً على قاعدة تقليل الأوضاع .

فالجواب : أنَّ هذا يعارضُه الحملُ على الظاهر ،فإذا تعارضت القاعدتان وجب الرجوع إلى الترجيح ، فمال الناظمُ إلى ترجيح قاعدةِ الظاهر ، ومال غيرُه إلى ترجيح قاعدة تقليل الأوضاع .

والثالث : أنْ تأتي لابتداء الغاية في المكان وهو قوله : (وابتدىء في الأمكنة) ، أي : اجعلها لابتداء الغاية في المكان بمعنى أن يكونَ ما بعدها أولَ غايةِ الفعل

(١) قال النحاس في إعراب القرآن ٢/٤٠٠ «. . . (من) عند النحويين لبيان الجنس إلاّ أنَّ الأخفشس زعم أنها للتبعيض» . وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/٤٤٢ : «. . . وكونها لهذا المعنى مشهور في كتب المعربين ، ويخرجون عليه مواضع من القرآن ، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين منهم النحاس ، وابن بابشاذ ، وعبد الدائم القيرواني ، وابن مضاء ، وأنكر ذلك أكثر أصحابنا» ، وانظر الجنى الداني ص ٣١٥ .

(٢) في أ : (رأي طائفة الشلوبين) ، وانظر البسيط ٢/٨٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩١ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٢٢٤-٢٢٥ .

(٤) عزاه النحاس في اعراب القرآن ٢/٤٠٠ إلى الأخفش كما سلف ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٢/٢٠٩ ، الجنى الداني ص ٣١٥ ، مغنى اللبيب ص ٤٢١ .

(٥) سقطت (فإن) من أ .

الذي تعلقت به ، وعلامتها أن يصلُحَ معها (إلى) التي هي لانتهاء الغاية ، نحو : سرتُ من الدار إلى المسجد ، وكذلك تعرف التي لابتداء الغاية في الزمان بصلاحية (إلى) معها . ومثال ذلك قول الله تعالى : ﴿سُبْحانَ الذي أَسْرَى بعبده ليلاً من المسجدِ الحرامِ إلى المسجد الأقصى﴾[1] . وقوله : ﴿يُدَبِّرُ الأمرَ من السماء إلى الأرض﴾[2] . وقوله : ﴿وجاءَ رَجُلٌ من أقصى المدينة يَسْعَى﴾[3] . وهو كثيرٌ . ولا خلاف في ثبوت هذا القسم .

والرابع : أن تأتيَ لابتداء الغاية في الزمان . وذلك قوله : (وقد تأتي لبدء الأزمنة) يعني أن (مِنْ) قد تدخلُ قليلاً على الأزمنة ، فتكون لابتداء الغاية فيها ، كما كانت كذلك في الأمكنة إلا أَنَّها في الأزمنةِ لا تكثُر كثرتَها في الأمكنة ، وحقيقةُ المعنى : وقد تأتي لبدء الغاية في الأزمنة لكن حذف واختصر ، وأُضاف البدءَ إلى نفسِ الأزمنة لما كان المبدوءُ واقعاً فيها ، نظيرُ قوله تعالى : ﴿بل مَكْرُ الليلِ والنهار﴾[4] . فالمعنى : بل مكركم في الليل والنهار ، فحذف واختصر لعلم المخاطب ، فكذلك هذا .

وهذا القسم مختلف في ثبوته ، فمذهب أكثر البصريين نفيه ، وأَنَّ (مِنْ) هنا لا تدخل على الزمان أصلاً ، وإنما هي في المكان نظير (مذ) في الزمان ، فكما لا تدخل مذ على الأمكنة باتفاق كذلك لا تدخل (من) على الأزمنة[5] .

---

(١) سورة الاسراء الآية الأولى .

(٢) سورة السجدة آية ٥ .

(٣) سورة القصص آية ٢٠ .

(٤) سورة سبأ آية ٣٣ .

(٥) اقتصر سيبويه على إفادة (من) ابتداء الغاية المكانية في الكتاب ٢٢٤/٤ ، وانظر المقتضب ١٨٢/١ ، الأصول ٤٠٩/١ .

وأما الكوفيون : / فأجازوا ذلك – ووافقهم المؤلف في التسهيل[1] – واستدلوا /٢٨٤/ على ذلك بالسماع ، ففي القرآن : ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾[2] . فدخلت (مِنْ) على (أول يوم) وهو زمان .وحكى الأخفش عن بعض العرب : من اليوم إلى غد[3] . وقال النابغةُ الذبياني :

ولا عيبَ فيهم غير أنَّ سيوفَهم ... بهن فلولٌ من قراعِ الكتائب
تُوُرِّثْن من أزمان يوم حليمة[4] ... إلى اليوم قد جُرِّبن كلَّ التجارب[5]

وقال زهير بن أبي سلمى :

لمن الديـــار بقنة الحجـــر ... أقوين من حجج ومن دَهر[6]

وقال أبو صخر الهذلي :

---

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٤١/٢ : «ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ، وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها ، وقال به الكوفيون ، والمبرد ، وابن درستويه» ، وانظر الإنصاف ٣٧٠/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/١ ، الجنى الداني ص ٢٣٨ . وانظر التسهيل ص ١٤٤ .

(٢) سورة التوبة آية ١٠٨ .

(٣) معاني القرآن ١١/١ .

(٤) في الأصل : حلية . والتصويب من أ .

(٥) البيتان في ديوانه ص ٤٤–٤٥ ، والشاهد ص ٤٥ ، شرح التسهيل / السفر الثاني ٣٨٥/١ ، شواهد التوضيح ص ١٣١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٠ ، مغنى اللبيب ص ٤٢٠ ، شرح أبياته ٣٠٤/٥ ، التصريح ٨/٢ .

(٦) ديوانه ص ٨٦ ، وذكر شارحه (أبو العباس أحمد بن يحيى «ثعلب») أنَّ هذه رواية أبي عمرو ، وأنَّ أبا عبيدة رواه «أقوين مذ حجج ومذ دهر» ، وأشار إلى هذه الرواية عدد من العلماء منهم الزجاجي في الجمل ص ١٣٩ ، وابن السيد في الحلل ص ١٨١ ، والمالقي في رصف المباني ص ٣٢٠ ، وعليها اقتصر ابن هشام في مغنى اللبيب ص ٤٤١ ، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية . هذا وقد ذكر بعض العلماء أنَّ الشاهد ليس من شعر زهير بل وضعه حماد الراوية – في سياق قصة ذكروها ،انظر الحلل ص ١٨٢–١٨٣ ، خزانة الأدب ١٢٨/٤–١٢٩ ، وانظر =

كأنهما ملآن[1] لم يتغيرا وقد مَرَّ[2] للدارين من بعدنا عصرُ[3]

وقال قيس بن ذريح :

فمن كان محزوناً غداً لفراقنا فملآنَ فَلْيَبكِ لما هو واقعُ[4]

والمراد في البيتين (من الآن) فحذفت نون (من) ضرورةً .

وأنشد في الشرح :

أَلِفْتُ الهوى من حينَ أُلْفِيتُ يافِعاً إلى الآن مبلوّاً بواشٍ وعاذِلِ[5]

وأنشد أيضاً :

ونجوتُ من عَرَض المنو نِ من الغُدُوِّ إلى الرَّوَاحِ[6]

إلى أبيات أُخَر ذكرها في شرحه[7] .

وفي الحديث : «من يعمل لي من نصف النهار على قيراط ، فعملت النصارى

= الشاهد في الأزهية ص ٢٩٣ ، الإنصاف ٣٧١/١ ، شرح المفصل ٩٣/٤ ، ١١/٨ ، التصريح ١٧/٢ .

(١) في الأصل : (من الآن) ، والتصويب من هامش الأصل ، وأ ، وشرح ديوان الهذليين .

(٢) في الأصل : ملأن ، والتصويب كسابقه .

(٣) شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢ ،المنصف ٢٢٩/٢ ، الخصائص ٣١٠/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ ، خزانة الأدب ٥٥٣/١ .

(٤) لم أقف عليه ، وفي الأغاني ٣١٧/٩ ،-٣١٨ مختار من قصيدة لقيس كأنَّ الشاهد منها .

(٥) شرح التسهيل / السفر الثاني ٣٨٦/١ ، شواهد التوضيح ص ١٣٢ .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٥/١ ،
وفي هامش الأصل : «قبله :
إني زعيم يا نويـ ـقةُ إن أُمنت من الرزاح»
والبيتان بعدهما ثالث في معاني للفراء ١٣٦/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٥٠١/١ .

(٧) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٥/١ .

من نصف النهار على قيراط ، ثم قال : من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين ، ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر»[1] الحديث .

وفي الحديث : «فمطرنا من يوم جمعة إلى جمعة»[2] .

وقالت عائشة رضي الله عنها : «ولم يجلس عندي من يوم قيل فيَّ ما قيل»[3] ؛ وهذا على رأي المؤلف في الاستشهاد بالحديث ، فهذه الشواهد تدل على صحة ما رآه الكوفيون ، وقد تَرَدَّدَ الفارسيُّ في المسألة ، فذكر في التذكرة مذهب سيبويه ، وأنَّ (مِنْ) و(مُذْ) لا تدخل إحداهما على الأخرى ،ثم ذكر ما خالف ذلك من كلام العرب مما تقدم ذكره ومن غيره .

ثم قال : فلو قال قائل : إن (من) قد لزم الجر وكثر تصرفه ، والحروف التي تلزم ولا تنتقل إلى موضع آخر قد يكون فيها من الاتساع والتصرف ما لا يكون فيما ينتقل ولا يلزم ، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن تدخل (من) على الزمان ولا تكون كمُذْ ؛ لأنَّها تنتقل عن عمل الجر .

قال : «وينبغي أن يستقرأ هذا ، فإن أصيب في مواضع تَكْثُرُ قُطِع على هذا ، يعني على دخولها على الزمان ، ولم يحمل على حذف المضاف[4] ، كما تأوّل أصحابنا قوله : ﴿من أول يوم﴾[5] و :

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١١٧/٣ في باب الإجارة إلى نصف النهار من كتاب الإجارة ، ٢٠٧/٤ في باب ما ذكر عن بني إسرائيل من كتاب بدء الخلق باختلاف في بعض ألفاظه لا يمس موطن الشاهد . وانظر شواهد التوضيح ص ١٢٩ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٦/٢ ، ٣٧ في باب الاستسقاء من كتاب الجمعة ، والإمام مالك في الموطأ ١٩١/١ في باب ما جاء في الاستسقاء . من كتاب الاستسقاء . وانظر شواهد التوضيح ص ١٣١ .

(٣) صحيح البخاري ٢٣٠/٣ ،كتاب الشهادات ، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ .

(٥) سورة التوبة آية ١٠٨ .

«* . . . من حجج ومن دهر *»

هذا كلامه .

وقد أنصفَ ؛ فلذلك أتى الناظم – رحمه الله – فاعتبر المسألةَ بكلام العرب ، فوجد دخول (من) على الأزمنة قليلاً لا يقوى أن يقاوم دخولها على الأمكنة ولا يقارب ، فأَقَرَّها على ما هي عليه ، ولم يطلق القولَ بالجواز ، ولا حتم بالمنع ، ولا شكٌّ فيما رأى أَنَّه الصوابُ .

وقد تأَوَّلَ المانعون ما جاء من الشواهد مخالفاً لمذهبهم ، فقدروا مصادر من قبل الزمان ، فيقولون : التقدير : من تأسيس أول يوم ، ومن مَرِّ حجج ، ومن مَرّ[1] أزمانِ يوم حليمة ، وكذلك سائرُها : وهذا ضعيفٌ من وجهين :

أحدُهما : أَنَّ السماعَ هنا قد كَثُرَ كثرةً تؤذن بأَنَّ التأويل فيها تكلُّفٌ ؛ إذ التأويلُ إنما يسوغ في النوادر ، وليس هذا منها ، وإن كان قليلاً ، فمثله لا يُصرَفُ بالتأويل إلى خلاف ظاهره .

والثاني : أَني سمعتُ شيخنا الأستاذ – رحمة الله عليه – يحكي عن شيخه أبي عبدالله بن عبد المنعم إبطالَ تقدير المصدر لما يلزم عليه من التسلسل ، وأَنَّ مذهب الكوفيين هو الصواب ، لأنك إذا قدرت في الآية : من تأسيس أول يوم ، اقتضى قَصْدُ التاريخ تقديرَ زمان قبل التأسيس حتى يكونَ المعنى : من زمان تأسيس أول يوم ، فترجعُ المسألةُ إلى أول أمرها ، فيفتقرون إلى تقديرِ مصدرٍ هكذا أبداً ، وهو باطل ، وهكذا سائر الشواهد[2] ، فالذي تَلَخَّص من هذا أَنَّ دخولها على الزمان ثابتٌ غيرُ مندفع ، لكنَّه قليلٌ عملاً بالاستقراء ، ولمِنْ معنىً آخر سيذكره بعد هذا إن شاء الله .

(١) سقطت (مر) من أ .

(٢) يريد بشيخه ابن الفخار ، وما حكاه عن ابن عبد المنعم في شرحه الجمل ٣٦٨/٢ .

فإن قيل : ما ذكره قاصرٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّه ذكر في التي لابتداء الغاية تقييداً لو سكت عنه لكان أَتَـمَّ ، فإنه ذكر أنَّها لابتداء الغاية في الزمان والمكان ، وهي في الحقيقة لابتداء الغاية مطلقاً ، كانت في زمان أو مكان أو غيرهما ،فقد قال سيبويه : «وتقول إذا كتبت كتاباً من فلان إلى فلان»[1] ، قال[2] : «فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها»[3] ، يعني أنَّها ليست بأماكن كقولك : من مكان كذا إلى مكان كذا ، لكنها بمنزلتها في ابتداء الغاية وانتهائها ، وكذلك قال غيره ، وهو صحيح ، فالصواب هنا ما قاله في التسهيل حيث قال : «وهي لابتداء الغاية مطلقاً على الأصح»[4] .

والثاني : أنه ذكر لـمِنْ هنا من المعاني أَقَلَّ مما ذكره في التسهيل[5] ؛ لأنَّه ذكر هنا التبعيض ، وبيان الجنس ، وابتداء الغاية في المكان والزمان ، والبدل . ونقصه أن تكونَ[6] للتعليل ، نحو : جئتك من أجل إكرامك . ومنه : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾[7] . ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[8] الآية . وأن تكونَ[9] للبدل[10] نحو : ﴿أَرَضِيْتُم بالحَيَاةِ

(١) الكتاب ٤/٢٢٤ .

(٢) سقطت (قال) من أ .

(٣) الكتاب ٤/٢٢٤ .

(٤) سقطت (قال) من أ .

(٥) التسهيل ص ١٤٤ .

(٦) في الأصل : يكون .

(٧) سورة البقرة آية ١٩ .

(٨) سورة المائدة آية ٣٢ .

(٩) في الأصل : يكون .

(١٠) من قوله (للبدل) إلى قوله : (بدلاً من الآخرة) ثابت في النسختين ، وفي هامش الأصل بإزاء (للبدل) تأمل هذا فإن البدل ذكره الناظم كما أشار إليه الشارح أولاً فلم يبق على الناظم ، وسيأتي ذكره» والأمر كذلك ، فهو سهو .

الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[1] بمعنى بدلاً من الآخرة . ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَلائِكَةً في الأرضِ يَخْلُفُونَ﴾[2] وأن تكون للمجاوزة نحو : عذت منه ، وأنفت منه[3] . وفي القرآن : ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ من كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾[4] . ومن ذلك : زيدٌ أفضلُ من عمرو ، لأن المعنى جاوزه في الفضل . وأن تكون[5] لانتهاء الغاية نحو : قربت[6] منه ؛ لأنه يفيد معنى قربت إليه . وأن تكون للاستعلاء فتوافق على كقوله تعالى : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[7] أي على القوم . قاله الأخفش[8] . وأن تكون[9] للفصل بين المتضادين نحو : ﴿واللهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ﴾[10] ، ﴿حَتَّى يَمِيْزَ الخَبِيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[11] . وأن تكون بمعنى الباء كقوله : ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[12] . حكاه الأخفش عن يونس[13] قال كما تقول : ضربته من السيف ، أي بالسيف ، وأن تكون[14] بمعنى (في) كقول الشاعر ، وهو من أبيات الحماسة :

---

(١) سورة التوبة آية ٣٨ .

(٢) سورة الزخرف آية ٦٠ .

(٣) من أمثلة ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٨/١ ، والشاطبي شديد التعويل عليه في أمثلته ، وشواهده ونقوله . وانظر الجنى الداني ص ٣١٦ س.

(٤) سورة غافر آية ٢٧ .

(٥) في الأصل : يكون .

(٦) في أ : (قريب) .

(٧) سورة الأنبياء آية ٧٧ .

(٨) معاني القرآن ٤٦/١ .

(٩) في الأصل : (يكون) .

(١٠) سورة البقرة آية ٢٢٠ .

(١١) سورة آل عمران آية ١٧٩ .

(١٢) سورة الشورى آية ٤٥ .

(١٣) معاني القرآن ٤٧١/٢ .

(١٤) في الأصل : (يكون) .

/ عسى سائلٌ ذو حاجة إن منعتَه من اليَومِ سُؤلاً أن يكونَ له غدُ[1] /٢٨٦/

وهذا منتهى ما زاد في التسهيل ، فذكر هنا أقلَّ من النصف ، فهو تقصيرٌ ظاهرٌ .

فالجواب عن الأول : أنَّه يمكن أَنْ يكونَ جعلَ ابتداء الغاية للمكان هو الأصل ، وما سواه راجعٌ إليه بالمجاز ، فكأنَّه جعل الأشخاص أماكن بالتأويل لملازمة الأماكن لها ؛ إذ لا يقال من فلان إلى فلان إلا ولهما مكانان بينهما مسافة ، ويصل الكتاب من أحد المكانين إلى الآخر .

وعن الثاني : أَنْ يقالَ : إنَّ ما ذكر هنا من المعاني هو الأشهر في الذكر ، والأكثر في الاستعمال ، وهذا النظم لم يوضع للتَّتَبُّع ؛ بل للاقتصار على جلّ المهمات كما قال في آخره :

* نظماً على جلّ المهمات اشتمل *

وبهذه الطريقة لا يُعْتَرَضُ عليه فيما ترك من معاني هذه الحروف ، وإنما ينظر معه فيما ذكر خاصّةً .

وأما الزائدة : فهي التي قال فيها : (وزيدَ في نفي وشبهه) أي : زيد الحرفُ الذي هو مِنْ ، والحروف تُذَكَّرُ وتؤنَّث على تأويل الحرف ، أو اللفظ ، أو الكلمة ، ومعنى كونه زائداً كونُه يدخل في موضعٍ يطلبه العاملُ بدون ذلك الحرف ، فيعمل فيه .

---

(١) البيت ثاني ثلاثة أبيات في الحماسة ٥٧٨/٢ منسوبة إلى عَدِيّ بن زيد ، قال محققها الدكتور عبدالله عسيلان : «تبادر إلى ذهني أنَّه عدي بن زيد العبادي ، ولكن لم أجد ما يؤيد ذلك ؛ إذ لم أجد الأبيات في ديوانه . ولا أدري من هو عديّ هذا . وفي نسخة د ما يفيد أن الأبيات لأبي اللحام التغلبي» ، وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ١١٥١/٣ . ولعدي بن زيد العبادي بيت يوافق الشاهد في جلّ ألفاظه انظر ديوانه ص ١٠٧ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٩٣/٢ ، الجنى الداني ص ٣١٩ .

فإذا قلت : ما في الدار من أَحَدٍ ، فأَحَدٌ قد تَسَلَّط عليه عاملُ الابتداء من جهة المعنى ليرفعه بأَنَّه مبتدأ ، وكذا[1] : ما جاءني من أَحَدٍ ، الفعل طالب لأحد بالفاعلية ، فجاءت (من) عاملةً في اللفظ مع طلب العامل الأول العملَ كذلك في اللفظ ، فسُمِّيت زائدةً لذلك ، لأنها مقحمةٌ بين طالب ومطلوب ، ولذلك قد يقولون في (لا) من قولهم : جئت بلا زادٍ ، إنها زائدة وإن كان سقوطها مخلاً بالمعنى المراد ، فإنما قصدوا بالزيادة ما ذكر ، فعلى هذا قولهم : ما جاءني من رجلٍ . (من) فيه زائدةٌ ، وإن كانت تدل على الكثرةِ والعموم ، لأَنَّ ذلك المعنى المذكور موجودٌ فيها ، فلا يرد إذاً على النحويين على هذه[2] الطريقة اعتراض المبرد في جعلهم (مِنْ) في هذه المواضع زائدة لحدوث معنى الكثرة بحدوثها ، لأنك إذا قلت : ما جاءني رجلٌ ، احتَمَل أن تريدَ : ما جاءني رجلٌ واحدٌ ، بل اثنان أو ثلاثة ، أو : ما جاءني رجلٌ في قُوَّته ونفاذه ، بل ضعيفُ الرجوليَّة ، أو ما جاءني رجلٌ بل امرأةٌ .

فإذا قلتَ : ما جاءني من رجلٍ ، عَمَّ جميعَ ذلك ، فأين كونُها زائدةً[3] .

فأجيب عن ذلك بهذا المعنى المقرَّر .

وذكر بعضُهم طريقةً أخرى في الزيادة : وهي الزيادة لمجرّد التوكيد من غيرِ

---

(١) في أ : (وكذلك) .

(٢) في الأصل : (فهذه) ، والتصويب من أ .

(٣) المقتضب ١٨٣/١ ، قال الشيخ عضيمة – عليه سحائب الرحمة – تعليقاً على هذا «والمبرِّد صرح في موضعين من الجزء الرابع بأَنَّ (من) تكون زائدة قال ٤٥٣/٤ : «وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك : ما جاءني من أحد ، وما كلَّمت من أحد . فهذا موضع زيادتها إلاّ أَنَّه دَلَّت فيه على أَنَّه للنكرات دون المعارف» وقال ص ٦٧٣ : «وذلك قولك : ما جاءني من أحد إلاّ زيد على البدل ، لأَنَّ (من) زائدة ، وإنما تزاد في النفي لا تقع في الايجاب زائدة» والأمر كما قال رحمه الله ، وذكر اعتراض المبرد الفارسيُّ في كتاب الشعر ٧٩/١ ، ولم يعزه إليه .

إفادةِ كثرةٍ ولا عموم ، ورَدَّ على المبرد بقولهم : ما جاءني من أحد ؛ إذ لا دلالةَ على عموم ولا كثرة ؛ لأنَّ أحداً قد أفاد ذلك المعنى ؛ إذ هو مرادف لكَرَّابٍ[1] ، وعَرِيبٍ ، ودَيَّارٍ ونحوها ، وهي موضوعة لعموم النفي ، فإذاً لا يمكن إلاَّ الزيادة . فإذا ثبتت زيادتها البتة في : من أحدٍ جاز في : ما جاءني من رجلٍ أن تُزَاد ، فتكون على ضربين : تكون زائدةً على حدّ زيادتها في : ما جاءني من أحَدٍ ، وتكون / /٢٨٧/ أيضاً مفيدةً للعموم ، وهذا المعنى قرره الفارسي[2] ، وهو صحيح في نفسه إلاَّ أنَّ اعتراض المبرد قد يَرِدُ عليه ؛ لأن زيادة (من) هنا للتوكيد ، فالتوكيد هو أصل معناها ، فليست بزائدة لأن حقيقة الزائدة ما دخوله كخروجه ، وهذه ليست كذلك لأن التوكيد قبل دخولها مفقود ، فلما أتى بها[3] حصل بها التوكيد ، وهو معنى كالتبعيض ، والابتداء ، فلا تَسْلَمُ هذه الطريقة على هذا التقرير ، كما أنَّ في الطريقة الأولى محلاً للبحث .

فقد يمكن أنْ يريدَ الناظمُ بالزيادة على هذه الطريقة ما لم يَأْتِ لمعنى العموم .

وأمَّا على الأولى : فهي تُسَمَّى زائدةً ، وإن جاءت لمعنى العموم ، ومذهبه في التسهيل يشير إلى الطريقة الأولى[4] ، وإليها يشير تمثيله هنا ؛ لأنَّه يمكن في قوله : (ما لباغ من مقرّ) أن تكون (من) للتوكيد ، أو لإفادة العموم .

فإذا تقرَّر معنى زيادة الحرف ، فنرجع إلى كلام الناظم ، فقولُه : (وزِيدَ في نَفْيٍ وشبهه) إلى آخره ، يعني أنَّ (من) تزاد بشرطين :

أحدهما : أن تقعَ في نَفْيٍ أو ما أشبه النفيَ . أمَّا زيادتُها في النَّفْيِ ، فنحو : ما

---

(١) أي : أحد .

(٢) كتاب الشعر ١/٧٨ .

(٣) سقطت (بها) من أ .

(٤) التسهيل ص ١٤٤ .

جاءني من رجلٍ ، وما في الدار من رجلٍ ، وما ضربتُ من أحدٍ ، هذا على الطريقة الأولى .

وعلى الثانية : إنما يصح التمثيل بما في الدار من أحد ، وما جاءني من أحد ، وما أشبه ذلك ، فعند ذكر أحد تتعين الزيادةُ ، ولكن إنما يقع الاعتماد في التمثيل هنا على الأولى ، وعند ذلك يَتَّسِعُ مجالُ التمثيل ، ففي القرآن : ﴿وما مِنْ إلهٍ إلاَّ اللهُ﴾[1] . ﴿ومَا مِن إلهٍ إلاَّ إلهٌ واحِدٌ﴾[2] ، ﴿أنْ تَقُولوا ما جاءنا مِنْ بَشِيرٍ ولا نَذِيرٍ﴾[3] . ﴿وما آتَيْناهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَها وما أَرْسَلْنَا إليهم قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾[4] . وذلك كثير .

وأمَّا شِبْهُ النَّفْيِ : فالاستفهام ، والنهي ، فالاستفهام نحو قولك : هل جاءك من أحدٍ ؟ ، وهل في الدار من أحَدٍ ؟ وفي القرآن : ﴿هل من خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾[5] . ﴿وإذا ما أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾[6] . ﴿هَلْ مِنْ شُرَكائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾[7] . والنهي نحو : لا تضرب من أحد ، ولا تقم من أحد . واشتراطه هذا الشرط بِناءٌ منه على مذهب الجمهور من البصريين .

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز زيادتها في الواجب من غير اشتراط نَفْيٍ أو شبهه[8] ، وإليه مال في التسهيل ، واستدلّ عليه في الشرح

(١) سورة آل عمران آية ٦٢ .
(٢) سورة المائدة آية ٧٣ .
(٣) سورة المائدة آية ١٩ .
(٤) سورة سبأ آية ٤٤ ، وفي الأصل : (آتيتهم) ، تحريف .
(٥) سورة فاطر آية ٣ .
(٦) سورة التوبة آية ١٢٧ .
(٧) سورة الروم آية ٤٠ .
(٨) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/٤٤٤ : «وتأتي (من) زائدة ، فعند الأخفش ، والكسائي ، وهشام يجوز أنْ تزادَ في الواجب وغير الواجب ، وداخلة على المعرفة والنكرة ، =

بأشياءَ محتَمِلَة[1] .

والصواب ما ذهب إليه ها هنا ؛ لأَنَّ السماعَ المستمرَّ قضى أنها تختص بالنفي ؛ إذ لم تأتِ زيادتُها في الإيجاب إلا في محل الاحتمال أو في النُّذُور ، فلا يصح أن يُقْضى بالقياس حتى يتبيَّنَ من الاستقراء القَصْدُ إليها بكثرة مجيئها في الكلام ، فإذ لم يكن ذلك ، فيجب الوقوفُ مع السماع ؛ لئلا نَدَّعِي على العرب ما لا نعرف .

فإن قيل : قد ثَبَتَتْ[2] الزيادة كثيراً[3] في الواجب بحيث لا يسع إلا القول بمقتضاها ، فمن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ولقد جاءك من نَبَإِ المُرْسَلِين﴾[4] . وقوله : ﴿يُحَلَّوْنَ فيها من أَسَاوِرَ من ذَهَب﴾[5] . ﴿ ويُكَفِّرُ عنكم من سَيِّئَاتِكُم﴾[6] . ﴿يَغْفِرْ لكم من ذُنُوبِكُم﴾[7] . ﴿تَجْرِي من تَحْتِها

= وعند بعض الكوفيين في الواجب وغير الواجب بشرط تنكير ما دخلت عليه . . .» ، وقال المرادي في الجنى الداني ص ٣١٨ : « . . . ونقل بعضهم هذا المذهب – اشتراط تنكير مجرورها – عن الكوفيين ، وليس هو مذهب جميعهم ؛ لأَنَّ الكسائي وهشاماً يريان زيادتها ، بلا شرط ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش . . .» ونسبته إلى الأخفش مشهورة ، وقد جاء ذلك في كتابه معاني القرآن ١/٩٩ ، ٢٠٩ ، ٢/٢٧٤ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٤–٤٨٥ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٨٤١–٨٤٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٢٩ .

(١) التسهيل ص ١٤٤ ، وشرحه ، السفر الثاني ١/٣٩٣–٣٩٥ ، وانظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦١–٣٦٢ .

(٢) في أ : تثبت .

(٣) سقطت (كثيراً في الواجب) من أ .

(٤) سورة الأنعام آية ٣٤ .

(٥) سورة الكهف آية ٣١ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٧١ .

(٧) سورة الأحقاف آية ٣١ .

الأَنْهَارُ﴾[1] . ﴿قُلْ للمؤمنينَ يَغُضُّوا من أَبْصَارِهِم﴾[2] .

وقال المؤلف : «إذا دخلت (من) على قَبْل ، وبَعْد ، ولَدُن ، وعن ، فهي زائدة»[3] فهي إذاً في قوله : ﴿للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ﴾[4] . ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنّي عُذْراً﴾[5] . وقول الشاعر :

* من عَنْ يَمينِ الحُبَيّا نَظْرَة قَبَلُ *[6]

ونحو ذلك زائدةٌ[7] ؛ لأَنَّ دخولَها لا يزيد معنى على ما كان قبل دخولها .

وعلى ذلك حمل الكسائي قوله عليه السلام : «إنَّ من أَشَدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»[8] .

وعلى ذلك أيضاً حَمَل ابنُ جني القراءة المرويَّة عن الأعرج : ﴿لَمَّا آتيناكم من

---

(١) سورة البقرة آية ٢٥ ، وآيات كثيرة .

(٢) سورة النور آية ٣٠ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٩٦/١ .

(٤) سورة الروم آية ٤ .

(٥) سورة الكهف آية ٧٦ .

(٦) للقطامي ، ديوانه ص ٢٨ ، وصدره :

* فقلت للركب لما أن علا بهم *

وانظر أدب الكاتب ص ٥٠٤ ، الجمل ص ٦٠ ، الحلل في شرح أبياته ص ٧٥ ، الاقتضاب ٣٣٠/٣ ، أسرار العربيّة ص ٢٥٥ ، شرح المفصل ٤١/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٦ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٤٨/٢ .

(٧) في أ : زائد .

(٨) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٦٦٧/٣ ، ١٦٧٠ كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان بإثبات (من) ، وبلفظ (إن أشدَّ . . .) في ١٦٦٧ ، ١٦٧٠ ، وبلفظ (أشدُّ الناس) في ١٦٦٨ ، ١٦٨٠ ، والحديث في صحيح الإمام البخاري ٢١٥/٧ ، كتاب اللباس والزينة ، باب عذاب المصورين باللفظين المذكورين قريباً ، ولا شاهد فيه على ما سيق من أجله هنا . وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٨ .

كتابٍ وحِكْمَةٍ﴾[1] على أنَّ أصلَها لَـمِنْ مَا[2] ، فزاد (مِن) .

وقد حكى الناسُ : قد كان من مطرٍ[3] ، وقد كان من حديثٍ فخلٍّ عني[4] .

وأمَّا الشعرُ : فمن ذلك قولُ الشاعر :

وكنتُ أُرَى كالموتِ من بَيْنِ ساعة ... فكيف بِبَيْنٍ كان موعِدَهُ الحشرُ[5]

وقال الراجز :

* أَمْهَرْتُ منها جُبَّةً وتَيْسا *[6]

---

(١) سورة آل عمران آية ٨١ في قراءة من شدّد ميم (لمّا) ، وعزاها أبو حيان في البحر المحيط ٥٠٩/٢ إلى سعيد بن جبير ، والحسن ، و(آتيتكم) هكذا في الأصلين وهي قراءة السبعة إلاّ نافعاً فقد قرأ (آتيناكم) انظر السبعة ص ٢١٤ ، حُجَّة القراءات ص ١٦٩ ، وفي الأصلين (كتب) ، وانظر ما نقل الشاطبي عن ابن جني في المحتسب ١٦٤/١ وفيه (آتيناكم) ، وهو واحد من أوجهٍ ذكرت في توجيه قراءة التشديد ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٥١٢/٢ ، بعد إيراده : «وهذا التوجيه في قراءة التشديد في غاية البعد ، وينزه كلام العرب أن يأتي فيه مثله ، فكيف كلام الله تعالى . وكان ابن جني كثير التمحل في كلام العرب» وانظر الدر المصون ٢٩٢/٣ . هذا وقد أورد رأي ابن جني هذا ابنُ مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٩٦/١ .

(٢) (ما) ساقطة من أ .

(٣) انظر رصف المباني ص ٣٢٥ ، مغنى اللبيب ص ٤٢٨ .

(٤) حكاه عن العرب الأخفش في معاني القرآن ٩٩/١ .

(٥) لسَلَمَةَ بن يزيد ، وهو في الحماسة ٥٣٦/١ ، ، شرحها للمرزوقي ١٠٨١/٣ ، شرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٩٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٢ ، همع الهوامع ٢١٦/٤ ، المقاصد النحوية ٢٧٣/٣ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٢٩/٥ ، وروايته في الأمالي ٧٣/٢ ، والسمط ٧٠٨/٢ «فهذا لبين قد علمنا إيابه» ، وفي الأشباه والنظائر للخالديين ٣٤٤/٢ (وكنت أعدُّ بينَه بعض ليلة) ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين على ما سيق من أجله هنا .

(٦) لم أقف عليه في ما بين يديَّ من مصادر .

إلى غير هذا من الأبيات المذكورة في الشرح ، فهذا سماعٌ[1] كثيرٌ ثابت نظماً ونثراً ، فما الذي يمنع من القياس ؟

فالجواب : أنَّ جميعَ ما ذَكَرَ من السماع لا يَثْبُتُ به ما قال .

أمَّا أولاً : فإنَّ الأصلَ الثابت في الحروف ألاَّ تُدَّعى فيها الزيادةُ إلا إذا تُيُقِّنَتْ ، وقام الدليلُ عليها ، وأمَّا معَ باديَ الرأي فذلك غيرُ مُخَلِّص .

وأمَّا ثانياً : فإنَّ هذه المواضع المستشهد بها محتَمِلَةٌ لما قال ، ولغير ذلك .

أما الآيةُ الأولى : فعلى حَذْفِ الموصوف حَمَلَهَا طائفةٌ كأنه قال : نَبأٌ من جملةِ نَبَإِ المرسلينَ[2] تعتبر به أو تتأسى أو نحو ذلك مما يليق[1] ، فـ (مِنْ) إذذاك للتبعيض ، وعلى هذا يجري الحكمُ في الآية التي تليها ، وفي قوله : ﴿يَغُضُّوا من أبصارهم﴾[3] ، وقولهم : كان من مطر ، ومن حديث . وقد تَحْذِفُ العربُ المفعولَ لمقاصدَ ، وتجتزىء دونها لدلالةٍ عليها ، ولغير دلالة . وأمَّا ﴿يُكَفِّرُ عنكم من سيئاتكم﴾[4] ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾[5] . فإنّه مؤوّلٌ كلُّه على تضمين الفعل معنى فعل آخر ، كأنه قال : يُخَلِّصُكم من ذنوبكم ، فرجع إلى معنى قوله في الآيات الأخر ﴿يغفر لكم ذنوبكم﴾[6] . فـ (مِنْ) إذاً لابتداء الغايةِ ، كقولك : خلصتُ منه ، وخرجت منه ، وكذلك هي لابتداء الغاية مع قبل وبعد ونظرائهما ، فالمعنى استقرَّ له الأمر من هذه الغاية ، ومن هذه الأخرى ، ولم يذكر انتهاء الغاية ؛ إذ لا يلزم ذكرها ، وقد يكون تَرْكُ ذلك أبلغَ ، أو تكونُ غيرَ محتاجٍ إلى ذكرها للعلم بها ، أو لغير ذلك .

---

(١) في أ : (سميع) ، تحريف .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

(٣) سورة النور آية ٣٠ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٧١ .

(٥) سورة الأحقاف آية ٣١ .

(٦) سورة آل عمران آية ٣١ ، الأحزاب آية ٧١ ، الصف آية ١٢ ، وفي الأصل : (من) ذنوبكم والتصويب من أ .

وأما حديث : «إن من أشد الناس عذاباً»[1] ، فعلى إضمار الشأن ؛ فلذلك رَفَعَ (المصورون) .

والعَجَبُ أَنَّ المؤلفَ حَمَلَ الحديثَ في التسهيل على إضمار الشأن ، وصرَّحَ بمخالفة الكسائي[2] ، ثم التزم هنا مذهبَه ، فاستدَلَّ به في الشرح على الزيادة[3] . وأما ﴿لمّا آتينا كم﴾[4] فإن ما قاله ابن جني فيها تفريعٌ على مذهب الأخفش ، والرواية فيها مَقَالٌ ، وإن سلم ما قال فذلك شاذٌّ كشذوذ ما أتى في الشعر من ذلك .

وأما ﴿تجرى من تحتها﴾[5] فـ (مِنْ) لابتداء الغاية كسائر الظروف المجرورة بـ (مِنْ) ، / وإذا كان كذلك لم يثبُت لها زيادةٌ في الواجب . وأجازَ بعضُ الناس زيادتَها في غير النفي والاستفهام والنهي ، وذلك الشرط[6] ، فيقال عنده : إن أكرمتَ مِن رجلٍ أكرمك . ورُدَّ بأَنَّ القائل : إن ضربت ، وإن كان غيرَ واقعٍ مفروضَ الوقوع بخلاف الاستفهام ، فالشرط في معنى الواجب ، وإن كان غيرَ واجب ؛ ولذلك يخالف الاستفهام في الأحكام الجوابية ، وفي غيرها ، مع أَنَّ السماع في ذلك معدومٌ أو نادر فلا يلتفت إليه . /٢٨٩/

فإن قيل : فقَوْلُ الناظم : (وزِيدَ في نَفْيٍ وشبهِهِ) يقتضي دخول الشرط ، فإنه يُشْبِهُ النفيَ في كونه غيرَ واقع .

قيل : وكذلك يدخل له إن اعْتُبِر هذا المقدار من الشَّبَه ، الأمرُ ، والعَرْض ، والتحضيض ، والتمنّي ، والترجّي ، والدعاء ، فكنت تقول على هذا المفهوم : اضرب من رجلٍ ، وهلاَّ ضربتَ من رجل ، وليتك تضربُ من رجلٍ ، وكذلك

---

(١) سقطت (عذاباً) من أ .
(٢) التسهيل ص ٦٢ .
(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٢٩٥ .
(٤) هكذا في الأصل ، وهو من آية ٨١ ، من سورة آل عمران ، وتقدَّم أن هذه قراءة نافع ، وقراءة سائر السبعة (آتيتكم) وبها جاءت في أ .
(٥) سورة البقرة آية ٢٥ .
(٦) عزاه ابن هشام في مغنى اللبيب ص ٤٢٥ ، وص ٤٣٥ إلى الفارسي .

سائرها ، وذلك غيرُ صحيح ، وكانت هذه الأشياء داخلةً عليه في الاستثناء المُفَرَّغ ، وفي زيادة الباء في الخبر ، وفي غير ذلك من المواضع التي قَيَّدَ فيها بالنفي وشبهه ، وإنما أراد بشِبْهِ النفي ما اختَصَّ بخصوصيَّةِ النفي ، وذلك أَنْ يدخلَ على الأسماء المختصة بالنفي كأَحَدٍ ، وعَرِيبٍ ، ودَيَّارٍ ، وكتِيعٍ ، ونحوها ، وذلك يختصّ بالاستفهام ، والنهي ؛ لأَنَّ النَّهْيَ إنما محصولُه نَفْيُ الفعل ، والاستفهام يُفْهِمُ هذا المعنى من حيثُ كان يستدعي الجوابَ بالنفي ، ولذلك لا تدخل (من) مع كلّ أداة استفهام ، فلا تقول : أَيْن قام من رجلٍ ؟ أو متى ضربتَ من رجلٍ ؟ وإنما تدخل مع هل ، وما يكون مثلَها ؛ إذ[1] كانَ ؛ لأَنَّ متى ، وأين ، ونحوهما لا تَسْتَدْعي نفي الفعل ؛ بل تقتضي ثبوته ، وأَنَّ الاستفهامَ إنما هو عن وَصْفٍ من أوصاف الفعل الواجب ، وليس الفعل واجباً مع هل ، فقد تَبَيَّنَ أَنَّ غير الاستفهام ليس بشَبِيهٍ بالنفي بهذا الاعتبار ، فلا يشمله قول الناظم : (وشبهه) أصلاً .

والشرط الثاني : لزيادة (من) أن تدخل على نكرة كما تقدم تمثيله ، وذلك قوله : (فَجَرَّ نَكِرَةً) .

ومثَّل اجتماع الشرطين بقوله : (كما لباغ من مقرّ) ، والباغي : الظالمُ . المتعدي . يقال : بَغَى الرجل : إذا تَعَدَّى ، وبغى عليه : تَعَدَّى ، وجاوز حد القصد . والمَقَرُّ : ما يُسْتَقَرُّ فيه من الأرض ، والشَرْطُ المذكور هنا يَشْتَرِطُهُ البصريونَ ، ويوافقهم على اشتراطه الكوفيون[2] إلا الأَخْفَش من البصريين ، فإِنَّه يزعم أَنَّـها تزاد على الإطلاق من غير شرط[3] ، ونحا نحوه المؤلف في التسهيل أيضاً ؛ إذ قال في المجرور بمن الزائدة : «ولا يمتنع تعريفُه ، ولا خلوُّه من نفي أو

---

(١) في أ : (إن) .

(٢) عزاه إلى بعض الكوفيين أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٤٤/٢ ، والمرادي في الجنى الداني ص ٣١٨ ، وذكر أَنَّ الكسائي وهشاماً لا يشترطان لزيادتها شرطاً .

(٣) معاني القرآن ٩٩/١ ، ٢٠٩ ، ٢٧٤/٢ .

شبهه ، وفاقاً للأخفش»[1] .

واستَدَلَّ على ذلك بما تقدَّم ، وما استدلَّ به غيرُ ثابت كما مَرَّ .

ثم في هذا الكلام مسألتان :

إحداهما : أَنَّ ظاهرَه يعطي أَنَّ هذه الزيادةَ سماعٌ ؛ لأَنَّ قولَه : (وزِيدَ) يخبر عن أَمْرٍ ماضٍ ، وأَنَّه مفروغٌ منه ، وذلك إنما يَصْدُقُ على العرب ، فإنَّهم الذين زادوا ، ولو أراد زيادةَ القياس لقال : يزاد ، أو يزاد في كذا ، أو يجوز زيادته ، أو ما يعطي معنى القياس ، ولكنَّه لم يفعل ذلك ، فأشكلَ كلامُه من حيثُ إنَّه يوهم الوقوفَ على السماع / وليس كذلك ؛ بل هو قياس مطرد . /٢٩٠/

والجواب : أَنَّ قولَه : (وزِيدَ) لا يتعين للعرب ؛ بل يمكن أن يريدَ أَنَّ أهلَ القياس من النحويين المتقدمين زادوه ، فإذا أمكن هذا لم يحمل على الأول لأمرين :

أحدهما : أَنَّه إنما انتصب للإخبار عما يقاس ، فهو الأصل الذي انتصب لتقريره ، فلا يُحْمَل على غيره إلا بدليل .

والآخر : أَنَّه قَيَّدَ الزيادة بقيود ، ومَثَّلَها بمثالٍ مرتجلٍ مقيسٍ ، ولم يعين للمثال مثالاً مسموعاً ، فدلَّ على أنه قصد تقريرَ[2] القياس لا التنبيهَ على السماع .

والثانية : أَنَّ هذه الزيـادةَ لم يعيِّن لها موضِعاً مخصوصاً ، وكان من حقه ذلك ؛ إذ لا تزادُ في كل موضع ، وإن كان ثَمَّ نَفْيٌ أو ما أشبهه ؛ إذ لا تقول : ما زيد من قائمٍ ، وما هذا من رجلٍ ، ولا ما كان نحوَ ذلك ، وإنما تُزَادُ في مواضعَ[3] مخصوصةٍ ، وهو لم يُنبِّه عليها ، فكان كلامُه غيرَ محرّر .

والجواب : أَنَّ تمثيلَه أعطى شرطاً ثالثاً لا بُدَّ منه ، وهو أَنْ تكونَ النكرةُ يُراد بها العمومُ ، فيكونَ الحرفُ داخلاً يفيد نصيَّةَ العموم أو تأكيده ، فإن قوله : (ما

(١) التسهيل ص ١٤٤ .

(٢) في أ : (تقرر) .

(٣) في الأصل : (موضع) ، وما أثبتُّ من أ .

لباغٍ من مَقَرّ) (مَقَرٌّ) فيه يُرادُ به العمومُ ، نَفَى كلَّ مَقَرٍّ في الدنيا على أيٍّ وصفٍ كان أو أيٍّ جهةٍ كان ، فإذا كان كذلك لم يدخل له : ما زيدٌ قائم ونحوه ؛ إذ لا يُرادُ بقائمٍ العمومُ أصلاً ، بخلاف ما إذا قلت : ما في الدار رجلٌ ، فإنه يَصِحُّ أن يُرادَ فيه برجل العمومُ ، فتُدخِلَ (مِنْ) إن شئتَ ، فتقولَ : ما في الدار من رجلٍ ، وكذلك تقول : ما قام من رجلٍ ؛ لأنَّ رجلاً يُرادُ به العموم ، فإذا كان كذلك فقد حصل للزيادةِ ضابطٌ صحيح ، فيجوز دخولها على المبتدأ في نحو : ما في الدار من رجلٍ ، وما من عالمٍ إلا زيدٌ . وفي القرآن : ﴿ما لكم من إلهٍ غيرُه﴾[1] . ﴿وما مِنْ إلهٍ إلاَّ اللهُ﴾[2] . وعلى الفاعل نحو : ما قام من أحدٍ ، وما جاءني من رجلٍ ، وفي القرآن : ﴿هلا يراكم من أَحَدٍ﴾[3] . وعلى المفعول نحو[4] : ما ضربت من رجلٍ ، وقال الله : ﴿وقال الذين أشركوا لو شاء اللهُ ما عَبَدْنا من دُوْنه من شيء نحن ولا آباؤنا ولا حَرَّمْنَا من دُوْنِهِ من شيء﴾[5] . ويُؤْنِسُ بمعنى العموم في الموضع صلاحيةُ (أَحَد) في مكان النكرةِ التي تريد أن تُدْخِلَ عليها (مِنْ) ، فإن كانت[6] لغير عاقل فقَدِّرها للعاقل ، فإن صَلَحَ (أحدٌ) مكانَها فهو موضعُ زيادة (مِنْ) ، وإلاَّ فلا .

ولقد أسقط هذا الشرط الثالث بعض النحويين . ومنهم ابن عصفور[7] ، وهو مُخِلٌّ بموضع القياس ، وممن اعتنى به ابنُ أبي الربيع[8] ، فزاد : أَنْ يرادَ بالنكرة

(١) سورة الأعراف آية ٥٩ .
(٢) سورة آل عمران آية ٦٢ .
(٣) سورة التوبة آية ١٢٧ .
(٤) سقطت (نحو)من أ .
(٥) سورة الأنعام آية ١٤٨ .
(٦) في أ : فإن كان كانت ، بإقحام (كان) .
(٧) شرح الجمل ٤٨٤/١ .
(٨) البسيط ٨٤١/٢ .

استغراقُ الجنس ، واعتُرِض عليه بأَنَّ استغراقَ الجنس مستفادٌ من زيادة (مِنْ) في أَحَد الوجهين ، فكيف يَشْتَرِطُ ما هو لازمٌ عنها .

وأجيب بأَنَّ (مِنْ) لا تُزَاد في النكرة إلا بشرط أَنْ يرادَ بها استغراق الجنس قبل دخول (مِنْ) عليها ، ودخولُ (مِن) علامةٌ على ذلك المعنى ، فإن كانت تلك النكرةُ غيرَ مرادٍ بها استغراقُ الجنس ، لم يجز دخولُ (مِنْ) عليها ، كقولك : ما قام رجلٌ واحدٌ بل اثنان ، أو أكثر ، فالصحيحُ اشتراطُه[1] .

وأيضاً إن لم تُقَيَّد[2] بذلك القَيْد لم يكن دخولُها على المنفيّ النكرةِ منضبطاً ، وهذا ظاهر .

/ للانتها حتّى ولامٌ وإلى   ومِنْ وبَاءٍ[3] يُفْهِمانِ بَدَلا /٢٩١/

يعني أَنَّ هذه الأحرفَ الثلاثةَ ، وهي : حتّى ، واللاَّمُ ، وإلى تأتي لانتهاء الغايـة ، أَمَّا (حَتَّى) فهي على أربعةِ أقسام : حرفُ عَطْفٍ ، وحرفُ ابتداءٍ ، وحرف تعليل ، وحرف جرٍّ . فالثلاثةُ الأُوَلُ سيأتي حكمها في مواضعها إن شاء الله .

وأَمَّا الجـارَّةُ : فهي التي تكلَّم فيهـا هنـا ، ومعناهـا انتهاءُ الغايـة كما ذكر ، إلاَّ أَنَّ مجرورَها قد يكون مصدراً مؤوّلاً ، أي مسبوكاً من فِعْلٍ وحرفٍ مصدريٍّ ، نحو قولك : صَلِّ حتى يطلُعَ الفجر ، تقديره : حتى طلوعِ الفجر ، ومنه : ﴿ وكُلُوا واشرَبُوا حتّى يَتَبَيَّنَ لكم الخيطُ الأبيضُ﴾[4] الآيـة ، وموضع ذكـر هذا باب إعراب الفعل . وقد يكون اسماً صريحاً ، نحو قوله تعالى : ﴿سلامٌ هي حتَّى مَطْلَعِ

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ٢/٣٦٣ ، وانظر البسيط ٢/٧٢٠ .

(٢) في أ : (يقيد) .

(٣) في الأصل (يا) بمثناة تحتية .

(٤) سورة البقرة آية ١٨٧ .

الفجر﴾[1] ، وقوله : ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حتَّى حِينٍ﴾[2] . وقوله : ﴿فَتَوَلَّ عنهم حَتَّى حينٍ﴾[3] . وقال الشاعر : قيل : هو المُتَلَمِّسُ ، وقيل غيره .

أَلقى الصحيفةَ كي يَخَفِّفَ رحلَهُ   والزّادَ حتى نَعْلِه أَلقاها[4]

يروى برفع النعلِ ، ونصبِه ، وجرّه . والشاهد في الجر ، فإنَّ قولَه : (للانتها حتّى) يريد الجارَّةَ ، لأَنَّها التي ذكرها هنا بخلاف غيرها ، فإنّها ليست بهذا المعنى ، بل لها معانٍ أُخَر ، فالعاطفةُ كالواوِ ، والتعليليَّةُ كاللام ، أَوْ كَيْ ، والابتدائيّةُ كإنَّما ، ونحوها من حروف الابتداء ، إلاَّ أَنَّ الغايةَ يصحبُها معناها ، فإنَّه المعنى الأصلي لها ، فحتَّى هنا مرادفة لـ (إلى) ؛ ولذلك يصحُّ تعويضُ (إلى) منها .

وأَمَّا (اللام) فتكونُ أيضاً كما قال لانتهاء الغاية ، وهو أَحَدُ معانيها التي يذكرها بعد ، نحو قولك : هَدَيْتُه للطريق ، كهديته إليه . قال اللهُ[5] تعالى : ﴿وَقَالُوا الحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدَانا لهذا﴾[6] . كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إلى

---

(١) سورة القدر آية ٥ .

(٢) سورة يوسف آية ٣٥ .

(٣) سورة الصافات آية ١٧٤ .

(٤) المشهور أَنَّ البيت لمروان النحوي (من أُصحاب الخليل المتقدمين في النحو) ترجمته في معجم الأدباء ١٤٦/١٩ ، بغية الوعاة ٢٨٤/٢ . والبيت في الكتاب ٩٧/١ ، الأصول ٤٢٥/١ ، الجمل ص ٦٩ ، الحلل ص ٨٩ ، شرح المفصل ١٩/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٩/١ ، البسيط ٩٠٨/٢ ، رصف المباني ص ١٨٢ ، الجنى الداني ص ٥٥٣ ،مغنى اللبيب ص ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، خزانة الأدب ٤٤٥/١ ، ١٤٠/٤ ، وفي **ت** : (حتى يخفف) ، تحريف .

(٥) في أ ، قال تعالى .

(٦) سورة الأعراف آية ٤٣ .

صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[1] . وقال تعالى : ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾[2] فاللام بمعنى إلى كقوله : ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾[3] . وقال العَجَّاجُ :

* وَحَى لها القَرَارَ فاسْتَقَرَّتِ *[4]

ووحى وأوحى بمعنى واحد . ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[5] . لقوله في الآية الأخرى : ﴿واللَّهُ الذي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[6] . وقال :﴿كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[7] . وفي موضع آخر : ﴿كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[8] .

وأما (إلى) فمثالها في انتهاء الغاية قولك :جئت من الدار إلى المسجد .وفي القرآن : ﴿يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ﴾[9] . ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً من المَسْجِدِ الحرامِ إلى المَسْجِدِ الأَقْصى﴾[10] . ﴿وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إلا إِلَيْهِ﴾[11] ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُم جَمِيعاً﴾[12] ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[13] . وأُطْلِق القولَ

---

(١) سورة الشورى آية ٥٢ .
(٢) سورة الزلزلة آية ٥ .
(٣) سورة النحل آية ٦٨ .
(٤) ديوانه ص ٢٦٦ ، المحتسب ٢/٣٣١ ، لسان العرب (وحى) .
(٥) سورة الأعراف آية ٥٧ .
(٦) سورة فاطر آية ٩ .
(٧) سورة الرعد آية ٢ ، فاطر آية ١٣ ، الزمر آية ٥ .
(٨) سورة لقمان آية ٢٩ .
(٩) سورة السجدة آية ٥ .
(١٠) سورة الإسراء الآية الأولى .
(١١) سورة التوبة آية ١١٨ .
(١٢) سورة يونس آية ٤ .
(١٣) سورة البقرة آية ٢٤٥ ، وآيات أخر .

في انتهاء الغاية ، فدَلَّ على أنَّها في (إلى) لا تَخْتَصُّ بالمكان ، كما كانت (مِن) في ابتداء الغاية لا تَخْتَصُّ بالمكان ، فكما تقول : سرت من الدار إلى المسجد تقول : سرت من يَوْمِ الجمعة إلى يوم الخميس .

ومنه قولُ النابغة :

تُورِّثن من أَزْمانِ يوم حليمةٍ[1] إلى اليوم قد جُرِّبن كلَّ التجارب[2]

وقال كثير :

وما زلتُ من ليلى لدن طَرَّ شاربي إلى اليوم كالمُقْصى بكلِّ سبيلِ[3]

/٢٩٢/ وحكى الأخفش : / من الآن إلى غد[4] . وفي الحديث : «فمطرنا من جمعة إلى جمعة»[5] . والكلام في (إلى) كالكلام في (مِنْ) ، ولا يرد عليه هنا ما ورد عليه

---

(١) في الأصل : حلمة .

(٢) ديوانه ص ٤٥ ، شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢ ، شواهد التوضيح ص ١٣١ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٠ ، مغني اللبيب ص٤٢٠ ، شرح أبياته ٣٠٤/٥ ، المقاصد النحوية ٢٧٠/٣ ، التصريح ٨/٢ .

(٣) ديوانه ص ١١٥ ، سر صناعة الأعراب ٣٧٩/١ ، المقاصد النحوية ٤٠٥/٣ وثمّت بيت يوافقه في جل ألفاظه ، وآخره (بكل مكان) حيناً و(بكل مراد) أحياناً أورده الرضي في شرح الكافية ٣٦٠/٤ ، وابن الناظم في شرح الألفية ص ١٧٢ ، وقال الإمام ابن هشام في تخليص الشواهد ص ٣٥٩ : «ولكثيِّر بيت يشبه هذا في معناه ، وغالب لفظه ، فلا أدري من الآخذ من صاحبه» وذهب العيني في المقاصد النحوية ٢٤٩/٢ ، والبغدادي في خزانة الأدب ٣٣٠/٤ إلى أنَّ قافية البيت مغيّرة ، وصوابه (لكل سبيل) . والبيت رابع خمسة أبيات في ملحقات ديوان كثير ص ٤٤٣ ، وقال محققه : (وليس من المقطوع أن يكون هذا البيت لكثير ، وإنما لمّا رأى النحويون شَبَهَهُ ببيتٍ كثير من قصيدته اللاميّة قدّروا أن يكون هو مع تغيير في القافية) .

(٤) معاني القرآن ١١/١ ، وانظر ٣٣٧/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٤/١ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٦/٢ ، ٣٧ ، في أبواب الاستسقاء من كتاب الجمعة ، والإمام مالك في الموطأ ١٩١/١ كتاب الاستسقاء . وانظر شواهد التوضيح ص ١٣١ .

من كون الغاية توجد لا في زمان ولا في[1] مكان ، كما قال سيبويه : «وتقول – إذا[2] كتبتَ كتاباً : من فُلانٍ إلى فلان»[3] ؛ لأنَّه أطلق القولَ هنا في الغاية ، ولم يقيدها بالزمان والمكان ، كما فَعَل في (مِنْ) فكان كلامُه ها هنا محرّراً .

وقوله : (ومِنْ وباءٌ[4] يفهمان بَدَلاً) يعني أنَّ هذين الحرفين ، وهما (مِن) ، والباءُ يكونان لمعنى البدليّة ، أي : إنّ ما دخلا عليه يفهمان أنَّه أُبدِلَ منه غيرُه .

فأمَّا (من) فهو المعنى الرابع ، أو الخامس لها من المعاني المذكورة لها قَبْلُ ، مثالُ ذلك : رضيتُ مِنْ إكرامك بالكلام الحَسَن[5] . وفي القرآن : ﴿ولَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُمْ ملائِكَةً في الأرض يَخْلُفُون﴾[6] . ﴿أَرَضِيْتُم بالحياةِ الدُّنيا مِنَ الآخرة﴾[7] .

وقال الشاعر – ويقال هو أبو الغول الطهوي :

يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مغفرةً ومن إساءَةِ أَهْلِ السُّوء إحسانا[8]

وأمَّا الباء : فمعنى البدليّة من جملة معانيها التي يذكرها بَعْدُ ، وذلك نحو : عَوَّضْتَ كذا بكذا . ومن قول رافع بن خَدِيجٍ – رضي الله عنه – : «ما يَسُرُّني

---

(١) سقطت (في) من أ .
(٢) سقطت (إذا) من أ .
(٣) الكتاب ٢٢٤/٣ .
(٤) في الأصل : (وما) .
(٥) في أ : (الحمد) ، تحريف .
(٦) سورة الزخرف آية ٦٠ .
(٧) سورة التوبة آية ٣٨ .
(٨) البيت لقريط بن أنيف العنبري في الحماسة ٥٨/١ ، شرحها للمرزوقي ٣١/١ ، وقال ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (تحقيق يسرى القواسمي) ص ٣ : «وقد تروى لأبي الغول الطهوي» ، ونسب البكري في سمط اللآلىء ٥٤٥/١ بيتاً من الحماسيّة إلى أبي الغول ، ووهّمه الميمني – رحمه الله – وأورد الأستاذ عبد السلام هارون – كلام ابن جني في تعليقاته على شرح المرزوقي .

أنّي شهدتُ بَدْراً بالعَقَبَةِ»[1] .

وقال الطُّهَوِيّ المذكور :

فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا ركبوا   شَدُّوا الإغارةَ فرساناً ورُكْباناً[2]

وعلامةُ كون الباء أو (مِنْ) للبدليَّة صحةُ وقوعِ (بدل) موقعَها ، وكأنَّ قولَ الناظم : (يفهمانِ بدلاً) يشير إلى هذا ، أي : يفهمان معنى هذا اللفظ حتى يصحَّ وقوعُه موقعَه ، وهو صحيح ، والله أعلم .

والّلامُ للمِلْكِ وشِبْهِهِ وفي   تَعْدِيَةٍ أيضاً ، وتعليلٍ قُفِي

وزِيْدَ ، والظرفيَّةَ استَبِنْ بِبَا   و(في) وقَدْ يَبَيِّنانِ السَّبَبا

هذه معاني اللام الجارَّة ، وذكر هنا أنَّها تجيء على قسمين : زائدة ، وغير زائدة ، فغيرُ الزائدة تتصرَّفُ على خمسة أوجه من المعنى : فتأتي للمِلْكِ ، ولشِبْهِ المِلْكِ ، وللتعدية ، وللتعليل ، والخامس : ما ذكره قَبْلُ من انتهاء الغاية .

أمَّا كونُها للمِلْكِ فمعناه أنَّ مجرورَها مالِكٌ لما ذُكِرَ قبلَها أو بعدها في الكلام ، ومثالُ ذلك : المال لزيدٍ ، والدابَّةُ لعمروٍ ، ومن ذلك قولنا : إنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعون . وفي القرآن : ﴿قل إنَّ الأمرَ كلَّه لله﴾[3] . ﴿إنَّ الأرضَ للهِ﴾[4] الآية . وهو كثير .

---

(١) أورده البخاري في كتاب المغازي ، باب شهود الملائكة بدراً ، ١٠٣/٥ .

(٢) البيت لقريط بن أنيف العنبريّ في الحماسة ٥٨/١ ، وتقدّم أنَّ الأبيات تنسب إلى أبي الغول الطهويّ ، وانظره في شرح الحماسة ٢٣/١ في أثناء شرحه البيت الأول ، ولم يذكر من مختار أبي تمام ، شرح الكافية الشافية ٨٠١/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٣/١ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٣٦٤ ، مغنى اللبيب ص ١٤١ ، شرح أبياته ٣٠٢/٢ ، المقاصد النحويّة ٧٢/٣ ، ٢٧٧ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٥٤ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٢٨ .

وأمَّا كونُها لشِبْهِ المِلْك : فيدخل تحتَه أشياء : منها الاستحقاق ، نحو : الجلبابُ للجارية ، والسُرجُ للدَّابةِ ، والجُلُّ للفرس ، ومنها النَّسَبُ ، ويُعَبَّرُ عنه بالتخصيص أيضاً ، نحو : لزيدٍ عَمٌّ ، ولعمروٍ خال ، وأَمَّا أبوك فلَكَ أَبٌ ، وما أشبه ذلك .

ومنها التمليكُ الذي عَدَّه في التسهيل نحو : وهبتُ لزيد ، وشِبْه التمليك[1] ، نحو : ﴿والله جَعَل لكم الأرضَ بِسَاطاً﴾[2] . ﴿هو الذي خَلَق لكم ما في الأرض جميعاً﴾[3] . ومنه قولهم : أدوم لك ما تدوم لي[4] .

وفي الشعر ما أنشده[5] في الشرح :

ما لمولاك كنت كان لك المو لى ومثلُ الذي تَدِينُ تُدانُ[6]

ومنها المقابلة لعلى / نحو : ﴿لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكْتَسَبَتْ﴾[7] . /٢٩٣/

وقال النَّمِر بن تَوْلَب :

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويوم نُسَاءُ ويومٌ نُسَرّ[8]

ومنها اللام التي سمّاها لامَ التبليغ : وهي التي تأتي مع قول أو ما في معناه ، نحو :

---

(١) التسهيل ص ١٤٥ .

(٢) سورة نوح آية ١٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٩ .

(٤) أورده ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ، ٤٠٣/١ .

(٥) في أ : (أنشد) .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الثاني ، ٤٠٣/١ .

(٧) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

(٨) شعره ص ٥٧ ، وتخريجه ص ١٤٤ ، وانظر الكتاب ٨٦/١ ، تحصيل عين الذهب بهامش مصورة الأعلمي من الكتاب ٥٨/١ ، التمثيل والمحاضرة ص ٥٦ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٠٣/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ١١٣ ، البحر المحيط ٦٣/٣ ، همع الهوامع ٣٠/٢ ، ١٨٦/٤ ، المقاصد النحوية ٥٦٥/١ .

قلت له ، وبيَّنْت له ، وأَذِنْتُ له ، وفسَّرت له[1] ، وما أشبه ذلك ،فكلٌّ هذه الأنواع داخلةٌ تحت شِبْهِ المِلْك .

وأمَّا التعدية : فإنَّ المؤلفَ لم يذكر للاَّم – حيثُ استوفى معانيها – معنى تعديةٍ ، ولا ذَكَر أحدٌ من المتقدمين – فيما أعلم – لها هذا المعنى . وأيضاً فليستِ[2] التعديةُ من المعاني التي وُضِعَت الحروفُ لها ، وإنما ذلك أمْرٌ لفظيٌّ مقصودُه إيصال الفعل الذي لا يستَقِلُّ بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدَّى الفعل إلى ذلك الاسم بوساطة ذلك الحرف ، وهذا القصد يشترك فيه جميع حروف الجر ، فإنّها وُضِعَت لأَنْ تُوْصِلَ الأفعال إلى الأسماء ، فهي كما قالوا في الواو التي بمعنى مع في باب المفعول معه ، و(إلاّ) في باب الاستثناء وما أشبه ذلك ؛ ولأجل هذا المعنى سُمِّيت حروفَ إضافةٍ ، فإنَّها تُضِيفُ الأفعال إلى الأسماء ولم تكن الأفعالُ لِتَصِلَ إليها دونَ تلك الحروف ، فإذا توسّطت صار الاسم مطلوباً للفعل وصار في موضع نصب به ، ولذلك تَعْطِفُ على موضع الحرف نصباً . وبهذا المعنى فسَّر السيرافيّ قول سيبويه : «ولكنها – يعني حروف الجر – يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده»[3] ، وهذا الحكم في هذه الحروف غيرُ منفرد عن معانيها التي وضعت لها ؛ فلذلك صار هذا الموضعُ مشكلاً جدّاً ، وقد فَسَّر ابنه التعدِية بنحو : ﴿فهَبْ لي من لَدُنْك وَلِيًّا﴾ ، وقلت له : افعل[4] . ومعنى التعدية في هذا غيرُ ظاهر إلاّ بالمعنى العامّ لجميع الحروف ، وأيضاً قد جعل أبوه لما مثَّل به من ذلك معنىً غيرَ التعدية ، فجعل للمثال الأول معنى التمليك ، وللثاني معنى التبليغ[5] . ولقائل أَنْ يقولَ : قد

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ، ٤٠٣/١ .

(٢) في أ : (فإنَّ التعدية ليست) .

(٣) الكتاب ٤٢٠/١-٤٢١ ، وتفسير السيرافي في شرحه ٢/ل ١٤٢ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٥ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٠٤/١ ، ٤٠٥ .

جاءت الباءُ للتعدية في نحو : ذهبتُ به بمعنى أذهبته ، كقوله تعالى : ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾[1] فَلِمَ لا تكون اللامُ كذلك ؟

والجواب عنه : أَنَّ ذلك لم يَثْبُتْ في اللاّم ، كما ثبتَ عند الجمهور في الباء ؛ إذ لا يقال : دخلتُ لزيدٍ ، بمعنى أدخلته ، كما يقال : دخلتُ به ، فالتعديةُ على هذا المعنى غيرُ ثابتةٍ للاّم مطلقاً ، بل ولا لحرفٍ من حروف الجر عند المُبَرِّد[2] .

وأقربُ ما يعتذر به عنه أَنْ يريدَ بلام التَّعْدِيَة اللاّمَ التي تَلْحَقُ المفعولَ به للمتعدِّي[3] في الأصل بنفسه لضَعْفٍ لَحِقَه أَنْ يبقى على أصله ، فكأَنَّه لَمَّا ضَعُفَ عن تعدِّيهِ بنفسه بإطلاقٍ قُوِّيَ باللام ، فصارت اللاَّمُ لاختصاصها بتقوية ما صار ضعيفاً تسمّى لامَ التعدية ، ولذلك مواضعُ :

أحدُها : أَنْ يتقدَّمَ معمولُ[4] الفعل المتعدِّي بنفسه ، فيجوزُ دخولُ اللاّم على المفعول قياساً ، فيتعَدَّى الفعلُ بها ، نحو قولك : لزيدٍ ضربتُ ، ولزيدٍ أعطيتُ درهماً . وفي القرآن / الكريم : ﴿إِنْ كُنْتُم للرُّؤْيا تَعْبُرُون﴾[5] . ويقاسُ على هذا ، /٢٩٤/ ولا يُقْتَصَرُ به على السماع .

والثاني : ما كان من العوامل فرعاً عن الفعل المتعدِّي بنفسه كاسم الفاعل ، والمفعول ، وأمثلة المبالغة ، فإنَّ الفرعَ لا يَقْوَى في أحكامِه قُوَّةَ الأصلِ ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً ، فتقول : هذا ضاربٌ لعمروٍ . ومنه في القرآن : ﴿إِنَّ ربَّك

---

(١) سورة البقرة آية ٢٠ .

(٢) ذهب المبرد إلى التفريق بين الباء في نحو : ذهبت بزيد ، وبين الهمزة إذا قلت : أذهبته ، فمع الباء يتعيَّن ذهاب المتكلم مع زيد ، فالباء ليست للتعدية . / انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٥٦/٢-٨٥٧ .

(٣) في الأصلين : (المتعدي) .

(٤) في أ : (مفعول) .

(٥) سورة يوسف آية ٤٣ .

فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[1] . وهذا أيضاً قياسٌ مطَّرِدٌ ، وكذلك المصدرُ الموصول كقولك : أعجبني ضَرْبُك زيداً ، فجائزٌ[2] أن تقولَ : ضَرْبُك لزيدٍ ؛ لأنَّه فَرْعٌ ، والفروع لا تَقْوَى قُوَّةَ الأصول .

والثالث : ما كان من الأفعال المتَعَدِيَةِ قد بُنِيَ للتعجب على صِيغَةِ (ما أفعلَه) نحو : ما أضربَ زيداً لعمروٍ وما أعطى زيداً لعمروٍ الدراهمَ . قالت طائفة : إنما دخلت اللاَّمُ على المفعول به في الأصل ؛ لضَعْفِ الفعل بدخول معنى التعجب فيه ، كما ضَعُفَ الفعل حين قُدِّمَ مفعولُه عليه ؛ لأنَّ الفعل قد رُدَّ في التعجب إلى (فَعُلَ) ، و(فَعُلَ) ضعيفةٌ مختصَّةٌ بغير المتعدِّي ، وإنما تعدَّى بنفسه إلى المفعول الآخر من أجل النقل بالهمزة[3] . وهذا توجيهٌ حَسَن .

والرابع : الفعلُ النائبُ عنه حرفُ النداء ، إذا دخله معنى التعجب ، أو الاستغاثة جازَ جَرُّه باللام ، وقد كان قبلَ دخولِ ذلك المعنى يَصِلُ بنفسه ؛ لأنَّه لما حُذِفَ الفعلُ ودخله معنى الإنشاء ضَعُفَ عن التعدِّي بنفسه ، وخُصَّ ذلك بباب الاستغاثة والتعجب لما دَخَل على إنشاء النداء إنشاءٌ آخرُ ، فكانت اللامُ مقوِّيةً للعامل على التعدي ، وهو معنى كون اللام معدية ، وذلك أنَّ اللام في هذه المواضع لم يؤت بها لإفادة معنى زائدٍ قُصِد الإتيان به زيادةً على التعدية[4] ، وإلاّ كان سائرُ حروف الجر آتياً فيها عند قَصْدِ معانيها ، وليس كذلك . فهذا دليلٌ على قَصْدِ التعدية وحدَه دون الالتفات إلى المعاني التي وُضِعَت لها ، ولكن لما كان هذا محتاجاً إليه في الكلام على الجملة صار هذا

---

(١) سورة هود آية ١٠٧ .

(٢) في أ : (فجاز) .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨١ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ١/٢٢٣ .

(٤) في أ : التعدي .

الاستعمالُ نحواً من أنْحَاء اللاّم ، فعَدَّه الناظم .

فإن قيل : أمَّا في باب التعجب فَقَد نَصَّ في غير هذا الكتاب على أَنَّ المتعدِّي بنفسه يتعدّى فيه باللام[1] ، فالظاهر ما تقدَّم فيه . وأَمَّا لامُ الاستغاثة : فيمكن أن يقولَ[2] به ، ولم يَنُصَّ فيه على مخالفةٍ . وأَمَّا ما عدا ذلك فقد نَصَّ في التسهيل على زيادتها ، وأَنَّها ليست للتعدية ؛ إذ قال : «وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو : ﴿للرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[3] ، ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[4] . وإذا كانت عنده زائدةً بَطَلَ كونُها للتعدية عنده ، ولم يَصِحَّ ذلك التفسيرُ المتقدِّم .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أَنَّه يمكن أن يكونَ هنا رَأَى خلافَ ما رآه هناك ؛ لوَجْهٍ ظهر له ، ودَليلٍ عَنَّ له . وهذا من عادته ، فقد يرى هنا ما يرى في التسهيل خلافَه ، وقد مضى من هذا مواضع ، وستأتي[5] أُخَرُ يقع التنبيه عليها إن شاء الله تعالى .

والثاني : أَنَّ القولَ / هنا بالزيادة على خلافِ الدليل من وجهين : /٢٩٥/

أحدهما : أَنَّه خروجٌ عن أَصْلِ وَضْعِ الحروف ، وذلك لا يصلح إلاّ إذا اضطُرَّ إليه ، ولم يُوْجَد عنه مَنْدُوحةٌ ، وقد وجدت بما ظهر له هنا .

والآخر : أَنَّ العِلَّةَ في زيادتها عنده في هذا الموضع ضَعْفُ العامل عند تَقَدُّم المعمول على العامل ، أو كَوْنُه فرعاً عن مباشرةِ العامل فيه بنفسه ، وهذه العِلَّةُ

---

(١) التسهيل ص ١٣١ ، وشرحه ، السفر الثاني ٢٣٢/١ .
(٢) في أ : (تقول) .
(٣) سورة يوسف آية ٤٣ .
(٤) سورة هود آية ١٠٧ ، والنص من التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر شرحه ، السفر الثاني ٤٠٩/١ .
(٥) في أ : (وسيأتي) .

أولى في الاعتلال لقَصْدِ التعدِّي باللام منها لقصد الزيادة ؛ إذ لا يُنَاسِب ضَعْفَ العامل زيادةُ اللاّم من حيث هي زيادةٌ ويُنَاسِبُ[1] الإتيانَ بها للتعدية ، فإن أراد بالزيادة هذا المعنى فصحيحٌ ، ويرجع الخلاف في اللفظ ، وسمَّاها زائدةً بمعنى أَنَّ العاملَ مما يَصِلُ بنفسه على الجملة ، فعُدِّيَ بحرف ، ولا مُشَاحَةَ في الألفاظ ، وقد أطلق لفظَ الزيادة على اللام هنا شيخُنا الأستاذ – رحمة الله عليه[2] ، ثم قال : ويمكن أَنْ يقالَ : إنَّها في هذه المواضع غيرُ زائدةٍ ، ولكنّها لتعديةِ ما ضَعُفَ عن التعدِّي إمّا بالتأَخُّرِ ، وإمّا بكون عَمَلِه غيرَ أصيلٍ ، كما قالوا في لام المستغاث ونحوها ، فكأَنَّه – رحمه الله – أجازَ الإطلاقين باعتبارين ، والذي يَصِحُّ دعوى الزيادة فيه ما كان نحو : ﴿رَدِفَ لكم﴾[3] ؛ لأَنَّه لا وجهَ لدخول اللام المعدِّية هنا ؛ لعدم المُوْجِبِ إلا أَنْ يقالَ فيها ما يُقَال في نحو : نَصَحْتُ لك ، وكِلْتُ لك على القول بأنَّهما أصلانِ في نحو : جئتُك ، وجئتُ إليك ، فيمكن . وقد أُشار إليه ابن أبي الربيع ، فلا زيادة إذاً في نحو : ﴿رَدِفَ لكم﴾ .

فإن قيل : كيف حملتَ القولَ بالزيادة وعدمها على أَنَّه خلاف في لَفْظٍ ، والخلافُ موجود نَقْلاً ، فمنهم من قال : إنَّها توجد زائدة ، ومنهم من قال : لا تكون زائدةً البتة ، والقائل الأول هو المبرِّد[4] ، واستدلّ بقوله : ﴿للرؤيا تَعْبرون﴾[5] . وبقوله : ﴿رَدِفَ لكم﴾ . ورُدَّ عليه بأَنَّ (رَدِفَ لكم) مُضَمَّن معنى الوصول ، فلذلك تعدى باللام وأن (للرؤيا تَعْبُرُون) قد ضَعُفَ العاملُ فيه عن الطلب ، فقُوِّيَ[6] . فهذا كله نزاع معنوي لا لفظي .

---

(١) في الأصل : (وتناسب) .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الفخار ٢/٣٩١ .

(٣) سورة النمل آية ٧٢ .

(٤) المقتضب ٢/٣٦ .

(٥) سورة يوسف آية ٤٣ .

(٦) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٨٥٨ .

فالجواب : أنَّ تحقيقَ الخلاف راجعٌ إلى ما تقدَّم ، فإن أراد القائلُ بالزيادة أنَّها لم تأتِ لقَصْدٍ آخرَ أصلاً ، فقولُه غيرُ صحيح ؛ إذ لو كانت اللاَّمُ في نحو : ﴿للرُّؤْيَا تَعْبُرُون﴾ . كما قال ، وقد كَثُرَ ذلك فيها مع التقديم لكانوا خُلَقَاءَ أَنْ يزيدوها مع التأخير كثيراً حتى يصيرَ قياساً ، لكنّ ذلك باطلٌ ، فما أدَّى إليه كذلك ، فلما اخْتَصَّتْ بالتقديم ، أو بكون العامل فَرْعاً ، دَلَّ على أَنَّ الزيادةَ لقَصْدٍ ، وهو معنى كونِها غيرَ زائدة .

ثم دلَّنا الدليل أَنَّ التقديمَ يَضْعُفُ به العاملُ عن طلب المعمول بدليل أَنَّك تقول : زيدٌ ضربتُ ، فلا يَتَسَلَّطُ (ضربتُ)[1] على (زيد) ، ولا تقول : ضربتُ زيدٌ البتةَ ، وما ذاك إلاَّ أَنَّ التقديم يُضْعِفُ العاملَ عن العمل في ذلك المقدَّم ، فذلك بعينِه هو السبب في دخول اللام كثيراً ، وأَنَّ اللاَّمَ لتقوية الفعل على الوصول إلى ذلك المتقدم ، وهو معنى التعدية .

/٢٩٦/ وأمَّا كونُ اللاَّم للتعليل ، وهو معنى السببية ، / أيْ أَنَّ المجرورَ بها عِلَّةٌ للحكم المذكور قبلها أو بعدها ، فمثاله : جئت لِكَرَمِكَ ، وأتيتُك لنَيْلِ فَضْلِك ، وكَلَّمْتُكَ لنصحك ، ومنه : كلُّ لامٍ دخلت على المفعول له . ومنه بالتأويل قولُه تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إليكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[2] الآية .

وقد جعل الزمخشري من ذلك ما كان نحو قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِين كَفَرُوا آمَنُوا لو كان خيراً ما سَبَقُونا إليه﴾[3] . وقوله : ﴿قالت أُخْرَاهُم لأولاهم﴾[4] . ﴿ولا أَقُولُ للذين تَزْدَرِي أَعْيُنُكُم لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً﴾[5] . وما أشبهه من القول المحكيّ

---

(١) في الأصل : (ضربته) ، وما أثبتُّ من أ .

(٢) سورة النحل آية ٤٤ .

(٣) سورة الأحقاف آية ١١ .

(٤) سورة الأعراف ، آية ٣٨ ، وانظر الكشاف ٧٨/٢ ، ٥١٩/٣ .

(٥) سورة هود آية ٣١ .

على الغيبة . ومنه قول أبي الأسود الدؤلي :

حَسَدُوا الفتى إذ لم ينالوا سعيَه فالقومُ أَعْدَاءٌ له وخُصُومُ
كَضَرائرِ الحَسْناء قُلْنَ لوَجْهِها حَسَداً وبَغْياً : إنَّه لذميمُ[1]

وعلامةُ هذه اللام أنْ يَصِحَّ تقدير (من أجل) أو (بسبب) في موضعها .

و(قُفِي) في كلام الناظم فِعْلٌ مَبْنِيٌّ للمفعول من : قَفَوْتُ أَثَرَهُ ، أي اتَّبَعْتُه ، والضميرُ فيه للاّم .

وقوله (في[2] تَعْدِيَةٍ) متعلِّقٌ به ، والتقدير : وقُفِيَ اللاَّمُ في التعدِيَةِ والتعليل ، أي اتُّبِعَ واعتُمِدَ عليه ، يعني أنَّ ذلك ثابتٌ في اللام من كلام العرب .

وأمَّا الزائدةُ : فهي التي نَبَّه عليها بقوله : (وزِيْدَ) ، والضميرُ اللاَّم ، وكلُّ حرف من حروف المعجم يجوزُ تذكيرُه وتأنيثُه ، فمن التذكير قول الراجز :

* كافاً وميمينِ وسِيناً طاسِما *[3]

ومن التأنيث قولُ الآخر أنشدهما معاً سيبويه :

* كما بُيِّنَتْ كافٌ تلوحُ ومِيمُها *[4]

---

(١) ديوانه ص ١٦٥ ، وتخريجهما في ص ١٦٨ منه ، و(لذميم) في الأصلين بالمعجمة ، وهي بالمهملة في الديوان ، وهو الوجه .

(٢) في الأصل : (فيه تعدية) ، والتصحيح من أ .

(٣) البيت في الكتاب ٢٦٠/٣ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٥٠ ، الجمل ص ٢٩٠ ، سر صناعة الإعراب ٧٨٢/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٦ ، وفي أ : (وميماً طامساً) .

(٤) الكتاب ٢٦٠/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣١٨/٢ ، والشاهد عجز بيت للراعي النميري ، وصدره :

* أشاقتك آيات أَبَانَ قديمُها *

ديوان الراعي ص ٢٥٨ ، وانظر المقتضب ٣٧٢/١ ، ٤٠/٤ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٥٠ ، الجمل ص ٢٩٠ ، الخصائص ٢٩٦/٣ ، سر صناعة الإعراب ٧٨٢/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٦ .

ويعني أنَّ العربَ زادت اللاَّمَ لغير معنىً من تلك المعاني ، بل جعلت دخولَه كخروجه وأكثر زيادته[1] بالسماع . فمن ذلك الآية الكريمة : ﴿قل عسى أنْ يكونَ رَدِفَ لكم﴾[2] . وقد تقدَّم . ومثل ذلك قول ملحة الجرمي :

عَمَلَّسُ أسفارٍ إذا استقبلت له   سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لم يَتَثَلَّمِ[3]

أراد استقبلته .

ومن ذلك أيضاً قولُ النابغة :

قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ   يا بُؤْسَ للحرب ضَرَّاراً لأقوام[4]

وقول سعد بن مالك بن قيس بن ضبيعة جد طرفة :

يا بُؤْسَ للحرب التي   وَضَعَتْ أراهِطَ فاستراحوا[5]

أراد : يا بُؤْسَ الحرب ، ثم أُقْحِمَتِ اللاَّمُ بين المضاف والمضاف إليه . وهذا مُخْتَصٌّ بالشعر ، وكذلك قولُ الآخر ، وهو أضعف :

---

(١) في أ : (وأكثر وزيادته) ،بإقحام الواو .

(٢) سورة النمل آية ٧٢ .

(٣) من أبيات له في الحماسة ٣٦٨/٢ ، شرحها للمرزوقي ١٧٤٩/٤ .

(٤) ديوانه ص ٨٢ ، الكتاب ٢٧٨/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢١٨/٢ ، الجمل ص ١٧٢ ، الأصول ٣٧١/١ ، الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ٢٥١/١ ، ٩٣/٢ ، ١١٥ ، الحلل ص ٢٤٣ ، أمالي ابن الشجري ٨٠/٢ ، الإنصاف ٣٣٠/١ ، شرح المفصل ١٠٤/٥ ، البسيط ٨٥٣/٢ ، رصف المباني ص ١٦٨ ، ٢٤٥ ، خزانة الأدب ٢٨٥/١ ، ١١٩/٢ . وفي الأصلين : (ضرار) .

(٥) الحماسة ٢٦٥/١ ، شرحها للمرزوقي ٥٠٠/٢ ، الكتاب ٢٠٧/٢ ، الجمل ص ١٧٣ ، الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ٩٣/٢ ، أمالي ابن الشجري ٨٣/٢ ، شرح المفصل ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، البسيط ٨٥٣/٢ ، رصف المباني ص ٢٤٤ ، الجنى الداني ص ١٠٧ ، مغنى اللبيب ص ٢٨٦ ، شرح شواهده ٥٨٢/٢ .

فلا واللهِ لا يُلْفَى لِـمَا بي   ولا لِلمَا بهم أبداً دَوَاءُ[1]

أي : ولا لما بهم ، فزاد اللاَّمَ ضرورةً ، وتُزَادُ قياساً على مذهب الجمهور بين المضاف والمضاف إليه في باب (لا)[2] ، نحو : لا أَبا لك ، ولا يَدَيَ لك بهذا الأمر . وأنشد سيبويه :

أَهَدَمُوا بيتَك لا أَبا لكا   وزَعَمُوا أَنَّك لا أَخَا لكا
فأنا أَمْشِي الدَّأَلَى حوالكا[3]

إلا أن ابن مالك لم يرتض هذا المذهب في الشرح[4] ، ولم يتكلم في هذا النظم على هذه اللام فيظهر أَنَّه موافقٌ للشرح أو مخالف .

ثم قال : (والظرفية اسْتَبِن بيا) ، الظرفيةُ مفعول بـ(استَبِن) ، ومعنى استبانَ : عَرَفَ ، يقال : استبان الشيءُ بمعنى ظهر ، واستَبَنْتُه أنا : عرفتُه ، فهو يَتعدّى ولا

---

(١) البيت لمسلم بن معبد الوالبي من قصيدة أوردها ابن ميمون في منتهى الطلب ، ونشرت في مجلة المورد ، العدد الثالث ، سنة ١٣٩٩هـ ، بتحقيق الكتور حاتم الضامن ، وروايته :

فلا والله لا يُلفى لما بـي   وما بهم من البلوى شفاء

ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وقد أشار إليها السيوطي في شرح شواهد المغنى ، والبغدادي في خزانة الأدب . وانظر الشاهد معاني القرآن ٦٨/١ ، الخصائص ٢٨٢/٢ ، المحتسب ٢٥٦/٢ ، سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، الصاحبي ص ٣٩ ، الإنصاف ٥١٨/٢ ، شرح المفصل ١٧/٧ ، ٤٣/٨ ، ١٥/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/١ ، ضرائر الشعر ص ٦٩ ، ٣٠٣ . البسيط ٣٦٢/١ ، ٤٥٧ ، رصف المباني ص ٢٠٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، مغنى اللبيب ص ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٤٦٢ ، شرح شواهده ٥٠٥/١ ، خزانة الأدب ٣٦٤/١ .

(٢) سقطت (لا) من الأصل .

(٣) الكتاب ٣٥١/١ ، والأبيات مقولة على لسان الضب بقولها لابنه ، وانظر الكامل ٧٣١/٢ ، الحيوان ١٢٨/٦ ، المعاني الكبير ٦٥٠/٢ ، وفي أ : (وإنما . . . الدالابي) . والدَّأَلَى : مشية نشبه مشية الذئب .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٦٢٧/٢ .

يَتَعَدَّى ، فأتي الناظم بالمُتَعَدِّي ، فالمعنى : أعرفِ الظرفية بسبب الباء أو اعرف[1] الظرفية في الباء وفي ، فتكون الباء في (بيا) سَبَبِيَّةً أو ظرفيّة ، ويريد أنَّ هذين الحرفين يأتيان لمعنى الظرفيّة ، فيكون ما جُرَّ بهما ظرفاً للفعل الواقع قبلهما أو بعدهما .

فأمّا الباءُ : فمعنى الظرفيّة لها هو ثاني معنى تأتي له ؛ لأنَّه قَدَّم لها معنى البَدَلِيَّة / وسيذكر باقي معانيها التي قَصَدَ ذكرها ، ومثال الظرفيّة فيها قولك : /٢٩٧/
زيدٌ بالبصرةِ ، وأقمتُ بمكةَ ، وفي القرآن الكريم : ﴿وما كُنْتَ بجانِبِ الغَرْبيِّ إذ قَضَيْنَا﴾[2] . ﴿وما كُنْتَ بجانبِ الطُّورِ إذ نادَيْنَا﴾[3] . ﴿إذ ناداهُ رَبُّهُ بالوَاد المُقَدَّسِ طُوى﴾[4] . ﴿ولَقَدْ نَصَرَكُم اللهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُم أَذِلَّة﴾[5] . ﴿إلاّ آلَ لُوْطٍ نجَّيناهم بِسَحَرٍ﴾[6] . ﴿وإنَّكم لَتَمُرُّونَ عليهم مُصْبحينَ وباللَّيلِ ﴾[7] .
وعلامةُ كونها للظرفية صحة وقوع (في) موقعَها ، وهي علامةٌ أكثرِيَّةٌ ينكسِر اطّرادُها ، بقولهم : علمت به ، وظننت به ، وهي عندهم للظرفية ، ولا تقع موقعَها (في) .

وأمَّا (في) : فالظرفيّةُ فيها ظاهرةٌ أيضاً ، كقولك : زيدٌ في الدار ، والمالُ في الكيس . ومنه قوله تعالى : ﴿واذكُرُوا اللهَ في أَيَّامٍ مَعْدُودات﴾[8] . ﴿ ويَذكُروا

---

(١) في الأصل : (واعرف) ، وما أثبت من أ .
(٢) سورة القصص آية ٤٤ ، وسقطت الآية الكريمة من : أ ، غير أنَّ الناسخ كتب بإزاء الآية التالية (الغربي إذ قضينا) .
(٣) سورة القصص آية ٤٦ .
(٤) سورة النازعات آية ١٦ .
(٥) سورة آل عمران آية ١٢٣ .
(٦) سورة القمر آية ٣٤ .
(٧) سورة الصافات آية ١٣٧ .
(٨) سورة البقرة آية ٢٠٣ .

اسمَ اللهِ في أيَّامٍ مَعْلُوماتٍ﴾[1] . ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الّذِي أُنْزِلَ فيه القرآن﴾[2] . ﴿ولا تُبَاشِرُوهُنَّ وأَنْتُمْ عاكفونَ في المساجد﴾[3] . إلاَّ أنَّ الظرفيَّة فيهما قد تكون حقيقيَّةً ، وذلك كما في الأمثلة ، وقد تكون مجازيَّةً ، كما في قولك : فلانٌ ينظر في العلم . وفي القرآن : ﴿ولَكُم في القِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[4] . ﴿لقد كان في يُوسُفَ وإخوَتِهِ آياتٌ للسَّائلين﴾[5] . ﴿لقد كان في قَصَصِهم عِبْرَةٌ لأولي الأَلْبَابِ﴾[6] .

وفي الباء نحو : علمت به ،وظننت به بمعنى جعلتُه موضعَ علمي أو ظَنِّي .

ثم قال : (وقد يُبيِّنان السَّبَبَا) ضميرُ (يبيّنان) عائدٌ على الباء وفي ، يعني أنَّهما قد يأتيان لمعنى السَّبَبِيَّةِ ، فيُبيِّنان معناها بمعنى أنَّ المجرورَ بهما يكون سَبَباً لما ذُكِرَ قبلَهما أو بعدهما . فأمَّا الباءُ فقولك : أكرمتك بإكرامِك زيداً ، ومنه قوله تعالى : ﴿إنَّكُم ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُم باتِّخَاذِكُم العِجْلَ﴾[7] . وقولُه : ﴿فَبِظُلْمٍ من الّذينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عليهم طَيِّباتٍ أُحِلَّتْ لهم وبِصَدِّهِم عن سبيلِ الله كثيراً﴾[8] . ﴿فَبِما رَحْمَةٍ من اللهِ لِنْتَ لهم﴾[9] . وقال الشاعر :

ولكنَّ الرَّزِيَّةَ فَقْدُ شَخصٍ ... يموتُ بموته بَشَرٌ كثيرُ[10]

(١) سورة الحج آية ٢٨ ، وفي الأصلين (ليذكروا) .
(٢) سورة البقرة آية ١٨٥ .
(٣) سورة البقرة آية ١٨٧ .
(٤) سورة البقرة آية ١٧٩ .
(٥) سورة يوسف آية ٧ .
(٦) سورة يوسف آية ١١١ .
(٧) سورة البقرة آية ٥٤ .
(٨) سورة النساء آية ١٦٠ .
(٩) سورة آل عمران ١٥٩ .
(١٠) لمليل بن الدهقانة التغلبي كما في معجم الشعراء للمرزباني ص ٤٤٥ ، والحماسة البصرية ٢١٢/١ ، وعزاه القالي في الأمالي ٢٧٢/١ ، وتبعه البكري في اللآلىء ٦٠٣/١ إلى أعرابيَّة ، =

وهذا معنى ثالث ذكره للباء ؛ إذ قدّم معنى البدليّة والظرفيّة . وأمّا (في) فلم يُقَدّم لها معنى إلا الظرفيّة ، وهذا معنى ثانٍ لها ، ومثالها في السَّبَبِيَّةِ : عذلتك في حُبّ فلان ، وأحببتك في لومه . ومنه في القرآن : ﴿لولا كتابٌ مِنَ اللهِ سَبَق لَمَسَّكُم فِيْمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيم﴾[1] ﴿قالَتْ فذلكُنَّ الذي لُمْتُنَّنِي فيه﴾[2] . وفي الحديث : «عُذِّبَت امرأةٌ في هِرَّةٍ رَبَطَتْها»[3] . فمعنى (في) هنا السَّبَبِيَّة ؛ ولذلك يَصِحُّ في موضعها (بسبب) . ومن ذلك قولُ الشاعر :

فليتَ رجالاً فيك قد نَذُروا دَمِي وهَمُّوا بقَتْلي يـا بُثَينَ لَقُوني[4]

وهنا مسألتان :

إحداهما : أنَّ السَّبَبِيَّةَ التي ذكر هنا بمعنى التعليل كما تَقدَّمَ في الأمثلة .

وقد أطلق في التسهيل عليها لفظ التعليل[5] ، أعني على (في) ، وأطلق على الباء التي يُسَمِّيها النحويون باءَ الاستعانة باء السببية[6] ، نحو : كتبتُ بالقلم ، وقطعتُ بالسكين ، وضربته بالسوط . واعتَذَر عن إيثار هذا الإطلاق الذي اصطلح عليه

= وروايته في المصادر السالفة (يموت لموته) ، فلا شاهد فيه على هذه الرواية . ورواية ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٢/١ (بموته) ، والشاطبي كثير التعويل عليه . وفي الأصل (الزريّة) بتقديم المعجمة .

(١) سورة الأنفال آية ٦٨ .

(٢) سورة يوسف آية ٣٢ .

(٣) صحيح البخاري – كتاب المساقاة ، باب فضل السقي – ١٤٧/٣ ، وكتاب بدء الخلق ، باب خمس من الدواب فواسق – ١٥٧/٤ ، وصحيح مسلم – كتاب السلام ، باب تحريم قتل الهرّة ١٧٦٠/٤ .

(٤) لجميل ، ديوانه ص ٢١٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٢٤/١ ، وانظر الأمالي ٢٠٤/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٨ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٢٠/١ ، البحر المحيط ٤٣٦/٢ وفي الأصل (لغوني) ، والصواب من أ ، ومصادر التخريج .

(٥) التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر شرحه ، السفر الثاني ٤٢٠/١ .

(٦) التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر شرحه ، السفر الثاني ٤١١/١ .

/٢٩٨/ من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله عز / وجل[1] ، فإنَّ استعمالَ السَّبَبِيَّة فيها يجوز ، واستعمال الاستعانةِ فيها لا يجوز ، نحو قوله تعالى : ﴿فَأَخْرَجَ به من الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لكم﴾[2] . ﴿فَأَخْرَجْنَا به من كُلِّ الثمَرات﴾[3] . ﴿فَأَخْرَجْنَا به نَبَاتَ كُلِّ شَيءٍ﴾[4] . وهذا الإطلاق لم يُرِده الناظمُ هنا ، ولا أُرادَ بالسَّبَبِيَّةِ إلاّ معنى التعليل ؛ لأنَّه شَرَّكَ مع الباء (في) ، و(في) لا تأتي للاستعانة أصلاً ، وتأتي للتعليل كما تبيَّن .

وأيضاً فسيذكُرُ للباء معنى الاستعانة على إِثْرِ هذا ، فهو هنا فيما يَظْهَرُ لبادي الرأي موافقٌ لإطلاق النحويين ومفارق[5] لنظره في استحداث ذلك الاصطلاح . وسيأتي توجيه الموضع بما يمكن بحول الله .

والثانية : أنَّ قولَه : (وقد يُبَيِّنان السَّبَب) يقتضي أنَّ هذا المعنى فيهما قليلٌ . وهذا مسلَّم في (في) إن سُلِّم ما قال فيها ، فإنَّ كونَها لمعنى السَّبَبِيَّةِ قليلٌ . أمَّا إن قيل بنَفْيِ هذا المعنى فواضحٌ . وأمَّا الباءُ فالسَّبَبِيَّةُ فيها معنى شهير كثيرٌ لا يُوْصَفُ بالقِلَّة ، فإتيانُه بقد المعطية لمعنى التقليل غيرُ محرَّر ، والله أعلم . ثُمَّ أَخَذَ في تكميل معاني الباء فقال :

بالبا اسْتَعِن وعَدِّ عَوِّض أَلْصِق   ومِثْلَ مَعْ ومِنْ وعَنْ بها انْطِقِ

فذكر لها في هذين البيتين سبعةَ معانٍ ، فجميعُ ما ذَكَر للباء عَشَرَةُ معانٍ :

الأول : الاستعانةُ ، وهو قوله : (بالبا اسْتَعِنْ) أي اجعلها في الكلام لمعنى الاستعانة ، وهي في محصول الأمر الباءُ الداخلةُ على الآلات ، نحو : كتبتُ بالقَلَمِ ، فالقلم آلَةٌ يَحْصُلُ بها للكاتب الكَتْبُ ، وكذلك : ضربتُ بالسوطِ ،

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٢/١ .
(٢) سورة البقرة آية ٢٢ ، سورة ابراهيم آية ٣٢ .
(٣) سورة الأعراف آية ٥٧ .
(٤) سورة الأنعام آية ٩٩ .
(٥) في الأصل (معارف) تحريف صوابه من أ .

وقطعتُ بالسكين . ومنه في القرآن : ﴿الّذي عَلَّمَ بالقَلَم﴾[1] . ﴿تُرْهِبُونَ به عَدُوَّ اللهِ وعَدُوَّكُم﴾[2] . واعلم أنَّه حيثُ أَثْبَتَ معنى الاستعانة للباء هنا يلزمه أَحَدُ أمرين :

إمَّا أَنْ يُطْلِقَ القولَ بذلك بالنسبة إلى ما جاء للعباد ، وما جاء لله عز وجل ، فيلزم من ذلك أَنْ يُطْلِق على الله عز وجل لَفْظَ الاستعانة ، وأَنَّه مستعينٌ ، كما أَنَّ العَبْدَ مستَعِينٌ ، وذلك لا يجوز كما قال في الشرح[3] ، فإنَّ اللهَ هو المستعانُ ، وليس بالمستعين .

وإما أَنْ يقالَ : إنَّ الباء للسَّبَبِيَّة بالنسبة إلى الله تعالى في نحو : ﴿فأَخْرَجْنَا به من كُلِّ الثَّمَرَات﴾[4] فَيَلْزَمَ مثل ذلك فيما كان راجعاً إلى العباد ، ويَرْتَفِعَ معنى الاستعانة عن الباء جملةً ؛ فلا يكونُ إتيانُه به هنا صحيحاً على هذا التقدير ، فعلى كلا التقديرين يَلْزَمُ المحذور .

والجواب عن ذلك من ثلاثةِ أَوْجُهٍ :

أَحَدُها : أَنَّ القرآنَ إنما نَزَلَ بلسانِ العرب على حَسَبِ ما يخاطِبُ به بعضُهم بَعْضاً وعلى ما يتعارفون بينهم ، ومن جُمْلَةِ ما تعارفوا أَنْ وضعوا الباءَ تَدُلُّ على أَنَّ ما دخلت عليه آلَةٌ للفعل ، وهي التي سمَّاها النحاةُ المتأخرونَ باءَ الاستعانة ، فإذا جاء في القرآن من خِطَاب الله للعباد ما هو على ذلك التقرير ، فلا نُكْرَ فيه بِنَاءً على أَنَّ كتاب الله أُنزِلَ على قانونِ كلام العباد ، كما أَنَّه لا نُكْرَ في دخول أداةِ التَّرَجِّي في خطاب الله تعالى للعباد في نحو : ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[5] . وقوله :

---

(١) سورة العلق آية ٤ .

(٢) سورة الأنفال آية ٦٠ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٢/١ .

(٤) سورة الأعراف آية ٥٧ .

(٥) سورة طه آية ٤٤ .

/٢٩٩/ ﴿عَسَى اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِم﴾[1] . / بناءً على جريانه على قانون كلام العباد ، فباءُ الآلات التي تُسَمَّى في الاصطلاح باءَ الاستعانة كلَعَلَّ وعسى اللتين تُسَمَّيان حَرْفَيْ تَرَجٍّ ، والترجّي والاستعانةُ على الله مُحَال .

فإن قيل : لا يقول ابن مالك لأن لعل وعسى للترجّي في الآيتين ، بل للتعليل . قيل : فقد قال : إنَّ لَعَلَّ في قوله : ﴿لعلَّك باخِعٌ نَفْسَك﴾[2] . إنها للإشفاق[3] ، ونِسْبَةُ الإشفاق إلى الله عَزَّ وجَلَّ كَنِسْبَةِ التَّرَجّي إليه في أَنَّ ذلك عليه مستحيلٌ .

فإن قيل : فإنَّ في ذلك الإطلاق إيهاماً فيجتنب .

قيل : فكذلك في إطلاق لفظ التَّرَجّي والإشفاق ، فكما يَسُوغُ أَنْ تقول في (لعل) مثلاً أَنَّها للترجي أو للإشفاق بإطلاقٍ ، مع تَنَزُّهِ الله عن الاتِّصاف بهما ، فكذلك تقول في الباء إنَّها للاستعانة إذا دخلت على الآلات بإطلاق مع تَنَزُّهِ الله عن الاستعانة .

والثاني : أَنَّ معنى الاستعانة لا يلزم فيه أَنْ يكونَ المستعينُ مفتقراً إلى الآلةِ المستعانِ بها ولا بُدَّ ، بل معنى ذلك إيقاعُ الفعل بآلةٍ ، وقد يكون الفاعلُ غَنِيّاً عن الآلة ، وقد يكون مفتقراً إليها ، فلا يكون معنى الاستعانة مفهوماً من هذا الاصطلاح ، ولا فَرْقَ بين قولك : باءُ الاستعانة وبينَ قولك : الباءُ الداخلةُ على الآلات ، أو الدالَّةُ على أَنَّ المجرورَ بها آلةٌ ، أو نحو ذلك ، فالخلافُ إذاً في لَفْظٍ ليس تحتَه معنىً يُخَالَفُ فيه .

فإن قيل : كيف يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إلى الله تعالى الفعلُ بآلةٍ .

---

(١) سورة التوبة آية ١٠٢ .

(٢) سورة الكهف آية ٦ ، و(لعلك) كذا في الأصلين بسقوط الفاء ، وإسقاط حروف العطف من أوائل الآيات المستشهد بها جارٍ في مصنفات العلماء .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٥٥٢/٢ .

قيل : يَصِحُّ على الوجه الذي يُنْسَبُ إليه الفعلُ بسَبَبٍ .

فإن قيل : إنَّ الآلةَ تقتضي الاحتياجُ إليها .

قيل : فيلزم أنْ يكون السَّبَبُ مقتضياً للاحتياج إليه .

فإن قلت في السبب : إنَّ اللهَ مُسَبِّبُه ، فكذلك الآلةُ اللهُ مُصَيِّرُها آلةً ، فهو خالقُ الآلةِ وما صُنِعَ بها ، وخالقُ السَّبَبِ والـمُسَبَّبِ عنه .

فإن قلت : الآلةُ تقتضي أنَّ لها فعلاً لا يكون دونَها .

قيل : فكذلك السَّبَبُ ، [لأنه][1] من حيثُ وُضِعَ سَبَباً ، إنَّـما وُجِدَ المُسَبَّبُ بوساطته حتى إذا [لم يوجد السَّبَبُ][2] لم يُوْجَد المُسَبَّبُ ، فقد صار المحذورُ المُتَوَهَّمُ في الآلَةِ لازماً في السَّبَبِ ، فإن لزم في القول بباء الآلة أمْرٌ لَزِمَ مثلُه في القول بباء السَّبَبِ ، فلزم ابن مالك ما فَرَّ منه .

فإن قيل : فالمرادُ إذاً من باء السبب وباء الاستعانة معنىً واحدٌ ، وإذا كان كذلك فما أطلقه المؤلفُ على الباءين من المعنى الواحد لا محذورَ فيه ، إذ لم يَلْزَم[3] فيهما محذورٌ في كلام الله تعالى .

قيـل : إطلاقُه على باء الاستعانة أنَّـها باءُ السَّبَبِ خَطَأٌ ؛ بل معقولُ السَّبَبِيَّةِ غيرُ معقول الاستعانة ، فجَعْلُ إحداهما هي الأخرى مخالفٌ للوضع والمعقول[4] ، فإنَّ السَّبَبَ عِلَّةٌ معقولَةٌ وُجِدَ الفعلُ لأَجْلِها ، وليس كذلك الآلةُ ؛ ولذلك تقول : أكرمتُك بإكرامك إيّايَ ، فَيُعْقَلُ[5] منه أنَّ إكرامَه لك عِلَّةٌ في إكرامك له لا آلـةٌ ؛ لأنَّ الإكرامَ لا يُتَوَهَّمُ فيه أنَّه آلـةٌ . وتقول : كتبت

---

(١) تكملة من أ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، وما أثبت من أ .

(٣) سقطت (لم) من .

(٤) في أ : (للمفعول) ، تحريف .

(٥) في أ : (فتعقل) .

بالقلم ، فَيُعْقَلَ[1] منه أنّ القلمَ آلـةٌ لا عِلَّةٌ ؛ إذ لا يُتَـوَهَّمُ أنَّ كَتْبَك وَقَعَ بسبب القلم ، وكذلك تفهم من قوله تعالى : ﴿الذي عَلَّمَ بالقَلَم﴾[2] . أنَّ / القلمَ آلـةُ التعليم ، ولا يُفْهَم[3] أنَّه سَبَبُ التعليم . وهذا ظاهر . /٣٠٠/

والثالث : أنّا إن سلَّمْنا أنَّ ما وقع من ذلك في كلام الله تعالى يَجِبُ حملُه على أنَّ الباءَ معناها السَّببُ ، فلا يَجِبُ ذلك في كلام العباد ، بل نقول[4] : إنَّ قولَك : كتبتُ بالقلم ، وضربتُ بالسوط ، وسائرَ ما تدخلُ الباءُ فيه على الآلات في كلام العباد تُحْمَلُ الباءُ فيه على ظاهرِها من الاستعانة ؛ لظُهورِ ذلك المعنى فيها .

ويَحْصُلُ بهذه الطريقة الجمعُ بين كلامه هنا وتَحَرُّزِه في الشرح ، ويؤيّدُ ذلك أنَّ ما ذكرَه من الأمثلة في القرآن يَظْهَرُ فيه معنى التعليلِ لِصِحَّةِ تقديرِ الباء بقولك (بسبب) أو (لأجل) ، فتقول : فأخرجنا بسببه من كلِّ الثمرات ، وذلك صحيحٌ بخلاف قولك قولك : كتبتُ بالقلم كما تقدَّم .

والثاني من معاني الباء التَّعْدِيَةُ ، وذلك قوله : (وَعَدٌّ) أي : عَدٌّ بها بمعنى اجعلها لذلك المعنى ، ومعنى التَّعْدِيَةِ أنْ تَدْخُلَ في الكلام على معمولِ الفعل ، فيَصيرَ في المعنى كالمعدَّى بالهمزة ، وذلك قولُك : ذهبتُ به ، بمعنى أَذْهَبْتُه ، وخرجتُ به بمعنى أخرجته ، وقَعَدْتُ به ، بمعنى أقعدته . ومنه في القرآن الكريم : ﴿ولو شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بسَمْعِهِم وأَبْصَارِهِم﴾[5] . بمعنى[6] : لأذهب سمعهم وأبصارهم ؛ إذ لا يَصِحُّ تَوَهُّمُ المعنى الآخر ؛ إذ فيه نِسْبَةُ الذهاب إلى

---

(١) في أ : (فتعقل معناه) ، و(معناه) تحريف .
(٢) سورة العلق آية ٤ .
(٣) في أ : (تفهم) .
(٤) في أ : (تقول) .
(٥) سورة البقرة آية ٢٠ .
(٦) في أ : (المعنى) .

الله ، وهو مُحَالٌ ، وكذلك قوله : ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنورِهِمْ﴾[1] . معناه : أذهبَ اللهُ نُوْرَهُم . ومنه قول امرىء القيس :

كُميتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حالِ مَتْنِهِ كما زَلَّتِ الصفواءُ بالمُتَنَزِّلِ[2]

فالمعنى كما أَزَلَّتِ الصفواءُ المُتَنَزِّلَ[3] ، وإلاّ فالصفواءُ لا تَزِلُّ .

وقال قيس بن الخطيم[4] :

ديارُ التي كادت ونحن على منىً تَحُلُّ بنا لولا نَجَاءُ الركائبِ[5]

فالمعنى تُحِلُّنا . ومن كلامهم : تَكَلَّم فلانٌ فما سَقَطَ بحرف ، وما أسقط حرفاً[6] ، على معنى واحد ، وأنكر المبرّدُ أَنْ تَقَعَ الباءُ للتَعْدِيَةِ[7] ، وحمل ما جاء مما ظاهره ذلك على أنَّها للمصاحبة ، وما تَقَدَّمَ من الأمثلة لا يَسُوغُ له هذا التأويل في

---

(١) سورة البقرة آية ١٧ .

(٢) ديوانه ص ٢٠ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٨٤ ، شرح القصائد التسع ١٦٨/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٠٢/١ ، البسيط ٤١٨/٢ . وفي الأصل : (ميته . . . أزلت الصفواء المنتزل) .

(٣) في الأصل : (المنتزل) .

(٤) في الأصل : (الحطيم) بالمهملة .

(٥) ديوانه ص ٧٧ ، طبقات فحول الشعراء ٢٢٨/١ ، الكامل ٨١٣/٢ ، جمهرة أشعار العرب ٦٤٦/٢ ، الأصول ٤٦٦/٣ ، الإيضاح ص ١٦٩ ، الأشباه والنظائر للخالديين ٢٤/١ ، أمالي المرتضى ٣٣٠/١ ، المقتصد ٥٩١/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٠٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٤/١ ، البسيط ٤١٨/١ . وفي الأصل (كانت) ومثلها في شرح الجمل لابن عصفور ، والبسيط ، وهي رواية نبّه على خطئها محقق الديوان ، ومحقق الجمهرة ، والصواب من أ ، وسائر مصادر التخريج .

(٦) أورده ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٤٤٤ ، ولم ينصّ على أنَّه من كلام العرب . وفي البسيط لابن أبي الربيع ٤١٧/١ : «حكى ابن قتيبة : تكلّم فلان مما سقط بحرف» .

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، البسيط ٤١٧/١ ، الجنى الداني ص ٣٨ .

جميعها ، فإنَّه إن ساغ له في الآية الأُولى أَنْ يقولَ إنَّ المعنى : ولو شاء اللهُ لذهب البرقُ بسمعهم ، فيعيد الضميرَ على البَرْق – لم[1] يسغ له في قوله : ﴿ذَهَبَ اللهُ بنورِهِم﴾[2] ، ولا في البيتين ، ولا في المثال الآخر ، فالأَصَحُّ ما ذهب إليه الناظم من إثبات هذا المعنى للباء ، وهو مَذْهَبُ الجمهور[3] .

والثالث : من معاني الباء التعويض وذلك قوله : (عَوِّض) ، والمراد : وعَوِّض ، فحذفَ العاطفَ على عادته ، وكذلك في (الصِقْ) يعني أَنَّها تجيء أيضاً لمعنى التعويض ، يريد أَنْ يقعَ ما جُرَّ بها عِوَضاً مـمّا بعدَها أو قبلَها أو معوضاً منه ، ويَشْمُلُ هذا الموضع موضعين مما ذكره في التسهيل ، وهما معنى البدل ، والمقابلة[4] ، كقولهم : اشتريت الفرسَ بأَلْفٍ ، وقابلت الإحسان بضِعفٍ . وفي القرآن : ﴿أُولائِكَ الّذِينَ اشْتَرَوا الضَّلالَةَ بالهُدَى﴾[5] . ﴿أُولائِكَ الّذِينَ اشْتَرَوا الحَيَاةَ الدُّنْيَا بالآخِرَة﴾[6] . ويقال : بعْته ناجزاً بناجزٍ ، والسمن منوانِ بدرهمٍ[7] . وقال الشاعر ، وهو من أبيات الحماسة :

فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا ركبوا شَدُّوا الإغارةَ فُرساناً وركبانا[8]

/٣٠١/ ومنه أيضاً / قول الله تعالى : ﴿أَتستَبْدِلُونَ الذي هو أَدْنَى بالذي هو خَير﴾[9] .

---

(١) في الأصلين (ولم) بإقحام الواو .
(٢) سورة البقرة آية ١٧ .
(٣) انظر الإيضاح ص ٧٠ ، البسيط ٤١٧/١ ، الجنى الداني ص ٣٨ ، همع الهوامع ١٦/٥ .
(٤) التسهيل ص ١٤٥ .
(٥) سورة البقرة آية ١٦ .
(٦) سورة البقرة آية ٨٦ .
(٧) انظر ما تقدَّم ص ٩٨ .
(٨) الحماسة ٥٨/١ ، ولم يرد البيت في شرحها للمرزوقي ، وأشار محققه الأستاذ عبد السلام هارون في هامش ٣١/١ إلى أنَّ التبريزي أورده في شرحه ، وقد مضى ص ٢٠٠ .
(٩) سورة البقرة آية ٦١ .

وقال معن[1] بن أوس :

وكنتُ إذا ما صاحبٌ رامَ ظِنَّةً وبَدَّلَ سوءاً بالذي كان يفعلُ
قلبتُ له ظَهْرَ المِجَنِّ ولم أُدُم على ذاك إلا رَيْثَما أَتَحَوَّلُ [2]

وقال عبدالله بن الحارث يذكر نَفْيَ قريشٍ له ، ولمن أَسْلَم من بلادهم :

وبُدِّلْتُ شِبْلاً شِبْلَ كُلِّ ضَعِيفَةٍ بذي فَخَرٍ مأوى الضِّعافِ الأرامل [3]

وفي الحماسة قول الآخر :

أَبْدَلَهَا اللهُ بلونٍ لَوْنين سوادَ وَجْهٍ وبياضَ عَيْنَيْن [4]

وقال عَدِيٌّ بن زيد :

وبُدِّلَ الفَيْجُ بالزُّرَافَة والـ أيامُ خُوْنٌ جَمٌّ عجائبُها [5]

والرابع : من معاني الباء الإلصاقُ ، وذلك قوله : (ألصق) يريد أَنَّ الباءَ تقع أيضاً لِلإلصاق ، ومعنى الإلصاق : أَنْ تأتيَ لمعنى وَصْلِ الشيء بالشيء حقيقةً أو

---

(١) في أ : (معز) ، تحريف .

(٢) ديوانه ص ٩٤ ، وتخريجها فيه ص ١٢٤-١٢٥ ، وأوردهما ابن لب في رسالته في (تعيين محل دخول الباء من مفعولي بدّل وأبدل . . .) المنشورة في العدد الثاني من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ص ٥٢٢ عن عقود الزبرجد ، وانظر عقود الزبرجد ٨٩/١ .

(٣) السيرة لابن هشام ٣٣١/١ ، والروض الأنف ٣١٤/٣ .

(٤) الحماسة ٤٢٦/٢ ، والبيتان في رسالة ابن لب المشار إليها قريباً ، مجلة كليّة اللغة العربيّة ، العدد الثاني ص ٥٢٣ ، وروايته : (أبدلك) ، وانظر عقود الزبرجد ٨٩/١ .

(٥) ديوانه ص ٤٧ ، والسيرة ٦٨/١ ، الروض الأنف ٣٠٥/١ ، مجلة كلية اللغة العربيّة ، العدد الثاني ص ٥٢٠ في رسالة ابن لب المذكورة ، عقود الزبرجد ٨٦/١ ، وفيه (صور جم) تحريف .

مجازاً ، كقولك : مررتُ بزيدٍ ، ومَسَحْتُ برأسي ، وضربتُه بيدي ، وما أشبه ذلك ، وهي عند المؤلف : ما وقع في نحو : وصلتُ كذا بكذا [1] . وخلطتُ كذا بكذا . وهو عند غيره على أعم من هذا ، فإنّها الأصل عندهم في [2] معاني الباء ، وما عدا ذلك من معانيها إلى معنى الإلصاق يرجع [3] في الغالب ، قال سيبويه : «وباء الجر إنما هي للإلصاق والاختلاط وذلك قولك : خرجت بزيد ، ودخلتُ به وضربتُه بالسوط ، ألصقت ضربك إياه بالسوط» [4] .

قال : «فما اتَّسَعَ من هذا في الكلام ، فهذا أصله» [5] وما قاله صحيح ، ولذلك قال الجزولي : «الباء للإلصاق ، ويدخلها معنى الاستعانة ، ومعنى الظرف ، ومعنى المصاحبة» [6] .

قال الشلوبين – لما ذَكَر معانيها – ومعناها إنَّـما هو الإلصاق ، وما سوى ذلك من المعاني المذكورة ، فليس بخارج عنه [7] ، أي أنَّه مناسبٌ له . ولم يُعَوِّل ابن مالك على هذا الأصل ؛ بل عَدَّ لها ما كان أصلاً أو فرعاً بناءً على أنَّها في أصل وضعها لذلك ، حملاً على الظاهر ، وإن أمكن أنْ يكونَ المرادُ غيرَه ، وقد تقدَّم لهذا نظائر في كلامه .

والخامس : أنْ تأتيَ مرادفةً في المعنى لـ (مَعَ) ، وذلك قوله : (ومثلَ مَعْ ومِنْ وعَنْ بها انطِق) مثلَ : منصوبٌ بانطِق ، أي انطق بها مثلَ كذا ، يريد أنَّها تقعُ مواقعَ هذه الأدوات على معانيها ، فتنطِقُ بالباء في الموضع الذي تَنْطِقُ فيه بمَعَ ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٨٠٦/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١١/١ .

(٢) في الأصل : (من) .

(٣) في أ : (ويرجع) ، بواو مقحمة قبل الفعل .

(٤) الكتاب ٢١٧/٤ ، وفيه (للإلزاق . . . ألزقت) . وفي أ : (بالصوت) تحريف .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) الجزوليّة ص ١٢٧ مع اختلاف يسير في ألفاظه .

(٧) شرح الجزوليّة ٧٣٩/٢ ، وهذا خلاصة كلامه .

وكذلك ما ذَكَرَ معها ، فأمَّا كونها تقع بمعنى (مع) فهي التي تُسَمَّى باءَ المصاحبة ، وهي التي يصلح في موضعها (مع) ، ويغني عنها وعن مجرورها الحالُ ، وذلك قولك : «المرء بأُصْغَرَيْهِ» [1] . أي مَعَ أصغريه ، ومصاحبٌ لهما ، وذهبتُ بزيد ، أي مَعَ زيدٍ ، وخرجت بثيابي ، أي معها ، ومصاحبٌ لها . وفي القرآن الكريم : ﴿يا أيُّها النَّاسُ قد جاءكُم الرسولُ بالحَقِّ من ربكم﴾ [2] أي مع الحق .

وقال تعالى [3] : ﴿قِيلَ يا نُوحُ اهبِط بسَلامٍ مِنّا وبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ﴾ [4] . أي مع سلام . وكذلك قوله : ﴿تَنْبُتُ بالدُّهْنِ﴾ [5] . وسمَّى هذه الباء في التسهيل باءَ المصاحبة [6] .

وأمَّا كونُها تقع بمعنى (مِن) ، وهو السادس من معانيها ، فمثالُه قولُ الله تعالى : ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بها عِبادُ اللهِ﴾ [7] . تقديره : يشرب منها ، وعلى هذا حَمَلَ ابنُ قتيبة قوله تعالى : ﴿فإن لم يستجيبوا لكم فاعْلَمُوا أنَّما أُنْزِلَ / بِعِلْمِ اللهِ﴾ [8] . /٣٠٢/ أي : من علم الله [9] . وقال أبو ذؤيب الهذلي :

---

(١) من كلام ضمرة بن ضمرة التميمي ، وقد رآه المنذر فاقتحمته عينه ، وكان سمع بذكره ، فقال : «لأن تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه» ، انظر الفاخر ص ٦٨ ، جمهرة الأمثال ٣٦٦/١ ، مجمع الأمثال ١٣١/١ ، المستقصى ٣٧٠/١ .

(٢) سورة النساء آية ١٧٠ .

(٣) سقطت (تعالى) من أ .

(٤) سورة هود آية ٤٨ .

(٥) سورة (المؤمنون) آية ٢٠ .

(٦) التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر شرحه ، السفر الثاني ٤١٢/١ .

(٧) سورة الإنسان آية ٦ .

(٨) سورة هود آية ١٤ .

(٩) مشكل القرآن ص ٥٧٧ .

شَرِبْنَ بماء البحر ثم تَصَعَّدَت   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نَئِيجُ[1]

وقال عنترة العبسي :

شَرِبَتْ بماء الدُّحْرُضَيْنِ فأَصْبَحَتْ   زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ[2]

وقال عُمَرُ بن أبي ربيعة :

فَلَثَمْتُ فاها آخذاً بقُرُونها   شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ ماء الحَشْرَجِ[3]

ولم يُعَيِّنِ الناظمُ أيَّ تصاريفِ (مِنْ) تَقَعُ الباءُ موقعَه ، فيُوْهِمُ أَحَدَ أمرين كلاهما محذورٌ .

أَحَدُهما : أَنْ تكون واقعةً موقعَ (مِنْ) في جميعِ تصاريفها ، فيُؤْتَى بها لابتداء الغاية ، وللتبعيض ، ولبيان الجنس ، ولغير ذلك من معاني (مِنْ) .

والثاني : أَنْ تَقَعَ موقِعَها في معنى واحدٍ من تلك المعاني ، وهو لم يُبَيِّنْهُ ، فربَّما يَسْبِق أنَّها تقع موقع التي لابتداء الغاية ، أو لبيان الجنس ، وذلك غيرُ صحيح ؛ لأنَّها إنما تَقَعُ موقِعَ التبعِيضِيَّة خاصّة ، كما تبين في التمثيل . وقد نَصَّ على ذلك في التسهيل إذ قال : «ومن التبعيضية»[4] ، فكان الواجب أن يقيد هنا كذلك . ويمكن أَنْ يُعْتَذَرَ عنه بأَنَّه أحالَ على ما وقع في كلام العرب من ذلك ؛

---

(١) شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، ومعنى تخريج البيت ص ١٥٢ .

(٢) ديوانه ص ٢٠١ من معلقته ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٢٤ ، شرح القصائد التسع ٤٨٦/٢ ، أدب الكاتب ص ٥١٥ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٥ ، الصاحبي ص ١٣٣ ، سر صناعة الإعراب ١٣٤/١ ، الاقتضاب ٣٧٣/٣ .

(٣) ملحقات ديوانه ص ٤٨٠ ، وهو في ديوان جميل ص ٤٢ ، وتخريجه ص ٤١ ، وينسب أيضاً إلى عروة بن أذينة ، وهو في شعره ص ٤٠٩ ، وتخريجه ص ٤٠٨ . وانظر الكامل ٣٨٢/١ ، الحيوان ١٨٢/٦ ، الحماسة البصرية ١١٤/٢ ، شرح الكافية الشافية ٨٠٧/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٥/١ ، الجنى الداني ص ١٠٧ ، مغنى اللبيب ص ١٤٣ ، شرح أبياته ٣١٣/٢ .

(٤) التسهيل ص ١٤٥ .

إذ لا تُوْجَدُ إلاّ بمعنى (مِن) التبعيضِيَّة ، فلم يُضْطَرّ إلى الاحتراز من غيرها . وليس هذا الاعتذار بِجَيِّدٍ ؛ لأَنَّه لم يتكلَّم في المسموع ، وإنما تكلم في القياس ؛ ولذلك قال : (بها انطِق) أَمْراً لمن أراد أن يتكلم بها كذلك[1] قياساً ، فالظاهر أن كلامه غير مخلص .

وهنا مسألة وهو[2] أَنَّه إذا ثَبَتَ وقوعُ الباء بمعنى (مِنْ) التبعيضِيّة ، وأَنَّها مرادِفَتُها ثبت أَنَّ الباء تَقَعُ للتبعيض عند الناظم ، فيقربُ مذهب الشافعية في دعوى أَنَّ الباء في قوله تعالى : ﴿وامسَحُوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾[3] للتبعيض[4] ، كما لو قال : وامْسَحُوا من رءوسكم ، كما أَنَّ قوله : ﴿عيناً يَشْرَبُ بها عِبَادُ اللهِ﴾[5] بمعنى : يشرب منها .

فإن قلت : من أين يتعين في الآية أَنَّ الباءَ هي التي بمعنى (من) ، ولعلها بمعنى آخر كالإلصاق أو الاستعانة ، ونحوهما ، أو زائدة ؟

قيل : هي عندهم مُتَعَيِّنَةٌ إذا دخلت على مفعول يتعدَّى إليه الفعل بنفسه ، فإنك تقول : مسحتُ رأسي ، ومسحت برأسي ، فإذا لم تدخل[6] اقتضى مسح جميعه ، وإذا دخلت اقتضى مسح البعض .

قال الرازي : نحن نعلم بالضرورة الفرقَ بين أَنْ تقولَ : مسحتُ يدي بالمنديل والحائط ، وبين أَنْ تقولَ : مسحت المنديل والحائطَ ، في أَنَّ الأولَ يفيد التبعيضَ ، والثانِيَ يفيد الشمولَ ، وقد اعترض على هذا بأمرين :

---

(١) في أ : (بذلك) .

(٢) بإزائها في حاشية الأصل : (في : وهي) ، وانظر سر صناعة الإعراب ١٢٣/١ ، أحكام القرآن لابن العربي ٥٧١/٢ .

(٣) سورة المائدة آية ٦ .

(٤) انظر البحر المحيط للزركشي ٢٦٧/٢ .

(٥) سورة الإنسان آية ٦ .

(٦) في أ : (يدخل) بمثناة تحتية .

أحدهما : إمكانُ كونها زائدةً ؛ لأنَّ معنى الزيادة ممكن ؛ إذ يقال : مسحت رأسي ، ومسحتُ برأسي على معنى واحد .

والثاني : أَنَّ ابنَ جني ذكر أَنَّ كونَ الباء للتبعيض شيءٌ لا يعرِفُه أهلُ اللغة [1] .

وأمر ثالث : وهو إمكان أن تكون للإلصاق كأنه إلصاق المسح بالرأس . وقد قيل بهذا ، كما أَنَّه قد قيل بالزيادة .

وأجيب عن الأول : أَنَّ الزيادةَ على خلاف الأصل ، فلا يُقَال بها ما وُجِدَ عنها مندوحةٌ ، وقد وجدناها بأَنْ تكون للتبعيض .

وعن الثاني : بأَنَّ قولَ ابن جني شهادةٌ على النفي ، وقول من أُثبت التبعيض شهادة على الإثبات ، وشهادةُ الإثبات مقدَّمة حسب ما تقرر في علمه .

/٣٠٣/ وعن / الثالث : أَنَّ كونَها للإلصاق لا ينافي كونَها للتبعيض ؛ لأن معنى الإلصاق هو الأصل فيها ، ثم يدخل عليه ما سواه من المعاني حسب ما بيَّنَه الحُذَّاق .

وأيضاً إذا ثَبَتَ التبعيض بها في المُثُل المتقدِّمة ، لم يَصِحَّ نفيُه عن الآية ، وقد رُدَّ بوجه رابع حكاه عياض في «ترتيب المدارك» عن محمد بن عبد الحكم قال : قلت للشافعي : لأَيِّ شيء أخذتم أَنَّه إذا مسح الإنسان بعضَ رأسه وترك بعضَه أَنَّه يُجْزِئُه ؟

قال : من سبب الباء الزائدة . قال الله [2] تعالى : ﴿وامْسَحُوا برُءوسِكُم﴾ [3] ولم يقل رءوسكم .

قال قلت [4] : فأَيُّ شي ترى في التَّيَـمُّمِ إذا مسح الإنسان بعضَ وجهه

(١) سر صناعة الإعراب ١٢٣/١ .
(٢) سقط لفظ الجلالة من أ .
(٣) سورة المائدة آية ٦ .
(٤) في أ : (قلت له) .

وترك بعضاً ؟

قال : لا يُجزِئُه . قلت : لِمَ ؟ وقد قال الله تعالى : ﴿فامْسَحُوا بوُجُوهِكم وأيدِيكم منه﴾[1] . قال : فسكت[2] . انتهى . وهذا إلزامٌ للشافعيّ حَسَنٌ غير أنَّ الرازيَّ قد اعتذر عنه بأنَّه الأصل أيضاً في آية التَّيَمُّم ، التبعيض ، فكان الواجب القول به لولا معارضة ما دَلَّ على وجوب مسح جميع الوجه من السنة أو الإجماع ، فقَوِيَ على هذا مذهبُ الشافعية بعضَ القُوَّةِ . وهذا شيء عرض ، والمقصود أنَّ هذا الموضع من كلام ابن مالك[3] يَعْضُدُ ما ذهب إليه الشافعيَّةُ من إثبات معنى التبعيض على الجملة .

وأمَّا كونُ الباء بمعنى (عن) وواقعة موقعها فأكثرُ ما يكون مع السؤال إذا قلتَ : سألتُ به ، فإنَّه في معنى سألتُ عنه . ومنه قوله تعالى : ﴿فاسأَل به خبيراً﴾[4] أي : عنه . ومنه قول عَلْقَمَةَ بن عَبَدَة :

فإن تسألوني بالنساء فإنَّني ... بصيرٌ بأَدْوَاء النساء طبيبُ[5]

وقال ابن أحمر ، واسمه عمرو :

تُسَائِلُ بابنِ أحمرَ من رآه ... أَعَارَتْ عنُه أم لم تَعَارا[6]

---

(١) سورة النساء آية ٤٣ .

(٢) ترتيب المدارك ٤/١٦١-١٦٢ .

(٣) في الأصل : (ابن جني) والتصحيح من أ .

(٤) سورة الفرقان آية ٥٩ .

(٥) ديوانه ص ٣٥ ، المفضليات ص ٣٩٢ ، أدب الكاتب ص ٥٠٨ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٦٨ ، الاقتضاب ٣/٣٤٤ ، رصف المباني ص ١٤٤ ، الجنى الداني ص ١٠٥ .

(٦) في شعره ص ٧٦ : (وربت سائل عنّي حفيّ) ، وهذه رواية ابن جني في المنصف ٣/٤٢ ، وثابت في خلق الإنسان ص ١١٧ ، وابن دريد في الجمهرة ١/٢٨ - وفيه : (تِعارا - مكسور التاء - قال أبو بكر - هكذا لغته - أي صارت عوراء) - وهي أيضاً في أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢ ، شرح شواهد الشافية ص ٣٥٣ ، وأشار البغدادي إلى رواية ابن قتيبة ، ونقل كلام =

وقال الأخطل :

دع المغمر لا تسأل بمصرعه وسَل بمصقلة البكريِّ ما فَعَلا[1]

وقال مالك بن حَرِيم[2] ، أو خُرَيْم أو خُزَيْم الهمداني :

ولا يسألُ الضيفُ الغريبُ إذا شتا بما زَجَرَتْ قِدْري له حين وَدَّعَا[3]

وقد تقع موقعَ (عن) في غير السؤال . ومنه في القرآن : ﴿ويوم تَشَقَّقُ السَّماءُ بالغَمَامِ﴾[4] . قال في الشرح : أي عن الغمام[5] . وكذلك قال في قوله تعالى : ﴿يَسْعَى نُوْرُهُم بين أَيْدِيهم وبأَيْـمانِهـم﴾[6] : «أي وعن أيمانهـم»[7] . ويُقَوِّي ذلك الآية الأخرى : ﴿ثُمَّ لآتِيَـنَّهُم مِنْ بَيْنِ أيديهم ومن خَلْفِهم وعن أَيْـمانِهم

= ابن السيد الآتي . وقال ابن السيد في الاقتضاب ٣٤٥/٣ : « . . . ووقع في شعر ابن أحمر : (وربت سائل عن حفيّ) ، وهو الصحيح ؛ لأنَّه ليس قبل هذا البيت مذكور يعود إليه الضمير من قوله (تساءل) ، ولعل الذي ذكر ابن قتيبة رواية ثانية مخالفة للرواية التي وقعت إلينا من هذا الشعر . . .) وانظر الرواية التي ذكرها الشاطبيّ في أدب الكاتب ص ٥٠٨ ، المنصف ٢٦٠/١ ، شرح المفصل ٧٥/١٠ ، ضرائر الشعر ص ٤٧ .

(١) ديوانه ١٥٧/١ من قصيدة لاميّة ، أدب الكاتب ص ٥٠٩ ، الاقتضاب ٣٤٦/٣ ، والشطر الثاني في الكتاب ٢٠٨/٤ ، وفيه (ما فَعَلْ) شاهداً على إجراء القوافي مجراها في الكلام ، لو لم تكن قوافي شعر .

(٢) في الأصل : (حزيم) بمعجمة بعد مهملة ، وانظر الاقتضاب ٢٤٧/٣ ، وحاشية الأصمعيات ص ٦٧ .

(٣) الأصمعيات ص ٦٧ ، الوحشيات ص ٢٥٩ ، أدب الكاتب ص ٥٠٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٤٣/١ ، الاقتضاب ٢٤٧/٣ .

(٤) سورة الفرقان آية ٢٥ .

(٥) لم أجد هذا في السفر الثاني من شرح التسهيل ٤١٤/١ حيث أورد الآية .

(٦) سورة الحديد آية ١٢ .

(٧) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٤/١ .

وعن شمائلهم﴾[1] . فإنَّ الباء هنا أعطت من المعنى ما أعطته (عن) هنالك .

فإن قيل : فإنَّ الباءَ على قسمين : زائدةٌ ، وغيرُ زائدةٍ ، ومواضع الزائدة كثيرةٌ قياسيّةٌ ، وغيرُ قياسية ، فلِمَ لَمْ يذكر قسمَ الزائدة هنا ، كما ذكر قسم (مِنْ) الزائدة ، واللام الزائدة ، وغيرِهما .

فالجواب : أنَّه قد تَقَدَّم له ذلك في باب ما ولا وإن المشبهات بليس ، فذكر هنالك المواضع القياسية وما لحق بها ، والذي لم يذكره من ذلك إنما هو نادرٌ أو شاذٌّ ، نحو قوله عز وجل : ﴿تُنْبِتُ بالدهن﴾[2] على قراءة ابن كثير . وقوله : ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[3] على احتمالٍ . وفي قراءة أبي جعفر : ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بالأَبصَار﴾[4] .

ومن ذلك في الشعر قولُ قيس بن زُهَير :

/ أَلَمْ يأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بما لاقت لبونُ بني زيادٍ[5] /٣٠٤/

---

(١) سورة الأعراف آية ١٧ .

(٢) سورة المؤمنون آية ٢٠ بضم التاء وكسر الباء من (تنبت) في قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، السبعة ص ٤٤٥ ، حجّة القراءات ص ٤٨٤ ، الإقناع ٧٠٨/٢ .

(٣) سورة البقرة آية ١٩٥ .

(٤) سورة النور آية ٤٣ في قراءة أبي جعفر بضم ياء (يُذْهِب) ، إعراب القرآن للنحاس ٤٤٩/٢ .

(٥) أكثر ما يورد شاهداً على مجيء (يأتيك) غير محذوف حرف العلّة بعد (لم) الجازمة ، واستشهد به على زيادة الباء ابن يعيش في شرح المفصل ٢٤/٨ ، وابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٦٣ ، وانظر النوادر لأبي زيد ص ٥٢٣ ، الكتاب ٣١٦/٣ ، معاني القرآن ١٦٠/١ ، ١٨٨/٢ ، الأصول ٤٤٣/٣ ، الجمل ص ٤٠٧ ، الخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٦ ، المنصف ٨١/٢ ، سر صناعة الإعراب ٧٨/١ ، ٦٣١/٢ ، المحتسب ٦٧/١ ، ١٩٦ ، الحلل ص ٤١١، أمالي ابن الشجري ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، الإنصاف ٣٠/١ ، شرح المفصل ١٠٤/١٠ ، ضرائر الشعر ص ٤٥ ، خزانة الأدب ٥٣٤/٣ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٨ ، وفي أ : (أبي زياد) تحريف .

وقول الآخر :

فكفى بنا فَضْلاً على مَن غَيْرُنا حُبّ النبيِّ محمّدٍ إيّانا[1]

إلى أشياءَ من هذا القبيل لا يُقَاس عليها ، وقد زِيدَت أيضاً قياساً في أَفْعِل به في التعجب ، وقد وقعت الإشارة إليه في بابه فلم يَحْتَج إلى ذكر شيء من ذلك هنا .

ثم اعلم أَنَّ هنا نظراً من وجهين :

أحدهما : أَنَّ هذه المواضعَ التي تُوْضَع فيها الحروفُ بعضُها مكانَ بعض ظاهرُها مستَنْكَرٌ ؛ وذلك أَنَّه قد تَقَرَّر في الحروف أَنَّها لا تتصرَّفُ وتلزمُ[2] مواضعَها التي وضعت فيها ، وكونُ الحرف يَخْرُجُ عن أصل معناه فيُضَمَّنُ معنى حرف آخر حتى يُوْضَعَ في موضعه تَصَرُّفٌ ظاهر ، فالواجب فيما كان ظاهرُه هذا أَلاَّ يُرْسَلَ القولُ فيه إرسالاً ، وأَلاَّ يقال بظاهرِه إلا إذا دعت إليه ضرورةٌ ، ولم يوجد عنه مُلْتَحَد . وأَمَّا إذا لم تُضَمَّ إليه ضرورةٌ فلا ينبغي أَنْ يُحْمَلَ على ظاهره حتّى يُعْطى من التأمُّل حقَّه ، ومن القياس ما يُسَوِّغُه ، وقد وجدنا هذه المواضعَ التي استشهد بها مُحْتَمِلَةً لخلافِ ما قال الناظم ، ومن وافقه هو . وإثباتُ معنى لكلمةٍ ما بالمُحْتَمِلِ لا يَسُوغ ؛ لأَنَّه تَقَوُّلٌ على كتابِ الله ، وكلامِ العرب ، وذلك أَنَّ هذا الاتساعَ بوضع الكلم بعضِها مكانَ بعض أولى أَنْ ينسبَ إلى الأفعال التي لها التصرُّف بحق الأَصل بحيث يصيرُ الفعل إلى معنى فعل آخر ، فيبقى الحرف على وضعه الأَصلي ، فإنَّ الحمل على المعنى في الأفعال سَنَنٌ واضحٌ ، وأَمْرٌ

(١) ينسب إلى كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه ، وهو في ديوانه ص ٢٨٩ ، وإلى عبدالله بن دواحة رضي الله ، وإلى حسان بن ثابت رضي الله عنه ، وانظر الكتاب ١٠٥/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٣٥/١ ، معاني القرآن للفراء ٢١/١ ، مجالس ثعلب ٢٧٣/١ ، الجمل ص ٣٢٣ ، سر صناعة الإعراب ١٣٥/١ ، أمالي ابن الشجري ١٦٩/٢ ، ٢١١ ، المقاصد النحويّة ٤٨٦/١ .

(٢) في الأصل : (ويلزم) .

مستعملٌ كثيراً[1] جداً ، مناسبٌ في القياس ، فإذا ساغ ذلك في الأفعال فلا يَصِحُّ أنْ يُنْسَبَ إلى الحروف ، ولابن جني في «الخصائص» فصل بيَّن فيه هذا المعنى وأظهر وجه الصنعة فيه فقال ما معناه : إنَّ الفعلَ إذا كان في معنى فعلٍ آخرَ ، وكان أحدُهما يتعدى بحرف جر ، والثاني : بحرفِ جرٍّ آخرَ ، فإنَّ العرب قد تَتَّسِعُ فتُوقِع أحدَ الحرفين موقِعَ الآخر مجازاً وإيذاناً بأنَّ هذا الفعلَ في معنى ذلك الآخر ، كما صَحَّحوا عَوِرَ وحَوِل إيذاناً بأنهما بمعنى اعْوَرَّ واحْوَلَّ ، واجتوروا إشعاراً بأنَّه بمعنى تجاوروا ، وكما جاءوا بمصادرِ بعض الأفعال على غير ما يقتضيه القياس حملاً لذلك الفعل على فِعْلٍ هو في معناه كقوله :

* فإن شِئْتُم تَعَاوَدْنا عِـواداً *[2]

وكان القياس تعاوُداً ، فجاء به على عاوَد ؛ إذ كان تعاوَدَ راجعاً إلى معنى عاوَدَ ، وكذلك قولُ القَطَامِيّ :

* وليس بأنْ تَتَبَّعَه اتِّباعـا *[3]

والقياس تَتَبُّعاً ، ولكن لما كان تَتَبَّعَ يؤول إلى معنى اتَّبَعَ حمله عليه ، وكذلك[4] وجدناهم يحملون الشيءَ على الشيء إذا كان بينهما عُلْقَةٌ لفظيَّةٌ أو معنويَّـةٌ ، فاللفظيَّـةُ كحملهم تَعِدُ ، ونَعِدُ ، وأَعِدُ على يَعِدُ في حذف الواو ، وتُكْرِمُ ،

---

(١) في أ : (كثير) .

(٢) صدره :

* بما لم تشكروا المعروف عندي *

وهو في أدب الكاتب ص ٦٣٠ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، ٢١/٣ ، المحتسب ١٨٢/١ .

(٣) ديوانه ص ٣٥ ، الكتاب ٨٢/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٣٢/٢ ، المقتضب ٢٠٥/٣ ، أدب الكاتب ص ٦٣٠ ، الأصول ١٣٤/٣ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، جمهرة الأمثال ٤١٩/١ ، عبث الوليد ص ٣٩٩ ، أمالي ابن الشجري ١٤١/٢ ، شرح المفصل ١١١/١ .

(٤) في أ : (ولذلك) .

ونُكْرِمُ ، ويُكْرِمُ على أُكْرِمُ في حذف الهمزة .

وأمَّا المعنويَّةُ : فكقول أبي كَبِيرٍ[1] الـهُذَلِيّ :

ما إن يَمَسُّ الأرضَ إلاَّ مَنْكِبٌ   منه وحَرْفُ الساق طَيَّ المِحْمَلِ[2]

لأنَّ قولَه : (ما إن يَمَسُّ الأرضَ إلاّ منكب منه وحَرْفُ الساق) يفيد أنَّه طاوٍ ، فأنابَه لذلك منابَ الفعل لو ذَكَرَهُ ، فصار كقوله : طَوَى (طَيَّ المحمل) .

/٣٠٥/ ولهذا نظائر كثيرة في كلامهم ، فكذلك حملوا بعض هذه / الحروف على بعض لتساوي المعاني وتداخلها ، أعني معاني الأفعال التي تعلقت الحروف بها .

ثم ذكر من هذا الباب أمثلةً كثيرةً رَدَّ فيها الحروفَ إلى أصولِ معانيها بكون أفعالها في معنى أفعالٍ أُخَرَ ، وكان هذا عنده أولى من إثباتِ معنى لحرفٍ لم يَثْبُتْ فيه من استقراء صحيح[3] . وهذا الأصل جارٍ فيما تقدَّم من الأمثلة في وقوع الباء موقع مَعْ ، أو عَنْ ، أو مِنْ .

أمَّا قولُهم : «المرء بأصغريه» . فمعنى الإلصاق فيه ظاهرٌ ؛ لأنَّ المعنى موجودٌ أو كائنٌ بهما ، فقد أُلْصِقَ وجودَه بهما ، كما كان معنى مررتُ بزيدٍ : ألصقت مروري بزيد ، وكذلك قولهم : ذهبتُ بزيد ، أي أُلْصَقْتُ ذهابِي به ، وخرجت بثيابي ، على معنى مُلْتَبِساً بها ، فالمجرور في موضع الحال ، ولو نُطِقَ بذلك كان الإلصاقُ فيها ظاهراً[4] . وأمَّا قولُ الله تعالى : ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بالحَقِّ﴾[5]

---

(١) في أ : (أبي كثير) تحريف .

(٢) شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤/٣ ، الكتاب ٣٥٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٢٤/١ ، المقتضب ٢٠٤/٣ ، الإيضاح ص ١٦٦ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، الإنصاف ٢٣٠/١ ، التصريح ٣٣٤/١ ، خزانة الأدب ٤٦٧/٣ .

(٣) انظر الخصائص ٣٠٨/٢-٣١٠ .

(٤) في أ : (ظاهر) .

(٥) سورة النساء آية ١٧٠ .

فالمجرور في موضع نصب على الحال ؛ إذ هو حالٌ من الفاعل وحدَه ، ولو كان من الفاعل والمفعول معاً لصَحَّ تَعَلُّقُه بالفعل الظاهر ، فلا يكون في موضع الحالِ بناءً على ما تقرَّر قبل في باب الحال ، وإذا كان كذلك كان التقديرُ : آتياً أو مُلتَبِساً بالحق ، فتخرج الباء إلى معنى الإلصاق والاختلاط ، وكذلك الباء في قوله : ﴿اهْبِط بِسَلاَمٍ مِنَّا﴾[1] . و﴿تَنبُتُ بالدُّهْنِ﴾[2] . وسائرُ ما جاء في الباب من ذلك . وعلى هذا النحو أو ما يرجع إليه يَتخَرَّجُ كونُها بمعنى (مِنْ) أَوْ (عَنْ) من غير استحداثِ معنىً لم يَتَقَرَّر بَعْدُ ؛ فإذاً ما ارتكب الناظمُ غَيْرُ مُخَلَّص .

والثاني من النظرين : أَنَّ ظاهرَ هذا الكلام أَنَّ وضعَ الباء موضعَ هذه الحروف مقولٌ أو معمول به قياساً ؛ لقوله : (ومثل مَعْ ومِنْ وعَنْ بها انْطِق) أيْ ضَعْهَا في موضع هذه الحروف ، واستعملها فيها من غير قيد ، وهذا غيرُ صحيحٍ . ألا ترى أنَّك لا تقول : جعلتُ بزيدٍ رفيقاً ، بمعنى جعلت معه رفيقاً ، ولا : وضعتُ درهمي بالدراهم ، تريد مع الدراهم ، ولا : سَيَّرْتُ زيداً بالبريد ، تُريدُ مع البريد ، ولا : زيدٌ بعمرو ، تريد مع عمرو ، وتقول : الله مَعَكَ ، كما قال الله تعالى : ﴿واللهُ مَعَكُم﴾[3] . ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْـنَما كُنْتُم﴾[4] ، ولا يصح أَنْ تقولَ : اللهُ بك .

فإن قيل : إنَّما مُنِعَ هذا للإيهام .

قيل : إن سُلِّم فالوجه الآخر مانعٌ أيضاً . وهو الشاملُ لها ، وذلك أَنَّ هذه المواضع التي استَشْهَدَ بها المؤلفُ على تلك المعاني ، وإن كان فيها كَثْرَةٌ لم تَبْلُغ مبلغَ أَنْ يقاسَ عليها غَيْرُها ، وكذلك جميعُ ما يذكره من هذا اللفظ لا يَبْلُغُ مَبْلَغَ القياسِ ، فلا يقال منه إلاَّ ما سُمِعَ ، بخلاف المعاني الأصليّة التي أثبتها

---

(١) سورة هود آية ٤٨ .

(٢) سورة المؤمنون آية ٢٠ .

(٣) سورة محمد آية ٣٥ .

(٤) سورة الحديد آية ٤ ، وفي الأصل (معنى) تحريف .

الأئمةُ – سيبويهِ ، وغيرُه – فإنَّ القياسَ جارٍ فيها ، وما ذُكِرَ في الباء بمعنى (مع) مَقُولٌ في التي بمعنى (عَنْ) و(من) ؛ إذ لا يقال : أعرضتُ بفلان ، تريد : أعرضتُ عنه ، ولا : نُبْتُ به ، بمعنى : نُبْتُ عَنْه ، ولا : رضيتُ به ، بمعنى : / /٣٠٦/ رضيتُ عنه ، وكذلك لا تقول : أكلتُ بالرغيفِ ، تريد : من الرغيف ، ولا : أنْفَقْتُ بالدراهم ، تريد : من الدراهم ، وهذا كلُّه واضحٌ ، فما أُطْلَقَ فيه من القياسِ غيرُ مستقيم ، أو يلتزم القولَ بقياس هذه الأمثلةِ ، وهو غيرُ صحيحٍ .

والجواب عن الأول : أنَّ هذا الموضعَ مختلَفٌ فيه بين النحويين ، فأجازَه قومٌ أكثرهم الكوفيون[1] ، ومنع منه قَوْمٌ أكثرهم البصريون[2] والخلاف راجعٌ إلى تحقيقِ أصلٍ ، وذلك أنَّ أهلَ البلدين متفقون على أنَّه موقوفٌ على السماع ؛ إذ المجيزون لا يجيزونه في كلِّ موضع ، والمانعون إنَّما سوَّغوا التأويلَ فيما سُمِع ، وهم لا يجيزون مثلَ ذلك على ذلك التأويل ، وأيضاً الحَمْلُ على المعنى لا يُقَاسُ في كلِّ موضع ، ولم يَعُدُّوا هذا الموضعَ مما يُقَاس .

وإذا ثَبَتَ هذا ، وكان ما ورد من وقوع الحروف في مواضعَ أخرَ لم يَكثُر كَثْرَةً يُعْتَدُّ بها في القياس رَدَّه المانعون إلى أصلٍ آخرَ لاحتماله ، ولم يعتبرِ المجيزون ذلك الاحتمال أَخْذاً بالظاهر ، وعملاً بالظن في أنَّ تلك الحروف قد أُدَّت تلك المعاني ، كما أدَّتْ معانِيَها المُتَّفَق عليها ، فكأنَّ الباءَ مثلاً مرادِفَةٌ لِمَعَ في معنى (مع) ولِمَنْ وعَنْ في معناهما في الاستعمال ، إلا أنَّهم لم يبلغوا الأصل الذي اعتبره المانعون جُمْلَةً ؛ بل جَعَلُوا الحرفَ منسوباً إلى الحرف ، فقالوا : الباء تأتي بمعنى (مِنْ) مثلاً ، ولم يقولوا : إنَّ الباء ومِنْ تأتيانِ للتبعيض ؛ إعلاماً – والله أعلم – بأنَّ معنى التبعيضِ في

---

(١) انظر معاني القرآن ١١٨/١ ، ١٨٦ ، ٢٨٣ ، ٩/٢ ، ٢١٧ ، ٢٦٧ ، ٣٩٥ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٤/ل ١٢ ، ١٤ ، والجنى الداني ص ٤٦ ، ومغنى اللبيب ص ١٥١ .

(٢) الجنى الداني ص ٤٦ ، مغنى اللبيب ص ١٥٠ ، التصريح ٤/٢ ، وفي الكتاب ٢١٧/٤ : (وباء الجرّ إنما هي للإلزاق والاختلاط) ، وانظر المقتضب ١٤٢/٤ .

الباء دَخِيلٌ غَيْرُ أصيلٍ ، ويَشْهَدُ لذلك عَدَمُ كثرتِه ، وقُصُورُه عن بلوغ ما يُقَاسُ عليه حتى إنَّه لو فُرِض كثيراً شَهِيراً لما نسبوه إلى الحرفِ ، بل نسبوا الحرفين معاً إلى المعنى ، كما قال المؤلف في إلى واللام إنَّهما معاً لانتهاء الغاية ، ولم يقل إنَّ (إلى) لانتهاء الغاية ، واللامَ بمعنى إلى ، كما قال هنا : إنَّ الباء بمعنى مَعَ ، وكذا ؛ إيذاناً بأصالة اللام عنده في ذلك ، وعدم أُصَالَةِ الباء فيه .

وعلى هذا المَهْيَع يَجْرِي سائرُ ما ذكروا من ذلك ، فاعتَبَرُوا الحالَ الظاهرةَ ، فأثبتُوا من المعاني ما شَهِدَت لهم به ، ولم يهملوا الأَصَالةَ والفرعيَّةَ ، فبَيَّنُوها بإشارةٍ لطيفة يهتدي[1] إليها الذَّكِي .

فهذا هو الذي اعتمد عليه الناظم ، وقد بان وَجْهُه ، وزال بُعْدُه ، ولم يَبْقَ فيه إلا أَنْ يقالَ : إنَّ هذا التصرُّفَ غيرُ لائق بالحروف ، وهم قد نسبوها إليها ؛ إذ قد[2] عُوِّض بعضُها من بعض ، ولم يَجْعَلُوا ذلك منسوباً إلى الأفعال ، فيقالُ : لا يُنْكَرُ في الحروف تعويضُ بعضها من بعض ، فقد عَوَّضوا همزةَ القطع ،وهمزةَ الاستفهام من[3] حرف القسم في اسم الله فقالوا : أَللهِ لأفعلن ، وآللهِ[4] ؟ وعَوَّضوا الواو من رُبَّ في قولهم :

* وبلدةٍ ليس بها أنيس *[5]

وعوضوا لم ولن من ما . فقال الأعشى :

* أجدك لم تغتمض ليلة *[6]

---

(١) في أ : (تهدى) .

(٢) سقطت (قد) من أ .

(٣) في الأصل (في) وكتب بإزائها (من) .

(٤) انظر الكتاب ٣/٥٠٠ .

(٥) سيأتي ص ٢٩٢ .

(٦) تمامه : * فترقدَها مع رُقَّادها *
ديوانه ص ٦٩ .

أراد[1] : ما تغتمض ؛ لأَنَّ (لم تَغْتَمِض) في موضع الحال ، و(لَـمْ) لنفي الماضي ، فالمناسبةُ لنَفْيِ الحال (ما) الموضوعة لذلك . وقال الآخر :

* أَجَدَّك لن ترى بثعيلباتٍ *[2]

أراد : ما ترى ؛ لأَنَّ (لن) لا تنفي الحال ، فهي إذاً في موضع (ما) النافية للحال ، هذا كلُّه من وقوعِ حرفِ المعنى عِوض حرف المعنى على الجملة ، وقد عَوَّضوا

/٣٠٧/ الحرف من الاسم والفعل / والجملة ، والكلام في ذلك يطول ، وكلُّه تصرُّفٌ في الحرف ؛ لأنه إذا عُوِّض من شيء فقد وقع التصرف فيه ، كما أَنَّه إذا عُوِّض منه حرفٌ مثله فذلك أيضاً تَصَرُّفٌ فيه ، لكنَّ مثلَ هذا لا يُعَدُّ تصرُّفاً يوازن تصرُّفَ الأفعال .

وإذا أردت الاطلاع على وقوع الحرف موضع غيره ، فطالع كتاب[3] «التعاقب» لابن جني ، ففيه شِفاءُ الغليل ، وإذا كان كذلك حَصَلَ الأُنْسُ بوقوع بعضِ حروف الجر موقعَ بعضٍ لوجود النظائر .

والجواب عن الثاني : أَنَّ الناظمَ يمكن أَنْ يكونَ قصد تخصيصَ بعض المواضع الممكن فيها[4] القياس لا جميعَ المواضع ، وذلك أَنَّ وقوعَ الباء في موضع أحد هذه الأحرف على ضربين :

أحدُهما : ما لا يَصِحُّ فيه القياسُ ، وذلك ما لا يرتَبِطُ إلى قياسٍ مخصوص ، ولا موضعٍ معلومٍ من المواضع التي تقع فيها تلك الأحرف ، فهذا لا يَصِحُّ أن تجريَ فيه الباءُ مجراهن ؛ إذ يلزم أن تساوِيَهُنَّ في الاستعمال ، وقد فرضناها فرعاً

(١) في الأصل (أرا) بسقوط الدال .

(٢) تمامه كما ذكر ياقوت في معجم البلدان (ولم ينسبه) ٧٩/٢ ، واللسان (بيد) :

* ولا بيدَانَ ناجيةً ذمولا * .

(٣) سقطت (كتاب) من أ .

(٤) من أ : (فيها منها) .

عنهن ، والفرعُ لا يقوى قُوَّةَ الأصل حسب ما تقرر في الأصول العربية . ومن هنالك امتنعت المسائلُ المعترضُ بها ، فلا بُدَّ إذاً أن يكونَ الفرع قاصراً وهو الباء عن أصله الذي هو هذه الأحرفُ في الاستعمال ، فلا يستعمل إلاَّ في بعض المواضع التي تَصْلُح[1] فيها هذه الأحرف ، كما قَصُرَ اسمُ الفاعل أنْ يقعَ في العمل في جميع مواقع الفعل ، والصفةُ المشبَّهَةُ أن تقعَ في جميع مواقع اسم الفاعل ، وما الحجازية أن تعملَ عمل ليس بإطلاقٍ ، وكذلك جميع النظائر .

فإذاً إن صحّ في الباء أن تقع[2] قياساً في بعض مواقع هذه الأحرف ، صَحَّ كلامُه وإلاَّ فحينئذ يلزمه السؤالُ ، وتَرِدُ عليه الشناعة[3] ، وقد وجدنا فيها مواضعَ يَصِحُّ القياس فيها ، أما في وقوعها موقع (مَعَ) فبيِّنٌ ؛ لأنَّه فسَّر المواضعَ بباء المصاحبة ، وباءُ المصاحبة قد أتى بها القياس[4] في جملة أنواع الباء .

فإذا قلتَ : جاء زيدٌ بثيابه ، وخرج بأخيه ، وأتى بالحق ، وما أشبه ذلك مما في معناه مما يعطى المصاحبة كان صحيحاً ، ولم يُشْكِل قياسُه بخلاف : جعلت بزيد رفيقاً ، ونحوه فإنها لا تُفْهِم من المصاحبة ما تفهم الباء في : جاء زيد بثيابه .

وأمَّا في وقوعها موقع (مِنْ) فحيث كان الفعل في معنى الشرب ونحوه ، كما مَرَّ في الأمثلة بخلاف ما إذا تعدى بها ذلك الموضع كالمُثُل المُعْتَرَضِ بها .

وأما[5] في وقوعها موقع (عَنْ) فحيث وُجِد معنى السؤال كالأمثلة المذكورة ونحوها بخلاف ما اعتُرِض به .

---

(١) في أ : (يصلح) .
(٢) في أ : (ارتفع) ، تحريف .
(٣) في أ : (الشفاعة) ، تصحيف .
(٤) في أ : (الناس) .
(٥) سقطت (أمَّا) من أ .

وإن وجد لها موضع آخر مثل هذا لم يلزم في القياس محظور ، ولم يَتَأَتَّ فيه نزاع ؛ لأنَّ ذلك في الحقيقة راجعٌ إلى استعمال موضع السماع على نحوٍ مما سمع لا التزام عين ما سُمِع .

وهذا[1] ظاهرٌ لا خفاء به ، وإذا ثبت هذا انكسرت سَوْرَة الاعتراض ، وظهر[2] وجه هذا الأغراض ، وبالله التوفيق .

ثم قال الناظم :

على للاستعلا ومعنى في وعَنْ   بعَنْ تجاوزا عني مَنْ قد فطن
وقد تجي موضعَ (بَعْدٍ) وعَلَى   كما على موضع عَنْ قد جُعِلا

/٣٠٨/ / أما (عَلى) فذكر لها ثلاثة[3] معان هُنا ، وبين بعد هذا[4] أن على وعن يقعان[5] اسمين :

أحدُها[6] : أن تكونَ للاستعلاء ، وذلك قولُه : (على للاستعلا) بمعنى أَنَّ ما يقع مجروراً بها مُسْتَعْلَى عليه ، إمَّا حِسّاً ، كقولك : صَعَدْتُ على الحائط ، وجلست على الحصير ، وصليتُ على الأرض . وفي القرآن : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْها فانٍ﴾[7] ﴿وَعَلَيْها وعلى الفُلْكِ تُحْمَلُون﴾[8] ، وهو كثير .

وإمّا معنىً كقولهم : عَظُمَ عليَّ الأمر ، وضاقت عليَّ الأرض ، وسَهُلَ عليَّ الأمر ، وصعب عَلَيّ .

---

(١) في أ : (وهو) .
(٢) في أ : (ظهر) ، بسقوط الواو .
(٣) في أ : (ثلاث) .
(٤) سقطت (هذا) من أ .
(٥) في أ : (تقعان) .
(٦) في أ : (أحدهما) .
(٧) سورة الرحمن آية ٢٦ .
(٨) سورة المؤمنون آية ٢٢ .

قال سيبويه : «وأمّا : مررتُ على فلانٍ ، فجرى هذا كالمثل ، وعلينا أميرٌ كقولك[1] : وعليه مال ؛ وهذا لأنَّه شيء قد اعتَلاه»[2] قال : «وتقول : عليه مال ، وهذا كالمثل ، كما يَثْبُتُ الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه»[3] . وفي القرآن : ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهم على بعض﴾[4] . ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الذي عَلَيْهِنَّ بالمعروفِ وللرجالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَه﴾[5] » ﴿لَهَا ما كَسَبَتْ وعليها ما اكْتَسَبَتْ﴾[6] . وأنشد سيبويه للنمر بن تولب :

فيــوم علينــا ويــوم لنــا ويــوم نساء ويــوم نُسر[7]

والثاني من معاني (على) أن تقع موقع (في) الظرفية ، وذلك قولُه : (ومعنى في) وهو معطوف على الاستعلاء ، أي : ولمعنى (في)[8] ، وذلك قولك : كان هذا على عهدِ فلان ، تقديرُه في عهد فلان . وفي القرآن : ﴿واتَّبَعُوا ما تَتْلُو الشياطِينُ على مُلْكِ سليمانَ﴾[9] . ﴿ودَخَلَ المَدِينَةَ على حينِ غَفْلَةٍ من أَهْلِها﴾[10] . ﴿يُبَيِّنُ لَكُم عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ﴾[11] . وأنشد سيبويه :

---

(١) في الكتاب (كذلك ، وعليه مال [أيضاً]) .
(٢) الكتاب ٢٣٠/٤ .
(٣) نفسه ٢٣١/٤ .
(٤) سورة البقرة آية ٢٥٣ .
(٥) سورة البقرة آية ٢٢٨ .
(٦) سورة البقرة آية ٢٨٦ .
(٧) الكتاب ٨٦/١ ، والبيت في ديوان النمر ص ٥٧ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٦ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٣٧/١ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ١١٣ ، همع الهوامع ٣٠/٢ ، ١٨٦/٤ .
(٨) في أ : (أي : والمعنى في ذلك قوله) .
(٩) سورة البقرة آية ١٠٢ .
(١٠) سورة القصص آية ١٥ .
(١١) سورة المائدة آية ١٩ .

يمرون بالدَّهْنا خِفَافاً عِيابُهم ويَخْرُجن من دَارينَ بُجْر الحقائبِ
على حينَ أَلْـهَى الناسَ جُلُّ أمورِهم فَندْلاً زريقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ[1]

والثالث : أن يكون[2] بمعنى (عن) أي : تَسُدُّ مسدَّها في معنى المجاوزة الذي يذكره ، ومثال ذلك : بَعُدَ عليَّ المكانُ ، وتَعَذَّر عليه الأمر ، وأبطأ عليه ، وخَفِيَ عليَّ مكانُك . ومنه أيضاً قول القُحَيْف العُقَيْلي :

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيرٍ لعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضَاها[3]

فـ(عَلَى) في هذه المواضع بمعنى (عن) لصِحَّة وقوعها موقعها ، فتقول : بَعُدَ عنه ، وتَعَذَّرَ عنه ، وأبطأ عنه ، وخَفِيَ عنه ، ورضيت عَنِّي بنو قشير ، وأنشد سيبويه :

أرمي عليها وهي فَرْعٌ أَجْمَعُ وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصْبَعُ[4]

التقدير : أرمي عنها ، لقولهم : رميتُ عن القوس[5] .

وقال ذو الإصبع العدواني :

لم تَعْقِلا جفوةً عليَّ ولم أُوذِ صَدِيقاً ولم أَنَلْ طَمَعا[6]

---

(١) الكتاب ١/١١٥-١١٦ ، ومعنى تخريج الشاهد ص ٢١٦/١ .

(٢) في أ : (والثالث : يكون) .

(٣) النوادر لأبي زيد ص ٤٨١ ، مجاوز القرآن ٨٤/٢ ، الكامل ٧٢٢/٢ ، ١٠٠١ ، المقتضب ٣١٨/٢ ، أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، الخصائص ٣١١/٢ ، ٣٨٩ ، المحتسب ٥٢/١ ، الأزهية ص ٢٨٧ ، الاقتضاب ٢٦٤/٢ ، ٣٦٦ ، أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢ ، ضرائر الشعر ص ٢٣٣ ، الجنى الداني ص ٤٧٧ ، مغني اللبيب ص ١٩١ .

(٤) الكتاب ٢٢٦/٤ ، والرجز لحميد الأرقط ، وانظر إصلاح المنطق ص ٣١٠ ، أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، الخصائص ٣٠٧/٢ ، الاقتضاب ٧٠/٢ ، ٣٤١/٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢ ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٧٦ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٢٧/١ .

(٥) انظر الكتاب ٢٢٦/٤ .

(٦) ديوانه ص ٥٨ ، المفضليات ص ١٥٤ ، أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، الاقتضاب ٢٧٠/٢ ، ٣٤٢/٣ ، وفي الأصل : (تعفلا . . . ولم أقل) ، وفي أ : (جفرة . . . طبعا) .

يريد عني .

وقال دَوْسَرُ[1] بن غَسَّان اليَرْبُوعي :

إذا ما امرؤٌ ولَّى عَلَيَّ بِوُدِّه وأَدْبَرَ لم يَصْدُر بإدبارِه وُدِّي[2]

أي : ولّى عني .

فإن قيل : فأَيْنَ جريانُ القياس في وقوع (على) موقع (في) و(عن) ؟

فالجواب : إنَّ القياسَ جارٍ في بعض ما تقدَّم في التمثيل :

أَمَّا في وقوعها موقع (في) فحيثُ يكون الموضع موضعَ تاريخٍ وتعيينِ وقت ، فيؤتى بالزمان كقوله : ﴿على حِينِ غَفْلَةٍ﴾[3] . أو بمصدر يُقَدَّرُ معه الزمانُ كقوله : على عَهْدِ فلانٍ ؛ إذ المعنى : على حينِ عهد فلان ، وعلى / وقت كذا ، فلا يُمْنَعُ هنا القياسُ . /٣٠٩/

وأَمَّا في وقوعها موقعَ (عَنْ) فقد قال في الشرح : «واستعمالُها للمجاوزة كوقوعها بَعْدَ : بَعُدَ ، وخَفِيَ ، وتَعَذَّرَ ، واستحال»[4] وأشباه ذلك من : أَبْطَأَ ، وأحال ، وولَّى ونحوها ، فهذه المواضع قد يَسوغ قياسُها . والله أعلم .

ثم قال : (بِعَنْ تجاوزاً عَنَى مَنْ قد فَطِن) . . . إلى آخره . أتى لعَنْ أيضاً بثلاثةِ معانٍ :

أَحَدُها : وهو الأصل : أَنْ تكونَ للمجاوزة ، بمعنى أَنَّ مجرورَها مجاوَزٌ أو مجاوِزٌ ، نحو قولك : صددتُ عن زيدٍ ، وأعرضتُ عنه ، ووَلَّيْتُ عنه ،

---

(١) في الأصلين : (دوس) ، والتصويب من الاقتضاب ، وفي المفضليات : (دوسر بن ذهيل اليربوعي) ، وعلّق محققاها – رحمهما الله – على ذلك بقولهما (لم نعثر له على ترجمة) .

(٢) الأصمعيات ص ١٥١ ، أدب الكاتب ص ٥٠٨ ، الخصائص ٣١١/٢ ، الاقتضاب ٢٦٤/٢ ، ٢٦٦ ، ٣٤٣/٣–٣٤٤ .

(٣) سورة القصص آية ١٥ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٣٢/١ ، وفيه (واستحال ، وحَرُم ، وغَضِب ، وأشباهها) .

فالمعنى : جاوزتُه بهذه الأشياء ، وكذلك أُضربتُ عنه ، وانحرفت عنه ، وعَدَلْتُ عنه ، ورحلتُ عنه ، وغَفَلْتُ عنه ، وسهوتُ عنه . قال سيبويه : «وأمَّا (عَنْ) فلما عَدَا الشيءَ ، وذلك قولُك : أطعَمَهُ عن جوعٍ ، جَعَلَ الجوعَ منصرِفاً تاركاً له قد جاوزه . وقال : سقاه عن العَيْمَةِ[1] ، وكساه عن العُرْي ، جعلهما قد تراخيا عنه ، ورميت عن القوس ؛ لأنَّه بها قَذَفَ سهمَه عنها وعَدَّاها»[2] .

قال : «وتقول : جَلَسَ عن يمينه ، فجعَله متراخياً عن بَدَنِه وجعله في المكان الذي بِحِيالِ يمينه . وتقول : أُضربتُ عَنْهُ ، وأُعرضتُ عنه ، وإنما تريد أنَّه تراخى عنه وجاوزه إلى غيره»[3] . قال : «وتقول : أخذت عنه حديثاً ، أي عدا منه إليَّ حديثٌ»[3] انتهى كلامُ سيبويه ، وإنما أتيتُ به شرحاً لمعنى المجاوزة[4] ، وبَسْطاً له ، ورَدّاً للمواضع المختلفة في (عَنْ) إلى هذا المعنى (الأصيل ، وكان الناظمُ إلى هذا المعنى أشار ، أي أنَّ التجاوُزَ في (عن) هو المعنى)[5] المَعْنِيُّ[6] المقصودُ المُطَّرِد ، و(مَنْ قد فَطَن) يمكن أَنْ يُريدَ به العربَ ، يعني أَنَّ التجاوُزَ هو الذي وضعتِ العربُ له هذا اللفظ .

والفِطْنَةُ كالفَهْم ، فَطِنْتُ للشيء بمعنى فَهِمْتُه ، وفي التعبير بـ (مَنْ قَدْ فَطِن) هنا عن العرب بُعْدٌ ما ، ويمكن أَنْ يُريدَ بذلك النحويين : سيبويه ،

---

(١) بعده في الكتاب (العَيْمَةُ : شهوة اللبن) .

(٢) الكتاب ٢٢٦/٤-٢٢٧ ، وفيه اختصار ، وتقديم وتأخير .

(٣) المصدر نفسه ٢٢٧/٤ .

(٤) في أ : (للمجاوزة لمعنى) .

(٥) ما بين الإشارتين ساقط في أ ، وهو في الأصل مستدركٌ في الحاشية ، و(المعنى) الثانية مطموس آخر حرفين منها .

(٦) في أ : (المعنوي المقصود) .

ومَن حواليه ؛ لأنَّهم الذين فَطِنُوا لمقاصد العرب في (عَنْ) ، وأنَّها للمجاوزة في جميع تصرفاتِها ، أو أكثرها .

والثاني : من معانيها أنْ تأتيَ بمعنى (بَعْدَ) ، وهو قوله : (وقد تجي موضعَ بَعْدِ) يعني أنَّها قد تأتي قليلاً واقعةً موقع (بَعْدَ) التي هي ظرفُ الزمان ، كقولك : عَنْ قليلٍ يَنْدَمُ زيدٍ . وفي القرآن الكريم : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[1] . فالمعنى بعد قليل يكون كذا ، وكذلك قوله : ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[2] . معناه : حالاً بَعْدَ حالٍ . وقال الحارثُ بن عَبَّاد :

قَرِّبـا مَرْبِـطَ النَّعَامَةِ مِنِّي   لَقِحَتْ حربُ وائلٍ عن حِيَالِ[3]

أي : بَعْدَ حيالٍ ، والمعنى : حَمَلَتْ بعد أنْ كانت تُضْرَبُ فلا تَحْمِل . وقال امرؤ القيس :

ويُضْحِي فتيتُ المِسْكِ فوقَ فراشِها   نؤومُ الضُّحَى لم تَنْتَطِق عن تَفَضُّلِ[4]

وقال العَجَّاج :

ومَنْهَلٍ وَرَدْتُه عَنْ مَنْهَلِ   قَفْرَيْنِ هذا ثُمَّ ذا لم يُوهَلِ[5]

---

(١) سورة المؤمنون آية ٤٠ .

(٢) سورة الانشقاق آية ١٩ .

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٣ ، الأمالي ١٣١/٢ ، المنصف ٥٩/٣ ، الصاحبي ص ٣٤١ ، الاقتضاب ٢٨١/٢ ، ٣٦٥/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٧٥٧/٢ .

(٤) ديوانه ص ١٧ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٦٥ ، شرح القصائد التسع ١٤٧/١ ، الاقتضاب ٢٧٢/٢ ، ٣٦٦/٣ ، ضرائر الشعر ص ٢٣٥ .

(٥) ديوانه ص ١٥٧ ، وانظر أدب الكاتب ص ٥١٣ ، الأزهية ص ٢٩١ ، الاقتضاب ٣٦٦/٣ ، ونقل أنَّ ابن الأعرابي عزاه في نوادره إلى عبدالله بن رواحة الأنصاريّ – رضي الله عنه – ، أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢ ، مغني اللبيب ص ١٩٧ .

وقال النابغة الجَعْدِيُّ :

واسأل بِهم أَسَداً إذا جَعَلَتْ حَرْبُ العَدُوِّ تَشُولُ عن عُقْمِ[1]

فـ (عَنْ) في هذه الأبيات بمعنى (بَعْدِ) ، وهو قليلٌ ، كما قال ؛ فلذلك لا يُطَالب هنا بالقياس في وضع (عَنْ) موضعَ (بَعْدَ) ، وكذلك في وضعها موضعَ (على) ؛ لأنَّه قد قَيَّدَ مجيئَها كذلك بالقِلَّة .

/٣١٠/ / واعلم أنَّ وقوعَ (عن) في موضع (بَعْدَ) إمَّا أن يكونَ بالنيابةِ ، كما تنوب مثلاً واوُ (رُبَّ) عن (رُبَّ) من غير أنْ تُضَمَّنَ معناها ، وكما تنوب (يا) عن (أُنادي) . و(أمَّا) في نحو :

* . . . أمَّا أنت ذا نَفَرٍ *[2]

عن الفعل .

وإمَّا أنْ يكونَ على أنْ تفيد معناها بنَفْسِها لا أنَّها نائبةٌ ، فإن كان الأولُ فلا إشكالَ في صحة حرفيَّة (عن) عند ذلك ، إلا أنَّ ظاهرَ النقل أنَّ (عَنْ) هي المُؤَدِّيَةُ لمعنى (بَعْدَ) ، وحينئذٍ يَلْزَمُ أنْ تكونَ اسماً لا حرفاً ؛ إذ الحرفُ إنَّما يُؤَدِّي معنى الحرفِ ، ولا يُؤَدِّي معنى الاسم ، ولم يُعْهَد في كلام العرب أنْ يُرادِفَ الحرفُ – وهو حرفٌ – الاسمَ ، بل إذا أَدَّى معنى الاسم صار اسماً ؛ ولذلك لمّا دخل على (عَنْ ، و(على) حرفُ الجرّ صارا اسمين مرادفين لِنَاحِيَةٍ ،

---

(١) ديوانه ص ٢٣٦ ، الاقتضاب ص ٥١٤ ، الاقتضاب ٣٦٨/٣ .

(٢) من بيت العباس بن مرداس السلمي :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر فإنّ قوميَ لم تأكلهمُ الضبعُ

يخاطب فيه خفاف بن ندبة ، انظر الكتاب ٢٩٣/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والأزهية ص ١٥٦ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ . والبيت مفرد في ديوان العباس ص ١٢٨ ، وروايته (أما كنت) ، وهي رواية الشعر والشعراء ٣٤٨/١ ، والاشتقاق ص ٣١٣ ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما سيق من أجله .

وفَوْقَ ، وكذلك الكاف لما صارت اسماً صار معناها معنى مثل ، لا معنى التشبيه . ومثله : مُذْ ومُنْذُ ، وغيرُها ، وهذا أيضاً بعينه لازمٌ في الباء التي بمعنى (مَعَ) ؛ لأنَّ (مَعَ) اسمٌ ، والباءُ مُؤَدِّيَةٌ معناها فهي مرادفةٌ له ، فيلزمُ أَنْ يكونَ اسماً ، وإذا كان الأمرُ كذلك فالناظمُ كان من حَقِّه أن يَذْكُرَ ذلك كما ذكر الاسميَّةَ في (مُذْ) ، و(مُنْذُ) ، و(عَنْ) ، و(على) لكنْ لم يذكر ذلك ، فيُوْهِم أنَّ (عَنْ) إذا أُدَّت معنى (بَعْدَ) ، أو الباء إذا أُدَّت معنى (مَعَ) باقيتان على حرفيَّتهما . والقاعدةُ تأبى ذلك .

فإن قيلَ : بل الظاهرُ البقاءُ على الحرفيَّةِ - كما يشير إليه كلامُه - ولا يلزم إذا أَدَّى الحرفُ معنى الاسم أَنْ يَصيرَ اسماً ، وإنَّما يلزم القولُ باسميَّةِ الحرف إذا دخلت عليه خاصَّةٌ من خواصِّ الاسم ، كحرف الجر ، ووقوعِه جزءَ الكلام . والدليلُ على أَنَّ دَلالةَ الحرف على معنى الاسم لا يُصَيِّرُ الحرفَ اسماً أَنَّه لو كان كذلك لصارت الواوُ التي بمعنى (مَعَ) اسماً ، ولم يَقُل بذلك أَحدٌ من أهل البلدين ، ولوجَبَ أن يكونَ اسمُ الفعلِ فعلاً ؛ لدَلالته على معنى الفعل ، ولكان الاسم المُتَضَمِّنُ لمعنى الحرف حرفاً ؛ لدَلالته على معنى الحرف ، فلما لم يكن ذلك لازماً لم يلزم أيضاً أَنْ تكون (عَنْ) ، والباء في مسألتنا اسمين حتى يكونَ ثَمَّ خاصَّةٌ دالَّةٌ على ذلك ، وليست بموجودة ، فلا تخرجان عن أصلهما من الحرفيَّة بذلك .

فالجواب : أَنَّ النحويين قد جعلوا الدَلالةَ على معنى الاسم علامةً على الاسميّة ، وابنُ مالك واحدٌ منهم ، فإنَّه قال في التسهيل حين عَدَّدَ ما يُعْرَفُ به الاسمُ ، فقال : «وبموافقة ثابتِ الاسميَّة في لفظ[1] أو معنى»[2] ولم يقتصر على الخواصِّ اللفظيّة ، ومن هناك حُكِمَ على (سُبْحَانَ) ونحوه بالاسميَّة ؛ إذ هو بمعنى

---

(١) في الأصل : (لفظاً) .

(٢) التسهيل ص ٤ .

الاسم الذي هو البراءةُ[1] ، وكذلك (قَدْ) جعلوه اسماً في نحو : قَدْكَ دِرْهَمٌ ؛ لأنه بمعنى حَسْبُكَ درهم[2] .

وكذلك استُدِلَّ على أَنَّ «كَيْفَ» اسمٌ بإبدالِ الاسم منه ، وهو راجعٌ إلى موافقتها إيَّاه في المعنى[3] ، وكذلك اعتبر الناظمُ في هذا النظم المرادِفَ بمرادفه ، فجَعَلَ دخولَ الألف واللام في المرادف دليلاً على كون الآخر معرفةً في قوله :

نكرةٌ قابـــل (أل) مؤثرا   أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكِرا[4]

وهذا مُشْعِرٌ بِصِحَّةِ الاعتبار / بالمرادف وأَنَّه إذا ثبت لأحدهما حُكْمٌ ثَبَتَ للآخَر ، وإذا كان كذلك فالسؤال واردٌ أَوَّلاً . وأَمَّا إلزامُ اسميّة الواو التي بمعنى (مع) ، وفعليّة اسم الفعل ، وحرفيّة الأسماء المتضمِّنة معنى الحرف فنقول بموجبه لو لم يكن ثَمَّ معارضٌ ، وقد ثبت المعارضُ ، فإنَّ المعارض في الواو ثابتٌ عنده وهو أَنَّه ليس في الأسماء ما هو على حرفٍ واحد إلاَّ وموقعُه موقعُ العَجُزِ لا موقع الصدر ، كتاء الضمير ، ويائه[5] ، وإنما يقع موقعَ الصدر ما هو حرفٌ كباء الجر ولامه ، فلو حُكِم على الواو المذكورة بالاسميّة لَزِمَ عَدَمُ النظير ، وهذا – وإن كان فيه نَظَرٌ – فهو على الجملة صحيحٌ – أعني وجود المعارض – ولوجود المعارض حُكِمَ على أسماء الأفعال بالاسميَّة ، وعلى أسماء الشرط ، والاستفهام بالاسميّة لوجود خواصِّ الاسم ، وفَقْدِ خواصّ الفعل والحرف ما عدا الدلالةِ على المعنى . قال ابن مالك : والدلالةُ اللفظيّةُ أقوى من المعنوية ، فإذا بنينا على طريقة ابن مالك في هذا قلنا في الباء : إنها لم تخرج عن الحرفيّة لوجود المعارض في دعوى الاسمية ، وهو

(١) انظر الكتاب ١/٣٢٤ .

(٢) انظر القاموس (قدد) .

(٣) انظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ١٣٠ .

(٤) تقدَّم في باب المعرفة والنكرة .

(٥) في الأصل : (وتايه) ، والصواب من أ .

المعارض في الواو المتقدِّمة .

وأمَّا (عن) فيُلْتَزَمُ أنَّها حينئذ اسمٌ ، ويجوز دخول (مِنْ) عليها عند ذلك ويدخل تحت قوله بَعْدُ (واستُعْمِل اسماً) – يعني الكاف – (وكَذَا عَنْ وعلى) إلى آخره ، فتقول من مواضع استعمال (عن)اسماً أن يكون بمعنى (بعد) ، والذي يَرِدُ عليه في كلامه في الواو أنَّ الكافَ قد صحَّت اسميتُها ، وهي على حرف واحد غيرَ واقعةٍ موقعَ العَجُز ، لكنْ له أن يقولَ : لم يتعارض هنا أمْرٌ لَفْظيٌّ وأمر معنويٌّ ، بل أمران لفظيّان ، وهما كونُ الكاف على حرفٍ واحد – وليست في العجز ، ودخولُ الحروف الجارّةِ ، ووقوعُها فاعلةً ، ومفعولةً . وليس أحدُهما أولى بالاعتبار من الآخر إلا من حيثُ الترجيحُ ، ونحن وجدنا من الأسماء ما هو على حرفٍ واحد في الجملة ، ولم نجد ما دَخَل عليه شيءٌ من الخواصّ اللفظية ، فلم نحكم بالاسميّة ، فرجَّحنا ما له نظيرٌ على الجملة على ما ليس له نظيرٌ البتة ، فَحَكَمْنا باسميّة الكاف الجارّة ، وإن وقعت على حرف واحد صدراً ؛ لأنَّ لها نظيراً من الأسماء في وقوعها على حرف واحد ، ولم نحكم بالحرفيَّة ؛ إذ لم نجد حرفاً يدخل عليه حرفُ الجر لغير معنى التوكيد كقوله :

* ولا للما بهم أبداً دواءُ *[1]

فثبت على هذا أنَّ الباء التي بمعنى (مع) حرفٌ كواو المصاحبة تغليباً للحكم اللفظيّ على المعنويّ ، وأنَّ (عن) التي بمعنى (بَعْدَ) اسمٌ ؛ إذ لا معارضَ للاسميّة فيه ، كما أنَّه لا معارض لدعوى الاسمية في (قد) بمعنى حَسْب ، إلاَّ أنَّ أَخْذَ ذلك من كلام الناظم هنا هو من حيثُ سكتَ في الباء عن التنبيه على الاسميَّةِ ، وحكم على (عن) بها بعد هذا .

وهذا كلُّه تكلُّفٌ ، والصواب ألاَّ يحكم على (عن)بالاسميّة إلا مع دخول (من)

---

(١) صدره : * فلا والله لا يُلْفَى لما بي *
وقد تقدم ص ٢١٠ .

لا دونَها ، فعَنْ التي بمعنى (بَعْد) إذا لم يدخل[1] عليها (مِنْ) لا يحكم عليها بالاسميّة . فالأولى في هذا الموضع أنْ يقالَ : إنَّما تُدَّعى الاسميّةُ في الكلمة إذا وُجِدَت فيها
/٣١٢/ خواصٌ / الاسم كان معناها معنى الاسم أو معنى الحرف ، وإذا لم يُوْجَد فيها شيءٌ من ذلك ، فالمُدَّعَى فيها الحرفيَّة كان معناها معنى الاسم أو معنى الحرف ، هذه طريقةُ المحققين .

وقد سمعتُ شيخَنا القاضي أبو القاسم الحسني[2] – رحمه الله – ووقع الكلام في الفرق بين (مِنْ) و(بَعْض) في قولهم : أكلت من الرغيفِ ، وأكلت بعضَ الرغيف : لا فرقَ بينهما أصلاً إلاّ من جهةِ جريان أحكام الأسماء على (بعضٍ) من وقوعِها فاعلةً ، ومفعولةً ، ودخولِ الجر ، والتنوين فيها ، وغير ذلك ، وعَدَمُ ذلك في (مِنْ) . وأمَّا من جهة المعنى فهما واحد . وكذا قال الشلوبين في كلامه على جملةٍ من الأسماء المبنيّة بحق الأصل : أنَّها لا فرقَ بينها وبين الحروف إلاَّ في الأحكام ، وإذا كان كذلك لم يكن في وقوع (عن) بمعنى (بَعْدَ) دليلٌ على الاسميَّة ، إلا إن كان ثَمَّ[3] دليلٌ لفظيٌّ ، وإلا فهي حرفٌ لا غير ، وهو أجرى على كلامه هنا . والله أعلم .

والثالث : من معاني (عن) أنْ تأتيَ بمعنى (على) – يعني للاستعلاء – وذلك قوله : (وعلى) وهو معطوف على (بَعْدَ) ، والمعنى أنها تجيء في موضع (على) قليلاً مؤدية معناها ، ومثال ذلك قول ذي الإصبع العدواني :

لاهِ ابنُ عَمِّك لا أفضلتَ في حَسَبٍ ... عَنِّي ولا أنت دَيَّاني فتَخْزُوني[4]

---

(١) في أ : (تدخل) . وكلاهما متَّجه .

(٢) انظر ترجمته في مقدمة الجزء الأول .

(٣) في أ : (ثم) بالمثناة .

(٤) ديوانه ص ٨٩ ، إصلاح المنطق ص ٣٧٣ ، أدب الكاتب ص ٥١٣ ، مجالس العلماء ص ٧١ ، الخصائص ٢٨٨/٢ ، الاقتضاب ٢٨١/٣ ، أمالي ابن الشجري ١٣/٢ ، ٢٦٩ ، =

أراد : لا أفضلتَ عَلَيَّ ؛ لأنَّ المعنى لا تَفْضُل في الحسب عليَّ من قولهم : أفضلتُ على الرجل إذا أوليتَه فضلاً . وقال قيس بن الخطيم[1] :

لو انَّكَ تُلقي حنظلاً فوقَ بَيْضِنا   تَدَحْرَجَ عن ذي سامه المتقارِبِ[2]

أي : على ذي سامِهِ المتقارب .

وقوله : (كما على موضعَ عن قد جُعِلا) يعني أنَّ (عن) وضعت موضعَ (على) في نحو هذه الأمثلة كما وضعت (على) موضع (عن) في قوله :

* إذا رضيت عليّ بنو قشير *[3]

ونحوه مما مَرَّ ذكره ، حُمِلَتْ إحداهما على الأخرى ، فكان بينهما ضَرْبٌ من التكافُؤ ، وحَذَفَ الهمزةَ من (تجيء) ، وهي لغة لبعض العرب يحذفون الهمزةَ من يجيء ويسوء ، فأتى بتجي في هذا النظم على تلك اللغة القليلة .

ثم قال الناظم[4] :

شَبِّه بكافٍ ، وبها التعليلُ قد   يُعْنَى وزائداً لتوكيد وَرَد
واستُعْمِلَ اسماً ، وكذا عن وعلى   من أَجْلِ ذا عليهما (مِنْ) دَخَلا

ذكر للكاف قسمين أولين : الزيادةَ ، وعدمَ الزيادة ، وذكر لها في عدم[5] الزيادة معنيين :

= الإنصاف ٢٩٤/١ ، شرح المفصل ٥٣/٨ ، ١٠٤/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/١ ، ٤٨٣ ، مغنى اللبيب ص ١٩٦ ، التصريح ١٥/٢ .

(١) في الأصل (الحطيم) بالمهملة بعد اللام .

(٢) ديوانه ص ٨٦ ، أدب الكاتب ص ٥١٣ ، الاقتضاب ٣٦٢/٣ ، والسام : عروق الذهب .

(٣) تقدّم ص ٢٤٠ ، وفي أ : (قريش) ، تحريف .

(٤) سقط (ثم قال الناظم) من أ .

(٥) في الأصل : (عدد) .

أحدُهما : التشبيه ، وذلك قوله : (شُبِّه بكاف) يريد أنَّ الكافَ تقع للتشبيه ، بمعنى أنَّ المجرورَ بها مُشَبَّهٌ به ، كقولك : زيدٌ كالأسد ، وهندُ كالبَدْر . وفي القرآن : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ من السماء﴾[1] » ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطانِ إذْ قال للإنسان اكْفُرْ﴾[2] . ﴿مَثَلُهُم كَمَثَلِ الَّذي استَوْقَدَ ناراً﴾[3] . وهو كثير .

والثاني : التعليل ، وذلك قولُه : (وبها التعليل قد يُعْنَى) الضمير في (بها) للكاف ، وكذلك في قوله : (وزائداً لتوكيد ورد) للكاف أيضاً ، لكنه أتى بالأول مؤنثاً على معنى الكلمة ، أو اللفظة . وبالثاني مذكَّراً على معنى الحرف

/٣١٣/ أو اللفظ ؛ إذ / الحرف يُؤنَّثُ ويُذَكَّر ، ويريد أنَّ الكافَ قد تأتي قليلاً مُؤَدِّيَةً معنى التعليل ، كاللام ، والباء ، وذلك قولك : زرني كما أحسنتُ إليك . وفي التنزيل الكريم : ﴿وآذكروه كما هداكم﴾[4] . وقال الأخفشُ في قوله تعالى : ﴿كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم يَتْلو عليكم آياتِنا ويُزَكِّيكُم ويُعَلِّمُكُم ما لم تكونوا تعلمون فآذكروني أذكركم﴾[5] . الآية . إن التقديرَ والمعنى : «كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم فاذكروني ، أي كما فعلت هذا فآذكروني[6] ، واشكروا لي» ، وهو معنى كلام الفراء فيها ؛ إذ قال : الكاف تكون شرطاً . تقول : كما أحسنتُ إليك فأَحْسِن[7] ؛ لأنَّها يدخلها معنى إذ ، ولذلك دخلت الفاء[8] .

---

(١) سورة البقرة آية ١٩ .

(٢) سورة الحشر آية ١٦ .

(٣) سورة البقرة آية ١٧ .

(٤) سورة البقرة آية ١٩٨ .

(٥) سورة البقرة آية ١٥١ ، ١٥٢ .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١/١٥٣ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١/٩٢ .

(٨) في أ : (الباء) تحريف .

وحكى سيبويه : كما أنّه لا يَعْلَمُ ذلك ، فتجاوزَ اللهُ عنه[1] .

ثم قال الناظمُ : (وزائداً لتوكيدٍ ورد) . هذا هو القسمُ الثاني من قسمي الكاف ، يعني أنَّ الكاف تأتي زائدةً لمعنى التوكيد في كلام العرب . مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ليسَ كَمِثْلِهِ شيءٌ﴾[2] . لأنَّ المعنى : ليس مِثْلَه شيءٌ ، ولا يجوز أنْ تكون هنا غيرَ زائدةٍ ؛لأنّه يؤدي معنى إثبات مثل ينفي عنه المثل ، وذلك محالٌ مَبْنِيٌّ على محالٍ آخر . وقال تعالى : ﴿وحُورٌ عِين كأَمْثَالِ اللؤلؤ المَكْنُون﴾[3] . ويمكن أن يكونَ من ذلك قوله : ﴿مَثَلُهم كَمَثَلِ الذي استَوْقَد ناراً﴾[4] . وأشباهه . وحكى الفَرَّاءُ قال : قيل لبعض العرب كيف تصنعون الأَقِطَ ؟ قال : كَهَيِّنٍ[5] ، يريد هيِّناً ، فزاد الكاف . وقال رؤبةُ :

* لواحقُ الأقراب فيها كالمَقَق *[6]

المعنى فيها المَقَقُ ، وهو الطولُ . وقال خِطَام المجاشعي ، أنشدَه سيبويه :

* وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ *[7]

---

(١) الكتاب ٣/١٤٠ .

(٢) سورة الشورى آية ١١ .

(٣) سورة الواقعة آية ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) سورة البقرة آية ١٧ .

(٥) معاني القرآن ١/٤٦٦ ، الجنى الداني ص ١٣٧ (ت/طه محسن) .

(٦) ديوانه ص ١٠٦ ، المقتضب ٤/٤١٨ ، الأصول ١/٢٩٥ ، سر صناعة الإعراب ١/٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢/٨١٥ ، الإنصاف ١/٢٩٩ ، أسرار العربيّة ص ٢٦٤ ، ضرائر الشعر ص ٦٦ ، شواهد التوضيح ص ٢٠٠ ، المقاصد النحويّة ٣/٢٩٠ ، خزانة الأدب ١/٤٣ ، ٤/٢٦٦ .

(٧) الكتاب ١/٢٢ ، ٤٠٨ ، ٢/٢٧٩ ، المقتضب ٢/٩٥ ، ٤/١٤٠ ، ٣٥٠ ، مجالس ثعلب ١/٣٩ ، الأصول ١/٤٣٨ ، ٣/١١٥ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ٧٢ ، الخصائص ٢/٣٦٨ ، سر صناعة الإعراب ١/٢٨٢ ، ٣٠٠ ، المنصف ١/١٩٢ ، ٢/١٨٤ ، ٣/٨٢ ، المحتسب ١/١٨٦ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٩٠ ، شرح المفصل ٨/٤٢ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٤ .

الكاف الأولى حرف زائدٌ . وقال الآخر :

* فصُيِّروا مثلَ كَعَصْفٍ مأكول *[1]

ثم قال : (واستُعْمِل اسماً) يعني أَنَّ العربَ استعملت الكافَ المذكورة اسماً لا حرفاً دَلَّ على ذلك الدليلُ ؛ لأَنَّ الأصل فيها الحرفيَّة ، لكن لما[2] قام على اسميَّتها الدليلُ قيل بها .

وفي قوله : (واستُعْمِلَ اسماً) إحالةٌ على كلام العرب ، وأَنَّه لم يطلق القولَ باسميّتها قياساً ؛ بل أخبر عن السماع ، وذلك يُشْعِرُ عنده بأَنَّه أقليٌّ وموقوف على السماع . وفي المسألة ثلاثةُ أقوال :

أحدها : أَنَّها حرفٌ مطلقاً ، ولا يكون اسماً إلا في الشّعر .

والثاني : أَنَّها اسمٌ مطلقاً ، وهذا مذهب الأخفش[3] . والأولُ رأيُ سيبويه

---

(١) البيت في الكتاب لحميد الأرقط ، وينسب إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٣/٢ ، المقتضب ١٤١/٤ ، الأصول ٤٣٨/١ ، المسائل البغداديات ص ٣٩٨ ، سر صناعة الإعراب ٢٩٦/١ .

(٢) (لما) ساقطة من أ .

(٣) في معاني القرآن ٣٠٢/٢-٣٠٣ (ثم قال : (أو كالذي مَرَّ على قرية) ، فالكاف تزاد في الكلام ، . . . ومثلها في القرآن : (ليس كمثله شيء) ، والمعنى : ليس مثله شيء ؛ لأَنَّه ليس لله مثل ، وقال الشاعر :

* فصيّروا مثل كعصفٍ مأكول *

المعنى : صيّروا مثل عصف ، والكاف زائدة . . .) وليس فيه دلالة على أَنَّ الأخفش يرى أَنَّ الكاف لا تكون إلاّ اسماً ، بل فيه التصريح بأنها تكون زائدة ، والزيادة من دلائل حرفيتها . وقال ابن أبي الربيع في البسيط ٨٤٤/٢ (والكاف توجد اسماً بالاتفاق ، وإنما وقع الخلاف بين سيبويه والأخفش في كثرة ذلك ، ووجوده في الكلام ، فذهب سيبويه إلى أنها لا توجد اسماً إلاّ في الشعر ، وذهب الأخفش إلى أنها توجد اسماً فيه وفي الكلام) ، وانظر مغنى اللبيب ص ٢٣٩ .

والجمهور[1] .

والثالث : أنها أكثر ما تكون اسماً في الشعر ، وأقل ما تكون اسماً في الكلام ، وهذا مذهبُ ابن أبي الربيع[2] ، ونحوه نحا الناظم .

أمَّا مذهبُ الأخفش فَرُدَّ بأمرين[3] :

أحدهما : وقوعُها صلةً في نحو : أعجبني الذي كزيدٍ ، وهو كثيرٌ جداً . ووجهُ الدليل : أنَّ الصلةَ محصورةٌ في أربعةِ أشياءَ ، وهي إمَّا جملةٌ اسميّة ، أو جملةٌ فعليّةٌ ، أو ظرفٌ ، أو جارٌّ ومجرور . وقولك (كزيدٍ) في صلة (الذي) قد انتفى عنه أن يكونَ واحداً من الثلاثة الأُوَل ، فتعيَّن الرابعُ ، وذلك يقضي بالحرفية .

فإن قيل : إنّها في الصلة اسمٌ مبنيٌّ على مبتدأ محذوف تقديره : أعجبني الذي هو كزيد .

/٣١٤/ أُجيب : بأن حذف المبتدأ / من صلة (الذي) مع عدم الطول قليلٌ جداً ، ووقوع الكاف صلةً للذي مطَّرِدٌ كثير ، فكثرةُ هذا ، وقلة ذاك دليلٌ على أنَّها حرفٌ في الصلة .

والثاني : قول الله تعالى : ﴿ليس كمثله شيء﴾[4] . ووجه ذلك أنه إن قال باسمية الكاف مطلقاً لزم أن تكون في الآية غيرَ زائدةٍ ؛ لامتناع زيادة الأسماء عنده . والقول بذلك يُؤَدّي إلى ما هو كُفْرٌ ؛ لأن تقديره على هذا : ليس مثلَ مثلِه شيءٌ ، وهذا إثباتُ مِثْلٍ لله – تعالى عن ذلك – وذلك لمن يقول به كُفْرٌ صُرَاح ، فلزم إذاً أن تكونَ زيادةً للتوكيد ، وإذا لزمت الزيادةُ تعيَّنَتِ الحرفيَّة على الأصل الذي قال به البصريون .

---

(١) الكتاب ٤٠٨/١ ، المقتضب ١٤٠/٤–١٤٢ ، الأصول ٤٣٧/١ ، المسائل البغداديات ص ٣٩٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١–٤٧٩ .

(٢) البسيط ٨٥٣/٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١ ، الجنى الداني ص ١٣٢ .

(٤) سورة الشورى آية ١١ .

وأمَّا مذهب سيبويه : فإنّه انبنى على ما سُمِع ، ولم تَثْبُت اسميتها ، إلاّ في الشعر ، فقال بذلك .

وأمَّا الناظم ، ومن قال بقوله ، فإنّه لما رأى ذلك قد جاء في الكلام ، وإن كان قليلاً ، وذلك كقول الله تعالى : ﴿أنّي أخلقُ لكم من الطين كهَيْئَةِ الطير﴾[1] . فالكاف هنا مفعولةٌ بأَخْلُقُ ؛ لأنَّ المعنى : أنّي أُخلق لكم من الطين مثلَ هيئةِ الطير ، وذلك يقضي بالاسميّة في ظاهر الأمر ، وجاء في الشعر ما يُعَيِّنُ الاسميّةَ أيضاً ، وكَثُرَ[2] ذلك فيه ، فقد وقعت فيه فاعلاً نحو قول الأعشى :

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتُل[3]

فالكاف في كالطعن هو فاعل ينهى ، وكذلك قول امرىء القيس :

وإنَّك لم يَفْخَر عليك كفاخرٍ ضعيفٍ ولم يَغْلِبْك مثلُ مُغَلَّب[4]

ومفعولةً أيضاً ، ومبتدأً ، واسمَ كان في أبيات ذكرها في الشرح ، لم أُقَيِّدها كما أُحِبُّ ، فأحلت عليها ، وتكون مضافاً إليها كقول الشاعر أنشده في الشرح :

تَيَّمَ القلبَ حُبُّ كالبدر لا بل فاق حُسْناً من تَيَّم القلبَ حُبّاً[5]

وتجرّ بالحرف الجارّ نحو قول ابن غاديةَ السُّلمي :

---

(١) سورة آل عمران آية ٤٩ .

(٢) في أ : (وأكثر) .

(٣) ديوانه ص ٦٣ ، ومضى تخريجه .

(٤) ديوانه ص ٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٤٤/٢ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٤٢/٢ ، وانظر الجنى الداني ص ٨٢ ، المساعد ٢٧٧ .

وَزَعْتُ بِكَالِهِـراوَةِ أَعْوَجِيٌّ إذا وَنَتِ الركابُ جرى وثابا[1]

وبيت الكتاب :

* وصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ *[2]

فالكاف الثانية مجرورة بالأولى .

وقال امرؤ القيس ، وهو ثابت في ديوان شعره ، ويروى لعمرو بن عمار الطائي :

ورحنا بِكَابْنِ الماء يُجْنَبُ وسطَنا تصوَّبُ فيه العينُ طوراً وترتقي[3]

وقال امرؤ القيس أيضاً ، ويروى لسلامة العجلي :

عَلَى كالخَنِيْفِ السَّحْقِ يدعو به الصَّدَى له قُلُبٌ عُفيٌّ الحياض أُجُونُ[4]

---

(١) معاني القرآن للفراء ٨٥/٣ ، أدب الكاتب ص ٥٠٥ ، سر صناعة الإعراب ٢٨٦/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٣ . وفي الأصل (أعوجني) بنون بعد الجيم . وفي الأصلين (ابن عادية) بعين مهملة . تصحيف .

(٢) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٤ .

(٣) لامرىء القيس في ديوانه ص ١٧٦ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٥ ، وذكر ابن السيد في الاقتضاب ٣٣٤/٣-٣٣٥ أنه يروى لعمرو بن عمار الطائي ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢ ، ٢٨٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٣ . وفي الأصل (ترتق) .

(٤) أدب الكاتب ص ٥٠٥ ، والاقتضاب ٣٣٧/٣ ، وفي ديوان آمرىء القيس بيتان البيت المذكور هنا عجز أحدهما وصدر الآخر ، وهما قوله :

ومغبرَّةِ الآفــاقِ خاشعــةِ الصُّـوَى لهـا قُلُبٌ عَـفٌ الحياض أُجُـونُ

قوله - بعد البيت السابق ببيتين - :

على كا لخَنِيفِ السَّحْقِ يدعو به الصَّدَى لَـهُ صَـدَدٌ وَرْدُ التـراب دَفـيـنُ

الخنيف : ثوب من الكتان ، والسحق : البالي . والقُلُب : الآبار ، والأجون : متغيّرة المياه . وفي أ : (السحو) تحريف .

وقال الآخر ، ونسبه ابن جني إلى ذي الرمة

أبِيتُ على مَيٍّ كئيباً وبعلُهَا ... على كالنَّقَا من عالجٍ يَتَبَطَّحُ[1]

إلى أبياتٍ كثيرةٍ جاءت في الباب تقضي كثرتُها ألاَّ يحكم عليها بالشذوذ ، وعند ذلك يَصِحُّ ما ذهب إليه الناظمُ .

ثم قال : (وكذا عن وعلى) يعني أنَّهما استُعْمِلا اسمين كما استعملت الكافُ اسماً ، وإنما يُدَّعَى ذلك فيهما عند إقامة الشاهد على الاسمية ، وذلك دخول حرف الجر عليهما ، ولذلك قال : (من أجل ذا عليهما من دخلا) يريد أن دخول من الجارَّة عليهما إنما كان بسبب كونهما اسمين لكونهما في موضع / جَرّ[2] بمِنْ ، وإلاَّ ، فلو كانا عند دخول (من) عليهما حرفين لم يدخل عليهما حرف الجرّ ، لأن حرف الجرّ لا يدخل عليه حرف الجر[3] ، وما جاء من نحو : /٣١٥/

* ولا للما بهم أبداً دواء *[4]

فليس من ذلك ؛ لأنَّ هذا من باب إعادة الحرف توكيداً ، كقوله :

---

(١) الخصائص ٢٦٩/٢ ، والإفصاح للفارقي ص ٢٢٥ ، والبيت في ديوان ذي الرمّة ١٢١٠/٢ ، وروايته : «* يبيت على مثل النقا يتبطَّحُ *»
ولا شاهد فيه على ما سيق من أجله هنا .

(٢) في الأصل : (جز) ، تصحيف .

(٣) في هامش الأصل (خـ : لا يدخل على مثله) .

(٤) صدره : * فـلا والله لا يلفـى لما بي *
وهو لمسلم بن معبد الوالبي الأسدي من قصيدة في منتهى الطلب نشرها د/ حاتم الضامن في مجلة المورد المجلد الثامن / العدد الثالث ١٣٩٩هـ – وروايته :
* ومـا بهـم من البلوى شفاء *
ولا شاهد فيه على ما سيق من أجله . وانظر معاني القرآن ٦٨/١ ، الخصائص ٢٨٢/٢ ، الصاحبي ص ٣٩ ، شرح المفصل ١٧/٧ ، ٤٣/٨ ، ١٥/٩ ، ضرائر الشعر ٦٩ ، ٣٠٣ ، مغنى اللبيب ص ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٤٦٢ ، خزانة الأدب ٣٦٤/١ .

لا لا أَبوحُ بحُبِّ بَثْنَةَ إنَّها   أَخَذَتْ عليَّ مواثِقاً وعُهُودا[1]

فثبت أنَّ (عن) و(على) عند دخول حرف الجرّ عليها اسمين .

وفي قوله : (من أجل ذا عليهما (مِنْ) دخلا) تنبيه على أمرين :

أحدهما : اختصاصُ (مِنْ) من بين سائر حروف الجرّ بالدخول عليهما ؛ إذ قال : (من أجل ذا) أي من أجل الاسميّة دخلت (مِنْ) ، ولم يزد على ذلك ، ففيه إشارةٌ إلى اختصاص (مِنْ) بذلك ؛ إذ لو كان دخولُ غيرها سائغاً عنده لقال : من أجل ذا دخل عليهما حرف الجرّ ، أو نحوَ هذا من الكلام الذي يُعْطِي عدمَ الاختصاص بمِنْ .

والثاني : أنَّه لا علامةَ لهما على الاسميّة إلاّ دخولَ هذا الحرفِ ؛ لأنه قَيَّدَ وقوعَهما اسمين بدخول (مِنْ) ، ولو كان له خاصّةٌ أخرى لم يقل ذلك ، ولأطلق القول كما أطلق القول في الكاف ؛ إذ قال : (واستُعْمِل اسماً) فلم يُقَيِّد ؛ لأنَّها تقع فاعلةً ، ومفعولة ومضافاً إليها ، وداخلاً عليها حروف الجرّ ، فلما أطلق في الكاف ، وقَيَّد في غيرها دلّ تقييده على الاختصاص بما قَيَّد ، وهذا حَسَنٌ من التنبيه ، فإن الذي سُمِع فيهما دخول (مِنْ) وحدها كقول ذي الرمة :

وهَيْفٌ تَهيجُ البينَ بعد تجاوُرٍ   إذا نَفَحَتْ مِنْ عَنْ يمينِ المشارِقِ[2]

وقال القطاميُّ :

فقلتُ للرَّكْبِ لِما أنْ علا بهم   مِنْ عَنْ يمين الحُبَيَّا نظرةٌ قَبَلُ[3]

---

(١) لجميل بثينة في ديوانه ص ٧٩ . التصريح ١٢٩/٢ ، خزانة الأدب ١٥٩/٥ ، وفي الأصلين (لابوح) بسقوط الهمزة .

(٢) ديوانه ٢٤٨/١ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٣ ، والاقتضاب ٣٣٠/٣ .

(٣) ديوانه ص ٢٨ ،أدب الكاتب ص ٥٠٤ ، الجمل ص ٦٠ ، الاقتضاب ٣٣٠/٣ ، شرح المفصل ٤١/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٦ ، البسيط ٨٤٨/٢ ، رصف المباني ص ٣٦٧ ، الجنى الداني ص ٢٤٣ .

هذا مما دخلت فيه من على عن . ومن دُخولها على عَلَى قول مزاحم بن الحارث العُقَيلي ، أنشده سيبويه :

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْـهَلِ [1]

وعلى هذا ينبني النظرُ في مسألتين :

إحداهما : أنَّه لا يرى رأيَ مَنْ زعم أنَّ (على) لا تكون إلا اسماً مطلقاً ، دخل عليها خافض أو لم يدخل [2] .

واستدلَّ على ذلك بأنَّها في كل موضعٍ لها موضعٌ من الإعراب ، وهو المُفَرِّق بين الاسم والحرف ، فإذا كان لها موضعٌ من الإعراب ، فهي اسمٌ ، فإنَّ إعرابَها يُحْدِثُه العاملُ ، ولا يعمل فيها إلاَّ على معنىً من المعاني ، وهي الفاعليةُ ، والمفعوليَّـةُ ، والإضافةُ ، وفي كلّ واحدٍ من هذه الأحوال الثلاثة يقع الإخبارُ عنها ، فَتَصِحُّ لها الاسميَّةُ بخلاف ما لا موضع له . قال : فانظر أبداً (على) تَجِدْها ذات موضع ، فينبغي أنْ تُدَّعَى فيها الاسميَّةُ حتى يجيءَ ثَبَتٌ . وما قاله هذا القائل قد يظهر من سيبويه في باب : عِدّة ما يكونُ عليه الكَلِم [3] ، ولكنه غيرُ قاطعٍ ؛ لأنَّه بَيَّن في قوله :

* آليت حب العراق الدهر أطعمه * [4]

---

(١) الكتاب ٢٣١/٤ ، وانظر المقتضب ٥٣/٣ ، أدب الكاتب ص ٥٠٤ ، الإيضاح ٢٥٩/١ ، الاقتضاب ٣٣٠/٣ ، شرح المفصل ٣٨/٨ ،شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٥ ، البسيط ٨٧٣/٢ ، خزانة الأدب ٢٥٣/٤ .

(٢) هذا مذهب جماعة من النحاة منهم ابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن معزوز ، انظر الإفصاح لابن الطراوة ص ١٢٧ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٨٤٨/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٥١/٢ .

(٣) الكتاب ٢٣١/٤ ففيه قول سيبويه «وهو اسم – يريد (على) – لا يكون إلاّ ظرفاً» .

(٤) تمامه : * والحبُّ يأكله في القريةِ السوسُ *
الكتاب ٣٨/١ ، وقال سيبويه قبل إيراده (. . . وأستغفر الله من ذلك ، فلمّا حذفوا حرف =

أنَّه من باب :

* أَمَرْتُـــكَ الخيـــرَ . . . *[1]

فليست عنده اسماً بإطلاق ، لكن كما قَيَّد في (عن) حين قال : «وأمَّا عَنْ فاسمٌ إذا قلت : مَنْ عَنْ يمينِك»[2] ، وأيضاً فقد قال الخِدَبُّ[3] : لا يبعد في «عن» أو : لا / يمتنع في «عن» أن تكون مَقَرّاً ، لكونها اسماً بمعنى ناحية ، ألا ترى قولَ ساعدة : /٣١٦/

أَفَعَنْكَ لا برقٌ كأنَّ وميضَه   غابٌ تَشَيَّمَهُ ضِرَامٌ مُثْقَبُ[4]

أبو سعيد[5] : أفعَنْ شِقِّك هذا البرقُ ، أو عَنْ ناحيتك هذا البرق . تقولُ العربُ هذا كلَّه ، وجَعَل (لا) زائدة .

قال ابن خروف : وهو صحيح ، فظاهر هذا الحكمُ عليها بالظرفيّةِ وإن لم تدخل عليها (مِن) ، وهو مخالف لما أشار إليه الناظم ، وشاهده البيتُ ؛ لأنَّ ظاهرَه النصبُ على الظرفيّة ، وهو خبر المبتدأ .

فأمَّا مَنْ خالف في (على) فلا دليلَ فيما قال ،وليس الأمرُ كما زعم ، فإنك إذا قلت : جلست على الحصير ، فُهمت المباشرةُ[6] ، وحروفُ الجرّ إنَّما جِيء

= الجرّ عمل الفعل . ومثل ذلك قول المتلمِّس . . .) ثم قال بعد إيراده : (يريد : على حبِّ العراق) .

(١) من قول الشاعر :

أمرتُكَ الخيرَ فافعل ما أمرتَ به   فقد تركتك ذا مـالٍ وذا نشبِ

الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٢٢٨/٤ .

(٣) أبو بكر بن طاهر .

(٤) شرح أشعار الهذليين ١١٠٣/٣ .

(٥) السيرافي .

(٦) في الأصل : (الإشارة) . وما أثبت من أ .

بها لتُوْصِلَ معانيَ الأفعال إلى الأسماء وتضيفَها إليها ، وإضافةُ معاني الأفعال إلى الأسماء لا تُتَصَوَّرُ إلاَّ في الحروف ، فإذا قلتَ : جلستُ فوق الحصير ، كان الفعل واقعاً بمدلول (فوق) لا بمخفوضها ، فدلَّ ذلك على انتفاء[1] المرادفة ، فلا يَصِحُّ أن يقالَ : إن (على) بمعنى فوق ، إذا قلت : جلست على الحصير .

أما إذا تعيَّن ذلك فلا محيصَ عن القول به ، وذلك إذا دخل عليها حرف الجر كما تقدّم ، وأيضاً فإن دعوى مَنْ ادّعى أن لها موضعاً من الإعراب في كل موضعٍ غيرُ ظاهرة ؛ إذ لا دليل يَدُلُّ على أنَّ قولك : جلستُ على الحصير ، (على) فيه في موضع نصب ، وإنما كان يكون الدليل على ذلك لو وقعت فاعلةً أو مفعولاً بها كالكاف ، أو مضافاً إليها ، فعند ذلك يتعيّن[2] كونها في موضع الإعراب .

وأما إذا قلت : جلستُ على الحصير ، فلا دليل فيه لإمكان أن يكونَ الواقعُ في موضع النصب المجرورَ لا (على) .

فإن قيل : إنَّ الظرفيّةَ ظاهرةُ المعنى فيها ، فهو الدليل . قيل : إن كان معنى الظرفيَّةِ هو الدليلُ لا على أنَّها في موضع نصب ، فليكن ذلك دليلاً في (في) إذا قلتَ : قعدتُ في الدار ، فهي أولى بذلك ، وكذلك الباء بمعنى (في) ، وإذ ذاك يلزم اسميَّةُ هذه الحروف . وهذا كلُّه شنيعٌ من القول ، ومخالفةٌ للإجماع ، ثم إنَّا نقول : إنَّ (على) لا يُفْهَم منها الظرفيّةُ ، وإنما يفهم منها معنى الاستعلاء ، ولو كان معنى (على) الظرفيّةَ ، وأنَّها مرادفةٌ لـ (فوقَ) لَلَزِم أن يكونَ معنى : على زيدٍ مالٌ ، فوق زيدٍ مالٌ ، وأنْ توضعَ موضعَها (فوق) في كل موضع ، وذلك غيرُ صحيح . ومثله يَشْنُعُ في نحو : ﴿تَوَكَّلْتُ على الله﴾[3] . ﴿ولا تَقُولُوا على الله

(١) في الأصلين (انتهاء) ، وفي هامش الأصل بإزاء الكلمة (انتفاء) ، وهو أولى .

(٢) في الأصل : (لا يتعيَّنُ) بلام مقحمة قبل الفعل .

(٣) سورة هود آية ٥٦ .

إلاَّ الحقَّ﴾[1] . ﴿إنَّ اللهَ وملائِكَتَهُ يُصلُّونَ على النَّبِيِّ﴾[2] . الآية .

فإن قيل : وكذلك الاستعلاء يَقْبُح ، بل يَسْتَحِيلُ في هذه الأشياء ، فهو مشترك الإلزام .

فالجواب : أنَّ مثلَ هذا راجعٌ في المعنى إلى قولك : على زيدٍ حقٌّ ، وعليه مالٌ ، والفوقيَّةُ لا تصلح فيما تقدَّمَ لا حقيقةً ولا مجازاً ، فافترقا . والكلام هنا له مجالٌ واسع يكفي هذا منه .

وأمَّا مَنْ خالف في (عن) ، فلا حُجَّةَ له على ما قال . والبيتُ المستشهدُ به محتمل لأن تكون فيه (عن) على أصلها من الحرفيَّة على حذف المضاف ؛ لكونه مفهوماً ، أو جعلِ البرق مجازاً للمخاطبة نفسِها / واتساعاً . ويجري هنا من البحث نحوٌ مما يجري في (على) وقد تقدَّم ، فالصحيح إذاً ما أشار إليه الناظم من اختصاص اسميّة عن وعلى بحالة دخول حرف (من) عليهما . /٣١٧/

والمسألة الثانية : أنَّ الناظم لم يُعَوِّل على ما قاله ابنُ عصفور في تعيين اسميتها ، وذلك أنَّه جعل لاسميَّتها موضعين :

أحدهما : ما أشار إليه الناظمُ من دخول الجارّ .

والآخر : أنْ يُؤَدِّيَ جعلُها حرفاً إلى تَعَدِّي فعلِ المضمر المتصل إلى مضمره كقولك : دع عنك كذا ، وهَوِّن عليكَ ، كما قال امرؤُ القيس :

دَعْ عنك نَهْباً صِيحَ في حُجُراته ... ولكن حديثاً ما حديثُ الرواحل[3]

وأنشد سيبويه :

(١) سورة النساء آية ١٧١ .

(٢) سورة الأحزاب آية ٥٦ .

(٣) ديوانه ص ٩٤ ، وفي الأصل : (صحيح في حجراته) تحريف .

* هَوِّن عليك فإنَّ الأمورَ   بكَفِّ الإله مقاديرُها *[1]

وقال الآخر :

اضْرِبَ عنك الـهُمومَ طارِقَها   ضربَك بالسوط قَوْنَسَ الفَرَسِ[2]

وقال زُهَيْرُ بن أبي سُلْمى :

فلـمَّا تَبَلَّجَ ما فوقَه   أناخَ فسَنَّ عليهِ الشَّلِيلا
وضاعَفَ من فوقها نَشْرَةً   تَرُدُّ القواضِبَ عنها فُلُولا[3]

فإنَّك إذا جعلت (عن) و(على) هنا حرفين ، أدَّى ذلك إلى باب ممنوعٍ ، وهو تعـدِّي (هَوِّن) الذي فاعلُه ضميرُ المخاطب إلى مضمرِ المخاطب الذي هو (عليك) ، وهو مُتَّصِلٌ ، وذلك غيرُ جائزٍ ، كما لم يَجُز : ضربتُنِـي ، ولا : اضْرِبْكَ ، ولا : زَيْـدٌ ضَرَبَـهُ ، تريد : ضربَ نفسه إلاَّ في باب ظننت ، فإذا ادُّعِيَ في (على) في قوله : (هون عليك) : أنَّه اسمٌ صار (هَوِّن) إنَّما تعدَّى إلى غير ضمير المخاطب ، فصار كقولك : اضْرِبْ غلامَك . وهكذا القول في (دع عنك) وفي بقية النظائر .

وهذا المرتكبُ غيرُ مَرْضيٍّ من وجهين :

أحدُهما : أنَّه لو كان كما قال لم يجز أنْ يتعدَّى فعلُ المضمر المُتَّصِلِ إلى مضمره المتصل بحرف جَرٍّ أصلاً حتى تَصِحَّ اسميتُه ، وليس كذلك ، فإنك تقول :

---

(١) للأعور الشني ، انظر الكتاب ٦٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٣٨/١ ، المقتضب ١٩٦/٤ ، الإفصاح للفارقي ص ٢١٥ ، مغنى اللبيب ص ٦٣٣ . وفي الأصل (بكف الله) وكتب بإزائها (الإله) ، وهو الصواب رواية ، وبه يستقيم وزن البيت ، وجاء في أ .

(٢) ينسب لطرفة بن العبد ، وهو في صلة ديوانه ص ١٦٥ ، النوادر ص ١٦٥ ، الخصائص ١٢٦/١ ، المحتسب ٣٦٧/٢ ، الإنصاف ٥٦٨/٢ ، أمالي السهيلي ص ١١٩ .

(٣) ديوانه ص ١٩٨-١٩٩ ، وفي الأصلين (التليلا) ، ولم أقف عليها رواية ، وفي أ : (نشرة) تحريف .

قَرَّبْتُ[1] زيداً إليَّ ، وبَعَّدتُه مني ، وأدنيته مني ، ومتَّعتُ زيداً بيَّ[2] ، ولا أعلمُ أحداً يمنع هذا ممن تقدَّم . وفي القرآن الكريم : ﴿واضْمُم إليكَ جَنَاحَكَ من الرَّهْبِ﴾[3] . و(إلى) لا تَصِحُّ اسميتُها باتفاق . ومنه : ﴿ويَجْعَلُونَ لله البناتِ سُبْحانَهُ ولَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾[4] ؛ لأن المعنى على تَعَلُّقِ (لهم) بـ(يجعلون) ، ولا يمكن جعلُ اللام اسماً . ومثل ذلك في الكلام كثير .

والثاني : أَنَّ الضميرَ المجرورَ ليس بمُتَّصِلٍ بالفعل لفظاً ، فليس إذذاك بجارٍ مَجْرى المنصوب المتَّصل ؛ ولذلك لم يذكره سيبويه حين ذكر امتناع نحو : اضْرِبْكَ[5] ، بل هو جارٍ في الحكم مَجْرى الاسم الظاهر بمثابةِ أَنْ لو نطقتَ بالنفس ونحو ذلك ، فتقول : ضربتُ نفسي ، كما تقول : ضربتُ غلامي ، فالحقُّ إذاً ما ذهب إليه الناظمُ ، وهو رأي شيوخنا – رحمهم الله – .

فإن قيل : إنَّ النحويين يقولون : لا يكون (عن) و(على) اسمين إلاَّ إذا دخل عليهما الجارّ ، فيجعلون دخولَه هو السببَ في الاسميّة ، والناظمُ عكس الأمرَ ، فجعل دخولَ الجارّ عليهما مسبَّباً عن كونهما اسمين لقوله : / من أجل ذا عليهما /٣١٨/ من دخل) أي : من أجل أَنّـهما يكونان اسمين دخلَ عليهما (من) الجارَّة ، وذلك يقتضي أَنَّهما قبل دخول (من) محتملان للاسميّة والحرفيّة ، فلا يدخل عليهما إلاَّ بَعْدَ استقرار الاسميَّة ، وظاهرُ كلام غيرِه أَنَّـهما لا تستَقِرُّ اسميَّتهما إلا إذا دخل [عليهما][6] (من) فكيف هذا ؟

فالجواب : أَنَّ ما قاله الناظم صحيحٌ ؛ إذ لا يَصِحُّ دخول الجارّ إلاَّ على

(١) في أ : (ضربت) تحريف .
(٢) في الأصل : (ومنعت زيدا لي) . وما أثبتُّ من أ .
(٣) سورة القصص آية ٣٢ .
(٤) سورة النحل آية ٥٧ .
(٥) انظر الكتاب ٢/٣٦٦ .
(٦) تتمة من أ .

مستَقِرّ الاسميّة وإلاّ فلو كان الجارُّ داخلاً قبل استقرارها لما كان دليلاً عليها ، وحينئذ يلزم أن يكونَ (عن) و(على) محتملين مع التجريد من الجارّ .

فإن قيل : فهل لنا أَنْ نَدَّعِي أَنَّهما عند التجريد محتملان كالكاف الجارَّة .

قيل : إنما يُدَّعى[1] هذا على رأي مَنْ يَدَّعي أَنَّ الاسميَّةَ فيهما قياسٌ ، وإن كان ضعيفاً .

وأما على رأي مَنْ لا يرى ذلك فلا ينبغي دعوى الاحتمال فيهما لأمرين :

أحدُهما : أَنَّ الأصلَ فيهما الحرفيّةُ ، فلا يخرجان عنه[2] إلاَّ بدليل ، ولا دليلَ ؛ إذ لم يثبت لهما الاسميّة على الإطلاق .

والثاني : أَنَّ ما جاء فيهما مُتَعَيِّن الاسميَّة نادرٌ لا يقوى أَنْ يقاسَ عليه غيره ، وإذا كان كذلك كان كلامُ الناظم وارداً على اعتقادِ العرب فيهما الاسميَّةَ ، لا على اعتقادنا ؛ إذ كان اعتقادُنا لها ثانياً عن وجود الجارّ داخلاً عليهما ، عكسَ اعتقادِ العرب ؛ إذ كانت إنَّما أدخلتْهُ عليهما بعد اعتقاد الاسميّة ، فلا إشكال ، فإذا وقع لنا في شعر أو غيره أن نُدْخِلَ الجارّ عليهما ، فذلك قياسٌ على ما نطقت به العربُ ، لا على مجرد الاحتمال ، فكأَنَّ الناظمَ تكلَّم على حَسَب اعتقاد العرب (قبل إدخال الجارّ ، وغيرُه إنَّما تكلَّمَ على حَسَب اعتقادِنا)[3] فيما تكلمت به العرب ، فإذاً قد انتظم كلامُه مع كلام النحويين .

فإن قيل : هل في كلامه دلالةٌ على كون اسميتهما وإدخال الجارّ عليهما قياساً أو سماعاً أم لا ؟

فالجوابُ / : أَنَّ قولَه : (واستُعمل اسماً) ظاهرٌ أَنَّه يريد أَنَّ العرب استعملتْهُ كذلك – يعني الكاف – ، ثم قال : (وكذا عن وعلى) أي استعملتْهُما العربُ

---

(١) في أ : (ينبغي) .

(٢) كذا في النسختين . وكتب بإزائها في الأصل (عنها) . ولكليهما وجهٌ .

(٣) ما بين الإشارتين سقط من أ .

اسماً كذلك ، فهذا إخبارٌ عن السماع ، فالظاهرُ أَنَّ ذلك عنده غيرُ قياسٍ كما تقدَّم في الكاف .

ثم قال :

ومُذْ ومُنْذُ اسمانِ حيثُ رَفَعا أو أُوْلِيا الفعلَ كجِئْتُ مُذْ دَعَا

وإنْ يَجُرّا في مُضِيٍّ فكَـ(مِنْ) هما ، وفي الحضور معنى (في) استبِن

جعل الناظم : (مُذْ ومُنْذُ) على وجهين :

أحدهما : أنْ يكونا اسمين .

والثاني : أن يكونا حرفين ، فإنه قال : (ومذ ومنذ اسمانِ) في موضع كذا ،ثم قال : (وإن يَجُرَّا في مضى فكمن) يعني حرفين . وهذا رَأْيُ الجمهور .

وذهبَ بعضُ النحويين إلى أَنَّهما اسمان أيضاً إن انجرّ ما بعدهما[1] ؛ لأَنَّهما قد ثبت لهما الاسميَّةُ إذا ارتفع ما بعدهما ، أو أُوْلِيا الفعلَ ، فليكن كذلك إذا انجرَّ ما بعدهما ؛ إذ الجرُّ لا ينافي الاسميَّةَ . والأصل بقاء ما كان على ما كان ، فوجب استصحابُ الحكم الثابت لهما قبل أن يَجُرَّا ما بعدهما .

ورُدَّ هذا المذهب بأَمْرَيْن :

أحدهما : قاله ابن عصفور أَنَّ الظرفَ إذا نُفِيَ عنه الفعلُ استغرقه[2] النفي ولم يَتَعَدَّه ، كقولك : ما رأَيتُهُ يومَ الجمعة ، فقد استغرق النَّفْيُ جميعَ أجزاء يوم الجمعة / ولم يتعدَّها ، وإذا نفيتَ الفعل قبل (مذ) لم يَسْتَغْرِقْها وتعدَّاها ، فإذا /٣١٩/
قلتَ : ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة ، فلا بُدَّ أن تكون رأَيتَه في جزءٍ من يومِ الجمعة ، ثم لم تره إلى زمانك الذي أنت فيه ، فقد رأيت تَعَدِّي النفي لها ، وامتنع استغراقُه ، فلو كانت (مُذْ) ظرفاً لكان حكمُها حكمَ الظرف فيما ذُكِرَ ، فلما

(١) انظر شرح المفصل ٩٥/٤ ، الجنى الداني ص ٣٠٤ ، مغني اللبيب ص ٤٤١ .
(٢) شرح الجمل ٥٣/٢-٥٤ ، وعزاه إلى الأخفش .

اختلف الحكمان ، دلَّ على فساد قول مَنْ قال فيها بالظرفيّة ، فلـمّا ظهر فسادُه تعيَّنَ صحةُ قولِ الجماعة في أنها حرفٌ إذا جَرَّت ما بعدَها ، واسمٌ إذا رفعت .

قال شيخُنا الأستاذ – رحمه الله[1] – : لا يلزم ذلك القائل بالظرفيّة ؛ لأَنَّ ذلك المعنى موجودٌ فيها إذا ارتفع ما بعدها ، وهي هنالك اسمٌ أو ظرف ، ولم يوجب ذلك أنْ تكون[2] حرفاً ، وإنَّما وجبَ أن يكون كذلك من جهة أَنـَّها كلمةٌ موضوعةٌ لابتداء الغاية ، أو للغاية كلِّها[3] ، فكلُّ كلمةٍ لها حُكْم نفسِها الذي وُضِعَت له .

ثم استدلَّ على صحة قول الجماعة ، وبطلانِ قول الآخر المخالفِ بأَنـَّها إذا جَرَّت ما بعدها كلمةٌ لا معنى لها إلاّ في غيرها ، ولم توجد إلا مبنيَّةً ليس لها حكم من أحكام الأسماء في ذلك الموضع ، فوجب القول بالحرفيّة ، وقد كان ينبغي أن يُحْكَمَ عليها بذلك إذا ارتفع ما بعدها لولا أَنَّ فيها هنالك حكماً من أحكام الأسماء ، وهو استقلال الكلامِ بها مع ما بعدها ، وليست بفعل ، فهذا هو السببُ في القول بحرفيَّتها إذا انجرَّ ما بعدها ، وهو الثاني من الوجهين ، فثبت أَنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) على وجهين ، كما قال الناظم . وأيضاً فإنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) في الزمان كـ (مِنْ) في الزمان والمكان لابتداء الغاية ، وللغاية كلِّها ، فقد ساوتا (مِنْ) في المعنى ، وساوتاها أيضاً في عَمَلِ الجرّ ، فهما مثلُها ، ولو تأَتَّتْ دعوى الحرفيّة إذا وقع بعدهما المرفوع ، أو الجملة لم يُنْتَقَل عنها . أَمـَّا مع المرفوع ؛ فإنَّ حروفَ الجَرِّ لا يرتفعُ ما بعدها . وأَمـَّا مع الجملة ؛ فلأَنَّ حروف الجَرّ لا تدخل على الجمل اختياراً ؛ فقيل بالاسميّة لذلك . فإذا تقرَّر هذا فالناظم ابتدأ بقسم الاسميّة ، وعَيَّن لها موضعين :

---

(١) في أ : (رحمة الله عليه) .

(٢) في أ : (يكون) .

(٣) شرح الجمل لابن الفخار ٢ : ٢٦٩ .

أحدهما : أَنْ يرتفعَ ما بعدهما ، وذلك قوله : (اسمان حيثُ رَفَعا) يريد : رفعا ما بعدهما ، نحو : ما رأيته مُذْ يومُ الجمعة ، وما رأيته مُنْذُ يَـوْمُ الجمعةِ ، فها هنا لا يمكن أَنْ يكونا[1] حرفين ، ولكن[2] يكونان اسمين ، لكن يبقى النظر في إعرابهما ما هو ؟ هل هما مبتدآن ما بعدهما خبر لهما ؟ وإليه ذَهَب الفارسيُّ[3] وطائفة ، فقولك : ما رأيته مُذْ يومانِ ، تقديره : أَمَدُ ذلك يومان . أو هما ظرفان خبران للمرفوع بعدهما ؟ والتقدير : بيني وبين لقائه أو رؤيته يومان ، أو نحو ذلك ، وهو رأي الزجّاجي[4] . أو ظرفان[5] ما بعدهما مرفوع بفعل مضمر ، فقولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومان في تقدير : مذ كان يوم الجمعة ، ومذ كان يومان . وهو مذهب الكوفيين[6] ، وإليه ذهب المؤلِّفُ في غير هذا الكتاب[7] ، وليس في نظمه هذا صريحُ نَصٍّ على اختيار أحدِ هذه المذاهب إلاَّ ما يُسْتَشْعَرُ من قوله : (حيثُ رفعا) ؛ فإنّه[8] لما أُسْنَدَ رفعَ ما بعدهما إليهما لم يَسْتَقم ذلك إلاَّ على مذهب الفارسيّ ، فإنَّ المبتدأ هو الرافع / للخبر عند الناظم ، وإذا كان كذلك فهو مخالفٌ هنا لما ذهب /٣٢٠/
إليه في غير هذا ، وكان هذا المذهب أرجح من جهة النظر ، وذلك أَنَّه إذا قُدِّرَ بعدهما الفعلُ فلا بُدَّ من تقدير الزمان قبلَ ذلك الفعل ؛ لأَنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) مختصّان بالزمان ، فيلزم على مذهبه تقدير فعلٍ أيضاً قبل ذلك الزمان ، وإذا تَقَدَّرَ

---

(١) في الأصل : (يكون) ، والمثبت من أ .
(٢) في أ : (وإنما يكونان) .
(٣) ذهب إليه المبرد في المقتضب ٣٠/٣ ، وأبو بكر بن السراج في الموجز ص ٥٩ ، والفارسي في الإيضاح ص ٢٦١ ، وانظر الجنى الداني ص ٥٠٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٤٢ ، وعزاه الأنباري في الإنصاف ٣٨٢/١ إلى البصريين .
(٤) الجمل ص ١٤٠ .
(٥) في الأصل : (ظرفان مع ما بعدهما) بإقحام (مع) .
(٦) الإنصاف ٣٨٢/١ .
(٧) التسهيل ص ٩٤ .
(٨) في الأصل : (لأنه) ، وكتب بإزائها – وكذلك في أ – (فإنّه) .

الفعلُ فلا بُدَّ من تقدير زمانٍ لاختصاص (مُذْ) و(مُنْذُ) بالزمان ، فيتَسَلْسَلُ الأمرُ ، وذلك فاسدٌ ، فالأولى عدمُ تقدير الفعل .

وقد يُجَابُ عن هذا بأنّه لا يَسُوغُ تقديرُ زمان مع القول بظرفيّتها ؛ لأنّا إذا فرضنا (مُذْ) مثلاً ظرفاً ، فهي الموقوعُ فيه ، وهي أيضاً الدالَّةُ على ابتداء الغاية ، أو الغايةِ كلِّها ، فصارت (مذ) كاسم تَضَمَّن معنى حرف ، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام هي نائبة عن الأمرين ، فكذلك (مذ) إذا كانت ظرفاً هي دالَّةٌ [1] على الزمان ، وعلى [2] ابتداء الغاية فيه كما كانت (مَنْ) في قولك : مَنْ زَيْدٌ ؟ دالَّة على الاستفهام ، والمستفهم عنه ، فإذا قَدَّرْتَ الزمانَ بعد (مُذْ) فقد جَرَّدتها عن الاسميّة ، وصارت حرفاً لابتداء الغاية في ذلك المُجَرَّد ، كما أنَّك إذا ذكرت الجزء الثاني في : مَنْ زيدٌ ؟ أتيت بحرف الاستفهام فقلت : أَفُلانٌ زيدٌ أم فلانٌ ؟ وإذا كان كذلك لم يلزم على تقدير الفعل محظورٌ ، فهذا مما يمكن أَنْ يُجَابَ به ، لكنَّ الذي يُرَجِّحُ [3] به رأيُ الناظم على رأي الكوفيين أَنَّ الإضمارَ على خلاف الأصل ، فلا ينبغي أَنْ يُدَّعَى إلاّ بدليل ، ولا دليلَ ، بل الكلامُ تامٌّ من غير دعوى الإضمار ، فكان القولُ به تَكَلُّفاً من غير حاجة .

فإن قيل : إنَّ في دعوى الإضمار فوائدَ ، منها : إجراءُ (مُذْ) و(مُنْذُ) في الاسميّة على طريقةٍ واحدةٍ ، وذلك أولى من اختلاف الاستعمال .

ومنها : التَّخَلُّصُ من الابتداء بالنكرة بلا مُسَوِّغ إن ادُّعِيَ التنكيرُ ،ومن تعريفٍ غيرِ معتادٍ إن ادُّعِيَ التعريفُ ، والتخلص من جعل جملتين في حكم جملةٍ واحدة من غير رابط ظاهرٍ ولا مُقَدَّرٍ ، فإذا لم يُدَّعَ الإضمارُ لزم ارتكابُ

---

(١) إزاء قوله (مذ إذا . . . دالّة) في هامش الأصل : (خـ : (مذ) و(منذ) إذا كانتا ظرفين فهما دالتان) .

(٢) في أ : (وعن) .

(٣) في أ : (رجح) .

هذه الأمور ، وهي مما لا ينبغي ارتكابُه لمخالفته صَنْعَةَ القياس .

فالجواب : أنَّ الإضمارَ لَـمَّا كان يلزم منه[1] مخالفةُ الأصل ، وكان عدم الإضمار أيضاً يَلْـزَمُ عليه ما قال من اختلافِ الاستعمال تعارض الأصلان ، فرُجِّحَ جانبُ عدم الإضمار حملاً على الظاهر ، وليس فيه ما يُخِلُّ بالكلام ، والإضمارُ دعوى زيادةٍ في الكلام لو سُكِتَ عنها لم تُخِلَّ به . وأيضاً فإضمارُ شيء – لو ظهر لم تحصل به فائدةٌ – عَبَثٌ .

وأمَّا الابتداءُ بالنكرة من غير مسوِّغ فَلَنا أَنْ نُجِيبَ عنه بأمرين :

أحدهما : أَنْ نَدَّعِيَ التنكيرَ ، والمُسَوِّغُ للابتداء بها حصولُ الفائدة ، فإنَّ تعدادَ المسوِّغاتِ ثانٍ عن حصول الفائدة ، (فليس فيها حصر إلا بحصول الفائدة ، وهي هنا حاصلة ، فلا مطلوبَ سواها)[2] . وقد تَقَدَّم في باب الابتداء بَسْطُ هذا المعنى .

والثاني : أَنْ نَدَّعِيَ أَنَّ (مذ) و(منذ) لفظُهما لفظُ النكرة ، والمعنى معنى المعرفة ، ولذلك نظير ، وهو قول العرب : لقيتُه عاماً أَوَّلَ[3] ، فلَفْظُهُ لَـفْظُ النكرة ، والمعنى معرفة ؛ لأَنَّه يريدُ العامَ الذي قبلَ عامك . وعلى هذا[4] حَمَلَ طائفة قولَهم : لقيتُه ضُحى وضَحْوة وعشاء وعشية / وأخواتُها من يوم بعينه ، /٣٢١/

فليس (مُذْ) و(مُنْذُ) على هذا عديمي المسوِّغ للابتداء بالنكرة إن ادُّعِيَ أَنَّـهما نكرتان ، ولا غيرَ معهودي التعريف إن ادُّعِـيَ أَنَّـهما معرفتان .

وأَمَّا التَّخَلُّصُ من جعل الجملتين جملةً واحدة من غيرِ رابط ، فإن (مُنْذُ) و(مُذْ)[5] إذا ارتفع ما بعدهما فقد اختُلِفَ في الجملة الاسميّة الحاوية لواحدة منهما

(١) في أ : (عنه) .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٩٤ .

(٤) في أ : (على ذلك) .

(٥) في أ : (منذ ومذ) .

هل لها موضعٌ من الإعراب أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : أنْ لاَ موضع لها ، وإنما هي مفسِّرةٌ[1] لمقدار الزمان الذي اقتضاه ما قبلها ؛ لأنَّك إذا قلتَ : ما رأيتُه ، دَلَّ على أنَّ انقطاعَ الرؤية في زمان لا يَدْرِي السامعُ من اللفظ ما مقدارُه ، فجاءت الجملة الثانية مفسِّرةً لهذا المعنى ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم﴾[2] . وذلك أنَّ هذه الجملةَ الثانيةَ مفسِّرةٌ[3] للموعود الذي هو مفعولٌ ثانٍ لـ (وَعَدَ) ، لَـمَّا استحال أن تكونَ هذه الجملةُ مفعولاً ثانياً لـه ، لأن لـ (وَعَدَ) من باب أعطى ، والمفعول الثاني من باب أعطى لا تقع الجملةُ موقعَه ، وإنما ذلك لباب ظننت ، وسائر ما يدخل على المبتدأ والخبر . وإذا كانت مفسِّرَةً فلا موضعَ لها ، فكذلك هذه الجملة .

والثاني : أنَّ لها موضعاً من الإعراب ، وهو النصب على الحال[4] ، كأنَّه قال : ما رأيته متقدِّماً ، أي متقدماً زماني ؛ لأنَّ انقطاعَ الرؤية مُتَّصِلٌ بزمانه الذي هو فيه ، وهذا فيه تَكَـلُّفٌ ، وإشكالٌ ، ولكنْ به صارتِ الجملتان في حكم الواحدة برابطِ الضمير المقدَّر ، والقول الأول أولى ، وعليه الأكثرُ .

ويبقى النظر بين رأي الناظم ورأي الزجاجي ، فيُرَجَّحُ بأنَّه أقوى – أعني رأي الناظم من جهةِ المعنى – بأنَّك إذا قَدَّرْتَ قولكَ : ما رأيتُه مُذْ يومانِ : أَمَدُ ذلك يومانِ . وقولك : ما رأيته مُنْذُ يـومُ الجمعة ، ابتداءُ انقطاعها يـومُ الجمعة ، أَوْ أَوَّلُ ذلك يومُ الجمعة كان صحيحاً ، وأنت إذا قدرت – على مذهب الزجاجيّ – بيني وبين لقائه يَوْمُ الجمعة لم يَسْتَقِم هذا التقدير حتى تقول : وما بَعْدَه إلى

---

(١) انظر شرح الرضي ٢١٧/٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٩ .

(٣) في أ : (معتبره) ، تحريف .

(٤) عزاه الرضي في شرح الكافية ٢١٧/٢ للسيرافي .

اليوم ، وهذا حَذْفٌ كثيرٌ ، وتَكَلُّفٌ في التقدير ، وهذا ، وإن كان وقوعُ الاسم المبتدأُ غيرَ متصرّف قليلاً كأَيْـمُن اللهِ ، ولَعَمْرُ[1] اللهِ بخلاف وقوعه ظرفاً ، فإنَّه كثيرٌ ، فلا ضررَ فيه إذا كان اللفظ سائغاً سَهْلَ المأخذ ، والمعنى قويّاً . ومن قاعدة سيبويه : الاعتبارُ بالمعنى ، وإن ضَعُفَ حُكْمُ اللفظ ، وقد يُهْمِلُ جانِبَ اللفظ محافظةً على المعنى . وهو مذهب المحققين .

والموضع الثاني من موضعي الاسميّة : أن يقع بعدهما الجملة من الفعل والفاعل وهو معنى قوله : (أَوْ أُوْلِيا الفعلَ) أي : جُعِلَ الفعلُ والياً لهما ، وكأَنَّه يقول : ومُذْ ومُنْذُ اسمانِ حيثُ وَلِـيَهما الفعلُ كمثاله الذي مثَّلَ به ، وهو : جئت (مُذْ) دعا ، ومثله : ما رأيته مُـنْـذُ طلعَتِ الشمسُ ، ومُذْ قام زيد ، وأنا قائم عليه منذ وُلِدَ ، وما أشبه ذلك . ومنه قولُ الشاعر :

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إزارَه   فسَمَا فأدركَ خمسةَ الأشبارِ[2]

وقال أبو ذُؤَيب :

/ قالت أُمامةُ ما لِجِسْمِكَ شاحِباً   منذ ابتذَلْتَ ومثلُ مالِك يَنْـفَعُ[3]   /٣٢٢/

وهذا الموضع مما اختُلِفَ فيه ، فذهبت طائفة إلى ما قاله الناظم من تعيُّن الاسميّة .

وذهب بعضُهم إلى أَنَّه محتمل الاسمية والحرفية ، وهو رَأْيُ السيرافي[4] ، فإنَّه قال في : ما رأيتُه مُنْذُ كان عندي ، أو مُنْذُ جاءني : إنَّ (مُنْذُ) محتملةٌ أن تكونَ

---

(١) في أ : (ولعمرو) بواو مقحمة .

(٢) للفرزدق / ديوانه ٣٠٥/١ ، وانظر المقتضب ١٧٤/٢ ، إصلاح المنطق ص ٣٠٣ ، الجمل ص ١٢٩ ، التكملة ص ٦٩ ، شرح المفصل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ ، التصريح ٢١/٢ ، خزانة الأدب ١٠٣/١ ، شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٤٠/٢ .

(٣) شرح أشعار الهذليين ٥١/١ ، المفضليات ص ٤٢١ ، شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٤٠/٢ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤/ل ١٨ .

من أسماء الزمان ، أو حرفاً جارّاً يَخْتَصُّ به الزمان ، وعملُه فيما بعده كعملِ الاسم المضاف ، فجاز إدخالُه على الفعل ؛ إذ كان في معناه ، وعملُه كزمانٍ مضافٍ إلى فعل ، وما قاله هنا خلافُ وضع الحرف[1] ؛ إذ حرفُ الجَرّ مختصٌّ بالدخول على الأسماء لا على الجمل . ألا ترى أنَّك تقول : جئتك في حينِ مات زيدٍ ، ولا تقول : جئتك في مات زيد ؛ بل الذي يدل على أنَّها ليست بحرفٍ دخولُها على الفعل .

فإن قيل : فإنَّ الاسمَ غيرَ الظرف أيضاً لا يضاف إلى الفعل ، وإنما يضافُ إلى الفعل الظرف ، وقد تقدَّم أنَّ (مُنْذُ) و(مُذْ) عند الناظم غيرُ ظرفين ، فكما لا يقال : هذا غلامُ قام ، فكذلك لا يقال : مُذْ قام ، فإن قدَّرْتَ زماناً هنا ، فكذلك يقدَّرُه هنالك ، فالسؤال مشترك الإلزام .

فالجواب : أنَّ هذا غَلَطٌ ، أو مغالطة ؛ إذ لم نقل : إنَّ (مُذْ)[2] مضافةٌ إلى الجملة ، بل هي غيرُ مضافةٍ ، كما كانت غيرَ مضافة مع المفرد إذا قلت : ما رأيته مُذْ يومانِ ، بخلاف ما إذا ادُّعِيَ أنَّها حرفٌ ، فلا بُدَّ من أن يكون ما بعدها جرّاً ، فلَزِمَ الإشكال على دعوى الحرفيّة ، فلم يصحّ القول بذلك ، وصَحَّ كلامُ الناظم . وهنا مسألتان :

إحداهما : أنَّه لم يقدر بين (مُذْ) و(مُنْذُ) وبين الفعل شيئاً ، فدلَّ على أنه لم يرَ رَأْيَ من قَدَّر هنالك الزمان ، وذلك أنَّ الجزوليَّ ، وجماعةً يقدرون بينهما زماناً[3] ، فيقولون : إن المعنى – في قولك : ما رأيته مُذْ[4] قام زيد ، : ما رأيتُه مُذْ

---

(١) في الأصل : (الحذف) ، تحريف ، وبإزائها – وكذلك في أ – (الحرف) .

(٢) في أ : (من) تحريف .

(٣) عزاه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/٢٤٢ إلى الأخفش ، وابن السراج ، وابن عصفور ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦١ .

(٤) في النسختين (منذ) .

زمانِ قام زيدٌ ، وكذلك في (منذ) بناءً منهم على أنَّهما مختصانِ بالزمان لا يدخلان إلاَّ عليه ، فإذا وقع بعدهما ما ليس بزمان ، فلا بُدَّ من تقديره طرداً للأصل فيهما ، وأيضاً فالمعنى يَدُلُّ على ذلك . ويبقى النظر في الزمان هل يُقَدَّر مرفوعاً أو مجروراً ؟ أَمْرٌ آخَرُ يَثْبُتُ بعد ثبوتِ هذا التقدير . وأيضاً فإنَّ سيبويه قد جعلَهما من الأسماء المضافةِ إلى الأفعال[1] ، وذلك مختصٌّ بالزمان نحو : جئت إذْ قام زيد ، وأتيت يومَ قام زيد . وقد تقرَّرَ أنَّ مُذْ ومُنْذُ ليسا بظرفين ، فلا تصح إضافتُهما إلى الفعل ، وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من تقدير زمان تَصِحُّ إضافتُه إلى الفعل . وما قالوه فيه نظر .

أمَّا أوَّلاً : فإنَّ الإضمارَ على خلافِ الأصل ، فلا ينبغي أنْ يُقَالَ به ما وُجِد غيرُه .

وأمَّا ثانياً : فإنَّ مُذْ ومُنْذُ إذا كانا اسمين فهما دالاَّن على الزمان ، وإن لم يقعا ظرفين فلا يُحتَاجُ مع ذلك إلى تقدير الزمان ، وإنَّما كان يُحْتاجُ إلى ذلك على فَرْضِ كونهما حرفين أو ظرفين ، ولا يَصِحُّ هنا كونُهما حرفين ؛ فلا ينبغي تقديرُ زمان .

وأمَّا جَعْلُ سيبويه لهما من باب ما أُضيف إلى الفعل ، فذلك عند جماعةٍ بناءً على أنَّهما ظرفانِ على ما ذهب إليه الزجاجيُّ ، وإذا كانا ظرفين فلا حاجةَ بنا إلى تقدير الزمان كسائر / الظروف المضافة إلى الفعل . /٣٢٣/

فإن قيل : مُنْذُ في : مُنْذُ قام زيدٌ ، لا بد أنْ يكون مبتدأ على مذهبِكَ خبرُه ما بعده ، وإذا لم يكن بُدٌّ من ذلك فلا يَصِحُّ أن يكونَ الفعلُ خبرَه . ألاَ ترى أنَّك لا تقول : أوَّلُ ذلك قَامَ زيدٌ ، كما تقول : أوَّلُ ذلك يومُ الجمعة ، وإنَّما يستقيم مع تقدير الزمان ، كأنَّه يقول : أوَّلُ ذلك زمانُ قام زيدٌ ، فلا

---

(١) الكتاب ١١٧/٣ .

يَصِحُّ الكلام مع عدم تقدير الزمان أصلاً .

فالجواب : أَنَّ الناظم ليس في كلامه ما يَدُلُّ على أَنَّ مُذْ ومُنْذُ هنا مبتدآن ، وإنَّما دَلَّ كلامُه على أنهما مبتدآن إذا وقعَ بعدهما المرفوعُ ، وهو الموضع الأول . وأَمَّا هنا فإنَّما قال : (أَوْ أُوْلِيا الفعلَ) وإيلاؤُهما الفعلَ يحتَمِلُ أن يكونَ على ذلك ، أو على أنَّهما ظرفانِ لا مبتدآن ، لكن لما كان جعلُهما مبتدأين لا يَصِحُّ معه أن يكونَ الفعلُ خبراً من غير تقدير زمان ، وكان جعلُهما ظرفين يَصِحُّ معَه وقوعُ الفعل خبراً من غير افتقارٍ إلى[1] تقدير ، كان الواجبُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهما هنا ظرفانِ عندَه لأَنَّه لو كانا عندَه مبتدأين لم يَسُغْ له السكوتُ عن تقدير الزمان ؛ إذ لا يَصِحُّ الكلام إلاّ بتقديره ، فلما لم يَفْعَل ذلك أُشْعَرَ بأَنَّهما عنده في هذا الموضع ظرفانِ ، وهو الظاهر من سيبويه ، وإياه ارتضى في شرح التسهيل[2] ، ويَتَحَصَّلُ إذذاك في مُذْ ومُنْذُ إذا رفعَا أو أُوْلِيا الفعلَ ثلاثةُ أقوال :

أحدها : أَنَّهما مبتدآن بإطلاق ، ويقدَّرُ مع الفعل زمانٌ .

والثاني : أَنَّهما ظرفان بإطلاق .

والثالث : ما رآه هنا من التفرقة بين أَنْ يقعَ بعدهما المرفوعُ فيكونان مبتدأين ، وبين أن يقعَ بعدهما الفعلُ فيكونان ظرفين .

ووَجْهُ التفرقة على هذا التنزيل : أَنَّ الاسميَّةَ مع المرفوع على غير الظرفية أولى لما تقدَّم . وأَمَّا مع الفعل فظاهرٌ أَنَّ مُذْ ومُنْذُ معه على حَدٍّ سائر الظروف من الإضافة إلى الفعل ، فكان القولُ بذلك الظاهرِ فيهما ، وأن يكونا متعلقين بما قبلهما أولى لاسِيَّما إذا كان جعلُهما هنا اسمين يلزَمُ منه تكلُّفُ الإضمار ، وما الكلامُ غَنِيٌّ عن تقديره ، وأيضاً فتصيرُ الجملتان بذلك جملةً واحدة ، فهذه أمورٌ ترَجِّحُ القولَ بهذا مع موافقة ظاهر الكتاب ، وعليه جماعة كابن

---

(١) سقطت (إلى) من أ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٨٣٩ .

خروف[1] ، وغيره .

والمسألة الثانية : أَنَّ قولَه : (كجئتُ مُذْ دعا) يَظْهَرُ أَنَّ الناظم أتى به في مَعْرِض التقييد للفعل المذكور ؛ لأَنَّ قوله : (أو أُوْلِيا الفعلَ) مُطْلَقٌ لا يَخْتَصُّ بماضٍ دون مضارع أو أمر ، والمستعملُ مع مُذْ ومُنْذُ من الأفعال إنَّما هو الماضي فلا يقال : ما أَفْعَلُ[2] ذلك منْذُ يقومُ زَيدٌ ، وأولى أَلاَّ تَدْخُلا على فعل الأمر ؛ لأَنَّ زمانَ المضارع إن كان مُسْتَقْبَلاً فهو غيرُ مُتَحَصِّل ، فلا يقدَّرُ به ، وإن كان حالاً ، فكذلك أيضاً ؛ لأَنَّ مُذْ ومُنْذُ للغاية كلِّها ، أو لابتدائها ، وإن كانا اسمين أو ظرفين ، ومعنى الغاية كلِّها مُخْتَصٌّ بما كان حاضراً ، والفعلُ لا يعطي انتهاءَ تلك الغاية إذا قلت : مُنْذُ يقومُ زيد ؛ إذ لَعَلَّه بَعْدُ يقوم ، فلا يكون للغاية كلِّها .

ثم قال : (وإن يَجُرّا في مُضِيٍّ فكَمِنْ هُما) هذا هو القسم الثاني ، وهو الذي يكونان فيه حرفين ، وهو أَنْ يقعَ بعدهما الاسمُ مجروراً لقوله : (وإن يَجُرّا) إلا أنه قَسَمَ المجرورَ بعدهما[3] / قسمين : /٣٢٤/

أحدهما : أَنْ يكونَ ماضياً في المعنى نحو : ما رأيتُه مُنْذُ يومِ الجمعة ، وما رأيته مُذْ يومِ الخميس ، فمُذْ ومُنْذُ في هذا القسم مُؤَدِّيان معنى ابتداء الغاية ، لكن في الزمان كما كانت (مِنْ) كذلك لابتداء الغاية في المكان فقط ، أو فيهما معاً ، وهذا معنى قوله : (وإن يَجُرّا في مُضِيٍّ فكَمِنْ هُما) يعني لابتداء الغاية .

فإذا قلتَ : ما رأيته مُنْذُ يومِ الجمعة ، فمعناه : ابتداءُ زمنِ انقطاعِ الرؤية يومُ الجمعة .

والثاني : أَنْ يكونَ المجرورُ بهما حاضراً نحو : ما رأيتُه مُنْذُ يومِنا ، ومُذْ

---

(١) نقل ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٣٩/٢ كلام ابن خروف في هذه المسألة من شرحه الكتاب ثم قال (وقول السيرافي موافق لقوله) ، وانظر شرح السيرافي ٤/ل١٨ .

(٢) في أ : (لا أفعل) .

(٣) في الأصل (بينهما) ، والتصحيح من أ .

شَهْرِنا ومُذْ عامِنا ، فمُذْ ومُنْذُ في هذا القسم مؤدِّيان معنى (في) التي تَقْتَضِي الظرفيَّةَ ، وهو مرادُه بقوله : (وفي الحضور معنى (في) استبِن) أي : اسْتَبِن في جَرِّ الزمان الحاضر بهما معنى (في) ، فإذا قلتَ : ما رأيته مُنْذُ يومِنا ، فمعناه : ما رأيته في يومِنا ، وكذلك ما رأيته مُذْ عامِنا ، معناه : في عامنا .

ومعنى قوله : (في مُضِيٍّ) في اسم ذي مُضِيٍّ ، فهو على حذف المضاف وكذلك قوله : (وفي الحضور) أي في ذي الحضور معنى (في) اسْتَبِن .

فإن قيل : إنَّ الناظم هنا لم يُقَيِّد كونَ مجرورِهما زماناً ، ولا بَيَّنَ معناهما ، كما بَيَّن سائرَ معاني الحروف الجارَّة ، وذلك قصور في البيان .

فالجواب أنْ نقولَ : بل قد بَيَّن ذلك .

أمَّا كونُ مجرورِهما زماناً فقد تقدَّم له أولَ الباب بقوله : (واخصُص بـمُذْ ومُنْذُ وَقْتاً) .

وأمَّا بيانُ معناهما فبقوله هنا : (وإن يَجُرَّا في مُضِيٍّ فكَمِنْ هما)[1] يعني أنَّ معناهما معنى (مِنْ) ، وهو ابتداءُ الغاية .

وقوله : (وفي الحضور معنى (في) استبِن) يعني أنَّ معناهما الغايةُ كلُّها ، ولذلك يَصِحُّ أنْ يُقَدَّرا بمِنْ وإلى معاً ، فتقول في نحو قولك : ما رأيته مُذْ عامِنا ، تقديرُه : ما رأيته من أوّلِ عامنا إلى آخره .

فإن قيل : هذا من قوله غيرُ مفهوم ؛ لأنَّ قولَه : كـ (مِنْ) ليس فيه ما يَدُلُّ على معنى ابتداء الغاية ، ألا ترى أنَّه أحالَ في معناهما على (مِنْ) ، ولِمِنْ معانٍ جملةٌ ذكرَها ، فما الذي يُعَيِّنُ معنى ابتداء الغاية دونَ غيره ؟ وقوله : (معنى (في) استبِن) إنَّما يَدُلُّ على أنَّ معناهما الظرفِيَّة ؛ إذ هي معنى (في) ، ومعنى الظرفيّة ليس هو معنى الغاية كلِّها ، بل هما معنيانِ مختلفان ، فلا يَدُلُّ أحدُهما على الآخر .

---

(١) في الأصل : (فكمن هنا) ، تحريف .

فالجواب : أنَّه يمكن أنْ يكونَ أحالَ على معنى ابتداء الغاية في (مِنْ) ؛ لأنَّه أوّلُ معنىً ذكرَه ، أو لأنَّه الذي يُتَوَهَّمُ ابتداءٌ في (مُذْ) ؛ لأنَّ غيرَ هذا المعنى في (مُذْ) و(مُنْذُ) لا يَصِحُّ . وهذا تلفيق ، والظاهرُ ورودُ السؤال . وقد مَرَّ له مثل هذا في فصل الباء في قوله : (ومثلَ مَعْ ومِنْ وعَنْ بها انْطِقِ) ؛ إذ أحالَ على معنى (مِنْ) ، ولم يُبَيِّن أيَّ المعاني أراد .

وأمَّا (في) فلمّا كان معناها يُشْعِر بمعنى الغاية استغني بذكرها عن ذكر الغاية ، أو يكونُ ذَهَبَ إلى أنَّهما هنا – أعني مُذْ ومُنْذُ – ظرفيَّتين بمعنى (في) حقيقةً . وقد قال بذلك بعض النحويين كالجزوليّ ؛ إذ يَصِحُّ وضعُها موضعَهما ، فتقول : ما رأيتُه في عامنا ، وفي شهرنا ، وإذا صَحَّ وقوعُها موقعَهما ، فذلك الدليلُ على أنَّ معناهن واحدٌ على حكم الترادف . ولكن هذا مخالفٌ لما ذهب إليه كثير من النحاة ، وقد تَبَيَّن وجهُه .

ثم اعلَم أنَّ هذا الفصل لم يُخَلِّصْهُ الناظم كلَّ التَّخليص[1] ؛ بل فيه نَظَرٌ من ستة أوجهٍ زيادة على ما تقدَّم :

/٣٢٥/ أحدها : / أنَّ ظاهرَ مساقه أنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) على وجهين ، لكن إذا تأملتَه لم يحصل ذلك ؛ لأنَّه إنما قال : (ومُذْ ومُنْذُ اسمان) في موضع كذا ، ثم قال : (وإنْ يَجرَّا في مُضِيٍّ فمعناهما كذا) وليس كونهما بمعنى (مِنْ) و(في) بدالَّين على كونهما حرفين ؛ إذ الأسماءُ المُتَضَمِّنَةُ معنى الحرف دالَّة على معنى الحرف ، وليست لذلك بحروف ، وكذلك يقال هنا : إنَّهما بمعنى (مِنْ) و(في) مع ثبوت الاسميّة لابتداء الغاية ، أو للغاية كلِّها ، ولذلك يقول النحويون : إنَّما بُنِيَا لشَبَه الحرفينِ[2] في اللفظ ، وأصلِ المعنى ، فهذا ممكنٌ أنْ يَدَّعِيَه مُدَّعٍ ، فلا يظهرُ

---

(١) في الأصل ، وأ : (التخلص) .

(٢) في الأصل : (الحرفيين) بياءين . وانظر شرح المفصل ٩٥/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢١٠/٣ .

كونُهما إذذاك حرفين ، وكذلك الجرُّ لا يَدُلُّ بنفسه على الحرفيَّةِ حتى يُبَيِّنَهُ مَنْ تعرض لبيان كلام العرب كالناظم ، فكان من حَقِّه أَنْ يقولَ : «وأن يَجُرّا فحرفانِ ككذا» وما أشبه ذلك مما يَنُصُّ على الحرفيّةِ ، إلاَّ أَنَّه لم يفعل ، فكان معترَّضاً عليه .

والثاني : أَنَّا إذا سَلَّمْنا أَنَّهما على وجهين من الاسميّة والحرفيّة فليسا على وجهين ؛ بل على ثلاثةِ أوجه :

وجهٌ يكونانِ فيه اسمين لا غير .

ووجهٌ يكونانِ فيه حرفين لا غير .

ووجهٌ يكونانِ فيه محتملين للاسميَّة والحرفيّة .

والأولان قد بيّنا ، والثالث المحتمل : أن يقعَ بعدهما (أَنَّ) وصلتها ، نحو : ما رأيتُه مُنْذُ أَنَّ اللهَ خلقني[1] ، فهذا على رأيه ، ورأي غيره يَحْتَمِل أَنْ يكونَ في موضع جَرٍّ على أن تكون الحرفيَّةَ ، أو في موضع رفع على أن تكونَ الاسميّة[2] .

وأَمَّا غيره فيقولون مثلَ ذلك ، أعني أنهم يقسمونَهما ثلاثةَ أقسام ، لكن على طريقة أخرى ، فيقولون ، يكونان حرفين إذا دخلا على الزمان الحاضر ، وإذا دخلا على كَمْ[3] ، نحو : ما رأيتُه مُذْ يومِنا ، ومُنْذُ كمْ سرتَ ؟ . ويكونان اسمين إذا دخلا على الفعل الماضي ، قيل : أو على الجملة الاسميَّة ، نحو :

* ما زال مُذْ عقدت يداه إزارَه *

وأنشد سيبويه قول الآخر :

---

(١) من قول العرب ، الكتاب ١٢٢/٣ ، وانظر الإيضاح ص ١٣١ ، والبسيط ٨٢٢/٢ .

(٢) انظر الإيضاح ص ١٣٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٨٠/١ .

(٣) الموجز لابن السراج ص ٥٩ ، والإيضاح ص ١٣١-١٣٢ .

وما زلتُ محمولاً عليَّ ضَغِينَةٌ ومضطلع الأضغان مُذْ أنا يافِعُ[1]

وما عدا ذلك فجائز أن يكونا اسمين أو حرفين .

والناظم لم يأتِ إلا بقسمين فقد نَقَصَه ثالثٌ .

والثالث : أنّه[2] لما قَرَّرَ أنّهما حرفان في كذا ، واسمانِ في كذا ، ولم يُبين ترجيحاً بين الاستعمالين ، ولا قَرَّرَ ما للعرب فيهما ظهر أنَّ الوجهين سائغانِ فيهما على كُلِّ لغةٍ ، وأنَّ الوجهين لا ترجيحَ بينهما ، وليس كذلك ؛ فإنَّ الخفضَ بـمُنْذُ أكثرُ من الرفع ، والرفعَ بـمُذْ بعكس ذلك ؛ لأنَّ الاسميَّة أغلبُ على (مُذْ) المحذوفةِ النون ، والحرفيّة أغلبُ على الثابتتها ، هذا بالنسبة إلى الاستعمال[3] . وأمَّا نَقْلُ اللغات : فقد نُقِلَ فيهما ثلاثُ لغات[4] :

منهم من يَرْفَعُ بهما على كلِّ حال .

ومنهم من يَخْفِض بهما على كلِّ حال .

ومنهم مَنْ يفرق بين مُذْ ومُنْذُ ، فيخفض بمُنْذُ أبداً ، ويفرق في مُذْ ، فيرفَعُ بها ما مضى ، ويخفض بها ما أَتَتْ فيه ، هكذا حكاها الشلوبين[5] ، وإذا ثبتَ ذلك لم يَنْبَغِ أَنْ يُطْلَقَ القولُ فيهما إطلاقاً ، فإنه مُوهِمٌ لاتفاق العرب فيهما ،

---

(١) الكتاب ٤٥/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٥٢٢/١ ، والبيت للكميت بن معروف الأسدي – جدّ الكميت بن زيد – ، انظر شعره تحقيق الدكتور حاتم الضامن (مجلة المورد ٤/٤ ص ١٦٦) ، والتكملة ص ٩٠ ، شرح الكافية الشافية ٨١٥/٢ .

(٢) في الأصل : (أنهما) ، وبإزائها – وكذلك في أ – ما أثبتُّ .

(٣) انظر المقتضب ٣١/٣ ، والموجز ص ٥٩ ، والإيضاح ص ٢٦١ .

(٤) نقل الرضي في شرح الكافية ٢٠٩/٣ ، عن الأخفش عزو الأولى إلى الحجازيّين ، والثانية إلى التميميّين ثم قال – وكان حكي عن الأخفش أيضاً أن (منذ) للحجاز ، و(مذ) لتميم وغيرها – : (وجمهور العرب إذا استعملوا (منذ) الذي هو لغة أهل الحجاز على ما حُكِيَ أولاً يجرُّونَ بهما معاً في الحاضر اتفاقاً ، وإنما الخلاف بينهم في الجرّ بهما في الماضي) .

(٥) لم أقف عليه في مظانّه من كتب الشلوبين التي بين يديّ .

ولتساوي الاستعمال بينهما . وذلك كلُّه فيه ما ترى .

والرابع : أن تعريفَه بأحكامِهما يقتضي أنّها موقوفةٌ على السماع ؛ لأنه قال :
/٣٢٦/ إنَّهما اسمانِ حيثُ رُفِعَ ما بعدهما ، أو أُوْلِيا / الفعلَ ، وحرفان حيثُ جَرًّا ، وهذا تقرير فيما سُمِعَ ، فاقتضى ذلك أنَّ جميع ما ذكر لهما موقوفٌ على السماع ، وأنَّ تأويلَه ما ذكر ، والمقصود إنما هو التعريفُ بالقياس فيهما لا بالسماع .

والخامس : أنَّ مقصودَ النحويين في هذا الفصل[1] بيانُ حكمِ (مُذْ) و(مُنْذُ) إذا كانا حرفين ، وإذا كانا اسمين ، فيقولون : إذا كانا حرفين انجرَّ ما بعدهما ، أو اسمين ارتفع ، ويُجْرُونَ القياس . وكذلك يقولون : إذا وقعَ بعدهما الحاضرُ ، فإنَّهما[2] يَجُرَّانه ، وفي الماضي الوجهان ، فكأنَّ الزمانَ الحاضر لا يَدْخُل عليه إلا الحرفيّةُ منهما بخلاف الماضي ، فإن كلَّ واحدة من الاسميّة والحرفيّة تدخل عليه ، وكذلك ما أشبه هذا من الكلام الدالِّ على إجراء القياس بناءً على الحرفيّة أو الاسميّة .

أمَّا الناظمُ فإنَّه عكس الأمرَ ، فجعل تلك الأحكامَ المحكِيَّةَ عن العرب المسوقةَ مساقَ السماع دلالةً على الحرفيّة والاسميّة . وهذا يلزم فيه الدور بناءً على قَصْد النحويين ، فإنَّه إذا قيل له : أين يكونان اسمين ؟ فقال : في موضع كذا . فقيل له : ما حكم موضع كذا ؟ فلا بُدَّ أنْ يقولَ : إن كانا اسمين فحكمُه كذا ، أو حرفين فحكمُه كذا ، فقد تَوقَّفَ العلم بكونهما اسمين أو حرفين على حكم الموضع الذي يقعان فيه ، وتوقَّفَ العِلْمُ بحكم الموضع على كونهما اسمين أو حرفين ، فلا يُعْرَفُ واحدٌ منهما إلاَّ بعدَ معرفة الآخر ، وذلك محال .

والسادس : قولُه[3] : (أو أُوْلِيا الفعلَ) تقييدٌ غيرُ محتاج إليه ؛ بل هو مُوْهِمٌ لحكم غيرِ صحيح ، فإنَّهُ يقتضي بمفهومه أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ إذا وقعت بعد

---

(١) في أ : (الفعل) ، تحريف .
(٢) في أ : (فهما) .
(٣) في أ : (أنَّ قوله) .

(مُذْ) أو (مُنْذُ) فلا يكونـان معهـا اسمين . وهذا غيرُ مستقيم ، فإنَّهما لا يكونان معها حرفين ؛ لأَنَّ حروفَ الجرّ كما لا تدخل على الجملة الفعليّة لا تدخل أيضاً على الجملة الاسميّة ، وقد ترك في التسهيل هذا القيد[1] ، وهو الصواب ، فإنّ العرب تقول : ما زلت قائماً مُذْ زيدٌ قاعدٌ ، وما رأيتُه مُذْ هو مريضٌ . وما أشبه ذلك ومنه :

* . . . مُذْ أنَا يافِعُ *

وإذا كان كذلك ظهر أَنَّ هذا الفصلَ قاصرٌ .

والجواب عن الأول : أنه قد قَدَّمَ أولاً بيان كونِ (مُذْ) و(مُنْذُ) حرفين حين عَدَّ حروفَ الجرّ ؛ إذ لم يَعُدَّها إلا من حيثُ هي حروفٌ جارَّةٌ ، لا مِنْ حيثُ هي جارَّةٌ فقط ، وإلاّ فكان الواجبُ عليه أن يَعُدَّ كلَّ ما يَخْفِض من الأسماء المتمكنة ، وغيرها . وذلك فاسدٌ ، فلا بُدَّ أَنْ يكون ما عَدَّ حروفاً على مقتضى ترجمته لكنَّ منها ما يُسْتَعْمَلُ اسماً أو فعلاً ، فإذا كان كذلك فلا بُدَّ من بيانه ، فإذا رجع إلى بيان معاني الكلم عُلِمَ أَنَّه رَجَعَ[2] إلى أصل الباب من الحرفيَّة ، وأَنَّ الجَرَّ المذكور في قوله : (وإن يَجُرَّا) هو جَرُّ الحرف لا غيره . وهذا ظاهر كسائر ما ذكر من الحروف المستعملة أسماء .

وعن الثاني : أَنَّ قَصْدَ الناظم في تقرير حكم هذين الحرفين غيرُ قصدِ غَيْرِه ، وذلك أَنَّ قصدَه من حيثُ أتى بهما مع حروف / الجرّ أَنْ يُبَيِّنَ معانيَهما ، وقد /٣٢٧/
فعل في قوله : (وإن يَجُرَّا) . . . إلى آخره ، وأَنْ يُبَيِّنَ استعمالَهما اسمين ، ويُعَيِّنَ مواضعَ ذلك ، وهو الذي ابتدأ به فقال : إنهما اسمان حيث لم يَجُرَّا ، ولا وقع بعدهما ما يَنْجَرُّ ، فإذا جَرَّا فذلك الذي قصدَ ذكرَه في الباب ، فلم يَحْتَج إلى

(١) انظر التسهيل ص ٩٤ .
(٢) في أ : (راجع) .

ذكر القسم المُحْتَمِل . وأيضاً : فإنَّ المحتملَ ظاهرٌ حكمُه من القسمين المذكورين إذا اعتُبِرَ بهما ، فلم ينقصه من تلك الجهة قسمٌ ثالث .

وعن الثالث : أَنَّ الحاصلَ من كلام العرب ما ذَكَرَ من أنهما يُسْتَعملان اسمين وحرفي جَرّ / وإن قَصَد أَنْ يُبَيِّنَ ما لهما من الحكم إذا كانا حرفين ، وَيَنْجَرُّ بَعْدَ ذلك من أحكامهما في الاسميّة أو غيرها ما يَنْجَرُّ ، فلا عليه في ترك الترجيح إذا كان الجميع مما يُقاس .

وعن الرابع : أَنَّ قصدَه من التفرقة بين الاسميّة والحرفيّة اقتضى أن يُحِيلَ على ما استَقَرَّ عندالعرب ، فيقول : إنَّهما إذا كان بعدهما المرفوعُ ، أو الجملةُ ، فهما اسمان وإذا كان بعدهما المجرورُ فهما حرفا جَرّ ، معناهما كذا ، ووجهُ كونهما حرفين هناك ، واسمين هنا قد تَبَيَّن . هذا قَصْدُه ، وهو حاصلٌ بإحالته على كلام العرب ، ويبقى القياسُ على ما سُمِعَ لم يَنُصَّ عليه ، كما أَنَّه لم يَنُصَّ على خلافه ، وإنما تركه اعتماداً على ما تقدَّم له من ذلك في حروفٍ أُخَرَ ، وفي أحكامٍ أُخَرَ من غير هذا الباب ؛ لأَنَّه يذكر ما للعرب من غيرِ تَعَرُّض إلى كون ذلك قياساً أو غيرَ قياس ، فيُحْمَلُ على أَنَّه قياسٌ حتى يَبِينَ أَنَّه ليس كذلك ، كقوله مثلاً : إنه نادرٌ ، أو شاذٌّ ، أو قليل ، أو ما أشبه ذلك ، فهذا هو وَجْهُ المأخذ في هذا النحو ، فلا إشكالَ .

وعن الخامس : أَنَّه إذا تَبَيَّن أَنَّ المقصودَ تعريفُ الفرق بين الاسم والحرف من (مُذْ) و(مُنْذُ) ، وقد تَبَيَّن ، وأَنَّ ما قَرَّرَ من السماع جارٍ مجرى القياس – تَبَيَّن أَنَّ كونَهما اسمين يقتضي رفعَ ما بعدهما ، أو كونَه فعلاً ، وكونَهما حرفين يقتضي جَرَّ ما بعدهما على الوجهين من معنى (من) أو (في) ، فها أنت وذاك من غير توقف ولا دَوْر .

وأَمَّا السادسُ : فالظاهرُ ورودُه ، ولم يحضرني له جواب . والله أعلم بمراده .

ثم قال[1] :

وبَعْدَ (مِنْ) و(عَنْ) وباءٍ زِيْدَ (ما) فَلَمْ تعُــق عــن عَمَلٍ قد عُلِمَا
وزِيْدَ بعد (رُبَّ) والكافِ فكَفّ وَقَــد تليهمــا[2] وجــر لم يُكَفّ

هذا فَصْلٌ يذكر فيه دخولَ (ما) على بعض حروفِ الجرّ كافَّـةً ، وغيرَ كافَّةٍ ، وأين يجوزُ كَـفُّها ، وأين يمتنع ؟ فَذَكَرَ أَوَّلاً قسمين :

أحدهما : لم تأتِ فيه (ما) كافَّةً للحرف عن عمله الذي ثَبَتَ له قبل دخولِ (ما) .

والثاني : جاءت فيه (ما) كافَّةً للحرف عن عمله .

فأَمَّا القسمُ الأول : فجعل له ثلاثةَ أحرفٍ ، وهي : مِنْ وعن[3] ، والباء ، وذلك قولُه : (وبَعْدَ مِنْ وعن وباءٍ زِيْدَ ما) . . . إلى آخره . يعني أَنَّ العربَ زادت (ما) بَعْدَ هذه الأحرف الثلاثة فاصلةً بينها وبين ما جَـرَّتْهُ ، فلم يَعُقْها ذلك ، ولا أزالَها عن عملها الثابت لها ، المعلوم فيها .

أَمَّا (مِنْ) فمثالُها قولك : مما كَرِمِكَ أكرمتُك . ومنه في القرآن الكريم : ﴿مِمَّا / خَطِيئَاتِهِم أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً﴾[4] . /٣٢٨/

وأَمَّا (عن) فمثالُه قولك : عما قريبٍ آتيك . ومنه قول الله تعالى : ﴿عَـمَّا قليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمين﴾[5] .

وأَمَّا (الباءُ) فنحو : بما إكرامِك أكرمتك . وفي القرآن : ﴿فَبِـمَا نَقْضِهِم

---

(١) سقطت (ثم قال) من أ .
(٢) في أ : (يليهما) .
(٣) في أ : (وعلى) تحريف .
(٤) سورة نوح آية ٢٥ ، وفي النسختين (خطاياهم) ، وهي قراءة أبي عمرو ، وليست موضع الشاهد ، انظر السبعة ص ٦٥٣ .
(٥) سورة (المؤمنون) آية ٤٠ .

مِيثَاقَهم لَعَنَّاهُمْ﴾[1] . ويظهر من هذا أَنَّه لم يأت في هذه الأحرف (ما) كافَّةً عن العمل ، وفي هذا نَظَرٌ ؛ فإِنَّ الباء قد تَكُفُّها (ما) فلا تطلب اسماً تعمل فيه ، كقول الشاعر :

فلئِن صِرْتَ لا تُحِيرُ جوابا   لَبِما قد تُرى وأنت خطيبُ[2]

وقول عمر[3] بن أبي ربيعة :

فلئـــن بـــان أهلُه   لَبِما كان يُؤْهَـــلُ[4]

وقول كثير عزة :

مغانٍ[5] يُهَيِّجْن الحليمَ إلى الهوى   وهن قديماتُ العهود دواثرُ

ثم قال :

بِما قَدْ أَرَى تلكَ الديارَ وأهلَها   وهن جميعاتُ الأنيسِ عوامرُ[6]

فهذا عند المؤلف مما كَفَّتْ فيه الباءَ عن العمل (ما) فَهَيَّأَتْها للدخول على الفعل ، وإنما أتى بالباء في التسهيل على أنها مثل الكاف ورب يجوز أن تدخل عليها ما

---

(١) سورة المائدة آية ١٣ .

(٢) ينسب الشاهد إلى مطيع بن إياس ، وإلى صالح بن عبد القدوس ، ولا يحتج بكلامهما . وهو في الأمالي ٢٧١/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ، ٤٤٥/١ ، شرح الكافية الشافية ٨٤٢/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٠٨ ، شرح أبياته ٢٥٨/٥ ، المساعد ٢٨٠/٢ ، المقاصد النحويّة ٢٤٧/٣ .

(٣) في أ : (عمرو) بواو مقحمة .

(٤) ديوانه ص ٣٣٢ ، همع الهوامع ٢٤٧/٤ .

(٥) في أ : (معان) بالمهملة ، تصحيف .

(٦) البيتان في ديوانه ص ٣٦٨ ، وشرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٤٥/١ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥٨/٥ .

كافّـةً وغيرَ كافة[1] ، فإذاً قولُه : (فلم تعُق عن عَمَلٍ قد علما) بالنسبةِ إلى الباء غيرُ صادق . أمَّا بالنسبة إلى (مِنْ) و(عن) فهو صحيحٌ .

ويمكن أن يُجَاب عن ذلك بأمرين :

أحدُهما : أنَّ كونَ (ما) كافّة في تلك الشواهد غيرُ متعين ؛ لإمكان كونِها مصدريّة على معنى : لئن صرْتَ غيرَ مجيبٍ لرؤيتك خطيباً ، أي : هذا بذاك ، وكذلك باقي الأبيات يمكن حملُها على هذا التقدير ، فلا يكونُ فيها دليلٌ على ثبوت الكَفِّ لِما ، كما لم يثبت لها ذلك مع مِنْ وعَنْ في نحو : عجبت مما صنعتَ ، أي من صُنْعِك ، وما أشبه ذلك .

والثاني : أنَّا لو سلَّمنا وجودَ ذلك كما أُنْشِد لكان لنا أنْ نَدَّعِيَ قِلَّته وأنَّه لم يبلغ من الكثرة مبلغَ ما يُقَاسُ عليه ؛ فلذلك لم يذكره ، كما لم يذكر في هذه الحروف اللام ، وقد لحقتها (ما) غير كافّة . قال الأعشى :

إلى ملكٍ خَيْرِ أَرْبابِه   فإنَّ لما كُلٌ شيٍ قرارا[2]

إلاَّ أنَّ ذلك قليلٌ ، فلم يعتن بذكره .

وأما القسم الثاني : وهو ما جاء فيه الكَفُّ بِما عن العمل فحرفانِ : وهما رُبَّ ، والكاف ، وذلك قوله : (وزِيْدَ) يعني حرف (ما) ، (بعد رُبَّ والكافِ فكَفّ) يريد أنَّ (ما) زيد بعد هذين الحرفين ، فكفتهما عن العمل ، وهَيَّأَتْهُما للدخول على الأفعال فصارا من حروف الابتداء ، وذلك قولك : ربما يقوم زيد . قال الله تعالى : ﴿رُبَما يَوَدُّ الذين كَفَرُوا لو كانوا مسلمين﴾[3] . وأنشد أبو عمرو ، وغيره قولَ الشاعر :

---

(١) من قوله (في التسهيل) إلى (غير كافة) مكرر في أ . وانظر التسهيل ص ١٤٧ .

(٢) ديوانه ص ٥١ ، التصريح ٢/٢١ .

(٣) سورة الحجر آية ٢ .

رُبَّـما تكرهُ النفوسُ من الأمـ ـرِ له فَرْجَةٌ كـحَلِّ العِقالِ[1]

قال سيبويه : «جعلوا رُبَّ مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، وهَيَّئوها لِيُذْكَرَ بعدها الفعلُ ؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى «رُبَّ يقولُ» ولا إلى «قلَّ يقول» – يعني في (قلَّـما) – فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل»[2] .

وأمَّا الكافُ ، فنحو : أكرم زيداً ، كما أكرمت عمراً . قال الله تعالى : ﴿قُلْ لَوْ كان مَعَهُ آلِـهَةٌ كما يَقُولونَ﴾[3] . الآية . وقال : ﴿واذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُم﴾[4] . وقوله : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِـيكُم رَسُولاً مِنْكُمْ﴾[5] . الآية . وأنشدَ سيبويهِ لرُؤْبَة :

* لا تَشْتُم النّاسَ كما لا تُشْتَمُ *[6]

/٣٢٩/ قال سيبويه : «وسألتُ الخليلَ – رحمه الله – عن قول / العرب : انتظرني كما آتيك ، فزعم أنَّ ما والكاف جُعِلَتا بمنزلةِ حرفٍ واحد ، وصُيِّرَت للفعل كما صُيِّرَت رُبَّـما»[7] . ثم أنشد بيتَ رُؤْبة ، وأنشد معَه قولَ أبي النّجم :

---

(١) ينسب إلى أميّة بن أبي الصلت ، وإلى عبيد بن الأبرص ، وإلى آخرين ، وهو في الكتاب ١٠٩/٢ ، ٣١٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٣٦/١ ، المقتضب ١٨٠/١ ، الأصول ١٦٩/٢ ، ٣٢٥ ، الأزهية ص ٨٠ ، ٩٤ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٨/٢ ، شرح المفصل ٣/٤ ، ٣٠/٨ ، مغني اللبيب ص ٣٩١ ، شرح أبياته ٢١٢/٥ .

(٢) الكتاب ١١٥/٣ .

(٣) سورة الإسراء آية ٤٢ ، وفي النسختين (تقولون) بالمثناة الفوقيّة ، وهي قراءة نافع ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر ، وانظر السبعة ص ٣٨١ .

(٤) سورة البقرة آية ١٩٨ .

(٥) سورة البقرة آية ١٥١ .

(٦) الكتاب ١١٦/٣ ، والشاهد في ملحقات ديوانه ص ١٨٣ ، القوافي للأخفش ص ٧٧ ، الإنصاف ٥٩١/٢ ، المقاصد النحويّة ٤٠٩/٤ ، همع الهوامع ٢٣١/٤ ، خزانة الأدب ٥٩١/٣ ، ٢٨٢/٤ .

(٧) الكتاب ١١٦/٣ .

قلتُ لِشَيْبَانَ اذْنُ من لقائِهِ كما تُغَدِّي القومَ مِن شِوائِهِ[1]

ولم يُقَيِّد الناظمُ كَفَّهما عن العمل بكونهما تَـهَـيَّآ للفعل ، كما قال سيبويه في (ربَّـما) ، لأنَّـها عنده مما لا يليه إلاَّ الفعلُ بخلاف الكاف ، فإنَّها عنده يليها الجملتان ، بل أطلق الناظمُ القولَ في ذلك ،فاقتضى أنَّـهما عنده قد يدخلان على الجملة الاسمية ، والمسألة مختَـلَفٌ فيها ، فنُقِل عن الكسائي أنَّ (ربَّـما) تدخل على الجملة الاسمية والفعلية[2] ، وإليه ذهب الجَزُولِـيُّ[3] . ومنه قول الشاعر :

رُبَّـما الحاملُ المُؤَبَّـلُ فيهم وعَناجِيجُ بينهن المهارُ[4]

وسيبويه يرى ما تقدَّمَ من اختصاصها بالفعل .

وأمَّا الكافُ : فعدمُ اختصاصها بالفعل صحيحٌ عند سيبويه وغيره ، ففي القرآن الكريم : ﴿قالوا يا مُوسى اجْعَلْ لنا إلهاً كما لَـهُمْ آلِـهَةٌ﴾[5] وفي مثال من أمثلة سيبويه : كما أنت ها هنا[6] . ومن أبيات الحماسة :

وإنَّ بنا لو تعلمينَ لغُلَّةً إليكِ كما بالحائِماتِ غَليلُ[7]

---

(١) الكتاب ١١٦/٣ ، وانظر مجالس ثعلب ١٢٧/١ ، المعاني الكبير ٣٦٣/١ ، الإنصاف ٥٩١/٢ ، خزانة الأدب ٥٩١/٣ ، ٢٨٧/٤ .

(٢) عزاه المرادي في الجنى الداني ص ٤٥٦ إلى المبرِّد والزمخشري .

(٣) الجزولية ص ١٢٧ .

(٤) لأبي دؤاد ، ديوانه ص ٣١٦ ، الأزهية ص ٢٧٥ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢ ، شرح الكافية الشافية ٨١٩/٢ ، رصف المباني ص ١٩٣ ، ٣١٨ ، الجنى الداني ص ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، مغني اللبيب ص ١٨٣ ، ٤٠٨ ، التصريح ٢٢/٢ ، المقاصد النحويّة ٣٢٨/٣ ، همع الهوامع ٢٣٠/٤ ، خزانة الأدب ١٨٩/٤ .

(٥) سورة الأعراف آية ١٣٨ .

(٦) في الكتاب ١٤٠/٣ : «وهذا حقٌّ كما أنَّك ها هنا» .

(٧) من أبيات الحماسة ٥٢/٢ ، شرحها للمرزوقي١٢٩٦/٣ ، التذكرة السعديّة ٤٥٣/١ من غير نسبة ، وذكر محقّق الحماسة أنَّها في ديوان مجنون ليلى ص ٢٢٣ .

وقال كُثَيِّر :

جُزِيتَ أبا بكرٍ عن الوُدّ نضرةً كما الخيرُ محمودٌ على القول قائِلُه[1]

ثم ذكر جوازَ دخولِ (ما) على الحرفين معاً غيرَ كافّة ، فقال : (وقد يليهما وجَرٌّ لم يُكَفّ) يعني أنَّ (ما) قد تلي رُبَّ والكافَ ، والجرُّ الذي كان موجوداً قبل دخولها باقٍ على حاله لم تُؤَثِّر (ما) في ذلك شيئاً ، وذلك قليلٌ على ما يفهم من إتيانه بقد .

فأمَّا رُبَّ : فمثال ذلك فيها ما أُنشده في الحماسة :

رُبَّما ضَرْبَــةٍ بسيف صَقِيلٍ بين بُصْرَى وطعنةٍ نجلاء[2]

وأمَّا كما : فمثاله قول الآخر :

ونَنْصُرُ مولانــا ونَعْلَمُ أَنَّه كما الناسِ مجرومٌ عليه وجَارِمُ[3]

وقال سيبويه : «وسألته – يعني الخليل – عن قوله : كما أَنَّه لا يعلم ذلك فتجاوزَ الله عنه ، وهذا حَقٌّ كما أَنَّك ها هنا : فزعم أَنَّ العاملةَ في (أَنَّ) الكافُ و(ما) لَغْوٌ ، إلاَّ أَنَّ (ما) لا تحذفُ مما هنا كراهةَ أن يجيءَ لفظُها مثلَ لفظ كأَنَّ ، كما أَلزموا النونَ لأَفْعَلَنَّ ، واللاّمَ قولَهم : إن كان لَيَفْعَلُ ؛ كراهة أن يَلْتَبِسَ اللفظان»[4] . ثم

---

(١) لم أجده في ديوانه .

(٢) لعدي بن الرعلاء الغساني ، ولم أجد الشاهد ، ولا شيئاً من قصيدة عديّ هذه في حماسة أبي تمام ، وأورد أبياتاً منها الشاهد ابنُ الشجري في حماسته ١/١٩٤ ، وانظر الأصمعيات ص ١٥٢ ، الأزهيّة ص ٨٠ ، ٩٣ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٤ ، رصف المباني ص ١٩٤ ، ٣١٦ ، الجنى الداني ص ٤٥٦ ، مغنى اللبيب ص ١٨٣ ، التصريح ٢/٢١ ، خزانة الأدب ٤/١٨٧ .

(٣) لعمرو بن براق الهمداني ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٦٤ ، سمط اللآلي ٢/٧٤٩ ، شرح الكافية الشافية ٢/٨١٧ ، الجنى الداني ص ١٦٦ ، ٤٨٢ ، مغنى اللبيب ص ٩٢ ، ٢٣٦ ، ٤١٢ ، ٤٦٨ ، شرح التصريح ٢/٢١ ، المقاصد النحويّة ٣/٣٢٢ . وفي النسختين (أننا) ، وبإزائها في الأصل (أنه) ، وهو الرواية .

(٤) الكتاب ٣/١٤٠ .

استدَلَّ على صِحَّةِ قول الخليل بما لا يُحْتَاج إلى ذكره هنا .

وقولُه : (وجَرٌّ لم يُكَفّ) جملةٌ في موضع الحال من ضمير المفعول ، أي : وقد يليهما غيرَ مكفوفي الجرّ ، أو من ضمير الفاعل ، وهو ضميرُ (ما) ، أي : وقد يليهما غيرَ كافٍّ للجر . ويقال : عاقَه الشيءُ عن كذا يَعُوْقُه عَوْقاً واعتاقَه : حبَسَه وصرفه عنه ، ومنه عوائِقُ الدهر ، وهي شواغِلُه وأحداثه ، فمعنى قوله : (فلم يَعُق عن عَمَلٍ) أي : لم يَحْبِس عنه ، ولم يَصْرِف عنه .

ثم قال الناظمُ[1] :

وحُذِفَتْ رُبَّ فجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ والفا ، وبَعْدَ الواوِ شاعَ ذا العَمَلْ

وقد يُجَرّ بسوى رُبَّ لدى حَذْفٍ ، وبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدا

هذا فصلٌ آخرُ يَذْكُرُ فيه حذفَ حرف الجرّ وإبقاءَ عمله ، وذلك أنَّ حذفَ الجارِّ تارةً يكون العملُ / معه زائلاً بزوال الحرف ، كقوله – أنشده في الكتاب – : /٣٣٠/

استَغْفِرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ رب العباد إليه الوجه والعملُ[2]

وقولُ الآخر – أنشده المبرّدُ – وغيره – :

تَـمُرُّونَ الديارَ ولم تَعُوجُوا كلامُكم عليَّ إذاً حرامُ[3]

وهذا القسمُ هو الأكثرُ في كلام العرب ؛ إذ[4] لم يَقْوَ الجارُّ أنْ يُحْذَفَ ويبقى عملُه ، كما قَوِيَ الفعلُ ، ولكنَّ هذا الحذفَ قد يكون قياساً كالبيت الأول ، وقد يكون سماعاً كالثاني ، وليس كلامُه في هذا . وتارةً يحذف الجارُّ

---

(١) سقطت (ثم قال الناظم) من أ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ ، وتقدم البيت .

(٣) الكامل ٥٠/١ ، والبيت لجرير في ديوانه ٢٧٨/١ ، وروايته : (أتمضون الرسوم ولا تُحيَّى) . وتقدم البيت ، وفي الأصل (ولم) ، وبإزائها – ومثله في أ – (ولن) .

(٤) في الأصل : (إن) تحريف صوابه من أ .

ويبقى عملُه[1] ، وهو أَقَلِّيٌّ . وهو أيضاً على ضربين : قياسيٌّ ، وسماعِيٌّ ، وجميع ذلك يذكره . وبَدَأَ بالكلام على (رُبَّ) ؛ لأَنَّها قسمٌ برأسه ، فيريدُ أَنَّ رُبَّ قد حُذِفَت من اللفظ وبَقِيَ عملُها بعد ثلاثة أحرفٍ :

أحدُها : بَلْ ، نحو قولك : بَلْ دارٍ للأحبةِ عرفتُها ، تريد : بَلْ رُبَّ دارٍ للأحبة عرفتُها . ومنه قولُ رؤبة أو غيره :

* بل بَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهُ *[2]

وقولُ أبي النجم :

* بل جَوْزِ تَيْهَاءَ كظهر الجَحَفَتْ *[3]

تقديره : رب بَلَدٍ ، ورب جوزِ تَيْهاء .

والثاني : الفاء ، نحو قولِ امرىء القيس الكِنديّ – في بعض الروايات – :

فمثلِكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ ومرضِعا فأَلْهَيْتُها عن ذي تمائِمَ مُغيَلِ[4]

---

(١) من قوله (كما قَوِي الفعل) إلى قوله : (ويبقى عمله) سَقَط من أ .

(٢) ديوان رؤبة ص ١٥٠ ، التكملة ص ١٢٦ ، البصريات ٦٩٧/١ ، أمالي ابن الشجري ١٤٤/١ ، الإنصاف ٥٢٩/٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٢/١ ، ٦٥٨/٢ ، شرح المفصل ١٠٥/٨ ، همع الهوامع ٢٢٢/٤ ، المقاصد النحويّة ٣٣٥/٣ ، خزانة الأدب ٢٠١/٤ .

(٣) لم أجده في ديوان أبي النجم المطبوع . والمشهور أنه لسؤر الذئب ، وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٢٧١ ، التكملة ص ١٠٨ ، ١١٤ ، الخصائص ٣٠٤/١ ، ٩٨/٢ ، المحتسب ٩٢/٢ ، سر صناعة الإعراب ١٥٩/١ ، ٥٦٣/٢ ، ٦٣٧ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٤/٢، ٥٨١ ، شرح المفصل ١١٨/٢ ، ٦٧/٤ ، ١٠٥/٨ ، ٨٠/٩ ،٨١ ، شرح الشافية ٢٧٧/٢ ، شرح شواهد الشافية ص ١٩٨–٢٠١ ، اللسان (حجف) . والتيهاء : القفر ، والحجفة : الترس .

(٤) ديوانه ص ١٢ ، شرح القصائد السبع ص ٣٩ ، شرح القصائد التسع ١٢٠/١ ، وانظر الكتاب ١٦٣/٢ ، التبصرة ٦٢٦/٢ ، الأزهيّة ص ٢٥٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٢/١ ، البسيط ٨٧١/٢ ، رصف المباني ص ٣٨٧ ، الجنى الداني ص ٧٥ ، مغني اللبيب =

وقال ربيعةُ بن مقروم[1] الضبي ، وهو من أبيات الحماسة :

وإن أهلك فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ ... عليَّ يكادُ يلتهب التهابا[2]

وقال الهذليُّ :

فَحُورٍ قد لَهَوْتُ بِهِنَّ دهراً ... نَوَاعِمَ في المروط وفي الرِّياطِ[3]

والحذفُ بعد هذين الحرفين قليلٌ ، ودَلَّ على ذلك من كلامه قولُه : (وبَعْدَ الواوِ شاع ذا العمل) ويعني أنَّ حذفَ رُبَّ مع بقاء عملها إنَّما شاع بعد الواو ، فاقتضى أنَّه لم يشع بعد غيرها من الأحرف الثلاثة .

والواوُ هو الحرفُ الثالث ، فتقول : وكتابٍ حفظتُه في ليلةٍ ، وليلةٍ سهرتها في طَلَبِ الربح ، ومن ذلك قول امرىء القيس :

وليلٍ كموجِ البَحْرِ أَرْخَى سدولَه ... عليَّ بأنواع الهمومِ ليَبْتَلي[4]

وقول رؤبة بن العجاج :

= ص ١٨١ ، ٢١٣ ، المقاصد النحويّة ٣٣٦/٣ ، ويروى (فمثلَك) بالنصب ، ولا شاهد فيه على تلك الرواية .

(١) في الأصل (ربيع بن مفروم) ، وبإزائها (خـ : ابن معروم) ، ومثل هذا في أ ، والصواب المثبتُ .

(٢) الحماسة ٢٨٤/١ ، شرحها للمرزوقي ٥٤٤/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٤٣/١ ، البسيط ٨٧١/٢ ، منهج السالك ص ٢٣٣ ، خزانة الأدب ٢٠١/٤ .

(٣) للمتنخل الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ١٢٦٧/٣ ، وانظر أمالي ابن الشجري ١٤٣/١ ، ٣٦٦ ، المرتجل ص ٢٢٥ ، الإنصاف ٥٢٩/٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٢/١ ، شرح المفصل ١١٨/٢ ، ٥٣/٨ ، منهج السالك ص ٢٣٣ ، الجنى الداني ص ٧٥ ، المقاصد النحويّة ٣٤٩/٣ .

(٤) ديوانه ص ١٨ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ٢٧٣ ، المقاصد النحويّة ٣٣٨/٣ ، التصريح ٢٢/٢ ، وفي الأصل (ليبتل) بسقوط الياء .

* وقَاتمِ الأعْماقِ خاوِي المُخْتَرَق *[1]

وقال رؤبة أيضاً :

وبَلَدٍ عامِيةٍ أعماؤُه   كأنَّ لونَ أرضِه سماؤُهُ[2]

وقال الشماخ :

ودَوِّيَّـــةٍ قَفْـــرٍ تَمَشَّى نَعَامُهـــا   كمَشْيِ النصارى في خِفافِ اليَرَنْدَجِ[3]

وقال ذو الرمة :

ودَوِّيَّةٍ مثلِ السماء اعتسفْتُها   وقد صَبَغَ الليلُ الحصى بسَوادِ[4]

وأنشد سيبويه :

وبَلْدَةٍ ليس بها أَنِيسُ   إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ[5]

---

(١) ديوانه ص ١٠٤ ، الكتاب ٢١٠/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٥٣/٢ ، الإيضاح ص ٢٥٤ ، الخصائص ٢٦٤/١ ، ٢٢٨/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٢٠ ، المنصف ٣/٢ ، ٣٠٨ ، شرح المفصل ١١٨/٢ ، ٢٩/٩ ، البسيط ٨٦٩/٢ ، رصف المباني ص ٣٥٥ ، مغني اللبيب ص ٤٤٨ ، ٤٧٣ ، همع الهوامع ٢٢٢/٤ ، خزانة الأدب ٣٨/١ ، ٢٠١/٤ .

(٢) ديوانه ص ٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٦/١ ، ٣٩/٢ ، الإنصاف ٣٧٧/١ ، ٣٨١ ، ٥٢٩/٢ ، شرح المفصل ١١٨/٢ .

(٣) ديوانه ص ٨٣ ، الكتاب ١٠٤/٣ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٣٧ ، المعاني الكبير ٣٤٦/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٤٧ ، همع الهوامع ١٨٣/٤ .

(٤) ديوانه ٥٧١/٢ ، التكملة ص ١٠٧ ،إيضاح شواهد الإيضاح ٥٧١/٢ ،شرح شذور الذهب ص ٣٢١ .

(٥) الكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، وروايته في مجالس ثعلب ٢٦٢/١ (في بَلَدٍ) ، وفي ٣٨٤/٢ (ليس بها من أهلها أنيس) ، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤٠/٢ (بسابساً ليس به أنيس) ، ولا شاهد فيه عليها . وانظر مجاز القرآن ١٣٧/١ ، ٢٣٧/٢ ، معاني القرآن ٢٨٨/١ ، ٤٧٩ ، ١٥/٢ ، ٢٧٣/٣ ، المقتضب ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، ٤١٤/٤ ، الإنصاف =

وذلك كثيرٌ شائع كما قال . وفي قوله : (فجَـرَّتْ بَعْدَ بل) ، وكذا وكذا ، ما يقتضي أنَّ (رُبَّ) نَفْسَها هي الجارَّة لا الحروفُ الثابتةُ قبلَها ، وهذا في بَلْ والفاء متفق عليه على ما حكاه في التسهيل[1] . وأَمَّا في الواو فالجمهور من البصريين أَنَّ الأمر كذلك . وذهب الكوفيون والـمُبَرِّد من أهل البصرة إلى[2] أن الواوَ نفسَها هي الجارَّةُ[3] ، وهو مذهب مرجوحٌ من أوجه :

أحدها : أَنَّ الواوَ عاطفةٌ هنا ، والعاطف ليس بعاملٍ ، ولا يخرجُها عن العطف كونُها تقع في أوائل القصائد نحو :

* وبَلَدٍ[4] عاميـــةٍ أعماؤه *

* وبَلْدَةٍ ليس بهـــا أَنِيسُ *

لاحتمال العطف على كلام تَقَدَّمَ ملفوظٍ به لم يُنْـقَل ، أو مُقَدَّرٍ حُكِمَ له - منوياً في النفس - بحُكْمِ المنطوق به .

/٣٣١/ والثاني : أَنـَّها مع ذكر (رُبَّ) عاطفةٌ باتفاق ، فكذلك / يكون الحكم مع حذفها ، ولا تنقل عن ذلك إلاَّ بدليل ، والأصل عدمه .

والثالث : أَنَّ الواوَ لم يثبُت كونُها حرفَ جرٍّ بنفسها إلاّ في المبدلة من الباء في القسم ، وليست إذ ذاك بحرفِ عطفٍ ، فلا يثبُت كونُها حرفَ جَرّ بالاحتمال .

والرابع : أَنـَّها تُضْمَرُ بعد (بَلْ) ، ولا يقول أحدٌ أَنَّ (بل) تَجُرُّ ، وكذلك تضمر بعد الفاء كما تقدم ، وليست نائبةً عن (رُبَّ) ، ولا عوضاً عنها ، فكذلك

= ٢٧٧/١ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، ١١٧ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ ، التصريح ٣٥٣/١ ، خزانة الأدب ٥٤/٤ ، ١٩٧ .

(١) التسهيل ص ١٤٨ .

(٢) سقطت (إلى) من أ .

(٣) الإنصاف ٣٧٦/١ ، البسيط ٨٧٠/٢ ، وانظر المقتضب ٣٤٧/٢ .

(٤) في الأصل (وبلدة) .

ينبغي أَنْ يَكون الحكم مع الواو .

والخامس : أَنَّ الذي يَدُلُّ على عدم النيابة عنها ، وأَنَّها ليست بِعِوض منها ، أَنَّه يَحسُنُ ظهورُها معها ، فيقال : ورُبَّ بلدٍ ، ورُبَّ بلدةٍ ، ولو كانت عوضاً عنها لما جاز ظهورُها معها ؛ لأَنَّه لا يجوز أَنْ يُجْمَعَ بين العِوض والمُعَوَّضِ منه ، كواو القسم لا يجوز أن يُجْمَعَ بينها وبين الباء ، فلا يقال : وبالله لأفعلن ، على أَنْ يكونَ الواو حرفَ قسمٍ كالباء ، فأَمَّا قولُ الله تعالى :﴿وتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكم﴾[1] . فالواوُ فيه عاطفةٌ ، لا حرفُ قسم ، فلم يمتنع الجمع بينها وبين التاء ، فلما جاز الجمع بين واو (رُبَّ) و(رُبّ) دَلَّ ذلك على أَنَّها لم تَنُبْ عنها ، ولا عُوِّضَت منها .

وفي هذه الأدلة كُلِّها نَظَرٌ ، وأَقْرَبُها الرابع ، إن ثَبتَ الاتفاقُ من الفريقين على أَنَّ الفاء وبَلْ ليستا جارَّتين عند حذف (رُبَّ) ، فإن الفرقَ بينهما وبين الواو فيه بعد .

وبَعْدُ فهذه المسألة لا ثمرةَ لها في النحو ، وإنَّما البحث فيها مُظْهِرٌ للمُرْتَكَبِ الأولى في ضَبْطِ القوانين خاصّة ، وإذا كان كذلك فما قاله أهل البصرة له وَجْهٌ صحيح ، وما قاله الآخرون كذلك . والله أعلم . هذه مسألة تعلقت بقوله : (فجَرَّتْ بعد) كذا .

ومسألة أخرى : وهو أَنَّه لما قَيَّدَ الحذفَ مع بقاء الجرّ بكونها بعد الأحرف الثلاثة دَلَّ أَنَّ ذلك الحكم لا يكون لرُبَّ بعد غيرِها من حروف العطف ، فلا يقال : ثُمَّ رجلٍ لقيتُه ، على تقدير : ثُمَّ رُبَّ رجلٍ لقيته ، ولا أَوْ رَجُلٍ لقيتُه ، ولا حَتَّى رجلٍ لقيتُه ، ولا ما كان نحو ذلك . وهذا صحيح ، وكذلك أيضاً لا تُحْذَفُ ويبقى عملُها دوْنَ أن يكون بعد عاطفٍ أصلاً ، فلا يقال : رجلٍ لقيتُه ،

---

(١) سورة الأنبياء ص ٥٧ .

تريد : رُبَّ رجلٍ لقيتُه ، وما جاء مما خالف هذا فشاذٌّ ، نحو ما أنشده ابن الأنباري ، وغيره لجميل :

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ ... كِدْتُ أقضِي الحياةَ من جَلَلِه[1]

فلا يُعْتَدُّ بمثل هذا في القياس .

ثم قال : (وقد يُجَرُّ بسوى رُبَّ لدى حَذْفٍ) يعني أنَّ هذا الحكم المذكورَ في (رُبَّ) ، وهو الجَرُّ مع حذف الحرف قد يوجد في غير (رُبّ) من حروف الجرّ ، لكنّ ذلك على الجملةِ قليلٌ ؛ دَلَّ على قِلَّته قوله : (وقَدْ يُجَرُّ) وهذا الحذف على قِلَّتِه على وجهين : مُطَّرِدٌ ، وغيرُ مُطَّرِد ، ولأجل ذلك قال : (وبَعْضُه يُرَى مُطَّرِدا) يريد : وبعضٌ آخرَ لا يَطَّرِد ، فأمَّا غير المطَّرِد فمعلومٌ أنه لا يقاس عليه ، ولكن يُقْبَلُ ما سمع منه ليحفظ ، فمن ذلك قول رؤبة – وقيل له :كيف أصبحتَ ؟ – : خيرٍ عافاك الله[2] . يريد بخيرٍ ، أو : على خيرٍ .

وأنشد المبرد قول الشاعر :

ألاَ تَسْأَلُ المكِّيَّ ذا العِلْمِ ما الذي ... يَحِلُّ من التقبيل في رَمَضانِ

/ فقال لِيَ المكِّيُّ أمَّا لزوجةٍ ... فَسَبْعٌ ، وأمَّا خُلَّةٍ فَثَمَانِ[3] /٣٣٢/

يريد : وأمَّا لخُلَّةٍ[4] فثمان ، فحَذَفَ . ومنه أيضاً قول الآخر :

---

(١) الإنصاف ٣٧٨/١ ، والشاهد في ديوانه ص ١٨٨ ،الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، سر صناعة الإعراب ١٣٣/١ ، الأمالي ٢٤٦/١ ، سمط اللآلي ٥٥٧/١ ، شرح المفصل ٢٨/٣ ، ٥٢/٨ ، ضرائر الشعر ص ١٤٤ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٣٧٧ ، مغنى اللبيب ص ١٦٤ ، ١٨٢ ، المقاصد النحويّة ٣٩٩/٣ ، التصريح ٢٣/٢ ، همع الهوامع ٢٢٣/٤ ، خزانة الأدب ١٩٩/٤ .

(٢) انظر الكامل ٦١٧/٢ ، سر صناعة الإعراب ١٣٢/١ ، الخصائص ٢٨٥/١ .

(٣) لأعرابي ، الكامل ٣٧٤/١ .

(٤) في أ : (لخُلَّة – أي : ذات خُلَّة) .

إذا قِيلَ : أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةٍ   أشارَتْ كليبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ[1]

يريد : أشارت إلى كليبٍ . وأمَّا المطرد : فلم يُنَبِّه الناظم على مواضعه ، بل اكتفى بالإيماء إليه بقوله : (وبَعْضُه يُرَى مطَّرِدا) وقد اطَّرَدَ ذلك على قلته في مواضع الحاضر الآن منها ثمانية :

أحدها : المعطوفُ على الخبر الصالحِ للباء في النفي بليس ، أو ما أشبهه نحو : ما زيد قائماً ولا قاعدٍ ، وليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ ؛ تَوَهُّماً للباء موجودة في الخبر . ومن ذلك قول زهير – أنشده سيبويه – :

بدا لِيَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائِيا[2]

كأنَّه توهَّم الباءَ داخلةً على (مُدْرِكٍ) ، وكذلك قولُ الأخوص[3] الرياحي ، أنشده سيبويه أيضاً :

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً   ولا ناعبٍ إلاّ ببينٍ غرابُها[4]

---

(١) للفرزدق ، ديوانه ٤٢٠/١ ، وفيه (كليبٌ) . وانظر شرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ ، منهج السالك ص ١٢٧ ، ٢٦٢ ، مغنى اللبيب ص ١٥ ، ٨٤٣ ، المقاصد النحويّة ٥٤٢/٢ ، التصريح ٣١٢/١ ، همع الهوامع ٢٢١/٤ ، ١٣/٥ ، خزانة الأدب ٦٦٩/٣ ، ٢٠٨/٤ .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٧٢/١ ، والبيت في ديوانه ص ٢٨٧ ، وانظر الجمل ص ٨٦ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، الإنصاف ١٩١/١ ، ٣٩٥ ، ٢ ،/٥٦٥ ، شرح المفصل ٥٢/٢ ، ضرائر الشعر ص ٢٨٠ ، البسيط ٣٢٧/١ ، مغنى اللبيب ص ١٣١ . ورواية الديوان (ولا سابقي شيء) ، ويروى (ولا سابقاً) . ولا شاهدَ في الروايتين على ما سيق من أجله .

(٣) في النسختين (أبي الأحوص) ، وهو كذلك في أصول البيان والتبيين كما ذكر محققه ٢٦١/٢ ، والصواب (الأخوص) بمعجمة قبل الواو . وينسب البيت إلى الفرزدق .

(٤) الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٧٤/١ ، ١٥٠/٢ ، البيان والتبيين ٢٦١/٢ ، التكملة ص ١٩٣ ، الخصائص ٣٥٤/٢ ، الإنصاف ١٩٣/١ ، ٣٩٥ ، =

كأنه قال : ليسوا بمصلحين ، فلذلك قال : ولا ناعبٍ ، وينظر إلى هذا في الجرّ بالاسم على توهم الإضافة قول امرىء القيس :

وظَلَّ طهاةُ اللحمِ من بين مُنْضِجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّلِ[1]

وأنشدِ المؤلِّفُ من ذلك في (ما) قولَ الشاعر :

ما الحازمُ الشَّهْمُ مقداماً ولا بَطَلٍ إن لم يكن للهوى بالعقل غَلاَّبا[2]

وهذا – وإن كان قليلاً – قياسٌ عند المؤلف والبغداديين[3] .

والثاني : مميز (كَمْ) إذا جُرَّت بحرف جرّ ، فإنها إذا كانت كذلك جُرَّ المُمَيِّز بمن مقدرة ، نحو : بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَك ؟ يريد : بكم من درهمٍ ؟ فحذفت (مِنْ) ، وأُبْقِيَ عملها . قال ابنُ خروف : وهو مذهب الخليل ، وسيبويه ، والجماعةِ ، فهذا حَذْفٌ قياسيٌّ لم يخالف فيه على ما نقلوا إلا الزَّجاج[4] . وهذا الموضع قد ذكره الناظم في باب كم . وسيأتي الاحتجاج عليه هنالك ، إن شاء الله تعالى .

والثالث : القسم بالله يجوز فيه حذفُ الحرف وإبقاءُ عمله مع تعويض إثبات

= ٥٦٥/٢ ، أسرار العربيّة ص ١٥٥ ، أمالي السهيلي ص ٨٥ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٥/٢ ، شرح المفصل ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ، ٦٩/٨ . ويروى (ولا ناعباً) فلا شاهد فيه هنا .

(١) ديوانه ص ٢٢ ، شرح القصائد السبع ص ٩٧ ، شرح القصائد التسع ١٨٣/١ ، شواهد التوضيح ص ١١٥ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٥٣٥ ، مغني اللبيب ص ٦٠٠ ، ٦١٧ ، المقاصد النحويّة ١٤٦/٤ ، همع الهوامع ٢٧٨/٥ . وفي النسختين (ضعيف شواء) تحريف .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٥٢٧/٢ ، المساعد ٢٨٩/١ ، مغنى اللبيب ص ٦١٩ ،شرح أبياته ٤٩/٧ ، همع الهوامع ٢٧٩/٥ .

(٣) انظر همع الهوامع ٢٧٨/٥ .

(٤) انظر التسهيل ص ١٢٤ ، ومغنى اللبيب ص ٢٤٥ .

الألف ، نحو قولك : اللهِ لأفعلن ، أو تعويض (ها) ساقطة الألف ، نحو : هاللهِ لأفعلن ، أو ثابتةِ الألف نحو : هااللهِ ، هكذا ممدودةً[1] مع وصلِ ألف الله ، أو مع قطعها[2] ، نحو : ها أللهِ لأفعلن ، وقد جاء فيه الجرّ بغير تعويض شيء ، حكى الأخفش أن من العرب من يَجُرُّ اسم الله مقسماً به دون جارٍّ موجودٍ ، ولا عوضٍ[3] . وذكر غيرُ الأخفش أنَّه سَمع بعض العرب يقول : كلا اللهِ لآتينّك[4] ، وهذا كلُّه جائزٌ قياساً عند النحويين ، وإن كان قليلاً في نفسه ، والجارُّ المحذوف هنا الواوي أو الباء التي للقسم .

والرابع : جوابُ السؤال الذي تَضَمَّن حرفَ الجرّ ، فيجوز فيه عند المؤلف حَذْفُ ذلك الحرف لتقدم ذكره ، فتقول – في جواب[5] مَنْ قال : بمَنْ مررت ؟ – : زيدٍ . التقدير : بزيد ، لكنه حُذِفَ اختصاراً . وفي الحديث : «وقيل له عليه السلام : فإلى أيِّهما أُهْدِي ؟ قال : أقرَبِهما إليك باباً»[6] ونحو ذلك . وكان الناظم يزعم[7] أن هذا النوع جائز عند جميع النحويين إلا الفراء[8] . وهذا النقل ظاهر التسهيل[9] ، وما أنا من صِحّته على يقين .

---

(١) في أ : (محدودة) تحريف .

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان ٥٧٢/٢ .

(٣) معاني القرآن ٢٧٠/٢ ، وانظر الكتاب ٤٩٨/٣ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٩١/١ .

(٤) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٩١/١ .

(٥) سقطت (في جواب) من أ .

(٦) استشهد ابن مالك في شواهد التوضيح ص ٩٤ ، وذكر أنَّه في جامع المسانيد ، والحديث في مسند الإمام أحمد ١٧٥/٦ ، ١٩٣ ، باللفظ المذكور هنا ، وفي صحيح البخاري في باب الشفعة (باب : أيّ الجوار أقرب) ١١٥/٣ ، وفي كتاب الهبة (باب : من يُبْدَأ بالهديّة) ٢٠٨/٣ ، وفي كتاب الأدب (باب حقّ الجوار في قرب الأبواب) ١٣/٨ ، ولفظه في ثلاثة المواضع (إلى أقربهما) . ولا شاهد فيه هنا ، وانظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٧٥/١ .

(٧) في أ : زعم .

(٨) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٧٨/١ ، وانظر معاني القرآن ١٩٦/١ .

(٩) التسهيل ص ١٤٩ .

والخامس : ما عُطِفَ على الاسم الذي دخلَ عليه مثلُ ذلك الحرف ، فيجوز حذفُه من المعطوف / لتَقَدُّمِ ذكرِه في المعطوف عليه ، وهذا مخصوصٌ بالعطف /٣٣٣/ على معمولي عاملين على رأي مَنْ يمنع ذلك كسيبويه ، واتَّبَعَه المؤلف نحو : رأيت زيداً في الدار والسوقِ عمراً ، فإنَّه على تقدير إعادةِ الجارِّ لتقدّم ذكره لا أنَّه على حقيقة العطف ؛ إذ لا يجوز أَنْ ينوبَ العاطفُ عن عاملين ، بل عن واحدٍ خاصّة ، وهو الفعل هنا ، ويُقَدَّر الآخر . ومن ذلك في القرآن الكريم : ﴿وفي خَلْقِكُم وما يَبُثُّ من دابّة آياتٌ لقومٍ يُوْقِنون * واختلافِ اللّيلِ والنّهارِ وما أَنْزَلَ اللهُ من السَّمَاء من رِزْقٍ فأَحْيَا به الأرضَ بعد مَوْتِها وتَصْرِيفِ الرياحِ آياتٌ لقوم يَعْقِلون﴾[1] . فجرّ (اختلاف) بفي مقدَّرة لتقدم ذكرها في قوله : ﴿وفي خَلْقِكُم﴾ . وهو نظير ما أنشده سيبويه :

أكلَّ امرىء تَحْسَبِينَ امرءاً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا[2]

ومن أبيات الحماسة :

أَخْلِق بذي الصبر أَنْ يحظَى بحاجته ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبواب أَنْ يَلِجا[3]

---

(١) سورة الجاثية آية ٤–٥ .

(٢) الكتاب ٦٦/١ ، وهو لأبي دؤاد ، ديوانه ص ٣٥٣ ، الأصمعيات ص ١٩١ ، الأصول ٧٠/٢، ٧٤ ، المحتسب ٢٨١/١ ، مشكل إعراب القرآن ٢٩٤/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٩٦/١ ، الإنصاف ٤٧٣/٢ ، شرح المفصل ٢٦/٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨، ١٠٥/٩ ، ضرائر الشعر ص ١٦٦ ، البسيط ٣٥٥/١ ، مغنى اللبيب ص ٣٨٢ ، خزانة الأدب ١٩١/٤ ، ٣٩٤ .

(٣) لمحمد بن بشير الخارجي (من خارجة عدوان) . الحماسة ٦٠٠/١ ، شرحها للمرزوقي ١١٧٥/٣ ، الشعر والشعراء ٨٨٣/٢ ، نظام الغريب ص ٢٧٢ ، التذكرة السعدية ص٢٨٦ .

والسادس : المقرون بالهمزة أو هلا[1] بعد كلام تَضَمَّن الحرف الجارَّ ، حكى الأخفش في كتاب : «المسائل» أنه يقال : مررتُ بزيدٍ ، فيقال : أزيدِ بن عمرو ، وكذلك هلا نحو قولك : جئت بدرهم ، فيقال : هلا دينار . قال : «وهذا كثير»[2] .

والسابع : المقرون بإنْ والفاء الجزائِيَّتين ، نحو ما حكاه يونس من قول العرب : مررت برجلٍ صالحٍ إلاّ صالحٍ فطالحٍ[3] . والتقدير : إلا أكن مررتُ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ . (وأجاز أيضاً أن يقال : امْرُر على أيُّهم أفضل إن زيدٍ وإن عمروٍ)[4] ، وهذا قليلٌ ولكنهم قاسوه . قال سيبويه بعدما ذكر المسألة الأولى وضَعْفَها : (ولكنّهم لما ذكروه – يعني الجارّ – في أول الكلام شبّهوه بغيره) . قال : (وكان هذا عندهم أقْوَى إذا أُضْمِرَتْ رُبَّ ونحوُها في قولهم :

* وبلدة ليس بها أنيس *[5]

يريد من غير أن يتقدم قبلها شيء يدل عليها . قال . (ومن ثم قال يونس : امرر على أيهم أفضل إن زيدٍ وإن عمروٍ)[5] فإذا كان أقوى عند سيبويه من إضمار (رُبَّ) ، وإضمارُها قياسٌ ، فكذلك يكون الإضمار هنا في مسألتنا .

والثامن : المقرون بإن الجزائيّة في نحو مسألة يونس : امْرُر على أيُّهم أفضلُ إن زيدٍ وإن عمروٍ ، وقد مَرَّ ما فيه .

---

(١) في أ : (أو هذا) .
(٢) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٧٨/١ ، والمساعد ٢٩٩/٢ ، همع الهوامع ٢٢٥/٤ .
(٣) الكتاب ٢٦٢/١ .
(٤) سقط ما بين الإشارتين من أ ، وانظر الكتاب ٢٦٣/١ .
(٥) الكتاب ٢٦٣/١ .

فهذه مواضع جاء فيها حذفُ الجارّ مع بقاء عمله قياساً مُطَّرِداً ، وهو الذي أشار إليه بقوله : (وبَعْضُه يرى مُطَّرِدا) والرائي اطّرادَه هم النحويون – الناظمُ أحدُهم – وقد أتت أشياءُ مما يوافِق عليها المؤلف أو يخالفُ ، وفيما ذُكِرَ هنا كفاية .

وقوله : (وقد يُجَرّ بسوى رُبّ) الجارُّ هنا العربُ ، فمعنى الكلام أنَّ الجَرَّ مع حَذْفِ الحرفِ جاء في كلام العرب قليلاً في مواضعَ معدودة ، وبَعْضُ هذه المواضع رأى فيها النحويون الاطّرادَ ، فقاسوها وطردوها . وقوله : (لدى حذف) . بمعنى عند حذف ، يريد حذف الحرف الجارّ[1] .

---

(١) تم ، ولله الحمد والمنّة .

ثم قال الناظم :

{الإضافة}

هذا هو القسمُ الثاني من أقسام الإضافة، وهى[1] إضافةُ الاسمِ إلى الاسمِ نحوُ : غلامُ زيدٍ، وصاحبُ الدابةِ. وخُصَّ بهذا القسم[2] اسمُ الإضافة، وإن كان اسمُ الإضافة يشملُ القسمين عند الأقدمين - لأنَّ المتأخرين يخصُّون هذا الاسمَ بهذا القسم وحدَه دون إضافةِ / الفعلِ إلى ٣٣٤ الاسم. وأما الأقدمون : فاسمُ الإضافةِ عندهم يُطلَق بعمومٍ وخُصوصٍ، فَيُطلَقُ بعمومٍ على كلا القسمين، ويُطْلَقُ بخصوصٍ على هذا الثاني[3].

وابتدأ الناظمُ ببيان أحكامِ الإضافةِ الأُوَلِ اللاّزمةِ لها في ماهيَّتها، إذْ لم يذكر لها حَدًّا فقال :

نُونًا تَلِى الإعـــرابَ أَوْ تَنْوِينَا
مما تُضِيفُ احْذِفْ كطُورِسِينَا

والثانِيَ اجْرُرْ وانْوِمِنْ أَوْفِى إِذا
لم يَصْلُحِ إلاّ ذاكَ واللامَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ واخْصُص أوَّلا
أو أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بالَّذِى تَلاَ

---

(١) س : وهو

(٢) س : بهذا الاسم.

(٣) انظر الكتاب ٤١٩/١.

نونًا : منصوبٌ[1] على المفعولية باحذفْ، وأو تنوينًا عطف على نونًا، ومما تُضْيِفُ أيضا متعلق باحذف. والتقدير : احذِفْ مما تضيفه نونًا تلى الإعرابَ أو تنوينًا، ويعنى أن الاسم الذى يُضافُ يلزمُه حذفُ النُّون التى[2] في آخره تابعةً لاعرابه، وهى نونُ التنثيةِ وجمعِ التصحيح بالواو والنون، وماجَرَى مجراهما، أو حَذْفُ تنوينه إن كان مفردًا، أو جمع تكسير، أو تصحيح بالألف والتاء. ولم يَحْتَجْ إلى تقييد التّنوين بأنَّه يلى الإعراب، لأنه لايكون إلا كذلك بخلاف النون، فإنها قد تكونُ تاليةً للإعراب - وهى الجارية مجرى التنوين في الحكم المذكور - وقد تكون غيرَ تاليةٍ للإعراب، فلا تُحَذف من المضاف في الإضافة، فمثال النون االتى تُحذَف عند الإضافة وهى التى[3] تلى الإعراب قولكَ : هذان ضاربا زيدٍ، وهؤلاءِ ضارِبُو زيدٍ، وثُنتا حَنْظَلَ[4] وقوله تعالى : {سيقولُ لك المخلَّفون من الأعرابِ شَغَلَتْنا أموالنُا وأهلونَا[5]}. و {من أوسط ماتُطْعِمُون أهْليكم[6]}. ونحو ذلك.

ومثال النون التي لا تُحَذفُ عند الإضافة، وهى التى لاتلى الإعراب؛ بل

---

(١) الأصل : منصوبًا.

(٢) الأصل : الذى.

(٣) التى : ليست في س.

(٤) جزء من بيت لخطام المجاشعي، هو :

كأنّ خُصْيَيْهِ من التّدلْدُلِ ... ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثنْتَا حَنْظَلِ

انظر البيت في الكتاب ٣/٥٦٩، ٦٢٤، والمنصف ٢/١٣١.

(٥) من الآية ١١ من سورة الفتح.

(٦) في النسخ : ومما تطعمون أهليكم. وصواب الآية ماأثبتناه، انظر الآية ٨٩ من سورة المائدة.

الإعرابُ هو الذى يليها[1] قولك : هذا حَيْنُكَ، وهذه سِنِينُك، على من قال[2]:

دَعانِيَ من نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَه

وأعجبني إحسانُه، فلا تُحذَفُ هذه النونُ لأنها غيرُ جاريةٍ مجرى التّنوين، إذ كانت هذه النونُ لاتُحذَف عند الإضافةِ إلا إذا قامت مقامه، والتنوين يُحذَفُ ولابُدَّ، فكذلك ماناب عنه[3].

وأما نونُ حينٍ وغِسْلِينٍ وإحسانٍ ونحو ذلك : فالإعرابُ يكونُ فيها، فليست بتاليةٍ لأنّهامن أصلِ الكلمة ومن بِنْيَتِها، فهى جاريةٌ مَجْرَى ميم غلامٍ وباءِ صاحبٍ إذا قلت : غلامُ زيد، وصاحبُ عمرو. فالذى تَحْذِفُ الإضافةُ هنا التنوينُ خاصةً.

«ومَثَّلَ[4] الناظم» ماقال بمثال مما يحذَفُ فيه التنوينُ وهو طورسيناءَ. والتنوينُ المحذوف هُنا لم يُقَيِّده بظاهر ولامُقَدَّر، فيشمَلُ من حيث الإطلاقِ الجميعَ، فالظاهرُ قد تقدم مثاله، والمقدَّرُ نحو : أحمَرُ القوم، وذكرى الدار، وصحراء بني فلان، فإن التنوين هنا مقدر، فمنَعت الإضافةُ تقديرَه. والدليلُ على ذلك ظهورُه في ضرورةِ الشِّعر، ولابد أن يكون مراداً للناظم، وإلاَّ خرج باب مالا ينصرف عن قاعدته المطلقة.

ولقائلٍ أن يقولَ : إنّ مالا ينصرفُ لم يدخُلْ له، فإنه قال : احذف،

---

(١) س : وهى التى لاتلى الإعراب وهو الذى يليها.

(٢) الصمة بن عبدالله الشقيري، وعجز البيت :

لعبن بنا شيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدَا

والبيت في الأمالي الشجرية ٢/٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١١.

(٣) س : وراءِ عَمْرٍو. وهو خطأ.

(٢) مابين القوسين مكانه بياض في س، وفي صلب الأصل : ومثال ، والمثبت عن الهامش.

والحذف حكم لفظيٌّ لاتقديرى، فإذا كان كذلك فكأنَّه قال : / «نونًا تلى ٣٣٥
الإعرابَ أو تنوينا» ظهرا فيما أريدت إضافتُه احذِف وأزل حتى تتأتى الإضافة، لأن المضاف إليه قائم في محل تنوين المضاف، فإذا لم يُوجَدْ نونٌ ولاتنوينٌ، فالمحلُّ قابلٌ لوقوع المضاف إليه هناك . وأحمر وذكرى ونحوهما لاتنوين فيها ولانون، فلايحتاج إلى حذف شيء.

والدليل على ذلك وأنّ مُراده الظاهرُ من التّنوين أو النون تقييده بالتمثيل، وهو طور سيناءَ، إذ كان التنوين في طورٍ ظاهرًا حالة ترك الإضافة، فكأنه يقول : إن كان ثَمَّ تنوينٌ أو نونٌ حذَفْتَه، وإلاّ فلا حاجة إلى أمر زائد، وإلاّ فكيف يُصنع بمالا نونَ فيه ولا تنوينَ، لا ظاهرٍ ولا مُقَدَّرٍ، ولايصح فيه ذلك، نحو : كم درْهمٍ أعطيتَ؟ فإنَّ درهمٍ» مضاف إليه كم، وكم مبنٌّى بحق الأصل، وكذلك لَدُنْ مبنية بالإصالة وهى مضافة نحو: من لَدُنْه ومن لدنِّى وما أشبه ذلك، فأين تقديرُ التنوين[(١)]؟ وهو إنما يتبع في هذا النحو حركةَ الإعراب، وكذلك تَقُولُ : إذا أَضَفْتَ المثنّى والمجموعَ بالواو والنون، وقد حذفت النون لتقصير الصلة نحو[(٢)]: [الفارِجُو بابِ الأمير المُبْهَمِ] لانون هنا فتُحذفَ فلابد أن يقال : إنَّ مراده التنوينُ والنونُ الظاهرانِ خاصةً، وَإِلاَّ[(٣)] كان كلامُه مُشْكِلاً.

والجواب أنَّ رأى المؤلِّفِ هو الأوَّلُ، وأنَّ الحذف يَتَسلَّط على المقدَّر، كما يَتَسلَّط على الظاهر، وذلك أنه لما قام الدليل على أن مالا ينصرف مقدر فيه التنوين، وأن الاضطرار هو الذى بين ذلك، بدليل أن مالا يُقدَّر

---

(١) في صلب الأصل : النون. والمثبت عن الهامش، س.

(٢) يُنْسَبُ إلى رجلٍ من ضبّة، والبيت في الكتاب ١٨٥/١، والمقتضب ١٤٥/٤، والجمل للزجاجي ٨٩.

(٣) س : وإن كان. وهو خطأ.

«فيه التنوينُ لايُنَوَّن[١]» في الاضطرار، كذى الألف واللام، لم يكن بدٌّ من القول بتقدير حذفه، لأنَّ التنوين مضاد للإضافة، فإذا قُدِّر لم تصح الإضافة، لأن الإضافة تقتضي اتصال المضاف بالمضاف إليه، والتنوين يقتضي انفصالها فتنافيا، وكونُ ذلك لا أثر له في الظاهر لا يمنع، فإن له أثرا من جهة المعنى، وهو ماتقدم، فلابد من القول «به[٢]». ويُحْمَلُ[٣] تمثيلُ الناظم على أنه ليس بتقييدٍ، ولا مُخْرِجَ لشيءٍ.

وأما الاعتراض بكم درهمٍ ولدُنْه، وبقوله[٤] : «الفارجُو بابِ الأميرِ». فذلك من القلَّة بحيثُ لايعتبرُ في هذه الكُلِّية، وأيضا إذا كانت النونُ محذوفةً لتقصيرِ الصِّلة[٥]، فهي محذوفةٌ رأسًا غير مقدَّرة في الموضع، فأغنى حذفُها للطول عن حذفها للإضافة، وهذا ظاهر.

ثم قوله : «مما تضيفُ» يشعِرُ بالاعتماد على قَصْدِ الإضافة في هذا العمل وذلك صحيح؛ إذ لابد من قصد ذلك وإلاّ لم تحصُلْ؛ إذ لا تحصُلِ الإضافة من غير قصدٍ إليها، وإذا قُصِدَت حَصَلَ ماقالَ من العمل.

ثم قال : «والثاني اجرُرْ»، يعني بالثاني المضافَ إليه وهو «زيد» في قولك: غلامُ زيدٍ، فتقول : غلامُ زيدٍ ياهذا، وصاحبا عمرو، «بجرِّ عمرو[٦]»، وكذلك «القوم» في قولك : منطلقو القوم، وما أشبه ذلك.

والجرُّ هنا أيضا تارة يكون ظاهرا نحو ما تقدم «ذكره[٦]»، وتارة يكون

---

(١) مابين القوسين مكانه بياض في الأصل. وفي صلب الأصل : لاينوى. والمثبت عن الهامش.

(٢) سقط من س.

(٣) س : ويحتمل.

(٤) س : وقوله.

(٥) انظر الكتاب ١/١٨٦ ـ ١٨٧.

(٦) مابين القوسين سقط من س.

مقدَّرا بأن تجعل الموضع موضع جَرٍّ، وذلك إذا كان المضاف إليه مبنيًا نحو: غلامك وغلامُه وصاحباك وضاربونا، فإن موضع الضمير لابد أن يقدر أنه جَرٌّ[1] / والدليل على ذلك أنه إذا عُوِّض منه الظاهرُ ظَهَر فيه الجرُّ، وأيضا فالجرُّ المقدَّرُ ضربان : ٣٣٦

أحدهما : هذا. والآخر : أن يكون التقديرُ في مُعْرَبٍ تَعَذَّر ظهوره فيه، كالمقصور والمضاف إلى ياء المتكلم والمنقوص، نحو : غلامُ الفتى، وغلامي، وغلام القاضي. وما كان مثْل ذلك.

فإطلاقُ الناظمِ صالحٌ لهذا كلِّه، ثم بيَّن أن الإضافة على ثلاثة أقسام : إضافة بمعنى من، وإضافه بمعنى في ، وإضافة بمعنى اللام، فالإضافة بمعنى اللام هى الأصل، لأنها الأكثر في الكلام، ولأنه لايُدَّعى غيرها إلا إذا تعين ذلك المعنى في الموضع على مايظهر من قوله : «وانو من أوفى إذا لم يصلح الاذاك»، يعنى أن الإضافة قد تكون على نية مِنْ على أن معنى مِنْ موجودٌ تقديرا، وقد تكون بمعنى في كذلك، لكنْ هذان الوجهان لايُرجَعُ إليهما إلا إذا لم يصلح في الموضع غيرهما، فيتعيَّنُ كلُّ واحدٍ منهما في موضعه.

فمثالُ مايتعيَّنُ فيه تقديرُ مِنْ ما كان فيه المضافُ بعضَ المضافِ إليه نحو : خاتمِ حديد، وثوبِ خَزٍّ، وبابِ ساجٍ، وخاتِمِ طينٍ، ورطلِ زيتٍ، وما أشبه ذلك، فالإضافة هنا بمعنى من والتقدير : خاتمٌ من حديد، وثوبٌ

(١) س : موضع جرّ.

من خدٍّ، «وبابٌ من ساج[1] » وخاتمٌ من طين ورطلٌ من زيت وكذلك «سائر[2] الأمثلة» ويتعين هذا التقدير فيها، إذ لايصح أن يُقَدَّر فيها معنى اللام، فلاتقول: خاتمٌ لحديدٍ، ولاثوبٌ لخزٍّ، ولا ماأشبه ذلك.

ومن هذا القسم جميعُ المقادير إذا أُضِيفَتْ إلى المُقَدَّرات، كشِبْرِ أرضٍ، وقفيزِ برٍّ وخمسةِ أثوابٍ ، وعشرةِ رجالٍ، وماكان مثله.

ويبقى النظرُ بعد هذا في نحو : رِجْلِ زيدٍ ويدِ عمروٍ، وبعضِ القومِ، وكلِّ الرجالِ، فإن تقدير مِنْ فيه سائغ؛ إذ يصح أن يقال : رجْلٌ من زيدٍ، ويدٌ من عَمْروٍ، لأنها بعضٌ منه، فصار بهذا الاعتبار كخاتمِ حديدٍ، لأن الخاتم بعضُ الحديدِ، وكذلك بعضُ القوم، لصحة قولك : بعضٌ من القوم، لكن يمكن أن يُقَدَّر فيه اللامُ، فتكون الإضافةُ على معنى اللام، ويصلح[3] أن تُقَدِّره : رجلٌ لزيد ويدٌ لعمرو وبعضٌ للقوم، وإذا صلح ذلك خرج عن أن تكون الإضافة فيه بمعنى من، بنصٍّ كلام الناظم؛ إذ قال : «وانو من أوفي إذا لم يصلح إلا ذاك»، وههنا صلَح غير ذاك، فلاتنوى من.

وبهذا القيد ضَبَطَ هذا المعنى، وهو صحيح جارٍ على ماذهب إليه في غير هذا الكتاب. وإنما ضَبَطَ في التسهيل إضافة من بكون الأول بعض الثاني مع صحة الإخبار به عنه، فتقول : خاتَمُك حديدٌ، وثوبُك خزٌّ. وهذا صحيح أيضا. ولاتقول : اليد زيد، ولا الرجل عمرو، وقد يكون تقيْيدُه في هذا النظم أنسبَ وأدَلَّ على المقصود وأوضح في الاستدلال على صحة ماضبط لأن قوله : «إذا لم يصلح إلا ذاك، يعطي أنه لايقدم على تقدير من أوفي إلا إذا لم يوجد عن ذلك

(١) سقط من س.
(٢) مكانه بياضٌ في س.
(٣) س : ويصحّ.

مندوحة. وهو[١] استدلال قياسيٌّ في الموضع، وإلاّ فالأصل الذى هو معنى
اللام طالب له، فـإذا صلَح تقـديرُ اللاَّمِ / لم يُنْتَـقَلْ عنه إلا بدليل واضح ٣٣٧
وسبَبٍ قَوِىٍّ، وذلك موجود في خاتم حديد، وثوب خَزٍّ ونحوه، وغير موجود
في نحـو : يد زيد، وبعض القوم وماضبطه[٢] في التسـهيل لا يعطى هذا
المعنى، فكأن «ما[٣]» هنا أولى.

وقـد ذهب ابن كيسـانَ والسيرافيُّ إلى أنّ إضـافةَ كلٍّ وبعضٍ من الإضافة التى بمعنى من، ولم يَرَه الناظمُ، لأنَّ تقدير مِن تقدير مِن لايتعين فيهمـا، فـلاينبـغي أن يقـال به إلا إذا تعين كمـا تقـدم، فـالظاهر مذهب الناظم، وقد عزا في الشرح معنى ماذكر في التسهيل إلى ابن السرَّاجِ.

وأما الإضـافة التى بمعنى في، فمعناها على أن يكون المضافُ إليه ظرفًا وَقَع فيه المضافُ، وهذه الإضـافةُ قد أغفَلَها أكثرُ النحويِّين وأثبـتَها المؤلِّفُ في كُتُبِه، وقال بـها لوجودها - زَعَم - في الكلام الفصيح بالنقل الصـحيح، كقوله تعالى : {وهو أَلَدُّ الخصامِ}[٤]. لأن المعنى وهـو أَلَدُّ فـي الخـصـام. وكـقـوله تعـالى : {للذين يُؤْلُون من نسـائهم تَرَبُّصُ أربعـةِ أشْهرٍ[٥]}. فالمعنى : تَربُّصٌ في أربعة أشهر. وقوله[٦] تعالى : {ياصاحِبَى

---

(١) س : وهذا.

(٢) الأصل : ضبط.

(٣) سقط من س.

(٤) من الآية ٢٠٤ من سورة البقرة.

(٥) من الاية ٢٢٦ من سورة البقرة.

(٦) س : وكقوله.

السجنِ[١]}، أى : ياصاحِبَيَّ في السجن وقوله : {بل مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ[٢]}. وفي الحديث : «لايَجِدُونَ عالِمًا أعلَمَ من عالمِ المدينة[٣]». والعربُ تقولُ : شهيدُ الدارِ وقتيلُ كربلاءَ.

ثم أنشد أبياتًا على هذا المعنى، تُشْبِه ماأَنْشَدَ سيبويه للكُمَيتِ[٤]:

شُمٌّ مَهاوِينَ أبدانَ الجَزُورِ مَخا
ميصَ العَشِيَّاتِ لاخُورٍ ولاقَزَمِ

ثم قال : فلا يَخْفَى أنّ معنى «في» في هذه الشواهد كلِّها صحيحٌ ظاهر، لاغنى عن اعتباره وأنَّ اعتبار غيره ممتنع أو مُتَّصِلٍ إليه بتكلُّف لامَزِيدَ عليه، فيصح ما أردناه والحمدلله، ولقد رد عليه ابنه في الشرح بأوجه ثلاثة[٥]:

أحدها : أنَّ إثبات هذه الإضافةِ يستلزم دَعْوَى كَثْرَةِ الاشتراكِ في معناها، وهو على خلاف الأصل.

وله أنْ يُجِيب عن هذا بأنَّ الدليلَ هو المتَّبَع، وقد دلَّ على وجود إضافه «في»[٦] كما بُيِّن، فلابد من اتِّباعه.

---

(١) من الآية ٣٩ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٣) تحفة الأحوذى، أبواب العلم ٤١٨/٧، وفيه : «لايجدون أحدًا أعلم..». وكلمة «عالما» ساقطة من س.

(٤) الكميت، ديوانه ١٨٨، والكتاب ١١٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٦، وشرح الكافية للرضى ٤٢١/٣، والخزانة ١٥٠/٨، واللسان : هون. وقبله :

يأوى إلى المجلس بادٍ مكارمُهم ... لامُطعمي ظالمٍ فيهم ولا ظُلُم

مهاوين : جمع مِهْوان، وهو مبالغة مُهِين، من أهانه إذا أذلّه، والإضافة في مخاميص العشيات اتساع، والأصل : في العشيات. والقَزَم : رُذَّال الناس.

(٥) انظر شرح ابن الناظم ٣٨٢ ـ ٣٨٣.

(٦) مكانه بياض في س.

والثاني : أن كل مااستُدلّ به يصحُّ فيه معنى إضافة[١] اللامِ مجازًا، وهو أرجح من جهتين، إحدهما أن المجاز خيرٌ من الاشتراك. والثانية : أنَّ الإضافةَ لمجازِ الملكِ والاختصاصِ ثابتةٌ باتفاق، كما في قوله [٢]:

إِذَا كوكبُ الخَرْقَاء لاح بِسُحْرةٍ

وقولِ الآخَرِ [٣]:

لِتُغْنِيَ عَنِّي ذا إِنائِك أَجْمعَا

والإضافة بمعنى في مُخْتَلَفٌ فيها، والحملُ على المتَّفق عليه أولى.

وله أن يجيب عن الأولى بأنها معارضَةٌ بقول من عَكَس القضيةَ، فجعلُ الاشتراك أولى، والمسألة خلافيَّةٌ، يذكرها أربابُ الأصولِ.

وعن الثانية : بأنّ الدليل قد دلَّ على وجودِ ما اخْتُلف فيه، فَتَرْكُ القولِ به مع قيامِ الدليل عليه إهمالٌ للدليلِ من غير موجِبٍ، وهو باطل باتفاق.

والثالث : أنَّ الإضافةَ في نحو : {بل مكرُ الليلِ والنهارِ}. إمَّا بمعنى اللام على جَعْلِ الظَّرْف مفعولاً به على السَّعة، ([٤]- وإمَّا بمعنى في، على بقاء الظرفية، والاتفاق على جواز جَعْلِ الظَّرْفِ مفعولاً به على السَّعة -[٤]) كما في: صِيد عليه يومان وُلِد له ستّون عاما. والاختلافُ في جواز إضافه في، والمتَّفَقُ عليه أرجَحُ.

---

(١) في هامش الأصل : الإضافة بمعنى.

(٢) مجهول. وعجزه : سهيلٌ أذاعت غزلها في القرائب

وهو من شواهد ابن يعيش ٣/٨، وفي الخزانة ٣/١١٢، ٩/١٢٨، واللسان: غرب.

(٣) حريث بن عَنّاب الطائي، وصدره :

* إذا قال : قدني، قال بالله حلْفَةً *

وهو من شواهد ابن يعيش ٣/٨، والهمع ٤/٢٤٢، وفي الخزانة ١١/٤٣٤.

(٤) سقط من س.

ويُعـارَضُ هذا الاتفـاق باتفـاقـهم على أن الأصل في الظرف / ٣٣٨
الذى[١] وقع فيه الفعل أن يبقى على ظَرْفِيَّته، كما إذا سَبَكْتَ من المضاف فِعْلاً نحو قولك، بل مَكَرْتُم الليلَ والنهارَ، وزيد لدٌّ في الخصام، وتَرَبَّصَ أربعةَ أشهُرٍ، وما أشبه ذلك، وإذا كانت الإضافة هذا أصلها باتفاق، فالأصل بقاءُ معناها وعدمُ نَسْخِهِ بمعنى آخر.

هذا مما يُعْتَذَرُ به عما يَرِدُ عليه، وقد اعتُرِض عليه أيضًا في ارتكابِ هذا المذهبِ بأشياءَ، منها ماذكره ابنُه، وتأوُّلُ مااستشهد به المؤلِّفُ، على غير تَكَلُّف، والأمر في ذلك كُلِّه قريبٌ؛ إِذْ لا يختلف حكم الكلام مع تقدير أحد الأمرين.

ثم قال : «واللامَ خُذَ الماسِوى ذَين». خذا : أصله خُذَنْ، بالنون التوكيدية، أبدلت في الوقف ألفا كقوله[٢]:

ولاتَعْبُدِ الأوثانَ واللَّهَ فاعبُدَا

ويعنى أن ماسوى هذين القسمين فالإضافة[٣] فيه على معنى اللامِ، واللامُ فيه منويَّةٌ، وهو الباب الكثير، سواء أحسُنَ ذكرها لفظاً أم لم يَحْسُن، فإنَّ اللام مقدَّرَةٌ، فقولك : زيدٌ عند عمرو، على تقدير اللامِ بلابُدٍّ، وإن لَّم يصحَّ أن تقولَ : زيد عنداً لعمرو، كما كانتِ الظروفُ غيُر المتصرِّفة على تقدير فْي وإن لَّم يحسُن تقديرها نحو : زيد عندَك، وقد يحسُن ذكرُها لفظًا، وهو الباب، نحو : غلامُ زيد، وصاحبُ عمرو، وسَرجُ الدابة،

---

(١) سقط من س.

(٢) الأعشى، ديوانه ١٣٧، وصدره : فإيّاك والميتـــــات لاتقربنّها
وهو من شواهد الكتاب ٣/٥١٠، والمقتضب ٣/١٢.

(٣) س : الإضافة.

وثوب المرأة، وما أشبه ذلك.

وفي قولِه : «واللامَ خُذ الماسِوى ذَينِ» إشعارٌ بأنَّ اللام هى الأصلُ؛ إذِ المعنى : واللام خُذْ لما لم يتعيَّن فيه تقدير مِنْ أوفى، فرجَّح اللام كما ترى وإن احتمل غيرها، وما ذاك إلا لأصالتها في باب الإضافة، وقد تقدم هذا المعنى . وهنا مسألتان :

إحداهما : أنَّ في كلامه هنا ما قد يُسْتَشْعر منه أن الجارَّ للمضافِ إليه هو الحرفُ المنوىُّ لأنه لما قال : «والثاني اجرُرْ وانوِمِنْ أَوفِى»... إلى آخره. فهو في حكم مالو قال : والثاني : اجرر بكذا أو كذا منوياً هناك لاظاهراً، فإن أراد ذلك فهو أحد المذاهب الثلاثة أن الجر بالحرف المقدَّر الذى ناب عنه المضاف، وهو رأي ابن الباذِش.

والثاني : أن الجر بمعنى الإضافة، فالعامل هنا على هذا الرأى معنويٌ لا لفظي، وهذا رأي السُّهيلي[(١)] .

وذهب الأكثر إلى أن الجارَّ هو المضاف نفسه، لكن من هؤلاء من يطلق هذا القول هكذا، ومنهم من يقول : إنه عمل الجر لتضمُّنه معنى حرفه، وظاهر التسهيل موافقةُ الجماعة، ولكل مذهبٍ حُجَّة قيل به[(٢)] من أجلها، والذى يغلب على الظن أنَّ الناظم لم يتعرض للعامل ماهو، فلا يحتاج إلى تكلُّف الاحتجاج، وإنما أراد أن الإضافة تأتى على هذه المعانى خاصَّة.

والثانية : أن الناظم جعل للإضافة[(٣)] التقدير بالحروف من غير أن

---

(١) انظر أمالي السهيلى ٢٠، ٥٠.

(٢) س : فيه

(٣) الأصل : الإضافة التقدير بالحرف.

يفصل بين الإضافة المحضة وغيرها، كما جعلَ حَذْفَ التنوين والنون والجرَّ في المضاف إليه عاماً في نوعيها[١] ولم يُفَصِّل، فدل ذلك[٢] على أنَّه ذهب إلى تقدير الحرف في الإضافة غير المحضة، كما جعلها في المحضة، وهذا مخالف لظاهر كلام النحويين، فإنهم إنما يُقَدِّرون الحروف في الإضافة المحضة ولايُعَرِّجون على تقديرها في غير المحضة، لأنها عندهم لمجرَّدِ التخفيف، وهي في قُوَّةِ الانتفاء، ولذلك يسمُّونها لفظية، أي إن تأثيرها إنما هو في اللفظ لا في المعنى، فكأنها مقصودَةٌ، وتقديرُ اللامِ
أو / غيرها ثانٍ عن حصول معنى الإضافة ولم يَحْصُلْ، فلا يصحُّ تقديرُ ٣٣٩
الحرفِ، ولكن ماراَه الناظم قد قال به ابن جنِّي حين تكلم على بيت[٣] عَبْدَةَ بن الطَّبيب من شُعَراء الحماسة[٤]:

تَحِيَّةَ من غادَرْتَه غَرَضَ الرَّدَى

إذا زار عن شَحْطٍ بلادَكَ سَلَّما

فزعم أَنَّ غرض الرَّدى لمّا كان في معنى الصِّفة حالٌ، وأن الإضافة غير محضةٍ، وأن تقديره غرضًا للرَّدى[٥]، فَحُذِفَت[٦] اللام كما تُحذَف من اسم الفاعل نحو : مررت بزيد ضارب عمرو، أي ضاربًا لعمرو، أو من

---

(١) س : نوعها

(٢) عن س .

(٣) س : أرجوزة عبدة.

(٤) الحماسة ٢٨٧/١.

(٥) قال ابن جنّي في إعراب الحماسة، ورقة ١١٦ : « ونصب (غرض الردى) على الحال - وإن كان مضافاً إلى معرفة - لما كان [في] معنى الصفة،، أي : منصوب الردى ومقصود الردى، وتقديره: غروضا للردى ... ».

(٦) س : حذفت.

اسم المفعول نحو : جاءني زيد منصوباً للأذى، ثم منصوبَ الأذى، فجعل الإضافة غير المحضة ـ كما ترى ـ في تقدير اللام.

قال الشَّلَوبينُ : لابُدَّ عندي مما قال أبو الفتح، وتَتَأوَّلُ الظواهِرَ ـ يعني ظواهرَ كلامِ النحويِّين سيبويه وغيره ـ فإن الخفض إذا كان بالإضافة فلابُدَّ أن تُقَدَّر أن الأصل ضاربٌ لزيدٍ، حتى يكون في الكلام معنى الإضافة. وإنْ قُدِّر(١) أن الأصل ضاربٌ زيداً لم يكن هناك إضافة أصلا، وإنما يكون فيه المعنى الذى يقتضي به الفعلُ مفعولَه، ولا إضافه هناك، فلا سبيل إلى الخفض، فإذا أردت التخفيف في هذا النوع أدخلتَ في الكلام معنى إضافة الصفة إلى المفعول بواسطه اللام لضعفها عن قُوّة الفعل، ثم أضفت الصفة إلى المفعول إضافة تخفيفٍ لاتعريف، فحذفتَ اللامَ والتنوينَ لذلك .

[قال] (٢)وهذا من أبي الفتح تنبيهٌ عالٍ جداً قلَّ من يعرفُ قَدْرَه أو يُلْقِي له بَالَهُ. هذا ما قالَ، ولامَزِيدَ عليه في توجيه ماراَه الناظم، وهو من التَّنبيهات الحَسَنة، وبالله التوفيق.

ثم قال : « وأخصُص أوَّلا».. إلى آخره. هذه تتمةُ التعريفِ بأحكام الإضافة اللازمة لماهيَّتها(٣)، وقد جعل هذه الإضافة على قسمين :

قسمٌ يُفِيدُ تعريفًا للمضافِ بالمضافِ إليه أو تخصيصًا، وهو الذى قال فيه: «واخصص أوَّلا أو أعطه التعريف».

وقسمٌ لايفيد تعريفًا ولاتخصيصًا، وإنما يفيدُ تخفيفًا في اللفظ، وهو الذى

---

(١) في الأصل : وأن تقدر.

(٢) عن س.

(٣) الأصل : لما هياتها.

قال فيه بعد : «وإن يُشابه المضاف يفعل».. إلى آخره.

فأمَّا كلامُه في القسم الأول : فيعنى أن الأوّل من الاسمين، وهو المضاف، يحصلُ له بتاليه الذى بعدَه، وهو المضافُ إليه، أحدُ أمرين : إمَّا التخصيصُ به وإما التعريفُ به.

فأما التعريف : ففيما إذا كان الثاني معرفةً نحو : غلامُ زيدٍ، وصاحبُ الدابَّةِ، وفرسك، وما أشبه ذلك، لأنَّ المضاف لما وقع من المضاف إليه موقع تنوينهِ واتّصل به اتصالَ الجزءِ منه اكتَسى منه التعريفَ الذى هو وَصْفُه.

وأما التخصيص : ففيما إذا كان المضاف إليه نكرةً نحو : غلامُ امرأةٍ، وصاحبُ رجل صالح، ونحو ذلك، فالمضاف هنا ليس بمكتسٍ من المضاف إليه تعريفا: إذ ليس بمعرفةٍ ولكنه يتخصَّصُ به من بين سائر الأنواع والأجناس، فقولك : غلامُ امرأةٍ، قد تخصَّص بإضافته إلى المرأة عن أن يكون غلامَ رجلٍ، فالتخصيص المفهومُ من قوله : «واخصص أولا» ٣٤٠
راجعٌ إلى النكرة، والتعريف / راجعٌ إلى المعرفة، هذا وإن كان التخصيص في المعنى أعمُّ من التعريف، إذ المضاف إلي معرفةٍ قد تخصَّص به وتعرَّف، والمضاف إلى نكرةٍ تخصَّص به ولم يتعرَّف، إلا أنَّ اصطلاح النحاة هنا في التخصيص أن يخصُّوه بما لا يحصل معه التعريف كأنه قسيمٌ[1] للتعريف.

وقولُه : «بالذى تلا» مطلوبٌ للفعلين معًا. في قولِه : «واخصص» وقولِه : «أو أعطه التعريف»، فاخصُصْ والتعريفُ يطلبانه معاً من باب

---

(١) س : قسم.

الإعمال: إذ التقديرُ (واخصُصْ أوَّلاً) بالذى تلا أو عرِّفه (بالذى تلا) فأعمل الثاني وهو التعريف، ولو أعمل الأول لقال : أوأعْطه التعريفَ ـ به ـ بالذى تلا، ويقال : خَصَصْتُ الشيءَ بالشيءِ : إذا أفردتَه [به[1]]، فقولُه : «واخصُصْ أوّلا» من هذا.

وأما القسم الثاني من قسمي الإضافة، فهو الذى قال فيه :

وَإِنْ يُشَابِهِ المضافُ يَفْعَلُ
وصفًا فَعَنْ تنكيرِه لايُعْدَلُ[2].
كَرُبَّ راجِينا عظيمُ الأمَلِ
مُرَوَّعُ لقَلْبِ قَليلُ الحِيلِ

يعني أن المضاف إن كان شبيهاً بالفعل الموازن ليفعل ، وهو المضارع ، وواقعاً موقعه ، وهو وصفٌ من الأوصاف، فإنَّ الإضافة لاتُؤَثِّر فيه تعريفاً ولا تخصيصا؛ بل يبقى على ماكان عليه من التنكير قبل الإضافة، فإنه من حيثُ وقع موقع الفعل وأشبه الفعل في نِيَّةِ الانفصال ، لأنَّ المضافَ إليه إمَّا مرفوعُ المحلِّ بالمضاف أو منصوبُه، والإضافةُ غيرُ ناسخةٍ لهذا المعنى، فكلما كان قبلَ الإضافةِ نكرةً، فكذلك بعدها، إذْ لا فائدةَ للإضافة هنا إلا مجرَّد تخفيف اللفظ حسب ما أَشْعَر به قوله بعد : «وذى الإضافةُ اسمُها لفظيَّه»[3].

فإذا قلت : مررت برجل ضاربِ زيدٍ غدا، فهو في تقدير : ضاربٍ زيداً غداً، وكذلك إذا قلت : [مررتُ] برجل قائمِ الأبِ، هو في تقدير : قائمٍ أبُوه، فلا

---

(١) ليست في س.

(٢) في هامش الأصل : يُعْزَل. وسينبّه الشارح إلى هاتين الروايتين.

(٣) عن س.

تخصيصَ ولاتعريفَ.

وقد حصل من هذا الكلام وصفان مشترطان في الحكم المذكور :

أحدهما : كونُ المضاف شبيهًا بالفعل الموازن يَفْعَلُ، وهو المضارع.

فإذا كان المضافُ شبيهًا به فهناك يكون ماقال، فإن لم يشابِهْه كانت الإضافةُ مَحْضَةً، والشبه المراد هو المعنوي لا اللفظي، وإن كانت لفظة المشابهة تصدق على المشابهة اللفظية [والمعنوية[1]]، لتقييدها بالأمثلة المذكورة بعد؛ إذ لم يُلْتَزم فيها إلا المشابهة المعنوية، وذلك أن يكون المضاف مراداً به الحال أو الاستقبال، فهناك تكون الإضافةُ غير معرِّفةٍ ولا مُخَصِّصَةٍ، فلو كان بمعنى الماضي كاسم الفاعل الماضي الزمان لم تكن إضافتُه إلا محضةً من القسم الأول، فتقول : مررت بزيد ضارب عمرو أمسِ، كما تقول : مررت بزيد صاحبِ عمروٍ، أو أخي عمروٍ، أو غلامِ عمروٍ، لأنَّ اسم الفاعل بمعنى يفعل، إنما كانت إضافته غير محضةٍ لكون المضاف في نيِّة الانفصال من المضاف إليه؛ إذ الأصلُ

٣٤١ الرفعُ أو النصبُ كما تقدم، / أعني في المضاف إليه. وأما اسم الفاعل بمعنى الماضي، فإنما المضاف إليه معه في موضع جرٍّ بالإضافة على ظاهر لفظه، وليست إضافته من رفعٍ ولانصبٍ، لأنَّ اسمَ الفاعلِ بمعنى الماضي لايرفعُ ظاهرًا ولا ينصبُ مفعولا البتَّةَ عند البصريين، والنَّاظم منهم، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

والثاني : كون المضاف وصفًا، وهو أن يكون مشتقاً شأنه أن يجري على موصوف، فإن كان كذلك صحَّ ماقال، فإن لم يكن وصفًا،

---

(١) عن هامش الأصل، وليست في س.

فإضافتُه محضَةٌ تُخَصِّصُ وتعرِّفُ، وذلك المصدرُ الواقع موقع أن والفعل، فإنّه شبيه بيفعل وواقع موقعه والمضاف إليه في موضع رفع به نحو : أعجبني قيام زيدٍ غداً ، لأن التقدير : أعجبني أن يقوم. أو في موضع نصب نحو : أعجبني أكلُ الطعامِ وشربُ الماءِ الآن أو غدا ، فإن التقدير : أن آكلَ الطعامَ، وأن أشربَ الماءَ، لكن إضافته ليست في تقدير الانفصال؛ بل هي محضةٌ تفيد نكرتُه التخصيصَ ومعرفتُه التعريفَ، فلذلك قَيَّد المضاف بكونهِ وصفا لأنَّ المصدرَ المقدَّرَ بأن والفعلِ ليس بوصفٍ.

وما ذهب إليه هنا في المصدرِ هو رَأْيُ الجُمهور، وذهب بعضهم إلى أن إضافته غيرُ محضةٍ ؛لأنَّ المجرور به إمَّا مرفوع المحلِّ به أو منصوبُه، وذلك يحقِّق كونَ إضافتهِ في نيَّةِ الانفصال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. وضَعَّفَ غيرُه هذا الرأيَ من أربعة أوجهٍ :

أحدها : أن المصدر المضاف أكثرُ استعمالا من غير المضاف، فلو جُعِلَت إضافتُه في نيَّةِ الانفصال لَزِم جَعْلُ ماهو أقلُّ استعمالاً أصلاً لما هو أكثرُ استعمالا ، وذلك خلافُ المعتادِ.

والثاني : أن إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها منويَّة الانفصال بالضمير المستتر فيها، فجاز أن ينوى انفصالها باعتبار آخر، والمصدر بخلاف ذلك، فتقدير انفصاله[1] مما هو مضافٌ إليه لامُحْوِجَ إليه، ولا دليل عليه.

والثالث[2]: أنَّ الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعةٌ موقع الفعل المُجَرَّد[3]، والمصدرُ المشارُ إليه محكومٌ بتعريفه، فليكن الواقعُ مَوقِعَه كذلك.

(١) الأصل انفصالها.

(٢) س : والثالثة.

(٣) الأصل : المفرد.

والرابع : أنّ المصدرَ المضافَ إلى معرفةٍ معرفةٌ ولذلك لايُنْعَتُ إلا بمعرفةٍ، فلو كانت إضافُته غير محضةٍ لحُكِمَ بتنكيره ونُعِتَ[1] بنكرة، ولجاز دخولُ رُبَّ عليه، وأن يجَمعَ فيه بين الألف واللام والإضافة، كما فُعِل في الصفة المضافة إلى معرفة، نحو : يارُبَّ غابطِنا. ورأيتُ الحسَنَ الوَجْه.

هذا ما استُدلَّ به على ضَعْفِ قَوْلِ من جَعَل إضافَة المصدرِ غيرَ مَحْضَةٍ، وهو رأى ابن بَرْهانٍ[2]. وأظهرُها في الاستدلال الرابع، وفيما عداه نظرٌ ليس هذا موضعُ ذكره.

وأتى الناظم بأمثلةٍ أربعةٍ تحتوى على ثلاثة أنواعٍ ممَّا إضافته غير محضة.

أحدها : راجينا، وهو من إضافة اسم الفاعل إلى منصوبه ومثله : مررت برجلٍ ضاربِك / وامرأةٍ مكرمةِ أخيكَ. ومنه في القرآن الكريم : ٣٤٢
{قالوا : هذا عارضٌ مُمْطِرُنا[3]}. {هديًا بالغَ الكَعْبَة[4]}. {ومِنَ الناسِ مَنْ يجادِلُ في اللهِ بغير علمٍ ولا هُدًى ولا كتابٍ منيرٍ ثانِيَ عِطْفِه[5]}.

ومنه في الشعرِ ماأنَشْدَ سيبويه لَجريرٍ[6]:

---

(١) الأصل : ونعته.
(٢) انظر الهمع ٤/٢٧٢.
(٣) من الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.
(٤) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.
(٥) الآية ٨، ٩ من سورة الحج.
(٦) الكتاب ١/٤٢٥، والهمع ٥/١٧٩، وديوانه ٤٥٤.

ظَلِلْنا بِمُسْتَنِّ الحَرُور كأنَّنا

لذى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الريح صائِمِ

وأنشد أيضا للمَرَّار الأسَدِى[1]:

سَلِّ الهُمومَ بكل مُعْطِى رَأْسِه

ناجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

مُغْتَالِ أحْبُلِه مُبِينٍ عُنْقُهُ

في مَنْكِبٍ زَبَنَ المَطِىَّ عَرَنْدَسِ

وأنشد أيضا لذى الرُّمَّة[2]:

سَرَتْ تَخْبِطُ الظَّلْماءَ مِنْ جَانِبَىْ قَسًا

وَحُبَّ بِها من خَابِطِ اللَّيلِ زَائِرِ

وأنشد لجرير[3]:

يارُبَّ غَابِطِنا لو كان يَعْرِفُكُمْ[4]

لاقَى مُبَاعَدَةً منكم وحِرْمَانَا

وأنشد لأبي مِحْجَنٍ الثَّقَفِيِّ رضي الله عنه : يارب[5] مثلك... البيت. وليس من هذا.

---

(١) الكتاب ١/١٦٨، ٤٢٦، والمحتسب ١/١٨٤، وشرح المفصل ٢/١٢٠ معطى رأسه : ذليل ناج : سريع ـ والصهبة : بياضٌ يضرب إلى الحمرة. والمتعيسِ : الأبيض تخالطة شقرة. ومغتال أحبله : كناية عن عظم بطنه، لأنه يستوفى الحبال التى يشد بها رحله. والزبن : الدفع. والعرندس الشديد.

(٢) الكتاب ١ / ٤٢٦، والبيت في ديوانه ١٦٨٣. وقسًا : موضع.

(٣) الكتاب ١/٤٢٧، والبيت في المقتضب ٣/٢٢٧، ٤/١٥٠، ٢٨٩. وانظر ديوانه ٤٩٢.

(٤) في صلب الاصل : يطلبكم. والمثبت عن هامشه، س.

(٥) سيأتى البيت كاملاً عن قريب.

(١) الكتاب ١/١٩٥، وديوانه ١٧٢.

والثاني : عَظِيمُ الأَمَلِ، وهو من إضافة الصِّفة المشبَّهة باسمِ الفاعلِ إلى مرفوعها في الأصل.

ومثله : مررتُ برجُلٍ حسنِ الوَجْهِ جَميلِه. ومنه ماأنشده سيبويه لِزُهَيرٍ[1]:

أَهْدَى لهـــا أَسْـــفَعُ الخَـــدَّيْنِ مُطَّرِقٌ
ريشَ القَـــوادِمِ لم يُنْصَبْ له الشَّـــبَكُ

وأنشد أيضا للشَّمَّاخ[2]:

أقـامَتْ على رَبْعَـيْـهِـمـا جـارتَا صَـفًا
كُمَيْتـا الأعَـالِي جَـوْنَتَـا مُـصْطَلاهُمَـا

وأنشد أيضا للنابغة[3]:

وَتـأْخُـــذُ بَعْـــدَهُ بِذِنابِ عَـــيْشٍ
أَجَبِّ الظَّهْـــــرِ لـيسَ لـه سَنَـامُ

على رواية جَرِّ الظهرِ. وقال طَرَفَةُ بن العبد[4]:

رحـيبُ قِطابِ الجَـيْبِ منهـا رَفِـيـقَـةٌ
بِجَسِّ النَّدامَى بَضَّـــةُ المُتَـــجَـــرَّدِ

---

(٢) الكتاب ١/١٩٩، وشرح المفصل ٦/٨٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٥، ٣ /٤٣٧، والخزانة ٤/٢٩٣، وانظر ديوانه ٣٠٨.

(٣) الكتاب ١/١٩٦، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٤، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٣١، والخزانة ٩/٣٦٣، وانظر ديوانه ١٠٦.

(٤) من معلقته، انظر الديوان ٣٠، والبيت في شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٥، ٤٤٣، والخزانة ٤/٣٠٣. وقطاب الجيب : مجتمعه. والجسّ : اللمسُ. والبضَّة : البيضاء الناعمة البدن. والمتجرَّد : ماستره الثياب من الجسد.

والثالث : مُرَوَّعُ القَلْبِ، وهو من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه في الأصل المقامِ مقام الفاعل، ومثله : مررتُ برجُلٍ مضروبِ الأبِ، محبوسِ اليَدِ.

ومنه ماأنشد سيبويه لبعض الأسديِّين[1] :

فَلاَقي ابنَ أُنْثى يَبْتَغِى مِثْلَ ما ابتَغَى

مِنَ القومِ مَسْقِيُّ السِّمامِ حَدائِدُهْ

والرابع : قَليلُ الحيَلِ، وهو مثلُ : عظيمُ الأملِ.

ثم يُنْظَرُ بعدُ في مسألتين :

إحداهما : أنه أتى في أول الأمثلة برُبَّ المقتضيةِ لتنكير مادَخَلَت عليه، إشعارًا بأنَّ دخولَها على هذا المضافِ علامةٌ على أنَّ الإضافةَ غير مُعَرِّفةٍ له، وأنَّ القولَ بأنها (غير[2]) محضةٍ إنما هو بدليل يدلّ على ذلك، ولذلك استدلَّ في الشرح على كون إضافةِ المصدرِ محضةً بعدمِ دُخُولِ رُبَّ عليه، لأنها لو كانت غير محضةً لدخلت عليه، كقوله : رُبَّ راجينا، فغابِطُنا في قولِ جريرٍ[3] :

يارُبَّ غابِطِنا لو كان يَعْرِفُكُم

نكرةٌ، وكذلك «مثلك» في قول أبي مِحْجَنٍ[4] :

يارُبَّ مِثْلِكِ في النساءِ غَريرةٍ

بيضاءَ قد مَتَّعْتُها بِطَلاَقِ

---

(١) هو مضرِّس بن يعبى، أو أشعث بن معروف. وكلاهما أَسَدِيّ.
أنظر الكتاب ٢/٤٥، والتكملة ١١٦.

(٢) عن س.

(٣) تقدم البيت من قريب، انظر: ٢٠ .

(٤) الكتاب ١/٤٢٧، والمقتضب ٤/٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٦.

وهو أحد الأدلة على التنكير، أتَى به[1] تنبيهًا على ما في معناه، وجملتها أحدَ عَشَرَ دليلا :

أحدها رُبَّ.

والثاني : كَمْ، نحو : كَمْ مِثْلِكَ[2] أكْرَمْتُ.

والثالث : كلّ، نحو[3]:

سَلِّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعطِىَ رأسهِ

والرابع : أيّ، نحو : أيُّ قاتلِ الأبطالِ زيد؟

والخامس : لا النافية الجنسية ، نحو : لا مكرمَ زيدٍ في الدار.

والسادس : من الزائدة / نحو : هل من شريف الآباء عندك؟ ٣٤٣

والسابع : وقوعُ هذا المضاف صفة للنكرة نحو : {هذا عارضٌ مُمْطِرُنا[4]}.

والثامن : وصفُه بالنكرة ، كقوله[5]:

سَلِّ الهُمُوم بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ

ناجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

والتاسعُ : الإخبار به عن النكرة، نحو : هل أحد مكرك؟ وهذا مبني

---

(١) في الأصل : أتى تنبيهاً به.

(٢) س : مثاله.

(٣) تقدّم البيت من قريب، انظر:٢٠ .

(٤) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.

(٥) تقدم البيت من قريب انظر : ٢٠.

على أن المبتدأ النكرة إنما يُخْبَر عنه بالنكرة.

والعاشر : وقوعه، حالاً نحو : {ومن الناس من يجادلُ في الله بغير علمٍ}. ثم قال : {ثانيَ عِطْفِهِ[1]}. الآية.

والحادى عشر : وقوعُه تمييزًا نحو : أكرم بزيد مطعمَ الضيفِ، ومنه لكن مجرورًا بمن ماأنشده سيبويه لذى الرُّمَّة[2]:

وحُبَّ بها من خابطِ اللَّيلِ زائرِ

وقالوا : لى عشرون مثلَه، ومائةٌ مثلَه. وذلك أنَّ هذه الأشياءَ من أحكام النكرات، فمن هنا ظهر للنحويِّين أنَّ هذه الإضافة ليست على ظاهرها من اقتضاء التعريف؛ بل هي في تقدير الانفصال، فكان من جملة محاسن هذا النظمِ التنبيهُ على أصلِ الدليل على بقاء المضاف في مثله على تنكيره، ليحصل البرهان على صحة دعواه أولا.

والثانية : أنَّ فيما قرّر هنا نظرًا من وجهَينِ :

أحدهما : أنه جعل ماإضافتُه غير محضةٍ محصوراً في ثلاثة أنواع، وهى التى أتى بأمثلتها : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. وبَقِي أشياءُ أُخَرُلم تدخُلْ له، منها : أمثلة المبالَغَةِ نحو : مررت برجلٍ ضَرّابِ زيدٍ، وأفعل التفضيل نحو : مررت برجل أفضلِ الناسِ، وإضافة الاسم إلى الصفة كمسجدِ الجامعِ، وصلاةِ الأولى، وإضافة المسمى إلى الاسم كشهرِ رمضانَ، ويومِ الخميسِ، وذاتِ اليمينِ، وهذا ذو زيد، وسعيد كرز، وإضافة الصفة إلى الاسم

---

(١) الآية ٨، ٩ من سورة الحج.

(٢) تقدم البيت، انظر: ٢٠.

نحو : كرامِ الناسِ وشجعانِ القومِ في نحو[1]:

وإن سَقَيتِ كرامَ الناسِ فاسقِينا

واقْتُل شجعانَ القومِ ، وإضافة الموصوف إلى القائمِ مقامَ الوَصْف، نحوُ قوله[2]:

عَلاَ زيدُنا يومَ النَّقا[3] رَأْسَ زَيْدِكُمْ

التقدير : زيدُ صاحِبُنا، ورأسَ زيدٍ صاحِبِكُمْ، ثم حُذِفت الصفة وأقيم الضمير مقامها، ومنه : قريشُ الحقِّ، وسعيدُ الخَير، وزيدُ الخيلِ.

وإضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد نحو : يومَئِذٍ، وحينَئِذٍ، ولقيته يومَ يومٍ وليلةَ ليلةٍ، هو عند الفارسيِّ من هذا النوع.

وإضافة المُلْغَى إلى المُعْتَبَرِ كقول لَبِيدٍ[4]:

---

(١) البيت لبشامة بن مزنٍ النهشلي، وصدره :

إنا مُحَيّوكِ ياسلمى فحيِّنَا

وهو من الحماسة ٧٧، وخزانة الأدب ٣٠٢/٨ عرضاً.

(٢) رجل من طيءٍ، وعجزه .

بأبيض ماضي الشفرتين يماني

والبيت في شرح الكافية للرضي ٣٦٨/١، ٢٠٩/٢. والخزانة ٢٢٤/٢.

(٣) س، وهامش الأصل : «اللقا». والنقا : كثيب من الرمل.

(٤) ديوانه ٢٤٨. والبيت في الخصائص ٢٩/٣ ـ ٣٠، ونتائج الفكر للسهيلي ٤٧، وشرح الكافية للرضي ٢٤٢/٢، وخزانة الأدب ٢٣٧/٤.

إِلَى الحَوْلِ ثم اسمُ السَّلام عَلَيْكما

ومن يَبْكِ حولاً كاملاً فَقَدِ اعتَذَرْ

ومنه : {كَمَنْ مَثَلُه في الظُلماتِ[(١)]}، {مثلُ الجَنَّةِ التى وُعِد المتقون[(٢)]}.. الآية.

وإضافة المُعْتَبَر إلى المُلْغَى نحو : أيٍّ الموصولةِ إذا قُلْتَ : اضرب أَيَّهُم أساءَ، فإضافة أي غير مَحْضَةٍ، وإلاّ لَزِم أن يجتمعَ عليها تعريفُ الإضافةِ وتعريفُ الصِّلَة.

ومنه : مررت برجل حسنٍ وجهُه، وحسنِ وَجْهِه، فإضافه الوجه إلى الضمير غير مَحْضَةٍ لعدم اعتباره في قصد التعريف، وقال[(٣)]:

فلو بَلَغَتْ عَوَّا السماءِ قَبِيلةٌ / ١١١

وما أشبه ذلك.

ومنها : ألفاظ اشتهرت في الاستعمال، وهى : مثلُك، وشِبْهُك، وغيرُك، وحَسْبك، وهَدُّك[(٤)]، وشَرْعُك، وهَمُّك، وناهيك، وقَيْدُ الأوابد، وعُبر

---

(١) الآية ١٢٢ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٣٥ من سورة الرعد.

(٣) الحطيئة، ديوانه ٦٨. والبيت في مجالس العلماء للزجاجي ١٤٩، وشفاء العليل للسلسيلى ٧٠٥، واللسان : عوا. والعوّا : اسم نجم، مقصور، يكتب بالألف. وفي الديوان : دون السماء.

(٤) أى : حَسْبُك، وكذلك شَرْعُك. ويقال : هذا رَجُلٌ هَمُّك من رجل وهِمَّتُك من رجل، أي : حَسْبُك : ومثله : ناهيك ونَهْيَك، ونَهَاك. وفرس قيدُالأوابد : أي هو لسرعته كأنه يقيّد الأوابد ــ وهى الحمر الوحشية ــ بلحاقها. ويقال : جمل عُبْر أسفار ــ وكذلك جمال عُبْر أسفار، بتثليث الفاء ــ أي : قويّ علّى السفر، أو : لايزال يسافر عليه. والهواجر : جمع هاجره، وهى نصف النهار عند اشتداد الحرّ.

الهواجر، فإنك تقول : مررت برجل مثلِك ، وبرجل شِبْهِك ، وهَدِّك من رجل، وحَسْبِك من رجلٍ، وشَرْعِكَ من رجل، وهَمِّك من رجل، وناهِيكَ من رجل، (ونَهْيِك من رجل[(١)]) ونَهَاكَ من رجل ، ومررت برجل غَيْرِك، ومررت على ناقة عُبْرِ الهواجر. وأنشد سيبويه[(٢)]:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ لاحَهُ
طِرَادُ الهَوَادِي كُلَّ شَأْوٍ مُغَرِّبِ

وقال الكنديُّ أيضا[(٣)]:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ

وضابطها : كُلُّ ماليس بمشتقٍ أُجريَ مُجْرَى المُشْتَقِّ، فيدخلُ فيه ماذُكِرَ وغيرُه.

ومنها : المضاف إلى ضمير النكرة إذا عُطِف عليها في المواضع المختصة بالنكرة، أو ما كان نحو ذلك، نحو : كم رَجُلٍ وأخيه؟ وربَّ رَجُلٍ وأخيه، وكلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها بِدِرْهَمٍ [وأيّ فَتَى هَيْجاءَ أنت وَجَارِها[(٤)]] ولا رَجُلَ وأخاه، وهذه ناقةٌ وفَصِيلُها راتعان، وما أشبه ذلك.

فهذه كلُّها مما إضافتُه غيرُ محضة، ولم ينصَّ عليها ولابيَّن حكمها، كما

---

(١) سقط من س.

(٢) الكتاب ١/٤٢٤، واللسان : قيد. وينسب البيت إلى امرىء القيس وهو في ديوانه ٤٦، وإلى علقمة بن عبدة، وهو في ديوانه أيضاً بشرح الأعلم ٨٨.

(٣) امرىء القيس، ديوانه ١٩، والخصائص ٢/٢٢٠، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢/٦٨، ٣/٥١، ٩/٩٥. وشرح الكافية للرضي ٢/٨، ١٠، ٢٢٣.

(٤) الكتاب ٢/١٨٧، ومغنى اللبيب ٧٧٢. وقائله مجهول. ويروى عجزه :

إذا مارجال بالرحال استقلّت

بَيَّن حكم الأنواع الثلاثة. فقد ظهر أن أنواع الإضافة غير المحضة أربعةَ عشَرَ لم يَذْكُرْ منها إلا ثلاثةً وهو إخلالٌ كبيرٌ.

والثاني : أنه قال فيما ذكر من تلك الأنواع : «فعن تنكيره لايُعْدَلُ»، والنحويون يقولون : إنَّ تعريفها بما أُضِيفَتْ إليه جائزٌ، فتقول : مررت بزيدٍ ضاربكَ، ومررت بزيدٍ مثلِكَ ، ومررت بعبدالله غَيْرِك، وكذلك سائر الأمثلة، إلا الصفة المشبهة باسم الفاعل، فإن التعريف لايدخُلُها البتَّةَ.

قال سيبويه- بعد ماذكر أنواع ما إضافتُه عنده غيرُ مَحْضَةٍ- : «وزَعَمَ يونُس والخليلُ ـ رحمه الله ـ أن الصِّفاتِ المضافةَ ـ يعنى إلي المعرفة ـ التى صارت صفةً للنَّكرِة ـ قد يَجُوزُ فيهنَّ كُلِّهنَّ أن يكنَّ معرفةً» قال : «وذلك معروفٌ في كلام العرب، يدلّكُ على أنه يجوزُ لك أن تقولَ : مررت بُزيدٍ مثلك، أرادوا مررت بزيد المعروف بِشَبَهِكَ». قال : «ويدلُّك على ذلك قولك : هذا مثلك قائما، كأنه قال : هذا أخوك قائما، إلاَّ حَسَنَ الوجه، فإنه بمنزلة رجلٍ(١)».

واستدلَّ على ذلك بأنه يجوزُ لك أن تقولَ : هذا الحسنُ الوجهِ، فيصير معرفةً بالألف واللام، كما يصيرُ الرجلُ معرفةً بالألف واللام. فلو كان معرفةً لم يصلُح دخولها عليه، فإذًا قد عُدِلَ عن تنكير مازعم أنه لايُعَدلُ عن تنكيره، ووقع في بعض النسخ : [فَعَنْ تَنِكْيِرِه لايُعْزَل].

والمعنى واحدٌ، وهذا كلُّه ظاهرُ المخالفة والفساد.

والجواب عن الأول : أنَّ مقصوده مامثل به في قوله : (ربَّ راجينا).. إلى آخره. وكلُّ ماتقدم في السؤال غيرُ مراد له إلا أمثلة المبالغة، فإنها في معنى

---

(١) الكتاب ٤٢٨/١ ـ ٤٢٩

اسم الفاعل وقد ألحقها به في بابه كما سيأتى إن شاء الله.

٣٤٥ وأما أفعل التفضيل / فمختلف فيه : هل إضافتُه محضةٌ أم غيرُ محضةٍ ؟ على أقوالٍ ثلاثةٍ ، فالجمهور على أنَّ إضافَتَه محضةٌ بإطلاق .

قال ابنُ الضَّائع : وهو مذهبُ البصريّين وظاهرُ كلام سيبويه ، لأنه قال [(١)] : لو قلتَ : هذا زيدٌ أَسْوَدَ الناس ، لم يَجُزْ لأنَّ الحال لاتكون إلا نكرة .

ومذهب الفارسىِّ فى : «الإيضاح[(٢)]» أنها غير محضة ، ومنهم من قال : إن كانت إضافتهُ على معنى من كانت غير محضةٍ ، وإن كانت على معنى فى كانت محضةً والذى رآه هُنا هو رأيهُ فى التَّسهيلِ[(٣)] أَيْضًا .

واستدلّ على صحته فى الشرح بأنّ الحامل على اعتقادِ عدم التمحُّضِ فى إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها وقوعُ الأول منها موقع الفعلِ ، ووقوع الثانى موقع مرفوع ذلك الفعل ومنصوبه ، وأفعل المضاف بخلاف ذلك ، فلم[(٤)] يَجُزِ اعتقادُ كونِ إضافتهِ غَيْرَ محضةٍ . هذا وجه .

ووجهٌ آخَرُ : أنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا أُضِيفَ إلىَ مَعْرِفَةٍ لاينُعَت إلا بمعرفةٍ ، ولا يُنعَت به إلا معرفة ، ولاتَدْخُلُ عليه رُبَّ ، ولايُجْمَعُ فيه بين الإضافة والألف واللام ، ولاينصبُ على الحال إلا فى نادرٍ من القول ، ولو كانت إضافتُه غَيْرَ محضةٍ لكان نكرةً ، ولمَ يَمْتَنِعْ وقوعُه نعتًا لنكرة

---

(١) الكتاب ١١٣/٢ .

(٢) الإيضاح ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٣) التسهيل ١٥٦ .

(٤) س : فإن لم .

ولامنعوتًا بها ، ولامجرورًا بُربَّ ، ولا مجموعًا فيه بين الألف واللام والإضافة ، ولامنصوبًا على الحال دو استندار . واحتُرِزَ بالاستندار مما فى الحَديثِ من قَوْل المرأة : «وما لنا أكثرٌ أَهلِ النار[١]» .

وأما إضافة الاسم إلى الصفة فمحضةٌ ، فإن الأوّلَّ (غير[٢]) مفصول بضميرٍ مَنْويٍّ ، كما فى الصَّفةَ ، ولاهو واقع موقع الفعلِ ، ولا الثانى واقع موقع مرفوعٍ ولا منصوبٍ ، فيكون الموضُع فى نِيَّةِ التنوين ، فلا مُوجبَ لعدم تمحُّضها قياسًا ، ولا أيضاً عومل هذا المضافُ معاملةَ المنكَّرِ عندما أُضيفَ إلى معرفةٍ ، فلا سبيلَ إلى دعوى أَنَّ إضافتَه غيرُ محضةٍ .

فإن قيل : إنه فى تقدير الانفصالِ بموصوفِ الثانى ، أي : مسجد الوقتِ الجامع ، وكذا سائرها .

قيل : بل هو من حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفة مقامه ، وإذا قامت الصفة مقامه كانت فى الإضافة على حكمه ، ولو حضر الموصوف لكانت إضافتُه محضةً ، فكذلك إذا حَضرِ نائبهُ .

(فإن[٣]) قيل : معنى الانفصال هنا مُعْتَبَرٌ من جهة أَنَّ المعنى يَصحُّ به دون تَكَلُّفٍ ، وهو أن يكون صفةً وموصوفًا كالمسجِدِ الجامِعِ ، فأَمَّا مسجدُ الجامِعِ فمحتاج إلى تَكَلُّفِ التقديرِ . وأيضاً جَعْلُ الأَوَّلِ منعوتًا والثانى نعتًا

---

(١) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الفتن ، باب فتنة النساء ، الحديث ٤٠٠٣/١٣٢٦ بإسناده إلى عبد الله بن عُمَر .

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

مُطَّرِدٌ كـالحَّبـةِ السَّمـراءِ والحبـَّةِ السَّوداءِ والحَّبةِ الخضـراءِ ، للحنطة والشُّونيزِ[1] والبُطْمِ ، والإضـافةُ غير مطَّرِدَة ، ولذلك يجوزُ الإتباعُ فيما جـازت فيـه الإضـافـةُ كـالمسجدِ الجـامعِ دون العكس ، فـلا يجـوز : حبَّةُ السَّمـراءِ ، فـإذًا إضـافـةُ هذا النوعِ منويةُ الانفـصـالِ لأصـالتـهـا بالاطِّرادِ والإغناءِ عن تَرْكِ الظَّاهرِ .

٣٤٦ قيل : هذا كله لامانعَ فَيه تَمحُّضِ / الإضـافة لأن العرب استعملت هذا النوع على وجـهـين ،ولكلٍّ وجـهٍ مـعنىً مـسـتـقلٌ ، فـلا يجبُ أن يُرَدَّ أحدُهـمـا إلى الآخـر ولا أن يكون أصـلاً له ، وإذالم يكن أصـلاً له كـانت الإضافة على أصلها من التمحضِ ، حتى يُلجئَ ملجئٌ إلى خلاف ذلك ، ولامُلْجِئَ إلى خـروجـهـا هنا عن أصلهـا ، فـهي إذًا مـحـضـة ، وأيضًـا ،فـالوجـهان مسموعان ، والإضـافة وإن كانت غير مُطَّرِدَةٍ فلا بُدَّ لها من وجهٍ ، وهو ما ذَكرُوه من إقامةِ الصِّفَةِ مقامَ الموصوف ، وإذا قامت مقاَمة فهي على حُكْمِه في تَمُحَضِ إضافة الأول إليها ، ولو كان حذْف الموصوفِ وإقامةُ الصِّفةِ مقامه موجبًا للانفصَالِ لكانَتْ إضافةُ نحوِ : غلامِ الخَيَّاطِ ، وَفَرسِ الشجـاع ، وثوب العاقل ، غيَر مَحْضةٍ ، وذلك غيرُ صحيحٍ ، فكذلك هنا .

وأما إضـافَةُ المسمىَّ إلى الاسم . فلاَ فْرقَ في الحاصل بينها وبين إضاَفةِ نحو : غلامِ زيدٍ ودَارِ فلان ، فكما تُعَرِّف هذه الإضـافة وتُخَصِّص، فكذلك يوم الخميسِ وذو زيد ، لأن المعنى : صـاحب هذا الاسم المعروفِ، كما[2] . تقول : غلامُ زيدٍ المعروفِ .

---

(١) هذه تسمية الفرس للحبة السوداء .

(٢) في الأصل : لاتقوم .

وأما إضافة الصِّفة إلى الأسم : فمن باب إضافة (الخاص إلى العام[1]) والنوع إلى الجنس ، وهى إضافة معَرِّفةٌ بلا إشكال .

وأما إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف : فليس ذلك بِمُتَحصِّلٍ ؛ بل قوله : «علا زيدنا» ونحوه ، من باب اعتقاد تنكير الأعلام ، ثم تعريفها ، فإنك تقول : جاءنى زيد وزيد آخر ، فكذلك تقول على هذا : زيدُ بنى فلانٍ ، كما تقول : شيخ بنى فلان ، وجعله من ذلك الباب تَكَلُّفٌ لا معنى له .

وأما إضافة المُؤكَّد إلى المؤكِّد : فمن باب إضافةِ المسمَّى إلى الاسم ، وقد تَقَدَّم .

وأما إضافة المُلْغى إلى المُعْتَبر : فليس الأمر فيها كما قال ، وليس ثَمَّ مُلْغًى ، وهو عند الفارسىِّ وغيره على غير ذلك ، فاسمُ السلام[2] . على حَذْف المضاف ، أي اسمُ معنى السلام ، واسم معنى السلام هو السلام ، أو هو على أَنْ جَعَلَ اسماً بمعنى مُسمًّى كأنه قال : ثم مُسَمًّى هذا الاسم عليكما .

وقوله : مِثْل كذا ، مما أقيم فيه مثلُ الشئُ مقامَ الشئ ، وقد تفعل ذلك العرب بالمِثْل والمَثَلِ ، ولذلك تقول : مِثْلُك يفعل الخير ، وإنما المعنى أنت ، ولكنهم أَتَوا بالمثل لمعنى من المبالغةِ فى وصفْه ، وهذا النوع من ذلك .

وأما إضافة المعتبر إلى المُلْغى : فليس ثَمَّ مُلْغىً ؛ بل إضافَةُ الوجه فى : حسنٍ وَجْهُه مقصودةٌ ، كما يقصدُ التعريف فى مواطن تبُّرعًا وتوكيداً ومطابقةً بين العبارة والمُعَبَّر عنه ، ونظيرُ هذا الإتيانُ بالنَّعتِ فى موضعٍ لايجب (فيه[3]) لعلم المخاطب ، وإن كان الأصل غير ذلك ، فلا يخرجه العِلْم به عن كونه مُعْلَمًا ،

---

(١) سقط من س .

(٢) انظر نتائج الفكر للسهيلى ٤٨ .

(٣) سقط من س .

وهذا من باب التطوع بما لايلزم .

وأما أىٌّ الموصولة : فإنها قد اكتنفها إبهامان :

إبهامٌ من جهة نفسها قبل النظر فى أقسامها ، وذلك الذى أزالته الإضافة ، وإبهامٌ من جهة خصوص الموصولية : فلا بُدَّلها من صِلَتِها لتوضِّحَ معناها حتى يَتَشَخَّصَ ، كما أنها تَتَخَصَّص وتَتَشَخَّص/ بجوابها ٣٤٧
إذا كانت استفهامية ، فلم يتوارد عليها تعريفان من جهةٍ واحدةٍ ، فلا مُلْغًى فى المسألة . وأما عَوًّى[١] السماء فمن باب : علا زيدنا .

وأما الألفاظ المذكورة من مثل وغير وشبههما :فهى (مما[٢]) قُصِدَ إخراجها عن مقصودِ كلامه ، لأنِ مقصوده ما كان مقيساً من الإضافةِ غيرِ المحضَةِ ، وأما ما تَقَدَّم فألفاظ غيرُ مقيسةٍ ، بل يقتصر فيها على المسموع ، فلم يَحْفِلِ[٣] بها ، وإنما اعتنى بما هو قياس خاصة . وكان[٤] ماكان نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيه مسموع أيضًا ، فلم[٥] يقصِدْ ذكره . والذى يُشْعِرُ بقصده لما ذكر أنه أتى بأربعةِ أمثلهٍ ، ثلاثةٌ منها لثلاثة أبواب والرابع تكرار ، وهو قوله : «قليلِ الحِيَلِ» ، فإنه متحد مع قوله : «عَظِيمِ الأَمَلِ» وكان يمكنه أن يأتى بمثالٍ رابعٍ يَدُلُّ به على مالم يذكر ، فتكريرهُ للمثال إشعارٌ بهذا القصد .

---

(١) فى قول الفرزدق :

فلو بلغت عَوّى السماءِ قبيلةٌ ... لزادت عليها نهشل وَتَعلَّتِ

وقد تقدّم .

(٢) عن س .

(٣) فى الأصل : يجعل .

(٤) فى الأصل : وكذلك .

(٥) س : فلا .

والجواب عن الثانى : أن إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها إذا كانت بمعنى يفعل على وجهين :

أحدهما : أن تكون على اعتبار معنى الفعل فيها ، وأن القصد إنما هو التخفيف ، فالإضافة فى هذا القسم غير مَحْضَةٍ ، ولاتكون مع هذا القصدمحضةً أصلاً ، لأن الموضعَ موضعُ الفعلِ ، فكأنَّ الفعْلَ ثَمَّ موجودٌ وهذا القسمُ هو الّذى تناوله كلامُ الناظم لقوله : «وإن يُشَابِهِ المضافُ يَفْعَلُ» ، يعنى أن يكون القصد بالمضاف رفعَ مابعده أو نصبَه كالفعلِ ، لاغيرَ ذلكِ ، وإنما أُضِيفَ تخفيفا ، ولم يُرَدْ تخصيصُه بالثانى ، فعلى هذا القصدِ لايُعَدلُ عن تنكيرِهِ أصلاً كما قال .

والثانى : أن يكون على غير اعتبار معنى الفعل ولا القصد إليه ، وإن كان أصله معنى الفعل ، بل اعتبر فيه الاسمية مجردة عَمَّا[1] تعلّق بها من شَبَهِ الفعلِ فى قصد القاصد ، فهذا القسمُ الإضافةُ فيه مَحْضةٌ ، ولاتكونُ غَيْرَ محضةٍ مَعَ وجُودِ هذا القصد أصلا ، لأنه إذ ذاك اسمٌ أُضِيفَ إلى اسمٍ كغلام زيدٍ ، وصاحبك ، ولم يتناوله كلامُ الناظمِ ، لأَنَّ شَبَهَ الفِعْلِ (هنا[2]) من حيث القصد مُهْمَلُ الاعتبار ، وإنما المقصود تخصيص الأول بالثانى والثانى مَعْرِفَةٌ ، فحصل التعريفُ بلا بُدٍّ ، فدخل له بهذا القصدِ فى قسم مايَتَعرَّفُ أو يتخصَّصُ

وأما الحسنُ الوجهِ : فإنّما لم يَدْخُلْه التعريفُ ، لأنَّ الوجهَ هو فاعل الحسن ، فتقدير[3] التنوين قائم إذا حَقَّقنا معنى الفعلِ له ، وهذا التحقيقُ غيرُ

---

(١) فى الأصل : «من ما» .

(٢) ليست فى س .

(٣) الأصل : بتقدير .

زائلٍ أصلاً ، فلا يمكن أن تكون إضافتهُ محضةً[1].

وأيضًا : فالحَسنُ هو الوجه فى المعنى ، فالإضافة المحضة فيه تؤدِّى إلى إضافة الشئ إلى نفسهِ ، فلم تَصحَّ فيه إضافةٌ محضَةٌ.

فإذا تقرر هذا فقد حصل لنا أن الإضافة فى هذه الأمور على وجهين : محضةٌ وغير محضة ، كما قال/ سيبويه وغيرهُ ، وأنَّ كلام ٣٤٨
الناظم لم يتناول إلاأحد الوجهين ، وهذا من الناظم احترازٌ حَسَنٌ ، وبناء للمسألة على أصلٍ صحيحٍ مليحٍ ، وبالله التوفيق.

ثم بَيَّن أسماءَ القسمين فى الاصطلاح فقال :

وذى الإضافةُ اسمُها لَفْظِيَّةْ وتلكَ مَحْضَةٌ ومَعْنَوِيَّهْ.

يعنى أَنَّ هذه الإضافةَ المذكورة أخيرا ، وهى القريبه (الذكر[2]) المشار إليها بذى المقتضيةِ للقرب اسمُها الواقعُ عليها فى الاصطلاح الإضافةُ اللفظيَّةُ ، أى التى المقصود بها تخفيفُ اللفظ خاصَّةً ، لأن معنى قولك : مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ غداً - بالإضافة - هو معنى قولك : ضاربٍ زيداً غداً ، بغير إضافة ، لكن حُذِف التنوين ، فأضِيفَ تخفيفاً ، ومعنى التنوين مرادٌ كأنه موجود ، فلا تعريفَ ولاتخصيصَ.

وأما تلك الإضافة المتقدمة الذكر قبلُ ، فذكر أنها تسمى إضافة محضة ، لأنّها خالصةٌ من شائبة الانفصال ، ومعنويَّةٌ لأنها تنقل المضاف من الإبهام إلى التعريفِ أو التخصيصِ ، ففائدةُ تلك راجعةٌ إلى المعنى ، كما أنَّ هذه راجعةٌ إلى اللفظ ، وقد اقتضى هذا التقديرُ أن الإضافةَ غير

---

(١) الأصل ، س : غير محضة .

(٢) عن س .

المحضةِ لاتخصيص فيها أصلاً ولاتعريفَ.

أما عدمُ التعريف فَمُسلَّم حسب مامَّر ، وأما عدمُ التخصيصِ فغير مُسلَّمٍ ، وهذا المعنى بعينه . قاله ابنُ عصفورٍ[1] ، فَرَدَّه عليه ابنُ الضائع فقال: أما قوله : لاتعريف[2] ، فصحيح . وأما قوله : ولاتخصيص[2] ، فغير صحيح ؛ لأنك إذا قلت : هذا ضاربُ امرأةٍ ، فقد خَصَصْتَ المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة .

هذا ما قاله ، وهو اعتراض على كلام الناظم ، فكان ينبغى على هذا ألاَّينفى عن هذه الإضافةِ التخصيص بإطلاقٍ.

وقد أجاب عن ذلك شيخُنا الأستاذ الشهير - رحمة الله عليه - (يعنى [أبا] سعيد بن لُبٍّ[3]) وقال : إنَّ كلامَ ابن الضائعِ تحامل على ابن عصفور قال: لأن هذا التخصيص قد[4] كان موجوداً قبل حصولِ الإضافةِ ، فلما حَصلَتِ بَقى التخصيصُ على ما كان عليه ، فلم تُحدثِ الإضافةُ شيئًا . وما قاله الشيخ - رَحمِه الله - واضحٌ ، وهو الجواب عن الناظم ، والله أعلم .

ثم قال :

ووصلْ أل بذا[5] المضافِ مُغتَفَرْ

إنْ وُصِلَتْ بالثَّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ

---

(١) شرح الجمل ٢/ ٧٠ .

(٢) س : لا تَعَرُّف ولا تَخصُّصَ .

(٣) عن هامش الأصل .

(٤) الأصل : على ما كان .

(٥) س : بذى .

أو بالذى لَهُ أُضِيفَ الثَّانِى
كزَيدٌ الضاربُ رَأْسِ الجسانِى
وَكَونُها فى الوَصْفِ كافٍ إنْ وَقَعْ
مُثَنًّى أو جَمْعًا سَبِيلهُ اتَّبَعْ

يعنى أنَّ هذا المضاف الذى لايتَعرَّف بالإضافة ولايتخصَّصُ ، يُغْتَفرُ فيه وصلُ الألف واللام (به[1]) فَيُجْمَعُ فيه بين الألفِ واللاَّمِ والإضافة ، بخلاف المضاف فى القسم الأول ، فإنه لايجوزُ ذلك فيه ، فلا تقولُ : جاءنى الغلامُ الرجلِ ، ولا مَرَرْتُ بالصاحبك[2] ،ولا بالفَرَسِ عَمْروٍ ، ولا الغلامِ امرأةٍ . وإنماً لم / يَجُزْ ذلك ، لأنَّ الإضافةَ فيها يُرادُ بها ٣٤٩
التعريفُ أو التخصيصُ للمضاف ، وكلاهما غيرُ محتاجٍ إليه ، لوجود التعريفِ فيه ، فكان ذلك تحصيلاً للحاصلِ وزيادةً من غير فائدة .وَدَلَّ على أنَّ هذا الحكم لايجوزُ فى القسم الأوَّل قولهُ :

وَوَصْلُ ألْ بدا المضافِ مُغْتَفرْ

كَأنَّه قال : وَصلُها بهذا وحدة مغتَفْرٌ فدلّ على أنه فى غيرِه غيرُ مغتَفرٍ . لكن إنما يُغْتَفَرُ فى هذا القسم فى موضعين :

أحدهما : أن يكون المضافُ إليه قد لِحقته الألفُ واللامُ ، أو أُضيفَ إلى مالحقته الألف واللام ، وهذا المعنى قد ضَمَّ وصفين :

أحدهما : أن يكون معرفةً لانكرة ، فإنه إن كان نكرة لم تلحقه الألف واللام البتَّه ، فلا تقول : مررت بزيدٍ الضاربِ غلامٍ ، ولا بالرجل

(١) عن الأصل .
(٢) س : بصاحبك .

الحسنِ وَجْهٍ - خلافًا للفراء في المسألة الأولى - لأن المضافَ إليه معاقِبُ للتنوين ، والتنوين مع وجود الألفِ واللاَّمِ غيرُ مُقَدَّرٍ ، فلا يصح تقدير حذفه ، فتكون الإضافة معاقبةٌ له ، وجاز ذلك في الضاربِ الرجلِ ، والحسنِ الوجه لما يأتي.

والثاني : أن يكون تعريفُه بالألف واللاّم أو بالإضافة[1] إلى ما هُما فيه ، فلا يصحُّ دخولُها على المضاف إلى معرفةٍ بالعلميَّة ، فلا يقالُ : مررتُ بالرَّجلِ الضارِبِ زيدٍ ، ولا على المضاف إلى الضمير فلا يقال : مررت بالرجلِ الضاربِك، على أن تكون الكاف في موضع جَرٍّ ، ولا على المضافِ إلى مضافٍ إلى غير ذي الألف واللام . ويستوي في ذلك أن يكونَ مضافًا إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، أو إلى مضاف إلى ضمير ماهما فيه ، أو إلى غير ذلك ، فلا يقال مررت بالرجل الضارب أخيك ، أو الضارب أخي زيد ، ولا مررت بالرجلِ الحسنِ وجه أخيه ، ولا بالرجل الحسنِ وَجْهِه ، ولا بالرجل (الضارب[2]) أبي أخيهْ ، ولا الضاربِ أخيه ، ولا ما أشبه ذلك .

فأما مسألةُ الضاربِ زيدٍ ، ونحوه ، من المضاف إلى المعرفة ماعدا المستثنى ، فإن الجمهور على ماأشار إليه من المنع ، ورأى الفراءُ[3] جوازَ ذلك ، والأصحّ المنعُ من جهة القياس والسماع. أما السماع فغيرُ ثابتٍ فيه ، والمتَّبَعُ هو السماعُ ، والقياسُ إنما يأتي من وَرَائِه .

وأما القياس : فإن صورة المسألة صورة الممتنع ، من الجمع بين أداتَيْ تعريفٍ ، وإن كانت إحداهما غيرُ مُؤَثِّرةٍ ، ولو جازَ ذلِك على تقدير لحاقِ الألفِ

---

(١) الأصل : الإضافة .

(٢) سقط من س .

(٣) شرح الكافية للرضى ٢/٢٢٧ .

واللامِ بعد الإضافة لجاز مثلُه فى غُلامِ امرأةٍ ، إذا أريد تعريفُ الغلامِ ، وكذلك فى ضارب رجل ونحوه ، وهذا كلّه ممنوعٌ بإطلاق .

فإن قيل : إنّ ذلك قد يجوزُ على تأويلِ الذى هو ضارب زيد ، كما يصحُّ أيضا الضاربُ رجلٍ ، على ذلك التأويل .

فالجوابُ أنَّ هذا المعنى هو الذى احتَجّ به الفراءُ ، ورُدَّ بأنه يلزمه أن يجُيز هذا الحسنُ وجهٍ ، وهذ الغلام زيدٍ ، على تأويل : الذى هو حسنُ وجهٍ ، والذى هو غلامُ زيدٍ . وهو غيرُ جائز باتفاق .

وأما مسألة : الضاربك ، فإن قولك : هذا الضاربك ، ومررت بالرجل الضاربك والضاربه ، جائز على الجملة ، إلاَّ أن حمله على أن الكاف والهاء/ فى موضع خفضٍ بالإضافة هو المتنازعُ[1] فيه ، فذهب ٣٥٠
المبردُ - فى قوله الأول - والرّمانى والزمخشرى إلى جواز ذلك ، ويوافقهم الفراء من المسألة التى فوق هذا[2] .

وذهب غيرهم ، ومنهم الناظم ، إلى المنع ، وأنَّه إنما تكون الكافُ هنا أو الهاءُ فى موضع نصبٍ على المفعوليةِ ، اعتباراً بالظاهر ، لأنه هوالأصل ، فكما أنك إذا قلت : هذا الضارب زيداً نَصَبْتَ البتَّةَ ، فكذلك مع المضمر لأنه نائبٌ عنه ، إذ لايصحُّ أن يُنْسبَ إلى النائب مالايُنْسَبُ إلى المَنُوب عنه . وهذه طريقةُ سيبويه فى اتصال المضمر باسم الفاعل أنْ يَعْتَبِرهُ بالظاهر .

وأما مسألة : هذا المكرمُ غلامِه ، والضاربُ أبى[3] أخيه ، فإنَّ

---

(١) س : المنازع .

(٢) فى هامش الأصل : قبل هذه .

(٣) الأصل : أى .

بعضَ النحويّين أجاز هنا أن يعاملَ ضميرُ مافيه الألفُ واللامُ معاملة ظاهره .

والناظم أشار هنا إلى منع ذلك ، وإن كان قد أجازه فى التسهيل[(١)] .

والصحيحُ المنعُ ؛ إذ لو جاز معاملة الضمير معاملة ظاهره ، لجاز ذلك مطلقا ، فكان يجوز : رُبَّ رجلٍ وأخيه ، ونحوه ، جوازًا حسنًا ، ولجاز أن تَقُولَ فى جواب ما أتانى رجل : كلُّه أتاك[(٢)] ، وما أشبه ذلك ، ولكان قولك : جاءنى رجلٌ فأكرمتهُ فى معنى : فأكرمتُ رَجُلاً . وكلُّ ذلك غيرُ صَحَيح .

وأما مسألةُ : الحَسَنِ وَجْهه ، ونحوها ، فغيرُ جائزةٍ باتفاق[(٣)] ، لأن الأَولَ مقرونٌ بالألف واللام دون الثانى ، فالمعرفة مضافة إلى النكرة ، وذلك عكسُ وَضْع الإضافة ، لأن الأصل فى الإضافة أن يضافَ المنكَّرُ إلى المعرَّفِ ليكتَسىَ منه التعريفَ أو التخصيص[(٤)] ، فهذا عكسُ ذلك ، ولأجله امتنع الحسُن وجهٍ[(٣)] وتزيدُ هذه المسألةُ بأن جُمع فيها بين الضمير المنقول من الوجهِ إلى الصِّفة ، وتكراره فى الوجه ، فكان ذلك نقضَ الغرضِ ، فلهذين الأمرين امتنعت هذه المسألة .

وإذا اثْبَتَ هذا فمثالُ كونِ المضاف إليه بالألف واللام قولُكَ : مررتُ بالرَّجُل الحَسنِ الوجه ، وبالرجل الضاربِ الغلامِ . وكذلك اسم المفعول إذا قلت : هذا المضروبُ الغلامِ . ومنه قوله : «الجَعْدِ الشَّعَر» - والجَعْدُ : اسم فاعل من جَعُدَ شعره جُعُودة : ضد سَبُطَ سُبُوطَةً ، فيصحُّ هاهنا الجمع بين الإضافة والألف واللام .

---

(١) التسهيل ، باب اسم الفاعل ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) س : أتانى . وانظر نتائج الفكر للسهيلى٢٧٦ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٤٣٥ - ٤٣٦ .

(٤) س : والتخصيص .

ومثـالُ كونِ المضـافِ إليـه مضافًا إلى ماهُما فيه قولك : مررت بالضـاربِ وَجْهِ الأخ ، والحسنِ وَجْهِ الأب . ومنه مثـاله : زيدٌ الضـاربُ رأس الجانى ، وإياه عَنَى بقوله :

أو بالَّذىِ له أُضيِفَ الثَّانى

فبالذى معطوف على بالثانى ، وكلاهما متعلق بِوُصِلتْ . والضمير[1] . فى «وُصِلتْ» عـائد على أل ، كـأنه قـال : إن وصلت بالذى أضيف له الثانى ، يعنى أنه إذا وُصِلَت الألفُ واللامُ بما أُضيفَ له الثانى ، وهو المضاف إليه ، فهو كما لو كان المضاف إليه نَفْسُه بالألف واللام ، وهذا المثال من باب اسم الفاعل ، والأول من باب الصفة المشبهة .

والأصلُ فى المسـألتين : حَسَنُ الوَجْهِ ، وضـاربُ الرجلِ ، بتعـريف المضـاف إليـه ، فلمـا كـان المضـافُ إليـه لايتـعـرَّف بهـذه الإضـافـة ، لأن إضـافـة الحسن الوجه لاتُعَرَّف أبدا ، وإضـافـة الضـارب الرجل مع بقـاء معنى الفعل كذلك ، أدْخَلُوا الألفَ واللامَ لتعريف المضـافِ ، فـقـالوا : الحسُن الوجهِ ، وحملوا عليه الضارب الرجل لأنه - وإن كان لا / يَتَعرَّف ٣٥١ بالإضافةِ مع بقاء معنى الفعل - ويصحُّ أن يتعرف بها على الجملة مع عدم اعتبار ذلك المعنى ، فصارت العلَّةُ فى الحَسَنِ الوجهِ موجبةً ، وفى الضـاربِ الرجلِ مـجوِّزَةً ، والعلة المجوَّزة إذا لمَ يَتَحتَّمِ الحكمُ معـها لم يُنْسَبْ إليها حسب مايتبين فى الأصول ، فلذلك قالوا بالجمل .

وإنما اشـتُرِط فى المضـاف إليـه الألفُ واللامُ ، لأنه إمـا أن يكون نكرةً أو معرفةً ، فإن كان نكرة لم يَسُغ من قَبلِ أنّا لما أعطينا الصّفة لفظ

---

(١) الأصل : وضمير وصلت .

الإضافة ، وإن لم يكن معناها معناها ، لم يَجُزْ أن يكون لفظُها خارجًا عن لفظ الإضافه الصحيحة ، لأناشبهناها به ، وليس فى شئ من الإضافات لفظًا وحقيقةً ، فى غير النداء ، ما يكون المضافُ فيه معرفةً والمضافُ إليه نكرةً ، فلو أجزنا هذا لكان مخالفاً لما شبهاه به . وإن كان المضاف إليه معرفةً فذلك غير مستنكر ، إذ كان التعريف والإضافة لايتنافيان .

ألا ترى أن «غلام زيد» معرفتان : الأول بالإضافة ، والثانى بالعلمية ، فلما لم يَتَعرَّفِ الأولُ بالإضافةِ أَدْخَلُوا ما يقع به التعريف ، ومقتضى هذا أن يجوز : الحسنُ وَجْهِهِ أيضا ، إلا أنهم امتنعوا منه لما ذكر ، فلم يبق إلا أن يكون الثانى مُعَرَّفاً بالألف واللام ، أو بما أضيف إليهما ، لأن كونهما فى المضاف إليه قريب من كونهما فى المضاف ، لأن المضاف والمضاف إليه كشئ واحد ومن أمثله دخول الألف واللام فى المضاف إليه قول المرَّاد الأسَدىّ ، أنشده سيبويه[1] :

أنا ابنُ التَّارِكِ البكرىِّ بِشْرٍ
عَليهِ الطيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعًا

وقال الفرزدق أنشده الزَّجَّاجُ[2] فى الكتاب :

أبَأْنا بها قَتْلَى وما فى دمائها
وفاءٌ ، وهُنَّ الشَّافِياتُ الحَوائِمِ

---

(١) الكتاب ١/١٨٢ ، والأصول ١/٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٣٤ ، ٣٨٢ ، ٣٩٥ ، والخزانة ٤/٢٨٤ ، ٥/١٨٣ ، ٢٢٥ .

(٢) فى هامش الأصل : «وسيبويه» عطفًا على الزجاج . وليس البيت فى الكتاب ، ولعل الزجاج ذكره فى شرحه لشواهد الكتاب ، والبيت فى ديوان الفرزدق ٢/٣١٠.
هذا ويقال : أباء السلطان فلانا : إذا اقتصّ رجلا برجل . والحوائم : جمع حائمة ، وهى العطاش جدًا .

والموضعُ الثانى من موضعَىْ لَحَاقِ الألف واللام المضافَ أن يكوَن مُثَنًّى أو مجموعًا على حدِّه ، وذلك قوله : «وكونُها فى الوَصْفِ كافٍ إن وَقَعْ» .. إلى آخره ، يعنى أن الألف واللام إذا دخلت على الصفة وهى[1] مثناةٌ أو مجموعةٌ جَمْعَ السلامةِ بالواو والنون ، فذلك كافٍ فلا يحتاجُ إلى اشتراط دُخُولها فى المضاف إليه وهو الثانى ، فيجوزُ لك أن تقولَ فى اسم الفاعل : هم الضارِبُو الرجلِ ، هم الضارِبُو وجهِ الأخ ، وهما الضاربا الرجلِ ، والضاربا وجهِ الأخ[2] ، كالمفَردِ . ويجوزُ أيضا : هم الضاربُو زيدٍ (والضاربا[3] زيد) . وكذا فى الصفةِ المشبَّهةِ فتقول : هم الطيِّبو الأخبارِ ، وهم الطيِّبوُ أخبار الآباء ، وهما الطيِّبا الأخبار ، وأخبار الآباءِ ، وهم الطيِّبُو أخبارٍ ، وهما الطيبا أخبارٍ . وما أشبه ذلك ، وإنما كان هذا جائزًا هنا دون غير المثنى والمجموع على حدِّه ، لأن حذف النون هنا ليس للإضافة ، بل لطول الاسم بالنون ، لأن الألف واللام موصولة ، فكما حُذِفت النون فى الموصول لغير إضافة فى نحو ماأنشده سيبوية للأخطل[4] :

أَبَنِى كُلَيبٍ إنَّ عَمَّى اللَّذَا
قَتَلاَ المُلُوكَ وفَكَّكا الأغْلاَلاَ

وقول أشهب بن رُمَيْلَةَ ، أنشده أيضا[5] :

---

(١) فى الأصل : مع مثناة .

(٢) فى الأصل : وجه الأول .

(٣) سقط من س .

(٤) الكتاب ١/١٨٦ ، والمقتضب ٤/١٤٦ ، وشرح الكافية للرضى ٣/١٩ ، ٤٢٤ ، والخزانة ٦/٦ ، ٨/٢١٠ والبيت فى ديوانه ٣٨٧ .

(٥) الكتاب ١/١٨٧ ، والمقتضب ٤/١٤٦ ، والمحتسب ١/١٨٥ ، وشرح الكافية للرضى ٣/٢٠ ، ٤٢٠ ، والخزانة ٦/٢٥ .

[و] إنّ الذى حانَتْ بِفَلْج دماؤهُمْ

هُمُ القومُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالدِ

فكذلك حذفت لغير إضافة فى/ نحو قول الفرزدق[1]: ٣٥٢

أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطةٍ نَهارًا

من المُتَلَقِّطى قَرَدِ القُمامِ

أنشده سيبويه[2] ، وأنشد أيضا [3] :

الفارجى بابِ الأميرِ المبْهَمِ

وقولَ الآخرَ وهُوَ من الأنصار[4] :

الحافِظُو عَوْرَةِ العَشِيرةِ لا

يَأْتِيهُمُ من وَرائِنا نَطِفُ

وإنما حُذفت لطول الاسم بالصلة ، قاله سيبويه ، والدليلُ على صِحَّة ذلك جوازُ الحذفِ مع عدم الإضافة فتقول :

الفارجى بابَ الأميرِ المُبْهَمِ

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرةِ

وما أشبه ذلك ، إلاَّ أَنَّ الخفْضَ أولى لموافقة اللفظِ ، وهذا بخلافِ

---

(١) ديوانه ٢/ ٢٩٠ . وفى اللسان : «يعنى بالأسيِّد هنا سويداء وقال : من المتلقِّطى قرد القمام ، ليثبت أنها امرأة ، لأنه لايتتبع قَرَدَ القمام إلا النساء». والخريطة : تصغير خريطة ، وهى مثل الكيس . والقَرَدُ : نفاية الصوف والوبر والشعر مما يغزل .

(٢) الكتاب ١/ ١٨٥ ، ومعانى القرآن للفراء ٢/ ٢٢٦ ، واللسان : قرد .

(٣) تقدّم البيت ، انظر .

(٤) كذا نسب فى الكتاب ١/ ١٨٥ ، وقد نسب إلى قيس ابن الخطيم ، وهو فى ديوانه ٦٣ ، ١٧٢ ، وإلى مالك بن العجلان ، وإلى عمرو بن أمرئ القيس وإلى غير هؤلاء ، وانظر الخزانة ٤/ ٢٧٢ ، ٥/ ١٢٢ ، ٤٦٩ ، ٨/ ٢٩ ، ٢٠٩ .

الضَّاربِ زيد ، والحَسَنِ وَجْه، فإنَّها ليست كذلك .

وفاعلُ «وَقَعْ» ضميرُ الوَصْفِ .

وَقَوْلَهُ : (سَبِيلَهُ اتَّبَعْ) فى موضع الصفةِ لجمع ، وضميرُ «سَبِيله» عائد على المثَنَّى ، والضميرُ الفاعلُ فى «اتَّبعْ» ضميرُ الجمع ، والتقدير : أو جمعًا مُتَّبعًا سبيل المُثَنَّى ، واتباعُ الجمع سبيلَ المثنَّى هو كونُه على حدِّه ، وجاريًا مجراه فى لَحَاقهِ المَدَّةُ والنونُ ، وهو معنى إطلاقِ النحويِّيْن : الجمع الذَّى على حدِّ التثنية . وتحرَّز به من جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، فإنهما جاريان فى الحكم مَجْرَى المُفْرَد ، فلا تَدْخل عليهما الألف واللام ، إلاَّمع كونهما فى المضاف إليه ، فلا تقول : جاء ني النِّسوةُ الضَّواربُ زيدٍ ، ولا الضاربات زيدٍ وإنما[1] يقال : الضارباتُ الرَّجُلَ ، والضارباتُ الرَّجُلِ ، والضواربُ غلامَ الرجلِ ، والضارباتُ غُلاَمِ الرَّجُلِ ، ونحو ذلك علىَ حدِّ ما يُقال فى المفرد ، فلأجل هذا قَيَّد الجمع بقوله : «سَبِيلَهُ اتَّبَعْ» . واللهُ أَعْلَمُ .

ثم قال الناظم :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثانٍ أوَّلا

تأنِيثًا أنْ كانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ

كَسَبَ وَأكسَبَ يتعديان إلى مفعولين فتقول : كَسَبته مالا وأكْسَبْتُه إياه ، وأنشد ابن الأعرابى[2]:

فأكسَبَنى مالاً وأكسَبْتُه حَمْدَا

---

(١) فى الأصل : ولا يقال .

(٢) فى التهذيب ١٠/٧٩ - ٨٠ : «وقال أحمد بن يحيى : كل الناس يقولون : كسبك فلان خيراً ، إلا ابن الاعرابى فإنه يقول : أكسبك فلان خيرًا» .

وكَسَبَ يتعدى إلى واحد أيضًا فتقول : كَسَبْتُه[١] مالا فَكَسَبَ ، مما جاء فيه فَعَلْتُه[٢] [ففعل[٣]] ومفعولُ «أكَسَبَ» هنا أعنى الثانى قوله : «تأنيثا» والأول قوله «أوَّلاَ» و«مُوْهلا» . بمعنى مُؤْهلا ، أي : جُعِلَ أهلا للحذف . يقال : آهلَكَ الله للخير ، جعلك له أهلا .

وهذان البيتان يذكر فيهما أنَّ المُضاف – وهو الأول – قد يكتسى من المضاف إليه – وهو الثانى – التأنيث وهو قليلٌ (جدا[٤]) ، ولذلك قال: «وَرُبَّما» ، يعنى أنه قد يجئ قليلا فى المضاف أن يكتسب من المضاف إليه التأنيث فى اللفظ ، كما يكتسب منه التعريف ، ولكن يُشْتَرط أن يكون المضاف سائغاً حَذْفُهُ وإقامةُ المضاف إليه مُقَامَه ، من غير أن يُخلَّ ذلك بالمعنى المراد ، بل يكون المضاف إليه مؤدياً معنى[٥] المضاف وإن كان ذلك مجازًا ، هذا معنى كونِهِ مُؤْهَلاً للحذف ، لأن المضاف إذا أَخَلَّ حَذْفُهُ بالمعنى ، فليس بِمُؤْهَلٍ للحذفِ ، فقولُكَ : جاءنى غلامُ هندٍ ، وأتانى أبو زينَبَ ، لايجوز (فيه[٤]) حذفُ الغلامِ ولا الأب ، لفساد المعنى ، فلا يصح[٦] لك أن تقولَ : جاءتني غلامُ هندٍ ، ولاأتتني أبو زينَبَ / ، ولا ما ٣٥٣
أشبه ذلك .

قال سيبويه : «فإن قلت : من ضَرَبَتْ عبدُ أُمِّك ، وهذه عَبدُ زينَبَ ،

---

(١) فى الأصل ، س : كسبت .

(٢) فى الأصل : فعلت .

(٣) عن س .

(٤) عن الأصل .

(٥) س : يعنى .

(٦) الأصل : يصلح .

لم يجز ، لأنه ليس بها[١] ولا منها، ولايجوزُ أَنْ[٢] تَلْفِظ بها ، تريد[٣] الغُلاَمِ[٤] : يعنى أن العبد ليس بعضَها ولاإياها ، ولايجوز لك أن تَحْذِفَ الغُلام ، وهو مُراد؛ لأنّ الكلام غير مستقيم بذلك ، إذ لاتلفظ بالمرأة وأنت تُريدُ غلامها ، وإنما المقصود أن يُلْفَظَ بالمضاف إليه وهو يؤدِّى[٥] معنى المضاف ولو بالمجاز ، فهذا هو الذى يُعامَلُ فيه المضافُ معاملةَ المضافِ إليه .

ومثاله قول العرب : اجتمعت أهل اليمامة ، فأنثوا الأهل لإضافته إلى المؤث ، لأنك لوحَذَفْتَ الأهل فقلت : اجتمعت اليمامةُ ، لصحَّ الكلامُ وفُهِم المرادُ، وكذلك يقول من تكلم بالأهل .

قال سيبويه[٦] : «وسمعنا مِن العَربَ من يقول ممَّن يوُثَقُ بَعَربِيَتِه[٧]: اجتمعتْ أهل اليمامة» ، (٨- قال : «لأنه يقولُ فى كلامِه : اجتمعت اليمامةُ ، والمعنى أهلُ اليمامة -٨) وحاصل مايكون هكذا أن يكون المضافُ جُزْء المضاف إليه أو كجُزْئِه ، فمثالُ ما هو كجُزْئِه ما ذكر آنفا . وفى القرآن الكريم : {يابُنَىَّ إنَّها إن تَكُ مِثْقالَ حَبَّةٍ من خَرْدَلٍ[٩]» . برفع المثقال ، لأن مثقال الحَبّة كالجزءَ من الحَبَّة (أو كأنه الحبة[١٠]) .

---

(١) س : فيها . ونصّ الكتاب : ليس منها ولابها»

(٢) س : « ولايجوز ذلك أن ..» .

(٣) نص الكتاب : «و [أنت] تريدُ العَبْدَ» . وقال المحقق : «فى الأصل الغلام ، وأثبتّ مافى ط» .

(٤) الكتاب ٥٣/١ - ٥٤ .

(٥) س : يوجب .

(٦) الكتاب : ٥٣/١ .

(٧) الكتاب : يوثق به .

(٨) سقط من س .

(٩) الآية ١٦ من سورة لقمان .

(١٠) عن س .

وأنشد سيبويه لذى الرُّمَّةَ[1] :

مَشَيْنَ كما اهتَّزتْ رِماحٌ تَسَفَّهتْ

أعالِيَها مَرُّ الرياحِ النَّواسِمِ

وأنشد للَعجَّاج[2] :

طولُ اللَّيالي أَسْرَعَتْ فى نَقْضِى

وبعده

أَخَذْنَ بَعْضى وتَرَكْنَ بَعْضِى

وأنشَدَ ابنُ خَرُوفٍ[3] :

أيا عُرْوَ لاتَبْعَد فكلُّ ابن حُرَّةٍ

سَتَدْعُوهُ داعى مِيْتَةٍ فَيُجِيبُ

وأنشد الفَرَّاءُ[4] :

إذا مات مِنْهمُ سَيِّدٌ قام سَيِّدٌ

ودَانَتْ لَه أهلُ القُرىَ والكنائس

ومثالُ ما هو جُزْءٌ : قراءة الحَسَنِ ، وأبى رجاء العَطَاردى ، ومجاهدٍ ،

---

(١) الكتاب ٥٢/١ ، ٦٥ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٥/٤ عرضاً . والبيت فى ديوانه ٧٥٤ .

(٢) الكتاب ٥٣/١ ، والمقتضب ، ١٩٩/٤ ، ٢٠٠ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢٢٤/٤ . وليس فى ديوانه .

(٣) قائله مجهول . والبيت فى معانى الفراء ١٨٧/١ ، وشرح المفصل ٢٠/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٩٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٢ .

(٤) أنشده الفراء فى المعانى عن الكسائى ٣٧/٢ .

وقتادةَ ، وزيد بن أسلم : (تَلْتَقِطْهُ بعضُ السَّيَّارة[1]) . ورُوِيتْ أيضًا عن ابن كثير وحَمَزةَ .

وحَكى سيبويه : «ذهبت بعض أصابعه[2]» ، فالبعضُ هنا جزءٌ من المضافِ إليه .

وأنشد سيبويه[3]:

وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الَّذِي قد أَذَعْتَهُ
كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ من الدَّمِ

وأنشد أيضا لجرير[4]:

إذا بعضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا
كفى الأيتامَ فقد أَبِى اليَتِيمِ

وأنشد له[5] :

لَمَّا أتى خَبَرُ الزُّبيرِ تَواضَعَتْ
سُورُ المدينَهِ والجِبالُ الخُشَّعُ

فإن قيل : إنَّ الناظم شَرَط فى هذا الحُكم أن يكون المضافُ جائزَ الحذفِ، ولم يشترط كونه جُزْءَ المضاف إليه أو كجُزْئِهِ ، فيدخلُ عليه كلُّ ما

---

(١) الآية ١٠ من سورة يوسف . وانظر القراءة . فى البحر المحيط ٥/٢٨٤ .

(٢) الكتاب ١/٥١ .

(٣) الكتاب ١/٥٢ ، ومعانى الفراء ٢/٣٧ ، والمقتضب ٤/١٩٧ ، والبيت للأعشى ، وهو فى ديوانه ١٢٣ .

(٤) الكتاب ١/٥٢ ، ٦٤ ، والمقتضب ٤/١٩٨ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢١٥ ، والخزانة ٤/٢٢٠ ، والبيت فى ديوانه ٤١٢ .

(٥) الكتاب ١/٥٢ ، والمقتضب ٤/١٩٧ ،، وشرح الكافية للرضى ٢/٢١٥ ، والخزانة ٤/٢١٨ ، والبيت فى ديوان جرير ٢٧٠ .

يحصُلُ فيه هذا الشرطُ ، وهو مما لا يؤنث لتأنيث ما أُضَيِفَ إليه كيوم الجُمُعة ، ويوم الثلاثاء ، ويوم عاشوراء ، فإنَّ حَذْفَ اليوم سائغٌ مع أنك لاتقول : أعجبتنى يومُ الجُمُعة ، ولا : جاءت يومُ عاشوراء.

وأيضا فإنَّ عبارَتَه قد قَصَرَتِ الحكمَ على تأنيث المضاف لتأنيث المضاف إليه ، ولم يذكر تَذْكِيَره لتذكيرِ المُضافِ إليه ، وكان قادراً على أن يأتي بعبارةٍ تَشْمَلَ[1] الحكمين فيقول مثلا : وربما أكسب الثانى الأول تأنيثاً أو تذكيراً ، أو مايعطي ذلك المعنى ، فإنه قد جاء هذا النوع نظماً ونثراً . ففى القرآن الكريم : {فَظَلَّت أعناقُهم لها خاضِعين[2]} فقال : (خاضِعين) ، اعتباراً بتذكير ما أضيف إليه / الأعناق قال فى الشرح : ٣٥٤
ويمكن أن يكون منه : {إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين[3]} وأنشد[4] :

رُؤْيةُ الفِكرْ مـــايَؤُولُ له الأمـــرُ
مُـــعِينٌ على اجـــتنابِ التَّـــوَانِي

وأنشد أبياتا أُخَر لم أُقَيِّدها ، وكلُّ ذلك دليلٌ على صحَّة وُجُودِ هذا النَّوعِ ، وأيضا فالقياسُ يُوجبه لو لم يُسْمع ؛ إِذْ لافَرْقَ بين النَّوعين ، فأنَ لم يُنَبِّهْ على أحدهما ونَبَّه على الآخر تقصير ، ظاهرٌ ، أو تَرْجِيحٌ لأحدِ المتماثلين على الآخر من غير مُرَجِّحٍ.

---

(١) الأصل : تشتمل .

(٢) الآية ٤ من سورة الشعراء .

(٣) الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

(٤) مجهول . وهو فى شرح ابن الناظم ٣٨٧ ، والهمع ٤/ ٢٨٠ ، والأشمونى ٢/ ٢٤٨ ، والعينى ٣/ ٣٦٩ .

فالجواب عن الأَوَّلِ : أَنَّا إن قُلنا بالقياس فى مثل هذا فلِقَائِلٍ أن يلتَزِمَ مُقْتَضَى السؤال فيُجيزَ أن يُقَالَ : أعجبَتْنِي يومُ الجُمُعةِ ، ونحوُ ذلك ، وأما إن لم يَقُلْ به ، وهو يَظْهرُ من قوله «ورُبَّما» - لأن مقتضى رُبَّ التقليل - فلا اعتراض أيضا ، فإن كلامه مشعر بمجرد حكاية السماع.

وعن الثانى : إمَّا بأن نقول : إنه لم يَعْتَبِرْ النوَع المعتَرَضَ به لندُوره بالنسبة إلى الأول ، أو لعَدَم ثبوته لاحتمال التأويل فى تلك الأمثله ، وإما أنه نبَّه بأحد النوعين على الآخر وأراد[1] أن يذكرهما معا ، فاكتفى بأحدهما لأنهما بمعنى واحد فى القياس ، فلا اعتراض أيضا والله أعلم .

(ثم قال[2]) :

ولايُضَـــــاف اسمٌ لما بِهِ اتَّحَـــــدْ

مـــعنًى ، وأَوِّل مُـــوهِـمًـــا إذا وَرَدْ

يعنى أن الاسم لايضافُ إلى اسمٍ آخَرَ بمعناه من كلِّ وجهٍ ، بحيث يكون مُتَّحِدًا به فى المعنى من غير فَرْقٍ ، فإنَّ القاعدة أنه لايُضافُ الشئُ إلى نفسِهِ؛ لأنَّ الإضافَةَ كما تَّقَدم إما للتعريف وإما للتخصيص ، وكلاهما غير مُتَصَوَّر فى إضافةِ الشئ إلى نفسِهِ ، إذِ الشئُ لايُعَرِّف نَفْسَه ولايُخصِّصُ نَفْسَه ، وإنما يقع ذلك بغيره[3] .

---

(١) س : فأراد .

(٢) عن الأصل .

(٣) انظر هذه القضية فى نتائج الفكر للسهيلى ٣٧ - ٣٨ ، والروض له ١/١٥ ، وأماليه ٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠ ، والإنصاف ٤٣٦ ، وشواهد التوضيح ١٩٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٤٦ ، وأبو القاسم السهيلى ٣٩٣ - ٣٩٦ .

فـإذا قلت : غلامُ زيدٍ ، وزيدٌ هو الغـلامُ ، أو صـاحبُ الرجـلِ ، والرجلُ هو الصـاحبُ – كـان مـحـالاً . وهذه قـاعـدةُ البـصـريِّين ، وقـد أجـاز ذلك الكوفـيـون مستدلِّين على ذلك بالسَّماع الفاشى فى كتابِ الله وكلام العَرَبِ .

فمن ذلك إضافَةُ الموصوف إلى الصِّفَة ، وهما شئٌ واحدٌ ، نحو قول الله تعالى :{ولَدارُ الآخرةِ خيرٌ[1]} ، [و[2]] الآخـرةُ هى الدارُ ، لأنَّ المعنى للدَّارُ الآخرةُ ، بدليل قوله فى الآية الأخرى : {وللدَّارُ الآخِرَةُ[3]} بل قرئت آية الأنعام بالوجهين .{وللدارُ الآخِرَةُ خيرٌ للذين يتَّقُون[3]} . وهى قراءة الجماعة غير ابن عامر[4] : {ولَدارُ الآخرةِ} . وهى قراءة ابن عامر ، وفى القرآن أيضًا : {وماكنتَ بجانِبِ الغَرْبِىِّ[5]} . والجانبُ هو الغربىُّ ، وتقديره : وما كنت بالجانِبِ الغَرْبِىِّ . وفيه أيضًا : {إنَّ هذا لهُو حَقُّ اليقين[6]} . المعنى : لهُو الحقُّ اليقينُ . وقالوا : صلاةُ الأولى ، ومسجدُ الجامِعِ ، وبَقْلَةُ الحمقاءِ . وهذا كلُّه معناه على النعت والمنعوت : الصلاةُ الأولى ، والمسجدُ الجامعُ ، والبقلةُ الحمقاءُ ، ويُمكن أن يكون من هذا القسم قوله تعالى {وحَبَّ الحصيد[7]} . ، لأنّ الحبَّ هو الحصيدُ ، فكأنه قال : والحبُّ الحصيدُ ، أي : المحصودُ . وإن لّم يكن من النعت والمنعوت فهو على كلٍّ حالٍ من إضافَةُ الشئ إلى نفسه .

---

(١) الآية ١٠٩ من سورة يوسف .

(٢) عن س .

(٣) الآية ٣٢ من سورة الأنعام .

(٤) الإقناع لابن الباذش ٦٣٨ .

(٥) الآية ٤٤ من سورة القصص .

(٦) الآية ٩٥ من سورة الواقعة .

(٧) الآية ٩ من سورة ق .

ومن ذلك إضافة الصِّفةِ إلى الموصوفِ ، فمن ذلك قولُ الشاعِرِ ، وهو من أبيات الحماسة [١] : / ٣٥٥

إنا مُـحَـيُّـوكِ ياسَلْمى فَـحَـيِّـينَا

وَإِنْ سَقَيْتِ كرامَ النّاس فاسْقِينَا

فالمعنى : وإن سَقَيتِ الناسَ الكرامَ فاسقيناه ، وعلى هذا تقول : (لقيت[٢]) شجعانَ القومِ ، بمعنى : القوم الشجعان ، وعقلاءَ الأهلِ ، أى : الأهلَ العقلاءَ ، ونحو ذلك وهو بابٌ[٣] واسعٌ.

([٤]- ومن ذلك قولهم : شهرُ رمضان ، وشهرُ ربيعٍ ، ويومُ الخميسِ ، وذاتَ اليمينِ-[٤]) وذات الشمالِ ، وَذُو صباحٍ . وأنشدَ سيبويه[٥] :

عَـزَمْتُ على إقَـامـة ذى صَـبَـاحٍ

لأمْـرٍ مَّـا يُسَـوَّدُ من يَسُـودُ

فهذا أيضاً من إضافةِ الشئِ إلى نَفْسِهِ ، ومن ذلك (أيضًا[٢]) قولهم: هذا حَيُّ زيدٍ ، وأتيتك وحَيُّ فلانٍ قائمٌ . وسَمِعَ الأخفش أعرابيًا يقول : قالهُنَّ حَيُّ رَباحٍ . يعنى أبياتا ، فحيٌّ هنا مذكَّرُ حَيَّةٍ من الحياة ، وليس مرادفًا[٦] للقبيلة ، والمراد بحيٍّ هو المرادُ بما بعدهَ ، كما كان ذلك

---

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلي ، وهو في الحماسة ٧٧ ، وخزانة الأدب ٣٠٢/٨ ، وقد تَقدَّم من قريب .

(٢) عن س .

(٣) فى الأصل : «وهو من باب» .

(٤) سقط من س .

(٥) الكتاب ٢٢٧/١ ، والمقتضب ٣٤٥/٤ ، وشرح المفصّل ١٢/٣ ، وشرح الكافية للرضىّ ٤٩٥/١ ، ٥٣/٣ ، وخزانه الأدب ٨٧/٣ ، ١١٩/١٦ . والبيت لأنس بن مدركة الخثعمى .

(٦) الأصل : مرادف القبيلة .

أيضًا فى (نحو[1]) قول الأعشى[2] :

فكذبوها بما قالت فصبحهم ذو

آل حسان يزُجي المُوت والشرعا .

يريد : فصبَّحهم آلُ حسَّانَ .

وقال الكُمَيت[3] :

إليكُمْ ذَوِى آلِ النبىِّ تَطَلَّعَتْ

نوازعُ من قلْبِى ظِمَاءٌ وألْبُبُ

ورُوِي عن العرب : هذا ذُو زيدٍ . وهو كله من إضافة الشئِ إلى نَفْسِه ، ومالم يُذكَر منه أكثر مما ذكر[4] . هذا مُتَعَلَّقُ الكوفيِّين .

ولما رأى الناظمُ هذا كلّه مخيلاً وموهمًا يمكن أن يَتمسَّكَ به مُتَمسِّكٌ ، كما وَقَع ، أحال فيه على التأويل ، وأشعر بأن التحقيق فيه إخراجهُ بالتأويل عن مُقْتَضَى ذلك الظاهرِ ، جمعًا بين الأدلَّة ، وذلك بأن يُقَدَّر فى القسم الأول موصوفٌ محذوفٌ كأنه قال : ولدار الساعة الآخرة ، فإن السَّاعة تُوصَف بالآخرةِ ، كما وُصِف اليومُ بالآخِرِ فى قوله تعالى : {وارجُوا اليوم الآخر[5]} . وقوله : {بجانِبِ الغربىِّ[6]} . وتقديرُه : بجانب المكانِ الغربىِّ. و(حق اليقين[7])

(١) سقط من س.

(٢) ديوانه ١٠٣ .

ويزجى : يسوق . والشَّرَعُ : جمع شِرْعةٍ - بكسرٍ فسكون - وهى الحباله - التى يصيد بها الصائد .

(٣) الهاشميات ٥١ . والبيت فى الخصائص ٢٧/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٤٣/٢ ، ٣٤٤/٣ . وخزانة الأدب ٣٠٧/٤ .

(٤) س : مما لم يذكر .

(٥) الآية ٣٦ من سورة العنكبوت .

(٦) الآية ٤٤ من سورة القصص .

(٧) الآية ٩٥ من سورة الواقعة .

على تقدير : حَق الأمر اليقين . وصلاة الأولى . على [1] تقدير : صلاة الساعة الأولى . ومسجد الجامع ، أي : الموضع الجامع . وبقلة الحمقاء ، على تقدير : الحبة الحمقاء قالوا : لأن البقلة اسم لما يَنْبُت من تلك الحبَّة ، ووصفُ الحبَّة بالحمقِ هو التحقيقُ لأنها الأصلُ ، وما نبت عنها فرعٌ ، ووصف الأصل أولى .

وقوله : {وحبَّ الحصيد[2]} على تقدير : وحَبَّ الزرعِ الحصيدِ ، ووصفُ الزرعِ بالحصيدِ أولى لأنه المحصودُ حقيقةً لانفسُ الحبّ ، فإنك تقول : حَصَدتُ الزَّرع ، ولا تقول : حَصَدْتُ الحبَّ ، إلا مجازًا .

وأما القسمُ الثانى : وهو إضافةُ الصِّفة إلى الموصوفِ ، فليس كما زَعَمُوا ، وإنما المضافُ إليه عامٌّ والمضافُ خاصٌّ ، فقولك : كرامُ الناسِ ، يريد الكرامَ منهم ، والناسُ ليسوا الكرامَ فقط ، وكذلك شجعان القوم ، وعقلاء الأهل ، وما أشبه ذلك .

وأمَّا شهرُ رَمَضَانَ ، وأخواته ، فمن باب إضافة المسمَّى إلى الاسم، كأنه قال : شهر هذا الاسمِ ، ويومُ هذا الاسمِ ، وصاحبُ الاسم الذى هو صَباحِ . وكذلك حَيُّ زيدٍ ونحوُه ، أي حَيُّ هذا الاسم ، أى
الشخصُ المسمَّى بهذا الاسم ، وكذلك ذو وما أُضِيفَ / إليه ، بمعنى ٣٥٦
صاحب هذا الاسمِ ، وإضافةُ المسمَّى إلى الاسم كثيرةٌ ، هذا منها .

وعلى هذا التقدير لايكونُ المضافُ والمضافُ إليه فى جميع ما تقدَّم وأمثالِه مُتَّحدِين معنىً ؛ بل متغايِرَين ، فقد حَصَل مقصودُ الناظمِ فى

(١) الأصل : فى تقدير .

(٢) الآية ٩ من سورة ق .

قوله : «وأَوِّلْ موهمًا إذا وَرَد» ، يعنى إذا وَرَد من كلام العربِ أو أُجرِىَ على كلامها بالقياس (فَأَوِّله[١]) . فسواء أكان الآتى من ذلك قياسًا أو غير قياسٍ على هذا التأويل يُجْرَى ، ويُخَالَفُ فيه الظاهرُ ، للقياس المتقدِّم الذى استدَلَّ به البصريُّون ، ولأن عامَّة كلامِ العربِ على أنّ الشئ لا يضافُ إلى نَفْسِه .

وقوله : «وأَوِّلْ» هو من التأويل ، وهو فى اللغةِ تفسيرُ ما يَئُول إليه الشئُ، أى[٢] : مايرجع إليه ، فكأنه يقول : رُدَّه إلى ما يرجع إليه بالدَّليل الدَّالّ على ذلك . والمُوهِمُ من أوهم غَيْرَه إيهامًا : إذا جَعَله يَهِمُ . وهو منقولٌ من وَهِمَ الرجلُ فى الشئ يَهِم وَهْمًا : إذا ذَهَبَ وَهْمُه وَظَنُّه إليه ، وهو يريد غيره ، أو من وَهِمَ يَوْهَمُ : إذا غَلِطَ ، وأكثرُ ما يستعمل هذا فى الحساب ، فكأنه يقول : أَوِّل مايُوقِعُ الناظرَ فى الوَهَم والغَلَط . والله أعلمُ.

(ثم قال[٣]) :

وَبَعْضُ الأسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا
وَبَعْضُ ذا قَدْ يأتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

هذا فَصْلٌ يذكُر فيه مايلزمُ الإضافة من الأسماء وما يلزمها ، وذلك أَنَّ الأسماءَ بِحَسبِ ماقُصِدَ من التقسيم على قسمين : لازمٌ للإضافة ، وغيرُ لازمٍ لها . فغيرُ اللازمِ للإضافة لا إشكالَ فيه ، فلم يَحْتَجْ إلى الكلامِ عليه ، وذلك نحو: غلامُ زيدٍ وراكبُ الفرسِ ، وصاحبُ أخيك ، واللازمُ للإضافة على ضربين : لازمٌ لها لفظاً ومعنى ، ولازم لها معنىً دون لفظٍ.

---

(١) سقط من س .

(٢) س : أو .

(٣) ليس فى س .

فقوله : «وبعضُ الاسماء يُضافُ أبداً» ، يشملُ الضَّرْبَين معًا ، ما يلزمُها لفظاً ومعنى ، ومايلزمُها معنىً لا لفظًا .

وقوله : «وبعضُ ذا قد يأتِ لفظًا مفردا» ، هو التقسيمُ المذكورُ إلا أنّه نصٌّ على أحد القسمين ، وهو مايأتى فى اللفظِ مفرداً ومعناه معنى المضافِ ، وترك القسمَ الآخَرَ لفهمِه مما ذُكِرَ كأنه قال : وبعض ذا قد يأتِ مُفْرَدًا فى اللفظ ، وبعضهُ الآخَرُ لا يفرَدُ لفظًا ؛ بل لا بدَّله من الإضافةِ لفظًا.

فأما اللازمُ للإضافةِ لفظًا ومعنىً فمنها : أَيْمنُ اللهِ - فى القسم - ولَعَمْرُ اللهِ ، وقِعْدَك الله وقَعِيدَكَ اللهَ ، وعودُ وبَدْءُ فى قولهم : رجعَ عودُهُ على بَدْئِه ، ومعاذَ الله ، وريحانَه ، ولَبَّيك وَسَعْدَيكَ وحنانَيْكَ، ونحو ذلك.

ومن الظروف : لدى وعند نحو : لديه مالٌ، وعنده مالٌ، وحولَ وحوالي، نحو الناس حَوْلَ زيدٍ وَحَوَالَيْه، ووَسْطَ نحو : قعدت وَسْطَ الدار.

ومن غير ذلك: حُمادَى وقُصَارَى نحو : حماداك أن تفعل كذا ، وقُصَاراك أن تفعل ، أي : غايتك أن تفعل . ووَحْد نحو : جاء زيد وَحْدَه ، وجاء القوم وَحْدَهم. وكلا وكلتا، نحو : جاءنى كلا الرجلين، وكلتا المرأتين. وذو وفروعه من : ذات وذَوَى وذَوَاتَىْ وأولى وأولات نحو : ذو مال، وذاتُ مال، و{ذَوَا عدْلٍ[(١)]}، و{ذواتا أفْنَان[(٢)]}، و{أُولُو العِلْمِ[(٣)]} و{أولاتُ الأحمال[(٤)]}.

(١) الاية ٩٥، ١٠٦ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٤٨ من سورة الرحمن.

(٣) الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٤) الآية ٤ من سورة الطلاق.

وأما اللازمُ للإضافة معنًى / لالفظًا، فكقبلُ وبَعْدُ، فإنّهما لازمان ٣٥٧
للإضافة، غير أنه يجوزُ قطعهمًا عنها نحو: {لله الأمرُ من قَبْلُ ومن بَعْدُ[1]}. وكذلك فَوْقَ وتَحْتَ نحو: قعدتُ من فوقُ، ومن تحتُ. وكلٌّ، وبعضٌ، وأيٌّ، وقُدَّامَ ووراء ـ، ومِثْلٌ ومَثَلٌ بمعنى واحد ـ ومَعَ، وتلقاء، وغير، وكثير من ذلك في الظروف وغيرها، وجميعُها مأخوذ من السماع، ولذلك لم يَأْتِ فيها بقياسٍ ولاضابطٍ يحصُرها، ولكن ماجاء منها على ضربين:

أحدهما: أن تكون جاريةً على أصلِ الإضافة، بمعنى أنه لايحدثُ في المضاف حكمٌ زائدٌ على ماكان لولم يُضَف، ولا في المضاف إليه كذلك؛ بل يكون كلٌّ واحدٍ منهما كالغلام وزيد في قولك: غلامُ زيدٍ، وما أشبه ذلك.

والثاني: أن يحدُثَ في المضافِ أو في المضافِ إليه حكمٌ زائدٌ، أو اختصاصٌ بأمر يخرج به عن الاكتفاء بالتعريف الأول، كما في قبلُ وبعدُ، فإنهما إذا قُطِعا عن الإضافة بُنيا. وكإذا فإنها تَخْتَصُّ بالإضافةِ إلى الجُمَلِ، وكيوم وحين وغير، فإنها إذا أضيفت إلى غير المفرد المعرب جاز بناؤُها على تفصيلٍ، ونحو: كلا وكلتا، فإنهما لايضفان إلاّ إلى المثنى، وما أشبه ذلك من الأحكام الزائدة.

فأما الضَّربُ الأوَّلُ: فلم يَحْتَج إلى الكلام عليه[2]؛ إذْ ليس فيه زائدٌ على ماذَكَروا[3].

---

(١) الآية ٤ من سورة الروم.

(٢) الأصل: إلى الكلام عليه إذا، إذ ليس...».

(٣) الأصل: ذكروا.

وأما الثاني : فهو المُفتَقِر إلى التَّنْبِيهِ على مافيه، فلأجْلِ ذلك خَصَّه بالذكر حَسَبَ ماتراه بحول الله.

وقوله : «قديأْتِ»، بحذف الياء من يأتى، كقوله تعالى : {يوم يأْتِ لاتَكَلَّمُ نَفْسٌ إلا بإِذْنه[1]}... الآية.

و«لَفْظًا مفردا» : يَحْتَمِلُ أن يكونَ على ظاهِرِه، فلفظًا حالٌ، ومفردًا صفةٌ، أي : مفردًا عن ذكر الإضافة. ويَحْتَمِلُ أن يكون «لفظًا» حالاً مقدَّمًا صاحبُه الضميرُ في «مفردًا»، أي : مفرداً لفظًا لا معنًى.

ثم أخذ في تفصيل الأحكام الزائدة فقال :

وبَعْضُ مايُضافُ حتمًا امْتَنَعْ
إيلاؤُهُ اسْمًا ظاهِرًا حيثُ وَقَعْ
كوَحْدَ لَبَّى ودَوَالَيْ سَعْدَيْ
وشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

فذكر الناظمُ هنا تقسيمًا آخَرَ مختصاً بما يلزمُ الإضافةَ لفظًا ومعنًى لقوله : «حَتْمًا»، أي : على كلِّ تقدير، وتلك هى الإضافةُ اللازمةُ لفظًا ومعنًى، فيريدُ أنَّ هذا القسمَ على ضربين :

أحدُهما : مايلزمُ فيه الإضافةُ إلى المضمرِ خاصَّةً.

والثاني : مالا يلزمُ فيه ذلك؛ بل تصحُّ إضافتُه إلى الظاهرِ والمضمَرِ.

فأما مالا يلزمُ فيه ذلك فلا كلامَ فيه نحو : حُمادى وقُصارى وكلا وكلتا، فإنّ هذه ونحوَها تُضافُ إلى الظّاهِرِ والمُضْمَرِ نحو : قُصارى زيدٍ أن يفعل كذا، وزيدٌ قصاراه أن يَفْعَلَ كذا، وكلا الرجلين قام، وكلاهما خَرَجَ، ونحوُ ذلك.

---

(١) الآية ١٠٥ من سورة هود. وانظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/٣٠٢.

وأما مايلزم فيه الإضافةُ إلى المضمرِ عِنْدَه، فأتى له بِمُثُلٍ أَرْبَعةٍ :

أحدها : «وَحْدَ»، وهو من الأسماء الموضوعة موضعَ المصدرِ الواقعِ حالاً، وهو لازمٌ للإفرادِ، فلا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، ولازمٌ للتذكير فلا يؤنَّثُ مع لزوم الإضافة إلى المضمر، فتقول : جاء زيد وَحْدَه، وجاءت هند وَحْدَها، وجاءَا وحدهما، (وجاءتا وحدهما[1]) وجاءوا وحدهم، وجِئْنَ وَحْدَهُنَّ، وما أشبَه ذلك.

أَنْشَدَ سيبويه[2] لعبد الله بن عبد الأعلى ألقُرَشِيّ :

/ وكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهي وَحـدَكـا ٣٥٨

لم يَكُ شَيْءٌ يا إلهِي قَبْلَكا

وما قاله من التزامِ هذه الإضافةِ في وَحْد صحيحٌ، وقد يُجَرُّ وَحْد أيضا، وهو مع ذلك باقٍ على حُكْمِه نحوُ : نسيجُ وحدِه وجُحَيشُ وَحْدِه، وعُيَيْرُ وَحْدِه ، وقَرِيعُ وَحْدِه، ورَجيلُ وَحْدِه[3].

وقال ابنُ الأعرابيِّ : يُقالُ : جَلَسَ فلانٌ وَحْدَه، وعلى وَحْدِه، وجلسا وَحْدَهما[4]، وعلى وَحْدِهما، وعلى وَحْدِهم.

وقال أبو زَيدٍ : اقتضيت كلَّ دِرْهَمٍ على وَحْدِه، أي : على حِدَتِه.

والثاني : «لبَّى»، هكذا مُثَنًّى، وهو من المصادرِ التى جاءت مثناةً لازمة الإضافة[5] إلى الضمير . تقول : لَبَّيكَ اللهمَّ لبَّيكَ (لبيك)[6]، لاشريكَ

(١) عن س.

(٢) الكتاب ٢/ ٢١٠ ، والمنصف ٢/ ٢٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ١١.

(٣) انظر اللسان، مادة، وحد. ففيه نقولٌ جيدة عن استعمالات وَحْد.

(٤) في اللسان : وجلسا على وحديهما.

(٥) س : لازمةً للإضافة.

(٦) سقط من الأصل.

لك لَبيَّكَ. ويقال: لَبَّيهِ، ولبَّيكما، ولبيَّكم، قال[1]:

لَبَّيكُما لَبَّيكُمَا هَأَنَذَا لَديكُمَا

ولا يقال : لَبَّىْ فلانٍ، إلا شاذًا عندِه، كما سَيَذكُرُ، ومعناه : إجابةً بعد إجابةً.

والثالث : «دَوَالَيْ» وهو مصدر (مُثَنًّى[2]) إلاّ أنَّه يقعُ في موضع الحال، كذا قال سيبويه وأنشد لعَبْدِ بنى الحَسْحَاسِ[3]:

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ
دَوَاليكَ حَتَّى لَيْسَ للبُرْدِ لابِسُ

ومعناه : مُداولةً بعد مُداولةٍ، ولا يجوزُ إضافتُه إلى الظَّاهِرِ، فلا يُقال : دَوَالَيْ زيدٍ، ولا دَوَالَيْ أَخيكَ.

والرابع : «سَعْدَى» نحو : «لَبَّيكَ وسَعْدَيْكَ، والخير في يديك». وكذلك[4] لَبَّيْهِ وسَعْدَيهِ ولا يقال : سَعْدَيْ زَيدٍ، ومعناه : مساعدةً (بعد مُسَاعدةٍ[5]، و)هذه كلها مما يلزمُ الإضافةَ إلى المضمر.

وقوله : كوَحْدَ وكذا، يَشْمَلُ ماذُكِرَ وما لم يُذْكر ، وقد جاء من ذلك أسماءُ أُخَرُ كحنانَيْكَ المثنَّى تقول : حَنانَيْكَ، وسُبْحانَ اللهِ، وَحَنانَيه، فلا يقال حنانَيْ زيدٍ، وأنشَدَ سيبويه لِطَرَفَةَ بنِ العَبْدِ[6]:

(١) الرجز في مجالس ثعلب ١٢٩ غير منسوب، ونسب إلى أمية بن أبي الصلت في الأغانى ١٨٢/٣، وانظر الدمنهوري على متن الكافى ٩٨.
(٢) عن س.
(٣) الكتاب ٣٥٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١، وخزانة الأدب ٩٩/٢ ويقول المحقق : أغفل هذا الشاهد طبعة شرح الكافية للرضى سنة ١٢٧٥.
(٤) الأصل : وكذا
(٥) سقط من س.
(٦) الكتاب ٣٤٨/١، والمقتضب ٢٢٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/١. وديوان طرفة : ١٧٢.

أبا مُنْذِرٍ أفنَيْتَ فَـاسْـتَـبْقِ بَعْـضَنَا

حَنَانَيكَ بَعْضُ الشـرِّ أَهْونُ من بَعْضِ

وقال سيبويه : «وسَمِعْنا من العَرَبِ من يقولُ : سُبْحان اللهِ، وحَنَانَيه، كأنه قال : سبحانَ اللهِ واسترحاماً[(١)]».

ومـثلُ ذلك : هَذَا ذَيْكَ، أَيْ هذًا بعد هَذٍّ، من الـهذِّ وهو الإسراع، وأنشد سيبويه[(٢)]:

ضَرْبًا هَذَا ذَيْكَ وطَعْنًا وَخْضَا

ومثله : حَوَالَيْكَ وحَوْلَيْكَ، وهما ظرفان.

ومنه قولُ كعبِ بن زُهَير[(٣)]:

يَسْـعَى الوُشَـاةُ حَـوالَيْـهـا وَقَـوْلُهُمُ

إنَّكَ يابن أبي سُلْمَى لَمَـقْـتُـولُ

وقال الآخر أنشده ابن جنى[(٤)]:

يا إِبِلِى، مـاذَامَـهُ فَـتَـأْبَيْـه

مَـاءُ رَوَاءُ ونَصِـيٌّ حَـوْلَيَـهْ

وثَمَّ أشياءُ أُخَرُ من هذا البابِ لاتُضافُ إلى الظَّاهر أصلاً، إلاّ أنَّ الناظم استثنى من ذلك لبَّيْ فقال : (وشَذَّ إيلاءُ يَدَىْ لِلَبَّىْ). فَنَشَأَ عن ذلك مسائل :

---

(١) الكتاب ٣٤٩/١.

(٢) الكتاب ٣٥٠/١، والمحتسب ٢٧٩/٢، وشرح الكافية للرضى ٣٣٠/١ والخزانة ١٠٦/٢. وانظر ديوان العجاج ٩٢.

(٣) ديوانه ١٩.

(٤) الخصائص ٣٣٢/١، ونوادر أبي زيد ٣٣١. والرجز للزفيان السعدى، شاعر إسلامى. النَّصِيّ : نبتٌ أبيضُ ناعمٌ من أفضل المرعى.

إحداها : أنّ ماذكَرَ من الأسماء لم يأتِ فيها سماعٌ بإضافةٍ إلى الظاهرِ غير ما استثنى لقوله : (وَشذّ) كذا في كذا، ولو كان قد سُمِعَ في غير لَبَّى، لم يقل : «وَشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ للبَّىْ»، وَلأَتى بعبارَةٍ تَشْمَلُ جَمِيعَ ماسُمِع فيه منها شَيْءٌ، لكنّه لم يَفْعَلْ ذلك، فَدَلَّ على اختصاصِ السَّماعِ بِلَبَّىْ.

والثانية : إشعارُه بموضع السماع في لَبَّى، وهو كونُه أضيف من الأسماء الظاهرةِ إلى لَفْظِ يَدَىْ، وإشارَتُه إلى نحو ماأَنْشَدَ سيبويه من قول الشاعر(١):

دَعَــوتُ لما نَابَنِي مِــسْــوَرًا
فَلَبَّى، فَلَبَّىْ يَدَىْ مِــسْــوَرِ

وكأنه لم يُسْمَع في غير اليدَينِ أَصْلاً.

ورُوِى في بعض الأحاديث عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال : «إذا دعا أحُدكم أخاه / فقال : لَبَّيك. فلا يَقُولَنَّ : لَبَّى يَدَيْكَ. ولْيَقُل: ٣٥٩
أجابَكَ اللّهُ بما تُحِبُّ(٢)». وهذا مما يُشْعِرُ بأنَّ عادَةَ العَرَبِ إذا دَعَتْ(٣) فأُجِيبَتْ بلبَّيكَ أن تقولَ : لَبَّىْ يَدَيْكَ، فَنَهَى عليه السلامُ عن هذا القولِ وعَوَّض منه كلامًا حَسَنًا ، ويُشْعِرُ بهذا أيضا معنى البيت المتقدِّم، فعلى هذا ليس بمختصٍّ بالشِّعرِ.

---

(١) الكتاب ٣٥٢/١، وشرح الكافية للرضى ٣٢٩/١، والخزانة ٩٢/٢ وانظر اللسان : لبب، لبى، سور. وينسب البيت إلى رجلٍ من بنى أسد.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الأدب.

(٣) س : دعيت.

والثالثة[1] : أن إضافة يَدَىْ للبَّىْ شاذٌّ، فيعطي أنه لايُقاسُ عليه، وهذا يُشْكِلُ من جهتَيْنِ :

إحداهُما : جعلُه إيَّاه من الشاذِّ، والشاذُّ هو عنَده ماالخْتُصَّ بالشعر، أو جاء في كلام نادرٍ لم يكثُر ولم يشتَهْر في الاستعْمال. وهذا ليس كذلك لما تقدَّم آنَفا من دلالة الحديث على أنه كان مستَعْملاً عند العرب معهوداً، ولذلك نهي عنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ولو لم يشتهر عندهم لم يَنْهَهُم عنه، وهذه عادَتُه ـ عليه السلام ـ فيما اعتادُوه من الأقوالِ والأفعالِ المخالفةِ للشَّرْعِ.

وأيضا فإنَّ بيتَ الكتابِ يُشْعِر بذلك، فليس من الشاذِّ النادرِ؛ بل هو من الكثير المسَتعْمَلِ، لكن مختصٌّ باليدين، فكان من حَقِّه أن يجعلَه قياسا في موضعه، ولايمنعَ منه ، وهذه هى الجهةُ الثانيةُ من جِهتَي الإشكالِ.

والجواب : أَنَّ الحديثَ لانُسلِّم أنه يُشْعِرُ بكثرة ذلك، وإنما[2] فيه دَلالةٌ على أنّه سَمِعه أو بلَغه[3] عمن قاله فيمكن أن تكون كلمةٌ قيلت على غير عادة، فيكون من النادر والشاذ، وإذا احتَمَلَ هذا لم يكُنْ فيه دليلٌ، وإن سُلِّم أن ذلك اعتِيدَ في الاستعمال، فلا يلزم من ذلك خروجُه عن نصاب الشاذّ ودُخولُه في القياس، لأن الشاذّ عند النحويّين على ثلاثة أقسام : شاذٌّ في الاستعمال دون القياس، وشاذٌّ على العكس، وشاذٌّ في القياس والاستعمال جميعاً، فيكون هذا من الشاذّ في القياس دون الاستعمال كأنه لم يكثر (كثرة)[5] توجب[6] القياسَ عليه، وقد تقدَّم

---

(١) الأصل : والثانية.

(٢) س : فإنما.

(٣) س : وبلغه.

(٤) كذا في صلب الأصل، س. وفي هامش الأصل عن نسخة : «عمن قال ذلك فيحتمل أن..».

(٥) عن س.

(٦) الأصل : توجه.

التنبيهُ على هذه القاعدة. وإن سُلِّم أنه بَلَغَ مبلغَ القياسِ عليه في كلام العرب، فقد يقال : إن الناظم لم يعتَبِرْه حيثُ كان الحديث قد نَهَى عن استعماله، فصار القياسُ على ماسُمِع ممنوعًا شرعًا؛ ألا تراه قال : «لا[1] يَقُولَنّ لَبَّى يَدَيْكَ»، فهذا معنى المنعِ من القياسِ على ماقيل منه، وهذا من غرائبِ أحكامِ العربيَّةِ أن يُمَنعَ من القياس لمانعٍ شرعيٍّ، ولكنْ له نظائر كالمنع من تثنية أسماء الله تعالى وجمعها وتصغيرها، وإن كان قياس العربية يقتضى تثنيةَ الأسماءِ المعربات على الجُمْلة ، وكذلك تصغير الأسماء التى سُمِّى بها نَبِيُّنا محمد صلى الله عليه وسلَّم تسليما ـ فإنه أعظمُ الخَلْقِ عند الله تعالى، فلايجوزُ تصغيرُ اسمهِ وإن كان لفظًا، لِعظَمِ المدلولِ ـ عليه السلام ـ والألفاظ تشرُفُ بِشَرَفِ مدلولها شَرْعًا، وهذا الموضع مما مَنَعَ الشرُع من استعماله، وذلك يستلزمُ مَنْعَ القياسِ عليه، فمنَعَهُ الناظمُ وسمَّى ماسُمِع منه مخالفا للمشروع شاذًا، لمساواته للشاذِّ العربِّى الذى لايقاس عليه، والله أعلم.

٣٦ والرابعةُ : أنَّ هذه المسألةَ / اقتضَتْ مَنْعَ إضافةِ هذه الأسماءِ إلى الظاهرِ بإطلاق، وهو مُشكِلٌ؛ فإن كلامَ سيبويه يُشْعِر بخلافه، وذلك أنَّه حين تكلم مع يُونُسَ في زعمه أن لَبيَّك اسمٌ مفردٌ لا مثنًّى، وأن قلب ألفه مع المُضْمَرِ كقلب ألف عليك ، استدلّ على أنه ليس كذلك بأن قال : «لأنك تقول[2] : لَبَّى زيدٍ، وسَعْدى زيد[3]»، فظاهرُ هذا جوازُ مامَنَعه الناظم، ويمكن أن يكون معنى قول سيبويه : لأنك إذا أظهرت الاسم، أي في نحو:

---

(١) الأصل : ليقولن.

(٢) في مطبوعة الكتاب : «لأنك [لا] تقول». بزيادة لا. وسياق نصّ سيبويه يقضي بحذفها.

(٣) الكتاب ١/٣٥١.

«فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرٍ» مما جاء في الشعر أو في الكلام ندورا، لا أنه يريد أن ذلك جائزٌ في الكلام. فإذا احتملَ هذا لم يكُنْ فيه دلالةٌ على (مخالفة[1]) (ما[2]) ذكره الناظم، والله أعلم.

ويقال : أَوْليتُ الشّيءَ (الشيءَ[3]) بمعنى جعلتُه يَليه، أي : يقع بعده مجاورًا لَهُ، فَضَمِيرِ «إيلاؤُه» عائدٌ على ما يُضَافُ، وهو الاسم الأول، والاسم الظاهر هو المضاف إليه، وهو الثاني، أي : امتنع أن يلى المضافَ الظاهرُ مضافًا إليه.

وكذلك قولُه : «وشَذَّ إيلاءُ يَدَىْ لِلَبَّىْ». يريد : وَشَذَّ أَن يلى لَفظ (يَدَىْ لَفْظَ[4]) لَبَّىْ.

وألزمُوا إضافةً إلى الجُمَلْ
حيثُ وَإِذ، وإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

إفرادُ إِذْ، وما كَإِذْ معنًى كَإِذْ
أَضِفْ جَوَازًا نحوُ حِين جانُبِذْ

حيثُ وإِذْ في موضع نَصْبٍ على المفعولِ الأوَّلِ لألزموا. والمفعولُ الثانى قولُه : «إضافةً إلى الجُمَلْ»، ويعني أنَّ حيثُ من ظروفِ المكان ، وإذْ المختصَّةُ بالماضي من ظروف الزمان ، التزَمتِ العربُ فيهما أن يُضافا إلى الجُمَل في اللفظ وإن كانت الجملة في تقدير المفردِ معنًى، ولم يُضِيفُوهما إلى المفرد الذى هو الأصلُ في الإضافةِ؛ بل عَدَلُوا عن ذلك، وخَرَجُوا عن الأصل، ولذلك قالوا في «حيثُ» إنها بُنِيت لخروجها عن نظائرها بالإضافة إلى الجمل (أي[5]) : ظروف

(١) عن س.
(٢) عن الأصل.
(٣) عن س، وكان فيها : للشيء.
(٤) سقط من الأصل.
(٥) عن س .

المكان سواها لايسوغُ فيها ذلك، وما ألزموا من الإضافة إلى الجمل) هنا إنما هو القياس، وإلا فقد حُكِي إضافةُ حيثُ إلى المفردِ، وأنشدوا قول الراجزِ[(١)]:

أما تَرَى حيثُ سُهَيلٍ طالعًا

وقولَ الآخرِ[(٢)]:

وتَطعُنُهم حَوْلَ[(٣)] الحُبَى بَعْدَ ضَرْبِهم

ببِيضِ المَوَاضِي حَيثُ لَيِّ العَمَائِمِ

ولكنّه شاذٌ، فلذلك لم يعتَبِرْه الناظمُ . ولم يُقَيِّد الجملة التى يضافان إليها بكونها اسميَّةً أو فعليةً، فَدَلَّ إطلاقُه على عَدَم الاختصاص بإحداهما، وذلك صحيحٌ.

فأما «حَيْثُ» فتضافُ إلى الجملة الاسميَّة فتقولُ : جلست حيث زيدٌ جالسٌ، وإلى الجملةِ الفعليَّة فتقول : جلستُ حيثُ جلستَ. ومن ذلك في القرآن الكريم {وكُلاَ منها رَغَدًا حيثُ شِئْتُما[(٤)]}، {وكُلُوا منْها حَيْثُ شِئْتُم[(٥)]}، {وامضُوا حيثُ تُؤْمَرُون[(٦)]}. وذلك كثير.

---

(١) البيت في المفصل ٤/٩٠، وشرح الكافية للرضى ٣/١٨٣، والهمع ٣/٢٠٦، والخزانة ٧/٤ ويروى بعده :

نجمًا يُضىءُ كالشهاب لامعًا

ولايعرف قائله.

(٢) نسب في شرح العيني ٣/٣٨٧ إلى الفرزدق. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٢، وشرح الكافية للرضى ٣/١٨٣. والخزانة ٦/٥٥٣ والحُبَى : جمع حُبْوَة، وهو الثوب الذى يُحتبى به.

(٣) في شرح المفصل وشرح الكافية : حيث الحبى. وقد ذكر البغدادى هذه الرواية، وأخرى وهى : تحت الحبى.

(٤) الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٥) الآية ١٦١ من سورة الأعراف.

(٦) الآية ٦٥ من سورة الحجر.

وأما (إِذْ) فتضاف أيضا إلى الجملة الاسمية نحو: جئتُ إذ زيدٌ أميرٌ. ومنه قوله تعالى : {وَاذْكُروا إِذْ أَنتُمْ قليلٌ مستَضْعَفُون في الأَرْضِ[1]}. {وَإِذْ أنتُمْ أَجِنَّةٌ في بُطُونِ أُمَّهاتِكُم[2]}. وإلى الجملة الفعلية كان الفعلُ ماضيًا أو مضارعًا نحو : جِئْتُ إِذْ جاءَ زيدٌ. (وإذ يجيءُ زيد)[3] ومنه في القرآن : {واذكُروا إِذْ جَعَلَكُم خُلَفاءَ[4]}، {وَإِذْ آتينا مُوسى الكتابَ والفُرْقانَ[5]}، {إِذْ تُصعِدُون ولاتَلْوُون على أَحَدٍ[6]}، {إِذْ تأتِيهم حيتانُهُم يومَ سَبْتِهِم / شُرَّعًا[7]}. ٣٦٥

ثم قال : «وَإِنْ يُنَوَّن يُحْتَمَلْ إِفرادُ إِذْ»، الضمير في «يُنَوَّن» راجعٌ إلى إِذْ، لأنه أقربُ مذكورٍ.

وقوله : «إفرادُ إِذْ»، أظهره والموضعُ موضعُ الضَّميرِ لأجل البيان، يعني أنّ إِذْ إذا نُوِّنَ، أي : لحقه تنوينٌ في آخرِهِ احتُمِلَ ـ أي : اغتُفِرَ واستُجِيزَ ـ إفرادُه عن الإضافة[8] فيبقى دون مضافٍ (إليه[9]) لفظاً وإن كان مرادًا معنى، وهو الجملة المذكورة.

وفي هذا الكلام إشعارٌ بجوازِ تَنْوِينِه، لأن ماذُكِرَ من الحكم مبنيٌّ

---

(١) الآية ٢٦ من سورة الأنفال.
(٢) الآية ٣٢ من سورة النجم.
(٣) عن س.
(٤) الآية ٦٩ من سورة الأعراف.
(٥) الآية ٥٣ من سورة البقرة.
(٦) الآية ١٥٣ من سورة آل عمران.
(٧) الآية ١٦٣ من سورة الأعراف.
(٨) س : عن الإضافة إليه.
(٩) عن س.

عليـه، وذلك نحـو قولك : قـام زيدٌ فـقمتُ أنا حـينَئـذٍ . ومنه قـوله تعـالى : {وأنتم حينئذٍ تنظرون[1]}، {ويلٌ يومئذٍ للمكذِّبين[2]} وما أشبه ذلك.

ويعنى بالإفرادِ الإفرادَ اللفظىَّ، وهو التعرِّي عن الإضافةِ، ولم يُرِدْ أيضًا الإفرادَ لفظًا ومعنًى؛ بل معنى الإضافة باقٍ، ولذلك قالوا في التنوين : إنه تنوينُ العِوَضِ، كأنه وقع عِوضًا عن[3] ذكر المضاف إليه، وهو الجملة، والذى يدلّ من كلامِـهِ على بقاءِ مَعْنَى الإضافةِ قولهُ : «وألزموا» كذا، لأن هذا الإفرادَ المذكورَ جائزٌ قياسا، فلو كان على غير معنى الإضافة لم يقل : وألزموا، فلابد أن يكون معنى قوله : «يُحْتَمَل إفرادُإذْ» الإفرادُ اللفظىُّ خاصّةً، فيبقى معنى الإضافةِ إلى الجُمَل غيرَ زائلٍ، ولذلك كان قولك : قام زيدٌ فقمتُ حينئذٍ، معناه : حين قام زيدٌ. وكذلك قـوله : {وأنتُمْ حينَئِذٍ} أي : حين إِذْ بلغتِ الحلقومَ، وكلُّ ما جاء من ذلك فعلى هذا السَّبِيلِ.

ثم قال : وما كإذْ معنًى كإذْ؛ يعنى أَنَّ هذا الحكم المذكور، وهو الإضافةُ إلى الجُمَلِ ليس بمختصٍّ بإذْ وحدها من ظروف الزمان؛ بل الحكمُ منسَحِبٌ على غيرها، لكن بشرط أن يكون بمعناها، وهو الزمان الماضى المبهم (⁽⁴⁻ فكلُّ ظرفٍ زمانىٍّ كان مدلولُه الزمان الماضى المبَهَم⁻⁴⁾) الذى ليس بمعدودٍ كأسبوع، ولا محدودٍ كأمس، وإنما تَقَيَّد بالإبهام، لأنّ إِذْ كذلك هى للزمان الماضى غير المعدُودِ ولا المحدُودِ، وهو مْثلُ مامَثَّل به في قوله : «حِين جاء»، فحين مشتملٌ على معنى إِذْ، لأنَّه تضمَّن الوصفين، وهما كونه للماضى غير المعدود ولا المحدود، ولذلك

---

(1) الآية ٨٤ من سورة الواقعة.

(2) الآية ١٥ من سورة المرسلات.

(3) س : من.

(4) عن س.

تقع إِذْ في موضعه فتقول : نُبِذَ زيدٌ إِذْ جاء، كما تقول : نُبِذَ حين جاء، فلو كان معدوداً أو محدوداً كالأسبوع وأسماء الشهور والأيام وأمسِ، ونحو ذلك، لم يُضَفْ إلى الجُمَل لمخالفةِ معنى إِذْ، بخلاف يومٍ، ووقتٍ، وزمانٍ، ونهارٍ، وليل، وصباحٍ، ومساءٍ، وغداةَ وعَشِيَّةَ، لأنها غير مختصة، فجميعها وما كان نحوها ينسحبُ عليها حكم إِذْ، فتضافُ إلى الجُمَل مطلقًا، كانت اسميةً أو فعليَّةً، فتقول : قمتُ يوم قام زيد، ويوم زيد قائم، وقمتُ حين قام زيد، وحين زيدٌ قائم، وقمتُ وقتَ قام زيد، ووقتَ زيدٌ قائم، وكذلك سائرُها، وحكِي من كلامهِم : جئتُكَ زمنَ الحجاجُ أميرٌ.

وأنشد الأصمعي عن ابن مَرْثَدٍ(١):

أَزْمــانَ عَــيْنَاءُ سُــرُورُ المَسْــرُورْ
عَــيْنَاءُ حَــوْراءُ من العِينِ الحِـيـرْ

وقال الأعشى ميمونُ(٢):

أَنْــجَــبَ أَيَّــامَ والِــداهُ بِــه
إِذْ نَجَــلاهُ فَنِعْمَ مــانَجَــلا

قالوا معناه : أيام احتاج أبوه إلى عَوْنِهِ، (كما تقول(٣)) : أنا باللهِ ثُمَّ بِكَ. وقال الرَّاعِي(٤): / ٣٦٦

---

(١) هو منظور بن مرثد. والبيت في النوادر لأبي زيد ٥٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٤، والمنصف ٢٨٨/١ ـ ٢٨٩، ونتائج الفكر للسهيلي ١٤٩.

(٢) ديوانه. والمحتسب ١٥٢/١.

(٣) سقط من س.

(٤) ديوانه ٢٤. والكتاب ١١١/١، واللسان : هيج، أخا.

لَيَـــالِيَ سُـــعْـــدَى لَوْ تَرَاءَتْ لراهِبٍ

بِدَوْمَـــةَ تَجْـــرٌ عَنْدَه وَحَـــجِـــيجُ

قَلَى دِينَه واهتـــاجَ للشَّـــوقِ إنَّهـــا

على الشَّـــوق إخْـــوانَ العَـــزَاءِ هَيُـــوجُ

والبيت الثانى أنشده سيبويه، وهو في الكتاب منسوبٌ لأبى ذُؤَيبٍ.

قال السيرافي : وإنّما هو للراعى، ويَحْتَمِلُ أن يكون هذا على إضمار (كان[1])، كما قدّر سيبويه في قول الرَّاعِي أيضًا [2]:

أزمـــانَ قَـــوْمِي والجـمـــاعـــةُ كـــالَّذِى

مَنَع الرِّحـــالة أن تَمِـــيل مَـــمِـــيـــلا

تقديره عنده : أزمان كان قومي كذا.

ومن إضافتِه إلى الجملةِ الفعليَّة قولُ الشاعرِ، أنشده سيبويه[3]:

علـى حين أَلْهَـى النـاسَ جُلُّ أُمـــورِهِمْ

فَنَدْلاً زريـقُ المالَ نَدْلَ الثـــعـــالـــبِ

وقال امرؤ القيس[4]:

كـــأنِّي غـــداةَ البينِ يَوْمَ تَحَـــمَّلُوا

لدى سَـــمُـــراتِ الحيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الكتاب ٣٠٥/١، وشرح الكافية للرضى ٥٢٤/١، والخزانة ١٤٥/٣ وديوانه ٢٣٤.

(٣) الكتاب ١١٥/١ ــ ١١٦، والكامل للمبرد ١٨٤/١، والأصول ١٦٧/١، والخصائص ١٢٠/١، وفرحة الأديب ٨٨. وقد نسب في الكامل إلى أعشى همدان، وفي الإصابة إلى أبي الأسود الدؤلي. وذكر العينى ٤٦/٣ أنه ينسب للأحوص.

(٤) ديوانه ٩. والبيت في الخزانة ٣٧٦/٤ عرضًا.

وقال الفرزدق(١):

غَـــداةَ أَحَلَّتْ لابن أصـــرم طعنَةٌ
حُـصَين عَـبيطاتُ السَّدائِفِ والخـمـرُ

وقال علقمةُ بن عَبَدَةَ(٢):

طحــابك قلبٌ في الحِســانِ طروبُ
بُعَيـدَ الشبـابِ عَصْـرَ حـانَ مَشِيبُ

وقال النابغة الذبياني(٣):

على حينَ عـاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبـا
وقلت : أَلَمَّــا أصْحُ والشـيبُ وازعُ

ولما كانت إضافةُ هذه الظروفِ التى هى بمعنى إذْ إلى الجُمَل غيرَ لازمة، كما كانت لازمةً في إِذْ وقد أحالَ في ذلك الحكمِ على إِذْ بقوله : «وما كإذ معنًى كإذ»، يريدُ وما كان بمعنى إذ فهو مثل إذ في الحكم ـ خاف أن يُتَوهَّمَ اللزومُ، فحرَّرَ ذلك بقوله : «أَضِفْ جَوازًا»، إذْ لو لم يَقُلْ ذلك لفُهِم له أنّ يومَ وحينَ وزمانَ ووقتَ ونحوها تلزمُ إضافتها إلى الجمل، (٤) فرفعَ هذا الفهمَ تقييدُه بقوله : «أَضِفْ جوازًا»، أي : ليس إضافتها إلى الجمل(٤)) بلازمةٍ لزومَها في إِذْ؛ بل يجوزُ أن تُضافَ إلى المفردِ نحوُ : سرتُ يومَ(٥) الجمعة. وقولـه : «كأنِّي غداةَ

---

(١) ديوانه ٢٥٤. والجمل للزجاجي ٢٠٤، والإنصاف ٧٠، وشرح المفصل ٣٢/١، ٧٠/٨.

(٢) ديوانه ٣٣. وأمالي ابن الشجرى ٢٦٧/٢.

(٣) ديوانه ٣٢، والكتاب ٣٣٠/٢، والمنصف ٥٨/١، وشرح الكافية للرضى ١٨٠/٣، ٢٠٧. والخزانه ٥٥٠/٦.

(٤) سقط من س.

(٥) س : نحو الجمعة.

البَـيْنِ»، وقـوله تعـالى : {وَلَاتَ حِينَ مناصٍ[1]}. ونحــو ذلك، وهو الأصل أن الإضـافة إنما تكونُ إلى المفردِ لا إلى الجملة، وأيضا فليست بلازمةٍ للإضـافة مطلقًا؛ بل هـي كسـائر الأسمـاء تضافُ تارةً وتُفْرَدُ أخرى، بحسب مقاصد الاستعمال، نحو : سرت يومًا، وقعدت ساعةً ، وسرت عشيةً. وقال تعالى : {ولاَ تَطْرُدِ الذين يدعُـونَ رَبَّهم بالغَـدَاةِ والعَـشِيِّ[2]}. {وَلَهُمْ رِزْقُـهُمْ فـيـهـا بُكْرَةً وَعشيًّا[3]}. وذلك شهير، فَصَحَّ أن يحكم بجوازِ الإضافةِ التى ذكر الناظمُ ، لَعَدمِ الإضافةِ الشائع فيها جملةً، أو الإضافةِ إلى المفرد الذى هو الأصلُ.

وإنما صَحَّت الإضـافةُ إلى الجُمَلِ في هذه الظروفِ المذكورةِ حَمْلاً على إِذْ التى هـى الأصلُ في تلك الإضـافـة، لأنها فـيـهـا لازمـةٌ، فَحُملَ عليـهـا غيـرُها لاجتماعهما في المعنى، فتكون إذًا إضافةُ يوم وحين (ووقت[4]) ونحـوها إلي الجُمَل فرعًا عن إضافة إِذْ إليها، وإضافة إِذْ إلى الجمل ([5] فرعٌ عن الإضـافة إلى المفـرد، إذ هى الأصل، فإضـافـة يوم وحين ونحـوهمـا إلى الجمل[5]) في الدرجـة الثالثـة. وفي كلام الناظمِ إشعارٌ بفرعيَّةِ هذه الإضـافةِ في يومٍ وحينٍ ونحـوهمـا، لأنَّه لما بيَّن حُكْم إِذْ أحال في حكم ماهو[6] بمعناها عليـها، فكأنـها فرعٌ بالشَّبَهِ بإِذْ في أداءِ معناها المذكور أوَّلاً.

وقوله : «حِينَ جا نُبِذْ»، مثالٌ مما يَجْرِى مَجْرى إِذْ. ويقال: جاء يجيء، وهو

---

(١) الآية ٣ من سورة ص.

(٢) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٣) الآية ٦٢ من سورة مريم.

(٤) سقط من س.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) س : هى.

الأصل، وبعضُ العربِ[1] يقول : جايَجِي، وسا يَسُو، من غير هَمْزٍ[2]، كأنه حذفه / تخفيفًا، وذلك نادر، فعليه جاء لفظُ الناظمِ، وله من هذا كثيرٌ في ٣٦٧ نَظْمِه للضرورة.

والنَّبْذُ : الإلقاء من اليَدِ، وقد يكون (ذلك[3]) حقيقةً نحو : نَبَذْتُ الثوبَ والخاتَمَ، وقد يكون مجازًا نحو : نبذت فلانًا : إذا طردتَه وأبعدتَه عنك. وهذا منه، أي : حين جاء طُرِدَ وأُبعِدَ.

وفي كلامه[4] بعْدُ نظرٌ من أوجهٍ أربعةٍ :

أحدها : أنه أطلقَ القولَ في إضافة إذْ إلى الجُمَل، وليس على إطلاقه، وذلك أنَّ الجملة الابتدائيةَ الواقعةَ بعد إذ إمَّا أن يكون خبر المبتدأ فيها اسمًا أو فعلا، فإن كان اسمًا فالقولُ ماقالَ، وإن كان فعلاً فإمَّا أن يكون مضارعًا أو ماضيًا، فإن كان مضارعًا أو ماضيًا، فإن كان مضارعًا : جاز أيضا وصحَّ كلامه فيه، فتقول : جئتك إذْ زيدٌ يقومُ، كما تقول : جئتك إذ يقومُ زيدٌ ، وإن كان ماضيًا : فالنحويّون يستقبحون نحوَ جئت إذ زيدٌ قامَ؛ قال السيرافي : ويقبُح التقديمُ. يعني تقديمَ الاسمِ مع الماضي لا يقولون : جئتك إذ زيدٌ قام، إلا مُسْتَكْرَهًا . وعلَّل ذلك بأنَّ إذْ للماضي، فاختاروا ماإيلاؤه إيّاها للمطابقة بينهما.

قال ابن مالك في الشرح : مدلول إذْ وقام من الزمان واحد، وقد

(١) الكتاب ٣/٥٥٦.

(٢) الأصل : من غيرهم.

(٣) سقط من س.

(٤) في صلب الأصل : وفي قوله. والمثبت عن الهامش، س.

اجتمعا في كلامٍ[1] فلم يحسُنِ الفصلُ بينهما بخلاف ماسواه، فإنَّ الذى بعد إِذْ في جَمِيعه غيرُ موافقٍ لها في مدلولها، فاستوى اتِّصالُها وانفصالُها عنه. وكذلك نقولُ : الجملُة الابتدائية الواقعةُ بعد حيثُ إمَّا أن يكون خبر المبتدأ فيها اسمًا أو فعلا، فإن كان اسمًا صحَّ ماقال، وإن كان فعلاً كان قبيحًا كان الفعلُ مضارعًا أو ماضيًا، كما يَقْبُح بعد إِذْ، نَصَّ على ذلك سيبويه، كما نَصَّ على ماتقدَّم في إِذْ، لأن حيثُ تَجرِى في هذا المعنى مجرى إِذْ وَهَلْ ونحوِهما.

وإذا ثَبَتَ هذا لم يصحَّ ماذكر من الإطلاق.

والثانى : أَنَّه جعلَ هذه الإضافةَ إلى الجملةِ مطلقةً، وليس كذلك؛ بل الإضافةُ في جميع ماتقدَّم على وجهين : إضافةٌ إلى نفسِ الجملةِ كما قال، وذلك إذا كانت الجملة المضافُ إليها اسميةً من مبتدأٍ وخبرٍ نحو : جئت زمن الحجاجُ أميرٌ، وإضافةٌ إلى الفعل لا إلى الجملةِ نفسِها، وذلك إذا كانت الجملةُ فِعْلِيَّةً.

فإذا قلتَ : جئتُ يومَ قام زيد، فليست الإضافة فيه إلى نفس الجملة؛ بل إلى جزئها الذى هو الفعل، وكأنَّ الإضافَةَ هنا إنما جازت لدلالة الفعلِ على مَصْدَرِه، فكأنَّ الإضافة إلى المصدر. وَأَمَّا أن يُقال : إن الإضافة إلى نفسِ الجملة، كما كان ذلك في الاسمية، فلا يَصحُّ والدليلُ على هذه الدعوى بناؤُهم المضافَ إلى الماضِى دون المضارعِ في الأمرِ العامِّ، فإن البناءَ مع الماضى جائزٌ بإطلاقٍ كثيرٍ في السماع، بخلاف البناء مع المضارع، فإنه غيرُ موجودٍ أو هُو قليلٌ، فتفريقُ العَرَب بين الموضعين دليلٌ على أنَّ الإضافة للفعلين، ولو كانت إضافةً إلى الجملة من حيثُ هى جملةٌ لتساوى الأمران، فَجَعْلُ الناظِمِ كلا الضربَينِ من الإضافةِ إلى الجُمَلِ فيه ماترَى.

---

(١) في صلب الأصل : مكانه. والمثبت عن الهامش، س.

والثالث : أنَّه قَدَّم لإِذْ من الحكم أمرين(١) : الإضافةَ إلى الجمل، والإفراد / عن الإضافة لفظًا وتعويضَ التنوين. ثم قال : وما كإذ معنًى ٣٦٨
كإِذْ»، يعنى أنّ ماكان مثلَها في المعنى فهو مثلُها في الحكم مطلقًا، فاقتضى أَنَّ ماكان مثلَها في المعنى يَضافُ إلى الجملِ، وذلك صحيحٌ، ويُفْرَد عن الإضافة فيعوَّضُ منها التنوين، وذلك فاسدٌ؛ لأنّ العَرَب لم تفعل ذلك إلاّ في إِذْ خاصّةً.

لايقال : إنّ قوله «أَضِفْ جوازًا» عَيَّن المرادَ، وأَنَّ المَقْصُودَ في الإحالة على حكم إِذْ الإضافةُ المذكورةُ خاصَّةً، وإذا كان كذلك فلا اعتراضَ، لأنا نقول : ذلك غير متعيِّن، لأنّه قد قال : «أَضِفْ جوازًا» فقيدَّ الإضافةَ بكونها جائزةً لا واجبةً؛ إِذْ كانت واجبةً في إِذْ، فظهر أنّ المقصودَ تحريرُ وَجْهِ الحكم بالإضافة، وهو كونهُا على الجوازِ. وإذا أمكن أن يكون المقصودُ هذا، فمن أين يتعيَّنُ أن ذلك في الإضافة لا في الإفراد وتعويض التنوين؟ وعلى هذا التقرير يلزمُ حكمٌ آخر، وهو البناءُ، لأنه لما قال : «وما كإِذْ معنًى كإِذْ»، ولم يُعَيِّن وجهًا من الوجوه، وَجَبَ حملُه على جميع الأحكام اللاحقة لإِذْ، ومن جملتها البناءُ، فيتعيَّنُ دخولُ حكمه فيما كان مثلها من الظروف، والظروفُ التى في معنى إِذْ لا يلزم فيها البناءُ، فبان بهذا أَنَّ كلامه مُشْكِلٌ.

والرابع في قوله : «وإن يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إفرادُ إِذْ»، وهو أنه بنى إفرادها عن الإضافة على تنوينها على حَدِّ بناءِ المُسَبَّبِ عن السبب، أي : إِنْ نُوِّنت ساغ إفرادُها. وهذا عكسُ ماعليه الحكمُ، إِذِ الإضافةُ لم تسقط

(١) س : أمران.

بسبب التنوين، بل الإضافة هى الساقطة أوَّلاً، ثم أُتِى بالتنوين عَوِضًا مما سقط، ولذلك سُمِّى تنوينَ العِوَض، وإذا كان كذلك لم تَصلُحْ تلك العبارةُ أن يُؤتى بها، لأنّها تُفْهِم عكسَ المراد.

والجواب عن الأول أنْ يُقال : أمّا حيثُ فإنه أطلق هنا وقَيَّد في باب الاشتغال فَبيَّن أنّ حيثُما لايليها الاسمُ بعده الفِعْلُ إلا على إضمار، فَتَبَيَّن أنها لايقع بعدها اسمٌ يليه فِعْلٌ، وحيثُ قد تجرى مجرى حيثما في هذا الحكم حَسَبَ ماتقدّم، إذْ يدخُلها معنى الجزاء وإن لم يُجزَمْ بها دون «ما» عند البصريين، ففيما تقدَّم إشارةٌ إلى هذا المعنى، فصار الإطلاقُ هنا مقيَّدًا، وهذا[1] تَلْفِيقٌ. وأما إذْ فلا أجدُ الآن فيها جوابًا.

وعن الثاني : أنّ ماقيل من التفرقة بين الجملتين لاينهض من وجهين :

أحدهما : أن يمنع الفرقُ ابتداءً، إذِ البناء والإعراب ـ على الجملة ـ جائزان في حال الإضافة إلى الماضى والمضارع على رأى الناظم، كما أنهما جائزان عنده في حال الإضافة إلى الجملة الاسميّة، كان أوّلُ الجزأين مبنياً أو معربًا. وإذا كان كذلك لم يكن الفرق مُعَتبرًا ولا معتداً به، فكان[2] في حكم الساقط.

والثاني : إذا سُلِّم الفرق فإنما ذلك اعتبارٌ لفظى مع أنّ الإضافة في الحقيقة للجملة لا للفعل وحده، وانما جازت الإضافة إلى الجملة مطلقًا لتقديرها بالمفرد، فقولك : يومَ قام أو يقومُ زيد، في تقدير : يوم قيامِ زيد /. وقولك : زمانَ الحجاجُ أميرٌ، في تقدير : إمارةِ الحجَّاج. وإنما ٣٦٩

(١) الأصل : وذلك.

(٢) الأصل : فصار.

الإعراب والبناء باعتبارين، كما سَيُذكر إن شاء الله.

وعن الثالث : أنه لما كان يدخُل عليه الأمران المعتَرضُ بهما، وأمرٌ آخرُ وهو لزومُ الإضافة، أتى بما يُحَرِّرُ عبارتَه، فأخبر أنَّ مراده بالإحالة على أحكام إذْ إنما هى الإضافة، لكن على الجواز فقال : «أضف جوازًا»، وأنَّ البناء أيضًا على الجواز فقال : «وابن أَوَ اعرِبْ». والذى يُعَيِّن هذا المراد أن قوله : «أَضِيفْ جوازا» وما عُطِف عليه من قوله : «وابن أَوَ اعرِب» جملتان مُبَيِّنتان للحكم المتقدِّم، وكأنهما مُبْدَلَتان[١] معنًى من قوله : «كإذْ»، والتقدير : وما كإذ معنًى يشابه إذْ في الحكم فَيُضاف إلى الجمل لكن جوازًا ويُبْنى جوازًا. وإذا كانتا على حكم البدل لم يمكن إلاّ أن يُحَمَل الكلامُ الأوَّلُ على ماقُيِّد به ثانيًا. فعلى هذا يكون البيتُ بعده ومايليه تفسيرًا لما تَضَمَّنه قوله : «وما كإذْ معنًى كإذْ». أو يكون قوله : «أضِف جوازًا» وحده هو المفسِّر لقوله : كإذ، وما ذكر بعدُ من حكم البناءِ والإعرابِ كلام مستأنَفٌ، وعليه يَدُلُّ قوله : «وما كإذْ قد أُجْريا»، أي : ابن أو أعرب ماحُكِمَ له بحكم إذْ في الإضافة وحدها. وهذا هو الأظهرُ. وعلى كلا الوجهين لايبقى لإفراد يوم وحين ونحوهما عن الإضافة مدخَلٌ، وهو ما أَرَدْنا.

وعن الرابع : أنّه لايَتَعيَّن من كلامه ترتيبُ الإضافةِ[٢] على وُجُودِ التنوين، بل إنما يظهر منه أنّ احتمال الإفرادِ مَبْنِيٌّ على التنوين، واحتمالُ الإفرادِ غيرُ الإفراد، وكأنّه عبارةٌ عن استعمالها (مفردةً[٣])، ولاشكَّ أنَّ استعمالها مفردةً لايكونُ إلا بعد التنوين، والتنوين لايكونُ[٤] إلا بعد إسقاطِ المضافِ إليه، وهو

---

(١) الأصل : مبتدآن

(٢) كذا، وصواب العبارة أن يقال : «ترتيب الإفراد عن الإضافة» : وراجع الاعتراض الرابع.

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل : لايصحّ.

معنى الإفرادِ، فإذًا الإفرادُ سابقٌ في القياس والتقديرِ على التنوين، والتنوين سابقٌ على استعمال إِذْ مفردةً، وهذا في نفسه صحيحٌ، فلا إشكالَ. (والله أعلم[1]).

وابن أَوَ اعربْ ما كَإِذْ قَدْ أُجريا
واختَرْ بنا مَتْلُوٍّ فِعْلٍ بُنِيا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا
أَعْرِبْ، وَمَن بَنَى فلن يُفَنَّدا

يعنى أنَّ ما أُجرِى مُجَرى «إِذْ» من الظروف فأُضِيفَ إلى الجمل يجوزُ فيه الإعرابُ والبناءُ مطلقًا، كان الذى يليه من أجزاء الجملة معربًا أو مبنيًا، لكن في الموضع الذى أُجرِى فيه الظرفُ مُجرى إِذْ، فلذلك قال: «ماكإِذْ قد أُجريا»، أي إِنّ هذا التخيير إنما يكون إذا أُضيف إلى الجمل، ففي حال إِضافته إلى المفردات لايكونُ ذلك فيه. وهكذا الحكمُ إذا قلت: عجبتُ من يومِ قُدومِ زيدٍ، ومنْ حينِ القيام، ومن يومِك، ومن وقتِ طلوع الشمس. وما أشبه ذلك؛ إذ لا مُوجِبَ هنا للبناء، وإنما يحضُرُ[2] الموجبُ عند الإضافة إلى الجمل، كما قال. وأطلق القول بجواز الوجهين على الجملة، فلم يُقيِّده بأمرٍ، ولا فَصَّل الحكم بحسب الجمل، وإنما فَصّل في[3] الاختيار بين الوجهين الجائزين، فذكر أنه لايخلو أن يكون الظرفُ قد وَلِى فعلاً مبينًا أَوْلا، فإن كان كذلك فالمختارُ بناءُ ذلك الظرفِ، فتقول: أعجبنى / يومَ قام زيدٌ، وانتظرته من حينَ طلعتِ الشمس إلى زمَنَ ٣٧٠

(١) عن الأصل.
(٢) في: يخص.
(٣) في الأصل: بالاختيار.

غَرَبت.

ومنه قول النابغة[1]:

على حينَ عـاتبتُ المشـيبَ على الصِّـبـا
وقلتُ : أَلَمَّــا أَصْحُ والشـيب وازع

وأنشد سيبويه [2]:

عـلـى حـينَ أَلـهـى النـاسَ جُلُّ أمـــورهِمْ
فَنَدلاً ـ زُرَيقُ ـ المالَ نَدْلَ الثـعــالبِ

وتقول على غير المختار ـ وهو الإعرابُ ـ : أعجبنى يومُ قام زيدٌ، وانتظرته من حينِ طلعتِ الشـمسُ إلى وقتِ غـرَبت. ورُوِيَ البَـيتان بـالوجـهين : عـلى حينِ عاتبتُ المشيبَ، وعلى حينِ ألهى الناسَ جلُّ أمورهم.

وإن كان الظرفُ لمَ يلِ فعلاً مبنياً فليس البناءُ بمختارٍ، وذلك إذا ولى فعلاً معربًا ـ وهو المضارع ـ أو اسمًا مبتدأً، بل الإعراب هو المختار، وذلك قوله : «وقبلَ فِعْلٍ مُعَربٍ أو مبتدا أعرِبْ»، فتقولُ : أقوم من حينِ تقومُ، وأكرمُك في يومِ تقـومُ. وفي القـرآن قـال الله : {هذا يومُ ينفعُ الصَّادقين صـدقُـهم[3]}، فـي قــراءة غير نافعٍ، وكذلك : {يومُ لاتملكُ نفسٌ لنفسٍ شيئًا[4]} في قـراءة ابن

(١) ديوانه ٣٢. وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٣٣٠، والمنصف ١/٥٨، وأمالي الشجرى ١/٤٦، ٢/١٣٢، ٢٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٦، ٨١، ٤/٩١، ٨/١٣٦.، والإنصاف ٢٩٢، والمغنى ٥١٧، والرضيّ على الكافية ٣/ ١٨٠، ٣٠٧، والخزانة ٦/ ٥٥٠، وشرح أبيات المغنى ٧/١٢٣.

(٢) الكتاب ١/١١٦. وقد نسب البيت إلي الأحوص، وأعشى همدان، ورجل من الأنصار. وهو من شواهد الخصائص ١/ ١٢٠، والإنصاف ٢٩٣، والتصريح ١/٣٣. وفي فرحة الأديب ٨٨، والعيني ٣/٤٦، ٥٢٣، واللسان، مادة : ندل . والندل : نقل الشيء من مكانه لآخر. وزريق : بطن من الخزرج. انظر فرحة الأديب.

(٣) الآية ١١٩ من سورة المائدة. وانظر الإقناع لابن الباذش ٦٣٧.

(٤) الآية ١٩ من سورة الانفطار، وانظر الاقناع لابن الباذش ٨٠٦.

كثير وأبي عمرو. وتقول : جئتك في حينِ زيدٌ قائم، وهذا حينُ زيدٌ قائم. وقال قيسُ بن الخطيم[1]:

وعـــهـــدِي بهـــا أيامَ نحنُ على مِنًى
وأحـــسِنْ بهـــا عـــذراءَ ذاتَ ذوائبِ

وأما غيرُ المختار فهو الذى قال فيه : «ومن بَنَى فلن يُفَنَّدا» ، يعنى أن من قال بجواز البناء إذا كان الظرف قبل فعل مُعْربٍ أو قبل مبتدأ، فقولُه صحيح جارٍ على كلام العرب، فقد نُقِل عنها البناء هنا، فمن شواهد البناء قبلَ المضارع قراءةُ نافع : {هذا يومَ ينفعُ الصادقين صدقُهم[2]}، بنصب اليوم والإشارة إلى اليوم، فلا يكن ظرفًا، بدليل القراءة الأخرى، والجمع بين معانى القرآن هو الأحقُّ. وقرأ ابنُ عامرٍ ونافعٍ وقراءُ الكوفة : {يومَ لاتملك نفسٌ لنفس شيئًا}، بالفتح ، والمعنى في القراءتين واحد، لأن {يوم لاتملك} تفسير لـ {يومُ الدين[3]}، فكأنه قال : هو يومُ كذا. ولايقدّر فيه : أعنِي {يوم لاتملك}، قال المؤلف : «لأنّ تقدير «أعنى» لايَصلُح إلا بعد مالا يدلّ على المسمّى دلالة تعيين، ويوم الدين دال عليه دلالة تعيين، فتقدير «أعنى» غير صالح معه[4]». وأنشد في الشرح[5]:

إذا قلت : هذا حينَ أسلُو يَهِـيـجنى
نسيمُ الصَّبا من حيثُ يطلع الفجر

---

(١) ديوانه ٣٦. وفيه رواية أخرى لصدر البيت، وهي : ولم أرَها إلاّ ثلاثًا على منًى

(٢) انظر الاقناع لابن الباذش ٦٣٧.

(٣) من الآية ١٨ من سورة الانفطار.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٨.

(٥) ن. م والورقة. والبيت لأبى صخر الهذلى، انظر شرح السكرى ٩٥٧، وهو من شواهد المغنىَ ٥١٨، وفي شرح أبيات المغنى للبغدادى ١٢٥/٧.

ومن شواهد البناءِ مع الجملة الاسمية ما أنشده في الشرح من قوله[(١)]:

تذكَّـــر مـــا تذكَّـــر من سُلَيْـــمِى
على حينَ التـــراجعُ غـــيـــر دانِ

وأنشدِ قول الآخر[(٢)]:

ألم تعلمى - ياعـــمـــرَكِ الله - أننى
كـــــريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ

وله أبياتٌ أُخَر لم أُقَيِّدها. وأنشدَ سيبويه لِلَبِيد[(٣)]:

على حين من تَلْبَث عليـــه ذَنُوبُهُ
يَرِثْ شِـــرْبُهُ إذْ في المقـــام تَدَابُرُ

وهو مُقيَّد بالوجهين.

والتَّفنيدُ : اللومُ وتضعيفُ الرأي، وأصله من الفَنَدِ، وهو ضعفُ الرأى من الهَرَمِ. ويُقال : أفندَ في كلامه : إذا أخطأ. وأفندته : إذا خَطَّأتَه.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٨. وهو من شواهد التصريح ٤٢/٢، والهمع ٢٣٠/٣، والأشمونى ٢٥٧/٢، وفي العيني ٤١٢/٣. وقائله مجهول.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٦، والبيت من شواهد المغنى ٥١٨، وهو لبشر بن هذيل الفزارى، رُوِى ذلك عن الأحول. انظر شرح أبيات المغنى للبغدادى ١٢٦/٧.

(٣) الكتاب ٧٥/٣. وهو من شواهد الإنصاف ٢٩١، والرضى على الكافية ١٠١/٤، والهمع ٣٣٤/٤، وفي الخزانة ٦١/٩. وديوان لبيد ٢١٧، ورواية عجزه فيه :

يجد فقدها وفي الذناب تداثر

ونبه في التحقيق على الرواية التى هنا. وقبل البيت :

فزُدت معدًا والعباد وطيئًا ... وكلبا كما زيد الخماس البواكر

واللبث والريث : البطء. والذَّنوب : الدلو العظيمة. والتداثر : التزاحم والتكاثر. والذود : الطرد. والعباد : قبائل شتى. والخماس - بالكسر - : الإبل التى لاتشرب أربعة أيام. والبواكر : التى تبكر غداة الخميس.

يقول : ذُدتُ عنك في ذلك الوقت، وإنما هذا مثل، أراد الألسُن التى كثرت عليه.

ثم هنا مسائلُ :

إحداها : أنَّ قوله : «ومن بَنَى فلن يُفَنَّدا»، معناه : من قال بجواز البناءِ فيما يليه المضارعُ أو المبتدأ، فقولُه غيرُ خطأٍ. وهذه إشارة إلى الخلاف الواقع في المسألة، وذلك أن ماذكره هنا هو مذهب / الكوفيِّين، ٣٧١
ومال إليه بعض البصريين كالسيرافى، أعنى إلى جواز البناء مع المضارع، والكوفيُّون يقولون ذلك معه ومع المبتدأ. ورأىُ البصريين عدمُ الجواز في ذلك كلِّه[(١)]، بناءً على عدمِ السماع الذى يُقاسُ على مثله، فإن ماذكر من الأبيات محتملٌ لغير البناءِ، وما في الشعر نادرٌ محفوظ، وأكثره لم يقع عليه القدماء مع شدَّةِ بحثهم. وأيضًا فإن الإضافة إلى المبنى مؤثرة في غير هذا البابِ جوازَ البناء، نحو قوله تعالى : {إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون[(٢)]}، على قراءة نصب (مثل). وأنشدوا[(٣)]:

لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ منها غَيْرَ أن نَطَقَت
حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أو قالِ

فكذلك تُؤَثِّر هنا ، وأما الإضافة إلى المعرب فلم نجدها تُؤَثِّر البناء. وأما ابن مالك فلم ينهض عنده هذا، بل ذكر الشواهد المذكورة ورَجَّحها بما ذكر. وأيضا إذا كانت الجمل في نحو «على حينَ التراجعُ غيردان» مصدرة بمعربات إعرابًا أصلياً، وقد جاءت

---

(١) انظر المساعد ٣٥٦/٢.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الذاريات. وهى قراءة في السبعة، انظر الإقناع ٧٧٢.

(٣) لأبى قيس بن الأسلت. والبيت من شواهد الكتاب ٣٢٩/٢، وأمالي الشجرى ٤٦/١، ٢٦٤/٢، والإنصاف ٢٨٧، وابن يعيش ٨٠/٣، ١٣٥/٨، والمغنى ١٥٩، ٥١٧، والرضيّ على الكافية ١٢٧/٢، ١٧٥/٣، ١٨١، وفي الخزانة ٤٠٧/٣، ٥٣٢/٦، ٥٥٢، واللسان، مادة : وقل.
والأوقال : جمع وقل ـ بفتح فسكون ـ وهو ثمر الدَّوم.

على[1] حالٍ لم يُضطرَّ لمثلها، بل توازى مجيئها في الاختيار؛ إذ كان يُمكن الشاعرَ أن يجرَّها وقد بُنيت الظروفُ معها، فَلأَن تُبنى مع المضارع الذى ليس إعرابُه إعرابًا أصليًا، بل هو بالشَّبَهِ، أحقُّ وأولى؛ ولذلك جعله السيرافي من الإضافة إلى غير المتمكن، إذ المضارع غير متمكّن باعتبار أنه غير مُعَربٍ في الأصل. وأيضًا فقال ابن مالك في الشرح : «سببُ بناء المضافِ إلى جملةٍ مصدرة بفعل مبنيٍّ إمَّا قصد المشاكلة، وإمّا غير ذلك، فلايجوز أن يكون الأول[2] لأمرين، أحدهما : أن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها باسم معرب، ولا مشاكلة، فليس[3] لقصدها. والثانى : أن المضاف إلى جملة مصدّرة بفعل مبنى لو كان سبب بنائه قصد المشاكلة، لكان ما[4] أضيف إلى اسم مبنيٍّ أولى؛ لأن إضافة ما أضيف إلى مفردٍ إضافةٌ في اللفـــظ والمعنى، وإضافة ماأضيف إلى جملةٍ إضافة فى اللفظ [5] لا فى المعنى ، وتأثيرُ مايخالف لفظُه معناه أضعفُ من تأثير مايوافق لفظه معناه ، وقد ثبتَ انتفاء سببيّة الأقوى فانتفاء سببيّة الأضعف أولى[6]. فثبتَ أن البناء لأمرٍ آخر سيأتى.

فالصوابُ ماذهب إليه الناظم ، والله أعلم .

والثانية : أن قوله : « وابن أو اعرِب » ، وقوله : «ومن بَنَى فلن يفنَّدا» ، أثبت به البناءَ ولم يذكُر له سبباً ، وإنما ذكَر فى باب المعربِ والمبنى سببًا للبناءِ جُمْليا هو شَبَهُ الحرف ، فيُسأَل هنا عن ذلك .والجوابُ من وجهين :

---

(١) أ : في.

(٢) في شرح التسهيل مكان الأول : « قصد المشاكلة ».

(٣) في شرح التسهيل : « فامتنع أن يكون البناء لقصدها ».

(٤) في شرح التسهيل : « لكان بناء ما ... ».

(٥) في شرح التسهيل : «إضافة في اللفظ، وإلى المصدر في التقدير».

(٦) شرح التسهيل، ورقة ١٧٩. وقد تصرف الشاطبى كثيرا في أواخر هذا النص المقتبس.

أحدُهما : أن تقولَ : إن البناءَ هنا على الجوازِ ، ولا نقولُ :إن السبب الإضافةُ إلى مبنيٍّ ، لما يلزُم عليه من إيرادِ المؤلف . ولا [أيضا][1] يلزم أن يُتَكَلَّفَ القولُ بشبه الحرفِ هنا بناءً على أنّ ماذكر في باب المعرب والمبنيِّ إنما هو سبب لزوم البناء لا سببُ جوازِه .

والثاني: أن نلتزم أنْ لا سبَبَ لبناء جائزٍ أو لازمٍ إلا شَبَهُ الحرف، بناءً على المحمل الآخر في كلام الناظم ، فنقول : لما كان المضافُ إلى الجملة المستقلة بالإفادة يُصيِّرها غير تامة ولا مستقلة حتى يَتِمَّ بغيرها/ ٣٧٢ فتقول : حين قمتَ قمتُ ، ويوم أتيتَ أكرمتُك، ونحو [2] ذلك ، أشبه المضاف بذلك حرف الشرط فإنه كذلك ، ألا ترى أنك تقول : إن قمتَ أكرمتك ، وإن قعدتَ ضربتُك ، وكان قولك : «قمتَ» و« قعدتَ » قبل دخول « إن » مستقلا، ثم صار بعد دخولها غير مستقلّ ، بل محتاجاً إلى كلام آخر، فالبناء على هذا سببُه شبهُ الحرف ، لكن لما كان هذا الاعتبارُ غير لازمٍ كان البناء كذلك .

فإن قيل : على أيِّ نوعٍ من أنواع شَبَه الحرف يتفرَّع ؟

فالجواب : أنه يمكن أن يرجع إلى الافتقار ، لأن الظرف لما صار مفتقراً إلى تلك الجملة، وإن كان ذلك الافتقار عارضاً، أشبه الافتقار الأصيل الذي وُضِعَ الاسم المبنيُّ عليه ، نحو : الذي ، والتي . وقد تقدّم نحو هذا في باب « لا » التي لنفي الجنس .

أو تقول – وهو الأجرى على تعليل البناءَ : إنه يرجع إلى شِبه

---

(١) عن أ، س.

(٢) في الأصل : «وما أشبه ذلك».

الحرف المعنوىّ ، إذ كان فى الظرفِ معنىً رُبِط به إحدى الجملتين بالأخرى ، كمعنى الشرط الذى يربط بين الجملتين . هذا هو الذى ينبغى أن يقال ، لا الأول .

والثالثة : فيما عسى أن يُشكِل من كلامه ، وذلك ثلاثـةُ مواضعَ :

أحدها : أنه ذكر البناء ولم يذكر عَلاَمَ يُبْنَى ذلك المضاف؟ أعلى الضمّ أم الفتح أم الكسر ؟ وكان من حقّه ذلك ، لأنه قال : «وابن أو اعرب» . وكلاهما لابُدَّ له من صورة ،أمَّا الإعرابُ فيظهر من تقّدم العامل ، وأما البناء فليس بمعروفٍ إلا أن يُعرَّف به ، فلما لم يُعَرَّف بذلك كان كلامه ناقصَ الفائدةِ .

والثانى : أنه لما قال : « ما كإذْ قد أُجريا »، اقتضى أنه إذا لم يَجْرِ مجرى إِذْ ، وذلك حين إضافته إلى المفرد ، فهو خالٍ عن ذلك الحكم . وليس كذلك ، بل المفرد الذى يُضاف إليه ضربان:

أحدهما : ماعدا إِذْ ، فلا يُبنَى معه المضاف وإن كان المضافُ إليه مبنياً ، نحو : يومك ، وحين ذلك ، وما أشبهه.

والثانى : إِذْ ،فالمضاف هنا يجوزُ أن يُبنَى فتقول : ماجئتك من يومَئِذْ قام زيد ، وانقطعتُ عنك من حينَئِذٍ . ويجوز أن يُعرَب فتقول : من يومِئِذْ [قام زيد][1] ، ومن حينِئِذٍ . ومنه القراءتان المشهورتان : (ومن خِزْىِ يومَئذٍ)[2] ، على البناء ، وهى لنافعٍ والكسائى ، (ومن خِزْىِ يومِئذٍ) ، بالإعراب ، وهى للباقين من السبعة[3] . وكذلك : (من عذاب يَومَئِذٍ)[4] ، و (من عذابِ

(١) عن أ، س.

(٢) الآية ٦٦ من سورة هود.

(٣) انظر: الإقناع لابن الباذش ٦٦٥.

(٤) الآية ١١ من سورة المعارج.

يومئذٍ)[1] . وذلك مشهور كثيرٌ فى الكلام ، ومفهوم كلام الناظم يقتضى الإعراب خاصةً ، كما ترى . وهو غير صحيح .

والثالث : أنه تكلَّم فى بناء الظرفِ الذى بمعنى إِذْ ، وهو المختصّ بالزمان الماضى ، وإذا وقع بعد الظرف فعلٌ معربٌ – وهوالمضارع – فإنما يكون بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال ، نحو : (هذا يوم ينفعُ الصادقين صدقُهم)[2] ، و (يوم لا تملكُ نفسٌ لنفس شيئاً)[3] ، فإذاً لايصحّ ذكر الفعل المضارع ؛ إذ لا يصح أن يقع بعد الظرف المراد به الماضى ماعدا إذ ، لأنك تقول : قام زيد إذ يقوم عمرو ، وفى القرآن : (وإذْ تقولُ للذى أنعم الله عليه)[4] . وأمَّا أن يقال : قام زيدٌ يومَ يقوم عمرو – وأنت تريد : يوم قام عمرو فهذا ممنوعٌ . وكلامُ الناظم صريحٌ أو كالصَّريح فى جواز ذلك.

فإن قيل :/ لعلّه يريد الظرف الذى بمعنى إذا ،وهو الذى ٣٧٣ للاستقبال ، إذ لاشكّ أنَّ الظرفَ الذى بمعنى إذا حكمُه حكمُ إذا فى الإضافة إلى الجملة الفعليّة كما سيأتى . وعلى ذلك يجوز بناؤُه وإعرابه ، وإذا كان كذلك صحّ كلامُه .

فالجواب : أنه بعيدٌ عن قَصْدِ هذا ، لأنه لما ذكر جواز البناء فيما أُجرِىَ مُجرى إِذْ ، فصَّل الأمر فى ذلك على تلك الوجوه ، فرجَّح البناءَ فيما يليه الماضي، والإعرابَ في غيره، وهذا تفصيلُ تلك الجملة، فكيف

---

(١) الآية ١١ من سورة المعارج.

(٢) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٣) الآية ١٩ من سورة الانفطار.

(٤) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.

يصحُّ إدخالُ ما بمعني إذا في ذلك الحكم؟ ثم إنه لادليل عليه، فلا سبيل إلي المَصيرِ إليه، فكان في كلامه تثبيجُ [1] وتخليط .

ووجه رابعٌ ، وهو أنه يقتضى أنَّ الظرفَ ذو وجهين، وإن كان مثنى نحو اليومين والليلتين، وليس كذلك، بل الإعراب لهذا[2] لازمٌ وإن أضيف إلى الجملة .

والجواب أن يقال : أما الأول فهو واردٌ ، ولا جواب عنه ، إلا أنْ يقال: تركه اعتماداً علي إلقاء الشيخ للتلميذ، وهذا المنزع قد كان بعضُ شيوخنا ـ رحمهم الله ـ يُؤنِّس به في بعض المواضع من الكتاب المقروء عليه إذا وقعت منه مسألة [مشكلة[3]] أو غير مُخَلَّصة حقّ التخليص[4]، فيقول : هذا ممَّا تركه الشيخ ليقع الافتقار من التلميذ إلى الشيخ المقرىء في فهم ما أَشكَل، وإلاّ فلو بَيَّن كُلَّ شيءٍ لم يُعْرَفْ مقدارُ الشيخ. بنحو هذا كان يُؤَنِّس ـ رحمه الله ـ لكن على مأخذ آخر، فكذا نقولُ هنا اقتداءً به. وهكذا يُقال فيما كان نحو هذا.

وأما الثانى فإن جمهورَ الإضافة إلى المفرد لايقتضى بناءً أصلاً، وإنما اختصّت بذلك إِذْ فَبُنى المضاف معها وحدها، فهى في ذلك من النادر الخارج عن القياس.

ووجه ذلك أنّ ذِكْر إِذْ في نحو : يومئذٍ وحينئذٍ كالتكرار للتوكيد، لأن الحين وإذْ بمعنى واحدٍ، وقد قال الكُميت[5]:

---

(١) ثَبَّجَ الكتاب والكلام تثبجًا : لم يُبَيِّنه. وقيل : لم يَأت به على وجهه.

(٢) أ : في هذا.

(٣) عن أ، س.

(٤) في الأصل، س : التلخيص.

(٥) لم أجده في ديوانه.

لـيــالـىَ إذْ غُــصـنِى وريقٌ ولِمَّــتـِى

أُكَــفْــنُــهــا مــحـلوسَ لبٌّ وخَــالِسَــا

وقد عَدَّهما الناسُ في باب إضافةِ الشيءِ إلى نفسه حَسَبَ ماتقدّم.

والمتأوِّلون جعلوهما من باب إضافة المسمى إلى الاسم، وإذا كان كذلك، وكانت إذْ لازمةً الإضافةِ إلى الجملة، صار الحينُ في حينئذٍ كأنه هو المضاف إلى الجملة، فعُومِل معاملَةَ ماأُضِيف إليه مباشرةً، فلا اعتراض على هذا مع تسليم أن مفهوم كلام الناظم ما قيل في السؤال، وإلاّ فلا نسلّم أن له مفهومًا، لأن قوله : «وابن أو اعرِب ماكإذ قد أُجرِيا»، في معنى أن لوقال : وابن أو أعرِب ماذُكِر، أو : ابنِه أو أعربه، لأنه لما قال: «وما كإذ معنًى كإذْ»، كان وجهُ العبارة أن يقول : وابنه أو أعربه، أو : وابن ماذُكِر أو أعرِبْه. فهو في موضع الضمير، فقوله : «ماكإذ قد أُجرِيا» هو كإعادة ذكر الظاهر، وإذا كان كذلك فلا مفهومَ له إلا مفهومُ اللقب، وهو باطل عند الجمهور[1].

وأما الثالث فيمكن أن يكون قَصَدَ ذكْر ماهو بمعنى إذ [[2]وإذا معًا، ويكون قوله : «ماكإذْ قد أُجرِيا» حكمٌ مفردٌ بالذكر، ثم ذكر عبارة تشمل ماهو بمعنى إذ[2]] وماهو بمعنى إذا، وهى محلّ التفصيل المذكور في قوله : واختَرْنا كذا إلى آخره، ويسهل الأمر في ترتيب عبارته /. ٣٧٤

وأما الرابع فقد تقدَّم أنه لايدخل له من أسماء الزمان في قوله :

(١) قال السهيلى في النتائج ٢٥٨ عن العلم : «ليس له مفهوم خطاب عند الأصوليين إلا الصيرفى من الشافعية».

(٢) عن هامش الأصل، أ، س.

«وما كإذْ معنًى كإذْ» ماهو معدودٌ ولا محدود، والمثنى من قبيل المعدود كالأسبوع ونحوه. وعلى أنه [قد[1]] نقل في الشرح عن ابن كيسان جواز إضافة نحو يومين وليلتين إلى الجملة، ثم ردّه بعدم السماع، فإذًا ليس المثنى بذى وجهين لعدم المقتضِي لذلك فيه، وهو عدم الإضافة إلى الجملة، والله أعلم.

وألزمُوا إذَا إضافةً إلى جُمَل الأفعالِ كَهُن إذا عتَلَى

هذا الكلامُ على إذا التى وُضِعت للزمان المستقبل، ويعنى أنَّ الإضافة في إذا لازمةٌ، فلا تُوجَدُ وهى ظرفٌ دونَها، لكن لاضاف إلاّ إلى الجملة، ولامن الجملِ إلاّ إلى الفعلية، وهى المصدَّرةُ بالفعلِ، وهو معنى قوله : «إلى جُمَل الأفعال»، أي : إلى الجمل المنسوبة إلى الأفعالِ، وذلك لايكونُ إلا إذا صُدِّرت بالأفعال، وذلك قولك : آتيكَ إذا قام زيدٌ، وآتيك إذا يأتيك زيدٌ، وما أشبه ذلك، ومنه مثالُه : هُنْ إذا اعتلى.

وإنما اختصَّت بالجملة الفعلية لأنها يغلب عليها معنى الشرط، ولذلك تقع جوابها الفاء كما تقع في جواب إنْ، نحو : إذا جاءك زيدٌ فأكرِمْه، وإذا لم يأتك فأهِنْه. ومنه : {إذا لَقِيتُم فئةً فاثبتُوا[2]}، {فإذا لقيتم الذين كفروا فَضَرْبَ الرِّقابِ[3]}، ولذلك يقع بعدها الماضى موقع المستقبل، فتقول : إذا قام أكرمتُه، كما تقولُ : إن قام أكرمتُه، والمعنى فيهما : إذا يقومُ، وإن يَقُمْ؛ ولايقع موقعها حينٌ ولاغيره من الظروف، فلا تقول : حين جاءك فأكرِمْهُ ـ وأنت تريد الاستقبال

(١) عن أ، س.

(٢) الآية ٤٥ من سورة الأنفال.

(٣) الآية ٤ من سورة محمد.

ولذلك أيضًا يجزم بها في الشعر كإنْ، نحو[1]:

وإذا تُصبْك خصاصةٌ فتَجَمَّلِ

هذا معنى كلامه على الجملة. ثم يتعلّق به مسائلُ :

إحداها : أن جُمَل الأفعال التى ذَكَر تارةً تكون جُمَل أفعالٍ لفظًا وحكما، كالمُثُل المتقدّمة، وتارةً تكون جمل أفعال حكمًا وتقديرًا، وذلك إذا تصدّر فيها الاسم ورَدِفَه فعلٌ، نحو : إذا زيدٌ قام أكرمتُه. وفي القرآن : {إذا السماءُ انفطرَتْ. وإذا الكواكبُ انتثَرتْ[2]} ونحو ذلك، فإن الاسم المصدَّر عندهم في هذه المُثُل فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ يدلّ عليه هذا الظاهر، تقديره : إذا انشقّت[3] السماء انشقّت، وإذا انفطرت السماءُ انفطرت؛ إلا أنَّ هذا المقدَّر لاينطق به لقيام الظاهر مقامه. وهذا قد مَرَّ له في باب الاشتغال.

والثانية : أنه لما ذكر الإضافة إلى جمل الأفعال، ولم يقيِّد فعلاً ماضيًا من مضارع، دلّ على جواز ذلك كلّه، فسواءٌ كان فعلُ تلك[4] الجملة ماضيًا أو مضارعا، فتقولُ : إذا قمتَ أكرمتك، وإذا تقوم أُكرِمُك. أما الأمر فلا موقع له هنا، فلذلك لم يتحرّر منه وأيضًا فإن التمثيل قد يُشعِر بإخراجه.

---

(١) صدره :

استَغْنِ ما أغناك ربُّك بالغنى

والبيت لعبد قيس بن خفاف، جاهلي أدرك الإسلام. وهو في معاني القرآن للفراء ٣/١٥٨، والأصمعيات ٢٣٠، والمغنى ٩٣، ٩٦، ٦٩٨، والهمع ٣/١٨٠، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٢/٢٢٢، والخزانة ٤/٢٤٣ عرضًا.

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة الانفطار.

(٣) كذا، ولم تتقدم آية الانشقاق.

(٤) في الأصل، أ : ذلك.

والثالثة : أنه حين نصّ على التزام جُمَل الأفعال كان ذلك نصاً في ارتضاء مذهب سيبويه ومخالفةِ غيره، وهو الأخفش ومن قال بقوله. والمسألةُ مختلفٌ فيها على ثلاثة أقوال :

أحدها : هذا، وهو التزامُ وقوع الجملة الفعلية مضافًا إليها، إلا أنه
لا / يلزم أن يتصدّر الفعلُ لفظًا بل يجوز أن يتصدّر الاسم على أنه ٣٧٥
معمولٌ لعاملٍ مقدَّرٍ تصديرُه، فنحو : إذا زيدٌ يقومُ، على تقدير : إذا يقومُ زيدٌ يقوم، كما تقدَّم.

والثاني : مذهب الأخفش، وهو جواز وقوع الجملة الاسمية مضافًا إليها إذا، ويستوى في ذلك أن يكون خبرُ المبتدأ فيها اسمًا أو فعلاً، فيُجيز أن تقول : آتيك إذا زيدٌ قادمٌ، فزيدٌ مبتدأ خبره قادمٌ، وأن تقول : إذا زيدٌ قَدِمَ، على أن يكون «قَدِم» خبر المبتدأ الذى هو زيدٌ.

والثالث : مذهبٌ لابن أبي الربيع بالفرق بين أن يكون الاسم الواقع بعد إذا مخبرًا عنه بالفعل أو بالاسم، فإن كان مخبرًا عنه بالاسم فالقولُ ماقاله سيبويه والجماعةُ من منع المسألة إلا أن يُسْمَع فيوقفَ على محلّه. وإن كان مخبراً عنه بفعل فالقول ما قال الأخفش؛ إذ لا يتعيّن ماقال سيبويه ، وإلى هذا كان يذهب تلميذُه أبو اسحق الغافقي[(١)].

قال شيخنا الأستاذُ أبو عبدالله بن الفخار ـ رحمةُ الله عليه ـ : وخلافُ القوم مع الأخفش مبنيٌّ على تغليب ماضُمِّنته إذا من معنى الشرط، أو تغليبِ ماوضِعت له من الزمان، فمن غَلَّب عليها أصلَ وضْعها

---

(١) ابراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب، شيخ نحاة وقراء سبتة، ولد باشبيلية سنة ٦٤١هـ ، له شرح على الجمل وغيره، توفى سنة ٧١٠هـ. انظر البغية ١/٤٠٥.

أطلق القول في العامل فيها وفي الجملة الواقعة بعدها، أعنى أن العامل فيها لايلزم التأخير، ولكن يكون معها كما يكون مع ظرف الزمان غير المضمَّن معنى الشرط، وأن الجملة التى بعدها يجوز أن تكون فعليةً واسميّةً. وإذا كان بعدها مبتدأٌ لم يلزم أن يكون خبرُه فعلاً. هذا معنى الإطلاق المنسوب للأخفش. ومن غلّب عليها الوجه العارض فيها وهو ماضُمِّنته من معنى الشرط منع الإطلاق، وقيدّ العامل فيها بالتأخير عنها، وقيدّ الجملة الواقعة بعدها بأن تكون مصدّرةً بفعلٍ لفظًا أو تقديراً.

ومن أوقع المبتدأ بعدها وقيدّ خبره بأن يكون فعلاً، فإنما ذلك لأن الجميع في حكم إذا وفي قبضتها، فقد حصل الفعلُ في خبرها على الجملة.

هذا ماقال شيخنا ـ رحمه الله ـ وهو تحقيق مناط الخلاف، إلا أنه يبقى النظر في استقراء السماع وتنزيله على ماقاله، ولاشك أن السماع على ماقاله الناظم، لأن عامة استعمال «إذا» أن يقع بعدها الفعلُ في الجملة التى أُضيفت إليها، فلو غُلِّب عليها حكمُ أصلها من الظرفية لوقع بعدها الجملة التى جزآها اسمان صريحان كثيراً، كما كان ذلك في إذْ، فلما امتنعوا من ذلك وعُومِلَتْ معاملةَ حرفِ الشرط، دلَّ على أنّ الاسم الواقع بعدها يليها ليس مبتدأً، كما لم يكن مبتدأً مع أدوات الشرط. وأما قولهم[1]:

... إذا الكواكبُ خاوِيَةْ

---

(١) من بيت ينسب إلى هند بنت عتبة، وقبله :

من كلّ غيث في السنين

وقد ذكر ابن هشام أبياتًا من هذه القصيدة في السيرة ٣٩/٢، وقال : «وبعض أهل العلم بالشعر ينكرها لهند»، وانظر شرح أبيات المغنى للبغدادى ٢١٣/٣

وقوله[1]:

إذا باهلىٌّ تحــتَــه حنظليَّــةٌ

له ولدٌ منهــا فــذاكَ المذَرَّعُ

وما كان نحو هذا فنادرٌ لايُبنى عليه.

وقد خالف هنا رأيه في التسهيل[2] حيث اختار هناك رأى الأخفش، ولم يره هنا، واحتجّ عليه في الشرح[3] بأنّ طَلَبَ إذا للفعل ليس كطَلَب إنْ، بل طَلَبُها له كطلب ماهو / بالفعل أولى ممَّالا عمل له فيه ٣٧٦
كهمزة الاستفهام، فكما لايلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لايلزم بعد إذا، قال: «ولذلك جاز: إذا الرجل في المسجد فظُنَّ به خيرا. وأنشد: إذا باهليٌّ..» البيت. ثم قال: فاستُغنى بالظرف عن الفعل، ولايفعل ذلك بما هو مختصٌّ بالفعل.

وما قاله هنا دعوى لم يأتِ عليها بحجةٍ إلا بالبيت، وهو شاذٌّ. واستدلَّ أيضًا بدخول أنْ الزائدة بعد إذا وبعدها جملةٌ اسمية في قوله[4]: وَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّه

---

(١) الفرزدق، ديوانه ٤١٦/١ وهو من شواهد المغنى ٩٣، والتصريح ٤٠/٢، والهمع ١٨١/٣، وفي شرح أبيات المغنى للبغدادى ٢١٦/٢.
المذرع: الذى أمه أشرف من أبي. قال ابن مالك في شرح التسهيل: «فجعل بعد الاسم الذى ولى إذا ظرفًا، واستغنى به عن الفعل، ولايفعل ذلك بما هو مختص بالفعل».

(٢) قال في التسهيل ٩٤: «وقد تغنى ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعلٍ، وفاقًا للأخفش».

(٣) انظر شرح التسهيل، باب المفعول فيه.

(٤) أوس بن حجر، ورواية عجزه كما في الديوان ٧١: معاطى يدٍ من جَمَّة الماء غارفُ
والبيت في شرح المفضليات للضبى ٨٦٦، والمغنى ٣٤، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١٦٤/١ ـ ١٦٩.

وذلك لايُفعَل بما هو مختصٌّ بالفعل.

وأنشد ابن جنى لضيغم الأسدى[1]:

إذا هـو لـم يَخَــــفنـى في ابنِ عَــــمِّى

وإن لـم ألـقَـــــــــهُ ــ الـرجـلُ الـظـلـومُ

وقال : في هذا دليلٌ على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانيّة بالابتداء، لأنّ هو ضميرُ الأمر والشأن، وضمير الأمر والشأن لايرفع بفعلٍ يفسره مابعده. وأنشد معه المؤلّف بيتًا آخر مثله[2]. وجـمـيـعُ ذلك لاينهض دليـلاً مع ندوره ومعارضته بجزمها في الشعر، فلولا اختصاصُها بالفعل لم تجزم. والحقُّ أنَّ جوازَ وقوع المبتدأ بعدها لايثبتُ بمثل هذا كلِّه، والصواب ماذهب إليه هنا. والله أعلم.

والرابعة : أن تمثيله بقوله : هُنْ إذا اعتلى، قد يُشِير إلى التحرُّز من إذا الفجائية، من جهة أنَّ إذا في المثال تُعطِى معنى الشرط، والفجائية إنما تُعطى معنى فاجأ، كما إذا قلت : خرجتُ فإذا الأسدُ، أي : ففاجأني الأسدُ. وكقوله تعالى {ثم إذا دعاكم دَعوةً من الأرضِ إذا أنتم تخرجُونَ[3]}، أي : فاجأكُم الخروجُ. وهكذا سائر مُثُلها، بخلافِ قولك : هُنْ إذا اعتلى، فإنه لايصحُّ فيه تقديرُ : فاجَأك الاعتلاءُ. وإذا ساغ هذا التحرّز ففائدة إخراج إذا المفاجأة

---

(١) الخصائص ١/١٠٤.

(٢) البيت هو : وأنت امرؤ خِلْطٌ إذا هى أرْسلَت يمينك شيئًا أمسكته شمالكا

قال ابن مالك : «لأن هى ضمير الشأن والقصة». وخِلْطٌ : لايستقيم أبدًا والبيت في اللسان : خلط.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الروم.

وجهان :

أحدهما : أنها ليست عند المؤلف ظرفًا، وقد نـــصّ على ذلك في غير هذا الكتاب، قال في التسهيل : «وتدلّ على المفاجأة حرفًا لاظرفَ زمانٍ، خلافًا للزجاج، ولا ظرف مكان خلافًا للمبّرد[1]». وقد ذكرها في باب الجزاء إلا أنه لم يحكم عليها بشيءٍ من حرفيةٍ ولا اسميةٍ، بل جعلها تخلُف فاء الجزاء[2]، فدلّ على أنها عنده حرفٌ مثل الفاء. وقد استدلّ على [صحة[3]] حرفيتها ـ وهو رأى الأخفش ـ بأمور، بدلالتها على معنًى في غيرها، وعدم الصلاحية لعلامات الاسم والفعلِ، وأنها لاتقعُ إلا بين جملتين، فصارت كلاكنَّ وحتّى، وأنها لا يليها إلا جملةٌ ابتدائية مع انتقاءِ علاماتِ الأفعال، ولايكون ذلك إلا في الحروف، ولو كانت ظرفًا لم يختلف في ظرفيتها، هل هى زمانية أو مكانية، إذ ليس في الظروف ذلك. ولم تربط بين جملتي الشرط والجزاء كالحرف، ولوجب اقترانها بالفاء إذا صُدِّر بها جواب الشرط، فذلك لازمٌ لكل ظرف صُدِّر به الجواب، ولأغنت عن خبر ما بعدها، فيكثر نصبُ مابعده على الحالِ، شأنُ الظرف المجمع عليه، كعندى زيدٌ قائمًا، ولم يقع بعدها إنّ المكسورة غير مقترنةٍ بالفاء كسائر الظروف[4]، نحو

---

(١) التسهيل ٩٤.

(٢) وذلك في قوله :

وتخلُف الفاءَ إذا المفاجأه ... كإن تجُدْ إذا لنا مكافأه

(٣) عن أ، س.

(٤) عبارة ابن مالك في شرح التسهيل : « أنها لو كانت ظرفًا لم تقع بعدها إنّ المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لاتقع بعد سائر الظروف، نحو : عندى أنك فاضل، وأمرُ إنّ بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك، كقوله..». وذكر البيت.

عندى أنك قائم، لكنهم قالوا[1]:

إِذا إِنّه عبدُ / القَفَا واللهازِمِ ٣٧٧

فدلّ ذلك كلّه على الحرفية وانتفاء الظرفية.

والوجه الثانى من وجهى فائدة إخراج إذا المفاجأة : أنها لا تُضاف إلى جملةٍ فعلية أصلاً، وإنما هى مختصّة بالدخول على الجملة الاسمية، نحو : {إذا هُم يقنَطُونَ[2]}، {إذا أنتم تخرجون[3]} ، «فإذا أنه عَبُد»، فلذلك أخرجها بالمثال.

و«إضافةً» : مفعولٌ ثان لألزموا، والمفعول الأوّل لفظ «إذا»، أي : ألزموا هذا اللفظَ حكم كذا.

ومعنى «هُنْ إذا اعتَلَى» : خَفِّض له من نفسك، وأعطه من جانبيك اللِّين. وفي المثل : «إذا عَزَّ أخوك فَهُن[4]»، يُقَال بضم الهاء وكسرها.

والخامسة : أنه لم يذكر في إذا ماذَكَر في إذْ من أنَّ ماكان مثلَها في المعنى فهو مثلُها في الحكم، فقد قالوا : إذا أُرِيد بالظرف المبهم الاستقبال فيجوز فيه ما لزم في إذا من الإضافة إلى الجملة الفعليّة،

---

(١) صدره :

وكنت أُرَى زيدًا ـ كما قيل ـ سيدًا

وقائله مجهول. وهو من شواهد الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥٠/٢، والخصائص ٣٩٩/٢، وابن يعيش ٩٧/٤، ٦١/٨، والرضى على الكافية ٣٤٤/٤. وفي الخزانة ٢٦٥/١٠.

اللهازم : أصول الحنكين.

(٢) الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الروم.

(٤) الأمثال لأبي عبيد ١٥٥.

ولذلك قالوا في قوله تعالى : {يومَ هم على النار يُفْتَنُون[1]} : إنَّ «هم» مرفوع بفعلٍ مضمرٍ دلَّ عليه الظاهر. وكذلك ما كان مثله من نحو : {يومَ هم بارِزُون[2]}، وبابه. كما قَدَّروه في باب {إذا السماء[3]انشقَّت} وبابه. وهو صحيح. فكان من حق الناظم كما ذكر هذا الحكم في مرادفِ إِذْ أن يذكره في مرادف إذا، لكنه لم يفعل، فكان فيه إيهام انفراد إِذْ بذلك الحكم دون إذا، وذلك إخلالٌ.

لمفْهِم اثنَينِ مُعَرَّفٍ بِلاَ
تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتا وكِلاَ

يعنى أنّ حكم كلتا وكلا في هذا الباب أن يُضافا إلى الاسم بثلاثةِ شروطٍ: أحدها : أن يكونَ ذلك الاسمُ المضافُ إليه مُفهِمَ اثنين، وهو أن يكون دالاً على اثنين لا على مفردٍ، ولا على أكثر من اثنين، وذلك قوله : «لمفهم اثنين». فلو دلّ على واحدٍ لم يُضَافا إليه، نحو : كلا الرجل قام، أو : كلتا المرأة قامت. فهذا لا يجوز. وكذلك لودلّ على أكثر من اثنين لم يضافا إليه ، نحو : كلا الرجال ، أو كلتا الجواري ، وإنما يضافان إلى مايدل على اثنين ، والذى يدلّ على اثنين أربعة أشياء :

أحدها : المثنى وما جرى مجراه، فالمثنى نحو : كلا الرجلين قام، وكلتا المرأتين قامت وفي القرآن الكريم : {كلتا الجنتين آتت أكلها[4]}، ومنه قولُ جُبَيهاءَ الأشجعيّ[5]:

(١) الآية ١٣ من سورة الذاريات.
(٢) الآية ١٦ من سورة غافر.
(٣) الآية الأولى من سورة الانشقاق.
(٤) الآية ٣٣ من سورة الكهف.
(٥) ويقال له أيضا : جبهاء. والبيت في معانى القرآن للفراء ١٤٣/٢، والحماسة الشجرية ٩٥٥.
يقال : جمل ثقال ــ بفتح الثاء ــ وهو : البطيء الثقيل الذى لاينبعث إلا كَرْها.

كلا عَقَبِيهِ قد تَشَعَّثَ رأسُها

من الضرب في جَنْبَى ثُفَالٍ مباشرِ

وأنشد سيبويه لِلَبِيد(١):

فغَدَت كلا الفَرْجينِ تحسِبُ أنّه

مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُها وأمامُها

وقال ذو الرمة(٢):

حتى إذا كنّ محجوزًا بنافذةٍ

وزاهقًا، وكلا روقيه مختضبُ

وهو كثير.

والجارى مجرى المثنّى اسمُ الإشارة إن قلنا إنه ليس بمثنًّى حقيقة، نحو : كلا هذين قائم، وكلتا هاتين قائمة، وكذلك الموصول إن قيل : إنه لايُثَنّى حقيقةً، نحو : كلا اللّذين قاما أكرمته.

والثانى : الضمير الموضوعُ للمثنّى، شاركه فيه غيره أو لم يشاركه، كان لمتكلم أو مخاطبٍ أو غائبٍ. فالمتكلّم نحو : كلانا قائم، وكلتانا قائمةٌ. ومنه / قولُ جميلِ بن مَعْمر(٣): ٣٧٨

---

(١) الكتاب ٤٠٧/١، وهو من شواهد المقتضب ١٠٢/٣، ٢٤١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢، ١٢٩، والهمع ١٩٩/٣. وانظر شرح القصائد السبع الطوال ٥٦٥، واللسان : كلا.

(٢) ديوانه ١٠٩/١.

يصف كلبًا. محجوزًا : أصابته الطعنة في موضع محتجز الرجل ومؤتزره. والزاهق : الذي قدمات. وروقاه : قرناه.

(٣) ديوانه ٧٨.

كــلانا بَكَى أو كـــاد يَبْكِي صَـبَــابةً
إلى إلْفِـهِ، واسـتـعـجَلَتْ عَـبـرةً قـبلِي

وأنشد الفارسيُّ للنَّمِرِ[1]:

فـــــإنَّ اللـهَ يَـعْـلَـمْـني وَوَهـبًـــــا
وَيَـعْـلَـمُ أن سَـنَـلْـقَــــــاهِ كــــــلاَنا

وقال طرفة[2]:

غَنِينا، ومـا نَـخْـشَـى الـتـفـرُّقَ حِـقـبـةً
كـــلانا غَـــريرٌ ناعم العــيشِ باجلُه

والمخاطب نحو قولك : كلا كما قائم، وكلتاكما قائمة. والغائب نحو : كلاهما قائم، وكلتاهما قائمة. وفي التنزيل : {إمَّا يبلغَنّ عندك الكِبَرَ أحدهما أو كلاهما[3]} .. الآية

وقال الفرزدق[4]:

كـلاهُمــا حين جَـدَّ الجـرىُ بينهــمــا
قـدْ أقْلَعَــا، وكــلا أنْفَــيــهــمــا رابِي

(١) ديوانه ١٢٢. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣، ٧٧.

(٢) ديوانه ١٢٠ ـ والباجل : الناعم الحسن.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

(٤) البيت في النوادر ٤٥٣، والخصائص ٢/٤٢١، ٣/٣١٤، والإنصاف ٤٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٤، والمغنى ٢٠٤، والتصريح ٢/٤٣، والهمع ١/٤١، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٤/٢٦٠.

أقلع عن الأمر : تركه. ورابى من الربو، وهو النفس العالى المتتابع. والبيت تمثيل، يقول الفرزدق لجرير وقد خلع ابنته من زوجها : هما كفرسين جدًا في الجرى، ووقفا قبل الوصول إلى الغاية.

وقال الآخر أنشده ثعلب[1]:

وكلتاهما قد خطَّ لي في صحيفتي
فلا العيشُ أهواه ولا الموت أروحُ

وهو كثير.

والثالث : اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد، فإنّ العرب قد اتسعَت فيه فاستعملته للمثنى، ألا ترى إلى قول الله تعالى : {عَوانٌ بين ذلك[2]}، أي : بين الفارض والبِكْر، فأوقع «ذلك» على الإثنين[3]. وكذلك استعملته للجمع فأضافت كُلاً إليه في نحو : {وإنْ كلُّ ذلك لمَّا متاعُ الحياةِ الدنيا[4]}. فعلى هذا يجوز أن تقول : جاءني زيدٌ وعمرو، وكِلاَ ذلك فاضلٌ. ومنه ما أنشده ابن هشام في السيرة، والفارسيّ في الشِّيرازيَّاتِ لعبد الله بن الزِّبَعْرى[5]:

إنَّ للخَيرِ وللشَّرِّ مَدَىً
وكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وقَبَلْ

قال الفارسيُّ : فهذا يراد به التثنية كما أُرِيدَتْ بالضَّمير في «كلانا» التثنية، وإن كانت اللفظة تقعُ على الجميع.

والرابع : الجمعُ الذى يُراد به المثنَّى في نحو : قطعتُ رُءوسَ الكبشَينِ،

---

(١) البيت بلا نسبة في معانى القرآن للفراء ٢/١٤٢، والإنصاف ٤٤٦ .

(٢) الآية ٦٨ من سورة البقرة.

(٣) في الأصل اثنين.

(٤) الآية ٣٥ من سورة الزخرف.

(٥) سيرة ابن هشام ٢/١٣٦، والبغداديات ٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢، والمغنى ٢٠٣، والهمع ٤/٢٨٣، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٤/٢٥١ وقد نُسِبَ إلى لبيد في البحر المحيط ١/٢٥١.

وقوله [1]:

ظهراهما مثلُ ظهورِ التُّرْسَين

فتقول على هذا في نحو : «وكلا أنفَيهما رابى» : وكلا أُنُوفهما رابى ، وقطعت كلا رءوس الكبشَين، وجدَعتُ كلا أُنوفِ الزيدَين. وما أشبه ذلك ، فهذا والذى قبله داخلٌ تحت قول الناظم : «لِمُفْهِمِ اثنين».

فإن قلت : هذا بِدْعٌ من القول في كلا وكلتا! وأين السماع في هذا؟

فالجواب : أنَّ السماع إن لم يأت فالقياس قابلٌ؛ قال الفارسىّ في المسائل الشيرازيات : فإن قلت : فهل يجوزُ في قول الفرزدق : «وكلا أنفَيهما رابى» : وكلا أنوفهما رابى، لأن هذا يُجْمَع فيه المثنىً؟ فالقول : أنَّ ذلك ليس بحسن، لأنّ هذا النحو قد يُستَعمل فيه التثنية كما يُستعمل الجمع، نحو : «ظهراهما مثلُ ظُهور التُّرسَين»، فإذا كان كذلك قبح استعمالُ الجمعِ بعد كلا؛ لأنه موضعٌ لم يُستَعمل فيه هذا الضربُ من الجمع. قال : فإن قلت : إن هذا

(١) هو خطام المجاشعى كما في الكتاب ٤٨/٢، أوهميان بن قحافة كما في الكتاب أيضا ٦٢٢/٣. والبيت في البيان والتبيين ١٥٦/١، والمخصّص ٧/٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٤ ـ ١٥٦، والرضي على الكافية ٣٦١/٣، والهمع ١٧٤/١. وانظر شرح أبيات المغنى للبغدادى ١٤٠/٤، وشرح شواهد الشافية له ٩٤.

الضرب من الجمع قد جرى مجرى التثنية عندهم؛ ألا تراهم قالوا(١):

رُؤسُ كَبِيرَيهنَّ ينتطحانِ

فأخبرَ عنه بالتثنية وقد تقدم الجميع. وقيل في قوله(٢):

... ... جونتا مصطلاهما

إنه على هذا التقدير، يعنى أن «هما» عائد على «الأعالى»، لأن المراد الأعليان.

قال : فإن حُمِل هذا فمذهبٌ. ثُمَّ قوى ذلك بمجيء لفظ الجميع في كلانا، لما أريد به التثنية، وباسم الإشارة المذكور. فعلى هذا لا يمتنع القياسُ في هذه المواضعِ، فيصحّ اشتمالُ قوله : «لمفهم اثنين» على جميع ماتقدّم.

والشرطُ الثاني من شروط المضافِ إليه كلا وكلتا : أن يكون المضافُ إليه معرفةً، وذلك قوله : «لمفهم اثنين معرَّفٍ»، يعنى أنهما لايضافا إلاَّ إلى / معرفةٍ بأحد وجوه التعريف، إمَّا الضمير كقوله : ٣٧٩
{أحدهُما أو كلاهُما(٣)}، وإمَّا العلمُ كقوله : كلا الزيدين قام، وإمَّا المبهمُ

(١) صدره :

رأت جبلاً فوق الجبال إذا التقت

وهو للفرزدق، ديوانه ٢/٣٣٢.

والبيت في معانى القرآن للأخفش ٤١٠، والبغداديات ١٣٩، والخصائص ٢/٤٢١، والخزانة ٤/٢٩٩، ٣٠١.

(٢) هو الشماخ، والبيت بتمامه :

أقامت على ربعيهما جارتا صفا   كميتا الإعالي جونتا مصطلاهما

انظر الديوان ٣٠٧ ـ ٣٠٨، والكتاب ١/٩٩، وابن يعيش على المفصل ٦/٨٦، والرضي على الكافية ٢/٢٣٥، ٣/٤٣٧، والخزانة ٤/٢٩٣.

والربع : الدار والمنزل، وضمير المثنى للدمنتين . والصفا : الصخر الأملس، ويعنى بجارتا صفا : الأثفيتين لأنهما مقطوعتان من الصفا الذى هو الصخر. كميتا الأعالى : صفة جارتا . والكمتة : الحمرة الشديدة بالأعالى : أعالى الجارتين. والجونة : السوداء.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

نحو قوله : «وكلا ذلك وجهٌ وقَبَلْ»، وإمَّا ذو الألف واللام نحو : {كِلْتا الجنتَين آتَتْ أُكُلَها[1]}، وإمَّا المضافُ إلى معرفة نحو : «وكلا أنفَيهما رابى». ولايجوزُ أن يُضافا إلى نكرةٍ ، فلا يُقال : كلا رَجُلين قام، قال الفارسيّ في كِلاَ : لم نعلمها أُضِيفَتْ إلى المنكور لا مفرداً ولا مضافاً . قال الأخفش : العرب لم تضع ذا إلا على المعرفة. ونَقَل بعضُهم عن الكوفيِّين[2] أنهم يُجيزون ذلك لكن بشرط أن تكون النكرةُ محدودةً مخصَّصةً. فيقولون : كلا رَجُلَين عندك قائم، وكلتا امرأتين في الدار مُرْضعٌ؛ وحكَوا عن العرب : كلا جاريتَينِ عندك مقطوعةٌ يدُها[2] ـ قالوا : وقَطْعُ اليد هنا : تَرْكُ الغَزْل ـ فلو كانت النكرة غير محدودةٍ لم تُضَف إليها كِلاَ وكِلْتا ، نحو : كلا رجلين قائم، وكلتا امرأتين مرضع. وهذا لم يحفظه البصريون، وهو شاذٌّ لايُبنَى عليه، ولذلك لم يُعوِّل الناظمُ عليه ولا غيرُه.

والشرط الثالث : أن يكون فهم الاثنين من لفظٍ واحدٍ، فلا يكون ذلك المعنى[3] مفهوماً من لفظين، معطوفٍ ومعطوفٍ عليه، وذلك قوله : «بلا تفرُّقٍ»، يعنى أن اللفظ المفهم للاثنين لابدَّ أن يكون واحداً غير مفرَّق بالعطفِ كما تقدَّم، فلا يقالُ : كلا زيد وعمروٍ قام، ولا : كلا الحرّ والعبد خرج. وما جاء مخالفاً لذلك فشاذٌّ مختصٌّ بالشعر، نحو ماأنشده في الشرح من قول الشاعرِ[4]:

كــلا أخِـي وخَلِيلـي واجِــدِي عَــضُــداً
وســـاعـــداً عند إلمام المُلِمَّـــاتِ

---

(١) الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٢) الهمع ٤/٢٨٣.

(٣) كلمة «المعنى» ساقطة من أ.

(٤) هو أبو الشعر الهلالى كما في شرح أبيات المغنى للبغدادى ٤/٢٥٧، وقال : «ولم أقف له على ترجمة. والظاهر أنه إسلامى من شعراء بنى أمية».
والبيت في المغنى ٢٠٣، والعيني ٣/٣١٩، والتصريح ٢/٤٣، والهمع ٤/٢٨٣.

ويُروى :

في النَّائباتِ وإلْمامِ الملماتِ

وقول الآخر[1]:

كـلا الضَّـيفَنِ المَشْنُوءِ والضَّـيف نائل

لديَّ المُنَى والأمنَ في اليـسـر والعُـسْرِ

وأنشد الفارسي[2]:

كـلا السـيفِ والسـاقِ الذى ضُـرِبَتْ به

عـلـى دَهَـش ... ...

ولم أقيدّ باقى البيت. قال الفارسىّ : لم يُجيزوا إضافته إلى المظهر المخصوص وإن عطفت عليه مثله، لم يجيزوا : كلا أخيك وأبيك ذاهب، كما لم يُجِيزوا : كلُّ عبدالله وأخيه وأبيه ذاهبون، وكما لم يقولوا : جميع زيد وعمرو ذاهبان. قال الأخفش : لأن هذا يجرى مجرى : ثلاثة رجال وأربعة أناسيَّ، ولو قلت : أربعة صاحبين، وأنت تريد : أربعة أصحاب، لم يَجُزْ. وإنما جاز ذلك في الشعر لأن العطف بالواو كالتثنية في المعنى، فحمل الكلام في الشعر على المعنى؛ ألا ترى أنك تقول : زيد وعمرو قاما، كما تقول : الزيدان قاما. ولو قال : كلا زيد وعمرو، لم يجز في شعرٍ ولاغيره، لأن كِلاَ فيه مضافةٌ إلى واحدٍ غيرجارٍ مجرى المثنى، وذلك لايجوزُ في كلا وكلتا.

---

(١) مجهول. والبيت في الأشمونى ٢/ ٢٦٠، والعينى ٣/ ٤٢١، وقال : «احتج به ابن الأنبارى، ولم يعزه إلى قائله».

(٢) تتمته كما في هامش الأصل :

... ... ألقاه يابَثْنُ صاحبه

والبيت في المغرِّب ١/ ٢١١ ، وابن يعيش ٣/ ٣.

وهذا الشرط من الناظم يقتضى أن لايجوز نحو : كلاكَ وكلا زيدٍ قائم، وكلتاك وكلتا زينبَ قائمةٌ، لأن هذا تفريق. وأحسب أنى وقفت على إجازته لبعض النحويّين حملاً على المعنى، لأن الكلام على معنى : كلا كما قائم، وكلتا كما قائمة. ولم يأت في ذلك سماع، ولكنّهم قاسوه / على ٣٨٠
إجازة ذلك في «أىّ»؛ إذ جاء في كلام العرب نحو : أيّى وأيُّك كان شرًّا فأخزاه الله؛ لأن المعنى : أيُّنا، وأىّ الثانية توكيدٌ كالمطّرح، فكذلك تكون كِلاَ الثانية هنا كالمطَّرحة. وأيضًا فقد قالوا : هو بينى وبينك، والمراد : بيننا، فتجوز مسألتنا كما يجوز هذا. فالناظم إمَّا أن يكون لم يرتضِ هذا المذهب لعَدَمه في السماع، أو لضعفه في القياس، وإمَّا أن يكون تركَ التنبيه عليه رأسًا لِقِلَّة القائلين به، وغَرابة نقله.

فإن قيل : كلا وكلتا مما تلزم فيه الإضافة فلا يُفْردان أصلاً كما يُفْرَدَ كُلٌّ في اللفظ وإن كان غير مُفْرَدٍ في المعنى، وإنما هما لازمان للإضافة اللفظية، وكلامُ الناظم هنا لايُعطى لزومَ الإضافة وإنما فيه أَنَّ الإضافة لاتكون إلا للمثنى غير المفُرَّق، فقد يُتَوهَّم أنهما مما يصحّ فيه الإفراد.

فالجواب : أنَّه يؤخَذُ له لزومهما الإضافةَ من مَسَاقِ كلامه، فإن الفصل كله من لدن قوله : «وبعض الأسماءِ يُضَافُ أَبَدا» إلى قوله : «وما يلى المضافَ يأتى خَلَفا» في الإضافة اللازمة، وإذا كان كذلك لم يضطَرَّ إلى التنبية على اللزوم، بل إن أطلق القول فيها أخذت له على حقيقتها من مطلق اللزوم، ومفهومه الأول ـ وهو اللزوم لفظًا ومعنىً - وَإِنْ قَيَّدها فذكر فيها الإفراد لفظًا، أخذنا به حيث ذكره، فلا إيهام في كلامه على هذا التقرير، والله أعلم.

وقوله : «لمفهم اثنين» متعلّق بأضيف. و«بلا تفرق» متعلّق باسم فاعلٍ محذوفٍ هو صفةٌ لمفهم، والتقدير : أُضيفَ كلتا وكلا لاسمٍ مفهمٍ اثنين معرّفٍ كائن بلا تفرُّق.

* * *

وَلاَ تُضِفْ لمفـــردٍ مُـــعَـــرَّفِ

أيـًا، وإنْ كـــرَّرْتَـهـــا فَـــأضِفِ

أو تَنْو الأجـزا، واخْـصُـصَن بالمعـرفَـهْ

مَـوصُـولَةً أيًّا، وبالعكسِ الصِّـفَـهْ

وَإنْ تَكُن شـرطًا أَوِ اسـتـفْـهـامَـا

فَـمُطلقًـا كَـمِّل بِهـا الكَلاَمَـا

هذا فصلُ الكلام في إضافة أيٍّ، وهى على الجملة لازمةٌ للإضافة في هذه الأقسام التى ذكر، ويتبيَّن ذلك من سياقِ الكلامِ كما تقدَّم في البيت المذكور آنفا.

فإن قلت : لم يَذْكُر هنا لقسمٍ من أقسامها الإفرادَ في اللفظ، فاقتضى ـ على ماتقدم ـ لزومَ الإضافة لفظا، وذلك غير صحيح، بل أىّ في ذلك ضربان :

ضربٌ لايجوز فيه الإفراد لفظًا البتّة، وذلك الواقعة صفةً وفي معناها الواقعةُ حالاً، فإنك تقول : مررتُ برجلٍ أىِّ رجلٍ، وبفارسٍ أىِّ فارسٍ. ولا تقول : مررتُ برجلٍ أىٍّ، ولابفارسٍ أىٍّ، وإن عُلِم المحذوفُ، لأن العربَ التزمت ذكر المضاف إليه هنا، فلايجوز مخالفتها.

وضربٌ يجوز [ذلك[1]] فيه، وذلك إذا كانت شرطًا أو استفهامًا أو

(١) عن أ، س.

موصولة تقول : أيًا تضربْ أضربْ. وفي القرآن : {أيامًا تدعوا فله الأسماءُ الحُسنى[1]}. وفي الحديث «أيُّ العمل أفضلُ؟ فقال : الصلاةُ لميقاتها. قال : ثمّ أيٌّ؟ قال كذا. قال : ثم أيٌّ؟ قال كذا[2]». وتقولُ في الموصولة : اضربْ أيًا أفضلُ، وأيًا هو / أفضلُ. وذلك كلُّه مع العلم ٣٨١
بالمحذوف، فكيف يُطلِقُ القولَ هنا بلزوم الإضافة لفظا ومعنى؟ هذا لايستقيم!

فالجواب : أنه قد بيّن في باب الموصول أن أيًا الموصولة تُفْرَدُ عن الإضافه، أشار إلى ذلك قولُه : «أيٌّ كما، وأعربت مالم تُضَفْ» إلى آخره، وأما غيرها من أقسام أيٍّ فلم يذكر فيها شيئًا، فالسؤالُ ورادٌ.

وقدَّم أولاً في إضافة أيٍّ حكمًا عامًا، وهو أنها لاتُضاف إلى مفردٍ معرَّفٍ، وأراد بالمفرد هنا مفرد الشخص، فلا تقول : أيّ زيدٍ جاءك؟ ولا : أيُّ الرجلِ الفاضل جاءك؟ لأنّ أيًا موضوعةٌ على الإبهام فيما يصحُّ فيه التبعيض، فلايجوز أن يقعَ بعدها المفردُ المعرفةُ، بخلاف المفردِ النكرة، والمعرفةِ غير المفرد، فإنه يجوز أن يقع بعدها كلّ واحدٍ منهما على الجملة، فتقول في الأول : أيُّ رجلٍ جاءك؟ وأيُّ رجل يأتِكَ أكرمُه. وتقول في الثاني: أيُّ الرجال جاءك؟ وأيُّ الرجال يأتِكَ أكرِمْه. وكذلك : أيّ رجلين جاءاك؟ وأيُّ رجال جاءوك؟ حسب مايأتي؛ فقوله : «ولاتُضف لمفردٍ معرَّف أياً» ، يعنى مطلقًا في جميع أقسامها التى يذكرها، ثم استثنى من هذه الجملة موضعين صحّ فيهما الإضافة إلى المفرد المعرفة :

أحدهما : أن تتكرر أيّ بالعطف فإذْ ذاك يجوزُ أن تضاف إلى

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الجهاد ١٧/٤.

المفرد المعرفة، فتقول : أيِّي وأيٌّ زيدٍ قائمٌ؟ وأيِّي وأيُّك كان شرًّا فتاب الله عليه. ونحو ذلك.

وهذا معنى قوله : «وإن كرَّرتها فأَضِف». يعنى : إن كرَّرت أيًّا، وذلك مثلُ ما أنشد سيبويه من قول العبّاسِ بن مرداس(١):

فأيِّي، ما، وأيُّك كان شرًّا
فَسِيقَ إلى المنيَّةِ لايَرَاها

وأنشد أيضًا لخِراشِ بن زُهير(٢):

ولقد علمتُ إذا الرجالُ تناهَزُوا
أيِّي وأيُّكُمُ أعزُّ وأمنَعُ

وأنشد له أيضًا(٣):

فأيِّي وأيٌّ ابن الحُصَين وعَبْعَبٍ
غَداةَ التقينا كان عندكَ أعذَرا

وقال عنترةُ(٤):

فلئن لقيتُك خالِيَين لتعْلمَن
أيِّي وأيُّك فارسُ الأحزاب

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٢، وابن يعيش على المفصل ٢/١٣١، والرضى عل الكافية ٢/٢٥٣، والخزانة ٤/٣٦٧، واللسان : أيا.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٣، وابن يعيش على المفصل ٢/١٣٣، واللسان نهز.

والمناهزة : المبادرة، يقال : ناهزتهم الفرص، وناهزت الصيد فقبضت عليه قبل إفلاته.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٣. وعبعب، هكذا في جميع النسخ، ومثله في بعض نسخ الكتاب، والمثبت في المطبوعه : وعثعث.

(٤) كذا، ولم أجده في ديوانه. وقال العيني ٣/٤٢٢ : «ولم أقف على اسم قائله». والبيت في المحتسب ١/٢٥٤، والتصريح ٢/١٣٣، ١٣٨، والهمع ٤/٢٨٧، والأشمونى ٢/٢٦١.

وقال جُمَيح بن الطَّمّاح، وهو جاهليّ[1]:

وقـــد علـم الأقـــوام أيـي وأيكمُ
بنـى عـــامـــرٍ أوفى وفـــاءً وأكـــرمُ

وقال قرط اليربوعى، جاهلى[2]:

أبـنـــى سُـلَـيـطٍ لا أبـا لأبـيـكـم
أيِّي وأيُّ بني صُـبَـيـرةَ أكـــرمُ

وإنما جاز ذلك لأن الكلام محمول على معناه، إذ معنى ذلك : أيُّنا؟ قال سيبويه : «وسألتُه ـ رحمه الله ـ يعنى الخليلَ ـ عن «أيِّى وأيُّك كان شراً فأخزاه الله». فقال : هذا كقولك : أخزى الله الكاذب مِنِّى ومِنْكَ، وإنما يريد : مِنّا. وكقولك : هو بينى وبينك. تُريد : بيننا[3]، قال : فإنما أراد : أيُّنا كان شراً، إلا أنهما لم يشتركا في أىٍّ ـ يعنى فيقال : أيّنا ـ ولكنهما أخلصاه لكل واحدٍ منهما[4]»، يعنى : «ولكن المتكلم والمخاطب أخلصا أيًّا لكلّ واحد منهما[5]». وإذا ثبت هذا لم تُضَف أىٌّ في حقيقة المعنى إلى المفرد المعرفة ، وإن كان ذلك في محصول اللفظ.

والثانى من الموضعين : أن تنوى التبعيض في المضاف إليه، وذلك فيما يصحُّ فيه التبعيضُ. وهذا معنى قول الناظم : «أوتَنْوِ الاجزا». وهو معطوفٌ على

(١) نوادر أبي زيد ٢٠، وابن يعيش على المفصل ١٣٣/٢، واللسان : أيا، برواية : وأظلم، وقال : علموا أنى أوفى وفاءً وأنتم أظلم».

(٢) الكامل للمبرد ٩٥١ ـ ٩٥٢، ونسبه إلى رجل من بنى عامر بن صعصعة، وروايته فيه :

أبنى عقيل لا أبا لأبيكم أيِّى وأىّ بنى صبيرة أكرم

وانظر خزانة الأدب ١٠٣/٤.

(٣) في الكتاب «هو بيننا»

(٤) الكتاب ٤٠٢/٢ .

(٥) ليست في أ.

«كرّرتها» عطف الموضع، لأنّ موضعه جزمٌ، كأنه قال : وإن تكرِّرْها / أو ٣٨٢
تنو الأجزاء فيما أُضيفَتْ إليه فأضفِْها إلى المفرد المعرفة، وذلك قولك : أيٌّ ثوبك خَلَق؟ معناه : أيّ النواحي منه خلَق؟ فالتبعيض في هذا متأتٍّ فجازت الإضافة باعتباره. وكذلك تقول على هذا : أيٌّ غرناطةَ نزلتَ؟ المعنى أيَّ نواحيها نزلْتَ؟ أو : أيَّ مواضعها نزلْتَ؟ ومن ههنا جاز في بين أن تضاف إلى المفرد كقول امرئ القيس[1] : «بين الدَّخول فحوملِ. فتُوضِحَ فالمقْراةِ[1]»، لأنّ الدَّخولَ موضع يحتوى على أماكن فكأنه قال : بين أماكن الدَّخول فأماكن حَوْمَلٍ، وكذلك تُوضِحَ والْمِقراةِ. وإلا فلايجوز أن تقول : جلست بين زيد فعمرو[2]، إذ لابينَ لزيدٍ وحده ولا لعمرو وحده، وإنما جاز ذلك كلُّه لأنَّ اعتبار الأجزاء يُخرج الاسم عن باب الإفراد إلى باب الجمع، فكأنك قلت : أيُّ أجزاء ثوبك خَلَق؟ وأيَّ نواحي غرناطةَ نَزَلْتَ؟

وعلى الناظم في قوله : «وإن كرَّرتها فأضِف» دَرْكٌ من أوجه أربعةٍ :

أحدها : أن هذا التكرار لم يُبيِّن على أيّ وجه يكون؟ فقد يمكن أن يفهم على أنه بغير عطفٍ كقولك مثلا : أَيِّي أيُّك قائم؟ أو بحرفِ عطفٍ غير الواو نحو : أَيِّي فأيِّك، أو أَيِّي ثم أيّك؟ وما أشبه ذلك من حروف العطف. وذلك كلّه غير صحيح، وإنما التكرار مخصوص بالواو وحدها من

---

(١) من بيته في صدر معلقته ٨، وهما :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحوملِ
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمألِ

(٢) أ : وعمرو. وهو خطأ.

حروف العطف، فلايجوز أن تقول : أيِّي فأىٌّ زيد أكرم؟ ولا أيِّي ثم أىّ زيد أفضل؟ وإنما يجوز ذلك مع الواو، لأن المفردين مع الواو في حكم الاسم المثنى بخلاف غيرها، وذلك من حيث كانت لاتعطى رتبةً، وإنما تعطى مجرّد الجمع من غير زيادة، فصارت كالتثنية. وأما غيرها من الحروف فإنما يقتضى تفريق المعطوف من المعطوف عليه ولو في الرتبة الزمانية، فلم يرادف المفردان مع غير الواو التثنية، فصار كلُّ اسم عُطِف بغيرها له حكم نفسه، فامتنع العطف ههنا بما عدا الواو، وكلامُ الناظم لا يعطي شيئًا من هذا، فكان مُعتَرَضًا.

والثاني : أن هذا التكرار في ظاهرِ مَسَاقِه قياسيّ، فجائز أن يَتَكَلَّمَ به في غَير الشعر، لأنه قال : «وإن كرَّرتها فأضِف»، فوكَلَ ذلك إلى السامع لا إلى العرب. وليس الأمر كذلك، بل هو موقوفٌ على السماع، وقد نَصَّ على ذلك الفارسي، وجعل جوازه كجواز تكرار المفرد بعد كِلاَ في نحو قوله[1]:

كلا السيفِ والساقِ الذي ضُرِبَتْ بِهِ

في أنّ كلّ واحدٍ منهما موقوف على السماع، محمول على معناه. ولايقاس عند الناظم على نحو: كلا السيف والساق، فكذلك ينبغي في: أيِّي وأيٍّ زيد أعرف؟ وهكذا قيل. ويظهر من مساق سيبويه في باب أىّ، وإذا كان كذلك ظهر أنّ ما أعطاه مساق الكلام من القياس غير صحيح.

والثالث : لو سُلِّم أنَ التكرار قياسيّ فإنما يكون كذلك حيث كان المجرور بأىٍّ أولاً ضمير المتكلم، نحو:أيِّي وأىٌّ زيدٍ أعلم؟ وهو الذي عيّنه السماع كما تقدّم، فلا يقال: أيّك وأىّ زيدٍ أفضل؟ ولا: أىّ زيد وأىّ عمرو أعلم؟ وعبارة

(١) تقدّم البيت وتخريجه من قريب، انظر: ١٠٥.

الناظم هنا وكذلك في التسهيل[1] / تقتضى جواز الجميع، فهو مشكل! ٣٨٣

والرابع : أن قوله «فأضِف» يقتضي لزومَ الإضافةِ إلى المفرد المعرفة، لأنّ قوله «فأضِف» أمرٌ بذلك، لم يُقيِّده بالجواز، كما قال في المسأله قبل هذا: « أضِفْ جوازًا » فدلّ على أنه يريدُ وجوبَ الإضافة التي قَدَّم، وهي الإضافة إلى المفرد المعرف. وذلك حكمٌ غير صحيح؛ بل هو على الجواز إذا كُرِّرت، فلك أن تَضيفَ إلى النكرة، فتقول : أىَّ رجل وأىَّ امرأةٍ أكرمتَ؟ وإلىَ المعرفة غير المفردة فتقول : أىُّ الرجلين وأىُّ المرأتين أكرمُ؟ وكذلك أىُّ بني تميم وأىُّ بني فلان أفضلُ؟ وما أشبه ذلك. فلا يُقتصر به على المفرد المعرفة، خلافُ ظاهر كلامه.

والجواب عن الأول : أنَّ تأتىِّ التكرار في محصول الاعتياد[2] إنما يحصلُ مع العطف، والواو أصلُ البابِ، فهو الذي يَسبقُ للأذهان، فترك ذكره اتكالاً على فهمه، وعلى أنه لو قال عِوَضَ ذلك :

ولا تُضِفْ لمفردٍ مُعَرَّفِ
أيًّا وكررها بواوٍ تُضِفِ
أو انْوِ الاجزا ... ...
... ...

لكان أولى .

وعن الثاني : أن ظاهر كلامه هنا وفي التسهيل[3] إجراء القياس،

---

(١) التسهيل ٣٧.
(٢) أ : الاعتبار. وهو خطأ.
(٣) التسهيل ٣٧.

إذْ لم يقيِّد ذلك بأمرٍ، وليس في كلام سيبويه نصٌ بأنه سماعٌ، وقد تقدَّم نصٌ كلامه. وأيضًا قد يبعُد الفرق بين قولك:أيِّى وأيّك[1] أعلم؟ وبين قولك : أيّك وأىّ زيد أعلم؟ وما أشبه ذلك. وإذا فرض أنه قائل بالقياس فلا اعتراضَ إلا من جهة بطلان القياس في نفسه، وذلك نزاعٌ في أصل خلافٍ لا يعترض بمثله على الناظم بأن يقال: لم خالفت فلانا ولم توافقه؟ لأن الدليل هو المتّبع، ولا إجماع يعارَضُ به هذا القياس، بل نقول ان سيبويه والخليل شبَّها قولهم: «أيِّى وأيُّك كان شراً فأخزاه الله»، بقولهم: هو بيني وبينك، ونحوه، ومثل هذا لا يُقتَصَرُ به في «بين» الأولى على ضمير متكلم دون مخاطب أو غائب، بل يقال: هو بينك وبينه، وهو بينك وبين زيد، وفى القرآن: (فإذا الذي بينَكَ وبينه عداوةٌ كأنّه ولىٌّ حميم)[2]، وكذلك الأمر في : «أخزى الله الكاذب منّى ومنك»، لا مانع من أن يقال : منك ومن زيد، فكما يجوز هنالك فكذلك يجوز هنا.

فإن قيل : فَلْيجُزْ على ذلك : كلاك وكلا زيدٍ قائمٌ، وكذلك : كلا زيد وعمروٍ قائمٌ؛ إذ لا فرق.

قيل : قد مَرَّ القولُ على هذا، وأيضًا لما فَهِم من العَرَب اعتزامهم على إضافة كلا وكلتا للمثنى غير المفرَّق، قال: يمنع التفريق بإطلاق، وكأنه لم يفهم مثل ذلك عن العرب في أىّ فأطلق الجواز.

فإن قيل : فإن جاز مثلُ : أىُّ زيدٍ وأىُّ عمرو في الدار؟ فليُجزْ: المال بين زيد [وبين[3]] عَمْرو، بتكرير بين، وذلك غير جائز، وقد عُدَّ ذلك من لحن

---

(١) أ : وأىّ زيد.

(٢) الآية ٣٤ من سورة فصلت.

(٣) سقط من أ.

الخواصِّ حسب ما نصّ عليه الحريريُّ في « دُرَّة الغواص[١] ». وغيرُه.

وكذلك يلزم أن يجيز: أخزى الله الكاذب من زيدٍ ومن عمرو.

فالجواب : أنه قد يقال : لعلّه أجاز ذلك بناءً على قياسه وإن كان ضعيفا، أو على سماع شئ منه. والله أعلم.

وهذا قد حصل الاعتذار - على ما فيه - عن الثاني / والثالث من ٣٨٤
الاعتراضات.

وأما الرابع فالجوابُ عنه : أن الأمر هنالك إنما هو للإباحة لا للوجوبِ، بقرنية تَقَدُّم الحظر في قوله: «ولا تُضِيف لمفردٍ معرَّفِ». والأمر إذا ورد في الشريعة بعد الحظر فهو للإباحة حسب ما ذكره الأصوليون، فهو الراجح عندهم من المذهبين، وإذا كان على الإباحة فهو معنى التخيير، فقوله: «وإن كرّرتها فأضِفِ»، معناه: إن شئت. فلا محذور.

[أقسام أىّ]

ثمَّ فصّلَ الكلام في أقسام أىٍّ، كيف تكون الإضافة إليها فقال: «واخصُصَنْ بالمعرفة موصولةً أيًّا».. إلى آخره، فذكر لها أقسامًا ثلاثة: قسم تكون فيه مضافةً إلى المعرفة خاصةً، وقسم يُخَصّ بالنكرة وحدها، وقسم يجوز فيه الأمران.

فأما الأول فهو الذي ذكر أوّلاً، وهو قسم الموصولة.

و «موصولةً» : حال من «أىّ» تقدمت عليها، كأنه قال: واخصُصْ بالمعرفة أيًّا حالة كونها موصولةً.

يعني أنها إذا كانت موصولة كالذي والتي فلا تُضاف إلاّ إلى

---

(١) درة الغواص ٧٩ ـ ٨٢.

المعرفة، فتقول: اضربْ أيَّهم هو قائم، وسلِّم على أيِّهم هو أفضلُ، لأن معناها معنى الذي، ولا يجوز أن تقول: أيَّ رجلٍ هو أفضلُ، أو : سلِّم على أيِّ رجلٍ هو قائم. ومن ذلك في القرآن: (ثمَّ لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيًا[1]). وأنشد سيبويه[2]:

إذا مــــا أتيتَ بني مــــالكٍ

فــــسلِّم عَلى أيُّهم أفــــضَلُ

وأما الثاني فهو أيُّ إذا وقعتْ صِفةً، وذلك قوله : «وبالعكسِ الصِّفَهْ»، يعني أنها إذا وقعت صفةً فإضافتُها على العكس من إضافة الموصولة، وقد تقدّم أن الموصولة تضافُ إلى المعرفةِ، فإذًا الصفة لا تضافُ إلى المعرفة، وإنما تضاف إلى النكرة ، فتقول: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، ومررتُ بفارسٍ أيِّ فارسٍ، وبفتىً أيِّ فتىً، ومنه قوله[3]:

دعــوتُ امــرأً أيَّ امــرِئٍ فــأجــابني

وكنــتُ وإيّاه مــــلاذًا ومــــوئِلاَ

وقال الآخر، إلاّ أنه حذَفَ الموصوف[4]:

إذا حــــارَبَ الحــــجــاجُ أيَّ منافقٍ

عــــلاه بســــيفٍ كلمــــا هُزَّ يَقطعُ

---

(١) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) لم أجده في الكتاب، والبيت لغسان بن وعلة، وهو في الإنصاف ٧١٥، وابن يعيش على المفصل ١٤٧/٣، ٢١/٤، ٨٧/٧، والرضى على الكافية ٢٦/٣، والمغنى ٧٨، ٤٠٩، والهمع ٣١٣/١، والخزانة ٦١/٦.

(٣) مجهول. والبيت في الهمع ٣١٩/١، والأشمونى ٩٩/٢.

(٤) الفرزدق، ديوانه ٤١٧/١، وهو في الهمع ٣١٩/١.

ويجرى مجرى الصفة الحال، فتقول: رأيت الرجلَ أىَّ رَجُلٍ، وأى فتىً ، أنشد في الكتاب للراعى[1]:

فَـأومـأتُ إيماءً خـفـيًّـا لَحـبْـتـرٍ
ولله عـينا حَـبْـتَـرٍ أيَّمـا فَـتَى

ولا يجـوز أن تضـاف إلى المعـرفـة، فـلا تقـول: مـررتُ بالرجل أىِّ الرجل، ولا: بالفارسِ أىِّ الفارسِ، ولا ما أشبه ذلك.

وفي قـوله : «وبالعكس الصـفـهْ» شىءٌ من النظر؛ لأن العكس في اللغـة ردُّك آخر الشىء أوَّله، وهكذا هـو في اصطلاح أهل النظر، فـإنهم قـالوا: عَكْسُ القضـيـة تحويلُ مُفردَيها على وجه يصدق. ونحن لانجد في كلام النـاظم ذلك، لأنه قال: «واخصُصَن بالمعرفَه موصـولةً أيًّا» وليس في هذا الكلام مـا يصحّ فيه العكس بحيث يُعطِى مـا قَصَد من المعنى، وإنما يظهر أن مـوضـع العكس في كلامه للضـدِّ، فلو قـال: «وبالضـدّ الصـفَهْ»، لكان صـحـيـحًا، لأن النكرة ضـدّ المعرفـة وليست بعكسٍ لهـا، ولم يقـصـد النـاظم إلا ذلك المعنى، ولكن ذهـب عليـه هذا، فـوضـع العكس مـوضـع الضدِّ.

وقـد يُجـاب عن ذلكَ بأن العكس المصطلح عليـه يصـح هـنا من قـوّة الكلام /، من جـهـة أن قـوله: « واخـصُـصَن بالمعرفَـةَ كذا، في قـوة أن لو ٣٨٥
قال: لا بالنكرة، فكأنه قال: اخصُصْ كذا بالمعرفة دون النكرة. فلو صرَّح

---

(١) الكتاب ٢/١٠٨، وديوان الراعى ٣، والهمع ١/٣١٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٠٢، والرضى على الكافية ٤/٢٣٤، والخزانة ٩/ ٣٧٠.
حبتر : ابن أخى الراعى. ومعناه في اللغة : القصير من الناس.

بهذا لكان عكس الكلام: اخصُصَن الصفة بالنكرة دون المعرفة. وذلك صحيح. فالناظم إنما قصد العكس بحسب اللفظِ المقدّر الذكر مع الملفوظ به، فلا دَرْك عليه.

وأما القسم الثالثُ الذي يجوزُ فيه الأمران فأىٌّ الشرطية أو الاستفهامية، وذلك قوله: « وإن تكن شرطًا أو استفهاما ».. إلى آخره.

ضمير «تكن» عائدٌ على «أىّ». و«مطلقًا»: حال من التكميل المفهوم من قوله: «كَمِّل»، على حدّ قولهم: ضربته شديداً.

يعني أنّ أيًّا الشرطية، وأيًّا الاستفهامية، يَكمُلُ فيها الكلامُ بالإضافة مطلقًا، أي: سواءً أكانت الإضافة إلى معرفة أم نكرة، فالضمير في «بها» عائد على الإضافة المتقدّمة الذكر؛ فتقول في الشرط: أيُّ الرجالِ يُكرمْنِى أكرِمْه، وأىُّ رجلٍ يكْرِمنِى أكرِمْه. ومن الإضافة إلى النكرة ما أنشده سيبويه لابن هَمّامٍ السَّلُولى[1]:

لما تَمكَّنَ دُنيـــاهم أطاعَـــهُمُ
في أىِّ نَحْــوٍ يُمــيلوا دينَه يَمِلِ

وتقول في الاستفهام : أيُّ الناسِ جاءك؟ وأىُّ رجلٍ جاء ك :؟ ومن النكرة قولُ الله عزَّ وجل: «وسيعلم الذين ظَلَموا أيَّ منقلبٍ ينقلبونَ[2]». ومن المعرفة قوله: (لنعلم أىُّ الحِزْبين أحصى لِما لَبِثُوا أمَدًا[3]).

---

(١) هو عبدالله بن همام، شاعر إسلامي، والبيت في الكتاب ٣/٨٠، واللسان : مكن، والأشمونى ٤/١٠. وانظر التعريف بابن همام في طبقات فحول الشعراء ٦٢٥ ـ ٦٣٧.

(٢) الآية ٢٢٧ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٢ من سورة الكهف.

والحاصلُ للناظم من أضربِ أيٍّ أربعةٌ، وذلك: الموصولة، والصفة، والشرطية، والاستفهاميَّة. وترك ذكر قسمين، وهما: النكرة الموصوفة، وصلة المنادي. فالأولى نحو: مررت بأيٍّ مُعجِبٍ لك. والثانية نحو: يأيُّها الرجل. وكلا القسمين لم يحتج إلى ذكره.

أما الموصوفة فمن وجهين، الأوّل: أن إثباتها في هذا القسم للأخفش؛ إذ لم يذكرها سيبويه، ولم يرتض في التسهيل رأيَ الأخفش من جهة أنّ السماع بما قال معدوم أو نادرٌ، والقياس على ما ومَن في وقوعها نكرتين موصوفتين، ضعيف.

والآخر أنها على تقدير ثبوتها لاتحتاج إلى إضافة، فتَرَكَ ذكرها كسائر مالايلزم الإضافة. وكذلك صلة المنادي قد كفَّتها «ها[1]» عن الإضافة، وحكمها يذكر في بابه، فلا مدخل لها هنا.

* * *

وألزمُوا إضافةً لَدُنْ فَجَرْ
ونَصْبُ غُدْوةٍ به[2] عَنْهُم نَدَرْ

إضافةً: مفعولٌ ثان لألزموا، والأول لفظ لَدُنْ. والضمير في «به» عائدٌ على لَدُن.

ويريدُ أن لَدُنْ من الظروف، يلزم الإضافة فيجرُّ ما بعده مطلقًا، فتقول: سِرْتُ من لَدُنِ الظهرِ إلى العَصْر، وجاء الأمرُ من لَدُنْ فلان.

---

(١) في النسخ: «كفتهاما» والمثبت عن هامش الأصل.

(٢) في هامش الأصل: «بها».

وفي القرآن : (لِيُنْذِرَ بأسًا شَديدًا من لَدُنْه[1])، (قد بلَغْتَ من لَدُنِّي عذرًا)[2].

وأنشد الأصمعي[3]:

مِن لَّدُ ما ظُهرٍ إلى العُصَيرِ

حَتّى بَدَتْ لي جَبْهةُ القُمَيرِ

لأربع غَبَرْنَ من شُهَير

وقد يُنْشد :

مِن لَّدُنِ الظُّهر إِلَى العُصَيرِ   حَتَّى بَدَتْ لىجَبْهةُ القُمَيرِ

لأربع غبَرْنَ من شُهَير

وقد يُنْشد :

مِن لَّدُنِ الظُّهر إِلَى العُصَيرِ

وقال الآخر[4]:

---

(١) الآية ٢ من سورة الكهف.

(٢) الآية ٧٦ من سورة الكهف.

(٣) لرجل من طيء كما في العينى ٣/٤٢٩. والأبيات في الخصائص ٢/ ٢٣٥، والهمع ٣/٢١٧، ١٧٨/٦، والأشمونى ٢/٢٦٢.

(٤) هو غيلان بن حرمث الربعي، قال البغدادى : «لم أقف له على ترجمة، وقبله :

يستوعب البَوْعينِ من جُرِيره

والبيت في الكتاب ٤/٢٣٤، وابن يعيش على المفصل ٢/١٢٧، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ١٦١، وفي اللسان : نحر، ولدن.

البوع - بضم الباء وفتحها - والباع : مسافة مابين الكتفين.

والجرير : الجبل. واللحى : العظم الذى ينبت عليه الأسنان. والمنحور : لغة في النحر.

يريد أن طول الحبل الذى هو مقوده من لحييه إلى موضع نحره مقدار بوعين، يريد طول عنقه.

وإنما كانت خافضةً على حكم سائر الظروف غير المتصرِّفة، ويقتضى هذا الإطلاقُ جَرَّ «غدوة» أيضا، وأن يقال : سرت من لدن غُدْوَةٍ إلى العَصْرِ، وهو نصّه في الشرح أنّ الجرّ بها مع «غدوة»، جائز على القياس، وانما ينصب غدوةً بعدها ندوراً، وذلك قوله : « ونصبُ غدوةٍ بها عنهم ندر»، يعني عن العرب. ويظهر هذا من الجوهريِّ حيث قال : « وقد حمل حذفُ النون بعضَهم – يعنى في لَدُ – إلى[1] أن قال : لَدُن غدوةً، فنصب غدوةً بالتنوين»[2].

فاقتضى [هذا[3] أن] بعض العرب هم الذين ينصبون بها غُدْوَةً وحدها. وهذا النصبُ حكاه سيبويه[4] وغيره، ومنه قول كُثَيِّرٍ[5]:

لَدُن ما غدوةً حتى اكتسينا

لِثِنْيِ الليل أثناء الظلالِ

وقال ذو الرمة[6]:

لَدُن غدوةً حتى إذا امتدَّتِ الضُّحىَ

وَحَثَّ القطين الشِحشحانُ المكلَّفُ

---

(١) كذا في النسخ. وفي الصحاح : «على».

(٢) الصحاح، مادة : لدن.

(٣) عن أ، س.

(٤) الكتاب ١/٥١، ٥٨ ـ ٥٩.

(٥) لم أجده في ديوانه، وفي الديوان قصيدة من البحر والروى ٢٢٧ ـ ٢٣٢. وفي تاج العروس : «ثِنْيٌ من الليل ـ بالكسر ـ أى : ساعة منه، أو وقت منه».

(٦) ديوانه ١٥٦٥، وهو من شواهد ابن يعيش ١٠٢/٤، وفي البيان والتبيين ٢٧٤/٢، واللسان : شحح، ولدن.

والقطين : الخدم. والشحشحان : الجادّ الماضى، وأراد بالمكف : الحادى.

وقال أوسُ بن حجرٍ(١):

لَدُن غُـدوةً حَـتَّى أغـاثَ شَـرِيدهم
طويلُ النبـاتِ والعـيـونُ وضَـفْلَعُ

وقال الآخر(٢):

ومـا زال مُـهـرِى مَـزْجَـرَ الكلبِ منهمُ
لَدُن غـدوةً حـتّى دَنَتْ لغـروُبِ

ولم يأت ذلك في غير غُدوة، ولذلك عيّنه الناظم بقوله: «ونصبُ غدوةٍ به(٣) عنهم ندر»، وإلا فكان يقول : والنصب به نادرٌ.

فإن قلت : فقد أنشد سيبويه(٤):

من لَدُ شولاً فإلى إتْلائِها

فنصب شولاً بعد لَدُ.

فالجواب : أن شولاً هنا ليس بمنصوب بلَدُ، بل بإضمار فعلٍ هو كان ونحوها، والتقدير: من لد كانت شولاً، لأن شولاً هنا جمع شائلة، فلا يجوز أن

---

(١) ديوانه ٥٩.

في الأصل : شديدهم. وهو خطأ. وطويل النبات : جبل بين اليمامة والحجاز، سمي كذلك بهضبات طوال حواليه. والعيون : اسم جبل. وضفلع : ماء لبني عبس. يقول : ذهب روعهم عندما انتهوا إلى هذه المواضع.

(٢) هو أبو سفيان بن حرب، كما في سيرة ابن هشام ٧٥/٢. والبيت من شواهد التصريح ٤٦/٢، والهمع ٢١٨/٣، والأشمونى ٢٦٣/٢، وفي العينى ٤٢٩/٣.

(٣) س : بها.

(٤) الكتاب ٢٦٤/١. وهو من شواهد ابن الشجرى في أماليه ٢٢٢/١ وابن يعيش على المفصل ١٠١/٤، ٣٥/٨، والمغنى ٤٢٢، والرضى على الكافية ١٥٢/٢، والهمع ١٠٥/٢، وفي الخزانة ٢٤/٤.

والشول : واحدها شائلة، وهى التى أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها. وناقة مُتْلٍ ومتلية : يتلوها ولدها، أى يتبعها.

يُقَال: من لدن زيدٍ إلى دخوله الدارَ، والبيت على هذا المعنى، فلما لم يصحّ جرّه على هذا التقدير أُضمرِ ما يَصِحُّ معه الكلامُ، فصار المعنى : من لَدُنْ كونها شولاً إلى إتلائها. بخلاف : لَدُنْ غدوةً، فإنه لامانع من الجرّ، فلما نصبت دلّ على أن ذلك من جهة «لَدُن» لا من جهة الإضمار.

فإن قيل : ما فائدةُ قولِ الناظم : « فَجُرّ » ومعلوم أن الإضافة لايكون معها إلا الجرّ، فهو إذًا حشوٌ من غير مزيد فائدة.

فالجواب : أنه إنما ذكر الجرّ لِذِكْرِ مُقَابِلِه وهو النصب.

وهنا مسألتان :

إحداهما : أنه أتى بلَدُن تامّةً غير محذوفة النون، ثم أسند الحكم إليها، فلابدَّ أن يؤخذ له مقيّدًا بتمامها، وينبني على ذلك أمران، أحدهما: أنها لاتنصبُ إلاّ على لغة التمام، وأما إذا حُذفت نونُها فلا. والنقلُ موافقٌ لهذا التقييد، فلم يُسمَع منهم مثل : لَدُ غدوةً، وانما تكلّموا به مع النون. والثاني : الإشعارُ بوجه النصب، وذلك أن من نَصَب شبّه نون لَدُنْ بنون عشرين، حين كان بعض العرب يقول : لَدُ، من غير نونٍ، فانتصب غُدوةٌ انتصاب الاسم بعد المقادير، كقولك : عشرون درهمًا. هذا معنى تعليل سيبويه، فيكون على هذا غدوة منصوبًا على التمييز لإبهام لدن[1]، كما استبهم / العشرون فَفُسِّر، وهذا حسنٌ من التنبيه. ٣٨٧

والثانية : أنه أسند النصب إلى لَدُن، لقوله : «بِهِ عنهُم نَدَرْ»، أى : بلدن، وأراد أنه منصوبٌ عن تمامه، كما انتصب الدِّرهم عن تمام العشرين بالنون.

---

(١) في النسخ : «لإبهام غدوة». ولايستقيم الكلام عليه.

فإن قيل : فلِم نَسَبَ العملَ إلى لَدُنْ وهي لم تعمل في الحقيقة ؟

قيل : بل هي العاملةُ لأنها شُبِّهت بالعشرين، والعشرون شُبَّه في عمله بالضاربين، والضاربون هو العامل في بابه، فكذلك ما تفرَّع عليه بالتشبيه، فإذا سمعتَ النصبَ عن تمام الاسم فمعناه أنّ الاسم هو الناصب، إلا أنَهم عبَّروا بتلك العبارة إشارةً إلى أنه لولا التمام لانجرَّ بالإِضافَةِ، كما أنَّ الضاربين زيداً لولاَ تمامه بالنون لانجرَّ فقلت : ضاربو زيدٍ. فافهم هذا من اصطلاحهم، وأيضًا فلقوله : « به » فائدةٌ أخرى، وهو التنبيه على أن « غدوة » ليس منصوبًا بإضمار فعلٍ، كما كان «شولاً» في قوله: « من لَدُ شولاً» منصوبًا بإضمار فعلٍ. وهو تنبيه حسنٌ أيضًا.

* * *

ومَعَ مَعْ فيها قليلٌ، ونُقِلْ

فَتْحٌ، وكسرٌ لسكونٍ يَتَّصِلْ

هذا أيضًا من الظرف اللازمة للإضافة كغيره مما تقدَّم ذكرُه، نحو قولك: جئتُ مَعَك، وذهبتُ مَعَ زَيدٍ، وأتيتُ مَعَ الناسِ. ودلَّ على لزومه للإضافة من كلامه مساقُه له في جملةٍ ما يلزمُ الإضافةَ.

فإن قلت : إنّ « مع » على وجهين، أحدهما هذه التي مَثَّلت، والأخرى تأتي [غير[1]] مفتقرة إلى الإضافة نحو قولك: جاء الزيدان معًا ، وجاء الناسُ معًا ، ومنه قول امرئ القيس[2]:

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) ديوانه ١٩ وعجزه : كجلمود صخر حطَّه السيل من علِ.

والبيت من شواهد الكتاب ٢٢٨/٤، والمحتسب ٣٤٢/٢، وابن يعيش على المفصل ٨٩/٤، والمغنى ١٥٤، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٣٦٠/٣، ٣٧٣.

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معًا

وقوله [١]:

... ... وشعبا كما معًا

وما أشبه ذلك، وقد قال السيرافي : إن معًا إذا أُفردت يجوز أن تكون ظرفًا وحالاً، وإنما أضيف في الوجه الأول إلى غير الأول، فإذا قلت: ذهبا معًا، فليس في الكلام غير المذكورين تضيفُ « مع » إليه، ولا يجوز أن تضيف « مع » إليهما، لأنه لا يصحُّ أن يُقال : ذهب زيد مع نفسه، فلذلك أفردت عن الإضافة هنا[٢]. فعلى الجملة قد ثبت استعمالُ «مع» الظرفية على وجهين، فكيف يصحّ جعلُها لازمةً للإضافة مطلقا؟

فالجوابُ : أن الذي استُقرِئَ من كلام الناظم صحيح، ولا تكون إذا أُفرِدَت عنده ظرفًا، بل تكون بمعنى جميع، فتجرى مجراه في الأحوال كلها من كونها تقع حالاً، نحو: ذهب الزيدان معًا، ومنه قول المرقِّش[٣]:

بِأَنْ[٤] بنى الوخْم ساروا معًا

بجيش كضوءِ نجوم السَّحَرْ

وخبرًا نحو : الزيدان معًا، أي مجتمعان، ومنه قول الصِّمَّة بن عبدالله، ويُروَى لقيس بن الملوَّح، وهو من أبيات الحماسة[٥]:

---

(١) من بيت سيأتى بتمامة بعد قليل.

(٢) هذا معنى كلام السيرافي، وليس بلفظه، انظر شرح السيرافي، باب الظروف المبهمة ١٢٤/٤.

(٣) المرقش الأكبر، ديوانه، مجلة العرب، الجزء العاشر من السنة الرابعة، وقبله :

أتتنى لسان بنى عامر فحلت أحاديثها عن بصر

(٤) في الأصل : فإن.

(٥) الحماسة بشرح المرزوقى ١٢١٥، والعينى ٤٣١/٣.

حَنَنْتَ إلى رَيًّا ونَفْــسُك بـاعَت
مـزَارك من ريًّا وشَـعبـا كمـا مَـعًا

وقال حاتم(١):

أكفُّ يَدِي عن أن يَنَال التمـاسُـهـا
أكفُّ صحـابي حين حـاجتُنا مـعًـا

من أبيات الحماسة ..

ومـا قاله السـيرافي وابن خروف وغيرهمـا من الظرفيـة، لا يلزم المؤلِّفَ القـولُ به مع / أنَّ ظاهـر كـلام سـيـبـويه مـوافقٌ لما ارتكبـه في ٣٨٨
التسـهيل وشرحه، مـع موافقته لجميعٍ في المعنى، وجميعٌ لايكون ظرفًا، وهو المفهوم هنا؛ قال سيبويه : «وسـألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن معكم، ومعَ، لأيِّ شيء نصبتهـا؟ فقـال : لأنها استُعملَتْ غير مـضافةٍ اسـمًا كجـميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك : جـاءا معًا، وذهبا معًا». يعنى أنها انتصبت كما انتصب جميعُ، قال : «وقد ذهبوا مَعَه، ومِنْ مَعِه، صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة أمام وقُدَّام»، يعنى إذا لم يفردوها، فهذا الكلام غيرُ مافُهِم من مقصود الناظم.

فـإن قـيل : فـإذا كـانت كـذلك فكان الواجبُ أن تُرفَعَ إذا قلت(٢): الزيدان معًا، فتقول : معٌ، كما تقول : الزيدان جميعٌ.

---

(١) ديوانه ١٨٣. والبيت في الحماسة ٢/٣٤٣، والهمع ٢٢٨/٣

(٢) في الأصل : «قيل».

فالجواب : أنّ معًا من الثلاثي هنا الذى لم يُحذَفْ منه كفتًى، لا[1] أنه محذوف كَيَدًا. والمسألة مختلفٌ فيها، فيونُس والأخفش على أنها كفتًى، وسيبويه والخليل على أنها كيدًا. والأصح ماذهب إليه يونسُ بدليل المعنى واللفظ، والكلام في صحّة مذهبه يطولُ، وليس مقصودًا هنا.

وإذا ثبت هذا كلُّه فمع المذكورة هنا هى اللازمةُ للإضافة، ولم يتعرض للأخرى إذْ ليس لها في هذا البابِ مدخَلٌ.

وقوله : «ومَعَ مَعْ فيها قليل»، يعنى أَنَّ الوجه فيها أن تكون مفتوحةَ العين، وهو مشهور كلام العرب، فتقول : قعدتُ مَعَ زيدٍ، وجئت مَعَك. وما أشبه ذلك. وأنشد سيبويه للراعى[2]:

يشِى مِنْكُم وَهَواىَ مَعْكُمْ
وإن كانَتْ زيارتُكم لِمَامَا

ثم يتعلّق بهذا الكلام مسألتان :

إحداهما : أنّ مَعَ اسم من الأسماء إذا كانت مفتوحة العين؛ إذ لو كانت عنده حرفًا لذكرها في حروف الجرّ دون هذا الباب، وهذا مالا أعلم فيه خلافًا. وأما الساكنة العين فالظاهر من الناظم أنها اسم كذلك؛ إذ لم يُفَرِّق بينهما في الحكم، بل أشعر بأنها [[3]هى قوله : مَعْ فيها قليل. يريد أنَّ فيها للعربِ استعمالين في اللفظ، ولم يقل إنها[3]] مع السكون حرف

---

(١) في الأصل : «إلا أنه». وهو خطأ.

(٢) الكتاب ٢٨٧/٣ منسوبًا إلى الراعى، وهو لجرير في ديوانه ٤١٠. والبيت في أمالى ابن الشجرى ٢٤٥/١، ٢٥٤/٢، وابن يعيش ١٢٨/٢، ١٣٨/٥، والتصريح ٤٨/٢، والأشمونى ٢٦٥/٢، والعينى ٤٣٢/٣.

(٣) سقط من صلب الأصل.

[(1)فَدَلّ على أنه مخالفٌ لمن قال : إنها مع السكون حرف(1)]. وقد حُكِي عن النحاس أن النحويين مجمعون على أنها حرفٌ، قال المؤلف : «وهذا منه عَجَبٌ، لأن كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية على كلّ حالٍ، وأن الشاعر إنما سكنّها اضطراراً ».

والحاصل أن المسألة مختلف فيها، وقد رَجَّح في الشرح الاسميةَ بأن المعنى في الحركة والسكون واحدٌ، فلا سبيل إلى الحرفية؛ إذ لا يثبت ذلك فيها إلاّ بدليل، والأصل عدمه، وقد ثبتت الاسميّة مع الحركة باتفاق فيسْتَصْحَبُ الأصلُ حتى يَرِد ما يَخرُجُ عنه، وهذا معارضٌ بالسكون، فإنه لايصحُّ في اسم معرب سكونٌ في التركيب من فتحَ بغير موجب. وقد يجاب بأن يُدَّعى البناء على هذه اللغة لتضمّنها معنى حرف المصاحبة، وضُعٍ للمصاحبة حرفٌ أو لا، ولايقال : إنها قد استعملت مفردةً في قولهم: معًا، وإذا استعملت مفردةً ونكرةً أيضًا، فقد دَخَلها التمكّن فلا تبني؛ إذْ لقائلٍ أنَ يدّعى أنهما لفظان متباينان، وكذلك نقول: إنها مع المحًركة العين مختلفتان استدلالاً بالأثر، ولايلزم على ذلك محذورٌ، أما إن قلنا برأى سيبويه والخليل أنَّ السكون للاضطرار فلا إشكال، ولكن يأباه/ رأى الناظم لما سيجيء بحول الله. ٣٨٩

والمسألة الثانية : أن قوله : «مَعْ فيها قليل»، يدلّ على أن السكون ليس مختصًا بالضرورة، بل هو واقعٌ في الكلام؛ قد نُقِل عن الكسائي أن ربيعة تقول : ذهبتُ مَعْ أخِيك، وجئت مَعْ أبيك، بالسكون، وعليه حمل المؤلفُ بيت الراعى :

---

(1) عن أ، س.

يشِي منكمُ وهَوايَ مَعْكُمْ.

وهذا النقل يقتضى خلاف ماذهب إليه سيبويه من أن السكون اضطرارٌ شعرِيٌّ؛ إذ لم يثبتُ عنده لغةً، وإذا ثَبَتَ لغةً، وإذا ثَبَتَ لغةٌ فلا مقالَ لأحدٍ، لسيبويه ولا لغيره مع السماعِ، ومن حَفِظ فمحفوظُه حجةٌ على من لم يحفَظ.

ثم قال بعد إثباتِ سكون العين : «ونُقِل فتحٌ وكسرٌ لسكونٍ يتصل» يعنى أنه إذا اتّصل بمَعْ الساكنةِ العينِ ساكنٌ بعده، فالمنقول عن المُسْكِنِينَ فيها وجهان: الفتح والكسر، فالفتح نحو : سرت مَعَ القوم، ومْعَ ابْنِك. والكسر نحو: سرتُ مَعِ ابنِك، ومَعِ القومِ. وهذا ممّا يدلّ على أن السكون بناءٌ لا عارضٌ لموجبٍ غيرِه. ووجه الكسر ظاهرٌ على أصلِ التقاء الساكنين، وأما الفتح فللإتباع، أو لاعتبار اللغة الأخرى.

فإن قيل : لِمَ حملْتَ قوله : ونُقِل كذا، على إنه يريدُ في لغة التسكين وحدها؟.

قيل : لأنَّ مَعَ في اللغة الأخرى معربة، وحركة الإعراب لاتختلف مع الساكن، فلم يفتقر إلى التنبيه عليها، وإنما ينبغي التنبيه على مانَبَّه عليه. فقوله: ونُقِل كذا، إنما يريد في لغةِ ربيعةَ خاصة.

* * *

واضـمُمْ بناءً غـيـرًا أن عَـدِمَتْ مـا

له أُضِـيفَ، ناويًا مـا عُـدِمـا

هذا فصلٌ يذكر فيه حكم أسماءٍ لازَمَتِ الإضافةَ، إلا أنها قُطعت عنها لفظا، فَبُنِيت عند ذلك، فيعنى أن غيراً يُضمّ آخرها ضمةَ بناءٍ لاضَمَّةَ إعرابٍ إذا قُطِعت عن الإضافة وكانت مرادةً معنىً، فتقول : جاء القومُ الفُلانيُّون لاغيرُ،

وجاء أخوك ليس غيرُ. وما أشبهَ ذلك.

وقولُه : بناءً، تنكيتٌ على من يقولُ : إن الضمَّة في قولك : جاء بنُو فلانٍ لاغيرُ، أو : ليس غيرُ - ضمةُ إعرابٍ، وهو الأخفش[1]، فيرى أَنَّ التنوين نُزِعَ للإضافة، لأنَّ المضاف إليه ثابت في التقدير. وقد أجاز ذلك ابنُ خروفٍ أيضًا، على أن يكون «غير» اسم ليس في قولك : ليس غيرُ، وقطعت عن الإضافة لفظًا، وعلى ذلك تكون «غير» في قولك : لاغيرُ، مبتدأةً محذوفة الخبر إن كان يوجد، وإلا فقد نَصُّوا على أن العرب لاتقطع غيرًا عن الإضافة إلا بعد ليس خاصّة، فإن وقعت بعد غيرها من أدوات النفي لم تقطع. وأكثرُ النحويّين على ما رآه الناظم من أنه ضَمُّ بناءٍ، فإن المقطوع عن الإضافة مع إرادتها لا يعدو في الشائع أمرين : البناء على الضم، أو إلحاق التنوين، فالأول كقبل وبعدُ، والثاني ككلٍّ وبعضٍ.

ويبقى النظر في وجه بنائها، فقالوا : إنها محمولةٌ على قبل وبعد لشبهها بهما في الإبهام والقطع عن الإضافة. وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله. وقد قيل / : إنها بُنِيت لوقوعها موقع الحرف، لأن العرب تقول : ٣٩٠
ليس إلاَّ، في معنى : ليس غيرُ، فكأنها لما وقعَتْ موقع إلاَّ عُوملت معاملته في البناء. وإنما بُنيت على حركةٍ للمزيّة التي لها على مالم يُعرَب قطُّ، وكانت الحركة ضمّةً حملاً على قبلُ وبعدُ.

فإن قيل : هذا البناءُ ، إلى أيِّ نوع من أنواع شَبَهِ الحرفِ يرجعُ؟

فالجواب : أَنَّا إنْ فَرَضْنا أن كلَّ بناء جائزٍ أو لازمٍ راجعٌ إلى شَبَهِ

---

(١) مغنى اللبيب ١٥٧ ـ ١٥٨.

الحرف فحينئذ يلزمُنا الجوابُ، فنقول : أمّا على القول بالبناء حملاً على قبلُ وبعدُ فسيذكر بعدُ، وأما على القول الآخر فكأنها ضُمِّنت معنى إلاَّ، أو حُمِلت على ما تضمّن[1] ذلك، فيرجع إلى شبه الحرف المعنوي.

ثم نرجع إلى كلامه فنقولُ : إنه شَرَط في هذا البناءِ المذكورِ شرطين :

أحدهما : أن تُعدَم الإضافةُ لفظًا، وذلك قولُه : « إن عَدِمت ماله أُضيف»، أى ك ما أُضيِفْ غَيرُ له، نحوقولك : قام زيدٌ ليس غيرُ. وهذا الشرط مبنيٌّ على جواز قطع غير عن الإضافة، وإلا فلو كان غير جائز لم يتصوّر هذا الحكم الذي هو البناء. فأما إذا لم تُعدَم الإضافة فمفهوم هذا الشرط ألاّ يُضَمَّ ضَمَّة بناءٍ، بل يبقى على أصله من الإعراب، فتقول : جاءنى بنو فلانٍ ليس غيرُهم، وليس غيرَهم، ولا غَيرُهم، ورأيت بني فلان لاغَيْرَهم، وما أشبه ذلك.

و« ما » : في موضع نصب بعَدِمت. والضمير في « له » : عائد على ما، وهي واقعة على ما أضيف إليه غير. والذي في « أُضيف » : عائد إلى غير، كأنه قال : إن عَدِمت الاسمَ الذي أُضيِف إليه غيرُ.

والثاني من الشرطين : أن يكون المضافُ إليه مرادًا في التقدير، ولا يكون مُطَّرحًا جملةً، وذلك قوله : « ناويًا ما عُدِما ».

ناويا : حالٌ من فاعل « اضمُم».

وذلك أنك إذا قُلْتَ : ليس غيرُ ، فالمعنى : ليس غيرُ ذلك المعنى الذي حَدَّثتُك به. إشارةً إلى ما تقدم ذكره في الكلام، كائنًا ما كان. فلو لم يكن المضافُ إليه منويا ولا مُقَدَّر الذكر، لم يُبنَ غيرُ، بل يجري مجرى قبل وبعدُ. فتقول : ليس غيرٌ، ولا غيراً. أي : ليس ثَمَّ غيرٌ، بمعنى : ليس ثمَّ مغايرٌ. ووجه

(١) أ : «تضمن معنى ذلك».

الإعراب هنا سيأتي ذكره إن شاء الله مبسوطًا، وإن كان ظاهرًا لأنّه الأصل، ولأنّ غيرًا هنا نكرةٌ لفظاً ومعنىً، فجرت كسائر الأسماء النكرة غير المفتقرة لما بعدها.

فإن قيل : فقد تقرّر إذًا أن غيرًا ليست من الأسماء اللازمة للإضافة، بل هي تُضافُ تارةً، ولا تضافُ أخرى، وإذا كانت كذلك فكيف يجعلها من الأسماء اللازمة للإضافة؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنّ غيرًا أصلُها الإضافة لافتقارها في أصل الاستعمال لما يُبَيِّن معناها، كقبل وبعدٍ، وكلّ وبعضٍ، وما جاء فيها من قصد التنكير أمرٌ طارئ عليها، على قصد تناسي المضاف إليه، مع أنك تجده ملحوظًا من طرفٍ خفيٍّ، لكنه أُهمِل في محصول الاستعمال، فالقياس يطلبه والقياسُ يلغيه. وإذا[1] تعارض أصل القياس وأصل الاستعمال فالمقدّم أصل الاستعمال، فبهذا الاستعمال عُدَّ نكرةً غير منويّ الإضافة، وإلاّ فلا فَرْقَ في القياس / يدلّ على ذلك المعنى الأصلي في غير، وربمّا يَصعُبُ ٣٩١
فهمُ هذا التقرير، ولكنه واضح في علم الأصول العربية، مقرَّرٌ في الكلام على الأصل والفرع.

والثاني : إن سُلِّم أنّ لها وجهين في الاستعمال، وهما الافتقار إلى الإضافة وعدمه، فالناظمُ إنما تكلَّم على القسم اللازم لها، لِمَا يَنْبَنِي له عليه من الأحكام، وتَرَك ذِكْر غَيره بأن أخرجه بالشرط الثاني، إذ لا حاجةَ له إليه في حكم البناء، وهذا ظاهر.

ثم أخذ في ذِكْر ما جرى مجرى غير فقال :

(١) في الأصل : «وأما».

* * *

قــبلُ كــغــيــرُ، بعــدُ، حــسبُ، أوَّلُ

ودُونُ، والجــهــاتُ أيضًــا، وَعَلُ

حَذَفَ هنا حرف العطف، والمرادُ: وبعدُ وحسبُ وأوّلُ. وهي مبتدآتٌ حُذِف خبرُها لدلالةِ قوله « كغيرُ » عليه. والتقدير: وبعدُ وحسبُ وكذا كغيرٍ.

يعنى أنّ هذه الأسماء كلَّها، الظروفَ منها وغيرها، وهي: قبلُ وبعدُ، وحسبُ، وأولُ، ودونُ، والجهاتُ السِّتُ – وهي: فوقُ وتحتُ، وقُدّامُ وخلفُ، وأمامُ ووراءُ – وسائر أسمائها، وعلُ، حكمُها حكمُ غيرٍ في البناء على الضمّ بالشرطَين المذكورين فيها، وهما: أن يكون المضافُ إليه غيرَ مذكورٍ معها في اللفظ، وأن يكون منويَّ الذكر، مقدَّر الظهور. فلم لم يتوفَّر الشرطان لم يَجُز البناءُ، بل يلزمُ الإعراب، حسب ما يُذكر بعدُ، إن شاء الله.

أما قبلُ وبعدُ فمثالُ ذلك فيهما: { للّهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ } أي: من قبل الحوادثِ المذكورة ومن بعدها.

وأما حسبُ فإنك تقول: هذا رجلٌ حسبُك من رجلٍ، وهذا زيدٌ حسبُك من رَجُلٍ. وتقطعه عن الإضافة فتقول: مررت بزيدٍ فحسبُ يافتى، وأخذتُ درهمًا فحسبُ، كأنه قال: فحسبُك، أو: فحسبي، فحذف لدلالة المعنى، وبنى حسبُ على الضمّ.

وأما أوّلُ فكقولهم: ابدأ بهذا أولُ. يريد: أولَ الأشياء، لكنه حذف المضاف إليه. ومنه قولُ مَعْنِ بنِ أوس(١):

---

(١) معانى القرآن للفراء ٢/٣٢٠، والمقتضب ٣/٢٤٦، والمنصف ٣/٣٥، وأمالي ابن الشجرى ١/٣٢٨، ٢/٢٦٣، وابن يعيش على المفصّل ٤/٨٧، ٦/٩٨، والرضى على الكافية ٣/٤٦١، والخزانة ٨/٢٨٩. وديوانه ٩٣.

لعَمْـــــرك مـــا أدرِي وإنِّــي لأوجلُ

علــى أيِّنـا تَـعـــدُوا المنيّـــةُ أولُ

وأمــا دونُ فنحــو قــولك : جلست من دونُ، تريد : من دونِ ذلك المكان المعروف. أنشدَ سيبويه[1] :

لا يحــمـلُ الفــارسَ إلاَّ المَلْبُــونْ

المَحْضُ مـن أمـــامِـــه ومـن دُونْ

فالقافيةُ هنا لو كانَتْ مطلقةَ الرَّوِيّ لكان مبنيًا على الضمِّ، لأنّه في نيّة الإضافة.

وأما الجهات فتقول فيها : جلستُ عند زيدٍ من خلفُ، أو : من أمامُ، أو : من قدّامُ، أو : من فوقُ ، أو : من تحتُ. وما أشبه ذلك. ومنه ما أنشدَ سيبويه، لأبي النجم[2] :

أقبُّ من تحتُ عريضُ من علُ

وقال الآخر[3] :

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٩٠، والتصريح ٢/٥٢، واللسان : دون، لبن.
وفرس ملبون : يغذى باللبن. والمحض : اللبن الخالص.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٩٠، والخصائص ٢/٣٦٣، والأشمونى ٢/٢٦٢، واللسان : علا.
والأقبّ : الضامر، والقَبَب : دقة الخَصْرِ وضمور البطن، والأنثى : قبَّاء.

(٣) هو طرفة، ديوانه ١١٣ . والبيت المثبت ملفق من بيتين كما في الديوان، هما :

أدّت الصنعة في أمتُنِهــا فهى من تحت مَشَيحات الحُزُمْ

وَتفرّى اللحم من تعدائها والتغالى فهى قـــبٌّ كالعَجَمْ

الصنعة : القيام على الخيل بالعلف. مشيحات : جادات سريعات . وقيل المشيح : الذى لحق بطنه بظهره فضمر وارتفع حزمه. وتفرّى : تقطع وذهب. والتغالى : التبارى في العدو. والعجم : النوى. شبه الخيل في صلابتها بالعجم وهو النوى.

وَتَفَــرَّى اللحمُ من تَعْــدَائِهـــا

فَـهْيَ مِنْ تَحتُ مُشْـيِحـاتُ الحُـزُمْ

وقال الآخر(١):

تَظْمأ من تحتُ وتَرْوَى من عَالْ

ويُنشد هكذا :

ضَمْأَى النَّسا من تحتُ رَيًّا من عَالْ

وقال أيضا(٢) :

قَبَّاءُ من تحتُ وريًّا مِنْ عَالْ

وأنشد الفراء والأخفش وغيرهما(٣):

إذا أنا لم أُومَنْ عَليكَ ولم يكنْ لقاؤُك إلاَّ من وَراءُ وراءُ

وقال / رجلٌ من بني تميم (٤): ٣٩٢

لَعَنَ الإله تعِلَّةَ بن مُـــسَـــافِــرٍ

لَعْنًا يشَنُّ عَلَيـــه مِنْ قُـــدَّامُ

والقوافي مرفوعة في هذا وما قبله.

وأما عَلُ فمعناه معنى فوق، تقول : جئتُ من عَلُ، كما تقول : جئت من

---

(١) الرجز لدكين بن رجاء، انظر روايتيه في شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٤، والمخصص ١٤٤/١٣، واللسان : ظمأ، وعلا.

(٢) ابن يعيش على المفصل ٨٩/٤.

امرأة قبَّاء : دقيقة الخصر، ضامرة البطن.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، وابن يعيش على المفصل ٨٧/٤، والهمع ١٩٥/٣، والتصريح ٥٢/٢، والصحاح واللسان : ورى. ونسب في اللسان إلى عُتِيِّ بن مالك.

(٤) أمالي ابن الشجري ٣٢٩/١، والتصريح ٥١/٢، والهمع ١٩٦/٣، والأشموني ٢٦٨/٢، والعيني ٤٣٧/٣.

فوقُ. ومنه قولُ أوسٍ(١)

فَـمَلَّكَ باللِّيطِ الذي تحتِ قشْرِها
كَـغِـرْقِئِ بيضٍ كَنَّه القَـيْضُ من عَلُ

وأنشد السيرافي(٢):

ولقد سَدَدْتُ عليك كلّ ثنيَّةٍ
وأتيتُ فوق بنى كُلَيبٍ من علُ

هذه جملة ما أتى به الناظم من الأسماء التي تُبنى على الضم إذا قُطِعت عن الإضافة مع بقاء معناها. ودخل في الجهات الستِّ: يمنةُ وشأمةُ. ولكن السماع فيها قليل، والقياس قابل. وكذا كل ما وقع على الجهات الست كَتُجاه وقُبالَةَ، وحِذاء وإزاء وتلقاء، وأعلى وأسفل. وما كان نحوها من الجهات التي تقع ظروفا، كل ذلك داخلٌ تحت قوله: « والجهات أيضا ». وسببُ البناء فيها كلِّها الشبه بقبل وبعد في الإبهام والقطع عن الإضافة. وأما قبلُ وبعد فلمناسبة الحرف، ومناسبتهما له من جهة أن أصلهما الإضافة واكتُفِي بمعرفة المخاطب، فَحُذِف المضافُ إليه، فلما بقى المضاف وتَضَمَّن معنى الإضافة وجب أن يُبنىَ، لأن بعض الاسم مبنى.

---

(١) ديوانه ٩٧. وفي الأصل، أ: «فمن لك» بَدَلَ «فَمَلَّكَ». والبيت في الخصائص ٢/٣٦٣، ٣/١٧٢.
مَلَّك: شدد، أى: ترك من القشر شيئًا يتماسك به لئلا يبدو قلب القوس حتى لاتنشق. والليط: القشر. والقيض: قشر البيضة الغليظ. والغرقىء: القشر الرقيق.

(٢) البيت للفرزدق، ديوانه ٢/١٦١، وروايته فيه:
إنى ارتفعت عليك كل ثنية وعلوت ... ...
وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٤/٨٩، والتصريح ٢/٥٤، والهمع ٣/١٩٦، وفي العيني ٣/٤٤٧.

وقال في الشرح المؤلَّفُ : إنهما وغَيرَهما مما تقدّم بُنِي لشبه الحرف لفظًا من قِبَلِ الجمود، وكونها لا تثني ولا تجمع، ولا يخبر عنها، ولا تصغَّر[(١)]، ولا يُشتَقّ منها. وبالجملة لا تتصرّفُ تصرّفَ الأسماء. وشبهه معنى من جهة الافتقار لما يُبَيِّن معناها لزوما، قال: فكان مقتضى هذا أن تُبنىَ أبدًا، إلا أنها أشبهت الأسماء التامّةَ الدلالة بأن أُضيفت إضافةً صريحةً، وبأن جُرِّدت تجريدًا صريحًا قصدًا للتنكير، فوافقَتْها في الإعراب، فإذا قُطِعت عن الإضافة ونُوِى معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها. فانضم ذلك إلى الشَّبهَين المذكورين فبُنِيت.

والحاصلُ لها الآن ثلاثةُ أحوال : حالُ التصريح بتَرْكِ الإضافة عند قصد التنكير، وحالُ التصريح بالإضافةِ عند قصد التعريف، وحالُ تركِ الإضافة لفظًا وإرادتِها معنى، فكان البناءُ مع هذه الحال الأخيرة أليقَ لأنها على خلاف الأصل، وبناءُ الاسم على خلاف الأصل، فَجَمع بينهما التناسبُ، وتعيّن كون الإعراب مع الحالين الأخريين لأنهما على وَفْقِ الأصل، وإعرابُ الاسم على وفق الأصل. وإنما بُنِيت على حركة للمزيّة الثابتة لها على مالم يُعْربْ قَطُّ، وكانت ضمةً لأنها حالة لاتعرب عليها قبلُ وبعدُ، وحُمِلت البواقي عليها، أو لأنَّ الفتحة قد استحقَّها الإعرابُ ظرفا أو حالاً، والكسرة لم يُبن عليها لإيهام الجرّ بالإضافة، فلم يبق إلا الضمةُ.

(١) كذا في النسخ، وهو خطأ لعله من الناسخ، فالمعروف أن قبل وبعد تصغَّران، وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل، ورقة ١٧٦، هي : «ويستوجبان البناء على الضمّ إذا قطعا لفظا لامعنى، وذلك أن لهما مناسبة للحرف معنوية ولفظية، أما المعنويّة فمن قبل أنهما لايفهم تمام مايراد بهما إلاّ بما يصحبهما. وأما اللفظية فمن قبل جمودها وكونهما لا يثنيان ولا يجمعان ولا ينعتان ولا يخبر عنهما، ولا ينسب إليهما ولايضاف. ومقتضى هاتين المناسبتين أن يبينا على الإطلاق، لكنهما أشبها الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتعريف والتنكير...».

فإن قيل : إلى أيٍّ وجهٍ من أوجه شبه الحرف يرجعُ ؟

فالجواب : أنا قلنا : إنَّ الناظم لم يحصُر أوجه شَبَه الحرف في الأنواع الأربعة، فلا إشكال، لأن ما ذكر هنا نوعٌ آخرُ من الشبه، وهو الشبه بحرف الجواب. وكذلك / إن قلنا : إنّه ذكر الشبه اللازم المقتضى ٣٩٣
للبناء اللازم، وأما إنْ قلنا : إنه حصر أنواع الشبه في الأربعة، وأن البناء اللازم وغير اللازم يرجع إليها فنقول : إنه يرجع إلى الافتقار الأصيل لأنه يشبهه، أو للشبه المعنوى لتضمنه معنى الإضافة، كما أشار إليه السيرافىّ. ولما كان هذا البناء - كما تقدَّم - مشروطًا بشرطين، وهما : عدم الإضافة لفظاً وإرادتها معنى، كان ما تخلف عنه شرطٌ منهما في هذه الأسماءِ المتقدمة يرجع إلى الإعراب، وذلك ما كان مضافًا في اللفظ، نحو : جلست خلفَك وأمامك وقُدَّام زيد، وجئت قبلَ زيد. ولا إشكال في هذا، أو ما كان غير مضافٍ ولا منويّ الإضافة، وهذا فى حكم إعرابه نظرٌ مّا أخذ يتكلم عليه فى البيت بعد هذا ، وهو قولهُ :

وأعربُوا نَصْبًا إذا مانكَّرا

قبلاً ، وما مِنْ بعدِ قد ذُكِرا

الواو فى «أعربوا» ضميرُ العرب ، يعنى أَنَّ العرب أعربوا قبلاً وما ذَكَر الناظم بعده مِنْ : غيرٍ ، وبعدٍ ، وحسبٍ ، وأوّلٍ ، والجهاتِ ، وعلٍ . إذا اعتُقِد تنكيرُها وخلوُّها من تقدير الإضافة وتخفيفها(١) - وذلك بالنصب - وهو قوله : «وأعربوا نصباً» . فتقولُ : جئتُك قبلاً - تريد : فى زمانٍ متقدم مطلقًا ، لا تريد زمانًا معيّنًا - وجئتك بعدًا ، كذلك فى زمان

(١) فى الأصل ، س : «وتحقيقها» . وهو خطأ .

مّا متأخّرٍ . حكى ذلك سيبويه عن بعضِ العرب . وكذلك : جئتُك أولاً ، وجلستُ فوقًا وتحتًا وخلفًا وأمامًا وقدّامًا ووراءً . وما أشبه ذلك . ومن ذلك ما أنشده[١] من قول الشاعر :

فَساغَ لى الشرابُ وكنتُ قبلا
أكادُ أغَصُّ بالماءِ الفُراتِ

وأنشد السيرافى عن أبى زيد[٢] :

حَبوتُ بها بنى عمرو بن عوفٍ
على ماكان قبلاً من عتابِ

ويروى : قبلُ من عتاب

وأنشد ابنُ خَروف عن الفراء[٣] :

هَتَكْتُ به بيوتَ بنى طَريف
على ماكان قبلٌ من عتابِ

بالرفع .

---

(١) فى الأصل : «أنشدوه» . ويعنى ابن مالك ، والشاهد عنده فى شرح التسهيل ، ورقة ١٧٧ . وهو لعبد الله بن يعرب أو يزيد بن الصعق استشهد به الفراء فى معانى القرآن ٣٢١/٢ ، وابن يعيش فى شرح المفصل ٨٨/٤ ، والرضى فى شرح الكافية ٢٥٣/١ ، ١٦٨/٣ ، والشيخ خالد في التصريح ٥٠/٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٩٤/٣ ، والأشمونى ٢٦٩/٢ فى الخزانة ٤٣٦/١ ، ٥١٠/٦ .

ويروى : بالماء الحميم .

(٢) البيت لخالد بن سعيد المحاربى ، جاهلى . وهو فى نوادر أبى زيد ٤٤٥ ، بروايتين ، أولاهما :

على ما كان قبلُ من عتاب

والأخرى :

على ما كان قبلُ من العتاب

(٣) معانى القرآن للفراء ٣٢١/٢ .

وقال سيبويه : «وتقول فى النصب على حدّ قولك من دونٍ ، ومن أمامٍ :

جلست أمامًا وخلفًا ، كما قلت : يمنةً وشأمةً ، قال الجعدى[1] :

لهــــا فَـــــرَطٌ يكونُ ولاتَراهُ
أمــامًـا من مُـعَـرَّسنا ودُونَا

فإن قيل : تخصيصُه النصبَ فى هذه الأشياءِ إذا قُصِد تنكيرُها دون الجرّ والرفع ، ظاهرُ التحكُّمِ من غير دليلٍ ، وأمرٌ لايساعده عليه سماعٌ ؛ فإن أكثر ما ذُكِر يدخل فيه الجرُّ وغيره ؛ ألا ترى أنك تقول : أتيتُه من فوقٍ ومن تحتٍ ، وفى بعض القراءاتِ المحكيَّةِ : (لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ[2]) ، ومن دونٍ ، ومن دُبُرٍ[3] ، وما أشبه ذلك . قال سيبويه : «وسألته – يعنى الخليل – عن قوله : من دونٍ ، ومن فَوقٍ ، ومن تحتٍ ، ومن قَبْلٍ ، ومن بَعْدٍ ، ومن دُبُرٍ ، ومن خلفٍ – فقال : أجروا هذا مُجرى الأسماء المتمكنه لأنها تضافُ ، وتستعمل غير ظرف» . ثم قال : «وكذلك : من أمامٍ ، ومن قُدَّامٍ ، ومن وراءٍ/ ، ومن قبلٍ ، ومن دُبُرٍ» . قال : «وزعم ٣٩٥
الخليلُ أنهنَّ نكراتٌ كقول أبى النجم[4] :

(١) النابغة الجعدى ، شعرهُ ٢١٠ . والبيت فى الكتاب ٢٩١/٣ ، واللسان : دون .الفرط : المتقدّمون . يصف كتيبة إذا عرست فى مكان كان لها فضول متقدمة ومتأخرة لاتقع العين عليها لبعدها .

(٢) الآية ٤ من سورة الروم ، وقد نسبت هذه القرءة إلى أبي السمال والجحدرى وعون العقيلى كما فى البحر المحيط ١٦٢/٧ ، ولم يَحْك الفراء فى هذا قراءة ولكنه أجازها عربية ، انظر المعانى ٣٢٠/٢ – ٣٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٧٨/٢ – ٥٧٩ .

(٣) بعده فى الأصل : «ومن خلف» . ولعله زيادة دخلت النصّ من الفقرة التالية .

(٤) الكتاب ٢٢١/١ ، ٢٩٠/٣ ، ٦٠٧ ، ونوادر أبى زيد ١٦٥ ، والخصائص ١٣٠/٢ ، ٦٨/٣ ، والمنصف ٦١/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٠٦/١ ، والإنصاف ٤٠٦ .

يأتى لها أيمنٍ وأشملِ

وزعم أنهنّ نكراتٌ إذا لم يُضَفن إلى معرفة ، كما يكون أيمن وأشمل نكرة . وسألنا العربَ فوجدناهم يوافقونه ، يجعلونه كقولك : من يَمْنَةٍ وشَأْمةٍ[1] » . ثم ذكر فى قُدَ يديمةٍ وَوُرَيِّئَةٍ مثل ذلك من الجرّ بمن . وليس فى هذا كلِّه نزاع ، أعنى فى صحّة الجرّ فيها بالحرف ، وأيضًا فمنها مالا ينصب أبدًا ، وإنما تجده فى السماع مجرورًا بمن ، وذلك عل فى قولهم إذا نَكَّروا وإذا عَرفّوا : من علُ ، ومن علِ ، وقيل : من عليه ، والجميع يلزمه الجرّ بمن ، كما تَقدّم ، وكما قال امرؤ القيس[2] :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مقبلٍ مُدبرٍ معًا
كَجُلْمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ مِنْ عَلِ

وقول أبى النجم[3] :

أقبّ من تحتُ عريضٌ من علِ

ومن ذلك كثير كلّه آتٍ مجرورًا لاغيرُ . وأيضًا فقد رفعوا قبل ونحوه كما تقدم فى قوله[2]:

على ما كان قبلُ من عتابِ

فأين إلزامُ الإعرابِ نصبًا ؟

وأيضًا فلا أعلم فى السماع تنكير حسبَ ونصبه بحيث يقال : لقيت زيدًا حسبًا ، أو : فحسبًا . وما أشبه ذلك ، وكلامه يقتضيه كما اقتضى نصب «عل»

---

(١) الكتاب ٣/٢٨٩ – ٢٩١ .

(٢) تقدّم البيت وتخريجه ، انظر ص :١٢٤–١٢٥.

(٣) تقدم تخريجه من قريب ،ص ١٣٩.

حالة التنكير ، وذلك غير موجودٍ . وكذلك القول فى أوّل ، فإنك تقول : مالكذا أوّلٌ ولا آخرٌ ، وأتيت الأمر من أولٍ ومن آخرٍ . وما كان نحو ذلك فلا يُقْتَصر به على النصب وحده، فالحاصل أن هذا الموضَع عارٍ عن التحصيل [1] !

وَمَــــا يَلـيِ المضـــــافَ يَأْتِى خَلَفَـــا
عَنْهُ فى الإعــرابِ إذَا مــــاحُـــذِفَــا
وَرُبَّمــــا جَـــرُّوا الّذى أبقَـــوا كَـــمَـــا
قـــد كـــانَ قَـــبْلَ حَـــذْفِ مـــاتَقَـــدَّمـــا
لكِنْ بَشْـــرطِ أَنْ يكونَ مــــا حُــــذِفْ
مُــــمــــاثِلاً لَمـــا عَلَيــــه قَـــدْ عُطِفْ

لما كان المضافُ والمضافُ إليه قد يُحذَفُ كلٌّ واحد منهما قياسًا للعلم به ،أتى فى هذا البابِ بفصلٍ يَذكُر فيه ذلك ، وابتدأ بذكرِ حَذْفِ المضافِ . فيريدُ أن الاسم الذى يلى الاسم المضاف – وهو المضاف إليه – يأتى فى الكلام قائمًا مقامَ المضاف وخَلَفًا منه فيما كان يستحقّه من وجوه الإعراب ، من الرفع على الفاعلية أو غيرها ، والنصب على المفعولية أو ما أشبهها ، والجرّ على الإضافة بالاسم أو بالحرف ، وذلك إذا حُذِف المضاف . وهذا فى الكلام كثيرٌ ، ولكن المضاف إليه إذ ذاك على وجهين :

أحدهما : أن يصحّ استبدادُ العاملِ الأول به ، ويصلح لأن يكون معمولاً له حقيقةً .

والثانى : ألاّ يصحّ ذلك فيه .

(١) انظر في هذا : نشأة النحو للشيخ /محمد الطنطاوي ٢٧٨-٢٧٩ ، وأوضح المسالك ١٦٤/٣-١٦٧

فالأولُ موقوفٌ على السماع لايُتعدَّى إلى القياس فيه عنده ، ذكره في شرح التسهيل[١] ، فإنك إذا قلْت : ضربتُ زيدًا ، وأنتَ تريد : ضربتُ غُلامَ زيد ، أو : أخا زيد لم يَجُزْ ، لأنه لايُعلم أنّ الغلام هو المراد ، لصلاحية «زيدٍ» لذلك ، لكنه قد يأتى قليلاً اتّكالاً على قرينةٍ حاليَّةٍ وقتيهٍ أولعادةٍ مختصةٍ ، أو لفَسْرِ الشاعرِ مرادَه ، كقولِ عُمَرَ بن أبى ربيعة[٢] :

لاتَلُمْنِى – عتيقُ – حسبى الَّذى بى

إنَّ بى – ياعتيقُ –/ ماقَدَ كَفَانِى ٣٩٦

قال من عُنِى بشعر ابن أبى ربيعة : إن مراده : ابن أبى عتيقٍ .

وقال الآخر[٣] :

عَشيَّةَ فَرَّ الحارثيوَّنَ بَعْدَ ما

دنا نحبُه فى مُلْتَقَى القومِ هَوبرُ

وإنما أراد : ابنُ أبى هَوْبرٍ[٤] . كذا قال أهل البَصَرِ[٥] بمثل هذا ، فمثلُ هذا من المضافات المحذوفة لايُقاسُ عليها ؛ إذ ليست من قبيل مايُعَهدُ حذفُه وما هو معلومٌ إذا حُذِف ، ومن شَرْطِ الحذفِ العِلْمُ بالمحذوفِ ، وأما إذا لم يعلَم فهو لايجوز حذفُه ، لأن طلب علمه مع عدم الدليل ضربٌ من تكليفِ علم الغيب ، وهذا يمكنُ إن لم يُرِده الناظم ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ١٨٠.

(٢) ديوانه ٤٤١ ، والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ١٨٠ ، والتصريح ٢/٥٥ .

(٣) ذو الرمة ، ديوانه ٦٤٧ ، وابن يعيش على المفصل ٣/٢٣ ، والهمع ٤/٢٩٠ ، واللسان : هبر .

(٤) فى شرح الديوان لأبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى : «يعنى يزيد بن هوبر الحارثى ، فقال : هوبر، للقافية» .

(٥) أ : البصرة . وهو خطأ .

ويمكنُ إن أراده .

وأما الثانى – وهو أن لايستبدَّ العاملُ بالمضاف إليه ، ولا يصلحُ له حقيقةً – فهو قياس مُطَّرد ، ومنه قوله تعالى حكايةً عن إخوة يوسفَ – عليه السلام :– (واسأل القريةَ التى كُنَّا فيها[1]) ، الآية ، المرادُ : واسأل أهلَ القريةِ ، وقوله تعالى : { وأُشرِبُوا فى قلوبهم العِجْلَ بِكُفرِهْم[2]} ، المراد : حُبَّ العِجْلِ ، وقوله : {ولكن البِّر من أتقّى[3]} ، (ولكن البِّر من آمن بالله واليوم الآخر[4]) ، أى : بِرُّ من اتّقى ، وبِرُّ من آمن وقوله: {فترى الذينِ فى قلوبهم مَرَضٌ يسارعون فيهم[5]} ، يريد : فى موافَقَتِهِم . وقوله تعالى {قَالَ : هَلْ يسمعونكم إِذْ تَدْعُون[6]} ، قال الفارسىّ : إنما المعنى : هل يسمعون دعاكم؟ لأنك لاتقول : سمعتُ زيدًا حتى تصل به شيئًا مما يكون مسموعًا ، كقولك : كذا ، أو يتحدث بكذا . قال : ويدّل على هذا قولُه تعالى : {إن تَدْعُوهم لايسمعوا دُعاءَكم[7]} ، وقال تعالى : {كلاّ إنا خلقناهم مما يعلمون[8]} ، أى : من أجل مايعملون ، يريد من أجل الطاعة ، كقوله : {وما خلقتُ الجنَّ والإنسَ إلا ليعبُدونَ[9]} . وهو فى القرآنِ كثيرٌ . وقالت العرب : بَنُو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ . أى : أهلُ الطريقِ[10] . وقالوا : صِدْنا قَنَوين.

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .
(٢) الآية ٩٣ من سورة البقرة .
(٣) الآية ١٨٩ من سورة البقرة .
(٤) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .
(٥) الآية ٥٢ من سورة المائدة .
(٦) الآية ٧٢ من سورة الشعراء .
(٧) الآية ١٤ من سورة فاطر .
(٨) الآية ٣٩ من سورة المعارج .
(٩) الآية ٥٦ من سورة الذاريات .
(١٠) الكتاب ٢١٣/١ ، ٢٤٧/٣ ، والخصائص ٤٤٦/٢ ، واللسان : وطأ .

يريدون : وَحْشَ هذا الموضعِ المختصِّ[1] . ومن الشعر قولُ النابغةِ ، أنشدة سيبويه[2] :

كـــأن عَـــذِيرهم بجنوب سِلَّى
نعـــامٌ قـــاق فى بلدٍ قَـــفـــارِ

أراد : عَذِير نعامٍ . وأنشد أيضًا للنابغة الجعدىّ[3] :

وكـــيف تُواصلُ من أصـــبـــحَتْ
خِـــلاَلَتُـــه كـــأبى مَـــرْحَبِ

يُريد : كخلالة أبى مَرْحَبِ . وأنشد أيضًا للُحطيئَةِ[4] :

وشَـــرُّ المنايا مَـــيِّتٌ بيَن أهْلِه
كَـهُلْكِ الفَـتى قـدأسْلَم الحىَّ حـاضِـرُهْ

أى : منيةُ ميِّتٍ . وقال زهير[5] :

(١) الكتاب ٢١٣/١ ، واللسان ، مادة : صيد .

(٢) الكتاب ٢١٤/١ ، وهو من شواهد الإنصاف ٦٣ ، واللسان : قوق ، وسلل . وانظر ملحقات شعره ٢٤٢ . قاق النعام : صوّت . وسِلّى : اسم موضع بالأهواز كثير التمر .

(٣) الكتاب ٢١٥/١ ، وهو من شواهد المقتضب ٢٣١/٣ ، والمحتسب ٢٦٤/٢ ، والإنصاف ٦٢ ، واللسان : رحب . وانظر شعر النابغة الجعدى ٢٦ . ودلائل الإعجاز ٣٠١ .
وأبو مرحب : الظلّ ، أو الذئب ، أو الرجل الحسن الوجه لاباطن له .

(٤) الكتاب ٢١٥/١ ، والإنصاف ٦١ . وديوان الحطيئة ٤٥ .

(٥) ديوانه ٤٩.
والدوابر : مآخير الحوافز ، يقول : أكلت الأرض حوافرها. والأبق : شبه الكتان ، أو حبال القنب، والحكمة – بفتحات – : التي على الأنف ، جعل لها القدّ حكمات.

القــــائد الخـــــيلَ منكوبًا دوابرُها

قــد أُحكِمَتْ حَكمَــاتِ القِـدّ والأبَقَــا

وقال النابغةُ الذبياني[(١)] :

يومًـــا بأجـــودَ منْه سَـــيبَ نـافلَةٍ

ولايحـــولُ عطاءُ اليـــومِ دونَ غــدِ

وَأنشد الفارسيُّ لكثَيِّر[(٢)] :

إذا مـــاأرادتْ خُـلَّةٌ كي نـزيلهـــا

أبينا وقلنا : الحـــاجــبِّــيـــة أوَّلُ

وقال رؤبةُ بن العجاج[(٣)] :

وبلدٍ عـــامـــيـــةٍ أعــمـــاؤهُ

كـــأنَّ لونَ أرضـــهِ ســمـــاؤهُ

وقال امرؤ القيس الكندي[(٤)] :

ذَعَــرْتُ بهـــا سِــرْبًا نقــيـاً جلودُه

وأكـــرُعُـــه وشْيُ البُـــرودِ من الخـــالِ

---

(١) ديوانه ٤٧ والسيب : العطاء .

(٢) ديوانه ٢٥٥ ، وهو في الدلائل ٣٧٩ .

أراد بالحاجبية عَزة ، فهي من بني حاجب بن غفار .

(٣) ديوانه ٣ ، والبيت في أمالي ابن الشجري ١/٣٦٦ ، والإنصاف ٣٧٧ ، والمغني ٦٩٥ ، والتصريح ٢/٣٣٩ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١١١/٨ .

(٤) ديوانه ٣٧ .

وقال عمران بن حطّان[1] :

لـكِـنْ أَبَـتْ لِـىَ آيـاتٌ مُـنَّـزلـةٌ

منهـا التـلاوةُ فى طه وعـمـرانِ

وهو أكثر من أن يحصى .

وقوله :«يأتى خَلَفًا عنه فى الإعراب» ، يريد أنه يعُرب المضاف إليه بإعراب المضاف إذا / حُذِف ، فضمير «يأتى» عائد على «ما» في «ما يلى المضاف» ، وهو المضاف اليه . وفى «عنه» عائد على المضاف . وإنما يأتى خَلَفاً عنه فى الإعراب غالبًا لا لازماً ، لقوله على أثره : «وربّما جَرُّو الذى أبقَوا» . فالمضاف إليه عند حذف المضاف على وجهين : ٣٩٧

أحدهما : أن يبقى على إعرابه كأن المضاف موجود لم يُحذَف . وهو القليل .

والثانى : أن ينوب عنه فى إعرابه كما قال ، فيرتفع على الفاعلية ، كقولهم : بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ[2] . أو على الابتداء[3] كقوله : (ولكن البِّر من آمن بالله) ، وعلى خبر الابتداء نحو[4] :

وشَرُّ المنايا ميتٌ بيت أَهْلِهِ

---

(١) شعر الخوارج ٢٣ ورواية عجزه فيه :
عند الولاية فى طه وعمران .

(٢) الكتاب ٢١٣/١ ، ٢٤٧/٣ ، والخصائص ٤٤٦/٢ ، واللسان : وطأ .

(٣) كذا فى النسخ ، وقد تقدّم تخريُجه من قريب على أنه الحذف من الخبر ، فقال : «بّر من آمن بالله» . وهو تخريج سيبويه وقطرب . وهناك تخريج للزجاج على أنه الحذف من الاسم ، والتقدير : «ولكن ذا البرّ» . فلعله أراد هنا هذا التخريج ، وهو يريد بالابتداء ماصار اسمًا لِلكنَّ . انظر البحر المحيط ٣/٢ .

(٤) تقدم البيت من قريب.

وعلى مـالم يُسـمَّ فـاعله ، كمـا قـال ابن جنى فـيمـا رَوَى عن أبـى عمـرو : (ونزَّل الملائكةُ تنزيلا[1]) ، إنه على حذف المصدر ، كأنه قال : وُنزِّل نزولُ الملائكة . وينتصب على المفعولية نحو : (واسـألِ القريةَ التى كنها فيها[2]) ، (قـال هل يسمعونكم إذ تدعون[3]) . وعلى الظرفـيـة نحـو قـولهم : أتينـا طلوعَ الشـمس وقوله [4] :

وقَد جَعَلَتْنى من حَزِيمةَ إصْبَعَا

أى : ذا مسافة إصبَع

وعلى المصدر كقول الأعشى ، ميمون[5] :

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الفرقان .

(٢) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٧٢ من سورة الشعراء .

(٤) هو الكلحبة العُرنِى ، وصدره :

وأدر ك إبطاءَ العرادة كلْمها

وهو فى نوادر أبى زيد ٤٣٦ ، والمفضليات ٣٢ ، وابن يعيش على المفصل ٣١/٣ ، والمغنى ٦٢٤ ، والرضى على الكافية ٢٥٧/٢ ، والخزانة ٤٠١/٤ .

والعرادة : اسم فرس الكلحبة . والإبقاء : ماتبقة الفرس من العدو ؛ فعتاق الخيل لاتعطى ما عندها من العدو ، بل تبـقى شيـئًا إلى وقت الحـاجة . يقـول : تبـعتَ حزيمة فى هربه فلمـا ، قـربت منه أصاب فرسىِ عرج فتخلفت عنه ، ولولا عرجها لما أسره غيرى .

(٥) ديوانه ١٣٥ ، ورواية العجز فيه :

وعادك ماعاد السليم مسهّدا

وهو من شواهد المحتسب ١٢١/٢ ، والخصائص ٣٢٢/٣ ، والمنصف ٨/٣ ، وابن الشجرى فى أماليه ٢٩٧/١ ، وابن يعيش على المفصل ١٠٢/١٠ ، والمغنى ٦٢٤ ، والتصريح ٥٥/٢ ، والهمع ١٠٢/٣ . وفى شرح أبيات المغنى للبغدادى ٣٠١/٧ .

أَلَم تَغْـتَـمِضْ عـينـاك لَيْلَةَ أَرْمَـدا

وبِتَّ كـمـا باتَ السَّلِيمُ مُـسَـهَّـدَا

أراد : اغتماضَ ليلةِ أرمدَ، وينجرُّ بالحرفِ كقولهِ تعالىَ : (كالذى يُغشَى عليه من الموتِ[1]) ، أى : كدَوَرَان عَينى الذىِ يُغشَى عليه من الموتِ . وبالإضافة نحو[2] :

ولايحولُ عطاءُ اليومِ دونَ غدِ

أى : دون عطاء غدٍ .

هذا بيان ما قال ، وفيه بعد ذلك كسائلُ أربعٌ :

إحداها : أنَّ الناظم قد أطلق القول فى حذفِ المضاف بقوله : «وما يلى المضافَ يأتى خَلَفًا عنه» ، فدلّ على أنه عنده قياسٌ لاسماع ، وإلاّ فلو كان عنده سماعًا لقيده بذلك .

فإن قيل : ولو كان أيضًا قياسًا لقيّده بذلك .

فالجواب : أن عِلْم النحو إنما هو الكلام على قياس كلام العرب ، فإذا أطلق القول فيه فهو محمولٌ على أصله الذى بُنِيِ عليه . وأما السماع فإنما يتكلّم فيه النحوىُّ بالانجرارِ وعلى جهة الاحتراز أن لايقاسَ ، فلذلك هنا لمّا لم يقيِّد كلامه حُمِل على ماهو الأصلُ فى علم النحو من تقرير القياس ، وإذ ذاك يتبيَّن أنّ الناظم هنا آخذٌ بمذهب من قال بالقياس فى حذفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامة ، خلافًا للأخفش القائل بعدم القياس فيه ، وذلك أن القياس سائغ فيه من حيث كان الحذف فى كلام العرب - على الجملة - جائزًا فى العُمَد

---

(١) الآية ١٩ من سورة الأحزاب .

(٢) تقدم البيت من قريب ،ص١٤٦.

والفضلات لدلالة المعنى على المحذوف ، إلا ما استُثنىَ من الفاعل ونحوه . وإذا كان كذلك فالمضاف من جملة ذلك فيجوزُ حذفه لاسيَّما وقد ناب عنه نائبٌ لفظى ، فهو أقوى في جواز الحذفِ من المبتدأ والخبر ، بل هو أشبهُ شيءٍ بالفاعل إذا حُذف ومقام المفعولِ مقامه ، وهذا قياسه . وأما السماع فكثير جداً فى الكلام والشعر بحيث لاَيَسع[1] فى القياس عليه إنكار . وقد مرَّ من ذلك جملةٌ ، وبوَّب عليه سيبويه ، وأتى منه بجملةٍ صالحةٍ نثرًا/ ونظما ، وقال : «هو أكثر من أن أُحصيَه» . ٣٩٨

فإن قيل: القياسُ عليه يلزمُ عنه أمران:

أحدهما : مخالفةُ الأصلِ ؛ إذ حَذْفُ المضافِ ومعاملة المضاف إليه معاملته مجازٌ ، والأصل الحقيقةُ ، فيلزم من القياس تكثيرُ مخالفةِ الأصلِ والحملُ على غير الحقيقة ، وذلك غير سائغٍ . وأيضًا يلزم القياسُ فى الأمور المجازيّة ، وذلك ممنوع .

والثانى : أنه يلزم أن يقال : ضربتُ زيداً ، وإنما ضربتُ غلامه أو ولده . ومثلُ هذا لايجوز ؛ إذْ لادليل عليه ، ولامُعرِّف به .

فالجواب : أن ذلك - وإن كان مجازًا - لايمنعهُ كونُه مجازًا من قيِاسه واطِّراده ؛ ألا ترى أنَّك قلمَّا تجدُ كلامًا إلا وقد دخله المجازُ ؛ فأشهرُ الكلام فى الاستعمال : ضربتُ زيداً ، وهو مجازٌ من أوجهٍ ذكرها ابن جنىّ فى الخصائص[2] وغيرهُ . وكذلك : قام أخوك ، وجاء الجيشُ ، وما أشبه ذلك . ومع ذلك فإنه قياسٌ مطردٌ وطريق مَهْيَعٌ ، فكذلك نحو :

---

(١) فى الأصل : «يسمع» .

(٢) الخصائص ٢/٤٥٢ .

(واسألِ القرية[1]) .

فإن قيل : ضربتُ زيدًا ونحوه كثير جدًا ، فكذلك حذفُ المضاف . وأما قوله : إنه مخالف للأصل فَمُسلَّم ، ولكن لايلزم عدمُ القياسُ فيه ، لأن مخالفة الأصل القياسيّ قد يكون قياسًا استعماليًا كما فى «قام» ونحوه ، أصله القياسي : قَوَم ، ولم يلزم من مخالفته محذورٌ ، بل صار إعلالهُ إلى إن صار «قام» أصلاً ثانيًا استعماليًا قياسيّاً . وبهذا يظهر أيضاً أن القياسَ فى الأمور المجازيّة سائغ إذا كثرت واطّردت .

وأما الأمر الثانى فقد أجاب عنه ابن جنى بأن ماشنَّعتَ به جائز ، ألا ترى أنك تقول : إنما ضربتُ زيدًا ، بِضَرْبِك غلامة ، وأهنتهُ ، بإهانتك ولده . قال : «وهذا باب إنما يصلِحه ويفسده المعرفة [به[2]] ؛ فإن فُهِم عنك فى قولك : ضربتُ زيدًا أنك إنما أردتَ بذلك : ضَربتُ غلامه أو أخاه أو نحو ذلك – جاز ، وإن لم يُفهَم عنك لم يَجُزْ ، كما أنَّك إن فُهِم بقولك : أكلت الطعام ، أنك أكلتَ بعضه ، لم تحتَجْ إلى البدل ، وإن لم يُفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إياه ، لم تجد بدًا من البيان وأن تقول : بعضه أو نصفه أو نحو ذلك ؛ ألاترى أن الشاعر لما فُهِم عنه ماأراد بقوله ، قال [3] :

صَبَّحن من كاظمة الحِصْنَ الخَرِبْ
يَحْمِلن عَبَّاسَ بنَ عبد المطلبْ

وإنما أراد : عبد الله بن عباس . ولو لم يكن على الثقة بفهم ذلك لم يجد

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .
(٢) عن الخصائص .
(٣) الخصائص ٢/٤٥٢ ، واللسان : وصى : ويروى : الخصّ الخرب .

بدًا من البيان . وعلى ذلك قول الآخر[1] :

عَليمٌ بما أعْيَا النَّطاسيَّ حذْيما

أراد : ابنَ حِذْيمٍ[2] » فالصحيح ماذهب إليه الناظم ، والله أعلمُ .

والمسألة الثانية : أنَّ قوله : «ومايلى المضاف» ، إنما يريدُ به المضاف إليه ، فكأنه يقول : إن المضافِ إليه يقومُ مَقام المضاف إذا حُذِف . وهذا الكلامُ لايقتضى حذفَ مضافٍ واحدٍ فقط ، بل الحكم فيه مطلق ، فيجوز إذًا حذفُ أكثر من مضافٍ واحدٍ ، وقيامُ ما أضيف إليه مُقامه ،. فَحَذْفُ المضافين كقول الله تعالى : {تدورُ أَعينُهم كالّذى يُغْشَى عليه من الموت[3]} ، فالتقديرُ : كَدَوران عَيْنَيِ الذى يُغشَى عليه من الموت.
وقال الشاعر[4] :

وَقَد جَعَلَتْنى ِ من حَزِيمةَ إِصْبَعَا

تقديرهُ : ذا مسافَةِ إصبَعٍ ، أو : ذَا مساحَةَ إِصْبَعٍ . وقالوا : تبسَمَّت
وميضَ البرقِ ، أى : مثل تبَسُّمٍ وميض البرق ، فى أحد التأويليين/ ومن ٣٩٩
ذلك أيضًا قوله تعالى ، حكايةً : {فَقَبَضْتُ قبضةً من أَثَرِ الرسول[5]}،

---

(١) أوس بن حجر ، ديوانه ١١١ ، وصدره :

فهل لكم فيها إليّ فإننى

والبيت فى الخصائص ٤٥٣/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٢٥/٣ ، والرضى على الكافية ٢٥٤/٢ ، والخزانة ٣٧٠/٤ .

أراد : فهل لكم ميل فى ردّ المعزى إليّ . وحذيم : رجل من تيم الرباب ، كان متطببا عَالمًا .

(٢) الخصائص ٤٥٠/٢ - ٤٥٣ .

(٣) الآية ١٩ من سورة الأحزاب .

(٤) تقدم البيت من قريب ، ص١٤٨.

(٥) الآية ٩٦ من سورة طه .

التقدير : من أثر حافرِ فرسِ الرسول .

وعلى الجملة فلا يُقتَصَر فى حذفِ المضاف على الواحد ، بل يجوز حذفُ مضافين فأكثر إذا كان معلومًا .

والمسألة الثالثة : أنه لما قال : «يأتى خَلَفًا عنه فى الإعراب » كان ذلك ظاهرًا فى أنّ القائم مَقَام المضافِ من شرطِهِ أن يَصلُح إعرابُه بإعراب المضاف ، فيُرفَع ويُنَصب ويُجرّ ، لأنه قال : «يأتى خلفًا عنه» فى كذا ، وما لايقبل الإعراب كيف يكون خلفًا عنه ؟ فإذًا إذَا كان المضاف اسمًا مضافًا إلى جملة لم يجز حذفُه ، كما قلت : انتَظرتك طلَعتِ الشمسُ ، تريد : زَمَن طلَعتِ الشمس، أو كان كذا الحجاجُ أميرٌ ، تريد : زمن الحّجاجُ أميرٌ ، وما أشبه ذلك .

ولا أعنى بكون المضافِ إليه يُرفَع وينصب ويُجَرّ أن يكون معربًا فى اللفظ، بل مما يقبُل الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فإن المضاف إليه قد يكون مبينًا نحو : {كالذى يُغْشَى عليه من الموت} ، فإذًا كُلُّ ما لايصلح لواحدٍ من تلك الوجوه لايصلح أن يُحذفَ ما أُضيف إليه .

والمسألة الرابعة : أنَّ فيما قَرَّر هنا نظرًا من أربعة أوجه :

أحدها : أنَّ من شَرْطِ حذفِ المضافِ العِلْمَ به ، إما من قرينة حالٍ ، وإما من جهة أمرٍ لفظيٍّ أو معنوى ، وعلى ذلك جرى الحكم عند العربِ والنحويّين ، وإلاّ فلو لم يُعلَم ما حذِف لم يُدَّعَ أوّلاً حذفُه ، وكيف يُدَّعى حذفُ شئٍ لم يدلّ دليل أن المتكلم أراده ، ولو أراده المتكلم ولم يَجْعَلْ على إرادتهِ دليلاً ، ولا أخبر بذلك ، لم يصحّ لنا دعواه ، إذ دعواه وَهْم مجرّدٌ لا حكم له ، وإذا كان كذلك فكان الواجب على الناظم أن يشترط ذلك الشرطَ ، لكنه لم يفعل ، فاقتضى أنه يجوزُ الحذفُ من غير دليل ، وذلك غير صحيح .

فإن قيل : قد تَقَدَّم له مِراراً اشتراطُ العلم بالمحذوف على الجملة فلعلّه اكتفى بذلك ؛ إذ عُلِم من كلامه اشتراطهُ له .

فالجواب : أنّ هذا غيرُ مطَّردٌ له ،فقد يجوز الحذف وإن لم يعلم المحذوفُ ، كما يحذفُ المفعول اقتصاراً ، وقد تَقَدَّم وجهُ ذلك . وإذا كان الحذفُ ذا وجهين فى العلم به وعدمه ، كان الإخلالُ بشرطه إخلالاً بالحكم المقَرّر .

والثانى : أنه جَعَل حَذْفَ المضافِ فى التسهيل – وإن عُلِم – على وجهين : قياسٍ وسماعٍ ، فالقياسُ هو فيما إذا امتنع استبدادُ العاملِ بالمضاف إليه دون المضاف ، نحو : (واسأل القرية[1]) ؛ إذ لايصلح أن تُسأل القريةُ نفسُها ، فلا بُدَّ من تقدير الأهل ، وكذلك جميع ما مرَّ ، والسماعُ هو فيما إذا لم يمتنع استبدادُه به ، نحو : ضربتُ زيدًا ، تريدُ : ضربتُ غُلامَ زيد ، فإنه يُوقِع اللَّبسَ وإن كان معلومًا من خارج ، فلا يجوزُ ما لم يكن فى اللفظ ما يدّلُ على المراد ، كقول القائل : مررت بالقرية فأكرمتنى ، فإنه جائز ، وإن كان أهلُ القريةِ والقريةُ صالِحَين
للمرور عليهما حقيقةً ، لكن ذكر الإكرام بَيَّن أن المراد الأهل / فجاز . ٤٠٠
قال : وكذلك لو فُهم بغير قرينه لفظية كقولة[2] " «لاتلمنى ، عتيقُ» ، وأتى بأشياء من هذا ، فجعل حذف المضاف – كما ترى – منه ماهو سماعٌ ، ومنه ماهو قياس ، والناظم هنا قد أطلق القولَ فى الإجازة قياسًا ، ففيه ماترى .

---

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) من بيت عمر بن أبى ربيعة المتقدم،وهو :

لاتلمنى – عتيق – حسبى الذى بى   إن بى – ياعتيق – ما قد كفانى .

والثالثُ : أن قوله : «وما يلى المضافَ يأتى خلفًا عنه» ، يقتضى أنه لا يُحَذفُ إلا مضافُ واحدُ ، لأنّ مايلى المضافُ قدَ جعله هو الخَلفَ عن المحذوف، وإذا كان خَلَفًا عنه لم يَجُز حذفُه ، لأنه جمعٌ بين حذفُ العوضِ والمعوض عنه ، وأيضًا فحذفه نقضُ الغرضِ ، لأن معنى كونه خَلَفًا عنه أنه قائم فى اللفظ مقامه، فحذفه يناقضُ هذا المعنى ، لكن هذا غير صحيح ، لأنّ حذف المضافين المتواليين جائزٌ كما تقدم ذكره ، فكان كلامهُ هنا غير محررٍ . وأيضًا فإن المضاف الثانى مضافٌ إليه الأولُ ، فلا يدخل تحت قوله : «ومايلى المضافَ يأتى خلفًا» .

والرابع : أن قوله «يأتى خلفًا عنه فى الإعراب» يُعطى بظاهره أنه إنمّا يَخلُفُه فى وجوهِ الإعرابِ خاصّةً ؛ إذ لو أراد غير الإعراب معه لم يُقيِّده به ، فكان يقول : «يأتى خَلَفا عنه» ، ويسكت ، فيدخلُ الإعراب وغيره . فلماً لم يقل ذلك وَقَيَّد بالإعراب دلّ على اختصاصِ النيابة بذلك فقط ، وليس كذلك ، بل ينوبُ عنه فى غير ذلك ، فقد يقُع موقعَة فى التنكير فيكون نعتًا للنكرة وينتصب حالاً من المعرفة وإن كان معرفةً ، لأنه ناب عن نكرة فيقول : مررتُ برجُلٍ زهيرٍ شعرًا ، وعنترة إقدامًا ، وحاتمٍ جودًا ،فتصف به النكرة لأنه فى تقدير : مررتُ برجلٍ مثل فلان ، ولو نطقت[1] بمثل لجرى على النكرة فكذلك إذا حُذِف وناب عنه المعرفة . وكذلك تقول : مررت بزيد زهيرًا شعرًا ، وحاتمًا جودًا ، ونحو ذلك وكذلك يقع موقعه فى غير ذلك . بل لقائل أن يقول : إن قوله «فى الإعراب» ، إنما يقتضى النيابة عنه فى مجرّد الرفع والنصب والجر ، لا فى مقتضى العامل من فاعليّة أو مفعولية أو إضافةٍ أو غير ذلك ، وليس الأمرُ على ذلك . بل ينوب

(١) فى الأصل ، أ : قطعته .

عنه فى مقتضى العامل ، فقولك : بنو فلان يطؤهم الطريق[1] ، الطريقُ فيه فاعل ، وقوله : (واسأل القريــة[2]) ، القرية فيه مفعولة ، وكذلك سائر الأمثلة ، فظاهر هذا لايستقيم .

والجواب عن الأول : أنَّ شرط العلم بالمحذوف لابدَّ منه ، وإنما تَركه لكثرة المواضع التى نبَّه فيها على اشتراطه ، وما اعتُرِض به من مواضع الحذفِ اقتصارًا فقد تقدّم أن ذلك ليس من مواضع الحذفِ على غير علمٍ ، بل هو حذفٌ بشرط العلم بالمحذوف ، إلا أن العلم بهَ تارةً يكون جُمْليًّا وتارة يكون تفصيليًّا . وقد تقدم الكلامُ على ذلك قبلُ بما يُغنِى عن الإعادة، فلا معنى للتكرار .

٤٠١ / وعن الثانى : أنَّ كِلاَ القسمين المذكورين فى التسهيل قسم واحد وشرطُ العلم فيهما[3] معًا لازمٌ ، فإذا قلت : ضربتُ زيدًا ، وأنت تريد ضربتُ غلامه ، لايخلو أن يكون ثَمَّ ما يدل على المحذوف أولا ، فإن كان ثَمَّ مايدَّل عليه فلا إشكال فى الجواز ؛ إذ الدليلُ يمنعُ كون الضربِ واقعًا بزيدٍ ، فلم يَستبدَّ العامل إذًا بالمضاف إليه الذى هو زيدٌ ، ولا كان فى حذف المضاف لبسٌ . وقد تقدّم نصُّ ابن جنِّى فى ذلك ، وإن لم يكن ثَمَّ ما يدلّ على المحذوف لم يجز الحذفُ بإطلاقٍ فى مذهب أحدٍ من أهل العربية ، فصار هذا التقسيم لا حاصل له ، وصحّ إطلاقُه هنا ، والله أعلم .

وعن الثالث :أن حذف المضافَين يدخل تحت كلامه بطريقةٍ صناعية،

---

(١) الكتاب ٢١٣/١ ، ٢٤٧/٣ ، والخصائص ٤٤٦/٢ ، واللسان : وطأ .

(٢) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) فوقها فى الأصل : بهما .

وذلك أنَّ المضاف الثانى مضافٌ إلى ما يليه ، فجاز حذفُه وإقامته مقامه ، وأما الأول فإن الثانى لمّا ناب عنه غيرُه وقام مقامه حتّى كأنه هو صار الأولُ مضافًا فى التحصيل إلى ما يليه ، وهو النائب عن الثانى ، وكأنَّه فى التقدير مضافٌ إلى الثانى ،لأنه أُضيف إلى ما قام مَقام الثانى ، فكأن الثانى ثابتٌ من حيث النائب ، فَصَدَق بهذا الاعتبار أن الأول مضاف إلى الثانى الذى يليه ، وأن الثانى هو الذى قام مقامه . وأيضًا فيترشّح هذا بطريقة التدريج ، وهى طريقةٌ صناعية ، ارتضاها الأئمةُ ، وذلك أنّ قولهم : تبسَّمَتْ وميضَ البرق ، كان أصلهُ: تبسمَتْ مثل تبسُّم وميضَ البرق ، وصار التبسّم خلفًا فى الإعراب من مثْل ، ثُم حذف التبسُّم من حيث كونه مضافًا لا من حيث كونُه نائبًا وخَلَفًا وأقيم مقامه وميض ، فصار : تَبسمت وميض البرق . وهو أحسنُ فى الصنعة من حذف المضافين فى التقدير عَبطةً حسب ما قرره ابن جنى فى الخصائص فى نحو قوله تعالى : {واتقوا يومًا لاتجزى نفسٌ عن نفسٍ شيئًا[1]} ، والأصل فيه : لاتجزى فيه ، ثم قَدَّر حذَف الجارِّ فصار : لاتَجْزِيه ، ثم حذف الضمير ، وَجَعَله أحسنَ من حذف الجار والمجرور معًا ابتداءً ، وهو رأى الأخفش [2] فيها ، خلافُ ظاهر سيبويه[3] . وإذا كان كذلك ساغ دخول حذف المضافين تحت كلام الناظم بمقتضى هذه الصفة ؛ إذ ليس فيه ما يدفعها.

وعلى أنّا إن قلنا بموجب الاعتراضِ فلا يضرّ ، فإن الغالب فى الباب حذف الواحد ، وأما حذُف أكثر من واحدٍ فقليل ، ولاتكاد تجدُه إلا فى مضافين خاصّةً ؛ إذْ لا أعلم فى السماع حَذْفَ ثلاثة مضافات على التوالى ، ولا أكثر من

---

(١) الآية ٤٨ من سورة البقرة .

(٢) مغنى اللبيب ٦١٧ .

(٣) الكتاب ٣٨٦/١ .

ذلك ، فلا دَرْك على الناظم فى اختصاصِ حذف المضاف الواحد ، على فرض أنه أراد ذلك .

وعن الرابع : أنّ اللازم للمضاف إليه من النيابة عن المضاف هذه النيابةُ المخصوصةُ فى الإعرابِ ، وأما نيابته عنه فى مقتضى العامل من الفاعلية وغيرها فلازمٌ وتابع للإعراب ؛ ألا ترى أنَّك تُعربُ المرفوع فاعلاً أو مبتدأً أو خبرًا ، حسب مايطلبه العامل . وكذلك المنصوب تُعربه على حَسبِ مقتضى العاملِ ، وكذلك / المجرور فاستغنى بذكر الملزوم عن ذكر ٤٠٢
اللازم . وأما نيابته عن المضاف فى التعريف أو التنكير فأمرٌ غيرلازم ولا مُسلَّمٍ فيما قال ، ولامُطَّردٍ إن سُلِّم . أما أوّلاً فإن زُهَيرا فى قولك : مررتُ برجلٍ زهيرٍ شعرًا ، ليس بنعتٍ[1] من حيث النيابه ؛ إذ لانُسلِّم أنه نائب ، بل من حيث تأولة بنكرة ، إذ كان فى معنى شاعر . وأما ثانيا فإن سُلِّم أنه على حذف المضاف فليس بمطّرد فى كلّ ماحُذِف منه المضاف ، ولا فى كل حكم ثابت للمضاف ، وإنما هو مخصوص بنيابته عن «مِثْلٍ» وحده في التنكير وحده ، مع أنه قليلٌ ، وقد نبهَّ على ذلك فى التسهيل بقوله : «وقد يخلُفُه فى التنكير إن كان المضافُ مِثْلاً[2]» فلو أطلق النيابة لكان يُفْهم له ذلك فى كلِّ حكمٍ ، وذلك غير صحيح .

فإن قيل : وكذلك إن قُيِّدَتِ النيابةُ بالإعرابِ اقتضى أنها لاتكون فى غيره ، وذلك غير صحيح . وأيضًا فإن المضاف – وإن حُذِف – يبقى حكمه فيكون ملتفتًا إليه فى أحد الوجهين ؛ ألاترى أنك تقول : قرأت هودًا، تريد : سورة هود ، فلا تمنع صرف هود . وتقول : هذه الرحمن ،

---

(١) فى جميع النسخ : «بحال» . وهو خطأ .

(٢) التسهيل ١٦٠

فتؤنث ، والمراد سورة الرحمن ؛ إذ لايجوزُ جعله اسمًا للسورة ، وقال الشاعر[(١)] :

يسقُون من وَرَد البريصَ عَلَيهمُ
بَرَدَى يُصَفَّق بالرَّحيق السَّلسل

فقال : يُصَفَّق ، مراعاةً للمضاف . وما ذلك إلا للنيابة .

فالجوابُ : أن ذلك غير صحيح ، أما اختصاص النيابة فى الإعراب ومقتضاه ، فقد تقدم ، وأما مررت برجلٍ زهيرٍ شعرًا ، فلا اعتراض به كما مّر، وأما الالتفاتُ إلى المحذوف فليس للنيابة ، ولكن لأنّ معناه حاضر فكأنه موجودٌ لفظًا ، ولذلك أَبقَو الإعراب الأصلىَّ له مع حَذْفِه ، حسب ما يأتى فى الوجه الثانى : [(٢) وإذا لم يكن للنيابة لم يبق إلا النيابة فى الإعراب ، وهو الذى اعتمد الناظم .

ثم أخذ فى الوجه الثانى(٢)] من وَجْهَىْ حالِ المضاف إليه بعد حَذْفِ المضاف ، فقال : «وربما جرّوا الذى أبقَوا» إلى آخره . يعنى أن العرب قَد جاء عنها قليلاً إبقاءُ المضاف إليه على حاله من الجرّ الذى كان له قبل حذف المضافِ ، ويجوز أن يكون ضمير «جَرّوْا» عائدًا على النحويين ، ويكونُ ذلك عبارةً عن إجاتهم له قياسًا لكن ضعيفًا ، وإن كان عائدًا على العرب ، ففى «ربَّما» إشعارٌ بوجود ذلك فى الكلام قليلاً .

---

(١) حسان بن ثابت ، والبيت فى ديوانه ١٢٢ . وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ٢٥/٣ ، ١٣٣/٦ ، والرضى على الكافية ٢٥٧/٢ ، والهمع ٢٩١/٤ . وفى الخزانة ٣٨١/٤ .
والبريص : نهر بدمشق . والرحيق : الخمر. والسلسل : السهلة اللينة ، وتصفق : تمزج .

(٢) سقط من أ .

وفى قـوله : «وربَّمـا جـرَوْا» بعضُ قلقٍ ، والأولى أن لو قـال : «وربما أبقـوا جَـرَّ المضـافِ إليه» ؛ فـإن قـوله : «جَـروا» يُعطي تجـديد الجـرِّ بعـد الحذف ، وليس كذلك ، بل هو الجرُّ الأولُ الموجودُ قبل الحذفِ .

ثم اشـترط فى جواز هذا الحكم أن يكون ما حُذِف – وهو المضـاف – مماثلا لمضـافٍ متقـدّم [عُطِف[1]] عليـه ذلك المحـذوف ، وذلك قـوله : «ولكن بشرط أن يكون ماحذُفْ» إلى آخره ، والضمير فى قوله : «لما عليه» عائدٌ على «ما» ، و«ما» واقعة[2] على المضافِ المعطوفِ عليه ، والضـمير فى «عُطِف» عـائدٌ على المضاف المحذوف ، و «عليه» متعلق / بعطف ، و ٤٠٣ «بشـرط» مـتـعلِّقٌ بـاسم فـاعلٍ مـحـذوفٍ هو حـالٌ من «الذى أبقـوا» أى : ملتبسًا بشرط كذا ، أو حال من فاعل «جرُّوا» ، أى : ملتبسين بشرط كذا . والتقدير: وربما جرُّوا كذا بشرط أن يكون المحذوفُ مماثلاً للمضافِ الثابت الذى عطف عليه المضاف المحذوف .

وقد مشتمل هذا الشرطُ على شرطين :

أحدهما : أن يكون المحذوفُ معطوفًا على مضافٍ ثابت ، فإن كان كذلك جاز حذفُ المضاف ، وإن لم يكن كذلك لم يجز ، وما جاء من ذلك فلا يقاس عليه كقراءة ابن جَمّاز[3] : (والله يريدُ الآخـرةِ[4]) ، بجـرَ (الآخـرةِ) ؛ فـإنَّ المضـافَ المحـذوفَ ، وهو «عَـرَضَ» ليس بمعطوف على (عَرَضَ) الأول فى قوله : (تريدون عرضَ الدنيا[4]) . وكذلك ما فى الحديث

(١) سقط من الأصل ، أ .

(٢) فى الأصل ، أ : «وافقه» . وهو خطأ .

(٣) هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهرى المدنى ، مقرئ جليل ضابط ، مات بعد ١٧٠هـ انظر: غاية النهاية ٣١٥/١ .

(٤) الآية ٦٧ من سورة الأنفال . وانظر المحتسب ٢٨١/١ – ٢٨٢ ، والبحر المحيط ٥١٨/٤ – ٥١٩ .

من قول الصحابي : «قلنا : يارسول الله ، مالُبْثُه في الأرض ؟ قال أربعين يومًا[1] » ، على تقدير : لبثُ أربعين. وكذلك ما أنشدوه من قوله[2] :

رحم الله أعظُمًا دفَنُوها
بسجستَان طلْحةِ الطلْحاتِ

يريد : أعظُمَ طلحةِ الطلحات . فهذا ونحوه مما تقدَّم فيه المضاف ، ولكن / [لم[3]] يعطف عليه المحذوفُ . وكذلك إذا لم يتقدَّم مضاف أصلاً ٤٠٣ نحو قولهم : رأيت التيميَّ تَيْمِ عَدِيٍّ ، على تقدير من قدَّر[4] : ذا تَيْمِ عَدِيٍّ ، فإنه لايقاس عليه .

والثاني : أن يكون المضافُ المحذوف مماثلا للمضافِ المتقدّم في اللفظ والمعنى ، فلو كان غير مماثل له لم يجز القياس[5] فيه ، فإن وجد فسماعٌ يحفظ ؛ فقوله : (والله يريدُ الأخرةِ[6]) ، إذا قدرنا : والله يريد باقي الآخرةِ ، وهو تقدير شيوخنا ومن قبلهم ، فلو فرضناه معطوفًا على المضاف المتقدّم لم يجز قياسُه بمقتضى الشرطِ المذكور ، فإذا توفَّر

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الملاحم ، باب خروج الدجال ١١٧/٤ ، والإمام أحمد في مسنده ١٨١/٤ .

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، ديوانه ٢٠ . والبيت من شواهد المقتضب ١٨٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١ . والإنصاف ٤١ ، والهمع ٢١٦/٥ ، وفي الخزانة ١٠/٨ ، واللسان : طلح .

(٣) سقط من صلب الأصل ، أ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٥ .

(٥) سقط من أ .

(٦) الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

الشرطان معًا جاز الحذف قياسًا ، نحو : مامثْل أخيك ولاأبيك يقولان ذاك ، فالتقدير : ولا مثلُ أبيك . وكذلك إذا قلت : مامثل أخيك يقول ذاك ولاأبيك ، تقديره : ولامثلُ أبيك . ومثلهُ : ما كلُّ سوداء تمرةً ولابيضاءَ شحمةً ، أى : ولا كلُّ بيضاء . وأنشد سيبويه لأبى دُؤاد[1] .

أكلَّ امــــرِئٍ تَحـــسـبِينَ امـــرأً
ونـارٍ تـوقَّــــدُ بـاللَّـيل نـارا

وانشد فى الشَّرحِ[2] :

لم أرَ مـثلَ الخـيـرِ يتـركُـه الفَـتَى
ولا الشـرِّ يأتيـه الفـتى وهو طائعُ ؟

وقول الآخر[3] :

لوأنَّ طبيبَ الأنسِ والجن داويا الـ
ذى بِىَ مـن عَفْراء ماشَفَيانى

وقول الآخر[4] :

لو أنَّ عُـصمَ عـمـايتين ويذبُلٍ
سَـمِـعـا حـديثَك أنزلا الأوْعـالا

فى أبيات أُخَرَ .

---

(١) الكتاب ٦٦/١ ، والبيت فى أمالى ابن الشجرى ٢٩٦/١ ، والإنصاف ٤٧٣ ، وابن يعيش على المفصل ٢٦/٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، والمغنى ٢٩٠ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١٦٥/٢ ، ٣٠٤/٣ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١ ، والهمع ٢٩٢/٤ ، الأشمونى ٢٧٣/٢ . وهو مجهول القائل .

(٣) شرح التسهيلى ، ورقة ١٨١ ، والهمع ٢٩٢/٤. ولانعرف له نسبة .

(٤) جرير ، ديوانه ٣٦١ ، وهو فى البغداديات ٤٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/١ ، والهمع ١٤٢/١ ، ومعجم ما استعجم ٩٦٦ .

وهنا النظر فى مسألتين :

إحداهما : أن الناظم لم يشترط فى جواز هذا الحذف غير ما تقدّم، فدلّ على أنه لا يرتضى مذهبَ من رأى اشترطَ تَقَدُّم نفيٍ أو استفهامٍ ، كما فى مثل قولهم : مامثلُ أخيك ولاأبيك يقولان ذاك ، وقوله :

أكلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً

البيت . وهذا الرأىُ مرجوحٌ بوجود الحذفِ مع عدم الشرط ، كقول الشاعر :

لو أن طبيب الجنَّ والإنسِ ..

وأنشد فى الشرح[1] :

لَغَيرِمُغْتَبِطٍ مغْرىً بطوعِ هَوىً

ونادِمٌ مولعٌ بالحَزْمِ والرُّشْدِ

وقول الآخر [2] :

كلّ مُثْرٍ فى رهطِهِ ظاهرُ الـ

ـعزَّ ذى غربةٍ وفقرٍ مَهينُ

فالصواب / عدمُ اشتراط ذلك الشرط . ٤٠٤

والثانية : أن هذه المسألة تضمّنت مسألتين :

إحداهما ، مسألة : مامثُل أخيك ولاأبيك يقولان ذاك ، وما كان مثلها ، وذلك مما يتعينّ فيه حذفُ المضاف ؛ إذ لو كان قوله «ولا أبيك» على العطف لقال : «يقول ذاك» ، لأنه راجع إلى «مثل» الأول ، وهو مفر،

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١ ، والهمع ٢٩٢/٤ .

فلما قال : «يقولان» ، وكان ذلك من كلام العربِ ، تعيَّن أن التقدير : «ولا مثل أبيك» . وكذلك يقال : ما مثل أخيك يقولُ ذاك ولا أبيك ، يصحّ حمله على «مثل» الأول .

والثانية ، مسألة : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمة . وهذا النمط فى نفسه محتمل لأن يكون من باب العطف على معمولىَ عاملِين ، فإن «ما» حجازية هنا ، وكلٌّ خافضة ، والواو شرَّكت مابعدها فى العاملين معًا ، ومحتمل أن لا يكون من باب حذف المضاف - كما قال الناظم - فهو قد ضَمَّ المسألة فى ضابطه ، وحكم فيها بأحد الوجهين دون الآخر ، فدلَّ على أنه لم ير فيه جواز العطف على معمولى عاملين ، وأنَّ رأيه فى مسألة العطف رأىُ سيبويه وأكثرِ النحويين ، خلافًا للأخفش ومن وافقه[1] . والخلافُ فيها خلافٌ فى تأويل ، إذ هم مُتَّفِقُون على جواز المسألة على الجملة ، وأما الراجح فى النظر عندهم فرأىُ الناظم ، واحتجّوا له بأمور :

منها أن حذف مادلَّ عليه دليلٌ من حروفِ الجرّ وغيرها مجمعٌ على جوازه، والعطف على معمولى العاملين مختلفٌ فى جوازه ، والأكثر على منعه ، وإذا كان كذلك كان المسير إلى المجمع عليه من الحذْفِ للدليل ، وإلى موافقة الأكثر فى منع ذلك العطف أولى من غير ذلك .

ومنها : أنّ هذا العطف شبيه بتعدِّيين بتعدٍّ واحد ، فكما لايجوز أن يتعدّى الفعلُ إلى شيئين بمعدٍّ واحدٍ ، كذلك لايجَوزُ ما هو بمنزلته .

ومنها : أن العاطف نائبٌ عن العامل ، وعاملٌ واحد لايعمل رفعًا وجرًا ، فكذلك ما أشبهه .

ومنها : أن الواو حرفٌ فلا يَقْوَى أن تنُوب مناب عاملين ، وإذا كان الفعلُ

---

(١) انظر الكتاب ١/٦٥ - ٦٦ ، والبغداديات ٥٦٦ ، والمغنى ٤٨٦ .

لاينوب مناب عاملين ، فالحرف أحرى بذلك الحكم لضعفه وقوة الفِعْلِ ؛ ألا ترى أنه يضعُفُ عند قومٍ الفصلُ بين الواو وبين معطوفها ، نحو : ضربتُ اليوم زيداً وغداً عمراً ؟

فالأصحّ ماذهب إليه الناظم ، والله أعلم .

* * *

ثم ذكر حَذْف المضافِ إليه فقال :

ويُحذَفُ الثاني فَيَبْقَى الأوَّلُ
كحالهِ إذَا بِهَ يتَّصلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وإضافةٍ إلى
مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الأوَّلا

يعنى أَنَّ المضاف إليه ـ وهو الثانى ـ يجوزُ حذفُه، كما جاز حَذْفُ المضاف، لكن يبقى إذ ذاك / المضافُ على حاله قبل أن يُحَذفَ المضافُ ٤٠٥
إليه، فيجرّ بالكسرة وإن كان فيه مانعُ الصَّرفِ، ولايُرَدُّ إليه مانُزِعَ منه للإضافة من نونٍ أو تنوينٍ، ولايُبْنَى من أجلِ هذا الحذفِ وإن كان مما يُبنى للقطع عن الإضافة، بل يُعَدُّ كأنَّ المضاف إليه موجودٌ، وهو معنى قوله : «فيبقَى الأوّلُ»، يعنى المضافَ «كحاله إذا به يتّصل»، أى : إذا يتّصل به الثانى.

وهذا الحكم إنما يكون بشرطٍ ذكره، وهو أن يكون ثَمَّ عطفٌ وإضافةٌ إلى اسم يماثل الاسم الذى أَضَفْتَ إليه الأول، ومعنى هذا أن يكون ثَمَّ معطوف ومعطوف عليه، وكلاهما مضافٌ إلى اسم واحدٍ، أى : إن المضاف الأول المعطوف عليه مضاف إلى مثل ما أضيف إليه الثانى

المعطوف، وبالعكس، وذلك أنك تقول : ضربت يَدَ ورِجْلَ زيدٍ، فالأصلُ فيه : ضربت يدَ زيدٍ ورجلَ زيدٍ، وَإِنْ شئتَ أظهرتَ ذلك، لكنّ المختار إضمارُ الثاني، أرادوا التخفيفَ وحذفَ المضافِ إليه الأوَّل لدلالة الثاني عليه ، وإبقاءَ المضاف الأول على تهيئته له، كأنه ثَمَّ، لوجوده مع المضاف الثانى، فلذلك لم يُنَوِّنوا «يداً». وكذلك إذا قلت : ضربتُ يَدَيْ ورِجْلَ زيدٍ، تترك «يَدَيْ» محذوف النون كما لو لُفِظ بزيدٍ معه. وكذلك مررتُ بأفضلِ وأكرمِ مَنْ ثَمَّ، تترك «أفضل» على جرّه بالكسرة وإن كان فيه مُوجِبُ منعِ الصرف، وذلك الوصف والوزن، لأن مَنْ[1] في حكم الملفوظ به معه. وكذلك تقول : قمتُ قبلَ وبعدَ زيد، فتبقى قبل على نصبه وإن عُدِم المضافُ إليه، ولا تَبنيهِ على الضمّ.

وقد حصل الشرط الذى شرطه الناظم؛ إذ حصل في الكلام – على الجملة– عطف، وهو «ورجْلُ زيد»، وإضافةٌ كما وصف، وهى إضافة الرجل إلى مماثلِ ما أُضيف إليه الأولُ الذى هو اليد، وذلك قولك «زيدٌ». وكذلك إذا قلت : أعطيتك ستةَ دراهمَ أو سبعةَ، تريد : سبعةَ دراهمَ، فقد حصل الشرط من العطف والإضافة إلى مثل ماأُضيف إليه الأولُ، وهو الدارهم، فجاز الحذفُ قياسًا.

فعلى هذا يدخلُ تحت مضمونِ هذا الكلام نوعان :

أحدهما : أن يكون حذفُ المضاف إليه موجوداً في المعطوف عليه ، ودل على المحذوف المضافُ إليه في المعطوف، كقولهم : «قطع الله يد ورجل من قالها»، حكاه الفراء[2]، أراد : يد من قالها ورجلَ من قالها، وأنشد سيبويه

---

(١) في النسخ : «لأن زيداً» . وهو سهو.

(٢) في معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٢ : « وسمعت أبا ثروان العكلي يقول : قطع الله الغداة يد ورجل من قاله ».

للأعشى(١):

وَلانقاتِلُ بالعِصِيِّ وَلاَ نُرَامِي بالحجارَهْ

إلاَّ عُلاَلَةَ أو بُدَاهَةَ قَارحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ

أراد : إلاَّ علالة قارح أو بداهة قارح.

وأنشد أيضا للفرزدق(٢):

يامَنْ رَأَى عـــارضًـــا أُسَـــرُّبه

بين ذِراعَيْ وجـــبـــهـــةِ الأســـدِ

قال ابن جنِّي : «ومنه قولُهم : هو خيرُ وأفضلُ مَنْ ثَمّ.

والنوع الثـانى : أن يكون حـذفُ المضـافِ إليـه في المعطوف لا في المعطوف عليه، وهو أقربُ في القياس / لتقدّم الدليل على المحذوف، ومنه ٤٠٦ مـاوقـع في البـخـارىّ من قـول أبي برزَةَ الأسلمـى ـ رضـى الله عنـه ـ : «غـزَوتُ مـع رسـول الله ـ صلى الله عليـه وسلم ـ سـبعَ غـزواتٍ أو ثمانيَ(٣)». هكذا بفـتح اليـاءِ من غـيـر تنوينٍ، يريد : أو ثمـانـىَ غـزوات، فَحذَفَ.

(١) الكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦. وهو من شواهد الفراء في معانى القرآن ٢/٣٢١، والمبرد في المقتضب ٤/٢٢٨، وابن جنى في الخصائص ٢/٤٠٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/٢٢، والسهيلى في أماليه ١٣١، والرضى في شرحه على الكافية ١/١١٧، ٢/٢٥٨، ٣/١٦٧، وفي الخزانة ١/١٧٢. وانظر ديوانه ١٥٩.

والعلالة : البقية من الشيء. والبداهة : المفاجأة. نهد القوائم : ضخمها . الجزارة : أطراف الجزور، وهى اليدان والرجلان والرأس. يقول لن يكون بيننا إلا مفاجأة فرس طويل العنق والقوائم يستنفد القتالُ البقية من نشاطه.

(٢) الكتاب ١/١٨٠، وهو في معانى القرآن للفراء ٢/٣٢٢، والمقتضب ٤/٢٢٩، والخصائص ٢/٤٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢١، وشرح الكافية للرضى ١/٣٨٧، ٢/٢٥٨، والخزانة ٢/٣١٩، ٤/٤٠٤.

(٣) البخارى، أبواب العمل في الصلاة، إذا انفلتت الدابة في الصلاة. انظر فتح البارى ٣/٣٢٤.

وقد يكون من الأوَّلِ مايتقدّمُ فيه الدليلُ على المحذوف، كما يقول : مُطِرنا سهلُ وجبلُنا، يريدُ : سهلُنا وجبلُنا. وأنشد المؤلِّف بيتًا صدرا[1]

سُقَى الأرضين الغيثُ سهلَ وحزنَها

فإن تخلَّف الشرط الذى شرطه الناظم في الجواز امتنع حذفُ المضافِ قياسًا، وإن جاء منه شيءٌ فموقوفٌ على محلّه، نحو ما حكاه أبو عليّ من قولهم[2] : ابدأ بهذا من أوّلُ ـ مثلَّث اللاَّم ـ والشاهد فيه على كسر اللاَّم من غير تنوين، والتقدير : من أولِ الأشياء، ونحو ذلك. وحكى الكسائيّ عن بعض العرب : «أفوق تنام أم أسفلَ»، على تقدير : أفوق هذا تنام أم أسفلَه؟» أو نحو ذلك. وقرأ ابنُ مُحيصنٍ ـ فيما يروى عنه ـ : {فلا خَوفُ عليهم[3]} برَفْع الفاء من غير تنوين، أي : فلا خوفُ شيءٍ عليهم. وعلى هذا حمل المؤلِّفُ قولَ بعضِ العرَب : «سَلاَمُ عليكم[4]»، بغير تنوين، أى : سلامُ الله عليكم. وقال ذو الرُّمة[5]:

فلمــا لَبِســْنَ الليل أو حين نَصَّــبَتْ

له من خَـــذَا آذانِهـــا وَهْو جـــانحُ

---

(١) عجزه :

فَنِيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزرع والضرع

والبيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٧، وشواهد التوضيح له ٤٠، والأشمونى ٢/٢٧٤، والعينى ٣/٤٨٣، ولم ينسب.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٦٦ ـ ٩٦٧، والأشمونى ٢/٢٦٨.

(٣) الآية ٣٨ من سورة البقرة، وانظر البحر المحيط ١/١٦٩.

(٤) انظر البحر المحيط ١/١٦٩، ففي الآية وهذا القول تخريجات أخرى.

(٥) ديوانه ٨٩٧، وهو من شواهد ابن جنى في الخصائص ٢/٣٦٥. يصف ذو الرمّة أُتُنا.

لبسن الليل : دَخَلْن فيه، يقول : كانت مُنَكِّبات الرءوس، ثم رفعتها ونصّبت آذانها حين بردَ الليل وجنح، أى : دنا. والخذا : الاسترخاء؛ يقال : خَذِيت الأذن خذاً : استرخت من أصلها وانكسرت مقبلةً على الوجه.

أراد : أو حين أقبل، كذا، قَدرَّه ابنُ جنى[1] . فمثلُ هذا عنده غيرِ مقيس، وإنما جاز[2] ماتقدّم دون هذا لقلّة هذا بالنسبة إلى ذاك، ولأن المضاف فيما تقدم لمّا كان مذكورًا مماثلاً للآخر، صار أحدُهما كأنه مغنٍ عن صاحبه، بخلاف مااستثنى فإنه لا دلالة في اللَّفظِ على المحذوف، فلم يكن من شأنِ اللفظ أن يَبْقى على حاله قبل الحذفِ، وصار كقبلُ وبعد وبابهما إذا قطعت عن الإضافة، تلحقها الأحكام التى من شأنها أن تلحق غير المضاف فلهذا فرّق الناظم بين الموضعين، وهو سديدٌ من النظر[3].

ويبقى هنا نظرٌ في المسألة في ثلاثة مواضع :

أحدها : النوع الأول، فإن الناظم ارتضى فيه الجواز قياسًا، على تأويل حذف المضاف إليه من الأول. أما الجوازُ قياسًا فهو أحد المذهبين على الجملة، وهو رأى الفراء والسيرافى. والجمهورُ على المنع، وهو مذهب سيبويه، لأنه لما أنشدَ بيتَ الأعشى المتقدّم أنشد معه بيتًا من الفصل، ثم قال: «وهذا قبيح، يجوز في الشعر على هذا : مررتُ بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ[4]». والراجح عند الناظم الأول، وذلك من جهة القياس والسماع.

أما السماع فقد كثُر فيه كثرةً توجب القياس وإن قلَّ في نفسه، فلا مانعَ من القياسِ عليه.

---

(١) هذا تقدير الأصمعى كما في أدب الكاتب . ويقول ابن سيده في الاقتضاب ٣٦٢ : «وذهب غير الأصمعى إلى أن (حين) يضاف إلى (نصّبت)، وأن جواب (لما) في البيت الذى بعد هذا»، بالبيت قول ذى الرمة بعدُ :

حداهنَّ شحّاج كأنَّ سحيله على حافتَيهنَّ ارتجازُ مفاصحُ

(٢) في الأصل : «أجاز».

(٣) في أ : «سديد في النظم». وهو خطأ.

(٤) الكتاب ١/١٨٠.

وأما القياسُ فإنَّ المضاف إليه الثانى لما كان هو الأوَّلَ بعينه، صار كأنه حاضرٌ في موضعه، فلذلك بَقِى بعد الحذفِ على تَهيئَتِه. وأيضًا فإنَّ ذلك شبيهٌ بالإعمال، فالمضافُ الأولُ كأنه طالبٌ للمضافِ إليه الثاني / ٤٠٧ فصار حذفُ الأوّل كلا حذفَ، وكأنه موجودٌ. وأما تأويلُ حذفِ المضاف [إليه[1]] فهو رأى المبِّرد، لأنه يُقَدِّر المسألة إعماليةً، والمختار عند البصريِّين إعمالُ الثانى، فكذلك هنا، فإذا قُلْتَ : قطع الله يَدَورجلَ من قالها، أعملت الرِّجْلَ في «مَنْ»، وقُدِّر لليد مايعمل فيه، ويكون محذوفًا. وهذا أحدُ المذاهبِ في تأويل المسألة. وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه، فكأنَّ الأصل : قطع الله يد من قالها ورجله، ثم أقحم الرِّجلُ بين المضاف والمضاف إليه، فصار في التقدير : يد ورِجْله من قالها، ثم حذفت الهاء اجتزاءً بِمَنْ عن الضمير، وإصلاحًا للفظ، فصار : يدَ ورجلَ من قالها[2].

والراجُح عند الناظم الأولُ؛ لأنك بين أمرين : أن تُقَدِّر المسألة من باب الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه، أو تجعلها إعمالية، أما الأول فخاصٌ بالشعر أو شاذٌ في الكلام، لأنه قبيحٌ أن يُفصلَ بين شيئين هما كشيءٍ واحدٍ وليسا في تقدير المنفصلين، بل الثانى حالٌّ من الأوّلِ محلَّ التنوين، فلم يَسُغِ الفصل بينهما. ولا يُعْتَرضُ بنحو : {قَتْلُ أولادْهم شركائِهم[3]}، لأنه من باب الفصل بين الفعل والفاعل كما سيأتى، فهما في تقدير مايصحُّ انفصاله، فلم يبق إلا أن يكون من باب الإعمال، حُذِفَ

(١) سقط من الأصل، أ.

(٢) هذا بيان لتخريج سيبويه نحو هذا التركيب، انظر: الكتاب ١/١٧٩ ـ ١٨٠.

(٣) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام، وهذه قراءة ابن عامر، انظر: الإقناع ٦٤٤.

معمولُ الأولِ وأُعملِ الثانى. ولايقال : إن الاسمين معًا مضافان إلى الثانى، للاتفاق على بطلان ذلك؛ إذ لايضاف اسمان معاً إلى اسم واحد.

فإن قيل : لو كانت إعماليةً لجاز إعمالُ الأوّل عند الجميع، وإن كان غير مُنكرعند البصريين، فكنت تقول : قطع الله يد ورِجْلَه من قالها، كما يُعمِلُ الأول في الفعل.

فالجواب : أن ذلك لم يجز لما يلزم من الفصل الذى فُرَّ منه، وأيضًا فيلزم على مذهب سيبويه التهيئة والقطع، لأنه حَذَفَ الضمير من الرِّجْلِ وهيَّأه للعمل في «مَنْ»، ثم لم يُعمله. وهو ممنوعٌ عندهم، بخلاف ماذهَبْنا إليه.

فإن قيل : يلزمُ من الحذف أن يُنَوّن المضافُ؛ إذْ صار كالمقطوع عن الإضافة، فلمَّا لم يفعلوا ذلك دَلَّ على أنه مضافٌ فى اللفظ إلى «مَنْ»، ووقع الفصلُ بالرِّجْلِ المُقحَمة.

فالجواب : أنَّ هذا مُشتَرك الإلزامِ، فإنكم مقرُّون بأنّ الرِّجْلَ غير مضافٍ في اللفظ، بل قُطِع عنها، فيلزم أن يُنَوَّن ويجرى مجرى المقطوع عن الإضافة في أحكامه.

فإن قيل : إن الظاهر وهو «مَنْ» ناب عن الضمير المحذوف، فكأنَّ الرِّجْلَ مضافٌ إلى الظاهر لأنه يليه، وهو المضمرُ بعينه، فلذلك بقي المضاف على حالِه قبل حذف الضمير.

قيل : وكذلك نقولُ نحن : لَمَّا كان اليدُ مضافًا في الأصل إلى «مَنْ» والدليلُ عليها المماثل لها حاضرٌ، صارت كأنهّا هى، فبقى المضاف على تهيئته وعلى الجملة. فَحَذْفُ المضافِ أسهلُ من الفصل، والله أعلم.

والموضعُ الثانى : هو النوع الثانى، فإنّ الناظم حَكَم بالقياس فيه، وظاهر

كلام الناس أنه سماع /، وكأنه رأى مجيئَه في الحديث الذى هو أفصحُ ٤٠٨
كلام البشر، وأنه في صحة النظر كالنوع[1] الأول؛ لأنَّ الدليل حاضرٌ، والمحذوفَ مماثلٌ له، فصار في حكم الموجود، فعُومِل معاملَةَ الموجود.

والموضع الثالث : حيث تخلَّف الشرطُ، فإنه حكم فيه بعدم القياس، حسب مايقتضيه مفهومُ الشرط، وظاهر التسهيل فيه القياس، فإنه قال هنالك : «ماأُفرِد لفظا من اللازم الإضافة معنًى إن نُوِى تنكيره، أو لفظ المضاف إليه، أو عُوِّض منه تنوين، أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف، لم يغيِّر الحكم، وكذا لو عُكِس هذا الأخير[2]». فقوله : «أو لفظ المضاف إليه»، هو الضَّرْبُ الذى تَحرَّز منه في هذا النظم فأخرجه عن القياس، وقوله : «أو عُطِف على المضاف اسمٌ عاملٌ في مثلِ المحذوفِ»، وقوله : «وكذا لو عكس هذا الأخير»، هو الضرب الذى أجازه قياسًا. والأظهَر ماذهب إليه هنا؛ لأنَّ ما حُكى من السماع لايبلُغ مبلغ القياس في أمثاله، مع إمكان التأويل في بعضِه، وأيضاً فقد تقدَّم فرقُ مابين الموضعين في القياس وعدمه.

* * *

فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مانَصَبْ
مَفعولاً أوْ ظَرْفًا أَجِزْ ولم يُعَبْ
فَصْلُ يَمِينٍ، واضطِرارًا وُجِدَا
بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

(١) في أ : «كالأول».
(٢) التسهيل ١٥٨، وفيه : «هذا الآخر».

ذَكَــر في هذا الفــصــلِ مـواضـعَ جـوازِ الفـصل بين المضـافِ والمضاف إليه، ثم أَتبعـها بما لايجـوزُ ذلك فيه إلاّ فـي ضرورةٍ، وذلك أَنَّ الأصل أن لايُفـصلَ بينـهـمـا كـمـا لايُفـصل بين أجـزاءِ الاسم؛ إذ كـان المضـافُ إليـه قد تنَزَّل منزلة الجزءِ أو مـا هو كـالجـزءِ من المضـافِ، لأنه واقعٌ موقع تنوينه، فصار الفصلُ بينهما محظُوراً، فإن جاء فَعَلى جهة الاضطرار والشذوذ، لكن لما جاء فيه ما فيه كثرةٌ في بعض المواضع وساعده النظر قال بالقياس حيث كَثُر، وأبقى ماسوى ذلك على المنع إلا أن يسمع فيحفظ، وموضعُ القياس عنده على ماذكر هنا موضعان :

أحدهما : أن يكون المضافُ اسمًا يُشبِه الفعلَ، والفاصلُ منصوبًا على المفعوليّة أو الظرفية معمولاً للمضافِ، وذلك قولُه : «فصلَ مضافِ شِبْهِ فِعلٍ مانَصَبْ»، إلى آخره.

فقولهُ : «فصلَ» منصوب بأَجزْ، والمصدرُ الذى هو «فَصْلَ» مضافٌ إلى مفعولِهِ، و «مانَصَب» هو الفاعلُ الذى رفعه «فَصْلَ». و «مفعولاً» : حالٌ من الضمير المحذوف من «نَصَب» العائد على «ما»، أو من «ما» وثَمَّ مجرورٌ محذوفٌ دلّ عليه الكلامُ متعلِّق بِفَصْلَ، وتقديرُ الكلام : أَجِزْ أن يَفصِلَ مضافًا يُشبِه الفِعلَ من المضاف إليه الاسمُ الذى نصبه ذلك المضافُ، مفعولاً به أوظرفًا.

فحصل من هذا الكلامِ أنّ الفصل بين المضافِ والمضاف إليه جائز بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون المضافُ اسمًا يُشبِه الفعل، وذلك المصدرُ المقدَّر بأَنْ والفعلِ، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول؛ لأنها التى / تعملُ عَمَلَ الفعلِ ٤٠٩
وتُؤَدِّى معناه على التمام، وهو الذى قال فيه : «فَصْلَ مضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ».

والثانى : أن يكون الفاصلُ بينهما معمولاً للمضاف، ولايكون أجنبيًا منه معمولاً لغيره.

والثالث : أن يكون منصوبًا على المفعولية أو الظرفية، فلا يكون مرفوعًا[1] به. ويجرى مجرى الظرف المجرورُ؛ إذ هما في الحكم واحد.

فإذا اجتمعت هذه الشروطُ الثلاثةُ ساغ القياسُ، فتقول : أعجبنى ضَرْبُ زيداً عَمْروٍ، وقيامُ أمامَك زيدٍ، وسَيرُ يومَ الجمعةِ زيدٍ. وتقول : هذا ضاربُ غداً زيدٍ، وهذا مُعطِي درهمًا زيدٍ. وما أشبه ذلك.

وإنما قال بالقياس في هذا النمط لِمَا ثَبَتَ فيه من السماعِ الذى يقاس على مثله، فمن ذلك قراءةُ ابن عامر : {وكذلك زُيِّنِ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شُرَكائِهم[2]}، فقتلُ : اسمٌ يُشبِه الفعلَ، والفاصل الذى هو (أولادَهم) معمول القتل، وهو أيضًا منصوب، والتقدير : أن يقتلُ أولادَهم شركاءُهم. وهذه القراءة وحدها عُذرٌ لمن قاس في الموضع، لأنها نُقِلت عن موثوقٍ بعربيَّته قبل التعلّم، فإنه كان من كبار التابعين، ومن الذين يُقتَدى بهم في الفصاحة كأمثاله الذين لم يعلم منهم مجاورةٌ للعجم يَحدُث بها اللحن، كذا قال ابن مالك[3]. وأيضًا فهو من العدول الذين لايُظَنّ بمثلهم إدخالُ الرأى في القراءة[4]، كما ظُنَّ بغيرهم، ولا اتباعُ خطّ المصحف مع عدم اعتباره الرواية. فالأولى في هذه القراءة (أن تجعل[5]) حجةً في الجواز، فإنها من أقوى مايُحتَجّ به، وقد جاء

(١) في الأصل : معمولان. وهو خطأ.
(٢) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.
(٣) شرح التسهيل، ورقة ١٨٢.
(٤) في أ : «القرآن».
(٥) سقط من أ.

مايُؤَيِّدها من السماع والقياس.

فأما السماع فنُقِل أيضًا عن بعض السَّلَفِ أنَّه قرأَ : {فلا تحسبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِه[1]}، أراد : مخلِفَ رُسُلِه وَعْدَه. واسمُ الفاعلِ والمصدرِ سواءٌ في الإضافة. ونُقِل عن عبدالله بن ذَكْوَانَ[2] في كتابه أنه قال : سألنى الكسائىّ عن هذا الحرفِ ـ وبلَغه من قراءتنا[3]، يعنى : {قتلُ أولادَهم شركائِهم} ـ فرأيتُه قد أعجبه ونزع بهذا البيت فيه[4]:

تَنْفِى يداها الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ
نَفْىَ الدراهِمَ تنقادُ الصياريف

هكذا أنشده، وأنشدوا من ذلك للطرمَّاح[5]:

يَطُفْنَ بِحُوزِىِّ المراتِعِ لم يُرَع
بِواديه من قَرْعِ القِسِىَّ الكنائِنِ

---

(١) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم. وانظر معانى القرآن للفراء ٢/٨١ ـ ٨٢، والبحر المحيط ٥/٤٣٩، والمساعد ٢/٣٧٣.

(٢) هو عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهرى، أبو عمرو ولد سنة ١٧٣هـ ، وتوفى بدمشقٍ سنة ٢٤٢هـ ، روى هو وهشام بن عمار قراءة ابن عامر من طريق أيوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث الذمارى، عنه. ألف كتاب (أقسام القرآن وجوابها) ، و(ما يجب على قارىء القرآن عند حركة لسانه) . انظر الإقناع ١٠٥ ـ ١٠٦، ١١٢ ـ ١١٤، وغاية النهاية ١/٤٠٤ ـ ٤٠٥.

(٣) في الأصل : قرائنا».

(٤) للفرزدق وهو من شواهد الكتاب ١/٢٨، والمقتضب ٢/٢٥٦، والمحتسب ١/٦٩، ٢٥٨، ٢/٧٢، والخصائص ٢/٣١٥، وابن الشجرى في أماليه ١/١٤٢، ٢٢١، ٢/٩٣، ١٩٧، والإنصاف ٢٧، ١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/١٠٦، والرضي في شرح الكافية ٢/٢٦١، وفي الخزانة ٤/٤٢٦.

(٥) ديوانه ٤٨٦. والبيت في الخصائص ٢/٤٠٦، والإنصاف ٤٢٩، واللسان : حوز.

الحوزى : الوعل الفحل تجعله الظباء رأسًا، تتبعه في المرعى ومورد الماء، وهو الذى يحوزهن ويحميهن. لم يُرَع : لم يُفَزَّع. والكنائن : جمع كنانة هى جعبة السهام.

وأنشد الأخفش(١):

فـــزجـــجـــتُـــهـــا بِمِـــزجَّـــةٍ

زَجَّ الـقَـلـوصَ أبـى مَـــــــزَادَهْ

وأنشد أبو عُبَيدة مَعْمَرُ بن المُثَنَّى(٢):

وحَـلَـقِ المـاذِىِّ والـقَـــــوانِـسِ

فـداسَـــهَـمْ دَوْسَ الـحـصـادَ الدائسِ

وأنشد أيضا لجندل بن المثنّى(٣):

يَـفْـــرُكن حَبَّ الـسُّـنْـبُـلِ الكُـنَـافِـجِ

بـالـقـــاع فَـــرْكَ القُطـنَ المَحَـــالـجِ

هذا مما وقع فيه الفصل بالمفعول. ومما وقع فيه الفصلُ بالظرف ـ وفي

---

(١) البيت في معانى القرآن للفراء ٣٥٨/١، ٨١/٢، والخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٧، وابن يعيش على المفصل ١٩/٣، ٢٢، والخزانة ٤١٥/٤.

يقول البغدادى عن البيت : «من زيادات أبى الحسن الأخفش في حواشى سيبويه، فأدخله النساخ في بعض النسخ حتى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة أبياته».

وقال الطبرى في تفسيره : ٤٤/٨ عن هذا البيت : «وقد رُوِى عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيِّد من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه...». وذكر البيت.

زججته : طعنته بالزُّج، وهو الحديدة التى في أسفل الرمح. والمزج : رمح قصير. وأبو مزادة: كنية رجل.

(٢) البيت في العينى ٤٦١/٣، وعجزه في الأشمونى ٢٧٦/٢.

والماذى والماذية من الدروع : السابغة. والقوانس : جمع قونس، وهو أعلى البيضة من الحديد.

(٣) البيت في العينى ٤٥٧/٣، واللسان : كنفج، وحنبج، وحندج. ونسب في العينى إلى أبي جندل الطهوي . والبيت من قصيدة يصف فيها الجراد.

الكنافج : الممتلىء. والقاع : المستوى من الأرض. والمحالج : جمع محلج ـ بكسر الميم ـ وهو الالة التى يحلج بها القطن.

معناه المجرور ـ ما في الحديث من قولهِ عليه السلامُ : «هل أنتمُ تارِكُو لى صاحِبى[1]»، أراد : تاركو صاحبى لى. وقال بعضُ العربِ : تركُ يومًا نَفْسِكِ وهواها سعىٌ في رداها». وأنشد سيبويه للشماخ[2]:

ربّ ابن عمٍّ لسلَيمى مُشْمَعِلْ
طَبّاخ ساعاتِ الكرى زادِ الكَسِلْ

/ على من رواه بجرِّ الزادِ. وأنشد أيضًا للأخطل[3]: ٤١٠

وكَرَّارِ خَلْفَ المُحْجَرين جَوادِهِ
إذا لم يُحامِ دُونَ أُنْثَى حليلُها

وأنشد المؤلف[4]:

لأَنْتَ معتادُ في الهيجا مُصَابرةٍ
يَصْلَى بها كلُّ من عَاداكَ نِيرانًا

وأما وجهُ القياس فإنّ ماتقدَّم من الشواهد اشتمل على فصلٍ بِفَضلةٍ بين عاملها المضاف إلى ماهو فاعلٌ في المعنى أو مفعولٌ وبين

(١) البخاري ، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لوكنت متخذًا خليلا ٦/٥، وشواهد التوضيح لابن مالك ١٦٧.

(٢) الكتاب ١٧٧/١، وهكذا نسب للشماخ في الكتاب، وهو في الديوان ٣٨٩ ـ ٣٩٠منسوبًا إلى جبار بن جزء أخي الشماخ. ويريد بابن عم لسليمى : عمه الشماخ. ومشمعل : سريع ماضٍ نشيط في كلّ ما أخذ فيه من العمل. وسليمى : أمرأة الشماخ.

(٣) الكتاب ١٧٧/١، وهو من شواهد الرضى في شرح الكافية ٤٢٤/٣، والخزانة ٢١٠/٨ وانظر شعر الأخطل ٦٢٠، وروايته فيه : وكرار خلف المرهقين جواده . حفاظًا إذا لم يحم أنثى حليلُها المرهق : الذى قد غشيه السلاح.

(٤) شرح التسهيل، ورقة ١٨١ . والبيت في المساعد ٣٦٨/٢، والعيني ٤٨٥/٣، وقال : «لم أقف على اسم قائله».

معموله[1]، فَحسَّن ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : كونُ الفاصلِ فضلةً، إما ظرفًا، وإما مفعولاً به، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

والثاني : كونُه غير أجنبيّ لتعلُّقِه بالمضاف.

والثالث : كونه مقدَّر التأخير؛ من أجل أن المضاف إليه مقدّر التقديم، بمقتضى الفاعلية مع المفعولية، أو المفعوليّة مع الظرفية.

فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياسُ استعماله، لأنهم قد فَصَلوا في الشعر بالأجنبيّ كثيرًا، فاستحقّ الفصلُ بغير الأجنبي مزيّةً تقتضي القول بجوازه. هذا معنى ماقاله المؤلف[2] مع زيادة شيءٍ مّا، ويُسوِّغ ذلك أيضا كونُ الإضافةِ أصلُها الرفعُ أو النصبُ، فكان محصولُ هذا الفصلِ فصلاً بين فعلٍ ومرفوعه أو منصوبه ببعض معمولاته، فهو في الحقيقة تقديمُ مفعولٍ على فاعلٍ، أو ظرفٍ على مفعول؛ إذْ كان قولُك :

من قَرْعِ القِسِيَّ الكنائنِ

كقولك : من قَرْعٍ (القِسِيَّ الكنائنُ[3]). وقولُك :

طباخِ ساعاتِ الكرى زادِ الكَسِلْ

كقولك : «طباخٍ ساعاتِ الكرى زادَ الكَسِلْ. وكذا سائر المُثُلِ، فصار ذلك كلُّه كقولك : ضَرَبَ عمرًا زيدٌ، وضربت اليوم زيدًا. ولا إشكال في جواز مثل هذا. فهذه المسألة راجعةٌ إليها من جهة المعنى ومن جهة التقدير اللفظي، فلا

---

(١) في أ : «مفعوله». وهو خطأ.

(٢) شرح التسهيل، ورقة ١٨٢.

(٣) مابين القوسين سقط من أ.

يُسْمَع قولُ من قال بتَخْطِئة ابن عامرٍ والغضِّ منه بأنه اتَّبع رأيه، وخطَّ المصحف، وترك الرواية، وأن تلك القراءة لحنٌ وغير جاريةٍ على أصول كلام العرب؛ فإن هذا القول تخرُّصٌ عليه، وعدمُ توفيةٍ لحقِّ الإمامة والتقدمِ والعدالةِ ولقاءِ الصحابةِ والأَخْذِ عنهم؛ إذ كان من شيوخه الذين عَوَّل عليهم عثمانُ بن عفانَ، رضي الله عنهم أجمعين. وأيضا فهو ممّن اتَّفق الجمُّ الغفير على اتِّباعه الأثَر وعدمِ أخذه بالرأى كسائر السبعةِ وغيرهم، ممن اشتهر بِنَبْذِ الرأى واتباع السنَدِ في القراءة. ولاأعنى بهذا الكلام من زَعَم أن [مثل[1]] هذا مختصٌ بالشعر، وأنه شاذ غير مقيس؛ فإنَّ قائلَ ذلك مُقِرٌّ بأنه[2] لم يُحَفَظْ مثلُه في كلام العرب، أو لم يكثر كثرةً تُعْتَبر في القياس، أو لم يُدرِكْ وَجْهَ القياس فيه، أو أدركه لكن رآه ضعيفًا. فمثلُ هذا لا كلام مَعَه ولا عَتْبَ عليه، وإنما المراد من زعم[3] أن هذه القراءة خطأٌ، وأن ابن عامرٍ رأى في مصحف الشاميّين فيه ياءً مُثبَتةً في (شركائهم)، فقدَّر أن الشركاءَ هم المضلُّون لهم الداعون إلى قَتْل أولادهم، فأضافَ القَتْلَ إليهم كما يُضافُ المصدر إلى فاعله، ونصب الأولاد، ولو أضافه إلى / المفعول وهم الأولاد لزمه رفعُ الشركاءِ فخالف المصحف. ثُمَّ ٤١١
وَجَّه كون (شركائهم) مرسوما بالياء على خفضه بدلاً من الأولاد لأنهم شركاء آبائهم في إهلاكهم. وأيضًا فقد تكون الياء مضمومةً بدلاً من

---

(١) سقط من صلب الأصل ، أ.

(٢) أ، س : أنه.

(٣) تكلم في هذه القراءة بنحو هذا غير واحدٍ من الأعلام، انظر الفراء في معانيه ٣٥٧/٢، والطبرى في تفسيره : ٤٤/٨، والنحاس في إعراب القرآن ٥٨٣/١، ومكى في الكشف ٤٥٤/١، والزمخشرى في الكشاف ٤٢/٢، والرضى في شرح الكافية ٢٦١/٢. وانظر النشر ٢٦٣/٢.

الهمزة على لغة : شفاه الله شفايا[1]، ويُقَدَّر : زيّنه شركايُهم قال هذا القائل : وهذان الوجهان تخريج لخطّ المصحف، ولا وجه لقراءة ابن عامر. هذا ماقال. وقد تقدَّمَ ـ والحمدُ لِلّهِ ـ وجهُها على مايساعدُ عليه القياسُ المذكور مضافًا إلى ما تقدَّم من النقل، وذلك غاية ماقصد في توجيه القراءة. وحَصَلَ من مجموع ذلك رُجحانُ ماارتكبه الناظمُ من القول بالقياس في المسألة. غير أنّ ههنا قاعدةً يجب التنبيهُ عليها في الكلامِ على هذا النَّظْمِ، وما ارتكب صاحبُه فيه وفي غيره، وذلك أنَّ المعتمد في القياس عند واضعيه الأوّلين إنما هو اتباع صلب كلام العرب وما هو الأكثر فيه فنظروا إلى ماكثُر مثلاً كثرةً مسترسلة الاستعمال فَضَبَطوه ضبطا ينقاس[2] ويُتكَلَّم بمثله لأنه من صريح كلامهم. وما وجدوه من ذلك لم يكثُرْ كثرةً تُوازِى تلك الكثرة، ولم يَشِعِ في الاستعمال، نظروا : هل له من معارضٍ في قياس كلامهم أم لا؟ فما[3] لم يكن له معارض أجروا فيه القياس أيضًا، لأنهم علموا أن العرب لو استعملت مثله لكان على هذا القياس، كما قالوا في النسب إلى فَعُولة : فَعَلِيٌّ، ولم يذكروا منه في السماع إلا شَنَئِيًّا[4] في شَنُوءَة، فقاسُوا عليه أمثاله لعدم المعارِضِ له، فصار بمثابة الكُلِّيِّ الذى لم يُوجَد من جُزئيّاته إلا واحد كشمس وقمر. وكذلك إذا تكافأ السماعان في الكثرة بحيث يصحُّ القياسُ على كلٍّ واحد منهما ـ وإن كانا متعارِضَيْنِ في الظاهر ـ لأن ذلك راجع إلى جواز الوجهين كلغة الحجازيين وبنى تميم في إعمال ما وإهمالها، والتقديم والتأخير في المبتدأ مع الخبر، والفاعل مع المفعول، وغير

(١) انظر الخصائص ٢٩٢/١، واللسان : حما. وفيه يقول الجوهرى عن نحو هذا : «وهى لغة لبعض العرب».

(٢) في صلب الأصل : «فيقاس». والمثبت عن هامشه، أ، س.

(٣) في النسخ : «فمن لم».

(٤) في النسخ : «إلا شنئى».

ذلك، فليس في الحقيقة بتعارض، لاسيما إن كانا في لُغَتين مفترقتين؛ فإنَّ اللغاتِ المفترقة الْسِنَةٌ متباينة، وقياساتٌ مستقلة، فلا تعارُضَ فيها البتة، وإن قلَّت إحداهما بالإضافة إلى الأخرى، إلا أن تضعفَ جداً فلها حكمُها. وأما الوجهان في اللغة الواحدة فحكمها ماذُكِر. وما كان له معارضٌ توقفوا في القياس عليه، ووقفُوه على محلّه، إذا كان المعارضُ له مقيسًا، وذلك كدخول أنْ في خبر كاد تشبيهاً بعسى، لو أعملنا نحن القياس في إدخالها لانحرفت لنا قاعدةُ عدمِ إدخالها، مع أنه الشائع في السماع.

وهذا كلّه مُبَيَّن في الأصول.

وإذا ثبت هذا فمسألة الناظم من هذا القبيل، أما إذا فرضناها عامةً في الفصل بين المضاف والمضافِ إليه بإطلاقٍ، فلا مِرْيةَ أَنَّ الفصلَ قليلٌ، وعامَّتهُ في الشعر، فهو بحيثْ لا يُلتَفتُ فيه إلى / القياس، وإذا ٤١٢
فرضناها خاصّة في إضافة المصدر أو الصفة إلى معمولها، فنحن لا نَشُكّ أَنّ عدم الفصل فيها هو الشائعُ الذائعُ، وأنّ الفصل بالنسبة إلى عدمه كالمعدوم، وأنّ ماجاء منه في الشعر وما جاء في الكلام شاذٌّ في غاية الندور، فكيف نُجرِى فيه القياس وهو مصادمةٌ لما شاع في كلامهم من عدم الفصلِ؟ إذ لو عزموا على القياس لكانوا خُلَقاءَ أن يتكلّموا به ويكثُر في كلامهم كما كَثُر عدمُ الفصل، فَأَن لم يفعلوا ذلك ـ بل أطبقوا على عدم الفصلِ ـ دليلٌ على عدم مراعاة ماراعاه الناظم واضحٌ، ولايصح أن يقال : هو ـ وإن كان قليلا ـ قد ظهر له وجه من القياس، حيث جرى مجرى العامل غير المضاف في جواز تقديم بعض معمولاته على بعض؛

لأنا نقول : ذلك غيرُ معتبرٍ من وجهين :

أحدهما : أن العلَّةَ إذا وُجِدت، ووَجْهَ القياس إذا ظهر، لايعتبر إلا مع شياع السماع، أو كونه في قوة الشائع لعدم المعارض، كما تقدم، وهذا ليس كذلك.

والثانى : أنَّ هذا لو كان مراعىً عندهم لَكَثُرَ في كلامهم كما كثر تقديم[1] المنصوب على المرفوع في غير المضاف.

ولايلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم أن يكون عَدَمَ مراعاةٍ للفظ القرآن أو إخراجًا له عن الفصاحة أو نحو ذلك، كما يَظُن من لا تحقيق له! بل هو في أعلى الدرجاتِ في الفصاحة، لكنه لم يكثر مثلُه فيقاس عليه. وعلى هذا بنى سيبويه والمحقِّقُون، وهو الصواب، ولكن ابن مالك رُبَّما أهمل هذه القاعدة كما فعل هنا، ولعله يقع التنبيه على بعض مواضعَ من هذا النوع إن شاء الله. وقد خرجنا عن المقصود الأصلى لعارضٍ عَرَضَ فَلْنرجِعْ.

فإن تخلَّف أحدُ الشروط المتقدمة لم يَجُزِ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قياسًا على مقتضى كلام الناظم، فلو كان المضافُ غير شبيه بالفعل لكان الفاصل أجنبياً منهما، فلم يصحَّ أن يقع بينهما. وكذلك إذا لم يكن الفاصل معمولاً للمضافِ، وإن كان المضافُ شبيهاً بالفعل. وكذلك لو كان الفاصلُ مرفوعًا، لأنه عند ذلك متمكِّن في موضعه؛ إذ كان له رتبة التقديم على المضاف إليه، فكان الفصل به فصلاً حقيقةً، فاستُكرِهَ الفصلُ لذلك ، فإذا قلت : أعجبنى غلامُ في الدار زيدٍ، لم يجز، وكذلك لو قلت : أعجبنى ضاربُ عندك زيدٍ، أو قلت : أعجبنى ضربُ زيدٌ عمروٍ، أو : الضاربُ أبوه الغلامِ.

(١) في صلب الأصل : «ذكر المنصوب».

وما جاء مما خالف القاعدة فسماعٌ إلا الفصل باليمين فإن ظاهر كلامه هنا إجازته قياسًا، لقوله : «ولم يُعَبْ فصلُ يمين»، وهو الموضع الثاني من موضِعَي الفصل القياسيّ، يعني أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم لم يعيبوه حتى لايجيءَ إلا في ضرورة الشعر، بل استسْهلوا أمره، ففصلوا به في الكلام لكن قليلا، فحكى الكسائى / : ٤١٣
هذا غلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ[١]، ونُقِل عن أبي عُبَيدة أنه حكى : «إنَّ الشاة تسمعُ صوتَ ـ والله ـ ربِّها فتقبلُ إليه وتَثْغُو[١]»، وحكاه ابنُ خروفٍ عنه أنه سمع أبا الدُّقَيش يقول : «إن الشاة تسمع صَوْتَ ـ قد علِمَ الله ـ رَبِّها، فتقبل إليه وتثغو». وهذا قسمٌ أيضا، كما فَصلوا بين حرفِ الجرّ ومجروره بالقسم أيضًا، حكاه الكسائى في الاختيار، نحو : اشتريته بِوَالله درهمٍ، فتقول على هذا قياسًا : رأيت غلام ـ والله ـ زيدٍ، وأتيت بعدَ ـ لعمروُ الله ـ عمروٍ، ونحو ذلك. ووجهُ استهال الأمر في فصل القسم خصوصًا، حتى لم يشترطوا فيه شرطًا، أَنَّ العرب استعملته على جهة التأكيد زائدًا على أصل معنى الكلام، كالجملة المعترضة في أثنائه، فكأنه لا فصل ثَمَّةَ، ولذلك وقع بين إِذَنْ ومنصوبها فلم يُعَدَّ فَصْلا، ولم يمنعها أن تُؤَثِّر في الفعلِ فتنصبَه، فقالوا : إذنْ ـ والله ـ أكرمَك.

وهذا الموضعُ ممّا خالف فيه الجمهور من النحويين كالموضع الأول، فإن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع في القياس عندهم بإطلاقٍ. ووجْهُ مذهب الناظم قد مرَّ آنفًا، مع أن السماع ـ وإن لم يكثر ـ فقد جاء منه مايُمكِن القياسُ عليه، وقد حَكى[٢] الكسائى ذلك في الاختيار فيما هو

---

(١) الإنصاف ٤٣١.

(٢) في الأصل : «حكى عن الكسائى».

أشدّ، وذلك حرفُ الجرّ والمجرور،؛ فإن الحرف أشدُّ طلبًا للاتصال بمجروره من الاسم، فالاسم أحرى بالجواز. وأيضًا فقد زعم أبو عُبيدة أن من شأن العرب أنهم ينقُلون المضافَ إليه الذى موضعُه إلى جنب المضاف الأول، فيؤخِّرونه ويُقدِّمون بينه وبين المضاف الأول كلامًا،ثم لايُغَيِّر ذلك معناه ولا إعرابه عن حاله إذا احتاجوا إلى ذلك. وأنشد على ذلك جملة أبيات، وحكى كلام أبى الدُّقَيش، فهذا كله مؤنسٌ بوجوده في النظم والنثر على الجملة، أعنى الفصل على الجملة. وكونُ الفاصلِ هو القسمُ أسهلُ من غيره ، فكان القول(١) بالقياس فيه صحيحاً على هذا الترتيب.

وفي إطلاقه القياس في الموضعين نظرٌ من جهة أنه يقتضى جواز الفصل بإطلاق، كان المضافُ إليه ظاهرًا أو مضمرًا؛ أمّا الفصل مع كونه ظاهرًا فمسلَّمٌ على ماقال، وأمّا مع كونه مضمرًا فغيرُ مسلَّم، لأنّ ضمير الجرِّ متصل أبداً فلا ينفصل البتَّة ، ولاينوبُ عنه في الفصلِ ضميرُ رفعٍ ولانصبٍ، كما ناب في نحو [قوله(٢)] :

... ولم يَأْسِرْ كإيَّاك آسِرُ(٣)

وقولهم : ماأنت كأنا(٤) . فكان من حقِّه أن يتحرَّزَ من ذلك.

---

(١) في صلب الأصل : «فكان القياس فيه».

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) من بيت مجهول القائل، وقبله :

فأجمل وأحسن في أسيرك إنه ضعيف ...

والبيت في التمام في تفسير أشعار هذيل ٣٣، وشرح الكافية للرضى ٣٢٦/٤، والهمع ١٩٧/٤، والخزانة ١٩٤/١٠.

(٤) قد يدخل الكاف في السعة على الضمير المرفوع، انظر أمالى السهيلى ٤٣، وشرح الكافية للرضى ٣٢٦/٤ ـ ٣٢٧.

وكذلك يقتضى أيضًا جوازَ الفصل بالقسم إذا كان المضاف إليه جملة، نحو جئت يوم قام زيدٌ، وحين زيد قائم، [(١) فتقول : جئت يوم ـ والله ـ قام زيد، وحين ـ والله ـ زيدٌ قائم(١)]. وجوازُ مثلِ هذا بعيدٌ؛ إذ لم يسمع مثلُه، ولايقاسُ إلا على مسموع.

والجواب عن الأول : أن حكم الضمائر المتصلة مأخوذٌ من بابه، فلم يحتج إلى ذكره ههنا، وعن الثانى من وجهين، أحدهما : أن كلامه في أصل الإضافة، والأصل فيها أن يكون المضاف إليه مفردًا لا جملة. والثانى : على تسليم أنه أطلق القول قصداً، فلا مانع من الفصل وإن كان المضاف إليه جملةً، بناءً على القياس في أصل المسألة، فإنه إذا ثبت إجراءُ القياس كان تخصيصُ بعض المواضع دون سائرها تحكّماً بغير دليل.

٤١٤ فإن قيل : لايُقاس إلاَّ على مسموع / ولا سماعَ هنا.

قيل : قد ثبت السماع على الجملة، ولم يكن الفصلُ ممتنعًا في الأصل من جهة وصفٍ في المضافِ إليه، من كونه مفردًا أو جملة، بل من جهة أنه وقع من المضاف موقع التنوين، فالمفرد والجملة في ذلك سواء، فإذا جاز الفصلُ بينهما في بعض المواضع، إمّا لكون المضافِ إليه في الحكم لم يقع موقع التنوين لكونه منصوبًا به تقديرًا كالموضع الأوّل، وإمّا لكون الفاصل كالمعدوم حكمًا كالموضع الثانى، فلا فرقَ بين المفرد والجملة في جواز الفصلِ أو منعه. وهذا واضحٌ.

ثم رجع الناظمُ إلى التنبيه على مانُقلِ مخالفًا لما أَصَّل ولم تتوفَّر فيه شروطُ الجوازِ، فقالَ : «واضطرارًا وُجِدا بأجنبيٍّ»، إلى آخره، يعنى

(١) سقط من صلب الأصل، أ.

أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا لم تُوجَد الشروطُ المذكورة، ولا الفصل بالقسم، قد وجُد في الشعر في حالة الاضطرار، وذلك الفصلُ بالأجنبى، وهو الذى لم يتعلق بالمضافِ ولا كان نعتاً له، ولا كان نداءً، وبالنعت وبالنداء، وأراد بالنعتِ نعتَ المضافِ، وبالنداء مع المنادى؛ فإن حقيقةَ النداءِ هى التَّصويتُ بالمنادى، وذلك راجعٌ إلى الحرف المصوَّت به. ولم يقع الفصلُ به إلا مع المنادَى، فلابُدَّ أن يُفَسّر بهذا، أو يكون على حَذْف مضافٍ، أى : أو ذى نداء.

فأما الفصل بالأجنبىِّ فنحو قول عَمرو بن قميئةَ، من أبيات الكتاب :

لما رَأَتْ ساتيدَ ما استعبَرَتْ
لِلّه درُّ ـ اليومَ ـ مَنْ لامَها(١)

فاليوم أجنبىٌّ من «دَرّ»، لأن العامل فيه «لامها». وأنشد لأبى حيَّة النُّميرى(٢):

كما خُطَّ الكتابُ بِكفِّ يومًا
يَهُودِىٍّ، يُقَارِبُ أو يزيلُ

فالعامل في «يومًا» خُطَّ. وأنشد أيضا لذى الرمَّة(٣):

---

(١) الكتاب ١٧٨/١. وهو من شواهد المقتضب ٣٧٧/٤، والإنصاف ٤٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢، ١٩/٣، ٢٠، ٧٧، ٦٦/٨. والبيت لعمرو بن قميئة، انظر ديوانه ١٨٢.
ساتيدما : جبل. واستعبرت : بكت.

(٢) الكتاب ١٧٩/١. وهو من شواهد المقتضب ٣٧٧/٤، والإنصاف ٤٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١، والهمع ٢٩٥/٤. وفي العينى ٤٧٠/٣، واللسان : عجم. ورواية صدره فيه :
كتحبير الكتاب بكف يومًا

(٣) الكتاب ١٧٩/١، ١٦٦/٢، ٢٨٠. وهو في المقتضب ٣٧٦/٤، والخصائص ٤٠٤/٢، والإنصاف ٤٣٣، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٠٣/١، ١٠٨/٢، ٧٧/٣. وشرح الكافية للرضى ١٨٢/٢، ٢٦٠. والخزانة ١٠٨/٤، ٤١٣.
==

كـــأن أصـــواتَ ـ من إيغـــالِهِنَّ بنا ـ

أواخِـــر الميس أصـــواتُ الفـــراريج

وأنشدَ أيضًا لِدُرْنَى بنتِ عَبْعَبَة[1]:

همـــا أخَـــوَا ـ في الحـــرب ـ من لا أخـــاله

إذا خـــافَ يومًـــا نبـــوةً فَـــدَعَـــاهُمـــا

وقال ذو الرّمّة[2]:

نَضَـــا البُـــرْدَ عنه وَهْوَ ذُو ـ مِنْ جُنُونه ـ

أجـــارِىَّ مِنْ تَسْـــهَـــاكِ صَـــوْتٍ صُـــلاصِلِ

= والبيت في ديوان ذى الرمّة ٩٩٦.

والميس : الرحل، وهو في الأصل شجر تُعمل منه الرحال. والإيغال : المضىّ والإبعاد، يقال : أوغل في الأرض، إذا أبعد.

يريد أن رحالهم جديدة، وقد طال سيرهم فبعضُ الرحل يحكُّ بعضا، فيحصلُ مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرحال، ولشدة السير.

فصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه، فالتقدير : كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا.

(١) الكتاب ١/١٨٠، والخصائص ٢/٤٠٥، وفرحة الأديب ٥٠ ـ ٥١، والإنصاف ٤٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٩، ٢١، والهمع ٤/٢٩٢، والعيني ٣/٤٧٢، واللسان : أبى.

نسب في اللسان إلى عمرة الخثعمية. وقد ردّد ابن السيرافي نسب دُرْنى بين أن تكون : درنى بنت عبعبة، من بنى قيس بن ثعلبة، ودرنى بنت سيّار بن صبرة بن حطان بن سيار بن عمرو بن ربيعة ، وصوَّب الغندجاني النَّسب الثاني .

فصل هنا بين المضاف والمضاف إليه، فالتقدير : هما أخوا من لا أخاله في الحرب.

(٢) ديوانه ١٣٥٠، وروايته فيه:

نضا البرد عنه، فهو ذُو ـ من جنونه   أجارىَّ تسهاكٍ وصوتِ صلاصل

يصف حمارًا . الأجارىّ : ضربٌ من العدو. والتسهاك : الإسراع في العدد . وصلاصل : له صلصلة كصوت الحديد. أراد : فهو ذو أجارىّ من جنونه، ففرق بين المضاف والمضاف إليه.

وانظر عيار الشعر ٤، والموشح ٢٩٢

وأنشد ابن جنى(١):

فـأصـبَـحَتْ بعـد ـ خَطَّ ـ بهـجـتِـهـا
كـــأن قَــفْـــراً رسُـــومُــهــــا قلَمـــا

وأمـا الفـصلُ بالنعت، وهو نعتُ المضـاف، فنحـو قـول الشـاعـر يخـاطب معاوية رضى الله عنه(٢):

نجـــوتَ وقــــد بلَّ المرادىُّ سَـــيْـــفَــــه
من ابن أبـى شـــيخِ الأبـاطـحِ ـ طـالبِ

أراد : ابن أبي طالبٍ شيخ الأباطح، وابن أبى طالب هو علىّ رضي الله عنه :.

وقال الفرزدق(٣):

ولَـئِـن حـلـفـتُ عـلـى يـديـك لأحـلـفَـنْ
بيـمين ـ أصـدق من يمينك ـ مـقـسمِ

أى : بيمين مُقسمٍ أصدقَ من يمينك.

وأما الفصل بالنداء فنحو ما أنشده ابن جنى وغيره(٤):

---

(١) الخصائص ١/ ٣٣٠، ٢/ ٣٩٣، والإنصاف ٤٣١، واللسان : خطط.
أراد الشاعر : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلمًا خط رسومها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبى.

(٢) التصريح ٢/ ٥٩، والهمع ٤/ ٢٩٦، والأشمونى ٢/ ٢٧٨ والعيني ٣/ ٤٧٨.

(٣) ديوانه ٢/ ٢٢٦، وهو في الأشمونى ١/ ٢٧٨، والعينى ٣/ ٤٨٤.

(٤) الخصائص ٢/ ٤٠٤. وهو في التصريح ٢/ ٦٠، والهمع ٤/ ٢٩٦، والأشمونى ٢/ ٢٧٨، والعينى ٣/ ٥٨٠، وقال : «لم أقف على اسم قائله».

كـــأنَّ برذون ـ أبا عـــصـــامِ ـ

زيدٍ حـــمـــار دقّ بـاللجـــامِ

وَيَرِدُ على الناظم سؤال من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه إنما قصد هنا الإتيان بما يخالف الشروط، فكان من حقِّه أن يأتى لكل شرطٍ خُولِفَ بمثالٍ من السماع، لكنه لم يفعل، وإنما أتى بالأمثلة للفصل بماليس بمعمولٍ للمضافِ، وهو الأجنبى، وترك غير ذلك، مع أنه قد وُجِدِ الفصلُ بما ليس بمنصوبٍ، بل بمرفوع، وهو معمول للمضاف / أو لغيره، فالمعمول للمضاف قولُ الراجز(١): ٤١٥

مـــاإِنْ وَجَــدْنا لـلهـــوى من طبٍّ

ولاجَـــهِلْنا قَـــهْـــرَ وَجْـــدُ صَبٍّ

والمعمول لغيره ما أنشده الفارسيُّ من قول الشاعر(٢):

أَنْـجَـبَ أيـامَ ـــ والـداه بـه ـــ

إِذْ نَجَـــلاه، فنِعْمَ مـــانَجَـــلا

على تـأويل : أيامَ إذ نجـلاه، ووالداه : فـاعل أنجب. وهـو أظهـر

---

(١) التصريح ٢/٥٩، والهمع ٤/٢٩٧، والأشمونى ٢/٢٧٩، والعيني ٣/٤٨٣، وقال : «لم أقف على اسم قائله».

(٢) الأعشى، ديوانه ٢٣٥. والبيت في المحتسب ١/١٥٢، والتصريح ٢/٥٨، والهمع ٤/٢٩٧، والأشمونى ٢/٢٧٧. والعيني ٣/٤٧٧. ورواية الديوان :

أنجب أيامُ والديه به

برفع «أيام» وجرّ «والديه» بالإضافة. والبيت من قصيدة شكك ابن قتيبة في نسبة بعضها إلى الأعشى، انظر الشعر والشعراء ٦٩.

التأويلين في البيت. وكذلك قولُ الآخر، في أظهر التأويلين(١):

تَمُــرُّ علــى مــاتســتــمــرُّ وقــد شَــفَت
غــلائِلَ ـ عبـدُ القـيس منهـا ـ صـدورِها

فكان أولى أن يذكره، إذ كان تتميماً لشرط نصب الفاصل، كما ذكر الفاصل الأجنبى تتميماً لشرط كونه معمولاً للمضاف.

والثـاني : أنه قـال : «واضطراراً وُجِد بـأجنبى أو بنعتٍ أو ندا»، فجعل الأجنبى قسيمًا للنداءِ، وهو قسمٌ منه؛ إذ النداء جملة مستقلة بنفسها ليس للمضاف فيها عمل، أما النعت فهو غير أجنبى فلا اعتراضَ به.

والثالث : أن قوله : «بأجنبيٍّ»، ظاهره أنه متعلّق بالضمير في «وُجِد»، وهو ضمير المصدر الموصول، كأنه يقول : واضطراراً وُجِدَ الفصلُ بأجنبى، والمعنى على هذا بلابُدٍّ، لكن فيه نظرٌ؛ فإن الضمير لايعملُ وإن كان ضمير عاملٍ لجموده في نفسه، فلايجوز أن يقال : مروري(٢) بزيد حَسَنٌ وهو بعمرو قبيحٌ، ولأنه مُغَيَّرٌ عن لفظ فعله؛ ألا ترى أن المصدر الصريح لايعمل مصغراً [فأولى أن لايعمل مضمرا؟(٣)] وإذا كان كذلك لم يستقم كلامُ الناظم في القياس، فكان مُعتَرَضاً.

والجواب عن الأول : أن إتيانه بشروط جواز الفصل هو المقصودُ الأعظم، وقد عُلِم أنّ ماتخلَّف فيه شرطٌ منها غيرُ جائزٍ في القياس، ولم يبق بعد ذلك إلا

---

(١) الإنصاف ٤٢٨، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٦٠، والخزانة ٤/ ٤١٣، بلا نسبة.
وفي البيت تخريج آخر، تكون «غلائل» فيه مقطوعة عن الإضافة، ولم تنون لأنها على صيغة منتهى الجموع، فأما «صدورها» بالجر فهو مضاف إلى محذوف مماثل للمذكور، وأصل الكلام : شفت غلائل عبدُ القيس منها، غلائلَ صدورها. انظر تعليق محقق الإنصاف
(٢) في الأصل، أ : «مررت» وهو خطأ.
(٣) عن أ.

التنبيهُ على شُذوذٍ إن كان، وليس من ضروريّات هـذا النظـم، فـإن أتى بشيءٍ من ذلك فبـها ونعْمَتْ، وإلاّ فـلا عَـتْبَ عليـه؛ وأيضًا فـإن قـوله: «واضطرارًا وُجِدا بأجنبي»تَنبيه على ما خـالف الشرطين الأولين ، وإنّما بقى عليه التنبيه على ما خـالف الثالث ، ولم يأت فى سماعٍ شُهِرنقلُه عند النحويين كما شُهِر غيره مما ذكر ، أعنى كون الفاصِل معمولاً للمضافِ وهو مرفوع ، فلعلّه تركه لهذا .

وعن الثانى : أنه إنما ذكر الأجنبى ثم النداء ، وجعله قسيماً له من جهة أنه جملة معترِضةٌ تشبه جملة الاعتراض وجملة القسم ، وإذا كانت كذلك بدليل وقوعها بين إذن ومنصوبها ، فليست بأجنبية ، ولا أيضًا هى فى موضع معمول المضاف ، فلم يكن بمنزلته ، فصار لها حالٌ بين حالين ، فلم يصح أن تدخل تحت الأجنبى ، ولا هى داخلة فيما تقدّم ، فخالفت ما ذكر بعدها قسيمًا .

وعن الثالثِ من وجهين :

أحدُهما أن نقـولَ : لانُسلِّم أن المجرور متعلق بالضمير ، بل باسم مفعولٍ[1] خاصٍ حذف لدلالة لفظ الفصل عليه ، ويكون الضمير فى «وُجِد» عائدًا إلى المضاف ، وكأنه فى التقدير : واضطرارًا وُجِد المضاف مفصولاً بأجنبى وبكذا وكذا ، يعنى من المضاف إليه ، كما قال : «فصلَ مضاف شبه فعل مانصب» ، يريد من المضاف إليه .

والثانى : على تسليم أن ضمير «وُجِدَ» للفَصْلِ فهو يعملُ عند جماعة

(١) فى النسخ : فاعل . والصواب ما أثبتّ .

قياسًا ، وعند الأكثر سماعًا/ ، وأنشدوا قول زهير[(١)] : ٤١٦

وما الحربُ إلاَّ ما عَلمْتم وذقْتُمْ

وما هُوَ عَنْهَا بالحديثِ المرجَّمِ

فعنها متعلق بهو ، لأنه ضمير العِلْمِ عند الأعلم[(٢)] ، وعن بمعنى الباء . أو ضمير الحديث الذى دلّ عليه الكلام . فكذلك يكون المجرور هنا متعلّقا بالضمير فى «وُجِدِ» ، ولا اعتراضَ إذًا .

وقوله : «واضطرارًا» منصوبٌ على الحال من ضمير وُجِدِ ، أى : وُجِدِ الفصلُ بأجنبىًّ حالَ كونه ذا اضطرارٍ

* * *

(١) ديوانه ١٨ ، وهو من شواهد الرضى فى شرح الكافية ٤٠٧/٣ ، والهمع ٦٦/٥ ، وفى الخزانة ١١٩/٨ .

(٢) قال الأعلم : «هو : كناية عن العِلْم ، يريد : وما علِمْكم بالحرب . وعن بدل من الباء» . انظر : الخزانة ١٢٠/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٧/٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

الْمُضَافُ إلى يَاء المتَكَلِّم

إنما فَصل الإضافةَ إلى ياء المتكلم فَصْلا على حِدَه ، لأن للمضاف لها أحكامًا ليست توُجد مع الظاهر ، ولا مع المضاف إلى الضمير غير الياء .

وذلك أن المضاف إلى الياء لايَبْقَى على حاله كما كان قبل الإضافة ، بخلاف ما أضيف إلى غير الياء ، فإنه يبقى على حاله قبل الإضافة ، فأتى هنا بالأحكام الزائدة على ماذكَر ، المتعلقة بالإضافة إلى الياء ، فقال :

آخِرَ مَا أُضِيفَ لليْا اكْسِرْ إذَا
لَمْ يَكُ مُعْتَلاً كَرَامٍ وقَذَا
أَوْيَكُ كَابْنَيْنِ وزَيْدِينَ فَذِى
جَمِيعُها الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِى
وتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ والوَاوُ وإنْ
مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ
وألِفاً سَلِّمْ وفى المقْصُورِ عَنْ
هُذَيْلٍ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ

يعَنى أن آخر المضاف يكسر لأجل الياء المضافِ إليها ، فيزول إذ ذاك إعرابُها ، ويصير مقدَّرا بعد ما كان ظاهرا ، إن قيل ببقاء إعرابه ، وهو الذى يظَهر من مَسَاقه ، وذلك لأن الياء تَطْلب ما قبلها بالكسر للمناسبة ، والعاملُ يَطْلبه بغير ذلك ، والمحلُّ واحد ، لاتَسَعُه حركتان مختلفتان ، فلا بد أن يقضى إحداهما .

وقد تقرر فى الأصول أنه إذا توارد حكمان على محلٍّ واحد لايَسع إلا

أحدهما – فالمعتبرَ الطارئ ، والطارئ هنا هو الإضافة للياء ، فكان كَسْر ما قبلها أولى ، واطُّرِح حكمُ ظهور الإعراب ، لكنه شَرطَ فى هذا الحكم شرطين :

أحدهما أن يكون المضاف صحيحَ الآخر ، أو معتلا جاريا مَجْرى الصحيح ، وذلك قوله : «إذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلاً» إلى آخره .

فـ (رَامٍ ، وقَذًا) كلاهما يقدَّر فيه الإعراب على الجملة ، فما لم يكن كذلك فهو الذى يُكْسَر آخره ، وذلك قولك فى (غلام ، وصاحب) : غُلاَمِى ، وصَاحِبِى ، وفى (فَرَس ، وجارية) : فَرَسِى ، وجَارِيَتِى ، وما أشبه ذلك . فهذا هو الصحيح الآخر .

والجارى مَجراه ماكان آخره واوٌ مشدَّدة ، أو ياءٌ مشدَّدة ، أو مُخَفَّفتان قبلهما ساكن نحو : عَدُوِّى فى (عَدُوّ) و وَلِيِّي فى (وَلِيٍّ) ،دَلْوِي فى (دَلْوٍ) وظَبْيِى فى (ظَبْيٍ) .

فاشتراطُ كونه صحيحَ الآخر مأخوذٌ من قوله : «إذا لم يَكُ مُعْتَلاً» واستدراكُ كونه جاريًا مجرى الصحيح / مأخوذٌ من المثالين فى قوله : ٤١٧
«كرامٍ وقَذًا» فـ (رامٍ) من القسم الذى آخره ياء قبلها كسرة ، وهو «المنقوص» و(قَذًا) من القسم الذى آخره ألف ، وهو «المقصور» .

وليس فى الأسماء ما آخرُه واوٌ قبلها ضمة ، فبقى ما آخرُه ياءٌ أو واوٌ مشدَّدتان أو مخفَّفتان قبلهما ساكن أو همزة ، فدخل فيما يُكْسَر آخره والشرط الثانى ألأيكون المضاف إلى الياء مُثَنًّى ، ولا مجموعًا على حدِّ التثنية[1] ، وذلك قوله : «أويَكُ كابْنَيْنِ وزَيْدِينَ» يعنى فى كونهما مثنى

(١) يعنى جمع المذكر السالم دون غيره من الجموع .

أو مجموعاً بالواو والنون ، بل يكون إمَّا مفردا ، كغُلاَمِي ، ويَدِى ، وأَخِي ، أو مجموعاً جمع تكسير ، كغِلْمانِي ، وأَصْحَابِي ، أو مجموعا بالألف والتاء نحو : ثَمَراتِي ، وبَنَاتِي .

فحينئذ يجب كَسْر آخر المضاف إذا اجتمع الشرطان .

فإن تخلَّف شرطٌ منهما فلا يصح كسرُ ما قبل الياء ، ولكن لها حكم نَصَّ عليه بقوله : «فَذِي .. جميعُها اليا بَعْدُ فتحُها احْتُذِى » إلى آخره

«ذى» إشارة إلى مجموع الأمثله التى استثناها ، يعنى أن حكم ياءِ المتكلمٍّ . معها الفتحُ أبدا ، ثم ينُظر ، فإن كان آخر الاسم ياء كـ (رَامٍ و (أبْنَين) فى حاله النصب والجر ، و (زَيْدِينَ) كذلك فى النصب والجر – أُ دغمت تلك الياء فى ياء المتكلم ، فتقول : رامِيَّ ، وغازِيَّ ، فى (رَامٍ ، وغَازٍ) وأبصرت أبْنَيَّ ، ومررت بابْنَيَّ ، وأكرمت زَيْدِيَّ . ومُكْرِمِيَّ ، ومررت بضارِ بيَّ ومُكْرِمِيَّ ووجهُ الإدغام ظاهرُ ، لاجتماع المثلين .

وإن كان آخر الاسم واواً كـ (زَيْدِين) فى حالة الرفع – إذا لايكون اسم متمكّن آخرهُ واوٌ قبلها ضمةٌ إلا فى جمع السلامة ، وإنما تصير الواو آخراً بعد حذف النون للإضافة – قُلِبت الواو ياءً ، وأُدغمت فى ياء المتكلم ، فتقول :

جاءنى زَيْدِيَّ ، وأقبل مُكْرِمِيَّ . وفى الحديث «أو مُخْرِجيَّ هُمْ»[1] ؟ وأصل ذلك : زَيْدُوىَ ، ومُكرِ مُوىَ ، ومُخْرِ جُوىَ ، فاجتمعت الواو والياء ، وسَبقت إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواو ياء ، وأُدغمت فى الياء ، فصار : زَيْدُىَّ ، ومُكْرِمُىَّ ، ومُخْرِجُىَّ ، بضَمِّ ماقبل الياءين ، وكُسِر ما قبل الياءين لمناسبة

---

(١) أخرجه البخارى «فى كتاب بدء الوحى» [باب ٣ حديث رقم ٣] فتح البارى ٢٣/١ .

الكسرة للياء ، ومنافرة الضمة لها ، فصار : زَيْدِيَّ ، ومُكْرِمِيَّ ، ومُخْرِجِيَّ ، على لفظ المنصوب والمجرور .

وإن كان آخر الاسم ألفًا فلك فيها إن كان الاسم مقصورا وجهان : أحدهما أن تتركها على حالها ، فتقول: عَصَاىَ ، ورَحَاىَ ، وفَتَاىَ ، وذلك فى اللغة المشهورة .

والثانى أن تقلبها ياءً ، وتُدغمها فى ياء المتكلم ، فتقول : عَصَيَّ ، ورَحَيَّ ، وفَتَيَّ .

وإن كان مثنى مرفوعاً فليس لك فيه إلا وجه واحد ، وهو أن تتركها على حالها فتقول : غُلامَاىَ ، وصَاحباىَ ، وفَرَساىَ ، ولاتقلبها ياءً فى لغة من يقلب ألف (عَصَاى) ونحوه [1] .

قال الفارسى : ووجهُ قلب الألف أن الموضع موضع ينكسر فيه الصحيح ، نحو (غُلامِى) فلم يتمكنوا من كسر الألف فقلبوها ياء ، كما أنهم لما لم يتمكنوا فى (الزَّيْدِينَ) من كسر الألف قلبوها ياء ، ولا يجوز على هذا قلب ألف التَّثْنية لأنه عَلَم للرفع ، فلو قُلب لم يبق للرفع علامة ، والتَبَسَ بالجر ، فلذلك لم يَجْرِ ألفُ المثنَّى هذا المجرى .هذا وجه القلب .

وأما إبقاؤها على أصلها فلا نظرَ فيه ؛ إذ لايمكن كسرُها وهى باقية على / حالها ، فتركوها كما كانت ، ورَأَوْا ذلك أوْلَى من القلب . ٤١٨

هذا شرح ما قال فى حكم المعتلّ . ثم بقى التنزيلُ على لفظه .

فقوله : «فَذِى جَميعُها الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِى» .

«ذى» مبتدأ ، وهى إشارة إلى المُثُل المذكورة ، والضمير فى

---

(١) وهى لغة هذيل كما سيأتى .

«جَميعُهَا» عائد على «ذى» والضمير المضاف إليه «بَعْدُ» فى التقدير عائد على «الجميع» وفى «فتحها» عائد على «الياء» .

ويريد بالياء ياءَ المتكلِّم المضافَ إليها ، و «ذى» مبتدأ أول ، و «جميعُها» مبتدأ ثان ، و «الياء» مبتدأ ثالث ، و «فتحُها» مبتدأ رابع خبره «أُحتُذِى» والعائد عليه ضمير «احتُذِى» المقامُ مقامَ الفاعل ، والجملة خبر «الياء» والعائد عليه منها هاء «فتحها» و «الياء» وما بعدها خبر «جميعُها» والعائد عليه من الخبر هو المضاف إليه «بَعْدُ» المقدَّر ، و «جميعُها» وما بعده خبرُ «ذى» والعائد عليه هاء «جميعُها» .

فصار هذا الكلام على وِزَان قولك : فَرَسُكَ سَرْجُها فِضَّتُهُ أكثرُها مُحْرَق .

وأراد أن هذه المُثُل تُفتح معها ياء المتكلم .

و «احتُذِى» معناه : التُزِم ، ومن قولك : احتذَيتُ مثالَ كذا ،أى اقتديتُ به واتبعتُه فلم أخالفه ، وإذا كان كذلك فهو مُلْتزَم ، إذ لوجاز غير الفتح لم يكن الفتح مُقْتَدَىً به ، لجواز الانصراف منه إلى غيره .

وهذا صحيح جارٍ فى أقسام المعتل الذى ذَكر ، فلا يجوز إسكان الياء لئلا يَلْتقى ساكنان على غير شَرْطه[1] ، فلا بد من التحريك . ولا يجوز أيضًا الضمُّ ولا الكسرُ لثِقَلهما على الياء ، فلم يبق إلا الفتح لخفتِّة على الياء ، ولذلك تظهر فى المنقوص فتحةُ الإعراب دون ضَمَّته وكسرته .

---

(١) انظر في التقاء الساكنين على غير شرطه : ابن يعيش٩/١٢٠، وما بعدها، والهمع ٦/١٧٦-١٨٢.

وما قال هو صُلْب اللغة ، ونَدر إسكانُها بعد الألف فى قوله تعالى : {ومَحْيَاىْ[(١)]} فى الوصل . وقرأ بذلك من القراء نافعٌ بخلاف عنه[(٢)] .

وكذلك ندر كسرُها مع غير الألف ، فقد حُكى أنها لغة لبعض العرب . وعليها قراءة حمزة من السبعة { ومَا أَنْتمُ بِمُصْرِ خِيِّ[(١)]} وهذا نادر لم يعتد به الناظم .

فإن قيل : فما حكم الياء فى غير هذا ؟ ومن أين يُؤخد للناظم ؟

فالجواب أن الفتح والإسكان فيها جائزان ، فتقول : ياغلامَى وياغلامِى ، وقد قرُئ بالوجهين فى ياءات القرآن على الجملة [(٢)] .

وقد يُستَشعر من كلامه ذلك هنا ، لأنه قال : إن الفتح احتُذِى فى المعتل والمثنَّى والمجموع على حَدِّه ، وهو بمعنى الالتزام كما فُسِّر ، فما عداه إذًا لأيلتزم فيه ذلك ، بل يجوز الوجهان .

ثم قال : «وتُدْغَمُ اليَافِيه والوَاوُ» .

الضمير فى «فيه» عائد إلى «الياء» وقبل ذلك قال : « فَتْحُها » فأعاد مرةً ضميرَ المونث ، ومرةً ضميرَ المذكر ، لأن الحروف تُذَكَّر تارة ، وتُؤَنَّث أخرى،

---

(١) سورة الأنعام / آية : ١٦٢ .

(٢) السبعة لابن مجاهد ٢٧٤ ، والنشر لابن الجزرى ٢/٢٦٧ .

(١) سورة ابراهيم آية : ٢٢ .

وانظر : السبعة ٣٦٢ ، والنشر ٢/٢٩٨ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٦ وقد احتدم الخلاف بين النحاة والقراء حول هذه القراءة .

(٢) جرت عادة المؤلفين فى «علم القراءات» أن يفردوا باباً فى «الأصول» لياءات الإضافة المختلف فى فتحها وإسكانها فى القرآن الكريم ، كمل جرت عادتهم بأن يعقدوا فى «الفرش» فصولا فى آخر كل سورة يذكرون فيها مافى السورة من ياءات الإضافة المختلف فيها ، ومذاهب القراء فى فتحها أو إسكانها .

وانظر مثلا : النشر ١/١٦١ ، وما بعدها .

كما قال الراعى ، أنشده سيبويه[1] :

كَمَا بُيِّنتْ كافُ تَلُوحُ ومِيمُهَا

وأنشد أيضًا [2] :

كَافًا ومِيمَيْنِ وسِيًنا طَاسِمَا

ويعنى أن الياء والواو اللَّذَيْن يقعان قبل ياء المتكلم يُدغمان فى ياء المتكلم . أما الياء فيَجتمع المثلان فيُدغم الأولُ فى الثانى ، فتقول : قَاضِيَّ وغَازِيَّ ، ومررتُ بابنَيَّ .

وأما الواو فلا يصح إدغامها فى الياء وهى واوٌ ، وإنما حكُمها أن تُقْلب ياء للعلة / المتقدِّمة ، وحينئذٍ تُدغم فى الياء ، لا أن تدغم قبل القلب ، إذ لايمكن ذلك ، فكان حقه أن يحرِّر وجهَ العمل . ٤١٩

والجواب أن إدغام الواو فى الياء ، وإن كان لايصح إلا بعد القلب ، أطلق عليه إدغاماً ، ولم يُشْعِر بالقلب ، كما يُطلق عامةُ النحويين فى الحرفَيْن المتقاربين لفظَ الإدغام ، من غير أن يُشعروا بقلب الأول حتى يَصيرَ مع الثانى مِثْلَيْن ، إذْ لايصح إدغامُ الحرف فيما ليس مثلَه . فلما كانوا يُسامحون أنفسَهم فى هذا القَدْر تابعهم الناظم فيما هو مثلُه وأيضًا فإنه أطلق القولَ بالإدغام ، ولم يُبَين كيفيةَ الوصول إليه ، إذ ليس موضَعه ، وإنما بَيَّنه فى «التصريف» فمنه يُؤخذ ذلك لا من هنا .

(١) الكتاب ٣/٢٦٠ ، والمقتضب ١/٣٧٢ ، ٤/٤٠ ، والجمل ٢٨٦ ، وابن يعيش ٦/٢٩ واللسان (كوف) .

وصدره : أَهَاجَتْكَ آياتُ أبانَ قديمُها

ويروى : أشَاقَتْك أطلالُ تَعَفَّتْ رسُومُهَا

شبه آثار الديار بحروف الكلمة ، على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم.

(٢) الكتاب ٣/٢٦٠ ، والمقتضب ٤/٤٠ ، والجمل ٢٨٦ ، وابن يعيش ٦/٢٩ ، والمخصص ١٧/٤٩

والطاسم : الدارس ، وكذلك : الطامس . والقول فيه كالقول فى سابقه ، استشهاداً ومعنى .

ولما كانت الضمة قبل الياء لاتَثْبُت ، بل تُقلب كسرة لمناسبة الياء ، ولتصِحّ– نَبَّه على ذلك بقوله : «وإنْ ماقَبْلَ وَاوٍ ضُمّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ»

يَعنى أن الواو المدغمة فى ياء المتكلم إن كان قبلها ضمةٌ كُمْسلمِونَ وصَالحِونَ – فالحكمُ التصريفىُّ فيهما مضافيْن إلى الياء يُؤَدِّى إلى قلب الضمة كسرة ، وذلك سيأتى ذكره فى «التصريف» إن شاء الله .

ووجهُ قلب الضمة هنا استثقالُها ، لعدم مناسبتها للياء ، بخلاف الكسرة، فإنها تناسب الياءَ بعدها ، فيزول الاستثقال ، ويَسْهُل النطق .

وهذا معنى قوله : «فَاكْسِرْهُ يَهُنْ» أى اكسر الحرف المضموم يَسْهُل النطقُ بالكلمة ، تقول : هانَ الشئُ يَهُونُ ، هَوْنًا ، إذا خَفَّ ، وهَوَّنَهُ اللهُ ، أى خَفَّفه وسَهَّله .

فأما إن لم يَنْضم ما قبل الواو فلا يُكسر بعد إدغامها فى الياء ، بل يبقى على حالته بمقتضى المفهومِ الشَّرْطِىِّ فى قوله : «وإنْ مَا قَبْلَ واوٍ ضُمّ فاكْسِرْهُ» فتقول فى (مُصْطَفَوْنَ) : مُصْطَفَىَّ ، فتترك ما قبل الياء على فَتْحه ، وكذلك تقول فى (مُوسَوْنَ) : مُوسَىَّ ، وفى (الأعْلَوْنَ) : أَعْلَىَّ . وما أشبه ذلك .

وإنما لم يكْسَرْ لأمرين :

أحدهما أن سبب الكسر فى (زَيْدِىَّ) استثقالُ الضمة ، وهى هنا مُنْتَفية ، فلا مُوجِب للانتقال إلى الكسر مع أن الفتح قبل الياء غير مُسْتثقل .

والثانى أنهم لو كَسروا هنا لالْتَبس المقصورُ بالمنقوص فى الجمع المضاف إلى الياء ، فإنك تقول فى (قَاضُونَ) : قاضِىَّ . فلو قلت فى (مُوسَوْنَ) :مُوسِىَّ : لأوهم أنه جمع (مُوسٍ) لاجمع (مُوسَى) فالفتحة قبل الواو فى (مُوسَوْنَ) إنما هى مُحْرِزَة للألف المحذوفة ، فلا سبيلَ إلى زوالها لغير مُوجِب .

واعلم أن قوله : «وإنْ ما قَبْل واوٍ ضُمَّ فاكْسرِهْ» مُشْكل ، فإن الواو في الحكم الذى قَررً إما أن تكون موجودة لم تَنْقلب بَعْدُ إلى الياء ، أو قد انقلبت إلى الياء ، فإن كانت لم تَنْقلب بعدُ فلاسبيل إلى الكَسْر ، لأن الواو تَطْلُب بضم ما قبلها ، ولا يتأتىً الكسرُ معها .

وإن كانت قد انقلبت كان تعبيره بالواو غيرَ صحيح ، لأن الواو فى الحال معدومة ، والياء هى الموجودة ، فكان الأحقَّ أن يقول : وإنْ ما قبلَ

٤٢٠ ياءٍ ضُم فاكْسرِهْ ، لأنه قد أمرَ بقَلْبها ياء / بقوله : «وتُدْغَم الْيَافيهِ والواوُ»

فإذا كانت الواو قد أُدغمت فهى ياءٌ لا واوٌ ، فكلامُه على كلا التقديرَيْنِ لايستقيم .

والجواب عن ذلك أنا نَلتزم كلَّ واحد من التقديرَيْن ، فإنه يمكن أن يُقصد أحدُهما ، لصحة كل واحد أن يُنَزَّل كلامُه عليه .

أما إن أراد الثانى ، وهو أن تكون الواو قد انقلبت ، ثم كُسِر ما قبلها – فعبارته صحيحة ، وإنما ذكَر الواو اعتباراً بما كانت عليه فى الأصل ، فكأنه يقول : وإن كان ما قبل الواو المنقلبة الآن مضموماً فاكْسرِهْ يَسْهُلْ بذلك النطقُ بها .

ومعنى ذلك أن للواو فى الإعلال حكمين :

أحدهما إدغامُها فى الياء ، والآخر كسرُ ما قلبها .

ولو عَبَّر بهذه العبارة لم يكن عليه اعتراض ، فكذلك ما قال . وهو ظاهر . وأما إن أراد الأول ، وهو أن يقع الكسرُ قبل الانقلاب ، فإن ذلك صحيح أيضا فى الصَّنْعة التَّصْريفيَّه ، بناء على أحد الوجهين الجائزين فى الإعلالين إذا عَرَضا فى الكلمة : بأيِّهما يُبْدأ ، أبأ ولهما أم بآخرهما

فهذا على البدء بأولهما . ووجهُه أنه ينبغى أن يكون العمل فى التغيير على حسب العمل فى النطق ، لِيجْتَاز بالحروف وقد ترتَّبت على حسب ما يُوجبه العملُ فيها

وما أُورد ، من أن الواو تَطْلب بضم ما قبلها ، فغيرُ وارد ، لانهم لمَ يقصدوا إقرار الكسرة مع بقاء الواو ، فهنالك يلزم المحذور المذكور ، وإنما قَصدوا بالكسر أن تَنْقلب الواو ياء ، لِيتَوَصَّلوا إلى الإدغام ، لأن الواو لاتُدغم فى الياء إلا بعد قلبها ياء ، فمِنْ شأنهم أن يُعلِوُا الحركة والحرف ، لا لعلَّةٍ فيه ، بل لِيَتوَصَّلوا إلى ما قصَدوا ، من الإعلال فى موضع آخر . ألاَترى أنهم قالوا فى وَجْه تصريف (مَطَايَا) : إنه لما صار إلى (مَطَائِىُ) على مثال (مَطَاعِيُ) قلبوا كسرة الهمزة فتحة ، لا لعِلَّة هنالك ، بل لِيَتَوَصَّلوُا إلى قلب الباء التى بعدها ألفا ، فصار (مَطَاءَ يُ) ، ثم قلبوا الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وكذلك (أَوَزَّةٌ) أصله (أَوْزَزَةٌ) على (أَفْعَلَةٌ) فأرادوا أن يتوصلوا إلى إدغام المثلَيْن لثِقَلهما فى النطق ، فلم يُمكِنْهم ذلك مع تحريك الزاى الأولى ، فنقلوا حركتها إلى الساكن قبلها ، لا لِعلَّة فيها نفسِها ، بل لِيَتَوصَّلوا إلى الإدغام .

وأمثلة هذا الأصل فى «التصريف» كثيرة جداً ، أصلها كلهاأنهم ممَّا

يُقْدِمون على التَّغيير عَبْطَةً[١] . ليتوَصَّلوا إلى التغيير القياسى ، ولذلك إذا فرضنا أنهم أدغموا فى مسألتنا قبل الكسر فلا بُدَّلهم من قلب الواو ياء ، لِيَتأتَّى لهم الإدغام ، وإلا فلا يمكن مع بقاء الواو على حالها ، فالسؤال بعينه لازمٌ فيه ، إذ يقال : كيف يصح قلبُ الواو ياء وقبلَها ضمة ، وهذا غير مستقيم فى القياس ، لأن الضمة تَقْلب ما بعدها من ياءٍ ساكنةٍ إلى الواو ، كما فى (مُوقِنٍ ، ومُوسِرٍ) أصله (مُيْقِنٌ ، ومُيْسِرٌ) فما أَلْزم السائلُ فى الابتداء بالكَسْر قبل الإدغام لازمٌ له الابتداء بالإدغام قبل الكسر ، وكلاهما إعلال أيضًا لغير مُوجِب ، بل لِيُتَوصَّل به إلى إعلالٍ آخر يصح فى قياس الصناعة ، فإن قلب الواو ياء لامُوجِب له إلا التوصُّل ، كما أن
٤٢١ قلب الضمة / كسرة لا مُوجب له إلا التوصُّل ، فالإعلال للتوصل لا يَمنع منه مانعُ لفظى ، وإلاَّ كان نقضًا للغرض ، وإنما يكون مانعًا مع فرض بقاء اللفظ بعدُ على حاله ، وذلك غير موجود فى مسألتنا .

فإن كان الناظم قَصد قَلْب الضمة كسرة ، والواوُ بعدُ لم تنقلب ، فهو بناءٌ على طريقة الابتداء بتغيير أول المعتلَّين .

وعلى هذا الترتيب يكون قوله : «فاكْسِرْه يَهُنْ (معناه اكْسِرْ ما قبل الواو الموجودة بَهُن الإدغامُ ، فيكون ضمير «يَهُنْ»)[٢] عائدا على الإدغام المفهوم من قوله : «وتُدْغَمُ الْيَافِيهِ والواوُ» .

وإنما يَسْهُل الإدغام بذلك ، لأنك إذا قلبتَ الضمةَ كسرةً لم يصح للواو ، وهى ساكنةٌ ، استقرارُ بعدها ، بل يجب قلبُها ياء ، كواو (مِيزَان ،

(١) يقال : عَبط الذبيحةَ ، يَعْبِطها عَبْطا ، واعتبَطها اعتباطاً ، إذا نحرها من غير داء ولاكسر ، وهما سمينة فتيّة . ومات عَبْطةً ، أى شابًا ، وقيل : شابًا صحيحًا . هذا أصل المادة ، والمراد هنا التغيير بدون سبب واضح . وقوله : «ممًا» معناه «رُبَّمَا» وهو منتشر فى كتاب سيبويه .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

وميَعاد) أصله (مِوْزَان ، ومِوْعَاد) وإذا انقلبت حصل الإدغام لوجود شَرْطه ، فهو لذلك سَهْل .

بخلاف ما إذا كان ما قبل الواو باقيًا على ضَمِّه ، فإن قلب الواو إذ ذاك فيه تَكَلُّفٌ فى الصناعة ، كما سيَذكره بُعَيْد هذا .

وإن كان قد قصد أن الكسر حصل بعد الإدغام ، على ما تقدم – فشاذٌّ على الوجه الآخر فى الإعلالين إذا وَرَدا ، بأَيِّهما يُبْدأ ؟ وهو البَدْء بآخرهما .

ووجهُه أن الأواخر أضعفُ من غيرها ، فلذلك كثر الإعلال فيها دون الأوائل(١) ، فكأنهم ، على هذا الوجه ، أرادوا الإدغام ، فاحتملوا قلب الواو ياء، ليتوَصَّلوا إلى ذلك ، ثم ناسَبُوا بين الياء والحركة ، بأن قلبوا الضمة كسرة ليهُوْنَ النطق ، كما تقدم فى تفسيره .

فإن قيل : فقد تحصَّل إذ فى قوله : «فاكسِرْهُ يَهُنْ» تفسيران ، كلاهما تعليلُ للكسر ، أحدهما أن يكون المعنى : يَسْهُل النطق به مع الياء ، وهو على طريقة البدء بآخر التَّغييرَيْنْ .

والثانى أن يكون المعنى : يَسْهُل الإدغام ، أو التوصُّل إلى الإدغام ، وهو على الطريقة الأخرى .

وهذان التعليلان غيرُما ذكره الناس ، إذ العباره المعتادة فى هذا أن يقال: وقُلِبت الضمة كسرةً لتصحَّ الياء ، يريدون أن الضمة لوبَقيت بعد قلب الواو ياءً لم يَسُغْ للياء أن تبقى على حالها ، بل تصير إلى أصلها من الواو ، للضمة قبلها ، وذلك نقضٌ للغرض .

فهذا تعليلهم ، وهو مناسب . وما تقدم أمرٌ آخرُ غريب ، فكان الأَوْلَى أن

---

(١) فى الأصل ، و(ت) «دون الأواخر» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبته من (س) .

يعلِّل بما قاله الناس .

فالجواب أن كلا التعليلَيْن صحيح فى نفسه ومناسب ، وغير خارج عما قاله الناس .

أما تسُهْيل النطق فهو الحِكْمة فى صحة الياء إذا كُسر ما قبلها ، أو قَلْبِها واوا إذا بقى على ضمه ، فإنك إذا قلت : (زَيْدُىٌّ) فضممت الدال بعد قلب واو الرفع ياء – كان ذلك ثقيلا ، تطَّرِح العربُ التكلمَ بمثله ، فلا بد من أحد أمرين :

إما أن لاتُراجع الأصل ، فتقول : (زيْدُوىَ) لتَتنَاسَب الواوُ والضمة ، فيَسْهُل النطق بهما .

وإما أن تكَسْرَ ما قبل الياء لتتناسب الياء والكسرة فيسهل النطق
بهما أيضا ، إلا أن الأول يلزم منه الرجوع / إلى ما فَرُّوا منه ، من ٤٢٢
اجتما ع الواو والياء وسَبْق إحداهما بالسكون ، وهو ثقيل فى النطق ، فلم
يَبْقَ إلا الثانى .

فما عَلَّل به الناظم هو حِكْمةُ ما عَلَّل به الناس ، والحكمة إذا كانت ظاهرةً منُضَبِطةً فالتعليلُ بها جائز حسبما أَصلَّه أهلُ الأصول .

وإنما عَلَّل النحاة الكسرَ بتصحيح الياء بناءً على إحدى الطريقتين .

وأما تسهيل الإدغام فهو ، وإن لمَ ينُصُّوا عليه على الخصوص ، فهو فى قوة المنصوص عليه ، فإنه داخل تحت قاعدة «الإعلالُ الذى يُتَوصَّلُ به إلى إعلالٍ آخر» وأكثر النحاة لم يُفَرِّعوا فى مسألتنا عليه ، مع أنه صحيح فى نفسه ، وهو تعليل بالمَظِنَّة ، والأول تعليلُ بالحكمة .

فإن قيل : فما رأى الناظم فى اختيار إحدى الطريقتيْن؟

فالجواب أن مذهبه محتَمل ، لا أقطعُ له على أحد الوجهين ، ولعلهما معًا جائزان عنده ، إلا أن الذى اختار ابنُ جنى أن الأول هو الموافقُ لطريقة الملاطَفة والملاينة ، وتركِ العُنْف على اللفظ إلا تدريجا وَتأْنيسًا ، كما إذا قلت فى (أجْرٍ) جمع (جَرْو) وأصله (أجْرُوٌ) : إنهم قَلبوا الضمة كسرةً أولا ، لأنها أضعف ، ثم تدَرَّجوا إلى قلب الواو ياءً لأجلها ، فلم يقْدُموا على الحرف الأقوى إلا بعد أن أنَّسُوا بالإقدام على الحركة الضعيفة ، ولو عكسوا لكان إقدامًا على الأقوى من غير تدريج ولا تَأْنيس ، فلم يكن موافقا للملاطفة . وعلى هذا يكون رأيه فى مسألتنا البدءَ بقلب الضمة كسرة .

وقد نَصَّ على مثلها فى كتاب «الخصائص»(١) .

واعلم أنى إنما تَتَبَعَّتُ هذا الموضع هنا ، وكان اللائق به «باب التَّصْريف» لأن الناظم لم يتعرَّض للمسألة هنالك ، وإنما ذكَر هناك قلبَ الواو ياء ، وإدغامَ الياء فى الياء ، وتَرَك ذكرَ انقلاب الضمة كسرة ، فأظنُّه إنما تَرك ذلك هنالك إحالةً على هذا الموضع . وسيأتى التَّنْبيه على ذلك إن شاء الله . فكان تَخْلِيصُ المسألةِ هنا بحسب ما أعطاه النَّظَرُ فى كلامه أوْلَى .

ثم قال : «وألفًا سلِّمْ» يعنى أن الألف فى آخر المعتلِّ بخلاف الياء والواو ، فالحكم فيها أن تُبْقيها على حالها دون إعلال أو قلب ، كانت الألف للتَّثْنية أو لغيرها ، ولا تَقْلِب ألف التَّثْنية هنا أصلا .

وأما ألف المقصور فعدمُ القلب وتركُها سالمةً هى اللغة المشهورة .

وجاء فى المقصور خاصةً عن هذيل قلبُ الألف ياء وإدغامُها فى الياء كالواو . وبَيَّن ذلك بقوله : «وفى المقْصورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلاَبُها ياء حَسَنُ » الضمير

---

(١) انظر : الجزء ٢/٤٧٠ «باب فى ملاطفة الصنعة» .

في «أنقِلاَبُها» راجع إلى ألف المقصور ، يَعنى أن انقلاب الألف فى المقصور ياء عند هُذَيْل حَسَنٌ ، فتقول : (عَصَىَّ) فى عَصَاىَ ، و(هُدَىَّ) فى : هُدَاىَ ، وما أشبه ذلك . ومن ذلك قرءاة عاصم الجَحْدرى ، وابن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر البصرى[١] - {فَمَنْ تَبِعَ هُدَىَّ}[٢] و{إِنَّهُ رَبِّى أَحْسَنَ مَثْوَىَّ}[٣]/ و {قَالَ هِىَ عَصَىَّ}[٤] ورُوِيت عن النبى صلىَّ اللهُ ٤٢٣
عليه وسلم .

وكذلك قرأ ابن أبى إسحاق وابن أبى عَبْلة وعاصم الجحدرى وعيسى بن عمر (يَابُشْرَىَّ هَذَا غُلاَمٌ)[٥] وقال أبو ذُؤَيْب الهُذَلى[٦] :

سَبَقُوا هَوَىَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهمُ
فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

(١) البحر المحيط ١/١٦٩ .

(٢) سورة البقرة / الآية : ٣٨ .

(٣) سورة يوسف عليه السلام / الآية : ٢٣ ، وانظر : البحر المحيط ٥/٢٩٤ .

(٤) سورة طه / الآية ١٨ ، انظر : البحر المحيط ٦/٢٣٤ .

(٥) سورة يوسف عليه السلام / الآية : ١٩ ، وانظر : البحر المحيط ٥/٢٩٠ .

(٦) المحتسب ١/٧٦ ، وابن الشجرى ١/٢٨١ ، وابن يعيش ٣/٣٣ ، والتصريح ٢/٦١ ، والأشمونى ٢/٢٨٢ ، والهمع ٤/٢٩٨ ، والدرر ٢/٦٨ ، والعينى ٣/٤٩٣ ، وديوان الهذليين ١/٢ والبيت من قصيدة له ، يرثى بنيه الخمسة الذين ماتوا جميعا فى طاعون واحد . وأعنقوا : أسرعوا ، من (العَنَق) بفتحتين ، وهو نوع من السير السريع ، أو تبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا : اخترمتهم المنية ، واختطفتهم واحدا بعد واحد .

والضمير فى قوله : «سبقوا» عائد على بنيه الذين ذكرهم فى بيت سابق ، وهو :

أَوْدَى بَنِىَّ وأَعْقَبونى حَسْرَةً عند الرُّقَادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ

وأنشد قُطْرب وغيرُه للُمنَخَّل اليَشكُرِى[1] :

يُطَوِّفُ بِى عِكَبٌ فى مَعَدٍّ
وَيْطعُنُ بالصُّمُلَّةِ فى قَفَيَّا
فإن لم تَثْأرا لى مِنْ عِكَبٍ
فلا أَرْوَيْتُمَا أبدًا صَدَيَّا

وقال أبو دُؤَاد[2] :

فَأَبْلُونِى بَلِيَّتُكُمْ لَعَلِىّ
أُصَالِحُكُمْ وأسْتَدرِجْ نَوِيَّا

وهُذيل : حَىٌّ من مُضَر ، وهو هُذَيْل بن مُدْرِكة بن إلياس بن مُضَر ، أخو خُزَيْمة ابن مُدْرِكة ، أمهما هِنْدُ بنت وَبَرة أخت كَلْبْ بن وبَرة .

وفى قوله : «انْقلاَبُها ياءً حَسَنٌ» ما يُشْعر بأن هُذَيْلا لاَتلتزم قلب الألف مع ياء المتكلم ، بل قد تَقْلب وقد لاتَقْلب ، لقوله إن ذلك عندها حسن ، ولم يقل : إنه واجب ، وذلك مقتضى كلامه فى «التَّسْهيل» إذ قال : وإن كان ألفًا لغير تَثْنيه

---

(١) الخصائص ١/١٧٧ ، والمحتسب ١/٧٦ ، وابن يعيش ٣/٣٣ ، واللسان (عكب ، حرر) وعكب : صاحب سجن النعمان بن المنذر . والصملَّة : الحربة . وصَدَىٌّ : يريد : صَدَاى . والصدى – فى زعم الجاهلية – طائر يخرج من رأس القتيل ، يسمونه (الهامة) لايزال يصيح عند قبره ، ويقول : اسقونى ، حتى يؤخذ بثأره . وكانت المتجردة زوج النعمان تهوى المنخل ، فرآها النعمان يوما وهى تلاعبه فدفع به إلى عكب صاحب سجنه ، فقيده ، وجعل يطعن فى قفاه بالصملة .

(١) الخصائص ١/١٧٦ ، ٢/٣٤١ ، ٤٢٤ ، وابن الشجرى ١/٢٨٠ ، والمغنى ٤٢٣ ، ٤٧٧ . واللسان (علل) وديوانه ٣٥٠ ، وقبله :

ألم تَر أننى جاورتُ كعبًا   وكان جوارُ بعض الناس غَيَّا

وقوله : «فأبلونى» من : أبلاه ، إذا صنع به صنعا جميلا ، والبلية : اسم منه وأستدرج : أرجع أدراجى حيث كنت . والنوى : الوجه الذى يقصده المسافر من قرب أو بعد .

يقول : أحسنوا إلى ، فإنكم إن أحسنتم فلعلى أصالحكم وأعود حيث كنت ، جاراً لكم .

جاز فى لغة هُذَيل القلبُ والإدغام[1] ، ولم يقل : وجب ذلك .

وأيضًا ففي قوله : «حَسَن» تنبيهُ على أن هذا القلب فى لغة هُذَيْل ليس بقبيح ولا مختصٍ بالشعر ، بل هو مما يُسْتَحسن استعمالهُ فى نظمها ونثرها ، وهو تحرُّز حَسَن ، غير أن فى تخصيصه ذلك الحكم بُهَذيْل نظرا ، فإن ابن جنِّى نَقل أن هذا القلب شهير فى غير هُذَيْل ، فليس بخاصٍ بها وحدها[2] .

ويدل على ذلك أن أبادؤَاد قد قلب الألف حين قال [3] :

* وأَسْتَدرِجْ نَوَيًّا*

وهو يَنْتسب إلى إياد بن نزار أخى مُضَر الذى تنتسب إليه هُذَيل ، فلا يَثْبت اختصاصُ هُذِيل بذلك ، فكلام الناظم مُعْتَرض إذًا .

والجواب من وجهين :

أحدهما أنا لانسلِّم أن كلامه مُشعر بالاختصاص ، وإنما فيه تصريح بأن ذلك الحكم منقول عن هُذَيْل ، وليس فيه ما يعطى مفهومًا يقتضى أن غير هُذيْل لا يفعلون ذلك إلا مفهوم اللَّقَب[4] ، وهو غير ثابت . وإذا لم يُعط مفهومًا فلا إشعار فى كلامه بالاختصاص ..

والثانى أنا إن سلَّمنا أنه لم يَشْتهر به عنده غيرهم أو لعله لايرى القلبَ عند غيرهم حسنًا، ولا معمولاً به قياسا ، فلذلك أشار إلى الاختصاص . والله أعلم .

و «ما» من قوله : «وإنْ ما قَبْلَ واوٍ» مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعله ، بفعل

(١) التسهيل : ١٦٢ .

(٢) انظر : الخصائص ١٧٦/١ ، ١٧٧ .

(٣) هو أبو دؤاد ، وسبق البيت بتمامه .

(٤) مفهوم اللقب – عند الأصوليين – هو تخصيص اسم غير مشتق بحكم ، كقولنا : محمد رسول الله ، فإن هذا الحكم لايقتضى أن غيره صلى الله عليه وسلم ليس برسول ، وكذلك يقال فى قول الناظم : «وفى المقصور عن هذيل انقلابُها ياء حسن» .

مضمر مبنيٌّ له ، دَلَّ عليه «ضُمُّ» الظاهر .

و«ألفًا» مفعول «سَلِّمْ» و «في المقصور» متعلق بـ «انقلابُها» وهذا شذوذ ، لأن «انقلاب» مصدر موصول ، فلا يتقدم عليه ما في صلته ، لكن يقال بجوازه في الضرورة مراعاةً لمن قال بجواز ذلك في نحو (وكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ[1]) ونحو قول الشاعر[2] :

/ أزَوْجِيَ هَذَا بالرَّحَى المُتَقَاعِسُ ٤٢٤

و «عن هُذَيْل» متعلق باسم فاعل حال من «الانقلاب» أي حالة كون الانقلاب عن هُذَيْل .

---

(١) سورة يوسف / الآية : ٢٠ .

(٢) الخصائص ١/٢٤٥ ، والمنصف ١/١٣٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٩٦ ، واللسان (ردع) وينسب لنعيم بن الحارث السعدي ، أو للهذلول بن كعب ، وصدره :

تقولُ وصَكَّتْ صَدْرَها بيَمِينِها

والمتقاعس : الذي يخرج صدره ، ويدخل ظهره ، وتلك صورة من يطحن بالرحى وكان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة ، ولم يدخل بها بعد ، فمرت به في نسوة وهو يطحن بالرحى لضيوف نزلوا به ، فقالت : أزوجي هذا ؟ تعجباً واحتقاراً له .فقال هو الأبيات . ويروى «أبَعْلِيَ هذا»؟

إعمال المصدر

هذا الباب يَذكر فيه إعمالَ المصدر الموصول ، وذلك أن المصدر على قسمين ، عاملٍ وغير عامل .

فغير العامل هو ما جاء للتوكيد وماجرى مَجراه ، نحو : ضربتُ ضَرْبًا ، وضربتُ ضَرْبةً، وضَرْبتَيْن ، وقعَد القُرْ فُصَاءَ ، وما أشبه ذلك .

فهذا لايعمل ، لأن مدلوله الجنسُ ، أو نوعٌ من أنواعه ، أو فردٌ من أفراده ، ولا دلالةَ فيه على العلاج ، فلا رائحةَ فعلٍ فيه . وقد تقدم حكم هذا القسم فى «باب المفعول المطلق» .

والعاملُ على ضربين : ضربٌ يعمل عملَ فعله بالنيابة عنه ، وذلك كالنائب عن فعل الأمر ، نحو : ضَرْبًا زيداً ، أو غير فعل الأمر ، نحو: أضَرْبًا زيدًا ؟

* أعَلاَقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ[1] *

وقد تقدم هذا الضرب أيضا .

وضربٌ يعمل لتقديره بالفعل مع حرف مَصْدَرِىٍّ ، وهو الذى يسمى «المصدر الموصول» لأنه مقدَّر بحرف موصول ، وهو (أنْ) أو ما جرى مجراها .

فأخذ الآن يذكر أحكام هذا المصدر ، فقال :

---

(١) جزء بيت للمرار الأسدي ، وهو بتمامه :

أعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّد بعدمـــا ... أفنانُ رأسِكَ كالثَّغام المُخْلِسِ

والبيت من شواهد الكتاب ١١٦/١ ، والمقتضب ٥٤/٢ ، وابن الشجرى ٢٤٢/٢ ، وابن يعيش ١٣١/٨ ، ١٣٤ ، والمغنى ٣١١ ، والخزانة ٢٣٢/١١ ، والهمع ١٩٤/٣ ، والدرر ١٧٦/١ ، واللسان (علق). والوليد : تصغير الولد . والتصغير هنا للتحبيب والأفنان : جمع فَنَن ، وهو الغصن ، وأفنان الرأس : خصل شعره . والثَّغام : نبت إذا يبس صار أبيض ، أو نبت له نَوْر أبيض والمخلس : ما اختلط فيه السواد بالبياض .

يصف كبرسنه ، وأن الشيب قد جلل رأسه ، فلا يليق به اللهو والصبا .

بِفِـعْلِهِ الْمَصْـدرَ أَلْحِقْ فى العَـمَلْ
مُـضَـافًـا أوْ مُـجَـرَّدًا أوْ مَعَ أَلْ
إنْ كـانَ فِـعْلٌ مَعَ أَنْ أو مَـا يَحُلْ
مَــحَلَّهُ ولاسْمِ مَــصْــدَرٍ عَـمَلْ

يعنى أن المصدر يُلْحَقُ بفعله الذى اشْتُقَّ منه فى عمله مطلقا ، من رفع أو نصب ، وعملٍ فى جميع المفعولات وما أشبهها ، كما كان الفعل كذلك ، لايضعف[1] عن مرتبة فعله فى ذلك ، وذلك قياس مُطَّرِد .

فيرفعُ الفاعلَ نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ ، وعَظُم نَفْعُ زيدٍ وحلمُه ، وضَرَرُ عمروٍ وجَهْلُه .

واسمَ «كان» نحو : أعجبنى كونُ عَدُوِّنا المقهورَ . وينصب المفعولَ نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ عَمْرًا ، وإكرامُ أخيك عمراً .

وخبرَ «كان» نحو : أعجبنى كونُ زيدٍ قائمًا .

والظرفَ نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ أمامَكَ ، وإكرامُ عمروٍ يومَ الجُمُعة.

والمفعولَ معه ، ومن أجله نحو : أعجبنى إتيانُ البَرْدِ والطَّيَالسةَ ، وأعجبنى ضربُك زيداً تأديبا له .

والحالَ نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ ضاحكًا . وما أشبة ذلك .

وأيضًا فيتعدَّى تعدىَ فعله ، فتقول : مرورُك بزيدٍ حَسَنٌ ، وإعراضُك عن عمرو قبيحٌ ، ورغبتُك فى الخير خيرٌ ، وإكرامُك زيدًا حَسَنٌ ، وإعطاؤُك زيدًا درهمًا جزاءٌ له ، وعلمُك زيدًا قائمًا معروفٌ ، وإعلامُك زيداً عمراً أخاه غريبٌ ، وأَمْرُك زيداً الخيرَ خيرٌ ، ونحو ذلك.

وأيضاً لَمَّا قال : «بفعْله المَصْدَرَ الحِقْ فى العَمَلْ» ولم يُقيِّد فعلاً من فعل - دَلَّ على أنه / يعمل عمل كل فعْل ، ما ضياً كان أو حاضراً أو ٤٢٥
مستقبلاً ، فتقول : أعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمراً أمسِ ، ويعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً الآنَ أو غداً.

---

(١) فى الأصل ، و (ت) «يضعف» بدون «لا» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبته من (س) هوالصواب .

بخلاف اسم الفاعل ، فإنه لايعمل إلا بمعنى الحال أو الاستقبال .

قال المؤلِّف : لأن المصدر أصل ، والفعل فرعه ، فلم يَتَقَيَّد عمله بزمان دون زمان ، بل يعمل عملَ الماضى والحاضر والمستقبل ، لكونه أصلَ كلٍّ واحدٍ منها ، بخلاف اسم الفاعل ، لأنه عمل لشَبَهِه[1] ، فتَقَيَدَّ عملهُ بما هو مشبهُه ، وهو المضارع[2] .

هذا ما قال ، ولذلك يقدَّره بالماضى والمضارع ، وإنما تعذَّر تقديرُه بفعل الأَمْر ، لأن الحروف المصدريَّة لاتوصل بفعل الأمر ، حسبما يذكر بحول الله .

فعلى هذا كلِّه احتوى قولهُ : «بِفِعْلِه المَصْدَرَ أَلْحِقْ» .

و «المصدرَ» منصوب بـ «أَلْحِقْ» وبه تعلَّق المجرورات معًا ، وهما «بِفِعْلِه ، وفى العَمَلِ» وضمير «بِفِعْلِه» عائد على «المصدر» .

وإنَّما قيدَّ هذا الإلحاق بالعمل ، لأن ذلك هو المقصود ، إذْ لا يُلْحق به فى غير العمل من الأحكام الجارية على الفعل ، لأن الفعل والمصدر نوعان متباينان، هذا فعلٌ تَجْرِى عليه أحكامُ الأفعال ، وهذا اسمُ تَجْرِى عليه أحكام الأسماء .

وأَوَّلُ ذلك أن الفعل يدل على زمان الفعل الواقع من الفاعل ، ما ضيًا وحالاً ومستقلاً ، والمصدر ليس كذلك .

والفعلُ مبنيٌّ لفاعله فلا يُستغنى عنه ، والمصدر ليس كذلك .

والفعلُ لايقع مبتدأً ، ولا فاعلاً ، ولامفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه ، ولامفعولاً يُسَمَّى فاعلُه ، ولانحو ذلك ، والمصدر بخلاف ذلك .

وبالجملة فهذا اسمٌ ، وهذا فعلٌ ، فلذلك قال : «فى العَمَلِ».

ثم قال : «مُضافًا أْو مُجَرَّدًا أَوْمَعَ أَلْ»

---

(١) في شرح التسهيل للناظم «للشبه» .

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ – أ) مع اختلاف يسير .

يريد أن هذا الحكم جارٍ على المصدر فى جميع أحواله ، من كَوْنه مضافًا ، أوبالألف واللام ، أو مجَّردًا منهما ، أى إن إضافته أو دخولَ الألف واللام عليه ، وإن كانا مما يَخْتَصُّ بالأسماء ، لا يُؤَثِّران فى عمله عملَ فعله ، بل يبقى عملُه كالمجرَّد منهما ، فكما لا يُؤَثِّر التنوينُ ، وإن كان من خصائص الأسماء ، كذلك لا تُؤَثِّر الإضافةُ ولا الألفُ واللام .

إلا أنه فى هذه الوجوه ليس على رُتْبةٍ واحدةٍ فى العمل ، بل على مراتبَ فى الحُسْن والكثْرة ، فعمله مضافًا أكثرُ من عمله غير مضاف . قال المؤلف : لأن الإضافة تَجْعل المضاف إليه كالجزء من المضاف ، كما يَجْعل الإسنادُ الفاعلَ كالجزء من الفعل ، وتَجْعل المضافَ كالفعل فى عدم قبول التَّنْوين والألف واللام.(1)

وعملُه منوَّنًا أكثرُ من عمله بالألف واللام، فالترتيب في الحُسْن والكثرة على حَسَب مارَتَّبه الناظم، فكأنه قصد بذلك التَّنْبيه.

وهذا ليس مُتَّفَقًا عليه فقد قيل : إن المنوَّن أقوى، ثم المضاف، ثم نو الألف واللام. وإنما يعنون : أقوى في القياس. صَرَّح بذلك صاحب «الإيضاح»(2) لموافقته الفعلَ في التنكير.

والناظم اعتبر الكثرة، ولا شك أن المضاف أكثرُ في الإعمال من غيره، فصار الخلاف / وفاقًا . ٤٢٦

فمثال إعماله مضافًا قولُك : أعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمرًا، وإكرامُ بِشْرٍ خالدًا.

ومنه في القرآن {ولَولاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَتُهُ في الدُّنْيَا

(1) المصدر السابق (ورقة ١٥٧ - ب)

(2) يعنى أبا على الفارسى رحمه الله ، وانظر : الإيضاح : ١٦٠ .

والآخِرَة[1]} وقوله : {فَاذْكُروا اللّهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ أو أشَدَّ ذِكْرًا[2]} وقالوا : سَمْعُ أُذُنِى زيداً يقولُ ذاك[3]، وأنشد سيبويه للَبِيد[4]:

عَـهْـدِى بِهِ الحَىَّ الجَـمِـيعَ وفـيـهِمُ
قـبلَ التَّـفَـرُّقِ مَـيْـسِـرٌ ونِدَامُ

وأنشد أيضا لرُؤْبَة بن العَجَّاج[5]:

ورَأْىُ عَـيْنَىَّ الْفَـتَـى أخَـاكَـا
يُعْطِى الجَـزِيلَ فـعليكَ ذَاكَـا

وهو كثير.

ومثال إعماله منوَّنا قولُك : أعجبنى ضَرْبٌ زيدٌ عمراً.

وفي القرآن الكريم {أوْ إطْعَامٌ في يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَة. يتيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ[6]} وفي قراءة أبي بكر عن عاصم - {إنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بزِينَةٍ الكَوَاكِبَ[7]} - أى بأنْ زِنَّاهَا. يقال : زانَه وزَيَّنه.

---

(١) سورة النور / الآية ١٤.

(٢) سورة البقرة / الآية ٢٠٠ .

(٣) سيبويه ١/١٩١ .

(٤) الكتاب ١/١٩٠ وابن يعيش ٦/٦٢، وديوانه٢٨٨، واللسان (حضر) والجميع : المجتمعون. والميسر : اللعب بالقداح. والندام : إما جمع نديم، كظريف وظراف، أو ندمان، كغرثان وغراث. والنديم والندمان : الرجل الذى يرافقك ويشاربك.

(٥) الكتاب ١/١٩١، والهمع ٥/٦٩، والدرر ٢/١٢٤، وملحقات ديوانه ١٨١ وقبله :
تقولُ بِنْتِى قد أَنَى إناكَا ... يا أبتَا علَّكَ أو عَساكَا
والجزيل : العطاء العظيم. ويروى « الفتى أباكا».

(٦) سورة البلد / الآيتان ١٤، ١٥.

(٧) سورة الصافات / الآية : ٦.
وانظر : السبعة ٥٤٦، والنشر ٢/٣٥٦.

وقد يكون من ذلك قوله تعالى : {ويَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللّهِ مَالاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا من السَّمٰوَاتِ والأَرْضِ شَيْئًا[1]} ـ أى مالا يملك لهم أن يرزقهم شيئا . وأنشد سيبويه[2]:

فَلَوْلاَ رجـاءُ النَّصْـرِ مِنْكَ ورَهْبَـةٌ
عِـقَـابَكَ قَـدْ صَـارُوالنا كَـالْمَوَارِدِ

وأنشد أيضا قول الآخر[3]:

أَخَـذْتُ بسَـجْلِهِمْ فَنَفَـحْتُ فـيـهِ
مُـحَـافَظَةً لَهُنَّ إخَـا الذِّمَـامِ

وأنشد أيضا[4]:

بِضَـرْبٍ بالسُّـيُـوفِ رءوسَ قَـوْمٍ
أَزَلْنَـاهَـامَـهُنَّ عن الْمَـقِـيلِ

ومثال إعماله بالألف واللام قولك : أعجبني الضربُ زيداً، والإكرامُ عمراً،

---

(١) سورة النحل / الآية ٧٣، وقد مثل بها الفارسي في الإيضاح : ١٥٥.

(٢) الكتاب ١/١٨٩، وابن يعيش ٦/٦١، والدرر ١/٦٦.

يقول : لولا رجاؤنا في أن تنصرنا عليهم، ورهبتنا لعقابك لنا إن انتقمنا منهم بأيدينا ـ لوطئناهم وأذللناهم، كما تُوطأ الموارد، وهى الطرق إلى الماء. وخصَّها بالذكر لأنها أعمر الطرق، وأكثرها استعمالا.

(٣) الكتاب ١/١٨٩.

والسجل : الدَّلو المملوءة ماء. ونفحت : أعطيت. والذمام : الحق والحرمة. وإخاالذمام : إخاء الذمام. ومعناه أنه عاملهن بمثل مافعلن به محافظة على مابينه وبينهم من عهد.

(٤) الكتاب ١/١١٦، وابن يعيش ٦/٦١، والأشموني ٢/٢٨٤، والعيني ٣/٤٩٩ والبيت للمرار بن منقذ. والهام : جمع هامة، وهي الرأس. والضمير المتصل به راجع إلى «الرءوس» وإضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان جائزة للتوكيد كما في قوله تعالى «حبل الوريد» و «حبَّ الحصيد».

والمقيل : مقيل الرأس، وهو العنق، وأصله مكان القيلولة وقت الظهيرة.

وأنشد سيبويه للمرار[1]:

لَقَــــدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِـــيـــرةِ أنَّني
لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضَّـرْب مِـسْـمَـعَـا

وأنشد أيضا[2]:

ضَـــعِـــيفُ النِّكَايةِ أعْــــدَاءَهُ
يَخَـــالُ الفِـــرَارَ يُرَاخِي الأجَلْ

وجعل الفارسيُّ من هذا القسم قولَه تعالى: {لاَ يُحِبُّ اللّهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ من القَوْلِ إلاَّ مَنْ ظُلِمَ[3]} فـ (مَنْ) في موضع رفع بـ (الجَهْر) وهو حَسَن.

ونَبَّه بقوله: «مُضَافًا اوْ مجَّردًا أو مَعَ أَلْ» على خلاف من خالف في بعض هذه الأقسام، وهم الكوفيون، فوافقوا البصريين في المصدر المضاف أنه يرفع وينصب، وخالفوا فيما عدا ذلك، فزعموا أن المجرد ينصب ولايرفع، فيجوز

---

(١) الكتاب ١٩٣/١، والمقتضب ١٥٢/١، والجمل ١٣٦، وابن يعيش ٦٤/٦، والخزانة ١٢٩/٨، والعينى ٤٠/٣، ٥٠١، والهمع ٧٢/٥، والدرر ١٢٥/٢، والأشموني ١٠٠/٢، ٢٨٤.
والبيت للمرار أو لمالك بن زغبة الباهلي.
وأولى المغيرة: أولها. والمغيرة: الخيل تخرج للإغارة، والمراد فرسانها. والنكول: النكوص والرجوع جبنا وخوفا. ومسمع: هو مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة، وكان خرج مطالبا بدماء.
يقول: علم أول من لقيت من المغيرين أني صرفتهم عن وجوههم هازماً لهم، وأنني لحقت عميدهم فلم أتراجع عن ضربه بسيفي. ويروى «كررت».

(٢) الكتاب ١٩٢/١، والمنصف ٧١/٣، والخزانة ١٢٧/١، وابن يعيش ٥٩/٦، والتصريح ٦٣/٢، والهمع ٧٢/٥، والدرر ٥٢/٢، والأشموني ٢٨٤/٢.
والنكاية: مصدر: نكيت العدو، ونكيت فيه، إذا أثرت فيه. ويراخي الأجل: يباعده ويطيله.
يهجو رجلا، ويصفه بأنه أضعف من أن ينال من أعدائه، وأنه جبان لايثبت لقرنه، ويلجأ إلى الفرار يظنه يؤخر أجله.

(٣) سورة النساء / الآية ١٤٨.

عندهم : أعجبني ضربٌ زيداً، ولايجوز : أعجبنى ضربُ زيدٌ، ولاضربٌ زيدٌ عمراً، وأن ذا الألف واللام لايرفع ولاينصب، فلايقال : أعجبنى الضربُ زيدٌ، ولا أعجبنى الضربُ زيداً، ولا الضربُ زيدٌ عمراً. وماجاء مما يخالف ذلك فشاذٌ ومؤوَّل، كما أن الذى جاء به السماع في المجرَّد إنما هو النصب وحده.

هكذا حَكى الخلافَ عن الكوفيين ابنُ أبى الرَّبِيع. وحَكى الشَّلَوْبين عنهم أن المصدر لايعمل إلا إذا كان منوَّنا، فإن كان مضافاً أو بالألف واللام لم يعمل شيئاً، وكان المنصوب بعدهما على إضمار فِعْل.

ومنهم من حكى الخلافَ في ذى الألف واللام وحده ، وأنه عندهم غير عامل ، وممَّن حكى هذا الأخير عن البغداديين ابنُ السرَّاج[1] . قال الفارسي : ولم أرَهُ يَحكي عنهم في الإضافة شيئا، أعنى في الإضافة إلى المعرفة. وذكر ابن عُصْفور عن الفراء في المجرَّد ماذكره ابنُ أبي الرَّبيع وعن قومٍ لم يعيِّنهم في ذي الألف / واللام، ماذكره غيرُه. ٤٢٧

والذى تحقَّق من النقل وجودُ الخلاف في ذى الألف واللام . وغالبُ الظن صحةُ مانقله ابن أبي الرَّبِيع وابن عُصْفور. وماذكره الشَّلَوْبين غريب. وإن صَحَّ ثَبت الخلاف في الأقسام الثلاثة . والأرجح مارآه الناظم

أما «المضاف» فعملُه شهير جدا، وقد تقدم منه، وهو من الكثرة بحيث لاينبغي أن يُنْكر قياسه.

وأما «المنوَّن» فالسماع موافقٌ لما قال الكوفيون، إذ لا تكاد تجده رافعاً، ولكن القياس سائغٌ، إذ لا فرق في ذلك بين المضاف والمنوَّن، فإن

---

(١) انظر : كتاب الأصول في النحو ١٦٢/١

كل واحدٍ منهما يَطْلب فاعلاً ومفعولاً من جهة المعنى، فَلْيَكُن كل واحدٍ منهما عاملاً فيما طلبه. وقد عمل المضاف في الفاعل فَلْيَعمل المنوّنُ فيه كذلك.

وأيضا فقد جاء الرفع في المنوَّن، فُحِكي : أعجبني قراءةٌ في الحمام القرآنُ، فـ (القرآن) قائم مقام الفاعل، وهما في الحكم سواء. وإذا كان كذلك ثبَتت صحةُ رفعه.

لايقال : إن هذا نادر، والنادر لايُعْتَّد به، لأنا نقول : إذا جاء السماع قليلا، وعَضَده القياس، ولم يعارضه معارض ـ وجب أن يكون أصلاً يُعَوَّل عليه. ألا ترى أن النسب إلى (فَعُولَة) : فَعَلِيٌّ، وهو عند سيبويه والنحويين قياس[1]، ولم يُسمع منه إلا (شَنَئِيٌّ) في شَنُوءَة، لكنه جاء على القياس، لأن حمل (فَعُولَة) على (فَعِيلَة) قياس، إذ ليس بينهما فرق إلا الواو والياء، وهما متقاربان، إذْ يقعان رِدْفَيْن في القَصِيد الواحد[2]، ويُدغم أحدهما في الآخر، إلى غير ذلك من الأحكام.

فكذلك هذا الموضع. وقد تقدم مايُستفاد منه هذا المعنى في باب «الإضافة » وأما «ذو الألف واللام» فعمله غير ممتنع وإن كان ضعيفا، لأن الألف واللام لا تمنعانه من العمل كما لا تمنعه الإضافة[3]، إذ كلاهما من خصائص الأسماء، وكذلك التنوينُ من خصائصها، فيلزم تقديرُ الفعل في الجميع، وذلك باطل باتفاق.

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٥.

(٢) الرِّدف ـ في الشعر ـ حرف لين ومدّ يقع قبل الروى متصلاً به.

(٣) في الأصل، و(ت) : تمنعانه من العمل كما تمنعه الإضافة» وما أثبته من (س)وهو الصواب.

وأيضًا إن كان ماتقدَّم من السماع محتملاً فيه(١) تقديرُ الفعل فلا يصلح في كل موضع .

فقوله : «ضَعيفُ النِّكَايةِ أعْدَاءَهُ(٢)» معناه ، على أن «أعداءَه» معمول «النِّكَاية» لأنه أبلغ في الهجاء من أن يريد ضَعْفَ النكايةِ مطلقا. هكذا قالوا.

وكذلك قول الآخر(٣):

لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا

إن كان يؤوَّل على أن «مِسْمَعًا» معمول «لَحِقْتُ» فقد روى «كَرَرْتُ» ولايصح أن يُحمل على حذف الجار؛ كأنه قال : كررتُ على مِسْمع، إذ لايصح الحمل على ذلك إلا لضرورة.

وتقدير الفعل في الموضعين خلافُ الظاهر. وردَّه المؤلف أيضا بأن النصب قد جاء فيما لايمكن فيه تقدير الفعل، وذلك نحو قول كُثَيِّر عَزَّةَ(٤):

---

(١) في الأصل، و(ت) «ففيه» والصواب ماأثبته من (س).

(٢) عجزه :

* يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأجَلْ *

وقد تقدم.

(٣) هو المرار الفقعسي، أو مالك بن زغبة الباهلي، وصدره :

* لَقَدْ عَلِمتْ أُولَى المُغِيرةِ أنَّني *

وقد تقدم.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٥٧ ـ ب) وديوانه ١٧٣.

وعُنْفوان الشيء : أوله، يقال : هو في عنفوان شبابه، أى في نشاطه وحدته . والأشياع : جمع شيعة، وهم الأتباع والأنصار والصبابة : الشوق أو رقته. ويروى «الضلالة».

يقول : تلوم رجلا مازال في مطالع الشباب على أن يلهو ويتلذذ بالحياة مع أصحابه، مع أن ترك اللهو مع هؤلاء له وقت معين.

تَلُومُ امْـرَأً فِي عُنْفُـوَانِ شَـبَـابِهِ
وَلِلتَّـرْكِ أَشْـيَـاءَ الصـبَّـابَهِ حِينُ

ثم أتى بشاهد آخر نحو ذلك[1].

ولابـن الطَّراوة هنا قول ثالـث فيما فـيه الألف واللام، فإنه جـعله على وجهين :

أحدهما أن تكون الألف واللام معاقِبةً للإضافة، كقوله[2]:

* فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا *

وقوله [3]:

* ضَعِيفُ النِّكايَةِ أعداءَهُ *

ومـا أشبـه ذلك، فـإن المعنى : عن ضَرْبِي مِسْمعًا، ونكايته أعداءَه، فحكم/ هذا حكم المضاف، لأن العرب تَحْكُم للمعاقِب بحكم المعاقَب. ٤٢٨

---

(١) هو قول الآخر :

فإنكَ والتأبينَ عُرْوَةَ بعدمـا دَعاكَ وأيدينا إليه شوارعُ
لَكالرَّجلِ الحادِي وقد تَلَع الضُّحَى وطـيرُ المنايَا حولهنَّ أَوَاقِعُ

والشعر في شرح التسهيل (ورقة ١٥٧ ـ ب) والعيني ٣/٥٢٤، والأشموني ٢/٢٨٤، وشرح الكافية الشافية ١٠١٤، وشرح ابن عقيل ٢/١٨٤ ، واللسان (وقع).

والتأبين : مدح الرجل بعد موته وذكره بخير. وشوارع : جمع شارعة، وهي القريبة الدانية. والحادي : سائق الإبل. وتلع الضحى : ارتفع وانبسط. وأواقع : جمع واقعة، وهمزت الواو الأولى. والضمير في «حولهن» يعود على الإبل. ويروى «فوقهن» .

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت، وصدره :

* لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغيرةِ أَنَّنِي *

(٣) عجزه :

* يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأجَلْ *

وسبق الاستشهاد به.

وإن كان الألف واللام غيرَ معاقِبة للإضافة ، وإنما هى لمجرد التعريف، لم تعمل شيئاً كما قاله الكوفيون.

والجواب أن المعاقبة للإضافة لم تَثْبت من أقسام الألف واللام. وما رُدَّ على الكوفيين به جارٍ هنا، فالأَوْلَى ماذهب إليه الناظم، من صحة إعمال الأقسام الثلاثة.

ثم بَيَّن شرط هذا الإعمال المذكور فقال : «إنْ كانَ فِعْلٌ مع أَنْ أوْمَا يَحُلُّ مَحلَّهُ».

اسم «كان» قوله : «فِعْلٌ» وخبرها «يَحُلُّ محلَّه» يعنى أن ذلك الحكم لايَثْبُت للمصدر إلا إذا صح أن يقدَّر في موضعه فعلٌ مُصَاحِبُ لـ (أنْ) المخفَّفة المفتوحة، وهى الناصبة للمضارع، أو (ما) التى تجتمع معها في مُرَادَفة المصدر، وهما الحرفان المصدريَّان.

فإذا صح التقدير، ووقوعُ الفعل مع أحد الحرفين موقعَ ذلك المصدر ـ صحَّ عملُ المصدر عملَ ذلك الفعل.

فمثال (أن) مقدرَّةً مع الفعل قولُك : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً، فإن تقديره: أعجبنى أن ضَربَ زيدٌ عمراً .

وكذلك : يعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً، على تقدير : أن يضربَ زيدٌ عمراً . وهذا المقدَّر يصحُّ التكلُّمُ به عِوَضَ التكلم بالمصدر.

وفي القرآن {ولَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ ببَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ[1]} ـ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ميثَاقَهُمْ وكُفْرِهِمْ بآيَاتِ اللّهِ وقَتْلِهُم الأَنْبِياءَ[2]} إلى آخرها .

---

(١) سورة البقرة / آية ٢٥١.

(٢) سورة النساء / اية ١٥٥.

ومثال (ما) مقدَّرةً مع الفعل قولُك : أَكْرِمْ زيداً كإكرامِكَ عمراً، فالتقدير : كما أكرمتَ عمراً.

وفي القرآن الكريم : {فاذْكُروا الله كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أو أَشَدَّ ذِكْرًا[1]} فلو كان المصدر لايتقدَّر بالفعل مع أحد هذين الحرفين، ولا يصلح أن يَحُل معهما محلَّه ـ لم يَجُز أن يعمل عملَه مطلقا. وذلك المصدرُ المؤكِّد، والمبيِّن. إذ لايصح إذا قلت : ضربتُه ضَرْبًا ـ أن تقدِّره بـ (أن ضربتُ) ولا (ماضربتُ). وكذلك إذا قلت : ضربتُه ضربَتَيْنِ ـ لايصلح في موضعه (أن) والفعل، ولا (ما) والفعل.

وكذلك قولك : مررتُ به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ ـ لايصح أن ينْتصب «صوتَ حمار» بـ «صوتٌ» الأول، إذ ليس معناه : فإذا له أن يُصَوِّتَ. وإنما المعنى : فإذا له تَصْويت، أى هذا الفعل المذكور، فانتصب «صوتَ حمارٍ» على فِعْل من معنى «له صَوْتٌ» لا من لفظ «صَوْت»، وبينهما فرق.

فأما إذا كان المصدر يصلح أن يحل محلَّه الفعل، لكنه لايصلح أن يقدَّر معه (أن) ولا (ما) فقد مَرَّ من كلامه أنه يَعمل مطلقا عملَ فعله،لكن بالنِّيابة لابنفسه، بخلافه هنا، كقولك : ضربًا زيداً، وأضربًا أخاك؟ وما كان نحو ذلك[2].

وفي هذا الكلام إشارة إلى أن هذا المصدر هو العامل في المعمولات بعده، وليس الفعل هو العامل. وهذا كأنه مُتَّفَق عليه، بخلاف نحو : ضَرْبًا زيداً، وسَقْيًا لزيدٍ، وما أشبههما، فإنه مُخْتَلَف فيه. وقد تقدم بيان ذلك في «باب

---

(١) سورة البقرة / آية ٢٠٠.

(٢) مثل : سَقيًا لزيدٍ، ورَعْيًا له.

ويرد على الناظم هنا سؤال من أوجه أربعة :

أحدها أن قوله : «بِفِعْلِه المَصْدرَ ألْحقْ في الْعَمَل» يُبيِّن أن المصدر لابد له من مرفوع، كما أن الفعل لابد له منه، إذ لايَسْتَغنى الفعل / عنه ٤٢٩ ظاهراً أو مضمراً، فكذلك يكون المصدر هنا بحكم هذا الإطلاق، لكن ذلك غيرُ مستقيم، فإنك تقول : أعجبني ضربٌ زيداً، ولاتذكر فاعلاً ولاتَنْويه، وليس ثَم مَنْوِيٌّ، لأنه لايؤكَّد، ولا يُبْدَل منه، ولايُعطف عليه، كما يكون ذلك في الفعل واسم الفاعل وغيرهما.

وأيضًا فإن الفعل يَطلب الفاعلَ من جهة بنائه له، وكذلك اسم الفاعل ونحوه . بخلاف المصدر، فإنه لم يُبْن للفاعل، نعم هو يَطْلبه من جهة اللزوم المعنوى، وأن كل حَدَثٍ لابد له من مُحْدِث، كالفعل الذى لم يُسَمَّ فاعله.

وأيضًا فإن الفعل لو ذُكر دون مرفوع لكان حديثًا عن غير محدَّث عنه. وكذا مايعمل عملَه من صفة أو غيرها، فإنه لايعمل إلا وهو بنفسه واقعٌ موقع الفعل، ومُؤَدٍّ معناه، فاستَحق مايستحقُّه الفعل، من مرفوع محدثٌ عنه ظاهراً أو مضمراً، فلوخَلاَ منه لكان في تقدير فعلٍ خلا من مرفوع، وليس كذلك المصدر، لأنه إذا عمل العملَ المنسوب إليه لم يكن إلا في موضعٍ غيرِ صالحٍ للفعل، فجرى مَجرى الأسماء الجامدة في عدم تحمُّل الضمير. وجاز أن يَرفع ظاهراً لكونه أصلاً لما لايَسْتَغنى عن مرفوع.

ولم يَرْتَضِ في «التسهيل[1]» إلا أنه لايلزم ذكر المرفوع، وهو الصواب، خلافَ ماقتضاه ظاهرُ هذا الإطلاق.

والجواب عن هذا بأمرين :

أحدهما أن يقال : لعله ذهب إلى القول بلزوم ذلك، ولا نُكْر في اختلاف قوله هنا وفي «التسهيل» إذ قديَرى في وقتٍ مالا يراه في وقت آخر، بحسب اختلاف اجتهاده، لأنه من أهل الاجتهاد، ويكون وجهُ قوله أنَّ المصدر نائبٌ[2] عما لابد له من فاعل، فلابد فيه من تقدير فاعل إن لم يكن ظاهرا.

والثانى أن كلامه قد لايلزم منه ذلك، لأنه إنما نَصَّ على أن المصدر عند عمله يعمل عملَ فعله، وذلك قوله : «بِفِعْلِه المصدرَ أَلْحِقْ في العَمَل» أى إذا عمل فعلى مِنْهاج فِعْلِه، ولايلزم من ذلك أن يَنْحتم عليه جميعُ أنواع عمله، بحيث إنه إذا أُعْمِل أُعْمل في كل مايَعمل فيه الفعل، وطَلَب كلَّ مايطلبه لزوماً أو جوازا.

وأيضا ففي قوله : «وبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهُ كَمِّلْ عَمَلَه بكذا» مايدلُّ على هذا، إذ مرادُه : كَمِّل عملَه بذلك إن أردتَ ذلك، والإلزم ألاَّ يصح حذفُ منصوبه. وذلك غير صحيح. وعلى الجملة فالسؤال قوى.

والثانى أنه أطلق القول في إعمال المصدر، ولم يَشترط فيه إلا التقدير بـ (أن) أو (ما) والفعل، ونحن نجده لايعمل ذلك العمل إلا بشروط أربعة سوى ماذَكر :

أحدها ألاَّ يُضْمر المصدر، لأنه إنما يعمل إذا كان باقياً بصيغته الأصلية، وهو، إذا أُضمر، مُبَاينٌ لها، فلا يعمل مضمرا، فلا يقال : مُروركَ بزيدٍ حَسَنٌ،

---

(١) ص : ١٤٢.

(٢) المصدر المؤوّل من (أن) واسمها وخبرها في هذه العبارة خبر قوله «يكون» واسمها قوله : «وجهُ قوله».

وهو بعمروٍ قبيحٌ، فيتعلَّق المجرور بـ (هو).

ولا : ضَرْبُك زيدًا حَسَنٌ، وهو عمرًا قبيحٌ. وقد شَذَّ من هذا قولُ زُهَيْر بن أبي سُلْمى(١):

ومَـاالْحَـرْبُ إلاَّ مَـا عَلِمْـتُمْ وذُقْـتُمُ

ومَـا هُوَ عَنْهَـا بالحَـدِيثِ المُرَجَّمِ

أى : وما الحديثُ عنها. أو : ماالعلْم / عنهما، كما تقدَّم عن الأعلم. ٤٣٠

فـ «عنها» متعلِّق بـ «هو» على ذلك المعنى، ولا مُعْتَبَر بالشُّذُوذات.

والثاني ألا يكون المصدر مُصَغَّرا، فلذلك لاتقول : ضُرَيْبُك زيدًا حَسَنٌ . وإنما امتنع لأن التصغير وصفٌ للمصدر بالصِّغَر، فهو في معنى وَصْفه قبل العمل.

ومن شرطه أيضا ألاَّ يُوصَف قبل العمل، وهو الثالث، لأن الوصف يُمَحِّضُه إلى جهة الاسمية، كما كان ذلك في «اسم الفاعل».

وأيضًا فإن معمول المصدر منه بمنزلة الصِّلة من الموصول، فلا يتقدَّم نعتُ المصدر على معموله، كما لا يتقدَّم نعتُ الموصول على صلته، فلايجوز أن تقول : ضَرْبُكَ الشديدُ زيدًا حَسَنٌ ، ولا: عرفتُ سَوْقَكَ الحثيثَ الإبلَ.

---

(١) من معلقته، وانظر : الخزانة ١١٩/٨، والهمع ٦٦/٥، والدرر ١٢٢/٢، وذقتم : جَرَّبتم، وأصل «النوق» في المطعوم، واستعير هنا للتجربة . والمرجم : الذى يرجَّم بالظنون، أى يُرمى فيه بها. والترجيمُ والرجم : الظن.

يخاطب قبيلة ذبيان وأحلافهم من أسد وغطفان، ويحرضهم على الصلح مع بني عمهم بني عبس، ويقول لهم : ليس الحرب إلا ماعهد تموها وجر بتموها، ومارستم كراهتها، وماهذا الذى أقوله بحديث مظنون، بل هو ماشهدت به الشواهد الصادقة من التجارب.

وكل ماجاء مما ظاهُره هذا فمؤوَّل.

والواجب أن يقال : ضَرْبُك زيدًا الشديدُ حَسَنٌ، وعرفتُ سوقَكَ الإبلَ الحثيثَ. ومنه ماأنشد في «الشَّرح» من قوله(١):

إنَّ وَجْدِى بِكِ الشَّدِيدَ أرانـي
عَاذِرًا مَنْ عَهِدْتُ فِيكِ عَذُولاَ

والرابع ألا يكون محدودًا بالتاءقَصْدًا للمَّرة الواحدة، فلاتقول : أعجبتني ضَرْبتُكَ زيدًا، لأنه مُغَيَّر عن الصيغة التى اشْتُقَّ عليها الفعل، فلم يكن دالاً على معنى الفعل بتمامه، ولا الصيغةُ التى اشْتُق منها الفعل باقية. فإن رُوِى ماعَمِلَ محدودًا فشاذٌ يُحفظ، كقول كثير عزة(٢):

وأَجْمَعُ هِجْرانًا لأَسْمَاءَ إنْ دَنَتْ
بِهَا الدَّارُ لاَمِنْ زَهْدَةٍ في وِصَالِهَا

فو كانت التاء في أصل بناء المصدر لم يَضُر، نحو(٣):

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ ورَهْبَةُ عِقَابِكَ...

فإذا تقرَّر هذا، وأنَّ هذه الشروط مُعْتَبرةٌ في العمل ــ فإطلاقُ الناظم القولَ بالعمل غيرَ مقيَّدٍ بها يَقتضى أنه يعمل قياسًا عمل فِعْله، مضمرًا

(١) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ ــ ب) والتصريح ٢٧/٢، والهمع ٧٠/٥، والدرر ١٢٤/٢، وابن الشجري ١٤٣/٢، والعيني ٣٦٦/٣.
والوَجد : الحب. والعَذُول : اللائم.

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ ــ أ) وديوانه ٩٢.
والزهدة كالزهد : الإعراض عن الشيء لقلة الرغبة فيه.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت، وهو بتمامة :

فَلَولاَ رَجَاءُ النصرِ مِنْكَ ورَهْبَةٌ عِقابَكَ قد صَارُوالنَا كالموارِدِ

ومصغَّرا، وموصوفًا قبل العمل، ومحدودًا بالتاء، وذلك إخلال كثير، إلا أن يقال : إنه اعتَبر الشُّذُوذاتِ في مخالفة تلك الشروط، فأجرى القياسَ فيها، وذلك غير مستقيم أيضا.

والجواب عن ذلك بأن الناظم غيرُ محتاجٍ إلى اشتراط شيءٍ مما ذُكِر، زائدٍ على ماشَرط، وهو أن يكون دالاً على معنى (أن) والفعل، فإنه الذى تَضَمَّن مازاد، لأن شرطًا منها إذا فُقد لم يَبْقَ المصدر دالاً على معنى (أن) والفعل، أو (ما) والفعل.

أما ضمير المصدر فهو دالٌّ على نفس المصدر الذى عاد عليه، فالذى يَحَلُّ محلَّه هو المصدر، لا أن، والفعل، ولذلك امتنع عمله. إذ لو دَلَّ على عَيْن[1] مادَلَّ عليه المصدرُ لعمل عمله قَطْعا، فلم يوجد فيه ماشَرط الناظم.

وأيضا فهنا زيادةُ تُخْرِج الضمير، وهى أن ضمير المصدر لايسمى مصدراً حقيقة، كما لايسمى ضميرُ اسم الجنس [اسمَ جنس][2] ولا ضميرُ العلم علمًا، فإن أطْلِق على ضمير المصدر مَصْدَرٌ فمَجاز، وعلى غير الاصطلاح، وإنما قال الناظم : «بِفِعلِه الْمَصْدرَ أَلْحِقْ في العَمَلْ» فلا يَدْخل له إلا ماهو مصدرٌ حقيقةً، وإلا فلو كان قَصْده مايُطلق عليه مصدرٌ حقيقةً أو مجازاً ـ لكان «اسم المصدر» أَوْلَى بالدخول، لأنه قد تَضَمَّن حروفَ الفعل، كما تضمن معناه في الجملة، فأشبه الحقيقىَّ، وكان لايَحتاج إلى النصِّ عليه بقوله : «ولاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلٌ» فلما خرج «اسم المصدر» بقوله : «بِفِعْلِه المَصْدَرَ أَلْحِقْ» كان خروج ضمير المصدر أَوْلَى.

---

(١) في الأصل، و(ت) «غير» وهو تحريف، وما أثبته من (س) وحاشية الأصل.

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل، و(ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل.

وأما المصغَّر فإنما التصغيرُ له وصفٌ في الحقيقة للمصدر، لأنك إذا قلت : ضُرَيبٌ ـ فمعناه : ضَرْبٌ / يَسير، أو ضَرْبٌ خَفيف. ٤٣١

والوصف إنما يكون وصفاً للجنس، فإذا قلت : ضَرْبٌ يسير ـ فالقَصْدُ وصفُ جنس الضرب، فأخرجتَ المصدَر عن قَصْد الفعل، فصار كالمؤكِّد إذا قلت[1] : ضربتُ ضربًا يسيرًا، ولذلك قالوا : إن التَّصغير في اسم الفاعل والوصف يُزيلان شَبَه الفعل، لأنهما من خصائص الأسماء، وهو إشارة إلى هذا المعنى.

وكذلك المحدودُ بالتاء القصدُ بتحديده راجعٌ إلى قَصْد الجنس فيه، لأنه عَدٌّ لأفراده، كأنك قلت : ضَرْبَةٌ واحدةٌ، فصار كضَرْبتَيْنِ وضَرَباتٍ، فرجع إلى المصدر المبيِّن للعدد.

وقد تقدم أن المصدر المؤكِّد والمبيِّن للنوع أو للعَدَد لايَعمل ، لأنه لايصلح في موضعه (أَنْ) والفعل، ولا (ما) والفعل.

فخرج إذًا المضمرُ والمصغَّرُ والموصوفُ والمحدودُ بالتاء باشتراط الناظم أن يكون فِعلٌ مع (أن) أو (ما) يحلُّ محلَّه على أبلغ معنى في فِقْه العربية[2] ، فصار كلامه هنا ـ على اختصاره ـ مُحصِّلا لما قَصَد في «التسهيل» تحصيلَه على طولٌ، إذ قال هنالك : يعمل المصدر مُظْهَرا مُكَبَّرا غيرَ محدودٍ ولا منعوتٍ قبل تمامه عملَ فِعْله[1] » إلى آخره. وقليلاً

---

(١) من هنا إلى قوله : «إذا لم يشترط في العمل إلا تقدير المصدر» ساقط من (س).

(٢) في الأصل «في هذه العربية» وفي (ت) «في فقد العربية» ولا معنى له، وما أثبته من حاشية الأصل. وأرى أنه هو الصواب.

ماترى النحويِّين يشترطون هذه الشروط لهذا المعنى.

والثالث أنه قال : «إنْ كان فِعْلٌ مع أنْ أوْمَا» ولم يزد على ذلك. وهو ناقص، إذ ليس كل مصدرٍ يقدَّر بالفعل مع أحد الحرفين فقط، بل ثَمَّ مايقدَّر به دونهما، وذلك (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة، فإن المصدر يقدَّر بها بعد «العِلْم» وبالجملة حيث تقع (أنْ) هذه المخفَّفة، كقول الشاعر، أنشده في «الشَّرْح(٢)» :

عَلِمْتُ بَسْطَكَ للمَعْرُوفِ خَيرَ يَدٍ

فلا أرىَ فِيكَ إلاَّ باسطًا أمَلاَ

فالتقدير : علمت أنْ قد بَسَطْتَ للمعروف خيَر يدٍ. ولايصلح هنا تقدير (أن) الناصبة للمضارع. وأنشد أيضا(٣):

لَوْ عَلِمَتْ إيثَارِىَ الذى هَوَتْ

ماكنتُ مِنْهَا مُشْفِيًا على الْفَلَتْ

التقدير : لو علمت أن أوُثِّر الذين هَوَتْ. فهذا لا يصح فيه تقدير الناصبة للمضارع أيضا.

فكان من حقه أن يأتى بـ (أنْ) هذه.، لكنه لم يفعل، فكان معترضًا عليه.

---

(١) ص : ١٤٢.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٥٦ ـ ب) والهمع ٥/٦٨، والدرر ٢/١٢٣ ويروى «بالمعروف»والمعروف : الصنيعة يسديها المرء إلى غيره. ويقال : بسط يده بالمعروف، إذا مَدَّها به.

(٣) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ ـ ب) والهمع ٥/ ٦٨، والدرر ٢/١٢٣.

ومشفيا : مشرفا، يقال : أشفى على الشيء، وأشفى على الهلاك، إذا أشرف عليه. والفلت : الهلاك. وقد حُرِّف الثاني في الهمع «المحقق» والدرر تحريفاً شنيعاً .

والجواب بأمرين :

أحدهما أن تقدير المصدر بـ (أنْ) هذه قليل، لايكثر كثرةَ (أنْ، وما) والغالب أن تؤتى بعد أفعال «العِلْم» بـ (أنْ) المخفَّفة والفعل، أو بـ (أنْ) الداخلة على الجملة الابتدائية، فقولهم : علمتُ أنَّك تقومُ، وعلمتُ أنْ سوف تقومُ، أو ألاَّ تقومُ، أو أنْ تقومُ ـ أشهرُ في الاستعمال من قولهم : علمتُ قيامَك، ونحوه ـ وإذا كان كذلك لم يَنْهض بالقليل اعتراضٌ.

والثانى أن التقدير بـ (ما) سائغ هنالك، فتقدِّر : علمتُ ماقمتَ، كما تقول : علمتُ ماصنعتَ، وعلمتُ صُنْعَك، فقد يمكن أن يكون استَغْنى عن تقدير (أنْ) المخفَّفة بتقدير (ما) وإذا صح التقدير بـ (ما) كان ماعداه زيادة.

فإن قلت : فكان من حَقِّه إذ قَصد الإتيان بما يُحتاج إليه من الحروف المصدرية من غير زيادة أن يأتى بأحد الحرفين دون الآخر.

٤٣٢ فالجواب أن إتيانه بهما معًا ضروري / لأن زمان الفعل الذى يُقَدِّر المصدرية قد يكون ماضياً وحالاً ومستقبلاً.

أما الماضى فيصحُّ تقديرُه بـ (أن) وبـ (ما) مع الفعل. وأما الحال فلا يقدَّر بـ (أنْ) بل بـ (ما) ؛ لأن (أنْ) لا تُخَلِّص المضارع للاستقبال. وأما المستقبل فلا يقدَّر بـ (ما) بل بـ (أنْ) ؛ لأن (ما) مختصة بالحال، إذا دخلت على المضارع خَلَّصته له، فإذًا لابد من تقدير الفعل بما يَليق بزمانه، ولايكون ذلك في الأزمنة الثلاثة إلا مع عَدِّ (أنْ) و(ما) معًا. بخلاف المخفَّفة من الثقيلة، فإن التقدير بها غير مضطرٍّ إليه. وهذا أيضا من مقاصد هذا النظم الحِسَانِ التى قلَّمَا يُتفَطَّن لها. والله أعلم.

والرابع أنه قيَّد عمل المصدر بصحة حلول الحرف مع الفعل محلَّه،

فاقتضى مفهومُ هذا الشرط أن التقدير المذكور إن تعذَّر لم يَعمل المصدرُ هذا العمل. وليس كذلك ، بل قد يتعذَّر هذا التقدير مع صِحَّة العمل. قال في «الشرح» بعد مابَيَّن التقدير بالأحرف الثلاثة : وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطًا في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك(١).

قال(٢): ومن وقوعه غيرَ مقدَّر بأحدها قولُ العرب : سَمْعُ أُذُنِى زيدا يقول ذلك(٣). وقول أعرابي : اللهم إنَّ استِغْفَارِى إيَّاك مع كَثْرة ذنوبي لَلُؤْمٌ، وإن تَرْكيَ الاستغفارَ مع علمي بسَعة عفوكَ لَعَجْزٌ(٤)، وقولُ الشاعر(٥):

عَهْدِى بِهِ الحىَّ الجَمِيعَ وفِيهِمُ
قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدَامُ

وقولُ الراجز(٦):

ورَأْىُ عَيْنَىَّ الْفَتَى أبَاكَا
يُعْطِى الجَزِيل فَعَلَيْكَ ذَاكَا

وقول الآخر(٧):

---

(١) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ ـ ب).

(٢) المرجع السابق (ورقة ١٥٦ ـ ب).

(٣) من شواهد سيبويه في الكتاب ١/١٩١.

(٤) في شرح التسهيل « لَعِيٌّ» والعى :العجزعن أداء الكلام، وضد الإبانة فيه.

(٥) سبق الاستشهاد بالبيب، وهو للبيد.

(٦) الرجز لرؤبة. وسبق الاستشهاد به.

(٧) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ ـ ب).

لا رَغْبَـــةً عَـمَّـــا رَغِـبْتِ فـيــه

مِـنِّـى فَـانْـقُـصِـيــهِ أوْ زِدِيـهِ

ومن أمثلة سيبويه : مَتَى ظنُّكَ زيدًا أميرًا . وذكر سيبويه في «باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع[1]» عجبت من ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا، إذا كان هو الفاعل. ثم قال : كأنه قال : عجبت من أنه يضربُ زيدٌ عمرًا.

ولم يقدِّره في الباب بغير (إنَّ) الثقيلة.

قال المؤلف : وإذا ثبت أن إعمال المصدر غيرُ مشروط بتقدير حرف مصدريٍّ أمكن الاستغناءُ عن إضمارٍ في نحو قوله : له صوتٌ صوتَ حمارٍ[2].

وما قاله ظاهر، وليس ماحَكَى بقليل، بل هو أبوابٌ مستقلَّة متعدِّدة، كلُّها لايصح فيه تقدير (أنْ) أو (ما) مع الفعل في موضع المصدر.

أحدها : باب «ضَرْبِى زيدًا قائمًا» فإن «ضَرْبِى» عامل عملَ فعله مطلقا، مع أنه لايصح في موضعه تقدير الحرف مع الفعل.

والثاني : باب «إنَّ» إذا دخلت على المصدر العامل» نحو : إنَّ إكرامَك زيدا لحَسَنٌ، و[إن][3] إعراضَك عنه لَقَبِيحٌ .

والثالث : باب «لا» إذا قلت : لا إعراضًا عن أحدٍ عندي، ولا ضَرْبًا أحدًا من شأني.

والرابع : باب «متى ظَنُّكَ زيدًا قائمًا».

فجميع هذه الأبواب لايصح فيها تقديرُ الناظم مع صحة عمل المصدر

---

(١) الكتاب ١/١٨٩.

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ ـ ب).

(٣) مابين الحاصريين زيادة يستقيم بها التمثيل، وليست في جميع النسخ.

عمل فعله، كالمقدَّر بالحرف والفعل.

ومن ذلك أيضا باب «كان» كقولك : كان إكرامي زيدًا حسنًا . وباب «ما» نحو : ما إكرامي زيدًا / مفقودًا . ٤٣٣

وإلى ذلك فإن سيبويه لم يلتزم التقدير بواحدٍ من الحرفين، بل قَدَّر بـ (أنَّ) الثقيلة، فصار دليلاً على اطِّراح الحرفين عن حكم الضرورة التى ادُّعِيَتْ أولا، فإذًا اشتراطُ الناظم ذلك الشرطَ إخلال.

والجواب أن ماقال الناظم صحيح، ولايَلزم مااعتُرِض به. أما باب «كان» و «إنَّ» و «لا» فتقدير (أَنْ) والفعل فيها سائغ في الأصل.

والدليل على ذلك أنك إذا أزلتها صح التقدير، لكن العرب التَزمت ألاَّ تُولى الحرفَ المصدرى هذه العوامل، كما لا تُوليها (أنَّ) الثقيلة، فكما لاتقول : كان أنَّكَ قائمٌ حسنًا، كذلك لاتقول : كان أنْ قمتَ، أو أنْ تقومَ حسنٌ، ولا أنَّ أَنْ تقومَ حسنٌ، ولا ماأشبه ذلك. فإن أردت ذلك أخَّرْتَ الحرف المصدرى فقلت : كان حسنًا أن تقومَ، أو إنَّ عندى أن تقومَ، كما تقول : كان عندي أنَّكَ قائمٌ، أو كان حسنًا أنَّكَ قائمٌ.

ونظير ذلك قولهم في (رَأَيْتُ) أنشده سيبويه لابن حَسَّان[1]:

إنِّى رأَيْتُ من المَكَارِمِ حَسْبُكُمْ
أنْ تَلْبَسُوا خَزَّ الثِّيَابِ وتَشْبَعُوا

ولوقال : إني رأيتُ أن تَلْبَسوا حَسْبُكم لم يجز، بخلاف ماإذا أتى بالمصدر.

فالحاصل أن مانع الموضع عَرَضَ في هذه المسائل، فلم يصح

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، و(ت) ومستدركة على حاشية الأصل.ينظر: الكتاب ١٥٣/٣، الهمع ٩٢/٤.

النطقُ بـ (أنْ) و (الفعل) والتقديرُ الصِّناعي لامانع له، فصدَق عليه أن هذا المصدر في هذه المواضع يصح أن يحل محلَّه الفعلُ مع الحرف.

وأما المصدر في نحو (ضَرْبِي زيداً قائماً) فالقول فيه على نحو ماقيل فيما تقدم، وذلك أن العرب التزمت في هذا النحو رَفْضَ (أنْ) والفعل، فلا يُتكلَّم بذلك مع التزام حذف الخبر.

فلو أظهرتَ الخبر رجع إلى أصله، وجاز أن تقول : أنْ أضربَ زيداً قائمًا حسنٌ، وأن تقول : ضَرْبِي زيداً قائمًا حسنٌ، وفي القرآن : {وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ[(١)]}.

وإذا كان امتناع النطق به لعارض فلا مانع من التقدير الصناعي، وأن نَدَّعي أن المصدر في محل (أنْ) والفعل تقديراً لا يُنطق به، ويَصْدُق عليه أنَّ (أنْ) والفعل يَحُلان محلَّه، إذ لم يقيدٌ ذلك بنُطْق، فكأنه يقول : إن كان فعلٌ مع أنْ أوَما يحلُّ محلَّه لفظًا أو تقديرًا.

ونظير هذا الموضع من كلامهِ قوله في باب «إنَّ» :

وكسْرَ إنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ   مَسَدَّهَا .....

مع أن (لوْ) تُفْتَح بعدها لزوما، ولايصح أن يسد المصدرُ مسدَّها فتقول : لو أنَّكَ قمتَ لَقَامَ زيدٌ، ولاتقول : لوقيامُك ثابتٌ لكان كذا.

ومَضَى الاعتذار عنه بما هو مذكورٌ هنالك، وهو هذا المعنى بعينه، فشَرْطُ الناظم صحيح.

وأما (متى ظَنُّكَ زيداً قائمًا) فمن المصادر النائبة عن الأفعال، لأن

---

(١) سورة البقرة / آية ١٨٤.

التقدير: متى ظَنَنْتَ زيداً قائمًا. فهو من باب آخر، لامن هذا الباب، فيخرج عنه بقوله : «إنْ كانَ فعْلٌ معَ أَنْ» إلى آخره. كما خرج عنه بابُ «ضَرْبًا زيداً» وأما تقدير سيبويه في (عجبتُ من ضَرْبٍ زيدٌ عمراً[1])

فيمكن أن يكون تفسيرَ معنى، لاتقديرَ إعراب، كما قَدَّر / في قوله: ٤٣٤

من لَدُ شَوْلاً[2]

من لدُ أنْ كانتْ شَوْلاً. وهو تقدير لايصح عند جماعة.

وكما قال في «أهْلَكَ واللَّيْلَ» إن معناه : الْحَقْ أهلك قبلَ اللَّيْلِ[3]. وليس هذا تقديرَه اللفظي.

وكما يقال : إن قولك : «أنتَ وشَأْنُكَ»[4] في تقدير : أنتَ مع شأْنِك. فهذا وما كان من بابه تقديرُ معنًى لاتقديرُ صناعةٍ لفظية، وبينهما فرق. وسيبويه كثيراً ما يَجْتَزِىء بتقدير المعنى عن تقدير الإعراب، فلعل هذا الموضع من ذلك، فلا يلزمُ به اعتراضٌ على ماتقدم فقد ظهر إذاً أن اشتراطه ضابطٌ للمسألة مُخْتَصرٌ حَسَن. والله أعلم.

---

(١) الكتاب ١٨٩/١.

(٢) الكتاب ٢٦٤/١، وابن الشجرى ٢٢٢/١، وابن يعيش ١٠١/٤، ٣٥/٨، والخزانة ٢٤/٤، والمغنى ٤٢٢، والعينى ٥١/٢، والتصريح ١٩٤/١، والهمع ١٠٥/٢، والدرر ٩١/١، والأشموني ١٩٤/١، واللسان (شول، لدن).

وهو بتمامة :

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلَى إتْلاَ ئِها

ولَدُ : أصلها (لَدُنْ) ظرف زمانى ومكاني بمعنى (عند) وحذفت النون لكثرة الاستعمال. وشولا : جمع شائلة، وهى الناقة التى ارتفعت ألبانها، وجفت ضروعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر وثمانية. والإتلاء : أن تصير الناقة مُتْلية، أى يتلوها ولدها بعد الوضع.

(٣) الكتاب ٢٧٥/١، وفيه «بادراً هلك».

(٤) المصدرالسابق ٢٩٩/١، ٣٠٤.

ووجهٌ خامس، وهو أن إطلاقه يَنتظم إعمالَ المصدر عمل فعل المفعول، كما اقتضى إعمالَه عملَ الفعل المبنىِّ للفاعل، إذْ لم يَشترط في هذا العمل إلا تقديرَ[1] المصدر بـ (أنْ) أو (ما) والفعل، ولم يقيِّد الفعل. لكن النحويين أبَوْا ذلك، لأن قَصْد البناء للمفعول في الفعل إنما هو لأن بِنْية الفعل طالبة له، فإذا قُصد إلى تَرْك ذكره غُيِّرت البِنْية، والمصدرُ لاضرورةَ تدعو إلى ذكر الفاعل معه، لجواز حذفه من اللفظ، وعدم اعتباره جملة، فكان من حَقِّه أن يُخرج عن إطلاقه التقديرَ بالحرف وفعْلِ المفعول.

وقد يجاب عن ذلك بأن المسألة مختلَف فيها، فطائفةٌ تمنع ذلك، منهم الخِدَبٌّ[2]، وطائفة تُجيز، ومنهم السِّيرافي وابن خروف.

والدليلُ على الجواز السماعُ في قولهم: أعجبنى قراءةٌ في الحَمَّام القرآنُ . وعلى ذلك تقول: أعجبني أكلُ الخبزِ وشربُ الماءِ، وتُضيف المصدرَ إليه، على اعتقاد معنى الرفع. وبذلك قَدَّر سيبويه قولَهم: عجبتُ من إيقاع أنْيابِه بعضِها فوقَ بعضٍ، أى: من أن أُوقِعَتْ[3]. وحمله جماعة على ذلك.

فإذا ثبت هذا فلا بُعْدَ في أن يذهب الناظم إلى هذا، وهو رأيه في غيره أيضا.

ثم قال: «ولاِسْمِ مَصْدرٍ عَمَلٌ»

---

(١) إلى هنا انتهى السقط من نسخة (س).

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الإشبيلي، نحوي مشهور، حافظ بارع، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه ، وله عليه طُرر مدوَّنة مشهورة، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح، وغيرذلك . توفى في عشر الثمانين وخمسمائة . بغية الوعاة ١/٨٢.

(٣) الكتاب ١/١٥٤.

يعنى أن اسم المصدر له عملٌ كعمل المصدر نفسه، يريد العملَ الذى للمصدر، لا أن له عملاً مَا هكذا مطلقا، فيَرفع كما يَرفع المصدر، ويَنصب كما يَنصب، ويَتعلق به الظرفُ والمجرور كما يتعلَّق بالمصدر نفسه.

واسم المصدر يُطلق عند النحويين بإطلاقَيْن :

أحدهما أن يكون معناه الاسمَ المشتقَّ من المصدر بزيادة ميمٍ في أوله، كقولك : ضَرَبَ مَضْرِبًا، وقَتَل مَقْتَلاً، وأكرمَ مُكْرَمًا، وقاتَلَ مُقَاتَلاً.

ومنه {مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ[1]} وقال العَجَّاج[2]:

* جَأْبًا تَرى بلِيتِهِ مُسَحَّجَا *

وأنشد ابن جِنِّى[3]:

* أُقَاتِلُ حَتَّى لاَ أَرىَ لِى مُقَاتَلاً *

---

(١) سورة سبأ / الآية ٧.

(٢) الخصائص ١/٣٦٦، ٣/٢٩٤، واللسان (سحج) وديوانه ٩.

والجأب : حمار الوحش الغليظ. واللِّيت : صفحة العنق. والتسحيج : الخدش.

(٣) الخصائص ١/٣٦٧، ٢/٣٠٤.

وهذا صدر بيت لشاعرين، أحدهما مالك بن أبي كعب، أو كعب بن مالك الأنصارى، وعجزه :

* وأنجوا إذا غُمَّ الجَبَانُ من الكَرْبِ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه ٤/٩٦، والمقتضب ١/٢١٣، والمحتسب ٢/٦٤، وابن يعيش ٦/٥٠، ٥٥، واللسان (قتل) وديوان كعب (١٨٤).

ومقاتلا : قتالا. والمعنى : أقاتل حتى لا أرى موضعاً للقتال، لغلبة العدو وظهوره، أو لتزاحم الأقران وضيق المعترك عن القتال، وأفر منهزماً إذا لم يكن بدٌّ من ذلك، وأنجو والجبان قد أحاط به الكرب فلم يقدر على الفرار وطلب النجاة.

والثاني زيد الخيل، وعجزه :

* وأنجو إذا لَمْ يَنْجُ إلاَّ المُكَيَّسُ *

وهو أيضا من شواهد سيبويه ٤/٩٦، ونوادر أبى زيد ٧٩، والمحتسب ٢/٦٤، وابن يعيش ٦/٥٠، ٥٥، واللسان (قتل).

والمكيَّس : الحاذق العالم بتصريف الأمور. ومعناه مثل سابقه.

وهو كثير جدا.

فمثل هذا يَعمل عمل المصدر بإطلاق، لأنه هو في المعنى، فتقول: أعجبني مَضْرِبُ زيدٍ عمراً، ومُقَاتَلُ بَكْرٍ بِشْراً، ومُقامُ زيدٍ في الدار، وما أشبه ذلك.

ومنه ماأنشد ثعلب وغيره[1]:

أَظَلُومُ إنَّ مُـصَـابَكُمْ رجـلاً
أَهْدىَ السَّـلامَ تَحِـيَّـةً ظُلْمُ

أراد: إن إصابتكم رجلا. وأنشد سيبويه لكَعْب بن زُهَيْر[2]:

/ فَلَمْ يَجِـدَا إلاَّ مُنَاخَ مَطِيَّـةٍ ٤٣٥
تَجـافَى بَهـا زَوْرٌ نَبِـيلٌ وكَلْكَلُ
ومَفْحَصَها عنها الحَصَى بجِرانِهاَ
ومَـثْنَى نَواجٍ لم يُخنْهُنَّ مَـفْـصِلُ

---

(١) مجالس ثعلب ٢٧٠، وابن الشجري ١/١٠٧، والمغنى ٥٣٨، ٦٧٣، والعينى ٣/٥٠٢، والتصريح ٢/٦٤، والهمع ٥/٧٧، والدرر ٢/١٢٦، والأشموني ٢/٢٨٨، ٣١٠، وديوان العرجي ١٩٣

والبيت للعرجي، وظلوم: اسم امرأة، والهمزة فيه للنداء. ومصابكم: إصابتكم، مصدر ميمي من (أصاب) ومعناه واضح.

(٢) الكتاب ١/١٧٣، ديوانه ٥٢ ـ ٥٤.

والضمير في قوله: «يجدا» عائد على الغراب والذئب اللذين ذكرا في بيتٍ سابق. والزور: مابين ذراعية من صدره. والكلكل: الصدر. والمفحص: موضع فحصها الحصى عند البروك. والفحص: البحث، وجران البعير: مايلي الأرض من عنقه. والمثنى: موضع الثني، يعني قوائمها حين تثنيها للبروك. والنواجي: السريعة، ويعني قوائمها. ولم يخنهن مَفْصلٌ: أى مفاصلها قوية تمنح أرجلها التماسك والشدة.

وقال جرير، أنشده في الكتاب[1].

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوَافِي

فَلاَعِيًّا بِهِنَّ ولا اجْتِلاَبَا

والثاني أن يكون معناه : الاسمُ الدالُّ على معنى المصدر، المخالفُ له بعدم جَرَيانه على فِعْله.

وحقيقتُه أن اسم المصدر هو مَفْعولك، والمصدر فِعْلك، كذا قال بعضهم.

ومثاله : الكَلاَم، والسَّلاَم، والعَوْن، والكِبْر، والطَّاقَة، والطَّاعَة، والعَطاء، والعِشْرة، والثَّوَاب.

فإن هذه ونحوها غيرُ جارية على أفعالها، وهى واقعة على المعنى الواقع من الفاعل، مجرَّدا عن مباشرة الفاعل لها.

والجارى على (سَلَّم) : التَّسْليم، وعلى (كَلَّم) : التَّكْلِم، وعلى (أعَان) : الإعَانة، وكذلك سائرها. فالجارى هو المصدر، وغير الجارى هو الاسم.

فإعماله عملَ المصدر جائز عند الناظم، لأن معناه معنى المصدر نفسِه، فتقول : أعجبنى عَطاؤُك زيداً، وكلامُك أبا عبدِ الله، كما تقول : أعجبنى إعطاؤُك

---

(١) الكتاب ٢٣٣/١ ، ٣٣٦ ، والمقتضب ٧٥/١، ١٢١/٢، والخصائص ٣٦٧/١، ٢٩٤/٣، وابن الشجري ٤٢/١، وديوانه ٦٢.

يخاطب العباس بن زيد الكندي مفتخراً. ومسَرّحى: تسريحى. والعِيّ : العجز، يقال : عَيَّ في منطقة، إذا عجز عنه فلم يستطع بيان مراده منه. والاجتلاب : من جلب الشيء، إذا ساقه من موضع الآخر، ويقصدهنا سرقته من شعر غيره.

يقول له : إنه يسرح القوافي ويطلقها سهلة لينة، اقتداراً عليها، فلايعيابهن، ولا يسرقها من شعر غيره ـ وسكّن الياء من «القوافي» للضرورة، إذ حقها النصب، لأنها مفعول به للمصدر الميمي وهو «مسرحى».

زيداً، وتكليمك أبا عبدِالله. وفي الحديث «مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَه الوضوءُ[1]»

وقال حَسَّان رضي الله عنه[2]:

كَأنَّ ثَوابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ
جِنَانٌ من الفِرْدَوْسِ فيَها يُخَلَّدُ

وقال القُطامي[3]:

أَكُفْرًا بعد رَدِّ المَوْتِ عَنِّي
وبعدَ عَطائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا

وقال ذو الرمة[4]:

أطَاعَتْ بكَ الْوَاشِينَ حَتَّى كأنَّمَا
كلامُكَ إيَّاهَا عَلَيْكَ حَرَامُ

وهنا مسائل :

إحداها أن إعمال المصدر بالمعنى الأول كأنه مُتَّفق عليه، لأنه المصدر بعينه، غير أنه بُنِي بناء خاصاً، وجَرى على فعله جَرَيانا خاصًا.

---

(١) رواه مالك في الموطأ [كتاب الطهارة ـ باب الوضوء من قبله الرجل امرأته] حديث رقم ٦٥، ٦٦ (ص ١/٤٤).

(٢) شذور الذهب ٤١٣، والهمع ٥/٧٨، والدرر ٢/١٢٨، وديوانه ١٥٠.

(٣) الخصائص ٢/٢٢١، وابن الشجرى ٢/١٤٢، وابن يعيش ١/٢٠، والعيني ٣/٥٠٥، والتصريح ٢/٦٤، والهمع ٥/٧٧، والدرر ١/١٦١، ٢/١٢٧، والأشمونى ٢/٢٨٨ وديوانه ٤١.
من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي، وكان قد أسر القطامي في حرب، ثم مَنَّ عليه، وأعطاه مائة من الإبل.
ويقال : رتعت الماشية رتوعا، إذا رعت كيف شاءت في خصب وسعه. والرتاع : جمع راتع.

(٤) ديوانه ٥٦٣. والضمير في «أطاعت» يعود إلى «ميَّة» المذكورة في البيت السابق. والواشون : جمع واش، وهو النمام، ويجمع جمع تكسير على «وشاة» ومعناه واضح.

وأما بالمعنى الثانى فغيرُ مُتَّفق عليه فيما أحسب. والذى ارْتَضى الناظم مذهبُ مَنْ أعمله، وحجته مجيئُه سماعًا، وظهورُ وجهه القياسي، وهو أن محصول المصدر واسمِه واحد، ولاكبيرَ فرقٍ بينهما، فكما يُعتبر في المصدر معنى الفعل والحرف المصدرى، كذلك يُعتبر في اسمه.

فإذا قلت : عَطاؤك زيدًا حَسَنٌ، فتقديره بـ (أنْ) والفعل لامانع منه، كما كان في المصدر نفسه، فمن فَرَّق بينهما فقد فَرَّق بين الشىء ومِثْله.

وأيضا فلو صَحَّ الفرق لَصَحَّ في اسم المصدر بالمعنى الأول.

فإن قيل : الفرق بينهما ظاهر، وهو أن المصدر هو نفس مُباشرة الفاعل، واسم المصدر هو المعنى الحادث في تلك المباشرة كما تقدم، فما كان فيه معنى المباشرة والعلاج هو الصالح للعمل، فهو مِثْل الفعل، ومالم يكن كذلك لم يصلح للعمل، كما لم يصلح اسم الجنس المعنوى للعمل، وقد ظهر تأثير هذا الفرق في كلام العرب، حيث أعملوا المصدر من غير تحاشٍ، ولم يُعملوا اسم المصدر إلا نادرا، فلو كان مثلَه في المعنى لكان مثلَه في كثرة الإعمال، فلما لم يكن كذلك دَلَّ على صِحَّة الفرق.

فالجواب أن هذا الفرق غير بَيِّن / لأن المصدر اسم للمعنى ٤٣٦ الصادر من الفاعل، وكذلك اسم المصدر، لافرق بينهما في هذا، فكلاهما اسمُ جِنْس، ولذلك لا يَعمل إذا كان مؤكِّدا أو مبيِّنا، وإنما يعمل إذا اعتُبر فيه معنى العلاج، وهو اسم المصدر في ذلك سواء، إلا أن المصدر لَمَّا أحرز الفعلَ بجرَيانه عليه كان أقربَ من اسم المصدر الذى تَعطَّل فيه ذلك الجريان، فلهذا المعنى قلَّ إعمال اسم المصدر، لا لما قالوا.

ومع ذلك فعِلَّته لاتُؤْذن بعدم القياس، إذ قد جاء نظمًا ونثرًا كما

تقدَّم. وقد اجتمع مع المصدر في المعنى والمادَّة فساغ القياس عليه.

والثانية أن الناظم ذكر هنا إعمالَ المصدر، وألحق به اسمَه على كلا المعنيين، واقتصر على ذلك، فدَل على أن مالحَق باسم المصدر وشابَهه لايَلحق به في العمل عنده، فاسمُ الزمان والمكان لايَعملان عمل الفعل، وإن تَضمَّنا معناه، لبُعْدهما عن المصدر وفعله، بتضمُّن الدلالة على الزمان والمكان المُبْهَمين، فلايقال: أتَت الناقةُ على مَضْرِب الفَحْلِ إيَّاها، ولا ماأشبه ذلك. فإن جاء من ذلك شيء فسماعٌ ومؤوَّل، كقول النابغة[1]:

كأنَّ مَجرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَها
عليْهِ حَصِيرٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

«مَجَر» هنا اسم مكان، لأنه إنما شَبَّه بالحصير موضعَ الجَرِّ، وكذلك قولُ ذي الرُّمة[2]:

وظَلَّتْ بَملْقَى وَاحِفٍ جَرَعَ المِعَا
قيامًا تُفالِي مُصْلَخِمًّا أميرُهَا

فـ (المَلْقَى) هنا موضع التقاء واحِفٍ وجَرَع المِعَا، وهما موضعان.

---

(١) ابن يعيش ٦/١١٠، ١١١، وشرح شواهد الشافية ١٠٦، واللسان (نمق، فضم) وديوانه ٥٠
والرامسات : الرياح تثير التراب، وتدفن الآثار. ونمقته : حسنته وجودته، ويقال : نَمَّق الجلدَ والثوب ونحوه، إذا نقشه وزينه بالكتابة. والصوانع : جمع صانعة، وهى المرأة الماهرة الحاذقة المجيدة في عمل اليدين. ويروى «قضيم نمقته الصوانع» والقضيم : الجلد الأبيض يكتب فيه. وقيل حصير منسوج خيوطه سيور .

(٢) ديوانه ٣١٠، واللسان (صلخم).
يصف حميرا. وواحف والمِعَا : موضعان. والجرعَ : جمع جَرَعة، وهى الرملة لا تنبت شيئا. وتفالى : يكدم بعضها بعضا. والمصلخم : المستكبر، والغضبان.

والمعنى : حيث واجه واحفُ جرعَ المعَا، لأنه من الالتقاء. وكذلك قوله[1]:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِى مُتَرَوِّحًا
على بابِها مِنْ عِنْد رَحْلِى وغَادِيًا

أى وقت دُرُوجِى. وأنشد سيبويه لحُمَيْد الأرْقَط[2]:

ومَا هِىَ إلا في إزَارٍ وعِلْقَةٍ
مُغَارَ ابن هَمَّامٍ على حَىٍّ خَثْعَمَا

أى في وقت إغارة ابن هَمَّام.

فمثلُ هذا لايُعْتَد به في عمل اسم المكان ولا اسمِ الزمان، فأما البيتان الأوَّلان وما أشبههما فقليلٌ، ومحمول على حذف المضاف، والتقدير : كأنَّ موضع جَرِّ الرامساتِ، وظَلَّت بموضع مَلْقَى وَاحِفٍ. وبهذا يصير العامل اسمَ المصدر لا اسمَ المكان.

وأما الآخَران فمن باب «مانابَ فيه المصدر عن الظرف» وهو الذى نَبَّه عليه الناظم في قوله :

---

(١) المحتسب ٢/٢٦٦، والمغنى ٤٢، وديوانه ٦٥٣

والدروج : المشى الضعيف والدبيب. ومتروحا : سائر وقت الرواح، وهو من لدن زوال الشمس إلى الليل. وغاديا : سائراً وقت الغدوة، وهى الوقت مابين صلاة الغداة وطلوع الشمس. وبعد:

أذو زوجةٍ بالمِصْر أم ذو خصومةٍ
أراكَ لها بالبَصْرة العامَ ثاويَا؟

فقلتُ لها : لا، إن أهلىَ جيرةٌ
لأكْثبة الدَّهْنا جميعًا وماليَا

وما كنتُ مُذْ أبصرتنِى في خصومةٍ
أراجعُ فيها ياابنةَ القومِ قاضيَا

(٢) الكتاب ١/٢٣٥، والمقتضب ٢/١٢٠، والخصائص ٢/٢٠٨، والمحتسب ٢/٢٦٦، وابن يعيش ٦/١٠٩، واللسان (علق).

والإزار : ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن. والعِلْقة : قميص بلا كمين تلبسه الجارية. يصف امرأة بأنها كانت صغيرة السن وقت إغارة ابن همام على هذا الحى من اليمن، وهو خثعم.

وقَــدْ يَنُوبُ عن مكانٍ مَــصْــدَرُ

وذاكَ في ظَرْفِ الزَّمـــانِ يكْثُـــرُ

وكذلك لايعمل الاسمُ المتضمِّن لحروف الفعل إذا كان اسمًا لما يُفْعَل به أو فيه ، وإن أشعْرَ بمعنى ذلك الفعل ، فلا تقول : أعجبنى دَهْنُ زيدٍ رأسه ، ورِزْقُ اللهِ العبدَ ، وخَبْزُ زيدٍ دَقِيقَه ، وماأشبه ذلك . فإن جاء من ذلك شئ فموقوفٌ على السماع ، ومؤوَّل أيضا .

ويظهر من «الصَّيْمرى» إجازةُ ذلك(١) ، وهو مذهب مرجوحٌ لندُوره عن العرب ، وإمكان نصبِه على إضمار فعل يدل عليه ذلك الاسم ، كأنه يقول : أعجبنى دَهْنُ زيدٍ يَدهن رأسَه ، أو ما معناه ذلك .

٤٣٧ ومن ذلك قولُ الله تعالى : {أَلَمْ نجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتاً / أحْيَاءً وأمْواتًا(٢)}

فالكِفَات : اسمُ ما يُكْفتَ به ، أى يُلَفُّ ويُحْفظ ، وأوِّلت على إضمار الفعل .

وقيل : جَعل الفارسىُّ من ذلك قوله تعالى : {ويَعْبُدُونَ مِنْ دوُنِ اللّهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّموَاتِ والأَرْضِ شَيْئًا ولاَ يَسْتَطِيعُونَ(٣)} فـ «شيئًا» عنده منصوب بـ «رِزْقًا(٤)» والرِّزق : اسم لما يُرْزَقه العبدُ عندهم . فلذلك رَدَّ عليه الناسُ ذلك ، وعَدُّوه ذاهبًا إلى نحو مارأى «الصَّيْمرى» .

ولاحاجة إلى الاعتذار عن الفارسى هنا إلا من جهة تعلُّقه بهذا

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢٤٠/١ .

(٢) سورة المرسلات / الآيتان ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) سورة النحل / الآية ٧٣

(٤) الايضاح ١٥٥.

النَّظْم ، فالشَّلَوْبِين وغيرُه قالوا : يُحتمل أن يكون «رِزْقا» مصدرا كـ (رَزْق) بالفتح ، ولا يكون في الآية بمنزلة (الَطّحْن) مع الطَّحْن ، و (الرَّعى) مع الرَّعى ، فلا حجة فيها على عملِ مثلِ هذا ، فبحقٍّ ما أهمله الناظم هنا . والله أعلم .

والثالثة : أنه قال : «ولاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلُ» .

فأثبت له عملاً ما ، ولم يَقُل : إنه مثلُ المصدر في العمل ، وأنه يساويه ، تنبيهًا على أنه غيرُ ملتزِم للقول بإعماله مطلقا ، كان مضافًا أو مجردًا أو مع أل ، بل الأمر في ذلك بعدُ في محلِّ النظر ، وذلك أن السَّماع فيه إنما ورد بالمضاف كما تقدَّم تمثيلهُ ، ولم يَأْتِ - فيما أحفظ - مثل : أعجبني عَطاءُ زيدًا ، (أو أعجبني طاعةُ العبدُ ربِّه ، أو ثوابُ المؤمنَ ، ولامثل : أعجبني العطاءُ زيدًا[1]) ولا الثوابُ المؤمنَ ، ولا ما كان نحو ذلك .

وكذلك لا أحفظ مثل : أعجبني مُعْطىً زيدٌ عمراً ، ولا مُعْطىً عمراً ، ولا المُعْطى زيدٌ عمراً ، ولا المُعْطَى زيداً ، ولا نحو ذلك .

ولم يَأْتِ المؤلف في «الشرح» من ذلك بمثال ، ولكنه قال في «التسهيل» :. إن اسم المصدر يعمل عملهَ[2] ، فظاهرُ هذا إعمالهُ في جميع أحواله قياسًا كالمصدر ، فتقول : أعجبني العطاءُ زيدًا ، وعَطاءُ زيدًا ، كما تقدم .

فالموضع - بلاشك - محتمِل للقياس في جميع الأحوال ، أو قصْره على ما وَرد فيه . فلذلك - والله أعلم - لم يَحْتِم بإطلاق القول في إعماله في الأحوال الثلاثة كالمصدر ، وهو أوْلَى . فتبقى المسألة نظريَّةً إلى أن يَرِد مُرَجِّح لأحد الاحتمالين .

والرابعة أن اسم المصدر ضربان ، ضربٌ هو اسم جِنْس غير علم ،

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

(٢) التسهيل : ١٤٢ .

كالمُثُل المتقدِّمة . وكلامُه فيه صحيح على التفسير المذكور .

وضربٌ هو علَم ، كيَسَارِ للمَيْسَرة ، فى نحو قوله ، أنشده سيبويه[١] :

فَـــقُلْتُ امْكُثِى حَـــتَّى يَسَــــار لَعَلَّنَا
نَحُجُّ مَـــعًـــا قَـــالتْ أعــامًــا وقَـــابِلَهْ !

و(بَــرَّةُ) للمَـبَـرَّة ،و (فَـجـارِ) للفَـجْـرة فى قـول النـابغـة ، أنشـده سـيـبـويه أيضا[٢] :

أَنَّا اقْـــتَـــسَـــمْنَا خُطَّتَــيْنَا بَيننَا
فَـــحَـــمِلْتُ بَرَّةَ واحْـــتَـــمِلْتَ فَـــجَـــارِ

فلا تَعْمل ، لأن مِثْل هذه الأسماء دالٌّ على معنى المصدر دلالة تُغْنى عن الألف واللام ، لكونها لاتتصرَّف تصرفَها فى الإضافة ، والشَّيَاع ، والألف واللام ، وقَبُول الوصف ، والوقوعِ موقع الفعل ، فامتنع لذلك أن تعمل كالمصدر .وكلام الناظم ينتَظم مثل هذا ، فيقتضى أنه قد يَعمل ، وذلك لا يصح .

والجـواب أن كـلامـه ، وإن كـان ظاهرُه الإطلاق ، مُـقَـيَّـدٌ بما قُـيـدً به المصدر. من كونه يصلح فى موضعه الفعل مع (أنْ) أو (ما) إذ لايصح أن يعمل

---

(١) الكتـاب ٢٧٤/٣ ، والجـمل ٢٣٥ ، وابن الشـجـرى ١١٣/٢ ، وابن يعـيش ٥٥/٤ ، والتـصـريح ١٢٥/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والدرر ٨/١ ، واللسان (يسر) .

طلب منها الإنتظار حتى يوسر فيستطيعا الحج ، فأنكرت ذلك عليه ، وقالت : أأنتظر هذا العام والعام القابل؟!

(٢) الكتـاب ٢٧٤/٣ ، والجـمل ٢٣٤ ، والخـصـائص ٢٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وابن الشـجـرى ١١٣/٢ ، وابن يعـيش ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، والخـزانة ٣٢٧/٦ ، والعـينى ٤٠٥/١ ، والهـمع ٩٤/١ ، والدرر ٩/١ ، والأشمونى ١٣٧/١ ، وديوانه ٣٤ .

بقوله لزرعة بن عمرو الكلابى ، وكان قد عرض على النابغة وعشيرته وبنيه أن يغدروا ببنى أسد ، وينقضوا حلفهم ، فأبى النابغة ، وجعل خطته فى الوفاء «برة» وخطة زرعة لما دعاه إليه من الغدر ونقض الحلف «فجارِ».

المصدر بشرطٍ وهو الأصْل ، ويعمل اسم المصدر بغير شرطٍ وهو الفَرع ، لأنه لم يَعمل إلا بمعنى المصدر ، فلا بد من تقييده بما تَقَيَّد به المصدر ، / وإذ ذاك يَخْرج اسم المصدر العَلَم ، إذْ لايصلح فى موضعه (أنْ) ٤٣٨ والفعل ، ولا (ما) والفعل ، فقد أغناه الشرط المتقدم عن إخراج العلَم من إطلاقه هنا ، فلا إشكال فى كلامه .

ثم قال :

وبَعْدَ جَرِّهِ الَّذى أُضِيفَ لَهْ
كَمِّلْ بنَصْبٍ أو بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

يعنى أن المصدر واسَم المصدر إذا أضيف إلى معمولٍ من معمولاته ، لا بُدَّ من جَرِّه لأنه مضاف ومضاف إليه ، أتيتَ بعد ذلك بمعموله الذى يَطلبه بعد المجرور ، وذلك إمّا منصوبًا إن أضيف إلى مرفوعٍ أو منصوب ، وإمَّا مرفوعًا إن أضيف إلى منصوب ، وذلك بحسب طَلبه له .

فقد يضاف إلى ما هو مرفوع فى التقدير ، فيبقى ما عداه منصوباً ، وقد يضاف إلى ماهو منصوب تقديراً ، فيبقى ما عداه مطلوباً بنَصْبٍ آخر أو برفع ، فتقول : أعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمرًا ، وأعجبنى إعطاءُ زيدٍ الدراهمَ ، وضربُ زيدٍ عمروٌ ، وما أشبه ذلك .

ثم هنا ثلاث مسائل :

إحداها أن كلامه يقتضى جوازَ إضافة المصدر إلى المنصوب بحَضْرة المرفوع ، لأنه إذا قال : «كَمِّل بْرَفْعٍ» دَلَّ على أن المضافَ إليه المصدرُ غيرُ مرفوع ، إذ لا يَرفع فعلٌ أو ما جرى مجراه مرفوعين على غير جهة التَّبَعية .

وهذا صريح فى جواز إضافة المصدر إلى المفعول بِحَضْرة الفاعل ، وإلى الفاعل بِحضْرة المفعول .

أما هذا الثانى فسائغ ، نحو : أعجبنى إكرامُ زيدٍ عمرا وفى القرآن المجيد {ولَولاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ(١)} - {فاذْكُروا اللّهِ كَذِكْرِكُمْ أَبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا(٢)} وهو كثير .

وأما الأول فقليلٌ ضعيف ، قال الفارسى : لايكاد يوُجد إلا فى شعر ، لكن قد جاء منه فى الكلام شئٌ ، فروُى عن ابن عامر أنه قرأ {ذِكْرُ رَحْمِةِ رَبِّكَ عَبْدُه زَكَرِيًّا(٣)} برفع «العَبْد» وتابعه ، وما ذاك إلا على نصب «الرحمة» والتقدير:أنْ ذَكر رحمةَ ربِّكَ عَبْدُه زكريًّا(٤) .

وفى الحديث «وحِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتطاعَ إليه سَبِيلاً(٥)» وهو تأويل بعضهم فى قول الله : {ولِلّهِ على النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إلَيْه سَبِيلاً(٦)}وأجازه ابن خروفٍ أيضا ، وأنشد سيبويه(٧) :

---

(١) سورة البقرة / آية ٢٥١ .

(٢) سورة البقرة /آية ٢٠٠ .

(٣) سورة مريم / آية ٢ .

(٤) لم أجدها فى البحر ولا الطبرى ولا المحتسب ولا كتب السبعة .

(٥) رواه مسلم فى كتاب الإيمان - باب السؤال عن أركان الرسلام ، حديث رقم ١٠ (٤٢/١) .

(٦) سورة آل عمران / آية ٩٧ .

(٧) الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وابن الشجرى ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٣/٢ . ١٩٧ ، الإنصاف ٢٧ ، ١٢١ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، والشعر للفرزدق (ديوانه ٥٧٠) والهاجرة : وقت اشتداد الحرفى الظهر . يصف سرعة الناقة فى سير الهواجر ، ويقول : إن يديها لشدة وقعهما فى الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كالدنانيرإذا انتقدها الصيرفى لينفى رديئها عن جيدها وخَصَّ الهاجرة لتعذر السير فيها

تَنْقى يَدَاهَا الحَصَى فى كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَفْىَ الدَّراهِمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ

وأنشد الزجاجى [١] :

أَفْنَى تَلاَدِى وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ

فَرْعُ القَواقيزِ أفْواهُ الأباَرِيقِ

وجَعل الفارسىُّ من ذلك قولَ الحُطَيئة [٢] :

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ

لِعَيْنيكَ من ماءِ الشُّئُون وَكِيفُ

وإنما أطلق الناظم القولَ بالجواز اتِّباعاً لسيبويه حيث قال : وإن شئتَ حذفتَ التنوينَ كما حذفتَ فى الفاعل - يعنى : فى« اسم الفاعل - وكان المعنى على حاله ، إلا أنك تجرُّ الذى يلى المصدرَ ، فاعلاً كان أو مفعولاً ، لأنه اسمُ قد كَفَفْتَ عنه التنوينَ ، كما فعلتَ ذلك بفاعلٍ ، ويصير المجرورُ بدلا من التنوين مُعَاقِبًاله .

قال : وذلك قولك : عَجْبتُ من / ضَرْبِه زيداً ، إن كان فاعلاً ، أو ٤٣٩

---

(١) المقتضب ١/١٥٩ ، والجمل ١٣٤ ، والإنصاف ٢٣٣ ، والمغنى ٥٣٦ ، والعينى ٣/٥٠٨ ، والتصريح ٢/٦٤ ، والأشمونى ٢/٢٨٩ ، واللسان (قفز) .

والشعر للأقيشر الأسدى . والتلاد : كل ماورثته عن آبائك ، ومثله: التالد والتليد . والنشب : العقار ، أو المال الأصيل من ناطق وصامت . والقرع : الضرب . والقوافيز جميع قاقوزه ، وهى الكأس الصغيرة . والأباريق : جمع إبريق ، وهو ماكان له عروة فإن لم يكن له عروة فهو كوز .

(٢) الإيضاح ١٥٨ ، وابن الشجرى ١/٣٥١ ، وابن يعيش ٦/٦٢ ، والخزانة ٨/١٢١ ، وديوانه ٣٩ .

والبيت مطلع قصيدة له يمدح بها سعيد بن العاص الأموى لما كان واليا على الكوفة لعثمان بن عفان رضى الله عنه . ويقال : رسم المطرُ الدار ، إذا عفَّاها وصيَّرها رسما .

والمربع : اسم زمان للربيع . والمصيف : اسم زمان للصيف . والشئون : مجارى الدمع من الرأس إلى العين ، واحدها : شأن . والوكيف : سيلان الدمع أو المطر شيئا فشيئا .

من ضَرْبه زيدٌ ، إن كان المضمر مفعولا .

قال : وتقول : عجبتُ من كِسْوَة زيدٍ أبوه ، وعجبت مَن كِسْوةِ زيدٍ أباه ، إذا حذفتَ التوين[1] .

فذلك إطلاقٌ فى الجواز كإطلاق الناظم . وما يُقال هناك يقال هنا . وإن قيل : إن ذلك قليلٌ بالنسبة إلى العكس - فقِلَّتُه لاتَمنع من اطلاق الجواز ، فقد جاء نثراً ونظما .

وقد نَبَّه الناظم على الترجيح حيث قال : «كَمِّلْ بنَصْبٍ أو برَفْعٍ عَمَلَهُ» فقدم النصب الذى يُكَمَّل به ، وذلك - فى الغالب - مع الإضافة إلى الفاعل.

وقد نَصَّ علي الجواز أيضاً غيرُ سيبويه كالسِّيرافى وغيره .

والثانية أنه قال : «وبَعْدَ جرِّهِ الذَّى أُضِيفَ لَهُ كَمِّلْ بكذا» فلم يعيِّن للإضافة معمولاً مِن معمول ، بل أطلق القولَ فى ذلك ، فاقتضى أن كل معمول تصحُّ الإضافةُ إليه يجوز أن يقع هنا مضافاً إليه ، فيضاف إلى الفاعل ، والمفعول به ، والظروف المتصرِّف ، ونحو ذلك .

فالمصدرُ ، إذ ذاك ، إما أن يكون لفعلٍ غيرِ مُتَعَدٍّ ، أو لفعلٍ متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ ، أو إلى اثنين ، أو ثلاثة .

فإذا كان مصدرَ فعلٍ غيرِ متعدٍّ جاز فيه وجهان ، إضافتهُ إلى فاعله ، وإضافتهُ إلى ظرف مُتَّسَعٍ فيه ، فتقول : أعجبنى قيامُ زيدٍ اليومَ ، وقيامُ اليومِ زيداً . وهذا من باب قوله تعالى : {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ[2]}

وقد أجاز سيبويه أن تقول : عجبتُ من ضَرْبِ اليوم زيدًا ، كما تقول :

---

(1) الكتاب ١/١٩٠ .

(2) سورة سبأ / الآية ٣٣ .

ياسارقَ اللَّيْلَةِ أهلَ الدارْ (١)

ثم بيَّن أنه ليس من باب :

* للَّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لاَمَها(٢) *

فهذا جائز فى الكلام ، ومثل البيت لايوُجد إلا فى الشعر .

وإذا كان مصدرَ فعل متعدٍّ إلى واحدٍ جاز فيه ثلاثة أوجه ، إضافتُه إلى فاعله ، وإلى مفعول الأول ، وإلى الثانى ، وإلى ظرف مُتَّسَع فيه ، فتقول : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً اليومَ ، وأعجبنى ضربُ عمروٍ زيدٌ اليومَ ، وأعجبنى ضربُ اليومِ زيدٌ عمراً .

وإذا كان مصدر فعلٍ متعدٍّ إلى اثنين جاز فيه أربعه أوجه ، إضافته إلى فاعله ، وإلى مفعوله الأول ، وإلى الثاني ، وإلى ظرفٍ متسعٍ فيه ، نحو : أعجبنى إعطاء زيدٍ عمراً الدرهمَ اليومَ ، وإعطاء عمروٍ زيدٌ الدرهمَ اليومَ ، وإعطاء الدرهمِ زيدٌ عمراً اليومَ ، وإعطاء اليومِ زيدٌ عمراً الدرهمَ .

وإذا كان مصدرَ فعلٍ متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل جاز فيه خمسة أوجه ،

---

(١) الكتاب ١/١٧٥ ، ١٩٣ ، والخزانة ٣/١٠٨ ، وابن الشجرى ٢/٢٥٠ ، وابن يعيش ٢/٤٥ ، ٤٦

(٢) الكتاب ١/١٧٨ ، ١٩٤ ، والمقتضب ٤/٣٧٧ ، ومجالس ثعلب ١٥٢ ، والإنصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ٢/٤٦ ، ٣/١٩ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ٨/٦٦ ، والخزانة ٤/٤٠٦ ، ومعجم البلدان (ساتيدما) .

والبيت لعمرو بن قميئة (ديوانه ٦٢) وصدره :

* لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ *

رأت : يعنى بنته التى ذكرها فى بيت قبله ، وهو قوله :

قد سألتنى بنُت عمروٍ عن الْـ

أرضِ التى تُنْكِرُ أعلامَها

وساتيدما : جبل . واستعبرت : بكت .

وكان عمرو قد خرج مع امرئ القيس ومعه بنته إلى ملك الروم ، فبكت من وحشة الغربة ، ولبعدها عن أراضى أهلها ، وبعده :

تذكرتْ أرضاً بها أهلها ... أخوالَها فيها وأعمامَها

وأمثلتها بَيِّنة مما ذُكر .

والثالثة أنه قال : «كَمِّلْ بنَصبٍ أو برَفعٍ عَمَلَهُ» يريد أنك إذا أضفته إلى أحد معمولاته فإنك تأتى بما عداه على مايستحقُّ من رفعٍ أو نصب ، فتقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا اليومَ ، وضربُ عمروٍ زيدٌ اليومَ ، وسائر ما تقدم من المُثُل .

وأيضاً فقوله : «كَمِّل بْكذا» ، ولم يقل : «كَمِّلْ بالفاعل أو بالمفعول» أو ما أشبه ذلك لَيْدخل فى عموم الرفع ما يُرفع فاعلاً نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمروٌ ، أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله حسبما تقدَّم من مذهبه ، نحو : أعجبنى قراءةُ اليومِ القرآنُ ، وركوبُ يومِ الجمعةِ الفرسُ . أو اسم «كان» وأخواتها نحو : أعجبنى كونُ أخيك عمروٌ ، ونحو ذلك .

وليدخل / ما يُنْصب مفعولاً به ، نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً ، ٤٤٠ أو خبر « كان» نحو : أعجبنى كونُ زيدٍ قائمًا ، أو ظرفاً نحو : أعجبنى قيامُك اليومَ ، وقعودُك مكانَ زيدٍ ، أو حالاً نحو : أعجبنى مجيئُكَ راكبًا ، أو مفعولاً له ، نحو : أعجبنى قيامُك إكرامًا لزيدٍ . وغير ذلك من سائر ما يُنصب .

ويدخل له المجرور هنا لأنه فى موضع نصب ، نحو : أعجبنى مُكث زيدٍ فى الدار ، ومروره بك ، وإعراضهُ عن زيد ، وخروجهُ من الدار ، وإتيانهُ إلى المسجد . وما أشبه ذلك .

إلا أن فى قوله : «كَمِّل» إشكالا ، لأنه إن أُخذ بظاهر لفظه اقتضى وجوبَ التكميل ، وألاَّ يجوز إذا أُضيف المصدرُ إلى الفاعل ألاَّيُتْرك المفعول إن كان المصدر من متعدٍّ ، ولا إذا أضيف إلى المفعول إلا أن يُؤْتى بالفاعل .

وذلك غير صحيح ، لأن حذف ما سوى المضاف إليه سائغ ، كان فاعلاً أو مفعولاً أو غَيْرهما ، إلا ما كان من باب «ظَنَّ» و «أَعْلَم»و «كان»

فإن الحذف هنالك غير سائغٍ لما تقدَّم .

فجائز أن تقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ ، وركوبُ الفرسِ .

ومن حذف المفعول فى القرآن {فَاستَبْشِروا بِبَيعِكُمُ الَّذى بَايَعْتُمْ بِهِ[(١)]} - {ومَا كانَ اسْتِغْفَارُ إبْراهِيمَ لأبيهِ[(٢)]} - {وكَذَلكَ أَخْذُ ربِّكَ إذَا أَخَذَ القُرىَ وهِىَ ظَالِمَةٌ إنَّ أَخْذَه أَلِيمٌ شَدِيدٌ[(٣)]} - {وإنَّ رَبَّكَ لَذو مَغْفِرَةٍ للنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ[(٤)]} - {ويَوْمئذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بنَصْرِ اللَّهِ[(٥)]} .

ومن حَذْف الفاعل {لاَيَسْأَمُ الإنْسانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ[(٦)]} - { وهُوَ مُحَرَّم عَلَيْكُمْ إخَراجُهُمْ[(٧)]} - {وإنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَاَل زَوْجٍ مكَانَ زَوْجٍ[(٨)]} - { وَلاتَهِنُوا فى أبتِغَاءِ الْقَوْمِ[(٩)]} - {إنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بالَعدْلِ والإحْسَانِ وإيتَاءِ ذِى الْقُرْبَى[(١٠)]}- {قَالَ لَقَدْ ظَلَمكَ بسُؤال نعْجَتِكَ إلى نِعَاجِهِ[(١١)]} .

وأما نحو : أعجبنى ظَنُّكَ عمرًا قائمًا ، وإعلامُك زيدًا كَبْشَكَ السَّمينَ ، وكونُ زيدٍ قائمًا ، ونحو ذلك ، مما هو خبرٌ ومخَبرٌ عنه فى الأصل - فلا يجوز

---

(١) سورة التوبة / آية ١١١.

(٢) سورة التوبة / آية ١١٤ .

(٣) سورة هود / آية ١٠٢ .

(٤) سورة الرعد / آية ٦ .

(٥) سورة الروم / الآيتان ٤ ، ٥ .

(٦) سورة فصلت / الآية ٤٩ .

(٧) سورة البقرة / آية ٨٥ .

(٨) سورة النساء / آية ٢٠ .

(٩) سورة النساء / آية ١٠٤ .

(١٠) سورة النحل / آية ٩٠ .

(١١) سورة ص / آية ٢٤ .

الاقتصارُ فيه كما تقدم بيانه .

ويمكن أن يُجاب عنه بأنه يَقصد إيجابَ الإتيان بالمعمولات الباقية ، وإنما أراد الإتيانَ بها على مقتضى أحكامها فى جواز الحذف ، فيكون ذلك إحالة منه على حكم العوامل فى طلب الفَضَلات والعُمَد .

لكن هذَا ينكسر له فى الفاعل ، فإنه جائزُ الحذفِ هنا ، ولايجوز حذفه مع سائر العوامل الطالبة له .

وقد يمكن الجواب عنه بأن يقال : لعله ذهب مذهبَ من يرىَ أن المصدر لابد له من فاعل ، فإن كان ظاهرًا فذاك ، وإلاَّ فهو مَنْوِىٌ فى المصدر ، لكنا نقول : إذا كان الفاعل منويًا لايبقى له بعد الإضافة ما يكملُّ به إلا منصوب ، ولاتكون إضافته أيضاً إلا إلى منصوب ، إذ المنوىُّ لايضاف إليه المصدر ، كما يضاف إلى غير المنوى .

أو يقال : قوله : «كَمِّلْ بكذا» مثل قوله : «بفِعْلِه المصدَر ألحقْ فى الْعَمَلِ» فما قيل هناك يقال هنا . والله أعلم .

٤٤١ / وَجُرَّ مَا يَتْبعُ مَا جُرَّ ومَنْ
رَاعَى فِى الاتْبَاع المَحَلَّ فَحَسَنْ

تكلم هنا فى تابع المجرور والمضاف إليه المصدر خاصَّةً ، وذلك لأن تابع معمول المصدر إذا كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بغير إضافة المصدر إليه لا إشكال فيه ، لأنه على حكم سائر التوابع ، يُتْبع على اللفظ، فتقول : مرورُك بزيدٍ الفاضلِ حَسَنٌ ، وضَرْبُك عمرًا الكريم قبيحٌ ، وأعجبينى إكرامُكَ زيدٌ الخياطُ .

وأما إذا كان معمول المصدر مضافاً إلى المصدر فله حكمٌ آخر يَختص به ، فإن له لفظًا وموضوعا ، فلفظُه مخفوض بالإضافة ،

وموضعُه مرفوعٌ إن كان فاعلاً معنى ، أو اسم «كان» أو مفعولاً لم يسمَّ فاعله إن قدرتَه مصدر فعلٍ مبنيٍّ للمفعول ، أو منصوبٌ إن لم يكن كذلك .

فأخذ فى بيان ما يلحق التابع بسبب ذلك ، فيريد أنك إذا أتبعت ذلك المجرورَ فلك الخِيَرَةُ فى إجراء التابع عليه ، أىٍّ تابعٍ كان ، من نعت أو عطف أو توكيد أو بدل .

فإن أجريتَه على لفظه فأتيتَ به مجروراً مثله فتقول : أعجبنى قيامُ زيدٍ العاقلِ ، إن كان التابع نعتا ، وأعجبنى قيامُ زيدٍ وأخيه ، إن كان عطَف نسق ، وأعجبنى قيامُ أبى عبدِ الله زيدٍ ، إن كان عطفَ بيان ، وأعجبنى قيامُ الناس كُلِّهم ، إن كان توكيدا ، وأعجبنى قيامُ زيدٍ أبى عبدِ الله ، إن كان بدلا .

وإن شئتَ أجريتَه على الموضع ، فأتيتَ به مرفوعاً أو منصوباً ، على حسب ما أعطاه المعنى ، فتقول : قيامُ زيدٍ العاقلُ حَسَنٌ ، وقعودُ زيدٍ وأخوه قبيحٌ ، وأعجبنى قدومُ زيدٍ أبو عبد الله ، ومرورُ أبى عبد الله زيدٌ بك ، وأعجبنى قيامُ الناسِ كلُّهم . وما أشبه ذلك .

وتقول أيضاً : أعجبنى ركوبُ الفرسِ الفارِه، على اعتبار اللفظ ، وركوبُ الفرسِ الفارهُ ، على اعتبار الموضع ، وأن «الفرس» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله ، وركوبُ الفرسِ الفارهَ ، على اعتبار حذف الفاعل من اللفظ ، وأن «الفرس» مفعول نُوِى فاعله ، أو ترُك مع إرادته فى اللفظ : فهذه ثلاثة أوجه .

فإن قلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ العاقل ، فلك فى النعت هنا أربعة أوجه ، الإتباع باعتبار اللفظ ، والرفع على أن «زيدا» فى موضع رفع على الفاعلية ، أو على المفعول الذى لم يُسَمَّ فاعله ، أو فى موضع نصب على المفعولية .

وعلى هذا الترتيب يجرى حكم سائر التوابع ، من العطف والتوكيد

والبدل، إذ لم يَخُصّ الناظم بهذا الحكم تابعًا من تابع ، وذلك صحيح .

ومن الحمل على الموضع ما أنشده سيبويه من قول الراجز[1] :

قَـدْ كُنْتُ دايَنْتُ بِهـا حَـسَّـانَا

مـخـافـةَ الإفـلاسِ واللَّيَّـانَا

يُحْسِنُ بَيْعَ الأصْلِ والقِيَانَا

فـ «اللَّيَّان» و «القِيَان» معطوفان على الموضع على «الإفلاس» و «الأصْل» هذا فى العطف النَّسَقى .

وقال لبيد فى النعت[2] :

حَـتَّى تهَـجَّـرَ فى الرَّواحِ وَهـاَجـه

طَلَبُ المُعَـقِّبِ حَـقَّـهُ المَظْلُومُ

/ فـ«المظلومُ» نعتٌ لـ«المُعَـقِّب» وهو مرفوع ، لأن «المُعَـقِّبَ» فى ٤٤٢

(١) الكتاب ١٩١/١ ، وابن الشجرى ٢٢٨/١ ، ٣١/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٦ ، والمغنى ٤٨٦ ، والعينى ٥٢٠/٣ ، والتصريح ٦٥/٢ ، والأشمونى ١٩١/٢ .

والرجز لرؤبة (ملحقات ديوانه ١٨٧) وينسب كذلك إلى زياد العنبرى .

وداينت : من المداينة ، وهى البيع بالدين . والضمير فى قوله : «بها» عائد على الإبل .

وحسان : اسم رجل . والليان : مصدر : لويته بالدين لَيًّا ولَيَّانًا ، إذا مصلته .

والأصل : أصل المال ، ولعله يعنى به الإبل ، لأنها أكرم أموالهم . والقيان : جمع قينة وهى الأمة مغنية كانت أو غير مغنية .

(٢) ابن الشجرى ٢٢٨/١ ، ٣٢/٢ ، والإنصاف ٢٣٢ ، ٣٣١ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، ٤٦ ، ٦٦/٦ ، والخزانة ٢٤٠/٢ ، والعينى ٣١٥/٣ ، والتصريح ٢٧٨/١ ، ٦٥/٢ ، والهمع ٢٩٣/٥ ، والدرر ٢٠٢/٢ ، والأشمونى ٢٩٠/٢ ، واللسان (عقب) وديوانه ١٢٨ .

وتهجر : سار وقت الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر . والرواح : الوقت من زوال الشمس إلى الليل . وهاجه : أزعجه ، ويروى «هاجها» والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش ، والبارز يعود إلى الأتان . والمعقب : الذى يطلب حقه مرة عقب مرة ، ولايتركه . يصف حمار وحش وأتانه ، شبه به ناقته .

موضع رفع .

وعلى هذا المعنى حَمل المؤلف قراءة الحسن {أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللّهِ والْمَلائكةُ والنَّاسُ أجْمعُونَ[١]} .

وأنشد معه [٢] :

يَـالَـعْـنَـةُ اللّـهِ والأقـــــوامُ كُـلُّـهـم
والصَّـالِحُـونَ على سِـمْـعَـانَ مِنْ جَـارِ

وفى الحديث «أمَر بقَتْلِ الأبْتَر وذُوا الطّفَيتْين[٣]»

وإلى الإتباع على الموضع ذهب جماعة . ورأىُ سيبويه الحملُ على إضمار فعل ، ذكر ذلك في «باب المصدر الجارى مجرى فعله[٤]»

قال ابن خروف : وكلاهما حَسَن . وعلى الإضمار حمل ابنُ جِنّى قراءة الحسن ، أى : ويلعنهم الملائكةُ والناسُ أجمعون[٥] .

وهما مذهبان متقاربان ، وسيأتى بيانُ وجهِ اختيار الناظم فى الباب بعد

---

(١) سورة البقرة / آية ١٦١.
وانظر المحتسب ١١٦/١ ، وشرح التسهيل (ورقة ١٥٨ - أ) .

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٨ - أ) وكتاب سيبويه ٢١٩/٢ ، والإنصاف ١١٨ ، وابن الشجرى ٣٢٥/١ ، ١٥٤/٢ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، ٤٠ ، ١٢٠/٨ ، والهمع ٤٥/٣ ، ٣٦٧/٤ ، والحماسة بشرح المرزوقى ١٩٥٣ . والمغني ٣٧٣ ، والعيني ٢٦١/٤.
والبيت من المجاهيل يدعو على سمعان جاره بأن تناله لعنة الله والناس كلهم ، لأن لم يرع حق الجوار

(٣) رواه البخارى فى «كتاب بدء الخلق - باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال» حديث رقم ٣٣١١ (فتح البارى ٣٥١/٦)
والأبتر : حية لينة خبيثة قصيرة الذنب . وذو الطفيتين : حية لها خطان أسودان يشبهان بالخوصتين . وقيل : الذى له خطان أسودان على ظهره .

(٤) الكتاب ١٨٩/١ .

(٥) المحتسب ١١٦/١

هذا إن شاء الله.

ومن ذلك أيضا قول امرئ القيس(١) :

أحَـــارِ تَرىَ بَرْقًـــا أُرِيكَ وَمـــيـضَـــهُ
كَلَمْعِ اليَــــدَيْنِ فـى حَــــبِىٍّ مُكَلَّلِ

يُضِـئُ سَنَاهُ أو مَـــــصَــــــابِيحُ راهبٍ
أهانَ السَّلَيطَ فى الذُّبالِ المُـــفــــتَّلِ

يُروى برفع «مصابيحُ» عطفاً على موضع «اليدَيْن» ، وجَرَّه عطفا على لفظه . وقول النابغة(٢):

---

(١) كتاب سيبويه ٢٥٢/٢ ، والمقتضب ٢٣٤/٤ ، والخصائص ٦٩/١ ، وابن الشجرى ٨٨/٢ ، والإنصاف ٦٨٤ ، وابن يعيش ٨٩/٩ ، والخزانة ٤٢٥/٩ .

والشعر من معلقته . والوميض : اللمعان الخفى . والحَبِىُّ : السحاب المعترض بالأفق ، أو المتدانى . والمكلل : المتراكب . شبه انتشار البرق وتشعبه بحركة اليدين وتقليبهما .

والسنا : الضوء . والسليط : الزيت أو الشيرج . ومعنى «أهان السليط» أكثر من الإيقاد به .

والذبال : جمع ذبالة ، وهى الفتيلة .

يقول : هذا البرق يتلألأ ضوءه ، فهو يشبه فى تحركه لمع اليدين ، أو مصابيح الرهبان التى أميلت فقائلها يصب الزيت عليها فى الإضاءة .

(٢) ديوانه ٦٥ .

وانشق عنها : انكشف عن الناقة وتبيَّن . وعمود الصبح : الخط المستطيل الذى يرى فى وجه الصبح . وجافلة : مسرعة ماضية فى سيرها . والنحوص : الأتان التى لالبن لها ، ولا حمل بها . شبه ناقته بها فى قوتها وسرعتها وشدة سيرها .

والقانص : الصائد ، واللَّحِم : الذى يأكل اللحم كل يوم ، أى إنه محظوظ لايكاد يخيب وقيل : اللحم هنا : القَرِم إلى اللحم ، فهو أحرص له على طلب الصيد . وتحيد : تعدل وتنفر . والأستن : شجر أسود ، واحدتها أستنة . وقيل : ثمرة لهذا الشجر . ومش الإماء الغوادى : شبه الأستن فى سواد أسافله وطوله بإماء سود يحملن الحُزَمَ . وذو وشوم : ثور وحشى بقوائمه سواد . وحوضى: اسم موضع . والمنكرس : المتداخل المتقبِّض .

وأخضلت ديما : أى بلت الأرض بديم ، أى مطر دائم لين . وإنما قال «فى ليلة من جمادى» لأن جمادى وافقت فى ذلك زمن الشتاء والبرد ، فلذلك خصها .

فَـانْشَقَّ عنهـا عَـمُـودُ الصُّبْح جَـافلةً

عَـدْوَ النَّحـوُص نَخـافُ القـانِصِ اللَّحِـمـاَ

تَحِـيــدُ عن أَسْــتَنٍ سُــودٍ أَسَــافِلُهُ

مَـشْىَ الإَمـاءِ الغَـوادِى تَحْـمِلُ الحُـزُمَـا

أَوْنُو وُشُــوم بَحْــوضَى باتَ مُنْكَرِسًــا

فى ليلةٍ من جُـمَـادى أَخْـضَلَتْ دِيَمَــا

فقوله : «أونووُشومٍ» عطف على موضع «النَّحوصِ» وهو كثير .

وقوله «وجُرَّ» الأول ، فعلُ أمرٍ ، و «ما» فى قوله : «مايَتْبَعُ» مفعول به. ويحتمل أن يكون فعلَ ما لم يسمَّ فاعله ، و «ما» ، مرفوع به ، وهو اسم موصول عائده الضمير المستتر فى «يَتْبَعُ» .

و «ما» فى «جُرَّ» مفعول «يَتْبَعُ» فعل مبنى للمفعول ، كأنه قال : واجْرُرِ التابعَ للمجرور بالمصدر . ومن راعى محلَّ المجرور فأتْبع على اعتباره ، من رفعٍ أو نصبٍ ، فذلك وجهُ حَسَن .

إعمال اسم الفاعل

اسمُ الفاعل هو الاسمُ الجاريِ على فعله المضارع فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا ، وفى مُقابلة الزائدِ بالزائد ، والأصلىِّ بالأصلى ، وتعيينِ الزيادة في غير الثلاثى ، ماعدا زائدَ أولِ الكلمة ، مع كونه دالاً على معنى الفعل وفاعله .

والنظر فيه في أمرين :

أحدهما : الأبْنِيةُ التى يَأتى عليها قياسا ، والتى لا يأتى عليها قياسا .

والثانى : إعمالهُ عملَ ماجَرَى عليه من الفعل . وكذلك المصدرُ ، والصفةُ المشبهَّة باسم الفاعل يُنظر فى كل واحدٍ منهما هذان النظران .

وقد تعَّرض الناظم فى هذا الموضع لكل واحدٍ منهما فى الثلاثة ، فتكلم أولاً فى إعمال المصدر ، فلما أتمَّ ما احتاج إليه فيه شرَع الآن فى إعمال اسم الفاعل فقال :

كَفِعْلِه اسْمُ فاعلٍ فى العَمَل
إنْ كانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
٤٤٣ / وَوَلِى اسْتِفْهَامًا اوْ حَرْفَ نِدَا
أو نَفْيًا اوْجَا صِفَةً أو مُسْنَدَا

يعنى أن اسم الفاعل يعمل عملَ فعله الموافقِ له فى المادَّة والمعنى ، الجارى هو عليه فى التصريف ، كقولك ضَارِب ، ومُسْتَخْرِج ، فإنهما

يَعملان عمل : يَضْرِبُ ، ويَسْتَخْرِجُ ، فتقول : هذا ضاربٌ زيدًا غدًا ، كما تقول : هذا يضربُ زيدًا غدًا . وهذا مُسْتخْرِجٌ المالَ الآنَ ، كما تقول : هذا يَستَخرِجُ المالَ الآنَ . وكذلك ما أشبههما .

لكن لما كان اسم الفاعل فى العمل فَرْعًا عن الفعل ، والفرعُ أبدًا لايَقْوَى قوةَ الأصل – لم يَعمل فى كل موضعٍ يَعمل فيه الفعل .

وأيضاً فإنه لما كان عملُه بالشَّبَه بالفعل المضارع ، لجريانه عليه من جهة اللفظ والمعنى ، حتى حُمِل عليه المضارع فى الإعراب – صار لايعمل إلا مع تمام الشَّبَه ، وكمال الحَمْل .

فلهذين الأمرين صار اسم الفاعل لايعَمل إلا بقُيُودٍ أتى بها الناظم فى قوله : «إنْ كانَ عَنْ مُضيِّه بِمَعْزِل» إلى آخره .

وجملة القيود التى أتى بها فى صِحَّة عمله هى : ألاَّ يكون بمعنى الماضى، وأن يَلِي استفهاماً ، أو حرفَ نداء ، أو حرف نفى ، أو أن يأتى صفةً ، أو مُسْنَداً إلى غيره .

والجامع لذلك كله شرطان :

أحدهما : ألاَّيكون اسم الفاعل بمعنى الفعل الماضى ، وذلك قوله : «إنْ كانَ عَنْ مُضيِّه بَمعْزِلِ» يريد ألاَّ يكون زمانه ماضياً ، وإنما يكون بمعنى الحال أو الاستقبال .

فلو كان بمعنى الماضى لم يعمل ، فلا تقول هذا ضارِبٌ زيدًا أمسِ ، وإنما تقول : هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ ، مضافًا إضافةَ تخصيصٍ لاتخفيف ، قال سيبويه : فإذا أَخْبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوينٍ البَتَّة(١) .

---

(١) الكتاب ١٧١/١ .

يعنى أنه لابد من الإضافة المحضة ، لأنه إنما أُجْرِىَ مُجرى الفعل المضارع له ،كما أُجرى الفعلُ المضارعُ مُجراه فى الإعراب ، حيث اشْتَبَهَا لفظًا ومعنى . قال : فكلٌّ واحدٍ منهما داخلٌ على صاحبه . قال : فَلَمَّا أراد سِوىَ ذلك المعنى جرى مَجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل(١) .

يَعْنى : فلم يَعمل فيما بعده ، وإن كان فى المعنى مفعولا ، إذ لم يُضارع الفعلَ فجرى مَجرى الأسماء الأجنبيَّة ، فأضيف إضافةً محضة .

وما تقررَّ هو رأى البصريين . وزعم الكسائى أنه يجوز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى وإن كان عارياً من الألف واللام ، وكأنه اعتَبر معنى الفعل مجرَّدا مع أن فى القرآن {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ(٢)} وحُكى هذا مارٌ بزيدٍ أمسِ .

وأيضاً فمن كلام العرب : هذا مُعْطِى زيدٍ درهمًاأمس، وسيبويه قد مثل بباب «أعطى» ههنا ، وتكلم عليه(٣) .

وحكى ابن خروف أن من كلام العرب : هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا أمسِ ، وهى المسألة التى أوردها ابن جِنِّى فى «كتاب القد(٤)» وأن الفارسى انقطع فيها . وهذا كلُّه ليس فيه حجة على ما قال .

أما الآية فمن باب «حكاية الحال الماضية» كقول تعالى : {فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ(٥)} فهو بمعنى الحال إذًا ، وأما

---

(١) الكتاب ١/١٧١ .

(٢) سورة الكهف / آية ١٨ .

(٣) الكتاب ١/١٧٥ .

(٤) فى (س) « كتاب القد» وفي (ت) « كتاب القدر»، وما أثبته من الأصل.

(٥) سورة القصص / آية ١٥ .

(هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ) فقيل / : إنهم لَمَّا لم يُمكنهم الإضافة نَوَّنُوا . ٤٤٤

قال ابن خروف : وهذا ضعيف . قال : والأحسن أن تكون حكاية حالٍ كقوله(١) :

وَلَقَدْ أمُرُّ على اللَّئِيم يَسُبُّنِي

فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِينِي

وأما مسألة (هذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا أمسِ ، وظانٌ زيدٍ شاخصًا أمسِ) فسيأتى الكلام على مافيها بعد إن شاء الله .

والشرط الثانى : أن يعتمد على شيء يأتى قبله ، واعتمادُه على خمسة أمور :

أحدها : حرف نفى ، نحو : مامَارٌّ أنتما بزيدٍ ، وما ضاربٌ أنتما عمرًا .

والثانى : حرف استفهام ، نحو : أضاربٌ أنت زيدًا ؟

والثالث : حرف نداء ، نحو : يا طالعًا جبلاً ، وياضاربًا عمرًا .

والرابع : أن يكون صفةً لموصوفٍ مذكورٍ أو مقدَّر .

فأما المقدَّر فسيُذكر بعد . وأما المذكور فنحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا غدًا .

والخامس : أن يكون مُسْنَدًا إلى مبتدأ ، لفظاً أو أصلاً ، فالمسند إلى المبتدأ لفظاً نحو : زيدٌ ضاربٌ عمرًا . والمسند إلى المبتدأ أصلاً نحو:

(١) الكتاب ٢٤/٣ ، والخصائص ٣٣٠/٣ ، ٣٣٢ ، وابن الشجرى ٢٠٣/٢ ، والخزانة ٣٥٧/١ ، والمغنى ١٠٢ ، ٤٢٩ ، والعينى ٥٨/٤ ، والتصريح ١١١/٢ ، والهمع ٢٣/١ والدرر ٤/١ ، ١٩٢/٢ ، والأشمونى ١٨٠/١ ، ٦٠/٣ ، ٦٣

وهو لرجل من سلول . يعنى أنه ينزل من يسبه من اللئام بمنزلة من لم يعنه ولم يقصده احتقاراً له، فهو لذلك لايرد عليه بالسباب .

إنَّ زيداً ضاربٌ عمراً .

فإن لم يَعتمد على شئٍ من ذلك لم يَعمل ، على مفهوم كلام الناظم ، فلا يقال : ضاربٌ الزَّيدانِ أخاكَ ، إلا على رأى أبى الحَسَن(١) . وقد تقدم الكلام على ذلك فى «باب الابتداء(٢)»

فإذا اجتمع ما ذُكر من الشرطين فلا إشكال فى الجواز .

فمن ذلك فى القرآن {إنَّ اللّهَ بالِغُ أمْرَهُ(٣)} - {وَاللّهُ غَالبٌ عَلَىَ أمْرِهِ(٤)} - وقُرِئَ {وَلاَاللَّيْلُ سَابِقُ النَّهارَ(٥)}

وأنشد سيبويه لامرئ القيس(٦) :

إنِّـى بَحــــبْلِكَ واصلٌ حَــــبْلـىِ

ويــرِيــشِ نَــبْـلِـكِ رائِـشٌ نَــبْـلــىِ

---

(١) يعنى سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ) .

(٢) انظر : ١ / ٥٩٤ .

(٣) سورة الطلاق / آية ٣ .

وقرأه السبعة الإحفصاً عن عاصم بالتنوين والنصب ، وقرأ حفص بالإضافة وانظر : السبعة لابن مجاهد ٦٣٩ .

(٤) سورة يوسف / آية ٢١ .

(٥) سورة يس / آية ٤٠ .

وانظر : البحر المحيط ٣٣٨/٧ .

(٦) الكتاب ١٦٤/١ ، والجمل ٩٨ ، وديوانه ٢٣٩ .

ورائش : من قولنا : راش السهم بريشه ، إذا ركّب فيه الريش . والنبل : السهام ، لا واحد له من لفظه .

يقول له : أمرى من أمرك ، وهو اي من هواك . وهما مَثَلان ضربهما للمودة والمواصلة .

وأنشد لزُهَيْر (١) :

بَدَالِيَ أنىِّ لَسْتُ مُدرِكَ مامَضَى

ولاسَابِقاً شَيْئًا إذا كانَ جَائِيَا

وأنشد أيضا لأبى الأَحْوصِ الرِّياحَى (٢) :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مصلُحِينَ عَشِيرَةً

ولانَا عِبـاً إلاّبِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وأنشد لأبى الأسْوَد (٣) :

---

(١) الكتاب ١٦٥/١ ، ٢٩/٣ ، والجمل ٩٦ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ ،وابن يعيش ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، والخزانة ١٠٢/٩ ، والمغنى ٩٦ ، ٢٨٨ ، والعينى ٣٦٧/٢ ، ٣٥١/٣ ، والهمع ٢٧٨/٥ ، وديوانه ٢٨٧.

ومعناه : ظهر لى أنى لاأستطيع أن أجلب لنفسى خيراً ، أو أدفع عنها شراً .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ، والإنصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥٩٥ ، وابن يعيش ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ، ٦٩/٨ ، والمغنى ٤٧٨ ، ٥٥٣ ، والخزانة ١٥٨/٤ ، والأشمونى ٢٣٥/٢ .

وينسب للفرزدق أيضا (ديوانه ٢٣) .

ومشائيم : جمع مشئوم ، من الشؤم ، وهو الشر . وعشيرة الرجل : بنو أبيه الأقربون والجمع : عشائر . والناعب : الصائح ، اسم فاعل من النعيب ، وهو صوت الغراب ، وكانت العرب تتشاءم به ، وتجعله نذيرا للفرقة وتصدع الشمل . والبين : الفراق .

يهجو بنى يربوع ، ويصفهم بالشؤم وقله الخير والصلاح ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة إذا فسد مابينهم ، ويروى «ولاناعبٍ» بالجر ، على تقدير الباء الزائدة فى «مصلحين» وانظر : الكتاب (٢٩/٣)

(٣) الكتاب ١٦٩/١ ، والمقتضب ١٩/١ ، ٣١٣/٢ ، والخصائص ١٢/١ ، والمنصف ٢٣١/٢ ، وابن الشجرى ٣٨٣/١ ، والإنصاف ٦٥٩ ، وابن يعيش ٩/٢ ، ٣٤/٩ ، والمغنى ٥٥٥ ، والخزانة ٣٧٤/١١ ، والهمع ١٧٩/٦ ، والدرر ٢٣٠/٢ ، وملحقات ديوانه ٢٢٠ .

ومستعتب : راجع بالعتاب على قبيح ما يفعل ، يعنى امرأة أغرته بجمالها ، وعرضت عليه الزواج فتزوجها ، ثم وجدها على غير مازعمت له من حسن التدبير ، فهجاها بقصيدة منها البيت . وانظر : الخزانة ٣٧٤/١١ ، والأغانى ١٠٧/١١

فَــأَلفــيْــتــهُ غَــيْــرَ مُــسْــتَــعــتِبٍ

ولا ذَاكِــــــرِ اللّـهَ إلاَّ قَـلِـيــــــلاَ

وأنشد أيضا للهُذَلى(١) :

مِـــمَّن حَـــمْلنَ به وهُنَّ عَـــوَاقِـــدُ

حُـبكَ النِّطاقِ فَـعَـاشَ غـيـرَ مُـهَـبَّلِ

وأنشد للعجاج(٢) :

* أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِ *

ثم قال :

وقَـــدْ يَكُونُ نَعْتَ مَـــحْـــذُوفٍ عُـــرِفْ

فَـــيْـــســتَـــحِقُّ الْعَـــمَلَ الذّى وُصِفْ

---

(١) الكتـاب ١٠٩/١ ، والإنصـاف ٤٨٩ ، وابن يعـيش ٧٤/٦ ، والخـزانة ١٩٢/٨، والمغنى ٦٨٦ ، والعينى ٥٥٨/٣ ، والأشمونى ٢٩٩/٢ ، وديوان الهذليين ٩٢/٢ وهو لأبى كبير الهذلى ، ويروى «فشبَّ» .

والُحبك : جمع حَبْكة ، وهى الحبل يشد به على الوسط ، ومن السراويل : ما فيه التِّكة والنطاق : إزار تشـده المرأة في وسطها ، وترسل أعلاه على أسفله ، تقيمه مقام السراويل . والمهَّبل : الثقيل ، كأنه المدعو عليه بالهبل ، أى فقدامٌ له يصف رجلاشهم الفؤآد نجيبا ، وأن علة نجابته أن النساء حملن به ، وهن عواقد لنطقهن ، ويزعم العرب أن الولد اذا حملت به أمه كرهاً خرج مذكراً نجيباً .

(٢) الكتاب ٢٦/١ ، ١١٠ ، والخصائص ١٣٥/٢ ، ٤٧٣ ، والمحتسب ٧٨/١ ، والإنصاف ٥١٩ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، ٧٥ ، والعينى ٥٥٤/٣ ، ٢٨٥/٤ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والأشمونى ١٨٣/٣ ، والهمع ٧٧/٣ ، ٣٤٤/٥ ، واللسان (حمم) وديوانه ٥٩ .

وقبله : وربِّ هذا البَلدِ المحرَّم والقاطـنات البيت غيرِ الريَّم

والقاطنات : المقيمات . والبيت : الكعبة شرفها الله . والريَّم : اللاتى يبرحنَ ويفارقن . والوُرْق : جمـع ورقاء ، وهى الحمامة التى لونها بين السواد والغبرة . والحم : الحمام ، رُخِّم على غير قياس .

هذا هو الضرب الثانى من كَوْن اسم الفاعل جاريًا على مَوْصوف ، وهو أن يكون الموصوف محذوفًا ، نحو : مررت بضاربٍ زيدًا ، ومنه ما أنشده سيبويه [1]:

ومَا كُلُّ ذى لُبٍّ بمُؤتيكَ نُصْحَهُ
وما كُلُّ مُؤتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

وأنشد أيضا لعمر بن أبى ربيعة[2] :

ومِنْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ من شَيْءِ غَيْرِه
إذا رَاحَ نَحو الجَمْرةِ البِيضُ كالدُّمَى

وأنشد للمرار الأسدى[3] :

سَلِّ الهُمومَ بكلِّ مُعْطِى رَأسِه
ناجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

(١) الكتاب ٤٤١/٤ ، والهمع ٨٠/٥ ، والدرر ١٢٨/٢ ، والمغنى ١٩٨ ، والأغانى ١٠٥/١١ .
والبيت لأبى الأسود الدؤلى ، ديوانه (٩٩) وقيل : لمودود العنبرى ، وبعده :
ولكن إذا ما استَجْمعَا عند واحدٍ فحُقَّ له مــن طـاعةٍ بنَصِيبِ
ومعنى البيت : أن العاقل قد يضن عليك بنصحه ، كما قد ينصحك غَير اللبَيب فلا ينفعك نصحه ، ويعنى بذلك ندرة الناصح العاقل .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، والجمل ٩٧ ، والعينى ٥٢١/٣ ، وديوانه ٤٥١ وقبله :
وكم من قتيلٍ لأيباءِ بــه دَمٌ ومن غَلِقٍ رَهْنًا إذا ضَمَّه مِنَى
ومن شئ غيره : يعنى نساء غيره . والجمرة : موضع رمى الجمار بمنى . والبيض : النساء البيض . والدمى : صور الرخام .
شبه النساء بها الأن الصانع لايدّخروُ سْعاً فى تحسينها ، ولمالهن من السكينة والوقار

(٣) الكتاب ١٦٨/١ ، ٤٢٦ ، والمحتسب ١٨٤/١ ، واللسان (عردس) . ومعطى رأسه : ذلول منقاد ، يعنى البعير . وناج : سريع ، والنجاء : السرعة . والصهبة : بياض يضرب إلى الحمرة ، وذلك علامة الكرم والعتق . والمتعيس والأعيس : الأبيض تخالطه شقرة .
يقول : سل همك اللازم لك بفراق من تهوى بُعْده عنك بكل بعير ترتحله للسفر ، هذه صفته .

وإنما عـمل هنا وإن لم يَجْـرِ على مـوصـوفٍ فى الظاهر لأنه فى التقدير جارٍ عليه ، فصار كالجارى حقيقة ، فلذلك قال : «وقَدْ يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِفَ فَيسْتِحقّ كَذاُ» أى صار لأجل هذا الجريان المقدَّر يعمل عملَ فعله .

٤٤٥ وإنما يُحذف الموصوف / إذا عُرف ، وإلاً فمررتُ بقائمٍ - لايجوز ، فلا بد أن يكون معروفا ، بأن تكون الصفةُ مختصَّةً ، كمررتُ بعاقلٍ ، فكذلك هنا .

هذا بيان ما ذكَر من شرط الإعمال . وقد بقى فى كلامه دَرَكُ من أربعة أوجه :

أحدها : أن اسم الفاعل بمعنى الماضى قد أخرجه عن حكم العمل، وهذا العمل المنفىُّ ظاهرُه أنه الرفع والنصب لفظًا أو محلاً ، فلا يعمل رفعًا ، أعنى فى الظاهر أو ما جرى مجراه ، ولا نصبًا أيضًا .

أما كونُه لايَعمل نصبًا فظاهر . وأما كونه لايعمل الرفعَ المذكور ففيه نظر ، فقد قال بعض النحويين : إن الخلاف إنما وقع فى النصب ، وأما الرفع فيجوز باتفاق ، فتقول : مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه أمسِ ، بجر «ضاربٍ» ورفع «الأبُ» على الفاعليه .

واحْـتُجَّ على ذلك بأن قـال : لاخـلاف فى أن اسم الفـاعل بمعنى الماضى إذا جَرى على مَنْ هو له - يرفع المضمر ، فإذا رَفع المضمر يَرْفع الظاهر ، إذا جرى على غير مَنْ هو له .

وهذا النحوَ نَحا ابنُ عُصْفور حسبما وقع له فى تقييد الصفَّار[١]

---

(١) سبقت ترجمته .

عنه . فإذا كان الأمر على ما وصفة فكيف يُطلق الناظم القولَ بالعمل ، ثم يَستثنى الذى بمعنى الماضى ، فإذًا لايرفع الظاهر ولا الضمير المنفصل ، وذلك غير مستقيم . أما رفع الضمير المستتر فلا كلام فيه ، لأنه لازم لكل صفة، من حيث الاشتقاق أو الجريان مَجرى المشتق . فالحاصل أن كلامه مُعْتَرِض .

والثانى : أنه ذَكر شرط الاعتماد ومواضعَه ، ولم يُوفِ بها ، إذ عادة النحويين أن يزَيدوا فيها : أن يقع اسم الفاعل حالاً لذِى حال ، أوصلةً لموصوف. أما وقوعه صلةً فذلك لايكون إلا مع الألف واللام ، فذلك هو الموصول، وسيذكره

وأمَّا وقوعه حالاً فلم يذكره ، وقد كان من حَقِّه ذلك ، لصحة قولك : مررتُ بزيدٍ ضاربًا عمرًا ، ومنه قول أبى الأسود(١) :

فَـألْفَـيْـتُـهُ غَـيـرَ مُـسْـتَـعْـتِبٍ
ولا ذَاكِـرَ الـلَّـهَ إلاَّ قَـلِـيـلاَ

فإذا ثبت هذا فكلامه يقتضى أنه لايعمل بذلك الاعتماد ، وذلك لايستقيم باتِّفاق .

والثالث : أنه ذكر شرطين ، وترك ثلاثة شروط .

أحدها : ألاَّيُصَغَّر ، فلا يقال : هذا ضُوَيْربٌ زيدًا ، وما حُكى من قولهم: أنا مُرْتَحِلٌ فسُوَيْئرٌ فَرْسَخًا - فشاذ .

وأيضًا فلاحجة فيه ، لأن الظرف والمجرورات يعمل فيها رائحةُ الفعل ، ولذلك أيضا ساغ : أنا مارٌّ بزيدٍ أمسِ .

---

(١) سبق الاستشهاد به .

والثانى : ألايوصف قبل العمل ، فلا يقال : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً . نَصَّ عليه سيبويه وغيره .

فإن جاء من ذلك شئ فشاذ ، كقول طُفَيل ، أنشده الفارسى ، وقال : أنشدنيه أبو إسحاق [1] :

وراكِضَةٍ ما تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ
بَغِيَرِ حِلاَلٍ غادَرَتْهُ مُجَعْفَلِ

وقال بِشرْ بن أبى خازم [2] :

إذَا فَاقِدٌ خطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ
ذكرتُ سُلَيْمَى فى الخَلِيطِ المُبَايِنِ

مع أنه قد يُتأوَّل على حذف الجار ، أى على بَعِيرِ حِلالٍ ، وعلى فَرْخَيْن . ويتعلَّق الأول باسم فاعل صفة / والثانى بـ «رَجَّعَتْ» أو يُنصبان ٤٤٦ بفعل يفسِّره اسم الفاعل ، فلا يكون فى ذلك حجة .

والثالث : ألاَّ يُجرىَ مُجرى الأسماء الجامدة ، فإنه إذ أُجرى مُجراها لم يعمل على حال ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ ، كما تقول : هذا صاحبُ زيدٍ ، أو : هذا أخو زيدٍ .

---

(١) اللسان (جعفل ، حلل) .
والراكضة : من ركض الدابة ، إذا ضرب جنبيها برجله . وتستجن : تستتر . والجنة : ماواراك من السلاح ، واستترت به منه . والحلال : مركب من مراكب النساء والمجعفل :المقلوب .

(٢) العينى ٣/٥٦٠ ، والأشمونى ٢/٢٩٤ ، واللسان(فقد) وليس فى ديوانه . والفاقد من الظباء والبقر والحمام : التى شبع ولدها ، ومن النساء : التى مات زوجها أو ولدها أو حميمها . والخطباء : من الخُطْبة ، وهو لون يضرب إلى الكدرة ، مشرب حمرة فى صفرة . ورجعت : قطَّعت الصوت . والخليط : المخالط . والمباين : المفارق.

نَصٌّ على ذلك سيبويه[1] ، ولا أعلم فيه خلافا .

ولم يَنُصَّ الناظم على شئ من ذلك ، فلا جَرَم أنه قاصر .

والجـواب عن الأول أن المراد عـملُ الرفع والنصب ، وأن اسم الفـاعل بمعنى الماضي لايعـمل نصـباً ولا رفـعـا ، أعنى رفعَ الظاهر، ومـا حَكى ذلك المتأخرُ من الاتفاق لاَ يَثْبت .

وأمـا رفعُه للضـمـير المنفـصل إذا جَرى على غيـر من هو له فـإنما أُبرز لضـرورة اللَّبس ، ومع ذلك فهو بمـنزلة الضـمـير المتصل . ألاترى أنك لا تقـول : ماضربتُ إلا إيَّاىَ ، كما تقول : ضَرَبْتُنيِ ، فلا يتعدَّى فعْل المُضْمَرِ المتصل إلى مُضْمَرَه ، متصلاً كان أو منفصلاً ، فلم يُعتبر بانفصاله هنا ، ولم يُلحق بالظاهر فيجُاز كما جاز : ما ضربتُ إلا نفسى .

فهذا واضح فى أن انفصال الضمير لايصيِّره كالظاهر من كل وجه. وإذا كان كذلك لم يصح أن يقُاس الظاهر على الضمير المنفصل .

وأيضـاً لوصَحَّ قياس الظاهر على الضـمير لصـحَّ فى نحو : مررتُ بقـاعٍ عرْفجٍ كُلُّه[2] ، وفى : مررت بقومٍ عَرَبٍ أجمعون[3] ، وبابُه أن يرفع الظاهر .

وكذلك (أفعل التفضـيل) فإنه يَرفع الظاهر بلا شرط ، كما يرفع الضـمير كذلك . وهذا كله غير صحيح .

فإطلاق الناظم فى العمل ، وتحُّرزه من الذى بمعنى الماضى ، وأنه لايعمل

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٢ .

(٢) الكتاب ٢/٢٤ .

(٣) المصدر السابق ٢/٣١ .

رفعا ولانصبا ، صحيحٌ جارٍ على الطريقة[١] .

وعن الثانى أن وقوعه حالاً فى معنى وقوعه خبراً ، لأن الحال خبرٌ مُن الأخبار . وأيضا فأصله النعت ، إلا إنه لما لم يصح جريانه على الموصوف للاختلاف نُصِب ، فهو راجع إلى جريانه نعتًا لمنعوت .

وعن الثالث أن اشتراط عدم التصغير وعدمِ الوصف مختلَفٌ فيه ، فالكسائى يجيز الإعمال مع وجود الأمرين . وغيُره يمنع ، فيمكن أن يكون الناظم ذهب إلى مذهب الكسائى محتجاً بما احتَجَّ به ، وهو بعيد . والأظهر أن ذلك مِمَّا نَقَصه . فلو قال مثلا بعد قوله : «وَوَلِىَ اَسْتِفْهَامًا» إلى آخر الشَّطْرَيْن :

غَيرَ مَصَغَّرٍ ولا قَبْلُ وُصِفْ
كذا إذا جَا نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ

يعنى : قبل العمل – لصلح[٢] القانون ، ولم يُخِلّ إسقاطُ قوله : «فَيَسْتَحِقُّ العملَ الذىَ وُصِفْ»لأن قوله فى البيت المُصلَح به : «كذا إذا جَاءَ» يؤُدِّى معناه . وأما عدم جَرَيانه مَجرى الأسماء فاشتراطه مستفادُ من قوله أول الباب : «كَفِعْلِه اسمُ فاعلٍ فى الْعَمَلِ» فإن اسم الفاعل فى الإصطلاح إنما يُطلق على ماكان فيه معنى الفعل باقيًا مُستفادًا ، بخلاف ماتُنُوسِىَ فيه معنى الفعل ، فإنه لايسمَّى اسم فاعل حقيقة ، كما لايسمى «صاحبٌ» اسم فاعل .

فإذا ثبت هذا فلادَ دَرَك بذلك على الناظم . والله أعلم .

وجميعُ ماذُكر إنما هو فيما إذا كان اسم الفاعل مُعَرًّى عن الألف

---

(١) فى الأصل ، و (ت) «على الظرفية» وهو تحريف . وما أثبته من (س) وحاشية الأصل

(٢) فى (س ، ت) «لصح».

/ واللام . فأما إن كان ذا ألفٍ ولامٍ فله حكمٌ آخر فى الإعمال ، ذكَره فى ٤٤٧ قوله :

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِى المُضِى
وغَيْرِهِ إعْمَالُه قَدِ ارْتُضِى

يعنى أن اسم الفاعل إذا وقع صلة (أل) لم يَحتج فى إعماله إلى اشتراط ما تقدَّم ، من كونه بمعنى الحال أو الا ستقبال ، بل يَعمل عملَ فعله مطلقا ، كان بمعنى الماضى أوْلاَ ، فتقول : أعجبنى الضاربُ زيداً أمسِ ، كما تقول : أعجبنى الضاربُ زيدًا الآنَ أو غداً .

وسبب ذلك أنه وقع موقعاً يجب فيه تأوُّله بالفعل ، كما يجب أن تُؤَوَّل الألف واللام بـ«الذى» و«التى» أو غيرهما من الموصولات ، فكأنَّ اسم الفاعل إذ ذاك عاملٌ بالنِّيابة لابا لشَّبَه . وإذا كان كذلك فالمضىُّ وغيرهُ فى ذلك سواء .

ثم هنا مسألتان :إحداهما : أنه قال : «فَفِى المُضىِّ وغيرِه» ففيه تصريح بأن ذا الألف واللام يكون بمعنى الحال والاستقبال ، ويستعمل كذلك ، كما يكون بمعنى الماضى .

وهذا رأى الأكثر ، وذهب الرَّمانى (١) وجماعة إلى أن اسم الفاعل المقرونَ بالألف واللام لايكون عاملاً إلاَّ بمعنى الماضى .

والحامُل لهم على ذلك أن سيبويه حين ذَكر اسم الفاعل المقرونَ بهما لم يقدِّره إلا بالذى فَعَل .قال فى أبواب « الاشتغال» : ومما لا يكون

---

(١) هو أبو الحسن على بن عيسى بن على الرمانى ، كان إماماً فى العربية ، علامة فى الأدب ، فى طبقة الفارسى والسيرافى ، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد . صنف : التفسير ، والحدود الأكبر والأصغر ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح سيبويه وغيرها (ت ٣٨٤هـ) .

فيه إلا . الرفعُ : أعبدُ اللهِ أنت الضاربُه؟ لأنك إنما تريد معنى : أنت الذى ضَرَبَه[(١)]؟ وقال فى بابٍ من أبواب «اسم الفاعل» : «هذاباب صار فيه الفاعل بمنزلة الذى فَعَل فى المعنى» . ثم قال : وذلك قولك : هو الضاربُ زيداً، فصار فى معنى الذى ضَرَبَ زيداً ، وعَمِل عَمَلَه[(٢)] . ولم يُعرِّج على معنى الحال والاستقبال .

وأجاب السِّيرافى وغيره عن هذا بأنه قد استقَرَّ عمله بمعنى الحال والاستقبال دون الألف واللام ، فلاَ يشُك أحد أنه إذا عَمِل بمعنى الماضى أنه بمعنى الحال والاستقبال أوْلَى بذلك .

وأيضاً فالإعمال فيه لابمعنى الحال شهيرٌ فى كلام العرب وفى القرآن الكريم ، كقوله تعالى : {والْحَافِظِينَ فُرُجَهُمْ والْحَافِظَاتِ والذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا والذَّاكِرَاتِ[(٣)]} وقوله : {وَالْمقِيمِينَ الصَّلاَةَ والْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ والْمُؤْمِنُونَ باللَّهِ والْيَوْمِ الأخرِ[(٤)]} وقوله : {والصَّابِرِينَ على مَا أَصَابَهُمْ والْمُقِيمِي الصَّلاَةِ[(٥)]} وذلك كثير . وقال عمرو بن كُلْثوم[(٦)]:

---

(١) الكتاب ١/١٣٠ .

(٢) المصدر السابق ١/١٨١ .

(٣) سورة الأحزاب / آية ٣٥ .

(٤) سورة النساء / آية ١٦٢ .

(٥) سورة الحج / آية ٣٥ .

(٦) من معلقته ، شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى (٤١٩) والصَّفو والصفاء : ضد الكدر ، وصفوة كل شئ : خالصه . وقد ضرب الماء مثلا ، يريد أننا نغلب على الأفضل من كل شئ فنحوزه ، ولا يصل الناس إلا إلى مانفيه ولانريده ، لعزنا وامتناع جانبنا .

وأَنَّا الشَّــارِبُونَ الماءَ صَــفْــوًا

ويَشْـرَبُ غــيــرُنَا كَــدِرًا وطِينَا

وأنشد سيبويه، وزعموا أنه مصنوع[1]:

هُمُ القَــائِلُونَ الخَـيْـرَ والآمِـرُونَهُ

إذا مَا خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا

وإذا كـان كـذلك لم يصح أن يُجعل كلام سـيـبـويه على ظاهره مع كثرة ماجاء بخلافه، فيَبْعُد غاية البُعْد أن يغيب مثلُ هذا عن سيبويه، مع تبحُّره واتساع حفظه واطلاعه.

والثانية : أنه قد ظهر من كلامه أن إعمال ذي الألف واللام إعمالٌ صحيح، على حد إعمال الفعل، لقوله : «إعمالُه قَدِ ارْتُضِي».

وهو رأى الجمهور، ونقل السِّيرافي عن الأخفش أن نصب نحو : الضاربُ زيداً ـ إذا كان ماضيا ـ كنصب «الوجَه» في (الحَسَن الوجْه) يريد على التشبيه بالمفعول به، لاعلى المفعوليَّة الصحيحة.

ووجه ذلك عنده أن اسم الفاعل بمعنى الماضى / أصلُه ألاَّ يعمل، ٤٤٨
وأن يضاف إلى ماهو مفعول[2] في المعنى إضافةَ تخصيص، فإذا دخلت الألف واللام امتنعت الإضافة، واحْتِيج إلى ذكر المفعول للفائدة الحاصلة به، فنُصِب تشبيهًا.

---

(١) الكتاب ١٨٨/١، وابن يعيش ١٢٥/٢، والخزانة ٢٦٩/٤، والهمع ٣٤٢/٥، والدرر ٢١٥/٢.
ومحدث الأمر : حادثه. والمعظم : الأمر يعظم دفعه.

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، و(ت) وأثبتها من (س) وحاشية الأصل.

وما قاله قد يُشعر به كلامُ سيبويه، ولكنه لاينهض عُذْراً لما قال، إذ قد تقدَّم أن عملَه ليس بالشَّبَه، إذ لا شَبَه له بالفعل إذْ ذاك إلا من جهة المعنى، ولو كان الشبهُ المعنويُّ كافيًا لكَفى في إعماله بمعنى الماضي مجرَّداً عن الألف واللام، فكنت تقول : هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، وهو رأى الكسائي .

فَلمَّا لم يكن كذلك دَلَّ على أن الشبَه غيرُ معتبرٍ هنا، وأنه إنما عمل بالنِّيَابة. وإذا ثبت ذلك، وكان إعمال النائب إعمالاً صحيحا، كضَرْبًا زيداً، وما أشبه ذلك - فالواجب هنا كذلك، فالأظهر مانَصَّ عليه الناظم.

وقوله : «فَفِي المُضِي» يَحتمل أن يتعلق باسم فاعل حال من ضمير «ارْتُضِي» أى إعمالُه قد ارْتُضِي كائنًا في المضي، وهو على حذف المضاف، تقديره : في ذى المُضِيّ، أو بفعلٍ مضمر يفسره المصدر الذى هو «إعمالُه» والتقدير : فيعمل في المضى إعمالُه فيه قد ارْتُضى.

فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ
في كَثْرةٍ عن فاعلٍ بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ من عَمَلِ
وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وفَعِلِ

هذا فصل «أمثلة المبالغة» وحكمها.

وهى خمسة ، ابتدأ الكلام على ثلاثةٍ منها، وهى (فَعَّال، ومِفْعال، وفَعُول) لكونها في كثرة الاستعمال هنا أدخلَ من الباقين.

ويعنى أن هذه الأمثلة بدلٌ من اسم الفاعل، وعِوَضٌ منه من جهة المعنى، لكن حيث يُقصد الإخبارُ بالمبالغة في كثرة الفعل، فهي مُشْعِرة بكثرة وقوع

الفعل الذى يُقال بسببه للفاعل : فاعل.

وهذا معنى قوله : «في كَثْرَةٍ» أى موضع كثرة الفعل، فـ (قَوَّامٌ) معناه : قائمٌ كثيرا، و(ضَرُوبٌ) معناه : ضاربٌ كثيرا، و (مِنْحَارٌ) معناه : ناحرٌ كثيرا. فإن قيل : فإذًا ليس واحدٌ منها بدلاً عن اسم الفاعل من جهة المعنى، إذْ كان اسم الفاعل لا إشعار له بكثرةٍ ولا مبالغة، بخلاف هذه الأمثلة، فكيف يصح أن يقول : إنها بَدَلٌ عنه؟

فالجواب أن اسم الفاعل دالٌّ على مُطْلق الفعل، كان كثيراً أو قليلاً، فيقال : (فاعل) لمن تكرَّر منه الفعل وكَثُر، ولمن وقع منه فعلٌ ما، لكنه من جهة وَضْعه لا إشعار له بخصوص فعل، فإذا أرادوا أن يُشْعروا بالكَثْرة وَضعوا لها مِثَالاً دالاً عليها فقالوا: (فَعُول) أو (فَعَّال) أو (مِفْعَال).

فـ (فَعُول) في الحقيقة إنما هو بَدَلٌ من (فاعل) المراد به الكثرة، وليس بدلاً من (فاعل) مطلقا. وكذلك سائر الأمثلة.

وإذا فُهم هذا تبيَّن أن كل واحد منها بدل من (فاعل) في المعنى، فظهر أن قوله : «عَنْ فَاعلٍ بَدِيلُ» صحيح. أى عن (فاعل) الموضوع في موضع الكثرة، ولذلك قال : «في كَثْرة» إذْ ماقال : إنه / بدل عن (فاعل) ٤٤٩
إذا كان في موضع الكثرة. ويتحرَّز بهذا القيد من هذه الأمثلة إذا لم يُقْصد بها كثرةُ الفعل العلاجي، فإنها لاتجري[1] مجرى اسم الفاعل في العمل، وذلك أن هذه الأمثلة تأتى في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام :

(١) في الأصل، و (ت) «فإنها تجرى» والصواب ما أثبته من (س) وحاشية الأصل.

أحدها : هذا الذى شرَع فيه.

والثاني : أن تأتى للمبالغة في الصفة، لا في كثرة الفعل، كـ (مِحْسَانٍ) إذ كان عند سيبويه في معنى : ما أحسَنَه[1]، وكذلك إذا دخلها معنى النَّسب، نحو: قَؤُول، ومِقْوال، فإن معناها المبالغة في القول وتكثيره، لكن لاعلى معنى الفعل، بل على معنى : ذي كذا، كأنه يقول : ذو قَوْل، أو على الياء، كأنه يقول : قَوْلِيٌّ، في : قَؤُولٍ، ومِقْوالٍ، وضَرْبِيٌّ، في : ضَرُوبٍ.

فهذا كله ليس على معنى الفعل العلاجي، كحائضٍ وطامثٍ، ولذلك لا تدخلها الهاء للمؤنث، فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلا، لما دخله من معنى النَّسَب، كما لايعمل نحو : تَمَّار، وفَكَّاه، ونَهِر، وفي قول الشاعر[2]:

* لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولَكِنِّى نَهِرْ *

ومثل ذلك كثير، وهو الذى يُذكر في باب «المذكر والمؤنث».

والثالث : أن تأتى لغير مبالغةٍ أصلا، نحو : كَرُمَ فهو كَرِيمٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ، وصَدِيَ فهو صَدٍ، وكَلِفَ، فهو كَلِفٌ وما أشبه ذلك، مما هو جارٍ على فعله قياسًا، أعنى في البناء .

فهذا القسم أيضاً لايعمل عمل اسم الفاعل، إذ ليس بمقصودٍ به تكثيرُ الفعل، وإنما هو من بابٍ آخر.

فمن هذا كلِّه تحرَّز بقوله : «في كَثْرةٍ عن فاعلٍ بَديلُ» ، إذ ليس جميعُ هذا

---

(١) الكتاب ٤/٩٨.

(٢) الكتاب ٣/٣٨٤، ونوادر أبي زيد ٢٤٩، والعينى ٤/٥٤١، والتصريح ٢/٣٣٧، والأشموني ٤/٢٠١، واللسان (نهر، ليل) وبعده :

* لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أبتكرْ *

والإدلاج : سير الليل كله. يقول : أسير بالنهار، ولاأستطيع سرى الليل.

بديلاً عن (فاعل) فكان مضطراً إلى إخراجه.

فإن قيل : لِمَ أتى بهذا كلِّه، وكان أخصرَ أن يقول كما قال غيره : إن أمثلة المبالغة تعمل عملَ اسم الفاعل؟

قيل : فائدته أمران :

أحدهما : ماتقدم من إخراجه تلك الأمثلة التى على معنى النَّسَب أو التعجُّب، فإنها للمبالغة والكَثْرة، لكنها لاتقتضي كثرة فعلٍ عِلاَجي.

والثاني : أن هذه المقدمة عِلَّةٌ واعتذار لعمل هذه الأمثلة عملَ الفعل، وهى غير جاريةٍ على الفعل، ولا تامَّةِ الشَّبَه به، إذ لم تُشْبهه إلا في المعنى خاصة، والشَّبَه المعتبرَ عند الجمهور إنما هو اجتماع الشَّبَهين، المعنوي واللفظي، ولذلك لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضى.

فكأن القائل يقول : كيف أُعْمِلتْ هذه الأمثلة، وليست شبيهةً بالمضارع، ولا جاريةً عليه جريانَ اسم الفاعل، فاعتذر عن هذا بأن هذه الأمثلة موضوعةٌ في موضع اسم الفاعل التامِّ الشَّبَهِ، فكأنها إنما تعمل بالنيابة.

فلأجل هذا القَصْد أتى بالفاء المقتَضِية للعِلَّة، في قوله : «فيَسْتَحِقُّ مَالَهُ من عَمَلٍ» أى إنه بدلٌ منه، فيعمل لذلك عملَه، وهو ظاهر.

وقسم الناظم هذه الأمثلة قسمين :

أحدهما : مايعمل كثيرا، فهو مما يَكْثُر استعمالُه، وذلك (فَعَّالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعُولٌ) .

والثاني : مايعمل بقلّة، وهو (فَعِيلٌ، وفَعِلٌ).

ودَلَّ على ذلك قوله : «وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذا وفَعِلِ» فقَيَّد هذين بالقلة، وأطلق القول فيما تقدم، فدل على أنها في باب الإعمال كثيرة الاستعمال.

فأما الأول فمثال (فَعَّالٍ) فيه قولك : أنا ضَرَّابٌ زيداً ، وقَتَّالٌ الأبطالَ.

وحكى سيبويه : أما العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ[1].

/ وأنشد للقُلاَخ[2]: ٤٥٠

أخَا الْحَربِ لَبَّاسًا إليها جِلاَلَهَا

وَلَيْسَ بِولاَّجِ الخَوالِفِ أَعْقَلاَ

وأنشد أيضاً لرؤبة[3]:

* بِرَأْسِ دَمَّاغٍ رُءُوسَ العزِّ *

ومثال(مِفْعَالٍ) قولك:أنا مِضْرابٌ زيداً . ومن كلامهم:إنه لمِنْحارٌ بوائكَها[4].ومثال (فَعُولٍ) قولك: أنا ضَرُوبٌ زيداً ، وأنشد سيبويه لذي

---

(١) الكتاب ١/١١١.

(٢) الكتاب ١/١١١، والمقتضب ٢/١١٣، وابن يعيش ٦/٧٠، والتصريح ٢/٦٨ والهمع ٥/٨٦، والدرر ٢/١٢٩، والأشمونى ٢/٢٩٦، والعيني ٣/٥٣٥ .

وأخو الحرب : الملازم لها، والمتهيء المستعد. والجلال : جمع جُل (بالضم) وأصله مايلبس المحارب من سلاح كالدرع ونحوها. والولاج : الكثير الدخول في البيوت يتردد فيها، من ضعف همته وعجزه.والخوالف : جمع خالفة، وهى عمود في مؤخر البيت. والأعقل : الذى تصطك ركبتاه في المشى ضعفا أو خلقة.

(٣) الكتاب ١/١١٣، وديوانه ٦٤.

وهو من أرجوزة يمدح بها أبان بن الوليد البجلي. والدمَّاغ : مبالغة دامغ، وهو الذى يبلغ بالشجة إلى الدماغ. والمراد رءوس العز رءوس أهل العز.

(٤) الكتاب ١/١١٢، والبوائك : جمع بائكة، وهى السمينة الحسنة.

الرمة(١):

هَجُـومٌ عَلَيْـهَـا نَفْـسَـهُ غـيَـر أنَّهُ
مَـتَى يُرْمَ في عَـيْنَيْـهِ بالشَّـبْحِ يَنْهَضِ

وأنشد أيضاً، وهو منسوب في الكتاب لأبي ذُؤَيب، قال السِّيرافي : وإنما هو للراعى(٢):

قَلَى دِينَهُ واهْتَـاجَ لِلشَّـوْقِ إنَّهَـا
على الشـوقِ إخْـوَانَ العَـزَاءِ هَيُـوجُ

وأنشد لأبي طالب بن عبدالمطلب(٣):

---

(١) الكتاب ١/١١٠، والحيوان ٤/٣٤٧، وديوانه٣٢٤.
يصف ظليما، وهو ذكر النعام. والشبْح ـ بالسكون ـ لغة في الشبَح بفتحها، وهو مابدالك شخصه غير جليٍّ من بعْد. وشبح الشيء كذلك : ظله وخياله.
يقول : يلقي نفسه على البيض حاضناً له، فإذا فوجيء بشبح شخصٍ فارق بيضه ونهض هاربا.

(٢) الكتاب ١/١١١، والعيني ٤/٥٣٦، والأشموني ٢/٢٩٧، واللسان (هيج، أخا) والصواب أنه للراعي، كما في اللسان والعيني، وليس في ديوان الهذليين. وقبله :
عَشيَّةَ سُعْدَى لو تَراءتْ لراهبٍ   بدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وحَجيجُ
ودومة ـ بضم الدال وفتحها ـ موضع بين الشام والعراق، وتسمي «دومة الجندل» وتجر : جمع تاجر. وحجيج : جمع حاج. وقلى : أبغض. واهتاج: ثار. وإخوان العزاء : الذين يصبرون فلا يجزعون ولايخشعون.
يصف امرأة بأنها لو نظر إليها راهب لكره دينه واهتاج شوقا إليها، وأنها لإفراط حسنها وجمالها تسلب أصحاب العزاء والسلوة عن النساء وعزاءهم، وتحملهم على الصبا.

(٣) الكتاب ١/١١١، والمقتضب ٢/١٤، وابن يعيش ٦/٧٠، وابن الشجرى ٢/١٠٦، والخزانة ٨/١٤٦، والعيني ٣/٣٥٩، والتصريح ٢/٦٨، والأشموني ٢/٢٩٧ .
من قصيدة له يرثي بها أبا أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم، وكان زوج أخته عاتكة بنت عبدالمطلب، فخرج تاجرا إلى الشام فمات في الطريق . ونصل السيف : سنه وشفرته. والسمان : جمع سمينة، يعني سمان الإبل. وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت، ثم نحروها.

ضَـرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِـمَـانِـها

إذا عَـــدِمُـــوا زادًا فَـــإنَّكَ عَـــاقِـــرُ

وأنشد أيضا[1]:

بَكَيْتُ أخَـــالأْوَاءَ يُحْـــمَـــدُ يَوْمُـــهُ

كَـــــرِيمٌ رُءُوسَ الدَّارِعِـينَ ضَـــــرُوبُ

وأما القسم الثاني فمثال (فَعِيلٍ) قولك : إنَّ الله سميعٌ دعاءَك.

وأنشد سيبويه لساعدة بن جُؤَيَّة[2]:

حَـــتَّى شَـــآهَا كَلِيلٌ مَـــوْهِنًا عَـــمِلٌ

بـاتَــتْ طِـرَابًـا وبـاتَ الـلَّـيْـلَ لـمَ يـنَـمِ

فنصب «مَوْهِنًا» على المفعول بـ «كَلِيلٍ» لأنه في معنى : مُكِلٍّ.

وأنشد لابن أحمر في إعمال (فَعِلٍ)[3]:

---

(١) الكتاب ١/١١١، وابن يعيش ٦/٧٠، ٧١

يرثي رجلا شجاعا كريما فقده فبكي عليه. واللأواء بالشدة. والدارع : لابس الدرع. ومعنى «يحمد يومه» أن كل أيامه محموده، أما في الحرب فلبسالته، وأما في السلم فلعطائه وبذله.

(٢) الكتاب ١/١١٤، والمقتضب ٢/١١٤، والمنصف ٣/٧٦ ، وابن يعيش ٦/٧٢، والخزانة ٨/١٥٥، والمغنى ٤٣٥، وديوان الهذليين ١/١٩٨، واللسان (طرب، عمل ، شأى)

وشآها : شاقها وطَرَّبها. والمَوْهِن والوَهْن : نحو من نصف الليل، أو ساعة تمضي من الليل. وعَمِل: ذو عمل. وطرابا : جمع طَرِب، من الطرب، وهو خفة تعتري عند شدة الفرح.

يصف حمارا وأتنا عطاشا، نظرت إلى برق، فطربت له منساقة إليه في أماكنه، وبات البرق ليله لم ينم، أى استمر في لمعانه. وقوله : «كليل مُوهنا» مجاز، كما تقول : أتعبت ليلي، إذا سرت فيه سيرا حثيثا.

(٣) الكتاب ١/١١٢، وابن يعيش ٦/٧٢، والخزانة ٢/٢٤١، والأشمونى ٢/٢٩٨، والعيني ٣/٥١٣، واللسان (عضد، عمل)

والبيت للبيد (ديوانه ١٢٥) وليس لابن أحمر كما ذكر سيبويه رحمه الله. =

إوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْجَجٍ

بَسَرَاتِهِ نَدْبٌ لهَا وكُلُومُ

وأنشد أيضا[1]:

حَذِرٌ أموراً لاتَضِيرُ وآمِنٌ

مالَيْسَ مُنْجِيَهُ من الأقْدَارِ

وهو قليل في هذا القسم، بخلاف القسم الأول

قال سيبويه[2]: فما هو الأصلُ الذى عليه أكثرُ هذا المعنى : فَعُولٌ، وفَعَّالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعِلٌ.

ثم قال : وقد جاء (فَعِيلٌ) كرَحِيم، وعَلِيم وقدير، وسميع، وبصير.

ثم قال بعد ذلك : و(فَعِلٌ) أقلُّ من (فَعِيل) بكثير[3].

فقوله : «وقد جاء فَعِيلٌ» يُؤْذن بالقِلَّة فيه، ثم جعَل (فَعِلاً) أقلَّ منه.

وتقديم الناظم (فَعِيلاً) قد يُؤذن بتقديمه في الكثرة على (فَعِلٍ) وذلك نَصُّ سيبويه.

وبعد، فهنا ستُّ مسائل :

= والمسحل : الحمار الوحشي، وسحيله : أشد نهيقه. وشنج : ملازم. والعِضادة : الجانب. والسمجج : الأتان الطويلة الظهر. والسراة : أعلى الظهر. والندب : آثار الجراح والكلوم : الجراح، جمع (كَلْم).

يقول : إن الإتان ترمح الحمار وتكلمه تخلصاً من حمله عليها.

(١) الكتاب ١/١١٣، والمقتضب ٢/١١٦، والجمل ١٥٥، وابن الشجرى ٢/١٠٧ وابن يعيش ٦/٧١، والخزانة ٨/١٦٩، والعيني ٣/٥٤٣، والأشموني ٢/٢٩٨

ولاتضير : لاتضر. يصف رجلا بالجهل وقلة المعرفة، وأنه يحذر مالا ينبغي أن يُحذر، ويأمن مالا يصح أن يُؤمن.

(٢) الكتاب ١/١١٠.

(٣) المرجع السابق ١/١١٢.

إحداها : أن كلامه دالٌّ على أن هذه الأمثلة إذا كانت بغير ألف ولام لاتعمل بمعنى الماضي، لأنه جعلها في العمل عِوَضًا من اسم الفاعل العامل، والذى بمعنى الماضي لايَعمل، فكذلك ماكان عوضًا منه، وهذا رأى الجمهور. وذهب ابن خروف إلى أنها تعمل بمعنى الماضى، وعلى ذلك حَمل الأبيات التى تقدَّمت :

* هَجُومٌ عليها نَفْسَه[1] *

* وقوله : أخَا الْحَرْبِ لبَّاساً إليها جِلاَلَها[2] *

وكذلك بيت أبي طالب[3].

وما قاله خلافُ مااتفق عليه المتقدمون من النحويين.

وأيضاً فإن هذه الأمثلة فَرْعٌ في العمل عن اسم الفاعل، واسم الفاعل لايَعمل بمعنى الماضي، فالأمثلة أوْلَى بذلك، إذ لايكون الفرع أقوى من الأصل، وكما أن جَمْع اسم الفاعل لايَعمل إلا في موضع الذى يَعمل فيه المفردُ فكذلك هذا.

فإن قال : لَمَّا كانت فيها مبالغةٌ ليست في اسم الفاعل قَوِيَتْ على مالم يَقْوَ عليه، فعملت في معنى الماضى. وأيضاً فإذا كانت قد وقعت مَدْحًا فالمدح لايكون إلا بما ثَبت واستقرَّ.

---

(١) تقدم الاستشهاد به، وهو لذى الرمة، والبيت بتمامة :

هَجُومٌ عليها نفسَه غيرَ أنَّه   متى يُرْمَ في عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ

(٢) تقدم الاستشهادبة أيضا، وهو للقلاخ بن حزن، وعجزه :

* وليس بِوَلاَّجِ الخوالفِ أعْقَلاَ *

(٣) وهو قوله، وتقدم الاستشهادبة :

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها   إذا عَدِمُوا زادًا فإنكَ عاقرُ

فالجواب : أن المبالغة والتكثير لاتقتضى تكثيرَ عَمَل، وإلاَّ لزم في (قَتَّل) أن يكون / أوسعَ عملاً من (قَتَل) وكذلك (كَسَّر) مع (كَسَر) و ٤٥ (مُقَتِّل) مع (قَاتِلٍ) وهذا كله غير صحيح بالاستقراء، وأماما استُشْهد به من أبيات المدح فمحمولةٌ على أنها للحال، لأنها أحوال مُسْتَقِرَّة، وثابتة مُسْتَمِرَّة.

فإن قال : وكيف ذلك وفيها ماهو رِثَاء، كقوله[1]:

* بَكَيْتُ أخَالأْوَاءَ... *

قيل : هي من ذلك، كأنه نَزَّله منزلة الحَيِّ، ولذلك قال : «يُحْمد» فأتى بالمضارع الدال على الحال لا على الماضي.

والأصح مذهب الناظم والجمهور.

والثانية : أن في كلامه مايدل على أن إعمال هذه الأمثلة قياسٌ في جميعها، وإن قَلَّ في بعضها، لقوله : «عَنْ فاعلٍ بَدِيلٌ» وقوله : «وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وفَعِلِ» ولم يقل : شَذَّ، ولا : نَدَرَ، فدَلَّ على أنه مما يَعمل فيه القياس على ضعف.

وفي هذا اختلاف، فمنهم من جعله قياساً بإطلاق، ومنهم من وَقَفه على السَّماع في الجميع. منهم ابن أبي الربيع، ذكره في «البسيط»[2].

ومنهم من يجعله قياساً في بعضها دون بعض.

---

(١) سبق الاستشهاد به، وهو بتمامه :

بكيتُ أخَــا لأْوَاءَ يُحْــمَــدُ يومُــهُ

كَــريمٌ رءوسَ الدارعينَ ضَــرُوبُ

(٢) انظر : ص ٩٣٣ (تحقيق الدكتور عياد الثبيتي ـ ومحفوظ بكلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى)

والأصح هو الأول ، لكثرة ماجاء من ذلك، ولأنه لافرق بينها وبين اسم الفاعل في العمل، كما تقدم.

فإن قيل : إن بناء هذه الأمثلة للتكثير، بالحَمْل على بناء الفعل للتكثير، وذلك في الفعل غيرُ مَقِيس، فأوْلَى أن يكون في اسم الفاعل غير مَقَيس.

قيل : لانسلِّم أنه في الفعل غير مَقِيس، بل هو مَقِيس، لكثرة مجيئه.

واسم الفاعل جارٍ مجري الفعل في العمل قياساً ، فكذلك ينبغي أن يكون في بناء التكثير والمبالغة.

والثالثة : كما أن إعمالها قياسٌ عنده فهو عنده إعمالٌ صحيحٌ فيها ، إذ كان إعمالاً صحيحًا في أصلها ، وهو اسم الفاعل.

وقد ذهب الكوفيون إلى أن هذه الأمثلة غير عاملة، وإن ما انْتَصب بعدها فعلى إضمار فعل، فقولك : هذا ضَرُوبٌ زيداً ـ على تقدير : هذا ضَرُوبٌ يَضْرِبُ زيداً .

والصواب صحة الإعمال كما ذهب إليه البصريون، لوجوده نظما ونثرا .

ومازعموه من الإضمار لايَثْبت مع قاعدة «الحَمْل على الظاهر» إذ لا يصح أن يُدَّعى الإضمار إلا لموُجِب يُضطر إليه، ولا مُوجِب لذلك هنا ، فكان القول بإعمالها حقيقةً، وهو الصحيح.

والرابعة : أن الناظم أطلق القول في إعمال جميعها ، وإن قَلَّ في بعضها ، وهو رأى الجمهور من البصريين.

وذهب المبّرد وشيخُه المازنيُّ أن (فَعِلاً، وفَعِيلاً) لايعملان[1] ، فلايقال : زيدٌ

---

(١) المقتضب ٢/١١٣.

حَذِرٌ عمراً، ولا : زيدٌ رَحِيمٌ أخاه، بدليل أنهما إنما يُبنيان للذات، لا لأنْ يجريا مجرى الفعل، فهما كنَبِيلٍ، وظَرِيفٍ، وكَرِيمٍ، وعَجِلٍ، إذ كان ذلك في طبعه.

وما استَشْهد به سيبويه لاحجة فيه.

أما «شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْجِحٍ[1]» فـ «عِضَادَةَ» منصوب على الظرف، لأن معنى «شَنِج» لازم، والعِضَادةُ : الناحية، فكأنه قال : لازمٌ ناحيتَها، ولو كان كذلك لكان ظرفا، فكذلك ما في معناه.

وأما «مَوْهِنًا[2]» فإنه ظرفٌ كـ (عِضَادَة) والظروف تُنصْب بمعاني الأفعال.

وأما «حَذِرٌ أمُوراً[3]» فلا يُحْتَج به، قال المبرد : حَدَّثني أبو عثمان قال :

حَدَّثني أبو يحيى اللاحقي قال : لَقِيَنى سيبويه فقال لي : هل تحفظ في إعمال (فَعِلٍ)/ شيئا؟ فقلت له : نَعَمْ، وصنعتُ له هذا البيت. ٤٥

---

(١) من قول لبيد السابق :

أوْمِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْجَحٍ
بسَرَاتِه نَدَبٌ لَهَا وكُلُومُ

(٢) من قول ساعدة بن جُؤَيَّة السابق :

حَتَّى شآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ
باتت طِرَابًا وبات اللَّيْلَ لم يَنَمِ

(٣) من قول الشاعر السابق :

حَذِرٌ أموراً لاتَضِيرُ وآمنٌ
ماليس مُنْجِيَةٌ من الأقْدَارِ

فإذا كان البيت مصنوعاً سقط الاحتجاج به، كما سقط الاحتجاج بالبيتين الأوَّلَيْن للاحتمال.

والجواب أن معنى «شَنِج» مُلازِم، وإذا كان كذلك لم تكن «عِضَادة» إلا مفعولاً به.

قال ابن خروف : ومن جعل «العِضَادَة» ظرفًا كان مُخْتَصًا، والمختص لا ينصبه إلا المتعدى.

وهو يرجع إلى معنى ماحَكى السيرافي أن «القوائم» وهى العِضَادَة، لاتكون ظرفا، كما قال الشاعر(١):

قالَتْ سُلَيْمىَ لستَ بالحادِى المُدِلْ

مالكَ لاتَلْزمُ أعْضَادَ الإبِلْ

قال : فأعْضَادُ بمنزلة عِضَادَة، فلايصح إذًا جعلُه ظرفا(٢).

وأما «حَذِرٌ أموراً» فقد نقله سيبويه، وهو ثقة ثَبْتٌ في النقل، لا يَنقل إلا عن مثله، كالخليل ويونس وأبي الخطاب وأبي زيد وأشباههم.

وليس اللاَّحقي من هؤلاء بإقراره على نفسه بالكذب، وإذا كان كذلك فعدمُ تصديقه في هذا الإخبار الثاني أَوْلَى. وقد أنشد النحويون في إعمال (فَعِلٍ) مِمَّالا يَحتمل التأويل، وهو مرويٌّ عن الثِّقَات، قولَ زيد الخيل(٣):

---

(١) شرح السيرافي (المجلد الأول - ورقة ٢٢٤ - ب) وابن يعيش ٧٣/٦.
وينسب لجبار بن جزء. والحادي : الذى يسوق الإبل ويغنى لها. والمدل : من أدلَّ عليه، إذا وثق بمحبته فأفرط عليه. والأعضاد : جمع عضد، وهو من الإنسان وغيره : الساعد، وهو مابين المرفق إلي الكتف.

(٢) شرح السيرافي (المجلد الأول ، ورقة ٢٢٤ - ب)

(٣) ابن يعيش ٧٣/٦، والهمع ٨٧/٥، والدرر ١٣٠/٢، والتصريح ٦٨/٢، وشذور الذهب ٣٩٤، والحلل لابن السيد ١٣١، ومعجم البلدان (كرملين) ومعجم ماستعجم (الكرملان) و جَدَّبه : حَظِى به. =

أَلَمْ أُخْـبِـرْكُـمَـا خَـبَـرًا أَتَانِي

أبو الكسَّـاحِ جَـدَّبه الوَعِـيـدُ

أتانِي أنهم مَـزَقُـونَ عِـرْضِي

جِـحَـاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهُمْ فَـدِيدُ

فـ (مَزِقُونَ) جمع (مَزِق).

وأما «كَلِيلُ مَوْهِنًا[1]». فقالوا أيضاً : لاشاهد فيه، لأن «مَوْهِنًا» ظرف، والكَلِيل هو البَرق الضعيف، من : كَلَّ يَكِلُّ، وهو لايتعدَّى. والمَوْهِنُ : الساعة من الليل.

وأجيب بأن معناه : مُكِلٌّ، لا كَالٌّ، كعذابٍ أليمٍ، وداءٍ وجَيعٍ، وداعٍ سميعٍ، قال[2]:

* أمِنْ رَيْحَانَةَ الدّاعِي السَّمِيعُ *

و «المَوْهِنُ» منصوب على المفعول به اتّساعا، بدليل قوله : «وباتَ اللَّيْلَ لم يَنَمِ» فوَصفه بالدوام، وذلك مُنَاقِض لكونه ضعيفا.

= وفي (س) وحاشية الأصل «جرَّبه» وفي (البلدان) «يُرْسِل» والوعيد : التهديد، ولايكون إلا في الشر، عكس الوَعْد. ومزقون. من المزق، وهو شق الشيء . وعرض الرجل : جانبه الذى يصونه ويدافع عنه، من نسب وحسب وخلق. والجحاش : جمع جحش، وهو ولد الحمار. والكرملين : اسم ماء في جبل طيء. والفديد : الصياح والتصويت. يقول : إن هؤلاء القوم عندى بمنزلة الجحاش التى تنهق عند ذلك الماء، فلا أعبأبهم.

(١) يعنى بيت ساعدة بن جؤية السابق.

(٢) ابن الشجري ٦٤/١، ١٠٦/٢، والخزانة ١٧٨/٨، والأصمعيات ١٧٢، والأغانى ٣١/١٤، وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، وعجزه :

* يُؤرِّقني وأصحابي هُجُوعُ *

وريحانة : أخت الشاعر أو زوجته. والداعي : يريد به الشوق الداعي. والسميع : المسمع. ويؤرقنى : من الأرق، وهو امتناع النوم. وهجوع : جمع هاجع، وهو النائم.

قال المؤلف في «الشرح[1]» : وهذا عندى تكلُّف. قال : وإنما ذَكر سيبويه هذا البيت شاهدا على أن (فاعلا) قد يعُدل به إلى (فَعِيلٍ) و(فَعِلٍ) على سبيل المبالغة، كما يُعْدل به إلى (فَعَّالٍ) و (فَعُولٍ) و (مِفعْالٍ) فذكَر البيت لاشتماله على «كَلِيلٍ»[2] المعدول عن (كَالٍّ) وعَمِلٍ المعدول عن «عاملٍ» ولم يَتَعرَّض للإعمال.

قال[1] : وإنما يُحتج له في ثبوت إعمال (فَعِيلٍ) بقول العرب : «إن اللَّه سَميعٌ دعاءَ مَنْ دَعاه» رَواه الثقات. وأنشد محتجاً قولَ الشاعر[3] :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُما فَشَبِيهَةٌ
هِلالاً وأُخْرىَ مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

وقد ذهب بعضهم إلى أن سيبويه لم يَأْتِ بالشاهد إلا على إمكان أن يكون من الباب، وإنَّما الدليلُ على إعمال (فَعِيلٍ) كونُه أتى للمبالغة بمنزلة (فَعُولٍ) و (فَعَّالٍ) فَلْيكن مثلَه في العمل، كما كان مثلَه في المعنى.

والخامسة : أن إتيانه بالأمثلة الخمسة دون زائدٍ دليلٌ على أن هذا العمل مُقْتَصَرٌ به عليها، فلايُلحق غيرهُا بها.

وهذا رأى الجماعة، وزاد بعض النحويين فيها (فِعِّيلاً) فقال : أقول : هذا شرِّيبُ العسلَ، لأن (فِعِّيلاً)، للمبالغة كشَرَّاب، فكما عمل (فَعَّال) باتفاق فَلْيَعمل (فِعِّيلٌ) كذلك.

---

(١) ورقة (١٥١ ـ ب)

(٢) في نسخ الكتاب «لاستعماله كليلا» وماأثبته من شرح التسهيل.

(٣) شرح التسهيل (ورقة ١٥١ ـ ب) والعيني ٥٤٢/٣، والأشموني ٢٩٧/٢ وينسب إلى عبدالله بن قيس الرقيات. و «فتاتان» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره «هما» و «منهما» صفة لمبتدأ محذوف تقديره «واحدة» و «شبيهة» خبره.

وما / قاله مخالف لما اتفق عليه الأولون. وهذا كافٍ في رَدِّه. ٤٥٣

وأيضًا فإن تلك الأمثلة لم يُقَلْ بها إلا بعد السماع، تحقيقًا ويقينًا أو ظَنًّا، ولم نَسمع في إعمال (فِعِّيل) شيئا، فدل على أن العرب لم تستعمل (فِعِّيلا) إلا للمبالغة في الصفة خاصة، والأصل الوقوفُ عندما وَقَفوا حتى يَثْبت أمرٌ آخر فيُقال به.

والسادسة : أن هذه الأمثلة لم يُفَرِّق بينها وبين اسم الفاعل، فدَلَّ على أنها في الأحكام مثلُه. ومن جملة أحكامه جوازُ تقديم معموله عليه، فتقول : أنا زيدًا ضاربٌ، فكذلك تقول : أنا زيدًا ضَرَّابٌ، وكذلك في سائرها. ومن ذلك قول الراعي(١):

* عَلَى الشَّوْقِ إِخْوانَ العَزاءِ هَيُوجُ *

وقول الآخر(٢):

* كَرِيمٌ رءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ *

وخالف الكوفيون في هذا بناء على ماتقدَّم من مذهبِهم في مَنْع إعمال الأمثلة، وقد تقدم أن الصحيح خلافه، فيَثْبت جوازُ التقديم مالم يَمنع من ذلك مانع. و «الْبَدِيلُ» : الْمُبْدَل، يقال : بَديل وبَدَل وبِدْل.

ثم ذكر نوعًا آخر مما ليس بجارٍ على الفعل، ولاشبيهٍ به، وهو اسم الفاعل غير المفرد، لأنه تكلم أولاً في المفرد، فقال :

---

(١) سبق الاستشهاد به وصدره :

* قَلَى دِينَهُ واهْتَاج للشَّوْقِ إِنَّها *

(٢) سبق الاستشهاد به وصدره :

* بَكَيْتُ أخَاَلأْ وَاءَ يُحْمَدُ يَوْمُه *

وَمَــاسِــوَى المُفْــرَدِ مِــثْلَهُ جُــعِلْ

في الحُكْمِ والشُّرُوطِ حَـيْـثُـمَـا عَـمِلْ

وذلك أنَّ لقائلٍ أن يقول : إن التَّثْنية والجمع من خصائص الأسماء، وذلك يُبطل عمل اسم الفاعل، إذ هو يُقَرِّبه من الأسماء، ويُبعْده من الأفعال كالتَّصْغير.

وأيضًا فإنه يُزيل الصيغةَ الجارية على الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف . وإذا كان يَبْعد بذلك عن شَبَه الفعل فينبغي أن يَبْطُل عمله. فنَبَّه هـهنا على أن ذلك لايُخرجه عن الشَّبَه الحاصل له.

أما التثنية وجمع السلامة فلم يُغَيرًا لفظاً ولا معنى، وإنما حصل في ذلك معنى عَطْف الأفراد، إذ كان معنى (ضَاربَاتٍ) : ضَارِبٌ وضارِبٌ. ومعنى (ضَارِبُونَ) : ضارِبٌ وضارِبٌ، إلى آخرها.

وأما التكسير، وإن غَيَّر الصيغة، فلا اعتبار بذلك، لرجوعه إلى معنى العطف، فكان مثلَ عملِ الأمثلة عملَ اسم الفاعل، لأنها راجعة إليه في التحصيل.

والتثنية وجمع السلامة أقرب في الإعمال، لأن الشَّبَه بالفعل باقٍ، ألا ترى أن (ضارِبَاتٍ) يُشبه (يَضْرِبَاتٍ) و (ضَارِبُونَ) يشبه (يَضْرِبُونَ) فلهذه الأوجه بقي العمل كما كان.

ثم نرجع إلى كلامه، فأخبر في هذين البيتين أن ماعدا المفرد، وهو المثنى والمجموع كيف كان، قد جعلته العرب في الحكم مثلَ المفرد، فحيث لا يعمل المفرد لا يعمل ماسواه، وحيث عمل مع الشروط فذلك ثابتٌ في غير المفرد بتلك الشروط بعينها.

فإذا كان غيرُ المفرد بالألف واللام عمل بلا شرط، وإذا كان مجرداً منها لم يعمل بمعنى الماضى، وعمل بمعنى الحال والاستقبال بشرط الاعتماد المذكور، فتقول : هؤلاءِ ضُرَّابُ زيدٍ غداً، أو الآنَ، وهؤلاء / ٤٥٤ ضارِبُونَ عمرًا غدًا، وهذان ضارِبَانِ زيدًا الآن.

وتقول : هؤلاء ضاربُو زيدٍ أمسِ، وهذان ضاربَا زيدٍ أمسِ، وما أشبه ذلك.

وتقول : هؤلاء الضُرَّابُ زيدًا أمسِ أو غدًا، وهؤلاء الضارِبُونَ عمرًا أمسِ أو غدًا.

ومن ذلك في جمع التكسير ماحكاه سيبويه من قولهم : هنَّ حَواجُّ بيتَ الله[1].

وقالوا : قُطَّانٌ مكةَ، وسُكَّانٌ البلدَ الحرامَ[2]، وأنشد لأبي كَبِير الهذلي[3]:

مِمَّنْ حَمَلْنَ به وهُنَّ عَوَاقِدٌ
حُبُكَ النِّطاقِ فعَاشَ غيرَ مُهَبَّلِ

وأنشد للعجاجٍ[4]:

* أوالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحِمَ *

ومن إعماله في جمع التصحيح قول الله تعالى :

(١) الكتاب ١/١٠٩.
(٢) المصدر السابق ١/١١٠.
(٣) سبق الاستشهاد به.
(٤) سبق الاستشهاد به.

{والْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ والْحَافِظَات والذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً والذَّاكِرات[1]}. وقال الله تعالى : {ولا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرامَ[2]}. وقال القُطَامي[3]:

الضَّــارِبُونَ عُــمَــيــراً عَنْ بُيُــوتِهِم
بِالتَّلِّ يومَ عُــمَــيْــرٌ ضَــارِبٌ عَــادِى

وأنشد سيبويه لابن مُقْبل[4]:

يَاعَــيْنُ بَكِّى حُنَيْــفًــا رأسَ حَــيِّــهِمِ
الْكاَسِــرِينَ القَنَافي عَــوْرَةِ الدُّبُرِ

وهذا كله ظاهر.

والتَّثْنية بتلك المنزلة، وكذلك جمع المؤنث السالم.

وإطلاقه هنا يتناول ما كان غير مفرد من اسم الفاعل، وهو الذى مُثِّل به، وما كان كذلك من «الأمثلة» فإنك تقول : هؤلاء ضُرَّابٌ زيداً، وهؤلاء مَنَاحيرُ

---

(١) سورة الأحزاب / آية ٣٥.

(٢) سورة المائدة / آية ٢.

(٣) المقتضب ١٤٥/٤، والجمل ١٠٠، والحلل لابن السيد ١١٩، وابن الشجري ١٣٢/١، وديوانه ١٢
وعمير : هو عمير بن الحُباب السلمي، وكانت تغلب قد قتلته. والتل : موضع كانت فيه وقيعة من وقائعهم. والعادى : المعتدى.

(٤) الكتاب ١٨٤/١، ونوادر أبي زيد ٦، واللسان (دبر) ، وديوانه ٨٢ .
وحنيف : قبيلة من قيس، وهو أحد جدود ابن مقبل. والقنا : الرماح، وواحدها قناة. والدبر : الأدبار، عبر بالواحد عن الجمع.
يرثي هذه القبيلة ويقول : كانوا سادة حيهم بمثابة الرأس من الجسد، وكانوا إذا اشهدوا الحرب فانكسر جيشهم كَرُّوا وقاتلوا دونهم، وكسروا رماحهم في سبيل حفظ عورتهم وحمايتها من عدوهم.

بَوائِكَها، وما أشبه ذلك. ومنه ماأنشده . سيبويه للكميت(١):

شُمٌّ مَهَاوِينَ أبْدانَ الجَزُورِ مَخَا
مِيصِ العَشِيَّاتِ لاخُورٍ ولا قَزَمِ

وأنشد أيضا لطرفة بن العَبد(٢):

ثُمَّ زَادُوا أنَّهُم في قَوْمِهِمْ
غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيرُ فُخُرٍ

والتثنية وجمع السالم في ذلك أبْيَنُ.

وقوله : «حَيْثُما عَمِلَ» جملة شرطية حُذف جوابها لدلالة ماتقدم عليه.

و«في الحكم» متعلق بـ «مِثْلَهُ» أى مُماثِلاً في الحكم والشروط. ثم قال :

وَانْصِبْ بِذِى الإعْمالِ تِلْوًا واخْفِضِ
وهُوَ لنَصْبِ ماسِوَاه مُقْتَضِي

(١) الكتاب ١/١١٤، وابن يعيش ٦/٧٤، ٧٦، والخزانة ٨/١٥٠، والعيني ٣/٥٦٩، والهمع ٥/٨٩، والدرر ٢/١٣١

وشُمٌّ : جمع أشم، من الشمم، وهو ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه. ويكنون به عن العزة والأنفة. ومهاوين : جمع مهوان، مبالغة في (مهين) والبدن : جمع بدنة، وهى الناقة المسمَّنة المتخذة للنحر، وكذلك الجزور. ويروى «أبداء الجزور» جمع بَدْء، وهو أفضل الأعضاء. يريد أنهم يسمنون الإبل لينحروها للأضياف. ومخاميص : جمع مِخْماص، وهو الشديد الجوع.

ومعناه أنهم يؤخرون العشاء انتظاراً لضيف يطرقهم، فبطونهم خاوية في عشياتهم لتأخر الطعام عنهم. والخور : جمع أخور، وهو الضعيف. والقزم - بالتحريك - رذال الناس وسفلتهم، وقبل البيت :

يَأوِي إلى مجلسٍ بادٍ مكارمُهم   لا مُطْمِعِي ظالمٍ فيها ولا ظُلُمِ

(٢) الكتاب ١/١١٣، والجمل ١٠٦، ونوادر أبي زيد ١٠، وابن يعيش ٦/٧٤، ٧٥، والخزانة ٨/١٨٨، والعيني ٣/٥٤٨، والتصريح ٢/٦٩، والهمع ٥/٨٨، والدرر ٢/١٣١، والأشموني ٢/٢٩٩، وديوانه ٦٨. ويروى «فُجُر» بالجيم.

وصف قومه بأنهم زادوا على قبيلتهم بأنهم يغفرون ذنوبهم بالعفو والصفح، وأنهم لايفخرون بما أسدوا من صنيع ستراً لمعروفهم .

يعنى أن اسم الفاعل ذا الإعمال، أى الذى أُعمل عملَ فعلِه، وهو المشروط بالشروط المتقدمة، أو الذى فيه الألف واللام ـ إذا وَلِيه معمولُه جاز فيه وجهان :

أحدهما النصب، وهو الأصل، فتقول : زيدٌ ضاربٌ عمرًا، وآكلٌ الخبزَ غدًا.

ومن ذلك قوله تعالى : {وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرامَ(١)} ـ {إِنَّ اللّهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ(٢)}. وجميع ماتقدَّم التمثيلُ به.

والثانى الجرُّ، وذلك بمقتضى كون اسم الفاعل اسمًا يصلح أن يُضاف، كعَبْدِ الله، وامرىءِ القَيْس، فتقول : زيدٌ ضاربُ عمروٍ غدًا.

ومنه {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ(٣)} ـ {إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ(٤)} ـ {هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ(٥)} ـ {وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ(٦)} ـ {غَيْرَ مُحِلِّى الصَّيْدِ(٧)} وهو كثير.

وذلك أنهم أرادوا التخفيف بحذف التنوين، فانْجرَّ المفعولُ لذلك، واستخفُّوا ذلك إذ كانت الإضافة لاتَنْقُص شيئًا من المعنى، لأن معنى النصب باقٍ، ولذلك لم تُؤَثِّر الإضافة تعريفا، من حيث كان القَصْد بها تخفيفَ اللفظ

---

(١) سورة المائدة / آية ٢.

(٢) سورة الطلاق / آية ٣.

والقراءة بالتنوين والنصب هى قراءة السبعة غير حفص عن عاصم (السبعة ٦٣٩).

(٣) سورة آل عمران / آية ١٨٥.

(٤) سورة القمر / آية ٢٧.

(٥) سورة المائدة / آية ٩٥.

(٦) سورة السجدة / آية ١٢.

(٧) سورة المائدة / آية ١.

فقط.

وقالوا : هذا رجلٌ ضاربُ عمروٍ، فوصفوا بها النكرة. وفي القرآن المجيد {قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا[1]} ـ {هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ[2]} وهو ظاهر فيما ليس فيه ألف ولام.

٤٥ / وأما ما هما فيه فالخفض إنما يجوز في تاليه إذا كان بالألف واللام أو مضافاً إلى ماهما فيه. وقد تقدم ذلك في بابه ، فلم يَحْتَج إلى التَّقْيِيد هنا، فتقول : مررت بالرجلِ الضاربِ الغلامَ، بالنصب، والضاربِ الغلامِ، بالخفض، وما أشبه ذلك.

وإنما قال : «بِذِى الإعْمَالِ» ولم يقل : باسم الفاعل ذي الإعمال، لِيَعُمَّ بذلك اسمَ الفاعل وأمثلَة المبالغة، فإنك تقول : هذا ضَرَّابٌ زيداً، وضَرَّابُ زيدٍ، وهذا [ضَرُوبٌ زيداً، وضَرُوبُ زيدٍ، وهذا[3]] ضروبٌ رءوسَ الدَّارِعِين، وضروبُ رءوسِ الدارعين.

وأيضًا، فإن قوله : « بِذِى الإعْمَالِ» تحرُّزٌ من اسم الفاعل الذى لايَعمل، وهو ماتخلَّف عنه شرط من تلك الشروط المذكورة، كالذي بمعنى الماضي، فإن فيما يليه وجهًا واحداً، وهو الخفض بالإضافة، إذ ليس المعنى معنى النصب، ولا القَصْدُ بالإضافة التخفيف ، وإنما القصد بها التعريفُ أو التخصيص، فتقول : مررت بزيدٍ ضارب عمروٍ وأمسِ، ولا تقول : مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ أمسِ، لأن مايليه ليس بمعمولٍ له.

---

(١) سورة الأحقاف / آية ٢٤.

(٢) سورة المائدة / آية ٩٥.

(٣) مابين الحاصرتين زيادة من حاشية الأصل.

وقوله : «تِلْوًا» شرطٌ في خفض معموله، وهو أن يكون واليًا له، لأن من شروط الإضافة أن يكون المضاف إليه واليًا للمضاف، حتى يحل محلَّ تنوينه، فإن كان بينهما فاصلٌ فالنصب، نحو : هذا ضاربٌ أبوه زيدًا، ومررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدًا، فلاتقول : ضاربٌ أبوه زيدٍ، بل النصب هو اللازم، وهو الذى أراد بقوله : «وهو لِنَصْبِ ماسِوَاهُ مُقْتَضٍ» يعنى أن ماسوى التالى لاسم الفاعل من المعمولات حكمُه النصب، فلا يَقْتَضى اسمُ الفاعل فيه جرًا، لأجل الفاصل، فتقول : هذا مُعْطٍ زيدًا درهمًا غداً، وهذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا غداً، وهذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا غدًا، وهذا ظانٌّ زيدًا شاخصًا غدًا.

وفي قوله : «وهو لِنَصْبِ ماسِوَاهُ مُقْتَضٍ» أنَّ ماسوى التالى لاسم الفاعل منصوبٌ إذا كان عاملا، وأنه لايجوز فيه غير ذلك .

وهذا ظاهر إذا قلت : هذا مُعطِى زيدٍ درهمًا، وهذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا، وهذا مُعْلِمُ زيدٍ عمرًا أخاك غدًا أو الآن.

فالحاصل أن مايليه فيه وجهان، النصبُ به والجر، وماسواه فيه النصبُ به خاصة، بشرط كَوْن اسم الفاعل عاملا.

ومفهومه أنه إذا لم يكن عاملا، وذلك عند تخلف شرط العمل، فلا يجوز فيما يليه الوجهان، إذ لا يَنصب مفعولا، ولا فيما عداه النصبُ به لذلك السبب، إذْ فَرضناه غيرَ عامل.

فإذا قلت : هذا مُعطِي زيدٍ درهمًا أمسِ - فـ (زيد) ليس فيه إلا الجُّر بالإضافة، وأما «درهمًا» فلا ينتصب باسم الفاعل، بل يقدَّر له ناصب، كأنه في تقدير : أعطاه درهمًا.

وكذلك قولك : هذا ظَانٌّ زيدٍ شاخصًا أمسِ. وما كان مثل ذلك. وهذا أحد

المذاهب الأربعة في المسألة.

والثاني :مذهب الكسائي، أنه يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما تقدم .

والثالث : مذهب السِّيرافي أنه منصوب بهذا الظاهر[1]، لتعذر إضافته إليه، لأن المضاف إليه كالتنوين، فصار كَراقُودٍ خَلاًّ، مع ما / فيه ٤٥٦ من معنى الفعل.

والرابع : الفَرْق، فإن كان ما انْتَصب بعد المضاف إليه من باب «ظَنَنْتُ» كان اسمُ الفاعل هو العاملَ فيه، كما قال السِّيرافي.

وإن كان من باب «أَعْطَى» أو «أَمَرَ» كان منصوباً بإضمار فعل يدل عليه اسم الفاعل.

والأظهرُ مذهبُ الناظم، لأنه إذا ثبت أنه بمعنى الماضى لايعمل إذا كان متعدِّيًا إلى واحد في المعنى، كضاربٍ وآكلٍ، فكذلك يجب أن يكون إذا طَلَب بمعناه أكثرَ من مفعول واحد.

وفي المسألة قولٌ خامس، أن «شاخِصًا» على إضمار فعل، ومعمولاَ «ظَانٌّ» مُقَدَّران محذوفان اختصارا، و «زَيْد» محلٌّ للظن. والتقدير : هذا ظانٌّ في زيدٍ، لأن سيبويه قال : تقول : ظَنَنْتُ به، أى جعلتُه موضعَ ظَنِّى[2]، وهو قول يُعْزَى للشَّلَوْبِين.

ثمَّ على الناظم هنا دَرَكٌ من ثلاثة أوجه :

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (ج ١ ورقة ٢٢١ ـ ب).

(٢) الكتاب ٤١/١.

أحدها : أنه قال : «وانْصِبْ بذِى الإعْمَالِ تِلْوًا واخْفِضِ» وهذا الإعمال إما أن يكون إعمالاً في المفعول خاصةً، أو ماهو أعمُّ من ذلك.

فإن أراد الأولَ اقْتَضى أن هذا الحكم لايكون في الظرف، وهم يُنْشدون قوله(١):

* طَبَّاخِ ساعاتِ الْكرَىَ زادَ الكَسِلْ *

بنصب «زادَ» وخَفْضِهِ، فالنصب على أن «طَبَّاخ» مضاف إلى «السَّاعات» فالكسرةُ فيها علامةُ خفض، والخفض على الإضافة إلى «طَبَّاخ» و«الساعات» منصوبةٌ بالكسرة، وكلاهما جائز على رأيه ورأى غيره.

وإن أراد الإعمال مطلقاً لزمه، بحكم الإطلاق، أن يُجيز ذلك في الحال والفاعل وغيرهما من المعمولات، وذلك فاسد، إذْ لايقال في : هذا [ضاربٌ قاعداً زيداً : هذا(٢)] ضاربُ قاعدٍ زيداً، ولايقال في (هذا ضاربٌ أبوه زيداً) : هذا ضاربُ أبيهِ زيداً، ولا هذا ضاربٌ أباه زيداً.

وإذا ثبت هذا فإطلاقُه إجازةَ الجرِّ والنصب في التالى، ولم يُقَيِّده بكونه مفعولاً به، غيرُ صواب.

والثاني : أن هذا الكلام يقتضي أن مايلى اسم الفاعل يجوز فيه الوجهان، وهذا صحيح على ماتقدم فيه. ويَقتضى أن مابعد التالى لايكون إلا

---

(١) سيبويه ١٧٧/١، وديوان الشماخ (١٠٩)

وينسب للشماخ وإلى أبي النجم، وإلى جبار بن جزء، وهو ابن أخى الشماخ.

وقبله : * رُبَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ *

والمشمعل : الجاد في الأمر، الخفيف في جميع مايأخذ فيه من عمل. والكرى : النعاس. والكَسِل : الكسلان.

(٢) مابين الحاصرتين موضعه بياض بجميع النسخ، وقد كتب على حاشيتى الأصل و (س).

منصوبا، وهذا ليس بصحيح بأمرين :

أحدهما : أن ماسوى التالى قد يكون فاعلاً فيجب رفعه، نحو : هذا ضاربٌ زيداً أبوه، ومررتُ برجلٍ مُكْرِمٍ عمراً أخوه، وهو قد قال : إنه لِنَصْب ماسوى التَّالي مُقْتَضٍ، وذلك غير صادق.

الآخر : أنه قَرَّر في «باب الإضافة[1]» جوازَ الفصل بين المضافُ والمضاف إليه بالمفعول في «اسم الفاعل» إذا قلت : هذا مُعْطِي درهمًا زيدٍ، كما قُرِئَ ـ {فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ[2]} وقد تقدم ذلك، فلا يستقيم إطلاق القول بأنه مقتضٍ لنصب ماسواه.

والثالث : أن التزامه لانتصاب ماسوى التالى بفعلٍ مضْمرٍ يقتضى أن يكون مطلوبُ اسم الفاعل محذوفا، وإذا كان كذلك فاسم الفاعل من باب «أَعْطَى» لايلزم فيه محظور.

فإذا قلت : هذا مُعْطِي زيدٍ أمسِ درهمًا، فجعلت «درهما» مفعولاً لفعل مُضْمر صَحَّ ذلك، سواءٌ أقَدَّرت حذفَ مفعولِ اسم الفاعل اختصاراً أم اقتصارا[3].

/ وأما في باب «ظَنَّ»، فمذهبه فيه مشكل جدا، فإنك إذا قلت : هذا ٤٥٧
ظَانٌّ زيدٍ شاخصًا أمسِ ـ لايخلو أن يكون العامل في «شاخصًا» «ظانٌّ» أو غيرَه.

فإن كان هو العاملَ فقد أعملتهَ بمعنى الماضي، وهو مناقض لما الْتَزم.

---

(١) انظر : ص ١٧٥ .

(٢) البحر المحيط (٤٣٩/٥) قال : «وهو كقراءة ـ {قَتْل أولادَهم شركائِهم}.

(٣) الحذف اختصارا : هو ماكان لدليل، واقتصارا : ماكان لغير دليل (وانظر الهمع ٢٢٤/٢، ٢٥٠).

وإن أضمرت فعلاً فإمَّا أن يكون مفعولُ «ظانٍّ» قد حُذف اختصاراً أو اقتصارا.

فإن كان حَذْفُه اقتصارًا فممنوعٌ لما تقدَّم في بابه ، وإن كان اختصاراً فهو في حكم المُثْبَت، فما العامل فيه؟

فإن قيل : «ظَانٌّ» أعملَه بمعنى الماضي. وإن قيل : فعلٌ مضمر رجع السؤال إلى حذف مفعول «ظَانٍّ» ويَتَسلْسل إلى غير نهاية[1].

هذا تقرير الشلَّوبين حسبما حكاه لنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار رحمه الله عليه، عن شيخه أبي إسحاق الغافقي، عن شيخه ابن أبي الربيع، عن شيخه الشلَّوْبين[2]. وأصله لابن جِنِّى في «كتاب القَدِّ[3]» وأنه قال للفارسي : إن قلت : إنَّ «شاخصًا» منصوب بـ «ظَانٌّ» فقد أعملَته بمعنى الماضي، وإن كان منصوباً بفعل مضمر فقد اقْتَصرت. قال : فسكت الفارسي، وعَدَّ ذلك منه ابنُ جني انقطاعًا.

وهو لازمٌ لكل من قال في المسألة بقول الناظم، وهو الذى التَزم الفارسي، فألزمه ابنُ جِنِّى مارأيتَ.

والجواب عن الأول أن المراد هنا الإعمال في المفعول به خاصة. أما الفاعل فقد تبين في «باب الفاعل» حكمهُ ، وتبين في «باب الإضافه» امتناعُ إضافة الشىء إلى نفسه.

---

(١) التسلسل ـ عند المناطقة ـ توقف كل من الشيئين على الآخر، وهو الدور أيضا.

(٢) سبقت ترجمة ابن الفخار و أبي إسحاق الغافقي وابن أبي الربيع والشلوبين.

(٣) في (ت) «كتاب القدر» وهو تحريف، ويسمى في بعض كتب التراجم «ذا القد» وانظر : مؤلفاته في مقدمة «الخصائص».

فإذًا الفاعلُ هنا إذا كان تاليا لاسم الفاعل لايجوز فيه النصبُ، لأنه فاعل، ولا الخفضُ، إذ لا يضاف اسم الفاعل إلى مرفوعه، للزوم إضافة الشيءِ إلى نفسه.فقوله : «وانْصِبْ بذِى الاعْمَالِ» إلى آخره، يُخْرِج الفاعل عن ذلك. وكذلك قوله : «وهُوَ لِنَصْبِ ماسَواهُ مُقْتَضٍ» لأن الفاعل لايُنصب، ولا يَقْتَضى فيه اسمُ الفاعل نصبا.

وأما الظرف والحال فلا اعتبار بهما هنا، إذ لايظهر بالعمل فيهما صحةُ العمل مطلقا، لأن الظرف يَعمل فيه رائحةُ الفعل، فإن نُصب على المفعول به اتساعاً جاز فيه ماجاز في المفعول، ودَخل في ضمن كلامه، وإذا كان كذلك ارتفع الإشكال.

وعن الثاني أن كلامه مُقَيَّد بكلامه، وذلك بأن يكون هنا إنما تكلم على حكم الأصل في المسألة، وتكلم في «الإضافة» على مايَعْرِض من الفصل، أو نقول : إن قوله : «وانْصِبْ بذِى الإعمالِ تَلْوًا» يريد به التالى بإطلاق، كان ذلك لفظاً أو تقديرا، فاللفظ كقولك : مُعْطِي زيدٍ درهمًا، والتقدير كقولك : مُعْطِي درهمًا زيدٍ، لأن أصله : مُعْطِي زيدٍ درهمًا، ولذلك جعله في «باب الإضافة» فَصْلاً، فـ «درهمًا» وإن تلا «مُعْطِيًا» في اللفظ غيرُ تالٍ في التقدير، و «زيد» وإن كانت في اللفظ غير تالٍ هو في التقدير تالٍ، فنجرى في كل واحدة من المسألتين حكمُها، على مانَصَّ عليه.وكذلك القول في الظرف المتَّسَع فيه. وقد تقدم الكلام في / الفاعل. ٤٥٨

وعن الثالث أن ماالتزمه ابنُ جنى غيرُ لازم لأمرين :

أحدهما : أن مسألة (هذا ظَانُّ زيدٍ شاخصًا أمس) لانسلِّم ثبوتها من كلام العرب. وهو جواب ابن أبي الربيع، لكنه قال[1] : إن ثَبت أنه من

(١) انظر : البسيط شرح جمل الزجاجي (٨٩٤) تحقيق الدكتور عياد الثبيتى.

كلام العرب كان الوجهُ مذهبَ من فَصَّل، وهو المذهب الرابع هنا، على أن أبا القاسم بن الصفَّار(1). قال : سألت ابنَ عصفور : هل ورد من كلام العرب (هذا ظَانٌّ زيدٍ منطلقٍ)؟ يعنى في معنى الماضى، فقال لي : ورَد من ذلك قوله تعالى : {فَالِقُ الإِصْبَاحِ وجَاعِلُ اللَّيْلِ سكَنًا} الآية(2). قال : فقلت له : «جَاعِلُ» في ذلك بمعنى : خالق، و«سَكَنًا» حال، فقال لي : إن الله تعالى لم يخلقه في حال أنه سَكَنٌ. قال : فقلت له : تكون الحال تقديريَّة، فقال : إن ذلك يؤدى إلى وصف الله تعالى بما لم يَصِفْ به نفسه، وهو وصفه بمقدَّر قال : فقلت له : قد حصل وصفُه بذلك بقوله : «سَكَنًا» فقال لي : إن الله خلقه غيرَ سَكَن، ثم جعله سَكَنًا بعد ذلك. ههنا وقف الكلام بينهما.

وقد أجيب بأن لابن الصفار أن يقول حين أورد عليه وصفَ الله بمقدَّر : قد قال سيبويه(3): خلق اللهُ الزرافةَ يَدَيْهَا أطولَ من رِجْلَيْها. والزرافةُ لم تَنْتقل بعد وجودها عن حالها، ومفاده : أن الله تعالى قَدَّر خلقها كذلك، فخلقها على تلك الصورة.

والظاهرُ أن الآية ليست من هذا القبيل، فلا يقوم بها حجة على ثبوت المسألة.

والثانى : أن نُسَلِّم ورودَها سماعًا، ولايلزم محظور، لأن «ظانًا» ههنا قد قال الناظم : إنه لايَعمل، وإذا لم يَعمل فليس بمتوجِّه على «الجملة» كالفعل،

---

(1) سبقت ترجمته.

(2) سورة الأنعام / آية ٩٦

والقراءة باسم الفاعل هى قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. وقرأ عاصم وحمزة والكسائى ـ (وجَعَل) ـ فعلا ماضيا [السبعة لابن مجاهد ٢٦٣].

(3) الكتاب ١/١٥٥.

وإنما هو اسمُ مضافُ إلى اسم ، كإضافة «صاحب» والإضافة فيه إضافةُ تَخْصيص ، فرُوعِي فيه جانبُ الاسمية خاصة ، كما روُى فى «صاحب» وإذا كان ذلك قد يراعَى فى الذى بمعنى الحال والاستقبال ، فلا يَطلب معمولا - فأَحْرىَ فى هذا .

ولما قال : (هذا ظَانٌّ زيدٍ) أراد أن يُعْلِم فيما أُوقع «الظنَّ» فقال : قائمًا ، أى : ظَنَّهُ قائمًا ، لأنه يدل على الفعل ، كما يدل عليه (ضاربُ زيدٍ أمسِ وعَمْرًا) فإذاً ليس (ظانّ) مفعول يقع بسببه إشكال .

وهذا جواب الشَّلَوْبين ، وهو أحسن ما يُقال فى الموضع .

ويُوَجَّه سكوتُ الفارسى عن جواب ابن جِنِّى بأحد الوجهين ، لأن ابن جِنِّى كأنَّه فَرض مسألَه على غير وجهها ، فلم يَستحق الجوابَ عنها ، لا أنه سَكت منقطعًا عن الجواب . والله أعلم .

وَاجْرُرْأَوِانْصِبتْ تَابِعَ الذَّى انْخَفَضْ
كمُبْتَغِى جاهٍ ومَا لاً مَنْ نَهَضْ

هذا من تمام الحكم المذكور قبل هذا ، لأنه ذكر لِتَالِى ذى الإعمال الجَّر والنصب ، فإذا كانا منصوباً فتابعُه مثلُه منصوب بلا إشكال ولا نظر ، فتقول :هذا ضاربُ زيداً وعَمْرًا ، ولاتقول : هذا / ضاربُ زيداً ٤٥ وعَمْروٍ ، لأن اللفظ منصوب ، والموضعُ موضعُ نصب ، فلا وجه لخفض التابع ، فلذلك لم يَنُصَّ هنا على هذا الحكم ، إذ لا زائدَ فيه على ما يذَكره فى «باب التَّوابع» .

وقد تقدَّم أن عادته وعادةَ غيره أنهم إنما يَذكرون فى تفاريق الأبواب من أحكام التوابع مالا يدَخل لهم تحت قانونها المذكورِ فى بابها .

ولْنَرْجع إلى ماكُنَّا فيه .

وأما إذا كان التالى لذى الإعمال مجروراً فذكر الناظم أن لم فى تابعه وجهين : أحدهما : النبُ على اعتبار الموضع . والآخر : الجرُّ على اعتبار اللفظ ، وذلك قوله : «وَاجْرُرْ أوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِى انْخَفَضْ» .

فتقول على اعتبار اللفظ هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ ، وهو الوجهُ ، ولذلك قَدَّمه ، لأنه من التَّبَعيه بغير تأويل .

وتقول على اعتبار الموضع : هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْرًا ، لأن الموضع للنصب ، وإنما الجرُّ تخفيفُ بحذف التنوين ، ومن ذلك تمثيلهُ بقوله : «مُبْتَغِي جاهٍ ومالاً مَنْ نَهَضَ» كأنه قال : الناهض مُبْتَغ جاهًا ومالاً ، وأنشد سيبويه من ذلك القولَ رجل من قَيْس عَيْلان[1] :

بـينَـا نَـحْـنُ نَـرْقُـبُـه أتَـانَـا
مُـعَلّقَ وَفْـضَـةٍ وزِنَـادَ رَاعي

وأنشد أيضا ، وقال : زعم عيسى أنهمُ ينشدون هذا البَيت[2] :

هَلْ أنتَ با عثُ دِينَارٍ لحَاجَتِنَا
أو عَـبْـدَ رَبٍّ أخَـاعَـوْنِ ابنِ مِـخْـرَاقِ

---

(١) الكتاب ١٧١/١ ، والمحتسب ٧٨/٢ ، وابن يعيش ٩٧/٤ ، ١١/٦ ، والمغنى ٣٧٧ ، والهمع ٢٠١/٣ ، والدرر ١٧٨/١

ويروى «فبينا نحن» و «نطلبه» والوفضة : الكنانة توضيح فيها السهام والزناد : جمه زند ، وهو العود الأعلى الذى تقدح به النار ، والأسفل هو الزندة .

(٢) الكتاب ١٧١/١ ، والمقتضب ١٥١/٤ ، والجمل ٩٩ ، والخزانة ٢١٥/٨ ، والعينى ٥٦٣/٣ ، والهمع ٢٩٥/٥ ، والدرر ٢٠٤/٢ ، والأشمونى ٣٠١/٢

وباعث : موقظ أو مرسل . ودينار وعبدرت : رجلان . وأخاعون : عطف بيان أو نعت . ويجوز أن يكون نصبه على النداء .

وقد ظَهر منه بهذا التَّقرير أن النصب هنا ليس على إضمار الفعل ، وإنما هو على التَّبعَية ، وهو مخالف لظاهر سيبويه ، إذ جعله على إضمار الفعل ، كأنه قال : هذا ضاربُ زيدٍ ويضربُ عمراً ، أو وضاربُ عمراً ، ولم يعرِّج على العطف على الموضع[1] .

ونَصَّ الفارسيُّ على أن النصب بالعطف على الموضع ، فظاهرُ هذا اختلافُ من القول ، ولكن ابن أبى الربيع قال[2] : كلا الوجهين جائزٌ عند سيبويه وأبى عَلِيٍّ ، إلا أن الذى يَظهر من سيبويه أنه يختار الإضمار ، لأنه لم يَذكر فى هذا الموضع غيرَه ، ويظهر من أبى عَلِيٍّ أن الأحسن عنده العطفُ على الموضع .

قال : ويقتضى كلامهما جوازَ الوجهين .

فإن كان كما قال ابن أبى الربيع فالخلاف بينهما فى الاختيار ، وإلاَّ فالخلاف بإطلاق .

والأظهر ما ذهب إليه الناظم ، لأن تالىِ اسم الفاعل إذا اثبت أن له لفظا وموضعا جاز اعتبارُ كُلٍّ واحد منهما فى التَّبعَية ، كما جاز ذلك باتفاق فى نحو: ليس زيدُ بجبانٍ ولا بخيلاً ، ومَاَ لكُمْ مِنْ إلهٍ غَيْرُهُ[3]} وما كان نحو ذلك .

فالخروج بالمسألة إلى تكلفُّ الإضمار خلافُ القاعدة ، فإن الإضمار من غير حاجة إليه تكلفُ مالادليل عليه .

---

(١) انظر : الكتاب ١/١٦٩ ، ١٧١ .

(٢) انظر : «الوسيط» شرح الجمل : ٩١٤ ، ومابعدها .

(٣) سورة الأعراف / الآيات : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، وهود ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، والمؤمنون : ٢٣ ، ٣٢ .
وقرأه الكسائى وحده بالخفض ، وقرأ باقى السبعة بالرفع فى كل القرآن .
وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٨٤ .

والخلاف هنا كالخلاف فى العطف على موضع اسم (إنَّ) وقد تقدم الكلام فى ذلك. وجمعيُه نُزوع إلى مذهب البغداديين الذين يُجيزون العطف على التوهم بإطلاق ، لكن قديَقِلُّ فى موضع ، ويكثُرُ فى موضع . وهذا الباب مما كَثُر فيه ذلك ، أعنى اعتبارَ المرادفِ الأصلى ، ولذلك وافقهم البصريون عليه الجُمْلة ، وإن اختلفوا فى التأويل .

ثم هنا مسألتان :

٤٦ إحداهما : أن هذا الكلام مُخْتَصٌ بما إذا كان اسم / الفاعل عاملاً، لا مطلقًا ، لأن الذى لايَعمل إذا اجَرَّ مجرورُه فى موضع نصب ، إذ فرضناه غيرَ طالب بنصب ، كما أن مجرور (صاحب) ونحوهِ ، مما استُعمل استعمال الأسماء ليس فى موضع نصب ، ولا يُعطف على موضعه نصبُ ، وإذا كان كذلك لم يدَخل فى كلامه مجرورُ اسم للماضى؛ فإن العرب لاتَعطف على موضع مالا موضع له ، إذ لاتقول : هذا صاحبُ زيدٍ وعمراً ، فكذلك ما هو بمنزلته. فإن جاء ما ظهرُه ذلك فعلى إضمار فعل .

فقد أجاز النحويون : هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً ، على معنى : ضَربَ عمراً ، لا على الموضع . ومنه قوله تعالى : {وجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا والشَّمْسَ والْقَمَرَ حُسْبَانًا[1]} ولايكون هذا من الحمل على الموضع إلا على القول بإعمال الذى بمعنى الماضى . وقد منعه الناظم .

---

(١) سورة الأنعام / آية : ٩٦ .

وسبق أن القراءة باسم الفاعل هى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو وابن عامر . وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٦٣ .

فإن قيل : ما المانع من أن يكون الناظم قصد بـ «الذِّى أنْخَفَضَ» ما انخفض باسم الفاعل بإطلاق ، كان : بمعنى الماضى أولا ، لكن إن كان بمعنى الماضى كان التابع منصوباً على إضمار الفعل ، وإلا كان معطوفاً على الموضع، أو على إضمار فِعل كما قال سيبويه[1] .

فالجواب أن هذا القصد لايصح ، لأنك إذا فرضتَ التابع منصوبا بإضمار فعلٍ لا بالتَّبعَية فليس بتابعٍ أصلا ، وإنما هو من جملة أخرى ، وهو إنما قال : «تَابعَ الَّذى أنخَفَضَ» فخرج هذا ، إذ ليس بتابع ، وهذا ظاهر .

وقد فَسَّر ابنُ الناظم هذا الموضع بما يَقْتَضى دخول المخفوض باسم الفاعل ، كان للماضى أولا ، إلا أن ما خُفِض بالذى للماضى يُتْبع على إضمار الفعل ، وما عداه فيه وجهان ، إضمارُ الفعل وعدمُه[2] .

فإذا أراد بذلك حقيقة التَّبَعِيَّة فغيرُ صحيح على أصله ، مِنْ منْع إعمال تابع الذى للماضى .

والثانية : أن ظاهر كلامه أن هذا الحكم جارٍ فى كل تابعٍ من التوابع ، ولايختص بواحد منها ، فيجوز إتباعُ النعت على اللفظ ، وعلى الموضع ، وكذلك عطْف البيان والبدلُ والتوكيدُ ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ العاقلِ ، والعاقلَ ، وهذا ضاربُ زيدٍ أبى عبد الله وأبا عبد الله .

وكذا سائرها إذا كان اسم الفاعل لغير الماضى ، أو كان بالألف واللام .

وأكثرُ مايَذكر الناسُ هنا العطفُ النَّسقِى خاصة . ولاشك أن غيره من التوابع جارٍ مجراه ، بناءً على ثبوت الموضع هنا ، وهو الذى اختاره الناظم كما

---

(١) الكتاب ١/١٦٩ ، ١٧١ .

(٢) شرح الألفية له ٤٣٢ .

تقدم ، فلا فرق بين المخفوض باسم الفاعل هنا والمخفوضِ بالمصدر الموصول كما تقدَّم . وقد أجيز هنالك اعتبار الموضع فى التوابع كلها ، فكذلك يجب هنا أن يجوز ذلك .

فإن قيل : لعل مراده هنا بالتابع التابعُ ، بالعطف ، ولم يقَصد غير ذلك ، إذ ليس فى كلامه مايَقتضى جميعَ التوابع ، بل فيه مايدل على التابع بالعطف خاصة ، وهو التمثيل بقوله : «كَمُبْتَغِي جَاهٍ ومَالاً من نَهَضَ»

فالجواب أنه لوأراد العطف وحده لَتبَيَّن ذلك بياناً واضحا ، لقال : واجْرُرْ أوِ انْصبِ المعطوفَ ، أو نحو هذا .

وأيضا تمثيلُه لايعيِّن عطفًا دون غيره ، لأن لفظ «التابع» الظاهرُ عُمومهُ ، ووقع / التمثيُل بواحد منها ، كما لو مَثَّل بالنعت أو بالتوكيد فلا ٤٦١
يكون فى ذلك دليل على الاختصاص .

فإن قيل : ظاهرُه أنه أجاز هنا العطف مطلقًا من غير تقييد ، والنحويون قد قَيَّدوا جواز الوجهين بأن يصح وقوعُ المعطوف فى موضع المعطوف عليه ، فإن لم يصح وقوعهُ فى موضعه لم يَجُزْ إلا النصب ، وذلك نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ ، فالوجهان هنا سائغان ، لأنك تقول: هذا ضاربُ عمروٍ . وإذا قلت : هذا الضاربُ الرجل وعمروٍ - بالخفض - لم يَجُزْ ؛ لأنك لا تقول: هذا الضاربُ عمرٍ ، إلا على مذهب الفَرَّاء ، وهو مردود عند النحويين . وفى هذا النظم أيضا ما يدل عليه ، فإنه منع فى «باب عطف البيان» أن تقول : مررت بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ، على البدل، إذ قال :

* ولَيْسَ أنْ يُبْدَلَ بالْمرضِيَ *

ووجهُ ذلك أن البدل فى تقدير الوقوع موقعُ المبدَل منه ، وهذا بعينه موجود فى العطف .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن يكون ملتزِماً لرأى الفَراَّء ، ولا محظوَر فى هذا ، إذ كان الدليل هو المتَّبعَ . وقد جعل له فى «شرح التسهيل[1]» حظاً من القياس ، وذلك على أن تقدير الإضافة قبل دخول الألف واللام ، إذ كانت الإضافة قبلها ليست للتعريف ، والمانعُ من الجمع بين الألف واللام والإضافة إنما هو الجمع بين تَعْرِيفينْ ، وهذا الموضع ليس فيه ذلك ، فدخلت الألف واللام لتُعَرِّف مالم يَتَعَّرف بالإضافة ، كما كان ذلك فى (الحَسنِ الوجهِ) ولايَلزم على هذا جوازُ (الحسنِ وجههِ) لأن المضاف والمضاف إليه فيه وفيما كان نحوهَ شئٌ واحد فى المعنى ، بخلاف (الضَّاربِ زيدٍ) فإذا كان كذلك لم يَلزم ماأورده السائل .

والوجه الثانى : أن اشتراط صحةِ وقوعِ المعطوف موقعَ المعطوف عليه ليس مُتَّفقا عليه ، فالنحويون فى ذلك على فرقتين .

فرقة تَشترط ذلك ، منهم المبرد والجُزولى .

وفرقة لاتشترط ذلك ، منهم السَّيرافى وابن خروف .

وحُجَّتُهم أنه قد يجوز فى المعطوف مالا يجوز فى المعطوف عليه ، كقولك : كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها[2] ، وكلُّ رجلٍ وأخيه ، ويازيدُ والحارثُ ، ومررت بزيدٍ وعمراً ، ونحو ذلك ، فقد يكون الناظم جرَى على مذهب من لايَرى اشتراطَ ذلك .

---

(١) ورقة (١٥٢ - أ) .

(٢) من أقوال العرب (الكتاب ٢/٥٥ ، ٨٢ ، ٣٠٠) وكذلك قولهم : كل شاة وسَخْلَيِها بدرهم . والسخلة : ولد الشاة من المعز والضأن ، ذكرا كان أو أنثى .

وهذا الوجه أمثلُ فى الجواب من الأول ، فإن ابن مالك قد نَصَّ على أن (الضاربُ زيدٍ) ممنوع ، وهذا الذى ذهب إليه الفراء . وذكر ذلك فى «باب الإضافة» من هذا النظم

فإن قيل : فقد رَدَّ هذا فى «الشرح[1]» بأن حرف العطف قائم مقام العامل فى المعطوف عليه ، واسم الفاعل ذو الألف واللام لا يجرُّ «زيداً» ونحوه ، فلا يصح عطفه على المجرور به ، قال : ولا حجة فى نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيه ، ولا :

* أيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنتَ وجَارِهَا[2] *

لأنهما فى تقدير : وأخٍ له ، وجارٍ لها[3] ، ومثل هذا التقدير لايصح فى مسألتنا ، فلا يصح جوازُه .

قيل : هذا لايطَّرد له فى نحو (يازيدُ والحارثُ) . والظاهر أن للعطف فى هذا الاتِّسَاع ماليس لغيره ، فإذا أمكن قَصْدُ الناظم لهذا فلا اعتراض عليه .

والباغى : من : بَغَيتُ الشئَ ، أبْغِيه . وأَبْتَغَيْته : طَلَبْتُه . / ٤٦٢
والنَّاهِض: القويُّ العزمِ الذى لايُخْلِدِ إلى الراحة والدَّعة .

---

(١) ورقة (١٥٢ – ب) .

(٢) سبق الاستشهاد به فى «باب التعجب» وبعده :

* إذا ما رِجَالٌ بالرِّجال استَقَلَّتِ *

(٣) فى شرح التسهيل (ورقة ١٥٢ – ب) «لأنهما فى تقدير : رُبَّ رجلٍ وأخٍ له ، وأيُّ فتى هيجاءَ أنت وجارٍ لها» .

وكُلُّ مـــــا قُــــــرِّرَ لاسْمِ فَــــاعِلِ
يُعْطِى اسْمَ مَــفْــعُــولٍ بلا تَفَـــاضُلِ

فَـــهْـوَ كَـــفِـعْلٍ صِـيغَ لِلمَـفْـعـولِ فى
مَـــعْنَاهُ كـــالمُعْطَى كَـــفَـــافًـا يَكْتَــفِى

لما كان اسم المفعول غيرَ جارٍ بإطلاقٍ على الفعل المضارع ، ولم يَكْمُل شَبَهُه به ، وكان حكمه حكمَ اسم الفاعل فى هذا الباب ، فيماعدا أحكامِ مالم يُسَمَّ فاعله - خاف أن يُتَوهم أنه لايجَرى مجراه ، فنَصَّ على جَرَيانه مَجراه كما فعل فى «أمثله المبالغة» وجَمعْ اسم الفاعل .

فيريد أن اسم المفعول حكْمه حكمُ اسم الفاعل فى جميع ماتقرر لاسم الفاعل من الأحكام ، من كَوْنه يعمل عملَ فِعْله بالشروط المذكورة ، وهى ألا يكون بمعنى الماضى ، وأن يكون مُعْتَمِداً ، ولايُصَغَّر ، ولا يوُصف قبل العمل . هذا إذا كان مجرداً من الألف واللام .

فإن كان بهما عمل من غير اشتراطٍ لمعنى الحال أو الاستقبال .

فتقول : هذا مُعْطًى أبوه درهمًا الأن أو غداً ، وأمَكْسُوٌّ الزيدانِ ثوبًا غدا؟ وهذا المُعْطَى درهمًا أمسِ أو غداً .

ومن ذلك قول الشاعر [1] :

ونــحْــنَ تَــرَكْـنَــا تَـغْـلِـبَ أبْـنَـةَ وَائـلٍ
كَــمَــضْــروبةٍ رِجْــلاَهُ مُنَقَطِعِ الظَّـهْــرِ

فهذا البيت مما اعتمد فيه اسم المفعول [2] على موصوفٍ محذوف ، أى

---

(١) هو تميم بن مقبل ، ديوانه ١٠٧ ، والهمع ٥/ ٩٠ ، والدرر ٢/ ١٣١ .

(٢) فى جميع النسخ «اسم الفاعل» وهو وهم ، وما أثبته من حاشية الأصل هو الصواب .

كرجَلٍ مضروبةٍ رجلاه .

فإن كان بمعنى الماضى مجرداً من الألف واللام لم يَعمل ، فتقول : هذا مُعَطىَ درهمٍ أمسِ ، ولا تقول : مُعْطًى درهما .

وكذلك سائر الأحكام ، من جواز إضافته لتاليه ، وجوازِ نصبه ، وأنحِتاَم نصبِ ما بعد ذلك ، ومن تَبَعِيَّة ذلك التالى على اللفظ ، وعلى الموضع ، ومن إجراء جَمْعه مُجْرى اسم الفاعل . وجميعُ ماتقدَّم ذكرهُ جارٍ هنا .

وقوله : «بِلاَ تَفَاضُلٍ» يعنى أنه لايَفْضُله اسم الفاعل فى شئٍ من أحكام هذا الباب ، بل يجَرى مجَّراه فى كل حكم .

لكن لَمَّا كان فى هذا الكلام احتمالٌ يُتَوهَّم منه أن اسم المفعول يَجرى فى كل شيءٍ مَجراه ، فيَرفع الفاعل ، وينَصب المفعولاتِ كلَّها ، وما كان نحو ذلك ، وذلك غير صحيح - حَرَّر ذلك وبَيَّن أن حكمه حكمُ فعله المبنىَّ للمفعول ، لاحكمُ المبنىَّ للفاعل ،فقال : «فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلَمفْعُولِ فى مَعْنَاهُ» ، فهو جارٍ مجرى اسم الفاعل مع مراعاة بنائِه للمفعول ، فتقول : هذا مَضْرُوبٌ أبوه غداً ، كما تقول : يُضْرَبُ أبوه غداً ، وتقول : هذا مُعْطًى درهمًا ، كما تقول : هذا يُعْطَى درهمًا . وكذلك سائر الأحكام .

وقوله : «فى مَعْنَاهُ» يَعنى به أن اسم المفعول مثلُ الفعل المبنىَّ للمفعول فى معناه ، لافى لفظه ، فيُعْطَى كلُّ واحدٍ منهما من الأحكام اللفظية ما يَقتضيه ، فاجتماعُهما إنما هو فى المعنى .

وأما فى اللفظ فلكل واحد منهما حكمٌ لفظى يَخْتَص به .

فالفعل لأيضاف ، بخلاف اسم المفعول ، فإنه يضاف إلى مفعوله ، نحو :

/ هذا مُعْطَى درهمٍ غداً .فلو لم يَقُل : «فى مَعْنَاهُ» لأوهم امتناعَ الإضافة، ٤٦٣ وكذلك التنوين ، وما كان نحوَهما من الأحكام المختصة بالأسماء ، كالتعريف والتثنية والجمع .

وقوله : «فى مَعْنَاهُ» خبرٌ بعد خبر ، أى : فهو فى معنى الفعل المَصُوغ للمفعول . وضمير «صِيغَ» عائد على الفعل ، لا على «هو» .

ومَثَّل بقوله : «المُعْطَى كَفافًا يكْتَفِى» وهو من اسم المفعول بالألف واللام ، فيعمل بمعنى الماضى ، وبمعنى الحال والاستقبال . وهذا كله ظاهر .

والكَفَاف : ما يَكَفى الإنسانَ من غير إسراف . وحقيقته : ما كَفَّ عن الناس ، أى أغنى عنهم وعن اللَّجَأ إليهم . والمعنى : أن الذى أُعطِى من العيش كَفَافًا يَكتفى بهَ عمَّا فى أيدى الناس ، ويَستغنى به عن الكَدِّ فى الزيادة ، والحرص على مالا يزيده إلا تعبًا وهَماً . ثم قال :

وقَدْ يُضَافُ ذَا إلىَ اسْمٍ مُرتَفِعْ

مَعْنًى كمَحْمودِ المقَاصِدِ الوَرِعْ

يعنى أن هذا المذكور القريبَ المشارَ إليه بـ«ذا» وهو اسم المفعول – قد يُخالف اسم الفاعل من بعض الوجوه ، فيضاف إلى المرفوع به فى المعنى ، وذلك أن اسم الفاعل لايضاف إلى مرفوعه البتَّةَ ، فلا تقول : هذا ضاربُ أبيه زيدًا ، ولا ما أشبه ذلك لأنه يلزم فيه إضافةُ الشئِ إلى نفسه، إذ كان مدلول (ضارب) هو (الأب)، وقد مَنع من ذلك فى «باب الإضافة »

فكان الأصل فى اسم المفعول أن يَجْرى مَجراه فى ألأيُضاف إلى مرفوعه، فلا يقَال : أمضروبُ الأبَويْن زيدٌ؟ ولا: أمضروبُ أبوَيْه زيدٌ؟ فى أمضروبٌ أبواه زيدٌ؟

كما لاتقول : أضاربُ الأبويْن ، ولا : أضاربُ أبوَيْه زيدٌ؟ فى : أضاربٌ أبواه زيدٌ؟ لأن فيه إضافة الشئ إلى نفسه ، وذلك ممنوع .

لكن لما كان اسم المفعول إذا تعدَّى إلى واحد يكون سَبَبِيّاَ ، فلا يظهر له عمل فى شئٍ إلا فى السَّبَبِيّ - أشبه الصفة المشبَّهة باسم الفاعل ، فجاز فيه ما جاز فيها ، فتقول : زيدٌ مضروبُ الأبِ ، كما تقول زيدٌ كريُم الأبِ .

وكما أن (كريُم الأبِ) قد تحملت الصفةُ فيه ضَميراً عائداً على الأول ، فخرج بذلك عن إضافة الشئِ إلى نفسه [لأن الضمير غير الأب - إعتبر مثل ذلك فى اسم المفعول ، فلم يبق فيه إضافةُ الشئِ إلى نفسه(١)] لأن الأب غير الضمير فى «مضروب» وصاحب الضمير هو (مضروب) .

ومَثَّل ذلك بقوله : محمودُ المقاصدِ الوَرِعُ . أصله : الورعُ محمودُ مقاصدُه، ثم أضمر فى «محمود» ضمير «الوَرِع» فصارت «المَقَاصِدُ» فى حكم الفَضْلة ، فانتصب على التشبيه بالمفعول به . ثم أضيف حملاً على اسم الفاعل حين أضيف إلى منصوبه.

وما قاله صحيح ، بناءً على أن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت جرى مَجرى الصفة المشبهة ، نحو : زيدٌ قائمٌ أبوه ، وقائمٌ أبًا ، وقائمُ الأبِ .

فكذلك يقال فى اسم المفعول : هذا مضروبٌ أبوه ، ومضروبٌ أبًا ، ومضروبُ الأبِ ، وذلك إذا أُريد به الثبوت ، أى ثبوت الصفة .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت)

فأما إذا أريد به العِلاَجُ فلا يمكن ذلك فيه ، لأنه جارٍ مَجرى الفعل، فلا تقول فى قولك : (زيدٌ قائمٌ أبوه غداً) : زيدٌ قائمُ الأبِ غداً ، ولاقائمُ أبًا الآن ، ولذلك لم يكن هذا الحكم ليجَرى فى اسم المفعول من المتعدى إلي اثنين / ولاثلاثةٍ أصلا . فقول الناظم : «وقَدْ يُضَافُ ذا إلى اسْمٍ ٤٦٤ مُرْتَفِعٍ مَعْنًى» يعنى أنه قد يجرى مجرى الصفة المشبَّهة اسمُ المفعول ، فيضاف إلى مرفوعه كما تضاف الصفة إلى مرفوعها ، فتقول : زيدٌ مرفوعُ الرأسِ ، ومضروبُ الأبِ ، ومنه مثاله : الوَرِعُ محمودُ المقاصدِ ، والأصل : محمودٌ المقاصدُ منه ، أو محمودٌ مقاصدُه . ثم أُضيف إليه اسمُ المفعول . ولكن هذه الإضافة إنما تجوز بشرطين :

أحدهما : أشار إليه بالمثال ، وهو أن يكون اسم المفعول من متعدٍّ إلى واحد ، فلا يجوز أن يكون من غير متعدٍّ ، إذ لا تُتَصَوَّر الإضافة ، ولا من متعدٍّ إلى اثنين ولاثلاثة ، فلا تقول : هذا مُعْطَى الأبِ درهماً ، ولا مُعْلَمُ الأخِ زيداً قائمًا ، ولا ما أشبه ذلك .

والثانى : أن يُقصد ثبوتُ الوصف ، ويُتَنَاسَيَ فيه العلاجُ ، كما تقدم . وهذا لم يُشِرْ إليه ، ولكن هو داخل تحت مضمون الشرط الأول ، لأنه لما مُنِع أن يكون من متعدٍّ إلى اثنين – كان ضمن ذلك ألاَّ يكون له مفعول مذكور ، وذلك معنى كونه غيرَ مقصود به العلاجُ ، وسيأتى لهذا مَزِيدُ بيان .

فإن قيل : فأنت تقول على مذهبه : هذا مُعْطَى الأبِ ، ومَكْسُوُّ الأخ فتجعله كمحمودِ المقاصد ، وهما مِمَّا يتعدَّى إلى اثنين ، وكذلك : هذا مُعْلَمُ الأبِ ، وهو من المتعدَى إلى ثلاثة .

فالجواب : أنَّا لا نسلِّم ذلك ، بل نمنع ذلك ، لأن المتعدَى إلى أكثرَ طالبٌ بمعناه للمنصوب ، فمعنى العلاج باقٍ فيه .

وإن سلِّم فقد يقال : إن المراد بالمتعدِّى إلى واحد ما عَمِل فى واحد خَاصَّةً ، مقتَصِرًا عليه ، فرُفِع بإسناده إلى فعل المفعول ، فلو كان عاملاً فى مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذى أشار إليه ، فهو المتحرَّزُ منه .

وقوله : «مَعْنًى» راجع إلى «مُرْتَفِع» أى رفعُه إنما هو من جهة المعنى ، لامن جهة الحكم اللفظى .

وبَيَّن بهذا أن «المَقَاصِدِ» فى مثاله ، وما كان نحوهَ – ليس خَفْضُه من رَفْعٍ لفظىٍّ ، فإن الإضافة من نَصْبٍ على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به . ولو كان مضافاً من حقيقة الرفعِ لزم المحظور ، وهو إضافة الشئِ إلى نفسه ، بل أُضيف بعد ما نُقِل إليه ضمير الأول ، فصار هو المُسْنَدَ إليه .

ولَمَّا استغنت الصفة بمرفوعها اشبه السَّبَبِىُّ المفعولَ الذى هو فَضْلَة ، من حيث استغنى عنه اسم المفعول ، فانتصب على التشبيه بالمفعول به ، وبعد ذلك أُضِيف ، لَمَّا صار اسمُ المفعول ، بما تَحمَّل من ضمير الأول ، مغايراً للسَّبَبِى، فلم تكن فيه إضافة الشئِ إلى نفسه ، فلذلك قال : «إلى اسم مُرْتَفِعٍ مَعْنىً»

وفى هذا الكلام بعدُ مسائل :

إحداها : أن إجراء اسم المفعول من المتعدِّى إلى واحد مِمَّا أغفله النحويون فلم يذكروه ، واعتنى هو بذكره هنا ، وفى غير هذا من تواليفه . وزعم فى «شرح التسهيل[1]» أنه يجرى مجرى الصفة المشبَّهة مطلقا إن كان مصوغاً من متعدٍّ إلى واحد ، كمَضْرُوب ، ومَذْهُوب ، ومَرْفُوع ، ونحو ذلك .

---

(١) ورقة (١٥٥ – ب)

وأنشد عليه أبياتاً لم أقيدَّها[1] / ولكنَّ ما استَدرك ظاهرُ الصحة ، ٤٦٥
واضح الموقع ، فبحقٍّ ما استدركه هنا .

والثانية أنه أشار إلى أن هذا الإلحاق ، وهذه الإضافة مما يقلُّ فى الاستعمال ، لقوله : «وقَدْ يُضَافُ» فأتى بـ«قَدْ» المُقلِّله على عادته فى أمثال ذلك ، إلا أنه لم يُقَيِّده بالقلة فى «التسهيل» وإنما قَيَّد بها الجامدَ الجارى مجرى المشتق فقال : والأصح أن يُجعل اسمُ المفعول المتعدَّى إلى واحد من هذا الباب مطلقا .

قال : وقد يُفعل ذلك بجامدٍ لتأوُّله بُمشْتَق[2] .

---

(١) هى قول الشاعر :

تَمنَّى لِقَائِى الجَوْنُ مغرورُ نفسهِ فلما رآنى ارتاعَ ثُمَّتَ عَرَّدَا

وهو من شواهد الجر ، نظير قولهم : (حَسَنُ وَجْهِهِ)

واستشهد به كذلك فى التصريح ٢/٧٢ ، والهمع ٥/١٠٣ ، والدرر ٢/١٣٥

والجون : علم عن شخص . وعَرَّد : فَرَّ .

وقول الآخر :

لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لم تُرَعْ لصفاتِها لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِها

وهو من شواهد النصب ، نظير قولهم : (حَسَنُن وُجْهَهُ)

واستشهد به كذلك فى التصريح ٢/٧٢ ، والهمع ٥/١٠٣ ، والدرر ٢/١٣٤

ولم ترع : لم تفزع . والوجنات : جمع وجنة ، وهى ما ارتفع من الخد .

وقول الآخر :

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فهل أنت مرفوعٌ بما ههنا راسُ

وهو من شواهد الرفع ، نظير قولهم : (حَسَنٌ وجهُ)

واستشهد به كذلك فى التصريح ٢/٧٢ ، والهمع ٥/٩٩ ، ١٠٢ ، والدرر ٢/١٣٣ ، ١٣٤ .

(٢) التسهيل ١٤١ .

ولم يتعرض الشارح – رحمه الله – لمسألة الجامد المؤول بمشتق .

وتتميما للفائدة نذكر هنا ما قاله النحاة فيها ، فإنهم قالوا : قد يقال : وردنا منْهَلا عَسَلاً ماؤه وعسلاً ماءً ، ونزلنا بقومٍ أسْدٍ أنصارُهم ، وأسدِ الأنصارَ ، وصاهرنا حيًّا أقماراً نساؤه ، =

فأنت ترى مخالفةً مَا بين الكلامين ، فأحدهما يزعم أن هذا الاستعمال قليل ، والآخر يُطلِق القولَ بالجواز ، ولكنَّ رأيه هنا أحسنُ ، إذْ استعمالُ اسم المفعول استعمالَ الصفةِ المشبَّهة قليلٌ كما قال ، والأكثر إجراؤه مُجرى أصلِه ، وهو اسم الفاعل حسبما تقدم .

وعلى ذلك ظاهرُ كلام غيره ، إلا أنه استدرك هذا الاستعمال الثانى القليل ، فهو حَسَنٌ ولا عَتْبَ عليه .

وأما زعمه هنالك[1] أنه خارج عن «باب اسم الفاعل» بإطلاق ، جارٍ مَجرى الصفة المشبهَّة بإطلاق فهو رأىٌ غريب يَقتضى امتناع(هذا مضروبُ غداً أو الآنَ) و (هذا مُكْرَمٌ أبوه الآنَ) وما أشبه ذلك .

وهو غير صحيح ، نعم ، لأُينْكَر أن يُقْصد بمعناه الثبوت ، فيجرى مجرى الصفة ، لا أن يكون كذلك البتَّةَ ، ولا أعلم له فى هذا القول مُسْتَنَدًا .

= وأقماراَالنساءِ . على تأويل (عَسَل) بحلو ، و (أُسْدٍ) بشجعان ، و (أقمار) بحسان ، ومنه قول الشاعر.

فراشةُ الحِلْمِ فِرْعَوْنُ العذابِ وإنْ تَطْلُبْ نَـــداه فكَلْبٌ دونَه كَلْبُ

فعاملَ «فراشة» مَعاملة :طائش ، و «فرعون» معاملة : مهلك .

وقول الآخر :

فَلَوْلاَ اللهُ والمُهْـرُ المُفَدىَّ لأُبْتَ وأنتَ غِرْبالُ الإهابِ

فعامل «غربال» معاملة : مثقب .

قال ابن مالك فى شرح التسهيل» (ورقة ١٥٥ - ب) : «وأكثر ما يجئ هذا الاستعمال فى أسماء النسب ، كقولك : مررتُ برجل هاشميٍّ أبوه ، تميميةٍ أمُّه وإن أضفت قلت : مررت برجلٍ هاشميِّ الأب ، تميمى الأم ، وكذلك ما أشبهه» .

وانظر : التصريح ٧٢/٢ ، والهمع ١٠٣/٥ .

والثالثة : أنه قال : «وقَد يُضَافُ ذا إلى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ» فخَصَّ بالذكر الإضافةَ وحدها ، والجارى مَجرى الصفة المشبَّهة ، من اسم المفعول وغيرِه ، لا يَختص بالإضافة إلى المرفوع وحدها ، بل يجوز مع ذلك النصبُ على التشبيه أو التمييز ، فتقول : هذا مضروبُ الأبَ ، أو أبًا ، وهذا مضروبُ الأبِ ، ولا فرق بين النصب والجر فى هذا . فقد يَسأل السائل : لِمَ خَصَّ الإضافةَ بالذكْرْ دون النصب ، فقد كان الأوْلى أن يذكرهما معًا ، أو يُحيل باسم المفعول هنا على «باب الصفة المشبَّة»؟

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن يُقال : لعلَّه عَيَّن ما هو السماع أكثرُ من غيره ، فكأن الإضافة والنصب مسموعان قليلان،إلا أن النصب أقلُّ ، فذكَر ما هو أكثرُ شيئًا من غيره، خروجًا عن عُهْدة السَّماع .

والثانى : أن يكون اكْتَفى بذكر أحدهما عن الآخر إذا كانا معًا فى «باب الصفة المشبَّهة» كالمتلازمَيْن ، فحيث يجوز أحدهما يجوز الآخر على الجملة ، فلم يَحْتج إلى ذكرهما معًا .

وأيضًا فإن الإضافة أخصُّ عنده بباب الصفة المشبَّهة . ألا ترى أنه عَرَّفها بها إذ قال : «صِفَةٌ استُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنًى بِهَا» ؟

فإذا جاز الجر فالنصبُ فى الضِّمن . والله أعلم .

والوَرِعُ – فى كلامه – اسم فاعل من : وَرَعَ يَرَعُ وَرَعًا ، فهو وَرِعٌ ، إذا كَفَّ عن المعاصى ، فهو مُتَّقٍ كافٌّ عَمَّا لايَحِل .

ومعنى المثال : أن الوَرِعَ المُتَّقِىَ لله مقاصِدُه كلها محمودة ، لأن قَصْده فى كل شئ تقوى الله تعالى .

أبنية المصادر

مراده أن يبيِّن أبنيةَ المصادر القياسيَّة من غير القياسية .

واعلم أن القيـاس فى العـربيـة يُطلق / على وجـهين : أحـدهمـا أن يُلْحَق بكلام العرب ماليس منه لجامع بينهما[١] ، من غير أن يُبْحث : هل قالته العرب أو لم تَقُله ، لأن الاستقراء قد أفادنا أنها لو تكلمت به لكان على هذا النحو يقينًا أو غلبةَ ظَنٍّ ، وذلك كرفـع الفاعل والمبتـدأ ، ونصب الحال ، والمفعول به إذا ذكُر الفاعل ، واتصال الضمير بالفعل وانفصاله عنه ، ومـا إشبـه ذلك ؛ فـتـقـول : قَـام زَيْدٌ ، وضَـربَ زَيْدٌ عَـمْـرًا ، وجـاء مُسْرِعًا ، وأَعْطَيتكَهُ ، وأُعْطَيْتُه إياَّه ، من غير أن تقفَ ، أو تنتظرَ ما تقوله العـرب . ٤٦٦

والثانى أن تقيس أيضاً مـالم تَقُله على مـاقـالته ، لكن بعد البحث والتَّنقير : هل تكلمت به العرب أم لا ؛ فإن كانت قد تكلمت به لزمنا العملُ عليه وإن خالف القياسَ الذى اسْتَقْرَيْناه فى المسألة ، ونترك القياس فلا نلتفته[٢] . وإن لم تكن قد تكلمت به أجرينا فيه ماحصل لنا من القياس ، وحملناه على الأكثر . وهذا كالمصادر ، والإفعال المضارعة

---

(١) فى الأصل : «يجامع بينهما» وما أثبته من (ت ، س) .

(٢) ت «فنلتفته» وهو تحريف . والشارح يريد : فلا نلتفت إليه

الجارية على الماضية وبالعكس ، وكالصفات ، وجموع التكسير ، وما أشبه ذلك كقولنا : إذا كان الفعل الثلاثى على (فَعَل) متعديا فإن قياس مصدره (فَعْل) لأن الأستقراء أبرز لنا أنه الأكثر ، فما لَمَ تَنْطق له العرب من الأفعال بمصدر جئنا به له على (فَعْل) قياساً على ما نطقت به من ذلك ، كضَرَبْتُه ضَرْبًا ، وشَتَمْتُه شَتْمًا.

فإن نطقت له بمصدر على (فَعْل) فهو القياس فنلتزمه ، وإن على غيرذلك اتَّبعْناه وتركنا القياس ، كقولهم : سَرَقَهُ سَرَقاً وطَلَبَه طَلَبًا ، فلا تقول هنا : سَرْقَا ، ولا طَلْبًا، قياساً على (ضَرَب ضَرْبًا) وبابه ، وهذا معنى القياس[1] .

فى قول الناظم :

فَـــعْلٌ قِـــيـــاسُ مَـــصْـــدَرِ الْمُعَـــدَّى

مِـــنْ ذِى ثَـــلاَثَـــةٍ كَـــــــــــــرَدَّ رَدًّا

والقـــيـــاس بالمعـــنى الأول هـــو المـــراد فى جـــمـــيـــع مـــاتقـــدم قـــبـــل هذا[2] .

ويَعنى أن (فَعْلا) المفتوح الفاء ، الساكن العين من أبنية المصادر- قياسٌ فى مصدر الفعل الثلاثى المعدَّى إلى مفعول به ، على أى بناءٍ كان ذلك الفعل ، مِنْ (فَعَل) بفتح العين ، أو (فَعِل) بكسرها .

وأما (فَعُل) بضمها فلا يكون متعديًّا أبدا إلا بالتَّحويل من بِنْية أخرى ، إلا حرفًا شاذًّا حكاه الخليل عن نَصْربن سَيَّار : أَرَحُبَكُمُ الدخولُ فى طاعة

---

(١) انظر فى معنى القياس فى العربية : الخصائص ١/١٠٩ - ١٣٣ ، ٣٥٧ - ٣٧٤ .

(٢) يعنى أبواب النحو التى سبقت هذا الباب .

الكَرْمَانى (١)؟أى أَوسَعِكُم ؟

وأطلق القول فى القياس ، سواء كان الفعل صحيحا ، أو معتل الفاء أو العين أو اللام ، أو مضاعفًا .

وكذلك يستَوِى فى ذلك ما تعدَّى إلى واحد أو الى أكثر من ذلك .

فالصحيح فى (فَعَل) بفتح العين : قَتَلَهُ قَتْلاً ، وخَلَقَهُ خَلْقًا ، وضَرَبَهُ ضَرْبًا ، وشَتَمهُ شَتْمًا ، وجَبَذَهُ جَبْذًا(٢) ، وصَرَفَهُ صَرْفًا ، وطَرَقَ الحديدَ طَرْقًا ، وصَرَعَهُ صَرْعًا ، ونحو ذلك .

والمضَاعَف نحو : رَدَّهُ رَدًّا ، وهو مثاله (٣) ، وشدَّهُ شَداً ، وعَدَّهُ عَدًّا ، ومَجَّهُ مَجًّا(٤) ، ودَعَّهُ دَعًّا ، أى دَفعه .

والمعتلّ الفاء نحو : وَعَدَهُ وَعْدًا ، ووَزَنَه وُزْنًا ، ووَأَدَهُ وَأْدًا ، ووَهَنَهُ وَهْنًا أضعفه ، ووَتَرْتُ العددَ وَتْرًا/ ، أفرتُه . ٤٦٧

والمعتلّ العين نحو : باعَهُ بَيْعًا ، وكالَهُ كَيْلاً ، وساقَهُ سَوْقًا ، وجَابَ الأرضَ جَوْبًا ، قَطعها وخَرقها .

---

(١) نصر بن سيار الكنانى ، أمير من الدهاة الشجعان ، ولى بلخ وخراسان للدولة الأموية ، وغزا ما وراء النهر ، ففتح حصونا وغنم مغانم كثيرة ، وهو صاحب الأبيات التى يحذر فيها بنى أمية ، من قوة الدعوة العباسية والتى أولها :

أرى خلل الرماد وميض نار ويوشك أن يكون له ضرام .

(ت ١٣١هـ) وأما الكَرْمانى فهو جديع بن على الأزدى ، شيخ خراسان وفارسها فى عصره ، وأحد الدهاة الرؤساء ، أقام فى خراسان إلى أن وليها نصر بن سيار ، فخاف شر الكرمانى فسجنه ، ولكنه فر من السجن ، ولما ظهر أبو مسلم الخراسانى اتفق معه على قتال نصر بن سيار والى خراسان ، ولكن نصراً قتله عام ١٢٩هـ .

(٢) جبذ الشئ : جذبه ، وفى الحديث «فجبذَنى رجل من خلفى»

(٣) أى المثال الذى ذكره الناظم .

(٤) مَجَّ الماءَ أو الشرابَ من فيه مَجًّا : لفظه ، ومن المجاز قولهم : كلام تمجه الأسماعَ.

والمعتلّ اللام : رَمَاهُ رَمْيًا ، وطَلاَهُ طَلْيًا ، ومَرَاهُ مَرْيًا[1] ، وغَزَاهُ غَزْوًا ، وَطَواهُ طَيًّا ، وشَوَاهُ شَيًّا ، وكَوَاهُ كَيًّا .

وأما (فَعِل) بكسر العين فكذلك .

ففى الصحيح منه : لَحِسَهُ لَحْسًا ، ولَقِمَهُ لَقْمًا ، وشَرِبَهُ شَرْبًا ، وسَرِطَهُ سَرْطًا ، وزَرِدَهُ زَرْدًا[2] ، ولَثِمَهُ لَثْمًا ، ولَبِسَهُ لَبْسًا ، وقَضِمَت الدابَّةُ شعيرَها قَضْمًا[3] ، وبَلِعَ الشئَ بَلْعًا ، ونحو ذلك.

والمضاعفُ نحو : مَسِسْتُ الشئَ مَسًّا ، وشَمِمْتهُ شَمًّا ، ومَصِصْتهُ مَصًّا ، وعَضِضْتهُ عَضًّا ، وسَفِفْتُ الدواء سَفًّا .

والمعتلّ الفاء : وَطِئْتُ الشئَ وَطْئًا ، وهو فى نفسه قليل .

والمعتلّ العين : خِفْتُهُ خَوْفًا ، ونِلتُهُ نَيْلاً .

وبالهمز : رَئِمَت الدابَّةُ ولدَهاَ رَأْمًا ، أحبَّته فشمَّته.

والمعتلّ اللام : قَنِىَ حياءَه قَنْيًا ، لزمه ، ونَشِيتُ الخبر نَشْياً ، تَعرَّفْتُهُ[4] .

والمتعدِّى فى (فَعِل) قليل ، ولكن الغالب والأكثر فى ذلك القليل فى المصدر (فَعْل) كما قال الناظم . وأكثرُ ما يستعمل المتعدِّى منه فى العمل بالفم .

و «ذُو الثَّلاَثةِ» فى كلامه هو الفعل الذى على ثلاثة أحرف ، لم يُخرجه عن ذلك لا أصلىٌّ من الحروف ولازائد ، كالمُثُل المتقدِّمة .

---

(١) مَرَى الشئ : استخرجه ، ومَرَت الريحُ السحاب : أنزلت منه المطر ، ومَرَى فلانا حقه : جحده .

(٢) سَرِط الطعام واسترطه : ابتلعه . وزَرِد اللقمة وازدردها : ابتلعها كذلك .

(٣) القضم : الأكل بأطراف الأسنان ، أو أكل الشئ اليابس . ويقابله الخضم ، وهو الأكل بجميع الفم ، أو أكل الشئ الرطب .

(٤) اللسان (نشا) .

أمَّا إن خرج عن ذلك بأصلى نحو : دَحْرَجَ ، أو بزائد نحو : أكْرَمَ ، فله فى المصادر أبنية أخرى سيأتى منها ما قَصد ذكرهَ .

وقوله : «مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ» على حذف الموصوف ، أى من فعْلٍ ذى ثلاثة ، وكذلك قوله : «الْمُعَدَّى» و«مِنْ» لبيان الجنس أو للتبعيض ، وهى فى موضع الحال ، أى قياسُ مصدر الفعل المتعدى كائنا من الأفعال الثلاثية (فَعْلُ) .

ثم انتقل إلى مصدر اللازم فقال :

وفَعِلَ اللاَّزِمُ بَابُه فَعَلْ
كَعَرَجٍ وكَجَوًى وكَشَلَلْ

لما كان قد شَمِل له البيتان المتقدمان بناءين (فَعَل وفَعِل) بفتح العين وكسرها ، وتكلم على مصدرهما فى التعدَّى أتمَّ النظرَ فيهما بمصدر اللازم منهما .

وابتدأ بذكر (فَعِلَ) المكسور العين ، فيَعنى أن قياس مصدر (فَعِلَ) المكسور العين أن يُبنى على (فَعَلٍ) بفتح الفاء والعين ، كان صحيحاً ، وإليه أشار بقوله :«كعَرَجٍ[1]» أو معتلا ، وإليه أشار بقوله : «وكجَوًى» أو مضاعفاً ، وإليه أشار بقوله : «وكشَلَل» .

واللازم خلاف المتعدَّى ، وهو الذى لزم فاعلَه ، فلم يَطلب غيره ، وقد تقدم تفسيره فى «باب التعدَّى » .

فمثال الصحيح : عَرِجَ عَرَجًا ، ومرِضَ مرَضًا ، وغَضِبَ غَضَبًا ، وأَنِفَ أَنَفًا[2] ، وأَكِلَت النَّاقَةُ أَكَلاً: تأذَّت بوبَر جَنينِها فى بطنها ، وأَكِلَت الأسنانُ ،

(١) الرواية المشهورة «كفَرَحٍ» .

(٢) أَنِفَ منه أَنَفًا : وأَنَفَةً : استنكف واستكبر ، ويقال : فيهم انَفَةٌ وأَنَفَهُ .

تكسَّرت ، وأَسِفَ أَسَفًا ، حَزِنَ ، وعَسِمَتِ اليدُ عَسَمًا ؛ يَبِسَتْ ، وعَبِدَ عَبَدًا ، أَنِفَ ، وعَتِبَ الأمرُ عَتَبًا ؛ صار فيه عَيْب(١) .

ومثال المعتلّ الفاء : وَجِلَ وَجَلاً ، ووَجِعَ وَجَعًا ، ووَبِئَتِ الأرضُ وَبَأً ، ووَهِمَ وَهَمًا ، ووَهِلَ وَهَلاً(٢) ، ووَكِعَتِ الرِّجْلُ / وَكَعًا ؛ مال إبهامُها عليها ، ٤٦٨
ووَرِمَ وَرمًا ، ووَصِبَ وَصَبًا(٣) ، ووَقِصَ وَقَصًا ؛ قَصُر عنقُه .

ومثال المعتلّ العين : حَوِلَ حَوَلاً ، وعَوِرَ عَوَرًا ، وخَوِصَتْ عينُه خَوَصًا ؛ صَغُرت ، وحَوِرَتْ حَوَرًا(٤) ، وخِلْتُ إِخَالُ خَالاً وَخيَلاً ، وغَار يَغَارُ غَارًا وغَيْرَةً .

ومثال المعتلّ اللام : رَدِيَ رَدًى(٥) ، ولَوِيَ لَوًى(٦) ، وخَفِيَ خَفًى ، ووَجِيَ وَجًى(٧) ، وصَوِيَتِ النَّخْلَةُ صَوًى ؛ يَبِسَتْ ، وصَغِيَ صَغًى ؛ مال فى جانبٍ خِلْقةً .

ومثال المضاعَف : شَلَّ يَشَلُّ شَلَلاً ، وبَحِحْتُ بَحَحًا(٨) ، وشَمَّ الأنفُ

(١) اللسان (عتب)

(٢) يقال : وَهِلَ الرجلُ ، يَوْهَلُ ، وَهَلاً ، إذا ضعف أو جبن أو فزع .

(٣) وَصِبَ يَوْصَبُ وَصَبًا : مرض ووجد وجعا ، فهو وَصِبٌ . وقد يطلق الوصَب على التعب والفتور فى البدن . والأوصاب : الأسقام ، واحدها وَصَب .

(٤) حَوِرَت العينُ : اشتد بياضها وسوادها ، واستدارت حدقتها ، ورقت جفونها ، وابيض ما حوالبها وحَوِرَتْ ، أيضا اسودَّت كلها ، مثل أعين الظباء والبقر . والوصف منه : أَحْوَرُ وحَوراءَ ، والجمع : حُورٌ .

(٥) رَدِيَ الرجلُ ، يَرْدَى ، رَدًى : هلك . ورَدِيَ فى الهُوَّة : سقط ، فهو ردٍ .

(٦) لوِيَ الرملُ وغيره ، يَلْوَى ، لَوًى : اعوجَّ ، فهو لَوٍ ، ولَوِيَ القرنُ ، فهو ألوى ، ولَوِيَ الرجل : اشتدت خصومتة ، وصار جدلا سليطا ، فهو أَلْوَى .

(٧) وَجِيَ يَوْجَى ، وَجىً : رقت قدمه أو حافره أو خفه من كثرة المشى ، فهو وَجٍ ، ووَجِيٌّ .

(٨) يقال بَحَّ الرجلُ ، يَبَحُّ ، بَحَحًا ، إذا غَلظَ صوته وخَشُنَ ، فهو أَبَحُّ ، وهى بَحَّاء .

يَشَمُّ شَمَمًا ؛ ارتفع أعلاه ، وصَمَّمتْ أُذُنُه تَصَمُّ صَمَمًا ، ولَحِجَتْ عينُه لَحجًا ، الْتصقَتْ .

واعلم أنه مَثَّل هنا بثلاثة أمثله ترجع إلى معنى واحد ، وهو ما كان عَرَضاً طارئاً على استقامة الخِلْقة فى الأصل ، فالعَرَج شئ يصيب الرَّجلَ خِلْقَةً، لايستقيم به المشىُ . والجَوَى : من جَوِىَ الرجلُ ، إذا لم يَشْتَهِ الطعامَ ، أو من جَوِىَ ، إذا عَرَضت له حُرْقةُ باطنة ، من حُزْن أو عِشْق ، وكلاهما عَرَض طارئ . ويقال : جَوِىَ الشئُ جَوًى ، إذا أنْتَن ، وهو من ذلك أيضا . والشَّلَل : فساد فى اليد ، يقال : شَلَّتْ يدُه ؛ إذا بَطَلَت منفعتُها .

فهذا كلُّه من الأعراض الطارئة ، إلا أن المثال الأول مما كان عَرَضا فى أصل الخِلْقة ، والباقيان مما كان عَرَضاً طارئاً عليها . وكلا المعنيين عَرَض يجرى فى هذا مَجْرًى واحدا . ثم قال :

وفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلُ قَعَدَا
لَهُ فُعُولٌ باطِّرادٍ كَغَدَا

هذا هو البناء الثانى ، وهو المفتوح العين ، كـ (قَعَدَ) الممثَّل به . يعنى أن مصدر هذا الفعل اللازم قياسهُ (فُعُول) بضم الفاء باطراد ، كان صحيحًا أو معتلا أو مضاعَفًا ، ما لم يدخله من المعانى ما يصرفه عن ذلك إلى أبينة أُخَر .

فمثال الصحيح : قَعَدَ قُعُودًا ، وجَلَسَ جُلُوسًا ، وسَكَتَ سُكُوتًا ، وثَبَتَ ثُبُوتًا ، وذَهَبَ ذُهُوبًا ، ورَكَنَ رُكُونًا ، ومَكَثَ مُكُوثًا ، وطَلَعَتِ الشمسُ طُلُوعًا ، وغَرَبَت غُرُوبًا ، وما أشبه ذلك .

ومثال المعتلّ الفاء : وَقَفَ وُقُوفًا ، ووَكَفَ الدَّمْعُ والمَطَرُ وُكُوفًا[1] ، ووَضَحَ

---

(١) وَكَفَ الماءُ وغيره ، يكِفُ ، وَكْفًا ووُكُوفًا : سال وقطر قليلا قليلا .

الأمرُ وَضُوحًا ، ووَجَبَ وُجُوبًا ، سَقَط أو ثَبَت ، ووَصَبَت وُصُوبًا ، دام .

ومثال المعتلّ اللام : دَنَا دُنُوًّا ، وثَوَى ثُوِيًّا[1] ، ومَضَى مُضِيًّا ، وبَدَا بُدُوًّا ، وغَدَا غُدُوًّا ، وَعَتَا عُتُوًّا ، ونَمَا نُمُوًّا ، وصَبَتِ الرِّيحُ صُبُوًّا ؛ هَبَّت صَبًا[2] . ومثال المضاعَف : مَرَّ مُرُورًا ، وكَلَّ البصرُ كُلُولاً ، وكَمَّتِ النَّخْلَةُ كُمُومًا ، أَطْلَعَتْ ، وسَدَّ الشيءُ سُدُدًا ، وسَدَادًا ؛ إذا كان صوابا .

وأما المعتلّ العين فَقَلَّ فيه (الفُعُولُ) لأجل الياء والواو ، قالوا : غَابَتِ الشمسُ غُيُوبًا ، وغُرْتُ في الشيءِ غُؤُورًا[3] ، وبَادَ يَبِيدُ بُيُودًا ، وسَارَ إليه يَسُورُ سُؤُورًا ؛ وَثَبَ[4] ، وآبَتِ الشمسُ أُوُوبًا[5] .

وهذا كلُّه قليل ، كراهية (الفُعُول) في بنات الواو والياء ، ففَرُّوا إلى (الفِعَالَة ، والفِعَال ، والفَعَال[6]) ونحوها ، فقالوا : صَامَ صِيَامًا ، وراحَ رَوَاحًا ، ونَاحَ نِيَاحَةً / ، وسَارَ سَيْرًا ، وما أشبه ذلك . ٤٦٩

فبَانَ أن (الفُعُول) في المعتلّ العينِ ليس بقياس ، وإطلاق الناظم يقتضي أنه قياس ؛ إذا لم يَخُص صحيحًا من معتل ، لاسيما وقد نَبَّه على النوعين بالمثال ، فَمَثَّل الصحيحَ بـ(قَعَدَ) والمعتلَّ على الجملة بـ (غَدَا)، فكان من حقه أن يُخرج المعتلَّ العين من ذلك .

---

(١) ثَوَى بالمكان فيه ، يَثْوِي ثَوَاءً وثُوِيًّا : أقام واستقر . والوصف منه ثاوٍ .

(٢) الصَّبَا ، بفتح الصاد ، ريح مَهَبُّها من مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار .

(٣) غَارَ في الشيءِ غَوْرًا وغُؤُورًا وغِيَارًا : دخل . وغار الماء غَوْرا وغُؤُورًا ، وغَوَّرَ : ذهب في الأرض ، وسفل فيها .

(٤) اللسان : (سور)

(٥) في اللسان (أوب) : آبَت الشمسُ تَؤوبُ ، إيابًا وأُيُوباً: غابت في مآبها ، أي في مغيبها ، كأنها رجعت إلى مبدئها»

(٦) قوله : «والفَعَال» بفتح الفاء ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من حاشية الأصل ، و (س) .

والجـواب أن نقـــول : (لعله[1]) نَبَّـه بالمثـالين علـى النوعـــين اللذين يدَخلهما القياس ، وهما الصحيح والمعتلُّ اللام ، فيخرج المعتلُّ العين ، ويصح الإطلاق .

فإن قيل : فيَبْقى المضاعَفُ والمعتلُّ الفاءِ يوُهِم فيهما القولُ بحكمٍ لايصح ، وهو ألاَّ يُقاس فيهما .

قيل : المضاعَف والمعتلُّ الفاء جاريان فى أنفسهما مَجْرى الصحيح فى غالب أحكام المصادرُ والصفات والجموع ، ونحوها من الأحكام التَّصريفيَّة ، وإنَّما تختلف الأحكام فى المعتلِّ العين واللامِ مع الصحيح ، فإذا نَبَّه على الصحيح والمعتلّ اللام جرى المضاعَف والمعتل الفاء مَجرى الصحيح، وبقي المعتلُّ العينِ منفياً عنه ماذكر من الحكم. والأَوْلى أَنْ لو نَصَّ على ذلك.

ثم استثْنى من اطّراد هذا البناء مااستَحق بناءً آخر باطّرادٍ أيضاً حتى صار (الفُعُول) فيه نادراً غيرَ مَقِيس، فقال :

مَـالَمْ يكُنْ مُـسْـتَـوجِـبًـا فِـعَـالاَ
أَوْ فَـعَـلاَنًا فَـادْرِ أَوْ فُـعَـالاَ
فَـأَوَّلٌ لِذِى امْـتِنَاعٍ كَـأَبَى
والثَّـانِ للذِى اقْـتَـضَى تَقَلُّبَـا
لِلدَّا فُـعَـالٌ أَو لصَـوْتٍ وشَـمِلْ
سَـيْـرًا وصَـوْتًا الفَـعِـيلُ كـصَـهَلْ

يعنى أن (فُعُولا) في (فَعَل) اللازم قياسٌ، إلا إذا غلب عليه أحدُ هذه الأبنية الأربعة، لمعانٍ اقتضَتها تدل عليها؛ فإن (فُعُولا) يخرج عن أن يكون

(١) مابين القوسين ساقط من (ت)

قياسًا فيه، وهي : (فِعَالٌ) بكسر الفاء، كَنَفَر نِفَارًا، و(فَعَلانٌ) بفتح العين، كغَلَت القِدْرُ غَلَيَانًا، و (فُعَالٌ) بضم الفاء، نحو : بَكَى بُكَاءً، و(فَعِيلٌ) نحو: صَهَلَ صَهِيلاً.

فالثلاثة الأُوَل في قوله :

مَــالَمْ يَكُنْ مُــسْــتَــوْجِــبًــا فِــعَــالاَ

أَوْ فَـــعَـــلاَنًا فَـــادْرِ أو فُـــعَـــالاَ

وقوله : «فَادْرِ» تأكيد لمعنى الكلام، كأنه يقول : ليس (الفُعُول) في (فَعَلَ) اللازم بمطَّرِد على الإطلاق، وإنما يكون مطَّرِداً في غير ما اطَّرَدت فيه هذه الأبنية، فاعلم ذلك، ولا تُهمله.

والرابع في قوله : «وشَمِلَ سَيْراً وصَوْتًا الفَعِيلُ»

ثم شرع في تفسير المعاني التى استَحق (فَعَلَ) اللازمُ هذه الأبنية عِوَضًا فقال : «فَأَوَّلٌ لِذِى امْتِناعٍ» فالأول هو (فِعَالٌ) بكسر الفاء، وهو لكل فِعْل على (فَعَلَ) فيه معنى الإبَايَة والامتناع، وذلك نحو : فَرَّ فِرَارًا، ونَفَر نِفَارًا، وشَرَدَ شِرَادًا، وجَمَحَ جِمَاحًا، وشَمَس شِمَاسًا[1]، وطَمَحَ طِمَاحًا؛ ارتفع، وشَبَّ شِبَابًا، وخَلأَتِ الناقةُ خِلاَءً، وهو كالحِرَان في الدواب[2].

وهذا هو الكثير. وقد رجعوا به إلى (الفُعُولَ) كنَفَر نُفُوراً، وشَمَس شُمُوسًا، وطَمَح طُمُوحًا.

وأما تمثيله بـ (أَبَى) فمشكل؛ فإنه، وإن جاء مصدره على (فِعَال) نحو : أَبِى إِبَاءً وإِبَايَةً، فإنه من المتعدِّى، فتقول : أَبَيْتُ الشيءَ، إذا كرهتَه وامتنعتَ منه،

---

(١) شَمَسَت الدابة شُموسًا وشِمَاسًا : جحمت ونفرت.

(٢) (ت) «وهو الحران في الدواب»

فليس من الأفعال اللازمة، فكيف يمثِّل به / وهو لم يَقصد الإخبار عن حكم اللازم؟ ٤٧٠

والجواب أنه يمكن أن يكون عنده مستعملاً على وجهين، متعدِّيا وغيرَ متعدٍّ، فَمَثَّل بما هو لازم دون ماهو متعدٍّ، والله أعلم.

ثم قال * والثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا *

الثاني هو (فَعَلاَنٌ) بفتح العين، وهو بناءُ مصدرٍ لكل مافيه معنى التقلُّب والحركة والاهتزاز، نحو : غَلَتِ القدرُ غَلَيانًا، ونَزَا نَزَوانًا؛ وثب، وقفزَ الظَّبْيُ قَفَزَانًا، ونَقَزَ نَقَزانًا؛ كلاهما وَثَب، ودَارَ دَوَرَانًا، وجَالَ الشيءُ جَوَلاَنًا[1]، وذَأَلَ ذَأَلاَنًا؛ أسرع، وطَارَ طَيَرانًا، وهَذَى يهْذِى هَذَيَانًا[2]، ومَالَ مَيَلانًا، عَسَلَ الذئبُ عسَلانًا[3].

و «الذى» في كلام الناظم واقع علي الفعل، كأنَّه قال : بناءُ (فَعَلاَن) للفعل الذى اقتضى معنى التقلُّب.

ثم قال : «لِلدَّا فُعَالٌ» هذا البناءُ الثالث، وهو (فُعَالٌ) بضم الفاء.

وأراد أن هذا البناء يختص قياسا بكل فِعْلٍ فيه معنى الدَّاء، ومعنى التصَّويت.فأما معنى الدَّاء فنحو : سَبَتَ سُبَاتاً[4]، وسَكَتَ سُكَاتًا[5]، ونَعَسَ نُعَاسًا، وعَطَسَ عُطَاسًا، وسَعَلَ سُعَالاً، ودِير بالرجل دُوَارًا[6]،

---

(١) في الأصل و (ت، س) «وجال بالشق» وما أثبته من حاشية الأصل.

(٢) الهَذَيان : التكلم بغير معقول لمرض أو غيره.

(٣) يقال : عَسَلَ الذئبُ والفرسُ، إذا عَدا واهتزَّ في عدوه.

(٤) السُّبات : النوم الخفيف كنوم المريض والشيخ المسن، وأصله من السبت، وهو الراحة، أو القطع وترك الأعمال. ويقال : سُبِتَ المريض، بالبناء للمفعول، فهو مسبوت.

(٥) السُّكَات : مداومة السكوت ، وداء يمنع من الكلام ، وموت السكتة.

(٦) يقال : دِير الرجل وعليه، إذا أصابه الدُّوَار، وهو الدوران الذى يأخذ في الرأس.

وصُدِعَ صُداعًا، وزُكِم زُكامًا.

وفي جَعْل هذا النوع من باب (فَعَلَ) اللازم نظرٌ؛ فإن أكثر ماجاء (فُعَالٌ) في مصدر (فُعِلَ) المبنى للمفعول، لا (فَعَلَ) المبني للفاعل، وأكثرُ مايُبنى للمفعول ماكان من المتعدى لامن اللازم، كما تقدم في : سَكَتَ وسَبَتَ وصُدِعَ، و (هُلِسَ هُلاَسًا) منه، وهو بمعنى : سُلَّ سُلاَلاً، وهُزِلَ هُزالاً، وجُحِفَ جُحَافًا؛ أصابه الانطلاق من كثرة الأكل، وقُعِصَت الدابةُ قُعَاصًا[1]، وقُعِسَتْ قُعَاساً[2]؛ سُعِلَتْ، وسُهِمَ سُهَامًا؛ مرض[3]، وسُعِرَ الكلبُ سُعارًا، وكُبِدَ كُبَادًا[4]، وسُلِسَ سُلاَسًا[5]، وصُفِرِ صُفَار[6]، وضُنِك ضُنَاكًا[7]، وهو كثير جدا ـ كأن المعنى على : فَعَلَه اللهُ، وإذا كان كذلك فقوله : إن باب اللازم أن يكون مصدره على (فُعَال) في الأدواء، مع أن اللازم فيه نادر، والغالب فيه هو المتعدِّى ـ لا يَتَحَصَّل.

والعذرُ عن هذا أن اللازم منه هذا شأنه، كما في : نَعَسَ، وعَطَسَ، وسَعَل، ونحوها، وإن كان قليلاً في نفسه فالغالبُ على مصدر ذلك القليلِ (فُعَالٌ) وهذا صحيح، وإنما يبقى أنه لم يَذكر حكم (فُعِلَ) في الأدواء، وهذا قريب.

وأما معنى التَّصْويت فمثاله : نَبَح نَبِيحًا ونُبَاحًا، وصَاحَ صُيَاحًا، لغةٌ في الصِّياحَ، ودَعَا دُعَاءً، وعَوَى عُوَاءً، ورَغَا رُغَاءً، وثَغَتْ ثُغَاءً[8]، وزَقَا زُقَاءً[9]، وهَتَفَ

---

(١) قُعِصَت الدابةُ : أصابها القُعَاصُ، وهو داء في الصدر.

(٢) قُعِسَتَ الدابةُ : أصابها القُعَاسُ، وهو التواء في العنق يأخذ به إلى خلف.

(٣) السُّهَام : الضمور والتغير.

(٤) يقال : كُبِدَ الرجل، إذا شكا كبده، فهو مكبود. والكُبَاد : مرض يصيب الكبد.

(٥) السُّلاَس : ذهاب العقل، يقال منه : سُلِسَ الرجل، فهو مَسْلوس.

(٦) الصُّفَار : الجوع.

(٧) الضُّنَاك : الزكام، أو لزومه.

(٨) ثَغَت الشاةُ ونحوها، تَثْغُو ثُغَاء : صاحت.

(٩) يقال : زَقَا الطائرُ والديك، يزْقو، إذا صاح.

هُتَافًا، وحَدَا حُدَاءً، وبَكى بُكَاءً، وضَغَا ضُغَاءً[1]، ومَكَامُكَاءً[2]، وهو كثير.

ثم ذَكر البناء الرابع فقال : «وشَمِلْ سَيْرًا وصَوْتًا الفَعِيلُ»

فذكر أن بناء (فَعِيل) يختص قياساً بكل فعلٍ لازمٍ كان فيه معنى السَّيْر أو معنى التصويت.

فأمّا معنى السَّيْر فنحو : ذَمَلَ ذَمِيلاً، ورَسَمَ رَسِيمًا، ووَجَفَ وَجِيفًا، وخَبَّ يَخِبُّ خَبِيبًا[3]، وطَمَّ في الأرض طَمِيمًا[4].

وأمّا معنى التَّصْوِيت فنحو : زَفَر زَفِيرًا، ونَبَحَ نَبِيحًا، ونَهَقَ نَهِيقًا، ونَعَقَ نَعِيقًا، ونَغِق نَغِيقاً، بالغين المعجمة، ونَعَبَ نَعِيبًا[5].

ومنه : صَهَلَ الفرسُ يَصْهِلُ ـ بالكسر ـ صَهِيلاً /؛ إذا صَوَّتَ، وهو ٤٧١ مثاله[6]، وصَفَر الطائرُ صَفِيراً، وأَنَّ أَنِينًا، وزَجَرَ زَجِيرًا، وحَنَّ حَنِينًا، وصَرَفَ صَرِيفًا، وصَرَّ صَرِيراً[7]، ونحو ذلك.

فُـعُـولَةٌ فَـعَـالَةٌ لِفَـعُـلاَ

كَـسَـهُلَ الأَمْـرُ وزَيْد جَـزُلاَ

---

(١) ضَغَا، يضغو، ضغاء : صَوَّت وصاح.

(٢) مَكَا، يَمْكُو، مُكَاء : صفر بفيه، أوشبك بأصابع يديه، ثم أدخلها في فيه ونفخ فيها.

(٣) الذَّميل : ضرب من سير الإبل ، سريع لين. والرسيم : عَدْو فوق الذميل. ويقال : وَجَفَ البعير أو الفرس، إذا أسرع، ووَجَفَ القلبُ : خفق ، ووَجَفَ الشىء : اضطرب. والخبيب : العدو، ويقال : خَبَّ الفرس، إذا نقل أيامنه وأياسره جميعا في العدو.

(٤) طَمَّ في الأرض : خف وأسرع.

(٥) نَعق الراعي بغنمه : صاح بها وزجرها. والنغيق : صياح الغراب خاصة. ويقال أيضا : نَعَبَ الغراب، ينعَب، إذا صاح وصوت.

(٦) أى مثال الناظم.

(٧) صَرَفَ البابُ أو القلم : صَوَّت. وكذلك صَرَفَ نابُه، وبنابه.
ويقال : صَرَّ العصفورُ والجندُب ، وصَرَّ الباب والقلم، إذا صَوَّت.

هذا آخر الأبنية الثلاثية من الأفعال الثلاثية، وهو (فَعُلَ) بضم العين.

وقد تقدم أنه لايَتعدَّى، وإنَّما وُضع للمعانى الثابتة ومالِحَق بها.

وبناءُ المصدرِ المقيسِ فيه، على ما أخبر به هنا، بناءان: (فُعُولَةٌ) بضم الفاء، و (فَعَالَةٌ) بفتحها.

أمّا (فُعُولَةٌ) فَمثّله بـ (سَهُلَ) لأن مصدره السُّهُولة، يقال : سَهُلَ الأمرُ سُهُولَةً، وهو خلاف : صَعُبَ صُعُوبَةً.

ومثله : حَزُنَ المكانُ حُزُونَةً، وجَهُمَ جُهُومَةً[1]، ومَلُحَ مُلُوحَةً، وجَثُلَ جُثُولَةً، وجَعُدَ جُعُودَةً، وكَدُرَ كُدُورَةً[2]، وسَخُنَ الماءُ سُخُونَةً، ورَعُنَ رُعُونَةً، وفَسُلَ فُسُولَةً[3].

وأمّا (فَعَالَةٌ) فَمثّله الناظمُ بـ (جَزُلَ) لأن مصدره الجَزَالَةُ، يقال : جَزُلَ الشيءُ جَزَالَةً؛ إذا اعظُمَ، ومنه العَطاءُ الجَزْل، وجَزُل الرجلُ جَزَالةً؛ جاد رأيُه.

ومنه : وَسُمَ وَسَامةً، وقَبُحَ قَبَاحَةً، وسَمُجَ سَماجَةً، وشَنُعَ شَنَاعةً[4]، ونَظُفَ نَظَافَةً، وصَبُحَ صَبَاحَةً[5]، وطَهُرَ طَهارةً، وعَظُمَ عَظَامَةً، ونَبُلَ نَبَالَةً، ووَضُعَ وَضَاعَةً، وما أشبه ذلك.

(والفَعَالَةُ) في باب (فَعُلَ) أكثرُ وأعمُّ من (الفُعُولَة) وإن كان (الفُعُولَة)

---

(١) حَزُن المكان : خَشُن وغَلُظ. وجَهُم الرجل جُهومة، إذا صار عابس الوجه كريهه.

(٢) يقال : جَثُل الشجرُ والنبات والشَّعْر، جَثَالة وجُثُولة، إذا طال وغلظ والتف.

ويقال : جَعُد الشعرُ جعُودة وجَعادة، إذا اجتمع وتقبضَّ والتوى.

والكُدورة في الماء : نقيض الصفاء.

(٣) رعُن الرجل، فهو أرعن، وهو الأهوج في منطقه. والفُسولة والفَسالة : الجبن والضعف وسوء الرأى.

(٤) سَمُج سَماجة وسُموجة : قَبُح. والسَّمْج : الخبيث الطعم أو الرائحة. والشَّناعة : شدة القبح.

(٥) صَبُح الوجه : صَباحة : أشرق وجَمُل، فهو صبيح.

كثيرا فيه. وماتقدَّم، مما جاء فيه (الفَعُولَةُ) فأكثرُه جاء فيه (الفَعَالَةُ).

وَمَـــا أَتَى مُـــخَـــالِفًـــا لِمَـــا مَـــضَى
فَـــبَـــابُه النَّقْلُ كَـــسُـــخْطٍ ورِضَى

يعنى أن ماجاء من الأبنية في مصادر هذه الأفعال على غير ماتقدم، ومخالفًا له، فليس بقياس، وإنما يُحكى حكايةً تُستعمل فيما نُقلت فيه، ولايقاس عليه.

و «الذى مَضَى» هو ماذُكر من أول الباب إلى هنا. وذكر لذلك مثالين من (فَعِلَ) المكسور العين الذى له (الفَعَلُ) وهما (سُخْطٌ) وهو مصدر : سَخِط الشيءَ يَسْخَطُه، ضد : رَضِيَهُ، يَرْضَاه، رِضًى، وهو المثال الثاني.

أو مِن الذى له (الفُعُول) إذا جعلناهما غير متعدِّيين، من : سَخِطَ عليه، ورَضِيَ عنه.

وعلى كل تقدير فـ (سَخِطَ) مصدره المسموع، سُخْطٌ وسَخَطٌ، و (رَضِيَ) مصدره : رِضىً. والرِّضوانْ كالرِّضَى أيضا.

وحين أشار إلى أن ثَمَّ مايخالف ماذكَر تعيَّن ذكرُ بعض ماجاء من ذلك موقوفاً على النقل.

فممَّا جاء في (فَعَلَ) المتعدِّى على غير (فَعْلٍ) قولُهم : وَرَدَ الماءَ ورُوداً، وجَحَد الحقَّ جُحوداً، وحلَب الشَّاةَ حلَبًا، وسَرَق المتاعَ سَرَقًا، وخَنَقه خَنَقًا، وطَلَبْتُه طَلَبًا، وقَالَه قيلاً.

وفي (فَعِل) المكسور العين : عَلِمَه عِلْمًا، ولَقِيتُه لقْيَانًا ولِقَاءً، وشَرِبَهُ شُرْبًا، ووَدِدْتُه وُدًّا، وحَفِظْتُه حِفْظًا، وحَسِبَه حُسْبَانًا.

(١) (ت) «وسكت سُكاتًا» وهما سواء، ويقال أيضا : سكت سكوتا.

ومما جاء في (فَعَل) المفتوح العين غير المتعدِّى قولهم : ذَهَبَ ذَهَابًا، وقامَ قِيامًا، وثَبَتَ ثَبَاتًا، وسَكَتَ سُكْتًا[١]، وعَجَزَ عَجْزًا، وهَدَأَ اللَّيْلُ هَدْأً، وفَسَق فِسْقًا، وحلَفَ حلِفًا، ومَزَحَ مُزَاحًا.

وفي (فَعِلَ) المكسور العين : لَبِثَ لُبْثًا / ولَبْثًا، وحَرِدَ حَرَدًا[١]، ٤٧٢ وحَمِيتَ الشمسُ حَمْيًا، ولَعِبَ لَعِبًا، وضَحِكَ ضَحِكًا، وأَدِمَ أُدْمةً، وشَهِبَ شُهْبَةً، وقَهِبَ قُهْبَةً[٢].

وفي الأمثلة المُسْتَثْناة قالوا : شَبَّ الفرسُ شَبًّا، وخَلأَت الناقةُ خَلأً، بالفتح[٣].

وقالوا : غَلَتِ القِدْرُ غَلَيانًا، وطافَ طَوْفًا وطَوَفانًا، وجَالَ جَوْلاً، وقَفَزَ قَفْزًا.

وقالوا : صاحَ صِياحًا وصَيْحًا، وهَتَفتَ الحمامةُ هَتْفًا؛ مَدَّتْ صوتَها، وخَبَّ خَبَبًا[٤]، وسار سَيْرًا.

وقالوا : نَعَقَ بالغنَمِ نَعَقَانًا، ونَعَبَ الغرابُ نَعْبًا ونَعَبَانًا، ونَحَبَ نَحْبًا؛ أعلن بالبكاء.

ومما جاء في (فَعُلَ) المضموم العين مخالفاً لما مضى قولهم : جَمُلَ جَمَالاً[٥]، وقَبُحَ قُبْحًا، وحَسُنَ حُسْنًا، وبَهُوَ بَهاءً، وطَهُرَ طُهْرًا، ومَكُثَ مُكْثًا، وصَغُر صِغَرًا، وكَبُرَ كِبَرًا، وبَطُنَ بِطْنَةً، وضَعُفَ ضَعْفًا، وما أشبه ذلك.

وأكثرُ ذلك ذكره سيبويه[٦]. وجميعُه موقوف على السماع كما قال

---

(١) حَرِد، يَحْرَد، حَرَدا : غضب، واغتاظ فتحرش بالذى غاظه وهَمَّ به.

(٢) أَدِم، يأدَم، أُدْمَة، وأَدَمًا : اشتدت سمرته. وشَهِبَ، يَشْهَب، شَهَبا وشهبة : خالط بياض شعره سواد، وقَهِبَ، يَقْهَب : كان لونه القُهْبَة، وهى غُبْرة تعلو أى لون كان.

(٣) خَلأت الناقةُ تَخْلأ، خَلأً، وخِلاَء، وخُلوءا : حَرَنَت.

(٤) خَبَّ الفرسُ، يُخبُّ، خَبًّا وخَبَبًا وخَبِيبًا : عدا. وخبَّ الرجل في الأمر : أسرع فيه.

(٥) (ت) «جمل جملا» وهو تصحيف.

(٦) انظر : الكتاب ٤/٥ ـ ٥٥.

الناظم.

إلا أنه يبقي في هذا الحصر نظر؛ فإنَّ مما لم يذكره قبلُ مايكون قياسا.

من ذلك (الفعَالَة) في (فَعَلَ) إذا كان مراداً به الوِكَالَة والقيام على الشيء[1]، كتَجَر تِجَارَةً، وحَرَثَ حِرَاثَةً، وصَنَعَ صِنَاعَةً، وسَاسَ سِيَاسَةً، وعَرَفَ عِرَافَةً، وآلَ إِيَالَةً، وعافَ عِيافَةً، وقافَ قِيَافَةً[2]، وأَمَرَ إِمَارَةً، وخَلَفَ خِلافَةً، وهو كثير.

ومن ذلك (الفِعَال) بكسر الفاء للتَّصويت، نحو: صَاحَ صِيَاحًا، وزَمَرَ النَّعامُ زِمَارًا، وعَرَّ الظليمُ عِرَارًا[3]، وهَتَفَ هِتَافًا، وما أشبه ذلك، وهو من الفعل الذى لايتعدًّى على (فَعَلَ).

ومن ذلك (الفِعَال) أيضا للهِيَاج من الذكر والأنثى، فالذكر نحو: الهِبَاب والقِرَاع والضِّرَاب والنِّكَاح. والأنثى نحو: الصِّراف والحِرَام والوِدَاق، يقال: هَبَّ التَّيْسُ هَبِيبًا وهِبَابًا[4]، وقَرَع الفحلُ النَّاقة قِرَاعًا، وضَرَبها ضِرابًا، ونكَحَهَا نِكَاحًا، وصَرَفَتِ الأُنْثَى صِرَافًا؛ اشتهت الضِّراب، ووَدَقَتْ وِداقًا[5]، وكذلك سائرها.

ومن ذلك (الفُعْلَة) لـ (فَعِلَ) في الألوان؛ نحو: شُهْبَةٍ في: شَهِبَ، وقُهْبَة

---

(١) في الأصل «الوكاة والقياد على الشيء» وهو خطأ واضح. وما أثبته من (ت س).

(٢) يقال: عَرَفَ فلان على القوم، يَعْرُف، عِرافة، إذا دَبَّر أمرهَم، وقام بسياستهم.
ويقال: آل فلان الرعية، يؤول، إيَالة: ساسهم، وآلَ المالَ: أصلحه وساسه.
والعِيافة: زجر الطير للتفاؤل أو التشاؤم. وأما القِيافة فهى تتبع الأثر.

(٣) الزِّمار: صوت النعامة. والظليم: ذكر النعام، وعِرَارُه: صياحه.

(٤) يقال: هَبَّ التيس، إذا صاح وهاج للضراب. والمِهْباب من الفحول: الكثير الصياح والهياج للضراب.

(٥) الوِدَاق في كل ذات حافر: إرادة الفحل، والحرص عليه.

في : قَهِبَ، وكُدْرَة في : كَدِرَ[1] ، ومثله : قَتَمَ قُتْمَةً، وكَمُتَ الفرسُ كُمْتَةً، وكَهِبَ كُهْبَةً[2] ، وشَهِلَت العينُ شُهْلَةً، وشَقِرَ شُقْرَةً[3] ، ورَبِدَ رُبْدَةً[4] ، وهو كثير جدا بحيث لايُتَحاشَى من قياسه.

فالحاصل أن هذا مما دَخل له في السَّماع، مع أنه كثر كثرةً يُقاس على مثلها، ويمكن أن يفوته غير ذلك، فكان من حقه أن يحرِّر ضابطَ القياس هنا من غيره.

فهذا وجه من الاعتراض، ووجه ثان أن تنبيهه على هذا غير محتاج إليه، لأنه إذا كان قد ذكر القياس في مصادر هذه الأفعال، فسكوتُه عما بقي يُشعر بأنه سماع، فإتيانه ببيتّين فارغين في هذا المختصر نقض الغرض.

الجواب عن الأول أن ماتقدَّم ذكره لايدَخل عليه هنا وإن كان قياسا،فإن (الفِعَالَة) غير مختصة بـ (فَعَلَ) دون (فَعِلَ) ولا باللازم دون المتعدِّى، ألا ترى أن الوِلاَيَة من : وَلِيَ، والخِلافةَ من : خَلَفَ، وكذلك : الخِيَاطةُ من : خَاطَ الثَّوْبَ، فهو مما يتعدَّى، و (خَلَفَ) مما لايتعدَّى.

وأيضاً فقد يكون بناء (الفِعَالة) جارياً على غير مَنْطُوقٍ به من الثلاثي،

---

(١) سبق تفسير هذه الألفاظ.

(٢) في الأصل «قثم قثمة» بالثاء المثلثة، وهو تصحيف واضح. والقُتْمة : لون فيه غُبْرة وحمرة، أو سواد ليس بالشديد. ويقال : أسود قاتم، أى شديد السواد، وأحمر قاتم، أى شديد الحمرة.
وكَمُتَ الفرسُ، يكمُت، كماتة وكُمْتة، أى كان لونه بين الأسود والأحمر. ويقال : كَهِبَ لونه، إذا علته غُبْرة مُشربة سوادا. والكُهبة : الدُّهمة، أو غُبْرة مشربة بالسواد.

(٣) شَقِر، يَشْقَر شُقْرة : أشرب بياضه حمرة.

(٤) في الأصل «رَبِدَ رُبْدَةً» وفي (ت) «زَبَدَ زُبْدة» وكلاهما تصحيف وما أثبته من (س) هو الوجه، لأنه يتكلم على الألوان. والرُّبْدَة : السواد.

وإنما يُستعمل في موضعه المزيدُ، كالوِكَالَة / من : تَوَكَّل، والحِرَابَة من : ٤٧٣
حَارَبَ، ونحو ذلك مما لم يستعمل له ثلاثي. فلما كان كذلك لم يَأْتِ به الناظم؛ لأنه إنما يَذكر مايَطَّرد في بناء الثلاثي، وهذا ليس كذلك.

وأيضا فإنه إنما تكلَّم في الأبنية لكل فِعْلٍ على حِدَته، إلا ما كان من المتعدِّى الذى اطَّرد فيه (فَعْل) على الإطلاق، و (الفِعَالَة) ليس مما يَختص ببناءٍ دون بناء. ومع ذلك لو تأملْتَ كلَّ بناءٍ للفعل لشكَّكتَ هل يَطَّرد فيه (الفِعَالَة) أم لا.

وأيضاً فَلماً لم يَختص بالثلاثي دون غيره أَشْبه الأسماءَ التى ليست بمصادر، من حيث لم يَطَّرد جريانُه على بناء الثلاثي فصار مثل : السَّلَام من : سلَّم، والكَلَاَم من : كَلَّم، فَترك ذكرَه كما تَرك ذكر (الفُعَالَة) فيما كان من بقايا الشيء، وذلك نحو : القُرَاضَة، والكُسَاحَة[1]، وكما تَرك ذكرَ (الفِعَال) في انقضاء الزمان، كالصِّرَام والحِصَاد[2].

وأما (الفِعَال) في التَّصويت وفي الهَيجَان فليس بكثير، فقد يكون تَرَك ذلك لأنه عنده لم يبلغ مبلغَ القياس، ولذلك لم يَذكره في «التَّسْهيل»[3].

وأما (الفُعْلَة) فالاعتراض به قوى، والله أعلم.

وعن الثانى أن المسموع في هذا الباب كثير جدا، ومحتاج إلى

---

(١) القُرَاضة : ماسقط بالقَرْض، وهو القطع بالمِقْراضَيْن، كقراصنة الذهب والفضه، وكقُراضَة الثوب، وهو ما يقطعه الخياط بالمقراض ويلقيه.
والكُسَاحة : الكُنَاسة، وزناً ومعنى.

(٢) الصِّرام، بالفتح والكسر : جنى الثمر، وأوان نضجه. والحصَاد، بالفتح والكسر كذلك : الحَصْد، وأوان الحصد، والزرع المحصود، وثمر الشجر.

(٣) انظر : ص ٢٠٥.

التَّنْبيه عليه، لأنه لايجوز استعمال القياس فيه وفي أشباهه إلا بعد استقصاء المسموع، لكنه لم يُضبط بالقياس، فكان التَّنْبيه عليه ضروريا. وكذلك قوله بعد : «وغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ»

وغَيْرُ ذِى ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ
مَصْدَرُهُ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ
وزَكِّهِ تَزْكِيَةً وأَجْمِلاَ
إجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ
واسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثم أَقِمْ
إقَامَةً وغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

لما أَتَمَّ الكلامَ على مصادر الثلاثي القياسية أخذ في الكلام على المَزِيد منه. وأما الرُّبَاعِيُّ الأصولِ مزيدُه فسنذكره.

و «مَصْدَرُهُ» يَحتمل أن يكون مبتدأ خبرُه «مَقِيسُ» والجملة خبر قوله : «وغَيْرُ ذِى ثَلاَثَةٍ». ويَحتمل أن يكون «مَصْدَرُهُ» مرفوعاً بمَقِيس على المفعول الذى لم يُسَمَّ فاعلُه.

ويَعْنى أن المزيد من الثلاثيِّ الأصولِ يُقاس مصدرهُ على هذا السَّبيل الذى يُذكر في الأمثلة، ولا يَعنى أنه مَقِيس هكذا على الإطلاق؛ فإن ماتقدَّم أيضا مَقِيس كذلك. وأيضًا فالإخبار بقياسٍ لم يُعَيِّنه غيرمُفيد، فإنما يريد أن هذا النوع من الأفعال يُقاس مصدرُه هذا النوعَ من القياس الذى يُذكر في الأمثلة ثم ذَكر أفراد أبنية الأفعال، ومايجرى على كل واحد منها من أبنية المصادر؛ فذكَر أولاً (فَعَّلَ) مضاعَفَ العين، وجَعل له بناءين، بحسب صحة اللام واعتلالها، فإن كانت اللام صحيحةً فالمصدرُ يأتى على (التَّفْعِيل) وذلك قوله : «كَقُدِّسَ

التَّقْدِيسُ» إلا أنه بَنى الفعلَ للمفعول، ورَفَع به مصدرَه لضرورة النَّظْم، والمعنى المقصود حاصل.ومن مُثُله : كَلَّمْتُه تَكْلِيمًا، وسَلَّمْتُ تَسْلِيمًا، وكَرَّمَ تَكْرِيمًا، وشَرَّفَ تَشْرِيفًا.

ولم يفرقْ فيه بين أن يكون متعدِّياً أو لازماً، ولا بين أن يكون مضاعَفا أو غير ذَلك. والحكم في الجميع صحيح.

وإن كانت اللام معتلَّة بالواو أو الياء فإن المصدر يأتى على (التَّفْعِلَة) وهو / الذى بَيَّنه بقوله : «وزَكِّهِ تَزْكِيَةَ» ومِثْله : قَوَّاهُ تَقْوِيَةً، وعَدَّى ٤٧٤
تَعْدِيَةً، ورَوَّى تَرْوِيَةً، ووَفَّى تَوْفِيَةً[1] . ونحو ذلك .

فكأنه يقول : ما كان صحيح اللام من (فَعَّلَ) فمصدرُه المقيسُ (التَّفْعِيل) كان مضاعفًا أو معتلَّ العين أو الفاء أَوْلاَ. وما كان معتلَّ اللام فمصدرُه المقيسُ (التَّفْعِلَة) وهذا صحيح إلا فيما كانت اللام منه همزة، فإن النحويين يَحكون فيه الوجهين، فتقول في هَنَّأَ : تَهْنِيئًا وتَهْنِئَةً، وفي جَزَّأَ : تَجْزِيئًا وتَجْزِئَةً، وفي خَطَّأَ : تَخْطِيئًا وتَخْطِئَةً، ونحو ذلك.

والأجوَدُ، على ماقال المبرِّد في مثل هذا، الإتمامُ، وحَكاه عن أبي زيد ، وحَكَى أن النحويين أجمعين يقولونه بالوجهين. وقال المؤلف في «التَّسْهيل[2] »: إن الغالب على مالامه همزة (التَّفْعِلَة).

وإذا كان كذلك فلا يخلو أنَ يُجعل هذا النوع ههنا من الصحيح اللامِ أو من المعتلِّه؛ فإن جعلتَه من الصحيح اللام لزم على ما تقدَّم أن يكون القياس فيه (التَّفعِيل) وما عدا ذلك مسموع على مانَصَّ عليه في

---

(١) (ت) : «وَصَّى تَوْصية» وفي (س) «رَضَّى ترضية» وهى سواء في التمثيل.

(٢) نص قوله في التسهيل (٢٠٦) هو «ومن «فَعَّل» على تَفْعِيل وقد يشركه «تَفْعِلَة» ويغنى عنه غالبا فيما لامه همزة، ووجوبا في المعتل».

قوله : «وغَيْرُ مامَرَّ السَّماعُ عادَلَهُ» وسيأتي إن شاء الله تعالى. وليس ذلك بصحيح؛ لأن (التَّفْعِلَة) قياسٌ فيه أيضا، نَصَّ عليه سيبويه[1]. وغيره.

وإن جعلتَه من المعتلِّ اللامِ لزم أيضاً أن يكون القياس فيه (التَّفْعِلَة) وماعدا ذلك مسموع، وليس كذلك؛ لأنهم جعلوا (التَّفْعيل) فيه قياسًا أيضا.

ويُجاب عن هذا بأربعة أوجه؛ أحدها أن يُدَّعَى أنه لم يَتعرض لذكر مالامهُ همزةٌ بقياس ولاسماع، بل أغفله جُمْلة، وذكَر ماقَيَّده بالأمثلة خاصة، وهي : قَدَّسَ وزَكَّى، فيقى غيرُ ذلك مُغْفَلَ الذِّكر، كسائر ما أُغفل في هذا النَّظْم، ولا اعتراض عليه في ذلك.

والثاني أن يكون تعرَّض له بإشارة (تزكىًّ) لأن ماآخره همزةٌ يسمَّى في باب التَّصريف معتلا، لورود الإعلال على الهمزة بالتَّسهيل والإبدال والحذف، كالألف والواو والياء، فيكون قد جَعل المهموزَ الآخِرِ من المعتلِّ اللام، وحكَم بأن القياس فيه (التَّفْعِلَة) على مااستَقْراه هو من كلام العرب، فإنه كثيرًا ما يَعتمد استقراءَ نفسه، ويَبنى عليه عَرَبِيَّتَه، ولذلك قال في «التسهيل» : «وقد يَشْرَكُه (تَفعِلَة) يعنى (التَّفْعيل) ويُغْنِى عنه غالبًا فيما لامُه همزةٌ[2]» فَجعل الغالبَ على مالامُه همزةٌ (التَّفْعِلَة) وذلك يُعطي أن (التَّفْعيل) عنده فيه قليل، كأنه مما يُعَدُّ في المسموع.

والثالث أنه يُحتمل أن يكون مذهبه مذهبَ المبرِّد في فهم كلام سيبويه، وذلك أن سيبويه لما تكلَّم في تعويض الهاء من الحرف المحذوف في (الإقَامة،

---

(١) الكتاب ٨٣/٤.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٠٦.

والتَّعْدية) ونحوهما لأجل حذفِ حرفٍ منهما قال فيه : «وأما عَزَّيْتُ تَعْزِيَةً[1] ونحوها فلا يجوز الحذف فيه، ولا ما أشبهه، لأنهم لايَجِيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو، مما هما منه في موضع اللام[2]» يَعنى أن الحذف والتعويض من المحذوف لازم. ثم قال : «ولا يجوز الحذف أيضا في تَجزِئَةٍ وتَهْنِئَةٍ» قال : «لأنهم ألحقوها بأختيها من بنات الياء والواو[3]». ففَهِم المبرِّدُ من هذا الموضع أن سيبويه لايُجيز : تَهْنِيئًا وتَجْزِيئًا، فاستدرَك عليه بذلك طُرَّةً[4] في الكتاب، فلعل الناظم تبعه في هذا الفهم، وأجراه مُجرى المعتل.

وكلام سيبويه عند غير المبرِّد محمولٌ على غير ذلك المعنى فتأمَّلْه.

والرابع أن يكون تَرك مالامُه همزةٌ لا إغْفالاً بل قَصْدًا للنَّظر يَنظر فيه، إذ كان له شَبَهان، شَبَهٌ بالصحيح / ولذلك يَجْرِى بوجوه الإعراب ٤٧٥ كالصحيح، فيسَتحق بهذا الشَّبه بناءَ (التَّفعْيل) وشَبَهٌ بالمعتلِّ من حيث يَلحقه الإعلالُ كالمعتل، فيَستحق بهذا الشبَه بناءَ (التَّفْعِلَة) وكذا ثبت النقل. والله أعلم.

ثم ذَكر (أَفْعَلَ) وجعل له بناءين للمصدر، أحدهما (الإِفْعَالُ) وذلك قوله : «وأَجْمِلاَ إجْمَالَ كَذَا» وهو لما صَحَّت عينُه ولم تَعتل، ولا مبالاَة بغير ذلك؛ إذ لايَفترق الحكم مع كون الفعل مضاعَفًا أو معتلَّ اللام، بل حكمُ

---

(١) في الأصل «غذَّيتُ تَغْذِيَةً» وما أثبته من (ت) ومن كتاب سيبويه ٤/٨٣، وهما سواء.

(٢) الكتاب ٤/٨٣.

(٣) نفسه ٤/٨٣، وفيه «ألحقوهما بأختيهما» وفي بعض نسخه كما نقل الشارح.

(٤) أى حاشية على كتاب سيبويه. ومن معانى الطرة : الحاشية والناصية، وطرة كل شيء حرفه، وطرة الثوب : شبه علمين يخاطان بجانبي البرد ـ اللسان (طرر)

ذلك حكمُ الصحيح، فتقول : أَسْنَدْتُه إِسْناداً، وأَكْرَمْتُه إكراماً، وأعْلَمْتُه إعلاماً، وأكَملْته إكمالاً (وأجَمَلْتُه إجْمالاً[1]) وأجْلَلْتُه إجْلالاً، وأضلَّه اللهُ إضلالاً، وأعطيتُه إعطاءً، وأوليتُه إيلاءً، وما أشبه ذلك.

وكذلك لا يَفتـرق بالتعدِّى وعدمه، كأصْبحَ إصباحًا، وأمْسَى إمساءً، وأَسْجَد إسجادًا، ونحوه.

والثانى (الإفْعَال) بلَحاق الهاء في آخره عوضاً من أحد الحرفين المعتلَّين بعد حذفه،إمَّا العينِ على رأى الأخفش والفراء، وإمَّا الألفِ على رأى الخليل وسيبويه، فيكون أصله (إفْعَالَة) ويبقي بعد الحذف على (إفَالَة) أو (إفْعلَة) وهو الذى أراد بقوله : «ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً» وسيأتى على أثر هذا بحول الله.

ثم ذكَر (تَفَعَّلَ) وجَعل مصدرَه (التَّفَعُّل) وهو المشار إليه بقوله : «تَجمُّلاً تَجَمَّلاَ» ولايَفترق الحكم عنده في هذا بين الصحيح العينِ والمعتلِّه، كما في (أَفْعَل) ولا بين الصحيح اللامِ والمعتلِّه، كما في (فَعَلَ)

فتقول في الصحيح العين : تَجَمَّل تجمُّلا، وتحمَّل تحمُّلاً، وتَكرَّم تكرُّمًا، وتَجبَّر تجبُّرًا، وتكَبَّر تكبُّرًا.

وفي المعتلِّه : تَقَوَّلَ تَقَوُّلاً، وتحوَّل تحوُّلاً، وتَميَّز تميُّزًا، وتَبيَّن تبيُّنًا.

وتقول أيضا: تَرَدَّى تَرَدِّيًا، وتَبَدَّى تَبَدِّيًا، وتَرَوَّى تَرَوِّيًا، وتَدَلَّى تَدَلِّيًا، وتَوَلَّي توليًا وأصل ذلك (التَّفَعُّل) بضم العين، لكن دَخلها الإعلال بكسر ماقبل الياء لأجلها حسبما يَذكره في «باب التصَّريف».

وحكم مالامُه همزةٌ في هذا والذى قبله حكمُ الصحيح؛ فإنك تقول : أَقْرَأ إقْرَاءً، وأَوْطَأَ إيطاءً، وتَهَيَّأَ تهيُّأً، وتجزَّأ تَجَزُّؤًا.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

وأما في (أَفْعَلَ) فلا نظر، فإن الصحيح اللامِ والمعتلّه على حكمٍ واحد، فلم يكن مردَّداً بين وجهين كما كان ذلك في التَّهْنِئَةِ والتَّهْنِيء.

وأما في (تَفَعَّلَ) فكذلك أيضا؛ إذ لا فرق بينهما في الإعلال، وذلك من أحكام التَّصريف، فلاحاجة إلى ذكر ذلك هنا.

ثم ذَكر (اسْتَفْعَلَ) ومصدَره، وكان حقه أن يَذكره مع ماأوَّلُه همزةُ الوصل؛ إذ هو داخلٌ في عموم العبارة المذكورة فيه، وإنما أتى بالمعتل منه هنا، لأجل مخالفته لما يَذكره بعدُ، بسبب الإعلال الحاصل في عينه؛ إذ أخرجه إلى حَذْف حرفٍ منه، وتعويضِ الهاء من المحذوف، فلما لم يكن حكمه حكم الصحيح وسواه مما يُذكر هناك، واجتمع مع الأفعال في الحكم - ذَكره هنا مع مُشاكِله، وهو «الإقَامَةُ» لاجتماعهما في حذف حرفٍ والتعويض منه.

فيريد أن (اسْتَفْعَلَ) المعتلَّ العينِ بالواو أو بالياء يأتى المصدر منه على (الاسْتِفْعَال) محذوفَ العين، أو الألفِ واللام على المذهبين ملَحقًا هاءً، وذلك قوله : «واسْتَعِذ اسْتِعَاذَةً» ومثله : اسْتَبَانَ اسْتِبَانَةً، واسْتَطَالَ اسْتِطَالَةً، واسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً، واسْتَعَانَ اسْتِعَانَةً. ووزنه في الأصل (اسْتِفْعَالَة) وفي اللفظ (اسْتِفَالَة) أو / (اسْتِفْعَلَة). ٤٧٦

وأما المعتل اللامِ من هذا فحكمهُ حكمُ الصحيح، نحو : اسْتَدْعَى اسْتِدْعَاءً، واسْتَغْنَى اسْتِغْنَاءً ، وما أشبه ذلك.

ثم ذكَرالبناء الثانى لـ(أَفْعَالَ)المعتلِّ العينِ، وأن حكمه كـ(الاسْتِفْعَال)

في الحذف والتعويض؛ فتقول : أَقِمْ إقامَةً، وهو مِثَاله[1]، ومِثْله : أَعَانَ إعَانَةً، وأَبَانَ إِبَانَةً، وأجَازَ إجازَةً، ونحو ذلك.

ثم بيَّن أن هذه الهاء اللاحقة بالبناء ليست بلازمة، وإنَّما هى غالبة، إلا أن إشارته بـ (ذا) يَحتمل أمرين : أحدهما أن تكون إشارةً إلى أقرب مذكور، وهو (الإقَامَةُ) ونحوها، فكأنه يقول: هذا التاء لازم اللَّحاق هنا في غالب كلام العرب، ويجوز قليلا ألاَّ تَلحق، فتقول : أقَام إقَامًا، وأنَاب إنَابًا، ونحو ذلك، بخلاف (التَّعْدِيَة، والتَّعْزِيَة) فإن ترك التاء شاذٌ جدا.

وفي القرآن الكريم {وإِقَامِ الصَّلَاةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ}[2]، ومثل ذلك يُحكى عن بعض العرب.

والثانى، وهو الأظهر، أن يكون إشارته بـ (ذا) في قوله : «وغَالِبًا ذَا التَّا لِزمْ» راجعا إلى المحذوف منه الحرف، وهو أيضاً أقربُ مذكور،فيدخل فيه (الاسْتِفْعَال، والإفْعَال) أى إن (الاستفْعَال، والإفْعَال) معًا قد يأتيان دون تاء. وهذا موافق لما حكى في «التَّسهيل[2]» وهو ظاهر سيبويه، إذ مَثَّل التعويض فقال : «وذلك قولك : أقَمْتُه إقَامةً، واستَعَنْتُه اسْتِعانةً، وأَرَيْتُهُ إراءَةً[3]». قال : «وإن شئتَ لم تعوِّض، وتركتَ المحذوف على الأصل[4]» ثم أتى بالآية التى فيها {وإِقَامِ الصَّلَاةِ} ولكن ليس هذا القليل عنده بقياس. وقد بَيَّن ذلك في «التصريف» إذ قال هنالك : «وحَذْفُها بالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ[5]»

---

(١) أى المثال الذى مَثَّل به الناظم.

(٢) سورة النور / آية ٣٧.

(٣) حيث قال في ص ٢٠٧ : «تلزم تاء التأنيث الإفعالَ والاستفعالَ معتلى العين عوضا من المحذوف، وربما خلَوا منها».

(٤) الكتاب ٨٣/٤، وفيه «وتركت الحروف» وأظنه تصحيفا.

(٥) انظر : الألفية (فصل في نقل الحركة إلى الساكن قبلها)

فأما مثال (الإفْعَال) فقد تقدَّم.

ومثال (الاسْتِفْعَال) اسْتَقَام اسْتِقَامًا، واسْتَدَان اسْتِدَانًا، ولا أحفظه منقولاً عن العرب. وإنما جاز حذف التاء هنا بخلاف (التَّعْزِية) ونحوه؛ لأنهم قد يأتون بالأصل فيردُّون المحذوف، وإن كان حرفَ علة، كالاسْتِحْواذ والإجْوَاد ونحوهما، فرُوعيَ رَدُّهم لها للأصل، فاستخَفُّوا[1] حذف التاء. وأما مثل (التَّعْزِية) فلم يقولوا : تعزِّيًا ولا تعدِّيًا، فيردُّوا المحذوفَ أصلا، فلذلك ألزموا العِوَض. هذا معنى تعليل سيبويه[2].

و«ذَا» في كلامه مبتدأ، خبره «لَزِم»، و (التَّا) مفعول «لَزِمَ»، و «غالبًا» حال.

وبقي هنا النظر في أمرين، أحدهما : إن رَأى الناظم في نحو {إقَامِ الصَّلاَةِ} أن تكون التاء حُذفت لغير الإضافة، فإنه لايستقيم الاستدلال بالآية إلا على ذلك.

فأمَّا إن جَعل حذفَها من باب قوله، أنشده الفراء[3]:

---

(١) في الأصل : «فاستحقوا» وهو تصحيف. وما أثبته من (ت، س)

(٢) حيث يقول (٤/٨٣) : «وأما عزيت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه، لأنهم لايجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه في موضع اللام صحيحتين» .

(٣) معاني القرآن (٢/٢٥٤) وصدره :

* إنَّ الخليط أجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوا *

وقد استشهد به الفراء على جواز حذف الهاء للإضافة حيق يقول : «وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله {وإِقَام الصَّلاَةِ} لإضافتهم إياه، وقالوا : الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة».

والبيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب.

وهو من شواهد الخصائص ٣/١٧١، والتصريح ٢/٣٩٦، والأشموني ٢/٢٣٧، ٤/٣٤١، وانظر : العينى ٤/٥٧٣، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٤/٦٤ .

والخليط : المخالط، كالجليس والمجالس، يريد الفريق المخالط في الإقامة وقت النجعة. وأجدوا : أحدثوا، والبين : الفراق والبعد. وانجردوا : بعدوا.

* وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذى وَعَدوا *

فلا يستقيم الاستشهاد بها، إذ مذهبه في (التسهيل) جواز حذف التاء للإضافة على قِلَّة[1].

والثانى أنه قال هنا : «وغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ» وهذه عبارة في ظاهرها متناقضة لأن لفظ الغَلَبة يَقْتضى عدمَ اللزوم، ولفظ اللزوم ينافي الغَلَبَة، ولكن الأمر في هذا قريب.

٤٧٧ والتقدْيس : التَّطهير، من القُدُسْ، والقدس الطُّهْر. / وزَكَّى المالَ تَزْكِيةً، إذا أخرج زكاتَه، وزَكَّى نفسَه : مدَحها، وزَكَّى أيضاً بمعنى طَهَّر، وهو الأصل في هذه المادة. وأجْمَل الشيءَ إِجْمَالاً، إذا فَعل فيه جميلاً، وأَجْمَل في الطَّلَب إجمالاً : رَفَق واقتصد، وتجمَّل الرجُل تجمُّلاً، إذا تكلَّف فِعْلَ الجميل، واستَعاذ بالله استِعَاذةً، وعَاذَبه، بمعنى : لَجَأ إليه. وأَقَام بالمكان إقامةً : لَزِمَه، وأقامَ الصلاةَ أيضاً : أدامها لأوقاتها

وما يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا
مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا
بهَمْزِ وَصْلٍ كاصْطَفَى وضُمَّ مَا
يَرْبَعُ في أمثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

يَعنى أن ما كان من الأفعال أولُه همزةُ وصل فإن بناء مصدره مُوَافق لبناء فِعْله إذا مُدَّ ماقبل الآخر وفُتح، وإذا كُسر ماتلا الحرفَ الثانى، وهو الحرف الثالث.

(١) عبارة الناظم في التسهيل (٢٠٧) «تلزم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال معتلى العين عوضا من المحذوف، وربما خَلَوَا منها»

فـ (ما) في قوله : «وما يَلِي الآخِرَ» مفعول بـ (مُدَّ وافْتَحا) وهي واقعة على الحرف الذى قبل الآخر.

و «ما» في قوله : «ممَّا افْتُتِحَا» واقعٌ على الفعل الذى أوله همزةُ الوصل، كأنه قال : مُدَّ وافْتَحا مايلى الآخَر مع كسر الثالث من الفعل الذى افْتُتِح بهمزة وصل.

ولم يقيدٍّ هذا الإطلاق، فدَلَّ على أنه جارٍ في الفعل الصحيح والمضاعَف والمعتل، إلا ما تقدم في (استَفْعَل).

والأمثلة التى أوّلها همزة وصل اثنا عشرَ بناء (افْتَعَل، وانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ، وافْعَلَّ، وافْعَنْلَلَ، وافْعَنْلَى، وافْعَوَّلَ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَلَّ، وافْعَالَّ، وافْعَوْلَلَ، وافْعَيَّلَ)

فمصدر (افتَعَلَ) على مارسَمه الناظم (افْتِعَالٌ) لأنَّى فتحتُ العينَ ومددتُها، فكانت المَدَّةُ ألفًا، وكسرتُ التاء، فجاء منه ذلك البناء ، نحو:اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا، واكْتَسَبَ اكتِسَابًا، واخْتَارَ اخْتِيَارً، واصْطَفَى اصْطِفَاءً، واعْتَدَّ بكذا اعْتِدَادًا.

ومصدر (انْفَعَلَ) (انْفِعَالٌ) نحو : انْطَلَقَ انْطِلاَقًا، وانْكَسَرَ انْكِسَارًا، وانْقَادَ انْقِيَادًا، وانْحَازَ انْحِيَازًا، وانْطَوىَ انْطِوَاءً، وانْدَقَّ انْدِقَاقًا.

ومصدر (اسْتَفْعَلَ) (اسْتِفْعالٌ) كاسْتَكْبَر استِكْبَارًا، واستَعْطَفَ استِعْطَافًا واسْتَدْعَى اسْتِدْعَاءً، واسْتَسقَى اسْتِسْقَاءً، واسْتَرَدَّ استِرْدَادًا.

وأما المعتلُّ العينِ فقد تقدَّم ذكره، وأن مصدره (اسْتِفْعَالَةٌ) كاسْتَبان اسْتِبَانَةً .

ومصدر (افْعَلَلَّ) (افْعِلاَّلٌ) نحو : اطْمَأَنَّ اطْمِئْنانًا، واقْشَعَرَّ اقْشِعْرارًا، واشْمَأَزَّ اشْمِئْزازًا[(١)].

وقد تقدم للناظم في هذا البناء أنه (افْعَلَلَّ) على ظاهر الأمر في (اطْمَأَنَّ) ونحوه، وأن غيره يقول فيه (افْعَلَّلَ) .

وإفراد هذا البناء بـ (الافْعِلاَّل) يدل على أن (الفُعَلِّيلَة) ليس بمصدر، وهو ظاهر سيبويه[(٢)]، أى ليس بجارٍ عليه، أو هو اسم مصدر : كالطُّمأْنِينَة والقُشَعْرِيرَة، أو هو غير قياس فلم يُلْحقه به.

ومصدر (افْعَنْلَل) (افْعِنْلاَلٌ) نحو : احْرَنْجَم احْرِنْجَامًا، واسْحَنْكَكَ اسْحِنْكَاكًا، واقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاسًا[(٣)].

ومصدر (افْعَنْلَى) (افْعِنْلاَءٌ) نحو:اسلَنْقَى اسلِنْقاءً، واحْرَنْبَى احْرِنْبَاءً[(٤)].

ومصدر (افْعَوَّلَ) (افْعِوَّالٌ) نحو : اجْلَوَّذَ اجْلِوَّاذًا، واعْلَوَّطَ اعْلِوَّاطًا، واخْرَوَّطَ اخْرِوَّاطًا[(٥)].

---

(١) اقشعرَّ الجِلْدُ : أخذته رِعدةٌ، واقشعرّت الأرضُ : لم ينزل عليها المطر. والنباتُ : لم يُصب ريًّا.
ويقال : اشمأزَّ بالأمر ومنه، إذا ضاق به ونفر منه كراهة.

(٢) الكتاب (٨٥/٤) حيث يقول : «والطمأنينة والقشعريرة ليس واحد منهما بمصدر على اطمأننتُ واقشعررت، كما أن (النَّبات) ليس بمصدر على (أنْبَتَ) فمنزلة اقشعررت من القشعريرة واطمأننت من الطمأنينة بمنزلة أنبت من النبات» يعنى أنهما اسما مصدر، وليسا مصدرين لهذين الفعلين .

(٣) احْرَنْجم القومُ والدواب : اجتمعت، واحْرَنْجم الرجل : أراد أمرا ثم رجع عنه. والمُسْحَنْكك من كل شيء : الشديد السواد، يقال : اسْحَنْكك الليلُ، أى اشتدت ظلمته، وشعر مسحنكِكٌ، أى شديد السواد، واقْعَنْسسَ، وتقاعَس، وقَعَس : تأخر ورجع إلى خلف.

(٤) اسلَنْقَى : نام على ظهره. واحْرَنْبَى : أضمر الشر، وتهيأ للغضب.

(٥) اجْلَوَّذَ : مضى وأسرع، أو امتدَّ ودام. والاعْلِوَّاط : ركوب الرأس والتقحم على الأمور بغير روية يقال : اعْلَوَّط فلان رأسه. واعْلَوَّط بغيرِه اعْلِوَّاطًا، إذا تعلق بعنقه وعَلاه.
والاخْرِوَّاط في السير : المضاء والسرعة. واخْرَوَّط بهم الطريقُ والسَّفر : امتدَّ.

ومصدر (افْعَوْعَلَ) (افْعِيعَالٌ) نحو : اعْشَوْشَبت / الأرضُ ٤٧٨
اعْشِيشَابًا، واخْشَوْشَنَ اخْشِيشَانًا، واحْلَوْلَى احْلِيلاَءً، واذْلَوْلَى اذْلِيلاَءً[١].

ومصدر (افْعَلَّ) (أفْعِلاَلٌ) نحو : احْمَرَّ احْمِرَارًا، واسْوَدَّ اسْوِدَاداً، وابْيَضَّ ابْيِضَاضًا.

ومصدر (افْعَالَّ) (افْعِيلاَلٌ) نحو : احْمَارَّ احْمِيرَارًا، وادْهَامَّ ادْهِيمَاماً[٢].

ومصدر (افْعَوْلَلَ) (افْعِيلالٌ) نحو : اعْثَوْجَجَ اعْثِيجَاجًا[٣]، وهو نادر معدود في المستدرك على أبنية الكتاب.

ومصدر (افْعَيَّلَ) (افْعِيَّالٌ) قالوا : اهْبَيَّخَ[٤]، والمصدر : اهْبِيَّاخًا، وهو نادر أيضاً من المستدرك.

وإنما قال الناظم : «مُدَّ وافْتَحَا» ولم يكتف بقوله: «مُدَّ» وقد كانت الألف اللاحقة قبل الآخر يَلزم معها فتحُ ماقبلها؛ لأن المدَّ لا يُعيِّن الألفَ، إذ قد تكون واواً مضمومًا ماقبلها؛ وياءً مكسوراً ما قبلها. فلو قال :

---

(١) اذْلَوْلَى : ذَلَّ وانقاد، أو أسرع مخافة أن يفوته شيء، أو انطلق في استخفاء.

(٢) احْمَرَّ الشيء واحْمارَّ بمعنًى، غير أن احْمَرَّ أكثر استعمالا. ويقال : احْمَرَّ الشيء احمرارا، إذا لزم لونه فلم يتغير من حال إلى حال، واحمارَّ يحمارُّ احميرارا، إذا كان عرضا حادثا لايثبت، كقولك : جَعل يحمارُّ مرة ويصفارُّ أخرى. وانظر اللسان (حمر) .

والدهمة : السواد، والأدهم الأسود. ويقال : ادهامَّ الشيء، إذا اسودَّ، وادهامَّ الزرع، إذا علاه السواد رِيًّا.

(٣) في الأصل «اعْشَوْجج اعْشِيجَاجًا» وهو تصحيف. والمثبت من (ت، س) والعَثَوْجَج : البعير الضخم السريع المجتمع الخَلق، ويقال منه : اعْثَوْجَج البعيرُ اعثيجَاجًا.

(٤) الهبَيخَة : المرضعة، والجارية الممتلئة. وقد اهْبَيخَّت المرأة في مشيها، إذا تبخترت ونهادت. والهَبَيَّخ: الرجل الذى لا خير فيه، أو الأحمق المسترخي. والهبيَّخ : الغلام بالحميرية، وكل جارية بالحميرية : هَبَيَّخة.

اجْعَل ألفًا قبل الآخر لم يَحتج إلى ذكر الفتح. وأما حين لم يَذكر إلا مجردَ المَدِّ فلابد أن يذكر الفتح ليعيِّن بذلك أن المَدَّة هى الألف وحدها؛ لأن الواو والياء لايكونان مَدَّة وقبلهما مفتوح أصلا، فصار ذكُر الفتح معيِّنًا.

فإن قيل : بل ذكْر الفتح فضلٌ لايُحتاج إليه، لأن إحالته على بناء الماضى يعيِّن أن ماقبل الآخرِ مفتوح، كـ (افْتَعَل، وانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ، وافْعَوْلَلَ، وافْعَوْعَلَ) وغير ذلك، وإذا كان كذلك فالوجه أنْ لو اكتفى بالمد فَتَتعَيَّن الألفُ لذلك وحدها.

فالجواب أن الفتح قبل الآخرِ لايتعيَّن من وجهين : أحدهما أن من هذه الأبنية ما يكون ماقبل آخرِه غيرَ مفتوح، كـ (افْعَلَّ، وافْعَالَّ، وافْعَلَلَّ[1]) على رأيه.

وأيضاً من الأمثلة مايَعْرِض لما قبل آخـــره السكـــونُ، إما بإدغام، كاعْتَدَّ واسْتَرَدَّ، وإمّا بإعلال، كانْقَاد واسْتَزَادَ، والناظـم إنما أتى بضابط يَشمل جميعَ الأبنية وجميعَ الأمثلة، فلم يكن بُدٌّ من إلزام الفـــتح، فإن كان موجوداً في الفعل فذاك، وإلاّ فقد شرَطه، فكلامه صحيح، وإلزامُه الفتحَ ضروى.

ثم أتى بضابط آخر لمصادر ماأوّلُه تاءٌ من الأفعال غير الثلاثية فقال : «وضُمَّ مايَرْبَعُ» إلى آخره.

«مَايَرْبَعُ» هو ما يصيِّر الثلاثة أربعةً، تقول : رَبَعْتُ القومَ، إذا صَيَّرتَهم أربعةً، كما تقول : ثَلَثُهُم وخَمَسْتُهم، إذا صَيَّرْتَهم ثلاثةً وخمسةً. و «ما» واقعةٌ على الحرف الرابع.

يريد أن ما كان من الأفعال مثال (تَمَلْمَ) أو مقاربًا له، في كونه على عدد

---

(١) في الأصل «أفْعَوْلَلَ» وما أثبته من (ت، س)

هذه الحروف، وموازِنًا له[1] في الحركات والسَّكَنات وعددِ الحروف، والتاءُ في أوله زائدة ـ فالمصدر منه على وَزْنه إذا ضُمَّ منه الحرف الرابع.

وهذا العَقْد يحتوى على أبنيةٍ جملتُها عشرة (تَفَعْلَلَ، وتَفَعْلَى، وتَفَاعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَمَفْعَلَ، وتَفوعَلَ، وتَفَعْوَلَ، وتَفَعْنَلَ، وتَفَعْلَتَ).

فمصدر (تَفَعْلَلَ) على (تَفَعْلُلٍ) حسبما قَيَّده الناظم، نحو تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا، وتَسَرْبَلَ تَسَرْبُلاً، وتَجَلْبَبَ تَجَلْبُبًا[2].

ومصدر (تَفَعْلَى) على (تَفَعُّلٍ)، وأصله (تَفَعْلُيٌ) إلا أن اللام كُسرت لأجل الياء، فالضمة مقدرَّة، نحو: تَقَلْسَ تَقَلْسِيًا، / وتَجَعْبَى تَجَعْبِيًا[3]. ٤٧٩

ومصدر (تَفَاعَلَ) على (تَفَاعُلٍ) نحو: تَغَافَلَ تَغَافُلاً، وتَكَاسَلَ تَكَاسُلاً وتَرَامَى تَرَامِيًا، وتَوَانَى تَوَانِيًا.

ومصدر (تَفَعَّلَ) على (تَفَعُّلٍ) نحو: تَكَبَّر تَكَبُّرًا، وتَكَسَّر تَكَسُّرًا.

وكان من حقه ألاَّ يَذكر هذا البناء قبلُ، حين قال: «وأَجْمِلاَ إجْمَالَ مَنْ تَجَمَّلاَ تَجَمُّلاَ» فإنه داخل تحت هذا الضابط فصار ذكره هنالك حشواً، ولا جواب عنه.

ومصدر (تَمَفْعَلَ) على (تَمَفْعُلٍ) نحو: تَمَسْكَنَ تَمَسْكُنًا، وتَمَدْرَعَ تَمَدْرُعًا[4].

---

(١) على حاشية الأصل «وموافقا له».

(٢) تَسَرْبَل: لبس السِّربال، وهو القميص أو الدرع، وجمعه سَرابِيل. وتَجَلْبَب: لبس الجِلْباب، وهو القميص أو الخمار، أو الملاءة تشتمل بها المرأة، وجمعه جَلابِيب.

(٣) يقال: قَلْسَيْتُه، إذا ألبستَه القلنسُوَة، وهى من ملابس الرءوس، وتَقَلْسَى: لبسها.
ويقال: جَعْبَى فلان فلانا جِعْبَاءً، إذا صرعه. وتَجَعْبَى: مطاوع جَعْبَى.

(٤) تَمَدْرَعَ مِدْرَعَته: لبسها، والمِدْرَعة: ضرب من الثياب التى تُلبس، ولاتكون إلا من الصوف خاصة.

ومصدر (تَفَوْعَلَ) (التَّفَوعُلَ) نحو : تَجَوْرَب تَجَوْرُبًا(١).

ومصدر (تَفَعْولَ) (التَّفَعْوُلُ) نحو : تَسَهْوَكَ تَسَهْوُكًا، وتَرَهْوَكَ تَرَهْوُكًا(٢).

ومصدر (تَفَيْعَلَ) على (تَفَيْعُلٍ) نحو : تَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا(٣).

ومصدر (تَفَعْنَلَ) (تَفَعْنُلٌ) نحو : تَقَلْنَسَ تَقَلْنُسًا(٤).

ومصدر (تَفَعْلَتَ) (التَّفَعْلُتُ) نحو : تَعَفْرَتَ تَعَفْرُتًا(٥).

و (تَلَمْلَمَ) الذى مَـثَّل به هو من (تَفَـعْلَلَ) المذكـور، والتَّلَمْلُم أصله الاجتماع،يقال : كَتِيبةٌ مُلَمْلَمة ومَلْمُومَة، أى مجتمعة مضمومٌ بعضُها إلى بعض، وصَخْرةٌ مُلَمْلَمة ومَلْمُومة، مستديرة مضمومٌ بعضُها إلى بعض.

فِـعْـلَالٌ أَوْ فَـعْلَلَةٌ لِفَـعْلَلَا

واجْـعَلْ مَـقِـيسًـا ثَانِيًـا لَا أَوَّلَا

يَعنى أن ماكان من الأفعال على (فَعْلَلَ) فإن مصدره يأتى على بناءين، أحدهما : (الفِعْلَالُ) بكسر الفاء، نحو : دَحْرَج دِحْرَاجًا، ولم يَحفظه السِّيرافي(٦)، وحفظه غيره.

---

(١) يقال : جَوْرَبَه، إذا ألبسه الجَوْرَب، وتَجَوْرَب : مطاوعه. والجَوْرَب : لباس الرِّجل، وجمعه جَوارِبةٌ، وجَوارِب.

(٢) يقال : سَهْوَكْتُه فتَسَهْوَكَ، إذا أدبر وهلك. والتَّرَهْوُك : مشى الذى كأنه يموج في مِشيته.فيقال : مَرَّ الرجلُ يَتَرَهْوَكُ، أى كأنه يموج في المشى.

(٣) تَشَيْطَنَ : صار كالشيطان، أو فعل فعله.

(٤) تَقَلْنَسَ : لبس القَلَنْسُوَة. وقد مر تفسيرها.

(٥) تَعَفْرَتَ : صار عِفْرِيتا، والعِفْرِيت : الخبيث المنكر، أو النافذ في الأمر مع دهاء.

(٦) قال أبو سعيد السيرافي : والأغلب فيه الألزم الفَعْلَلة، لأنها عامة في جميعها، وربما لم يأت فِعلال نحو : دَحْرَجته دَحْرَجة، ولم يُسمع دِحْراج»

وسَرْهَفَ سِرْهَافًا، قال[1]:

* سَرْهَفْتُهُ ماشئْتُ مِنْ سِرْهَافِ *

وزَلْزَل زِلْزالاً، وقَلْقَلَ قِلْقَـالاً. وفـي التنزيل : {وزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شـديداً[2]}

والثانى (الفَعْلَلَةُ) نحو : دَحْرَج دَحْرَجَةً، وقَرْطَسَ قَرْطَسَةً[3]، وزَلْزَلَ زَلْزَلَةً، وقَلْقَلَ قَلْقَلَةً، وسَرْهَفَ سَرْهَفَةً، وعَرْقَبَ عَرْقَبَةً[4]، وما أشبه ذلك.

ويَدخل بمقتضى المثال ماكان مزيداً بالتَّضعيف، نحو : جَلْبَبَ جَلْبَبَةً، وشَمْلَل شَمْلَلَةً[5].

ويَبْقَى عليه ما أُلحق بـ (دَحْرَجَ) بغير تضعيف، بل بحروف (سألتمونيها) فلم يَنُصَّ على قياس مصدره، وكان من حقه ذلك؛ إذ لا يَدخل له تحت بناء الفعل الذى أتى به، وهو (فَعْلَلَ).

والأمثلة الملحَقة بـ (فَعْلَلَ) :

(فَوْعَلَ) نحو : صَوْمَعَ، وحَوْقَلَ[6]. و (فَيْعَلَ) نحو : بَيْطَرَ وهَيْنَمَ[7]، و

---

(١) للعجاج من أرجوزة يعاتب فيها ابنه رؤبة، ديوانه ٤٠، والخصائص ١/٢٢٢، ٢/٣٠٢، والمقتضب ٢/٩٥، وابن يعيش ٦/٤٧، ٤٩، اللسان (سرعف)
ويقال : سَرْهَفَ غِذَاءَه، إذا أحسنه، وسَرْهَفْتُ الرجلَ : أحسنتُ غِذاءه، وجهدت في تربيته. ويروى «سَرْعَفْتُه ماشئتُ من سِرْعَافِ» بالعين بدل الهاء، وهما سواء.

(٢) سورة الأحزاب / آية ١١

(٣) يقال : رَمى فقرطَس، إذا أصاب القِرْطاس، وهو كل ما يُنْصب للنِّضال، وهو الغرض.

(٤) عَرْقَبَ الدابة : قطع عُرْقوبها. والعُرْقوب من الدابة : مايكون في رجلها بمنزلة الركبة في يدها. وكل ذي أربع عُرْقوباه في رجليه، وركبتاه، في يديه.

(٥) شَمْلَلَ : أسرع. وشملل الشجرة : لقط ماعليها من الثمر. والشِّمْلال والشِّمْليل : السريع الخفيف.

(٦) صَوْمَعَ الشيء : جمعه، وصومع البناء : عَلاَّه وحَوْقَل حَوْقَلة وحِيقالا : اعتمد بيديه على خصريه، أو أسرع في مشيه وقارب الخطو، أو أعيا.

(٧) بَيْطَر الدابة : شق حافرها ليعالجها. والبَيْطار : معالج الدواب. والبَيْطرة : مهنة البيطار. وهَيْنَم : دعا الله، أو تكلم وأخفى كلامه.

(فَعْوَلَ) نحو :

جَهْوَرَ، وهَرْوَلَ[1]، و(فَعْلَى) نحو : سَلْقَى وجَعْبَى[2]، و(فَعْنَلَ) نحو : قَلْنَسَ، [و(يَفْعَلَ) نحو : يَرْنَأَ لحيته[3]، و(فَنْعَلَ) نحو : سَنْبَلَ الزرعُ، ودَنْقَعَ[4].

وجميعها جارٍ في المصدر مَجرى (دَحْرَجَ) فنقول : صَوْمَعَ صَوْمَعَةً، وَبَيْطَرَ بَيْطَرَةً، وَجَهْوَرَ جَهْوَرَةً، وسَلْقَى سَلْقَاةً، وقَلْنَس[5]] قَلْنَسَةً، ويرْنَأَ يَرْنَأَةً : وسَنْبَلَ سَنْبَلَةً.

وإنما ترك ذكرها لجرَيانها في الأحكام مجرى (دَحْرَجَ)، فكان ما زِيدت فيه الياءُ أو الواوُ بمنزلة المعتلِّ الفاءِ أو اللامِ أو العينِ.

وهذان البناءان، وهما (الفِعْلاَلُ، والفَعْلَلَةُ) ليسا في (فَعْلَلَ) بمنزلة واحدة، بل أحدهما قياسٌ، والآخر غيرُ قياسٍ، ولكنه كَثُر، فخاف أن يُتَوهَّم أنهما معًا قياس فقال :

« واجْعَلْ قِيَاسًا ثَانِيًا لاَ أَوَّلاَ »

يعنى أن ثاني البناءين هو المَقيس، وهو (الفَعْلَلَة) لا طِّراده في كل بناء من الرباعي، ملْحَقًا وغيرَ ملحق، وأما (الفِعْلاَل) فلا. ولذلك لا تجده في الملحَق إلا نادرا، فلا تقول : جَهْوَر جِهْوَارًا، ولا بَيْطَرَ بِيطَارًا، ولا ما أشبهه.

---

(١) جَهْوَرَ فلان : رفع الصوت بالقول. ويقال : جَهْوَرَ الصوتُ أيضا، فالرجل جَهْوَرِيٌّ، والصوتُ جَهْوَرِيٌّ. وهَرْوَلَ : أسرع بين العَدْو المشي.

(٢) سلْقَاه : طعنه فألقاه على جنبه. وجَعْبَاه صرَعه .

(٣) قَلْنَسَه: ألبسه القَلَنْسُوَة. وقد مرَّ تفسيره. ويقال: يَرْنَأَ الرجلُ لحيته، إذا صبغها باليَرَنَّاء، وهو الحناء، ، أو مادة مثل الحناء.

(٤) سَنْبَلَ الزرعُ : أخرج سُنْبُلَه، وهو جزء النبات الذى يتكون فيه الحب. ودَنْقَعَ الرجلُ : افتقر.

(٥) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل.

وقد قالوا : حَوْقَلَ الرجلُ حَوْقَلَةً وحِيقَالاً، وأنشدوا[1] : / ٤٨٠

يا قَـــوْمُ قَـــد حَـــوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ

ويَعْـدَ حِـيـقَـالِ الرِّجَـالِ الْمَـوْتُ

قال سيبويه في باب مصادر الأربعة[2] : « فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يَجِيء على مثال (فَعْلَلَة) وكذلك كلُّ شيءٍ أُلحق من بنات الثلاثة بالأربعة»[3] ثم قال : «وقالوا: (زَلْزَلْتُه زِلْزَالاً) وقَلْقَلْتُه قِلْقَالاً، وسَرْهَفْتُه سِرْهَافًا»[3] فجَعل (الفِعْلاَل) داخلاً على (الفَعْلَلَة) ومُنْكَسِرا، بخلاف (الفَعْلَلة). ثم قال :

لِفَـاعَلَ الفِـعَـالُ والمُفَـاعَلَهْ

وغَـيْـرُ مـا مَـرَّ السَّمَـاعُ عَـادَلَهْ

يعني أن (فَاعَلَ) والأفعال المزيدة له من أبنية المصادر بناءان، أحدهما (الفِعَالُ) بكسر الفاء وتخفيف العين، نحو : قَاتَل قِتَالاً، وضَارَب ضِرَابًا، وجَادَلَ جِدَالاً، وحَارَبَ حِرَابًا.

وكذلك المعتلُّ، نحو : مَارَى مِرَاءً، وزَانَى زِنَاءً، وعَادَى عِدَاءً[4].

---

(١) لرؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٠، والمقتضب ٩٤/٢، والمنصف ٣٩/١، ٧٠/٣، والمحتسب ٣٥٨/٢، وابن يعيش ١٥٥/٧، ويروى «وبعض حيقال» .

والحوقلة : الإعياء والضعف. ويقال : حوقل الرجل حوقلة وحيقالا، إذا كبر وفتر عن الجماع.

(٢) في الكتاب (٨٥/٤) «هذا باب مصادر بنات الأربعة»

(٣) نفسه ٨٥/٤.

(٤) مَارَاه مِراء ومُمَاراة : ناظره وجادله. وماراه : خالفه وتلوّى عليه. وزَانَى الرجل زِنَاء ومُزاناة : زَنَى والزِّناء بالمدّ لغة بنى تميم، والزنى بالقصر لغة أهل الحجاز. وعادى عِداء ومعاداة : خاصم وكان عدوا. وعادى بين الشيئين : والى وتابع، يقال : عادى بين الصيدين.

والثاني (المُفَاعَلَةُ) نحو : جَالَسْتُه مُجَالَسَةً، وجَالَدْتُه مُجَالَدَةً، ومارَيْتُه مُمَارَاةً، وعَانَيْتُه مُعانَاة، وعَايَنْتُه مُعَايِنةً، وذلك كثير.

وفي جَعْله البناءين معًا قياساً مطَّرِداً نظرٌ، فإن القياس إنما هو (المُفَاعَلَة) خاصة، وأما (الفعَال) فلا. قال سيبويه : «وأما (فَاعَلْتُ) فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا (مُفَاعَلَةٌ)»[1] وأتى بالمُثُل. ثم قال : «وقد قالوا : مَارَيْتُه مِراءً، وقاتَلْتُه قِتَالاً»[1]. قال : « وجاء (فِعَالٌ) على (فَاعَلْتُ) كثيرا »[1]. انتهى.

ولم يَجْعل (فِعَالاً) قياساً وإن كَثُر عنده، لأنهُ منْكَسِر غير مُطَّرد، فالظاهر أن هذين البناءين كالبناءين المتقدِّمين في (فَعْلَلَ) أحدهما قياس، والآخر ليس بقياس. وقال السِّيرافي : «اللازمُ عند سيبويه (المُفَاعَلة) وقد يَدَّعون (الفِعَال) و(الفِيعَال) لم يقولوا : جِلاَسًا، ولا جِيلاَسًا في (جَالَسْتُه) ولا في (قَاعَدْتُه) : قِعَاداً ولا قِيعَاداً بالياء[2]».

فيلزم على رأى الناظم أن يقول : في (قَاعَدْتُه) : قِعَاداً، وفي (جَالَسْتُه) : جِلاَسًا، وفي (كالَمْتُه) : كِلاَمًا ، ورَاوَدْتُه رِوَاداً، ونحو ذلك.

وإلى ماظهر هنا ذهب في (التسهيل) فقال : «ومصدر (فَاعَلَ) مُفَاعَلَة وفِعَال[3]».

وأيضًا فإن الناظم إذا سلَّمنا له القياسَ فذلك فيما لم تعتلَّ فاؤه بالياء، فإن (الفِعَال) فيه نادر، قالوا : يَا وَمْتُه مُيَاوِمَةً ويِوَامًا[4]، فكان من حقه أن

---

(١) الكتاب ٤/٨٠ ، ٨١.

(٢) نص كلام السيرافي (٥/١٩٩أ) «واللازم عند سيبويه في مصدر فاعلتُ المفاعلة، وقد يَدَّعون الفِيعال والفعال في مصدره، ولايدعون مفاعلة، قالوا : جالسته مجالسة، وقاعدته مقاعدة، ولم يقولوا : جلاسا ولاجيلاسا، ولاقِعادا ولاقيعادا»

(٣) التسهيل ٢٠٦.

(٤) ياوَمْتُه : استأجرتُه اليوم، ويقال : عاملتُه مياومة، كما تقول : مُشَاهرة.

يَستثنى مافاؤه ياء، وإلا لزم أن يُقاس على مذهبه ماكان مثل (يَاوَمْتُه) فيقال : يَاسَرْتُه يِسَارًا، ويَامَنْتُه يِمَانًا، ويَاءَ سْتُه يِآسًا،[1] وما أشبه ذلك، وليس كذلك، فهذا مُشْكل.

والجواب عن الأول أن يُلْتَزم مقتضى ذلك الظاهر ، من إجراء القياس في (الفِعَال) . وليس في كلام سيبويه مايَدفع القياس ، وإنما جَعل (المُفَاعَلَة) لاتَنْكَسِر، وجَعل (الفِعَال) كثيرا في الكلام قد يَنْكسر، لقوله : «وجاء (فِعَالٌ) على (فَاعَلْتُ) كثيرا[2]» ولذلك قال السِّيرافي : «وقد يَدَعُون (الفِعَال[3]»). وهذا يُشعر بأن (الفِعَال) غالبٌ في (فَاعَلَ) وذلك يكفي في القياس، كالفِعْل والمفعول في فِعْل المتقدم.

٤٨١ وعن الثاني بأن مافاؤه ياء قليل في اللغة / وبناءُ (فَاعَلَ) من فِعْله قليلٌ في ذلك القليل، و (الفِعَال) ليس بلازم في (فَاعَلَ) لاسيما وهو يُؤَدِّى إلى كَسْر الياء، وياءٌ مكسورة في أول الكلمة نادرٌ، فلهذا كله لم يَسْتَثْنه الناظم، ولم يَعْبأ به.

ثم نَبَّه على ماخرج من أبنية المصادر عن القياس في هذا الفصل بقوله : «وغَيْرُ مامَرَّ السَّمَاعُ عَادَ لَهْ»

معنى «عَادَلَهُ» كان له عَدِيلاً ونَظِيراً في أنه لايُقْدَم عليه إلا بالنَّقْل، ولا مجالَ للقياس فيه. وأصله من قولهم : عَادَلْتُ كذا بكذا، أى وَازَنْتُه به، وجعلته عَدِيلاً له، والعَدِيل هو الذى يُعَادِلُك في الوزن والقَدْر، ومنه سُمِّى العِدْلُ عِدْلاً[4]، لأنه يُعادل أخاه، فيريد أنك لا تُعَادِلْ غيرَ ما مَرَّ بالقياس،

---

(١) ياسَرْتُه : لاينتُه وساهلتُه. ويقال : يامَنَ الرجلُ، إذا أخذ ذات اليمين. ونقيضه ياسَرَ، أى أخذ ذات الشمال. وياء ستُه : أيأ ستُه.

(٢) الكتاب ٤/٨١، وقد مر.

(٣) انظر : الحاشية رقم (٢) ص (٣٦١)

(٤) العِدْل : المِثْل والنظير، ونصف الحِمْل يكون على أحد جنبى البعير.

وإنما تُعادلُه بالسَّماع، أي لاتقَيسُ على غير مامَرَّ، وإنما تَقْبله من حيث النَّقل في محله المنقول فيه.

فأما (فَعَّلَ) الصحيح اللام فقد جاء فيه (التَّفْعِلَة) قليلا، قالوا: كَرَّمْتُه تَكْرِمَةً، وعَظَّمْتُه تَعْظِمَةً، وألفاظٌ من ذلك قليلة لايُقاس على مثلها.

و(التَّفْعِيلُ) في المعتلِّ اللامِ شاذٌ، قالوا: نَزَّى تَنْزِيًا، أنشد البَكْرىُّ وغيره، والبيتُ من المجاهيل[1]:

بَاتَ يُنَزِّى دَلْوَهُ تَنْزِيًّا

كما تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا

وعلى أن السِّيرافي في كلامه مايُشعر بجواز الوجهين في الصحيح، إذْ نَصَّ على أنه يقال: كَرَّمتُه تَكْرِمةً وتكريماً، وعَظَّمتُه تَعْظِمَةً وتَعْظيمًا، قال: والباب التَّفعْيل[2]» انتهى.

وهو محتمل؛ فقد نَبَّه في (التَّسْهيل) على قلة (التَّفْعِلَة) فيه[3]، وهو موافق لما هنا.

وندر في مصدر (فَعَّلَ) (الفِعَّالُ) بالتشديد، قالوا: كَذَّبْتُه كِذَّابًا، وفي القرآن: {وكَذَّبُوا بآيَاتِنَا كِذَّابًا[4]} وقالوا: كَلَّمْتُه كِلاَّمًا، وحَمَّلْتُه حِمَّالاً، وهو غير مقيس.

---

(١) الرجز في الخصائص ٢/٣٠٢، والمنصف ٢/١٩٥، وابن يعيش ٦/٥٨، والتصريح ٢/٧٦، واللسان (نزا)، وانظر: العيني ٣/٥٧١. ويروى «باتت تنزى دلوها» للمؤنث، كما يروى «فهى تنزى» وينزِّى: من النَّزْو، وهو الوَثْب والتحرك. والشَّهْلة: العجوز.

(٢) نص السيرافي هو «يريد أن ماكان على فَعَّل فمصدره التفعيل أو تفعلة في الصحيح، كقولك: كرمته تكرمة وتكريما، وعظمته تعظمة وتعظيما، والباب فيه تفعيل» هـ

(٣) انظر: ص ٢٠٦.

(٤) سورة النبأ / آية ٢٨.

وفي (تَفَعَّلَ) قالوا : (تِفِعَّال) نحو تَحمَّل تِحِمَّالاً، قال سيبويه : «وأما الذين قالوا : كِذَّابًا فإنهم قالوا : تَحَمَّلْتُ تِحِمَّالاً[1]».

وفي (فَاعَلَ) جاء (الفِيعَال) بالياء، قالوا : قَاتَلَ قِيتَالاً، وهم الذين يقولون : تِحِمَّالاً. قال سيبويه : «فيُوَفِّرون الحروف، ويَجيئون به على مثال (إفْعَالٍ) وعلى مثال قولهم : كَلَّمْتُه كِلاَّمًا[2]» يعنى أنهم يَتَحرَّوْن أن يأتوا به على مثال (إفْعَال) ليكون مُوَفَّرَ الحروف، وجاريًا على فِعْله بزيادة ألف قبل الآخر، ليماثل (أَفْعَلَ إفْعَالاً) وكأن هذا الذى حَكى لغةٌ لبعض العرب في (فَعَّلَ، وتَفَعَّلَ، وفَاعَلَ) إلا أنها لايقاس عليها.

وفي (فَعْلَلَ) جاء (الفَعْلاَلُ) بالفتح، فقالوا : الزَّلْزَالُ، والقَلْقَالُ، فَفَتحوا كما فتحوا تاء (التَّفْعِيل). هذا في المضاعَف.

وجاء في (حَوْقَلَ) الْحِوقَال وعليه يُروى قوله[3]:

* وبَعْدَ حِوْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوتُ *

فجميعُ هذا وما كان مثلَه موقوفٌ على السماع كما قال.

وفَعْلَةٌ لَمرَّةٍ كَجَلْسَهْ
وفِعْلَةٌ لهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ
في غَيْرِ ذِى الثلاَّثِ بالتَّا المَرَّهْ
وشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كالخِمْرَةْ

---

(١) الكتاب ٧٩/٤.

(٢) نفسه ٨٠/٤.

(٣) سبق تخريج الرجز، ، وقبله :

* ياقومُ قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ *

كل ماتقدَّم الكلام فيه من المصادر إنما هو فيما يُراد به الجنسُ، وهو الذى يُفهم مدلوله من فعله./ ٤٨٢

وأخذ الآن يتكلم[(١)] فيما يُراد به المرَّةُ الواحدةَ من الفعْل، أو الهيئةُ المخصوصة منه، ولابد فيه من إلحاق التاء، لأن المصادر أجناس، ومن شأن الأجناس أن يُبَيَّن[(٢)] أحدُها بالتاء، كَتْمرةٍ وتَمْرٍ، وثَمَرةٍ ، وثَمَرٍ، ونحو ذلك.

وتنقسم المصادر بحسب ذلك قسمين، أحدهما مصادر الثلاثي، الثاني مصادر غير اللاثى، وهو الرباعي فمازاد.

فأما مصادر الثلاثى فَبيَّن الناظم أنها تأتى أبدًا إذا أُريد بها المرَّةُ على (فَعْلَة) بفتح الفاء، لقوله : «وفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ» أى لمرةٍ واحدةٍ من ذلك المعنى، كـ (جَلَسَةٍ) فإن المصدر المطلقَ لـ (جَلَسَ) الجلُوسُ على ماتقدَّم. ومن ذلك قولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وأَكَلَ أَكْلَةً، وشَرِبَ شَرْبَةً، وشَتَمَ شَتْمَةً، وقَتَل قَتْلَةً، وما أشبه ذلك.

وفي تمثيله بـ (جَلْسَة) مايُبَيِّن أن مصادر الثلاثي إذا كان فيها زيادةٌ على ما في الفعل لامُعْتَبر بها في البناء للمرَّة الواحدة، بل تُطرح الزيادة، وتُبْنى من الباقي (فَعْلَةٌ) لأن مصدر (جَلَسَ) الجُلُوس، فتُحذف الواو، ولايقال : جُلُوسَةً واحدةً، ولاقَعَد قُعُودَةً واحدةً، ولاثَبَتَ ثَبَاتَةً واحدةً، وإنما تقول : قَعْدَةً، وثَبْتَةً. وأَتَى أَتْيَةً واحدةً، ولايقال : إتْيَانَةً، إلا أن يُسمع.

---

(١) على حاشية الأصل «وأما الآن فتكلم».

(٢) على حاشية الأصل «أن يتميز» وكأنه تفسير.

وكـذلك إذا لم يكن في المصـدر زيادة إلا أنه على غـيـر بنـاء (فَـعْل) إنما يُؤتى فيه بـ (فَعْلَة) كَبطِرَ بَطْرَةً، وهَدَيْتُه هَدْيَةً، وحَلَبَ حَلْبَةً، وحَلَفَ حَلْفَةً، ونحو ذلك، فلا يتعدىً (فَعْلَة) أصلا.

ووجـه ذلك أن منزلة (الجَلْسَـة) من (الجُلوس) منزلةُ التَّـمْرةَ من التَّمْـر، فـالأصل في الجنس ووَاحـدِه أن يفرقٌ بينهـمـا بالتـاء، فـالأصـــل الجَلْس في (جَـلَسَ) والقَـعْـد في (قَـعَـدَ) والكَـــذِب في (كَـــذَبَ)، فـإذا قلتَ : القُـعـــود والجُلوس فـقـد ألحقتَ في المصـدر ماليس في الفـعل، مع أن هذه الزيـادة غيـر لازمـة، إذ قـد يجيء فيه (فَـعْل) بلا زيادة كمـا يجيء بالزيادة، فـتقول : جَـحَدَ جَحْدًا وجُحوداً، وأَتَى أَتْيًا وإتْيَانًا، ونحو ذلك.

بخـلاف مـصـدر المزيد فـيـه، كـ (اسـتَـفْـعَلَ، وأَفْـعَلَ) فـإن الزيـادة في المصدرلابد منها، فلذلك فَرَّقوا بين مـصدر الثـلاثي إذا أرادوا به المرَّةَ ومصدرِ غير الثلاثي. هذا معنى تعليل سيبويه[1]. وشَذَّ في هذا النوع : أَتَيْـتُه إتْيَـانَةً واحدةً، ولَقِيتُه لِقَاءَةً واحدةً، ولُقْيَانَةً واحدةً. الأخيرة عن الجوهري[2]، والأُولَيَانِ عن سيبويه. ثم قال :

* وَفِعْلَةٌ لهِيْئَةٍ كجِلْسَهْ *

يعنى أنه إذا أرادوا نوعًا من الفعل مخصوصًا، أو هيئةً منه ، فأرادوا أن يُشْعِروا بذلك، ويَدلُّوا عليه باللفظ أتَوْا بالمصدر على (فِعْلَة) مكسَور الفاءِ، ملَحق الهاء، كـ (جِلْسة) إذا أرادتَ بها ضَرْبًا من الجلوس.

ومـثل ذلك : قَتَلْهُ قِـتْلَةً مُنْكَرَة، وقَـعَـدَ قِـعْدَةَ سَوْءٍ، وفـلان حَـسَنُ الطِّـعْـمَـةِ

(١) الكتاب ٤/٤٥.

(٢) في الصحاح (لقى) «لُقْيانةً واحدة، ولَقْيَةً واحدة، ولِقَاءَةً واحدة»

والرِّكْبَة، وماتَ مِيتَةً حَسَنَةً وفي الحديث «إذا قَتَلْتُم فأَحْسِنُوا القِتْلَة[1]» و«مَنْ فارقَ الجماعةَ ماتَ مِيتةً جاهلِيَّةً[2]» وهو كثير.

وحُكم هذا حكم ماتقدَّم في المصدر المرادِ به المرَّةُ، لايُتَعَدَّى فيه هذا البناء وإن كان المصدر / مَزيداً فيه، كالقعْدة من (القُعود) والرِّكْبَة من (الرُّكوب). وكذلك مَثَّله الناظم بـ (الجِلْسَة) التى هى من (الجُلوس). ٤٨٣

وأما مصادر غير الثلاثي فهو الذى قال فيه : «في غَيْرِ ذِى الثَّلاَثِ بالتَّا المَرَّة».

«المَرَّةُ» مبتدأ، وخبره «بالتَّا» و«في غير كذا» حالٌ من (المَرَّة) والعامل فيه «بالتاء».

يعنى أن مازاد من الأفعال على الثلاثة فإن المرَّة منه بزيادة التَّاء على المصدر المعهود خاصَّة، لا يُتَعدَّى ذلك فيه، فتقول في الإكرام : إكْرَامَةً، وفي التَّعظيم : تَعْظِيمةً، نحو : أكرمتُه إكرامةً حَسَنَةً، وعَظَّمْتُه تعظيمةً واحدةً، واكْتَسَبْتُ اكْتِسَابَةًوتَقَاعَسَ تَقَاعُسَةً، وانْطَلَق انطِلاَقةً، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجَةً واحدةً، وما أشبه ذلك.

وبقي بعدُ النظرُ في ثلاث مسائل : إحداها أن ماذَكر من الحكم ظاهرٌ فيما لاتاءَ فيه من المصادر، وأمَّا ما كانت فيه التاء بأصل الوضع، نحو : أَقَامَ إقامةً، ودَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وقاتَل مقاتلةً، واسْتَعان اسْتِعانَةً، ونحو

---

(١) سنن أبي داود ـ أضاحي : ١٢، والترمذى ـ ديات : ١٤، والنسائى ـ أضاحى : ٢٢، ٢٦، ٢٧، ومسند أحمد : ١٢٣/٤، ١٢٤.

(٢) البخارى ـ فتن : ٢، ومسلم ـ إمارة : ٥٣، ٥٤، ٥٥، وسنن أبى داود ـ سنة : ٢٧، والترمذى ـ أدب : ٢٨ ، والنسائى ـ تحريم : ٦، ٢٨.

ذلك ـ فلا يُزاد على ذلك فيه لقوله : «بالتَّا المَرَّة» ولم يَزِد على ذلك، فإذا كانت فيه التاء فلايحتاج إلى إلحاقها، وتصير إذ ذاك دلالةُ التاء على المَرَّة بقصد القاصد.

ولو قال : تَحلق التَّاءُ للمَّرة لَسَاغ أيضاً، لأن التاء التى تدل على المرَّة غيرُ التاء التى لا تدل عليها. والدَّليل على ذلك أنها لو لم تكن للمرَّة لم تُثَنِّ ماهى فيه ولم تَجْمعه، كما لا تَفعل ذلك بما لا تاءَ فيه ممَّا يُراد به الجنس. والأمر في ذلك كلِّه قريب.

فتقول : أَقَمْتُه إقامةً واحدةً، واستَعَنْتُه استِعانَةً واحدةً ، وقاتلتُه مقاتلةً واحدةً.

والثانية أن الناظم لم يَنص على ماله مصدران فأكثرُ لأيِّهما تَلحق التاء؟ لكنَّه أطلق القولَ بجواز اللَّحاق، فاقتَضى أنَّ لك ذلك في كلٍّ واحدٍ منها.

وليس كذلك، بل نَصَّ سيبويه وغيرُه على أن التاء تَلحق من المصادر الأغلبَ في الاستعمال لا غير(١)، فالذى على (فَاعَلَ) له (الفِعَالُ، والمُفَاعَلَة) وهذا الثانى هو المستعمل للمرَّة وإن كانت فيه التاء، ولايقال : ضَارَبَ ضِرَابَةً واحدةً، وإنما يقال : ضَارَبَ مضاربةً واحدةً، والذى على (فَعْلَلَ) له (فَعْلَلَه، وفِعْلاَل) والمستعمل له في المرَّة (الفَعْلَلَة) لأن الأول هو الأغلب.

فالحاصل أن الفعل إذا كان له مصدران قياسيَّان فالأغلب هو المَقُول للمرَّة، أو سَماعيَّان فكذلك، أو قياسيٌّ وسَماعيٌّ(٢) فالقِياسِيُّ.

فكان من حَقِّ الناظم بيانُ ذلك كله، لكنه لم يَفعل فبقي إطلاقُه محتاجاً إلى التَّقييد.

---

(١) الكتاب ٤/٨٦.

(٢) في الأصل و (ت) : «أو قياسيا وسماعيا» بالنصب، والوجه الرفع كما أثبت.

والثالثة أن بناء الهَيئْة في الزائد على الثلاثة مَفْقُودٌ في كلامهم، لأن بناء (الفِعْلَة) لايَتَـأتَّى فـيه، إذ يَلزم عن ذلك هَدْمُ البِنْيـة بحَـذْف مـاقُصِـدِ إثباتُه فيـها، فكأنَّهم اجتَنبوا ذلك واستَغنوا عنه بنفس المصدر الأصلي، أو المستعمَل للمرَّة.

وإنما جاء فيه ذلك نـادراً، وهو قوله : «وشَذَّ فيِهِ هَيْئَةٌ» الضمير في «فيه» عائد إلى «غير ذى الثَّلاث» ويريد أن (الفِعْلَة) فيه للهيئة شاذٌّ، فَتَرْكُ ذلك إذًا هو الباب.

ومما شَذَّ من ذلك قولهم : الخِمْرة، وهى هيئة الاخْتِمار، من الخِمَار، وهو / ما تُغَطِّى به المرأةُ رأسَها. أتى به مثالاً للشاذّ؛ يقال : اخْتَمرت ٤٨٤
المرأةُ اخْـتِـمـاراً فـهى حَـسَنَةُ الخِـمْـرَة، وفي المثَل «إنَّ العَـوانَ لاتُعَلَّم الخِمْرَة[1]». وقالوا : فلان حَسَن العِمَّة، من : اعْتَمَّ الرجلُ وتَعَمَّمَ، اعْتِمامًا وتَعَمُّمًا، وانْتَقَبتِ المرأةُ انْتِقَاباً، وإنها لَحَسنةُ النِّقْبَة.

وكـان القـيـاس عدمَ الحذف، إلا أنَّهم هَدَمُوا بِنْيـةَ المصدر، فَبنوا (الفِعْلَة) حرصًا على البيان. والله أعلم.

(١) أمثال أبي عبيد ١٠٨، واللسان (خمر، عون)
والعَوان : المرأة الثيِّب. ومعناه أن هذه المرأة قد عرفت كيف تختمر، لاتحتاج إلى تعلم، وكذلك الرجل المُسنّ المجرِّب. ويضرب في الرجل قد حنكته السن مع الحزم والعقل.

أَبْنِيَةُ أسماء الفاعلين والمفعولين
والصِّفاتِ المُشَبَّهةِ بها*

هذا الباب تكلمَّ فيه على مايُقاس من أبنية الصفات الجارية على أفعالها، إذ هى تختلف باختلاف أفعالها، كما تختلف مصادرها على ما تقدَّم، فإذا حُصِرِ مايُقاس عليه منها خرج الباقى إلى باب السَّماع.

وفي إشراكه اسمَ الفاعل والصفةَ المشبَّهة في الحكم نظر، وذلك أن اسم الفاعل يُفارق الصفة المشبَّهة في هذا الباب من وجه، ويوافقه من وجه آخر، وليس القياس فيهما سواءً بإطلاق؛ فيتَوافقان فيما فوق الثلاثة؛ فيكون بناء اسم الفاعل كبناء الصفة المشبَّهة من كل وجه، وإنما يَفترقان في المعنى والتعدِّى وعدمه. ويَتخالفان في الثلاثي، فيكون اسم الفاعل على بناء (فَاعِلٍ) أبداً؛ كان الفعل متعدِّيًا أو غير متعدٍّ. ويَستوى في ذلك ماكان منه على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ) فتقول: زيدٌ قائمٌ غَدًا، وضاربُ الآنَ، وعالمٌ غَدًا، وعَامٍ غداً، من : عَمِىَ، وحَاسِنٌ غَدًا، من : حَسُنَ، فلا يفارق (فَاعِلاً) أصلا إلا إلى أمثلة المبالغة أو بناء اسم المفعول.

وأما الصفة المشبَّهة فقياسُها هو المقرَّر في صدر الباب، فإذًا إنَّما ذَكر في الباب أبنيةَ الصفة المشبَّهة لا أبنيةَ اسم الفاعل، فكيف يُتَرْجِم عليهما معًا فيقول : «باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبَّهة بها»؟ ثم يقول بعد : كَفَاعِلٍ صُغِ اسْم فاعلٍ» ثم يأتى بِصَيغ الصفات المشبَّهة، ولم يتعرضْ لصيغة اسم الفاعل، وهما في الاصطلاح مُتَباينان؟

فالظاهر أن الترجمة غير مُطابِقة، وتبويبُه غير محرَّر، وإنَّما البابُ لأبنية

---

* كلمة «والمفعولين» ليست في النسخ، وأثبتها من الألفية وسائر شروحها.

الصفة المشبَّهة خاصة.

والفعل على ضربين، ثلاثيٍّ وغيره، ولكلٍّ واحدٍ منهما قياسٌ في بناء الصِّفة له، فأفردَ كُلاًّ بحكمه، وابتدأ بالثلاثي فقال :

كَـــفَــــاعِلٍ صُـغْ اسْمَ فَــــاعِلٍ إذَا
مِنْ ذِي ثَـلاَثَـةٍ يَـكُـوْنُ كَـــــغَــــذَا

هذا الكلام يَحتمل تفسيرين، أحدُهما أن يريد أن صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الحروفِ يأتي في القياس كَفَاعلٍ، أى على زنة (فَاعِلٍ) هذا البِنَاءِ، لكن بشرط أن يكون شبيهاً بـ (غَذَا) وذلك أن (غَذَا) فِعْل على (فَعَلَ) بفتح العين، فهو الوصفُ المعتَبر في التقييد بهذا المثال، لأن صيغة / (فَاعِلٍ) قياسٌ في (فَعَلَ) المفتوحِ العين، كان صحيحًا أو ٤٨٥ معتلاً ، متعدِّيًا أو غيرَ متعدٍّ، فلا أَثَر لاعتلال لام (غذَا) في التَّقْييد، بدليل أنه جعل مُقَابِلَه (فَعُلَ، وفَعِلَ) بالضم والكسر. ولو أراد قيدَ الاعتلال لأتى بعده بمقابِله الصَّحيح، كما فعل في المصادر.

ولا أَثَر أيضًا لتَعَدٍّ أو عدمِه؛ لأن (غَذَا) يَتَعدَّى ولا يَتَعدَّى. فمثال تَعَدِّيه: غَذَا الطعامُ الصبيَّ، وغَذَوْتُه أنا باللَّبَن، وقال امرؤ القيس(١):

كَـبِكْرِ مُـقَـانَاةِ البَـيَـاضِ بِصُـفْـرَةٍ
غَــذَاهَا نَمِـيـرُ الماءِ غَــيْــرَ المُحَلَّلِ

ومثالُ عدم تَعَدِّيه قولُهم : غَذَا الماءُ، إذا سَالَ، وغَذَا العِرْقُ، إذا سالَ

(١) من معلقته، وانظر اللسان (نمر، حلل، قنا).
ويراد بالبكْر هنا البَيْضة الأولى من بيض النعام، وخصها لأن الأولى لايخلص بياضها خلوص سائرها. أو هى الدُّرة التى لم تُثْقب. والمقاناة : المخالطة، يريد أنها بيضاء يخالط بياضها صفرة والنَّمير : الماء العذب الناجع في الرى. وغير المحلل : أى لم ينزل أحد عليه فيكدر، أو لأنه ملح لايتغذَّى به.

دَمًا، غَذْوًا، وغَذَا البَوْلُ، إذا انقطع، وغَذَا الشىءُ، إذا أَسْرَع.

وإذا كان مشتركاً في التعدِّى واللزوم لم يتعيَّن فيه واحدٌ منهما، فكان إطلاقه مُشعِراً بأن القياس جَارٍ في الضَّرْبين.

ومن مُثُل المتعدِّى : ضَرَبه فهو ضاربٌ، وأَكَلَ فهو آكلٌ، وظَلَم فهو ظالمٌ، وخَلَقَ فهو خالِقٌ، وحَبَسَ فهو حابسٌ (وما أشبه ذلك.

ومن مُثُل اللازم : قامَ فهو قائمٌ، وقَعَد فهو قاعدٌ، وجَلَس فهو جالسٌ، وسكت فهو ساكتٌ، وذَهَب فهو ذاهبٌ، ومَشَى فهو ماشٍ)[1] وسارَ فهو سائرٌ، ومَرَّ فهو مارٌّ، وما أشبه ذلك.

فحاصل هذا التفسير أن المثال قيْدٌ في «ذِى الثَّلاثَة» وأنه إنما تَكَلَّم على (فَعَلَ) وحده.

والثانى من التفسيرَيْن ألاَّ يكون مثالُه تقييداً، بل يريد بقوله : «إذَا مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ يكونُ» أن الفعل الثلاثي على أىِّ بِنْيَةٍ كان، على (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) أو (فَعُلَ) يُصاغ منه مثلُ (فَاعِلٍ) إلا أن هذه الأَبْنِيَة تختلف في إجراء القياس. فأما (فَعَلَ) بفتح العين فـ (فَاعِلٌ) فيه مَقيس، كما مَثَّل. وأما (فَعِلَ، وفَعُلَ) فقد ذكر أن بناء (فَاعِلٍ) فيهما قليل في قوله بعد : «وهُوَ قَلِيلٌ في فَعُلْتُ وفَعِلْ».

وعلى هذا المَنْزَع حَمل ابنُ النَّاظم كلامَه هنا، وهو على الجملة ممكن، إلا أن فيه قَلَقًا في العبارة، وذلك أن الناظم قال : «كفَاعِلٍ صُغ اسْمَ فَاعِلٍ» فأمَر بالصَّوْغ مطلقا، ومثلُ هذه العبارة لايُطلقها الناظم أو غيره عُرْفاً إلا فيما كان قياسًا، ومَوْكولاً إلى خِيَرة[2] المتكلِّم، فيقال له : افْعَلْ، وليس من شأن مايُوقَف على السَّماع أن يُطْلَق القول فيه للمتكلِّم. وإذا كان كذلك فلا يصح مثلُ هذا

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل، وهو الصواب.

(٢) الخِيَرَة والخِيْرة : الاختيار، وهو اسم مصدر من (اختار) وانظر : اللسان (خير).

الإطلاق إلا بالنسبة إلى ماكان القياس فيه جاريًا بإطلاق، وذلك (فَعَلَ) المفتوحُ العين وحده. وأما (فَعِلَ، وفَعُلَ) فَـ (فَاعِلٌ) فيهما ليس بقياس، فلا يصح إذًا أن يَدخل تحت كلامه هذان البناءان.

فإن قال : بل يَدْخل تحته (فَعَلَ، وفَعِلَ) المتعدِّى وغيره، إلا أنه استَثْنى منه غير المتعدِّى بقوله : «وفَعِلْ غَيْرَ مُعَدًّى» فبقي (فَعِلَ) المعدَّى يشمله قولُه : «مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ» وإذا كان كذلك فهو مطلَق في الثلاثي كلِّه، واستَثْنى مايجب استثناؤه، وهو كالعامٍّ يُخَصَّص، فكأنه يقول : الثلاثي قياسُه (فَاعِلٌ) إلا (فَعُلَ، وفَعِلَ) اللازم فإنه فيهما سَمَاعى.

فالجواب أن هذا، وإن أمكن، خلافُ ظاهر المَساق، والظاهر التفسيرُ الأول، وأنه أخذ كلَّ فِعْلٍ يَذكره على حِدَته. والله أعلم.

٤٨٦ وقوله : «كَفَاعِلٍ» في موضع الحال من «اسْم فَاعِلٍ» / و «مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ» خبرُ «يَكُونُ» واسمها مضمر فيها عائد على «اسْم فَاعِلٍ» و «ذِى» صفةٌ لمحذوف، وهو الفعل الممثَّل بـ (غَذَا) والتقدير : صُغ اسَم فاعلٍ شبيهًا بـ (فَاعِلٍ) إذا يكون اسم الفاعل من ذي ثلاثة أحرف كغَذَا.

وَهْوَ قَلِيلٌ في فَعُلْتُ وفَعِلْ
غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
وأَفْعَلُ فَعْلاَنُ نَحْوُ أَشِرِ
ونَحْوُ صَدْيَانَ ونَحْوُ الأَجْهَرِ

يعنى أن صيغة (فَاعِلٍ) قليلٌ استعمالُها عند العرب في (فَعُلَ) المضموم العين مطلقا ولا يكون إلا غيرَ متعدٍّ، وفي (فَعِلَ) المكسورِ العين، بشرط أن يكون غيرَ متعدٍّ، لأن (فَعِلَ) قد يكون متعدِّيا ولازما.

فمثال (فَاعِل) لـ (فَعُلَ) المضموم العين : حَمُضَ الشيءُ فهو حامِض، وفرُه فهو فارِهٌ، وخَثُرَ اللَّبَنَ فهو خاثِرٌ[1]، ومَكُثَ، بالضم، فهو ماكِثٌ، وطَهُرَ فهو طاهِرٌ.

ومثاله في (فَعِلَ) المكسورِ العين الذى لايتعدَّى : سَلِمَ فهو سالمٌ، وبَلِىَ فهو بَالٍ، ورَشِدَ [رَشَدًا[2]] فهو راشِدٌ، وحَرِدَ؛ أى غَضِبَ، فهو حارِدٌ، ونَقِهَ من مرضه فهو نَاقِهٌ ، حكاه سبويه[3]. ولَبِثَ فهو لابِثٌ، وذلك قليلٌ لايُقاس عليه. واشتراطُه في (فَعِلَ) المكسور العين عدمَ التعدِّى يدل على أنه إن كان متعدِّياً فليس (فَاعِلٌ) بقليل فيه، بل هو كثير، فيكون إذًا قياسًا، وذلك صحيح، نحو : عَلِمَ فهو عالِمٌ، وجَهِل فهو جاهِلٌ، وعَمِلَ فهو عامِلٌ، ولَحِسَ فهو لاحِسٌ، ولَقِمَ فهو لاقِمٌ، وشَرِب فهو شارِبٌ، وصَبَّ فهو صَابٌّ، ووَطِىءَ فهو وَاطِىءٌ، وهو كثير.

ولما ذَكر أن صيغة (فَاعِلٍ) قليلةٌ في البناءين احتاج إلى ذِكْر ماهو قياسٌ في كل واحدٍ منهما. فأما (فَعُلَ) فأَخَّر ذكره.

وأما (فَعِلَ) اللازم فقال : إن قياس الصفة فيه تأتى على ثلاثة أبنية، أحدها (فَعِلٌ) وهو قوله : «بَلْ قِيَاسُه فَعِلْ» وضمير «قِيَاسُه» عائد إلى (فَعِلَ) القريبِ الذِّكر، و (فَعِلٌ) في كلامه بِنَاءُ الصِّفة، و (فَعِلَ) في الشَّطر قبله بناءُ الفِعْل. ومثال ذلك : وَجِعَ فهو وَجِعٌ، وحَبِطَ فهو حَبِطٌ، ووَجِلَ فهو وَجِلٌ[4]، وفَزِع

---

(١) فَرُه، فَراهة وفُروهة : جَمُلَ وحَسُنَ، أو حَذِق ومَهرَ . وخَثُر اللبن خَثارة، وخُثورة، أى ثَخُن وغَلُظ.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٣) الكتاب ٣٥/٤ .

ويقال : نَقِه الرجل من مرضه، نَقَهًا ونُقُوهًا، إذا بَرِىء، ولكن لايزال به ضعف.

(٤) حَبِط العملُ، يَحْبطُ حَبَطًا : بطل. وحَبِطت الدابَّةُ : انتفخ بطنها من كثرة الأكل، أو من أكل ما لايوافقها . ووَجِلَ الرجلُ، يَوْجَل وَجَلاً : خاف وفزع.

فهو فَزِعٌ، ورَدِيَ فهو رَدٍ، وعَمِيَ فهو عَمٍ(1)، وهو كثير.

والثاني (أَفْعَلُ) نحو : أَدِمَ فهو آدَمُ، وشَهِبَ فهو أَشْهَبُ(2)، وعَمِيَ فهو أَعْمَى، وقَهِبَ فهو أَقْهَبُ(3)، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ، وحَوِلَ فهو أَحْوَلُ، وأَدِرَ فهو آدَرُ(4).

والثالث (فَعْلاَنُ) نحو : عَطِشَ فهو عَطشانُ، وظَمِىءَ فهو ظَمْآنُ، وصَدِيَ فهو صَدْيَانُ، وغَرِثَ فهو غَرْثَانُ(5)، وشَبِعَ فهو شَبْعَانُ ، ورَوِيَ فهو رَيَّانُ، وسَكِرَ فهو سَكْرَانُ، وحَارَ يَحارُ فهو حَيْرَانُ.

ومَثَّل الناظمُ لكل بناء مثَالاً، فأتى للأول بـ (أَشِرٍ) وهو من : أَشِرَ يأْشَرُ أَشَراً ، إذا لم يَحْمد النِّعمة والعافية . وللثاني بـ (صَدْيَانَ) وهو من : صَدِيَ يَصْدَى صدًى؛ إذا عَطِشَ . وللثالث بـ (الأَجْهَرَ) وهو من : جَهِرَ جَهْرًا؛ إذا لم يُبْصر في الشمس. هذا ماقال. إلا أن فيه نظرًا.

٤٨٧ وذلك أنه أطلق القولَ في كَوْن هذه الأبنية الثلاثة / تأتى جارية على (فَعِلَ) من غير تَقْييدها بمعنًى أو بموضع، فَيَقتضى ذلك أن يأتى القياسُ بها كلِّها في (فَعِلَ) مطلقا، وليس كذلك بصحيح(6)، بل فيها تفصيلٌ لابُدَّ من اعتباره.

---

(1) رَدِيَ، يَرْدَى ردىً : هلك. ورَدِيَ في الهُوَّة : سقط. وعَمِيَ القلبُ أو الرجلُ، يَعْمَى عَمًى : ذهبت بصيرته، ولم يهتد إلى خير، فهو أعمى أو عَمٍ، وهى عمياء أو عَمِيَة، من قوم عَمِين. وعَمِيَت الأخبارُ والأمور عنه وعليه : خفيت والتبست .

(2) أَدِمَ، يَأْدَمُ أَدَمًا وأُدْمَة : اشتدت سُمرته، فهو آدم، وهى أدماء. وشَهِبَ، يَشْهَب شَهَبًا وشُهْبة : خالط بياض شعره سواد، فهو أشهب، وهى شهباء.

(3) عَمِيَ الرجلُ، يَعْمَى عَمًى : ذهب بصره كله من عينيه كلتيهما، فهو أعمى، وهى عمياء. وقَهِبَ، يَقْهَب قَهَبًا : كان لونه القُهْبَة، وهى غُبرة تعلو أى لون كان.

(4) أَدِرَ الرجل، يَأْدَرُ أَدَرَةً : انتفخت خُصْيته لانسكاب سائل في غلافها.

(5) غَرِثَ، يغْرَثَ غَرثًا : جاع.

(6) يعنى أن الأمر على الوضع السابق، من إطلاق القياس في هذه الأبنية، ليس بصحيح.

فأمَّا (فَعِلٌ) ففي الأدواء وما لَحِق بها، وفي الفَرح وما أشبهه، مما هو راجع إلى الخِفَّة والتحرُّك.

وأمَّا (فَعْلَانُ) ففي الجوع والعطش، والامتلاء والحَيْرة، وإن اختصرتَ فهو للامتلاء حِساًّ أو مَعْنًى.

وأمَّا (أَفْعَلُ) ففي الألوان والعاهات العائبة، والآفات اللازمة، ونحوها.

وقد يَدخل بعضُ هذه الأشياء على بعض في بناء الصِّفة، ولكنه قليل وغير مُقيس، وإنَّما الأصل ماتقدَّم، وإذا اعتبرتَ ذلك بالاستقراء وجدتَه.

فإذا ثبت هذا تبيَّن أن كلام الناظم محتاج إلى التَّحرير.

والجواب عن ذلك أنه قد أشار بالأمثلة إلى [التَّفصيل المذكور، أعنى(1)] تفصيل المعاني المذكورة.

فـ (أَشِرٌ) مبنيٌّ من الفعل الذى يُعطى معنى الخِفَّة والحركة، كالفرَح ونحوه.

و (صَدْيَانُ) مبنِّى من الفعل الذى يُعطى معنى العطش.

و (أَجْهَرُ) مبنيٌّ من الفعل الذى يُعطى معنى الآفة والعاهة.

ولم يُرِد أن كلَّ مثال من الثلاثة يَقتضى فِعلُه أن يُبْنى منه الثلاثة، وإنما مراده ماتقدَّم.

وقد يَحتمل معنى الفعل المعنيَيْنِ معًا فيُبنى له البناءان، كما يقال: صَدِيَ، فهو صَدٍ وصَدْيَانُ، وأَشِرَ، فهو أَشِرٌ وأَشْرَانُ، لمقاربة مابينهما. ومثل ذلك لا يُنكر، وإن كان على غير ذلك فقليلٌ لايُعْتَدُّ به.

---

(1) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل.

ثم ذكَر مايكون من أبنية الصِّفات قياساً في (فَعُلَ) المضموم فقال :

وفَعْلٌ أوْلَى وفَعِيلٌ بفَعُلْ
كالضَّخْمِ والجَمِيلِ والفِعْلُ جمُلْ

وأفْعَلٌ فيهِ قَلِيلٌ وفَعَلْ
وبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

يعنى أن اسم فاعل الفعل الذى على (فَعُلَ) بضم العين يجيء على أبنية كثيرة، ذكَر منها في (التَّسهيل[1]) بضعة عشرَ بناء، وإنَّما ذَكر هنا منها أربعةً لاغير، منها بناءان هما الأوْلَى به، يعنى أنهما القياسُ فيه إن قيل به.

أحدهما (فَعْلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين، ومَثَّله بـ (الضَّخْم) وهو من : ضَخُم الشيءُ ضَخامَةً وضَخَمًا، إذا غَلُظ[2]، فهو ضَخْمٌ، وضُخَامٌ أيضا.

ومِثْله : سَمُحَ فهو سَمْحٌ، ونَذُلَ فهو نَذْلٌ، وفَخُمَ فهو فَخْمٌ، وعَبُلَ فهو عَبْلٌ، وجهُمَ فهو جَهْمٌ[3]، وصَعُبَ فهو صَعْبٌ، وسَهُلَ فهو سَهْلٌ، وحَزُنَ المكانُ فهو حَزْنٌ؛ وجَزُلَ فهو جَزْلٌ[4]، وما أشبه ذلك.

والثاني (فَعِيلٌ) نحو : وَسُمَ فهو وَسِيمٌ[5]، وقَبُحَ فهو قَبِيحٌ، وجَمُلَ فهو جَمِيلٌ، وجَرُؤَ فهو جَرِيءٌ، وعَظُمَ فهو عَظِيمٌ، وصَغُرَ فهو صَغِيرٌ، ومَلُحَ فهو مَلِيحٌ،

---

(١) ص ١٩٥.

(٢) على حاشية الأصل «إذا عَظُم» والضَّخامة تجمع بين الصفتين.

(٣) سَمُحَ، يَسْمُح سماحة : صار من أهل السَّماحة، وهي الجود والكرم، أو السهولة واللِّين ونَذُل الرجل، يَنْذُل نذالة، أى خَسَّ وحَقُر . وفَخُم الشيء، يَفْخُم فخامة : ضَخُم وعظم قدره. وفخامة المنطق : جزالته.
وعَبُلَ الرجل، يَعْبُل عَبالة : غَلُظ وضخم وابيضَّ. وجَهُمَ يَجْهُم جَهامة : صار عابس الوجه كريهه.

(٤) حَزُن المكان، يحزُن حُزونة : خشن وغلظ. وجَزُلَ يجزُل جَزالة : عظم. وجزالة اللفظ : استحكام قوته، ومجانبته الرقة.

(٥) وَسُمَ، يَوْسُمُ وَسَامة : جَمُل، وحسن حُسْنا وضيئا ثابتا.

وسَمُجَ فهو سَمِيجٌ، وصَبُحَ فهو صَبيحٌ[1]، ونحو ذلك.

وهذان البناءان هما اللذان كَثُرا في الباب (فَعُلَ) وماسواهما قليل.

وتمثيل الناظم بـ (جَمُلَ فهو جَمِيلٌ) بمعنى : تَمَّ حُسْنُه وكَمُل.

وهنا سؤالان : أحدهما أن يُقال : إن الناظم هنا قال : «وفَعْلٌ اوْلَى وَفعيلٌ بفَعُلْ» فَعَبَّر بالأولوية، ولم يَنُصَّ على القياس فيهما، فهل يكون ذلك بمعنى أنه مَقيس أم لا؟

والجواب أنه إنما لم يصرِّح بالقياس، لأنه لم يَطَّرد فيهما السَّماعُ عنده اطِّرادًا يُقطع بالقياس فيه، وإنما جاء في الكلام كثيراً / خاصَّة، ٤٨٨ والكثرةُ على الجملة في هذه المعاني لا تقتضى القياسَ البَتَّةَ، بل قد تكون وقد لاتكون، فكأنه تردَّد في إجراء القياس، فأخبر بأن هذين البناءين أَوْلَى من غيرهما، وبَقى النظر في القياس لاجتهاد المجتهد. ولهذا قال في كتابه «التسهيل» : وكَثُر في اسم فاعله (فَعِيلٌ وفَعْلٌ[2]) وقال في «الشرح»[3] : ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب. فلم يَجزم، كما ترى، في ذلك بجرَيان القياس.

هذا مارأى. وأما غيره فيرى أن (فَعِيلاً) في (فَعُلَ) قياسٌ مطَّرِد؛ إذ قد كَثُر كثرةً يُطلق معها القياسُ إطلاقا، وهو ظاهر كلام سيبويه[4].

---

(١) سَمُجَ، يَسْمُج سَماجة : قَبُح. والسَّمِيج والسَّمْج : الخبيث الطعم أو الرائحة. وصَبُحَ الوجه، يَصْبُحُ صَباحة : أشرق وجمل، ويقال : صَبُحَ الغلام، فهو صَبِيح.

(٢) ص : ١٩٥.

(٣) انظر : شرح التسهيل للناظم [ورقة ٢٠٨ ـ ب].

(٤) الكتاب. ٢٨/٤ فما بعدها .

وعليه فَسَّر الشُّراح[1].

وأما (فَعْلٌ) فليس عندهم بقياسٍ أصلاً، ولم يَكثر كثرةً يُظَنُّ معها القياس، وشاهدُ هذا الاستقراءُ.

ولا شك أن القدماء أعرفُ بذلك من المتأخِّرين؛ فَتَوقُّف الناظم عن التصريح بالقياس في (فَعْلٍ) ظاهرٌ، وعدمُ القياس هو الأظهرُ، وأما توقُّفه عنه في (فَعِيلٍ) فغيرُ ظاهر، والصوابُ إجراؤه.

والسؤال الثانى : لِمَ قال : «والفِعْلُ جَمُلْ»؟ ومِمَّاذا تحرَّز به؟ فإن الظاهر أنه حَشْو.

والجواب أنه حَسَنٌ من التحرُّز؛ إذ كان «جَمِيلٌ» يقال صفةً للفاعل، وهو الذى فِعْله (جَمُلَ) ويقال صفةً للمفعول (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُول) لأنه يقال : جَمَلَ فلانٌ الشَّحْمَ، بالفتح، أى أذَابَه، وجُمِل هُوَ، أى أُذِيب، فهو مَجْمُولٌ وجَمِيلٌ، كمَجْرُوحٍ وجَرِيحٍ، فخشى أن يُظن أن (جَمِيلاً) (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُول) من : جَمَلْتُه، وليس كلامه إلا في (فَعُلَ) واسم فاعله، فعَيَّن ماقَصد تمثيلَه.

ثم بَيَّن أن من الأبنية القليلة الاستعمالِ في (فَعُلَ) بناءَيْن، أحدهما (أَفْعَلُ) والآخر (فَعَلٌ) بفتح الفاء والعين.

أمّا (أَفْعَلُ) فقليلٌ فيه كما قال، كقولهم : شَنُعَ شَنَاعَةً، فهو شَنِيعٌ وأَشْنَعُ[2]، وحَمُقَ فهو أَحْمَقُ، وخَرُقَ فهو أَخْرَقُ[3].

وأمّا (فَعَلٌ) فكذلك أيضاً، نحو : حَسُنَ فهو حَسَنٌ، وبَطُلَ فهو بَطَلٌ،

---

(١) يعنى شراح كتاب سيبويه.

(٢) شَنُع، يَشْنُع شَناعة : اشتد قبحه. ويقال : شَنَّع عليه، إذا فضحه وشَوَّه سمعته.

(٣) خَرُق، يَخْرُق خُرْقا : حَمُق.

وسَبُطَ الشَّعْرُ، فهو سَبَطٌ وسَبِطٌ[1].

وقد ظهر بهذا أن (فُعَالاً) بضم الفاء، عند الناظم، من القليل الذى لايُقاس عليه، وذلك عند غيره [غيرُ][2] صحيح، بل (فُعَالٌ) شريكُ (فَعِيلٍ) بنص سيبويه، وإن كان أقلَّ استعمالاً منه، فهو في الكثرة بحيث لايقال : إنه قليل، نحو كَبِير وكُبَار، وشَجِيع وشُجَاع، وطَوِيل وطُوَال، وعَرِيض وعُرَاض، وعَظِيم وعُظَام، وعَجِيب وعُجَاب، ومَلِيح ومُلَاح، وهو كثير.

فإذا كان كذلك لم يصح جَعْلُ (فُعَالٍ) من الذى لايُقاس عليه، وكذلك فَعل في (التَّسهيل) أدخل (فَعْلاً) في باب الكثير، وأخرج عنه (فُعَالاً)[3] والأمر عند الأئمة بالعكس، غير أن عادة ابن مالك الاستبدادُ برأيه في أمثال هذا، والاتكالُ على استقرائه، فإن كان السَّماع كما قال فيَشْتبَه، ولكنه بعيد مع تَضَافُر الأئمة على خلافه، فالله أعلم.

ثم قال : «وبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ» يعنى أن الفعل الذى على (فَعَلَ) بفتح العين قد يَستغنى عن بناء (فاعِلٍ) بغيره من الأبنية، وذلك أنه قد قَدَّم أن ما كان على (فَعَلَ) فاسم الفاعل منه على (فَاعِلٍ) فأخبر هنا أنه قد يَنتقل عن ذلك إلى بناء آخر من غير أن يأتى في الفعل غيرهُ، لأن
٤٨٩ حقيقة / الاستغناء أن يُترك القياسُ المطَّردِ في الكلام، فلا يُستعمل في الموضع الذى شأنُه أن يُستعمل فيه، استغناءً بغيره، واطِّرَاحاً للأوَّل، كان المستَغْنَى به من مادة ذلك اللفظ المهمَل أو من غيره، كما استغنَوْا بـ(لَمْحَة) عن مَلْمَحة الآتِى عليه (مَلَامح) وبـ (شِبْهٍ) عن مَشْبَهٍ الذى جاء عليه (مَشَابِهُ) وبـ (لَيْلَةٍ) عن لَيْلَاةٍ التى أتى عليها (لَيَالٍ) وكما استغنَوا بـ

(١) السبط من الشعر : المسترسل غير الجَعْد، ومن الرجال : الطويل.
(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) ، ومستدرك على حاشية الأصل.
(٣) ص ١٩٥.

(تَركَ، وتَارِكٍ) عن : وَذرَ ووَاذر، ووَدَعَ ووَادِعٍ، وأشباهُ ذلك كثير[(١)].

فكذلك استغنَوْا هنا عن (فَاعِلٍ) بغيره، ومثال ذلك : شَاخَ يَشيخُ، فهو شَيْخٌ، ولم يقولوا : شائخٌ. وشَابَ فهو أشْيَبُ، ولايقال : شَائبٌ . وطَابَ يطِيبُ، فهو طَيِّبٌ، ولايقال : طائِبٌ. وعَفَّ يَعِفُّ، فهو عَفِيفٌ، ولايقال : عَافٌّ.

فلو استُعْمِل ماهو قياسٌ وما هو سماعٌ فليس موضعَ استغناء، كقولك : مَالَ يَمِيلُ، فهو مَائِلٌ، فهو مَائِلٌ وأَمْيَلُ، وما أشبه ذلك. وكل هذا قليل فلم يَعتبره.

وهنا تَمَّ كلامه على الثلاثي، ثم شرع فيما فوقه فقال :

وزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ
مِنْ غَيْرِ ذِى الثُّلاَثِ كالمُوَاصِلِ

مَعَ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقَا
وضَمِّ مِيمٍ زائدٍ قَدْ سَبَقَا

يعنى أن اسم الفاعل من غير الثلاثىّ الحروفِ زنتُه كزِنَة فِعْله المضارع، لايخالفه إلا في موضعين، أحدهما الحرف الذى قبل الآخِر، فإنه في اسم الفاعل مكسورٌ أبدًا، ولايَلزم ذلك في المضارع؛ إذ قد يكون مكسورا، نحو : يُوَاصِلُ، ويَنْطَلِقُ، وقد لايكون كذلك، نحو : يَتَغَافَلُ، ويَتَواصَلُ، وَيَتَكَبرُ، ويَتَدحْرَجُ، ويَتَبَيْطَرُ. وذلك قوله : «مَعَ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقَا» أى إن ذلك لازم في اسم الفاعل من أىِّ الصِّيَغ كان من صِيَغ المضارع، بخلاف المضارع.

والثانى : الحرف السابق في أول الكلمة؛ فإنه في اسم الفاعل ميمٌ مضمومة، وفي المضارع أحدُ حروف (أنيت) وذلك قوله : «وضَمُّ مِيمٍ زَائدٍ قد سَبَقا».

---

(١) انظر : الخصائص ١/٢٦٦، ٢٦٧ (باب الاستغناء بالشيء عن الشيء).

ومَثَّل ذلك بقوله : «كالمُواصِلِ» فقد حصل فيه ما شَرط من موازنة مضارعه، وهو «يُوَاصِلُ» مع كسر ماقبل آخره، وجَعْلِ ميمٍ مضمومةٍ أولَه.

ومِثْله : مُكْرِمٌ، من (أَكْرَمَ)، ومُنْطَلِقٌ من (انْطَلَق) ومُقْتَدِرٌ من (اقْتَدَر)، ومُتَماسِكٌ من (تَماسَكَ)، ومُسْتَكْبِرٌ من (اسْتَكْبَر)، ومُدَحْرِجٌ[1] من (دَحْرَجَ) ومُسَحْنِكٌ من (اسْحَنْكَكَ[2]).

وكذلك المعتلّ، نحو : مُتَمَادٍ، من (تَمَادَى) ، ومُلْقٍ، من (أَلْقَى)، ومُسْتَدْعٍ، من (اسْتَدْعَى) وما أشبه ذلك.

ومعنى قوله : «كالمُواصِلِ» أي مع مضارعه الذي هو (تُواصِلُ) وعلى هذا المعنى يَسْتَتِبُّ قوله «وزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ» إذا (يُوَاصِلُ) و (مُوَاصِلٌ) متوازيان في الحركات والسكنات، وعددِ الحروف، ومُقابلةِ الزَّائد بالزائد، والأصليِّ بالأصلي، عَيْنًا لاجِنْسًا، إلا ماذكَره من كَسْرِ ما قبل الآخر، وتعويضِ الميم من حرف المضارعة.

وإنَّما قال : «وضَمُّ مِيمٍ» فألزم الضمَّ، لأن الضم في أول المضارع قد يكون نحو : يُوَاصِلُ، وقد لايكون نحو : يَتَدَحْرَجُ، بخلاف اسم الفاعل، فإن الضمَّ فيه لازم.

وما جاء من نحو : مِنْتِنٌ من (أَنْتَنَ) ، ومِعِين في (مُعِين) من (أَعَانَ)، ومِغِيرَة في مُغِيرَة، فشاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه، والأصل الضَمُّ، وإنما / ٤٩. كُسِرت إتْباعًا لحركة مابعدها[3].

(١) في الأصل و (ت) : «مُتَدحرج» وما أثبته من (س) وحاشية الأصل، وهو الصواب.

(٢) يقال : اسْحَنْكَكَ الليْل، إذا اشتدت ظلمته. والمُسْحَنْكِك من كل شيء : الشديد السواد.

(٣) الخصائص ١٤٣/٢، واللسان (نتن).

وقوله : «مُطْلَقَا» يريد أن كَسْر ماقبل الآخر مُطَّرِد لاينْكسر، إلا ما شَذَّ من قولهم في (مُنْتِنٍ) : مُنْتُنٌ[1]، وقالوا : مُنْحُدُرٌ في (مُنْحَدَرٍ)[2]. وماعسى أن يجيء من ذلك، بخلاف المضارع فإن الكسر فيه ليس بإطلاقٍ كما مَرَّ.

فإن قيل : إن اشتراط كسر ماقبل الآخِرِ لزومًا قد يُخَلُّ بعضَ إخلال، لأن المضاعَف لا يَنْكسر ماقبل الآخِر فيه، نحو : مُعْتَلٌ، من (اعْتَلَّ) ومُكِبٌّ، من (أَكَبَّ) ومُسْتَكِنٌّ، من (اسْتَكَنَّ) ومُحْمَرٌّ، من (احْمَرَّ) ومُحْمَارٌّ، من (احْمَارَّ).

وكذلك المعتلُّ العينِ كمُسْتَفيد ، من (اسْتَفَادَ) ومُنْقَاد، من (انْقَادَ) ومُخْتَال، من (اخْتَالَ) ونحو ذلك.

وأيضاً فإن قوله : «وضَمُّ مِيمٍ زَائدٍ قَدْ سَبَقَا» ليس فيه مايُبَيِّن كيف تَسْبِق هذه الميم، أمعَ حرف المضارعة أم في موضعه؟

فالجواب عن الأوَّل أن كَسْر ماقبل الآخِر تارةً يكون ظاهراً كالأمثلة المذكورة، وتارةً يكون مقدَّرا، وذلك أن ما اعتُرِض به من الأمثلة الأصلُ فيها كَسْرُ ماقبل الآخِر، لكن أدَّى التَّصريفُ والإدغام إلى الخروج في اللفظ عن ذلك الأصل، فأطلق الناظمُ الكسرَ اعتباراً بالأصل في الجميع؛ فالصحيحُ منها بقي على الأصل كما مَثَّل، وماسواه دَخله الإعلال، والأصل : مُعْتَلِلٌ، ومُكْبِبٌ ومُسْتَكْنِنٌ ومُحْمَرِرٌ، ومُحْمَارِرٌ.

---

(١) الخصائص ١٤٣/٢، وذكر فيه ثلاث لغات هي : مُنْتِن، وهى الأصل . ومِنْتِن ـ بكسر الميم والتاء معا، على إتباع كسرة الميم لكسرة التاء. ومُنْتُن - بضم الميم والتاء معا ، على اتباع ضمة التاء لضمة الميم .

(٢) المُنْحَدَر : اسم لمكان الانحدار، ومنه : مُنْحَدَر الجبل. ومن قال : مُنْحُدُر، بضم الحاء والميم، فقد أتبع الضمة الضمة، مثل أُنْبِيك وأُنْبُوك.

وانظر : الخصائص ١٤٣/٢، واللسان والتاج (حدَر) .

وكذلك : مُسْتَفِيدُ ومُنْقَوِدُ، ومُحْتَوِلُ، فلا اعتراض.

وعن الثاني أن مثاله بَيَّن أن الميم عِوَضٌ من حرف المضارَعة لا زائدٌ على ذلك. وأيضًا فحرفُ المضارعة مختصٌّ بالفعل، فلا يُتَوهَّم بقاؤه في اسم الفاعل. وأيضًا فلو بقي حرف المضارعة مع الميم لم تَحصل الموازنةُ بينه وبين المضارع، وهو قد قال : «وَزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ» فلم يُمكن إلا أن تكون الميم عِوَضًا لا زائدة.

وقوله : «اسمُ فاعلِ» مبتدأ، خبرُه ماقبله، وهو على حذف المضاف، أى زِنَةُ اسم الفاعل زِنَةُ المضارع، يريد : كَزِنَته، أو اسمُ الفاعل نوزِنَةِ المضارع.

و «مِنْ غَيْرِ ذِى الثَّلاَث» في موضع الحال من «اسم الفاعل».

وإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ
صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ

يريد أن بِنْية «اسم المفعول» من غير ذى الثَّلاث موافِقةٌ لبِنْية «اسم الفاعل» لافرق بينهما إلا في فتح ماقبل الآخِر الذى كان في اسم الفاعل مكسورا. وما سوى ذلك فهو مِثْلُه من زِنَة المضارع، مع سَبْق الميم المضمومة.

ومثاله (المُنْتَظَرُ) فإن اسم فاعله كان (مُنْتَظِرًا) بكسر الظاء، فلما فُتِحت صار اسمَ مفعول.

ومثله : مُنْطَلَقٌ إليه، ومُسْتَمْسَكٌ به، ومُتَطَاوَلٌ عليه، ومُكْرَمٌ، ومُوَاصَلٌ، ومُدَحْرَجٌ، ومُتَدَحْرَجٌ عليه، وما أشبه ذلك.

والمضاعَف والمعتلُّ العينِ قد يَشترك مع اسم الفاعل في اللفظ، فلا فرق بينهما إلا في التقدير، فُيقَدَّر هنا الفتحُ، كما يقدَّر هنالك الكسرُ، فتقول : مُعْتَلٌّ، ومُنْدَقٌّ، ومُخْتَارٌ، ومُنْقَادٌ، إلا ما كان من نحو : مُسْتَعَانٌ، ومُسْتَكَنٌّ، ومُكَبٌّ، فإن

الفرق في ذلك ظاهر.

والضمير / في (مِنْهُ) عائد إلى القسم المذكور أخيرا، وهو مازاد ٤٩١
على الثلاثة، وأما القسم الثلاثيُّ الحروفِ فهاهو يَذكره، وذلك قوله :

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاَثِيِّ اطَّرَدْ
زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

يعنى أن اسم المفعول الذى من الفعل الثلاثي اطَّرَد فيه بناءٌ واحد، وهو بناء (مَفْعُول) وذلك كالمثال الآتى من هذا الفِعْل الذى هو : قَصَدَ، يَقْصِدُ، إذا بنيتَه للمفعول فقلت : مَقْصُودٌ.

ومثل ذلك : مَضْرُوبٌ، ومَأْكُول، وكذلك مَشْرُوبٌ، ومَعْلُومٌ. فالأوَّلان من (فَعَلَ) والآخِران من (فَعِلَ) .

ويستوى في ذلك المتعدِّى واللازم، فتقول : مَذْهُوبٌ به، ومَقْعُودٌ به، ومَوْثُوقٌ به، وما أشبه ذلك.

وكذلك المعتَلُّ نحو : مَرْمِيٌّ، ومَغْزُوٌّ، ومَغْزِيٌّ، ومَقُولٌ، ومَبِيعٌ ، ومَكِيلٌ.

أصلها : مَرْمُوىٌ، ومَغْزُووٌ، ومَخْوُوفٌ، ومَقْوُولٌ، ومَبْيُوعٌ، ومَكْيُولٌ. إلا أن الإعلال صَيَّرها إلى مارأيتَ، فهى في الأصل على (مَفْعُول) وبذلك الاعتبار دَخلت في زِنة (مَفْعُول) كما تقدَّم في نظيره.

ونَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ
نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ

«ذُو فَعِيل» هو صاحب هذا البناء الذي على (فَعِيل) وهو المثال الذى يُؤْتَى به على وزن (فَعِيل) كـ (الكَحِيل) فإنه (ذو فَعِيل) أى ذو الوزن المشار إليه.

يعني أن بناء (فَعِيل) قد ينوب عن بناء (مَفْعُول) لكن ذلك موقوف على السَّماع، وهو قوله : «نَقْلاً» فلا يُقاس على ماسُمِع منه.

ومَثَّله بقوله : فَتًى كَحِيل، وفَتَاة كَحِيل، وهو ممًّا لا تَلحقه التاءُ في المؤنَّث. ونَبَّه على ذلك هنا بالمثال، وتمامُ بيانه في باب «التأنيث» لأنه (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)[1].

ومثل ذلك : كَلَمْتُهُ فهو كَلِيمٌ، وجَرَحْتُه فهو جَرِيحٌ، وقَتَلْتُه فهو قَتِيلٌ، وأَسَرْتُه فهو أَسِيرٌ، وجَمَلْتُ الشَّحْمَ، فهو جَمِيلٌ، ودَهَنَ لحيتَه، فهي دَهِينٌ، وخَصَفَ النَّعْلَ، فهو خَصِيفٌ، ولُدِغَ فهو لَدِيغٌ، وغَسَلَ ثَوْبَه، فهو غَسِيلٌ، وما أشبه ذلك.

وما ذَهب إليه، من وَقْف هذا على السَّماع، هو مذهبُه أيضاً في (التَّسهيل)[2].

وحُكى عن بعض النحويِّين[3] أنه يَجعله قياسا، لكن فيما ليس له (فَعِيل) بمعنى (فاعِل) كقَتِيلٍ وجَرِيح، فإن كان له (فَعِيل) بمعنى (فاعِل) لم يُقَس فيه، نحو : عَلِم فهو عَلِيمٌ ، لا يُبْنى له (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) لأن له (فَعِيلاً) بمعنى (فاعِل) نحو واللهُ عَلِيمٌ حَكِيم، وكذلك : ضَرِيبُ قِداحٍ، للضَّارب بالقِداح، وصَرِيمٌ للصَّارِم[4].

---

(١) حيث يقول الناظم في ذلك الباب :

ومِنْ فَعِيلٍ كقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غالبًا التَّا تَمْتَنِعْ

(٢) قال فى التسهيل (٢٥٤) : «وصَوْغ فَعِيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس» .

(٣) فى (ت) «اللغويين» .

(٤) القَداح : جمع قِدْح ، وهو قطعة من خشب تعرَّض قليلا وتسوَّى ، وتخطُّ فيها حزوز ، تميِّز كل قِدْح بعدد من الحزوز ، وكان يستعمل فى الميسر . والضَّرِيب : الموكلٌ تبلك القداح ، يضرب بها والصَّرِيم والصارم : السيف القاطع .

والذى حَمل هذا القائلَ على ما ذَهب إليه كثرةُ ما جاء من ذلك في السَّماع. ولَم يبلغ عند ابن مالك مبلغَ القياس، قال (في التسَّهيل)[1]: وهو على كثرته مقصورٌ على السمَّاع.

ويبقى في هذا الباب مسألةٌ تتعلَّق بكلامه، وهي ما يَظهر منه أن اسم الفاعل والمفعول مبنيَّان من الفعل، ومشتقَّان منه، ألا ترى إلى قوله : «كَاَتٍ مِنْ قَصَدْ» فإن معناه : كالمفعول من (قَصَدَ) وكذلك قوله أول الفصل قبل هذا: «وزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ ... مِنْ غَيْرِذِي الثُّلاَثِ»

وقول أولَ الباب :

كَـفَـاعِلٍ صُغ اِسْمَ فـاعل / اذا ٤٩٢
مِن ذِي ثَـلاَثَةٍ يَكُونُ كَـغَـذا

وهذا أَصْرَحُ من ذلك .

والمسألة مختلَف فيها ، فمن النحويِّين البصريِّين مَن يجعل اسم الفاعل والمفعول مشتقِّين من الفعل ، لا من المصدر ، وهو رأى لم يَرْتضه الناظمُ قبل هذا فى «باب المفعول المطلق» بل قال بعد ماذكر الفعَل والصفة : «وكَوْنُه أَصْلاً لهَذَيْنِ انْتُخِبْ» يعنى «المصَدْر» فخالفَه هنا حَسْبَما أعطاه ظاهرُ كلامه ، فإن كان رَأىَ هنا خلافَ ذلك فهما

(١) قال فى التسهيل (٢٥٤) : «وصَوْغ فَعِيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس» .

مذهبان له فى وقتَيْن ، وهو بعيد ، لكن كوُن الفعلِ هو الأصلَ للصفة رأيتُه منقولاً عن بعضهم . وصَرَّح به عبدُ القاهر(١) ، واستَدل على هذا المذهب بأن «اسم الفاعل» قد جرى على الفعل فى أحكامه وأنحائه ، وأيضًا فهو دَالُّ على معناه ، فكان الظاهر أنه فَرْعُ عنه ، وأن الفعل هو الأصل .

ويرجِّح المذهبَ الأولَ ، وهو عدم الاشتقاق من «الفعْل» ، أن المشتق يَدُلُّ على معنى ما اشتُقَّ منه على التَّمام ، كالفعل مع المصدر . وإذا كان كذلك لزم أن يدل «اسمُ الفاعل ، والمفعول» على الزمان المعيَّن ، لكنهما لايدلان عليه ، فليسا بمشتقَّيْنِ من «الفعل» الدالَّ على الزمان المعيَّن ، فرجع الأمرُ إلى مايدلان عليه على التَّمام ، وهو «المصدر» .

ولِبَسْط الكلام على الاحتجاج موضع غير هذا(٢) . وقد كنت ذَكرتهُ فى كتاب «الاشتقاق» مُسْتَوْفى .

وإن كان الناظم لم يَنْتقل عما تقدَّم له فهذا الكلام متناقِض لذلك .

والحق أن الذي اعْتَمد عليه هو ماتَقدَّم ، وإنَّما أتى هنا بهذه العبارة على عادةالنحويِّين فى التَّساهل فى مثلها ، حتى إذا أخذوا فى تحقيق المسألة أو ضحوا مقاصدهم فيها . وحقيقة العبارة أن لو قال : إذَا من مَصْدرِ فِعْلٍ ذى ثلاثةٍ يكون كفَذَا ، لكن لو قال هذا لفاته قَصْدُ جَريان «اسم

---

(١) لعله يقصد الإمام الكبير أبا بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى النحوى . وكان من كبار أئمة العربية والبيان ، وصنف : المغنى فى شرح الإيضاح ، والمقتصد فى شرحه أيضا ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، والجمل ، والعوامل المائة ، والعمدة فى التصريف ، [ت ٤٧١هـ] .

(٢) انظر الخلاف فى أصل الاشتقاق ، وهل هو الفعل أوالمصدر ، فى الإنصاف ٢٣٥/٢ (المسألة الثامنة والعشرون) .

الفاعل» على فِعْله فى الحكم ، وهو المقصود ، فأَتَوْا[1] بعبارة على ماقَصدوا من الجرَيان فى الحكم على الفعل ، ولم يبالوا بالاشتقاق[2] .

(١) فى (ت) «فائى» .

(٢) إلى هنا ينتهى الجزء الثانى . وقد كتب بعده «نجز الجزء المبارك بحمد الله وعونه ، وحسن توفيقه. ويتلوه إن شاء الله تعالى فى الجزء الثالث الصفة المشبهة باسم الفاعل» سنه ٨٠٤ .

كما كتب على الحاشية بخط مغربى مخالف «الحمد لله ، انتهيت فى مطالعة هذا السفر والذى قبله علي التوالى مطالعة تفهم وتدبر واستفادة إلى هذا المحل ليلة الاثنين لإحدى عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى عام ١٠٥٧ ، وكتب عبد الله تعالى محمد بن محمد بن على القوجبلى وفقه الله بمنه».

كما كتب على الحاشية أيضًا «بلغ مقابلة جهد الاستطاعة ليله الأربعاء أوائل شهر ربيع الأول النبوى عام سبعة وخمسين وألف . وكتب عبد الله تعالى محمد بم محمد بن على القوجبلى ، وفقه الله وسامحه بمنه» .

/ بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يسر وأعن ياكريم[١]

الصفة المشبهة باسم الفاعل

عَرَّف فى (التَّسهيل) الصفة المشبَّهة باسم الفاعل بأنها «الُملاَقِية فعلاً لازمًا ، ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا ، قابلةً للمُلابسة والتجرُّدِ ، والتَّعريفِ والتَّنكيرِ ، بلا شرط[٢]» .

وتحرَّز ب(الُملاقِيةِ فعِلاً) من المَنسْوب ، وبـ (كَوْن الفعل لازما) من المتعدَّى ، وبـ (ثَبَات معناها) من نحو : قَائِم وقاعِد ، وبـ (تقدير الثبوت) على مايجري من غير الثابت لمعنى مجراه ، وبـ (قَبُول الُملابسة والتجرُّد) من نحو : أَخٌ ، وأَبٌ ، وما أشبهها ، وبما بعد ذلك من (أَفْعَل) التَّفضيل .

واجتَزأ هنا بخاصَّةٍ واحدةٍ من خَواصِّ الصفة التى لا توجد فى غيرها ، وذلك أن قال :

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ
مَعْنًى بِهَا الُمشْبِهَةُ اسم الفَاعِلِ

فيريد أن خاصيَّة الصفة المشبَّهة المعرفَّة لها استحسانُ جَرِّ الفاعل بها ، أى فاعِلها من جهة المعنى ، وذلك أنك تقول : مَرَرْتُ برجلٍ طاهرِ

(١) البسملة والدعاء ساقطان من (ت ؛ س) .

(٢) التسهيل : ١٣٩ .

الثَّوبْ ، فهذا مستَحسن من الكلام ، وأصله : طاهرٌ ثوبُه ، لكنه جُرَّ لمعنىً سيُذكر فى موضعه . فـ (طاهرُ) إذًا صفة مشبَّهة باسم الفاعل .

ومثل ذلك : ضَامِرُ البَطْنِ ، وخَامِلُ الذِّكْرِ ، وخَفِيفُ الظَّهْرِ ، وحَسَنُ الوَجْهِ ، وضَخْمُ الُجثَّةِ ، ويَقْظَانُ القَلْبِ ، ونحوه .

والأصلُ فى هذه الأسماء المضاف إليها الفاعليَّهُ ، فاستُحْسِنَ جَرُّها ، فهى إذًا ، أعنى الصفاتِ الجارَّةَ لها ، صفاتٌ مشبَّهة .

ويدَخل فى هذا (أَفْعَلُ فَعْلاَءَ) و (فَعْلاَنُ فَعْلَى)ومؤنَّثَاهما ، فتقول : أحمرُ الوجهِ ، وحَمْراءُ الثَّوْبِ ، ويَقْظَانُ القلبِ ، ويَقْظَى الذِّهنِ .

وكذلك الصفات التى لا تَجرْى على فِعْلٍ ، كالمَنْسوب إذا قلت : قُرَشِيُّ الأبِ ، هاشمىُّ الأمِّ ، غَرْنَاطِيُّ الدَّارِ ، مَدَنِيُّ المذهبِ ، أَشْعَرِيُّ العقيدةِ .

وكالصِّفات الخُماسيَّة إذا قلت : شَمَرْدَلُ الأبِ ، جَحْمَرِشُ الأمِّ ، وما أشبه ذلك .

وقد تَحَرَّز فى (التَّسهيل) من هذا القسم كما تقدَّم[(١)] ، فصار «المنسوبُ» وما لا يُلاَقِي فِعْلاً عنده ليس من الصفة المشبَّهة .

وليس كذلك ، فقد عَدَّها غيرهُ من ذلك ، وقد أنشد سيبويه للفرزدق[(٢)] :

---

(١) يعنى قوله فى تعريفها : «الملاقية فعلا لازما» ص : ١٣٩

(٢) الكتاب ٤٠/٢ ، وديوانه ٥٠ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وابن يعيش ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، والخزانة ٥ /٢٣٤(هارون) ، ٢٩٣/٣ ، ٣٣٤ ، ٥٥٤/٤ (بولاق) .

وديافى : منسوب إلى دِيَاف ، وهى قرية بالشام تنسب إليها الإبل والسيوف . وحَوْران : إقليم بالشام . والسليط : الزيت .

يهجو عمرو بن عفراء الضبى ، ويصفه بأنه قروى يكد ويشقى لكسب عيشه ، وليس حاله حال العرب الخلص الذين تشغلهم الحروب والنجعة .

وَلكِنْ دِيَافِيٌّ أَبوه وأُمُّـــــــهُ

بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

ومَثَّل بقوله : أَقُرَشِيٌّ قَوْمُكَ؟ وأَقُرَشِيٌّ أَبَواكَ[1]؟

وإذا رَفع الظاهرَ قياسا ، ولم يكن جارياً على الفعل ، وساغ أن يثنىَّ ويُجمع ، ويؤنثَّ ويذكَّر - فهو شأن الصفة المشبَّهة ، فيقال : قُرَشِيٌّ القومِ ، وقُرَشِيُّ الأبوَيْن ، ولا مانع من ذلك ، وكذلك ما كان من نحو : جَحْمَرِش ، وإن لم يُلاقِ فعلاً أصلا ، فالصَّحيح ماذَهب إليه هنا .

وقد ظَهر أن الصفة إذا لم يُستحسن جَرُّ الفاعل بها فليست من
هذا الباب / ، وذلك قولك : مررت برجلٍ ماشٍ أبوه ، وجالسٍ أخوه ، ٤٩٤
ومتجاهلٍ ابنُه ، ومُنْطِلقٍ غلامُه ، ونحو ذلك ، وبهَا مثَّل فى «الشرح[2]» .

فليست هذه من الصفات المشبَّهة ، لأن لايُستحسن أن يُجرَّ بها الفاعل فتقول : مَاشِي الأبِ ، وجالسُ الأخِ ، ومتجاهلُ الابنِ ، ومنطِلقُ الغلامِ ، فمثل هذا لايقال لوجود معنى الفِعْل العِلَاجى[3] .

وإنما قال : «مَعْنًى» لمعنًى حَسَن ، وهو أن الإضافة هنا ليست من جهة كون المضاف إليه فاعلاً لفظاً ومعنى ، حتى يقال : إنَّ خَفْضه من رَفْع ؛ لأنه يلزم من ذلك إضافةُ الشئ إلى نفسه ، وإنما هى من جهة كون المضاف إليه منصوبا ، كضاربُ زيد ، كما سيَتَبيَّن إن شاء الله .

---

(١) الكتاب ٣٦/٢

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : أ - ١٥٣)

(٣) الفعل العلاجى هو مايفتقر فى إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها ، نحو ضربت زيدا ، وقتلت عمرا. وغير العلاجى مالا يفتقر إلى ذلك ، بل يكون مما يتعلق بالقلب ، نحو : ذكرت زيدا ، وفهمت الحديث .

فلو قال : «استُحْسِن جَرُّ فاعلٍ بها» وسكت عن تقييد الفاعليَّة بأنها معنوية ، لأوهم أن الفاعل في حقيقة اللفظ هو المخفوض بالصفة ، وذلك غير صحيح ، لأن الفاعل ، وهو فاعلٌ ، لايُخفض بالإضافة أبدا .

هذا ماعَرَّف به ، وهو جارٍ ، غير أن فيه نظرًا ، وذلك [أن][1] جواز إضافة الصفة إلى فاعلها معنى مبنيٌّ على كَوْنها صفةً مشبَّهة ، لأنها لاتضاف إليه إلا بعد تحقُّق ذلك عند المتكلِّم ، وذلك بالفارق بين اسم الفاعل وبينها ، الذى قَرَّره هو وغيره ، من كونها بمعنى الثبوت الحالى تحقيقاً أو تقديرا ، وهو الفارق الأصلى .

فإذا تقررً أن الصفة لاتُضاف إلى فاعلها معنى إلا بعد تحقُّق كونها صفةً مشبهَّة فتعريفُ كَوْنها مشبَّهةً بجواز إضافتها إلى فاعلها دَوْرٌ[2] ، فلا تَتَعرَّف أبدًا .

وأيضًا فكلُّ ما مَثَّل به أن الإضافة فيه إلى الفاعل مستقْبَحةٌ فيمكن أن يُعتقد فيها الثبوت ، فتصير صفاتٍ مشبَّهة ، تُستحسن فيها الإضافةُ إلى الفاعل ، فلا يستقيم إذًا هذا التعريف بَوجْه .

وقد اعترض عليه ابنُه[3] بهذا بعينه ، ولم يُجِب عنه .

والجواب عنه أن الفارق بين اسم الفاعل والصفة المشَّبهةَ مابيَّنه الناظم

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة .

(٢) الدَّوْر – عند المناطقة – توقف كل من الشيئين على الآخر .

(٣) هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الدمشقى النحوى . كان إماماً فى النحو والمعانى والبيان والبديع والعروض والمنطق ، جيد المشاركة فى الفقه والأصول . صنف : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته ، وتكملة شرح التسهيل ، والمصباح فى اختصار المفتاح فى المعانى ، وغير ذلك (ت ٦٨٦هـ)

فى التعريف المذكور ، فهو المعتَمد عنده دون غيره .

وقد صَرَّح بذلك فى كتاب «التسهيل» فقال : ويميِّزها من اسم فاعل الفعل اللاَّزم اطِّرادُ إضافتها إلى الفاعل معنى(١) .

هذا ما قال ، وهو غير ماعَرَّف به هنا ، إلا أنه شرطَ هنا أن تكون من لازمٍ ولحاضرٍ ، فإن كان من متعدٍّ أو لغير حاضر لم تكن صفة مشبَّهة ، وذلك يَتَبَيَّن بما يكون من معمول .

وإذا كان كذلك فجميع ما تقدَّم من الأمثله التى أتى بها المؤلف في «الشَّرح» على أنها ممَّا يُستقبح فيها الإضافة إلى الفاعل معنًى غيرُ مطابقة للمقصود ، من حيث هى مشترِكةٌ فى قَصْد الثبوت والعِلاج(٢) .

وإنما مثال ذلك فيما كانت الصفة يُفهم منها العلاج ، إمَّا بالعمل فى ظرف الزمان ، وإمَّا بنصب المفعول ، كقولك : زيدٌ قائمٌ أبوه غداً ، أو
٤٩٥ الآن ، فها هنا لا تُستحسن الإضافة / ، فلا يقال : زيدٌ قائمُ الأبِ غداً ، وكقولك : زيدٌ ضاربٌ أبوه عَمْراً ، فلا تقول : زيدٌ ضاربُ الأبِ عَمْراً ، لأن «قائمُ» فيهما بمنزلة «يَقُومُ» والمخفوض إنَّما انخفض من نَصْبٍ ، فلو قلت: ضاربُ الأبِ عمراً لكان فرعاً عن قولك : ضاربٌ الأبَ عَمْراً ، وهو ممنوع ، لأنك لاتقول : زيدٌ يضربُ الأبَ عمراً ، والأبُ غيرُ عمرو .

فإذا عمل فى ظرفٍ أو غيرِه فالعلاجُ له لازم ، وإذا لم يَعمل فذلك قد يدلُّ على الثبوت .

على أن عمله فى الظرف إذا كان حالا لايعيِّن العلاج على طريقة

---

(١) التسهيل : ١٣٩

(٢) سبق التعريف بالفعل العلاجى وغير العلاجى .

ماقال المؤلف فى «باب الحال»[1] من أن الصفة تعمل فى الحال ، نحو : زَيْدٌ سَمَحٌ ذَا يَسَارٍ ، فكذلك تَعمل فى الظرف من باب أَوْلَى ، فإذا كان الظرف (الآنَ) وما فى معناه لم يكن فيه دليل على العلاج ، وإنما يعيِّن العلاجَ عملهُ فى الظرف المستقبَل أو فى المفعول .

وإذا ثبت هذا فالعامل لايَصلح أن يضاف إلى فاعله مَعْنًى .فخرج من ذلك الرَّسْمِ كلُّ ماظهر فيه معنى العلاج بسبب عمله ، ومنه تحرَّز ، فلم يَعتبر فى استحسان جَرِّ الفاعل سوى عدم العمل المذكور ، ولافى استقباحِه سوى العمل. ولاشك أن مالم يَعمل يُستحسن فيه جَرُّ الفاعل على الجملة . وإنما يَبْقى عليه فى هذا أن ما لم يَعمل من الصفات ، وهو محتمِلٌ للعلاج ، فيكون اسمَ فاعل ، وللثبوت فيكون صفةً مشبَّهة – لم يَتَبيَّن الفرقُ بينهما فى الحدِّ ، ولا كبيرَ ضَيْرٍ فى هذا ، وأن يَبْقَى ذلك محتِملاً للوجهين ، ومُحالاً به على القصْدين ، فلا اعتراض إذًا على الناظم فى هذا ، لأنه لم يَقصد أن يبيِّن الصفَة المشبَّهة إلا بالإضافة إلى الوجه الآخر الخاصِّ باسم الفاعل ، وهذا صحيح كما تقررَّ .

فإن قيل : بل الإشكال باقٍ فيما إذا لم يكن ثَمَّ عملٌ فى مفعول ولاظرف، وهو الموضع المحتاج إلى الفَرْق ، فإنك إذا قلت : زيدٌ قائمُ أبوه فـ(قائمُ) محتمِل أن يكون اسم فاعل مُرَادًا به الثبوت ، وأن يكون صفةً مشبَّهة مراداً به الثبوت ، وعلى فَرضْ العلاج لاتصحُّ إضافته إلى فاعله ، ويصحُّ على الوجه الآخر . وإذا كان كذلك فخِنَاقُ الإلزام لَم يَتَّسع ، وقَيْدُ الإشكال لم يَنْحَلَّ .

فالجواب أن الفرق يتبيَّن بذلك وإن لم يكن تصريحا ؛ فإن اسم الفاعل إنما يظهر كونُه اسمَ فاعل بعمله النصبَ فى مثل هذا ، أو بكونه بمعنى

---

(١) انظر : التسهيل : ١١٠

(سَيَفْعَل) إذا نَصب الظرف ، فإذا لم يكن واحدٌ من القسمين ، وهو مَصُوغ - كما قال - من فعلٍ لازم ، ومعناه الحاضر [1] فظاهُره أنه صفة مشبَّهة لا اسم فاعل ، بدليل اطِّراد جَرِّ الفاعل فيه[2] ، فلا ينبغى إذًا أن نقول على رأيه : إن نحو «قائمٌ أبوه» محتملٍ ، بل الظاهر فيه أنه صفة مشبهَّة ، فإذا أحْتَمل غير ذلك فخلافُ الظاهر ، ولايقدح فى التعريق .

وقوله : «المُشْبهةُ اسمَ الفاعلِ» مبتدأ ، وهو على حذف الموصوف . وخبره قوله : «صِفَةٌ» و «بها» متعلِّق بـ «جَرٌّ» والتقدير : الصفةُ المشُبِهةُ اسمَ الفاعل صفةٌ استُحسن جَرٌّ فاعلٍ فى المعنى بها . و «معنًى» منصوبٌ على التَّمييز ، كقولك : زيدٌ زُهْيرٌ شعرًا ، أى : ماهو فى المعنى كالفاعل .

٤٩٦ / وصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِـر

كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

قَصْدُه هنا أن يذكر ماتُفارق فيه الصفةُ المشبهَّةُ اسمَ الفاعل من الأحكام ، فإنها تُجامعه فى أحكام ، وتُفارقه فى أخرى .

فالتى تُجامعه فيها كدلالتها على الحدثِ وصاحبه ، وكونِها تَقْبل التَّثنيةَ والجمع ، والتذكير والتأنيث ، وما أشبه ذلك .

والتى تُفارقة فيها كصَوْغها من غير المتعدِّى لزومًا ، ولزومِ تأخير ماتَعمل فيه ، وكونِه سَبَبِيًا ، ونحو ذلك مما يذكره .

وقَصْدُه الأولُ إنما هو ذِكْر مابه يَفترقان ، فهو الضروريُّ هنا ، لما

---

(١) (ت) «ومعناه الحال»

(٢) على حاشية الأصل «إضافته إلى الفاعل» وكأنه تفسير له

يَنْبنى على ذلك من الأحكام .

واللاَّزِم هنا مقابِل المتعدِّى ، والحاضرُ هو الزَّمان الحاضر .

يريد أن الصفة المشبَّهة إنما تُصاغُ من فعلٍ غير متعدٍّ يكون زمانه حالا ، فلا يجوز أن تُصاغ ، أى تُشْتق ، من الفعل المتعدِّى لتضادِّ العلاج والثبوت ، إذ كان التعدِّى يقَتضى العلاجَ والفعلَ فى الغير ، والصفةُ المشبَّهة من لوازمها الثبوتُ ، فلا يجتمعان ، فلا تقول : زيدٌ مضُارِبُ الأبِ عَمْرًا ، لأن «مُضَارِبا» هنا فى معنى «يُضارِبُ» وقد تقدَّم بيان هذا .

وكذلك لايجوز أن تُصاغ من الماضى ولا من المستقبل ، لأن ذلك أيضا يَقتضى أنه قد كان الفعلُ وانقطع ، وذلك يَلزمه العلاجُ ، أو سيكون بعد أن لم يكن ، ويلزمه العلاج أيضا .

ولذلك تقول : زيدٌ حاسِنٌ أمسِ أو غداً ، ولا تقول : حَسَنٌ ، لأن اسم الفاعل من الثلاثى على (فَاعِل) أبدًا ، بخلاف الصفة ، فإنها قد تكون كذلك وقد لا تكون كما تقدَّم .

فالحاصل أن الفعل الذى تُصاغ منه الصفةُ لا يكون متعدِّياً ، ولا يكون ماضياً ولامستقبلاً .

وأتى لها بمثالين وهما : طاهِرُ القَلْبِ ، وجَميلُ الظَّاهِر .

وإنما مَثَّل بمثالين ، وقد كان يُجزئه مثالٌ واحد ، لوجهَيْن :

أحدهما أن يدل على أنَّ الصفة المشبَّهة تكون منقولة من باب «اسم الفاعل» وذلك قوله : «طَاهِرُ القَلْبِ» وتكون غير منقولة ، بل مَبْنِيَّةً فى الأصل

للمعنى اللازم الحاضر ، وهو قوله : «جَميلُ الظَّاهِرِ» وقد بَيَّن فى «باب اسم الفاعل» أن اسم المفعول قد يَدخل فى هذا الباب وإن لم يكن أصله ذلك[1] .

والثانى أن يدل على أن الصفة المشبَّهة لايَلزم فيها الجريانُ على فعلها حتى تكون موازِنةً له كاسم الفاعل ، بل قد تكون كذلك ، كطَاهِرِ القَلْبِ ، وقد لاتكون كذلك كجَميلِ الظَّاهِرِ .

وهذا الثانى أكثرُ إن كانت مَصُوغة من الثلاثى ، كقولك : ضَخْمُ الجُثَّةِ ، ولَيِّنُ العَرِيكَةِ[2] ، وعَظِيمُ المِقْدارِ ، وحَسَنُ الوَجْهِ ، ويَقْظَانُ القَلْبِ ، ويَقِظ القَلْبِ ، وأَحْمَرُ اللَّوْنِ .

وأما إن كانت من الرباعىِّ فأكثرَ فجرَيانُها على الفعل لازمٌ ، كُمْنطلِقِ اللِّسانِ ، ومُسْتَسلِمِ / النَّفْسِ ، ومطْمَئِنِّ القَلْبِ ، ومُتَناسِبِ الخَلْقِ. ٤٩٧

ثم هنا نَظَران : أحدهما أنه قال «وصَوْغُهَا مِنْ لازِمٍ» فدَلَّ على أن صَوْغها من المتعدِّى لايَسُوغ . وهذا خلافُ مارآه فى (التسَّهيل) فإنه أجاز هنالك صَوْغَها من المتعدِّى ، لكن بشرط أن يُقصد به الثبوت . بحيث لايكون فى اللفظ متعدِّيا ، وذلك قوله : «وإن قُصِدَ ثبوتُ معنى اسم الفاعل عُومل معاملةَ الصفةِ المشبَّهةِ ولو كان من متعدٍّ إن أُمِنَ اللَّبْسُ وِفاقًا للفارسىِّ»[3] . وشَرَط أَمْنَ اللَّبْس أيضًا ، ولم يَشترطه الفارسىُّ ، بل قال : إن من قال : زَيْدٌ الحسَنُ عَيْنَيْنِ فلا بأس أن يقول : زيدٌ

---

(١) انظر : ص ٣١٤ .

(٢) العَرِيكَة : الطبيعة والنَّفْس ، ويقال : هولَيِّن العَرِيكة ، أى سَلِسٌ منقاد ، وهو شديد العريكة ، أى أبِىٌّ شديد النفس

(٣) التسهيل : ١٤١ .

الضـارِبُ أَبَوَيْنِ ، والضَّاربُ الأَبَوَيْن ، والضَّـارِبُ الأَبْوانِ. و (الأَبَوانِ) فـاعـلان على قـولك : الحسَنُ الوَجْه . الأمـرُ فى ذلك كلِّه واحـدٌ ، فـهى إذًا ثلاثةُ أقـوال : أحدها مَنْعُ ذلك بإطلاقٍ ، والثانى جوازُه بإطلاق ، والثـالث أنه جـائزٌ . مع أَمْن اللَّبْس ، ممنوعٌ مع اللَّبْس .

فإن كان هنا مخالفًا لـ(التَّسهيل) حسبما يَظْهر منه فإن رأيه هنا أصحُّ ، لأن عـامَّةَ البـاب بِنَاؤُها من اللازم لا من المتـعدِّى . وأيضًـا فـإن مـعنى الفـعل المتـعدِّى ينافى قصدَ الثبوت ظاهرًا ، إذ كان المفعول مطلوبًا للفعل ، فكأنَّه محذوفٌ اختصاراً أو اقتصاراً مع أنه مُراد ، فلا يجتمعان فى الاعتبار .

ويمكن أن يكون رأيه هنا كرأى الفارسىِّ ، ويكون قائلاً بالجواز ، ويُحمل قوله : «مِنْ لاَزِم» [على أنه][1] يُريد به كونَ الفعل لازماً بالوَضْع أو بالقَصْد ، فإن الفعل المتعدِّى إذا قُصِد فيه تركُ ذكر المفعول أشْبَهَ اللازمَ ، فكأنَّه موضوعٌ (وضعاً ثانياً)[2] لِلُّزوم لا للتعدِّى . ويدلُّ على ذلك أمران :

أحدهما الاعتبارُ بالفعل المبنىِّ للمفعول ، فإنه قد عُومل معاملةَ اللازم ، فجرَتْ منه الصفةُ المبْنِيَّةُ للمفعول المقَامُ فيها المفعولُ الصَّريحُ مَجرى الصفةِ المشبَّهة كما تقدَّم فى باب «اسم الفاعل»[3] .

وإذا ثبت ذلك هناك مع ذكر المفعول تصريحا ، نحو : مَضْرُوب الأبِ ، ومحمودُ المقَاصدِ ، فهنا أَجْوَزُ حينَ لم يُذكر المفعولُ أصلا ، بل قُصِد اطِّراحُه .

والثانى : وجودُ السَّماع بذلك وإن كان قليلا ، فهو تَنْبيه على معاملة

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست فى النسخ .

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٣) انظر : ص ٣١٨ .

المتعدِّى معاملةَ اللازم ، فمن ذلك ماأنشَد فى «الشَّرح» من قول الشاعر[1] :

مَـا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلاَّمٌ وإنْ ظُلِمَـا

ولا ألكَرِيمُ بَمنَّاعٍ وإنْ حُـــرِمَـــا

والثانى من النظَرين أن الناظم نَقَصه شرطٌ ثالث فى الصفة المشَّبهة لم يَنُص عليه ، وهو قَصْدُ الثبوت ، وهو شرط ضرورىٌّ ، فإنه الوصفُ اللازمُ لها ، الذى به تتميَّز من اسم الفاعل ، إذ الصفة قد تكون مَصُوغةً من لازم ولحاضرٍ ، ولاتكون صفةً مشَّبهة ، فتقول : زيدٌ «حاسِنٌ» الآن ، بمعنى أنه فى حال وجودِ الحُسْنِ ، ولاتقول هنا : زيدٌ حَسَنٌ ، بخلاف / ما إذا أردتَ ثبوتَ الوصف له فى الحال ، فإنك تقول : حَسَنٌ ، ولا تقول : حَاسِنٌ ، ولذلك قال الله تعالى لنبيِّه عليه السلام : {وضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ}[2] [على (فاعل) إشعارا بأنه فى حال حدوث الضَّيق ، ولم يقل : «وضَيِّقٌ به صَدْرُكَ»][3] إذ لم يكن الضيِّق وصفًا ثابتاً فى صدره عليه السلام . ٤٩٨

وعلى الجملة فهذه قاعدةٌ متُفَّقٌ عليها عند أهل اللسان ، فاشتراط الثبوت للصفة المشَّبهة لابُدَّ منه . والناظم لم يَشترطه ، فكلامه مَدْخول[4] .

فإن قيل : إنَّما قَصد بيانَ مايُشترط فى الفعل المصُوغِ منه لافى

(١) المساعد ٢/٢٢٣ ، والهمع ٥/١٠٤ ، ١٠٥ ، والدرر ٢/١٣٧ ، والعينى ٣/٦١٨ ويروى «ظلاما» بالنصب على عمل «ما» الحجازية . وقائله مجهول ، ومعناه واضح .

(٢) سورة هود / آية ١٢

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

(٤) الدَّخَل بالتحريك : العيب والغش والفساد .

الصفة المصُوغة ، ووصفُ الثبوت إنما يُشترط فى الصفة المصُوغة لا فى الفعل المصوغ منه .

قيل : هذا غير مَخْلص ، لأن الصفة إذا لم يُقصد بها الثبوت فليست بصفة مشبَّهة ، وإن كانت من لازمٍ لحاضرٍ ، وهو إنَّما قَصد الفرقَ بين البابين، ولكنَّ العُذْرَ عنه أنه إنما اتَّكل على التعريف الأول ، وهو استحسان جَرَّ الفاعلِ بها ، فهو الفارقُ والمستلزِمُ للثبوت ، لكنْ بالشرطين المذكورين هنا ، فكأنَّه إذا حَضَر الشَّرطان ظَهر قصدُ الثبوت ؛ لأنه الغالب فى الاستعمال ، فلم يَحْتَجْ إلى ذكره ، إذ بَيَّن مَظِنَّته ، والله أعلم .

وأما الآية فهى من القسم الذى ليس بغالب ، فلا يَقْدَح فيما قصَد ، وكذلك جميعُ ماذُكر من بابها .

هذا غايةُ ما وجدتُ فى الاعتذار عنه ، فمن وَجد أقوى منه فَلْيَأْتِ به .

وعَمَلْ اسْم فَاعِلِ المُعَدَّى
لَهَا على الحَدِّ الذى قَدْ حُدَّا

يعنى أن الصفة المشبَّهة لها من العمل مثلُ ما لاسم الفاعل المَصُوغ من الفعل المتعدِّى إلى المفعول ، فتَرْفع وتَنْصب ، كما يرفع اسمُ الفاعل المتعدَّى وتَنْصب ، فتقول : زيدٌ حَسَنٌ أبوه ، كما تقول : زيدٌ ضاربٌ أبوه ، إذا اقتصرتَ على الفاعل دون المفعول. وتقول : زيدٌ حَسَنٌ أَبًا ، كما تقول : زيدٌ ضاربٌ عَمْرًا . وكذلك تقول : زيدٌ حَسَنُ الأبِ ، كما تقول : زيدٌ ضَاربُ الغلام ، وسيُبَيِّن عملهَا الرفعَ والنصبَ والجرَّ .

فهذا الذى قَصَد ، لكن قوله : «على الحَدِّ الذى قد حُدَّا» فيه نظر ، وذلك أن ظاهره عدمُ الفائدة ، لأن معناه : كما تقدَّم فى اسم الفاعل ، وهو معنى

قوله : «وعَمَلَ اسمِ فَاعِلِ المعُدَّى لَهُ» فأىُّ فائدة فى الإخبار بذلك؟

والجواب أن له فائدتين ، إحداهما أن ظاهر هذا الكلام التضادُّ مع ما قَدَّم آنفًا ، لأنه ذَكر أن بناء الصفةِ هذه من غير المتعدِّى ، ثم أخبر أن عملها عملُ اسم فاعل الفعل المتعدِّى ، فظاهرُ هذا التضادُّ .

فنَبَّه على أنهما ليسا بمتضادَّيْن ، وأن الحدَّ المحدود من كونها من الفعل غير المتعدِّى لايضادُّ عملهَا عملَ ما يتعدَّى فى اللفظ . فأجمع بينهما على ماتقتضيه ملاطفة الصَّنعة(١) .

وبيانُ ذلك أن العرب حين قالوا : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُه - أرادوا تخفيفَ هذا الكلام على وجهٍ لايُخِلُّ بالمعنى ، فنقلوا الضمير / ٤٩٩
الذى فى (الوَجْه) إلى الصفة ، ليستكنَّ فيها ، فيخفَّ اللفظُ ولايَخْتَلَّ المعنى ، إذ كان نسبةُ الحسن إلى (الوَجْه) نسبةً له إلى صاحب الوجه ، ولم يريدوا أن يحذفوا الضمير جملةً ، لئلا تبقى الصفة دون ضمير يعود منها إلى الموصوف ، فلما تحمَّلت الضميرَ ارتفع بها ، فصار «الوَجْه» فى اللفظ دون ضمير ، كأنه مُسْتغْنًى عنه ، مع أنه مطلوب من جهة المعنى ، لأنه صاحب الحُسْن فى الحقيقة ، ولايصح أن يُحذف ، بل لابد من ذكْره ليُعلم أن الحُسْن منقول للأول عن غيره ، فأشبه «حَسَنٌ» عند ذلك اسمَ الفاعل المتعدَّى إلى واحد ، من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما طالبا بعد مرفوعه مَحَلاً ، فنُصِب «الوَجْهُ» على التَّشبيه بالمفعول به ، فصار قولك : (زيدٌ حَسَنٌ وجهًا) كقولك : زيدٌ ضاربٌ عمرًا .

وكما جازت الإضافة فى اسم الفاعل إلى منصوبه أُضيفت الصفة

(١) (ت) «الصفة» وهو تصحيف .

أيضًا إلى منصوبها على التَّشبيه ، فقالوا : زيدٌ حَسَنُ الوجهِ ، كما قالوا : زيدٌ ضاربُ عمروٍ ، فإذًا لاتضادَّ بين الموضعين .

والثانية الإشارةُ إلى ماحُدَّ فى اسم الفاعل من شروط إعماله ، فكأنَّه يقول : تَعمل عملَ اسم الفاعل بالشروط المذكورة ، وذلك أن تعتمد على شئٍ كالنَّفْى والاستفهام والنداء ، وأن تقع خبرًا لذى خبر ، أو حالاً لذى حال ، أو صفةٍ لموصوف ، فلا تعمل على غيرذلك.

وأما شرط ألاَّ تكونَ بمعنى الماضى فَبيَّنٌ من قوله : «وصَوْغُها من لازمٍ لحاضرٍ» إذ لايتأتَّى كونُها صفةً مشبَّهة بدونه .

وبهذا فَسَّر ابنُ الناظم(١) قوله : «على الحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّ» وهو صحيحٌ إذا انضمَّ إلى الوجه الأول ، فكأنَّ قوله : «على الحدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّ» يريد : فى هذا الباب ، وفى باب «اسم الفاعل» .

وقوله : «لها» خبر المبتدأ الذى هو «عَمَلٌ» و «على الحدِّ» متعلِّقٌ بـ (اسم فاعلٍ) حالٌ ، أى : وعملُ اسم الفاعل المذكور كائنٌ لها حالةَ كونها على الحدِّ المحدود قبل هذا .

ثم لما كان الظَّاهر من هذا الإطلاق جَرَيانَ الصِّفة مَجرى اسم الفاعل فى توابع العمل ، من كونه يعمل فى كل اسم ، ويتصرف فى معموله بالتقديم - استدرك ذلك فأخرجه من ذلك الإطلاق بقوله :

وسَبْقُ ما تَعْملُ فِيهِ مُجْتَنَبْ
وكَوْنُه ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

يعنى أن الصفة المشبَّهة فى عملها تَفْترِق من اسم الفاعل فى أمرين :

---

(١) سبقت ترجمته .

أحدهما أنها لايتقدَّم معمولُها عليها بخلاف اسم الفاعل .

ونَفْيُ التَّقديم فى غير المنصوب ظاهر ، وإنما المخبِّل[1] للجواز المنصوبُ خاصَّة ؛ إذ لايخلو المعمول أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .

فإن كان مرفوعاً فهو فاعل ، وقد مَرَّ له أن الفاعل لايتقدَّم على فعله. ذَكره فى «باب الفاعل»[2] .

وإن كان مجروراً فهو مضاف إليه ، والمضاف إليه لايتقدَّم على المضاف . وهذا مذكور فى «باب الإضافة» .

فلم يتناول هذا / اللفظُ إلا المنصوبَ خاصة ، وذلك نحو : مررتُ ٥٠٠
برجلٍ حَسَنٍ الوجهَ ، فلا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ الوجهَ حَسَنٍ ، كما تقول : مررتُ برجلٍ زيداً ضاربٍ ، لأن المنصوب فى هذا الباب أصلهُ الرَّفعُ ، وهو فاعلٌ من جهة المعنى ، فكما لايجوز تقدُّم الفاعل على فعله كذلك لايجوز هنا تقدم (الوَجْه) على (حَسَن) .

ولايُعترض هذا التوجيهُ بنحو : أعطيتُ زيداً درهمًا ، من حيث كان أصل «زيد» الفاعليَّة ؛ إذ كان منقولاً من (عَطَا يَعْطُو) وإذا كان كذلك فاقتضى ألا يتقدَّم على «أَعْطَيتُ» لكنَّ تقديمَه جائز ، فاعتبارُ أصله من الفاعليَّه لايصح ، لأنا نقول : إن «زيدا» فى (أعطيتُ زيداً درهمًا) إنَّما

---

(١) المُخَبِّل : المفْسِد ، من قولنا : خَبَل فلان الإنسانَ والحيوانَ ، وخَبَّلَهَ ، إذا أفسد أعضاءه بقطع أو غيره ، فلا تؤدى عملها .

(٢) حيث قال هنالك :

وبَعْدَ فِعْلٍ فاعلٌ فإنْ ظَهَرْ فَهُوَ وإلاَّ فضَميرٌ استَتَرْ

أصلهُ الفاعليةُ فى بِنْيةٍ أخرى قد ذَهبت ، وصار «أعْطَى» إنَّما يَطلبه بالمفعوليَّة فَصَحَّ التقديم ، كضربتُ زيدًا ، وزيدًا ضربتُ ، بخلاف (حَسَنٍ الوجهَ) فإن «حَسَنًا» هو الطالبُ له أولاً وثانيًا ، غير أن اللفظ شُغل الآن بالضمير الذى كان فى «الوجه» والطلبُ المعنوىُّ باقٍ كما كان ، فلذلك لم يتقدَّم .

وأيضًا فإن الصفة إنما عَملت بالشَّبَه باسم الفاعل ، من حيث اجتمعا فى أن كلاً منهماصفة مُتَحَمِّلَةٌ لضميرٍ ، طالبةٌ للاسم بعدها ، تُذَكَّر و تُؤنَّث ، وتُثَنَّى وتُجمع ، فإذا كانت كذلك فلا تَقْوَى أن تَلحق بالمشبَّه به ، لأنه خلاف القاعدة ؛ ألا ترى أن «ما» لَمَّا عملت فى لغة الحجاز بالشَّبَه بـ (لَيْس) لم تعمل فى الخبر مقدَّما على الاسم ، فكذلك هنا .

وأيضًا فإن نصب «الوَجْهِ» هنا أشبهُ شئٍ بالتمييز ، حتى إنه إذا نُكِّر أعْرِب تمييزا ، والتمييز لايتقدَّم على العامل فيه ، فكذلك ما أَشْبَهه .

الأمر الثانى من الأمرين اللَّذَيْن تَفْتَرِق بهما من اسم الفاعل كونُ معمولها لايكون إلاسَبَبِيًّا ، وذلك قوله : «وكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ» والضمير فى «كَوْنُه» عائدٌ على «ما» فى قوله : «ماتَعْمَلُ فِيه» وهو المعمول .

يعنى أنه يجب أن يكون معمول الصفة ذا سَبَبِيَّة منها ، وهو قول سيبويه: «وإنَّما تَعمل فيما كان من سَبَبِها»(١) .

ومعنى السببيَّة أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير صاحب الصفة لفظًا أو معنًى ، فاللَّفظ نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُه وحَسَنٍ وجهَه . والمعنى نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهًا ، وحَسَنٍ الوجهُ .

هذا هو المصطلَح عليه بالسببىِّ عندهم . ويَجرى مَجْراه ما كان نحوه.

---

(١) الكتاب ١/١٩٤ .

وهما ، بَعْدُ ، نَظَرٌ فى مسألتين :

إحداهما أن معمول الصفة هنا لم يُصرِّح فيه بحالة يكون عليها ، وإنما قال : «وكَوْنُه ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ» فيَحتمل أنه يريد بذلك أنه لابد أن يكون سَبَبِياً ، كان مرفوعاً أو منصوبًا أو مجرورًا ، فلا يكون مرفوعُه إلا من سَبَبِه ، كما لايكون منصوبُه ومجروره إلا كذلك .

٥٠١ ويحتمل أن يُريد غيرَ المرفوع ، بل المنصوب ، ويتبعه / المجرور لأنه أصله .

فإن أراد الأولَ اقتضى ألاَّيجوز نحوُ : مررتُ برجلٍ شريفٍ زيدٌ بخِدْمتِه ، ولا كريمٍ أخوك به ، ولا غَنِيٍّ عمروٌ بسَبَبِه .

ولا أن يقال : أحَسَنٌ أخوَاكَ ؟ وأكَرِيمٌ الزَّيدْانِ ؟ ولا ما أشبه ذلك ، لكنه مَقولُ . وقد نَصَّ النحويون على ذلك ، وأنه من كلام العرب .

وإنَّما أتَى سيبويه بالصفة مع مرفوعها فى «باب الصفات»(١) ولم يتعرض للرَّفع بها فى «باب الصفة المشبَّهة» بل خَصَّها بالنصب وقال : «إنَّما تعمل فيما كان من سَبَبِها»(٢) ولم يقل ذلك فى «باب الصفات» .

فهذا كُلُّه يدل على أن عملها بالتَّشبيه باسم الفاعل إنما هو النصبُ لا الرَّفع ، لأن الرفع لاتَلْزم فيه السبَبِيَّةُ ، بل قد تكون وقد لا تكون ، كرفع الفعل واسم الفاعل ، فإذا كان كذلك أشْكَل هذا المحَمْلُ .

فإن قيل : وما الداعى إلى حمل كلام الناظم عليه ، وليس فيما أَتَى به نَصٌّ يَقْتَضيه ؟

---

(١) الكتاب ٢٢/٢ ، ومابعدها .

(٢) المصدر السابق ١٩٤/١ .

قيل : إن لم يكن فيه نَصٌّ يقتضيه ففيه ما يُشعر بذلك ، وهو قوله على أَثَر هذا : «فَارْفَعْ بِهَا وانْصِبْ وجُرَّ» إلى آخره . فلو لم يَقْصد عملَ الرَّفع لم يَذكره فى تفصيل المسائل ، فحينَ فصَّل ذلك التفصيلَ دَلَّ على أنه يُفَسِّر حالَ المعمول الذى أجمل ذكرهَ .

وقد ذهب ابن أبى الرَّبيع[1] إلى أن عمل الصفةِ الرفعَ والنصبَ معًا إنَّما هو على التَّشبيه[2] ، خلافَ ما ذهب إليه غيرهُ ، إلا أن ابن الربيع لم يَلتزم ما التزمه الناظم ، بل أجاز أن تَرفع الصفةُ السَّبَبِىَّ وغَيرهَ ، وإن كان ذلك على التَّشبية ، فيجوز عنده : هذا رجلٌ شَرِيفٌ زيدٌ بخِدْمته ، وإنما الْتزَم العملَ فى السببىِّ فى النَّصْب .

وابنُ عُصْفور[3] يَذهب إلى ظاهر سيبويه ، وهو رأىُ ابن خَروُف[4] وغيره .

وإذا ثَبت هذا فما أشار إليه الناظمُ مُشكِل إن كان قَصدَه ، وأما إن أراد

---

(١) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله أبو الحسين ابن أبى الربيع القرشى الإشبيلى السَّبتى ، إمام أهل النحو فى زمانه ، ولم يكن فى طلبة الشلوبين أنجب منه . صنف فى النحو مصنفات قيمه ، منها شرح سيبويه ، وشرح الجمل . وتوفى عام ٦٨٨هـ . بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

(٢) انظر : البسيط ، شرح جمل الزجاجى له (ص ٩٥٢ ، ٩٥٣) بتحقيق الدكتور عياد الثبيتى (مخطوط) .

(٣) هو على بن مؤمن بن محمد بن على أبو الحسن بن عصفور النحوى الحضرمى الإشبيلى . حامل لواء العربية فى زمانه . ومن تصانيفه الممتع فى التصريف ، والمقرب ، وشرح الجزولية ، وثلاثة شروح على الجمل . توفى عام ٦٦٣هـ

انظر : شرح جمل الزجاجى له ٥٦٨/١ .بغية الوعاة ٢١٠/٢ .

(٤) هو على بن محمد بن على بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسى النحوى . كان إماماً فى العربية ، محققاً مدققاً . صنف : شرح سيبويه ، وشرح الجمل ، وكتاباً فى الفرائض. توفى عام ٦٠٩هـ .بغية الوعاة ٢٠٣/٢ .

الثانى ، وهو غيرُ المعمولِ المرفوعِ فيَسْهل الخَطْب ، ويكون رأيهُ رأي ابن عُصْفور .

ويترجَّح من جهتين : إحداهما ظاهر «الكتاب»(١) لأنه إنما تكلم فى «باب الصِّفة المشبَّهةٌ» فى النصب خاصَّةً (٢) ، ولم يتعرَّض للرفع إلا حيث تعرَّض لرفع الصفات كلِّها كما تقدَّم(٣) .

والثانى أنه لو كان الرفعُ على التَّشبيه لا قْتَصر به على السَّبَبِيِّ، لأن العلة فى الاقتصار عليه كونُ الصفةِ فى العمل فَرْعًا عن اسم الفاعل، والفرع لاَيقْوَى قوةَ الأصل ، فلما لمَ يقْتصر به عليه ، بل أعمل فى السببىِّ وغيره دَلَّ على أنه فى رُتْبته .

فإن قيل : قوله بعدُ «فَأرْفَعْ بِهَا» يدل على خلاف هذا المَحملْ .

قيل : قد يمكن أن يكون قصدُه مجرَّدَ تصوير المسائل فى السببىِّ ، وهو الذى يَطَّرد فيه الأوجه الثلاثة ، من الرَّفع والنَّصب والجر ، لا أن نقول : إنه قَصد تفصيلَ أحوال المعمول المذكور . ويترجَّح قصدُه لهذا المحَمل بأن اسم الفاعل إنَّما تكلَّم فيه بالقَصْد على النصب ، وقد تقدَّم التَّنْبيه / على ذلك فى قوله : ٥٠٢

* «وانْصِبْ بِذِى الإعْمَالِ تِلْوًا واخْفِضِ» إلى آخره

فإذا كان كذلك ، وهو هنا يتكلَّم فى العمل الشَّبيه بذلك فلا بد أن يكون النَّصبَ خاصَّةً ، دون الرفع . وهذا الوجه أرجحُ فى تفسير كلامه ،

---

(١) يعنى كتاب سيبويه .

(٢) الكتاب ١٩٤/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٢/٢ ، ومابعدها .

والله أعلم .

المسألة الثانية : أنا إذا قلنا : إنه أراد بالمعمول المنصوبَ فقط ، وأنْ لابد من أن يكون سببياً فيُشْكل ذلك بما ذكر فى (التَّسهيل) من أن مَعمول الصفة أعمُّ من ذلك ، إذ جَعل من مَعمولاته الضميرَ ، نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جَميله ، وبالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ الجَميلهِ ، ولم يجعله سببيًّا ، بل جعله قسيمًا له (١) . وهو عنده مما يَعمل فيه النصبَ والجرَّ على تفصيلٍ مذكورٍ هنالك .

وهذا السؤال سَهْلٌ ؛ فإن مدلول الضمير من سبب الأولِ ، ولو أظهرتَه لظهر (وَجْهُه) كما لو قلت : الحَسَنِ الوجه ، الجميل الوجهِ ، وما أشبه ذلك ، كما كان الموصول سَبَبِيًّا ، نحو : مررت برجلٍ حَسَنٍ مابَيْنَ العَيْنَيْن ، عَظيمٍ مابين الجَنْبَيْنْ ، ومنه قولُ ابن أبى رَبيعة (٢) :

أَسِـيـلاَتُ أَبْدانٍ دِقَـاقٍ خُـصـورُهَا
وَثِيـراتُ مَـا الْتَـفَّتْ عليـه المَلاَحِفُ

فقوله : «وَثيراتُ ما الْتَفَّتْ» فى تقدير : وَثِيرات الجُسوم ، أو نحو ذلك .

فإن قلت : فهل ذلك داخلٌ تحت ضابطه الآتى إثْر هذا ؟ لا ، بل سَكت عن ذلك كما سكت عن عمل اسم الفاعل فيه ، لكنَّ الظاهرَ على مذهب سيبويه

(١) التسهيل : ١٤٠ .

(٢) ديوانه ٢٥٤ (بيروت ١٣٩٨ هـ) بهذه الرواية .

وروايته فى الأشمونى ٦/٣ ، والتصريح ٨٦/٢ ، والعينى ٦٢٩/٣ ، ومعجم شواهد العربية ١٥٥ «ماالتَفَّتْ عليه المآزرُ» وأسيلات : جمع أسيلة ، والأسيل : الأملس المستوى ويقال : خد أسيل ، إذا كان سهلا لينا . والخصور : جمع خَصرْ ، وهو وسط الإنسان المستدق فوق الوركين . والوثير : الوطئ اللين ، وامرأة وثيرة العجيزة : وطيئتها ضخمتها . واللِحاف والمِلحف والمِلحفة : اللباس الذى فوق سائر اللباس من دثار البرد وغيره - يصف هؤلاء النسوة بنعومة الأبدان وملاستها وطولها ، وبضمور الخصور ، وعظم الأرداف .

هو الأصل ، فحيث جاز فى اسم الفاعل النصبُ والجرُّ جاز فى الضمير ، وحيث امتنع أحدُهما امتنع فى الضمير ، ذكَره فى «اسم الفاعل»[1] والصفة جاريةٌ مَجراه فى ذلك ، فصار تفريعُ حكم الضمير من حكم الظاهر سهلاً ، فهو فى قوَّة المنصوصِ عليه فى هذا النظم . والله أعلم .

وقوله : «مُجْتَنَبْ» من الأجتناب ، وهو المباعدة .

فَارْفَعْ بَهـا وانْصِبْ وجُرَّ مَعَ ألْ
ودُونَ إلْ مَصْحُوبَ ألْ ومـا اتصَلْ
بِهَا مُضَافًا أو مجرَّدًا ولا
تَجْرُرْ بها مَعْ ألْ سُمًا من ألْ خَلاَ
ومِنْ إضَافةٍ لتَاليها ومَا
لَمْ يَخْلُ فهو بالجوَازِ وُسِمَا

هذا ضابطٌ لما يُتصور فى باب الصفة المشبَّهة من المسائل الجائزة قياساً ، وذلك أن نحو (الحَسَن الوَجْه) يُتَصوَّر فيه بالتقسيم النظرى ثمانيةَ عشرَ وجهًا ، لأن الصفة قد تكون نكرةً ، ويكون معمولها على ثلاث أوجه ، مجردًا ، وبالألف واللام ، وبالإضافة ، فهذه ثلاثة أوجه ، وعلى كل وجهٍ فإما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فالمجموع تسعة أوجه .

وقد تكون الصفة مَعْرِفَة ، وذلك بالألف واللام ، ويكون معمولها على تسعة أوجه[2] .

فالمسائل المتصوَّرة ثمانى عشرة مسألةً فى الأصل ، وتتفرَّع إلى أكثر من

---

(١) انظر : ص ٢٩٧ .

(٢) أى على النحو السابق فيما لو كانت الصفة نكرة .

ذلك .

ولكن ليس المقصود من كلام الناظم إلا الأصول / وليست كلُّها ٥٠٣
جائزة ، بل منها ما يجوز ، وهو ماوافقَ ضابطَ الجواز عنده ، ومنها ما لا يجوز ، وهو ما خرج عن ذلك . ومعنى ماذكره أنه يجوز رفعُ المعمولِ بالصفة على الفاعليَّة ، ونصبُه على التَّشْبيه بالمفعول به مطلقا ، أو على التَّمييز إن كان نكرةً ، وجَرُّه بالإضافة .

ويستوى فى ذلك كونُها مجرَّدةً من الألف واللام أو مصحوبةً بها ، فهى عاملةٌ فى المعمول الرفعَ والنصبَ والجرَّ إذا كان مصحوباً بالألف واللام ، أو مضافًا إلى ماصَحِبَتْه .

فإن كان مجرَّداً أو مضافًا إلى غير ذى الألف واللام فلا تعمل فيه الصفةُ الجَّر إذا كانت بالألف واللام ، وإنما تَعمل فيه الرفعَ والنصبَ فقط.

فقوله : «فَارْفَعْ بها» أى بالصفة ، «وانْصِبْ وجُرَّ» أى بالصفة أيضاً.

«مع ألْ ودونَ ألْ» يريد أن الصفة تَعمل الرفعَ والنصَب والجرَ ، صَحِبَتها الألف واللام أو لم تَصْحبها .

وقوله : «مَصْحُوبَ ألْ» مفعول «أرْفَعْ وانْصِبْ وجُرَّ» من باب «الإعمال»[1] وأعمَل الأخير .

وقوله : «ومَا اتَّصَلْ . بِهَا مُضَافًا أو مجرَّدًا» «ما» معطوفة على

---

(١) الإعمال هو مايسميه النحويون المتأخرون «التنازع فى العمل» وهو أن يتقدم عاملان فأكثر على معمول ، وكل منها طالب له فى المعنى .

«مَصْحُوبَ أَلْ» يعنى أنها تَعمل فى مَصْحوب (أل) والمضافِ والمجرَّدِ .

و «مضَافًا» حالٌ من الضمير فى «اتصَّلَ» والضمير فى «بها» عائد على الصفة .

فمثالُ كَوْن الصفةِ مجردةً من الألف واللام ، ومعمولُها مرفوعٌ مضافٌ قولكُ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وهو الأصل الأوَّل ، ومنه قولُ الله تعالى {ومَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ}(١) . وقال الرَّاجز(٢) :

* عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ *

وأنشد سيبويه للفرزدق (٣) :

ولَكِنْ دِيَا فِىٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ
بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

وأنشد أيضًا للفرزدق (٤) :

كُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلى عَهْدِ تُبَّعٍ
طَوِيلاً سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهْ

---

(١) سورة البقرة / آية ٢٨٣ .

(٢) هو زياد الأعجم . وبعده :

* من عَنَزِىٍّ سَبَّنى لم أَضْرِبُهْ *

والعنزى : منسوب إلى عَنَزة ، اسم قبيلة .

والرجز من شواهد سيبويه فى الكتاب ٤/١٨٠ ، وابن يعيش ٩/٧٠ ، ٧١ ، والهمع ٦/٢١٠ ، والدرر ٢/٢٣٤ ، والأشمونى ٤/٢١٠ ، وشرح شواهد الشافيه للبغدادى ٢٦١ ، واللسان (لم) .

(٣) تقدم البيت ، ٢ / ٥٥٧ .

(٤) ديوانه ٧٦٥ ، سيبويه ٢/٤٤ .

وتُبَّع : ملك من ملوك اليمن القدماء . والسوارى : جمع سارية ، وهى الأسطوانة من حجر أو آجر . والدعامة : عماد البيت الذى يقوم عليه .

يفخر بعزة قومه وعراقتهم فى المجد ، ويذكر أن عزهم ومجدهم قديمان قدم عصر تبع .

وأنشد له أيضا (١) :

قَــرَنْبَى يَحُكُّ قَـفَــا مُــقْـرِفٍ
لئـيـمٍ مـآثِرُهُ قُـعْـدُدِ

وهو كثير .

ومثال المنصوب المضاف : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ ، ومنه قراءة ابن أبى عَبْلة[٢] {ومَنْ يكْتُمْهَا فإنَّه آثِمٌ قَلْبَهُ} بالنصب[٣] . وأنشد اللِّحيانى[٤] :

أنْعَـتُـهـا إنِّىَ مِنْ نُعَّـاتِهَـا
كُـومُ الذُّرَى وَادِقَـةُ سُـرَّاتِـهَـا

وفى هذا الوجه إعادة الضمير مكَّررا ، فإنه لَمَّا نُقِل من «الوَجْه» إلى حَسَنٍ» كان القياس ألأيعاد إذْ قَصَدوا التَّخفيفَ ، ولكنهم كَرَّروا ذكرَه تأكيدا ، وليتعرَّف بالإضافة كما يتعرَّف بالألف واللام . وكذلك فى الوجه الذى بعد هذا .

---

(١) ديوانه ٢٠٥ ، وسيبويه ٤٤/٢ ، والمقتضب ١٤٥/٢ ، واللسان (قعد) وروايته فيه «يَسُوفُ قَفَا» والقرنبى : دويبة تشبه الخنفساء . والمقرف : اللئيم الأب ، أو الذى أمه عربية وأبوه غير عربى . والمآثر جمع مأثرة ، وهى الأفعال والأخبار التى تؤثر عن الرجل . والقعدد : الجبان القاعد عن الحرب والمكارم ،، أو الذى يقعد به نسبه للؤمه . يهجو أبا جرير ، ويشبهه بالقرنبى .

(٢) هو أبو إسماعيل إبراهيم بن أبى عبلة الشامى الدمشقى ، تابعى ثقة كبير ، له حروف فى القراءات ، واختيار خالف فيه العامة (ت ١٥١هـ) .

(٣) البحر المحيط ٣٥٧/٢ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ٤٣٨/٣ ، والخزانة ٢٢١/٨ ، ابن يعيش ٨٨/٦ ، والأشمونى ١١/٣ ، العينى ٥٨٣/٣ ، الأصمعيات ٣٤ . والشعر لعمر بن لجأ التيمى . والضمير فى قوله : «أنعتها» راجع إلى الإبل . والنعات : جمع ناعت . والكُوم : جمع كَوْماء ، وهى الناقة العظيمة السنام . والذرى : جمع ذروة ، وهى أعلى كل شئ ، ويراد بها هنا أعلى السنام . ووادقة : دانية قريبة . وسراتها : جمع سرة ، وهى موضع ماتقطعة القابلة من الولد . وكنى بقوله : «وادقة سراتها» عن سمنها ، لأنها إذا سمنت دنت سراتها من الأرض .

ومثال المجرور المضاف : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ . ومنه فى الحديث فى صفة الدَّجَّال «أعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى»[1] وفى وَصْف النَّبى صلى الله عليه وسلم «شَثْنُ أَصَابِعِه»[2] وفى حديث آخر طَوِيلُ أَصَابِعِهِ»[3] وفى حديث أم زَرْع «صِفْرُ وِشَاحِهَا»[4] .

وأنشد سيبويه للشمَّاخ[5] :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فِيهِمَا
بِحَقْلِ الرُّخَامَى قد عَفَا طَلَلاَهُمَا

(١) البخارى – اللباس : ٦٨ ، والفتن : ٣٦ ، ومسلم – الإيمان : ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، فتن : ١٠٠ ، والترمذى – الفتن : ٦٠ ، ومسند أحمد :١٣٢/٢ ، ١٤٤ .

(٢) البخارى – اللباس (فتح البارى ٣٥٧/١٠) بلفظ «شثن القدمين والكفين» والترمذى – المناقب : ٨ ، بلفظ «شثن الكفين والقدمين» . الشَّثْن : هو غِلَظُ الأصابع والراحة ، وقيل : الخشونة فيهما .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ والذى وقفت عليه : طويل المسْرُبة . شمائل النبي، للترمذي ، ص ٣٥.

(٤) صحيح مسلم (١٩٠٢/٤) .

(٥) ديوانه ٨٦ ، وهما من شواهده سيبويه ١٩٩/١ ، والخصائص ٤٢٠/٢ ، وابن يعيش ٨٦/٦ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٣٥/٢ ، ٤٣٧/٣ ، والهمع ٩٨/٥ ، وانظر الخزانة ٢٩٣/٤ ، والعينى ٥٨٧/٣ – والرواية السائدة فى الأول «عَرَّسَ الركب» بالسين والهمزة للاستفهام التقريري ، والجار (من) متعلق بمحذوف تقديره : أتحَزن أو أتجزع من دمنتين رأيتهما فتذكرت من كان يحل بهما ! والخطاب لنفسه والدمنة : الموضع الذى أثر فيه الناس بنزولهم وإقامتهم فيه . التعريج : أن يعطف القوم رواحلهم فى الموضع ويقفوا فيه . أما التعريس فهو نزول القوم من السفرمن آخر الليل . والركب : جمع راكب .وحقل الرخامى : موضع بعينه . والرخامى : شجر مثل الضال ، وهو السدر البرى . وعفا:درس وتغير . والطلل : ما شخص وأشرف من علامات الدار . والربع : موضع النزول . والمراد بالصفا هنا الجبل . ويريد بجارتى صفًا الأثفيتين اللتين يسندان إلى الجبل حينما يراد الاصطلاء ، ويكون الجبل هو ثالثة الأثافى ، فتوضع القدر عليها . والكميت : مالونه بين الحمرة والسواد ، وإنما لم تسود أعاليهما لبعدها عن النار . والجون : الأسود . والمصطلى : موضع الصلا ، وهى النار ، إنما سودت أسافلهما من أثر من أثر الوقود ودخانه ورماده .

أَقَامَتْ على رَبْعَيْـهِمَـا جارتَا صَـفًا

كُميْتَا الأعَالِى جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا

والضمير فى «مُصْطَلاَهُما» عائد على الجارَتَيْنْ .

ومثال المرفوعِ ذى الألفِ واللام قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ .

وفى القرآن الكريم {جنَّاتِ / عَدْنٍ مُفَتَّحةً لَهُمُ الأَبْوَابُ}[1] ، وقال النَّابغة الذُّبيانى[2] : ٥٠٤

ونَـأْخُــذُ بَعْــدهُ بذِنَابِ عَـيْشٍ

أَقَبَّ الظَّـهْـــرُ لَيْسَ لـه سَنَـامُ

يُروى «الظَّهْر» مثلَّثًا . ونحوه قول طَرفَة بن العَبْد[3] :

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ مِنْهَا رفَيقَةٌ

بجسِّ النَّدامَى بَضَّـــةُ المُتَـجَـرِّدِ

والإضافة إلى ذى الألف واللام ، أعنى فى المعمول ، بمنزلة ما لو

---

(١) سورة ص / آية ٥٠ .

(٢) ديوانه ٧٥ وسيبويه ١٩٦/١ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٣١/٤ ، وابن يعيش ٨٣/٦ ، ٨٥ ، والخزانة ٣٦٣/٩ ، والعينى ٥٧٩/٣ ، واللسان (حبب ، ذنب) ويروى «أجبَّ الظهر» بالجيم .
والذِّنَاب : عقب كل شيئ ومؤخره . والأقبّ : الضامر . والأجبّ : الذى لاسنام له من الهزال . يذكر مرضى النعمان ، وأنه إن هلك عاش الناس بعده فى أشر حال .

(٣) من معلقته (ديوانه ٤٨) والمحتسب ١٨٣/١ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٣٥/٢ ، ٤٤٣/٣ ، والخزانة ٣٠٣/٤ . واللسان (قطب) وقبله :

نَداماىَ بِيضٌ كالنحومِ وقَيْنةٌ   تَروُحُ عَلَيْنَا بَيْنَ بُرْدٍ و مُجْسَدِ

والرحيب : الواسع . وقِطَاب الجيب : مخرج الرأس من الثوب . وصف قطاب جيب القينة بالسعة لأنها كانت توسعه ليبدو صدرها منه ، فينظر إليه ويتمتع به . ورفيقة : من الرفق ، وهو اللين والملاعبة . وجس الندامى : ماطلبوا من غنائها . وقيل جَسُّهم لها بأيديهم ولَمْسها تلذذا . والبضة : البيضاء الناعمة البدن ، الرقيقة الجلد . والمتجرِّد : ماستره الثوب من الجسد . يقول : هى بضة الجسم عند التجرد من ثيابها ، والنظر إليها .

كان هو بالألف واللام . وهذا الوجهُ مما حُذف فيه الضمير العائد على الموصوف للعلْم به . وهو جائزٌ على الجملة ، وإن لم يكن فى الحُسْن بمنزلة ما لم يُحذف فيه الضمير . ونظيرهُ قول الله تعالى : {فَأَمَّا مَنْ طَغَى * وآثَرَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا * فَإِنَّ الجَحِيمَ هِيَ المَأْوَىٰ}(١) وكذلك مابعده(٢) . تقديره : المَأْوَى له . فكذلك يقدَّر هنا : حَسَنٍ الوجهُ منه ، وعلى هذا التقدير فلا إشكال فى الجواز .

ومثال المنصوب ذِى الألف واللام : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ ، ومنه قوله ، أنشده سيبويه(٣) :

ونَأْخُذُ بَعْدَهُ بذِنَابِ عَيْشٍ
أَجَبَّ الظَّهْرَ ... ...

هكذا أنشده بنصب «الظَّهْرَ» وأنشد فى نَحْوه لزُهَير بن أبى سُلْمى(٤) :

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الخَدَّيْن مطَّرِقُ
رِيشَ القَوادِمِ لم تُنْصَبْ لَهُ الشَّبَكُ

وأنشد للعَجَّاج(٥) :

---

(١) سورة النازعات / ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) يعنى قوله تعالى بعد هذا {وأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ونَهَى النَّفْسَ عن الهوى . فإن الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَىٰ}

(٣) تقدم البيت فى الباب نفسه ، ص ٤١٤ .

(٤) ديوانه ١٧٢ ، وسيبويه ١/١٩٥ ، وروايته فى الديوان «لم تُنصبْ لَهُ الشُّرُكُ» يصف صقرا انقض على قطاة .

وأهوى لها : انقض عليها . والأسفع : الأسود . والمطرق : من الإطراق ، وهو تراكب الريش . والقوادم . جمع قادمة ، وهى ريش مقدم الجناح ، والشبك : جمع شبكة ، وهى شبكة الصائد . أو الشُّرُك فهى جمع : شَرَك ، بفتحتين ، وهو حبالة الصائد ، يريد أن هذا الصقر وحشى لمُ يصد حتى يذلل ، وذلك أشد له ، وأسرع لطيرانه .

(٥) ملحقات ديوانه ٧٩ ، وسيبويه ١/١٩٦ . يصف بعيراً بالشدة والجسامة . والمحتبك والمحبوك : الشديد القوي . وشئون الرأس : ملتقى أجزائه .

* مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شُئُونَ الرَّأسِ *

ومثال المجرور ذِى الألف واللام : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ ، وهو كثيرٌ نظمًا ونثرًا . وفى التنزيل الكريم { واللَّهُ سَرِيعُ الحِسَابِ}[1] ، {واللَّهُ شَدِيدُ العِقَابِ}[2] ، وفى الحديث «كان عليه السلام ضَخْمَ الهامَةِ ، شَثْنَ الكَفَّيْنِ والقَدَمَيْنْ ، ضَخَمَ الكَرَادِسِ ، أنْوَرَ المَتَجَرِّدِ»[3] ، وقال[4] :

أهْوىَ لَهَا أسْفَعُ الخَدَّيْنْ .... البيت

وقال[5] : «بَضَّةُ المتجرِّدِ»

ومثال المرفوع المجرَّد : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُ ، وأنشد عليه فى «الشَّرح» بيتًا فيه :

... ... شَهْمٍ قَلْبُ

مُنَجِّذٍ لاذى كَهَامٍ يَنْبُو

ولم أقيِّد كمالَ البيت[6] .

---

(١) سورة البقرة / آية ٢٠٢

(٢) سورة آل عمران / آية ١١ .

(٣) سنن الترمذى – المناقب (٥/٥٩٨) وشمائل ابن كثير : ٥٠ ، ودلائل النبوة للبيهقى ١/٢٤٠ .

(٤) هو زهير ، وتقدم البيت .

(٥) هو طرفة ، وتقدم البيت .

(٦) البيت الأول بتمامه هو :

*ببُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ *

وهو من شواهد الأشمونى ٣/١٠ ، ١٤ ، والهمع ٥/٩٩ ، وانظر الدرر ٢/١٣٤ ، والعينى ٣/٥٧٧ والبهمة : الفارس الذى لايُدْرَى من أين يؤتى من شدة بأسه . ومُنِيت : ابتليت . وشهم جلد ذكى الفؤاد . ومنجذ : مجرب حنكته الأمور . والسيف أو الرمح الكَهام : الكليل الذى لايقطع . وينبو : من نبا الشئ ، أى تباعد وتجافى .

وهو – فى الجواز – نظيرُ (حَسَنٍ الوجهُ) فكما جاز هناك حذوفُ الضمير يجوز هنا ، إذ لا اعتبار عند البصريِّين بالألف واللام فى التعويض من الضمير، إذ لايقولون به، وإنَّما يُخالف في ذلك الكوفيون، حسبما يُذكر بَحْولِ الله وقُوَّته.

ومثال المنصوب المجرَّد : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهًا . لَمَّا نَقل الضَمير من «الوَجْه» إلى الصفة انْتَصب لاستغناء الصفة عن رفعه، فأشبه الفضلة.

ومثلُه من كلام العرب ماأنشده سيبويه لأبي زُبَيْد(١):

كَــــأَنَّ أَثْـوابَ نَقَّـــــادٍ قُـــــدِرْنَ لـه
يَعْلُو بخَــمْلَتِــهــا كَــهْــبَــاء هُدَّابَا

وقال أيضا، أنشده كذلك(٢):

هَيْــفَــاءُ مُــقْــبِلَةً عَــجْــزَاءُ مُــدْبِرَةً
مَــحْطُوطَةٌ جُــدِلَتْ شَنْبَــاءُ أَنْيَــابَا

(١) ديوانه ٣٩، وسيبويه ١٩٨/١، ومجالس ثعلب، واللسان والأساس (نقد) . ويصف الأسد.
والنقاد : صاحب النقد أو راعيها، وفسره ثعلب بصاحب موك النقد. والنَّقَد ـ بالتحريك ـ صغار الغنم.
وقدرن : جعلن على قدر جسمه. والخملة : ثوب مخمل من صوف كالكساء. والكُهبة : غبرة مشربة بسواد، أو لون ليس بخالص الحمرة. وهُدَّاب الثوب : الخيوط التى تبقى في طرفيه دن أن يكمل نسجها.

(٢) لأبى زبيد الطائى يصف امرأة جميلة، وهو من شواهد سيبويه ١٩٨/١، وابن يعيش ٨٣/٦، ٨٤، وانظر : العيني ٥٩٣/٣ والهَيف : ضمور البطن والخصر. والعجزاء : الضخمة العجز. والمحطوطة : الملساء الظهر. وجدلت : أحكم خلقها، من الجديل، وهو الزمام المجدول من أدم. والشنباء : من الشنب، وهو بريق الثغر وبرده.
وصفها بصفات الحسن عندهم من ضمور البطن، وكبر العجيزة، وملامسة الجلد ونعومته، وحسن الخلقة، وطيب الثغر.

وأنشد لعدىٍّ بن زَيْد(١):

مِنْ حَــــبِيــــبٍ أو أخِي ثِقَــــةٍ

أو عَــــــدُوٍّ شَــــــاحِطٍ دَارَا

ومثال المجرور المجرَّد : مررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجْهٍ، وهو نحو النَّصب في الجواز، ومنه قولهم : هو حَدِيثُ عَهْدٍ بكذا(٢). وأنشد سيبويه لعَمْرو بن شَأْس(٣):

أَلِكْنِي إِلَى قَـوْمِي السَّـلاَمَ رِسَـالَةً

بِآيَةِ مَـاكَـانُوا ضِـعَـافًـا ولا عُـزْلاَ

/ ولاسَـيِّـئِي زِيٍّ إِذَا مَـا تَلَبَّـسُـوا ٥٠٥

إِلَى حَـاجَـةٍ يَوْمًـا مُـخَـيَّـسَـةً بُزْلاَ

وأَنْشد لُحَمَيْد الأَرْقَط(٤):

---

(١) ديوانه ١٠١، وسيبويه ١/١٩٨، والمغنى ٤٥٩، والتصريح ٢/٨٢، والعينى ٣/٦٢١ ويروى «أواخ ثقةٍ» على النعت والمنعوت. وأخوالثقة : من يوثق به في الشدائد والشاحط : البعيد. يصف الدهر بأنه يعم بمصائبه الصديق والعدو، والقريب والبعيد.

(٢) يقال : هو حديث عهد بكذا، أى قريب عهدٍ به.

(٣) سيبويه ١/١٩٧، والمقتضب ٤/١٦٠، والمغنى ٤٢٠، ٤٢١، والعيني ٣/٥٩٦ .
وألكنى : بلغ عنى وكن رسولي. والاية : العلامة. والعزل : جمع أعزل، وهو الذى لاسلاح معه.
وتلبســوا : ركبوا وغشوا. والإبل المخيَّسة : التى لم تسرَّح، ولكنها جبست للنحر أو القَسْم.
والبُزْل : جمع بازل، وهو المسن من الأبل.
كان الشاعر غريبا عن قوم، فأرسل اليهم رسولا يبلغهم سلامه، وجعل علامة كونه منهم، ومعرفته بهم ماوصفهم به من القوة والعدة، وحسن زيهم إذا وفدوا على الملوك.

(٤) من شواهد سيبويه ١/١٩٧، والمقتضب ٤/١٥٩ ، وابن يعيش ٦/٨٣ ، ٨٥ ، واللسان (رزن)
واللاحق: الضامر. والقر : الظهر.
يصف فرسا بأنه ضامر البطن، وأن هذا الضمور ليس من الهزال، لأنه سمين الظهر

* لَاحِق بَطْنٍ بِقراً سَمِينِ *

وقد انتهت مسائل تجريد الصفة.

وأمَّا إذا كانت الصفة بالألف واللام، ومعمولُها مرفوعٌ مضاف فمثاله : مررتُ بالرَّجلِ الحَسَنِ وَجْهُه.وهذا أصلُ هذه المسائل، كما في تنكير الصفة، ومنه قول الجَعْدِيِّ، أنشد سيبويه(١) :

ولا يَشْعُرُ الرُّمْحُ الأَصَمُّ كُعُوبُهُ
بِثَرْوَةِ رَهْطِ الأَعْيَطِ المُتَظَلِّمِ

ومثال المرفوع ذي الألف واللام : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهُ، وهى مثل مالو كانت الصفة مجرَّدة من الألف واللام.

ومثال المرفوع المجَّرد : مررتُ بالرجلِ الحَسنِ وَجْهٌ، وهو مثل ماإذا كانت الصفة مجردَّة ومثال المنصوب المضاف : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَهُ. والمسألة كما في تنكير الصفة.

ومثال المنصوب ذِى الألفِ واللام : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهَ، قال سيبويه : وهى عَرَبِيَّةٌ جَيِّدة(٢)، ثم أنشد للحارث بن ظالم(٣) :

---

(١) للنابغة الجعدى، ديوانه ١٤٤، وسيبويه ٤٢/٢، وشرح القصائد السبع ٣٤٧، واللسان (غيظ، ظلم) وكعوب الرمح : العقدين أنابيبه، وعلى قدر صلابتها تكون صلابة الرمح كله. والأصم : الصلب. والثروة : الكثرة في المال أو العدد. ورهط الرجل : قومه وقبيلته. والأعيط : الطويل العنق. والمراد به هنا الأبى الممتنع. والمتظلم هنا : الظالم، قال : تظلمنى حقي، أى ظلمني.
يقول متوعدا : إن من كان عزيزا كثير العدد فرماحنا لاتشعر به ولاتباليه.

(٢) الكتاب ٢٠١/١ من شواهد سيبويه ٢٠١/١، والمقتضب ١٦١/٤، وابن يعيش ٨٩/٦، وابن الشجرى ١٤٣/٢، والإنصاف ١٣٣، والأشمونى ١٤/٣، والعيني ٦٠٩/٣.

(٣) والشعر : جمع الأشعر، وهو الكثير شعر القفا ومقدم الرأس. والعرب ترى ذلك من علامات الغباء وكان الحارث قد فك بخالد بن جعفر بن كلاب، وهو في جوار النعمات بن المنذر، ثم هرب يستجير القبائل فقال هذا الشعر ينتفى من قومه.

فَــمــا قَــوْمِي بِثَــعْلَبَــةَ بْنِ سَــعْــدٍ

ولا بِفَــــزارَةَ الشُّــــعــــرُ الرِّقَــــابَا

ومثـال المنصوب المجرَّد : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهًا، ومنه قول رُؤْبَة، أنشده سيبويه(١):

* الحَزْنُ بَاباً والعَقُورُ كَلْبَا *

وأنشد أيضا بَيت الحارث هكذا :

فَــمــا قَــوْمِي بِثَــعْلَبَــةَ بْنِ سَــعْــدٍ

ولابِفَــــزارَةَ الشُّــــعْــــرَى رِقَــــابَا

وأمَّا المعمول إذا كان مجرورا فإن الناظم قال في ذلك :

... ... ولا

تَجــرْرُه بِهَــا مَعْ أَلْ سُــمًــامِنْ أَلْ خَــلاَ

يعنى أنه لايجوز أن يَجُرَّ بالصفة إذا كانت مصاحبةً للألف واللام اسمًا خَلاَ من الألف واللام، أو خَلاَ من الرضافة لما صَحِبَها، وهو قوله : «ومِنْ إضَافةٍ لتَالِيها» وهاء «تَالِيَها» عائدةٌ إلى الألف واللام، أى لما يَتْلو (ألْ) وهو مادخلت عليه، فعلى هذا إذا كان المعمول مضافا أو مجردًا فالمسألةُ ممتنعةٌ، فلا تقول : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهِه، ولابالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٍ، إذا لا ألفَ ولامَ في

---

(١) لرؤبة بن العجاج، ديوانه ١٥، وسيبويه ١/ ٢٠٠، وشرح الرضى على الكافية ٣/ ٤٤٠، والخزانة ٨/ ٢٢٧، والعيني ٣/ ٦١٧

والحزن : ضد السهل. والعقور : الذى يعقرو يجرح. وهو كنايةعن البخل، كما أن (جبان الكلب) كناية عن الجود. ويصف رجلا بشدة الحجاب ومنع الضيف، فجعل بابه صعبا وثيقالا يستطاع فتحه، وكلبه عقورالمن حل بفنائه طالبا معروفه.

المعمول، ولاهو مضاف إلى ماهى فيه.

أماأمتناع (الحسَنِ وَجْهٍ) فظاهرٌ، لأن ذلك عكسُ الإضافة، إذ كان الشأن أن تضاف النكرة إلى المعرفة، لتتعرَّف بها أو تتخصَّص، دون العكس.

وأما امتناع (الحَسَنِ وَجْهِه) فلأنه اجتمع فيه أمران مكروهان، الجمعُ بين الألف واللام والإضافة، إذ لا يجوز إلا في هذا الباب، وفي العَدَد قليلا، وتَكْرارُ الضَّمير، إذ كلُّ مسألةٍ يتكرَّر فيها الضمير قليلةُ الاستعمال كما سيأتى، وقبيحةٌ عند الأئمة من جهة القياس، لأنه إذا كان نقلُهم الضميرَ من «الوَجْه» إلى الصفة مقتضيًا لترك الإتيان به كان الإتيان به كالرجوع عما عَزموا على الخروج عنه، وذلك نَقضُ الغرض.

وقد تقدَّم في «باب الإضافة» أن ذا الألف واللام من الصفات لايضاف إلا إلى ماهما فيه، أو أضيف إلى ماهما فيه[1].

ثم قال :

... ... ومَـــــا

٥٠٦ لم يَخْلُ فـهـو بِالجَـوازِ وُسِـمَـا

يعنى أن المعمول إذا لم / يَخْلُ من الألف واللام أو من الإضافة إلى مصحوبها، بل كان على إحدى الحالتين فهو مَوْسوم بالجواز، أى معروف، لما تقدَّم في «باب الإضافة[2]».

---

(١) وذلك حيث يقول الناظم :

ووصلُ أل بذا المضـــافِ مُغْتَفَرْ إن وُصِلَتْ بالثَّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ

أو بالذى به أُضيـــــف الثَّانِى كزيدٌ الضاربُ رأسِ الجـــانِى

(٢) انظر : الحاشية السابقة.

فتقول : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهِ. ومثله : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهِ الأخِ. وإليه الإشارةُ بقوله : ومنْ إضَافَةٍ لِتَالِيهَا» .

فالحاصل من كلامه أن الممتنع من هذه المسائل مسألتان، وهما : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهِه، والحَسَنِ وَجْهٍ، وماسواهما ،وهي ستَّ عشرة مسألة جائزةٌ في القياس.

ويَبْقَى بعدُ في هذا الضَّابط مسائل :

إحداها أن المسائل الجائزة عنده لم يُبَيِّن فيه الحُسْنَ من غيره، فربَّما فُهم منه تَسوِيها عنده. وليس كذلك، بل منها ماهو حَسَن كثيرُ الاستعمال، ومنها ما ليس كذلك.

فاعلم أن الوجوه الحَسنة بإطلاق تسعةٌ، وهي : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُه، حَسَنِ الوَجْهُ، حَسَنٍ وَجْهًا ، حَسَنِ الوَجْهِ، حَسَنِ وَجْهٍ.

وبالألف واللام في الأربعة الأُوَل، مررتُ بالرجلِ الحسَنِ وَجْهُه، الحَسَنِ الوَجْهَ، الحَسنِ وَجْهًا ، الحَسَنِ الوَجْهِ.

وماعداها ، وهي سَبْعة، فضعيفةٌ في القياس، قليلةُ الاستعمال، وهي : مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ، حَسَنٍ الوَجْهَ، حسنٍ وجهَه، حسنِ وجهِه. وبالألف واللام في الثلاثة الأُوَل، مررت بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٌ، الحَسنِ الوَجْهَ، الحَسَنِ وَجْهَه. فالجميع ستة عشر وَجْهًا جائزة.

وضابطُها ماقاله الجُزُوليُّ،[1] منْ أن كلَّ مسألةٍ تكررٌ فيها الضَّمير، أو لم

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز البربري الجُزولي، نسبة إلى (جُزولة) بطن من البربر، وكان إماما في العربية لايشق غباره، مع جودة التفهم وحسن العبارة. شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة، وهي حواش على الجمل للزجاجي (ت ٦٠٧هـ). بغية الوعاة ٢/٢٣٦ .

يُذكر فيها البَتَّةَ فهي قبيحة، وما ذُكر فيها الضميرُ ولم يتكررْ فهي حَسَنة. وقد مَرَّ استثناء الممنوع منها.

والثانية أن جميعها عنده جائزٌ قياسًا، أَعْنِي ماسوى المسألتين الممنوعتين، وإن اختلفت في القوة والضَّعف لوجود السَّماع بذلك كما تقرَّر.

وقد وقع الخلافُ في القياس في مسائل منها، بالإجازة والمنع.

فأما مسألة (الحَسَنِ وَجْهُ) ومسألة (حَسَنٍ وَجْهُ) فغير جائزين عند الكوفيِّين، وسبب ذلك عدمُ الضمَّير أو ماينوب مَنابَه، وهو الألف واللام.

وقال ابن خَروف[1] : ليس من كلام العرب. وكأن ذلك عنده بناء على صحة وقوع الألف واللام عوَضًا من الضمير، فإنه قال : وقد أشار سيبويه إلى ذلك في قولهم : ضُرِبَ زيدٌ الظَّهْرُ والبَطْنُ[2]، على معنى : ظَهْرُه وبَطْنُه، ولم يَقُل : الظَّهْرُ منه.

ولم يَرْتَض إذا غيرُه، فإن العرب قد تجمع بين الألف واللام والضمير فتقول : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهُ مكْنُه، ولو كانت عِوَضًا منه لم تَجْتَمع معه، إذ(لايصحُّ الجمعُ بين العِوَض وماعُرِّض منه.

ومثـــل اجتماع الألف واللام مع الضمير قول طَرَفة[3]:

رَحِيبُ قِطَابُ الجَيْبِ منها رَفِيقَةٌ

فإذا ثَبت ذلك لم يَنْبَغِ اعتقادُ التَّعويض، وإذالم يكن ثَمَّ عِوَض فلا معنى

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) الكتاب ١/١٥٨.

(٣) عجزه : بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المتجرَّدِ

وقد استشهد به المصنف من قبل، وسبق تخريجه.

لمنع الحذف، كما حُذِف في نحو : {فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى[١]} ويصير إذ ذاك/ المعمولُ المجَّرد وغيرُه سواء في جواز الحذف، كما جاء : «شَهْمٌ قَلْبُ[٢]» فالأظهر على هذا مذهب النَّاظم في الجواز، والله أعلم. ٥٠٧

وأما مسألة (الحَسَنِ الوَجْهُ، وحَسَنٍ الوَجْهُ) فإن الناظم يُجيزهما على رفع «الوَجْهُ» على الفاعلَّية كما تقدَّم.

وهو رأى الزجَّاجي وشَيْخِه،[٣] وبه قال ابن عُصْفور[٤].

والمسألة مختَلفٌ فيها على ثلاثة أقوال، أحدها هذا، ويكون الضمير العائد على الموصوف محذوفًا، كما تقدَّم في المسألة قبلها.

الضَّمير، وهو الألف واللام، وقد تقدَّم مافيه[٥].

والثالث مذهب الفارسيِّ وابن أبى الرَّبيع[٦] أن «الوَجْهُ» هنا ليس

---

(١) سورة النازعات /٤١ .

وقد سبق استشهاد المصنف بالآية الكريمة على هذه المسألة.

(٢) يقصد قول الراجز :

بِبُهمةٍ فَنيتُ شهمٍ قَلْبُ   مُنَجَّذٌ لاذى كَهَامٍ يَنْبُو

وقد سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه. انظر: ص ٤١٦ .

(٣) الزجاجى هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج الذى لزمه حتى برع في النحو.

صنف : الجمل، وهو أشهر مصنفاته، والايضاح، والكافى، وكلاهما في النحو. وشرح كتاب الألف واللام للمازنى وشرح خطبة أدب الكاتب، واللامات، والمخترع في القوافي، والأمالى (ت ٣٣٩هـ)

وأما شيخه فهو أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج، كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد حتى برع فيه. وله من التصانيف : معانى القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، وشرح أبيات سيبويه، والقوافي والعروض، والنوادر، وغير ذلك (ت٣١١هـ).

(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي له ١/٥٦٩، ٥٧٠.

(٥) انظر : ص ٤١٧ .

(٦) انظر : الإيضاح للفارسي ١٥٤، و«البسيط» شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ٩٧٠، ومابعدها.

بفاعل بـ (حَسَنٍ) وإنَّما هو بدلٌ من الضمير المستتر في «حَسَنٍ» ولايصحُّ أن يكون فاعلاً لما فيه من حذف الضمير من الصفة، وحَمل قوله تَعالى : {جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ[1]} على أن «الأَبْوَابُ» بَدَلُ بعضٍ من كُلٍّ، وفي «مُفَتَّحة» ضميرٌ هو المبَدل منه[2]؛ إذ لابد للحال من ضمير يعود على صاحبها. ولو جَعلتَ «الأَبْواب» مرفوعًا بـ (مُفَتَّحة) لم يكن ثَمَّ ضميرٌ يعود على صاحب الحال. وبذلك رَدَّ على الزَّجاج قولَه في الآية.

ورُدَّ عليه بأمرين : أحدهما أن ماقال لايَطَّرِد له، فإنهم قد أجازوا الرفع على الفاعليَّة في نحو : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الأبُ، والقائمِ الأخُ، وهو مما لايصحُّ فيه البدل؛ إذ كان من شرط بدل البعض والاشتمال صِحَّةُ إطلاق الأول والمرادُ الثاني. وأنت تقول : فَتَحْتُ الدارَ، إذا فتحتَ أبوابَها، كما تقول : قُطِعَ زيدٌ، إذا قُطِعَتْ يدُه، فإن صَحَّ ذلك في «الوَجْـه» فلايصحُّ في (الأب والأخ) لاتقول: زيدٌ حَسَنٌ، إذا كان أبوه أو أخوه حَسَنًا، فلابد إذًا من الرفع على الفاعلّية، وهو المطلوب.

وأجاب ابن أبي الرَّبيع[3] عن هذا بأن الفارسيَّ يمنع المسألة، فلا يُجيز:مررتُ برجلٍ حسنٍ الأبُ[4]. وهذا مشكل، فقد حَكى ابنُ عصفور الاتِّفاقَ على الجواز[5]، فلايَنبغي المنع.

والثاني أن بدل البعض والاشتمال كلاهما لابد فيه من ضميرٍ يعود على

---

(١) سورة ص / آية ٥٠.

(٢) الإيضاح ١٥٤، والإغفال له ١٢١ ـ ١٢٢.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) على حاشية الأصل «مررت برجل قائمِ الأبُ، حسنٍ الأخُ» وهو مطابق لما في البسيط ٩٧٣.

(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي له ٥٧٢/١.

المبَدل منه، كما أنه لابد في الوصف والحال والخبر من ضمير يعود على مَنْ هى له. فقد وقع الفارسىُّ فيما فَرَّ منه، فإنه إن مَنع من حذف الضمير في غير البَدل لزمه في البَدل، وإن أجاز ذلك لزمه الجواز في غير البدل.

وأجاب ابنُ أبى الرَّبيع عن هذا، وفَرض المسألةَ في الصِّفة بأنه إنما فَرَّ من حذف الضمير من الصفة إلى حذف الضمير من البَدل؛ لأن حذف الضمير من الصفة لم يَثْبت إلا أن تكون الصفة جملة، لأنها إذ ذاك شَبِيهة بالصِّلَة، وثَبت حذفُ الضمير من البدل. والفِرارُ ممَّا لم يثبت من كلامهم إلى ما ثَبت هو الصواب. قِفْ حيث وَقَفُوا، ثم قِسْ[1].

٥٠٨ وما قاله / [2] ظاهرٌ إن ثَبت ماقال، وإلا فالخَصْم يُنازِع في عدم ثبوت الحذف من الصِّفة، فقد زعموا أن من كلامهم : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الأبُ. ومع ذلك لايصح الفرقُ بين البدل والصفة، قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله ابن الفَخَّار رحمة الله عليه[3] : الظاهر أن مسائل هذا الفصل ثلاث : (مسألة تتعين فيها الفاعليّة، وهى : مررت بالرجل الحسنِ الأبُ، وما أشبهها)[4]. ومسألةٌ يَتعيَّن فيها البَدليَّة، وهى ماكان من نحو قول امرىء القيس[5]:

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي له : ٩٧٢.

(٢) من هنا إلى آخر باب الصفة المشبهة ساقط من الأصل.

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالإلبيري، كان نحوياً بصيراً بالعربية، لايشكل عليه منها مشكل، ولايعوزه توجيه، ولاتشذ عنه حجة، جَدَّد بالأندلس ماكان قد درس من العربية من لدن وفاة أبي علي الشلوبين (ت ٧٥٤هـ) .

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س).

(٥) تقدم الاستشهاد بالبيت، وتخريجه. انظر : ص ٣٧٠ .

كِـبَكْرِ مُـقَـانَـاةِ البَـيَـاضُ بِصُـفْـرَةٍ
غَـذاهَـا نَـمِـيـرُ الماءِ غَـيـرُ المُحَلَّلِ

برفع «البَيَاضُ» إذ لا وجه لارتفاعه إلا أن يكون بدلَ اشتمال من ضمير في «مُقَانَاة» لأن إلحاق التَّاء لهذه الصفة على تأنيث المرفوع بها، وليس إلا ضميرَ «البِكْر» المستتر في «مُقَانَاة» .

قال : ومسألةٌ يجتمع فيها ماافتَرق في المسألتين على طريق الاحتمال، وهي قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ .

وماقاله الأستاذ بَيِّنٌ، وهو يصحِّح ماذَهب إليه الناظم في المسألة. وماقيل هنا جَارٍ في مسألة : (حَسَنٍ وَجْهُهُ، والحَسَنِ وَجْهُهُ).

وأما مسألة (الحَسَنِ وجْهَه، وحَسَنٍ وَجْهَه) فالجمهور على أنها إنما تجوز في الشِّعر للقياس والسَّماع، أما القياس فما تقدَّم من لزوم نَقْض الغرض بتكرار الضمير[1]. وأما السَّماع فشاذٌّ لاينبغي أن يُقاس عليه ولو كان شائعًا لكثرة استعماله كغيره، فلمَّا لم يكن ذلك دَلَّ على أن العرب قَصدت إهمالَه.

ويُجاب عن هذا بأنه قد جاء في القرآن مَرْوِياً عن بعض السَّلف أنه قرأ به {فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ[2]} وما جاء في القرآن لاينبغى أن يُترك قياسُه.قال لنا شيخنا القاضى أبو القاسم الحسنى رحمه الله[3]: إنَّ من عادة ابن مالك التأدُّبَ مع القرآن، والاعتمادَ على ماجاء فيه فَيقيسه، وإن لم يُجِزْ غيرُه ذلك على الإطلاق. وقد جَعل تحقيقَ الهمزتَيْن مع الاتِّصال لغةً، ولم يَثْبت ذلك اختياراً إلا في (أَئِمَّة)

(١) انظر : ص ٣٧٠.
(٢) سورة البقرة / آية ٢٨٣، وهى قراءة ابن أبي عبلة رحمه الله، وقد تقدم.
(٣) انظر ترجمته في مقدمة التحقيق (شيوخ الشارح).

عند جماعة من القراء[1]، فجعلَه لغةَ القرآن. وقد مَرَّ من ذلك مواضع. (وستأتى أخَرَ. ولكن مارد غيره قد حسن وجهه)[2].

وأما مسألة (حَسَنٍ وَجْهِهِ) فالجمهور على أنه إنما تجوز في الشِّعر، وأجازه الكوفيون[3]. ومال ابنُ خروف إلى الجواز حين جاء منه في الحديث مواضعُ[4]، فهو أكثر في السَّماع من (حَسَنٍ وَجْهَهَ) وإنما فيه من جهة القياس قبحُ تكرار الضمير، وهو غير معتبر مع السَّماع، لأن القياس تابع للسَّماع لامتْبوع له، فالأوْلى ماراَه الناظم، والله أعلم.

والمسألة الثانية في وجوه الإعراب المستعملَة في هذه الوجوه.

أمَّا الرَّفع فعلى الفاعليَّة مطلقا، لقوله : «فَارْفَعْ بِهَا» يعنى بالصفة، وذلك على ظاهره من الفاعليَّة، وذلك مُتَّفَق عليه إلا في نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ، أو وَجْهُ؛ فإن فيه الخلافَ المذكور عن الفارسيِّ[5].

وقد يتعيَّن الرفعُ على الفاعليَّة كما في : حَسَنٍ الأبُ، وقد يتعين عدم ذلك كما في : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ الوَجْهُ، وقد يجوز الأمران كما في : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ[6] كما تقدَّم.

---

(1) وهم : ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى وخلف وروح. وسهَّل الثانية فيها الباقون وهم : نافع وأبو عمرو، وابن كثير وأبو جعفر ورويس [النشر ٣٧٨/١].

(2) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س).

(3) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٦٠٩) : «وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح، لأن مثله قد ورد في الحديث، كقوله في حديث أم زرع : «صِفْرُ وشاحِها» وفي حديث الدجَّال «أعورُ عينيه اليمنى» وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم : «شَثْنُ أصابعه» ومع جوازه ففيه ضعف» .

(4) كالأحاديث التى ذكرت في الحاشية السابقة.

(5) يرى الفارسيّ أن «الوجه» في هاتين الصورتين ليس بفاعل، وإنما هو بدل من الضمير المستتر في «حسن» وقد تقدم رأيه، والردُّ عليه. انظر : ص.

(6) في (س) «حسن وجهٌ» وهما سواء.

وليس في قوله : «فَارْفَعْ بها» مايُعَيِّن وَجْهًا دون غيره، فإنه قد ذَكر في باب «البدل» جوازَ بدل الظَّاهر من المضمَر بدلَ البعضِ، والاشتمالِ، فإذا جُمع حكمُ البابين حَمَلت كلُّ مسألة ماتَتَحملُّه، فترجع المسائل إلى الأقسام الثلاثة.

وأمَّا النَّصب فلم يُبَيِّن وجَهه نَصًّا، ولكنَّ أصل الباب مبنيٌّ على التَّشبيه، فالمنصوبُ في هذا الباب على التشبيه (بالمنصوب في باب اسم الفاعل، وهو معنى قولهم : منصوب على التشبيه)[1] بالمفعول به، وهذا ظاهرٌ في المعرفة والنكرة.

وقد يجوز في النَّكرة وجهٌ آخر، وهو النَّصب على التمييز، فإذا قلت : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهًا، أو بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهًا، فـ (الوَجْه) يجوز فيه أن يكون منصوبًا على التمَّييز، وعلى التَّشبيه بالمفعول به.

ولم يُنَبِّه على التَّمييز هنا، لأن الآخَر هو الإعراب المطَّرِد؛ إذ هو جَارٍ في النكرة والمعرفة، بخلاف التَّمييز، فإنه لايَجْرى في المعرفة، ولأن النَّكرة هنا لايَطَّرِد فيها جَرَيانُ التمييز، فلايجوز أن تُعرب «الأبَ» في قولك : (حَسَنٍ أَبًا، والحَسَنِ أَبًا) تمييزًا؛ لأن التمييز لايصحُّ إلا فيما يُطلق فيه الأولُ ويُراد الثاني.

وأنت لاتقول : حَسُنَ زيدٌ، إذا حَسُنَ أبوه، وتقول حَسُنَ زيدٌ، إذا حَسُنَ وجهُه. فلما كان التَّشبيه هو المطَّرِد اكْتَفى بالإشارة إليه دون ذِكْر غيره.

والمسألة الرابعة أنه قال هنا : «ومِنْ إضَافَةٍ لِتَالِيهَا» فأشعر أن المضاف إلى المعمول إذا تَقَيَّد بإضافةٍ أو بألفٍ ولامٍ أو تجريدٍ فذلك كما لو تقيَّد المعمولُ نفسُه بها، فإنه شَرط في إضافة الصفة ذات الألف واللام إلي معمولها أن يكون مصحوباً بالألف واللام، أومضافًا إلى مصحوبها.

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س).

وفُهم من ذلك الشَّرط أنه إن لم يكن كذلك فلايجوز الإضافة، فصار عنده المضافُ إلي المعمول بمنزلة المعمول؛ فإذا قلت : (مررتُ بالرجلِ الحَسَن وَجْهِ الأخِ) فهو في الجواز بمنزلة (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهِ) و (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهِ أخِيه) في المنع بمنزلة (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وجهِه). وكذلك (الحَسنِ وَجْهِ أخٍ) بمنزلة (الحَسَن وَجْهٍ) وهذا صحيحٌ مطَّرد.

وإذا قلت : (حَسَنِ وَجْهِ أخِيهِ) فهو بمنزلة (حَسَنِ وَجْهِه) وكذلك (حَسَنِ وَجْهِ الأخِ) بمنزلة (حَسنِ الوَجْهِ) وقولك : (مررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجْهِ أخٍ) بمنزلة (حَسَنِ وجهٍ) وكذلك مع الألف واللام في الصفة. ومثل ذلك جارٍ في النَّصب والجر.

وممَّا جاء من ذلك في السَّماع قول خِرْنِق، أنشده سيبويه(١):

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ
والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

فهذا بمنزلة «الطَّيِّبُونَ الأخْبارَ، والحَسَنُونَ الوُجُوهَ» وأنشد أيضاً لزهير(٢):

(١) الكتاب ٢٠٢/١، ٢/ ٥٨، ٦٤، وشرح الرضى على الكافية ٣٢٣/٢، والهمع ١٨٣/٥، وابن الشجرى ٣٤٤/١، والخزانة ٤١/٥، والعيني ٦٠٢/٣، وقبله :

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ   سمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُزْرِ

والبيتان من قصيدة لخرنق بنت هفان ترثى بها زوجها وابنها وأخويه ومن قتل معهم من قومها.
والمعترك : موضع القتال، تريد أنهم ينزلون عن الخيل عند ضيق المعترك فيقاتلون على أقدامهم.
والمعاقد : جمع مَعْقِد، وهو موضع العَقْدِ حيث يثنى طرف الإزار. والإزار : مايستر النصف الأسفل من جسم الإنسان. وطيب المعاقد كناية عن العفة، وأنها لاتحل لفاحشة.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت.

أَهْوَى لَهَــا أَسْــفَعُ الخَــدَّيْنِ مُطَّرِقٌ

رِيشَ القَــوادِمِ لم يُنْصَبْ له الشَّــبَكُ

فهذا نظير «حَسَنٌ الوَجْهَ» ومثله قول العجاج[1]:

* مُحْتَبِكُ ضَخْمٌ شُئُونَ الرَّأْسِ *

وحكى سيبويه: هو أَحْمَرُ بَيْنِ العَيْنَيْنَ[2]، وهو جَيِّدٌ وَجْهِ الدَّارِ، فهذا نظير «حَسَنِ الوَجْهِ» وكذلك سائرُ المسائل.

---

(١) سبق الاستشهاد بالرجز.

(٢) في (ت) «أحمر العينين» وما أثبته من الكتاب ١/١٩٥، و (س) وهو الصواب.

التَّعَجُّـــبُ

التـعـجبُ في اصطلاحـهم العـام : / اسـتـعظام زيادةٍ فـي وصـف ٥٠٩
الفاعل خَـفَى سببُها، وخرج بها المذكورُ بها عن نظائره، أو قَلَّ نظيرُه، بلفظٍ دالٍّ على ذلك.

وقوله : «استعظام زيادةٍ» تنبيهٌ على أنه إنَّما يصحُّ مما يَقبل الزيادةَ والنُّقصان.

وقوله : «في وصف الفاعل» تنبيهٌ على أنه إنما يتعلَّق التعجبُ بمَن قام به ذلك الوصف.

وقـوله : «خَـفِيَ سـببُـهـا» تحـرُّزٌ من الخلَق الظَّاهـرة والألوان؛ إذ لايُتَعَجَّب منها.

وما بعد ذلك بيانُ أن الوصف إذا لم يَقِلَّ نظيرُه لا يُتَعَجَّب منه .

بهذا عَرَّف التعجبَ بعضُهم(١)، ولم يعرِّفه الناظم اتِّكالا على المعرفة به عند النحويِّين، وإنَّما شرَع في صيغ التعجُّب فقال :

بِأَفْـعَلَ انْطِقْ بَعْـدَ مَـا تَعَـجُّـبَـا
أوجِيءْ بِأَفْـعِلْ قَـبْلَ مَـجْـرورٍ بِبَـا
وتِلْوَ أَفْــعَلَ انْصِــبَنَّهُ كَـمَــا
أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وأصْــدِقْ بِهِــمَــا

---

(١) على حاشية الأصل «هو ابن عصفور» وهو حق مع اختلاف يسير. وانظر : شرح جمل الزجاجي له ١/٥٧٦.

يعني أنك إذا أردتَ أن تُعَبِّر عما عَرض لك من التعجبُّ من شيء، وأن تُبَيِّن أنك قد تعجَّبتَ ـ فلذلك صيغتان في الأصل.

إحداهما (أَفْعَلَ) على وزن (أَكْرَمَ) آتيًا بها بعد «ما» ويكون مابعدها يَتْلوها، وهو المتعجَّب منه، منصوبًا.

مثال ذلك : ماأَوْفَى خَلِيلَيْنا. ومثله : مَا أَكْرمَ زيدًا، وما أَحْسَنَ عَمْرًا. وفي القرآن {فَمَا أَصْبَرَهُمْ على النَّارِ[1]}.

والثانية (أَفْعِلْ) على وزن (أَكْرِمْ) آتيًا بها قبلَ اسم مجرور بباء، لابغيرها من حروف الجر، والمجرور هنا هو المتعجَّب منه، وهو المنصوب في صيغة (ماأَفْعَلَه) ولذلك قال : «وتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ» فَردَّ الضمير إلى المجرور بالباء، فيُريد أن ذلك الاسم يأتي منصوبًا بعد صيغة (ماأَفْعَلَ) ومجروراً بالباء في صيغة (أَفْعِلْ) وذلك قوله : «وأَصْدِقْ بِهِمَا» أي بَخَلِيْلَيْنَا. ومثله : أَكْرِمْ بزيدٍ، وأَحْسِنْ بِه. وفي القرآن {أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ[2]}.

وقد أشعر هذا الكلام بأن المنصوب بعد (ماأَفْعَلَ) والمجرور بعد (أَفْعِلْ) لازمُ الذِّكْر، فلابد من الإتيان به، لكونه جَعله من جملة صِيغة التعجُّب.

وذلك في الأصل صحيح، إلا أنه قد يُحذف للعلم به كما سيأتي ذكرهُ بعد.

هذا بيانُ ماقال. وفيه دَرَكٌ[3] من وجهين :

أحدهما أنه حَصَر صِيَغ التعجُّب في صيغتين وهما : (مَاأَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِهِ) إذ قَدَّم المجرورَ في قوله : «بأَفْعَلَ انْطِقْ» والتَّقديم في مثل هذا يُشعر

(١) سورة البقرة / آية ١٧٥.

(٢) سورة مريم / آية ٣٨.

(٣) الدَّرك ـ بإسكان الراء وفتحها ـ التبعة، يقال : مالحقك من درك فعليَّ خلاصه .

بالحَصْر، والحَصْر في هـاتين الصِّيغَتْين باطل؛ فإن في كلام العرب صيَغًا كثيرة تَقْتضى من معنى التعجُّب مايَقْتضيه (ماأَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ).

من ذلك (فَعُلَ) نحـو : لَقَضُوَ الرجلُ[1]، وفي القرآن {سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ[2]} ـ {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ[3]}.

ومنه : لِلَّهِ أنتَ، لِلَّهِ دَرُّكَ[4]، ووَاهًا لزيدٍ[5].

* ولِلَّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ[6] *

وحَسْبُكَ به رجلاً، و «كَفَى باللَّهِ شَهِيدًا[7]» و

* لِلَّهِ يَبْقَى على الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ[8] *

---

(١) يجوز التعجب من كل فعل ثلاثى ينقل إلى (فَعُلَ) مضموم العين، وإذا بُنى من فعل معتل اللام من نوات الياء قلبت الياء واو لانضمام ماقبلها، مثل : رَمُوَ الرجل، وقَضُوَ الرجل، في معنى : ماأرماه، وما أقضاه .

(٢) الأعراف / آية ١٧٧.

(٣) الكهف / آية ٥.

(٤) الأصل في هذا القول أن الرجل إذا كثر خيره وعطاؤه وإنالته الناسَ قيل : لله دَرُّه، أى عطاؤه وما يؤخذ منه، فشبهوا عطاءه بدَرِّ الناقة، ثم كثر استعمالهم حتى صاروا يقولونه لكل متعجب منه. وانظر : اللسان (د ر ر)

(٥) في اللسان (ويه) : «وإذا تعجبت من طيب الشيء قلت : وَاهًا له ما أطيبه! ومن العرب من يتعجب بواهًا فيقول : وَاهًا لهذا، أى ما أحسنه»

(٦) عجزه : * أشتَّ وأنأى من فراق المحصَّبِ *

وهو من شواهد اللسان (حصب) والتذييل والتكميل لأبى حيان (ج ٣ ص ٢١٠ ـ ب)

والمحصب : موضع رمي الجمار بمنى . وقيل : الشِّعب الذى مخرجه إلى الأبطح بين مكة ومنى.

(٧) سورة الفتح / آية ٢٨.

(٨) من شواهد سيبويه ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢، وابن يعيش ٩٨/٩، ٩٩، وشرح الرضى على الكافية ٣١٥/٤، والخزانة ٩٥/١٠، وديوان الهذليين ١/٣

وعجزه : * بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ * =

/ و«تَاللَّهِ» بالتاء أيضًا. فاللّام والتّاء في القَسَم يَقتضيان معنى ٥١٠
التعجُّب، وهو من معانيهما.

وفي الحديث «سُبْحَانَ اللَّهِ، إنَّ المُؤْمِنَ لاينْجُسُ[1]» ومثل قولهم: يَالَلْعَجبِ، ويالَلْمَاءِ، ويالَلْفَلِيقَةِ[2]، وقول الأعشى[3]:

* ياجَارَتَا ماأنْتِ جَارَه! *

* ويَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ[4] *

== وينسب إلى أبى ذؤيب الهذلي، أو أمية بن أبي عائذ، أو مالك بن خالد الخناعي الهذلي. ويروى (تَاللَّهِ) ويبقى: معناه لايبقى. والحِيَد: جمع حَيْد: وهو ما شخص من نواحي الشيء. ويراد بالحيد هنا كعوب قرن الواعل. والمشمخر: الجبل العالي. والظيان: ياسمين البر. والآس: الريحان. وذكرهما هنا إشارة إلى أن الوعِل في خصب وسعة، فلايحتاج إلى النزول إلى السهول فيصاد. والوعل ـ بكسر العين ـ التيسر.

(١) البخاري ـ الغسل:٢٣، والجنائز:٨، ومسلم ـ الحيض: ١١٥، ١١٦، وسنن أبي داود ـ طهارة:٩١.

(٢) الفليقَة: الداهية والأمر العجب. وهو من أمثالهم، انظر: جمهرة الأمثال ٤٢٥/٢، والمستقصى ٤٠٧/٢، واللسان (فلق).

(٣) ديوانه ١١١، وابن يعيش ٢٢/٣، والأشموني ١٧/٣، وشرح الرضى على الكافية ٧٣/٢، والخزانة ٣٠٨/٣ وصدر البيت:

* بانت لتَحْزُنَنا عَفَارَهْ *

وعفارة: اسم زوجته. وياجارتا: التفات من الغيبة إلى الخطاب، وأصله (ياجارتي) وجارة الرجل: امرأته التي تجاوره في المنزل. و«ما» استفهامية مبتدأ، خبرة «أنت» و«جارة» تمييز أو حال. والمعنى: ما أنبلكِ، أو ما أكرمكِ من جارة، أو حالة كونك جارة.

وقد تكون (ما) نافية، ويرشحه الرواية الأخرى (ماكنت جارة) وعلى هذا يخرج من باب التعجب.

(٤) من معلقة امرىء القيس، وعجزه:

* بكُلِّ مُغَار الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ *

والمغار: الشديد الفتل. ويذبل: اسم جبل. يقول: كأن هذه النجوم شُدت بحبل مفتول قوى إلى جانب هذا الجبل، فكأنها لاتسرى، يصف طول الليل.

وقالوا : مارأيتُ كاليومِ وَفاءَ وافٍ[1]. وما أشبه هذه المُثُلَ وداناها. وفي كلامهم من هذا كثير.

و (ماأَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ) صيغتان من جملة الصِّيغَ المؤدِّية معنى التعجُّب، فإذا ثَبت ذلك فاقتصارُه على ماذكر هنا ظاهرُه التَّقصير.

والثانى أن هذا التَّعريف الذى أتى به بيانٌ لكيفيَّة لفظ التعجُّب، وَقع فيه التنكيرُ والإبهام من جهات.

منها أنه لم يُبَيِّن (ما) ماهى؟ أهى الاستفهاميَّةُ أم الموصولة أم غير ذلك، بل لم يبيِّن أحَرفِيَّةٌ هى أم اسميَّة؟ (وهى اسميَّة بلابُدٍّ)[2].

واختلف فيها، فقيل : نكرةٌ بمعنى (شىء) وهو مذهب الخليل وسيبويه[3] والجمهورِ من البصريين. وقيل موصولة بمعنى (الَّذِى) وهو رأى الأخفش[4]. وقيل استفهاميَّة، وإليه مال الفَرَّاء[5].

ومنها أنه لم يبيِّن حكم (أَفْعَلَ) أهو اسمٌ أم فِعْلٌ، إذ ليس في لفظه مايدلُّ على شىء من ذلك.

وقد اختلفوا فيه، فقال الكوفيون : اسمٌ، وقال البصريون : فعلٌ ماض[6].

وكذلك لم يبيِّن كونَ (أَفْعِلْ) فعلَ أَمْرٍ أو غَير فعل أمر. والجمهور أن معناه معنى الخَبر، وإن كان لفظه لفظَ الأَمْر فليس بفعلِ أمر. وذهب الفراء إلى أنه

(١) روايته الصحيحة «مارأيتُ كاليوم قَفَا وافٍ» وانظر المثل «هو قَفَا غادرٍ شَرٌّ» في جمهرة الأمثال ٢/٣٥٥، والمستقصى ٢/٣٩٩.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) الكتاب ١/٧٢.

(٤) شرح الكافية ٢/٣١٠، وابن يعيش ٧/١٤٩.

(٥) نفسه ٢/٣١٠، ونفسه ٧/١٤٩.

(٦) انظر : الإنصاف ١٢٦ (المسألة الخامسة عشرة).

بمعنى الأمر على ظاهره، ومال إليه الزمخشري[١]، وقَوَّاه ابن خروف.

وينبني على ذلك الخلاف في موضع المجرور بالباء، هل هو رفعٌ أم نصبٌ؟ فالقائل بأنه فعل أمر يَجعله، أعني المجرورَ، في موضع نصب.

والقائل بأنه خبرٌ يجعله في موضع رفع بالفاعليَّة، وعلى هذا الثانى لايكون في (أَفْعِلْ) ضمير، وعلى الأول لابد فيه من ضمير، وهو نَصُّ الفراء.

وعلى ذلك أيضا يَنْبنى كونُ الباء الجارة زائدةً أو غير زائدة، ولم يبيِّن ذلك الناظم، فمن جعل الفاعل خَبَريًا عَدَّ الباء زائدةً كزيادتها في «كَفَى باللّهِ» ، ومن جَعله فعلَ أمر لم يلزمه القولُ بزيادتها.

ومنها أنه لم يبيِّن كونَ الاسم بعد (أَفْعَلَ) أو (أَفْعِلْ) هو المتعجَّب منه دون غيره، ولابَيَّن مِمَّ يُبنى (أَفَعْلَ) أو (أَفْعِلْ) وأنَّهما إنَّما يُبنيان من المصادر التى وقع من أجلها التعجُّب، فإنه لما قال : «بأَفْعَلَ انْطِقْ» يقول له المخاطب : مِنْ ماذا أَبْنِي هذه الصِّيغة من المصادر؟ فصار كلامًا مجَملاً متغلِّقاً دون الفهم، وهذا هو عمدةُ التَّعريف والمحتاجُ إليه في البيان.

فالحاصل أنه لم يَأت في هذا التَّعريف بكافٍ ولاجازٍ، فصار كاللُّغْز الذى لم يُنْصَب على فهمه دليل.

والجواب عن الأول أن ماذُكر من الصِّيَغ المفهومِ منها التعجبُ غيرُ منضَبِطة لقانون / حاصر[٢]، ولامُنْضَمَّة[٣] بقياس قاضٍ من وجهين : ٥١١

---

(١) ابن يعيش ١٤٧/٧.

(٢) في الأصل «خاص» وما أثبته من (ت، س).

(٣) في (س) «ولا مُضَمَّنة» وما أثبته هو الأوضح، لتلاؤمه مع قوله : «مُنْضَبِطة».

أحدهما أنها إنما جاءت مُؤَدِّية معنى التعجُّب على غير اطِّراد يُقاس على مثله، فصارت من قَبيل المسموع الذى لايُقاس عليه، إلا (فَعُلَ) في نحو : لَقَضُوَ الرجلُ، فإنه اطَّردَ. وقد ذكَره الناظم بعدُ فلم يُهمله.

والثانى أن معنى التعجُّب في أكثرها ليس بالصِّيغة والبِنْية والوضَعْ الأصلى، وإنَّما هو في الأكثر مفهومٌ من فَحْوى الكلام[1]، وبِساط التَّخاطب. وإذا كانت دلالتها على التعجُّب من خارجٍ، ولم تَنْضَبط لصيَغ معيَّنة مطَّرِدة لم يَعْتبرها، من جهة أن قصد النحوىِّ عَقْدُ القوانين فيما يمكن عقدُها فيه. وماتقدَّم ليس من ذلك، إلا (ما أَفْعَلَه) و (أَفْعِلْ بِه) فإنهما صيغتان مختصَّتان بهذا المعنى، راجعتان إليه، فلذلك اقتصرَ عليهما، وضَمَّ إليهما صيغةَ (فَعُلَ) إلحاقًا بهما، لا أنه أصلٌ في باب (التعجُّب) فأتى به آخِرًاولم يُصَدِّر به إشعاراً بعدم الأصَالة ، ولم يَتركه لا طِّراده ،

ومن هنا صدَّرالجُزُولِىُّ[2] باب (التعجُّب) بالاعتذار عن هذا السؤال، فقال : للتعجُّب الذى يُبَوَّب له في النَّحو لفظان (ماأَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِه) فاعتذر كما ترى قبل إيراد السؤال، عِلْمًا بأنه مما يُوَرد مثلُه على النَّحوى.

ونظير هذا بابُ (التَّوكيد) حين تكلَّموا فيه على الألفاظ المخصوصة كالنَّفْس والعَيْن وأخواتهما، وتركوا التَّبويَب على ماعداها من عبارات التَّوكيد وأدواته؛ لأن تلك الألفاظ المختصَّة مُنْضَبِطه للدخول تحت القوانين، وماسواها لايَنْضبط في الأكثر، ولايَجرى على مَهْيَع واحد[3].

وقد ألحق ابنُ مالك بتلك الألفاظ أشياء كما ضَبَطها قانونُ القياس.

---

(١) فَحْوى الكلام : مضمونه ومرماه الذى يتجه إليه القائل.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) المَهْيَعُ من الطرق : البَيِّن.

وأيضاً فقد يقال : إن كل ماذُكر، من الألفاظ المؤدِّية معنى التعجُّب، راجعةٌ إلى معنى (ماأفْعلَه) و (أفْعِلْ بِه) وعنهما تفرَّعت، فذكَر في التَّبْويب الأصلَ، وتَرك ماسواه. والله أعلم.

والجواب عن الثاني أن مااعتُرِض به لم يُغْفله جملة، بل في كلامه مايشير إلى مايُضْطَرُّ إليه فيه. ومالا يُضطر إليه لايَفْتَقر إلى التَّنبيه عليه.

فأما (أفْعَلَ) و (أفْعِلْ) فهما عنده فعْلاَن، ودَلَّ على ذلك من كلامه قولُه بعد: «وفي كِلاَ الفعْلَيْن قدِمًا لَزِمَا» فهذا نَصٌّ على أنهما فعْلان.

وأيضًا فقد قَدَّم في أول الكتاب أن الفعل يَنْجلي بنون التَّوكيد[1]، وفعلُ التعجُّب تلحقه نونُ التَّوكيد نحو[2]:

* فَأَحْرِ بِهِ لِطُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا *

أراد «وأَحْرِيَنْ». وإذا ثَبتت فِعْلِيَّة (أَفْعِلْ) فـ (أَفْعَلَ) نظيره، فهو إذًا فعلٌ مثلُه.

وأيضًا فلزوم إلحاق نون الوقاية دليلٌ على ذلك، نحو : ماأحْسَنَني، وماأكْرَمَنِي وهذا لم يَذكره في دَلائل الفعل في هذا النظم[3].

---

(١) حيث قال في «باب الكلام وما يتألف منه»: «ونُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي».

(٢) مغني اللبيب ٣٣٩، والهمع ٤/٤٠٠، والدرر ٢/٩٨، والأشموني ٣/٢٢١، والعيني ٣/٦٤٥، واللسان (حرى ، غضا) ويروى «من طول» و «بُطون»
وصدره :

* ومستَبْدِلٍ من بَعدِ غَضْيَا صُرَيْمَةً *

والغَضْيا : مائة من الإبل. وصُرَيْمَة : تصغير (صِرْمَة) وهى القطيع من الإبل أو الغنم، مابين العشرين إلى الثلاثين، يعنى أبلا قليلة. وأحْرِبه : ماأحراه وما أجدره.

(٣) يقصد ماذكره الناظم في باب «الكلام ومايتألف منه» من علامات الفعل.

ولايُقال : إن ذلك لادليلَ فيه / فإنَّك قد تقول : لَيْتَنِي، وعَلَيْكَنِي، ٥١٢
ورُوَيْدَنِي، فتُدخل النون على الحرف وعلى الاسم[١]، وهي نون الوقاية، فليست بمختصةٌ بالفعل، فلادليلَ فيها على فِعْلِيَّة مادَخلت عليه.

وكذلك لادليلَ على فِعْليَّة (أَفْعَلَ) [بِفعلية (أفعِلْ)][٢] لتباينهما في أحكام، وإن اتَّفقا في أحكامٍ أُخَر، وإلاَّ لَزم أن يُقال بفعليَّة (أَفْعَلِ التَّفْضيل) وذلك فاسد؛ لأنا نقول : دخولُ نون الوقاية على الأسماء والحروف غيرُ مطَّرِد فيها، وإنَّما أُلْحِقت سماعًا في بعضها بحيث لايُقاس عليها غيرُها، بخلاف (أَفْعَلَ) فإن نون الوقاية مطَّرِدة الدخولِ على (أَفْعَلَ) في التعجُّب، لايَخْتَصُّ بواحدة من الموادِّ دون أخرى، نحو : ماأَكْرَمَنِي، وما أَحْسَنَنِي، وما أَقْبَحَنِي، وما أَبْخَلَنِي، وماأَشْجَعَنِي. وما كان نحو ذلك.

وأما القياس على (أَفْعِلْ) فظاهرٌ، لموافقته له في البِنَاء ومعنى التعجُّب وعدم المعارِض، بخلاف (أَفْعَلِ التَّفضيل) فإن إعرابَه وجَرَّه ودخولَ الألف واللامِ عليه وغيرَها من خَواصِّ الاسم عارضت دَعْوَى الفِعْلية فلم يُقَل بها.

ومما استُدِلَّ به على الفِعْلِيَّة فَتْحُ آخِرِ (أَفْعَلَ) على مُشَاكلة الماضي، ونصبُ مابعده على ترتيب عمل الفاعل الماضي.

وقد أُجيب عن ذلك بأن بناءه على الفتح لتضمُّنه معنى التعجُّب، وأنه إنَّما نَصب مابعده، وكان أصله الجرُّ بالإضافة، فَرْقًا بين الاستفهام المحض والتعجُّب الذى صار إليه.

---

(١) يقصد اسم الفعل، الذى مثله بقوله : «عَلَيْكَنِي» وهي فعل أمر بمعنى : الزمنى، و (رُوَيْدَنِي) اسم فعل أمر بمعنى : أمهلنى، أو رفقًا بي.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وقد استدرك على حاشية الأصل.

وهذا غير صحيح، فإن المبنىَّ لتضمُّن معنى الحرف إنَّما هو القائمُ مقامَه، أداةٌ مثلُه، وذلك (ما) لاغيرُها. وأمَّا التَّفرقة بين المعاني فلا يُزيل الإعرابَ عن وَجهه.

وأيضًا فهو مبنىٌّ على أن (أفْعَلَ) أصلُه الرَّفع، وهو مضاف إلى مابعده، ولو كان كذلك لم يَحْسن الفصلُ بينهما، فلايقال : (ماأحسنَ بالرجل أن يَصْدُق) في فصيح الكلام؛ لأنه في تقدير: (ما أحسنُ)[1] بالرجل الصِّدْقِ. والفصل بين المضاف والمضاف إليه لايجوز إلا في الشِّعر، أو في نادر لايُعْتَدُّ بالقياس فيه[2]. وهذا ليس كذلك، فَدلَّ على أنه ليس منه، فمازَعَموه دَعْوى، وأَقْوَى احتجاجاتِهم تصغيرُه قياسًا، وتصحيحُه كذلك، فإنك تقول : ماأَقْوَمَه، وما أَبْيَن معنى كذا، وهذا لايكون إلا في الأسماء. وأما الأفعال فيجب فيها الإعلال حسبما يأتى في التصريف[3].

وأيضاً فإنهم يقولون : ماأُحَيْسِنَ زيداً، ومَا أُمَيْلِحَ عَمْرًا، وأنشدوا[4]:

يَامَـــا أُمَــيْلِحِ غِــزلاَنًا شَــدَنَّ لَنَا
مِنْ هَؤُلَيَّـــا ئِكُنَّ الضَّـــالِ والسَّـــمُـــرِ

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل.

(٢) على حاشية الأصل «لايقاس عليه» وهو إما من نسخة أخرى، أو تفسير.

(٣) أى من إعلال الأفعال الجوفاء التى على زنة (أَفْعَلَ) مثل : أقام، وأبات.

(٤) أمالى ابن الشجرى ١٣٠/٢، ١٣٢، ١٣٥، والإنصاف ١٢٧، وابن يعيش ٦١/١، ١٣٤/٣، ١٣٥/٥، ١٤٣/٧ وشرح الرضى على الكافية ٤٩/١، ٢٣٠/٤، والخزانة ٩٣/١، والهمع ٢٦١/١، ٢٦٣، ٥٤/٥، والعيني ٤١٦/١، ٤٦٣/٣ واللسان (ملح، شدن)

وينسب البيت للعرجى تارة، ولمجنون ليلى تارة، ولذى الرمة تارة أخرى. وأميلح : تصغير (أملح) من الملاحة، وهى البهجة وحسن المنظر. ويقال : شدن الظبى شدونا، إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه. وهؤليَّاء : تصغير (هؤلاء) على غير قياس. والضال : السدر البرى. والسَّمُر : شجر الطلح، وهو شجر عظام، واحدة سَمُرَة.

فلو كان فعلا لم يصغَّر، فالتَّصغير من خواصِّ الأسماء.

والجواب أن التَّصحيح[1] لادليل فيه، فلو كان مستقلاً بالدلالة على الاسميَّة لَدَلَّ على اسمية (أَفْعِلْ) فإنك تقول : أَقْوِمْ بِه، وأَبْيِعْ بِه. وإذا لم يخرج (أَفْعِلْ) عما ثَبت له من الفعليَّة فلا يخرج (أَفْعَلَ) عن ذلك.

٥١٣ وأما التَّصغير فهو / أصعبُ ما في المسألة. وقد اعتذر البصريون عنه باعتذرات جميعُها يَستلزم تسليَم الإشكال، فقيل : لَمَّا أشبه الأسماءَ للزومه لفظَ الماضى وقلَّةِ تصرفه، ولأنه في معنى (أَفْعَل التَّفضيل) وهو اسم، حَمَلُوه عليه في التَّصغير وتَرْكِ الإعلال.

ولأن التصغير قد يُراد به التَّحقيرُ والتَّقليل والتَّقريب والتعطُّف والتَّعظيم، وقد يُراد به المدح. وإنَّما قَصدوا هناك[2] تصغيرَ (المَلاَحة) الذى هو مصدر (مَلُحَ) لكن لَمَّا لم يكن للمصدر في التعجُّب استعمال، وكان الفعل يَدُلُّ على مصدره، ولذلك يعود عليه ضميرهُ في نحو : {مَنْ كَذبَ كانَ شَرًّا له[3]} اجتَرؤوا على الفعل فصَغَّروه، لأنه متضمِّن لمعنى مصدره، وقد يُعامل الفعلُ معاملةَ المصدر لتضمُّنه إياه، ولذلك أضيف إلى الفعل في نحو : جئتُ يومَ قام زيدٌ، واذْهَبْ بذى تَسْلَمُ[4]، وقوله[5]:

(١) على حاشية (ت) «صوابه أن التصغير» وهو خطأ، لأنه سيتكلم عن التصغير بعد ذلك. ومراده بالتصحيح تصحيح العين في نحو ما أَقْوَمَه، وما أَبْيَنَه. وقد تقدم.

(٢) أى في البيت السابق.

(٣) الكتاب ٢/٣٩١.

(٤) نفسه ٣/١١٨، ١٢١، ١٥٨.

(٥) عجزه :

* كأنَّ على سَنَابِكِها مُدَامَا *

وقد نسبه سيبويه للأعشى (٣/١١٨) وليس في ديوانه. وانظر : ابن يعيش ٣/١٨، والخزانة ٣/١٣٥، حيث قال البغدادى هناك : «ولم أره منسوبا إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه». ==

فكذلك عاملوه ههنا معاملتَه، فصَغَّروا الفعلَ والمراد المصدر.

وعَلَّل ذلك سيبويه بأنهم أرادوا تصغيرَ الموصوف بالملاَحة، كأنك قلت: مُلَيِّحٌ، لكنهم عدلوا عن ذلك، وهم يَعنون الأول. ومن عادتهم أن يَلْفِظُوا بالشيء وهم يريدون شيئاً آخر، كما قالوا : بنو فلان يَطَؤُهم الطَّرِيقُ، وصِيدَ عليه يَوْمَان. ونحوه كثير(١).

والحاصل أنهم يُقِرُّون بالتصغير، ولايُقِرُّون بما يلزمه من الاسمية، وإنما لم يُقِرُّوا بذلك لمعارِض ثبوتِ الفعليَّة، فاحتاجوا إلى الاعتذار عنه.

وأمَّا حُكْم (ما) فالدَّليلُ على اسمَيتَّها أنه إذا ثَبت كونُ (أَفْعَلَ) فِعلاً اقتضَى أَنْ لابد له من فاعل، وليس ثَمَّ مرفوع ظاهر، فلابد من إضماره في الفعل عائداً على (ما) إذ لاغيرُها(٢)، فمدلولُه مدلولُ (ما) فثَبت أنها اسم، ثم كونُها استفهاميَّةً، أو نكرةً بمعنى (شَيْءٍ) أو موصولةً، مسكوتٌ عنه (عنده)(٣)، وذلك لايَقدح في فهم التعجُّب، مع أنه قد قيل بكلٍّ واحد من تلك الاحتمالات، فكأنَّه تَرك التعبيرَ فلم يَنص على اختيارٍ فيها، لأن جميعها راجع في التَّقريب

= والآية : العلامة، والشُّعث : جمع أشعث وشعثاء، يقال : شَعَث الشَّعْر، شَعَثا وشُعوثة إذا تغير وتلبَّد. وشعِث رأسهُ وبدنه، إذا اتسخ. والسَّنابك : جمع سُنْبك، وهو مقدَّم الحافر . والمُدام : الخمر.

(١) الكتاب ٣/٤٧٧، ٤٧٨ بتصرف.

وقال السيرافي تعليقاً على العبارتين ماملخصه: يريدون : يطؤهم أهل الطريق الذى يمرون فيه، فحذف (أهلا) وأقام (الطريق) مقامهم. ومعنى (يطؤهم الطريق) أن بيوتهم على الطريق ، فمن جاز فيه رآهم ، وقوله : (صيد عليه يومان) معناه : صيد عليه الصيد في يومين، فحذف الصيد، وأقام اليومين مقامه.

(٢) أى لا يوجد قبل فعل التعجب اسم يعود عليه الضمير المستتر فيه غير كلمة (ما).

(٣) مابين القوسين ساقط من (ت).

الصِّناعي إلى قَصْد واحد، فكأنَّه يرى أن كل واحدٍ منها ممكن.

فالاستفهام قد يُؤْتَى فيه في معرِض التَّعظيم فتقول : ماأَحْسَنَ زيدًا؟ على معنى : أىُّ شيءٍ أَحْسَنَهُ؟ والمقصود تعظيمُ الأمر الذى أَحْسَنَه، كما قال الله تعالى : {الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ[(١)]} و {فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ما أَصْحابُ المَيْمنَةِ[(٢)]} وقولهم : أىُّ رجلٍ زيدٌ؟ وهو كثير.

وكذلك النكرةُ تُعْطِي، بما فيها من الإبهام، معنى التعظيم، وهو ظاهر.

وكذلك الموصولة، وإن أُوضِحت بالصِّلة، ففيها من الإبهام ماليس في (الَّذِى) وأيضًا ففي حذف الخبر[(٣)] إبهامٌ يَصلح للتعجُّب، فقد ظهر لكل قولٍ وَجه.

٥١٤ ويحتمل أن يكون تَرك تعينَ مذهبٍ هنا لما يلزم على كل / مذهب منها من الإشكال.

أما الاستفهاميةُ فقال المؤلف[(٤)] : القائلُ بذلك إما أن يَدَّعى تجردَها للاستفهام، وإما أن يَدَّعى كونَها للاستفهام والتعجُّب معًا[(٥)]، كما هى في قوله : {فأَصْحَابُ الْمَيْمنَةِ ما أَصْحَابُ الْمَيْمنَةِ[(٦)]} فالأول باطلٌ بالإجماع. والثاني باطلٌ أيضا؛ لأن الاستفهام المُشْرَب بتعجُّب لايَلِيه غالبًا إلا

---

(١) سورة الحاقة / آية ١، ٢.

(٢) سورة الواقعة / آية ٨.

(٣) في الأصل «حذف الضمير» وهو تحريف.

(٤) شرح التسهيل [ورقة ١٤٣ ـ أ].

(٥) في الأصل «والتعجب معنى» وهو تصحيف، وما أثبته من (ت، س) وشرح التسهيل (ورقة ١٤٣ ـ أ)

(٦) سورة الواقعة / آية ٨.

الأسماء، نحو الآية المتقدِّمة، وقوله : {الْحَاقَّةُ ما الْحاقَّةُ[1]} {وأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمالِ[2]} ونحو قوله [3]:

* يَاسَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ *

وقوله[4]:

* يَاجَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ *

و «ما» المشارُ إليها مخصوصةٌ بالأفعال، فعُلم أنها غير المتضمِّنة استفهامًا.

وأيضًا فلو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تَخْلُفها (أيٌّ) كماجاز ذلك في :

* يَاسَيِّدًا ما أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ[5] *

فيكون كقوله[6]:

---

(١) سورة الحاقة / آية ١، ٢.

(٢) سورة الواقعة / آية ٤١.

(٣) للسفاح بن بكير اليربوعي، والبيت من شواهد شرح الكافية للرضى ٣/٥٠، والخزانة ٦/٩٥، والهمع ٣/٤٢، ٥/٥٦، والدرر ١/١٤٩، ٢٠٨، ٢/١١٩، والتصريح ١/٣٩٩ .

وعجزه :

* موطّأ الأكناف رَحْبِ الذراعْ *

ويروى :

* موطّأ البَيْتِ رحيب الذراعْ *

وموطأ : سهل مذلل. والأكناف : جمع كَنَف ـ بفتحتين ـ وهو الناحية، وكنف الرجل حضنه، يعني العضدين والصدر. ومعناه : دمث كريم مضياف لايتحمل قاصده من زيارته عنتا .

والرَّحْب والرحيب : الواسع، ورحب الذراع : سخي واسع القوة عند الشدائد.

(٤) الشعر للأعشى، وقد تقدم، انظر :

(٥) حيث يمكن أن يقال فيه : ياسيدًا أيَّ سَيِّد.

(٦) سيبويه ٢/٥٥، وشرح التسهيل (ورقة ١٤٣ ـ أ) بدون نسبة. وعجزه :

* إذَا مارجالٌ بالرجال اسْتَقَلَّتِ *

والهيجاء : الحرب. وفتاها : القائم بها المُبْلى فيها. وجارها : المجير منها، الكافي لها. واستقلت : =

* أَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارُهَا *

وأيضًا فَقَصْدُ التعجُّب في «ما» متَّفق عليه، وكونُه مُشْرَبًا باستفهام زيادةٌ لادليل عليها، فلا يُلْتفت إليها[1].

وأما الموصولةُ فمخالَفةٌ للنَّظائر، لأن الإبهام عنده حصل بحذف الخبر، والإفهام متقدِّم عليه، وذلك بيان (مَا) بالصلَّة، وهو عكس ماعليه كلام العرب، حيث يَقصدون الإبهاَم أولاً، ثم الإفهامَ ثانيًا، كضمير الأمْرِ، وضَميرَىْ «نِعْمَ وبِئْسَ» مع مفسِّراتها، وكالعموم والتَّخصْيص، والمميَّز والتَّمييز، وأشباه ذلك.

ولأن فيه دَعْوَى حذف الخبر لزوما، وفيه مَحْظوران، أحدهما أن كَوْنَ الخبر هنا مُلْتَزَمَ[2] الحذفِ دون شيء يَسُدُّ مَسَدَّه خلافُ المعتاد، لأن عادة العرب في مِثْله أن يَسُدَّ مسدَّه شيء يَحصل به استطالةٌ كما كان مع «لَوْلاَ» وفي «لَعَمْرُكَ» وأشباههما، وهذا ليس كذلك، فلا يُعوَّل على دَعواه.

والثانى أن يقال لُمدَّعِي الحذف : أمعلومٌ هذا المحذوف أم مجهولٌ؟ فإن قال : (مَعْلوم) أبطل الإبهامَ المقصودَ في التعجُّب، وإن قال : (مَجْهول) لزمه [حَذْفُ مالا يجوز[3]] حذفُه؛ إذ من شرط الحذف أن يكون على المحذوف دليل.

وأما النكرةُ فيلزم على القول بها محظورٌ. حَكى ابن الأنباريّ في (الإنصاف[4]) أن بعض أصحاب المبرِّد قَدِم على بَغْداد، فحضر في حلْقة ثَعْلبَ، فسُئل عن هذه المسألة فأجاب بمقتضى قول سيبويه[5] وقال : إن التقْدير في

= نهضت

(١) في (ت) «فلم يلتفت إليها» وإلى هنا انتهى النقل من (شرح التسهيل : ورقة ١٤٣ ـ أ).

(٢) في (ت) «مستلزم».

(٣) مابين القوسين ساقط من الأصل، وزثبته من (ت ، س) .

(٤) انظر : ١/١٤٧.

«ما أَحْسَنَ زيدًا» شيءٌ أحْسَنَ زيدًا[1]، فقيل له : ماتقول في قولنا : ما أَعْظَمَ اللَّهَ!؟ فقال : شَيْءٌ أعظمَ اللَّهَ، فأنكروا عليه وقالوا : هذا لايجوز، لأن الله تعالى عظيمٌ لابجَعْل جاعلٍ، وسَحبَوه من الحَلْقة فأخرجوه[2].

فهذا كلُّه، وإن كان فيه بحثٌ ونظر، فتخليصُه عَسِير، والاشتغالُ به تكثير، والقَصْدُ حاصل، والكلام مُنْضبط بدون هذا التطويل، فتركَه لمن يَترجَّح[3] عنده النَّظرُ فيه، ونِعمًّا فَعَل.

وحُذَّاق الصِّناعة إنَّما يتكلَّفون البحثَ فيما يَنْبنى عليه حكم، وما/ ٥١٥
عداه فهم فيه ما بين تاركٍ له رأسًا، وناظرٍ فيه اتِّباعاً لمن تقدَّم له فيه نظر، إذ الخروج عن المعتاد مُنَفِّر، والله أعلم.

وأما حكم (أَفْعِلْ) ومايَلزم عنه من الأحكام فالكلامُ فيها متعلِّق بشرح البيت الآتى بعدُ، ففيه يَظهر قصدُه وما أشار إليه في ذلك بحول الله، فلم يُهمل النَّظر فيه جُملة.

وأيضًا فإذا فرضنا أنه لم يتعرَّض لحكمٍ فيه فقد ثبت أنه فِعْل، وهو متَّفَق عليه بين أهل البلدين.

والفعل إذا كان على (أَفْعِلْ) ظاهرُه أنه فعل أمر، لأن هذه الصِّيغة مختَصَّة به، فَيدَّعى أن مذهبه كَوْنُ (أَفْعِلْ)فعلَ أمر، لكن لا مطلقا، بل على

---

(٥) في الإنصاف «فأجاب بجواب أهل البصرة».

(١) في (ت) «شيء حَسَّنَ»

(٢) بعده في الإنصاف «فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال، فأجاب بما قَدَّمنا من الجواب، فبان بذلك قبح إنكارهم عليه، وفساد ماذهبو إليه»

والمراد بقول ابن الأنبارى : «فأجاب بما قدمنا من الجواب» قوله قبل ذلك : «معنى قولهم : شيء أعظم الله، أى وَصَفه بالعظمة، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبَّرتَ كبيرا، وعظمت عظيما، أى وصفته بالكبرياء والعظمة، لاصيَّرته كبيرا عظيما، فكذلك ههنا...».

(٣) في (ت، س) «لم يترجح» ولامعنى له.

وَجْهِ مادَخَله من معنى التعجُّب، حتى صار هو المعنى الغالب على الصِّيغة، فهو في لفظه، محكومٌ له بحكم فِعل الأمر في كون فاعله ضميراً مُتَّصلا، ومابعده يطلبه طلب الفَضْلَة، والتُزم في الضمير الإفرادُ والتَّذكير، لجريانه عندهم مَجرى الأمثال(١)، وليكون مُوازِنًا لصاحبه، وهو (أَفْعَلَ) إذ فاعلُه ضميرٌ مستتر أبدًا، وإن كان سبب الاستتار فيهما مختلفًا.

ولايقال : إن كَوْنَ الأمر مفيدًا لمعنى التعجُّب دَعْوَى لادليل عليها، لأنا نقول: إذا كان الأمر يُفيد معنى الخبر، والخبر يُفيد معنى الأمر نحو {فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا(٢)} ونحو ـ {والمُطَلَّقاتُ يتَربَّصْنَ بأنْفُسِهنَّ ثَلاثَةَ قُروُءٍ(٣)} والأمر والخبر ضِدَّان من جهة احتمال الخبر الصدقَ والكذبَ، وامتناع ذلك في الأمر ـ كان الأمرُ ـ بإفادة معنى التعجُّب، وهما غيرُ ضِدَّيْن، لاجتماعها في عدم احتمال الصدق والكذب ـ أحقَّ وأولى.

وقد زعم المؤلف في «الشرح» أن الأمر يستفاد من الاستفهام نحو {فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ(٤)} فكذلك يكون الحكم هنا قياساً لو لم يكن ثَمَّ سَماعٌ دَالٌّ، فكيف وقد قالوا(٥):

* ياسَيِّدًا ماأَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ *

---

(١) من قواعد اللغة أن الأمثال لاتغيَّر، بل تحكى على ماجاءت عليه، بغض النظر عما ضربت له، أى سواء أكان مذكراً أم مؤنثا، وسواء أكان مفردا أم مثنىً أم جمعاً. كل ذلك لاينظر فيه إلا إلى الصيغة الأولى التى ورد عليها المثل، لأن المثال ماهو إلا استعارة تمثيلية، والمستعار فيها هو ألفاظ المثل بأعيانها، حتى إنه يقال للمذكر والمثنى والجمع : الصيف ضيعتِ اللبن» بصيغة المفرد المؤنث، لأن المثل هكذا جاء عن العرب، فلايصح المساس به.

(٢) سورة مريم / آية ٧٥.

(٣) سورة البقرة / آية ٢٢٨.

(٤) سورة الأنبياء / آية ١٠٨.

(٥) تقدمت هذه الأشعار في الباب نفسه، انظر :

* ياجَارتَا مَا أنْتِ جَـارَهْ *

* أىُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارُهَا *

وهذا كثير في أقسام الإنشاءات، أن يَدخلها معنى التعجُّب، كقوله في الحديث : «سبْحانَ اللَّهِ، إنَّ المُؤْمَن لاينْجُسُ[1]» وقالوا :

* تَاللَّهِ يَبْقَى على الأيَّام ذُوحِيَدٍ * [2]

و«للِّه يَبْقى» ويَا لَلْعَجبِ، ويالَلْماءِ.

* ويَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كأنَّ نجومَهُ *[3]

وهو كثير جدا.

فلابُعْدَ في استفادة التعجُّب من الأمر، من حيث اجتمعا في الإنشاء، كما لم يَبْعُدْ فيما ذُكر.

وأيضاً فإن المجرور بعد (أَفْعِلْ) يجوز حذفه كما سيأتى، نحو {أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ[4]} وإذا حذف الجارُّ انْتَصب، نحو [5]:

* وأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا *

والفاعل لايُحذف ولايَنتصب مع وجود فعله الطالب له بالفاعليَّة.

---

(١) تقدم تخريج الحديث الشريف، انظر : ٥ ٤٣.

(٢) عجزه :

* بمُشْمَخِرٍّ به الظَيَّانُ والآسُ *

وتقدم في الباب نفسه، وانظر : ٥ ٤٣.

(٣) عجزه :

* بكل مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّت بَيذْبُلِ *

وهو من معلقة امرىء القيس، وتقدم الكلام عليه، انظر : ٥ ٤٣.

(٤) سورة مريم / آية ٣٨.

(٥) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٣ ـ ب).

وأيضًا قال ابن خروف[1] : تلخيص مذهب الفراء أن المعنى : فَعُل، وما أَفْعَلَه، وجاء اللفظ دليلاً على استدعاء المخاطب / للتعجُّب مع المتكلِّم. ٥١٦

وقد اعـتَـرض المؤلف في «الشـرح» هذا المذهب، إذ خـالفـه في «التسَّهيل[2]» من أربعة أوجه :

أحدها أن الناطق بـ(أَفْعِلْ) لو كان آمرًا بالتعجُّب لم يكن (الآمرُ[3]) متعجِّبا، كما لا يكون الآمرُ بالحَلِف والتَّشْبيه والنِّداء حالفًا ولا مُشَبِّهًا ولا مُنَاديًا، ولاخلاف أن قائل (أَفْعِلْ) متـعجِّب، وإنَّما الخلافُ في اجتماع الأمر معه، وهذا لايلزم مع غَلَبة معنى التعجُّب، ويلزم مثله في نحو {فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ[4]} فإن المستفهم عن الشيء لايكون آمرًا بالشيء، كما لا يكون المستفهِم عن قيام زيد، وطلوع الشمس، ودخول رمضان آمرًا بذلك، فما يكون جوابَه هو أيضا جوابُه، وهكذا يقال له في جميع ماتقدَّم التأنيسُ به[5]، بل يلزمه ذلك في (أَفْعِلْ) هنا، إذ هو في أصله خَبَرٌ دَخله معنى التعجُّب.

والثانى أنه يلزم إبرازُ ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يَلزم في كل فعل متصرِّف أو غيره، ولايُعْتَذر بأنه جرى مَجرى المثَل، فإن الأمثال تَلزم لفظًا واحدا كـ«الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ[6]» والجارى مجرى

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) انظر : ص ١٣٠.
وانظر كذلك شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٣ ـ أ).

(٣) مابين القوسين ساقط من (ت، س).

(٤) سورة الأنبياء / آية ١٠٨.

(٥) يقال : أَنَّسَه تأنيسا، إذ لاطفه وأزال وحشته.

(٦) انظر : كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٤٧، واللسان (صيف).

المثَل يَلزم لفظًا واحداً، وإن تَغَيَّر بعضَ التَّغيير فذلك مُغْتَفر، نحو (حَبَّذَا) فيُجَاز أن يَخْتم الجملةَ بما للناطق فيه غَرضَ. و (أَفعِلْ) لاتلزم لفظًا واحداً، فليس بِمَثلٍ ولا جارٍ مَجراه، وهذا غير لازم، لأنه في معنى (مَا أَفْعَلَه) فكأنه مُسْنَد إلى غير فاعله حقيقةً، فهو كلام مُخْرَج عن حَدِّه.

وأيضًا كما جاز في (حَبَّذَا) تغييرُ باقي الجملة من حيث تعلَّق بها غرضٌ جاز تبديل المادَّة مع بقاء الوَزْن المخصوص، من حيث تعلَّق بذلك غرض، وهو بيان ماكان التعجُّب من أجله، فمثال (أَفْعِلْ) هنا نظيرُ لفظ (حَبَّذَا) هنالك.

والثالث : لو كان كذلك لم يَجُز أن يَلى (أَفعِلْ) ضميرُ المخاطَب، نحو : أَحْسِنْ بِكَ، لأن في ذلك إعمالَ فعلٍ واحد في ضميرىْ فاعلٍ ومفعول لمسمًّى واحد.

والجواب أن هذا رأى ابن عُصْفور، إذ هو يُجرى المتعَدَّى إليه بالحرف مُجرى المتَعَدَّى إليه بغير حرف. وقد تقدَّم بطلان ذلك. وفي القرآن المجيد : {واضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ[1]}.

والرابع : أنه كان يجب إعلالُه إذا كانت عينه ياء أوواوا، كما وجب ذلك لـ (أَبِنْ، وأَقِمْ) ولم يَجُز : أَبْيِنْ به، ولا أَقْوِمْ بِه، كما لاتأمر كذلك، فَلَمَّا لم يكن كذلك لم يصحَّ أن يكون أمرا، وهذا مُشْتَرَك الإلزام في (ماأَفْعَلَهُ) إذ هو عنده فِعْلٌ ماض، والماضى يجب فيه : أَقَامَ، وأَبَانَ، فكان يمتنع فيه : ما أَقْوَمَهُ، وأَبْيَنه، كما يَمتنع في الماضى.

فالجواب عن هذا هو جوابُنا، وإلاَّ فلا يصح اعتراضُه فلايَفتقر إلى الجوب.

---

(١) سورة القصص / آية ٣٢.

وإذا تقرَّر هذا كلُّه سَهُل الأمر في فاعلِ (أَفْعِلْ) وأنه مضمر، وفي المجرورِ وأنه في موضع نصب، وأن الباء غير زائدة، وهو / ظاهر. ٥١٧

وأما الاعتراض الأخير فإن جميع ماذُكر فيه قد أشعر به المثالان، وهما «مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وأَصْدِقْ بِهِمَا» ففيهما مايعيِّن المتعجَّب منه، وأنه مابَعْدَ الأفعال، وأن المتعجَّب من أجله هو مدلول الفعل، وها هو يَذكر على أَثَر هذا : مِمَّ يُبْنَيَان؟ فيَتَبَيَّن بعضُ كلامه ببعض. وبالله التَّوفيق.

ويمكن أن يكون المقال أيضًا أشعر بمعنًى آخر، وهو كَوْن المتعجَّب منه مختصًا، إمَّا معرفةً نحو مامَثَّل به، وإمَّا ما يَجرى من النكرات مجراه نحو : ماأَسْعَدَ رَجُلاً اتَّقَى اللَّهَ.

فلو كان غير مختَصٍّ لم يُتَعجَّب منه، ولايقال : ماأَحْسَنَ رجلاً من النَّاسِ، ولا : ماأَسْعَدَ غُلامًا.

وهو نظير النُّدْبة، لايُنْدَب من لايُعرف، وإنما يُندب مَن اشتَهر باسم أو فَعال، كما سيأتى إن شاء الله.

ويمكن أَنْ لم يَقصد هذا، ولكنه اتَّكَل على معنًى آخر، وهو حصول الفائدة، إذ قال في أول النظم : «كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ[1]» فإذا كان التعجُّب مفيدا، وذلك بكون المتعجَّب منه مختصًا ـ صَحَّ، وإلاَّ فَلاَ.

ونُصب قوله «تِلْوَ أَفْعَلَ» على الحال من الهاء في «انْصِبَنَّهُ» والإضافة لفظية، أى انْصِبْه حالهة كونه تاليًا لـ (أَفْعَلَ).

و «تَعَجُّبًا» نُصب على الحال أيضاً، وهو مصدر، لكن على معنى «مُتَعَجِّبًا» أو «ذَا تَعَجُّبٍ».

---

(١) هو أول بيت في الألفية بعد الخطبة، استهلَّ به باب «الكلام ومايتألف منه».

وحَـذْفَ مَـا مِنْهُ تَعَـجَّـبْتَ اسْـتَـبِحْ

إنْ كَـانَ عِنْدَ الحَـذْفِ مَـعْنًى يَتَّـضِحْ[1]

يعنى أن المتعجَّب منه، وهو المنصوب في (ما أَفْعَلَهُ) والمجرور بالباء في (أَفْعِلْ بِهِ) يجوز حذفهُ، ويُستباح ذلك فيه، وإن كان مقصودَ الذِّكْر في التعجُّب، لكن إذا كان معناه مع الحذف واضحًا ظاهرًا، لدليلٍ دَلَّ عليه حتى صَيَّره كالملفوظ به.

فأما (مَا أَفْعَلَهُ) فتقول : رأيتُ زيدًا فما أحْسَنَ وأَجْمَلَ!، تريد : ماأحْسَنَهُ وأَجْمَلَهُ! وخَبَرْتُ عَمْرًا فما أَفْضَلَ وأَكْرَمَ! قال الشاعر، ويُعْزَى إلى عليٍّ رضي الله تعالى عنه[2]:

جَـزَى اللَّهُ عَنَّا والجَـزَاءُ بِفَـضْلِـهِ

رَبِيـعَـةَ خَـيْـرًا مـا أَعَفَّ وَأَكْـرَمَـا

وأما (أَفْعِلْ بِهِ) فتقول : أَحْسِنْ بزيدٍ وأَجْمِلْ! تريد : وأَجْمِلْ بِهِ، قال تعالى {أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ[3]} وأنشد ابن الأنبارى[4]:

---

(١) الرواية الأشهر في البيت «إنْ كانَ عند الحَذْفِ معناهُ يَضِحْ» وقد كتبت هذه الرواية على حاشية (ت) كما ذكرها الشاطبى فيما يلى.

(٢) الهمع ٥/٥٩، والدرر ٢/١٢١ ، والتصريح ٢/٨٩، والأشمونى ٣/٢٠، والعيني ٣/٦٤٩ ومعنى : والجزاءُ بفضله ـ أن المجازاة على فعل الخير تفضل من الله على المحسن.

وما أعف وأكرما : ماأعفها وأكرمها، وفيه الشاهد.

(٣) سورة مريم / آية ٣٨.

(٤) تقدم البيت في الباب نفسه.

ومُسْتَخْلِفٍ مِنْ بَعْدِ غَضْيَا صُرَيْمَةً

فَــأَحْــرِ بِهِ لِطُولِ فَــقْــرٍ وأُحْــرِيَا

وأنشد ابن خروف وغيره لعُرْوة الصَّعاليك العَبْسِيّ[1]:

فَــذَلِكَ إنْ يَلْقَ المَنِيَّــةَ يَلْقَــهَــا

حَمِيداً وإن يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

وفي قوله (استَبِحْ) إشعارٌ بأن المتعجَّب منه لم يكن حَقُّه أن يُحذف، وإنما كان الواجب فيه الإثبات، لأن العرب تقول : اسْتُبِيحَ حَمِى فلان، واسْتُبِيحَ دَمُ فلان، ونحو ذلك مِمَّا شأنُه أن يكون ممنوعَ الحَوْزَة حَتْمًا.

ولايقال هنا في غالب الاستعمال : أُجِيزَ، ولاسُوِّغَ، ولانحو ذلك، مما
٥١٨ يُعطى / مجردَ معنى الإقدام من غير إشعار بالامتناع، فكأنَّ الناظم قَصد هذا، لما في (أَفعِلْ بِه، ومَا أَفْعَلَهُ) مما يَقْتضى امتناعَ الحذف حَتْمًا، وذلك أن المتعجَّب منه مقصودُ الذِّكر، والكلامُ مبنيٌّ عليه، لأن جملة التعجُّب لأجله سيقت، فصار بمنزلة الاسم الواقع بعد (إلاَّ) في قَصْد الحصْر إذا قلت : ماأكْرَمنِى إلاَّ زيدٌ، وما أكرمتُ إلاَّ عَمْرًا، وما مررتُ إلاَّ بعَمْرٍو، إذ لايجوز الحذف فيه وإن كان فَضْلة، لأن الكلام مبنيٌّ عليه، فكذلك هنا. فكأنَّه يقول : هو، وإن كان مقصودَ الذِّكر، جائزُ الحذف، لأن إيضاح معناه قائمٌ مقامَ ذِكْره.

وحين أجاز حذفَ المتعجَّب منه مطلقا إذا عُلم كان دليلاً على أن المجرور بالباء ليس هو الفاعل البتَّةَ، إذ لو كان كذلك لامتنع الحذفُ، بناءً

---

(١) ديوانه ٢٧، والتصريح ٢/٩٠، وشرح الكافية الشافية (١٠٨٩/٢) وانظر : الأصمعية العاشرة : ٤٦.

على مذهبه في أن الفاعل لايُحذف، حَسْبَما مَرَّ بيانُه في قوله في «باب الفاعل» :

«وبَعْــدَ فِــعْلٍ فــاعلٌ فــإنْ ظَهَــرْ
فَــهْــوَ وإلاَّ فــضَــمِــيُــر اسْــتَــتَــرْ»

فهذا الموضع داخل في مُقْتَضَى ذلك الحُكْمْ، فلا يصح على مذهبه أن يكون المجرور هنا فاعلاً أصلا، وهذا واضح. وقد تقدَّم الاستدلالُ على صِحَّة ماذَهب إليه .

وقوله : «وحَذْفَ كذا» مفعول «استَبِحْ» و «مَعْنًى» تمييزٌ لقوله «يَتَّضِحْ» أى يَتَّضِح مَعْنًى، وهو منقولٌ من الفاعل، وقَدمَّه على العامل فيه بناءً على جوازه نادراً إذا كان العاملُ متَصرِّفًا، كقوله[1]:

* ومَا كَانَ نَفْسًا بالفِراقِ تَطِيبُ *

وقد مَرَّ في بابه .

ويحتمل أن يكون «مَعْنًى» فاعلَ «كان» على أنها تامَّة. و «يَتَّضحُ» في موضع الصفة لـ (مَعْنًى) ويكون المراد : إن وُجد عند الحذف معنًى، ويريد : معنى المحذوف. أو تكون ناقصة. وحُذف الخبر لدلالة الكلام عليه إن وجُد له معنًى يَتَّضِح.

---

(١) المقتضب ٣/٣٧، والخصائص ٢/٣٨٤، والأشموني ٢/٢٠١، والهمع ٤/٧١، والدرر ١/٢٠٨، والعيني ٣/٢٣٥، واللسان (حبب) وصدره :

* أتهْجرُ ليلى للفراق حَبِيبَها *

وينسب للمخبل السعدى، أو أعشى همدان، أو مجنون ليلى.

ووجدتُ في طُرَّةِ(١) بعض النُّسَخ عِوَض ذلك «إنْ كانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْناهُ يَضِحْ» يريد معنى المحذوف. و«يَضِحْ» مضارع : وَضَح الشيءُ، يَضِح وُضُوحًا، وهو صحيح.

وَفِى كِلاَ الفِعْلَيْن قِدْمًا لَزِمَا
مَنْعُ تَصَرُّفٍ بحُكْمٍ حُتِمَا

«في كِلاَ الفِعْلَيْن» متعلِّق بـ (لَزِمَ) و«قِدْمًا» ظرف، و«مَنْعُ» فاعلُ «لزم» أى لَزِمَ قديمًا في الفعلين مَعًا منعُ التصرُّف.

ويريد أن العرب ألزمت هذين الفعلين، وهما : (ماأَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ) عدمَ التصرُّف، والجريانَ على طريقة واحدة لايتعدَّاها، بل لابد أن نَتْبع العربَ على ماأَلزمتْ من ذلك.

وعدم التصرُّف فيهما من جهات :

أَمَّا أولاً فلا يَتَصَّرف منهما غيرُهما من الأفعال. (فمَا أَفْعَلَهُ) لايُبْنى منه أمر ولا مضارع، و (أَفْعِلْ بِهِ) لايُبنى منه ماض ولا مضارع، ولا لهما اسمُ فاعل ولا مفعول، ولاصفة مشبَّهة، ولا يَدلان على زمان، فـ (أَفْعَلَ) لادلالة له على الزمان الماضى بصيغته، و(أَفْعِلْ) لادلالة له على المستقبل كذلك.

ولايَنْتصب عنهما مصدرٌ مؤكِّد، ولايُرفع بهما ظاهر، ولايُتْبع / ٥١٩ مرفوعهما بعطف ولا توكيد ولا إبدال.

وأما ثانيًا فإنهما لايُغَيَّران عن حالهما في تقديم أو تأخير، بل يلزمهما ماعُرِّف به أولاً من تقديم «ما» وتأخير الاسم المتعجَّب منه في

---

(١) الطُّرَّة : طرف كل شيء وحَرْفه، ويُقصد بها هنا حاشية النسخة.

(ماأَفْعَلَهُ) ومن تأخير المجرور في (أَفْعِلْ به) أو حَذْفه إلا شاذًا، نحو[١]:

* وأَجْدِرْ مِثْلَ ذلكَ أن يَكونَا *

ومن عدم الفَصْل بين ذلك كله إلا ما يَذكره آخر الباب.

وأيضا فهما في الأفراد والتذكير وأضدادهما على طريقةٍ واحدة، فتقول : ما أَكْرمَ زيدًا، وما أَكْرمَ الزَّيْدَيْنِ، وما أَكْرمَ الزَّيْدِينَ. وما أَكْرمَ هِنْدًا، وماأكرمَ الهِنْدَيْنِ، وما أكرمَ الهِنْداتِ.

وتقول : أكْرِمْ بزيدٍ، وبالزيديْن، وبالزيدِ ينَ ، وأكْرِمْ بهندٍ، وبالهنديْنِ، وبالهِنْدات . وما أشبه ذلك، فيَستوى حالُ الإفراد والتذكير مع التثنية والجمع والتأنيث.

وعَلَّل ذلك بقوله : «بحُكْمٍ حُتِمَا» يريد أن عدم التصرُّف إنَّما لزم بسبب حُكْمٍ من العرب حُتِمَ عليهما وأُلْزِماه، فالحكم بعدم التصرُّف مُسَبَّب عن حُكْم آخر، وهو إجراؤُهم لهما مُجرى الأمثال؛ إذ قَصدوا فيهما هذا القصد، لأن عادتهم في الكلام الجارى مجرى المثل أن يتركوه على طريقةٍ واحدة، وهى الطريقة التى وضُع عليهما أولاً، كقول من قال، وهو طَرَفة[٢]:

* خَلاَلَكِ الجَوُّ فَبِيضِى واصْفِرِى *

يقال هذا لكل أحد، من مذكرٍ ومؤنَّث، ومفرد ومثنى ومجموع ، وكذلك

---

(١) تقدم في الباب نفسه، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٣ ـ ب).

(٢) من شعر له بديوانه ١٥٧، والشعر والشعراء /١٨٨، يقول فيه :

يَالَكِ مِن قُبَّرةٍ بِمَعْمَرِ ... خَلاَلكِ الجوُّ فبِيضِى واصْفِرِى

وَنَقِّرِى ماشِئْتِ أن تنقِّرِى

وهو من أمثالهم السائرة، وانظر كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٥١.

قولهم : «أطرِّى إنَّكِ نَاعلَةٌ[1]» يقال لكل من وقع عليه معناه. وقولهم : «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ، أو ضَيَّحْتِ اللَّبَنَ[2]».

ومثل (ماأَفْعَلَه، وأَفْعِلْ بِه) في ذلك (حَبَّذَا) حَسْبَما يَذكره بعد هذا.

فكأنَّه تقريرُ حكمٍ، وتعليلٌ له، فلا يُعترض عليه بما اعتَرض في «الشرح» على مذهب الفراء الذى ذهب إليه هنا.

ثم أخذ في ذكر مايُبْنَيان منه فقال :

وَصُــغْــهُــمَــا مِنْ ذِى ثَلاثٍ صُــرِّفَــا
قَــابِلِ فَــضْلٍ تَمَّ غَــيْــرِ ذى انْتِــفَــا
وغَــيْــرِ ذِى وَصْفٍ يُضَــاهِى أَشْــهَــلاَ
وغَــيْــرِ سَــالِكٍ سَــبِــيلَ فُــعِــلاَ

«ذِى ثَلاثٍ» هنا هو الفعل، ويريد أن هذين الفعلين يُبنيان قياسًا من كل ثلاثى اتَّصف بهذه الصفات التى يذكرها، وجملتها ثمانية أوصاف.

أحدها أن يكون ذلك المَصُوغُ منه فعلاً، وهو قوله : «مِنْ ذِى ثَلاثٍ» ودَلَّ على أنه أراد من (فِعْلٍ ذِى ثلاثٍ) ماذكر من الأوصاف، وقولُه فيها : «وغَيْرِ سالكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ» فهذا كلُّه لايكون إلا لِفِعْلٍ.

فلو لم يكن ثَمَّ فِعْلٌ لم يُبْن فعل التعجُّب من غيره في القياس، فلا يقال في

---

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد /١١٥، واللسان (طرر)
وأطرِّى : خُذِى طُرَرَ الوادى، وهى نواحيه. وإنك ناعله : أى عليكِ نعلان. وأصله أن رجلاً قاله لراعية له كانت ترعى في السهولة، وتترك الحزونة. ومعناه : اركب الأمر الشديد فإنك قوى عليه.

(٢) كتاب الأمثال لأبى عبيد /٢٤٧، واللسان (صيف) .
ولم أعثر على رواية «ضَيَّحت» في كتب الأمثال ولا اللغة. والضَّيْح والضَّيَاح : اللبن الخاثر يصب فيه الماء، ثم يُجْدح. يقال : ضَيَّحَ اللبنَ تضييحاً، إذا مزجه بالماء حتى صار ضَيْحا .

كمال الرجوليَّة : ما أَرْجَلَهُ! ولا في قوة الحَمارِيَّةِ : ما أَحْمَرهُ! فإن جاء من ذلك شيء حُفظ. قالوا في نظيره : هو أَحْنَكُ الشَّاتَيْنْ، وأَحْنَكُ البَعِيرَيْنِ[1]، يريدون : أشدُّهما أَكْلاً، من (الحَنَك) وليس له فعل، قال سيبويه : كأنَّهم قالوا : حَنِكَ، ونحو ذلك[2]. وأفعلُ التفضيل وفعل التعجُّب حكمهما في هذا واحد.

٥٢٠ / وحكى سيبويه أيضاً : هو آبَلُ الناسِ، وقال : إنهم لم يتكلَّموا بالفعل[3]. وحكى غيرُه الفعلَ، قال الجَوْهَرِيّ : أَبِلَ الرجلُ، بالكسر، يَأْبَلُ، أَبَالَةً، فهو أَبِلٌ وآبِلٌ، أى حاذقٌ بمصلحة الإبل. وفلان من آبَل الناس ، أى من أشدِّهم تَأَنُّقًا في رِعْية الإبل، وأعلمِهم بها[4].

والثانى أن يكون الفعل ثلاثيًّا، وهو قوله : «مِنْ ذِى ثَلاثٍ» والمراد أن يكون مع ذلك مجرَّداً من الزوائد، فلا يريد أنه ثلاثىٌّ الأصول خاصَّةً.

فقد اشتمل هذا الوصفُ على شيئين في التحرزُّ، أحدهما أن يكون رباعيًّا كدَحْرَجَ، فلا يُبنى منه (ماأَفْعَلَه) ولا (أَفْعِلْ بِه) لكَسْر البِنْية.

والثانى ألا يكون مَزِيدا فيه، بل مجرَّداً من الزيادة جُملة، نحو : عَلِمَ، وفَقُه، وكَرُمَ، وما أشبه ذلك. (وتَحرزَّ من الثلاثى المزيد فيه نحو : تَعَلَّم، واسْتَعْلَم ، وكَارَمَ ، إذ لايُبْنى من ذلك[5]) لاختلاَل البِنْية.

والثالث أن يكون الفعل المبنَّى منه متصرِّفًا، لأن التصرُّف أصلُ

---

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٤/١٠٠.

(٢) نفسه ٤/١٠٠.

(٣) نفسه ٤/١٠٠.

(٤) الصحاح (أبل).

(٥) مابين القوسين ساقط من (س).

ذلك، تحـرُّزًا من أن يكون غـيـر مَتـصـرِّف، فإنه يَمتنـع ذلك فيـه، لأن البِنَاء منه تَصَرُّفٌ فيه، والتصرُّفُ فيما لا يَتَصرَّف نَقْضٌ لوَضْعه.

وعدم التـصـُّرف على وجـهين، أحـدهمـا يكون بخـروج الفـعل عن طريقـة الأفعال من الدلالة على الحَدث والزمان، كنِعْمَ، وبِئْسَ، ولَيْسَ، وعَسَى.

والثانى يكون بمجرَّد الاستغناء عن تصرُّفه. بتصرُّف غيره، وإن كان باقياً على أصله من الدلالة على الحدَث والزمـان. ومثـاله : يَذَرُ، ويَدَعُ، حيث استُغنى عن ماضيهما بماضى (يَتْرُكُ).

وكـلا القـسـمين مـرادٌ هنا، فـلايقـال : مـاأَنْعَـمَـهُ، وأَنْعِمْ بِهِ، وهو بـاقٍ على معناه، من إنشاء المَدْح. وكذلك (بِئْس) وغيرها.

وكذلك لايقال أيضاً : ماأَوْذَرَهُ، ولا مَا أَوْدَعَهُ، ولا ماأشبه ذلك.

الرابع أن يكون قابلا للفَضْل، أى قابلاً لأن يَفْضُل فيه واحدٌ من المتَّصفين به الآخرَ، كَعلِم، وجَهِلَ؛ فإن العلم والجهل يُتصوَّر فيهما الزيادةُ والنُّقصان، وأن يَفْضُل فيهما الرجلُ رجلاً آخر، وهو المراد بقوله : «قَابِلِ فَضْلٍ»

وضـابط ذلك من الأوصـاف الأوصـافُ الإضـافيَّةُ التى لاتكون على حـالةٍ واحدة، بل تختلف بحسب الآراء والمذاهب والأمزجة والطباع، كان ذلك بالنسبة إلى شخص واحد في حَالَيْن، كالعِلْم والجَهْل، أو شَخْصَيْن كالحُسْن والقُبْح، فإنك تقول : ما أَعْلَمَهُ، وما أَجْهَلَهُ، وما أَحْسَنَهُ، وما أَقْبَحَهُ.

ولا يُعتبر في ذلك كونُ الشخص الواحد لايتَغَير ذلك الوصف فيه بالأشدِّ والأضْعف[1]، بل المعتبر تصوُّرُ الصفة كذلك لابقَيْدِ شخص.

---

(١) على حاشية الأصل «بالأشديَّة والأضعفيَّة» على أنه من نسخة أخرى.

وهذا التفسير جارٍ على كلام الناظم؛ إذ لم يُقَيِّد المفاضلةَ بكونها بالنسبة إلى الشخص الواحد.

فلو كان الوصف غير قابل للمفاضلة بهذا التفسير لم يُبْن منه فعلُ التعجُّب، فلا تقول : ماأَعْمَى زيداً، وأنت تريد عَمَى البَصَر، ولا ماأَمْوَتَ زيداً، ولا ما أَعْوَرَهُ، ولا ما أشبه ذلك.

٥٢١ والخامس أن يكون / الفعل تامًا، وهو قوله : «تَمَّ» وتمامه قد بَيَّنه في باب «كان» في قوله : «وذو تَمَامٍ مابِرفْعٍ يَكْتَفِي» وذلك جميعُ الأفعال ماعدا الأفعال العاملة عملَ (كان) فـ (كان) وأخواتها هى النَّواقص، فلا يجوز بناء فعل التعجُّب منها، فلا يقال : ماأَكْوَنَ زيداً قائمًا، ولا ما أَظَلَّ زيدًا سائرًا، ولا نحو ذلك، لأنك بين أمَرين؛ إما أن تَنصب الخبرَ ولاتجرهُ باللام، وإما أن تحذفه رأسًا، وكلاهما ممنوع. ولاتجرُّه أيضًا باللام، لأنه يَصير على معنى آخر، وجر الخبر باللام أيضا غيرُ صحيح، إذ لايقال : زيدٌ لِقَائمٍ، على معنى : زيدٌ قائمٌ.

والسادس ألاَّ يكون منفيًا، وهو قوله : «غَيْرِ ذى انْتِفَا» يريد أن من شرطه أن يكون موُجَبا، كَلطُفَ، وكَثُفَ. فلو كان منفياً لم يُبْن منه فعلُ التعجُّب، فلا يقال في «لَمْ يَقُمْ» : ما أَقْوَمَهُ، ولافي «لَمْ يَخْرُجْ» : ما أَخْرَجَهُ، ولا ما كان نحو ذلك. ووجه المنع التباسُ المنفيِّ بالمُثْبت.

والسابع ألاَّ يكون له وصف على (أَفْعَل) للمذكَّر، و (فَعْلاء) للمؤنث، وهو قوله : «وغَيْرِ ذيِ وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ» يعنى ألاَّ يكون ممَّا قياسُ[(١)]

---

(١) في الأصل و (ت) «مما يُقاس» وما أثبته من (س) وهو الصواب.

وصفه عند العرب أن يُبنى على ماكان يُبْنى عليه «أَشْهَلُ[١]» من كونه للمذكر هكذا، وللمؤنث على «شَهْلاَء» فكل فعل استَحَقّ وصفُه هذا البناءَ فلا يُبنى منه فعلُ تعجُّب، فلا يقال في (شَنِبَ) : ماأَشْنَبَهُ، ولا في (صَيِدَ) : ماأَصْيَدَه، ولا في (لَمِيَ) ماأَلْمَاهُ، ولا في (دَعِجَ) : ماأَدْعَجَهُ، ولا في (حَمُقَ) : ماأَحْمَقَه، ولا في (بَرِص) : ما أَبْرَصَهُ[٢]، ولا في (بَرِشَ) : ماأَبْرشَه[٣]، ولا في (كَحِلَ) : ماأَكْحَلَهُ. وللناس في مَنع هذا ثلاثُ عِلَل :

إحداها أن حَقَّ صيغة التعجُّب أن تُبنى من الثلاثي المَحْض الذى ليس في معنى غيرِه، من مَزِيدٍ فيه. وهذه الأفعال التى جاءت صفاتُها على (أَفْعَل، وفَعْلاَء) وإن كانت ثلاثيَّةً أصلُها الزيادة، وأن تكون على (افْعَلَّ)، وافْعَالَّ وذلك ظاهر في الألوان نحو : احْمَرَّ، فهو أَحْمرُ، وهى حَمْراءُ، وكذلك اصْفَرَّ وابْيَضَّ، واحْمَارَّ واصْفَارَّ وابْيَاضَّ.

فكذلك أصلُ سائر ماتقدَّم، أن يكون على (افْعَلَّ، وافْعَالَّ) ولذلك صَحَّت العين في : حَوِلَ، وعَوِرَ، وصَيِدَ، وهَيِفَ، ونحو ذلك، لَمَّا كان في معنى : احْوَلَّ، واعْوَرَّ، واصْيَدَّ، واهْيَفَّ، كما صَحَّ : اجْتَوَرُوا، واعْتَوَنُوا، حَمْلاً على مافي معناه

---

(١) يقال : شَهِل اللونان شَهَلا، إذا اختلط أحدهما بالآخر. وشَهِل فلان : كانت في عينه شُهْلة وهى أن يشوب إنسانَ العين حمرة.

(٢) على حاشية الأصل إزاء هذا قوله : «ولا في مَرِض : ماأمرضه، ولا في قَرَش : ماأقرشه» على أنه من نسخة أخرى.

(٣) الشَّنَب ـ بفتحتين ـ جمال الثغر وصفاء الأسنان. والصَّيَد ـ بفتحتين كذلك ـ داء بالعنق لايستطاع معه الالتفات، والكِبْر. والوصف منه : أَصْيَدُ وصَيْداء.
واللَّمَى : سُمرة في الشفة تُستحسن. وشَفَة أولثة لمياء : لطيفة قليلة الدم، أو قليل اللحم. والوصف منه : ألمى ولمياء. ودَعِجت العينُ، دَعَجًا ودُعوجة، اشتد سوادها وبياضها واتسعت، فهى دَعجاء. ويقال : بَرِش بَرَشًا وبُروشة، إذا اختلف لونه، فكانت فيه نقطة حمراء، وأخرى سوداء أو غبراء. والوصف منه : أبرش وبَرْشاء.

من : تَجَاوَرُوا ، وتَعَاوَنُوا .

فلو لم تكن الأَبْنِيَة في معنى غيرها لاعْتَلَّت كما اعْتَلَّ (قَامَ، وتَابَ، وهَابَ، وبَاعَ) فكنتَ تقول في (حَوِلَ) : حَالَ، وفي (عَوِرَ) : عَارَ. وكذلك في سائرها ، فدَلَّ ذلك على ماذُكر . وهذه العلة عَلَّل بها الجمهور.

والثانيةُ للخليل ومَن قال بقوله، أن هذه المعانى من الألوان والعيوب
الظَّاهرة جَرَتْ مَجرى الخِلَق الثابتة التى لاتزيد ولا تنقص، التى لا أفعالَ
لها ، كاليَدِ والرِّجْل وسائر الأعضاء التى لاتزيد ولا تنقص، فكما لا / ٥٢٢
يُتَعَجَّب من الأعضاء لثبوتها وعدم تغيُّرها وفَقْد استعمال أفعالها ، كذلك
هذه التى أشبهتْها ، وجَرَتْ مجراها وإن كان لها أفعالٌ مستعملة.

قال في الكتاب : زَعم الخليلُ ـ رحمه الله ـ أنه مَنعهم من أن يقولوا في هذا : ماأَفْعَلَهُ، لأن هذا صار عندهم بمنزلة (اليَدِ، والرِّجْلِ) وماليس فيه فِعْلٌ من هذا النَّحْو. ألا ترى أنك لاتقول : ماأَيْدَاهُ، ولا مَا أَرْجَلَهُ، إنما تقول : ماأَشَدَّيَدَهُ، وما أَشَدَّ رِجْلَهُ، ونحو ذلك[1] .

قال : ولا تكون هذه الأشياء في (مِفْعال ولا فَعُول) كما تقول : رَجلٌ ضَرُوبٌ، ورجلٌ مِحْسَانٌ، لأن هذا في معنى : ماأَحْسَنَهُ، إنَّما تريد أن تُبالِغ، ولاتريد أن تجعله بمنزلة كُلِّ مَن وقع عليه : قاتلٌ وحَسَنٌ[2] .

يعنى أن هذه المعانى لايصحُّ فيها المبالغة، لأنها في نَفْسها لاتزيد ولا تنقص، فلا يعبِّر عنها بـ(مَا أَفْعَلَهُ) ولا (فَعُول) ولا (مِفْعَال) ولا غير ذلك مما يَقْتضى المبالغة. وهذا حَسَنٌ من التعليل.

---

(١) الكتاب ٩٨/٤.

(٢) نفسه ٩٨/٤، وفيه «ضاربٌ وحَسَن».

والثالثةُ للمؤلف في «الشَّرح»[1] أنه لَمَّا كان بناء الوصف من هذا النوع على (أَفْعَل) لم يُبْن منه (أَفْعَلُ التفضيل) لئلاَّ يَلتبس أحدهما بالآخر، ولَمَّا امتنع صَوْغ (أَفْعَل التفضيل)امتنع صَوْغُ (فِعْل التعجُّب) لجَريانهما مَجرىً واحدًا في أمور كثيرة، وتساويهما في الوَزْن والمعنى. قال : وهذا الاعتبار بَيِّنٌ هَيِّنٌ، ورُجحانه متعيِّن.

وهذا تعليل ضعيف.

والثامنُ من الأوصاف ألاَّ يكون الفعل مَبْنيًّا للمفعول ، وذلك قوله : «وغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ» يعنى أنه لايُبنى فعلُ التعجُّب مما كان على طريقة (فُعِلَ) مبنياً للمفعول، فإنك تقول في (عَلِمَ) : ماأَعْلَمَهُ، وفي (ضَرَبَ) : ماأَضْرَبَهُ. ولا تقول في (ضُرِبَ) : مأَضْرَبَهُ، ولا في (عُلِمَ) : ماأَعْلَمَهُ، وكذلك سائر الباب.

ولتعليل ذلك وجهان، أحدهما اللبْسُ الواقع بين فِعْل الفاعل وفِعْل المفعول، فإنك تقول في : (ضَرَبَ زيدٌ) : ماأَضْرَبَ زيداً، وفي (ضُرِبَ زيدٌ) : ماأَضْرَبَ زيدًا كذلك، فلايقع فرقٌ بين التعجُّب من الفاعل والتعجُّب من المفعول.

والثانى أن فِعل المفعول لاكَسْبَ فيه للمفعول، فأشْبه أفعالَ الخِلَق، وأفعالُ الخِلَق لايُتعَّجب منها، فكذلك ما أشبهها.

هذه جملة الأوصاف المعتبَرة فيما يُبْنى منه فعلُ التعجُّب. وقد ظهر أن الناظم ضبط هذا الموضع ضبطًا حسنًا، لم يقع مثلُه في أكثر المطوَّلات، فضلاً عن المختصرات.

ويتبيَّن ذلك إلى أقصاه بفَرضْ مسألتين :

إحداهما فيما وَقع فيه الخلاف من هذه الأوصاف المذكورة.

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٥ ـ ب).

ففي الشرط الثاني الخلافُ في موضعين؛ أحدهما ماكان من المَزيد فيه ليس له ثلاثي، ولكنه عُومل معاملَة الثلاثى المجرَّد، نحو : افْتَقَر، وتَمَكَّنَ، واسْتَغْنَى، وامْتَلأ، واشْتَدَّ، واتَّقَى، وما أشبه ذلك.

٥٢٣ فهذه الأمثلة وأشباهُها جاريةٌ / مَجرى الثلاثي لامَجرى الزائد، لقولهم في الصِّفة : فَقِيرٌ، وغَنِيٌّ، وشَدِيدٌ، وتَقِيٌّ، وقد قالت العرب فيها : مَاأَفْقَرَهُ، ومَا أَمْكَنَهُ، وما أَغْنَاهُ، ومَا أَمْلأهُ، وما أَشَدَّهُ، وما أَتْقَاهُ.

ففي جَرَيَان هذا الباب مَجرى الثلاثى المجرَّد فيصحُّ أن يُبْنى منه، أو مَجرى الزائدِ فلا يُبْنى منه، إلاَّ أن يُسْمَع فيوُقَف على مَحلِّه ـ قولان الأولُ لابن السَّرَّاج وطائفةٍ[١]، والثانى لابن خَروف وجماعةٍ[٢].

وهذا الثانى أصحُّ، لأن العلَّة التى من أجلها امتنع بناؤه من المزيد غيرِ الجارىِ مَجرى المجرَّد موجودةٌ هنا، وهو هَدْمُ البِنْية وحذفُ زوائدها لغير مُوجِبٍ، مع وجود الغَنَاء عن ذلك بـ (ما أَشَدَّ) ونحوه.

فإن قيل : إتيانُهم بـ (فَعِيل) في اسم فاعله مع أنهم لم يَنْطقوا بفِعْلٍ منه دليلٌ على أنهم لم يَعتبروا الزائد، بل عَدُّوه كالعَدَم، إذ ليست الزيادة بدالَّةٍ على معنى، فصار الثلاثى المجرَّد مرادفًا[٣] لها، فكما أَجْرَوا الصِّفَةَ عليه باعتبار خُلُوِّه من الزيادة فكذلك يجب هنا ـ قيل : هذا التعليل لايَنْهض أن يَجرى القياسُ بسببه، وإنَّما يَصلح أن يكون تعليلاً للسَّماع، إذ لم يكثر في السَّماع كَثْرةً يُعتبر مثلُها في القياس، وإنَّما جاز ذلك نادراً فلا يُعتد به.

---

(١) انظر : كتاب الأصول لابن السراج ١/١٢١.

(٢) انظر : ابن يعيش ٧/١٤٤.

(٣) على حاشية الأصل «موافقالها».

فَثبت أن الوجه مذهبُ ابن خروف. وإليه ذهب الناظم.

والثاني ما كان على (أَفْعَلَ). اختلفوا في بناء فعل التعجُّب منه على ثلاثة أقوال: الجَوازُ مطلقًا، ويظهر من سيبويه[1]، وإليه ذهب في (التسْهيل) و «شرْحه»[2]. والمنعُ مطلقًا، وهو مذهب جمهور المتقدِّمين، حكى ابن السرَّاج عن أبي العَبَّاس أن الخَلْق على خلاف قول سيبويه، قال ابن السرَّاج: والقياس ما قال أبو العباس. نَصَّ عليه في الأصول[3]. ونَصَّ الجَرْمى والأخفشُ وغيرُهما على أن التعجُّب من (أَفْعَلَ) قليلٌ شاذٌّ[4]، وهو رأى الفارسي في «الإغْفَال».

والفرق بين أن تكون الهمزة للتعَّدية أو لغير ذلك، فإن كانت للتَّعدية فلايجوز، وإلاَّ جاز، وهو رأى ابن عصفور[5].

وظاهر هذا النظم القولُ الثاني، وهو الراجح سماعًا وقياسًا. أما السَّماع فقد نَصُّوا على أنه شاذٌّ ولم يَكْثر. وفي رواية الزجَّاج في «الكتاب» النصُّ على القلة، ففيها «وبناؤُه أبدًا من فَعَل وفَعِل وفَعُل، وهو في (أَفْعَلَ) قليلٌ جدا[6]».

(وفي النسخة الشَّرقية «وبناؤه أبدًا من: فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعَلَ، وهو في (أفعل) قليلٌ جدا»)[7].

قال بعض المتأخرين: السَّماع قاطعٌ بأن بناءه من (أَفْعَلَ) ليس على حَدٍّ

---

(١) انظر: الكتاب ١/٧٣ حيث قال: «وبناؤه أبدا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ».

(٢) التسهيل: ١٣٢، وشرحه (ورقة: ١٤٦ ـ أ).

(٣) لم أجده في باب التعجب.

(٤) التصريح ٢/٩١.

(٥) شرح جمل الزجاجي له ١/٥٨٠، والتصريح ٢/٩١.

(٦) الذى في نسخة الكتاب التى حققها الأستاذ عبدالسلام هارون هو ماسبق أن نقلته، ونصه: «وبناؤه أبدا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ» فقط.

(٧) ما بين القوسين ساقط من (س).

بنائه من (فَـعُلَ) في الكثـرة. وذلك حظ هذا الموضـع، وعليـه يَنْبَنِي جـوازُ اقْتِيـاسه ومنعه ، قال : والقول في ذلك وفي بناء أَفْعَل التفْضـيل ، وفَعُول ، ومِفْعال ، وفَعَّال واحد، ولا / شك في أن «باب هذا» إنما هو في (فَعُلَ) لا ٥٢٤
(أفْعَلَ).

فإن قيل : قد قـال سيبويه في البـاب الأول : «وإن كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأعْطَى[1]» وهذا يقـتضـى تسـويغَ ذلك في (أَفْـعَلَ) وقـال في أبنيـة الأفعـال في النصف الثـانى إنهم استَغْنَوْا عَن (مَاأَجْوَبَهُ) واسـتغنوا عن (مـاأَقيلَهُ) بـ (مـاأَجْوَدَ جَوابَهُ) و (أكثرَ قـائلتَه) كمـا اسـتغنوا عن : وَذَر، ووَدَعَ بتَرَكَ[2].

ولاشك أن هـذا الاسـتـغنـاء هنا خـروجٌ عن القـيـاس إلى مـاليس بقياس، فكذلك هـهنا.

فـالجواب أن كلام سيبويه مـجمَل، يُفَسِّره روايةُ الزجـاج، فلا يُلتفت مـعـهـا إلى المحـتمَل. ووجه مـاقـال أولاً أنه أتى بـجـامـعٍ لما جـاء من ذلك، وبعضُه مَقيس وبعضه غير مقيس. ولَمَّا كان ماجاء من غير المقيس على (أَفْعَلَ) أوسع شيئًا من غيره ذكَر ما هو أوسـع، ولم يذكر غيرَه.

وأمَّا قال في (الاستغناء) فقال بعض المحقِّقين : لايَبعد عندى ماقاله ابن الطَّراوة[3] في ذلك، من أن هذا ممتنع لأجل معناه، فـ (قَالَ) مـعناه :

---

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) نفسه ٩٩/٤ (بتصرف في الألفاظ).

(٣) هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبدالله السبائى المالقى ابن الطراوة. كان مبرزا في علوم اللسـان، نحـواً ولغـة وأدبا، وله في النحـو آراء تفرد بهـا، وخـالف فـيـهـا جـمـهـور النحـاة. وألف: الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى (ت ٥٢٨هـ).

دَخل في القائلة ولايُتَصوَّر في هذا مفاضلة، وكذلك قولهم : (أجَابَ) إنما هو مُعاقِبٌ لكلام المخاطب فلا يُتَصوَّر فيه مفاضلة.

قال : وهو، وإن كان ممتنعاً لأجل أنه من غير الثلاثي، فإنما قَصد أن يَذكر مانعًا معنويًا غير مَا ذُكر في الخِلقَ والألوان ليُتَنَبَّه له.

قال : وجَعْلُ ذلك من (الاستغناء) لايقتضي ألاَّ مانعَ له من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، فقد يُستعمل (الاستغناء) حيث المانعُ موجود.

فإذا كان كلام سيبويه لايُعطى القياسَ البَتَّةَ، ونَصٌّ الأئمةُ على أنه قليل، فلا ينبغي أن يُقاس عليه.

قال بعضهم : ولم يَذهب إلي اقْتِياسه، فيما أعلم، أحدٌ إلا مُتَمَذْهِبًا بَمذْهب «الكتاب» استنْبَاطًا منه[1]، فعلى هذا إنَّما وقع الخلاف، في الحقيقة، في فَهْم «الكتابِ» وإذ ذاك اعْتَمد نَقْلَه مَن اعْتَمد حَسْبَما أعطاه كلامه.

فإن قيل : بل قد كَثُر في السَّماع كثرةً يُعتمد على مثلها في القياس، كقولهم : ماأعْدَمَ زيداً، وماأحْسَنَ الدارَ، وما أَمْتَعَ زيداً، وما أسْرَفَهُ، وما أَفْرَطَ جَهْلَهُ، وماأكْرَمَهُ لي، وما أَقْفَرَ المَوْضِعَ، وهو أَفْلَسُ من طَسْتٍ[2]، وأَسْرَعُ من الرِّيح[3]، وأَخْلَفُ من عُرْقُوب[4]، وأَوْلَمُ من الأَشْعَث[5].

ومن ذلك كثير ممًّا لم يُسمع له ثلاثي مجرَّد، وكذلك فيما سُمع له مجرَّد نحو : ماأَخْطَأَهُ، وماأَصْوَبَهُ، وماأَظْلَمَهُ، وماأَضْوَأَهُ، وماأَنْتَنَهُ.

---

(١) يقال : تَمَذْهَب بَمذْهَب فلان، إذا اتَّبَعه.

(٢) الطَّسْت : إناء كبير مستدير، من نحاس أو نحوه يُغسل فيه، معرَّب من (تَشْت) وجمعه : طُسُوت.

(٣) الدرة الفاخرة ١/٢١٧.

(٤) نفسه ١/١٧٧.

(٥) نفسه ٢/٤٢٣.

وكذلك ماكانت همزته للتَّعدية نحو : ماآتَاهُ للدَّراهم، وما أَعْطَاهُ لَها، وما أَوْلاَهُ للمَعروف، وما أَضْيَعَه للشَّيء، وما أشبه ذلك.

فالجواب أن هذا كُلَّه من قبيل النادر عند كبار النحويين كما تقدَّم، ومنهم الأخفشُ أيضًا قد نَصَّ على قِلَّته وعدمِ قياسه[1]، فعلى هذا يكون البناء من (أَفْعَلَ) داخلاً تحت النادر المُنَبَّه عليه في قوله بعد هذا :

وبِالنُّدُورِ احْكُمْ لغَيْرِ / ماذُكِرْ ٥٢٥

ولاتَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

وكذلك سائر ماذُكر مما هو خارجٌ عن شروطه.

وأما وجه المنع قياسًا فظاهر، لأن المانع من بناء التعجُّب من المزيد فيه، كـ (انْفَعَلَ) و (افْتَعَل) من إفساد البِنْية موجودٌ في (أَفْعَلَ) ولابُدَّ، فالقياس لايَقْبل هدمَ البِنْية أصلا، كما لم يَقْبلها في بناء (الفِعْلَة) للهَيْئة، بل جَعَل ماكان نحو (الخِمْرَة) شاذًا[2].

وكما لم يَجمعوا نحو : سَفَرجْلَ على مثل (مَفَاعِل) إلا على استكراه من هَدْم البناء. ولولا الضرورة مافَعَلوا حَسْبَمَا يتبيَّن في موضعه إن شاء الله.

فإن قيل : بل له وجهٌ قياسيٌّ، وهو مشابهةُ (أَفْعَلَ) للمجرَّد لفظا، وكثرةُ موافقته له معنى. فأما مشابهة اللفظ فلأنَّ مضارعَه، واسم فاعِله وزمانِه ومكانِه كمضارع الثلاثي، بخلاف غيره من المَزيد فيه.

---

(١) التصريح ٢/٩١.

(٢) الخِمْرَة : لِبْسَة الاختمار، وهي اسم هيئة من : اختمرت المرأة، إذا لبست الخمار، وهو ثوب تغطي به رأسها. وفي المثل «إنَّ العَوان لاتعلَّم الخِمْرة» ويضرب للرجل المجرِّب.

وأما موافقة المعنى فمن موافقته لـ (فَعَلَ) سَرىَ وأسْرىَ، وطَلَع على القوم وأطْلَعَ، وطَفَلَت الشمسُ وأطْفَلت[1]، وعَسَم اللَّيْلُ وأعْتَم إلى أشياء كثيرة.

ومن موافقته لـ (فَعِلَ) غَطِش اللَّيْلُ وأغْطَشَ، وعَوِزَ الشيء وأعْوَزَ، وعَدِمَ الشيءَ وأعْدَمَهُ، وعَبِستِ الإبلُ وأعْبَسَتْ.

ومن موافقته لـ (فَعُلَ) خَلُقَ الثوبُ وأخْلَقَ، وبَطُؤَ وأبْطَأَ، وبَؤُسَ وأبْأَسَ. ومن ذلك كثير.

فإذا كان كذلك جرى (أَفْعَلَ) في التعجُّب مَجرى (فَعُلَ) كما جرى مجراه في أشياء كثيرة.

فالجواب أن هذه المشابهة لاينْهض اعتبارُها مع هَدْم البِنْية، مع أن تلك المرادفة قد يُنَازَع فيها. ومن تأمَّل كلامَ سيبويه في «باب افتراق فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ[2]» من أبنية الأفعال لم يَغُرَّه[3] مثلُ هذا، فقد يَتَوهَّم أن (فَعَلْتُ وأفْعَلَتُ) مترادفان، وليسا كذلك، كما في طَرَدْتُه وأطْرَدْتُه، وأطْلَعَتْ وطَلَعْتْ، وفَتَنْتُه وأفْتَنْتُه، وسَقَيْتُهُ وأسْقَيْتُه، وقَبَرْتُه وأقْبَرْتُه، وشَفَيْتُه وأشْفَيْتُه. وقَتَلْتُه وأقْتَلْتُه .

وكذلك : جَرِبَ وأجْرَبَ، وحَالَتِ الناقةُ وأحَالَتْ[4]، وحَمِدْتُه وأحْمَدْتُه، ومن ذلك كثير، لايكون (أَفْعَلُ) فيه مساوياً في المعنى لـ (فَعَلَ) فيُظَن به ذلك، كما أنه قد يكون بمعناه، وذلك ظاهر في افتراق اللغتَيْن.

وأما مع كونهما في لغةٍ واحدةٍ فلادليل على اجتماعهما في المعنى إلا بعد

---

(١) في الأصل و (ت) «طلَعت الشمسُ وأطلَعت» والمثبت من (س) وحاشية الأصل.
ومعنى : طفلت الشمس، وأطفلت الشمس : مالت للغروب.

(٢) الكتاب ٤/٥٥.

(٣) في الأصل «لم يعزه» وما أثبته من (ت، س).

(٤) أجْربَ الرجلُ : جَرِبَتْ إبلُه . وحالت الناقةُ ، وأحالت ، وحَوَّلت ، إذا حُمل عليها فلم تلقح ، وقيل : الحائل الناقة التي لم تحمل سنة أو سنيتن أو سنوات .

البحث الشديد، والاستقراء التام.

وحينئذ يُحمل على أنهما في الأصل لغتان اخْتلطتا، فيَرجْع إلى أنهما لغتان . وإذا كانتا لغتَيْن لم يَنْبَغِ أن تُعتبر إحداهما بالأخرى، وإنَّما كان يَسْهُل ذلك لوثبت أنهما في الأصل من لغة واحدة. وهذا كله لايَثْبت فلا يصحّ مايُبْنى عليه.

وأمّا تفرقة ابن عُصْفور[1] فقال في «الشَّرح»[2]: إنه تحكُّم بغير دليل، مع أن سيبويه قد مَثَّل في الجواز بـ (أَعْطَى) وهو منقول من : عَطَا الشيءَ، بمعنى (تَنَاوَلَه وهذا الردُّ بناءً على إجازة للتعجُّب من (أَفْعَلَ) والذى يَرِدُ عليه على مذهبه / هنا أن هذه التَّفرقة لم يَقُل بها أحد، ولا ٥٢٦ ذهب إليه نحوىٌّ، ويكفيه في الردِّ مخالفتُه للإجماع، بناءً على أن إحداث قول ثالث خَرْقٌ للإجماع.

وأيضًا فإن (أَفْعَلَ) ضربان، ضَرْبٌ لم يُستعمل منه المجرَّد نحو : أَلْفَى، وأَذْعَنَ، وأَفْلَسَ، وضَرْبٌ استُعمل منه، وهو قسمان :

قسم استُعمل منه فعلُ المجرَّد على معنى (أَفْعَلَ) كأَجَرَهُ اللهُ وآجَرَهُ، وهَدَرْتُ الدمَ وأهدرتُه.

وقسم استُعمل منه فعل على غير معنى (أَفْعَلَ) وهو نوعان : ما (فَعَلَ) منه بمنزلة المطاوِع، وهو الذى همزتُه للتَّعدية، كذَهَب وأَذْهَبْتُه، وقام وأقمتُه. وماليس كذلك، وهو أيضاً ضربان، ضَرْبٌ يكون (فَعَلَ) فيه لمعنى مخالفٍ من كلِّ وجه لمعنى (أَفْعَلَ) نحو : سَرَرْتُ الرجلَ، فَرَّحْتُه، وأَسْرَرْتُ

(١) وهى قوله : إن الهمزة إذا كانت للتعدية فلا يجوز التعجب منه، وإن كانت لغير ذلك جاز ــ وقد تقدم.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٥ ــ ب).

الشيِءَ، أخفيتُه وضَرْبٌ يكون معناه مجتمعا مع معنى (أَفْعَلَ) في معنى المادة في الأصل نحو : كَلَّ الرجلُ، أَعْيَا، وأَكَلَّ القومُ، ضَعُفَتْ دوابُّهم.

فهذه جملة أقسام، خَصَّ ابنُ عصفور منها ماهمزتُه للتعدَّية بالمنع، ولا يظهر للاختصاص مُوجِب يَقْضي بالامتناع هنا والجوازِ في البواقي. بل الذى يظهر لأول النَّظر في البواقي أن لا يُتَعجَّب منها، لأنه يؤدِّى إلى الالتباس، وهو التباس التعجُّب من (أَفْعَلَ) بالتعجُّب من (فَعَل) فكان ينبغي على هذا ألاَّ يجوز التعجُّب إلا من القسْم الأول خاصَّةً ، وهو الذى لم يُستعمل منه (فَعَلَ) أصلا، وهم ممَّا يُحافظون في هذا الباب على رفَع اللَّبس، ولذلك لم يتعجبُّوا من المنفىِّ ولا فعلِ المفعول، وفرَّقوا في قولهم : (ماأَبْغَضَهُ لِي، وإليَّ، وما أَحَبَّهُ لِي، وإليَّ) بين المعانى. فالذى ذَهب إليه من التَّفرقة غيرُ صحيح.

وفي الشَّرط الرابع وقع لابن عُصفور خلافُ ماعليه الناس، وذلك أنه قد تقدَّم في معنى قابليَّة الفَضْل أنها تصوُّر المفاضلةِ أو إمكانُها بحسب شخْصَيْن أو حالَيْن أو وقتَيْن، فمالا يُتصور فيه مفاضلةٌ بحسَب هذه الأشياء فلا يتعجَّب منه.

فـ (العَمَى والموت) مثلاً مِمَّا لايُمكن فيه المفاضلة، لأنه لايختلف شخصان مشترِكان في العمى أو الموت أن يقال : إن أحدهما أَفْعَلُ من الآخر فيمادَلَّ عليه مدلولُ العَمَى والموت، بخلاف (الكرَم والشَّجاعة) مثلا، فيمكن أن يقال فيهما : إن هذا الرجل أفعلُ من الآخر، من لفظ الشجاعة والكرم.

وحاصل ذلك أن كل مايقال فيه : (فاعلٌ جداً) أو (فاعلٌ كثيرًا) وما أشبه ذلك، يُتَصوَّر أن يقال فيه: (ماأَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به، وهو أَفْعَلُ من كذا) وأن يقال منه: (لَفعُل) ومَالاَ فَلاَ.

ويَقتضى كلامُ ابن عصفور أن الأمر ليس كذلك، لأنه جَعل من الخلَق الثابتة التى لايُتَعجَّب منها قياسا الحُسْنَ والقُبْحَ، والطُّولَ والقِصرَ، والهَوَجَ والنُّوك، والْحُمْقَ والشَّنَاعة، وما أشبه ذلك[1]، كأنه إنَّما اعتبر / ٥٢٧ أن كلَّ متَّصِف بالحُسْن لايتغيَّر عن ذلك، فالحُسْن صفة لاتزيد ولاتنقص بحسب الشخص، وكذلك القبح وغيره ، وجَعل التعجبَ من هذه الأشياء شاذاً.

وما يوهمه غير صحيح؛ فإن المقصود ماتقدَّم من تصوُّر المفاضلة على الجملة، وجميعُ ماذُكر تُتصوَّر فيه المفاضلة في أنفسها، وبحسب الأشخاص أيضا، فالحُسْن والقُبْح يختلف في الشخص الواحد بحسب انتقالات الحيوان، من الطفولة إلى الشباب، ثم إلى الكُهُولة، ثم إلى الشَّيخوخة.

وكذلك الهَوَجُ والنُّوكُ والحمقُ والشَّناعة، فإنها أوصاف تَختلف بحسب الأشخاص، وبحسب حالَيْن أيضا في الشخص الواحد، إذ ليست تُطلق في كل موضع على فَقْد العقل الفاصل بين الإنسان والفَرَس ، بل قد تُطلق على الوصف الذى هو في نظر الواصف بها قريبٌ من ذلك، فتُطلق على خِفَّة الحركة، وقلَّة التثبُّت، وعدم الإحكام والتُّؤَدة، فقد يكون هذا الوصف أشدَّ في حَقِّ الشخص الواحد وأضعفَ في حالَيْن.

فأماًّ عدمُ العقل جملةً فلا يمكن فيه اختلاف، فلايصح التعجُّب منه، وليس كلامنا فيه.

هذا مايقال فيه من جهة النَّظر. وأماًّ النَّقل فلا يَحتاج إلى شاهد لكثرته، وقد اعتَرف هو بوجوده. وقد نَصَّ سيبويه على وجه جواز :

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٧٦/١.

ماأَرْعَنَهُ، وماأَهْوَجَهُ، وماأَشْنَعَهُ، وماأَنْوَكَهُ، وما أَحْمَقَه. ودَلَّ كلامه فيها على أنها ليست عنده شاذَّة[١]. ونَصَّ أيضاً على جواز : ماأَحْسَنَهُ، وعلى جواز: محِسَان[٢]، وهو للمبالغة في (حَسُنَ) وقال في (ماأَشْنَعَهُ) : لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خِلْقة[٣].

وهذا تصريح بأن (ماأَقْبَحَهُ) وضِدَّه ليس فيه علةٌ مانعة، فالحقُّ ماذهب إليه غيره[٤]، وهو الذى يُشْعِر به كلامُ الناظم.

وفي الشَّرط الخامس خلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون هم الذين يشترطون تمامَ الفعل، وأما الكوفيون فقد حُكى أنهم يُجيزون : ماأَكْوَنَ زيداٍ لأخِيك . ولايُجيزون : ماأكونَ زيدًا لقَائمٍ. وحَكى ابن السَّراج والزجَّاج عنهم إجازة : ماأَكْوَنَ زيدًا قائمًا، وأشار إلى أن نصب هذا عندهم، أعنى (قائمًا) على الحال. وهذا على أصلهم في أن المنصوب بعد (كان) على الحال[٥]، فسَهُل الأمر عليهم.

وأما على رأى أهل البصرة فذلك صَعْب، ولم يَأْتِ بذلك سمَاع ، والقياس

---

(١) انظر : الكتاب ٩٨/٤، حيث يقول : «وأما قولهم في الأحمق : ماأحمقَه، وفي الأرعن : ماأرعنَه : وفي الأنوك : ماأنوكه، وفي الألد : ماألده، فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة، فصارت ماألده بمنزلة : ماأمرسه وما أعلمه، وصارت ماأحمقه بمنزلة : ماأبلده وما أشجعه وما أجنه؛ لأن هذا ليس بلون ولاخلقة في جسده، وإنما هو كقولك : ماألسنه وما أذكره، وما أعرفه وأنظره، تريد نظر التفكر، وما أشنعه، وهو أشنع، لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خلقة من الجسد، ولانقصان فيه، فألحقوه بباب القبح كما ألحقوا ألدَّ وأحمق بما ذكرت لك».

(٢) نفسه ٩٨/٤.

(٣) نفسه ٩٨/٤، وتقدم نقل نصه بأكمله.

(٤) يعنى غير ابن عصفور.

(٥) انظر : الأصول لابن السراج ١٢٧/١.

لايقبله، فلايصح القول به. وقد تقدَّم تعليل ذلك .

وفي الشرط السابع خلافٌ على الجملة، فإن الكوفيين يُجيزون التعجُّب من البَياض والسَّواد خاصَّةً من بين سائر الألوان، كقولك : ماأَبْيَضَ هذا الثوبَ، وما أَسْوَدَ هذا الشَّعْر. ومال إليه من الحُذَّاق البصريين ابنُ الحاجّ تلميذ الشَّلَوْبِين(١).

/ وأما سائر البصريين فلا فرق عندهم في المنع بين السَّواد ٥٢٨
والبياض وغيرهما(٢).

وقد مَرَّ توجيهُ المنع . وأيضًا فلا سَماع يُعتمد عليه في القياس، فلا قياس.

فإن قيل : إن استعمال التعجُّب في هذين اللَّوْنين يَسُوغ لكثرة استعمالهما في (أفعل التفضيل) كما قال(٣):

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهمُ
فأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

---

(١) سبقت ترجمتهما.

(٢) انظر : الإنصاف ١٤٨ (المسألة السادسة عشرة).

(٣) لطرفة بن العبد من قصيدة يهجو فيها عمرو بن هند ملك الحيرة.
ديوانه ١٥، وابن يعيش ٩٣/٦، والإنصاف ١٤٩، والتصريح ٣٢٥/١، واللسان (بيض)
وشتوا : صاروا في زمن الشتاء، وهو عندهم زمان قحط وجدب. واشتد أكلهم : صار حصولهم على مايأكلون عسيرا شديدا عليهم. والسربال : القميص، والدرع، أوكل مايلبس، وجمعه سرابيل.
وقوله : فأنت أبيضهم سربال طباخ كناية عن شدة بخله، لأن معناه : تكون ثياب طباخك في هذا الوقت بيضاء ناصعة البياض، نقية من آثار اللحم والطبخ، لأنه لايطبخ فتتدنس ثيابه.

وقال الراجز[1]:

جَـارِيَةٌ في دِرْعِـهَـا الفَـضْـفَـاضِ

تُـقَـطِّـعُ الحَـديـثَ بـالإيمَـاضِ

* أَبْيَضُ من أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ *

وباب (أَفْعَل التَّفضيل، والتعجُّب) من نوع واحد. وقد استُعمل في «السَّوَاد» ذلك أيضا، ففي الحديث عنه عليه السلام قولُه: «لَهِي أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ[2]» والاستعمال فيهما كثير، فلابد من القول بالجواز.

وأيضًا فهما أصلُ الألوان، فَلْيُتصرَّفْ فيهما، على ماعُهد في الأصول، مالا يُتَصَرَّف في غيرهما مما هو فَرْع.

فالجواب أن الاستعمال فيهما لانسلِّم أنه كَثُر كثرةً يُقاس مثلُها، وإنما هو قليل مما يوُقَف على محله، وهو (باب التفضيل) وإلا لزم أن يُقاس (التعجُّب) على كل ماشَذَّ في التفضيل، والتفضيل على كل ماشَذَّ في التعجُّب، وذلك غير صحيح.

وأيضاً فلايلزم إذا كثر استعمالُ الشاذِّ في بابٍ أن يُقاس عليه في بابٍ آخر. والدليل على ذلك أن «خَيْرًا، وشَرًّا» كثر استعمالهُما في التفضيل دون همزة، فتقول: زيدٌ خَيْرٌ من عَمْرو، وشَرٌّ من بَكْر، ولايقال: أَخْيَرُ، ولا أَشَرُّ إلا

---

(١) هو رؤبة بن العجاج، ملحقات ديوانه ١٧٦، وابن يعيش ٦/٩٣، ٧/١٤٧، والإنصاف ١٤٩، وشرح الرضى على الكافية ٣/٤٥٠، والخزانة ٨/٢٣٠.

والدرع: القميص. والفضفاض: الواسع. والإيماض: لمعان البرق، شبه به مايبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام. ومعنى (تقطع الحديث بالإيماض) أنها إذا ابتسمت، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى جمالها وحسن ثغرها. وبنو أباض: قوم. وأخت بنى أباض مشهورة بالبياض.

(٢) الموطأ ـ كتاب جهنم (باب ماجاء في صفة جهنم) ٢/٩٩٤.

قليلا. ثم إنهم لم يقيسوا ذلك في (باب التعجُّب) بل جَعلوا ماجاء من ذلك شاذًا محفوظاً غيرَ مقيسٍ حين قالوا : ماخَيْرُ اللَّبَنِ، وماشَرَّه؟ وإنما القياس : ماأَخْيَرهُ وما أَشَرَّهُ؟ فلو كان البابان متوازِنَيْن من كل وجه لم يقولوا هذا، وإنما يتوازنان فيما كان على القياس.

وفي الشرط الثامن خلافٌ وتفصيل، فالمبنيُّ للمفعول من الأفعال إمَّا أن يقع فيه لَبْس إذا بُنِي منه للتعجُّب، فَيلْتبس بفعل الفاعل أولا.

فإن الْتَبس بفعل الفاعل لم يُبْن منه، فلاتقول في (ضُربِ زيدٌ) : ماأَضْرَبَ زيدًا، ولا في (رُحِمَ) : ماأَرْحَمَهُ، ولا في (عُرِفَ) : ماأَعْرَفَهُ، ولا ما أشبه ذلك.

وإن لم يَلْتَبس فالجمهور أيضاً على المنع، ومنهم الناظم. ومنهم مَن ذَهب إلى الجواز.

وأشار في «التَّسْهيل» إلى أن ذلك جائز على قِلَّة[1]؛ لأنه جاء من ذلك شيءٌ صالح نحو : ماأَعْنَاهُ بحاجَتِكَ. وفي كلام سيبويه : وهُمْ بِبَيَانِه أَعْنَى، وما أَسَرَّنى به[2].

وحكى الفارسيُّ في «التَّذْكرة» عن المازني : ماأَزْهَاهُ ، من :زُهِيَ .

وحَكى غيرُه : ماأَشْهَرَهُ، وقالوا : «هو أَزْهَى مِنْ دِيكٍ[3]» و«أَشْغَلُ من ذَاتِ النِّحْيَيْنِ[4]» و«أَشْهَرُ من غَيْره[5]» وأَعْذَرُ، وأَعْنَى، وأَعْرَفُ، وأَنْكَرُ، وأَخْوَفُ، وأَرْجَى.

---

(١) انظر : التسهيل ١٣١.

(٢) الكتاب.

(٣) الدرة الفاخرة ١/ ٢١٣.

(٤) نفسه ١/ ٢٦٠، ٢/ ٤٠٥.

(٥) قالوا : أَشْهَرُ من البَدْر، وأشهر من الشَّمْس، وأشهر من الصبح، وأشهر من راكب الأَبْلَق، وأشهر من راية البَيْطار (انظر : فهارس الدرة الفاخرة).

وجميعُ ذلك من فِعْل المفعول، ولالَبْس فيه، لكنه لمَ يكْثُر، فأجازه في «التسهيل» على قلة، ومَنعه هنا.

والمنع أرجح، لأن ماذُكر لم يَبلغ عنده مبلغَ أن يُقاس عليه، فهو داخل تحت قوله : «وبِالنُّدورِ احْكُمْ لَغيرِ / ماذُكِر». ٥٢٩

وهذا إمَّا بناءً على التعليل بالعلة الثانية المتقدِّمة، أو على التعليل بالعلة الأولى، وأجْرَى مالا لَبْس فيه على مافيه اللَّبْس، ليجَرى البابُ كلُّه مَجْرىً واحداً، وهو نظيرُ ما تقدَّم في إبراز الضمير إذا جَرى اسمُ الفاعل على غير مَن هوله، وهو باب واسع تَعتبره العرب كثيرا. وقد تقدَّم هنالك له نظائر .

والمسألة الثانية أن هذه الشروط إذا اجتمعت فكلامُ الناظم يَقتضى جوازَ التعجُّب بإطلاق، وهو صحيح في الجملة، غير أنه قال في «التَّسهيل» : وقد يُغْنى في التعجب فِعْلٌ عن فِعْل مستوفٍ للشروط، كما يُغنى في غيره[(١)].

فهذا نَصٌّ في أن ماستَوفى الشروط لايَقتضى الجوازَ بإطلاق، وعَدَّ من ذلك في «الشَّرح»[(٢)]: شَكَرَ، و (قَعَد، وجلَس) ضِدَّى (قَامَ) وقَالَ، من القائلَة، وكذلك (قَامَ) من النَّوم، عَدَّها ابن عصفور مع ماتقدَّم[(٣)]، فعندهما أنه لايقال : ماأنْوَمَ زيداً، ولا ما أَقْعَدَهُ، وكذلك سائرها، مع أنها مستوفية للشروط.

---

(١) التسهيل : ١٣٢.

(٢) شرح التسهيل (ورقة : ١٤٦ ـ أ).

(٣) شرح جمل الزجاجى له : ٥٨١/١.

ووجه ذلك أن العرب استَغنت عن البِناء منها بالبِناء من غيرها، كما قال سيبويه في (قَالَ) من القائلة، قال :« ولايقولون في (قَالَ، يَقيلُ) : ماأَقْيَلَهُ،استَغْنَوا بـ (ماأَكْثَر قَائِلتَه) وماأَنْوَمَه في ساعة كذا، كما قالوا تَركْتُ، ولم يقولوا وَدَعْتُ» انتهى[1].

والقاعدة أن العرب إذا فُهم منها الاستغناءُ لم يَجُز أن يُنْطق بما استَغنت عنه، بل يُرْجع إلى مااستَغنت به. فهذه الألفاظ قد كَسَرت عليه قاعدتَه وأصلَه.

ولكن يُجاب عن هذا بأن هذه الألفاظ قليلة جداً، لايَقْدَح مثلُها في مِثل هذا الأصل المطَّرِد، وإلاَّ فلو اعتُبر مثلُ هذا في كَسْر القواعد لاعتُبرت الشذوذاتُ المتقدِّمة والآتيةُ كلها، فلم يَنْتَظِم قياس، ولا تَمَهَّد أصل.

وأيضًا فإذا تُتُبِّعتْ هذه الألفاظ وُجِدت لاتَنهض في الدلالة على الاستغناء، بل منها ماالتعجُّبُ منه جائزٌ لوجود تلك الشروط، ومنها ماهو ممنوعٌ لفَقْد شرط، لا للاستغناء.

فأماَّ (القيام، والقعود، والجلوس) فمن قَبِيل مالا يَقْبل الفَضْلَة، إذ ليس ثَمَّ قيامٌ راجح على قيام، ولا قعودٌ أبلغُ من قعود، وكذلك الآخَر ماعَدا (النوم).

وإنما يرجِّحها كثرةُ التَّرداد والتَّكرار، وإذ ذاك يُتَعجَّب منها بـ (أقلَّ وأكثر).

وإن جاء على غير ذلك فعلى معنى الكثرة، كما قالوا في المبالغة : ضُجَعَةٌ وقُعَدَةٌ وعلى هذا الترتيب يَجرى القولُ في (السُّكْر، والغَضَب) فقد حُكى الخلاف في التعجُّب منهما، فالأظهرُ جواز ذلك فيهما لقَبُولهما الزيادةَ والنقصان، من جهة تصوُّر معناهما، وهو ظاهر.

---

(١) الكتاب ٤/٩٩.

وأما الاستغناء فلم يَثْبت عن مَوْثوق به. وسيبويه لم يذكرهما في الاستغناء وإنما ذكر : (قَالَ) من القائلة[1].

وقد جَعل ابن الطَّراوة[2] المانعَ فيه معنويًا؛ إذ لا يُتَصَوَّر فيه المفاضلة، لأن معناه : دَخَل في القائِلَة، وإنما أطلق / سيبويه عليه لفظَ ٥٣٠ الاستغناء لما تقدَّم ذكره[3].

وأما (النوم) فقد استعملوا منه : «هو أَنْوَمُ مِن فَهْدٍ[4]» و«أَنْوَمَ من غَزالٍ[5]» وقالوا في المبالغة :نَؤُومٌ، ونُؤَمَةٌ، وجاء في لفظ سيبويه استعمال: ماأَنْوَمَه[6]، على أنه كالمُغْنِي عن : ماأَقْيَلَه.

فقد ظهر أن هذه الألفاظ المستَثناة ليست بمستَثناة كما تَوَهَّم من استثناها. والله أعلم.

وقول الناظم : «مِنْ ذِي ثَلَاثٍ» بتأنيث «الثَّلَاثِ» والمراد الحروف، اعتبارًا بأن الحروف تُذَكَّر وتُؤَنَّث. وقد تقدَّم التنبيه على ذلك، وفي كلامه منه كثير.

ولَمَّا كان ماعَدِم من الأفعال شرطا، أو كان ليس بفِعْل، غيرَ مذكورِ الحكم في التعجُّب إذا تعلَّق به ذلك، أَخذ في ذِكْر حُكْمه فقال :

---

(١) المصدر السابق ٤/٩٩.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) انظر:

(٤) الدرة الفاخرة ٢/٤٠٠.

(٥) نفسه ٢/٤٠١.

(٦) الكتاب ٤/٩٩، وفيه «ماأنومه في ساعة كذا».

وأشْــدِدَاوْ أشَـــدَّ أو شِـــبْـــهُـــهُـــمَـــا

يَخْلُفُ مـــابَعْضَ الشُّـــرُوطِ عَـــدِمَـــا

ومَـــصْـــدَرُ العَـــادِمَ بْعْـــدُ يَنْتَـــصِبْ

ويَـعْـــدَ أَفْـــعِلْ جَـــرُّهُ بـالبَـــا يَجِبْ

يريد أن مـاعَدِم من المتـعـجَّب منه شرطاً من تلك الشـروط، أو أكثـر من شرطٍ واحد، ولم يَستوفِ جميعَها فلا يجوز أن يُتَعجب منه بالصَّوغ من لفظه فإذا أُريد التعجُّب منه فيُتَوَصَّل إلى ذلك بَصْوغ (أَفْعَلَ، وأَفْعِلْ) من (الشدَّة) أعنى من فِعله الثلاثي المقدَّر الاستعمال، وماضَارَع ذلك وأشبهه، فتقول : ماأَشَدَّ كذا، وأَشْدِدْ بكذا.

والذى يُشبههما في المعنى (أَكْثَرَ وأَكْثِرْ ، وأَقَلَّ وأَقْلِلْ، وأَضْعَفَ وأَضْعِفْ، وأَعْظَمَ وأَعْظِمْ، وأَصْغَرَ وأَصْغِرْ، وأَحْسَنَ وأَحْسِنْ، وأَقْبَحَ وأَقْبِحْ) وما أشبه ذلك.

وإذا بَنَيْتَ الفعلَ من ذلك أتيتَ بمصدر الفعل الذى أردتَ التعجُّبَ منه، إن كان له مصدرٌ، أو مايقوم مَقامه، وذلك «ما» المصدريَّةُ مع فِعْلها، أو الاسم إن لم يكن له مصدر، فَينْتَصِب بعد (أَفْعَلَ) ويَنْجَرُّ بالباء بعد (أَفْعِلْ) على حَدِّ ما كان المتعجَّب منه، وذلك قوله : «ومَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ» إلخ.

ولم يَنُصَّ على أن انتصاب المصدر بعد (أَفْعَلَ) لأنه معلوم. وقد نَبَّه عليه أيضا بتعيين الجر بعد (أَفْعِلْ) فلم يبق للنصب إلا (أَفْعَلَ).

فـإذا عُـدِم الشـرطُ الأول، وهو وجـود الفِـعْل، أتيتَ بالاسم بعـد (أَفْـعَلَ، وأَفْعِلْ) عِوَضَ المصدر، فقلت : ماأَكْثَر إبِلَ زيدٍ، وما أَحْسَنَ إبِلَ زيدٍ، وما أَجْوَدَ إبلَه، وما أشبه ذلك.

وإذا عُدم الشرط الثاني، وهو كون الفعل ثلاثيًا، قلتَ : ماأشدَّ استكبارَهُ،

وأَشْدِدْ باستكبارِه، وما أَكْثَر إكرامَه، وما أَحْسَن انطلاقَه، وما أشبه ذلك.

وإذا عُدم الشرط الثالث، وهو كونُه متصرِّفا، قلتَ في نحو (يَذَرُ، ويَدَعُ) : ماأَشَدَّ تَرْكَهُ، وما أَحْسَن تَرْكَهُ، فأتيتَ بمصدر المستَغْنَى به، لأن مصدر المستغنَى عنه قد أُهمل.

وأما نحو (عَسَى) فليس له مصدر ولا اسم، فلا يُتَعجَّب منه رأساً، لأنه قد قال : «ومَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتصِبْ» فجعَل المصدرَ هو الذى يقوم مقام المتعجَّب منه، فإذا لم يكن له مصدر لم يصحّ هذا العملُ فيه. وإلى
٥٣١ / هذا المعنى يَرْجع نحو (يَذَرُ، ويَدَعُ) إذ ليس له مصدر يُؤْتى به، لكن لَمَّا أنابت العرب عنه مصدرَ غيره صار كأنه مصدرُه مجازًا، فأُتى به على حكم باب الاستغناء، من أن المستغنَى به يقوم مقام المستغنَى عنه .

وإذا عُدم الشرط الرابع، وهو كونُه قابلاً للفَضْل قلتَ : ماأَشَدَّ سَوادَهُ، وما أَقْبَح عَرَجَهُ، وأَشْدِدْ ببَياضِه، ونحو ذلك.

وإذا عُدم الشرط الخامس، وهو كونُه تامًّا، قلتَ : ماأَطْوَلَ كَوْنَ زيدٍ قائمًا، وماأَكْثَر كونَه نائمًا، وأَكْثِرْ بكَوْنِه ضاحكًا، وشبه ذلك.

وإذا عُدم الشرط السادس، وهو كونُه غيرَ منفىٍّ، فلا يُؤتى بالمصدر فقط، لأنه مُخِلٌّ بالكلام لسقوط حرف النفي، إذ لا يصحّ أن تقول : ماأَشَدَّ قيامَ زيدٍ في قولك : ماقَام زيدٌ، فهذا من المُشكل في الموضع.

وإذا عُدم الشرط السابع، وهو كونُه ليس له وصف على (أَفْعَلَ فَعْلاَءَ) قلتَ : ما أَكْثَر حُمْقَهُ، وما أَشَدَّ عَوَرَهُ، وما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ أو احمرارَه، ونحو ذلك.

وإذا عُدم الشرط الثامن، وهو كونُه غيرَ مبنىٍّ للمفعول، فهذا لايَتَأَتَّى

فيه الإتيان بالمصدر أيضًا، لأن اللَّبْس حاصل به، لأنك إذا قلتَ : ماأَشَدَّ ضَرْبَ عمروٍ، وما أَضْرَبَ عَمْرًا ـ كانا سواء في عدم بيان أن المتعجَّب منه المفعولُ، وأن المراد : ضُـرِبَ عـمـرٌو جِـدًا، فـلابد أن يُلْقَى فـيـه المحظورُ المذكـور في تقـرير الشـروط، لكن له مَـخْرج هـهنا بـأن يُؤْتَى بـ «ما» المصدرية بعـدها الفـعلُ مبنيًا للمفعول، فتقول : مَاأَكْثَر ماضُرِبَ عمروٌ.

وكـذلك تقـول في فَـقْـد الشـرط السـادس : قـد يُمكن أن يُؤْتَى بـ «مـا» المصدرية[1] داخلةً على الفعل منفيًا، فتقول : ماأَكْثَر مالَمْ يَقُمْ زيدٌ، ونحو ذلك.

ووجـهُ الانصـراف إلى البِناء من (الشـدَّة) ونحـوها في هذه الأشـيـاء أن (مـاأَشَدَّهُ، وأَشْـدِدْ به) مما يصح التـعجُّب منه في كل نوع، وفـي كل وصِـف، إذ كانت، في لفظها، من فِعْل قابلٍ أن يُبْنـى منه فعُل التـعجُّب، وفي معناها، قابلةً للفَضْل، لأن (الشدَّة والخِـفَّة ، والقِلَّة ، والكَثْرة) مـختلفـةٌ بالنِّسَب والإضـافات، بخلاف غيرها.

وأيضـاً فـهى تؤدِّى من المعانى بالنسبة إلى جميع المعانى، مثلَ ما كانت الأفعـال تؤدِّيه. ولذلك كـان مايجوز التـعجُّب منه من الأفعـال المستوفيـة للشـروط يجوز أيضـاً أن يُتَعَجَّب منها بـ (أَشَدَّ) ونحوه، لأن التعجب إنما هو بلوغ النهاية في معنًى لم يَبلغ إليه غيرُ المتعجَّب منه، وهو الذى يُعطيه (أَشَدَّ) ونحوه.

ومن ثَمَّ يجوز لك أن تفسِّر به معنى التـعجب فتقول : مـعنى (ماأَحْسَنَهُ) : ماأَشَدَّ حُسْنَه، أو كَثُر، و (ماأَكْرَمَه) أى كَثُر كَرَمُه، وهذا ظاهر.

و (ما أَشَدَّه، وأَشْدِدْ به) لم يُستعمل منه الفعلُ الثلاثى إلا نادرًا. حكى

---

(١) من هنا إلى قوله : «حتى يتأدى معنى الفعل على ماهو عليه» ساقط من (س).

أبو زيد في كتاب «المصادر»[1]: شَدُدْتُ، وهو قليل الاستعمال، لكنه قد يكون التعجُّب معتدًا به وإن قَلَّ. ويعضِّده قولُهم: شَدِيدٌ.

وفي هذا الفصل على الناظم دَرَكٌ[2] من خمسة أوجه:

أحدها أنه ألزم في انعدام بعض تلك الشروط أن يُؤْتَى بالمصدر عِوَضًا من المتعجَّب منه، وهذا إنما يَتَأَتَّى له فيما له / مصدر، ويكون ذلك ٥٣٢ المصدر مستعملا، ويكون الإتيان به غيرَ مُوقعٍ فيما فُرَّ منه من اللَّبْس.

فأما ماليس له مصدر كـ (نِعْم، وبِئْس، وعسى، وليس) أو كان له مصدر أُتِي به في القياس إلا أنه غير مستعمل كـ (يَذَر، ويَدَع) أو كان له مصدر مستعمل لكنه إذا أُتِي به أوقع اللَّبْسَ بمصدر المنفيِّ ومصدر فِعْل المفعول ـ فلايَتَأَتَّى الإتيانُ به عوضًا من المتعجَّب منه بوجه، بل يُترك التعجبُ منه رأسًا، كما في (نِعْم، وبِئْس) أو يُؤْتَى بمصدر ما استُغنى به، كالتَّرْك في (يَذَر، ويَدَع) أو يُؤْتَى بـ (ما) المصدرية حتى يَتَأَدَّى معنى الفعل على ماهو عليه. وهذا كله بِمَعْزِل عن كلامه.

والثاني أنه قد يُعْدَمَ بعضُ الشروط فيُؤْتَىُ بـ(أَشَدَّ) ونحوه، ولايُؤْتَى بعده بمصدرٍ بحال، ويُتَعجَّب منه قياسا، وذلك نحو: ماأَكْثَر إبلَه، وماأَكْثَر مالَه، وما أَشَدَّ عَبْدَه، وأَحْسِنْ بوجهِه، وهو باب واسع، إذ كان كل ذلك قد عَدِم شرطاً من شروط البناء للتعجب، وهو وجود الفعل المبنيِّ منه في الكلام مستعَملا.

وهذه المُثُل كلها أجناس وأعيان لامصادر لها. [ولا أفعال.

---

(١) ذكره السيوطى في «بغية الوعاة» ١/٥٨٣.

(٢) الدَّرْك ـ بفتح الراء وإسكانها ـ التَّبِعة.

والثالث أن أسماء المصادر قد تقوم هنا مقام المصادر[1]] فلا تتعين المصادر أنفسها في هذا العمل، بل مَثل : ماأشَدَّ كلامَ زيدٍ، وماأكثر عطاءَهُ، وما أَبْلَغَ سَلاَمَهُ، وما أشبه ذلك. فإذا لم تَتعَيَّن المصادر فقوله : «ومَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ» إلى آخره ليس بلازم. وقد أتَى بما يَقتضى اللزومَ، ففيه ماتَرى.

والرابع أن قوله : «وأشْدِدِاوْ أَشَدَّ أو شِبْهُهُمَا: يخْلفُ كذا» يَقتضى أن هذه الألفاظ تخلُف في البناء للتعجُّب مالم يَتَأَتَّ منه البناء له في أداء معناه، حتى يكون قولك مثلا : (ماأَشَدَّ حُمْرَةَ زيدٍ) على معنى : ماأَحْمَرَ زيداً ، لوقِيل. هذا معنى كَوْنِه يَخْلُفه، إذ لا يخلفُ الشيءُ غيرَه إلا فيما كان لذلك الغَيْر من أمرٍ لفظيٍّ أو معنوي، ولايقال في الأمَريْن المختلفَيْن بإطلاق : إن هذا يَخْلُفُ هذا، وإذ كان كذلك كان قوله : «يَخْلُفُ كذا» غيرَ صحيح. ألا ترى أنهم يقولون : إن المانع من التعجُّب من الألوان كونُها لاحقةً بالخِلَق الثَّابتة، كاليَدِ والرِّجْل. وقد مَرَّ تعليلُ ذلك بأن الألوان لاتَقبل الفَضْل ، فإذًا معنى (ماأَحْمَرهُ) غيرُ معنى (ماأَشَدَّ حُمْرتَه) إذ لو كان هو معناه لاقتَضى في القياس أن يُتَعجَّب منه.

وكذلك الخِلَق والأدْوَاء، وهو أَبْيَنُ فيها إذْ وُجِد لها الفعلُ الثلاثي، ومع ذلك فإنهم لم يَبْنوا منها للتعجُّب اعتباراً بأنها لاتَقْبل الفَضْل.

وهكذا كلُّ فعْلٍ لايَقْبل الفَضْلَ لايَخْلُفه (أَشَدُّ) ونحوه في معناه، إذ لو خَلَفه في معناه لم يُتَعجَّب منه، فهذا أيضًا من كلامه لايصح.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من حاشية الأصل، وهو موافق لما في نسخه (س) وهو الصواب.

والخامس أن الفعل الثلاثي في هذه الأشياء المتعجَّب منها إذا كان كثير الاستعمال في كلام العرب فظاهرٌ أن بِنَاء (أَفْعَلَ وأَفْعِلْ) منه هو القياس المستقيم، وإذا كان معدوماً البَتَّةَ فلابد من الانتقال إلى (أَشَدَّ) ونحوه.

وأمَّا إذا كان نادراً في الاستعمال فمقتَضَى إطلاقه فيما تقدَّم أنه
٥٣٣ لايُفتقر فيه إلى (أَشَدَّ) ونحوه إذا / وجُدت الشروط الأُخَر، لأنه قال قبلُ: «وصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلاَثٍ» فأَطْلق، فَدخل له ماكان كثيرا في الاستعمال، ومانَدَر فيه. وإذا كان كذلك لم يُفْتَقر فيه إلى (أَشَدَّ) ونحوه مما يَخْلُفه، إذ لم يَعْدِم على هذا التنزيل شرطا.

وفي هذا نظر، وذلك أن نُدُور الاستعمال حاكمٌ بأن هذا الفعل لايقع على الألسنة إلا نادرا، بحيث لايعتبره العربىُّ في بناء فِعْل التعجُّب منه، وإن اتَّفق كثرةُ استعماله عند بعض العرب لم يَتَّفِق عند الباقين، وبذلك يُعد نادرا؛ إذ لو تداولت العرب استعماله لَسُمِع كثيرا، ولو سُمع كثيرا لم يكن نادراً عندهم، أعنى عند النَّاقلِين عن العرب، فَعَدُّهم إياه نادرا دليلٌ على أنهم فهموا ذلك من العرب، وعند ذلك لايصح الحُكْم بعدم الافتقار في هذا الموضع إلى (أَشَدَّ) ونحوه، بل نقول: لابد منه كما لابد منه في غيره، لأن العرب لم تَعْهَد هذا النادر أن تَلتفت إليه فتَبْنى منه، فإذا وُجد فعلُ تعجُّب لم يكن فعلُه المبنىُّ هو منه كثيرَ الاستعمال فهو شاذ لايُقاس عليه، إلا إن ثَبت استعمالُه لبعض العرب، فحينئذٍ يُقاس بالنسبة إليهم، لا بالنسبة إلى من لايَستعمله.

ولذلك عَدَّ المتقدِّمون من شاذ التعجُّب قولهَم: (ماأَفْقَرَهُ) لأنه عندهم

من (افْتَقَرَ) وإن كان قد سُمع (فَقُر، وفَقِر) بمعنى : افْتَقَر، و (ماأرْفَعَهُ) وإن كان قد جاء (رَفُع) و (مـاأغْنَاهُ) وإن سُمع (غَنِيَ) بمعنى اسْتَغْنَى، و (مـاأتْقَاهُ) وقد سُمع (تَقِيَ) بمعنى خَافَ، حكاها ابنُ القُوطيَّة[1] لغةً في (اتَّقَى) ، و (ما أقْوَمَهُ) من (استَقَام) وقد قالوا : قَامَ، بمعنى : استقام، و (ما أمْكَنَهُ) وقد سُمع (مَكُنَ عند المَلِك) ، و(ماأمْلأهُ) وقد سُمع (مَلُؤَ) بمعنى : امْتَلأ.

وقالوا : أبِلَ الرجلُ، كَثُرَتْ إبِلُه كما تقدَّم[2]، وجعلوا (ما آبَلَ زيدًا) شاذا.

وكذلك في البناء من فِعْل المفعول جَعلوا منه قولَهم : (ماأمْقَتَهُ) وقد قالوا : مَقَتَ، إلى أشياء من هذا القَبِيل يُعد التعجبُ فيها شاذًا مع وجود الثلاثي، ماذاك إلاّ لأنهم لم يَعتبروا ذلك المسموع، لشُذوذه ونُدوره، فإطلاقُ الناظم في هذا الموضع لايستقيم في مَدارج القياس.

والجواب عن الأول أن خِلاَفة (أشَدّ) أو (أشْدِدْ) ونصَب المصدر أو جَرَّه بالباء إنما يُريد به حيث يُتَصَوَّر وضع هذا للمجموع، وذلك لايُتَصَوَّر إلا في فِعْل متصرِّف، فاشتراط التصرُّف في الفعل أولاً قَضَى بأن غير المتصرِّف لايكون له مصدر، لأن معنى التصرُّف أن يكون له ماض ومضارع وأمر وصِفَةٌ وغير ذلك، ومن جُمْلَتها المصدر، وهو الأصل، فما لا مصدر له لايَتَأتَّى فيه ذلك الوضع ولا ذلك العمل فيُرْفضَ.

وأمَّا ما استُغْنِيَ عنه بغيره من الأفعال فذلك الغَيْر يقوم مصدرُه مقامَ

---

(١) ينظركتاب الأفعال ٢٨٤ . وابن القوطية هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز القرطبي النحوي، المعروف بابن القوطية. كان إماما في اللغة والعربية حافظا لهما، مقدما فيهما على أهل عصره، لايشق غباره، ولايلحق شأوه. وكان حافظا لأخبار الأندلس . صنف : تصاريف الأفعال، والمقصور والممدود، وتاريخ الأندلس وغيرها (ت ٣٦٧هـ). بغية الوعاة ١٩٨/١ .

(٢) انظر : الصحاح (أبل)

مصدر هذا المرفوض، فكأنَّه موجود، فـ (التَّرْك) قائم مقام (الوَدْع) كما كان (تَرَكَ) قائماً مقام (وَدَعَ). ٥٣٤ /

وأما ما له مصدرٌ يُوقِع الإتيانُ به في اللَّبْس فالإتيان في موضعه بـ (ما) المصدرية بمنزلة الإتيان بالمصدر نفسِه، إذ هما في المعنى كالمترادِفَيْن[1]، ولذلك يصرِّح سيبويه في الحرف المصدري أنه اسمٌ اعتباراً بتأويله مع مابعده بالاسم[2].

وإذا أُتِي بـ (ما) والفعلُ بعدهما مبنيٌّ للمفعول لم يَبْق لَبْس، كما أنه إذا أُتِيَ بعدها بالفعل المنفيِّ لم يَبْق لَبْس، ولكنَّ لفظ الناظم لايُعطى هذا الحكمَ بخصوصه، ولايُفْهَم منه، فالاعتراض متمكِّن هنا، لاسيما بالفعل المنفِّى، فإن في جواز نحو (ماأَكْثَر مالَمْ يَقُمْ زَيْدٌ) نظراً.

ولا أعلم الآن في المسألة نَقْلاً أَقْتَفِي أثرَه، ولكن لايُعد في القياس أن تَدخل (ما) على الفعل المنفي كما تَدخل المصدريَّةُ الظرفيَّةُ عليه، نحو ماجاء في الحديث: «لايَزالُ الرجلُ في فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مالَمْ يَسْفِكْ دَمًا حَرامًا»[3] أو كما قال عليه السلام.

والجواب عن الثاني أن التعجُّب بـ (أَشَدَّ) ونحوه يأتى في مَعْهود الاصطلاح على وجهين، أحدهما أن يُقْصَد إليه أولاً في التعجُّب، فهذا يَجرى مجرى سائر أفعال التعجب،كأَحْسَنَ وأَفْضَلَ وَأَكْرَمَ. فقولك: (ماأَكْثَر مَالَهُ، وماأَشَدَّ وَلَدَه) كقولك: ما أَحْسَنَهُ، وما أَفْضَلَ أَبَاهُ،

---

(١) التَّرادُف: أن تكون الكلمتان أو الكلمات بمعنى واحد.

(٢) انظر الكتاب ١١٩/٣، ومابعدها.

(٣) البخاري ـ ديات: ١، ومسند أحمد: ٩٤/٢.

وما أَكْرَمَ وَلَدَهُ. وهذا لا اعتراضَ به لأنه غيرُ واقع خَلَفًا من غيره، ليُتَوَصَّل به إلى التعجب مما لايَتَأَتَّى البناء منه.

والثانى أن يكون التعجُّبُ بـ(أَشَدَّ) ونحوه توصُّلا واستِخْلافاً ، حيث لايتأَتَّى بناءُ التعجُّب من الفعل المذكور، وهذا لايُؤْتى فيه إلا بالمصدر كما قال. والكلام هنا في هذا الثانى لافي الأول، وجميع ماعتُرِض به من الأمثلة من القَبِيل الأول لا من الثانى، فلا إشكال.

وعن الثالث أن المصدر المراد هنا هو الموصول، وقد تقدَّم في بابه أن اسم المصدر يَجرى مَجراه، لما فيه من معناه، فليكنْ هنا كذلك بمقتضى ذلك الحكم المتقدِّم.

ويقال أيضا : إن أسماء المصادر في الاستعمال، بالنسبةإلى المصادر، قليلة، فاعتَبر الأصلَ الكثير، وتَرك ماعداه مسكوتًا عنه حتى يُلحقه به مَن أراد إلحاقَه بالقياس.

وعن الرابع أن (ماأَشَدَّ) و (أَشْدِدْ) إنما يَخْلُفان ما كان بمعناهما، مما تعذَّر بناء (أَفْعَل) منه، فإن التعجُّب لايمكن إذا كان الفعل غيرَ قابل للفَضْل، فلا يقال : مأَمْوَتَ زيدًا، إذ الموتُ لايزيد ولا ينقص، لكن يَبْقَى أن يقال : هل يقال : ما أمْوَت زَيْدًا[1] ، على معنى : ماأَشَدَّ مَوْتَه، أو ماأَسْهَلَ، أو نحو ذلك. أو ماأَمْوَتَ أَهْل بلدةِ كذا، بمعنى : ماأَكْثَرَ مَوْتَهم، إذا نَزَل بهم الموتُ الكثير.

فيقال : مِثْلُ هذا لايقال حتى يُسمع، ولم نَسمع العربَ قالت : ماأَمْوَتَ كذا، بمعنى : ماأَشَدَّ أو ما أَكْثَر، أو نحوهما، كما قالوا في النوم : «هو أَنْوَمُ من

(١) في (ت) «ما أَمْوَتَ بلدةَ كذا».

فَهْدٍ[1]» و «أنْوَمُ من عَبُّودٍ[2]» و «نَؤُومٌ» على اعتبار الكثرة أو الطُّول، أو كما قالوا : ماأضْرَبَهُ، وما أمْشَاهُ، على معنى الكثرة /، ولذلك جاء : ضَرَّابٌ ومَشَّاءٌ. ٥٣٥

فإذا ثَبت استعمالُهم لذلك جاز لنا التعجب على ذلك المعنى المستعمَل، وإلاَّ لم يَجُزْ. فصار إذًا (ماأمْوَتَ كذا) ـ بمعنى : ماأشَدَّ، أو أكْثَر، أو نحوهما ـ مُهْمَلاً، لإهمال الفعل الذى يُبنى منه، فإذا قُصِد قَصْدُهُ[3] أُتِيَ بما يدل على معناه، وهو (أشَدُّ) أو نحوه، فـ (أشَدُّ) ونحوُه إذًا إنَّما ناب عن فِعْل بمعناه، فلذلك عَبَّر الناظم بعبارة «يَخْلُفُ».

ولم يَقصد النحويون قَطُّ بالإتيان بـ (أشَدَّ) ونحوه أن يَدُلَّ على معنى مالا يُتعجَّب منه، وهذا المعنى جارٍ في غير هذا الموضع من الشروط المذكورة، وهو مما نَبَّه على أصله بعضُ المتأخِّرين قال : المعتبَر فيما يجوز التعجُّب منه ومالا يجوز إنَّما هو مدلولُ اللَّفْظة، فأما أن يقال : ماأفْعَلَ كذا، بمعنى : ماأكْثَرَ فِعْلَهُ ـ فتحريفٌ لايَسُوغ، فليس ماجاز فيه (ماأكْثَرَ كذا) يجوز فيه (ماأفْعَلَهُ).

والدليل على ذلك أنهم لايقولون : ماأعْمَى زيداً؛ لأجل فساد معناه، فإنْ فَرضْتَ أن يكون (العَمَى) في بلدٍ ما كثيراً شائعاً، أو غيرُه من

---

(١) الدرة الفاخرة ٢/٤٠٠، والعسكرى ٢/٣١٨، والميدانى ٢/٣٥٥
قال حمزة الأصبهانى : «لأن الفهد أنوم الخلق، وليس نومه كنوم الكلب، لأن الكلب نومه نعاس، والفهد نومه مصمت».

(٢) الدرة الفاخرة ٢/٤٠٢، والفاخر ١٣٥، والعسكرى ٢/٣١٩، والميدانى ٢/٣٥٥
وكان عبّود عبداً حطاباً أسود، فغبر في محتطبه أسبوعاً لم ينم، ثم انصرف فبقي أسبوعاً نائماً، فضرب به المثل عن ثقل نومه، فقالوا : «قد نام نومة عبود».

(٣) يقال : قَصَدَ قَصْدَه، أى نحانحوَه.

الخلقَ، كما يَحكي الناسُ كثيراً من ذلك عن كثير من البُلدانَ - لم يصح التعجُّب أيضًا، وإن كان معنى الكَثْرة شائعًا متصورًا. أو يكون الموتُ شائعاً في بلدٍ ما[1]، كما يكون في المواضع الوَبِئية ـ فلايجوز أن يقال في ذلك : ماأَمْوَتَ أهل مَوضعِ كذا، وإن كان معنى الكثرة شائعا.

فليس مايُعطيه معنى (ماأَفعَلَهُ) منحصراً فيما تُعطيه الكثرةُ خاصةً، بدليل ماقدَّمْتُه. قال : وهذا موضع خَفِيٌّ ينبغي أن يُتَنَبَّه له.

والجواب عن الخامس أن السَّماع إذا أثبته ثقةٌ لم يُطْرَح بسبب أن ثقةً آخر لم يُثْبِته لعدم اطِّلاعه عليه، بل القاعدة المستمِرَّة أن المُثْبِت في أمثال هذه الأمور مُقَدَّم على النافى، لأنه النَّافي لم يَقُل : إنه غير موجود بإطلاق، وإنما قال: لم أَحْفَظْه، أولا أَعْلَمُه، وعدمُ علمِه لايدلُّ على عَدَمِه، فمن هنا كان قول المثبِت أولى.

ثم إن ماأثبته بعضُهم إنَّما أثبته غير مقيد بندُور، فيحمَل على إطلاقه حتى يَدُل دليل على النُّدور، أو أنه لغةٌ لبعضٍ لايَستعمله الباقون، فحينئذٍ يكون ماقال في السؤال.

ومثل ذلك لايُوجد في الاستقراء إلا نادرا، فلا يُعْبَأ به، فلهذا أطلق الناظم القولَ في مجيء الفعل الثلاثي، بناءً على أن النُّدور فيما استُعمل منها لايثبت إلا نادرا. وعلى هذا الأصل اعتَمد في «الشَّرح»[2] حيث زعم أن أكثر النحويِّين يَجعلون من شواذِّ التعجُّب : ماأَفْقَرَهُ، وماأَشْهَاهُ، وما أَحْيَاهُ، وما أَمْقَتَه، بناءً على أن الثلاثي منها لم يُستعمل. قال : وليس الأمر كما زعموا، بل استَعملت

(١) هذه الجملة معطوفة على قوله : «أن يكون العَمَى في بلدٍ ماكثيرا شائعا».

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٥ - ب).

العرب : مَقُتَ، وفَقُرَ، وشَهِيَ، وحَيِيَ.

ثم قال : وممَّن خَفِيَ عليه استعمالُ (حَيِيَ) بمعنى (اسْتَحْيَا) أبو على الفارسى ، وممن خَفِيَ عليه استعمال (فَقُر، ومَقُت) سيبويه قال : ولا حُجَّة في قول من خَفِيَ عليه ماظهر لغيره، بل / الزيادةُ من الثِّقة مقبولة. ٥٣٦

وقد ذكَر استعمالَ ماذُكر جماعةٌ من أئمة اللغة. يَعنى : كابْن سِيدَه، وابن القُوطيَّة وابن القَطَّاع وغيرهم[1]، ونقلوها عن أئمَّة، فإذا ثبت هذا وجب المصير إليه وطَرْح ماعداه. ومانَهب إليه هنا قد نَهب غيرُه إلى ذلك[2].

ولكن ههنا قاعدةٌ هى من المتقدِّمين على بَال، ويُغفلها أكثرُ المتأخِّرين إلا من فَهم مقاصد المتقدِّمين، وحَذَا حذوَهم، وذلك أن إثبات السَّماع من حيث إنه سُمع، أو نَفْيَ السَّماع من حيث لم يَبْلُغ النافي ذلك - سَهْلٌ يسير، لأنه نَقْل وإخبار عن أمرٍ محسوس لايُنكره عاقل.

وأما إثباتُه أو نَفْيه، من جهة مايُقاس عليه أولا يقاس، فليس بالسَّهْل ولا باليسير، فالذين اعتنوا بالقياس والنَّظَر فيما يُعَدُّ من صُلْب

---

(١) ابن سيده هو على بن أحمد بن سيده اللغوى الأندلسى أبو الحسن الضرير. كان حافظا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب ومايتعلق بها، متوفراً على علوم الحكمة.
صنف : المحكم والمخصص في اللغة، وشرح إصلاح المنطق، وشرح الحماسة، وشرح كتاب الأخفش وغير ذلك (ت ٤٥٨هـ) بغية الوعاة ٢/١٤٣ .
وابن القطاع هو على بن جعفر بن محمد عبدالله السعدى، المعروف بابن القطاع الصقلى.
كان إمام وقته بمصر في علم العربية وفنون الأدب، وصنف : الأفعال، وأبنية الأسماء، وحواشى الصحاح، وتاريخ صقلية، والدرة الخطيرة في شعراء الجزيرة (ت ٥١٥هـ) .بغية الوعاة ٢/١٥٣.
وتقدمت ترجمة ابن القوطية.

(٢) أى إليه.

كلام العرب ومالا يُعد لم يُثبتوا شيئًا إلا بعد الاستقراء التام، ولانَفَوْه إلا بعد الاستقراء التام، وذلك كلُّه مع مُزاولة العرب، ومُداخلةِ كلامها، وفَهْمِ مقاصدها، إلى ماينْضَمُّ إلى ذلك من القرائن ومقتضَيات الأحوال، التى لايقوم غيُرها مقامَها، فبَعْدَ هذا كلِّه ساغ لهم أن يقولوا : هذا يُقاس، وهذا لايُقاس. هذا يقوله مَن لايقول كذا. وهذا ممَّا استُغنى عنه بغيره، إلى غير ذلك من الأحكام العامَّة التى لايُفْضِى بها إلا من اطَّلع على مآخذ العرب، وعَرف مآل مَقاصدها. وهذا أمر مقطوع به عند أرباب هذا الشأن. ومَن فَهم كلام الأئمة في تَوَالِيفهم لم يَخْفَ عليه ماأذكر.

وإذا ثبت هذا فإنهم لم يَدَّعُوا في (ماأَفَقَرَهُ) وأخواته أنه شاذٌّ إلاَّ بعد أن عرفوا بالاستقراء التامِّ أن قائله لا يتكلم بـ (فَقُرَ) ونحوه، وإن تكلَّم به ففى شِعْرٍ أو نادرِ كلام، ومالا يَنْبَنِى عليه القياس، وإلا لكان نفيهم لذلك نفيًا لما لا عِلْمَ لهم بنَفْيه ولا إثباتِه، وهذا لايصح أن يُنسب إلى عَدْلٍ منهم على حال، كما لايُنسب مثلُ ذلك إلى فَقيهٍ أو أُصُولِىٍّ أو غيرهما.

ومن هنا قال بعض المحقِّقين في مسألةٍ من مسائل التعجُّب : إثباتُ أنهم تعجَّبوا من فِعْلٍ مَا بأن يُسْمَعَ التعجُب منه هَيِّنٌ سَهْل، وأمَّا نَفْى أنهم لا يتعجبُّون منه بأن لم يُسْمَع صَعْبٌ عسِرٌ شاقّ، إلا على إمامٍ موثوقٍ به، قد فَهم من قرائنِ ومجموعِ أحوالٍ وظواهَر تعمُّدَهم لترك ذلك، وماأعزَّ ذلك وأقلَّه. هذا ماقال، وهو واضح.

فمن كان مثلَهم فواجبٌ أن يُقبل قولُه نفيًا وإثباتًا، وهم قد قالوا : إن (ماأَفْقَرَهُ) وأخواته شاذٌّ، لعدم جريَانه على الثلاثي، فلم يقولوا ذلك إلا بعد فَهْمه من العرب كذلك، فإذا سُمع بعد ذلك الثلاثىُّ مثلاً فالواجبُ على المتأخِّر التوقُّفُ حتى يَدخل من حيثُ دَخل المتقدِّم، فإن وَجد الأمر مُسْتَتِبًا مطَّرِداً على خلاف

ماقال الأول لم يَسَعْه إلا مخالفتُه، وإن لم / يَجِده كذلك فَلْيَتوقَّف، فإن ٥٣٧
اجتمع على ماقال الأولُ أئمةٌ مثلهُ فينبغي تقليدُهم، لأنهم عن السَّماع يُخْبرون لاعن آرائهم، وإلاَّ لم يَقْطع في المسالة بنفيٍ ولا إثبات إن حصل له في الاستقراء شَكٌّ يَستند إلى سبب، وإن لم يكن له سببٌ في الشك يَسْتَند إليه فالأوْلَى الوقوفُ مع ماقال الأولُ، لأنه إنما حَكَم عن بَصِيرة، وهذا ليست له في المسألة بَصَيرةٌ يَستند إليها، والكلام هنا واسع، ومحلُّ بَسْطه «الأصول» .

والحاصل أن ما استَدْرك المتأخرون هنا غيرُ مُخَلَّص[1] . وابن مالك منهم.

فإن قيل : فإذا نَقل أهلُ اللغة هنا الثلاثي وإن لم يقيدُّوه بقلَّةٍ ولانُدور، ولا اختصاصٍ بقومٍ دون قوم ـ فذلك دليل على كثرة استعمالها، وهكذا فَعلوا في أكثر ماتقدَّم، وإذا كان كذلك فهو دليل على صحة الاستدراك.

فالجوابُ أن أكثر اللغويِّين إنما يَنَقلون السَّماع مطلقًا من غير تَتَبُّعٍ لهذه الأمور، وإنما يتعرضُّ لها من كان نحويًا في الغالب، ولاعَتْبَ عليهم، فإنهم سالكون سبيل مَجرَّد النَّقْل، ولاسيَّما أهل النَّوادر منهم، والتفقُّهُ في المنقول مِن صناعةٍ أخرى.

فَلْيُتَحفَّظ الواردُ على أمثال هذه المسائل، فالمتقدِّم أعرفُ بمآخذ هذا الكلام من هؤلاء المتأخِّرين ، ولذلك نَرى الحُذاق يعتنون بقواعد المتقدِّمين ، ويَتَحامَوْن الاعتراض عليهم، بل يقلِّدون نقلَهم وقياسَهم، ويحتجُّون لهم مااستطاعوا، مراعاةً لهذه القاعدة، فَيظُن الشَّادِى[2] في النحو أن ذلك

(١) يقال : خَلَّصَ فلان الشيء، إذا صَفَّاه ونَقَّاه ممايشوبه، وخلَّصَ الشيءَ : مَيَّزه من غيره.
(٢) الشَّادِى من الأدب أو العلم : الذى حَصَّل منه طرَفا، وهو من : شَدَا يَشْدُو، شَدْوًا.

من باب التعصُّب للمذهب، وليس كذلك فاعلم .

وقوله : «يَخْلُفُ» خبر للمبتدأ الذى هو «أَشْدِدأو أَشَدَّ» باعتبار حكاية اللَّفظ والإخبارِ عنه، وأفرد الضميرَ لأنه عطف بـ (أَوْ) المقتضية لأحد الشيئين أو الأشياء.

و«بَعْضَ الشُّرُطِ» مفعول «عَدِمَ» و«ما» واقعةٌ على الفعل المَبْنِّى منه صيغةُ التعجُّب، وهى موصولة عائدُها فاعلُ «عَدِمَ» والتقدير : ومصدرُ الفعل العادمِ بعضَ الشروط يَنْتَصب بعده، ويَنْجرُّ بالباء بعد «أَفْعِلْ».

وبالنُّدورِ احْكُمْ لِغَيْرِ ماذُكِرْ

ولاتَقِسْ على الذَّى مِنْهُ أُثِرْ

يعنى أن ماتقدَّم ذكرُه من الأحكام المشروطة وغيرِ المشروطة هو القياس يَطَّرِد فيما سُمع ومالم يُسمع، وأما غير ذلك فاحكم بندُوره وقِلَّته، وأَثْبِتْه في قسم المسموع المأثور الذى يُوقَف على محلِّه ولايُقاس عليه.

فممَّا جاء من المبنىِّ من غير فِعْل قولُهم في التفصيل : هو أَحْنَكُ الشَّاتيْنْ(١)، وآبل النَّاسِ كُلِّهم(٢)، وما أَفْرَسَهُ، وهو أَفْرَسُ النَّاس(٣).

/ ومن المبنىِّ من غير الثلاثي : ماأَفْقَرَهُ، وما أَغْنَاهُ، وما أَحْوَجَهُ، ٥٣٨

---

(١) أي آكلهما بالحنك (اللسان ـ حنك) وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (٤/١٠٠) وقد تقدم في الباب نفسه.

(٢) جاء من ذلك قولهم : آبَل مْن حُنَيْف الحناتم، وآبَلُ من مالك بن زيد مناة (انظر : فهارس الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة).

(٣) جاء من ذلك قولهم : أفرس من بِسطام، وأفرس من سمّ الفُرسان، وأفرس من صياد الفوارس، وأفرس من عامر، وأفرس من ملاعب الأسنة (انظر : فهارس الدرة الفاخرة).

وهو أبْيَضُ من كذا، قال[1]:

جَـــارِيَةٌ بَيْـــضَـــاءُ في نِفَـــاضِ

مَـــائِسَـــةٌ في دِرْعِـــهَـــا الفَـــضْـفَـــاضِ

* أبْيَضُ من أُخْتِ بنِى أبَاضِ *

ولم يقولوا : بَيِضَ، وقالوا : (سَوِدَ[2]) وقالوا : «أسْوَدُ من القَارِ»[3] وقال نُصَيْبٌ في (سَوِدَ) أنشده سيبويه[4]:

سَـــوِدْتُ فَلَمْ أمْلِكْ سَـــوَادِى وتَحْـــتَـــهُ

قَـــمِـــيصٌ من القُـــوهِـىِّ بِيضٌ بَنَائِقُـــهْ

وممَّا بُنى من العَديم التصُّرفِ قولهم : ماأعْـسَاهُ، وأعْسِ بِهِ، بمعنى : ماأحقَّه، وأحْقِقْ به.

وممَّا بُنى من الوصف المصوُغ على (أفْعَل، فَعْلاءَ) قولهم : ماأحْمَقَهُ، وما أنْوَكَهُ، وما أرْعَنَهُ، وما أهْوَجَهُ، وما ألَدَّهُ، في أشياء من هذا قليلة.

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج، وسبق أن ساقه الشارح في الباب نفسه برواية أخرى هي :

جاريةٌ في دِرْعها الفَضْفَاضِ تُقَطِّع الحديـــث بالإيماضِ

* أبيضُ من أخـــت بنى أبَاضِ *

وبعد الأول في اللسان (نفض)

* تَنْهَضُ فيه أيَّما انْتِهـــاضِ *

والنِّفاض ـ بكسر النون ـ إزار من أزر الصبيان. ومائسة : متبخترة في مِشيتها .

(٢) ساقط من (ت).

(٣) القار : مادة سوداء صلبة، تسيلها السخونة، تتخلف من تقطير المواد القطرانية، وهى الزِّفت.

(٤) الكتاب ٥٧/٤، والخصائص ٢١٦/١، وابن يعيش ١٥٧/٧، ١٦٢، واللسان (سود، بنق)

وسودت : اسودَّ لوني. ولم أملك سوادى : لم أجتلبه لأنه خلِقة. والقوهى : ضرب من الثياب البيض تنسب إلى قوهستان بفارس. والبنائق : جمع بنيقة، وبنائق القميص : العرا التى تدخل فيها الأزرار. ويريد بالقميص الذى تحت سواده قلبه وخلقه.

ومن ذلك جميعُ ماذُكر في الأسئلة على النَّاظم فيما بُنِى من (أَفْعَلَ) ومن (فعُل)[1] ونحو ذلك، فقد سبق منه أمثلةٌ كثيرة، وجميعها نادر في موضعه، يُحفظ حفظا، ولا يُقاس عليه حَسْبَما ارتضاه في هذا النَّظْم.

فإن قيل : ظاهر قوله : «ولاتَقِسْ على الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ» أَنَّه حَشْوٌلا فائدة فيه، إذ كان صَدْر هذين المُزْدَوَجَيْن يَقضى بذلك، وهو قوله : «وبالنُّدُور احْكُمْ لَغْيرِ ماذُكِرْ» فإنه إذا كان نادرا كان غير مَقيس فلم يُفِدْ شيئا زائدا على ماتَقدَّم، بل نقول : إن مجموع الشَّطْرَيْن حَشْو، لأن جميع ماتقدَّم ذكرهُ قياس، فلو تَرك التنبيهَ على ماعداه لَفُهِمَ أنه غير مَقِيس بحكم مفهوم الشروط المذكورة، وذلك عَيْنُ ماذكُر هنا، فهذان سؤالان، أحدهما : مافائدة ذكر الشَّطرين؟ والثاني على تسليم أنه أَفَادَ بالشَّطر الأول مافائدة الثاني؟

فالجواب عن الأول أنك إذا تأمَّلْتَ ماتقدَّم في الشروط وجدتَ ماخرج منها على قسمين، منه ماقيل بأنه قياس، وذلك كما في البناء من (أَفْعَلَ) ومن فِعْل المفعول، فإن النحويِّين قد اعتَبروا السَّماع في ذلك، وكَثُر عندهم كثرةً يُقاس عليها، وقد اعتَبرها هو في «التَّسْهيل»[2]. ومنه ماليس بقياس اتفاقا، وذلك : ماأَعْسَاهُ، وأَعْسِ به، ونحو ذلك. فلو سكت عن التَّنبيه على النُّدور لَتَوهَّم الناظر فيه أنه إخلال، فأَشْعَرَ هنا أنَّ تَرْك ماتُرِك ليس بمَغْفُولٍ عنه، بل هو مُغْفَلٌ عَمْدًا، غيرُ معتَبر في القياس قَصْدًا.

وعن الثانى أن الشطر الأول أخبر عن حقيقة الأمر في ذلك المسموع المنبَّه عليه، وأنه نادر قليل، لاكثيرٌ كما يزعمه مَن ادَّعى القياسَ في تلك المسائل،

---

(١) يعنى ماسمع من التعجب من الفعل الذى على وزن (أفعل) ومن الفعل المبنى للمجهول.

(٢) التسهيل : ١٣١.

وعادته أن يعبِّر بالقليل عما جاء في الكلام، ولم يَختص بالشِّعر. وقد تقدَّم التَّنْبيه على ذلك في مواضع. ويعبِّر أيضا بالنُّدور عما جاء في الكلام وهو مُحتْمَلٍ للقياس عليه وعدمِه.

فلما كان الأمر كذلك حَرَّرَ ماعسى أن يُفهم له منه إجراءُ القيَاس بقوله : «ولاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْه أُثِرْ» أى لاتظن أنه مِمًّا يُقاس وإن كان قليلا، بل اعتَقِدْ أنه عندى في هذا الكتاب غيرُ مقيس بإطلاق / وإن كان ٥٣٩
قد جَعل في «التَّسهيل» بعضَه قياسا [1]، وهذا المعنى يُحْتاج إلى ذِكْره، فليس في الكلام حَشْو. وابن مالك مِمَّا يَقْصِد قَصْدَ هذه التَّنْبيهات، فلا تُهمل النظرَ في كلامه، والتأمُّلَ لِمَنَاحِيه، فإن تحت كلامه دقائقَ محتاجًا إليها.

و «أُثِرَ» معناه : ذُكِر ونُقِل عن العرب، يقال : أَثَرْتُ الحديثَ آثِرُه، إذا ذكرتَه عن غيرك، ومنه يقال : حَدِيثٌ مَأْثُور، أى يَنقله الآخِرُ عن الأول.

ومنه في حديث عمر رضى الله تعالى عنه «فما حَلَفْتُ به ذَاكِرًا ولا آثِرًا [2]» أى : ولامُخْبِرا عن غيرى، يعنى الحَلِفَ بأبيه. ثم قال :

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا
مَعْمُولُهُ ووَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا

يَعنى أن الفعل في التعجُّب، وهو (أَفْعَلَ، وأَفْعِلْ) يلزم طريقةً واحدةً مع معموله، فَيتقدَّم الفعلُ على معموله، ويَتأخَّر المعمولُ لزوما، ولايتقدَّم المعمول.

---

(١) المصدر السابق : ١٣١.

(٢) البخاري ـ الأيمان : ٤، ومسلم ـ الأيمان : ١، والترمذى ـ النذور : ٨، والنسائى : الأيمان : ٥.

ويلزم أيضاً وَصْلُ المعمول بفعله، فلا يُفصل بينهما بفاصل سوى مايَسْتَثنى. هذا عَقْد ماقاله.

فأما التَّقديم والتَّأخير فتقول : ماأحْسَنَ زيدًا قائمًا، وأحْسِنْ بزيد راكبًا، فلاتقول : ماأحْسَنَ راكبًا زيدًا، ولا أحْسِنْ راكبًا بزيدٍ، ولا زيدًا ماأحْسَنَ، ولا بزيدٍ أحْسِنْ، ولا مازيداً أحْسَنَ.

وكذلك لاتقول في قولك : (ماأنْفَع مُعْطيَكَ عند الحاجة) : ما أنْفَع عندَ الحاجةِ مُعْطِيَكَ، ولا في قولك : (ماأكْرَمَ مُعْطِيَكَ ثَوْبًا) : ماأكْرَمَ ثوبًا مُعْطِيَكَ.

فالحاصل أن الصورة التى ذَكر أولَ الباب ملتَزمة، لاتتخلَّف إلا في موضع واحد، وهو الفَصْل بين الفعل ومعموله بالظرف والمجرور على خلافٍ فيه كما سَيذكره، وذلك أن العرب التَزمت في فِعْلَيِ التعجُّب عدمَ التصرُّف، ولذلك لايدُلاَّن على زمان، كعَسَى ولَيْس، ونِعْم وبِئْس، ولايأتى منهما مضارعٌ ولا أمر. وإذا لم يتصرَّفا في أنفسهما لم يتصرَّفا في معمولاتهما بتقديم ولاتأخير.

وأيضًا لَمَّا جَرَيا مَجرى الأمثال كما تقدَّم صار التقديم والتأخير والفَصْلُ مُخْرِجاً لهما عما قَصَدت بهما العرب، فلذلك قال سيبويه : ولايجوز أن تقدِّم (عبدَ الله) وتؤخرٍ (ما) يعنى في قولك : ماأحْسَنَ عبدَ اللهِ، ولا تُزيل شيئًا عن موضعه، ولاتقول فيه : مايُحْسِنُ، ولاشيئًا مما يكون في الأفعال سوى هذا[1].

فإذا كان هكذا فاللازم فيهما صيغةٌ واحدة.

وقد حكى المؤلف الإجماعَ على منع الفصل بغير الظرف والمجرور، قال في «الشرح»[2] : وكذا لاخلاف في منع إيلائهما مايتعلَّق بهما من غير

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٤ ـ ب).

ظرف وجار ومجرور، نحو : ماأَحْسنَ زيداً مُقْبِلاً، وأَكْرِمْ به رجلاً، قال : فلو قلت : ماأحسنَ مُقْبِلاً زيداً، وأكْرِمْ رجلاً به – لم يَجُز بإجماع. انتهى.

وفي هذا الإجماع نظر، فقد نُقل عن الجَرْمى في كتابه «الفَرْخ»(١) أن الفصل بين «أَحْسَنَ» ومعموله بالظرف والحال والمصدر قبيحٌ، وهو على قبحه جائز/ والمصدر أقبحُها عنده، فالخلاف واقع كما تَرى، ولكن ٥٤٠
الجمهور على ماقاله.

وقد مَنع الناس (الإعمالَ)(٢) في فِعْل التعجُّب فِراراً من الفَصْل بينه وبين معموله، فلايقال عندهم : ماأَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيداً، ولا ماأَحْسَنَ وأَجْمَلَهُ زيداً، لأن فيه مع إعمال الثاني الحَذْفَ، ومع إعمال الأول الفصلَ.

وأمَّا إذا كان معمولُ فِعْل التعجُّب ظرفاً أو مجرورا فقد قال فيه الناظم :

وفَصْلُهُ بَظْرفٍ أو بِحَرفِ جَرّْ
مُسْتَعْملٌ والخُلْفُ في ذَاكَ اسْتَقَرّْ

الضمير في «فَصْلُه» عائد على «المعمول» أى : وفَصْلُ المعمول، يريد: مِنْ عامِله الذى هو فعْل التعجُّب، قد استعملته العرب، ففَصلت بينهما بالظرف، وحرف الجر ، أى مع مجروره، وجَرى ذلك في كلامها

---

(١) الجرمي هوأبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري النحوي. أخذ عن الأخفش وغيره، ولقي يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه. وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وطبقتهم، وكان أثبت القوم في كتاب سيبويه، وعليه قرأت الجماعة. وإليه وإلى أبي عثمان المازني ـ تلميذه ـ انتهى علم النحو في زمانهما. وكتابه «الفرخ» في النحو كتاب جيد، ومعناه : فرخ كتاب سيبويه. (ت٢٢٥هـ) [إنباه الرواة ٢/ ٨٠] .

(٢) يقصد بالإعمال التنازع في العمل.

جَرَيانًا معتبَرًا.

وقوله: «مُسْتَعْمَلٌ» يُشعر بأنه في كلامهم غيرُ قليل، بل هو موجود نظمًا ونثرًا. فأمّا النثر فمنه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين مَرَّ بعَمّار[1] فَمسح الترابَ عن وجهه وقال: أعْزِزْ علَيَّ أبا اليَقْظان أنِّي أراكَ صَرِيعًا مُجَدَّلاً[2]. ففَصَلَ بـ (علَيَّ) والمنادى.

وقال عمرو بن مَعْدِيكَرِب: لله دَرُّ بني سُلَيْم، ماأَحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءَها، وأكْرَمَ في الأزَمات عطاءَها، وأَثْبَت في المَكْرُمات بقاءَها.

وحكى المبرّد وابن السَّرَّاج[3]: ماأَحْسَنَ بالرجل أن يفعلَ كذا.

وأما النظم فأنشد ابن الدهّان[4]:

وقــالَ إمــامُ المُسْلِمين تَقَــدَّمُــوا
وأَحْــبِبْ إلَيْنَا أن يكونَ المُقَــدَّمَــا

وقال عمرو بن العاص السَّهْمى يَرثى رسولَ الله صلى الله عليه وسلم:

(١) هو عمار بن ياسر رضي الله عنه. وكان ذلك بعد موقعة صفين سنة ٣٧هـ وانظر: ارتشاف الضرب (١٠٤٣).

(٢) في (ت) «منجدلا».

(٣) سبقت ترجمتها، وانظر: المقتضب ١٨٧/٤، وأصول ابن السراج ١٢٦/١.

(٤) ابن الدهان هو سعيد بن المبارك بن علي ناصح الدين بن الدهان النحوى، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية. صنف شرح الإيضاح، وشرح اللمع لابن جني وغيرهما (ت ٥٦٩هـ). بغية الوعاة ٥٨٧/١.

والبيت للعباس بن مرداس، من قصيدة قالها في غزوة حنين، ديوانه ١٠٢، وهو من شواهد التصريح ٨٩/٢، والهمع ٥٧/٥، ٦٠، ٢٨٧/٦، والأشموني ١٩/٣، والعيني ٦٥٦/٣، ٥٩٣/٤، والدرر ١١٩/٢، ١٢١، ٢٤٠.

غَـــداةَ نَعَى النَّاعِى النَّبِيَّ مُـــحَـــمَّـــدًا

فَـــأعْـــزِزْ عَلَيْنَا بالنَّبِيِّ مُـــحَـــمَّـــدِ

وأنشد المؤلف(١):

خلِيلَىَّ مَـــاأحْـــرَى بذِى اللُّبُ أن يُرَى

صَـبُـورَا ولَكِنْ لاسَـبِـيلَ إلى الصَّـبْـرِ

وأنشد أيضا أبياتًا أُخَر لم أقِّيدها .

والذى يَعْضُد ذلك من جهة القياس أن الفَصْل بالظرف والمجرور في أبواب العربية مُغْتَفَر محتَمل فيما هو أشدُّ من هذا، وهو الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وهما كالشيء الواحد، فهذا أشدُّ من الفصل بهما بين معمولٍ وعاملٍ ليسا كالشيء الواحد.

وأيضًا فالقياسُ على (بِئْسَ) مع معمولها مع أنها أضعف من فعل التعجُّب، وقد ورد الفصلُ فيها في قول الله تعالى {بِئْسَ للظَّالِمينَ بَدَلاً(٢)} فإذا جاز الفصل في (بِئْس) فهو في فعل التعجُّب أولى.

وهذا التقرير محتِمل لأن يكون معتبَراً في القياس، فيُقاس الفصلُ بالظرف والمجرور، ولأن يكون غيرَ معتَبر لقلَّة ماجاء في السَّماع من ذلك.

ولذلك ـ والله أعلم ـ لم يَقطع هنا الناظمُ بأحد الوجهين، وإنما بَيَّن أن الفصل بالأمرين قد استُعمل. ثم حكى [الفصل قياساً(٣)] وذكر الخلافَ في

---

(١) الأشموني ٣/٢٤، والعيني ٣/٦٦٢.
ويقال : مأحراه بكذا، أى ماأجدره به.

(٢) سورة الكهف / آية ٥٠.

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت) و (س).

القياس على ماسُمِع بقوله. «والخُلْفُ في ذَاكَ اشْهَرْ» أى في جواز الفصل قياسًا.

٥٤١ وذكر في «التَّسهيل» وشرحه[١] / أن الجواز مذهب الفَرَّاء والجَرْمِيِّ والفـارسيِّ وابن خَـروُف والشَّلَوْبِين[٢]. ومن المُجـيـزِين أيضـا الزجَّـاجُ والسِّيرَافي[٣].

وممَّن نُقل عنه المنعُ الأخـفشُ، ونَقل السِّـيـرافي عن المبِّـرد المنعَ، وانظر في «المقتضب»[٤] ونَسَبه الصَّيْمرى[٥] لسيبويه، وإنَّما تعلَّق بقوله: «ولاتُزيل شيئًا عن موضعه[٦]». وذهب إليه طائفة دون مَنْ ذَكر. والأمر في المسألة محتمِل كما تقدَّم.

وهنا مسـألتان، إحداهما أنه لما نَصَّ على منـع الفصل بغير الظرف والمجرور كـان ظاهرًا في مـخـالفة ابن كَيْسان[٧] حين أجـاز الفـصل بـ (لولا) بين الفـعل ومـعـموله، نحـو: مـاأَحْسَنَ، لولابُخْلُهُ، خُلُقَ زيدٍ. قال في

---

(١) التسهيل: ١٣١، وشرحه للناظم (ورقة: ١٤٤ ـ ب).

(٢) سبقت تراجمهم.

(٣) سبقت تراجمهما.

(٤) قال في المقتضب (١٧٨/٤): «ولو قلت: ماأحسن عندك زيدًا، ومـا أجمل اليومَ عبدالله ـ لم يجز، وكذلك لو قلت: مـاأحسن اليومَ وجهَ زيد، وماأحسن أمسِ ثوبَ زيد، لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء»

وانظر: تعليق الشيخ عضيمة على هذه المسألة في الحاشية.

(٥) ينظر: التـبـصـرة والتـذكـرة ٢٦٨/١. والصـيـمرى هو أبو مـحـمـد عـبدالله بن علي بن إسـحـاق الصيمرى النحوى. صنف كتاب «التبصرة والتذكرة» في النحو: حققه الدكتور فتحى على الدين (مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عام١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

(٦) الكتاب ٧٣/١.

(٧) انظر: التسهيل: ١٣١.

«الشرح»[1] : ولا حجة على ذلك.

ولم يُنَبِّه على الفصل بـ (كان) بين (ما) والفعل، لأنه قد تقدَّم ذلك في «باب كان» في قوله :

وقَــدْ تُزَادُ كَــانَ في حَــشْــوٍ كَــمَـــا
كَـــــانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَـقَـــــدَّمَـــــا

وأمَّا : مـاأَصْبَح أَبْرَدَهَـا، ومـا أَمْسَىأَدْفَـأَهَا ـ فيُشَكُّ في كَوْنه محكيًا من كلام العرب، فإن ابن السَّراج[2] والسِّيرافي لم يُورِداه على أنه مسموع، ولكن على أن قومًا من النحويِّين أجازوا ذلك، وردَّاه.

وثبت في مَتْن الكتاب من كلام الأخفش : « وقالوا : ماأَصْبَح أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا[3] » وإنما يَعْنِي النحويِّين لا العربَ، ولو عَنَى العرب لم يَجُز لأبى بكر[4] ولا لغيره ردُّه.

وكلام الأخفش في كتابه «الأَوْسَط» يدل على أنه لم يَحْكِه. وقد حمله ابن خروف على أنه سَمَاع، وضَعَّفه بعضُ المتأخرين، فإذًا لا اعتراض على الناظم بَترْك التَّنْبيه عليه.

والثانية أنه أطلق القول بجواز الفَصْل بالظرف والمجرور، ولم يبيِّن أن الجواز مخصوص بما إذا كان متعلِّقاً بفعل التعجب، إذ قال : «وفَصْلُه بظَرْفٍ

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٥ ـ أ).

(٢) قال ابن السراج في الأصول (١٢٥/١) : «وقد أجاز قوم من النحويين : ماأصْبَح أبردَها، ومـاأمسى أدفأها، واحتجوا بأن (أصبح وأمسى) من باب «كان» فهذا عندي غير جائز، ويُفسد تشبيههم ماظنوه أن (أمسى وأصبح) أزمنة مؤقتة، و«كان» ليست مؤقتة، ولو جاز هذا في (أصبح، وأمسى) لأنهما من باب «كان» لجاز في (أضحى، وصار، ومازال)».

(٣) انظر : حاشية الكتاب ٧٣/١.

(٤) يعنى أبا بكر بن السراج.

أوْ بَحْرفِ جَرٌّ .. مُسْتَعْمَلٌ» ولم يقيِّد، فاقتَضى ذلك جوازَ : ماأنفَعَ عِنْدَ الحاجةِ مُعْطِيَكَ، وماأَحْسَنَ في الخير مُوافِقَكَ، على أن يكون الفاصل متعلِّقاً بالمعمول. وهذا غير جائز على مانَقله المؤلف.

ومعلومٌ أنه لم يُرِد من الفصل إلا ما كان من قبيل ماتقدَّم من الشواهد، مِمَّا الفاصلُ فيه متعلِّق بفعل التعجب لابغيره، فكان إطلاقُه غيرَ مطابق لمراده، فكان غير مَستقيم، ولأجل هذا قال في «التَّسْهيل» : ولايَليهما غيرُ المتعجَّب منه إن لم يتعلَّق بهما،(١) ولم أجد الآن له في هذا عذْراً ، فلو قال عِوَضَ ذلك :

وفَصْلَ مَعْمُولٍ لَهُ ظرفًا ومَا

ضَاهَى أجِزْ والخُلْفُ فيه عُلِمَا

أو ما أَعْطى هذا المعنى لَصَحَّ، ويكون ضمير «له» عائداً إلى الفعل في قوله : «وفِعْلُ هَذا البابِ لَنْ يُقَدَّمَا» و «ظَرْفًا» حال، أى أَجِزْ أن يَفْصِل معمولُ فعل التعجب حالة كونه ظرفًا أو ماضَاهَاه، وهو المجرور.

---

(١) التسهيل : ١٣١.

«نعم وبئس». وماجرى مجراهما

الذى جرى مجرى «نِعْمَ وبِئْسَ» (فَعُلَ) المبنىُّ من الثلاثي نحو : (سَاءَ) في معنى (بِئْسَ) و «حَسُنَ» نحو : حَسُنَ ذَا أدبًا، في معنى (نِعْمَ) و (حَبَّذَا) أيضا في معنى (نِعْم) وكل ذلك مذكور في هذا الباب.

واعلم أن لـ (نِعْمَ، وبِئْسَ) استعمالين، أحدهما أن يجريا مَجرى سائر الأفعال في التصرُّف وبناءِ المضارع والأمرِ منهما، واسم الفاعل ونحو ذلك، وهما إذ ذاك للإخبار بالنِّعْمة والبُؤْس، كما أن (قَامَ، وقَعَد) للإخبار بالقيام والقعود، فتقول : نَعِمَ زيدٌ بكذا، يَنْعَم به. وبَئِسَ يَبْأَسُ بكذا. أصلهما (نَعِمَ، وبَئِسَ) لكن ماكان على (فَعِلَ) مما عينُه حرفُ حَلْق فيه لغات أربع : الأصْل : الأَصْل، والتَّسْكين منه، والإتباع[1]، والتسكين منه.

والثانى أن يُستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال لايتصرَّفان لخروجهما عن أصل معانى الأفعال، من الدلالة على الحَدث والزمان، فأشبها الحرف لذلك . وهذا القسم هو المذكور هنا؛ إذ الأول معلومٌ حكمُه، فقال رحمه الله :

فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ
نِعْمَ وبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

---

(١) أى إتباع حركة الفاء لكسرة العين، فيكون بكسرتين.

مُـــقَــارِنَىْ أَل مُـــضَـــافَـــيْنِ لِمَـــا

قَـــارَنَـهـــا كنِعْمَ عُـــقْــبَى الْكُرَمَـــا

عَرَّف أولاً أن (نِعْم وبِئْس) فعلان لااسمان، لكنهما لايتصرَّفان تصرفَ الأفعال، من كَوْنهما يُبْنيان للماضى والحال والاستقبال وغير ذلك، لمانعٍ مَنع من ذلك، وهو لزومُهما إنشاءَ المدح والذم على سبيل المبالغة، فلَزِما طريقةً واحدة.

وهى مسألة خِلاَفية بين أهل الكوفة وأهل البصرة[(١)].

فـأمـا أهـل البـصـرة فـرأوا أنـهـمـا فِـعْـلان، وهـو رأى الناظم، وإليـه ذهب الكسائىُّ من الكوفيِّين. وذهب باقي الكوفيين إلى أنهما اسمـان لافعلان . والذى يدل على صـحـة مـاذهب إليـه النـاظم[(٢)] من نظمـه قـولُه أولاً عند التَّـعـريف بالفعْل[(٣)]:

بِتَـــا فَـــعَلْتَ وأَتَتْ ويَا افْـــعَلِى

ونُـونِ أَقْـــبِلَنَّ فِـــعْـلٌ يَنْجَلِـى

فأخبر أن لَحَاق تاء التأنيث الساكنة آخرَ الكلمة التى لايَقْلبها[(٤)] أحدٌ من العرب هاءً في الوقف، ولاتَقبل الحركة لغير مُوجِب ـ من خَوَاصِّ الأفعال، كما كانت التاء في (فَعَلْتَ) وهى ضمير الفاعل دليلاً على ذلك باتفاق.

وإذا ثَبت دخـولُ الأداة المـختـصـَّـة بالفـعـل على (نِعْمَ وبِئْسَ) في قـولهم : نِعْمَتِ المرأةُ ، وبِئْسَت الجارية، قال : نِعْمَ الفَتَى، وبِئْسَت القبيلة ـ دَلَّ ذلك على فِعْلِيَّتهما.

---

(١) انظر : الإنصاف ٩٧ (المسألة الرابعة عشرة).

(٢) في (ت) : «مارآه الناظم».

(٣) ذكره أول الألفية في باب «الكلام ومايتألف منه».

(٤) في الأصل و (ت) «لايقبلها» وهو تحريف.

ومثل ذلك في الدلالة على الفِعْلية اتصالُ ضمير الرفع البارز، كما حَكى الكسائى : الزيدان نِعْمَا رَجُلَيْن، والزيدون نِعْمُوا رجالا، ونحو ذلك[1].

فإن قيل : الدليل على أنهما اسمان صَلاَحِيةُ خواصٍّ الأسماء معهما، وجَرَيَانُهما مجراها، فمن ذلك / أنهما لايتصرَّفان للماضى ولا ٥٤٢
للأمر ولا للمضارع، ولايد لأَّن على زمانٍ ماضٍ ولا حاضرٍ ولا مستقبل. وهذا سبيل الأسماء لاسبيل الأفعال.

ومن ذلك دخولُ الجارِّ عليهما، وهو مختصٌّ بالأسماء، كقولهم : مازيدٌ بِنِعْمَ الرجلُ، وقال بعض العرب : نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ[2]، وحَكى الفراء : واللهِ ماهى بنِعْمَ المولودةُ[3].

وكذلك دخولُ حرف النداء، نحو : يَانِعْمَ المَوْلَى، ويانِعْمَ النَّصِيرُ. ولايسوغ تقدير المنادى هنا، إذ لايكون ذلك إلا في الأَمْر وما جرى مجراه، نحو قراءة الكسائى { أَلاَ يااسْجُدُوا لِلَّه[4] } وقول ذي الرُّمة[5]:

---

(١) ابن يعيش ٧/١٢٧.

(٢) العَيْر : الحمار، وحشيًا كان أو أهليا. قاله رجل سار إلى محبوبته على حمار بطيء السيرْ.

(٣) في ابن يعيش (٧/١٢٨) «وحكي الفراء أن أعرابيا بُشِّر بمولودة، فقيل له : نعم المولودة مولودتُك، فقال : والله ماهى بنعم المولُودة» ويروى «والله ماهي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبِرُّها سرقة»

(٤) سورة النمل / آية ٢٥، وفي التيسير (١٦٧) «ويقف «ألاَيَا» ويبتدىء «اسْجُدُواْ» على الأمر، أى : ألا يأيها الناس اسجدوا».

(٥) ديوانه ٢٠٦، وأمالى ابن الشجرى ٢/١٥١، والمغنى ٢٤٣، والتصريح ١/١٨٥، والهمع ٢/٦٦، ٤/٩٦، ٣٦٧ والأشموني ١/٣٧، ٢٢٨، والعيني ٢/٦، والدرر ١/٨١، ٢/٢٣، ٢٦.
والبِلى : القدم والتقرب إلى الفناء، يقال بَلِى الثوبُ يَبْلَى، بِلًى وبَلاء. ومنهلا : منصبا منسكبا.
والجرعاء : كل رملة مستوية لاتنبت شيئا. والقطر : المطر. يدعو لدارميَّ محبوبته بالسلامة وطول البقاء على الرغم من قِدَمها، وأن تبقى في خصب وسعة كما عهدها، بدوام نزول الأمطار عليها.

أَلاَ يَـا اسْلَـمِـي يـا دَارَمَـيَّ عـلـى الـبِـلَـىَ
ولاَزَالَ مُنْهَـــلاً بَجْـــر عَـــائِكِ القَطْرُ

وقال الآخر[1]:

* يَاقَاتَلَ اللَّهُ بَنِي السِّعْلاَتِ *

وذلك في كلامهم كثير. وأما الماضي فلا يُحذف المنادى معه.

فالجواب أن عدم التصرف لِمَا لحقهما من المعنى المقصودِ به نهايةُ المدح والذم، فجُعِلت دلالتُهما[2] على الحال، لأنه لايُمدح إلا بما هو ثابت موجود في الحال، لاما كان ماضياً فانقطع، أو مستقبلاً لم يَقَع.

وأيضًا لَمَّا دَخلهما معنى الإنشاء صَرفهما عن أصلهما، كـ (أَفْعِلْ به) في التعجُّب.

وأما دخول الجارِّ فعلى الحكاية وتقدير القول، كأنه قال : مازيدٌ بمقولٍ فيه هذا الكلام، كما قال الشاعر[3]:

---

(١) هو علباء بن أرقم اليشكري، وقد استشهد به في الخصائص ٥٣/٢، والإنصاف ١١٩، وابن يعيشِ ٣٦/١٠، ٤١، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩، واللسان (نوت، سين)

ويروي «يالعن الله» و «ياقبح الله» وبعده :

عَمرو بن يَرْبوعٍ شرارَ الناتِ   غـير أعِفَّـــاءَ ولا أكْيَـاتِ

والسِّعلاة : الغول، أو ساحرة الجن، وتشبه بها المرأة إذا كانت قبيحة الوجه، سيئة الخلق. وأصل (النات، والاكيات) الناس، والاكياس، فأبدلت السين تاء، وهي لغة لبعض العرب.

(٢) في (ت) «فجعل في دلالتهما».

(٣) الخصائص ٣٦٦/٢، والإنصاف ١١٢، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٦/٤، والخزانة ٣٨٨/٩، وابن يعيش ٦٢/٣، والأشموني ٢٧/٣، والعيني ٣/٤، واللسان (نوم) .

وبعده : * ولامُخالطِ اللّيَانِ جانُبه *

واللَّيَان ـ بفتح اللام والياء ـ أحد مصادر (لان) يريد أن جنبه لايجد مكاناً سهلاً لينا. وهذا البيت مجهول القائل على الرغم من كثرة دورانه في كتب النحو.

* واللهِ مالَيْلِى بِنَامَ صَاحِبُهْ *

فدخلت الباء، وهو فِعْل بإجماع، وماذاك إلا لقصد الحكاية، أى مقولٍ فيه: نامَ صاحبهُ. والقَوْلُ يُحذف كثيرا.

أو يكون على حَدِّ الجواب عن قول القائل : زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، فيرد الرادُّ عليه كلامَه على غير تقدير القول، كما قال القائل : دَعْنَا من تَمْرتَانِ[1]، على طريقة الحكاية المَحْضة، وكذلك سائر المُثُل.

وأمَّا حرفُ النداء فقد أدخلته العرب على الأمر، والماضى وإن كان في معنى الأمر، وعلى الجملة أيضًا، نحو[2]:

يـاَلَـعْنَـةُ الـلَّـهِ والأَقْـــــوامِ كُلِّـهِـم
والصَّــالِحينَ على سَـمْـعَــانَ مِنْ جَــارِ

وذلك كله دليل على أن العرب قد توسَّعت في حرف النداء حتى صارت تَدُل به على مجرد التَّنبيه من غير قصد نداء، قاله ابن جنى وغيره[3].

وإذا كان ذلك كذلك لم يكن في دخولها على (نِعْم، وبِئْس) دلالة على الاسمية بلابُدٍّ. والكلام في هذا النَّحو كثير.

وقوله : «نِعْم، وبِئْس» مبتدأ، خبره «فِعْلاَنِ غَيرُ مُتَصَرِّفَيْنِ» ومعناه : أن لهما أحكاما، منها أنهما فعلان، وقد تقدَّم أنهما غير متصرِّفين كـ (ليس وعسى) وفِعْلَي التعجب . وقد تبيَّن وجهُ ذلك .

(١) في الأصل «من ثمرتان» بالثاء المثلثة، وهو تصحيف. وفي الأشمونى (٩٣/٤) في (باب الحكاية) «وضرب بغير أداة، وهو شاذ كقول بعض العرب ـ وقد قيل له : هاتان ـ تمرتان:دعنا من تمرتان».

(٢) تقدم تخريجه في باب « إعمال المصدر » والرواية هناك :
........والأقوامُ كلُّهم والصالحون ....

(٣) الخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٨، ٢٧٦.

ومن الأحكام أيضاً أنهما يطلبان مرفوعاً على وجه مخصوص، وذلك قوله : «رَافِعَانِ اسْمَيْن» إلى آخره.

يعنى أنهما من حيث كانا فعلين لابدَّلهما من فاعل كسائر الأفعال، لكن لايرفعان كلَّ اسم على الفاعلية لقصورهما، بعدم التصرف/عن جَرَيانهما مَجرى الأفعال المتصرفة فاختَصَّا برفع ثلاثة أسماء على البدل لا على الجمع[1]. ٥٤٣

أحدها كلُّ ماكان مصحوباً بالألف واللام الجِنْسية، أو ما أُضيف إلى ماهما فيه، وذلك قوله : «مُقَارِنَىْ أَلْ أَوْمُضَافَيْنِ لِما قَارَنَها» .

فتقول : نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الغلامُ عَمْرُو، ولاتقول : نعم زيدٌ، ولابئس عمروٌ.

ومن ذلك قول الله تعالى : {نِعْمَ العَبْدُ إنَّه أوَّابٌ[2]}، {فلنِعْمَ المُجيبُونَ[3]} ، {فَنِعْمَ القادِرُونَ[4]}.

وتقول أيضًا : نعم صاحبُ القومِ، وبئس خَدِيمُ القومِ، وبئس خَدِيمُ القومِ[5]، ومنه في القرآن الكريم {ونِعْمَ أَجْرُ العَامِلِينَ[6]} ، {بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِين كَذَّبُوا بآيات اللهِ[7]} ، {وبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ[8]} ومَثَّله

(١) يعنى أن مرفوعهما يكون واحدا من ثلاثة أنواع من الأسماء، لا كل الأنواع الثلاثة مجموعة في تركيب واحد. وهذا أمر واضح، ولم يكن في حاجة إلى هذا التقييد.

(٢) سورة ص / آية ٣٠.

(٣) سورة الصافات / آية ٧٥.

(٤) سورة المرسلات /آية ٢٣.

(٥) الخديم : الخادم والعبد.

(٦) سورة آل عمران / آية ١٣٦.

(٧) سورة الجمعة / آية ٥.

(٨) سورة آل عمران / آية ١٥١.

الناظم بقوله : «نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَاء» والكُرَمَاء : جمع كَرِيم، والعُقْبَى : العاقبة وأصل الكَرمَ الشَّرَفُ، كذا قال ابن قُتَيْبَة.

ووجهُ رفعهما لما فيه الألف واللام أن (نعم، وبئس) للمدح والذم ، فبُولِغ أنّ جُعِل فاعلُهما جنْسَ الممدوحِ أو المذمومِ مجازا، ولأنْ يُذكر أولاً مُبْهَماً في جنسه، ثم يُخَصُّ ثانيًا ويُفَسَّر ـ مبالغةٌ في ذلك القصد، إذ كان الإبهام أولا، ثم البيان ثانيا يُعْطِى تفخيمًا وتعظيمًاللأمر.

والثانى من مرفوعات (نعم وبئس) الضمير المبَهم المفسَّر بما بعده، وذلك قوله :

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ

مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ

يعنى أن مرفوعهما يكون أيضًا مضمرًا مستتِرًا مُبْهَمًا، يفسِّره مميِّز يُذْكر بعده منصوبًا بالفعل،نحو مامَثَّل به في قوله : «نِعْم قَوْمًا مَعْشَرُهْ» ففي (نعم) ضمير مبَهم يفسِّره «قومًا» وليس مرفوعهُ قولَه : «مَعْشرُه» لأمرين، أحدهما أنه لايحتاج إلى مفسِّر، لبيان معناه، فصار «قومًا» لافائدة له، وأيضًا فالمفسِّر لايتقدَّم على مفسَّره، كما مَرَّ في بابه .

والثاني أن فاعل (نعم وبئس) إذا كان ظاهرا لايكون لايكون إلا بالألف واللام، أو ما أُضيف إلى مصحوبها، أو «ما». و «ما» فيها خلاف سيذكرة.

فثبت أن فاعله ليس هذا الظاهرَ، وإنما هو ضمير مستتر دَلَّ عليه التفسير بعده، ولأنهم قد قالوا : نِعْمُوا قومًا، ونِعْمَا رَجُلَيْن.

وعلى الجملة فلابد من مرفوع، ولاشيء في الظاهر يصلح أن يكون فاعلا،

فلابد أن يقدَّر، لقوله في باب الفاعل :

وبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ
فَهُوَوَ إلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

وهذا ظاهر.

ثم كلامه وتمثيله مُشْعِرٌ بفوائد، إحداها أن هذا المضمر لا يختلف باختلاف المميِّز، من إفراد أو تثنية أو جمع، ولايَبْرز أصلا، وذلك في اللغة المشهورة[1] وإنما تقول : نعم رجلاً زيدٌ، ونعم رجلَيْن الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون، ونعم امرأةً هندٌ، ونعم امرأتين الهندان، ونعم نساءً الهنداتُ.

ووجهُ الإتيان به مُبْهَمًا هكذا نحوٌ مِمَّا تقدَّم في الإتيان بالألف واللام الجنسية، من أنه أُبْهِم ذكر / الممدوح أو المذموم تفخيمًا للأمر، ٥٤٤
وتعظيمًا للشأن، ثم فُسِّر بعْدُ تعريفًا له، وتخصيصًا من بين سائر أفراد الجنس، وهو في هذا القَصْد نظيرُ ضمير الأمر والشأن.

والثانية أن هذا المميِّز لازم لقوله : «ويَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ» أى مضمراً هذه صفتُه وحالُه، فلايجوز إذًا أن يأتى فاعلُهما مضمرا غَير مميَّز لفظًا وإن كان معلوماً إلا قليلا، دَلَّ على ذلك الاستقراء.

ومن ذلك القليل قوله عليه السلام : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمعُةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ[2]» أى : فبالسنَّة أَخَذ، ونِعْمَت سنةُ الوضوء، لكن حُذف للعلم به.

والثالثة بيان أن المميِّز لابد أن يكون فيه وصفٌ هو موجود في

---

(١) سبق أن ذكر الشارح أن الكسائى حكى عن العرب قولهم : الزيدان نُعَما رجلين، والزيدون نِعْموا رجالاً، وانظر : ابن يعيش ١٢٧/٧.

(٢) سنن أبى داود ـ الطهارة (٩٧/١) حديث ٣٥٤، والترمذى ـ الصلاة (٣٦٩/٢) حديث ٤٩٧، والبغوى في شرح السنة ١٦٤/٢.

«قـوْمًـا» وذلك كَـوْنُه يَقـبل الألف واللام، فـإن «قَـوْمًـا» يصح أن يَدخل عليـه على الجملة، فلو لم يصلح لها لـم يميِّز، فلايجوز الإتيان بـ (أيٍّ ولاغَيْر، ولامِثْل) ولا (أَفْعَلُ مِنْ) ولا ماأشبه ذلك، فلا يقال : نعم مِثْلَكَ زيدٌ، وبئس غيرَكَ عمروٌ، ونعم أفضلَ منك بكرٌ ، لأن التمييز نائب عن الفاعل الذى بابُه أن يكون بالألف واللام، فيصح أن يصحبها ويرتفع فاعلاً، فتقول : نعم القومُ مَعْشَرُهُ.

فإن كان هذا القيد مقصوداً في المثال فهو تَنْكيت على مَن جَعل «ما» في قولك (نِعْمَ مَاصَنَعْتَ) وشبهه تمييزًا، وأن الأمر ليس كذلك، بل «ما» هنا فاعل، وهو رأيه في «التَّسْهيلُ ، «وشرحه[1] » ولكنه لم يعيِّن ذلك بعد، بل أطلق القـول بالخلاف حين قال : «ومَا مُمَيِّزٌ وقِيلَ فاعلٌ» وسيأتى ترجيح هذا المذهب بحول الله تعالى. ثم قال :

وجَـمْعُ تَمـيِيْـزٍ وفَـاعِلٍ ظَهَـرْ
فِـيـه خِـلافٌ عَنْهُمُ قَـدِاشْـتَـهَـرْ

هذه مسألة تتعلق بالنوعين المتقدِّمين، إذ كان الفاعل إذا أَتَى ظاهرًا لايَحتاج إلى تميز، وإن أَتَى ضميرًا احتاج إليه، وذلك أن أصل التمييز ألاَّ يَجتمع مع الفاعل الظاهر، لأنه إنما أُتِى به ليفسِّر جنسَ الممدوح أو المذموم حين لم يَتَبيَّن بالإضمار، فإذا أُظهر كان الجنس بَيِّنًا بنفسه، مستغنيًا عن التفسير، فكان الجمع بينهما جمعًا بين العِوَض والمعوَّض منه، لكن لما جاء السَّماع به اختُلف في إجراء القياس على ماسُمع وعدمِ إجرائه.

فحَكى الناظم الخلافَ في ذلك، فيريد أن جَمْعَك بين التمييز المذكور والفاعل الظاهر في اللفظ فيه خلافٌ بين النحويين قد اشْتَهر عنهم وشاع، هل

---

(١) انظر : التسهيل ١٢٦، وشرحه للناظم (ورقة : ١٤٠ ـ أ).

يُقاس على ماسُمع من ذلك أم لا؟

والخلاف المُشْتَهِر بينهم هو أن طائفة مَنعوا من الجمع بينهما لما تقدَّم من أنه جمع بين العِوضَ والمعَّوض منه، ولافائدة فيه، إذ هو تفسير المفسَّر فذِكُرهُ فَضْلُ[1]، فامتنع لذلك.

وهو ظاهر كلام سيبويه، إذ قال حين ذكر الوجهين في (نعم) : «فنِعْمَ تكون مرةً عاملةً في مضَمر يفسِّره / مابعده، فيكون هو وهى ٥٤٥
بمنزل (وَيْحَهُ، ومِثْلَه) ثم يَعملان في الذى فَسَّر المضمَر عملَ (مِثْلَه، ووَيْحَه) إذا قال : لي مِثْلُه عَبْداً»[2].

يعنى : يلزمه التفسيرُ كما لزم في : وَيْحَهُ رجلاً وعَبْداً، فتقول : نعم رجلاً زيدُ .

قال : « ومرةً أخرى تعمل في مُظْهَر لا تُجاوِزُه»[3] أي لاتجاوزه إلى مفسِّر استغناءً به عنه.

بهذا تعلَّق مَن زعم أن مذهب سيبويه المنع، وله نحوٌ من هذا في أول «الاشتغال[4]» ومنهم من أجاز ذلك، منهم المبِّرد وابن السَّراج[5] وظاهر الفارسي في الإيضاح[6].

---

(١) أى زيادة لاحاجة إليها.

(٢) الكتاب ١٧٧/٢، وفيه «إذا قلت».

(٣) نفسه ١٧٧/٢، وفيه «وتكون مرة أخرى...».

(٤) الكتاب ٨١/١.

(٥) المقتضب ١٤٨/٢، وكتاب الأصول في النحو ١٣٨/١.

(٦) قال في الإيضاح (٨٨/١) : «وتقول : نعم الرجل رجلاً زيدٌ، فإن لم تذكر رجلا جاز، وإن ذكرته فتأكيد، قال جرير :

تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيــك فينا ... فنعم الزادُ زادُ أبيك زادًا»

وشَبَّه ذلك المبرّد وابن السَّراج بقولهم : لي من الدراهم عشرون درهما .

ولابن عُصفور قولٌ ثالث بالتفرقة بين أن يكون التمييز من لفظ الفاعل فيَمتنع، أو من لفظٍ غير لفظه فَيجوز إذا أفاد معنىً زائداً على مادَلَّ عليه الفاعل.

ولم يبيِّن الناظم في هذه المسألة مُرْتضًى من هذه الأقوال. والذى مال إليه في «التَّسهيل» القولُ بالجواز[1] تعويلاً على القياس والسَّماع.

أما القياس فإن حامل سيبويه على المنع كَوْنُ التمييز في الأصل مَسُوقًا لرفع الإبهام، ولا إبهام إذا ظهر الفاعل، فلا حاجة إلى التمييز. ويلزم من هذا الاعتبار منعُ التمييز من كل مالا إبهام فيه، كقولك : له من الدراهم عشرون درهما . ومثل هذا جائزٌ بلا خلاف. ومثله قوله : {إنَّ عِدَّةَ الشُّهُور عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا[2]} وقوله : {واخْتَار مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِميقَاتِنَا[3]} وقوله : {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً[4]} وقوله : {فَهِيَ كَالحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً}[5].

فكما حُكم بالجواز في مثل هذا، وجُعِل سببُه التأكيدَ لارفعَ الإبهام، كذلك تقول في : نِعْم الرجلُ رجلاً، لأن تخصيصه بالمنع تحكُّمٌ بلا دليل.

وأما السَّماع فمنه في «كتاب البُخَارى» في حديث عبدالله بن عمر «فَيَسْأَلُها عن بَعْلِها فتقول له : نِعْم الرجلُ مِنْ رَجُلٍ، لم يَطَأْ لنا فِرَاشًا، ولم

(١) التسهيل : ١٢٧.
(٢) سورة التوبة / آية ٣٦.
(٣) سورة الأعراف / آية ١٥٥.
(٤) سورة الأعراف / آية ١٤٢.
(٥) سورة البقرة / آية ٧٤.

يُفَتِّش لنا كَنَفًا مُذابْتَنَى»[1] وأدْخل «مِنْ» على المفسِّر. وقالوا : نعم القتيلُ قتيلاً أصلح الله به بين فِئَتَيْن[2].

وقال جرير يمدح عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه[3]:

تَـزَوَّدْ مِــــثْلَ زَادِ أَبِيـكَ فِـــينَا
فَـنِـعْـمَ الــزَّادُ زَادُ أَبِــيــكَ زَادَا

وقال يَزِيد بن طُعْمة[4]:

بِئْسَ ذَاكَ الحَيُّ حَــيًّــا نَاصِــرًا
لَيْتَ أَحْــيَــاءَهُمُ فِــيــمَنْ هَلَكْ

وقال المُغيرة بن حَبْنَاء التَّميمي[5]:

فَنِعْم الخُلْفُ كَـــانَ أَبُوكَ فِــينَا
وبِئْسَ الخُلْفُ خُلْفُ أَبِيكَ خُلْفَــــا

وقال الآخر[6]:

(١) البخاري ـ فضائل القرآن : ٣٤، والنسائي ـ صيام، ومسند أحمد ١٥٨/٢.

(٢) قائله الحارث بن عباد لما قتل ابنه بجير في حروب البسوس (الكامل لابن الأثير ٣٢٢/١)، ويروى «أصلح الله به بين ابني وائل» و«بين بكر وتغلب» وانظر : ارتشاف الضرب ص ١٠٢٩، ١٠٣١.

(٣) ديوانه ١٣٥، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، وابن يعيش ١٣٢/٧، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٩/٤، والخزانة ٣٩٤/٩، والمغنى ٤٦٣، والأشمونى ٢٠٣/٢، ٣٤/٣، والعيني ٣٠/٤.

(٤) الهمع ٣٩/٥، والدرر ١١٤/٢، بدون نسبة.

(٥) لم أجده .

(٦) ابن يعيش ١٣٣/٧، والتصريح ٣٩٩/١، والأشمونى ٢٠٠/٢، ٣٥/٣، والخزانة ٣٩٥/٩، والعيني ٢٢٧/٣، ١٤/٤ . والشعر لبجير بن عبدالله القشيرى أو أبى بكر بن الأسود الليثى.

وأصطبح : أشرب الصبح، وهو كل مايشرب أو يؤكل في الصباح، وهو خلاف الغبوق. ونقب : بحث وفحص فحصاً بليغا. وهشام : هو هشام بن المغيرة، وكان من أشراف قريش.

وتهامي ـ بفتح التاء وكسرها : نسبة إلى تهامة بالكسر ـ وهى منازل عن نجد من بلاد الحجاز. فمن فتح التاء خفف الياء كيماني وشآم، ومن كسرها شدَّد الياء.

ذَرِينِي أَصْطَبِحْ يابَكْرُ إنِّي
رأيتُ المَوْتَ نَقَّبَ عن هِشَامِ

تَخَيَّرهُ ولَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ
ونِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

استشهد بهذا بعضُهم على المسألة، لأن «من» زائدة. وإذا كان ثابتًا نظمًا ونثرًا،وساغ له وجهٌ من القياس صحيحٌ كان القول بقياسه لازما.

والمانع من القياس يَحتجَ بالقياس والسَّماع. وأما القياس فقد تقدَّم. وما أتَوا به من الشواهد على الإتيان بالتمييز توكيدًا / لايدلُّ على ٥٤٦
الجواز، لأن جميع ماتقدَّم إنما جاء على الأصل؛ من بيانِ ماهو مبهَم، لكن عَرضَ للكلام عارضٌ خارج صار به التمييز مستدَلاً عليه، فلا يَمتنع الإتيانُ به اعتباراً بالأصل، لأن [المبهم[1]] المطلوبَ تفسيُره باقٍ، إذا زالت القرينةُ الخارجية رجع إلى إبهامه.

وأما (نِعْم الرجلُ) فليس فيه مايحتاج إلى بيان، لا في أصله ولا في استعماله، فلا يحتاج إلى مفسِّر يَصير توكيداً مع قرينة خارجية، فصار التمييز هنا لافائدة له بحال، لا أصلاً ولا فرعًا. وهذا فرقٌ صحيح لمن تأمَّله.

وأما السماع فالنقلُ فيه قليل، وقد أنشد المؤلف بيتًا آخر زائداً إلى ماتقدم، وأنشد في نحو ذلك أيضًا[2]:

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٢) لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم، ديوانه ٤، والتصريح ٢/٩٦، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧، والعيني ٤/٨، والخزانة ٩/٣٩٧.

وَلَقَـــدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيَن مـــحَـــمـــدٍ

مِنْ خَـــيْـــرِ أَدْيَانِ البَـــرِيَّةِ دِينَا

وهذا كله نادر. ومنه ماهو في الحديث. والاستشهاد به كما ترى. وقد تقدَّم مايصح الاستشهادُ به من الحديث وما لايصح .

وقال الشَّلَوْبِين في قوله[١]:

* ونِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ *

إن «مِنْ» لاتَدخل على تفسير «نعم» بوَجْهٍ، فلايقال : نِعْم مِنْ رَجُلٍ زيدٌ، لاسماعًا ولا قياسًا، لأن «مِنْ» لاتدخل إلا في موضعٍ يصح فيه التَّبْعيض، أو يكون أصل التمييز فيه الجرَّ بـ (مِنْ) نحو : لِلَّهِ دَرُّه فارسًا، وامتَلأ الإناءُ ماءً، وليس هذا البيت كذلك.

وأيضًا فليس البيت من باب : نعم الرجلُ رجلاً، وإنما كان يكون مثله لو قال : ونِعْمَ المرءُ التِّهَامِيُّ مِنْ رجلٍ تَهامٍ، ولكن لمّا اسْتَبْهَم قولُه : نِعْم المَرْءُ، من جهة أنه مَدْحٌ عامٌّ فُسِّر بخاص، كما فُسِّر : لِلَّهِ دَرُّه من فارسٍ. ودخول «مِنْ» على «رجل تَهامٍ» كدخولها على «فارسٍ» من قولك : لِلَّهِ دَرُّهُ من فارسٍ. فليس من مسألتنا في شيء.

وهذه الفِقْه في البيت صحيح، وهو جارٍ في الحديث[٢]، وكذلك قولهم : نْعِم

---

(١) صدره : * تخيَّرهُ ولم يَعْدِلْ سِوَاهُ *
وقد تقدم في الباب نفسه.

(٢) يعنى قوله صلى الله عليه : «فيسألها عن بعلها فتقول له : نعم الرجل من رجل، لم يطأ لنا فراشا، ولم يفتش لنا كنفا مذ أتيتنى» وسبق تخريجه.

القتيلُ قتيلاً صفتُه كذا[1]، لتَقْييده التمييز. وكذلك قول الآخر[2]:

* بِئْسَ ذَاكَ الحَيُّ حَيًّا نَاصِرًا *

فخرَج أكثرُ ماذَكر من الشواهد عن المسألة. وقد يُؤَوَّل أيضاً بيتُ جرير[3] على أن (زَادًا) عاملُه (تَزَوَّدْ) لا (نِعْم) فلا دليل فيه.

وإذا انهدمت قاعدةُ السماع والقياسِ لم يَبْق مايعوَّل عليه في الجواز.

وأما مذهب ابن عصفور فكأنه عَوَّل على المنع إلا في مثل:

* ونِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ *

وقد تقدَّم مافيه.

واعلم أن من المحققِّين مَن لايجعل بين سيبويه والفارسيِّ وغيرهِ خلافا، وإنما تكلَّم سيبويه على الشَّائع في الباب، وتكلَّم غيرُه على ماجاء من ذلك قليلا، فالخلاف إذًا غيرُ محقَّق عند هؤلاء. والناظم إنما بَنى على ظاهر كلامهما لاسيَّما وقد انضَمَّ إلى ذلك القولُ الثالث بالتَّفرقة. والله أعلم.

وأما النوع الثالث من مرفوعات (نعم، وبئس) فهو الذى قال فيه:

ومَا مُمَيِّزٌ وقِيلَ فَاعِلُ
في نَحْوِ نِعْمَ مَايَقُولُ الفَاضِلُ

---

(١) يعنى قوله: نعم القتيل قتيلا أصلح الله به بين فئتين. وقد تقدم.

(٢) هو زيد بن طعمة، وعجزه:

* ليت أحياءَ هم فَيمنْ هَلَكْ *

وتقدم.

(٣) يعنى قوله:

تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فِينَا ... فنعَم الزادُ زادُ أبِيكَ زَادَا

وقد سبق الاستشهاد به.

/ إلا أنه ذكر في ذلك خلافاً بين النحويين، وهو ما في نحو قولك : نِعْمَ ماصَنَعْتَ، وبِئْسَ مافعَل زيدٌ. ٥٤٧

ومنه مثال الناظم «نِعْمَ مايقولُ الفاضِلُ» ومنه في القرآن : {لَبِئْسَ مَاكَانُوا يَصْنَعُونَ[١]} ، {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ[٢]}، {قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُركُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ[٣]}، {لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ[٤]} الآية.

وعَيَّن للخلاف قولَيْن، أحدهما أن «ما» تمييز، فهى في موضع نصب، وفاعل (نعم، وبئس) مضمَر فيهما على حد : نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وبِئْس غلامًا عَمْرٌو. وهو منقولٌ عن جماعةٍ، منهم الفارسىُّ والزمخشرىُّ وغيرهما[٥]. وإليه ذهب الجُزولىُّ[٦] وجَمْعٌ من المتأخِّرين.

لكن اختَلفوا : هل هى نكرةٌ موصوفة بذلك الفعل الظاهر، أم غيرُ موصوفة، و «صَنَعْتَ» صفةٌ للمذموم المحذوف على قياس قول على بن حمزة الكسائى الآتى.

فالأولُ هو المشهور في النَّقل، والثانى كأنه مَخْرج. وهذا معنى قوله: «ومامميِّز» أى عند بعض.

والثانى أن «ما» في موضع رفع على الفاعلية، إلا أن هؤلاء اختلفوا في «ما» فذهبت طائفة إلى أنها اسم تامٌّ مَكْنِىٌّ به عن اسمٍ معرَّفٍ بالألف

---

(١) سورة المائدة / آية ٦٣.

(٢) سورة البقرة / آية ٩٠.

(٣) سورة البقرة / آية ٩٣.

(٤) سورة المائدة / آية ٨٠.

(٥) انظر : ابن يعيش ١٣٤/٧.

(٦) تقدمت ترجمته.

واللام الجِنْسية، فمعنى قولك : (نِعْمَ ما صَنَعْتَ) نعم الشيِءُ صنعتَ، و «صنعتَ» في موضع الصِّفَة، من باب قولهم : مايَحْسُنُ بالرجلِ خيرٍ منكَ أن يَفْعَلَ.

وذهبت طائفة إلى أن «ما» موصولة بمعنى «الذى» واكتُفى بها وبصلتها عن المخصوص بالمدح والذم.

وحَكى النَّحاس[1] عن الكسائى أن «ما» والفعل الذى بعدهافي موضع رفع بـ (نِعْمَ) .

وغيرُه يَحكى عنه موافقةَ القولِ الأول أنها اسم تام مرفوع، ولكن على أن «ما» بعدها «ما» أخرى مقدَّرة، كأنه قال : نعم الشيِءُ ماصنعتَه، وهو قول رابع.

وحكى بعض المتأخرين أن منهم من يَجعل «ما» نكرةً موصوفة مرفوعة، كأنه قال : نِعْمَ شَيءٌ صنعتَ.

فهذه خمسة أقوال تفَرَّعت على القول بأن موضع «ما» رفعٌ، وهو قوله : «وقِيلَ : فاعل».

وفي المسألة قول ثالث بالتخيير بين الوجهين، وهو مذهب طائفة. وقال به الفارسىُّ في بعض مسائله .

ولم يَنص الناظم على اختيار واحد من القولين اللَّذَين حكَى. وفي كلامه مايشير إلى الاختيار، لكنها إشارة ضعيفة، فقد تقدَّم في قوله : «كنعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ» مايُشعر أن رأيه أنه فاعل، وتقديمُه هنا القولَ بالتمييز قد يُشير إلى اختياره. ويمكن، وهو الأظهر، أنْ لم يَقْصِدِ اختياراً بحال.

---

(١) لعله يعنى أبا جعفر أحمد بن اسماعيل ابن النحاس النحوي المصرى، صاحب «إعراب القرآن» و «معاني القرآن» وغيرهما من الكتب في النحو والأدب (ت ٣٣٨هـ) وانظر : إعراب القرآن له ١٩٧/١.

ولكن نقول : إن كان قد مال إلى القول بالفاعليَّة فقد رَجحَّه الناس بأمور، أحدها التعلُّق بكلام سيبويه(١) مع موافقته للمعنى، فإنك إذا قلت : (نِعْمَ ماصَنَعْتَ) فمعناه : نعم الشِيءُ صنعتَ، وفي {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ(٢)} معناه : فنعم الشِيءُ إبداؤها.

قال ابن خروف(٣): وتكون «ما» تامَّةً مَعْرفة بغير صِلَة، نحو : دققتُه دَقًّا نِعِمَّا. قال سيبويه : أى نعم الدَّقُّ(٤)، و {نِعِمَّا هِيَ} أى نعم الشيءُ إبداؤُها، و : نعم ما صنعتَ، وبِئْسَمَا صنعتَ، أى نعم الشيءُ صنعتَ. هذا قول ابن خروف معتمِداً على كلام سيبويه.

وسَبَقه إلى ذلك السِّيرافيُّ(٥)، وجعل نظيرَ «ما» هنا / قولَ العرب : ٥٤٨
إنِّى مِمَّا أَنْ أَصْنَعَ، أى من الأمر أَنْ أصنعَ، فجعل «ما» وحدها في موضع «الأمْر» ولم يصلها بشيء. وتقدير الكلام [إنِّى من الأمْر](٦) أى من الأمْر صُنْعِي كذا، فالياء اسم «إنَّ» «وصنعي» مبتدأ، و «من الأمر» خبرُ «صُنْعِي» والجملة في موضع خبر «إنَّ».

وهذا موافق لكلام سيبويه، إذ قال(٧): ونظير جَعْلَهم «ما» وحدهَا اسمًا قولُ العرب : إنِّى مِمَّا أَنْ أصنعَ، أى من الأمر أن أصنعَ، فجعلوا

(١) الكتاب ب ١٧٥/٢ فما بعدها.

(٢) سورة البقرة / آية ٢٧١.

(٣) انظر : التصريح ٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٧٣/١، حيث يقول : «ونظير جعلهم «ما» وحدها اسما قول العرب : إنى ممَّا أن أصنع، أى من الأمر أن أصنع، فجعَل «ما» وحدها اسما. ومثل ذلك : غسلته غَسْلا نِعمَّا، أى نعم الغَسْل».

(٥) السيرافي (ورقة : ١٨٣ ـ أ).

(٦) مابين الحاصرتين زيادة من (ت، س).

(٧) الكتاب ٧٣/١.

«ما» وحدَها اسمًا. ومثْل ذلك : غسلتُه غَسْلاً نعِمَّا، أي : نِعْم الغَسْلُ. فَقدَّر «ما» بالأَمْر وبالغَسْل، ولم يقدِّرها بأمرٍ ولا غَسل، فعُلم أنها عنده معرفة.

والثانى أن «ما» قد كثر الاقتصارُ عليها في نحو : غَسلْتُه غَسْلاً نِعمَّا. والنكرة التالية «نِعم» لايُقتَصر عليها إلا نادرا.

والثالث أن التمييز إنما يُجاء به ليُزيل الإبهامَ، ويَرفع الإشكال عن جنس المميَّز، و«ما» المذكورة مساوية للمضمر في الإبهام، فلايكون تمييزاً على هذا.

والرابع أن «ما» هنا إمَّا مَعْرفةٌ وإمَّا نكرة موصوفة، إذ لم يَثْبت لها إلا هذان القسمان، و«ما» في {نِعمَّا هِيَ} وفي (غَسْلاً نِعمَّا) ليست بموصوفة، فلاتكون نكرة، وإذا لم تكن هنالك نكرة فلاتكون في (نِعْم ماصَنَعْتَ) نكرة، إذ لم يثبت ذلك في نظيرتها.

وإن كان الناظم مائلاً إلى القول بأن «ما» في موضع نصب على التمييز فيرجَّح بأشياء : أحدها أن فاعل «نعم، وبئس» لم يَثْبت فيه إلا أن يكون بالألف واللام الجِنْسية، أو مضافًا إلى ماهما فيه، أو مضمراً فيهما على شَرِيطة التفسير، وليس هناك مافيه ألف ولام، ولا ما أضيف إليه، فلابد أن يَتعيَّن أن الفاعل مضمر كما تعيَّن في نحو : نِعْم قومًا مَعْشَرُه، وإذ ذاك تكون «ما» في موضع نصب على التمييز نظير «قومًا» في المثال المذكور، ولامَنْع في ذلك وإن كانت «ما» مبهَمة، لأنها بمعنى «شيء» أو غيره من النكرات التى يصح وقوعها تمييزاً هنالك، وكما تقع «ما» صفةً في قولهم : (شيءٌ مَا) مع أن أصل الصفة أن تأتى للبيان، كذلك تقع هنا تمييزا، وإن كان أصله البيان.

والثانى أن «ما» إذا ادُّعِى أنها في موضع رفعٍ إمَّا أن تكون موصولةً أو

غير موصولة ، [فإن كانت موصولة[1]] لم يَصح، لأن الموصولة تَتَبيَّن بالصلة، فتصير في عداد الأسماء المعيَّنة، وهى لا تكون فاعلة لـ (نعم، وبئس) فإن لم يكن لها صلة فموصولٌ بغير صلة لايكون. وإن كانت غيرَ موصولة فإمّا نكرةٌ أو معرفة، فإن كانت [نكرة] [2] لم تقع فاعلة في هذا الباب، لاختصاص الفاعل فيه بالتعريف، وإن كانت معرفةً فخلافُ الظاهر[3]، لأن «ما» قُوتُّهَا قوةُ النكرة إذا لم تكن موصولة.

ومَا قَدَّرها به سيبويه من المعرفة لعلَّه على غير تفسير الإعراب، بل على التساهل في تقدير المعنى ، وإذا لم يَثْبت لها بحكم الظاهر إلا التنكير صَحَّ أن الفاعل أمرٌ آخر ، ووجب نصب «ما» على التمييز لِمَا قُدِّر فاعلاً، وهو الضمير.

ثم هنا مسائل؛ إحداها أن «ما» في وقوعها بعد «نعم، وبئس» على ضربين / أحدهما أن تكون صالحة لأن تكون موصولةً فاعلة، أو نكرةً ٥٤٩
موصوفة منصوبة على التميز، أو مرفوعةً حَسْبَما تقدَّم من الخلاف، كقولك : نِعْمَ ماصنعتَ، وبئس مافَعل زيدُ.

والثانى ألاَّ تكون صالحةً لذلك كقولك : نِعْمَ ماأَنْتَ، وقوله : {فَنِعِمَّا هِيَ[4]}.

وحكَى الزَّجَّاج عن النحويين[5] أنهم حكَوا : بِئْسَمَا تزويجٌ ولامَهْرٌ.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س).

(٣) في النسخ «بخلاف الظاهر» وما أثبته هو وجه الكلام.

(٤) سورة البقرة / آية ٢٧١، وقد مر الاستشهاد بها غير مرة.

(٥) من هؤلاء الفراء الذى قال في «معانى القرآن ٥٨/١» : «وسمعت العرب تقول في «نعم» المكتفية بما : بئسما تزويجٌ ولا مهرٌ، فيرفعون التزويج ببئسما».

وحَكى ابن الطَّراوة. بئسما بَطٌّ ولانَزْعَاها. وحَكى سيبويه : غسلتُه غَسْلاً نعِمًّا[1]، وما أشبه ذلك.

فأمّا الضرب الأول فظاهر الناظم أنه الذى عَيَّنَ لما ذكَرَ من الحكم، لقوله : «في نحو كذا» يعنى أن ذلك الخلاف المحكيَّ هو في هذا الضَّرْب. فبقى الضَّرْب الثانى غيرَ محكوم عليه، بل مسكوتًا عنه.

وظاهر ما في «الشرح»[2] أن الضربَيْن عنده واحد، وأن الخلاف فيهما واحد. وهذا مما فيه نظر.

أمّا الأول فقد مضى مافيه. وأما الثاني فقد استَقْرأ بعضُ حُذَّاق المتأخرين من كلام سيبويه أن «ما» في الأول موصولةٌ، وفي الثاني اسمٌ تامٌّ بلا صلة، وإن كان غيره يرى غير ذلك.

وفَرقَّ بينهما الفارسُّى أيضًا، فإنه قال في «الشِّيرَازِيأَّت» : إن نحو (بئس ماصنعتَ) يحتمل أن تكون «ما» فيه موصولة أوموصوفة، وقال في {نِعِمَّا هَيِ} : هى نكرة ،لاغير.

وقال الفراء[3]: إن «ما» تَلِى «نِعْم» على أوجه ثلاثة، أحدها ألاَّ يكون لها موضع من الإعراب، وتكون كبعض حروف الاسم، كـ (ذا) من : حَبَّذا، ولاتتغيَّر «نعم» في تأنيث ولاتثنية ولاجمع. وتُرفع الأسماءُ بعدها، وعليه حَمل قولَ الله تعالى: {فَنِعمَّا هِيَ} وقولَهم : بِئْسَمَا تزويجٌ ولامَهْر.

والثاني أن تكون زائدة لا أثر لها، فتقول : نِعْمَا رجلَيْن الزيدان، ونِعْمَا

---

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٠ ـ أ).

(٣) انظر : معانى القرآن ٥٧/١، ٥٨.

رجالاً الزيدون، ولم يمثِّل بنحو : نِعْمَ مَا الرجلُ زيدٌ.

والثالث نحو قوله تعالى : {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ[١]} فنَصَّ على أنها مرفوعة[٢]، وظاهره أنها مَعْرِفة موصولة.

ومذهب الكسائي أن «ما» في (نعم ماصنعتَ) بمنزلة «الرَّجُل» تامَّة، وبعدها «ما» أخرى مضمرة. وفي نحو : نِعْمَ مَازيدٌ، بمنزلة : نعم الرجلُ زيدٌ[٣].

فالحاصل أن الواقعَ بعدَها الفعلُ غيرُ الواقعُ بعدها الاسمُ، أو التى لم يقع بعدها اسمٌ ولافِعْلَ في جَرَيان الأحكام، لكنهما قد يتفقان في بعض الأحكام دون بعض وظَهَر أن الخلاف فيهما ليس على حَدٍّ واحد، فلذلك ـ والله أعلم ـ قَيَّد الكلامَ، ولم يُهمل القولَ بنَقْل الخلاف، إلا أنه أهمل القولَ في الضَّرْبْ الآخَر، إمّا لأنه أقلُّ بالنسبة إلى هذا، وإمّا لأنه موضع نَظَر، هل يُلحق بها أم لا؟ مع أنه يمكن أن يكون المثال ليس بِقَيْد، فَيَدخل له الضَّرْبان معا، حَسْبَما ذكر في «التَّسهيل»[٤]. وهذا بعيد، والله أعلم.

والثانيةِ أنه نَصَّ على الخلاف في «ما» وأهمل ذكَر «مَنْ» وهى مِثْلُها في هذا الباب، فكما تقول : نعم ماصنعتَ كذا، كذلك تقول : نعم مَنْ لقيتَ زيدٌ.

ويصح هنا تقدير «مَنْ» في موضع رفع على الفاعلية، وفي موضع نصب/ على التمييز، على تقدير : نعم الرجلُ، أو نعم رجلاً، فيظهر أن ٥٥٠

(١) سورة البقرة / آية ٩٠.

(٢) معانى القرآن ٥٦/١.

(٣) المصدر السابق ٥٧/١.

(٤) ص ١٢٦.

ذِكْر أحدهما دون الآخر تقصير.

وقد جاء في الكلام ذلك، أنشد الفارسيُّ وابنُ دُرَيْدْ وغيرهما[(١)]:

فَنِعْمَ مَــزْكَــأُ مَنْ ضَــاقَتْ مَــذَاهِبُــهُ

ونِـعْـم مَـنْ هُـوَ فـي سِــــرٍّ وإعْــــلاَنِ

فَنصَّ الفارسيُّ في «الأبيات المشكلة[(٢)]» على أن «مَنْ» تمييز ، كمذهبه المتقدِّم في «ما» ، ومن الناس من أجاز فيها الرفعَ كـ (ما) فالحاصل أنها مِثْلُها، فإذا كان كذلك فلِمَ تَركها الناظم دون «ما»؟

والجواب أن من النحويين مَن زعَم ذلك، وأن «مَنْ» كـ «ما» بإطلاق، ومنهم ابن جنيٍّ[(٣)]، فقد قال في قول ساعِدَةَ بن جُؤَيَّة[(٤)]:

* هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَنْ يَتَجنَّبُ *

إن «مَنْ» يجوز أن يكون فاعلا، و «حَبَّ» هنا من باب «نعم» كما سيأتى إن شاء الله.

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٢٥٢/٤، والخزانة ٤١٠/٩، والمغنى ٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧، والأشمونى ١٥٥/١، والهمع ٣١٧/١، ٣٧/٥، والدرر ٧٠/١، ١١٤/٢، والعيني ٤٨٧/١، واللسان (زكأ) وقبله :

وكيــف أرهــبُ أو أُرَاعُ لــه   وقد زَكَأْتُ إلى بشر بن مروان

والمزكأ : الملجأ، وزكأت إليه : لجأت واعتصمت. وقائل الشعر مجهول. وكان بشر بن مروان سمحا جوادا، ولي إمرة العراقين لأخيه عبدالملك.

(٢) ذكره الفارسي في «باب من الصلات والأسماء الموصولة»

(٣)

(٤) ابن يعيش ١٣٨/٧، والخزانة ٤٢٩/٩، وديوان الهذليين ١٦٧/١، واللسان (حبب، شعب ، ولى) وعجزه :

* وعَدَتْ عَوَادٍ بعدَ وَلْيك تَشْعَبُ *

والوَلْى : القرب والدنو. وتشعَب : تصرف وتمنعَ، أولا تجيء على القصد. وعوادى الدهر : مصائبه ونوائبه، واحدها عادية.

ويحتمل أن يكون الناظم ذَهب هنا إلى أن «ما» فاعل لاتمييز، وأنها اسم تامٌ لاموصول، وإذا كان كذلك لم يصلح في «مَنْ» أن تكون فاعلاً غير موصول، إذ لم يَثْبت لها ذلك، وإنَّما تكون في غير الشرط والاستفهام إمَّا نكرةً موصوفة، وإمَّا موصولةً بمعنى «الذى» أو «التى» وهذا رأيه في «التَّسهيل»[1] فتَرك إلحاقَ «مَنْ» هنا لعدم جَرَيان الحكم فيها على مذهبه.

والثالثة أنه ذكَر الخلاف في «ما» ولم يُعَيِّن ماهى على كلا القولين، إذ على القول بالفاعليَّة فيها يُحتمل أن تكون اسماً تامًّا بلاصلة، أو موصولاً بمعنى «الذى، والتى» أو نكرةً موصوفة. وعلى القول بأنها تمييز يُحتمل أن تكون نكرةً موصوفة، أو غير موصوفة.

وقد تقدَّم مافي ذلك من الاضطراب. والناظم تَرك ذلك كله، والعُذْر عنه أن كثيراً من المسائل التى لايَنْبنى على الخلاف فيها حكمٌ لفظي لايَعْتنى بنقل الأقوال فيها، فكأنَّه رأى نقلَ الخلاف هنا شَطَطا، فتَركه. والله أعلم.

وان الرابعة أنه لما اقتصر بفاعل «نعم، وبئس» على هذه الأنواع الثلاثة دَلَّ على أن ما سوى ذلك لايَرتفع بهما على الفاعليَّة، فإن جاء من كلام العرب مايَنْقض ذلك فغيرُ معتَدٍّ به لقلَّته أو إمكان تأويله.

فمن ذلك (الذى، والتى) وما أشبههما من الموصولات التى فيها الألف واللام، فإنها إن عُنِى بها معهودٌ فظاهرٌ امتناعُ جعلِها فاعلاً هنا، كالرَّجل والغلام إذا أردت معهودا.

وإن أردتَ بها الجنس كما أردت بـ (الرجـــل) الجنـــسَ ففي جواز ذلك

(١) ص : ٣٦.

خلاف، فمنهم من مَنع، وهو الذى رَأى الجَرْمى[1]. ومنهم من أجاز، إذ لافرق بين الموصول وغيره إذا كان في الحكم مثلَه. وهذا رأى المبّرد[2]، ونحا نحوهَ ابنُ السَّراج على تردُّد[3].

وهو مذهب ابن الحاجّ[4] من المتأخرين، وحَمَلة لفظ الكتاب، حيث تَمَّم سيبويه ذكرَ مافيه الألف واللام أو ما أضيف إلى ماهما فيه بقوله : وما أشبه[5].

والأظهرُ في مثل هذا المنعُ، إذ لو كان جائزاً عندهم لكان حَرِياً بأن يَكثر في كلامهم، لأنه مِمَّا يُحتاج إليه في التخاطب. فلما لم يُسمع منهم، أو سُمع نادراً دَلَّ على أنهم قد اطَّرحوه، فلا يسوغ القياس على نحو (الرَّجُل).

٥٥١ وأيضًا / فليست الألف واللام في الموصولات لتعريف عَهْد ولا جِنْس، بل هى تُشبه الأصليةَ للزومها الكلمة، فالأوْلى المَنْعُ، وهو الظاهر من الناظم.

ومن ذلك ماأُضيف إلى ضمير مافيه الألف واللام الجِنْسية نحو : نعم صاحبُ الدابةَ ونعم أخوه عبدُالله، والراكبُ نعم صاحبُه زيدٌ، وما أشبه ذلك.

---

(١) هو أبو عمر صالح بن إسحاق.

(٢) المقتضب ١٤١/٢.

(٣) كتاب الأصول ١٣٢/١، ١٣٣.

(٤) ابن الحاج هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الإشبيلى. كان متحققا بالعربية، حافظا للغات، مقدما في العروض وله على كتاب سيبويه إملاء، ومصنف في علوم القوافي، ومختصر خصائص ابن جنى وغيرها (ت ٦٤٧هـ). بغية الوعاة ٣٥٩/١.

(٥) الكتاب ١٧٨/٢.

أجازه بعضهم، وأنشد على ذلك قولَ الشاعر[1]:

* فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا ونِعْمَ شِهَابُها *

وظاهر إطلاقات الناس منعُ هذا، ولو كان يَكثر في السَّماع لَقالوا به، ولكنه نادر، فلا اعتباريه. وأيضًا يمكن تأويلُه على مثل مَاتأوَّل ابنُ مالك وقوعَ العَلَم بعدهما حَسْبما يُذكر على إثر هذا بحول الله.

ومن ذلك الضمير البارز نحو: مررت بقومٍ نِعْمُوا قومًا، والزيدان نِعْمَا رجلَيْن. حَكى هذا الكسائيُّ عن بعض العرب[2]، ولكنه قليل لايقاس على مِثْلِه.

ومن ذلك العَلَمُ والمضافُ إليه، فقد جاء منه في النثر مايمكن أن يُدَّعى قياسُه، ففي الحديث «نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدُ بن الوليدِ[3]» وقول بعض عبادلة الصحابة[4]: بئس عبدُالله أَنَا إن كان كذا. وقول سَهْل بن حُنَيْف: شهدتُ صِفِّينَ وبئست صِفُّونَ[5]، وهو نادر، ومن باب الاستشهاد بالحديث، وقد مَرَّ

---

(١) الهمع ٥/٣٠ والأشمونى ٣/٢٨، والعيني ٤/١١، والخزانة ٩/٤١٦، والدرر ٢/١١٠ ، ولم يوقف له على تتمة ولا قائل.

والهيجا ـ بالمد والقصر ـ الحرب. والشهاب: الشعلة الساطعة من النار، والنجم المضيء اللامع، والنجم المضيء المنقض من السماء، ويقال: هو شهاب علم وحرب ونحوهما، للماضي الماهر. ويروى (شِبابها) بكسر الشين، والباء، والشِّبّاب والشُّبوب: مايوقد به النار.

(٢) في ارتشاف الضرب (ص ١٠٣١) «وحكى الأخفش عن بعض بني أسد: نعما رجلين الزيدان، ونعموا رجالا الزيدون، ونعمتم رجالا، ونعم نساء الهندات».

(٣) رواه الترمذى في: المناقب: ٥٠ ، برقم (٣٨٤٦) ٥/٦٨٨، وانظر: جامع الأصول ١٠/٩٨.

(٤) الأشمونى ١/٢٩، وشرح التسهيل للناظم (ورقة: ١٤٠ ـ أ) وفيه «كقول ابن مسعود رضى الله عنه أو غيره من العبادلة».

(٥) الهمع ٥/٣٩، واللسان (صفن) برواية «الصِّفُّونَ».

وسهل بن حنيف الأنصاري الأوسى، صحابي من السابقين، شهد المشاهد كلها، واستخلفه علي ابن أبى طالب رضي الله عنه على البصرة بعد وقعة الجمل، ثم شهد معه صفين (ت ٣٨هـ).

مافيه[١]. وإذا سلِّم فندورُه يَمنع من القياس عليه. وقد تأوَّله ابن مالك على أن يكون التمييز قد حُذف، والفاعل ضمير، والظاهر المرفوع هو المخصوص. و«أنا» و «خالد» بدلان، فلا يكون فيه على هذا دليل[٢].

فإن قيل: قد تقدَّم أن التمييز هنا لايُحذف قيل: ذلك هو الشائع، وقد يُحذف نحو قوله عليه السلام: «مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجُمعةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ[٣]» فالتقدير: ونِعْمَتْ سُنَّةً، لأنه أضمر الفاعلَ على شريطة التفسير، كأنه قال: ونِعْمَتْ سنةً فِعْلَتُه، أو نحو ذلك.

ومن ذلك النكرةُ المضافة نحو: نِعْمَ صاحبُ قومٍ زيدٌ، فقد جاء في الكلام مِثْلُه، وهو قول حَسَّان بن ثابت رضي الله عنه[٤]:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاسِلاَحَ لَهُمْ
وصاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بن عَفَّانَا

وهذا مما حكاه الأخفش والفرَّاء عن طائفة من العرب أنها تقوله[٥]. وقد يظهر أنهما قائلان بجوازه.

---

(١) انظر: ٣ / ٤٠١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة: ١٤٠ ـ أ).

(٣) سنن أبى داود ـ الطهارة: (٩٧/١) حديث (٣٥٤) والترمذي ـ الصلاة (٣٦٩/٢) حديث (٤٩٧) والبغوي في شرح السنة ١٦٤/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٥٣/٤، والخزانة ٤١٥/٩، وابن يعيش ١٣١/٧، والهمع ٣٦/٥، والدرر ١١٣/٢، والأشمونى ٢٨/٣، والعيني ١٧/٤
والشعر لكثير بن عبدالله النهشلي لالحسان، وقبله:
ضَحَّوْا بأشمطَ عنوانُ السجود به ... يقطِّع الليل تسبيحا وقرآنا
وقوله: «فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم» إشارة إلى قوله رضي الله عنه يوم الدار: «من رمى سلاحه كان حرا» وقوله «وصاحب الركب» أى ركب الحج.

(٥) انظر: الأشمونى ٢٨/٣.

واعتلَّ العَبْدى[1] للجواز بأن النكرة قد تدل على الجنس، كما يدل عليه مافية الألف واللام، وأنها قد تؤدِّى في بعض المواضع من المعنى ماتُؤَدِّيه المعرفة الجِنْسية، كقول حَسَّان رضى الله عنه[2]:

كَأَنَّ سَبِيئَةً منَ بْيتِ رَأْسٍ
يكونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ ومَاءُ

وهذا كله نادر لايُعتمد على مثله في السماع. وماذُكر من وجه القياس يَنْتقَض بما لو كانت النكرة غير مضافة، وهما لايقولان بذلك، إذ خَصَّا الجوازَ بالنكرة المضافة.

ومن ذلك اسمُ الإشارة نحو : نِعْمَ ذا أدبُك، على معنى : نعم الأدبُ أدبُك، فقد أجاز بعضهم في قول الشاعر، أنشده ابن السكيت وغيره[3]:

لَمْ يَمْنَع النَّاسُ منِّى ماأَرَدْتُ ومَا
أُعْطِيهمُ ماأَرادُوا حُسْنَ ذَا أَدَبَا

[أن يكون «ذا» فاعلاً بـ (حَسُنَ) وهو من (فَعُلَ) الملحق بهذا الباب. وحكمُ

---

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي، أحد أئمة النحاة المشهورين، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي. وله : شرح الإيضاح للفارسي، وشرح كتاب الجرمي (ت ٤٠٦هـ). بغية الوعاة ١/٢٩٨ .

(٢) ديوانه ٣، وسيبويه ١/٤٩، والمقتضب ٤/٩٢، وابن يعيش ٧/٩١، ٩٣، والمغنى ٤٥٣، ٦٩٥، وشرح الكافية ٤/١٩٣، والخزانة ٩/٢٢٤، واللسان (سبأ) والسبيئة : الخمر. وبيت رأس : موضع بالشام. وخبر (كأن) في البيت الذى بعده، وهو قوله :

على أنيابها أو طعمُ غَضٍّ   من التفاح هَصَّره اجتناءُ

(٣) إصلاح المنطق ٤١، والخصائص ٣/٤٠، وشرح الرضى على الكافية ٤/٢٥٧، والخزانة ٩/٤٣١، واللسان (حسن) والأصمعيات ٥٦ .

يريد أنه يقهر الناس فلا يمنعونه مايريد منهم، وهو لعزته يمنع مايريدونه منه. وقد استحسن الشاعر هذا الخلق، وجعله أدباً حسنا. وقال قوم : إنه ينكر على نفسه هذا العمل لأن العرب لاتفتخر بمثل هذا الخلق.

(فَعُلَ) حكمُ (نعم، وبئس) كما سيأتي بحول الله. فكما تقول : حَسُن ذَا أدبًا(١)] على معنى : حَسُن الأدبُ / أدبُك أدبًا، كذلك تقول : نعم ذا أدبُك ٥٥٢ أدبًا؛ وعلى إسقاط التمييز؛ لأن اسم الإشارة مبهَم يقع على كل شيء، فجرى مَجرى الأجناس، قال ابن السَّراج : والنحويون يُدخلون (حَبَّذَا زيدٌ) في هذا الباب، من أجل أن تأويلها : حَبَّ الشيءُ، لأن «ذا» اسمٌ مبهَم يقع على كل شيء(٢).

وبَيَّن إبهامَ اسم الإشارة الفارسيُّ في «الإغفال» و«الشِّيرازيات » بيانًا شافيًا حين تكلم على قوله سبحانه {عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ(٣)} وهذا كله لا دلالة فيه، لشذوذ السَّماع بذلك، ولأن «ذا» مع «حَبَّ» على حكمٍ آخر مختصٍّ بها، سيَذكره على حدَته، فقياس «نِعْم» على «حَبَّذَا» غير ظاهر.

والفاضل : ذو الفَضْل والفَضِيلة، وهو ضد النَّقْص والنَّقِيصة.

ويُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا

أو خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

المخصوص في كلامه وكلام النحويين هو المقصودُ بالمَدْح بعد (نِعْمَ) وبالذَمِّ بعد (بِئْسَ) وذلك نحو (زيدٌ، وعمروٌ) في قولك : نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمروٌ. وإنما سُمِّي مخصوصًا لما فيه من ذلك المعنى؛ إذ كان قد ذُكر أولاً جِنْسُه، ثم خُصَّ بعد ذلك بذكر شَخْصه.

وقَصَد الناظمُ هنا ذكرَ مايتعلَّق به من الأحكام، فأخبر أولاً أنه

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٢) كتاب الأصول في النحو ١/١٣٥، وفيه «حب الشيء زيد».

(٣) سورة البقرة / آية ٦٨.

يُذكر فلا يُترك، لأنَّ بذكره حصولَ الفائدة في المدح أو الذم، لأن ذكرَ جنسه لايُعَيِّنه، فافتَقَر إلى تعيينه.

ثم بَيَّن أنه يُذكر بعد ذكر الفاعل بقوله : «وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ» أى بعد ماتقدَّم الكلام عليه، وهو الفعل والفاعل، فإذًا ماتقدَّم عليهما فليس هو المخصوص، بل هو دليل عليه، وبذلك يُشْعر قولُه بعد :«وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى» حسبما يُذكر بحول الله

ثم ذَكَر حكمه في الإعراب لأنه مُشْكل، إذ لايصح أن يكون فاعلا، لأن الفعل قد أَخَذ فاعلَه، ولايصحّ أيضاً أن يكون بدلاً حسبما يُذكر، ولابد له من إعرابٍ آخر، بناءً على أن كل اسم لابد أن يكون له موضع من الإعراب. فذَكر له إعرابَيْن ساقهما مَساق التخيير.

أحدهما أن يكون مبتدأ، ولم يُعَيِّن له خبرا، وواضحٌ أن يكون الجملةَ المتقدِّمة، إذ بهما تمامُ الفائدة. وقد قال في باب «الابتداء» : «والخبرُ الجزْء المُتِمُّ الفَائِدهْ».

فإذا قلت : نعم الرجلُ زيدٌ، فـ (زيدٌ) مبتدأ، خبره قولك : «نعم الرجلُ» ولو كان الخبر غيرَ الجملة لَبَيَّن ذلك، كما بَيَّن في الإعراب الآخر أن المبتدأ محذوف.

والثاني أن يكون المخصوص خبرَ مبتدأ محذوف لازمِ الحذف، وهو قوله : «أو خبرَ اسْمٍ» إلى آخره. فكأنه قال : هو زيدٌ، أو الممدوحُ زيدٌ.

وهذا التخييرُ يَحتمل أن يكون على ظاهره، فيكون مذهبه في المسألة جوازَ الإعرابَيْن، وهو مذهب الجمهور، كالجَرْمي والمبّرد

وابن السَّراج / والفارسيّ وابن جنِيٍّ وغيرهم. ٥٥٣

ويَحتمل أن يكون رأيه إعرابَه مبتدأ، لتقديمه إيَّاه. وكثيرًا مايَأْتي بالخلاف في مَساق التخيير، كما ظهر في قوله قبلُ : «أَلْ حَرْفُ تعريفٍ أو اللاَّمُ فقَطْ[1]» وفي قوله أيضاً : «نَاوِينَ مَعْنَى كائنٍ أَوِ اسْتَقَرْ[2]» ويُشْعر بهذا الثاني أنه الذى نَصَّ في شرح «التَّسهيل[3]» وهو أحد المذاهب الأربعة، أنه مبتدأٌ لاغَيْر. والثانى التخيير، والثالث تجويزُ أن يكون المخصوص مبتدأ محذوفَ الخبر، وهو مذهب ابن عُصفور[4]. والرابع أنه بدل من الفاعل.

فأما القول بإعرابه مبتدأً خبرُه «نعم، وبئس» فهو الراجح من خمسة أوجه :

أحدها أنه لو كان غيرَ مبتدأ لوجب أن يَنْتصبَ إذا دخلت عليه «كان» لأن خبر المبتدأ هذا حكمُه معها، فكنتَ تقول : نعم الرجلُ كان زيدًا، وبئس الرجلُ كان أبا فلان.

قال المؤلِّف : ولم نجد العربَ تَعْدِل عن الرفع في مثل هذا، فدَلَّ على أنه مبتدأ.

وكذلك كان يجب أن يَبْرُز المحذوفُ إذا قلتَ : نعم الرجالُ كانوا الزيدين، ونعم النساءُ كُنَّ الهنداتِ. وهذا لايقال.

---

(١) باب المعرف بأداة التعريف .

(٢) باب الابتداء.

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ١٤٠ ـ ب).

(٤) شرح جمل الزجاجى له ٦٠٥/١.

وكذلك كان يجب إذا دَخلت «ظَنَنْتُ» وأخواتُها هنا(١). نعم الرجلُ ظننتُه زيدًا، ونعم الرجلان وُجِدا الزيدَيْن، لكن العربَ إنما تقول: نعم الرجلُ ظننتُ زيدًا، ونعم الرجلان وُجِدا الزيدان، قال زهير(٢):

يَمِــينًا لَنِعْمَ السَّــيِّــدَانِ وَجِــدْتُمــاَ
على كُلِّ حَــالٍ من سَــحِــيلٍ ومُــبْــرَمِ

فعُلم أن المخصوص لم يكن قبله ضمير فيكون هو خبَره، بل كان المخصوص مبتدأ مخبرًا عنه بجملة المدح والذم.

والثاني أن الكلام عند جَعْل «زسد» خبرًا لمحذوف جملتان، ليست إحداهما في موضع إعراب، وهو خلاف الظاهر، وادِّعاءُ خلاف الظاهر من غير حاجة إلى ذلك ممنوع، فكان تقديرُ مبتدأ غيرَ جائز، لعدم الاحتياج إلى ذلك. وذلك أن (نعم، وبئس) لايتمُّ المعنى المقصود بهما إلا باجتماع المختص بالمدح والذم مع الجنس الذى هو منه، فلا يُقَدَّر على هذا إلا مبتدأ، كما لايقدَّر «زيد» في قولك: (ذهب أخوهُ زيدٌ) إلا مبتدأ.

والثالث أن المخصوص يجوز حذفه اتفاقًا إذا تقدَّم ذكره وكان معلوما، كقوله تعالى: {نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ(٣)}. فلو كان المبتدأ لازمَ الحذف، ثم حُذف الخبر، وهو «زيدٌ» في المثال المتقدِّم لأدَىَّ ذلك إلى حذف الجملة كلها، وذلك غير

---

(١) أى كان يجب إبراز الضمير المحذوف، فيكون كما مثل.

(٢) من معلقته، واستشهد به الرضى في شرح الكافية ٤/٢٤٤، والسيوطي في الهمع ٤/٢٤٧، وانظر: الخزانة ٩/٣٨٧، والدرر ٢/٤٧.

والسحيل: الحيط الذى لم يحكم فتله. والمبرم: الخيط الذى أحكم فتله، ويريد بهما الأمر السهل والأمر الصعب. يخاطب هرم بن سنان المرى، والحارث بن عوف، ويثنى عليهما بما فعلاه في الصالح بين عبس وذبيان.

(٣) سورة ص / آية ٣٠.

جائز، وإنما يُحذف من الجملة أحدُ جزءَيْها، ويبقى الثاني دَالاً عليه، ولايُحذفان معًا إلا أن يُعَوَّض من ذلك، كقولك : أزيدٌ في الدار أم لا؟ ونحو ذلك. فكان القول بما يُؤَدِّى إلى ذلك ممتنعا.

وبهذا الوجه يبطل أيضاً قول من جَوَّز أن يكون المحذوف هو المبتدأ.

والرابع أن الكلام تامٌّ من غير تقدير محذوف، على تقدير أن يكون «زيد» مبتدأ خبرهُ ماقبله، فتكلُّف الحذفِ تكلُّفٌ لما لايُحتاج إليه.

وأيضًا فَدعْوَى حَذْفٍ في موضعٍ لم يَظْهر فيه ذلك المحذوف / ٥٥٤ هو مجردُ دَعْوَى من غير حجة.

والخامس أن «نعم الرجلُ» إنما هو في قُوَّة جزءِ كلام، وليس كلامًا مفيدًا بوجه، فلابد له من جزء آخر، لأن قولك : «نعم الرجلُ» في معنى : جامعُ المحَامدِ الرجلُ، أو جَمَع محامدَ الرجلُ، فهو جزءُ كلامٍ بلابُدٍّ، فافتَقر إلى جزء آخر، وهو المخصوص، فتقدير المحذوف نَقْضٌ للغرض، وجَعْلُ ماهو تام غيرَ تام.

وأما قول ابن عصفور[1] فرُدَّ، زيادةً لما تقدَّم، بأن محصوله تكلُّف خبرٍ لمبتدأ قد وُجد معه مايجوز أن يكون خبرهَ، ولبُعد هذا التقدير لم يذكر الناس هذا الوجه، وإلاَّ فقد كان ظَهر من حيث فهموا عن سيبويه أن هذا جوابُ مَنْ قال : مَنْ هو[2]؟ لأن جواب هذا إنما يكون فيه الاسم المذكور مبتدأ من حيث وقع السؤال بـ (مَنْ) عن خبر المبتدأ، وهي أيضًا

(١) وهو جواز أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر.

(٢) انظر : الكتاب ١٧٧/٢.

مبتدأ، وهو نظير قولك : مَن القائمُ؟ فتقول : زيدٌ، فزيدٌ مبتدأ، هذا هو الأظهر، ولكنهم استَقْبَحوا ما ذكرتُ من ذلك، فنَفَروا عنه.

ورَدَّه المؤلفُ أيضًا بأن هذا الحذف ملتَزم، ولم نجد خبرًا يُلْتَزم حذفُه إلا ومحلُّه مشغول، ليَسُدَّ الشاغلُ مَسَدَّه، كخبر المبتدأ بعد «لَوْلاَ» وهذا خلاف ذلك.

وأما القول بالبدل فمردودٌ لوجهين، أحدهما أن من شأن البدل صحةَ الاستغناء عنه. وهذا لايصحّ الاستغناءُ عنه إذا لم يتقدَّم ذكرهُ ، أو لم يُعلَم

وهذاالمعنى احتُجَّ على بعض أصحابنا، حيث ادَّعى في نحو (قَامَتْ هندُ) أن التاء هو الفاعل، وهو ضمير بارز، فأُلْزِم أشياء.

من ذلك أن يكون البدل لازماً في هذا النحو من غير أن يجوز الاقتصار على الفاعل وحده، ولانظير لذلك، ولكنه التزمه.

والثاني أن البدل من شرطه صحةُ وقوعه موقعَ المبدَل منه، وهذا ليس كذلك، إذ لايستقيم أن يقال في (نعم الرجلُ زيدٌ) : نعم زيدٌ.

ومن هنا امتنع عند البصريين أن يكون «بِشْر» في قوله، أنشده سيبويه[1]:

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرَ تَرْقُبُه وُقُوعَا

---

(١) الكتاب ١٨٢/١، وابن يعيش ٧٢/٣، ٧٤، وشرح الرضى على الكافية ٢٣٤/٢، ٣٨٢، ٣٩٥، والخزانة ٢٨٤/٤، والتصريح ٣٣/٢، والهمع ٩٤/٥، والدرر ١٥٣/٢، والأشموني ٨٧/٣ ، والشعر للمرار الأسدى.

وبشر هو بشر بن عمرو بن مرثد، قتله رجل من بنى أسد. وترقبه الطير : تنتظر موته لتسقط عليه، لأنها لاتسقط على القتيل وبه رمق. ووقوعا: جمع واقع، خلاف الطائر.

بدلاً، لأنه لايصح وقوعُه موقع «البَكْرِيِّ» حسبما يُذكر في موضعه إن شاء الله. فالصحيح ماأشار إلى اختياره الناظم.

فإن قيل : إن إجازة الإضمار قد صرح به سيبويه في قوله : كأنه قال : نعم الرجلُ، فقيل له : مَنْ هو؟ فقال : عبدُاللّه، إلى آخره[1].

وأيضًا فالموضع موضع مدح أو ذم، فيَحْسُن فيه تكثيرُ الجمل. وأيضًا فالإضمار قد أجازه سيبويه، وفي إجازته لما أجاز حُجَّة.

فالجواب أن سيبويه لم يذهب إلى إضمار. ومن تَأمَّل كلامه تَبَيَّن ذلك، فإنه قال : وأما قولهم : نعم الرجلُ عبدُالله فهو بمنزلة : ذهب أخوه عبدُالله ، عَمِل «نعم» في (الرجل) ولم يَعمل في (عبدالله) وإذا قال : عبدُالله نعم الرجلُ فهو بمنزلة : عبدُالله ذهب أخوه[2]. فهذا ظاهر في أن / المخصوص مبتدأ، تقدَّم أو تأخر. ثم قال : كأنه قال : نعم الرجلُ، فقيل ٥٥٥
له : مَن هو؟ فقال : عبدُالله، وإذا قال : عبدُالله فكأنه قيل له : ماشأنُه؟ فقال : نعم الرجل[3].

فهذا ظاهر في أنه تفسير لما تقدَّم من التقرير الأول، كأنه يُبَيِّن احتياج المبتدأ إلى الخبر، والخبر إلى المبتدأ، لا أنه أراد أن الكلام على تقدير محذوف .

والدليل على ذلك أنه لم يذهب أحدٌ ممن تقدَّم إلى أنه مبتدأ محذوفُ الخبر، وإن كان يُوهمه كلامُ سيبويه.

وأمَّا الترجيح بتكثير الجُمَل فإنما يكون ذلك بعد تسليم أن (نعم

---

(١) الكتاب ١٧٦/٢.

(٢) نفسه ١٧٦/٢.

(٣) نفسه ١٧٦/٢.

الرجلُ) وحدهَ جملةٌ مستقله، وليس كذلك.

وإذا ثبت أن المخصوص مبتدأ خبرُه الجملةُ فلابد من رابط بينها وبينه، إعمالاً لقوله في «باب الابتداء» حيث ذكر الخبر :

ومُـــفْـــرَدًا يَأْتِى ويَأْتِى جُـــمْلَهْ

حـــاويةً مَـــعْنَى الَّذِى سِـــيـــقَتْ لَهْ

إلى آخره. والجملة هنا ليست هى نفسَ المبتدأ، فلابد فيها من رابط. ولم يَذكر هنا وجَه الرَّبط (فلابد أن يكون داخلاً تحت ضابطه هناك. وفي ذلك قولان، أحدهما أن الرجل[1]) لَمَّا كان اسمَ جنس شمل المخصوصَ وغيره، فحصل الربط بذلك وهذا هو المشهور والمتداوَل عند المُقْرِئين والمعُرْبِين.

والثانى أن «الرجل» هو المبتدأ في المعنى، فلم يَحتج إلى رابط، لأن جزء الجملة إذا اتَّحدت بالمبتدأ لم تَفتقر إلى رابط ، كما لو كانت الجملة هي المتَّحدة به معنى ، نحو : هو زيدٌ قائمٌ، وقَوْلِى الحمدُ لِلَّهِ. وكِلاَ القولين صالح للدخول تحت قوله : «حاويةً معنى الذي سِيقَتْ لَهْ» .

وثَمَّ قولٌ ثالث، أن الكلام محمول على معناه، لأن معنى قولك : (زيدٌ نعم الرجلُ) زيدٌ هو الرجلُ الكاملُ، أو الرجلُ كلُّ الرجلِ، أو الممدوحُ، أو ما في معنى ذلك، فإن «الرجل» هنا ليس مدلوله جميعَ الجنس، أى الأشخاصَ المتعدِّدة، وإنما مدلوله ما في ذِهْنه من تصوُّر حقيقة الرجل الذى يُطلق على أشخاص كثيرة، لا أن الأشخاص الكثيرة هى بعينها ذلك المفهومُ بعينه.

وهذا الرأى بَيَّنه المبرِّد وابن السرّاج وغيرهما[2]، وهو الذى ينبغي أن

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) المقتضب ٢/١٤٠، وكتاب الأصول في النحو ١/١٣١.

يُحمل عليه كلامُ من تقدَّم، وإليه يشير القول الثانى. وهو رأى المؤلف رحمه الله.

وليس هذا موضعَ بيان ذلك، إذ لم يتعرض له الناظم. وقد بَسط المسألةَ ابنُ الحاج فيما قيدَّه على «مقرّب» ابن عصفور. ثم قال رحمه الله تعالى :

وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بهِ كَفَى
كالعِلْمُ نِعمَ المُقْتَنى والمُقْتَفَى

يعنى أن المخصوص يُحذف للعلم به، فإن تقدم قبل (نعم، وبئس) مايُشعر به، ويُعْرَف به اكتُفِىَ به عن ذكره بعد (نعم، وبئس)

فإذا قلت : (نعم الرجلُ زيدٌ) فلابد من ذكره هنا لعدم الدلالة عليه لوحُذف. فإن قلت : (قَدِمَ زيدٌ ونعم الفاضلُ) جاز الحذف للدلالة عليه.

556 ومن ذلك قوله تعالى : {إنَّا / وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ[1]} وقوله : {ولَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ[2]} ، {والأرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ المَاهِدُونَ[3]} وهو كثير جدا.

ومَثَّل ذلك بقوله : نعم المُقْتَنَى والمُقْتَفَى. والمُقْتَنَى: (مُفْتعَل) من الاقتناء، وهو الادِّخار والاتِّخاذ لنفسك، يقال : قَنَوْتُ الغنَم وغيرَها، قُنْوَةً وقِنْوَةً، وقنيتُها، قُنْيَةً وقِنْيَةً، واقتَنَيْتُها : اتَّخذتُها.

والمُقْتَفَى أيضا : (مُفْتَعَل) من الاقتضاء، وهو اتِّباع الأثر، يقال : قَفُوتُ أثرَه قَفْوًا وقُفُواً، واقْتَفَيتُه مثلُه، وقَفَّيْتُ على أَثَره بفلان، أى أَتْبَعتُه

(1) سورة ص / آية 44.
(2) سورة الصافات / آية 75.
(3) سورة الذاريات / آية 48.

إيَّاه.

والمعنى في المثال : العلمُ نعم المالُ المتَّخَذ، والإمامُ المتَّبع الهادِى إلى سبيل الرشَّاد.

وقد ظهر شمولُ كلامه لنحو : زيدٌ نعم الرجلُ، وأنه في دلالته على المخصوص كقوله : رأيت زيداً ونعم الرجلُ. وفي ذلك بيان أن (نعم الرجلُ) ليس خبرا عن «زيد» المتقدِّم، وأنه ليس هو المخصوص، لقوله : «وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ به كَفَى» بل المخصوص محذوف لدلالة ماتقدَّم عليه، فكأنه في تقدير : زيدٌ نعم الرجلُ هو.

وظاهر كلام النحوين خلافُ هذا. ألا تري أن سيبويه جعل قوله : «نعم الرجلُ زيدٌ» كقولك : ذَهب أخوه عبدُالله، وقوله : زيد نعم الرجلُ، كقولك : عبدُالله ذَهب أخوه[1]. فظاهر هذا أنه الأصل، كما أن ذلك كذلك في : عبدُالله ذَهب أخوه.

وعلى ذلك النحويون، بل حكى شيخُنا الأستاذُ رحمه الله[2] الاتفاقَ على هذا.

والمنصوص عليه في «التَّسهيل»[3] موافقةُ الناس. فالحاصل أن ظاهر كلامه هنا مخالَفةُ مااتُّفِق عليه، وهو ممنوع.

فإن قيل : قد يقال : إنه أراد بقوله : «كَفَى» أنه المخصوص {تقدم، فيكون مبتدأ خبرُه مابعده.

---

(١) الكتاب ٢/١٧٦.

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالألبيري النحوي (٧٥٤هـ) وتقدمت ترجمته.

(٣) انظر : ص ١٢٧.

فالجواب أن هذا لايصح لأمرين، أحدهما أنه قد أعرب المخصوص[1]] إذا تأخَّر على وجهين، فاقتضى أنه إذا تقدَّم يُعرب على الوجهين، ولاقائل بهذا.

والثاني أن من الصُّور الداخلة تحت كلامه ألاَّ يكون المخصوص مبتدأ، نحو: {إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْم الْعَبْدُ[2]} وهو إذ ذاك ليس المخصوصَ اصطلاحًا، بل هو مقدَّر بعد الفاعل، وإذا كان كذلك ظهر أنه مخالِف للناس في هذا، واقْتَضى جوازَ بُروُز المخصوص بعد الفاعل في نحو: زيدٌ نعم الرجلُ، فيقال: زيدٌ نعم الرجلُ هو. وكلام النحويين يَقْتَضى المنعَ منه، فتأمَّل هذا الموضع ففيه إشكالٌ ونَظَر. والله أعلم بمراده.

واجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ واجْعَلْ فَعُلاَ
مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ كنِعْمَ مُسْجَلاَ

لما أَتَمَّ الكلام على (نعم، وبئس) بحسب مايَليق بهذا المختصر رجع إلي ماوَعد به في التَّرجمة، من ذِكرْ «ماجَرى مَجراهما» فأتى أولاً بلفظ (سَاءَ) لكثرة استعمالها وشُهرتها في القيام مقام (بئس). ويعنى أن «سَاءَ» تَجرى مَجرى (بئس) في حكمها المذكور في هذا الباب.

٥٥٧ ولما أَطْلق القولَ / في جَعْلها مثلَها، ولم يخص ذلك بحكم دون حكم اقتضى أن المراد إجراؤها في معناها أولاً، وفي جميع أحكامها المذكورة ثانيًا.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).
(٢) سورة ص / آية ٤٤.

أما جَريانُها مَجراها في المعنى فهو الأصل لجريَان أحكامها عليها.

وأصل (سَاءَ) فَعَلَ من السّوء، ضد السرور، سَاءَهُ الأمْر يَسُوءُه، إذا أحزنه، ثم صُيِّر إلى معنى (بئس) لإنشاء الذم، فترتَّب على حصول هذا المعنى أن جرت مَجراها في جميع أحكامها، وذلك صحيح، فإنك تقول: ساء الرجلُ زيدٌ، وساءت المرأةُ هندٌ، كما تقول: بئس الرجلُ زيدٌ، وبئست المرأةُ هندٌ. وتقول: ساء رجلاً زيدٌ، وساءت امرأةً هندٌ، كما تقول: بئس رجلاً زيدٌ، وبئست امرأةً هندٌ.

وفي القرآن العزيز: {سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا[1]} أي مَثَلُ القوم. وتقول: ساءَ مَافَعَلْتَ، كما تقول: بِئْسَ مَافَعَلْتَ، قال تعالى: {سَاءَ مَايَحْكُمُونَ[2]} {سَاءَ مَايَعْمَلُونَ[3]}.

ولايَختلف الضمير إذا أُضمر فيها كما لا يَختلف في (بئس) بل تقول: ساء رجلَيْن الزيدان، وساء رجالاً الزيدون، وساء امرأتَيْنِ الهندان، وساء نساءً الهنداتُ، وما أشبه ذلك.

وفي إعراب المخصوص الوجهان، من الابتداء، أو خبرِ مبتدأ محذوف. وإذا تقدَّم مايُشعر به كَفَى نحو: زيدٌ ساءَ الرجلُ، وزيدٌ ساءَ رجلاً، ورأيتُ زيداً وساءَ الرجلُ، ونحو ذلك. وهكذا سائر الأحكام.

ثم قال: «واجْعَلْ فَعُلاَ مِنْ ذِى ثلاثةٍ كنِعْمَ» يعنى أنه يجوز أن يُجعل في الأحكام ماصِيغَ من الأفعال على (فَعُلَ) بضم العين، وليس ذلك مختصاً بِفِعْل دون فعل، بل هو جائز قياسًا في كل فعل ثلاثي صِيغَ على (فَعُلَ).

---

(١) سورة الأعراف / آية ١٧٧.

(٢) سورة الأنعام / آية ١٣٦.

(٣) سورة المائدة / آية ٦٦.

وجَعْلُ هذا الفعل المصُوغ على (فَعُلَ) كـ (نِعْم) يريد به ماأراد بـ (ساء) من جَعْله يؤدِّى إنشاءَ المدح والذم كنِعْم وبِئْس أولاً، ثم إجرائه مُجْراه في أحكامه اللفظية كما تقدَّم في (ساءَ) فتقول : حَسُنَ الرجلُ زيدٌ، وحَسُنَ رجلاً زيدٌ، وحَسُنَ ماتَصنع، كما تقول : نعم الرجلُ زيدٌ، ونعم رجلاً زيدٌ، ونعم ماتَّصنع.

ومثله : عَظُم الرَجلُ زيدٌ، وحلُمَ الرجلُ زيدٌ، وكَبُرَ العملُ قيامُ زيدٍ، وصَغُرَ رجلاً زيدٌ.

وهكذا سائر الأفعال تجرى على هذا الحكم وعلى غيره مما تقدَّم. ومنه قول الله تعالى : {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ[١]} وقوله : {نِعْمَ الثَّوَابُ وحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا[٢]}.

و «ذو الثَّلاثة» هو الفِعْل، والثلاثة : الحروفُ التى صيغ منها الفعل.

والجَعْل بمعنى التَّصْيير، أى صَيِّرْ هذا البناءَ في القياس كـ (نعم)

و «مِنْ ذِى ثَلاثة» معمولٌ لاسم مفعول[٣] هو حال من (فَعُلَ) أى مَصُوغًا من فعلٍ ذى ثلاثة، أو يراد بالجَعْل معنى الصَّوْغ كما تقول : جعلتُ الفِضَّةَ خَلْخَالاً، فيتعلَّق المجرور بالجَعْل على ذلك المعنى.

فيقتضى أنه يجوز أن يُبْنى (فَعُلَ) من كل فعل ثلاثي كان على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ) فتقول : لقَضُو الرجلُ زيدٌ، وكَمُلَ رجلاً زيدٌ، وكَسُبَ الرجلُ

---

(٣) سورة الكهف / آية ٥.

(٢) سورة الكهف / آية ٣١.

(٣) في جميع النسخ «معمول لاسم فاعل» والصواب ماأثبته بدليل أنه قدره فيما بعد بقوله : «أى مصوغا».

عبدُالله، وضَرُبَ رجلاً زيدٌ، ونَعُمَ الرجلُ زيدٌ، [وبَؤُسَ الرجلُ زَيدٌ[1]] وما كان / نحو ذلك . وذلك صحيح. ٥٥٨

ومن كلام العرب : لقَضُوَ الرجلُ، بمعنى : ماأقْضَاهُ، أو نِعْم القاضِي هُوَ، ورَمُوَتِ اليدُ يَدُهُ[2].

وتحرَّز بذى الثلاثة من ذى الأحرف الزائدة على الثلاثة، كان مازاد أصلياً أو زائداً، فإنه لايُبْنى منه (فَعُلَ) لما يلزم من هَدْم البِنْية.

و «مُسْجَلاً» معناه : مطلقًا من غير تقييدٍ بأمر، ولا اختصاصٍ بحال دون حال، أو بحكمٍ من الأحكام دون آخر. وأَصْل الإسجال الإرسالُ، يقال : أَسْجَلْتُ كلامِي، أى أرسلتُه إرسالاً، والمُسْجَل : المبذول المباح الذى لايُمْنَعَ من أحد.

وعلى الناظم هنا سؤالٌ من ثلاثة أوجه، أحدها أنه نَصَّ على أن (فَعُلَ) يصير في الحكم مثل (نِعْمَ) مطلقًا من غير تقييد، فهو إذًا مثلُه في أحكامه اللفظية والمعنوية. أمَّا في الأحكام اللفظية فكما قال.

وأما في الأحكام المعنوية فقد قالوا : إن (فَعُلَ) هذا المذكور يُعطى معنى التعجُّب، فقولك : حَسُنَ الرجلُ زيدٌ، في معنى : ماأَحْسَنَهُ، ولَقَضُوَ الرجلُ زيدٌ، في معنى : ماأَقْضَاهُ، وهكذا سائر المُثُل، ومعنى التعجب خلافُ معنى إنشاء المدح، فكيف أَطْلَق القولَ في جَرَيان (فَعُلَ) مجرى (نِعْمَ)؟

والجواب عنه أن كَوْنَ (فَعُلَ) لإنشاء المدح والذم صحيحٌ ثابت، وهو

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، واثبته من (ت، س).

(٢) أى ماأرماها!

الذى يُعطيه كلام الناظم.

وأما معنى التعجُّب فداخلٌ على ذلك المعنى، إذ لاتَنَافُرَ بينهما، كما يَدخل معنى التعجُّب على معنى القَسَم والاستفهام في قوله(١):

* لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ *

وقال الأعشى(٢):

* يَاجَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ *

ونحو ذلك، من غير أن يَتَناقض المعنيان، فكذلك هذا.

والسؤال الثانى أن ظاهر كلامه يُعطى أن البناء من (فَعُلَ) إنما يكون على معنى (نِعْمَ) لا على معنى (بِئْسَ) وأما معنى (بِئْسَ) فمختصٌّ بـ (سَاءَ) المتقدِّمة الذِّكْر، لأنه أورد الحكم عليها في مَوْرِدِ التقسيم فقال: اجْعَلْ (سَاءَ) كبِئْسَ، وكُلَّ مبنىٍّ من فعل ثلاثي كنِعْمَ، فالمفهوم من هذا أن (سَاءَ) كما اختصَّتْ بـ (بئس) كذلك يَختص (فَعُلَ) بـ (نِعْمَ)

وهذا غير صحيح، بل يجرى (فَعُلَ) مَجرى (نِعْمَ) ومجرى (بِئْسَ) فكما تقول: حَسُنَ رجلاً زيدٌ، بمعنى: نِعْمَ حُسْنًا حُسْنُ زيدٍ، أو نِعْمَ رجلاً زيدٌ، تريد: لحُسْنِه، كذلك تقول: خَبُثَ الرجلُ زيدٌ، بمعنى: بئس الخُبْثُ خُبْثُ زيدٍ، أو بئس الرجلُ زيدٌ، تريد: لخُبْثِه.

وكذلك: لَؤُم الرجلُ زيدٌ، ودَنُؤَ رجلاً زيدٌ، وما أشبه ذلك، على معنى (بئس)

---

(١) هو أبو ذؤيب أو مالك بن خالد الخناعي أو أمية بن أبي عائذ الهذليون، وقد تقدم الاستشهاد به في باب «التعجب» وعجزه:

* بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ *

(٢) تقدم الاستشهاد به في باب «التعجب» وصدره:

* بَانَتْ لتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

فليس معنى (نِعْم) في (فَعُلَ) بمتعيِّن، بل هما يشتركان فيه قياسا، فظهر أن ظاهر كلامه غيرُ مستقيم.

والجواب أن قوله : «كَنِعْمَ» لايَعنى به عَيْنَ المثال، إنما يريد به بابَ «نعم» أَجْمَعَ، فكأنه حَذف المضافَ لفهم المعنى. وبابُ «نعم» لايَخُص «نعم» وحدها دون «بئس»

وإنما خَصَّ أولاً (سَاءَ) لكثرة استعمالها في نَفْسِها بمعنى (بئس) وإذا أمكن حَمْلُه على هذا الوجه لم يَبْقَ إشكال.

وعلى هذا التقرير أتى في «التَّسْهيل» بَفَصْل (فَعُلَ) حيث قال : وتُلْحَق (سَاءَ) بـ (بئس)، وبها وبـ (نعم) فَعُلَ إلى آخره[1].

والسؤال الثالث أن صيغة (فَعُلَ) إنما تُبْنَى مما يُبْنَى منه فعلُ التعجُّب، فلا يُبْنَى / من أفعال الألوان والخلَق الثَّابتة والعيوب، فلاتقول : شَهُبَ الرجلُ زيدٌ، ولامات رجلاً زيدٌ، ولاهَلُكَ الرجلُ خالدٌ، ولا ماأشبه ٥٥٩
ذلك.

وكذلك لايُبْنَى من فعلٍ غير متصرِّف، ولا من مبنيٌّ للمفعول، فإذاً لابد أن يُبْنَى من فِعْل ثلاثي تامٍّ متصرِّف قابلٍ معناه للكثرة، غير مغيَّر عن اسم فاعله بـ (أفْعَلَ فَعْلاَء) ولا مبنيٌّ للمفعول.

والناظم لم يذكر من هذه إلا البناء من الفعل الثلاثي، وذلك إخلال، يبيِّن هذا أن (فَعُلَ) يُعطِي معنى (ماأَفْعَلَهُ) فلابد أن يكون بناؤه مما يصح فيه (ماأَفْعَلَهُ) والظاهرُ ورودُه، ولا أجد الآن جوابًا عنه.

وهو أيضا وارد عليه في «التسهيل» إذ لم يَرِد على ماهنا إلا التنبيه

(١) ص ١٢٨، وبقية العبارة «موضوعا أو محَوَّلا من فَعَل أو فَعِل، مضمَّنا تعجبا».

على تضمين معنى التعجب، وذلك لايشعر باشتراط شروط التعجب فقال :
وتلحق (ساء) ببئس، وبها وبنعم (فَعُل) مَصُوغًا أو محمولاً من (فَعَلَ أو فَعِلَ) مضمَّناً تعجبا[1].

واعلم أن هذا الاستعمال في (فَعُلَ) غير لازم، فإنك تقول : حَسُنَ زيدٌ حُسْنًا، وما حَسُنَ وجهُه، ولقد قَبُح يَقْبُح قُبْحًا. وما أشبه ذلك.

وإنما يلزم في المحَّول من (فَعَلَ، أو فَعِلَ) إذ لا تقول في (كَسُبَ رجلاً زيد): كسُب زيد، وكَسُبْتَ تكسُبُ كَسْبًا، وكذلك في (فَعِل).

فإن قلت : فإن ظاهر كلامه أن هذا الاستعمال غير لازم، وأنت تقول هو لازم، فما وجُه هذا؟ وذلك أنه قال : اجعل (ساء) كبئس، أى إن (ساء) المستعملة في قولهم : (ساءَهُ الأمر يَسُوءُه) يجوز أن يُقصد بها قَصْدَ (بئس) فتجرى مَجراها. وكذلك صيغة (فَعُلَ) من فعل ثلاثي على (فَعُلَ، أو فَعَلَ، أو فَعِلَ).

أما (فَعُل) فلا كُلْفة فيه إلا اعتقادالمعنى فيه، فقد صَحَّ فيه الجواز في اللفظ الواحد باعتبارين.

وأما (فَعَلَ، وفَعِلَ) فبالتحويل (إلى (فَعُل) فإذا اعتبرت مابعد التحويل فلا يسوغ فيه الاستعمال الأصلى[2]) (ولايسوغ فيه إلا استعمالُ (نعم، وبئس) وإن اعتبرتَ ماقبله فليس فيه إلا الاستعمال الأصلى[3])

وإذا اعتبرتَ الأمر في الجملة جاز فيهما، أعنى في (فَعَل) و (فَعِل)

---

(١) نفسه ١٢٨.
(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س).
(٣) مابين القوسين ساقط من (س).

الاستعمالان معا.

فبهذا الاعتبار الأخير أطلق القول بالجواز، فكيف يُطلق القولَ بلزوم معنى (نعم، وبئس) فيهما؟

فالجواب أن اللزوم لم يَقُل به إلا باعتبار اللفظ بعد التحويل كما تقدم تقريره في السؤال، فلا إشكال. والخطبُ يسير.

ومِـــثْلُ نِعْمَ حَـــبَّـــذا الفَـــاعِلُ ذَا

وإنْ تُرِدْ ذَمًّـــا فَـــقُلْ لاحَـــبَّـــذَا

وهذا أيضاً من الأفعال الجارية مجرى (نعم وبئس) وذلك (حَبَّذَا) يعنى أن (حَبَّ) هذا الفعل المسند إلى (ذا) والمقارِن لها ـ جارٍ في أحكامه مَجرى (نعم) في أحكامها أيضا، وهذا على الجملة. وأما إذا لم تقارنه (ذا) فله حكم آخر يذكره.

فمِنْ جملة مماثلةِ (حَبَّذَا) لنعم جريانُها مجراها في إنشاء المدح، وأداء معنى التعجب، فإن (نعم) تؤدِّى هذا المعنى.

وكذلك تجرى مجراها في غير هذا من الأحكام المذكورة، إلا مايَذكره من المخالفة.

ثم إن قوله: «وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا» يشير إلى أنها أيضاً مثلها في الفِعْلِيَّة، ويدل على ذلك قوله: «الْفَاعِلُ ذَا» لأن الفاعل لايكون فاعلاً إلا لفعلٍ أو ماجرى مجراه. و«حَبَّ» ليس جارياً / مجرى الفعل، فهى إذًا ٥٦٠

فِعْل. وحصل بهذا أن مذهبه هنا فِعْلِيَّةُ (حَبَّ) لااسميتُها.

والمسألة مختلَف فيها على أقوال أربعة:

أحدها ماذكَر الناظم أنها فِعْل و (ذا) فاعل به. وإليه ذهب ابن كَيْسان والفارسي وابن خروف وجماعة[1].

والثانى أن (حَبَّذَا) أصلها الفعلُ والفاعل، لكن صُيِّرا بالتركيب اسمًا واحدًا مبتدأً خبرُه مابعده، وليست (حَبَّ) بباقيةٍ على ماكانت عليه من الفِعْلية. وهو رأى المبّرد وابن السَّراج والسِّيرافي وابن جِنِّى والزجَّاجى، وجمهور المتأخرين كالشلَّوْبين وتلامذته[2].

والثالث أن (حَبَّذَا) بجملتها فِعْلٌ، فاعله المخصوصُ بعد، صار (حَبَّ) و(ذا) بالتركيب فعلاً لا اسمًا، وهو مذهب الأخفش وظاهر كلام الجَرْمى في «الفرخ» والزُّبَيْدى[3].

والرابع أن (حَبَّ) فعل، فاعله المخصوص، و (ذا) صِلةٌ، يعني زائدة، لكن لَزِمَتْ، وهولدُرَيْوِد[4].

والكلام في الترجيح طويل. وقد استدَلَّ في «الشرح[5]» على ماذهب إليه هنا بأوجه:

أحدها أن الخصوم مُقِرُّون بأن (حَبَّذَا) في الأصل فعل وفاعل، وذلك فيما

(١) انظر: الأشمونى ٣/٤٠.

(٢) المقتضب ٢/١٤٣، والأصول في النحو ١/١٣٥، والأشمونى ٣/٤٠.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (١٠٣٦).

(٤) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي، الملقب بدَرْوَد، وربما صغر فقيل: دُرَيْوِد. معروف بالنحو والأدب، شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير. وكان أعمى (ت ٣٢٥هـ) [طبقات النحويين واللغويين ٢٩٨، وبغية الوعاة ٢/٤٤].

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (ورقة: ١٤٢ ـ أ).

قبل التركيب وهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولالفظا، فوجب ألا يتغيرا حُكْمًا، وأن يَبْقيا على أصلهما، كما وجب بقاء (لا) وماركُبَ معها على ماكانا عليه من حَرْفِيَّة (لا) واسميَّة اسمها، مع أنهما قد عَرض لهما التركيبُ والصَّيْرورةُ كالشيء الواحد.

والثاني أنه لو كان تركيبهما مُزِيلاً لهما عن حكمهما الأصلى لكان ذلك لازماً كلزوم (ما) لإذْ في (إذْمَا) ومعلوم أن (ذا) مع (حَبَّ) ليس كذلك، إذ يجوز أن تُفصل (ذا) من (حَبَّ) كقوله عبدالله بن رَوَاحة رضى الله عنه[1]:

* فَحبَّذا رَباً وحَبَّ دِينَا *

يريد : وحَبَّذَا دِينًا.

والثالث أنه لو كان كذلك لم يجز أن تدخل (لا) على (حَبَّذَا) إلا مع التكرار، فلم يكن ليُقال : لاحَبَّذَا زيدٌ حتى تقول : ولا المَرْضِيُّ، كما يلزم أن تقول: لا الممدوحُ زيدٌ ولا المَرْضِيُّ، ولكن ذلك غير لازم اتفاقا، فليس (حَبَّذَا) اسماً أصلا.

والرابع أنه لو كان كذلك لدخلت على (حَبَّذَا) نواسخُ الابتداء، كما تدخل على سائر المبتدآت، فكنت تقول : إنَّ حَبَّذَا زيدٌ، وكان حَبَّذَا زيداً، ونحو ذلك، وهو فاسد لايقال باتفاق، فقد بطل أن يكون مبتدأ مع صحة كونه فعلاً وفاعلا.

وأما المذهب الثالث[2] فهو ضعيف جدا، لأنه مؤسَّس على دعوىً لادليل عليها. وأيضاً ففيه تغليبُ أضعف الجزءين وهو الفعل، على أقواهما وهو الاسم.

---

(١) الهمع ٤٦/٥، ٤٨، الدرر ١١٦/٢، الأشمونى ٤٢/٣، المساعد لابن عقيل ١٤٤/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١١٦، وقبله :

باسم الإله وبه بَدِينَا ولو عبدنا غيره شَقِينا

(٢) وهو أن (حبذا) بُرمَّتها فعل، فاعله المخصوص بالمدح.

وذلك خلاف القياس.

وأيضاً ففيه عدمُ النَّظير، وهو تركيب فعل واسم، إذ لا يوجد في كلام العرب مثله، فظهر أن الأمر ليس كما زعم ذلك القائل.

وأما الرابع[1] فدعوى أيضًا مجرَّدة. والذى استدل به قائلُه قولُه:

* فَحَبَّذَا رَباًّ وحَبَّ دِينًا *

وهو ظاهر فيما تقدَّم، لافيما قال هذا القائل. هذا مقدارُ مايُتَأَنَّس به في هذا الموضع.

وقد قَيَّد شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار رحمة الله عليه[2] في هذه المسألة / جزءًا رويناه عنه، وقَيَّدناه من خطه، ناظر فيه ابنَ مالك ٥٦١ في احتجاجاته، لاحاجة إلى إيراده هنا.

ثم قال : «الفاعلُ ذَا» يعنى أن باب (حَبَّذَا) خالفَ بابَ (نعم) في أن فاعل (حَبَّ) لايكون إلا لفظ (ذا) الذى هو إشارة إلى الواحد المذكَّر القريب، بخلاف (نعم) فإن فاعلها يكون أحدَ ثلاثة أشياء كما تقدَّم.

واقتضى هذا الإلزامُ أن لفظ (ذا) لايَختلف بحسب التثنية والجمع والتأنيث، بل تقول : حَبَّذَا زيدٌ، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هند، وحبذ الهندان، وحبذا الهندات. ومن ذلك قول جرير[3]:

---

(١) يعنى الرأى الذى يقول : إن (حب) فعل، فاعله المخصوص، و (ذا) صلة زائدة.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) ديوانه ٥٩٥، وابن يعيش ١٤٠/٧، والمغنى ٥٥٨، والهمع ٤٥/٥، ٤٧، والدرر ١١٥/٢، واللسان (حبب) والبيتان من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل. والريان : جبل عظيم ببلاد طيء. والنفحة هنا : الطيب الذى ترتاح له النفس. واليمانية : نسبة إلى اليمن. وقبل : جهة أو ناحية.

يَاحَـبَّـذَا جَـبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَـبَلٍ
وحَـبَّـذَا سـاكنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَـانَا

وحَـبَّـذَا نَفَـحـاتٌ من يَمَـانَيِـةٍ
تَأْتِيكَ من قِـبَلِ الرَّيَّانِ أحْـيَـانَا

وبعد هذا بيت الكتاب(١):

هَبَّتْ جَنُوبًا فَـذِكْـرَى مَـاذَكَـرْتكُمُ
عِنْدَ الصَّـفَـاةِ التى شَـرْقِيَّ حَـوْرَانَا

وقال الراجز(٢):

يَاحَـبَّـذَا القَـمْـراءُ واللَّيْل السَّـاجْ
وطُرُقٌ مِـثْلُ مُـلاَءِ النَّسَّـاجْ

وأنشد المؤلف(٣):

حَـبَّـذَا أنتَـمـا خَلِيلَيَّ إنْ لَمْ
تَعْـذِلاَنِى في دَمْـعِيَ المُهْـرَاقِ

وذلك كثير.

فعلى هذا لايقال : (حَبَّ زيدٌ) ولا (حَبَّ الرجلُ) إلا قليلا، سيُنَبَّه عليه بعد،

---

(١) الكتاب ١/٢٢٢، ٤٠٤.

والصفاة : الصخرة الملساء، وحَوْران : بلد بالشام، يقول : كلما هبت الرياح من قبل الجنوب ذكر أهله وأحبابه لهبوبها من ناحيتهم. وقد استشهد به سيبويه على أن «شرقيَّ» هنا ظرف ولا مناسبة له في هذا الباب!.

(٢) الخصائص ٢/١١٥، وابن يعيش ٧/١٣٩، ١٤١، واللسان (سجا) ونسبه للحارثي.

والقمراء : الليلة المنيرة بضوء القمر. والليل الساجي : الساكن الهادىء. والملاء : جمع مُلاءة، وهى الملحفة أو الإزار. شبه الطرق وقد سطع نور القمر عليها بخيوط ملاءة بيضاء قد نسجت.

(٣) الهمع ٥/٤٥، والدرر ٢/١١٥.

وعذله يعذِله ـ بكسر اللام وضمها ـ لامه. والمهراق : المصبوب.

بل التزمت العرب هنا الإتيان بـ (ذا) .

وكذلك لايقال : حَبَّذِي هندُ، ولاحَبَّذان الزيدان، ولا: حَبَّ أُولاءِ الزيدون، ولا ماأشبه ذلك حسبما ينبِّه عليه.

ثم قال : «وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لاَ حَبَّذَا» هذا أيضاً مما خالف فيه هذا البابُ بابَ (نعم) وهو أن (حَبَّذَا) للمدح كـ (نعم) فإذا أريد الذمُّ فليس له فعل يشاركه في حكمه يُعْطِي معنى الذم، كما كان لـ (نعم) مشارك في ذلك، وهو (بئس) بل استَغنت عنه العرب بإدخال حرف (لا) على (حَبَّذَا) فإذا أرادت الذمَّ قالت : لاحَبَّذَا زيدٌ. وأنشد المؤلف[1]:

أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ
إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا

فإن قيل : إن الناظم أتى بـ (ذا) رَوِيًّا في البيتين معا، وذلك هو الإيطاءُ المعَيب[2]، وليس ذلك من عادته.

فالجواب أن الأمر ليس كذلك لوجود المخالفة بين (ذا) الأولى والثانية، وذلك من وجهين، أحدهما أن (ذا) في الأولى اسم لـ (ذا) المشار بها في (حَبَّذَا) لا المشار بها، فهى كـ (زيد) في قولك : زيدٌ ثلاثيُّ الحروف، فـ (زيد) الواقع على الشخص، لا الاسمُ الواقع على الشخص، فاختلفا، لأن أحدهما اسم اللفظ، والآخر اسم المعنى.

---

(١) البيت لذى الرمة، ديوانه ٦٧٥، وينسب أيضا لكنزة أم شملة، من قصيدة قالتها في مية صاحبة ذي الرمة، وهو من شواهد الهمع ٥/٥١، والدرر ٢/١١٧، والتصريح ٢/٩٩، والأشمونى ٣/٤٠، والعيني ٤/١٢.

والملا : المتسع من الأرض، والصحراء، وموضع بعينه.

(٢) الإيطاء هو اتفاق القوافي في اللفظ والمعنى، وهو من عيوب القافية إذا تقارب، فإن تباعد سهل، مثل أن يأتى بعد سبعة أبيات فأكثر.

والثانى أنا لو سلَّمنا أنهما شيء واحد لم يكن ثَمَّ إيطاءٌ، لأنهما قد اختلفا بالإفراد والتركيب، فـ (ذا) في الأول مفردة، وفي الثاني مركبة مع (حَبَّ) وذلك اختلاف يُعتبر في القوافي مثله، فلايكون إيطاء. ثم قال :

وأَوْلِ ذَا المَخْصُوصَ أيًّا كانَ لاَ
تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِى الْمَثَلاَ

(ذا) مفعول أوَّلُ لـ (أَوْلِ) والمفعول الثانى المخصوص، وليس «المخصوصَ» تابعَ (ذا).

ويريد أن «ذا» لازم مع (حَبَّ) على هذا اللفظ في كل حال. فإذا أتيت بالاسم المخصوص، وهو المخصوص بالمدح / أو الذم، فاجعله واليًا ٥٦٢
لـ (ذا) ملاصقًا له بعده، ولاتَحْفِل بكون المخصوص إذا أتيتَ به مفرداً مذكرا على مطابقة (ذا) بل تأتى به كيف كان، من إفراد أو تثنية أو جمع، أو تذكير أوتأنيث، مع بقاء (ذا) على لفظ الإفراد والتذكير، لاتَعْدِلْ به غيَره، فإنه يشبه المثلَ السائر الذى لايغيَّر عن حالته في الاستعمال الأول .

وقد تضمَّن هذا الكلام ثلاثةَ أمور ، أحدها لزومُ كون المخصوص واليًا لـ(ذا) بعده ، فلا يقع قبله ولابعده مفصولاً منه.

أمّا كونُه لايقع قبله فلا تقول : حَبَّ زيدٌ ذَا ، لأن (ذا) مع (حَبَّ) كالشئ الواحد ، ولاتقول أيضا : زيدٌ حَبَّذَا ، كما تقول : زيدٌ نعم الرجلُ ، لأن (حَبَّذَا فلانٌ) جارٍ مَجرى المثَل كما قال الناظم .

قال «الشرح»(١) : وقد أغفل أكثر النحويِّين التنبيهَ على امتناع

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٢ - أ)

تقديم المخصوص فى هذا الباب ، وهو من المهمَّات . قال : وتَنَبَّه ابنُ بابْشَاذ[1] إلى التَّنْبيه عليه ، لكن جَعل سببَ ذلك خَوفَ تَوهُّمِ كونِ المراد من (زيدٌ حَبَّذا) زيدٌ أحَبُّ هذا . قال : وتوهُّم هذا بعيدٌ ، فلا ينبغى أن يكون المنعُ من أجله .

ثم عَلَّل بجريانه مَجرى المثَل ، فلا يُعْدَل عن لفظ السابق فى أصل الاستعمال ، فلا يغيَّر بالتقديم والتأخير ولا بغير ذلك كما يأتى .

وأمَّا كونه لايقع بعده مفصولاً منه فذلك تنبيهٌ على أن نواسخ الابتداء لاتدخل على المخصوص ههنا ، فإن من ضرورة دخولها أن تَفْصل بينه وبين (ذا) فلا تقول : حَبَّذَا كان زيدٌ ، كما نعم الرجلُ كان زيدٌ ، ولاحَبَّذَا علمتُ زيداً ، كما تقول : نعم الرجلُ علمتُ زيداً . وكذلك ما أشبهه .

وفيه أيضًا تنبيهٌ آخر على أن التمييز أو الحال إذا ذكر مع (حَبَّذَا) يجب تأخيرة عن المخصوص ، فلا يتقدم عليه ، فلا يقال : حَبَّذَا رجلاً زيدٌ ، ولا حَبَّذَا عالمًا زيدٌ . وهذا رأى حكاه فى «التَّذكرة» الفارسىُّ عن الكوفيين ، أنهم لايجيزون : حَبَّذَا رجلاً زيدٌ .

ونَصَّ الجَرْمى على قبح ذلك إذا أُعرب المنصوب تمييزًا ، لكن هذا منه بناءً على أن المخصوص هو الفاعل ، و (حَبَّذَا) فعْل ، كما تقدَّم النقْل عنه .

وهذا الرأى ، إن كان قَصدَه ، مخالفٌ لجمهور البصريين ، فإنهم يُجيزون ذلك كله . وله وجهٌ من النظر وإن كان الفارسى قد قال : لاوجهَ له عندى ، وذلك أن المنصوب إمّا أن يكون حالاً أو تمييزًا ، فإن كان حالاً فإمّا أن يكون صاحبهُ

---

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى المصرى ، أحد الأعلام فى النحو وفنون العربية ، استخدم فى ديوان الرسائل ، وكانت له حلقة علم بجامع عمرو بمصر ، ومن تصانيفة شرح جمل الزجاجى والمحتسب فى النحو ، وتعليق الغرفة فى النحو أيضا (ت ٤٦٩ هـ) بغية الوعاة ٢/١٧ .

(ذا) أو المخصوصَ ، فإن كان صاحبه المخصوصَ فلا ينبغى التقديم ، لأن المخصوص إمّا مبتدأ خبرهُ ماقبله ، والحال لايتقدَّم على المبتدأ . وإماّ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، فكذلك أيضًا ، لزن العامل مَعْنًى ، والعامل المعنوىُّ لاَيتصرف فى معموله .

وإن كان صاحبه (ذا) فغير لائق ، لأن (ذا) مبهَم محتاج إلى التفسير أكثرَ من احتياجه إلى الحال ، فلا فائدة فى انتصاب الحال عنه ، وهو غير معروف ، كما ضَعُف انتصابُ الحال عن النكرة لعدم الفائدة .

وإن / كان تمييزًا فإنَّما يصلح تمييزاً لـ (ذا) لا للمخصوص . وعند ذلك ٥٦٣
لاينبغى أن يَلِيه وإن كان تمييزاً له ، قياسًا على التمييز فى (نعم ، وبئس) إذا قلت(١) :

* فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا *

وما أشبه ذلك ، لأن عامة السماع على تأخير التمييز عن المخصوص فى باب (نعم) فكذلك ينبغى هنا لاتحاد البابين فى المعنى وكثير من الأحكام .

وأيضًا فلم يكن الكوفيون ليمنعوا إلا مَادلَّهم الاستقراءُ على امتناعه، فإذا لم يكن سماعُ يَشهد لجواز : حَبَّذَا رجلاً زيدٌ ، وإنَّما فيه مايدل على التأخير نحو قوله (٢) :

* يَا حَبَّذَا جَبَلُ الريَّانِ مِنْ جَبَلٍ *

---

(١) عجز بيت لجرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، وقد تقدم ، وصدره :

* تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فِينَا *

(٢) صدر بيت لجرير من قصيدة يهجو به الأخطل ، وقد تقدم ، وعجزه :

* وحَبَّذا ساكنُ الرَّيانِ مَنْ كانَا *

- كان القول بالامتناع أرجح .

ورأىُ المؤلف فى غير هذا الكتاب موافقةُ الناس فى الجواز ، ولكن اتباعَ عبارتِه هنا أدىَّ إلى تفسيرها بما تقدَّم .

ويمكن أن يكون رأيهُ رأىَ الجماعة ، على أنه يرىَ تقديم المنصوب على المخصوص ، لكنه لما كان قليلاً جدا لم يَعْبَأ به فى الذِّكْر ، وإن كان قد يُقاس عليه عنده وهذا بَعِيد .

والأظهرُ من لفظه منعُ ذلك ، فلمَ يَذكره وإن كان قياساً عند غيره ، لكونه لم يَره قياساً لندوره عنده . واعتبره فى «التسهيل»[1] وغيره .

وقد أنشد فى «الشرح» على التقديم[2] :

أَلاَ حَـبَّـذَا قَـوْمًـا سُلَيْمُ فَـإِنَّـهُمْ
وَفَـوْا إِذْ تَوَاصَـوْا بالإعَـانَةِ والنَّصْـرِ

ومثله نادر لايبُنَى على مثله ، والله أعلم .

الأمر الثانى : كون (ذا) لايختلف مع اختلاف المخصوص بالتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، وذلك قوله : «وأَوْلِ ذَا المخصوصَ أَياً كَانَ» يعنى : أىَّ اسمٍ كان لاتَعْدِل بذا غيرَه ، فإذا وليه المؤنث أو المثنى أو المجموع فلا تتغير (ذا) عن لفظ المفرد المذكر ، فتقول : حَبَّذَا زيدٌ ، وحبذا هندٌ ، وحبذا الزيدان والهندان ، وحبذا الزيدوُن والهندات . وقد تقدَّم بيانُ هذا ، والاستشهادُ عليه[3] .

الأمر الثالث : تعليل الحُكْمين المتقدِّمين ، وذلك قوله : «فَهُوَ يُضَاهِى المَثَلاَ»

---

(١) ص : ١٢٩ .

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة: ١٤٢ - ب) بدون نسبة .

(٣) انظر : ص ٥٥٤ .

يعنى أن العرب أجرت (حَبَّذا) مجـــــرى الأمثال التى تُحكى ولا تُغيَّر عن حالها ، فلذلك لم تُدخل على المخصوص النواسخَ ، ولم يَتَقدَّم على (حَبَّ) ولا على (ذا) ولم يُفصل بين شيئين من ذلك ، لكنهم لـــم يلتزموا فيه الحكاية كـــل الالتزام ، إلا فى (حَبَّذَا) خاصة ، لأنه حين احتاجوا إلى مايُسْنَد إليه المدح أو الذم صار ماعدا (حَبَّذَا) مختلفًا باختلاف الممدوح أو المذموم ، فلحقه من الأحكام القياسية مايلحق (نعم ، وبئس) وغيرهمـــا . فقد ضاهى ، أى شابه ، المثلَ المحكىَّ بإطلاق ، فالتُزِم هنا (ذا) و(حبَّ) ماالتُزم فى الأمثال مـــن الإتيان به على حالة واحدة ، فكما التزموا خطاب المؤنَّث فى قولهم : «أطرِّي إنَّكِ ناعــلَةٌ»[1] وقولهـــم : «الصَّيْفَ ضَيحَّـــتِ اللَّبَنَ»[2] وقولهـــم : «خَلا لكِ الجـــوُّ فَبِيضِـى واصْفِرى»[3] . وخطاب الواحد المذكر فى نحو قولهم : «ويأْتيكَ بالأخبـــار مَن لـــم تُـــزَوِّدِ[4]» وقولهم : «يـــدَاكَ أَوْكَتَـا وفُـــوكَ

---

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ١١٥ .

وأطرى : حذى في طرر الوادى ، وهى نواحيه . وناعلة : ذات نعلين . ومعناه : اركب الأمر الشديد فإنك قادر عليه . وأصله أن رجلا كانت له راعية ، وكانت ترعى فى السهولة ، وتترك الحزونة ، فقال لها المثل .

(٢) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٤٧ .

والرواية الأشهر «ضَيَّعْتِ» بالعين . والضَّيحْ والضَّياح : اللبن الرقيق الكثير الماء . وضيَّح فلان اللبنَ : مزجه بالماء حتى صار ضيحا . ويضرب المثل فى طلب الحاجةمن غير موضعها ، أو طلبها بعد فوات الفرصة السانحة . وانظر أصل المثل فى الكتاب .

(٣) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٥١ .

والمثل شطر بيت لطرفة بن العبد يخاطب به القُنْبرة . ويضرب فى الحاجة يقدر عليها صاحبها متمكنا ، لاينازعه فيها أحد .

(٤) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٠٦ .

وهو عجز بيت لطرفة بن العبد ، وصدره : ==

نفَخَ»[١] . وما أشبه ذلك ، كذلك التَزموا إشارةَ المفرد المذكر القريب هنا ، والتزموا اتصالَ (حَبَّ) بـ (ذا) وعدمَ الفصل ، وعدمَ تقديم / المخصوص ٥٦٤ ، كما التزموا نَظْمَ الأمثال فلم يغيِّروها بفصل ولاتقديم ولاتأخير ، وذلك ظاهر .

وقوله : «وأَوْلِ» فعلٌ متعدٍّ إلى اثنين من : أَوْلَيْتُ زيداً عمراً ، أى جعلتُه يَلِيه ، فالمفعول الأول هنا (ذا) والثانى (المخصوص) كأنه قال : اجعل المخصوص يلى (ذا) .

وقوله : «أياً كانَ» أياً : مقطوعةٌ عن الإضافة ، منصوبةٌ على خبر «كان» يعنى : سواء كان مفرداً أم مثنى أم مجموعا ، مذكرا أم مؤنثا .
وقوله : «لاَتعْدِلْ بِذَا »أى بهذا اللفظ غيرهَ.

وقوله : «فهو يُضَاهِي المَثَلا» يعنى أنه جارٍ مجرى الأمثال التى لاتغيَّر عن لفظها وحالها ، بل تقال لكل من شاكلت حالهُ حالَ المقول فيه أولا ، وإن خالفه في التعدُّد والاتِّحاد ، والتذكير والتأنيث ، لأن المعنى فيه حينُ يذكر أن حال هذا المذكور الآن مثل حُال صاحب المثل ، ولذلك سُمِّى مثلا . ثم قال :

وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بَحبَّ أو فَجُرْ
بالبَا ودُونَ ذا انْضِمَامُ الْحاكَثُرْ

== * ستُبْدِى لَكَ الأيامُ ماكنتَ جاهلاً *

ويضرب فى تعجل المرء بالاستخبار عن الشئ قبل أوانه . وقد تمثَّل به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٣١ .

وأوكتا : شدَّتا بالوِكاء ، وهو سير أو خيط يُشد به فم السقاء أو الوعاء ويضرب فى الشماتة بالجانى على نفسه .

لما أتمَّ الكلام على (حَبَّ) المقرونة بـ (ذا) وهو أغلب استعمالها فى معنى الإنشاء المذكور أخذ يذكر حكمَها فى الاستعمال الثانى ، وهو أن تقْرن بغير (ذا) .

فيريد أن (حَبَّ) إذا لم يكن فاعلها (ذا) فلها فى نفسها حكمٌ مخالف لحكمها مع (ذا) ولفاعلها أيضا حكم آخر .

فأمَّا حكم فاعلها فيجوز فيه وجهان :

أحدهما ، وهو الأصل ، أن يُؤتى به مرفوعاً فتقول : حَبَّ الرجلُ زيدٌ ، وحَبَّ رجلاً زيدٌ ، ففى (حَبَّ) ضمير مرفوع هو الفاعل ، كما فى (نعم ، وبئس)، وقال ساعِدة بن جُؤَيَّة [(١)] :

هَجَرَتْ غَضُوبُ وحَبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ
وَعَدَتْ عَوادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

وهذا هو المشار إليه بقوله : «ارْفَعْ بِحَبَّ» .

والثانى زيادة الباء فى الفاعل ، كما زيدت فى {كَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا}[(٢)] والمعنى : كَفَى اللهُ شهيدا ، وكما قالوا فيما هو فى معناه : أَكْرِمْ بزيدٍ ، لأن «زيداً» عند جماعة فى موضع رفع ، والمعنى على فاعليَّة «زيد» فالباء ، على الجملة ، مما تُزاد فى الفاعل ، فكذلك زادوها هنا ، فتقول : حَبَّ بالرجلِ ، وكذا: حَبَّ به رجلاً زيدُ . ومنه قول الأخطل [(٣)] :

---

(١) تقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٢) سورة النساء / آية ٧٩ ، ومواضع أخرى من الكتاب العزيز .

(٣) البيت من أول قصيدة فى ديوانه ، واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ٢٥٧/٤ ، وابن يعيش ١٢٩/٧ ، ١٣٨ ، ٢٤١ ، وانظر : الخزانة ٤٢٧/٩ ، والعينى ٢٦/٤ ، وشرح شواهد الشافية ١٤ وهذا البيت فى وصف الخمر ، ويعنى بقتلها مزجَها بالماء حتى تنكسر قوتها .

فَــقُلْتُ اقْــتُلوهَا عنكمْ بمَزاجِــهَــا

وحَبَّ بهــا مَــقْــتُــولَةً حينَ تُقْــتَلُ

وقال الآخر (١) :

حَــبَّ بِــالــزَّوْرِ الــذى لايُــرى

مِنْهُ إلاَّ صَــفْــحَــةٌ عن لِمَــامْ

وهذا الوجه هو المراد بقوله : «أَوْفُجرَّ بالبَاءِ» وقَيَّد الجرَّ بالباء لأنه هو موضع السماع ، فلا يُتَعدَّى إلى غير الباء ، فلا يقال : حَبَّ للرجلِ ، ولاحَبَّ من الزَّوْرِ ، ولا غير ذلك ، كما لايقال : كَفَيِ لِلَّهِ شهيداً ، ولاكفى من اللَّهِ ، ولا غير ذلك . وهذا ظاهر .

وقد زيدت هذه الباء فى (نعم) حكى ابن السرَّاج(٢) : مررتُ بقومٍ نِعْمَ بِهِمْ قومًا . وأصله : نِعْمُوا قومًا ، وهو فى (نعم) قليل ، وليس فى (حَبَّ) بقليل . ولذلك أطلق الناظم القولَ فى جواز الوجهين ، ولم يقيِّد واحداً منهما بقلة ولا كثرة .

وأما حكم (حَبَّ) فى نفسها فذكَر لها وجهين ، أحدهما أن تبقى / ٥٦٥
حاؤها مفتوحة كما كانت مع (ذا) فتقول : حَبَّ الرجــلُ زيدٌ ، وحَبَّ به رجلاً زيـــدٌ . والثانــى أن تُضم حاؤها فتقول : حُبَّ الرجلُ زيدٌ ، وحُبَّ

---

(١) للطرماح بن حكيم ، ديوانه ٩٩ ، والهمع ٥/٥٣ ، والدرر ٢/١١٩ ، والأشمونى ٣/٣٩ ، والعينى ٤/١٥ ، والتصريح ٢/٩٩ ، واللسان (زور)

والزور : الزائرأ والزائرون ، يقال : رجل زَوْر ، وقوم زَوْر . وصفحة كل شئ : جانبه . واللمام - بكسر اللام - جمع لمة ، وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن . ويروى «أو لمامْ» .

(٢) الأصول فى النحو ١/١٣٩ .

به رجلاً زيدٌ . ومنه قوله [١] :

* هَجَـرتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَنْ يَتجنَّبُ *

يُروى هكذا مضموما ، ويروى قول الآخر بالوجهين [٢] :

* وحُبَّ بها مَقْتُولةً حينَ تُقْتلُ *

والضم أكثر من الفتح ، وهو مما غَلَب فيه الفرعُ الأصل .

وقد نَبَّه على كثرة الضم بقوله : «وانْضِمَامُ الحَاكَثُرْ» يريد : وقَلَّ البقاءُ على الأصل ، من الفتح . وهذا بخلافها مع (ذا) فإن الضم غير جائز ، لأنه جَرى (حَبَّذَا) مع الفتح مَجرى المثل .

وأصل الضم الفتحُ ، لأن أصل (حَبَّ) حَبُبَ ، أى صار حَبِيبًا ، وهو من الأفعال المضاعَفة التى جاءت على (فَعُلَ) وذلك قليل نحو : لَبُبْتَ يا هذا ، أى صرتَ ذا لُبٍّ ، حكاه يونس[٣] . والأكثر : لَبِبْتَ ، وقالوا نحو : عَزُزْتِ يا ناقةُ تَعُزِّينَ ، إذا صارت عَزُوزًا ، وهى الضَّيِّقة الإحليل[٤] ، فى أفعال نوادر .

فنقلوا فى أحد الاستعمالين ضمة عينه إلى فائه فقالوا : حُبَّ ، وهذا

---

(١) لساعدة بن جؤية ، وعجزه :

* وعَدتْ عَوادٍ دونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ *

وتقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٢) للأخطل ، وصدره :

* فقلتُ اقتلوها عنكمُ بمزاجِها *

وتقدم الاستشهاد به – أيضاً –

(٣) فى تهذيب اللغة «حكى : لَبُبْتُ ، بالضم ، وهو نادر لا نظير له فى المضاعف» .

(٤) الإحليل : مخرج البول من السان ، ومخرج اللبن من الثدى والضَّرع . وإحليل الذكر : ثَقْبه الذى يخرج منه البول ، والجمع أحاليل . والناقة العَزُوز هى الضيقة الأحاليل التى لاتَدِرُّ حتى تُحلب بجهد .

قيـاسٌ في كل فـعل بُني على (فَعُلَ) لقصـد إنشـاء المدح أو الذم على سـبـيل المبالغة، فتقول : حُسْنَ الرجلُ زيدٌ ، ومنه قول سَهْم بن حَنْظلة الغَنَوى [(١)] :

لَمْ يَمْنَـعِ النـاسُ منـى مـــا أَرَدْتُ ولا
أُعطِيـهمُ مــا أرادوا حُــسْنَ ذا أَدَبَا

إلا أنه أجرى (حُسْنَ) مجرى (حُبَّ) فأسنده إلى (ذا) .

وقوله : «ومَا سِوَى ذَا» «ما» منصوب [(٢)] بـ (ارْفَعْ) و «أو» للتَّخْيير ، إلا أن الفاء [(٣)] في قوله: «فَجُرْ» مشكلةٌ لدخول عاطف على عاطف .

فـإن قيل : هذا الموضع مـعترِض علي الناظم ، فـإنه لم يقـيدْ هنا فـاعلَ (حَبَّ) إذا لم يكن (ذا) بقيد ، ولا بد من التَّقييد له ، لأن فـاعل (حَبَّ) مع غير (ذا) إنما يكون اسمَ جنس ، أو ضميراً مفسَّرا بتمييز ، أو (ما) أو (مَنْ) كفاعل (نعم ، وبئس) من كل وجه ، لأن (حَبَّ) جاريًا مجراه كسائر الأفعال المبنيَّة على (فَعُلَ) لهذا المعنى ، فلا يجوز أن يقال : حَبَّ زيدٌ ، ولا حَبَّ أخوك ، ولا ماأشبه ذلك .

ولأجل هذا لم يستقم قولُ من جعل «بُكَاهَا» من قول حَسَّان بن ثابت ، أو كَعْب بن مالك ، أو عبد الله بن رَوَاحة ، رضي الله عنهم [(٤)] :

بَكَتْ عَـــيْنِى وحُقَّ لَهَـــا بُكَاهَا
ومَـــا يُغْنِى البُكَاءُ ولا الْعَـــوِيلُ

---

(١) تقدم الاستشهاد به في الباب نفسه .

(٢) في جميع النسخ التى أرجع إليها «مرفوع» وهو سهو . وما أثبته من عندى .

(٣) في جميع النسخ «إلا أن الواو» وهو سهو . وما أثبته من عندى .

(٤) المقتضب ٣/٨٦ ، ٤/٢٩٢ (حاشية) والمنصف ٣/٤٠ ، وشرح شواهد الشافية ٦٦ ، والروض الأنف ٢/١٦٥ .

- فاعلاً بـ (حُقَّ) على أن يكون مثلَ (حَبَّ) هنا ، لأن «بُكَاهَا» لايُسند إليه (نعم وبئس) قال الفارسيُّ في «البغداديات» : لايجوز : حَبَّ زيدٌ ، كما لايجوز نعم زيدٌ ، لأنه فِعْلٌ يقتضى اسمًا عامًّا مثلَه ، ووضعُه للمدح ، كما أن وضع (نعم) له .

وأنشد أبو زيد فى نوادره [1] :

قَـدْ زَادَهُ كَلَفًـا بالُحبِّ أَنْ مَنَعَتْ

وحَبَّ شَيْئًا إلى الإنْسَانِ ماُ منِعَا

فهذا كنِعْمَ شَيئًا مأمنِعَا . وإذا ثبت هذا كان إطلاق الناظم غيرَ مستقيم .

فالجواب أنه لم يَغْفِل عن هذا التقييد البتَّةَ ، لأنه لَمَّا ذكر أحكامَ (نعم ، وبئس) أَلْحَق بهما (حَبَّذَا) فى قوله : «ومِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا» فاقتضى أن (حَبَّ) بغير (ذا) مثل (نِعْم) فى جميع الأحكام ، إلا ما خَصَّها به دون (نعم) وهذا صحيح ، فإنها مثلها فيما سوى ماذكَر ، فلم يحتج إلى ذكر قيد / لرجوعها إلى حكم الباب . ٥٦٦

والحاصل أن (حَبَّذا) خالفت (نعم وبئس) فى أحكام ، ووافقتهما فى أحكام أُخَر . فالتى وافقتهما فيه سبعة أحكام :

أحدها أن (حَبَّ) فعل بإطلاق ، وإن تركَّب مع (ذا) كما أشار إليه بقوله : «ومِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الفاعلُ ذَا» .

والثانى أن له مخصوصًا بالمدح أوبالذم ، لأنه أحال عليه بقوله :

(١) للأحوص ، ديوانه ١٣٣ ، ونوادر أبى زيد ٢٧ ، والهمع ٦/٤٥ ، والدرر ٢/٢٢٤ ، واللسان (حبب) وكَلِف بالشئ ، يكْلَف ، كَلَفًا:أحبَّه وأولع به .

«وأَوْلِ ذَا المخصوصَ كذا» فالألف واللام فيه للعهد فى المخصوص المذكور لـ (نعم وبئس) .

والثالث إن ذلك المخصوص إما مبتدأٌ خبرهُ ماقبله ، أو خبرُ مبتدأ محذوف ، فعلى الأول التقديرُ : زيدٌ حَبَّذَا ، وإن كان ذلك لايقال كما تقدم ، والنظر فى العائد هنا كالنظر هنالك [1] . وعلى الثانى يكون على تقدير سؤال عن شخص المخصوص ، كأنه لَمَّا قال : حَبَّذا – قيل : مَن الممدوح ؟ فقال : زيدٌ .

وقد تقدم الكلام على الخلاف فى المسألة [2] ، وأنَّ من النحويين مَن زعم أن المخصوص [هنالك مبتدأٌ محذوف الخبر ، وهو جارٍ هنا . ومنهم من أعربه بدلا ، وقد قيل به هنا نصا . وهو رأى ابن الحاج [3] .

والرابع أن المخصوص [4] لايتقدم ، [لأنه قال هنا : «وأَوْلِ ذَا المخصوصَ» وقال فى (نعم) : «ويَقعُ المخصوصُ بَعْدُ» وقد تقدَّم ما فيه [5]] هنالك .

والخلاف فى المسألتين موجود ، فقد زعم ابن خروف أن (زيدٌ حَبَّذَا) جائز، وأن التأخير هو الأكثر .

والخامس جوازُ حذفه للعلم به ، فكما تقول هنالك : زيدٌ نعم الرجلُ ، فكذلك تقول هنا : رأيتُ زيدًا وحَبَّذا ، أى : وحَبَّذَا هُوَ . وأنشد المؤلف [6] :

---

(1) انظر : ص ٥٥٧ .

(2) انظر : ص ٥٥٩ .

(3) هو أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي ، ت ٦٥١هـ . بغية الوعاة ١ / ٢٥٩.

(4) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل . وأثبته من (س ، ت) .

(5) ما بين الحاصرتين ساقط من (س) .

(6) للمرار بن هماس الطائى ، المغنى ٥٥٨ ، والهمع ٤٨/٥ ، والدرر ٣١٦/٢ ، والأشمونى ٤١/٣ ، والعينى ٢٤/٤ .

ومنحت : أعطيت ، والمتقارب : القريب . يقول: حبذا ذكر هؤلاء النساء لولا أن استحى أن أذكرهن ، وربما أحببت من لا ينصفنى ، ولامطمع فيه .

أَلا حَبَّذَا لَوْلاَ الحَيَاءُ ورُبَّمَا

مَنَحْتُ الهَوَى مَنْ لَيْسَ بالمُتَقَارِبِ

إلا أن هذا نادر ، وذلك كثير .

والسادس أن (حَبَّ) هنا فعل غير متصرِّف ، فلا يُبنى منه أمرٌ ولا مضارع ولا اسم فاعل ، وهو على حاله حتى يَنْتَقل عن معنى إنشاء المدح ، فصارك(فَعُلَ) فى الباب .

وأيضاً فإنه فِعْل غير دالٌّ على زمان ، كما أن (نعم) كذلك .

والسابع جوازُ الجمع بين الفاعل والتمييز إذا كان الفاعل ظاهرا ، فتقول حَبَّذَا زيدٌ رجلاً ، وحَبَّ الرجلُ زيدٌ رجلاً ، كما تقول : نعم الرجلُ زيدٌ رجلاً : وهو مع (ذا) أحسنُ منه مع غيرها ، لأنه فى هذا الموضع مبيِّن لـ (ذا) فإنها مبهَمة ، فافتَقرت إلى التفسير ، وهو هنالك لمجرَّد التوكيد، لم يُفد زيادة على ما أعطاه الفاعل ، فكان هنا أولى ، اللهم إلا أن يكون التمييز موصوفا ، أو بغير لفظ الفاعل ، فإذ ذاك يَكثر مجئُ التمييز ، ويُساوِى التمييزَ هنا مع (ذا) .

وأمّا إذا كان الفاعل ضميراً مستترا فلا بد من التمييز نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، ومثلُه فى (حَبَّ) :

* وحَبَّ شَيْئًا إلى الإنْسانِ ما مُنِعَا [1] *

وأما الأحكام المخالفة المذكورة هنا فستة :

أحدها جوازُ كون فاعل (حَبَّ) ذا ، قياسًا مُطَّرِدا ، بخلاف (نعم ، وبئس)

(١) للأحوص ، وتقدم فى الباب نفسه ، وصدره :

* قَدْ زَادَهُ كَلَفًا بالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ *

وماجرى مَجراها ، فإن الفاعل فيها لايكون (ذا) إلانادرا ، نحو قوله [1] :

* حُسْنَ ذَا أَدَبَا *

والثانى أن هذا الفاعل يلزمه الإفراد والتذكير ، بخلاف (نعم) وبابها ، فإن ذلك غير لازم لفاعلها إذا لم يكن ضميرا .

والثالث أنه ليس له مشارك يَختص بأداء معنى الذم ، وإنما يُستغنى عن / ذلك بدخول (لا) عليه ، بخلاف (نعم) فإن مشاركه فى ذلك ٥٦٧
(بئس) .

والرابع امتناعُ الفصل بين (ذا) والمخصوص حسبما تَفَسَّر عند قوله : «وأَوْلِ ذَا المخصوصَ» بخلاف (نعم) فإن الفصل هنالك جائز ، فتقول : نعم الرجلُ كان زيدٌ ، وبئس الرجلُ وجدتُ عَمْرًا ، وما أشبه ذلك .

والخامس جوازُ دخول الباء على فاعل (حَبَّ) إذا لم يكن (ذا) لقوله: «أَوْفَجُرَّ بالباءِ» بخلاف (نعم) فإن ذلك فيها غير جائز ، ولا فيما جرى مجراها ، فلا يقال : نِعْم بالرجل ، كما يقال : حَبَّ بالرجل .

والسادس جواز ضَمّ حاء (حَبَّ) مع غير (ذا) والتزامُ فتحها مع (ذا) وهذا الحكم مخصوص بلفظ (حَبَّ) ولايُتصوَّر نَفْيه عن (نعم ، وبئس) إذ لايقبلان ذلك فينفى عنهما ، بخلاف ماتقدم من الأحكام .

---

(١) هو سهم بن حنظلة الغنوى ، وما ذكر جزء بيت له تقدم الاستشهاد به ، وهو بتمامه :

لمَ يَمنَع الناسُ مِنِّى ما أردتُ ولا أُعْطِيهُم ما أرادوا واحْسنَ ذا أدبَا

أفعل التفضيل

هذا آخر العوامل التى لاتتصرَّف ، ويسمى (أَفْعَل مِنْ) و (أَفْعَل التفضيل) يريدون هذا البناء المقتضِى معنًى لـ (مِنْ) أن تأتى بعده ، والذى يقتضى التفضيل بين الشيئين ، تقول : زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو ، وخالدٌ أكرمُ من بَكْر ، فذَكر أولا أصلاً لهذا العامل يتضمن كثيراً من أحكامه ، وذلك فيما يُصاغ منه ، فقال :

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ للتَّعَجُّبِ
أَفْعَلَ للتَّفْضِيلَ وَأْبَ اللَّذْ أُبِى

يريد : أن ماصِيغ منه للتعجب صيغتا (مَا أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ به) من الأفعال قياسًا فذلك هو الذى يصاغ منه للتفضيل بناءُ (أَفْعَلُ) ، وما أَبَتِ العربُ أو النحويون أن يَبْنُوا منه للتعجب من الكَلِم ، ولم تُجْرِ القياسَ فيه فَأْبَهُ أنت ، أى امتنع منه أيها الناظر فى القياس النحوى .

فقوله : «مِنْ مَصُوغٍ» متعلق بـ (صُغْ) و «مِنْه» متعلق بمصُوغ ،و«للتعجُّب» متعلق بمَصُوغ أيضًا .

و «أَفْعَلَ» مفعول «صُغْ» و «للتَّفْضِيل» متعلق بـ (صُغْ) أيضاً . والتقدير فيه : صُغْ للتفضيل (أَفْعَلَ) من فعْلٍ صِيغَ منه للتعجُّب : والإبايةُ : الامتناع .

والحاصل أن باب «أَفْعَل التَّفْضيل» يجرى فى بناء الصِّيغة له مَجرى باب التعجُّب ، طَرْدًا وعَكْسًا ، أى ماجاز فى التعجب من هذا جاز فى أفعل التفضيل ، ومَا لاَفَلاَ .ولذلك يقع للنحويين الاستشهادُ بأحدهما على الآخر .

وقد تقدم من ذلك فى باب التعجب كثير ، وذلك كله لأن العرب أجرت البابين فى بناء الصِّيَغ على قانون واحد ، إذ كان المعنى فيهما واحدا ، لأن التعجب من الشئ يَرفع ذلك الشئ إلى غايةٍ لايبلغها غيرُ ذلك الشئِ ، حقيقةً أو مجازًا ، كما أن التفضيل بين الشيئين يَرفع المفضَّل إلى غاية لم يبلغها المفضَّلُ عليه إن ذُكرِ ، أولا يَبلغها غيرُ المفضَّل بإطلاقٍ إن لم يُذكر المفضَّلُ عليه .فجرى البابان كذلك مجرىً واحدا .

فإذاً ما اشترطه الناظم فى بناء فعل التعجُّب مشتَرط هنا ، فلا يُبْنَى إلا من فعل ثلاثى ، متصرِّف ، قابلٍ معناه للكثرة ، تام ، غيرِ منفى ، ولاصفةَ له على (أَفْعَلَ فَعْلاَء) ولا هو مبنىٌّ للمفعول .

فإذا تخلف شرط / من هذه الشروط لم يُبْن منه قياسا ، وما سُمع منه وُقفِ على مَحلَه . ٥٦٨

فلا يُبنى من غير فِعْل ، فلا يقال : هو أَثْوَبُ من زيدٍ ، تريد : أكثرُ ثيابًا . ولا أَمْوَلُ منه ولا ما أشبه ذلك .

وشَذَّ من ذلك قولهم : هو أَحْنَكُ الشَّاتَيْن[1] ، وما عسى أن يُنْقَل من ذلك. وكذلك لايُبنى من غير الثلاثى ، فلا يقال : أَكْبَرُ منْكَ ، بمعنى أشدُّ استكبارًا . وشَذَّ من هذا أشياء ، نحو قولهم : «هو أَفْلَسُ من طَسْت[2]» و «أَسْرَعُ من الرِّيح[3]» ، «وأَخْلَفُ من الرِّيح[4]» و «وأَوْلَمُ من الأَشْعَث[5]» .

(١) أى آكلهما بالحنك . وقد ذكر سيبويه هذا القول فى «باب ماتقول العرب فيه : ما أفعله ، وليس له فعل ، وإنما يحفظ هذا حفظا ولايقاس» (الكتاب ٤/ ١٠٠) وانظر كذلك : اللسان (حنك) .

(٢) الطَّسْت - بفتح فسكون - إناء كبير مستدير ، من نحاس أو نحوه ، يغسل فيه ، يذكر ويؤنث ، وهو معرب من (تشت) بالشين . وجمعه طُسُوت .

(٣) الدرة الفاخرة ٢١٧/١ ، ٤٤١/٢ .

(٤) لم أجده فيما رجعت إليه من كتب الأمثال واللغة .

(٥) الدرة الفاخرة ٤٢٣/٢ ، وهو الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندى .
وانظر أصل المثل فى المصدر المذكور .

وكذلك لايُبنى من غير المتصرِّف ، فلا يقال : هو أعسَى من فلان ، إلا إن شَذَّ شيءُ .

وكذلك لايقال : هو أَعْمَى من زيدٍ ، من عَمىَ البَصَر ، ولا أَعْرَجُ من فلان [1] . ولا هو أَكْوَنُ منْكَ قائمًا ، من «كان»الناقصة[2] . ولا هو أَفْضَلُ ، من قولك : مَا فَضُلَ[3] . ولا هو أَحْمَرُ منْك[4] ، إلا ماشَذَّ من قولهم[5] :

* فَأَنْتَ أَبْيَضُهمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ *

وقول الآخر[6] :

* أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ *

وفى الحديث فى صفة جَهَنَّم ، أعاذنا اللَّهُ منها «أَسْوَدُ مِنَ القَارِ[7]» وقالوا : «هو أَحْمقُ من رِجْلَةٍ[8]» .

---

(١) لأن معنى مثل هذه الأفعال لايقبل الكثرة ولا التفاضل .

(٢) لأن تمام الفعل شرط فى جواز التعجب منه ، والتفضيل فيه بين الشيئين .

(٣) لأنه منفى غير موجب .

(٤) لأن الصفة منه على زنة (أفْعَل فَعْلاَء) .

(٥) لطرفة بن العبد ، من قصيدة يهجو بها عمرو بن هند ملك الحيرة ، وقد تقدم الاستشهاد بالبيت فى باب التعجب ، وصدره :

* إذَا الرِّجَالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهمُ *

(٦) هو رؤبة ، وتقدم أيضا فى باب التعجب ، وقبله :

* جاريةٌ فى دِرْعِها الفَضْفاضِ *

(٧) المؤطأ – كتاب جهنم (باب ما جاء فى صفة جهنم) ٢/ ٩٩٤ .

(٨) الدره الفاخرة ١/ ١٥٥ ، وكتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٦٦

والرِّجلة هى البقلة الحمقاء ، وإنما حَمَّقها العرب لأنها تنبت فى مجارى السيول ، فيمر السيل بها فيقتلعها .

وكذلك لايقال : هذا الطعامُ آكلُ من هذا الطعام[1] . وقد شذَّ من هذا أشياء ، كقولهم : «أزْهَى من ديكٍ»[2] ، و«أشْغَلُ من ذَاتِ النِّحْيَيْنِ»[3] وأعْذَرُ من غيره . وقال سيبويه : هُمْ بِبيَانه أعْنَى[4] ، من : عُنيتُ بحاجتك.

وقد مَرَّ فى باب التعجب ذكرُ كثيرٍ مما شَذَّ هناك ، إذ الجميعُ مسألةٌ واحدة . وكذلك كلُّ ماذُكر هناك من الخلاف فى بعض هذه الشروط ، أو أُورد من الأسئلة ، من لازم أو غير لازم ، جارٍ هنا حَرْفًا بحرف ، فلا معنى للتطويل به .

وقوله : «وَأْبَ اللَّذْ أُبِى» جاء بـ (اللَّذْ) على غير اللغة الشهيرة لضرورة الوزن ، كما قال[5] :

---

(١) لأن فعله مبنى للمجهول .

(٢) الدرة الفاخرة ٢١٣/١ .

والزهو : التيه والاختيال . والديك إذا مشى لايزال يختال وينظر إلى نفسه ، فضرب به المثل فى الزهور كالغراب .

(٣) الدرة الفاخرة ٤٠٥/٢ ، وكتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٧٤

والنِّحْي : الزق الذى يجعل فيه السمن خاصة . وذات النحيين : امرأة من هذيل ، كان لها حديث مع خوات بن جبير الأنصارى فى سوق عكاظ ، فصلته كتب الأمثال . وانظر فيه المثل «أنكح من خوات» فى الدرة الفاخرة ٤٠٤/٢ .

(٤) الكتاب ٣٤/١ .

(٥) الإنصاف ٦٧٢ ، وابن يعيش ١٤٠/٣ ، وابن الشجرى ٣٠٥/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ١٨/٣ ، والخزانة ٣/٦ ، واللسان (زبى) .

والرجز لرجل من هذيل ، وقبله :

* فَظَلْتُ فى شَرٍّ من اللَّذْ كِيدَا *

وتَزَبَّى : اتخذ زُبْيَة ، وهى حفرة بعيدة الغور ، تحفر لاصطياد السبع ، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها ، وجمعها زُبًى ، ومن أمثالهم «بلغ السيل الزُّبَى» لأنها كانت تحفر فى رءوس الجبال ومعنى الرجز : لقد ظللت فى شر من الذى كدت له ، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد فيها الأسد ، فوقع هو فيها . وهذا كقولهم فى المثل : «مَنْ حَفر مُغَوَّاةً وقع فيها» .

* كاللَّذْ تَزَبَّى زُبَيَةً فَاصطِيدَا *

ثم لما اتَّحَد البابان ، وكان هنا ما يمتنع البناءُ منه ، أخذ فى بيان الحيلة إذا أُرِيد البناءُ لقَصْدِ معناه ، كما ذَكر ذلك هنالك ، لكن أحال عليه فقال :

ومَـــا بِـهِ إلى تَـعَـــجُّبٍ وُصِلْ

لِمــانِعٍ بِهِ إلى التَّـفْـضِـيلِ صِلْ

«به» فى الشطر الأول متعلِّق بـ (وُصِلَ) . وكذا قوله : «إلى تعجب» و«به» فى الثانى متعلق بـ (صِلْ) وكذا قوله : «إلى التفضيل» .

(يعنى أنه إذا مَنع فى الكلمة مانعٌ من بناء (أَفْعَل التفضيل) منها ، فأردتَ بناء التفضيل[1]) لضرورة الكلام إلى ذلك ، فافْعَلْ كما فعلتَ فى (التعجب) إذا قصدتَهَ ، ومَنع منه مانعٌ ، وهو تخلُّف شرط من الشروط المذكورة ، فتأتى هنا بـ (أَشَدُّ) ونحوه بدلاً من بناء (أَفْعَلُ) من تلك الكلمة ، ثم تأتى بالكلمة ذات المانع إن كانت اسما ، أو بمصدرها إن كانت فعلا ، كما فعلتَ ذلك فى (التعجب) فتقول : هو أَكْثَرُ مالاً أو ثيابًا ، وأشدُّ استكبارًا ، وأكثُر تقلُّبًا ، وأَشَدُّ عَمًى ، وأطولُ كَوْنًا قائمًا ، وأشدُّ حمرةً أو احمرارًا ، وهذا الطعامُ أكثر أكلاً من هذا ، وما أشبه ذلك .

٥٦٩ والعلة فى ذلك قد تقدَّمت / فلا نعيدها[2] .

فإن قيل : من أين يُؤْخذ له أن المصدر هنا بعد (أَشَدُّ) ونحوه

(١) مابين القوسين ساقط من (ت)

(٢) انظر : ص ٤٨٣ .

منصوبٌ لا مجرور ، وهو قد قَدَّم أولاً أنه ذو وجهين ، ففى (ما أَفْعَلَهُ) هو منصوب ، وفى (أَفْعِلْ بِهِ) مجرور ، ولا يكون ههنا إلا منصوبا . ثم إنه أحال هذا على ما هناك ، والإحالةُ عليه لاتُعَيِّن له نَصْبًا من جَرٍّ ، وإنما تَقتضى الوجهين ، وهو غير صحيح .

وأيضًا فإن المنصوب هنالك عوضٌ من المتعجَّب منه ، فنصبُه نصبُ المفعول بـ(أَفْعَلَ) كما كان المتعجَّب منه كذلك ، وههنا ليس كذلك ، بل له وجه آخر من النصب ، وهو النصب على التمييز ، فهذا الموضع لم يبيِّن حكمَه ، وكان من حقه ذلك .

فالجواب أنه لم يُحِلْ على «باب التعجب» إلا فى بناء (أَفْعَلُ) لا فى نصب ما بَعْده ولا رفعِه ولا جرِّه ، فما ذُكر هناك من حكم المصدر مختص بذلك الباب وإنما يُؤخذ له حكمُ هذا المصدرِ أو الاسم من باب التمييز ، حيث قال هنالك :

وَالفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ
مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

فإن قولك : هذا أكثرُ إبلاً ، وأشدُّ استِكباراً ، وأشدُّ عَمًى ، وما أشبه ذلك- داخل هنا ، فينتصب على التمييز من غير أشكال . وهذا ظاهر ، والله أعلم .

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا
تَقْدِيراً أَوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا
وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا
أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا

وتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ ومـــا لمَعْــرِفَــهْ
أُضِـيفَ ذُو وَجْـهَـيْنِ عن ذِى مَـعْـرِفَـهْ
هَـذا إذَا نَـوَيْـتَ مَــعْـنَـى مِـنْ وإنْ
لَمْ تَنْوِ فَـهُــوَ طِبْقُ مَـا بِهِ قُـرِنْ

لما أتم الكلام على الأحكام المشتَركةِ مع «باب التعجب» شرع فى الأحكام الخاصة بهذا الباب .

ومن ذلك حكم مطلوب (أَفْعَلُ) من إضافةٍ وما أشبهها ، ومايلزم عن ذلك من لزوم (أَفْعَلُ) طريقةً واحدة أو اختلافه ، بحسب ما كان جاريًا عليه . فلنذكرْ أولاً ضابطَه الذى ارتضى ، ثم بعد ذلك يُجْرىَ على ألفاظه . بحول الله . والذى ذَكَر من ذلك أن «أفعل التفضيل» على ضربين :

أحدهما أن يكون مجرَّداً من الألف واللام والإضافة . والثانى أن يكون غير مجرد .

فأما الأول فيَلزم أن يُذكر معه (مِنْ) ومجرورُها ، إمَّا ظاهراً نحو : زيدٌ أفضلُ مِنْ عَمْرٍو ، وبِشْرٌ أَكْرَمُ منَ بكْرٍ .

ومنه فى القرآن الكريم {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ}[1] ،{وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيهِ مِنْكُمْ}[2] .

وإمَّا مقدَّراً نحو ذلك : اللهُ أكبرُ ، قال سيبويه : معناه : من كل شئ[3]

---

(١) سورة ق / آية : ١٦ .

(١) سورة الواقعة / آية : ٨٥

(١) الكتاب ٢/٣٣ .

وقال تعالى : {وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ}(١) - {وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ}(٢) ، فهذا على تقدير (مِنْ) .

وفى كلا الأمرين يَلزمه الإفرادُ والتذكيرُ وإن جرى على غير ذلك ، فتقول : زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو ، والزيدانِ أفضلُ من عمرو ، والزيدون أكرمُ من بنى فلان ، وهندٌ أجملُ من دَعْدٍ ، وأختاها أجملُ منها ،والهنداتُ أفضلُ من الزَّيْنَبات . ونحو ذلك .

ومنه قوله تعالى : { ونَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ}(٣) وقال / : {هُمْ ٥٧٠
لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُم لِلإِيمَانِ}(٤) .

وأما الثانى فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها ما فيه الألف واللام ، وحكمُه المطابقةُ لما جَرى عليه مطلقا ، فيثنَّى ويجمع ويؤنَّث ، فتقول : مررت بالرجل الأفضلِ ، وبالرجلين الأفضلَيْنِ ، وبالرجال الأفضلِينَ ، وبالمرأة الفضْلى ، وبالمرأتين الفُضْلَيَيْنِ، وبالنساء الفُضَلِ . قال الله تعالى : {وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ}(٥) - {وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ}(٦) وهو كثير .

وإنَّما أُفرد مع (مِنْ) ولم يكن كذلك دونها ، لأن (أَفْعَلُ) مع (مِنْ) كالفعل مع الفاعل ، من جهة أن (أَفْعَلَ) طالبٌ ببنْيته لـ (مِنْ) على وجه اللزوم ، كما أن الفعل طالبٌ ببِنْيَته لفاعله على اللزوم أيضا .

(١) سورة العنكبوت / آية : ٤٥ .
(٢) سورة التوبة / آية : ٧٢ .
(٣) سورة الواقعة / آية : ٨٥.
(٤) سورة آل عمران / آية :١٦٧ .
(٥) سورة آل عمران / آية : ١٣٩ .
(٦) سورة الشعراء / آية : ٢١٤ .

أو نقـول : إنه ، حين لزم مـعنى (مِنْ) على اللزوم ، جَـارٍ مـجرى فـعل التعجب فى المعنى ، إذ كنتَ تريد أن تَرفع به من غاية إلى غاية أعلى ، كما كان ذلك فى التعجب . وهذا هو الذى نَصَّ عليه سيبويه[1] . فلما أشبهه هذا الشَّبَه الخاص بالفعل ، وكان الفعل لايُثَنَّى ولايُجمع ولايؤنث ، أعنى التأنيثَ المعتبرَ فى الأسماء أُلْحق (أفْعَلُ) به ، فأُلزم الأفرادَ والتذكير .

فإذا دخلته الألف واللام زال معنى (مِنْ) لأنهما متعاقبان لايجتمعان ، كالألف واللام والإضافة ، فزال بذلك الشَّبَهُ ، فرجع (أَفْعَلُ) إلى أصله ، يُثَنَّى ويُجمع ويُؤنَّث كسائر الأسماء . وهذا التعليل جارٍ فيما بقى من الأقسام حسبما يُذكر إن شاء الله تعالى .

والقسم الثانى ما أضيف إلى نكرة ، وحكمه حكم المجرَّد ، لأن الأضافة فيه إنما تكون على معنى (مِنْ) فكان كما لو ظهرت معه (مِنْ) يلزم الإفرادَ والتَّذكير ، فتقول : زيدٌأفضلُ رجلٍ ، والزيدان أفضلُ رجلَيْن ، والزيدون أفضلُ رجالٍ ، وهندٌ أفضلُ أمرأةٍ ، والهندان أفضلُ أمرأتَيْن ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ ؛ إذْ كان المعنى : زيدٌ أفضلُ من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلاً رجلاً . والزيدان أفضل من جميع الرجال إذ اقسِمُوا رجلَيْن رجلَين ، وهكذا فيما بقى من الأمثلة .

والقسم الثالث ما أضيف إلى معرفة ، فله اعتباران ، اعتبارٌ فيه معنى (مِنْ) واعتبارُ لايراد فيها معناها ، بل يُهْمل جملة .

فأما هذا الأخير فلا بد فيه من المطابقة لما جَرىَ عليه ، فتقول : زيدٌ أفضلُ الناسِ ، والزيدان أفضلاَ الناسِ ، والزيدون أفضلو الناسِ ، وأفاضلُ

---

(١) الكتاب ٤/٣٥٠ .

الناس .

وهند فُضْلَى النساءِ ، والهندان فُضْلَيَاَ النساء ، والهندات فُضَل النساءِ .

ومنه فى القرآن {وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا}[1] لأن المعنى فى ذلك معنى ما فيه الألف واللام ، فقولك على هذا : (الزيدانِ أفضلاَ الناسِ) المعنى فيه: هما الأفضلانِ فى الناس ، وليس على معنى أنهما أفضلُ من الناسِ .

وأما الأول ، وهو إذا نويتَ معنى (مِنْ) فلك فيه وجهان :

أحدهما أن يأتى بـ (أَفْعَلُ) مطابقًا فتقول : الزيدان أفضَلاَكُمْ .

والثانى ألاَّ تأتى به مطابقا ، فتقول : الزيدان / أَفْضلكُم . ٥٧١

وكذا سائر المثُلُ فى الوجهين ، وقد جمعهما قوله عليه السلام «أَلا أُخْبِرِكُم بأحبِّكم إلَىَّ ، وأقربكم منِّى مَجْلِسًا يومَ القيامةِ ، أَحَاسِنكُم أَخْلاَقًا»[2] فجمع (أَحْسَنَ) وأفراد (أَحَبَّ ، وأَقْربَ) .

وإنَّما وجبت المطابقة فى الاعتبار المتقدِّم لزوال معنى (مِنْ) الذى من أجله حصل شَبَهُ الفعل .

وجاز هنا الوجهان لأنها مَنزلة بين المنزلَتيْن فمن راعى معنى (مِنْ) وأنه مقدَّر عَدَّ (مِنْ) كالملفوظ بها . ومن راعى اللفظ ، وأن (مِنْ) ليست بمذكورة فيه ، ولايمكن إظهارها مع بقاء الإضافة سَوَّى بينه وبين ذى الألف واللام ، فكأنَّ معنى (مِنْ) مطَّرَح فى الحكم .

---

(١) سورة هود / آية : ٢٧ .

(٢) البخارى - فضائل الصحابة : ٢٧ ، والمناقب : ٢٣ ، والترمذى - البر : ٢٧١ ، ومسند الإمام أحمد ١٩٢/٤ ، ١٩٤ .

وبهذا افترق هذا الوجه من الوجه الآخر الذى هو مجرَّد ، فإن التلفظ هنالك بـ (مِنْ) سائغٌ ممكن ، وليس كذلك هنا .

هذا مجمل ماذكره الناظم من قاعدة هذا الموضع ، أتيتُ به مقدِّمة لتفسيره ، من غير تعرُّض لِسوى التَّوجيه ، فَلْنُجرْه على لفظه مع زيادةِ ما يَحمله كلامه من الفوائد الزائدة .

فقوله : «وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا» إلى آخره . هذا هو الضَّرب الأول ، يعنى أن «أفعل التفضيل» إذا كان مجردا من الألف واللام والإضافة فلا بد من وصله بـ (مِنْ) الداخلة على المفضول ، ظاهرةً أو مقدَّرة ، لايَنْفَكُّ عن ذلك . وقوله «أَبَدَا» تَنْكيتُ وتَنْبيه على مسألة ، وهى أن المجرَّد لايأتى بمعنى اسم الفاعل مجرداً من معنى (مِنْ) جملةً قياسا أصلا ، خلافًا للمبرّد القائل بأنه جائز قياسا ، فيجوز عنده أن تقول : (زيدٌ أفضلُ) غير مقصود به التفضيل على شئ، بل بمعنى : فاضل . وزعم أن معنى قولهم فى (الأَذَان) وغيره :(اللَّهُ أَكْبَرُ) الكبير[(١)] ، لأن المفاضلة تقتضى المشاركة فى المعنى الواقع فيه التفضيل ، والمفاضلة فى الكبرياء ههنا تقتضى المشاركة إن قُدِّر فيه : مِنْ كُلَّ شئ ، ومشاركةُ المخلوق للخالق فى ذلك أو فى غيره من أوصاف الربِّ تعالى محال ، بل كلُّ كبيرٍ بالإضافة إلى كبريائه لانسبة له ، بل هو كَلاَ شئَ ، وكذلك قال فى قوله : {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيهِ}[(٢)] – تقديره معنىً : وهو هَيِّنٌ عليه[(٣)] ، لأن جميع المقدورات متساوية بالنسبة إلى قدرة الله ، فلا يصح فى مقدورٍ مفاضلةُ الهَوْن

(١) المقتضب ٣/٢٤٥ .

(٢) سورة الروم / آية : ٢٧ .

(٣) المقتضب ٣/٢٤٥ .

فيه على مقدورٍ آخر . ومنه قوله تعالى : {هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ}[1] ، إذ لا مشاركة لأحدٍ بين علمه وعلم الله تعالى . ومن ذلك قول الفرزدق[2] :

إنَّ الَّذِى سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

أى عزيزة وطويلة .

فهذه مواضع لايصح فيها معنى المفاضلة ، فثبت أنها صفات مجرَّدةٌ عن ذلك ، ومساويةٌ لسائر الصفات . ومثل ذلك كثير . فقَاسَ المبرّدُ على ذلك ما فى معناه ، واسْتَتَبَّ عنده الباب .

فالناظمَ نكَّت على هذا الرأى ، وارتضى مذهب سيبويه ومن وافقه ، وأن «أفعل التفضيل» لا يتجرَّد عن معنى (مِنْ) إذا كان مجرداً أصلا ، وما جاء مما ظاهرُه خلافُ ذلك فهو راجع إلى تقدير معنى (مِنْ) أو إلى باب آخر .

٥٧٢ / فأمَّا المفاضلة فيما يرجع إلى الله تعالى فهى بالنسبة إلى عادة المخلوقين فى التخاطب ، وعلى حسب توهُّمهم العادى ، فقوله : (اللهُ أكبرُ) معنى ذلك : أكبرُ من كل شيءٍ يُتَوهَّم له كِبَرٌ ، أوعلى حسب ماعتادوه فى المفاضلة بين المخلوقين ، وإن كان كبرياء الله تعالى لانسبةَ لها إلى كِبَر المخلوق .

---

(١) سورة النجم / آية ٣٢ .

(٢) من قصيدة له يفخر بها على جرير ويهجوه ، ديوانه ٤١٧ ، وابن يعيش ٦/٩٧ ، ٩٩ ، وشرح الرضى على الكافية ٣/٤٥٣ ، والخزانة ٨/٢٤٢ ، والأشمونى ٣/٥١ ، والعينى ٤/٤٣ .
وسمك السماء : رفعها . وأراد بالبيت بيت العز والشرف الذى تربى فيه . والدعائم : جمع دعامة ، وهى الأسطوانة .

وكذلك قوله : {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}[1] يريد : على نحو ماجرت به عادتكُم ، أَنَّ إعادة ما تقدَّم اختراعُه أسهلُ من اختراعه ابتداء .

وقوله : {هَو أَعْلَمُ بِكُمْ}[2] أى منكم ، حيث تَتَوهَّمون أن لكم علمًا ، ولله تعالى علمًا ، أو على حَدٍّ ماتقولون : هذا أعلمُ من هذا . وهى طريقة العرب فى كلامها ، وبها نزل القرآن ، فخوطبوا بمقتضى كلامهم ، وبما يعتادون فيما بينهم .

وقد بَيَّن هذا سيبويه فى كتابه حيث احتاج إليه ، ألاَترى أنه حين تكلم على (لَعَلَّ) فى قوله تعالى : { لَعَلَّه يَتَذكَّر أَوْ يَخْشَى}[3] صَرَف مقتضاها من الطَّمَع إلى المخلوقين فقال : والعِلْم قد أَتى من وراء مايكون ، ولكن اذهبا على طمعكما ورجائكما ومبلغكما من العلم . قال : وليس لهما إلاذاك مالم يَعْلَما[4] . وهذا من سيبويه غايةُ التحقيق . وكثيرًا مايَذكر أمثالَ هذا فى كتابه .

وأما بيتُ الفرزدق فغيرُ خارج عن تقدير (مِنْ) فقد رُوى عن رؤبة بن العجاج[5] ، أن رجلاً قال : يا أباالجَحَّاف ، أخبِرْنى عن قول الفرزدق : «إنَّ الذّي سَمَكَ السَّمَاءَ» البيت : أَطْوَلُ من أى شئ ؟ فقال له : رُوَيْدًا ، إن العرب تجتزئ بهذا . قال : وقال المؤذِّن : اللَّهُ أَكْبَرُ ؟ فقال رُوَبة : أما تسمع إلى قوله :

---

(١) سورة الروم / آية ٢٧ .

(٢) سورة النجم / آية ٣٢ .

(٣) سورة طه / آية ٤٤ .

(٤) الكتاب ٣٣١/١ ، ولفظه «فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهبا أنتما فى رجائكما وطمعِكما ومبلغِكما من العلم ، وليس لهما أكثر مُن ذا مالم يَعْلَما»

(٥) هو أبو الجحاف رؤبة بن عبد الله العجاج التميمى السعدى . راجز من الفصحاء المشهورين ، ومن مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، أخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره مات بالبادية وقد أسن ، ولما مات قال الخليل : دفنا الشعر واللغة والفصاحة (ت ١٤٥هـ)

(اللَّهُ أَكْبَرُ) اجتَزأ بها من أن يقول : من كُلَّ شيئ .

هذا ما قال . وهو ظاهر فى صحة التَّقدير ، وأنه مرادُ العرب ثم أن الذى يدل على أن المراد معنى (منْ) أنَّ (أفْعَلَ) فى هذه المواضع ونحوها لاتُثَنَّى ولاتجمع ولاتؤنَّث ، وما ذاك إلا لمانعِ تقديرِ (منْ) كقوله : {أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقراً}[1] وقوله : {نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ}[2] ونحو ذلك . والذي جاء من ذلك على الجمع شاذّ ، نحو ما أنشده الفارسى من قول الشاعر [3] :

إذَا غَـــابَ عَنْكُمْ أَسْـــوَدُ العَـــيْنِ كُنْتُمُ

كِـــرَامًـــا وأَنْتُمْ مَـــا أَقَـــامَ أَلَائِمُ

أنشده المؤلف فى «الشرح»[4] ، على أنه جمع (أَلأمُ) مجرَّداً عن تقدير (منْ) وحَمله الفارسى على أنه جمع (لَئِيم) كَقِطيعٍ وأَقَاطِيع ، وحَدِيث وأَحادِيث ، وحذَف الزيادة .

وقوله : «تَقْدِيرًا أو لَفْظًا» ظاهره جوازُ حذف (منْ) مطلقًا ، ويريد : إذا فُهم المعنى من غير تقييد بقلة ولا كثرة ، فتقول : زيدٌ أفضلُ ، وأكرمت زيداً وأَفْضَلَ .

---

(١) سورة الفرقان / آية ٢٤ .

(٢) سورة الإسراء / آية ٤٦ .

(٣) هو الفرزدق ، المغنى ٣٨١ ، والتصريح ١٠٢/٢ ، والأشمونى ٥١/٣ ، والعينى ٥٧/٤ ، ومعجم البلدان (أسود العين) وليس فى ديوان الفرزدق .
أسود العين : جبل بعينه . وما أقام : مدة إقامته . يقول : أنتم لئام أبدا ، لأن هذا الجبل لايغيب ولايزول أبدا .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٨ - أ) .

تريد : وأفضلَ منه .

وهذا مُشكل مع ما قَرَّر فى غير هذا الموضع ، فإنه جَعل حذفها على وجهين ، أحدهما جائز جوازًا حَسَنًا ، وذلك إذا كان (أفْعَلُ) خبرًا ، نحو { وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ}(١) ، {وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ}(٢) ، {ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ}(٣) ، {وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ}(٤) ، وهو كثير جدا .

والثانى قليل ، وذلك إذا لم يكن (أَفْعَلُ) خبرًا / نحو قوله : {فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى}(٥)، وأنشدوا(٦) : ٥٧٣

تَـرَوَّحِى أَجْـــــدَرَ أَنْ تَقِـــــيلِى
غَــــــداً بِـجَـنْـبَـىْ بَـارِدٍ ظَـلِـيلِ

أى تَرَوَّحى فى مكانٍ أجدرَ أن تَقِيلى فيه . وقال رجل من طيِّ(٧) :

---

(١) سورة العنكبوت / آية ٤٥ .

(٢) سورة التوبة / آية ٧٢ .

(٣) سورة البقرة / آية ٢٨٢ .

(٤) سورة آل عمران / آية ١١٨ .

(٥) سورة طه / آية ٧ .

(٦) المحتسب ٢١٢/١ ، وابن الشجرى ٣٤٣/١ ، والأشمونى ٤٦/٣ ، والتصريح ١٠٣/٢ ، والعينى ٣٦/٤ والرجز لأحيحة بن الجُلاح ، وقبله :

* تَرَوَّحِى يا خَيْرَةَ الفَسِيلِ *

وتروَّحى : من تَروَّح النبت ، إذا طال . والفَسِيل والفسائلَ : صغار النخل ، واحدته فسيلة . وتقيَّلى من القيلولة ، وهى النوم وقت الظهيرة ، وكنى بذلك عن نموها وزهوتها . وبارد ظليل : مكان بارد ذى ظل . وبعضهم يجعل الخطاب للناقة لا للفسيلة ، ومعنى «تروحى» على هذا : سيرى فى الرواح ، أى العشى . وشبه الناقة بالفسيل فى العراقة والكرم .

(٧) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٧ – ب) ونسبه لرجل من طئ أيضا .

عَـــــمَـــــلاً زاكِـــيـــــاً تَـوخَّ لِكَـىْ

تُجْـزَى جـزاءً أزْكَى وتُلْفَى حَـمِـيَـدا

والناظم لم يبيِّن قلةَ هذا القسم ، فاقتضى إطلاقُه حُسْنَ الجواز ، وليس كذلك . والجواب أنهما وجهان جائزان فى الكلام على الجملة ، إذْ جاءا معًا فى القرآن ، فلا عَتْب على مَن أطلق القياس ، وإن كان أحُد الوجهين أحسنَ من الآخر . وقد يُنْقَل[1] مثلُ هذا فلا يرجَّح اعتماداً على مطلق الجواز قياسا .

وأيضًا فإن مقصوده الأولَ بيانُ وَصْل (أَفْعَل) بـ (مِنْ) ليَبْنى عليه الأحكام، فهو الذى اعْتَنى به .

وأمَّا كَوْن (مِنْ) ملفوظاً بها أو مقدَّرة فشيٌ جاء بالقصد الثانى ، وهو مع ذلك صحيح فى الجملة .

وقوله : «وإنْ لَمنْكُورٍ يُضَفْ» إلى آخره .

هذا هو القسم الثانى (من الضرَّب الثانى)[2] وهو المضافُ إلى نكرة ، وأتى معه بتكملة حكمِ الوَجْه الأول ، وهو المجرَّد ، لَمَّا اتَّحدَ حكمهما .

ويريد أن (أَفْعَلَ) إذا أضـيف إلى اسمَ مَنْكُور ، وهو النكرة ، أو كان مجرَّدا فحكمُه لزومُ التذْكْير ، أى لزوم الصِّيغة التى تقتضى بوضعها التذكيرَ ولزوَم التوحيد . [أى الصيغة الدالة على الواحد ، وذلك قوله :

«أَلْزِمَ تَذْكيرًا وأَنْ يُوحَّدَا» والصيغة المقتضية التذكير والتوحيد][2] . هى صيغة (أفعل) فتلزم وإن اختلف ماجرت عليه ، بالتثنية أو الجمع أو التأنيث .

فأما المجرَّد فقد تقدَّم تمثيلهُ . وأما المضاف إلى النكرة فعلى وجهين

---

(١) فى الأصل «وقد يفعل» وما أثبته من (ت ، س) .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (ت ، س) .

يشملها كلام الناظم :

أحدهما أن يُضاف إلى مَنكور مطابقٍ لما جرى عليه (أَفْعَلُ) لزوما ، وذلك لايكون إلا مع كَوْن المضاف إليه جامدا ، فتقول : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، والزيدانِ أفضلُ رجلَيْن ، والزيدون أفضلُ رجالٍ . وهندٌ أفضلُ امرأةٍ ، والهندان أفضلُ امرأتَيْن ، والهنداتُ أفضلُ نسوةٍ .

والمعنى تفضيلُ صاحبِ (أَفْعَلَ) على المضاف إليه إذا فُضِّل ذلك التفضيل

فالمعنى :زيدٌ أفضلُ الناسِ إذا فُضِّلُوا رجلاً رجلاً ، والزيدان أفضلُ إذا فضِّلوا رجلَيْن رجلَيْن ، وهكذا ما بقى .

والثانى أن يُضاف إلى منكور تجوز فيه المطابقةُ وعدمُها ، وذلك مع كون المضاف إليه مشتقًا ، فتقول : زيدٌ أفضلُ عالمٍ ، والزيدان أفضلُ عالم ، وأفضلُ عالمِيْنِ ، والزيدون أفضلُ عالمٍ ، وأفضلُ عالمِينَ . وكذلك فى المؤنث .

ومن عدم المطابقة قولهُ تعالى : {وَلاَتَكُونُوا أَوَّلَ كافِرٍ به}(1) ومما فيه الأمران ما أنشد الفرَّاءوأبو زيد من قول الشاعر(2) :

وَإِذَا هُمُ طَعِمُواَ فَأَلأَمُ طَاعِمٍ
وإذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ

ولم يتعرَّض هنا لمطابقة المضاف إليه لما قبله ، ولا لعدم مطابقته ، وإنما تَعَّرض إليه «التسهيل»(3) .

---

(1) سورة البقرة / آية ٤١ .

(2) معانى القرآن ٣٣/١ ، ونوادر أبى زيد (١٥٢) ضمن ثلاثة أبيات نسبها إلى رجل جاهلى . والمساعد لابن عقيل ١٨١/٢ .

(3) انظر : ص١٣٤ .

وإنما جاز الإفرادُ وغيرُه هنا فى المشتق بخلاف الجامد ، لأنه مقدَّر بـ (مِنْ) والفعل ، و(مِنْ) قد تقع موقع الجمع ، وتُعامل مع ذلك معاملة المفرد.

وقوله : «وتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ» .

هذا هو القسم الأول من الضَّرْب الثانى ، يعنى أن (أَفْعَلَ) إذا كانت تاليةً لـ (ال) فهى طِبْقٌ ، أى مطابقةٌ لما قبلها فى الإفراد والتذكير وفروعهما / .

٥٧٤

والمطابقةُ الموافقةُ ، والتطابقُ الاتِّفاقُ ، يقال : طابَقْتُ بين الشيئين ، إذا جعلتَهما على حَذْوٍ واحد وألزقتهما .

ثم قال : «ومَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ» إلى آخره .

هذا هو القسم الثالث من الضرب الثانى ، و«لِمَعْرِفَة» متعلق (أضِيف) يعنى أنه يجوز فيه المطابقة لما قبله ، وهو أحد الوجهين ، فيكون فى ذلك على حد التَّالى للألف واللام ، ويجوز فيه أيضاً لزوم الإفراد والتذكير ، فيكون كالمجرد والمضاف إلى النكرة .

وذلك إنما يكون إذا كانت إضافته على معنى (مِنْ) وهى المقصود فيها معنى التفضيل بين صاحب (أَفْعَلَ) والمجرور بـ (مِنْ) وذلك قوله : «هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ» فـ (هذا) إشارة إلى الحكم بجواز الوجهين ، المطابقةِ وعدمِها .

وأما إذا جُرِّدت الإضافةُ من معنى (مِنْ) فالمطابقة لا غير ، وهو قوله : «فَهُوَ طِبْقٌ ما بِهِ قُرِنْ» أى : وإن لم تَنْوِ معنى (مِنْ) فـ (أَفْعَلُ) مطابقٌ لما قُرِن به .

وضميرُ «فهو» عائدٌ على (أَفْعَلَ) وكذلك المستتر فى «قُرِنَ» وأما هاء «بِهِ» فعائد على «ما» وهى واقعة على متبوع (أَفْعَل) .

وإنما كان مطابقا لأنك لاتريد فى هذا الوجه بقولك : (زيدٌ أفضلُ الناس) إلاَّ معنى : زيدٌ فاضلٌ فى الناس ، فصار كاسم الفاعل فى الحكم ، بخلاف ما إذا نويتَ معنى (مِنْ) فإنه ليس كاسم الفاعل ، فكما تقول فى اسم الفاعل : الزيدان فاضِلاَ الناسِ ، والزيدون فاضلُو الناسِ ، وهند فاضلةُ النساءِ ، كذلك تقول : الزيدان أَفْضَلاَ الناسِ ، والزيدون أفضلُو الناسِ ، وهند فُضْلَى النساء .

وعلى هذين الاعتبارين يَنْبنى الجواز أو المنع فى مسألة (يوسف أحسنُ إخوتهِ)[1] فعلى نية معنى (مِنْ) تمتنع المسألة ، لأن الإضافة بمعنى (مِنْ) يلزم فيها أن يكون (أَفْعَلُ) بعضَ المضاف إليه ، فإذا أضيف المضافُ إليه إلى ضمير الأول لزم إضافة الشئِ إلى نفسه ، لأن صاحب الضمير ، وهو فى المثال (يوسف) داخل فى الإخوة . وقد قال الناظم : «ولاَيُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحدْ مَعْنًى»[2] فلو قدرتَ أنه خارج منهم لإضافتهم إليه لزم إضافة (أَفْعَلَ) إلى ماليس بعضًا له ، وذلك ممنوع ، إذ لا يقال : زيدٌ أفضلُ الحميرِ ، على معنى (مِنْ) وإنما يقال هنا : يوسفُ أحسنُ أبناءِ يعقوبَ . ومنه قولهم : «النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِى مِرْوَانَ»[3] .

وعلى طَرْح معنى (مِنْ) تجوز المسألة ، إذ لايلزم فى هذه الإضافة أن

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الكافية للرضى ٢/٢١٦ ، وشرح الأشمونى ٣/٤٩ .

(٢) ذكره فى باب «الإضافة» من الألفية .

(٣) أى عادلاهم ، لأنهما لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل . والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، سمى بذلك لنقصه أرزاق الجند ، وكان من أهل الورع والصلاح ، لم يكن فى بنى أمية مثله ومثل عمر بن عبد العزيز(ت ١٢٦هـ) =

يكون (أَفْعَل) بعضَ ما أضيف إليه ، فإن معنى (يُوسفُ أحسنُ إخوتِه) يوسفُ حَسَنٌ فى إخوته ، فالإخوة ، من حيث فيهم يوسفُ ، يضافون إلى ضميره . وعلى هذا تقول : فلان أعْرَفُ بَنِى تميمٍ ، وإن لم يكن منهم . ولا تقول ذلك على الوجه الأول إلا أن يكون منهم .

وقد حصل أن الجواز والمنع مبنيَّان على إضافة (أَفْعَل) إلى ما هو بعضُه ، أو إلى ماليس بعضَه ، وأن (أفعلَ التفضيل) وهو باقٍ على أصله، إنما يضاف إلى ما هو بعضُه .

575 والناظم / لم يبيِّن شيئاً من ذلك . وكان حقُّه ذلك ، لكنَّ ذكرَ هذا يختص بباب الإضافة لابهذا الباب .

وقوله : «عَنْ ذِىَ مَعْرِفَة» تنكيتٌ على من يمنع المطابقةَ من النحويين مع إرادة معنى (مِنْ) وهو ابن السرَّاج ، فإنه لايجيز على ذلك القَصْد : الزيدانِ أَحْسَنَاكُمْ أخلاقًا ، ولا الزيدون أَحَاسنُكُم أخلاقًا ، بل الواجب عنده الإفرادُ والتذكير كما يجب مع إظهار (مِنْ)[1] .

وردَّه المؤلف بالقياس والسَّماع . أمَّا السماع فما تقدم من قوله عليه السلام : «أَلاَ أُخْبِركُم بأَحَبِّكُمْ إلىَّ ، وأَقْربِكُم مِنِّى مَجْلِسًا يومَ القيامةِ أَحَاسِنِكُم أخلاقًا» الحديث[2] . فأتى بالوجهين معًا فى كلام واحد ، ومعنى (مِنْ) مرادٌ فى الجميع . وفيه نظر .

== والأشجُّ هو أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموى القرشى ، الخليفة الصالح ، والملك العادل ، وخامس الخلفاء الراشدين ، كان يدعى «أشجُّ بنى أمية» لأن دابة رمحته وهو غلام فشجَّته (ت ١٠١هـ)

وانظر : شرح الأشمونى ٣/٤٩ .

(١) انظر : الأصول فى النحو ٢/٥ .

(٢) سبق تخريج الحديث .

وأمَّا القياس فإن المضاف على تقدير (مِنْ) أشبهُ بذى الألف واللام (منه بالعارى ، فإجراؤه مُجْرى ما فيه الألف واللام)[1] أَوْلَى من إجرائه مُجْرى العارى ، فإذا لم يعُط الاختصاصَ بجرَيانه مَجراه فلا أقلَّ من أن يشارِك ، والأَلزم ترجيحُ أضعفِ الشَّبهَين ، أو ترجيحُ أحد المتساوِيَيْن دون مُرَجِّح .

هذا ماقاله فى «الشرح»[2] . وأصل معناه لابن خروف فى شرح «الكتاب»[3] ؛ وظاهر كلام كثيرٍ من النحويين موافقةُ ابن السراج ، إذ يُطلقون القول بأن تقدير (مِنْ) يمنع من المطابقة ، فالمضاف مِمَّا يحتمل الأمرين ، فيجوز فيه الوجهان على ذَيْنِكَ التقديرَيْن ، فإن قدرتَ معنى (مِنْ) فالإفرادُ والتذكير ، وإن عَنَيْتَ إطلاقَ التفضيل فالمطابقةُ . وقد يجرى ما فى الحديث[4] على ذلك ، فانظر فى ذلك .

وإنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفِهَما
فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ولَدَى
إخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزراً وُجِدَا[5]

هذه المسألة اعتَنى بذكرها هنا لوجهين ، أحدهما أنها من النحو الجَليل الذى لا يُعْذَر قارئُ هذا الباب فى الجهل به ، وليست من المسائل الغريبة التى

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٨ - أ) .

(٣) يعنى كتاب سيبويه ، وانظر : بغية الوعاة ٢/٢٠٣ .

(٤) يقصد قوله صلى الله عليه وسلم : «ألا أخبركم بأحبكُم إلىَّ ، وأقربكم منى مجلسا يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقا . وقد تقدم الاستشهاد به .

(٥) فى متن الألفية «نزراً وَرَدَا» .

يَنْدُر وقوعُها فى الكلام ، بل هى ، فى الحاجة إليها ، كالمسألة قَبْلها.

والثانى أنها على شدة الاحتياج إليها قد أغفل الكلامَ عليها أكثرُ النحويين ، على مازعمه المؤلف فى «الشرح»[1] ، وإنما نَقلها من «التذكره» للفارسى ، فتعيَّن عليه ، من أجل ذلك ، الاعتناءُ بذكرها .

ويَعنى أن مجرور (مِنْ) التى يطلبها (أفعلُ التفضيل) على ضربين ، أحدهما أن يكون مستفْهَمًا به ، أى اسمًا من أسماء الاستفهام . فهذا يلزم فيه تقديم (مِنْ) ومجرورها على (أَفْعَل) فتقول : مِمَّنْ أنتَ أفضلُ ؟ ومِنْ أيِّهِمْ زيدٌ أكرمُ ؟ ومِمَّ ثوبُكَ أَطْوَلُ ؟ وذلك لأن الاستفهام له أبدًا صدرُ الكلام ، فلا يجوز تقديم ما يَعمل فيه عليه[2] ، فاحتَمل ضَعْفَ التقديم لضرورة الاستفهام ، وغَلَّبُوا جهة الاستفهام على جهة ضَعْف العامل الذى هو (أَفْعَلُ) غيرَ متصرِّف فى معموله بالتقديم ، والاستفهام لايتأخر عن عامله اللفظى ، فالتزموا أحسن الأقبحَيْنْ ، وهو تقديم معمول / (أَفْعَل) ٥٧٦
إذ كان قد يتقدَّم قليلاً كما سيذكره . وكذلك إن كان ظرفاً أو مجرورا .

والاستفهام لايتأخر أبدًا ، إذ كانت العرب قد الْتَزمت فيه التقديمَ ، كما فى الشَّرْط والنَّفْى ، فلذلك جَزم الناظمُ بالتقديم فى قوله : «فَلَهُمَا كُنْ أبدًا مُقدِّما» و«لهما» متعلِّق بـ (مُقدِّما) .

ثم أتى بمثالِ ماقَرَّر ، وهو قوله : «كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» ؟

والوجه الثانى من وجَهْى مجرور (مِنْ) ألا يكون مستفهمًا به ، وذلك قوله : «وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وُجِدَا» .

---

(١) شرح التسهيل .

(٢) في الأصل «فلا يجوز تقديم معمول مايعمل فيه» وهو تحريف ، والصواب ما أثبته من (س ، ت) .

وإنما قال : «ولَدَى إخْبَارٍ» لأنه إذا كان الكلام إخبارا لم يكن ثَمَّ مستفهَمٌ به ، وإذا كان ثمَّ مُسْتَفَهمٌ به لم يكن الكلام إخبارا ، فكأنه يقول : وإذا لم يكن مجرورها مستفهَماً به فتقديمه نَزْرٌ ، أى قليل ، وذلك أن (أَفْعَلَ) عاملٌ غيرُ متصرِّف فى نفسه ، فلم يكن له أن يتصرَّف فى معموله ، فلا يتقدَّم معمولهُ عليه كسائر العوامل غيرِ المتصرِفة ، إلا أنه يُسمع من ذلك شيءٌ فيُحفظ ويُقْصر على محلِّه .

وقد أخبر الناظم أن التقديم قد وُجد قليلا جدًّا ، فدل على أن عدم التقديم هو الشائع ، فتقول : زيدٌ أفضلُ من عمرٍو ، وأنتَ أكرمُ منهما ، ولا تقول : زيدٌ من عمرٍو وأفضلُ . إلا قليلا ، كقول ذى الرُّمة[1] :

فَلاَ عَيْبَ فِيَها غيرَ أَنَّ سَرِيَعَها
قَطُوفٌ وأَنْ لاَشَيْءَ منهنَّ أَكْسَلُ

وقال الآخر[2] :

أَظَلُّ أَرْعَى وأَبِيتُ أَطْحَنُ
الْمَوْتُ مِنْ بَعْضِ الحَيَاةِ أَهْوَنُ

وهو نادر .

فإن قلت إذا كان الناظم قد اعتنى بمسألة الاستفهام ههنا فهو لم يُكْمِلها، بل أتى ببعض أقسامها ، وذلك أن الاستفهام هنا على وجهين ؛ أحدهما أن يكون مضمَّنا فى الاسم المجرور بـ (مِنْ) وهو الذى ذكَر . والآخر ألاَّ يكون

---

(١) ديوانه ٤٦١ ، والأشمونى ٣/٥٢ ، والعينى ٤/٤٤ .
والضمير فى قوله : «فيها» عائد على النساء المذكورة فى الأبيات السابقة . والقطوف من الدواب هو المتقارب الخطو البطئ ، وقد يستعمل فى الإنسان . والبيت من تأكيد المدح بما يشبه الذم .

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٧ - أ).

كذلك ، بل يُؤْتَى بحرف الاستفهام نحو : أَمِنْ زيدٍ أنتَ أفضلُ؟

فهذا النوع إما أن يكون حكمه التقديمَ ، أعنى تقديمَ (مِنْ) لأجل مادخل عليها من الاستفهام ، فيصير بمنزلة : مِمَّنْ أنتَ أفضلُ ؟ فكان من حقه أن يَأتى بكلام يشمل النوعين .

وإمَّا ألاَّ يكون حكمه التقديمَ ، بل يقال : أأنتَ أفضلُ من زيدٍ ، كالإخبار من كل وجه ، فكان حقه أن يَأتى بعبارة تشمله مع الإخبار ، ولا يقول : «ولَدَى إخْبارٍ» لكنه لم يفعل ذلك ، فصارت المسألة قاصرة ، وذلك غير لائق به .

فالجواب أن لهذا المجرور نظرين ، نظراً من جهة طلبه للأداة بخصوصه ، وبهذا يُشبه الاسمَ المضمَّن ، ونظراً من جهة انفصاله منها ، وبهذا يُشبه المجرورَ فى الإخبار ، فيمكن على الأول أن يُلْحَق بالمضمَّن ، إذا كان المضمَّن هذا أصلهُ ، فقولك : مِمَّنْ أنتَ أفضلُ ؟ فى تقدير : أَمِنْ فلانٍ أنتَ أفضلُ أم فلانٍ ؟ إلى آخره

وهذا هو الأصل ، أن تَدخل الأداةُ على الذى يضمَّن معناها لا على غيره .

فلو قلتَ على ذلك المعنى : أَأَنْتَ أفضلُ من فلان ؟ لتوهَّم السامع أنك مستفهِم عن المفضَّل لا عن المفضَّل عليه ، فيقع اللَّبْس ، فكان الوجهُ مباشرةَ الأداة للمستفهَم عنه ، فيلزم هنا تقديمُ المجرور / لأنه المستفهَم ٥٧٧
عنه بالفرض .

ويمكن على الثانى أن يُلحق بما لا استفهامَ فيه فَتُقَدَّم الأداةُ ، ويؤخَّر المجرورُ ، فتقول : أَأَنْتَ أفضلُ من فلان ؟ على أن الاستفهام عن

المفضَّل عليه ، إذ لا محظورَ فى تقديم الأداة وتأخير مطلوبها . ألاتَرى أنك تقول: مَتَى تَظُنُّ زيدًا قائمًا ؟ والاستفهامُ راجعٌ للقيام لا للظن ، ويجوز أن يرجع إلى الظن ، فكذلك هنا . ويكون المسوِّغُ للفصل قبحَ تقديم مجرور (أَفْعَلَ) عليه .

وإذا ظهر وجه الترددُّ فى المسألة فيمكن أن يكون الناظم تَرك ذكرَها قَصْدًا ، لأنها محلُّ نَظَر ، فكأنه لم يترجَّح عنده أحدُ النظرَيْن على الآخر ، ولم يَجِدْ فى المسألة سماعاً يَعتمد عليه فأغفل الكلامَ عليها لمن يأتى بعده .

ويَحتمل أن يكون النظران عنده سائغين ، فيجوز التقديمُ وعدمه بالاعتبارين ، واتَّكل فى فهم الناظر لذلك على ماقَرَّر من القسمين ، والأول أظهر. والله أعلم .

ورَفعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ ومَتَى
عَاقَبَ فِعْلاً فكَثِيرًا ثَبَتَا
كلَنْ تَرىَ فى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ
أَوْلَى به الفَضْلُ من الصِّديق

يَعنى أن أفعل التفضيل شأنُه أن يَرفع المضمرَ فقط ، لضَعْفه عن مقاربة الصفة المشَّبهة ، وذلك أن الصفة المشبَّهة باسم الفاعل لما ضَعُفت عن لَحَاقها باسم الفاعل لم تعمل إلا فيما كان من سَبَبها ، نحو : مررتُ بَحَسَنٍ أبوه ، ولا يكون ذلك فى (أَفْعَلَ مِنْ كذا) فلما قَصَّر عن الصفة فى هذه الأشياء لم يكن عملهُ الرفعَ مطلقا ، ولم يَقْوَ أن يعمل إذا جرىَ على غير الأول ، وإنما يَقْوَى إذا جرى على الأول ، فصار رفعُه مقتصَرًا به على الضمير دون الظاهر ، فإذا رَفع الظاهر كان ذلك على خلاف قاعدته القياسية، وهو الذى نصَّ عليه الناظم بقوله : (نَزْرًا) والذى أشار إليه حكاه يونس فى لغةضعيفة ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ

خَيْرٍ منه أبوه[1] .

قال السِّيرافى : كأنهم يتأوّلون معنى اسم الفاعل ، فـ (خَيْرٌ منه) بتأويل : فاضلٍ عليه أبوه[2] وذلك قليل جدا ، وإنما (أَفْعَلُ) عند سيبويه جارٍ مجرى (سَوَاء) و (أبى عَشَرةٍ) فى قولك : مررتُ برجلٍ سواءٍ عليه الخيرُ والشرُّ ، ومررتُ برجلٍ أَبِى عَشَرةٍ أبوه ، من حيث ضَعُفَ عن الصفات كما تقدَّم ، ولذلك أتى بهما جميعاً في بابٍ واحد[3] ، وعلى طريق واحد ، وإن كان (أَفْعَلُ) أقوى فى أعطاء معنى الفعل ، لأنه مشتق. قال سيبويه : «وزعم يونس أن ناسًا يَجُرُّون هذا ، يعنى : خيرٍ منه أَبُوه، كما يجرون : مررتُ برجلٍ خَزٍّ صُفَّتُه»[4] .

ثم أتى بموضع آخر مِمَّا يَرفع فيه (أَفْعَلُ) الظاهرَ ، لكن كثيرا فقال: «ومَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فكثيراً ثَبَتَا» يريد أن (أَفْعَلُ) إذا صار معناه فى الكلام معنى الفِعْل فصار / الفعل يصح أن يعاقبه فى موضعه من غير أن يَخْتَلَّ المعنى ، ولا يُنقص منه شئ ، وهذا معنى المعاقبة - فرفعُه الظاهرَ كثُير ثابت لا ضَعْف فيه ولانُدور ، وذلك هو الضابط عند الناظم ، ٥٧٨
وهو المنبِّه على علة هذا الكلام ، وذلك نحو ما مَثَّل به من قوله :

---

(١) الكتاب ٢/٢٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٧ (حاشية) .

(٣) هو «باب ماجرى من الأسماء التى تكون صفة مجرى الأسماء التى لاتكون صفة» [الكتاب ٢/٢٤] .

(٤) الكتاب ٢/٢٧ . وفيه «أن ناسا من العرب» والخز من الثياب : مايُنسج من صوف وإبريسم ، أو ما ينسج من إبريسم خالص . والصُّفَّة : ماغُشِّى به السَّرجُ أو الرَّحل ، ما بين مقدمه ومؤخره .

«لَنْ تَرىَ فى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ
أَوْلَى به الفضلُ من الصِّدِّيقِ

فإنك تقول : لن ترى فى الناس مِنْ رفيقٍ ، يَحِقُّ له الفضلُ كالصَّدِّيق . فالمعنى فى هذا الكلام كالمعنى فى المثال .

ومن ذلك قولهم : ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ ، وما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عَيْنَيْهِ الكُحْلُ فى عين زيدٍ ، و«ما مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيها الصومُ من ذِى الحِجَّة»[1] ، وما رأيتُ كِذْبَةً أكثر عليها شاهدٌ من كِذْبَة أميرٍ على مِنْبَرٍ[2] .

وأنشد سيبويه لسُحَيْم بن وَثِيل[3] :

مَرَرْتُ على وَادِى السِّبَاعِ ولا أَرَى
كوَادِى السِّبَاعِ حينَ يُظْلِمُ واديَا
أَقَلَّ به رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً
وأَخْوَفَ إلاَّ ما وَقَى اللهُ سارِيَا

وأنشد المؤلف[4] :

---

(١) مسلم – الصيام : ٣١ ، ٣٢ ، وأبوداود – الصوم (٢٤٣٨) ٣٢٥/٢ ، والترمذى – الصوم – باب ٥٢ حديث رقم (٧٥٧) ١٣٠/٣ .

(٢) الهمع ١٠٩/٥ .

(٣) الكتاب ٣٢/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٤٦٤/٣ ، ٤٧١ ، والخزانة ٣٢٧/٨ ، والعينى ٤٨/٤ ، ومعجم البلدان (وادى السباع)

ووادى السباع : موضع بين البصرة ومكة . والتئيَّة : التلبث والتوقف ، وهى تمييز من قوله : «أقل» أى أقل توقفا . والسارى : السائر ليلا .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٨ – ب) والهمع ١٠٧/٥ ، والدرر ١٣٧/٢ ، شرح شذور الذهب ٤١٦ ويروى «ماعلمت» وقائله مجهول .

ما رأيتُ امْرَأً أَحبَّ إليه الْـ

بَذْلُ منه إليكَ باابنَ سِنَانِ

فهذا ونحوه كثيرٌ فى كلام العرب ، لأن الفعل فيه يُعاقِب (أفْعَلَ) على معناه . ألاَ ترى أنك تقول : ما رأيتُ رجلاً يُبْغِضُ الشرَّ مِثْلَه ، ولا رأيتُ رجلاً يَحْسُنُ فى عينه الكحُل كحُسْنه فى عيْنه ، ولا أرَى كوادِى السباعِ وادِيًا يَقِلُّ به ركبٌ .

وهذا ظاهر ، ولذلك قَدَّره سيبويه باسم الفاعل ، إذ قَدَّر : ما رأيتُ رجلاً عاملاً فى عَيْنَيْه الكحُل ، وما رأيتُ رجلاً مُبَغَّضًا إليه الشَرُّ(١) .

فلو كان الفعل إذا عاقب (أَفْعَلَ) لايُعْطِى معناه لم يَكْثر فى الكلام ، وإنما يكون نادرا من القسم الأول ، كقولك : مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه .

لو قلت : مررتُ برجلٍ يَكْرُم ، أو كَرُمَ عليه أبوه – لتغيُّر المعنى ، وكذلك إن قلت :رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ فى عَيْنَيْه الكحُل منه في عينِ زيدٍ ، فأتيتَ بالفعل – فَسَدَ المعنى المقصود من (أَفْعَل) إذ لم يَبْق مع الفعل معنى التفضيل .

ونظيرُ (أَفْعَل) هنا اسم الفاعل بمعنى الماضى إذا صَحِب الألف واللام ، فإنه كان قبلها لا يعمل لفَقْد شبَه الفعل ، فلما دخلت صار بذلك نائباً عن الفعل، إذ هو مُعاقِب فى الصلة للجملة كما تقدَّم ، فعمل بعد أن لم يكن عاملا ، فلذلك لم يعمل فى الإيجاب إلا نادرا .

وكذلك إذا قلت : ما الكحُل فى عينِ زيدٍ أحسنَ منه فى عين عمروٍ – لا يُعاقِب هذا الفعلُ (أَفْعَل) على معناه فلا يَرفع ظاهرا ، ولا المعنى أيضًا بموجود

(١) الكتاب ٣١/٢ ، وعبارة سيبويه بتمامها «فكأنك قلت : مارأيت رجلا عاملا فى عينه الكحُل كعمله فى عين زيد ، وما رأيت رجلا مبغَّضا إليه الشر كما بُغِّض إلى زيد»

فى (أَفْـعَل) هنا على حـدٍّ مـا هو فـى : مـا رأيتُ رجـلاً أحـسـنَ في عَـيْنه الكحلُ منه فى عينِ زيدٍ ، لأن المنفىَّ هنا هو المَزِيَّةُ خـاصـةً ، وهنـاك المزيةُ والمساواةُ معًا ، فصـارت مسألة : (مـا رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عَيْنهِ الكُحْلُ منه فى عَـيْنِ زيد) تُؤَدِّى من المعنى مـالا يؤدِّى غـيـرُها من العـبـارات السابقة.

ولذلك لايقـال : إنه يمكن فى الموضع عـبـارةٌ أخـرى تؤدِّى المعنى ، وذلك أن / تقـول ك مـا رأيتُ رجـلاً الكحُل أحـسنُ فى عـينه منـه فى عينِ ٥٧٩
زيدٍ ، ولا تحتاج إلى إخراج (أَفْعَل) عن بابه إلى رفع الظاهر ، لأنا نقول : إن هذا الكلام لايفيد ذلك المعنى ، وإنما يُفـيد نفَى المزيَّة ، لانفىَ المزيةِ والمساواة معًا ، فالضرورةُ مُلْجِئة إليه .

فـإن قـيل : فـهل يمكن جَـعْلُ (الكُحْلُ) مـبـتدأ خـبرُه (أَحْسَنُ) فـلا يُتكَلَّف القولُ برفـعه الظاهـرَ ، كمـا لـم يُتَكَلَّف ذلك فى : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، على عامة اللغات؟ قيل : لا ، لأن ما أمكن فى «خيرٍ منه أبوه» لا يمكن فى مـسـألتنا ، إذ لو جعلتَ (الكُحْل) مبتـدأً خـبرُه (أحـسنُ) لزم الفصل بالمبتدأ بين (أَفْعَل) و (مِنْ) وهـما بمنزلة المضـاف والمضاف إليه . وقد حـصل أن القيد الذى ذكره الناظـم ، وهو مـعـاقـبـةُ الفـعل ، كافٍ فى المسألة ، لكن المثال عَيَّنَ موضـعَ ذلك حتى يُحْذَى حَذْوَه[1] .

وله فى «التسـهيل» قـيودٌ لفظية ضـابطة لموضـع الكثرة ، يشير إليـها مثالهُ ، وجملتها ثلاثة[2] :

---

(١) يقال : حَذَا فلان حذوَ فلان ، إذا فعل فعله ، وفلان يَحتذى على مثال فلان ، إذا اقتدى به فى أمره .

(٢) التسـهيل : ١٣٥ ، والقـيود الثلاثة التى ذكرها الناظم هنالك تتمـثل فى قوله : «لايرفع أفعل التفضيل ، فى الأعرف ، ظاهرا إلا قبل مفضول هُوَ هُوَ ، مذكور أو مقدر ، وبعد ضمير مذكور أو مقدَّر مفسَّر ، بعد نفى أو شبهه يصاحب (أفعل)»وسيفصِّل الشاطبى القول فى هذه القيود الثلاثة فيما يلى .

أحدها أن يكون الظاهرُ المرفوعُ بـ(أَفْعَل) مفضَّلا على ماهو هو فى المعنى مذكورٍ بعده أو مقدَّر . وهو فى مثاله مقدَّر ، لأن التقدير فيه : لن تَرى فى النَّاسِ مِنْ رفيقٍ أَوْلَى به الفضلُ منه بالصدِّيقِ . والضمير فى «منه» عائد على (الفَضْل) وهو المفضَّل ، فإذًا هُوَ هُوَ . ويجوز حذف المفضَّل عليه كما فى المثال ، فتقول : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ من عينِ زيدٍ ، كما تقول : «مامِنْ أيام أحبُّ إلى اللهِ فيها الصومُ من عَشْر ذىِ الحِجَّة» أصله «مِنْهُ فى عَشْر ذىِ الحِجَّة» وإنَّما حُذف للاختصار ولفَهْم المعنى .

وإنَّما أَتَى به محذوفاً ليُعلمك أنه جائزُ الحذفِ ، ليس بلازم الذِّكْر . والمعنى أيضاً دالٌّ على موضعه ، فلم يحتج إلى التنبيه على صحة الإتيان به. وتحرَّز بهذا القَيْد من أن يكون الظاهر على ما هو غيرُه ، كقولك : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، فإن هذا مما فُضِّل فيه الظاهرُ ، وهو (الأبُ) على غيره ، وهو (الرجلُ) وقد تقدَّم أن رفع الظاهر فى مثل هذا لغةٌ ضعيفة ، بخلاف مسألتنا .

وتحرَّز بقوله : «مذكورٍ بعدة» من أن يكون مذكورًا قبله ، أعنى المفضَّلَ عليه ، فإنه إذا كان كذلك لم يَكْثر رفعُ (أَفْعَل) للظاهر ، فإنك إذا قلت : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عينه مِنْهُ فى عينِ زيدٍ الكحلُ – أمكن أن يكون (الكحلُ) مبتدأ خبرهُ (أَحْسنُ) فلا يتعين رفع الظاهر ، إذ لا يقال به إلا حيث يَتَعَيَّن .

وكذلك إذا قلتَ فى مثال الناظم : أَوْلَى به من الصدِّيق الفضلُ ، فصار كقولك : مررتُ برجل خيرٍ منك أبوه .

والقيد الثانى أن يكون الظاهر المرفوع بـ (أَفْعَل) آتيًا بعد ضمير مذكورٍ ملفوظٍ به ، وذلك الضمير مفسَّر بصاحب(1) (أَفْعَلَ) الذى جَرىَ عليه . وهذا

(1) فى (ت) «مفسَّر لصاحب» وهو تصحيف .

الضمير المشارُ إليه هو المجرور بالباء فى قوله فى المثال : «أَوْلَى به
الفضلُ من الصدِّيق» والمرفوع هو (الفضلُ) فإذا كان على هذا الترتيب
صَحَّ رفعُ (أَفْعَلَ) للظاهر ، لأنه لا سبيل إلى غير ذلك ، إذ لو / جعلتَ ٥٨٠
(الفَضْلُ) مبتدأ ، و (أَوْلَى) خبره لكنتَ قد فصلتَ بين (أَوْلَى) وما فى
صِلَته ، وهو المجرور بعد (الفَضْل) بأجنبىٍّ منهما ، وهو (الفَضْلُ) وقد
تقدَّم .

فلو لم يكن الضمير المفسَّر بصاحب (أَفْعَلَ) مذكوراً قبل المرفوع ، بل كان بعده ، وذلك إنَّما يُتَصوَّر مع تقديم المرفوع ، وتصييره مبتدأ لصار (أَفْعَلُ) لايَرفع فى اللغة المشهورة إلا المضمرَ على بابه ، فتقول : لن ترى فى الناسِ مِنْ رفيقٍ الفضلُ أَوْلَى به من الصدِّيق . فـ (الفضلُ) مبتدأ، (وأَوْلَى به) خبره ، كما تقول : ما رأيتُ رجلاً زيدٌ أكرمُ منه إلا عَمْرًا ، فيكون رَفْعُ (أَفْعَل) هنا للظاهر مقتصراً به على اللغة الضعيفة .

وأيضًافحيث يتأتَّى الابتداءُ والخبر يتغيَّر المعنى عما كان عليه فى رفع الظاهر .

فإذا قلت : مارأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ ، تعرضتَ لنفى المزيَّة والمساواة معًا .

وإذا قلت : مارأيت رجلاً الشرُّ أبغضُ إليه منه إلى زيدٍ ، فإنَّما تعرضت لنفى المزيَّة ، وأما المساواة فلم تتعرَّض لنَفْيها ، وإذا اختلف معنى الكلامين لم يَقُم أحدهما مقَام الاخر ، فكان رفع الظاهر هنا ضرورياً من جهة اللفظ ، محتاجًا إليه فى التخاطب من جهة المعنى .
وبهذا علَّل المؤلف رفعَ الظاهرِ هنا . وقد تقدم .

والقيد الثالث أن يكون هذا كله بعد نَفْى ، لقوله فى المثال : لن تَرىَ فى الناسِ من رفيقٍ ، لأن المعنى المقصود إنَّما يحصل بذلك . وأيضًا فهو موضع السماع كما مَرَّ فى الأمثلة .

فأمَّا لو قلتَ : رأيتُ فى الناس صديقًا أبغضَ إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ ، لم يصح ؛ إذ لا يُعاقبه الفعلُ هنا ، فلا يصح أن يقال فى معنى ذلك : رأيتُ صديقًا يُبْغض الشرَّ كزيدٍ ، إذ ليس فى ذلك المعنى . وقد تقدم أنه إنما رَفع الظاهرَ هنا لشبَهه باسم الفاعل ، ومعاقبتِه إيَّاهُ من جهة المعنى .

ويجرى مَجرى النفْىْ ما فى معناه ، وذلك (الاستفهام ، والنهىُ) نحو : هل رأيتَ فى الناس من رفيقٍ أَوْلَى به الفضلُ من الصدِّيقِ ؟ وكذلك : لاتَرَ فى الناسِ من رفيقٍ أوْلَى به الفضلُ من الصدِّيق ؛ لأن النهى نفىٌ مطلوبٍ ، والاستفهامُ يقع بمعنى النَّفى ، (وكذلك تقع بعده (مِنْ) الاستغراقية نحو {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ اللَّهِ}[1] .

وقد تقدم إجراؤه للاستفهام مَجرى النفى)[2] فى مواضع ، فكذلك يكون الحكم هنا مع القول بإعمال القياس .

واعلم أن قوله : «فكثيرًا ثَبَتَا» ليس فيه ما يدل على أنه قياس ، وكأنَّه – والله أعلم – قَصد ذلك ، وإلاَّ فكان يمكنه أن يقول : فقِيَاسًا ثَبَتَا ، أو ما يُعطى ذلك المعنى ، فالظاهر أنه تردَّد فى الحكم بالقياس ، وذلك أن السيرافى[3] عَلَّل رفع الظاهر هنا بما يقتضى الاضطرارَ إلى ذلك ، وأنه ضعيفٌ على خلاف

---

(١) سورة فاطر / آية ٣ .

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٣) السيرافى (جـ ٢ ، ورقة ١٦٧ – ب) .

القيـاس ، فذَكر أنه إنَّما خـالف حكمُ هذه المسـائل الحكمَ فى «خيـرٍ منه أبوه» لمفارقتها إياه من جهة اللفظ والمعنى .

٥٨١ أما / المعنى فإن (مِنْ) فى : «خيرٍ منه أبوه» واقعةٌ على المفضول ، وما بعده هو الفاضل ، فالهاء فى «منه» للمفضول ، و «أبوه» هو الفاضل، وهماغَيْران .

بخلاف هذه المسائل ، فإنَّ ماوقعت عليه (مِنْ) وهو المفضـولُ ، هو بعَيْنِه الفاضلُ ، فهما شيئ واحد ، وإنما افتَرقا بالمحل ، وأنك تريد فى «مسـألة الكُحْل» مـثلا تفـضيلَ الكحلِ فى عينِ زيدٍ عليه فى عين عـمروٍ ، وليس هنا فى الحقيقة غَيْران ، فـأشبـهت (أفعلُ) هنا اسمَ الفاعل بهذا القدر ، إذ لايجئ اسم الفاعل طالبًا شيئين طلبَ (أَفْعَل) .

هذا مع أن (الأبَ) فى «خيرٍ منه أبوه» لا عملَ له ولا صُنْع ، وللكُحْل عملٌ وعلاج يرُى أثره فأشبه اسمَ الفاعل .

وأمَّـا اللفظُ فمـاذُكـر من لزوم الفـصل بين (أَفْعَل) ومـا فى صلتـه ، بخلاف «خير منه أبوه» .

قال : فـضُمَّت الضـرورةُ إلى رفع الظاهر هنـا ، بخلاف «خيـرٍ منه أبوه» .

ورَدَّ ابن خروف هذا وقال الإتباعُ فى هذه الصفات ليس بضرورة، لأنه فى الكلام كثير ، وليس بضعيف . قال : والصفةُ فيه للأول ، وإن كانت قد رَفعت غيرَ الأول . قال : ومَن جعله ضرورةً فقد أخطأ[1] .

ثم عَلَّل بمعنى ماذَكره السِّيرافى فكأنه فهم من السيرافى تضعيفَ

---

(١) غير معروف .

المسألة ، فَردَّ عليه بكثرة السماع .

وأيضًا فظاهر سيبويه أنه قياس ، فهذا - والله أعلم - هو السبب فى أَنْ خَرجِ الناظم عن عُهْدة المسألة ، وأخبر بالسَّماع فيها ، إذ كان وجه القياس فيها ضعيفًا .

وإنَّما علَّلوا بما يَقتضى أنه خرج عن بابه ضرورةً ، لكن صادم كثرة السماع فى وجهه ، والظاهر القياس ، وإليه مال فى «التسهيل»[(١)] .

والنَّزْر : القليلُ التافه ، وقد نَزَر يَنْزُر نَزَارَةً . وعاقب الشئُ الشئَ ، إذا جاء فى عَقِبه ، ومنه سُمِّيت (المُعَاقَبة) المصطلَح عليها[(٢)] ، لأن أحد المتعاقبَيْن إنما يأتى فى عَقِب الآخر وبعد ذهابه ، ومن حكمهما ألاَّ يجتمعا .

والصِّدِّيق ، مثل القِسِّيس : الدائم التَّصديق . قال الجوهرى : ويكون الذى يُصَدق قولَه بالعمل ، وكأنه أراد هنا أبا بَكْر الصدِّيقَ رضى الله عنه ، خليفة رَسولِ الله صلى الله عليه وسلم .واسمه عبد الله بن عثمان ، وهو أبو قُحافة بن عامر بن عمرو بن كَعْب بن سعد بن تَيْم بن مُرَّة بن لُؤَىّ . يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مُرَّة . أُمُّه أمُّ الخَيْرِ ، واسمها سَلْمى بنت صَخْر بن عامر بن كَعْب بن سعد بن تَيْمْ . والصدِّيقُ لقبٌ له .

وفى تسميته بالصدِّيق قولان ، قيل : لتصديقه بالرسالة على غير تَلَعْثُم ولاتوقُّف ، رُوى عن علىٍّ رَّضى الله عنه أنه قال : قالت قريش : كَذَب محمد ، وقال أبو بكر : صَدَق محمد ، فسمَّاه الله صِدِّيقًا ، قال : {والَّذِى جَاءَ بالصِّدْقِ

---

(١) ص ١٣٥ .

(٢) المعاقبة فى الزحاف : أن تحذف حرفا لثبات حرف ، كأن تحذف الياء من (مفاعيلن) وتبقى النون ، أو تحذف النون وتبقى الياء ، وهو يقع فى جملة شطور من شطور العروض [اللسان - عقب] .

وصَدَّقَ بِهِ أُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}(١) ، فالذى جــاء بالصــدق محمدٌ ، وصَــدَّق به أبو بكر.

ورُوى عن ابن المبارك(٢) أنه سمى صِدِّيقا لانه لم يَكذب قط .

وهو كـان رفـيقَ رسـوله الله صلى الله عليـه وسلم فى الهـجـرة ، وصاحَبه فى الغار ، وفيهما نزلت الآية {ثَانِيَ اثْنَيْنِ}(٣) . الأية ، فـلأجل هذا لا رفيقَ لرسول الله صلى الله عليه وسلم أفضلُ منه .

تُوفى / لثمان بَقِينَ من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ، رضى ٥٨٢
الله تعالى عنه .

---

(١) سورة الزمر / آية ٣٣ .

(٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلى التميمى المروزى ، الحافظ شيخ الإسلام ، وصاحب التصانيف والرحلات ، أفنى عمره فى الرحلات حاجا ومجاهدا وتاجرا ، وجمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس ، وكان شجاعا سخيا ، وله كتاب فى الجهاد ، وآخر فى الزهد والرقائق (ت ١٨١هـ) .

(٣) سورة التوبة / آية ٤٠ .

النعـــت

لما تكلم الناظم رحمه الله على أحكام المرفوعات واستوفاها ، ثم على أحكام المنصوبات ، ثم على أحكام المجرورات ، وذلك [بحسب العوامل المتصرِّفة أولا ، ثم][1] ، بحسب العوامل غير المتصرفة ثانيا ، أخذ الآن يتكلم فى أحكام التوابع لتلك المعمولات ، وأتى أولا بحكم عام يشمل التوابع كلها ، ويعرِّف بمعنى التابع واسمِه فقال :

يَتْـبَعُ فى الإعْـرابِ الاسْـمَـاءَ الأُوَلْ
نَعْتٌ وتَوْكِـيـدٌ وَعطْفٌ وبَدَلْ

يعنى أن هذه الأنواع الأربعة المذكورة ، وهى النعت والعطف والتوكيد والبدل ، حكمها أن تَتبْع الأسماء المذكورة قبلها فى الإعراب مطلقاً من غير تقييد .

وهذه القاعدة تشمل حكمين عامَّيْنْ لجميع التوابع ، ومن أجلهما سُمِّيت توابع .

أحدهما لزوم التَّبَعية فى الإعراب ، فالأنواع الأربعة غير خارجة عن هذا الحكم ، فتقول فى النعت : مررتُ بزيدٍ العاقلِ ، وفي التوكيد : مررتُ بزيدٍ نفسهِ وفى العطف : مررتُ بأبى عبدِ الله زيدٍ وأخيه ، وفى البدل : مررتُ بزيدٍ أخيك . وكذلك فى النصب والرفع .

فهذه التَبعَية التى هى التبعيةُ فى الإعراب شاملة لجميعها .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

ولها تَبَـعيَّةٌ أخرى لكنها غـيـر شـاملة ، فـإن النعت تابع فى التـعـريف والتنكير، بخلاف غيره . والتوكيد تابع للمعرفة خاصة على الأمر العام بخلاف غيره .

والمعطوف تابع للمعطوف عليه بواسطة حرف التَّشريك ، بخلاف غيره .

والبدل غيرُ لازمٍ فيه ذلك كلُّه ، بل يَتبع النكرة وهو معرفة وبالعكس ، ولايكون فيه حرف ، فإذًا قد صار كل نوع منها مختصاً بتبعيَّة أخرى .

والحكم الثانى لزومُ كَوْنِ هذه الأنواع مذكورةً بعد الأسماء الأُوَل ، لأنه قَيَّد المتبوعات بكونها الأوَل فى الذِّكر ، فلا بد أن تكون التوابع ثوانىَ عنهافى الذِّكر ، فلا يتقدم إذًا التابعُ على المتبوع ، كما لا يختلفان فى الإعراب ، وإذا كان الحكم هذا فلا يجوز إذًا أن تقول : مررتُ بالعاقلِ زيدٍ ، و «زَيْد» هو المتبوع، بل يصير حكمُ (زَيْد) آخرَ ، وهو أن يكون بدلاً أو عطفَ بيان . «والعاقِل» صفةٌ على أصلها ، قائمةٌ مقامَ موصوف متقدِّم ، حُذف للعلم به ، لاصفةٌ لـ (زَيْد) المتأخِّر .

ومثل ذلك قوله تعالى : {إلىَ صراطِ الْعَزيزِ الحَميدِ ، اللَّهِ}[١] ، على قراءة الخفض ، وهى لغير نافع وابن عامر[٢] .

وكذلك العطفُ لايجوز تقديمُ المعطوف على المعطوف عليه إلا فى ضرورة شِعْر ، كقول الشاعر ويُنسب للأحوص[٣]:

---

(١) سورة إبراهيم عليه السلام / آية ١ ، ٢.

(٢) وقرأ نافع وابن عامر (اللَّهُ) بالرفع [السبعة : ٣٦٢] .

(٣) ديوانه ١٧٣ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٦/١ ، ٣٥٦ ، والخزانة ٣٩٩/١ والهمع ٣٩/٣ ، ٢٤٠ ، ٤٠٨/٤ والدرر ١٠٥/٢ .

وذات عرق : موضع بالحجاز . وسلم على النخلة لأنها معهد أحبابه ، وملعبه مع أترابه ، لأن العرب تقيم المنازل مكان سكانها فتسلم عليها ، وتكثر من الحنين إليها . ويحتمل أن يكون كنى عن محبوبته بالنخلة ، لئلا يشهرها ، وخوفا من أهلها وأقاربها.

ألاَ يا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكِ ورَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

إذا لم تُجعل «ورحمةُ الله» معطوفاً على الضمير فى «عَلَيْكِ» وقولِ ذى الرُّمَّة ، أنشده سيبويه(١) :

كَأنَّا على أوْلاَدِ خَطْبَاءَ لاَحَهَا

ورَمْيُ السَّفَا أنْفَاسَهَا بِسَهَامِ

جَنُوبٌ نَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وأنْزَلَتْ

٥٨٣ / بها يومَ ذَبَّابِ السَّبِيبِ صِيَامِ

أراد فى الأول : عليكِ السلامُ ورحمةُ اللهِ ، وفى الثانى : لاَحَهَا جَنُوبٌ وَرَمْيُ السَّفَا .

وقول الناظم : «يَتْبَعُ فى الإعْرابِ» ولم يَخُصَّ وجهًا من وجوه الإعراب - إنما أطلقه استظهاراً على النحو : علمتُ زيداً قائمًا ، ورأيتُ

---

(١) ديوانه ذى الرمة ٦١٠ ، والكتاب ٩٩/٢ ، والأشمونى ١١٨/٣ ، واللسان (سهم) والرواية فيه كما فى الديوان وغيره «أولاد أحقب» .

يصف إبلا سريعة ضامرة ، ويشبهها بأولاد أحقب ، وهى الحمر الوحشية التى فى بطنها بياض مكان الحقيبة . ولاحها : أضمرها وغيرها . والسفا : شوك البهمى ، والحمر تكلف بها .

وأنفاسها : أنوفها ، لأنها مخارج النفس . والسهام : وهج الصيف وغبرته . يقول : تأكله وقد هاج ويبس فيصيب مشافرها وأنوفها فيدميها .

والجنوب : ريح تقابل الشمال . ونوت : جفت ويبست . وعنها : بسببها . والتناهى : الغدران واحدها تنهية ، وسميت بذلك لأن السيل ينتهى إليها من الوادى ويستقر بها . وقوله : «أنزلت بها يوم» معناه أن الجنوب أنزلت الحمير يومًا تذب فيه بأذنابها الذباب الذى يحوم حولها من شدة الحر . والسبيب من الفرس وغيره : شعر الذنب والعرف والناصية . وصيام : قائمة مكانها لاتبرحه ، ممسكات عن الرغى وهى صفة لأولاد أحقب . وعلى رواية الشاطبى (خطباء) فالخطباء من حمر الوحش هى الأتان التى لها خط أسود على متنها والذكر أخطب .

زيدًا راكبًا ، وما أشبهه ، فإنها ، وإن كانت تابعة لما قبلها فى الإعراب الحاصلِ فيها ، لم يَحْصُلْ فيها التَّبَعيَّة المطلقة ، فإن هذه الأمثلة ، أعنى (قائمًا ، وراكبًا) وسواهما من ثَوَانِى المفعولات لاتَتْبع فى غير ذلك الإعراب الخاص ، ألا ترى أنك إذا قلت:عُلِم زيدٌ قائمًا ، ورُئِىَ زيدٌ راكبًا ، انحرمت التَّبَعيَّة ، فدَل على أنها فى الحقيقة ليست بتَبَعِيَّة ، وإنما كانت موافَقةٌ فى الإعراب اتِّفَاقِيَّة ، فإنَّما يريد بقوله : «فى الإعْرابٍ» العمومَ فى وجوهه كلها . وذكر أنواعًا أربعة ، وهى فى الحقيقة خمسة ، يُزاد عليها عطفُ البيان ، وقد ذكره وبَوَّب عليه اجتزاءً بلفظ «عَطْفُ» لأن العطف على وجهين ، عطفُ بيان ، وعطفُ نَسَق ، والعطف يقال عليهما باشتراكٍ لا بتَوَاطُؤٍ[1] ، إذ لم يشتركا فى معنى كُلِّى إلا فى المعنى الذى اشتركت فيه التوابعُ كلها ، فكان الأَوْلَى ألاَّ يأتى لهما بلفظ واحد ، لكن ذلك قريب ، والخَطْب فيه يسير .

وقد يَرِد عليه أن كلامه يقتضى أن التوابع مختصة بالأسماء ، إذ حكَم أن التوابع تتْبع الأسماء الأُوَل ، فكأنه عنده حكمٌ ثالث مضافٌ إلى الحكمين المذكورين قبل هذا ، وإلاَّ فما الفائدة فى ذكر الأسماء هنا ؟

وإذا كان ظاهر كلامه أنه حكم ثالث لازم انْتَقض عليه بأن العطف يكون فى الأسماء والأفعال ، وقدَ نَصَّ على ذلك فى باب «العطف» إذ قال : «وعَطْفُكَ الفِعْلَ على الفِعْل يَصِحّ».

والبدل أيضاً يكون فى الفعل كما يكون فى الاسم ، كقولك : إن تُكْرِمْنِي تُحْسِنْ إلىَّ أشكرْك . ومن قوله تعالى : { ومَنْ يَفْعلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ

---

(١) المشترك هو اللفظ الذى وضع لأكثر من معنى وضعا مستقلا ، مثل العَين ، والمتواطئ هو اللَفظ الذى وضَع لمعنى كلى يشمل أفراده بدون تفاوت ، مثل : الحيوان ، والإنسان .

العَذَابُ يومَ القِيَامَةِ وَيخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا}[١]. وفى هذا أيضاً شاهدُ عطفِ الفعل (على الفعل)[٢] .

وكذلك التوكيدُ يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة ، وذلك قِسْمُ اللَّفْظى .

وإنَّما يخلو من هذا النعتُ وعطفُ البيان ، فلا يكونان إلا فى الاسم.

وقد نَصَّ الناظم على البدل فى الفعل بقوله : «ويُبْدلُ الفِعْلُ من الفِعْل» البيتين[٣] ، وكذلك بَيَّن فى التوكيد اللفظى[٤] ، فأشكل قولهُ هنا : «الأسماءَ الأُوَلْ» .

والجواب أن كلامه لا يقتضى اختصاصَ التوابع بالأسماء ، لأن ذلك إنما هو بمفهوم اللَّقَب المرفوض عند أهل الأصول[٥] ، فذكرُه الأسماءَ ليس له مفهومٌ ولا مُقْتَضى غيرُ مايدلُّ عليه صريحُ لفظه، فلا تَنْتَفى التَّبَعِيَّةُ عن الفعل وغيرِه بذلك ، بل يبقى مسكونًا عنه ، حتى إذا شَرع فى كل واحد من التوابع على التفصيل بَيَّن ما يَحتاج إليه من ذلك بعد ذكر التَّبَعِيَّة للأسماء التى جَعلها أصلاً / وإنَّما المفهومُ الصحيحُ ما اقتضاه ٥٨٤

(١) سورة الفرقان / آية ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

(٣) هو بيت واحد ، وهو قوله :

ويُبْدَلُ الفِعْلُ من الفِعْلِ كمَنْ … يَصِلْ إلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

(٤) يقصد قول الناظم فى باب «التوكيد» :

وما من التّضوكيدِ لَفْظِىٌّ يجِى … مُكَرراً كَقَوْلكَ ادْرُجِى ادْرُجِى

(٥) مفهوم اللقب قسم من أقسام مفهوم المخالفة . ومفهوم المخالفة – عند الأصوليين – هو أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق فى الحكم ، ويسمى دليل الخطاب .

ومفهوم اللقب هو تخصيص اسم مشتق بحكم ، مثل قولنا : محمد رسول الله ، فإن هذا المنطوق لايفهم منه أن غير محمد ليس برسول . وعامة الأصوليين يرفضون الأخذ بهذا المفهوم . وانظر [المختصر فى أصول الفقه لابن اللحام ١٣٤]

قولهُ : «الأوَلَ» لأنه صفة ، ومفهومُ الصفةِ معمولٌ به[1] ، معلومُ الصحة عند المحقِّقين من أهل الأصول واللغة ، فلا إشكال على هذا .

ثم لما بَيَّن الحكمَ الجُمْلى العام للتوابع أخذ يتكلم فى تفصيلها نوعًا نوعًا ، ويدأ بالنعت فقال :

فـــالنَعْتُ تَابعٌ مُـــتِمٌ مـــا سَـــبَقْ
بوَسْـــمِـــهِ أو وَسْمِ مـــا بِهِ اعْـــتَلَقْ

وهذا تعريفٌ بالنعت التعريفَ الرَّسْمى ، وتمييزُه عن الأنــواع الأُخَر .

فقوله : «تابعٌ» هو الجنس الأقرب للتوابع ، ومعنى التَّبَعِيَّة فيه هو المذكور أولا .

وقوله : «مُتِمٌ ما سَبَقْ» يعنى أنه يُتم معنى الأسم السابق بالنِّسْبة إلى فهم السامع ، لا بالنسبة إلى نفس الاسم ، لأن الاسم فى نفسه تامٌ الدلالة على معناه وَضْعًا ، وإنما التفاوتُ فى تمام الدلالة وعدمِ ذلك بالنسبة إلى فهم السامع، فقد يكون الاسم السابق بالنسبة إليه تامٌ الدلالة ، أى معروفًا عنده ، وقد يكون ناقص الدلالة ، أى مبهَماً عنده .

فإذا قلت : مررتُ بزيدٍ ، فإن كان «زيدٌ» معروفاً عند السامع فقد تَمَّ ، وإن كان غيرَ معروف عنده فهو ناقص حتى تقول : الخياطِ ، أو النجارِ ، أو القرشيِّ ، فَيِتَمّ ذلك عند السامع ، وقد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد ، وحينئذٍ يتم .

---

(١) مفهوم الصفة قسم من أقسام مفهوم المخالفة أيضا . وهو أن تقترن بعام صفة خاصة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : «فى الغنم السائمة الزكاه» فإن مفهومه أن غير السائمة من الغنم ، وهى التى تُعلف ، لازكاه فيها . وجمهرة الأصوليين يأخذون بهذا المفهوم .
وانظر [المختصر فى أصول الفقه ١٣٣]

وقد نَصَّ سيبويه على هذا المعنى ، وأن «زيداً» عند مَنْ يعرفه كزيدٍ الأحمرِ عند من لا يعرفه[1] . فهذا معنى قوله : «مُتِمٌّ ما سَبَقَ» .

ولما كان هذا غيرَ كافٍ في التعريف ، إذ قد يَدخل عليه فيه البدلُ وعطفُ البيان إذا قلت : قام زيدٌ أبو عبدِ الله ، وقام عبدُ الله زيدٌ ، فإن البدل مثلُ النعت ، فإنه يُبَيِّن ماقبله ويوضِّحه ويُتِمُّه ، وكذلك عطفُ البيانِ - أخرجهما بقوله : «بوَسْمِهِ أو وَسْمِ ما به اُعْتَلَقَ» وهذا المجرور متعلق بـ (مُتِمٌّ) أى يُتِمُّه بهذا الوجه من الإتمام ، وهو وَسْمه بِسِمَةٍ يُعرف بها .

والوَسْم هنا مصدر : وَسَمْتُه ، أَسِمُهُ ، وَسْمًا ، أى جعلتُ عليه علامةً يعرف بها .

والسِّمة التى يوُسم بها هو المعنى الذى يعطيه الاسمُ المشتق ونحوهُ ، فإنك إذا قلت : مررتُ بزيدٍ الخَيَّاطِ أو العاقلِ ، فقد أتممتَ دلالة لفظ «زيد» على مدلوله بالإتيان بمعنى الخياطة أو العقل المفهومَيْن من لفظ (الخَيَّاط ، والعَاقِل) .

فخرج بذلك البدلُ وعطفُ البيان ، فإن تبيينهما للأول ليس على هذا الحد، ولكن بالإتيان بلفظ مرادِف للأول أَبْيَنَ منه ، لأنك وسَمت الأول بسمة عُرف بها مدلوله، وتَخَصَّص بها فافترقا .

---

(١) عبارة سيبويه فى الكتاب (٨٨/١) هى «وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفة له أن الصفة تمامُ الاسم ، ألا ترى أن قولك : مررت بزيد الأحمر ، كقولك : مررت بزيد ، وذلك أنك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت : مررت بزيد، وأنت تريد : الأحمر ، وهو لا يعرف حتى تقول : الأحمر ، لم يكن تمَّ الاسم ، فهو يجرى منعوتَ مجرى : مررت بزيد ، إذا كان يعرف وحده ، فصار الأحمر كأنه من صلته».

وحصل أن الاسم الجامد إذا وقع تابعاً فليس بداخل تحت حَدِّ النعت أصلا، لأنه ليس بوَسْمٍ للأول، ولا لما اعْتَلق به، وإنما يدخل تحته المشتقُّ وما في معناه على حسب مايذكره بعد في قوله : «وانْعَتْ بمُشْتَقٍّ» .

ومعنى قوله : «بوَسْمِه» أى بوسم الاسم الأول، فالضمير في «بوَسْمِه» عائد على / قوله : «ماسَبَق» وكذلك في «مابِه اعْتَلَقَ». ٥٨٥

والذى اعْتَلق بالأول هو ما كان من سَبَبه (فالذي للأول نحو : مررت برجل كريم، وبزيد العاقل. والذي من سببه)[1]. نحو : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ أبوه، وبرجلٍ كريمٍ أخوه.

فالوَسْم هنا إنما هو للأب والأخ اللذين هما من سَبَب الأوَّل لا للأول. وإنما ساغ ذلك، وحصل به التعريف، لأن ماكان من سبب الأول، وله به تعلُّقٌ وملابسةٌ إذا وُسِم فكأنه قد وُسم الأول، فيحصل بذلك بيان الأول.

والأوصاف التى يحصل بها هذا المعنى أربعة :

(حِلىً) وهى الصفات الظاهرة، نحو : الطويل، والقصير، والقليل، والكثير.

و (غرائز) وهى الصفات الباطنة، نحو : العالم، والجاهل، والشَّريف، والخامل.

و(أفعال) نحو : الخَيَّاط، و التاجر، والقاضى، والفاجر.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) ومستدرك على حاشية الأصل.

و(نَسَبٌ) كالقرشيِّ، والهاشميِّ، ونحو ذلك.

واعْتَلَق بالشيء، وتعلَّق به بمعنًى.

وهذا الحد الذى حَدَّ به النعتَ هو معنى ماحَدَّ به غيرُه من قوله : «هو الاسم الجاري على ماقبله لإفادة وصفٍ فيه أو فيما هو من سَبَبه» وفي هذا التعريف[١] نظر من أوجه :

أحدها أن البدل وعطف البيان داخلان عليه، ولايُنْجيه من ذلك قوله : «بوَسْمِه» لأن الوَسْم كما يقع بالصفة المشتقة المؤدِّية لمعنًى من المعانى الزائدة على الموصوف كذلك يقع بالاسم الجامد الذى يؤدِّى معنى الأول ويُبَيِّنه، لأن الاسم على الإطلاق سِمَةٌ على مُسَمَّاه، وإطلاقُه على مسمَّاه وَسْمٌ له به، فلايُنَجِّى قولُه : «بوَسْمه» عن وُرُود ماليس بنعت في حَدِّه. نَعَمْ الذى لايَحتمل دخول البدل وغيره عليه هو قوله : «أووَسْمِ مابه اعْتَلَق» لأنه لايصح وسْم مابالأول اعْتَلَق إلا وهو مشتق[٢].

والثاني أن هذا التعريف لايصدق إلا على (نَعْت البيان) خاصة، لأنه هو الذى أَتَمُّ الفائدةَ بالنسبة إلى السامع.

ونعتُ البيان هو المسوقُ لتخصيص نكرة نحو : مررتُ برجلٍ نَجَّارٍ، فإنك خَصَّصْتَه بـ (النجار) من الفَلَّاح[٣]، والعاقل، والأحمق، وغيرهم ممن ليس بنجَّار.

---

(١) أى تعريف الناظم.

(٢) في الأصل و(ت) «لأنه لايصح مابالأول إلا وهو مشتق» وما أثبته من (س) وحاشية الأصل، وهو وجه العبارة.

(٣) في الأصل و(ت) «بالنجار والفلاح...» وهو تصحيف بيِّن.

أو لرفع اشتراكٍ عارضٍ في معرفة نحو : زيدٌ العاقِل، فإنك أخرجتَ زيدا بـ (العاقِل) من سائر من عُرِف بهذا الاسم وليس بعاقل.

زاد المؤلف : أو لتَـعْـمِـيمٍ، نحـو : إن الله رَزَّاقٌ لعـبـاده المُطِيـعين والعَاصِين.

أو لتفصيلٍ، نحو : مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ.

فـهذا النوع من النعوت هو الذى تناوله التـعريف، وبقي من أنواع النعوت أربعة :

نعت المَدْح نحو : {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ * الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}.

ونعت الذم نحو : أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرَّجيمِ.

ونعت الترحُّم نحو : مررتُ بزيدٍ المسكينِ البائسِ الفقيرِ.

ونعت التوكيد نحو : مررتُ بغلامَيْن اثْنَيْنِ، وبرجلٍ واحدٍ.

زاد المؤلف خامسا وهو نعت الإبهام نحو : مررتُ بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ.

فـهذه أنواعٌ لابُدَّ من إدخالها في النعوت، وهى لم تَدخل له، فكان ذلك خَلَلاً في تعريفه.

/ والثالث أن النعت القائم مَقام المنعوت[1] غير جُارٍ على منعوتٍ ٥٨٦
سَبَق، مع أنه نعت بلاشَكٍّ، فخرج عن حَدِّه، فاقتضى أنه ليس بنعت.

---

(١) مثل قوله تعالى : {أنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ} أى دروعا سابغات. وسيأتى تفصيل هذه المسألة عند قول الناظم.

وما مِنَ المَنْعُوتِ والنَّعْتِ عُقِلْ يجوزُ حذفُهُ وفي النَّعتِ يَقِلّ

وليس كذلك.

والجواب عن الأول أن مراده بالوَسْم ـ كما تقدَّم ـ المصدرُ، أى بأن تَسِم الاسَم الأولَ بِسَمة وأنت إذا أجريتَ الاسم الجامد على الأول إنَّما أتيتَ باسمٍ آخر أوضح، لا أنَّك وسمتَ الأولَ بما يُعرف به، فلم يَصْدُق من هذا الوجه على عطف البيان أنه وسُم به الأولُ، وجُعل عليه علامة، وإنما يَصْدُق عليه أنك أتيتَ باسم آخر أعرفَ من الأول ليتضح معناه عند السامع، لالقصدِ أن يتضح به الأول، فافترقا.

والجوابَ عن الثاني من وجهين، أحدهما أن نعت البيان هو الأصل، وإنما وُضع لهذا القصد، أعنى إيضاحَ الأول، إذ المدح أوالذم أو غيرهما أمرٌ ثانٍ عن معرفة ذلك. وإذا كان كذلك فغيرُ نعتِ البيان محمولٌ عليه، فيكون الناظم قد عَرَّف بالنعت الأصيل، وتَرك ماعداه، لأنه فرع وتابع.

والثاني، وهو الأوْلَى، أن ماعدا نعتَ البيان مثلُ نعت البيان في كَوْنه مُتمًا ماسَبَق، لكن بحسب القَصْد، وذلك أن القائل : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الكريم، أو القائَل : مررتُ بزيدٍ الفاسقِ الخبيثِ، أو المسكينِ الفقيرِ أو نحو ذلك، إنَّما قصدُه التعريفُ بزيد، من حيث احتوى على خِلاَلٍ وأوصافٍ يُمدح بها أو يُذم.

فالاسم الأول قد تَضمَّنها من حيث العَلَميَّةِ، لكن بقي تقريرُها على السامع حتى يعرفَ صاحبَها معرفةً أخرى أتمَّ من تلك المعرفة المتقدِّمة له، فإذًا المادحُ أو الذامُّ أو غيرهما قاصدٌ للتعريف بزيد تعريفًا لم يَتِم بحسب السامع قبل النعت، وإن كان يَعرف عينَه. فلم تَخرج نعوتُ المدحِ والذم والترحُّم عن كونها تُتمُّ ماسَبق.

وأما نعت التوكيد ففيه أيضاً إتمامُ ماللأول. نَصَّ عليه أهل المعانى

والبيان، وكذلك نعت الإبهام، فتأمَّله.

والجـواب عن الثـالث أن النعت له جَـرَيانٌ علـى المنعـوت إذا كـان محذوفا، كجريَانه إذا كان ثابتا، لأنه في حكم الملفوظ به.

وأيضا الحذفُ على خلاف الأصل فلم يُعْتَدَّ به.

ووجُه ثالث، وهو أن النعت إذا أُقيم مُقام المنعوت فهو مباشرٌ للفعل، ومطلوبٌ له، فليس إذ ذاك معرَباً نعتًا، بل فاعلاً أو مفعولاً أو مضافًا. والتقديرُ أمرٌ آخرُ وراء ذلك.

و «ما» في قوله : «ماسَبقَ» مفعول «مُتِمٌّ» و «ما» في «مابِهِ اعْتَلَقَ» مخفوضةُ اللفظ بإضافة «وَسْمِ» إليها، ومنصوبةُ الموضع بـ «وَسْمِ» لأنه مصدر مقدَّر بأَنْ والفعل. والضمير في «اعْتَلَقَ» عائد «ما»

وَلْيـعْطَ فـي التَّـعْرِيفِ والتَّنكِيـرِ مَـا
لِمَـا تَـلاَ كـامْـرُرْ بقَـوْمٍ كُـرَمَـا
وَهْوَ لَدىَ التَّـوْحِـيـدِ والتَّـذْكـيـرِ أَوْ
سِوَاهُمـا كـالفِـعْلِ فَـاقْفُ مـاقَـفَوْا

/ يعنى أن النعت يُعْطَى من التعـريف والتنكيـر مـثلَ مـايُعطاه ٥٨٧
المنعوتُ، فلابد أن يماثله ويَتْبَعه في ذلك كما يَتْبَعه في الإعراب.

هذا الحكم فيه لازمٌ، سواء أكان النعت حقيقيًا أم سببيًا، فتقول : مـررتُ برجلٍ عـاقلٍ، وبزيدٍ العـاقل. ولا يجـوز أن تقـول : مـررتُ برجلٍ العاقلِ، ولابزيدٍ عاقلٍ، و «زيدٌ» باقٍ على عَلَميَّته، ولا : بأبيكَ عاقلٍ.

وكذلك تقول : مررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوه، ومررتُ بأخيكَ العاقلِ أبوه. الحكمُ واحدٌ.

فإن جاء مُوهِمُ خلافِ ذلك أُوِّل، كقولهم : مايَحْسُنُ بالرجلِ خيرٍ منك أَنْ يفعلَ، إذ الرجلُ في معنى النكرة وإن تَحَلَّى بالألف واللام، ولذلك يُنعت بالجملة كما سَيُنَبَّه عليه.

وإنما لم تُنعت النكرةُ بالمعرفة، ولا المعرفةُ بالنكرة من جهة أن النعت والمنعوت في المعنى كالشِيء الواحد، والشِيء الواحد لايكون معرفةً نكرةً في حال.

وإلى هذا المعنى أشار سيبويه بقوله : زيدٌ الأحمرُ عند من لايعرفه كزيدٍ عند من يعرفه[١]. يريد : أن زيداً الأحمَر عند من لايعرفه وحده بمنزلة زيد وحده عند من يعرفه. وهذا ظاهر.

وقال الفارسيُّ : إنما لم تُنعت المعرفة بالنكرة، ولاالنكرة بالمعرفة، من حيث لم يُنعت الواحُد بالجمع، ولا الجمُع بالواحد، لأن النكرة تشبه الجمَع من حيث الشِّيَاع، والمعرفة تشبه الواحد من حيث الاختصاص[٢]. وعَلَّل بعضهم ذلك بأن المعرفة إنما لم تُنعت بالنكرة لأن نعت المعرفة إنَّما وَضْعُه لرفع الاشتراك العارض فيها، والنكرةُ لاتَرفع الاشتراك عن نفسها، فكيف ترفعه عن غيرها!

ولم يكن العكسُ، لأن حق المعرفة التقدُّمُ على النكرة، وحَقَّ النعت التأخُّرُ عن المنعوت، فهما متدافعان.

ثم أتى بمثال لهذه المسألة، وهو قوله : امْرُرْ بقومٍ كُرَمَا.

---

(١) انظر : الكتاب ١/٨٨.

(٢) عبارة الفارسي في الإيضاح (٢٧٥) هى «ولايجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، لأن الصفة ينبغى أن تكون على وفق الموصوف في المعنى، والنكرة تدل على العموم والشياع، والمعرفة مخصوص، فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحدا، والواحد جميعا لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه، وماهو وفقه».

وتخصيص هذا المثال مُشْعِر بقَصْدٍ صِنَاعى يَقصده أهلُ الحِذْق، وذلك أنه أتى بالنعت والمنعوت مخفوضين، ولم يأت بهما منصوبين ولا مرفوعين، لأن ذلك هو المُعَيِّنُ للمثال في النعت، إذ كان الإتيان بهما منصوبين أو مرفوعين غيرَ مُعَيِّن لذلك، إذ يمكن في النصب أن يكون النعت على إضمار فعل فلا يتعيَّن كونُه نعتا، وفي الرفع يمكن أن يكون خبرَ مبتدأ، فلا يتعيَّن كذلك.

وأما الجرُّ فلا يمكن فيه إلا الجَريانُ والتَّبَعِيَّةُ خاصة.

وأصل هذا النحو لسيبويه، لأنه لما بَوَّبَ على الجر أتبعه بأبواب التوابع، ولم يذكرها مع المرفوعات ولا المنصوبات. وتَأَمَّلْ محافظتَه على ذلك في الشواهد على المسائل وفي المُثُل، وذلك مطردٌ في كلامه على جميع التوابع.

وإنما يأتى بمُثُل الرفع والنصب حيث يكون القطع على إضمار، فلعلَّ الناظم نَحَا هذا النَّحو في تَخصيص هذا المثال. والله أعلم.

ثم قال : «وهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ والتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كالْفِعْلِ» .

يعنى أن النعت في باب التوحيد والتذكير، وغيرهما من التثنية والجمع / والتأنيث حكمُه أَلاَّ يجرى على حكم المنعوت، وإنما يَجرى على ٥٨٨
حُكْم مالو كان في موضعه فِعْلٌ، فحيث صَحَّ إفرادُ الفعل أُفْرِد النعت، وحيث صح أن يُثنى الفعل لو وقع في موضعه ثُنِّيَ النعت، وحيث صَحَّ جمعه أو تأنيثه فكذلك.

فإن كان حقيقيًا ثُنِّيَ وجُمع وأُنِّث لأن الفعل كذلك يكون، إذ هو رافعٌ لضمير الأول، وإن كان سببيًا لم يَطَّرد فيه ذلك بإطلاق، لأن النعت

السَّبَبى هو الرافع للظاهر، وإذا رَفع الظاهر جرى مجرى الفعل، فيُفْرَد، في اللغة المشهورة، وإن كان المنعوت مثنًى أو مجموعاً إذا كان المرفوعُ بالنعت مفردًا أو مثنى أو مجموعا.

ويذكَّر النعت أيضاً إذا كان مرفوعه مذكَّراً وإن كان منعوته مؤنثًا.

وبالجملة لا يُعتبر المنعوتُ في هذه الأشياء المذكورة، وهى الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث إذا كان النعت سَبَبِيًّا، وإنما يُعتبر ماأُسند النعت إليه من الأسماء الظاهرة، بخلاف الحقيقى، فإن المنعوت هو المعتبر حَسْبِ ماتقدَّم في «باب الفاعل»(١) وكذلك يجرى الحكم على لغة «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ»(٢).

فتقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ، وبرجلَيْنِ قائمَيْنِ، وبرجالٍ قائمِينَ، وبامرأةٍ قائمةٍ، وبامرأتَيْنِ قائمتَيْنِ، وبنساءٍ قائماتٍ.

كما تقول : مررتُ برجلٍ يَقُومُ، وبرجلين يقومان، وبرجالٍ يقومون، وبامرأةٍ تقوم، وبامرأتين تقومان، وبنساء يَقُمْنَ، فتثنى النعت وتجمعه وتؤنثه، كما تفعل بالفعل.

وتقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، وبرجلٍ قائمٍ أبواه، وبرجل قائمٍ آباؤه، كما تقول : مررت برجلٍ يقوم أبوه، ويقوم أبَواه، ويقوم آباؤه. فلا يُظَن في مثل هذا أنه جرى على ماقبله، وإنما جرى على الفعل.

وتقول : مررتُ برجلَيْن قائمٍ أبوهما، ومررت برجلَيْن قائمٍ أبواهما،

---

(١) انظر: ٢ / ٥٦١.

(٢) البخاري ـ المواقيت : ١٦، والتوحيد : ٢٣، ٣٣، ومسلم ـ المساجد : ٢١٠، والنسائى : الصلاة : ٣١.

ويعبر عن هـذه اللغة أيضا بلغة (أكلونى البراغيث) ويقولون : إنها لغة طيء أو أزد شنوءة، وانظر :والأشمونى ٢/٤٧.

وبرجلَيْن قائمٍ آباؤُهما.

(وعلى لغة «يَتَعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ» مررتُ برجلَيْن قائميْن أبواهما، وقَائمِينَ آباؤُهما[1]) وتقول: مررتُ برجلٍ قائمةٍ أختُه، وقائمةٍ أختاه. وعلى تلك اللغة: قائمتَيْنِ أختاه. وبرجلين قائمةٍ أختُهما، وقائمةٍ أختاهما. وعلى تلك اللغة: قائمَتَيْن أختاهما. وبرجالٍ قائمةٍ أختُهم، وقائمةٍ أختاهم، وقائمةٍ أَخَوَاتُهم. وفي اللغة الأخرى: قائمتَيْنِ أُخْتَاهم، وقائماتٍ أَخَوَاتُهم.

وهكذا في جميع التصرفات الباقية، لأن الفعل لو خَلَفَ النعتَ في هذه المُثُل لكان على وِزَانهما في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

فضابط الناظم ذلك بالفعل حَسَنٌ، لكن يرد عليه ههنا أنك تقول في اللغة المشهورة: مررتُ برجلٍ قِيَامٍ إخوانُه، وهو أجود من قولك: قائمٍ إخوانُه، ولا تقول إذا خَلَفَ الفعلُ إلاَّ: مررتُ برجلٍ يقومُ إخوانُه، وتترك جمع الفعل، بخلاف ماإذا جمعتَ لنعتَ جمعَ السَّلامة، فإنه لايجوز في اللغة المشهورة، وإنما يجوز في لغة «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ» فإطلاق الناظم يُشعر بأن جمع النعت جمعَ التكسير يجرى على حكم الفعل، وليس كذلك.

٥٨٩ وقد يُعْتَذر عنه / بأنه لما لم يذكر حكمَ الصفة في هذا في باب (الفاعل) ولا في باب (الصفة) ولا تَعرَّض هنالك لهذا الحكم فيها، وكان حقه أن يذكره بَنَى على طَرْح المسألة جملة.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

والضمير في قوله : «وَلْيعُطَ» عائد على النعت. و«في التَّعْرِيف» متعلق بالفعل، أو باسم فاعل حالٍ من الضمير على حذف المضاف. والتقدير : ولْيُعْطَ للنعت حالة كونه معتبرًا أو مذكورا، أو مستقِرا في باب التعريف والتنكير.

و «ما» الأولى في قوله : «مَالِمَاتَلاَ» واقعة على الحكم، أو على التعريف أو التنكير، وهى في موضع نصبٍ بـ (يُعْطَ).

والثانية واقعة على الاسم السابق، وهو المنعوت. والعائد على الأولى الضمير الذى في المجرور، وعلى الثانية محذوف.

والضمير المستتر في «تَلاَ» عائد على النعت. والتقدير : ولْيُعْطَ النعتُ في باب كذا الحكمَ الذى استقرٌ للمنعوت الذى تلاه النعت.

والضمير «وهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ» عائد على النعت. و«هو» مبتدأٌ خبرُه «كالفِعْلِ»

وقوله : «فَاقْفُ ماقَفَوْا» معناه : اتَّبِعْ مااتَّبَعُوا، يعنى العربَ أو النحويين، تقول : قَفَوْتُ أثرَه، إذا اتَّبَعْتَه ومضيتَ في قَفَاهُ، قَفْوًا، وقُفُوًّا. وقَفَّيْتُ على أثره بفلان، أى أتبعتُه إيَّاه.

ويظهر لبادى الرأى أن هذا الكلام لافائدة فيه، لأن النحو كلَّه مبنى على أن نَقْفُوَ أثرَ العرب فيه، فما الذى أَحْرَزَ هنا، وغالبُ عادته ألاَّ يأتى بما ظاهرُه أنه حشوٌ إلا تنبيهًا على فائدة أو فوائد؟

فقد يقال : إنه نَبَّه على عارضٍ سماعيٍّ عارضَ القياسَ، وهو أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد. ومن ثَمَّ لم تُنعت النكرة بمعرفة، ولا عُكِس الأمرُ، فكان الوجه ألاَّ يُنعت المفردُ بالمجموع ولا بالمثنى، ولا المثنى بالمجموع ولا بالمفرد. وكذا ماكان نحو ذلك فكان القياس أن يَجرى الحكمُ في النعت الرافع

لضـمـيـر الأول، والرافع للظاهر على حَدٍّ سـواء، لولا أن السَّـمـاع جـاء باعتبار مرفوع النعت، ومعاملته معاملةَ الفعل إذا أُسند إلى الظاهر، من حيث كان مؤدِّيًا معناه لاشتقاقه، فكأنه يقول : لاتَعتبر القياسَ إلا حيث لم يعارضه سماع، فإذا عارضه فاتَّبِع السماعَ واترك القياس. وهذه قاعدة أصوليه.

أو يقـال، وهو الأوْلى : إنه مـجـردُ تكملة، كـأنه يقـول: حكمُـه حكم الفعل في باب الإفراد والتذكير وأضدادهما، فاعْتَبِر ذلك هنا، واجْرِفي هذا الباب لدى التوحيد والتذكير أو سواهما على ماجَرَوْا عليه في الفعل لو كان واقعًا موقعَه. وقد تَمَّ الغرض. والله أعلم. ثم قال :

وانْعَتْ بمُشْـتَقٍّ كـصَـعْبٍ وذَرِبْ

وشِـبْـهِـهِ كَـذَا وذِي والْمُنْتَـسِبْ

هذا الفصل يذكر فيه مايقع من الأسماء نعتاً ومالا يقع، وقد أشعر حَدُّه أول الباب بتعيين ذلك، وهو ماأَدَّى معنًى به يَتَّسم ماسَبَق، ولكن هذا تعريف إجمالى، لابد من ذكر أصنافِ ما / هو كذلك، فإنه غير منحصرِ ٥٩٠
في المشتق، ولا أيضاً كلُّ مشتق يقع نعتا، فذكر ثلاثة أنواع :

أحدهـا المشـتـق ومـا جـرى مـجـراه، والثـاني الجملة، والثـالث المصدر.

فـأما النوع الأول فقوله : «وانْعَتْ بمُشْتَقٍّ كصَعْبٍ وذَرِبٍ. وشِبْهِهِ» ومفعول «انْعَتْ» محذوف للعلم به، أو اقتصارا، أى انعت الاسمَ السابق.

و«بمُشْتَقٍّ» نعتٌ أُقيم مُقام منعوته، تقديره : باسمٍ مُشْتَقٍّ.

ويعنى أن النعت يكون اسـمـا مـشـتـقًا من المصدر أو الفعل، على

حسب الخلاف المتقدم[1]، وذلك نحو : قائمٌ وقاعدٌ، من القيام والقعود، ومتكبِّر من التكبُّر، ومنه مامَثَّل به من قوله : «كصَعْبٍ وذَرِبٍ»

فصَعْبٌ : صفة مشبَّهة، من : صَعُب الأمر صُعُوبة، ضد : سَهُل، وبعيرٌ صَعْبٌ ضد الذَّلُول.

و(ذَرِبٌ) يحتمل أن يكون بالدال المهملة أو بالذال المعجمة، فإن كان بالمعجمة فهو صفة مشتقَّة من : ذَرِبَ الشيءُ ذَرَبًا وذَرَابَةً، إذا صار حديداً، ولسانٌ ذَرِبٌ، أى حادٌّ، وامرأةٌ ذَرِبَةٌ، أى صَخَّا بة .

وإن كان بالمهملة فصفة أيضًا مشتقَّة من : دَرِبَ بالشيء، بكسر العين، دُرْبَةً ودَرَابَةً ، إذا اعتاده وضَرِىَ به ولزمه.

وهذان المثالان قد يُظَن أنهما لمجرد التمثيل فقط، ولم يُحرز بهما أمرًا كما رآه ابن الناظم.

ولقائل أن يقول : بل أحرز بهما أمورًا ضروريةً عليه، فلو لم يمثِّل لدخلت عليه، وأَخلَّت بكلامه، وذلك أن (صَعْبًا، وذَرِبًا) مشتقان للفاعل أو للمفعول أو نحو ذلك فحينئذ يقع نعتًا، وذلك اسمُ الفاعل نحو : قائم، وقاعد، واسمُ المفعول نحو: مَضْرُوب ومُخْرَج، والصفةُ المشبهَّة باسم الفاعل، وهو مثال الناظم، وأفعلُ التفضيل نحو : مررتُ برجلٍ أكرمَ منك، و«أَزْهَى من دِيك»[2] .

فهذه الأشياء كلها مشتقَّة للفاعل أو للمفعول كما في المثال، فلو كان مشتقًا لغير ذلك لم يصح النعت، كأسماء الزمان، وأسماء المكان، وأسماء الآلات، نحو : مَضْرِب، ومَحْبِس، ومَقْتَل، ومِطْرَقَة، ومُكْحُلَة، وشبه ذلك. ولابد من

---

(١) انظر هذا الخلاف في الإنصاف ٢٣٥ (المسألة الثامنة والعشرون).

(٢) من الزهو، وهو الاختيال والتيه، وانظر : الدرة الفاخرة ٢١٣/١.

التحرُّز من مثل هذا.

وأيضاً ففي المثالين وصفٌ ثانٍ معتبَر، وهو كَوْنُ معنى الاشتقاق مقصوداً بالمشتق، لأن القائل : (مررتُ بجَملٍ صَعْبٍ) قاصدٌ لمعنى الصعوبة فيه[1].

وكذلك القائل : (مررتُ برجلٍ ذَرِبٍ) قاصدٌ لمعنى الذُّرْبة أو الذَّرَابة فيه. وكذلك : قائمٌ وقاعدٌ وضاربٌ ومحاربٌ ونحو ذلك.

فلو كان غيرَ مقصود الاشتقاق لم يُنْعَت به، لأنه لم يُقْصَد فيه إلا ماقُصِد في العَلَم من التعريف باسمه فقط.

ومن هذا القسم الأعلامُ الغَلَبِيَّة[2] كـ (الصدِّيق) لأبى بكر، و(الفَارُوقِ) لعمر رضي الله عنهما، و (الصَّعِق) لخُوَيلد بن نُفَيل بن عمرو بن كلاب، فلاشك أنها مشتقة من الصِّدْق والفَرْق والصَّعْق، / ولكن غَلَب ٥٩١
عليها الاستعمالُ حتى صار المفهوم فيه منها مايُفهم من العَلَم، فلاتقع نعوتًا.

والدليل على ذلك أنك لاتَرفع بها الظاهر، ولاتُحَمِّلُها الضمير، فلا تقول : مررتُ بعبدالرحمن الصدِّيقِ أبوه، ولا بعبدالله الفاروقِ أبوه، ولا

---

(١) على حاشية الأصل «قاصد لمعنى الوصف الذى هو الصعوبة فيه» وقد يكون تفسيرا، أو من نسخة أخرى.

(٢) العلم بالغلبة هو أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ماوُضع له حتى يصير علما عليه دون غيره، كابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، وابن مسعود فإن هذه الاسماء غلبت على العبادلة حتى صارت علما عليهم دون غيرهم من إخوتهم. وكالمدينة والكتاب والنجم، فإنها غلبت على المدينة المنورة وكتاب سيبويه، والثريا.

وانظر : الجزء الأول عند شرح قول المصنف :

وقد يَصيرُ علمًا بالغَلَبَهْ ... مضافٌ أو مصحوبُ اَلْ كالْعَقَبَهْ

مررتُ بُنفَيْل الصَّعِقِ ابنُه، وهكذا ماجَرى هذا المجرى، فقد تُرك معنى الفعل منها، وإن كانت في الأصل مشتقة.

فإذاً المثالان مقصودان، وهما في موضع الصفة لمشتق، كأنه قال: وانْعَتْ بمُشْتَقٍّ شَبِيهٍ بهذَيْنِ.

وقد أخذ عليه ابنه في «الشرح» فقال: المشتق: ماأُخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى مَنْسوب إليه. قال: فلو قال: وانْعَتْ بوصفٍ مثلِ صَعْبٍ وذَرِبٍ ـ كان أمثلَ، لأن من المشتق أسماءَ الزمان والمكان والآلة، ولا يُنعت بشيء منها، إنما يُنعت بما كان صفة، وهو مادَلَّ على حدثٍ وصاحبه، كصَعْب، وذَرِب، وضارب، ومضروب، وأفضل منك، ثم ذكر باقي المسألة، فحاصله أنه عَدَّ الأمثلة حشواً البتَّة[1].

وهذا الاعتراضُ غير لازم، لأن التمثيل يُحرز ماقال. وقد عُرف من مقاصد الناظم الإشارةُ إلى التقييد بالمثال، واعتبارُه في ضبط القوانين، وهو في كتابه هذا أشهرُ من أن يُدَلَّ عليه، وقد مضت منه مواضع كثيرة جدا، وهو شأنه فيما بقي، حسب ماتراه إن شاء الله تعالى.

والصواب من هذا كله أن قصده بالتمثيل البيانُ لما هو المشتق، كما بَيَّن ماهو شبيهٌ به، وليس تمثيله بضروري، فلو تَرك ذكرَه لم يَدخل له اسمُ المصدر والزمان والمكان والالة، ولا الأسماء الغالبة[2]، لأنه قد قال أولاً في النعت: إنه التابعُ المُتِمُّ لما سَبق بوَسْمه، إلى آخره، فشَرط فيه أن يَسِمه بوَسْم، وذلك هو معنى الوصف حسب ماتقدَّم، فإذا ذَكر المشتقَّ ههنا فإنما يعنى به مافيه ذلك المعنى، فأسماء المصادر والأسماء الغالبة وما ذَكر معهما أو كان مثلَ ذلك

(١) شرح الألفية لابن الناظم: ٤٩٣.

(٢) يريد العلم بالغلبة، وقد سبق التعريف به.

لايَدخل عليه، إذ لايدلُّ على وَسم ، ولا فيه معنى وَسْم، وإنما يَدخل له ماكان مثل : صَعْب، وذَرِب، وقائم، وسائر مامَثَّل به.

وأيضاً فإن المشتق يطلق بإطلاقين، أحدهما مادل على معنى الفعل، وجرى مجراه في الاستعمال، فكان دالاً عليه بلفظه ومعناه، وعاملاً عملَه وإن ضَعُف، وهو الذى يُعْنَى في رَسْم «المركَّبات» من علم النحو، وهذا الاشتقاق هو الأصغر عند بعض العلماء[1]، فلا يدخل هنا اسم المصدر، والزمان، ولا الاسم الغالب، ولا ماكان من بابها، وهو الذى قصده الناظم جَرْيًا على معهود الاصطلاح.

والثاني مادل على معنى الفعل في الأصل لا في الاستعمال، فليس بعاملٍ عملَ الفعل، ولا جارٍ مجراه، وهو الذى يُعْنَى في رَسْم «المفردات» من علم النحو، ويُستدل به على الزيادة والأصالة، والصحة والإعلال بالقلب والحذف والإبدال، كما تقول في (أحمد) : إنه مشتقٌّ من الحمد، وفي (رُمَّان) : إنه مشتق من الرَّم، ونحو ذلك. ويسميه بعضهم الاشتقاق
٥٩٢ / الأكبر[1]. ولم يُرده الناظم هنا جريًا على معهود الاصطلاح أيضا. وبه وقع الاعتراض. فإذا كان كذلك لم يبق في كلام الناظم إشكال، والحمد لله.

وأمَّا ماأشبه المشتقَّ وليس بمشتق فهو الذى نَبَّه عليه بقوله : «وشِبْهِه» فذكر له أمثلة ثلاثة دالة على ثلاثة أنواع :

أحدها (ذِى) وهو بمعنى (صاحب) فإنه يُنعت به وبفروعه، إذ كانت تؤدِّى معنى المشتق، فتقول مررتُ برجلٍ ذِى مال، وبامرأةٍ ذاتِ جمال،

---

(١) انظر في معنى الاشتقاق الأصغر والأكبر : الخصائص ١٣٣/٢.

وبرجلين ذَوَىْ مال، وبامرأتين ذواتَىْ جمال، وبنساءٍ أولاتِ جمال، وذوات ِكمال، وبرجالٍ أُولِي مالٍ وذَوِى حَسَب. وماأشبه ذلك.

والثاني (ذَا) وهو اسم الإشارة فيصح أن يُنعت به لأنه في معنى المشتق، إذ كان قولك : (مررتُ بزيدٍ هَذَا) معناه : مررتُ بزيدٍ الحاضرِ أو المشارِ إليه.

وكذلك فروعُه نحو : مررتُ بهند هذهِ، وبالزيدَيْنِ هَذْينِ، وبالهندَيْن تَيْنِكَ، وبالزيدِينِ هؤلاء. وكذلك سائر الفروع.

والثالث : المُنْتَسِب، وهو من الأسماء مافيه معنى النَّسَب، وذلك في الاستعمالات الأربعة :

أحدها إذا كان بياء النسب نحو : مررتُ برجلٍ قُرَشِيٍّ، وبرجل هاشميٍّ، وبامرأةٍ سَلُولِيَّة.

ولايَدخل هنا (كُرْسِيّ، وبُخْتِيٌّ، وقُمْرِىٌّ[١]) ونحو ذلك مما ليست الياء فيه للنسب، لأن تلك الأسماء ليست بمنتسبةَ، والناظم إنما قال : «والمُنْتَسِبْ» فأتى بـ (مُفْتَعِل) الذى يقتضى اكتسابَ النِّسْبة وعملَها، فلم يحتج إلى الاحتراز من ذلك كما احتاج إليه في (التسهيل) حيث قال : وأسماء النسب المقصود[٢].

والثاني : إذا كان على وزن (فَاعِلٍ) نحو : مررتُ برجلٍ نابلٍ، وبرجلٍ ناشِبٍ، ولابِنٍ، وتَامِرٍ، ودَارِعٍ[٣]. ومنه : حائضٌ، وطاهرٌ، وطامِثٌ[٤] و (عِيشَةٍ رَاضِيةٍ[٥]).

---

(١) البُخْتِيُّ : واحد البُخْت، وهى الإبل الخراسانية، وهى جمال طوال الأعناق.
والقُمْرِيُّ : ضرب من الحمام مطَّوق حسن الصوت، والجمع قُمْر.

(٢) التسهيل : ١٦٨.

(٣) يقال : رجل نابل، إذا كان معه نَبْل، وناشب صاحب النُشَّاب، وهو النَّبْل كذلك، ولابن لصاحب اللبن، وتامر : لصاحب التمر، ودارع : لذى الدِّرع.

(٤) الطامث : هى الحائض، أو المرأة أول ماتحيض.

(٥) سورة القارعة /آية ٧.

والثـالث : إذا كـان على وزن (فَـعَّـال) كـتَـمَّـار، وفَكَّاه، وجَـمَّـال، وصَرَّاف[١]. ونحو ذلك.

والرابع : إذا كـان علـى وزن (فَعِل) نحـو : نَهِرٍ، وحَرِجٍ، وسَتِـهٍ[٢]. وذلك كله مذكور في النَّسب، وسيأتى بسطه إن شاء الله.

وإنما ذكرتُ أقسامه ههنا لأنه [غير][٣] داخل تحت المشـتق، مع أن الظاهر من أول الأمر أنه داخل فيه، لأنه غيرُ دال على الفعل، ولا مشـتقٌ منه، لأن منها ماليس له فعل أصلا.

وهذه الأبنيـة فيـه[٤] مُطَّرِدة، ولذلك لم تَلحق التـاءُ في (حـائض، وطاهر، وطامث) ونحوهـا. ومن هنا لايتعدَّى ولا يتعلَّق به ظرفٌ ولا مجرور ولا غير ذلك. وعلى الجملة فهو راجع إلى الصفة المشبَّهة باسم الفاعل، أو هو أضعفُ من ذلك.

ولما كانت هذه الأنواع الثلاثة مشبـهةً بالمشتق من حيث أُعطت من المعنى مثلَ مايُعطيه المشتق كان ماجرى مجراها داخلاً أيضًا.

فمن ذلك مـا كان من الصـفـات غيرَ مشـتق، لأنها ليس لـها فـعل ولا
مـصدر نحـو (شَمَرْدَل) بمعنى : خفيف سريع /، و (صَمَحْمَح) بمعنى : ٥٩٣
شَديد، أو بمعنـى : غَلِيظ، و (جُرْشُع) وهو من الإبل : العظيم، و(لَوْذَعِيٍّ)

---

(١) التَّمار : الذى يبيع التمر. والفَكَّاه والفكهاني : الذى يبيع الفاكهة. والجمَّال : صاحب الجمل، والذى يعمل عليه. والحمَّال : محترف الحَمْل. والصَّراف والصَّيْرف والصيرفي : من يبدل نقدا بنقد، والمستأمَن على أموال الخزانة، يقبض ويصرف مايُستَحق.

(٢) النَّهِر ـ بكسر الهاء ـ صاحب النهار، يُغير فيه، وهو مثل قولنا : نَهارِيّ. والحَرِج : الملازم للإحراج والمضايق. والسَّتِه : الملازم للأستاه يَطلبها.

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٤) أى في النسب.

بمعنى : فَطِنٌ ذَكيٌّ. وما أشبه ذلك.

ومن ذلك ما كان من الموصولات مبدوءًا بألف وصل، و (ذو) الطائيـة[1] وفروعهما، نحو : الذى، والتى، وتثنيتُهما، وجمعهما. وكذلك ذو، وذاتُ وذوات.

وأمَّا ماليس في أوله ألفُ وصلٍ نحو (مَنْ، ومَا) فلا يوصف بها.

ومنها (رَجُلٌ) إذا أريد به معنى (كامِلٍ) أوأُضيف بمعنى (صالحٍ) إلى (صِدْقٍ) أو بمعنى (فاسدٍ) إلى (سَوْءٍ) نحو : مررتُ بزيدٍ الرجلِ، أى الكاملِ، ومررتُ برجلٍ رجلِ صِدْقٍ، وبرجلٍ رجلِ سَوْءٍ. وأكثرُ مايقع كذلك خبرًا للمبتدأ.

ومنها (أىٌّ، وكُلٌّ، وحَقٌّ، وجِدٌّ) نحو : مررتُ برجلٍ أىِّ رجلٍ، وبالرجلِ كلِّ الرجلِ، ومررتُ بالرجلِ بالرجلِ حَقِّ الرجلِ، وجِدِّ الرجلِ، أى الكامل في ذلك.

وهذه الأنواع كلها يَطَّرِد الوصف بها، وهى داخلة تحت قوله : «وشِبْهِهِ» ولم يتعرَّض لكَوْنِ النعت دونَ المنعوت في الاختصاص أو مساويًا، كما تعرض له سيبويه[2] وغيره، إذ النعتُ عندهم لايكون أخصَّ من المعنوت، لأن المتكلِّم إنما حَقُّه أن يبدأ بما يكون أعرفَ عند السامع، وأَبْيَنَ في تحصيله. فإن لم يَعْرِفه أَتى من المعرفة بما يكون بيانا. وعلى هذا وُضِع النعتُ والمنعوت، وإذا عُكس الأمر فبُدِىء بالأعم كان مناقضًا لمقصود التفهيم. وقد أجاز الفرَّاء أن يُنعت الأعمُّ بالأخص.

---

(١) «ذو» الطائية من أسماء الموصول للمفرد المذكر، العاقل وغيره، عند طيء. والمشهور فيها البناء، وأن تكون بلفظ واحد، وكذلك «ذات» بمعنى «التى» و«ذوات» بمعنى اللاتى. وقد تقدم ذكرها في باب الموصول عند قول المصنف:

وَمَنْ ومَا وألْ تُساوِى ماذُكِر ... وهكذا ذُوعندَ طَيِّءٍ شُهِر
وكالَّتِى أيضًا لديهم ذاتُ ... وموضعَ اللاَّتِى أَتى ذَوَاتُ

(٢) الكتاب ٢/٧.

ولعل الناظم ذهب هنا مذهبَ الفراء، إذ هو مذهبه أيضاً في «التسهيل»[(١)] فلم يقل بما قال به الجمهور، وإنما رأى رأيَ الفراء، وحُكِي عن الشلَّوْبِين أنه صَحَّحه.

وحَكى الفراء : مررتُ بالرجلِ أخيكَ، على النعت. وذكر المؤلف من ذلك أمثلة، كغلامٍ يافعٍ ومُراهقٍ، وجاريةٍ عَروبٍ وخَوْدٍ، وماءٍ فُراتٍ وأُجَاجٍ، وتَمْرٍبَرْنيٍّ وشِهْرِيزٍ[(٢)]، وأشياء غير هذه. فالظاهر أنه سكت عن ذلك لهذا الوجه. والله أعلم.

ثم ذكر النوع الثاني من أنواع ماَيُنعت به، وهو الجملة، فقال :

ونَعَتُوا بجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا
فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

وامْنَعْ هنا إيقَاعَ ذَاتِ الطَّلبِ
وإنْ أَتتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

يعنى أن العرب أجرت الجملَة نعتًا على الاسم السابق، الجملة اسميةً أو فعليةً، لكن شرط في الاسم المنعوت بها شَرْطًا، وشَرط في الجملة نفسِها شرطين.

فأمّا شرط المنعوت فأن يكون نكرة ، وذلك قوله: «مُنَكَّرَا» أى اسماً منكرا،

---

(١) حيث يقول فيه (ص ١٦٧) : «وكونه مفوقا في الاختصاص أو مساويا أكثر من كونه فائقا».

(٢) اليافع : من شارف الاحتلام، وهو دون المراهق. والمراهق : من جاوز طور الصبا، من أربع عشرة سنة إلى خمس وعشرين. والمرأة العروب : المتحببة إلى زوجها.
والخَوْد : الشابة الناعمة الحسنة الخلقة. والماء الفرات : الشديد العذوبة يقال : ماء فرات، ونهر فرات. والأجاج : مايلذع الفم بمرارته أو ملوحته.
والتمر البرنى : نوع جيد من التمر مدوّر أحمر مشرب بصفرة. ويقال كذلك : نخل برني، ونخلة برنية. والشهريز : ضربٌ من التمر. معرّب.

فتقول : مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، ومررتُ برجلٍ يقومُ أبوه.

والتنكير هنا أعمُّ من أن يكون في اللفظ والمعنى، نحو قوله : {حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ[1]} أو في المعنى دون اللفظ، وهو المقرون بالألف واللام الجِنْسية، نحو قوله : {وَآيَةٌ / لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ[2]} وقال الشاعر[3]: ٥٩٤

لَعَمْرِى لأَنْتَ البَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ

وأَقْعُدُ في أَفْيَائِهِ بالأَصَائِلِ

وإنما لم تُنعت المعرفةُ بالجملة، لأن الجملة إنما تُعطى معنى الاسم المشتق، ولذلك وقعت نعتًا لَمَّا كانت في تأويل المفرد، وليس فيها مايدل على التعريف، فلا يصح أن يُنعت بها المعرفة.

ثم لما كان النعت في تَتْميمه للمنعوت كالصلة في تَتْميمها للموصول، وكان أيضا خبرًا عن المنعوت في المعنى، كالخبر للمبتدأ ـ أُعْطى، إذا كان جملةً، من لزوم الضمير الرابط ما أُعْطِي الخبرُ إذا كان جملة، وما أُعْطيت الصلة إذا كانت جملة، فكَمَّل الناظم المقصودَ بقوله : «فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرا» .

«ما» مفعول ثان لـ (أُعْطِيَتْ) وهى واقعة على الأحكام المتعلِّقة بجملة الخبر. وعائدها الهاء في «أُعْطِيَتْهُ» .

و «خَبَرًا» حال من مرفوع «أُعْطِيَتْ» .

ويَعْنى أن الجملة الواقعة نعتًا أُعْطِيت من الحكم مثلَ ماأُعْطِيتَه إذا وقعت

---

(١) سورة الإسراء / آية ٩٣.

(٢) سورة يس / آية ٣٧.

(٣) هو أبوذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/١٤١، والإنصاف ٧٢٣، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٥، ٧١ ، والخزانة ٥/٤٨٤، والهمع ١/٢٩٢، والدرر ١/٦٠، واللسان (فيأ).

والأفياء : جمع فيء، وهو الظل. والأصائل : جمع أصيل، وهو الوقت الذى قبل غروب الشمس.

خبرًا للمبتدأ، وذلك لزومُ الضمير العائد على مَن هى نعتٌ له أو خبرٌ، وكذلك الصلة، لأن الربط بين الجملتين محتاج إليه في فهم المراد، وذلك بالضمير العائد.

وهذا هو الشرط الأول من شَرْطَيِ الجملة الواقعة نعتًا، فإذا قلت : مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، فالهاء هو العائد. وكذلك إذا قلت : مررتُ برجلٍ قامَ، ففاعل «قَامَ» هو العائد.

فلو خَلَت الجملةُ من ضمير لم تقع نعتا، فلا تقول : مررتُ برجلٍ قامَ زيدٌ، ولا برجلٍ زيدٌ قائمٌ، إذ لا ارتباطَ بين الجملتين. نعم قد يُحذف الضمير وهو مرادُ الثبوتِ، كقول جَرِير، أنشده سيبويه(١):

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بعد نَجْدٍ
وماشَىْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

وأنشد أيضاً للحارث بن كَلَدةَ(٢):

ومَا أَدْرِى أَغَيَّرهُمْ تَنَاءٍ
وطُولُ العَهْدِ أمْ مَالٌ أَصَابُوا

فهذا الحذف غير قادحٍ، فقد يُحذف أيضاً من الخبر، نحو قوله تعالى :

---

(١) الكتاب ٨٧/١، ١٣٠، وابن الشجرى ٥/١، ٧٨، ٣٢٦، والمغنى ٥٠٣، ٦١٢، ٦٣٣، والتصريح ١١٢/٢، والعيني ٧٥/٤، وديوانه (٩٩) .

ويروى «حميت حمى تهامة» وتهامة. ماتسفل من بلاد العرب. ونجد : ماارتفع منها، وكنى بهما عن أرض العرب جميعا. يخاطب عبدالملك بن مروان، ويقول له : ملكت العرب، وأبحت حماها بعد إبائها عليك. وماحميته لايستطيع أحد أن يستبيحه لقوة سلطانك.

(٢) الكتاب ٨٨/١، ١٣٠، وابن الشجرى ٥/١، ٣٢٦، ٢٣٤/٢، وابن يعيش ٨٩/٦، والعيني ٦٠/٤.
والتنائى : التباعد. ومعنى البيت ظاهر.

{وكُلٌّ وعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى[(١)]} في قراءة ابن عامر[(٢)]. وأنشد سيبويه لامرئ القيس[(٣)]:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا على الرُّكْبَتَيْنِ
فَثَوْبٌ نَسِيبٌ وثَوْبٌ أَجُرٌّ

ولهذا أحال في الحكم على الجملة الخبرية، ولم يَذكر في الخبر حكمَ الحذف لأنه قليل فيه.

والشرط الثاني من شَرْطَيِ الجملة الواقعة نعتاً ألاَّ تكون طَلَبِيَّة، وإنما تكون خَبَرِيَّةِ كما تقدم من المُثُل.

وهذا الشرط غير مشترَط في الخبريةِ، ولذلك قال: «وامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ» أى في الواقعة نعتا، لأنه كما أحال في الحكم على الخبريَّة خاف أن يُفهم أنها تقع طَلَبِيَّة، فلذلك قال: «وامْنَعْ هُنَا كَذَا» وظهر أن إيقاعها خبرًا غيرُ ممتنع.

وقد أطلق القولَ في وقوع الجملة خبرا في باب «الابتداء» بقوله: «ومُفْرَدًا يَأْتِي ويَأْتِي جُمْلَهْ» ولم يقيِّد ذلك بألاَّ تكون طَلَبِيَّة، وهو مذهب الجمهور فيها

---

(١) سورة الحديد / آية ١٠.

(٢) وكذلك هى في مصاحف أهل الشام. وقرأ الباقون من السبعة «وكُلاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى» بالنصب. وانظر السبعة لابن مجاهد: ٦٢٥.

(٣) ديوانه ١٥٩، والكتاب ٨٦/١، وابن الشجرى ٩٣/١، ٣٢٦، والمحتسب ١٢٤/٢، والمغنى ٤٧٢، ٦٣٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٠/١، والخزانة ٣٧٣/١، والعيني ٥٤٥/١.
يذكر أنه طرق محبوبته على خيفة من الرقباء، فجعل يزحف لئلا يشعر به أحد، وجرثوبه لئلا يرى أثر قدميه فيعرفه القائف.
ويروى صدر البيت «فلما دنوت تسدَّيتُها» وهي رواية الديوان، وتسديتها: علوتها وركبتها.
كما يروى عجزه «فثوبًا نسيتُ وثوبًا أجُرّ» بالنصب، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

خلافًا لابن الأنبارى ومن وافقه. وقد تقدَّم ذلك[١].

ثم أخذ يدل على تأويل ماجاء مِمَّا يُخالف الشرطَ المذكور بقوله :

«وإنْ أَتَتْ فالْقَوْلَ أَضْمِرْ / تُصِبِ» ٥٩٥

يعنى أنه إن أتت الجملة ذاتُ الطَّلبَ في السَّماع جاريةً على منعوتٍ في الظاهر فأوَّلها تأويلاً يُخرجها عن أن تكون بنفسها نعتا، وذلك أنه لايجوز أن تقول: مررتُ برجلٍ اضْرِبْهُ، ولا هل ضربتَهُ؟ ولا مررتُ برجلٍ لاتُكْرِمْه، ولا ماأشبه ذلك.

بخلاف الخبر فإنك تقول : زيدٌ اضْرِبْه، وعمروٌ لاتُكْرِمْه، وخالدٌ هل أكرمتَه؟ وما أشبه ذلك.

ومنه قولهم : كيف أنتَ؟ وأنشد في «الشرح»[٢]:

قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُه كيفَ يَسْلُو
صَالِيًا نارَ لَوْعَةٍ وغَرامِ

وقد مَرَّ هذا .

والطلب الذى يَمنع الجملة أن تقع نعتاً هو (الأمر، والنهي، والاستفهام، والعَرْض، والتَّحضيض، والتمنِّى، والترجِّى، والدعاء)

فكلُّ هذه طلبٌ لايَصلُح للنعت، لأنه خبرٌ عن المنعوت، له خُصوصيَّةٌ في الخَبريَّة ليست لخبر المحض.

---

(١) انظر : ١ / ٦٢٦.

(٢) الهمع ٢/١٤، والدرر ١/٧٣، ونسبه لرجل من طيء.

والذى أُشار إليه في جملة النعت الواردةِ طلبيَّةً هو قوله[1]:

حَــــتَّى إذا كـــــاد الظلامُ يَـخْــــتَـلِطْ

جَـــــاءوا بمَـذْقٍ هـل رأيـتَ الذئـبَ قَـطْ

فأوقع (هَلْ) ومابعدها كالصفة لـ (مَذْقٍ) وهو اللَّبَن بالماء، ومراده أنه تغيَّر بياضُه بمخالطة الماء حتى أشبه لونُه لونَ الذئب.

فهذا يُؤَوَّل على ماقاله الناظم. ومن أبيات الحماسة قوله :

* تَخْضِبُ كَفًّا بُتِّكَتْ من زَنْدِهَا *

بُتِّكَتْ أى قُطِعَت، دَعَا عليها بذلك. وأنشد المؤلف في «الشرح[2]»:

فـــــإنَّمَــــا أنتَ أَخٌ لانَعْـــــدَمُـــــهْ

فَــــــأَبْلِـنَـا مـنـكَ بـلاءً نَـعْـلَـمُــــــهْ

فقوله : «لانَعْدَمُه» دعاءٌ له.

فما كان من هذا النحو كأنَّه كاسرٌ لما أَصَّل، فلابد من تأويله، وذلك على إضمار القول كما قال : «فالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ» أى اجعل الجملةَ الطلبيَّة معمولةً

---

(١) ينسب للعجاج، ملحقات ديوانه ٨١، وابن الشجرى ١٤٩/٢، والمحتسب ١٦٥/٢، وابن يعيش ٥٣/٣، والتصريح ١١٢/٢، والأشمونى ٦٣/٣، والإنصاف ١١٥، والمغنى ٢٤٦، ٥٨٥، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٠/١، ٢٥٦/٢، ١٠/٣، ٦٢، ٢٢٥، والخزانة ١٠٩/٢، والهمع ١٧٤/٥، والدرر ١٤٨/٢، والعيني ٦١/٤.

ويروى الأول «حتى إذا جن الظلام واختلط» و«حتى إذا جاء الظلام المختلط» والثاني «جاءوا بضَيْح» والمذق : اللبن الممزوج بالماء، فإذا مزج به قل بياضه فأشبه لون الذئب. والضيح : اللبن الرقيق الممزوج بالماء، فهما سواء. يصف قوما أضافوه بالشح وعدم إكرامهم الضيف، وأنهم لم يقدموا له شيئا حتى مضى جانب من الليل، ثم جاءوه بلبن أكثره ماء.

(٢) المغنى ٥٨٥، وشرح شواهده للبغدادى ٢٢٦/٧، ومجالس ثعلب ١٩٤، ١٩٥ ضمن أبيات منسوبة لأبي محمد الحذلمى.

لقَوْلٍ مقدَّر يقع صفة، فتَخرج الجملة الطلبيَّةُ بذلك عن كَوْنها بنفسها صفة، ولايبقى محذور، لأن الطلبية وغيرها تقع مَحْكيَّةً بالقول. فالتقدير : جاءوا بمَذْقٍ يقول فيه من يراه : هل رأيتَ الذئبَ، وكذلك : فإنما أنت أخٌ يقال له : لانَعْدَمُه.

وهذا كما جاء في الصلة مِمَّا يخالف أصلها، من وقوع الجملة الطلبيَّة صلةً في قوله[1]:

وإنِّى لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ التِّي
لَعَلِّى وإنْ شَطَّتْ نَواهَا أَزُورُهَا

فأوَّلوها على إضمار القول، أى قبَل التى يُقال فيها : كذا وكذا.

و«القولَ» مفعول بـ (أَضْمِرْ) و«تُصِبْ» جواب الأمر، والمعنى : تصب وجه ذلك وما أريد به.

وإنما يكون مصيباً لأن إضمار القول جائز في مواضع ذكرها النحويون، كجواب «أمَّا» نحو قوله تعالى : {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُم أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ[2]} الآية. بناءً على أن القول قد يحذف في كلام العرب إذا دَلَّ عليه الدليل.

وعلى الناظم في هذا النوع سؤالان :

أحدهما أن يقال : هل يَدخل الظَّرف والمجرور تحته إذا كانا يقدَّران بالجملة، فإذا قلت : مررتُ برجلٍ في الدارِ، أو عندَك، فهو في تقدير : استَقَرَّ في

---

(١) هو الفرزدق، ديوانه ٦٦١، وشرح الرضى على الكافية ٣/ ١٠، ٦٧، والخزانة ٥/٤٦٤، والمغنى ٣٨٨، ٣٩١، ٥٨٥، والهمع ١/٢٩٦، والدرر ١/٦٢، والأشمونى ١/ ٦٣ .
ويروى العجز «لعلى وإن شقَّت علىَّ أنالُها» وهى رواية الديوان، وانظر : الخزانة ٥/٤٦٧. والنوى : البعد، والناحية يذهب إليها. وشطت بهم النوى : أمعنوا في البعدى. واستقرت به النوى : أقام.

(٢) سورة آل عمران / آية ١٠٦.

الدار، أو عندَك، أم ليس بداخلٍ فيبقي غيرَ مذكور في هذا النظم، ويُشْكِل حكمُه.

والجواب أنه يصح أن نعتقد دخولَه تحت الجملة على اعتقاد تقديره بالجملة، وأن نعتقد خروجَه عن الجملة / على اعتقاد تقديره بالمفرد، ٥٩٦
فيدخل في باب النعت بالمفرد، لأن الناظم نَصَّ في خبر المبتدأ على جواز تقدير الجملة أو المفرد بقوله :

«وأَخْـبَـرُوا بَظْرفٍ أو بحـرفِ جَـرْ

ناوِينَ مـعنـى كـائنٍ أو اسْـتَـقَـرْ»

وإذا كان من الوجهين سائغاً عنده في الخبر، وهو قد أجرى جملة النعت على جملة الخبر، وأيضًا النعتُ خبرٌ في المعنى، فيجرى على حكمه.

ويمكن أن يقال : إنه لما قَدَّم هناك في الظرف والمجرور نظرًا في تقديره بالمفرد أو بالجملة معنى، فكان لايَعْزُو لبابين ـ تَرك ذكرهَما هنا، لأن إجراءهما نعتًا على التقديرين صحيح ، فاستغنى عن ذكرهما لعلم الناظر في كتابه صحةَ الاجتزاء بما تقدَّم له في خبر الابتداء. والله أعلم.

والسؤال الثاني : ماالفائدة في إحالته في حكم جملة النعت على حكم جملة الخبر حتى احتاج إلى استدراك ذكر حكمين، أحدهما : إخراجُ الجملة الطَّلَبية، والثاني تأويُل ماجاء من المخالفة، وأتى لذلك بمَشْطُورَيْن كان غنيًا عنهما جملة، بأن يُحِيل على حكم الصلة، فإن الصلة يَلزم فيها أن تكون غير طلبية، وأنَّ ماجاء فيها على غير ذلك فمنوىٌّ معها القول كما تقدم تمثيلُه، وسائر مايُحتاج إليه موجودٌ فيها، ككونها لابد فيها من ضمير، وأنه يجوز حذفه وغير ذلك؟

والجواب أنه لوأحال على حكم الصلة لاقتضى في جملة النعت حكمًا غير صحيح، وذلك أنه ذَكر في الموصولات حكم الضمير، وأنه جائز الحذف، على تفصيلٍ من كَوْنه مرفوعًا أو منصوباً أو مجرورا، وعلى اشتراط شروط في كل قسم[1].

وأيضًا فحذفُ الضمير في الصلة كثير جدا على الجملة.

وهذا كله في جملة النعت[2] لايستقيم، بخلاف جملة الخبر فإن الناظم لم يتعرَّض فيها إلا للزوم اشتمالها على ضمير وأما حذفُه فسكَت عنه لقلته أو لغير ذلك، فإحالتُه على جملة الخبر أحقُّ وأوْلَى، ولايضُّر استثناء حُكمٍ أو حكمين، فإنه قليل، بخلاف مالو أحال على الصلة، فإن الاستثناء كان يكون أكثر.

فإن قلت : إن إحالته على جملة الخبر يُوهِم أن الحذف فيها إذا كانت نعتًا إمًا غيرُ جائز أو جائزٌ على قلة، وليس كذلك، بل الحذف فيها كثير.

فمن ذلك ماجاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : {واتَّقُوا يَوْمًا لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا[3]} أى لاتَجْزِى فيه، هكذا تقديره عند سيبويه[4].

وفي قراءة عِكْرِمة[5] {فَسُبْحانَ اللهِ حِينًا تُمْسُونَ وحِينًا تُصْبِحُونَ[6]}

---

(١) انظر : ١/ ٥١٨، ٥٢٧، ٥٣٣.

(٢) في الأصل وحده «في باب النعت».

(٣) سورة البقرة / آية ٤٨، ١٢٣.

(٤) الكتاب ١/٣٨٦.

(٥) أبو عبدالله عكرمة مولى ابن عباس المفسر. روى عن مولاه وأبى هريرة وعبدالله بن عمر. وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء وغيره (ت ١٠٥هـ).{ طبقات القراء ١/٥١٥ } .

(٦) سورة الروم / آية : ١٧.
وانظر هذه القراءة في البحر المحيط ١٦٦/٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨٥/٢، ومختصر شواذ القراءة لابن خالويه ١١٦.

أى تمسون فيه، وتصبحون فيه.

وفي قراءة الأخفش : (لا تجْزِيه) و (تُمْسُونَهُ، وتُصْبِحُونَهُ) وهو مختار ابن جني وغيره، أعني التدريج[١].

وأيضاً قد جاء في الشعر، نحو ماأنشده سيبويه من قول جرير[٢]:

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بعدَ نَجْدٍ
وماشَيْءٌ حَمَيْتَ بمُسْتَبَاحِ

أى حَمَيْتَه. وأنشد أيضا[٣]:

ومَاأدْرِي أغَيَّرهُمْ / تَنَاءٍ ٥٩٧
وطولُ العَهْدِ أم مالٌ أصَابُوا

أى أصابوه.

وأيضًا فإذا كان مجرورا بـ (مِنْ) جاز مطلقا نحو : عِنْدِي بُرٌّ كُرٌّ بدرهم[٤]، أى كُرٌّ منه.

ومنه قول ذي الرمَّة[٥]:

(١) قال ابن جنى في المحتسب (٢/١٦٣) : «ثم حذف «فيه» معتبطا لحرف الجر والضمير لدلالة الفعل عليهما. وقال أبو الحسن : حذف (في) فبقي (تجزيه) لأنه أوصل إليه الفعل، ثم حذف الضمير من بعد، ففيه حذفان متتاليان شيئا على شيء. وهذا أرفق، والنفس به أبسأ من أن يعتبط الحرفان معا في وقت واحد» وانظر في التدريج : الخصائص لابن جنى ٣٤٧/١.

(٢) تقدم الاستشهاد بالبيت وتخريجه في الباب نفسه .

(٣) للحارث بن كلدة، وتقدم الاستشهاد به في الباب نفسه.

(٤) الكر : مكيال لأهل العراق.

(٥) ديوانه ١٦، يصف حمر وحش. وسفح الجبل : ماارتفع عن مسيل الوادى. ومعنى «يقعن بالسفح» يضربن بحوافرهن سفح الجبل من شدة العدو. والهاء في قوله «مما قدرأين به» إما عائدة على سفح الجبل، لأن بيت الصائد يكون فيه، وإما عائدة على الصائد، أى مما قدرأين من تلهف الصائد وحرصه على صيدها. والمَعزاء والأمعز : المكان الكثير الحصى الصلب. والمعنى أن حصى المعزاء يكاد يلتهب من شدة عدوهن ووقع حوافرهن.

يَقَعْنَ بالسَّفْحِ مِمَّا قَدْ رَأَيْنَ بِه
وَقْعًا يكادُ حَصَى المَعْزاءِ يلْتَهِبُ

أى يكاد يلتهب منه.

ومن الأول قول كُثَيِّر عَزَّة[1]:

مِن الْيَوْمِ زُورَاهَا خَلِيلَيَّ إنَّهَا
سَتأْتِي علينا حِقْبَةٌ لا نَزُورُهَا

أى لانزورها فيها.

فهذا ـ كما ترى ـ قد جاء في الكلام والشعر، وقد كثر عندهم. بخلاف جملة الخبر، فإن حذف الضمير منها قليل على الجملة. ولذلك قال في «التسهيل» : لكن الحذف من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر[2].

فالجواب أن الخبر أيضاً يجوز حذفُ الضمير منه في الكلام. وقد جاء منه شيءٌ صالحٌ يُلحقه بكثرته في الصفة أويكاد.

فقد جاء ذلك في القرآن نحو {وكُلٌّ وعَدَ اللَّهُ الحُسْنى[3]} في قراءة ابن عامر[4]. وقرأ يحيى بن وَثَّاب والسُّلَمى والأعرج[5]{ أَفَحُكْمُ الجَاهِلِيَّةَ

---

(١) أمالى ابن الشجرى ١/٦، وليس في ديوانه.
والحقبة من الدهر : المدة التى لاوقت لها، أو السنة.

(٢) التسهيل : ١٦٧.

(٣) سورة الحديد / آية ١٠.

(٤) أى برفع «كل» على الابتداء، وكذلك كانت في مصاحف أهل الشام. وقرأ الباقون بالنصب. وانظر: السبعة لابن مجاهد : ٦٢٥.

(٥) يحيى بن وثاب الأسدى الكوفي تابعى ثقة كبير، من العباد الأعلام، عرض القرآن على عبيد بن نضلة وعلقمة والأسود وغيرهم، وعرض عليه الأعمش وطلحة بن مصرف وغيرهما (ت ١٠٣هـ) [طبقات القراء ٢/٣٨٠] =

يَبْغُونَ[1]} والتقدير : وَعَدَهُ اللهُ الحُسْنَى، ويَبْغُونَه.

وجاء في الشعر منه كثير، فلايبعد أن يكون المؤلف أحال إحداهما على الأخرى في هذا الحكم لقرب مابينهما.

وهذا على تسليم أنه قَصد هذا المقدار، وقد يقال : إنه لم يَقصد فيه إلا لزومَ رجوع الضمير فقط. وأما الحذف فسكت عنه في الموضعين.

وقد يكون هذا المَحْمل أقربَ إلى مراده. والله أعلم.

وإذا ثبت هذا فلا عليه من ذكر الحُكْمين اللذين ذكرهما في الشَّطْرين. أما الأول فضروري، وأما الثاني فمكمِّل.

وقد تم الكلام على النوع الثاني من أنواع مايُنْعت به.

والنوع الثالث المصدرُ، فإن المصدر قد يقع نعتًا، ويكثر في الكلام، ولذلك قال :

ونَعَتُوا بمَصْدَرٍ كَثِيَرا
فالْتَزَمُوا الإفْرَادَ والتَّذكِيَرا

«كثيرًا» حال، كضربتُه شديدًا، أو نعتُ مصدرٍ محذوف.

= والسلمي هو أبو عبدالرحمن عبدالله بن حبيب السلمي، مقرىء أهل الكوفة، إليه انتهت القراءة تجويدا وضبطا، أخذ القراءة عن عثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب وغيرهما وأخذ القراءة عنه عاصم، وعطاء بن السائب، ويحيى بن وثاب وآخرون (ت ٧٤هـ) [طبقات القراء ٤١٣/١]

وأما الأعرج فهو أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكي. أخذ القراءة عن مجاهد بن جبر، وروى القراءة عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء وسواهما (ت ١٣٠هـ) [طبقات القراء ٢٦٥/١] .

(١) سورة المائدة / آية ٥٠.

قرأها الثلاثة برفع «حكْمُ» وقرأها ابن عامر بالنصب وبالتاء. وقرأ الباقون بالنصب والياء. وانظر : المحتسب ٢١٠/١، والسبعة : ٢٤٤.

وكلامه لم يتضمن أنه قياس، بل فيه إشعارٌ بعدمه، نعم نَبَّه على وجه السماع فيه، فالضمير في «نَعَتُوا» للعرب. وأحال في ذلك على نظر الناظر المستقرِئ لكلام العرب، فإنه محلُّ نظر، فقد يُجعل قياسًا لكثرته، وقد يُجعل سماعًا لضعف قياسه.

والمسألة مختَلف فيها، فظاهر النقل عن الجمهور أن ذلك سماع يُقصر على مَحَلِّه. وقال ابن دَرَسْتَوَيْه[1]: ليس من المصادر شيء إلا ووَضْعُه موضعَ الصفات جائزٌ مُطَّرِد، مُنْقَاس غيرُ مُنْكَسِر.

ووجه ماقاله الجمهور أن المصدر اسم جنس جامد غير مشتق، ولا معناه معنى المشتق، فلم يصح من جهة معناه أن يكون نعتًا، كما لم يصح في اسم الجنس أن يُنعت به، فكما لايقال: عجبتُ من تَمْرٍ رُطَبٍ، ومررتُ بشخصٍ رجلٍ، على النعت، كذلك ينبغي ألا يقال: مررتُ برجلٍ عَدْلٍ، أو صَوْمٍ، أو فِطْرٍ.

لكنَّ العربَ أتت من ذلك بأشياء على اعتبار / المبالغة في الوصف ٥٩٨
مجازًا (فقالت: جاءني رجلٌ عَدْلٌ، تريد: عادلاً، إلا أنها جعلته نفسَ العَدْل مجازا[2]).

والمصدرُ، من حيث هو مصدرٌ، لايُثنى ولا يُجمع ولايؤنث، فأجرَوْه على أصله، لأنهم على المجاز وصفوا به فقالوا: هذا رجلٌ عَدْلٌ، وامرأةٌ عَدْلٌ، ورجلان عَدْلٌ، وامرأتان عَدْلٌ، ورجالٌ عَدْلٌ، ونساءٌ عَدْلٌ.

---

(١) هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه الفارسي الفَسَوى النحوى، نحوى لغوى جليل القدر، مشهور الذكر، جيد التصانيف، وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو (ت ٣٤٧هـ). بغية الوعاة ٣٦/٢.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

وكـذلـــك : رجـلٌ رِضًـــا، وزَوْرٌ، وفِطْرٌ، وصَـوْمٌ، ودَنَفٌ، وحَـرىً بكذا، وقَمَنٌ.

وكذا : خَصْمٌ، و ضَيْفٌ، فلم يُثَنُّوا ولم يَجمـعوا ولم يُؤَنِّثـوا، ولذلك قـال الناظم : «فَالْتَزَمُوا الإفْرَادَ والتَّذْكِيرَا».

فلا يجوز أن يقال : امرأةٌ عَدْلَةٌ، بل أَلْزَموا التذكيَر، ولايجوز أن تقول : رجلان عَدْلان، وكذلك الجمع، فألْزَموا الإفراد إلا أن يُسمع.

وأما ابن دَرَسْتَوَيْه(١) فقال : إن أصل الصفة من المصدر، وتأويلُها تأويلُ ذي الفعل، فإذا قلت : (عادلٌ) فمعناه : ذو عَدْلٍ، و(مَرْضِيٌّ) معناه : ذو رِضًا، فوُضِع اسمٌ واحد موضعَ اسمين اختصارا. ومن كلامهم أن يُحذف المضاف ويُقام المضاف مُقامه إيجازًا إذا كان لايَلْتَبِس، فقولهم : «عَدْلٌ» في (رجلٌ عَدْلٌ) معناه : ذو عَدْلٍ، و(امْرَأَةٌ رِضًا) معناه : ذاتُ رِضًا، فكما وُضِع الفاعل والمفعول موضعَ الصفة كذلك وُضِع المصدر الذى هو أصل جميع ذلك، إذ لم يُلْبِس، لأنه قد علم أن الرجل جِسْمٌ، وأن العَدْل عَرَضٌ(٢)، فلا يكون إياه، وإنما معناه : ذو عَدْلٍ، فعلى هذا جاءت المصادر صفاتٍ طلبًا للاختصار. قال : فإذا جُعلت المصادر صفاتٍ فالوجه ألاَّ تُثَنَّى ولا تجمع ولا تؤنث اعتبارًا بأصلها، وإنَّما ثَنَّوا منها وجَمعوا وأَنَّثوا ماكثر استعماله في الوصف حتى زال عن شبه المصادر، ودخل في باب الأسماء والصفات، وذلك قليل.

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) الجسم : كل ماله طول وعرض وعمق. وعند الفلاسفة : الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة، الطول والعرض والعمق.

والعرض : مايطرأ ويزول من مرض ونحوه. وعند الفلاسفة : ماقام بغيره، كالبياضُ والطول والقصر. وضده الجوهر، وهو ماقام بنفسه.

وكأنه يُجيز ذلك قياسا وإن قَلَّ في السماع، فمخالفته في وجهين، في جواز الوصف به، وفي جواز تثنيته وجمعه وتأنيثه إذا كثر استعماله.

وللناظم أن يقول: إن السماع هو المتَّبَع، وهذا ـ وإن كثر ـ فلا يبلغ مبلغَ أن يُقاس.

والمسألة مُحْتَمِلة، وهي نظيرة وقوع المصدر حالا، وقد قال هنالك: «ومَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ بكَثْرَةٍ» البيت(١).

فلم يتقيَّد لقياس كما فَعل هنا، فإن المسألة في النعت والخبر والحال واحدة، ولذلك يَستدلون على أحدها بالآخر.

ومما ألزم فيه الإفرادُ والتذكير قولُ زُهَير(٢):

مَتَى يَشْتَجِرْ قَوْمٌ يَقُلْ سَرَوَاتُهُمْ
هُمُ بَيْنَنَا فَهُمُ رِضًا وهُمُ عَدْلُ

وقال العَّجاج(٣):

* والشَّمْسُ قد كادَتْ تَكونُ دَنَفَا *

---

(١) البيت بتمامه في باب «الحال» هو:
ومَصْدَرٌ منكَّرٌ حالاً يَقَعْ … بكَثْرةٍ كبَغْتَةً زيدٌ طَلَعْ

(٢) ديوانه ١٠٧، والخصائص ٢/٢٠٢، والمحتسب ٢/١٠٧، واللسان (رضى).
من قصيدة قالها في هرم بن سنان والحارث بن عوف المريين.
ويشتجر: يختصم. وسرواتهم: أشرافهم. وهم بيننا: هم الحاكمون بيننا، كما تقول: الله بيني وبينك.

(٣) ملحقات ديوانه ٨٢، والخصائص ٢/١١٩، واللسان (دنف).
وأصل الدنف: المرض الملازم، ورجل دنف: براه المرض حتى أشفى على الموت. أراد: حين اصفرت الشمس، وتدانت للغروب، فكأنها دنف حينئذ وتلك استعارة مليحة.

وقالت الخنساء[1]:

تَرْتَعُ مــاغَــفَلَتْ حَــتَّى إذا ادَّكَــرَتْ
فــإنَّمــا هــى إقْــبَــالٌ وإدْبَارُ

وأنشد الكسائى[2]:

وهُـنَّ حَـــرًى ألاَّ يُـثِـــبْنَكَ نَـقْـــرَةً
وأنـت حَـــرىً بـالـنَّـارِ حينَ تُـثِـــيبُ

وقال العجاج[3]:

* تذكَّرا عَيْنًا رِوًى وفَلَجَا *

فإن قيل : قوله : «فَالْتَزَمُوا» إمَّا أن يعود الضمير على العرب، وإمَّا على النحويين.

---

(١) ديوانها ٤٨، وسيبويه ٣٣٧/١، والمقتضب ٢٣٠/٣، ٣٠٥/٤، والخصائص ٢٠٣/٢، ١٨٩/٣، والمحتسب ٤٣/٢، وابن يعيش ١٤٤/١، والتصريح ٣٣٢/١، وشرح الرضى على الكافية ٢٥٤/١، والخزانة ٤٣١/١ والرواية الأشهر «مارَتَعَت» والبيت من قصيدة ترثى بها أخاها صخرا. ويقال: رتعت الإبل وأرتعتها، إذا تركتها ترعى. وادكرت : تذكرت ولدها. تصفِ بقرة فقدت ولدها، فكلما غفلت عنه رتعت، فإذا عاودتها ذكراه حنت إليه، وأقبلت وأدبرت في حيرة وألم. وضربت حال هذه البقرة مثلا لفقدها أخاها.

(٢) اللسان (نقر، حرى) بدون نسبة.
والحَرَى : الخليق والجدير، ويقال : إنه لحَرًى، وحَرٍ، وحَرِىٌّ، كل ذلك سواء. ويقال : ماأغنى عنى نقرة، أى نقرة الديك، لأنه إذا نقر أصاب، ويقال كذلك : ما أغنى عنى نقرة ولا فتلة ولا زبالا ، وما أثابه نقرة، أى شيئا، ولا يستعمل إلا في النفي.

(٣) اللسان (فلج) ويروى «فَصَبَّحا عينًا» و«تَذَكَّرا عَيْنًا رَواءً فَلَجًا» وبعده :
* فراح يحدوها وباتَت نَيْرَجَا
* يصف حمارا وأتُنًا.
والماء الرِّوَى : العذب، وكذلك الرَّواء.والفلج ـ بالتحريك والإسكان ـ النهر الصغير، أو الماء الجارى من العين. ويقال : أقبلت الوحش والدواب نيرجا، إذا أسرعت في تردد.

(فإن كان عائدا على العرب[1]) وهو الظاهر من قوله : «ونَعَتُوا / ٥٩٩
بمَصْدَرٍ كثيرًا» فإنما يريد العرب، إذ لو أراد النحويين، وأنه قياسٌ عندهم لم يقل : «كَثِيرًا» لأن الوصف بالكثرة لائقٌ بنقل السماع لا بإعمال القياس، فيُشكل على هذا إخبارهُ عنهم إلزامَ الإفراد والتذكير، لأنهم قد جمَعوا وثَنَّوْا وأنَّثوا، ففي القرآن الكريم {هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا في رَبِّهِمْ[2]} وفيه {وهَلْ أتَاكَ نَبَؤُ الخَصْمِ إذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ[3]} ثم قال : {قَالُوا لاتَخَفْ خَصْمَانِ[4]} وقالوا : خُصُومٌ أيضًا، وقالوا : عُدُولٌ، جمع عَدْل. وتقول العرب : رجالٌ ضَيْفٌ، وأَضْيَافٌ، وضُيُوفٌ، وضِيفَانٌ. وامرأةٌ ضَيْفَةٌ. وقال البَعيث[5]:

لَقَدْ حَمَلَتْهُ أمُّهُ وهْيَ ضَيْفَةٌ
فجاءَتْ بِيَتْنٍ للضِّيافَةِ أَرْشَمَا

إلى أشياء من هذا، إذا تُتُبِّعتْ وُجِدَتْ، فلا يقال فيما هذه سبيله : إنهم الْتَزموا فيه الأفرادَ والتذكير.

وإن كان الضمير عائداً على النحويّين كان فيه قُبْحُ اختلافِ

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) سورة الحج / آية ١٩.

(٣) سورة ص / آية ٢١.

(٤) سورة ص / آية ٢٢.

(٥) اللسان (ضيف، رشم، يتن) .
والبيت من قصيدة للبعيث يهجو فيها جريرا، وفيه عدة روايات . وضيفة : حائض، يقال : ضافت المرأة، إذا حاضت، لأنها مالت من الطهر إلى الحيض. وقيل : معناه أنها ضاقت قومًا فحبلت في غير دار أهلها. واليتن : الولد تضعه أمه منكوسا، أى تخرج رجلاه قبل رأسه ويديه. والأرشم : الذى يتشمم الطعام ويحرص عليه.

الضمائر، بعَوْد ضمير «ونَعَتُوا» على غير مَن عاد عليه ضمير «فالْتَزَمُوا»

وأيضاً فإنه يقتضى أن هذا الباب قياس، لأن هذا الإلزام لايكون إلا بالقياس، وإلا فالسماع لايلْزِم ذلك. فالحاصل أن كلامه مُشْكل.

فالجواب أن الأوْلَى أن يُجعل الضمير في «فَالْتَزَمُوا» للنحويين، وإن كان فيه مخالفةُ الضمائر، لأنهم الذين ألْزَموا ذلك إذا قاسوا ذلك، أو قال بالقياس منهم أحد، من حيث كان شائعًا في الكلام، وكأنَّه يقول: إن العرب جاء عنها النعتُ بالمصدرَ كثيرا، فألزم النحويون لأجل ذلك مايلزم المصدرَ غيرَ المحدود، من الإفراد والتذكير فإن ذلك غير شاذ[1].

ونَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إذا اخْتَلَفْ
فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لا إِذَا ائْتَلَفْ

النعوت على قسمين، أحدهما أن تكون جاريةً على منعوتٍ واحد، فهذا لاإشكال فيه، وهو الذى جرى الكلامُ فيه قبل هذا.

والثاني أن تكون جاريةً على غير واحد، بل على اثنين أو جماعة.

وهذا الثانى على ضَرْبينِ أيضا، أحدهما أن يكون المنعوت مثنًّى أو مجموعًا غيرَ مُفَرَّق. والثاني أن يكون مفرَّقا.

وتفريقُه إمَّا لأن التَّثْنية والجمع فيه لايَتَأتَّى، فيقوم العطفُ مَقامها، وإمَّا لتعدُّد عاملِ المنعوت.

فإن كان مثنًّى أو مجموعًا فهو الذى تكلَّم فيه في هذين البيتين، ويعنى أن نعت غير الواحد، وهو المذكور آنفًا، لايخلو أن يكون مختلِفًا أو مؤتلِفًا.

ومعنى كونه مختلِفًا أن يُنعت أحدُهما بخلاف مايُنعت به الآخر. والمخالفةُ

---

(١) في (س، ت) «فإن غير ذلك فشاذ» وأظنه تحريفا.

إما في اللفظ والمعنى، كالعاقلِ والكريمِ، أو في اللفظ دون المعنى، كالذاهبِ والمنطلِقِ، أو في المعنى دون اللفظ، كالضَّارِب من (الضَّرْب) والضَّارِب في الأرض[(١)].

ومعنى كونه مؤتلِفًا أن يتفق اللفظ والمعنى معًا حتى يمكن أن يعبَّر عنهما باسمٍ مثنى أو مجموع.

فإذا اختلف النعتان فلابد من تفريقهما ـ إذ لا يمكن فيهما التَّثنيةُ والجمع لفَقْد شرطهما ـ بعطف أحدهما على الآخر. وذلك قوله : «فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ» فتقول : مررتُ برجلَيْنِ صالحٍ وطالحٍ، ومررتُ بامرأتَيْنِ بِكْرٍ وثَيِّبٍ. وكذلك / فيما زاد على الاثنين، نحو : مررت برجالٍ قرشيٍّ وهاشميٍّ وأنصاريٍّ. ٦٠٠

ومن ذلك ماأنشده سيبويه من قول الشاعر[(٢)]:

بَكَيْتُ ومَــــابُكَا رَجُلٍ حَـــزِينٍ
على رَبْعَــيْنِ مَــسْلُوبٍ وبَـــالِ

وأنشد في «الشرح» لحسان بن ثابت[(٣)]:

---

(١) يقال : ضرب الرجل في الأرض، إذا ذهب فيها وأبعد، وكذلك إذا سار في ابتغاء الرزق.

(٢) سيبويه ٤٣١/١، والمقتضب ٢٩١/٤، والمغنى ٣٥٦ .
وينسب لابن ميادة أو لرجل من باهلة.
والربع : منزل القوم في الربيع خاصة، أو مطلق المنزل. والمسلوب : الذى سلب بهجته لخلوه من أهله.

(٣) ديوانه ١٣٥، من قصيدة قالها في غزوة الخندق، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٨ ـ ب) .
ورواية البيت في الديوان «من مُردٍ» والمرد : جمع أمرد، وهو الشاب الذى بلغ خروج لحيته وطَرَّ شاربه، ولم تظهر لحيته. والشيب : جمع أشيب، ذو الشَّيْب، وهو ابيضاض الشعر.

فَــــــلاَ قَـــــيْنَاهُـمُ مِنَّا بَجَـــــمْعٍ

كَـــأُسْـــدِ الغَـــابِ مُـــرْدَانٍ وشِـــيبِ

وإنَّما نُسِق بالعطف لأنه أصل التثنية والجمع، فإذا عُدم شرطُهما فيما أريد تثنيتُه أو جمعُه تُرِك على أصله.

ولم يعيِّن الناظم العاطفَ اعتماداً على العِلْم بأن الواو هي الأصل في ذلك.

وهذا حكم المنعوت إذا كان معطوفاً ومعطوفاً عليه، إلا أنه لايُفَرِّق النعتُ من منعوته، إذ لاضرورة تدعو إليه، فتقول: مررتُ بزيدٍ الفاضلِ، وعمروٍ الكريمِ.وهو داخل في حكم ماتقدم، كما تقول: ضَرب زيدٌ العاقلُ بكرًا الكريمَ.

وأمَّا إذا ائْتَلف النعتُ، وأمكن تثنيته أو جمعه فلا يفرَّق، فتقول: مررتُ برجلَيْن عاقلين كريمين، وبرجالٍ فُضَلاء.

ومنه {فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ(١)} وقوله: {وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ(٢)} ولا يجوز أن تقول: مررتُ برجلَيْن كريمٍ وكريمٍ، كما لا يقال: مررتُ برجلٍ ورجلٍ كريمَيْن، إلا في الشعر. ولذلك قال: «لاَإِذَا ائْتَلَفَ» أي لاتفرِّقه إذا ائتلف.

وكذلك تقول: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ الكريمَيْنِ، وجاء رجلٌ وامرأةٌ عاقلان.

و«نَعْتُ» مبتدأٌ خبره (إِذَا) وما بعدها. و«عاطفًا» حالٌ من فاعل «فَرِّقْهُ» أي فَرِّقه حالة كونك عاطفا.

وإن كان المنعوتُ مفرَّقا بسبب تعدُّد العامل فقال فيه الناظم:

---

(١) سورة المائدة / آية ٥٤.

(٢) سورة التوبة / آية ١٤.

وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ وَحِيدَىْ مَعْنَى
وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

«نعتَ» مفعول «أَتْبِع» أى أتبع نعت معمولَىْ كذا. و(وَحِيدٌ، ووَحَدٌ، ووَحِدٌ) بمعنى: (وَاحِد ومُنْفَرِد) والمعمولان هما المنعوتان، والوحيدَىِ المعنى والعمل: بمعنى المُتَّحِدى المعنى والعمل، وهما عاملا المعمولين.

فكأنه يقول: إذا كان المنعوتان معمولين لعاملين مُتَّفِقى المعنى والعمل فالإتباعُ صحيح. وكذلك إذا كانا أكثرَ من اثنين فالحكم حكم الاثنين

وبَسْط هذا أن النعت إذا كان في المعنى لمنعوت أكثر مَن واحد فلا يخلو، إن كانا اثنين مثلا، أن يعمل فيهما عاملٌ واحد، أو عاملان.

فإن عمل فيهما عاملٌ واحد، وذلك بعطف أحدهما على الآخر، فهذا يُتْبع فيه النعتُ بلا إشكال، فتقول: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ العاقلين، ومررت بشيخٍ وطفلٍ وامرأةٍ جلُوسٍ، لأن العطف بمثابة التثنية، فكان حكمهما كما لو قلت: مررتُ بالرجلين العاقلين، فرَجع إلى ماتقدَّم من نعت المفرد بالمفرد، أو نعت المؤتَلِف بالمؤتلف.

وإن عمل فيهما عاملان فهذا الذى تَكَلَّم فيه الناظم هنا أنه يُتْبع النعت إذا اجتمع في العاملين وصفان، أحدهما أن يَتحِدَّ معناهما، وسواء اتَّفق لفظهما أم اختلف، فتقول: / مررتُ بزيدٍ، ومررتُ بعمروٍ العاقلَيْن. ٦٠١
وهذا زيدٌ، وهذا عمروٌ العاقلانِ. وضربتُ زيداً، وضربتُ عمراً العاقلَيْن.

وكذلك تقول: سبِقَ المالُ لزيدٍ وإلى عمروٍ العاقلين. وذهب زيدٌ وانطلق بِشْرٌ القرشيَّان. ورأيتُ زيداً وأبصرتُ عمراً الكريمَيْن. فالعوامل

هنا مُتَّحدة المعنى وإن اختلفت ألفاظُها فيصح الإتباع.

والثاني أن يَتَّحد عملُهما في المعمولين فلا يعملان فيهما إلا رَفْعَيْن أو نَصْبَيْن أو جَرَّينْ، كما مضى بيانه في الأمثلة.

فإن تخلف شرط من هذين الشرطين فيقتضى كلامه أَنْ لاَ إتباعَ أصلا، فإذا قلت : جاء زيدٌ وذهب عمرٌو العاقلان، فـ (العاقلان) لايصح عنده أن يكون مُتْبَعًا.

وكذلك إذا قلت : ضربتُ زيدًا، وأكرمتُ عمرا الأحَمْرينِ، ومررتُ بزيدٍ، وجئت إلى عمروٍ الفاضلَيْن. لايجوز في شيء من هذا الإتباعُ، لأنك إن أتبعتَ لابد أن يكون العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وإذا كان كذلك والنعتُ لفظٌ واحد فَيقتضى أن يعمل عاملان يَقتضيان معنَيْن مختلفين في معمول واحد، وذلك غيرُ مُمكن، لأن العمل واحد فلا يتأتى إلا لواحد.

وكذلك إن تخلف الشرط الثاني لم يصح الإتباع، فإذا قلت : ضربَ زيدٌ، وضربتُ عمرًا العاقلان، أو العاقلَيْن، لم يكن إلا قَطْعًا، لأن عملَيْن مختلفين في معمول واحد بجهة واحدة لايصح. قال في الكتاب : ولا سبيل إلى أن يكون بعضُ الاسم جرًا، وبعضُه رَفْعًا[1].

فأما إذا اتَّحدا معنًى وعملاً فلا مَحذور، لأن العاملين من جهة المعنى شيء واحد، فكأن الثاني إنما سِيق لمجرد التوكيد، فقولك : جاء زيدٌ، وجاء عمروٌ العاقلان، بمثابة قولك : جاء زيدٌ وعمروٌ العاقلان، ولا إشكالَ في صحة مثل هذا، فكذلك في ماكان بمعناه.

وإذا قلت : ذهب زيدٌ، وانطلق عمروٌ العاقلان ـ فهو في تقدير : ذهب

---

(١) الكتاب ٢/٥٨.

زيدٌ، وذهب عمروٌ، لأن الذهاب والانطلاق معناهما واحد، ولا اعتبارَ باختلاف اللفظ، لأن العمل ليس للفظ من حيث هو لفظٌ، بل من حيث معناه، وقد اتَّحد المعنى فصار كما لواتَّحد اللفظ.

وإذا لم يجز الإتباعُ فلابد من القَطْع، وهو مقتضى مفهوم الصفة في كلامه، فإنه وَصف النعتَ المُتْبَع بكَوْنه نعتًا لمعمولَيْ وحيدَيْ معنًى وعملٍ، فالمفهوم أنه إذا لم يكن كذلك فلا يُتْبع، وإذا لم يُتْبَع تَعَيَّن القطعُ إلى الرفع بإضمار مبتدأ، أو إلى النصب بإضمار فعل. وسَيتكَّلم فيه بعد هذا بحول الله وقوته.

وقوله : «بغير استثنا» يريد به أن الحكم جارٍ في نعت المرفوعَيْن والمنصوبَيْن والمجرورَيْن فإنه العلة في الجميع موجودة، والقياس سائغ، فلا مانع منه، وقد تقدَّم تمثيلُه.

ويستوى في المرفوعَيْن ماكان منهما خبرَيْ مبتدأيْن أو فاعلَى فاعلَيْن، فكما تقول : جاء زيدٌ، وجاء عمروٌ العاقلان، كذلك تقول : هذا زيدٌ، وهذا عمروٌ الظريفان، ونحو ذلك.

وهنا بَعْدُ مسائلُ، إحداها أن اتحاد العاملين في المعنى قد يكون اتحاداً في معنى / معيَّن نحو : ذَهَبَ وانْطَلَق، فهذا هو الذى وقع التمثيل ٦٠٢ به، وهو أن يكون معنى أحد العاملين مرادِفًا لمعنى العامل الآخر، حتى يصح أن يعبَّر عن أحدهما بالآخر. وقد يكون اتحاداً في معنى غير معيَّن، بل يكون اتحاداً في جنس المعنى، وذلك أن يكون معنى أحد العملين لايصح أن يعبَّر عنه بالعامل الآخر، بل يصح أن يعبر عنهما معًا بعاملٍ آخر، فتقول : ذهب زيدٌ، وجاء بَكْرٌ العاقلان، فتُتْبِع النعتَ وإن اختلف

معنى العاملين في التعيين[1]، لأنه يصح أن يعبر عنهما بفعل جامع، فتقول : فَعَلَ زيدٌ وبكرٌ العاقلان كذا وكذا، وكذلك إذا قلت : أنا أخوك، وهذا أبوك الفقيران، لأنك تعبِّر عنهما بأن تقول: نحن كذا وكذا. وقد أجاز هذا النحويون على الإتباع. فلو اختلف العاملان بحيث لا يجتمعان في معنى عاملٍ آخر لم يجز الإتباع كقولك : رأيت أخا زيدٍ، ومررت بعمروٍ العاقلين، فلا يجوز الإتباع، إذ لاتجتمع الباء والأخ في معنى عامل واحد.

ومن هنا منع سيبويه : مَنْ عبدُالله، وهذا زيدٌ الرجلان الصالحانِ، رفعت أو نصبتَ، لأنك خلطتَ مَنْ تَعلم ومَنْ لاتَعلم، فجعلتهما بمنزلةٍ واحدة في النعت، وذلك متدافِع ، وإنما الصفة عَلَمٌ فيمنْ عُلِم[2]. ولأن المبتدأَيْن لايمكن أن يعبَّر هنا عنهما بشيء واحد. وكذلك قولك : هذا رجلٌ، وفي الدار آخرُ كريمان، لايجوز إتباعه لأن أحد العاملين الابتداءُ، والآخر المبتدأُ، ولايجتمعان في لفظ واحد.

وكذلك : هذا فَرَسُ أخَوَيِ ابْنَيْكَ العُقَلاء، لايُتْبع، لأن عامل «الأخوَيْن» «الفرسُ» وعامل «ابْنَيْكَ» «الأخَوان» ولا يجتمعان في عامل واحد. والصفة أيضاً داخلةٌ فيما دَخل فيه الموصوف، فيكون (العُقَلاء) من تمام الأخَويْن، من حيث كان صفةً للابنَيْنِ وغيرَ تمام لهما من حيث كان صفة للأخوين، وذلك متناقض.

والحاصل أن الاتحاد بالاعتبار الثاني هو أن يتفق العاملان في الاسمية والفِعْلية، وكذلك في الحَرْفية على ماقاله ابن الباذِش[3]، من أن قياس : مررتُ

(١) على حاشية الأصل «في التعبير».

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب (٢/٦٠) هي «واعلم أنه لايجوز : مَن عبدُالله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين، رفعتَ أو نصبتَ، لأنك لاتُثْني إلا على من أثبتَّه وعلمتَه، ولايجوز أن تخلط من تعلم ومن لاتعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنما الصفة عَلَمٌ فيمن قد علمتَه».

(٣) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي ابن الباذِش. كان عالما بالعربية، متقنا لها، ومشاركا في غيرها. وصنف : شرح كتاب سيبويه، والمقتضب، وشرح أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، وشرح الكافي للنحاس (ت ٥٢٨هـ).بغية الوعاة ١٤٢/٢.

بزيدٍ، ودخلت إلى عمروٍ الظريفَيْن جوازُ الإتباع. قال : لأن العاملين حرفا جَرٍّ فهما كالفعلين.

فإن كان الناظم أراد اتحادَ العاملين بالتفسير الأول فيقتضى امتناعَ جميع ماذُكر جوازُه بالاعتبار الآخر. وإن أراد الاتحادَ بالمعنى الآخر فيقتضى جواز تلك المسائل، ويقتضى أيضاً جوازَ : هذا فرسُ أخَوَيِ ابْنَيْك العُقَلاءِ، إتباعًا على قياس ابن الباذِش[1]، إلا أن يفرِّق بين الموضعين. وفيه نظر.

والظاهر من عبارته أن مراده الاتحادُ بالمعنى الأول، وعلى ذلك يَجْرى الاحتجاجُ على مذهبه بحول الله.

المسألة الثانية : في تقرير الخلاف في الأقسام المذكورة أولاً، فلا يخلو العاملان أن يَتَّحدا لفظًا ومعنى أَوْلاَ، فإن اتَّحدا فإمَّا أن يُراد بالثانى مجردُ التوكيد أَوْلاَ، فإن أُرِيد مجردُ التوكيد فالمسألة جائزة / ٦٠٣
باتفاق، وإن لم يُردَ مجردُ التوكيد فالجمهور على الجواز. وعن ابن السَّراج، وهو مذهبُ نحاة سَبْتة[2]، على ماأخبرنا به الأستاذُ رحمة الله عليه[3]، منعُ الإتباع وإن اتفق اللفظُ والمعنى، لأن الموجب لامتناع الإتباع في العاملين المختلفين هو اجتماعُ عملِ عاملين على معمول واحد، وذلك موجود هنا[4].

والجوب أن عمل العامل في المعمول ليس مجردَ اعتبارٍ لفظي، بل

---

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) سبتة : مدينة مشهورة بالمغرب، تطل على البحر الأبيض المتوسط، ومرساها من أعظم المراسي.

(٣) يقصد أبا عبدالله بن الفخار. وسبقت ترجمته.

(٤) انظر : كتاب الأصول في النحو ٢/٤٠.

ذلك راجع إلى كونه يطلبه طلبًا معنويًا، ولو كان الأمر كذلك لم يجز اعتبارُ المعنى في العطف وغيرهِ من التوابع، بل تقول : مررتُ بزيدٍ وعَمْرًا، وهذاضاربُ زيدٍ وعمرًا. وتقول : هل تُكْرِمُنِي فَأُكْرِمْكَ وأُحْسِنْ إليك، بالجزم. وأعجبَني ضَرْبُ زيدٍ العاقلُ عَمْرًا، وما كان مثلَه، مِمًّا لا ينحصر من المسائل الجائزة على الحمل على المعنى والمرادف.

وإذا كان المعنى معتَبراً في عمل اللفظ فإذا اجتمع اللفظان على معنى واحد فكأنهما لفظ واحد دالٌّ على معناه، فلا مَحذور.

واعتبارُ المعنى في عمل اللفظ أشهُر في كلام العرب من أن يُذكر.

وإمّا أن يتحدا في اللفظ والمعنى معًا فلا يخلو أن يتحدا معنًى بحيث يُعَبَّر بأحدهما عن الآخر أَوْلاَ، فإن اتَّحدا كذلك فقد ذَكر السِّيرافي اتفاقَ البصريين على جواز الإتباع فيه[1]، وماتقدَّم عن ابن السراج في المسألة فوق هذا يقتضى المنع من باب الأَوْلَى.

وقد ذكر ابن خروف الخلافَ عن المبرِّد. وقد ذكر بعض المتأخرين المنعَ عن ابن السراج نَصًّا، ووجه ذلك عنده ماتقدَّم من إعمال عاملين في معمول واحد.

والأصح ماذهب إليه الناظم والجمهور، لما تقدم من اعتبار المعنى في العامل. والعاملان هنا في معنى عامل واحد، ولا اعتبار باللفظ فيه.

وإن لم يَتَّحدا كذلك فلا يخلو أن يتحد العاملان في الجنس أَوْلاَ، فإن اتحدا في الجنس بحيث يكونان فعلين أو اسمين أو حرفين، فإمًّا أن يتفقان في معنى عاملٍ ثالث يعبَّر به عنهما أولاَ.

---

(١) السيرافي (جـ ٢ ورقة : ١٨٦ ــ ب).

فإن لم يتفقان في ذلك فلا أذكر خلافاً منصوصاً في منع هذا، نحو : هل جاءَ زيدٌ فيكرمَه عمروٌ العاقلان، وجاء زيدٌ فهل أتاكَ أخوه العَاقلان؟

ووجه المنع ماذكره سيبويه في مسألة : مَنْ عبدُاللهِ وهذا أخوه الرجلان الصالحان، لأنك خلطت مَنْ تَعْلَمُ وَمنْ لاتَعلم، فجعلتَهما بمنزلة واحدة في النعت. وذلك متدافعِ، وقد تقدم ذلك[1].

وإن اتفقا في معنى عامل ثالث فالخليل وسيبويه يجيزان الإتباع، لأنهما أجازا : ذهبَ أخوك، وقَدِمَ عمرو الرجلان الحليمان، وهذا أبوك، وأنا أخوك الفقيران[2].

ومنع ذلك الناظم، وهو رأى المبرّد والزجّاج وابن السَّراج وجماعة[3]. وحجةُ المجيز أن مذهب عمل الفعلين واحد وإن اختلف معناهما، لأنهما قد يجتمعان في معنى فعلٍ ثالث.

ألا ترى أنك إذا قلت : قامَ زيدٌ، وقعَد عمروٌ العاقلان، في معنى (اخْتَلَفا) فقد رجعا إلى معنى فعلٍ واحد يعمل في المنعوتين، فيصحُّ الإتباع، فكأنا قلنافي المسألة : فَعَلَ أخوك وعمروٌ الرجلان الحليمان هذين الفعلَيْن.

---

(١) الكتاب ٢/٦٠، وانظر : ص ٢٩٧ (هامش١).

(٢) الكتاب (٢/٦٠) وعبارته «وتقول : هذا رجل وامرأته منطلقان، وهذا عبدالله وذاك أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان».

(٣) قال المبرد في المقتضب (٣١٥/٤) : «وكان سيبويه يجيز : جاء عبدالله، وذهب زيد العاقلان، على النعت، لأنهما ارتفعا بالفعل، فيقول : رفعهُما من جهة واحدة. وكذلك : هذا زيد، وذاك عبدالله العاقلان، لأنهما خبر ابتداء. وليس القول عندي كما قال، لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت، فإذا قلت : جاء زيد، وذهب عمرو العاقلان ـ لم يجز أن يرتفع بفعلين، فإن رفعتهما بجاء وحدها فهو محال، لأن عبدالله إنما يرتفع بذهب، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب. وإذا قلت : هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ماقرب منك، وذاك لما بعد، فقد اختلفا في المعنى» وانظر : كتاب الأصول لابن السراج ٢/٤١، ٤٢.

وهذا الاعتبار / بعيدٌ بالنسبة إلى العمل المذكور، لأن المحذور فيه ٦٠٤
موجود من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، فإنهم اتفقوا على منع عملِ عاملين في معمول واحد من غير أن يكونا في التقدير واحداً. وهذا إنما يتأتَّى في مسألتنا، إذ الفَرضْ أن معنى العاملين مختلِف لامُتَّفِق، وكونُهما في معنى عامل ثالث، أو يُقَدَّران بمعنًى عامٍّ ـ بعيدٌ عن الاتحاد، فصارا كفعْلٍ مبتدأ أو كفعل وحرف. وإذا كان ذلك غير جَائزٍ فيه الإتباعُ فكذلك مافي معناه. وقد أشار السيرافي إلى أن القياس المنع[1].

وإن لم يتحد العاملان في الجنس فالجمهور على المنع. ونقل الفارسي في «التذكرة» عن الجرمي أنه يجيز : هذا رجلٌ، وجاءني عمروٌ الظريفان، ومررتُ بزيدٍ، وهذا ثوبُ عمروٍ الحسنَيْنِ.

قال الجرمي : وكان الخليل يكره ذلك، وهو جائزٌ، لأن الرفع للصفة أنها صفةٌ لرَفْعٍ رفعتَه، والجرُّ لأنها صفةٌ لجَرٍّجررتَه، والنصبَ لأنها صفةٌ لنصبٍ نصبتَه، فلما كانت العلة فيه واحدة أُجريت كذلك.

قال الفارسي : كأنه يذهب إلى أن العامل في الصفة كونُها وصفا، كما ذهب إليه أبو الحسن . وإذا كان كذلك فاختلافُ العوامل غير مؤثر اتحاد العامل.

ورُدَّ هذا، مع تسليم أن العامل في النعت ماذكَر من التبعيَّة، أن النعت داخلٌ فيما دَخل فيه المنعوت من جهة المعنى، فنعتُ الفاعل فاعلٌ في المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ، فكأنك قلت : قام

(١) السيرافي (جـ ٢ ورقة : ١٨٧ ـ أ).

العاقلُ. وإذا قلت : هـذا محمدٌ العاقلُ فهو في تقدير: هذا العاقُل، فالنعت هنا خبرٌ في المعنى. فلو أتبعتَ في قولك : هذا زيدٌ وقام محمدٌ العاقلان لكان (العاقلان) من حيث هو تابعٌ للخبر خبراً ، ومن حيث هو تابعٌ للفاعل فاعلاً. وهذا غير جائز، أن يرتفع اسمٌ واحد من جهتين مختلفتين.

وأيضاً فلو اعتُبر وصفُ التبعيَّة دون العامل لجاز الإتباع في قولك : ضرب زيدٌ عمراً العاقلَيْن، (لأن وصف التبعيَّة موجودٌ دون العامل، ولقلت : جاء زيد، ورأيت عمراً العاقلين كذلك)[1] وهذا باطل باتفاق.

فإن قيل : المانعُ هنا اختلافُ التبعيَّة بخلاف مسألتنا ـ قيل : فيلزم أن تقول : هذا زيدٌ، ومَنْ محمدٌ العاقلان؟ لأن التبعية مُتَّفِقة، ولا اعتبار عنده بالعامل. وهذا كله غير مستقيم.

فالصحيحُ ماراَه الناظم والجمهور. هذا كله مع اتحاد العمل.

فإذا اختلف العمل فلا أعلم خلافًا في منع الإتباع إلا في مسألة واحدة، وهى فيما إذا كان العاملان كلُّ واحد منهما من أفعال (المفاعلة) حتى يكون مرفوعُه في معنى المنصوب، وبالعكس، فإن النقل عندهم جوازُ نحو : ضارَبَ زيدٌ عمراً العاقلان أو العاقلَيْن، على الإتباع فيهما ، لأن كل واحد من المرفوع والمنصوب في تقدير صاحبه وفي معناه، فكأنَّهما مُعربان بإعرابٍ واحد.

ومما يدل على صحة هذا القياس أن العرب تعامل المرفوع في باب (المفاعلة) معاملَة المنصوب، حتى إنها ترفع فاعِلَيْن، وتنصب مفعولَيْنِ مع / الاستغناء عن الفاعل، فتقول : ضارَب زيدٌ عمروٌ، وضاربَ زيداً عمراً، ٦٠٥

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

فمن الأول ماأنشده سيبويه لأوْس بن حَجَر[1]:

تُوَاهِقُ رِجلاَها يَدَاهَا ورأْسُهُ
لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيبَةِ رَادِفُ

فرفع « رِجْلاَها ويَداهَا » معًا، اعتباراً بأن كل واحد منهما فاعلٌ مفعولٌ.

ومن الثاني قول الآخر، أنشده سيبويه أيضا[2]:

* قَدْ سالَمَ الحَيَّاتِ منه القَدَمَا *

رُوِى بنصب «الحَيَّاتِ» و «القَدَم» منصوب، ولا فاعل لـ (سالَمَ) اعتباراً بما تقدم.

فإذا كان كذلك فلا محذور في جَرَيان النعت على ذلك التقدير، ويتخرَّج الجوازُ في العاملين على المعمول الواحد، فيجوز أن تقول: ضاربَنِي زيدٌ، وضاربْتُ عمراً العاقلان، والعاقلَيْن، لأنه في تقدير: ضاربَنِي زيدٌ، وضَاربنِي عمروٌ العاقلان، أو ضاربتُ زيداً، وضاربتُ عمراً العاقلين. وهذا أَوْلَى بالجواز من مسألة العامل الواحد، فإن الاعتبارين يتضادَّان مع العامل الواحد، ولايتضادَّان مع العاملين.

والصحيح عدمُ الجواز في الجميع، لأن معنى التبعيَّة الموافقةُ في الإعراب،

(١) ديوانه ٧٣، وسيبويه ١/٢٨٧، والمقتضب ٣/٢٨٥، والخصائص ٢/٤٢٥، واللسان (وهق).
وتواهق: تساير. والقتب: الرجل الصغير على قدر سنام البعير. والحقيبة: كل مايحمل وراء الرجل.
يصف حماراً من حمر الوحش يجرى وراء أتان، فرجلاها توافقان يدى هذا الحمار، والحمار يضع رأسه خلفها في سيره، ملازما لها ومزعجا، وكأن رأسه قتب خلف حقيبتها. ويروى «يداه» كما في الديوان واللسان، وهى الأجود.

(٢) للعجاج أو مساور بن هند العبسي أو غيرهما. وهو من شواهد الكتاب ١/٢٨٧، والخصائص ٢/٤٣٠، والأشمونى ٣/٦٧، والعيني ٤/٨٠، واللسان (ضرزم)
يصف راعيا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما، حتى أصبحت الحيات، مهما كانت خبيثة، لاتؤثر فيهما.

إمَّا بحسب اللفظ، وإمَّا بحسب المَوْضع، وليس شيء منهما هنا، وإنما ذلك اعتبارٌ معنوى لا قياسَ له، ولا سماعَ يُقاس على مثله. ومِثْلُ البيتين شاذٌّ لايُقاس عليه، ولايَلزم، من القياس على البيتين لو كان، القياسُ هنا، لأنه مناقضٌ لوضع التبعيَّة. وكلُّ قياس أدَّى لنقض الغرض ممنوع كما تقدَّم في مواضع.

ورُدَّ أيضًا بأنه لو جاز مثلُ هذا لجاز أن تقول : ضارِبَ زيدٌ هنداً العاقلةُ برفع «العاقلة» على المعنى، لأن «هِنْدًا» فاعلةٌ من جهة المعنى.

ولجاز أن تقول : ضاربَ زيدٌ هنداً العاقلَ، بنصب (العاقل). وهذا كله غير جائز، وإذا لم يجز في الانفراد فكذلك في الاجتماع من غير فَرْق مُؤَثِّر.

ولو وَرد في النقل مثلُ قولك : ضاربَنِي زيدٌ، وضاربتُ بكرًا القائمان أو القائمَيْن ـ لكان مقطوعًا لاتابعًا.

فإن قيل : فلم جاز نصبُ الحال منهما نحو : ضربتُ زيداً قائمَيْنِ، ولقيتُه راكبَيْنِ، قال عَنْتَرة[1]:

* مَتَى مَا تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ *

وقد تقدم ذلك.

فالجواب أن حالَ (الحالِ) أخفُّ، إذ لايُطلب فيه تَبِعَيَّة، والحمل فيه على المعنى سائغ، إذ لامُعارِضَ له. وأما (النعت) فوصفُ التبعيَّةِ فيه لازم، فلابد من اعتباره، وهو مناقض للجواز في القياس، فلم يصلح للقول به. والله أعلم.

وأما قوله : «بِغَيْرِ اسْتِثْنَا» فتنكيتٌ على من خَصَّ هذا الجواز المذكور

---

(١) ديوانه ١٠٨، وابن يعيش ٢/٥٥، ٤/١١٦، ٦/٨٧، والتصريح ٢/٢٩٤، والعيني ٣/١٧٤، والهمع ٤/٣٤٠، والدرر ٢/٨٠، والبيت بتمامه :

متى ماتَلْقَنِي فردَيْنِ تَرْجُفْ ... روانفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا

وتقدم في باب الحال.

المشروط بنعت المبتدأَيْن والفاعلَيْن. وذلك أن سيبويه إنما تكلم بالنص على ذلك، فأوهم الاختصاص. قال في «الشرح» : وفي كلام سيبويه مايُوهم منعَ جواز الإتباع عند تعدد العامل في غير مبتدأَيْن وفاعلَيْن، فإنه قال بعد أن مثل بـ (هذا فرسُ أَخَوَىْ ابْنيْكَ العُقَلاءِ الحُكماءِ[١]) ثم قال : ولا يجوز أن يُجْرَى وصفًا لما انجرَّ من وجهين، كما لم يَجُزْ فيما اختلف إعرابُه[٢]. ثم قال : وتقول : هذا عبدُ اللهِ، وذاك أخوك الصالحان، لأنهما
٦٠٦ ارتفعا / من وجه واحد، وهما اسمانُ بُنِيَا على مبتدأَيْنِ، وانطلقَ عبدُاللهِ، ومَضَى أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا بفعْلَيْن[٣].

قال المؤلف[٤]: فمن النحويِّين مَن أخذ من هذا الكلام أن مذهبه تخصيصُ نعتِ فاعِلَي الفِعْلين، وخَبَرىِ المبتدأَيْن بجواز الإتباع. والأوْلَى أن يُجعل مذهبه على وَفْق ماقررتُه قبل، يعنى من عموم الجواز في وجوه الإعراب كلها. قال : لأنه مَنع الاشتراكَ في إعراب ماانْجَرَّ من وجهين، كما هو في (هذا فرسُ أخوىِ ابنْيكَ) وسكت عن المجرورَيْن من وجهٍ واحد، وعن المنصوبَيْن من وجهٍ واحد، فعُلم أنهما عنده غيرُ ممتنعَيْن.

قال : ويعضِّد هذا التأويلَ قولُه في : هذا عبدُ الله وذاك أبوك الصالحان، لأنهما ارتفعا من وجه واحد[٥]. انتهى كلامه.

والظاهر تعميمُ الحكم كما قال، إذ لا فرق في القياس بين قولك :

---

(١) الكتاب ٢/٥٩.

(٢) نفسه ٢/٦٠.

(٣) نفسه ٢/٦٠.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ ـ أ).

(٥) الكتاب ٢/٦٠، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ ـ أ).

ذهب زيدٌ، وانطلق عمروٌ العاقلان، وقولِك : أحببتُ زيداً، ووَدِدْتُ عمراً العاقلين. وقولك : مررتُ بزيدٍ، ومررت بعمروٍ العاقلين. فإذا جاز الأول جاز هذا، وهو ظاهر.

وقد اختلفوا في اختلاف جنس العامل في الجر : هل هو مانع من الإتباع أم لا، فالجمهور على أنه مانع. ومذهب الجَرْمى أنه غير مانع، وقد تقدم .

واختلفوا أيضاً في حَرْفَيِ الجر المختلفين، والإضافتَيْن باسمَيْن مختلفين، هل ذلك كاختلاف جنس العاملين أم لا، على قولين.

فمنهم من عَدَّهما كاختلاف الجنس. وذهب الأخفش في الإضافتين إلى جواز إتباع نعت مجرورهما . وعَلَّل ذلك بأنَّ جرَّ جميعها بالإضافة، فتقول على مذهبه : هذه جاريةُ إحدى ابْنَيْنِ لفلانٍ كِرَامٍ، وهذا فرسُ أَخَوَيِ ابْنَيْكَ الحُكماء، وما أشبه ذلك.

ورُدَّ بأن هذين الجَرَّيْن لاتستطيع على جمع حكميهما بوجه من وجوه الإفراد ولا الجمع، ولا الإشراك، كما ساغ ذلك في الفعلين وفي المبتدأين.

وذهب ابن البـاذِش إلى أن قياس الحرفين المختلفين نحو : مررتُ بزيدٍ، ودخلتُ إلى عمروٍ أن يكونا مثلَ الفعلين ، وفَهِم من الكتاب أن سيبويه يجيز ذلك.

والأظهرُ المنع، لأن مايَسُوغ في الفعلين، من جمعهما في فعل واحد، واشتراكهما في معنًى مَالايسوغ في الحرفين، لأن معانَى الأفعال تقبل

الاجتماع في معنًى فِعْلٍ آخر، ويدل معنى الفعل على معنى فعل آخر، وإن لم يكن بمعناه من كل وجه، وليس الحرف كذلك. وكذلك الإضافتان ليستا كالفعلين في هذا، بل كالحرفين.

وأيضًا فعاملا الجرِّ، إذا لم يتفقا في المعنى اتفاقَ التماثل أو الترادف، لم يصح أن يُعاملا معاملة العامل الواحد. أمَّا إن اتفقا نحو : مررتُ بزيدٍ، ومررت بعمروٍ العاقلين، أو ترادَفا نحو : سِيق المالُ لزيدٍ، وإلى عمروٍ العاقلين فجائزٌ الإتباعُ لموافقة الشرط، وكذلك في الإضافة.

المسألة الثَّالثة : فيما عسى أن يرد عليه من الاعتراضات في هذا الحكم، وذلك أنه قَرَّر أن الإتْبَاع بالشرطين المذكورين صحيح، فمقتضى ذلك أنهما إذا تخلفا أو / تخلف أحدهما فلابد من القطع. ٦٠٧

أما صحة الإتباع مع وجود الشرطين ففيه نظر، فإن الناس يشترطون في ذلك شروطا أُخَرَ زائدةً على ماذَكر، وهى الاتفاق في التعريف أو التنكير، أعنى المنعوتَيْنِ، فلا يجوز أن تقول : جاءنى رجلٌ، وجاءنى زيدٌ العاقلان، ولا عاقلان، لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو بالعكس.

ولاكَوْنُ النعت جاريًا على نكرة مطلوبِ التنكير، وكونُه جاريًا على معرفة مطلوبِ التعريف، فاجتمع عليه الضدان من جهة واحدة فلا يصح.

وألاَّ يكون أحد المنعوتَيْن، وهما المعمولان، اسمَ إشارة، فلا يجوز أن تقول : جاءنى هذا، وجاءنى عمرو العاقلان، لما يلزم من الفصل بين المبَهم ونعته، وذلك لا يجوز ، إذ لايقال : جاء هذا من الدارِ الرجل ، كما تقول : جاء زيدٌ من الدارِ العاقلُ ، ولا يجوز أيضاً إن أخَّرتَ اسمَ

الإشـارة، لأنه إذا نُعت بالمشـتق فـهو علـى حذف الجـامد، والاسمُ الظاهرُ غيـر المبهم إذا نعت بالمشتق فليس على حذفِ جامد، فتدافع الأمران فامتنع.

وكذلك لاتقول : جاءنى هذا، وجاءك ذاك الرجلان، للفصل اللازم. وكذلك امتنع أيضًا في جمع المنعوت وتفريق النعت أن تقول : مررتُ بهذين الرجلين والمرأةِ . ومررت بذَيْنك الطويلِ والقصيرِ. وهو أيضًا مما يَرِدُ عليه في الفصل قبل هذا حيث قال :

«ونَعْتُ غـيـرِ واحـدٍ إذا اخْـتَلَفْ

فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لا إذَا ائْتَلَفْ»

فإنه يقتضى جواز هذه المسألة وهى غير جائزة.

وقد عُلِّل ذلك بأوجه؛ منها أن النعت يربطه بالمنعوت الضميرُ العائد عليه من النعت، فجاز أن يجىء النعت مُشَاكِلاً للمنعوت في التَّثْنية، وألاَّ يأتى كذلك، بخلاف نعت الإشارة، فإنه بالجامد إمَّا لفظًا وإما تقديرا. والجامد لاضمير فيه، فلم يبق رابط إلا المشاكلة، فلايصح أن يقال : مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ، ولا بهذين الرجلِ والمرأةِ.

وعلى هذا أيضاً يمتنع ماتقدم، لأن قولك : جاءنى هذا، وجاءك ذاك الرجلان، أو مررتُ بزيدٍ، ومررتُ بهذا العاقلان ـ قد فُقدت فيه مناسبةُ النعت لاسم الإشارة فالحاصل ثبوتُ الاعتراض على المسألتين معًا، فإن إطلاقه فيهما يقتضى حكماً غير صحيح.

وأماكونُ تخلُّفِ أحد الشرطين يوجب القَطْع، أعنى قطعَ النعت إلى الرفع أو النصب، فذلك غير صحيح على الإطلاق، بل ذلك على ضربين.

أحدهما أن يكون كلا المنعوتين في جملة خَبَرية، أو جملة غير خَبَرية نحو

هذا عبدُالله، وهذا زيدٌ العاقلان، ومَنْ عبدُالله، ومَنْ زيدٌ العاقلان؟ وسائرِ ماكان مثلَ ذلك. فالجميعُ يجوز فيه الإتباع.

فإن تخلَّف شرطٌ فالقطعُ نحو : مَنْ جاءكَ أخوه ومَنْ ضَربك أبوه العاقلَيْن، وجاء زيدٌ وأكرمك عمروٌ العاقلين، ونحو ذلك.

٦٠٨ والثانى / أن يكون أحدهما في جملة خَبَرية، والآخر في جملة غير خبرية نحو : جاء زيدٌ، وهل جاء أخوه الصالحان أو الصالحين؟ ونحو: أكرمتَ أخاك، وهل أكرمتَ أباك الصالحان أو الصالحين، فلا يجوز هنا الإتباعُ ولا القطعُ، فقد منع سيبويه أن تقول : مَنْ عبدُالله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين، رفعتَ أو نصبت كما تقدم[1]، لأن الاستفهام يستلزم الجهلَ بالصفة، والخبُر يَستلزم العلمَ بها من حيث هو ممدوح، فيجتمع في الصفة العِلْمُ والجهلُ معًا، وذلك ممتنع، وكلام الناظم يقتضى جواز ذلك إذ لم يُقَيِّده.

ووجهٌ آخر من الاعتراض، وهو أنه ذَكر جمعَ النعوت مع كون عامل المعمولين متعدِّدا، ولم يذكره مع كونه مُتَّحدا، فإن مثل هذا حَرٍ[2] بأن يُذكر حكمُه هنا، إذ هو كثير الاستعمال، ومن جلائل النحو، وذلك أنك لاتقول : ضربَ زيدٌ عمرًا العاقلان، ولا العاقلين، لاختلاف العمل، ويجوز مع العطف إذا قلت : جاء زيدٌ وعمروٌ العاقلان، كما تقدم[3].

---

(١) الكتاب ٢/٦٠، وانظر : ص ٦٥٤ .

(٢) يقال : فلان حَرِيٌّ بكذا، وحَرًى بكذا، وبالحَرَى أن يكون كذا، أى جدير وخليق.

(٣) انظر : ص ٦٥٢ .

ويبقى النظر في نحو : أعطيتُ زيداً الغلامَ العاقلين، واخترتُ الرجالَ زيداً العُقَلاء، وكسوتُ زيداً الثوبَ الطويلَيْن، وأعْلَمتُ زيداً أخاك العاقَلَيْن شاخصًا، وما أشبه ذلك.

فيمكن أن يكون الإتباع فيها جائزاً أو ممتنعا، ولم يبيِّن ذلك، ولا أشار إليه، فكان الفَصْل قاصراً.

وقد يُجاب عن ذلك بأن الشرط الأول لايُحتاج إليه هنا، لأنه قد قَدَّم اشتراط ذلك أولَ الباب، وهو لايختص بمسألة دون أخرى، فهذه المسألة داخلة تحت مقتضى شرطه، لأن «العاقلَيْن» أو «عاقلَيْن» في قولك : مررتُ برجلٍ ومررتُ بزيدٍ العاقلين، أو عاقلَيْن - قد جرى على مالا يوافقه في تعريفه أو تنكيره، فلم يصح فيه الإتباع.

وأما مسألة «اسم الإشارة» فإن المؤلف يُجيز نعته بالمشتق، وظاهره أنه ليس على حذف الجامد، فعلى هذا يمكن أن يُجيز : جاء عمرٌو، وجاء هذا العاقلان، وأن يُجيز : مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ ، كما يجوز : مررتُ بالرجلين الصالح والطالح ، لأن المشتق عنده مع اسم الإشارة ليس على تقدير الجامد ، فلا يُعترض بها عليه .

وإن كان الجارى على اسم الإشارة جامداً فليس بنعتٍ عنده ، وإنما هو عطفُ بيان ، وهو رأى ابن السِّيد وغيره(١) ، فلا تدخل له مسألةُ الجامد فى هذا الباب ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى .

والجواب عن مسألة القَطْع أنه قال أَتْبَعْ كذا بشرط كذا ، فالمفهوم أنه إذا لم تتوَفَّر الشروط لايُتْبَع ، ونفُى الإتباع لايستلزم إثباتَ القطع لأنه أعمُّ من ذلك،

---

(١) وهم : الزجاج وابن جنى والسهيلى واختيار ابن مالك [ارتشاف الضرب - ٩٦٢] .

إذ قد يَصْدُق على مسألة سيبويه أنها لا إتباعَ فيها[1] ، لأن الإتباع وغيرَه ممتنعٌ فيها ، لكن يبقى فيه أنه لم ينص على مايكون من الحكم مع تخلف الشرط . نعم يتوجَّه الاعتراضُ عليه على وجه آخر ، وهو أن للإتباع شرطًا آخر لم يَذكره ، وهو ألاَّ يكون أحد المعمولين فى جملة خبرية ، والآخر فى جملة غير خبرية ، فهذا الشرط لابد منه ، وإلا لزم
٦٠٩ جوازُ مامَنع سيبويه / حَسْبما يقتضيه كلامه ، وذلك غير صحيح .

والعذْر أن المسألة من النوادر التى لايذكرها إلا القليل . وقد أغفل ذكَرها فى «التسهيل» وكان من حقه أن يذكرها هنالك ، وهنا ليست من الضروريات .

وأما الثالث فإنه أغفل ذكَر ذلك القِسْم رأسًا ، فيمكن أن يكون تَرَكه للاستغناء عنه ، أمَّاعند اختلاف العمل فظاهرُ المنعُ مِمَّا شَرطه فى قوله : وَحِيَدىْ مَعْنىً وَعَملٍ» لأن العلة واحدة فى الوجهين .

وأمَّا مسألة (أَعْطَيْتُ) وماذُكر معها[2] فهى من المسائل المُغْفَلة التى لا أعلم أحدًا ذكر لها حكماً مخصوصا بجوازٍ أومَنْع ، فلم يتعرض لها هنا كما لم يتعرض لها فى غير هذا الكتاب .

فإن قلت : فماحكمُها ؟ قيل : ليس هذا من مقاصد الشرح ، وفيها نظر . والظاهر فيها منعُ الإتباع ، وقد يَظهر وجهُ المنع مما تقدَّم فى تفضيل المسألة قبل هذا ، فتأمَّله .

---

(١) تقدم القول فيها ٦٦٢ ، وانظر : الكتاب ٢/٦٠ .

(٢) يقصد الأفعال التى تنصب مفعولين أو ثلاثة ، وقدَ مثَّل لها قبل ذلك بقوله : أعطيت زيدا الغلام العاقلين ، واخترت الرجال زيدا العقلاء ، وكسوت زيدًا الثوب الطويلين ، وأعلمت زيدا أخاك العاقلين شاخصًا .

وإِنْ نُعــــوتُ كَـــثُــــرَتْ وقَــــدْ تَلَتْ
مُـــفْـــتَــقِـــرًا لذِكْــرِ هِنَّ أُتبِــعَتْ
واقْطَع أَوَاتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُـــعَـــيَّنَا
بِدُونِهَــا أو بَعْـضِـهــا اقْطَعْ مُـعْلِنَا

يريد أن النعوت إذا كَثُرت – وكثرتُها أن تكون أكثر من واحد ، وهو اصطلاح أهل العَدَد حيث يقولون فى حَدِّ العَدَد : إنه الكثرةُ المؤلَّفة من الآحاد ، ولايريد الكثرةَ فى اللغة[١] ، بل معنى التعدُّد . وهذا ، وإن كان خلافَ اصطلاح أهل العربية ، متعيِّنٌ فى الموضع .

فلا يخلو أن يكون المنعوت ، وهو الذى تَلَتْه النعوت، مفتَقِرًا لذكرها كلِّها أو غيرَ مفتقِرٍ لشئ منها، أو مفتقِرًا لبعضها دون بعض، فهذه ثلاثة أحوال :

فأمَّا الحالُ الأولى، وهو أن يكون المنعوت مفتقِرًا لذكرها كلِّها – ومعنى افتقارِه إليها أن تَتوقف معرفةُ المنعوت عليها، فلا تحصل معرفتُه في ظن المتكلِّم إلا بها – فالذي نَصَّ عليه الناظم أنها تُتْبَع كلُّها، ولا تُقْطَع هي ولا شيءٌ منها، وذلك قوله: « وقَدْ تَلَتْ .. مُفْتَقِرًا لذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ».

وإنما لزم إتباعُها لأن القطع يُقصد به تكثيرُ الجمل، والإطنابُ في مدح أو ذم أو ترحُّم، وذلك إنما يكون بعد معرفةِ المنعوت والاستغناءِ عن بيانه.

فأمَّا إذا كان القصد البيانَ، لأنه لم يُعَرَّف بعدُ ، فلا بد من البيان، لأن النعت حينئذٍ من تمام المنعوت، وكالجزء منه، ألاَترى إلى قول سيبويه : زيدٌ الأحمرُ عند مَنْ لايعرفهُ بعينه كزيدٍ وحدَه عند مَن يعرفه[٢] . فإذا كان من تمامه

---

(١) الكثرة فى اللغة : نقيض القلة ، ونماء العدد .
(٢) الكتاب ٨٨/١ .

فلا يصح إذًا أن يخالفه في الإعراب، لتنزُّله حينئذٍ منزلَة آخر المنعوت، فكما لا يصح قطعُ المنعوت عن اقتضاء العاملِ الأولِ فيه إعرابًا معيَّنًا، كذلك لا يصح فيما هو كالجزء منه، وهذا واضح، فتقول : مررتُ بزيدٍ الخياطِ القرشيِّ، وأئتني برجلِ مسلمٍ عربيٍّ كاتبٍ فقيهٍ حاسبٍ، وما أشبه ذلك، ولا تَقْطع.

وأما الحالُ الثانية ، وهى أن يكون المنعوت غَير مفتقِر فى معرفته إلى شئ من تلك النعوت – وهو معنى كونه معيَّناً بدون النعوت ، أى معروفاً قبل ذكرها – فلك فيه ثلاثة أوجه ، كلها جائزٌ داخلٌ تحت / قوله : ٦١٠
«واْقَطْع أَوِ اْتبِع» إلى آخره .

أحدها قطعُها كلِّها إلى الرفع ، فتقول : مررتُ بزيدٍ الفاضلُ الصالحُ العالمُ ، أو إلى النصب فتقول : مررت بزيدٍ الفاضلَ الصالحَ العالمَ ، ومنه قول الخِرْنِق ، أنشده سيبويه(١) :

لايَبْعَدنْ قَومِي الَّذينَ هُمُ
سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلِينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ
والطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

(١) الكتاب ٥٧/٢ ، ٦٤ ، والمحتسب ١٩٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤٥/١ ، والإنصاف ٤٦٨ ، ٧٤٣ ، والعينى ٦٠٢/٣ ، ٧٢/٤ والتصريح ١١٦/٢ ، ٢٠٤ ، والأشمونى ٦٨/٣ ، ٢١٤ ، والخزانة ٤١/٥ ، والهمع ١٨٣/٥ ، والدرر ١٥٠/٢ .

ولايبعدن : لايهلكن . وسم العداة : هم كالسم القاتل لأعدائهم ، والعداة : جمع عاد ، وهو العدو . والآفة : العلة والمرض . والجُزْر : جمع جزور ، وهى الناقة تنحر . والمعترك : موضع ازدحام القوم فى الحرب والأزْرُ : جمع إزار ، وهو مايستر النصف الأسفل من البدن . والمعاقد : جمع معقد ، وهو حيث يعقد الأزار ويثنى ، وطيب المعاقد كناية عن العفة ، وأنها لاتحل لفاحشة . وصفتهم بالشجاعة والجودُ العفة .

فـعلى تقـدير أن يـكون «الذين هُمُ» في مـوضـع نصب لايكون شـاهدا[1].

ويُنْشَد هكذا[2]

النَّـازِلُونَ بِكُلِّ مُـــعْــــتَــــرَكٍ

والطَّـيِّـبُـــونَ مَـــعَـــاقِـــدَ الأُزْرِ

برفع الجميع.

والثاني أن تُتبعها كلَّها فتقول : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الصالحِ العالمِ، ومنه قوله تعالى : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مالِكَ يوْمِ الدِّينِ }[3] وفي الشعر قولُ الراجز أنشده سيبويه[4]:

بأَعْـــيُنٍ مِنْهَـــا مَلِيــحَـــاتِ النُّقَبْ

شَكْلِ التِّـــجَـــارِ وحَـــلاَلِ الْمُكْتَـــسَبْ

وأنشد أيضاً لمالك بن خُوَيْلد الخُناعى[5]:

(١) فى الاصل و (ت) «يكون شاذا» وهو تحريف ، وما أثبته من (س) .

(٢) الكتاب ٢٠٢/١ ، وكذلك المراجع السابقة .

(٣) سورة الفاتحة / آية ٢، ٣ ، ٤ .

(٤) الكتاب ٦٧/٢ ، واللسان (نقب)

يصف جوارى أو إبلا – والنقب : يروى بضم النون وكسرها ، فعلى الضم يكون جمع نُقْبة ، وهى ما أحاط بالوجه من دوائره ، وعلى الكسَريكون جمع نِقْبة، فعلَةً من الانتقاب بالنقاب، وشكل التجار: أى يصلحن للتجارة . ويروى «شكل النجار» بالنون ، أى تشاكل نجارها وتشبهه . والنجار : الأصل . وحلال المكتسب : أى يحللن للكسب .

(٥) ديوان الهذليين ٣/٣ ، والكتاب ٢/ ٦٧ ، وابن يعيش ٣٢/٦ ، واللسان (وحد) .

يصف أسدا . والحيَد : نتوء فى قرنه ، واحدتها حِيَدة . ويروى (حَيَد) على المصدر . وحومة الموت : مجتمعه . والرزَّام : من الرَّزْم ، وهو الصَّرْع . والفراس : من الفَرْس ، وهو دق العنق ، ومنه : الفريسة ، لاند قاق عنقها . والصريمة : رميلة فيها شجر ، تنفرد وتنقطع مما حولها من والأرض . والهماس : من الهمس ، وهو الصوت الخفى ، وذلك من عادة الأسد . وأحدان : أصله وحدان ، فقلبت الواو همزة ، وهو جمع واحد . ويقال : رجل واحد ، أى متقدم فى العلم أو البأس أو غيرهما ، كأنه لامثل له ، فهو وحده فى ذلك . ومعنى الشعر أن الدهر لاينجو منه أحدو ولاشئ حتى هذا الأسد .

يامَيَّ لا يُعْجِزُ الأيَّامَ ذُو حِيَدٍ
في حَوْمَةِ الموتِ رَزَّامٌ وفَرَّاسُ

يَحْمِي الصَّرِيمةَ أُحْدَانُ الرِّجالِ له
صَيْدٌ، ومُجْتَرِئٌ باللَّيْلِ هَمَّاسُ

ويَحتمل القطع.

والثالث أن تُتْبع بعضًا دو بعض، وهو نَصُّه حين قال : « أو بَعْضِها اقْطَعْ مُعْلِنَا » فتقول : مررتُ بزيدٍ العاقلِ الفاضلُ. وقد أُنْشِد بيتُ الخِرْنِقِ هكذا[1]:

النَّازِلُونَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ
والطَّيِّبينَ معاقدَالأُزْرِ

وبالعكس[2].

وأنشد سيبويه قولَ ابن خَيَّاط العُكْلى[3]:

وكلُّ قومٍ أَطاعُوا أمْرَ مُرْشِدِهِمْ
إلاَّ نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أمرَ غاوِيَها

---

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) أى هكذا :

النازلينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ   والطيِّبُونَ معاقَد الأُزْرِ

(٣) الكتاب ٢/٦٤ ، والإنصاف ٤٧٠ .

ونمير : قبيلة من بنى عامر . وغاويها :مغويها : ، من الغي ، وهو الضلال . وقيل : المراد بغاويها الضال نفسه ، فهو غاوٍ فى نفسه ، مغو لمن أطاعه . والظاعنين : المرتحلين ، يعنى أنهم يخافون عدوهم لقلتهم وذلهم فيحملهم ذلك على الظعن والهجرة . وقوله : «ولما يظعنوا أحدا» معناه أن عدوهم لايخافهم فيظعن عن داره . وقوله : «لمن دار نخليها» معناه أنهم إذا رحلوا عن دارهم لم يعرفوا من يحلها بعدهم من قبائل العرب ، لأنهم أضعف من كل قبيلة ، وكل قبيلة يمكن أن تحل دارهم .

الظَّاعِنِينَ ولَمَّا يُظْعِنُوا أحداً

والقائِلُونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلِّيهَا

قال سيبويهِ : ومن العرب من يقول : الظَّاعِنُون ، والقائِلِينَ[1] . وهذا من القسم الذى قبل هذا .وأنشد أيضاً لأمَيَّة بن أبى عائذ[2] :

وَيأْوِى إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ

وشُعْثًا مَراضِيعَ مثلَ السَّعَالِى

وإنما جاز القطع مبالغةً فى المدح أوالذم ، لأنه يَستلزم تكثيرَ الجمل المتضمِّن للإطناب فى وصف المذكور ، فوصفُه بجملٍ كثيرة أبلغُ من وصفه بجملة واحدة .

وأيضًا فإن العلْم به يُؤذن بالا ستغناء عنه ، فقَطَعوا إيذانًا بذلك ، ليعرِّفوا أن المنعوت مستغنٍ عن نعته . وكأن تعليق حكم القَطْع على العِلْم فى قوله : «وأقْطَع أو اتْبِعْ إ ن يَكُنْ معيَّنًا بدونها» يُرشد إلى هذا الوجه الثانى من التعليل.

قال سيبويه : وزعم الخليل – رحمة الله – أن نصب هذا – يَعنى ماتقدَّم من القطْع – على أنك لم تُرِد أن تحدِّث الناس ، ولا مَنْ تُخاطب ، بأمرٍ جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ماقد علمتَ ، فَجعَله تعظيمًا وثناء ، إلى آخر ما

---

(١) الكتاب ٦٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١٠٨/١ ، والأشمونى ٦٩/٣ ، والخزانة ٤٢٦/٢ ، وديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، واللسان (رضع) .

يصف صائدا يسعى لكسب رزقه ، فيغترب عن نسائه فى طلب الصيد ، ثم يأوى إليهن فيجدهن فى أسوأ الأحوال . والعطل :جمع عاطل ، وهى التى لا حلى لها ، أو التى لاشئ عندها ، وهذا المعنى الثانى أولى فى هذا الموضع . والشعث : جمع شعثاء ، وهى التى تلبد شعرها لعدم تعهده بالدهن . والمراضيع : جمع مرضاع ، وهى الكثيرة الإرضاع . والسعالى : جمع سِعلاة ، وهى أنثى الغيلان ، وتشبه بها المرأة إذا كانت قبيحة الوجه ، سيئة الخلق .

قال[1].

وأما الحالُ الثالثة ، وهو أن يكون المنعوت مفتقِرًا إلى بعض النعوت دون بعض فحكمُها إمًّا مأخوذُ من قُوَّة كلامه فى الحالين الأوَّلَيْن ، وذلك أن يُتْبَع ما كان مفتَقَرًا إليه ، ويُخيَّر فى الباقى ، فتقول : مررتُ بزيدٍ الخَيَّاطِ الصالح الفاضل . فـ (الخَيَّاطُ) مثلاً لازمُ الإتباع لأنه مفتَقر إليه فى بيان المنعوت ، ولك فى (الصالح ، والفاضل) الإتباعُ والقطعُ.

لكن يبقى النظرُ فى تقديم المفَتقَر إليه مسكوتاً عنه . ولابد من تقديمه / لأنه لا يجرى نعتُ المدح والذم والترحُّم إلا بعد معرفة صاحبه . ٦١١
ولعل الناظم سكت عن هذا لأنه ظاهر المعنى .

وقد ذهب ابن الناظم فى «شرحه»[2] ، إلى أن هذه الحالة الثالثة هى المرادة بقوله : «أوبَعْضِها اقْطَعْ مُعْلِنَا» كأنه يقول : وإن يكن المنعوت معَيَّنًا ببعضها فاقْطَعْ ماسواه .

وهذا التفسير لايَظهر ، إذ لو أراد الناظم ذلك لقال : أو بَعْضها أقْطعْ معلِنًا إن كان معيَّنا بالبعض الآخر ، ولم يقل ذلك ، فإنَّما قوله : «أو بَعْضِها اقْطَعْ مُعْلِنَا» راجعٌ إلى القسم الأخير ، وهو أن يكون المنعوت معيَّنا بدونها كما تقدم .

ويَدخل حكمُ الحالة الأولى تحت معنى العبارة ، لأن ما تأتى به من النعوت المفتَقَر إليها يَشمله قوله : «وقَدْ تَلَتْ مفتقِرًا لذِكْرِهِنَّ» .

وما يأتى به مما هو معيَّن بدونها يَشمله قولهُ : «إنْ يَكُنْ معيَّنًا

(١) الكتاب ٢/٦٥ ، وما قال بعد ذلك هو «ونصبه على الفعل ، كأنه قال : أذكر أهل ذاك ، وأذكر المقيمين ، ولكنه فعل لايستعمل إظهاره» .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٤٩٧ .

بدونِها» فظهر مراده ، وبالله التوفيق .

وقوله : «مُعْلَنَا» أى مبيِّناً ذلك ، ومصرِّحًا به ، وظاهره أنه فَضْل ، ولكنه يمكن أن يكون تنكِيتًا على رأي مَن رأى أن القطع لايأتى إلا بعد الإتباع ، فعند هذا القائل لايجوز : مررتُ بزيدٍ الكريمِ الفاضل ، برفعهما معًا ، أو نصبهما ، أورفع أحدهما ونصب الاخر ، بل اللازم إتباعُ الأول وقطعُ الثانى .

وهذا غير مَرْضِيٍّ ، فقد حكى سيبويه : الحمدُ لله الحميدَ ، والحمُد للهِ أهلَ الحمدِ[1] ، بالقَطْع ولم يتقدم مُتْبَع ، وأنشد للأخطل[2] :

نَفْــسِى فِــداَءُ أمــيــرِ المؤْمنينَ إذا
أَبْدىَ النَّوَاجِـــذَ يومُ باسِلٌ ذَكَـــرُ
الخَــائضُ الغَــمْــرَ والمَيْــمُــونُ طائرهُ
خليــفــةُ اللَّهِ يُسْــتَــسْــقَى به المَطَرُ

وقد تقدم إنشاد بيت العُكْلى[3] :

* وكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ *

(١) الكتاب ٦٢/٢ .

(٢) مــن قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ، ديوانه ٩٨ - ١٢٢ ، وسيبويه ٦٢/٢ ، واللسان (جشر ، بسل) وفى جميع نسخ الكتاب «أبدى النواجذ يوما» بنصب «يوما» وما أثبته من الديوان واللسان وسيبويه .

والنواجذ : الأضراس ، أو أقصاها ، أو أضراس الحلم . ويوم باسل : شديد كريه ، والذكر : الشديد أيضا وإبداء النواجذ كناية عن الشدة والبسالة . والغَمْر : الماء الكثير . ويقال: هو ميمون الطائر ، إذ كان كثير الخير ، وممن يتبرك بهم . وكانوا يستسقون المطر بمن يأنسون فيه اليمن والخير .

(٣) عجزه :

* إلاّ نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أمرَ غَاوِيهَا *

وقد سبق .

وهو كثير ، فلا مُسْتَنَد لهذا القول ولا سلَف .

فكأن الناظم يقول : اقطع الجميعَ أو أَتْبِعْها ، أو اقطع بعضًا دون بعضٍ مُعْلِنًا بذلك من غير قَيْد ، فالجميع جائز .

ولا فرق فى ذلك بين المعرفة والنكرة ، بل يجوز أن يقال : مررتُ برجلٍ عالمٍ صالحُ ، كما تقول : مررتُ بزيدٍ العالمِ الصالحُ .

ثم على كلامه سؤالات ، أحدها أن الذى يَتْبع من النعوت ثلاثةٌ ، نعتُ البيان المنبَّه عليه ، وهو المفتَقر إليه .

ونعت التوكيد نحو قوله تعالى {فَإِذَا نُفِخَ فى الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ}[1] ، {وقَاَل اللَّهُ لاَتَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ}[2] ، ونحو ذلك وهذا مُتَّفَق على منع القطع فيه.

وما وُضع من النعوت على اللزوم نحو : مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفِيرَ ، وطَلَعَتِ الشِّعْرَىَ العَبُورُ[3] . وهذا أيضاً مُتَّفَق على منع القطع فيه .

وأما القسم الأول فالظاهر من كلام النحويين لزوم الإتباع أيضا ، إلا أن ابن أبى الرَّبِيع[4] أجاز فيه القطعَ إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع

---

(١) سورة الحاقة / آية ١٣ .

(٢) سورة النحل / آية ٥١ .

(٣) يقال : جاء القوم الجماءَ الغفيرَ ، أى جاء وابجماعتهم ، الشريف والوضيع ، ولم يتخلف منهم أحد ، وكانت فيهم كثرة . والغفير : وصف لازم للجماء ، يعنى أنك لاتقول : جاءو الجماء ، وتسكت . وانظر : اللسان (غفر ، جمم) .

والشعرى: شعريان ، أحدها الغُمَيْصاء ، وهو أحد كوكبى الذراعين ، والثانى العَبُور ، وهو كوكب نيِّر يقال له المرزم ، يطلع بعد الجوزاء عند شدة الحر ، وسميت عبورا لأنها عبرت المجرة .

وانظر : اللسان (شعر ، عبر)

(٤) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد ابن أبى الربيع الإشبيلى . إمام أهل النحو فى زمانه ، صنف : شرح الإيضاح ، وشرح سيبويه ، وشرح الجمل ، وعشرة مجلدات ، لم يشذ عنه مسألة فى العربية (ت ٦٨٨ هـ) .بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

بإضمار مبتدأ ، ويجوز إظهارُهما ، كأنه على تقدير سؤال سائل يقول : مَنْ تَعْنِي؟ أو مَنْ هو ؟ إذ لم تَبْنِ الكلامَ على ذكر النعت ، لاعتقادك أن المخاطب يعرف مَنْ ذكره ، ثم يبدو لك أنه لايعرفه ، فتقول : مررتُ بزيدٍ الخياطَ ، والخياطُ . وإن شئت قلت : أعني الخياطَ ، أو هو الخياطُ [1].

وما قاله ابن أبى الربيع ليس بمخالف / لما تقدَّم من لزوم الإتباع ، ٦١٢ بل هو موافق لغيره .

وثَمَّ نوعٌ رابع يَلزم فيه الإتباعُ أيضًا ، وهو نعت المشار إليه ، نحو: مررتُ بهذا الفاضلِ وذلك الصالحِ ، وما أشبه ذلك . وقد تقدم رأيهُ فى نعت الإشارة بالمشتق[2] .

فالظاهر من كلام الناظم جوازُ القطع فيها كلِّها ، وهو خلاف ما قاله الناس .

وثَمَّ أنواعٌ أُخَر يلزم فيها الإتباع أيضًا لاتَعْسُر على مَن طَلَبها ، لكنها قليلة الاستعمال فلذلك لمُ تذكر هنا .

وعلى الجملة فالشروط المذكورة فى جواز القطع أربعة :

أحدها أن يكون النعت للمدح أو الذم أو الترحُّم ، فإن كان لغير ذلك لم يجز القطع إلا على ما قاله ابن أبى الربيع ، وليس ذلك من القطع المذكور فى «باب النعت» .

والثانى ألا يكون نعتُ المدح أو الذم أو الترحُّم خاصًا بمَنْ جرى عليه ، لايَليق بغيره ، فإنه إذا لم يكن خاصًا كان القطع جائزاً بإطلاق ،

---

(١) البسيط في شرح الجمل ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) انظر: ص ٦٢٨ .

بل هو عندهم الأفصح .

فأما إذا كان خاصًا بمن جرى عليه فى المعنى فالإتباع هو الوجه الشائع، والقطع قليل .

ويَطَّرِد هذا فى صفات الله تعالى ، لاَ يتَّصِف بها غيرهُ ، كقوله : {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ * ملِكِ يَوْمِ الدِّينِ}[1] ، فإن الجريَان هنا على الموصوف هو الشائع . ولذلك لم يَقْرأ فى بعضها بالقطع إلا قليلٌ .

ومنه قوله تعالى : {حم * تَنْزِيلُ الكتَابِ مِنَ اللَّهِ العَزِيزِ العَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقَاب ذِى الطَّوْلِ}[2] . ومثل هذا فى القرآن كثير جدا .

وفى الشعر قولُ عَمْرو بن الجَمُوح[3] :

الحـــمـــدُ لِلَّـهِ الغنـىِّ ذِى المِنَنْ

الــواهــبِ الــرزَّاقِ دَيَّــانِ الــدِّيَــنْ

وهذا الشرط نَبَّه عليه سيبويه فى قوله : وسمعنا بعضَ العرب يقول : {الحمدُ لِلَّهِ رَبَّ العَالَمِينَ} فسألت عنها يونس ، فزعم أنها عربية[4].

ويَسْطُ وجه ذلك ذَكره ابن الزُّبَيْر الأندلسى شيخُ شيوخنا[5] فى كتابه «مِلاَك التَّأْوِيل» وهى من مسائله الحِسَان .

---

(١) سورة الفاتحة / آية ٢ ،٣، ٤ .

(٢) سورة غافر / آية ١ ، ٢ ، ٣ .

(٣) لم أجده .

(٤) الكتاب ٢/٦٣ .

(٥) هو الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الأندلسى ، كان محدثاً جليلا ، ناقداً نحوياً أصوليا ، أديبا فصيحا مفوّها ، مقرئاً مفسراً مؤرِّخا . أقرأ القرآن والنحو والحديث بمالقة وغرناطة وغيرهما . صنف تعليقا على كتاب سيبويه ، والذيل على صلة ابن بشكوال(ت ٧٠٨ هـ) . بغية الوعاة ١/٢٩١ .

والثالث أن لا يَبْنى المتكلمُ كلامه على ذكر الصفة ، وإنما يبدو له ذكرُها بعد شروعه فى التكلم ، فيُخرجها مُخرج الجواب على سؤال ، فيَقطعها على مايقدِّر السؤال ، فيرفعُها أو ينصبُها ، فإنه إذا ابتدأ كلامَه قاصداً ذكرَ الصفة أولاً لم يكن بُدٌّ من الاتباع ، لأن بناءه على ذكرها أولاً يَقتضى إجراءها عليه . والقطْع نقيضُ ذلك ، إذ هو مقَتضٍ للاستئناف ، لأن الصفة مع المقدَّر تصير جملةً مستقلة لاموضعَ لها من الإعراب . وهذا شأن الجمل المستأنَفة .

ونظير ذلك الظنُّ فى الغاية وعدم الغاية كما تقدَّم ، و (أوْ) مع (إمَّا) فى الشك ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى [1] .

وهذا الشرط نَصَّ عليه ابن مَلْكون فى ردِّه على الصَّيْمرى [2] ، وهو ظاهر المعنى فلا ينبغى إهماله.

والرابع ماذكره الناظم من تقدُّم / العِلْم بالمنعوت دون النعت ، ٦١٣
فنقصه ذكر ثلاثة شروط ، واقتصر على واحدٍ لايفى بمعنى ماترك .

والسؤال الثانى : أنه يقتضى جوازَ الاتباع والقطع كيف كان ، من تقديم المُتْبَع أو تأخيره . وذلك ممنوع ؛ بل الإتباعُ بعد القطع لايجوز، فلا يقال : مررتُ بزيدٍ الفاضلُ الصالحُ الحسيبِ ، وعُلِّل ذلك بأوجه ثلاثة :

---

(١) أى في باب «عطف النسق» .

(٢) الصيمري هو أبو محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى النحوى ، ألف كتاب «التبصرة» فى النحو . وصفه السيوطى بقوله فى بغية الوعاة (٢/٤٩) : «كتاب جليل ، أكثر ما يشتغل به أهل المغرب .. أكثر أبو حيان من النقل عنه» .

وابن ملكون هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن ملكون الإشبيلى ، أستاذ نحوى جليل ، ألف شرح الحماسة والنكت على تبصرة الصيمرى وغير ذلك (ت ٥٨٤ هـ) . بغية الوعاة ١/٤٣١ .

أحدها مايلزم على ذلك من الفصل بين النعت والمنعوت ، أو بين النعتين ، بجملة أجنبية .

والثانى أن طباع العرب تأبى الرجوعَ إلى الأمر بعد الانصراف عنه . وكان الشلَّوْبين يُنشد هنا قولَ مَعْن بن أَوْسٍ[1] :

إذَا انْصَرفَتْ نَفْسِي عن الشَّيْءِ لم تَكَدْ
إليـــه بَوْجـــهٍ آخَـــر الدَّهْرِ تُقْـــبِلُ

فكأنهم جعلوا ألفاظَهم جاريةً على حكم مقاصدهم ، وذلك أن الأصل فى صفة المدح القطعُ ، وكذلك صفةُ الذم والترحُّم ، لأن المقصود الاخبارُ عن الموصوف بحاله وصفته ، بعد الإخبار عنه بفعله ، وهما مقصدان مختلفان ، فإذا قطعوا (ثم أتبعو)[2] فقد رجعوا عن الإخبار الثانى إلى الإخبار الأول بعد الانصراف عنه ، وهذا شبيهٌ باعتبار (اللفظ بعد اعتبار)[2] المعنى ، فإنه ممنوع، بخلاف العكس .

والثالث حكاه لنا الأستاذ أبو عبد الله ابن الفخار[3] شيخنا ، رحمه الله ، عن بعض نحاة «قُرْطَبة»[4] أن المانع من ذلك مايلزم عليه فى «علم البيان» من تَسَفُّلٍ بعد تَصعُّد ، وقصورٍ بعد كمال ؛ لأن القطع أبلغُ فى المعنى المراد من الإتباع، اعتباراً بتكثير الجمل . وعلى ذلك كان القطع .

---

(١) من قصيدة حكيمة له فى شرح الحماسة للمرزوقى ١١٢٦ - ١١٣١ .

(٢) مابين الأقواس ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشيه الأصل .

(٣) سبقت ترجمته .

(٤) قرطبة : مدينة عظيمة بالأندلس ، وسط بلادها ،لم يكن لها فى المغرب شبيه فى كثرة الأهل ، وسعة الرقعة ، وكانت قصبة البلاد ، ومعدن الفضلاء ، ومنبع النبلاء ، وينسب إليها جماعة وافرة من أهل العلم .

ولولا ذلك ماذُهب به هذا المذهب البعيد ، وهو ظاهر .

والسؤال الثالث : أنه تكلمَّ على الإتباع والقطع فيما إذا كَثُرت النعوت ، وتَرك الكلام على ذلك فى النعت المفرد ، وهو الأصل للكثرة .

ولوتكلَّم على النعت المفرد لأُخذِ له منه حكمُ غير المفرد ، ولاينعكس ، بل يُوهم ماذَكر أن المفرد بخلافه ، وإذا تقررَّ هذا كان ذِكْرُه لما ذَكَر ، وترْكُه لما تَرك مشكلا .

والجواب عن الأول أن الضابط الذى ذَكر يَجمع له مقصودَه ، فلا يحتاج إلى شرط سوى ما شَرط ، وذلك أن نعت البيان مقصودٌ بلاشك ، لأنه مفتقَر إليه ، ولذلك لزم إتباعُه على ماتقدَّم ، من جهة أن رفع الاشترك فى المعرفة وتخصيصَ النكرة[1] إنما يحصل بالإتباع إذا كان القطع على اعتقاد الاستئناف بعد استغناء الكلام الأول ، والإتباع يُصَيِّر النعتَ والمنعوت كالشئ الواحد ، ولذلك قال سيبويه : زيدٌ الأحمرُ عند مَنْ لا يَعْرفه بمنزلة زَيْدٍ عند مَنْ يَعْرفه[2] .

وأما نعت التوكيد فهو مفتقَر إليه على الجملة من وجهين ، أحدهما أنه كتكرار الاسم الأول ، ففائدته كفائدة التوكيد اللفظى ، ولولا أنه مُحْتاج إليه لما كُرِّر ، لأنه التكرار عندهم لغير فائدة عيٌّ[3] ، وإذا كان كذلك صار نعت التوكيد مرادًا به البيانُ على الجملة ، وليس دخوله كخروجه .

---

(١) وهى وظيفة النعت الاصلية .

(٢) الكتاب ٨٨/١ .

(٣) فى (س) «على» وفى (ت) «عنى» وكلاهما تصحيف . والعيُّ : ضد الإبانة فى الكلام ، وعدم الاهتداء لوجه المراد منه ، والعجز عن أدائه .

فرذا قلت : كونُه مُبَيِّناً يناقض كونَه مؤكدًا - فالجواب أنه / سُمِّى ٦١٤
مؤكدا وإن كان مفتقَرًا إليه فى التخاطب ، كما سمى التوكيدُ اللفظى ، بل والمعنوى ، توكيداً اعتباراً بأنه مِمَّا يُكْتَفى فيه بالمؤكَّد دونه على الجملة.

والثانى أن نعت التوكيد مُبَيِّن على وجه ، سمعت من شيخنا القاضى أبى القاسم الشريف[1] ، رحمه الله ، أن العرب تقول : (هذا رجلٌ) على معنيَيْن ، أحدهما أن تريد الحقيقة ، أى حقيقةَ هذا المعنى من غير نظر إلى توحُّد أو تعدُّد . قال : وهذا لا يُثَنَّى ولايجمع . والثانى أن تريده بقيد التوحُد والإفراد ، وهذا هو الذى يُثَنى ويجمع . فإذا قال : أعطاك زيدٌ غلامًا ، فقلت : إنما أعطانى ثوبًا - فهذا من الأول . وإذا قال : أعطاكَ ثوبَيْن ، فقلت : إنما إعطانى ثوبًا - فهذا من الثانى .

وإذا ثبت هذا فالمنعوت إنَّما هو الثانى لا الأول ، ونعتُه إنما هو رفعٌ لتوهم التعدُّد الذى يحتمله المعنى الأول ، لأن المعنى الأول لانص فيه ، من حيث الوَضْعُ ، على أفراد ، بل على حقيقة الجنس ، والحقيقةُ حاصلة فى الواحدُ والمتعدِّد ، فكان نعت التوكيد مُبَيِّناً بهذا الاعتبار ، وحيثما جاء فى القرآن فإنَّما جاء على هذا القصد .

وأما ما وُضع على اللزوم[2] فأصله البيانُ ، وأيضًا فقد يقال : أُهمل ذكرهَ لقلته فى بابه .

فإن قيل : هذا الجواب مُشكل على ماقَدَّم فى حَدِّ النعت ، فإن الناظم قال هناك : إنَّه «مُتِمٌّ ما سَبَق» واعتُرِض عليه بنعت المدح والذم والترحُّم .

---

(١) انظر ترجمته فى مقدمة التحقيق (شيوخ الشارح) .

(٢) مثل مَا مثَّل به فيما مضى من قولهم : مررتُ بهم الجماءَ الغفيرَ ، وطلعت الشِّعْرَى العَبُورُ .

وأجيب بأن هذه النعوت تُتِّم ماسَبق بحسب القَصْد ، فإذًا قد كان الكلام ناقصا دونها بحسب القصد ، وهو معنى كون المنعوت بها مفتَقِرًا لذكرها . وعلى هذا التقدير تَدخل له نعوتُ المدح والذم والترحم فى الحكم بلزوم الإتباع ، وإذ ذاك لايبقى لقوله : «واقْطَعْ أوِ اتْبِعْ» معنًى ينزَّل عليه ، وفَسدت المسألة جملة .

فالجواب أن العبارتين منزَّلتان على معنيين لا على معنى واحد ، لأن قوله أول الباب «مُتِمٌ مًا سَبَقَ» لايستَلزم أن السابق مفتقَر له في العلم به ، وإنما يستلزم أنه مكمِّل له على الجملة .

وهذا التكميل تارةً يكون مفتَقَراً إليه ، فيكون النعت إذْ ذاك لازمَ الإتباع ، كنعتِ البيان ، وتارةً يكون غير مفتَقَر إليه في معرفة النعوت ، وذلك نعت المدح والذم والترحُّم ، فلا يكون لازمَ الإتباع . وهذا صحيح .

وأمّا نعت الإشارة فهو للبيان ، لأنه مفتقر إليه فلا اعتراض عليه .

فقد حصل أن الخاصَّ بحكم جواز القطع نعتُ المدح والذم والترحُّم .وأمَّا اشتراطُ ألايكون خاصًا بمن جَرى عليه فلا يُلْقَى من تَرْكه محظور ، لأن القطع والإتباع جائزان في الخاص وغيره على الجملة وكثيراً مايُطلق الناظم القولَ بجواز الوجهين وإن كان أحدهما أرجَح بناءً على صحة القياس فيهما .

وأمَّا اشتراط ماشرَطه ابن مَلكْون[1] فذلك غير لازم ، بل هو توجيهُ القطع لمن قَطع ومن لمَ يَقْطع ، فوجهُه بناءُ الكلام على ذكر الوصف ، كما أنهم يُجيزون / الوجهين فى : زيدٌ ظنتُه قائمُ ، وزيدًا ظننتُ قائمًا ، بناءً ٦١٥
على المقصدين ، ولم يكن ذلك قادحًا فى إجازة الوجهين عند أهل

(١) وهو ألايبنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة ، وإنما يبدو له ذكرها بعد شروعه فى المتكلم . وقد تقدم ، انظر : ص ٦٧٩ .

النحو، فكذلك هنا ، فإنه من باب اعتبار المقاصد البيَانيَّه ، وذلك وظيفةُ البَيَانِيِّ وليس على النحويِّ اعتبارُ ذلك من حيث هو نحوى ، فقد ظهر أن الوجه اعتبارُ ما اعتبره الناظم ، وماسوى ذلك زيادةٌ . والله أعلم .

والجواب عن الثانى أن الإتباع بعد القطع مختلفٌ فيه بين النحويين ، فمِنْ مُجيز ومانع . فمِنْ حُجَّة المانع ماتقدَّم[1] .

ومن حجة الُمجِيز أنه لايلْقَى فيه من جهة القياس محظورًا إلا الفصلَ بين النعت والمنعوت ، وذلك جائز على الجملة .

وأيضًا فالنعت المقطوع هنا فى حكم المتْبَع ، لأن الجميع مستغنًى عنه ، ولم يُؤْتَ به إلا لكونه مدحًا للأول ، وذلك حاصل .

وليس فى حكم الجملة أيضًا ، ولو كان فى حكم الجملة لكان الموضع خَلِيقًا بأن يَظْهر الجزءُ الآخرُ يومًا مَا ، لكنهم لم يفعلوا ذلك ، فدل على أن المقطوع فى الحكم كالمُتْبَع ، وإنما تقديرُ المحذوف أمرٌ صناعى ، وهو فى المعنى معدوم ، يُنْظر إلى ذلك ماقالوا فى (عَمْرو) من قولك : (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ) : إنه من باب عطف المفردات ، وإن كان ظاهرُ الصناعة أنه مبتدأ محذوف الخبر، بناءً على تناسي المحذوف ، حتى قالوا : إن زيدًا قائمٌ لا عمروٌ ، فعَطفوا بـ (لا) التى لايُعطف بها إلا المفرد ، فكذلك هنا قَطعوا بناءً على العلم بالمنعوت ، ولم يُظْهروا إلا المقدَّر بناء على جَعْله وصفاً للأول . فإذا كان كذلك صار القطع والإتباع فى نَمَطٍ[2] واحد من جهة المعنى .

---

(١) وهى ما يلزم من الفصل بين النعتِ والمنعوت ، أو بين المنعوتين ، بجملة أجنبية ، وأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه .

(٢) النمط – بفتحتين – الطريقة أو الأسلوب ، والجماعة من الناس أمرهم واحد ، والصنف أو النوع أو الطراز من الشئ .

وأيضًا فإن ظاهر السماع شاهد ، كقوله تعالى : {لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ مِنْهُمْ} إلى أن قال : {والْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ والْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ}[1] ، وكذلك قول الخِرْنِق[2]:

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ
والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

والمنعوت قبلُ مرفوع . وقول العُكْلى أيضًا[3] :

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أحدًا
والقَائِلِينَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

والمنعوت قبلُ منصوب . ومن ذلك أشياء أُخَر .

ولا يقال : إن ذلك على إضمار رافع أو ناصب ، لأنه خلاف الظاهر ، والأصل «الحَمْلُ على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيرَه» حسبما بَوَّب عليه ابن جِنِّى فى «الخصائص»[4] وجَعله أصلاً من أصول سيبويه ، وأتى له بشواهد من كلام العرب هى عاضدةٌ لهذا الموضع ، فيمكن أن يكون مذهب الناظم هنا ماأعطاه ظاهرُ لفظه من جواز الإتباع بعد القطع خلافَ ماراَه فى غيره . وقد تبيَّن مُدْرَكُه ، والله أعلم .

والجواب عن الثالث من وجهين ، أحدهما أن كثرة النعوت أصلها الإفراد، وإذا لزم فى المتعدِّد حكمٌ من حيث هو جارٍ على الأول لزم فى الإفراد ، إذ لا فرق فى المعنى بين المتَّحد والمتعدِّد فى الجرَيان وعدمه ، فكأنَّه ذَكر حكمَ

---

(١) سورة النساء / آية ١٦٢ .

(٢) سبق الشعر بهذه الرواية فى الكتاب ٥٨/٢ .

(٣) سبق الشعر أيضا بهذه الرواية فى الكتاب ٦٥/٢ .

(٤) وذلك فى الجزء الأول (٢٥١ - ٢٥٦) .

الكثرة لِمَا يختصُّ بها مما ليس فى الإفراد ، وهو الإتباعُ فى البعض ، والقطعُ فى البعض .

والثانى أن يقال : لعله ذَهب مذهبَ من لايَرى القطعَ إلا مع تكرار / الصفة ، وإن كان مذهبًا مَرْجُوحًا ، لأنه لاقياسَ يَعَضُدُه ، ولا سماعَ ٦١٦
يؤيِّدَه . والله أعلم .

وجَعْلُهُ التاءَ فى «أُتْبِعَتْ» رَوِيًّا مع قوله : «تَلَتْ» ولم يَجعلها كالهاء وصَلاً - هو رأى الجمهور أهلِ القوافى [١] . وقد زعم بعضهم أنها كالهاء لاتقع رَوِيًّا إلا حيث تقع الهاء رَوِيًّا ، وذلك ينكسر بما أنشده سيبويه فى «كتاب القوافى» له من قوله الراجز [٢] :

الحمدُ لِلَّه الَّذِى اسْتَقَلَّتِ
بإذْنِه السَّماءُ واطْمَأَنَّتِ
بإذْنِه الأرْضُ ومَا تَعَنَّتِ
الجاعِل الغَيْثِ غِيَاثَ المُسْنِتِ
أَوْحَى لها القرارَ فاسْتَقَرَّتِ
وشَدَّها بالرَّاسِيَاتِ الثُّبَّتِ

وَلَمَّا ذكَر القطع فى هذه المسألة ، ولم يبين كيفيته أخذ يذكر ذلك

---

(١) انظر : كتاب القوافى للتنوخى ٧٨ ، وكتاب الكافى فى العروض والقوافى للخطيب التبريزى ١٥٠.

(٢) هو العجاج ، ديوانه ٥ ، وانظر : المحتسب ٣٣١/٢ ، واللسان (عتا ، وحى) .

واستقلت السماء : ارتفعت . وتعنت : عصت ولم تطع . والغيث : المطر والكلأ ، والمطر هو الأصل . والمسنت : من أصابته سنة وقحط وجدب . أوحى لها القرار : أى أوحى الله تعالى للأرض بأن تقر قرارا ، ولاتميد بأهلها ، ويروى «وحى» والراسيات : الجبال الرواسخ الثوابت .

فقال :

وَارْفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضمِرَا
مُبْتَداً أو نَاصِبا لَنْ يَظْهَرَا

يعنى أن القطع إنما يكون إلى الرفع أو الى النصب . وأما الجر فلا يُقطع إليه أصلا ، لأن حرف الجر لايُضمر .

وإذا كان كذلك فالرفع لابد له من رافع ، وهو المبتدأ مضمراً قبل النعت المقطوع . فإذا قلت : مررتُ بزيدٍ الفاضلُ – كان على تقدير : هو الفاضلُ .

والنصب أيضًا لابد له من ناصب ، وهو الفعل مضمَراً قبله . وإذا قلت : مررتُ بزيدٍ الفاضلَ – فهو على تقدير : أمدُح الفاضلَ . ونحو ذلك ، وهو معنى قوله : «مُضْمِراً مُبْتَدأً أو نَاصِبًا» .

فمضمِراً : حال من فاعل «ارْفَعْ أوِ انْصِبْ» و «مبتدأً» راجعٌ إلى «أرفَعْ» و «ناصبًا» راجع إلى «أنصِبْ» والناصب هو الفعل .

وإنما لم يعيِّنه لأنه معلوم ، إذ الناصب للاسم لايُضمر حتىُ يعلم ، كما أنه لم يُعَّين من الأفعال نوعًا من نوعٍ إحالةً على فهم السامع ، لأن قصد الكلام يعيِّن المراد ، فإذا كان الموضع للمدح فالمقدَّر «أَمْدَحُ» ونحوه . وإذا كان للذم فالمقدر «أَذُمُّ» وإذا كان للترحُّم فيقدر «أَرْحَمُ» أو نحو ذلك .

ولاينبغى أن يقدَّر «أَعْنِى» لأنه قُصُور فى موضع المبالغة ، إلا أن يكون الموضع خاليًا من معنى المدح والذم والترحُّم ، فهنالك يصلح تقدير «أَعْنِى» ونحوه .

ولم يعيِّن الناظم ما الذى يقدَّر ، إمَّا اتِّكالاً على فهم مايقدَّر ، لأن الموضع يعيَّنه ،فموضع المدح معيَّن لتقدير «أَمْدَحُ» وكذلك سائر المواضع معيَّنه لما يقدَّر فيها ، فلم يَحتج إلى النص عليه .

وإمَّا لأنه رأى الخَطْب سهلاً فى تقدير «أَمْدَحُ أو أَعْنَى» لأن المدح حاصل بالكلام ، والفعل لم يَظهر قَطُّ ، وإنَّما هو تقدير صناعى ، فلا ضَرر فى تقدير فعلٍ يَصلح فى الموضع على الجملة . وهذا ظاهر .

وقوله : «لَنْ يَظْهَراَ» الألفُ فيه ضمير التثنية ، عائد على «مُبْتَدأ وناصبٍ» وإن كان العطف بـ (أوْ) التى هى لأحد الشيئين أوالأشياء ، لأنهما معًا مرادان ، كقوله تعالى : {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا}[1] .

ويريد أن مِنْ شرط هذا المقدَّر ألا يُنطق به لأن العرب هكذا فعلت . ووجههُ أنهم قصدوا إنشاء المدح أوالذم أو الترحُّم ، فجعلوا إضمار الناصب / أمارةً على ذلك ، كما فعلوا فى النداء ، إذ لو أُظهر الناصب ٦١٧
لَخفيِ معنى الإنشاء ، وتوهم كونهُ خبراً مستأنَفا ، فكان التزام الإضمار أحقَّ لهذا المعنى .

وهنا شئ ينبغى عليه ، وهو أن هذا الحكم المقرَّر مع كون ذلك المقدَّر لايظهر إمَّا أن يكون عائداً إلى ماذَكر آنفا فى كثرة النعوت ، وإماً أن يعود إلى ما فيه قطعٌ مطلقا . فإن عاد إلى مافيه قطعٌ مطلقا لزم أن يكون المقدَّر لازمَ الإضمار فى نحو قولك : مررتُ بزيدٍ وخرجتُ إلى عمروٍ القُرَشِيَّيْنِ ، وما أشبهه مما هو لمجرد التخصيص ، لا لمدحٍ ولالذمٍ ولاترحُّم . وهم قالوا هنا : يجوز إظهار الرافع والناصب ، فتقول : أعْنىِ القرشيَّيْنِ ، أو هما القرشيَّانِ ، فكان الإطلاق غيرَ مستقيم .

---

(١) سورة النساء / آية ١٣٥ .

وإن عاد إلى ماذكر فى كثرة النعوت خاصَّة استقام ، إلا أنه يبقى حكم القطع فى المسألة الأولى مبهمًا غيرَ مبيَّن ، وهو قاصر .

والجواب أن ظاهر كلامه أن هذا الحكم راجعٌ إلى المسألة الأخيرة . ألاترى أنه قال : «إنْ قَطَعْتَ» فأتى بـ (إنْ) الداخلةِ على الممكن ، والقطعُ فى المسألة الأولى واجب ، فلم تكن «إنْ» لائقةً بالموضع ، فإتيانهُ بها دليلٌ على أنه قصد ما القطعُ فيه ممكن لا واجب . وأيضًا فإنه لم يصرِّح فيما تقدم بُحكْم قَطْع، ولا ذَكر مايُقطع ، وإنما نَصَّ على شرط الإتباع ، وسكت عن غير ذلك ، فلم يُضطر فيه إلى حكم القطع . والله أعلم بمراده .

وَمَـــا مِنَ المَنْعُـــوتِ والنَّعْتِ عُـــقِلْ

يَجُـــوزُ حَـــذْفُـــهُ وفى النَّعْتِ يَقِلّ

يعنى أن كل واحد من النعت والمنعوت إذا عُلم جاز حذفه فى فصيح الكلام على جهة الاختصار ، وذلك أن الأصل الأثباتُ فى الجميع ، لكن عادة العرب أنها تَجتزئ بالقرائن عن النطق فى كثير من كلامها ، فإذا كان اللفظ معلوما ، ولم يؤدِّ حذفُه إلى اختلال الكلام ، بل يستقلُّ اللفظ والمعنى بما بقى - جاز ذلك .

فعلى هذا لايُحذف المنعوت إلا بشرطين ، أحدهما مأخوذ من نصه ، وهو يكون معلومًا معيَّنًا معناه بعد الحذف ، ولا إشكال فى هذا .

والآخر غير مأخوذ من ههنا ، وهو أن يكون النعت مستقِلاً بمباشرة العامل ، قابلاً له .

فإذا قلت : (مررتُ بعاقلٍ ، أو براكبٍ) عُلم أن المحذوف (رَجُل) وصَحَّ فى «العاقل» مباشرتُه للعامل ، وكذلك «الراكب» ونحو ذلك .

ومنه فى السماع قوله تعالى : {وأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ}(1) ، أى دروعًا سابغاتٍ . وقوله : {كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ واعْمَلُوا صَالِحًا}(2) ، وقوله : {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ومِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ومِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ}(3) وذلك كثير.

فلو كان النعت غيرَ معلوم لم يَجُزْ حذفه ، فلا تقول : ائْتِنِي ببَارِدٍ ، ولا ائْتِنِي بطويلٍ أو قصيرٍ ، أو نحو ذلك ، لأن المنعوت لم يَتَعيَّن .

وكذلك إذا لم يصلح النعت لمباشرة العامل لم يَجُزْ حذفه ، كما إذا كان النعت ظرفاً أو مجروراً أو جملة ، كقولك : مررتُ برجلٍ عندَك ، أو فى الدار ، أو برجلٍ قامَ أبوه . فلا تقول : مررتُ بِعندَك ، ولابِفِى الدار ، ولابِقَامَ أبوه .

٦١٨ وما جاء على خلاف ذلك / فشاذ نحو قوله(4) :

* واللَّهِ مالَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ *

تقديره : بليلٍ نامَ صاحبُه . وكذلك قول الآخر(5).

---

(1) سورة سبأ / آية : ١٠ ، ١١ .

(2) سورة المؤمنون / آية ٥١ والتقدير : عملاً صالحاً .

(3) سورة فاطر / آية ٣٢ والتقدير : فمنهم فريق ظالم لنفسه ، ومنهم فريق مقتصد ، ومنهم فريق سابق بالخيرات .

(4) سبق الاستشهاد به فى باب «نعم ، وبئس» وبعده :

* ولا مخالطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ *

(5) الخصائص ٣٦٧/٢، والمقتضب ١٣٧/٢، وابن يعيش ٥٩/٣، والأشموني ٧١/٣، والخزانة ٣٤٥/٥، وقبله : =

* جَادَتْ بِكَفَّىْ كانَ من أَرْمَى الْبَشَرْ *

أى بكفَّىْ رجلٍ كان من أرمى البشر .

فإن قلت : من أين يُفْهم هذا الشرط من كلام الناظم ؟

فالجواب أن مثل هذا الشرط معلومٌ من قُوَّة العربية ، لأن اللفظ لابد يُعطى حقَّه بعد الحذف . ألاَ تراهم حين فَرَّغوا العاملَ لما بعد (إلاَّ) جعلوا مابعد (إلاَّ) هو الفاعلَ أو المفعولَ أو غيرَ ذلك ، على حسب طلب العامل ، ونحن نعلم أن الفاعل فى المعنى إنما هو المحذوف .

وكذلك لَمَّا حذَفوا «الكائنَ ، والمستقِرَّ» مع الظرف والمجرور جعلوهما قائمَيْن مَقامه ، متحمِّلين لضميره ، فكذلك هنا .

فالمنعوتُ لابد أن يكون مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً ، أو ما يتفرَّع عن هذه الأشياء . فإذاحُذف فنعتهُ قائمٌ مَقامه ، فلابد أن يصلح لمباشرة العوامل ، حتى يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ ، أونحو ذلك.

فإذا لم يصلح لوقوعه فى هذه المواضع لم يَقُم مقامه ، فإذاً الجملة والظرف والمجرور إذا وقعت نعوتًا لاتقوم مقام المنعوت ، فلا يُحذف معها .

فقد يمكن أن يكون تَرَك ذكرَ هذا الشرط اتِّكالاً على فهم معناه .

ويمكن وجهٌ آخر أَبْيَنُ من هذا ، وهو أن يكون هذا الشرط مأخوذاً من شرطه المنصوص عليه ، وذلك أن الظرف لايَدل على المنعوت أصلا لو قلت:رأيتُ مكانَك ، أو رأيتُ فى الدار ، تريد : رجلاً مكانَك ، ورجلاً فى الدار – لم يكن ثَمَّ دليلٌ على المنعوت ، ولم يُعْقل .

== مالكَ عندى غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ وغيرُ كَبْدَاءَ شَدِيــدة الوَتَرْ

وجادت : حسنت . والقوس الكبداء : الغليظة الكبد الشديدتها، وكبد القوس : مابين طرفي مقبضها ومجري السهم منها.

وكذلك لو أُقيمت الجملةُ مُقام النعت لم يُفهم المنعوت نحو : رأيتُ صاحبُه في الدار ، وما أشبه ذلك .

فمن لوازم هذه النعوت أنها لاتدل على منعوتها لوحُذف ، فقد استقَلَّ ذلك الشرطُ المذكور بحصول القَصْد من غير زيادة .

وإذا فُرض العلمُ به في موضع لايُلْقَى به محضورٌ لفظيٌ يجوز أن يُقاس ، كما إذا كان المنعوت مبتدأ نحو قولك : ما مِنَ البشَرِ إلاَّ يَنْسَى ، والناسُ رجلان، منهما يَعْقل مايُراد به ، ومنهما لا يَعْقل ذلك .

وفى القران الكريم {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إلاَّلَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ}(١) ، (التقدير : وإنْ من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤْمِنَنَّ بِه)(٢) . وكذلك قوله : {ومِنَ الَّذِينَ أَشْرَكوُا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ}(٣) ، وقال ابنُ مُقْبِل (٤) :

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ تارتَانِ فمِنْهُمَا
أمُوتُ وأخرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

وقال الآخر (٥) :

(١) سورة النساء / آية ١٥٩.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت، س).

(٣) سورة البقرة / آية ٩٦.

(٤) ديوانه ٢٤، وسيبويه ٣٤٦/٢، والمقتضب ١٣٨/٢، والمحتسب ١١٢/١، والخزانة ٥٥/٥، والهمع ١٨٦/٥، والدرر ١٥١/٢.

والتارة : المرة والحين. يقول : لاراحة في الدنيا، فوقتها قسمان : موت تكرهه النفس، وحياة كلها كدح ومعاناة في كسب العيش.

(٥) سيبويه ٣٤٥/٢، والخصائص ٣٧٠/٢، وابن يعيش ٥٩/٣، ٦١، والأشموني ٧٠/٣، والتصريح ١١٨/٢، والخزانة ٦٢/٥، والهمع ١٨٧/٥، والعيني ٧١/٤

وتيثم : أصله (تأثم) فكسرت تاؤه على لغة من يكسر حرف المضارعة، فقلبت الهمزة ياء.

والحسب : الشرف الثابت في الآباء. والميسم : الجمال، من الوسامة.

إنْ قُلتَ مـا فى قَـوْمِـهَـا لم تِيـثَمِ

يَفْـضُلُهَـا فى حَـسَبٍ ومِـيـسَمِ

وتعيينُ هذا أن يكون المنعوت بعضَ ما قبله من مجرور بـ (مِنْ) أو (فى) .

فإن كان مما يُلْقَى فى حذفه محظورٌ لفظى امتنع ، كوقوع الظرف أو الجملة فاعلاً أو مجروراً . والله أعلم .

٦١٩ وهذا الشرط الذى ذكره يظهر فى مواضع : /

أحدها أن تكون الصفة صفةً لظرف زمان أو مكان ، نحو : قعدتُ قريبًا ، وفعلتُ ذلك قريبًا ، تريد : مكانًا قريبًا ، وزمانًا قريبًا .

والثانى أن تكون الصفة هى المقصودةَ بالذِّكر نحو قوله تعالى {أَلاَلَعْنَةُ اللَّه عَلَى الظَّالِمِينَ}[1] ، {قَالُوا إنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الكَافِرِينَ}[2] .

والثالث أن تكون الصفة منعوتةً بما يتبيَّن به الموصوف نحو : مررتُ بطويلٍ من الرِّجال ، أو مضافةً إلى ما يتبيَّن به نحو : مررتُ بأفاضلِ الناس ، وأكلتُ من أطايبِ الأطعمة .

والرابع أن تكون الصفة قد استُعملت استعمالَ الأسماء نحو : (الأبْطَح) لِسَيِل الماء الواسع الذى فيه دِقَاقُ الَحصَى ، و(الأجْرَع) للرَّمْلة المستوية التى لاتُنْبِت شيئًا ، و (الأبْرَق) للون الذى فيه حمرةٌ وبياض وسواد ، وما أشبه ذلك مما صار بالاستعمال كأنه اسم جنس لا اشتقاقَ فيه .

---

(١) سورة هود / آية ١٨.

(٢) سورة الأعراف / آية ٥٠.

والخامس أن تكون الصفة مختصةً بجنس نحو : مررتُ بعاقلٍ ، ومررت بأحمقَ .

هذه المواضع هي المشهورة في المسألة . وما عداها راجع إليها ، وقليل الاستعمال وقد تمَّ الكلام على حذف المنعوت .

وأما حذف النعت فشرطُ العلم به لازمٌ فيه أيضا كما ذكرَ الناظم ، كما تقول : اختبرتُ الناسَ فما وجدتُ رجلاً ، تريد : رجلاً يُعجبني ، أو يَملأ عَيْني أو نحو هذا . وفي القرآن الكريم قوله تعالى : {قَالُوا ٱلآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ}[1] ، أي بالحق البيِّن الظاهر ، لأن موسى عليه السلام جاء بالحق في كل مرة .

وجعَل المؤلف من ذلك قوله تعالى : {وكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وهُوَ الحَقُّ}[2] ،أي قومُك المعاندون، وقوله : {تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا}[3] ، أي كلَّ شيءٍ سُلِّطَتْ عليه ، وقولَه : {إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ}[4] ، أي إلى مَعادٍ كريم ، أو مَعادٍ تحبُّه ، وقولَ مُرَقِّش الأكبر[5] :

وَرُبَّ أَسِيلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ
مُهَفْهَفَةٍ لها فَرْعٌ وجِيدُ

---

(١) سورة البقرة / آية ٧١.

(٢) سورة الأنعام / آية ٦٦، وشرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٠ ـ أ).

(٣) سورة الأحقاف / آية ٢٥.

(٤) سورة القصص / آية ٨٥.

(٥) الأشموني ٣/٧٢، والعيني ٤/٧٢، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٠ : أ)
وأسيلة الخدين : لينتهما طويلتهما. والمهفهفة : الضامرة البطن الدقيقة الحصر. والفرع : الشعر التام. والجيد العنق.

أى فَرْعٌ وافر ، وجيدٌ طويل ، أو نحو هذا ، وقال امرؤ القيْس (١) :

فَلَمَّـا بَدَتْ حَـوْرَانُ فى الآلِ دُونَهـا

نظرتَ فلم تَنْظُرْ بعَـيْنَيكَ مَنْظَراَ

يريد : منظراً يَسُرُّك . وقال الآخر (٢) :

لَعَمْرُ أَبِى الَّطْيرِ الُمرِبَّةِ بالضُّحَى

على خَالدٍ لَقَدْ وَقَعْتِ على لَحْمِ

يريد : على لحمٍ شريفٍ ، أو نحو ذلك . وقال العباس بن مِرداس (٣) :

وقَـد كنتُ فى الحَـرب ذا تُدْرَاءٍ

فلَمْ أُعْطَ شَـيئًا ولم أُمْنَعِ

---

(١) ديوانه ٦١، وحوْران : مدينة بالشام. والآل : السراب. وقيل بالآل هو الذى يكون ضحى كالماء بين السماء والأرض. والسراب هو الذى يكون نصف النهار لا طئا بالأرض كأنه ماء جار.

يقول : لما تجاوزتُ حوارن فبدت لي في الآل دون أسماء لم أر شيئا أُسَرُّ به، فكان كل ما أراه غير مرئى لحقارته وقبحه في عيني.

(٢) هو أبو خراش الهذلي، ديوان الهذليين ٢/١٥٤، والخزانة ٥/٧٥ . ويروي الأول «ألا أيها الطير» و«فلا وأبى الطير» .

والمربة : من أربَّ بالمكان، إذا أقام به. وخالد : هو خالد بن الهذلي ابن أخت أبي خراش. ووقعت على لحم : خطاب للطير على الالتفات.

(٣) شرح الرضى على الكافية ١/١٠٧، ١٥٥، والمغنى ٦٢٧، والأشمونى ٣/٧١، والتصريح ٢/١١٩، والهمع ٥/١٨٩، والدرر ٢/١٥٣، والعيني ٤/٦٩، واللسان (درأ)

وذوتَدْرَاء : ذو هجوم لايتوقى ولايهاب، ففيه قوة على دفع أعدائه. وهو اسم موضوع للدفع.

والبيت من أبيات للعباس بن مرداس السلمي رضي الله عنه وقد أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غنائم حنين عدة أباعر، على حين أعطى كثيراً من المؤلفة قلوبهم، كلاً منهم مائة بعير. فلما أنشد هذه الأبيات يعاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه : «اقطعوا عنى لسانه» فأعطى حتى رضى. [سيرة ابن هشام ق ٢/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤]

يريد : لم أُعْطَ شيئًا يرُضِينى ، لأنه قال : «ولم أُمْنَعِ» .

وقوله : «وفى النَّعْتِ يَقِلُّ» يعنى أن الحذف فى النعت قليل فى الكلام ، وإن كان ، مع قلته ، جائزًا - فليس فى كثرة حذف المنعوت .

التوكيد

هذا هو النوع الثانى من أنواع التوابع ، وهو التوكيد. وهو على قسمين : توكيد معنوى ، وتوكيد لفظى .

أما التوكيد اللفظى فلا يَختص بالاسم ، بل يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة . وسَيذكره آخر الباب .

وأما المعنوى فهو المختصُّ بالأسماء ، وهو الذى استفتح الكلامَ به / وابتَدأ بالكلام على ألفاظه ، وهى أيضا ضربان : $\frac{١٢٩}{٣}$

أحدهما يُقْصَد يه رفعُ توهمٍّ أن يُراد بعموم المتبوع الخصوصُ ، ويسمى «توكيد الإحاطة» .

والثانى يُقْصَد به رفعُ توهُّم إضافةٍ إلى المتبوع ، وهو الذى يسمى «توكيد إثبات الحقيقة» وهذا الضرب هو الذى قَدَّم أولاً فقال :

بالنَّفْسِ أوْ بالعَـيْنِ الاسمُ أكِّـدا
مَعَ ضَـمِـيـرٍ طابَقَ المُؤَكَّـدَا

يعنى أن هذين اللفظين ، وهما ، (النَّفْس ، والعَيْن) يؤكَّد بهما الأسمُ إذا اتصل بهما ضمير مطابق للاسم المؤكَّد ، أى موافق له فى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفى التذكير أو التأنيث ، فتقول : خرجَ الأميُر نفسُه أو عَيْنُه ، وجاء زيدُ نفسُه أو عينُه ، وجاءت هندُ نفسُها عينُها .

وجاء الزيدان أو الهندان أنفسُهما أو أعينهُما ، وجاء الزيدون أنفسُهم أعينُهم ، وجاءت الهندات أنفسُهنَّ أعينُهن ، وما أشبه ذلك .

وفى قوله : «الاسمُ أُكِّدا» إشارة إلى معنيين ، قصدِ التوكيد بـ (النفس ، والعين) وهو إثباتُ الحقيقة ، وذلك أن معناه أن التوكيد راجع إلى نفس الاسم لا لمعنىً فيه ، وهو معنَى إثباتِ حقيقته فى نفسه ، لئلا يُحتمل أن يكون المراد غيرَه ، بخلاف (توكيد الإحاطة) فإنه راجع إلى حالة دلالةِ الاسم ، من كَوْنه شاملاً لجميع ماينْطلق عليه أوغيرَ شامل ، لا لإثباته فى نفسه .

فإذا قلتَ : (خرجَ الأميرُ نفسُه عينُه) رفعتَ بذلك توهم أن المراد جَيْشُه أو خَدَمُه أو عُمَّالُه ، لأن العرب تُطلق ذلك اللفظ ، وتريد المعنى المحترَز منه على طريق المجاز ، فكان نفسُ الاسم غيرَ مراد ، فجاء توكيد إثبات الحقيقة محقِّقًا لذلك الاسم أنه المقصود بالإخبار ، لا ما يُضاف إليه فكأنه أراد - والله أعلم - بقوله : «الاسمُ أُكِّدا» هذا المعنى .

والحامل على هذا التأويل ، وإن كان فيه بُعْد ، أنه ذكَر فى الضرب الثانى مايُراد به ، حيث قال : « وكُلاًّ اذْكُرْ فى الشُّمُولِ» فيَبْعُد أن يَذكر أحد القَصْدين نَصًّا ، ويُهمل الآخر جملة .

والمعنى الثانى التنبيهُ على أن هذا القسم هو المختص بالاسم دون التوكيد اللفظى ، فإنه يكون فى الاسم وفى غيره كما ذُكر .

ويقال : أكَّدْتُ ووكَّدْتُ ، تأكِيداً وتَوْكِيداً . والواو أكثر ، ولذلك شاع فى استعمال النحويين بالواو . فالظاهر أن يكون «أُكِّد» فى عبارة الناظم من الواو ، وأُبدل الواو المضمومة همزةً ، كوُقِّتَتْ[1] ، وهو من (الوقت) وبالهمز وقع فى النسخ التى وقعت عليها ، والخَطْب فى ذلك يسير .

(١) وكذلك : الأَجُوه فى (الوُجُوه) جمع وَجْه . وانظر سيبويه ٣٣١/٤ ، واللسان (وجه) .

و «بالنَّفْسِ» وما بعده متعلّق بـ (أكِّدا) وكذلك قوله : «مَعَ ضَمِيرٍ» .

ولما ذكَر حكم (النفس ، والعين) بالنسبة إلى إضافتهما إلى ضمير المؤكَّد ، ولم يَذكر حالَهما بالنسبة إلى إفرادهما أو عدم إفرادهما استدرَك ذلك بقوله :

وَاجْمَعْهُمَا بأَفْعُلٍ إنْ تَبِعَا
مالَيْسَ واحداً تَكُنْ مُتَّبِعَا

/ يعنى أن (النفس ، والعين) إن تَبِعا فى التأكيد غيرَ المفرد ، من مثنى أو مجموع ، فإنهما يُجمعان على (أفْعُل) جمعَ القلَّة ، فتقول فى الجمع : جاء الزيدون أنفسُهم أعينُهم ، وجاء الهنداتُ أنفسُهنَّ أعينُهنَّ . ١٣٠/٣

وكذلك فى االتثنية تقول: أنفسُهما أعينهما، فتَجمع وإن كانا اثنين ، لأن تثنية ما هذه سبيله جَمْعُ ، كقطعتُ رءوس الكَبْشَيْنِ .

ومنه فى جمع القلَّة على (أفْعُل) قولُ الله تعالى : {والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}[١] ، فإذا فعلتَ هذا كنتَ به مُتَّبِعا سَنَن كلام العرب[٢] .

واقتضى هذا التقريرُ أن الواحد إذا أُكِّد بـ (النفس أو بالعين) لايُجمع ولايثنى ، بل يبقى على إفراده كما مَرَّ تمثيله .

فإن قيل : يظهرأن كلامه معترَض من وجهين ، أحدهما أنه لم يُبَيِّن حكمَ الاجتماع فى (النفس ، والعين) بل أتى بـ (أو) المقتضية لأحد الشيئين من غير اجتماع ، فيفُهم له من ذلك أنهما لايجتمعان ، فلا

---

(١) سورة المائدة / آية : ٣٨ .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح الكافية للرضى (٣/٣٦٠) ومابعدها .

تقول : جاء الزيدان أنفسُهما أعينُهما ، ولا جاء زيدٌ نفسُه عينُه ، وإنما تأتى بأحدهما .

وذلك غير صحيح (بل جمعهما جائز حسبما مَرَّ تمثيلُه ، فهذا تقصيرٌ فى البيان)[1] .

والثانى أن قوله : « تكُنْ مُتَّبِعًا» فَضْلٌ لازيادةَ معنىً فيه ، لأن من المعلوم أن كلَّ حكم يقرَّر فالُمتَّبِع له مُتَّبِع للعرب . فما الذى أَحْرز بهذا ، ومن عادته الشُّحُّ بالألفاظ إلا فيما يعطى الفائدة ؟

فالجواب عن الأول أن « أو » آتيةٌ فى كلامه فى معرِض إثبات حكمٍ وإلزامه ، و«أو» تقع هناك للإباحة ، لأن الكلام فى معنى الأمر ، فصار مثلَ قولهم : جَالِس الحسنَ أو ابَن سيرِينَ .

وعلى هذا التقرير لاتقتضى «أو» منعًا من الجمع ، وهو مراد الناظم ، فلك أن تجمع بينهما فى التوكيد عنده ، وهو المطلوب .

وعن الثانى أن هذا الكلام أعطى فائدتين حَسَنَتين ، إحداهما عامَّةٌ ، وهى أن (النفس ، والعين) إذا أُضيفا إلى ضمير غير الواحد فإنه لأيقتصر فيهما على جمع القِلَّة دون غيره .أما إذا أضيفا إلى ضمير جمع فإنه يجوز أن يُجمعا جمعَ كثرة وجمعَ قلة ، فتقول : أنفسُهم زاكيةٌ ، ونفوسُهم زاكيةٌ ، وأعينُهم كالئةٌ ، وعيونُهم كالئةٌ ، وذلك لأن كل واحد منها يَجمع هذين الجمعين . ومن ذلك ماأنشد السَيرافى وغيره من قول الشاعر[2] :

يَاصَاحِبَيَّ فَدَتْ نفسِي نُفُوسَكُمَا
وحَيْثُمَا كُنْتُمَا لا قِيتُمَا رَشَدَا

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من ·س) وحاشية الأصل .

(٢) المنصف ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش ١٤٣/٨ وقائله مجهول . ومعناه واضح .

وأما إذا أُضيفا إلى ضمير اثنين فإنه يجوز فيهما ثلاثة أوجه : جمعُهما كما تقدَّم وتثنيتُهما فتقول : نفساكما زكيَّتانِ ، وعَيناكمُا قرِيرتانِ وإفرادُهما نحو : نَفْسُكما ، وعَيْنكما ، وذلك على قاعدة : كُل شَيْئَيْنِ من شَيْئَيْن .

ولما كانت العرب قد قَصرَت ألفاظ التوكيد على وجه واحد من تلك الوجوه فلم تستعمل غيره فُهم منها أنها أرادت الاستغناء بذلك الوجه عن باقي الوجوه ، كما استَغنت بـ (كلا وكلتا) عن (أَجْمَعانِ ، وَجَمْعَاوان) ومايليهما[1] .

فنَبَّه الناظم على ذلك الوجه ، وأمر بالتزامه ، وأن ذلك هو المستعمل عند العرب ، فلابد من اتباعها ، فإذًا لايجوز لك أن تقول : جاء الزيدان نفساَهما ، ولا نَفْسُهما ، ولا نُفُوسُهما .

وكذلك في الجمع لا تقول : جاء الزيدون / نفوسُهم ، ولا جاءت الهنداتُ نفوسُهنَّ . و (العين) كذلك ، لاتقول : جاء الزيدان عيناهما ، ولاعينُهما ، ولا عيونُهنَّ . وكذلك لاتقول : جاء الزيود عيونُهم ، ولا الهنودُ عيونُهمَّ ، بل تلتزم جمع اللفظين على (أَفْعُل) خاصة والفائدة الثانية خاصة ، وهي التَّنكيت على ابن مُعْطٍ في أرجوزته[2] ، حيث خالف الناسَ والعربَ ، فذَكر فيها أن توكيد المثنى بـ (النفس والعين) يقال فيه : نفسَاهُما عينَاهُما بتثنية (النفس والعين) فقال هنالك : ١٣١/٣

(١) في (ت) «وما بينهما» وهو تصحيف .

(٢) هو أبو الحسين زين الدين يحيى بن معط بن عبد النور المغربي الحنفي النحوي . كان إماما مبرزا في العربية ، شاعرا محسنا . أقرأ النحو بدمشق ومصر ، وصنف الألفية في النحو ، والعقود والقوانين ، وشرح الجمل ، وشرح أبيات سيبويه ، وقصيدة في القراءات السبع وغير ذلك (ت ٦٢٨ هـ) وقد أشار ابن مالك في مقدمة الألفية إلى ألفية ابن معط ، وأشاد بفضله .

والنفسُ والعينُ مـــقـــدَّمـــان

كـذاك فى نَفْـسَـيْـهـمـا عَـيْنَيـهْـمـا

* وما لمانُثَنىًّ سوى كليهما *

ويقع فى بعض النسخ هكذا «كذاك فى نفسِهما عينِهما» بإفراد (النفس والعين) . وجميع ذلك مخالف لما قالته العرب والتزمته ، فهو خطأ بلا شك ، فلهذا ، والله أعلم ، أتى بقوله : «تَكُنْ مُتَّبِعًا» تنكيتا على من لم يَتَّبِع ، وهو ابن مُعْطٍ فى رجزه المنسوج هذا على منواله . ثم قال :

وكُـــلاًّ اذْكُـــرْ فى الشُّـــمُـــولِ وكِـــلاَ

كلتـا جَـمِـيـعًـا بالضَّـمِـيـر مُـوصَـلاَ

هذا هو الضرب الثانى من ضربى التوكيد المعنوى ، وهو «توكيد الشمول والإحاطة» ومعنى ذلك أنك إذا قلت : (قام القومُ) احتَمل ظاهرَ مفهومِه ، واحتَمل أن يكون القائمون بعضَ القوم لا جميعَهم ، فأكَّدت المعنى الأول ، وهو معنى شمول اللفظ لجميع مايدل عليه ، وأثبتَّ أنه المراد .

وأتى الناظم لهذا التوكيد بستة ألفاظ :

أحدها «كُلّ» نحو : قامَ القومُ كلُّهم .

والثانى «كِلاَ» نحو : قام الزيدان كِلاَهُما .

والثالث «كِلْتَا» نحو : قام الهندان كلتَاهُما .

والرابع «جَمِيع» نحو : قام القومُ جميعُهم .

والخامس «عامَّة» نحو : قام القومُ عامتُهم .

والسادس : ماتصرف من لفظ «الجَمْع» للمفرد والمجموع ، كقولك : أكلتُ الرغيفَ أجمعَ ، وأكلت الخُبْزةَ جَمْعاءَ ، وقام القومُ أجمعون ، وقام إليك الهنداتُ جُمَعُ .

هذه ألفاظ التوكيد على الجملة ، ولها أحكام تظهر فى تفضيل كلام الناظم .

فقوله : « كُلاً اذكُرْ فى الُشمُولِ » إلى آخره ، يريد أن الألفاظ التى تُذكر فى الشمول منها : كُلٌّ ، وكِلاَ ، وكِلْتَا ، موصلاتٍ بالضمير ، لا مجردةً منه كما تجردَّت الألفاظُ المذكورة بعد ، من الجمع ومتصرَّفاته ، ولا مضافةً إلى ظاهر .

والضميرُ هنا جارٍ فى المطابقة على ما تقدم ، وعلى ذلك أحَالَ ، إذْ أتى بالألف واللام العَهْديَّة فقال : «بالضَّمِير» أى المطابِق للمؤكَّد ، فتقول : قام القومُ كلُّهم ، وقامت الهنداتُ كلُّهن .

وكذا فى الإفراد إذا احتَمل ذلك العاملُ نحو : أكلتُ الخبزَ كلَّه ، وشربتُ الكأسَ كلَّها ، وما أشبه ذلك مما يصح فيه التَّبْعيض .

وفى المثنى : قام الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما ، وليس لهما استعمالٌ فى غير ذلك .

ككُلٍّ «جميعُ » نحو : أكلتُ الخبزَ جميعَه ، وشربتُ الكأسَ جميعَها ، وقام الزيدون جميعُهم ، والهنداتُ جميعُهنَّ .

و «مُوصَلاَ» حال من «كل» ومابعده ، عامله «أذكر» وإنما أفرده حملاً على معنى ماذكر / كما قال رُؤْبَة[1] : ١٣٢/٣

(١) ديوانه ١٠٤ ، والمغنى ٦٧٨ ، والمحتسب ١٥٤/٢ ، واللسان (ولع ، بهق) والبلق : سواد وبياض - والتوليع : التلميع من البرص وغيره ، ورجل مولَّع : أبرص والبهق : بياض يعترض الجسد بخلاف لونه ، وهو دون البرص .

فِـــيــــهَـــــا خطُوُطُ من سَــــوَادٍ وَبلَقْ

كــــــأنَّهُ فى الجِلْد تَوْلِيعُ البَــــــهَقْ

قال أبو عبيدة قلت لرؤبة : إن كانت «الخطوطَ» فقل : كأنَّها ، وإن كان «سَوَادٌ وَبَلَق» فقل : كأنهما ، فقال : [أردت][1] كأن ذلك ، ويلك ، توليعُ البَهَق ، فأخبر رؤبة بأن قصده عودُ الضمير على معنى المذكور ، فكذلك هنا .

أراد (كلتا ، ، وجميعا) فحذَف العاطف على عادته .

وفى هذا الكلام تنبيه على معنيين ، أحدهما أن هذه الألفاظ لاتجرَّد من الإضافة إلى الضمير المطابِق لقوله : «بالضَّمِير مُوصَلاَ» فقَيَّدها بالاتصال به ، فلا يقال : أعجبنى الزيدون كُلٌّ ، ورأيت الناسَ كُلاًّ ، ومررت بهم كُلٍّ . وكذلك (كلتا وكِلاَ وجَمِيع) .

أما ماعدا «كُلاًّ» فمتَّفَق على هذا الحكم فيه .

وأما «كُلّ» فقد ذهب الفراء ، وتبعه الزمخشرى إلى جواز تجريدها من الإضافة كما مَرَّ تمثيلهُ ، فقد ذهبا إلى أن «كُلاًّ» فى قراءة من قرأ {إنَّا كُلاًّ فِيَها}[2] بالنصب يحتمل أن يكون توكيداً لاسم «إنَّ» .

ورَدَّه المؤلفُ بأنَّ تجويز ذلك فى «كُلٍّ » يؤدى إلى عدم النظير ، لأن غير « كُلٍّ» من ألفاظ التوكيد إمَّا ملازمٌ لصريح الإضافة إلى ضمير المؤكَّد ، وهو (النفس ، والعين ، وجميع ، وعامة) . وإمَّا ملازمٌ لِمَنْوِيِّها ، وذلك «أَجْمَع» وأخواته . وقد أجمعنا على أن مَنْوِىَّ الإضافة لا يستَعمل فيها صريحها ، وأن

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من المحتسب . وانظر : المغنى واللسان (ولع)

(٢) سورة غافر / آية : ٤٨ .

وانظر : معانى القرآن للفراء ٣/ ١٠ ، والكشاف للزمخشرى ٣/ ٣٧٤ .

صريحَ الإضافة سوى «كُلّ» لا يُستعمل فيه مَنْوِيُّها ، فتجويز ذلك فى «كُلٍّ» يَستلزم عدم النظير فى الضَّرْبين ، وما أفضى إلى ذلك مُطَّرَح ، فالقول بجواز قطع «كُلٍّ» هذه عن الإضافة لأيلتفت إليه .

هذا ماقال: ثم وَجَّه قراءة النصب بأن كُلاًّ» حال من الضمير المنوىِّ فى «فيها» والعامل هو المجرور ، بناءً على جواز ذلك عنده كما تقدم في قوله : «ونَدَرْ نَحْوُ سعيدٌ مُسْتقِراً فى هَجَرْ»[(١)] .

فإن قيل : قد استقرَّ فى «كُلٍّ» جوازُ قطعها عن الإضافة نحو {كُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ}[(٢)] .

وهِيَ هِيَ ، وإنَّما بين الموضعين من الفرق الجريَانُ على المؤكَّد وعدمُه . وأما معنى التوكيد فلا ينفكُّ عن «كُلٍّ» فيهما ، فكما يجوز هنالك يجوز هنا ، وقد ظهر ذلك فى الآية المقروءة كذلك ، فلا مانع من القول به .

فالجواب أن العرب قد تُخَيَّر بين استعمالين فاكثر فى موضع ، ثم إذا خرجت إلى غيره التَزمت أحد الاستعمالين ، وأهملت الاخر ، وهذا شائع فى كلامها ، ألاَتَرى أنها استعملت (نِعْم ، وبِئْس) فى الأصل على أوجه ، فقالوا: نَعِم ، ونَعْمَ ، ونِعِمَ ونِعْمَ ، وكذلك (بئسَ) وكلُّ فِعْل على فِعِلَ) ثانيه حرف حلق[(٣)] ، ثم لما نَقَلَتْهما إلى إنشاء المدح والذم التزَمت فيهما وجهًا واحدا ، وكذلك (حَبَّ) فى التعجب ، تُفْتَح حاؤها وتُضم ، فإذا جاءت بـ (ذا) التزَمت

---

(١) انظر : باب الحال فى الألفية ، وفى هذا الكتاب ، ص

(٢) سورة الأنبياء / آية : ٣٣ .

(٣) مثل : شهد ، وكذلك كل اسم كذلك نحو : فخذ – يجوز فيه أبعة أوجه ، وانظر : باب نعم وبئس ، وقد سبق ، وابن يعيش ١٢٨/٧ .

الفتح . و (العَمْر والعُمرْ) مستعملان ، فإذا قالوا: لَعَمْرُكَ التزَموا فتح العين[1] ، إلى غير ذلك مما لا يُحصى .

فلما ثبت للعرب هذا الأصل لم يَجُزْ أن يجرىَ القياسُ للفظ فى كل موضع إلا مع الالتفات إلى السَّماع ، ولم نجد من العرب مَنْ يقول : قامَ القومُ كُلُّ ، ولا مررتُ بالقومِ كُلٍّ ، ولا ما أشبه ذلك ، وإنَّما سُمع هذا فى موضعٍ / محتَمل ، والقياس مع الاحتمال لا يَسْتتِبّ فالصحيح إذًا ١٣٣/٣
الوقوفُ علي ماسُمع ، وهو الإضافة .

والمعنى الثانى أن هذه الإضافة تختص بالضمير ، فلا تُضاف هذه الألفاظ إلى الظاهر ، فلا تقول : قام القومُ كُلُّ القومِ ، ولا قامَ الرجلان كِلاَ الرَّجُلَيْنِ ، وماأشبه ذلك .

وكذلك (النَّفْسُ والعَيْنُ) ولذلك قال هناك : «مَعَ ضميرٍ طابَق المؤكَّدَا»
وما جاء على خلاف ذلك فنادر ، كقول الشاعر:[2] :

أنتَ الجــوَادُ الَّذِي تُرْجَى نَوافِلُهُ
وأبْعَــدُ الناسِ كُلِّ الناسِ مِنْ عَـارِ
وأقـربُ الناسِ كلِّ الناسِ من كَـرَمٍ
يُعْطِي الرَّغَائبَ لم يضـهُمُمْ بإقـتارِ

---

(١) اللسان (عمر) .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه ٤١٢ ، والهمع ٥/٢٠٠ ، والدرر ٢/١٥٥ .
والنوافل : جمع نافلة ، وهى هنا : الهبة والعطية والعار : كل مايلزم منه سُبَّة أو عيب
والرغائب : جمع رغيبة ، وهى العطاء الكثير . والإقتار : ضيق العيش .

وكأن هذا من قبيل قوله (١) :

* إذَا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ فى ظُلُلاَتِها *

وهو قليل ، فلذلك لم يعَّول الناظم عليه ، أو يكون مما التَزمت العرب فيه الضمير ، كما التَزمت الإضافة أيضًا . وفى هذا البحثِ وما قبله فى المعنى الأول بحثُ .

فإن قلت : أتى الناظم بهذه الألفاظ مرسَلَةً إرسالاً ، فلم يَخص منها لفظًا بمفردٍ دون مثنى أو مجموع ، فاقتضى بإطلاقه أنها تُستعمل فى الجميع ، وذلك غير صحيح ، فإن «كُلاًّ ، وجَمِيعا» لا يدخلان فى توكيد المثنى ، و «كِلاَ ، وكِلْتَا» لا يؤكِدان غيرَ المثنى .

فالجواب أن هذا كله سيأتى بيانُه ووجهُ الاعتراض فيه عند قوله : «واغْنَ بكِلْتَا فى مُثنًّى وكِلاَ» إن شاء الله تعالى . ثم قال :

وَاسْــتَــعْــمَلوُا أيضًـــا كَكُلٍّ فَـــاعِلَهْ
من عَمَّ فى التَّـــوْكِـــيـــدِ مِـــثْلَ النَّافِلَهْ

يعنى أن العرب استعَملت فى ألفاظ التوكيد وزنَ (فاَعِلَة) مبنيًّا من لفظ (عَمَّ) فأكَّدوا به . و (فَاعِلَة) من (عَمَّ) تقول فيه : عَامَّة .

ولما قال : «كَكُلٍّ» دَل على أنه لابد فيه من الإضافة إلى الضمير ، فتقول قامَ القومُ عامَّتُهم ، وقامت الهنداتُ عامَّتُهنَّ ، وكذلك فى الإفراد نحو : أكلتُ الخبزَ عامَّتَه ، وشبه ذلك .

وقوله : «مِثْلَ النَّافلَة» أراد به أنهم استعملوا وزنَ (فَاعِلَة) من (عَمَّ) مثلَ

---

(١) هو النابغة الجعدى ، وعجزه :

* سواقِطِ مِنْ حرٍّ وقد كان أظهَرَا *

وهو من شواهد سيبويه ٦٣/١ ، واللسان (سقط)

يصف سيره فى الهاجرة فى الوقت الذى تستكن فيه الوحش من الحر . والظللات : جمع ظُلّه وهو مايستظل به . وسواقط الحر : مايسقط منه . وأظهر : دخل فى وقت الظهيرة .

استعمالهم إياه من (نَفَل) فقالوا : (النَّافِلَة) فكذلك قالوا : عامَّة ، وأصله : عامِمَةٌ .

وفَسَّر ابنُ الناظم قولَه : «مِثْلَ النَّافِلَة» بأنه يريد أنَّ عَدَّ (عامَّة) من ألفاظ التوكيد مثلُ النافلة ، أى الزائدة على ما ذكره النحويون في هذاالباب ، فإنهم أغفلوه ، قال : وليس في الحقيقة بنافلة على ماذكروه ، لأن مِنْ أجَلِّهم سيبويه ، ولم يُغفله [1].

هذا ماقاله ، وهو توجيهُ ضعيف ، لأن معنى (النافلة) إذا كان يَقتضى أَنَّ ذكرَه زيادةُ غيرُ مفتقر إليها فكَوْنُ (عامَّة) كذلك غير صُحيح ، وإلاَّ لزم أن يكون سائر ألفاظ التوكيد كذلك .

وأيضا فإن (جَمِيعًا) قد أغفله الجمهور فلم يذكروه ، وإنَّما ذكره سيبويه فكان إذًا من حقه أن يقيِّده بمثل ماقَيَّد به (عامَّة) ولم يَفعل ذلك ، فدل على أن مافَسَّر به غيرُ مراد .

أما كونُ الجمهور أغفلوا ذكر اللفظين سهوًا أو جهلاً ، كما قال فى «شرح التسهيل» [2] فظاهر ، فإن سيبويه ذكرهما / فقال فى «باب مايَنتصب لأنه حال وقع فيه الأمر وهو اسمَ : وأما (كُلُّهم ، وجَمِيُعهم ، ١٣٤/٣
وأَجْمَعُون ، وعامَّتُهم ، وأَنْفُسُهم) فلا يكون أبدا إلاصفة [3] ، يعنى بالصفة التوكيدَ . وقال فى «باب مايَنتصب خبرُه لأنه معرفة ، وهى معرفة لاتُوصف ولاتكون وصفا» : وأما (جميعُهم) فيكون وجهين ،

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٥٠٤ ، وفيه «فإن أكثرهم أغفله» و«وليس هو فى حقيقة الأمر نافلة» .

(٢) شرح التسهيل (المطبوع) ٢٩١/٣ .

(٣) الكتاب ٣٧٧/١ .

يُوصَف به المضمر [والمظهَرُ] ، كما يُوصَف بـ (كُلِّهم) ويُجْرىَ فى الوصف مُجراه ـ يعَنى بالوصف التوكيدَ ـ ويكون فى سائر ذلك بمنزلة (عامّتهم ، وجمَاعتهم) يُبْتَدأ ويُبْنَى على غيره ، لأنه نكرة ، وتدخله الألف واللام [1] .

فقد أثبت كما ترى فى ألفاظ التوكيد (جميعًا ، وعامّة) مضافين إلى المضمر كـ (كُلّ) إلا أن المبَّرد خالف فى (عامّتهم) ونفاه عن ألفاظ التوكيد ، لأن (عامّة) أقلُّ مما جرى عليه .

فإذا قلت : جاء القومُ عامَّتهُم فـ (عَامَّتُهم) أقلُّ من القوم ، ولايؤكَّد الشئ ببعضه . قال : وإنما يكون بدلاً [2] .

ورَدَّه ابن خروف بأن أصل (عامَّة) العموم ، وهى مشتقَّة من : عَمَمْتُه ، كَـ (كفلٌ) أصلها العمومُ والإحاطة ، ثم تقع للبعض إذا كَثُرْت ، فكذلك (عَامَّة) أصلها وبابها العمومُ ، ثم استعملها بعضهم فى الكثير ، فالصواب إثباتُهَا ، كما فعل الناظم .

ثم ذكر ما لايحتاج إلى اتصال الضمير فقال :

وبَعْدَ كُلّ أكَّدُوا بأَجْمَعَا
جَمْعَاءَ أَجْمَعِيَن ثم جُمَعَا
ودُونَ كُلٍّ قد يَجِئُ أَجْمَعُ
جَمْعَاء أَجْمَعُونَ ثم جُمَعُ

يعنى أن العرب أكّدت أيضًا فى (الشمول) بهذه الألفاظ التى هى (أَجْمَعُ، وَجْمَعاُء ، وأجمعون ، وجُمَع) نحو : نَجُسَ زيدُ أجمعُ ، نَجُسَتْ هندُ جمعاءُ ،

---

(١) الكتاب ١١٦/٢ ، وما بين الحاصرتين زيادة من سيبويه .

(٢) لم أجده فى «المقتضب» وانظر : ارتشاف الضرب (ص ٩٧٢) .

وجاء الزيدون أجمعون ، وجاءت الهندات جُمَعُ .

ورتَّبها هذا الترتيب اتّكالا علي سهولة المأخذ فى فهم المراد ، لأن المفرد هو المقدَّم فى الترتيب الطبيعى على غيره . والمذكَّر هو المقدم فى الترتيب الوضعى الاصطلاحى على المؤنث ، فاقتضى أن (أَجْمَع) للمفرد المذكر ، وأن (جَمعْاء) للمفرد المؤنث .

ولَمَّا ذكَر اختصاصَ المثنى واستغناءه بـ (كِلاَ وكِلْتا) فى قوله : «واغْنَ بِكْلتَا فى مُثَنَّى وكِلاَ» ثبت أن (أَجْمَعِينَ) للمجموع المذكَّر ، وأن (جُمَع) للمجموع المؤنث ، فظهر وجهُ مارتَّبه .

ثم إن هذه الألفاظ إما أن يُؤْتَى بها مع (كُلٍّ) أو دونها ، فإن أتى بها مع (كُلٍّ) فالواجب تقديم (كُلٍّ) لأن ترتيب هذه الألفاظ إذا جُمعت مع (كُلٍّ) أن تتقدم (كُلٌّ) فتقول : رأيتُ زيداً كلَّه أجمعَ ، ولاتعكس فتقول : رأيتُ زيداً أجمعَ كلَّه ، لأن (كُلاًّ) أقوى من حيث كان يُستعمل تابعا وغيرَ تابع . بخلاف (أَجْمع) فإنه لايُستعمل إلا تابعا .

ومن ذلك قول الله تعالى : {فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُم أَجْمعُونَ} [1] .

وأَمَّا إذا لم يُذكر معها (كُلٌّ) فلك أن تأتى بـ (أَجْمَع) وحده ، لكن إفراده عن (كُلٍّ) قليل .

وعلى هذا نَبّضه بقوله : «ودُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِئُ أَجْمَعُ» إلى آخره . فأتى بـ (قَدْ) المُؤْذِنة بالتقليل ، وكذلك ماذكَر من فروع (أَجْمَع) ومع ذلك فليس عنده بسماع ، بل الأمران مَقِيسان ، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر ، فتقول / :

---

(١) سورة الحجر / آية : ٣٠ .

رأيتُ زيداً أجمعَ ، وهنداً جمعاءَ ، وجاء الزيدون أجمعون ، والهندداتُ جُمَعُ . ومنه فى القرآن الكريم {وإنَّ جهنَّم لَموْعِدُهُمْ أجْمَعِينَ} (١) ، و ١٣٤/٣
{لأغْوِيَنَّهُم أَجْمَعِينَ} (٢) ، وفى الشعر قوله (٣) :

يالَيْتَنِى كنتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا

تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أكْتَعَا

إذَا بكيتُ قَبَّلَتْنِى أرْبَعَا

إذاً ظَلِلْتُ الدهرَ أبكِى أجْمَعَا

فإن قيل : إنه لمَ يذكر ماصِيغَ من (الكَتْع ، والبَصْع ، والبَتَع)(٤) ، والنحويون أرباب المختصرات ، فضلاً عن غيرهم ، يذكرون ذلك ، ولايُغفلونه ، فكيف تركه ؟ فالجواب أن ماعدا ماذكَر قليلُ الاستعمال ، غيرُ متداوَل فى الكلام ، ومن استقرأ كلام العرب وجَد الأمر كذلك . ثم قال :

وإنْ يُفِدْ توكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ

---

(١) سورة الحجر / آية : ٤٣ .

(٢) سورة الحجر / آية : ٣٩ .

(٣) المغنى ٦١٤ ، والهمع ٢٠١/٥ ، ٢٠٥ ، والدرر ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، والأشمونى ٧٦/٣ ، ٧٨ ، والخزانة ١٦٨/٥ ، والعينى ٩٣/٤

والذلفاء اسم امرأة بعينها ، ويقال : إن أعربيا نظر إلى امرأة حسناء ومعها صبى يبكى ، فلما بكى قبلته فانشأ يقول هذاالرجز .

(٤) يقال : كَتَع الرجل كَتْعًا ، إذا تقبض وانضم ، وكَتَع بالشى : ذهب به . والكَتْع أيضا التمام ، مأخوذ من قولهم : أتى عليه حول كَتَع ، أى تام .

والبَصْع – بكسون الصاد الجمع ، وبتحريكها : الخَرْق الضيق لايكاد ينفذ منه الماء

والبَتَع – بفتحتين – طول العنق ، مع شدة مغرزه ، والبَتِع من الرجال : الطويل ، أو الطويل العنق .

وعن نُحَـاةِ البَـصْـرةِ المنَعُ شَـمِلْ

أفاد هنا معنيين ، أحدهما منصوصٌ عليه ، وهو أن الأسماء النكرات يصح توكيدُها ويجوز قياسا ، لكن بشرط حصول الفائدة به . وذلك أن توكيد النكرة تارةً يكون غير مفيد فلا يجوز ، نحو : رأيتُ رجلاً نفْسَه ، وجاءنى رجلٌ نفسُه ، وأتانى ناسٌ كلُّهم ، فهذا ونحوه ممنوع ، من حيث إنه لا يُحَصِّل فائدة ، ولأن التوكيد إنما يفيد فيما حُصِّل معناه عند المخاطب ، والنكرة لم تَتَحَصَّل بعد ، فكيف تؤكَّد ؟

وهذا معنى قول الزجَّاجى(١) : لأن النكرة لم تَثْبت لها عينٌ فتؤكَّد .

وأيضًا فإن التوكيد شبيه بالنعت ، وقد تقرَّر أن ألفاظ التوكيد معارف ، فكما لا تُنعت النكرة بالمعرفة كذلك لاتؤكَّد بها . وهذا التعليل الثانى جارٍ على طريقة البصريين (٢) .

وتارةً يكون توكيد النكرة مفيدا فيجوز عند الناظم ، لأن الفائدة هى المُتَّبَعة . فإذا قلت : صمتُ شهرًا كلَّه ؛ أو قمتُ ليلةً كلَّها ، وسرتُ يومًا أجمعَ ، وهذا أسدُ نفسهُ ، وعندى درهمُ عينُه - فبِذكر (كُلٍّ) عُلِم أن الصيام وقع فى جميع الشَّهْر، والقيامَ وقع فى جميع الليلة ، ولو لم يُذكر لكان محتملاً كالمعرفة سواء .

وكذلك (أَجْمَع ، والنفس) وغيرهما ، فبِذكر (أَجْمَع) عُلم أن السَّيْرِ وقع فى اليوم كلِّه لا فى بعضه ، وبذكر (النفس) عُلم أن المشار إليه أسدُ حقيقى لاشبيهٌ به، وبذكر (العَيْن) عُلم أن الذى عندك درهمٌ مَصُوغ، لاصَرْفُه ولا مُوَازِنُه.

قال فى «الشرح» بعد التمثيل : فتؤكيدُ النكرة ، إن كان هكذا - يَعنى

---

(١) الجمل له (٣٤) [الطبعة الثانية - باريس ١٩٥٧م] .

(٢) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى : ٤٥٥ (المسألة الثالثة والستون) .

مفيدا حقيقٌ بالجواز وإن لم تَستعمله العرب ، فكيف إذا استعملتـه ؟

وأمَّاما لا فائدة فيه نحو : اعتكفتُ وقتًا كلَّه ، ورأيتُ شيئًا نفسَه ـ فغيرُ جائز ، قال : فمنَ حكم بالجواز مطلقا ، أو بالمنع مطلقا فليس بمُصيب ، وإن حاز من الشهرة أوْفَر نَصيب (١) .

وإنما قال هذا لأن البصريين ، غيرَ الأخفش ، يمنعون توكيد النكرة مطلقا ، أفاد أولاً ومن الكوفيين من يُجيز مطلقا ، أفاد أولا . حكاه فى «الشرح» .

وما ذَهب إليه الناظم هو مذهبُ بعض الكوفيين ، ورأىُ الأخفش . والذى نَقل هنا خلاف مانَقله ابنُ الأنبارى عن الكوفيين ، من أن الجواز عندهم / مقيَّد بأن تكون النكرة مُوَقَّتة لامطلقا ، ولم يَحْكِ عنهم خلافَ ذلك (٢) . وهو أشبه بنقل الأئمة مما نَقله المؤلف فى «الشرح» .

وكلام الناظم هنا لا مخالفة فيه لما ذكَره الناس من الخلاف إلا فى شئٍ آخر حسبما يُذكر على إثْر هذا بحول الله . ١٣٦/٣

ومما استُدِلَّ به للجواز قولُ الراجز (٣) :

أرْمِى عَلَيْـهـا وهـى فَـرْعُ أَجْـمَعُ

وهِـىَ ثَـلاَثُ أذْ رُعٍ وإصْـــبَـعُ

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة :١٨٥ – ب) .

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف (المسألة – الثالثة والستون) ص ٤٥١ – ٤٥٦ .

(٣) سيبويه ٤/٢٢٦ ، والخصائص ٢/٣٠٧ ، والتصريح ٢/٢٨٦ ، والعينى ٤/٥٠٤ ، واللسان (ذرع ، فرع ، رمى ، علا)

الرجز لحميد الأرقط ، يصف قوسا . وقوله : «وهى فرع أجمع» معناه أنها عملت من غصن كامل ، ولم تعمل من شق عود ، وذلك أقوى لها . وقوله : «وهى ثلاث أذرع وإصبع» أى تامة . وانظر : شرح أدب الكاتب للجواليقى ٣٥٣ .

أرْمِى عَلَيْــهــا وهـى فَــرْعُ أجْــمَعُ
وهِــىَ ثَــلاَثُ أذْ رُعٍ وإصْـــــــــبَعُ

وقال الآخر (١) :

* قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أجْمَعَا *

ومن أبيات الحماسة (٢)

أوْلاَكَ بَنُو خَــيْــرٍ وشَــرٌّ كِلَيْــهِــمَــا
جَــمِــيــعًــا ومــعــروفٍ ألَمَّ ومُنْكَرِ

وقال الآخر (٣) :

يالَيْــتَنِى كنتُ صَــبِــيًّــا مُــرْضَــعَــا
تَحْــمِلُنى الذَّلْفَــاءُ حَــوْلاً أكْــتَــعَــا

إلى أشياء غير هذا .

وما ذهب إليه الناظم حسنٌ إن ساعد قياسَه سماعٌ يُعتد به فى القياس ، ويَخرج بكثرته عن الشذوذ وتكلُّف التأويل ، وإلا فلنحاة البصرة أن يقولوا : إن النكرة لايصح توكيدُها قياسًا ، إذ ليس لها عيْنٌ ثابتة كالمعرفة ، فينبغى ألاَّ تؤكَّد ، لأن توكيد مالا يُعْرف غيرُ مفيد .

---

(١) ابن يعيش ٤٥/٣ ، والأشمونى ٧٨/٣ ، والهمع ٢٠٤/٥ ، والدرر ١٥٧/٢ ، والخزانة ١٨١/١ ، ١٦٩/٥ ، والعينى ٩٥/٤ .
وقائله مجهــول . وصَرَّت : صوتت . والبكرة : هى التى يستقى عليها من البئر ، وهى خشبة مستديرة ، فى وسطها حز للحبل ، وفى جوفها محور تدور عليه . والمعنى أن الاستقاء من البئر . لم ينقطع يوما كاملا .

(٢) الإنصاف ٢٢٣ ، والخزانة ١٧١/٥ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٩٩٠ ، وبشرح التبريزى ٣٤/٣ .
والبيت لمسافع بن حذيفة العبسى وأولاك : لغة فى : أولئك . وبنوخير وشر : ملازمون لفعل الخير والشر مع الإصدقاء والأعداء . والمعروف : الجميل الظاهر ، وضده المنكر . وألمَّ : نزل وعرض .

(٣) تقدم الاستشهاد به وتخريجه فى الباب نفسه ، انظر : ص ١٦ .

وأيضًا فالنكرة شائعة فى جنسها ، والتوكيد يقتضى التخصيص ، وهما كالمتنافيَيْن فلا يجتمعان ، ولهذا امتنع نعت النكرة بالمعرفة ، والعكس ، كما تقدم [1] . هذا وجه القياس . وأما السَّماعُ فلمَ يَأتِ منه ما يَشفى غُلَّةً . ولهذا كله يشمل المنْع ماأفاد وما لم يُفد عند نحاه البصرة ، فإن الفائدة عندهم ليست هى المانعة فقط ، بل ثَمَّ عندهم أمرٌ آخر زائد عليه ، وهو الوضع العربى ، فإذا كان الوضع لم يتبيَّن استمرارهُ لم يصح أن يُعتمد على مجرد الفائدة فيه ، كما لم يَعتمدوا عليها فى نعت النكرة بالمعرفة ، وبالعكس ، فَلْيَعلم الناظرُ أن قول إمام الصنعة [2] : «قِفْ حيثُ وَقَفوا ثم فَسِّرْ» أصلٌ عظيم ، لايفهمه حق الفهم إلا من قَتَل كلام العرب علمًا [3] ، وأحاط بمقاصده .

وكثيرًا ماتجد ابن مالك وغيرَه من المتأخرين يعتمدون على أشياء لايَعتمد على مثلها المتقدمون الذين لابَسُوا العرب ، وعرفوا مقاصدهم ، اتّكالا على قياس مجرَّد ، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك .

والصوابُ الاستنادُ إلى السماع ، ثم النظرُ فى قياسه إن كان ، لا العكسُ . وقد مر لهذا بيان فيما تقدم .

والمعنى الثانى من معنيى هذين البيتين ، وهو غير المنصوص عليه ، أن باب التوكيد المعنوى أصلهُ للمعارف دون النكرات ، نحو : جاءنى الأميرُ نفسُه ، والقومُ كلُّهم ، لأن المعنى الذى لأجله مُنع توكيدُ النكرة مفقودٌ فى المعرفة ، إذ كانت المعرفة قد ثُبَتَتْ عينُها ، وظهرت حقيقتُها .

---

(١) انظر : ٤/٦١٨، وأيضا : الإنصاف فى مسائل الخلاف ٤٥٥ .

(٢) يقصد بإمام الصنعة سيبويه رحمه الله ، وقد ورد هذا القول فى الكتاب (٢٦٦/١) وفى نسخة منه «ثم قس بعد»

(٣) يقال : قتل فلان الشئ علما ، إذاتعمق فى بحثه فعلمه علما تاما .

وإنَّما لم يصرِّح الناظم بصحة توكيد المعرفة لكون ذلك مفهوما من قَيّده فى النكرة ،

وهو قوله : «وإنْ يُفِدْ» إذ من المعلوم أن توكيد المعرفة مفيد على الإطلاق ، اعنى من غير قيد تتقيدُّ به فى حصول الفائدة .

وقوله : «عن نُحَاةِ البَصْرةِ» متعلِّق بمحذوف ، هو حال من فاعل (شَمِلَ) تقديره : المنعُ شَمِلَ منقولاً عن نحاة البصرة ، أو يكون المجرور خبرَ المبتدأِ الذى هو (المَنْعُ) و (شَمِلَ) جملةٌ حالية وإن كان الفعل ماضيا ، إذ قد أجاز المؤلف ذلك ، وحَمل عليه قوَلهُ تعالى : { قُلْتَ لاَأجِدُمَا أحْمِلكُمْ عَلَيْهِ }[1] ، فـ (قُلْتَ) عنده جملةٌ حاليه من ضمير الخطاب / المتقدِّم ، فكذلك يكون هنا . ولا يجوز تعلقُ المجرور بـ (المَنْع) لأنه مصدر لا يتقدَّم عليه معمولُه . ثم قال : ١٣٧/٣

وأغْنَ بكِلْتَا فى مُثَنَّى وكِلاَ

عن وَزْنِ فَعْلاءَ ووَزْنِ أفْعَلاَ

لَمَّا كان قد ذَكر أولاً أنه يؤكَّد بعد (كُلٍّ) بـ (أَجْمَع) ومتصرِّفاته ، وبقى (كِلاَ وكِلْتا) مسكوتاً عنهما أخذ الآن يذكَر حكمهما فى ذلك ، فأخبر أنهما ليسا كـ (كُلٍّ) فيما تقدَّم ، بلُ يُستغنى بهما عما بعدهما من (أَجْمَع ، وجَمْعَاء) فإذا قلت : (جاء الزيدان كلاهما) فلا تقول : أجمعان ، وإذا قلت : (جاء الهندان كلتاهما) فلا تقول بعده : جمعاوان ، لأن العرب استغنت بـ (كلا وكلتا) عن ذلك ، فلمَ تتكلَّم به . وعدمُ السماع دليلُ على

(١) سورة التوبة / آية : ٩٢ .

الاستـغناء . وقـد نَبّـه الناظم على هذه العلة بقـوله : « واغْنَ بكَذا » أي استَغْنِ بذلك كمـا استـغنت العرب . فـإن قلت : من أين يُفـهم تعـيينُ (كِـلاَ) للمـذكـر ، و (كِلْتَـا) للمـؤنث ، وهو قـد قـدَّم (كِلْتَـا) على (كِـلاَ) والتـقـديمُ إنما يستحقه المذكَّر ؟ فالجواب أن ذلك يُفهم له من قوله «عَنْ وَزْنِ فَعْلاَء ووَزْنِ أَفْعَلاَ» لأن وزن (فَعْلاء) للمؤنث، ووزن (أَفْعَل) للمذكر كما تقدم، فإذا رجع الأول للأول، والثانى للثاني تعيَّن أن (كلتا) للمؤنث، و(كلا) للمذكر، وتعين أنهما معًا للمثنى بقوله : «في مُثَنًّى »

لكن هنا نظر من أوجه :

أحدها أن وزن (فَعْلاء) ووزن (أَفْعَل) إنَّماهما توكيدٌ للمفرد لا للمثنى، وهو قد قال : «اغْنَ بكَذا في التَّثْنية عن وزن كذا» وهذا الكلام يَقتضى أن المثنى كان مستحِقًا لهما، وذلك غير صحيح، لأن المثنى لايستحق في المذكَّر (أفعَل) ولا في المؤنث (فَعْلاء) وإنما يَستحق تثنيتَهما.

والعُذْرُ أن مراده تثنيتُهما لانفسُ الوزنين، فكأنه على حذف المضاف، أى عن تثنية وزن (فَعْلاء) ووزن (أَفْعَل) وإنما تَرك بيان ذلك اتّكالا على فهم المراد، إذ لا يَعْسُر فهم ذلك على طالب العلم، وهو عُذْرٌ كما ترى.

والثاني أنه قَصر الاستغناء بـ (كِلاَ وكِلْتَا) عن (أَجَمع وجَمْعاء) فاقتَضى أن (كفلاً، وجميعًا، وعامَّةً) لايُستغنى بهما عنها، فيجوز أن تَجتمع عنده، إذ لم يُبَيِّن فيما قبل أن (كِلاَ وكِلْتَا) في المثنى عوضٌ من (كُلّ، وجَميع، وعامَّة) فانضمَّ إلى ذلك مفهومُ هذا التقييد، فأوهم أنه يقال : جاء الزيدان كُلُّهما كلاهما، أو بالعكس. وكذا في (عامَّة، وجَميع) وهو غير مستقيم.

والجواب أن المفهوم هنا معطَّل، لأنه مفهوم اللَّقَب[1]، كما تقول : فلان غنيٌّ عن زيد، فلا يَقتضي أنه غنٌّي عن عمرو، كما يقوله الدقَّاق وشُذُوذ[2]، فالصحيح خلافه.

وإذا لم يكن للموضع هنا مفهوم فنقول : ذكر الناظم أولاً ألفاظًا ستة كلُّها بمعنى واحد، عَيَّن منها واحدًا للتبعيَّة لـ(كُلٍّ) وهو (أَجْمَع) فبقيت الخمسةُ يُعْطِي النظرُ فيها أن كل واحد منها قائم مقام الآخر لاتابعٌ له، فإذا أُكِّد بأحدهما قام مقام التوكيد بالآخر. وإذا كان كذلك تبيَّن من مَساق كلامه، مع فهم المعنى المراد، أن وقوعها في التوكيد على البَدليَّة. ثم أخرج (كلا، وكلتا) إلى باب المثنى، بخلاف (كُلّ، وعامَّة، وجميع) فدل على / منع اجتماعها معهما. ١٣٨/٣

ولما تَبيَّن أن (كِلاَ) للمذكر، و(كلتا) للمؤنث لم يصح أن يَتَعاقبا على شيء واحد، بل يختص هذا بالمذكر، وهذا بالمؤنث، فصح معنى كلامه واسْتَتَبَّ.

فإن قيل : إن هنا إيهاما في كلامه، وذلك أنه لَمَّا قال : «وكُلاًّ اذْكُرْ في الشُّمول» إلى آخره ـ اقتضى أن جميع تلك الألفاظ تُستعمل في كل مايَقتضي الشمول، من مفرد أو مثنى أو مجموع، لكنه خَص (كلا، وكلتا) بالمثنى، فبقى ماعداهما مستعملاً في الكُلِّ. وهذا غير صحيح،

---

(١) سبق التعريف بمفهوم اللقب ومفهوم الصفة عند شرح قول الناظم.

(٢) الدقاق هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر الشافعي، صاحب الأصول. تفقه وقرأ القرآن وسمع الحديث، وتوفى ببغداد سنة ٣٩٢هـ [الوافي بالوافيات ١/١١٦]
ويقصد بقوله «شذوذ» ماشذ من الأصوليين عما عليه أكثرهم من تعطيل مفهوم اللقب، كالصيرفي وابن خوز منداد. وانظر : [المختصر في أصول الفقه لابن اللحام : ١٣٤].

فـإن المثنى لايؤكـد بـ (كُلٌ) ولا (جـمـيع) ولا (عـامـة). على أنه قـد نَصَّ في «التسهيل[1]» على أنه قد يستغنى بـ (كُلِّهما) عن (كِلْتَيْهما وكِليَهْما) ولم يأت له في «الشرح» بشاهد.

وقال أبو حيان في هذا الموضع من «شرحه[2]» على امتداد باعه، وسعة حفظه : هذا يحتاج إلى نقلٍ وسماعٍ من العرب. فإذًا لامُعَوَّل عليه، فهذا الموضع من «الخلاصة[3]» غيرُ مخلَّص ـ قيل : الإيراد صحيح، ولا جواب لي عنه الآن. ولو قال مثلا :

وفي الشُّـمُـولِ بالضَّـمـيـرِ مُـوصَـلاَ
يَخُصُّ مـــاثُنِّيى كِلْتَـــا وكِـــلاَ
وغــــيــــرُ مــــا ثُنِّيَ كُلٌّ ونُـقِلْ
مَعْ ذَا جــمــيعٌ والضــمــيــرُ يَتَّـصِلْ

ثم قــال : «واسْـتَـعْـمَلُوا أيْضًـا ككُلٍّ فَـاعِلَة» إلى آخـره ـ لكان المعنى مخلَّصامن ذلك الشَّغْب[4]. والله أعلم.

والثالث أن الناظم قد بَيَّن في «قسم الشمول» ترتيب ألفاظه بعضها على بعض بقوله : «وبَعْدَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ» ولم ينبِّه على ذلك في «قسم إثبات الحـقيـقـة» وترتيب ألفاظه بعضـهـا على بعض، ولابَيَّن ذلك فـيمـا إذا اجـتـمع القسمـان، وإنما قال هنالك :«بالنَّفْسِ أو بالعَيْنِ الاسْمُ أكِّدَا» وليس فـيه مايدل على التقديم ولا الترتيب، فسكوتُه في الموضعين، وتنبيهُه على الموضع الآخر قد

---

(١) ص ١٦٤، وعبارته «وقد يُستغنى بكليهما عن كلتيهما، وبكلهما عنهما»
(٢) التذييل والتكميل (ج ٤ ص ١٠٥ ـ ب).
(٣) يقصد الألفية.
(٤) الشَّغَب ـ بالفتح والإسكان ـ الجلبة والخصام. وكذلك تهييج الشر وإثارة الفتن والاضطراب.

يُشعر بعدم الترتيب، وأنه غير مطلوب، وليس كذلك عند النحويين، بل إذا جُمعت (النفسُ، والعين) قُدمت النفس، لأنها أبْيَنُ في أداء المعنى وإذا اجتمع «كُلٌّ» و «أجْمُع» قدم «كُلٌّ» لأنه يُستعمل توكيدا وغير توكيد، بخلاف (أجْمع) فإنه لايستعمل إلا توكيدا. فلم يبق إلا الترتيب المذكور.

وأما إذا اجتمع القسمان فالذى لـ(إثبات الحقيقة) هو المقدَّم، لأن إثبات الحقيقة آكدُ في تحصيل الإفادة، وهو ظاهر.

فكان الناظم مقصراً بإهماله هذا الحكم جملة، وليس في تقديمه (النفسَ) ذِكْرًا إشعارٌ بذلك يُعتمد عليه، مع أنه يبقى ترتيب أحد القسمين على الآخر، ولاجواب لي عنه.

واعلم أن الاستغناء المذكور في قوله : «واغْنَ بكِلْتَا في مُثَنَّى وكلا» مختلَف فيه، فالبصريون على ماقال. وأما الكوفيون فأجازوا الإتيان بـ (أجْمع، وجَمْعاء) مثنَّيَيْن بعد (كلا، وكلتا) قياسًا، فيقولون : جاء الزيدان كلاهما أجمعان والهندان كلتاهما جمعاوان. وإلى الجواز ذهب ابن خروف. والصحيح المنعُ كما تقدم، لعدم السماع المسوِّغ للقول به.

ثم قال :

وإنْ تُؤَكِّدِ الضميرَ المُتَّصِلْ

بالنَّفْسِ والعَيْنِ فبَعْدَ المُنْفَصِلْ

/عَنَيْتُ ذا الرَّفْعِ وأكَّدُوا بمَا ١٣٩/٣

سِوَاهُما والقَيْدُلن يُلْتَزَمَا

يعنى أن الضمير المتصل إذا أُريد توكيده لإثبات الحقيقة بـ (النفس والعين) وكان ضميرَ رفع فإنما توكيُده بعد الإتيان بالضمير

المنفصل، فتقول : زيدٌ قَامَ هو نفسُه، وهندٌ قامتْ هى نفسُها، وقمتَ أنتَ نفسُك، ونحو ذلك.

وذلك أن الضمير المراد توكيدُه لايخلو أن يكون متصلا أو منفصلا، فإن كان متصلا فلا يخلو أن يكون ضميرَ رفع أو غيَره، فإن كان ضميرَ رفع فلا يخلو أن يكون تأكيدُه بـ (النفس والعين) أو بغير ذلك، فهذه أربعة أقسام.

فأما الأول – وهو أن يكون ضميررفع متصل مؤكداً بـ (النفس والعين) فالحكم ما ذكَر، فلايجوزأن تقول: زيدٌ قام نفسُه، وهندٌ قامت عينُها، إلا على ضَعْف[1]، والتوكيد هناجارٍمجرى العطف حسبما يَذكره في بابه[2].

ووجه ذلك أن (النفس، والعين) لكا كانا يستعملان وَالِيَيْن للعوامل على غير التأكيد أُتى بالضمير المنفصل ليرتفع اللبسُ الذى كان يَعرض لو لم يُؤْت بالضمير.

ألاَ ترى أنك لو قلت : المالُ قُبض عينُه، وهند خَرجت نفسُها ـ لم يَتَبَيَّن كونُ (النفس) توكيدا إلا بالضمير المؤكِّد. وكذلك (العين) مثل (النفس) ثم حَملوا مالا لَبْس فيه على مافيه اللبس، ليجرى الباب على حكم واحد، فقالوا : قاموا هم أنفسُهم، وقُمْنَ هنَّ أنفسُهنَّ، ونحو ذلك.

وأيضًا فإن الضمير المتصل، وإن بَرز، جارٍ من الفعل مجرى الجزء، بأدلة كثيرة دلت على ذلك، فكأن التوكيد، إذا لم يؤكَّد الضمير، جارٍ على الفعل لا على الضمير، فأزالوا قبح اللفظ بهذا الضمير المنفصل.

وأما القسم الثانى ـ وهو أن يكون ضميرَ رفع مؤكدًا بغير النفس والعين ـ فقَيْدُ الإتيان بالضمير المنفصل غيرُ ملتَزم، بل يجوز جوازًا حسنًا أن تقول : قاموا كلُّهم، وقُمْنَ جُمَعُ، ونحو ذلك .

---

(١) انظر : ابن يعيش ٣/٤٢، والهمع ٥/١٩٧.

(٢) انظر : ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

ووجهه ظاهر مما تقدم، لأن (أَجْمَع) لما كانت لاتلى العوامَل ارتفع اللبسُ من أصلٍ، إذ لا يقال : (قام أجمعون) البَتَّةَ، ولايقال أيضا : قام كلُّهم، إلا على ضَعْف[1] ، فصحَّ عدم الالتزام.

وهذا القسم داخل تحت قوله : «وأكَّدوُا بَما سِواهُمَا والقَيْدُ لن يلْتَزمَا»

فالواوُ في قوله : «والقَيْدُ لنْ يلْتَزمَا واو الحال من ضمير « أكدُّوا » أي أكَّدُوا غير ملتزمين للقيد المذكور، وهو قيد الإتيان بالضمير المنفصل. والضمير في «سِوَاهُمَا» عائد على (النفس، والعين).

وإنما قال : «والقَيْدُ لن يُلْتَزمَا» تنبيهًا على أنه جائز أن يُؤتى به، فيقال : قاموا هم كلُّهم، وقمتُم أنتم أجمعون. وسيأتى ذلك في التوكيد اللفظي على اثر هذا بحول الله تعالى.

وأما القسم الثالث ـ وهو أن يكون ضميرًا متصلا غير مَرفوع ـ فلا يُطلب فيه ذلك القيد أيضا، أخذًا من مفهوم قوله : «عَنَيْتُ ذا الرَّفْعِ» فبقي غيرُ ذي الرفع على أصله من عدم التقييد، فيجوز أن تقول : رأيتُكَ نفسَك، وأكرمتُه نفسَه عينَه / ونحو ذلك. ١٤٠ / ٣

ووجهه أن ضمير النصب غير قائم مع الفعل مقام جزئه، فحصل به الفَصْل، وبَرز كلمةً أخرى، فلم يَحتج إلى توكيده بالضمير المنفصل.

وكذلك ضميرُ الجر نحو : مررتُ بِكَ نفسِك، ومررتُ به عينِه، ففارقا بذلك ضميَر الرفع.

وأما القسم الرابع ـ وهو أن يكون الضمير منفصلا ـ فمقتضى كلامه أيضًا عدمُ الافتقار إلي القيد المذكور، فدخل تحت ماتقدم أولَ

الباب من الجواز من غير قيد. وذلك صحيح، فإن الضمير المنفصل جارٍ هنا مجرى الظاهر، ولذلك يجوز العطف عليه من غير فصل فتقول : ماقام إلا أنت وزيدٌ، فكذلك تقول هنا : ماقام إلا أنت نفسُك، ومارأيتُ إلا إيَّاه نفسَه. وكذلك ماأشبهه.

وقوله : «فَبعْدَ المُنْفَصِلْ» «بَعْد» معمول لفعل محذوف دَلَّ عليه فعل الشرط، أى فَوكِّده بعد المنفصل، أو فجىء بهما توكيداً أو نحو ذلك. والكلام مختَصر لفهم المعنى، وحقيقته : فَوكِّده بهما بعد الإتيان بالمنفصل، أو يكون المعنى : فاجعله بعد المنفصل.

وهنا تَمَّ كلامُه في التوكيد المعنوى. ثم انتقل إلى التوكيد اللفظى فقال :

ومَـــا مِنَ التَّـــوْكِـــيـــدِ لَفْظِيٌّ يجى
مُكَرَّرًا كـــقَـــوْلِكَ : ادْرُجِى ادْرُجِى

ويعنى أن التوكيد اللفظي معناه أن يُؤتى باللفظ المراد توكيدُه مكرَّرا بنفسه، كما مَثَّل في قوله للمؤنث : ادْرُجِي ادْرُجِي ياهندُ. وقد يكون للمذكر: ادْرُجُ ادْرُجِ يازيد، بضم الجيم الأولى وكسرها. وعلى الكسر يستوى لفظ المذكر مع لفظ المؤنث في (ادْرُجِ) الأول.

وفي هذا المثال إعلامٌ بأن هذا التوكيد غير مُختص بالاسم، إذ لم يقيِّد بالمثال به.

وهو يحتمل أن يكون من توكيد الفعل، وأن يكون من توكيد الجملة إذا قلنا : إنه أمرٌ لمذكَّر. وإذا أعطى عدمَ الاختصاص اقتَضى الإطلاقَ في كل ملفوظ به، فيكون في الاسم والفعل والحرف والجملة.

فأما توكيد (الاسم) فنحو : قام زيدٌ زيدٌ، ومنه قول الشاعر[1]:

أخـــاكَ أخـــاكَ إنَّ مَنْ لاأخًـــا لَهُ

كَـسَـاعٍ إلى الهَـيْـجَـا بغـيـر سِـلاحِ

وقالت العرب : ضَبًا ضَبًا كيف صدتَه! وإنما أنت سَيْرًا سَيْرًا[2].

ويمكن أن يكون منه قول الله تعالى : {كَلاَّ إذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا[3]}

وقال الآخر[4]:

هَلاَّ سَأَلْتَ جُموعَ كِنْدَةَ يومَ وَلَّوْا أَيْنَ أَيْنَا!

وقـال مـسـروق بن الحـارث الأَرْحَـبى يرثي رسـول الله صلى الله عليـه وسلم[5]:

وَفَدَتْهُ النفوسُ لَيْسَ من الأمرِ فِرَارٌ وأَيْنَ أَيْنَ الفِرارُ!

وقال الآخر[6]:

---

(١) سيبويه ٢٥٦/١، والخصائص ٤٨٠/٢، والهمع ٢٨/٣، والأشموني ١٩٢/٣، والتصريح ١٩٥/٢، والخزانة ٦٥/٣، والعيني ٣٠٥/٤، والدرر ١٤٦/١، ١٥٨/٢

والبيت لمسكين الدارمي، ديوانه ٢٩، وقد ينسب لإبراهيم بن هرمة. والهيجا : الحرب ، يمد ويقصر. يقول : استكثر من الإخوان فإنهم عون على الزمان،فإن من عدم الإخوان كان كمن شهد الحرب ولا سلاح معه.

(٢) سيبويه ٣٣٥/١.

(٣) سورة الفجر ٢١.

(٤) لعبيد بن الأبرص ، ديوانه ١٣٥ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٢٢ .

(٥) لم أجده فيما لديّ من المصادر .

(٦) سيبويه ٢١٥/٢، والخصائص ٢٢٩/٣، والخزانة ١٦٢/٢

والبيت لمهلهل بن ربيعة ضمن أبيات قالها بعد أن أخذ بثأر أخيه كليب. وأنشروا : أحيوا، من أنشر الله الميت، إذا أحياه. وكان بنو بكر قتلوا أخاه كليبا في أمر البسوس التى دامت الحرب بسببها أربعين عاما. فقال هذه الأبيات يتوعدهم ويستهزىء بهم.

يَالَبَكْرٍ أَنْشِــــرُوا لــي كُلَيْـــــبًــــا

يَــالَــبَـكْــرٍ أيــنَ أيْــنَ الــفِــــــــــرَارُ؟!

وأما توكيد (الفعل) فنحو : قام قام زيدٌ. ومنه قول الشاعر(١):

فـــأَيْنَ إلى أينَ النَّجَـــاةُ بَبـــغْلَتِي

أتَاكَ أتَاكَ اللاَّحِـقُــونَ احْـبِسِ احْـبِسِ

وقام الراجز(٢):

بئس مقامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أمْرِسِ

إمَّا على قعو وإمَّا اقْعَنْسَسِ

وأمــا توكـيــد (الحــرف) فنحــو : نَـعَمْ نَعَمْ، وبَلَـى بَلَى، ولاَ لاَ. ومنه قــول الشاعر(٣):

لاَ لاَ أبــوحُ بــحُــبِّ بَـثْـنَـةَ إنَّــهـــــــا

أَخَـــذَتْ عَلَيَّ مَـــوَاثِقًـــا وعُـــهـــودَا

---

(١) الخصائص ١٠٣/٣، ١٠٩، وابن الشجرى ٢٤٣/١، والهمع ١٤٥/٥، ٢٠٧، والأشمونى ٩٨/٢، والتصريح ٣١٨/١، والخزانة ٥/ ١٣٨، والعيني ٩/٣

ويروى «النجاء» وقائله مجهول، ومعناه واضح.

(٢) المنصف ١٤/٣، وابن الشجري ١٤٩/٢، والإنصاف ١١٦، والهمع ٤٣/٥، والدرر ١١٥/٢، واللسان (مرس)

وقائله مجهول، وهو مثل سائر. ومقام : اسم مكان الإقامة. وأمرس : أعد الحبل إلى موضعه من البكرة. والقعو أحد خشبتين تكتنفان البكرة، وفيهما المحور. واقعنسس : تأخر وارجع إلى خلف. ومعنى قوله : «إما على قعو وإما اقعنسس» أن المستقي إن استقى ببكرة فوقع حبلها في غير موضعه قيل له : أمرس، أى أعد حبلك إلى موضعه. وإن استقى بغير البكرة ومتح حتى أوجعه ظهره قيل له : اقعنسس واجذب الدلو.

(٣) هو جميل بن معمر العذري، ديوانه ٧٩، والأشمونى ٨٤/٣، والهمع ٢٠٨/٥، والخزانة ١٥٩/٥، والتصريح ١٢٩/٢، والعيني ١١٤/٤

وأبوح : أظهر وأعلن. وبثنة : اسم محبوبته، والمشهور (بثينة) بالتصغير. والمواثق : جمع موثق، وهو العهد، وأما المواثيق فجمع ميثاق.

وقال الشاعر(١):

/ ليتَ شِعْرى هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ ١٤١/٣

أَمْ يَحُولَنْ مِنْ دونِ ذاكَ الرَّدَى

وقال الآخر(٢):

ليتَ وهل تَنْفَعُ شيئًا لَيْتُ

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وأما توكيد (الجملة) فنحو : قام زيدٌ قام زيدٌ، ومنه قوله تعالى : {فقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ. ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ(٣)} وهى جملة دعاءٍ أُعيدت توكيدا. وقال تعالى : {كَلاَّ سَيَعلَمُونَ. ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ(٤)} وقوله : {فَإِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا. إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسرًا(٥)} وقال عَوْفُ بن الخِرَع(٦):

وكانَتْ فَزارَةُ تَصْلَى بِنَا

فَأَوْلَى فَزارَةُ أَوْلَى فَزارًا

---

(١) المغنى ٢٩/٢، والأشمونى ٨٣/٣، والعيني ١٠٩/٤، والهمع ٢١٠/٥، والدرر ١٦١/٢ والبيت للكميت بن معروف. والردى : الهلاك. ورواية العجز في المصادر السابقة «أم يحولَنْ دون ذاك حمامُ» والحمام : الموت.

(٢) هو رؤبة، ملحقات ديوانه ١٧١، وابن يعيش ٧٠/٧، والمغنى ٣٩٣، والأشمونى ٦٣/٢، والتصريح ٢٩٤/١، والهمع ٥٤/٤، والعيني ٢٥٤/٢، والدرر ٢٠٦/١.

ويروى (بيع) على اللغة الأفصح.

(٣) سورة المدثر / آية : ١٩، ٢٠.

(٤) سورة النبأ / آية ٤، ٥.

(٥) سورة الشرح / آية : ٥، ٦.

(٦) البيت من شواهد سيبويه ٢٤٣/٢، وهو من المفضلية (١٢٤) المفضليات ٤١٦ ويروى الصدر «كادت فزارة تشقى بنا» أى نوقع بها فتشقى. وتصلى بنا : تعانى من شرنا. وأولى لك : كلمة تهديد ووعيد، ومعناها : الشر أقرب إليه.

وأنشد المؤلف[1]:

ألاَ حَبَّذَا حَبَّذَا حَبَّذَا
حبيبٌ تحمَّلتُ فيه الأذَى

وهذا كثير في الكلام.

وقول الناظم : «يَجِي» أتَى به محذوفَ اللام لأجل الضرورة، مع أنها لغة لبعض العرب، فإن منهم من يقول : (يَجِي، ويَسُو، ويَستَحِي) ونحو ذلك[2]. وحكى ذلك في «التسهيل[3]» و«ادْرجِي» من : دَرَج الضَّبُ والرجلُ، يَدْرُج، دُرُوجًا، إذا مشى.

ولَمَّا ذكَر التوكيد اللفظى مجملا، وكانت له أحكام زائدة على مجرد تكرار الأول أخذ يذكر ذلك فقال :

ولاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إلاَّ معَ اللَّفْظِ الذى به وُصِلْ
كَذا الحُروفُ غَيْرَ ما تَحصَّلا به جَوَابٌ كنَعَمْ وكَبَلَى

الألفاظ المراد تكرارُها على قسمين، قسم مستقِلٌّ بنفسه كالاسم الظاهر، والفعل، والحرف القائم مقام الجملة، وهو حرف الجواب، فهذه ـ من حيث لاتَفتقر إلى لفظ آخر تَعتمد عليه ـ تُعاد وحدها كما تُعاد الجملة المؤكِّدة، كقولك : قام زيدٌ زيدٌ، وقامَ قامَ زيدٌ، وبَلَى بَلَىَ، ونحو ذلك.

---

(١) المنصف ٨٢/١، والهمع ٥٠/٥، والدرر ١١٧/٢، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ ـ ب) وقائله مجهول.

(٢) أصلها : يجيء، ويسوء ويستحيي (بياءين).

(٣) ص : ٣١٤، وعبارته «وبعض العرب يحذف همزة (يجيء، ويسوء) وإحدى ياءَيْ (يَسْتَحْيِي) ويجريهن مجرى (تقِي، ويَسْتَبِي) في الإعراب والبناء والإفراد وغيره» وانظر : سيبويه ٥٥٦/٣.

وقسْم لايستقِلُّ بنفسه، وإنما يأتى معموداً بغيره، ومتصلاً به، وذلك الضمائرُ المتصلة، والحروفُ غير القائمة مقام الجملة، فهذه ـ من حيث لاتستقل بأنفسها ـ تَفتقر إلى إعادة ما اتَّصلت به إذا كُرِّرت.

وهذا المعنى أراد بقوله «ولاتُعِدْ لفظ ضميرٍ متصلِ» إلى آخره، يعنى أنه لايجوز أن يكرَّر الضميرالمتصل وحده دون اللفظ الذى وُصل به، كان ذلك اللفظ اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، فتقول إذا أكدتَ الضمير : فَعَلْتُ فَعَلْتُ، وضَربكَ ضَرَبكَ، ومَرَرْتُ بِهِ بِهِ، وجاءنى غُلامِي غُلامِي، ونحو ذلك.

وإنما كان ذلك لأن إعادته تُصَيِّره منفصلا، والمراد المتصل، فكان نَقْضًا للغرض.

وكذلك الحروفُ التى لم يتحصَّل بها جوابٌ لابد من إعادة ماتصلت به معها، وذلك قوله : «كذا الحروفُ غيرَما تَحصَّلَ به جَوابٌ» وهو الحرف الذى يكون جوابا للمتكلم، وهو : نَعَمْ، ولا، وبَلَى، وما في معناها، فلا يُحتاج إلى اتصال شيء بها، لأنها في تقدير كلام تام مستقل، فعُومِلت معاملة المستقل.

وأما ماسواها فهو مفتقِر إلى غيره، فلم يمكن إعادته وحْده، فتقول إذا أكدتَ الحرفَ غيرَ الجوابي: فِيكَ فِيكَ رغبتى، وإنَّ زيدًا إن زيدًا قائمٌ، ولَزيدٌ لَزيدٌ قائم.

وهذا المعنى نص عليه ابن السراج في / «الأصول»[1]. وخالف فيه ١٤٢/٣
الزمخشري، فأشار إلى جواز : إنَّ إنَّ زيدًا قائم[2]، وليت ليت عمرًا منطلقٌ.

---

(١) حيث قال (١٨/٢) : «إلا أن الحرف إنما يكرر مع مايتصل به، ولاسيما إذا كان عاملا».

(٢) في الأصل «إن زيدا إن زيدا قائم» والصواب ماأثبته من (س، ت) ومن ابن يعيش ٤١/٣.

قال المؤلف[1]: وقوله مردود لعدم إمام يَستند إليه، وسماعٍ يُعَوَّل عليه. وعَدَّ ماجاء من قول الشاعر[2]:

فَـــلاَ واللّـهِ لايُلْفَى لِمَـــا بِى
ولا لِلِمَـــــا بِـهِـمْ أبـدًا دَواءُ

ونحوه من الضرورات.

وفيما قاله هنا نظرٌ من وجهين، أحدهما أنه قَصَر مالا يستقل على إعادة مااتَّصَل به فقط، فاقتضى أنه، وإن فُصِل، لابد من إعادة مااتَّصل به، أعنى فُصِل بين المؤكَّد والمؤكِّد، وليس كذلك (عنده[3]) فإن الفصل بينهما ـ في رأيه ـ قائمٌ مقام إعادة مااتَّصل به، فقوله[4]:

لَيْتَ وهَلْ تنفعُ شَـيْـئًـا ليتُ
لَيْتَ شَـبـابًا بُوعَ فَـاشْـتَـرَيْتُ

ليس بضرورة، وكذلك ماكان مثلَه من المفصول، نحو[5]:

ليتَ شِعْرِى هَلْ ثم هَلْ آتِيَنْهُمْ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ ـ ب).

(٢) الخصائص ٢/٢٨٢، والمحتسب ٢/٢٥٦، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ ـ ب) وابن يعيش ٧/١٧، والأشمونى ٣/٨٣، والهمع ٤/٣٩٦، ٥/٢١٠، ٣٤٨، والخزانة ٦/٢٦٤
والشعر لمسلم بن معبد الوالبى. ومعناه : لايوجد شفاء لما بي من الكدر ولا لما بهم من داء الحسد.

(٣) مابين القوسين ساقط من الأصل، وأثبته من حاشية ومن (س).

(٤) تقدم الاستشهاد بالرجز وتخريجه في الباب نفسه.

(٥) تقدم البيت وعجزه :

أم يَحُولَنْ من دون ذاك الرَّدَى

وكذلك ماأنشد الفارسىُّ من قول الراجز[1]:

حَـــــتَّـى تراهَـا وكَـــــأنَّ وكَـــــأَنْ

أَعْنَاقَـــهُنَّ مُـــشْـــرَفَـــاتٌ في قَـــرَنْ

هو عند المؤلف من هذا القبيل. وقد تقدم مذهب الفارسي فيه في «باب التنازع[2]» وعلى هذا نَبَّه في كتابه «التسهيل[3]» بقوله : وإن كان المؤكَّد به ضميرًا متصلاً، أو حرفًا غير جَواب لم يُعَدْ في غير ضرورة إلا معمودًا بمثل عامده أوَّلاً أو مفصولاً.

والثانى أن كلامه يَقتضى في نحو (إنَّ زيدًا إنَّ زيدًا قائمٌ) ألاَّ يُضمر الثاني وإن تقدَّم ذكرُه، لأنه قال : ولاتُعِدْ كذا إلاَّ مع اللَّفظ الذى به وُصِل[4]، لأن اللفظ الذى وُصل به هو الظاهرُ لا الضمير، وهم يقولون : إن الأحسن إضمارُ الثاني، وأن يقال : إنَّ زيدًا إنَّهُ قائمٌ، فكان كلامه لايستتبُّ على ذلك، بل ظاهرهُ خلافُه، وأن إعادة لفظ الظاهر لازمه، وليس كذلك وقد قال في التسهيل[5]»: وإن عُمد أولاً بمعمولٍ ظاهر اختِير عَمْدُ المؤكِّد بضمير.

---

(١) الأشموني ٣/٨٣، والتصريح ٣١٧/١، ١٣٠/٢، والهمع ٢٠٩/٥، والدرر ١٦٠/٢، والعيني ١٠٠/٤

والرجز لخطام المجاشعي أو الأغلب العجلي. والرواية الأشهر «أعناقُها مُشَدَّدَاتٌ بقَرَنْ» والقرن : الحبل يقرن به البعيران. يقول : إن أعناق هذه الإبل مجتمعة من شدة سوقهم لها.

(٢) انظر : ٣ / ١٨٠ .

(٣) ص ١٦٦.

(٤) البيت بتمامه هو :

ولا تُعِدْ لفظَ ضميرٍ متصلٍ إلا مع اللَّفْظ الذى به وُصِل

وقد تقدم.

(٥) ص ١٦٦.

والجـواب عن الأول أن البـاب المُطَّرد هـو إعـادة اللفظ المُتَّـصِل به. وأمـا الفصل فلم يكثر تلك الكثرة، ولا اطَّرَد اطرادًا يُعتد به، فكان ظاهرُ السماع ـ من حيث لم يَأْتِ إلا في الشعر ـ أنه شاذٌّ محفوظ، فلم يَعْتَن بذكره. وفي هذا الجواب نظر.

وعن الثاني أن يقال : ليس مقصوده مجردَ اللفظ بعينه، وإنما مقصوده الإتيانُ بما يتصل به، مماهو الأولُ في المعنى، ثم تُجْرَى الألفاظُ على أحكامها، فإنَّ باب الاسم، إذا أُعِيد ذكرُه، الإضمارُ لا الإظهار، إلا لقصدٍ معنوى أو لفظي، فليس كلامه بمنافٍ لما قال في «التسهيل». وإذا لم يمتنع التوكيد بالمرادف، نحو : أَعْطِ زيدًا آتِهِ، كما قال الأسْوَدُ بن يَعْفُر(١):

فَـرَّت يَهُـودُ وأَسْلَمتْ جِـيَـرانَهَـا
صَمِّى لِمَـا فَـعَلَتْ يَهُـودُ صَمَـامِ

ـ فأَنْ لايمتنع الإتيانُ بمرادِف العامد للمؤكَّد أَوْلَى، فإن المترادفَيْن ليسا متباينَيْن، ولذلك تقول : قَعَدَ جلوسًا، وذهبَ انطلاقًا. وسيذكَر على إثر هذا توكيدَ المتصل بالمنفصل، وفي ذلك مايُبَيِّن مقصوده.

ومُـضْـمَـر الرَّفْعِ الَّذِى قَـدِ انْفَـصَلْ
أَكِّـد به كُلَّ ضَـمِـيـرٍ اتَّصَلْ

(١) الأشمونى ٣/٨١، والعينى ٤/١١٢، واللسان (صمم)
وأسلمت : خذلت. وصَمِّى : اخرسى ياداهية. وصَمَام : اسم فعل أمر بمعنى (صَمِّى) مثل : نزالِ وتَرَاك. والاستشهاد بالبيت لايستقيم إلا على أن (صمامَ) اسم فعل أمر. غير أن الأولى أن (صَمَامَ) اسم للداهية والحرب على زنة حَذام وقطام ، وكانوا يقولون للرجل يأتى بالداهية النكراء: صَمِّى صَمَام، أى اخرسى ياداهية.
وانظر : كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٤٨ وعلى هذا فلايصح الاستشهاد بالبيت هنا.

/ هذه مسألة لم يَختلف فيها قولُ ابن مالك هنا وفي «التسهيل» مع $\frac{١٤٣}{٣}$ قول غيره من النحويين ، وهي جواز توكيد الضمير المتصل، كان ضميرَ رفعٍ كـ (قمت) أو ضمير نصب، كـ(أكْرمَكَ) أو ضميرَ جر كـ(بكَ، وغلامكَ) ـ بضمير الرفع المنفصل.

وضمائر الرفع المنفصلة : أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ وهو، وهي، وهما، وهم، وهُنَّ.

فبيَّن هنا الناظم أن هذه الضمائر يصح جَريانُها على كل ضمير متصل مطلقا، فتقول : قمتُ أنا، وقمت أنتَ، وقمتُم أنتم، وقمتُنَّ أنتنَّ.

وتقول : أكرمَنِي أنا، وأكرمَنا نحن، وأكرمكَ أنتَ. ومررتُ بكَ أنتَ ومررتُ بهما هما، وجاء غلامُكَ أنتَ. وما أشبه ذلك.

فيَجْرِي ضميرُ الرفع توكيدًا على جميع الضمائر المتصلة، وإن اختلفت في الوضع.

ووجه ذلك أن الضمير المنفصل أصلُه للمرفوع دون المنصوب والمجرور، لأن أول أحوال الاسم الابتداء، وعاملُ الابتداء ليس بلفظ، فلم يكن بُدٌّ من انفصال ضميره .

وأما المنصوب والمجرور فلابد لهما من لفظ يَعمل فيهما، فيتصلان به. فإذا احتجنا إلى توكيدهما ـ لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون مَن يقوم مقامه أو يُشبهه ـ احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا ضميرَ منفصل[١] في الأصل إلا ضمير الرفع، فاستعملناه في الجميع، كما

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س).

اشترك الجميع في (نا) نحو : قُمْنَا، وأكرمَنَا، وغلامُنَا. وهو القياس، لأن أصل الضمائر أن تأتى على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة.

هذا تعليل السيِّرَافى[١]. وبقي وراء هذا حكمُ جرَيان الضمير الموافق في غير الرفع، هل هو عنده توكيد أم لا؟

والمسألة مختلف فيها بين أهل البلدين[٢]، لسيبويه وأتباعه على أنك إذا قلت : رأيتكَ إيَّاكَ، ورأيتُه إيَّاهُ [فهو[٣]] بدلٌ لاتوكيد، وإن كان البدل يراد به التوكيد أيضا[٤].

وذهب الكوفيون وابن مالك في «التسهيل» «وشرحه»[٥] و«الفوائد[٦]» إلى أنه توكيدٌ لابدل. وليس في هذا الموضع مايدل على اختيارٍ له في ذلك، فلا عذر للكلام فيه هنا.

---

(١) السيرافي (جـ ٣ ورقة : ١٦١ ـ أ).

(٢) في الأصل و(س) «البصرتين» وفي (ت) «البصريين» وما أثبته من هامش الأصل، وهو أوضح، ويريد بالبلدين البصرة والكوفة.

(٣) مابين الحاصرتين زيادة يستقيم بها التعبير.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٥) التسهيل : ١٦٦، وشرحه للناظم (ورقة : ١٨٧ ـ أ).

(٦) ذكره السيوطي في البغية (١/١٣٢، ١٣٣).

الْعَطْـــــفُ

هذا هو النوع الثالث من أنواع التابع، وهو العطف، إلا أن العطف على وجهين، عطفُ بيان وعطف نَسَق. فلذلك قَسَّمه أولاً فقال:

الْعَطْفُ إمَّــــا ذُوَبَيَـــانٍ أوْنَسَقْ

والغَــرضُ الآنَ بيــانُ مــاسَــبَقْ

وذكَر كلَّ قسم وأحكامَه بعد ماأشعر بأنه يَبتدىء بذكر عطف البيان بقـوله : «والغـرضُ الآنَ بيـانُ مـاسَـبَقْ» والذى سبق في ذكـره هـو عطف البيان، فأخذ أولاً في التعريف به فقال :

فَـذُو البَـيَـانِ تَابِعٌ شـِبْـهُ الصِّـفَـهْ

حَـقِـيـقَـةُ القَـصْـدِ به مُنْكَشِـفَـهْ

فقوله : «تابع» هو الجنس الأقرب. وقوله : «شِبْهُ الصِّفَة» يريد أنه جارٍ مجراها في بيان متبوعه / وإظهارِه، وكونهِ يَتِمُّ به فهمُه، ويَتَّضح معناه. ١٤٤/٣

أو هو جارٍ مجراها فيما هو أعمُّ من هذا، لكن الأول أوْلى، لقوله مفسِّرًا لذلك : «حقيقةُ القصدِ به مُنْكَشِفة»

فشَبَهُ الصفةِ هو كونُه مبيِّنا لمتبوعه، وذلك أنك إذا قلت : قام زيدٌ، فأشكل على السامع أىّ الزيدِين هو؟ فقلت : أخوك ـ تَبيَّن (زيدٌ) مَنْ هو، ووضَح أمرُه، كما لو كان طويلاً فقلت : قام زيدٌ الطويلُ ، أوخياطًا فقلت : قام زيدٌ الخياطُ، فأشبه الصفة من هذا الوجه.

وخَرج له بذلك النعتُ، وعطفُ النسق، والبدلُ.

أما النعت فجَعله مشبَّها به، والمشبَّه به لايكون هو نفسَ المشبَّه، وبذلك ظهر أن عطف البيان من حقيقته أن يكون جامدا أو بمنزلته، لأن من حقيقة النعت أن يكون مشتقًا أو بمنزلته. وكلا الموضعين خاصٌ بموضعه، فلا يمكن أن يَشْرَك عطفُ البيان النعتَ في الاشتقاق، لأنه إن شاركه صار نعتا حقيقة.

وأما خروج العطف النَّسَقى فلبُعده عن شَبَه الصفة في كونه لا يُبَيِّن ولا يُوَضِّح، ولأنه قد جعله قسيما له في قوله : «إمَّا نُوبَيَانٍ أو نَسَق» وقسيم الشىء لايكون نفسَ الشيء.

وأما خروج البدَل فلأن البدل هو المقصود بالحكم على حسَب الاستقلال، ولذلك كان على تقدير تكرار العامل، بخلاف عطف البيان فإن متبوعه هو المقصود بالحكم، وإنما أتى بالعطف زيادةَ بيانٍ له. وبهذا المعنى أشبه النعت؛ إذ كان النعت غير مقصود لنفسه، وإنما جيء به للأوَّل، والأول هو المقصود بالحكم، فخرج البدل بذلك.

فإن قلت : هذا مشكل، فإن عطف البيان ـ حيث كان ـ يجوز فيه البدل إلا في الموضعين المذكورين[1]، وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد. ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ أخوك، فـ (أخوك) يُعرب عطفَ بيان لأنه مبيِّن، ويُعرب بدلا، وهو مبينٌ أيضا. فهل اختلف المعنى باختلاف الإعرابين؟ بل هذا الفَرْق الذى فَرَق به بينهما غيرُ بَيِّن.

فالجواب أن الفرق صحيح، وإنما جاز الإعرابان على مقصدين.

فإن قصدتَ بالحكم الأولَ، وجعلت الثانىَ بيانًا له بحيث لايُستغنى عن الأول فهو عطفُ البيان، وهو معنى شَبَهه بالنعت.

---

(١) سيأتى كلام الشارح عليهما بالتفصيل.

وإن قصدتَ بالحكم الثانيَ، وجعلت الأولَ كالتوطئة فهو البدل، وهذا المعنى ليس النعت، فليس في الإعرابان واردَيْن على قَصْد واحد.

والدليل على ذلك خروجُ المسألتين المذكورتين بعدُ عن احتمال البدل، وهما : يارجلُ زيداً، ومررت بالرجلِ الضاربِ زيدٍ، على ماسيبيَّن إن شاء الله؛ إذ كانت هاتان المسألتان لايُتَصور فيهما إلا أحدُ القَصْدين، وهوقصدُ كون الثاني بيانًا للأول، نعم لايُنْكَر أن يكون البدل يقع بيانا، لأنه إنما قُصِد، وصُرِف القصدُ عن الأول إليه لأنه أَبْيَنُ من الأول. وهذا ظاهر، وقوله : «حقيقةُ / القَصْدِ به مُنْكَشِفَة» تفسيرٌ لما ١٤٥/٣
أراده بقوله : «شِبْهُ الصِّفَة» إذ كان أصل الصفة أن تأتي للبيان والكشف عن مراد المتكلم بالموصوف، فكذلك عطف البيان كما تقدم.

لكنه يُعترض على هذا التفسير بدخول التوكيد، إذ يَصدق عليه أنه تابع يُشبه الصفة في أنه مبيِّن لقصد المتكلم، لأنك إذا قلت : قَدِمَ الأميرُ ـ احتَمل أن يكون القصد : قَدِمَ حَشَمُه، أوخَدَمُه، أو رسولُه. وكذلك إذا قلت : قام القومُ ـ احتمل أن يكون القائم بعضَهم لاجميعَهم، فلم يتبيَّن إذًا قصدُ المتكلم من إرادة مقتضى اللفظ.

فلما قلت : قدم الأميرُ نفسُه، أو قام القومُ كلُّهم ـ ارتفع ذلك الاحتمال، وصارت حقيقةُ القصد بالتوكيد منكشِفة، كما تقدم في بابه، فدخل التوكيد إذًا في هذا التعريف، فصار غيرَ معرِّف لكونه غيرَ مانع، مع أنه لو لم يَزد هذه الزيادة لكفى قوله : «شِبْهُ الصِّفة» على إبهامٍ مَا، وهو أحسنُ من زيادةٍ مُخِلَّة .

والعذر عنه أنه لمَّا قال : «شِبْه الصِّفة» كان هذا التعريف غير تام، لأن شَبَه الصفة يقع من وجوهٍ عِدَّة، منها الاشتقاق وغيره، فلو اقتصَر على ذلك لم يكن فيه بيانٌ أنه يشبهها من جهة دون أخرى، ولا تعيَّنت جهةُ الشَبَه، فَبيَّن بقوله : «حقيقةُ القصدِ به مُنْكَشِفة» ما أراد بقوله : «شِبْه الصِّفَة»

وقد مَرَّ في «الصفة» أنه يُبَيِّن ماسَبق بوَسْمه، فبيَانُه من جهة تعيين المتبوع وإيضاحه، حتى لايختلط بغيره كما تقدم.

فـ(عطف البيان) مبيِّن ذلك البيانَ المعلوم، والتوكيد ليس كذلك، وإنما بَيانُه على وجه آخر، وهو إبراز جهة الحقيقة عن جهة المجاز في المتبوع الذى يُبَيِّن معناه.

فإذا قلت : (جاء الأمير) فهو محتاج إلى البيان من جهتين :

إحداهما من جهة تعيين مدلوله من بين سائر الأمراء، والنعت هو المبيِّن لهذا المعنى وعطفُ البيان، فتقول : جاء الأميرُ أبو عبدِالله، أو جاء الأميرُ الفاضلُ ولايُحتاج هنا إلى التوكيد، إذ لا يؤكَّد إلا بعد معرفته.

والثانية من جهة كونه نسبة المجيء إليه حقيقة أو مجازا، إذ يمكن أن يريد المتكلم : جاء أمرُه، أو جاء غلامُه، أو نحو ذلك، حتى تقول : نفسُه أو عينُه.

والنعت وعطف البيان غير داخلين هنا، لأن مدلول لفظ (الأمير) معروف. وكذلك إذا قلت : قام القومُ كلُّهم .

فقد ظهر معنى قوله : «حقيقةُ القصدِ به مُنْكَشِفَة» حين كان بيانا لقوله : «شِبْه الصِّفَة» وبَانَ أن التوكيد غيرُ وارد.

ويمكن أن يكون قوله : «حقيقةُ القصدِ به مُنْكَشِفَة» يَعنى به أن عطف البيان بَيِّن ظاهر من إطلاق الاسم عليه، لايَحتاج إلى تعريف، لأنه إنما سمي

عطفَ بيانٍ لكونه مَسُوقا لبيان الأول وإيضاحه، فهذا المعنى قد فُهم من نفس / التسمية ، ويكون هذا القول اعتذارا عن استغنائه في تعريفه ١٤٦/٣ بقوله : «تابعٌ شِبْهُ الصِّفَة» فكأنه يقول : عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة، وحقيقةُ القصد به تُغْنى عن تعريفه لبيانه. وعلى هذا لا يبقى في كلامه إيهام، ولايَدخل له التوكيد أيضا.

وبهذا التعريف يظهر أن تابع اسم الإشارة، إذا كان جامدا، عطفُ بيانٍ لانعت، وهو رأيه في «التسهيل[(١)]» أيضا.

قال في «الشرح[(٢)]» : وأكثر المتأخِّرين يقلِّد بعضُهم بعضا في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادُهم أن عطف البيان لايكون متبوعه أخصَّ منه. قال : وهو غير صحيح، فإن عطف البيان يُقصد به في الجوامد، من تكميل المتبوع، مايقُصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يَمتنع أن يكون متبوعُ عطفِ البيان أخصَّ منه، كما لا يَمتنع أن يكون المنعوت أخصَّ من النعت. قال : وقد هُدِى أبو محمد بن السِّيد[(٣)] إلى الحق في هذه المسألة، فجعل ماتبع اسم الإشارة من (الرَّجُل) ونحوه عطفَ بيان. وكذلك فعل ابنُ جِنِّى، وحكاه أبو على الشَّلَوْبِين.

---

(١) ص : ١٧٠.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ ـ ب).

(٣) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيُوسى. كان عالما باللغات والآداب، متبحراً فيهما.

وصنف : شرح أدب الكاتب، وشرح الموطأ، وشرح سقط الزند، وشرح ديوان المتنبى، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، والحلل في شرح أبيات الجمل وغيرها (ت ٥٢١هـ).

وهكذا ينبغي، لأن اسم الجنس لايُراد به ـ وهو تابع لاسم الإشارة ـ إلا مايراد به وهو غيرُ تابع له، فلو كان نعتًا حين يَتْبع اسم الإشارة نحو : رأيتُ هذا الرجلَ ـ لكان نعتا حين يَتبع غيره نحو رأيتُ شخصًا رجلاً، وأنت لاتريد إلا كونَه رجلاً لا امرأة. ولاخلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتًا، فيجب ألا يكون في غيرها نعتا، وإلاَّ لزم عدم النظير، بجعل اسمٍ واحد نعتًا لبعض الأسماء دون بعض مع عدم اختلاف المعنى[(١)].

هذا مااحتَجَّ به، وهو لَعَمْرى ظاهر. وإنما تَعَلَّق من قال : إنه نعت بظاهر كلام سيبويه في أبواب النداء، حيث حَكى عن الخليل أن (هذا الرَّجُلُ، ويَاأيُّها الرَّجُلُ) وقع (الرَّجُل) فيه وصفا[(٢)].

والأَوْلَى عطفُ البيان، لأن الجامد لايقع في اصطلاحهم وصفا. وهذا جامد فلا يقع وصفا.

ولعل الخليل وسيبويه أطلقا عليه لفظ الوصف مجازا، كما يُطلق على التوكيد لفظ الوصف أيضا. والله أعلم.

وقد وقع للناظم في باب «النداء» أن (الرَّجل) هنا صفةٌ لا عطف بيان، حيث قال : «وأيُّها مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَة » ثم قال بعد ذلك : «وذو إشَارَةٍ كَأَىٍّ في الصِّفَة» فنَصَّ كما ترى على أن ذا الألف واللام في الموضعين صفة مطلقا، من غير فرق بين كونه جامدا أو مشتقا، وهو راجع إلى مذهب غيره، فَبيْن هذا الظاهر وبين مانَصَّ عليه في باب «النداء» تعارض، سنتكلم عليه هنالك إن شاء الله. ثم أخذ في بيان أحكام هذا العطف، ووجهِ التبعيَّة فقال :

---

(١) إلى هنا انتهى النقل من شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ ـ ب).

(٢) الكتاب ١٨٨/٢.

فَـــــأَوْلِيَنْهُ مِـنْ وِفَـــــاقِ الأَوَّلِ
مَـــــامِنْ وِفَـــاقِ الأَوَّل النَّعْتُ وَلِـي
فَـــــقَـــــد يـكُونَـانِ مُنَـكَّرَيْـنِ
كـمـــا يَــكُـونَـــانِ مُـعَّــرفَــيْــنِ

«أَوْلِيَنْهُ» أمرٌ من : أَوْلَيْتُه كذا، إذا أعطيتَه إياه، وأصله من : أو ليتُه الشيءَ، إذا أدنيتَه منه. يريد أنك / تُعطيه من موافقة المعطوف مثل مَا أعطيتَ النعت من موافقة المنعوت.

ولما كان قد تقرر في النعت أنه يوافق المنعوت في التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فكذلك عطفُ البيان لابد فيه من موافقة المعطوف عليه في هذه الوجوه كلها، ولذلك أَكَّد هذا المعنى بقوله :

فَـــــقَـــــدْ يَكُونَـانِ مُنَـكَّرَيْـنِ
كـــمـــا يَكُونَـانِ مُـــعَـــرَّفَـــيْنِ

فتقول : مررت بأخيك زيدٍ، وبأخوَيْكَ الزيدَيْن، وبإخوتك الزيدِين، وبأختك هِنْدٍ، وبأختَيْكَ الهندَيْنِ، وبأخواتك الهِنْداتِ.

ومررت برجلٍ أخٍ لك، وبرجلَيْنِ أخَوَيْنِ لك ، وبرجالٍ ، إخوةٍ لكَ ، وكذلك في التأنيث.

وفي هذا الكلام تنبيهٌ على الخلاف في موضعين :

أحدهما الموافقةُ في التعريف والتنكير، فإنه نُقل عن الفارسي إجازةُ عطف النكرة على المعرفة، وبالعكس، وجَعل من ذلك قول الله تعالى : {فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ[1]} فأجاز فيه البدلَ والعطفَ.

---

(١) سورة آل عمران / اية : ٩٧.

ووجه ذلك أن العطف شبيهٍ بالبدل، إذ لا فرق بينهما إلا في نيِّة تكرار العامل، والبدل يجوز فيه التخالف، بأن تُبدل النكرة من المعرفة، والعكس، فكذلك العطف.

وهذا معارَض بشَبَهه بالنعت، إذ لا فرق بينهما إلا في الاشتقاق وعدمه. ويَزيد العطفُ مع النعت بأن كل واحد منهما منزَّل من المتبوع منزلة الشيء الواحد، ألاَ ترى أن : زَيْدٌ الأحمرَ عند مَن لايعرفه بمنزلة (زَيْدٍ) وحدَه عند من يعرفه[1]. وكذلك زيدٌ أبوعبدالله عند من لا يعرفه بمنزلة (زَيْدٍ) وحدهَ عند من يعرفه.

وأما البدل مع المبَدل منه كالشيء الواحد باتفاق. فهذه العلة أوجبت في النعت مع المنعوت الاتفاقَ في التعريف والتنكير وغيرهما، كما مر ذكره، وأوجبت في البدل جوازَ الاختلاف.

وأيضًا فيلزم من هذا المذهب مخالفةُ الإجماع، إذ قد حَكى المؤلف الإجماعَ على خلاف ماقال. وفي مخالفة إجماع العلماء ماعرفتَ، فالصحيح ماذهب إليه الناظم.

والموضع الثاني صلاحيةُ عطف البيان في النكرات، فإن من الناس من قَصر ذلك على المعارف، فَمنع أن يقال : مررتُ برجلٍ أخٍ لك، على العطف. وهذا المذهب يُنقل عن أكثر النحويين. ونَقل المؤلف عن الشلَّوْبين أن هذا مذهب البصريين[2]. ولم يرتضه الناظم، بل نَصٌّ على مخالفته بأنه مرجوح من جهة القياس والسماع.

---

(١) من كلام سيبويه، الكتاب ٨٨/١.

(٢) في ارتشاف الضرب لأبي حيان (ص٩٦٧) «ومذهب البصريين أنه لايكون إلا معرفة تابعا لمعرفة، وخصه بعضهم بالعلم اسما أو كنية أو لقبا. وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشرى إلى أنه يكون في النكرة تابعا لنكرة. واختاره ابن عصفور وابن مالك، ومثل بعضهم ذلك بقوله تعالى : {مِنْ شَجَرةٍ مُبَاركَةٍ زَيْتُونة} ورد الأسماء من الأجناس على الأسماء، نحو : ثوب خز، وباب ساج» أ هـ.

أما القياس فإن الحاجة إليه في النكرة أشدُّ منها في المعرفة، لأن النكرة يلزمها الإبهامُ بحق الأصل، فهي أحوجُ إلى مايبيِّنها من المعرفة، فتخصيصُ المعرفة بالبيان خلاف مقتضى القياس.

وأيضًا فقد تقدم أن العطف كالنعت، وليس بينهما إلا الجمود والاشتقاق، والنعتُ في النكرة سائغ اتفاقا، فكذلك ينبغي في العطف.

وأما السماع ففي القرآن الكريم : { يُوقَدُ / مِنْ شَجَرةٍ مُبَاركَةٍ ١٤١/٣ زَيْتُونَةٍ(١)} فالظاهر في «زَيْتُونَة» عطفُ البيان، وهو اختيار الفارسي(٢).

وكذلك قوله تعالى : { ويُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ(٣) } وفي قراءة [غير] نافع وابن عامر { أَوْكَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ(٤) } وفي الموضع الآخر {وعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ(٥) } في قراءة غير نافع وابن عامر.

---

(١) سورة النور / اية : ٣٥.

(٢) انظر : الهمع ١٩١/٥، وإرتشاف الضرب (ص ٩٦٧) والمغنى : ٥٧١.

(٣) سورة إبراهيم / آية ١٦.

(٤) سورة المائدة / آية ٩٥

والحرف يقرؤه ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى (أَوْكَفَّارةٌ) منونا (طَعامُ) بالرفع (مسَاكِينُ) بالجمع. ويقرؤه نافع وابن عامر (أو (كَفَّارةُ) رفعا غير منون (طعامِ مساكينَ) على الإضافة.

وفي النسخ الثلاث «وفي قراءة نافع وابن عامر» وهو خطأ، لأن التمثيل لايصح إلا على قراءة غير نافع وابن عامر. وكلمة [غير] زيادة من عندى يستقيم بها النص. وانظر : السبعة لابن مجاهد : ٢٤٨، والنشر ٢٥٥/٢.

(٥) سورة البقرة / آية : ١٨٤

والحرف يقرؤه نافع وابن عامر (فِدْيَةُ) مضاف (طعام) جرًا (مَساكِينَ) بالجمع. ويقرؤه الباقون (فِدْيةٌ) منون (طعامُ) رفعا (مِسْكِينٍ) موحد.

وانظر : السبعة : ١٧٦.

وقال ذو الرمة(١):

لَمْـيَـاءُ في شَـفَـتَـيْـهَـا حُـوَّةٌ لَعَسٌ
وفـي اللِّثَـاتِ وفـي أنْيـابِهـا شَنَبُ

وقد أشعر الناظم بوجه القياس لقوله : «كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ» أى إن المعرفة والنكرة في الاحتياج إلى البيان متساويان، وهو مَقْصِد حسَن، والتشبيه للتنظير.

فإن قيل : لِمَ أتى الناظم بالشطرين، وهما قوله : «فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ» إلى آخره.

مع أنه قد حصل ذلك المعنى في «العَقْد» قبله حين قال : «فأَوْلَيِنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأوَّلِ كذا» فالظاهر أن هذا فضلٌ لازيادةَ فائدةٍ فيه.

فالجواب أنه أخرجه إلى التنصيص عليه، تنكيتًا على من ذهب إلى منع عطف النكرة.

فإن قلت : فإذا كان كذلك فكان ينبغى أن يَفعل مثل ذلك في المذهب الآخر المخالِف له في منع المخالفة في التعريف والتنكير، وهو المنقول عن الفارسي، فلِمَ أغفل ذكر ذلك؟

فالجواب أنه لُم ينَكِّت على مذهب الفارسي لأمرين، أحدهما أنه مذهب شاذ، ومَنْحًى ضعيف، لم يقل به إلا الفارسيُّ، على ماحكاه المؤلف، فلم يَعتبر به

---

(١) ديوانه ٥، والخصائص ٢٩١/٣، والهمع ٢١٥/٥، والدرر ١٦٢/٢، والأشموني ١٢٧/٣، والعيني ٢٠٢/٤

وشفة أولثة لمياء : لطيفة قليلة الدم أو اللحم، واللَّمَى كذلك : سمُرة في الشفة تستحسن.

والحُوَّة : لون تخالطه الكُمْتة مثل صدأ الحديد. واللَّعَس : سواد مستحسن في باطن الشفة. واللِّثة : ماحول الأسنان من اللحم. والشنب : جمال الثغر، وصفاء الأسنان.

خصوصًا، ولكنه اكتفي فيه بقوله : «فَأَوْلِينْه» إلى آخره، بخلاف المسألة الأخرى، فإن الخلاف فيها منقول عن البصريين حسبما نقله الشَّلَوْبِين، وأسنده تلميذه الأبَّذِي[1] إلى أكثر النحويين، فلذلك اعتَنى بالتنبيه عليه خوفًا أن يُتَوَهَّم أن مذهبه مذهب البصريين، فيُعترض عليه في «العَقْد» الذى عقده بقوله : «فَأَوْلِيَنْهُ من وِفَاقِ الأَوّلِ » وليس كذلك في إهمال التنبيه على خلاف الفارسي.

والثاني أن المؤلف ارْتَاب في هذا النقل عن الفارسي وقال : إنه لم يجده من غير جهة الشَّلَوْبِين، ولايقول المؤلف هذا إلا بعد شدة البحث عن صحته، وذلك مَقامُ الوقوف والارتياب مع ماقام له من الدليل على صحة قول الناس، فلذلك زاد الشطرَيْن تأكيدًا في مخالفة الناس، ولم يَزد شيئا في مخالفة الفارسي. والله أعلم .

و«وَلِي» من قوله : «مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوّلِ النَّعْتُ وَلِي» مطاوع (أَوْلَيْته) و«ما » في موضع نصب بـ(أَوْلِ) على المفعول الثاني، وهى موصولة، وصلت بالجملة الاسمية التى هى «النعتُ وَلِي» و«مِنْ وِفَاقِ» متعلق بـ(وَلِيَ) أى : ماالنعتُ وَلِيَ من وِفَاق الأول. و « الأَوَّل » في الشطر السابق واقع على المعطوف عليه. وفي الثاني على المنعوت.

ولَمَّا لم يكن عطف البيان متعيِّنا في أكثر المواضع، وإنما يتعين في بعضها أخذ يبين مواضع التعيين / فقال : ١٤٨/٣

(١) هو أبو الحسن على بن محمد بن عبدالرحيم الخشنى الأبذى. كان نحويا ذاكرًا للخلاف في النحو، ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه، والواقفين على غوامضه (ت ٦٨٠هـ).

وصَالِحًا لبَدَلِيَّةٍ يُرَى
في غَيْرِ نَحْوِ يَاغُلاَمُ يَعْمُرَا

ونَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ البَكْرِيٍّ
ولَيْسَ أنْ يُبْدَلَ بالمَرْضِيٍّ

«صالحًا» حال من ضمير «يُرَى» وهو عائد على «عطف البيان»

ويَعنى أن عطف البيان، حيثما وقع صالحٌ لأن يُعرب بدلا، فإنك إذا قلت : قام أبو عبدالله زيدٌ ـ يمكن فيه عطفُ البيان، ويمكن فيه البدلُ، ولكن كل واحد منهما مبنٌّى على قَصْده، إذ ليسا بوارِدَيْنِ على قصْد واحد حسبما تقدم ذكره.

وكذلك : هذا أبو عبدالله قُفَّةُ ـ يَحتمل البدل والعطف، فكما يصلح أن يكون الثاني بيانًا للأول، والأول هو المقصود، كذلك يصلح أن يكون هو المقصود بالحكم دون الأول، إلا في موضعين، فإن العطف فيهما متعيِّن، ولايجوز البدل.

أحدهما باب «النداء» نحو : يارجلُ زيدًا بنصب (زيد) فإن البدل هـهنا ممتنع، إذ كان على تقدير تكريرالعامل ، فلم يصلح فيه إلا مايصلح فيه لو كان مباشَرًا بالنداء، ولو كان مباشَرا به لم يكن فيه إلا البناء، فتقول : يارجلُ زيدُ، لأنه على تقدير : يازيدُ.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله : «في غيرِ نَحْو ياغُلاَمُ يَعْمرًا» ويَعْمُر : اسمٌ عَلَمٌ للغلام .

وكذلك إذا رفعتَ (زيدًا) فقلت : ياغلامُ زيدٌ، ياغلامُ يعمرُ ـ لايجوز فيه إلا عطف البيان أيضا، فالنصب بالحمل على موضع المنادى، والرفع بالحمل على لفظه .

وهكـذا الحكـم إذا كـان المنادى منصوبـا لكونـه مضـافا أوممطولا[1] ، و (زيد) منصوب ، ويا أخانا زيدًا لايجوز فيه إلا العطف ، إذ لو كان بدلاً لوجب بناؤه على الضم .

وجميع هــذا داخــل تحت إشارته بالمثال ، بخلاف ما إذا قلت : يازيدُ أبَا عبدِ الله ، فإن التابع هنا يحتمل العطــف والبدل ، وكذلك ياأخانا أبا عبدِ الله .

والذى يضبط لك هذا فى المثال كوْن التابع فيه مفردا ، وهو (يَعْمرُ) وقد بَيَّن ذلك فى «باب النداء»[2] ، وإنما هذا إشارة إلى ما هنالك .

والموضع الثانى باب «اسم الفاعل» إذا كان المعطوف خاليا من الألف واللام ، والمتبوع مقرونٌ بها ، وهو مضاف إلى صفة مقرونة إيضا بها ، نحو : مررتُ بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ، فإن «زيدًا» هنا ، وهو مجرور ، لايصح فيه البدل، وإنما يعرب عطفَ بيان خاصة .

والعلة فيه ماذكُر من أن البدل على تقدير تكرير العامل ، وأنت لو قلت : (الضـاربُ زيدٍ) لم يَجُـز ، إذا القـاعدة فى «اسم الفـاعل» أنه لايضـاف ، وهو بالألف واللام ، إلا إلى ما هما فيه ، أو إلى مضاف إلى ماهما فيه . وقد بَيَّن الناظم ذلك فى موضعه [3] .

---

(١) يريد بالمطول الشبيه بالمضاف ، لأنه لمال بإضافة أوصلة [اللسان – مطلّ]

(٢) حيث يقول هناك :

تابعَ ذى الضمِّ المضافَ دُونَ أَلْ ... ألزمه نصبًا كازيـــدُ ذا الحِيَلْ
وماسواه ارفـــع أو انصـــب ... واجعلاَ كمستقـــلٌ نسقًا وبدلاَ

(٣) حيث قال فى «باب الإضافة»

ووصل أل بذا المضـــاف مغتفر ... إن وُصلت بالثان كالجَعْد الشَّعَرْ
أو بالذى له أضيـــف الثانى ... كزيدُ الضاربُ رأسِ الجانِـــى

وأشار في تمثيل هذا النوع إلى البيت المشهور الذى أنشده سيبويه للمرارِّ الأسدَى (١) :

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيرَ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

فـ (بِشْر) هو تابع (البَكْرِى) وتَبَعَّيتُه إياه على العطف لاعلى البدل ، لأن « بشرا » لا يصح أنْ يلى التارك مضافًا إليه . فلو كان مكان «بِشْرِ» غُلامِ الرجلِ مثلا - لجاز كونه بدلا / لصحة وِلا يته لـ (التَّارِكِ) ١٥٠/٣ فلابد فى تعيُّن العطف من كَوْن المعطوف مفردا بغير ألف ولام كما فى مثاله ، أو مضافًا إلى ماليست فيه . وهذا مبنى على مذهب البصريين كما سيأتى .

وفى هذا الموضع نظر ، وذلك أنه حَصر تعيُّنَ العطف فى هذين الموضعين ، وأعطى أن ماسواهما يصلح فيه البدل .

وذلك غير صحيح ، فإن ثَمَّ مواضع أُخَر يتعيَّن فيها العطف ، ويمتنع البدل . وقدَ نَبَّه بعضُ من قَيَّد فى ذلك على جملة منها .

والذى زاد على الموضعين عشرة مواضع :

أحدها : أن يكون الكلام مفتقرا إلى رابط ، ولاربط إلا التابع ، على أنه عطفُ البيان ، نحو : هندُ ضربتُ الرجلَ أخاها ، فلا يجوز أن يكون نعتًا ، لأنه أعرفُ مما جَرى عليه ، ولا بدلاً لئلا تعْرُوَ والجملة الأولى من رابط ، فتعيَّن عطفُ البيان .

---

(١) سيبويه ١٨٢/١ ، وابن يعيش ٧٣/٣ ، والأشمونى ٨٧/٣ ، والهمع ١٩٤/٥ ، والدرر ١٥٣/٢ ، والتصريح ٣٣/٢ ، والعينى ١٢١/٤ ، والخزانة ٢٨٤/٤ .

وبشر : هو بشر بن عمرو بن مرثد . قتله رجل من بنى أسد . وترقبه : تنتظر انزهاق روحه لتنقض عليه ، لإن الطير لاتقع على قتيل وبه رمق . ووقوعا : جمع واقع ، ضد الطائر .

والثانى: أن يضاف «أفعلُ التفضيل» إلى عام، ويُتْبَع بقِسْمَى ذلك العام ، ويكون المفضَّل أحدٌ قسمي ذلك العام ، نحو : زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ ، فـ (الرجال والنساء) عطف بيان لابدلٌ من (الناس) لأن البدل على نية تكرار العامل ، فيكون التقدير : زيدُ أفضلُ الرجالِ والنساءِ ، وذلك لايسوغ .

وما جاء من قوله : أنا أشعرُ الجنِّ والإنسِ . فقد غَلِط فى ذلك ، وتأوَّله أبو على أنه أراد : أشعرُ الخلقِ . قال : وهو قبيح ، ولا يجوز القياس عليه .

والثالث : أن يُتْبَع وصفُ (أىٍّ) بمضاف نحو : ياأيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ ، فـ (غُلام زيدٍ) لايكون بدلا من الرجل ، لأنه ليس فى تقدير جملتين ، ولا وصفًا ، لأن ما فيه (ال) لايُوصف بالمضاف إلى (العَلَم) .

والرابع : أن يُفضَّل مجرور أىٍّ) نحو : أىُّ الرجلَيْنِ زيدٍ وعمروٍ أفضلُ ؟ فلايصح بدل (زيد وعمرو) من (الرجلَيْن) لأنه لايجوز أن تقول : أىُّ زيدٍ وعمروٍ ؟ لأن (أيًّا) لاتضاف إلى مفردٍ معرفةٍ إلا عند قصد التَّجْزِئة نحو : أىُّ الرجلِ أحسنُ ؟ أعَيْنُه أم وَجْهُه ؟

والخامس : أن يُفَصَّل مجرورُ (كِلاَ) نحو : كِلاَ أخوَيْكَ زيدٍ وعمروٍ قائمٌ ، لأن (كِلاَ) لاتضاف إلا إلى مثنًى لفظًا ومعنًى ، أو معنًى دون لفظ .

والسادس : أن يُتْبَع المنادى المضموم باسم الإشارة ، نحو : يازيدُ هذا ، لايجوز أن يكون بدلا ، لأنه لو كان بدلا لكان منادى ، وحرف النداء لايجوز أن يحذف من اسم الإشارة على رأى البصريين (١) .

---

(١) الهمع ٣/ ٤٣.

والسابع : أن يُتْبَع وصفُ (أيٍّ) فى النداء بمنوَّنه ، نحو : ياأيها الرجلُ زيدٌ ، لأنه لو كان بدلا لكان غيرَ منون .

والثامن : أن يُتْبَع اسمُ الجنس أو غيرُه ذَا (أل) لمنادًى مضمومٍ ، نحو : يازيدُ الرجلُ ، ويا غلامُ الرجلُ الصالحُ ويارجلُ الحارثُ ، أو منصوبٍ نحو : ياأخانا الحارثُ ، لأنه إن جعلناه بدلا أدىَّ إلى تقدير مباشرة حرف النداء ما فيه الألف واللام ، فيكون كقولك : ياالرجلُ ، ويا الحارثُ .

والتاسع : أن يُتْبَع المنادى المضاف باسم الإشارة ، نحو : يا غلامَ زيدٍ هذا .

والعاشر : أن يُتْبع وصفُ اسم الإشارة فى النداء بمنوَّن ، نحو : يا هذا الطويلُ زيدٌ وتعليل هذا الوجه وما قبله مفهوم مما تقدم .

فهذه عشرة مواضع زائدة على ماذكره الناظم ، ولعل ثَم مَّواضعَ أُخرَ لمن تَتَبَّع المسائل ، وإنما هذا تنبيه على غيره .

وجميعه واضح فى أنَّ حصر الناظم قاصرُ جدا ، وكذلك نصَّ
فى / «التسهيل» فلم يزد على الموضعين المذكورين إلا ثالثا ، وهو أن ١٥١/٣
يُقرن بـ (أل) بعد منادى [1] ، وهو الثامن هنا .

والجواب عن ذلك أن أكثر النحويين هكذا فعلوا ، فتراهم ينصُّون على معنى مانَصَّ عليه ، ويَقصرون تعيينَ العطف على الموضعين ، أعنى بابَ «النداء» وباب «اسم الفاعل»فالاعتراض وارد على جميعهم ، ولا يَختص به .

ولكن يمكن الاعتذار عما فعلوا من أحد ثلاثة أوجه :

---

(١) انظر : التسهيل ١٧١.

إما أن يقال : إن جميع ما استُدْرِك عليه داخل له تحت مِثَالَيْه ، وذلك أن ذلك كله دائر على حرف واحد ، وهو عدم صلاحية وقوع الثانى موقعَ الأول ، وإذا تَتَبَّعت جميعَ المواضع وجدتَها كذلك ، فيكون على هذا قول الناظم : «فى غَيْرَ نْحو كذا» مشيراً إلى كل موضع لايَحلُّ فيه الثانى محل الأول . وإذا كان كذلك دخل جميعُ مايحتاج إليه ، ممَّا ذكَر ومما لم يذكر ، وإنما عَيَّن الموضعين لشهر تهما فى النقل .

وإما أن يكون اقتصر على الموضعين لوجود السماع فيهما ، فإن الذى سمُع عن العرب فى تعيين العطف محصور فى البابين ، وما سواهما فإنما هو تفريع بالقياس لااتباعُ للسماع ويكون إذ ذاك قد نَبَّه على جميع المواضع المتصَّورة فى باب « النداء » ولأن السماع وارد فيه وإن لم يَرِد فى جميع مسائله ، فيدخل له ، مما استُدرك عليه ، مسائلُ «النداء» كلها وهى ستٌ ، وتبقى المسائل الأربع كأنه لم يتعرَّض لها ، لإمكان أن يقول قائل بعدم القياس فيها ، أو بعدِّها من النوادر التى لا يُعتد بها فى مثل هذا المختصر .

وإما أن يقال : إنه اتَّبع فى ذلك الجمهور ، وجرى على طريقهم من غير نظير فيما يَلزم عن ذلك ، وهذا خلاف عادته ، ولكنه ممكن على الجملة .

وإذا ثبت هذا فتلك المواضع المعترضَ بها ليست بمُخْلصة كُلها ، بل فى بعضها نظر . أما الأول ، فإن البدليَّة فيه سائغة ، والرَّبْط بالبدل فيه خلاف ، فقد مر ذلك فى باب «الاشتغال» وتقدم أن ظاهر كلامه هنالك أن «العُلْقة» حاصلة بالبدل كما تحصل بالعطف ، وتبيَّن وجهه هنالك[1] .

---

(١) حيث يقول : وعُلْقَةٌ حاصلـــــةٌ بتابِعِ كعُلْقَةٍ بنَفْسِ الاسمِ الواقعِ

وضَبط ذلك سيبويه بالصفة ، فما صح أن يكون رابطا فى الصفة السببيَّة صح أن يكون رابطا فى «الاشتغال» . والصفة السَّبَبية ، فى كونها صفة لموصوف أو خبرًا المبتدأ، سواءُ ، فما جاز فى« الاشتغال » جاز فى الصفة ، وما جاز فى الصفة جاز فى الخبر . وهذا مسلَّم عند النحويين .

فالربط بالبدل جائز فى الخبر لجوازه فى «الاشتغال» فقولك : زيدٌ ضربتُ هندًا أختَه ، أو هندُ ضربتُ زيدًا أخاها ـ جائز على البدل ، وعلى عطف البيان ، فلم يتعيَّن فيه عطف البيان ، فخرج عن أن يعترض به وأما السادس فليس مما نحن فيه ، فإن إسم الإشارة يجرى نعتا على العلَم فتقول : مررت بزيدٍ هذا . وقد نَصَّ عليه الناظم وغيره ، لأنه فى تقدير المشتق ، ولا مانع من ذلك / فلا يحتاج إلى تكلف عطف البيان ، ١٥٢/٣ وإن سلِّم أنه لا يجرى نعتا فلا مانع من البدل أيضا ، لأن تكرار العامل إنما معناه أن يقدَّر واليًا له حقيقة ، لا أن يكون العامل قبله مقدَّرَ الحذفِ ، لكن جَرَيَانه على المبدَل منه جارٍ مَجرى تكَراره ، كأن العامل مع المبدل منه عِوَض ومعوضٌ منه .

وإن قيل : إنه على تقدير طَرْح الأول فأوضحُ فى الجواز ، لأن حرف النداء ظاهر ، فإذا وليه (هذا) جاز .

فإن قيل : فلو فُرض حذفه فقلت : زيدُ هذا ـ لم يصح فيه ذلك التوجيه – قيل : بل يصح ، فإن المنادى كالعوَض من حرف النداء ، ولو قُدِّر طَرْحُه لَجِئ بالحرف ، ليعامَل كلٌّ اسم بما يَليق به ، وكذلك القولُ فى التاسع من غير فرق .

ورأيت لهذا المقيدِّ مثالاً فى أحد الموضعين المتقدمين فيه نظر أيضا ، وذلك أنه قال : ومثلُ (ياأخانا زيدًا) قولُ الشاعر [(١)] :

أَيَا أَخَـوَيْنَا عَـبْـدَ شَـمْسٍ ونَوْفَـلاَ

أُعِـيـذُ كُـمَـا باللّهِ أن تُحْـدِثَا حَـرْبَا

فى رواية من نصب «عبد شمسٍ ونَوْفَلاً» قال : فلا يجوز هنا البَدَلية ، لأن أحد المتعاطفين مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموعُ لا أحدهما ، فلا يصح تقدير حرف النداء ، وكلاهما تابع لمنصوب ، لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف ، وبناء المفرد على الضم ، والروايةُ بنصبهما .

هذا ما قال ، وهو غير لازم ، بل البدل جائز وإن كان الثانى مفردا ، ويصح تقدير حرف النداء ، ولا يلزم ضمُّ المفرد ، لأنه قد صار مع المضاف شيئا واحدا ، فلا يمكن أن يختلفا فى الإعراب والبناء ، لأنه كاختلاف بعض الكلمة مع بعض ، بل نقول : لو كان الاسمان معًا مفردَيْن لتعيَّن النصب فيهما بدَلَيْن ، وعطفَىْ بيان .

أما مع البدليَّةِ فلأن مجموعهما هو البدل لا كلُّ واحد منهما ، إذ لو كان كل واحد منهما بدلاً لكان من بدل المفرد من المثنى ، وهو باطل ، ولايتأتَّى البناءُ فيهما إلا مع تقدير حرف النداء مع كل واحد ، وذلك لا يصح ، لأنه عند ذلك يستقل كل واحد منهما بالبدليَّة ، وقد فُرض عدم الاستقلال . وإذا كان كذلك فلا يقدَّر حرف النداء إلا مع أول الاسمين ، والمجموعُ هو البدل ، فصار اسمًا مُطَوَّلا بالعطف ، كما لو سَمَّيت رجلا بزيد وعمرو ، ثم ناديته لكنت قائلا :

---

(١) الأشمونى ٨٧/٣ ، والتصريح ١٣٢/٢ ، والهمع ١٩٣/٥ ، والدرر ١٥٣/٢ ، العينى ١١٩/٤
والبيت لطالب بن أبى طالب ، من قصيدة يمدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ، ويبكى أصحاب القليب من قريش .

يازيداً وعمراً ، فتنصب وجوبًا كما تنصب المطوَّلات ، فمسألتنا بهذه المثابة من كل وجه ، لأن الاسمين معًاهما الاسم المثنى المنادَى ، فلو باشَرا حرفَ النداء لانْتَصَبا . وعلى هذا يَنْبنى حكمُ عطف البيان ، لأن مجموعهما هو المعطوف ، وقد كانا فى المثال تابعين لمنصوب ، فلا يصح فيهما غير النصب .

وكذلك إن تَبِعا مفردا ، نحو ياصاحبانِ زيداً وعمراً ، ويا زيدان بَطَّةَ وقُفَّةَ . والعطف والبدل فى ذلك سواء .

فثبت بهذا أن البيت لايتعين فيه عطف البيان أصلا . وإنما ذكرتُ هذا لئلا يُتَوهم أنه مما يُعترض به على الناظم فى جملة تلك المواضع / ١٥٣/٣
وليظهر وجه يصوب فى المسألة . وبالله التوفيق .

وتأمَّلْ مسألةَ الفارسى فى «الإيضاح» فهى مبينَّة لهذا الموضع ، وهى مسألة : يا ثلاثةً وثلاثينَ فى «باب النداء»[1] .

وقول الناظم : «ولَيْسَ أَنْ يُبْدَل بالمرْ ضىٍّ» الضمير فى «يُبْدَل» يحتمل أن يعود على «بِشْر» فى مثاله الأخير ونحوه ، ويريد أن إعرابه بدلاً غيرُ مرضى ، وإنما يعرب عطفَ بيان ، ويتعيَّن فيه ذلك ، وكأنه أراد التنكيتَ على موضع الخلاف المنصوص ، وذلك أن من النحويين من أجاز البدلَ فى باب «اسم الفاعل» لكن على طريقتين ، إحداهما طريقةُ من أجاز أن يضاف «اسم الفاعل» بالألف واللام إلى ما ليس فيه ألف ولام ، وذلك مذهب الفراء ، فهو يجيز : مررتُ بالضارب زيدٍ ، فإجازته لنحو : مررتُ بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ، على البدل أولى .

---

(١) الايضاح : ٢٣٤ .

والثانية طريقة من لا يَعتبر حلولَ البدل في محل المبدَل منه ، وذلك مذهب الأعْلَم[١] وابن خروف . وحجتهما أن التابع قد يَحُلُّ حيث لا يحل المتبوع ، والبدل هنا كالعطف في : يازيدُ والحارثُ ، مع أنه لايحل محله . وكذلك رُبَّ رجلٍ وأخيه ، وكلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهم . فإن أردتَ أن يحل ذلك محل الأول أزلتَ الألف واللام من (الحارثِ والتَّارِك) في قوله [٢] :

* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ *

والضميرَ من (الأخ والسَّخْلة) وهذا كله على خلاف الاستقراء من البدل لأن مواضع البدل يصح فيها حلولُه محلَّ المبَدل منه ، فإذا لم توجد فيه هذه الخاصيَّة وقع الشك في كونه بدلاً . ولولا السماع في العطف لَمَا قِيس مع أنه نادر في السماع فلا يُعتد به فالأصح مذهب الناظم .

وفي إشارته إلى البيت أيضا تنبيهٌ على أنه قائلٌ بمذهب سيبويه والجمهور في صحة الجر في مثل هذا خلافا للمبرِّد ، فإنه مَنع الجر في «بِشْرٍ» ونحوه . وروى البيت بنصب «بِشْرٍ»[٣] .

قال السيرافي : والقول قول سيبويه للقياس وإنشاد العرب والنحويين «بِشْرٍ» بالجر .

---

(١) الأعلم هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى . كان عالما بالعربية واللغة ومعانى الشعر ، حافظا لها ، مشهورا بإتقانها (ت ٤٧٦ هـ)

(٢) سبق ، وعجزه :

* عليه الطَّيْرَ تَرقُبُهُ وُقُوعَا *

(٣) لم أجده في «المقتضب» .

ويحتمل أن يكون الضمير فى «يُبْدَل» عائدا على عطف البيان المعيَّن فى المثالين ونحوهما ، فيكون المعنى أن البدل فى هذه المواضع وما أشبهها غيرُ مَرْضى أن يقال به .

ويكون تنكيتًا على الخلاف الحاصل فيه فى جميع المواضع ، أو تخريجا ، فالنص ماتقدم ، والتخريج على قول الأعلم وابن خروف [1] ، إذ ظهر وجه مذهبهما ، ومذهبُ الفراء لا أدرى هل يعتبر فى الجواز ذلك الوجه أم لا ، فلذلك لا ألتزم التفريع عليه . والله أعلم .

---

(١) وهو عدم اعتبار حلول البدل محل المبدل منه ، وسبق هذا القول .

عَطْـفُ النَّسَـــق

هذا هو الوَجْه الثانى من وَجْهَى العطف ، وهو عطف النَّسَق .

والنَّسَق فى اللغـة : الكلام الذى يأتى على نظام واحـد ، ونَسَـقْت الكلامَ نَسْقا ، بالتسكين ، إذا عطفتَ بعضـه على بعض ، وأصله / من التَّنْسيق ،أى التنظيم ، لأن الكلام يُنْظَم بعضُه مع بعض ، فالنَّسَق فى هذا الاستعمال من باب : الخَبطَ والنَّفَض[1] ، فقولهم : (عطف النَّسَق) بمعنى عطف الكلام المنسوق . وليس المصدر إلا مسكَّنا ، فإذا أضيف العطف إلى المصدر قلت : عطف النَّسْق . وأتى الناظم بحد هذا العطف فى قوله : ١٥٤/٣

تَالٍ بَحْـرفٍ مُـتْـبِـعٍ عَطْفُ النَّسَقْ
كـاخْـصُصْ بِوُدٍّ وثَناءٍ مَنْ صَـدَقْ

التالى هوالتابع ، وهو الجنس الأقرب ، وقوله : «بحَرفٍ مُتْبِعٍ» أى بحرفٍ وُضع للتبعيَّة ، وهى أن يُشْرِك الثانىَ مع الأول فى عامله ، فخرج بهذا الفصل سائرُ التوابع .

وسيذكر الحروف المُتْبِعة ، إلا أنه مَثَّل بواحد منها وهو (الواو) فـقـال : «كـاخْـصُصْ بوُدٍّ وثناءٍ» فـ (ثَناءُ) مـعطوف على «وُدٍّ» بالواو الموضوعة لذلك .

والكلام فى هذا الباب فى عطف المفردات لأن التبعيَّة لاتكون إلا فيها ، وعليهَ يدل مثالهُ وكلامه .

---

(١) الخبط – بالتحريك – ماينتفض من ورق الشجر إذا خُبط ، فهو (فَعَلُ) بمعنى (مفعول) والنفَض – بالتحريك أيضا – ماتساقط من الورق والثمر ، وهو كذلك (فَعَلُ) بمعنى (مفعول)

و«عطفُ النسَق» مبتدأ ، خبره «تالٍ» وماتعلَّق به .

ثم أتى بحروف العطف فقال :

فـــالعَطْفُ مُـطْلَقًــــا بواوٍ ثُـم فَـــا
حَــتَّى أَمَ أَوْكَــفِــيكَ صِــدْقٌ ووفــا

وأَتْبَــعَتْ لَفْظًا فَــحَــسْبُ بَلْ ولاَ
لَكِنْ كَلَمْ يَبْــــدُ امْـــرُؤٌ لِكَنْ طَـلاَ

وهذه حروف العطف قد أتى بها ، وهى تسعة : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتَّى ، وأم وأوْ ، وبَلْ ، ولا ، ولَكِنْ .

ولم يذكر غيرها ، فدَل على أن ماعداها عنده ليس بحرف عطف ، وإن ذهب إلى ذلك غيرُه .

والحروف التى اختُلف فيها : هل هى للعطف أم لا، ممَّا لم يَذكره، سبعة : (إمَّا) المكسورة ، وإلاَّ ، ولَيْسَ ، وأيْنَ ، وكَيْفَ ، وهَلاَّ ، و (أيْ) التفسيريَّة.

فأما (إمَّا) فيشير إلى رأيه فيها (١) .

وأما (إلاَّ) فذهب الأخفش إلى جواز كونها حرفَ عطف ، لأنها عنده تجئ بمعنى الواو ، كقوله تعالى : {لِئَلاَّ يَكُونَ للنَّاسِ عَلَيْكُم حُجَّةٌ إلاَّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْهُم}(٢)، وكذلك جَعلها الفراء فى قوله تعالى: { إنِّى لا يَخافُ لَدَىَّ المُرْسَلُونَ إلاَّ مَنْ ظَلَمَ}(٣)،الآية، وقوله تعالى : {خَالِدِيَن فِيَها مَادامَتِ السَّموَاتُ والأَرْضُ إلاَّ مَاشَاءَ ربُّكَ}(٤) .

---

(١) فى قوله فى الباب نفسه :

ومِثْل أوْفَى القَصْدِ إمَّا الثَّانِيَةْ   فى نحـو إمَّا ذِى وإمَّا النَّانِيَةْ

(٢) سورة البقرة / آية : ١٥٠ ، وانظر معانى القرآن للفراء ٨٩/١ ، ٢٨٧/٢ .

(٣) سورة النمل / آية : ١٠ ، ١١ ، انظر : معانى القرآن ٢٨٧/٢ .

(٤) سورة هود / آية : ١٠٧ ، ١٠٨ ، وانظر : معانى القرآن ٢٨/٢ .

وهذه المواضع لايلزم فيها ما قالاه ، لأن بقاءها على أصلها من الاستثناء ممكن ، وذلك الاستثناءُ المنقطع ، مع أن (إلاّ) قد ثَبت لها أصلٌ وهو الاستثناء ، فلا تَخرج عنه إلا مع التعيُّن ، ولم يتعيَّن ذلك فى هذه المواضع ، فلا تصح دعوى مالمَ يثْبت بمجرد الاحتمال .

وأما (ليس) فذهب الكوفيون إلى أنها تجئ حرف عطف ، فيقولون قام زيدٌ ليس عمرُو ، بمعنى : لا عمرُو ، محتجِّين بنحو قول أبى بكر الصديق رضى الله عنه [(١)] :

بِأَبِى شَبِيهٌ بالنَّبِىْ
لَيْسَ شَبِيهٌ بعَلِىْ

وبقول لَبِيد[(٢)] :

وإذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فاجزِهِ
إنَّمَا يَجْزِى الفتى لَيْسَ الجَمَلْ

وذلك لاحجة فيه ، لأنه على حذف خبر (ليس) وإذا اتَّجه هذا لم يَبْقَ لهم متعلَّق ، ولا يجوز الخروج عما ثَبت إلى مالم يَثبت ، لأنه تحكُّم بغير دليل / . ١٥٥ / ٣

---

(١) المساعد لابن عقيل ٤٤٣/٢ ، وصحيح البخارى - فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : ٢٢ ، والمناقب : ٢٣ ، ومسند الإمام أحمد ٨/١ .

(٢) ديوانه ١٧٩ ، وسيبويه ٣٣٣/٢ ، والمقتضب ٤١٠/٤ ، والتصريح ١٩١/١ ، ١٣٥/٢ ، والعينى ١٧٦/٤ ، والخزانة ٢٩٦/٩

الفتى : السيد اللبيب . يقول : عامل الناس بما يعاملونك به من إحسان أو إساءة فإن الذى يفعل ذلك إنما هو الإنسان لا البهيمة . ويروى «غير الجمل» ، وعاليها إلا شاهد فيه .

وأما (أين ، وكيف ، وهَلاَّ) فحكى السيرافى عن الكوفيين جواز العطف بهنَّ ، فيقولون : ما مررتُ بزيدٍ ههنا فأين أبى عبد الله ، ومامررتُ برجلٍ فكيف امرأةٍ ، وما مررتُ بزيدٍ فهَلاَّ عمروٍ . وهذا كله غير جائز .

ولما مَثَّل سيبويه بـ (كَيْفَ) وأن مابعدها مرفوع قال : فزعم يونس أن الجر خطأ ، وقال : هو بمنزلة (أين) قال سيبويه أو يونس : ومَن جَرَّ هذا فهو ينبغى له أن يقول : ما مررتَ بعبد الله فلِمَ أخيه ، وم القيتَ زيْدًا مرةً فكم لقيتَ أبا عمرو ؟ تريد : فلِمَ مررتَ بأخيه ؟ وفكَمْ أبا عمرو؟(١)د.

وقال السيرافى : والكوفيون لا يلتزمون هذا(٢).

وأيضا فما قالوا على خلاف شأن العاطف ، فإن شأنه ألا يجتمع معه حرفُ عطف ، فلا يقال : جاء زيدٌ فو عمروٌ ، ولا أكرمتُ الناسَ وحتى زيداً إلا شاذا فى نحو قوله (٣) :

أُرَانىِ إذا مـــــابِتُّ بِتُّ علـى هَـوىً
فَـثُمَّ إذا أَصْـبحْتُ أصـبحتُ خَـالِيَـا

---

(١) الكتاب ٤٤١/١ .

(٢) السيرافى (جـ ٢ ورقة ١٥٥ - أ) .

(٣) هو زهير بن أبى سلمى ، ديوانه ٢٨٥ ، وابن يعيش ٩٦/٨ ، وابن الشجرى ٣٢٦/٢ ، والمغنى ١١٧ ، والأشمونى ٩٥/٣ ، والهمع ٢٣٥/٥ ، والدرر ١٧٢/٢ ، والخزانة ٤٩١/٨

وروايته فى الديوان (غاديا) ويروى كذلك فى بعض المراجع السابقة (عاديا) بالمهملة ومعنى «بت على هوى» أى لى حاجة لاتنقضى أبدا ، لأن الإنسان مادام حيا فلا بد أن يهوى شيئا ، ويحتاج إليه .

وأمثلتهم التى أجازوها قد اجتمعت فيها الفاء مع (أين ، وكيف ، وهَلاًّ) وذلك خلاف القاعدة .

على أن بعض المتأخرين يزعم أن الكوفيين يوافقون على أنها ليست مع الفاء حروفَ عطف ، وإنما تكون حروفَ عطف دونها . وما حكاه السيرافى أَثْبَتُ ، وهو يُسْتَشْعَر من كلام سيبويه .

وأما (أىْ) فحكى ابن مالك عن صاحب «المُسْتَوفَى فى شرح المستَصْفَى»[1] ، أنها عاطفة لجريان مابعدها على ماقبلها ، كقولك: رأيتُ أسداً ، أى شجاعًا ، ونهيتُك عن الوَنَى ، أى الفُتُور[2] .

ورُدَّ هذا بأن حروف العطف لايصح حذفها إلا شذوذا ، و (أىْ) يجوز حذفها جوازا حَسَنا ، فإنك تقول فى (مررتُ بغَضَنْفرٍ أىْ أسدٍ) : مررتُ بغضنفرٍ أسدٍ ، وتَستغنى عن (أىْ) وسائرُ الحروف العاطفة على خلاف ذلك .

وأيضا فإن حق العاطف أن يكون مابعده مباينًا لماقبله ، نحو : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ . هذا فى غير التوكيد ، و (أىْ) بخلاف ذلك .

قال المؤلف[3] : إنها حرف تفسير ، وما يليها من تابعٍ عطفُ بيان موافقٌ لما قبلها فى التعريف والتنكير .

فهذه السبعة هى الساقطة عن كلامه وفى اعتقاده فليست عنده عاطفة .

---

(١) المستوفى شرح «المستصفى» فى أصول الفقة للإمام الغزالى ، ألفة أبو عبد الله المالكى العبدرى [البحر المحيط للزركشى جـ ١ ص ٣أ] .

(٢) فى (ت) «نهيتك عن الوثى أى القبور» وهو تصحيف .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ – ب).

ومـاذُكـر فـهو الذى قـال به ، ولا أعلم فى كَونْـها للعطف خـلافًا إلا (لكنْ) فإنها مختلَف فيها على حسب ما يأتى إن شاء الله فى موضعه .

ولَمَّا أراد عَدَّ هذه الحروف قَسَمها أولاً قسمين :

أحـدهـمـا مـا يأتى للعطف المطلق ، ومـعنى ذلك أن يكون تشـريك الثانى مع الأول فى اللفظ والمعنى .

ويدل على هذا القـصـد قـولهُ فى القـسم الثـانى : «وأَتْبـعَتْ لفظًا فَحَسَبُ كذا وكذا» . فـأشـار بهذا إلى أن الأوَّل أتبْع فى اللفظ والمعنى ، فهو قوله : «مطلقًا» .

وأتى لهذا القسم بستة أحرف وهى : الواو ، وثم ، والفاء ، وحتى ، وأم ، وأو .

وعَطَف بعضها على بعض بغير حرف عطفٍ ضرورةً ، وقَصَر لفظ (فا) ونَقل همزة (أو) إلى ميم (أم) .

ثم مَثَّل / بالواو ، وهو قوله : «كَفِيكَ صِدْقُ ووَفَا» أى : فيك هذان الأمران ، فقد اشترك الصدقُ والوفاءُ فى العامل الأول فى لفظة ومعناه ، فإنك إذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ - فالقيام حاصل لهما معا ، وقد ارتفعا به على جهة واحدة . $\frac{١٥٦}{٢}$

وكذلك قـام زيدٌ ثم عمروٌ ، وقـام زيدٌ فـمرٌو ، وقدم المسافرون حتى المشاةُ ، فالمشاةُ من جملة القادمين .

وكذلك إذا قلت : أزيدٌ فى الدار أم عـمـرٌو ؟ لأن قـائل هـذا الكلام عـالمٌ بأن الذى فى الدار أحدُهما ، وغيرُ عالم بتعيينه ، فالذى بعد (أم) مُسـاوٍ للذى قبله فى الصلاحية لثبوت الاستـقرار فى الدار وانتـفائه ،

وحصول المساواة إنما هو بواسطة (أم) فقد شَرَّكَتْهما في المعنى كما شركتهما فى اللفظ .

وكذلك (أو) إذا قلت : قام زيدُ أو عمروُ - مشرِّكة لما بعدها مع قبلها فيما يُجاء بها لأجله من شكٍّ أو إبهامٍ كما في المثال ، أو تخييرٍ أو غير ذلك .

وقد تقع موقع (الواو) فيكون حكمها حكم الواو . وهـذا توجيه المؤلف لـ (أو ، وأم) وهى طريقته فيهما، أعنى أنهما عنده يشرِّكان فى اللفظ والمعنى .

وفى هذا القسم تنبيهان :

أحدهما أن كلامه فى (أم ، وأو) مخالف - فيما زعم - للنحويين ، إذ قد نَصُّوا على أنهما إنما بشرِّكان فى اللفظ لا فى المعنى ، لأنك إذا قلت : قام زيدُ أو عمروُ ، فما بعد (أو) مخالف فى المعنى لما قبلها ، لأن القيام حاصل لأحدهما دون الآخر بلا بُدٍّ فى اعتقادك ، بحيث لايعْرَيان عنه معا ، ولايَتَلَبسَّان به معا .

وكذلك إذا قلت : أقامَ زيدُ أم عمروُ ؟ فعندك أن أحدهما قائم ، والآخر غير قائم ، فسألتَ عن تعيين القائم منهما . وإذا كان كذلك فكيف يقال : إنهما يشرِّكان فى اللفظ والمعنى ؟ بل صارا مثل قولك : قام زيدٌ لا عمروٌ ، أو : ماقام زيدُ لكن عمروُ ، إلا أن القائم فى مسألتنا غير متعينٍ ، وهو مع (لا ، ولكن) متعينٌ .

وقد رأيتُ الأستاذ شيخنا أبا عبد الله بن الفخار[1] ، رحمه الله ، يَحكى الإجماع على هذه الطريقة ، تنكيتًا منه - والله أعلم - على ماذهب إليه ابنُ مالك .

---

(١) سبقت ترجمته .

وقد صرح ابن مالك فى «الشرح» بالمخالفة ، وأن الصحيح ماذهب إليه [(١)] .

وأقول : إنه لم يَتَوارد مع النحويين على قَصْدٍ واحد فى المسألة ؛ فإن النحويين إنما تكلموا على التشريك فى معنى العامل المتقدِّم ، وعلى هذا المعنى اتفقوا فى (الواو ، وثم ، والفاء ، وحتى) ولايشك أحد أن معنى العامل ـ فى محل النزاع ـ إنما هو لأحدهما دون الآخر ، لكنه غير معيَّن ، وعدم التعيين لا يضر فى هذا القَصْدْ .

وابن مالك تكلم فيما يَؤُول إليه الكلام فى قصد المتكلم ، من عدم التعيين . وعدم التعيين لمعنى العامل قد تَساوَى فيه ما قبل (أو ، أم) ومابعدهما .

وماذهب إليه مأخوذ من كلام سيبويه ، فإنه قال فى «باب العطف» : ومن ذلك : مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ ، فـ (أو) أشركت بينهما فى الجر ، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر ، وسَوَّت بينهما فى الدعوى[(٢)] .

فقوله : «وسَوَّتْ بينهما فى الدَّعوىَ» هو معنى كلام ابن مالك. / ١٥٧/٣
وقوله قبل : «وأَثْبتَت المرورَ لأحدهما» هو كلام غيره ، فإذًا لاينبغى أن يكون بينهما فى المسألة خلاف، لأن إحدى الطريقتين لاتخالف الأخرى . وقد اجتمعتا فى كلام الإمام[(٣)] ، فلم يكن ينبغى للمؤلف أن يصرِّح بمخالفةٍ أصلا .

والتنبيه الثانى أن (أم ، وأو) على وجهين :

---

(١) شرح التسهيل (ورقة : ١٩٤ - أ)

(٢) الكتاب ٤٣٨/١ .

(٣) يقصد بالإمام سيبويه - رحمه الله تعالى .

أحدهما أن يكونا بمعنى (بَلْ) للإضراب :وحكمهما فى المعنى حكم (بَلْ) فى أنهما من القسم الثانى الذى يشرِكُ فى اللفظ فقط .

والآخر أن يكونا لغير ذلك ، وحكمهما كما قال . فيقتضى إطلاقُه هنا أنهما يشرِّكان فى اللفظ والمعنى فى كلا الوجهين ، وذلك غير صحيح . ولذلك تحرز فى «التسهيل» فقال : وكذا (أم ، وأو) إن اقتضيا إضرابا[1] ، يعنى أنهما كـ (بل ، ولا) .

والجواب أن كلامه هنا مطلَق ، قيدَّه مابعده ، إذ تكلَّم على واحد منهما ، وإذا كان مقيَّدا لم يَبق عليه فيه اعتراض .

والقسم الثانى مايأتى للعطف المقيَّد . ومعنى المقيَّد أن يكون التشريك فى اللفظ لا فى المعنى . وهو قوله : «وأَتْبَعَتْ لفظًا فَحَسْبُ بَلْ ولاَ» إلى آخره .

يعنى أن هذه الإحرف الثلاثة ، وهى (بل ، ولا ، ولكن) تُتْبِع الثانيَ الأولَ فى اللفظ خاصة ، لا فى اللفظ والمعنى معا ، كقولك : ماقام زيدٌ بل عمروٌ ، وقام زيدٌ لا عمروٌ ، وما قام زيدٌ لكن عمروٌ .

ومَثَّل الناظم هذا بقوله : «لم يَبْدُ امْرؤٌ لكنْ طَلاَ» قيل : أثبتَتْ للثانى مانُفِى عن الأول ، و(لا) بالعكس ، نفت عن الثانى ماثُبت للأول ، و (لكن) بمعنى (بل) توجب للثانى مانفى عن الأول ، فأنت ترى كيف لم تشرِّك هذه الأحرف الثلاثة فى معنى العامل أصلا . و (الطَّلاَ) بفتح الطاء والقصر : الولدُ من ذوات الظِّلف ، وهو المرادهنا . وقد يطلق ويراد به الشخص ، قاله الجوهرى[2] ، وليس بمراد هنا .

---

(١) التسهيل : ١٧٤ .

(٢) الصحاح (طلا) .

وقد تَمَّ تعدادُها جملة ، ثم أخذ في تفصيل معانيها وأحكامها ، فقال مبتدئا بالواو لأنها أمُّ الباب :

فاعْطِفْ بواوٍ لاحِقًا ء أو سَابِقًا

في الحُكْمِ أو مُصَاحِبًا موافِقا

يعني أن الواو معناها في العطف الجمعُ المطلق من غير ترتيب ولامعيَّة. فإذا قلت: (قام زيدُ وعمروُ) احتَمل أن يكون عمروٌ لاحقًا لزيد ، أي قائمًا بعده، ولذلك يحسن أن يقال: قام زيدٌ وعمروٌ بعدَه ، واحتمل أن يكون سابقا لزيدٍ في القيام، ولذلك يصح أن يقال: قام زيدٌ وعمروٌ قبلَه وقبلَه. واحتمل أن يكون مصاحبا له في القيام، وموافقا له في زمانه، فيكون قيامها معًا. ولذلك يصلح أن يقال: قام زيدٌ وعمروٌ معه .

قالوا : وليس فيها دلالة على شيء من ذلك ، وهو نص سيبويه[1] ، ورأى البصريين والكوفيين . حَكى السِّيرافي الاتفاقَ من الطائفتين على ذلك[2].

وبعضهم يحكى عن الفراء المخالفة في هذا ، وليس بصحيح ،إذ قد نَصَّ في «معاني القرآن» له على مانَصَّ عليه غيره من / عدم التزام ١٥٨/٣
الترتيب ، لكن الأصوليِّين يحكون الخلاف في المسألة ، فلعله ناشئ من جهتهم .

فمما جاء فيه الترتيب اللفظي موافقا للترتيب الزماني قوله تعالى {إذَا زُلْزِلَتِ الأرضُ زِلْزَالَهَا * وأَخْرجَتِ الأرضُ أَثْقَالَهَا}[3] ، وقوله تعالى

---

(١) الكتاب ٤/٢١٦ .

(٢) السيرافي (جـ ٢ ورقة : ١٥١ – أ) .

(٣) سورة الزلزلة / آية : ١ ، ٢ .

: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا ارْكَعُوا واسْجُدُوا}[1] ، وقوله : {إِنَّا نحنُ نُحْيِي ونُمِيتُ وإلَيْنَا المصيرُ }[2] ، وقال حسان بن ثابت رضى الله عنه[3] :

هَجْــوتَ مــحــمــداً وأجَــبْتُ عَنْهُ

وعــنْـد الـلّـهِ فــى ذاكَ الجَــــزَاءُ

وذلك كثير . ومما جاء على عكس الترتيب قوله تعالى : { أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ والذِّين من قبلهم }[4] ، وقوله : { وجَاءَ فِرْعَوْنُ ومَنْ قَبْلَهُ }[5] فى قراءة غير أبى عمرو والكسائى[6] .

وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى : {وإذْ أَخَذْنَا من النَّبِيِّين مِيثَاقَهُمْ ومِنْكَ ومِنْ نُوحٍ وإِبْرَاهِيمَ ومُوسَى وعِيسَى بْنِ مَرْيَم}[7] .

ومما جاء على المعيَّة قوله تعالى : {وإذْ يَرْفَعُ إبْراهيمُ القَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وإسْمَاعِيلُ}[8] ، ونحو : اختَصم زيدٌ وعمروٌ ، وجلستُ بينَ زيدٍ وعمروٍ ، وهذانِ زيدٌ وعمروٌ ، وماأشبه ذلك . وهو كثير .

ومــعنى قــوله : «فى الحُكْمِ» أى فى الحكم الذى حكَم به المتكلِّم على المعطوف ، من تقدُّم أو تأخرٌ أو مساواة .

---

(١) سورة الحج / آية : ٧٧ .

(٢) سورة ق / آية : ٤٣ .

(٣) ديوانه ١/١٨ ، والرواية فيه بالفاء .

(٤) سورة الدخان / آية: ٣٧ .

(٥) سورة الحاقة / آية : ٩ .

(٦) حيث يقرءون (ومَنْ قَبْلَهُ) ساكنة الباء . أما أبو عمرو والكسائى وعاصم فى رواية أبان فيقرءون (ومَنْ قِبَلَهُ) بكسر القاف وفتح الباء . وانظر : السبعة : ٦٤٨ .

(٧) سورة الأحزاب / آية ك٧ .

(٨) سورة البقرة / آية : ١٢٧ .

وقد يكون ذلك الحكم لفظيًّا كما إذا قلت : قام :زيدٌ وعمروٌ بعده ، أو قلت : قام زيدٌ وعمروٌ وقَبله ، أو قلت : قام زيدُ وعمرُو ومعه .

وقد لا يكون لفظيا ، كما إذا لم تَلفظ بتلك الظروف ، لكن معناها مستحضَر عندك ، فهو حكْمٍ منك أيضا .

فكلُّ ما كان هكذا فُعطِف بالواو فالمقصود منه (مجرد التَّشْريك) فى العامل الأول من غير تعرُّض لما حكَم المتكلَّم به من غير وجه التَّشْريك .

وتحرَّز بذلك من فهم السَّبْقيَّة فى الوجود أو عدمها لا فى الحُكْم . وليس ذلك بمراد ، فإن المعتَمد فى الكلام حكمُ المتكلِّم بمقتضاه فى الوجود ،لا حصول الوجود ، فقد يقول القائل : (قام زيدُ) اعتقاداً منه أنه قام ، ولم يَقُم . وقد يقوله كذبًا ، وعلى غير ذلك ، وليس فى الخارج منه شئ . فلو كان ما فى الخارج قيداً فى الكلام لم يكن ثَمَّ كذبٌ ولا غلطٌ ولانسيانٌ ، فكذلك إذا قال : قام زيدٌ وعمروٌ ، قد يكون في اعتقاده أن زيداً هو السابق لعمرٍو أو بالعكس ، والأمرُ في الخارج على خلاف ذلك ، فإذا قال : «فى الحكُمْ» كان متحرِّزا من ذلك كله ، ولم يَستلزم الحكمُ على الخارج بأمرٍ أن يكون كما حُكم ، بل قد يكون وقد لايكون . وهذه المسألة مُبَيَّنة فى الأصول[1] .

والسَّبْقية هنا أطلقها ، وهى التقدُّم ، ولم يقيِّد ذلك ، فكان فى الكلام إبهامُ مَا ، وذلك أن التقدُّم والتأخُّر المتكلَّم فيه عند الأدباء[2] ، ليس الزمانيَّ خاصة ، بل التقدُّمات كلها معتبرة عندهم على حسب المقاصد ومقتضيات الأحوال ، وهى التقدُّم بالطَّبْع والرُّتْبة والشَّرَف والسَّبَبية[3] . ومنها التقدُّم

---

(١) انظر : مختصر ابن الحاجب ، وشرحه للعضد ، وحاشيته للجرجانى والسيد ١/١٩٠ .

(٢) يقصد علماء البلاغة .

(٣) انظر : «باب التقديم والتأخير» فى كتب البلاغة .

بالزمان ، فما الذى يُخَصِّص له تقدمَ الزمان وتأخرَه دون غيره ؟وهو الذى أراد بلا بدٍّ ، إذ لايتكلم النحويون إلا فيه .

فقد يقال : إن الناظم اتَّكل في ذلك على ماعند النحويين ، وأيضًا فإنه أسبق إلى الذِّهن / فلذلك لم يَحتج إلى تنبيه لبيانه . ١٥٩/٣

واخْصُصْ بَها عَطْفَ الَّذِي لايُغْنى

مَتْبُوعُهُ كاصْطَفَّ هذا وابْنِى

ضمير «بها» عائد على (الواو) يريد أن الواو تَختص من بين سائر أخواتها بعطف مالا يُغنى عنه متبوعُه ، وذلك أن من العوامل مالا يَستغنى بواحد دون أن يُعطف عليه غيره فذلك العطف لا يكون إلا بالواو ، لأنها التى تفيد الجمعَ المطلق .

وأما ما عداها فلا يفيده إلا بزيادةٍ تَقتضى ترتُّبَ المعطوف على المعطوف عليه ، أو غير ذلك مما يناقض مقصود الجمع المراد فى عطف مالا يُغنى متبوعه .

فإذا قلت : (اصْطَفَّ هذا وابْنِى) وهو مثال الناظم ، فالعطف هنا لابُدَّ منه ، لأن الفعل فيه لايقع إلا من اثنين ، فلا يقال : اصطفَّ زيدٌ وتَسكت .

فكذلك لو قلت : اصْطَفَّ زيدٌ فعمرٌو ، أو اصطفَّ زيدٌ ثم عمرٌو ، لاقتضاء هذا الكلام انفراد كل واحد منهما بالفعل ، وهو فاسد.

ومثله : اقْتَتل زيدٌ وعمرٌو ، واختَصم زيدٌ وعمرٌو ، (وتَفَاخَر خالدٌ وبكرٌ . وكذلك مخفوضُ (بَيْنَ) إذا كان مفردا ، لا يُغنِى دون أن يُعطف عليه ، فلا يُعطف عليه إلا بالواو ، فلا تقول : جلستُ بين زيدٍ فعمرٍو ،

ولا بين زيدٍ ثم عمروٍ)[1] ولا ما أشبه ذلك ، كما لا تقول : جلست بينَ زيدٍ - مقتصرًا ، لأن المتبوع (لايُغنى .

فلو كان المتبوع)[1] ، مُغْنيًا عن التابع لجاز العطف بالواو وغيرها ، فتقول : المالُ بينَ الورثةِ ، وجلستُ بين الناس ، ونحو ذلك . فعلى هذا تقول : المالُ بينَ أهلِ الفروض فالعَصَبة ، أو ثم العصبة[2] . وقعدتُ بين الرجالِ ثم النساءِ . وما أشبه ذلك .

ومن هذا قول امرئ القيس [3] :

قِفَا نَبْكِ من ذكرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ
بسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فَتُوضِحَ فالمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُها
لما نَسَجَتْهَا من جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

على ما سيأتى القول فيه بُعَيْد هذا بحول الله.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) أصحاب الفروض : هم كل من فرض له الشارع فريضة مسماة من التركة ، وهم اثنا عشر . وأما العصبة فكل من لم تكن له فريضة مسماة ، إن بقى شئ من الفرائض أخذ .

(٣) مطلع معلقته ، سيبويه ٢٠٥/٢ ، والمغنى ١٦١ ، ٣٥٦ ، وابن يعيش ١٥/٤ ، ٣٢/٩ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٢١/١٠ الهمع ٢٢٥/٥ ، ٢٣٢ ، والدرر ١٦٦/٢ ، والتصريح ١٣٦/٢ ، والأشمونى ٣٠٩/٣ ، والخزانة ٢٦/١١ العينى ٤١٤/٤

وسقط اللوى : حيث يسترق الرمل فيخرج منه إلى الجدد . والدخول وحومل وتوضح والمقراة : أسماء أماكن ، لم يعف رسمها : لم تدرس آثارها . والجنوب : ريح تهب من جهة الجنوب والشمائل والشَّمال : الريح التى تهب من تلك الجهة . وقوله : «لما نسجتها» تعليل لعدم العفاء والامحاء ، لأن الريحين إذا اختلفا على الرسم لم يعفواه ، لأن إحداهما تغطيه بالتراب ، والأخرى تكشفه عنه ، وهذا هو معنى نسجهما .وقوله : «لم يعف رسمها» تعليل للبكاء ، لأن الرسوم لو عفت وانمحت لاستراح العاشق وسلا .

ومن هذا قولك : هذان زيدُ وعمرُو ، وهو لاأبوكَ وأخوكَ وأبنُك . فلا يصح ههنا العطف إلا بالواو ، إذا لا يُغنى المتبوعُ عن التابع ، فلا تقول : هذان زيدُ ، ولا هو لا أبوك ، مقتصِراً .

فكذلك لا تقول : هذان زيدُ فعمرُو ، ولا هو لا أبوك ثم أخوك ثم ابنُك ، وذلك أن المعطوف هنا مع المعطوف عليه فى قوة الاسم المثنًّى والمجموع ، والمثنى والمجموع مرادِفان لما يَقتضى معناهما من الجمع المطلق ، وذلك للواو لا لغيرها . وإنما كانا فى قوة المثنى والمجموع لأنهما جاريان على مثنى أو مجموع ، فليس المعطوف عليه بمعتبَر فيه تقديمُ ، كما أن المعطوف لايعتبر فيه تأخيرُ ، لأن المتبوع يطلبهما طلباً واحدا من غير اعتبار ترتيب ولاغيره . فالعطف بغير الواو ينافى ذلك القصد ، ويقتضى أن المعطوف عليه فى حكم الاستقلال ، لكن رُتِّب عليه ما أريد ترتيبُه .

وكذلك الحكم فى سائر حروف العطف ، لاتقول :

هذان زيدٌ لا عمرٌو وهذان زيدٌ بل عمرٌو ، ولا اصطَفَّ هذا / بل ١٦٠/٣
ابنى ، أو لا ابْنِى ، أو ماأشبه ذلك . وذلك فيه أَجْلَى ، وهذا التعليل مشار إليه بقوله : «الذى لايُغْنِى مَتْبُوعُه» .

ويدخل تحته أيضا ماكان من نحو : مررتُ برجلَيْنِ صالحٍ وطالحٍ ، وبرجلين مسلمٍ وكافرٍ ، ومرتتُ برجال كاتبٍ وشاعرٍ وفقيهٍ . قالوا : وتتعيَّن هنا دون غيرها ، إذ لا يُغنى المتبوع عن التابع ، وأنشد سيبويه(١) :

---

(١) الكتاب ٤٣١/١ ، والمقتضب ٢٩١/٤ ، والمغنى ٣٥٦ ، ويروى «رجل حليم» وهو لرجل من باهلة ، أو ابن ميادة. والربع : المنزل مطلقا ، أو المنزل وقت الربيع خاصة . والمسلوب : الذى سلبت بهجته لخلوه من أهله . والبالى : القديم القريب من الفناء .

بَكَيْتُ ومَــــا بُكَا رَجُلٍ حَــــزِينٍ

علـى ربْعَـــيْنِ مَـــسْلُوبٍ وبَالِ

وأنشد أيضا للعجاج[1]:

خَـــوًّى على مُـــسْـــتَـــوِيَاتٍ خَـــمْسِ

كِـــرْكِــــرَةٍ وثَـفِنَاتٍ مُـلْسِ

وأنشد لكثير [2]:

وكنتُ كَـذِى رِجْلَيْنِ رجلٍ صَـحِـيـحَـةٍ

ورِجْلٍ رَمَى فـيـهـا الزَّمَـانُ فَـشَلَّتِ

وفى قراءة مجاهد والحَسن والزُّهْرى[3] . { قَدْ كان لكم آيةٌ في ... فِئَتَيْنَ الْتَقَتَافِئَةٍ تقَاتلُ فى سَبِيلِ اللَّهِ وأُخْرَى كافِرَةٍ}[4] ، على الإتباع.

وهذا كله إذا أُتْبِعت . وأما القطعُ فلا يدخل تحت هذا الحكم . وماذكر هنا للواو هو أحد الحكمين الخاصين بها . وسيذكُر الثانى بعد .

وفى هذا الفصل نظر فى أمور :

---

(١) ملحقات ديوانه ٧٨ ، والكتاب ٤٣٢/١ ، واللسان (ثفن)

يصف جملا وخوى : تجافى فى بروكه ، ومكن لثفناته . والثفنات : جمع ثفنة ، وهى من البعير أو الناقة كل مايقع على الأرض من أعضائه إذا برك ، كالركبتين وغيرهما

الكركرة : مايلى الأرض من صدره ، وهى إحدى الثفنات .

(٢) ديوانه ٤٦/١ ، والكتاب ٤٣٣/١ ، والمقتضب ٢٩٠/٤ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، والمغنى ٤٧٢ ، والأشمونى ١٢٨/٣ ، والخزانة ٢١١/٥ ، والعينى ٢٠٤/٤ يتمنى أن تشل إحدى رجليه حتى يقيم عند صاحبته ، ولايبرح دارها . والشلل : يبس اليد أو الرجل أو استرخاؤهما عن داء .

(٣) البحر المحيط ٣٩٣/٢ .

(٤) سورة آل عمران / آية : ١٣ .

أحدها أنه قد قُدِّم قول السِّيرافي أنه لا خلاف فى (الواو) أنها لاتوجب تقديمَ ماقُدمَّ من لفظُه ، وتأخيرَ ما أُخِّر لفظه ، غير أن المؤلف فى «التسهيل» «وشَرْحه»[1] زعم أن جهة استعمالها أن يكون ما قبلها مُتَّحِدَ الزمان مع مابعدها راجحًا ، ومتأخرات الزمان عما بعدها مرجوحًا ، ومتقدِّمَ الزمان على ما بعدها متوسِّطًا بين الاستعمالين . هذا مع التجريد من القرائن ، وهذا اختياره بعد القول بأنها لاتقتضى ترتيبا ، فلا تنافى بين كلامه هنا وفى «التسهيل» (وشرحه)[2] ، وهو المعتمد فى معنى (الواو) .

فإن ثبت خلافُ فى ذلك فالدليل على صحة مذهب الناظم من أوجه ، أجْلاَها الاستقراءُ والنقل عن الأئمة . وقد تقدم من ذلك أشياء .

وأيضًا فإذا ثبت عن أئمة الأدباء اعتبارُ غير الزمان من التقدُّمات ، كالتقدم بالشرَف والرُّتْبة وغيرهما ، وأنه لابد منه فى مراعاة البلاغة ، فلو اعتُبر الزمان وحده لم يتمكَّن اعتبارُ غيره معه إلا إذا كان تابعا له . وعند ذلك لايتعيَّن اعتبارُ غير الزمان ، لكن ذلك باطل بالاستقراء ، فما أدَّى إليه كذلك .

فإن قيل : اعتبار غير الزمان مَجازُ وعلى خلاف الأصل ، والكلام إنما هو فى الأصل والحقيقة قيل : دعوى المجاز خلافُ الأصل ، فلا تُرتكب إلا لدليل .

وقد استُدِلَّ على ذلك بأمور أُخرَ ، كقوله تعالى {وَادْخُلُو الْبَاب سُجَّدًا وقُولُوا حِطَّةٌ }[3] ، وفى الآية الأخرى على عكس هذا الترتيب[4] . فلو كانت (الواو) تقتضى الترتيب لتَناقضت الآيتان .

---

(١) انظر التسهيل : ١٧٤ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٤ - أ)

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و(س) وأثبته من (ت) .

(٣) سورة البقرة / آية : ٥٨

(٤) وهى قوله تعالى فى سورة الأعراف / آية : ١٦١ {وقُولُوا حِطَّةٌ وادْ خُلُوا البابَ سُجَّدًا} .

وأيضًا فقوله تعالى : {إِنَّ الصَّفَا المَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ}[١] ، وقد قال الصحابة : بأَيِّهما نَبدأ ؟ وهم العارفون بلسانهم ، فلو كانت الواو للترتيب عندهم لم يَحتاجوا إلى سؤال ، إلى غير ذلك من الأدلة .

والتطويل لافائدة فيه ، والمسألة قد تَتَبَّعها الناس ، ولازائد مع الاستقراء الصحيح .

والثانى : أن قوله : «فى الحكْمْ» إن كان مفسَّرا بما تقدَّم فيَبقى
عليه مالم يَحْكم عليه المتكلمُ بتقدُّم ولاتأخر ولا معيَّة / مهمَل الاعتبار ، ١٦١/٣
فإن المتكلم قد يكون عارفا بقيام زيد وعمرو (وغيرَ عارف بزمان قيامها ، فيُخبر بذلك فيقول : قام زيد وعمرو)[٢] ، فلا يكون عنده حكم بتقدُّم شئ من ذلك ، فلا يَدخل له هذا القسم تحت نصه ، ويبقى مسكلاً عليه ، حيث ذَكر نوعين ، وهما ماحَكم فيه المتكلمُ بالتقدم أو التأخر أو المعيَّة لفظا أو نيَّةً ، وتَرك نوعا آخر فلَم يذكره ، وهو متأكِّد الذكر .

إلاأن يقال : إنه أراد حكمَ مَن حَكَم على الجملة ، لا حكمَ المتكلم ، فإن المعطوف بـ (الواو) شأنه أن يُحَكم عليه بأحد الثلاثة المذكورة ، فالحكم راجع إلى هذا المعنى . والله أعلم .

والثالث : أنه ذَكر الموضع الذى تَختص به (الواو) دون غيرها ، ولم يقيِّد (الواو) التى شأنُها ذلك ، وليست كل (واو) تقع فى ذلك الموضع ، وإنما تقع هنالك (الواوُ) التى يكون مابعدها مصاحِبًا لما قبلها فى الحكم ، فإن قولك : جلستُ بين زيدُ وعمرٍو - يَقتضى مصاحبتَهما معا فى الجلوس بينهما ، ولايصح غير ذلك .

---

(١) سورة البقرة / آية : ٥٨ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

وكذلك اختَصم زيدٌ وعمرٌو ، وسائر ماتقدم التمثيلُ به . هذا شرط لابد منه .

وشرطٌ ثانٍ ، وهو أن يكون القصد الإخبارَ عن فِعْلٍ واحد لا عن فعلين .

وبيان ذلك أنك إذا قلت : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ فهذا محتمِل أن تكون أخبرتَ عن مرور واحدٍ أشركتَهما فيه ، ولايضر فى ذلك كونُ المرور حصل من أحدهما قبل الآخر ، ومعنى هذا أنك أخبرتَ عنهما معًا بوقوع جنس المرور منهما ، ويحتمل أن تكون أخبرتَ عن مرورٍ لكل واحد منهما ، كأنك قلت : مررتُ بزيدٍ ، ومررتُ أيضا بعمروٍ ، فهما مُروران ، ولا يضُّر فى هذا الوجه كوُن المرورَيْن وقعا معًا فى زمان واحد ، وكلا الاحتمالين موجود فى الكلام ، ونَصٌّ عليه سيبويه وغيره [1].

فعلى الاحتمال الثانى لايصح استعمال (الواو) المصاحِب ما بعدها لما قبلها فى تلك الأمثلة ، لأنها تَقتضى استئناف الإخبار عن (المرور بعمرو) والموضع لايقتضى ذلك ، بل يجب فيه اعتقادُ الاحتمال الأول والجزمُ به ، وعند ذلك يصح العطف فى الأمثلة .

فهذان الشرطان لمَ يذكر الناظم واحدا منهما ، بل أطلق القول ، فأفهم أنها يُعطف بها مالا يُغنيِ متبوعُه على كل أحوالها ، وليس كذلك .

والجواب عن هذا أن مراده الاختصاص بـ (الواو) دون غيرها على الجملة ، فكأنه يقول : لايقع غير (الواو) هنا . وبقى عليه العلم على أى معنًى تقع (الواو) فلم يصرِّح به .

---

(١) الكتاب ٤٣٨/١ .

وأيضًا فإن كلامه اقتضى هذين الشرطين ، لأنه قال : «واخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لايُغْنِي مَتْبُوعُه» وإذا كانت (الواو) غيرَ مصاحِبٍ مابعدها لما قبلها أغنى المتبوعُ معها عن التابع ، لجواز الإخبار عن فعل أحدهما دون الآخر . وكذلك إذا قُصد الإخبار عن فعلَيْن ، لأن الكلام إذ ذاك في تقدير كلامين، فإذا اجتمع الشرطان فعند ذلك لايُغْنِي المتبوع عن التابع .

فإن قيل : فقد تقول : قام زيدٌ وعمرُو ، مع اجتماع الشرطين ، ويكون لك أن تقتصر على المتبوع فتقول : قام زيدٌ ـ قيل : لا أُسَلِّم جواز / الاقتصار ، بل يكون حكمه حكم . ١٦٢/٣

قوله : {وجُمِعَ الشَّمْسُ والْقَمَرُ[1]} وما أشبه. فتأمَّله، والله أعلم.

وإن سلم الاحتمال في : قام زيدٌ وعمرٌو ـ فلا يُحتمل ذلك في مسألتنا. ثم قال :

والْفَاءُ للتَّرْتيبِ باتِّصَالِ
وثُمَّ للتَّرْتِيبِ بانْفِصَالِ
واخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مالَيْسَ صِلَهْ
على الَّذِى اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

يعنى أن (الفاء) العاطفة معناها ترتيب مابعدها على ماقبلها في الزمان كترتيب اللفظ، لكن بشرط الاتصال، ومعناه اتصال فِعْل المعطوف بفعل المعطوف عليه .

---

(١) سورة القيامة / اية : ٩.

فإذا قلت : (قام زيدٌ فعمرو) فالقائم أولاً زيدٌ، وبعده عم لكن لا مُهْملة بينهما، ولا فَصْل بين زمانَيْهما إلا بمقدارٍ مَا، لا يمكن الشروعُ في الثاني بعد الفراغ من الأول إلا به عادةً ، فلا يلزم أن يقال : إن الثاني متصل بالأول من غير فصل البتَّة، ولاتراخ قليلٍ ولاكثير، بل على ماذُكر، وهو الذى ينبغي تفسير الاتصال به في كلام الناظم، وهو التحقيق عند شيخنا الأستاذ، رحمه الله[1].

قال : وقد أشار الفارسي في «الإيضاح» إلى هذا المعنى[2].

فقول الناظم : «باتِّصَال» معناه الاتصال العُرْفى الذى لا يُعَدُّ به الثانى منقطعا من الأول. وهذا يَقتضى أنها لاتكون لغير ترتيب، وهو الذى عليه الجمهور.

وذهب بعض النحاة، فيما نُقل، أن (الفاء) قد تكون للاجتماع كـ (الواو) فليس الترتيب بلازم لها عندهم. والاستقراء يَشهد بخلاف ماقالوا.

وقد احتَّجوا على ماذهبوا إليه بأشياء تُوهِم دعواهم، منها قوله تعالى : {فنادوا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعقَرَ[3] } أى تعاطي الذَّنْبَ فعَقَر، وتَعَاطِى الذَّنبِ هو العَقْر نفسه.

وقوله : {وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فجاءها بَأْسُنَا[4]} الاية، لأن الإهلاك بعد مجيء البأس أو معه، لا أن مجيء البأس مرتَّب على الإهلاك. وقوله تعالى : {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى[5]} ـ المراد ـ والله أعلم ـ تَدَلَّى، يعنى جبريل، فدَنا.

---

(١) يقصد أبا عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٢) انظر : الإيضاح : ٢٨٦.

(٣) سورة القمر / آية : ٢٩.

(٤) سورة الأعراف / آية : ٤.

(٥) سورة النجم / آية : ٨.

وقال امرؤ القيس[١]:

* بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

فأتى بـ (الفاء) وهو موضع (الواو) كما تقدم[٢]. فَدلَّ على أنها في البيت مرادِفةٌ لها.

وليس فيما جَلَبُوا دليل.

أما قوله : {فَتَعَاطَى فَعَقَر} فمعناه أن قوم قُدار بن سالِف[٣] نادَوْه، وأشاروا عليه بعَقْر الناقة، فتَعاطَى، أى تناول أمرَهم وقَبِلَه، فعَقر بعد تَعاطِي مارغبوا فيه.

وقيل : معنى (تَعَاطَى) قام على أطراف أصابع رجليه، ثم رفع يده فضربها، فـ(الفاء) على معناها من الترتيب.

وأما قوله : {أَهْلَكْنَاهَا فَجاءَهَا بَأْسُنَا} فهو على معنى : أردنا إهلاكها، فمجيءُ البأس عقيبَ الإرادة، والهلاكُ في الواقع بعد مجيء البأس، فهذا من إطلاق المسبَّب على السَّبَب، وهو كثير في القرآن وكلام العرب. ومنه قوله : {فَإِذَا قَرَأْتَ القُرآنَ فاستَعِذْ بالله[٤]} وقوله : {إذَا قُمْتُمْ إلى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا وجُوُهَكُمْ[٥]} الآية.

---

(١) البيت بتمامة هو :

قِفَانَبْكِ مِنْ ذكـرى حَبيبٍ ومنزل بسِقْط اللِّوَىَ بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وسبق الاستشهاد به.

(٢) انظر : ص.

(٣) هو قدار بن قَدِيْرة، وقديرة أمه، واسم أبيه سالف، وهو الذى عقر ناقة صالح عليه السلام، فأهلك الله عزوجل بفعله هذا ثمود. وقد ضربت العرب المثل بشؤمه على قومه فقالوا : «أشأم من قدار» و«أشأم من أحمر عاد».

(٤) سورة النحل / آية ٩٨.

(٥) سورة المائدة / آية : ٦.

وأما قولـــه : { ثُمَّ دنا فَتَدَلَّى } فقيل : معنـاه : ثـم دَنا من النبي صلى الله / عليه وسلم فتدلَّى، أى بقي متدلِّيًا بعد الدُّنُوّ، ولم يصل ١٦٣/٣ إليه. والتَّدَلِّى : التعلُّق في الهواء، وليس الهبوط. ومنه : دَلَّى رجلَيْه من السَّرِير.

وأما بيت امرىء القيس :

* بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

فإن الرواية المشهورة فيه (الواو[1]) وهى القياس. فإذا ثَبتت رواية (الفاء) فنجيزها حيث ثَبتت، لانَتَعدَّى ذلك، ولانَقيس على المسموع فيه حكمَ كلِّ شاذ، قال خَطَّاب المارِدى[2]: وقد يجوز عندي على أن (الدَّخُول) مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة كثيرة، فَتَّم الكلام، كما تقول : قعدتُ بين الكُوفة، تريد : بين دورُها وأماكنِها أو طرقِها، أو ما أشبه ذلك مما يشتمل عليه، فإذا جاز هذا في (الكوفة) لم يمتنع في مثل (الَّدخُول) على مثل هذا، فجئتَ بـ (الفاء) على تقدير : فَبَيْنَ حَوْمَلٍ، وجعلت (حَوْمَلاً) مكانا متضمِّنا لأمكنة أيضا، فصار هذا كقولك : اختَصم إخوتُك فأعمامُك، إذا كان كل فريق منهم خصمًا لصاحبه.

---

(١) وهى رواية الديوان : ٨.

(٢) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردى، كان من جلة النحاة ومحققيهم، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق. وتصدر لإقراء العربية طويلا وصنف فيها، وهو صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا (تـ بعد ٤٥٠هـ) [بغية الوعاة ١/٥٥٣].

قال : وهذا عندى أصحُّ من أن أجعله شاذًّا إذا ثَبتت الرواية، وقد قال ابن حلِّزة[١]:

أَوْقَدَتْهَا بيَن العَقِيقِ فَشَخْصَيْـــ ـــن بعُودٍ كَمَا يَلُوحُ الضِّيَاءُ

وقال جرير[٢]:

بَيْنَ الْمُـحَـيْـصِنِ فـالعَـزَّافِ مَنْزِلَةٌ

كالوَحْيِ من عَهْدِ مُوسَى في القَرَاطِيسِ

كذا وجدته بخط أبي عُبَيد البَكْرى[٣]. وجميع ذلك يجرى على هذا المَهْيع[٤]، وهو مع ذلك قليل.

وقال الآخر[٥]:

(١) من معلقته، شرح القصائد السبع الجاهليات لابن الأنباري ٤٣٧
والعقيق : مكان. وشخصان : أكمة لها شعبتان. وبعود : أراد العود الذى يتبخر به .
وفاعل «أوقدت» ضمير يعود على «هند» في البيت الذى قبله، وهو :

وبِعَـيْـنَـيْكَ أوقَـدَتْ هِـنـدُ الـنـارَ

أخِـيـرًا تُلْوِى بِـهـا العَلْـيـاءُ

(٢) ديوانه ٢٤٩ (بيروت) وروايته فيه «بين المخيصر» وفي ياقوت «المحيصر » والبيت كذلك في معجم ماستعجم (١١٩٤) برواية الشارح.
والمحيصن والعزاف : موضعان، شبههما في انمحائهما بالوحى القديم الممحو.

(٣) هو أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز الأندلسي البكري، كان إماما لغويا أخباريا متفننا. شرح نوادر القالي، وعلق على أمثال أبي عبيد، وألف معجم ماستعجم من البلاد والمواضع (ت٤٨٧هـ).

(٤) المَهْيع : الطريق البين الواضح.

(٥) هو عدى بن الرعلاء الغسانى، ابن الشجرى ٢/٢٤٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٩٤، والخزانة ٩/٥٨٢، والمغنى ١٣٧، ٣١٢، والتصريح ٢/٢١، والأشمونى ٢/٢٣١، والعيني ٣/٣٤٢ وصقيل : مصقول مجلو. وبُصْري ـ بضم الباء ـ بلد قرب الشام، كرسي حَوْران، كان يقوم فيها سوق للجاهلية، وقدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين، مرة مع عمه أبي طالب، وأخرى في تجارته للسيدة خديجة رضي الله عنها. ونجلاء : واسعة بينة الاتساع، من قولهم : عين نجلاء، أى واسعة.

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بسَيْفٍ صَقِيلٍ

بين بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

ثم قوله : «والفاءُ للتَّرتيب» يحتمل أن يريد الترتيب الزماني وغيره، فإن العرب قد تُرَتِّب بالفاء في غير الزمان كثيرا، كقولهم : نزل المطرُ بمكانِ كذا فمكان كذا.

وقال امرؤ القيس(١):

بسِقْط اللِّوى بين الدَّخُول فَحْومَلِ　　فتُوضحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رَسْمُهَا

وقال قيس بن ذَرِيح أو غيره(٢):

عَفَا سَرِفُ مِنْ أَهْلِهِ فَسُرَاوِعُ

فَجنْبَا أَرِيكٍ فالتِّلاَعُ الدَّوَافِعُ

فَمكَّةُ فَالأَخْسَافُ أَخْسَافُ ظَبْيَةٍ

بِهَا من لُبَيْنَى مَخْرَفٌ ومَرَابِعُ

---

(١) الأول عجز البيت الأول من معلقته، والثاني صدر البيت الثاني منها. وقد تقدم الاستشهاد بهما في الباب نفسه.

(٢) البتان مطلع أطول قصيدة عينية لقيس بن ذريح، ذكرها وشرحها أبو علي القالي في الأمالي (٣٤٩/٢) وذكر الأغاني (٢١٣/٩، ٢١٧) مختارات منها. ورواية الثاني في الأمالى «فَغَيْقَةُ فالأخياف أخياف ظبية» سَرِف وسُوارع وأريك : مواضع. والتلاع : جمع تلعة، وهى مسيل الماء من الأرض المرتفعة إلى بطن الوادى. والدوافع : جمع دافعة، وهى التى تدفع الماء. وأخياف ظبية موضع. المخرف : منزل القوم في الخريف، وجمعه : مخارف. والمربع : منزل القوم في الربيع، وجمعه مرابع.

وقال النابغة الذُّبياني[1]:

عَفَـاذ ذو وحُسـىً من فَـرْتَنَى فـالفَـوَارِعُ

فَـجنْبَـا أريكٍ فـالتِّـلاعُ الدَّوافـعُ

فـمـجـمَّعُ الأشْـرَاجِ غَـيَّـر رَسْـمَـهَـا

مَـصَـايفُ مَـرَّتْ بَعْـدَنَا ومَـرابِعُ

وأكثر مايكون هذا في الأماكن، والترتيب فيه ترتيب لفظي، فيدخل هذا كله تحت قوله : «والفاءُ للتَّرتيبِ»

ويَحتمل، وهو الأظهر، أن يكون مقصودُه ترتيبَ الزمان، وهو الذى يُشعر به قوله : «باتِّصَال» لأن تقييد الترتيب بالاتصال يُشعر بأنه زمانى، وكأنه إنما لم يُنَبِّه على هذا الترتيب الآخَرِ لقلته، ولأنه كالمفرَّع عن الزمانى.

* * *

وأما (ثُمَّ) فذكَر أنها لترتيب مابعدها على ماقبلها، لكن منفصِلا عنه انفصالاً معتدًا به.

فإذا قلت : قام زيدٌ ثم عمرٌو ـ فالقائم أولاً (زيدٌ) ثم تأخر عنه (عمرٌو) تأخُّرا يَنْفَسح عن ترتيب الفاء .

---

(١) ديوانه ٣٠، وهو مطلع قصيدة له يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر له.

وعفا : درس وامحت آثاره. وذو حسي وفرتنى والفوارع وأريك : أسماء مواضع. والتلاع : مجارى المياه إلى الأودية ، مفرده تلعة . والدَّوافع : التي تدفع إلى الوادي . والأشراج : شعاب تدفع إلى الحرة، واحدها شَرج ـ ورسم الدار : مابقي من اثارها. المصايف : جمع مصيف، وهو زمن الصيف. والمرابع : أزمنة الربيع. وصف الديار بقدم العهد، وتعاقب الأزمنة عليها حتى غيرت آثارها، ومحت رسومها.

وقد اجتمع ترتيب (الفاء، وثم) في قوله في الحديث : «إن جبريلَ نَزل فصلَّى، فصلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، ثم صلَّى فصلَّى / ١٦٤/٣
رسولُ الله صلى الله عليه وسلم(١)» إلى آخر الحديث.

والتزام الترتيب فيها، كما أشار إليه الناظم، هو مذهب الجمهور. وذهب قومٌ إلى أنها ترادِف (الواوَ) في بعض تصاريفها، فلا تُعطى ترتيبا، واستدلوا على ذلك بأشياء : منها قوله تعالى : {فَلاَ اقْتَحم الْعَقَبَةَ وما أَدْرَاكَ مَاالْعَقبَةُ(٢)} ثم قال : {ثُمَّ كانَ من الَّذِين آمنُوا(٣)} فلو كانت للترتيب والمهلة لكان طَلَبُ الإيمان مرتَّبا على طلب فروعه، وذلك فاسد. فالمعنى فلم يقتحم : ولا كان من الذين آمنوا، فالموضع موضع اجتماع.

وقال تعالى : {ولَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثم صَوَّرْنَاكُمْ ثم قُلْنَا للمَلاَئكةِ اسْجُدُوا لآدَمَ(٤)} والخلق والتصوير في زمان واحد، لأنهما راجعان إلى معنى واحد. وقال سبحانه : {وإنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تابَ وآمَنَ وعَمِلَ صالحًا ثُمَّ اهْتَدَى(٥)} والهداية لاتتأخر عن التوبة والإيمان والعمل الصالح. وقال الشاعر(٦):

(١) انظر الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب المساجد، ١٠٧/٥ .
(٢) سورة البلد /آية : ١١، ١٢.
(٣) سورة البلد / آية : ١٧.
(٤) سورة الأعراف / آية : ١١.
(٥) سورة طه / آية : ٨٢.
(٦) هو أبو نواس، والبيت من قصيدة يمدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر.
ديوانه ١٢٢، والمغنى ١١٦، والأشمونى ٩٤/٣، والهمع ٢٣٦/٥، والدرر ١٧٣/٢ والخزانة ٣٧/١١، ويروى :
قلْ لِمَنْ ساد ثم ساد أبوه
قبْلَه ثم قبْلَ ذلك جَدُّهْ

إنَّ مَن سَــــادَ ثـم سَـــــادَ أبـوهُ

ثم قَـــدْ سَـــادَ بَعْـــدَ ذَلِكَ جَـــدُّهْ

فـهـذا مـوضـع (الواو) لأن الموضـع لمدح الابْن، والابْن مـتـأخِّـر عن الأب، فسُؤْدَد الابْن بعد سؤدد الأب في المعتاد، فقد أتى مابعد (ثُمَّ) سابقًا بالزمان، و(ثم) لاتَعطف المتقدِّم على المتأخِّر إلا إذا عُدَّت كالواو.

والجواب أن ماذُكر لادليل فيه.

أمـا الاية الأولى فـ(ثُمَّ) فـيـهـا على بابهـا، بمعنى أن الله عـز وجل خلق الإنسان، وهداه طريقَ الخير والشر، فلم يُعْطِ مما رُزق يتـيمًا ولا مسكينًا، ثم بعـد هذا المنع لم يُؤْمن، ولم يَنْتَظم في سِلْك المؤمنين المتـواصِين بالصـبـر والمَرْحَمة.

وقيل : إن (ثم) فيه لترتيب الأخبار كالفاء، إلا أنه قَصد هنا التنبيهَ على تراخي الإيمان وتباعده في الرُّتْبة عن العِتْق والصدَقة، لاترتيبَ الزمان.

وأما قـوله : {ثم صَوَّرْنَاكُمْ} فعلى حذف المضـاف، أى خلقنا أباكم، يريد من تُراب، ثم صَوَّرناه، أى جعلناه صورةً ناطقة حَيَّة، لأن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان بعد نَفْخ الرُّوح فيه. وليس المراد بالتَّصوير نفسَ الخَلْق.

وأما قـوله : {ثم اهْتَدَى} فمـعناه : تمادَى على ذلك، ودَام وثَبت، كقـوله : {اهْدِنَا الصِّراطَ المُسْتقِيمَ[1]} إنما طَلبـوا التثـبيتَ على الهدى، لأنـهم في الحين مهتدون.

وأمـا البيت فـ (ثُمَّ) فـيه لترتيب الأخبـار، أو تكون على بابها والسِّيـادةُ حصلت لأبيه ثم لجَدِّه مُرَتَّبة على سيادته، كأنه ساد أولا، ثم ساد أبوه بسيادته،

---

(١) سورة الفاتحة / آية : ٦.

ثم جَدُّه، على مثال قول الآخر[1]:

* كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللهِ عَدْنَانُ *

والدليل على لزوم الترتيب لها استقراءُ المتقدِّمين المتحققِّين بكلام العرب.

وأيضا فلو صَحَّ جريانُها مجرى (الواو) لجاز وقوعها حيث لايصلح إلا معنى (الواو) فكنت تقول : اختَصم زيدٌ ثم عمروٌ ، كما تقول : اختَصم زيدٌ وعمروٌ، لكن ذلك غير مقول باتفاق، فدل على أن ماادَّعَوْه من معنى (الواو) غيرُ صالح في (ثم) أصلا.

وقال المارِدي[2]: الدليل على أن (ثم) لاتكون بمعنى (الواو) إجماعُ الفقهاء على أنه لايجوز أن يقال : هذا بيُمْنِ اللهِ ويُمْنِك، بالواو، ولكن أجازوا أن يقال : هذا بيُمْنِ اللهِ ثم يُمْنك قال : ولو كانت بمعنى/ (الواو) ١٦٥/٢
مافَرُّوا إليها. قال : وفي الحديث أن بعض اليهود قال لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : تَزعمون أنكم لاتُشركون بالله وأنتم تقولون : ماشاءَ اللهُ وَ شئتُ! فذكُر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : «لاتقولوها، وقولوا : ماشاءَ اللهُ ثم شئتُ[3]» حَدَّث به قاسم بن أصبغ[4].

فإن قيل : فهل يجوز : ماشاءَ اللهُ فشئْتُ، بالفاء؟ قيل : لا، لأن فيه خلافًا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأن الفاء تدل على أن

---

(١) هو ابن الرومي، ديوانه، والمغني ١١٨، وصدره : وكم أبٍ قد علا بابنٍ ذُرَى حَسَبٍ

(٢) في النسخ الثلاث «الماوردى» وهو تحريف. وسبقت ترجمته.

(٣) سنن ابن ماجه ٦٨٥/١، وسنن أبي داود ٢٩٥/٤، والنهاية لابن الأثير ٥١٧/١.

(٤) هو أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد القرطبي، كان بصيرا بالحديث والرجال، نبيلا في النحو والغريب والشعر، وكان يشاورَ في الأحكام. صنف كتاب أحكام القرآن، وكتاب الخمر، وغرائب مالك، والناسخ والمنسوخ، والأنساب، وغير ذلك (ت ٣٤٠هـ).

مابعدها يتلو ماقبلها بتراخٍ يسير، ومشيئةُ العباد لاتقارب مشيئة الله تعالى. فهذان دليلان يشترك فيهما الفاء وثم. والله أعلم.

ثم قال : «واخْصُصْ بفاءٍ عطفَ كذا» يعنى أن (الفاء) أيضا تَختص دون أخواتها بحكم، وهو أن تعطف من الجمل ماليس بصلة، ولايصلح أن يقع في موضع الصلة، على ماثبت أنه صلة، أى للموصول.

ومعنى ذلك أنك تقول : أعجبنَى الذى رأيتُه فأكرمتُ زيداً، فقولك : «رأيتُه» صلة «الذى» و«أكرمتُ» زيداً» جملة معطوفة على جملة الصلة، وليست بصلة. يريد أنها لاتصلح أن تكون صلة للموصول المتقدم، لأنك لو قلت : أعجبنى الذى أكرمتُ عمراً ـ لم يَجُز، لبقاء الموصول دون ضمير عائد عليه من صلته، وذلك أن الجملة المعطوفة على جملة الصلة لابد فيها من ضمير به تصلح أن تكون صلة للموصول المتقدم.

فمِنْ شَرْط المعطوف صلاحيتُه لوقوعه موقعَ المعطوف عليه إذا كان العطف بغير الفاء، فلا تقول : أعجبنى الذى أكرمتُه وخرج عمروٌ، ولاثم خرج عمروٌ، ولاثم خرج عمروٌ، ولا ماأشبه ذلك.

وأما (الفاء) فجاز ذلك معها لما فيها من الربط المعنوى السَّبَبى، فصارت الجملتان بذلك كالجملة الواحدة، فساغ العطف وإن لم يصح في الثانية وقوعُها صلة، فتقول على هذا : (الذى يَطِيرُ فيغَضَبُ زيدٌ الذُّبَابُ) و(الذى أكرمتُه فجاءنى عمروٌ أخوك) ونحو ذلك.

ويشبه هاتين الجملتين جملتا الشرط والجزاء إذا وقعتا صلة للموصول، فإنه يُكتفى بضمير واحد في إحدى الجملتين لحصول التَّسْبِيب الذى يصيِّرهما كالجملة الواحدة ، فتقول : أعجبني الذي إنْ أكرمتُه فرح الناس ولا فرق في

المسألتين بين كون الضمير في الجملة الأولى أو الثانية. وفي هذا مايدل على أن غير الفاء لايقع في هذا الموضع موقعَها.

وقد زعم ابن عصفور أن (الواو) الجامعة مثلُ الفاء في هذا، فإن الواو قد تكون عاطفة غيرَ جامعة، فلا يصير مابعدها مع ماقبلها كشىء واحد، كقولك : هذان قائمان وضاحكان، فـ(قائمان) خبرُ هذين، و(ضاحكان) خبر ثان معطوف عليه.

وقد تكون جامعةً تصيِّر مابعدها مع ماقبلها كشىء واحد، كقولك : هذان زيدٌ وعمروٌ، ألاَ ترى أن (زيدًا) على انفراده ليس بخبر لهذين، وكذلك (عمرٌو) على انفراده ليس بخبر لهذين، وإنما الخبر (زيدٌ وعمروٌ) معًا، فالواو صَيَّرتهما بمنزلة خبر واحد.

وإذا ثبت هذا فإنْ / قدرتَ (الواو) في قولك : (الذى يطيرُ ويغضبُ ١٦٦/٣
زيدٌ الذبابُ) جامعةً، كأنك قلت : الذى يجتمع طيرانُه وغضبُ زيدٍ الذبابُ - صارت الجملتان بمنزلة الجملة الواحدة، فيكون الحكم مثلَه مع (الفاء).

وإن قدرتَها عاطفة غيرَ جامعة كانت كل واحدة من الجملتين منفصلة من الأخرى فلم يَجُزْ.

وهذا التفصيل لم يقل به غيره، لأن (الواو) وإن قُصد به الجمع، لابد أن يصلح مابعدها لوقوعه موقع ماقبلها، وهذا لايصح هنا للزوم خلو الصلة من ضمير كما تقدم، بخلاف (الفاء) فإن ربط التَّسْبِيب فيها لايصح معه تقديرُ وقوع مابعدها موقع ماقبلها، لأن الثانية مسببةٌ عن الأولى، فلا يمكن أن تُقَدَّر هنالك غير مَسببَّة. وجمع (الواو) لا يَقتضى ترتيبا تَسْبِيبيًا، فلذلك يُقَدَّر مابعدها في موضع ماقبلها.

وكذلك (ثم) وغيرها من حروف العطف حكمُ مابعدها مع ماقبلها حكمُ (الواو) وماذكَره ابن عصفور من تقدير الجملتين مع (الواو) الجامعة جملةً واحدة تقديرٌ معنوى، لاتُقاس عليه أحكامُ اللفظ، وقد نَزَّل الجملتين، ولا موضع لهما من الإعراب، منزلةَ ماله موضعٌ من الإعراب لفعل غير موجود. وهذا كله ضعيف، فالصحيح ماذهب إليه غيره من اختصاص الموضع بالفاء، إلا أن في هذا الموضع نظرًا من وجهين :

أحدهما أنه خَص هذا الحكم بالصلة وحدها، ولم يُشرك معها غيرَها. والصلة والصفة والخبر والحال في هذا الحكم سواء، فكما يجوز أن يقال : الذى يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، كذلك يجوز : مررتُ برجلٍ يَبْكِى فيضحكُ عَمْرٌو، وزيدٌ يقوم فيقعدُ عمرٌو، ومررت بزيدٍ يضحكُ فيبكي بِشْرٌ.

لامانع من هذا كله . وكلامه هنا يَقتضى اختصاص ذلك بالصلة، وليس كذلك.

وقد نَبَّه على هذا الموضع في «التسهيل» فقال في (الفاء) : وتنفرد أيضا بكذا، وبتسويغ الاكتفاء بضميرٍ واحد فيما تضمَّن جملتين، من صلةٍ أو صفة أو خبرٍ[1]. وقال في «الشرح»[2]: أو حالٍ .

ويمكن أن يُعتذر عنه بأنه ذكر الصلة التى هى أشدُّ افتقارًا إلى الضمير العائدِ من غيرها، وترك ذكر ماسواها، ليُلحقه الناظرُ به، فلا يُعد تركُه إغفالا.

والثانى : أنه أتى بالمسألة قاصرة، فإنه ذكَر في هذا الاختصاص عطفَ ماليس بصلة على الصلة، وتَرك العكس، وهو عطف ماهو صلةٌ وحدَه على

---

(١) التسهيل : ١٧٥، وعبارته كاملة «وتنفرد أيضا - أى الفاء - بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى، وبتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر».

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٤ - ب).

ماليس وحدهَ بصلة، كقولك : التى يقومُ زيدٌ فأكرمُها هندٌ، والذى يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ، فإن هذا جائز كالمسألة الأولى، والحكم فيهما سواء، فإنَّ ربط الجملتين بالفاء يصيِّرهما كجملة الشرط والجزاء، ولافرق في جملتى الشرط والجزاء بين أن يكون الضمير في الأولى، وأن يكون في الثانية، فتقول : زيدٌ إن يَقُمْ يَقُمْ عمروٌ، [وزيدٌ إن يقم عَمْرو](1) أكرمْه، فكذلك هنا.

ولم ينبِّه على ذلك الناظم، فكأنه ذكَر نصف المسألة ، وتَرك النصف الآخر.

والعذر أنه / قَصد هنا أن يبيِّن وجه الاختصاص على الجملة. ١٦٧/٣

وتَرَك ماعداه لأنه راجعٌ إلى باب «الابتداء» لا إلى هذا الباب. وينهض هذا عذرًا عن السؤال الأول.

وأيضا كما أنه يمكن أن يكون هنا نَبَّه على إحدى المسألتين، وتَرك الأخرى لفهمها مما ذكر. والله أعلم.

ووجهٌ ثالث، وهو أن تخصيص هذا الحكم بـ(الفاء) ليس على إطلاقه كما هو الظاهر من كلامه، بل هو مشروط بأن تكون (الفاء) تؤدى معنى السببيَّة، فقد قالوا في قولهم : (يطيُر الذبابُ فيغضبُ زيدٌ) : لا يخلو أن تَجعل (الفاء) رابطةً لإحدى الجملتين بالأخرى ارتباطَ السَّبَب بالمسبَّب أَوْلاَ، فإن لم تَجعلها رابطة، بل قصدتَ أن تخبر عن الذباب بأنه يطير، وعن زيد بأنه يغضب، لا من أجل طيران الذباب، كان حكمُ كلٍّ واحدة من الجملتين حكمَها لوانفردت .

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من (س) صحت بها العبارة، وسلم التمثيل. وفي (ت) «فتقول : زيد إن يقم عمرو أكرمته».

وأما إن قصدتَ التَّسْبِيب، وأنَّ غضب زيدٍ يقع لطيران الذباب، فحينئذٍ تصير الجملتان كالجملة الواحدة، فإذا كان كذلك فقولك : الذى يطيُر فيغضبُ زيدٌ الذبابُ ـ جائزٌ على وجه، وممتنعٌ على وجه آخر، فيجوز إذا قَصدتَ بـ(الفاء) معنى التَّسْبِيب، ويمتنع إذا قصدت بها مجرد العطف من غير تَسْبِيب، كما يمتنع مع (ثم) وغيرها.

والناظم لم يفصِّل هذا التفصيل، بل قرينةُ ذكر الحروف العاطفة توُهم أن هذا جائز مع قصد العطف من غير تَسْبِيب، وذلك غير صحيح.

والجواب أنه إنما قَصد تخصيص الفاء بذلك الحكم دون غيرها، ولاشك في صحة ذلك، وأهمل ماسوى ذلك لقصده إجمالَ الحكم. وهذا ضعيف، والله أعلم.

ووقع في هذين الشطرين لفظ واحد في القافيتين، لكن أحدهما مُنَكَّر، والآخر مُعَرَّف، وليس بإيطاء[(١)] . وقد تقدم مثله.

بَعْـضًـا بحَـتَّى اعْطِفْ على كُلٍّ ولاَ

يَـكُـونُ إلاَّ غَـــايـةَ الَّـذِى تَـلاَ

لـ(حتى) في الكلام متصرِّفات ، فقد تكون جارَّة، وقد تقدم ذكُرها في (باب الجر).

وقد تكون حرف ابتداء، وسيأتى ذكرها في إعراب الفعل إن شاء الله تعالى.

---

(١) الإيطاء هو أن يكرر الشاعر القافية لفظا ومعنى في القصيدة الواحدة، وهو عيب من عيوب الشعر.

وقد تكون عاطفة، وهى التى ذَكر هنا، وهى أقل الأقسام في الكلام استعمالا.

ومعناها الغايةُ هنا، وأشعر بذلك متصرِّفُها في العطف، ولذلك قال : إنها لا تكون إلا غايةَ الذى تَلاَ. وكذلك هى في باب الجر. وقد عَرَّف بذلك ثَمَّة.

ويريد هنا أنه لايُعطف بـ(حَتَّى) إلا إذا اجتمع شرطان :

أحدهما أن يكون مابعدها بعضًا، وماقبلها كُلاًّ لذلك البعض، وهو قوله : «بَعْضًا بَحتَّى اعْطِفْ على كُلٍّ» فلو كان مابعدها غيرَ بعضٍ لما قبلها لم يجز العطف بها بمقتضى مفهوم كلامه، فلا تقول : عَجِبْتُ من الجارية حتى من ابنِها، كما تقول : أَعْجَبَتْنى الجاريةُ حتى كلامُها، وحتى شَعْرُها.

والثانى أن ذلك البعض لايكون إلا غايةً لماقبله، وذلك قوله : «ولاَيكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذِى تَلاَ» فضمير «يكون» عائد على «البعض» و«الذى» واقعة على «الكُلِّ» وعائده محذوف، وفاعل «تَلاَ» هو «البعض» وتقديره : ولايكون مابعد (حتى) وهو البَعْض، إلا غايةَ الكُلِّ الذى / تلاه بعضُه. ١٦٨ / ٣

ومعنى كَوْنه غايةً أى في زيادة أو نقصان، أو كَثْرة أو قِلَّة ، أو قوة أو ضعف، أو صِغَر أو كِبَر، أو نحو ذلك. فلو لم يكن مابعد (حتى) غايةً لم يُعطف بها. فلو قلت : خرج الفُرْسَانُ حتى بنو فلان، وهم من وَسَط (الفُرْسان) لم يَجُز، لأن الغاية لاتصح إلا في الأطراف العالية أو السافلة.

وضابط ذلك أنه يَزيد بذكره تعجبًا ومبالغةً في المعنى، بحيث لو لم يُذكر لم يَحصل الشعور به.

فإذا اجتمع الشرطان اقتَضى العطفَ بـ(حتى) فقلت : فَاقَ عليٌّ الأبطالَ حتى عَنْتَرَة، وعَجَّزَ في العلم الأذكياءَ حتى الحكماءَ، وقَصَّر عن جوده الأجوادُ حتى حاتمٌ.

ومن كلامهم «اسْتَنَّت الفِصَالُ حتى القَرْعَى[1]» و«كلُّ شيءٍ يحبُّ وَلَده حَتَّى الحُبَارَى»[2] وفي الحديث «كل شيءٍ بقَضَاءٍ وقَدَرٍ حتى العَجزُ الكَيْسُ[3]» ومن ذلك كثير، وأنشد المؤلف[4]:

قَهَرنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فأَنْتُمُ
تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأصَاغِرَا

والبعضُ الذى ذَكر تارةً يكون حقيقة كما مَثَّل، وتارة يكون مجازا، كقولك : أعجبتْني الجاريةُ حتى حديثُها. ومن ذلك قول الشاعر، ويُنْسب لِلْمُتَلَمِّس، قال ابن سِيدَه[5]: ولم يقع في ديوان شعره، وإنما هو لابن مَرْوان

---

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٨٦

واستنت : عدت. والفصال : جمع فيصل، وهو ولد الناقة أو البقرة بعد فطامه وفصله عن أمه.

والقرعى : جمع قريع، مثل مريض ومرضى، وهو من القَرَع ـ بالتحريك ـ وهو قرح يظهر في أعناق الفصلان فتسحب في التراب فتبرأ .

وأصله أن الفصال إذا ستنت صحاحها نظرت إليها القرعي فاستنت معها، فسقطت من ضعفها. ويضرب للرجل يمتدح بشيء ليس من أهله.

(٢) اللسان (حبر) الحباري : طائر يقع على الذكر والأنثى، يضرب به المثل في الموق، وهى على موقها تحبُ ولدهاوتطعمه وتعلمه الطيران كسائر الطير.

(٣) مسلم ـ القدر : ١٨، والموطأ ـ القدر : ٤، ومسند أحمد ١١٠/٣.

(٤) المغنى ١٢٧، والأشموني ٩٧/٣، والهمع ٢٥٨/٥، والمساعد ٤٥٢/٢، والدرر ١٨٨/٢ وقائله غير معروف. وروايته في الأصل و(س) «فإنكم : لَتخَشْوْنَنَا»

والكماة : جمه كَمِيٌ على غير قياس، وهو الشجاع، أو لابس السلاح.

(٥) هو أبو الحسن علي بن أحمد النحوي اللغوي المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي. كان إماما في اللغة والعربية. وله مصنفات حسان، منها : كتاب المحكم، وكتاب المخصص، وكتاب «الأنيق» في شرح الحماسة وغير ذلك (ت ٤٤٨هـ).

النحوى قاله في قصة المتلمِّس[١]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

على رواية نصب «النَّعْل» كأنه جَعل «النَّعْل» بعضا لما قبل «حَتَّى» مجازا، فصار في التقدير : ألقى مايَشغله حتى نعلَه. ويجوز في البيت غير هذا[٢].

وهنا مسألتان، إحدهما أنه لم يذكر لـ(حتَّى) ماذَكر لما قبلها من الترتيب، فدل ذلك على أنها لاتقتضيه، فإذا قلت : قَدِمَ الحاجُّ حتى المُشَاةُ، وزَارَني الناسُ حتى الأميرُ - لم يكن في ذلك دليلٌ على تأخير قدوم المشاة عن جملة الحاج، ولاتأخيرِ زيارة الأمير عن زيارة غيره من الناس.

وزعم بعض الناس أنها تقتضى الترتيب، فما بعدها مرتَّب على ماقبلها، فالأمير إنما زار بعد مازار الناس، والمشاة إنما قدموا بعد قدوم الحاج، وكذلك سائر الأمثلة .

وهذه دعوى لادليل عليها، وفي الحديث مايدل على خلافها ، وهو قوله عليه السلام : «كلُّ شيءٍ بقَضاءٍ وقَدَرٍ حتى العَجْزُ والكَيْسُ[٣]» وليس في القضاء ولا في القدَر ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المَقْضِيَّات والمَقْدُورات.

---

(١) الكتاب ٩٧/١، ابن يعيش ١٩/٨، والمغنى ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، والهمع ٢٥٩/٥، التصريح ١٤١/٢، ٢١٤، الأشمونى ٩٧/٣، الخزانة ٢١/٣، العيني ١٣٤/٤، معجم الأدباء ١٣٤/١٩. والبيت لأبى مروان أو ابن مروان النحوى، يشير فيه إلى قصة المتلمِّس الشاعر حين فَرَّ من عمرو بن هند، فألقى الصحيفة التى فيها الأمر بقتله في نهر الحيرة، وبعده :

ومَضَى يظنُّ بريدَ عمرو خلفَهُ　　　خوفًا وفارق أرْضَهُ وقَلاَهَا

(٢) يجوز في (نَعْله) كذلك الجر، على أن (حتى) بمعنى (إلى) والرفع على أنها للابتداء. وانظر : المغنى ١٣٠.

(٣) سبق الاستشهاد بالحديث وتخريجه في الباب نفسه، انظر ص ٩٦ .

وكذلك مَنْ قال : «كلُّ شيءٍ يُحِبُّ ولَده حتى الحُبَارَى[1]» فليست الحُبَارى ممنَّ يتأخر حبُّها ولدَها عن غيرها. وإذا كان هذا مشهورا لم يصح الحكم عليها باقتضاء ترتيب.

والثانية : أن الناظم نَقَصه هنا في اقتضاء (حتى) الغايةَ شرطاً[2]، وهو حصول الإفادة. وقد اعتبره في «التسهيل»[3]، وقال في «الشرح» : وقيدتُ الغاية بأن يكون ذكرها مفيدًا تنبيها على أنك لوقلت : أتيتُك الأيامَ حتى يومًا ـ لم يجز، لأنه لافائدة فيه.

قال : فلو وُقِّتَ مابعد (حتى) حَسُنَ، وكانت فيه فائدة نحو : صمتُ الأيامَ حتى يومَ الجمعة[4].

وإذا ثبت هذا دخل له في كلامه هنا ماأفاد ومالم يفد، وكان / غير مستقيم. والجواب أن شرط الإفادة معلوم من أول الكتاب، فهو مُحَالٌ به على موضعه. وذكَره بعد ذلك تَكرارًا لالقصدٍ آخر حسبما تقدم ذكره في موضع آخر. وأيضا فإذا فَسَّرنا الغاية بما تقدَّم أغنى ذلك عن اشتراط الإفادة. والله أعلم. ١٦٩/٣

وأَمْ بهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ
أو هَمْزةٍ عن لفظِ أيٍّ مُغْنِيَهْ

«أم» على وجهين، مُتَّصِلة ومُنْقَطعة. والمتصلة هى العاطفة، وهى التى بدأ بالكلام عليها، وإنما سُمِّيت متصلة لأن مابعدها مع ماقبلها

(١) سبق الاستشهاد بالمثل في الباب نفسه، انظر : ص ٩٦ .

(٢) في النسخ الثلاث «شرطا» بالنصب، ولم أعلم له وجها، ولذلك غيرتَه بما أثبت.

(٣) ص : ١٧٥.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٥ ـ ب).

لايَستغنى أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة بأحدهما عن الآخر، بل هما كلام واحد.

والمنقطعة بخلاف ذلك، مابعدها كلامٌ منقطعٍ ممًّا قبلها. ولذلك سُمِّيت «منقطعة».

وأخبر الناظم أن المتصلة، وهى العاطفة لها موضعان : أحدهما أن تقع بعد همزة التسوية وهمزة التسوية هي همزة الاستفهام الواقعة بعد (سَوَاء) ونحو ذلك، مما تكون الهمزةُ معه على الإخبار لا على السؤال، كقولك : ماأُبَالِى أزيدًا لَقِيتَ أم حمارًا. وسواءٌ علىَّ أقمتَ أم قعدتَ .

وفي القرآن الكريم { وإنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بعيدٌ ماتُوعَدُونَ[1] } وقوله { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لايُؤْمِنُونَ[2] } و{سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُم أم أَنْتُمْ صَامِتُونَ[3] } وأنشد سيبويه لحسَّان بن ثابت رضي الله عنه[4]:

مَــاأُبَالِى أَنَبَّ بِالحَــزْنِ تَيْسٌ

أم لَحَانِى بظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

وإنما سُمِّيت هذه «همزةَ التسوية» لأنك سَوَّيْتَ الأمرين عليك، كما استويَا عليك عِلْمًا حين قلتَ : أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو ؟ فجرى على الاستفهام، وإن لم يكن استفهامًا حقيقة، كما جرى «الاختصاصُ» على حرف النداء، وإن لم يكن

---

(١) سورة الأنبياء / آية : ١٠٩.

(٢) سورة البقرة / آية : ٦.

(٣) سورة الأعراف / آية : ١٩٣.

(٤) ديوانه ٣٧٨، والكتاب ١٨١/٣، وابن الشجري ٣٣٤/٢، والخزانة ١٥٥/١١، والعيني ١٣٥/٤ ونَبَّ التيس : صوَّت عند الهياج. والحزن: ماغلظ من الأرض، وخصه لأنه أخصب للمعز من السهول. ولحانى : لامنى وشتمنى. وبظهر غيب : في غيبتي. يقول : قد استوى عندى نبيب التيس ونيل اللئيم من عرضى بظهر الغيب.

نداءً حقيقة في قولهم : اللهمَّ اغفْرلنا أيَّتُهَا العِصَابَةُ ، لاجتماعهما في معنى الاختصاص والقَصْد، فالهمزةُ في التسوية على الإخبار لا على السؤال.

وكذلك إذا قلت : علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرٌو ـ من هذا القَبِيل أيضا، لأنه ليس باستفهام حقيقة.

والموضع الثاني : أن تقع بعد همزة تُغْنى عن لفظ «أىٍّ» أى تُغنى المتكلمَ عن إتيانه بلفظ «أىٍّ» الاستفهامية التى هى سؤال عن التَّعْيين، يعنى أنها مرادِفَتُها.

فإذا قلت : أزيدٌ في الدارِ أم عمروٌ؟ فالهمزة هنا مع (أم) مرادفة لـ(أىٍّ) كأنك قلت : أيُّهما في الدار؟ تَسأل عن تعيين المستِقّر في الدار، لاعن وقوع الاستقرار .

فإذا اجتمعت الهمزة مع (أم) على هذا الوضع فـ(أم) متصلة عاطفة، وذلك نحو قوله تعالى : {قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ[1]} وقوله : {أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ[2]} وقوله: {أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ[3]} وهو كثير.

وما قاله الناظم هنا من كَوْن الهمزة مع (أم) صالحةً لوقوع (أىٍّ) موقعَها كافٍ في التعريف بـ(أم) المتصلة / لأنه شَرْطٌ واحد جامعٌ لسائر ١٧٠/٢
الشروط التى ذكَر غيرُه، لكنه تعريف مُجْمَل، فلابد من إيضاح الشروط التى تضمَّنها هذا الشرط . وإذ ذاك يتبيَّن مرادُه حقَّ التبيُّن بحول الله .

---

(١) سورة الفرقان / آية : ١٥.

(٢) سورة الصافات / آية : ٦٢.

(٣) سورة النازعات / آية : ٢٧.

والذى تَضمَّن هذا الشرطُ ستّةُ شروط:

أحدها أن تقع (أم) بعد استفهام كما تقدم، فلو كان ماقبلها خبراً لم تكن عاطفة، كقولك : إنَّ زيداً قائم أم قاعدٌ، لأن (أيًّا) لاتصلح ههنا.

ومنه قولهم : إنّـهَا لإبِلٌ أم شَاءٌ، وفي القرآن المجيد ـ {آلم تَنْزِيلُ الكِتَابِ لارَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ[1]} ومنه في أحد الاحتمالين ما أنشده سيبويه من قول الأخطل[2]:

كَـــذَبَتْكَ عَـــيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ
غَلَسَ الظَّلاَمِ مِنَ الرَّبَابِ خَـــيَـــالاَ

وأنشد أيضا لكُثَيِّر[3]:

أَلَيْسَ أبى بالنَّضْـــرِ أم لَيْسَ وَالِدِى
لِكُلِّ نَجِــيبٍ من خُــزَاعــة أَزْهَرَا

والثاني : أن يكون الاستفهام بالهمزة لابغيرها من أدواته، وهو نص قوله : «أو همزةٍ صفتُها كذا» فلو كان الاستفهام بغير الهمزة لم تكن عاطفة نحو قولك : هل زيدٌ في الدار أم عمرٌو ؟ لأن (هَلْ) لا تقع موقع (أىٍّ) لأن (أيًا) سؤال

---

(١) سورة السجدة / آية : ١، ٢، ٣.

(٢) ديوانه ٤١، والكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٢٩٥/٣، والمغني ٤٥، والتصريح ١٤٤/٢ والخزانة ١٣١/١١

والبيت مطلع قصيدة يهجو بها جريرا. وكذبتك عينك : خَيَّلت إليك، ثم رجع عن ذلك فقال أم رأيت خيالا. بوواسط : موضع في الموصل، وهو من مواضع بني تغلب التى ينزلون بها. والغلس : ظلمة آخر الليل ـ والرباب : اسم امرأة. والخيال : الطيف.

(٣) ديوانه ١٩/١، والكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٣٠٢/٣

والنضر : أبو قريش، وهو النضر بن كنانة. وخزاعة : قبيلة من الأزد، كانت من ولد النضر بن كنانة ـ والأزهر : الأبيض الحسن.

عن التعيين، و(هل) سؤال عن الوقوع، فلم يصح أن تقع موقعها، فـ(أم) في المثال منقطعة.

ومن ذلك قول مالك بن الرَّيْب، أنشده سيبويه[(١)]:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هل تَغَيَّرتِ الرَّحى
رَحَى الحُزْنِ أم أَضْحَتْ بَفْلجٍ كمَا هِيَا

على رواية «أم[(٢)]» وأنشد أيضا لعلْقَمة بن عَبْدَة[(٣)]:

هَلْ ماعَلِمْتَ وما اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ
أم حَبْلُها إذْنَأَتْكَ اليَوْمَ مَصْرُومُ

والثالث : ألاَّ تقع بعد (أم) أداةُ استفهام، فإنه يجوز أن تقع أدوات الاستفهام بعدها ماعدا الهمزةَ، فتقول : أعندك زيدٌ أم هل عندك عمروٌ، وتقول : أيُكرِمُنى زيدٌ أم مَنْ يُكْرِمُنى؟ وتقول : أَنْتَظِرُكَ أم كَيْفَ أصنعُ؟ فـ(أم) في هذه المواضع منقطعة. ومعنى (أىٍّ) فيها مفقود.

---

(١) الكتاب ٣/١٧٨، وأمالى القالي ٣/١٣٧
قاله عندما حضرته الوفاة غريبا بخراسان. وليت شعري : ليتني أعلم جواب هذا السؤال.
والرحى ـ بالياء والألف ـ مكان مستدير غليظ يكون بين الرمال. والحزن وفلج : بلدان.

(٢) يروى «أو» بدل «أم» وهى رواية الكتاب ٣/١٧٨.

(٣) ديوانه ١٢٩، والكتاب ٣/١٧٨، والمقتضب ٣/٢٩٠، وابن الشجرى ٢/٣٣٤، وابن يعش ٤/١٨، ٨/١٥٣، والهمع ٥/١٤٤، والخزانة ١١/ ٢٩٤، والمفضليات ٣٩٧، وبعده :

أم هل كبيرٌ بَكىَ لمَ يقْض عَبْرتَه إثْرَ الأحبةِ يوم البَيْنِ مَشْكُومُ

وصَرْم الحبل : قطعه، وهو كناية عن الهجرة والقطيعة. والعبرة : الدمعة. ولم يقض عبرته : يعنى دائم البكاء. والمشكوم : المجازي، من الشُّكْم ـ بضم السين وسكون الكاف ـ وهو الجزاء والعوض يقول : هل تبوح بما استودعتك من سرها يأسًا منها أم تقطع حبلها لبعدها عنك؟ ثم استأنف فقال : أم هل تجاريك ببكائك على أثرها وأنت شيخ كبير (يقصد نفسه)؟

ومثله ماأنشده سيبويه لزُفَر بن الحارث، أو للجَحَّاف بن حَكِيم السُّلَمى[1]:

أَبَامَالِكٍ هل لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي ... على القَتْل أم هَلْ لاَمَنِي مِنْكَ لاَئِمُ

واجتمع في هذا البيت فقدُ هذا الشرط والذى قبله. وكذلك بيتا عَلْقَمة أنشدهما سيبويه أيضا[2]:

هل ماعَلِمْتَ وما اسْتُودِعْتَ مكتومُ

أم حَبْلُها إذْ نأتْكَ اليَوْمَ مَصْرُومُ

أمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ

إثْرَ الأحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ

وقال أُفْنُون التَّغْلِبِي، أنشده ابن جِنِّى[3]:

---

(١) الكتاب ١٧٦/٣، والهمع ٢٤٥/٥، والدرر ١٧٨/٢

وأبو مالك كنية الأخطل. وخَضَّه على الأمر : حثه عليه بقوة. يقوله للأخطل، وكان الجحاف بن حكيم السلمي دخل على عبدالملك بن مروان ومعه وجوه من قيس، وكان عنده الأخطل، فأنشد عبدالملك قوله :

ألا سَائِلِ الجَحَّافَ هل هو ثائرٌ ... بقَتْلَى أُصِيبَتْ من سُلَيْم وعَامِرِ

في أبيات ـ فغضب الجحاف، وخرج فجمع فوارس قومه، وأوقع ببني تغلب رهط الأخطل وقعة عظيمة بجبل البشر.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيتين وتخريجها. انظر ١٠٢ .

(٣) الخصائص ١٨٤/٢، ١٠٧/٣، والمغني ٤٥، وابن يعيش ١٨/٤، والهمع ٢٤٦/٥، والخزانة ١٣٩/١١، والمفضليات ٢٦٣، واللسان (رأم)

وأنَّى : كيف، استفهام تعجبي. والضمير في «جزوا» يعود على عشيرته. وعامر : اسم قبيلة.

وسُوأى : فُعْلى، نقيض : الحسنى، وهما مؤنث : الأحسن والأسوأ. والعلوق : الناقة التى قد علقت قلبها بولدها . ويقال : رَئِمت الناقة ولدها رأما ورِئْمانا ، إذا عطفتْ عليه ولزمته ... يقول : العجب لقومي، كيف عاملوا بني عامر بالسوء في مقابلة فعلهم الجميل، بل أتعجب من قومي كيف يعاملونني بالسوء بدلاً من صنع الجميل، إن إساءتهم إلى بني عامر أمر هين إذا قيست بإساءتهم إليّ وأنا منهم. فهم يحسبون لي القول ، ولايعطونني شيئا فكيف ينفعني ذلك.

إن مثلهم ومثلي مثل الناقة التى ترأم ولدها وتشمه بأنفها وتمنع عنه درها .

أَنَّى جَزَوْا عَـامِرًا سُوأى بِفِعْلِهِمُ
أم كَيْفَ يَجزُونَنِي السُّوأى من الحَسَنِ
أم كـيف يَنْفَعُ مـاتُعْطِي العَلُوقُ به
رِئْمَــانُ أَنْفٍ إذا مَــا ضُنَّ باللَّبَنِ

وقال جرير[1]:

أَيْنَ الَّذِينَ بِنَارِ عَـمْـرٍو حُـرِّقُـوا
أم أَيْنَ أَسْـعَدُ فِـيكُمُ المُسْتَرضَعُ

والرابـع ألاّ يتكرّر الخـبـر بعـد (أم) كـقـولك : أزيدٌ عندك أم عندك عمروٌ؟ فإن الهمزة هنا لاتُغنى عن لفظ (أىٍّ) لأنك لو قلت : أيُّها عندكَ؟ لم يصح إلا على التـوكـيـد، ولم يكن ذلك في أصل الكلام، فـلابد أن يـكون مابعد (أم) منقطعا عما قبلها. وكذلك إذا قلت : أقام زيدٌ أم قام عمرٌو؟

وإن شئتَ قلت في هذا الشرط : ألاَّ يكون مـابعد (أم) جملةً ليست في معنى المفرد كما تمثيلُه ـ فـهو صـحيح. وكذلك إذا قلت : أقـام زيدٌ أم عمروٌ منطلقٌ، لأن (أيًّا) لاتصلح هنا.

ومنه في القرآن الكريم {أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ / وَرَسُولُهُ[2]} وقـوله حكايةً عن فِـرعـون : {أَفَـلاَ ١٧١/٢
تُبْصِرُونَ. أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِى هُوَ مَهِينٌ[3]}.

---

(١) ديوانه (٢٧٣ ـ بيروت) والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق. ويروي الأول .
« أين الذين بسيف عمرو قتلوا » .
(٢) سورة النور / آية : ٥٠.
(٣) سورة الزخرف / آية : ٥١، ٥٢.

فأمَّا إن وقع بعدها جملةٌ في معنى المفرد فلا يلزم أن تكون منقطعة، كقولك : أقام زيدٌ أم قَعَد؟ فالمعنى : أيُّ الفعلين أوْقَعَ؟ وكذلك قول الأسْوَد بن يَعْفُر[(١)]:

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وإن كُنْتُ دارِيًا
شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرِ

لأن «ابن سَهْم» و«ابن مِنْقر» وإن كانا خبَرَيْن لـ(شُعَيْث) - لاصفتان على ماقرره المؤلف - فالمعنى معنى المفرد، أى : أشُعَيْثُ بنُ سَهْم أم ابنُ مِنْقر؟. وكذلك ماأنشده المؤلف[(٢)]:

ولَسْتُ أبالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالكًا
أمَوْتِيَ نَاءٍ أم هُوَ الآنَ وَاقِعُ

المعنى : أمَوْتِي بعيدٌ أم قريب؟

والخامس : ألا يكون مابعد (أم) رَدًّا ونَفْيًا لما قبلها، كقولك : أقام زيدٌ أم لم يَقُمْ؟ وأعندك زيدٌ أم لا؟ فإن (أم) ههنا غير عاطفة، قال سيبويه : كأنه حين قال : أعندكَ زيدٌ كان يظن أنه عنده، ثم أدركه مثلُ ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال : أم لا[(٣)]. ويحتمل أن يكون منه قول الأخطل[(٤)]:

---

(١) سيبويه ٣/١٧٥، والمقتضب ٣/٢٩٤، والمغنى ٤٢، والتصريح ٢/١٤٣، والهمع ٥/٢٤٠، والأشمونى ٣/١٠١، ١٠٢، والخزانة ١١/١٢٨، والعيني ٤/١٣٨

وشعيث : حي من تميم من بني منقر. وسهم : حي من قيس، يشك في كونهم من بني سهم أو من بني منقر، كأنه جعلهم أدعياء.

(٢) المغني ٤١، والهمع ٥/٢٣٩، والأشمونى ٣/٩٩، والتصريح ٢/١٤٢، والعيني ٤/١٣٦ وقائله مجهول، ومعناه واضح.

(٣) الكتاب ٣/١٧٤.

(٤) عجزه : غَلَسَ الظَّلَامِ من الرَّباب خَيَالاَ

وقد سبق الاستشهاد به.

* كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أم رَأَيْتَ بوَاسِطٍ *

على تقدير حذف الهمزة، لأن المعنى : أكذبتكَ عينُك أم لا؟ وهذا إنما يكون كذلك مع غير همزة التسوية. فأما مع همزة التسوية فالمعنى معنى (أيٍّ).

والسادس : أن يكون الكلام مع الهمزة و(أم) يؤدى معنى (أيٍّ) وهو المنصوص له الذى ضَبط به هذه الشروط كلها، وذلك أنك إذا قلت : (أزيدٌ عندك أم عمرٌو) فالشروطُ الخمسة موجودة ظاهرا، ولكن الاحتمال في أن تكون متصلةً أم منقطعة قائم، إذ يمكن أن يكون الكلام في تقدير : أيُّهما عندك؟ أو على تقدير : بَلْ أعندك عمرٌو، فلابد من هذا الشرط. وبه حَصَّل الناظم ذلك كله، وهو حَسَن.

فإن قيل : إن هذا التقدير مشكلٌ من وجهين، أحدهما أن العطف بـ(أم) بعد همزة التسوية غيرُ محتاج إلى التَّنصيص عليه، لأن مابعده يحصِّله، ألاَ ترى أن همز التسوية مُغْنٍ عن لفظ (أيّ) إذ كان قولك : (سواءٌ علىَّ أقمتَ أم قعدتَ) يؤدِّى معنى : سواءٌ علىَّ أيُّهما كان، وكذلك (ماأبالى أزيدًا لقيتَ أم عمرًا) تقديره : ماأبالى أىَّ هذين لقيتَ. وبذلك قدرها سيبويه[1].

وإذا كان كذلك، وكان شأن الناظم الشحَّ بالألفاظ جدا حيث لاتُعَد حَشْوا، فما ظنك بها إذا كانت تكرارا من غير مَزيد فائدة؟!

والثاني : على تسليم ماتقدم فقوله : «أَوْ همزةٍ عَنْ لَفْظِ أىٍّ مُغْنِيَهْ» يَقتضى بظاهره أن الهمزة وحدها هى المغنية عن لفظ (أيٍّ) وأن (أم) ليس لها في ذلك المعنى دخول. وهذا غير صحيح، بل المعطى لمعنى (أيٍّ) هو مجموعهما ـ ألاَ ترى أنك إنما تُضيف (أيًّا) حين تقدِّر الكلام بها إلى مادخلت عليه الهمزة و(أمْ)

(١) الكتاب ٣/١٧٠.

معًا. ولايصح غير ذلك، إذ ليس قولك /: (لا أدرى أيُّهما قام) تقديرًا ١٧٣/٣
لقولك : (أقام زيدٌ) وحده، دون قولك : (أم عمروٌ) وإذا ثبت هذا كان تخصيص الناظم هذا الحكم بالهمزة مشكلا.

فالجواب عن الأول أن يقال : لعله قَصد التفرقة بين همزة الاستفهام إذا خُلِع عنها الدلالةُ عليه، وبينها إذا بقيت على أصلها، فإنها في التسوية قد خُلع عنها معناها ولم يَبْق فيها من حكم الاستفهام إلاّ الحكم اللفظي وذلك قد يُخرج (أم) عن الاتصال إلى الانقطاع. ألا ترى كيف وَجَّهوا الانقطاع في قوله(١):

أَلَيْسَ أبِى بالنَّضْر أم لَيْسَ وَالدِى
لِكُلِّ نَجِيبٍ من خُزاعةَ أَزْهَرَا

بتكرار (ليس) وبالإثبات، فالاستفهام في الهمزة مُسْتَهْلَك، وذلك من أسباب الانقطاع، فربما يُفهم ذلك في همزة التسوية، فيُقْضى بانقطاعها، بخلافها في غير ذلك الموضع، فإنه قال فيه : «أو هَمْزَةٍ عن لَفْظِ أىٍّ مُغْنِيَهْ» وذلك مشعرٌ بحصول معنى الاستفهام فيها، وبقائها على أصلها، فكأنه أراد بيانَ التَّفْرقة بين الموضعين. والله أعلم.

وأما الثاني فلعله اجتزأ في الإغناء بالهمزة اتِّساعًا واتِّكالا على فهم المعنى. والله أعلم.

وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الهَمْزَةُ إنْ
كَانَ خَفَا المَعْنَى بحذْفِهَا أُمِنْ(٢)

---

(١) سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في الباب نفسه، انظر : ص.
(٢) في متن الألفية «أسقطت الهمزة».

يريد أن (الهمزة) المذكورة قد تُحذف من اللفظ، وهى مرادةٌ في المعنى، وذلك قليل في الكلام، ولكن لايجوز ذلك إلا إذا أُمِن اللَّبس بالخبر عندما تُحذف.

فإذا قلت : (ماأدرِى قام زيدٌ أم قَعَد) فهو على تقدير الهمزة لدلالة الكلام عليها.

وفي قراءة ابن مُحَيْصِن[1]{سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ[2]} بهمزة واحدة، فالمراد «أَأَنْذَرْتَهُمْ» فحَذف الهمزة.

ومن ذلك ماأنشد سيبويه للأسوَد بن يَعْفُر[3]:

لَعَمْرُكَ ماأدْرِى وإن كُنْتُ دارِيًا

شُعَيْثُ بْن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ

وأنشد أبو الحسن في الكتاب لعُمَر بن أبي ربيعة[4]:

لَعَمْرُكَ ماأدْرِى وإن كُنْتُ دَارِيًا

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمر أم بِثَمَانِ

---

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن محيصن المكي، مقرىء أهل مكة مع إبن كثير . وكان له اختيار في القراءة على مذهب العربية ، فخرج به عن إجمال أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه (ت ١٢٣هـ) [غاية النهاية لابن الجزرى ٢/١٦٦].

(٢) سورة البقرة / آية ٦، وانظر الإتحاف : ١٢٨.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

(٤) ديوانه ٥٨، والكتاب ٣/١٧٥، والمقتضب ٣/٢٩٤، وابن يعيش ٨/١٥٤، والهمع ٥/٢٤٠، والخزانة ١١/ ١٢٢

والبيت من قصيدة له قالها متغزلا في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمى الصحابي، وقبله :

بدالى منها مِعْصَمٌ حيث حَمَّرَتْ   وكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ

ومعنى البيت أنه شغل بها وبرفيقاتها فلم يدر عدد مارمينه من جمرات الحج .

وأنشد المبِّرد وغيرُه لِعْمران بن حِطَّان(١):

فَـأَصْـبَـحْتُ فـيـهم آمِنًا لا كَـمَـعْـشَـرٍ
أَتَوْنِى فَـقَـالُوا مِنْ رَبِيـعَـةَ أم مُـضَـرْ

أَمِ الحَىُّ قَـحْطَان فَـتِلْكُمْ سَـفَـاهَةٌ
كـمـا قَـالَ لِى رَوْحٌ وصـاحِـبُـه زُفَـرْ

والعرب قد تحذف الهمزة إذا دَلَّ عليها الدليل مطلقا، فقد قيل في قوله : {وتلك نِعْمَةٌ تَمنُّها عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَ بَنِي إسْرَائِيلَ(٢)} إنه على تقدير : أوَ تلك نعمة. وأنشد ابن جِنِّى للكُمَيْت(٣):

طَرِبْتُ ومـا شَـوْقًـا إلى البِـيضِ أَطْرَبُ
ولا لَعِـبًـا مِنِّى وذُو الشَّـيْبِ يَلْعَبُ

قيل : أراد : أَوَذُو الشيب يَلعب؟

ولكن هذا كله قليل كما قال، ووجه قِلَّته أن حذف الحرف إجحافٌ، لأنه من اختصار المختَصر. قال ابن جني : أخبرنا أبو علي قال : قال أبو بكر : حَذْفُ الحرف ليس بقياس، وذلك أن الحرف نائبٌ عن الفعل بفاعله. ألا ترى أنك إذا قلت : (ماقام زيدٌ) فقد نابت (ما) عن (أَنْفِى) كما نابت (إلاَّ) عن (أَسْتَثْنِى)

---

(١) الخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ٥٠/١، وابن الشجري ٢٦٧/١، ٣١٧.
والبيتان من شعر يقوله في قوم من الأزد، نزل بهم متنكرا، ويشكر صنيعهم معه.
وانظر الكامل لابن الأثير ٨٧/٧.

(٢) سورة الشعراء / اية : ٢٢.

(٣) شرح الهاشميات ٣٦، والخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ٥٠/١، والمغنى ١٤، وابن الشجرى ٢٦٧/١ والهمع ١٣٥/٣، ٣٦٠/٤، والعيني ١١١/٣
والبيت مطلع إحدى هاشمياته.

وكما نابت الهمزة عن (أَسْتَفْهِمُ) وكما نابت حروف/ العطف عن (أَعْطِفُ) ١٧٣/٣
ونحو ذلك[١].

فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارا، واختصارُ المختصَر إجحافٌ به، إلا أنه إذا صَحَّ التوجُّه إليه جاز في بعض الأحوال حذفُه لقوة الدلالة عليه.

والألف واللام في «الهمزة» للعَهْد في الهمزة المذكورة مع (أم) المتصلة، وهى همزة التسوية، والهمزةُ الأخرى، وأعاد ذكرها مفردةً مع ذكره همزتين، إما لأنهما في الأصل واحدة، وإما لعطفه إحداهما على الأخرى بـ(أَوْ) ولم يعرِّج على الهمزة في «المنقطعة» لعدم احتياجه إلى ذلك فيها، وإن كان حذف الهمزة معها جائزا، فقد أجاز سيبويه في قوله[٢]:

* كَذَبتْك عَيْنُك أم رأيتَ بواسِطٍ *

أن يكون على تقدير: أكَذبتْكَ[٣]، وإن كانت (أم) عنده منقطعة في البيت ثم ذكر المنقطعة فقال:

وبِانْقِطَاعٍ وبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ
إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بهِ خَلَتْ

---

(١) الخصائص ٢/٢٧٣.
(٢) هو الأخطل، وعجزه:
غلسَ الظلامِ من الربَّابِ خَيَالاً
وقد سبق الاستشهاد به.
(٣) الكتاب ٣/١٧٤.

يعنى أن (أم) إن خَلَت من ذلك القيد المتقدم، فلم تقع بعد همزة التَّسوية، ولا بعد همزة تُغنى عن ذكر (أىٍّ) فهى «المنقطعة» أو التى بمعنى (بل).

واقتَضى هذا الكلامُ أنها إذا خلت من التقييد المذكور تفى بأمرين اثنين، أحدهما الانقطاع، والآخر الإضرابُ المجَّرد، وهو معنى (بل) فالتى تقتضى الانقطاع هى المؤدِّية معنى (بل) والهمزةِ معًا، فإذا قلت : (إنها لإبلٌ أم شاءٌ) فالتقدير : بل أهى شاءٌ؟ كأنه رأى أشباحا على بُعْد فتوهَّم أنها إبل، فقال : إنها إبل، ثم أدركه الشكُّ فاستدرك الاستثبات فقال : أم شاءٌ، فأضرب عن ذكر الكلام الأول، ثم أخذ يسأل : أهى شاءٌ؟

وهكذا سائر ماتقدم من الأمثلة في تفصيل شروط الاتصال، فلا معنى لتكرارها. وقد تبيَّن معنى الانقطاع، إذ كان بـ(أم) مُضْرِبًا عما تقدَّم، ومستأنِفًا سؤالا.

وجمهور النحويين متفقون على هذا المعنى لـ(أم) المنقطعة. وقد حكى الأُبَّذِى(١) فيها خلافا بين البصريين والكوفيين، فحكى عن البصريين ماذُكر، وعن الكوفيين قولين، أحدهما حكاه عن الفَّراء، أنها بمعنى (بَلْ) وحدَها مطلقا، فإذا قلت : هل قام زيدٌ أم عمروٌ قائمٌ ؟ أو قلت : قام زيدٌ أم عمروٌ قائم؟ فالمعنى عنده : بل عمروٌ قائمٌ .

---

(١) تقدمت ترجمته، وانظر : فهارس الكتاب.

والثاني حكاه عن الكسائي وهشام[1] أنها بمعنى (بل) لكن مابعدها بمنزلة ماقبلها، فإذا قلت : قام زيدٌ أم عمرٌو قائمٌ، فالتقدير : بل عمرٌو قائمٌ. وإذا قلت : هل قام زيدٌ أم عمرو قائمٌ، فالتقدير : بل هل عمروٌ قائمٌ.

وهذا كله لادليل عليه، بل الذى دَلَّ عليه الاستقراء ماتقدم. قال الأُبَّذِى[2]:

والدليل على ذلك عندي أن العرب لاتُدخلها على همزة الاستفهام، لاتقول : قام زيدٌ أم أعمرٌو قائمٌ؟ كما تقول : قام زيدٌ بل أعمرٌو قائمٌ:؟ وماذاك إلا لتضمنها معنى الهمزة، إذ لا يجوز دخول همزة الاستفهام على مثلها، وإنما تدخل (أم) على كلام فيه غيرُ الهمزة من أدوات الاستفهام، لأن الهمزة قد تدخل على غيرها من أخواتها، كما قال[3]:

سَائِلْ فوارسَ يَرْبُوعٍ بِجَهْلَتِهَا
أَهَلْ رَأَوْنَا بِوَادِى القُفِّ ذِي الأَكَمِ

فكذلك تدخل (أم) عليها، كقوله، وهو عَلْقَمة[4]:

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ
إِثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ

---

(١) هشام هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، صاحب الكسائى وأخذ عنه وله مقالة في النحو تعزى إليه (ت ٢٠٩هـ) [إنباه الرواة ٣٦٤/٣].

(٢) تقدمت ترجمته، وانظر فهارس الكتاب.

(٣) الخصائص ٤٦٣/٢، والمقتضب ١٨٢/١، ٢٩١/٣، وابن يعيش ١٥٢/٨، وابن الشجري ١٠٨/١، ٣٣٤/٢، والمغنى ٣٥٢ ، والهمع ٣٩٤/٤، ٢٤٤/٥

وقائله زيد الخيل الطائى. والرواية الأشهر في الصدر «بشدتنا» ويروى العجز «بسفح القف» و«بسفح القاع»

والقف : ماارتفع من الأرض وغلظ، ولم يبلغ أن يكون جبلا. والأكم : جمع أكمة، وهى التل من حجارة متراكمة، وتكون أعلى من القف. قاله في إغارته على بني يربوع.

(٤) سبق الاستشهاد بالبيتين.

وقولُه قبل هذا :

* أَمْ حَبْلُهَا إِذَا نَأَتْكَ اليومَ مَصْرُومُ *

بمنزلة قوله : بل أَحَبْلُها، يَشهد له الاستفهام الذى بعده هذا مُجْمل ماقال. وللمنازِع أن ينازع فيه.

والثالث من ذلك ماتَلَقَّاه أهلُ الخبرة مشافهةً من العرب / كما تُتَلَقَّى مفرداتُ اللغة، ولاشك عند من مارسَ هذا الشأنَ من العارفين بمصادر اللغة ومواردها في ثبوت معنى (بل) والهمزة لـ (أَمْ) هذه. ١٧٤/٣

لكن يَبْقي أن يقال : هل ثبت لها استعمالٌ آخر أم لافأثبته الناظم، وهو الثاني مما وَفَتْ به (أم) وذلك أن تكون بمعنى (بل) وحدها. وهذا يشير إلى أنها ترادفها في العطف، وهو نَصُّه في غير هذا النظم، وذلك إذا وقع بعدها المفرد، وهو مذهب الفراء، أنها تأتى بمعنى (بل) من غير استفهام، وأنشد الفراء على ذلك(١):

فوَاللَّهِ ماأَدْرِى أسَلْمىَ تغَوَّلَتْ

أَمِ النَّوْمُ أَمْ كُلٌّ إلىَّ حَبِيبُ

المعني عنده : بل كُلٌّ إلىَّ حَبِيبُ. وعليه حَمل قولَه تعالى : {أَمْ مَنْ

(١) معانى القرآن ٢/٢٩٩، قال : «والعرب تجعل (بل) مكان (أم) و(أم) مكان (بل) إذا كان في أول الكلام استفهام، مثل قول الشاعر» وأنشد البيت. وقائله مجهول.
والبيت كذلك في الهمع ٥/٢٤٣، والدرر ٢/١٧٦
وتغولت المرأة : تلونت وتزينت. يقول : لما تمثلت لعينى لم أدر أذلك في اليقظة أم في النوم؟ ثم قال : كل إلى حبيب، أى في حالتى النوم واليقظة.

خَلَقَ السَّماوَاتِ والأرْضَ[1]} وما بعدها من الآيات في سورة «النمل»[2].

قال ابن طاهر[3]: ولا يمتنع عندي، إذا أردتَ بها مذهب (بل) أن تكون عاطفة مثلها، وتدخل في الغَلَط والنِّسيان. قال ابن خروف[4]: وهو قول ظاهر صحيح المعنى.

فابن مالك قال بقول الفراء في بعض مواردها، وجعل من ذلك في عطف المفرد قولهم : (إنها لإبلٌ أم شَاءٌ) تقديره عنده : بل شاءٌ. وظَنَّ أن بن جِنِّي هو المخالف في هذا المثال وحده، إذ قَدَّره بـ(بل) والهمزة، فَردَّ عليه بأن ذلك دَعْوَى لادليل عليها ، وأن العرب قالت : إن هناك إبلاً أم شاءً، فنصب «الشاءَ» بعد (أم).

وظاهر «الكتاب[5]» في المثال المرفوع أنه على ماقاله ابن جِنِّي. وهو مذهب جمهور الناس فيه، ولا يخالف أحد في المثال المنصوب إذا ثبت في السماع أنها فيه كـ(بَلْ) وحدها ولكن ذلك ـ ولا بُدَّ ـ قليل، فعليه يَنْبني النظر في المثال المرفوع. وإذ ذاك يُقال فيه باحتمال الوجهين، لا على سواء، بل على وزان اتِّساع البابين.

وإذا كان تقدير (أم) بـ(بَلْ) والهمزة معًا هو الشائع الكثير، وتقديرها بـ(بل) وحدَهاقليل ـ فتجويزُ الوجهين على هذه النِّسبة. إلا أن الناظم قال :

---

(١) سورة النمل / آية : ٦٠.

(٢) الآيات : ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأندلسي، والمعروف بالخِدَبّ . نحوى بارع حافظ مشهور، كان من خداق النحويين وأئمة المتأخرين، وله على كتاب سيبويه طرر مدونة مشهورة، وله تعليق على إيضاح الفارسي. ومن أجل من أخذ عنه ابن خروف. توفى في عشر الثمانين وخمسمائة.

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) يعنى كتاب سيبويه، وانظر فيه ١٧٢/٣.

«وبمَعْنَى بَلْ وَفَتْ» فلم يقيِّد ذلك بقلة، كما لم يقيِّد ذاتَ الانقطاع بقلة، فيؤخذ من ذلك تجويز الوجهين عنده في المثال المذكور.

والتحقيق في كلامه وكلام غيره أنها تكون «منقطعة» بلا إشكال، وتكون أيضا بمعنى (بَلْ) كذلك، ولاينبغي أن يكون فيها خلاف، وذلك إذا وقع بعدها أداة استفهام، نحو :

* أَمْ هَلْ كبيرٌ بَكَى[1] *

* أم كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى من الحَسَنِ[2] *

وما أشبه ذلك، إذ لا يصح أن تتضمن معنى الاستفهام، ثم يتكرر بعدها، ولكن التأويل يُخْتَلف فيه هنا.

فمن قال بوقعها بمعنى (بل) كالفراء أو كابن مالك يجعل هذا الضَّرب من ذلك بغير تكلف تأويل.

ومن قال بنفي ذلك، كظاهر كلام سيبويه وابن جِنِّى، فيجعله من باب «خَلْع الأدِلَّة»[3] كأنهم خَلَعوا عن (أم) دلالتها على الاستفهام لوجود أدلة بعدها. (فهذا عنده عارضٌ على غير الأصل، فإذا لم توجد الأداة بعدها[4]) رجعت إلى / أصلها من الانقطاع التام. وهذا المعنى معزز في الأصول. ١٧٥/٣

(١) صدر بيت لعَلْقمة بن عَبْدة، هو بتمامه :

أم هَلْ كبِيرٌ بكَى لم يَقْضِ عَبْرتَه ... إثْرَ الأحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ

وسبق عدة مرات.

(٢) صدره : أَنَّى جَزَوْا عَامِراً سُوأى بفِعْلِهِمُ

وهو لأفنون التغلبي. وسبق الاستشهاد به.

(٣) يراد بخلع الأدلة تجريد الحروف والأدوات من المعانى المعروفة لها، والمتبادرة فيها، وإرادة معان أخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها.

وانظر فيه وفي أمثلة له : الخصائص ١٧٩/٢، والأشباه والنظائر للسيوطى ٢٢٠/١.

(٤) مابين القوسين ساقط من (ت).

ومن هذا القسم ماإذا وقع بعدها المفرد على غير تأويل الجملة، كما في قولهم : (إنَّ فيها إبلاً أم شاءً) إن ثَبت، فلا ينبغي في مثل هذا أيضا خلافٌ، إلا في كونه يُقاس عليه أوْلاَ.

وأما إذا وقع بعدها المفرد، وأمكن تأويله بالجملة، كما في قولهم : (إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ) فقد تقدم مالابن مالك فيه من الخلاف، وأن الاحتمال فيه قائم، ولا يتعيَّن فيه ماقال. وهو مقتضى إطلاقه هنا.

و(وَفَى، وأَوْفَى) : لغتان، والرُّبَاعيَّة هى لغة القرآن. وقد جَمع بينهما الشاعر في قوله[1]:

أَمَّــا ابْنُ طَوْقٍ فَــقَــدْ أَوْفَى بذمَّــتِــه

كــمــا وَفَى بقِــلاصِ النَّجْمِ حَــادِيَهــا

وهو من الوفاء بالعهد، أى أَتَمَّت الدلالةَ على المعنيَيْن، وحافظت على ذلك.

وفي هذا البيت ضرورة، وهو ظهور الجزم في فعل الشرط في قوله : «إن تَكُ» مع أنه ليس له جوابٌ يَنْجزم[2]. وهو موجود في الشعر، وقد تقدم مثله، وسيأتى أيضا إن شاء الله تعالى.

خَــــيِّــــرْ أَبِحْ قَـــــسِّـمْ بـأَوْ وأَبْهِمِ

واشْكُكْ وإِضْــرَابٌ بِهَــا أيضًــا نُمِي

---

(١) هو طفيل الغنوي، ملحقات ديوانه ٦٥، والخصائص ٣٧٠/١، ٣١٦/٣، وابن يعيش ٤٢/١، واللسان (قلص، وفي)

وقلاص النجم : هى العشرون نجما التى ساقها الدَّبَران في خِطبة الثريا كما تزعم العرب.

(٢) في (ت) «جواب مجزوم»

وانظر الخلاف في هذه المسألة في الأشمونى ١٦/٤.

ورُبَّمَــــا عَــــاقَـــبتِ الـواوَ إذَا

لَـمْ يُلْفِ ذو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَـــذَا

أتى لـ(أو) بأوجه من الاستعمال المعنوى سبعةٍ وهى : التَّخيير، والإباحة، والتَّقسيم، والإبهام، والشَّك، والإضراب، ومُعَاقبة الواو.

وأصلها أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء. وأما استعمالها لخصوص تلك المعانى فإنما ذلك بحسب قرائن الكلام، لا أنها وَضْعٌ لها أصلى، هذا هو القياس.

وماعَدَّ الناظم لها من المواضع فمن المعاني الاستعمالية. وليست هذه المعاني كلُّها متفَقًا عليها ، بل في ثبوت بعضها خلاف سيُذكر إن شاء ُلله.

فأما التخيير : فنحو قولك : (كُلْ سَمَكًا أو اشْرَبْ لَبَنًا) فهذا على التخيير في استعمُال أحد الشيئين، أيُّهما كان.

وفي القرآن الكريم : {فكَفَّارَتُه إطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ ماتُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ[1] }

وأما الإباحة : فنحو (جالسِ الحسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ[2]) أى جالس أيَّهما شئتَ.

---

(١) سورة المائدة / اية : ٨٩.

(٢) الحسن هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام زمانه علما وعملا، ومناقبه جليلة، وأخباره طويلة (ت ١١٠هـ) [طبقات القراء لابن الجزري ١/٢٣٥]

وابن سيرين هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري، إمام البصرة مع الحسن البصري (ت ١١٠هـ) [طبقات القراء ٢/١٥١].

ومنه في القرآن الكريم : {ولايُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إلاَّ لبُعُولَتِهنَّ أوْ آبَائِهِنَّ أوْ آبَاءِ بُعُولَتِهنَّ[1]} إلى قوله : {أَوِ الطِّفْلِ الَّذينَ لَمْ يَظْهَروُا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ[2]} والفرق عند ابن مالك بين التخيير والإباحة أن الإباحة يجوز فيها الجمعُ، ولذلك يَحسن وقوعُ (الواو) فيها موقع (أوْ) فتقول : جالسِ الحسنَ وابنَ سيرينَ، بخلاف التخيير، فإنه لايَقتضي الجمع، ولاتَصلح فيه (الواوُ) في موضع (أوْ)

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : {ومِنَ البْقَرِ والْغَنَم حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحومَهُمَا إلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الَحوايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بَعْظمٍ[3]}.

وأما التقسيم : فالمراد به عنده كونُ (أو) لم تأت لمعنى من تلك المعانى المذكورة، بل مجردة منها، فإنَّ مع كل واحدةٍ منها تقسيمًا. وعَبَّر عن هذا / المعنى في «التسهيل» بالتفريق المجرَّد،[4] وزعم أنه أجودُ عبارةً من التقسيم. قال : لأن استعمال (الواو) في التقسيم أجود من استعمال (أو) يعنى بخلاف التفريق، كقولك : (الكلمةُ اسمٌ وفعْلٌ وحَرْفٌ) و(الاسمُ ظاهرٌ ومضَمرٌ) و(الفعل ماضٍ وأمرٌ ومضارعٌ) و(الحرف عاملٌ وغيرُ عاملٍ) ومنه قول الشاعر[5]: ١٧٦/٣

(١) سورة النور / اية : ٣١.

(٢) سورة النور / اية : ٣١.

(٣) سورة الأنعام / أية : ١٤٦.

(٤) التسهيل : ١٧٦.

(٥) هو عمرو بن براقة الهمذاني، والبيت من شواهد المغنى ٦٥، ٣١٢، ٣٥٨، والتصريح ١٠٢/٢، والهمع ٢٢٩/٥، والأشمونى ١٣١/٢، ١٠٨/٢، والعيني ٣٣٢/٣
والمولى : الحليف. ومجروم عليه : مجنى عليه. وجارم : جان، من الجرم، وهو الذنب. وقبله :

إذاجَرَّ مولانا علينا جَريرةً صَبَرْنَا لَها إنا كرامٌ دَعائمُ

ونَنْصُـــــرمُـــــوْلانَا ونَـعْلَـمُ أنَّـهُ

كَـمَـــا النَّاسُ مَـجْـرومٌ عَلَيْـــهِ وجَـارِمُ

ومن مُـثُل هذا القسم عند المؤلف قوله تعالى : أنِّى لا أُضِـيعُ عَمَلَ عـاملٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أو أُنْثَى[1]} وقوله : {إِنْ يَكُنْ غَنِيًا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا[2] }.

وقد يَدخل في هذا ماكان نحو قوله : {وقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إلاَّ مَنْ كانَ هودًا أَوْ نَصَارَى[3]} وقوله : {وقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْنَصارَى تَهْتَدوا[4]} فالمعنى : وقالت اليهود : لن يدخل الجنةَ إلا من كان هُودًا، وقالت النصاري : لن يدخل الجنةَ إلا من كان نَصَارَى. وكذلك الآية الأخرى، وقالت اليهود : كونوا هُودًا، وقالت النصارى : كونوا نصارَى.

وعن هذا عَبَّروا بـ(التفصيل) وهو والتقسيم متقاربان، ولفظ التفصيل هنا أظهر.

وأما الإبهام : فنحو قولك : (لقيتُ زيدًا أو عمرًا) وأنت تعلم مَنْ لقيتَ، ولكنك أبهمتَ على السامع. وفي القرآن : {وإِنَّا أَوْإِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدى أَوْفِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ[5]}

وقد علِم الرسول عليه السلام أنه هو ومَن اتَّبعه على الهـدى، وأن المعاندين في ضلال مبين، ولكنه أَبْهَم ذلك تنزُّلاً للخَصْم. وكذلك قوله تعالى :

(١) سورة آل عمران / اية : ١٩٥.

(٢) سورة النساء / آية : ١٣٥.

(٣) سورة البقرة / آية : ١١١.

(٤) سورة البقرة / آية ١٣٥.

(٥) سورة سبأ / آية : ٢٤.

{وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْيَزِيدُونَ[1]} في رأى طائفة[2]. وقوله : {أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا[3]} فالله أعلم بما كان، إلا أنه أبْهم على عباده .

وأما الشكُّ : فكقولك : (قام زيدٌ أو عمروٌ) إذا كنتَ شاكًا أيُّهما القائم. وقد يكون الكلام معها مَبْنيًا على الشك، وقد يكون الشك طارئا بعدما انْبَنى على التحقيق بخلاف (إمَّا) حسبما يُذكر إن شاء الله تعالى.

وأما الإضرابُ بها : فنحو قراءة أبي السَّمَّال[4] {أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ[5]} بإسكان الواو. جعلها ابن جنِّي بمنزلة (بَلْ) حتى كأنه قال : بل كُلَّمَا عاهدوا عَهْدًا. قال : ويؤكِّد ذلك قولُه : {بَلْ أَكْثَرُهُمْ لايُؤْمِنُونَ[6]} فكأنه قال : بل كُلَّمَا عاهدوا عهدا، بل أكثرهم لايؤمنون. وزعم أن ذلك موجود في الكلام كثيرا، يقول الرجل لمن يَتَهَدَّده والله لأفعلنَّ بك كذا، فيقول صاحبه : أَوْ يُحْسِنُ اللهُ رأيك، أوْ يُغَيِّر اللهُ ما في نفسك[7].

وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرُّمة[8]:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى
وصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

---

(١) سورة الصافات / آية : ١٤٧.

(٢) وقيل : هى بمعنى الواو، وبها قرئ. وقيل : المعنى : يزيدون في مرأى الناظر، إذا رآها الرائى قال : هى مائة ألف أو أكثر. والغرض الوصف بالكثرة [البحر المحيط ٣٧٦/٧].

(٣) سورة يونس / آية : ٢٤.

(٤) هو أبو السَّمَّال - بفتح السين ، وتشديد الميم - قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبوزيد الأنصاري [طبقات القراء لابن الجزري ٢٧/٢].

(٥) سورة البقرة / آية : ١٠٠، وانظر [البحر المحيط...

(٦) سورة البقرة / آية : ١٠٠.

(٧) المحتسب ٩٩/١.

(٨) معاني القرآن ٧٢/١، والمحتسب ٩٩/١، والخصائص ٤٥٨/٢، والإنصاف ٤٧٨، والخزانة ٦٥/١١ وليس في ديوانه. وبدت : ظهرت. وقرن الشمس : أولها عند طلوعها. ورونق الضحى : أوله، وكذلك رونق الشباب. وأملح : من مَلُح الشيء - بالضم - ملاحة، أى بهج وحسن منظره.

قال : معناه : بل أنت، وكذلك قال في قوله : {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ[1]} وقوله : {فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً[2]} المعنى عنده : بل يزيدون، بل أشدُّ قَسْوَةً[3] وحكى الفراء : اذْهَبْ إلى زيدٍ أودَعْ ذلك فلا تَبْرح اليومَ.

ومعنى «نُمِي» : رُوِي وأُسْنِد، يقال : نَمَيْتُ الحديثَ نَمْيًا، إذا أسندته ورفعتَه، أي رُوِي هذا المعنى في (أو) عن العرب، وعُرِف من كلامها، غير أن في كلامه إشعارًا بقلة ذلك في الاستعمال.

١٧٧/٣ وأما معاقبتُها للواو : فهو / قليل كما نَبَّه عليه بـ(رُبَّما) لكنه شَرَط في ذلك ألاَّ يقع في الكلام لَبْس باستعمالها في معنى (الواو) فيُتَوَهَّم في (أو) أنها ليست بمعنى (الواو) بل بمعنًى آخر من المعاني الثابتة لها، فلابد من تعيُّن ذلك فيها. وبهذا القيد ثَبَتت في السماع، فلابد من اعتباره في القياس.

فمِمَّا يتعيَّن لذلك عند بعضٍ مافي الحديث من قوله عليه السلام : «اسْكُنْ فما عَلَيْكَ إلاَّ نَبِّي أو صِدِّيق أو شَهِيدٌ»[4] وقولُ ابن عباس رضي الله عنه : «كُلْ ماشِئْتَ، واشْرَبْ ماشِئْتَ ماأخطأكَ اثنتَانِ، سَرَفٌ أو مَخِيلَةٌ[5]» وعند المؤلف أن قول الله تعالى : {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ

---

(١) المحتسب ١/١٠٠.

(٢) سورة البقرة / آية : ٧٤.

(٣) انظر : معاني القرآن ٢/٢٩٣.

(٤) البخاري ــ فضائل الصحابة : ٦، ومسلم ــ فضائل الصحابة : ٥٠، ٥١، وأبو داود السنة : ٨، والترمذي ــ المناقب : ١٨، ٢٧.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩/٩٥ (٦٦٥٢).

إثمًا[1]} الآية. (أو) فيه بمعنى الواو، لأن الإثم بمعنى الخطيئة فهى بمعنى (الواو) التى في قول الشاعر[2]:

* وهِنْدٌ أَتى مِنْ دونِهَا النَّأْىُ والبُعْدُ *

وعلى ذلك أيضا حَمل قولَه تعالى : {وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا[3]} أى : وكفورًا.

وكذلك قول النابغة[4]:

قَـالتْ ألاَ لَيْـتَـمَـا هذا الحـمـامُ لَنَا
إلى حـمـامَـتِنا أو نِصْـفَـهُ فَـقَـدِ

قالوا : أراد : ونصفَه، كالرواية الأخرى.

ومن ذلك أشياء تُنقل، ولكنه ليس في كثرة ماتقدم. وأكثر ذلك مُحْتَمِل، فلذلك قال فيه : «ورُبَّمَا عاقَبَتِ الواوَ»

فلو كان الموضع مُوهِمًا في (أو) معنًى من المعانى المتقدمة، ولم يتعيَّن فيه معنى (الواو) لم يجز وقوعها هنالك، لأن الناطق قد وَجد مَنْفَذًا للبًّس، فلا تقول :

---

(١) سورة النساء / آية : ١١٢.

(٢) هو الحطيئة، ديوانه ٣٩، وصدره :

ألاَ حَبَّذَا هندٌ وأرضٌ بها هِنْدُ

وهو من شواهد ابن الشجري ٣٦/٢، وابن يعيش ١٠/١، ٧٠، والهمع ٤٥/٥، والدرر ١١٥/٢، والنأى والبعد واحد.

(٣) سورة الإنسان / اية : ٢٤ .

(٤) من معلقته، وهو من شواهد سيبويه ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والمغنى ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، والإنصاف ٤٧٩، وابن يعيش ٥٤/٨، ٥٨، والهمع ٢٢٨/١، ١٨٩/٢، والتصريح ٢٢٥/١، والأشمونى ٢٨٤/١، والعيني ٢٥٤/٢، والخزانة (٦٧/٤)

يذكر زرقاء اليمامة وقد نظرت إلى سرب من القطا طائرا، كانت عدته ستاوستين قطاة، فأنشدت البيت، فحسبه الناس فكان كما قالت. ويروى «ونصفه» بالواو.

قام زيدٌ أو عمرٌو، وأنت تعنى : قام زيدٌ وعمرٌو، لأن قصد (الواو) غير متعيِّن. وهذا ظاهر.

ثم هنا نظران، أحدهما في مواضع الخلاف من معانى (أو) وذلك ثلاثة :

الأول : معنى (التقسيم والتفصيل) فلم يُثبته المتقدِّمون، وإنما أثبته مَنْ بعدهم، والظاهر إثباته، إذ يَبْعد تأويلُ ماجاء من ذلك على إباحةٍ أو غيرها، وكذلك ماحَكى سيبويه من قولهم : وكلُّ حَقٍّ له سَمَّيْنَاه أو لم نُسَمِّه، وكلُّ حَقٍّ داخلٍ في كذا أو خارجٍ عنه[1]، فـ(أَوْ) هنا للتقسيم، إذ المعنى على (الواو) لكنهم أتوا بـ(أو) لما كانا نوعين لا يجتمعان وكذلك قول الشاعر[2]:

وكَانَ سِيَّانِ ألاَّ يَسْرَحُوا نَعَمًا
أو يَسْرَحُوهُ بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ

فهى هنا للتقسيم. وكذا قول امرىء القيس[3]:

وظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ
صَفِيفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

---

(١) الكتاب ١٨٦/٣، وعبارته «وتقول : وكلُّ حقٍّ له سَمَّيناه أو لم نُسَمِّه، كأنه قال : وكلُّ حق له علمناه أو جهلناه، وكذلك : كل حق هو لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها، كأنه قال : إن كان داخلا أو خارجا، وإن شاء أدخل الواو كما قال : بما عزَّ وهانَ».

(٢) الخصائص ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢، وابن الشجري ٦١/١، ٣١٥/٢، وابن يعيش ٨٦/٢، ٩١/٨، والمغني ٦٣، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٣/٢، والخزانة ١٣٤/٥، وديوان الهذليين ١٩٧/١ وسرحتُ الإبَل : جعلتها ترعى. والنعم : المال الراعى، وهو جمع لا واحد له من لفظه، وأكثر مايقع على الإبل. وضمير(بها) يعود على السنة المجدبة التى دلت الحال عليها، ويحتمل أن يريد البقعة التى وصفها بالجدب. واغبرت : اسودت في عين من يراها. والسوح : جمع ساحة، وهى فضاء يكون بين الديار. يصف سنة ذات جدب، فرعى النعم وتركه سواء.

(٣) من معلقته، والمغنى ٤٦٠، ٤٧٤، والأشمونى ١٠٧/٣، والهمع ٢٧٨/٥، والعيني ١٤٦/٤ والطهاة : الطباخون، جمع : طاهٍ. وصفيف الشواء : اللحم المرفق المعد للاشتواء . والقدير : المطبوخ في القدر. والمعَجل : الذى يعجل به الطهاة إلى الآكلين، وكان ذلك مستحسنا عندهم.

وقول أبي ذُؤَيْب[١]:

فَـأَبَدَّهُنَّ حُـتُـوفَـهُنَّ فـهَـارِبٌ

بِذَمَـائِهِ أو بَارِكٌ مُـتَـجَـعْـجِعُ

إلى أمثال ذلك، مما يَبْعُد فيه الرجوع إلى المعانى المتَّفق عليها، فالأحسنُ التزامُ القول به.

والثاني : معنى (الإضراب) فجمهور البصريين على إنكاره. ونَقل ابن مالك عن أبي عليٍّ القولَ به، وعَدَّه ابن جِنِّى مما يُقال به، ويُذهب إليه، وإن لم يَظهر منه التزامُه[٢]. وإليه ذهب الكوفيون، ومال إليه الناظم لظهور وجهه، ووضوح الشواهد عليه. والحمل على الظاهر أصلٌ يُرْجَع إليه تحامياً من تكلُّف التأويل من غير ضرورة.

١٧٨/٣ / فقد تأول البصريون كثيرا من الشواهد عليه، ولا حاجة إلى ذلك[٣].

وقد علمتَ من مذهب ابن مالك أنه مُتَّبِع للظاهر، غيرُ متعمِّق في القياس النظري، وهذا من ذلك.

والثالث : معنى (الواو) فالبصريون لايُثْبتونه، والكوفيون قائلون بثبوته على الجملة[٣]، ولم أَرَمَنْ يَحكي عنهم أنهم يَعُدُّونه في (أو) نادراً،

(١) ديوان الهذليين ٩/١، وأبدهن متوفهن : قسم بينهن الموت، فرمى كل واحدة بسهم - والذماء، بقية النفس - والمتجعجع : الساقط المصروع اللاصق بالأرض. يقول : إنه فرق أسهمه في الحمر، فأعطى كل واحد نصيبه من الموت، فمنها ماهرب ببقية نفسه، ومنها ماصرع ولصق بالأرض.

(٢) الخصائص ٤٥٧/٢ ، ٤٥٨ .

(٣) انظر خلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٤٧٨.

بل أُطلق القول بالجواز عنهم، من غير تقييد بقلة، فكأن الناظم توسَّط بين المذهبين، فأجاز أن تأتى (أو) بمعنى (الواو) قليلا. ومما جاء من ذلك قول جرير[1].

نَال الخِلاَفَةَ أو كَانَتْ لَهُ قَدَرًا
كَمَا أتى رَبَّهُ مُوسَى على قَدَرِ

فالظاهر فيه معنى (الواو). والله أعلم.

النظر الثاني : فيما وَرد على الناظم في هذا الفصل، وذلك اعتراضان :

أحدهما أنه أطلق القول في (أو) بالنسبة إلى استعمالها في هذه المعانى، ولم يقيدها. وهى مقيَّدة الاستعمال فيها.

فالتخيير والإباحة يخَتصان بالطَّلَب وما أدىً معناه، والشكُّ والإبهام يختصان بالخَبَر، ولايدخل أحد القسمين على الآخر، فلا تكون في الخبر للتخيير ولا للإباحة، ولا تكون في الطلب للشك ولا للإبهام.

وأما الثلاثة الباقية فظاهرُها أنها تستعمل في الموضعين، وإذا كان كذلك فيُوهم إطلاقُه في الجميع عدمَ الاختصاص، وليس كذلك.

والثاني : أنه جَعل معاقبة (أو) للواو قِسْمًا على حِدَته، ونادرًا لاشهيرًا، وذلك شكل ، فإن قسم الإباحة قد جعله مرادفا للواو كما تقدم، حيث جعل علامة قصد الإباحة حُسْنُ وقوع الواو موقعها.

ففي هذا شيئان، أحدهما تداخُل التقسيم، فإن معاقبة (أو) للواو يدخل في قسم الإباحة بأسْره، وكذلك يَدخل فيه كثير مما تقدم في قسم التقسيم، إذ قال سيبويه هنالك : إن الواو تَدخل في موضع (أو) وكل واحدة تُجزئ من

---

(١) ديوانه ٢٧٥، المغنى ٦٢، وابن الشجري ٣١٧/٢، والهمع ٢٤٨/٥، والتصريح ٢٨٣/١، والأشمونى ٥٨/٢، والعيني ٤٨٥/٢، ١٤٥/٤ ــ يمدح عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه.

أختها[١]. فثلاثة الأقسام إذًا متداخلة، تَقْرُبُ من الرجوع إلى قسم واحد، وذلك خَلَلٌ في وَضْع التعليم.

والثاني يَنبني على هذا، وهو أن معاقبتها للواو ليست بنادرة لما تقدم، لأن بابَيِ الإباحة والتقسيم واسعان.

وأيضا تعاقبُهما في النفي وشِبهْه، فأما النفي فنحو قوله تعالى: {وَلاَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ[٢]} إلى آخر ماجاء منها في قوله: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلوا جميعًا أو أشْتَاتًا[٣]}.

وأما شِبْه النفي فقوله تعالى: {ولاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أو كَفُورًا[٤]} فالمعنى في هذا النوع أيضا معنى (الواو). وليس بقليل، بل هو شائع كثير، فكان قوله: «ورُبَّمَا عاقَبَتِ الواوَ» مُشكلا.

والجواب عن الأول أنه إنما تعرضٌ لمعانيها على الجملة، ولم يقيِّد موضعها طلبا للاختصار، ولأن التخيير والإباحة حكمان يَقتضيان بمعناهما الطَّلَب، لأنهما حكمان يقتضيان طلبا نفسيًا كالوجوب والتحريم.

وأما الشكُّ والإبهام فمقتَضيان للخبر، لأنهما تردُّد أو نحُوه فيما من شأنه أن يقع في الخارج أولا يقع، فكأنَّه اجتَزأ بذلك لعدم تأتِّي خلافه.

وأما سائر الأقسام فعلى مقتَضَى الإطلاق /. وعلى أنه كذلك فَعل ١٧٩/٣
في «التسهيل» فلم يعيِّن لها موضعا إلا في وقوعها بمعنى (ولا) فإنه قيَّده بالنهي والنفي[٥]، بخلاف مافَعل في «الفوائد المَحْوِيَّة[٦]».

---

(١) الكتاب ٣/١٨٥.

(٢) سورة النور / آية: ٦١.

(٣) سورة النور / آية: ٦١.

(٤) سورة الإنسان / آية: ٢٤.

(٥) التسهيل: ١٧٦.

(٦) من كتب الناظم، ذكره السيوطي في بغية الوعاة...

والجواب عن الثاني أن مرادفة (أو) للواو، ومعاقبتَها لها معلوم أنه أراد به كون (أو) لمعنى الجمع، وهذا هو النادر كما قال.

وأما وقوع الواو موقع (أو) في الإباحة فليس على معنى الجمع المُطْلَق، وذلك أن العرب قالت : خُذْهُ بما عَزَّ أو هَانَ، وهو الأكثر، وقال بعضهم : خذه بما عَزَّ وهَانَ[1]. فإذا كان بـ(أو) فالمعنى : خذه بالهَيِّن، فإن لم تَقْدِر فبالعَزِيز، فإن لم تقدر فبهما جميعا. والمعنى : لايَفُوتَنَّك على حال، وهو المعنى في قولهم : جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينِ[2]، فـ (أو) بمعنى الواو في الحالة الثالثة، والواو في معنى (أو) في الحالة الأولى والثانية.

فليست (أو) بمعنى (الواو) على الإطلاق، ولا (الواو) بمعنى نفسها على الإطلاق. ولذلك قال سيبويه : وكلٌّ واحدة منهما تُجزىء من أختها في معنى : لايَفُوتَنَّك على حال[3].

فليس إطلاق المؤلف أن (الواو) تَحْسُن في موضع (أو) الإباحية يَحْسُن على هذا، ولم يَثْبت تخلُّصُ (أو) فيها لمعنى (الواو) إلا باعتبارٍ ما.

وكذلك (أو) التَّقْسيميَّة، القولُ فيها كالقول في هذه، لاتكون (الواو) فيها إلا في معنى (أو) وذلك أن الرجل قد يَشترى دارًا بجميع حقوقها، داخَلها وخارجَها، أو داخَلها وليس لها من خارجٍ حق. فإذت قال الكاتب : وكلُّ حقٍّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ عنها ـ عَمَّ جميعَ حقوقها، قليلةً كانت أو كثيرةً، داخلاً أو

---

(١) من شواهد سيبويه في الكتاب ٣/١٨٤.

(٢) سبق التعريف بهما.

(٣) الكتاب ٣/١٨٥.

خارجًا، أو داخلاً لا خارجًا، فإن ذكر هنا (الواوَ) على معناها من الجمع المطلق، أثبتتْ حقوقًا داخلاً وخارجًا، وقد لايكون لها حَقٌّ خارجًا. فإذا قال: (أو) وقعت على الداخل والخارج، وعلى الداخل وحَده إن لم يكن لها من خارج حَقٌّ. وجاز ذلك للمعنى الذى فيها من التقسيم، فإذا وقعت (الواو) هنا، وقد سُمع، حُمِلت على معنى (أو) على تقدير: إن كان داخلا، وإن كان خارجا.

فإذا تبيَّن هذا علمتَ أن)(أو) في الإباحة وفي التقسيم ليست معاقِبة للواو الجامعة على معناها الأصيلِ أَصْلاً، وإنما تقع على معناه الأصيل نادرًا – كما قال – في غير الإباحة والتقسيم.

ولأجل مايعرِض للواو في الإباحة من معنى (أو) ذهب مالك[1] في آية أصناف الزكاة {إنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ والْمَسَاكِينِ والعَامِلِينَ عَلَيْها[2]} إلى آخرها – إلى جواز إعطاء بعض الأصناف دون بعض؛ لأنها معطوفة بالواو في موضع الإباحة وموضعُ الإباحة تقع الواو لواو فيه مُجْزِئة من (أو) كما قال سيبويه[3].

وأما على رأى غيره فالواو محمولة على أصلها عنده من الجمع المطلق. وأما مااعتُرض به في النَّفْى وشِبْهه فغير وارد، فإن النفي إنما يتسلَّط على ماستقرٌّ في الإيجاب، وإذا كان الإيجاب في الإباحة على معنى أن كل واحد من المذكورات مباح لك على الانفراد والاجتماع فنفىُ هذا نفىٌ على الانفراد والاجتماع. ومنه قوله: «وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا}[4].

(١) يقصد مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، وصاحب المذهب (ت ١٧٩هـ).
(٢) سورة التوبة: آية ٦٠.
(٣) الكتاب ٣ / ١٨٥.
(٤) سورة الإنسان: آية ٢٤.

فـ(أو) على بابها، وتفسير ابن / مـالك لها بـ(ولا[1]) تفسيرُ معنًى ١٨٠/٣
لاتفسيرُ لفظ، وعلى هذا الترتيب يجرى النفي في التخيير أيضا. فكلام الناظم وتقسيمه صحيح، لا تداخل فيه. والله أعلم. ثم قال :

ومِـثْلُ أَوْ فِي القَصْـدِ إمَّـا الثَّـانِيَـهْ
في نَحْـوِ إمَّـا ذِي وإمَّـا النَّائِيَـهْ

قوله : «إمَّا الثَّانِيَة» يُشعر بأن ثَمَّ (إمَّا) أُولَى لابد منها في الكلام. وهذا صحيح في القياس، فإنك تقول : (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو) و(اضْرِبْ وُمَّا بِشْرًا إمَّا بَكْرًا) فلا يجوز أن يؤتى في الكلام بواحدة، وماجاء من ذلك فنادرٌ لايقاس عليه. ومثال ذلك قول ذي الرُّمة أو الفرزدق، وأنشده الفارسي[2].

تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادمَ عَهْدُها
وإمَّا بأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيالُهَا

وأنشد سيبويه لِلنَّمِرِ تَوْلَب[3]:

---

(١) التسهيل : ١٧٦.

(٢) هو للفرزدق، ديوانه ٦١٨، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، وابن يعيش ١٠٢/٨، والهمع ٢٥٤/٥، والأشموني ١١٠/٣، والخزانة ٧٦/١١.
من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبدالملك ويهجو الحجاج. هاص العظم : كسره بعد الخبر. والخيال: صورة الشيء في الذهن. وقبله :
فكيفَ بنفسٍ كلمــا قلت أشْرَفَتْ   على البُرْءِ من دَهْماءَ هِيضَ اندمالُها

(٣) ديوانه ١٠٤، والكتاب ٢٦٧/١، والمقتضب ٢٨/٣، والخصائص ٤٤١/٢، وابن يعيش ١٠٢/٨، والخزانة ٩٣/١١ يصف وعلا بأنه لاينجو من الموت. والرواعد : جمع راعدة، وهى السحابة ذات الرعد. والصيف : المطر الذى ينزل في الصيف. ولم يعدم : لايعدم الماء في الخريف أيضا، فهو في رِيّ دائم. يريد الشاعر أن يقول : إن أحدا لا ينجو من الهلاك، ولو نجا أحد منه لكان أحق شَيء بالنجاة هذا الوعل الذى يعيش في جبل منيع، وفيه رعيه وشربه.

سَـــقَـــتْــهُ الرَّوَاعِــدُ مِنْ صَـيِّفٍ

وإنْ مِنْ خَـــرِيفٍ فَلَنْ يَعْــدَمَـــا

أصله عند سيبويه : وإمَّا من خَرِيف، فحذَف (ما)[1] كما قال، أنشده أيضا[2]:

لَقَـدْ كَـذَبَتْكَ نَفْـسُك فـاكْـذِبَنْهَـا

فَـإنْ جَـزَعًـا وإنْ إجْـمَـالَ صَـبْـرِ

تقديره : فإمَّا جزعًا وإما إجمالَ صبر.

وهذا كله محفوظ غيرَ مقيس، فلأجل هذا بَنى الناظم على تكرار (إمَّا) في الكلام.

ويريد أن (إمَّا) الثانية في قولك : (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو) و(اضربْ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً) مثلُ (أو) في المعنى المقصود بها، من أنها في المحصول لأحد الشيئين أو الأشياء، وفي التفصيل لتلك المعاني المذكورة في (أو) فتكون للتخيير نحو : اطْعَمْ إمَّا سمكًا وإمَّا لبنًا، وفي الكتاب العزيز {إمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وإمَّا أَنْ تَتَّخذَ فِيهِمْ حُسْنًا[3]} وقال تعالى : {فَشُدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً[4]} وتكون للإباحة نحو : جالسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سِيرِين[5].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦٧.

(٢) الكتاب ٢٦٦/١، ٣٣٢/٣، والمقتضب ٢٨/٣، وابن يعيش ١٠١/٨، ١٠٤، والهمع ٢٥٤/٥، والخزانة ١١/ ١٠٩

والبيت لدريد بن الصمة، من قصيدة يرثي بها معاوية أخا الخنساء، ويروى «فاكذبيها) على أنه خطاب للمؤنث، وهو الصواب كما في الخزانة.

وكذبتك نفسك : منتك الأماني، وخيَّلت إليك من الآمال مالا يكاد يكون. والجزع : نقيض الصبر.

(٣) سورة الكهف / آية : ٨٦.

(٤) سورة محمد / آية : ٤.

(٥) سبقت ترجمتهما .

وتكون للتقسيم نحو قولك : الناسُ إمَّا منصورٌ وإمَّا مخذولٌ، ومنه في القرآن {إنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إمَّا شَاكِرًا وإمَّا كَفُورًا[1]} وقال الراجز[2]:

الْبَسْ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبُوسَهَا
إمَّا نَعِيمَهَا وإمَّا بُوسَهَا

وأنشد ابن جِنِّي وغيره[3]:

ياليْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعامَتُهَا
إمَّا إلى جَنَّةٍ إمَّا إلى نَارِ

وتكون للإبهام كقولك : (قام إمَّا زيدٌ وإما عمرٌو) وأنت عالم، ولكنك أبهمتَ على المخاطب.

وتكون للشك، وهو أظهر المعاني فيها نحو (رأيتُ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا) فعلى الجملة هى جارية في معانيها مجرى (أو) وإنما قال : «في القَصْد» ولم

---

(١) سورة الإنسان / آية : ٣.

(٢) هو بيهس الفزاري، قاله حين شق قميصه فغطى به رأسه، وكشف استه بعد مقتل إخوته الستة، يريد أنه افتضح بأمرهم، وأنه إن لم يثأر لهم فهو كالمقنع رأسه واسته مكشوفة. وكان بيهس يحمَّق.

والبوس : كل ما يلبس. وهو مثل سائر، يضرب في تلقى كل حالة بما يليق بها.

وانظر : المستقصى للزمخشري. ١/٣٠٤، واللسان (لبس) والمساعد ٢/٤٦٠.

(٣) المحتسب ١/٤١، ٢٨٤، وابن يعيش ٦/٧٥، والهمع ٥/ ٢٥٤، والتصريح ٢/١٤٦، والأشمونى ٣/١٠٩، والمساعد ٢/٤٦١، والخزانة ١١/٨٦

والبيت لسعد بن قرط. والنعامة : طائر معروف. وتقول العرب للقوم إذا ارتحلوا عن منازلهم وتفرقوا : خفت نعامتهم، شالت نعامتهم، لأن النعامة موصوفة بالخفة وسرعة الذهاب والهرب. ويقال : إنه كناية عن الموت. وهو مثل سائر، ويروى «أيْما» بفتح الهمزة، و(إيما) بكسرها.

وانظر : المستقصى للزمخشري ٢/١٢٥، واللسان (نعم).

يُطلق القول في المماثلة، احترازاً من توهُّم كونها مثلَها في الحكم اللفظي أيضا، وهو العطف، فكأنه نفي أن تكون (إمَّا) من حروف العطف، ولذلك لم يعدها في صدر الباب من جملة الحروف العاطفة كما عَدَّ (أو) فَبيَّن أنها مثل (أو) في المعنى لا في اللفظ.

وهذا هو أحد المذاهب الثلاثة، أنها ليست بعاطفة، وهو مذهب يونس وابن كَيْسان والفارسي وجماعة.

وذهب طائفة منهم الزجَّاجي والصَّيْمَرى والجزُوُلى، إلى أنها حرف عطف كـ(أو) ومن الناس من زعم أنها مع (الواو) حرفٌ واحدٌ عاطف.

/ والصحيح ماذهب إليه الناظم من إسقاطها من الباب، للزوم الواو لها في كل موضع، وهى حرف عطف باتفاق، فلو كانت (إمَّا) ١٨١/٣
عاطفة أيضا لَلَزم اجتماع حرفَىْ عطف في غير ضرورة، كقولك : (إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ) فلا يقال : (إمَّا زيدٌ إمَّا عمروٌ) إلا في الشعر، نحو[1]:

* إمَّا إلى جَنَّةٍ إمَّا إلى نَارِ *

فهذا كقوله[2]:

كَيْفَ أصْبَحْتَ كيفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا
يَزْرَعُ الوُدَّ في فُــــؤَادِ الكَرِيمِ

تقديره : كيف أصبحتَ؟ وكيف أمسيتَ؟ فكذلك تقدير البيت : إما

---

(١) صدره :

ياليتما أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُها

وسبق الاشتشهادبه .

(٢) الخصائص ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، والهمع ٥/٢٧٤، والدرر ٢/١٩٣، والأشمونى ٣/١١٦، وديوان المعانى للعسكرى ٢/٢٢٥، ويروى «يغرس الورد»

وقائله مجهول. ومعناه أن إبداء التحية يسبب المودة والمحبة بين الناس.

إلى جَنَّةٍ وإما إلى نار.

وأما القائل بأنها عاطفة فشُبْهته مايلزم على كون (الواو) وهى العاطفة من التدافع، وهو الجَمْعُ اعتبارًا بالواو، والتفريق اعتبارًا بـ(إمًّا)

وأيضا فإن سيبويه ذَكر (إمًّا) في جملة الحروف العاطفة(١)، فالظاهر أنها كذلك، وهذا لا شُبْهة فيه.

فأما التدافع فغير ثابت، لأنه يُتَصَوَّر بقاء كل واحد من الحرفين على وضعه الأصلي، فيُستفاد من (الواو) الجمع بين الشيئين أو الأشياء في المعنى الذى سِيقت له (إمًّا) من الشكِّ أو غيرِه، كما أن (لَكِن) لإفادة معنى الاستدراك، و(الواو) معها على وضعها من العطف اتفاقا.

وأمًّا ذِكْرُ سيبويه لها مع الحروف العاطفة فتَجَوُّز لملازمتها لحرف العطف، كما تجوزًّوا في ألفَىْ (صَحْراء) ونحوه، والحرف المُجابِ به للشرط والقسم. ومعلوم أن الأمر على خلاف ذلك .

وأما المذهب الثالث فأُلْزِم أن يقول بذلك في (وَلكِن) ولا قائل به. وفُرِّق بملازمة الواو لـ(إمًّا) دون (لكن) وأجيب بأن تجريد (لكن) من الواو لم يثبت من كلام العرب، وهو ظاهر كلام سيبويه، مع أنه قائل بأنها حرف عطف، وكذلك مَنعه يونس. وفي ذلك كلام أوسع من هذا. فالأظهر ماذهب إليه الناظم. والله أعلم.

فإن قيل : هذا الكلام فيه إشكال من وجهين :

أحدهما أن الناظم أحال في معانى (إمًّا) على معانى (أو) وقد قَدَّم لـ(أو) سبعة معانٍ، فاقتضى أن (إمًّا) كذلك، وهذا غير صحيح، فإن معنى (الإضراب) ومعنى (الواو) مفقودان فيها، فإطلاقُ المماثلة غير صحيح.

---

(١) الكتاب ٤٢٦/١.

والثاني على تسليم ماتقدَّم فإطلاقه أيضا مُشكل، لأن (أو) يحتمل الكلامُ معها أمرين، أن يكون مبنيًا أوَّلاً على الشك، وأن يكون مبنيًا على اليقين، ثم عَرض الشكُّ فاستدركه، بخلاف (إمَّا) فإن الكلام معها مبنيٌّ على الشك بلا بُدٍّ. ولذلك وَقعت في أول الكلام لتُؤْذِن بالمراد، فهذا في الشك، ولايَبْعد مثله في الإبهام وغيره.

فالجواب عن الأول أن المعاني المعتَمدَ على القياس فيها، والمشهورةَ في (أو) هى الخمسة التى تشاركها فيها. وأما المعنيان الباقيان فمن القِلَّة بمكان. ولذلك أشار إلى (النَّقْل) في معنى (الإضراب) حين قال : «وإضْرابٌ بها أيضًا نُمِى» وصَرَّح بـ(النُّدُور) في معنى (الواو) بقوله : «ورُبَّمَا عَاقَبتِ الوَاوَ» فلما كانت كذلك في المعنين لم يعتبر بهما[1]، وصارت / المماثلة راجعة إلى ماكان قياسا. ١٨٢/٣

وعن الثاني أن إطلاقه للمماثلة إنما هى بالنسبة إلى (إمَّا) الثانية، ولا شك أنها مثل (أو) في إعطاء الشك أو الإبهام أو التخيير أو غير ذلك من المعاني، لافرق بينهما في هذا، وأما بناء الكلام على الشك أو غيرِه حتمًا مع (إمَّا) فإنما حصل بـ(إمَّا) الأولى لا الثانية، ولذلك عَرَّفوا الأولى بأنها حرفُ إشعارٍ بما سِيقت له الثانيةُ، ويَعْضُد ذلك أنها إذا جاءت في الشعر غيرَ مكرَّرة فالفراء يجعلها كـ(أو) كما في قول الفرزدق أو غيره[2]:

---

(١) على حاشية الأصل «لم يعتد بهما» وهما سواء.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه .

تُهَـاضُ بِدَارٍ قَـدْ تَقَـادَمَ عَـهْـدُهَا

وإمَّـا بأمْـوَاتٍ أَلَمَّ خَـيـالُهـا

كأنه قال : أو بأموات، فتَصلح إذ ذاك لما تصلح له (أو) ولما كانت (أو) غير متعرضةٌ لما قبلها كانت (إمَّا) الثانية كذلك. وكونُ البناء على الشك يَأتى من جهة أخرى لايَضُرُّ في صحة أداء اللفظ معناه.

وإذا ثبت هذا كان قول الناظم : «ومثلُ أوْ فى القَصْدِ إمَّا الثَّانِيَهْ» صحيحا بإطلاق، وزال الإشكال، والحمد لله.

وأتى لـ(إمَّا) بمثال، وهو قوله : «إمَّا ذِى وإمَّا النَّائيَهْ» و«ذِى» إشارة إلى القريب، و«النائية» البعيدة، فكأنه قال : (إمَّا) القريبة، و(إمَّا) البعيدة.

وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْـيًـا اوْ نَهْـيًـا ولاَ

نِداءً اوْ أَمْـرًا أَوِ اثْبَـاتًا تَـلاَ

قد تقدم أولَ الباب. عَدُّه (لَكِنْ) من حروف العطف، ونَبَّه على أنها مُخْتَلَفٌ فيها.

فذهب الناظم إلى إثباتها عاطفة، وهو رأى الأكثر. وذهب يونس إلى أنها لا تكون عاطفة، وإنما معناها عنده الاستدراك(١). وإليه ذهب المؤلف في «التسهيل» و«شرحه»(٢) هذا إذا وقع بعدها المفرد، وكانت بغير واو.

فإن وقعت (الواو) قبلها فالعطف للواو، و«لَكِنْ» تؤدى معناها الزائد على العطف.

ودَلَّ على هذا من كلام الناظم عَدُّه لها حرفَ عطف، لأن حرف العطف لايدخل على مثله.

(١) انظر رأى يونس في شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣ .

(٢) التسهيل : ١٧٤، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٣ ـ أ).

ومن هنا ادُّعِيَ في (إمَّا) أنها غير عاطفة. وكذلك إذا وقع بعدها المفرد، فذلك موضع كلامه، لأنه إنما تكلَّم في عطف المفردات لا في عطف الجمل، وعلى أن الخلاف في (لَكِنْ) إذا وقع بعدها الجملة. ولكن الناظم لم يَقصد ذكر ذلك، ودَلَّ على هذا القصد من كلامه شرطُ النفي قبل (لَكِنْ) وإذا وقعت بعدها الجملة لايُشترط فيها ذلك.

والأظهر ماذهب إليه ههنا، لأن سيبويه قد عدها من الحروف المشرِّكة ، وقَرَنها بـ(بَلْ، ولاَ) بل وشَبَّهها في التشريك بـ(الواو، والفاء، وثم) وغيرها[1].

وقد احتَجَّ في «الشرح[2]» لنفي كونها حرفَ عطف بأنها لم يُسمع فيها إسقاطُ (الواو) وأن ماجاء من نحو قولهم : ماقام زيدٌ لكنْ عمروٌ، ومارأيت زيداً لكنْ عَمْرًا، فمن كلام النحويين لامن كلام العرب. قال : ولذلك لم يمثِّل سيبويه في العطف إلا بـ(ولكن) بالواو، إذ قال : مامررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنطالحٌ أراد[3]: ومثل (بل) في العطف.

قال المؤلف[4]: وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنه يُجيز العطف / بها غير مَسبوقة بواو، وتَرك التمثيلَ به لئلا يُعتقد أنه مما استعملته العرب. ١٨٣/٣

ثم قال : ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد (ولكن) إشكال، لأنه، على ماقَدَّرتْه، معطوف بالواو، مع أنه مخالف لما قبلها، وحَقُّ المعطوف

---

(١) الكتاب ١/٤٣٥.
(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ ـ أ).
(٣) الكتاب ١/٤٣٥.
(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ ـ أ).

بالواو أن يكون موافقا لما قبلها، فالواجب أن يُجعل من (عطف الجمل) ويُضْمر له عامل، وكأنه قال : ماقام زيدٌ لكن قام عمرو وما رأيت زيداً لكن رأيتُ عمراً، لأن الجملة المعطوفة [بالواو] يجوز كونها موافقة ومخالفة، نحو : قام زيدٌ وقام عمروٌ، ونحو : قام زيدٌ ولم يقم عمروٌ[1].

وما قالهُ فيه نظر؛ فإن النحويين لايَخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب، والقياسُ إنما يُستعمل على المسموع، وليس لهم أن يُجيزوا إسقاط الواو من (ولكن) كما لم يَجُزْ لهم ذلك مع (إمَّا) الثانية، وفي غير ذلك. وإنما الشأن القياسُ على ماسُمِع.

وأشدُّ من هذا أنه ادَّعَى على سيبويه أنه قائل بكونها حرفَ عطف غيرَ مسبوقة بواو، ثم يمثِّل بالمسبوقة بالواو محافظةً على السَّماع، فسيبويه إذاً خالف، وذهب إلى غير مسموع. وهذا مخالف لما عُلم من مذهبه في اتِّباع المسموع، فلا يُعَوَّل على ماتَأَوَّل المؤلف على سيبويه هنا، نعم هل مذهب سيبويه أنها عاطفة دون واو أم لا؟ هذا النظرُ فيه موضع آخر.

وأما ما أورده من الإشكال، والتَزم بسببه مِنْ جَعْل المسألة من باب (عطف الجمل) فلا يَستَتِبُّ له، لأنه إن تَأَتَّى له في المرفوع والمنصوب فلا يتأتى له في مثال سيبويه : مامررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ[2]، وما مررتُ برجلٍ ولكن حمارٍ، جَرٌّ فيهما، وقد سلَّم ابن مالك أن مِثْل هذا مسموع.

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ ـ أ) مع اختلاف هيّن في الألفاظ، وما بين الحاصرتين زيادة من : شرح التسهيل.

(٢) الكتاب ١/٤٣٥.

والجواب عن الإشكال أن العطف مع (لكن) وإن كان من عطف المفردات في حكم عطف الجمل، فاغتُفر لذلك، مع أن عطف المفردات معها صحيح بنص سيبويه[1].

بهذا وَجَّهه الأستاذ أبو عبدالله ابن الفخار شيخنا رحمه الله[2]، فالأظهر ماذهب إليه الناظم هنا من كون (لكن) ثابتة الحكم في الحروف العاطفة. وكثيرا مايخالف هنا رأيَه في «التسهيل» وقد تقدم من ذلك أشياء. وستأتى أُخَر إن شاء الله تعالى.

واعلم أن (لَكِنْ) على وجهين كما أُشير إليه، أحدهما أن تقع في عطف الجمل، فهذه لايُقتصر بها على نفيٍ دون إثبات، ولا على نهيٍ دون أمر، بل تكون بعد الإثبات كما تقع بعد النفي، فتقول : قام القومُ لكنْ عمروٌ لم يَقُمْ، وتقول : لم يَقُم القومُ لكنْ عمرٌو قام.

وكذلك تقع بعد الأمر كما تقع بعد النهي وغيره، فتقول : أكرمْ زيدًا لكنْ عمرًا لا تُكْرِمْه، وما أشبه ذلك، لكن بشرط أن يكون مابعدها مخالفا لماقبلها، ولم يَتكلَّم الناظمُ في هذا الوجه.

والثاني أن تَعطف المفردات، وهى التى أخذ في تقرير حكمها، فَبيَّن أنها تقع بعد (النفي، والنهى) فلا تقع بعد (الإثبات) فتقول : ماوجدتُنى عاذلاً لكنْ عاذرًا، فلا تَكُنْ لى خاذلاً لكنْ ناصراً.

ولا يجوز أن تقول : رأيتُ زيدًا لكنْ عمرًا، ومررتُ بصالحٍ لكن طالحٍ. قال سيبويه : فإن قلت: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ فهو محال لأن (لكن) لايُتدارَك بها بعد إيجاب، ولكنها يُثْبَت بها بعد النفي[3]. يريد : لايُتدارك بها

---

(١) المرجع السابق ١/٤٣٥.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) الكتاب ١/٤٣٥.

الغلط / والنسيان كما يُتدارك بـ(بَلْ) ولو كانت يُتَدارك بها لصح $\frac{184}{3}$
وقوعها بعد الإثبات والنَّفْى.

وهذا رأى البصريين أنها لا تقع إلا بعد النَّفْى، والْنهْىُ نوعٌ من النفي.

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بها في الإثبات كالنفي.

وحجة البصريين ماتقدم من كلام سيبويه، وأن العطف بها في الإثبات إنما يكون في الغلَط والنِّسيان، لأنك تُثبت بها للثاني ماأثبته للأول، فيُعلم أن الأول مَرجوع عنه. وهذا مستغنًى عنه بـ(بَلْ) في الإثبات، وبقي حكمها في النفي على أصله.

والاستغناء كثير في كلام العرب، وقد بَوَّب عليه ابن جِنّى في «الخصائص»[1]. وأتى له بنظائر كثيرة، ونَبَّه عليه سيبويه في مواضع كثيرة، وعَدَّه من الأصول الثابتة، وبَنى في التَّعليل على مقتضاه، فهذا من ذلك.

وشُبْهة الكوفيين القياسُ على (بل) فإنها يُتَدارَك بها في الإثبات كما يُتدارك بها في النفي باتفاق، فكذلك ينبغي في (لكن) لأنها بمعناها. وأُجيب بأنه لايلزم من الاشتراك في المعنى الاشتراكُ في الأحكام اللفظية. ألاَ ترى أنه يَحسن دخول الواو على (لكن) ولايحسن دخولها على (بَلْ) فإن ساغ الاجتماع في الأحكام عند الاجتماع في المعنى فَلْيَسُغْ مثلُ هذا، وهو غير سائغ باتفاق. فلما لم يكن الأمر كذلك لم يلزم ماقلوه[2]. وأيضا فإذا

(١) جـ ١ ص ٢٦٦.

(٢) انظر هذا الخلاف وأدلة كل فريق في الإنصاف (٢/٤٨٤) وهى المسألة الثامنة والستون.

كـان عطف (بل) في الإثبات لايُتصـور إلا على الغلَط والنسيـان، وهو قليل في كلام العرب، لم يلزم أن يُحمل عليه في (لكن) حتى يُسمع، ولم يُسمع ذلك، فلا سبيل إلى القول به.

وقوله : «وأَوْلِ لَكِنْ» «لكن» : مفعول أول، و«نفيًا» مفعول ثان لـ (أَوْلِ) يريد : أَوْلِ هذا الحرفَ نفيًا، أى اجعله يليه بعده.

ثم قال : « ولا نداءً أَوْ أمرًا أوِ اثْباتًا تلا » .

«نداءً» وما بعده منصوب بـ(تَلاَ) والجملة خبر المبتدأ الذى هو «لا» كأنه قال :و «لا» تَلاَ كذا وكذا،

ويعنى أن العطف بـ(لا) إنما يكون بعد هذه الثلاثة، وهى النداء، والأمر، والإثبات. وهو الخبر المثبَت.

فالنداء نحو : يازيدُ لا عمروُ، ويا سلمانُ لا قاسمُ. والأمر نحو قولك : اضْرِبْ زيدًا لا عمرًا. ويدخل فيه الدعاء نحو : اللهمَّ ارحَمْ زيدًا لا عمرًا، واغْفِرْ لمحمدٍ لا لفلانٍ، وكذلك : غَفَرَ اللهُ لزيدٍ لا لعمروٍ. ومن كلامهم «بِهِ لا بظَبْىٍ بالصَّرائمِ أَعْفَرَ(١)» معناه: أحلَّ اللهُ الداهيةَ به لابكذا. وقالوا : «أَمْتٌ في الحَجرِ لافيكَ(٢)».

---

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد : ٧٨، واللسان (صرم، ظبا)
والصرائم : جمع صريمة، وهى القطعة المنقطعة من معظم الرمل. والأعفر من الظباء : الذى تعلو بياضه حمرة. يدعو عليه بأن يكون ماأصابه لازما له، مؤثرا فيه، وألا يكون مثل الظبي في سلامته منه، لأن الظباء لاداء لها، وهى أصح الحيوان.

(٢) اللسان (أمت) وفيه «والأَمْت : العوج، قال سيبويه : وقالوا : أَمْتٌ في الحجر لا فيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهى يوصف بالخلود والبقاء؛ ألا تراه كيف قال :

ماأنعَم العيْش لو أن الفتى حَجَرٌ تنبو الحوادثُ عنه وهو ملْمومُ»

والإثبات نحو : رأيتُ زيدًا لا عمرًا، وجاءني محمدٌ لا أخوك. وما أشبه ذلك.

ولما حصَر مواضع العطف بـ(لا) دَلَّ على أن ماسواها لايُعطف فيه بها، كالنَّفْي والنَّهْي، فلا يقال : ماقام زيدٌ لا عمروٌ ، ولاتضربْ زيدًا لا عمرًا، لعدم صحة المخالفة بين ماقبلها وما بعدها، فيفسد ماوُضعت له (لا) من كون(لا) يخالف مابعدها ماقبلها، فإن قدَّرْتَ مابعدها موجَبا، و(لا) نفيٌ للنفي ـ لزم مخالفةُ وضعها، بأن صارت تُوجب مابعدها لا تَنفيه.

وكذلك لاتقع بعد الاستفهام، فلا تقول : هل رأيتَ زيدًا لا عمرًا.

قال بعضهم : لأن (لا) لنفي الثاني عَمَّا دَخل فيه الأول، ولم يَدخل الأولُ بعد الاستفهام في / شيء، فلم يصلح أن يُنفى بها مالم يَتَحصَّل. ١٨٥/٣

ثم النظر في أمرين، أحدهما في مواقع الخلاف في هذه المسألة، وذلك ثلاثة مواضع :

الأول : النداء، فقد زعم بعضهم أن العطف بـ(لا) في النداء لم يَأتِ عليه شاهد من كلام العرب، وإنما أجُيز على مااقتضاه المعنى والقياس .

وهذا الذى قال غيرُ بَيِّن، فقد نقل سيبويه في أمثلة العطف على المنادى : يازيدُ لاعمروٌ [١]، والظاهر أنه لا يمثِّل إلا بما سَمع بعينه، أو ما سمع مثِلَه.

وقال ابن خروف : إن العطف في النداء بجميع حروف العطف سائغ، فالظاهر خلاف ما قال .

---

(١) الكتاب ١٨٦/٢.

والثانـــي : أنه ذَكر من مواضع العطف الخبَر المثبَت، وأطلق فيه، فاقتضى جواز العطف بها بعد الماضى نحو : قام زيدٌ لا عمروٌ، وهو رأى جماعة.

وذهب بعضهم، وهو رأى ابن أبي الربيع[1]، إلى المنع إلا مع التِّكرار، فإنك إذا عطفت بها بعد الماضى فقلت قام زيدٌ لا عمرٌو - كان التقدير : قام زيدٌ لا قام عمرٌو، بناء على أن المعطوف على تقدير تكرير العامل، ولو أعدتَ العامل للَزم التكرارُ فقلت : لاقام عمٌرو (ولا قام أخوه، إذ لايقال : لاقام زيد)[2] ياهذا ، فكذلك ما كان فى تقديره .

والأرجح ظاهُــر مـذهـــب الناظــم من الجواز ، لأن مـابَنَوْا عليه من التقدير غـــير مسوِّغ لما قالـــوا ، فإن تقـــدير التكرار ليس بحقيقى حتى يعتبر اعتبارَ المنطوق به ، وإلالزم ألاَّ يوجد العطف فى المفـــردات البتَّةَ ، إذ مـامن معطوف إلا وهو على تقدير تكـــرار العامل ، فإذا اعتبَرت فيه تكرار العامل صار المفرد جملةً مع العامل ، فزال عطفُ المفردات رأسًا ، وهذا باطل باتفاق . وإذا كان كذلك لم يكن العامل المقدَّر هنا فى حكم المنطوق به ، فلا يلزم ما قال .

وأيضًا فالسماع موافق للقول بالجواز إذا سُلِّم أن المقدَّر والمنطوقَ بـه سواء فى الحكم ، ففى الكتاب الكريم { فَلاَ اقْتَحم العَقَبَةَ }[3] ، وقـــال

---

(١) البسيط في شرح الجمل ٢٠٢

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٣) سورة البلد / آية : ١١.

الراجز[1] :

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا

وأىُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا

وقال الآخر ، وهو امرؤ القيس ، فى العطف بها بعد الماضى[2]:

كأنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ

عُقَابُ تَنُوفَى لاعُقَابُ القَواعِلِ

والثالث أن النفى ، بمقتضى ماقال ، لايُعطف بـ (لا) بعده ، ونُقل عن الكسائى جواز ذلك ، والسَّماع يَمنع من ذلك ، إذ هو مفقود فى هذه المسألة ، وقد تقدم وجه ذلك .

واستُدِلَّ له على الجواز بقوله تعالى : {لاتُكَلَّفُ نَفْسٌ إلاَّ وُسْعَهَا لاتُضَارَّ

---

(١) ابن الشجري ١/١٤٤ ، ٢/٩٤ ، ٢٢٨ ، والمغنى ٢٤٤ ، والإنصاف ٧٦ ، والخزانة ٢/٢٩٥ ، والجامع الصغير ١/١٠٦ ، واللسان (لم).

والرجز لأمية بن أبي الصلت ، قاله عند موته. وقد أخذه أبو خراش الهذلي وضمه إلى بيت آخر، وكان يقولهما بين الصفا والمروة، والأول هو قوله :

لا هُمَّ هذا خامسٌ إ تَمَّا   أَتَمَّهُ اللهُ وقد أتَمَّا

وقد تمثل به النبي صلى الله عليه وسلم، فصار من جملة الحديث الشريف. ومعناه : إن تغفر ذنوب عبادك فقد غفرت ذنوبا كثير، فإن جميع عبادك خطاءُون.

وقوله : « لا ألَمَّا » أي لم يفعل معصية.

(٢) ديوانه ٩٤ ، والخصائص ٣/١٩١ ، والمغنى ٢٤٢ ، والتصريح ٢/١٥٠ ، والأشمونى ٣/١١١ ، والخزانة ١١/١٧٧

ودثار : راعى إبل امرىء القيس . ،اللبون : النواق نوات اللبن . والقواعل : الجبال الصغار . وحلقت : ارتفعت . والعقاب : طائر كاسر معروف . وتنوفى : جبل مشرف عال .

وكان امرؤ القيس نزل بطئ فأغير على إبله فنهبت ، فهو يقول : كأنما اختطفتها عقاب . فحلقت بها فى الجو فلا يرجى رجوعها ، كما لايطمع فيما نالته هذه العقاب .

والَدِةُ بوَلَدِهَا][(١)] ، وهذا ليس مما نحن فيه ، بل الجملة الثانية بَيانٌ للأولى أو بدلُ منها ، وليست (لا) الثانية عاطفة .

فإن قيل : هذا الكلام معتَرض من وجهين :

أحدهما: أن العطف بـ (لا) قد يجوز فى موضع لايكون السابق قبله نداًء ، ولا أمرًا ، ولا إثباتاً ، وذلك فى التحضيض والعَرْض ، فتقول : هَلاَّ ضربتَ زيدًا لا عمرًا ، وألاَ أكرمَت عمرًا لابشْرًا ، وما أشبه ذلك ، بخلاف الاستفهام / كما تقدم . وحصْرُ الناظم مواضعَ العطف يَقتضى ١٨٦/٣ ألاَّ يُعطف بها بعد هذين ، وهو غير مستقيم .

والثانى : أنه يَدخل له فى قسم الإثبات أن تقول : قام رجلُ لا عمروُ ، ورأيت امرأةً لاهندًا ، وما أشبه ذلك ، وهم قد نَصُّوا على أن ذلك لايجوز ، إذ شرطوا فى العطف بـ (لا) أن يكون الاسم الذى قبلها لا يصح تَنَاوُله لما بعدها ، لأن العطف بها إنما جئ به على جهة التأكيد لصحة الاقتصار على الأول دون الثانى ، وذلك لأن العطف بها إذا قلت : قام زيدُ لا عمروٌ وَرَد على مَن ظَنَّ قيامَ زيدٍ وعمروٍ ومعًا ، أو ظَنَّ قيام عمروٍ لا زيدٍ ، فلو قلت : قام زيدُ ، واقتصرتَ لجاز ، ولكنك أكَّدتَ ، فصار الكلام بمنزلة مالوقلت : إنَّما قام زيدُ ، أو ما قام إلاَّ زيدُ ، ولذلك لايُعطف مع (إلاَّ) بلا ، لأن (ما) و (إلا) كالعِوَض من ذلك ، فلم يجز اجتماعهما .

وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون ما بعد (لا) ظاهَر المنافاةِ لما قبلها ، بحيث لايصح تناولُ ماقبلها لما بعدها .

---

(١) سورة البقرة / آية : ٢٢٣ .

وكذلك لاتقول : قام زيدٌ لارجلٌ ، وهو عكس المسألة الأولى ، ولا قام رجلٌ لافارسٌ ، على العطف ، ولا ما أشبه ذلك .

وما جاء من نحو : مررتُ برجلٍ لافارسٍ ولاشُجاعٍ - فعلى النعت لا على العطف بـ (لا) وكلام الناظم يتناول ذلك كلَّه ، فكان غيرَ سديد .

فالجواب عن الأول أن العَرْض والتحضيض راجعان فى المعنى إلى الأمر ، فما جاز فى الأمر جاز فيهما .

وأما الثانى فلا جواب لى عنه ، والموضع محل نظر والله أعلم .

وبَلْ كلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا
كلَمْ أكُنْ فى مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا
وانْقُل بِهَا للِثَّانِ حُكَم الأوَّلِ
فى الخَبرِ المُثْبَتِ والأمْرِ الجَلِي

جَعَل (بل) هنا على وجهين :

أحدهما : أن تقع موقع (لَكِنْ) وذلك بعد (النفى ، والنهى) .

والثانى : أن تقع في غير ذلك الموقع ، وذلك بعد (الأمر ، والخبر المثْبَت) .

فأما الأول فحكمُ (بل) فيه حكم (لكن) وذلك أن توُجب للثانى مانُفى عن الأول ، فإذا - قلت : ماقامَ زيدٌ بل عمرٌو ، ولاتُكْرِمْ زيدًا بل عمرًا ، فـ (عمرٌو) مثبَتٌ له الحكمُ المنفىُّ عن (زيد) كما كان ذلك فى (لكن) حيث قلت(: ما قام زيدُ لكن عمرٌو ، ولا تُكْرَمْ زيدًا .لكن عمرًا ، فكل واحدة من الأداتين مخالفُ ما بعدها لما قبلها . والنفى المؤوَّل فى هذا كالصريح ، نحو : زيدٌ غيرُ قائم بل قاعدٌ ، كما كان فى (لكن) (نحو : زيدٌ غيرُ قائم لكن قاعدٌ)[1] .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

ومَثَّل الناظم ذلك بقوله : «لَمْ أكُنْ فى مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا» .

والمَرْبعَ : منزل القوم فى الربيع خاصة ، تقول : هذه مَرابُعنا ومَصايفُنا ، أى حيث نَرْتَبع ونصيف .

والتَّيْهاء ممدودةَ : الفلاةُ التى يُتَاه فيها ، فلا يُهتدى فيها للمخرج منها ، بل يُتحيَّر فيها إذا وُلِجت . و (أرضُ مَتْيَهةٌ) من ذلك . أى لم أكُنْ فى منزلٍ آهلٍ بل فى بلدةٍ قَفْر ، لاأنيسَ فيها ،

وأما الثانى فَذَكر أنك تُثبت بـ (بل) للثانى حكم الأول فى الموضعين المذكورين ، وهما (الخبر المثبَت ، والأمر) .

وأتى فيه بلفظ (النَّقْل) لأن الحكم المذكور للأول يُنْقَل بعينه للثانى

187/3 بعد ماحكُم به على / الأول .

لكن هذا النقل على ضربين :

أحدهما أن يكون ذكرُ الأول فيه مقصودا ، والحكم عليه مقصودا ، ثم يُضرب عنه إلى ذكر الثانى والحكمِ عليه ، لقَصْدٍ يَقصده المتكلم فى ذلك ، كما تقول : زيدُ شجاعُ بل أسدُ ، وهندُ بَدْرٌ بل شمسُ .

ونظير هذا فى عطف الجمل قول الله تعالى : {بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فى الآخِرةِ بَلْ هُمْ فى شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ منِهَا عَمُونَ }(1) .

والثانى أن يكون ذكرُ الأول والحُكم عليه غيرَ مقصود ، وإنما وقع غلطًا أو نسيانًا ، فيُضرب عنه إلى ذكر الثانى والحكم عليه ، كما تقول : رأيتُ رجلاً بل حماراً ، وأنت عَبْدِي بل سَيِّدِي .

---

(1) سورة النمل / آية ٦٦ .

وكقولك فى النسيان : لَهُ عَلَيَّ درهمان بل ثلاثةٌ ، وأنت أخى بل ابنُ أخى ، وما أشبه ذلك .

وكذلك فى الأمر نحو : اضرب زيدًا بل عمرًا ، وأعطنى درهمين بل ثلاثةً .

واعلم أنه قال : «وبَلْ كَلَكِنْ» إلى آخره ، فاقتضى أن مابعد (بل) موجَبٌ لزوما ، وإن كان بعد النفى أو النهى ، كما أن مابعد (لكن) كذلك . وهذا رأى الجمهور .

وذهب المبرد إلى كونه موجَبا غير لازم ، وفَرَّق بين (بل) و (لكن) بأن (بل) لايَتكلم بها إلا غالطُ ، مثل : رأيت زيدًا بل عمرًا ، أى بل (رأيتُ عمرًا ، فغلطتَ ، وكذلك فى النفى إذا قلت : ما رأيتُ زيدًا بل عمرًا ، أى بل)[1] مارأيتُ عمرًا ، اعتمدتَ فى الجَحْد على الثانى .

قال : وقد يكون فى النفى كـ (لكن) أى : بل رأيتُه . قال : والجَيِّد هذا ، لأن (رأيت) أقربُ ، فيكون معناه : بل رأيت عمرًا .

والصحيح ما عليه الناس ، لأن السماع لم يَأت بما ذَكر ، وهو المتَّبَع ، وإنما الوجه اتباعُ ما اتَّفق الناس عليه ، ومادَلَّ عليه كلام العرب .وأيضا لو كان كما يقول المبرِّد لجاز فى (ما) الحِجَازية أن تقول : مازيدٌ قائمًا بل قاعدًا بناءً على بقاء النفى ، وأن التقدير : بل ماهو قاعدًا ، وهذا اليس بمقُول باتفاق ، وإنما كلام العرب على الرفع فى (قاعدٌ) وما ذاك إلا لمكان بطلان النفى .

ثم يبقى فى كلامه مُشَاحَّة لفظية[2] ، ومشاحة معنوية .

فأما اللفظية ففى قوله : «والأمْرُ الجَلِي» فقَيَّد الأمر بكونه جليًا ، وهذا حَشْو لافائدة فيه (وأيضًا فهو حشوُ مُخِلّ ، إذ يقتضى أن الأمر إذا لم يكن

---

(١) مابين القوسين ساقط من النسخ جميعا ، ومستدرك على حاشية الأصل وحده ، وهو الصواب

(٢) المشاحة : المخاصمة والمجادلة .

جليًّا ظاهرا فلا يُعطف بها فيه)[1] ، وليس كذلك ، لأن (التخضيض) يجوز العطفُ بها بعده فتقول : هَلاَّ أكرمتَ زيدًا بل عمرًا ، وكذلك (العَرْض) نحو : ألاَ أكرمتَ زيداً بل عمراً، على الغلط والنسيان وغيرهما ، كما قلت : أكرمْ زيدًا بل عمراً .

وأما المعنوية فإنه قال : « وبَلْ كلكَنْ» فاقتضى أنها مثلها فى أحكامها اللفظية والمعنوية إذا وقعت بعد مصحوبَيْها .

فأما كونُها مثلَها فى الحكم اللفظى فنعَمْ ، وأما في المعنوى فلا ، لأنهما يَفترقان ، ألا ترى أن (بل) يُستدرك بها الغلطُ والنَسيان ، و(لكن) لايُستدرك بها ذلك ، فقد حصل الفرق بينهما على الجملة ، فكيف يقول : إن (بل) كـ (لكن) !

والجواب أن (الجَلِىَّ) ليس بقَيْد متحرَّز به ، وإنما أتى به حَشْوا . وقد ينَدر من الناظم مثلُ هذا لضيق المجال فى الشِّعر .

وعن الثانى أن الكلام فى (بل ، ولكن) إنما هو عند وقوعهما معًا بعد (النفى والنهى) وليست (بل) عند ذلك يُستدرك بها غلطٌ ولانسيان ، وإنما يُثبت بها للثانى[2] مانفى عن الأول كـ (لكن) من كل وجه .

وحَذفَ الياءَ من / «الثَّانِ» للضرورة ، كما قال الأعشى[3] : ١٨٨/٣

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

(٢) فى النسخ «يثبت بها» وما أثبته من حاشية الأصل ، وهو أوضح .

(٣) ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٢٨/١ ، والمنصف ٧٣/٢ ، والإنصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع ٣٤٤/٥ والدرر ٢١٧/٢ .

والغوانى : جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة . ويصر منه : يقطعن حبال مودته . يصف النساء بالغدر وقلة الوفاء .

وأَخُــو الغَــوَانِ مَــتَى يَشَــأْ يَصْــرِ مْنَهُ
وَيُعــــدْنَ أعــــداءً بُعَــــيْـــدَ وِدَادِ

وفى النظم من هذا النوع أشياء كثيرة .

وإنْ عَلَى ضَــمِـــيــرِ رَفْعٍ مُــتَّـــصِلْ
عَطَفْتَ فـاَفْـصِلْ بالضَّـمِـيـرِ المنُفْـصِلْ
أَوْ فَـــــاصِلٍ مَّـــــا وبِلاَ فَـــــصْلٍ يَرِدْ
فى النَّظْمِ فَـاشِـيًـا وضَـعْـفَـهُ اعْـتَـقِـدْ

هذه مسـألة كُلية فى حروف العطف ، وذلك أن المعطوف عليه تارة يكون ظاهرا ، ولا إشكال فى جواز العطف عليه، كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجروراً ، وسواء كان المعطوف عليه ظاهرا أو مضمرا .

وتارة يكون ضميرا ، والضمير على قسمين ، منفصل ومتصل .

فـ (المنفصل) حكمه حكم الظاهر مطلقا ، فيجوز العطف عليه مرفوعًا كان أو منصوبا . ولايكون مجرورا إلا فى الاضطرار ، فتقول : زيدٌ ماجاءنى إلا هُوَ وهندٌ ، ومارأيتُ إلا إياك وعمراً ، وأنا وزيدٌ منطلقان ، وما أشبه ذلك ، فإنهم حكموا له بحكم الظاهر هنا . وخرج هذا عن كلام الناظم بقوله : «مُتَّصِلٍ» ففُهم أن غير المتصل لايُشترط فيه ماذكر .

و (المتصل) إن كان منصوبَ الموضع جاز العطف عليه أيضا مطلقا ، لأنه فى حكم المنفصل من حيث كان فَضْلة ، أو جاريًا مَجرى الفضلة ، فليس له مع عامله اتصالٌ تام ، كما كان لضمير الرفع مع عامله ، فلذلك قَيَّد ما أراد تقييدَه بقوله : «ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ» .

وأما إن كان مرفوعا أو مجرورا فإذْ ذاك لايُعطف عليه مطلقا ، بل بشرطٍ يَقترن به .

وقدَّم الكلام على ضمير الرفع ، فقَرَّر أنه إذا عُطف عليه فالقياس المعتَمد فيه ، والشَّهير فى كلام العرب ، أن يُفصل بينه وبين ماعُطف عليه بفاصل ، أيٍّ فاصلٍ كان ، إلا أن الأكثر والأوْلى الفصلُ بالضمير المنفصل المناسب له فى الرفع ، ولذلك قَدَّم ذكرهَ قبل غيره فقال : «فَافْصِل بالضميرِ المُنْفَصِل» .

فتقول : قمتُ أنا وزيدٌ ، وقمتَ أنت وعمرُو ، وزيدٌ يخرج هو وخالدٌ ، ونحو ذلك .

ومنه فى القرآن : {اسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ}(١) ، {فَاذْهَبَ أَنْتَ وربّكَ فَقاتلاَ}(٢) ، {وقالَ الَّذِين أَشْرَكوُا لَوْشاءَ اللَّهُ مَاعَبَدْنَا مِنْ دونِه مِنْ شَئٍ نَحْنُ ولَا آبَاؤُنَا}(٣) ، وهو كثير .

وقد يأتى الفصل بغير الضمير وهو قوله : «أوْفاصلٍ مَا» كالمجرور والظرف و (لا) وغيرها ، كقوله تعالى : {هُوَ الَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ ومَلائِكَتُهُ}(٤) . فهذا فصل بالمجرور ، والظرفُ مثله نحو : جلستُ عندك وعمرٌو .

ومن الفصل بـ (لا) إذا وقعت بين العاطف والمعطوف قوله : {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْشَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ولاَ آبَاؤُنَا}(٥) .

ومن الفصل بالمفعول قوله : {فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ ومَنِ اتَّبَعَنِ}(٦) .

---

(١) سورة البقرة / آية : ٣٥ ، والأراف / آية : ١٩ .
(٢) سورة المائدة / آية : ٢٤ .
(٣) سورة النحل / آية : ٣٥ .
(٤) سورة الأحزاب / آية : ٤٣ .
(٥) سورة الأنعام / آية : ١٤٨ .
(٦) سورة آل عمران / آية : ٢٠ .

وبخبر (كان) قولهُ حكايةً : {أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا}[1] .

وبالتمييز كقول الشاعر[2] :

مُلِئْتَ رُعْبًا وقَوْمٌ كُنْتَ راجِيَهُمْ
لَمَّا دَهَمْتُكَ من قَوْمِي بِآسَادِ

وبالنداء قولُ الشاعر[3] :

لَقَدْ نِلْتَ عَبْدَ اللَّهِ وابنُكَ غَايَةً
من المَجْدِ مَنْ يَظْفَر بها فَاقَ سُؤْدُدَا

/ والفصل بغير ذلك أيضا سائغ ، كما قال : (أوْفاصلٍ مَا) . ١٨٩/٣

وأما إذا لمْ يفصل بينهما بفاصل فهو فى الشِّعْر فاشٍ شائعٌ مشتَهِر ، وهو مع ذلك ضعيف فى القياس ، كما قلت : قمتُ وزيدُ ، وهندُ قامتْ وأبوها .

ومما جاء في الشَعْر من ذلك قولُ عمر بن أبى ربيعة ، أنشده سيبويه[4] :

---

(١) سورة النمل / آية : ٦٧

(٢) الهمع ٥/٢٦٧ ، والدرر ٢/١٩١
وقائله مجهول . والرعب : الخوف والفزع . ودهمتك : فاجأتك وغشيتك . وبآساد : رجال كالأسود.

(٣) الهمع ٥/٢٦٧ ، والدرر ٢/١٩١ ، والمساعد ٢/٤٦٩ وقائله مجهول . والسؤدد : المجد والشرف .

(٤) الكتاب ٢/٣٧٩ ، والخصائص ٢/٣٨٦ ، وابن يعيش ٣/٧٦ ، والإنصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، والأشمونى ٣/١١٤ ، والعينى ٤/١٦١ ، وملحقات ديوانه ٤٩٠ ، والزهر : جمع زهراء ، وهى البيضاء المشرقة اللون . وتهادى : أصله تتهادى - بتاءين - أى تمشى مشيا ساكنا - والنعاج : جمع نعجة ، يريد بقر الوحش ، وتشبه به النساء فى سعة العين وسكون المشى . والملا : الفلاة الواسعة ، ويروى «الفلا» بالفاء . وتعسفن رملا : سرن بغير هداية ، وإذا مشت البقر فى الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة المشى فى الرمل .

قُلْتُ إذا أقْبَلَتْ وزُهرٌ تَهَادَى

كنِعَاجِ المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

وأنشد أيضا للرّاعى(١) :

فَلمَّا لَحِقْنَا والجِيَادُ عَشِيَّةً

دَعَوْا يا لبَكْرٍ واعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ

وأنشد أيضا (٢) :

فَأُقْسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وأنْتُمُ

لَكانَ لَكُمْ يومٌ من الشَّرِّ مُظْلِمُ

وأنشد السِّيرافي وغيره لجرير (٣) :

ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِه

مَالَمْ يَكُنْ وأَبٌ له لِيَنَالاَ

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٠ ، واللسان (عزا) ديوانه
ويروى «يالكلب» و «ويالكعب» واعتزينا : من العَزاء والعِزوَة ، وهى دعوة المستغيث حين يقول يالفلان ، أو ياللأنصار ، أو ياللمهاجرين . يقول : خرجنا لطلبهم فلحقناهم عشية ، فاشتغاثوا بقبيلتهم ، واستغثنا نحن بقبيلتنا . والراعى من نمير بن عامر .

(٢) الكتاب ٣/١٠٧ ، وابن يعيش ٩/٩٤ ، والمغنى ٣٣ ، والتصريح ٢/٢٣٣ ، والأشمونى ٣/٢٨٦ ، والخزانة ١٠/٨٠
والشعر للمسيب بن علس يخاطب بنى عامر بن ذهل بن ثعلبة ، ويقول لهم : لو التقينا بكم فى الحرب لأظلم نهاركم فصار ليلا مفعما بالشر .

(٣) ديوانه ٤٥١ ، والإنصاف ٤٧٦ ، والتصريح ٢/١٥١ ، والهمع ٥/٢٦٧ ، والأشمونى ٣/١١٤ ، والعينى ٤/١٦٠ [يهجو الأخطل ولذلك صغره] .

وقال الآخر [١] :

أَلَمْ تَـر أن النَّـبْـعَ يَـصْـلُـبُ عُـــــودُهُ

ولا يَسْــتَــوِى والخِــرْوَعُ المتَــقَــصِّفُ

وهذه المسألة مُخْتَلَف فيها بين أهل البلدين ، فذهب البصريون إلى منع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ، وإنما يأتى عندهم فى الشِّعْر حيث لايُقاس عليه .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بلا فصل مستدلِّين على ذلك بما جاء فى الشِّعْر ، وبقوله تعالى : {فَاسْتَوَىٰ وهُوَ بِالأُفُقِ الأعلى }[٢] ، ففى «اسْتَوَى» ضميرُ عندهم ، و«هو» معطوف عليه ، أى استوى جبريلُ ومحمدُ صلى الله عليه وسلم .

وهذا عند البصريين ليس فيه دليل .

أما الشَّعْر : فظاهر ، وأما الآية فتَحتمل أن تكون الواو فى (وهو) واوَ الحال لا واوَ العطف ، والضميران معًا لجبريلَ عليه السلام ، أى استَوَى فى صورته التى خُلِق عليها حالَ كَوْنِه بالأُفُق الأعلى[٣] .

وقد رأى المؤلف فى «التسهيل» و «شرحه»[٤] رأيًا ثالثًا ، وهو جواز العطف فى الكلام على قلة ،

---

(١) معانى القرآن ٣/٩٥ ، وتفسير القرطبى ١٧/٨٥ ، وأساس البلاغة (قصف) والنبع : شجر ينبت فى قلة الجبل ، تتخذ منه القسيّ والسهام ، والخِرْوَعِ : كل نبت ضعيف يتثنى . ونبت يقوم على ساق ، ورقه التين ، وثمره حب فى عناقيد ، وله دهن كثير .

(٢) سورة النجم / آية : ٦ ، ٧ .

(٣) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٤٧٤ - ٤٧٨ (المسألة ٦٦) .

(٤) التسهيل : ١٧٧ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ)

واستشهد على ذلك بأمرين :

أحدهما : ماجاء من ذلك فى الكلام من قولهم : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدَمُ ، وفى الحديث قولُ عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : كنتُ وجارٌ لى من الأنصار[1] ، وقولُ على بن أبى طالب - رضى الله عنه - : كنتُ أسمعُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، كنتُ وأبو بكر وعمرُ ، وفعلتُ وأبو بكر وعمرُ ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمرُ ، هكذا ثبت ضَبْطُها فى صحيح البخارى[2] .

والثانى : أن ماجاء فى الشِّعْر من ذلك منه مايُلحق بالنثر لإمكان الإيتان به على غير ضرورة ، لتمكُّن الشاعر أن ينَصب ما بعد (الواو) على المفعول معه فى بَيْت ابن أبي ربيعة ، والراعى ، وجرير ، وكذلك قال المؤلف فى بَيْتَى ابن أبى ربيعة وجرير ، بناءً على أصله فى ذلك ، وقد مَرَّ الكلام على ما فى ذلك فيما تقدم .

فإن قيل : ظاهرُ الكلام متهافتُ ، فإنه بَيَّن أن العطف بلا فصلٍ شائعُ فى الشِّعْر ، وهذا يَقتضى أنه قوىُّ فى قياس الضرائر[3] ، كصَرْف مالا ينصرف ، وقَصْر الممدود ، فقوله بعد هذا : «وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ» مضادُّ لهذا .

وأيضًا فإن أراد أنه ضعيف فى الكلام - إنْ قِيل - فهذا أيضا كذلك ، لأنه لم يَلتفت هنا إلى نَقْلٍ فى النَّثْر ، ولا نَبَّه على أنه يُقاس فى النثر

---

(١) رواه البخارى فى كتاب العلم - باب التناوب فى العلم ، حديث رقم (٨٩) فتح البارى ١/١٨٥ ، وفى كتاب المظالم - باب رقم ٢٥ ، حديث رقم (٢٤٦٨) فتح البارى ٥/١١٤ .

(٢) البخارى - فضائل الصحابة (الفتح ٧/٢٢) حديث (٣٦٧٧) ، ومسلم - فضائل الصحابة (١٨٥٨/٤) حديث (٢٣٨٩) .

(٣) الضرائر : جمع ضرورة ، ويراد هنا الضرورة الشعرية وهى الحالة الداعية للشاعر إلى أن يَرتكب فى شعره مالايُرتكب مثلهُ فى النثر .

على ما / اخْتَصَّ بالشِّعر ، ولو نَبَّه عليه لكان متناقضا . ١٩٠/٣

ولا يقال: إنه أتى بقوله : (وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ) تَتِمَّةً للبيت لا لغير ذلك ، فإن هذا أشنعُ عليه ، فثبت أن هذه التَّتِمَّةَ مُشْكلة .

فالجواب : أنه إنما أراد اعتقادَ الضعفِ فيه في القياس مطلقا ، لا بقَيْد كونِه في نَظْم أو نَثْر، فسلَّط الضعفَ على وُروده ، ولَمَّا قال ذلك ، مع النص على شِيَاعه في الشِّعْر ، دَلَّ ذلك على جواز إتيانه في النثر قليلاً ، أو يكون قوله : (وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ) يريد به : في الكلام ، فكأنه يقول : إنه في الشعر قِويٌّ ، وفي الكلام ضعيفٌ . وعلى هذا يتفق رأيهُ هنا مع رأيه في «التسهيل» و «شرحه»[1] ويكون الدليل على صحة رأيه ماتقدَّم ، والله أعلم .

وأما ضمير الجر فقال في العطف عليه :

وعَوْدُ خافضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى
ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِمًا قد جُعِلاَ
ولَيْسَ عِنْدِي لازمًا إذْ قَدْ أَتَى
في النَّظْم والنَّثْر الصَّحيحِ مُثْبَتَا

عَوْد الخافض : بمعنى إعادته ، يعني أن إعاده الخافض في العطف على الضمير المخفوض - ولايكون إلا متصلا - جَعله النحويون شرطا لازما فقالوا : لايجوز العطف عليه إلا مع إعادة الخافض .

فإذا قلتَ : مررتُ بِكَ ، فأردتَ العطف عليه قلتَ: وبزيدٍ، ولا تقول : وزيدٍ ، إلا في الشِّعر ، كما في التنزيل الكريم : {قُل اللَّهُ يُنَجِّكُمْ منْهَا

---

(١) التسهيل ١٧٧ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ) .

وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ}(١) ، {وَعَلَيْهَا وعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ}(٢) {وَمْنِكَ ومِنْ نُوحٍ}(٣) . {فَقَالَ لَهَا ولِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْكَرْهًا }(٤) .

وكذلك إن كان الخافض اسمًا نحو : جلستُ عندكَ وعنَد زيدٍ ، وأعجبنى خروجُكَ وخروجُ زيدٍ .

وفى القرآن : {قَالُوا نَعْبُدُ إلهَكَ وإله آبائِكَ}(٥) . وهو كثير أيضا .

فهذا لازم هند هؤلاء ، وهم البصريون . ورأىَ الكوفيون أن ذلك غير لازم، بل يجوز عندهم ألاَّيُعاد الخافض فتقول : مررتُ بكَ وزيدٍ ، وجئتُ إليكَ وعمرٍو ، وتبع الكوفيين يونُس والأخفش . ونُقل عن الشلَّوْبِين فى بعض المواضع اختيارُ هذا الرأى .

وهو الذى ذهب إليه الناظم هنا ؛ إذ قال : (ولَيْسَ عِنْدِى لازمًا) أى اشتراط إعادة الخافص غيرُ لازم فى رَأْيِى ، لكن قد يُشعر بأنه الأحسن ، ولاشك فى هذا ، فإن الغالب فى النقل إعادةُ الخافض وهو رأيه فى «التسهيل» أيضا(٦).

ومما جاء فى النثر من ذلك قراءةُ حمزة (٧) :{واتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بهِ والأرْحَامِ}(٨) بالخفض فى الأرحام ، وهى مَرْوِيَّة عن الحسن ومجاهد وقتادة

---

(١) سورة الأنعام / آية : ٦٤ .
(٢) سورة المؤمنون / آية : ٢٢ .
(٣) سورة الأحزاب / آية : ٧ .
(٤) سورة فصلت / آية : ١١ .
(٥) سورة البقرة / آية : ١٣٣ .
(٦) ص : ١٧٧ .
(٧) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات ، الإمام الحبر الكوفى ، أحد القراء السبعة (ت ١٥٦ هـ) [غاية النهاية لابن الجزرى ١/٢٦١] .
(٨) سورة النساء / آية : ١ .
وانظر فى هذه القراءة : السبعة لابن مجاهد : ٢٢٦

والنَّخَعي ويحيى بن وَثَّاب والأعمش وطلحة بن مُصَرِّف[1] ، وحَمْلُها على أن (الواو) للقَسَم ضعيف .

وحكى قُطْرُب[2] : ما فيها غيرُه وفَرَسِه ، وفى البخارى : «إنَّما مَثَلُكم واليهودِ والنصارى»[3] ، بالجر .

---

(١) البحر المحيط ١٥٧/٣

والحسن هو الحسن بن يسار السيد الأمام أبو سعيد البصرى ، إمام زمانه علما وعملا ، وهو أحد القراء الأربعة عشر (ت ١١٠هـ)

ومجاهد هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكى ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين وله اختيار فى القراءة (ت ١٠٣هـ) .

وقتادة هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسى البصرى المفسر ، أحد الأئمة فى حروف القرآن ، وله اختيار فى القراءة (ت ١١٧هـ)

والنخعى هو إبراهيم بن يزيد بن قيس أبو عمران النخعى الكوفى ، الإمام المشهور الصالح ، الزاهد العالم (ت ٩٦هـ)

ويحيى بن وثاب الأسد الكوفى ، تابعى ثقة كبير ، من العباد الأعلام ، قال عنه الأعمس «يحيى أقرأ من بال على التراب» (ت ١٠٣ هـ) .

والأعمش هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الكوفى ، الإمام الجليل (ت ١٤٨هـ) وطلحة بن مصرف أبو محمد الهمدانى اليامى الكوفى ، تابعى كبير له اختيار فى القراءة ينسب إليه (ت ١١٢هـ) .

وانظر تراجمهم على الترتيب في (غاية النهاية) : ١/ ٢٣٥ ، ٢/ ٤١ ، ٢/ ٢٥، ١/ ٢٩ ، ٢/ ٣٨٠ ، ١/ ٣١٥ ، ١/ ٣٤٣ .

(٢) قطرب هو محمد بن المستنير أبو على المعروف بقطرب النحوى اللغوى ، أحد العلماء بالنحو واللغة ، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من البصريين . ويقال : إن سيبويه لقبه قطربا لمباكرته له فى الأسحار ، قال له يوما : ما أنت إلا قطرب ليل (ت ٢٠٦هـ) [إنباه الرواه ٢١٩/٣] .

(٣) البخارى – كتاب الاجارة – باب الاجارة من العصر إلى الليل (٤٤٧/٤) والترمذى – باب الأدب – باء ماجاء فى مثل ابن آدم ١٥٣/٥ .

واحتج المؤلف أيضا بقوله : «وكُفْرٌ بهِ والْمَسجدِ الحَرَامِ»[١] ، وذلك لايتعيَّن شاهدًا وأن كان قد رَجَّحه ، لأن المعنى ليس على أنهم كفروا بالمسجد الحرام ، وإنما المعنى على أنهم صَدُّوا عن المسجد الحرام ، فهو عطف علي «سَبِيل»[٢] . كالآية الأخرى : {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا / ١٩١/٣
ويَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ والْمَسْجِدِ الحرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ}[٣] ، وعَيَّن الفارسيُّ فى «الحُجَّة»[٤] ، حمَل الآية على هذا ، ولَمْ يعتبر ما اعتبره المؤلف والشَّلَوْبين من لزوم الفصل بين المصدر الموصول ومعموله بأجنبى ، بتقدير العطف على «سَبِيلِ اللَّهِ» .

ونقل ابن الأنبارى[٥] ، عن الكوفيين الاستشهادَ بآياتٍ أُخَر لايتعيَّن فيها ماقالوا ، فهذا مما جاء فى «النَّثْر الصَّحِيح مُثْبَتًا» .

وأما النظم فمنه ما أنشد سيبويه من قول الراجز[٦] :

أَبَكَ أَيِّهْ بِىَ أو مُصَدَّرِ
من حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ

---

(١) سورة البقرة / آية : ٢١٧ ، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٨ - أ) .

(٢) يعنى قوله عز وجل فى الآية نفسها : {وصَدٌّ عَنْ سبَيِلِ اللَّهِ} .

(٣) سورة الحج / آية : ٢٥ .

(٤) هو كتابه الكبير فى تعليل وجوه القراءات السبع ، وانظر: ج ٣ ص ٢٣٤، ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف له ٤٦٣ - ٤٧٤ (المسألة ٦٥) وفيه عرض واسع لأدلة كل من الفريقين .

(٦) الكتاب ٣٨٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥١ ، والمعانى الكبير ٨٣٢ ، واللسان (أوب) أبك : ويلك . وأَيِّهْ : ناد وادع ، وأصل التأبيه دعاء الإبل . لمصدَّر : الشديد والمصدَّر : والجِلَّة من الحمر : مسانها ، واحدها جليل . والجأب : الغليظ . والحشور : المنتفخ البطن . شبه نفسه بهذا الحمار فى الصلابة والشدة .

فعَطف على الياء من (بِىَ) من غير إعادة الباء . وأنشد أيضا[1] :

فـاليـومَ قَـرَّبْتَ تَهْـجُـونَا وتَشْـتِـمنُا

فـاذْهَبْ فـمـا بِكَ والأيَّامِ من عَـجَبِ

وأنشد الفراء[2]:

تُعلَّقُ فى مِـثْلِ السَّـوَارِى سُـيُـوفُنَا

فَـمـا بَيْنها والكَعْبِ غُـوطٌ نَفَـانِفُ

وأنشد للعباس بن مِرْداس[3] :

أكُـرُّ على الكَتِـيـبَـةِ لا أُبَالِى

أحَـتْـفِى كـان فِـيـهَـا أمْ سِـوَاهـا

وأنشد قُطْرب والفَرَّاء[4] :

(١) الكتاب ٣٨٣/٢ ، وابن يعيش ٧٨/٣ ، ٧٩ ، والهمع ٢٦٨/٥ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٦/٢ ، والخزانة ١٢٣/٥ ، والأشمونى ١١٥/٣ .
وقربت : أخذت وشرعت . يقول إن هجاءك للناس وشتمهم صار أمرًا معروفا لايتعجب منه ، فلا عجب إذا أخذت تهجونا ، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر.

(٢) لمسكين الدارمى ، ديوانه ٥٣ ، ومعانى القرآن للفراء ٨٦/٢ ، وابن يعيش ٧٩/٣ ، والإنصاف ٤٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥١ ، والأشمونى ١١٥/٣ ، والعينى ١٦٤/٣ والسوارى :جمع سارية ، وهى الإسطوانه .. وغوط : جمع غائط ، وهو المطمئن من الأرض . ونفانف جمع نفنف ، وهو الهواء بين الساريتين ، أو الهواء الشديد : يريد أنهم طوال القامات .

(٣) ديوانه ١١٠ ، والإنصاف ٢٩٦ ، ٤٦٤ ، وشرح الكافيه الشافية ١٢٥٢ ، والحماسة الشجرية ١٣٣/١ وأكر : أرجع ، يريد أنه يقدم ولا يفر . والكتيبة : الجماعة من الجيش ، والحتف : الموت وقبله :

ولى نفسٌ تَتُوقُ إلى المَعَالِى سَتَتْلَفُ أو أُبَلِّغها مُنَاهَا

(٤) معانى القرآن ٨٦/٢ ، والإنصاف ٤٦٦ ، وشرح الكافيه الشافية ١٢٥٢
وذو الجماجم : موضع . ويوم ذى الجماجم من وقائع العرب فى الإسلام .

هَلاَّ سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ
وَأَبِى نُعَيْمٍ ذِى اللِّوَاءِ المُحْرِقِ

وقال الآخر[1] :

إذَا أَوْقَدُوا نارًا لحَرْبِ عَدُوِّهِمْ
فَقَدْ خَابَ من يَصْلَى بَهَا وسَعِيرِهَا

فهذه جملةٌ أيضا من النظم[2] ، المنقولِ عنِ الثِّقات ثابتًا غيرَ نادر ، فلا بد من القول بجوازه وإن كان الأَوْلَى إعادةَ الخافض فالسماعُ هو المتَّبع .

ووجه القياس فى المَنْع[3] ، فيه نظر عند المؤلف ، وذلك أنه نقَل عنهم فى ذلك وجهين :

أحدهما : أن الضمير المجرور شبيهُ بالتنوين ، ومعاقِبُ له ، فلا يُعطف عليه ، كما لا يُعطف عليى التنوين .

والثانى : أن حقَّ المعطوف والمعطوف عليه أن يَصلُحا لحلول كل واحد منهما محلَّ الآخر ، وضميرُ الجر غير صالح لحلوله مَحَلَّ ما يُعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار ، ومانُقل عنهم ضعيفُ عنده جدا .

أما الأول : فيلزم على اعتباره ألاَّ يُعطف عليه وإن أُعِيد الجارُّ ، لأن التنوين لا يُعطف عليه بوجه .

وأيضًا فيلزم أن يُمنع توكيدُه والبدلُ منه ؛ إذ ليس فى التنوين ذلك ، والبدلُ والتوكيدُ من ضمير الجر جائزُ اتفاقًا ، فللعطف أسوةُ بهما .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٥٣ ، والعينى ١٦٦/٤
وصلى بالنار : وجد حرها . وسعير النار : لهبها .

(٢) فى الأصل و (ت) «من النثر» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبته من (س) .

(٣) فى الأصل «فى المتبع» وما أثبته من (س ، ت)

وأما الثانى : فلو كان من شرط المعطوف والمعطوف عليه حلولُ أحدهما مكانَ الآخر لامتنع : رُبَّ رجلٍ وأخيه .

* وأىُّ فَتَى هَيْجَاءَ أنتَ وجَارِهَا *[1].

«وكلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها»[2] ، وأمثال ذلك ، فلما لم يَمتنع فى هذه الأشياء لم يَمتنع فى مسألتنا .

هذا ماقال[3] ، وكأنه نَقل تعليلَىْ سيبويه والمازنى .

أمـــا تعليل سيبويـــه فمعناه أن ضمير الخفض اجتمع فيه أمران :

أحدهما : أنه لايُتكلَّم به إلا معتمداً على غيره وهو الخافض ، وأنه يقع من الخافض موقعَ التنوين ، فصار عندهم بمنزلة التنوين ، فلما اجتمع فيه هذان الوجهان من الضعف كرهوا أن يعطفوا عليه[4] .

ووجه التعليل بهذا أنه لما صار كبعض اسمٍ كرهوا العطف عليه ؛ إذ لو عَطفوا عليه مع الجار لكان من عَطْف / اسمٍ على اسم وحرف ، ١٩٢/٣ أى من عطف اسم على جارٍّ ومجرور ، وذلك قبيح ، فلم يكن بُدٌّ من إعادة الخافض لأن الكلام يقتضيه ، وللمناسبة أيضا بين المعطوف والمعطوف عليه ، حتى يكون كعطف الجارِّ والمجرور على مثله .

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ).

(٢) السخلة : الذكر والأنثى من ولد الضأن والمعز ساعة يولد ، والجمع : سَخْلٍ وسِخَال وسُخْلان . ويعنى ما استشهد به سيبويه فى الكتاب (٢/٣٠٠) من قولهم : كل شاة وسَخلتها بدرهم .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ).

(٤) الكتاب ٢/٣٨١ .

وأما تعليل المازنى فمعناه أنه حَمْل الشئ على مقابله، فكما امتنع نحو : مررتُ بزيدٍ وكَهْ[1] ، حتى تقول : وبِكَ ، كذلك امتنع نحو : مررتُ بكَ وزيدٍ، حتى يقال : وبزيدٍ ، ومن شأنهم أن يَحملوا النظيرَ أو المقابِلَ الذى ليس فيه مُوجِبٌ على نظيره أو مقابِله الذى فيه الموجب ، ليجرى الجميع مجرًى واحدًا ، فهذا تعليل مُشَبِّه ، كما أن تعليل سيبويه مُشَبِّه أيضا ، فلم يُجعل وقوع الضمير موقعَ التنوين علةً مستقلة ، بل مجموعُ الأمرين هو العلة كما تقدم .

وإذا تقرَّر هذا فما أتى به المؤلف من الردِّ عليهما ينبغى أن يُتأمل ، وأَمْثَلُ ما يُتَعلَّق به السماع[2] ، ومع هذا فقد تقدم فى باب الإضافة مايَتعلَّق به هذا الموضع والله الموفق . ثم قال :

وألفَــاءُ قــد تُحْــذَفُ مَعْ مــا عَطَفَتْ
والـواوُ إذْ لالَبْـسَ وَهْـىَ انْفَـــرَدَتْ
بعَطْفِ عــاملٍ مُــزَالٍ قــد بَقِى
مــعــمــولهُ دَفْــعًــا لوَهْمٍ اتُّقِى

هذا فصلُ يَذكر فيه ما يجوز حذفه من التابع أو المتبوع ، فتكلم أولا فى التابع ، يعنى أن التابع ، وهو المعطوف ، قد يُحذف مع عاطفه قليلا ، لكن فى الكلام ، ولايَختص ذلك بالشِّعْر ، ويدل على أنه قليل إتيانُه بـ (قد) إذ عادتُه أنه لايأتى بها إلا إيذانًا بالقلة . وذلك صحيح هنا ، إذ ليس له فى النقل كثرةٌ .

ويدل على أنه لايختَص بالشِّعر إطلاقُه ، إذ لوأراد الشعرَ لَبَيَّنه ، ولأنه إذا أشعر بالقِلَّة دَلَّ ذلك من قصده أنه أراد فى الكلام .

لكنه لايُحذف إلا بشرطين :

---

(١) الكاف من قوله «كَهْ» ضمير المخاطب المفرد ، وألحقت بها هاء السكت .

(٢) يعنى أن أفضل ما يعتمد عليه فى تقرير القاعدة النحوية هو السماع من العرب .

أحدهما : أن يكون الحرف (الفاءَ أو الواوَ) إذ لايجوز ذلك فى غيرهما ، فلا تقول : جئتُ زيدًا لأكلِّمه ثم أجابَنِى ، تريده ثم كلمتُه ثم أجابنى ، إذ لا دليل على (ثُمَّ) وكذلك غيرها من حروف العطف ماعدا (أم) فإن الشاعر قد قال[1]:

دَعانِى إليَها القلْبُ إنِّي لأمْـرِهَا

سميعٌ فما أدرِى أرُشْـدٌ طِلاَبُها

يريد : أم غَيٌّ ، ولعله عنده قليل لا يُقاس عليه فلم يَعتبره .

والثانى : أن يكون فى الكلام دليلُ على المحذوف وهو قوله : (إذْ لاَلَبْسَ) أى إنما حُذفت لأجل أن فى الكلام مايدل عليه ، فلاَ يلتبس معنى الكلام بحذفه ، فلو كان الكلامَ يلْتبس بذلك لم يُحذف أصلا .

فإذا قلت : جاءنى زيدُ فأكرمتُه ، تريد جاءنى فمدَحنى فأكرمتُه لم يَجُزْ ، إذ لا دلالة على إرادة المحذوف ، فإذا اجتمع الشرطان جاز .

فأما (الفاء) فقولك : أتيتُ زيدًا لأكلِّمَه فأجابني بكذا . التقدير : فكلمتُه فأجابنى هذا محصول المعنى ولابُدَّ ، وهو مفهوم ، وفى القرآن : {اذْهَبْ بكِتَابِى هَذَا فَألْقِهْ إليهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ ماذَا يَرْجِعُونَ . قالتْ يا أيُّهَا المَلأُ}[2] ، فالمعنى : فذهب فألقاه فقالت . والآية شاهد / على ١٩٣/٣
حذف معطوفين اثنين وقد حُذف أكثرُ من ذلك فى قوله : { فَأَرْسِلُونِ .

---

(١) لأبى ذؤيب الهذلى ، ديوان الهذليين ٧١/١ ، والمغنى ١٣ ، ٤٣ ، ٦٢٨ ، والهمع ٢٤١/٥ ، والأشمونى ١١٦/٣ ، والمساعد ٤٧٤/٢

والرواية فى الديوان وسائر المصادر «إنى لأمره» وهو الأوفق للسياق .

(٢) سورة النمل / آية : ٢٨ ، ٢٩ .

يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيق أفْتِنَا}[1] ، فإن المعنى : فأَرْسِلُوه ، فأتَاه ، فقال : يوسفُ أيُّها الصدِّيق .

ومنه أيضا :{ فَقُلْنَا اضْرِبْ بعَصَاكَ الحَجَرَ فانْفَجَرتْ }[2] ، المعنى : فضرب، فانفجرت . وقال تعالى {فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ ببَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ المَوْتى}[3] أى فضربوه فحَيِىَ ، فقلنا : كذلك يُحيي اللهُ الموتَى . وقال : {ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عند بَارِئكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ}[4] أى : فامتَثَلْتم ، فتاب عليكم . وهذا كله من «عطف الجُمَل» .

وأما (الواو) فهو المنبَّه عليها بقوله : (والواو) وهو عَطْف على الفاء «عطف المُفْرَدات» وذلك عندهم جائز ، كأنهم تَنَاسَوا الخبرَ للعِلم به ، ولذلك تقول العرب: زيدٌ قائمٌ لا عمرٌو ، لأن (لا) إنما تَعطف المُفْرَدات .

ويجوز أن تكون (الواو) مبتدأً محذوفَ الخبر ، لتقدم ما يدل عليه ، كأنه قال : والواوُ كذلك تُحذف مع ما عَطَفت ، فتكون المسألة من «عطف الجمل» .

ويجوز أن يُعطف على الضمير فى (تُحْذَفُ) ويُسَهِّله الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

ومثال حذف (الواو) ومعطوفها قوله تعالى : {وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ}[5] . المعنى عندهم : الحرَّ والبَرْدَ ، وقال تعالى : {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهاَ عَلَىَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِى إسْرَائِيلَ}[6] . قالوا معناه : ولَمْ تُعَبِّدْنى ، وهذا من «عطف الجمل»

(١) سورة يوسف / آية : ٤٥ ، ٤٦ .
(٢) سورة البقرة / آية : ٦٠ .
(٣) سورة البقرة / آية : ٧٣ .
(٤) سورة البقرة / آية : ٥٤ .
(٥) سورة النحل ./ آية : ٨١ .
(٦) سورة الشعراء / آية : ٢٢ .

وقال : { نُفرِّقُ بَيْنَ أحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ }[1] . أى بين أحد وأحد ، وقال : { لاَيَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وَقَاتَلَ }[2] . يريد : ومَنْ أنفق بعده وقاتل ، يدل على ذلك قوله : {أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وقَاتَلُوا } [3] ، وقوله تعالى : { بِيَدِكَ الْخَيْرُ }[4] . قالوا معناه : والشرُّ ، لقوله تعلى : {تُؤْتِى الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ}[5] . إلى آخرها .

وقالت العرب : راكبُ الناقةِ طَلِيحَانِ[6] ، يريد : راكبُ الناقةُ والناقةُ طَلِيحَان ، وأنشد سيبويه لَمِيْسُونَ بنت بَحْدَل الكلبية[7] :

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتُقَرَّ عَيْنِى
أَحَبُّ إلىَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

---

(١) سورة البقرة / آية : ٢٨٥.

(٢) سورة الحديد / آية : ١٠ .

(٣) سورة الحديد / آية : ١٠ .

(٤) سورة آل عمران / آية : ٢٦.

(٥) سورة آل عمران / آية : ٢٦ .

(٦) من شواهد الكتاب
والطليح : المعيى والمهزول والمجهود ، والجمع : طَلْحَى .

(٧) الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، وابن الشجرى ٢٨٠/١ ، والمغنى ٢٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٤٧٩ ، ٥٥١ ، والهمع ١٤١/٤ ، وابن يعيش ٢٥/٧ ، والتصريح ٢٤٤/٢ ، والأشمونى ٣١٣/٣ ، والخزانة ٥٠٣/٨ ، والعينى ٣٩٧/٤ .
وميسون كانت زوج معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وأم ابنه يزيد ، وكانت بدوية ، فلما تَسرَّى عليها ضاقت نفسها ، فعذلها على ذلك ، وقال : أنت فى ملك عظيم ولاتدرين قدره ، وكنت قبل اليوم فى العباءة ، فقالت شعرا جميلا منه هذا البيت
والعباءة : جبة الصوف ونحوها . وتقرعينى : تبردَ ، وهو كناية عن السرور والرضا . والشفوف : جمع شِف – بالكسر – وهو الثوب الرقيق الذى يصف البدن . ومعناه : إن لبس العباءة مع قرة العين وصفاء العيش أحب إلى من لبس الشفوف مع نكد العيش .

أى : ولاتَقَرُّ عَيْنِى ، وقال النابغة[1] :

فـمَـا كـانَ بَيْنَ الخَـيْـرِ لو جَـاءَ سـالمًا

أبُو حَـجَـرٍ إلا لَـيَـالٍ قَـلائِلُ

المعنى : فما كان بين الخير وَبَيْنِى ، وقال امرؤ القيس [2] :

كـأنَّ الحَـصَى مِنْ خَلْفِـهَـا وأمَـا مِـهَـا

إذا نَجَلَتْـهُ رجلُهـا كَفُّ أعْـسَـرَا

أراد : إذا نَجَلَته رجلُها ويدُها ، والبيتُ وما قبله دالُّ على ذلك [3] . وقال مُساوِر العَبْسى[4] :

قـد سَـالَمَ الحَـيَّـاتُ مِنْهُ القَـدَمـا

الأفْـعُـوانَ والشُّـجَـاعَ الشَّـجْـعَـمـا

---

(١) ديوانه ٦٢ ، والتصريح ١٥٣/٢ ، والأشمونى ١١٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢ ، والعينى ١٦٧/٤ من قصيدة يرثى بها النعمان بن الحارث الغسانى ، وأبو حجر : كنيته .

(٢) ديوانه ٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢ ، والعينى ١٦٩/٤
والضمير فى «خلفها وأمامها .. ورجلها» يعود على الناقة . ونجلته : فرقته . ويروى «خذف أعسرا» والخذف – بالخاء – الرمى بالحصى ونحوه ، فإنه كان بالعصا ونحوها فهو الحذف ، بالحاء . والأعسر : الذى يرمى بيده اليسرى . وخصه بالذكر لأن رمية غالبا لايذهب مستقيما ، وكذلك الحصى الذى ترمى به رجل الناقة .

(٣) البيت الذى قبله هو قوله :
تُطايِرُ ظُرَّانَ الحَصَـى بمناسم صِلاَبِ العُجَى مَلْثُومُها غَيْرُ أمْعَرَا
والمناسم : الأخفاف . والعجىّ : عُصَبَت فى اليَدين والرجلين .

(٤) الكتاب ٢٨٧/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، والمنصف ٦٩/٣ ، والمغنى ٦٩٩ ، والهمع ٨/٣ ، والأشمونى ٦٧/٣ ، والعينى ٨٠/٤ ، واللسان (شجعم ، ضرزم)
وينسب إيضًا للعجاج ، ولأبى حيان الفقعسى .
يصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما ، وأن الحيات لاتؤثر فيهما . والأفعوان : ذكر الأفاعى. والشجاع : ضرب منها . الشجعم : الطويل . والضموز : الساكنة المطرقة . والضرزم : المسنة ، وذلك أخبث لها .

* وذاتَ قَرْنَيْن ضَمُوزًا ضِرزَمَا *

أراد : قد سالم الحياتُ منه القدمَ والقدمَ ، الأفعوان وكذا وكذا ، على هذا حَمله بعضهم .

وظاهر كلامه أن مِثْل هذا الحذف يُقاس عليه وإن كان قليلا فى النقل إذ يُسْنِد ذلك إلى العرب ، بل قال : (قَدْ تُحْذَفُ) .

ويَحتمل أن يريد أنها تُحذف فى كلام العرب ، ويبقى مسكوتا عنه فى القياس.

وعلى الجملة ، فإذا تعيَّن المحذوفُ ساغ حذفه .

ثم قال : «وهى انْفَردَتْ بكذا» ، «هى» ضمير عائد على أقرب مذكور لأنه الأصل ، وأقرب مذكور هو (الواو) فيريد أن الواو انفردت عن (الفاء) بعطف عاملٍ مُزال ، أى محذوفٍ قد بَقىَ معمولهُ ، على عاملٍ ظاهر ، وذلك ليس بجائز فى (الفاء) .

وأشار بهذه العبارة إلى نحو قوله / تعالى : {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ١٩٤/٣
وشُرَكَاءَكُمْ}(١) .فقوله : «وشُرَكَاءَكُمْ» لايصح عطفه على «أَمْرَكُمْ» إذ يلزم منه التَّشريكُ في العامل الذى هو «أَجْمِعُوا» وأنت لا تقول : أَجْمِعوا شركاءكم ، على (أَفْعَلَ) وإنما يقال : اجْمَعُوا ، ثلاثيًا و (أَجْمَعَ) مخصوصُ بالأمر والكَيْد ونحوه ، وإذا كان كذلك فلا بد من تقدير مايصح أن يكون عاملا فى «الشُّركاء» وذلك (جَمَع) الثلاثى ، فكأنه قال : فأجْمِعُوا أمركم ، واجْمَعَوا شركاءكم ، فصارت (الواو) إنَّما عَطفت عاملا محذوفا قد بقى معمولهُ على عامل ظاهر .

---

(١) سورة يونس / آية : ٧١ .

ومن ذلك قوله تعلى : { والَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ والإيْمانَ }[1] التقدير واعتقدوا الإيمان ، إذ لايقال : تَبَوَّوا الإيمانَ - إلا على مجاز ، والأصلُ الحقيقةُ ، وأنشد النحويون [2]:

إذَا مَـــا الْغَـــانِيَـــاتُ بَرَزْنَ يَوْمًـــا
وزَجَّـــجْنَ الحَـــواجِبَ والعُـــيُـــونَا

أراد : وكَحَّلْنَ العيونَ ، وأنشد أيضا[3] :

عَلَفْـــتُـــهَـــا تِبْنًا ومَـــاءً بارِدًا
حَـــتَّى شَـــتَتْ هَمَّالَةً عَـــيْناهَا

أى : وسقيتُها ماء باردا ، وأنشدوا أيضا [4] :

يـالـيـتَ زَوْجَكِ قَـــــدْ غَـــــدَا
مُـــتَـــقلِّدًا سَـــيْـــفًـــا ورُمْـــحَـــا

أى : وحاملاً رمحا .

---

(١) سورة الحشر / آية : ٩ .

(٢) للراعى النميرى ، والخصائص ٤٣٢/٢ ، والمغنى ٣٥٧ ، والإنصاف ٦١٠ ، والهمع ٢٢٨/٥ ، والتصريح ٢٤٦/١ ، والأشمونى ١٤٠/٢ ، والعينى ٩١/٣ ، ١٩٣/٤ ، واللسان (زجج)
وبرزن : ظهرن . وتزجيج الجواجب : تدقيقها وأطالتها.

(٣) الخصائص ٤٣١/٢ ، والمغنى ٦٣٢ ، والإنصاف ٦١٣ ، وابن الشجرى ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٩/٢ ، والخزانة ١٣٩/٣ ، والهمع ٢٢٨/٥ ، والتصريح ٢٤٦/١ ، والإشمونى ١٤٠/٢ ، والعينى ١٠١/٣ ، ١٨١/٤ .
وينسب لذى الرمة ، وليس فى ديوانه ، وشتت : أقامت فى الشتاء ، والمراد هنا : صارت . وهمالة : من قولك : هملت العين ، إذا صبت دمعها .

(٤) المقتضب ٥٠/٢ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وابن الشجرى ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، والإنصاف ٦١٢ ، والأشمونى ١٧٢/٢
وينسب إلى عبد الله بن الزبعرى . ويقال : تقلد الرجل سيفه ، ولايقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه .

فهذه المُثلُ مما عَطَفت فيه (الواو) العاملَ المُزالَ على الظاهر .

ومن ذلك أيضا على رأى سيبويه [1] : مررتُ بزيدٍ وعَمْرًا ، لايمكن أن يكون «عمرو» معطوفا على موضع «زيد» لأنه لايمكن أن يَنْفصل الجارُّ عنه فتقول : مررتُ زيدًا وعمرًا ، كما جاز ذلك فى قوله [2] :

* فلَسْنَا بالجِبَال ولا الحَدِيدا *

وصحةُ العطف على الموضع متوقِّفةٌ على صحة إظهار الموضع ، فإنما صح : مررتُ بزيدٍ وعمرًا ، على أضمار فِعْل ، وذلك الفعل معطوف على (مررتُ) فدخل تحت ضابطه ، وكذلك قولك : حَسْبُكَ وزيدًا درهمٌ . حَمَل سيبويه (زيدًا) على فعل مضمر دَلَّ عليه «حَسْبُكَ» لأن معناه : يَكْفِيكَ ، فكأنه فى التقدير : يَكْفيك ويَكْفى زيدًا درهمُ ، ومثله : كَفْيُكَ وزيدًا درهمٌ ونحوه[3] ، وكذلك : وَيْلٌ له وأَبَاه ، فـ (أباه) مفعول بفعل مضمر دَلَّ عليه (وَيْلٌ له) لأن معناه ومعنى المنصوب واحد ، فكأنه قال : وألزمَ اللهُ أباه الويلَ[4] .

ومن ذلك قولك : هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمرًا ، فإنه منصوب بفعل دَلَّ عليه «ضارب» أى : وضَرَبَ عمرًا ، أو يَضْرِب عمرًا ؛ إذ لايصح حمله على موضع «زيد» لأنه لاموضع له عند المؤلف والبصريين، فتعيَّن الإضمار .

---

(١) الكتاب ٦٧/١ .

(٢) سيبويه ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، والمقتضب ٣٣٨/٢ ، ٢٨١/٣ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ ، والمغنى ٤٧٧ ، وابن يعيش ١٠٩/٢ ، ٩/٤ ، وشرح الرضى على الكافيه ٣٨٠/١ ، ١٩١/٢ ، والخزانة ٢٦٠/٢ وهو لعقيبة بن هبيرة الأسدى ، وصدره :

* مُعَاوِىَ إننا بَشَرٌ فأسْجِحْ *

يشكو إلى معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ظَلْم عماله. وأسجح : ارفُق سَهِّل .

(٣) الكتاب ٣١٠/١ ، وفيه «وكذلك كَفْيُكَ وقَدْكَ وقَطْكَ» .

(٤) نفسه ٣١٠/١ .

وكذلك اسمُ الفـاعل المرادُ به الحـالُ أو الاستقبـال إذا عُطف على مخفوضـه منصوبٌ ، سيبويه يحمله على إضمار الفعل ، فإذا قلت : هذا ضـاربُ زيدٍ غَدًا وعـمرًا ، فـ (عمرا) منصـوب بفعل ، وليس عطفـا على الموضع لفقد شرطه ، وهو وجود المجوِّز للنصب ، وهو هنا التَّنْوين الذى كان فى «ضـارب» وقد ذهب(١) .

فكل هذا داخل تحت قوله : (وهـى انْفَرَدَتْ بعَطْفِ عـاملٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِى معْمُولُه) إذا فرضنا أن الناظم قائلٌ بمقتضى هذه المسائل .

أما الأمثله المتقدمة فلا مرْية / أنه قَصَد التَّنْبيه عليها . ١٩٥/٣

وأمـا مررتُ بزيدٍ وعمرًا ، فيمكن أن يكون قائلاً فيها بمذهب ابن جنِّى وابن خـروف ، وكـذلك مسـألة اسم الفـاعل لغـير الماضى ، وقـد تقدم فى باب «اسم الفـاعل» مايُشـعر بأن لا حذَف هنالك عنده ، ويمكن فى المسـائل الأُخَر أن يقول فيـها بالنصب على المفعول مـعه ، فـلا تَتَعيَّن للتمثيل بها هنا .

فإن قيل : هذا الكلام غير بَيِّن من وجهين :

أحـدهما : أن الناظم لم يُبَيِّن فيه المعطوفَ عليه مـاذا يكون ، أهو عـامـلٌ آخرُ أم لا ؟ وإلى هذا فلعلَّه ليس مـعطوفا إلا على جملة اسـمية نحـو : هذا لكَ وأباكَ ، فإنه إنمـا يُتَصَوَّر نصب (الأب) على عامل مـقدَّر وهو فـِعْل ، ولا فِعْل فـى (هذا لكَ) لكنهـا ممنوعـة ، فإطلاقُـه يُدخلهـا فى حكم الجواز على إضمار الفعل ، وليس كذلك .

---

(١) الكتاب ١ / ١٦٩ .

قال سيبويه : وأما (هذا لكَ وأباكَ) فقبيحٌ ، لأنه لمَ يَذكر فعلاً ولا حرفًا فيه معنى الفعل ، حتى يصير كأنه قد تكلّم بالفعل[(١)] .

وأيضًا فعلى تسليم أنه ذَكَر ذلك لم يُبَيِّن أهو ظاهرٌ أم مضمر ، ولا بد أن يكون ظاهرا ، فنَقصه من العبارة (بعَطْفِ عاملٍ مُزالٍ قد بَقِي معمولُه على عاملٍ ظاهر .

والثانى : أن هذه المُثُل المتقدِّمة وما كان نحوَها إنما جاز ذلك فيها بشرط أن يكون العاملان يجمعهما معنى واحد ، وذلك هو الذى سَوَّغ الحذف ، ولأجل هذا والذى قبله قال فى «التسهيل» : وعاملٌ مُضْمر على عاملٍ ظاهرٍ يجمعهما معنى واحد [(٢)] . لأن معنى الجمع فى «أَجْمِعُوا» و «واجْمَعُوا»[(٣)] ، ظاهر ، وإن كان « أَجْمِعُوا »» مختصًا بالأمر ونحوه ، وكذا «تَبَّوؤُا الدَّارَ والإيَمانَ»[(٤)] ، فيهما معنى «لازَمُوا ، أو صَحِبوا» أو نحوه . وقوله[(٥)] :

* ورَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونَا *

فيهما معنى (حَسَّنّ) وفى قوله [(٦)] :

---

(١) الكتاب ٣١٠/١ .
(٢) التسهيل : ١٧٥ .
(٣) يقصد قوله تعالى فى سورة يونس : ٧١ { فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ } وقد مرت .
(٤) سورة الحشر / آية : ٩ ، وقد مرت .
(٥) صدره :

* إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا *

وتقدم الاستشهاد به .
(٦) عجره :

* حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

وتقدم الاستشهاد به .

* عَلَفْتُهَا تِبْنًا ومَاءً باردًا *

فيهما معنى (أَعْطَيْتُها كذا) . وفى قوله [(١)] :

* مُتَقلدًا سَيْفًا ورُمْحًا *

معنى (حاملاً) ونحوه ، فلو كان على غير هذا لم يَجُز على ما اقتضاه كلام «التسهيل»[(٢)] ، ولم يُقَيِّدْها هاهنا ، فكان قُصُورا فى أداء معنى المسألة .

فالجواب : أن شرط الحذف كما تقدم الدلالةُ على المحذوف ، ولو كانت الجملة المعطوف عليها ليس فيها فعلٌ ولا ما يدل على الفعل لم يكن ثَمَّ دالٌّ على المحذوف ، فتكون المسألة ممتنعة من حيث أخرجها شرطُ الدلالة على المحذوف ، وإذ ذاك تبقى مسألة سيبويه [(٣)] ، خارجةً عن كلامه على مقتضى الشرط .

فإن قلت : وأين شَرَط هنا الدلالةَ على المحذوف ؟

قيل : قد تقرَّر من نظمه فى مواضع متعدده أن اللفظ لا يُحذف إلا لدليل منها البيت قبل هذا[(٤)] ، بل هذه المسألة كأنها فَرْع مما قبلها .

فإذا ثبت هذا لم يَحتج إلى إعادة الاشتراط ، وحَصَل / أن العامل لم يُحذف حتى كان عليه دليل ، وهو العامل المتقدِّم ، فمن حيث ١٩٦/٣

---

(١) صدره: * ياليتَ زوجَكِ قَدْ غَدَا *
وتقدم الاستشهاد به .

(٢) ص ١٧٥ .

(٣) يقصد بها قولهم : هذا لكَ وأباَكَ ، وقد تقدمت .

(٤) وهو قوله :
والفاءُ قد تُحذَف مَعْ ما عُطِفَتْ والواوُ إذ لاَلَبْسَ وهى انفَردتْ

كان دليلاً عليه لابد أن يكون مجتمعا فى المعنى معه ، وإلاَّ فليس بدليل ، ولابد أن يكون ذلك الدليل هو المعطوف ، لأنه الأصل ، ولأنه دليل على ما حُذف ، ولوكان غيرَ ظاهر لم يكن دليلا ، بل محتاجا إلى ما يَدُل عليه .

والجواب عن الثانى قد تضمنه الجواب عن الأول ، لأن شرط الدلالة على المحذوف يستلزم اجتماعهما فى معنى واحد ، فلم يَفتقر إلى زيادة ، وهذا من جملة اختصاراته المستحسَنة .

وقوله : (دَفْعًا لَوهْم اتُّقِى مفعول له ، يَحتمل أن يرجع إلى قوله : (قَدْ بَقِى مَعْمُولُهُ) .

يريد أن ذلك المعمول قد بقى ولم يُحذف مثل ماحُذف عامله دفعًا للوهم الذى كان يحصل بحذفه ، واللَّبْسِ الواقع بسببه ، لأنه لوحُذف المعمول مع عامله لَمَ يَبْقَ مايدل على أن ثَمَّ محذوفًا ، وهذا مُتَّقًى ومحذورٌ فى الكلام ، وإن فُرض أن ماتقدم دالٌ على عامل فإنما يدل إذا تعيَّن موضعُ الدلالة ، والمعمول هو الذى يعيِّنه ، فإنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ ، ولم تذكر (عَمْرًا) بأن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمرًا ـ لم يكن ثَمَّ ما يدل على حذف عامل لـ (عمرو) وهو (لقيتُ) أو نحوه ، فلما جِئ بالمعمول اقتضى عاملاً ، لأن كل معمول لأُبَّدله من عامل ، فجاء العامل المعطوف عليه بتعيينه موافقًا لذلك المعمول ، ولائقًا به ، فتقدرٌه من معناه فى نحو : مررتُ بزيدٍ وعمرًا ، ونحوه[1] :

* عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً باردًا *

ومن لفظه ومعناه فى نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا على رأى سيبويه[2] .

---

(١) عجزه : * حَتَّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا *
وتقدم الاستشهاد به .

(٢) الكتاب ١/١٦٩ .

ويَحتمل أن يكون راجعا إلى الحكم الأول ، وهو عطف العامل المُزال ، كأنه قال : انفردت (الواو) بعطف كذا دفعًا لَوهْمٍ اتُّقِى

ويَعنى أن هذا الحكم ثَبَت للواو ، وهو عطفها للعامل المحذوف على العامل المذكور دفعًا لما يَذهب إليه الوهم من عطف المعمول المذكور بعد (الواو) على ماقبلها، فإنك إذا قلت :

* عَلَفْتُها تِبْنًا ومَاءً بَارِدًا *

فالوهم يَسبق إلى عطف «الماء» على «التِّبْن» من غير تقدير شيء، وليس المعنى عليه.

وإنما المعنى على تقدير عامل للثاني، والعامل هو المعطوف، وكذلك سائر مُثُل الباب، وهذا فيه نظر، والأول أوضح

ويقال : وَهَمْتُ إلى الشيء وَهْمًا ـ بإسكان الهاء ـ إذا ذَهَب وَهْمُك إليه، وهذا هو المراد، أى دَفْعًا لأن يَذهب الوهُم إلى غير المراد. وليس من (الوَهَم) المحرَّك الهاء، وهو الغَلَط.

ثم أخذ يذكر حذف المتبوع فقال :

وحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ
وعَطْفُكَ الفِعْلَ على الفِعْلِ يَصِحْ

واعْطِفْ على اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ
وعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ

يعنى أن المتبوع، وهو المعطوف عليه، قد يجوز حذفه إذا بَدا وظَهَر معناه مع حذفه، وظاهر / إطلاقه أنه قياس وإن كان قد قال : «اسْتَبِحْ» ١٩٧/٣

وهذا لفظ يُشعْر بأن الأصل فيه المنع، ولذلك يقال فيما شأنُه أن يُمنع ويُحتاط عليه هذا حِمىً لايُستَباح، لكن السماع هو المُتَّبع، وقد وُجد الحذف كثيرا، فَلْيُقل به.

والمعطوف عليه هنا تارةً يحذف بعد «بَلَى، ونَعَمْ» وشِبْههما، وتارة يُحذف مطلقا لابَعْدَ حرف.

فالأول كقولك لمن قال : أَلَمْ تَضْرِبْ زيدًا؟ فتقول : بَلَى وعَمْرًا، أو من قال : أأكرمتَ زيدًا؟ نعم وأخاه ومنه في القرآن الكريم : {أَنَّا لاَ نَسْمَعُ سِرَّهُمْ ونَجَواهُمْ بَلَى ورسلنا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ[١]} فالعطفُ على معطوف غير مذكور، والتقدير : بَلَى ضربتُ زيدًا وعمرا، ونَعَمْ أكرمتُ زيدًا وأخاه، وكذلك سائر الباب. وحرف التَّصْديق هو الذى قام مقام ماحُذف.

وجاء عن ابن الزُّبَير[٢] أنه قال للرجل الأسَدى إذ قال له: لَعن اللهُ ناقةً ساقتْنى إليك، فقال له ابن الزبير : إنَّ وراكبَها، وقال حَسَّان بن ثابت رضي الله عنه[٣]:

يَقُولُونَ أَعْمَى قلتُ : إنَّ ورُبَّمَا
أكونُ وإنِّى مِنْ فَتًى لَبَصِيرُ

---

(١) سورة الزخرف / آية : ٨٠.

(٢) هو أبو بكر عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قريش في زمنه، وكان أول مولود بالإسلام بالمدينة من المهاجرين، ولى الخلافة تسع سنين، وقتل في ذي الحجة سنة ٧٣هـ (تقريب التهذيب ١/٤١٥)
والرجل الأسدي هو فضالة بن شريك الأسدي، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، أو ابنه عبدالله بن فضالة وانظر : البيان والتبيين (٢/٢٧٩).

(٣) لم أجده في ديوانه.

ومن أبيات الحماسة قول الشاعر[1]:

لَعَــمْــرِى لقَــدْ نادَى بأرْفَعِ صــوتِه
نَعِيٌّ حُــيَىٍّ إنَّ فَــــارِسَكُمْ هَـوَى

أجَلْ صَــادِقًــا والقَــائِلَ الفَــاعِلَ الَّذِى
إذا قَــالَ قَــوْلاً أنْبَطَ المَاءَ في الثَّــرىَ

فقوله : « والقائلَ » معطوف على مقدَّر، كأنه قال : قلتَ حَقًّا إنَّ فارسَنا والقائلَ الفاعلَ لَهُوَ، ويجوز الرفع على تقدير : هو فارسُنا والقائلُ والفاعلُ.

ومِمَّا يَجرى في المعنى هذا المجرى حكايةُ القرآن : {وَارْزُقْ أهْلَهُ مِنَ الثَّمَراتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ والْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ ومَنْ كَفَر فأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً[2]} فالمعنى على تقدير : أفعلُ ذلك ومَنْ كَفر فأمتِّعه قليلا، وقوله تعالى : {وَيقُولُونَ سَبْعَةٌ وثَامِنُهُم كَلْبُهُمْ[3]}. المعنى هم كذلك، وثامنُهم كلبُهم.

وحَمل السُّهَيْلى[4] الايتين على تقدير : نَعَمْ، والمعنى واحد، وهذا هو الثاني من الضَّرْبين.

---

(١) هو سويد المراثد الحارثي، ديوان الحماسة بشرح المزوقي (٨٤٠)
والنعيّ والناعي : الذى يأتى بخبر الميت. وأنبط الماء : أخرجه. ومعناه : وصل القول بالفعل الجالب للخير. وهو مثل لتحقيق قوله، وصلة النجاز بوعده.

(٢) سورة البقرة / آية ١٢٦.

(٣) سورة الكهف / آية : ٢٢.

(٤) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي الأندلسي الحافظ، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات، بارعا في ذلك، جامعا بين الرواية والدراية، عالما بالتفسير والحديث، حافظا للتاريخ، واسع المعرفة، غزير العلم. صنف الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام، وشرح الجمل، والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام (ت ٥٨١هـ)
وانظر رأيه هذا في : الروض الأنف ١/١٩٣.

ومنه أيضا قولُ بعض العرب : وبِكَ وأهْلاً وسَهْلاً، لمن قال : مَرْحَبًا وأهْلاً، أى بكَ مَرْحَبًا وأهلاً وسهلاً.

ومن ذلك عند المؤلف قوله تعالى : { وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي[1] } أى لتُرْحَم ولِتُصْنَع على عيني، وقوله تعالى : { فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا ولَوِافْتَدَى بِهِ[2] } أى لو ملَكه وافْتَدى به.

ومنه أيضا في الفاء قوله تعالى : {اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فانْفَجَرتْ[3]» الآية.

التقدير : فضَرب، فانفجرت. وقوله : {أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ[4]} كذلك.

وقَدَّم[5] الاستشهادَ بهذا في حذف العاطف والمعطوف لصلاحيته شاهدا في الموضعين.

وهنا تنبيهان :

أحدهما : أن معظم هذه الأمثلة في كلاَمَى متكلِّمَيْنِ اثنين، لا في كلام متكلِّم واحد.

وقد اختلفوا هل من شَرْط الكلام أن يكون من متكلِّم واحدٍ أم لا؟

فمنهم من اشتَرط ذلك بناءً على أن الكلام عملٌ / واحدٌ، فلا يكون عامله إلا واحدًا. ١٩٨/٣

(١) سورة طه / اية : ٣٩، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ ـ أ).
(٢) سورة آل عمران / آية : ٩١، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة :١٩٩ ـ أ).
(٣) سورة البقرة / اية : ٦٠، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ ـ أ).
(٤) سورة الشعراء / آية : ٦٣، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ ـ أ).
(٥) يعنى ابن مالك في «شرح التسهيل».

ومنهم من لم يَشترط ذلك لأن المتكلِّمَين إذا اصطلحا على التكلُّم بكلامٍ واحد، أحدُهما يتكلم بجُزْئه، والآخر بالجزء الآخر - فقد اشتمل على قيوده المعتبَرة، فكما لايُشترط اتحاد الكاتب [كذلك لايُشترط اتحاد المتكلم(١)].

فإن قيل : إذا لم يَتَّحد المتكلِّم لم يترتَّب على الكلام مفهوم، كما يترتب على الكلام إذا اتَّحد المتكلِّم؛ إذ لايُعلم ارتباط أحد الجزءين بالآخر، فلا يُفيد الكلام فائدة، ومن شَرْط الكلام الفائدة.

فالجواب : أن هذا راجع إلى السامع لا إلى الوضْعْ، فإن الوضع إنما كان لحصول الفائدة، وذلك هو المقصود، وإلاَّ لزم أن يكون الكلام من متكلِّم واحد - إذا لم تَحْصُل به للسامع فائدة لعدم فهمه له - أن لا يكون كلاما، وذلك باطل، فأصلُ الكلام لاخَلَل فيه، وإنما الخلل في فهم السامع، فلا يَكُرُّ على الكلام بالإفساد، وهذا كله إنما هو نظرٌ في أمر قياسي، والمعتَمدُ إنما هو السماع، فإن سُمع كلامٌ واحد من متكلِّمين فذاك، وإنْ لاَ فلا ينبغي أن يُهمل ذلك الشرط، وقد وجدنا كلاما من متكلِّمَين ، قال امرؤ القيس والتَّوْأم(٢):

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) النصف الأول من كل بيت من الأبيات الثلاثة لامرىء القيس، والنصف الثاني من كل منها للتوءم اليشكرى، ويسمى هذا النمط من الشعر «التمليط» وانظر : اللسان (ملط)

وهَبَّ وهنا : لمع بعد أن مضى حين من الليل. ونار مجوس : خصها بالذكر لأنهم عبدتها، فنارهم أعظم نار، وأشدها استعارا. وكأن هزيزه لوراء غيب : كأن صوت رعده وراء الغيب حيث لا أراه. والعشار : النوق التى أتى عليها مذحملت عشرة أشهر. ووُلَّهٌ : جمع والهة ، وهى التى فقدت ولدها فاشتد حزنها عليه، وحنينها إليه، ويكثر ذلك منها إذا لاقت عشارا مثلها. وأضاخ : موضع ومنهل مشهور عندهم. يقول : لمادنا هذا المطر لماوراء هذا الموضع ثبت فيه، واستدار به كالمتحير. وقوله : «وهت أعجاز ريقة» معناه : استرخت مآخير السحاب فسالت كما تسيل القربة حين تنشق وريق المطر : أوله، وكذلك ريق الشباب.

والشعر في ديوان امرىء القيس ١٤٧.

أَحَـــــارِ تَرَى بُـرَيْقًـــــا هَبَّ وَهْنًا
كَنَارِ مَـجُـوسَ تَسْـتَـعِـرُ اسْـتِـعَـارَا

وفيها :

كَــــــأنَّ هَـزِيـزَه لِوَراءِ غَـــــيْبٍ
عِـــــشَــــارٌ وُلَّهٌ لاقَتْ عِـــشَــــارَا

فَلَمَّـــــا أنْ دَنَا لِقَـــــفَـــــا أُضَــــاخٍ
وَهَتْ أعــــجَـــازُ رَيِّقِــــهِ فَـــحَـــارَا

ففي هذين البيتين الأخيرين المبتدأُ والشَّرْطُ في كلام أحدهما، والخبر والجواب في كلام الآخر، فالظاهر على هذا عدمُ اشتراط ذلك الشرط، إلا أن يقال : إن كلا من المتكلميْن إنما اقتَصر على كلمة واحدة اتِّكالاً على نطق الآخر بالأخرى، فمعناها مستحضَر في ذهنه، فإذا اجتمع مع اللفظ المنطوقِ به صار المجموع كلاما، كما يكون كلاما قولُ القائل لقوم رأوا شَبَحًا : زيدٌ، أى المَرْئِىُّ زيدٌ.

فإذًا كلُّ واحد من المتكلِّمين متكلمٌ بكلام تام، لكن أحد جزءَيْه غير ملفوظ به، وهذا الاحتمال بعيدٌ وخلافُ الظاهر.

فإذا تقرَّر هذا فالعطفُ على كلام الغَيْر من هذا القبيل، فإن العطف يُصَيِّر الشيئين شيئًا واحدا في المفرَد والمركَّب.

فإذا قلنا باشتراط اتحاد المتكلِّم كان الكلام المعطوف في تلك الأمثلة ليس معطوفا على كلام الأول؛ بل على شىء آخر يُقَدَّر للثانى، ويصحُّ التمثيل.

وإذا قلنا بعدم الاشتراط لم يصح التمثيل، لأن العطف إنما هو على كلام الأول فلا حذف.

ومن أمثلة ذلك أيضا قول امرىء القيس والتَّوْأم(١):

فَلَمْ يتْـركْ بِذَاتِ السِّـرِّ ظَبْـيًـا
ولم يَتْـرك بَجلْهَـتِـهـا حِـمَـارَا

وليس في هذا «النظم» تصريحٌ بأحد الرأيين.

وكلامه في «شرح التسهيل» في «شرح الكلام» وقع فيه بعضُ تصريحٍ بشىء، لأنه لما نَقل قول مَن اشترط اتحاد المتكلِّم، ثم بحث معه ـ قال آخِرا : فثَبت أن الزيادة المذكورة مُسْتَغنى عنها(٢).

فهذا يدل على أنه يُجيز وقوعه من متكلَمينْ، ويلزم على ذلك ألا يقدِّر معطوفا عليه في مسألتنا، لكنه في الوجه الثاني من وجهَي البحث قَدَّر أن كل واحد من المتكَلِّمَيْن / قد تكلم بكلامٍ بعضُه ملفوظٌ به، وبعضُه ١٩٩/٣
مقدَّر، فَدلَّ على اشتراط اتحاد المتكلِّم، وهذا تناقض فلا يُعتبر كلامُه هناك.

وحين مَثَّل في «الشرح(٣)» هذه المسألة أتى بالأمثلة التى اجتمع فيها كلام كتكلِّمَيْن، فانظُرْ في هذا كله، وكذلك إذا جعلنا سكوتَه هنا عن اشتراط اتحاد المتكلِّم في قوله أولَ النظم : «كَلاَمُنَا لفظٌ مُفِيدٌ كاستَقِمْ» إشعاراً بأنه لم يَرْتضِه ـ لزم من ذلك مثلُ مالزمه في «الشرح» من إسقاط هذه المُثُل، وألا يُضْمر شيئا.

---

(١) ديوان امرىء القيس ١٤٩.

وذات السر : موضع. والجلهة : ماستقبلك من الوادي إذا وافيته. يقول : لم يترك المطر بهذا الموضع ظبيا ولا حمارا إلا غرقه، أو نفاه عن موضعه.

(٢) شرح التسهيل (ورقة : ٣).

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ٣).

والثاني من التَّنْبيهين أنه قال : (هُنَا اسْتَبِحْ) فقَيَّد ماذَكر من الحُكْم بالمكان الذى أشار إليه ، وذلك يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون إشارته إلى الباب الذي هو فيه تحرُّزًا من إيهامٍ كان يَلحقه لو لم يذكره، لأنه قال: (وحَذْفَ مَتْبُوعٍ) ولفظ «المتبوع» لايتقيَّد بهذا الباب دون غيره، فإن «المتبوع» من حيث هو متبوعٌ، يَتْبعه النعتُ والبدلُ وسائرُ التوابع، وحَذْفُ المتبوع لايجوز على الإطلاق، بل في موضع دون موضع، كباب (النعت) [وهذا الباب[1]] وقد ذكر حكم النعت في موضعه حين قال : «ومَامِنَ المَنْعُوتِ والنَّعْتِ عُقِلَ يجوزُ حَذْفُه» فَبِحَقٍّ ماقَيَّد الحكمَ بهذا الموضع. ولو قال : وحذفَ معطوفٍ عليه اسْتَبِحْ إذا عُلِم لم يَحتج إي القيد المذكور.

والثاني : أن تكون الإشارة إلى المسألة القريبة الذكْر، وهى مسألة الحذف، وقد قَيَّدها بعطف (الواو والفاء) خاصة، فكأنَّه يقول : إن حذف المعطوف عليه إذا كان العطف بالواو والفاء مستباحٌ لاحَظْر فيه، وندر ذلك مع (أو) فالنادر لايُعتد به هنا نحو قوله[2].

فهَلْ لكَ أو مِنْ والدِكَ قَبْلَنا؟

قال : أراد فهل لكَ من أخٍ أو من والدٍ؟ فبقيت الواو والفاء، فصار كلامه هنا موافقا لما قال هنالك، واقتَصر هنا على موضع السماع.

فَدلَّ على أنه أراد هنا ماكان من المُثُل من متكلِّم واحد، بخلاف ماكان من متكلِّمين، فإنه لاحذف فيه، فلا يسوغ أن يمثِّل له به، بناءً على أنه لم يَشترط في الكلام اتحادَ المتكلِّم.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) هو أمية بن أبى عائذ الهذلي، شرح ديوان الهذليين للسكري (٥٣٧) والعيني ١٨٢/٤، والهمع ٢٧٥/٥، والدرر ١٩٣/٢، والأشمونى ١١٨/٣، وعجزه :

يُوشِّح أولادَ العشارِ ويَفْصِلُ ويروى « يُرشَح، ويُوَسِّم »

والعشار : جمع عشراء، وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر. ويَفْصل : يفطم.

وأيضا فإن العطف في كلام متكلمَيْن لايُقْتَصر به على (الواو والفاء) دون غيرهما؛ إذ هو سائغ في جميع الحروف، وكذلك يسوغ في التوابع كلها، وهو لم يَذكر حذفَ المتبوع إلا في «النعت» و«عطف النسق» فبان أن مراده في كلام المتكلِّم الواحد، فكلامه هنا غير متناقض، بخلاف «الشرح» كما تقدم، والله أعلم.

«وحَذْفَ» مفعولُ «اسْتَبِحْ» و«بَدا» في موضع الصفة لمتبوع، أى لمتبوع بادِى المعنى، و«هنا» متعلق بـ«اسْتَبِح» لابـ(بدا)

ثم قال : «وعَطْفُكَ الفِعْلَ على الفِعْلِ يَصِحّ»

لما تكلَّم على عطف «الأسماء» بعضِها على بعض أردف ذلك بالكلام على عطف «الأفعال» بعضِها على بعض، وعطفُ «الجمل» مفروغٌ منه على الجملة.

ويريد أن الفِعْل / يصح أن يُعطف على الفعل، كما يصح أن ٢٠٠/٣
يُعطف الاسمُ على الاسم، وكما تُعطف الجملة على الجملة، من غير مانع من ذلك.

وإطلاقه عطفَ الفعل على الفعل يَقتضى أنه لايُقتصر في ذلك على المماثلة في وقوع الفعل، بأن يُعطف الماضِي على الماضى، والمضارع على مِثْله؛ بل يجوز عطفه على مثله وعلى خلافه . وهذا صحيح.

لكنه شَرط في ذلك في «الشرح[١]» اتحادَ الزمان، فلك أن تقول : إن يَقُمْ زيدٌ وخَرجَ أخوه أُكْرِمْهُما، وإن قام زيدٌ ويَخْرُجْ أخوه أُكْرِمْهُما.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ ـ أ).

ومنه في القرآن الكريم : {إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ[(١)]} وقوله : {تَبَارَكَ الَّذِى إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا[(٢)]} على قراءة الجزم، وهى لغير ابن كثير وابن عامر وأبى بكر[(٣)]، وأنشد سيبويه لقيس بن الخَطِيم[(٤)]:

إذا قَصُرتْ أَسْيَافُنا كَانَ وَصْلُها

خُطَانَا إلى أَعْدَائِنَا فنُضَارِبِ

ومن اتفاق الفعلين قوله تعالى : {وَإِنْ تُبْدُوا مَافِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ[(٥)]} على قراءة الجزم أيضا، وهى لغير ابن عامر وعاصم[(٦)]. وقوله : {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى[(٧)]} وقوله { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ[(٨)] } وذلك كثير.

---

(١) سورة الشعراء / آية : ٤.

(٢) سورة الفرقان / آية : ١٠.

(٣) وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (ويَجْعَلُ) برفع اللام.
وانظر : السبعة لابن مجاهد : ٤٦٢.

(٤) ديوانه ٤١، وسيبويه ٣/٦١، والمقتضب ٣/٥٥، وابن الشجري ١/٣٢٣، وابن يعيش ٤/٩٧، ٧/٧٤، والخزانة ٧/٢٥
ومعناه : إذا قصرت سيوفنا في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا في إقدامنا عليهم حتى تنالهم.

(٥) سورة البقرة / آية : ٢٨٤.

(٦) أما ابن عامر وعاصم فيقرآن الحرفين (فَيَغْفِرُ، ويُعَذِّبُ) بالرفع.
وانظر : السبعة : ١٩٥.

(٧) سورة البقرة / آية : ٢٨٢.

(٨) سورة المنافقون / آية : ٥.

فإن قلت : من أين يُؤخذ للناظم اشتراطُ اتحادِ الزمان؟

فالجواب : أنه لم يتعرض لهذا المقدرار من التَّفْسير، وإنما بَيَّن أن هذه المسألة صحيحة على الجملة، أو يقال : لعله لم يَعتبر هذا الشرط، وذلك أن عطف الفعل على الفعل قد يَتَعَّين وقد لايتعين.

فإذا تعيَّن فإنما ذلك إذا تَأَثَّر الفعل بناصب أو جازم، أو كان في موضع مايَتَأَثَّر، كما تقدم في الأمثلة، فلا يصح هنالك أن يكون من «عطف الجمل» كما يَأْتِي، وإذا كان معمولاً لناصب أو جازم، ثم عُطف عليه اقتَضى دخولَه تحت مقتضى العامل من التَّخْليص إلى زمان واحد، فكان كما شَرط من اتحاد الزمان.

وإذا لم يتعيَّن فإنما ذلك إذا لم يتأثَّر فَيلْتبس إذ ذاك بعطف الجملة على الجملة نحو : قام زيدٌ ويقومُ أخوه، فيمكن هنا الوجهان كما في قولك : قام زيدٌ وخرج أخوه، ويقومُ زيدٌ ويخرجُ أخوه.

ولا مانع يمنع من تقدير هذه المسأل من عطف الأفعال بعضها على بعض، وإذا كانت جائزة في باب «العطف» لم يلزم فيها اتحادُ الزمان، فيُعطف الماضى على المضارع، وبالعكس، مع بقاء كل فعل على أصله، فلأجل هذا والله أعلم ـ لم يَشترط اتحادَ الزمان، وهو حَسَن من النَّظَر.

وبعدُ ففي هذه العبارة فوائد :

إحداها : التنبيُه على أن عطف الأفعال بعضها على بعض لا يَنْدرج تحت «عطف الجمل» بل الأفعال في ذلك كالأسماء المفَردة، وهذا مما يُفتقر إلى التنبيه عليه، لأنه في أول الأمر يُشكل، ولأجل إشكاله اعترض ابن

٢٠١/٣ الضائع[١] / على ابن عصفور قولَه في حَدِّ «العطف» : هو حَمْل اسمٍ على اسم، أو فعلٍ على فعل، أو جملةٍ على جملة إلى آخره[٢]، فاعترضه ابن الضائع بالتداخل، من جهة أن قوله : «أو فعلٍ على فعل» داخلٌ تحت قوله : «أو جملةٍ على جملة» لأن الفعل لاينفرد بنفسه؛ إذ لابُدَّ له من فاعل أو نائبٍ عنه.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفَخَّار ـ رحمة الله عليه[٣]: والظاهر أن هذا تحامُل على ابن عصفور، لأنك إذا قلت : إن يَقُمْ زيدٌ ويَخْرُجْ أبوه فأكرِمْهما ـ فهذه (الواو) قد شَرَّكت بين الفِعْل الثاني والفعل الأول في حرف «إنْ» منفردَيْن دون اعتبارٍ بمرفوعهما، لأن الجازم إنما يتعلق حكمه بالفعل دون توابعه، ولا حكم له في الجملة أصلا؛ إذ كان الجَزْم من خصائص الأفعال، ولو كان تعلقه بالجملة لم يُؤَثِّر فيها، لأن الجمل لاتُؤَثِّر فيها العواملُ إذا كانت مطلوبة لها طلبا واحدا.

قال الأستاذ : والمسألة فيها طالبٌ، ومطلوبٌ مطلوبٍ، فحرف الشَّرْط هو الطلب، والفِعْل بانفراده هو مطلوب الحرف، والفاعل هو الطالب الفعل، فإذًا لم يقع التَّشريك إلا بين الفعلين فقط، وماعدا الفعلين إنما هو تابع لهما. هذا كلامه ـ رحمه الله ـ وما قاله هو الصواب الذى لا إشكال فيه.

فقول الناظم : (وعَطْفُكَ الفِعْلَ على الفِعْلِ يَصِحُّ) مُنَبِّه على هذا.

---

(١) تقدمت ترجمة ابن عصفور. وأما ابن الضائع فهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي المعروف بابن الضائع. بلغ الغاية في علم النحو، وله في مشكلات الكتاب عجائب، ورد على ابن عصفور معظم اختياراته، وصنف : شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، وأملى على إيضاح الفارسي (ت ٦٨٠هـ).

(٢) انظر هذا الحد في شرح جمل الزجاجي ٢٢٣/١.

(٣) تقدمت ترجمته .

والثانية : التنبيه على أن «باب العطف النَّسَقي» لايختص بالأسماء، كالنعت والتوكيد المعنوي؛ بل يكون بالأفعال أيضا كما تقدم ذكره.

وأحسب أني رأيت نقلاً بجَريان «عطف البيان» في الفعل، فقول الله تعالى : {وَمَنْ يفعل ذلكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[1]}. فقوله : «يُضَاعَفْ» يَحتمل «عطف البيان» ويَحتمل «البدل» وإذا كان البدل في الأفعال سائغا، وعطفُ البيان شبيهٌ بالبدل، فَلْيَجُزْ فيه ماجاز في شبيهه.

والنافي يقول : عطف البيان أشبهُ بالنعت منه بالبدل، ألاَ ترى أنه يَجرى على مِثْله في التعريف أو التنكير، بخلاف البدل فإنه تَجرى النكرة منه على المعرفة وبالعكس.

وأيضا : فإن البدل عندهم في تقدير جملة أخرى، والعطف في تقدير الجزء من المعطوف عليه، كالنعت، فعطفُ البيان إذًا أقربُ إلى النعت منه إلى البدل، فيبعد أن يكون في الأفعال بخلاف البدل.

وأيضا : فعامَّة النحويين على خلاف ماذهب إليه هذا القائل، فالوجه إسقاط عطف البيان من الأفعال، كما فعل الناظم.

والثالثة : التنبيهُ على أن الفِعْل إنما يُعطف على الفعل، كما أن الاسم إنما يُعطف على الاسم، لأن عطف اللفظ على اللفظ يَقتضى تشريكَه معه في معناه المختص به، أو في عامله المختص به، وهذا المعنى يُوجب ألاَّ يُعْطَف الاسم على الفعل/، ولا الفعل على الاسم، ٢٠٢/٣

(١) سورة الفرقان / آية : ٦٨، ٦٩.

لأن عوامل الأسماء لا تطلب الأفعال، ولا بالعكس، ومعاني الأسماء لا تقتضيها الأفعال، ولا بالعكس، فلا يصح عطف اللفظ على ماليس من جنسه ولا من شَكْله.

ثم لَمَّا كان من الأسماء ماهو شبيهُ بالأفعال، ويُعطى معنى الفعل ـ اقتضى هذا الشَّبَه تسويغَ عطف بعضِها على بعض، اعتباراً بالمشاركة في المعنى، فأخرجها الناظم من قاعدة الامتناع إلى الجواز فقال : «واعْطِفْ على اسمٍ شِبْهِ فعلٍ فِعْلاَ» إلى آخره.

يعنى أن عطف الفعل على الاسم الذى يشبه الفعل، وعطف الاسم المذكور على الفعل، سائغٌ لسهولة الخَطْب فيه؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعلَ كأنه فعل، فكأنك لم تعطف إلا فعلا على فعل، فلم يَبْق فيه ماتقدَّم من المحظور، فتقول : أعجبني الضاربُ زيداً وأَكَرْمَ عمراً، وجاءنى رجلٌ ضاربٌ زيداً ويُكْرِمُ أخاه.

وتقول : إن زيداً يَقُومُ وخارجٌ. فمن الأول قوله تعالى : {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا. فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا(١) } وقوله : { أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ }(٢) ، وقوله :{ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ(٣) } الآية . وقوله : {فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا(٤) } على قراءة الكوفيين(٥)، ومن

---

(١) سورة العاديات / آية : ٣، ٤.

(٢) سورة الملك / آية : ١٩.

(٣) سورة الحديد / اية : ١٨.

(٤) سورة الأنعام / آية : ٩٦.

(٥) يعنى عاصما وحمزة والكسائى. وقرأ بقية السبعة «وجَاعِلُ اللَّيْلِ» على اسم الفاعل والإضافة ـ وانظر : السبعة : ٢٦٣.

الشعر قول الأخطل[١]:

ومَــا الْجَــارُ بالقَــالِيكَ مــادَامَ آمِنًا
ويَدْعُــوكَ عِنْدَ المُعْــضِلِ المُتَــفَــاقِمِ

ومن الثاني : قوله تعالى : {يُخْرِجُ الحَىَّ مِنَ الْمَيِّتِ ومُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الحَىِّ[٢]}.

وأنشد غير واحد[٣]:

* أمُّ صَبِىٍّ قد حَبَا أو دَارِجِ *

وأنشد ابن السَّراج[٤]:

باتَ يُغَــشِّــيــهَــا بَعــضْبٍ باترِ
يَعْــدِلُ في أَسْــوُقِــهَــا وجَــائِرِ

---

(١) ديوانه (٥٠٦ - بيروت) وروايته فيه :

وما الجارُ بالرَّاعيك مادمتَ سالما ويَرْحَـــل عند المُضْلــع المتفاقم

والمعضل : الأمر الشديد المشكل، لايهتدى لوجهه. والمضلع : الثقيل، يقَال : حِمل مضلع، أى مثقل للأضلاع، وداهية مضلعة : تثقل الأضلاع وتكسرها. والمتفاقم : المستفحل الشر.

(٢) سورة الأنعام /آية : ٩٥.

(٣) ابن الشجرى ٢/١٦٧، والتصريح ١/١٤٢، ٢/١٥٢، والأشمونى ٣/١٢٠، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢ واللسان (درج) وقبله :

* ياليتني قد زرتُ غيرَ خارجِ *

وحبا الصبي : زحف. ودرج الصبي والشيخ : مشيا مشيا ضعيفا ودبًّا. أراد أم صبي حابٍ ودارج.

(٤) الأشموني ٣/١٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٧، والمساعد ٢/٤٧٧، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢، والخزانة ٥/١٤٠

يصف رجلا كريما بادر بعقر إبله لضيوفه. ويعشيها : يطعمها العشاء، وهو الطعام الذى يؤكل ليلا. ويروى «يغشيها» بالغين المعجمة، من الغشاء، أى يشملها ويعمها. والعضب : السيف القاطع. والبتر : القطع على غير تمام. ويقصد : لايجاوز الحد. وأسوق : جمع ساق. جائر : من قولهم : جار في حكم، إذا ظلم.

وقال الآخر(١):

فَـأَلْفَـيْـتُـه يَوْمًـا يُبِـيـرُ عَـدُوَّهُ
وبَحْـرَ عَطاءٍ يَسْـتَـخِفُّ المعَـابِرَا

وهو للنابغة.

وهذا الضَّرْب الثاني هو المراد بقوله : «وعَكْسًا اسْتَعْمِلْ» أى استعمل عكسَ عطفِ الفعل على الاسم المذكور «تَجِدْهُ سَهْلاَ» وحقيقة العَكْس : واعْطِفْ عَلَى فِعْلٍ اسمًا شِبْهَ فِعْلٍ، والضمير في «تَجِدْهُ» للعَكْس.

---

(١) هو النابغة الذبيانى كما سيأتى، ديوانه ١٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/١، والعيني ١٧٦/٤

ويبير : يهلك. والمعابر : جمع مِعْبر، وهو مايعبر به النهر من فلك أو جسر أو غيرهما. يمدح النعمان بن المنذر.

البـــدل

هذا هو النوع الرابع من أنواع التابع، وهو «البدل» وأخذ أولاً في تعريفه بالحَدِّ فقال :

التَّــابِعُ المَقْــصُــودُ بِالحُكْمِ بِلاَ

وَاسِطَـةٍ هُـوَ المُسَـــــــمَّى بَدَلاَ

فقوله : «التَّابع» هو الجنس الأقرب. وقوله : «المقصُودُ بالحُكْمِ» يعنى أنه الذى قُصد بالإخبار عنه في الحقيقة دون متبوعه.

فإذا قلت : قام زيدٌ أخوك، فـ(أخوك) هو المقصود بالحكم عليه، والإخبار عنه بالقيام، ومعنى كَوْنه المقصودَ بالحكم أن البدل يُقصد لمعنيين :

أحدهما : أن يُريد المتكلم ذكَر المقصود بالحكم بخصوصه، فيأتى أولاً بما يَعُمُّه وغيرَه، ثم يأتى بالمخصوص قصداً للتأكيد، كقولك : رأيتُ قومَكَ ناساً منهم.

والثاني : أن يُريد الإبهامَ على المخاطب، ثم يَبْدُو له أن يُبَيِّن، أو يَتَوَهَّم أن المخاطب عالمٌ بما يريد، ثم يَشُكُّ في علمه ، فيأتى بالاسم الآخر / على جهة البيان. ٢٠٣/٣

ويلْحق بذلك معنى ثالث، وهو أن يَذكر المقصودَ بالحكم، ثم يبدو له، فيُضْرِب عنه إلى غيره. لكونه غالطا أو ناسيا أو لمعنى آخر.

وعلى كلٍّ تقدير فالبدلُ هو المقصود بالحكم، وماقبله في حكم المُلْغِىٍّ وإن لم يكن كذلك.

ثم كونُه مقصودا بالحكم يشمل وجهين :

أحدهما : كونُه محكومًا عليه وهو المخبر عنه ، كما في المثال المتقدم، فالمخبَر عنه يقال فيه : إنه مقصود بالحكم.

والثاني : كونُه محكومًا به، فإنك تقول : هذا زيدٌ أخوك فـ(أخوك) مقصود بالحكم به إذًا ، والمحكوم عليه (هذا) و(أخوك) مقصود أيضا بالحكم، أى بكَوْنه محكوما به، ولابد من تَحْميله المعنيَيْن معا ، وإلاَّ كان قاصرا عن الغرض المقصود.

وتحرَّز بهذا القيد من «النعت» و«التوكيد» و«عطف البيان» فإن كل واحد منها ليس هو المقصودَ بالحكم، وإنما وَضْعُه لبيان الأول أو لمعنًى يصلح له، والأولُ هو المقصود بالحكم لا الثاني.

وكذلك يَخرج له بهذا القيد المعطوفُ بالواو والفاء ونحوهما ، لأن قوله : «التَّابعُ المقصودُ بالحُكْمِ» هكذا معَّرفا باللام ـ مُؤْذِنٌ عند طائفة بالحَصْر، فإذا قلت : العالِمُ زيدٌ، فمعناه أنه مختص بالعلم، والمقصورُ عليه العلم، فكذلك هذا يكون معناه أنَّ المختَص بقصد الحكم هو المسمَّى بدلا ، فعلى هذا كلُّ تابعٍ ليس بمُخْتَصٍّ بأنه مقصود بالحكم خارجٌ بهذا القيد عن كَوْنه بدلا ، فيخرج المعطوفُ بالحروف المشركَّة في المعنى، لأن كل واحد من التابع والمتبوع فيها مقصود بالحكم، لم يَختص به التابعُ دون المتبوع، وهذا ظاهر جدا.

وقوله : «بِلاَ وَاسِطَةٍ» تحرُّز من المعطوف بـ(بَلْ، ولَكِنْ) ونحوهما ، فإن المعطوف بها هو المقصود بالحكم دون الأول.

فإذا قلت : قام زيدٌ بل عمرٌو، فـ(عمرو) وهو المقصود بالحكم دون (زيد) وكذلك قولك : ماقام زيدٌ لكن عمًرو، لأن (لكن) أو جبت لما بعدها ماتَحقَّق بطلانُه

لما قبلها، وكذلك (أمْ) المنقَطِعة والإضرابيَّة، وكذلك (أوْ) إذا كان مبَتدأً كلامكِ معها على اليقين، ثم داخلك الشكُّ نحو : قام زيدٌ، أو عمرٌو، فالشك كالإبطال لليقين الأول.

فكل واحد من هذه الحروف قد صَيَّر الثانَى هو المقصودَ بالحكم، وهو الواسطة، فلو لم يقل «بلا واسِطَة» لدخل عليه ذلك كله.

ولأجل هذا المعنى فيها جَعل سيبويه العطفَ بها من باب البدل، وبَوَّب عليها وعلى باب «بدل الإضراب» بابًا واحدًا لاجتماعهما في معنى الإضراب[1]. فلما كان رَسْمُه البدَل يشمل هذا كلَّه احتَرز منه بقوله : «بلا واسِطَة».

وقوله : «هُوَ المُسَمَّى بَدَلاً» يعنى المسمَّى في الاصطلاح الأشْهر للنحويين في هذا، إشارةً إلى تسمية سيبويه المعطوفَ بـ(بل، ولكن، وأو) بدلاً ليس باصطلاحٍ نحويٍّ اشْتَهر، وإنما هو اعتبارٌ معنوى حين اتَّفق مع (بدل الإضراب) في المعنى.

قال سيبويه : لَمَّا ذَكر بدلَ الغلَط والنِّسيان والإضراب : قولك : مررتُ برجلٍ حمارٍ، ومثل / ذلك قولك : لابَلْ حمارٍ، ومن ذلك : مررت ٢٠٤/٣
برجلٍ بل حمارٍ، وهو على تفسير : مررتُ برجلٍ حمارٍ[2].

قال : ومن ذلك : مامررتُ برجلٍ بل حمارٍ، ومامررتُ برجلٍ ولكن حمارٍ، أبدلتَ الآخرَ من الأول، وجعلتَه مكانَه[2].

---

(١) الكتاب ٤٣٩/١.

(٢) نفسه ٤٣٩/١.

ثم قال : ومن المبَدل أيضا قولك : مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ، وإنما ابتَدأ بيقين، ثم جَعل مكانَه شكًا أبدلَه منه، فصار الأول والآخِر الادِّعاءُ فيهما سواءً[1].

قال : فهذا شبيه بقوله : مامررتُ بزيدٍ ولكن عمروٍ، ابتدأ بنَفْيه، ثم جَعل مكانه يقينًا[2]، فهذا كله ـ من سيبويه تفسيرٌ معنوى لاتقريرٌ اصطلاحى، فلهذا حَقَّق الناظمُ في تقرير البدل اصطلاحًا ماحَقَّق.

و«التَّابعُ» مبتدأ أو «المقصودُ بالحكم» صفةٌ له و«بِلاَ واسِطَةٍ» في موضع الحال من ضمير «المقصود» وخبر المبتدأ قوله : «هو المُسَمَّى بَدَلا».

مُطَابِقًا أوبَعْضًا أو ما يَشْتَمِلْ

عليه يُلْفَى أو كَمَعْطُوفٍ بَبِلْ

(مُطَابِقًا) مفعول ثان لـ(يُلْفَى) أى يُوجد البدلُ أربعةَ أقسامٍ تَرجع إلى خمسة :

أحدُها «المطابِقُ» يريد : موافقًا للأول، ومساويًا له في معناه، وهذا هو «بدلُ الكُلِّ من الكُلِّ» ويسمَّى أيضا : بدلَ الشَّيْءْ من الشَّيْءْ، وهما لعَيْنٍ واحدة، وذلك نحو : قام زيدٌ أخوك، ورأيت عَمْرًا أباكَ، إذا كان (زيد) هو الأخ و(عمرو) هو الأب.

ومنه في القرآن الكريم : {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ[3]} وقال : {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا[4]}. وقال : {وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى

---

(1) الكتاب ١ /٤٤٠.

(2) نفسه ١/٤٤٠.

(3) سورة الفاتحة / آية : ٦، ٧.

(4) سورة النبأ / آية : ٣١، ٣٢.

صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ[1]}. وقال : {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ[2]}.

ومنه في الشعر قولُ كُثَيِّر، أنشده سيبويه[3]:

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ
ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ

وهو كثير.

والثاني «البعضُ» يريد بعضَ الأول، ويسمى «بدلَ البعضِ من الكُلِّ» وذلك نحو : رأيتُ قومَك أكثَرهم، وصَرَفْتُ وجوهَها أوَّلها.

ومنه في الكتاب العزيز : {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً[4]} فـ «مَنِ اسْتَطَاعَ» خصوصٌ من «النَّاسِ» لأن منهم المستطيعَ وغيرَ المستطيع.

ومنه قوله تعالى : {قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ[5]}.

وأنشد سيبويه[6]:

---

(١) سورة الشورى / آية : ٥٢، ٥٣.

(٢) سورة العلق / آية : ١٥، ١٦.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب العطف».

(٤) سورة آل عمران / آية : ٩٧.

(٥) سورة الأعراف / آية : ٧٥.

(٦) الشعر للأعشى، ديوانه ٩٧، والكتاب ١٦١/١، وابن يعيش ٦٧/٣، والهمع ٣٤٨/٥، واللسان (عين) ٢ / ٢٢١ والدرر

واللهق : الأبيض. والسراة : أعلى الظهر. والمعين : الثور الذى بين عينيه سواد. يصف ثورا وحشيا شبه به بعيره في حدته ونشاطه.

وكَـــأنَّهُ لَـهِقُ السَّـــراةِ كـــأنَّهُ

مــاحَــاجِـبَـيْــهِ مُــعَـيَّنٌ بِسَــوادِ

فـ(حاجِبَيْه) بدل من هاء (كأنه) وهو كثير أيضا.

والثالث «مايَشْتَمِلُ عليه» يعني مايَشتمل الأولُ المتبوعُ عليه، أوما يَشْتَمِل هو على الأول، وهذا هـو المسـمَّى «بدل الاشْـتِـمَـال» أي لا يكون هو الأولَ، ولا بعضًا منه، نحو قولك : أعجبني زيدٌ حُسْنُه، وانتفعتُ بزيدٍ علمِه.

ومنه قـوله تعـالى : {يَسْـأَلُونَكَ عَنِ الشَّـهْرِ الحَـرَامِ قِـتَـالٍ فِـيـهِ[1]}. وأنشـد سيبويه[2]:

وذَكَـــرَتْ تَقْـــتُـــدَ بَرْدَ مَـــائِهَـــا

وعَـــتَكُ الْبَـــولِ على أنْسَـــائِهَـــا

وأنشد لَعْبدة بن الطَّبِيب[3]:

فَـــمـــا كـــانَ قَـــيْسٌ هُلْكُهُ هلكَ وَاحِـــدٍ

ولكنَّهُ بُنْيـــانُ قَـــوْمٍ تَـهَـــدَّمَـــا

---

(١) سورة البقرة / آية ٢١٧.

(٢) الكتاب ١/١٥١، والعيني ٤/١٨٣، ومعجم البلدان (تَقْتُد)
ونسبه ياقوت إلى أبي وجزة الفقعسي، وروى معه ثمانية أشطار. وتقتد : ركيَّة من مياه بني سعد بن بكر. وعتك البول : أن يضرب إلى الحمرة، ومنه قوس عاتكة ، إذا قدمت واحمرت. والأنساء : جمع نسا، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق. وإذا قل ورود الإبل للماء خثر بولها وغلظ، واشتدت صفرته.

(٣) الكتاب ١/١٥٦، وابن يعيش ٣/٦٥، ٨/٥٥، والحماسة بشرح المرزقي (٧٩٠ ـ ٧٩٢) والأغاني (٩/٩٣) و(١٢/١٤٨)
يرثي قيس بن عاصم المنقري أحد حكماء العرب وحلمائهم، يقول : مات بموته خلق كثير، وتعوض به عز قوم برمتهم.

وأنشد أيضا لعَدِيٍّ بن زيد(١):

ذَرِينِي إنَّ أمــــرَكِ لَنْ يُطَاعَــــا
وَمَــا أَلْفَـيْـتُنِي حِلْمِي مُـضَـاعَـا

/ وأَتَى بعـبـارة «بـدل الاشـتـمـال» مـحـتـملةً لمذهبَيْن، إذ الناسُ ١٩٧/٣
مختلفون في معنى «بدل الاشتمال»

فمنهم من قال : إن الأول هـو المشتَمِل على الثاني، ومعنى كـونه مُشْتَمِلاً عليه أنه يصح العبارةُ بلفظه عنه، والاستغناءُ عن البدل وأنت تَعنيه.

فـإذا قلت : أعـجبنى زيدٌ حُسْنُه فـ(زيد) مـشـتـمِل على (الحُسْنْ) بمعنى أنه يصح أن تقول : أعجبنى زيدٌ، مكتفيًا به عن ذكر (الحُسْن) وأنت تَعينه، وعلى هذا تقول :

أعجبني زيدٌ علمُه، ونَفَعنى زيدٌ علمُه أو كَرَمُه، وساءنى زيدٌ فَقْرُه، وكرهتُ المنزلَ ضيقَه.

ومنه الآية : {يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرامِ قِتَالٍ فِيهِ(٢)}.

وهذا المذهب يَحتمله كلامُ الناظم، على أن يكون الضـمـيـر في (يَشْتَمِل) عائدًا على المبَدل منه، وفي (عليه) على «ما» وهى عبارةٌ عن بدل الاشتمال، كأنه قال : أوما يَشْتمل عليه.

---

(١) ديوانه ٣٥، والكتاب ١٥٦/١، وابن يعيش ٦٥/٣ ، والهمع ٢١٧/٥، والخزانة ١٩١/٥، والعيني ١٩٢/٤، والدرر ١٥/٢
يقول عن تعذله على إتلاف ماله : اتركيني فإني لن أطيع أمرك لي، لأن عقلي يأمرني بذلك لاكتساب المحامد ، وما عرفت نفسي مضيع العقل فاقده.

(٢) سورة البقرة / آية : ٢١٧.

وعلى هذا المعنى لايقال : أعجبني زيدٌ عَبْدُه، لأنه لا يقال : أعجبني زيدٌ، وأنت تَعْنِي عَبْدَه، وكذلك لايقال : سُلِبَ زيدٌ عبدُه، ويجوز أن يقال : سُلِبَ زيدٌ ثوبُه. وعلى هذا النَّمَط قسْ مايَرِدُ عليك . قالوا : وهذا المذهب يظهر من الفارسي في «الأيضاح»[1] وهو مذهب السِّيرافي.

ومنهم من قال : إن الثاني مشتَمِل على الأول ، ويقوِّى ذلك في بعض المُثُل : سُرِق زيدٌ ثوبُه، فـ(الثَّوْبُ) هو المشتمِل على (زيد) لا على العكس.

وهذا المذهب أيضًا يحتمله كلام الناظم على أن يكون الضمير في «يَشْتَمِل» هو العائد على «ما» وفي «عليه» عائدًا على المبدَل منه.

ولم يَرْتَضِه في «التسهيل[2]» لأن نحو : أعجبني زيدٌ كلامُه وفصاحتُه، وكرهتُ عمرًا ضَجَرَه، وساءني خالدٌ سُوءُ خُلُقِه، ونحو ذلك ـ ليس الثاني فيه مشتمِلاً على الأول، فالظاهر الأول.

وثَمَّ مذهبٌ ثالث، أن العامل هو المشتَمِل على البدل، بمعنى أن معنى العامل متعلِّق به، وإن تَعَلَّق في اللفظ بغيره، نحو أعجبتني الجاريةُ حسنُها، فالإعجابُ متعلق بالجارية، وهو في المعنى متعلق بالحُسْن، ولأجل ذلك قالوا : أعجبنى الجارية حسنُها، بغير علامةٍ في الأكثر، وهو أقربُ من الذى قَبْلَه، إلا أن بدل البعض بهذا المعنى داخل فيه، لأن المعنى مُعَلَّق بالبدل لا بالمبَدل منه، فيلزم أن يسمَّى بدلُ البعض بدلَ اشتمال.

وارتضى هذا المذهَب ابنُ أبى الرَّبِيع[3]، وسَلَّم أن بدل البعض والاشتمال في الحقيقة سواء، إلا أن بدل البعض خُصَّ بهذه التسمية، وأبقوا التسمية على الآخر، ولايَحتمل كلامُ الناظم هذا المذهب.

---

(١) ص : ٢٨٣.

(٢) ص ١٧٣، حيث يقول : «المشتمِل في بدل الاشتمال هو الأول، خلافا لمن جعله الثاني أو العامل».

(٣) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي له : ٢٧٩، ٢٨٠.

والنوع الرابع من أنواع البدل : الذى يُشبه المعطوف بـ(بَلْ) يريد أنه يُشبهه من جهة المعنى، ويصح فيه وقوع (بَلْ) فيكون معطوفا بها، ويخرج عن باب البدل إلى باب العطف.

وفي هذا التعبير إشارةٌ إلى أن البدل غيرُ المبَدل منه ، لأن المعطوف بـ (بَلْ) كذلك، إلا أن هذا النوع على قسمين حسبما ذكَر في قوله على إثْر ذلك:

/ وذَا لِلاِضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ ٢٠٦/٣

ودُوَن قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سلُبْ

«هذا» إشارةٌ إلى أقرب مذكور، وهو الشَّبيه بالمعطوف بـ(بَلْ) والعَزْو : النَسْبَة، عَزَوْتُه إلى الشىء أعْزُوهُ عَزْوًا، وعَزَيْتُه أعْزِيهِ عَزْيًا، إذا نسبتَه إليه.

فيَعْنِى أن هذا النوع إمَّا أن يَصحب ذكرهُ قصدَ الذكر مع المبَدل منه، بحيث يكون المبَدل منه مقصودَ الذكْر أولاً، ثم يُبدل منه، أوْلاَ يصَحب ذلك.

فإن صحب ذلك القَصْدَ فهو البدل المعزوٌّ للإضراب، أى المسمَّى بدل «الإضراب» وقد يسمَّى أيضا «بدلَ بِدَاء»

وأضرب الناظم عن هذه العبارة لإبهامها في التَّسمية إذا أُضيف البدلُ إلى كلامِ مَنْ لايَلَيق به البَداء.

وهذا البدلُ يقع في الكلام الفصيح، ومنه في الحديث : «إن الرجلَ

لَيُصَلِّي الصلاَة، وماكُتِب لها منها نصفُها ثلثُها ربعُها، إلى العُشْر[1]» والأظهر في قوله : (تَصَدَّقَ رجلٌ من دينَارِه، مِنْ دْرِهَمِه، من صاعِ بُرِّه ، من صاع تَمرِهْ[2]) أن يكون من هذا ، وكذلك قول عمر - رضي الله عنه - : صَلَّى رجلٌ في إزارٍ ورداءٍ، في إزارٍ وقميصٍ، في إزارٍ وقِبَاءٍ .

وإن لم يَصحب القَصْدَ، فإن تبعيتَّه للمبَدل منه إنما هى ليُسْلَب بها الغلطُ العارض للمتكلِّم، ويسمى «بدلَ الغلَط» بمعنى أن المتكلم يَنسب الحكم إلى غير مَنْ هوله، ثم يَتَنَبَّه، فيُضْرِب عما ذكر، ويأتى بمن هوله كقولك : رأيتُ رجلاً حماراً، إذا كنتَ قد رأيت الحمارَ، ثم أردتَ أن تُخبر عنه، فغلطتَ، فأخبرتَ عن الرجل، ثم استدركتَ إزالة الغلطِ بذكر الحمار.

وقالوا : إن هذا الضَّرْب لايقع في كلامٍ فصيح، ولا هو أصلُ كلام، وإنما يقع في سَبْق اللسان، والأوْلَى فيه أن يُؤْتَى بـ(بل) ثم (أتى[3]) بأربعة أمثلة لأربعة أنواع وهى في قوله :

كَزُرْهُ خالداً وقَبِّلْهُ الْيَدَا
واعْرِفْهُ حَقَّهُ وخُذْ نَبْلاً مُدىَ

فـ(زُرْه خالداً) لبدل الكُلِّ من الكل، وهو من إبدال الظاهر المعرفة من الضمير الغائب. و(قَبِّلْهُ الْيَدَا) لبدل البعض، وبدلُ البعض لابُدَّ فيه من ضميرٍ عائد على المبدل منه، كما قال في : «اعْرِفْهُ حَقَّهُ» في بدل الاشتمال، فتقول : قبلتُ زيداً يَدَهُ، وقبلتُ زيداً اليدَ منه، وقبلتُ زيداً يداً لَهُ أو منْهُ.

---

(١) مسند الإمام أحمد ٣١٩/٤، ٣٢١.
(٢) مسلم ـ الزكاة : ٧٠، والنسائى ـ الزكاة : ٦٤.

(٣) مابين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبته من (س).

إلا أنه قد يجوز حذف المجرور، فيبقى البدل مقدَّرا معه الضميرُ، كما يجوز ذلك في خبر المبتدأ، وفي باب الصفة المشبَّهة نحو : {فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى[1]} يريد : له. وقوله : {جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوابُ[2]} يريد : منها

(واعْرِفْهُ حَقَّهُ) لبدل الاشتمال، لأن خالدا مشتَمِل على الحق.

و«خُذْ نَبْلاً مُدَى» لبدل الإضراب إن فرضتَ البدلَ قد صَحِب القصَد، أو لبدل الغلَط إن فرضتَ عدم القصد، فالقسمان يفترقان بالقَصْد وعدمه، كما نَصَّ / عليه. ٢٠٧/٣

والمُدَى : جمع مُدْيَة وهى الشَّفْرة، هذا تمام الكلام على الإبدال.

وبقي النظر فيها في مواضع :

أحدها : أن الناس شَرطوا في صحة (بدل الاشتمال) شرطين :

أحدهما : أن يكون الفعل عند إسناده إلى الأول يَستدعى الثانيَ ويكاد يُعطيه، فالكلام قد ظَهر منه عدمُ الاكتفاء بالأول، وسَبْقِية التشوف إلى الثاني، وإليه أشار الشَّلَوْبِين بقوله : إن من شَرْط بدل الاشتمال أن يكون الثاني مفهومًا من الأول.

ومنه قول الله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ[3]}. فمعلومٌ أن السؤال لم يتوجَّه إلى الشَّهْر الحرام من حيث هو شَهْر؛ بل إلى أمرٍ واقع فيه، وكذلك سائر المُثُل.

فإذا قلت : (أعجبنى الجاريةُ حسنُها) جاز، ونحو ذلك.

---

(١) سورة النازعات / آية : ٤١.
(٢) سورة ص / آية : ٥٠.

(٣) سورة البقرة / آية : ٢١٧.

والثاني : أن يكون الفعل يصحُّ إسنادهُ إلى الأول مقتَصَرًا عليه مع إرادة الثاني، فإن لم يصح إسناده إلى الأول مسكوتًا عن الثاني، وإن قُصد المجاز، فيمتنع البدل فلا تقول : أسْرَجْتُ القومَ دابَّتَهم؛ إذ لا يصح فيه إسنادُ الفعل إلى الأول مقتَصَرا عليه وإن كان الثاني مفهوما من الأول، وأنَّ الفعل يشير إلى الثاني ويُفْهِمه، لأنك لاتقول : أسْرَجْتُ القومَ، وأنت تريد : أسْرَجْتُ دابَّتهَم، بخلاف قولك : سُرِق عبدُالله ثوبُه، أو نَفَعنى زيدٌ عِلْمُه، فإن البدل فيه سائغ، لجواز قولك : سُرِق عبدُالله ونَفَعنى زيدٌ

فهذان شرطان في (بدل الاشتمال) لابُدَّ منهما، وقد يُستغنى عن الشرط الأول بالثانى لأنه لايُستغنى بالمبدل منه عن البدل إلا وهو دالٌّ عليه، وإياه شَرط في «الشرح» خاصة[1].

وكذلك أيضا بدلُ البعض، لابُدَّ من جواز الاستغناء فيه بالأول مع إرادة الثاني وفَهْمِه منه، فتقول : جُدِعَ زيدٌ أنفُه، لأنك تقول : جُدِع زيدٌ، وأنت تريد : جُدِع أنفُه، ولا تقول : قُطِع زيدٌ أنفه ، لأنك لاتقول : قُطِع زيدٌ، وأنت تريد : قُطع أنفُه ، كما لا تقول : قُتِل زيدٌ أخوه ، كما لأنك لاتقول : قُتِل زيدٌ، وأنت تريد : قُتِل أخوه وكل هذا لم يذكره الناظم .

وقد مَنع النحويون أن يقال : مررتُ بأربعةِ رجالٍ صَريعٍ وجريحٍ ، أو مررتُ بأربعةٍ رجلٍ وامرأةٍ على البدل، بل يجب القَطْعُ ، ويَمتنع الإتباع على (بدل البعض) قالوا : لأنه لايصح إطلاقُ الأربعة والمراد اثنان، فيجب القَطْع على قَصعد التبعيض.

وكذلك إذا قلت : رأيتُ رجالاً زيداً وعمراً، لايجوز الإتباع؛ بل يجب

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ ـ أ).

القَطْع، فتقول : رأيتُ رجالاً زيدٌ وعمروٌ، وإن جاء خلاف ذلك فشاذٌّ نحوما قال النابغة(١):

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَا فَعَرَفْتُها
لِسَتَّةِ أعْوَامٍ وذا الْعَامُ سَابعُ
رَمَادٌ ككُحْلِ العَيْنِ لأيًا أُبِينُهُ
ونُؤْىٌ كَجِذْمِ الحَوضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

يُروى برفع «رمادٌ، ونُؤْىٌ » ونصبهما .

وقد أجاز ابن خروف الإتباعَ في المسألة على بدل / البعض، ولم ٢٠٨/٣ يَذكر سيبويه إلا القطع . ووجهُ المنع، على ماتقدم، ظاهر.

فالحاصل أن الناظم قَصَّر في هذا الفصل، ثم خَتمه بمثال يقتضى خلاف ذلك، وهو قوله : «اعْرِفْهُ حَقَّهُ » إذ يُشكل أن يقال : عرفتُ زيدًا، إذا عرفتَ حَقَّه، لصحة تسلُّط العِرْفان على نَفْس زيدٍ، وأنْ لايُراد الثاني.

والثاني : من مواضع النظر أن إطلاقه يقتضى أن «بدل الغلط» صحيح كثير؛ إذ لم يقيِّده بقِلَّة؛ بل أردفه في الاطلاق بـ(بدل الإضراب)

(١) من قصيدة له في مدح النعمان، ديوانه ٣٠، وسيبويه ٨٦/٢، والمقتضب ٣٢٢/٤، والأشمونى ٢٧٦/٢، والعيني ٤٨٢/٤

وتوهم الشيء : لم يعرفه إلا تخيلا لخفاء معالمه وانطماسها. وآيات الدار : علاماتها ومابقي منها، كالأثافي والرماد والأوتاد. ولستة أعوام : أى بعدها، كما يقال : لعشر خلون من شهر كذا.

وشبه الرماد بكحل العين، لأنه إذا قدم عهده اسوّد وقلّ، ولذلك قال : لأيًا أبينه، أى لقلته وتغيره لا أتبينه إلا بعد بطء وصبر. والنوىء : حاجز حول البيت لئلا يدخله الماء. وجذم كل شيء : أصله والأثلم : الذى تثلّم وتهدم ـ والخاشع هنا : المطمئن اللاصق بالأرض الذى ذهب شخصه .

فإن فُهِم من إطلاقه في الإضراب الشِّيَاعُ والكثرة، فَلْيُفْهمَ له مثلُ ذلك في بدل الغَلط، وإذ ذاك يكون مخالفًا لما نَصَّ عليه غيره.

والثالث : أنه ترك من أقسام النوع الرابع قسمًا ثالثًا، وهو «بدل النِّسيان» فقد ذكره الناس، وفَرَّقوا بينه وبين الغلط، فإن النِّسيان مختصٌّ بالقلب، والغلَط مختصٌّ باللسان.

فإذا قلت : رأيتُ رجلاً حمارًا، فقد يكون مرادُك ذِكْرَ الحمار قَصْدًا، ولكن اللسان غَلَط، فنطق بزيد، فأُبدل منه الحمار، وقد يكون مرادُك ذِكْرَ زيدٍ اعتقادًا أنه المَرْئِيُّ، ولم يكن هو المَرْئِيَّ في الحقيقة؛ بل الحمار، ثم لما ذكرتَ زيدًا تذكرتَ أن المَرْئى كان الحمارَ، فأبدلتَه منه، وهذا فرق واضح.

وقد ذكر سيبويه الغلطَ والنِّسيان فقال وإنما يجوز : رأيتُ زيدًا أباه، ورأيت زيدًا عمرًا، أن يكون أراد أن يقول : رأيت عمرًا، أو رأيت أبا زيدٍ، فَغلِط أو نَسِي[1].

ثم استدرك كلامه بعد ، فأتى بـ (أو) فى قوله : « فغَلَط أو نسِى» فجعلهما قسمين . ثم أنه فى «التسهيل» لم يَذكر بدلَ النسيان كذلك .

والجواب عن الأول أن يقال : لعله لايقول باشتراط ذلك الشرط ولاسيما ومِثَالاه فى بدل البعض والاشتمال لايظهر منهما ذلك ، وقد تبيَّن فى «اعْرِفْه حَقَّهُ » .

وكذلك قوله : (قَبّلْهُ الْيَدَ) إذ لايقال : قَبَّلتُ المرأةَ ، إذا قبلتَ يدَها ، كما لايقال : قُطِع زيدٌ ، إذا قُطع أنفُه ، إلى غير ذلك من الأمثله ، فكأنه لم يَرَ اشتراطَ ذلك الشرط ويكون مستَنَده فى ذلك ما ذهب إليه ابن خروف : مررتُ

---

(١) الكتاب ٢/٣٤١.

بأربعـةِ صـريعٍ وجـريحٍ ، من إجـازةَ البـدل وإنْ كـان الأول لايُطلـق فـيـه ويُراد الثانى .

وهذا الجواب مشكل فانظر فيه .

وعن الثـانى أن سـيبـويه ذَكـر بدَل الغلَط والنِّسـيان ، ولم يُقَلِّله ولا استقبحه بل أطلق القولَ فيه كسائر أقسام البدل .

وقـال فى أبواب الصـفـات : والمُبْدَل يَشْرَك المبـدلَ منه فى الجـر ، وذلك قولك مررتُ برجلٍ حمارٍ ، فهو على وجهٍ محالٌ ، وعلى وجه حَسَنٌ .

فأما المحال فأن تَعنى أن الرجل حمارٌ، وأما الذى يَحْسُن : فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ ، ثم تُبدل الحمارَ مكانَ الرجلِ فتقول : حمارٍ ، إمَّا أن تكون غَلِطتَ أو نَسِيتَ فـاسـتَدْركتَ ، وإمـا أن يَبْدُوَ لك أن تُضـرب عن مرورك بالرجل ، وتجعلَ مكانـــه مرورَك بالحمار بعدَ ماكنتَ أردتَ غيرَ ذلك[1] .

فـانظر كـيف جَـعل ذلك حَـسَنًا ، خـلافَ مـايقـوله غـيـرُه من هؤلاء المتأخرين ، غير أنه كما قال السيرافى [2] : لايقع / فى شـعر ولا كلامٍ ٢٠٩ / ٣
معمولٍ مُحَكَّك [3] ؛ بل يجىء على سَبْق اللسان إلى ما لايريده ، فيُلغيه ويَلفِظ بما يريد. وما قال لايدل على أنه ضعيف .

وقال الفـارسى[4] : حَقُّ هذا أن يُسـتـعـمل فـيـه (بَلْ) وهذا أيضًـا لايدل على ضعفه .

وعن الثـالث : أن (بدل النِّسـيــان) قـد يَدخل تحت (بدل الغلَط) لتقاربهما من جهة المعنى ، أو يقُال فى ذلك ما رأيتُ فى بعض التَّقَاييد ،

---

(١) الكتاب ٤٣٩/١ .

(٢) السيرافى ٣ / ٢٤٣ .

(٣) مُحَكَّك : مُمَلَّسٌ ومُسَوًّى ، ومنه المثل المشهور « أنا جُذَيْلُها المُحَكَّكُ » .

(٤) الإيضاح : ٢٨٤ .

من أن الغلَـط لِمَا كان معناه سَبْقِيَّةَ النطقِ بما لم يُرد ، ثم يتَذكَّر فيَنطق بما أراد .

قال : ويُتَصَوَّر وجوُد ذلك فى حالة واحدة ، ولذلك ذكره النحويون ، ولم يذكروا النسيان ، فإن معناه أن يكون أراد أبا زيدٍ مثلا ، فنَسِيَ ونَطق بزيدٍ ، ثم استبان له مرادُه ، فنطق بالأب[١] .

قال بعض الشيوخ: ويلزم على هذا وقوعُ النسيان والتذكُّر فى زمن فَرْد ، وهذالايُتَصَوَّر ، فلهذا عَدَل النحويون عنه للغلط ، ثُم نُزِّل إثباتُ مَنْ أَثْبتَه على أن يكون أراد أن يُخبر برؤية الأب قبل قوله : رأيتُ ، ثم نَسِي قبل إخباره بذلك ، فأخبر برؤية زيد ، ثم تذكَّر عند ذلك ، فذكَر من أراد ، فيكون النَسْيان واقعا فى غير زمان التذكُّر ، وهو مُتَصَوَّر .

فقد ظهر من هذا أن النحويين ، يعنى كثيرا منهم ، تحامَوْا ذكرَ بدل النِّسْيان لما فيه من الإشكال ، فيكون ابن مالك تَرك ذكرهَ لمثل ذلك ، فلا اعتراض عليه ، والله أعلم .

واعلم أن (بدل الغلط) وإن قيل بجوازه ، فإن الأَوْلَى عنده أن يؤتى بـ (بَلْ) وقد نَصَّ كثير من النحويين على أنه لم يُسمع ، وإنما تكلم عليه سيبويه وغيره على جهة القياس ، حتى قال المبرد[٢] : وقد عُنِيتُ بطلب هذا البدل فى الكلام والشِّعْر فما وجدتُه ، ولقد طالبتُ به غيرى فما عرفه ، إلا أن بعض أصحابنا قال لى : هو فى شعر ذى الرُّمة حيث يقول[٣] :

---

(١) يعنى قول من يقول : رأيتُ زيدًا أباه .

(٢) سبقت ترجمته .

(٣) البيت لذى الرمة . وسبق الاستشهاد به فى باب «العطف» .

لَمْيَاءُ فى شَفَتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ

وفى اللّثَاتِ وفى أنْيَابِها شَنَبُ

فـ (الحُوَّةُ) مبتدأ و(لَعَسٌ) بدل غلط منه ، لأن الحُوَّة غير اللَّعَس ، والحُوَّة : السوادُ بعينه ، واللعَس : سوادٌ مُشْرَب بُحْمرة .

قال : وليس البيت على ماذكَر ، وإنما اللَّعَس : مصدرٌ وصُفت به الحُوَّة ، تقديره : حُوَّة لَعْسَاء ، كقولك : حَكَمٌ عَدْل ، وقَولٌ فَضْل . قال : فهذا أولى. هذا ماقال . وقد قيل : إن الحُوَّة واللَّعَس بمعنى واحد ، وذلك حُمْرة إلى السَّواد ، فلا دليل فيه .

والظاهر أن هذا النوع ، كما قالوا ، قياسٌ غير مسموع ، لكن هذا مايظهر من كلام الناظم .

ومِنْ ضَمِيرِ الحاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ

تُبْدِلْهُ إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ

أوِاقْتَضَى بَعْضًا أوِاشْتِمَالاَ

كـأنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ

هذه مسألة أشار فيها إلى أوجهٍ من البدل تُتَصَوَّر فيها ، وأفاد ذلك بذكروَجْه واحد من أوجهها ، وسكت أيضا عن التَّقْيِيد بقَيْد ، فأفاد أوْجُهًا أُخَر فى البدل ، وذلك أنه لم يَذكر / فى هذا الباب للتَّبَعِيَّة قيدًا ٢١٠/٣
بالنسبة إلى تعريف أو تنكير ، كما فَعل بالنعت ؛ بل أطلق القول كما فى العطف ، فَدلَّ على أنه لايُشترط التوافقُ فيما بينهما ، فيُتَصَوَّرُ إذًا فى كل نوع من الأنواع أربعةُ أوجه.

أما في (بدل الكُلِّ من الكل) فيُبْدل المعرفةُ من المعرفة نحو : جاءني زيدُ أخوكَ ومنه في القرآن العزيز : {إهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ}[1] ، وقوله ك {بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ}[2] ، على قراءة الخفض ، وهي لغير نافع وابن عامر[3] .

ويُبْدَل النكرةُ ن من النكرة حو : جاءني رجلُ صاحبُ لك ، وفي القرآن الكريم : { يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ }[4] ، على أحد الاحتمالين[5] . وقال كُثَيِّر[6] :

وكنْت كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحةٍ
ورِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمانُ فَشَلَّتِ

أنشده سيبويه ، وأنشد أيضا للعجَّاج[7] :

خَوَّى على مُسْتَوِيَاتٍ خَمْسِ
كِرْكِرَةٍ وثَفِنَاتٍ مُلْسِ

ويُبدل النكرةُ من المعرفة كقولك : جاءني زيدٌ أخٌ لك .

ومنه في القرآن : {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ}[8] .

(١) سورة الفاتحة / آية : ٦ ، ٧ .
(٢) سورة إبراهيم / آية : ١ ، ٢ .
(٣) وقرأ نافع وابن عامر {اللَّهُ} بالرفع .
وانظر : السبعة ٣٦٢
(٤) سورة النور / آية : ٣٥ .
(٥) والاحتمال الآخر أن يكون عطف بيان
وقد سبق تفصيل ذلك هنالك .
(٦) سبق الاستشهاد بالبيت في هذا الباب ، وفي «باب العطف»
(٧) سبق الاستشهاد به في «باب العطف» .
(٨) سورة العلق / آية : ١٥ ، ١٦ .

ونَقل المؤلف عن الكوفيين أنهم يشترطون فى هذا الوجه وحده اتحادَ اللفظين كما فى الآية .

قال المؤلف : والعربُ لاتَلتزم هذا ، ثم أنشد الاحتجاج عليهم بيتَ حُمَيْد بن ثَوْر(١) :

وَلَنْ يَلْبَثَ العَصْرانِ يَوْمٌ ولَيْلَةٌ
إذا طَلَبا أن يُدْرِكَا مايَتَمَّمَا

وأنشد بيتًا آخرَ لم أقيِّده(٢) . وسكوتُه فى هذا النظم عن هذا القَيْد دليلٌ على مخالفته للكوفيين . وأما فى (بدل البعض) فكذلك أيضا ، فالمعرفةُ من مثْلها نحو : أكلتُ الرغيفَ ثلثَه . وضِدُّه : أكلتُ رغيفًا ثلثًا منه ، والمعرفةُ من النكرة : أكلت رغيفًا ثلثَه . وعكسُه : أكلتُ الرغيفَ ثلثًا منه .

ومن الأول : قوله تعالى : {ولِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنَ اسْتَطاعَ إلَيْهِ سَبِيلاً}(٣) .

وقوله : {قَاَل الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم}(٤) . الآية .

---

(١) ديوانه ، واللسان (عصر) وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ - أ)
والعصران : الليل والنهار ، أو الغداة والعشى .

(٢) هو قوله فيه (ورقة : ١٩١ - أ) :
فلاوأبيكَ خير منكَ إننى ... لَيُؤْذِينى التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ
والبيت لشمير بن الحارث ، وهو فى نوادر أبى زيد : ٣٨٢ ، والخزانة ١٧٩/٥ .

(٣) سورة آل عمران / آية : ٩٧ .

(٤) سورة الأعراف / آية : ٧٥

وأما فى (بدل الاشتمال) فكـذلك ، نحو : نَفَعَنى زيـدٌ علمُه . ومنـه ما أنشده سيبويه(١) :

* وذكَرَتْ تقْتُدَ بَرْدَ مائِها *

وأنشد أيضا(٢) :

فـمـا كـانَ قَـيْسُ هُلكُهُ هُلْكَ واحـدٍ

ولكنَّهُ بُنْيـانُ قَـوْمٍ تَهـدَّمَـا

وأعجبنى جاريةُ حُسْنُ منها ، ومنه قول الأعشى(٣) :

لَقَـدْ كـانَ فى حَـوْلٍ ثواءٍ ثَوَيْتَـهُ

تُقَـضَّى لُبَـانَاتُ ويَسْـأَمُ سَـائِمُ

وأعجبنى الجاريةُ حُسْنُ منها، ومنه قوله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرامِ قِتَالٍ فيه}(٤) . وأعجبنى جاريةٌ حسنُها . ومن ذلك كثير .

وأما (بدل الإضراب والغلط) فلم يَعْتَن الناظم بالتفريع عليه ، وكذلك غيرُه ، وإلاَّ فالصُّوَر فيه ممكنة ، فتركتُ التفريعَ فيهما لذلك . وهذا - والله أعلم - مُشعر بكونهما عنده ليسا فى رُتْبة ماتقدم ، وإن كانا جائزين على الجملة ، فهذا مأفاده تركُ التقييد المذكور .

---

(١) سبق الاستشهاد به فى الباب نفسه ، وعجزه :

* وعَتَكُ البَوْلِ على أنْسَائِها *

(٢) سبق الاستشهاد به فى الباب نفسه ، وهو لعَبْدة بن الطبيب .

(٣) ديوانه ٧٧ ، وسيبويه ٣٨/٣ ، والمقتضب ٢٧/١ ، ٢٦/٢ ، ٢٩٧/٤ ، وابن الشجرى ٣٦٣/١ ، وابن يعيش ٦٥/٣ ، والمغنى ٥٠٦ .

يخاطب نفسه . والثواء : الإقامة ، وهو مجرور على البدلية من (حول) واللبانة : الحاجة ويروى (تَقَضى لبانات) بالإضافة ، وهى رواية الديوان . يقول : لقد كانت تقضى حاجات فى الحول الذى ثويت فيه ، ويسأم من أقام لطوله .

(٤) سورة البقرة / آية " ٢١٧

وأما ما أشار إليه من الأوجه ، فيتفرَّع بيانُها على بيان كلامه ، وذلك أنه نَصَّ على أن الظاهر لايُبْدَل من ضمير الحاضر ، كان الحاضر / متكلِّمًا أو مخاطبًا ، إلا على أوجه ثلاثة : ٢١١/٣

أحدها : أن يكون البدل مفيدًا للإحاطة ، وهو قوله : (إلاَّ ما إحاطةً جَلاَ) يريد أن يكون البدل هنا يفيد مايفيده (توكيد الإحاطة). فإذا كان كذلك جاز البدل من ضمير المخاطب وغيره ، مثال ذلك : جِئْنَا ثلاثتُنا ، ومُطِرنا سَهْلُنا وجَبَلُنا ، وغَنِيتُم أولكُم وآخركُم ، وفى القرآن {تَكُونُ لَنَا عِيدًا لأَوَّلِنَا وآخِرِنَا}[1] .

وإنما جاز لجَريانه مَجرى التوكيد فى المعنى ، ولذلك يُطْلِق عليه سيبويه لفظَ التوكيد[2] ، والتوكيد يجرى على الضمير مطلقا ، كما يجرى على الظاهر ، فكذلك ما فى معناه .

فلو لم يُفِدْ توكيدَ إحاطة فمقتضى كلامه أنه لايجوز ، فلا تقول : ضرَبتُكَ زيدًا ، ولاضربتَ زيدٌ عمرًا ، لأن الحضور قد أغنى عن ذلك ، فصار البدل كالضائع ؛ إذ لو سكِت عنه لم يُخِلَّ بمعنى ولا لفظ .

وفى هذه المسألة خلاف ، فالجمهور على ماقاله الناظم، وحُجَّتُهم ماتقدم ، وأيضًا فلا سماع يُعْتَدُّ به .

وأجازه الأخفش ، وإليه مال فى «التسهيل» بعضَ مَيْل ، بناءً على السماع والقياس[3] .

---

(١) سورة المائدة / آية : ١١٤ .

(٢) الكتاب ١٥٨/١ .

(٣) التسهيل : ١٧٢

أمـا السـمـاع : فنحـو قـول أبى مـوسى الأشـعـرى – رضى الله عنه – :
«أتَيْنا النبىَّ صلَّى اللهُ عليه وسلم نَفَرٌ من الأشْعَرِيِّينَ »[1] . وقول الشاعر[2] :

أنَا سَـيْفُ العَـشِـيـرةِ فـاعْـرِفُـونى
حُـمَـيْـداً قــد تَذَرَّيْتُ السَّنَامَــا

وقال الآخر[3] :

بكُمْ قُـرَيْشٍ كُـفِـينَا كلَّ مُـعْـضِلَةٍ
وأَمَّ نَـهْجَ الهُـدَى مَنْ كــانَ ضِلِّيــلاَ

وأما القياس فظاهر ، فإن ضمير الغائب إذا كان البدل منه جائزا ، كقول الشاعر[4] :

على حَـالةٍ لَوْأَنَّ فى القَـوْمِ حـاتمًا
علـى جُـــودِه لَضَـنَّ بـالماء حـــاتمُ

وعليـه حُمل قوله تعالى : {وأَسَـرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمواْ}[5] ، كـان هنا جائزا وأيضا إذا كان جائزا فى (بدل البعض والاشتمال) وإن كان المبدل منه ضميرَ حاضر ، فَلْيَجُزْ فى بدل الكُلِّ ،.

---

(١) البخارى – كتاب الأيمان والنذر – باب الكفارة قبل الحنث وبعده ، حديث رقم (٦٢١) فتح البارى ٦٠٨/١١ ، وانظر كلام ابن حجر فى متن هذاالحديث .

(٢) المنصف ١٠/١ ، وابن يعيش ٩٣/٣ ، ٧٤/٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢٣٢ ، وخزانة الأدب ٢٤٢/٥ ، والمساعد ٤٣٢/٢
والشعر لحميد بن حريث بن بجدل . وتذريت السنام : علوته ، من الذروة ، وهى أعلى السنام .

(٣) التصريح ١٦١/٢ ، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ : ب)

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ – أ) والمساعد ٤٣٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٥ ، ٤٤٢ .

(٥) سورة الأنبياء / آية : ٣ .

أنشد سيبويه (١) :

ذَرِينِى إنَّ أمَـــرك لَنْ يُطَاعَــا
وما ألفَيْتنِى حِلْمِى مُضَاعَا

وقال الآخر (٢) :

بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وسَنَاؤُنَا
وإنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذلكَ مَظْهَرًا

وأيضا ، فإذا كان امتناعكم من البدل هاهنا لأن ضمير الحاضر لايدَخله لَبْس فينبغى أن يُمنع البدل من ضمير الغائب لأنه لايدَخله لَبْس ، ولذلك لم يُنعت المضمرُ مطلقا . ولما كان ضمير الغائب يُبدل منه ، مع أنه لالَبْس فيه ، دلَّ على أن اللَّبس أو عدمَه غيرُ معتَبر ، وأن ضمير الغائب والحاضر فى الإبدال منه سواء .

والجواب أن ماذُكرِ من السَّماع محتملٌ ونادر ، والنوادر لايبنى عليها حكمُ مع إمكان تأويلها .

وأما القياس : فالفرقُ ظاهر ، فإن ضمير الغائب قد يَلْتبس فيَحتاج إلى البيان ، والبدل يُؤْتَى به للبيان ، بخلاف ضمير الحاضر كما تقدم .

وأما القياس على النعت فغيرُ بَيِّن ، لأن نعت الضمير لم يَمتنع من أجل اللَّبْس وإنما امتنع من جهة نيابته مَنابَ مالايُنعت ، وهو الظاهر المعُاد ، ألاتَرى أنك إذا قلت : لقيتُ رجلاً / فأكرمتُه ، فالهاء نائبةُ منابَ ٢١٢/٣

---

(١) سبق الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٢) هو النابغة الجعدى ، ديوانه ٦٨ ، والتصريح ١٦١/٢ ، والأشمونى ١٣٠/٣ ، والعينى ١٩٣/٤ والبيت من قصيدة أنشدها في حضرة النبى صلى الله عليه وسلم .

إعادة «الرجل» وأنت لوقلت : فأكرمتُ الرجلَ - لم يَجُزْ نعتُ «الرجل» فتقول : فأكرمتُ الرجلَ العاقلَ ، فكذلك لايجوز نعتُ ما ناب مَنابه .

والوجه الثانى : أن يكون البدل بعضًا ، وهو قوله : (أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا) أى : دَلَّ على بعض الأول ، فهناك أيضا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر فتقول : عجبتُ مِنْكَ من وَجْهِكَ ، وعجبتَ مِنِّى وَجْهِى . وقد تقدم وجه الجواز .

والثالث : أن يكون بدَل اشتمال ، وهو قوله : «أو اقْتَضَى اشتِمالاَ» نحو : عجبتُ مِنْكَ حُسْنِكَ ، وعجبتَ مِنِّى حُسْنِى ، وما أشبه ذلك .

وأتى بمثال لهذا الوَجْه ، وهو قوله : «كأنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ» .

والابتهاج والبَهْجْة : الفرح والسرور ، والاستمالة : الإمالةُ فى المعنى ، يقال : اسْتَمَالَنِى الشئُ ، واستمال بقَلْبِى ، إذا أماله اليه .

ولم يذكر ذلك فى بدل الإضراب والغلط كما تقدم ، فَلْنَضْرِبْ عنه صَفْحًا كما فَعل .

وإذا تقرَّر هذا فلا بُدَّ من النظر فيما يشير إليه .

وجملةُ النظر فيه يَقتضى أن (ماعدا ماتقدَّم جائزٌ) والأوجه المتصوَّرة التى يَنْفصل عنها ماينفصل ، ويَبْقَى مايبقى أربعةُ أوجه :

إبدالُ ظاهرٍ من ظاهر ، وإبدالُ مضمرٍ من مضمر ، وإبدالُ مضمرٍ من ظاهر ، وإبدالُ ظاهرٍ من مضمر . وذلك فى كل واحد من بدل الكلِّ ، والبعضِ والإشتمال .

فأما (بدلُ الكلِّ من الكل) فتقول فى الظاهر من الظاهر : أكرمتُ زيداً أخاك ، وفى ضدِّه زيدُ أكرمتُه إيَّاه ، فى الغائب ، وأكرمتُكَ إيَّاكَ ، فى المخاطب، وأكرمتَنى إيَّایَ ، فى المتكلم .

وهذه الأوجه فى الضميرين جائزةٌ على البدل عنده بمقتضى كلامه هنا ، لأنه لم يتحرَّز من ذلك.

وكذلك فى باب (التوكيد) حيث قَصر التوكيدَ بالمضمر على ضمير الرفع ، إذ قال :

ومُـضْـمَــر الرَّفْعِ الذى قــد انْفَــصَلْ
أكِّــدْ به كُلَّ ضَــمِـــيــــرٍ اتَّصَلْ

وقد مَنع ذلك فى «التسهيل» وجَعل ما جاء منه توكيداً لفظيًا جريًا على مذهب الكوفيين(١) ، وكذلك بدلُ المضمر من الظاهر . وغيرُه من البصريين على ماذهب إليه هنا ، وقد تقدم فى «باب التوكيد» نقلُ المذاهب(٢) .

والظاهرُ مافُهِم منه هنا من مذهب البصريين ، لِمَا ثبَت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيدَ أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : جئتَ أنتَ ، ورأيتكَ أنتَ ، ومررتُ بكَ أنتَ ، فإذا أرادت البدلَ وَفَّقَتَ بين التابع والمتبوع فتقول : جئتَ أنتَ ، ورأيتُكَ إياَّكَ ، ومررتُ بِهِ بهِ ، فيتَّحد لفظُ التوكيد والبدل فى الرفع .

هكذا نَقل سيبويه عن العرب ، وَتلقَّاه منه غيرُه بالقَبول ، وهم المؤتَمَنون على مايَنقلون ، لأنهم شافهوا العربَ ، وعرفوا مقاصدها ، فلا يعارَض هذا بقياسٍ بأن يقال: إن نسبة المنفصل إلى المتصل فى الرُّتْبة الواحدة نسبةٌ واحده ، فكما كان فى رُتْبة الرفع توكيداً باتفاق ، فليكن كذلك فى رُتْبة النصب أيضا ، وكذلك ينبغى فى القياس فى ضمير الجر إلا أنه متصل .

---

(١) حيث يقول فى التسهيل (١٦٦) : «ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصلُ مطلقا ، ويُجعل المنصوب المنفصل فى نحو : رأيتك إياك ، توكيدا لابدلا ، وفاقا الكوفيين».

(٢) انظر : ص ٣٧ ، ٣٨ .

وتقول فى بدل المضمر من الظاهر : أكرمتُ زيدًا / إيَّاهُ ، ومررتُ ٢١٣/٣
بزيدٍ بي ، وجاء زيدٌ هُوَ ، وهذا فى (الغائب) .

وأما (الحاضر) فمثالُه فى المتكلم : أكرمَ زيدُ عمرًا إيَّایَ ، ومررتَ بزيدٍ لِی ، وجاء زيدٌ أنا .

وفى (المخاطب) : أكرمتُ زيدًا إيَّاكَ ، ومررتُ بزيدٍ بِكَ ، وجاء زيدٌ أنت .

والأظهرُ : أن مثل هذا لاتقوله العرب إلا على الغلط والنسيان ، لأن السماع في ذلك معدوم ، والله أعلم .

وتقول فى بدل الظاهر من المضمر ، وهو (للغائب) : زيدٌ أكرمتُهُ أبا عبدِ الله ، والذى مررتُ بهِ أبى عبدِ الله زيدٍ ، حكِی هذا مسموعا .

وأما (الحاضر): فقد مر استثناءُ الناظم له ، ووجهُ ماذهب إليه[١] .

وأيضا : فإن موضع (الحُضور) ليس موضعَ الأسماء الظاهرة ، وإنما يقع الاسمُ الظاهر على (الغائب) ولا يقع على (المتكلم) ولا (المخاطَب) إلا فى النداء والتَّحضيض نحو : يازيدُ ، واللهم اغفرْ لنا أيَّتُهَا العِصَابَةُ ، بخلاف غير (بدل الكلِّ) من الأبدال ، فإن ذلك فيها جائز ، كما نُصَّ عليه ، لأن مدلول الضمير الذى للمتكلم أو المخاطب ليس بالظاهر ، فوقع فى موقعه من مواضع الغَيْبة .

وأما (بدلُ البعض) فتقول فى الظاهر من الظاهر : قُطِع زيدٌ يدُه ، وفى ضدِّه : زيدٌ يدُه قطعتُه إيَّاها ، وثلثُ الخُبْزةِ أكلتُها إيَّاه .

(١) انظر: ص ٢١٠ .

وفى الظاهر من المضمر : زيدٌ قطعتُه يدَه ، وزيدٌ عجبتُ منْهُ من وَجْهِهِ .

ومنه قوله ، أنشده سيبويه[1] :

وكــــأنَّهُ لَـهِقُ السَّـــــراةِ كـــأنَّهُ
مــا حَـــاجِـبَـيْـــهِ مُـعَـيَّنٌ بسَــوادِ

فأبدل «الحاجِبَيْن» من هاء «كأنَّهُ» .

وفى (المخاطب) : عجبتُ منكَ وَجْهِكَ ، ومنه قول الله تعالى : { لَقَدْ كانَ لَكُمْ في رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهِ والْيَوْمَ الآخِرَ}[2] .

وفى (المتكلم) : عجبتَ مِنِّى وَجْهِى ، ومن ذلك قول الراجز[3] :

أُوْعَـــدَنِى بالسَّـــجْنِ والأَدَاهِمِ
رِجْلِـى ورِجْلِـى شَـــــثْنَـةُ المنَـاسِمِ

وفى المضـمـر من الظاهر : ثلثُ الخُـبْـزة أكلتُ الخبـزَة إيَّاه ، ووَجْـهُ هندٍ أعجَبَتْنِي هندُ إيَّاهُ .

ولأيَمـثِّلُ مِـثْلُ هذا إلا بتكلُّـــف ، ولم يَأْتِ بِهِ سـمـــاع ، وإنما قـاسـه النحويون .

---

(١) سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه.

(٢) سورة الأحزاب / آية : ٢١ .

(٣) هو العديل بن الفرخ ، ابن يعيش ٧٠/٣ ، والهمع ٢١٧/٥ ، والتصريح ١٦٠/٢ ، والأشمونى ١٢٩/٣ ، والخزانة ١٨٨/٥ ، والعينى ١٩٠/٤ ، واللسان (وعد)

أوعدنى : هددنى . والأداهم : جمع أدهم ، وهو القيد.

والشثنة : الغليظة الخشنة . والمناسم : جمع مَنْسِم – كمجلس – وهو طرف خف البعير ، أو أسفل الخف ، استعاره لقدمه ، وحسن ذلك هنا لما ذكره من جلده وقوته .

ويقال فى سبب هذا الرجز أن العديل كان قد هجا الحجاج ، وهرب منه إلى قيصر ملك الروم ، فبعث الحجاج إلى الملك : لترسلنَّ به . أولأجهزن إليك خيلا يكون أولها عندك ، وآخرها عندى . فبعث به إليه . وانظر بقيه القصة فى الخزانة (١٩١/٥)

وأما (بدلُ الاشتمال) فتقول فى الظاهر من الظاهر : سُرِقَ زيدٌ ثوبه ، وفى ضدِّه : حُسْنُ زينبَ أعجبتْنى هُوَ .

وفى الظاهر من المضمر : زينبُ أعجبتْنى حسنُها ، وفى عكسه : حسنُ زينبٌ أعجبتْنى زينبُ هُوَ .

وهذا من قَبِيل (بدل البعض) فى التكلُّف وعدم السماع وعدم تأتِّى الإبدالِ فيه وفيما قبله فى ضمير الحاضر إلا بمضَضٍ[1] ، إن كان .

وقدَ حكى الشلَّوْبِين[2] فى هذا النوع من التفريع خلافًا فى بدل المضمر من الظاهر أو من المضمر ، فمنهم من أجاز ذلك ، وهو ظاهر إطلاق الناظم . ومنهم من منعه ووجهُ الجواز ظاهرُ على طريقة من جَعل البدل على تقدير طَرْحِ الأول .

وإذاكان كذلك فقولك : ثلثُ الخُبْزَةِ أكَلْت الخُبْزَةَ إيَّاه ، أو أكلتُها إيَّاه – قد عاد فيه إلى المبتدأ ضميرُ من الخبز ، وهو قولك : إيَّاه .

فإن قيل : إن الخبر (أكَلْتُ) ولم يَعُدْ منه ضمير إلى الثلث ، والبدل خارجٌ عن ذلك ـ قيل : إن البدل فى الحكم فى موضع المبدَل منه، ولذلك قال فى حَدِّه : إنه التَّابع المقصودُ بالحكم ، أي إن الأول غيرُ مقصود ، بل الثانى ، وهو الضمير الرابط .

وقدَ مَرَّ التنبيهُ / على هذا المعنى فى باب «الاشتغال» وباب «عطف البيان»[3] . ٢١٤/٣

---

(١) المَضَض – بفتحتين – التألم ، يقال : فعلت ذلك على مضض ، أى كارها متألما .

(٢) سبقت ترجمته .

(٣) انظر : ص ٥٥ ، ٥٦ .

وإن قلنا : إن البدل على تقدير تكرار العامل فذلك أمرٌ تقديريٌ صِناعى ، واللفظ هو المعتبَر لا التقدير ، كما لمُ يعتبر التقديرُ فى نحو : زيدٌ قائمٌ وعمرٌر .

وأما (بُدل الإضراب) وقَسيِمه فقد يتأتى فيهما أوجهُ مما تقدم ، ولكننى تركته ، لأنه تَرك التنبيهَ عليه ، ولا كبيرَ فائدةٍ فى تصوير تلك الأوجه .

والهاء في «تُبْدِلْهُ» عائد على «الظاهرَ» اشْتَغل عنه بضميره .

و «الظَاهرَ» مفعول لفعل مضمر من باب الاشتغال .

و «مِنْ ضميرِ الحاضرِ» متعلّق بـ «لا تُبْدِلْهُ) كما فى قولك : كلَّ يومٍ زيداً اضْرِبْه .

و«جَلاَ» بمعنى : أظهر ، تقول : جَلَوْتُ الشئَ ، بمعنى أوضحتُه ، وجَلَوْتُ العروسَ جَلْوَةً ، أبرزتُها لزوجها ، وجَلاً أيضا ، أي : ما أظهر معنى الإحاطة من الإبدال .

وفى هذا المثال ، وهو قوله : «إنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمالاَ» تنبيُه على مسألة حَسَنة ، وذلك أنه أتى بالخبر الذى هو «اسْتَمال» جاريًا على «الابتهاج» وهو البدل ، ولو أجراه على المبَدل منه لقال : اسْتَملْتَ ، كأنه قال : إنكَ استملتَ ، فكأنه اعتمد فى الإخبار على البدل ، وهذا جارٍ على ما مَهَّدَ أولاً فى البدل ، من أنه المقصود بالحكم دون المبَدل منه ، ويَظهر منه ، إذا ضَمَمْنا حَدَّه للبدل ، لهذا الموضع ، أنه لازم ، وهو على الجملة صحيح .

إلا أنه يَرِد عليه إشكالات ، وبالنظر فيها يتبين هذا الموضع إن شاء الله .

فمن ذلك أنه لم يعتمد فى «التسهيل» على لزوم هذا الحكم للبدل ، بل قال هناك : والكثير كوُن البدل معتَمدا عليه ، وقد يكون فى حكم المُلْغيً[1] .

---

(١) التسهيل : ١٧٣

قال فى «الشرح»[1] ، ويقل الاعتمادُ على المبَدل منه ، وجَعْلُ البدل فى الحكم المُلْغى كقول الشاعر[2]:

وكَـــــأنَّهُ لَـهِقُ السَّـــــرَاةِ كـــــأنَّهُ
مـــاحَـــاجَـبَـيْـــهِ مُـــعَـــيَّنٌ بَســـوادِ

فجعل «حاجَبْيه» وهو بدلٌ فى حكم مالم يُذكر ، فأفْرِدَ الخبرَ ، ولو جَعل الاعتماد على البدل لثَنَّى الخبر ، كما تقول : إن زيداً يَدَيْه مُنبسطتان بالخبر ، ولو جعلتَ البدل فى حكم المُلْغى لقلت : إن زيداً يَدَيْهِ مُنْبَسِطُ بالخير . قال : ومثله قول الآخر[3] :

إنَّ الســـيُـــوفَ غُـــدُوَّهَـــا ورَوَاحَـــهـــا
تَـرَكَتْ هَوازِنَ مــــثَلِ قَـــرْنِ الأعْـــضَبِ

فجعل الخبرَ للسيوف ، وألغى «غُدُوَّها ورَوَاحَها» ولو لم يُلْغِها لقال : تَركَا ، كما تقول : الجارية خَلْقُها وخُلُقُها سيَّان .

قال : ومن الاعتماد على المبَدل منه ، وجَعْل البدل فى حكم المُلْغى قولك : زيدُ رأيتُ أخاه عمراً ، وجاء الذى رغبتُ فيه عامرٌ[4]. انتهى كلامه .

فهذان نوعان يَرِدان نَقْضًا عليه هنا :

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ ب)

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت .

(٣) هو الأخطل ، ديوانه ٢٨ ، والمقتضب ١٠٣/١ ، والأشموني ١٣٢/٣ ، والمساعد ٤٣٧/٢ ، والخزانة ١٩٩/٥

وهوازن: أبو قبيلة . والأعضب : الكبش المكسور القرن .

والبيت من قصيدة له ، مدح بها العباس بم محمد بن عبد الله بن العباس ، فأعطاه ألف دينار .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ – ب).

الأول : الأخبار عن المبَدل منه دون البدل ، والإخبارُ دليل على أنه المعتَّمد عليه الكلام .

والآخر : عَوْدُ الضمير على المبتدأ والموصول من المبَدل منه دون البدل ، وهو أيضا دليل على جَعْله عمدَة الكلام .

وهذا الثانى ليس بقليل ؛ بل فيه كثرةُ تُعتبر .

وأما الأول / فإن كان المؤلف قد عَدَّه قليلا ، فغيره قد جَعله جائزا ٢١٥/٣
جوازا يقتضى الكثرة .

قال ابن خروف فى بيت الكتاب (١) : أعاد الضمير فى «مُعَيَّن» على اسم «كَأَنَّ» وتَرك البدل ، وكلاهما جائز ، فهذا كما ترى .

وأيضا فليس بمختَصٌ ببدل البعض، بل هو جارٍ فى بدل الاشتمال كبدل البعض حرفًا بحرف ، فتقول : هندُ وجُهها حَسَنٌ ، وحَسَنَةٌ .

ونوع ثالث ، وهو أنك إذا قلت: أعجبتْنى الجاريةُ حُسْنُها - فلك فى «أَعْجَبَ» وجهان ، إلحاقُ العلامة اعتبارًا بالمبَدل منه ، وعدمُ إلحاقها اعتبارًا بالبدل، كلاهما جائز، فعلى إلحاقها يكون المبَدل منه هو المعتبَر ، والبدل فى حكم المَلْغِىِّ ، وليس بقليل فى الكلام .

فالحاصل: أن البدل على ضَرْبين ، منه ما يُعْتَبر، ومنه مالا يُعْتَبر . فكيف يقول فى البدل : إنه المقصودُ بالحكم ؟

والجواب عن الأول أنه قليل بحيث لايَعتبره الناظم فى مثل هذا النظم . وأيضًا ، فقد أُوِّلَ بيتُ سيبويه (١) على أنه مما أُخبر فيه بالمفرد

---

(١) يعنى قوله :

وكأنّه لهِقُ السَّراةِ كأنّهُ ... ما حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوَادِ

وقد سبق مرارا .

عن المثنى ، ورَشَّح ذلك هنا تلازم الاثنين ، كما أُخبر عن «العَيْنَيْن» إخبارَ المفرد في قوله ، أنشده النحويون [1] :

لِـمَــنْ زُحْـلُـوقَـــةُ زُلٌّ
بِـهَـا الـعَـيْـنَانِ تَـنْـهَـلُّ

وبابه [2] .

وقال بعض المتأخرين : الصواب أن يُخْبَر عن البدل لا عن المبَدل منه ، إذ هو فى نية الطَّرْح ، وإنما المعنى على البدل ، وجئ به آخِرًا ليُؤَكَّد به ، ويُعْتمد عليه .

فالوجهُ : أن يُخْبَر عنه ، إلا أنهم أخبروا عن الأول مَنْبَهةً على أنه ليس فى نية الطَّرْح البتَّةَ ، وأنه مُراَعًى بتَلَفُّتٍ [3] فى بعض المواطن ، والكثير الخبرُ عن الثانى ، وخرج هذا ، يعنى البيت ، مَنْبَهةً على ماذكُر .

قال : ويدل على أن الأول ليس فى نية الطَّرْح قولهم : زيدُ ضربتُه أبابكر ، فلو كان الأول فى نيه الطرح لما جازت المسألة ، لخلوها من ضمير يعود من الخبر ، وهو جملة ، إلى المبتدأ .

---

(1) لامرئ القيس ، ملحقات ديوانه ٤٧٣ ، والمحتسب ١٨٠/٢ ، وابن الشجرى ١٢١/١ ، والهمع ١٧١/١ ، والدرر ٢٤/١ ، واللسان (ألل ، زلل) وبعده :

يُنادِى الآخِرَ الأُلُّ ... ألاَ حُلُّوا ألاَحُلُّـوا

والزحلوقة : مكان متحدر مملس . وزُل : زَلَقٌ يزل من وقف على حافته . وتنهل : تفيض بالدمع . والأُلُّ – بضم الهمزة – لغة فى (الأول) وقد روى ابن منظور (ألل) عن المفضل الضبى أنها لعبة للصبيان صفتها كذا وكذا .

(2) يقصد ماتفعله العرب من وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر . وانظر : الهمع (١٧١/١) .

(3) وفى الأصل و(س) «مراعى يتلفت» وما أثبته من (ت) وهو وجه الكلام .

قال : فإن قيل : إذا كان الخبر إنما يكون عن الثانى ، فإذا قلنا : أجبتْنى الجاريةُ حُسْنُها - فالصوابُ إسناد الفعل إلى الحُسْن ، لأنه بدل ، والأول مبَدل منه .

قيل : ليس كذلك ، لأن البدل فى تقدير تكَرار العامل ، فعامِل الثانى محذوف مقدَّر مسنَدُ إليه ، مُذَكَّر ، وهذا الظاهر مسنَد إلى الأول وهو مؤنث ، فالوجه التأنيث ، بخلاف الخبر الصناعى الذى الوجهُ فيه الإخبارُ عن البدل ، وقد يجوز تذكير الفعل اعتباراً بالبدل ، هذا ماقال ، وهو قد يكفي فى الجواب عن الأول والثالث .

والذى يقال هاهنا ، والله أعلم ، أنه قد تقدم أن البدل يأتى على وجهين :

أحدهما : أن يكون المتكلم أراد ذِكْرَ البدل ، فأتى أولاً بمُوطِّئٍ له ، ليكون ذكره ثانيا بعد التَّوْطِئة له أولاً أوْفَى بالغرض .

والثانى: أن يكون ذَكَر المبَدل منه أولاً اعتقاداً أنه كافٍ ، أو إبهامًا ، ثم بَدا أن يبيِّن مالم يكن مبيَّنا للمخاطب ، وإذا كان كذلك ، وكان / ٢١٦ الثانى هو المعتَمدَ عليه بحسب المعنيين كليهما - فَذِكْرُ المبَدل منه فى الوجه الأول بالقَصْد الثانى ، لا بالقصد الأول ، بخلافه فى الوجه الثانى ، فإنه بالقصد الأول ، لكن عَرضَ ماصَيَّره معدولاً عنه ، وكالمتروك وإن كان غيرَ متروك .

فعلى هذا التقرير ينبنى النظر هنا ، وعند ذلك فلا يخلو أن يتأخر الخبرُ أو يتقدم .

فإنْ تأخَّر كان المعتَبر هو البدل ، لأنه المقصود المقرَّر فى كلا الوجهين ، واستقام الجواب المتقدم .

وإن تقدم الخبر فهى مسألة : أعجبتْنى الجاريةُ حُسْنُها ، فإن اعتبَرت الوجهَ الأول كان تَرْك التاء هو الأوْلى ، لأن ذِكْر «الجارية» فيه وَقَع بالقَصْد الثانى والمرادُ «الحُسْن» .

وإن اعتبرتَ الوجهَ الثانى كان الأوْلَى والأحَقُّ إلحاقَها إذا كان المقصودُ أولاً ذكَر «الجاريةَ» فأسندتَ الفعل إليها على ماينبغى ، ثم بَدَالك أنَ تَذْكر «الحُسْنَ» فلم يكن إلحاق التاء قادحًا فى كون «الحُسْن» مقصوداً دون «الجارية» .

وفى الوجه الأول : كان «الحُسْنُ هو المقصود ، وإنما ذُكرت «الجارية» تبعًا أو كالتبع .

ولكن لايَمتنع فى الوجه الأول إلحاقُ التاء إعتباراً باللفظ ، ولا فى الوجه الثانى إسقاطُها اعتباراً بما انصرف القصدُ إليه .

وعلى هذا لايُحتاج إلى الاعتذار بأن البدل فى تقدير تَكرار العامل ، لأن ذلك غير بَيِّن ، وقد تقدم له تقرير .

والعاملُ عند سيبويه فى البدل والمبَدل منه واحدُ من غير تقدير عاملٍ آخر ، وحيث ظَهر منه[1] ذلك فتفسيرُ معنًى لاتقديرُ إعراب .

وأما مسألة عَوْد الضمير من المبَدل منه دون البدل فَمبْنىٌّ على أصل آخر ، وذلك أن البدل مع المبَدل منه تابعُ ومتبوع ، فحكمه حكم سائر التوابع ، من النعت ، وعطف البيان ، وغيرهما ، مع متبوعاتها ، بل هو أشبهُ بالنعت وعطف البيان ، ولافرق بينهما إلا أن المقصود في النعت وعطف البيان هو الأول دون الثانى ، وبالعكس فى البدل ، وذلك غير قادح فى جَرَيان حكم التابع عليه .

ألاتَرى أنه مفردُ جارٍ على مفرد ، وتابعُ له بحسب العامل الأول ، وكما أن النعت وعطف البيان ، وعطف النسق ، مع متبوعاتها فى عَوْد الضمير منها إلى

---

(١) الضمير يعود إلى سيبويه رحمه الله .

المبتدأ والموصول على حكمٍ واحد فى الجواز ، كذلك فى البدل مع المبدَل منه ، فكما يعود الضمير من النعت وإن لم يكن هو المقصود نحو : هندُ ضَرَبَتْ رجلاً يحبُّها ، فكذلك يعود الضمير من المبدل وإن لم يكن هو المقصود ، وعودُ الضمير من المنعوت كعوده من البدل .

وقد منع بعض النحويين عودَ الضمير من البدل ، بناءً على أنه من جملة أخرى ، لأنه فى تقدير تَكرار العامل ، وهذا ضعيف ، وقد تقدم التنبيه عليه .

ونَصَّ ابن الضائع(١) على الجواز معتِمدًا على أنه مع المبَدل منه كغيره من التوابع وبأن عود الضمير من المعطوف جائز ، فعَوْدُه من البدل أجْوَزُ لأنه بيان ، فصار كالنعت ، فيجوز إذًا أن يقال : زيدُ قام عمروٌ أخوه ، وزيدُ قام أخوه عمرُو ، / وزيدُ مررتُ أبى عبدِ الله ، وزيدُ مررت ٢١٧ / ٣
به بأبى عبد الله به ، والذى مررتُ به أبى عبد الله زيدُ ، والذى مررتُ بأبى عبد الله به زيدُ ، إلا أن قولك : زيدُ قام عمرٌو أخوه ، أو قام أخوه عمرٌو - حَسَنٌ فى الكلام ، كثيرُ فى الاستعمال ؛ وفى قُوَّة ما هو كثير ، بخلاف المسائل بعدَه ، فإنها قليلة فى الاستعمال .

وسبب ذلك أن المسألة الأولى غيرُ معدولٍ بهاعن صَوْب الاستعمال ؛ إذ لم يؤخَّر ما كان حَقُّه التقديم ، فوقع البدل موقعَه من المبدَل منه ، فإن البدل لم يقع هنالك موقعَه ، فإن الأَوْلى فى باب الإخبار أن يُخبَر عن البدل والمبدل منه معا ، كما يُخْبَر عن النعت والمنعوت معا ، وكما هو

---

(١) تقدمت ترجمته .

الأوْلَى في المعطوف والمعطوف عليه بيانًا ، وفى المؤكَّد مع المؤكِّد . وقد نَصُّوا على ذلك فى باب «الإخبار» .

فإذا قلت : زيدٌ مررتُ به أبى عبدِ الله ، فـ (أبو عبد الله) فى الحقيقةجارٍ على (زيد) فكان الأوْلَى أن يقال : مررتُ بزيدٍ أبى عبد الله ، أو يقال : زيدٌ أبو عبد الله مررتُ به .

وهذا كلام صحيح ، كقولك : زيدٌ قام أخوه عمرٌو ، وليس فيه من الضعف شئ ، ولذلك اختار النحويون : المازنىُّ وابن السراج وغيرهما في الإخبار أنْ يكون الإخبار عنهما جميعا ، فتقول : الذى مررتُ به أبو عبد الله زيدٌ . وهذا صحيح أيضا .

فإن قيل : فكان الوجه إذًا فى هذه المسائل أن يُعتبر فيها البدلُ فى إعادة الضمير دون المبدل منه ، أو يكون اعتباره هو الأقوى ، ويُعْتَبر المبُدل منه على ضعف ، كما قالوا فى بيت سيبويه(١) :

* كأنَّهُ .. ماحَاجِبَيْهِ مُعَيَّنُ بسَوادِ *

والأمر بخلاف ذلك .

قيل ليس هذا من قبيل البيت ، بل من قبيل : أعجبنى الجاريةُ حُسْنُها ، لأن الموصول والمبتدأ يحتاجان إلى رابط ، كما يَحتاج الفعل إلى فاعل ، فلما اعْتُبِر فى الفاعل أقربُ مذكور فى أحد الوجهين ، وكأنه راجح ، اعتُبِر أقربُ مذكور فى إعادة الضمير أيضا ، فهما فى هذا المعنى مستويان ، فصح إذًا أنه لاحُجَّة لابن مالك ، ولا لغيره ، على أن البدل قد يكون فى حكم المُلْغَى .

---

(١) سبق الاستشهاد بالبيت ، وهو بتمامه :
وكأنّه لِهَقُ السَّراةِ كأنّه
ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنُ بسوادِ

وهى مسألة غامضة ، نشأ النظر فيها من القاعدة الأولى وثبت أن حَدَّ ابن مالك فى هذا النظم للبدل صحيح ، وأن قوله : (كأنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمالاً) تنكيتٌ على هذه النُّكْتة الحسنة التي « يَغْفَل عنها كثير من الناس، وأصلها لسيبويه – رحمه الله .

وبَدَلُ المُضَـمَّنِ الْهَـمْـزَيَلِى
همزًا كَمَنْ ذَا أسَعِيدٌ أم علَى ؟

يعنى أن المبَدل منه إذا كان مُضَمَّنًا معنى الهمز ، أى همزة الاستفهام ، فإن البدل يقع واليًا لذلك الهمز ، يريد تتَقدَّمه همزة الاستفهام مُوَالِيةً له ، فتقول : مَنْ هذا الرجلُ أسعيدٍ أم علِيٌّ ؟ وهو مثاله

وكَمْ هذه الدراهمُ أعشرون أم ثلاثون ؟ وكيف أنت أصحيحٌ أم سقيمٌ ؟ ولِمَ أكرمتَ زيدًا لِعلْمه أم لجُوده ؟ وأىُّ الناسِ جاءك أزيدُ أم عمرٌو أم فلان؟ وماذا أنت تَصْنَعُ أتَابُوتُ أم كُرْسِيٌّ ؟

ولابُدَّ من الهمزة لأن المبَدل / منه قد تَضَمَّنها لِمَا أريد من معنى السؤال ، فلا بُدَّ إذا أُبْدِل منه أن يُؤْتَى بمعناه المراد ، والبدل يقع تفصيلاً[1] للمبَدل منه إذا اقْتَضى التفصيل ، فلا بُدَّ من ظهور الهمزة داخلةً على كل تفصيلٍ ذُكرِ ، حتى يُسْتَوْفَى المقصودُ من مدلول الاسم المضمَّن معنى الهمزة . ٢١٨/٣

وهذا الإبدال إنما يكون بالهمزة وحدها ، لأنها المُضَمَّنة فى أسماء الاستفهام ، وهى أُمُّ الباب عندهم : فلا يُضَمَّن غيرُها ، فلذلك قال : «المُضَمَّنِ الهمْزَ»

---

(١) فى الأصل «نقيضا» وهو تصحيف ، وما أثبته من (س ، ت) .

ويُبَدلُ الفِعْلُ من الفِعْلِ كَمَنْ

يَصِلْ إلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

يعنى أن الفعل فى باب (البدل) يشارِك الاسمَ كالعطف ، فيُبْدَل الفعلُ من الفعل ، كما يُعطف الفعلُ على الفعل ، فكما تقول : مَنْ يُكْرِمْنِى ويُكْرِمْ زيداً أُكْرِمْه ، كذلك تقول :مَنْ يَجِئْنِى يُلْمِمْ بى أُعْطِهِ .

لكنه اشتَرط فى (البدل) هنا شرطًا لم يصرِّح به، وإنما أشار إليه مِثَالهُ، لأنه أتى بالمبَدل منه فعلاً مُجْمَلا ، وهو «يَصِلْ إلَيْنَا» ثم أبدل منه فعلاً مبيِّنًا لمعنى «يَصِلْ» وهو «يَسْتَعِنْ بِنَا» فأعطى المثالُ أن الفعل يُبدل من الفعل إذا أفاد زيادةَ بيانٍ للأول .

وعلى ذلك قوله تعالى : {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ويَخْلُدْ فيهِ مُهَانًا}(١) .

فقوله : {يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ} بدلُ من {يَلْقَ أثامًا} وهو بيانُ للُقِيِّ الأثام .

ومنه ما أنشد سيبويه عن الأصمعى عن أبى عمرو (٢) :

إنْ يَبْخَلُوا أوِ يَجْبُنُوا

أو يَغْدِروا لا يَحْفِلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِيـ ـنَ كأنَّهمَ لم يَفْعَلَوُا

---

(١) سورة الفرقان / آية : ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) الكتاب ٣/٨٧ ، وابن يعيش ١/٣٦ ، والمحتسب ٢/٧٥ ، والإنصاف ٥٨٤ ، والخزانة ٩/٩١ ، والبيان ٣/٣٣٣ .

والشعر لبعض بنى أسد . ولايحفلوا : لايبالوا . والترجيل : تمشيط الشعر وتليينه بالدهن . وغدوهم مرجلين دليل على أنهم لايحفلون بقبيح ما يفعلون . وبعدهما :

كأبى بَراقش كلَّ يو مٍ لونُه يَتَخَيَّلُ

فـقـوله : {يَغـدُوا عليك} بدل من «لايَحْـفِلوُا» وهـو تفـسـيـرُ له ، وأنشـد سيبويه[1] :

مَـــــتَى تَـأتِنَـا تُلْـمِمْ بِنَا فـى دِيَـارِنَـا
تَجِــدْ حَطَبًـــا جَــزْلاً ونَارًا تَأجَّــجَــا

وأنشد أيضا [2] :

إنَّ عَلـىَّ اللَّـهِ أن تُبَـــــايِعَـــــا
تُؤْخَـــــذَ كَـــرْهًـا أو تَجِيَ طَـائِعَــــا

فإن تَخَلَّف الشرط لم يَسُغْ لعدم الفائدة ، فإنك إذا قلت : مَنْ يَسْتَعِنْ بنا يَصِلْ إلينا يُعَنْ – لم يكن فى البدل فائدةُ ولابيان ، فكان ضائعا ، فإذا عكستَ المسألةَ كما فى مثال الناظم ، صَحَّتْ لحصول الفائدة بذلك .

ولَمَّا سكَت عن إبدال الاسم من الفعل أو العكس دَلَّ على أنه عنده ممنوع مطلقا ، وإن كان الاسم يُشبه الفعل ، بخلاف العطف كما تقدم .

أما فى البدل: فَلاَ، لأن من حقيقة البدل أن يصح حلولُه محلَّ المبَدل منه ، ولايمكن ذلك فى الاسم مع الفعل مطلقا ، وهذا ظاهر .

واعلم أن فى كلامه هنا تقصيراً من وجهين :

---

(١) الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٦/١ ، وابن يعيش ٥٣/٧ ، ١٠/ ٢٠ ، والإنصاف ٥٨٣ ، والهمع ٢٢١/٥ ، والأشمونى ١٣١/٣ ، والخزانة ٩٠/٩
والشعر لعبيد الله بن الحر ، أو للحطيئة (وليس فى ديوانه)
وألمَّ الرجل بالقوم إلماما : أتاهم فنزل بهم . والحطب الجزل : الغليظ ، ويختارونه كذلك لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد ويقصدونها . وتأجج النار : توقدها ، والألف فى (تأججا) للإطلاق . يصف قومه بالجود والإمعان فى قرى الضيف .

(٢) الكتاب ١٥٦/١ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، والتصريح ١٦١/٢ ، والأشمونى ١٣١/٣ ، والخزانة ٢٠٣/٥ وعَلَىَّ الله : علىَّ والله . وأصل المبايعة : المعاهدة والمعاقدة على الأمر ، ويراد بها هنا بيعة السلطان وطاعته .

أحدهما : أنه مَثَّل بمثالٍ غيرِ مطابِق ، لأن الذى ذكره النحويون فى الفعل ما كان الثانى فيه مع الأول غيرَ مبايِن ، كما فى الأمثلة المتقدمة . قال السيرافى [1] : لايُبْدل الفعل إلا من شئ هُوَ هُوَ فى معناه ، لأنه لا يَتَبَعَّض ، ولا يكون فيه اشتمال فـ (تُؤْخَذَ كَرْهًا أو تجئَ طائعًا) هو معنى (المبايعة) لأنها تقع على أحدهما .

وقد يظهر هذا من سيبويه فـ «باب مايَرتفع بين الجَزْمَيَن»[2] .

والناظم إنما مَثَّل بما الثانى فيه غيرُ الأول ، فـ (الوُصول إليهم هو الإتيان والمجئُ إليهم ، و (الإستعانةُ) طلبُ العونِ ، وهو غير المجئ .

والثانى : أنه لم يُبَيِّن / البدلَ فى الفعل : هل يكون فيه ماتقدَّم فى بدل الاسم من الأنواع أم لا ؟ بل قد قال السيرافى: ماسمعتُ . ٢١٩/٣

وعلى هذا لايكون فيه إلا نوع واحد ، وهو (بدل الكُلِّ من الكل) وإطلاقه يقتضى تلك الأنواع عطف الفعل على الفعل بالنسبة إلى حروف العطف . وفى ذلك ماتَرَى .

والجوابُ : أن مثال الناظم واقعُ على بعض أنوع البدل ، وهو بدل الإضراب أو الغلط ، إلا أن يكون قَصَد (وصولاً) معنويًا ، وهو وصول (الاستعانة) فيكون واقعا على (بدل الكُلِّ) وعلى كلا التقديرين ، فالمثالُ صحيح ، فإن بدل الفعل من الفعل يُتَصَوَّر فى بدل الاسم من الاسم ،

---

(١) السيرافى ٢ / ق ١٧ .

(٢) الكتاب ٣/٨٥ ، والترجمة فيه كاملة هى «هذا باب مايرتفع بين الجزمين ، وينجزم بينهما»

فقد يكون فيه (بدل الكُلِّ من الكل) ومنه قوله[1] :

* مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بنا فى دِيَارِنا *

وقول الآخر [2] :

* يَغْدُوا عليكَ مُرَجِّلِينَ *

وكــذلك الآية الكريمة : {ومَنْ يَفْـعَلْ ذَلك يَلْقَ أَثَامًـا} قـال الخليل : لأن مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الأثَام[3] .

وقد يكون فيه (بدلُ البعض) كقولك : إن تُصلِّ تَسْجُدْ لله يَرْحَمْك .

و (بدلُ الاشتمال) أيضًا ، ومنه قوله [4] :

إنَّ عَلَـيَّ اللَّـهِ أن تُبَـــايِعَـــا

تُؤْخَـــذَ كَـــرْهًـا أو تَجِيءَ طَـائِعَـــا

لأن (الأَخْذ) كَرْهًا ، و (المجئَ) طائعًا من صفات المبايعة .

وظاهرُ سيبويه يقتضى أنه أنشده شاهدًا على (بدل الاشتمال) لأنه أتى به مع قول الآخر [5] :

---

(١) عجزه :

* تَجِدْ حَطَبًا جزلاً ونارًا تأجَّجَا *

وقد سبق الاستشهاد بالبيت .

(٢) البيت بتمامة هو :

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجِّلِيـــ ـــنَ كأنَّهُـــمْ لم يَفْعَلُوا

وقد سبق الاستشهاد به .

(٣) الكتاب ٨٧/٣ .

(٤) تقدم الاستشهاد وبالبيت .

(٥) عجزه :

* ولكنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهدَّما *

وقد سبق الاستشهاد به .

* فَمَا كَان قَيْسُ هُلْكُهُ هُلْكَ واَحدٍ *

وقول الآخر [١] :

* ومَا أَلْفَيْتِنى حِلْمِى مُضَاعَا *

وذلك فى بابٍ من أبواب (بدل البعض ، والاشتمال)[٢] .

وإذا ثَبت (بدلُ البعض) ، ثبت (بدلُ الاشتمال) لأنه مشبَّه به ، إذ عَدُّوا وصفَ الشئ كالجزء منه .

وقد يكون فيه (بدلُ الإضراب والغَلطَ) نحو : إن تُطْعِمْ زيدًا تَكْسُه أُكْرِمْكَ .

وقد سأل سيبويه الخليل عن قولك : إنَ تَأْتِنَا تَسْأَلْنَا نُعْطِكَ ، بجزم «تَسْأَلْنَا» . فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثلَ الأول ، لأن الأول الفعلُ الآخرُ تفسيُر له ، وهو هو ـ يَعنَى ماتقدَّم فى بدل الشئ من الشئ ـ والسؤال لايكون الإتيانَ[٣] .

قال : ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ، ثم يَتَدارك[٤] .

وقال بعد : فلو قلت : إن تَأْتِنِى آتِك أَقُلْ ذاك - كان غير جائز[٥] ، لأن القول ليس بالإتيان إلا أن تُجيزه على ماجاز عليه «تَسْأَلْنَا»[٦] .

---

(١) صدره :

* ذَرِينى إنَّ أمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا *

وتقدم الاستشهاد به

(٢) الكتاب ١٥٦/١ .

(٣) الكتاب ٨٧/٣ .

(٤) المرجع السابق ٨٧/٣ ، وعبارته «ثم يتدارك كلامه» .

(٥) فى الأصل «كان جائزا» وهو سهو من الناسخ ، وصوابه من الكتاب ، ونسختى (س ، ت)

(٦) الكتاب ٨٧/٣ .

فهذا نَصٌّ بجواز (بدل الغلَط والنِّسيان) وجوازُ (بدلِ الإضراب) أوْلَى .

فإذًا ما مَثَّل به الناظم غيرُ خارج عن أنواع البدل ، وأنواع بدل الاسم جارية فى بدل الفعل ، وليس الأمر كما تقدم للسِّيرافى[1] ، فإطلاقُه صحيح أيضا ، والله أعلم .

---

(١) انظر ص ٢٢٩ .

النــــداء

(النِّداء) بـالكسـر، ويقـال : بالضم، وهو تصـويتُك بمَنْ تريد إقبـالَه عليك لتخاطبه، بحرفٍ من الحروف الموضوعة لذلك، هذا أصله.

وقد يُنادَى مَنْ لايُراد إقباله، ولكن على وجه التفجُّع عليه.

وقـد تُسـتـعـمل في التـعـجب هذه الحـروفُ أو بعضُـهـا، لا لقـصـد الإقبال، كما سيُذكَرُ إن شاء الله / في موضعه. ٢٢٠/٣

وابتـدأ الناظم ـ رحـمـه الله ـ أولاً بالتَّـعـريف بحـروف النِّداء، وهـى أدوات التَّصْوِير بالمنادَى.

ولما كـان (المنادى) ينقسم قسمين : قريب منك وبعيد ـ وضُع لكل قسم منها ما يخصه.

وعَرَّف الناظم أولاً بالقسم الذى يُستعمل للبعيد فقال :

وللمُـنَـادَى النَّـاءِ أو كـالنَّـاءِيَا
وأَىْ وآَكَـذَا أَيَا ثُمَّ هَـيَـا
والهَـمْـزُ للدَّانِى ووَالمِنْ نُدِبْ
أوْيَا وغَـيْـرُ وَالدَىَ اللَّبْسِ اجْـتُنِبْ

(النَّاءِ) هو البـعيـد، نَأى فلان يَنْأَى نَأْيًا، إذا بَعُـد، وأراد (النَّائِى) بالياء، ولكنه نَقَصه للضرورة، كما قال[1] :

* وأخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصرِمْنَهُ *

وهو في نَظْمه كثير.

---

(١) هو الأعشي، وتقدم الاستشهاد بالبيت في باب «العطف» وعجزه :
ويَعُدْنَ أعداءً بُعَيْدَ وِدَادِ

ويريد أن (المنــادى) البعيد له أدواتٌ يُنَادَى بها، وهى خمس : (يَا) وهى أمُّ الباب، ولذلك تُستعمل حيث لايُستعمل غيرها من أخواتها، فيُنْدبَ بها مع (وَا) ولا يُندب بغيرها معها، وقد ذكر ذلك، وأيضًا لايقع في باب «الاستغاثة» «والتعجب» غيرُها. و(أىْ) وهى مقصورة غير ممدودة، على ماأتى بها النَّظْمُ مثل (كَىْ) هذا نَقْلُ سيبويه والجمهور من البصريين[1].

وحكَى المؤلف عن الكوفيين مَدَّ (أىْ) نقلاً عن العرب، وهذا، وإن كان، فقليلٌ، لذلك لم يَعْتَدَّ به هنا.

وماذَكَر من أن (أىْ) للبعيد هو أيضا مذهب جمهور البصريين، فإنه نُقل عن العرب، وقد نَقلوا أن وضعها لنداء(البعيد) فهو المقبول ولا يُعَارضَ بقياس وذهب طائفة إلى خلاف ذلك، إلا أنهم فرقتان، فمنهم من رأى أنها لنداء (المتوسِّط) وهو منقول عن ابن بَرْهان[2]. وإليه ذهب ابن أبي الرَّبِيع[3] وبعضُ تلامذته.

ومنهم من جعلها لـ(القريب) كالهمزة اعتبارًا بكَوْن الصَّوْت بها قصيرا، وإليه مال الجوهرِّى في تفسير هذه الأداة[4]، وهو رأى الجُزولي في كُرَّاسَته[5]،

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٩.

(٢) هو أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن عمر بن برهان العكبري النحوي. صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب (ت ٤٥٦هـ).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) قال الجوهرى في الصحاح (أيا) : «وأىْ : مثال (كَىْ) حرف ينادى به القريب دون البعيد».

(٥) الكرّاسة : الجزء من الكتاب، وإضمامة من الورق تُهَيَّأ للكتابة فيها، والجمع : كراريس، وكراسات، وكراس. ويقصد بكراسة الجزولى مقدمته في النحو.

ونقله ابن مالك في «الشرح[1]» عن المبرد، ولم أر مذهبه في كتابه «المقتضب[2]» إلا كمذهب سيبويه والجمهور، فانظُرْ من أين نَقله؟! ، و (آ) مما نَقله المصنف عن الكوفيين، واعْتَمد عليه، لأن الثقات رَوَوْه عن العرب، وروايةُ العدل مقبولة[3].

وحُكى ذلك أيضا عن الأخفش، وذكره ابن الأنباري في «الزاهر».

و(أيَا) منقولةٌ مشهورة، و(هَيَا) كذلك، وكأنها في الأصل (أيَا) فأبدلت همزته هاءً ، كما قالوا في (أرَاق) : هَرَاقَ، وفي (إيَّاكَ) : هِيَّاكَ، ونحو ذلك.

وعلى هذا لم يكن ينبغي أن يَعُدها في جملة الحروف لأن ذلك تكرار، غير أنه رُبَّما وَقف مع ظاهر الأمر، مِنْ عدم الإبدال، وساعده عليه قاعدة التصريف أنَّه لايَدخل في الحروف ولا ما أشبهها، كما قال[4]:

* حَرْفٌ وشِبْهُهُ من الصَّرْفِ بَرِى *

فوقف مع الأصل، وعَدّ (هَيَا) وَضْعًا آخر؛ إذ لم يَقُم عليه دليلٌ على الإبدال، وهو ظاهر.

فإذا تقرَّر هذا، فمثال (يا) ياأَيُّها الرجلُ، ياأيُّها النَّاسُ.

ومثال (أَيْ) موجودٌ في الأحاديث «أَيْ رَبِّ» وأنشد الزجَّاجي قولَ الشاعر[5]:

* أَلَمْ تسْمَعِى أىْ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحَى *

---

(١) شرح التسهيل الناظم (ورقة : ١٩٩ ـ ب).

(٢) انظر : ص ٤/٢٣٣.

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ١٩٩ ـ ب).

(٤) قال ذلك أول «باب التصريف» من الألفية، وبعده : ومَا سِوَاهُمَا بتَصْرِيفٍ حَرِى

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ١/٢٣، وجمل الزجاجى ١٦٨، والمغنى ٧٦، والهمع ٣/٣٥، والدرر ١/١٤٧. وعجزه : * بُكاءَ حَمامات لَهُنَّ هَدِيرُ *
ورونق الضحى أوله، وكذلك رونق الشباب . أوله وطراعته. وهديرُ الحمام أو الإبل الصوت الذى يردده في حنجرته. ويروى «هَدِيلُ» والهديل: صوت الحمام.

ومثال (آ) / قولك : آزيدُ، ولم أجد فيه سماعا. ٢٢١/٣

ومثال (أيَا) :

* أيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بين جُلاَجِلٍ * [(١)]

ومثال (هَيَا) ماأنشده ابن جِنِّى من قول الشاعر[(٢)]:

فـأصَــاخ يَرْجُـو أن يَكُونَ حَـيًّـا

ويَقُـــولُ مِنْ طَرَبٍ : هَيَـــا رَبَّا

وقال ابن الطَّثْرِيَّة[(٣)]:

هَيَـا رَبِّ سُقْ لِى مِنْ هَـواهَا مَنِيَّـتِى

بَحْـوِلكَ يَدْخُلْ حُبُّـهَا مَـعِىَ القَبْـرَا

وأما الذى قال الناظم فيه إنه (كالنَّائِى) وليس به في الحقيقة، فهو الذى يُعَبِّر النحاة عنه بالبعيد حكْمًا، وهو الذى يكون قريبا، لكنه يُعامَل معاملَة البعيد، لأمرٍ يَقتضى ذلك. وذكَر سيبويه لذلك أسبابا ثلاثة[(٤)]:

(١) الشعر لذى الرمة، ديوانه ٦٢٢، وسيبويه ٥٥١/٣، والمقتضب ١٦٣/١، وابن الشجري ٣٢٠/١، وابن يعيش ٩٤/١، ١٩٩/٩، والإنصاف ٤٨٢، والهمع ٣٥/٣، وشرح شواهد الشافية ٣٤٧ وعجزه:

* وبَيْنَ النَّقَا آأنْتِ أمْ أمُّ سَالِمِ *

والوعساء : رملة لينة. وجلاجل : موضع. والنقا : الكثير من الرمل. يريد أن الشبه بين أم سالم وبين هذه الظبية قريب جدا، حتى إنه لم يستطع إدراك الفرق بينهما، فاستفهم عن ذلك، مبالغة في التشبيه.

(٢) الخصائص ٢٩/١، والمغنى ٢٠، واللسان (هيا) وقبله :

وحديثُها كالقَطْـرِ يَسْمَعُهُ ... راعِى سِنِينَ تتابعت جَدْبَا

وأصاخ : استمع وأنصت للصوت. والحَيَا : المطر، لإحيائه الأرض. وقيل : الخصب، وما يحيا به الأرض والناس.

(٣) لم أجده في شعره المطبوع.

(٤) الكتاب ٢٣٠/٢.

أحدها : أن يكون المنادى مُعْرِضًا عنك، بحيث ترى أنه لايُقبل عليك إلا بالاجتهاد في النداء، ويَدخل هاهنا العاقلُ، فتقول : يازيدُ، وأيَا زيدُ، وهو بحَضْرتك، إلا أنه مشغولٌ عنك بأمرٍ اسْتَغرق بالَه عن إجابتك سريعًا، أو غافلٌ عنك وعن ندائك إيَّاه.

والثاني : أن يكون نائمًا مُسْتَثْقَلاً، بحيث لايُجيب إلا بالاجتهاد في النداء ومَدِّ الصوت، فتفعلُ ذلك، فتقول : يارجلُ، ويانائم، رجاءَ أن يستيقظ فتخاطَبه.

والثالث : قصدُ التوكيد، وذلك أن يكون المنادى مُقْبِلاً عليك، قريبًا منك، لكنك أكَّدتَ نداءَه لأمرٍ عَرَاكَ، فناديتَه نداءَ البعيد، فقلت : يازيدُ، ياأخى، لِيَسْتَبِقَ إلى إجابتك.

فهذه المواضع مما عُومل فيها القريبُ معاملةَ البعيد.

ثم أتى الناظم بالقسم الثاني وهو الدَّانِى، أى (القريب)وأتى له بأداة واحدة وهى الهمزة، فقال:«للدَّانِى» يعنى الذى يُنَادَى به الدَّانِى، فتقول : أَزَيْدُ افْعَلْ.

* أحَارِ بْنَ عَمْرٍو كأنِّى خَمِرْ *(١)

(١) لامرىء القيس، ديوانه ١٥٤، والمقتضب ٤/٢٣٤، وابن الشجرى ٢/٨٠، والهمع ٤/٤٠٨، والدرر ٢/١٠٤، ١٩٧، والأشمونى ١/٣٢، والعيني ١/٩٥

وبعده : ويَعْدُو على المرء ما يَأْتَمِرْ

وحار : ترخيم حارث. والخمر : الذى خالطه داء أو حُبّ، وأصله من الخَمر ـ بفتحتين ـ وهو كل ماسترك من شجر أو بناء أو غيره. ويعدو على المرء : يصيبه وينزل به. وما يأتمر : مايهم به ويعزم عليه. والشطر الأخير مثل سائر. انظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٧٠، ٣٠٢.

* أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذا التَّدلُّلِ *[1]

ولم يقل هنا : أو كالدَّاني، كما قال في القسم الأول : «أو كالنَّائِي» لأن هذا الاعتبار معدوم في نداء (القريب) بالهمزة، فإن العرب لاتنادى (البعيدَ) نداءَ القريب، كما تنادى القريبَ نداءَ البعيد.

قال سيبويه[2]: وقد يَستعملون هذه التى للمدِّ ـ يعنى أدواتِ البعيد ـ في موضع الألف ـ يعنى للقريب ـ ولا يَستعملون الألفَ في هذه المواضع التى يَمُدُّون فيها.

ثم قال : (وَوَالِمَنْ نُدِبَ أَوْيَا) يعنى أن (وا) تُستعمل في نداء (المَنْدُوب) وهو المذكور تَوَجُّعًا منه أو تفجُّعًا عليه، بلفظ يدل على المعنى دلالةً مُنَبِّهة على عُذْر النادب في نُدْبته نحو : وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه.

وكذلك (يا) المتقدِّمة الذكر، تُستعمل للمندوب أيضا كقول جرير[3]:

* وقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَاعُمَرا *

وما أشبه ذلك.

---

(١) من معلقته، وهو من شواهد ابن الشجرى ٢/٨٤، ومغنى اللبيب ١٣، والتصريح ٢/١٨٩، والهمع ٣/٣٤، والدرر ١/١٤٧، والأشمونى ٣/١٧٢، وبعده :

وإن كنت قد أزمَعْتِ صَرْمى فأجْملى

والتدلل والدَّلال : أصله أن تظهر المرأة الجرأة على زوجها، كأنها تخالفه ومابها من خلاف. يقول لها : كفي بعض تدللك عنى، وأقلى منه. وأزمعت : عزمت. وصرمى : قطيعتى وهجرانى. وأجملى : اعتدلى واتئدى.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٠.

(٣) ديوانه ٣٠٤، والمغنى ٣٧٢، والهمع ٣/٧٠، والدرر ١/١٥٥، والتصريح ٢/١٦٤، والأشمونى ٣/١٣٤، ١٦٧، ١٦٩، والعيني ٤/٢٢٩، ٢٧٣ وصدره :

حَمَلْتَ امرًا عَظِيمًا فاصْطَبرتَ لَهُ

يرثي عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه، وقبله :

نَعى النعاةُ أمَيرَ المؤمنـين لنا ... ياخيرَ من حَجَّ بَيْتَ اللهِ واعْتَمرا

فإن قيل : إن (وَا) يَعدها النحويون في قسم مايُنَادَى به البعيد، لكنه بُعْدٌ حكمى، والناظم أخرجها عن كلا القسمين، فكان حقه أن يَعُدَّها مع أخواتها.

فالجواب : أن حقيقة (وا) في المندوب ليست على النداء بها، وإنما أُتِيَ بها أداةً لَمدِّ الصوت بذِكْر المندوب لاليُنَادَى؛ إذ كان النداء تصويتَك بمن تريد إقبالَه عليك لتخاطبه، وهذا المعنى في المَيِّت مفقود، لكن لَمَّا كان للمندوب أحكام كأحكام المنادى، وأداةٌ تشبه أداة النداء، أتى النحويون به في «باب النداء» لذلك.

فالوجه مافعل الناظم من / فَصْله بين الأدوات تنبيهًا على فَصْل ٢٢٢/٣

المعانى، فكأنه جَعل الأدوات ثلاثةَ أقسام : للمنادى البعيد قسم، وللقريب قسم، ولمن لايُقصد بالنداء، ولكن يُصَوَّت بذكرِه تفجعًا وتوجعًا ، قسم .

ثم إن (يا) لما كانت للنداء حقيقةً، ووقعت في النُّدْبة، وكانت في بعض المواضع مِمَّا يقع بها اللَّبْس بين المنادى والمندوب، فلا يَدْرِى المصوِّتُ به بـ(يا) هل هو منادًى أو مندوب ـ تحرزٌ من ذلك، فأخرج (يا) من باب النُّدْبة حيث يقع اللَّبْس فقال : «وغَيْرُ وَالَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ»

وغيرُ (وا) هى (يا) إذ لم يَذكُر مع (وا) : أَيَا، فيريد أنك تَجْتنب (يا) في النُّدْبة إذا وقع بها اللَّبْس، وتقتصرُ على (وا) فهى المختصة ببابها.

فإذا قلت: وَامَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاه ـ فجائزٌ هنا أن تأتى بـ(يا) فتقول : يامَنْ حَفَر بئر زمزمَاه، لأنه معلومٌ كونُه مندوبًا، بما لحقه آخرًا

من مَدَّة النُّدْبة[1]، فلا يَختلط بالمنادى إذا لَحِقَتْ؛ إذ لاتَلحق المنادى مَدَّةُ النُّدْبة، وإذا نَدَبْتَ[2] ولم تُلحق فقد يكون المندوب معلومًا، فلا يَلْتَبس بغيره، كما لو قال قائلٌ عند موت عبدالمطَّلب : يامَنْ حَفر بئرَ زمزمَ، فهذا الوصف مختَصٌّ به ، فلا يُفْهم من الكلام إلاّ النُّدْبة ، بخلاف ماإذا قلتَ : يا زيدُ ، وأمامَكَ مَنْ اسمه زيدٌ ، فلا يتعيَّن مقصودك بـ(يا) أهو نداءُ زيدٍ أم نُدْبَةُ مَنْ أردتَ نُدْبَته، ففي مثل هذا الموضع لابد من الإتيان بـ(وا) فتقول : وازيدُ، إعلامًا أن المراد الندبةُ لانداءُ مَنْ أمامك، وكذلك إذا وصلتَ كلامك، فقلت : وازيدُ الفاضلُ، على رأى سيبويه[3] لاتُلْحِق هنا (يا) للَّبس، فإن تعيَّن بقرينة أنك تَندب جاز لَحاقُ (يا) في موضع (وا) وكذلك ما أشبهه.

وقوله : (وَغَيْرَوا) منصوب بـ(اجْتنبْ[4]) وهو واقع على (يا)

ثم لما اسَتْوفَى ذكر الأدوات أخذ في ذكر مايَعْرِض لها من الحذف ومواضعِ الحذف فقال :

وغَـيْـرُ مَنْدُوبٍ ومُـضْـمَـرٍ ومَـا
جَـامُـسْـتَـغَـاثًا قَـدْ يُعَـرَّى فَـاعْلَمَـا

وذَاكَ فـي اسْم الجِنْسِ والمشَـارِ لَـهْ
قَلَّ ومَنْ يَمْنَعْـهُ فَـانْصُـرْ عَـاذِلَهْ

فالذى بَيَّن على الجملة أمران :

أحدهما : أن حرف النداء قد يُحذف مع بقاء معناه مُرادًا، لأن المحذوف معلوم.

---

(١) في الأصل و(ت) : «بما لحقه أخذا من هذه الندبة» وهو تحريف، صوبته من (س).
(٢) في الأصل و(ت) : «وإذا نويت» وما أثبته من (س).
(٣) الكتاب ٢ / ٢٢٥ .
(٤) يروى البيت «وغيرُ» بالرفع، و«اجْتُنِبْ» بالبناء للمفعول، وعليه فيكون «غيرُ» مبتدأ، وجملة «اجتنب» خبره.

فقوله : «وغَيْرُ مَنْدُوبٍ» وكذا وكذا «قَدْ يُعَرَّى» يَعنى من حرف النداء، وحَذَف المجرورَ لفهم معناه، لتقدُّم مايدل عليه.

والثاني : حَصْرُ المواضع التى يجوز فيها الحذف، والتى لايجوز فيها.

وجَعل مواضعَ منع الحذف على قسمين :

قسمٌ يُمنع فيه باتفاق، وقسمٌ يُمنع فيه باختلاف، أعنى في القياس.

فأما مايُمنع فيه الحذف باتِّفاق فثلاثةُ مواضع :

أحدها : المندوب، نحو : وَازَيْدَاهْ، وياعَمرَاهْ. وإنما امتنع الحذف هنا لأن المقصود مَدُّ الصوت، والتصريحُ بالبكاء، والتفجُّع والإعلام بذلك، ولذلك لحقته الزيادة آخِرًا مبالغةً في التصويت، فصار حرف النداء كالترنُّم / المقصود، فلو حُذف الحرف هنا لكان فيه نَقْضُ الغرض، وهو ٢٢٣ / ٣ ممنوع.

والثاني : المضمر، وللمضمر، في كلامه وجهان :

أحدهما : لفظه إذا كان هو المنادى، نحو قول الأحْوَص اليَرْبوعي[1] حين وَفَد مع أبيه على معاوية ـ رضي الله عنه ـ فخَطب، فوَثب أبوه ليخطب، فكَفَّه[2] وقال : ياإيَّاكَ، لقد كَفَيْتُك، وقول الآخر[3]:

(١) انظر حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح ٢/١٦٤ .

(٢) في النسخ «فكف» وما أثبته من (الخزانة) هو الصواب.

(٣) هو سالم بن دارة، ابن الشجري ٢/٧٩، والإنصاف ٣٢٥، ٦٨٢، وابن يعيش ١/١٢٧، ١٣٠، والتصريح ٢/١٦٤، والهمع ٣/٤٦، والأشمونى ٣/١٣٥، والخزانة ٢/١٣٩، والعيني ٤/٢٣٢، والدرر ١/١٥١ وقد حرف الأول على أوجه، أصحها «يامُرُّ ياابن واقع ياأنتا» وانظر (الخزانة).

يا أَبْجَرُ بن أَبْجَرٍ ياأَنْتَا

أَنْتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

وإنما لَزمت (يا) هنا لأنها إذا حُذفت لم يَبْقَ عليها دليل؛ إذ لو قلت في (ياإيَّاكَ قد كَفَيْتُك) : إياك قد كفيتك[1] ـ لم يكن ثَمَّ دليل على أنه منادى.

والقاعدة أن الشيء لايُحذف إلا إذا دَلَّ عليه الدليل.

وفى ذِكْر الناظم هنا للمضمر دليل على جواز ندائه، إلا أنه لم يبيِّن : هل يُؤتى فيه بضمير النصب أو بضمير الرفع، والقياس عند المؤلف الإتيانُ بضمير النصب، لأنه موضع نصب بالفعل الذى نابت عنه (يا) وهو (أُنَادِى) فَوضْعُ ضمير الرفع موضعهَ شاذ، فلا يُقاس عليه.

والوجه الثاني : للمضمر أن يكون بمعنى المحذوف، وهو ماكان من المنادى محذوفا، وذلك بعد الأمر والدعاء ونحوهما، فإنه يجوز حذف المنادى هنالك قياسا.

فبعد الأمر كقراءة الكسائى : {أَلاَ يَسْجُدُوا لِلّهِ الَّذِى يُخْرِجَ الخَبْءَ في السَّماوَاتِ[2]} الآية. قالوا : أراد : أَلاَ ياهؤلاءِ اسْجُدُوا، وقال الراجز[3]:

* يادارَ سَلْمِى يا اسْلَمِى ثُمَّ اسْلَمِى *

---

(١) هذه الجملة ـ ساقطة من الأصل و(ت) وأثبتها من (س).

(٢) سورة النمل / آية : ٢٥

وانظر في هذه القراءة : السبعة ٤٨٠.

(٣) هو العجاج، ديوانه ٥٨، والخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٩، والإنصاف ١٠٢، وابن يعيش ١٣/١٠، ولسان العرب (سمم، علم) وبعده :

بسَمْسَمٍ وعن يمين سَمْسَمِ

وسَمْسَم : اسم موضع أورملة.

وقال ذو الرُّمة(١):

أَلاَ يَـااسْلَـمِـي يادَارَمَـيَّ علـى البِلَـى
ولازال مُنْهَــلاً بَجْــرعَــائِكِ القَطْرُ

وفي الدعاء، كقول الشاعر، أنشده سيبويه(٢):

يـالَـعْنَـةُ اللّـهِ والأقْــــوامِ كُلِّـهِـمِ
والصَّــالحِينَ على سَـمْـعَـانَ مِنْ جَــارِ

وأنشد ابن جنى وغيره(٣):

* يالَعَنَ اللّهُ بني السِّعْلاَتِ *

وفي التعجب، كقول امرىء القيس(٤):

* فَيا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا المُتَحَّمل *

---

(١) ديوانه ٢٩٠، وابن الشجري ١٥١/٢، والمغني ٢٤٣، والتصريح ١٨٥/١، والهمع ٦٦/٢، ٩٦/٤، ٣٦٧، والأشمونى ٢٢٨/١، والعيني ٦/٢

والبلى : من (بلى الثوب) إذا خلق. ومنهلا : منسكبا منصبا. والجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئا والكاف خطاب لمية صاحبته. والقطر : المطر.

(٢) الكتاب ٢١٩/٢، وابن الشجري ٣٢٥/١، ١٥٤/٢، وابن يعيش ٢٤/٢، ٤٠، ١٢٠/٨، والإنصاف ١١٨، والهمع ٤٥/٣، ٣٦٧/٤، والحماسة بشرح المرزوقي ١٥٩٣

يدعو على سمعان جاره بلعنة الله والناس جميعا، لأنه جار لم يرع حق الجوار.

(٣) الخصائص ٥٣/٢، والإنصاف ١١٩، وابن يعيش ٣٦/١٠، ٤١، واللسان (نوت، سين) والرجز لعلباء بن أرقم اليشكري أحد شعراء الجاهلية، ويعده :

عمرَو بن يربوع شرارَ النات   غــير أعفَّاءَ ولا زكياتِ

والسِّعلاة : ساحرة الجن، أو الغول. ويقال للمرأة إذا كانت قبيحة الوجه، سيئة الخلق : سعلاة، على التشبيه. والنات وأكيات : أصلها : الناس وأكياس، فأبدلت السين تاء.

(٤) من معلقته، وصدره :

* ويومَ عقرتُ للعَذارَى مَطِيَّتى *

والبيت من شواهد المغنى ٥٨٦/٤، والتصريح ٢٧١/٢، والعيني ٥٨٦/٤ =

وهذا كثير.

فهذا النوع لايجوز فيه حذف الحرف، لأن في بقائه دليلاً على المحذوف، فلو حُذف الحرف مع المنادَى لم يبق مايدل على المحذوف، فلم يَجُزْ ذلك.

والموضع الثالث : المستَغاث، نحو : يالَزيدٍ، ويالَله لِلمسلمين. وإنما لم يجز الحذف هنا لِمَا يؤدِّي إليه من نقض الغرض؛ إذ كان القصد في (الاستغاثة)

مَدَّ الصوت، لأنه موضعُ تأكيدٍ واجتهادٍ في الاستصراخ والتصويت، لأنه المستغاث عندهم كالبعيد أو كالغافل، فالحذفُ نقيض هذا، فمنعوه، وعلى هذا المواضع نَبَّه بقوله : «وغَيْرُ مَنْدوبٍ ومُضْمَرٍ ومَا جَامُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى»

وقَصر لفظ «جَاء» على قول من قال : جَايَجِي، وسَا يَسُو[1]، وهو قليل، أدَّاه إليه الاضطرارُ الشِّعرى.

وإذا تعيَّن له مايُمنع فيه حذفُ حرف النداء مطلقا ـ دَلَّ على أن ماعدا ذلك يجوز فيه الحذف، وهو الذى قال : «وغيرُ كذا قد يُعَرَّى» تقول : زيدُ افعْل كذا، وفي القرآن : {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا[2]}. {رَبِّ احْكُمْ بالْحَقِّ}[3].

{رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا[4]}. {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلانِ[5]}. وما أشبه ذلك.

= ومعناه : أنه لما نحر ناقته صارت هذه تحمل رحله، وتلك تحمل الطنفسة التى توضع فوق الرحل، فعجب لصنيعهن. وروى عن الأصمعي أنه قال : عجب لما فعل من عقر ناقته حتى اضطر إلى حمل رحلها على ناقة أخرى، كأنه سفه نفسه لذلك.

(١) انظر : سيبويه ٣/٥٥٦.

(٢) سورة يوسف / آية : ٢٩.

(٣) سورة الأنبياء / آية : ١١٢.

(٤) سورة الحديد / آية : ١٠.

(٥) سورة الرحمن / آية : ٣١.

ووجه الحذف ظاهر، وهو العِلْمُ بالمحذوف، مع كون المنادى ـ وإن / ٢٢٤/٣ بَعُد ـ قد جُعل بمنزلة من هو بالحَضْرة، مُقْبِلٌ على من يناديه، لاشاغلَ له عنه، فكان تَرْكُ التصويت به تركًا لما ينوب مَنابه، وهو القَصْد والإقبال ، لأنه كافٍ بالنسبة إلى المُقْبِل الحاضر. وعلى العمل على الحَصْر الذى ذكَر يُعْتَرض بأمرين :

أحدهما : أن (التعجب) الجارِىَ مَجرى (الاستغاثة) حكمهُ في امتناع الحذف حكمُ الاستغاثة، فالمتعجَّب منه لايُحذف معه الحرف ، كما لايُحذف مع المستغاث، فتقول : يالَلْعَجبِ، ويالَلْماءِ، ويالَلْفَلِيقة[1]، كما سيأتى إن شاء الله ـ ولايُحذف الحرف لأنه نَقْض الغرض ـ كما تقدم ـ في الاستغاثة، وحَصْرُه يقتضى جوازَ الحذف هنا، وهو غير صحيح.

والثاني : أن لفظ (الله) إذا نُودى لايُحذف الحرفُ معه، فتقول : ياأَللّهُ، ولاتقول : اللّهُ، فإن العرب التَزمت فيه الإتيانَ بالحرف، وكلامُ الناظم لايقتضى ذلك البتَّةَ.

وأمرٌ ثالث، وهو أن ماحُكِم له من المنادَيات بحكم الغافل المتراخِى، الذى يُجتهد في التصويت به والقَصْد إليه، لايُحذف منه حرف النداء، ولذلك ينادَى نداءَ البعيد وهو قريب، فإذا كان كذلك ـ وكان قَصْدُ الحذف أن المنادى معدودٌ في عِدَاد الحاضر المُصْغِى إليك ـ كان الجمع بين الحذف والحُكْمِ للمنادى بحكم المتراخِى الغافل جمعًا بين المتنافِيَيْن، وهذا الوجه مفهوم من كلام سيبويه في تعليل المنع في المستغاث والمتعجب منه.

---

(١) الفليقة : الداهية والأمر العجب، وهو من أمثال العرب وكلماتهم السائرة.

(قال : وإنما اجتَهد لأن المستغاث عندهم مُتَراخٍ أو غافلٌ، والتعجُّب كذلك[1] ويدخل هنا المستغاث والمتعجَّب منه[2]) والمندوب.

فكان الأَوْلَى به أن يتمِّم هذا الموضع ليرتفع الإشكال، ويزول الإبهام. وقد تحرَّز في كتاب «التسهيل» فأخرج اسم (الله) والمتعجَّب منه، ولم يذكر هذا الوجه الثالث[3].

والجواب عن الأول : أن التعجب جارٍ مجرى الاستغاثة في أحكامه، ومعناه يُجامع معناه، فكأنه سكَت عنه لدخوله تحته، أو لقياسه عليه عند الناظر.

وعن الثاني : أن لفظ (الله) ليس بجارٍ على القياس في أحكام كثيرة، منها هذا، بل له خواصٌّ في كلام العرب لايَنتظمها أصلٌ، عُدَّت نحواً من خمسَ عشرةَ خاصَّة، فلا ينبغي أن يُعترض به، لأنه معدود في جملة المسموعات بحسبها، فلا ضررَ عليه في ترك ذكره.

وأما الثالث : فلم يَذكره غيرُه في معرض التَّأصيل، كما ذكَر المستغاثَ والمندوبَ وغيرهما، لأنه أشدُّ تعلقًا بعلم المعاني والبيان منه بعلم النحو، وكثيرا ما يُخَيِّر النحويون بين أمرين أو أكثر لايُخَيِّر البَيانِيُّون بينها؛ بل يوجبون أوجهَ التخيير، كلُّ وجهٍ في سِيَاقٍ يَختص فيه، لايدخل فيه الآخر.

ولقد أدخل المتأخرون، ومنهم ابن مالك، في النحو أشياءَ، علمُ البيان أخصُّ بالنظر فيها من علم النحو، وقد مَرَّ منها أشياء نُبِّه على بعضها، وكان الأَوْلَى أن لايُفعل ذلك، فإذا كان الأمر كذلك، وكان الوجه الثالث من هذا القَبِيل، لم يتمكَّن الاعتراضُ به ، والله أعلم .

---

(١) الكتاب ٢/٢٣١.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) التسهيل : ١٧٩.

والقسم الثاني : من قِسْمَيْ مواضع منع الحذف مافيه / اختلاف ٢٢٥/٣
وهو ضربان :

أحدهما : اسم الجنس، والثاني : اسم الإشارة، وكلاهما يجوز عند الناظم فيه الحذف، لَكِنْ قليلاً، وهو قوله : «وذاكَ في اسْمِ الجنْس والمُشَارِ لَهُ قَلَّ» الإشارة بـ(ذاكَ) إلى التعرِّي المفهوم من قوله : «قَدْ يُعَرَّى» كأنه قال : والتعرِّي في كذا قَلَّ، وهو كقوله تعالى : {وإنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ[١]} أي يَرْضَ الشكرَ لكم.

فأما اسم الجنس : فهو قليل كما قال، نحو : رَجُلُ افْعَل كذا، تريد :

يارجلُ، وفي الحديث «اشْتدِّى أزْمَةُ تَنْفَرِجِى[٢]» وفي الحديث الآخر حكايةً عن موسى عليه السلام : «ثَوْبِى حَجَرُ»[٣] يريد : ياأزمةُ، وياحَجَرُ.

ومن كلام العرب في مَثَل : « افْتَدِ مَخْنُوقُ[٤]» و« أَطْرِقْ كَرَا[٥]»

---

(١) سورة الزمر / آية : ٧.

(٢) الجامع الكبير ١/١١١، وعزاه للديلمي والقضاعي.

(٣) البخاري (كتاب الغسل) باب من اغتسل عريانا ـ فتح الباري ١/٣٨٥، ومسلم ـ كتاب الحيض ١/٢٦٧.

(٤) المستقصى للزمخشري ١/٢٦٥
ويضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة.

(٥) المستقصى ١/٢٢١، واللسان (طرق، كرا)
والكَرَا : لغة في الكَرَوان، بالتحريك، وهو طائر طويل الرجلين أغبر، نحو الحمامة، له صوت حسن، يكون بمصر مع الطيور الداجنة. وجمعه كِرْوان ـ بالكسر والإسكان ـ وكراوين.
وقال بعض علماء اللغة : إن (كرا) ترخيم (كَرَوان) وانظر اللسان (كرا)
والإطراق : أن يطأطيء عنقه، ويشخص بصره نحو الأرض.

يقال للكَرَى[1] إذا صِيد: أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا، إنَّ النَّعامَ في القُرَى[2]. وقالوا: «أَصْبِحْ لَيْلُ[3]». قال بِشْر[4]:

فَـبَـاتَ يقـولُ أَصْـبِحْ لَيْلُ حَـتَّى
تَجَلَّى عَنْ صَـريمَتِـهِ الظَّلاَمُ

وأنشد سيبويه للعجَّاج[5]:

* جَارِيَ لاتَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

---

(١) في الأصل و(ت) «يقال للكركى» وما اخترته من (س) لأن الكركي طائر آخر غير الكروان.

(٢) المستقصى ٢٢١/١، واللسان (طرق، كرا)

وقد جرت عادة العرب أن يشبهوا الكراوين بالأذلة، والنعام بالأعزة. ومعنى المثل: تطأ طأ واخفض عنقك للصيد، فإن أكبر منك وأطول أعناقا، وهو النعام، قد صيد وحمل من البدوّ إلى القرى.

ويضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الذى لايشبهه وأمثاله الكلامُ فيه، فيقال له: اسكت ياحقير فإن الأجلاء أولى بهذا الكلام منك.

وقال بعضهم: يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه.

(٣) المستقصى ٢٠٠/١.

قال الزمخشرى: «قالته امرأة يأتيها امرؤ القيس، وكان مفركا، فبرمت به، فما زالت تقول: أصبحت يافتى، فيأبى القيام، فاستعطفت الليل لفرط ضجرها. يضرب في استحكام الغرض من الشيء».

(٤) ديوانه ٢٠٥، واللسان (صرم)

يصف ثورا. والصريمة: قطعة ضخمة من الرمل تنصرم عن سائر الرمال. وجمعها: صرائم.

وقوله: «عن صريمته» يعنى الرملة التى فيها هذا الثور. والمعنى أن الثور لما طال عليه الليل مما هو فيه من البرد تمني أن يأتى الصباح، وينقضي الظلام، وكأن لسان حاله يقول: «أصبح ليل» وهو مثل سائر.

(٥) الكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، وديوانه ٢٦، والمقتضب ٢٦٠/٤، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش ١٦/٢، ٢٠، والتصريح ١٨٥/٢، والأشمونى ١٧٢/٣، والخزانة ١٢٥/٢

يخاطب امرأته، يريد: ياجارية. وعذير الرجل: مايرومه ويحاوله مما يعذر عليه إذا فعله.

وذلك أنه كان عزم على سفر، فكان يرم رحل ناقته، فقالت له زوجته: ماهذا الذى ترم؟ فأجابها بهذا الشعر.

أراد : ياجاريةُ.

وأما في اسم الإشارة فقال ذو الرُّمة(١):

إذا هَمَلَتْ عَـيْني لَهـا قَـالَ صـاحِـبِى
بمِـثْـلِكَ هَـذا فِـــتْنَـةٌ وغَـــرَامُ

أراد : بمثلك ياهذا، وأنشد المؤلف قول الشاعر(٢):

ذِى دَعِــى الــلَّــوْمَ فــي الــعَــطَا
ءِ فَــإنَّ اللومَ يُغْــرِى الكرامَ بالإجْــزالِ

يريد : ياذِى دَعِى اللومَ، وأنشد أيضا(٣):

لايَغُــــرَّنَّكُـمْ أُولاَءِ مِـن الـقَــــوْ
مِ جُنُوحٌ للسِّلْم فَــهْــو خِـــدَاعُ

وأيضا فاسمُ الإشارة يُشبه العَلَم في كونه معرفةً مفردًا غيرَ مضاف ولا شبيهٍ به، فكما يجوز أن يقال : زيدُ أَقْبِلْ، كذلك يقال : هذا أَقْبِلْ.

هذا كله مِمَّا يسوِّغ جريانَ القياس، وجوازَ الحذف مع هذين النوعين، لكنه قليل، فلذلك قال : «وذاكَ في اسْمِ الجِنْسِ والمُشَارِ لَهُ قَلّ»

---

(١) ديوانه ٥٦٣، والمغني ٦٤١، والهمع ٤٤/٣، والتصريح ١٦٥/٢، والأشموني ١٣٦/٣، والعيني ٢٣٥/٤، ويروى «لوعةٌ وغرامُ»

وهملت العين : فاضت وسالت. والضمير في «لها» يعود على أطلال مي صاحبته. والفتنة : الابتلاء والاختبار، والعذاب. واللوعة : وجع القلب من مرض أو حب أو حزن. والغرام : العذاب الأليم الملازم، والتعلق بالشيء تعلقا لايستطاع التخلص منه.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ ـ ب).

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ ـ ب).

وقد تقدم أن القلة في كلامه تُشعر عنده بجريان القياس على ضَعْف.

ثم نَبَّه على الخلاف وترجيح الجواز بقوله : «ومَنْ يَمْنَعْهُ فانْصرْعَاذِلَهُ».

الضمير في «يَمْنَعْهُ» عائد على (التعرِّى) المفهوم من «يُعَرَّى» وفي «عاذِلَهُ» عائد على «مَنْ» والعاذل : اللائِم، يقال : عَذَلْتُه أَعْذِلُه عَذْلاً، بالتسكين، والاسم : العَذَل بالتحريك.

يريد أن من النحويين من مَنع حذفَ حرفِ النداء من اسم الجنس والمشار له ، وهو حقيقٌ بأن يُعذل ويُلام على منعه، ويُنْصر من يَعْذِله والخلاف منقول بين البصريين والكوفيين[1]، فرأىُ البصريين منعُ القياس في هذين النوعين، ورأىُ الكوفيين الجوازُ، وإليه صَغْوُ الناظم[2] لقوله : «وَمنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عَا ذِلَهُ» وقد تقدم مااحتج به الكوفيون[3].

إلا أن الناظم فارقَ الكوفيين بوجهٍ ما، لأنهم يُجيزون الحذف مطلقا، وهو إنما أجازه على قِلَّــة اعتبارًا بقلة السماع كما تقدم، وجُنُوحًا إلى عبارة سيبويه في ذلك، إذ قال على ماثبت في النسخة الشَّرْقية[4]: وقد تُحذف (يا) من النكرة في الكلام ضعيفًا[5]. ثم أتى بالشواهد. ثم قال : وليس هذا بكثيرٍ ولا قوِىٍّ[6].

---

(١) انظر : الهمع ٣/٤٣، وابن يعيش ٢/١٥، ١٦.

(٢) الصَّغْو ـ بالفتح والإسكان ـ الميل، يقال : صَغَا إلى القوم، يَصْغُو، إذا كان هواه معهم.

(٣) انظر : ٢٤٧ - ٢٤٩.

(٤) في الأصل «الشريفة» وهو تحريف، وصوابه من (س، ت) ولعله يقصد بقوله : «والنسخة الشرقية» نسخ الكتاب ببلاد المشرق، لا النسخ التى كانت سائدة ببلاد الأندلس، وهى بلاده.

(٥) الكتاب ٢/٢٣٠، ولفظه «وقد يجوز حذف يا من النكرة في الشعر».

(٦) الكتاب ٢/٢٣١.

وعادة الناظم في كثير من المواضع أن يَعتمد على استقراءِ نفسه من غير / تقليدٍ لغيره، لأنه نَصَبَ نفسَه مَنْصِبَ الاجتهاد المطلق. ٢٢٦/٣

وقد استَدل مَنْ مَنع الحذفَ هنا أو استَضْعفه بأن حرف النداء صار مع (الرَّجُل) و(هذا) كأنه بدل من (أيٍّ) حين لم تَذكْرها معهما، لأن (أيًا) في النداء لا تُوصف إلا بما فيه الألف واللام، أو باسم الإشارة، وذلك لازم في (أيٍّ) إذا قلت : ياأيُّها الرَّجُلُ، وياأيُّهذا، فلَمَّا لزمتها على هذا الحال ثم استُغنى عنها بتعريف القصد والإشارة، وكان المعنى واحدا ـ صارت (يا) كأنها عِوَض من (أيٍّ) هذا معنى تعليل سيبويه[1] على مافهمه ابن خروف.

وهو يدل على أنه تعليلُ السماع، ألاَ تَرى أنه لم يجعله، أعنى حرف النداء، بدلاً من (أيٍّ) إلا بعد الاستقراء، إن الأمر كذلك، وأَنْ لا مخالفَ له ولا معارِض.

وابن مالك يقول : إن المعُارِض القياسيَّ قد ثَبت، فلا يُعتد بذلك التعليل في منع الحذف.

ووَجَّه السيرافُّى المنعَ بأن (الرجل) كان تعريفه بالألف واللام، فلايجوز حذفُ ماكان يَتَعَّرف به وتَبْقِيَتُه على التعريف إلا بعِوَض.

---

(١) حيث يقول في الكتاب (٢ / ٢٣٠) : «ولا يحسن أن تقول : هذا، ولا رجلُ، وأنت تريد : ياهذا، ويارجلُ، ولايجوز ذلك في المبهم، لأن الحرف الذى ينبَّه به لزم المبهم كأنه صار بدلا من أىٍّ حين حذفته، فلم تقل : يا أيها الرجل، ولا يا أيهذا، ولكنك تقول إن شئت : مَنْ لايزال محسنا افعل كذا، لأنه لايكون وصفا لأىٍّ » .

وأيضا : فما فيه الألف واللام يتعرَّف بالعهد، فإذا أردنا تعريفه بالإشارة نُقَدِّم قبله مُبْهَمًا، ويصير ما فيه الألف واللام صفةً له ، حتى يختلط به ، ويصير للإشارة ، كهذا الرَّجُل، و(ياأيُّها الرَّجُل) مِنْ هذا[1].

فإذا قلنا : يارجُل، فقد جعلناه مكان (ياأيُّها الرجُل) فلا يحسن حذف حرف النداء مع حذف (أيُّها) والألف واللام، فيكون إجحافًا[2].

هذا ماقال في اسم الجنس، وهو مبني على أن السماع كذلك كما تقدم، فلا حجة فيه.

وأما (هذا أَقْبِلْ) فإنما قَبُح الحذفُ معه، لأن الإشارة إنما تقع للمخاطب إلى غير المخاطب [فإذا ناديت بالإشارة إلى المخاطب في النداء فلابد من (يا) ليعلم المخاطب][3] أنك تشير إليه وأيضا فقال المازني : إن (هذا) اسم تشير به إلى غير المخاطب، فإذا ناديتَه ذهبتْ منه تلك الإشارة، فعُوِّض من ذلك التنبيهَ[4]، وهذا أيضا فيه نظر.

أما الأول فيقال : هذا لازم في العَلَم، لأنه موضوع على الغَيْبة، فإذا ناديتَه فقد أقمتَه في مقام الحضور، فلابد من (يا) ليَعلم السامع أنك تناديه، ولَمَّا لم يلتزموا ذلك في العَلَم مع وجود مثلِ مافي اسم الإشارة ـ دَلَّ على أنهم لم يعتبروا ماقال.

وأما قول المازني فرَدَّه ابن خروف بأنه يلزم مثلُه في الأعلام، لأنها قد انقلبت إلى حُكْم الحَضْرة، كما انقلب اسمُ الإشارة عنها إلى حكم الحَضْرة، ودَخلها من المعنى مالم يكن فيها قَبْلُ، فينبغي أن يلزمها (يا).

(١) في شرح السيرافي «كقولنا : مررت بهذا الرجل، ورأيت هذا الرجل، وجاءني هذا الرجل، وفي النداء : يأيها الرجل هذا الباب فيه».

(٢) شرح السيرافي (المجلد الثاني ـ ورقة ٦٠ ـ أ).

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبته من (س).

(٤) شرح السيرافي (المجلد الثاني ـ ورقة ٦٠ ـ أ).

قال : وكذلك علِّته في (الرَّجُل) ـ قال [١]: ماكان[٢] أصله أن يعرَّف في النداء بالألف واللام، ، وهو مَعْرفة ، عُوِّض منها لزومَ التنبيه ـ فاسدٌ أيضا، لأن لزوم التنبيه ليس بالحَرْف ، وقد حذف الحرف وبقي القصدُ ولزومُ التنبيه.

وبقي النظر في قوله : «ومَنْ يَمْنَعْه فانْصُرْ عَاذِلَهُ» ماهذا المَنْع؟ وعلى ماذا يَتَوجَّه؟

وهو يحتمل أمرين من جهة اللفظ :

أحدهما : أن يكون متوجِّها على ماجاء من حذف الحرف هنا في النوعين، فكأنه / يقول : من أنكر[٣] ثبوتَ الحذف هنا قليلا فانصرعاذلَه، ٢٢٧/٣
وهذا الوجه أشار إليه ابن الناظم في «شرحه[٤]» فإن كان قد وقف على إنكار مُنْكِرٍ لذلك، فله وَجْهٌ، ويكون الناظم قد اعتَنى بالتَّنكْيت على المُنْكِرِ للسماع خاصة، فهذا ممكن إلا أنه بعيد من جهتين :

الأولى : كونُه تَركَ التنبيهَ على الخلاف الشهير بين الكوفيين والبصريين[٥]، ونَبَّه على مُنْكِرٍ لسماعٍ لايَنْبني عليه حكم، فلا يكون في ذلك كبير فائدة.

والثانية : إنكارُ ذلك السماع بعيدُ الثبوت، وقد نَقلَه سيبويه[٦] والثقاتُ الأثبات.

---

(١) أى : قال المازنى.

(٢) في الأصل و(ت) «ولما كان» وليس وجه الكلام، وما أثبته من (س).

(٣) في الأصل «من أثبت» وهو تحريف. والصواب ماأثبته من (س، ت).

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٥٦٦.

(٥) انظر : ص، ٢٥٠ وكذلك الهمع ٣/٤٣، وابن يعيش ٢/١٥، ١٦.

(٦) الكتاب ٢/٢٣١.

والثاني : أن يتوجَّه المنعُ على قبول القياس على ماسُمع من ذلك وإن كان قليلا، وهذا هو الظاهرُ والموافقُ للمنقول، والحرَىُّ بالقبول، والمانع هنا أهلُ البصرة كما تقدم(١)، ولم يَمنعوا المسموعَ ولا أنكروه فيما علمت، والله أعلم.

وابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا
على الَّذِى في رَفْعِهِ قد عُهِدَا

تكلم هنا على مايكون من المنادى مَبْنيًا، وما يكون منه معربا، وابتدأ بالذى حكمُه البناء.

ويَعنى أن المنادى إذا اجتمع فيه وصفان فحقُّه البناء :

أحدهما : أن يكون معرَّفا، والتعريف هنا على إطلاقه في تعريف القَصْد وغيره.

فإنك إذا قلت : يارجلُ ، وياقائمُ ، فالمنادى هنا صار معرفة بالقَصْد، وإن كان نكرة في الأصل، لأنه مُقْبَلٌ عليه بالنداء، مقصودٌ، فصار كـ(زيد) في الاختصاص، وكذلك إذا قلت : يازيدُ، وياخالدُ.

فبَيِّن أن هذا معرَّف، إما بما كان عليه من العَلَمية قبل النداء على رَأْى، وإما بالقَصْد إليه على رأى. وأيًا ما كان فالتعريفُ حاصل فيه.

واحتَرز بذلك من المنادى المذكور الذى يَذكره بعد، فإنه لايَنْبنى؛ بل يُعرب نَصبًا.

والثاني : أن يكون مفردا، كزيدٍ وعمروٍ ورجلٍ، وشبه ذلك.

والمفرد هنا أطلقه في مقابلة المضاف ، وما أشبه المضاف ، نحو : ياغلامَ زيدٍ، وياضاربًا زيداً، فإنَّ ما كان من هذا الباب يُعرب نصبًا حسبما يَذكره.

---

(١) انظر : ص ٢٥٠ .

وليس المفرد في مقابلة المركَّب أيضا [فإن المركب][1] تركيبَ مَزْج حكمهُ حكمُ المفرد، فتقول إذا سَمَّيت بِبَعْلَبَك ورامَهُرمُز يابَعْلَبَكُّ، ويارَامَهُرمُزُ، هكذا مبنيًا على الضم ولابُدّ.

ولا في مقابلة المثنى والمجموع جمعَ سلامة أو جمعَ تكسير، فإنهما على حكم البناء أيضا، فتقول : يا زيدَانِ، ويازيدُونَ، وياهنداتُ، ويارجالُ.

فإن قلت : من أين يُفهم هذا، وهو إنما أراد قَيْدَ الإفراد، وهو يطلق في مقابلة المركَّب، وفي مقابلة المثنى والمجموع ، كما يُطلق أيضا في مقابلة المضاف والشبيه به، كما تقدَّم في باب (لا)[2]؟

فالجواب : أن كلامه على أَثَر هذا يُبَيِّن ذلك، لأنه أتى في «قسم المعرب» بما يُظهر / أنها أضداد لما قَيَّد هنا، فقال : «والمُفْرَدَ المنكُورَ ٢٢٨/٣
والمُضَافَ وشِبْهَه انْصِبْ» فالمنكورُ في مقابلة المعرَّف المذكور، والمضافُ وشبُهه في مقابلة المفرد المتقدِّم، فلا يقع له إشكالٌ في أن المقصود ماذكر.

وأما المركب تركيبَ إسناد فحكمُه الحكايةُ حسبما تقرَّر في بابه.

وينبغي أن يكون «المنادَى» في كلامه بدلا من «المعَّرف» لانعتًا له، إذ المقصودُ تقييدُ «المنادى» بالقيدَيْن، وهما الإفراد والتعريف، لاتقييدُ «المعرَّف» بالنداء والإفراد. فالأصلُ أنْ لو قال : وابْنِ المنادَى إذا كان معرَّفا مفردا .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبته من (س) وبه تستقيم العبارة.

(٢) يقصد (لا) النافية للجنس، وانظر : جـ.

وأمَّا أنْ يَقصد تقييدَ المعَّرف بكونه منادى مفردا فبعيدٌ، ويصير قيدُ النداء حشواً، لأنه فيه تكلُّم، وبأحكامه أتَى، فلو قال عِوَضَ ذلك :

وابْنِ المنادَى المُفْــــرَدَ المعَّــــرفَــــا

علــى الــذى في رَفْـعِـهِ قــد عُــرِفَــا

ـ لكان أبْيَنَ في المقصود، وكأنه من باب تقديم النعت على أن يُعرب بدلاً، نَصَّ على ذلك في «التسهيل»[1] واستشهد عليه بقول الله تعالى {إِلىَ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ} على قراءة الخفض[2]، وذلك بشرط صحة وِلاَية النعت العامل، والشرط حاصل هنا. ثم بَيَّن على ماذا يُبْنى فقال : «على الذى في رَفْعِهِ قد عُهِدَا» يعنى أن بناءه بعد النداء على ما كان يُعرب به قبل النداء، من حركةٍ أو حرف إن كان معربا.

ولا يريد أن نفس الحرف أو الحركة التى كان يُعرب بها هى بعينها التى يُبنى عليها، لأن حركات الإعراب غيرُ حركات البناء في الحكم[3]، وإن تماثلت في الصورة فهى متضادَّة في الحكم، كما تقدم في بابه .

وكذلك الحروف يُعرب بها غيرُ التى يُبْنى عليها وإن تماثلت في الصورة.

فإنَّما معنى قوله : «عَلَى الَّذِى في رفعْهِ قد عُهِدَا» أى على مايشبه ذلك، لكن لَمَّا كانت حركات الإعراب والبناء وحروفُهما على لفظ واحد تَجَوزَّ في العبارة، وهو تقرير اصطلاحي.

---

(١) ليس في التسهيل، وإنما هو في شرحه للناظم (ورقة ١٩١ ـ ب).

(٢) هى قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائى.
وانظر : السبعة : ٣٦٢، والآيتان من سورة إبراهيم عليه السلام : ١، ٢.

(٣) في الأصل و(ت) «لما كانت في الحكم» ولا معنى له، وما أثبته من (س).

والمقصود أنه إن كان المفرد المعَّرف يُرفع قبل النداء بالضمة يَنْبَني في النداء على الضم، وإن كان يُرفع بالألف بُنِى على مثل ذلك، أو بالواو فكذلك، فتقول : يازيدُ، ويارجلُ، فيما يَظهر إعرابُه وبناؤه، وياقاضِي، ويادَاعِي، ويافتَى، إن كان ذلك تَعذَّر[1].

كل هذا يشمله قوله : «علَى الَّذِي في رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا» لأن المعهود في (رجل) الضمةُ الظاهرة وفي (قاضِي، وفَتَى) الضمةُ المقدَّرة، وكذلك تقول : يازيدانِ، وياعَمْرانِ، ويارجلانِ، ويزيدونَ وياخالدُونَ، وما أشبه ذلك.

وهذا هو المذهب المشهور الذى عليه الجمهور من المتقدِّمين والمتأخِّرين، وذهب بعض المتأخرين إلى أن (يازيدَانِ، ويازيدُونَ) معربان لامَبْنيان، وكأنه على منهاج من قال من الكوفيين، وهو الكسائى، في المفرد المعرَّف في النداء : إنه مرفوع بغير تنوين[2].

ويجرى هنا الخلاف المتقدم في اسم (لا) المفرد. والخلافُ في كونه معربًا أو مبنيًّا شهيد، وقد تقدم القول فيه . ويجرى ذلك هنا.

وأيضا لو كان معربا بإعراب الظاهر لم يكن له موضعٌ من الإعراب كسائر مايَظهر فيه الإعراب، إذ ليس له ما يَطلب باللفظ والموضع معا، وإذا كان كذلك لم يَصلُح أن يجرى تابعُه على الموضع، فلايقال : يازيدانِ العاقلانِ والعاقلَيْنِ، ولا يا زيدُ العاقلُ / والعاقلَ، ولا ما أشبه ذلك، ولما ٢٢٩/٣
كان ذلك جائزا دَلَّ على أن ما في اللفظ ليس بإعراب.

---

(١) في الأصل و(ت) «إن كان ذلك تقدر» وهو تصحيف، وما أثبته من (س).

(٢) شرح الكافية للرضي ١/١٣٢.

قال الكسائى : وجدتُ النداء لامُعْربَ له يصحبه، من ناصبٍ ورافع وخافض[1]، ووجدتُه مفعولَ المعنى، فلم أخفضه فيشبه المضاف، ولم أنصبه فيشبَه مالا ينصرف، ويحتمل وجهين، فرفعتُه بغير تنوين، ليكون بينه وبين ماهو مرفوعٌ برافع صحيحٍ فَرْقٌ[2].

وهذا كله عند البصريين غير صحيح، وقد رَدَّ عليه ابن الأنباري والسِّيرافي[3] وغيرهما بما يطول ذكره.

وهذا كله في قسم المعرَب قبل النداء، ودَلَّ على ذلك تقسيمه، وقوله : «عَلَى الَّذِى في رَفْعِهِ قد عُهِدَا»

وأما ماكان قبل النداء مبنيًا فهو الذى يَذكره في قوله :

وانْوِ انْضِمَامَ مَابَنَوْا قَبْلَ النِّدَا

وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بِنَاءٍ جُدِّدَا

يعنى أن ما كان من المنادَيات مبنيًا قبل النداء فالحكمُ فيه أن تُنْوى في آخره الضمةُ، نحو : ياهؤلاءِ، ويامَنْ فَعَلَ كذا، وياسِيبَوَيْهِ، يارقاشِ، وياأنتَ، ويا إيَّاكَ، وما أشبه ذلك.

وإنما عَيَّن الضمَّ دون غيره لأنه لايمكن فيه إلا تقديرُ الضم؛ إذ لايُثَنَّى المبنِّى ولا يجمع، فَيُبْنَى على الألف أو الواو.

فإن قلت : فأنت تقول : ياهذانِ؟

---

(١) في السيرافي «من ناصب ولارافع ولا خافض».

(٢) السيرافي (المجلد الثالث ـ ورقة ٣٥ ـ أ)

وقد نسب هذا القول ابن الأنباري في الإنصاف (٣٢٣/١) إلى الكوفيين برمتهم.

(٣) فى المسألة الخامسة والأربعين من كتاب الإنصاف (٣٢٤/١) والمجلد الثالث من شرح السيرافي (ورقة ٣٥ ـ أ).

فالجواب : أنه عنده معربٌ لا مبنيٌّ، وقد تقدم ذلك في باب الإشارة والموصول فلأجل هذا عَيَّن فيه تقديرَ الضم.

وأيضًا، لو كان معربًا لم يُعرب إلا بالضمة، فلم يكن ليُبْنَى إلا عليها، وضمير «بَنَوْا» للعرب، وإنما عَيَّن تقديرَ الضم دون ظهوره، لأن آخره قد استحقَّتْه حركةُ البناء الأول أو سكونُه، فلم يكن لِيُنْسَخ بهذا البناء الطارئ.

فإذا قلت : ياهؤلاءِ، لم يَبْقَ لفظه على الكسرة السابقة، وكذلك : ياهذا، ويامَنْ فَعل كذا، لايُبْنى إلا على السكون، وكذلك جميعُ الباب.

فإن قلتَ : ثبت في «الأصول» أن الحكم للطارئ، ألاَ ترى أنك إذا نسبتَ إلى (أُمَيَّة أو جُهَيْنَة) قلت : أُمَوِيٌّ، وَجُهَنِيٌّ، فاعتبرتَ الطارئ وهو النَّسَب، فلم تَحْفِل بكَسْر بِنْيَة التصغير المتقدِّمة.

وإذا صَغَّرت (عَصَوِيٌّ) المنسوبَ إلى (عَصًا) قلت : عُصَيِيٌّ، فلم تَعتبر مافعلت في (أُمَوِيٍّ) فكنت تقول : عُصَوِيٌّ؛ بل اعتبرتَ الطارئ وحده.

وهي قاعدة نَبَّه عليها ابن جِنِّي(١)، وهي أُصوليَّة كُلِّية، فكان الوجهُ هنا أن يُبنى على الضمة، وهو البناء الطارئ ، ويُهمل اعتبارُ ماقبل، كما أهملوا ماتقدم، وكما أهملوا في الأسماء المعربة أصلَ التمكُّن، فبَنَوْها وإن كان التمكن باقيًا.

فالجواب : أن القاعدة صحيحة في نفسها، وما فعلوا هنا صحيحٌ لايُخِلُّ بها، وذلك أن الحكم الطارئ إذا ورد على السابق، فتزاحما على محلٍّ واحد، فلم يمكن الجمع بينهما على وجهٍ لايُخلُّ أحدُهما بالآخر في شيء ـ فلابد من

(١) الخصائص ٦٢/٣ «باب في أن الحكم للطارئ».

نَسْخ الحكم / المتـقـدم، لكن على وجـهٍ لايُخَل به المتـأخِّـرُ جـملة، لأنه ٢٣٠/٣
مطلـوب أيضـا كالطارئ وذلك كمسـألة «التصغير» مع «النَّسَب» لما كان كل واحـد منهمـا يَطْلب ببِنْيـةٍ مخصـوصـة، وحكمٍ مـخصـوص، ولم يمكن اعتبارُهما معًا فيه، لأن ياء النسب تَطلب في (أُمَيِي، وعُصَيى) بتخفيف إحدى الياءين، وقلب الأخرى واوًا، وبنية التصغير [تطلب بإثباتها، وعدم قلب الأخـرى ـ تضـادًّا فلم يكن بد من اعـتـبـار الطارئ بحـيث لايُخِل بالمتقدم، فاعتبروا ياء النسب في: أُمَوِيّ، وبنية التصغير[1]] في : عُصَيّ ، فحذفوا هناك إحدى الياءين، وقلبوا الأخرى ولم يحذفوا هـهنا لالتباسه بالنسب إلى (عُصَيَّة)

وكذلك كل مسألة حُكم فيها للطارئ لابد أن تجتمع مع هذه المسألة في هذا المعنى.

وأما إذا كان كل واحد من الحكمين له وجهٌ يَجرى عليه دون إخلال بالحكم الأول فلا يَنْصرف إلا إليه كمسـألتنا، فإنَّ الحركة قد يُؤْتَى بها ظاهرة وهو الأصل، ومقدَّرة حيث لايزاحمـها حركة أخرى، كالقاضِى، والفَتى، وقاضى ونحوهـا ، فمـا ظَنُّك إذا زاحمها حـركـةٌ أخـرى ، كـ (مَنْ زيدًا ؟) و(مَنْ زيدٍ؟) في باب الحكاية، فلا نُكْر في ذلك، فإذا أمكن هنا تقدير الحركة الطارئة فهذا أوْلَى.

وأيضًا فشأنُ حركات الإعراب التساهُل فيها، فلذلك يكثر تقديرها، ولاسيما عند شَغْل المحلِّ بحركة أخرى لازمة، وحركةُ البناء الطارئِ في النداء تُشبه حركة الإعـراب، ولذلك يُعتبر لفظُهـا وموضعُها، فدخلت في

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

حكم حـركـة الإعـراب، وبَسْطُ هذا كله في «علم الأصـول العـربيـة» وإنما نبهتُ عليه تَبْيِينًا لمعنى كلام الناظم في تنبيهه على تقدير الضمـة، وإشعارِ كلامه بالتَّنكْيت على حكم القاعدة.

ثم بَيَّن فائدةَ تقدير الضم في المبنيِّ قبل النداء بقوله : «وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا» يعنى أنه يَجرى على حكم المبنِّى في النداء الذى كان قـبله معـربًا، نحو : يازيدُ، ويارجلُ، في جميع الأحكام.

وبيـانُ هذه الجـملة أن المنادى المبنيَّ على الضم في النداء إذا أُتْبِع فـإنه يجوز فيه الحملُ على اللفظ وعلى الموضع، حسبما يُذكر إن شاء الله.

وإنما جاز الإجراء على اللفظ وإن كان مبنيا لاطِّراد البناء على الضم في ذلك الموضع، ألا ترى أنك تقول : كلُّ منادىً مفردٍ مبنيٌّ على الضم، كما تقول : كلُّ فـاعل مـرفـوعٌ، وكلُّ مـفـعـولٍ به مع ذِكْـر الفـاعل منصـوبٌ، وإذا كـان كـذلك فالمَجَدَّدُ البناءِ يَجرى فيه هذا الحكم نحو : يازيدُ الطويلُ، والطويلَ.

وأما المبنيُّ قبل النداء فقد يُتَوهم أنه لايَجرى ذلك المجريمن جـهة أن لفظه على غير الضم، فليس له لفظٌ يَجرى عليه التابع، فـاحتـاج إلى التنبيـه على أن المبنيَّ قـبل النداء [إذا قُـدِّر له الضم يجـرى بذلك التـقـدير على حكم المبنيِّ في النداء المعربِ قبله، ولايمنـعه البناءُ قبل النداء][(١)] حكم البناء الحـادث الآن، ولا اعتبار حركتـه، وهذا من باب الحكم للطارىء المذكور آنفـا، فقد أحسن الناظم في هذا التنبيه، وقَلَّ من يُنَبِّه عليه.

وقـوله : «مُجْرَى» هو بالضم لأن (يُجْرِى) مبنيٌّ من الرباعي من : أجريتُه مُجْرَى كذا، أى جعلتُه يَجْرِى مَجْراه، وعلى حُكْمه.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

وبقي هنا سؤال، وهو أن يقال : في أىِّ نوعٍ من أنواع البناء التى ذكَر الناظم / قبل هذا يَدخل بناءُ المنادى؟ وإنما قيل في بنائه : إنه أشبه ٢٣١/٢ الصوتَ كغَاقْ وحَوْب(١)، أو وقع مَوْقع المضمر، أو أشبه كافَ المخاطب، وهذه ليست تشبه الحرف؟

والجواب : أنا إن قلنا : إنه إنما تكلَّم هنالك على البناء اللازم فلا سؤال، أو قلنا : إنه أشار إلى بعض المُوجِبَات تنبيهًا على البعض الباقي فكذلك. وإن قلنا : حَصَر موجِبَاتِ البناء بإطلاق فعلى هذا يرد السؤال.

ويمكن أن يكون مبنيا لشبَه الحرف، وهو كافُ الخطاب المجَّردة عن الاسمية في نحو قولك : النَّجاءَك، ورُوَيْدَكَ، وأرأيتَكَ، أو حرفُ الخطاب الذى كان حقه أن يوضع له إن قلنا : إن كافَ (لكَ، ورُوَيْدكَ) ونحوه ، أصلُه الاسمية ، فإن (يازيدُ) مقصودٌ فيه معنى الخطاب، أو تَضَمَّن معنى حرف الخطاب الذى كان حقُّه أن يُوضع له حرف، وقد قيل. وهذا كلُّه مما يَدخل تحت ماذكر الناظم .

ولم يُبْنَ المنكورُ والمضافُ وشِبْهُه ـ وإن كان فيه ذلك المعنى ـ لأن المضاف قد دَخل فيه مايرجِّح جانبَ الإعراب، وهو الإضافة المختصة بالأسماء المعربة في الغالب. والذى أشبهَ المضافَ أُجْرِى مُجراه .

وأما النكرةُ فَلمَّا لَحِقها التنوينُ طالت به، فأشبهت المضاف.

وأيضًا، فإن المنادى جارٍ مَجرى (قَبْلُ، وبَعْدُ) في أنهما يُعْربان حال إلحاق التنوين والإضافة، ويُبْنيان إذا لم يكونا فيه، ولذلك أيضا بُنى المنادى على الضم كما بُنيا عليه.

---

(١) غَاقْ : حكاية صوت الغراب، وحَوْب : صوت تُزجر به الإبل، وانظر : ابن يعيش ٨١/٤، ٨٥/٤.

وقيل : إنه بُني على حركةٍ للمزيَّة التى له على ماأصلُه البناء، كـ(مَنْ، وكَمْ) وعلى الضم لأنها حركةٌ لاتكون له إعرابا.

وما قيل في النكرة فيه نظر.

ولما أتم الكلام على قسم المبنى، وحَصَر أنواعَه، عَطَف بذكر المعرب، وحَصَر أنواعه أيضا، فقال :

والمُفْـــرَدَ المَنْكوَر والمُضَـــافَـــا

وشِـبْـهَـهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلاَفَـا

يريد أن المنادى إذا كان منكورًا، أو مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف ـ فهو منصوب، ليس له إلا ذاك.

فأمـا (المنكور) فهو الذى كان قبل النداء نكرة، ولم يكن في النداء مقصودًا قَصْدُه، كقول الأعمى : يارَجُلاً خُذْ بِيَدِي.

ومنه مايقول المُذَكِّرون بالكُسُوف : اليومَ اذكروُا اللهَ ياغَافِلِين.

ومنه ماأنشده سيبويه من قول عبد يَغُوثَ بن وَقَّاص الحارثي(١):

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٠٠، والمقتضب ٤/ ٢٠٤، والخصائص ٢/ ٤٤٨، وابن يعيش ١/ ١٢٨، والتصريح ٢/ ١٧٦، والأشمونى ٣/ ١٤٠، والخزانة ٢/ ١٩٤، والعيني ٣/ ٤٢، ٤/ ٢٠٦

وعرضت : أتيت العروض ـ بالفتح ـ وهو مكة والمدينة وما حولهما ونجران. والندامى : جمع نَدْمان، وهو المشارب، أو المجالس والمصاحب على غير الشراب. ونجران : مدينة بالحجاز من شق اليمن.

والبيت من قصيدة مشهورة هى آخر شعره، قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته تميم في يوم الكلاب الثاني.

فَيَاراَكِبًا إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغًا

نَدَامَایَ مِنْ نَجْرانَ ألاَّ تلاقِيَا

وأما (المضاف) فيستوى في ذا الحكم ماكان منه معرفةً بالإضافة ومالم يكن كذلك، ولا يُبَالَى بها أكانت محضةً أم غير محضة، وكان المضاف مقصودًا بالنداء أم لا، نحو : ياضاربَ زيدٍ، وياطالعَ جَبَلٍ، وياغلامَ زيدٍ. ومنه : {رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا[1] } {يَاصَاحِبَي السِّجْنِ[2]} وهو كثير.

وأما (الذى أشبه المضاف) فالمنادى إذا كان عاملا في غيره نحو : / ياضاربًا زيدًا، ويامارًا بزيدٍ، وياخيرًا من زيدٍ، وياقائمًا أمسِ، ٢٣٢/٣ ومـاأشبه ذلك من العوامل التى تتعلَّق بها المعمولات، ومنه : ياحَسَنًا وجهُه ، وياقائمًا أبوه، وكذلك المعطوفُ والمعطوف عليه مُسَمًّى بهما نحو : يازيدًا وعمرًا، وكذلك ياثلاثةً وثلاثِينَ، مُسَمًّى به، فإن لم تُسَمِّ به فقولان، قولُ الفارسي : إنه مفرد معطوف على مفرد نحو : يازيدُ والرجلُ[3]. وقيل : إنه جارٍ مَجراه في التسمية.

وإنما وجب الإعراب هاهنا للطُّول بالعطف، فصار كالعامل والمعمول.

فإن قلت : هل يَدخل هنا في (شِبْه المضاف) النعتُ والمنعوتُ إذا كان المنعوت مفردا نكرة قبل النداء، نحو : يا حَليمًا لايَعْجَلُ، وياجوادًا لايَبْخَلُ، ويكون منه مارُوِى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول :

---

(١) سورة البقرة / آية : ١٢٧.

(٢) سورة يوسف /آية : ٣٩، ٤١.

(٣) الإيضاح ٢٣٥.

«ياعظيمًا يُرْجَى لكلِّ عظيمٍ[1]» وأنشد سيبويه لذي الرُّمة[2]:

أدَارًا بحُــزْوَى عُــجتِ للعَــيْنِ عَــبْــرَةً
فَــمــاءُ الهــوىَ يَرْفَضُّ أو يَتَــرَقْــرَقُ

إذ لم يَقصد إلا دارًا واحدة، فليس بمَنْكُور، وكذلك ماأنشده أيضا لتَوْبَة بن الحُمَيِّر[3]:

لَعَلَّكَ ياتَيْــــسًــــانَزَا في مَــــرِيدةٍ
مُــــعَــــذِّبُ لَيْلَى أن تَرانِي أزُورُهَا

وقال الآخر، وينسب إلى الأحْوص[4]:

ألاَ يــانَـخْلَــةٌ مِــنْ ذَاتِ عِــــــــرْقٍ
عَلَيْكِ ورَحْــــمَــــةُ اللَّهِ السَّــــلاَمُ

---

(١) مجمع الزوائد ١٤٨/٢.

(٢) ديوانه ٣٨٩، والكتاب ١٩٩/٢، والمقتضب ٢٠٢/٤، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٦/١، والتصريح ٢٨٠/٢، والأشمونى ١٣٩/٣، ٣١٢/٤، والخزانة ١٩٠/٢، والعيني ٢٣٦/٤، ٥٧٩

وحزوى : جبل من جبال الدهناء. والعبرة : الدمعة. وماء الهوى : هو الدمع، لأن الهوى سببه ويرفض : ينصب متفرقا. والترقرق : أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلألؤ.

والبين مطلع قصيدة يتغزل فيها بصاحبته مَيّ.

(٣) الكتاب ٢٠٠/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، ٢١٥، والعيني ٨٦/٤

والتيس : الذكر من المعز والظب أأوالوعول إذا أتى عليه حول. ونزا : وثب وتحرك عند السفاد. والمريرة : الحبل المحكم الفتل.

يتوعد زوج ليلى الأخيلية لمنعه من زيارتها.

(٤) حواشي ديوانه ١٨٥، والخصائص ٣٨٦/٢، وابن الشجري ١٨٠/١، والمغني ٣٥٧، ٦٥٩، والهمع ٣٩/٣، ٢٤٠، ٤٠٨/٤، ٢٢٨/٥، ٢٧٥، والتصريح ٣٤٤/١، ٣٧٦، والخزانة ١٩٢/٢ وذات عرق : موضع بالحجاز. وهو ميقات أهل العراق في الحج. يُحيى النخلة لأنه كان يلتقي بحبيبته عندها. وقيل : إن النخلة كناية عن المرأة، وهى من طريف الكنايات وغريبها.

فهذا كله مما عُومل فيه المفرد معاملةَ المضاف للطُّول بالصفة، وهو ظاهر من كلام سيبويه[1].

ويُرَشِّح هذا احتياجُ النكرة إلى الصفة التى تُبَيِّنها، فقد صارت بذلك معها كالشيء الواحد، على حَدِّ (المضاف والمضاف إليه).

فالجواب : أن هذا ممكن، على أن يكون نُقِل إلى النداء موصوفًا، فبقي على ماكان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل، وكالمعطوف في التَّسْمية، وتعريفُ القَصْد لايَقْدح في هذا، فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معا، لا على الموصوف وحده .

فإن قيل : يبقى فيه أمران :

أحدهما : لزومُ ذلك في المعرفة بغير النداء الموصوفةِ نحو : يازيدُ الكريمُ، فكنتَ تقول على هذا : يازيداً الكريمُ ، وذلك لايجوز. والناظم ليس في كلامه مايعيِّن اختصاصَ ذلك بما عُرِّف بالنداء خاصة.

والثاني : إذا سلمنا ذلك ، فإن النصب جائز غير واجب؛ بل يجوز أن تقول : يارجلاً فَعَل كذا، ويارجلُ فَعَل كذا .

ومن البناء قول الأحْوَص، أنشده سيبويه[2]:

يَادَارُ حَسَّرها البِلَى تَحْسِيرَا
وسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورَا

---

(١) الكتاب ٢/١٨٢، ١٩٩.

(٢) ديوانه ١٠٣، والكتاب ٢/٢٠١
وحَسَّرها : غيرها وأذاها. والبلى : القدم. وسفت : ذَرَّت وطَيَّرت. والمُور : الغبار المتردد وقيل : التراب تثيره الريح.

وأنشد أيضا للطرِمَّاح(١):

يادارُ أَقْـوَتْ بَعْـدَ أصْـرامِـهَـا

عَـامًـا ومـا يَعْنِيكَ من عـامِـهَـا

وأنشد أيضا لعمرو بن قَنْعَاس(٢):

ألاَ يـابَيْتُ، بـالـعَـلْـيـــــاءِ بَيْتُ

ولَـوْلاَ حُـبُّ أَهْـلِـكَ مــــــاأَتَـيْـتُ

أفلا تَرى إلى البناء مع صلاحية، مابعد المنادى لأن يجرى صفة، وقد نَصَّ في «التسهيل» على هذا المعنى فقال : ويجوز نصب ماوُصف من معرَّف بقَصْدٍ وإقبال(٣)، فأتى بلفظ «يجوز»

وكـلام الناظم لايقـتـضى / هنا إلا اللزوم، فـقـد يقـال: إن هـذين ٢٣٣/٣ الوجهين مانعان من أن يَجرى المنادى الموصوفُ إذا كان مفردا مَجرى المنادى المَمْطُول.

---

(١) ديوانه ١٦٢، والكتاب ٢/٢٠١، واللسان (صرم).
وأقوت : أقفرت. والأصرام : جمع صِرْم ـ بالكسر ـ وهو الفرقة من الناس ليسوا بالكثير.
ينكر على نفسه أن يتشاغل بالدار لتغيرها، إذ لايجدى ذلك عليه شيئا.
ويروى «ومايُبْكيك من عامها».

(٢) الكتاب ٢/٢٠١، واللسان (بيت)
يخاطب بيتا يعيش فيه أحباب له، ويقول : لي بيت غيرك بالعلياء، ولكني أو ثرك عليه لأني أحب أهلك وأودهم، وبعده :
ألا يا بيتُ قومُك أبعدونى ... كأنى كلُّ ذنبٍ قد أتيتُ

(٣) التسهيل : ١٨٠.

فالظاهر أن ما كان من المنادى منصوبًا، وهو موصوف بصفة النكرة، نكرةٌ نحو ماتقدم من قوله : «أدَارًا بحُزْوَى»[1] وسائر النظائر، لأنه لو كان معرفة بالقَصْد والإقبال لكان لايُوصف إلا بالمعرفة.

ألا ترى أنك لاتقول في وصف نحو : (يارجلُ) إلا الكريمُ ـ بالألف واللام ـ ولاتقول : يارجلاً كريمًا، أو كريمٌ.

وقد حَكى يونس عن العرب : يافاسقُ الخبيثُ[2]، وأخبر سيبويه : أنه سمعه من العرب الموثوق بهم، أعني تعريفَ الوصف، وحَمل قوله[3]: «يادارُ أَقْوَتْ» على أن «أَقْوَتْ» استئنافٌ، لا على الوصف، وكذلك قوله[4]:

* يادارُ حَسَّرَها البِلَى تَحْسيَرا *

وسائر النظائر، وعليه رأيُ الخليل وسيبويه وغيرهما[5].

والجواب عن الأول : أنه لو سُمع في المعرفة لكان ولا مانع منه في القياس، لأن قَصْدك إلى نداء (زيد العاقل) كقَصْدِك إلى نداء (رجل عاقل) فكما تقول : يارجلاً عاقلاً، كذلك تقول : يازيدًا العاقلَ، ويكون الفرق بينه وبين (يازيدُ

---

(١) جزء من بيت ذي الرمة السابق، والبيت بتمامة :

أدارًا بحُزْوَى هِجتِ للعين عَبْرةً
فماءُ الهَوى يَرفَضُّ أو يَتَرقْرَقُ

(٢) الكتاب ٢/١٩٩.

(٣) جزء من بيت الطرماح الذى سبق الاستشهاد به، وهو :

يَادارُ أقوتْ بعد أصْرامِها
عَامًا وما يُعْنِيكَ من عامِهَا

(٤) صدر بيت للأحوص سبق الاستشهاد به، وعجزه :

وَسَفَتْ عَلَيْها الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورا

(٥) الكتاب ٢/٢٠١.

العاقلُ) أنك في هذا وصفتَ ماكان منادى، وفي مسألتنا وصفت غير مُنادى، لكنك نقلَته إلى النداء موصوفا، فأشبه العاملَ والمعمولَ كالنكرة الموصوفة.

فالحاصل أن ماأُلزم في السؤال يُلْتزم. سلَّمنا أنه لايكون في المعرفة.

فالفرقُ عدمُ السماع، ومن جهة المعنى : أن النكرة أحوجُ إلى الوصف من المعرفة فكَوْنُ وصفِها معها كالشيء الواحد أتمُّ منه في المعرفة مع صفتها، فافترقا.

والجواب عن الثاني أن النصب على ذلك القَصْد واجبٌ لاجائز، وذلك لأن النداء تارةً يَرِدُ على الموصوف بصفته، وعند ذلك لابد من النصب، كما يَرِدُ على العامل مع معموله، والمعطوفِ مع المعطوف عليه في التَّسْمية، فلا يكون بُدٌّ من النصب.

وتارة يَردُ على الاسم غيرَ موصوف، فلابُدَّ من البناء، لأن الصفة إنما تَرِد على المنادى وحده، فهو مفرد مقصود، ثم يرد الوصف على معرفة، فلابُدَّ من تعريف الصفة.

وإن لا فإذا وقع بعد المنادى جملةٌ أو مجرور، فهو على تقدير الاستئناف.

فعلى اعتبار القَصْدَيْن جاء الوجهان، وإنما تَدخل المسألةُ في المنادى المَطْول على التقدير الأول ولا خِيَرَة فيه، فصَحَّ كلام الناظم بدخول المسألة تحته.

وأما ماراَه في «التسهيل» فعبارته فيه تقتضى أن المنادى معرفة، وهو مع ذلك موصوف بصفة النكرة[1]، فلا يستقيم على ظاهره فهمُه.

---

(١) التسهيل : ١٨٠، وعبارته «ويجوز نصب ماوصف من معرَّف بقصد وإقبال».

وما قيل من أن «أداراً بحُزْوَى»[١] وأشباهَه نكراتٌ ـ فغيرُ مسلَّم بأنه مشبَّه بالمعطوف والمعطوف عليه، والعامل والمعمول، وأنت تجعل (يا / ٢٣٤/٣
طالعًا جبلاً) معرفةً، و(يا رجلاً وامرأةً) مسمًّى به معرفة، وإن كان اللفظ لفظَ النكرة، فكذلك تجعل (يارجلاً عاقلاً) بجملته معرفةً، وإن كان اللفظ لفظَ النكرة.

فإن قيل : ماالدليلُ على أنها من المنادى المقصود دون المَنْكور؟

فالجواب : أن الدليل النقلُ عن الأئمة أنه كذلك، وأيضا فقوله[٢]:

* لعلكَ يا تَيْسًا نَزَا في مَرِيَرةٍ *

«التَّيْسُ» فيه رجلٌ بعينه، وهو زوج ليلى الأَخْيَلِيَّة، فإذا ثَبت هذا كان دخول المسألة تحت عبارة «شبْه المضاف» ظاهرا.

فثبت من كلامه أن المعَرب من المنادَيات ثلاثة أنواع : المَنْكور المفرد، والمضاف، والشَّبيه بالمضاف.

والنحويون يَعُدُّون من ذلك بحسب الإعراب نوعًا رابعًا، وهو المجرور باللام في «الاستغاثة». وفي «التعجُّب» الشبيه بها.

وهو غير داخل على الناظم؛ إذْ قَيَّد إعرابَها بالنصب، وهو مجرور، وسيَذكره في موضعه.

---

(١) يعنى قول ذي الرمة :

أداراً بحُزْوَى هجتِ للعين عَبْرةً ... فماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أو يترقرقُ

وقد سبق الاستشهاد.

(٢) لتوبة بن الحمير، وعجزه :

مُعَذَّبُ لَيْلَى أنْ تَراني أزورُهَا

وسبق الاستشهاد به.

وقوله : «عادِمًا خِلافًا» حال من ضمير «انْصِبْ» يريد أن نصب هذه الأنواع الثلاثة اتفاقٌ من النحويين، لاخلاف بينهم في ذلك.

فإن قيل : فما فائدة التنبيه على نفي الخلاف هنا؟

فالجواب : أنه نبَّه به على خلافٍ ضعيفٍ في المسألة، لايَنْتَهِض خلافًا، وذلك أن «ثعلبا»[1] أجاز النصب والرفع في المضاف الصالح للألف واللام نحو : ياحسنَ الوجهِ، وياقائمَ الأبِ، فيجوز عنده ضَمُّ «حَسَن» و«قائم» لأنه لما كانت إضافته في نية الانفصال كانت كالمعدومة.

قال المؤلف في «الشرح[2]» وأظنه قاسَ ذلك على رواية الفَرَّاء عن بعض العرب : يامُهْتَمٌّ بنا لاتَهْتَم ـ بضم مُهْتَمٌّ ـ مع أنه شبيه بالمضاف.

ثم أوَّل الحكاية على أن «بِنَا» يتعلَّق بـ(لاتَهْتَم) لا بـ(مُهْتَم) وإذا كان كذلك فلابد أن يكون قائلاً أيضا بجواز الضم قياسًا في نحو : يامُهْتَمٌّ بِنَا لاتَهْتَم.

فالخلاف حاصل في المضاف، والشبيه به، لكنه خلاف شاذ، فكأنه الناظم يقول : هذا المذهب غيرُ مَرْضِيٍّ ولا معتدٌّ به أن يكون خلافًا ، فلا خلافَ في الحقيقة، وكذا عادةُ بعض المصنِّفين يَحكون الوِفَاقَ نفيًا للخلاف الضعيف، وابنُ الحاجب[3] ممَّا يفعل ذلك في مواضع من «مختَصره» الفقهي[4]، نَبَّهنا على ذلك بعضُ شيوخنا، فيكون هذا الموضع من ذلك.

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادى، إمام الكوفيين في النحو واللغة، توفى عام ٢٩١هـ.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٠ ـ ب)بتصرف يسير.

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب المصري. كان مقرئا نحويا مالكيا، أصوليا فقيها، صاحب تصانيف منقحة.

برع في الأصول والعربية، وكان من أذكياء العالم. وصنف في الفقه مختصرا، وفي النحو الكافية وشرحها ونظمها، وفي التصريف الشافية وشرحها. (ت ٦٤٦هـ).

(٤) يسمى «جامع الأمهات» في فقه المالكية، اختصر فيه ستين كتابا من كتب الفقه.

فإن قيل : فَثَمَّ أيضا خلافٌ غير ضعيف في المفرد المَنْكور، وذلك أن المازنِّى يجعل ماجاء من ذلك في السماع موَّنًا ضرورةً لاقياسًا، والقياس عنده الضمُّ فتقول : يارجلُ خُذْ بيَدِي، وما أشبه ذلك.

قيل : قد يكون هذا الخلاف عنده ضعيفا لايُعْتَدُّ به، وأيضًا خلافُ المازنِّى في أصل المنكور، وذلك أنه يقول : لايُتَصَوَّر نداءُ منادًى غيرِ مُقْبَلٍ عليه؛ بل لابد من القَصْد إليه، وإذا ثبت القصدُ إليه صار معرفة به، / ٢٣٥/٣
فلايكون فيه إلا الضم في غير ضرورة.

فهو غير قائل بالضم في النكرة إلا بناءً على أنها معرفة، هذا إن ثبت خلاف المازنىّ في النقل، وإن لا فيكون الأمر أسهلَ في طلب الاعتذار. والله أعلم.

ويحتمل أن يكون قوله : «عَادِمًا خِلاَفَا» يَرجع إلى توافق السماع، [يريد أن السماع(١)] لم يأتِ بخلاف ماذكرتُ لك من النصب، تنكيتًا على ماروَاه الفرَّاء، وما أجازه ثعلب، وهذا الاحتمال ظاهر أيضا.

ولم يتعرَّض الناظم للناصب ماهو، ولا للمَبْنِيِّ هل هو في موضع نصب أم لا؟

أما هذا الثاني فقد يُسْتَشعر من كلامه في التابع، حيث أجاز الحَمْلَ على الموضع.

وأما الأول : فالجمهور من البصريين على نصبه بفعل مضمر لازمِ الإضمار، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بأداته الظاهرة، إلا أنهم اختلفوا فيها، فذهب الفارسىُّ في «التذكرة» إلى أن النصب بها، مع أنها حروف، هذا ظاهر كلامه.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

وذهب بعض المتأخرين إلى أنها (أسماء أفعال) نَصبت مابعدها، والكلامُ على ترجيح المذاهب غيرُ لائق بالشرح :

ونَحْـــوَ زَيْدٍ ضُمَّ وافْـــتَـــحنَّ مِنْ
نحـــوِ أزيدُ بنَ سَـــعِـيـــدٍ لاتَهِنْ
والـضمُّ إن لـم يَـلِ الابْـنُ عَلَـمَـــــا
أوْيَلِ الابْنَ عَلَمٌ قـــد حُــتِــمَـــا

هذه مسألة المنادى إذا وُصف بـ(ابْنٍ) ما حكمُه؟

فأشار إلى أنه إذا اجتمعت للمنادى الموصوف بـ(ابنٍ) خمسةُ شروط جاز في المنادى وجهان :

أحدهما : بقاؤه على ماكان عليه من الضم الذى استحقه بكَوْنه مفردًا معرفة، سواءٌ أكان غيرَ موصوف أم موصوفًا بغير (ابن) فتقول : يازيدُ بنَ عمروٍ.

والثاني : فتحهُ إتْباعًا لـ(ابْنٍ) في فتحه نحو : يازيدَ بنَ عمروٍ، وبهذا الوجه الأخير امتازت هذه المسألة عن غيرها، ولأجله ذُكِرَتْ.

الشرط الأول : مانَبَّه عليه تمثيلُه بقوله : «ونحَوَ زَيْدٍ» وهو في الحقيقة موضوعُ المسألة، لأن المضاف والشبيهَ بالمضاف لايصح فيه الضم، والمنكورُ لايُوصف بابن فلان، لعدم تعريفه في الأصل.

والثاني : كون الضمِّ فيه ظاهرا، وذلك مانَبَّه عليه المثال أيضا، لأن (زيدا) اسمٌ ظهر فيه الضم، ففيه وفي أمثاله يصح هذا الحكم، فلو كان ضمه مقدَّرا فلا يُنْوَى الفتحُ فيه.

قال المؤلف[١]: إذ لافائدة في ذلك، ثم حَكى عن الفراء أنه أجاز في قوله تعالى : {يَاعِيسَى بْنَ مَرْيَمَ[٢]} الوجهين - الضمٌ والفتحَ - فإذا اعتبرنا هذا الشرطَ أخذًا من المثال، وكثيرا مايعتمد الناظم على الأمثلة، فيترجَّح مذهبه بما قال في «الشرح» : إنه لافائدة في تقدير الإتْبَاع .

ومن وجهٍ آخر، وهو أن الإتْباع أمرٌ لفظي لايُحكْمى، ألا ترى أنه تناسبٌ يحصل بإتباع الفتح الفتح بخلاف ماإذا لم يُتْبَع، / فإن الضم ٢٣٦/٣
والفتح غيرُ متناسبين، وهما ملتقيان أو كالملتقيَيْن. ومن عادتهم تحصيلُ التناسب اللفظي، وأما التقدير فلا تناسبَ بينه وبين اللفظ، ولذلك جاء نحو : مُنُتُن[٣]، و(الحَمْدِ لِلَّهِ) و(الحمدُ لُلَّهِ)[٤] بِعِيرٍ[٥]، ونحوه.

فالصواب ماراّه من التَّقْييد بالظهور، وإنما يَحسن تقديرُ الأمور الحكْميه، كالإعراب والبناء وغيرهما.

---

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠١ - أ).

(٢) سورة المائدة / آية : ١١٦

والوجهان في معاني القرآن ٣٢٦/١.

(٣) أورد هذه الكلمة ابن جني في الخصائص (١٤٣/٢) في باب «الإدغام الأصغر»وجعلها من قبيل تقريب الصوت من الصوت، وروى فيه ثلاث لغات.

(٤) نسب ابن جني في المحتسب (٣٧/١) القراءة الأولى - أعنى كسر الدال واللام - إلى ابراهيم بن بن أبى عبلة، وزيد بن علي رضي الله عنهما، والحسن البصري رحمه الله.
ونسب القراءة الثانية - أعنى ضم الدال واللام - إلى أهل البادية، وقال عنهما : «وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال» وانظر كذلك : الخصائص (١٤٤/٢).

(٥) ذكرها ابن جني في الخصائص (١٤٣/٢) مع كلمات آخر، هى : شَعير ورَغيف وزَئير ووَعيد، وجعلها من قبيل تقريب الصوت من الصوتمع حروف الحلق، حيث تروى بحر أوائلها للتناسب اللفظي بينها وبين ثوانيها.

والثالث : أن يكون التابعُ له (الابْنَ) لاغيرَه من الأسماء. نَبَّه على هذا مثالُه أيضا، فلو كان التابع غيرَ (الابْن) لزم في (زيد) الضمُّ خلافًا للكوفيين، حسبما يُذْكر.

والرابع : أن يقع قبل (الابْن) عَلَمٌ يكون واليًا له، وذلك قوله : (إن لَمْ يَلِ الابْن عَلَمَا) وهذا الشرط يَحترز به من أمرين :

الأول : ألاَّ يكون ماقبل (الابْن) علمًا نحو : ياغلامُ ابنَ عمرٍو، ويافاضلُ ابن زَيدٍ فهذا لابُدَّ فيه من الضم حتما، لأنه لم يل (الابُن) علمًا، فنَصٌّ كلامه أن الضم مُتَحتِّم عند فَقْد العَلَمية مما قبل (الابنُ) يُفْهَم منه أن علميَّة ماقبله شرطٌ في جواز الوجهين.

والثاني : أن يكون ماقبله علمًا، لكن غيرَ والٍ له؛ بل فُصِل بشىء آخر بينه وبينه، نحو : يازيدُ الفاضل ابنَ عمرٍو، فلابد من ضم (زيد) بمقتضى قوله : «إن لَمْ يَلِ» وإطلاقُه (الوِلاَيَةَ) هنا يريد بها أن يكون بعده متصلاً به.

والخامس : أن يقع بعد (الابن) عَلَمٌ أيضا، فإن لم يقع بعده عَلَم فلا بُدَّ من الضم في المنادى نحو : يازيدُ ابنَ الرجل، وياعمرُو ابنَ صاحبِنا، وما أشبه ذلك.

فإذا اجتمعت الشروط جاز الوجهان كما تقدم.

ومن ذلك ماأنشده سيبويه من قول الشاعر(١) :

* ياحَكَمُ بنَ المُنْذرِ بنَ الجَارُودْ *

---

(١) هو رؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٢، والكتاب ٢/٢٠٣، والمقتضب ٤/٢٣٢، وابن يعيش ٢/٥، والتصريح ٢/١٦٩، والأشموني ٣/١٤٢، والعيني ٤/٢١٠، واللسان (سردق)

وبعده : * سُرادِقُ المَجْدِ عليك مَمْدُودْ *

والحكم هذا هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي، أحد ولاة البصرة لهشام بن عبدالملك.

وأنشد أيضا للعجّاج[١]:

* يا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرْ *

ويدخل تحت هذا الشرط ماإذا كان (الابن) بين علمَيْن، كما مَثَّل، أو بين لقبَيْن نحو : ياكُرْزُ بنَ بَطَّة، أو بين علم ولقب نحو : يازيدُ بنَ كُرْزٍ ويا كُرْزُ بنَ زيدٍ، لأن الألقاب أعلام، وكذلك الكُنَى كما تقدم له في «باب العلم[٢]».

ووجهُ الفتح الإتباعُ لحركة نون (ابن) لأن الاسمين لما كَثُر استعمالُهما صارا كالاسم الواحد، فجاز فيهما من الإتباع ماجاز في الاسم الواحد نحو : امرِئٍ وابْنِمٍ، فإنك تُتبع في ذلك ماقبل الآخرِ الآخَر، نحو : هذا امْرُؤٌ وابْنُمٌ، ورأيت امْرَأً وابْنَمًا، ومررتُ بامرِئٍ وابْنِمٍ .

ولأجل أنهما استُعملا كثيرا، فصارا كالشيء الواحد، لم يَجُز هذا الحكم عند مافَصل فاصل.

ولأجل أنهما استُعملا كثيرا، والأولُ عَلَمٌ، والثاني كذلك لم يَسُغ ذلك مع غير الأعلام إذْ توسَّعوا في الأعلام مالم يَتَوسَّعوا في غيرها، ويدلُّك على ذلك في الأعلام أنك تقول في غير النداء : هذا زيدُ بنُ عمروٍ، فتَحذف التنوين، وهذه هندُ بنتُ عمروٍ، فيمن صَرف (هندًا) فتحذف أيضا.

فإذا قلت : هذا زيدٌ ابنُ أخينا، لم تَحذف التنوين، / وكذلك : هذا ٢٣٧/٣
غلامٌ ابنُ زيدٍ، فلا تَحذف.

---

(١) ديوانه ١٨، والكتاب ٢/٢٠٤

وعمر : هو عمر بن عبيدالله بن معمر القرشي، كان سيد أهل البصرة وواليها. ولا منتظر :لا انتظار يحثه على إعطائه وتسريحه.

(٢) انظر : الجزء ١ / ٣٥٧.

فإن قلت : لَمْ يَذكر هنا حكم (بِنْت) إذا وقع موقع (ابن) مع أن حكمهما واحد، فما المانع من ذِكْره؟

فالجواب : أن التصرف في (ابن) أكثرُ، والكلامَ به أشهر من (بِنْت) فلم يتعرَّض له، وعلى أن القياس على (ابن) سائغٌ فيها على ماتقدَّم من التعليل، وهو رأى أبى عمرو بن العَلاء.

ومعنى قوله : «والضمُّ إنْ لَمْ يَلِ».. البيت، أن الضم في المنادى لازمٌ إذا لم يقع (الابن) بين علمَيْن مُواليَيْنِ، فإن وقع كذلك لم يَلزم الضمُّ على ماتقدم في البيت قبله.

وقوله : (أويَلِ الابنَ عَلَمٌ) فعلٌ معطوف على «يَلِ» الأول، داخلٌ تحت حكم الجزم بـ«لم» أى : ولم يَلِ الابنَ عَلَمٌ، و(حُتِمَ) معناه : أُوجِب .

وقوله في البيت قبله : « ونحوَ زَيْد» معمول في المعنى للفعلين بعده، تنازعاه، والمعمَل فيه هو الثاني، وهو «افْتَحنَّ» لأنه بغير ضمير منصوب، و«لاتَهِنْ» من : وَهَنَ يَهِنُ، إذا ضَعُف، أى لاتَضْعُف عن أمرك، وهو من تمام المثال.

واعلم أن هذا الاشتراط إنما هو في القياس وعلى رأى البصريين، أما في السماع فَلاَ.

فقد قالوا : يافلانُ ابنَ فلان، وليس الاسم واقعا بين علمَيْن، وياسَيِّدُ ابنَ سَيِّدٍ وياضُلُّ ابنَ ضُلٍّ .

وفي تَمام الشروط رَوى الأخفش عن العرب. ضَمَّ نون (ابن) فتقول : يازيدُ بنُ عمرٍو ، وهو نظير قراءة من قرأ : «الحمدُ لُلّهِ» بضم لام (لُلّه[1]).

---

(١) نسبها ابن جني في المحتسب (٣٧/١) إلي أهل البادية، وقال عنها إنها شاذه في القياس والاستعمال. وقد سبق الحديث عنها منذ قليل.

وأما مخالفة البصريين، فذُكر عن الكوفيين أنهم لايقتصرون في فتح الموصوف على (الابن) بل يقولون : يازيدَ الكريمَ، ودليلهم على ذلك قول الشاعر، وهو جرير[1]:

فــمــا كَـعْبُ بنُ مَــامَــةَ وابْنُ سُـعْـدَى

بأجْـــودَ منك ياعُـــــمَــــرَ الجَـــوادَا

رَوَوْه بنصب راء (عُمَر) ومثلُ هذا شاذٌ لايعتَدٌّ به.

ويَرِد عليه اعتراضٌ هنا، وهو أنه تَرك شرطا معتبرا في الحكم الذى قَرَّر، فإن جوازالوجهين لايكون إلا إذا أُعرب (الابن) صفةً للأول، فحينئذ يُحكم له بحكم الإتباع.

وأما إذا كان بدلاً، أو على تقدير نداءٍ آخر ـ فلا يصح فيه إلا وجهٌ، وهو ضم الأول، وذلك قولك : يازيدُ ابنَ عمروٍ، فـ(ابنُ عمرو) تُعربه بدلا، فلا بُدَّ من ضم (زيد) لأن البدل هو المقصود بالحكم دون الأول، فلا يتأتى فيه مايتأتى في الصفة مع الموصوف، وكذلك إن قَدَّرْتَ قبل (الابن) حرفَ نداء فهو أولى بالانقطاع من الأول وكلامُه ليس فيه مايُعطى هذا الشرط، وقد أشار في «التسهيل»[2] إلى هذا الشرط، وهو حقيقٌ بالاشتراط.

والجواب : أنه فَرَض المسألةَ سماعية، لأنه قال : «ونَحْوَ كذا» ولم يَفْرضها صِناعية، وإذا كان كذلك فالمثالُ الذى ذكَر، وما أشبهه، جائزٌ فيه الوجهان على

(١) ديوانه ١٣٥، والمقتضب ٢٠٨/٤، وابن يعيش ٢٩٩/٢، ١٤٣/٣، والمغنى ١٩، والهمع ٥٤/٣، والتصريح ١٦٩/٢، والأشموني ١٤٣/٣، والخزانة ٣٩٩/٩، والعيني ٣٥٤/٤ والبيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه.

(٢) انظر : ص ١٨٠.

الجملة، لأنك إن فرضت (الابن) صفة، فهو ذاك، وإنْ لاَ، فأحدُ الوجهين لازم، فقد حصل جوازُ الوجهين، إلا أن أحدهما وهو الأصل على ثلاثة تقديرات، والآخر على تقدير / واحد، ولا خلَل في عدم تفصيل الأوجه الصِّنَاعية. والله أعلم. ٢٣٨/٣

واضْمُمْ أوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا
مِـمَّـالَهُ اسْـتِـحْـقَـاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

أَخبر في هذين الشَّطْر أن الشاعر إذا اضْطُرَّ إلى تنوين المنادى الذى كان مستحِقٌ للبناء على الضم، وهو المفرد المعرفة، جاز له وجهان :

أحدهما : بقاؤُه على ضَمِّهٍ، وهو الذى ابتدأ به في قوله : «واضْمُمْ» لأن التنوين عارض للضرورة، فلا يُعتد به، بل يُجعل كالمعدوم، فَيْبقى على ضمه.

وأيضًا : فيقوِّيه شَبَهُ حركة البناء في المنادى بحركة الإعراب.

والثاني : رَدُّه إلى أصله من النصب، ولذلك قال : «أو انْصُبْ» ولم يقل : أو افتح، كما قال : «واضْمُمْ» إشعارا بأن الفتحة إعرابٌ لابناء.

ووجهُ ذلك أن البناء إنما كان لشبَهه بالمضمر، أو وقوعهِ موقعَ (كاف) الخطاب، أو تضمُّنِه معناها.

وعلى كل تقدير فقد ضَعُف بالتنوين لأنه من خصائص الأسماء كالإضافة، ومِثْلُ هذا الاسمُ الذى لا ينصرف، إذا نُوِّن ضرورةً رُدَّ إلى

الجر بالكسرة، كقول امرىء القيس[(١)]:

* وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ *

وهذا الوجه أقيسُ من الأول، إذ لم يُبْقِ عربيٌّ الاسمَ على جَرِّه بالفتحة حين اضطُرَّ إلى صَرْف مالا ينصرف [كذلك ينبغي أن يكون المنادى.

وأيضا فإنه بالتنوين أشبه المطوَّل، فكان الوجه فيه النصب، غير أن البقاء على الأصل أكثرُ في السماع، ولذلك لم يَسمع سيبويه النصب حسبما حَكى عن نفسه[(٢)].

وكأن الناظم قَدَّم الضم على النصب إشعاراً بأنه الأَوْلى عنده، واعتماداً على ترجيح السماع.

والمسألة مختلف في المختار فيها من الوجهين، ولاخلاف في جوازهما.

فالخليل وسيبويه يختاران بقاءه على الضم، لما تقدم من القياس، ولشبهه بالمرفوع الذى لا ينصرف][(٣)] ولأن السماع عليه[(٤)]، أنشد سيبويه للأحوص[(٥)]

---

(١) من معلقته، وهو من شواهد المغنى ٣٤٣، والتصريح ٢/٢٢٧، والأشمونى ٣/٢٧٤، والعيني ٤/٣٧٤ وعجزه :

فقالت لك الويلاتُ إنك مرجلى

والخدر : الهودج، وهو من مراكب النساء. ومرجلى : تاركي أمشى راجلة.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٣) مابين القوسين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٤) الكتاب ٢/٢٠٢.

(٥) الكتاب ٢/٢٠٢، وديوانه ١٧٣، والمقتضب ٤/٢١٤، ٢٢٤، ابن الشجري ١/٤٣١، والإنصاف ٣١١، المحتسب ٢/٩٣، المغنى ٣٤٣، التصريح ٢/١٧١، الأشموني ٣/١٤٤، الخزانة ٢/١٥٠، العيني ١/١٠٨، ٤/٢١١ وكان الأحوص يهوى امرأة، فتزوجها رجل يقال له : مطر، فلحقته الحسرة لذلك، وقال هذا الشعر هجاء له.

سَــــلامُ اللَّـهِ يامَـطَـرٌ عَلَيْـــهَــــا

وَلَـيْسَ عَـلَـيْكَ يـامَـطَـرُ السَّـــــلامُ

وقالت بنت النَّضْر بن الحارث، واسمها قُتَيْلَة، حين قَتلِ النبي صلى الله عليه وسلم أباها[1]:

أَمُـــحَـــمَّـــدٌ والضِّنْءُ ضِنْءُ نَجِـيـبَــةٍ

في قَــوْمِـهَــا والفَـحْلُ فـحلٌ مُـعْـرِقُ

وقال لَبِيد بن أبي ربيعة[2]:

قَـــدِّمُـــوا إذْ قِـــيلَ : قَـــيْسُ قَـــدِّمُـــوا

وارْفَـــعُـــوا المجَـــد بـأطرافِ الأَسَلْ

أراد : يا قيسُ.

وأما أبو عمرو وأتباعه[3] فيختارون النصب، لما تقدَّم من القياس، والسماع أيضا، كقول عَدِيّ بن ربيعة أو أخيه مُهَلْهِل[4]:

---

(١) الروض الأنف ٣٨٨/٥، والعقد الفريد ٢٦٥/٣، ٢٧٩/٥، واللسان (ضنأ، عرق) والضنء : الولد، والأصل والمعدن. ومُعْرِق : عريق في النسب أصيل، وعرق كل شيء : أصله، ويقال : رجل معرق في الحسب والكرم.

(٢) ديوانه ١٩٢، وروايته «إذ قال» و«واحفظوا المجد»

والأسل : الرماح، والواحد أسلة، وسميت الرماح أسلاً تشبيها بالأسل، وهو نبات له أغصان كثيرة دقاق بلا ورق. ووجه الشبه بينهما الطول والاستواء .

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء المازني، رحمه الله. وأتباعه هم عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي، وأبو العباس المبرد، رحمهم الله، وانظر (الأشمونى ١٤٥/٣).

(٤) المقتضب ٢١٤/٤، وابن الشجري ٩/٢، والمنصف ٢١٨/١، وابن يعيش ٨/١٠، ١٠، والأشموني ١٤٥/٣، المساعد ٤٩٦/٢ ، والخزانة ١٦٥/٢

وإلىَّ : بمعنى (لى) وعدي : هو اسم مهلهل بن ربيعة أخى كليب. والأواقى : جمع واقية وهى الحافظة. يريد أنها تعجبت من حالى إلى هذه الغاية مع مالقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل. والضرب على الصدر من عادة النساء في حالة الدهشة والانزعاج.

ضَـــرَبَتْ صَـــدْرَهـا إليَّ وقـــالتْ

يـاعَـــدِيًّا لقـــد وَقَـــتْك الأوَاقِـي

وقال كُثَيِّر[1]:

لَيْتَ التـحـيَّـةَ كـانَتْ لي فـأَشْكُرَهـا

مكانَ ياجَـمَـلاً حُـيِّـيتَ يارَجُلُ

ويُروى «مكانَ ياجَمَلٌ» على اختيار الخليل وسيبويه، وقال الآخر[2]:

ياسَـيِّـدًا مـاأنتَ مِنْ سَـيِّـدِ

مُـــوَطَّـإِ الأكْنـافِ رَحْـبِ الـذِّرَاعْ

وهنا مسائل ثلاث :

إحداها : أن قوله : «مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ» أراد به كلَّ حَقُّه أن يُبْنى، والذى هو كذلك المفردُ العَلَم كما تقدم تمثيله، والنكرةُ المقصودةُ المفردة نحو : يارجلُ، وعليه بيت كُثَيِّر، والبيت بعده، فكأنه نَبَّه على أنه لايُستثنى من المبني على الضم شيء .

وظاهرُ كلام النحويين كظاهر هذا النظم في تعميم الحكم في العَلَم وغيره مما يجب بناؤه.

وذهب علماء سَبْتَة[3]، فيما حَدَّثنا شيخنا

---

(١) ديوانه ١/١٥٩، والهمع ٣/٤٢، والدرر ١/١٤٩، والأشمونى ٣/١٤٤، والعيني ٤/٢١٤ وقبله :

حَيَّتْكَ عزةُ بعدَ الهَجْرِ وانْصَرفتْ　　　فَحيِّ وَيْحكَ مَن حَيَّـاكَ ياجَمَلُ

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في «باب التعجب».

(٣) سَبْته ـ بفتح فسكون ـ مدينة مغربية تطل على البحر الأبيض، ونُسِبَ إليها جماعة من أعيان أهل العلم.

الأستاذ[١] ـ رحمة الله عليه ـ إلى أن ذلك مختص بالعَلَم، وَعللُّوا ذلك بأن المعرَّف بالقَصْد والإقبال لاضرورة تلْحق فيه، لأنهم إن / أرادوا تنوينَه ٢٣٩/٣ قَدَّروه منكَّرًا فانتصب.

ورواية بيتِ كُثَيِّرٍ يَرِدُ عليهم[٢]، وأيضًا، فإن التنكير لايتأتَّى في كل موضع؛ بل لابُدَّ من موضعٍ يكون قَصْد التنكير فيه مُخِلاً بمقتضى الحال، فالأصح عموم الحكم.

و(ما) من قوله : «ماالضْطِرارًا نُوِّنَا» منصوبةُ المحل على المفعولية، تَنازَعها الفعلان قبلها.

والثانية : أنه قال :«ممَّا له استِحاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا» فخُتم بقوله : «بُيِّنَا» وهو في موضع الصفة لـ « ضَمٍّ » بمعنى : ضَمٍّ أُظْهِر وفائدة هذا التقييد التَّحرُّزُ من الضَّم المقدَّر، فإنه، وإن كان مقدَّرا، يلحقه التنوين على الجملة، كقاضٍ وفَتًى، فأخرج الضمَّ المقدَّر من هذا الحكم، لئلا يُتَوَهَّم أنه ينوَّن ضرورةً، وليس كذلك؛ لاضرورة تدعو إلى ذلك، لأنه إما مبنى أو معرب، وعلى كلا التقديرين لايُضطر إلى تنوينه، لأن الحرف الذى قُدِّرت فيه الضمةُ ساكنٌ، نحو : ياقاضِي، ويافَتَى، فإذا نُوِّن حُذف لالتقائه ساكنًا مع التنوين، فلم يُفِد التنوين في وزن الشِّعر شيئا، كما أفاد إذا كانت الضمة ظاهرة، وفي هذا البحث نظرٌ يتبيَّن في باب مالا ينصرف إن شاء الله.

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالإلبيري، النحوي (ت ٧٥٤هـ) وقد ذكره الشاطبى في كتابه هذا في مواضع كثيرة.

(٢) يعنى رواية «ياجملٌ» بالرفع، وقد سبق البيت والرواية .

والثالثة : أن هذه المسألة من المسائل المختصة بـ «الضرائر الشِّعرية»[1] وكلامُه فيها بناءً على أن تنوين المنادى جائز في الشعر، لأن الكلام في حركته المتبوعة ثانٍ عن كونه تابعا لحركة، وأن ذلك حاصل، وهذا صحيح.

ولكن الكلام في أصلها، بالنسبة إلى هذا المختصَر، كـ«الفَصْل» الذى لايُحتاج إليه، لأنه قد تَرك من أحكام الكلام كثيرا، فكيف يَذكر أحكَام الشِّعر، وأحكامُ الكلامِ آكدُ بِلاَشَك؟

فيُعْترض من جهتين، من جهة كلامه في «الضرائر» وهى أحكام أقليَّة، ومن جهةَ تَرْكه أحكامًا أكثريَّة، وقواعَد ضروريَّة، وكان قادرا على وضعها موضعَ تلك الأقليَّة.

والعذر عن هذا من وجهين :

أحدهما : عام، وهو أن الاحتياج إلى أحكام «الضرائر» اكيدةٌ بالنسبة إلى الشعراء، كما كانت أحكام «الاختيار» أكيدةً بالنسبة إلى الجميع، فلابد من الإلْمَاع بشىء منها في أثناء الأبواب، ليَعمل عليها مَنْ كان من أهلها؛ إذ ليس كلام النحويين مختصًا بأحكام «الاختيار».

إلا تَرى أن سيبويه بَوَّب على أحكام «الضرائر» على الجملة[2]، ثم نَبَّه في الأبواب على تفاصيلها، فاتَّبعه المصنِّفون على ذلك في كتبهم المطَّولة والمختصَرة، كالزجَّاجي وغيره، علِمًا منهم بأن الاحتياج إليها لأهلها لايَقْصُر عن الاحتياج للجميع، فلابُعْد في أن يكون الناظم قد اتَّبعهم في هذا المقصد.

---

(١) الضرورة في الشعر : الحالة الداعية إلى أن يُرتكب فيه مالا يرتكب في النثر، كصرف مالا ينصرف، ومد المقصور، وقصر الممدود، وجمعها : ضرائر.

(٢) الكتاب ٢٦/١، وترجمته «هذا باب مايحتمل الشعر».

وأيضا فقد تكون المسألة شهيرة طُبُولِيَّة[1]، فينبِّه عليها لشُهْرتها، ولاتقصير في هذا.

والثاني : خاص، وهو أن لَحاق التنوين للمبنىِّ في غير التنكير غريب، ويكاد يكون غيرَ معترَفٍ به؛ إذ كان تنوينَ صَرْف، وتنوينُ الصرف إنما يَلحق حركةَ الإعراب اللاحقة للمتمكِّن من الأسماء، الذى لم يُشبه الحرفَ ولا الفعل، فأنت ترى حركةَ الإعراب / لايَتبعها تنوينٌ مع شَبَه [الفعل[2]] المعرَب، نحو : أحمدُ، وإبراهيمُ، فَأَوْلَى[3] ألاَّ يَتْبع حركةَ البناء لشبَه الحرف.

فلما كان الأمر كذلك، وكانت العرب قد ألحقت هنا تنوينَ الصرف، أراد أن يُنَبِّه على ذلك، وأنه جارٍ على وجهٍ قياسي، لِيَبْنى على ذلك القولَ في أحكام التوابع، لأن التابع في هذا الباب يُحمل على لفظ، وهو اللفظ المَبْنى، وذلك أن حركة البناء هنا شبيهةٌ بحركة الإعراب، ذلك أن الحركات في أواخر الكَلِم لغير التقاء ساكنين ثلاثةُ أضرب : ضَرْبٌ حَدَثَ بشىء، وضربٌ حَدَثَ دون شىء، وضَربٌ لم يَحْدُث بشىء ولا حدَث دون شىء.

فالأول : هو الإعرابُ، وهو يَحدث بالعامل.

والثاني : هو البناءُ، ويَحدث من غير عاملٍ ولا غيره.

والثالث : المبنيُّ هنا وفي باب (لا) فإنها تَحدث عند حدوث حرف النداء و(لا) ولا تحدث بهما؛ إذ ليس حرف النداء بعاملٍ مطلقا، ولاحرفُ النفي بعاملٍ نصبًا في مفرد يَقبل التنوين من غير تنوين.

---

(١) لعله يقصد أنها في شهرتها كصوت الطبول في انتشاره، وقرعه لجميع الآذان. والله أعلم.

(٢) في الأصل «شبه الحرف» وهو سهو من الناسخ، وما أثبته من (س، ت).

(٣) في الأصل «فالأولى» وما اخترته من (س، ت).

فقد صار الضم في (المنادى) حادثًا بحدوث شيء، وبهذا أشبه حركةَ الإعراب، وغَيَّر أثر العَامل، وبذلك دخل في حركات البناء، ومن حيث أشبه حركةَ الإعراب، ولم يَلحقه تنوينٌ أشبه حركةَ مالا ينصرف، فلما كان كذلك لحقه التوينُ في الضرورة، كما لحق مالا ينصرف في الضرورة.

هذا وجه لَحاق التنوينِ على الجملة، إلا أن بعضهم حَكَّم الشَّبَهَ بما لاينصرف، فرَدَّ عند (الضرورة) إلى الأصل من النصب، كما يَرُدُّ في حالة الجر مالا ينصرف إلى الأصل من دخول الجر بالكسرة.

وبعضهم اعتبر مجردَ شَبَه الحركة بحركة الإعراب في المنصرف، فأتبعها على لفظها، كما تُتْبع حركةُ المنصرف.

وكلاهما له نظر، فقد يمكن أن يكون الناظم جعل هذا مقدِّمة لإتباع (المنادى) على اللفظ، كأنه يقول : إن الضم هنا كالرفع، ولذلك نُوِّن، فكذلك يُتْبَع على اللفظ، والله أعلم.

وبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَاوَأَلْ
إلاَّ مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِيِّ الجُمَلْ
والأكْثَرُ اللَّهُمَّ بالتَّعْوِيضِ
وشَذَّيَا اللَّهُمَّ في قَرِيضِ

يعنى أن حرف (النداء) لايُجمع بينه وبين الألف واللام، وهى (أل) في حالة «الاختيار» أصلا، وإنما يُخَص ذلك بالاضطرار الشِّعري، إلا ما استُثْنى، وذلك لأن (يارجُل) معناه كمعنى (ياأيُّها الرجلُ) فصار معرفة بالقَصْد والإشارة إليه، فاستَغنى بذلك عن الألف واللام، كما استَغْنَتْ «أسماءُ الإشارة» بتعريف الإشارة عن الألف واللام، وكما استُغنى بـ(اضْرِبْ) عن (لِتَضْرِبْ) فصار القَصْدُ

والإشارة في النداء كالعِوَض من الألف واللام، فلا يُجمع بينهما في الكلام، فلا يجوز لك أن تقول : ياالرجلُ، وياالغلامُ. وهذا مذهب سيبويه والبصريين[1].

وأجاز ذلك الكوفيون مطلقا، وأجاز بعض / النحويين دخولَ (يا) ٢٤١/٣ عليها إذا كان ثَمةَ تشبيه، نحو : ياالأسدُ شِدَّةً، وياالخليفةُ جُودًا.

ودليل البصريين ماتقدَّم مضافًا إلى السماع. وأما الكوفيون فاحتجوا على ذلك بالقياس والسماع[2].

وأما القياسُ فقاسوا ذلك على لفظ (الله) إذ جاز دخول (يا) مع الألف واللام فيه بإجماع، وليستا من أصل الكلمة، وإنما هما زائدتان، فكذلك يجوز أن تقول : ياالرجلُ، ويالغلام ، وياالفاضلُ، ونحو ذلك.

وأما السماع فقد أنشدوا[3]:

فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا

إيَّا كُمَا أن تَكسِبَانِي شَرًّا

وهذا، على طريقة ابن مالك، يمكن أن يدخل في قَبِيل «الاختيار» لتمكُّن قائله من أن يقول :

فَيَا غُلاَمَانِ اللَّذانِ فَرَّا

---

(١) الكتاب ١٩٥/٢، ١٩٧، والإنصاف (٣٣٥/١).

(٢) الإنصاف (٣٣٥/١) المسألة السادسة والأربعون.

(٣) المقتضب ٢٤٣/٤، وابن الشجري ١٨٢/٢، والإنصاف ٣٣٥، وابن يعيش ٩/٢، والتصريح ١٧٣/٢ والهمع ٤٧/٣، والدرر ١٥١/١، والأشموني ١٤٥/٣

وقائله مجهول، ومعناه واضح، وفي الشطر الثاني روايات .

وأنشدوا أيضا[1]:

مِنَ اجْلِكِ ياالتَّي تَيَّمْتِ قَلْبِي

وأنتِ بَخِيلَةٌ بالوُدِّ عَنِّي

وهو من أبيات الكتاب، ولم يَرْتَضِ الناظم البناءَ على مااحْتَجُّوا به.

أما القياس على (ياالله) فغيرُ صحيحٍ عنده، فلذلك استَثْناه من المسألة فقال : «إلاَّ معَ اللَّهِ» وذلك لأن هذا الاسم قد اختَصَّ بأشياء خارجة عن القياس، منها هذا.

وأيضًا، فلدخول (يا) عليه، مع الألف واللام، وجهٌ من القياس ليس في غيره، حسبما يُذكر إن شاء الله تعالى.

وأما البيتان فهما من الشذوذ بالمكان المَكِين، وإنما شأنُ العرب إذا أرادت نداء ما هما فيه، إن لم تُرِدْ حذفَهما، أن تأتي بـ(أيٍّ) فتقول : ياأيُّها الرجلُ، أو تأتي أيضا باسم الإشارة فتقول : ياهذا الرجلُ، ولاتقول : ياالرجلُ ونحوه، إلا في «الاضطرار» كما قال.

وأما جواز (ياالأسَدُ شِدَّةً) فقال ابن مالك في «الشرح» هو قياس صحيح، لأن تقديره : يامثْلَ الأسدِ، ويامثلَ الخليفة. قال فحَسُن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام[2].

---

(١) سيبويه ١٩٧/٢ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، والإنصاف ٣٣٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والهمع ٤٧/٣، والدرر ١٥٢/١، والخزانة ٢٩٣/٢

ومن أجلك : أي من أجلك قاسيتُ ما قاسيت . وتيمت قلبي : أذللته واستعبدته. وعني: عليَّ، من باب « نيابة الحرف عن الحرف ».

وقال ابو سعيد السيرافي : « كان أبو العباس - يعني المبرد - لايجيز (ياالتي) ويطعن على البيت. وسيبويه غير متهم فيما رواه . ومن أصحابنامن يقول : إن قوله : « يا التي تيمت قلبي » على الحذف، كأنه قال : يا أيتها التي تيمت قلبي » فحذف وأقام النعت مقام المنعوت».

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠١ - ب) وقبله : « وأجاز ابن سعدان يا الأسد شدة، ويا الخليفة جوداً ونحوه مما فيه تشبيه، وهوأيضا قياس صحيح»

وفيما قاله ابن مالك نظر؛ إذ ليس تقدير (مِثْل) بمُزيلٍ لقُبح الجمع بين (يا) والألف واللام، وإلاَّ فكان يلزمه أن يجيز (ياالرجلُ) لأنه في معنى (يا أيُّها الرجلُ) وليس مذهبه ذلك .

ويلزمه أنْ يقول : يا القَرْيةُ ، لأنه في تقدير (ياأهلَ القريةِ) وما أشبه ذلك. ولايقول به ابن مالك ولا صاحب المذهب المذكور[1]، فَدلَّ على أن هذا كله غير صحيح، وأن ماذَهب إليه هنا، من مَنْع إدخال (يا) على مافيه الألف واللام، هو الصحيح إلا فيما استثنى.

والذى استَثْنى من ذلك فأجاز اجتماعَهما فيه شيئان :

أحدهما : لفظ (اللّه) فإنه لايَختص اجتماعُهما فيه بـ(الاضطرار) فيجوز ذلك فيه في (السَّعَة) فتقول: ياأللّهُ اغفرْلي.

وعَلَّل ذلك سيبويه بأن الألف واللام لايفارقانه، وهما فيه عِوَضٌ من همزة (إله) فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة، وليس بمنزلة (الذى قال ذاك) لأن (الذى قال : ذلك) يعنى الموصول، وإن كان لاتفارقه الألف واللام، ليس باسمٍ غالبٍ على مُسَمَّاه كزيدٍ وعمروٍ ، لأنك تقول : ياأيُّها الَّذِى قال : ذاك كما تقول : ياأيُّها الرجلُ ، فامتنع أن تقول : ياالذى قال : / ذاك، كما امتنع (ياالرجلُ) ولا يجوز أيضا: ياالصَّعِقُ، ٢٤٢/٣
ولا ياالدَّبَران[2]، وإن كانت الألف واللام لاتفارقانه لأنهما ليسا

---

(١) هو ابن سعدان .

(٢) الصَّعق الكلابي أحد فرسان العرب، واسمه خويلد، وسمي بذلك لأن صاعقة أصابته فقتلته، والصعق أصلها صفة تقع على كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب على هذا الرجل، حتى صارت علما عليه كزيد وعمرو. =

عِـوَضًــا عن شـيء من نفس الكلمــة، كـمـا كـان ذلك في لفظ (اللّه) حين عُوِّضتا من همزة (إلاه) هذا محصول تعليل سيبويه[1].

والذى يصـحح تنزُّلهَما منزلة ماهو من نفس الكلمة [قطعُ الهمزة][2] كما قال[3]:

مُـــــبَـــــارَكٌ هُوَ ومَـنْ سَـــــمَّــــاهُ

عـلـى اسْــــــــــمِكَ اللَّـهُـمَّ يـاألـلّـهُ

كما أن الفعل الذي أوله همزةُ وصلٍ إذا سُمِّى به قطعتَ فقلت : جاءنى أقْتُلُ وإضْرِبْ، ولو كانت في تقدير الاَنفصال لقالوا : (ياللّهُ) موصولَ الهمزة، فهذا !وجهُ ماجاء فيه.

والثاني : من المستَثْنيينْ محكِيُّ الجمل، يَعنى به المنادى المسمَّى بالجملة التى تَلزم حكايتُها بعد التسمية إذا كان في أولها الألف واللام، كما إذا سميتَ رجلاً بقولك : الرجلُ قائمٌ، فإنك تقول : ياالرجلُ قائمٌ . قال سيبويه : لأنه بمنزلة (تَأَبَّطَ شَرًا) لأنه لايتغير عن حاله؛ إذ قد عمل بعضُه في بعض[4].

يَعنى أنه جملة يجب أن تُحْكَى ولاتُغَيَّر عن حالها.

= [اللسان - صعق]

وأما الدبران فهو نجم بين الثريا والجوزاء، وسمى بذلك لأنه يدبر الثريا، أي يتبعها، وهو من منازل القمر لزمته الألف واللام لأنهم جعلوه الشئ بعينه [اللسان - دبر].

(١) الكتاب ٢/١٩٥ ، ١٩٦ ، بتصرف في الألفاظ.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، واثبته من (س، ت).

(٣) المساعد ٢/٥٠٩ ، والإنصاف ٣٣٩ ، واللسان (أله).

(٤) الكتاب ٣/٣٣٣ .

وعَلَّل ذلك المؤلف بأن معناه : يامقولاً له : الرجلُ قائمٌ. قال : وقاس المبرِّد[1] عليه دخولَ (يا) على المسمَّى به من موصولٍ فيه الألف واللام نحو : ياالَّذِى قام. قال : وهو قياس صحيح[2]. يعنى من حيث هو في التقدير في معنى : يامقولاً له كذا.

ولم يعلِّل سيبويه إلا بما تقدم، فَمنع دخولَ (يا) على (الذى قام) مسمًّى به، كما لايجوز أن تنادى (الضاربُ أبوه) إذا كان اسما، لأنه بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام، فكذلك (الذي) وما بعده من صلته بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام، كالحارث والنَّضْر ونحوهما، مما فيه الألف واللام.

وظاهر كلام الناظم هنا موافقةُ سيبويه ومخالفةُ رأيه في «شرح التسهيل[3]» لأنه قال : «ومَحْكِيُّ الجُمَلْ». و(الذى قام) ليس من محكيٍّ الجمل، لأنه يَجرى بوجوه الإعراب، وصلتُه، وإن كانت جملةً داخلة فيه كالجزء.

وإذا كان كذلك خرج عن مراده من ذلك اللفظ، فهذا الموضع من المواضع التى خالف فيها «التسهيلَ» و«شرحَه» وكان فيها مصيبا؛ إذ ليس التقدير ماقَدَّره المؤلف، وإلاَّ لزم ذلك في كل منادى، فيقدَّر فيه : يامقولاً له كذا، لأن الحكاية في التَّسْمية بها وغيَرها سواء، فزيدٌ وعمروٌ ونحوهما في النداء لايقدَّر معهما شىء، فكذلك كل ماجرى مَجراها من الأعلام.

وأما الموصول فاسمٌ واحد كالاسم المبدوء بالألف واللام [فلم يَسُغ فيه إلا ماساغ فيه][4] ثم قال : «والأكثرُ اللَّهُمَّ» لَمَّا قَدَّم أنه يقال في النداء : ياألله، في فصيح الكلام، ذكر الآن أن الأكثر في الكلام التعويضُ، وهو إلحاق الميم

---

(١) المقتضب ٢٤١/٤.

(٢) شرح التسهيل (ورقة ٢٠١ – ب).

(٣) ورقة (٢٠١ – ب).

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبته من (س).

المشدَّدة آخرَ الاسم عِوَضًا من (يا) في أوله، فيقال : اللَّهُمَّ، فإذًا الوجهان جائزان، والأكثر (اللّهُمَّ)، فعليه معهودُ الاستعمال، ولذلك لم يقع في القرآن إلا (اللّهُمَّ)

وفي قوله : «بالتَّعْوِيض» تنبيهٌ على أمرين :

أحدهما : التنبيه / على المذهب الراجح في هذه (الميم) وهو كونُها ٢٤٣/٣ عِوَضًا من (يا) قال سيبويه : وقال الخليل رحمه الله : اللهمَّ نداءٌ، والميم هاهنا بدل من (يا[1]) قال : فهي هنا فيما زعم الخليل آخرَ الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن (الميم) هنا مَبْنِيَّة في الكلمة، كما أن نون (مُسْلِمِينَ) في الكلمة بنيت عليها[2]. وهذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أن (الميم) ليست عوضا من (يا) وإنما هي مختصرة من (أُمَّ) وأصل الكلام : ياأللّهُ أُمَّنَا بخيرٍ، إلا أنهم لما كثر استعمالُهم لذلك، وجرى في ألسنتهم، حَذَفوا بعض الكلمة للتخفيف، كما قالوا : (هَلُمَّ) في : هَلْ أُمَّ، و(وَيْلُمِّه) في : وَيْلُ أُمِّه، و(عِمْ صَباحًا) في : أَنْعِمْ صباحًا، و(أَيْشٍ) والأصل : أيُّ شيءٍ، وذلك كثير.

ولو كانت عوضًا من (يا) لم يُجمع بينهما، لكن العرب جمعت بينهما كما سيُذكر، فَدلَّ على أنها غير عِوَض، لأن العرب لاتَجمع بين العِوَض والمعوَّض منه.

وقول البصريين أَصْوَبُ، لأن المستفاد من قولك : اللَّهُمَّ، هو عين المستفاد من قولك : ياألله، فلو كان في الكلام معنى زائد لَعُلِم، وكل ماقَدَّره الكوفيون لادليل عليه، فوجب اطِّراحُه. وما جاء من الجمع بينهما

---

(١) الكتاب ٢/١٩٦.

(٢) نفسه ٢/١٩٦.

فشاذٌ لايقاس عليه، وقد أفْسَدوا دعوَى الكوفيين بأشياء أكثرها ضعيفة، فلا حاجة إلى إيرادها(١).

والأمر الثاني : أن التعويض يقتضي ألاَّ يُجمع بين الميم و(يا) فلا يُقال : يااللّهُمَّ لأن الجمع بين العوض والمعوَّض منه غير سائغ.

ويقتضيه أيضا قوله : « وَشَذَّ يااللّهُمَّ في قرِيضِ» لأن الشاذ هو الذى لايجوز في الكلام قياسا، وهذا رأى البصريين أيضا أن ذلك لايجوز.

وذهب الكوفيون إلى جواز الجمع بينهما، وأن يقال في السَّعَة : (يااللّهُمَّ) وماقالوه(٢) مرجوح، فإن القياس إنما يَجرى إذا فهمنا من العرب إجراءَ القياس، وذلك يكون بوجوده مسموعًا كثيرا جدا في النثر والنظم، أو بمجرَّد سماعه من غير وجود معارِض له، وليس مانحن فيه كذلك، لأن السماع إنما فَشَا بعدم الجمع، ولم يوجد الجمع إلا في الشِّعر، ولا وُجد في الشعِّر إلا شاذا، كما قال الناظم : «وشَذَّ يَااللّهُمَّ في قَرِيضِ».

فأخبر أنه شاذٌ في نفسه، وأن ذلك الشاذ إنما أتى في الشِّعر لا في الكلام، وكل واحد منهما قد كان كافيا على الجملة عند اشتهار عدم الجمع، فقد فُهم بسبب ذلك أن العرب لاتجمع بينهما في السَّعَة.

ولم يَعتبر الكوفيون هذا، وهو حقيقٌ بالاعتبار، فإن القياس لاينبغي أن يُعْمَل جُزَافًا وكيف اتَّفق؛ بل يُنظر في كلام العرب بالاستقراء الصحيح، والتتبُّع الحسَن، فما وُجد مشهورا عندهم، لايُتَحاشي من استعماله في النثر والنظم،

---

(١) انظر أدلة الكوفيين والبصريين في هذه المسألة في الإنصاف ٣٤١/١ (المسألة السابعة والأربعون).

(٢) في النسخ التى نرجع إليها «وماقاله» على الإفراد، وما أثبته هو الذى يوجبه السياق.

ساغ القياس عليه، كان له معارضٌ أولا، لكن إن كان المعارِض نادرا اطُّرِح ذلك المعارض، وأُعمل القياس فيما اشْتهر، وإن كان مشتَهِرا مثّله أُعْمِلا / معًا. ٢٤٤/٣

وما وُجد عندهم غيرَ مشهور بل كان نادرا، فإن كان لمعارِضٍ أشْهَرَ تُرك الأنْدَرُ للأشهر.

وإن لم يكن له معارِضٌ أصلاً أُعْمل، وإن كان إنما سُمع في الشعر؛ إذ لم يقم دليل على أنه ممَّا اختَصَّ بالشعر، فيُحمل على أنه من مطلَق كلامها، حتى يوجد مايعارضه، ويدل على أنه مما اخْتَصَّ بالشعر، قاله الشلَّوْبِين(١).

وقد تقدم التنبيُه منه على شيء من هذا، ومحلُّ بَسْطه «الأصول» فالكوفيون لم يَعتبروا هذا الأصل؛ بل تلقَّوْا كلَّ ماجاء في كلامٍ أو شعرٍ نادرًا أو شهيرًا، فقاسوا عليه، وجُد له معارِضٌ أو لم يوجد، فلم يَلتفتوا إلى المعارِض.

وبسبب ذلك اتسع عندهم نطاقُ القياس، وانخرمت عليهم أشياءُ من الضوابط الاستقرائية.

ولما رأى أهلُ التحقيق البناءَ على مثل هذه «الأصول» المحققة الاستقرائية مطردًا عند الخليل وسيبويه، وغيرَ مطرد عند الكوفيين ـ اعتمدوا على قياسهما، واعتمدوا على نقلهما وتحقيقهما، ونِعِمًّا فَعَلوا.

وقوله : « وشَذَّ يااللَّهُمَّ في قَرِيض» يريد أن الجمع بين (يا) والميم شَذَّ في القريض وهو الشِّعر وهو (فَعِيل) بمعنى (مفعول) من : قرضتُ

---

(١) سبقت ترجمته.

الشعرَ، أَقْرِضُه قَرْضًا، فهو قَرِيض ومنه قول عَبيد بن الأبْرص : «حَالَ الجَرِيضُ دونَ القَرِيضِ[1]» قاله الجوهري[2].

وقد يطلق (القَرِيض) في مقابلة (الرَّجَز) وهو نوع من الشعر، قال الأخفش : هو كل ماكان على جزءين أو ثلاثة من أوزانهم، وأنشد ابن الأنباري للأغْلب العِجْلي[3]:

أرَجَزًا تُرِيدُ أم قَرِيضَا
أمْ هكذا بَيْنَهُمَا تَعْرِيضَا

ومراد الناظم الأول

فمِمَّا جاء في الشعر من ذلك ماأنشده الكوفيون وأبو زيد[4]:

إنِّى إذا ماحَدَثٌ أَلَمَّا
دَعَوْتُ ياالَلّهُمَّ ياالَلّهُمَّا

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣١٩، واللسان (جرض، قرض) والجريض : الغصة. والقريض : الشعر، وحال : منع.
والمثل قاله عبيد حين اشتنشده المنذر قوله : «أقفر من أهله ملْحوبُ» وقد هَمَّ بقتله. ويضرب لكل أمر يعوق دونه عائق.

(٢) الصحاح (جرض، قرض).

(٣) أو لحميد الأرقط، والرجز في مجالس ثعلب ٧٢، والهمع ١٦/٢، والدرر ٧٤/١، واللسان (روض) وبعده :

* كلاهما أُجِيدُ مُسْتَرِيضَا *

(٤) نوادر أبى زيد ١٦٥، والمقتضب ٢٤٢/٤، والمحتسب ٢٣٨/٢، وابن الشجري ١٠٣/٢، وابن يعيش ١٦/٢، والمغنى ٢١٣، والتصريح ١٧٢/٢، والهمع ٦٤/٣، والأشموني ١٤٦/٣، والخزانة ٢٩٥/٢، والعيني ٢١٦/٤، واللسان (أله)
والحدث : مايحدث من أمور الدهر. وألمَّ : اقترب.

وأنشد الكوفيون أيضا قولَ الراجز(١):

وما عَبَيْكِ أن تَقُولِي كُلَّمَا

سَبَّحتِ أو هَلَّلْتِ ياأللّهُمَا

أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا

وقال الآخر(٢):

غَفَرْتَ أو عَذَّبْتَ ياالّلهُمَّا

وهذا شاذ كما قال.

فصل في تابع المنادى

تَابِعَ ذِى الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ

أَلْزِمْهُ نَصبًا كأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ

وما سِوَاهُ ارْفَعْ أو انْصِبْ واجْعَلاَ

كمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدَلاَ

وإن يَكُنْ مصحوبَ أَلْ مانُسِقَا

فَفِيهِ وجهانِ ورفعٌ يُنْتَقَى

---

(١) الإنصاف ٣٤٢، والخزانة ٢/٢٩٦، واللسان (أله)

يروي «أوصلّيْتِ» و«يااللَّهُمَّ مَا»

وما عليك : «ما» استفهامية، ولكن معنى الكلام على الأمر. والتسبيح : تنزيه الله وتعظيمه وتقديسه.

وهللت : قلت : لا إله إلا الله. وصليت : دعوت، أو أديت الصلاة الشرعية.

والشيخ هنا : الأب أو الزواج. ومسلما : اسم مفعول من السلامة.

(٢) الإنصاف ٣٤٣.

في النسخ التى نرجع إليها «فصل» فقط، وما أثبته من بعض نسخ الألفية، وهو أوضح.

هذا الفصل يَذكر فيه التوابعَ الخمسة، وهي النعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل، وذلك إذا تَبِعت المنادى، لأن لها في تَبَعيَّته حكمًا زائدا على ماتقدَّم.

ولما كان النعت داخلا في التوابع بمقتضى إطلاقه ظهر أنه مخالفٌ للأصَمْعَى في منعه نعتَ المنادى مطلقا، ومخالف لسيبويه في تفصيله؛ إذ مَنع نعتَ ماكان مختصًا بالنداء نحو : يامَلأمانُ، ويالَكَاعِ، واللَّهُمَّ. ومن / ٢٤٥/٣
ثَمَّ أعرب (فاطَر) من قوله تعالى : «قُلِ اللَّهُمَّ فاطرَ السَّماوَاتِ والأَرْضِ[١]» منادًى ثانيا أو بدلا[٢].

فالناظم موافق للمبرد المُجِيز لنعت المنادي بإطلاق[٣].

وحجة المؤلف أن المنادى اسم ظاهر كسائر الأسماء الظاهرة، فلا مانع من نعته.

وأيضا فإن في القرآن : {قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّماوَاتِ والأَرْضِ عَالِمَ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ[٤]} والظاهر أنه نعت. وتقديرُ استئناف النداء خلافُ الظاهر، و(البدل) في المشتق خلافُ الأصل، وإنما بابُ التابع المشتق أن

---

(١) سورة الزمر / آية : ٤٦.

(٢) الكتاب ١٩٦/٢

ومَلأمانُ : لئيم، يقال للرجل إذا سُبَّ : يامَلأمَانُ، ويالُؤْمَانُ، ويا مَلأَمُ ، وهو خلاف يامَكرَمَانُ. ولَكاعِ : الأمة أو اللئيمة.

(٣) المقتضب ٢٣٧/٤ ـ ٢٣٩.

(٤) سورة الزمر / الآية : ٤٦.

يكون نعتا. وحكَى يونس : يافاسقُ الخبيثُ[1]، إلى غير ذلك من المسموع. وقال الشاعر[2]:

فـمـا كَـعْبُ ابنُ مَـامـةَ وابنُ سُـعْـدى
بأجْـوَدَ منْكَ ياعُـمَـرُ الجَـوادَا

فالقياسُ والسماع مُتَعاضِدان على الجواز مطلقا، فيما اختَصَّ بالنداء وفي غيره .

وما احتَجَّ به الأصْمَعى من أنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت ، مردودٌ بأن مشابهة المنادى للمضمر عارضة، فمقتضى الدليل ألاَّ تُعتبر مطلقا، كما لم تُعتبر مشابهةُ المصدرِ الأمرَ في نحو : ضربًا زيدًا، لكن العرب اعتَبرت مشابهةَ المنادى للضمير في البناء استحسانًا، فلم يَزِد على ذلك.

كما أن (فَعَالِ) العَلَم لَمَّا بُنى حملاً على (فَعَالِ) المأمور به[3] لم يَزِد على بنائه شيئًا من أحوال ماحُمِل عليه، ونظائر ذلك كثيرة.

وأيضا فإن سلِّم أنه يُعتبر في غير البناء اعتبارَ الضمير ـ فعلى الجواز لا على اللزوم .

وسبب ذلك أن العرب قد أبقت عليه حكمَ أصله في أحد الاعتبارَيْن، ألا ترى أنهم قالوا : يازيدُ نفسُه، على الغَيْبة، ويازيدُ نفسُك، على الخطاب ، فلو اعتبروا وقوعه موقع المضمر البتَّةَ لاقتصروا على الخطاب كما يلتزمون : ياأنتَ نفسُك، فلا يقولون : ياأنتَ نفسُه .

---

(١) الكتاب ٢/١٩٩.

(٢) هو جرير، يمدح عمر بن عبدالعزيز، رضي الله عنه. وسبق الاستشهاد بالبيت في باب «النداء».

(٣) (فَعَالِ) العلم مثل : قَطامِ، حَذَامِ، ورقاشِ، أسماء نساء.

و(فعال) المأمور به مثل : نَزالِ، وتَراكِ، ودَراكِ، بمعنى : انْزِلْ واتْرُكْ وأدْرِكْ، وهى أسماء أفعال.

وإذا ثبت الاعتبار ان لم يمتنع أن يُنعت اعتبارًا بحال الاسم الظاهر، ولايُمنع القولُ بإطلاق الجواز، حسبما يَظْهر من الناظم.

وبَسْطُ حكمِ التوابع على مايُعطيه كلامه، بمنطوقه ومفهومه[1]، أن المنادى إذا أُتْبِع على قسمين :

أحدهما : أن يكون منصوبا، كالمضاف، والشبيهِ به، والمنكور، فهذا القسم لايَختلف حكمُ التابع معه في جميع ماتقدَّم في التوابع، فالنداءُ وغيرُه في ذلك سواء، وهو النصب في التابع، لأن المتبوع منصوب، لكن إذا كان نعتًا، أو توكيدا، أو عطفَ بيان، نحو : ياغلامَ زيدٍ الطويلَ، وياضاربًا أبوه الفاضلَ، وكذلك ياأبا عبدِ اللّهِ محمدًا، ويابَنِى تميمٍ أجمعين لايجوز غير ذلك.

وهذا مفهوم من تقييده هنا في قوله : «تابعَ ذِى الضَمِّ حُكْمُه كذا» فقَيَّد موضع المخالفة الذى يُحتاج إلى ذكره، فبقي غيرُ ذي الضم على الأحكام المتقدمة.

وخرج من هذا الإطلاق البدلُ، وعطفُ النسق، بقوله : «وَاجْعَلاَ كمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدَلاَ».

فيكون التابع في قوله : «تابعَ ذِى الضمِّ» لايُريد به عمومَ التوابع؛ بل التوابع / الثلاثة : النعت، وعطف البيان والتوكيد، فلا يُؤْخذ له على ٢٤٦/٣
إطلاقه، لتداخل التقسيم، فكأنه قال : تابعُ ذِى الضمِّ إذا كان أحدَ الثلاثة حكمُه كذا، وأما إذا كان بدلاً أونَسَقا فحكمُه حكمُ المستَقِلّ.

---

(١) المنطوق ـ عند علماء الأصول ـ هو مجرد دلالة اللفظ، دون نظر إلى مايستنبط منه ـ أو بعبارة أخرى : هو مادَلَّ عليه اللفظ في محل النطق ـ وهو خلاف المفهوم، الذى هو مادَلَّ عليه اللفظ في غير محل النطق.

والثاني من القسمين : أن يكون مبنيا على الضمِّ، وهو الذى أخذ الآن في الكلام على تابعه، وجَعَله على ضربين :

أحدهما : أن يكون التابع مضافا من غير أن تَلحقه الألف واللام، فحكمُ هذا النصبُ مطلقا، وذلك قوله : (المُضَافِ دونَ ألْ) و«المضاف» في كلامه صفة لـ «تابع» فتقول في (النعت) : يازيدُ ذا الجُمَّةِ[1]، وياعمروُ ضاربَ زيدٍ، ويارجلُ صاحبَ عمروٍ. وَمثّله الناظم بقوله : أزيدُ ذا الحِيَلِ.

وفي (العطف البياني) : يازيدُ أبا عبدالله، عمرُو أخانا. وفي (التوكيد) : ياتميمُ كُلَّهم.

ووجه ذلك في النعت أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وحرفُ النداء لايعمل في المضاف إلا النصب، وكذلك عطفُ البيان، هو كالنعت في وجه النصب، والتوكيدُ أيضا كالنعت في المعنى.

والضرب الثاني من قسمى تابع المبنيِّ على الضم ماسوى ماتقدَّم، وذلك التوابع الثلاثة، وما فيه الألف واللام من المضاف.

وحكمها جواز وجهين، وهما الرفعُ حملاً على اللفظ.

فتقول في (النعت) : يازيدُ الفاضلُ، ويابكرُ الكريمُ. وفي (البيان) : ياغلامُ زيدٌ، ويارجلُ بكرٌ. وفي (التوكيد) : ياتميمُ أجمعون.

والنصبُ حملاً على الموضع، فتقول في (النعت[2]) : يازيدُ الفاضلَ، وفي (البيان) : ياغلامُ زيداً، وفي (التوكيد) : ياتميمُ أجمعِين[3].

---

(١) الجمة ـ بضم الجيم ـ من الإنسان : مجتمع شعر ناصيته، وماترامى من شعر الرأس على المنكبين.

(٢) في الأصل و(ت) «النصب» وهو تصحيف، وما أثبته من (س).

(٣) في الأصل و(ت) «أجمعون» وهو تحريف، وما أثبته من (س).

وعلى الوجهين في (عطف البيان) أنشد سيبويه لرُؤْبَةَ[(١)]:

إنِّـــي وأَسْـطَـــارٍ سُـطِـــرْنَ سَـطْـــرَا

لَقَـــائِلٌ يانَصْـــرُ نَصـــرٌ نَصْـــرَا

يُروى هكذا[(٢)]. ويُرْوى : «يا نصرُ نصرًا نصرا[(٣)]» بالرفع والنصب على (عطف البيان) ويرُوى أيضا بالضم على (البدل[(٤)]).

ويدخل في هذا القسم ماااستُثْنى في القسم الأول، وهو المضاف المصحوب بألْ نحو : يازيدُ الحَسَنُ الوجهِ [وياعمرُو الطَّوِيلُ القامةِ، يجوز في (الحسَن، والطويل) الوجهان، الرفع ، والنصب، فالنصب حملا على الموضع، لأن موضع المبني نصب فتقول : يازيدُ الحسنَ الوجه][(٥)] والرفع حملا على اللفظ نحو : يازيدُ الحسنُ الوجهِ.

وإنما جاز فيه الرفع وَهو مضاف، لأن إضافته في نية الانفصال، ولذلك دخلت عليه الألف واللام، فكأنه غير مضاف، وهذا كله معنى قوله : «وماسِوَاهْ ارْفَعْ أو انْصِبْ» أى ماسوى المضاف العارِى من الألف واللام، من التوابع

---

(١) الكتاب ١٨٥/٢، وملحقات ديوانه ١٧٤، والمقتضب ٢٠٩/٤، والخصائص ٣٤٠/١، وابن يعيش ٣/٢، ٧٢/٣ والمغني ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٥٧، والهمع ٥٢/٤، ١٩٠/٥، والخزانة ٢١٩/٢، والعيني ١١٦/٤ وسطرن : كتبن. والأسطار : أسطار المصحف الشريف، يعنى آيات القرآن الكريم. ونصر : هو نصر بن سيار أمير خراسان في الدولة الأموية، أو حاجبه، وبعده :

بَلَّغك الله فبلِّغ نصرًا

نصرَ بن سَيَّارٍ يُثِبْنِى وَفْرَا

(٢) انظر : المراجع السابقة.

(٣) الكتاب ١٨٥/٢، وكذلك ماسبق من مراجع.

(٤) المرجع السابق ١٨٦/٢، وكذلك ماسبق من مراجع.

(٥) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

الثلاثة، يجوز فيه الرفعُ والنصب معًا. وعلى هذا يجوز الوجهان في التابع المطوَّل نحو : يازيدُ الضاربُ عمراً، والضاربَ عمراً، فإنه أيضا في حكم المفرد.

وإذا كان المضاف إضافة غير محضة يجوز فيه الوجهان لشبهه بالمطوَّل](١) وهو : الحسَنُ الوجهِ فالمطوّل أوْلىَ، وهذا صحيح.

والقسم الثاني من التوابع : البدلُ، وعطفُ النَّسَق، وحكمه، حسبما نَصَّ عليه، حكمُ المستَقِلِّ بالنداء، وقد تقدَّم ذلك، وأن المنادى إن كان مفردا معرَّفا بُنى على ماكان يُرفع به، وإلا أُعْرب نصبا، فكذلك يكون البدلُ هنا، وعطفُ النسق، وذلك قوله : «واجْعَلاَ كمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدلاَ».

(نَسَقًا وبَدلاً) نَصْب على المفعول الثاني لـ(اجْعَلْ). والمفعول / الأول ٢٤٧/٣ الكاف في «كمُسْتَقِلٍّ» على حَدِّ قول امرئ القيس(٢):

وإنَّكَ لم يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ
ضَعِيفٍ ولم يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

فالكافُ اسمٌ كـ (مِثْل) والنَّسَق : أراد به المَنسُوق، ويريد أن هذين التابعين لهما حكمُ أنفسهما، لا حكمُ التبعيَّة، فإن كانا مفردَيْن مقصودَيْن بالنداء بُنِيَا على الضم مطلقا، إلا ما استُثْنى في المنسوق.

فتقول في (المعطوف) : يازيدُ وعمرُو، وياخالدُ ومحمدُ.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) ديوانه ٤٤

يقول : إنه إذا فخر عليك الفاخر الضعيف عظم عليك فخره واشتد. وإذا غلبك المغلوب فغلَبتْه غلبة سوء، لأن النفس تأنف من أن يغلبها من هو دونها، ويعظم عليها ذلك، فهذه المرأة ضعيفة، إذ كان الضعف من أخلاف النساء، وقد فعلت بك فعل المغلوب إذا غلب وقدر.

وكذلك إن كان المنادى معربا نحو : ياعبدَالله ومحمدُ، أو كان المعطوف عليه معربا أيضا والمعطوفُ مفردٌ أو مضاف نحو : ياعبدَالله وزيدُ، وياعبدَالله وأبا بكر.

وكذلك البدل نحو : يازيدُ أخانا، ويارجلُ زيدُ، وياعبدَالله أخانا، ويأبا عبدالله زيدُ، وما أشبه ذلك.

ووجه ذلك أن حرف العطف لما كان مُشَرِّكا بين المعطوف والمعطوف عليه في حرف النداء وجب أن يكون حكم المعطوف مع العاطف على حكمه مع حرف النداء، وكذلك البدل، لأنه المقصود بالحكم، فكأنَّ الحرف قد باشره، سواءٌ أقلنا : إنه على تقدير تكرار العامل أم على تقدير طَرْح الأول.

وقد ظهر من هذا الكلام موافقةُ الناظم للجمهور من البصريين في مسألتين إحداهما : مسألة عطف النسق، فإن مذهبهم، كما تقدَّم، اعتبار المنسوق بنفسه، كما لو وَلِيَ حرف النداء.

وذهب المازنِّي، ونقله المؤلف عن الكوفيين، إلى جواز إجرائه مُجرى النعت يجوز فيه الرفع والنصب، فيقولون : يازيدُ وعمرُو، وعمراً، كما تقول باتفاق : يازيدُ والنَّضْرُ، والنضرَ، وياخالدُ والغلامُ، والغلامَ.

وماقالوه مخالف للسماع، والفرق بين هذا وبين المعطوف ذى الألف واللام أن هذا صالح لوِلَاية (يا)، فلم يكون بُدٌّ من اعتباره بذلك، بخلاف مافيه الألف واللام، فإنه غير صالح لذلك، فأشبه التوكيد والنعت .

قال المؤلف في «شرح التسهيل[1]» : ماراًوه غيرُ بعيد من الصحة إذا لم تَنْوِ إرادة حرف النداء، فإن المتكلم قد يَقصد إيقاعَ نداءٍ واحد على الاسمين، كما يقصد تشريكَهما في عامل واحد، نحو : حسبتُ زيداً وعمراً حاضرَيْن، وكأنَّ خالداً وسَعْداً أسَدان.

وما قاله غير ظاهر، لأنك لوقصدت ذلك لكان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم الواحد المُثَنَّى، وذلك يُصَيِّره مَمْطُولا، فلا يَسُوغ فيه على ذلك التقدير إلا النصب، لأنه يشبه ماإذا سَمَّيْتَ بـ(زيدٍ وعمروٍ) فإنك تقول : يازيداً وعمراً، ليس غيرُ، فصار مثلَ ندائك ثلاثةً وثلاثين رجلاً، فإنك تقول على كونهما كالشيء الواحد : ياثلاثةً وثلاثِينَ، وهو أحد القولين، وعلى كونهما أشياءَ منفصلة متعدِّدة : ياثلاثةُ والثلاثون، وهو قول الفارسي[2].

والوجهان جائزان عند ابن خروف، فليس لك في (زيدٌ وعمروٌ) إلا وجهان، كلاهما خارج عما قال المؤلف، وهما البناءُ فيهما، أو / النصبُ فيهما. ٢٤٨/٣

وأما البناء في أحدهما دون الآخر فمُشْكل. فإن قيل : فَلْيَكُن كالنعت والمنعوت وغيره قيل : النعت غير مقصود بالنداء لنفسه، وإنما هو من تمام الأول، كالتوكيد وعطف البيان، بخلاف المنسوق، فإن كل واحد منهما مقصود، فصارا شيئين مُنْفَكَّيْنِ ، فالصواب ماذهب إليه هنا. والله أعلم.

---

(١) ورقة (٢٠٢ – ب).
(٢) الإيضاح : ٢٣٤.

والثانية : مسألة البدل، فإن الناس فيها على ماتقدم، وأجاز ابنُ مالك في «الشَّرْح[1]» أن يُجْرَى مُجْرى النعت والبيان والتوكيد، لأن للبدل عنده حالين، حالاً يجعل فيها كمستقِلّ، وهو الكثير كما تقدم، وحالاً يُعطى فيها الرفعَ والنصب، لشبهه فيها بالتوكيد، وعطف البيان، والنعت، وعطف النسق المقرون بأل، في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله.

قال : وصحةُ هذه المسألة مُرَتَّبةٌ على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه[2].

وقد بَيَّن ذلك في (باب البدل) فإن القائلين بأن العامل في البدل والمنسوق غير العامل في المبدل منه والمعطوف عليه استَدلُّوا بضم (زيد) في النداء في قولهم : يا أخانا وزيدُ، ويا أخانا زيدُ.

قال المؤلف : والجواب أن العرب التزمت في البدل والمعطوف أحد الجائزَيْن في القياس، وهو تقدير حرف النداء، تنبيهًا على أنهما في غير النداء في حكم المستقِلِّ بمقتضى العامل، فلم يَجُز لنا أن نخالف ماالتزَمتْه.

هذا مقصود ماحَتَّج به، فإن كان مقصوده بالإجازة ما أجاز الجَوازُ القياسي الذى لايَعتبر التكلَم به لأنه لم يُسمع ـ فذلك لا يَقدح فيما قال هنا، مع مافيه من الإشكال المتقدم.

وإن أراد الجواز الذى يُتكلَّم به فقد صَرَّح في (باب البدل) من «الشرح[3]» على المنع من ذلك، فوافق كلامَه هنا، فلا خلاف في المقصود، والله أعلم.

---

(١) ورقة (٢٠٢ ـ ب).

(٢) المرجع السابق (ورقة ٢٠٢ ـ ب).

(٣) انظر : ؟

ومسألة ثالثة، وهي أن ابن الأنباري أجاز رفعَ النعت المضاف إذا كان المنعوت مبنيًا نحو : يازيدُ صاحبُنا[1].

وردَّه المؤلف باستلزامه تفضيلَ فرعٍ على أصل، لأن المضاف لو كان منادى لم يكن بُدٌّ من نصبه، فلو جُوِّز رفعُ نعته مضافًا لزم إعطاء المضاف في التبعية تفضيلاً على المضاف في الاستقلال[2].

وفيما قاله نظر، فإن ذلك لازم في النعت المطوَّل، فلو اعُتبر ماقال لم يكن في نحو : يازيدُ الضاربَ الرجلِ، والضاربُ الرجلِ، والوجهان جائزان، مع أنه لو باشر حرفُ النداء لم يكن فيه إلا النصب.

والذى ينبغي الردُّ به حكايةُ سيبويه عن العرب كلِّهم أنهم يقولون : «أزيدُ أخَا وَرْقاءَ»[3] بالنصب وهو عَيْنُ مسألتنا، فالظاهر من النقل مخالفة ابن الأنباري.

ثم في عبارته شىء، وهو أنه خصَّ «التابَع» هنا بـ«ذي الضم» دون غيره، وهذا يقتضى بظاهره أن هذا الحكم لايكون في المبنيِّ على الألف أو الواو نحو : يازيدَانِ، ويازيدُونَ، وهذا الاقتضاء غير صحيح؛ بل الحكم المذكور جارٍ في

---

(١) قال في شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ ـ ب) : «وأجاز أبو بكر ابن الأنباري أن يرفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافا، نحو : زيدُ صاحبُنا».

(٢) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ ـ ب).

(٣) جزء من بيت أورده سيبويه بالكتاب (١٨٣/٢) وهو بتمامه :

أَزَيْدُ أخاوَرْقَاءَ إن كنــتَ ثائرًا ... فقد عَرَضَتْ أحْناءُ حَقٌّ فخَاصِمِ

وهو أيضا من شواهد ابن يعيش ٤/٢، واللسان (حنا)

وورقاء : حي من قيس. ويقول : فلان أخو تميم، إذا كان من قومهم. والثائر : طالب الثار.

وأحناء الأمور : أطرافها ونواحيها، وكذلك ماتشابه منها، مفردها حِنْو بالكسر فالسكون.

ومعناه : إن كنت طالبا لثأرك فقد أمكنك ذلك، فاطلبه وخاصم فيه.

المبنيِّ كُلِّه، فإنك تقول : يازيدانِ القائمانِ والقائمَيْنِ، / ويازيدونَ القائمون ٢٥٠/ب والقائمِينَ، إذا نُعت بالمفرد.

فإن نُعت بالمضاف قلت : يازيدَانِ صاحَبْى عمرٍو، ويازيدُونَ أصحابَ عمرٍو، هذا هو اللازم.

وكذلك سائرُ التوابع، يجرى فيها مع المبنيِّ على غير الضم مايجرى مع المبني على الضم من الحكم، ولذلك قال في «التسهيل» حين أخذ في الكلام على التابع : «لتابعِ غيرِ (أىٍّ) واسمِ الإشارة، من منادًى كمرفوع، إن كان غيرَ مضاف الرفعُ والنصبُ» إلى آخره[1]، فقال : «كمرفوع» ولم يقل : من منادى مضموم.

وبَيَّن في «الشرح» مرادَه من ذلك[2]، فكان من حقه هنا أن يحررِّ عبارته فيقول : تابعَ ذي البناءِ، أو مايُعْطِي معنى مرادِه.

فلو قال مثلا : تابعَ مبنيٍّ مضافًا دون ألْ ـ لأعَطْى العموم في الجميع، وصَحَّ الإطلاق.

ثم استَثنى من المنسوق ماكان منه بالألف واللام بقوله : « وإنْ يَكُنْ مصحوبَ ألْ مانُسِقَا» إى آخره.

يعنى أن ماعُطف على المنادى المضموم عطفَ النسق، وكان فيه ألف ولام، ففيه وجهان : الرفعُ والنصبُ، فإذا قلت : يازيدُ والرجل ـ جاز لك في (الرجل) الرفع والنصب، فتقول : يازيدُ والرجلُ، ويازيدُ والرجلَ.

---

(١) التسهيل : ١٨١.

(٢) حيث قال فيه (٢٠٢ ـ أ) : «وقد تقدم أيضاً أن نداء المفرد المعرفة يحدث فيه بناء على ضمة ظاهرة أو مقدرة، أو على ألف أو على واو، فهو بذلك مرفوع، فلذلك قلنا : من منادى كمرفوع».

ومنه القراءتان : {يَاجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ والطَّيْرَ[1]}برفع (الطّيْر) وهى قراءة الأعرج، وأبى نَوْفل، وأبى يحيى، وأبى عبدالرحمن[2]. وبنصبه وهى قراءة السَّبْعة.

وأنشد الزجاجى[3]:

ألاَ يازَيْدُ والضَّحَّاكُ سِيَرا
فَقَدْ جَاوَزْتُما خَمَرَ الطَّرِيقِ

هذا بيان جواز الوجهين على الجملة.

وأما المختار منهما فاختلفوا فيه على أقوال أربعة :

أحدها : أنه الرفعُ مطلقا، وهو الذى رَآه الناظم إذ قال : «ورَفْعٌ يُنْتَقَى» أى يُختار. انْتَقَيتُ الشيءَ، بمعنى : اخترتُه، ونَقَاوَة الشىء: خِيَارُه.

وهذا مذهب الخليل وسيبويه، والمازنى[4].

والثاني : أن المختار النصبُ مطلقا، وهو مذهب أبى عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس، والجَرْمي[5].

والثالث : التفرقةُ، فإن كان المنادى نكرةً مُقْبَلاً عليها فليس إلا الرفع، وإن كان على غير ذلك ـ فكما قال الخليل، وهو مذهب الأخفش[6].

---

(1) سورة سبأ / آية : ١٠.

(2) البحر المحيط ٢٦٣/٧.

(3) الجمل ١٦٥، وابن يعيش ١٢٩/١، والهمع ٢٨٢/٥، والدرر ١٩٦/٢، واللسان (خمر) والخمر ـ بالتحريك ـ ماواراك من الشجر والأبنية والجبال ونحوها، ووهدة يختفى فيها الذئب .

(4) الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧، والمقتضب ٢١٢/٢.

(5) المقتضب ٢١٢/٤.

(6) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ١٣٢/٣ .

والرابع : أنه إن كانت الألف واللام لِلَمْح الصفة[1] فكما قال الخليل، وإن كانت لمجرد التعريف فكما قال أبو عمرو، وهو مذهب المبرد[2]، واختاره ابن عبدالمنعم السَّبْتي[3]، حسبما أخبرنا شيخُنا الأستاذ، رحمةُ الله عليه[4]، بذلك.

ووجهُ اختيار الرفع مطلقا مافيه من مناسبه اللفظ المتقدِّم، وهو لفظ المعطوف عليه، لأن البناء فيه شبيُه بالإعراب، والتابعُ ليس بمضاف ولا شبيهٍ بالمضاف.

وأيضًا فإنه مفرد، والأصل في هذا التابع إذا كان مفردا ألاَّ يُنصب.

وأيضا فإن الرفع هو الأكثر في السماع، كانت الألف واللام للتعريف أو غيرِه، كان المنادى نكرةً أوْلاَ قال سيبويه لَمَّا حَكى مذهب النصب : فأما العربُ فأكثَر مارأيناهم يقولون : يازيدُ والنَّضْرُ[5] ـ يعنى بالرفع ـ فإذا كان يَحكى عن العرب أن الأكثر هو الرفع، وأن النصب ليس في كثرة الرفع، كان / اختيارهُ أوْلَى، ولذلك اختاره الناظم لأنه ٢٥٠/٣
منقادٌ للسماع في قياساته، ومذاهبه، وهو صواب، لأن القياس آتٍ من وراء السماع، ولذلك يقول سيبويه : قِفْ حيث وَقَفُوا، ثم فَسِّرْ[6].

---

(١) مثل الحارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين.

(٢) المقتضب ٤/٢١٢.

(٣) سبقت ترجمته في الجزء الأول.

(٤) هو الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار، رحمه الله، وسبق ذكره غير مرة.

(٥) الكتاب ٢/١٨٦، ١٨٧.

(٦) في (ت) «ثم قس» والنص في الكتاب ١/٢٦٦ بالروايتين.

وهذه «قاعدةٌ» موضعُ شرحها «الأصولُ» فكلُّ ما عَلَّل به أربابُ المذهب الأُخَر لاتَنْهض مع السماع إلا بمقدار موافقتها له.

وقوله أولَ الفصل «تابعَ ذِى الضمِّ» منصوب بإضمار فعل من باب «الاشتغال» مُفَسِّره (أَلْزِمْهُ) أى انصب تابعَ ذي الضم المضافَ دون أَلْ أَلْزِمْه نصبًا و«الحِيَل» جمع حِيلة و«مانُسِقَ » اسم «يكن» و«مَصْحُوبَ أَلْ» هو الخبر. والصحوب هو الذى صَحِبَه غيُره، أى صحبته الألف واللام.

وأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ
تَلْزَمُ بالرَّفْعِ لَدَى ذِى المَعْرِفَهْ

هذا من تمام الكلام على «التوابع» فإن لـ(أىٍّ) واسمِ الإشارة هنا حكمًا غيرَ ماتقدم ويريد أن (أيًا) الموصولةَ بهاء التنبيه إذا وقع عليها النداءُ فإن الذى يَتْبعها لزوما أحدُ ثلاثة أمور :

إمَّا الاسمُ المصحوب بالألف واللام، وإمَّا اسمُ الإشارة، وإمَّا الموصولُ الذى في أوله الألف واللام.

وذلك أن (أيًّا) إنما جيء بها ليُتَوصل إلى نداء مافيه الألف واللام؛ إذ كانت أدوات النداء كما تقدَّم ـ لاتَجتمع معهما، فأتَوْا بـ (أىٍّ) لذلك، كما أتوا بـ(ذى) التى بمعنى (صاحب) ليُتَوصَّل بها إلى الوصف بأسماء الاجناس ثم ألحقوها هاءَ التَّنبيهِ عوضًا من الإضافة والصلة، وتوكيدًا للتَّنبيه الذى في (يا) ثم أتوا بما أرادُوا نداءَه فقالوا : ياأيُّها الرجلُ، ياأيتُها المرأةُ، ونحو ذلك، وألزموها إيَّاه لأنه المقصود بالنداء من جهة المعنى، وأَجْرَوْه صفةً لـ(أىٍّ).

فقوله : «أَيُّها» مبتدأ، و«مصحوبَ أَلْ» إن كان مرفوعًا، مبتدأٌ ثان، خبرُه صفةٌ .

و«تَلْزَم» من صفةِ قولهِ : «صِفَةٌ» أى صفةٌ لازمة.

و«بعدُ» متعلِّق (مصحوبَ) و(بالرَّفْعِ) في موضع نصب على الحال من ضمير (تَلْزَمُ) العائدِ على (صفة).

والتقدير : هذا اللفظ الذى هو أيُّها، مصحوبُ ألْ بعدَها صفةٌ لازمةٌ لها حالة كونها مرفوعةً ، عند ذي المعرفة .

ومعناها أن (أيُّها يلزمها الوصف بما فيه الألف واللام مرفوعا ، وهذا هو النوع الأول، وهو الأصل كما تقدَّم.

وقوله : «لَدىَ ذِى المَعْرِفَة» يريد أهلَ المعرفة من النحويين، وإنما أتى بها تنكيتًا، لأنه حَشْوٌ بغير فائدة؛ بل فيه فائدة، لكن هذا القول إمَّا أن يكون راجعا إلى ماتقدَّم من الأوصاف(١)، لأنه قَدَّم لـ(أيُّها) أوصافًا، منها ماهو مُتَّفَق عليه، ومنها ماهو مختلَف فيه، ولكن أهل الحِذْق والمعرفة التامة أثبتوا ذلك لـ (أىٍّ) فأما المتَّفَق عليه فهو وقوعُ مافيه الألف واللام بعدها، وكونُه لازما لايُستغنى عنه، فلا أعلم خلافا في صحة قولك : ياأيُّها الرجلُ، وأنَّ صفة (أىٍّ) لايجوز تركُها، فلا يقال : (ياأيُّها) مقتَصَرًا عليه.

وأما المختلَف فيه منهافكونُه صفةً، وكونُه مرفوعا.

أما كونُه صفةً فالخلاف فيه من موضعين :

أحدهما : أن الجمهور يَنْفُون عنه كونَه / صفة؛ إذ ليست (أىٌّ) ٢٥١/٣
عندهم موصولة، وإنما هى اسم تامٌّ مبهَم يُتَوَصَّل به إلى نداء ذي الألف واللام.

---

(١) لايخفى مافي هذه العبارة من خطأ، لأنه لم يكرر «إما» التى تفيد التفصيل هنا، على أنه قد ذكر ـ فيما يلى ـ الاحتمال الثاني لهذا التنكيت بقوله : «وأما رجوع التنكيت على هذا الأخير فممكن أيضا» وذلك بعد كلام طويل عن الاحتمال الأول، وبلفظ «أما» المفتوحة الهمزة.
وكان ينبغي أن يقول هنا : لكن هذا القول إما أن يكون راجعا إلى ما تقدم من الأوصاف وإمَّا أن يكون راجعا إلى ماذهب إليه المازنى من جواز الرفع والنصب في تابع «أى» ـ ثم يفصل الاحتمالين بعد ذلك ـ والله أعلم.

وذهب الأخفش إلى إجازة كونِها موصولةً، وأن مابعدها صلةٌ لها، لكن حُذف المبتدأ منها، وبقي الخبر والتقدير : ياأيُّها هو الرجُل، كأنَّه : يا الَّذِى هو الرجُل، ولايُتكلَّم به .

ورُدَّ عليه بأمور :

أحدها أنه يلزمه النصبُ لأنه منادى مطوَّل . قالوا : وهذا لايَلْزم ، لأن الصلة لاموضع لها من الإعراب، وإنما يَطُول الاسم بالمعمول.

وأيضًا لو كان كذلك لَلَزم النصب في (بَعْلَبَكَّ) ونحوه إذا نُودِى، وليس كذلك.

والثاني : أنه لو جاز كونها موصولةً لجاز أن ظهور المبتدأ، ولكان أوْلَى من الحذف، لأن كمال الصلة أوْلَى من اختصارها، فأنْ لم يَفعلوا ذلك قَطُّ دليلٌ على أنها على غير ماقال.

والثالث : أنها لو كانت موصولةً لجاز يُغْنِىَ عن المرفوع بعدها جملةٌ فعليةٌ، وظرف ومجرور، ولجاز أن يكون بغير ألف ولام، كما يجوز ذلك في (أىٍّ) في غير النداء، وفي جميع الموصولات مطلقا وإن قَلَّ. لكنهم التَزموا معها ذا الألف واللام دون زيادة، فَدلَّ على أنها غير موصولة.

والثاني : أن ذا الألف واللام الواقعَ بعد (أىٍّ) صفةٌ مطلقا، كان مشتقًا أو جامدًا.

أمَّا إذا كان مشتقًا فظاهرٌ إن قلنا: إنه ليس على حذف الموصوف، نحو: ياأيُّها الفاضلُ.

وأمَّا إذا كان جامدا فكذلك أيضًا، إلا أنهم استجازوا هنا الوصفَ بالجامد، وهو قول النحويِّين المتأخِّرين ونَصُّهم.

وأمَّا (ابن مالك) فقد ذكَر أن تابع اسم الإشارة إذا كان جامدًا عطفُ بيانٍ لاصفة، ويَجرى مذهبه في (أىٍّ) وهو نَصٌّ ابنهِ في «شرح هذا النظم[1]». وقد تقدم استدلالُه على أنه عطف بيان في «باب عطف البيان»[2] وتقدَّم أن ظاهر «هذا النظم» أنه عطف بيان[3]. ونَصَّ هنا على الصفة.

ولمَّا كان كذلك أمكن أن يكون رأيُه كرأى النحويِّين في كونه صفةً وإن كان جامدًا، ويكون مستثنًى من حَدِّه المتقدِّم في «عطف البيان» فإنه كالعموم، أو كالإطلاق، ويكون ماهنا كالتَّخصيص، أو التَّقييد، وهو الأَوْلَى .

ويمكن أن يكون أطلق هنا لفظَ الصفة، والمرادُ عطفُ البيان، كما فَعل في «التسهيل[4]» اتكّالاً على اشتراطه في «باب النعت» أن يكون النعت مشتقًا، فلا يدخل له (هذا الرجلُ) ولا (أيُّهَا الرجلُ) وأما كَوْن ذي الألف واللام مرفوعًا فذلك لازم فيه عند الجمهور.

وذهب المازني[5] إلى إجازة الرفع والنصب فيه، فتقول : ياأيُّها الرجلَ، وياهذا الرجلَ، كما يجوز في سائر الصفات إذا قلت : يازيدُ الفاضلُ، والفاضلَ.

قال الزجَّاج في «معانيه» : ولم يُجِزْ أحدٌ من النحويين هذا المذهبَ قبلَه، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده، فهو مَطْروح مردود لمخالفة كلام العرب.

---

(١) شرح ابن الناظم للألفية ٥٧٦.

(٢) انظر : ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) انظر : ص ٤٣ .

(٤) ص ١٨١.

(٥) انظر : شرح السيرافي (المجلد الثالث ـ ورقة ٣٨ ـ ب).

وهذا صحيح، فإن مخالفة العرب والنحويين جميعًا خطأٌ، فلأجل هذه المسائل ـ والله أعلم ـ/ نَبَّه بقوله : «لَدىَ ذِى المَعْرِفَة». ٢٥٢/٣

وأما رجوعُ التَّنْكيت على هذا الأخير، فممكنٌ أيضا، ولاسيما وهو رأىٌ ضعيف جِدًا لا يليق بمَنْصِب المازنى.

وإنما لزم الرفعُ في الصفة هنا لأمرين :

أحدهما : أنه المنادى في التقدير كما تقدم، والمنادى المفرد لايَنتصب.

والثاني : أن الشيء إنما يُحمل على الموضع في الأمر العام بعد تمام الكلام، و(أىٌّ) لم تَتِمّ بعدُ، فلا تقول : ياأىُّ، ولاياأيُّها، وتسكت، لأنه مُبْهَم يلزمه التفسير، فصار هو و(الرجلُ) بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت : يارجلُ.

والنوع الثانى مِمَّاتُوصَف به (أىٌّ) اسمُ الإشارة، وهو الذى نَبَّه عليه في قوله :

وأىٌّ هَذَا أيُّهَـــــا الَّذِى وَرَدْ

ووَصْفُ أىٍّ بِسِـــوَى هَذا يُرَدْ

يَعنى أنه قد ورد عن العرب وصفُ (أىٍّ) باسم الإشارة الذى هو (ذا) نحو : ياأيُّهذا الرجلُ، ومنه ماأنشد سيبويه[1].

(١) الكتاب ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٩/٤، ٢٥٩، والمحتسب ٦٩/٢، وابن الشجري ١٥٢/٢، وابن يعيش ٧/٢

والبيت لذى الرمة (ديوانه ١٢٢) ومعناه : كأن هذا المنزل لدروسه، وتغير اثاره، وانطماس معالمه لم يقم فيه أحد.

أَلاَ أَيُّهَـــــذَا المَـنْزِلُ الـدَّارِسُ الَّذِي

كــأَنَّكَ لم يَعْــهَــدْ بِكَ الحَيُّ عَــاهِدُ

وإنما وُصفت (أيٌّ) بـ(ذا) وهى مبهَمة مثلَها، لأن (ذا) لما وُصفت بما فيه الألف واللام، فصارت هى وصفتُها بمنزلة شيء واحد ـ صَحَّ أن يوصَف بها (أيٌّ) التى لاتُوصف إلا بما هما فيه.

بهذا وَجَّهها سيبويه[1]، وعلى هذا نَبَّه الناظم بقوله: «وأيُّهذَا أيُّها الذى وَرَدْ» أى ذلك ثابتٌ في النقل، فلا ينبغي أن يُعترض عليه، فإن العرب تَتَوَسَّع في كلامها كما شاءت.

ورُوِى عن الفارسي أنه قال : كنت قديمًا أستَوْحِش من وصف (أيٌّ) بـ(ذا) وأرى أنه لا فائدة فيه، لأنهما معًا مُبْهَمان، حتى رأيت لأبى عمرٍو في بعض كتبه مثلَ الذى أنكرتُ.

قال بعضهم : قلت لأبى علي : إلا أن انضمام (الرَّجُلِ) إليه هو الذى يفيده اختصاصا قال : فهذا يقع بـ(الرَّجُل) فأىُّ حاجةٍ بنا إلى (هذا)؟

قال ابن خروف[2]: وهذا من أبى عمرٍو وأبى عليٍّ تحكُّم، ورَدٌّ لِما قالت العربُ واستَحْسَنَتْهْ ، ومنه[3].

* أَلاَ أَيُّهَذا الْمَنْزِلُ *

قال : وما يأتى على طريق التأكيد في كلامهم أكثرُ من أن يُحصى، مع أن (هذا) يقرَّب به[4]، و(أيٌّ) أكثر إيهامًا منه.

---

(١) الكتاب ١٩٢/٢.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) سبق البيت بتمامه.

(٤) في (ت) «يقرب منه».

دليل ذلك أن (هذا) يَتبعه عطفُ البيان، ولا يَتْبع (أيًا) ويُوقف عليه، ولا يوقَف على (أىٍّ)

قال : وقد قال سيبويه في «باب وصف المُبْهَمة»: وكأنك أردتَ أن تقول : (ياالرجل) ولكنك قَرَّبْت بـ(ذا[1]) انتهى.

فهذا وجهُ ثبوت الوصف بـ(ذا) مع ماتقدم قبله.

والنوع الثالث : الاسمُ الموصول الذى في أوله الألف واللام نحو : ياأيُّها الذى قامَ، ومنه في القرآن الكريم : {وقَالُوا يَاأيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إنَّكَ لَمَجْنُونٌ[2]} وإنما وُصل بـ(الذى) اعتبارًا بصورة الألف واللام، وكونهِ يعامَل في النعت به معاملةَ ماهما فيه، ولشَبَهِها بالألف واللام الموصولةِ في اسم الفاعل والمفعول، نحو : ياأيُّها القائمُ، ويا أيُّها الفاعلُ. وهذا النوع هو المراد بقوله: «أيُّهَا الَّذِى».

وقوله : «وَرَدَ» خبرُ قوله : «وأيُّهَذَا» وهو على حذف العاطف أى «وأيُّهَا ذَا» و(أيُّها الَّذِى) وَرَدَ في كلام العرب. وكان الأَوْلى أن يقول : وَرَدَا، بضمير المثنى، لكن أعاد ضميرَ / المفرد على معنى ماذكَر، ٢٥٣/٣
كقوله[3]:

فيها خُطَوطٌ من سَوادٍ وبلَقْ
كأنَّهُ في الجِلْد تَوْليعُ البَهَقْ

---

(١) سيبويه ؟
(٢) سورة الحجر / اية : ٦.
(٣) سبق الاستشهاد بالشعر على المسألة نفسها في «باب التوكيد».

ولم يقل : (كأنهما) لأنه على معنى ماذُكر.

ثم في هذين المثالين تنكيتٌ على أمرين :

أحدهما : أنه قال : «وأيُّهَذَا أيُّهَا الذِى وَرَد» يعنى : وَرَدَ سماعًا، فكأنَّهما على غير الاستعمال المستمرِّ؛ إذ كان الأصل هو النوعَ الأول، وماسواه قليل بالنسبة إليه.

وعلى هذا يَظهر أنه لم يجىء في المؤنَّث، ولا في المجموع غيرَ (الَّذِين) ونحو ذلك، فلم يَأْتِ (ياأيَّتُها ذِى) ولا (ياأيُّها أُوَلاءِ) وكذلك لم يأت (ياأيُّها اللَّذَانِ) ولا (يا أيَّهُا التي) ولا (يا أَيَّتُها اللائى) ولا ماأشبه ذلك.

ولكن القياس على ماسُمع من ذلك فيه نظر، تَركه الناظم تحت الاحتمال، بإحالته على السماع، بخلاف مافيه الألف واللام، فإنه مُطْلق الاستعمال كما نَصَّ عليه.

والثاني : أنه أتى بـ(ذا) غيرَ مَكْسُوَعة[١] بـ(الكاف) فكان في ذلك إشارةٌ إلى أن (الكاف) كالمُنَافية للنداء، وكذا نَصَّ عليه السيرافي في (أولئك) قال : (أولئك) لايُنادَى، لأن الكاف للمخاطَب، و(أولاءِ) غيرُ الذى له الكاف، فكيف ينادَى مَنْ ليس بمخاطَب؟[٢].

وما قال لازمٌ في كل اسم إشارة لحقته (الكاف) فيمكن أن يشير الناظم إلى هذا المعنى، فكأنَّه إنما أشار بقوله : «وَرَدَ» إلى هذه المعانى المتقدمة، ولم يَلتزم فيها قياسا، لما فيها من النظر.

---

(١) مكسوعة : متبوعة، يقال : كَسَعَ الشيءَ بكذا وكذا، إذا جعله تابعًا له، ويقال : وردت الخيل يكسع بعضها بعضا.

(٢) شرح الكتاب (المجلد الثالث ـ ورقة ٣٨ ـ ب).

ثم قال : «ووَصْفُ أيٍّ بسِوَى هذا يُرَدُّ»

يعنى أن (أيًا) في هذا الباب لاتُوصف بغير ماذكَر من الأنواع الثلاثة [وأن وصفها بسواها][1] مردودٌ لايُقبل، لأنه ليس من كلام العرب، فلا يجوز أن يقال : ياأيُّها ذُو الجُمَّةِ، ولا ياأيُّها صاحبُ الرجلِ، ولا يَاأيُّها زيدٌ، ولا : ياأيُّها مَنْ جَاءَنِي، ولا ماأشبه ذلك.

وفي كلام الناظم في المسألة اعتراض من وجهين أو ثلاثة :

أحدها : أنه أطلق القول في (ألْ) وما صَحِبَتْه، ولم يقيدٌ ذلك بالجِنْسِيَّة، وهم قد نَصُّوا أنها لاتكون إلا التى للجنس .

فـ (ألْ) الغالبةُ على الاسم، كالصَّعِق، والنَّجْم، والدَّبَران[2]، والتى للَمْح الصفة، كالحارثِ والحَسَنِ ـ لايجوز وصفُ (أيٍّ) بها، فلا يقال : ياأيُّها الصَّعِقُ، ولا : ياأيُّها الدَّبَرانُ، ولا : ياأيُّها الحارثُ.

وكذلك (ألْ) التى يُجْبَر بها فَقْدُ العلَمِيَّة نحو : الزَّيدانِ، والزَّيْدُونَ، والهِنْدات، فلا تقول : ياأيُّها الزيَدانِ، أو الزيدُونَ، ولا : ياأيَّتُها الهِنْداتُ، ولا ماكان مثلَ ذلك.

وقد نَبَّه على هذا في «التسهيل» فقال : ويُوصف بمصحوبها الجِنْسى[3]، فَتَرْكُ هذا التَّقييد إخلالٌ بلا بُدٍّ .

والثاني : إطلاقُه أيضا في الوصف بـ(ذا) وهى عند سيبويه وغيره من النحويين إنما تُوصف بـ(ذا) التى وُصفت بذى الألف واللام .

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة، وليست في نسخ الكتاب التى بين أيدينا .

(٢) مَرَّ تفسير المراد بهذه الكلمات الثلاث.

(٣) التسهيل : ١٨١، وفيه «بمصحوبهما».

وتأمَّلْ ماتقدَّم للفارسي والجَرمي في الوصف بـ(ذا) فإنه مُشعـر بهذا المعنى(١) .

فظاهر كلام الناظم صحةُ الاقتصار على اسم الاشارة فى وصف (أىٍّ) وذلك مفتقِرٌ إلى / النَّقل ، ومخـالفُ للناس ، ولو فرضنا ذلك لكان ٢٥٤/٣
على خلاف القياس ، كما قال الفارسى والجَرمى(١) .

والثـالث : أن قـوله : «وأيُّها مَصْحُوبَ ألْ بَعْدُ» فـأطلق فى (أىٍّ) بالنسبة إلى مافيه الألف واللام ، فإنه تارةً يكون مذكَّرا ، وإطلاقُ (أىٍّ) بالنسبة إليه صحيح ، وتارةً يكون مؤنَّثا ، وإطلاقُ (أى) بالنسبة إليه غير صحيح ، فإنك تقول : يا أيَّتُها المرأةُ ، ويا أيُّها الرجلُ ، ولايقال : يا أيُّها المرأةُ .

وكلام الناظم يقَتضى جوازَ ذلك ، وأنه المقولُ خاصَّة ، ولاسيما وقد قدَّم فى (أىٍّ) الموصولةِ نحوَ هذا ، وهو فيها صحيح ، وهاهنا غير صحيح ، قال الله تعالى { يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ المُطمَئنة }(٢) الآية ، فعدمُ تقييد (أىٍّ) هنا على ما يَنبغى خَلَلُ ظاهر .

والرابع : أن (ذا) و (الذى) إذا وقعَا صفتَيْن فهما مرفوعا الموضعِ ، لأنهما كالمعرَّف بالألف واللام ، وإذا كان الأمر كذلك فقد يُتَوهم أنهما ليسا كذلك ، والحكم فى الأنواع الثلاثة واحد ، ولابُدَّ لها من الرفع إلا على قول المازنى(٣) ، وهو مردودُ عند الناظم ، فلوَ بيَّن ذلك لكان أوْلَى ، ويتأكد ذلك بسبب ذكر الصفة بعد (ذا) نحو : يا أيُّهذا الرجلُ .

---

(١) انظر : ص ٣١٥ .
(٢) سورة الفجر / آية : ٢٧ .
(٣) إذ يجيز فى التابع النصب كذلك ، وقد مَرَّ مذهبه ، وانظر : ص ٣١٣ .

والخامس : أن قوله : «ووَصْفُ أيٍّ بسِوَى هذا يُرَدُّ» حَشْوٌ لا فائدة ، فيه لأنه لوَبيَّن أنها تُوصف بالأنواع الثلاثة ، ثم سكت لكان الاقتصار عليها مفهوما من كلامه ، كما أنه لَمَّا ذكَر مايقع فاعلا لـ (نعم ، وبئس) وسكت فُهِم له أن غير ذلك لايقع فاعلا لهما ، فكذلك هذا الموضع ، مع أن عادته فى أمثال هذا أن يكون تحت تنبيهِه فائدةٌ أو فوائد . فما الذى أفاد بهذا الكلام ؟

والجواب عن الأول : أنه يمكن أن يكون أطلق القولَ اعتباراً بالأصل فى الألف واللام ، من أنها ليست للَمْحِ الصفة ولا للغَلَبه ، ولذلك تَرجع التى للَمْحِ الصفة إلى التى للتعريف المطلق ، وكذلك الغالبة هى المعرِّفة فى الأصل ، لكن عَرض لهما عارضٌ طارئ ، فاعتمد الناظم على الأصل ، وعلى كثرة الاستعمال فيه ، وألغى غيرَها لذلك . وهذا جواب ضعيف .

وعن الثانى : أن الذى اقتضاه كلامه من انفراد (ذا) عن الوصف قد يُلتزم ، فقد نَصَّ عليه بعض النحويين ، وأنك تقول : ياأيُّهَا ذا ، لأن (ذا) يَجْرَى مَجرى ما فيه الألف واللام ألاتَرى أن قولك : (مررتُ بزيدٍ هذا) فى معنى قولك : (مررتُ بزيدٍ الحاضرِ) فكما تدخل على مافيه (أل) فكذلك تدخل على ما فى معناه .

وأيضا فقد أشار فى «الشرح»[(١)] ، إلى عدم التزام وصف (ذا) وأنشد على ذلك [(٢)] :

---

(١) ورقة (٢٠٢ – أ) .

(٢) مجالس ثعلب ٥٢ ، وشرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ – أ) ، والهمع ٥٠/٣ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ، وشذور الذهب ١٥٤ ، والعينى ٢٣٩/٤ ، والدرر ١٥٢/١

ويروى «فيمن وَغَلْ» والواغل : هو الذى يدخل على القوم فى طعامهم أو شرابهم من غير أن يدعوه إليه ، أو ينفق معهم مثل ما أنفقوا .

أيُّهَـــذَانِ كُـــلاَ زَادكُـــمَـــا

ودَعَـــانِى واغـــلاً فـــيـــمَنْ يَغِلْ

ثم قـال : والأكثـر أن يُجمع بين الإشـارة والألف واللام ، ثم أنشـد على ذلك بيتًا للفرزدق صدره (١) :

* ألاَ أيُّهَذَا السَّائلِى عن أرُومَتِى *

ونظيره قول طَرفة(٢) :

ألاَ أيُّهَذَا الزَّاجِرِى أحـضَـر الْوَغَى

وأن أشـهدَ اللذَّاتِ هـل أنتَ مُخْلِدِى

وقول جَميل بن مَعْمر(٣) :

ألاَ أيُّهَـذَا اللاَّئمِى أن أُحِـبَّـهـا

تَـأَمَّلْ كـــــذا إنِّى رأيـتُكَ أعْنَـفُ

/ فلم يَلتزم الفصل ، ولذلك لم يُقَيِّده أيضا فى «التسهيل»(٤) ، ٢٥٥/٣ ويكون وجه الجواز فى قولك : (ياأيُّهَذَا) ماتقدم آنفا ، وما فى كلام ابن

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ – أ) وديوانه ٣٢٤/٢ ، وعجزه :

* أجِدَّكَ لم تَعْرِفْ فتُبْصِرَهُ الفجْرَا *

ومعنى (أجدَّك) أبجِدٍّ ، كأنه يستحلفه بجده وحقيقته ، ولايتكلم به الإمضافا ، يريد أن أرومته ، أى أصله ، واضحة كالفجر .

(٢) من معلقته ، ديوانه ٨٢ ، وسيبويه ٩٩/٣ ، ١٠٠ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، والمحتسب ٣٣٨/٢ والإنصاف ٥٦٠ ، وابن يعيش ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ ، والمغنى ٣٨٣ ، والهمع ١٢/١ ، ٥١/٣ ، ٤٢/٤ والخزانة ١١٩/١

والزاجرى : الذى يكفنى ويمنعنى . والوغى : الحرب . وأشهد اللذات : أحضرها وأباشرها . يقول : يا من يلومنى فى شهود الحرب لئلا أقتل ، وفي إنفاق مالى لئلا أفتقر ، وما أنت مخلدى إن قبلت منك ، فدعنى أمارس الحرب ، وأنفق مالى ولا أخلفه لغيرى .

(٣) شعر جميل بن معمر – لم أجده فى ديوان بيروت .

(٤) ص ١٨١ .

خروف على استشكال الفارسي والجرمي[1] ؛ إذ ليس اسم الإشارة فى الإبهام كأىٍّ .

وأما الثالث : فلا جواب لى عنه .

والجواب عن الرابع أنه قد يُفهم له الرفع باقترانه بما لهُ الرفعُ ، وهو ذوا الألف واللام .

وأيضا فقد يقال : لما أَتَى بهما فى أسلوب النَّقْل المحض لم يَتعرض لإعرابهما ، وتَرك ذلك للناظر القائس ؛ إذ لافرق فى وصف (أىٍّ) بين (الرَّجُلِ) وغيره باعتبار الأحكام اللفظية .

وعن الخامس[2] :

وذُو إشــارةٍ كــأىٍّ فى الصِّـــفَـــةْ
إن كــانَ تَرْكُــهَــا يُفِــيتُ المَعْــرِفَــةْ

يعنى أن اسم الإشارة حكمهُ فى الصفة حكمُ (أىٍّ) فى التزام وصَفْه ، لكن بشرط أن يكون اسم الإشارة مفتَقِرًا إلى التفسير ، لإبهامه عند المخاطب ، فهو يُفيت تَرْكُ الصفةِ معرفةَ المشارِ إليه عنده ، فحينئذٍ لابُدَّ من وصفه ، كما لابُدَّ من وصف (أىٍّ على الإطلاق ، وهذا معنى قوله : «إن كات تَرْكُهَا» يريد : تركُ الصفة (يُفِيتُ المَعْرِفَة) . فتقول : ياذا الرجلُ ، ويا هذه المرأةُ .

ووجهُ ذلك : أن اسم الإشارة مُبْهَم كأىٍّ في الأصل ، فيلزمه من التفسير مايلزمها ، إلا أن يكون معه ما يعيِّنُه .

---

(١) انظر : ص ٣١٥

(٢) بعده فى جميع النسخ بياض بمقدار ثلاثة أسطر ، وكتب على هوامشها «هكذا وجد فى نسخة المؤلف بياض» .

ومن ذلك قول خُزَزَ بن لَوْذَانَ السَّدُوسى ، أنشده سيبويه [1] :

ياصَـــاحِ ياذَا الضَّـــامِـــرُ العَنْس

والرَّحْلِ والأَقْـــــتَـــــابِ والحِلْسِ

وأنشد أيضا لعَبِيد بن الأبْرَص مُجِيبًا لامرئ القيس فى قوله[2] :

* واللّهِ لاَيذْهَبُ شَيْخِى باطلاَ *

يَاذَا المُخَــوِفُنَا بَمــقْــتَلِ شَــيْــخِــه

حُــجْــرٍ تمنِّىَ صَـــاحِبِ الأحْـــلاَمِ[3]

وأما إذا كان اسم الإشارة مستغنيًا عن الصفة ، لكون تَرْكها لايُفيت المعرفة بل هى حاصلةٌ دونها ، فلا تَلْزم الصفة ؛ بل يجوز لك أن تقول : ياهَذا ، وتسكت ، ولك أن تأتى بها فتقول : ياهذا الرجلُ ، وهذا ظاهرٌ من مفهوم كلامه.

والألف واللام فى « الصِّفة » للعهد ، يريد الصفة المذكورة فى (أىٍّ) لا الصفةَ مطلقا ، وعلى هذا فكلُّ ماتقدم فى صفة (أىّ) من لزوم الرفع ، وعدم الاستغناء عنها ، وغير ذلك من الأمور المتقدمة ، جارٍ هنا .

---

(١) الكتاب ١٩٠/٢ ، والمقتضب ٢٢٣/٤ ، والخصائص ٣٠٢/٣ ، وابن الشجرى ٣٢/٢ ، ٢٢٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والخزانة ٢٢٩/٢ .

والبيت لخزز بن لوذان السدوسى أو لخالد بن المهاجر

والضامر : قليل اللحم . والعنس : الناقة الشديدة الصلبة . والرحل : كل شئ يعد للرحيل ، من وعاء للمتاع ، ومركب للبعير ، وحِلْس ورَسَن . والأقتاب : جمع قتب - بالتحريك - وهو رحل صغير على قدر السنام . والحلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله . وجمعه : أحلاس .

(٢) ديوانه ١٣٤ ، قاله حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه .

(٣) الكتاب ١٩١/٢ ، وديوانه ٢٠ ، وابن الشجرى ٣٢٠/٢ ، والخزانة ٢١٢/٢

يخاطب امرأ القيس ، وكان قد توعد بنى أسد الذين قتلوا أباه بالشعر الذى أوله البيت المذكور قبل هذا ، ويقول له : ماتمنيته لن يقع ، وإنما هو أضغاث أحلام .

إلا أنه ، على هذا التقرير ، معتَرضٌ من جهة أنه أحال فى التزام الصفة فى اسم الإشارة على (أىٍّ) وقد قَدَّم فى (أىٍّ) أنها توصف بثلاثة أشياء : ما فيه الألف واللام ، واسم الإشارة ، والموصول المصدَّر بالألف واللام ، فلا بُدَّ أن يوصف اسم الإشارة على مقتضى كلامه بالثلاثة . ووصفه بالأول لا أشكال فيه ، وكذلك الثالث ، إذ لا يمتنع أن يقال : ياهذَا الذِى قام .

وأما وصفه باسم الإشارة فغيرُ صحيح ، لاسماعًا ولاقياسًا ، فعدم / السماع ظاهر . ٢٥٦/٣

وأما القياس : فلو قلت : (ياهذا ذا الرَّجُلُ) لكان تكرارًا من غير فائدة ، والفائدة إنما حصلت بـ (الرجل) وكذلك إذا قلت : (ياهَذا هَذا) فلا يفيد الثانى غيرَ ما أفاده الأول ، وقد فرضناه مفتقِرا للبيان ، فتكرارُه لابيان فيه .

والجواب عن هذا: أنه قَدَّم فى (أىٍّ) ثلاثة أنواع من الصفة ، واعتمد علي واحد منها وهو الأول ، وأتى بماعداه فى معرضِ أنه سماع ، فالسماع لا يُحال عليه إذا لم يكن قياسا ، وهو إنما قال فيه : (وَرَدَ) ولم يَحتم فيه بقياس ، فلا إحالة عليه .

فإن قلت : فأنت تصف (هذا) بـ (الذى) قيل : إن كان ذلك فليس فى قوة ذى الألف واللام ، فلم يَحْفِل به ، أو يقال : إنه أحال علي الأنواع الثلاثة على الجملة ، وترك إخراج اسم الإشارة لأنه معلوم، والله أعلم .

واعلم أنه إنما قال : (كَأىٍّ فى الصِّفَة) لأنه لايستَوى حكم (أىٍّ) واسمُ الإشارة على الإطلاق ، ولا أيضًا يستويان فى أحكام (هذا الباب ، أعنى بابَ النداء .

ألاترى أن (أيًّا) يجوز حذفُ حرف النداء معها ، ولايحسُن مع اسم الإشارة ، إلى غير ذلك . ولاأيضا يستويان فى جميع أحكام[1] التوابع وإن ساوَاها فى الافتقار إلى الصفة ، ألا ترى أن (أيًّا) لا يجوزأن يجَرى عليها من التوابع سوى ماتقدم إلا عطفُ النسق ، والبدلُ ، بخلاف اسم الإشارة ، فإن التأكيد ، وعطف البيان ، يَجرّيان عليه أيضا زيادةً على جَرَيان البدل ، وعطف النسق .

وهذا كله مبيَّن فى غير هذا الموضع ، وإنما القصد بيان أن تقييد الحكم بالصفة فى كلامه ضروريٌ لابُدَّ منه . والله تعالى أعلم .

فى نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الاوْسِ يَنْتَصِبْ
ثانٍ وضُمٌ وافْتَحَ أوَّلاً تُصِبْ

هذه مسألة أيضا تتعلَّق بـ (فَصْل التوابع) وهى مسألة تَرجم عليها أبو القاسم فى «الجمل»[2] ، « باب الاسَميْن اللَّذَيْن لفظُهما واحد والآخرُ مضاف منهما »[3] ، وذكر الناظم فيها أن (سَعْدًا) الثانى ، وهو (سَعْدَ الأَوْسِ) ينَتصب لاغير ، إذ لمَ يَذكر فيه سوى ذلك .

وأما « سَعْدٌ » الأول ، فذكر فيه وجهين :

أحدهما : الضَّم ، فتقول : (يا سَعْدُ سعدَ الأوْسِ)[4] ، ومثله : يا زيدُ زيدَ عمروٍ .

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) فى الأصل و ٠ت) «وهى مسألة ترجم عليها مثل ماترجم عليها أبو القاسم فى الجمل» وما أثبته من (س) هو الصواب .

(٣) انظر : ص ١٥٧ (نشرة جامعة اليرموك).

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

الوجه الآخر : الفتح ، فتقول : ياسَعْدَ سَعْدَ الأوْسِ ، ويا زيدَ زيدَ عمروٍ .

ومثله ما أنشد سيبويه لجرير (1) :

ياتَيْمُ تَيْمَ عَدِىٍّ لا أبَا لكُمُ

لا يُلقِيَنَّكُمُ فى سَوْءَةٍ عُمَرُ

وأنشد أيضا (2) :

* يازَيْدُ زَيْدَ اليَعْملاَتِ الذُّبَّلِ *

وأنشد الفراء(3) :

---

(1) الكتاب ٥٣/١ ، ٢٠٥/٢ ، وديونه ٢٨٥ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وابن الشجرى ٨٣/٢ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٢١/٣ ، والهمع ١٩٦/٥ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ، والخزانة ٢٩٨/٢ ، والعينى ٢٤٠/٤

ولاأبالك : أصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتما له واحتقارا ، ثم كثر استعماله حتى جعل فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب . ولايلقينكم : من الإلقاء ، وهو الرمى . والسوءه : الفعله القبيحة . وعمر : هو عمر بن لجأ ، شاعر كان ممن يهاجيه جرير . ومعناه : امنعوه من هجائى حتى تأمنوا أن أوقعكم فى بلية شديدة .

(2) الكتاب ٢٠٦/٢ ، والمقتضب ٢٣٠/٤ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، والمغنى ٤٥٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ والهمع ١٩٦/٥ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ، والخزانة ٣٠٣/٢ ، واللسان (عمل) وبعده :

* تَطاوَلَ الليلُ عليكَ فانْزِلِ *

وينسب إلى عبد الله بن رواحة ، أو إلى بعض ولد جرير . واليعملات : الإبل القوية على العمل . والذبل : الضامرة من طول السفر . وأضاف (زيدا) إلى (اليعملات) لحسن قيامه عليها ، ومعرفته بحدائها .

(3) أمالى ابن الشجرى ١٥١/٢ ، ١٥٣ ، والإنصاف ٩٩ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، واللسان (عدى) والبيت للأخطل ، ديوانه : ١٢٨

وعدى : متباعدين لا أرحام بينهم ، وعدًى : أعداء . وآخر الدهر إلى آخر الدهر على «نزع الخافض»

أَلاَ يا اسْلَمِي ياهنْدُ هندَ بَنِى بَدْرِ

وإن كان حَيَّانَا عِدًى آخَر الدَّهْرِ

وقدَّم الضمَّ على الفتح لأنه القياس والأصل ، بخلاف الثانى .

هذا تصوير ما صَوَّر الناظم ، وبقى وجهُ ذلك لم يَتعرض إليه بالنص ، لأنه بالنسبة إلى المقَصد من تصوير كيفيَّة النطق غيرُ ضرورى ؛ إذ مَنْ يعرف ما قال يَنْحُو فى المسألة نحوَ كلام العرب وإن لم يَعرف وجهًا لضم ولافتح ، وكذلك فعل فى «التسهيل»[1] / ولكنه قد أشار هنا ٢٥٧ / ٣ إلى شيءٍ من توجيهها واختيارِ بعض التأويلات على بعض ، فلا بُدَّ من ذِكْرِ ذلك وشَرْحه ، لأن أرباب المختَصرات ، كالجزولى وغيره ، يشيرون إلى التوجيه ، فَلْيُحْذَ حَذْوُهم على الاختصار بحسب مايليق بالموضع ، والله المستعان .

فأما إذا كان الأول مضموما فوجهُه ظاهر ، وينتصب الثانى إذ ذاك من خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون (عطفَ بيان) على الأول على الموضع .

والثانى: أن يكون (بدلاً منه) كأنه فى تقدير المباشَرة لحرف النداء .

والثالث : أن يكون على (نداءٍ) مستأنَف حُذف منه حرفالنداء .

والفرق بين هذا الوجه وما قبله أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ، ولا يجوز ذلك فى البدل .

وإن قيل : إنه على تقدير تكرار العامل ؛ إذ هو عند ذلك العاملِ كالتقدير المعنوى الذى لاُيَتَكَلَّم به ، بخلاف الآخر فإنه تقدير لفظى .

---

(١) ص ١٨٢ .

والرابع : أن يكون منصوبا بإضمار (أعْنِى) كأنه لما قال : يا سَعْدُ ـ قيل له : مَنْ تَعْنِي ؟ فقال : سعدَ الأوسِ . وهذا الفعل هو الذى يقدَّر فى مواضع البيان .

والخامس : أن يكون (نعتًا) للأول كأنه قال : ياسعدُ المنسوبَ للأوس . وهذا الوجه ضعيف ، لأن الوصف بالجامد ، على توهُّم الاشتقاق ، موقوف على السماع فلا يُقال به ما وجد عنه مَنْدوحة ، وقد وجَدنا ذلك : بجواز ما تقدَّم من الأوجه .

وقد يُحتمل على ضعفه ، بناءً على ما أصَّله ابنُ جنِّى بقوله : لايَمْنَعنَّك قوةُ القوىِّ من إجازه الضعيف ، وبنَى ذلك على أصلٍ عربى حَسَنٍ(١) .

وأما إذا كان الأول مفتوحا: فذلك عند الناظم فتحُ بناءٍ أو ما أشبه البنَاء ، لافتحُ إعراب ؛ إذا لو كان فتحَ إعراب لقال : وضُمَّ وانْصِبْ أوَّ لاَ تُصِبْ .

وإذا كان فتحَ بناء ، والثانى : عنده معربُ بالنصب لامبنىٌّ لقوله : (يَنْتَصِبْ) ولم يقل : يَنْفَتِح – كان ظاهرَ المَيْل لمذهب السِّيرافى ، وهو أن يكون أتبع حركةَ الأولِ المبنىِّ حركةَ الثانى المعرب ، لأن (سعدَ الأوسِ) فى بيانه للأول مثلُ (ابن عَمْرو) ولاجتماع الأوَّلَيْن منهما فى أنهما مبنيان مناديان(٢) .

---

(١) الخصائص ٤٨٨/٢ «باب اللفظ يرد محتملا لأمرين من صاحبه أيجازان جميعا فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه.

(٢) قال السِّيرافي فى شرحه (المجلد الثالث – ورقة ٤٧ – أ) «مذهب سيبويه أن قولك : يازيد زيد عمرو ، زيد الأول هو المضاف إلى عمرو ، والثانى هو توكيد للأول وتكرير له ، ولاتأثير له فى المضاف إليه . ومذهب أبى العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثانى مضاف الى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : يازيد عمرو وزيد عمرو ، وحذف «عمرو» الأول للاكتفاء بالثانى» قال السيرافى : وعندى وجه ثالث لم أعلم أحدًا ذكره ، وهو قوى فى نفسى ، وذلك أن تجعل أصله يازيدُ زيدَ عمرو ، فيكون «زيد عمرو» الثانى نعتا للأول ، مثل قولنا : يازيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبنى حركة الثانى المعرب» ا هـ .

وأجاز ذلك ابن خروف أيضا، فالفتحُ فى الأول بناءٌ ، وفى الثانى إعرابٌ، ولعمرى إنه ظاهر ، وثبت له نظير فى «باب النداء» متفق عليه .

والمسألة مُخْتَلَف فيها على ثلاثة أقوال من التأويل ، أحدها: هذا .

والثانى : مذهب سيبويه[1] : أن الاسم المضاف إليه مخفوضٌ بالأول ، والاسم الثانى : مُقْحَمُ بين المضاف والمضاف إليه . ونَظَّر ذلك بمسألة (لاأباَلكَ) فى إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ، وفى قوله[2] :

* يَابُؤْسَ لِلحْرَبِ *

وقولهم : ياطلحةَ أَقْبِلْ ، وقول النابغة [3]:

* كِلِينِى لِهَمٍّ ياأُمَيْمةَ ناصبِ *

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢٠٧ ، والخصائص ٣/١٠٦ ، وابن يعيش ٢/١٠ ، ١٠٥ ، ٤/٣٦ ، ٥/٧٢ ، وابن الشجرى ١/٢٧٥ ، ٢/٨٣ ، والمغنى ٢١٦ ، والتصريح ١/١٩٩ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٥٠٠ وهو جزء بيت لسعد بن مالك البكرى ، والبيت بتمامه :

يَابُؤْسَ لِلْحَرْبِ التى ... وَضعتْ أراهطَ فاسْتَرَاحُوا

من قصيدة لسعد فى الحرب التى نشبت بين بكر وتغلب لمقتل كليب ، وفيها يحضض على الحرب ، ويعرض بالحارث بن عباد البكرى الذى كان قد اعتزل الحرب .

ووضعت أراهط : حطت أقدار قوم بالقعود عنها ، وأسقطتهم عن مرتبة الشرف . وفاستراحوا : آثروا السلامة كالنساء ، ولم يعانوا أخطار المجد والسيادة .

(٣) ديوانه ٢، والكتاب ٢/٢٠٧ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٠٧ ، وابن الشجرى ٢/٨٣ ، والهمع ٣/٩١ ، والأشمونى ٣/١٧٣ ، ٤/٢٠٠ ، والخزانة ٢/٣٢١ ، والعينى ٤/٣٠٣ ، وعجزه :

* وليلٍ أقاسيهِ بَطئِ الكواكب *

وكلينى : اتركينى . وناصب : ذو نصب وتعب . وبطئ الكواكب : طويل يخيل للناظر إلى كواكبه أنها بطيئة فى سيرها .

وهذا كله قد خولف فيه ، ونقده المبرِّد(1) من وجهين :

أحدهما : أن اطِّراد الفصل بين المضاف والمضاف اليه مخصوص بالشِّعْر ، بشرط أن يكون / الفصل بظرف أو مجرور ، وقولُ سيبويه يلزم عليه الفصلُ بالثانى بين الأول ومخفوضِه وليس بظرفٍ ولامجرور ، ولا الفصلُ فى شعْرٍ ، فوجب القول بخلافه . ٢٥٨/٣

والثانى : أن الاسم الثانى غيرُ مضاف إلى ما بعده ، وهو مع ذلك غير منوَّن ، ولو كان على مايقول سيبويه لكان منوَّنا ؛ إذ لا مانع يمنع من ذلك ، وهذا وإن كان المنتصرون لسيبويه قد أجابوا عنهما فالتأويلُ المذكور لايَقْوَى قوةَ الأول .

والثالث : مذهب المبرِّد(2) ، وهو أن المضاف إليه مخفوض بما يليه وهو «سَعْد» الثانى ، ومخفوضُ الأول محذوفٌ لفظا ، مرادٌ معنى ، وإنما حُذف لدلالة ما بعده عليه وهو نظيرُ ما ذهب إليه فى نحو : قَطع اللهُ يَدَ ورِجْلَ من قالها ، وقول الشاعر(3) :

* بَيْنَ ذِرَاعَىْ وجَبْهَةُ الأسَدِ *

وقد نُقد عليه من ثلاثة أوجه :

---

(1) المقتضب ٢/٢٢٧ .

(2) المرجع السابق ٢/٢٢٧ .

(3) هو الفرزدق ، ديوانه ٢١٥ ، وصدره :

* يامَنْ رَأىَ عَارضًا أسَرُّ به *

وهو من شواهد سيبويه ١/١٨٠ ، والمقتضب ٤/٢٢٩ ، والخصائص ٢/٤٠٧ ، والمغنى ٣٨٠ ، ٦٢١ ، وابن يعيش ٣/٢٠ ، والتصريح ١/١٠٥ ، والأشمونى ٢/٢٧٤ ، والخزانة ٢/٣١٩ ، والعينى ٤/٤٥١ والعارض : السحاب يعترض الأفق . وذراعا الأسد: كوكبان نيران ينزلهما القمر . وجبهة الأسد : أربعة كواكب فيها عوج ، وهما من أحمد أنواء العرب ، إذا سقطا فى جهه المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك قال : «أسرُّ به» .

أحدها : أنه لو كان المضافُ إليه الأولُ محذوفًا لوجب رجوعُ التنوين ، لزوال ما أوجب حذفَه ، لأنه إنما حُذف للإضافة ، فلما حذف المضاف إليه المعاقِب للتنوين وجب ردُّه ، كما في (كُلٌّ ، وبعضٍ) ونحوهما .

والثاني : أنه لو كان كذلك لم يَختص هذاالحكمُ بالنداء ، فكنتَ تقول : هذا زيدُ زيدُ عمرٍو ، ونحو ذلك ، لأن مخفوض الأول عنده محذوفٌ لدلالة الثاني عليه ، وهو مُطَّرِد في «باب الإعمال»(١) ، فكونهُ اختَصَّ بالنداء دليلٌ على خلاف ما قال .

والثالث : أن تَأَخُّر الدليل عند الحذف على خلاف الأصول ، فكان ما ذهب إليه من هذا الوجه مرجوحًا .

هذا ما اعتُرِضٍ به وإن كان فيه نظر ، فما ذهب إليه أرجحُ ، لأن رأى سيبويه والمبِّرد فيهما مخالفةُ القياس ، وما ذهب إليه جارٍ على باب مَقِيَس في النداء .

فإن قيل : فقد ذهب الناظم إلى مذهب المبرد في نحو : قَطَعَ اللهُ يدَ ورجلَ من قالها ، حسبما تقدم في «باب الإضافة»(٢) ، وجَعلة قياسا ، فلِمَ لَمْ يُلحق هذا الموضع بذلك كما ألحقه المبرد ؟ بل الناظمُ أَوْلَى بهذا من المبِّرد ، لأنه يرى هنالك جريانَ القياس ، فلو حمَل المسألةَ هنا على حذف المضاف من الأول لَحَملها على وجه مَقِيس أيضا ، فكأنَّ عدولَه عن ذلك إلى وجه آخر ترجيحٌ من غير مُرَجِّحٌ .

فالجواب بأمرين :

---

(١) يعنى باب «التنازع في العمل»

(٢) انظر : ٤ / ١٦٦.

أحدهما : أنه قد شَرط في مسألة الإضافة أن يكون في الثاني عطفٌ في قوله :

بشَــرْطِ عَطْفٍ وإضــافــةٍ إلى
مــثلِ الذي له أضَــفْتَ الأوَّلاَ

ومسألة «النداء» لاعطف فيها وإنما فَرَّق بينهما ، والله أعلم ، لأن السماع إنما كَثُر مع العطف لادونه فلو أجْرى هذه المسألةَ على ذلك لكان قد أجرها على ماليس بقياس ، مع إمكان إجرائها على القياس .

والذي يُرَجِّح هذا أن حــذف المضــاف مع عــدم العطف قليلٌ بالاستقراء ، ومثلُ (ياسَعْدَ ياسَعْدَ الأوْسِ) ليس بقليلٍ قِلَّتَه في غير النداء ، فدل ذلك على اختلاف البابين عند العرب .

والثاني : أنا لو سلَّمنا استواءهما لكان حَمْلُها على ما / حَمَلَها ٢٥٩/٣
عليه أوْلَى بمسائل «النداء» وحملُ بعضِ الباب على بعضٍ أوْلَى من حَمْله على باب آخر . وأيضًا فإن هذا المَحْمل لاتقديَر حذفٍ فيه ، فهو أوْلَى ممِّا يقدَّر فيه الحذف ، لأن الحمل على الظاهر أوْلَى ، وإن أمكن أن يكون المراد غيرَه ، وهي من أصول العربية التي اعتمدها ابن مالك ، وأخذها بكلتا يَدَيْه ، فهذا ما اختار هنا .

وإذا ثبت هذا فيجوز في (سَعْد) الثاني على رأيه وجهان : النعتُ كـ (يازيدُ بنَ عمروٍ) وعطفُ البيان خاصة .

ولا يجوز البدل لأنه في حكم الانفراد عن الأول ، أعني بالنسبة إلى الاستقلال بالعامل ، وكذلك إن كان على نداءٍ ثانٍ أو على إضمار فعل ، والتركيب ينافي ذلك كله .

وسعدُ الأوْسِ هو سعدُ بنُ معاذ – رضى الله عنه – وهو سعد بنُ معاذ بن النُّعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشْهَل بن جُشَم بن الحارث بن الخَزْرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، وهو أخو الخَزْرج بن حارثة بن ثَعْلبة [بن عمرو بن عامر بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزْد . وقوله : «سعدَ الأوْسِ» وقوله : «وافتَحَ أوَّلاً» جاء بهما على نقل][1] ، والحركة وبذلك يستقيم الوزن ، إذ لو لم يَنقل لانكسر[2] .

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

(٢) بعد هذا فى نسخة (س) مايلى : «نجز السفر الثالث الذى من خمسة أسفار من المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية ، من تأليف الإمام العالم الأوحد أبى إسحاق الشاطبى قدس الله روحه ، وأسكنه من الجنان فسيحه ، ووافق الفراغ من نسخه ضحوه يوم السبت الثانى والعشرين من ربيع الثانى عام خمسة وتسعين وألف ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم» .

{المنادى المضاف إلى ياء المتكلم}

بَوَّب هنا على الإضافة إلى الياء ، وإن كان قد وَضع لها فضلاً فى «باب الإضافة» لأن لها فى «باب النداء» حكمًا زائدا على ماتقدَّم هنالك ، كما فَعل هنا فى التوابع ؛ إذ كان لهاحكمُ مختص بالنداء .

وذكَر هنا ثلاث مسائل هى المشهورة فى الباب:

إضافة المنادى إلى الياء مباشرةً ، [وإضافتهُ إلى المضاف إليها][1] ، وإضافتهُ إلى الياء مع حذفها ، والتعويض منها .

فأما المسألة الأولى فهى التى فى قوله :

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إن يُضَفْ لِيَا[2]

كَعَبْدِ عَبْدِى عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

يريد أن المنادى إذا أضيف إلى الياء - يعنى ياء المتكلم - فإنه يجوز لك أن تجعله كهذه الأمثله الخمسة ؛ لكن بشرط أن يكون صحيحَ الآخِر ، فإن المنادى تاره يكون صحيحَ لآخر ، وتارة يكون معتلّه .

فإن كان معتلَّ الآخِر بالألف ، فلك فيه وجهان :

إبقاءُ الألف على حالها ، وفتحُ ياء المتكلم بعدها على حَدِّه لو لم يكن منادى نحو : يافَتَاىَ . وقَلْبُها ياءً وإدغامُها فى ياء المتكلِّم ، وفتحُ ياء المتكلم نحو : يافَتَىَّ ، وهو لغة هُذَيْل . وإن كان معتلَّ الآخِر بالياء أدغمتَها فى ياء المتكلم ، وفتحتَ فقلت : ياقاضِىَّ .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

(٢) فى بعض نسخ الألفية والكتاب « إن تُضفْ ليَا» بأسلوب الخطاب .

وهذا كله قد تقدَّم فى «باب الإضافة»[1] ، فلم يَحتج إلى إعادته هنا ؛ إذ لا يَختلف الحكم فيه بالنداء . وإن كان صحيحَ الآخر : فهو المقصود ، لأنه الذى يُتَصَوَّر فيه تلك الأوجه ، وهى خمسة :

أحدها : أن تَحذف الياء ، وتُبقى الكسرةَ دليلاً عليها ، وهو مقتضى المثال الأول ، ومنه فى القرآن الكريم : { يَاعِبَادِ فاتَّقُونِ }[2] ، { قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ }[3] ، على قراءة السبعة[4] . {وقَالَ نُوحٌ رَبِّ لاتَذَرْ}[5] . وهو كثير جدا .

ووجه حذفها أنها عِوَضٌ من التنوين ؛ إذهما متعاقبان . وأيضًا . فالياء حرف واحد كالتنوين ، وأيضًا لاتقوم بنفسها / حتى تُوصل بغيرها كالتنوين ، وأيضًا موضعُها الطَّرَفُ كالتنوين ، فلما أشبهت التنوينَ من هذه الوجوه ، وكان التنوين يحذف فى النداء – حُذفتُ الياء كذلك ، ولامَحظور فى ذلك ؛ إذ الكسرُة التى كانت قبلها باقيةُ لتدلَّ عليها . ٢٦٠/٣

والثانى : إثبات الياء ساكنة نحو : ياغُلامِى ، وهو الذى أعطى مثالُه الثانى ومنه مارُوِى عن أبى عمرو : {يَاعِبَادِى فاتَّقُونِ}[6] . وقرأ هو ونافعُ وابن عامر : { ياعِبَادِى لاخَوْفُ عَلَيْكُمُ اليَوْمَ }[7] .

---

(١) انظر : ٤ / ٢٠٨.

(٢) سورة الزمر / آية : ١٦ .

(٣) سورة الأنبياء / آية : ١١٢ .

(٤) وقرأ أبو جعفر {قُل رَبُّ احْكُمْ} بضم الباء . وقرأ ابن عباس وعكرمة ويحيى بن يعمر والجحدرى والضحاك وابن محيصن {رَبِّى أَحْكَمُ} بياء ثابتة ، وفتح الألف والكاف ورفع الميم ، على صيغة اسم التفضيل .
وانظر : المحتسب ٢/٦٩ – ٧١ ، والكشاف ٣/٢٣ .

(٥) سورة نوح عليه السلام / آية : ٢٦ .

(٦) سورة الزمر / آية : ١٦ وانظر : النشر لابن الجزرى ٢/٣٦٤ .

(٧) سورة الزخرف / آية : ٦٨
وانظر : السبعة لابن مجاهد ٥٨٨ .

وحَكى سيبويه عن يونس أنها لغة[1] ، ثم أنشد لعبد الله بن عبد الأعلى القرشى[2]:

وكُنْتَ إذْكُنْتَ إلـهِى وَحْـــــدَكَـــــا

لـم يَكُ شـىءٌ بـاإلــهِـي قَـــــبْـلَـكَـا

ووجه إثباتها أنه الأصل ، لكنها أُسْكِنت لأنها شبيهه بالتنوين فى تطرُّفه وكونِه على حرف واحد ، والتنوين ساكن ، فأسْكِنت لذلك .

وأيضًا : فالحركة مستثقَلة على حرف العلة على الجملة ، وذلك من أسباب إعلاله كقَامَ وبَاعَ ، فحذفت الحركة لذلك ، وهذه العلة غير مختصة بالنداء؛ بل هى جارية فى إسكان ياء المتكلم على الإطلاق .

والثالث : حذفُ الياء وإزالةُ الكسرة وبناءُ الاسم على الضم ، وهو الذى ينبغى أن يُضبط به المثال الثالث فى كلام الناظم ، فإنه يمكن فى ضبطه الضمُّ . والفتحُ بغير ألف ، وإن كانَ محْكِيًا فى المسألة ، فهى لغة ضعيفة لم يحكها سيبويه بخلاف لغة الضم ، فإنها قوية فتقول : ياغلامُ ، إذا ناديتَ غلامَك ، حكاها سيبويه عن بعض العرب[3] .

---

(١) الكتاب ٢٠٩/٢ .

(٢) الكتاب ٢١٠/٢ ، والمقتضب ٢٤٧/٤ ، والمنصف ٢٣٢/٢ ، والمغنى ٢٧٩ ، وابن يعيش ١١/٢ ، والهمع ٢٨١/٤ ، والتصريح ٣٦/٢ ، والعينى ٣٩٧/٣ ، والدرر ٦٠/٢ .

(٣) الكتاب ٢٠٩/٢ .

ومنه ما حكى فى قراءة : { قُلْ رَبُّ احْكُمْ بالحَقِّ } . وهى قراءة أبى جعفر[1] . وقرأ أيضًا : { قالَ رَبُّ انْصُرْني بما كَذَّبُونِ }[2] . وشبه ذلك بضم الياء ، أراد (ربِّي) ولم يُردِ المنادى المفرد ، بدليل حذف حرف النداء ؛ إذ حذفُه كذلك قليل ، كما تقدم ، فلا يُحمل عليه مع وجود غيره .

وقد قالت العرب : ياأبَتِ ويا أُمَّتِ ، والتاء فيهما عوض من الياء ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

قال شيخنا الأستاذ - رحمه الله -[3]: هذا الوجه ينبغى ألاَّ يجوز إلا فى موضع البيَان لئلا يلتبس بغير المضاف ، حتى يكون مثل قراءة من قرأ : {قُلْ رَبُّ احْكُمْ بالحق} بضم الباء ، لأن الداعى مُقِرٌّ بالعبودية ، لأنه فى مقام الخضوع والاستكانة.

قال : وحذفُ حرف النداء هنا دليلٌ آخر ، لأنه لايطَّرد حذفه من النكرة المقصودة ، واطِّرادُ حذفه فى هذا الوجه دليلٌ على أنه ليس بنكرة مقصودة .

وقد حَمل ابن جنِّى القراءةَ على أنها مثل : «افْتَدِ مَخْنُوقُ» و «أَصْبِحْ لَيْلُ»[4] ، والأظهر خلافه .

ووجهُ هذه اللغة التكملةُ لشبَه الياء بالتنوين من حيث أُزيلت الكسرةُ المحرِزةُ لها حينَ لم يكن للتنوين عندهم مُحرِز .

---

(١) سورة الأنبياء / آية : ١١٢
وانظر : النشر لابن الجزرى ٢/٣٢٥ .

(٢) سورة المؤمنين / آية : ٢٦ .
وانظر : النشر ٢ / ٣٢٥ ، البحر ٦ / ٤٠٢ .

(٣) يريد أبا عبد الله الفخار ، رحمه الله ، وقد ذكره مرارا ، وسبقت الترجمة له .

(٤) تقدم تخريج هذين المثلين ، وتفسيرهما فى أول باب النداء .

ويمكن أن يكون نَبَّه على لغة الفتح وإن كانت نادرة ، وذلك قولك : ياعبدَ ، تريد ياعَبْدَى ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[1] :

فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مـــافَـــاتَ مِنِّى
بِـلَـــهْـفَ ولابِـلَـيْـت ولالَـوَانِّـى

قالوا : أراد (يالَهْفَا) فحذَف الألف / اجتزاءً بالفتحة منها ، كما ٢٦١/٣
اجتُزِى بالكسرة من الياء فى : ياعَبْدِ .

والرابع من الأوجه : تحويلُ كسرة ماقبل الياء فتحةً ، وقلبُ ياء المتكلم ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو : ياغلامَا أقبلْ ، وهو مقتضى المثال الرابع .

قال سيبويه : وقد يُبدلون مكانَ الياء الألف[2] ، ثم قال : وتقول : ياعَمَّا لاتَفْعَل ، ويا أُمَّتَا لاتفعَلِى ، أخبرنا بذلك يونس ، عن العرب الموثوق بهم . ثبت هذا فى النُّسْخة الشَّرْقية[3] .

ووجهُ هذه اللغة : الفِرارُ من الياء المتحركة المكسور ماقبلها ، مع كَثْرة الاستعمال .

وكل ما تقدَّم من التصرُّفات وأنواعِ الحذف إنما أعانهم عليه كَثْرةُ الدوَران على ألسنتهم ، فإن للنداء في ذلك كثرةً ، ولذلك وقع فيه الترخيمُ وغيرُه ، وإذا وقفتَ فى هذا الوجه وقفتَ بهاء السَّكْت فقلت : ياغُلاَمَاهْ ، وياعمَّاهْ ، فيُضاهِى المندوب .

(١) الخصائص ١٣٥/٣ ، والمحتسب ٢٧٧/١ ، ٣٢٣ ، والإنصاف ٣٩٠ ، ٤٤٩ ، ٥٤٦ ، والتصريح ١٧٧/٢ ، والإشمونى ٢٨٢/٢ ، ١٥٥/٣ ، والخزانة ١٣١/١ ، والعينى ٢٤٨/٤ ويروى «فلست بمدرك» .

(٢) الكتاب ٢١٠/٢ .

(٣) يقصد نسخ الكتاب التى كانت متداولة عند المشارقة .

والخامس : البقاء على الأصل من إثبات الياء وفتحها ، وهو مفهوم المثال الأخير من أمثلته فتقول : ياغلامِي أقبلْ ، وياعَبْدِيَ لا تَقُمْ .

ووجه ذلك أن ياء المتكلم فى مقابلة كاف المخاطَب ، فوجبت لها الحركةُ لذلك ، وكانت الفتحة لخفتها على الياء دون الكسرة .

وقوله : (كَعَبْدِ عَبْدِي) إلى آخره ، على حذف العاطف ، أى كعَبْدِ ، وعَبْدِي ، وعَبْدُ ، وَعَبْدا ، وعَبْدِيَ .

* * *

وأما المسألة الثانية من هذا الباب : فهى إضافة المنادى إلى المضاف إلى الياء ، وذلك قوله :

وفَـتْحُ أوْ كَسـرٌ وحَـذْفُ الْيَـا اشْـتَـهَـرْ
فـى يـاابْنَ أُمَّ يـاابْنَ عَـمَّ لاَمَـــــفَـــــرْ

ومقصوده أن (الابنَ) المنادى إذا كان مضافا إلى (الأُمّ) أو إلى (العَمّ) وهما مضافان إلى الياء ، ففيه من أوجه الاستعمال ماذُكر .

وبيان ذلك ، على مقتضى كلامه ، وإشارته ، أن المنادى إذا أضيف إلى الياء فحكمهُ كحكم غير المنادى . هذاهو الأصل كما تقدَّم فى «باب الإضافة»(١) .

إلا أن العرب استَثْنت من هذا الحكم اسمًا واحدا ، وهو (الإبن) إذا أضيف إلى (الأُمّ) أو (العَمّ) نحو : يا ابنَ أُمّى ، ويا ابنَ عَمّى .

ويُلحق بهما ما أضيف اليهما (الابنة) عِوضَ (الابن) فإن هذا له حكمٌ آخر سيذكره .

---

(١) انظر ٤/ ١٩٣.

وبقى ماسوى ذلك على ماتقدَّم ، نحو : ياابنَ غلامِى ، ويا ابنَه أخِى ، وياأخَا أُمِّى، وياصاحبَ عَمِّى ، وياغلاَم أخِى ، وما أشبه ذلك .

والذى ذَكر الناظمُ فى هذين اللفظين بالنصِّ وجهان :

أحدهما : فَتْح الميم من (أُمٍّ) فتقول : يا ابْنَ أُمَّ ، وياابْنَ عَمَّ ، ومنه قراءة الحَرَمِيَّيْنْ وأبى عمرو وحفص . عن عاصم (قَالَ ابْنَ أُمَّ إن القَوْم اسْتضْعَفُونِى)[1] . الآية . (قال ياابْنَ أُمَّ لاَتأْخُذْ بِلحْيَتِى ولا بِرَأسِي)[2] .

والثانى : كَسْر الميم من غير ياء ، فتقول : ياابْنَ أمِّ ، وياابْنَ عمِّ ، ومنه قراءةُ مَنْ سِوَى المذكورين من السبعة[3] .

وهذا الوجه هو قوله : (أو كَسْرُ وحَذْفُ اليا) . فقوله : (وحَذْفُ الْيَا) قيدُ للكسر فقط ، لأن الياء لاَتثْبت / مع الفتحة ، فلا يصح نفْى ٢٦٢/٣
مالا يصحُّ ثبوته حقيقةً أو توهُّمًا .

ويمكن أن يرجع حذفُ الياء إلى الفتح والكسر معا ، لأن الألف أصلها الياء ، فكأنه اعتَبر مع الفتح أصلها ، فيكون على هذا التقدير قد أشار فى الكسر والفتح إلى وجهين ، كما سيُذكر .

---

(١) سورة الأعراف / آية : ١٥٠
وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٩٥ .
(٢) سورة طه / آية : ٩٤ .
وانظر : السبعة ٢٩٥ .
(٣) السبعة : ٢٩٥ .

ومثْلُ هذا فى إطلاقه لفظَ الياء على الألف المنقلبة عن الياء إطلاقُ سيبويه على الألف هنا لفظَ اليـاء وهى ألف ؛ إذ قـال: وإن شـئتَ قلتَ : حَـذفـوا اليـاء لكثرة هذا فى كلامهم[1] . قال : وعلى هذا قال أبو النَّجْم[2] :

* يَاأبْنَةَ عَمَّا لاتَلُومِى واهْجَعِى *

يريد فى (يا ابْنَ أُمَّ) و (ياا ابْنَ عَمَّ) حال الفتح .

وقاله الجَرْمُى في بيت أبى النَّجْم قـال : يمكن أن يريد (ياابْنَ أُمِّي) ثم قلب الياء ألفا ، ثم حُذفت استخفافا .

وقال ابن خروف : يريد سيبويه بقوله : (حَذَفوا الياءَ) قَلَبوا الياءَ ألفًا ، ثم حذفوها ، فعلى هذا يكون قول الناظم : (حَذْفُ الْيَا) من هذا القَبِيل .

وقوله : (اشْتَهَر) الضـمير فيه عائد على الفتح ، أو الكسر مع حذف الياء ، فاعتبَر لفظ (أو) ويريد أن هذين الوجهين هما اللذان اشتهرا فى الكلام ، فهما أحسن من غيرهما .

واقتضَى هـذا الكلامُ أن هنالك من الأوجه مالم يَشْتَهر ، وقد أشار مفهومُ الصفة فى قوله : (وحَذْفُ اليَا) إلى ذلك ، لأن التقدير أن الفتح والكسر مع حذف الياء اشتهر ، فهما إذًا مع عدم حذفهما لم يَشتهرا ، وهذا صحيح ، فقد قالوا : يااينَ أُمِّى ، ويياابنَ عَمِّى ـ بإثبات الياء ـ ويجوز فيها الفتح والإسكان . وقالوا: ياأبن أُمَّا ، ويياابنَ عَمَّا، فالمجموع خمسة أوجه، هذه الثلاثة منها قليلة.

---

(١) الكتاب ٢١٤/٢ .

(٢) المرجع السابق ٢١٤/٢ ، والمقتضب ٢٥٢/٤ ، والمحتسب ٢٣٨/٢ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، ١٣ ، والهمع ٣٠٢/٤ ، والتصريح ١٧٩/٢ ، والأشموني ١٥٧/٣ ، والعيني ٢٢٤/٤ ، والدرر ٧٠/٢ يخاطب امرأته ، وكانت ابنة عمه . والهجوع : النوم بالليل خاصة .

فمن إثبات الياء قولُ أبى زُبَيْد الطائى أنشده سيبويه[1] :

يابَن أمِّى وياشُقَيِّقَ نَفْسِى
أنتَ خَلَّيْتَنِى لأمْرٍ شَدِيدِ

وقال مَعْدِ يكَرِب المعروفُ بغَلْفَاء[2] :

يَابَن أُمِّى ولَوْ شَهِدْتُكَ إذْتَدْ
عُوتَمِيمًا وأنتَ غَيْرُ مُجَابِ

ويَحتمل ألاَّ يكون لقوله : (وحَذْفُ اليا) مفهومٌ ، لأنه فى قوة مفهوم اللَّقَب[3] ، ويكون قوله : (اشْتَهر) هو المُشير إلى مايَشْتَهر .

وفى تقريره «الشُّهْرَة» فى الوجهين ما ينبِّه على خلاف ما يظهر من الزجَّاجى فى «الجمَل»[4] ، من أن أثبات الياء أجودُ من حذفها ، والأمر عند النحويين بخلاف ما قال ، وقد اعترضوا عليه فى هذا الموضع .

ويبقى النظر هنا فى مسألتين :

إحداهما : فى تَنْزيل هذه الأوجه وتوَجْيهها ، فأما من يُبقى ذلك على الأصل ، فلا إشكال فيه ، ووجهُه ظاهر ، فالنداء عنده لم يُحدث أمرا زائدا على

---

(١) الكتاب ٢/٢١٣ ، وديوانه ٤٨ ، والمقتضب ٤/٢٥٠ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، وابن الشجرى ٢/٧٤ . ١٣١ ، والهمع ٤/٣٠١ ، والتصريح ٢/١٧٩ ، والأشمونى ٣/١٥٧ ، والعينى ٤/٢٢٢ ، والدرر ٢/٧٥ . واللسان شقق من قصيدة له يرثى بها أخاه . وشُقَيق : تصغير شقيق وهو الأخ . صغره دلالة على قربه من نفسه ، ولطف محله من قلبه . خليتنى لدهر شديد : تركتنى لدهر صعب أكابده وحدى ، وقد كنت لى عونا عليه ، وركنا أستند إليه .

(٢) المقتضب ٤/٢٥٠ ، والجمل للزجاجى ١٦٢ ، وابن الشجرى ٢/٧٤ ، ١٩٣ ، والوحشيات ١٣٣ والأغانى ١٢ / ٢١٢
والبيت من قصيدة قالها فى رثاء أخيه شرحبيل .

(٣) مفهوم اللقب – عند الأصوليين – هو تخصيص اسم غير مشتق بحكم ، وهو أحد أنواع مفهوم المخالفة .

(٤) انظر : ص ١٦٢ (نشرة جامعة اليرموك)

ماكان قبل ، والأسمان فى هاتين اللغتين - أعنى لغةَ فتح الياء ولغةَ إسكانها - غيرُ مركبَّين ؛ بل جاريان بالإعراب على ما ينبغى .

وأما ما عداهما : فالاسمان فيهما مركبَّان ، جُعلا كاسمٍ واحد
لكثرة الاستعمال ؛ إذ / كان استعمالهم لهذين اللفظين كثيراً ، حتى ٢٦٣/٣
صاروا يستعملونهما فى غير موضعهما ، فيقولون للأجنبى : يا ابَن أُمَّ عَمَّ ، فلما كان كذلك صَيِّر وهما كخمسةَ عشرَ ، ولذلك يجوز كَتْبُهما موصولَيْن هكذا : ياابْنَؤُمَّ وياابْنَعَمَّ ، تشبيها بِبَعْلَبَكَّ ، وكذا وقع رَسْمُه فى المصحَف[1] .

ثم منهم : من أبقى الاسمَ على كَسْره بعد حذف الياء ، كما قالوا : ياغُلَامِ وياعَمِّ .

ومنهم من قَلبها ألفا ، كما قَلبها فى : ياغلاَمَا .

ومنهم : من حَذف وفتح الآخِرِ إتْباعًا لحركة نون (ابن) على العكس من : يازيدُ بنُ عمرو .

أو بَنَى على الفتح تشبيها بخمسةَ عشَر .

وقد نزَّل ابن أبى الرَّبِيع[2] هذه الأوجه فى التركيب على اللغات الخَمْسَ فى (ياغُلاَم) فَمن أثبت الياء فى (غُلاَمِى) ساكنة أو متحركة ، أثبتَها هنا ، ومن حَذف وكَسر فى ياء (غُلَامِ) قال هنا : ياابَن أُمِّ .

ومن فتح هناك مع إثبات الياء مقلوبةً ألفا فَعَل كذلك هنا .

---

(١) رسمت موصولة فى سورة طه (آية : ٩٤) وأما التى فى سورة الأعراف (آية : ١٥٠) فقد رسمت مفصولة .

(٢) سبقت ترجمته .

وأما من ضَمَّ فى (ياغلامُ) فلا يمكنه هنا إلا الفتح ، لأن الضم مختص بالمفرد ، و (ياابنَ أُمَّ) غير مفرد ، فبُنِي على الفتح .

وتبعه على هذا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار شيخنا ، رحمه الله[1].

وللنحويين هاهنا اختلافٌ فى التوجيه كثير ، فتأملْه .

والثانية : فى حكم (ابْنَة) فى هذا الباب ، ولم يذكر الناظم ذلك ، فيوُهم أن حكمها مخالفٌ لحكم (ابن) وليس كذلك ، ولذلك استشَهد سيبويه ببَيْتِ «أبى النَّجم » فى الكلام على (ابن) فأتى فى الشاهد (بابنة)[2] ، فهذا دليل على جَرَيانهما مَجْرًى واحداً مع (الأمِّ ، والعَمِّ) فتقول : ياابنَة أُمِّى ، ويا ابنَة أُمَّ ، ويا ابنَةَ أُمِّ وياابنةَ أُمَّا ، كما فى (الابن) سواء . وقد نَصَّ ابن عصفور على ذلك .

فهذا فيه ماترى ، ولاجواب لى عنه ، إلا إذا ثَبت أن ماقاله ابنُ عصفور ليس كما قال . أو يقال لَمَّا لم يَذكر ذلك الجمهورُ ، ولم يُفَصِّلوا القولَ فى (ابنَه) كما فَصَّلوه فى (ابن) داخَلَهَ الرَّيْبُ فى إثبات ذلك الحكم له . وهكذا فعل فى «التَّسْهيل» و «الفوائد المَحْوِيَّة»[3] ، والله أعلم بما أراد .

وأما المسألة الثالثة من هذا الباب فهى فى إضافة المنادى إلى الياء مع حذفها والتعويض منها ، فقال فيها:

---

(١) سبقت ترجمته .

(٢) وهو قول أبى النجم السابق :

* ابْنَةَ عَمَّا لاتَلومِى واهْجَعِى *

(٣) منه صورة بمركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى برقم (٣٦٥/نحو) مأخوذه عن نسخة المكتبة العامة بالرباط (رقم ٢٨٨/ق) وانظر فيه ص ٦٨ .

وفـى الـنِّـدَا أَبَـتِ أُمَّــتِ عَـرَضْ

واكْسِرْأَوافْتَحْ ومِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

ويريد أن (الأبَ ، والأمَّ) همـا المختصـان بهذا الحكم ، وهو إلحاق التاء لهما عِوَضًا من ياء المتكلم ، وذلك أن الأصل : ياأبِى ، وياأُمِّى ، إلا أنه كَثُر فى ألسنتهم ، واستعملوهما كثيرا ، فحذفوا الياء على عادتهم ، فكأنهم أرادوا ألاَّيُخِلُّوا بالاسم حين حُذفت الياء منه ، فألحقوا هاءَ التأنيث من ذلك المحذوف، كما أَتَوْا بها فى (الزَّنَادِقة) عوضًامن ياء (زَنَادِيق)[1] ، واختَصَّ النداء بهذا الحكم ، كما اختص بأشياء كثيرة ، فلأجل هذا المعنى قال الناظم : (ومِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ) فإذًا لايصح الجمع بينهما / ، ٢٦٤/٣ فلا يقال : يا أبَتِي ، ولا : يا أُمَّتِى ، كما لايُجمع بين ياء (زَنَادِيق) وهاء (زَنَادِقة) غير أنك إذا لمْ تُلحق التاءَ عوضًا . فلك فى (الأب ، والأم) مالك فى المضاف إلى ياء المتكلم ، من تلك الأوجه الخمسة ، فتقول : ياأبِى ، ويا أبَ ، ويا أبُ وبا أبَا وياأبِىَ ، فلذلك قال : (وفى النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ)

ولمْ يلزم ذلك الحكم ؛ بل جَعله عارضًا وواردًا على مايُتَصَوَّر من الأوجه فى مثله ، قاله السيرافى[2] .

فإذا تقرَّر هذا ففى تحريك التاء عنده وجهان نَصَّ عليهما ، وهما الكسرُ والفتحُ ، فتقول : يا أبتِ ، ويا أُمَّتِ ، ويا أبتَ وياأُمَّتَ ، وقد قُرِئ

---

(١) فى (ت) «من ياء زنديق» وهو تصحيف.

(٢) شرح الكتاب (المجلد الثالث – ٤٩ – ب) .

بهما: { يَاأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا }[1] ، { يَاأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَالاَيَسْمَعُ وَلاَيُبْصِرُ}[2] . وذلك كثير . والفتح لابن عامر ، والكسر للباقين من السبعة[3] ، وقد حُكى الضمُّ فى التاء وهو قليل ، فلذلك لم يذكره الناظم ، ولا أشار إليه .

وقوله : (ومِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ) قَصَرَ الياءَ والتاء على عادته ، و«التاء» مبتدأ خبره (عِوَض) و (من الياء) متعلِّق به ، لأنه بمعنى مُعَوَّض ، على حد قولهم : زيدًا أجله مُحْرِزٌ .

* * *

---

(١) سورة يوسف / آية : ٤ .

(٢) سورة مريم / آية : ٤٢ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ٣٤٤ ، والنشر ٢٩٣/٢ .

أسماء لازمت النّداء

هذا الباب يَذكر فيه ألفاظا لم تُستعمل إلا في النداء، وإنما تُذكر في العربية، مع أنها مجرَّد لغة، لأن منها مايَطَّرِد، ومايقرب من الاطِّراد.

وذَكر معها كلماتٍ هى موقوفة على السماع، وهذا شأن النحوىِّ، قال :

وفُلُ بَعْضُ مَايُخَصُّ بالنِّدَا
لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا واطَّرَدَا
في سَبِّ الانْثَى وَزْنُ ياخَبَاثِ
والأمْرُ هَكَذَا من الثُّلاَثِى
وشَاعَ في سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ
ولا تَقِسْ وجُرَّ في الشِّعْرِ فُلُ

ماذكره في هذا الباب على ضَرْبين :

أحدهما : ماجاء منقولاً نقلاً لايَجرى فيه قياسٌ البتَّةَ، وذلك ثلاثة ألفاظ :

أحدهما : (فُلُ) وهو بمعنى (فلان). قال ابن خروف: «يَحتمل أن يكون محذوفا من (فلان) وأن تكون كلمة مُرْتَجلة[1] استُعملت في النداء كناية عن رجل». انتهى.

---

(١) في جميع النسخ «محذوفة» وهو خطأ، والصواب ماأثبته من حاشية (ت).

يقال : يافُلُ أَقْبِلْ، بمعنى : يافلانُ، وفي الحديث : «أَىْ فُلُ هَلُمَّ»

وقول الكميت[١] :

وجَــاءَتْ حَــوادِثُ في مِــثْلِهَــا

يُقَـــالُ لِمِثْلِىَ وَيْــهًـــا فُلُ

فإذا بَنَيْنا على أنها كلمةٌ مُرْتَجلة بمعنى (رَجُل) فهى مختصَّة بالنداء بإطلاق، وإذا بَنينا على أنها محذوفة من (فُلاَن) فاستعمالُها محذوفةً هو المختصُّ بالنداء.

وأما إذا استُعملت تامةً ففي النداء وغيره، وماجاء في الشعر في غير النداء من استعمال (فُلُ) فلا يُقاس عليه، وسيذكره.

وقد يقال : (يافُلَةُ) للمؤنث بمعنى : يافلانةُ، وعلى هذا نَبَّه بقوله : «وفُلُ بعضُ مايُخَصُّ بالنِّدَا» أى إن هذا اللفظ من الألفاظ المخصوصِ استعمالُها بالنداء.

والثاني : (لُؤْمَانُ) من اللُّؤْم، بمعنى : لئيم، واللئيم هو الدَّنِىُّ الأصلِ، الشحيحُ النفسِ. يقال لَؤُمَ لُؤْمًا، ولامةً ، ومَلأَمةً .

ولُؤْمَانُ ـ كما / قال ـ لايُستعمل إلا في النداء. ٢٦٥/٣

والثالث : (نَوْمَانُ) وهو من النَّوْم، ويُطلق على الكثيرِ النَّوْمِ، لأن (فَعْلان) للكثرة والامتلاء نحو : غَرْثَانُ، وشَبْعَانُ، وغَضْبَانُ.

قال الجوهري : ويقال : يانَوْمَانُ، للكثير النَّومِ، ولاتَقُل : رجلٌ نَوْمَانُ، لأنه يَختص بالنداء[٢].

---

(١) ديوانه ٣٥/٢، وابن يعيش ٧٢/٤، واللسان (فلن)
يقول : إننى أنتدب لجسام الأمور وعظائمها، ولقد حدثت حوادث مهمة، وعرضت أمور يقال فيها لمثلى : أسرع ولا تبطىء.

(٢) الصحاح (نوم).

فهذا معنى قوله : «لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذا» أي كـ : (فُلُ) لايستعملان إلا في النداء.

والضرب الثاني : ماجاء من ذلك مَقِيساً أو قريبًا من المقيس، وهو ثلاثة أنواع، النوعان منها من هذا الباب، والثالث : ليس منه، لكنه أدخله معهما بالتَّبع :

أحدها : (فَعَالِ) في سَبِّ المؤنث، وذلك قوله : « واطَّرَدَا في سَبِّ الآنْثَى وَزْنُ ياخَبَاثِ» من الخُبْث، يعنى أن ماكان على (فَعَالِ) مما يُسَبُّ به المؤنث فهو مختصٌ بالنداء، وهو مطرِدٌ فيه مَقيس، لأنه كثر في السماع كثرةً يُقاس على مِثْلها، نحو : (ياخَبَاثِ) من الخُبْث، و(يافَسَاقِ) من الفِسْق، و(ياغَدَارِ) من الغَدْر ، و(يالَكَاعِ) من اللؤم بمعنى (لَكْعَاء) وهى اللَّئيمة، وما أشبه ذلك.

فيجوز لك على إطلاق القياس أن تقول : يَالاَمِ، ويانَجَاسِ، وياقَذَارِ، ويارَجَاسِ، من اللُّؤم، والنَّجسَ، والقَذَر، والرِّجْس.

وكذلك كل ماكان سَبًّا من الفعل الثلاثى يجوز فيه بناء (فَعَالِ) منه، فيَختص بالنداء، ولايقال في غيره.

وهذا النوع مختلف فيه، فمنهم من يجعله قياساً كالناظم، ومنهم من يَقِفُه على السماع. وهذا الخلاف أصلُه الشهادةُ بكونهَ بلَغ في الكثرة مبلغَ القياس أوْلا، والناظم شَهِد بالأول، فلذلك قاسه.

والثاني : وزن (فَعَالِ) المرادُ به الأمرُ المبنيُّ من الفعل الثلاثي، وهو قوله : «والأَمْرُ هَكَذا من الثُّلاَثِي».

«الأَمْرُ» معطوف على «وَزْن» و«هكذا» الإشارة بـ (ذا) إلى وزن (خَبَاثِ) كأنه قال : واطَّرَد الأمرُ مثْلَ (فَعَالِ) من الثلاثي من الأفعال، فأراد أن ذلك مُطَّرِد أيضًا مَقيس، كما اطَّرد في اختصاصه بالنداء حين كان وصفا.

والاطِّراد في الشيء : تَبَعِيَّةُ بعضِه على بعض حتى لايتخلَّف، يقال : اطَّرَدَ الأمرُ، إذا استقام، واطَّرَد الشرُّ[1] : تَبِعَ بعضُه بعضا، ومنه اطِّراد النَّهْرِ، وهو جَرَيانه.

فأراد أن ذلك استقام في القياس ولمَ ينكْسر[2].

ومثال ذلك : (نَزَالِ) من : انْزِلْ، و(حَذَارِ) من : احْذَرْ، ومنه ما أنشد سيبويه للأعشى[3]:

مَنَاعِهَا مِنْ إبلٍ مَنَاعِهَا

ألاَ تَرىَ المَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

وأنشد أيضا قولَ الآخر[4]:

---

(١) في الأصل «واطرد الشيء» وما أثبته من (س، ت).

(٢) في (ت) «ولم ينكس» وصحح على حاشيتها بـ«ينعكس» وكلاهما غير صواب.

(٣) الكتاب ٢٤٢/١، ٢٧٠/٣، وابن الشجرى ١١١/٢، وابن يعيش ٥١/٤، والإنصاف ٥٣٧، والخزانة ١٦١/٥

ولم يعزه أحد للأعشى، ولاهو في ديوانه. ومناع : اسم فعل أمر بمعنى : امنع. والأرباع : جمع رُبَع وهو ولد الناقة الذى تلده في الربيع، ويمكن أن يكون جمع : رَبْع، وهو المنزل أو الدار بعينها. وانظر : شرح الشاهد التالى.

(٤) الكتاب ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، وابن الشجري ١١١/٢، ١٣٥، وابن يعيش ٥٠/٤، والإنصاف ٥٣٧، والخزانة ١٦٠/٥، واللسان (ترك)

وينسب لطفيل بن يزيد الحارثي، وذلك أن كندة كانت قد أغارت على إبله، فلحقهم، وجعل يقول ذلك مهددالهم. وذكر البغدادى في الخزانة عن أبي عبيد أنهم كانوا في الجاهلية إذا غنموا الغنيمة، فلحقها أربابها قالوا للسائقين لها : * تراكِها من إبل تراكها * أى خلوا عنها. فيقول السائقون :

* أماترى الموتَ على أوراكها *

أى مآخيرها، أى إنا نحميها. وبعضهم يقول :

* مَنَاعِها من إبل مَناعِها * فيجاب بقوله :

أما ترى الموت لدى أرباعها * قال : وأولاد الإبل تتبعها. والقتال يشتد إذا لحق الإبلَ أصحابُها.

تَرَاكِـــــهَــــا مِنْ إبلٍ تَراكِــــهَـــــا

أَلاَ تَـرىَ المَـوْتَ لَدَى أَوْراكِـــــــهَـــــــا

فـ(مَنَاع) من : امْنَعْ، و(تَراكِ) من : اتْرُك، وانشد أيضا لأبى النَّجم[1]:

* حَذَارِ من أَرْمَاحِنَا حَذَارِ *

أى : احْذَرْ، وأنشد أيضا لرُؤْبة[2]:

* نَظَارِكَى أَرْكَبَها نَظَارِ *

أى : انْظُر، بمعنى انْتَظِر، وأنشد لزهير[3]:

ولَـنِـعْـمَ حَـــــشْـــــوُ الـدِّرْعِ أنـتَ إذَا

دُعِـــــيَتْ نَـزَالِ ولُـجَّ فـي الـذُّعْـــــرِ

---

(١) الكتاب ٣/٢٧١، والمقتضب ٣/٢٧٠، وابن الشجرى ٢/١١٠، والإنصاف ٥٣٩، واللسان (حذر) وبعده :

حتَّى يَصيرَ اللَّيْلُ كالنَّهارِ

(٢) الكتاب ٣/٢٧١، والمقتضب ٣/٢٧٠، وابن الشجرى ٢/١١٠، والإنصاف ٥٤٠

ومعناه : انتظر حتى أركبها.

(٣) ديوانه ٨٩، وسيبويه ٣/٢٧١، والمقتضب ٣/٢٧٠، وابن الشجري ٢/١١١، وابن يعيش ٤/٢٦، ٥٠، ٥٢، والخزانة ٦/٣١٦

يمدح هرم بن سنان المرى. ومعناه : أنك مقدام شجاع إذا لبست الدرع فكنت حشوها، واشتدت الحرب حتى نادى الأقران : نزالِ نزالِ. ولج الناس في الذعر : أى تتابعوا في الفزع، وهو من اللَّجاج في الشيء، والتمادى فيه.

وأنشد أيضا(١):

نَعَاءِ ابنَ لَيْلَى للسَّمَاحةِ والنَّدى

وأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الأَنَاملِ

/ وأنشد لجرير(٢): ٢٦٦/٣

نَعَاءِ أبا لَيْلَى لكلِّ طِمِرَّةٍ

وجَرْداءَ مِثْلِ القَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا

أي : انْعَ ، من النَّعْي وهو خبر الموت.

فهذا البابُ أيضا مقيسٌ عند الناظم، فتقول على هذا (ضَرَابِ) من : اضْرِبْ، و(خَراجِ) من : اخْرُجْ، و(عَمَالِ) من : اعْمَلْ و(جَبَارِ) من : اجْبُرْ، و(قَتَالِ) من (اقْتُلْ) ونحو ذلك.

وقد اختُلف في هذا النوع أيضا، فحكَى السِّيرافي عن بعض النحويين، ويُذكر ذلك للمبَرد، أنه لايَجعل الأمر من الثلاثيُ مطَّرِدا؛ بل يَقِفُه على السماع(٣).

---

(١) الكتاب ٢٧٢/٣، والإنصاف ٥٣٨ .
وهو مجهول القائل. ونعاء : اسم فعل أمر، بمعنى : انْعَ. والسماحة : الجود، وكذلك الندى.
والشمال : ريح تهب من جهة شمال. والأنامل : أطراف الأصابع، الواحد : أنملة.
وباردات الأنامل : تصرد أطراف أصابع الناس فيها.
يقول : انعه للندى والكرم عند شدة الزمان، وهبوب تلك الرياح التى هى أبرد الرياح، وأخلفها للجدب.

(٢) الكتاب ٢٧٢/٣، والإنصاف ٥٣٨، وليس في ديوانه .
والطمرة : الخفيفة السريعة من الخيل. والجرداء : القصيرة الشعر. وهذان الوصفان من الأوصاف الي توصف بها جياد الخيل وعتاقها. وشبهها بالقوس لانطوائها من الهزال، يريد أنه كان يجهدها في الحروب والغارات حتى هزلت. والحجول : جمع حَجْل، وهو القيد، يريد أنها كانت مذللة خاضعة للتقييد.

(٣) انظر : شرح الكتاب (المجلد الرابع ـ ورقة ١١٩ ـ ب).

والذى ذهب إليه سيبويه في هذا النوع، وفيما قبله، أنهما مُطَّرِدان كمذهب الناظم، نَصَّ على ذلك في أبواب «مالا يَنْصرف» فقال : واعلم أن (فَعَالِ) ليس بمطَّرِد في الصفات، نحو : حَلاَقِ، ولا في مصدر، نحو : فَجَارِ، وإنما يَطَّرِد الباب في النداء، وفي الأمر(١).

وقد مال الشلَوْبين(٢) إلى رأى المبرِّد، وحَمل عليه كلام سيبويه، وزعم أن القياس أدَّاه إلى ذلك، قال: لأن باب الأمر أن يكون بالفِعْل، والعَدْلُ عنه إلى الأسماء ليس بقياس. وعلى هذا المعنى اعْتَمد، ثم تأوَّل كلام سيبويه على أن المراد بالاطِّراد الكَثْرة، وأراد بإطلاق الجواز أنه يريد الجوازَ على الجملة، على معنى قوله في الاطِّراد.

وهذا كله خلافُ الظاهر من كلامه، وما عَلَّل به منعَ القياس لايلزم إذا كان السماع بحيث يَصلح أن يُقاس عليه لكثرته؛ لكن سيبويه شرط في اطراده شرطا، وهو أن يكون مبنيًا من الفعل الثلاثي، فقال : واعلم أن (فَعَالِ) جائزةمن كل ماكان على بناء (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) أو (فَعِلَ) قال : : ولا يجوز من (أَفْعَلْتُ) لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تَسمع شيئا فتجيزَه فيما سمعتَ، ولاتجاوزَه(٣).

وهذا الشرط هو الذى شَرط الناظم في قوله : «من الثُّلاَثِى» فلا يجوز أن تقول : (كَرَامِ) من : أَكْرَمَ، ولا (خَرَاجِ) من أَخْرَجَ، ولا نحو ذلك. وما جاء منه

---

(١) الكتاب ٣/٢٨٠.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) الكتاب ٣/٢٨٠.

فَمَسْموع نحو : (دَرَاكِ) من : أَدْرَكَ، و(بَدارِ زيدًا) من بادرتُه، لأنه يقال : بَدَرْتُ إليه، وبَادْرتُه، فهو من (بادَرْتُه) المتعدى.

وأنشد يعقوب، قال : أنشدوا(١):

بَــدَارِهَــا مِــنْ إبِــلٍ بَــدَارِهَــا

قــد نَزَلَ الموتُ لَدَى صِــغَــارِهَا

وحَذفوا الزيادة لأنها لما كانت غيرَ أصل استَسْهلوا ذلك فيها.

ولم يمكن ذلك في (قَرْقَـارِ) بمعنى قَرْقِـرْ، أى صَـوِّتْ، و(عَـرْعَـارِ) بمعنى عَرْعِرْ، أى اجْتَمِعُوا لِلَّعب، لأصالة جميع الحروف، فخرج بذلك عن بناء (فَعَالِ) إلى ماقرب منه وهو (فَعْلَالِ) أنشد سيبويه لأبى النَّجم(٢):

قَالَتْ له رِيحُ الصَّبَا : قَرْقَارِ

وقال النابغة(٣):

---

(١) انظر : معجم شواهد العربية ٤٨٣.

(٢) الكتاب ٣/٢٧٦، وابن يعيش ٤/٥١، والأشموني ٣/١٦٠، والخزانة ٦/٣٠٧، واللسان (قرر) يصف سحابة، وقبله :

حــتـى إذا كــان عــلـى مُـطَـار

يمنـاه واليــسـرى علـى الثُّــرثارِ

والصبا : ريح تهب من مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار. والمعنى : قالت تلك الريح للسحاب : صب ما عندك من الماء مقترنا بصوت الرعد، يعنى : ضربته ريح الصبا فدرَّ لها، فكأنها قالت له وإن كانت لاتقول.

(٣) ديوانه ٣٥، وابن يعيش ٤/٥٢، والأشموني ٣/١٦٠، والخزانة ٦/٣١٢
ومتكنِّفي جنبي عكاظ : مقيمين في كنفي جانبيه، والكنف : الناحية. وعكاظ : سوق قريبة من مكة، كانت تقام في الجاهلية. والضمير في قوله : «بها» عائد على عكاظ. وعرعار : لعبة للصبيان. والمعنى : أنهم آمنون هنالك في إقامتهم، لعزهم وكثرتهم، وصبيانهم يلعبون هذه اللعبة لرفاهيتهم وأمنهم. والبيت من شعر للنابغة يحذر به عمرو بن المنذر ابن ماء السماء ملك الحيرة من قومهويقول له : إنهم نزلوا بعكاظ، وهم كثيرون يستعدون من لقتالك.

مُـتَكَنِّفِي جَنْبَى عُكَاظَ كِلَيْـهِـمـا

يَدْعُـو صَـبِـيُّـهُمُ بهـا عَـرْعَـارِ

وكـأن الناظم أراد نقلَ نَصِّ سـيـبـويه في المسـألة؛ إذ أتى بلفظ الاطِّراد، وشَرَط كون الفعل ثلاثيا، فعلى هذا كلُّ ماجَرى لشُرَّاح الكتاب في عبارة سيبويه من النظر جارٍ هنا من أوله إلى آخره، فهو شرح لكلام ابن مالك هنا.

/ والنوع الثـالث : (فُـعَلُ) في سَبِّ الذكور، يعنى صـفـةَ نظيـرِه (فَـعَـالِ) في سَبِّ الأناث، فـيـريد أن ذلك شـائع في كـلام العـرب، وكَـثُـر واشتـهر، لكن مـختـصـا بالنداء أيضـا، كنظيـره فـي سَبِّ الإناث، نحـو : ياغُدَرُ، ويافُسَقُ، ويا خُبَثُ . ٢٦٧/٣

لكن لما كـان هذا النوع عنده لـم يكثر كـثرةَ نظيـرِه، لم يُطلق فـيـه القيـاس، بل قـال : «ولاَ تـقِسْ» فمنَع من القيـاس فيـه، ووَقَفه على النقل وإن كثر وشاع.

وما ذهب إليه مذهبُ طائفة من النحويين، ومنهم من يجعله قياسا فـيـقول : ياكُذَبُويالُوَمُ، ومـاأشبـه ذلك. والتحـاكمُ في هذا أيضـا إلي السماع .

ثم حَكى مافى (فُلُ) شـاذًا، وهو مجيئه في غير النداء ؛ فقال : « وجُرَّ في الشِّعر فلُ » يعني أنه يستعمل في غير النداء لكن في الشـعر ضرورة .

وعَيَّن موضـعَ السمـاع، وهو كونه جاء مجرورا، تحـرِّيًا في النقل، وتعيينًا لموضع الشاهد، وتنبيهًا أنه إنما جاء في موضـع واحد وإشارته

بذلك إلى بيت أبى النجم[١]:

* في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَنًا عن فُلِ *

وهنا تَمَّ قصدُه إلا أنه يَرِد عليه السؤال من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن هذا النظم إنما المقصودُ به الإتيانُ بالأمور القياسية دون السماعية، إلا أن يُنَبِّه على السماع تكملةً بعد تحصيل المراد من القياس، وهو لم يَفعل ذلك هنا؛ بل تَرك من الأبنية ماهو عند طائفة من النحويين قياسٌ مطرد فيما يختص بالنداء، كـ(فَعَالِ) عنده، وأتي بألفاظ شاذَّة عِوَضَ ذلك، وهى : فُلُ، ولُؤْمَانُ، ونَوْمَانُ.

فقالوا : إن (مَفْعَلاَن) في هذا الباب قياس نحو : مَكْرَمَان، ومَلأَمَان، ومَكْذَبَان، ومَخْبَثَان، فهذا من المسموع.

وأجازوا أن يقال : على هذا : مَفْسَقَانُ، ويا مَغْدَرانُ، ويا ملْكعَانُ ، هذا إن اقتصرنا بالقياس على مابُنى للذم (وهو قول بعضهم : إن مَفْعَلاَن) يختص بالذم[٢]) ورُد عليه بقولهم : يامَكْرَمانُ، فيقال قياسًا عليه أيضا : يامَشْرَفَانُ، من (شَرُفَ) ويامَفْقَهانُ، من (فَقُهَ) وما أشبه ذلك .

وإذا سَلَّمنا أنه غير قابل للقياس. ففيه من الشِّيَاع في الاستعمال، ومن الكثرة، مايَسَتحق به أن يُذْكر مع (فُعَل) فَتْركُه لمثل هذا، وذكرُه لمثل (فُلُ، ولُؤْمَانُ) عكس ماعليه الحِكْمة الصناعية.

---

(١) سيبويه ٢/٢٤٨، ٣/٤٥٢، والمقتضب ٤/٢٣٨، وابن الشجري ٢/١٠١، والتصريح ٢/١٨٠، والأشموني ٣/١٦١، والخزانة ٢/٣٨٩، والعيني ٤/٢٢٨

والَّلجة ـ بالفتح ـ اختلاط الأصوات في الحرب. وأمسك فلانا عن فُلٍ : يقال فيها : خذ هذا بدم هذا، وأسِر هذا بهذا. أو احجز بينهم.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

والثاني : أنه حين تعرَّض لذكر الألفاظ المسموعة كان حقه أن يَذكر جميعَها أو أكثرها، كما فعل في «التسهيل[1]» فأتى بـ(فُلُ، وفُلَة، ومَكْرَمان ومَلأمان، ومَلأم، ولُؤْمَان، ونَوْمان).

وحَكي غيره : مَخْبَثَان، ومَكْذَبَان، وأشياءَ غيرَ هذه.

وإن سلمنا الإتيان ببعضها فكان حقه أن يأتى بأشهرها في النقل، وأكثرِها تداولاً بين النحويّين، كَمَكْرمَان، ومَلأمَان، ونحو ذلك، ويترك ذكر (لُؤمَان، ونَوْمَان).

والثالث : أنه ذكَر الشذوذ في (فُلُ) وهو من الأفراد المسموعة التى لو أهَمل ذكرَها لم يُلَم على ذلك، وتَرك ذكرَ الشذوذ في (فَعَالِ) المطَّرِد عنده، لأنهم قد استعملوا (لَكَاعِ) / في غير النداء، وأنشد النحويون على ذلك[2]: ٢٦٨/٣

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوِى
إلى بَيْتٍ قَعِيدتُه لَكَاعِ

وقد تقدَّم أيضا شذوذُ باب (فَعَالِ) في الأمر[3]، وهو لم يُنَبِّه على ذلك، مع أنه آكَدُ من ذكر الشذوذ في (فُلُ).

---

(١) ص ١٨٧.

(٢) للحطيئة، ديوانه ١٢٠، والمقتضب ٢٣٨/٤، وابن الشجري ١٠٧/٢، وابن يعيش ٥٧/٤، والهمع ٢٨٢/١، ٦٣/٣، والتصريح ١٨٠/٢، والأشموني ١٦٠/٣، والخزانة ٤٠٤/٢، والعيني ٤٧٣/١، ٢٢٩/٤ قعيدة البيت : ربته وصاحبته، لقعودها فيه، وملازمتها له. ولكاع : لئيمة متناهية في اللؤم.

قاله يهجو امرأته، ومعناه : أسعى نهارى كله في طلب الرزق، فإذا أويت عند الليل أويت إلى بيت ربته في غاية اللؤم.

(٣) انظر : ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

والجوابُ عن السؤال الأول : أن القياس في (مَفْعَلانَ) غيرُ ثابت عنده؛ إذ لم يَبلغ ماسَمِع منه مبلغَ ذلك، فيكون ذاهبًا فيه مذهبَ من اقتَصر على المسموع. وهذا لا اعتراض فيه.

وأما كونُه لم يَذكره فيما شاع اختصاصُه بالنداء (كما ذكَر فُعَل) فإنما ذلك، والله أعلم، لأنه لم يَتَحقق عنده اختصاصُه بالنداء)[1] ابتداءً، وذلك لأنه قد حُكى : رجلٌ مَكْرَمان، ورجل مَلأَمَان، وامرأة مَلأَمَانة.

وحَكى ابن خروف عن أبي الحسن أنه قال في «باب من التأنيث» : فأما مَفْعَلانَ نحو : مَكْرَمان ، ومَلأَمان، ومَخْبَثان، ومَلْكَعان، ومابُنى على هذا البناء، فإذا جعلتَه للمؤنث ألحقتَ فيه الهاء، نحو : مَكرَمانَة ومَخْبَثانة، وهذا يُجعل معرفة، تقول : هذا مَكْرَمانُ مُقْبِلاً، ومَكْرَمانةُ مقبلةً.

قال ابن خروف : وفي هذا شيئان :

أحدهما : استعمالها في غير النداء، الثاني : استعمال الباب في المدح. انتهى.

فإذا كان الحكم هكذا فأىُّ شِيَاعٍ يَثبت لـ(مَفْعَلان) في استعماله مخصوصا بالنداء؟

والجواب عن الثاني : أنه إنما قَصد أن يأتى بالبعض مُنَبِّهًا على الباب، وموضعُ استيفاء المُثُل كتبُ اللغة أو المطوَّلات في النحو، فالتنبيه في مثل هذا المختصَر بالبعض يكفي، وقد بَيَّن أن ماذكره بعضٌ من جُمْلة حين قال : «بَعْضُ مايُخَصُّ بالنِّداء» فعليكَ أنت بالبحث عنها.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

وأما كونُه لم يأتِ بالمشهور من تلك الألفاظ فذلك، والله أعلم، لأن ماأتى به هو الذى تَحَقَّق عنده أنه لم يُستعمل في غير النداء، إذ كان غيرها قد نُقل فيه الاستعمالُ في غيره حسبما وقع التنبيه عليه آنفا، ولم يكن ذلك كختصًا بالضرورة كما قال في (فُلُ) بل استُعمل في الكلام فلم يَعبأ به، وأتى بما يَتَخلَّص به من الاعتراض عليه، وهو الألفاظ الثلاثة التى ذكَر.

والجواب عن الثالث : أنه ذكَر الشذوذ في (فُلُ) ولم يَذكره في المَقيس وهو موجود فيه، لأن المقيس إذا اطَّرد لم يَضرِه المخالفُ الشاذ في اطِّراده؛ بل يبقي على حاله من الاطراد، ويُوقَف المسموعُ على مَحَلِّه، بخلاف المسموع إذا عارضه في استعماله استعمالٌ آخر نحو : (فُلُ) فإن للقائل أن يقول : قد استُعمل في النداء وغير النداء، فليس مختصا، فيعارَض بذلك، فلا يتخلَّص له المثال من الاعتراض، فَبيَّن أن ماجاء في غير النداء إنما جاء في محل (الضَّرُورة) لا في محل (الاختيار). ولذلك لم يُسمع في غير بيت أبى النَّجم[1]، كما نَبَّه عليه بقوله : «وجُرَّ في الشِّعْرِ فُلُ» وبقي ماعدا هذا الموضع مشتعمَلا فيه (فُلُ) في النداء خاصة استعمالاً شهيرا، يَشهد فيه أنه اختَصَّ بالنداء.

وهذا النوعُ من المسموعات الموقوفاتِ على النقل قدَ يتَّفِق كثيرا.
ألا ترى إلى استغنائهم بـ(تَرك) عن / (وَذَرَ، ووَدَعَ) وذلك مسموع، ثم ٢٦٩/٣

---

(١) يعنى قوله : * في لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ *
وقد تقدم.

إنهم حكموا (وَدَعَ) ولم تكن حكايته بمُخرجةٍ له عن قاعدة الاستغناء، لأن الاستغناء عنه شهير، وتَرْكُ الاستغناء غيرُ شهير، فكذلك مسألتنا، ولها نظائر كثيرة.

فتأمَّل مقصدَ الناظم في التنبيه على الشذوذ في (فُلُ) وعدمِ التنبيه عليه في (فَعَالِ) يَظهر لك أنه لو عكس الأمر لتوجَّه الاعتراضُ عليه، وهذا حَسَنٌ من التنبيه، وبالله التوفيق.

الاستغاثة

الاستغاثة : هى دعاء المُسْتَنْصِرِ المُسْتَنْصَرَ به، والمُسْتَعِينِ المُسْتَعَانَ به.

فهى تختَصُّ بالنداء، فلذلك أتى بها في أبوابه، لكن لها حكمٌ مختص بها دون ماتقدم في النداء، فلابُدَّ من ذكره.

والاستغاثة لها متعلَّقان، وهما المُسْتَغَاثُ به، والمُسْتَغَاث من أجله، فابتدأ بذكر المُستَغاث به، فقال :

إذَا اسْتُغِيثَ اسمُ مُنَادًى خُفِضَا
باللاَّمِ مفتوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى

يعنى أن الاسم المنادى إذا استُغِيث به فحكمُه أن يَدخل عليه لامُ الجر فيجرَّ بها، لكنها تكون مفتوحة، ولا تكون مكسورة كحالها في غير النداء؛ بل تَرجع إلي أصلها من التحرك بالفتح؛ إذ كان الأصلُ، فيما كان من الحروف على حرفٍ واحد يُبتدأ به، أن يُحَرَّك بالفتح، لأنها أخفُّ الحركات، فرُوجِع هنا الأصل.

وفي قوله : «خُفِضَ باللاَّمِ» تنبيه على مسألتين :

إحداهما : أن المنادى المفردَ المبنى، والمنادى المعرَب، في هذا الحكم على حَدٍّ سواء، وهو الرجوع إلى الإعراب والخفضِ باللام، فلا يبقي المبني مبنيًّا كما كان قبل دخول اللام، لأن اللام مُعَارِض في وَجْه سبب البناء، فلا يصح بقاؤه، فتقول : يالَزَيْدٍ، وفي المثنى : يالَلزَّيدَيْنِ، وفي المجموع : يالَلزَّيدِينَ، وفي المضاف : يالَعبدِاللهِ، ويَالأميرِ المؤمنينِ، ونحو ذلك.

وأما ما كان مبنيا قبل النداء فلا سبيلَ إلى إعرابه كغير المنادى.

والثانية : التبيهُ على أن هذه اللام هى الجارة لقوله : «خُفِضَ باللاَّمِ» ولم يقل : خُفِض بغيرها، وذلك أن مذهب أهل البصرة أن هذه اللام ليست مختصرة من شيء؛ بل هى لام الجر التى في (لزَيْد، ولِعَمْرٍو).

وذهب الكوفيون إلى أنها ليست بلام الجر، وإنما أصلها (آل) بمعنى : أهْل، ثم اختُصر ذلك لكثرة الاستعمال[1]، كما في

أيْشٍ، وويْلُمِّهِ، واللَّهُمَّ، في قولهم[2]، فالأصل أن يقال: ياآلَ فلان، فلما اختُصر صار : يَالَ فلا ن.

ومن دليلهم على هذا فتحُها، لأن لام الجر لاتُفتح إلا مع المضمر، وليس هذا بمضمر.

وأيضًا فإن العرب وقفت عليها دون مابعدها، كما قال، أنشده ابن جنّى[3]:

---

(١) انظر : السيرافي (المجلد الثالث ـ ورقة ٥٣ ـ أ).

(٢) أصل «أيش»عندهم أىُّ شيءٍ

وأصل «وَيْلُمِّه» وَيْلَ أمِّه، فحذفت لام (ويل) وهمزة (أمُّ)

وأصل «اللهم» ياألله أمَّنا بخير. وانظر : الإنصاف ٣٤١/١ (المسألة السابعة والأربعون).

(٣) الخصائص ٢٧٦/١، ٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣، والمغنى ٢١٩، ٤٤٥، والهمع ٧٤/٣، والخزانة ٦/٢، والعيني ٥٢٠/١، والدرر ١٥٦/١

وهو لزهير بن مسعود الضبي، وبعده :

ولم تَثِق العوائقُ من غَيُورٍ بغَيْرته وخَلَّيْنَ الحِجَــالاَ

والمثوب : الذى يدعو الناس للحرب يستنصرهم. وقوله : «يالا» يريد : يالبَنى فلان ـ والعواتق : جمع عاتق، وهى الجارية التى لم تتزوج. وخلين الحجالا : خرجن من الحجال من الفزع، فلا يثقن بأن يمنعهن الأزواج والاباء والإخوة. يقول : نحن عندهن أوثق منكم.

فَــخَــيْــرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ

إِذَا الدَّاعِي المُثَــوِّبُ قَــالَ يَالاَ

ولام الجر لايُوقف عليها باتفاق.

ولاحجة في هذا، أما البيت فقال المؤلف[1]: يَحتمل أن يكون الأصل فيه : ياقوامُ لافِرَارَ، أولا تَفِرُّوا،/ ثم اختُصر الكلام اكتفاءً بأوله، ٢٧٠/٣
ونظيره قوله[2]:

بالخَــيْــرِ خَــيْــرَاتٍ وإنْ شَــرًّافــا

ولاَ أُرِيدُ الــشَّــــــــر إلا أَنْ تَــا

يريد : إنْ شَرًّا فَشَرٌّ، ولا أُرِيدُ الشَرَّ إلا أن تشاء.

وأما فتح اللام فعَلَّله البصريون بأوجه :

منها أنها فُتحت فرقًا بينها وبين لام المستَغاث من أجله، لأنها لو بقيت على كسرها، واللامُ الأخرى مكسورةٌ أيضا، لوقع اللَّبْس بينهما.

ومنها أنها فُتحت تشبيهًا للمنادى بالمضمر، ولذلك بُنى لوقوعه موقعَه، فلما تَمَّحض شَبَهُه به عومل معاملتَه في دخول اللام، وهذا الوجه مكمِّل للأول.

ومنها : أن أصل اللام الفتحُ، وإنما كُسرت فرقًا بينها وبين لام الابتداء حيث لايَظهر الإعراب، نحو : لِهَذا غلامٌ؛ إذ لو بقيت مفتوحةً لم يُعرف معنى هذا الكلام، فلما وَقعت في النداء، وهو موضع لاتدخل فيه لام الابتداء، روُجع الأصلُ فيها.

---

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٤أ).

(٢) سيبويه ٣/٣٢١، وشرح شواهد الشافية ٢٦٢، والهمع ٦/٢٢٠، والدرر ٢/٢٣٦، واللسان (تا) والرجز للقيم بن أوس.

قالوا : ومن الدليل على قولهم الرجوعُ إلى الأصل وجوبًا في المعطوف دون إعادة (يا) نحو : يالَزيدٍ ولعمروٍ، كما سيأتي.

ولو كانت بعضَ (آل) لم يكن لكسرها هنالك موجب.

وأيضًا فلو كانت بعضَ (آل) لم تَدخل على مالم تدخل عليه (آل) نحو : ياللَّهِ، ويالَلنَّاس، ويالَهؤلاءِ، ونحو ذلك.

وأيضًا فما ادَّعَوْه خلافُ الظاهر بغير دليل، والحملُ على الظاهر هو الأصل، حتى يدل دليلٌ على خلافه.

فالصحيح إذًا ماذهب إليه الناظم ومُوافِقُوه، من كَوْنها حرفَ جَرّ.

وقوله : «كَيَا لَلْمُرْتَضَى» مثالٌ من ذلك.

وفيه تنبيه على معنيين :

أحدهما : أنه أتى بـ(يا) دون غيرها، ولم يُنَبِّه على سواها إشارةً إلى أن الاستغاثة مخصوصة بـ(يا) فلا يُستعمل فيها الهمزة، ولا (أَيَا) ولا (هَيَا) ولا غير ذلك من الأدوات، لأنها أمُّ الباب، فتقول : يالَزيدٍ، ويالَعمروٍ، ويالَعبدِالله، وما أشبه ذلك.

والثاني : أنه أتى في المثال بما فيه الألف واللام، فأشعر أنه ينادَى في هذا الباب، وإن لم يُنَادَ في غيره كما تقدم، فتقول : ياللَّهِ، ويالَلْمسلمِين، وقال(١) :

(١) المقتضب ٢٥٦/٤، والجمل للزجاجي ١٨٠، والهمع ٧٢/٣، والأشموني ١٦٥/٣، والخزانة ١٥٤/٢، والدرر ١٥٥/١

ويبكيك : يبكي عليك. والنائي : المراد به بعيد النسب. والكهول : جمع كهل، وهو مَنْ جاوز الثلاثين إلى نحو الخمسين والشبان : جمع شاب. ومعناه : يبكي عليك الغريب، ويسر بموتك القريب، وهو أحد الأعاجيب.

يَبْكيكَ ناءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ

يالَلْكُهولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجبِ

وأنشد سيبويه[1]:

يالَعَطَّافِنَا ويالَرِيَاحِ

وأبى الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّاحِ

وهو كثير.

فلا يُفتقر في نداء مافيه الألف واللام إلى ماافتُقر إليه قَبْلُ، وكأنه لما دَخلت اللام وفَصلت بين (يا) والمنادى زال قبحُ اجتماعِ أداتَيْ تعريف.

وقوله: «إذا استُغيثَ اسْمٌ» فعَدَّى «استَغَاثَ» بغير باء ـ مقصودٌ منه، قال في «الشرح[2]» المعروف في اللغة تَعَدِّى فِعْله بنفسه نحو: استَغاث زيدٌ عمرًا، قال الله تعالى {إذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فاسْتَجابَ لَكُمْ[3]} وقال: {فاسْتَغاثَهُ الَّذِى مِنْ شيعَتِهِ على الَّذِى من عَدُوِّهِ[4]}.

---

(١) الكتاب ٢/٢١٧، والمقتضب ٤/٢٥٧، وابن يعيش ١/١٢٨، ١٣١، والهمع ٣/٧٢، والأشموني ٣/١٦٥، والخزانة ٢/١٥٤، والعيني ٤/٢٦٨

وقبله:

يالَقومي مَن للنُّهَى والمَساعِي

يالَقومي مَن للنَّدَى والسَّماحِ

وعطاف ورياح وأبو الحشرج: أسماء رجال من قومه. والنفاح: الكثير النفح، أى العطية.

يرثي رجالا من قومه، ويقول: لم يبق للعلا والمساعي من يقوم بها بعدهم.

(٢) ورقة (٢٠٣ ـ ب).

(٣) سورة الأنفال / آية: ٩.

(٤) سورة القصص / آية: ١٥.

قال : فالَّداعِي مُسْتَغِيث، والَمْدْعُوُّ مُسْتَغَاث.

قال : والنحويون يقولون : استغاث / به، فهو مُسْتَغَاثٌ به، وكلام ٢٧١/٣
العرب بخلاف ذلك.

وما قاله ظاهرٌ في معظم النقل، إلا أن سيبويه يستعمله في كتابه بالباء، فلعله لم يقله إلا عن مُسْتَنَد، أو يكون مِمَّا لم يُسمع.

وقد قال ابن سِيدَة : إن «الاخْتِزال» بمعنى «الحَذْف» لم يجده إلا في كلام سيبويه، فانظره فيه.

وافْتَحْ معَ المَعْطُوفِ إن كَرَّرْتَ يَا
وفي سِوىَ ذلك بالكَسْر ائْتِيَا

يعنى أن اللام المذكورة إذا دخلت على المعطوف، فلا يخلو أن تُكَرَّر (يا) أولا تُكَرَّر، فإن كُرِّرت فالفتْح المذكور باقٍ مع المعطوف.

فإن قلت : يالَزيدٍ ويالَعمروٍ، فتحتَ لام (عمرو) كما فتحتَ لام (زيد) لأن سبب الفتح حاصل، وهو دخولها على منادًى مُستغاث. ومنه قول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ حين طَعنه العِلْج فَيْروز لعنة الله[1]: يالَلَّهِ ويالَلْمسلمين، وأنشد سيبويه[2]:

يالَعَطَّافِنَا ويالَرِيَاحِ
وأبى الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّاحِ

---

(١) هو أبو لؤلؤة المجوسي النهاوندي، غلام المغيرة بن شعبة رضي الله عنه. طعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. رضي الله عنه في خاصرته حين كبر لصلاة الصبح.

(٢) تقدم الاستشهاد به.

وأمـا إذا لم تُعَدْ (يا) فـإن اللام تكون علـى أصلهـا من الكسـر، فـتقـول : يالَزيدٍ ولِعمروٍ فلام (عمرو) لا تكون إلا مكسورة.

وهذا معنى قوله : «وفي سِوَى ذلك بالكَسْرِ ائْتيَا، أى في سوى المعطوف المكرَّر معه (يا) ومن ذلك قول الشاعر[1]:

* يالَلْكُهول ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجبِ *

وإنما كُسِرت وإن كانت داخلة على المسـتـغـاث المستـحِق للفتـح، لأنه لما عُطف أحدُ الاسمين على الآخر علُم أن الثاني داخل في حكم الأول، لأن خاصَّة (الواو) التشريكُ بين المعطوف والمعطوف عليه، لفظا ومعنى، فـأَغْنَى عن فتحها، فلم يقع لَبْس بين (لام) المستغاث و(لام) المستغاث من أجله.

وهذا التعليل لمن جَعل الفتحَ للفرق، ومن جَعله لوقوعه موقعَ المضمر اعتَلَّ بأنه قـد يجـوز فـي المعطوف مـالايجـوز في المـعطوف عليـه ، فـلا يلـزم الفـتح في الثانيـة ، لأن الموضـع غيرُ مُوجب وإن كـان على التشـريك في العـامل كقولهم : رُبَّ رجلٍ وأخِيـه، وكُلُّ شـاةٍ وسَـخْلَتِـهـا بدرهـم، ومـررتُ بزيدٍ وعَـمْـرًا . ومن ذلك كثير.

وهاهنا سؤال مُضَمَّنُه دعوى الإخـلال[2]، وهـو أن النـاظم ذكــر فـي هـذا البـاب حكم المستغاث، ومـايتعلق به في نفسـه، ولم يَنص على حكم المسـتغاث من أجله، وهـو ركن من أركـان البـاب، لأن الاسـتـغـاثة تفـتقـر إلى الكلام فـي ركنين [لايتم حكم الباب إلا بذكرهما، وهمـا المسـتغـاث والمسـتغـاث من أجله، فـالعـالمُ

---

(١) صدره :

يَبْكِيكَ ناءٍ بَعيدُ الدارِ مُغْتَرِبُ

وسبق الاستشهاد به.

(٢) في الأصل «مضمن معنى الإخلال» وما أثبته من (س، ت).

بأحدهما دون الآخر غيرُ عالم بباب الاستغاثة على الكمال، بل لابد من العلم بأحكام الركنين معا][١] وحينئذٍ يكْمُل .

ولا يضر كون ذلك الكلام في أخصر مايمكن، فالناظم اختصر هذا الباب اختصارا، أفضى به إلى الاقتصار على مالا يستقل به الباب دون ماتَرك.

والجواب : أن يقال أولا : إن الكلام في المستغاث من أجله ليس بجزء من الباب يَختص به حكمٌ فيه دون حكمه في غيره، وإنما المستغاث من أجله اسم مجرور باللام المكسورة، على حَدِّ سائر المجرورات باللام، فلم يكن فيه أمر زائد يُتكلم عليه هاهنا.

وأيضا : فلا يلزم في الاستغاثة الإتيانُ بالمستغاث من أجله؛ / بل ٢٧٢/٣
يجوز الاقتصارُ على المستغاث دونه، كقول عمر ـ رضي الله عنه ـ يالَلّهِ، ويالَلْمسلمِين، وقول مهلهل، أنشده سيبويه[٢]:

يَالَبَكْرٍ أنْشِـــرُوا لى كُلَيْـــبًـــا

يَـالَبَـكْـرٍ أيْـنَ أيْـنَ الـفِـــــــرارُ؟!

فلم يذكر المستغاث من أجله باللام، وإن كان قد أتى به [لأنه جائز أن يأتى به[٣]] على غير وجهٍ واحد، فتقول : يالَزيدٍ ادْفَعْ عَنِّى الأسَد، ويالَزيدٍ خفتُ الأسَد، ويالَزيدٍ قَتَلنى الأسدُ، إلى غير ذلك من العبارات، كما أنه قد يُذكر بلام العلَّة. فتقول : يالَزيدٍ للأسدِ، كقول أميَّة بن أبى عائذ، أنشده في الكتاب[٤]:

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) تقدم الاستشهاد به في «باب التوكيد».

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٤) الكتاب ٢١٦/٢، وديوان الهذليين ١٧٢/٢ ═══

ألاَ يالَقَــــوْمِي لِطَيْفِ الخَـــيـــالِ

أرَّقَ، مـــــــن نَــــــازحٍ ذِي دَلالِ

وأنشد أيضا لقيس بن ذَريح[1]:

تَكَنَّفَنِى الوُشَــاةُ فــأزْعَــجَــونِى

فَـــيَـــااَللنَّاسِ للوَاشِـى المُطَاعِ

والنحويون إنما ذكروا المستغاث من أجله مع المستغاث إذا أتَى باللام، لينبِّهوا على اختلافهما.

قال السِّيرافي : حين تَكَلَّم في هذه اللام، وفي أصلها : ثم عَرض دخولُها في النداء على معنيَيْن مختلفين، فاحتِيج إلى الفصل بينهما فيمن تستغيث به، وتَستغيث له[2]، فإذا كان كذلك، وكانت لامُ المستغاث من أجله غيرَ لازمة، وإذا أُتِي بها بقيت على أصلها الاستعمالى من الكسر، لم يُحتج إلى النَّصِّ عليهما.

وأيضا : فإن معنى الكلام يُبَيِّنهما، لأنك إذا قلت : يالَزيدِ لِلأسدِ، فمعنى الكلام يَستدعى هنا لاَم التعليل، كأنك قلت : أدعو زيداً للأسدِ، أى لأجل الأسد.

= والطيف : مايطيف بالإنسان في نومه من خيال من يهوى. وأرَّق : منع من النوم. ونازح : بعيد، يعني حبيبته. ودلال المرأة : حسن حديثها ومزجها.

(١) الكتاب ٢/٢١٦، والجمل ١٧٩، وابن يعيش ١/١٣١، والعيني ٤/٢٥٩

وينسب كذلك لحسان بن ثابت رضي الله عنه.

وتكنفني : أحاط بي، والكنف : الجانب والناحية. والوشاة : جمع واشٍ، وهو النمام.

وأزعجوني : أقلقوني . يعني أن الوشاة أفسدوا ما بيني وبين صاحبتي، وهى تطيع هؤلاء الوشاة، وتصدق كلامهم.

(٢) نص السيرافي (المجلد ٣ ـ ص ٥١ ـ ب) هو : «ثم عرض دخولُها في النداء على معنيين مختلفين، فاحتيج إلى الفصل بينهما. والمعنيان المختلفان أنك تدخل اللام على من تستغيث به، وهو منادى كقولك : يالزيد وياللقوم، إذا استغثت بهم فناديتهم، وتدخلها على من تستغيث له إذا دعوتَ قوما إلى إعانته، كقولك : ياللضعيف ويا للمظلوم، كأنه قال لمن بحضرته : أدعوكم للضعيف وللمظلوم».

فإن قلت : فمن أين تَتَعيَّن اللامُ دون غيرها من حروف التعليل، فربما يقول القائل : آتِي بالباء أو (فى) ويَبنى على ذلك أن يقال : يالَزيدٍ بالأسدِ، أى بسبب الأسد، وذلك لايقال.؟

فالجواب : أن في كلام الناظم مايشير إلى اللام، وأنها التى تتعيَّن دون غيرها، لأنه قال : «وفي سِوَى ذلك بالكَسْرِ ائْتِيَا» وهذا الشَّطْر لو كانت فائدته أن المعطوف غيرَ المكرَّر معه (يا) تكُسر لامه، ولم يفد غير ذلك، لكان حشوا؛ إذ كان ذلك مفهوما من الشطر الأول، وهو قوله : «إنْ كَرَّرْتَ يَا» لأنه يعطى بمفهوم الشَّرْط أنها لاتُفتح إن لم تكرَّر (يا) فَلمَّا لم يَجْتَزِئ بالمفهوم دون أن يَذكر ذلك نَصًّا، وأتى بأداة الشمول وهى (ما) في قوله: «ومَا سِوَى ذلك» دَلَّ على أن ثَمَّ لامًا أخرى غيرَ لام المعطوف، وماذاك إلاَّ لامُ المستغاث من أجله.

فهذا وجهٌ ثانٍ من الاعتذار، ولا تَسْتَبْعِدْ هذا، فإن لابن مالك في هذا «النظم» إشاراتٍ يَجتَزِئ بها عن صريح العبارت، وقد مَرَّ من ذلك أشياء، وسترى أُخَرى فيما يأتى إن شاء الله تعالى. ثم قال :

ولامُ مَا اسْتُغِيثَ عاقَبَتْ ألِفْ
وهَكَذَا اسْمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

يعنى أن لام المستغاث في أول الاسم تُعاقب الألفَ في آخره، فَتلحق هذه تارةً كما تقدم، وتَلحق هذه أخرى فتقول : يازيداهْ، بمعنى : يالَزيدٍ، وأنشد المؤلف في «الشرح»(١):

يايَزيدًا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ
وغِنًى بَعْدَ فاقَةٍ وهَوَانِ

---

(١) المغنى ٣٧١، والتصريح ١٨١/٢، والأشموني ١٦٦/٣، والدرر ٢٠/٢
والفاقه : الفقر. والهوان : الذل والصغار.

ولا يجوز أن يُجمع بينهما فيقـــال : يالَزَيْدَاهْ، لأنها كالعوض من اللام، ولا يجـمع بين / العـوض والمعـوَّض منه، كـمـا لا تجـتـمـع هاء ٢٧٣/٣
(الجَحاجحة) مع ياء (الجَحَاجِيح[1]) ولا ألف (يَمَـــانٍ) مع ياء (يَمنِىٍّ) ولاميم (اللهمَّ) مع حرف النداء، وأشباه ذلك كثير[2].

وهذه الألف هى اللاحقةُ في المندوب، وعلى ذلك الحَدِّ تَلحقه، كما سيأتى إن شاء الله، إلا أنها هنا عِوَض، وهناك غيرُ عِوَض.

وجاء قوله : «عَاقَبَتْ أَلْف» على لغة من يقف على المنصوب بحذف التنوين، فيقول : رأيتُ زَيْدْ[3]، ومنه[4]:

* وأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ *

ثم قال : «ومِثْلُه اسْمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلْفِ» ضمير « مثْلُه » عائد على المستغاث، فيريد أن الاسم الذى يُتَعجَّب منه يكون حكمه حكمَ الاسم المستغاث في جميع ماتقدم، فَتلحقه اللامُ مفتوحةً، وإذا عطفتَ عليه مع إعادة (يا) فتحتَ لام المعطوف، وإن لم تُعِدْها كسرتَها، وإذا أردتَ

---

(١) الجحاجحة والجحاجيح : جمع جَحْجاح، وهو السيد الكريم.

(٢) الخصائص ٣٠٢/٢، ٣٠٥ «باب في زيادة الحرف عوضا من حرف آخر».

(٣) هى لغة ربيعة، وانظر : الخصائص ٩٦/٢، ٩٧.

(٤) للأعشى، وصدره :

إلي المرء قَيسٍ أُطِيلُ السُّرَى

من قصيدة له مدح بها قيس بن معد يكرب.

والبيت في ديوانه ١٩، والخصائص ٩٧/٢، وابن يعيش ٧٠/٩، وشرح شواهد الشافية ١٩١، والخزانة ٤٤٥/٤

والعصم ـ بضمتين ـ جمع عصام، وعصام القربة : وكاؤها أو عروتها. يعني عهدا يبلغ به ويعز ويروي «عِصَم» بكسر ففتح، جمع عصمة، وهى السبب والحبل، أي العهد.

الإتيانَ بالمتعجَّب منه أتيتَ بلامه مكسورةً والخلاف الذى في اللام هنالك جارٍ هنا، وتعويضُ الألفِ آخراً من اللام كذلك.

وبالجملة فجميع تلك الأحكام جاريةٌ هنا، وأعطى ذلك من كلامه النصُّ على المماثلة، فتقول : يالَلْعجبِ، ويالَزيدٍ لِلْعجبِ، ويالَلْعجبِ ويا لَلْماءِ، وياعَجباهُ، ومن ذلك قول الشاعر، أنشده سيبويه(١):

لَخُطَّابُ لَيْلَى يالَبُرْثُنَ مِنْكُمُ
أَدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المَقانبِ

ثم قال سيبويه : وقالوا : يالَلْعَجبِ، ويالَلْفَليقة.

يعنى الداهية، كأنهم رَأَوْا أمراً عجبًا، فقالوا : يالَبُرْثُنَ، أى مثلكُم يُدْعَى للعظائم(٢).

قال : وقالوا : يالَلْعَجبِ، ويالَلْماء، لَمَّا رأوا عجبًا، أو رأوا ماءً كثيرا، كأنه يقول : تعالَ يا ماءُ، أو تعالَ ياعَجَبُ، فإنه من أيَّامِك وزَمانك(٢).

قال : ومثل ذلك : يَاللَّدوَاهِي، أى تَعَالَيْنَ، فإنه لايُسْتَنكر، لَكُنَّ، لأنه من إبَّانِكُنَّ وأحيانِكُنَّ(٣).

---

(١) الكتاب ٢/٢١٧، وابن يعيش ١/١٣١، واللسان (برثن)
والشعر لفرار الأسدي، أو قيس بن الملوح، أو قران الأسدي.
وليلى : امرأته.
وبرثن، قبيله، أوحى من أسد. سليك : هو سليك بن السلكة، أحد عدائى العرب وصعاليكهم
والمقانب : جمع مقنب، وهو الجماعة من الخيل، وكان سليك يسمى «سليك المقانب»
وكانت قبيلة برثن قد داخلوا امرأته، وأفسدوها عليه، فقال هذا متعجبا من فعلهم، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها عليه، وانتزاعها منه أهدى من السليك.

(٢) في الكتاب (٢/٢١٧) «دُعِيَ للعظائم» بصيغة الماضى.

(٣) الكتاب ٢/٢١٧.

ثم حَكى عن الخليل تعويضَ الألف من اللام في الاستغاثة والتعجب معًا(١)، وقال الأعشى(٢):

بَانَتْ لِتَحْزُنَنا عَفَارهْ

ياجَارَتَا ماأنتِ جَارَهْ

وقوله: «أُلِفَ» في موضع الصفة للتعجُّب، كأنه يقول: ومثلُه اسمٌ ذو تعجبٍ مألوفٍ في ذلك الاسم، تحرُّزًا من أن يكون غيرَ مألوفٍ في التعجب، وهذا يُتَصَوَّر حيث لايَعرف السامع مع ماأراد بذلك النداء، إما بأن يكون المتعجَّب منه نكرة، نحو: يالَرجلٍ، فإن مثل هذا لاتألفه العرب في التعجب كما لا تألفه في الاستغاثة، فلا يجوز ذلك.

وإما بأن يكون معرفةً ولا قرينَة تدل على قصد المستصرِخ، لالفظيةً ولا معنوية وذلك أن ماتقدَّم من أمثلة العرب يَعرف السامعُ منها قصدَ المتكلم.

فالقرينة اللفظية في البيت دليل، ويا لَلْعجبِ ويا لَلْفَلِيقة ـ كذلك، لأن العجب لايستغاث إذا وقع واشتهر، وكذلك ذِكْرُ الداهية كذلك يدل عليها، وكذلك: يالَلْماءِ، إذا كان الماء الكثير ظاهرًا للعِيَان، أو في معنى ذلك، وهكذا سائرها.

---

(١) نفسه ٢/٢١٧.

(٢) ديوانه ١١١، وابن يعيش ٢٢/٣، والأشموني ١٧/٣، والخزانة ٣٠٨/٣

[وبانت: فارقت. وتحزننا: يكون من: حَزَنَه يَحزُنه، وهى لغة قريش، أو من أحزنه يُحزنه، وهى لغة تميم، وقد قرىء بهما. وعفارة: اسم إمرأته. وياجارتا: التفات من الغيبة إلى الخطاب، وأصله: ياجارتي، فقلبت الياء ألفا. وجارة الرجل: امرأته التى تجاوره في المنزل.]

وسبق الاستشهاد به في «باب التعجب».

بخلاف ماإذا قلت : يالَصَاحِبنا، وليس ثَمَّ مايدل على أنه متعجَّب منه، فإنه لايقال، كما لاتقول : جاءنى إنسانٌ، لأنه لافائدة فيه.

وإذا كان كذلك فلابد من اشتراط كَوْنه معروفا في التعجب منه، وهو / معنى كونه ذا تعجبٍ مألوفٍ، وعلةُ ذلك تُشبه علةَ «المَنْدُوب» التى تُذكر في بابه إن شاء الله. ٢٧٤/٣

فإن قيل : فقد سقط للناظم هذا الشرطُ من المستغاث، وهو مُفْتَقر إليه كما في التعجب؛ بل التعجب فرعُ الاستغاثة، والمعنى فيهما واحد، فكان حقه أن يُنَبِّه على أنه لايُستغاث إلا معروفٌ، تحرُّزًا من النكرة؛ إذ لايستغاث مَن لايُعرف، فلا يقال : يالَرجلٍ، ولايَالإنسانٍ، وكذلك المعرفةُ إذا لم تتعيَّن [فلايقال][1] يالَمَنْ جَاءَنى، ويلَ مَنْ قام أبوه، وما أشبه ذلك، وإطلاقُه يَقتضى هذا كلَّه.

فالجواب : إما أن يقال : إن ذلك غير مشتَرط لا في التعجب ولا في غيره إلا في المندوب، لأن النحويين لم يشترطوه هنا، واشترطوا ذلك في المندوب، فلو كان معتبَرًا لَذكَروه، ويُحمل قول الناظم على إطلاقه، وقوله : «أُلِفَ» لايريد به زيادَة معنى.

وإما أن يكون عنده معتبرًا حسبما تقدَّم في التعجب، واتَّكلَ على مايُعطيه مثالُه في قوله : «ياللْمُرتَضى» والمسألة بعدُ في محل النظر، لم أجد فيها ماأعْتمِد عليه.

وثَمَّ سؤال ثانٍ، وهو أنه شَبَّه المتعجَّب منه بالمستغاث وحكم له بحكمه، فاقتضى أنه ليس له إلا ذاك، كما ليس للمستغاث إلا ماقال،

(١) زيادة تستقيم بها العبارة.

وليس للمستغاث إلا ماقال، وليس كذلك، لجواز خُلُوٍّ ذى التعجب من اللام والألف، فقد تقول : ياطُولَ شَوْقى إلى زيد، وياحُسْنَه، وياعجبًا منه، وما أشبه ذلك، وهو كثير.

والجواب : أن المؤلف جَعل هذا في «التسهيل» من قَبِيل النادر فقال : وربُمَّا استُغْنى عنهما في التعجب[1]، وأنشد على ذلك بيتا فيه[2]:

* فَيَاطُولَ ماشَوْقِى *

وإذا كان نادرا عنده لم يَضِرْه تركُه، والله أعلم.

(١) التسهيل : ١٨٤

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة، وهو بتمامه :

أوانسُ يَسلُبْنَ الحليمَ فــــؤادَه فياطولَ ماشَوْقِى ويا حُسْنَ مُجْتَلَى

[شرح التسهيل ـ ورقة ٢٠٤ ـ أ].

{الندبة}

النُّدْبَة : هى الاستِصْراخ بالمفقود ، أو ما أُقيم مُقامة ، على جهة التفجُّع أو التوجُّع ، لا لأن يُجيب .

فإذا قلت : وَازَيْدَاهْ ، وهو ميِّت ، فأنتَ لم تَقصد بندائه أن يُجيبك ، وإنما قصدُك التصويتُ باسمه تفجُّعا لفقده .

وكذلك إذا كان غيرَ مَفْقُود ، لكن تَنَزَّل منزلتَه كقول عمر - رضى الله عنه - حين أُعلم بجَدْبٍ شديدٍ أصاب قومًا من العرب : وَاعُمَراهْ ، واَعُمَراهْ ، وكقول الخَنْساءِ ومَنْ أسَر معها من آل صَخْر ، وهو غائب غيرُ مَرْجُوٍّ الحضورِ : وَاصَخْرَاهْ ، وكقول الشاعر(1) :

فَــواكَــبِــدِي مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحِــبُّنى
ومِنْ عَــــبَــــراتٍ مــــالَهُنَّ فَنَـاءُ

فهذا كله من المندوب الذى ليس بمَفْقُود ، ولكنه حُكِم له بحكم المفقود ، لاجتماعهما فى بُعْد رَجَائه بالنسبة إلى الأمر المقصود .

وابتَدأ الناظم ببيان الحكم العام للمندوب وغيره ، فقال :

مَـــالِلمُنادَى اجْـــعَلْ لِمَنْدُوبٍ ومَـــا
نُكِّرَ لم يُنْدَبْ ولا مَـــا أُبْهِـــمَـــا

---

(١) هو مجنون ليلى ، قيس بنو الملوح العامرى ، ديوانه ٤١ ، والتصريح ٢/٢٨١ ، والمساعد ٢/٥٣٤ والعبرات ك جمع عبرة ، وهى الدمعة .

وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بالذى اشْتَهَرْ

كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِىَ وامَنْ حَفَرْ

يريد أن ما للمنادى من الأحكام المتقدِّمة يُجعل للمندوب ، يعنى إلا ما يَذكره الآن من الأحكام / المخالفة لحكم المنادى ، وماتقدَم ذكرهُ من ٢٧٥/٣ الإختصاص بالمندوب ، لأن مايذكره هنا زيادةٌ على مايَشترك فيه المندوبُ مع غيره .

وبيانُ ذلك أنه ذكر فى المنادى أنه إن كان مفردًا معرفة بنُى على الضم إن رُفع بالضم ، وإلاَّ فما كان يُرفع به قبل النداء .

وإن كان مضافًا أو شبيها بالمضاف نُصب .

وإن كان مبنيًا قبل النداء يقدَّر فيه الضمُّ بعده ، وأنَّ ما نُوِّن ضرورةً فيه وجهان ، وأنه لايُجمع بين (يا) والألف واللام ، وكذلك حكمُ التوابع كلِّها ، وحكمُ المضاف إلى ياء المتكلم ، وغيرُ ذلك مما تقدم ، فيَجْرِى هنا .

فإن قلت : كيف يَجْرِى وكثيرُ منه ينافى لَحاق ألف النُّدْبة كالمَبْنى على الضم ، إذ ا لحقته الألفُ بُنِى على خلاف ذلك البناء ، وكذلك المنادى المضاف ، كان المضاف إليه معربًا بالخفض ، فلما جاءت الألف زال ذلك ، فلا يَسْتَتِبُّ ماذكَر ، وقد تقدم له من أحكام المندوب أنه لاينادىَ من الحروف إلا بـ «وا» أو (يا) وأنه لايُحذف معه حرف النداء فقد خالف المنادى من هذه الوجوه ، وقد يمكن وجودُ غيرها؟

فالجواب : أن ماتقدم للمنادى قد استثناه ، فخرج بدليله ، وما عدا ذلك فداخلُ فى المندوب على الجملة ، لأن فى المندوب استعمالين :

أحدهما : ألاَّتزيد فيه على ما تقدَّم فى باب النداء من الإختصاص شيئًا ، فتقول : وَازيدُ ، ووَازيدٌ الظريفُ ، والظريفَ ، ووَا عبدَ اللهِ العاقلَ ، وما أشبه ذلك .

فهذا هو الذى يجرى بجميع أحكام المنادى ، وقد نَبَّه على هذا الاستعمال فى الباب الذى نحن فيه .

والثانى : أن تَزيد فيه هذه الأحكامَ التى تُذكر هاهنا ، وهى المخالفة لما تقدم ، ولمْ يردِ هو هذا الاستعمالَ بقوله : (ما لِلْمنادَى اجْعَلَ لَمنْدُب) وهو الأظهر ، على أنه مانع من جَرَيان تلك الأحكام ، إلا أنها تارةً تكون ظاهرة فتقدَّر ، وتارةً تبقى على ظهورها .

ألاترى أنك إذا قلت : وَازَيْدَاهْ ، فالضم مقدَّر فى آخر الاسم ، ولا يقال : إنه مبنىٌ على السكون أو على الألف ، وكذلك : وَاغُلاَمَاهْ ، فى : (ياغُلاَمِ) المضافِ إلى الياء ، والإعرابُ مقدَّرٌ فى آخره ، ولايقل : هو مبنى ، إذلا موُجِب لبنائه وهو مضاف ، كوَا غُلاَمِياه ووَاغلامَ زيدَاهْ .

نعم ، قد يُحذف من آخره لالتقاء الساكنين ، كما إذا نَدبْت من اسمه (يَحْيَى) فقلت : يايَحْيَاه ، أو من اسمه (غُلاَمِى) فقلت فى أحد الوجهين : وَاغُلاَمَاه .

والمحذوف هاهنا فى حكم الثابت ، كما إذا حذفتَه فى الدَّرج ، نحو قولك : يَحْيى العاقلُ ، وغُلاَمِى الفاصلُ .

وماعدا ذلك فعلى هذه الوجوه يَجْرِى ، فلا تَفُوت فيه أحكامُ المنادى بإطلاق ، حتى التنوينُ الاضطرارى ، ألا ترى إلى قوله[1] :

* وَافَقْعَسًا وأينَ مِنِّى فَقْعَسُ *

ولو قال : (وافَقْعَسُ) لجاز ؛ فما أَتَى به من الإطلاق المتقدم صحيحٌ ، إلا ما استَثنى هناك ، وذلك أمران .

والذى استَثْنى هنا من قاعدة ما ينادَى فإنه أخرج من ذلك ثلاثة أنواع .

أحدها : النَّكِرة ، وذلك قوله : (ومانُكِّرَ لم يُنْدَبْ) يعنى أن ما / كان ٢٧٦/٣ قبل النداء نكرة ، وإن كان مقصوداً بالنداء ، لايصح أن يُندب كرجلٍ وامرأةٍ وغلامٍ ، إذا لم تقصد إضافتَه ، فلا تقول : وَارَجُلاَه ، ولا : وَامْرَأَتَاه ، ولا : ياغُلاَمَاه ، ولا ما أشبهه .

والثانى : المُبْهَم ، وذلك قوله : (ولاَ مَا أُبْهِمَا) وأراد بالمبهَم اسمَ الإشارة [والضمير ، لأن أسماء الإشارة][2] ، تسمى مُبْهَمات ، من حيث كانت تقع على كل مشار إليه ، وإنما يَتَعيَّن اسمُ الإشارة بالقَصد إليه أو بالنعت ، نحو (هذا) فلا يجوز أن تقول : وَاهذا ، وكذلك الضمائر أيضا مُبْهَمات ، من حيث كانت صالحةً لكل مخاطَب ، ولكل متكلِّم ، ولكل غائب ، وأُلزمت التفسير ، فلا بُدَّ لها منه فوَضْعُها على الافتقار إليه ، فهى فى أنفسها ، مع قَطْع النظر عن التفسير ، مبهماتٌ ، كما أن

---

(١) مجالس ثعلب ٥٤٢ ، والهمع ٣٦/٣ ، والدرر ١٤٨/١ ، ١٥٥ ، والأشمونى ١٦٨/٣ والرجز لرجل من بنى أسد ، وبعده :

* أإبلىَ يأخُذها كَرَوَّسُ *

وفقعس : حى من أسد . وكرَوس : اسم رجل كان قد أغار على إبله .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

أسماء الاشارة موضوعة بقَيْد الإشارة إلى المشار إليه ، فإذا قُطع النظر عن ذلك القيد استَبْهَمت ، فلا يجوز أن تقول : ياهُواه ، ولاَ : وَأنَتّاه ، ولا ما أشبه ذلك .

والثالث : الموصولُ من الأسماء بصلةٍ لا تعيِّن المقصودَ عند الجمهور وذلك مفهوم قوله : (ويُنْدَبُ المَوصُولُ بالذى اشْتَهَر) يعنى أن الموصول إما أن تكون صلته شهيرةً بين الناس ، وتُميِّزه من غير أَوْلاَ ، فإن كانت كذلك جازت نُدْبَتُه ، كالممثَّل به فى قوله : (كبِئْرَ زَمْزَم يَلِى وَامنْ حَفَر) ، [وترتيبه : وَامنْ حَفَر] (١) ، بئرَ زَمْزَماه وهو مَقُول فى نُدْبة عبدِ المطَّلب ـ جَدَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ لأنه هو الذى اشْتَهر بحَفْرها واستخراجها ، وقد كانت داثرة ، أُمِرَ بذلك(فى النوم ، وعُيِّن له موضعُها ، فَفَعل ، فصارت مَعْلَمًا بعد ما كانت قد ذهب أثُرها وعَيْنُها ، فلما اشتهَر بها صار ذلك كالعَلَم له . فوَصل موصولهَ بها فى النُّدْبة (٢) .

ويَجْرِى ذلك المجرَى كلُّ موصول بما شُهِر به ، من قولٍ أو فعل أو صفة .

فإن كانت الصفة مالا يُعَيِّن ولايَشْتَهر فلا يجوز أن يُندب ، فلا تقول : وَامَنْ فى الدَّاراَه ، ولا وَامَنْ ذَهَبَاه ولا ما أشبه ذلك ،وهو مفهوم ماالشْتَرط .

والعلةُ فى منع نُدْبة هذه الأنواع الثلاثة واحدة ، وهى أن الندبة حُزْنٌ ونَوْحٌ وعدمُ تصبُّر على فائتٍ لاعوَضَ عنه عند النَّدبِ ، من فَضْلٍ أو شجاعةٍ ، أو كَرَمٍ أو قيامٍ بأمر لايقوم بمثله غيرُ صاحبه المفقود .

وإظهارُ البكاء والجزَع ضعفٌ مِمَّنْ يَظهر ذلك منه ، لأنه شأن النساء ، ولذلك قال الأخفش : النُّدْبة لاتعرفها العرب ، أولا يعرفها أكثرُ العرب ، وإنما

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

(٢) في (ت) «فى النداء» .

هى من كلام النساء ،أى إن التصبُّر والتعزِّى يُغنيان عنها ، والرجالُ بذلك أَوْلَى من النساء ، فهم محتاجون إلى تعظيم الذى حَزِنُوا له، والإتيانِ بأَشْهر أسمائه ، وأحمدِ خصاله ، ليكون عذرًا لهم فيما أظهروا من الحزن والجَزَع ، فلاَ يَحْسُن أن يأتوا فيها من اللفظ بما لايُعرف .

فإذا ثبت هذا فجملةُ مايجوز نُدْبته من الأسماء : ماكان عَلَمًا ، كزيدٍ وعمروٍ ، وعبدِ المَلِك ، ورجلُ سميتَه بمعطوف ومعطوف عليه ، أو كان فى جملة ذلك الاسم مَايَدُلُّ على فضيلة وشرف ، كمَنْ حَفَر بئر / ٢٧٧/٣
زَمْزَم ، وأميرِ المؤمنين ، وما كان نحو هَذا ، وهو الذى يتخلَّص بعد إخراج الأنواع الثلاثة التى أخَرج الناظمُ عن حكم النُّدبة .

وظهر بذلك موافقتُه فى هذه الجملة للبصريين ، وذهب الكوفيون إلى نفى اشتراط التعريف ، فأجازوا نُدْبة النكرة مطلقًا[(١)] .

وأشار ابن خروف إلى تفضيل ، وهو أن النكرة إن ظهر بنُدْبتها عُذْرٌ جازَ ، وإلاَّ فَلاَ ، كما فى الموصول .

والدليل على صحة ما ذهب إليه الناظم القياسُ والسماع .

أما القياس فما تَقدَّم ، وأيضًا فقال سيبويه : ولو قلتَ هذا – يعنى ماكان مِثْلَ : يامَنْ فى الدَّارَاهْ ، أو يارَجُلاَهْ – لقلتَ : وَامَنْ لايَعْنِينى أَمْرُهُوهْ[(٢)] . قال فإن كان ذا تُرِك ، لأنه لا يُعْذَر بأن يُتَفَجَّع عليه ، فهو لا يُعْذَر بأن يَتَفَجَّع ويُبْهِم[(٣)] .

وعلى ماقال سيبويه من بيان العُذْر فى التَّفَجُّع دارت الندبة .

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٣٦٢ (المسألة الحادية والخمسون) .

(٢) الكتاب ٢٢٨/٢ .

(٣) نفسه ٢٢٨/٢ .

وأما مَنْ فَصَّل الأمر فيقول : قد يُوجد في النكرة ما يكون فيه عُذْر .

وقد حَكى الجَرْمى عن بعضهم : يارجلاً حَمَانَاه .

قال ابن خروف : لأن فيه عذرًا ، وإذا كان كذلك، مع أنه نكرة ، فلا ينبغى أن تُمنع ندبة النكرة علي الإطلاق ، وعليه قد يقال : وَارجلاً أَطْعَمْنَاهْ ، ويارجلاً يُكْرِمُ الضَّيفَانَاه ، ونحو هذا .

فإن قيل : هذا من المندوب الموصوف ، وليس للناظم نصٌ فى أن علامة الندبة تلحقه ، فرأى سيبويه ألاَّتَلْحق الصفات[1] .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن مذهب الناظم غير متعيِّن الرجوعِ لمذهب سيبويه ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

والثانى : على فَرْض المنع من ذلك لايَمتنع أصلُ الندبة من النكرة ؛ بل يجوز ، ويكتفى بدخلو (وَامَنْ) أولَ الاسم ، كما يكُتفى بذلك إذا قلت : وَازيدُ الظريفُ.

فعلى كل تقديرٍ يصحُّ أن تُندب النكرة ، إمَّا بالاقتصار على (وَا) وإما بها مع الألف فى آخر الصفة .

وعلى أن ابن خروف قال فى هذا المثال : إنه ليس مثلَ الصفة التى أجاز يونس[2] ، وماقاله صحيح ، بدليل نصب (الرجل) وعدم بنائه ؛ إذ صار مثل ماتقدَّم فى قوله[3] :

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٥ .

(٢) قال سيبويه (٢/٢٢٦) : «وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيدُ الظَّرِيفاهْ ، وَاجُمْجُمَتَىَّ الشامِيَّتَيْنَاهْ» .

(٣) سبق الاستشهاد به «باب النداء» وعجزه :

* فماءُ الهَوَى يَرْفَضُ أو يترقرقُ *

* أَدَاراً بجُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً *

أيضا ، فقد تُندب النكرة من غير وصف ، ويظهر العُذْر كقولك : وَاعلِمَاه ، واكَرِيماهْ ، وَاصلِحَاهْ ، وَآمِيرَاهْ ، وَاسَيِّدَاهْ ، من غير قصد إضافة .

٢٧٨/٣

فهذا وماكان مثله لايمتنع ، لظهور العُذْر به ظهورًا بَيِّنًا ، فالوجهُ التفصيلُ ، هذا مايُحتج به لهذا القول .

والناظم لم يُفَصِّل ، لأن عمدته السماع ، ولا سماعَ في المسألة يُعْتَدُّ به ، والتعليلُ إنما يَنْهض[2] ، من ورائه . هذا كله فى النكرة .

وأما الموصولُ . فالذى ذَهب إليه الناظمُ فيه رأى سيبويه .

وحَكى ابن الأنبارى فى «الإنصاف» الجوازَ مطلقا عن الكوفيين ، والمنعَ مطلقا / عن البصريين[3] ، فيظهر أن مذهب التفصيل ثالث ، ولا أتَحقَّق صحةَ هذا النقل عن البصريين ، فإن سيبويه هو رأسُهم .

وقد قال حين بَيَّن [أن] النكرة واسم الإشارة : لايُنْدَبان وكذلك : وَامَنْ فى الدَّارَاهْ فى القُبْح[4] .

قال : وزَعم - يعنى الخليل - أنه لايَسْتقبح (وَامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاهْ) لأن هذا معروف بعينه[4].

---

(١) فى الأصل «إنما يظهر» وما أثبته من (س ، ت) .

(٢) الإنصاف : ٣٦٢ (المسألة الحادية والخمسون) .

(٣) الكتاب ٢٢٨/٢ ، وما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست فى الأصول .

(٤) الكتاب ٢٢٨/٢ .

قال : وكأنَّ التبيينَ فى الندبة عذرٌ للتفجُّع ، فعلى هذا جرت الندبةُ فى كلام العرب ، هذا ما قال[1] .

ولايَظهر منه المنعُ ولا وقوفُ الجواز على السماع ، ولم أر من الشُّرَّاح من وَقَفه على السماع ، فانظر فى نَقْل ابن الأنبارى .

ووجه التفصيل ظاهر مما تقدَّم فى تفصيل ابن خروف فى النكرة وقوله : (بالَّذِي اسْتَهَرْ) يريد اشتهَر به ، فحذَف الضمير المجرور لتكرُّر الجار مع الموصول ، وهو قليل ، لكن الناظم أجازه مطلقا من غير شرط سوى تكرُّر الحرف الجارّ .

ومُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بالألِفْ
مَتْلُوُّهَا إنْ كانَ مِثْلَها حُذِفْ
كذاك تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ
من صِلَه أو غيرِها نِلْتَ الأمَلْ
والشَّكْلَ حَتْمًا أوْلِهِ مُجَانِسَا
إنْ يكُنِ الْفَتْحُ بوَهْمٍ لابِسَا

مُنْتَهى الاسم آخرهُ ، يعنى أن آخر الاسم المندوب يوصل بالألف فى النُّدبة ، فقال : وَازَيْدَاهْ وَاغلامَ زَيْدَاهْ ، وما أشبه ذلك ، وهو ظاهر على الجملة ، إلا أن المنَتَهى يختلف الأمر فيه ، وكله داخل تحت عموم لفظه ، فيشمل أنواعا من المندوبات :

أحدها : المفردُ ، وهوبيِّن ، نحو : وَازيدَاهْ ، وقول جَرير يرثى عمر بن عبد العزيز ـ رضى الله تعالى عنه ـ[2] :

---

(١) المرجع السابق ٢/٢٢٨ .

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت فى «باب النداء» ، انظر ص ٢٣٨ .

حُمِّلْتَ أمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرتَ لَهُ

وقُـمْتَ فِـينَا بِأَمْـرِ اللَّهِ يَا عُـمَـرا

والثانى : المضافُ ، كان عَلَمًا كعبد المَلِك ، وامْرِئِ القَيْس ، أو كُنْيةً كأبى عَمْرو ، أو غيرَ ذلك كغلام زيدٍ ، وصاحب الأمير ، فآخرُ الاسم فى الجميع هو آخر المضاف إليه .

أما فى العَلَم فظاهر ، فتقول : وَاعبدَ المَلِكَاهْ ، وامْرأَ القَيْسَاهْ ، ونحو ذلك.

وأما فى غير العلَم : فلأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ألا ترى أن المضاف إليه واقع موقعَ تنوين المضاف ، فتقول : واغلامَ زَيْدَاهْ ، وأميرَ المُؤْمِنِينَاهْ .

والثالث : الاسمُ المَطُول مسمًّى به ، فإنه بمنزلة الصلة والموصول ، وبمنزلة المضاف والمضاف إليه ، فى إن ماتَعلَّق به صار معه كالشئ الواحد ، ولذلك يُعرب فى النداء كإعراب المضاف ، فتقول : وَاحَامِيًا الذِّمَاراهْ ، وَامُطْعِمًا الضِّيفَاناهْ ، وَامفْضِلاً على الفَقِيَراهْ، وما أشبه ذلك .

أما إذا لم يكن مسمًّى به فلا يقع هنا ، لأنه نكرة قبل النداء ، ولا ينادَى وفيه الألف واللام ، وكذلك المعطوفُ والمعطوف عليه نحو : وَازيداً واعُمَراهْ ، وَاثلاثًا وثَلاثِينَاهْ .

وقد مَثَّل المؤلف فى «الشرح»(١) بقوله : وَاضَرُوبًا رءوسَ الأعداء ، وَاثَلاثًا وثلاثين ، وبلَحاق الألف ، ولم يقَيده بالعلميَّة ، وكذلك الأُبَّذى(٢) / ٢٧٩/٣ فى «شَرحْ الجُزُلِيَّة» أجاز نُدْبة المَطول من غير تقييد ، فانظر فى ذلك .

---

(١) شرح التسهيل [ورقة ٢٠٤ - ب] .

(٢) هو أبو الحسن على بن محمد بن عبدالرحيم الخشنى الأبذى ، وسبقت ترجمته .

والرابع المثنى والمجموع ، نحو : زَيْدان وزَيْدونَ وهِنْدات ، فتقول : وَازَيْدانَاهْ ، وَازيدُونَاهْ ، وَهِنْداتَاهْ ، وهذا داخل تحت المفرد .

والخامس : الموصول ، وآخره آخر الصلة ، لأن الموصول لايَتِمُّ اسمًا مُخْبَرا عنه إلا بصلته ، نحو : مَنْ أكْرَمنا ، ومَنْ حَفَر بئر زَمْزَم ، فتقول : وَامَنْ أكْرَمَنَاهْ ، وَامَنْ حَفَر بئر زَمْزَمَاه .

والسادس : المركَّب ، اخرهُ آخرُ الكلام ، وهو ثلاثة أقسام :

مُرَكَّب تركيبَ مَزْج ، نحو مَعد يِكَرب ، بلاَلاَبَاذ ، فتقول : وَامَعْدِ يِكَرِبَاهْ وابلاَلاَبَاذَاهْ .

ومُرَكَّب تركيبَ إسناد ، نحو : تَأَبَّطَ شَرًّا ، فتقول : وَاتَأَبَّطَ شَرَّاهْ .

ومُرَكَّب من معطوف ومعطوف عليه ، وقد تقدم.

وهذا كله ظاهرُ الدخول تحت قوله : (ومُنْتَهَى المَنْدوبِ صِلْه بالألِفَ) لأن المنتَهَى فى ذلك كله ظاهرُ إما حقيقةً وإما حكما ، وأشعر بذلك أيضًا قولُهُ : (كذاكَ تَنْوِينُ الذى به كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أو غيرِها) .

وبقى قسم سابع يحتمل الدخول ، وهو الموصوفُ بصفته ، أو عدمَ الدخول لأن الصفة من حيث هى بيانٌ لموصوفها كالشئ الواحد معه ، فتُشْبه المضافَ والمضاف إليه ، والصلةَ والموصولَ ، فكما تَلحق آخرَ المضاف إليه وآخر الصلة ، كذلك تلحق آخرَ الصفة ، ويُرَجحُّ ذلك أن الصفة فد جَرت مَجرى الموصوف فى قولهم : هذا زيدُ بنُ عمرو ، فلمْ يلحقوا الموصوف تنوينًا ، توهمًا أنه وَسَطُ الاسم .

وفى قولهم : لارجلَ ظريفَ لك ، فبنُيت الصفةُ مع الموصوف كما ترى اعتبارًا بأنها كجزء منه . وجاء بعض الموصوفات ملازمًا له الصفةُ مثل : يا أيُّها الرجلُ ، والجَمَّاءُ الغَفِيرُ ، فإذا جرت الصفة مَجرى الموصوف ، أو مجرى جزء الموصوف فى هذه المواضع- جرت مَجراه فى النُّدْبة ؛ إذ الصفةُ من الموصوف فى المعنى ، ولأن التفجُّع والتوجُّع والتأسُّف قد تقع على صفات المندوب ، كما تقع على ذاته ، فلا يَمتنع أن تَلحقها العلامة ، وقد جاء ذلك عن العرب ، فقال بعضهم : وَاجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ ، وهما القَدَحان .

وقال الشاعر [1] :

ألاَ يَا عَمْرُو وَعَمْرَاهْ
وعَمْرَو بنَ الزُّبَيْرَاهْ

فَلَحِقت كما ترى صفَة المندوب ، وتوكيدَ المندوب ، وفى المضاف إليه نعتُ المعطوفِ على المندوب ، وهذا رأيه فى «التسهيل»[2] ، وهو رأى يونس والكوفيين ، وللصفة أيضا نظرٌ آخر من حيث إنها ليست مثلَ المضاف إليه ، ولا مثلَ الصلة ، ألا ترى أن المضاف إليه واقع موقع جزءٍ يُحذف له من المضاف ، وهو التنوين ، فيقوم مَقامه بخلاف الصفة ، وكذلك الصلةُ هى من الموصول كالجزء ، بحيث لايجوز السكوتُ عنها ، بخلاف الصفة فإنك بالخيار فى الإتيان بها وعدمه ، وهذا كافٍ فى صحة الانفصال حكْمًا .

(١) الأشمونى ٣/١٧١ ، والمساعد ٢/٥٣٨ ، والعينى ٤/٢٧٣ .
(٢) ص : ١٨٥ .

وأيضًا ، إن ظَهر لاتصالها بموصوفها وجهٌ فى : هذا زيدُ بن عمروٍ ، / وما ذُكر ، فقد ظَهر وجهُ انفصالها[1] منه فى :يازيدُ الطويلُ ، ٢٨٠/٣
فتُعْرِب الصفة وتَبْنى الموصوف ، وتشبيهُ صفةِ المندوب بصفة المنادى أَوْلَى ، من جهة ما اجتمعا فيه من النداء ، من تشبيهها بما ليس من بابها ، وما ذُكر من السماع فنادرٌ لايُعْتَدُّ به فى القياس ، وهذا رأىُ الخليل وتلميذه[2] . وقد بسَط الفارسىُّ فى «التذكره» الاحتجاجَ للمذهبين فطالعه هنالك .

فإن كان الناظم ذهب هنا مذهبَه فى «التسهيل»[3] ، فقد تبين وجههُ ، وإن كان مذهبه الرأى الآخر ، فقد ظهرت حجتُه ، والله أعلم .

وهنا مسائل :

إحداها : أنه ظهر من الناظم أن هذه الألف أصلية ، ليست هى الألفَ المنقلبةَ عن التنوين ، ولايُعَوَّض منها .

ونقل بعضهم عن بعض الكوفيين أنها ألف الندبة ، ولكن يُعَوَّض منها التنوينُ فى الوصل ، فيقولون : يازيدًا وعَمرًا إذا وصلوا ، ويستدلون بقول الشاعر[4] :

* وَافَقْعسًا وأيْنَ منِّى فَقْعَسُ *

وهذا شاذٌ ، مع أنه مما نُوِّن فى الضرورة ، فنصب كقول الآخر[5] :

* ياعَدِ يًا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى *

(١) فى الإصل و (ت) «وجه اتصالها» وما أثبته من ،س) هو الصواب .
(٢) الكتاب ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ .
(٣) ص ١٨٥ .
(٤) سبق الاستشهاد بالرجز فى الباب نفسه ، وفى «باب النداء» أيضا .
(٥) هو عدىُّ بن ربيعة (مهلهل) وسبق الاستشهاد به فى «باب النداء» وصدره :
* ضَرَبَتْ صَدْرَها إلىَّ وقالت *

والثانية أن قوله : (صِلْهُ بالألِفْ) فجَعل مَدَّة النُّدْبة ألفا ، ولم يقل : بالواو والياء ، فإن الجميع مَدَّاتٌ تَلحق آخر المندوب ، إيذانًا بأنها الأصل فى الباب ، لأن الأصل فيها المدَّةُ المجهولة التى تكون بحسب ماقبلها ، كما يَظهر من بعض النحويين والدليل على ذلك أمران :

أحدهما : أن الغرض مَدُّ الصوت والإبعادُ فيه ، للمعنى المراد من النُّدْبة والألف فى ذلك أَمَدُّ صوتًا من غيرها . قاله ابن جِنّى[1] .

والثانى ، أن الحركات اللازمةَ معها وغيرَ اللازمة على سواء ، إذا لم يكن لَبْس فلا تُعتبران معها ، فتقول واغلامَ زَيْداه ، ولاتعتبر الكسرة ، وكذلك إذا سَمَّيتَ بـ (قام زيدُ) أو بـ (رأيت زيدًا) لاتَعتبر الضمة ولا الفتحةَ ؛ بل تقول : وَاقامَ زَيْدَاهْ وارأيتُ زَيْداهْ .

وكذلك حركاتُ البناء فتقول فى (يازيُد) المبنى : يازيدَاهْ وفى (رَقَاشِ) يارَقَاشَاهْ ، وما أشبه ذلك . ولو كانت مَدَّةً مطلقة لكانت تَجْرِى مع الحركات بإطلاق ، كما تجرى مَدَّةُ الإنكار والتذكُّر[2] ، وغيرهُما من المَدَّات ، وهى نحوٌ من عشرة ، ذكرها ابن خروف .

وأيضا ، فلو كانت مَدَّةً تَصِير إلى الواو والياء كان ثَمَّ لَبْس أولا ولم يفعلوا ذلك ؛ بل التزموا الألف وحذفوا لها التنوين وياء المتكلم ، ولم يَصِيروا إلى غيرها إلا عند خوف اللَّبس ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

والثالثة : أنه لما أطلق القولَ فى إلحاق الألف دَلَّ على أنه لم يَعتبر ما اعتبره فى «التسهيل» من استثنائه ما آخرّ ألفُ وهاء ، فإنه قال : ويستغنى

---

(١) الخصائص ١٢٧/٣ ، ١٥٥ .

(٢) انظر فى مده الإنكار : ابن يعيش ٥٠/٩ ، ٥١ ، وشرح الكافية ٤٠٩/٢ ، وفى مدة التنكر : ابن يعيش ٥٢/٩ ، وشرح الكافية ٤١١/٢ .

عنها – يعنى الهاء – وعن الألف فيما آخره ألفُ وهاء[1] ، فلا يقال عنده فى (عَبْد اللَّهِ) : ياعَبْدَ اللَّهَاهْ ، ولا فى (جَهْجَاه)[2] : ياجَهْجَاهَاهْ ، ولا فى (أَوَّاه)[3] ، مسمًّى به : ياأَوَّاهَاهْ . وعَلَّل ذلك بالثقل الذى فيه .

وهذاَ يَحتاج إلى توقيف وظاهرُ / النحويين الإطلاقُ كما هنا ، فلا يُدَّعى استثناؤه إلابدليل ، والاستثقال هنا ضعيفُ الاعتبار ، ولو لاعتُبر فيما كثرت حروفُه كَفَرَزْدَق ، أو فيما آخره هاءكمَهْمَهٍ[4] ، مسمًّى به ، فكان يمتنع : وَافرزْدَقَاهْ وَامَهْمَهَاهْ ، وما أشبه ذلك . أو يقال : لما كان مثلُ هذا المستثنَى نادرَ الاستعمال عاملَه معاملة النوادر . ٢٨١/٣

ثم قال : (مَتْلُوَّهَا إن كان مِثْلهاَ حُذِفْ) أخذ يذكر هنا ما يَعرض للاسم عند إلحاقها، ويعَرض لها إذا لَحِقت هى أيضا بالنسبة إلى آخر الاسم ، وبالنسبة إلى وصلها أو الوقف عليها ، فذكَر هنا ، مما يُحذف لها ، الإلفَ والتنوين ، وفى آخر الفصل ذكَر حذفَ الياء فى نحو : غلامِى ، ولم يَذكر غير ذلك ، فدَلَّ على أنه لايُحذف عنده من آخر المندوب غيرُ ذلك ، وبذلك ظهرت مخالفتُه للكوفيِّين فى حذفهم همـزةَ التأنيث ، فيقولون : يازَكَرِيَّاه ، وفى رجلٍ اسمه (حَمْراء) ياحَمْراه ، وهذا لادليل عليه ، فلا سبيل إلى القول به .

---

(١) التسهيل : ١٨٥ .

(٢) يقال : جَهْجه بالأبل والسبع وغيره ، إذا صاح به ليكف ، وتَجَهجَهْ عنى ، أى انْتَهِ . والجهَجْاَه كأنه مركب من هذا .

(٣) الأوَّاه : الكثير التأوه والدعاء .

(٤) المَهْمَه : المفازة البعيدة ، والبلد القفز .

أما الألف فإنها تُحذف كما ذكر ، فتقول فى (موسى) : وامُوسَاهْ ، وفى (يَحْيى) : يا يَحْيَاه ، وفى (مُثَنَّى) : يامُثَنَّاهْ ، وكذلك الألف فى (ضَرَبَها) مسمًّى به ، تقول : واضَرَبَهاهْ ، وفى (ضَرَبكُما) : واضَرَبكُمَاهْ . وكذلك الألف المبدَلة من ياء المتكلم عند من يقول : ياغُلاَمَا ، فتقول : وَاغُلاَمَاهْ ، فتَحذف الألفَ وتأتى بألف النَّدبْة .

فقوله : (مَتْلُوَّهَا) الضمير فيه عائد على «الألف» فى قوله : (صِلْهُ بالألِف) و (مَتْلُوُّها) هو السابق عليها الذى يجاورها من حروف الأسم ، وذلك الحرف لأخير .

وقوله : (إنْ كَانَ مِثْلَها حُذِفَ) يريد : إن كان ذلك المتلوُّ ألفًا مثلَ الألف اللاحقة حُذف ، وإنما حذفت ألفُ الاسم دون اللاحقة ، لأنك لما أتيتَ بها اجتمع ساكنان وهما الألفان ، فلا بد من حذف إحداهما لأن الألف لاتقبل الحركة ، فتحرِّك إحداهما ، وإذا وجب حذف إحداهما ، فلو حذفتَ ألف النُّدْبة لزم من ذلك نقضُ الغرض فلم يَبْق إلا حُذف آخر الاسم .

وأيضا ، فإن ألف النُّدْبة سِيقت لمعنًى يُقصد فيها ، وألفُ الاسم لم يُؤْت بها لمعنًى بخصوصه على الجملة ، فإذا حُذفت بقى دليلُ عليها وهو ما بقى من الكلمة ، وإذا حُذفت ألفُ النُّدْبة لم يكن منها خَلَفُ ، واخْتَلَّ ماجئ بها لأجله ، فلم يكنْ بُدٌّ من حذف الألف السابقة .

وأيضا ، فإن إلحاق ألف النُّدْبة حكمُ طارئ على الكلمة والقاعدةُ أن الحكم للطارئ ، ولو فرضتَ الأولى لمعنًى لكان إيثارُ الطارئ أَوْلَى .

فإن قلت : هَلاَ قَلَبوها ياءً أو واوًا ، فحرِّكوها كما فعلوا فى التثنية وجمع المونث السالم ، وهو أوْلَى من الحذف ، لأنه رَدٌّ إلى الأصل ؟

فالجواب أن التثنية لابد من الإتيان بعلامتها ، فالضرورة داعية إلى تغيير اللفظ لأجلها ، بخلاف علامة النُّدْبة ، فإنك فى إلحاقها وعدمِ إلحاقها بالخيار ، / فلمَ تَدْعُ ضرورةٌ إلى تغيير اللفظ ، بل صارت الألف ٢٨٢/٣ تسقط كما سقطت فى قولك المُثَنَّى الظَّرِيفُ .

وأيضا ، لو حُذفت من المُثَنَّى أو المجموع لالتبس بالمفرد إذا قلت : موُسَانِ أو حُبْلاَت ، بخلاف النُّدْبة .

وأما التنوين : فيُحذف أيضا من آخر الأسم وذلك قوله : (كَذاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَل ... مِنْ صِلَةٍ أو غَيْرِهِا) يعنى أن التنوين اللاحق فى آخر تكملة الاسم كانت تلك التكملةُ صلةَ الموصولٍ أوغيرَ ذلك ، من مَمْطول ، أو مُرَكَّب ، أو مضاف ومضاف إليه ، أو معطوف ومعطوف عليه – لابد من حذفه أيضا عند لحاق ألف النُّدْبة ، فتقول : وَامَنْ أَكْرَمَ زَيْدَاهْ ، وامَنْ ضَرَبَهُ عَمْراهْ ، أوَ تأبَّطَ شَرَّاهْ ، وازَيْدًا وعَمْراهْ ، واغلاَم زيْدَاهْ . وهذا رأى البصريين .

وأجاز الكوفيون إثبات التنوين (التابع لحركة الإعراب ، فيقولون : واغلاَم زَيدِنِيْه أو زَيْدَنَاهْ ـ بتحريك التنوين)(١) بالكسر أو الفتح . وذلك غير موجود فى الكلام ، فلا يعوَّل عليه .

وإنما حُذف التنوين معها ، وإن كان الأصلُ أن يَثْبت ويحرَّك لالتقاء الساكنين ، لأن ألف النُّدْبة ليست بمنفصلة من المندوب ، ولا فى تقدير الانفصال ، وإنما يَثْبت التنوينُ إذا كان الساكن منفصلا أوفى تقدير الانفصال ألاترى أنك تقول : زَيْدُونِ العاقلُ ، فتُثْبته محرَّكا لأن

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) .

الساكن منفصل . وكذلك : أزيدُ نيَهْ (فى مَدَّة الإنكار[1] ، يَثْبت التنوين ، لأن علامة الإنكار فى تقدير الانفصال . فإن قلت : كيف تفرَق بين المدَّتَيْنِ وهما على حَدٍّ واحد ، لأنهما أتيا بهما لمدٍّ عَرض آخر الاسم ، فإما أن يكونا عندك فى تقدير الانفصال فيجئ منه قول الكوفيين ، وإما أن يكون معا متصلين فيحذف التنوين فى أزيدُنِيَهْ)[2] ، وهو خلاف الإجماع . وأما التفرقة فلا يظهر لها وجه ، فكان تحكُّما ؟

فالجواب : أن التفرقة بينهما قد ظهرت فى استعمال العرب . كما تقرَّر ، فلو كانا معا على حدٍّ واحد فى الاتصال أو الانفصال لم يُفرقوا بينهما ، فاستَدْلَلْنا بتَفْرقتها على أن الحكم عندها كما قال البصريون ، وهذا من باب «الاستدلال بالأثَر على المؤثِّر»ولذلك قالت العرب : أزيدُانِيَهْ ، ففصلت بـ (إن) حقيقة .

ووجه التفرقة من جهة المعنى . أن فى الإنكار شيئًا من الحكاية ، لأنه جارٍ مَجرى الاستِثْبات ، ولذلك جاء بهمزة الاستفهام بحركة الإعراب المتقدمة فى الكلام المُنْكَر ، ولابد إذْ أتيتَ ، وحافظتَ عليها ، وجعلتَ المَدَّة تابعة لها ، أن تحافظ على تَمام الاسم ، ومن تمامه التنوين ، كما حافظتَ على ذلك فى الحكاية ، بخلاف النُّدْبة ، فإن القصد مجردُ مَدَّ الصوت ، وعلى ذلك بنُى الكلام لا على حكايته ، فكانت المَدَّة مبنيًا عليها قَصْدا ، فلم يكن بُدٌّ من البناء عليها حُكما ، والتنوين لايلحق وَسْط الاسم ، فتعيَّن حذفه والله أعلم . وسيَذكر حذَف الياء بعد .

---

(١) انظر فى مدة الإنكار : ابن يعيش ٩/٥٠ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

وقوله : (نِلتَ الأمَل) دعاءٌ للمخاطب ، كَمَّل به البيت ، وهذا النوع ، من التكميل الذى لايفيد معنى ، قليلٌ جدا فى هذا النظم .

ثم قال : (والشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِساً) إلى آخره ، يعنى بالشَّكل الحركة . والحَتْمُ : اللازمُ ، وأراد الحركة اللازمة التى هى حركة بناء .

و «لازمًا» حالٌ من هاء «أَوْلِه» أو من «الشَّكْل» . وتقدير الكلام : أَوْلِ الشَّكْل مُجَانِسًا من الحروف حالةَ كَوْنه لازما .

ومعنى «أَوْلِه» اجْعَلْه يَلِيه . والمجانِس هو / المشاكِل ، وهو هنا ٢٨٣
حرف المَدّ الذى يَتبع الحركة إذا مُطِلت ، كالألف للفتحة ، والواو للضمة ، والياء للكسرة ، فإذا مُطِلت الفتحةُ صارت ألفًا ، أو الضمةُ صارت واواً ، أو الكسرة صارت ياءً ، كما قال الشاعر(١) :

* أَعُوذُ باللّهِ من العَقْرَابِ *

وقال(٢) :

* مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ *

---

(١) المغنى ٣٧٢ ، والتاج (عقرب) وبعده :

* الشائلاتِ عُقَدَ الأذنابِ *

(١) الإنصاف ٢٤ ، والهمع ٥/٣٣٣ ، وسر صناعة الإعراب ١/٢٩ ، والخزانة ١/١٢١ ، والدرر ٢/١٠٧ ، واللسان (شرى)

وهو عجز بيت من بيتين هما بتمامهما :

الله يعلـــم أنَّا فـــى تلفُّتنـا ... يومَ الفراقِ إلى أحبابنـا صُـورُ

وأننى حيثما يَثْنى الهوى بَصَرِى ... مِــن حَيْثُما سلكوا أدنـــوفأنظـــورُ

يريد أنه كان دائم التلفت إلى أحبابه يوم الفراق ، وأنه كان يتجه فى التفاته إلى الجهه التى يسكنونها .

وقال [1] :

* نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ *

[فإذا][2] ، كانت الحركة مع حرف المَدِّ هكذا سُمِّيت مُجانسة لها .

ويريد أن آخر المندوب إما أن يكون ساكنا أو متحركا ، فإن كان ساكنا ألحقتَ الألف ، فتَّحرك ذلك الساكنُ بالفتح لضرورة لألف وذلك إذا كان يَقبل الحركة ، كالقاضِى والداعِى إذا ندبتَه فقلت : ياقاضِياهْ ، مالم يكن تنوينا أو ياءَ المتكلم ، فإن التنوين - كما قال - يحذف ، وياءُ المتكلم سيأتى ذكرها أن شاءالله . فإن لم يَقبل الحركة فلا بد من حذفه كالألف ، وقد تقدم .

فإن كان متحركا فإما أن تكون الحركة إعرابية أو بِنَائِيَّة ، فإن كانت إعرابية ألحقت الألف ولم تعتبرها ، وذلك داخل تحت قوله : (ومُنْتَهى المَنْدوبِ صِلْهُ بالألِفْ) وقد تقدم مايَظهر منه عدمُ اعتبار حركة الإعراب .

وإن كانت بِنَائِيَّة فإما أن يكون إلحاق الألف للاسم يُوقع فى المندوب لَبْسًا أَوْلاَ ، وذلك بأن يُعَوَّض من تلك الحركة الفتحةُ لأجل الألف . فإن لم يُوقِع لَبْسا

---

(١) هو الفرزدق ، وصدره :

* تَنْفِى يَداها الحَصَى فى كُلِّ هَاجِرة *

ديوانه ٥٧٠ ، وسيبويه ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، وابن الشجرى ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٣/٢ ، ١٩٧ ، وابن يعيش ١٠٦/٦ ، والإنصاف ٢٧ ، ٢١ ، والتصريح ٣٧٠/٢ ، والأشمونى ٢٨٩/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، والعينى ٥٢١/٣ ، ٥٨٦/٤ وتنفى : ترد تثير . والضمير يعود على ناقة الفرزدق . والهاجرة : وقت اشتداد الحرفي الظهيرة . ونفى الدراهم :إثارتها للانتقام. والتنقاد : مصدر بمعنى النقد ، وهو التمييز بين جيد الدراهم والدنانير ورديئها . يصف سرعة سير ناقته فى الهواجر ، فيداها لشدة وقعها فى الحصى تنفيان فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدراهم إذا انتقدها الصير فى . وخص الهاجرة لصعوبة السير فيها .

(٢) مابين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة .

فحكمها حكم حركة الإعراب فى عدم اعتبارها ، فتقول : يازيدُ يازيداهْ ، ولاتقول : يازَيْدُوه ، كما تقول : أعَمْرُوهْ فى الإنكار ، لأن الألف هى الأصل كما تقدم فإذا قُدِر على إلحاقها وفتح ماقبلها من غير معارِض لم يُعدل عنه ، وكذلك تقول في (رَقَاشِ وحَذَامِ) : وارقَاشَاهْ واحَذَامَاهْ ، ولاتقول : واحذَامِيَهْ ، ولايارَقَاشِيَهْ ، لعدم اللَّبس . وأجاز ذلك الكوفيون ، أعنى فى الكسرة . وماقالوه لم يُسمع من كلامهم ، فلاتُسْمَعُ دعواهم ، وهذا حكم المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من قال فى (النداء) : ياغلام ـ بالكسر ـ أو ياغلامُ ـ بالضم ـ فالضم والكسر ليسا بإعراب ، مع أنهما غير معتَبرين ، فإنك تقول : يا غلاماهْ ، لأن الكسر لايقع بـ (غلام) المنكَّر لأنه لايُندب .

وإن كان الفتح وإلحاق الألف يُوقِع لَبْسًا فاترُكْ آخرَ المندوب على حاله من ضم أو كسر ، وأتْبِعه من حروف المد ما يُجانس تلك الحركة ، فتأتى بعد الضم بالواو ، وبعد الكسر بالياء ، وهو قوله :

والشَّكْلَ حَتْمًا أوْلِهِ مجُانِسَا
إن يَكُنِ الفتحُ بوَهْمٍ لاَبِسَا

يعنى باللاَّبس الخالط ، يقال : لَبْستُ عليه الأمَرَ ألبْسُه ، إذا خلطتَه عليه ، فلم يَعرف وجهه . ومنه قوله تعالى : {ولَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مايَلْبِسُونَ}[1] ، أى إن يكن الفتَح يَلْبِس المقصودَ من الكلام بما يَذهب إليه الوَهْمُ وهو غير مقصود .

---

(١) سورة الأنعام / آية : ٩ .

والوَهْم : ذَهاب ظَنِّ الإنسـان إلى الشئ وهو يريد غـيـره ، يقـال: وهَمْتُ فى الشئ – بالفتـح / أهِمُ وَهْمًـا ، بالإسـكان ، إذا ذهـب ٢٨٤ وَهْمُك إليه وأنت تريد غيره .

وأما (وهِمَ فى الحساب) فهو بالكسر ، يَوْهَم وَهَمًا – بالفتح – إذا غَلِط وسَهَا فيه ، فهو غير الأول ، فإتيانُ الناظم بالوَهْم الساكن الهاء صواب

ومـثـال ذلك مـا إذا نـدبت : غُـلامَكِ ، أو غـلاَمْكُم أو غُـلامَـه ، أو غُـلامـهُم ، ومـا أشـبـه ذلك ، فـإنك تقـول: واغـلاَمَكِيـهْ ، واغُـلامَكُمُـوهْ ، وَاغُلاَمَـهُمُـوهْ . ولاتقول: وَاغُـلامَكَاهْ ، فإنه يَلتبس بُنْدبة غلامكَ – بفتح الكاف – ولاغُلاَمَكُمَاهْ لأنه يَلتبس بندبة غُلامكُما ، وكذلك ما بقى .

وقد تحصَّل من هذا أنكَ إذا سمعت فى كلام العرب (واغُلاَمَكَاهْ) علمت أن الكاف كانت مفتوحة خطابًا للمـذكر ، وكذلك (واغُلاَمَـهَاهْ) ، تعلم أنه ضـمير المؤنث ، وكذلك (وَاغُلاَمَكُمَاهْ) ، هو ضـمير المثنى ، وما أشبه ذلك مثلهُ .

واعلم أنه قد مَرَّ آنفا أن آخر المندوب إن أُلْحِقَ الألفَ فوقع اللَّبْسُ امتنع ذلك ، وأتيتَ بمجانس الحركة ، وكان عنده المُثَنَّى ، حسبما ذكر فى «الشرح»(١) ، مما يقع فيه اللَّبْس إن لحقته الألف ، كان من الداخل فى هذا الحكم ، فـالأولى عنده أن يقـال فـى الزيدَيْن : وازَيْدَنيَهْ ، خـلافا للبصريين المانعين هذا .

قال فى «الشرح»(٢) : والبصريون يلتزمون فتح نون التَّثْنية فى

---

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٥ – أ) .

(٢) المرجع السابق (ورقة ٢٠٥ – أ) .

ندبة المثنى ، فيقولون : يازيدَانَاهْ ، والكوفيون يُجيزون هذا ، ويجيزون إيضًا : يازيدَانيَهْ قال : وهو عندى أَوْلَى من الفتح وسلامة الألف لوجهين :

أحدهما : أن فى الفتح وسلامة الألف إيهامَ أن اللفظ ليس لفظَ تثنية ، وإنما هو من الأعلام المختَتمة بألف ونون مزيدتين كسَلْمان ومَرْوان .

والثانى : أن أبا حاتم[1] ، حكى أن العرب تقول فى نداء «هَنٍ» مُثَنًّى : ياهَنَانِيهْ ، ولم يَحْكِ : ياهَنَانَاهْ ، والقياسُ إنما يكون على ماسُمع لا على ما لم يُسمع ، هذا ما قال . وهو يشير إلى التزام الكسر خلافا لمن التَزم الفتح أو أجاز الوجهين ، وهم أهل البصرتَيْن[2] .

فإن كان مذهبه هذا ، فهو حَسَنٌ بأن يُدْخِل المثنى تحت قوله : (أَوْلِهِ مُجانِسًا) إن كان ثَمَّ لَبْس . وقد زعم أن هذا مُلْبس ، فلا مِرْية فى أرادته .

ثم يبقى عليه سؤال : وهو أنه قَدَّم أولَ الفصل أن آخر المندوب تَلحقه الألف ، وأن الألف والتنوين يُحذفان لها ، وذكَر هنا أن الحركة اللازمة تَتْبعها المَدَةُ عند خوف اللَّبس ، فأعطى مجموعُ الموضعين أن ما آخره ياءٌ ، سوى مايَذكره إثْر هذا ، أو واوٌ لايحذَف بلُ يحرَّك بالفتح للألف اللاحقة ، فتقول فى نحو (قَامُوا) أو (قُومِى) مسمًّى بهما : واقَامُوَاهْ ، واقُومِيَاهْ ، وكذلك فى (ضَرَبتنى) على لغة من أثبت الياء : ياضَربتْنِيَاهْ ، وفى (ضَرَبني) : واضَرَبَنِياهْ إلى أشباه ذلك ، كما تقول فى (القاضى) ياقاضِيَاهْ ، وفى (غلامى) فى أحد الوجهين : واغلامِيَاهْ . وهذا كله باطل لايقوله عربى ، وإنما حكمه أن تُتْبَع الحركةُ بمجانسها ، فإذا اجتمع المثلان من الياءين أو الواوين ، كان الحكم

(١) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستانى كان إماما فى علوم القرآن واللغة والشعر (ت ٢٥٠) .

(٢) يريد البصرة والكوفة ، فثنى على التغليب ، كما يقال : القمران للشمس والقمر والعمران ، لأبى بكر وعمر رضى الله عنهما .

حكم / الألفين ، ، وذلك حذف إحداهما فتقول : واقَامُوهْ ، واقُومِيَهْ ، ٢٨٥/٣
واضَرِبَتِيَهْ ، واضَرَبَنِيَهْ .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن يقال : لعله رأى نظَر المبرِّد فى هذا متوجَها ، وذلك أن المبرد ألزم سيبويه القولَ بتحريك الواو والياء ، كما حرَّكها مع ياء المتكلم ، وأن يقول : وَاضَرَبُوَاهْ ، وَاضَرَبْتُنِيَاهْ ، ونظائره . وتابعه عليه ابن وَلَّاد[1] المُسْتَنْصِر لسيبويه ، وقال : هذا الفصل صحيح ، ولاجواب فى هذا احسنُ منه ، فكأنَّ ابن وَلَّاد مال إلى هذا ، وجَعله رأيا صحيحا ، فيمكن ، على بُعده ، أن يُذهب إليه ،

والثانى : أن الواو والياء فى هذه المواضع لم يَعتبرها لعدم اعتبار ما هى فيه ، لأن قصده فى هذا الباب الكلامُ على المشهور الاستعمالِ من الأسماء التى شأنُها أن تُندب ، ولاشك أن لمشهور منها فى الاستعمال ما آخرهُ ألف أو تنوين أوياءُ متكلم ، أو ياءُ أصلية .

فالأصلية كالقاضِى حكمُها ظاهر . وياء المتكلم الثابته الساكنة سَيذكرها . وما آخره ألف أو تنوين قد ذكره . وماسوى ذلك دَخِيل فى الكلام ، غيرُ مستعمَل عند العرب ، وإنما أجرى الناسُ فيه القياس كيف كان لوسُمِّى بـ (قومِى ، أو ضَرَبتْنى ، وقامُوا) ونحو ذلك مما هو نادرُ الاستعمالِ ، غيرُ ضروريٍّ الذكر .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن ولاد النحوى . كان بصيرا بالنحو أستاذا ، وكان شيخه الزجاج يفضله على أبى جعفر النحاس . صنف المقصور والممدود ، وانتصار سيبويه على المبرد (ت ٣٣٢ هـ) .

وأيضـا ، فمـا آخره واوٌ من المعرَبات لا يوجـد فى الكلام إلا أن يُسَمَّى بجملة فيها ضمير رفع اختُتمت به .

وهذا كله وظيفةُ أرباب المطوَّلات ، ولذلك لمُ يُبوَّب فى هذا النظم على «باب التَّسْمية» فلا ينبغى أن يمثِّل له هذا الفصل إلا بما هو مستعمل عند العرب ؛ وإذا ذاك لايَبقى عليه فى المسألة إشكال .

وهذا هو الأَوْلَى فى الجواب ، وهو مَقْصدٌ فى كلامه حسنٌ ، وتنقيحٌ لمحل الفائدة .وإنما مَثَّل فيما آخره الحركةُ بـ (غُلاَمِهِ وغُلاَمِكُمْ وغُلاَمِهِم) لتحرُّك الآخِرِ فى الأصل ، وسقوط الصَلاَت فى أكثر الكلام ، وإلاَّ فـ (غلامُكَ ، وغُلامُكِ) ونون المثنى كافٍ فى التمثيل ، ويكون (غُلاَمُه وغُلاَمُكم) ونحوه مِمَّالم يَقْصدْ لقلة استعماله والله أعلم .

وقوله : (إنْ يَكُن الفتحُ بوَهْم لاَبسًا) أتى بـ (يكن) المضارع ، وموضعه للماضى ، لأنه لاجواب له يَنْجزم ، فلا يُؤْتَى فيه بامضارع إلا قليلا ، وقد تقدم مثله . وكذلك قوله :

وواقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إن تُرِدْ
وإن تَشَأْ فَالمدَّ والهَا لاتَزِدْ

فأتى بـ (إنْ تُرِدْ) والوجه : إن أردتَ ، و(واقفًا) حال من فاعل (زِدْ) أى زِدْ هاءَ سَكْت حالةَ كونك واقفا .

ويعنى أنك إذا وقفت على آخر المندوب ، وقد ألحقتهَ الألف أو الياء أو الواو ، زدتَ هاءً تقف عليها ، وتسمى هاءَ السكت ، فتقول : يازيدَاهْ ، ياعَبْدَ المِلَكَاهْ وأميرَ المؤْمنينَاهْ ، فتكون تلك الهاء لاحقة للقَصْد الذى لَحِقت لأجله فى نحو : {يَالَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ}(١) ، لبيان ماقبلها ، فإذا لَحِقَتْ فى نحو :

(١) سورة الحاقة / آية : ٢٥ .

{كِتَابِيَهْ} . فلبيان الحركة ، وإذا لحقت الألفَ فى النُّدْبة فلبيان الحرف الذى بمنزلة الحركة لضَعْفه .

وقوله : (إن تُرِدْ) راجع إلى إلحاق الألف والهاء ، فكأنه قال : ومُنْتَهى المندوبِ صِلْهُ بكذا مطلقا ، وبالهاء إذا/ وقفتَ إن شئتَ ذلك ، وإن شئتَ فلاتُزِدْ شيئا من ذلك ، بل تأتي بالاسم المندوب على حَدِّه لو كان منادًى غيرَ مندوب ، فتقول : وازيدُ ، واعبدَ الملكِ ، واغلامُ ، وما أشبه ذلك ، وأنشد سيبويه لابن قَيْس الرُّقَيَّات[1] : ٢٨٦/٣

تَبْكِيهِمُ دَهْمَاءُ مُعْوِلَةً

وتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَهْ

إلا أن لَحاق المَدَّة أكثرُ ، وإن كان الوجهان معًا سائِغَيْن ، فكأنه قَدَّم أحد الوجهين تنبيها على أَوْلَوِيَّته .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تَحمل التخييرَ على إلحاق الهاء ، وذهبتَ إلى ذلك المَحمل البعيد ، وقد لاتلْحق الهاء فى الوقف ، كقول جَرِير[2] :

حُمِّلت أمرًا عَظِيمًا فاصْطَبَرْتَ لَهُ

وقُمْتَ فِينا بأَمْرِ اللَّهِ ياعُمَرا

فوقف بغير هاء كما ترى ؟ فالجواب أن الوقف بغير هاء غيرُ معروف فى الكلام ؛ بل الهاء لازمة في الوقف ، وهو مقتضى كلام النحويين .

---

(١) ديوانه ٩٩ ، والكتاب ٢٢١/٢ ، والمقتضب ٢٧٢/٤ ، والتصريح ١٨١/٢ ، والمساعد ٥٣٥/٢ ، والعينى ٢٧٤/٤ يرثى سعدا وأسامة ابنى أخيه ، وكانا قتلا فى المدينة يوم الحرة . والدهماء : السوداء ، وهى أيضا : العدد الكثير من الناس : ومعولة باكية . والرزية : المصيبة ، وأصله من المهموز (رَزِيئة) .

(٢) سبق الاستشهاد به فى «بابى النداء والندبة» .

وأيضا ، فمـا فى بيت جـرير لاحُـجَّـة فيـه ، لأنه جـارٍ مَـجـرى الوصل لا مجرى الوقف ، وإلى هذا فهو نادر غيرُ معتدٌ به .

ثم هنا مسألتان :

إحـداهمـا : إنه لما قـال : «ووَاقـفًـا زِدْ هَـاءَ سَكْتٍ» فقَـيَّـد ذلك بـالوقف، دَلَّ بمفهومه على أنها لاتُزاد في الوصل، وإنما اللاحقُ الألفُ خـاصة، وذلك صـحيح فتقول : واغلامًا أين ذهبتَ؟ وازيدًا مَنْ لى بِكَ؟

وأنشد سيبويه لرُؤْبة(١):

* فهى تُنَادِي بِأبَا وابْنِيمَا *

هكذا رُوِى في بعض الروايات(٢)، حكايةً للنُّدبة، وهو كثير.

والثـانيـة : أنه لما سَمَّـاها هاءَ السكت أفـهم ذلك أنهـا سـاكنة لاتُحَــرَّك، وأنها إذا وُصِل بهـا سَقَطت، وهذا ظـاهر، إلا أن يَشِـذَّ شيء فيـحُـفظ، ويُنشـدون هنا(٣):

* يامَرْحَبَاهَ بِحَمارِ ناجِيَةْ *

ومنه أيضا(٤):

---

(١) الكتاب ٢٢٣/٢، وملحقات ديوانه ١٨٥، والمقتضب ٢٧٢/٤، وابن يعيش ١٢/٢، واللسـان (بنى، رثا) وقبله :

بكاءَ ثَكْلَى فقدتِ حَمِيمَا

(٢) ويروى «بأبِى وابْنِيما» و«بأبَا وابْنَاما» ويروى «تَرَنَّى» بدل «تنادى».

(٣) الخصائص ٣٥٨/٢، والمنصف ١٤٢/٣، وابن يعيش ٤٦/٩، والهمع ٣٤٦/٥، والخزانة ٣٨٧/٢

ويعده : إذا أتى قَرَّبتُه للسانيةْ

وناجية : اسم شخص. والسانية : الدلو العظيمة وأداتها، والناقة التى يستقى عليها من البئر.

(٤) سبق الاستشهاد به.

ألاَ يَاعَمْروُ عَمْرَاهُ

وعَمْرَو بنَ الزُّبَيْرَاهُ

على أن يكون هاء «عمراهُ» متحركة.

وقائلٌ وَاعَبْدِ يَا وَاعَبْدَا

مضنْ في النِّدَا الْيَا ذا سُكُونٍ أبْدىَ

«مَن» في قوله : «مَنْ في النِّدَا» مبتدأ، و«أبْدَى» صلته، و«في النِّدَا» متعلق بـ(أَبْدَى) و(الْيَا) مفعول به، و(ذَا سُكُونٍ) حال من (الْيَا)، وفاعل (أَبْدَى) هو العائد على (مَنْ) (وقائلٌ) خبر المبتدأ، و(واعَبْدِيَا) وما عطف عليه مفعول (قائل) وحُذف العاطفُ ضرورةً.

والتقدير : الذى (أَبْدَى) في النداء اليـاءَ ذاتَ سكونٍ قائلٌ في الندبة واعَبْدِيَا واعَبْدَا.

ويعني أن مَنْ لغتهُ من العرب إثباتُ الياء في (ياعَبْدِى) ساكنةً لا متحركة، فإن له في نُدْبة هذا المضاف وجهين :

أحدهما : تحريك الياء بالفتح، فيقول : واعبدِيَاهْ، واغُلاَمِيَاهْ، واسَيِّدِيَاهْ، لأن الألف لما كانت ساكنة، والياءُ ساكنةٌ أيضا، لم يكن بُدٌّ من تحريك الياء أو حذفها، فحرَّكوها لأن أصلها الحركة، فزال المحظور، فوافق في هذا الوجه لغةَ من يحرِّك الياءَ.

والثاني : أن تُحذف الياء فتقول : ياعَبْدَاهْ، واغلامَاهْ، واسَيِّدَاهْ، وماأشبه ذلك، لأنها لما التقت ساكنةً مع الألف، وقَرُب شَبَهُها بالتنوين على ماتقرَّر قبل هذا، حذفوها كما حذفوا التنوين وإن كانت مُرادة .

وأما من أثبتها متحركةً فلا إشكال في دخولها تحت الأصل المتقدم في قوله : « ومُنْتَهى المَنْدُوبِ صِلْهُ / بالألِفْ » وكذلك لغةُ من يقول : ٢٨٧/٣ ياغلامُ ، أو ياغلامِ ، وفي لغة من قال : (ياغلامًا) تدخل تحت الاستثناء بقوله : «مَتْلُوَّها إن كان مِثْلَها حُذِفْ».

فقد تَبيَّن أن خَمْس اللغاتِ في المضاف إلى ياء المتكلم مأخوذٌ حكمُها من كلامه على اختصاره. وما ذكَر في هذه المسألة من جواز الوجهين هو مذهب المبِّرد[1]. وأما سيبويه فمذهبه تحريك الياء مطلقا في هذه اللغة[2]، لأنه رأى تحريكَها، وهي اسم معتبَر محافظٌ عليه، هو الوجه. ولِمَا ذَهب إليه الناظمُ وجهٌ آخر كما تقدم. وكأن تقديمه لقوله : «واعَبْدِيَا» بإثبات الياء مشعرٌ ([3] بأنه أقوى من الوجه الآخر، وجعله في «شرح التسهيل[3]» على العكس، وأن إثباتها قليل. والظاهر ما أشعر[4]) به هنا. ولذلك لم يذكر سيبويه غيره[5].

---

(١) انظر المقتضب ٤/٢٧٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٢١.

(٣) ورقة (٢٠٤ ـ ب).

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٥) الكتاب ٢/٢٢١.

الترخيم

الترخيم في اللغة : التسهيل والتليين، رَخُمَ مَنْطِقُها : لاَنَ .

قال الجوهري[1] : ويقال : هو الحذَفْ. قال ومنه ترخيمُ الاسم في النداء .

والمعروف في أصل اللغة ماتقدَّم، ومنه بيت ذي الرّمة المشهور[2] :

لَهَــا بَشَــرٌ مِــثْلُ الحَــرِيرِ ومَنْطِقٌ
رخــيمُ الحَــواشِي لا هُـرَاءٌ ولا نَزْرُ

أى رقيق الحواشِي سَهْلُها.

وعلى أصل اللغة، مع الإحالة على الاصطلاح ، استعمله الناظم إذ قال :

تَرْخِــيـمًــا احْــذِفْ آخِــرَ المُنَادَى
كـيَــاسُـعَــا فِـيَـمنْ دَعَــا سُـعَــادَا

أى تسهيلاً وتيسيرًا .

وذلك أن المنادَى يلحقه الترخيمُ تخفيفًا من اسمه إذا طال، لكثرة النداء في كلامهم، ولأنك محتاج إليه أبدًا في كل كلام تُخاطب به إنسانا لتعَطفه على الاستماع منك لأمرك ونَهْيك وإخبارك.

وترخيمُه : نَقْصُه عن تمام الصوت به، فهو في الاصطلاح حذفُ بعض حروف الاسم، ولذلك قال : «احْذِفْ آخِرَ المنادَى» ففَسَّره بالحذف، وإنما قال : «آخَرالمُنَادَى» فقَيَّده بالنداء، لأن ترخيم المنادَى هو المُطَّرِد في القياس .

---

(١) الصحاح (رخم).

(٢) ديوانه ٢١٢، والأشمونى ٣/١٧١

والبشر : جمع بشرة، وهى ظاهر الجلد ورخيم الحواشي : لين نواحي الكلام. والهراء : الهذيان والكلام الكثير بدون معنى. والنزر : القليل. يصفها بأن كلامها بين القليل والكثير.

وأما غير المنادَى فلا يُرَخَّم إلا في الضرورة، كما وقع تنبيهُه عليه في آخر الباب.

وقَيَّد الحذف بالآخر احترازًا من الوسَط والأوَّل، فلا يقع فيه ترخيم النداء.

وأيضا، فالترخيم بمعنى (الحَذْف) في اصطلاح النحويين على وجهين :

أحدهما : ترخيم النداء هذا، ولايقع إلا في آخر الاسم كما قال.

والآخر : ترخيم التصغير، وهو حذف زوائد الاسم لتقع بِنْيَةُ التصغير على أصول الكلمة، ويسمَّى التصغير هنالك تصغيرَ الترخيم، وقد ذكره الناظم في بابه فقال :

وَمَنْ بتَرخْيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى
بالأصلِ كالعُطَيْفِ يَعْنِى المِعْطَفَا

وهذا قد يُحذف فيه الأولُ كالعُطَيْف، والوسطُ كفُطَيْمَة في (فاطمة) والآخِرُ كأُرَيْط في (أَرْطَى)[1] وأما المختص بالآخِر فهو ترخيم النداء، فلذلك عَيَّنه.

وأفاد أيضا بقوله : «آخَر المنادَى» فائدة أخرى، وأحال فيما بعد عليها، وهى الإشعار بأن أصل (الترخيم) أن يكون بحذف حرفٍ واحد، لأن الآخِر إنما يُطلق بالحقيقة على الحرف الآخِر وحده .

---

(١) الأَرْطَى : نبات شجيري، ينبت في الرمل، ويخرج من أصل واحد كالعصى، ورقة دقيق، وثمره كالعناب، والواحد : أرطاة.

وأما ماقبله فلايُطلق عليه أنه الآخِر إلا مع الآخِر / مجازًا لاحقيقة، ولذلك لايُحذف غيرُ الآخرِ مع الآخِر إلا إذا كان معه كالحرف الواحد حسبما يتبيَّن في موضعه إن شاء الله. ٢٨٨/٣

ومن هنا، والله أعلم، أتى بمثال من الترخيم الذى فيه حذف الآخر حقيقة، وهو (ياسُعَا) في قولك : (ياسعادُ) فحذَف الدال. ومثله (ياسَعِي) في (ياسَعِيدُ) و(ياثَمُو) أو (ياثَمِى) في (ياثَمُودُ) و(يافاطمُ) في (يافاطمةُ) ومن ذلك كثير.

وسيأتى بيان الترخيم تفصيلاً، وإنما هذا بيان جُمْلى.

وقوله : «فيمَنْ دَعَا سُعَادَا» يريد : فيمن نَادَاها.

وجَــوِّزَنْهُ مُطْلَقًــا في كُلِّ مَــا
أُنِّثَ بالهَــا والَّذِى قَــدْ رُخِّــمَــا

بَحــذْفِــهَــا وفِّــرْهُ بَعْــدُ واحْظُلاَ
تَرْخِيمَ مـا مِنْ هَذِهِ الهَـا قَدْ خَـلاَ

إلا الرُّبَاعِىَّ فــمَـــا فَــوقُ العَلَمْ
دونَ إضَــــافَـــةٍ وإسْنَادٍ مُـــتَمْ

قَسَّم الناظم الاسم المنادي بالنسبة إلى ترخيمه ثلاثةَ أقسام :

قسمٌ لايُحذف منه إلا الحرفُ الأخير.

وقسمٌ يُحذف منه الأخيرُ مع ماقبله.

وقسمٌ يُحذف منه عَجُزه، ولا يكون ذلك إلا في مركَّب .

فأما القسم الأول : وهو الذى لايُحذف منه إلا حرفٌ واحد، فهو الذى شَرع الآن في ذكره، وجعله على ضربين :

أحدهما : مايُحذف منه الآخِر من غير شرط، وهو قوله : «وجَوِّزَنْهُ مطلقًا في كذا» فأراد بالإطلاق عدمَ التقييد بشرط، يعني أن ذلك جائزٌ، من غير شرط، في كل اسم مؤنث بالهاء، كان علَمًا أو غيرَه، فتقول في (فاطمة، وعائشة) : يافاطمُ، وياعائشُ أقبلي، ومنه قول امرىء القيس[1]:

أفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هذا التَّدَلُّلِ

وإن كُنْتِ قد أزْمَعْتِ صَرْمِى فأَجْمِلِى

وقول القُطامي، أنشده سيبويه[2]:

قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ ياضُبَاعَا

ولايَكُ مَوْقِفُ مِنْكِ الوَدَاعَا

أراد : أفاطمةُ، وياضُبَاعَةُ.

---

(١) من معلقته، وانظر : وابن الشجري ٢/٨٤، والمغني ١٣، والتصريح ٤/١٨٩، والهمع ٣/٣٤، والأشموني ٣/١٧٢، والعيني ٤/٢٨٩، والدرر ١/١٤٧
والتدلل والدلال إظهار المرأة الجرأة على زوجها كأنها تخالفه، ومابها من خلاف. والتدلل والدلال من المرأة أيضا : حسن حديثها ومزحها . وقوله : «مهلا بعض هذا التدلل» أى كفي بعض ذلك عنى، وأقلى منه. وأزمعت : عزمت وأجمعت. وصرمي : قطعيتي. وأجملي : اعتدلى واتئدى .

(٢) الكتاب ٢/٢٤٣، وديوانه ٣٧، وابن يعيش ٧/٩١، والهمع ٢/٩٦، ٣/٩٢، والأشموني ٣/١٧٣ والخزانة ٢/٣٦٧، والعيني ٤/٢٩٥
وضباعة : بنت زفر بن الحارث الذى مدحه القطامي بهذه القصيدة ـ ولايك موقف : لاتجعلي هذا الموقف وداعا منك لي. أو على الدعاء، كأنه قال : لاجعل الله موقفك هذا وداعًا لي.

وتقول في غير العلَم : يامُسْلِمُ أقبلي، وياضاربُ أقيمي، ومنه قول العَجَّاج، أنشده سيبويه(١):

* جَارِيَ لاتَسْتَنْكِرِى عَذِيرِى *

وكذلك تُحذف الهاء على مقتضى إطلاقه، كان الاسم الذى هى فيه على ثلاثة أحرف أو أقلَّ أو أكثر، فيجوز أن تقول : ياطَلْحُ أقبل، وياثُبُ أقبلي، إذا سميتَ امرأة : ثُبَة. وكذلك ياشَا أقبلي، إذا سميتَ بشاة، وكذلك إذا لم تُسَمِّ. ومن كلامهم : ياشَا ادْجُنِى(٢)، أراد شاةً بعينها، ومعنى (ادْجُنِى) أقيمي.

يقال : دجن بالمكان : إذا ثبت وأقام فيه.

ولم يكثر الترخيم في شيء كثرتَه فيما آخره هاء التأنيث، لأن الهاء شيء مضاف إلى الاسم، وليس من بِنْيته، لأنها لاتعود في جمعٍ مُكَسَّر، ولا جمعٍ سالم، كما تعود ألف التأنيث، ولأنها لايُكْسَر الحرف الذى قبلها إذا وقعت بعد ياء التصغير، كما في : رُعَيْشِنٍ وأُرَيْطٍ(٣). ودخولُها في الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث، فكان حذفها أولى؛ إذ لايختل الكلام بحذفها.

---

(١) ديوانه ٢٦، والكتاب ٢٤١/٢، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش ١٦/٢، ٢٠، والتصريح ١٨٥/٢، والأشموني ١٧٢/٣، والخزانة ١٢٥/٢، والعيني ٢٧٧/٤، واللسان (شقر، عذر) وبعده :

سَيْرِى وإشْفَاقِى على بَعِيرِى

يخاطب امرأته. وعذير الرجل : مايرومه ويحاوله من الأعمال التى يعذر عليها إذا فعلها، وفسر في الشطر الذى بعده. وذلك أنه كان قد عزم على السفر، فأخذ يصلح حلسا لجملة، ويعده لذلك السفر، فرأته امرأته فأنكرت عليه ذلك، وهزئت منه، فقال لها هذا الشعر.

(٢) الكتاب ٢٤١/٢.

(٣) رعيشن تصغير رعش والرعشن : المرتعش، وجمل رعشن : سريع لاهتزازه في السير. والنون فيه زائدة.

وأريط : تصغير أرطى، وهو نبات شجيري ينبت بالرمل، ومرتفسيره. والألف في (أرطى) زائدة للإلحاق.

ومع زيادة النون والألف عومل الاسم معاملة الرباعي في التصغير، بخلاف ماإذا وقعت تاء التأنيث بعد ياء التصغير.

ثم خَتم الكلام فيما فيه الهاءُ بُحكْمٍ لابد من ذكره فقال : « والَّذِى قَدْ رُخِّمَا : بَحذْفِها وَفِّرْهُ بَعْدُ».

يريد أن مارُخِّم بحذف الهاء لايجوز / أن يرخَّم بعد ذلك، وإن كان ٢٨٩/٣
قابلا للترخيم لَوْ لَمْ تَدخل الهاء، فلا يجوز أن تقول في (فاطمة) : يافَاطِ، ولا في (مَـرْوانةَ) : يا مَرْوَا، إذا سـميتَ بهـا ولا مـاأشبـه ذلك؛ بل يُكتـفى بحذف الهاء، قَلَّت الحروف أو كثرت، كان ماقبل الهاء زائدًا أوْلاَ، وما جاء من ذلك نحو قول العَجَّاج، أنشده سيبويه[1]:

لَقَــدْ رَأى الرَّاءون غَــيْــرَ البُطَّلِ

أنَّكَ يامُــعَــاوِيَا ابْنَ الأفْــضَلِ

حمله سيبويه والفَرَّاء على أنه رُخِّم بعد حذف الهاء، وأن (يا) نداءٌ ثانٍ، لأنه لو كـانت اليـاء من تمام الاسم لم يصلح نعـتُـه؛ إذ المرخَّم لايُنْعَت.وأجاز الفراء حذفَ ماقبل الهاء إن كان زائدا، فيجوز عنده في (مَرْوَانة) يامَرْوَ، وفي (مَرْجَانة) يامَرْجَ. والسماع بذلك معدوم.

ووجه ماقال الناظم : أن ماقبل الهاء إن كان أصليًا، فالمنع ظاهر، لأن الحذف بعد الحذف إخلال، وإن كان زائدا لايصلح للحذف، كالألف والنون في (مَرْجَانة) فإنهما صارا بدخول الهاء عليهما كالأصلي الذى ليس بزائد.

ومن هاهنا احتَجَّ سيبويه على الفراء بأنه لو جاز حذف الزوائد لكان ينبغي أن يقول في (فاطمة) يافاطِ .

---

(١) ديوانه ٤٨، والكتاب ٢/٢٥٠، والخصائص ٣/٣١٦، والهمع ٣/٨٦، والخزانة ٢/٣٧٨
ويروى الثاني في الديوان «أنك يايزيدُ يا ابن الأفْحَلِ»
يريد يزيد بن معاوية، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

قال : من قِبَل : أن الهاء لو لم تكن بعد الميم لقلت : يافاطِ، كما تقول : ياجارِ، فأنت تحذف ماهو من نفس الحرف، كما تحذف الزوائد(١).

يعنى : وهذا لايقال باتفاق من الخَصْمين، فكذلك ينبغي في الزوائد التى قبل الهاء.

وقوله : «وَفِّرْهُ» أى استَكْمِله واستوفِ حروفه، ولا تحذف منه بعد حذف الهاء شيئا. يقال : وَفَّرْتُ عليه حَقَّه، إذا استوفيتَه له، وهذا من ذلك، لأن عدم الحذف منه استيفاءٌ له، واسنكمالٌ لحروفه. هذا تمام الكلام على هذا الضَّرْب.

ويظهر أن الناظم أخلَّ به من جهة عدم الاشتراط فيه، وذلك أن المؤنث بالهاء يُشترط في ترخيمه بحَذْفها سبعةُ شروط :

أحدها : ألا يكون مضافًا ولا مضافًا إليه المنادى، لأن المضاف إليه من المضاف بمنزلة الصلة من الموصول، وإذا رخمتَ فإما أن يقع الترخيم في آخر المضاف أو في آخر المضاف إليه، فإن وقع في آخر المضاف فقلت مثلا في (ضارِبَة زيدٍ) : ياضاربَ زيدٍ، لم يصلح، لأن الترخيم لايقع إلا في المغيَّر في النداء، وذلك المفردُ المبني، لأن النداء لما غَيَّره وصَيَّره مبنيا بعد أن كان معربا في غير النداء تَجرَّؤُا عليه، فغَيَّروه بالترخيم، (لأن النداء باب تَغْيِير، والترخيم تغيير، والتغيير عندهم يَأْنَسَ بالتعغيير ، فما لم يتغيَّرْ بالنداء لا يتغيَّر بالترخيم)(٢) وهذا من ذلك.

وأيضا، فإن الاسم المضاف لم يَتِمَّ دون المضاف إليه، فلو رُخِّم المضاف لم يكن الترخيم آخِرَ، ولوقوع الالتباس بـ(ضاربِ زيدٍ) وهو في هذا الباب محظور كما في غيره.

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٥، وفيه «قد تحذف».

(٢) مابين القوسين ساقط من (س).

وإن وقع في آخر المضاف إليه فقد وقع في غير منادى لأن المنادى إنما هو المضاف، وأما المضاف إليه فسِيقَ لتعريف المضاف أو تخصيصه، فليس به وما جاء من الترخيم فيه فشاذٌ كقول رُؤْبة ، أنشده سيبويه(١) :

إمَّا تَرَيْنِى اليومَ أُمَّ حَمْزِ
قارَبْتُ بينَ عَنَقِي وجَمْزِى

٢٩٠/٣ /أراد : أمَّ حَمْزة. وأنشد أيضا لزُهَيْر(٢):

خُذُوا حَظَّكُمْ ياآلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا
أواصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

وأنشد الكوفيون(٣):

---

(١) ديوانه ٦٤، والكتاب ٢/٢٤٧، والمقتضب ٤/٢٥١، وابن يعيش ٩/٦، والإنصاف ٣٤٩ العنق : ضرب من السير فسيح سريع، للإبل والخيل. والجمْز : ضرب من السير أيضا قريب من العدو، كالوثب والقفز.
يصف كبره وعلو سنه، وأنه أصبح يقارب خطوه في عنقه وجمزه.

(٢) ديوانه ٢١٤، والكتاب ٢/٢٧١، وابن الشجري ١/٢٢٦، ٢/٨٨، وابن يعيش ٢/٢٠، والإنصاف ٣٤٧ ، والأشموني ٣/١٧٥ ، والخزانة ٢/٣٢٩ ، وخذوا حظكم : صونوا نصيبكم من صلة القرابة، ولاتفسدوا مابيننا وبينكم والأواصر : جمع آصرة وهى كل صلة تعطف الرجل على الرجلِ، من رحم أو قرابة أو صهر أو معروف. والرحم : موضع تكوين الولد.
وتخفف حاؤه بالسكون مع فتح الراء أو كسرها . ثم سميت القرابة من جهة الولاء رحما، فالرحم خلاف الأجنبي.

(٣) ابن الشجري ١/١٢٩، وابن يعيش ٢/٢٠، والإنصاف ٣٤٨، والتصريح ٢/١٨٤، والخزانة ٢/٣٣٦، والعيني ٤/٢٨٧
ولاتبعد : لا تهلك ، يقال : بَعد الرجل ـ بكسر العين ـ (يَبْعَد) بفتحها (بَعَدا) بفتحتين، إذا هلك. والميتة ـ بكسر الميم ـ الحالة التى يموت عليها الإنسان ـ يرثيه ويدعو له بأن يبقي ذكره ولا ينسى ، فكل إنسان لابد له من الموت، فإن ذكر بالجميل فكأنه لم يمت .

أياعُــــرْوَ لاتَبْــــعَـــــدْ فكُلُّ ابنِ حُـــــرَّةٍ
سَــيَــدْعُــوهُ دَاعِى مِــيــتَــةٍ فَــيُــجِــيبُ

وما أشبه المضافَ مثلُ المضافَ ، فلايجوز أن يقال في (ضاربٌ طلحة) : ياضاربًا طَلْحَ، ولا في (ضاربةٌ زيدًا) : ياضاربَ زيدًا، وما أشبه ذلك.

والثاني : ألا يكون نكرة غير مقصودة بالنداء، فلايقول في (مُسْلِمة) إذا ناديتَها نداء التنكير : يامُسْلِمَ خُذْ بيدى، ولا في (امرأة) : يا امْرأَ خُذْ بيدى(١)، إذا ناداها الأعمى، لأن المنادى هنا لم يتغيَّر في النداء، فلا يَلحقه تغيرُ الترخيم كما تقدم.

والثالث : ألا يكون موصولا نحو : يامَن هى ضاربةٌ، فلا يقال : يامن هى ضاربُ، ولاضاربَ، لأن (ضاربة) ليس بمنادى، وإنما جىء به في الصلة بيانًا للمنادى.

والرابع : ألا يكون مركَّبا بواحد من التراكيب الثلاثة :

أما (تركيب المَزْج) فكما إذا سميتَ رجلا بـ(خمسَ عشرةَ) فإنك لاتقول : ياخَمْسَ عَشَرَ، فتحذف الهاء، وإنما تقول : ياخَمْسَ، إذا رخمتَ فتحذف العَجُز.

وأما (تركيب الإسناد) فلا يرخم بحذف الهاء أبدا، فلو سميتَ رجلا : (جاءَ طَلْحَة) لا تقول: أصلا لأنه ، إما أن يُلتزم فيه منعُ الترخيم رأسا، كما ظهر من سيبويه في أبواب الترخيم، فلا يرخَّم بحذف هاء ولاغيرها، لأنه مما لايغيِّره النداء، فلم يُغَيَّر بالترخيم، فصار كالمضاف وغيره.

---

(١) في جميع النسخ «خذ» بصيغة خطاب المفرد المذكر في الموضعين. والصواب «خذى» لأنه يخاطب مفردا مؤنثًا .

قال سيبويه في «تأبَّطَ شَرًّا» ونحوه : ولو رخمتَ هذا لرخمتَ رجلا يسمى[1] :

* يادارَعَبْلَةَ بالجِواءِ تَكَلَّمى *

وإما أن تَبْنى على دخول الترخيم فيه : فلايكون إلا بحذف العَجزُ كله؛ لا بحذف الهاء، فالترخيم بالهاء لايدخله البَتَّةَ، لأن مالحقه الهاء ليس هو المنادى.

وأما (تركيب العطف) كما لو سميتَ رجلا بـ (عَمْرو وطَلْحة) فلا يرخَّم أيضا، لأنه في النداء معربٌ كالمضاف إليه والمنكَّر.

وأيضا، فإن الهاء ليست في آخر المنادى، وإنما هى في آخر الكلمة المركَّبة مع ماقبلها فلاتقول : ياعَمرًا وطَلْحَ، ولا : يازيدًا وحَمزَ.

والخامس : ألاَّ يكون مندوبا، فلا تقول في (وَاطلحةُ) : واطلحَ ، ولا في (واحمزةُ) : واحَمْزَ لأن علامة الندبة ، وهى الألف ، إن أُلحقت فيه ، فإذا حذفت صار ذلك جمعًا بين حذفين وهو إجحاف.

وأيضا، ففي حذفها بعد الإتيان بها نَقْضُ الغرض، لأنه إنما أُتى بها لَمدِّ الصوت، والترخيمُ قَصْرٌ للصوت بالمندوب، ولأنها، أعنى الألفَ، كالتنوين، فإذا ثبتت لم تُحذف قاله سيبويه[2]. وإن لم تَلحق الألف فهي بصَدَد أن تَلحق، ولذلك كان الأكثر إلحاقَها، فصار المندوب كأنه محذوف منه، فلا يكرَّر عليه الحذف.

والسادس : ألاَّ يكون مستغاثا ولاجاريًا مَجراه وهو المتعجَّب منه ، فلا يقال في (طلحة) : يالَطَلْحَ ، ولا في (حمزة) : يالَحَمْزَ، إذا كان مجرورا باللام، فأشبه المضاف إليه، ولأنه لم يتغيَّر في النداء، فلم يصح تغييُره بالترخيم .

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٩، وفيه «يسمى بقول عنترة»

والبيت مطلع معلقة عنترة، وعجزه :

وعِمِى صَبَاحًا دارَ عَبْلَةَ واسْلَمِي

(٢) الكتاب ٢/٢٤٠.

والسابع : ألاَّ يكون موصوفا، لأن الترخيم حذفُ آخر الاسم للعِلْم به، والصفة بيانٌ للموصوف لعدم العلم به، فهما متدافعان، ولذلك قال سيبويه(١) في:

* أنكَ يامُعَاوِيَ بْنَ/ الأفْضَلِ * ٢٩١/٣

إنه ترخيم بعد ترخيم. وقد نَصَّ على هذا الرُّمَّاني، وتبعه ابن خروف، وقال في البيت : لايَصلح فيه النعت لأنه منادى مرخَّم، فهو في نهاية التعريف، فَنَعْتُه بعيد، فعلى هذا يكون قول يَزِيد بن مُخَرِّم، أنشده سيبويه(٢):

فَقُلْتُمْ تعَالَ يايَزِى بنَ مُخَرِّمٍ
فَقُلْتُ لَكُمْ إنِّى حَلِيفُ صُدَاءِ

أراد يَزيد بن مُخَرِّم - شاذًا(٣).

ويجري مَجرى النعت على هذا التقدير التوابعُ كلها، من العطف البياني، والتوكيد، إلا البدلَ، ففيه بحث، وإلا العطفَ النَّسَقي، فإن كل واحد منهما، أعنى من المعطوف والمعطوف عليه، مستقِلٌّ بالعامل من جهة المعنى، وفيه نظر أيضا.

---

(١) سبق الشعر، وهو للعجاج، وانظر : الكتاب ٢/٢٥٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٣، وابن الشجري ٢/٨١، والخزانة ٢/٣٧٨
والحليف : المحالف والمعاهد. وصداء : حي من اليمن. وقيل : اسم فرس له.
يذكر أنه دعي إلي الحلف فأبى أن ينقض حلفه لصداء، ويحالف غيرهم. أو : أراد أنه لايحتاج، مع فرسه والاعتزاز به إلى حليف.

(٣) لا يخفى أن قوله : «شاذا» خبر قوله : «يكون».

فهذه الشروط السبعة في ترخيم (المؤنَّث بالهاء) لازمة لابد منها، وأكثرها مشروطٌ فيما ليس فيه الهاءُ مما يُرَخَّم بحذف آخره، كما سيُذكر بحول الله.

والناظم لم يُنَبِّه على شيء منها، وإنما نَبَّه على اشتراط (النداء) في مطلق الترخيم خاصة.

ثم إن في كلامه إيهامًا بمفهوم، لأنه اشتَرط فيما ليس فيه الهاء ألا يكون مضافا ولا ذا إسناد، فاقتَضى، حين خَصَّ به هذين الشرطين، ألاَّ يُشترطان في ذي الهاء، كما أنه لما اشتَرط الزيادة على الثلاثة والعَلَمية أفهم ذلك أنهما لايُشترطان أيضا في ذي الهاء.

واعلم أن هذه الشروط المذكورة التى لم يَنُص عليها راجعةٌ في التحصيل إلى ثلاثة شروط، وهى أن يكون منادى، قد تَغَيَّر في النداء بالبناء، غيرَ مندوب.

فأما كونُه منادى فقد نص الناظم عليه أول الباب بقوله : «تَرْخِيمًا احْذِفْ آخرَ المنادَى» فيسقط به من الشروط السبعة : الأولُ، والثالثُ، والرابعُ، والسادسُ على وَجْه.

أما الأول : فلأن الترخيم إنما يَلحق آخرَ المضاف إليه، وهو تمامُه. وإليه ذهب أهل الكوفة حسبما يُذكر إن شاء الله، والمضاف إليه منادى، كما تقدم في توجيهه، وإنما المنادي : هو الأول، فخرج باشتراط النداء. ولايَلحق آخرَ المضاف لأن المضاف إليه من تمامه كالتنوين، فليس بآخر الاسم، والترخيم إنما يَلحق آخر الاسم.

وأما الثالث : فكذلك أيضا، لأن الصلة ليست هى ولا جزءٌ منها منادى، والمنادى هو الموصول، فقد خرج هذا باشتراط النداء.

وأما الرابع : فكذلك، لأن الجزء الأخير من المركَّب هو الذى آخره الهــاء، وليس بمنادى؛ بل المنادى هـو المجـمـوع، والهــاء لاتُنسب إلى المجموع؛ إذ ليس شأنُ الهاء أن تَدخل على الجملة أو ما أشبهها، وإنما تدخل على المفرد، والمفـرد في نفسـه غـيرُ منادى، فـخـرج هـذا أيضـا باشتراط النداء.

وأما السادس : فإن سيبويه شَبَّه المستغاث الداخلَ عليه اللامُ بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله[1]، فكأنه غير منادى؛ إذ لم تَعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه.

ويُقَوِّى هـذا قـولُ من يقـول :إن اللام مـتـعلقِّـة بفـعلٍ مـقـدَّر لا بـ(أنادِى) / ولا بـ(يا) وكـأنه يقـول : ألجـأُ لزيدٍ، إذا قلتَ : يالَزيدٍ. وقـد يكون هـذا الشـرط راجـعـا إلى الشـرط الآخَر، وهو أن يكون قـد تَغَيَّـر بالنداء، فقد سقطت إذًا الشروطُ الأربعة باشتراط النداء. ٢٩٢/٣

وأمـا الشـرط الثـاني : من السـبـعـة، وهو الثـاني من الثـلاثة، فـالاعـتـراض به لازم على الناظم وكـذلك السـادس؛ إن لم تَعـتـبـر شَبَـه المستغاث بالمضاف إليه، وهو داخل تحت شرط حدوث البناء بالنداء.

وأما الشرط الخامس من السبعة، وهو الثالث من الثلاثة، فلازمٌ له كذلك؛ إذ ليس له مايخرجه.

وأمـا السـابع فمنازَع في اشـتـراطه. وأجـاب الشلَّوْبين[2] بأنه قـد يتوَجَّه العِلْمُ المشترَط في الترخيم على الاسم، وعدمُ العِلْم على المسمَّى، فلايتدافعان.

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٠.

(٢) سبقت ترجمته.

وأما بيت سيبويه(1): فلعلَّه إعرابٌ من سيبويه، إذ كان الوجه الآخر لاغرابة فيه(2)، أو لعله اختيارٌ منه لذلك الوجه، لأنه موضع مدح، فتكريرُ النداء فيه أفخمُ من الإتيان به وصفا، هذا ماقال(3).

ويقوِّيه أن سيبويه أنشد(4):

*فَقُلْتُمْ تَعَالَ يايَزِى بْنَ مُخَرَّمٍ *

على أنه ليس من الشاذ؛ بل على أنه من الجائز بإطلاق، وهو مع ترخيم الهاء أَجْوَزُ.

ومثله قول امرىء القيس(5):

أحَارِ بْنَ عَمْرٍو كأنِّى خَمِرْ

ويَعْدُو على المَرْءِ ما يَأْتَمِرْ

وهذا الشاهد دالٌّ على جواز ترخيم الموصوف من باب الأَوْلى، لأنه من الموصوف بـ(ابن) وتقرَّر في الكلام صَيْرُورَةُ (ابن) مع الموصوف في حكم المركَّب، بدليل حذف التنوين، فإن كان هذا يجوز ترخيمه، فمن باب أَوْلى جوازُ ترخيم نحو : ياطلحةُ الفاضل، حارثُ الفاضل، فتقول : ياطَلْحَ الفاضل، وياحارِ الفاضل، وكذلك المعطوف، والمؤكد، والمبدَل منه.

---

(1) يقصد قول العجاج :

فَقَدْ رَأَىَ الرَّاءُونَ غَيْرَ البُطَّلِ ... أنكَ يامُعَاوِيا ابْنَ الأَفْضَلِ

وقد سبق الاستشهاد به.

(2) يريد بالوجه الآخر أن تكون الياء من قوله : «يابن» ياء «معاوية» فلما رخم قيل : مُعَاوِيَ، وعلى هذا الوجه تكون (ابن) خبر (أن) لامنادى.

(3) يعنى الشلوبين.

(4) البيت ليزيد بن مخرم – وقد سبق، وعجزه * فَقُلْتُ لَكُمْ إنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ *

(5) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب النداء» ، انظر ص ٢٣٧ .

فالحاصل : أنه ترك من الشروط الثلاثة شرطين. فلو قال أول الباب مثلا :

تَرْخيمًا احْذِفْ آخَر المَبْنِّي في ندَى سوَى المَنْدُوبِ فالحَذْفُ كُفِى

- لحصل له في ذلك الشروطُ الأُوَل المذكورة في حذف آخر الكلمة، فيكون مايذكره بعدُ من الشروط تاما.

وفي قوله : «وجَوِّزَنْهُ» أى الترخيم مايُبَيِّن أن ذلك ليس بلازم؛ بل هو من الجائز الموقوف على الاختيار الذى لك تركُه وإبقاءُ الاسم على حالة تامًّا إن شئت، وهذا حَسَنٌ من التَّنْبيه.

* * *

والضرب الثاني : من المرخَّم الذى لايُحذف منه إلا حرف واحد، وهو مالا يُحذف منه ذلك الحرف إلا بقيود وشروط، وذلك (ماليس فيه الهاء) فقال فيه : «واحْظُلاَ ترخيمَ مامِنْ هذه الهَا قدخَلاَ» إلى آخره.

يعنى بـ(الحَظْل) المَنْع، وهو بالظاء المُشَالة، يقال : حَظَل عليه الأمَر يَحْظُلُه - بالضم - إذا منعه منه، ،حَظَل الشيءَ، إذا كَفَّ بعضَه، والحَظْل : المنعُ من التصرُّف والحركة، أى امْنَعْ ترخيمَ كذا.

ويريد أنه لايجوز ترخيم مالم يكن مؤنَّثا بالهاء إلا بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون رُبَاعِيًّا فما فوقه، كان رباعيا / مع زوائد تلحقه ٢٩٣/٣
أولا، فلا يريد أن يكون رباعيا بالنسبة إلى الحروف الأصول فقط، وكذلك فيما فوق الرباعي، فيجوز لك في (قَاسِم) ياقَاسِ، وفي (مَالك) يامالِ، وفي (أحمد) يا أَحْمَ، وفي (سَعِيد) ياسَعِي. كما يجوز في (جَعْفَر) ياجَعْفَ، وفي (فَرَزْدَق) يافَرَزْدَ.

والترخيم هنا إنما هو كما قال أولاً ، بحذف الحرف الأخير وحده؛ إذ هو الذى أشار إليه أولا، فلابد من استصحابه.

فلو كان الاسم ثلاثيا لم يَجُزْ ترخيمه بمقتضى مفهوم هذا الشرط، فلايقال في (يازيدُ) : يازَىْ، ولا في (قَمَر) اسمًا : ياقَمَ، ولا نحو ذلك. وماقَرَّره رأىُ البصريين.

وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيمه بشرط أن يكون محرَّك الوسَط، إلا الكسائى منهم، فيمتنع عندهم : يازَىْ في (يازيد) ويجوز في (أسَد، ونَمِر، وزُفَر) ياأَسَ، ويانَمِ ويازُفَ . وهذا مردود بالقياس والسماع[1].

أما القياس : فإن الاسم المرخَّم عند العرب لابد أن يبقى بعد الترخيم على صورة الأسماء المعربة قبل : الترخيم، من كونه على ثلاثة أحرف فأكثر، لأن الأسماء المعربة لاتكون على أقلَّ من ذلك إلا ماحُذف منه، كابْنٍ واسْمٍ ودَمٍ ويَدٍ، وهو نادر.

وأما السماع : فإن العرب لم تَتْرك مرخَّما في النداء إلا على ثلاثة أحرف فأكثر ، ولم يُوجد لها اسمٌ تركتْه بعد الترخيم على أقلَّ من ذلك، فكان مايُؤَدي إلى مخالفة السماع مُطَّرَحا، وقد احتجوا على أنه بعد الحذف يبقي على حرفين بأنه وجُد في الأسماء ماهو على حرفين، حُذف الثالثُ منه تخفيفا، كَيدٍ ودَمٍ وأخواتهما، فكما حُذف من (يَدٍ ودَمٍ) تخفيفا إن قلنا : إنهما على (فَعْل) في الأصل ، وكان ذلك في غير النداء، فكذلك في النداء وهو أَوْلَى .

---

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في (ترخيم الاسم الثلاثي) في الإنصاف ٣٥٦/١ (المسألة التاسعة والأربعون).

ويُؤَيِّد ماقالوه : أن العرب حَذفت من الرباعي المزيد حتى صار على حرفين أصليين نحو : ياقَاسِ، وياحَارِ في (قاسِم، وحارث) وكذلك البابُ كله، وليس في كلام العرب اسم يَتَكَمَّل ثلثه(١) بالزائد مستقلاً بنفسه إلا في الترخيم، فكذلك مانحن فيه، فإذا جاز هذا جاز الآخَر، وإن امتنع [الآخر](٢) امتنع هذا، لكنه غير ممتنع باتفاق، فَلْيَكُنْ هذا مثلَه.

وأجيب عن ذلك : بأن تلك الأسماء المحذوفة قليلةُ الاستعمالِ، غيرُ قابلةٍ للقياس، فلا يُلتفت إليها. والفرق بين نحو (نَمِر، وزُفَر) ونحو (قاسم، ومالك) أن نحو (مالك، وقاسم) محفوظُ الصورةِ التى يَنتهى إليها، وهى صورة الثلاثي، بخلاف نحو : (نَمِر، وزُفَر) فإنها غير محفوظة. ومن شأنهم في المحافظة على الثلاثي أن يَعتبروا الزائد(٣) حتى يكون هو ثالثَ الحروف. ألا ترى أنهم يَجتزئون(٤) به في إقامة بِنْية التصغير، فيقولون في تصغير (هارٍ) : هُوَيْر، وفي مَيْت : مُيَيْت، وما أشبه ذلك، فلم يَرُدُّوا الأصل اجتزاءً بالزائد في إقامة بناء الثلاثة في الصورة، فكذلك هذا، فهو غير مُسْتَنْكَر في كلامهم، ويُسْتَنْكَر أن يصير بناءُ الثلاثة إلى بناء الحرفين من غير ضرورة /، وذلك لأنهم التزموا أن لايُجاوزوا الثلاثة، لأن قصدهم ٢٩٤/٣
في الترخيم أن يقرِّبوا الاسم إلى بنات الثلاثة، فما كان على خمسة أحرف صَيَّروه إلى الأربعة ، وما كان على أربعة صَيَّروه إلى الثلاثة،

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من (ت).

(٢) مابين الحاصرتين زيادة من (ت).

(٣) في (ت) «الزوائد».

(٤) في النسخ الثلاث «يجتزون» بدون همز، وأراه تصحيفا.

والثلاثةُ أخفُّ الأسماء عندهم، فكرهوا أن ينتقصوه؛ إذ كان قصدُهم أن ينتهوا إليه. والقاطعُ في المسألة عدمُ السماع بما قال الكوفيون.

وقولُ الناظم : «فما فَوْقُ» مقطوعٌ عن الإضافة، أى فما فوقَ الرباعي، وهو الخُماسي والسُّداسي والسُّباعي.

والشرط الثاني : أن يكون الاسم عَلَمـا كجَعْفَر وقاسِم وخالِد ، فتقول : يا جعفُ ، وياقاسِ ، وياخالِ .

وقد كثر الترخيم في بعض الأعلام لكثرة دورانها، قال سيبويه : وليس الحذفُ لشيءٍ من هذه الأسماء ألزمَ منه لحارثٍ ومالكٍ وعامرٍ، وذلك لأنهم استعملوها كثيرا في الشعر، وأكثروا التسميةَ بها للرجال[1]. وأنشد قولَ مُهَلْهِل بن رَبِيعة[2]:

ياحَارِ لا تَجْهَلْ على أشْيَاخِنا
إنَّا ذَوُو السَّوْرَاتِ والأحلامِ

وأنشد أيضا لامرىء القيس[3]:

---

(١) الكتاب ٢/٢٥١.

(٢) المرجع السابق ٢/٢٥١، وابن يعيش ٢/٢٢

يخاطب الحارث بن عباد الذى قام بحرب بكر بعد مقتل ابنه بجير، الذى قتله مهلهل، وقال فيه المثل السائر : «بؤبشسع نعل كليب» والجهل : الحمق والسفه. والسُّورة ـ بالفتح ـ الحدّة والخفة عند الغضب. والحلم : الرزانة والوقار. يقول : فينا إباء وحدة عند الغضب، وحلم وزانة عند الرضا.

(٣) من معلقته، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٥٢، وابن الشجري ٢/٨٨، وابن يعيش ٩/٨٩، والإنصاف ٦٨٤، واللسان (كلل، حبا) ===

أحَــارِ تَرىَ بَرْقًــا أُرِيكَ وَمِــيــضَــهُ

كَلْمعِ اليَـــدَيْنِ فـي حَـــبِيٍّ مُكَّلـلِ

وأنشد للنابغة(١):

فَـصَـالِحُـونَا جـمـيـعـاًا إنْ بَدالَكُمُ

ولاتَقُــولوُا لنا أمْــثَــالهَــا عَـــامِ

قال : وهو في الشعر أكثر من أن أُحْصيه . انتهي.

وقرئ في الشاذ : «ونادَوْا يامَالِ لَيِقْضِ عَلَيْنَا ربُّك»(٢).

وقد جاء في غير هذه الأسماء، وهو جائز فيها، كقول يَزيد بن مُخَرَّم(٣):

*فَقُلْتُم تَعالَ يايَزِى بْنَ مُخَرِّمٍ *

البيت. وأنشد سيبويه لمجنون بني عامر(٤):

ألاَ يَـالْيـلَ إن خُـــيِّـــرتِ فِـــينَـا

بِنَفْـــسِي فَـــانْظُرِى أينَ الخِـــيَـــارُ

= والوميض : اللمعان الخفي. وقوله : «كلمع اليدين» شبه انتشار البرق وتشعبه بحركة اليدين وتقليبهما . والحبى : السحاب المعترض بالأفق. والمكلل : الذى في جوانب السماء كالإكليل، أو المتراكب بعضه فوق بعض.

(١) ديوانه ٧١، والكتاب ٢/٢٥٢

يخاطب بني عامر بن صعصعة، وكانوا عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعة بني أسد، ومحالفتهم دونهم، فقال لهم : صالحونا جميعا، نحن وإياهم إن شئتم ، فلا ننفرد بصلاحٍ معكم دونهم .

(٢) الكتاب ٢/٢٥٢.سورة الزخرف / آية : ٧٧، وتنسب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما ويحيى والأعمش. وانظر : المحتسب ٢/٢٥٧.

(٣) سبق البيت، عجزه : فقلتُ لكم إنِّي حليفُ صُدَاءِ

(٤) الكتاب ٢/٢٥٣، وديوانه ١٢٢

بنفسي : أفديك بنفسي. يقول لها : إن خيرتِ بيني وبين غيري فانظري طويلا، فإن لي أملا في أن أحظى باختيارك.

أراد : يَالْيَلى. وأنشد لأوْس بن حَجَر[1]:

* تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي *

أراد : لَمِيس، وهو كثير أيضا.

وهذه الأمثلة صالحة للشرط الأول والثالث أيضا لاشتمالها على الجميع.

فإن كان الاسم غير عَلَم لم يصح ترخيُمه، فلا تقول في (ضارب) : ياضارِ، ولا في (مُسْلِم) : يامُسْلِ.

وإن جاء من ذلك شيء فشاذٌّ لايقاس عليه، وذلك قولهم : ياصاحِ، يريد : ياصاحبُ، لأنه لما كثر استعمالهم لهذا اللفظ حَذَفوه، كما حَذَفوا (يَكُ، ولا أَدْرِ، ولم أبَلْ[2]) وكذلك قولهم : (يافُلُ) إن قلنا : إنه مرخَّم من (فُلاَن) وهذا أقرب إلى العلَمية؛ بل هو من الأعلام، وهو بعدُ من الفصل الذى يَلِي هذا وإنما التُزم ألاَّ يقع هذا العمل إلا في علَم، لأن الأعلام أكثرُ في كلامهم، وهم لها أكثرُ استعمالا، ولأجل ذلك حذفوا منها في غير النداء، كقولهم : هذا زيدُ بنُ عمروٍ، بحذف التنوين، ولم يقولوا : هذا غلامُ ابن أخيك، ولا هذا زيدُ بنُ أخيك، لَمَّا لم يكثر كثرةَ الأول، ففي النداء أولى أن يَحذفوا؛ إذ هو محل التغْيير لكثرة الاستعمال.

---

(١) ديوانه ١١٧، والكتاب ٢٥٤/٢، وآمالي ابن الشجري ٨١/٢

وعجزه :

ويعد التَّصَابى والشباب المكرَّم

وتنكر : تغير عن حاله أو عن زيه حتى يُنكر. وتنكرَ لي فلان : أخذ يسيء إليَّ بعد أن كان يحسن.

والتصابي : تكلف الصبا. يقول لها : تغيرت عن حالك معي لما كبرت سني، وتجاهلتني بعد أن كنت تعرفينني وتودينني زمان شبابي.

(٢) انظر سيبويه ٢٥/١، ٢٦٦، ٢٩٤، ١٤٠/٢، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٥٦، ٥٠٦/٣، ١٨٤/٤، ٣٩٩.

والشرط الثالث : أن يكون مفردا ليس بمضاف، ولا أصلُه الجملة، وذلك قوله : «دونَ إضافةٍ وإسنادٍ مُتَمْ» أى قد تَمَّ ذلك العمل(١) من غير أن يكون فيه إضافة ولا إسناد كالأمثلة المتقدِّمة، فإن كان مضافا /، ويدَخل فيه ماأشبه المضافَ، أو مركَّبا تركيبَ إسناده، لم يصح أن يُحذف من آخره شيء، فلايجوز أن يقال في (ابن مالك) : ياابنَ مالِ، ولا في (صاحب جَعْفر) : ياصاحبَ جَعْفَ. ٢٩٥/٣

وأيضا، فلايقال في (تأبَّطَ شرًا) : ياتَأبَّطَ شَرَّ، ولانحو ذلك.

ويدَخل له هنا العلَمُ المركَّب تركيبَ مزج ، فإنه يرخَّم ولكن على مايُذكر بعد هذا من حذف عَجزُه، فلذلك لم يخرجه عن الترخيم جملة، ووجه ذلك ماتقدم.

وقال السيرافي : لما كان المفرد حكمُه في غير النداء مخالفًا لحكمه في النداء، وكان الترخيم إنما سَوَّغه النداء جاز فيه، بخلاف غير المفرد، فإنه لما كان حكمه في النداء وغيره حكمًا واحدا لم يُؤَثِّر فيه الترخيم، من حيث كان الترخيم لايجوز في غير النداء(٢).

وقد جاء الترخيم في المضاف في آخر المضاف إليه شاذا، أنشد سيبويه(٣) :

---

(١) في (ت) «ذلك العلم» وهو تحريف.

(٢) عبارة السيرافي كاملة هى : «وأما شرطنا الاسم المفرد فلأن الاسم المفرد قد أثر فيه النداء، فأوجب بناءه بعد أن كان معربا في غير النداء، والاسم المضاف معرب، وكذلك المضاف إليه اعرابه في النداء وغير النداء واحد، فلما كان حكم المفرد في النداء يخالف حكمه في غير النداء، وكان الترخيم إنما يسوغه النداء جاز فيه. ولما كان المضاف والمضاف إليه جاريين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء، وكان غير النداء لايجوز فيه الترخيم لم يجز فيها» [المجلد ٣، ورقة ٦٥ - أ].

(٣) الكتاب ٢/٢٥٥، ونسبه سيبويه لبعض العباديين، وقال : هو مصنوع على طرفة. وسعد بن مالك : حي من بكر بن وائل، وهم رهط طرفة بن العبد.

أسَــــعْــــدَ بنَ مَـــــالٍ ألم تَعْلَمُــــوا

وذوُ الرأيِ مَـــهْـــمـــا يَقُلْ يَصْـــدُقِ

وكذلك شَذَّ في آخر المضاف، لكن في الهاء، أنشد المؤلف في ذلك[1]:

*ياعَلْقَمَ الخَيْرِ قَدْ طَالتْ إقَامَتُنَا *

وهذا يمكن أن يكون على طريقة المؤلف في حذف الهـــاء للإضافة، كمــا قال في نحـــو : { وَإقَامِ الصَّلاَةِ }[2]. وقوله تعالى : {لأعَدوُّا لَهُ عُـــدَّهُ[3]} على قراءة معاوية ومحمد بن عبدالملك بن مروان[4]. والذى يَثْبت من ذلك في الشذوذ الأوَّلْ .

وقد تعلَّق بذلك الكوفيون، وبأبياتٍ نحوهِ لاتخرج عن الشذوذ، فأجازوا ترخيمَ المضاف في آخر المضاف إليه ، ولا وجه لذلك إلاّ ما يلزم مثلُه في الترخيم من غير النِّداء ، فإن أجازوا هنا الترخيم ، أعنى في آخر المضاف إليه والمضاف [إليه[5]] ليس بمنادى ، وإنما سيق لتعريف الأوَّل أو تخصيصه ـ كان ينبغي أن يجوز ذلك قياسا أيضا في غير النداء، وهذا لايكون، ولا أعلم في المنع من ذلك خلافا، فالصحيح ماذهب إليه الناظم والبصريون[6]. والله أعلم .

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٨ ـ أ) والأشموني ١٧٣/٣، والمساعد ٥٦٤/٢

ويُنسب لأوس بن حجر، وعجزه :

هل كان مِنّا إلى ذي الغَمْر تسريحُ

وذو الغَمْر : موضع.

(٢) سورة الأنبياء / آية : ٧٣، والنور / آية : ٣٧.

(٣) سورة التوبة / آية : ٤٦.

(٤) انظر في هذه القراءة وتوجيهها : المحتسب ٢٩٢/١.

(٥) مابين الحاصرتين زيادة يستقيم بها المعنى ، والله أعلم.

(٦) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه في : الإنصاف لابن الأنباري ٣٤٧/١ [المسألة الثامنة والأربعون].

وفي هذا الموضع على الناظم نَحْوٌ ممَّا عليه في المسألة قبلها، فإن ماليس فيه الهاء يُشترط فيه، زيادةً على ماذكره، خمسةُ شروط :

أحدها : ألاَّ يكون موصولا، فلا يجوز حذف آخر الصلة.

فإن قلت : هذا الشرط يَخرج باشتراط العلَميَّة لأن الموصول ليس بعلَم ـ فالجواب : أنه ليس بخارج، لأنه قد يكون علما وهو موصول، وذلك إذا سُمِّي به، فقد نَصَّ سيبويه في أبواب «مالا ينصرف»[١] على أن الموصول، إذا سُمِّي به، جارٍ مَجراه قبل التَّسْمية به، لأنه اسم مفرد ليس بجملة، ولذلك أجرى (الذى قامَ أبوه) مُجْرى (الضارب أبوه) فلم يُدخل (يا) عليه، وإذا كان كذلك صح أن اشتراطه صحيح.

والثاني : ألاَّ يكون مركَّبا تركيبَ مَزْج ؛ إذ لا يجوز : يامَعْد يكَرِ، ولا يامَارَ سَرْجِ في (مَعْدِي كَرِب ، ومارَسَرْجِسَ)[٢] ونحو ذلك. وكذلك إذا سميت بخمسةَ عشرَ، فإنما يكون الترخيم فيه بحذف عَجزُه.

وكذلك يُشترط ألا يكون تركيبه من معطوف ومعطوف عليه، كرجل سميته بـ(زَيْدٍ وعَمْرٍو) وقد / تقدم بيان امتناع ترخيم هذين النوعين[٣]. ٢٩٦ / ٣

والثالث : ألاَّ يكون مَندوبا.

والرابع : ألاَّ يكون مُستغاثا.

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٣.

(٢) مارَسَرْجِس : اسم نبطي سَمىَّ جريرٌ تغلبَ به نفيًا لهم عن العرب، حيث يقول :

لِقيتُم بالجزيرة خيلَ قَيْسٍ فقلتم مَارَ سَرْجِسُ لاقتَالاَ

وانظر : الكتاب ٣/٢٩٦.

(٣) في الأصل «وقد تقدم بيان امتناع الترخيم فيه بحذف» وفي (ت) «امتناع ترخيم هذين الموضعين» وما أثبته من (س).

وهذه الشروط هى المتقدمة، وكذلك الخامس وهو ألا يكون موصوفا، ويَزيد هنا شرطٌ سادس، وهو ألاَّ يكون المنادى مَبْنِيًّا بحكم الأصل.

وهذا الشرط نَبَّه عليه ابن عصفور، وزعم أن الترخيم لايكون في الأسماء المتوغِّلة في البناء، فعلى ماقاله لايجوز الترخيم في نحو (حَذَامِ، وَرقَاشِ) في لغة أهل الحجاز، ولا في نحو (حَذَارِ) مسمًّى بها في اللغتين معا.

والجواب : أن الأول والثاني داخلا تحت اشتراط كَوْنه منادى، فلا يُعترض بهما.

والثالث والرابع والسادس : ترجع إلى الشرطين الباقيين من الثلاثة المتقدمة، ألاَّ يكون مندوبا، وأن يكون قد تغيَّر في النداء بالبناء.

وهذا في السادس إن سُلِّم أن ماقال ابنُ عصفور صحيح، وماتقدم في الشرطين من الثلاثة جارٍ هنا، فالموضع غير مُخَلَّص في كلام الناظم، فلو قال أولَ الباب معنى ماتقدَّم ذكرهُ لزال هذا الشَّغْب، والله أعلم.

و«مُتَمًّا» حال من «الرُّبَاعِيِّ العَلَم» أى حالة كَوْنه مُتَمًّا بلا إضافة ولا إسناد، وجاء على لغة (رأيتُ زَيْدْ)[1].

وأما القسم الثاني، وهو مايُحذف منه الآخرُ وماقبله، فذلك قوله :

ومَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِى تَلاَ

إنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلاَ

---

(١) وهى لغة ربيعة، يقفون على الاسم المنصوب المنون بالسكون، كما مثل. وانظر : ابن يعيش ٦٩/٩.

أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا والخُلْفُ في
واوٍ وياءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِى

يَعنى أنك تَحذف مع الحرف الأخير أيضا ماقَبْلَه، يَليه، إن اشتمل على شروط أربعة زائدةٍ على الشروط المتقدمة قَبْلُ، ويُؤخذ له أن مامَرَّ من الشروط مرادةٌ هنا من محصول قوله : «ومَع الآخِرِ احْذِفْ» كأنه قال : مع الآخِرِ المشتَرطِ في جواز حذفه تلك الشروطُ تَحذف أيضا ماقبل الآخِرِ إن كان فيه أربعة شروط زائدة :

أحدها : أن يكون ماقبل الآخر زائدا لا أصليًّا، فلو كان أصليا لم يَجُز، فلايقال في (فَرَزْدق) : يافَرَزْ، ولا في (جَحْمَرش)(١) مسمًّى به : ياجَحْمَ، ولا في (مُخْتار) : يامُخْتَ، ولا في (مُنْقَاد) : يامُنْقَ، إذا سُمِّى بذلك، ولا ماأشبه ذلك.

وهذا الشرط يمنع جواز نحو : ياقِمَ، في (ياقِمَطْرُ)(٢) وياهِرَ، في (هِرَقْل) وقد تقدَّم مايَرِد على من قال بجواز ذلك(٣).

والثاني : أن يكون الزائد حرفَ لِين. وحروفُ اللِّين هى الواو، والألف، والياء، وذلك قوله : «إنْ زِيدَ لَيْنًا».

فقوله : «إن زِيدَ» هو الشرط الأول.

وقوله : «لَيْنًا» هو هذا، أى حالةَ كون الزائد ذالَيْنٍ، فإن كان الزائد غيرَ حرف لِين لم يجز حذفه مع الآخِر، فلا تقول في (ضَفَنْدَدٍ، وخَفَيْدَدٍ)(٤): ياضَفَنْ

(١) الجَحمرس من النساء : الثقيلة السمجة، أو العجوزة الكبيرة.

(٢) القِمَطر : الجمل القوي السريع، ورجل قمطر : صغير. والقمطر أيضا ماتُصان فيه الكتب.

(٣) انظر : ص ٤٢٠ .

(٤) يقال : امرأة ضَفَنْدد، إذا كانت ضخمة الخاصرة، مسترخية اللحم. ورجل ضفندد كثير اللحم ثقيل مع حمق.
والخَفَيْدد : السريع، والظليم الخفيف.

ولا يا خَفَىْ ولا في (رخْوَدٍّ)(١): يارخْوَ، ولا ماأشبه ذلك.

والثالث : أن يكون حرفُ اللِّين ساكنا، وذلك / قوله : «ساكنًا» وهو نعت لـ(لَيْن) فإذا سَكَن حرفُ اللِّين، جاز حذفه ، فإن تحرك لم يجز أن يُحذف فتقول في (قَنَوَّرٍ) ياقَنَوَّ، وفى (هَبَيَّخ) : يا هَبَيَّ ـ بتشديد الواو والياء(٢) ـ ولاتقول : يا هَبَىْ ، ولاياقَنَوْ ، وكذلك تقول فى (حَوْلاَيَا ، وبَرْدَرَايَا)(٣) : ياحَوْلاَيَ ، ويابَرْدَرايَ ، ولاتحذف فتقول : ياحَوْلاَ ، ويابَرْدَرَا ، وكذلك ما أشبهه . ٢٩٧ / ٣

والرابع : أن يكون ذلك الحرف الذى قبل الآخر مكمِّلا للأربعة ، أى يكون رابعَ الأحرف المتقدمة فأكثر ، وهو قوله : (مُكمِّلاً أربعةً فَصَاعِداً) مثل أن يكون خامَسها أو سادسَها .

فكونُه رابعا مثل : حَمْراء وعُثْمان ، وكونُه خامسا مثل : عَنْتَرِيس(٤) ، ورجل اسمه «مُسْلِمُونَ» ونحو ذلك ، وكونه سادسا نحو : زكَرِيًّا .

فلو كان الحرف لايَبلغ أن يكون مكمِّلا للأربعة ، فلا يجوز حذفه مع الآخِر نحو : عِمَاد ، وسَعِيد ، وثَمُود ، فلا يجوز أن تقول : ياسَعِ ، ولاياعِمَ ، ولايَاثَمُ .

---

(١) الرُّخْوَدُّ من الرجال : اللِّين العظام الرُّخْوُها، الكثير اللحم. ويقال : رجل رِخْوَدُّ الشباب أى ناعمه، وامرأة رِخْوَدَّة : ناعمة.

(٢) القَنَوَّر – بتشديد الواو – الشديد الضخم الرأس من كل شئ ، وكل فظ غليظ الهبيَّخ – بتشديد الياء – الأحمق المشترخى .

(٣) فى الكتاب (٢/٢٦١) «وذلك قولك فى رجل اسمه حَوْلايَا أوبَرْدَرايَا» .

(٤) العَنتريس : الداهية ، والشجاع ، والناقة الصلبه الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجريئة ، وقد يوصف به الفرس .

وخالف هاهنا الفراءُ فأجاز ذلك ، وهو مردود عند البصريين ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك فى نظير هذا الشرط فيما تقدم فى قوله : «إلا الرباعيَّ فما فوقُ العلَم»(١) .

وبقى شرط خامس نَبَّه عليه بعد هذا الشَّطر ، يتبيَّن عند ذكره إن شاء الله ، وهو أن يكون حركة ماقبل الآخر مجانسًا له .

فإذا توفَّرت هذه الشروط جاز حذف ما قبل الآخر ، كان الآخر أصليًا أو زائدًا .

فأما كونه أصليًا فقولك فى (مَنْصُور) : يامَنْصُ ، وفى (شِمْلاَل) اسم رجل : ياشِمْلَ ، وفى مسمى بقِنْدِيل : ياقِنْدِ ، وفى (عَنْتَرِيس) : ياعَنْتَرِ ، وفى (عَضْرَ فُوط) (٢) : ياعَضْرَفُ .

وأما كونُه زائدا : فقولُك فى (عُثْمان) : ياعُثْمَ و (أَسْمَاء) : يا أَسْمَ ، وفى (مَرْوان) : يامَرْوَ ، ومنه قول الفرزدق ، وأنشد سيبويه(٣) :

يامَــرْوَإنَّ مَطِيَّــتِى مَــحْــبُــوسَــةٌ
تَرْجُــو الحِــبــاءَ وَرَبُّهــا لم يَيْــأَسِ

يريد : يامروانُ ، وأنشد أيضا(٤) :

* يانُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لاتَدِينُها *

---

(١) انظر : ص ٤٢٠ .
(٢) العَضْرَ فوط : دويبه بيضاء ناعمة. أو ذكر الفطاء أو ضرب منه..
(٣) الكتاب ٢/٢٥٧، وديوانه ٤٨٢ ، وابن يعيش ٢/٢٢ ، والتصريح ٢/٢٢٦ ، والأشموني ٣/١٧٨ ، والعيني ٤/٢٩٢.
ومروان : هو مروان بن الحكم ، والى المدينة من قبل معاوية رضى الله عنه. والحباء : العطاء. واسند الرجاء الى الناقة على سبيل المجاز. وانظر قصة هذا البيت في حاشية « الكتاب ».
(٤) الكتاب ٢/٢٥٧.
وتدِيْها : تجازيها.

يريد : يانُعْمان ، وأنشد أيضا للَبِيد ، وقال ابن السِّيد[1] : هو لأبى زُبَيْد الطائى[2] :

يَاأَسْمَ صَـبْـرًا عَلَى مـا كَـانَ مِنْ حَـدَثٍ
إنَّ الحَـــــــوادِثَ مَـلْقِـىٌّ ومُـنْـتَـظَـرُ

يريد : ياأسماءُ وقال عمر بن أبى ربيعة[3] :

قِـــفِى فـــانْظُرِى ياأَسْمَ هل تَعْــرِفـــينَهُ
أَهَذا المُغِـــيــرِىُّ الذى كـــان يُذْكَــرُ ؟

ويَنتظم فى هذا السِّلْك ما إذا سَمَّيت رجلا بمسلمين ومسلمُون وبقُرَشِىّ ، فإنك تقول : يامُسْلِم ، ويا مسلمُ ، وياقُرشِ ، ونحو ذلك .

وإنما اشتُرِطَتْ هذه الشروط لأسباب قياسية وافقها السماع ، فاشتراط زيادةِ ما قبل الآخر لأن الزائد أسهُل شأنًا من الأصلى ؛ إذ كان حذف الأصلى بعده هَدَمًا لبِنْية الكلمة .

واشتراطُ كونُه حرفَ لِين لأنه أضعف من الحرف الصحيح .

واشتراطُ كونُه ساكنا لأنه أضعف أيضا ، بخلاف المتحرك ، فإنه قوىٌّ بالحركة ، وأيضًا فإنما يكون المتحرِّك زائدا للإلحاق ، فهو واقع فى مقابلة الأصلى ، فكأنه أصلى ، فلم يُحذف لذلك .

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٣٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٨ ، وابن الشجري ٢/٨٧ ، والتصريح ٢/١٨٦ ، والأشموني ٣/١٧٨ ، والعينى ٤/٢٨٨.

وانظر : ملحقات ديوان لبيد ٣٦٤ ، وملحقات ديوان أبي زبيد ١٥١.

والحدث : واحد أحداث الدهر ونوائبه. يقول لها : اصبري على ما يحدث لك من مصائب الدهر، فإنها مترادفة على الناس، مها ما نزل ، ومنها ما هو منتظر متوقع.

(٣) ديوانه ٨٥ ، ، والجمل للزجاجي ١٨٥ ، وابن الشجري ٢/٨٧، وابن يعيش ٢/٢٢ ، والحلل ٢٣٨

والمغيري : نسبة الى المغيرة، جد والد الشاعر. وهي تعني الشاعر

واشتراطُ كونه مكمِّلا للأربعة فصاعدا قد تقدم وجههُ(١) .

وهذا تعليل قد يَنْهض ، والتعليلُ الجارى على رأى سيبويه هو أن الحرفين لايُحذفا فى الأصل إلا إذا كانا / زيادتين زيدتا معًا ، كألفَى صحراء ، والألف والنون فى (مَروان ، وعمران) فإنهما فى مقابلة الألفين فى صحراء ، وكيائَىِ النَّسَب ، وزيادتَىِ التثنية وجمع السلامة فى المذكر والمؤنث(٢) . ٢٩٨/٣

ومعنى كونهما زيدتا معا أن إحداهما لم تتقدم على الأخرى ، كما تقدمت الألف فى نحو (سِعْلَاةُ)(٣) على هاء التأنيث ، لأن الهاء أتت لاحقةً للإسم بعدما تَمَّ بناؤه ، فالألف مما بُنيت عليه بخلاف ماتقدم ، فإن الكلمة إنما بُنيت عليهما معا ، وكذلك زيادتا التثنية والجمع وياءُ النَّسَب ، لم تُزَد واحدةٌ بعد أخرى ، فلما كان كذلك لم يكونوا ليحَذفوا واحدا ويَبقى الآخرُ فى زيادتين كالزيادة الواحدة ، ثم أنهم ألحقوا بذلك نحو (مَنْصُور) لأنهم لما كانوا مِمَّا يحذفون الآخِر فى الترخيم ، فصار لذلك كالزائد العريق فى الزيادة ، من حيث كانا يُحذفان تارةً ، ويَثبتان تارةً ، كان الزائد قبل الأخِر [مع الآخِر](٤) ، يشبه الزيادتين اللتين زِيدتا معا ، فُحذفا معا .

هذا أصل المسألة ، فالأصلان على هذا لايُحذفان لأنهما ليسا بمنزلة حرف واحد زائد ، وكذلك الزائدُ الآخِرُ مع أصلىٍّ قبله نحو :

---

(١) انظر : ص ٤٢٠

(٢) الكتاب ٢٥٨/٢

(٣) السِّعلاة - بكسر السين - الغول . وقيل : ساحرة الجن ، وجمعه سعالي.

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت).

حُبارَى[1] ، فإن الألف إنما زيدت بعد تمام الكلمة بأصولها ، فالراء قبلها بائنةٌ عنها ، أصليةٌ دونها .

وكذلك الزائدان إذا لم يُزادا معا ، تحرَّك الأول منهما أو سكن ، كقَنَوَّر وحَوْلاَيَا ، ومثل : سِعْلاَة ، فإن واو (قَنَوَّر) جُعلت فى مقابلة أصلىٍّ بعد ما كانت البِنْية قد كَمُلت أصولها دونه ، فلم يكن الآخِر معها بمنزلة زيادتين زِيدتا معا ، وكذلك (يا حَوْلايا) مع الألف بعدها ؛ إذ لو زيدتا معا لكانت الياء ألفا ، والألف همزة ، كما فى (حَمراء) لأن ماجُعل مِمَّا قبل الآخِر مع الآخِر كالزيادة الواحدة ساكنٌ لايتحرك ، بخلاف واو (مَنْصور) ونحوه ، وكذلك (سِعْلاَة) لوكانت الألف مع التاء بمنزلة زائدٍ واحد لقلتَ فى تصغيره: سُعَيْلاَة ، كما تقول : عُثَيْمان ، أو سُعَيْلِيت ، كما تقول : سُرَيْحِين . ولما كنتَ تقول : (سُعَيْلِيَة) دَلَّ على الانفكاك بينهما .

وأصل الزيادتين اللتين بمنزلة الزيادة الواحدة هما اللتان يكون أولهما حرفَ لِين ساكن ، لأن المتَّحرك فى ذلك الموضع لايكون إلا زائداً للإلحاق أو شبهه ، فلا يكون مع ما بعده بمنزلة الزيادة الواحدة ، فلايُحذف إلا الأخير .

هذا وجه حذف الزيادتين ترخيمًا ، وهو من أسرار «الكتاب»[2] التى لاتوجد إلا فيه ، أو فى كتابِ مَن نَقل منه ، وإنما أتيت به ، وإن كان فيه طُول ، لأنه قاعدة الباب وسِرُّه ، وبه يَحصل بيان ما اشترطه الناظم حصولا تاما . والله المستعان . ثم قال : (والخُلْفُ في واوٍ وياءٍ بهما فَتْحٌ قُفِى)

قُفِيَ : من قَفَوْتُه ، أى اتَّبعته ، يريد : اتُّبِع الفتحُ بهما .

يَعنى أن الواو والياء اللذين يقعان قبل الآخِر إذا كان ما قبلهما مفتوحا ، ففى جواز حذفهما مع الآخِر ومنعِه خلافٌ بين النحويين .

---

(١) الحبارى :طائر طويل العنق ، رمادى اللون . على شكل الأوزة ، ذو منقار طويل .

(٢) يعنى «كتاب سيبويه» رحمه الله .

فمنهم من يُجيز حذفَهما معه ، ويَحكم لهما بحكمِ مالو كان قبلهما من التحريك من جِنْسهما ، وهذا مذهب الفرَّاء والجَرْمى ، فيقولان فى (فِرِنْدَوْس) مسمًّى به : يافِرِنْدَ ، وفى (إدْرَوْن) ياإدْرَ ، وفى (غِرِنْيَق): " ياغرِنَ، وفى (زُمَّيْل): يازُمَ(١) .

ومنهم من يمنع ذلك، ولا/ يجيز إلا حذف الآخِر، فيقول: يافِرِنْدَوْ، ويإدْرَوْ ، وياغرِنَىْ ، ويازُمَّىْ . ٢٩٩ / ٣

فالمجُيز يقول : هذا زائد زِيد قبل الآخِر ، وهو حرف لِين ساكن ، فُيحذف وإن كان حركةُ ما قبله ليست من جنسه .

وأيضًا ، فالواو والياء المفتوح ماقبلهما يَجريان مجراهما لو كان ما قبلهما من جنسهما ، ألاترى أنهما لايقعان قبل حرف الروِىّ(٢) ، مع الحرف الصحيح ، فلا يجمع فى القافية بين (العَقْل ، والمَيْل ، أو القَوْل) .

وأيضا ، فيقعان رِدْفَيْن(٣) كحَرْفَىِ المدِّ ، ويُجمع معهما بين الساكنين كمُدَيْقّ ونحوه(٤) ، فلما كانا كذلك عوملا معاملة حرف المد .

---

(١) الإدْرَوْنُ : حبل تشد به الدابة فى محبسها ، والأصل ، أو الخبيث منه خاصة ، ويقال : رجع إلى إدْرَوْنه ، أى إلى وطنه .

والغُرْنَيْق – بضم الغين وفتح النون – وكذلك الغُرنوق : طائر أبيض ، وقيل : طائر أبيض ، وقيل : طائر أسود من طير الماء ، طويل العنق ، وإذا وصف بها الرجل فواحدهم غِرْنَيق وغِرْنَوْق ، بكسر الغين وفتح النون ، وهو الشاب الناعم

وأما الزُّمَّيْل فهو الضعيف الجبان الرَّذْل .

(٢) الروىُّ فى علم العروض : الحرف الذى تبنى عليه القصيدة ، وإليه تنسب فيقال : قصيدة بائية ، إذا كان رويها الباء .

(٣) الرِّدف فى الشعر : حرف لين ومد ، يقع قبل الروىّ متصلا به .

(٤) يعنى المضاعف الذى قد أدغم أحد الحرفين منه الآخر إذا صغر ، مثل : مُدُقّ وأصَمّ وأنظر : الكتاب ٤١٨/٣ .

وأما المانع فيقول : الواو والياء فى مثل هذا ليسا مع مابعدهما بمنزلة زيادتين زيدتا معا ، لأنهما إنما زيدتا بعد ما أستقلّت الكلمة بأصولها .

وأيضا ، فليستا للمد ؛ بل لتَكْثير الكلمة أوللإلحاق ، فالياء للتكثير ، وزيادةُ التكثير كزيادة الإلحاق ، إنما تَلحق بعد حصول أصول الكلمة والواو للإلحاق ، فلم تَعُد مع بعدها كواو (مَنْصور) مع مابعدها ، فلم يَنْبَغِ أن يكونا كحرفى النداء . وهذا هو مذهب سيبويه ، وهو الجارى على القياس المتقدم ، فعلى هذا لابد فى مذهبه من الشرط الخامس ، وهو أن تكون حركة ماقبلهما من جنسهما ، كما تقدَّم تمثيله . وكُلُّ ما كان هكذا فلا خلاف فيه ، فقولك فى (مَرْوان) : يامَرْوَ ، فى (قِنْدِيل) : يا قِنْدِ ، وفى (مَنْصور) : يامَنْصُ ، مما يُتَّفق عليه بمقتضى كلام الناظم ، وإنما الخلاف فيما وراءه . ولم يَختر هنا مذهبا معيَّنا ، كما فعل في «التسهيل»(١) ، حيث ارتضى مذهب سيبويه ، ولعله قَوَّى عنده قياسَ الجَرْمى . والله أعلم.

* * *

وأما القسم الثالث من أقسام المرخَّم ، وهو ما يرخَّم بحذف عجزه ، فهو الذى قال فيه :

والعَـــجُـــزَ احْـــذِفْ من مُـــرَكَّبٍ وقَلّْ
تَرْخِـــيمُ جُـــمْلَةٍ وذا عَـــمْـــرٌو نَقَلْ

والمرخَّم هكذا هو المركَّبُ دون غيره ، وقد تقدم أن المركب على ثلاثة أقسام :

أحدها : المركَّب من المعطوف والمعطوف عليه .

والثانى : المركَّب تركيَب مَزْج وخَلْط .

---

(١) ص : ١٨٨ .

والثالث : المركَّب تركيَب إسناد.

فأجاز هنا الترخيَم فى الثانى والثالث ، فاقتضى أن الأول لايصح فيه هذا الترخيم ، كما أنه لايصح فيه الترخيم المتقدم ، ووجه ذلك إنه معَرب لم يتغيَّر فى النداء عن حاله قبل النداء ، فجرى مَجرى الاسم المَطْوُل ، ومجرى المضاف إليه ، بخلاف غيره فإنه إنما جرى مَجرى المضموم فى النداء .

فأما المركب تركيَب مَزْج فأجاز فيه الترخيمَ مطلقا من غير قِلَّة ، ولم يُشترط فيه هنا شرط ، لأن ما تقدم فى القسم الأول لايُحتاج إليها فيه ، لما يَذكره على إثْر هذا بحول الله ، لكن هذا الترخيمَ بحذف العَجُز ، وهو خلاف الصَّدْر، لأن المركب، تركيَب مَزْج أو تركيبَ إسناد ، له صَدْرُ وعَجُز ، فصَدْرُه نظيرُ صَدْر الكلمة المفردة ، وعَجُزه نظير عجزها .

وأيضا ، فالجزء الثانى مشَّبه بهاء التأنيث التى تُحذف فى الترخيم / وذلك نحو : مَعْدِ يكَرِب ، ورامَهُرْمُز ، وبلا لاَباذ ، تقول: ٣٠٠/٣
يامَعْدِى ، ويارَامَ ، ويابِلاَلَ ، وكذلك فى (عَمْرَوَيْه) : يا عَمْرَ ، وفى رجل اسمه (خَمْسةَ عَشَر) : ياخَمْسَةَ . ومن ذلك كثير .

وإنما حُذف العَجُز هنا لأنه قد جرى فى كلامهم مجرى هاء التأنيث فى كثير من الأحكام وذكر سيبويه [1] من وجوه الشبه بينهما أربعة أوجه :

---

(١) الكتاب ٢٦٧/٢ وما بعدها .

أحدها : التصغير ، لأن الاسمين إذا جُعلا اسمًا واحدا صُغِّر الصدر ، ثم أُتى بالعجز على حاله ، كما يُفعل بالهاء .

والثانى : النَّسَب ، يُحذف له العَجُز فى المركَّب ، كما تُحذف الهاء .

والثالث : أن العَجُز لايُلْحق بناتِ الثلاثة بالأربعة ، ولابناتِ الأربعة بالخمسة . كما أن الهاء كذلك .

والرابع : أن العَجُز لايغيَر مادَخل عليه ، ولايُفسد بِنْيتَه كالهاء سواء وثَمَّ وجه آخر ، وهو فتح ماقبل العَجُز ، كما يُفتح ما قبل هاء التأنيث . فلما جرى مجراها عومل معاملتها .

واعلم أن هنا نظرين :

أحدهما : أنه أطلق على المركب تركيب مَزْج لفظَ المركَّب مطلقا من غير تقييد ، وكان الأولى أن يقيِّده بتركيب المَزْج .

والجواب : إن ابن الضائع[1] ، حَكى أن المركَّب فى اصطلاح النحويين هو المركَّب تركيَب مَزْج ، فإن كان كذلك فلا إشكال ، لأن الناظم إذ ذاك اعتَمد على الاصطلاح .

والنظر الثاني : أنه لم يَشترط هنا في ترخيم المركَّب شرطا ، ولابد فيه من شروط ثلاثة ، وهى ألاَّ يكون مندوبًا كما تقدَّم فى نظائره ، وألاَّ يكون مستغاثًا ولامتعجبًا منه ، وقد تقدَّم أيضًا ، وإن يكون عَلَمًا ، فإنه إن لم يكن علما لم يُرَخَّم ، فلا يقال فى رجال عِدَّتُهم خمسةَ عشرَ : ياخمسةَ ، وإنما يجوز ذلك في الأعلام . وإطلاق الناظم يقتضى أن يكون ذلك فى كل مركَّب علمًا كان أو غيَره ، وذلك غير صحيح .

---

(١) سبقت ترجمته .

وكذلك المركَّب تركيبَ إسناد لابد فيه من الشروط الثلاثة ، ولم يَذكر شيئًا من ذلك ، فكان كلامه معترَضًا .

والعذر أن يقال : لعله اكتفَى بذكر المركب عن اشتراط العَلَمية ، فكأنه على حذف الموصوف ، أى : مِنْ عَلَمٍ مركَّب ، لأن غالب التركيب فى الأعلام ، وينتهض هذا جِدًا فى المركَّب تركيَب إسناد ؛ إذ لا يُتصور أن تُنَادَى الجملة من حيث هى جملة ، وإنما ينادَى الاسم .

وأما كَوْنه غيَر مندوب أو مستغاث : ففيه ما تقدَّم قبلُ فى نظائره .

ثم قال : (وقَلَّ ترخيُم جُمْلَة) أى بحذف عجزها لتقدُّم ذكرِه ، يعنى أن المركب تركيَب إسناد قَلَّ فيه الترخيم ، فيقال فى (تأبَّطَ شَرًا) : يَا تأبَّطَ ، وفى (بَرَقَ نَحْرُهُ) : يابَرَقَ ، وما أشبه ذلك ، والأكثر في كلام العرب التزامُ حكايته ، ووجهُ ترخيمه تنزيلُه منزلةَ المركب تركيبَ مَزْج لشبهه في التَّسْمية بأكثر من كلمة واحدة .

وجمهور النحويين يمنعون ترخيم ذي الإسناد استنادًا منهم لقول سيبويه بالمنع من ذلك في « أبواب الترخيم » إذ قال : واعلم أن الحكاية لا تُرخَّم ، لأنك تريد أن ترخِّم غيَر منادَى وليس مما يغييره النِّداء ، وذلك نحو : تأبَّط شرٌ ، وبَرَقَ نَحْرُهُ ، وما أشبه ذلك .

قال ولو رَخَّمت هذا لَرَخَّمْتَ رجلاً يسمى: (يادارَ عَبْلَةَ بالجِوَاء تَكلَّمِى)[1]. يعنى يُلَقَّب بهذا / البيت ، فجرى الناس على هذا المذهب . ٣٠١/٣

فجاء ابن مالك هنا وفى كتاب «التسهيل»[2] فنَصَّ على جواز ترخيمه نقلاً عن سيبويه ؛ إذ قال: (وذا عَمْرٌو نَقَلْ). قال فى «الشرح»[3] : ونَصَّ – يعنى سيبويه – فى باب النَّسَب على أن من العرب من يُرَخِّمه

---

(١) الكتاب ٢٦٩/٢ ، وسبق التعليق على بيت عنترة .

(٢) ص : ١٨٨ .

(٣) انظر : (ورقة ٢٠٦ – أ) .

فيقول فى (تَأَبَّطَ شَرًّا): يأتَأَبَّطَ ، ورتب على ترخيمه النسبَ إليه قال: ولاخلاف فى النسب إليه انتهى .

فلا شتهار المنع فى المسألة عن سيبويه اعتَنى بذكرها ، والتنبيهِ على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب ، والذى نُقل عن سيبويه وقع له فى «باب الإضافة إلى الحكاية»

قال : فإذا أضفتَ إلى الحكاية حذفتَ وتركتَ الصدر بمنزلة عَبْد القَيْس وخمسةَ عَشَرَ ، حيث لزمه الحذفُ كما لزمها ، وذلك قولك فى تَأَبَّطَ شَرًّا : تَأَبَطِيٌّ .

قال ك ويدلك على ذلك أن من العرب من يفْرد ، فيقول : ياتَأَبَّطُ أقبلْ ، فيَجعل الأول مفردا ، فكذلك تُفْرده فى الإضافة[1] .

هذا نصه فى المسألة ، وهو كما قال ابن مالك ، لكنه أسْعَدُ بكلامه هنا منه بكلامه فى «التسهيل» إذ قال هنا : (وقَلَّ) فوافق قولَ الإمام[2] : « من العرب مَن يقول كذا » .

وقال فى «التسهيل» : ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه[3] ، فأطلق الجواز .

وأيضا ، فإن كلامه هنا أقربُ إلى مساعدة التأويل فى الجمع بين الموضعين فى كلام الإمام من كلامه فى «التسهيل» ؛ إذ ظاهره أن ماقاله فى «باب الترخيم » خطأ وأن الصواب ما قاله فى «النَّسَب » .

ولا بد هنا من بَثٍّ القاعدة الأصوليَّة باختصار ، فهى محتاج إليها . فى هذا الموضوع ، وذلك أن العالِم إذا صدر عنه قولان ، ظاهرُهما التضاد ،

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٧ .

(٢) يعنى سيبويه رحمه الله .

(٣) ص : ١٨٨ .

فطريقةُ ابن جنِّى أنه إما أنَ يَنُصَّ على الرجوع عن أحدهما أَوْلاَ ، فإن نَصَّ على الرجوع فظاهرٌ ، وإن لم ينص ، فإما أن يكون أحدهما مُرْسَلا والآخرُ مُعلَّلا أوْلاَ ، فإن كان كذلك أخُذ له بالمعلَّل ، وإن لم يكن كذلك ، فإن كانا مُرْسَلين بُحث عن التاريخ وأخُذ بالمتأخِّر ، فإن جُهل التاريخ وجب البحث عن مَدراكهما ، فأخذ له بالأقوى ، وجُعل مذهَبه تحسينًا للظن بالأئمة ، فإن تساويا اعْتُقِدَا رَأْيَيْن ، فإن الداعى إلى التساوى عند الناظر هو الداعى لصاحبهما إلى القول بهما ، هذا بمقتضى العُرْف وإحسان الظن ، وأما القَطْع : فعلمه عند الله(١) .

قال ابن جنِّى : وقد كان أبو الحسن(٢) لاَيَتَحشَّم من سلوك هذا المَسْلك ، يعنى اعتقادَ القولين ، وأكثرُ كلامه عليه ، ثم حكى عن الفارسى(٣) فى (هَيْهَات) نحوًا من ذلك .

هذه قاعدة ابن جنِّى فى القولين ، فَلْنَبْن الآن عليها اصطلاحًا ، وإن كان فيها نظُر متشعِّب ، فكأن المؤلف ، والله أعلم ، اعتقد أن آخر القولَيْنِ لسيبويه ما قاله فى « النَّسَب » أو أنه المَعْضُود بالسماع فاعتمده ، ولم يَعتمد القياس فى المنع فى «باب الترخيم» لأنه لم يَعْضُدُه بسماع ، ولانَفْىَ عن العرب القولَ به . فَقَوْلُهُ / الجوازَ مطلقا لذلك . ٣٠٢/٣

والذى ينبغى التعويلُ عليه هنا أن يقال : إن النظر فى القولين ثانٍ عن ثبوتهما قولين : إما نصًا وإما ظاهرًا ، كما يقول سيبويه فى تاء (بِنْت وأُخْت) مرة : إنها للتأنيث ومرةً إنها ليست للتأنيث ونحو ذلك ،

---

(١) الخصائص ٢٠٥/١ ، وانظر فيه أيضا ٤٩١/٢ .

(٢) هو سعيد بن مسعدة الأخفش ، انظر : الخصائص ٢٠٥/١ .

(٣) هو أبو على الفارسى أستاذ ابن جنى ، وانظر : الخصائص ٢٠٦/٢ .

فيثبت على الجملة من كلامه فيها قولان ، فينظُر فى تأويلهما إن أمكن ، وإلاَّ عُدَّا قولَيْن على ماظهر .

أما «مسألة الترخيم» فلم يَثْبت بعدُ فيها قولان ، فكيف يُنظر فيما لم يَثْبت؟ وبيان ذلك أن سيبويه تكلم فى أبواب «الترخيم» على وجه القياس ، وأنت تعلم شِدَّة متابعته للسَّماع فى وَضْع القياسات ، فلابد أن يكون مَنْعُه لترخيم ذى الإسناد مستنداً إلى كلام العرب ، وأن أكثر العرب على منعه . ثم لما جاء إلى باب «النَّسَب» وهو باب يُحذف فيه عَجُز الاسم مطلقا فى كل مركَّب أنَّس جوازَ حذف العَجُز فى ذى الإسناد فى «النَّسَب» بحذفه عند بعض العرب فى «الترخيم» تشبيهًا بالمركَّب تركيبَ مَزْج ، ولم يقل : إن ذلك قياس فيه ، ولا إن قياس «النَّسَب» مبنى على «الترخيم» ؛ بل كما يأتى فى مواضع بالمُثُل القليلة الاستعمال والنادرة تأنيسًا فى مواضع القياس وفى أبواب «النداء» من ذلك حَظٌّ صالح .

وإذا كان كذلك فالذى حَكى عن العرب من ترخيم ذى الإسناد قليل ، وذلك مفهوم من قوله : «من العرب من يفعل كذا» ولم يقل : والدليل على ذلك : أن العرب تفعل كذا ، أو ما أشبه ذلك ، فإذًا لايَقْدح ما نَقل فى «النَّسَب» فيما اعتمد من المنع فى «باب الترخيم» وإذا رَجع كل واحد من الكلامين إلى معنًى ظاهرٍ من لفظه لم يصلح أن يُحمل على أنهما قولان متضادان ، فإشارته فى «هذا النظم» جارية على كلام سيبويه ، وكلام سيبويه غير متضاد ، فالأحسنُ مافعَل هنا ، ولايُحتاج إلى إثبات قولين ، وطلبِ التَّرجيح بينهما أو التأويل . والله أعلم .

وقوله : (وذَا عمروٌ نَقَل) هو سيبويه ، وهو : عمرو بن عثمان بن قَنْبَر ، مولًى لبنى الحارث بن كعب بن عمرو . و (سيبويه) لقبٌ له .

وزعم بعضهم أن معناه ثلاثون رائحة . قالوا : لأنه كان طيبَ الرائحة .

كان ـ رحمه الله ـ ثقةً ثَبْتًا فيما ينقله ، محققا فى علمه ، لم يُرَ فى زمانه مثْله فهمًا لكلام العرب ، وشَرْحًا لمقاصده ، وهو أثْبَتُ مَن أخذ عن الخليل على صغر سنه ، وكان سُنِّيًا فى مذهبه .

أخذ عن جماعة من أهل النحو واللغة والقرآن والحديث ، ولازم الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وعليهما عَوَّل فى النحو ، وأخذ عن عيسى بن عُمَر ، والأخفش الأكبر ، وأبى زَيْد سعيد بن أوْس البصرى المصادرى ، وأبى عبيدة معمر بن المثنَّى ، واللَّحيانى ، والأصمعى ، وابن أبى إسحاق ، وهارون القارئ .

روى عنه الأخفش الأوسط سعيد بن مَسعدة .

تُوفى سنه ثمانين ومائة ، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنه .

/ وإنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ ماحُذِفْ ٣٠٣/٣

فالَباقِىَ استَعْمِلْ بِمافِيهِ أُلِفْ

واجْعَلْهُ إن لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا

لَوْ كانَ بالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

هذه المسألة يَذكر فيها حكمَ آخر الاسم بعد دخول الترخيم فيه .

وللعرب فيه وجهان :

أحدهما : أن تَنوى المحذوف ، بمعنى أنك تقدِّره أنه موجود لم يُحذف ، فيَبقى الاسم بعد الحذف على حُكْمه لو لم يُحذف منه شئ ، وهذا الوجه يسمَّى «لغةَ مَنْ نَوىَ» وإليها أشار بقوله : (وإن نَوَيْتَ بعدَ حذفِ ماحُذف) .

والثـانى : ألاَّ تنوى المحـذوف ، بمعنى أنك تقدِّره كـأنه لم يكن ، فتـعـامل الاسمَ بعد الحذف معـاملتهَ لو كان كذلك فـى الأصل لم يُحذف منه شئ . وهذا الوجه يسمى «لغةَ من لم ينْوِ» وإليها أشار بقوله : (واجْعَلْه) . يعنى الباقى بعد الحذف «إن لم تَنْوِ مَحْذوفًا كما لو كان بالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا»

والأكثر فى الترخيم الحَمْلُ على «لغة من نَوى» ولذلك كانت مُطَّردة فى كل شئ ، بخلاف «لغة من لم ينْو» فإنه لايحمل عليها إلا إذا لم يُوَهِد اعتبارُها إلى لَبْس ، كما سَيذكر إن شاء الله .

ولهذا ، والله أعلم ، قَدَّم الناظم هنا «لغةَ من نَوى» على الأخر .

وقد شبِّهت هذه اللغة بقولهم فى جمع (جارِية) : جَوَارٍ – ببقاء الكسرة – دليلاً على ثبوت الياء تقديرا ، وأن الإعراب منوىٌّ بها وشُبِّهَت الأخرى بحذف آخر المعـتلّ ، ، وجَعْل مـاقبله حرفَ إعراب كَيَدٍ ودَمٍ ، ولاشك فى اطِّراد الأول وعدم اطراد الثـانى ، فلذلك كَثُـر التـرخـيم على اللغـة الأولى ، ولـم يَكْثـر على الأخرى .

ومـعنى كلامـه : أن كِلاَ الوجـهين المذكورين جـائزين قيـاسـا ، إلا أنك إذا رَخَّمْتَ على «لغة من نَوَى» فالباقى مستعمل على ما كان أُلِفَ فيه قبل الترخيم ، لازيادةَ على ذلك ولانقصان .

وأمـا إن رخمتَه على اللـغة الأخرى : فإن مـابقى من الأسم يُعامَل معـاملة الاسـم التـامَ وَضْعًا ، الذى لم يُحذف منه شئ ، فمـا لَزِم فيه فـى العربية ، من إعراب أو تصحيح أو إعلال أو غير ذلك ، لَزِم فى آخر هذا المُرَخَّم .

هذا معناه على الجملة من غير تمثيل ولا تفصيل ، ثـم أخذ فى التمـثيل فقال :

فَـــقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فـى ثَمُـــوَدَ يَا

ثَمُــوُ ويَاثَمِى على الثَّــانِى بِيَــا

يعنى أن الوجه الأول إذا اعتبرتَه فإنك تقول فى ترخيم (ثَمُود) : ياثمُو ، فتَترك آخرَ الاسم المحذوف على حاله ، كما كان قبل الحذف . ولو كانت الدال ثابته لقلت : ياثَمُودُ - بإثبات الواو - فكذلك تقول : ياثَمُوُ ، بإثباتها على حالها غيرَ منقلبة ، لأنها فى وسط الاسم لافى آخره ، وعلى هذا تقول فى (طَلْحَة) : ياطَلْحَ ، فتُبْقى الحاء على فتحها ، كما لو كانت التاء ثابته ، وفى (حَمْزَة) : ياحَمْزَ ، وفى (قاسم) : ياقاسِ / ـ بكسر ٣٠٤/٣ السين ـ إذ لو ثَبتت الميم لكانت السين مكسورة ، وكذلك فى (حارث) : ياحارِ .

وعلى هذا الترتيب يجرى سائر الأسماء ، فتقول فى (مَرْوان) : يامَرْوَ ، وفى (أسْمَاء) : ياأسْمَ ، وفى (مُسلِمَان) : يامُسلِمَ ، وفى (مُسلِمُون) : يامُسْلِمُ . ومن ذلك قراءة : (ونَادَوْا يامَالِ)(١) . ومنه قول امرئ القيس(٢) :

أحَـارِ تَرَى بَرْقًـا أُرِيكَ وَمِـيضَـهُ

كَلمْعِ اليَــدَيْنِ فـى حَــبِىٍّ مُكَلَّلِ

وقال(٣) :

أحَـارِ بنَ عَـمْـرٍو كـأنِّى خَـمِـرْ

ويَعْــدُو على المَرْءِ مَــا يْأتَمِــرْ

---

(١) سورة الزخرف / آية ٧٧ : وتلك قراءة على بن ابن طالب وابن مسعود رضى الله عنهما والأعمش ، وقد مر التمثيل بالقراءة المذكورة ، وانظر : المحتسب ٢٥٧/٢ .

(٢) من معلقته ، وتقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٣) تقدم الاستشهاد به في بابى «النداء ، والترخيم» .

وأنشد سيبويه للقُطَامى(١) :

قِـفِى قَـبْلَ التـفـرُّق ياضُـبَـاعَـا

ولايَكُ مَـوْقـفُ مِـنْكِ الوداعَـا

وأنشد أيضا لابن الخَرِع(٢) :

كَـادَتْ فَـزَارةُ تَشْـقَى بِنَا

فـأوْلَى فَـزارةُ أوْلَى فَـزارَا

وهو من ترخيم غير النداء ، وكذلك تقول فى (كَنَهْوَر) : ياكَنَهْوَ ، وفى (فِرْدَوْس) : يافِرْدَوْ ، وفى (غِرْنَيْق) :ياغِرْنَىْ ، وفى (حَوْلاَيَا) : ياحَوْلاَىَ ، وفى (كَرَوان) : ياكَرَوَ ، وفى (نَفَيَان) : يانَفَىَ ، وفى (هِرَقْل) : يا هِرَقْ ـ بالسكون ـ وكذلك ما أشبهه(٣) ، كل ذلك يُعد فيه المحذوفُ كالموجود .

وعلى هذا الاطلاق فى الوجه الأول يتعلق النظر بأمرين:

أحدهما : بيانٌ أنه مخالف للكوفيين فى امتناعهم من إبقاء آخرِ الكلمة بعد الحذف ساكنا مالم يَحذفوا الساكن مع الآخرِ ، فيقولون فى (قِمَطْر ، وهِرَقْل) :ياقِمَ ، وياهِرَ ، ولايقولون : ياقِمَطْ وياهِرَقْ .

والدليل على صحة مذهب البصريين (٤): أن الفريقين اجتمعوا على أن حركة ماقبل الاخرِ بعد الترخيم باقيةٌ فى هذه اللغة على ماكانت عليه بعده ،

---

(١) تقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٢) هو عوف بن عطية بن الخرع التيمي ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٣/٢ ، وانظر المفضليات ٤١٦ وتشقىْ بنا : نوقع بها فتشقى . وأولى لك : كلمة وعيد وتهديد . ومعناه : الشر أقرب إليك .

(٣) الكَنَهْوَر : السحاب المتراكم . والغِرْنَيْق من الرجال : الشاب الناعم . والكروان : طائر لاينام الليل ، يشبه البط ، وله صوت حسن . والنَّفَيان – بفتح الفاء – السحاب ينفى أول شئ رَشًا وبَرَدا . وهرقل : اسم لملك الروم .

(٤) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الإنصاف ٣٦١/١ (المسألة الخمسون) .

مِنْ ضَمٍّ أو فتح أو كسر ليكون فيها دليلٌ على المحذوف ، فكذلك ينبغى فى الإسكان ، لأن فيه أيضا ذلك المعنى ، فالتفرقة بينهما تفرقةٌ لغير معنًى .

فإن قيل : إنَّما مَعْنَى حذفِ الآخر دون الساكن حَذَرًا من أن يُشبه الأدواتِ بسكون آخر ذلك الاسم ، وذلك محظور .

قيل : لو كان هذا معتبَرا لامتنع ذلك فيما إذا كان قبل الآخر مكسورا ، فكان يجب حذفه أيضا مع الآخرِ ، لئلاَ يُشبه المضاف إلى ياء المتكلم ، ولَمَّا لم يكن ذلك مُغْتَفرًا دون الإشعار بالمحذوف وجب أن يكون فى مسألتنا كذلك .

والثانى : أن هذا الاطلاق ظاهر في أن ما قبل المحذوف لايزول عن حالته التى كان عليها لقوله: «فالبَاقِي استَعْمِلْ بما فيه أُلِفُ» يريد ماألف قبل الحذف ، فاقتضى لذلك أن تقول فى (قاضُونَ ، ومُصطَفَوْن) على هذه اللغة : ياقاضُ ـ بالضم ـ ويامُصْطَفَ ـ بالفتح ـ من غير رَدِّ شئ مما حُذف لأجل سكون الواو ، إذ كان الأصل : قَاضِيُونَ ، ثم نُقلت حركة الياء لالتقائهما ، وكذلك (مُصْطَفَوْن) أصله : مُصْطَفَيُونَ ، ثم مُصْطَفَاوْنَ ، ثم مُصْطَفَوْنَ.

وهذا الرأىُ رآه المؤلف ، وخالف فيه النحويِّين : الخليلَ وسيبويه ومَن دونهما ، ونَصَّ فى «التسهيل»(١) على المخالفة .

ورأيهم فى ذلك أن تقول : ياقاضى ، ويامصطَفى ، / برد المحذوف للساكنين ، لأن الساكن الثانى لما حُذف للترخيم لم يكن لبقاء ٣٠٥/٣

(١) انظر : ص ١٨٩ .

الأصليِّ ، غير مرجوعٍ ، وجهٌ ؛ إذ كان مُوجِب الحذف قد زال ، كما أنك تقول فى الدَّرَج (غَيْرَ مُحِلِّى الصَّيْدِ)[1] فتحذف ياء (مُحلِّى) فإذا وقفتَ عليها أثبتَّها ، فقلت : (مُحِلِّى) لزوال ما أوجب حذَفها ، هذا تعليل سيبويه[2] . وألزم المؤلفُ عليه أن يُعاد إلى كل متغيِّر بسبب الترخيم ماكان يستحقه لولم يكن ذلك السبب موجود أصلا ، فكان يقال فى ترخيم (كَرَوان ، نَزَوان) : ياكَرَا ، ويانَزَا ، قولاً واحدا . قال : لأن سبب تصحيح واوهما هو تلافى الساكنين وقد زال ، ومع ذلكُ يبقون الحكم المرَّتب عليه لكون المحذوف مَنْوِيَّ الثبوت .

قال : ولافرق بين نِيَّة ثبوته ونية سبب حذف ياء (قاضُون) وألف (مُصْطَفَوْن) حين يرخمان[3] .

ونَقل أيضا : احتجاجهم بالتشبيه بَردِّ ما حُذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وقفا كقول الواقف على (تَفْعَلُنْ) : هل تَفْعَلُون ، برِدِّ واو الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفها ، وهو ثبوت نون توكيد وصلا .

قال : وهذا التشبيه ضعيف ، لأن الحذف لأجل الترخيم غير لازم ، فيصح معه أن يُنْوى ثبوت المحذوف[4] .

هذا ما احَتَّج به الجمهور ، وما رَدَّه به المؤلف ، ومن هنا لمَ يَرتض مذهَبهم .

---

(١) سورة المائدة / الآية الأولى .

(٢) الكتاب ٢/٢٦٣.

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٦ ـ ب).

(٤) المصدر السابق (ورقة ٢٠٦ ـ ب) وبعده «وحذف نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف لازم، فلا يصح أن ينوي ثبوت المحذوف».

وظاهر هذا النظم اعتقادُ هذا النظر ، فإن كان مقصوده ماظَهر دَخل عليه أن يقال فى ترخيم (رَادٌّ) مسمًّى به : يارَادْ ـ بإسكان الدال – وفى ترخيم (تُضَارٌّ ، ومُضَارٌّ ، وأَسْحَارٌّ)[1] . ومسمًّى بها: ياتُضَارْ ، ويامُضَارْ، ويَاأَسْحَارْ ، كما تقول فى (مِكرٌّ ، ومِفَرٌّ) يامِكَرْ ، ويامِفَرْ ، لكنه إنما يقال فيه : يارَادِ ، وياتُضَارِ ، أو تُضَارَ إن كان مبنيا للمفعول ويامُضَارِ ، أو مُضَارَ ، فتحركها بحركة الأصل ، ويأَسْحَارَ ، فتفتحها ، لمناسبتها للألف ، وإذا كان كذلك فلم يُستعمل الباقى بما أُلِف فيه ، من حيث كان المألوف فيه السكون ، فتُرك إلى التحريك . وبموافقة الجماعة يقول فى هذا ، فيلزمه فى « التَّسْهيل » و «شرحه» التناقض .

فإن قيل : إن هذا لايلزم ، لأن التحريك فيه ضرورى ؛ إذ لايجتمع ساكنان فى مِثْله مالم يكن الثانى مدغما ، بخلاف نحو (قَاضُونَ ، ومُصْطَفَونْ) فإنه لاضرورة تدعو إلى رد المحذوف ، فوجب التنبيه عليه دون الأول .

فالجواب : أن الأمر فى الجميع واحد ، إذ هو حُكْمٌ لفظى ، فإن اعتَبْرتَ اللفظَ بعد الحذف ، لزم أن يقال : ياقاضِى ، لزوال الساكن ، وكذلك يامُصْطَفَى ، كما تعتبره فى التقاء الساكنين هنا ، فتقول : يامُضَارَ ، وإن اعتبرتَ المحذوف لزم أن تقول : يامُضَارْ – بالسكون – كما تقول : ياقاضُ ، ويامُصْطَفَ ، لا فرق بين الموضعين ، فإن التزم هذا هنا حسبما يَقتضيه ظاهرُ لفظه خالف الناس.

والحق في أصل المسألة مع غيره. ويَدُ اللهِ مع الجماعة.

---

(١) الإسحارُّ والأسحَارُّ يقبحَ الهمزة وكسرها ـ بَقْل تسمن عليه الإبل، وواحدته، إسْحَارَّةٌ وأَسْحارَّةٌ.

٣٠٦/٣ / وقد تكلم معه شيخنا الأستاذ ــ رحمه الله ــ في « شرح الجمل»[١] بما لاحاجة إلى ذكره هنا لخروجه عن قصد الشرح. والله الموفق.

وأما إن اعتبرت الوجه الثاني، وذلك « لغة من لم يَنْوِ» فتقول في (طَلْحةَ) : ياطَلْحُ ، وفي (حَمْزَة) : ياحَمْزُ، وفي (مالك) : يامَالُ، وفي (قاسِم) : ياقاسُ فتبنى ذلك على الضم، لأنك لو فرضتهَ غير محذوف منه ما تعدَّيْتَه، وكذلك تقول في (مَرْوَان) يا مَرْوُ، وفي (أَسْمَاء) : يا أَسْمُ. ومن ذلك قول عَنْترة أنشده سيبويه[٢] :

يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرِّماحُ كأنَّها
أَشْطَانُ بِئْرٍ فى لَبَانِ الأَدْهَمِ

يُروى بضم الراء ، وأنشد أيضا للأَسْوَد بن يَعْفُرَ تصديقًا لهذه اللغة[٣] :

---

(١) شرح الجمل لأبي عبد الله ابن الفخار . وقد حققه الدكتور : حمّاد الثمالي ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى .

(٢) من معلقته، وفي الكتاب ٢٤٦/٢، والمحتسب ١٠٩/١، وابن الشجري ٩٠/٢، ١٧٠، والمغني ٤١٤، والهمع ٨٨/٣، والدرر ١٦٠/١

والأشطان : جمع شَطَن ــ بالتحريك ــ وهو الحبل الذى يستقي به. واللبان : الصدر. والأدهم الأسود، يعنى فرسه. يقول : يستنصرونني في الحرب وينادونني، وقد تعاورت الرماح فرسي الأدهم، وشرعت في صدره شروع الدلاء في الماء.

(٣) الكتاب ٢٤٦/٢، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وابن الشجري ١٢٧/١، والتصريح ١٩٠/٢، والمخصص ١٩٥/١٤

والمتعلل : التعلل، وهو اللهو والشغل. يقول : إن الدهر يلح على الناس بصروفه دائبا، لا يشغله شيء عما يريد أن يفعل. وهو يذهب ببهجة الإنسان وشبابه، وكنى عن الشباب بالرداء لأنه أجمل الثياب. ثم نادى مالك بن حنظلة مستغيثا بهم لأنه منهم.

ألاَهَلْ لهـــذا الدَّهْرِ من مُـــتَـــعلَّلِ

عن الناسِ ، مَـهْـمَـا شـاءَ بالنَّاسِ يَفْـعَلِ

وهـذا رِدَائِى عِنْدَهُ يَســتَــعِــيـرهُ

لِيَــسلُبِنى حَــقِّى أمَــال بنَ حَنْظَلِ

يريد : حَنْظَلَة .

وإنما قال (١): «تصديقا» لأنه ترخيم فى غير النداء ، وكذلك أنشد قول رُؤْبة(٢) :

إمَّـــا تَرَيْنِى اليـــوم أُمَّ حَــمْــزِ

قـــارَبْتُ بـين عَنَقِى وجَـــمْـــزِى

أراد : حمزة .

وعلى هذه اللغة تقول فى (ثَمُود) : ياثِمَى - بالياء - كما نَبَّه عليه الناظم ، لأن الواو فى هذه اللغة وقعت كأنها فى آخر اسمٍ متمكِّن ، والحكمُ أن الواو لاتقع كذلك فى أواخر الأسماء المتمكِّنة ، فإن اقتضى ذلك قياسُ رُفض حسبما يأتى فى التصريف إن شاء الله . فقُلبت الواو ياءً ، والضمة كسرة .

وكذلك إذا رخمتَ (بَنُوَن) قلت : يابَنِي ، فقلبت الواو ياء ، والضمة كسرة كذلك ، وإذا رخمتَ (قَمَحْدُوَةً) تَقلب الواوَ ياء ، والضمة كسرة فقلت : ياقَمَحْدِى ، وفى عَرْقُوَة : ياعَرْقِى ، وفى (قَتُول): ياقَتِى ، وفى (قَطَوَان) : ياقَطَا ، لأنك لما حذفت الألف والنون بقى الاسم (قَطَو) فوجب انقلاب الواو ألفا

(١) يعنى سيبويه (الكتاب ٢/٢٤٦).

(٢) سبق الاستشهاد بالرجز في الباب نفسه.

لتحركها وانفتاح ماقبلها ، كما تقول فى (فَتًى) : فَتَا ، وكذلك فى (نَفَيَان) : يانَفَا وقولهم : (أطْرِقْ كَرَا ، أطْرِقْ كَرَا . إن النَّعامَ فى القُرى)[1] .

وكذلك مَن اسمُه (عَلاوَة) تقول فيه : يا عَلاَء ، لأنك لما حذفتَ التاء وقعت الواو طرفا بعد ألف زائده ، فوجب قلبها همزة ، كما قلت فى (كِسَاءٍ) وكان أصله (كِسَاو) وكذلك فى (عِنَايَة) : ياعِنَاءُ ، كما قلت : رِدَاءَ ، والأصل رِدَاى . وتقول فى (هَرِقْل) : ياهَرَقُ ، وفى (مُضارٌ ، وتُضَارٌ ، وأسَحْارٌ) ونحو ذلك مسمًّى به يا مُضَارُ ، وياتُضارُ ، ويا أسْحارُ . وتقول فى (قَاضُوَن) : ياقاضِى ، وفى (مُصْطَفَوْن) : يا مُصْطفَى ، فتردُّ المحذوف .

وتستوى اللغتان لفظا فى نحو : يامَنْصُ - ترخيم (مَنْصُور) إلا أن الحركتين مختلفتان حُكْما .

وكلامه يقتضى أنه لمَ يَعتبر عدمَ النظير فى وزنٍ أو غيره إن أدَّى إليه الحكم فى هذا الوجه ، فتقول فى (سَفَرْجلٍ) على مذهبه : ياسَفَرْجُ ، وإن أدىًّ إلى وزن (جَعْفَر) وهو مثال غير موجود ، وكذلك فى (طَيْلسَان) على لغة كسر اللام : ياطَيْلِسُ ، وإن أدَّى إلى وزن (فَيْعِل) وهو بناء غير موجود إلا فى المعتل العين نحو : سَيِّد ومَيِّت .

وتقول أيضا فى (حِذْرِيَةٍ)[2] : ياحِذْرِى ، (و (فِعْلِى) ليس فى الكلام ، وفى (حَبْلَوِى) : / ياحَبْلَى ، فتقلب الواو ألفا ، فيؤدِّى إلى وزن ٣٠٧/٣

(١) من أمثالها السائرة. وأطرق : طَأْطِئْ رأسك. ويقال ذلك إذا أريد اصطياده. ومعناه : تواضع أيها الكروان، فإن أكبر منك وأطول أعناقا، وهى النعام، قد صيدت، وحملت من الدوّ إلى القرى. يضرب لمن يتكبر وقد تواضع منه أشرف منه ، وانظر : المستقضى للزمخشري ١/٢٢٢، واللسان (طرق، كرا).

(٢) الحِذْرِيَة : الأرض الخشنة الغليظة.

(فَعْلَى) وفَعْلى ، إذا كانت ألفه لغير التأنيث ، غيرُ موجود ، وكذلك (حَمْرَاوِى) تقول : ياحَمْرَاء ، فتُقلب الواو همزة ، فيؤدى إلى كون همزة التأنيث منقلبة عن الواو، وذلك غير موجود فيها ، فليست للتأنيث ، و(فَعْلَاء) إذا كانت همزته لغير التأنيث معدومٌ أو كالمعدوم .

هذا كله جائز على ظاهر كلامه ؛ إذ لمَ يَستثن من ذلك إلا ما يُوقع اللَّبْسَ خاصة كما يأتى ، وهذا مذهب الإمام والجمهور .

وذهب المبرِّد إلى امتناع ترخيم ما أدَّى ترخيمه إلى عدم النظير فى هذه اللغة(١) ، وارتضاه المؤلف فى «التسهيل»(٢) ، وإنما يرخَّم عندهما على «مَنْ نَوَى» ليبقى مُحْرِزًا بِنْيتَه الأصليه ، فلايَبْقى محذور(٣) ، وكأن المبرِّد شبَّه اعتبارَ البِنْية باعتبار الإعلال ، والوجه ماقاله غيرهما .

قال السِّيرافى : لمَ يذكر سيبويه هنا شيئًا اعتَير فيه بناءَ مايبقى ؛ بل اعتَبر ما إذا عرض فى الكلام غَيَّرته العرب من حَرْف إلى حرف كما تقدم ، لأنه حكم مُتْلَئِبٌ مستمر(٤) ، التغيير فى جميع ما تقدم ونحوه .

قال : فأما البِنْيه العارضُة فى كلامهم ، الخارجةُ عن أبنيتهم ، فلا يلتزمون تغييرَها إلى أبنيتهم ، ولا إخراجَها من كلامهم كإبراهيم ، وإسماعيل ، وقابيل ، وإبْرَيْسَم ، ونحو ذلك ، فكذلك (طَيْلَس ، وحُبْلى) إنما هو شئ عَرَض ، هذا اعتذاره عن سيبويه باختصار(٥) . ثم أخذ فى الرد على المبرِّد بأنه يقال له : ماوزن (حارُ) ؟ فإن قال : (فاعل) فيلزم أن يكون (طَيْلَس) فَيْعَلَان ،

---

(١) المقتضب ٤/٤.

(٢) انظر : ص ١٨٩.

(٣) في (س) «محظور».

(٤) المتلِئبُّ : المستقيم.

(٥) شرح الكتاب (المجلد ـ ورقة ٧١ ـ ب).

وإن قال : (فَاعُ) فليس فى الكلام . وإن قيل : (فَعَل) قيل له : قد علمت أن الألف زائدة لا أصلية ، ويلزم أن يكون (مَنْص) فَعْلُ ، و (مُنْذِ) ترخيم (مُنْذرِ) فُعْلِ ، ويلزمه ألاَّ يُجيز ترخيم شئ من هذه الأسماء ، وألاَّ يُرَخِّم (خِضَمّ) لأن وزنه : فِعُ ولا (قَمَحْدُوَة) لأن : فَعْلى ليس فى أصول الأبنية ، فالقول ألا يُعتبر الوزن .

وهذا للسيرافى حَسَنٌ من الإلزام[1] ، وهو لازم للمؤلف أيضا فى «التسهيل» ولله دَرُّه فى هذه الأرجوزة[2] ، فإنهَ يلتزم فيها مخالفةَ رأيه فى «التسهيل» فى مواضع كثيرة ، فتكون مخالفتُه أحقَّ من موافقته ، وقد مضى من ذلك مواضع .

ثم استثنى فى هذا الوجه الثانى ما يؤدِّى إلى اللَّبس فقال :

والْتَزِمِ الأوَّلَ فى كَمُسْلِمَهْ
وجَوِّزِ الوجهَيْنِ فى كَمَسْلَمَهْ

يعنى أن الوجه الأول وهو «لغة مَنْ نَوَى» المحذوف ملتَزم فيما كان نحو : مُسْلِمَة ، تأنيث مُسْلِم ، فتقول : يامُسْلِمَ - بفتح الميم - فى اللغتين جميعا . ولاتقول : يامُسْلِمُ ، لأن «لغة من نَوىَ» لاَلَبْس يقع بسببها لبقاء الفتحة دليلاً على المحذوف ، ولو قلت : يامُسْلِمُ - بضم الميم - لأوقع ذلك اللَّبْسَ بنداء (مُسْلِم) المذكَّر ، فامتنع ذلك ، لكنه قال : (الْتَزِمِ الأولَ فى كذا) أى فى هذا المثال وما أشبهه / مما يقع به اللَّبس بين صفة المذكرة ٣٠٨/٣

---

(١) المصدر السابق (المجلد الثالث - ورقة ٧٢ - أ).

(٢) يقصد « الألفية » .

المؤنث ، كمُسْلِمٍ ومُسْلِمة ، وصالحٍ وصالحة ، ومُسْتَكْبِرٍ ومُسْتَكْبِرة ، وما أشبه ذلك من الصفات غيرَ الأعلام(1) .

وهذا ممَّا تُعطيه قوةُ المثال ، وعلى ذلك لو كان الاسم علَمًا جاز الترخيم على «لغة من لم يَنْوِ» من غير اعتبار بلَبْسٍ أو عدمِه ، لأن الأعلام ليست بموضع لَبْس ، لجواز تسميه المذكر بما فيه الهاء ، وتسمية المؤنث بما لا هاء فيه ، وهذا المعنى هو الذى أشار إليه بقوله : (وجَوِّزِ الوجهَيْنِ فى كَمَسْلَمَهْ) أى فيما كان عَلَمًا مطلقا نحو : (مَسْلَمة) فتقول : يامَسْلَمُ على «لغة من لم يَنْوِ» كما تقول : يامَسلَمَ ، على لغة من نَوى» ، وكذلك تقول فى (حَمْزة) : يا حَمْزُ ، وفى (طَلْحة) : ياطَلْحُ . قال عنترة(2):

* يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرِّمَاحُ كأنَّها * ... البيت

فالحاصل أنه فرَّق فى إجازة «لغة من لم يَنْوِ» بين العلم الذى لالَبْسَ معه والصفة التى يقع معها اللَّبس ، وهو المعتَبر عند النحويين .

قال سيبويه بعد ما أطلق الجواز فى ترخيم الأعلام على «من لم يَنْوِ» : واعلم أنه لايجوز أن تَحذف الهاء ، وتَجعل البقيَّة بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسمًا خاصًا غالبا ، من قبِل أنهم لو فعلوا ذلك التَبس المونث بالمذكر ، وذلك أنه لايجوز أن تقول للمرأة : ياخَبِيثُ أقْبِلى .

قال : وإنما جاز فى الغالب - يعنى العَلَم - لأنك لاتذكِّر مؤنثا ، ولا تؤنِّث مذكرا(3) .

---

(1) في (س) «دون الأعلام».

(2) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه، وعجزه :

أشطانُ بئرٍ في لَبانِ الأدهمِ

(3) الكتاب ٢/٢٥١.

قال السيرافى[1] : الاسمُ الذى هو مؤنَّث فى الحقيقة إنما تدخله هاء التأنيث لتفصل بين المذكر والمؤنث ، فكرهوا اللَّبس . قال : وهى فى الأعلام لم تَدخل فاصلة ، فإنه قد يسمَّى الرجل بخبيثة ، والمرأةُ بخبيثٍ فلا لَبْس .

وذهب المؤلف فى «التسهيل»[2] ، و«شرحه»[3] ، إلى امتناع «لغة من لم يَنْوِ» فى الأعلام ، فذكر أنك إذا سميتَ امرأة أو رجلا بضَخْمةٍ أو عَمْرَةٍ ، لم يجز ترخيمه على «لغة من لم يَنْوِ» لأنه يلتَبس إذا قلت ياضَخْمُ ، ويا عَمْرُ بنداء (ضَخْم ، وعَمْرو) لأن الذهن يسبق إلى أنه نداءٌ لرجلٍ موصوف بالضَّخامة ، أو لمسمًّى بعمرو ، وكأنه عنده مخالف لَمسْلَمة ونحوه ، لأنك إذا قلت فيه : يا مُسْلَّمُ - بالضم - لم يقع فيه لَبْسَ ؛ إذ ليس فى المذكَّرين ما ينطلق عليه لفظ : مَسْلَمُ بغير هاء . وكذلك تقول فى (طَلْحة) : يا طلحُ ، وفى (حَمْزة) : ياحَمْزُ ، إذ ليس فى مستعملاتهم رجل يُسمًّى بطَلْح ولاحَمْز ، ولايُعتبر دون هاء . فهذا رأيه فى هذا الموضع ، كما ترى مخالفا للنحويين . والصواب : ماذهب إليه غيره ، والله أعلم .

ولكن يمكن أن يكون رَأىَ هنا ما رآه فى «التسهيل» من مراعاة اللَّبس فى الأعلام ، ولذلك مثل بمَسْلَمة ، فيكون مثاله مُشْعِرا بذلك ، فإن كان مرادُه هذا فَلِمَا قاله وجهٌ إن كانت المسألة غيرَ مُجْمَع عليها ، وهو أنهم قد استَقَرَّ منهم مراعاةُ اللبس ومجانبُته ؛ بل قد ثبتت مراعاتهُ فى هذا الباب ، كما فى (مَسْلَمة) .

والمعنى الذى فى (مَسْلَمة) موجود في (ضَخْمة ، وعَمْرة) وما أشبه ذلك ، فلابد من مراعاة ذلك . والله أعلم .

---

(١) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ورقة ٦٩ - ب) بتصرف.

(٢) ص : ١٨٩.

(٣) ورقة (٢٠٦ - ب).

ولاضْطِرارٍ رَخَّمُوا دونَ نِدَا
مَا لِلنِّدَا يَصْلُح نحو أَحْمَدَا

يعني أن العرب قد وقع لها الترخيمُ في غير النداء، وذلك على وجه «الضرورة الشِّعرية» لا في «الاختيار» فلا يُقاس عليه، إلا إن قيل به في شعر إن بَلَغ مبلغَ القياس.

والترخيم القياسيُّ إنما يَختص بالنداء، وعلى أنه لايكون في الاضطرار إلا فيما صلح لأن يكون منادًى، ومباشِرًا لحرف النداء، فإذًا لايجوز أن يرخَّم مافيه الألف واللام، فلا يجوز أن يُقال في نحو ماأنشده سيبويه من قوله العَجَّاج(١):

*أوَ الِفًا مَكَّةَ من وُرْقِ الحِمَى *

يريد «الحَمام» أنه رَخَّم ضرورةً، لأنه لايصلح أن يدخل عليه حرف النداء، لما فيه من الألف واللام، وكذلك كلُّ ماهما فيه إن اتَّفق في الضرورة حذفُ آخِره فليس بترخيم، وإنما هو حذفُ على غير جهة الترخيم الاصطلاحي.

ومن ذلك أيضا قولُ لَبيد(٢):

---

(١) الكتاب ٢٦/١، ١١٠، والخصائص ١٣٥/٢، ٤٧٣، والمحتسب ٧٨/١، والإنصاف ٥١٩، وابن يعيش ٧٤/٦، ٧٥، والهمع ٧٧/٣، ٣٤٤/٥، والتصريح ١٨٩/٢، والأشموني ١٨٣/٣، والعيني ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، واللسان (حمم) وديوانه ٥٩

ويروي «قواطنًا» وقبله :

ورَبٍّ هذا البلدِ المحَــرم والقاطناتِ البيْتَ غَيرِ الرُّيَّم

ويريد بالقاطنات البيت ــ أى الكعبة ــ الحمام. والوُرْق : جمع ورقاء، وهى الحمامة التى لونها سواد في غبرة .

(٢) ديوانه ١٣٨، والخصائص ٨١/١، ٤٣٧/٢، والهمع ٣٣٤/٥، وشرح شواهد الشافية ٣٩٧، والتصريح ١٨٠/٢، والأشموني ١٦١/٣، والعيني ٢٤٦/٤ =

دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأَبَانِ
فتَقَادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبَانِ

أراد «المَنَازِلَ».

فأما إذا صلُح للنداء فيجوز فيه الترخيم للضرورة، ومَثَّل ذلك بـ(أحمد) وهو علَم يصلح لمباشرة أداة النداء.

ويتعلق بهذا الموضع التنبيهُ على ثلاث مسائل :

إحداها : أنه لما أطلق القول في هذا الترخيم، ولم يقيِّده بلغةٍ دون لغةٍ دَلَّ على جوازه على كلتا اللغتين. أما على «لغة من لم يَنْو» فمتَّفق عليه، كقول الأسْوَد بن يَعْفُر(١):

وهذَا رِدَائِي عندَهُ يَسْتَعِيرُهُ
لِيَسْلُبَنِي حَقِّي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلِ

يريد «ابن حَنْظَلَة» وأنشد أيضا لامرىء القيس(٢):

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِه
طَرِيفُ بنُ مَالِ ليلةَ الجوُعِ والخَصَرْ

= ودرس عفا وذهب أثره. ومتالع وأبان : جبلان، ويقال لهما : أبانان على التغليب، كالعمرين والقمرين. وتقادمت : قدمت. والحُبْس : موضع. والسوبان : واد.

(١) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٤، وديوانه ١٤٢، والهمع ٣/٧٧، والتصريح ٢/١٩٠، والأشمونى٣/١٨٤، والعيني ٤/٢٨٠ وعشا إلى النار : رآها ليلا على بعد فقصدها مستضيئا بها ليصل إلي أهلها. والخَصَر : شدة البرد. وكان طريف بن مالك قد أجاره حين استجار به، بينما كانت القبائل تتحاماه خوفا مما كان يطالب به من الملك.

أراد «ابن مالك» وأنشد أيضا لرجلٍ من بني مازن[١]:

عليَّ دِمَــاءُ البُــدْنِ إن لم تُفَــارِقِي
أبا حَــرْدَبٍ لَيْـلاً وأصْـحَـابَ حَــرْدَبِ

أراد «حَرْدَ بهَ» وأنشد أيضا[٢]:

أسَــعْــدَ بنَ مــالٍ ألم تَعْلَمُــوا
وذوُ الرَّأيِ مَــهْــمَــا يَقُلْ يَصْــدُقِ

وأما على «لغة من نَوَى» فرأيُ الجمهور كذلك، ومنه قول ابن أحمر، أنشده سيبويه[٣]:

أبــو حَــنَــشٍ يُــؤَرِّقُــنَــا وطَــلْــقٌ
وعَــــمَّــــارٌ وآوِنَــةً أُثَــالاَ

يريد «أُثَالَة» وأنشد أيضا لجرير[٤]:

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٥، وابن الشجري ٢/٨٩، ٩١
والبدن : جمع بدنة، وهى الناقة التى تتخذ للذبح. يخاطب ناقته، ويحثها على مفارقة أبى حردبة الذى كان لصا قاطعا، ويقول لها : إن لم تطيعينى في فراقه فعليَّ أن أنحر البدن بمكة نذرامني. وهو ـ وإن كان يخاطب الناقة ـ إنما يخاطب نفسه، على المجاز والاتساع.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٠، والخصائص ٢/٣٧٨، وابن الشجري ١/١٢٦، ١٢٨، والإنصاف ٣٥٤، والأشموني ٢/٣٣، والعيني ٢/٤٢١
وهو عمرو بن أحمر الباهلي. والبيت من قصيدة له يرثي بها جماعة من قومه، وهم أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالة. ويؤرقني : يسهرني. وبعده :

أراهم رُفْقَتِي حتىَّ إذا ما — تجافَى الليلُ وانخزل انخزالاَ
إذا أنا كالــذى يجرى لورْدٍ — إلى آلٍ فــلم يُدْرِكْ بِلاَلا

(٤) ديوانه ٥٠٢، والكتاب ٢/٢٧٠، وابن الشجري ١/١٢٦، ٢/٧٩، ٩١، والإنصاف ٣٥٣، والتصريح ٢/١٩٠، والأشموني ٣/١٨٤، والخزانة ٢/٣٦٣، والعيني ٤ /٢٨٢، ٢ ٣٠٢ ويريد بالجبال هنا : أسباب الوصال. والرمام : جمع رمم، وهو الخلق البالي. والشاسعة : البعيدة. يريد أن حبال الوصال بينه وبين أمامة قد تقطعت بسبب الفراق والهجر.

ألاَ أضْـحَتْ حِـبَـالكمُ رِمَـامَـا
وأضْـحَتْ مِنْكَ شَـاسِـعَـةً أُمَـامَـا

أراد « أُمَامة » وأنشد لابن حَبْناء التَّمِيمي[1]:

إن ابنَ حـارِثَ إنْ أشْـتَقْ لرُؤْيتـهِ
أو أمْـتَـدِحْـهُ فـإن النَّاسَ قـد عَلِمـوُا

وخالف المبِّرد في هذا الوجه، فمنعه في غير النداء، وهو محجوجٌ على ذلك كما تقدم[2]، وقد قَدَح فيها بمالا يُثْبِت له ماقال، أما قوله :

*وآوِنَةً أُثَالاَ *

فمعطوف على مفعول «يُؤَرِّقُنا».

وأما بيت جرير فَردَّ فيه روايةَ سيبويه وقال : إنما الروايةُ هكذا :

*وما عَهْدٌ كعَهْدِكِ ياأُمَامَا *

فهو من ترخيم النداء.

وزعم أن عُمارة بن عَقِيل بن بلال بن جَرِير أنشده إيَّاه هكذا، ورَدَّ الناسُ هذا الردَّ بأن سيبويه أوثقُ من أن يُتَّهَم.

وهكذا أخذ في تأويل جميع ماأنشده سيبويه، وذلك إن أمكن في البعض فلايتأتى في الجميع. فالصحيح ماذهب إليه عامَّةُ النحويين .

(١) الكتاب ٢/٢٧٢، وابن الشجري ١/٢٢٦، ٢/٩٢، والإنصاف ٣٥٤، والهمع ٣/٧٧، والأشموني ٣/١٨٤، والعيني ٤/٢٨٣

وهو المغيرة بن حبناء، وحبناء : اسم أمه. وابن حارثة هو ابن حارثة بن بدر الغداني، كان أبوه سيد غدانة. وقد علموا : قد علموا سبب ذلك، يعنى أنه مشهور بينهم بمكارم الأخلاق.

(٢) انظر : ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

وأيضا، فما ذكَر من أن / الرواية على كَيْتَ إذا فُرض أنه صحيح، ٣١٠/٣
فلا يلزم منه مقصودُه، فإن القاعدة الأصولية أن روايةً لاتَقْدح في رواية أخرى في الأحكام العربية إذا جاء الاختلاف من جهة العرب.

وأيضا فإن القياس يقتضى عكس ماقال ، فإن حذف بعض الاسم مع إبقاء دليلٍ على المحذوف أحقُّ، بالجواز من حذفه من غير إبقاء دليل.

ألا ترى اطِّرادَ نحو : قاضٍ، وغازٍ، وقلةَ نحو : يَدٍ، ودَمٍ.

والثانية : أن تمثيله بـ(أحمد) مع اشتراط مايصلح للنداء من غير زيادة تدل على أن هذا الترخيم لايَختص بالهاء؛ بل يجوز وإن كان آخر الاسم غيرَ الهاء (أحمد) الممثَّل به، فتقول في الشعر : جاءنى أَحْمُ ياهذا، ومنه في الشعر[1]:

* أمَالِ بنَ حَنْظَلِ *

وقول الآخر[2]:

*أسَعْدَ بْنَ مالٍ أَلَمْ تَعْلَموا *

وما أشبه ذلك.

والثالثة : أن ذلك يدل على أن هذا الترخيم لايَختص بالأعلام دون غيرها، وإن كان أكثرُ الترخيم في الأعلام، فالهاء لا تَختص ترخيمَ ماهى فيه بالأعلام، فتقول : على هذا في الشعر : مررتُ بحَنْظَلَ، على «لغة من

---

(١) جزء من بيت الأسود بن يعفر الذى سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وهو بتمامة :
وهذا ردائى عنده يستعــيره ليسلبني حقي أمال بن حنظلِ

(٢) صدر بيت سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وعجزه :
وذو الرأيِ مهما يَقُلْ يَصْدُقِ

نوى» وأنت تريد واحدة الحَنْظَلِ[1]، ومررت بامْرأً، تريد (امْرَأة) وما أشبه ذلك.

ومسألة رابعة : وهى أن يقال : لِمَ أخرج ماكان نحو[2]:

*دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأَبَانِ *

ولم يُدخله فيما تقدم له؟ ولِمَ فَرَّق بينهما، فجعل نحو :

*أَمَالِ بنَ حَنْظَلِ *

ترخيمًا، ونحو :

*دَرَسَ المَنَا *

ليس بترخيم وكلاهما حَذْف، وغاية مابينهما أن يقال : أحدهما قليلٌ فلم يَعتبره، والآخر : كثيرٌ فاعتبره، وذلك لايَقْدح في تسمية الجميع ترخيما.

فالجواب : أن مافَعل من التَّفْرقة ظاهر المعنى، وذلك أن الترخيم المصطَلح عليه ماجرى على قانون معلوم، من حَذْف حرفٍ واحد أو حرفين زائدين، أو أولهُما أصلي، على صفات مخصوصة، ويُشترط أن يبقي بعد الحذف ثلاثةُ أحرف أو أكثر، مالم يكن المحذوف هاءَ التأنيث أو عَجُزَ المركب، وهذا المعنى موجود فيما سماه ترخيما في غير النداء.

أما ما كان من باب «دَرسَ المنَا» فليس بجارٍ على ذلك.

---

(١) الحنظل : نبت يمتد كالبطيخ على الأرض، يضرب المثل بشدة مرارة ثمرة.

(٢) صدر بيت للبيد، سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وعجزه :

فتقادمت بالحُبْسِ فالسُّوبانِ

ألا ترى أن المحـذوف من «المَنَا» حـرفـان أصليَّـان، وذلك لايكون في الترخيم، وكذلك قوله(١):

* مُفدَّمٌ بِسَبَا الكَتَّانِ *

إذا فُسِّر بسَبَنِيِّ الكَتَّان(٢)، أو أراد بسَبَائِب؛ إذ لايُحذف مع الآخر ماقبله من زائد إلا إذا كان حرفَ مَدٍّ ولِين كما مر، ومنه قوله الآخر : «ألاتَا» فأجيب «بَلَى فَا»(٣).

وقول الآخر(٤):

*ولا أريدُ الشَّر إلا أنْ تَا *

وما أشبه ذلك.

فليس هنا من شروط الترخيم شيء، فلما كان كذلك عُلم أن ماتَخلَّف فيه شرطُ الترخيم في النداء فليس بترخيم في غير النداء.

ومن هنا، والله أعلم، ضَـبط الناظم ذلك بما يصلح للنداء، إلا أن هذا التوجيه يقتضى أنه يسمَّى ترخيما إذا صلح للنداء، وإن لم يكن على شرط

---

(١) هو علقمة الفحل، والبيت بتمامة :

كأنَّ إبريقَهم ظَبْيٌ على شَرَفٍ   مُفَدَّمٌ بَسبَا الكَتَّانِ مَلْثُومُ

وهو في ديوانه ١٣١، والخصائص ١/٨٠، ٢/٤٣٧، والمحتسب ١/٨١، ٢/٧٧، والمفضليات ٤٠٢، واللسان (سبب)

والشرف : الموضع العالي يشرف على ماحوله. ومفدم : على فمه خرقة. وسَبَا : أصله سبائب، جمع سبيبة، وهى الشقة البيضاء من الكتان وغيره. وملثوم : ملتف بها، من قولهم : تلثم بالعمامة، إذا شدها على فمه. ويروى «مرثوم» وهو الذى كسر أنفه.

(٢) السَّبَنِيَّة : ضرب من الثياب يتخذ من مشاقة الكتان أغلظ مايكون.

(٣) سيبويه ٣/٣٢١، وفي الكامل ٢٣٦ : «الأصمعي : كان أخوان متجاوران لايكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتى وقت الرعي، فيقول أحدهما لصاحبه : ألاتا، فيقول الآخر : بلى « فا » يريد : ألا تنهض، فيقول الآخر : بلى فانهض».

(٤) سبق الاستشهاد به في باب «الاستغاثة».

الترخيم، كما لو قلت : مررت بسَفَرْ، تريد : (سَفَرْجَل) مسمًّى به، لأنه لم يَشترط إلا أن يَصلح لمباشرة حرف النداء حسبما فَسَّر في «شرح التسهيل[1]»، وسكت عن اشتراط ما / تقدَّم في الترخيم. ٢١١/٣

وعلى هذا التوجيه المذكور يجوز أن يقال مثلا :

*أَوَالِفًا مكةَ من وُرْقِ الحَمَا *

*ودَرَسَ المنازِ أو المَنازُ *

والجواب : أن قوله : «ماللنِّدَا يَصلُح» يريد : مع ترخيمه بحيث لو باشره حرفُ النداء كان مرخَّما ترخيما صحيحا، فَجمع بين الموضعين ولم يُرِدْ أحدَهما، وقد نَبَّه على اعتبار ذلك في «الشرح[2]» فعلى هذا يستقيم كلامه على مقتضى التوجيه، فيجيء منه اشتراط الأمرين، وهما ألاَّ يكون بالألف واللام، وأن يكون الحذف لائقا بطريقة الترخيم، ويلزم على اعتبار هذا ألاَّ يُحذف من غير العلَم إلا هاءُ التأنيث خاصة، وأن يكون الحرف الأصلي أو الحرفان في عَلَم خاصة، وهو ظاهر.

وبالله التوفيق.

والحمدلله الذى بنعمته تتم الصالحات

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

(١) ورقة (٢٠٧ ـ ب).

(٢) المصدر السابق (ورقة ٢٠٧ ـ ب).

{ الاختصاص }

{ الاختصاص }

معنى الاختصاص عند النحويين : أن تأتى بـ(أيُّها) المختصَّة بالنداء من غير حَرْف نداء، تُفيد تأكيد الاختصاص للمتكلِّم بما ذكُر في الخَبَر.

والباعثُ عليه إمَّا فخر «أو تواضعٌ أو زيادةُ بيان. هذا أصله، وهو شِبْه النداء، كما قال الناظم :

اَلاِخْـــتِـــصَـــاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا

كَـــأَيُّهـــا الْفَـــتَى بإِثْرِ ارْجُـــونِيَـــا

أما كونُه يشبه النداء فلأوجه :

أحدها : إفادةُ الاختصاصِ بالمتكلِّم دون غيره، كما أن النداء أفاد اختصاصَ المخاطَب دون غيره بالأمر والنَّهي والإخبار.

والثاني : أن كل واحد منهما لايكون إلا بالنسبة إلى الحاضر، فالنداءُ للمخاطَب، والاختصاص للمتكِّلم، وقد يكون للمخاطَب قليلاً، ولم يَذكره الناظم لقلته، ولايكون للغائب، [كما أن النداء لايكون للغائب](1).

والثالث : أن الاختصاص واقع في معرِض التأكيد للكلام المتقدِّم، والنداء يكون كذلك أيضا، لأنك قد تقول لمن كان مُقْبِلا عليك، مُنْصِتا لكلامك، مُسْتَمِعا له : كان الأمر كذا يافلان، فأثبتَّ بالنداء توكيدا، وبهذا شَبَّه سيبويه(2).

ولَمَّا أشبه الاختصاصُ النداءَ من هذه الأوجه الثلاثة أَتَوْا له بالأداة المختصة بالنداء وهى (أيُّها).

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من (س).

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٣٦.

فمن هاهنا أخبر الناظم أن الاختصاص مثل النداء، نحو مامَثَّل به من قولهم : ارْجُونِى أيُّها الفَتَى، وهو قوله : «كـأيُّها الفَتَى بإثْرِ ارْجُوا نَوالِي ».

ومعناه : أيُّها الناسُ ارْجُوني، أى أرْجُوا نَوالِى فإنِّى فَتًى، أى كريم.

والفُتُوَّة : السَّخاء والكرَم، يقال : فَتًى بَيِّنُ الفُتُوَّة، وقد فَتِىَ، وتَفَاتَى، ووقع «أيُّها» على ضمير المتكلم في «ارْجُونِى» أى ارْجُوني أيُّها الكريم.

وقوله : « دونَ ياءٍ» لَمَّا أخبر أنه مثلُ النداء أو شِبْهُه تَوَهَّم أن قائلا يقول : فلابُدَّ إذًا أن تدخل عليه أداةُ النداء، وهى (يا) أو غيرُها، فأزال التوهُّمَ بقوله : «دونَ» يريد أن حرف النداء لايَدخل على (أيُّها) فلا يقال : ارْجُوني ياأيُّها الفَتَى.

ومن عادة الإمام[1] إذا شَبَّه شيئًا بشىء، وقَرَّب أوجهَ التشبيه أن يُبَيِّن أوجهَ التفرقه، لئلا يَتَوهم مُتَوِّهم أنه هو. فالناظم حَذا هنا حَذْوَه.

و«يا» في كلامه مثالٌ عَبَّر به عن حرف النداء مطلقا؛ إذ لا يريد أن «يا» وحدها هى الممنوعةُ الدخولِ على «أيُّها» دون غيرها كـ(أيَا، وهَيَا) ونحوهما، وإنما / قَصْدُه نفيُ الأداة مطلقا.

وإنَّما لم تَدْخل أداةُ النداء لأنك لاتريد أن تُنَبِّه غيرَك ليستمع كلامك، لأن (أيُّها) واقعة على المتكلِّم، و(يا) لاتكون إلا تنبيهًا لمخاطَب، ٣١٢/٣
وهذا تعليل الكتاب[2]، وهو ظاهر.

(١) يقصد سيبويه إمام الصنعة، رحمه الله.

(٢) سيبويه ٢٣٦/٢.

ومن الأمثلة في هذا الفَصْل قولك : أمَّا أنا فأَفْعَلُ كذا أيُّها الرجلُ، ونحن نَفْعَلُ كذا أيُّها القومُ. وقالوا : اللهمَّ اغْفِرْ لنا أيَّتُهَا العِصَابَةُ(١).

ولما أتَى بـ هذا المثال المذكور ظَهر أنه أَحْرز به أشياء :

أحدها : أن المختص واقعٌ بعد ضمير المتكلم لقوله : «ارْجُونِي» فلا يكون بعد ضمير غائب البتَّةَ، فلا يقال : زيدًا ارْجُوه أيُّها الفَتَى، ولابعد ظاهرٍ نحو : أكْرِمُوا زيدًا أيُّها الفَتَى، ولا ماكان نحو ذلك.

فإن قلت : فقد حَكى سيبويه أو مَثَّل بقولهم(٢): على المُضَارِبِ الوَضِيعةُ أيُّها البائعُ، فـ (أيُّها) اختصاص راجع إلى «المُضَارِب» وهو ظاهر، ولمَ يأتِ به على أنه شاذٌّ ولا ضرورة، وإنما أتى به على حَسَب التمثيل لمطلق الباب :

فالجواب : أن هذا المثال ليس على ظاهره، لأن سيبويه نَصَّ بعد ذلك على أن الاختصاص لايكون للغائب.

قال(٣): ولايجوز أن تقول : إنهم فَعَلُوا أيَّتُها العصابةُ، إنما يجوز هذا للمتكلِّم والمكلَّم المنادى.

وإذا كان كذلك عنده فقالوا : إنه من وَضْع الظاهر موضعَ المضمر، كأنه قال : عليَّ الوَضِيعةُ أيُّها البائعُ. وقيل : إن الرواية : وعَلَيَّ صارت الوَضِيعةُ أيُّها البائعُ، أو أيُّها المُضَارِبُ .

---

(١) هذه الأمثلة الثلاثة من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٢.

(٣) المرجع السابق ٢/٢٣٦.

قال السيرافي : وهو أشبه بالصواب[1]، فإذًا لا اعتراض به على الوجهين.

فإن قيل : مفهوم هذا القَيْد المِثَالى يَقْتضى أن الاختصاص لايكون مع ضمير المخاطَب، فلا يقال : أنتَ تَفْعَلُ كذا أيُّها الفاضلُ. وهذا غير مستقيم، لأن الاختصاص يقع مع ضمير المخاطَب، وقد نَصَّ عليه الناس، وحَملوا ماكان نحو قول امرىء القيس[2]:

* ألاَعِمْ صَبَاحًا أيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي *

على الاختصاص، وعلى النداء، وليس بينهم في جوازه للمخاطَب خلافٌ أعلمُه، فكيف يُقَيِّده بالمتكلِّم خاصَّـة ؟

فالجواب : أن تقييد المثال لايَقْصِر الحكمَ على المتكلِّم؛ إذ لنا أن نقول : لا مفهوم له، فيبقي مع ضمير المخاطَب مسكوتًا عنه، لأنه عنده قليل، ألاَ ترى إلى قوله في «التسهيل»[3]: «وقد يَلِى هذا الاختصاصَ ضميرُ مخاطَبٍ، فأتى بـ(قَدْ) المفيدةِ للتقليل، فَلْم يَعْتبره في هذا المختصر.

أو يقال : إن المثال قد يَشمل ضميرَ المخاطَب؛ إذ لنا أن نعتبر في ضمير المتكلِّم الوصفَ الأعمَّ وهو الحُضُور، كأنه يقول : كهذا المثال وما أشْبَهه مِمَّا فيه

---

(١) شرح الكتاب (مجلد ٣ ص ٦١ ـ ب).

(٢) مطلع قصيدة طويلة له في ديوانه : ٢٧، وعجزه :

وهلْ يَعَمِنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخَالِى

وعم صباحا : انْعَم صباحا. والطلل : مابقي شاخصا من آثار الديار ونحوها.
يدعو للطلل بالنعيم، وأن يكون سالما من الآفات، وهذا من عادتهم، وكأنهم يعنون بذلك أهل الطلل.
وقوله : «وهل يَعَمِنْ...» معناه : قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيَّرت بعدم عما كنت عليه، فكيف تنعم بعدهم! وكأنه يعنى بذلك نفسه، فضرب المثل بوصف الطلل.

(٣) ص : ١٩١.

ضـمـيرُ حُـضـور، ولايَسْـقط له شيء، ولا يَضُـرُّنا في ذلك قِلَّةُ أحـد الحُضُورَيْن، وهو حضورُ الخطاب، وكثرةُ الآخَر، وهو خصوص المثال، فقد يَقْصد هذا المعنى.

والأمر الثاني :

وقوعُ ذِى الاختصاصِ غيرَ مُبْتَدإٍ به الكلامُ.

وإلى هذا المعنى أشار بقوله : «بإِثْر ارْجُونَيا» فقَيَّد (أيُّها) بكونه آتِيًا بأثر (ارْجُونى) / لامتقدِّما عليه. ٣١٣/٣

وهذا قيدٌ صحيح؛ إذ لايجوز أن يقال : أيُّها الفَتَى ارْجُونِى، لأنه واقع موقعَ التوكيد، ومحلُّ التوكيد بعد تقرير المؤكَّد لاقبله.

والأمـر الثـالث : الإتيـان له بـ(أىٍّ) كالنداء، وهو قـوله : (كَـأَيُّهَـا الفَتَى) وقد تضمَّن هذا القيدُ ما تضمَّنته (أىٌّ) في باب النداء، من لزوم «ها» التَّنْبيهِ معها، ولزومِ وَصْفها بما فيه الألف واللام، وكَوْنِها مع المذكَّر المفردَ أو المثَّنى أو المجموع على لفظ (أىّ) ومع المؤنَّث المفَرد أو المثَّنى أو المجموع على لفظ (أيَّةُ) وما أشبه ذلك.

وعلى ذلك قوله : «كَنِدَاءٍ دُونَ يَا» فشَبَّه الاختصاصَ بالنداء، فلابد أن تكون (أىٌّ) مـعـه كمـا هى مع النداء، وهـو ظاهر أيضـا، لكنه لما أتى بـ(أىٍّ) في المثال خاف أن يُتَوَهَّم لزومُها للاختصاص، فأخذ يتحرزُّ من هذا اللُّزوم المتوهَّم، فقال :

وَقَـــــدْ يُرَى ذَا دُونَ أىٍّ تِلْوَ أَلْ

كَمِثْلِ نحنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

يعنى أنه قد يُوجد في كلام العرب هذا الاختصاصُ دون أن يُؤْتي فيه بـ(أى) المذكورة [وذلك قليل[1]]، ولذلك قَيَّده بـ(قَدْ) وقِلَّتُه بالنسبة إلى كَثْرته بـ (أيّ).

وشرطُ ذلك أن يكون المختصُّ تاليًا لألْ ، يريد تابعًا للألف واللام، أى ذا ألف ولام، نحو قوله : نحن العُرْبَ أسْخَى مَنْ بَذَلَ، فـ«العُرْبَ» منصوبٌ على الاختصاص، والسَّخَاء : ضِدُّ البُخْل، والبَذْل : العَطَاء، أى نحن أَسْخَى مَنْ تَسَخَّى وبَذَلَ المالَ.

ومنه : نحن العلماءَ أحقُّ الناسِ بالعَمَلِ، ونحن العربَ أقرَى الناسِ للضَّيْف.وإنما اشتَرط أن يكون تِلْوَ (ألْ) لأن (أيًا) إنما تَدخل على مافيه (ألْ) فإذا حُذِفت (أىٌّ) بقي مادَخلت عليه.

وأيضا : فإن الموضع لايُعْتَبر فيه صلاحيتُه للنداء، فيجوز دخول الألف واللام على المختص.

وهذا الموضع فيه إشكالٌ من وجهين :

أحدهما : أنه اشتَرط شرطًا لم يَشترطه النحويون، ولا هو مِمَّن يُساعد عليه كلامُ العرب، وهو : تُلُوُّ المختصِّ لأل، وذلك أن العرب تَنصب على الاختصاص أحدَ ثلاثة أشياء :

الأول : مافيه الألف واللام، وهو الذى مَثَّل به، وقَيَّد المختصَّ به.

والثاني : ماكان مضافًا إلى ماهما فيه، كقولك : إنَّا معشرَ العربِ نفعلُ كذا. وفي الحديث : «نحن معَاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ»[2]. وقالوا : إنَّا أصحابَ

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٢) أخرجه البخاري في الخمس ١، وفضائل أصحاب النبي ١٢، والمغازي ١٤، ٣٨، والنفقات ٣، ومسلم في الجهاد ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٥٦، وأبو داود في الإمارة ١٩.

الشَّاءِ لايَبْقَى لنا مالٌ، ولا تَصْبر أموالُنا على السَّنَة. ثبت هذا في النُّسخة الشَّرْقية[1]. وقالوا : (إنا معشرَ الصَّعاليكِ لاقُوَّةَ بنا على المُروءَة)[2].

والثالث : العَلَم، والمضاف إلى العلمَ، نحو ماأنشده سيبويه من قول عَمْرو ابن الأهْتَم[3]:

إنَّا بَنِي مِنْقَـرٍ قـومٌ ذَوُو حَسَبٍ
فِـينا سَـرَاةُ بَنِي سَـعْـدٍ ونَادِيَهـا

وأنشد أيضا للفرزدق[4]:

ألَـمْ تَـرَ أنَّـا بَـنِـي دَارِمٍ
زُرَارَةُ مِنَّا أبـو مَـعْـبَـدِ

وأنشد أيضا لرُؤبة[5]:

* بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ *

---

(١) لم أجده في المطبوع، ولا في شرح السيرافي!

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٥.

(٣) الكتاب ٢/٢٣٣، وابن يعيش ٢/١٨، والهمع ٣/٣١، والدرر ١/١٤٧

وبنو منقر : حى من بني سعد بن زيد مناة بن تميم. والسراة : السادة، والواحد سَرِيٌّ، والنادى : مجلس القوم. يقول : فينا سادة بني سعد، وعندنا يجتمعون لتدبير أحوال العشيرة وإصلاح أمورها.

(٤) ديوانه ٢٠٢، والكتاب ٢/٢٣٤

وزُرارة : والد معبد بن زراره، وكنيته : أبو معبد. وانظر جمهرة أنساب العرب ٢٣٢.

(٥) ديوانه ١٦٩، والكتاب ٢/٢٣٤، وابن يعيش ٢/١٨، والخزانة ٢/٤١٣، والعيني ٤/٣٠٢، والأشموني ٣/١٨٣

والضباب : جمع ضبابة، وهو ندى كالغبار يغشى الأرض بالغدوات، وضرب الضباب مثلا لغمة الأمر وشدته، أى بنا تكشف الشدائد في الحروب وغيرها.

/ وقال الآخر(١):

نحن بَنِي ضَبَّةَ أصحابُ الجَمَلْ

المَوتُ أحْلَى عِنْدَنا مِنَ العَسَلْ

فهذه كلها أمثلةٌ تَدُلُّ على خلاف تَقْييده، فيكون غيرَ صحيح.

والوجه الثاني : أنه تَرك النصَّ على شرط مُعْتَبر، وهو أن يكون المختصُّ المفسَّر ضميرَ متكلمٍ أو مخاطب على ماتقدَّم في (أيٍّ) فإنه قد يُشكل الأمرُ في غير (أيٍّ) والحكم واحد، فالذى يُشترط مع (أيٍّ) يُشترط هنا.

فإن قلنا : باختصاصه بالمتكلِّم فذاك، وإن قلنا : بدخول المخاطَب، فيكون كما تقدَّم.

ومنه قول بعضهم(٢): بِكَ اللهَ نَرْجُو الفضلَ، وسُبْحانَكَ اللهَ العظيمَ، ونحو ذلك.

وقد شَرطوا أيضا في المنصوب أن يكون غيرَ نكرة ولا مُبْهَم، فلايقال : أنا هذا أفْعَلُ كذا وكذا، ولا أنا رجلاً أقْرِي الضيفَ، وإنما يُؤْتى بالأسماء الظاهرة، والألفاظ الواضحة المعروفة، لأن الأسماء إنما تَذكرها توكيدًا وتوضيحا للمضمرَ المتقدِّم، فإذا أُبْهِم فقد سِيق ماهو أَشْكَلُ من المضمر، وذلك خلاف المقصود، ونقضُ الغرض، وكذلك النكرةُ بهذه المنزلة.

---

(١) الهمع ٣/٣٠، والدرر ١/١٤٦، والأشموني ٣/١٨٧، والعقد الفريد ٤/٣٢٧، والطبري ٥/٢١٧، واللسان (بحبل)
قاله الحارث يم وقعة الجمل.

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٥.

ولكن هذا الشرط قد تقيَّد باشتراطه في المنصوب (أل) فيبقى اقتصارُه على ذلك، وتركُه ماهو محتاج إليه.

والجواب عن الأول : أن القسَميْن الأخيَريْن عند المؤلف قليلةُ الاستعمال، والأمر العامُّ ماذَكر، فكأنه لم يَعْتَنِ بالبناء عليه.

وأيضًا فما أُضيف إلى ذى الألف واللام بمنزلته، ألاَ ترى أنه كذلك في الحُكْم في «باب اسم الفاعل، والصفة المشبهة» حين جاز : مررتُ بالضَّاربِ صاحبِ الغلامِ، ومررتُ بالحسنِ وجهِ الأخِ، كما جاز : مررتُ بالضاربِ الغلامِ، والحسنِ الأخِ، وإذا كان بمنزلته في الحُكْم، فقد يكون مقصودَ الدخول في «تِلْو ألْ» والله أعلم.

وعن الثاني : أن ما تقدَّم اشتراطُه مُسْتَصْحَبٌ هنا حتى يظهر نَسْخُه، ولاسيما وقد مَثَّل بما يَقتضيه وما قبل هنالك.

فإن قيل : باشتراط كَوْنِ المنصوب غيرَ نكرةٍ ولا مُبْهَم، هل يَجْرِى فيما تقدَّم أولاَ؟

فالجواب : أنه غير محتاج إليه لأنه لازم؛ إذ لابُدَّ من وصف (أىّ) ولاتوصف بمُبْهَم ولانكرة ، وإنما تُوصف بذى الألف واللام، وقدَ مرَّ ذلك في بابه، فلامَزِيد عليه.

واعلم أنه ذَكر هنا النصَب، ولم يَذكر وجهَه، وقد يُفهم من تسميته اختصاصاً أنه على تقدير : أَخُصُّ، أو أعْنِى، وهذا التقدير ظاهر في المنصوب، وجارٍ في (أيُّها) لأن موضعه نصبٌ، وإن كان لفظَ المرفوع كالنداءِ بغير فَرْق.

التحذير والإغراء

التَّحذيُر والإغْراءُ متساويان في الأحكام، وإنما يفتَرقان في المعنى.

فالإغراءُ هو الإلزام والتَّسْليط، يقال : أغرَيْتُ الكلبَ بالصَّيْد، إذا أرسلتَه عليه، وحَرَّضْتَه وسَلَّطْتَه.

والتَّحذير بضِدِّ هذا، وهو التَّخْويفُ من الشيء، والحَذَر[1]، والحَذَر : التَّحرُّز، يقال : حَذِر وحَذُرَ من الشيء، إذا تحرَّز منه، وابتدأ الناظم بالتَّحذير فقال :

إيَّاكَ والشَّرَّ ونَحْوَهُ نَصَبْ
مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

«إيَّاكَ والشَّرَّ» في موضع نَصْبٍ بـ«نَصَبَ» وما في قوله : «بِمَا اسْتِتَارُه وَجَبَ» واقعة على الفعل المضمرَ الناصبِ لـ«إياك» في مثاله، ولـ « نَحْوَه ».

ويعني أن «إيَّاكَ» إذا عُطف عليه، ولايُعطف عليه إلا بالواو خاصَّة، يُنْصَب هو ما عُطف عليه بفعلٍ مستِترٍ لايَظهر أبداً.

وبيانُ ماقَصد من ذلك أنه أتَى في هذين الشَّطْرَيْن وما بعدهما بأقسام خمسة، يتفق الحكمُ في بعضها، ويختلف في بعضها، وجملتُها محمولةٌ على كلامه أنك إذا أتيت بـ(إيَّا) معطوفًا عليها أو غيرَ معطوف عليها، فالفعل لازمُ الإضمار، وهو الناصب لهما، وإن لم يَأْتِ بـ(إيَّا) فإن لم تَعْطف ولاكَرَّرت فلا يلزم إضمارُ الفعل؛ بل يجوز الإضمار، وإن عطفتَ أو كَرَّرت فلابُدَّ من الإضمار، ولايجوز الإظهار، وهذا بيان الأقسام على الجملة.

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س).

وأما على التفصيل فالقسم الأول : الإتيانُ بالأداة المشهورة في التَّحذير، وهى (إيَّا) الضميرُ المنصوبُ المنفصل، معطوفًا عليها، نحو مامَثَّل به، من قوله : «إيَّاكَ والشَّرَّ» فهذا القسم يَنتصب فيه (إيَّا) بفعلٍ واجبِ الاستتار، تقديره : إيَّاكَ بَاعِدْ والشَّر، أو أيَّاكَ اتَّقِ والشرَّ، أو إيَّاكَ نَحِّ، أو ما كان بهذا المعنى.

ومِثْل ذلك : إياكَ والأسَد، فالمعطوف والمعطوف عليه معًا ينتصبان بذلك الفعل، كما قاله الناظم، لأن واو العطف شَرَّكت بينهما في العامل، وكأنَّ العرب جَعلت هنا (إيَّاكَ) بدلَ اللفظ بالفعل الناصب، فلا يَظهر معه أصلا.

وما مَثَّل به الناظم فيه قيدان معتبران :

أحدهما : تقييد (إيَّا) بالخطاب، فلا تقول : إيَّاهُ والأسدَ، ولا إيَّاىَ والشرَّ، وسيأتى كلامه على هذا، وإنما يقال : إيَّاكَ والشرَّ، أو إيَّاكم والشرَّ، وكذلك إيَّكُمْ ، وإيَّاكُنَّ. وسيأتى توجيهُه عندما يُنَبَّه عليه إن شاء الله.

والثاني : تقييد العطف بالواو من بين سائر حروف العطف، فلاتقول : إيَّاكَ فالشرَّ، ولا إيَّاكَ ثم الشرَّ، لأن المقصود التحذيُر من جَمْع هذين، وليس المراد أن تُحَذِّر هَذا ثم هَذا، ولا أن تحذِّر هَذا فَهذا، وإنما القَصْد أن تحذِّر هَذا من هَذا.

فإن قلت : إن العطفُ يعطى أن كلَّ واحدٍ منهما مُحَذَّر منه أو مُحَذَّر، لأن المعطوف شريكُ المعطوف عليه في معنى العامل، وإذا كان كذلك فلا فَرق بين الواو وبين الفاء وَثُمَّ .

فالجــواب : أن معنى التَّشْريك فيه ليس على حقيقته، لأن (إيَّاكَ) مُحَذَّرٌ لا مُحَذَّرٌ منه، و«الأسدَ» مُحَذَّر منه لا محذِّر، فلا يجرى هذا الحكْم ٣١٦/٣ في غير / الواو، وإنَّما جاز في الواو بلَحْظ التَّشْريك في مجرَّد التَّحذير، وإن كان التحذير بالنسبة إليهما مختلفا، هذا مُحَذَّر، وهذا مُحَذَّر منه.

ونَظَّره السِّيرافي بقولك : خَوَّفْتُ زيدًا الأسدَ، فزيدٌ مُخَوَّف، والأسدُ مُخَوَّف، وليس معناهما واحدا، لأن الأسدَ مُخَوَّفٌ منه، وزيدٌ مُخَوَّف، على [معنى][1] أنه يجب أن يَحْــذَر [منه][1]، ولفظ «خَـوَّفْتُ» قد تناولهـما جميعـا، فـ(إيَّاكَ والأسدَ) الناصبُ لهـما معنىً واحدٌ، وطريقُ التخويف مُخْتَلِفٌ فيهما[2].

وإذا كان كذلك فقد يُحْتَمل هذا في الواو بعد السَّماع، ولايُحْتَمل في غيرها من حروف العطف.

وقـد حَرَّر ابن الضـائع هذا المعنى تحـريرا حَسَنًا، فطالِعْـه في موضعه من كتابه.

والقسم الثاني : أن تَأْتى بـ(إيَّا) دون عطف، وذلك قوله :

---

(١) الكلمتان بين الحواصر زيادة من شرح السيرافي، وليستا في النسخ، وهما ضروريتان لاستقامة الكلام.

(٢) قال السيرافي في «شرح الكتاب» (مجلد٢ ورقة ٦٦ ـ أ) ما نصه : «فإن قال قائل : إذا جعلت الأسد عطفا على إيَّاك بالواو فقد شاركه في معناه، لأن المعطوف بالواو أو يشارك المعطوف عليه، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيداً وعمراً، فالضربُ واقع عليهما جميعا، فينبغي أن يكون الأسد مشاركا لإياك، فيكون الأسد مشاركا مَخُوفا كما كان المخاطب، ويكون المخاطب محذورا مَخُوفا كما أن الأسد محذور مخوف ـ قيل له : لايُستنكر أن يكون التخويف واقعًا بهما وإن كان طريق التخويف مختلفا، ألا ترى أنك تقول : خَوَّفتُ زيدا الأسدَ، فزيد مُخَوَّف، والأسد مخوَّف، وليس معناهما واحدا، إلا أن الأسد مخوَّف منه، وزيد مخوَّف، على معنى أنه يجب أن يحذر منه، ولفظ «خَوَّفت» قد تناولهما جميعاً، وكذلك إياك والأسدَ، المعنى الناصب لهما معنى واحد، وإن كان طريق التخويف مختلفا فيهما» أ.هـ

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ ومَا
سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِه لَنْ يَلْزَمَا
إلاَّ مَعَ العَطْفِ أو التَّكْرَارِ
كالضَّيْغَم الضَّيْغَمَ ياذَا السَّارِي

فيريد أن (إيَّا) إذا أتَتْ من غير عطف فانْسُبْ إليها مانُسِب إلى (إيَّا) المعطوفِ عليها، وهو لزوم اسْتِتار الفعل، فـ(ذا) إشارةٌ إلى النصب بما استتارهُ وَجَب، فلا يجوز إظهارُ الفعل فتقول : إيَّاكَ يازيدُ، أو إيَّاكَ لاتَفْعَلْ كذا[1]. كأنَّك قلت : إيَّاكَ نَحِّ، أو إيَّاكَ بَاعِدْ.

وإنما لم يَظهر فيه الفعل لأنهم لما كَثُر هذا في كلامهم ألزموه الحذفَ اختصارًا لِفَهْم المعنى.

ولم يذكر مع (إيَّا) هذه مايقع بعدها، وهي في ذلك على ثلاثة أوجه : ألاَّ يقع بعدها شيء كما مَثَّل، وأن يقع بعدها المحذَّرُ منه مُصَرَّحًا به غيرَ معطوف، نحو : إياكَ الأسدَ، وإياكَ الشرَّ، وأن يقع بعدها (أنْ) والفعل، نحو قوله [2]:

فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا
إيَّاكُمَا أنْ تَكْسِبَانِي شَرَّا

وهو مع (أنْ) كثير.

فإمَّا أن يكون سكَت عن ذلك جملةً، لما في تفصيل الحكم فيه من الخلاف والشَّغْب[3].

---

(١) في (س) : «إيَّاك يازيدُ لاتفعلْ كذا».

(٢) سبق الاستشهاد بالشعر في «باب النداء».

(٣) الشغب ـ بالفتح والإسكان ـ تهييج الشر وإثارة الفتن والاضطراب، والجلبة والخصام.

وإما أن يكون اعتقد أن المنصوب بعدها من جملة أخرى، كأنه على إضمار فِعْل آخر، وإن كان ذلك قليلا إلا أنه[1] يصلح للقياس، كالذى أنشده سيبويه عن ابن أبى إسحاق[2]:

إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ
إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جَالِبُ

فنصب (المِرَاءَ) على معنى : اتَّقِ المِراءَ.

وكذلك ماأنشده الفراء من قول الجَعْدى[3]:

ألاَ أبْلِغْ أبَا عَمْرٍو رَسُولاً
وإيَّاكَ المَحَاينَ أنْ تَحِينَا

ويَحتمل المعنى فيما إذا وقعت (أنْ) بعد إياك، نحو : إيَّاكَ أن تَفْعلَ، فيقدِّره منصوبا بـ(اتَّقِ) ونحوه، ولايَجعله على حذف الجارّ. ومنه ماأنشده يونس لجَرير[4]:

إيَّاكَ أنْتَ وعَبْدَ المَسِيحِ
أنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ

---

(١) في الأصل و(ت) «لأنه» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، وابن يعيش ٢٥/٢، والخزانة ٦٣/٣، والعيني ١١٣/٤، ٣٠٨
وينسب الشعر للفضل بن عبدالرحمن القرشي، يقوله لابنه. والمراء : المجادلة والمخالفة في الكلام، واللحاجة فيه.

(٣) معاني القرآن ١٦٦/١.

(٤) سيبويه ٢٨٧/١، والمقتضب ٢١٣/٣، وقصيدة البيت بالديوان ١٢٧، ولكن ليس من بينها هذا البيت.
ويعنى بعبد المسيح الأخطل، ويخاطب الفرزدق بهذا البيت لميله إلى الأخطل.

وأنشد الفراء[1]:

فَــبُحْ بالسَّــرائِر في أهْلِهَــا
وإيَّاكَ في غَـيْـرِهِمْ أن تَبُـوحَـا

وأنشد الكوفيون[2]:

فَــيَــا الغُــلاَمَــانِ اللَّذَانِ فَــرَّا
إيَّاكـمــا أنْ تَكْسِـبَــانِي شَـرَّا

أو يكون على حذف الجار أيضا، لكن هو مع (أنْ) كثير، أعنى وقوعَ (إيَّاكَ) قبل (أن) بخلاف نحو: إيَّاكَ المِرَاءَ، / وإذا فَرَضْناه على الإضمار فذلك المضمرَ يجوز إظهارُه، فهذان الوجهان يمكن أن يكون الناظم قد ذَهب فيهما مَذْهبَ الجُمَل، لا مذهبَ المفردات، فيكون (إياك) جملة، و(المِرَاءَ) جملةٌ أخرى. ٣١٧/٢

وكذلك (أنْ تفعلَ) بعد (إيَّاكَ) جملةٌ أخرى، والجمل قد يُترك عطفُها بعضِها على بعض، لاسِيَّما إن جَرت مَجرى التوكيد لما قبلها، وعلى تقدير الجملتين وَجَّه سيبويه والشرَّاحُ بيتَ ابن أبي إسحاق[3]؛ إذ قَدَّرُوه بفعلَيْن، فكذلك نقول نحن في كل ماجاء من هذا، وإنَّما مَنع سيبويه والجمهورُ المسألةَ على أنها من عطف المفردات، فإذا قَدَّرناها جملتين لم يَمْتنع.

---

(١) معانى القرآن ١/١٦٥.

(٢) سبق الاستشهاد بالشعر.

(٣) يعنى قول الفضل بن عبدالرحمن القرشي لابنه:

إيَّاكَ إيَّاكَ المـــــــراءَ فإنَّهُ ... إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ

وسبق استشهاد الشارح به.

قال ابن خَروف : لايجوز حذفُ حرف العطف من الأسماء المفردة إلا في الشِّعْر، ويجوز حذفُه من الجمل. قال : وهو في القرآن كثير، كقوله : { قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَارَبُّ الْعَالَمِينَ[1] }. إلى آخر الآيات.

قال : وإنما حذف مع الجمل لأن كل جملة قائمةٌ بنفسها.

هذا ماقال ابن خروف، والمعنى المقصودُ من كلامه صحيح، وهذا المعنى يَظهر من كلامه في «التَّسْهيل» حيث قال : ولايُحذف العاطف بعد (إيَّا) إلاَّ والمحذورُ منصوب بإضمار ناصب آخر، أو مجرورٌ بمِنْ[2].

فظاهرُ هذا الكلام جوازُ حذف العاطف قياسا، ولا عَلَيْنا أن يكون ذلك قليلا.

وإذا ثَبت هذا كله فالناظم لم يتكلم على هذا، لأنَّا إن فَرضنا وقوعَ المنصوب بعد (إيَّا) فعلى جملة أخرى من القِسْم التالى، لهذا كُرِّرت توكيدا، فلا حاجة إلى عاطف معها، وإن وقع بعدها (أنْ) والفعل فعلى ذلك أيضا، أو على إضمار الجار؛ إذ يجوز ذلك مع (أنْ، وأنَّ) كما تقدَّم في بابه.

وقد يجوز أن يقال : إيَّاكَ من الأسدِ، على تقدير : بَاعِدْ نفسَكَ من الأسدِ، وهذا الحكم لايختص بهذا الباب، فلم يَذكره هاهنا؛ إذ هو مُحَالٌ به على موضعه، فعلى كلا الوجهين لاحاجة إلى ذِكْر شيء من ذلك في هذا القِسْم، للاستغناء عن ذلك بذكره في موضعه.

وما تقدَّم من النصِّ عن «التسهيل» رُبَّما يَبحث عنه الناظرُ فيه، فلا يجدهُ في النُّسَخ المستعَملة بأيدينا، لأن «باب الإغراء والتحذير» غير موجود فيها، وهو موجود في النُّسْخة الكبرى منه.

---

(١) سورة الشعراء / آية : ٢٣.

(٢) التسهيل : ١٩٢.

وقد ذكَر أبو حَيَّان (بن حَيَّان)[1] في شَرْحه للتسهيل : أن هذا الباب يَثْبت في بعض النسخ، ويَعنى النسخةَ الكبرى.

والقسم الثالث : ماعَد (إيًّا) لكن من غير عطف ولاتكَرار، وذلك قوله : « ومَا عَدَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا ».

الضمير في قوله : «عَداه[2]» عائد على (إيًّا) على الوجهين، أى وما عَدا (إيًّا) كانت بعطفٍ أو بغير عطف ، لن يلزم سَترُ فعله إلا مع كذا.

يريد أنك إذا أتيتَ بما تُحَذِّر به دون (إيَّا) فيجوز أن يكون ناصبه مقدَّرًا / ويجوز أن يكون ظاهرا . ٣١٨/٣

فإذا قلت : نَفْسَكَ يازيدُ، فهو منصوب بفعل مضمر، تقديره : نفسَك اتَّقِ، أو نفسَك احْذَرْ، ويجوز أن تُظهر ذلك الفعلَ، فتقول : اتَّقِ نفسَك، أو احْذَرْ نفَسك.

ومثله : الجدارَ ياهذا، والأسدَ يافَتى، والشَّريافَتى، أى اتَّق الجدارَ، واتَّقِ الأسَد، واحْذَرِ الشرَّ، وما أشبه ذلك ، ولك أن تُظهر ذلك كلَّه .

وإنَّما جاز إظهارُه هاهنا لأنه الأصل في كل مضمَر مقدَّر، ولأن هذه الأشياء ونحوَها لم تَكْثُر في كلامهم كثرةَ (إيَّاكَ) وحدَها، أو مع العطف.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (س).

(٢) في بعض نسخ الألفية «سِوَاهُ»

ومن أمثلة الإظهار في هذا النحو قولُ جرير، أنشده سيبويه(١):

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ
وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضطَرَّكَ القَدَرُ

والقسم الرابع : ماعَدا (إيًّا) إذا صَحِبَه العطف، وهو أحد مااسْتُثْنِي في قوله : «إلاَّ مَعَ العَطْفِ أو التَّكْرارِ».

واستثناؤُه هذا القسمَ والذى بعدَه من جواز إظهار الناصب دليلٌ على أنه لايجوز الإظهارُ فيهما؛ بل يَلزم الاسْتِتَارُ فيما إذا أَتَيْتَ بالمحذَّر معطوفًا عليه محذَّرٌ آخر، وذلك قولك : رَأْسَكَ والحائطَ، ونَفْسَكَ والشرَّ، على تقدير : اتَّقِ نفسَكَ والشرَّ، أو : بَاعِدْ نفسَك والشرَّ. والعطف هاهنا منزَّل على العطف مع (إيًّا) من حيث كان كل واحد منهما محذَّرا على الجملة، وإن كان المعنى على أن أحدهما محذَّر، والآخر منه لا على الاشتراك الحقيقي.

فإن قيل : إن هذا الإطلاق يقتضى أن الإضمار هنا لازمٌ مع العطف كيف كان، فيدخل فيه ماتقدَّم، ويَدخل فيه أيضا ماإذا كان المعطوف مُشَارِكًا للأوَّل في كونه محذَّرا، كقولك : الأسدَ والذئبَ، أو قولك : رَأْسَك وجَنْبَك ، أو قلت : نَفْسَك وغيرَك، أو نَفْسَك ووَلَدك، أو ما أشبه ذلك، مما يَصلح أن يُؤتى بعده بالمُتَّقَى منه، فهل يكون هذا مثلَ ذلك،، فيلزم الإضمارُ، أم يكون حكمُ هذا حكمَ المفرد، فلا يلزم الإضمار، ويكون إطلاقه مُشْكِلا؟

---

(١) الكتاب ٢٥٤/١، والعيني ٣٠٧/٤، وابن الشجري ٣٤٢/١، وابن يعيش ٣٠/٢، وديوانه ٢٨٤، واللسان (برز).

والبيت من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ. والمنار : جمع منارة، وهى أعلام الطريق. وبرزة : أم عمر بن لجأ، أو إحدى جداته. يقول له : تنحَّ عن سبيل الشرف، ودعه لمن هو أجدر به منك، ممن يعمره، ويبني مناره وأعلامه، وابرز بأمك برزة هذه حيث اضطرك القدر من لؤم وضعه.

فـالجـواب : أن العطف المعتَبر هـنا إنما هو مـاكان نحـو : رَأْسَكَ والحائطَ، ونَفْسَك والشرَّ، فهو الذى يلْزِم الإضمـار، وأما ماكان غيرَ ذلك فلا، لأنك إذا قلت : الأسدَ والذئبَ، فهما اسمان في حكم الاسم الواحد، كـأنك تقـول : هَذَيْنِ اتَّقِ، فكمـا أنك تَنصب المثنَّى في التَّحـذير إذا لم تَعْطِف عليه بما يجوز إظهارُه، فكذلك مـاكـان في تقديره. ألاَ تَرى أنه يجوز لك أن تعطف المحذَّر منه عليهما، فليس إطلاق العطف بمستقيم، غير أن هذا لايَرِدُ على الناظم، لأنه قال : «إلاَّ مَعَ العَطْفِ» فالألف واللام قد تكون للعَهْد فيما تقدَّم من قوله : «إيَّاكَ والشرَّ ونَحْوَه» وإذا كـانت للعهد فيما تقدَّم خَرج عن ذلك ماكان العطف فيه مُرَادِفًا للتثنية، وهذا حَسَن.

والقسم الخامس : مـاعدا (إيًّا) إذا صحبه التكْرار، وهو تكرارُ الاسم الأول بلفظه ، فـالإضمـار هنا لازمٌ ، نحـو قـولك : الأسـدَ الأسـدَ والجِدَارَ الجِـدارَ، أى احْـذَر الأسَـد، واتَّقِ الجِـدارَ./ وتقـول : الصـبىَّ الصبىَّ، أى لاتُوطِىء الصبىَّ، وإنما لم يَظهر الفعل في هذين القسمين، لأن اللفظ الأول من اللفظَيْن كأنَّهم جعلوه بَدَلاً من اللفظ بالفعل، فصار كـ(إيَّاكَ) في قيامه مقامَ الفعل. ٣١٩ / ٣

ونظيرُ ذلك في الأول من القسمين قولهم : ماأنتَ إلا سَيْرًا، وإنما أنتَ سَيْرًا[1].

وفي الثاني : قولهم : زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا، وقد مَرَّ ذلك[2].

---

(١) انظر : سيبويه ١/٣٣٥.

(٢) انظر «باب المفعول المطلق» وسيبويه ١/٣٣٥.

قال سيبويه: فلو قلت : نفسَك، أو رأسَك، أو الجدارَ، كان إظهارُ الفعل جائزا نحوَ قولك : اتَّقِ رأسَك، واحفظ نفسَك، واتَّقِ الجدارَ.

قال : فلما ثُنِّيت صار بمنزلة إيَّاكَ، وإيَّاكَ بدلٌ من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادرُ كذلك، نحو : الحَذَرَ الحَذَرَ(١).

وقوله : «كالضَّيْغَمَ ، الضَّيغَمَ » مثالٌ من التكَّرار، و«ياذَا السَّارِيَ تمامُ المثال، اسمُ فاعل من : سَرَى يَسْرِى، وهو سَيْر الليل خاصَّة. والضَّيْغَم : الأسدَ.

وشَــذَّ إيَّــاىَ وإيَّاهُ أشَــذْ   وعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

لَمَّا ذكَر أولاً أن التَّحذير إنما يكون للمخاطَب على حَسَب ماأشار إليه في المثال المتقدَّم نَبَّه هاهنا على مايُخالف ذلك المثالَ أنه شاذّ، وأتى في هذا القَصْدْ بمسائلَ ثلاث :

إحداها : بيانُ شذوذ (إيَّا) المتصلة بياء المتكلم، نحو : إيَّاىَ، وإيَّانَا، فلا يقال عنده : إيَّاىَ والأسَد، ولا إيَّاىَ واالشرَّ، وإنما لم يَجُزْ ذلك لأن الإنسان لايَأمر نفسَه، ولايَنهى نفسَه، وإنما الأمرُ والنهي للمخاطَب، وما جاء من ذلك فشاذٌّ يُحفظ ولايُقاس عليه.

ومن ذلك قولهم : إيَّاىَ وأن يحذفَ أحدُكم الأرنبَ، حكاه سيبويه(٢)، ومعنى الحَذْف أن يَرْميه بسَيْفٍ ونحوه.

وحكِى أيضًا عن بعض مُلوك اليمن : إيَّاىَ وإيَّا الرَّكْب.

وحَكى أيضا سيبويه(٣): أن بعضهم يقال له : إياك، فيقول : إيَّاىَ، كأنه قال : إيَّاىَ أَحْفَظُ وأَحْذَرُ.

---

(١) الكتاب ١/٢٧٥.

(٢) المرجع السابق ١/٢٧٤.

(٣) الكتاب ١/٢٧٤.

فَحمل هذا على الخبر، ولم يَحمله على الأمر، بخلاف الأول، وهو إيَّاىَ وأن يَحْذِفَ، فإنه حَمله على أنه أمرٌ للمخاطَب، كأنه [قال] : إيّاىَ باعِدْ أيها المخاطَب وحذفَ الأرنب، ولم يأمر نفسَه؛ إذ لايصح ذلك، ولذلك لايصحُّ إضمارُ فعل، فهذا عند الناظم شاذّ.

والثانية : بيانُ أن (إيَّا) المتصلة بهاء الغائب أشذُّ من (إيَّاىَ) وذلك قوله : «وإيَّاهُ أشَذُّ» يعنى من (إيَّاىَ».

وذلك أن العلة في منعهما معًا واحدة، من حيث كان الأمر والنهى مُخْتَصَّيْن بالمخاطب، فما جاء على خلاف ذلك نادرٌ شاذّ. وإشارتُه بذلك لِمَا حَكى سيبويه عَمَّن لايَتَّهمه عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : إذا بَلَغَ الرجلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وأيَّا الشَّوَابِّ(١)، أى إيَّاه حَذِّرْ والشوابَّ، فهو أمرٌ للمخاطَب، كما في (إيَّاىَ).

وهذا المثال شاذٌّ من وجهين : من الوجه الذى أشار إليه الناظم، ومن جهة إضافة (إيَّا) إلى الظاهر، ولذلك قال في «التسهيل» : وشَذَّ «إيَّاهُ وإيَّا الشوابِّ» من وجهين(٢).

والثالثة : إخبارهُ بأن هذا الذى ذكرَ أنه شاذٌّ لايُقاس عليه، ومَن قاس عليه فقد أشَدَّ عن سبيل جماعة النحويين، وذلك قوله : «وعَنْ / ٣٢٠ / ٣
سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ أشَدَّ» أى إنَّ من قال بالقياس فقد خَرج عن السَّبِيل القاصد، والطريق المستقيم.

وهذا الكلام قد يُشعر بوجود خلاف في هذه المسألة، وهو خلافٌ لا أتحقَّقُه منصوصًا عليه إلا ما أذكره لك.

---

(١) المرجع السابق ٢٧٩/١.

(٢) التسهيل : ١٩٢.

وذلك أن سيبويه[1] أتى بـ(إيَّاكَ ، وإيَّايَ ، وإيَّاهُ) في مُطْلَق التَّمثيل غيرَ مقيَّد بشذوذٍ ولا قِلَّة، فقال في «باب التحذير» : ومن ذلك قولك : إيَّاكَ والأسدَ، وإيَّايَ والشرَّ، كأنه قال : إياكَ فاتَّقِيَنَّ والأسدَ، وكأنه قال : إيَّايَ لأتَّقِيَنَّ والشرَّ، فـ(إيَّاكَ) مُتَّقًى، و«الأسدُ والشرُّ» مُتَّقَيَان.

قال : ومثله : إيَّايَ وأن يَحْذِفَ أحدُكم الأرنبَ .

قال : ومثله : إيَّاكَ، وإيَّاهُ، وإيَّايَ، كأنه قال : إيَّاكَ باعِدْ، وإيَّاه، أو نَحِّ .

قال وزعم أن بعضهم يقال له : إيَّاكَ، فيقول : إيَّايَ، كأنه قال : إيَّايَ أحْفَظُ وأحْذَرُ[2].

فهذه العبارة من سيبويه تُشعر بأن تحذير المتكلِّم والغائب قياسٌ كتحذير المخاطَب، والشُرَّاح، كالسِّيرافي وابنِ خَروف، حَملوه على ظاهره[3]، ولم يُقَيِّدوه إلا بأن التحذير هنا راجعٌ للمخاطَب، لا للمتكلِّم ولا للغائب.

قال السِّيرافي : مامعناه : إن القائل : إيَّايَ والشرَّ، ليس يُخاطب به نفسَه ولا يأمرها، وإنَّما يخاطب رجلا، يقول له : إيَّايَ بَاعِدْ عن الشر، فيَنصب (إيَّايَ) بـ(بَاعِدْ) وما أشبهه، ويَحذف حرفَ الجر من «الشر» ويُوقع الفعلَ المقدَّر عليه، فيَعطفه على الأول، لأن الفعل قد وقع على الأول، قال : ومثلُه : إيَّايَ وأنْ يحذفَ أحدُكم[4].

---

(١) في (ت) : «وهو أن سيبويه».

(٢) الكتاب ١/٢٧٤.

(٣) في الأصل «على ذلك» وما أثبته من (ت، س).

(٤) شرح السيرافي (مجلد ٢ورقة ٦٦ ـأ).

قال الشَلَّوْبِين : هذا الذى قاله السِّيرافي واضح، لأن إضمار فعل المتكلِّم في الأمر وفعل الغائب لايكون.

قال : وقد نَصَّ سيبويه على أن فعل المخاطَب هو الذى يُضمر فيما تقدَّم. قال : ولكن يمكن أن يكون الإنسان يخاطب نفسَه، فيقول : احْذَرِى إيَّاىَ والشرَّ، فلا يُحذف إلا فعلُ المخاطب. وقال ابن خروف : ليس هذا أمرًا بنَفْسه، إنما خاطبَ رجلاً، فحذَّره نفسَه والشرَّ، أى بمُبَاعدتها من الشر.

قال : والمعنى لاتَقْرَبِ الشرَّ فيأتيكَ منِّى ماتكره، أى اتَّقِ الشرَّ، واتَّقِ مُعَاقبتى لك عليه.

وأجاز الشَلَّوْبِين في قوله(١): (ومثلُه إيَّاكَ ، وإيَّاهُ، وإيَّاىَ أن يكون أراد : ومثلُه أن تَقْرِن إيَّاكَ مع الشرِّ، وإيَّاهُ مع الشرِّ، وإيَّاىَ كذلك، يعنى أن لاتكون (إيَّاهُ) معطوفةً على (إيَّاكَ) وعلى (إيَّاىَ) وإن كان الأظهر أن يكون معطوفا وَقع موقعَ الظاهر في قولك : إيَّاكَ زيداً، وإيَّاى زيداً، فجعلَه مُحْتَمِلا لأن يكون سيبويه يُجيز : إيَّاىَ والشرَّ، وإيَّاهُ والشرَّ.

فكلام الشلوبين أقربُ لتجويز القياس، وإن كانت عباراتهم لاتَأْباه كما تقدَّم .

وقد أجاز ابن خروف في (إيَّاىَ والشرَّ) أن يكون خبرا، كأنه قال : إياىَ أحْذَرُ وأحْفَظُ، كأنه جوابُ مَنْ قيل له : إيَّاكَ والشرَّ. فقال : إيَّاىَ والشَّر، وجَعله تأويلاً لكلام سيبويه، قال : وهو صحيح، يعنى هذا الوجهَ من التأويل.

---

(١) أي قول سيبويه، وقد سبق للشارح نقله.

فقد ظهر من مجموع هذا الكلام أن (إيَّاىَ والشَّر) جائزٌ على الوجهين، على الأمر وعلى الخَبر، وكذلك (إيَّاهُ) على ماظَهر من /كلام الشلَّوْبِين، فإن كان الناظم أراد بالقائس مَنْ تقدَّم ذكرهُ والا فلا أدرى مَن المُخَالِفُ في المسألة. والمستَندُ الذى عَوَّل عليه الناظم هو السماع، لأن الذى اشتهر في الكلام تحذيرُ المخاطَب (إيَّاكَ) لا بـ(إيَّاىَ) ولا (إيَّاه) وعلى أنه قد أجاز في «التسهيل»[1]: إياىَ والشرَّ، ومَنعه هنا، وهذه عادتُه في اضطرابه في الاختيار، وقد جعله في «الفوائد » نادرا. ٣٢١/٣

والسبيل : الطريق. والقَصْد : العَدْل، والقَصْد أيضا : إتيانُ الشيء والذهابُ نحوه. واتْتَبَذَ فلان، أى ذهب ناحيةً، فكأنه قال : ومَن قاسَ فقد خَرج عن طريق العَدْل والصواب، أو خَرج عن الطريق القاصد الموصِّل إلى الصَّواب والحق.

وكَمُحَذَّرٍ بِلاَ إيَّا اجْعَلاَ
مُغْرًى بِهِ في كُلِّ ماقَدْ فُصِّلاَ

لَمَّا أتمَّ الكلام على أحكام التحذير، شَرع في التَّنبيه على أحكام الإغراء.

ولَمَّا كان التحذير والإغراءُ مَعًا يجريان مَجْرًى واحدا أحَالَ في حُكْمه على حكم التَّحذير، ويعنى أن الاسم المُغْرَى به حكمُه حكمُ الاسم المحذَّر في جميع ماتقدَّم تفصيلُه من الأحكام، من لزوم إضمار الناصب وعدم لزومه، وفي كونه مكرَّرا أو معطوفًا عليه، وغيرِ ذلك. إلا في حُكْم واحد، وهو الإتيان بـ(إيَّا) فإنها لاتقع في الإغراء، كما تقع في التحذير [لأن معناها مختص بالتحذير، فلا موقع لها في غيره.

(١) ص : ١٩٢.

وقد تقدم في كلامه في التحذير][1] خمسة أقسام، اثنان منها مع (إيًّا) وثلاثة مع غيرها، فالتى مع (إيَّاكَ) هى قولك :

إيَّاكَ والأسدَ، بتابعٍ معطوف، إيَّاكَ، بغير تابعٍ أصلا.

وهذان غير داخلَيْن في الإغراء. لاختصاصهما بـ(إيًّا) فبقي الثلاثة الأُخَر، وهو الإتيانُ بالمَحذور وحده، أو به مع معطوف، أو به مُكَرَّرا، فهذه هى الأوجهُ التى تُتَصَوَّر في الإغراء.

فالقسم الأول، وهو الإتيان بالمُغْرَى به وحده، فنحو قولك : شَأْنَكَ يازيدُ، وأمرَكَ ياعمرُو، تريد : الْزَمْ شأنَك، والْزَمْ أمرَك. وتقول : زيدًا، أى : الْزَمْه، ومنه قول أبى ذُؤَيب[2]:

جَـــمـــالَكَ أيُّهـــا القَلْبُ القَـــرِيحُ
سَـــتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَـــتَـــسْـــتَـــرِيحُ

أى الْزَمْ تجمُّلَك وحَيَاءك. ويجوز هنا إظهارُ الفعل، لأن الاسم إذا أُتِى به مفردا لم يَجْرِ مَجرى المكرَّر، لكثرة الاستعمال في المكرَّر بخلاف هذا، فالْزِم المكرَّرُ الحذفَ لذلك دون المفرد.

فإن قلت : فقد نَصُّوا على لزوم الإضمار وإن كان مفردا، نحو قولك : حِذْرَك يازيدُ، وعَذِيرَك مِنْ زيدٍ. قال عَمْرو بن مَعْدِ يكَرِب ، أنشده سيبويه[3]:

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٢) ديوان الهذليين ٦٨/١.

(٣) الكتاب ٢٧٦/١، وابن يعيش ٢٦/٢، والهمع ٢١/٣، والدرر ١٤٥/١، والأغاني ٣٢/١٤ يقول لأبىّ المرادى، أو لقيس بن مكشوح المرادي.
والحباء : مايكرم الرجل به صاحبه، وهو كذلك الاختصاص بالتكريم. وعذيرك : هات عذرك. ويروى «حياته».

أريدُ حِـــبَـــاءَهُ ويُرِيدُ قَـــتْلِى

عَـــذِيَرك مِنْ خَلِيلكَ مِنْ مُـــرَادِ

والعَـذِيرُ : بمعنى العُـذْر والمَعْـذِرة. وأنشـد أيضًـا لِذِى الإصْـبَع العَدْوَانى(١):

عَـــــــذِيرَ الحَىِّ مِنْ عَـــــدْوَا

نَ كـــــانُوا حَـــيَّـــةَ الأرْضِ

ونحـو هذا، إنَّمـا هو على مـعنى : الزَمْ حِـذْرَك، والْزَمْ عَـذِيَرك، أى عُذْرَك /، وهو مِمَّا لايَظْهر فيه الفعل، فقد خالف بهذا «بابَ التَّحذير». ٣٢٠/٣

فالجواب : أن هذا ليس من باب (الْزَمْ) وإنما هو من باب المصادر التى عملت فيها أفعالُها، فصارت مثل : ضَرْبًا زيدًا، وإذا كانت كذلك خرجت عن كَوْنها منصوبةً من «باب الإغراء»

وأيضا، فـهذا إنما يكون في بعض الأشـياء التى يَكثـر في الكلام استعمـالُها، فـهى خارجةٌ بكَثْرة الاستعمال عن جواز الإظهار، وهـى مع ذلك مَوْقُوفة على السماع.

والقسم الثاني، وهو الإتيان بالمُغْرىَ به مع العطف عليه، نحو قولك : شأنَكَ والعِلْمَ، وشأنَكَ والحجَّ.

---

(١) الكتاب ٢٧٧/١، والعيني ٣٦٤/٤، والخزانة ٢٨٦/٥، والأصمعيات ٧٢، واللسان (حي) يذكر تفرق عدوان وتشتتهم في البلاد مع كثرتهم وعزتهم، بعد أن كانوا يُخشون ويُهابون كما تخشى الحية المنكرة. ويقال : «فلان حية الوادى» وإذا كان شديد الشكيمة، مانعا لحوزته.

ومن ذلك «أهْلَكَ واللَّيْلَ[1]» أى لْزَمْ أهلَك، أوبادِرْ أهلكَ والليلَ، يعنى بادِرْهم قبلَ الليل.

وهذا تَمامُ مايلزم فيه إضمارُ الفعل، فلا يجوز أن تقول : الْزَمْ شأنَك والحجَّ، كأنهم جَعلوا المفعولَ الأول بدلاً من اللفظ بالفعل، والعِلَّةُ هنا وفي التحذير واحدة، ولذلك أتى بهما سيبويه مُخْتَلِطَيْن، لم يفرِّق بينهما، لأن أحدهما أمرٌ والآخر نَهْى.

والقسم الثالث : الإتيانُ به مُكَرَّرا بلا عطف، نحو: اللَّيْلَ اللَّيْلَ، أى الْزَمْه وأدْرِكْه، والطريقَ الطريَق، إذا أردت : الْزَمْه، وأخاكَ أخاكَ، وأنشد سيبويه لِسْكِين الدَّارِمي[2]:

أخَاكَ أخَاكَ إنَّ مَنْ لا أخَالَهُ
كَساعٍ إلى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

ومنه قولك : اللَّهَ اللَّهَ في أمْرِى، أى الْزَمْ تعظيمَه والوسيلةَ به.

وهذا أيضا لايجوز فيه إظهار الفعل، وقد تقدَّم تعليلُ ذلك في التَّحذير.

وهذا البابُ كلُّه، أعنى (بابَ الإغراء) مختصٌّ بالمخاطَب، لايكون لمتكلم ولا لغائب، فلا يقال : شَأْنِى والحجَّ، لأن الإغراء أمرٌ، كما أن التحذير نَهْى، وهما يختصان بالمخاطَب.

---

(١) مثل سائر، أورده أبو هلال العسكري في الجمهرة (١/١٩٦) وقال : «أىَ أدرك أهلك مع الليل، وهو على مذهب قولهم : استوى الماء والخشبة، وقال الجرمى : بادر أهلك قبل الليل. وقال ابن درستوية : يريد الحق أهلك، لأنه لايجوز أن يعنى : بادر أهلك، إنما يبادر الليل ويسابقه، وانظر سيبويه ١/٢٧٥.

(٢) الكتاب ١/٢٥٦، والهمع ٣/٢٨، والأشموني ٣/١٩٢، والخزانة ٣/٦٥، والعيني ٤/٣٠٤، والأغاني ١٨/٦٩، وديوانه ٢٩

والبيت من الأمثال الشعرية السائرة. والهيجا : الحرب، يمد ويقصر. يقول : استكثر من الخلان فإنهم عون على الزمان، وإن من عَدِمهم كمن شهد الحرب ولاسلاح معه.

فإن قلت : إن كلام الناظم يُعطى بعمومه أنه قد جاء (الإغراءُ للمتكلِّم والغائب، وأنه اختُلف في القياس عليه، وأن رأيه عدمُ القياس لقوله : إن)[1] الإغراء كالتحذير في كل ماقد فُصِّل، وهذه المسألة مما قد فُصِّل قبل.

فالجواب : أن هذه مغالطة، لأن الشذوذ إنما نقله في (إيَّا) وقد استثْنى هو (إيَّا) في قوله : (بِلاَ إيَّا) فسقطت حكايةُ الشذوذ، والخلافُ في القياس عليه.

على أنه قد جاء الإغراء للغائب، ومنه في الحديث «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُم البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ »[2] ثم قال : « وإلاّ فعليه بالصوم فإنَّه له وِجَاءٌ » . فأغرى الغائب ، وكذلك جاء إغراء المتكلِّم، كقولهم : عليَّ زيدًا، وقال سيبويه[3]: وحَدَّثنى مَن سَمع أن بعضهم قال : عَلَيْهِ رجلاً لَيْسَنِى وهو من إغراء الغائب، ولكن هذا قليل، ومُتَأوَّل على أن الأمر للمخاطَب، كأنه قال : بَصِّرُوه ودلُّوه على الصوم، وعليَّ زيدًا، أى آخِذْنِى زيدًا، أى اجعلني آخُذُه، وكذلك : عليه رجلاً لَيْسَنِى، وكل هذا شاذ، كما تقدَّم .

---

(١) مابين القوسين ساقط (ت).

(٢) أخرجه البخاري في الصوم ١٠، والنكاح ٢، ٣، ومسلم في النكاح ١، ٣.

(٣) الكتاب جـ ١/ ٢٥٠ ، ونَصُّ سيبويه في الكتاب : « وحدثني مَنْ سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلاً لَيْسَنِي . وهذا قليلٌ شبهوه بالفعل » .

أسماء الأفعال والأصواتِ

مَـانَابَ عن فِـعْلٍ كَـشَـتَّـانَ وَصَـهْ
هُوَ اسْمُ فِـعْلٍ وكَـذَا أَوَّهْ ومَـهْ

/ اسم الفِعْل : هو الاسم الموضوعُ بالأصالة موضعَ الفعلِ نائبًا ٣٢٣/٣
عنه فيما لَه من عَمَلٍ ومَعْنى.

واسم الصَّوْت : هو اللفظُ المخاطَب به مالا يَعْقل، أو الموضوعُ حكايةً لصوته. فهذا البابُ مشتمل على ثلاثة الأنواع.

وابتدأ الكلام في النوع الأول، وهو اسم الفعل، ويُريد أن ماكان من الأسماء نائبًا عن فِعْل من الأفعال، قائمًا مَقَامه يُسَمَّى (اسمَ فعل). والمراد بالنِّيابة هنا النيابةُ المعنوية، أى ماناب في أداء معناه حقيقةً، ولايريد النيابةَ مطقا، في المعنى والعملِ وغيره، لأنه قال بعد هذا : «ومَالِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا»

فلو كان المراد هو النيابةَ في العمل أيضا لكان معنى الكلام : ولأسماء الأفعال النيابةُ عن الفعل في العمَل مالفعل من عَمَل، فيكون إخبارًا بأنها تنوب عنه فيما هى نائبةٌ عنه، وهذا تكَرار لا طائلَ تحته، فالمقصود نيابةُ المعنى خاصَّة.

وقوله : «مانَابَ عَنْ فِعْلٍ» مُشْعر بأن اسم الفعل نائبٌ عن الفعل بلا واسطة، فحصَل من ذلك مسألتان مُخْتَلفٌ فيهما :

إحداهما : أن (شَتَّان، وصَهْ، ومَهْ) ونحوَها أسماءٌ لا أفعال[1]؛ إذ لايقال في الفعل : إنه ناب عن فعْل .

وهذا مذهب البصريين، وذكُر عن الكوفيين أن أسماء الأفعال أفعالٌ حقيقة، وهو مذهبٌ غير جارٍ على طريقة صِنَاعة، لأن الأفعال تَتَّصل بها ضمائر الرفع البارزة، فتقول : اضْرِبَا يازيدانِ، واضربُوا يازيدُون، وأنت تقول : صَهْ يازيدُ، وصَهْ يازيدانِ، وصَهْ يازيدُون، لاغير، فلو كانت أفعالا لاتَّصلت بها الضمائر.

والثانية : أنها نائبة عن الأفعال أنفسِها بلا واسطة، وهو مذهب الجمهور.

وذهب قوم إلى أنها نائبةٌ منابَ المصادرِ النائبةِ منابَ الأفعال، فقولك : (صَهْ) نائبٌ منابَ قولك : سُكُوتًا، و(سُكُوتًا) في موضع (اسْكُتْ) وكذلك سائرها.

فعلى الأول لاموضع لها من الإعراب.

وعلى الثاني هى في موقع نَصب، لوقوعها موقعَ ماهو في موضع نَصب.

وما ذهب إليه الناظمُ أوْلَى، لأنها لو كانت موضوعة موضعَ المصادر لَجَرتْ بوجوه الإعراب كالمصادر، لأنها لم تكن دَالَّةً إلا على مايَستحق الإعراب، فكونُهم التزموا بناءَها دليلٌ على خلاف ماذهبوا إليه، وصحةِ مامال إليه الناظم.

وقد استَدل من ذهب إلى ذلك بأن الاسم يَجرى مَجرى المسمَّى في معهود اللغة، وهذه الأسماء يَلحقها مالايَلحق الأفعالَ، من التنوين نحو : صَهٍ، ومَهٍ، وأفٍّ، وإيهٍ، ومن الألف واللام نحو : النَّجَاءَكَ، والتصغير نحو : رويدا، والتَّثْنية

---

(١) في الأصل و(س) : «أسماءُ الأفعال» بالإضافة، وهو تحريف، وما أثبته من (ت).

نحو: «دُهْدُرَّيْن سَعْدُ القَيْنُ(١)» أى هَلَك سعدُ القَيْنُ(٢)، والتركيب نحو : هَلُمَّ، وحَيَّهَلْ(٣).

فلو كانت مُعَاقِبَةً للفعل، ونائبةً منابَه وبمعناه من كل وجه ــ لَمَا ساغت فيها هذه الأحكام التى لاتكون إلا للاسم(٤).

وهذا ضعيف، / فإن مايقومَ مَقام الشىء لو أُعْطِى حكمَ ذلك ٣٢٤/٣
الشىء من كل وَجْه لكان إيَّاه، وهذا فاسد، بل الذى يقوم مَقام الشىء، وكان من غير جِنْسه، يقوم مَقامه فيما لايُخِلُّ بحكْمه في نفسه، فأسماءُ الأفعال يُعامل لفظُها معاملةَ الأسماء، ويُعامل معناها معاملَة الأفعال، لأن معانيَها معانى الأفعال. فالأصحُّ ماذهب إليه الناظم.

ثم أتى بأربعة أمثلة نَبَّه بها على مسألتين :

---

(١) أمثال أبى عبيد ٨٣، وجمهرة الأمثال ١/٤٤٨، ومجمع الأمثال ١/٢٢٦، والمستقصى ٢/٨٣، واللسان (دهدر)

(٢) اختلف العلماء في لفظ هذا المثل ومعناه اختلافا شديدا. وأصح ماقيل في معناه : أن الدهدر معناه الباطل . وأصله أنَّ القين ــ وهو الحداد ـ يضرب به المثل في الكذب ، ثم إن قينا ادَّعى أن اسمه سعد، فدُعى به زمانا، ثم تبين كذب دعواه فقيل له ذلك. أى جمعت باطلين ياسعد القين. ومعنى تثنية الباطل أن القين مشهور بالكذب في السُّرى، وقد انضم إليه الكذب في انتحال الاسم، فاجتمع كذبان. ويضرب لمن جاء بباطلين.

و«دهدرين» مفعول به لفعل محذوف تقديره «جمعت» و«سعدُ» منادى مبنى على الضم لأنه علم مفرد، و«القين» نعت له، يجوز رفعه ونصبه.

وانظر تفصيل القول في المثل : حاشية كتاب الأمثال لأبي عبيد.

(٣) هَلُمَّ : اسم فعل أمر بمعنى : إيت وتعال، وهى مركبة ـ على الأصح ـ من (ها) التى للتنبيه، و(لُمَّ) من قولهم : لَمَّ اللهُ شعثه، أى جمعه، كأنه أراد : لُمَّ نفسَك إلينا، أى اقترب منا.

وحَيَّهَلَ : اسم فعل أمر كذلك، معناه الحث والاستعجال، وهو مركب من : (حَىَّ) و(هَلْ) وفيه لغات أخرى. وانظر : (ابن يعيش ٤/٤١ ــ ٤٥) .

(٤) في جميع النسخ «لاتكون إلا للفعل» وما أثبته ــ من عندي ـ هو الذى لايستقيم المعنى إلا به والله أعلم.

إحداهما : أن النيابة المُرادة هنا هى الوَضْعِيَّة، فإن النيابة على وجهين :

أحدهما : النيابةُ في مَعْهود الاستعمال، لا في أصل الوَضْع، كنيابة المصادر عن أفعالها، نحو : ضَرْبًا زيدًا، وهو أخِي حَقًّا، وما أشبه ذلك، فالأسماءُ النائبة هذه النيابةَ ليست أسماءَ أفعال، وإنما هى على أصل وَضْعها، لكن عَرضَ لها نيابةٌ في الاستعمال، ولم تَخْرج بذلك عن حقيقة أصلها، ولذلك ظهر فيها تأثيرُ العامل التى نابت عنه.

والثاني : النيابةُ في أصل الوضَعْ، وهى النيابة التى صَيَّرت الأسماءَ على حُكْم الأفعال في العمل وغيره؛ بل على حُكْم الحروف التى وُضعت نائبةً عن الحرف، كـ (إنَّ) وأخواتِها كما تقدَّم. وهذه هى النيابةُ المرادةُ هنا، أحرز ذلك تمثيلُه.

والمسألة الثانية : إشارتُه إلى أنواع اسم الفعل، وذلك أن اسم الفعل ينقسم بانقسام الفعل، والأفعال ثلاثة : أمرٌ، وماضٍ، ومضارع، فكذلك أسماء الأفعال ثلاثة :

أحدها : اسمُ فعلِ الأمْر نحو (صَهْ) بمعنى : اسْكُتْ و(مَهْ) بمعنى : انْكَففْ، و(إيْهِ) بمعنى : حَدِّثْ و(نَزَالِ) بمعنى : انْزِلْ، و(قَرْقَارِ) بمعنى : قَرْقِرْ، و(حَيَّهَلَ) بمعنى إيتِ، نحو : إذا ذُكِر الصالحون فَحيَّهلاَ بِعُمَر[1]. وقد نَبَّه عليه بمثالين، وهما (صَهَ، ومَهْ).

والثاني : اسم الفعل الماضي، نحو (هَيْهَاتَ) بمعنى: بَعُدَ، و(هَمْهَامِ) بمعنى : فَنِيَ، و(دُهْدُرَّيْنِ) اسم : هَلَكَ، أو بَطَل، و(سَرْعَانَ) بمعنى : سَرُعَ.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١٤٨/٦، وأبو عبيد في غريب الحديث ٨٧/٤.

ورأت امرأةٌ من العرب شاةً سال أنفُها، فقالت : «سَرْعَانَ ذِي إهَالَةً(١)» أي سَرُعَ شحمُ هذه الشاة.

والإهالة : الشَّحْم ، و (وَشْكَانَ) بمعنى : سَرُعَ أيضا، و (شتَّانَ) بمعنى : افْتَرق، وهو مثالُه الذى نَبَّه عليه به. و(بُطْآنَ) بمعنى : أبْطَأَ.

والثالث : اسم الفعل المضارع، نحو : (وَاهًا) بمعنى : أعْجَبُ، و(وَيْ) كذلك. و(أوَّهْ) بمعنى : أتوجَّعُ، و(أفٍّ) بمعنى : أتَضَجَّرُ، و(كِخٍّ) بمعنى : أتَكَرَّهُ، و(هَا) بمعنى : أُجِيبُ، و(بَجَلْ، وقَطْ) بمعنى : أكْتفى ، و (حَسٍّ) بمعنى: أتَوجَّعُ.

فإن قلت : إطلاقُه يَقتضى أحد أمرَين ، كلٌّ منهما محظور، وذلك أنه لايخلو إما أن يريد بالنِّيابة هنا النيابةَ بالأصالة أوْلاَ.

فإذا أراد النيابةَ بالأصالة، فلا تَدخل تحت إطلاقه سوى ماكان من نحو (صَهْ، ومَهْ، ونَزَالِ، وهَيْهاتَ) ونحو ذلك مما تقدَّم ذكره، ويبقى (إلَيْكَ، وعَلَيْكَ، ودُونَكَ، وعِنْدَكَ، ولَدَيْكَ) وما كان نحوَها غيرَ داخلٍ، لأن كونها أسماءَ أفعالٍ ليس بِحَقِّ الأصل؛ إذ كان أصلُها أن تكون ظروفًا ومجروراتٍ، نحو : جئتُ إليك، واعتمدتُ عليك، ونزلتُ عندَك / ونحو ذلك، ٢٢٥ / ٣
وهو قد نَصَّ على دخولها في الباب على أنها من أسماء الأفعالِ بقوله :

---

(١) أمثال أبي عبيد ٣٠٥، وجمهرة الأمثال ١/٥١٩، ومجمع الأمثال ١/٢٢٧، واللسان (سرع، وشك) ويروي «لوَشكَانَ ذا إهالة»
وأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء، وكان رُغامها يسيل من مَنخريها لهزالها، فقيل له : ماهذا الذى يسيل من منخريها؟ فقال : هذه إهالة، فقال السائل : «سرعان ذي إهالةً» أراد أن ودكها قد عجل بسيلانه من قبل أن تذبح ، وقبل أن تمسها النار.
يضرب للرجل يخبر بكينونة الأمر قبل وقته.

والْفِـــعْلُ مِنْ أسْـــمَـــائِهِ عَلَيْكَا

وهَـــكَـــذَا دُونَـــكَ مَـــعْ إلَـــيْـــكَـــا

فجعلها أسماءَ أفعال كالذى قَدَّم، فيُنَاقض إطلاقُه أوَّلاً كلامَه آخرًا، وإن أراد النيابة على أعمَّ من ذلك، فَيدخلُ له (عَلَيْكَ، وإلَيْكَ) ويدخل معه المصادرُ النائبة عن أفعالها لزومًا، نحو : ضَرْبًا زيدًا، وحَمْدًا، وشُكْرًا، وعَجَبًا، وما كان من ذلك، وهو كثير جِدًا ـ فَيقتضى أنها أسماءُ أفعالٍ اصطلاحًا، وداخلةٌ في أحكامها، وهذا كما تَرى ليس كذلك، فإن نيابة هذه المصادر عن الأفعال عارضةٌ، وفي حالٍ ما، وهى باقية على بابها الأصلى، ولذلك لم تُبْنَ كما تُبْنَى أسماء الأفعال، فلابد من الإشكال على كلا التقديرَيْن.

فالجواب : أن المراد النيابةُ الأصلية وماجَرى مَجراها، فالأصلية مافى (صَهْ، ومَهْ، وهَيْهاتَ).

وأما اللاحقة بها فـ(دُونَكَ، وعِنْدَكَ، وإلَيْكَ) ونحوها، وذلك أنها تَمَحَّضَت للنيابة وإن كان أصلها غير ذلك، بخلاف (ضَرْبًا زيدًا) ونحوه، فإنه نَابَ في بعض الأحوال، ويَظهر الفعلُ في أحوال أُخَر.

والدليل على عُرُوض النيابة بقاءُ الإعراب، فإنها لو تَمَحضَّت لذلك لَبُنِيَتْ.

فإن قلت : فـ(عِنْدَكَ، وقُدَّامَكَ، ووَرَاءَكَ) ونحوُه مُعْربةٌ أو مَبْنية؟

فإن قلت : مُعْرَبة، فهى مثل (ضَرْبًا وزيدًا)

وإن قلت : مَبْنية، فمن أين لك هذا وهى باقيةٌ على ماكانت عليه قبل النيابة من كَوْنها منصوبةً بفعلها الذى نابت عنه؟

فالجواب : أنها مَبْنِيَّة لما سيُذكر عند ذِكْر الناظم له إن شاء الله.

وفي (أوَّهْ) لغات ، إحداها : ماذكَره الناظم ، وأوْهِ ، وأوِّهْ ، وأوِّهِ ، وآوَّهْ ، وآهِ[1].

وما بِمَعْنَى افْعَلْ كآمينَ كَثُرْ وغيرُه كَوَىْ وهَيْهَاتَ نَزُرْ

يريد أن اسم الفعل، بمعنى فِعْل الأمر، كَثُر في كلام العرب، نحو ماذكُر في التمثيل قبل هذا.

ومنه : أمِينْ، وآمِينْ، ممدودا، وهو مثاله، ومقصوراً أيضا. فمن الممدود قوله[2]:

يارَبِّ لاتَسْلُبَنِّى حُبَّهَا أبَدًا

ويَرْحَمُ اللّهُ عَبْدًا قالَ آمِينَا

ومن المقصور قوله[3]:

تَبَاعَدَ مِنِّى فُطْحُلٌ إذ سَألْتُهُ

أمِينَ فَزادَ اللّهُ مابَيْنَنَا بُعْدَا

ومنه أيضا (هَا، وهَاءَ) مقصوراً وممدوداً، و(هَاكَ، وهَاءَكَ) وكُلُّها بمعنى : خُذْ. ومنه بلا كاف : { هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ[4] } .

---

(١) انظر في هذه اللغات : ابن يعيش ٣٨/٤، ٣٩.

(٢) ابن الشجري ٢٥٩/١، ٣٧٥، وابن يعيش ٣٤/٤، والأشموني ١٩٧/٣، واللسان (أمن) ونسبه صاحب اللسان إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، كما أنه ينسب لمجنون ليلى أيضا (ديوانه ٢٨٣).

(٣) ابن يعيش ٣٤/٤، والأشموني ١٩٧/٣، واللسان (أمن)

ويروي «إذ رأيته» و«وآبن أمه»

وفُطحُل : اسم رجل بعينه. والمعنى أن هذا الرجل حينما وقع نظرى عليه تباعد عنى، ونأى بجانبه، فأنا أدعو الله أن يستجيب لي دعائى، بأن يزيد البعد بينى وبينه.

(٤) سورة الحاقة / آية : ١٩.

و(هَلُمَّ) الحجازية[١]، بمعنى : أقبلْ، أو أحْضِرْ، ومنه قوله تعالى : {والْقَائلِينَ لإخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إلَيْنَا}[٢] وقوله : {قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءكُمُ[٣]}.

و(تَيْدَ، وَرُوَيْدَ) كلاهما بمعنى : أمْهِلْ. و(حَيَّهَلَ) بمعنى : إيتِ، نحو : فحَيَّهَلاَ بعُمر[٤]، بمعنى : أقبل. و(هَيْتَ، وهَيْتُ، وهَيَّا، وهَيْكَ، وهَيَّكَ، وهِيكَ) بمعنى : أسْرِعْ، و(بَلْهَ) بمعنى : دَعْ، وذلك كثير.

وأما ماكان بمعنى الماضى أو المضارع فقليلٌ كما ذَكر.

وقوله : «كَوَىْ» مثالٌ من اسم فعل المضارع، وهو بمعنى : أَعْجَبُ. ومنه عند الخليل وسيبويه. قوله تعالى : {وَيْكَأَنَّ اللّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ[٥]} الآية. وأنشد سيبويه[٦]:

وَىْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ / ٣٢٦/٣

---

(١) مذهب أهل الحجاز أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث. أما مذهب بني تميم فهو تغليب جانب الفعل، فيثنون ويجمعون، ويذكرون ويؤنثون.

(٢) سورة الأحزاب / آية ١٨.

(٣) سورة الأنعام / آية : ١٥٠.

(٤) الحديث بتمامة «إذا ذكر الصالحون فحيهَلا بعمر» ومَرَّ الاستشهاد به وتخريجه في صدر الباب.

(٥) سورة القصص / آية : ٨٢.

(٦) الكتاب ١٥٥/٢، والخصائص ٤١/٣، ١٦٩، وابن يعيش ٧٦/٤، والهمع ١٢٤/٥، والخزانة ٤٠٤/٦، والأشموني ١٩٩/٣

والبيت لزيد بن عمرو بن نفيل، وقبله :

سالَتَانِي الطـلاقَ أنْ رأتاني قَلَّ مالى قد جئتماني بنُكْرِ

يعنى زوجتيه اللتين ذكرهما في بيت قبله وهو :

تلك عُرْسَاىَ تنطلقان على عمـ ـدٍ إلى اليوم قولَ زُورٍ وهَتْرِ

والنشب : المال.

وقد تقدَّم بعض الأمثلة، ومنه باب (فَعَالِ) ثلاثيًا وهو قياس، ورباعيًا وهو سَماع، نحو : قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ.

وقوله : «هَيْهَاتَ» مثالٌ من اسم الفعل الماضى، وفيه لغات : هَيْهَاتَ، وهَيْهَاتِ، فالفتح لأهل الحجاز، والكسر لتميم وأسد.

ومن العرب من يَضُمُّها، ومنهم من يُنَوِّن في اللغات الثلاث، وقُرِىء بجميع ذلك قولُه تعالى : {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ}[(١)]. فبالكسر لأبي جعفر المَدني، ومع التَّنْوين لأبي حَيْوَة، وروي عنه الضمُّ بالتنوين وعدمه، والفتحُ بلا تنوين للجماعة، وبالتنوين لخالد بن إلياس، ورُوِى سكونُ التاء عن أبي عمرو، والأعرج، وعيسى بن عمر، وهَيْها بلا نون، وأَيْها، وأَيْهَانَ، وهَيْهانَ، وأَيْهَاتِ. هذه كلها لغاتٌ منقولة[(٢)].

وإنما كَثُر ذلك في الأمر، لأن باب الأمر والنهي لايكون إلا بالفعل، فلَمَّا قوِيت الدِّلالة فيه على الفعل حَسُنَت إقامةُ غيره مُقامه، بخلاف الخبر لأنه لايُخَصُّ بالفعل؛ إذ كنتَ تأتى بالخبر من غير فعل، نحو : زيدٌ أخوك، وعمروٌ صاحبُك، والأمرُ لايكون ذلك فيه، فلما ضَعُفت الدلالة على الفعل في الخبر قَلَّ ذلك فيه. ونَزُرَ الشيءُ، نَزارةً ونُزُوراً، إذا قَلَّ.

والْفِعْلُ مِنْ أسْمَائِهِ عَلَيْكَا
وهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إلَيْكَا
كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ
ويَعْمَلاَنِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

---

(١) سورة المؤمنون / آية : ٣٦

(٢) انظر : المحتسب ٢/٩٠ ، وابن يعيش ٤/٦٥.

يعنى أن من أسماء الأفعال ظروفًا ومجرورات وفيرَها، وعَدَّ منها خمسة :

أحدها : (عَلَيكَ) نحو : عليكَ زيدًا، بمعنى : الْزَمْ زيدًا، ومنه قوله تعالى : {عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ}(١).

والثاني : (دُونَكَ) نحو : دُونَكَ زيدًا، بمعنى : خُذْ زيدًا.

قالت تميمٌ للحجاج : أَقْبِرْنَا صالحًا(٢)، وكان قد صَلَبَه، فقال : دُونَكُمُوهُ(٣).

ومنه قول الشاعر، أنشده أبو زيد(٤):

أَعَيَّاشُ قَدْ ذَاقَ القُيُونُ مَرارَتِي
وأَوْقَدْتُ نَارِي فَادْنُ دُونَكَ فَاصطَلِ

والثالث : (إِلَيْكَ) نحو قول المَرَّار(٥):

إِلَيْكُمْ يالِئَامَ النَّاسِ إِنِّي
تُشِعْتُ العِزَّ في أَنْفِي تُشُوعَا

أى : اذْهَبُوا وتَنَحَّوْا، وقول القطامي(٦):

---

(١) سورة المائدة / آية : ١٠٥.

(٢) في الأصل و(س) «صلحا» وهو تحريف. وما أثبته من (ت) واللسان (دون).

(٣) الخبر في اللسان (دون).

(٤) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق وعياش بن الزبرقان، ديوانه ٦٢/٢، والإيضاح للفارسي ١٦٥، واللسان (دون)
والقيون : جمع قين، وهو الحداد، ثم أطلق على كل صانع. وادْنُ دونَك : اقترب مني.

(٥) اللسان وأساس البلاغة (نشع)والنُّشُوع ـ بفتح النون ـ السَّعُوط، وبضمها : المصدر، يقال : نَشَعتُ الرجل، إذا سَعَّطته.

(٦) ديوانه ٤٤، واللسان (تيز) يصف بكرة اقتضبها، وأحسن القيام عليها إلى أن قويت وسمنت، وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها، لقوتها وعزة نفسها. وقبله : =

* إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا *

والرابع والخامس على وجهين، تارةً يكونان اسمَيْ فعل، وتارةً مصدرَيْن.

فأما كونُهما اسمَيْ فعل فينصبان المفعولَ، وهو قوله : «كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ ناصِبَيْنِ».

فأما : (بَلْهَ) فمعناها : دَعْ، ومنه في الحديث :«أعددتُ لِعَبادى الصَّالِحِينَ مالاَ عَيْنٌ رأَتْ، ولا أذنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَر على قَلْب بَشَرٍ، بَلْهَ ما اطَّلَعْتُم عليه»[1]. ويَحتمل المصدَر، وقال ابن هَرْمَةَ[2]:

تَمْـشِي القَطُوفُ إذا غَنَّى الحُـدَاةُ بِهَـا
مَـشْيَ النَّجِـيـبـةِ بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُـبَـا

ويُروى :

* مَشْيَ الجَوادِ فَبلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا *

= فلما أن جرى سِمَنٌ عليهـا — كما بَطنَتْ بالفَدَن السِّياعـا
أمرتُ بها الرجال ليأخذوها — ونحن نظن أن لاتستطاعـا
إذا التيَّاز ذو العضَلاتَ قلنا — إليك إليك ضاق بها ذراعـا

والتياز : الرجل فيه غلظ وشدة. والعضلات : جمع عَضَلة، وهى كل لحمة غليظة شديدة في ساقٍ أو غيره.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة ٣٢، والتوحيد ٣٥، ومسلم في الجنة ٢، ٥، وأحمد في مسنده ٣١٣/٢، ٤٣٨، ٤٦٦، ٤٩٥.

(٢) ديوانه ٥٧، وابن يعيش ٤٩/٤، واللسان والتاج (بله).

والقطوف من الدواب : التى تسىء السير. والحداة : جمع حاد، وهو الذى يسوق الإبل بالحُداء، وهو الغناء لها. والنجيبة واحدة النُّجُب والنجائب، وهى خيار الإبل. والجِلَّة من الإبل : مسانُّها.

وأنشد اللّحْياني[1]:

بَسَطْت إلى الْمَعْروفِ كَفًا عَرِيضَةً

تَنَالُ العِدَى بَلْهَ الصَّدِيقَ فُضُولُهَا

وأنشد قولُه[2]:

* بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّها لَمْ تُخْلَقِ *

بالنصب والجر.

وأما (رُوَيْدَ) : فمعناها : أمْهِلْ، نحو : رُوَيْدَ زيداً، وأنشد سيبويه للهذلي[3]:

---

(١) سبقت ترجمته ١ / ٣٢٦.

(٢) ابن يعيش ٤/٤٧، ٤٨، والخزانة ٦/٢١١، والمغنى ١١٥، والتصريح ٢/١٩٩، والأشموني ٢/١٢١، ٣/١٠٣، والهمع ٣/٢٩٧، والدرر ١/٢٠٠

والبيت لكعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة له يوم الخندق (ديوانه ٢٤٥) وتمامه وقبله :

نصلُ السيوف إذا قَصُرْنَ بخَطْونا ... قُدُمًا ونُلحقهـا إذا لم تَلْحَقِ

فترى الجماجـم ضاحيًا هاماتُها ... بله الأكـف كأنها لم تُخلق

ورواية بيت الشاهد كما ترى «فترى الجماجم» وإنما ينشدونه «تذر الجَماجم» حتى لايكون له تعلق بما قبله.

والجماجم : جمع جُمجمة، وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ. وضاحيا : بارزا. والهامات : أعالى الرءوس. والمعنى : اترك الأكف ولا تسأل عنها إذا كانت الجماجم قد أطارتها سيوفنا.

(٣) الكتاب ١/٢٤٣، والمقتضب ٣/٢٠٨، ٢٧٨، وابن يعيش ٤/٤٠، والأشموني ٣/٢٠٢، واللسان (جدد، مين) وديوان الهذليين ٣/٤٦

والبيت للمعطل الهذلي. وعلى : قبيلة من كنانة. وجُدَّ : قُطع. والمين : الكذب، ويقال : فلان متماين الود، إذا كان غير صادق فيه.

يذكر الشاعر قطيعة بينهم وبين هؤلاء القوم، على مابينهم من قرابة وأخوة.

ويقال : جُدَّ ثدى أمهم إلينا، أى بيننا وبينهم خئولة وقرابة من جهة أمهم، وهم منقطعون إلينا بها. ويروى «ولكن وُدُّهُمْ» وهو الأنسب للمعنى. والله أعلم.

/ رُوَيْدَ عَلِيًّا جُـدَّمًا ثُدْيُ أُمِّـهِمْ
إِلَيْنَا ولَكِنْ بُغْضُـهُمْ مُـتَـمَـايِنُ

قال(١): وسـمـعنا من العـرب من يقـول : واللهِ لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتُكَ، رُوَيْدَ ما الشِّعْرَ، يريد : أرْوِدِ الشعرَ، كقول القائل : لو أردتَ الدراهَم لأعطيتُكَ فَدَعِ الشِّعْرَ.

ومن هذا النوع (عَلَيَّ) بمعنى : أَوْلِنى، نحو : عَلَيَّ زيداً، وعليَّ بزيدٍ.

ومنه (عِنْدَكَ) بمعنى خُذْ، نحو : عِنْدَكَ زيداً.

ومنه (لَدَيْكَ) بمعنى : خُذْ أيضا ومنه قول ذي الرُّمة(٢):

فَـدَعْ عَنْكَ الصِّـبَـا ولَدَيْك هَمًّـا
تَوقَّشَ فـي فُـؤَادِكَ واخْـتِـبَـالاَ

أي : وخُذْهما.

منه (وَرَاءَكَ) بمعنى : تَأَخَّرْ، و(أَمَامَكَ) بمعنى : تقدَّمْ.

ومن كلامهم : «وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لك » أي تأخَّر وائْتِ أَوْسَعَ لك.

وقال الفرزدق(٣):

---

(١) الكتاب ٢٤٣/١.

(٢) ديوانه ٤٣٧، واللسان (وقش)
ورواية الشطر الأول في الديوان «فعَدِّ عن الصِّبا وعليك هما» ورواية الثاني في اللسان «واحتيالا» بالحاء والياء.
وتوقش : تحرك، ويقال : سمعت وَقْشَه، أي حِسَّه وحركته.

(٣) ديوانه ٣٠٧/٢ (بيروت)
وجشأت النفس : جاشت من حزن أو فزع. واللهازم : جمع لهزمه ـ بكسر اللام ـ وهى عظم ناتىء في اللحى تحت الأذن ـ واستعارها لوسط النسب والقبيلة.

إذَا جَـشَـأَتْ نَفْـسِي أَقُـولُ لَهَـا ارْجِـعِي

وَرَاءَكِ فَـاسْـتَـحْـيِ بيَـاضَ اللَّهَـازِمِ

ومنه (مَكَانَك) بمعنى : اثْبُتْ، قال الشاعر، وهو ابن الإطْنَابة(١):

وقَـوْلِى كُلَّمَـا جَـشَـأَتْ وجَـاشَتْ

مَكَانَكِ تُحْـمَـدِى أو تَسْـتَـرِيحِى

ومنه ماحكان ابنُ جني من (كَذَاكَ) بمعنى : احْفَظْ، أو اتَّقِ، وأنشد(٢):

أَقُـولُ وقَـد تَـلاَحَـقَت المَطَايَا

كَـذاكَ القَـوْلَ إنَّ عَلَيْكَ عَـيْنَا

أى : اتَّقِ القولَ أو احْفَظْه.

ثم قال الناظم بعد ذكر (بَلْهَ ورُوَيْدَ) : «ويَعْمَلاَنِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْن» يَعنى أنهما يكونان مصدَرْين منصوبيْن بفعلَيْن لازِمَي الإضمار، فيعملان إذ ذاك الخفضَ فيما بعدهما على الإضافة.

والدليل على كَوْنهما غيرَ اسمَيْ فعلٍ إذا خَفَضا مابعدهما : أن أسماء الأفعال لاتُضاف أبدا، كما تُضاف أسماءُ الفاعلِين والمفعولِين والمصادر.

وَحكى الفارسي عن أبى عَمْرو الشَّيْبانى : مابَلْهَكَ لاتفعلُ كذا، أى مَالَكَ، وأنشدوا في الخفض بـ(بَلْهَ) لكَعْب بن مالك(٣):

(١) الخصائص ٣/٣٥، وابن يعيش ٤/٧٤، والمغني ٢٠٣، والعيني ٤/٤١٥، والتصريح ٢/٣٤٣، والهمع ٤/١٢٦، والدرر ٢/٩، والأشموني ٣/٣١٢

وجشأت النفس : نهضت وارتفعت من شدة الفزع أو الحزن. وجاشت : اضطربت من حزن أو فزع.

(٢) الخصائص ٣/٣٧، والعيني ٤/٣١٩، واللسان (لحق) وديوانه ٥٧٩ وتلاحقت المطايا : لحق بعضها بعضا. وعينا : جاسوسًا يتسمَّع إليك. وروايته في اللسان «كفاك القول» أى ارفق وأمسك عن القول.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

تَذَرُ الجَماجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُها
بَلْهَ الأكُفِّ كأنَّها لَمْ تُخْلَقِ

ويقال في (رُوَيْدَ) : رُوَيْدَ زيدٍ - بالخفض - قال سيبويه[1]: حدثنا من لانَتَّهم أنه سمع من العرب من يقول : رُوَيْدَ نفسِه، جعَله كقوله : «فَضَرْبَ الرِّقَابِ[2]». وكقوله[3]:

عَذِيرَ الحَيِّ.

وقد تأتى صفةً أيضا كقولك : ساروا سَيْرًا رُوَيْدًا، هذا بيانُ كونِهما غيرَ اسمَى فِعْل.

وأيضًا هما مصدران، كما قال، أما (رُوَيْدًا) فتصغير (إِرْوَاد) مصدر: أرْوَدَ إرْوَادًا، تصغير التَّرخيم، بمعنى (إِمْهَالاً) فـ(رُوَيْدَ زيدٍ) مرادفٌ: إمهالَ زيدٍ.

وأما (بَلْهَ) فقولهم : مابَلْهُكَ؟ أى : ماحالُك؟ - يُرشد إلى معنى المصدريَّة.

وقد أشعر كلام الناظم أنهما لايَعملان النصب وهما مصدران، وهذا مذهب أبى العباس، أن النصب بها ممتنع، فلا يقال عنده : رُوَيْدًا زيدًا، لأجل التصغير، كما لايقال : ضُوَيْرِبٌ زيدًا.

---

(١) الكتاب ١/٢٤٥.

(٢) سورة محمد عليه الصلاة والسلام / آية : ٤.

(٣) هو ذو الإصبع العَدْواني، والبيت بتمامه :

عَذِيرَ الحَيِّ من عَدْ ... وانَ كانوا حَيَّةَ الأرْضِ

وهو في سيبويه ١/٢٤٦، والعيني ٤/٣٦٤، والخزانة ٥/٢٨٦، والأصمعيات ٧٢، والأغاني ٣/٤، والحيوان ٤/٣٣، واللسان (حيا) وعذيرَ الحى : هاتِ عذر الحى عدوان، وكانوا حية الأرض : كانوا في شدة شكيمتهم، وحمايتهم لحوزتهم، كحية الأرض أو حية الوادى.

قال ابن خروف : وهذا ليس مثلَ ذلك، لأن اسم الفاعل عَمِل بشَبَه الفعل، والفعل لايُصَغَّر، فلم يَعمل مُصَغَّرا، والمصدر عمل بنفسه، من حيث كان حَدَثا لايُشْبه الفعل، فلا يَمنع التصغيرُ عملَه، ونَقَل اجازةَ سيبويه[1]: رُوَيْدَكَ عبدَاللهِ، وذِكْرَه له في «باب : حَذَرَكَ» وأنه إنما هو نَصْبٌ بـ(رُوَيْدٍ) المصدر، / فقد أجاز النصبَ به. ٣٢٨/٣

ولم يُعَرِّج عليه الناظم، وكأنَّه رأى النصب على خلاف القياس مع عدم السَّماعِ أو ظَنِّه.

ومَا لِمَا تَنُوبُ عنه مِنْ عَمَلْ
لَهَا وأَخِّرْ مَالِذِى فِيهِ الْعَمَلْ

يعنى أن هذه الأسماء التى سُمِّيت بها الأفعالُ لها من العمل ماللأفعال التى نابت عنها، فلابُدَّ لها من مرفوعٍ على الفاعلية، إما ظاهراً إن كان مِمَّا يصح ظهورُ فاعله، كاسم الفعل الماضي، وإما مضمراً إن لم يصح ذلك فيه، كاسم فعل الأمر.

فمثالُ ماظهر فيه الفاعل قولُ الشاعر[2]:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ
وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

---

(١) الكتاب ٢٥١/١.

(٢) هو جرير، ديوانه ٤٧٩، والخصائص ٤٢/٣، وابن يعيش ٣٥/٤، والعيني ٧/٣، ٣١١/٤، والهمع ١٤٥/٥، والدرر ١٤٥/٢، والتصريح ٣١٨/١، ١٩٩/٢ والبيت من قصيدة يجيب فيها الفرزدق على إحدى نقائضه.

والعقيق : اسم لمواضع كثيرة ببلاد العرب، وهى أودية شقتها السيول فأنهرتها ووسعتها.

وقال الآخر(١):

تَذكَّرْتَ أيَّامًا مَضَيْنَ من الصَّبَا
فَهَيْهاتِ هَيْهَاتٍ إِلَيْكَ رجُوعُهَا

ومثال المضمر قوله تعالى : {قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللّهَ حَرَّمَ هَذَا(٢)} وهو كثير.

فإذًا كلُّ اسمِ فعلٍ لازمٌ له الفاعلُ كالفعل، ثم بعد ذلك ينقسم إلى مايَنُوب عن مُتَعَدٍّ، وإلى ماينوب عن لازمٍ غيرِ متعد.

فأما ماناب عما يَتَعَدَّى : فنحو قولك : رُوَيْدَ زيداً، وهَلُمَّ زيداً، بمعنى : قَرِّبْه.

وقد يكون بمعنى مالا يتعدَّى نحو قوله تعالى : {هَلُمَّ إِلَيْنَا}(٣) أى : تَعَالَوْا، وحَيَّهَلِ الثَّرِيدَ، وبَلْهَ زيداً، وتَراكِهَا، ومَنَاعِهَا، وعليكَ زيداً، ودونَكَ عَمْرًا.

وأما ماناب عما لايتعدَّى فكثير، نحو : صَهْ، ومَهْ، وهَيْتَ، ونَزَالِ، وآمِين، وهَيْهَاتَ، وسَرْعَانَ، ووَشْكَانَ، وهَمْهَامِ، ونحو ذلك.

وعلى هذا إذا كان الفعل يتعدَّى بالحرف تعدَّى اسمُه كذلك، ولذلك قال : إذا ذُكِرَ الصالحون فَحيَّهَلاَ بعُمَر(٤)، لَمَّا كان اسما لـ(عَجِّلْ) وقالوا : حَيَّ على الصلاة، لَمَّا كان اسما لـ(أَقْبِلْ) وقالوا : حَيَّهَلِ الثَّرِيَد، اسما لـ(إيتِ)

---

(١) البيت للأحوص، ديوانه ١٥٠، وابن يعيش ٤/٦٥، ٦٦، وروايته في الديوان «وهيهاتَ هيهاتًا» والمعنى : تذكرت مامر من أيام شبابي، وتمنيت رجوعه، ولكن كيف برجوع مافات وانقضى.

(٢) سورة الأنعام / آية : ١٥٠.

(٣) سورة الأحزاب / آية : ١٨.

(٤) سبق الاستشهاد بهذا الأثر وتخريجه.

وظاهر هذا الإطلاق أن كل مايكون للفعل من عملٍ في ظرف، أو مجرور، أو حال، أو مستثنى، أو تمييز، أو غير ذلك ـ فاسمُ الفعل قائمٌ مقامه فيه، فتقول على هذا : نَزالِ عِنْدى، بمعنى : انْزِلْ عندي. ومنه في العمل في المجرور(١):

* تَرَاكِهَا من إبِلٍ تَراكِهَا *

ومن العمل في الحال : ماأنشده سيبويه للكُمَيْتَ(٢):

نَعَـاءِ جُـذَامًـا غـيـر مَـوْتٍ ولا قَـتْلِ

ولَكنْ فِـرَاقًـا للدَّعَـائمِ والأصْلِ

فـ(غيرَ مَوْتٍ) حال، أى انْعَهُمْ غيرَ مَوْتَى ولا مَقْتُولِين.

وكذلك في الاستثناء : هَلُمَّ الشهودَ إلا زيداً، وفي التمييز، نحو قول المرأة « سَرْعَانَ ذِى إهَالَةً (٣) » وكذلك تعمل أيضا في جواب الأمر نحو :

مَكَانَكِ تُحْمَدِى أو تَسْتَرِيحِى(٤).

---

(١) سيبويه ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، ٢٥٢/٤، وابن الشجري ١١١/٢، ١٣٥، والإنصاف ٥٣٧، وابن يعيش ٥٠/٤، والخزانة ١٦٠/٥، ٢٨٧، واللسان (ترك)

والرجز لطفيل بن يزيد الحارثي ، وكانت كندة قد أغارت على نعمه، فلحقهم، وجعل يقول مهدِّدا لهم :

تراكهـا من إبل تراكها ألاَ ترى الموتَ لدى أوراكها

(٢) الكتاب ٢٧٦/١، وابن يعيش ٥١/٤، والإنصاف ٥٣٩، واللسان (نعا) والكميت من بني أسد بن خزيمة، وكذلك جذام، ولكنهم لحقوا باليمن وانتسبوا إليهم، وكان الكميت متعصبا لمضر، هجاء لليمن فقال هذا البيت.

ومعناه : انع جذاما غير ميتين ولامقتولين، ولكن مفارقين لأصلهم ودعامتهم من مضمر، ومنتسبين إلى غيرهم من اليمن.

(٣) سبق الاستشهاد بالمثل.

(٤) سبق الاستشهاد به، وهو لابن الإطنابة، وصدره :

وقَوْلِى كلَّمَا جَشأَتْ وجاشَتْ

وأنشد ثابتٌ في «دَلائله[1]» قولَ الشاعر[2]:

رُوَيْدَ تَصَاهَلْ بالعِرَاقِ جِيَادُنَا

كأنَّكَ بالضَّحَّاكِ قَدْ قَامَ نَادِبُهْ

وأما النصب بعد الفاء فلا يكون فيها، لأن ذلك يَحتاج إلى تقدير العامل بالمصدر نحو: جِئْنِي فأكرمَك، أى: لِيَكُنْ منكَ مجيءٌ فإكرامٌ منِّى، وهذا لايتأتَّى في اسم الفعل، وعلى أن مثل هذا لم يَقصد إليه الناظم فلا اعتراض عليه به.

و«ما» في قوله: «ومَا لِمَا تَنُوبُ» مبتدأ، خبره «لها» وهى واقعة على العمل، / و«ما» الثانية للفعل، أى: ماللفعل المَنُوبِ عنه مستقرٌّ ٣٢٩/٣ لأسماء الأفعال.

ثم قال، «وأَخِّرْ مَالِذِى فِيهِ العَمَل»

لَمَّا كان إطلاقه في قيام اسم الفعل مَقام الفعل في العمل يُوهم جوازَ التصرُّف في المعمول بالتَّقديم ـ نَبَّه على عدم هذا التوهُّم، وأنه لايجوز فيه تقديمُ المعمول، فلاتقول: زيدًا عَلَيْكَ، ولا عمرًا رُوَيْدَ، ولا نحو ذلك، وهذا مذهب البصريين والفَرَّاء.

وذهب الكسائى إلى جواز التقديم في الباب مطلقا، مُحْتَجًا في ذلك بقوله تعالى: { كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ [3] } لأن المعنى عنده: عليكم كتابَ

---

(١) هو أبو القاسم ثابت بن حزم السرقسطي، كان بصيرا بالحديث والفقه والنحو والغريب والشعر، وله كتاب «الدلائل في غريب الحديث» (ت ٣١٣هـ).

(٢) جمهرة الأمثال ٤٨٣/١، ٤٨٩، واللسان (رود) دون نسبة.

(٣) سورة النساء /آية: ٢٤.

اللهِ، أي الْزَمُوا، كما قال في الآية الأخرى { عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ }[1] وبقول الراجز[2]:

يَاأَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا
إنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

فالمعنى عنده : دُونَكَ دَلْوِي.

وما استَشْهد به لايتعيَّن فيه ماقال، والظاهر في الآية أن «كِتَابَ اللَّهِ» منصوبٌ على المصدر، أى كَتَب اللهُ عليكم كتابًا، ودَلَّ عليه قولُه تعالى قبل ذلك : {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ[3]} وكذا وكذا، كما انْتَصبَ (صِبْغَةَ اللَّهِ[4])فـ(صُنْعَ اللَّهِ)[5] ونحوُه على مِثْل ذلك.

وأما البيت فعلى إضمار الفعل، كأنه قال : الْزَمْ دَلْوِي، دُونَكَ دَلْوِي، وإذا أمكن هذا لم يكن فيما ذكَر مُتَمَسَّكٌ مع فَقْد السماع.

وأيضًا فالقياسُ مانعٌ من ذلك، وذلك أن اسم الفعل لايُشبه الفعل لفظًا، ولا يتصرف تصرُّفَه ، ولذلك لاتتصل به ضمائر الرفع البارزة ، ولاتَلحقه نون التوكيد ولا نونُ وِقَاية فى غير الشذوذ ، ولا أداةٌ من أدوات الأفعال .

---

(١) سورة المائدة / آية : ١٠٥.

(٢) الإنصاف ٢٢٨، وابن يعيش ١١٧/١، والخزانة ٢٠٠/٦، والمغنى ٦٠٩ ، ٦١٨ ، والعينى ٣١١/٤ ، والتصريح ٢٠٠/٢ ، والهمع ١٢٠/٥، والدرر ١٣٨/٢، والأشموني ٢٠٦/٣، واللسان والتاج (ميح)
والرجز لرجل جاهلى من بني أسِّد بن عمرو، بن تميم. والمائح : هو الرجل يكون في جوف البئر يملأ الدلاء. فإن كان وقوفه على شفيره، ينزع الدلاء ويجذبها فهو ماتح، بالتاء. ودونكا : خذ. وبعده :

يُثْنُونَ خيرًا ويُمَجِّدونَكَا

(٣) سورة النساء / آية : ٢٣.

(٤) سورة البقرة / آية ١٣٨.

(٥) سورة النمل / آية : ٨٨.

وإذا كان كذلك لم يَسُغْ أن يجرى مَجْراه ، ولا أن يتصرف تصرفَه فى المعمول وهذا ظاهر(١) .

و«ذى» فى قوله : «وأَخِّرْ مَالِذِي» إشارةُ إلى أقرب مَذكور ، وهو اسم الفعل المُشْتَغل بذِكْره .

وفى بعض النسخ : «وأَخِّرْ مَالِذَا فِيه العَمَلْ» فالأول إشارة إلى الأسماء والثانى إشارة الأسم ، ووقع فى قافية البيت الأول «عمَل» وفى الثانى «العَمَل» معرَّفا ، وليس بإيطاء(٢) ، وقد تقدَّم مثله.

وَاحْكُمْ بَتنكِيــــرِ الَّذِي يُنَّونُ
مِنْهَــا وتَعْــرِيفُ سِــوَاهُ بَيِّنُ

يعنى أن ما كان من هذه الأسماء قد دَخله التنوينُ فهو نكوة ، ومالم يدَخله التنوينُ فهو معرفة . والتنوينُ الذى يدَخلها يسمَى «تنوين التَّنْكير» .

وأسماء الأفعال بهذه النِّسْبة على ثلاثة أوجه :

أحدها : مالايَأتى إلاَّ معرفة ، فلا يَدخله تنوين نحو : رُوَيْدَ ، بلْهَ ، وآمِينَ .

والثانى : مالايَأتى إلانكرة ، فيَلزمه التنوين نحو (إيهًا) فى الكَفٌ ، و(واهًا) فى التعَجُب و (وَيْهًا) في الإغراء و (فَداءٍ لَكَ)(٣) بالكسر والتنوين.

---

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة فى الإنصاف ٢٢٨/١ «المسألة ٢٧».

(٢) الإيطاء فى الشعر هو أن تتكرر القافية لفظا ومعنى فى القصيدة الواحدة ، وهو عيب من عيوب القافية .

(٣) جزء من بيت من الرجز يقول :

وَيْهًا فداءٍ لك يافضالهْ ... أجرِه الرمحَ ولاتُهَالَهْ

وانظر فيه نوادر أبى زيد ١٦٣ ، وحاشيته .

والثالث : مايجوز فيه الوجهان ، والتنكيرُ : فيَلحقه التنوين ، والتعريفُ : فلا يَلحقه ، نحو : إيه وإيهٍ ، وصَهْ وَصهٍ ، ومَهْ ومَهٍ .

وحكى الفارسى فى «التَّذكِرة» عن أبى عثمان ، / عن أبى زيد ، أنه ٣٣٠
سمع أبا السمَّاك يقول : هَؤلاءٍ قومُك ، فَنَوَّن على جهة التنكير . وهذا غريبٌ فى أسماء الإشارة .

ومعنى التنكير أن يكون مدلولُ اسم الفعل غيرَ معهود عند المَأْمُور أو المَنهيِّ ، فكأنه يأمره بأمرٍ غيرِ مُعَيَّن أو يَنهاه عنه ، والتعريفُ بخلافه ، وهو أن يكون مدلولُه معهوداً عند السماع .

فإذا قال : إيهِ ، بغير تنوين ، فكأنه قال له : حَدِّثَ الحديثَ الذى أنت فيه ، وإذا قال إيهٍ ، فكأنه قال له ك حَدِّثْ بكل ماتريد .

وكذلك إذا قال : صَهْ ، فكأنه قال : اسْكُتْ عن هذا الذى أنتَ تَذكُر ، وإذا قال : صَهٍ ، فكأنه قال : اسْكُتْ عن كل حَدِيث . وكذلك سائر أسماء الأفعال.

وقوله : (وتَعْرِيفُ سوَاهُ بَيِّنُ) أى وتعريفُ ما سوى المحكوم بتَنْوينه بَيِّنُ لا إشكال فيه .

ويشعر قوله : (وأحْكُم بينْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا) بأن هذا موقف على السَّماع ، كأنه يقول : ماجاء فى السَّماع منَوَّنا حكمتَ عليه بالتَّنكير ، ومالم يُنَوَّن فاحكُم عليه بالتعريف ، فجَعل إليك الحكمَ بالتنكير أو التعريف عند وجود التنوين أو عدمه ، ولم يَجعل لك إلحاقَ التنوين فيما ليس فيه ، ولاحَذْفَه مما هو فيه ولو أراد هذا لقال : إذا أردتَ التنكيرَ فألْحقِ التنوين ، وإذا أردتَ التعريفَ فاحْذِفْه أو لاتُلحقه .

وما أشار إليه هو الحق ، لأن ذلك مُتلَقّى من السماع ، ليس للقياس فيه مَدْخل .

وكذلك أصلُ هذا الباب إنما هو السماعُ ، والأحكامُ القياسيَّة فيه قليلةٌ كما رأيت .

واعلم أن هذا الكلام يَقتضى أن مالم تُنَوِّنه العربُ فهو معرفة ، وأن ذلك بَيِّن ظاهر .

وهذه المسألة تحتاج إلى نظرٍ فيها و وتَتَبُّع لكلام الأئمة ، هل الأمر كذلك أم لا ؟

وهنا فَرَغ من الكلام على النوع الأول من أنواع هذا الباب ، ثم أخذ فى النوع الثانى والثالث فقال :

ومَــابِهِ خُــوطِبَ مَــالا يَعْــقِلُ
مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
كَــذَا الَّذِى أجْــدَى حِكايةً كَــقَبْ
والْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوْ قَدْ وَجَبْ

وهذا النوع الثانى هو ماخُوطب به غيرُ العاقل على سبيل الزَّجْر أو الحَثّ أو الاستِدعاء ، أو غير ذلك مِمَّا يُراد منها ، فقال : إن هذا النوع مِمَّا خُوطب به مالا يَعقل يُسَمَّى صَوْتًا ، وإنما سُمَّى صوتًا ، ولم يُطلق عليه أنه اسم فعل ، لأنه لم يُضع ليدل على فِعْلٍ وينوبَ مَنابه ، وإنما وُضع ليَحصل به زَجْرُ البهَيمة ، أو دُعاؤها ، أو نحو هذا ، لأن الكلام إنما يُوضع للعاقل الذى يَفهم الخطاب .

فلو قيل : إنها تَدُلُّ على معانى أفعالٍ - لصَحَّ أن يقال إن العرب وضَعت لغير العاقل كلاماً تخاطبهُ به ، وهذا غير صحيح ، فلذلك يسمى صوتا .

فإن قيل : فقد أُطلق عليها لفظُ القول فى نحو قول عَدِىٍّ بن الرِّقاع[1] :

هُنَّ عجم وقد عرفن من القو
لِ هَىَ واجدمى وياى وقومى

وهذه أسماء أصوات / لزَجْر الإبل ، فجَعلها من جملة مايُطلق ٣٣١
عليه القول ، والقول لايكون إلا دَالاً على معنى ، كما مَرَّ من أنه يَعُمُّ الكلمةَ والكَلِمَ والكلاَم ، وكل واحد من هذه تدل على معانٍ وُضع له ، فهذه الأصوات إذًا دالَّةٌ على معنٍ ، ومعانيها الأفعالُ بلا شَكٍّ ، فقد استَوَتْ مع أسماء الأفعال .

فالجواب : أنه أَطْلق عليها لفظَ القول مَجازا ، كما جُعِل البكاء قولاً فى قول الشاعر[2] :

وقَالَتْ لَهُ ٱلعَيْنَانِ سَمْعًا وطاعةً
وحَدَّرتَا كالدُّرِّ لَمَّا يُثَقَّبِ

وجُعِل مايُفهم من حال الشئ قولاً فى قوله [3].

امْتَلأَ الحَوْضُ وقَالَ قِطْنِى
مَهْلاً رُوَيْدًا قد مَلأتُ بَطْنِى

---

(١) لم اهتد إليه .

(٢) اللسان (قول) الخصائص ٢٢/١

وحَدَّرتا : أسالتا . والدر : اللؤلؤ العظيم الكبير . وجعله غير مثقب ، لأن ذلك أصفى له ، وأتمُّ لحسنه .

(٣) الخصائص ٢٣/١ ، ابن الشجرى ٣١٣/١ ، ١٤٠/٢ ، وابن يعيش ١٣١/٢ ، ١٢٥/٣ ، والعينى ٣٦١/١ ، والأشمونى ١٢٥/١ ، واللسان (قطط ، قول) وقطنى : حسبىُ .

وقول الآخر[١] :

قَـــالَتْ لَهُ الطَّيْـــرُ تَقَـــدَّمْ راشِـــدًا

إنَّـكَ لاتَـرْجِـعُ إلا حَـــــــامِـــــــدًا

فهذا كله من الإطلاق المَجازِيِّ الذى لايُعَدُّ فى الإطلاقات الحقيقية التى كلامُنا فيها .

لكنه لما كانت مُفْرَداته شبيهةً بألفاظ التخاطب بين العقلاء ؛ إذ ليست بأصواتٍ مُطْلَقة كالمَدَّات والترنُّمات ، وكانت مقاصدها كمقاصد الأمرِ والنهيِ فى خطاب العقلاء ، وألفاظها لاتُوازِن الأفعال ، أشبهت أسماءَ الأفعال من هذه الأوجه ، فأتي بها الناظم وغيرُه مع أسماء الأفعال وقال فيها : (مِنْ مُشْبِهٍ اسْمَ الفِعْلِ) أى مُشْبِهه بالأوجه المذكورة ، و «يُجْعَل» فى قوله : (صَوْتًا يُجْعَلُ) بمعنى يُسَمَّى ، تقول :

جعلتُ وَلَدِى زيدًا ، ومنه قوله تعالى : {وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هم عِبَادُ الرَّحْمنِ إنَاثًا}[٢] ، فَسَّره الجوهرى بـ (سَمَّوْا)[٣] ،

فممَّا وضُع منها للزَّجْر (هَلاً) للخيل ، قال الشاعر[٤] :

* وأىُّ جَوادٍ لايُقَالُ لَهُ هَلاَ *

و(عَدَسْ) للبَغْل ، قال ابن مُفرِّغ[٥] :

---

(١) الخصائص ٢٢/١ ، ٢٥/٣ ، والخزانة ٣١٢/٤ ، واللسان (قول) والرجز لأبى النجم .

(٢) سورة الزخرف / آية : ٢٠ .

(٣) الصحاح (جعل) .

(٤) اللسان (هلل) وروايته «وأىُّ حصَانٍ»

(٥) المحتسب ٩٤/٢ ، وابن الشجرى ١٧٠/٢ ، والإنصاف ٧١٧ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٧٩ ، والخزانة ٤١/٦ ، والهمع ٢٩٠/١ ، والدرر ٥٩/١ ، والعينى ٤٤٢/١ ، ٢١٦/٣ ، ٣١٤/٤ ، والتصريح ١٣٩/١ ، ١٤٠ ، ٢٨١ ، ٢٠٢/٢ ، والأشمونى ١٦٠/١ ، ٢٠٨/٣ ، واللسان (عدس) وديوانه ١١٥ ═══

عَـــدَسْ مـــالِعَـــبَّـــادٍ عَلَيْكِ إمَـــارَةٌ

نَجَـــوْتِ وهَـذَا تَحْـــــمِلِينَ طَلِيقُ

و (هَيْدَ) و (هَادِ) زَجْرٌ للإبل ، وأنشد أبو عمرو[1]:

* وقَدْ حَدَوْنَاهَا بِهَيْدٍ وهَلاَ *

و (هِيجِ) زَجْرٌ للناقة ، قال الشاعر [2] :

* تَنْجُو إذا قَالَ حَادِيها لَها هِيجِ *

وكذلك (عَاجِ قال الشاعر[3] :

كَـــأنِّى لَمْ أزْجُـــرْ بِعَـــاجٍ نَجِـيـبَـــةً

ولم ألْقَ عن شَـحْطٍ صَـدِيقًـا مُـصَـافِـيـا

وممِا وضُع منها للدعاءُ (هِىْ ، وهُوْ) دعاءٌ للإبل إلى العَلَف .

و (عَوْ) دعاءٌ للجَحْش، و (بَسْ) للغنم، و (جَوْتِ) دعاءُ الإبل إلى الماء.

و (هِدَعْ) لصغار الإبل ، المُسكِّنَـة عند النِّفار . ولا يقال : ذاكِ لجِلَّتها ولامَسَانِّها ويكفى هذا المقدار فى التمثيل .

= والبيت أول أبيات ليزيد بن مفرغ الحميرى يخاطب بها بغلة . وعدس : زجر للخيل لتسرع . وعباد : هو عباد بن زياد أخو عبيد الله بن زياد .

(١) ابن يعيش ٨٠/٤ ، والخزانة ٣٦٩/٦ ، واللسان (هيد)

والرجز لغيلان بن حريث أو القتال الكلابى ، وبعده :

* حتى يُرى أسفلُها صار عَلاَ *

(٢) اللسان (هيج)

(٣) اللسان (عوج)

والنجيبة : الناقة التى تفضل غيرها من النوق . ونجائب الإبل : خيارها .

والشحط : بعد المكان ونحوه . والمصافى : الذى يخلص فى الإخاء والمودة وروايته فى اللسان «خليلاً» .

ثم قال : «كَذَا الَّذِى أجْدى حِكَايةً» .

«أجْدىَ حكايةً» بمعنى أعطى قَصْدَها وأصل ذلك من (الجَدْوَى) وهى العَطِيَّة . والجَادِى : السائل ، وأجْدَيْتُه : أعطيتُه الجَدْوَى يعنى أن ما كان من الألفاظ يُعطى قصدَ الحكاية ، ويُفهَم منه يُسَمَّى صوتًا أيضا .

وهذا هو النوع الثالث من التنويع الأول ، وهو عند الناظم ، مع ماقبله ، نوعُ واحد ، لأنه يُشْبِهه فى كونه لفظًا غيرَ مرادٍ به معنى من المعانى المرادة فى التخاطب ، لكن الأول يَزِيد على هذا بكونه زَجْرًا أو دعاءً ، وهذا ليس كذلك ، وإنما المقصودُ به أن يُحْكَى به صوتُ مَا واقعُ فى الوجود ، من حيٍّ أو غيره ، فالذى من الحيِّ كـ (غَاقْ) فى حكاية صوت الغراب ، و (شِيبْ) / فى حكايــة صوت مَشَافر الإبل للشُّرْب ٣٣٢/٣ قال الشاعر [1] :

تَدَاعَيْنَ بِاسمِ الشَّيب فِى مُتَثَلِّمٍ
جَوانِبُهُ من بصْرَةٍ وسِلَامِ

و (عِيطِ) فى حكاية صوت الفِتْيان إذا تَصايحوا فى اللعب .

و(طِيخِ) فى حكاية صوت الضَّحِك .

---

(١) ابن يعيش ١٤/٣ ، ٧٢/٤ ، ٨٥ ، والخزانة ١٠٤/١ ، ٣٤٣/٤ ، والأشمونى ٢١١/٣ ، واللسان (شيب ، بصر) وديوانه ٦٠٩
والضمير فى «تداعين» يعود على «النوق» التى سبق ذكرها . وتداعين : دعا بعضهن بعضا . والشيب : حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب . والمتثلِّم : المتكسِّر والمتهدِّم ، يريد : حوضا متثلِّما . والبَصرة : حجارة رخوة فيها بياض ، وبها سميت البصرة . والسلام : جمع سَلِيمة ، وهى الحجارة .

و (مِصٍّ) فى حكاية صُوَيْتٍ يخرج من ضَمِّ الشَّفَتَيْن ، معناه (لا) وفيه إطماع . والذى من غير الحَيِّ وما فى معنى غيرِ الحِّي نحو (طَاقْ) في حكاية صوت الضَّرْب ، تقول العربُ : سمعت طِاقْ طَاقْ ، و (طَقْ) فى حكاية صوتِ وقع الحجارة ، و (قَبْ) فى حكاية صوت وقع السَّيْف . وهذا مثال الناظم .

ومنه أيضا (خَازِ بَازِ) للذُّباب ، أصله حكايةُ صوته ، قال ابن أحمر (١) :

تَفَقَّأُ فَوْقَهُ القَلَعُ السَّوارِى
وجُنَّ الخَازِ بَازِ به جُنُونَا

و(خَاسِنَ ماسِنِ) للقُماس ، كأنه حكاية صوته إذا حُرِّك .

وأتى بالمثال لفائدة ، وذلك أن الحكاية تُطلق عند النحويين على وجهين معناهما واحد :

أحدهما : حكايةُ الأصوات الواقعةِ فى الوجود وهى التى تكلَّم فيها الآن .

والثانى : حكايةُ الكلام ، وهو الذى يُحكى بالقول وغيرِه ، نحو : قلتُ : زيدٌ قائمٌ . ويقال لزيد : ابنُ فلان ، [ومن زيدًا؟](٢) ومَنْ زيدٍ؟ ونحو ذلك . فلو لَمْ يأتِ بالمثال لأَوْهَم أن المراد غيرُ ما قُصِد له ، فعَيَّن مقصودَهُ . بمثاله .

ثم قال : «والْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ» .

---

(١) سيبويه ٣٠١/٣ ، والإنصاف ٣١٣ ، وابن يعيش ١٢١/٤ ، والخزانة ٤٤٢/٦ ، واللسان (فقأ ، خوز)

يصف روضة . وتفقأ : أصله : تتفقأ ، أى تنشق . والضمير فى قوله : «فوقه» يعود على «الهَجْل» فى بيت سابق ، وهو المطمئن من الأرض والروض أحسن مايكون فى مطمئن ، لأن السيول تجتمع فيه والقلع : جمع قلْعة ، وهى القطعة العظيمة من السحاب . والسوارى : جمع سارية ، وهى السحابة التى تنشأ ليلا . والخازِ بازِ هنا : إما نبت ، وجنونه : طوله وسرعة نباته. وإما ذباب يطير فى الربيع يدل على خصب السنة . وجنونه : هزجه وطيران . والضمير فى «به» يعود على الهَجْل» فى البيت السابق .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل.

أراد بالنوعين أسماءَ الأفعال وأسماءَ الأصوات ، يريد أن بناء هذين النوعين لازمٌ على كل حال ، لأن سبب البناء موجود ، فلا بد من وجود مُسَبَّبه.

فأما (أسماءُ الأفعالِ) فسببُ بنائها مختلف فيه ، فمنهم من جَعله تَضَمُّنَها معنى لام الأمر ، وهذا إنما يَمْشِي فى أسماء فِعْل الأمر .

فإذا قلت : (نَزَالِ) فهو بمعنى : لِتَنْزِلْ ، وكذلك (صَهْ) بمعنى : لِتَسْكُتْ ، و (مَهْ) بمعنى : لِتكفُفْ ، وكذلك سائرها . فلما تضمَّنت معنى الحرف بُنِيت كما بُنِيتْ أسماءُ الشَّرْط، وأسماءُ الاستفهام ، لتضمُّنها معنى «إنْ» والهمزة .

واعْتَذر قائلُ هذا عَمَّا جاء منها للماضى والمضارع بأَنَّ الأصلَ والبابَ للأمر ، وماعداه محمولٌ عليه . وهذا رأىُ جماعة .

ومن النحويين مَنْ جَعل سببَ البناء فيها مُنَاسَبَتَها لِمَا وقَعَت موقَعه ، وهى الأفعال المبنية .

وضَعَّفه المؤلف بأن مالا يُعرب من الأفعال شَبِيهٌ بالمعرب ، لوقوع الماضى موقعَ المضارع فى مواضعه المذكورة ، ولذلك لمَ تَلْحقه هاءُ السَّكْت ، إذ كانت لاتَلحق معربًا ولاشبيهًا به ، ولِكْون الأمر جاريًا فى أحكامه مَجرى المجزوم ، فَيُسَكن آخرهُ حيث يُسَكَّن آخرُ المجزوم ، ويُحذف حيث يُحذف ، بخلاف غيره من المَبْنيات كـ (الَّذِي والَّتِى) وأيضا فمنها ماوَقع موقعَ المضارع ، وهو مبنىٌّ بخلاف فِعْله .

والذى ارتضاه المؤلف فى بناء هذه الأسماء ماقاله أولَ الرَّجَز من كون هذه الأسماء . نابَتْ عن الأفعال ، وكانت عاملةً غيرَ معمولة ، فأشبهت (إنَّ) وأخواتها ، فبُنِيت ، وذلك قوله : (وكَنِيَابَةٍ عن الفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ) وقد تقدَّم شرحه[1] .

---

(١) انظر : ج ١ ص .

وهو أوْلَى مِمَّا ذَهب إليه غيره .

فإن قلت : / إنه قد تقدَّم من جُمْلة هذه الأسماء (عَلَيْكَ ، ودُونَكَ ، وإلَيْكَ) وما جُلِبَ معها ، فاقتضى هذا العمومُ أنها مَبْنيَّة ، وظاهرُها أنها ليست بمَبْنِيَّة ، لظهور النصب فيما كان أصلهُ النصبُ منها كـ (دُونَك ، وأمامَكَ ، ووَراءَكَ) ونحو ذلك ، فمَنْ لكَ ببنائها؟ ٣٣٣

وأيضًا ، هى مُضافات ، والمضاف لايُبنى ، لأن الإضافة تُعارض البناء .

وأيضًا ، فإن البناء إنما يكون فيما كانت النيابة بَحقٍّ الأصل والوَضْعِ الأوَّل ، كصَهْ ، ونَزَالِ، وأما ما كانت النيابة فيه عارضةً فَلاَ .

وهذه الأشياء من هذا القَبِيل الثانى ، لأن (دُونَكَ ، وأمامَكَ ، وإلَيْكَ) ونحوها استُعملت غير نائبة ، ثم عَرَضت لها النيابةُ ، فهى مثلُ (ضَرْبًا زيدًا) وبابهِ فى هذا المعنى ، فأحدُ الأمرين لازم ، إمَّا بناءُ الجميع ، فيُبْنَى (بابُ ضَرْبًا زيدًا) ، وإمَّا إعرابُ الجميع ، فيكون (دُونَكَ) وبابهُ معربًا ، لكن الأول باطلٌ بالإجماع ، فثَبَت الثانى ، وهو إعراب الجميع .

وقد حَكى ابن خَروف الاتفاقَ على أنها مُعْرَبه ، ونَصْبَها بالأفعال التى صارت أسماءً لها .

ولايمكن أن يقال : لم يُرِدْها فى عَقْد البناء لقوله قبل : «والفِعلُ من أسْمَائِه عَلَيْكَ .. إلى اخره» فلم يَجعله جِنْسًا خارجا عنها، بل أدخله فيها ، فهذا مُنَاقض لما قالوه ، وكذلك فَعل فى «التسهيل» الصغير والكبير[1] .

---

(١) انظر : ص ٢١٢ .

فالجواب : أن القول بإعرابها مِمَّا ينبغى أن يُنظر فيه ، وذلك أنهم أطلقوا على هذه الألفاظ أنها أسماءُ أفعال ، ولم يُطلقوا ذلك على قولك : ضَرْبًا زيدًا ، وسَقْيًا لزيدٍ ، ورَعْيًا لَهُ ، فدَلَّ على المخالفة بينهما فى الأحكام .

وإيضًا ، فإنَّ (عَلَيْكَ ، ودونَكَ) وبابَه قد تحمَّلت ضمائر مَرفوعة لابُدَّ منها ، كالأفعال وأسماء الأفعال ، كقولهم : عليكَ أنتَ نفسُكَ زيدًا ، ودونَكَ أنتَ نفسُك ، وعِنْدَكَ أنتَ وزيدُ عَمْرًا ، وما أشبه ذلك ، فوكَّدُوا وعَطَفُوا عليها ، وأجْرَوْها مُجْرى الأفعال .

وأنت لاتقول فى (ضَرْبًا زيدًا) وبابِه : إنه قد تَحَمَّل ضميرا فاعلا ، فتفعل فيه هذه الأشياء ؛ بل جَرَتْ (عَلَيْكَ) وأخواتُها مَجرى (صَهْ ، ومَهْ ، وهَلُمَّ) ونحوها فى ذلك ، وإذا كانت كذلك فلا مَحْذور فى دعوى البناء فيها كلها ، كسائر أسماء الأفعال ، لأنها - وإن كان أصلُها المصادَر والظروفَ ونحوَها - قد خرجت عن ذلك الباب إلى باب آخر ، وإلى وضْعٍ آخر لازمٍ لها ، فليس ذلك بمُخْرِجٍ لها عن باب مادَخلت فيه فى حكم من الأحكام .

ومِمَّا يُحقِّق لك تَمَحُّضَها فى أسماء الأفعال أنها لايصح تعلُّقها بالفعل إذا ظهر ، فإن القائل : (عَلَيْكَ زيدًا) بمعنى : أَلْزَمْه - لو أظهرتَه . فقلت : الزمْ زيدًا عَلَيْكَ ، لم يصح ، كما صَحَّ فى (ضَرْبًا زيدًا) أن تقول : اضْرِبْ زيدًا ضَرْبا ، وكذلك (إلَيْكَ) لو قلت : (تَنَحَّ إلَيْكَ) لم يَسُغْ ، وفى (دونَكَ زيدًا) خُذْ زيدًا دونَكَ ، وإن ساغ فى بعضها لَمَ يطَّرِدْ فى سائرها .

وهذا دليل على عدم مراعاتهم لأصلها / ، وعلى تَمَحُّص النيابة ٣٣٤، كما فى (صَهْ ، ومَهْ) ونحوه ، فلا فارقَ فى البناء بين البابَيْن .

وأما كَوْنُها مُضافاتٍ . فلا يُخْرِجها ذلك عن حكم البناء ، وذلك لأن من المضاف ما هو مبنيٌ كـ (كَمْ») فى قولك : كَمْ رجلٍ عندك؟

وأما موافقتُها المعربَ لفظًا : فلا يَلزم منه كونُها معربةً ، كما كان (لا غُلاَمَيْنِ فى الدارِ) ونحوُه موافقًا لقولك : (مررتُ بغلاَمَيْنِ) ولم يَمنع ذلك من القول ببنائه مع (لا) ولذلك فى العربية نظائر .

قال الفارسى : فإن قيل : ماتُنكِر ألاَّ تكون هذه الأشياء مبنيةً لأن فيها جارًا ومجرورًا ، نحو (عَلَيْكَ ، وإلَيْكَ) والجارُّ والمجرور إنما يقع فى موقع المعرب ، ألاترى قولهم : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ؟

فالجواب : أن ماذكرَ لادليلَ فيه ، لأن الجار والمجرور قد يقعان موقعَ المبنى ، ألاترى قولهَم : يالَزَيْدُ ، ويالَرِجَالُ ، فقد وقعا مفردَينْ مبنيين نحو : يازيدُ ، ويارجالُ ، فكما جاز وقوع هذا موقعَ المَبْنيَّة ، وكذلك (عَلَيْكَ ، وإلَيْكَ) .

وإيضًا ، فإذا ادُّعِى فيها الإعرابُ لم يَخْلُ من أن يكون العاملُ فيها فعلَها أو غيرَه . أما غيرُه فغيرُ عاملٍ فيه باتفاق . وأما فِعلُها : فقد تَضَمَّنَتْه ، فهى العاملةُ دونَه ، والشئ لايَعمل فى نَفْسه .

وإن قلت : إنها لم تَتَضَمَّنه (مطلقا – لزم ألا تكون أسماءَ أفعال ، وقد فُرض أن الأمر كذلك ، هذا خُلْف .

وأيضا ، يَلزم فى (صَهْ ، ومَهْ) ونحوها أن تكون معمولةً لعاملٍ هو الفعل الذى تَضَمَّنته)[1] ، وذلك فاسد .

---

(١) مابين القوسين ساقط من (س) .

فإن قلت : فهذا الذى زعمتَ خَرْقٌ للإجماع الذي نَقله ابنُ خروف ، وخَرْقُ الإجماع ممتنع ، وصاحبه مُخْطئ قطعًا ، لأن يَدَ الله مع الجماعة .

فالجواب أن يقال : أمَّا أوَّلاً فادِّعَاءُ الإجماع لايصح ، وذلك أنى أظن أنه مَرَّ علىَّ ما تقدَّم فى كلام ابن جِنِّى فى بعض كتبه أن شيخه الفارسىَّ قال بالبناء فيها ، مُحْتجًا بما تقدَّم من تَمَحُّضها للدلالة على الأفعال حتى دخَلت فى أسمائها ، ثم رأيتُه منقولا عن أبى الحسن(1) ، تحقيقًا لاظَنًّا ، ذكره عنه الفارسى فى « التَّذْكِرة » فالإجماع الذى ادَّعاه ابنُ خروف غيرُ ثابت .

وأما ثانيا ، فإن سلَّمناه فليست المخالفة للإجماع فى حكمٍ من الأحكام المتقررَّة التى يَلزم عنها المخالُفة فى قياسٍ أو سماع ، لأن (عِنْدَكَ ، وَوَرَاءكَ) ونحوهما مع القول بالإعراب والبناء على حَدٍّ سواء ، فإنما حقيقةُ الخلاف فى تأويلٍ لا فى حكمٍ ، إذ كانت هذه الأشياء لازمةً للإضافة لايجوز إفرادُها ، فلم يَظهر فيها فرقٌ بين الإعراب والبناء .

وأما لو كانت المخالفة فيما يوجبُ حكمًا ظاهرًا لكانت المخالفة حينئذٍ محظورة : وعلى هذا النحو جاءت مخالفُة ابن جنى فى نحو : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ(2) ، إنما خالفهم فى تأويل لا فى نفسِ حكم قياسىٍّ أو سماعى .

وقد نَصَّ الأصوليون ، فى مسألة إحداثِ دليلٍ أو تأويلٍ مخالفٍ لِمَا أجمعوا عليه مع الموافقة في مَحْصُول الحكْمْ ، على الخلاف .

ورَجَّح المحققون منهم الجوازَ ؛ إذ لا مخالفةَ فى الحكم . وهذه المسألة مذكورة في «الأصول » وهذا أقصى ما ظهر فى بيان هذه المسألة ، والله الموفِّق للصواب .

---

(1) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ) .

(2) انظر : الخصائص ٣/٢٢٠ .

وأما (أسمـاءُ الأصـواتِ) فسببُ بنائـها أنَّها لاتكون فى الكلام عاملةً ولا معمولةً ؛ إذ لايَدخلها معنى من المعانى التى تَسْتَحقُّ بها دخولَ العوامل ، فصارت فى الحكم كـ(هَلْ وبَلْ ، وقَدْ) ونحوها ، فاستحقت البناء لذلك .

فإن قلت : فأين ذَكَر الناظمُ هذا السَّبَب؟

فالجواب : أنه قد يَدْخل له تحت قوله «وكَنِيَابَةٍ عن الفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ» لأن أسماء الأصوات تُعطى من المقصود ، فى الزَّجْر والاستدعاء ، ما يُعطيه الفعلُ لو كان المَزْجور أو المُسْتَدْعَى مِمَّن يُخَاطَب ، فأشبه اسمُ الصوت اسمَ الفعل (لذلك ، فكان داخلا تحت نيابة الفعل بلاَ تَأَثُّر ، أو يكون لها عدمُ التأثُّر علةً تامة)[1] على ما تقرّضر فى «باب المعرب والمبنى» .

وأما (حكايةُ الأصواتِ) كغَاقْ ، وقَبْ ، فُحملت على أسماء الأصوات المَزْجُورُ بها ، أو المَدْعُو بها ، على اعتبار شَبَهها بأسماء الأفعال ، أو يُجْعَل عدمُ التأثُّر لها علةً تامة مستقلة ، كما مرّ والله أعلم .

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت)

{نونا التوكيد}

لِلْفِـــعْلِ تْوكـــيـــدٌ بِنُونَيْنِ هُمَـــا
كَنُونَـيِ اذْهـبَـنَّ واقْـــصِــدَنْهُـــمَـــا

أخذ يتكلم فى نُونَيِ التوكيد ، الشديدةِ والخفيفةِ ، ومايَلحق الفعلَ معهما من الأحكام ،

وابتَدأ بالتعريف بهما ، وبكَوْنهما مُخْتَصَّيْن بالفعل .

فأما اختصاصُهما بالفعل فنَبَّه عليه بقوله : «لِلْفِعْلِ تْوكيدُ بنونَيْنِ» .

يريد أن التوكيد بهما مختصٌ بالفعل . وأشعر بذلك تقديمُه المجرورَ ، لأن التقديم مُؤذِنٌ بالاختصاص كقوله : «إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نَسْتَعِينُ»[1] ، معناه : مانعبد إلاَّ إيَّاك ، وما نستعين إلا إيَّاك .

وما ذكَره من الاختصاص صحيح ، وقد تقدَّم به فى «باب الكلام ومايتألف منه» أن النون من مُعَرِّفات الفعل ومن خَواصِّه فى قوله :

بِتَـــا فَـــعَلْتَ وأتَتْ ويَاافْـــعَلِى
ونُـونِ أقْـــبِلَنَّ فِـــعْلٌ يَنْجَلِى

وما جاء على خلاف ذلك فشاذٌ لايقاس عليه ، نحو ما أنشده ابن جنى[2] :

---

(١) سورة الفاتحة / آية : ٥

(٢) الخصائص ١/١٣٦ ، والمحتسب ١/١٩٣ ، والخزانة ١١/٤٢٠ ، والمغنى ٣٣٩ ، والعينى ١/١١٨ ، ٣/٦٤٨ ، ٤/٣٣٤ ، والتصريح ١/٤٢ ، والأشموني ١/٤٢ ، ٣/٢١٢ ، وملحقات ديوان رؤبة ٧٣ وأريت : أصله : أرأيت ، بمعنى : أخبرنى . والأملود : الناعم ، يقال : غصن أملود ، ورجل أملود . ومرجَّلا : مسرَّح الشعر مزينه . والبرود : جمع برد ، وهو كساء مخطط يُلتحف به . ===

أَرَيْتَ إنْ جَـــــاءَتْ بِه أُمْلُودَا

مُـــرَجَّـــلاَ ويَلْبَسُ الْبُـــرُودَا

* أَقَائِلُنَّ أحْضِروا الشُّهُودَا *

وأنشد أيضا(١) :

ياليتَ شِــعْـرِى عَنْكُمُ حَنِيـفَــا

أشَــاهِرُونَّ بعَـدنا السُّـيُـوفَـا ؟

وقوله : «هُمَا كَنُونَىْ كَذا» هذا هو التعريف بهما وبموضعهما ، يعَنى أنهما نُونَانِ يُشبهان النونَيْن فى «اذْهَبَنَّ ، واقْصِدَنْهُما» فالأولى مشدَّدة ، والثانية مخفَّفة .

وإنما قال : «كَنُونَىْ كَذا» ليعيِّن عينَهما وموضعَهما ، فإن النُّونَات التى تَلحق الفعل ثلاثةُ أنواع : هذا أحدُها .

والثانى : نونُ المضارعة فى نحو (نَفْعَلُ) وموضعُها أوَّل الفعل .

والثالث : نونُ الرفع ، وذلك إذا اتصل بالفعل ألفُ اثنين / نحو : ٢٣٦/٢
يَضْرِبَانِ ، أو واوُ جماعةٍ نحو : يَضْرِبُون ، أو ياءُ واحدةٍ مُخَاطَبَة نحو : تَضْرِبِينَ ، وموضعُها الآخِرُ ، إلا أنها لاتُشْبه ماتقدَّم من جهة التَّشديد فى إحداهما ، والتَّسكين فى الأخرى ، ومن جهة المعنى أيضًا ، لأن هذه تُفيد التأكيدَ ، بخلاف نون الرَّفْع .

= ويروى «جئتُ» و «أحضرى» ومعناه : أرأيت إن ولدت هذه المرأة رجلا هذه صفته أيقال لها : أقيمى البينة أنك لم تأت به من غيره؟!

(١) الخزانة ٤٢٧/١١ ، والعينى ١٢٢/١ ، واللسان (شهر) وملحق ديوان رؤبة ١٧٩
وليت شعرى : ليت علمى . وحنيفا : منادى مرخَّم من حنيفة ، وحرف النداء محذوف . وحنيفة أبو قبيلة من العرب . وشهر الرجل سيفه : سلَّه وأبرزه من غمده .

ومن أمثلة الشَّديدة : قوله تعالى {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمْ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ اليَقِينِ . ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمِئِذٍ عن النَّعِيمِ}(١) . وقوله تعالى : {قُلْ بَلَى ورَبِّى لَتُبْعثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبأُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ}(٢) .

ومن أمثلة الخفيفة قوله تعالى : {لَنَسْفَعًا بالنَّاصيَةِ}(٣) واجتمعتا فى قوله تعالى : {لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا من الصَّاغِرِينَ}(٤) . ومن ذلك كثير .

ونَبَّه بقوله : (واقْصِدَنْهَا) على أن ضمير النصب ، وإن كانُ مُتصلا بالفعل ، فهو كلمةُ أخرى تَلحق النون قَبْلَه ، وهذا بخلاف ضمير الرفع ،فإنه ، وإذا اتَّصل ، كالجزء مِمَّا اتَّصل به ، ولذلك يُسَكَّن له آخر الفعل ، فلا تلحق النون إلا بعد الضمير ، كما سيَتَبَيَّن فى أثناء كلامه فى الباب.

ثم أخذ يَذكر ماتَلْحَقانِ من الأفعال ، وفى أى حالٍ تَلْحَقان ، فقال :

يُؤكِّـــدَانِ افْـــعَلْ ويَفْـــعَلْ آتِيَـــا
ذا طَلَبٍ أوْ شَـــرطًا امَّـــا تَالِيَـــا
أوْ مُــثْــبَــتًــا فى قَــسَمٍ مُـسْـتَـقْـبـلاً
وقَلَّ بَعْـــــدَمَـــــا ولَمْ وبَعْـــــدلاَ

(١) سورة التكاثر / آية ٦ ، ٧ ، ٨ .
(٢) سورة التغابن / آية : ٧ .
(٣) سورة العلق / آية : ١٥ .
(٤) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢ .

وغَـــيْـــرِ إمَّـــا مِنْ طَوَالِب الجَـــزَا

وَآخِـــرَ المُؤَكَّـــدِ افْـــتَحْ كَـــابْرُزَا

وَاشْكُلْهُ قَـــبْلَ مُـــضْـــمَـــرٍ لَيْنٍ بِمَـــا

جَـــانَسَ مِنْ تَحَـــرُّكٍ قَـــدْ عُلِمَـــا

فعَيَّن أولاً أنها تَلحق من الأفعال : الأمرَ والمضارعَ ، بقوله : «يُؤكّدإنِ افْعَلْ ويَفْعَلْ» .

يريد أنهما مختصَّان بهذين الفعْلين ، فيَخرج الماضى عن أن تَلْحقاه ، فلا تقول : قَامَنَّ زيدُ ، ولا اسْتَكْبَرنَّ بَكْرٌ ، ولانحو ذلك ، وسواء أكان الماضى فى معنى المستقبل أم لم يكن فى معناه .

أما مع كَوْنه على أصله من المُضِيِّ ، فذلك ظاهر .

وأما إذا كان بمعنى المستقبل فقديقال : إنه ليس كذلك ؛ بل تلحقه النُّونانِ إذ ذاك .

وقد استَشْهد عليه فى «شرح التسهيل» بما جاء فى الحديث من قوله عليه السلام : «فإمَّا أدْرَكَنَّ أحدُ مِنْكُم الدَّجَّالَ»[1] . فلحقت «أدْرَكَنَّ» وهو ماضٍ حين كان بمعنى المستقبل ، وأنشد عليه[2] :

دَامَنَّ سَـعْـدُكِ إنْ رَحِـمْتِ مُـتَـيَّـمًـا

لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ للصَّـبَـابةِ جَـانَحِـا

---

(١) انظر الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب الفتن وأشراط الساعة ، ٦١/١٨ .

(٢) المغنى ٣٣٩ ، والعينى ١١٨/١ ، ٣٤١/٤ ، والتصريح ٤١/١ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والدرر ٩٩/٢ ، والأشمونى ٢١٣/٣

والمتيَّم : من استعبده الحب ، وذهب بعقله . والصبابة : المحبة والعشق . والجانح : المائل .

فلحقت (دامَ) لَمَّا كان دُعاءً ، وقال الآخر فى (أفْعِلْ) فى التعجُّب [١] :

ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْيَا صُرَيْمَةً

فأحْرِبه لِطُولِ فَقْرٍ وأحْرِيَا

أراد «وأحْرِيَنْ» و«أَفْعِلْ» فى التعجب عنده ليس بأمر ، وإنما هو خبرٌ فى الأصل كـ (أفْعَلَ) وأنت تَرَى أن الماضى كالمضارع فى هذا . والناظم لم يذكر ذلك .

ويجاب عن هذا بأن دخول النون على الماضى قليلٌ فى الاستعمال ، لم يَذكره النحويون ، ولاعَوَّلوا على ماجاء منه ، وكذلك فَعَل هنا ، وذكَر ماتَدخل عليه النُّونان ، وهو الأمر والمضارع . ٣٣٧/٣

وأطلق الحكم فَى الأمر ولم يُقَيِّده ؛ إذ / قال : «يُؤكَّدانِ افْعَلْ» أى مطلقا ، وقَيَّد المضارعَ بقيود ؛ إذ قال : (ويَفْعَلْ آتِيًا كذا وكذا» فـ (آتيًا) حال من (يَفْعَلْ) ، (ذَا طَلَبٍ) حالٌ من ضمير (آتيًا) .

وسَكَّن لام (يَفْعَل) إمَّا إجراءً للوصل مُجرى الوقف ، وإما ضرورةً لتصوُّر (عَلُ) بصورة (فَعُل) و (فَعُل) يجوز تسكينُ عينه ، و(فَعِل) كذلك ، وقد جاء فى مشابهة (فَعِل) قول الشاعر ، أنشده أبوزيد[٢] :

---

(١) سبق الاستشهاد به فى «باب التعجب».

(٢) النوادر ١٧٠ ، والخصائص ٣٤٠/٢ ، ٩٦/٣ ، والمنصف ٢٣٧/٢ ، والشافية ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، واللسان (بخس)

والرجز للعذافر الكندى ، وبعده :

* وهات بُرَّ البَخْسِ أو دقِيقًا *

والسويق : طعام يُتخذ من مدقوق الحنطة والشعير . والبَخْس : الذى يزرع بماء السماء .

* قَالَتْ سُلَيْمى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا *

أما (الأمرُ) فكونُه أمرًا هو المسوِّغ لدخولهما فيه توكيدًا له ، فتقول : أكْرِمَنَّ زيدًا ، وأكْرِمَنْ زيدًا ، أنشد سيبويه للأعشى(١) :

وإيَّاكَ والْمَـــيْـــتَـــاتِ لاتَقْـــرِبَنَّهَـــا

ولا تَعْـبُـدِ الشَّـيْطانَ واللَّهَ فـاعْـبُـدَا

أراد (اعْبُدَنْ) وأنشد أيضا لزُهَيْر بن أبى سُلْمى(٢) :

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَـــمْـــرُ اللَّهِ ذَا قَـــسَـــمًـــا

فـــاقْـــصِـــدْ بِذَرْعِكَ وانْظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ

وهو كثير .

وفى معنى الأمر الدعاءُ ، نحو قول كَعْب بن مالك ، أو عبدِ الله بن رَواحة ، رضى الله عنهما(٣) :

---

(١) الكتاب ٥١٠/٣ ، وابن الشجرى ٣٨٤/١ ، ٢٦٨/٢ ، والإنصاف ٦٥٧ ، وابن يعيش ٣٩/٩ ، ٨٨ ، ٢٠/١٠ ، والعينى ٣٤٠/٤ ، والهمع ٣٩٧/٤ ، والتصريح ٢٠٨/٢ ، وديوانه ١٠٣

والبيت من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عزم على الإسلام ، ولكن غلبت عليه شقوته فمات على كفره .

(٢) الكتاب ٥٠٠/٣ ، ٥١٠ ، والمقتضب ٣٢٣/٢ ، والخزانة ٤٥٠/٥ ، ٤١/١٠ ، ١٩٤/١١ ، والهمع ٢٦٣/١ ، وديوانه ١٨٢والبيت من قصيدة يقولها للحارث بن ورقاء الصيداوى ، وكان قد أغار على قومه ، فأخذ إبلاً له وعبدا فتوعده بها إن لم يرد عليه ما أخذ . وتعلم : اعلم . و «ها» حرف تنبيه فصل بينهما وبين (ذا) الإشارية بالقسم ، وهو قليل واقصد بذرعك : مثل من أمثالهم ، ومعناه : لاتتكلف مالاتطيق ، ولاتتجاوز قدرك وتتعد طورك ، يتوعده بذلك . والانسلاك : الدخول فى الأمر ، ومعنى العبارة : لاتدخل نفسك فيما يعنيك ، ولايجدى عليك .

(٣) سيبويه ٥١١/٣ ، والمقتضب ١٣/٣ ، والتصريح ٢٠٢/٢ ، والهمع ٣٩٧/٤ ، وسيرة ابن هشام ٧٥٦

والسكينة : ماتسكن به النفس وتأنس به . والمراد : ثبتنا على الإسلام بنصر نبيك صلى الله عليه وسلم .

فَـــــــأنْـزِلَـنْ سكِـيـنَـةٌ عَـلَـيْـنَـا

وثَـبِّـتِ الأَقْـــــــدامَ إنْ لاَقَـــــــيْـنَـا

وأما (المضارع) فَقُيِّد لَحاق النونَيْن له بمواضعَ معلومة ، منها مالَحاقُهما فيه كثير ، ومنها مالَحاقُهما فيه قليل .

فأما مالَحاقُهما فيه كثير فثلاثة مواضع :

أحدها : أن يكون المضارع تاليًا أداةَ طَلَب ، وذلك قول الناظم : «تَالِيًا ذا طَلَب» أى تابعًا حرفا ذا طلب .

والأدوات الطَّلَبية أربع :

أحدها : لام الأمر نحو : لِتَفْعَلَنَّ كذا وكذا ، ولْتُكْرِمَنَّ زيدًا

والثانية : (لا) النهى ، فإنها طَلَبية أيضا نحو : لاتُكْرِمَنَّ زيدًا ، ومنه قوله تعالى : {ولا تَتَّبِعَانِّ سبيلَ الَّذِين لايَعْلَمُونَ}[1] .

وقوله : {ولاَتَقُولَنَّ لِشَىْءٍ إنِّى فَاعِلٌ} الآية[2] .

وقوله : {فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ . ولاَتَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَّبُوا} الآية [3] .

وأنشد سيبويه للأعشى[4] :

أبـاثَـابِـتٍ لا تَـعْـلَـقَـنْـكَ رِمَـــــــاحُـنَـا

أبا ثَابِتٍ واقْـــعُـــدْ وعِـــرْضُكَ سَـــالِمُ

(١) سورة يونس / الآية : ٨٩ .

(٢) سورة الكهف / آية :٢٣ .

(٣) سورة يونس / آية : ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) الكتاب ٣/٥١٠ ، وديوانه ٥٨

وأبو ثابت : كنية يزيد بن مسهر ، ناداه بكنيته استخفافا لاتعظيما . ولاتعلقنك رماحُنا : لاتتعرض لقتالنا ، فتنشب فيك رماحنا . جَعل النهى للرماح مجازا ، والمنهىُّ فى الحقيقه هو المهجو .

وقال أيضاً[١] :

* وإيَّاكَ والمَيْتَاتِ لاتَقَرَبنَّهَا * .. .. البيت

والثالثة : حروف الاستفهام ، وهى (الهمزة) نحو : أتقومَنَّ يازيدُ؟

وأنشد سيبويه[٢] :

* أفَبَعْـدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيـلاَ *

و (هَلْ) نحو : هل تُكْرِمَنَّ زيداً ؟

وأنشد سيبويه للأعشى[٣] :

فَــــهلْ يَمْنَعَنِّى ارْتِيَـــادِى البِـــلاَ

دَ مِـن حَـــــــــذَرِ المَـوْتِ أنْ يـأْتِـيَـنْ

وأنشد أيضا[٤] :

---

(١) سبق الاستشهاد بالبيت ، وهو للأعشى ، وعجزه :

* ولاتَعْبُدِ الشيطانَ واللهَ فاعْبُدَا *

(٢) الكتاب ٣/٥١٤ ، والخزانة ١١/٣٨٣ ، والتصريح ٢/٢٠٤ ، والهمع ٤/٣٩٨ ، والدرر ٢/٩٦ ، والأشمونى ٣/٢١٤

وهو عجز بيت لامرئ القيس (ديوان ٣٥٨) وصدره :

* قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَك مَدْحَهُ *

وحَلِّ شعرك مدحه : كُفَّ واعدل عن مدحه . والمحلَّأ : المطرود عن الماء .

وكندة : قبيلة من اليمن . والقبيل : الجماعة من قوم مختلفين ، وأراد به هنا القبيلة بنى الأب الواحد .

(٣) الكتاب ٣/٥١٣ ، والمحتسب ١/٣٤٩ ، وابن يعيش ٩/٤٠ ، ٨٦ ، والعينى ٤/٣٢٤ ، والهمع ٤/٣٩٨ ، والدرر ٢/٩٦ ، وديوانه ١٤

والارتياد : المجئ والذهاب . والمعنى : لايمنع التجول فى أرجاء الأرض حذراً من الموت أن يأتينى، ولا الإقامة في الديار تقربه قبل وقته ، فاستعمال السفر أجمل بى مادام الأجل واحدا .

(٤) الكتاب ٢/٢٥٧ ، ٣/٥١٤ .

ونُعْم : ترخيم نعمان . وتدينها : تجازيها .

* هَلْ تَحْلِفَنْ يانُعْمَ لاتَدِينُهَا *

و (متى) نحو : متى تقومَنَّ ؟ وانظر متى تَفْعَلَنَّ ؟

و (كيف) نحو : كيف تقولَنَّ لزيد؟

وأنشد سيبويه قولَ الشاعر [1] :

فأقْبِلْ عَلَى رَهْطِي ورَهْطِكَ نَبْتَحِثْ
مَسَاعِيَنا حَتَّى نرَى كَيْفَ نَفْعَلاَ

ومن نحو قولك : مَنْ يُكْرِمنِّي فأكرمَه ؟

و (ما) نحو: ماتَصْنَعَنَّ يازيدُ؟

وعلى الجملة ، فحروفُ الاستفهام داخله فى هذا المعنى .

وإنما لَحِقَتَا مع الاستفهام لأنه طَلَب ، فَلحِق بـ (افْعَلْ) فى المعنى.

والرابعة : أدوات العَرْض والتَّحضيض ، لأنهما يرجعان فى المعنى إلى الطَّلبَ نحو : هَلاَّ تقومَنَّ؟ وألاَ تقولَنَّ كذا؟ ولولا / تقولَنَّ؟ ٣٣٨/٣ وكذا سائرها .

الموضع الثانى : أن يكون المضارع فعلَ شرطٍ تالِيًا لـ (إمَّا) المكسورة ، وذلك قوله : «أوْشَرْطًا إمَّا تَالِيًا» .

يعنى أن النون تَلحق المضارع إذا كان فعلَ شرط وقع قبله «إمَّا» وحقيقة (إمَّا) هاهنا أنها (إنْ) زيد عليها (ما) توكيدا ، وليست (إمَّا) التى لأحد الشيئيْنِ ، لكن اخْتَصرذلك مُجْتَزِئًا باللفظ على عادته.

---

(١) الكتاب ٥١٣/٣ ، والخزانة ٣٨٥/١١ ، والعينى ٣٢٥/٤ ، والهمع ٣٩٨/٤ ، والأشمونى ٢١٤/٣

ورهط الرجل : قومه وعشيرته الأقربون . ونبحث : نفتش ونستقصى .

والمساعى : المناقب والمآثر التى يحصل عليه الإنسان لِسعيه . يقوله لمن يفاخره .

ومثال ذلك : إمَّا تُكْرِمَنَّ أحداً فأكرِمْ زيداً .

ومنه قوله تعالى : {فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فى الْحَرْبِ ، فَشَرِّدْ بِهِمْ} .. .. الآية [١] .

وقوله تعالى : { وإمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِن رَّبِّكَ } .. .. الآية [٢] .

وقوله : {إمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ}[٣] . وهو كثير .

ولحَاق النون هو الأكثر وقد لا تَلْحَق نحو قول حَسَّان[٤] :

إمَّا تَرَىْ رأسى تغيَّر لونه
شمطا فأصبح كالثغام المُخْلِس

وأنشد الفارسى فى «الإغفال» [٥] .

إمَّا تَرَىْ شَمَطًا فى الرَّأسِ لاَحَ بِهِ
مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِى اللَّوْنِ فَيْنَانِ
فَقَدْ أروع قُلُوبَ الغَانِيَاتِ بِهِ
حَتَّى يَمِلْنَ بأجْيَادٍ وأعْيَانِ

قال : وذلك كثير فى الشعر .

---

(١) سورة الأنفال / آية :٥٧

(٢) سورة الإسراء / آية : ٢٨

(٣) سورة الإسراء / آية :٢٣

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٤١٠/٣ ، وهمع الهوامع ٣٩٩/٤ وديوانه ص ١٨٠ والرواية فيه ..... كالثغام المُحمول .

(٥) الشعر لرومى بن شريك الضبى ، نوادر أبى زيد ١٩٢ ، والمقتضب ١٩٧/٢ ، والمنصف ٥١/٣ ، واللسان (فين) والشَّمَط فى الشعر : اختلافه بلونين من سواد وبياض . والداجى : الشديد السواد.

والفينان : الشعر الكثير الأصول ، أو الطويل الحسن . وأروع : أعجب . والأجياد : جمع : جيد ، وهو العنق ، والأعيان : جمع عين .

وهذه المسألة فيها قولان لأهل العربية :

أحدهما : مذهب أبى العباس[1] أن النون هنا لازمة مع (إمَّا) ولاتكون (إمَّا) دونها إلا فى الشعر ، والاستقراءُ يَشهد لهذا القول .

والثانى : التخييرُ فى النون وعدمها ، وهو مذهب سيبويه[2] ، وكأنَّ الناظم توسَّط بين المذهبين ، فجعله أكثريًا ، أعنى لحَاق النون مع (ما) وقليلاً بعد (ما) و (لم) وبعد (لا) وغير (إمَّا) من طوالب الجزاء لأن السماع عنده كذلك .

ووجهُ كثرة لَحاقها مع (ما) أنهم شَبَّهوا (ما) هاهنا فى التوكيد بها باللام الداخلة فى جواب القَسَم .

وحَكى الفارسى فى «الإغْفَال» عن أحمد بن يحيى[3] ، أن النون أُدخلت هنا ليُفْرقَ بينها أنْ تكون حَشْوًا ، وبينها أنْ تكون فى معنى (الذى) وكذلك «بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ»[4] ، إذا أسقطوا (ما) أسقطوا النون .

قال[5] : وهذا فاسد ، لأنه لو لم تدَخل النون لجُزِم مابعدها ، فتبيَّن به أن (ما) ليست بموصولة .

الموضع الثالث : أن يكون المضارع فى القَسَم مُثْبَتا غيرَ منفى ، مستقبلا فى المعنى ، وذلك قوله : «أوْ مُثْبَتًا فى قَسَم مُسْتَقْبَلاَ» .

---

(١) يعنى المبّرد ، وانظر : المقتضب ١٣/٣ .

(٢) الكتاب ٥١٥/٣ .

(٣) هو ثعلب.

(٤) مثل سائر ، وانظر : جمرة الأمثال ٢٣٦/١ ، والمستقصى ١١/٢ .
ومعناه : اعجل وكن كأنى أنظر إليك . يضرب فى استعجال الرسول .

(٥) أى أبو على الفارسى .

«مُثْبَتًا» عطفُ علي «شَرْطًا» وهو حال من «يَفْعَلُ» وهو الضمير في «آتيًا» و «مُسْتَقْبلاً» من صفة «مُثْبَتًا» و «في قَسَمٍ» في موضع نصب على الحال ، يعني أن النون تَلحقه أيضا كثيرًا إذا كان موصوفا بهذه الأوصاف الثلاثة ، يعني فيما سوى ماتقدم :

أحدها : أن يكون مُثْبتًا غيرَ منفي ،فإنه إن كان منفيًا ، فذلك قليلُ فيه إن جاء منفيًا بـ (ما) أو (لم) أو (لا) على حسب مايَذكره هَذا .

فقولك: (لم يَقُومَنَّ زيدُ) قليلٌ ، وكذلك (لايَقُومَنَّ زيدُ) إذا كان نفيًا ، و (ما يَقُومَنَّ زيدُ) كذلك .

والثاني: أن يكون في قَسَم ، يعني جوابَ قَسَم ، نحو: لَتَفْعَلَنَّ كذا ، فإنه إن كان مُثْبَتا في غير / قَسَم لم يَجْز لَحاق النون له ، فلا يقال : ٣٣٩ / ٣
يَقُومَنَّ زيدٌ ، ولا : يَخْرُجَنَّ أبوك ، وما جاء من ذلك فشاذٌ محفوظ غيرُ مَقيس ، أو قليلُ نادر .

فمن ذلك ماحكى سيبويه من قولهم : بِجَهْدٍ مَا تفعلَنَّ كذا[1] . وفي مَثَل[2] :

---

(١) الكتاب ٣/٥١٦ .

(٢) سيبويه ٣/٥١٧ ، وابن يعيش ٧/١٠٣ ، ٩/٥ ، ٤٢ ، والخزانة ٤/٢٢ ، ١١/٢٢١ ، والتصريح ٢/٢٠٥ ، والأشموني ٣/٢١٧ ، واللسان (شكر ، عضه) وكتاب الأمثال لأبي عبيد ١٤٥ وهو صدر بيت عجزه

* قديمًا ويُقْتطُ الزِّنادُ من الزَّنْدِ *

ويروى عجزًا لبيت صدره :

* إذا مات منهم سَيِّدٌ سَرَق ابنُه *

والعضة : واحدة العِضاه ، وهو شجر عظام . والشكير : ماينبت حول الشجرة من أصلها .

وقيل : صغار ورقها . ومعناه : أن الصغار إنما تنبت من الكبار . ويضرب في مشابهة الرجل أباه .

«فى عِضَةٍ مايَنْبُتَنَّ شكَيرُها»

وقالوا في مَثل : «بألَمٍ مَا تُخْتَنَنَّه»[1] ، وأنشد لجَذيمة الأبرش[2] :

رُبَّمَـــــا أوْفَـــــيْتُ فـىَ عَلَـمٍ

تَـرْفَـــعَنْ ثَوْبِى شَـــمَـــالاَتُ

وهذه المواضع قد لزمتها (ما) لِتَصرُفها إلى غير الواجب ، فيتوجَّه لَحاقُ النون .

وقد حكى أيضًا سيبويه عن يونس أنهم يقولون : رُبَّمَا تقولَنَّ ذلك[3] .

فهذه الأشياء ليست بقياس ، وهى قليلة نادرة ، فلا اعتبارَ بها ، فتَقيِيدُ الناظم المُثْبَتَ بكونه فى قَسَم لابُدَّ منه فى القياس .

والثالث : أن يكون مستَقبلاً فى المعنى لا حالاً ، فإنه إن كان حالا لم يَجُزْ لَحاق النون ، لأن النون من الأدوات المُخَلِّصة الفعلَ للاستقبال ، فلا يَصلح أن تَلحق ما هو حالٌ فى المعنى ، فإذا جاء فى القَسَم ما المرادُ به الحالُ أُتِى باللام دون النون ، فتقول : والله لَيَقُومُ زيدٌ ، أى : لهو يَقُومُ ، كذا قَدَّره ابن أبى الربيع وغيرُه على حذف المبتدأ . والمؤلف لم يَلْتزم هذا .

---

(1) ختن الرجل الصبى خَتْنًا ، وختانًا ، وختانة : قطع قُلْفته وكذلك الصبية . ومعنى المثل : لا تُخْتنين إلا بشرط الألم . ويضرب لمن يطلب أمرًا لايناله إلا بمشقة .

(2) الكتاب ٥١٨/٣ ، والنوادر ٢١٠ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وابن الشجرى ٢٤٣/٢ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، والعينى ٣٣٤/٣ ، ٣٢٨/٤ ، والتصريح ٢٢/٢ ، ٢٠٦ ، والهمع ٢٣٠/٤ ، ٤٠١ ، والدرر ٤١/٢ ، ٩٩ ، والأشمونى ٢٣١/٢ ، ٢١٧/٣

والعلم " الجبل . والشمالات : جمع شَمال ، وهى الريح التى تهب من جهة الشمال . يفخر بأنه يحفظ أصحابه فى رأس جبل إذا خافوا العدو ، فيكون طليعة لهم .

(3) الكتاب ٥١٨/٣ .

ومثاله فى الحال قراءةُ البَزِّى[1] : «لأقُسِمُ بِيَوْمِ القِيَامة»[2] ، «ولأقْسِمُ بَهذا الْبَلَدِ»[3] .

وأنشد المؤلف على ذلك قولَ الشاعر[4] :

لِئَنْ تَكُ قَدْ ضَاقتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ
لِيَعْلَمُ رَبِّى أنَّ بَيْتِىَ واسِعُ

وأنشد أيضًا[5] :

وعَيْشِكِ ياسَلْمَى لأوقِنُ أنَّنِى
لِمَا شِئْتِ مُسْتَحْلٍ ولَوْ أنَّهُ القَتْلُ

وأنشد أيضًا[6] :

لَعَمْرِى لأبْغُضُ كُلَّ امْرِئٍ
يُزَخْرِفُ قَوْلاً ولايَفْعَلُ

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة ، فمقتضى كلام الناظم أن النون تَلحق الفعل المضارع إذ ذاك ، نحو قوله تعالى : {ولَئِن لَّمْ يَفْعَلْ ماآمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ}[7] .

---

(١) فى السبعة لابن مجاهد (٦٦١) أن هذه القراءة لقنبل لا للبزى .

(٢) سورة القيامة / آية : ١

(٣) سورة البلد / آية : ١

(٤) التصريح ٢/٢٥٤ ، والأشمونى ٣/٢١٥ ، ٤/٣٠ ، والخزانة ١٠/٦٨ .

(٥) لم أجده فى معجم الشواهد .

(٦) العينى ٤/٣٣٨ ، والتصريح ٢/٢٠٣ ، والأشمونى ٣/٢١٥

وروايته فيها «يمينا لأبغض» وأبغض : أكره وأمقت . ويزخرف : يزين . يقسم أنه يمقت كل من يزين أقواله بحلو المواعيد ، ثم لايفعل ما يعد به .

(٧) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢

وقوله : {وَلَيَحْمِلُنَّ أثْقَالَهُمْ وأثْقَالاً مَعَ أثْقَالِهِمْ ولَيُسْأَلُنَّ يَوْمَ القِيَامَةِ عَمَّا كانُوا يَفْتَرُونَ}(١) . وقوله : { ولَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بعدِ خَوْفِهِمْ أمْنًا }(٢).

وأنشد سيبويه للبِيَد(٣) :

فَلَتَصْلِقَنَّ بَنِى ضَبِينَةَ صَلْقَةً

تُلْصِقْنَهُمْ بَخَوالِفِ الأَطْنَابِ

وأنشد أيضا للنابغة الذبيانى(٤) :

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدُ ولَيَرْكَبَنْ

جَيْشٌ إلَيْكَ قَوادِمَ الأكْوَارِ

وذلك شائع كثير .

وفى كلام الناظم فى هذه لمسألة نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أن قوله : «يُؤَكَّدانِ افْعَلْ» إلى آخره ، لايخلو أن يُريد : على الجواز ، أو على اللزوم ، وعلى كلا التقديرَيْن الإطلاقُ غير صحيح .

---

(١) سورة العنكبوت / آية : ١٣

(٢) سورة النور / آية : ٥٥

(٣) الكتاب ٥١٢/٣ ، واللسان والتاج (ضبن) وليس فى ديوانه .

وضَبينة : حى من قيس . والصَّلْقة : الصدمة فى الحرب . والأطناب : جمع طُنُب - بضمتين - وهو الطويل من حبال الأخبية . والخوالف هنا : مآخر الأطناب

والمعنى : لتصبحن الخيل هذا الحى فتجحرهم فى البيوت منهزمين حتى تلحقهم بمآخيرها .

(٤) الكتاب ٥١١/٣ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٤٧/٢ ، والمنصف ٧٩/٢ ، والإنصاف ٤٩٠ ، وديوانه ٣٥ ، ويروى «ولَيَدْفَعَنْ» يقوله لزرعه بن عمروالكلابى ، يرد به على توعده وتهدده ، والأكوار : جمع كُور ، وهو الرحل بأداته . والقادمة للرحل كالقربوس للسرج. وكان من عادتهم أنهم يركبون الإبل فى بدء الغزو حتى يحلوا بساحة العدو ، فينزلون عنها إلى الخيل .

ومن رواه «وليَدْفَعنْ جيشًا إليك قوادمُ الأكوارِ» جعل الإبل هى التى تدفع الجيش ، وجعل الدفع للأكوار مجازا .

أمـا إن أراد على الجَـواز ، وأن تُلْحِق إن شـئت – فـيَـبْطـل ذلك بالنوع الثـالث ، وهو الفـعل المُثْبَت فى القَـسم ، فـإن النون فـيـه ، إذا اجتمعت الشـرائطُ لازمةٌ ؛ إذ لايجوز أن تقول : واللهِ لَيَقُومُ زيدٌ ، وأنت تريد الاستقبال ؛ بل لابُدَّ من النون نحو : والله لَيَقُومَنَّ زيدٌ .

وأما إن أراد اللزومَ فباطلٌ أيضًا ، لأن (افْعَلْ) إنما تلحقه النون / جـوازا ، وكـذلك (يَفْعَلُ) عند كَوْنه طلَبا ، وعند كونه فعَل شـرط قـد ٣٤٠/٣
تقدَّمه (إمَّا) فإنه يجوز أن تقول : إمَّا تَقُومَنَّ فافْعَلْ كذا ، وإمَّا تَقُمْ فافْعَلْ كذا

قال سيبويه[1] : وإن شـئت لم تُقْحِم النون – يعنى مع (إمَّـا) – كما أنك إن شئت لم تَجِيء بها ، يعنى بـ (ما) مع (إنْ) .

وإذا كان كذلك كان إطلاقُه مُشْكلا جدا ، لايقال : إنه أراد الوجهَ الأول ، وهو جـواز لحَـاقـهـا مطلقـا ، لأن النون ، وإن لزمـت فـى القسَم ، فذلك أمـر « أكثرىٌّ » ، ولايَمتنع عـدمُ اللَّحاق، فإنه قد جاء فى الحديث من قوله عليه السلام: « لَيَرِدُ علىَّ أقومٌ أعْرِفُهُم وَيَعْرِفُوننى »[2] ، فلم يأتِ بالنون وهو مستقبَل ، لأن الورود يومَ القيامة . وعادتُه[3] البناءُ على الحديث، واعتبارهُ فى القياس وإن كان قليلا، وقد جاء منه الشعر ، قال الشاعر ، أنشده ابن خروف وغيره[4] :

---

(١) الكتاب ٣/٥١٥

(٢) أخرجه البخارى فى الفتن ١ ، ومسلم فى الفضائل ٢٦ ، وأحمد فى مسنده ٥/٤٨ ، ٥٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ .

(٣) أى الناظم .

(٤) المقرب١/٢٦ ، والخزانة ١٠/٦٥ ، والهمع ٤/٢٤٦ ، والدرر ٢/٤٦ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٥٥٧ ═══

تَـأَلَّى ابْن أَوْسٍ حَلْفَـــةً لَيَـــرُدُّنِـى

إلى نِسْـــوَةٍ كـــأَنَّـهُنَّ مَـــفَـــائِدُ

وقال الآخر ، ونَسبه المؤلف لعبد الله بن رَوَاحة[1]:

فَـــلاَ وَأَبِى لَنَأْتِيَـــهـــا جَـــمِـــيـــعًـــا

ولـوكـــــانَتْ بـهـــــا عَـــــرَبٌ ورُومُ

إذا كان ذلك جائزا فلا مَحْذور فى إطلاقه الجوازَ فى ذلك ، لأنَّا نقول : هو نادرٌ جدًا ، وغيرُ معتبَر به عنده ، ولا عند النحويين ، فلا ينبغى أن يُجعل هذا النادر فى مقابلة غلبة لَحاقها ، حتى يقال : هما وجهان جائزان ، ففيه ماتَرى .

والوجه الثانى : أن الفعل المُثْبَت المستقبَل فى القسَم لاتلحقه النون إلا بانضمام قَيْدٍ آخر ، وهو ألاَّ يُفْصل بين اللام التى يُجاب بها وبين الفعل بفاصلٍ ، من معمولٍ أو حرفِ تَنْفيس ، فإنه إن فُصِلَ بينهما بأحد ذَيْنك لم تَلحق النون أصلا ، نحو قوله تعالى : { وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى }[2] . ونحو ما أنشده المؤلف من قول الشاعر[3] :

= والبيت لزيد الفوارس بن حصين الضبى . وتألّى : حلف . والمفائد : جمع مِفْأد ، وهو المِسْعر والسفُّود . ومعناه : حلف هذا الرجل ليأسرنّنى ، ثم يمتن علىّ ، فيردنى على نسوة كأنهن مساعير لاحتراقهن وَجْدًابى ، وغمًا علىّ .

(١) السيرة ٧٩٣ ، والروض الأنف ٣١/٧ ، وشرح شواهد المغنى ٣٥٧/٧ ، وديوانه ١٠٣ والبيت من عدة أبيات قالها – رضى الله عنه – فى غزوة مؤته – سنة ثمان من الهجرة ويروى «فلا وأبى مَآب لنأتينْها» بالنون الخفيفة ، وعليه فلا شاهد فيه و «مآب» قرية من أرض البلقاء بالشام .

(٢) سورة الضحى / آية : ٥

(٣) التصريح ٢٠٤/٢ ، دون نسبة إلى قائل

فـــــوَرَبِّى لَسَــوْفَ يُجْــزَى الَّذِى أَسْــ
لَفَـــهُ المَرْءُ سَـــيِّـــئًـــا أو جَـــمِـــيـــلاً

وكذلك المعمولُ إذا فُصل به ، نحو قوله تعالى : {ولَئِنْ مُتُّمْ أوْقُتِلْتُمْ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ}[1] .

وأنشد المؤلف[2] :

يَمــينًا لَيَــوْمًــا يَجْــتَنِى المَرْءُ مــاجَنَتْ
يَدَاهُ فَـــمَـــسْـــرورٌ ولَهْـــفَـــانُ نادِمُ

وأنشد أيضا قول الآخر[3] :

قَــسَــمًــا لَحِــيَن تُشَبُّ نَيِــرانُ الوَغَى
يُلْفَــى لَدَىَّ شِــــفَـــــاءُ كُلِّ عَلِيلِ

فهذاالشرط لابُدَّ منه فى لَحاق النون الفعلَ المُثْبت المستقبَل فى القسم والناظم لم يَذكره ، فَيَرِدُ عليه جوازُ قولك : واللهِ لَسَوْفَ يَقُومَنَّ زيدٌ ، وهو غير جائز ، وعلى أنه لم يُبَيِّن أن هذه النون لازمة للام ، لاتأتى فى الكلام دونها إلا شاذًا .

ويمكن أن يجاب عن الوجه الأول : أنَّ كلامه مُشْعِر بالجواز لقوله : «يُؤكِّدانِ افْعَلْ ويَفْعَل» أى يحصل هذا فى الوجود مطلقًا من غير لزوم ، ويكون دخولُهما المُثَبت المستقبَل فى القسم جائزًا أيضًا ، إما اعتدادًا بالقياس على

---

(١) سورةآل عمران / آية : ١٥٨

(٢) انظر شرح التسهيل (المطبوع) ٢٠٩/٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل (المطبوع) ٢٠٩/٣ ، وشرح الكفاية الشافية ٨٣٦/٢ والمساعد ٢/ ٣١٧ .

القليل الذى حكاه ، فجعلهما وجهَيْنِ جائزَيْنِ ، ولم يَذكر ترجيحًا ورُبَّما فَعل مثل هذا فى هذا النظم ، وقد مَرَّ منه بعضُ مواضع .

/ وإما أن يكون ذهب فى ذلك مذهبَ الكوفيين ، فإنَه نَقل ذلك عنهم ، وأنهم يُجيزون الأمرَينْ مطلقا . ٣٤١/٣

حَكى ذلك الأُبَّذِىُّ فى «باب القسم» من (شرح الكُرَّاسَة)(١) ، وقد يَنْتقل المؤلف عن مذهب البصريين إلى مذهب غيرهم إذا رآه نظراً ، ويخالف هنا مذهبَه فى سائر كُتُبه . وقد مَرَّ لذلك نظائر .

وهذا الجواب ضعيف والجواب عن الثاني : لم يَحْضُرنى الآن .

ثم قال : « وقَلَّ بَعْدَمَا ولَمْ وبَعْدَ لاَ» .. إلى آخره .

هذه المواضع التى لَحاق النون فيها قليلٌ ، وذلك مواضع أربعة :

أحدها : أن يقع الفعل بعد (ما) فلَحاق النون فيه قليلٌ ، والأكثر أن تقول : مايقوُم زيدُ ، وقد جاء نحو (مايَقُومَنَّ زيدُ) قليلا .

وقد تَحْتَمل (ما) فى كلامه أن تكون النَّافيةَ كما مَثَّل ، ويُحْتَمل أن يريد (ما) الزائدة ، وبه فَسَّرها ابن الناظم(٢) ، وهى التى تقع فى نحو :

« ومن عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا » .

---

(١) فى الأصل ، وس «الكرامية» وما أثبته من (ت)
والأبذى هو أبو الحسن على بن محمد الخشنى الأبذى ، نحوىٌ ، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه ، ومن أحفظ أهل وقته لخلافات النحويين (ت ٦٠٨هـ)

(٢) شرح ابن الناظم : ٦٢٢

وقولهم : «بألمٍ مَا تُخْتَنِنَّهْ»[1] ، وقولهم : «بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ»[2] ، وقول جَذِيمة[3] :

رُبَّمَـــــا أوْفَـــــيْتُ فى عَلَـمٍ
تَرْفَـــعَنْ ثَوْبِى شَـــمَـــالاَتُ

وقد تقدم ذكره[4]، وما حَكى يونس من قولهم : رُبَّما تَقُولَنَّ ذلك ، وكَثُرَ ماتَقُولَنَّ ذاك وكذلك يقال : فَلَّمَا يَقُومَنَّ زيدٌ ، وهذا جائز فى الكلام على قِلَّة ، وذلك مع لزوم (مط) فأشبهت لام [الأمر][5] ، فى لزومها الفعلَ المستقبلَ طالبةً بالنون .

وأيضًا ، فإن الكلام غير واجب ؛ إذ هو مستقبل ، ودخلت (ما) تشبيهًا لها فى توكيدها الكلام بـ (ما) اللاحقةِ فى الشروط ، فَحَسنُ إدخالُ النون ، وكذلك يقال فى (ما) إذا حُملت فى كلامه على أنها النافية : لَمَّا كان الكلام غيرَ واجب أشبه الاستفهامَ وغيرَه ، فدَخلت النون .

والأوْلَى أن يُحمل كلامه على الوجهين ، ولذلك لم يقيدَّها بالنافية ، وإلاَّ فلو أراد النافيَة لقال : «وقَلَّ بعَد نَفْيِ مَا ولَمْ ولاَ» لكن كان الأوْلَى به أن يُبَيِّن ذلك ، وإلاَّ فيدخل عليه أيضا (ما) الاسميةُ الموصولةُ ، وإن كان بعيداً أن يُتَوَهَمَّ دخولُها .

---

(١) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٣٨ .
(٢) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٣٨ .
(٣) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٤٠ .
(٤) انظر : ص ٥٤٠ .
(٥) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست فى النسخ . والله أعلم .

والثانى : أن يقع بعد (لم) الجازمة ، فإن النون تَدخله أيضا ، ولكن قليلاً ، لكون المنفىِّ غيرَ واجب ، فيجوز لك أن تقول : لم يَقُومَنَّ زيدٌ ، ومنه ما أنشده ابن جِنِّى من قوله [1] :

* واحْمَرَّ للشرِّ ولَمْ يَصْفَرًا *

وأنشد سيبويه[2] :

يَحْسِبُهُ الجاهِلُ مالَمْ يَعْلَمَا

شَيْخًا على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

قال سيبويه[3] : شَبَّهه بالجزاء حين كان مجزوما ، وكان غيرَ واجب .

ويقال : أقسمتُ عليك لَمَّا لَمْ تفعلَنَّ ، لَمَّا كان فى القسَم شَبَهُ بقولهم : لَتَفْعَلَنَّ ، لأنه طلبُ مثله .

لكن جعله الناظم آتيًا فى الكلام[4] : لقوله : (وقَلَّ) .

وإنما يُطْلَقُ هذه العبارة فى الغالب على الجائز فى الكلام ، وسيبويه لايُجيزه إلا فى الشعر فى الاضطرار . ووجه ذلك الحملُ على (لا) و (ما) .

---

(١) انظر سرّ صناعة الإعراب ٦٧٩/٢ .

(٢) الكتاب ٥١٦/٣ ، ونوادر أبى زيد ١٣ ، وابن الشجرى ٣٨٤/١ ، والإنصاف ٦٥٣ ، وابن يعيش ٤٢/٩ ، والخزانة ٤٠٩/١١ ، والعينى ٤٢٩/٤ ، والتصريح ٢٥٠/٢ ، والهمع ٤٠٠/٤ ، والأشمونى ٢١٨/٣

والرجز لابن جبابة اللص أو غيره . يصف جبلا قد عَمَّه الخصب ، وحفه النبات وعلاه ، فصار كالشيخ المعمَّم . وإنما خص الشيخ لوقاره فى مجلسه ، وحاجته إلى الاستكثار من الثياب

(٣) الكتاب ٥١٦/٣

(٤) يعنى فى النثر والسعة.

والثالث : أن يقع بعد (لا) النافية / لأن الناهية قد تقدّمت له قبلُ ٣٤٢/٣
فى الأودوات الطّلَبية، فيجوز ههنا أن تقول أعجبنى رجلٌ لايَقُومَنَّ غدا، لكنه قليل .

ومنه قوله تعالى : {واتَّقُوا فِتْنَه لاتُصِيَبَّن الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً}[١] . فـ (لاتُصِيَبَّن) ليس فيه إلا النفى بـ (لا) فدخول النون مع (لا) جائز .

وقد تأوَّله المبرِّد على أن المعنى النَّهْى ، وهو واقع على الظالمين ، كأنه قال : لاتَتَعرَّضُنَّ لأن تُصِيب الذين ظلموا منكم خاصَّه ، كقولهم : لاأَرَيَنَّكَ ههنا، وكقوله تعالى : {لاَيحطِمَنَّكُمْ سلَيْمَانُ وجُنُودُه}[٢] .

وهذا عند الناظم خلافُ الظاهر من الآية ، وإنما قوله : «لاتُصِيبَنَّ» فى موضع الصفة لـ (فِتْنَه) وغيرُ هذا تَكَلُّف .

والرابع : أن يقع بعد غير (إمَّا) من الأدوات الشَّرْطية ، وذلك قوله : «وغَيْرِ إمَّا مِنْ طَوَالبِ الجَزَا» .

أى إن نون التوكيد تَدخل أيضًا على الفِعْل الواقع بعد الادوات الطالبيَّة للجزاء ، ماعدا (إنْ) الداخلةِ عليهما (ما) فقد تقدَّم حكمُها .

---

(١) سورة الأنفال / آية :٢٥

(٢) سورة النمل / آية : ١٨ .

فـإذا قلت : إنْ تقومَنَّ أُكْرِمْكَ ، ومهما تَطْلُبَنَّ أُعْطِكَ ، ومتى تَأْتِيَنِّى أُكْرِمْكَ ، وحيثما تكونَنَّ أذهبْ إليك ، وكذلك سائرها ، فهو جائزٌ ، لكنه قليل ، وأنشد سيبويه(١) :

مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبٍ
أبدًا وقَتْلُ بَنِى قُتَيْبَةَ شَافِى

والعلة كونُه غيرَ واجب قال سيبويه(٢) : وقد تدخل النون بغير (ما) فى الجزاء ، وذلك قليل فى الشعر ، شبَّهوه بالنهى حين كان مجزوما غيرَ واجب .

ويَحتمل كلامُ الناظم أن أدوات الشَّرْط مُسَوِّغة لدخول النون مطلقا ، سواء كان الفعل معها فى جملة الشَّرْط أو فى جملة الجزاء ؛ إذ لم يُقَيِّد ذلك بفعل الشَّرط ، فيجوز على هذا أن تقول : إنْ تُكرِمَنِّى أُكْرِمَنَّكَ ، ونحو ذلك وعلى ذلك قال الشاعر ، وهو ضَمْرَة بن ضَمْرة النَّهْشَلى(٣) :

نَبَتُّمْ نَباتَ الخَيْزُرانِيِّ فى الثَّرى
حَدِيثًا مَتَى مايَأْتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعَا

وأنشد أيضا لابن الخَرِع(٤) :

---

(١) الكتاب ٣/٥١٦ ، والمقتضب ٣/١٤، والخزانة ١١/٣٩٩ ، والعينى ٤/٣٣٠ ، والتصريح ٢/٢٠٥ ، والهمع ٤/٤٠١ ، والأشمونى ٢/٣١٠ ، ٣/٢٢٠ والبيت لبنت مرة بن عاهان الحارثى ، تقوله فى مقتل أبيها ، قتلته باهلة ويُثقفن : يُدرك ويظفر به . والآئب : الراجع . تقول : من ظفرنا به من آل قتيبة فليس براجع إليهم أبدا ، لما فى قتلهم من شفاء نفوسنا .

(٢) الكتاب ٣/٥١٧

(٣) سيبويه ٣/٥١٥ ، الخزانة ١١/٣٩٥ ، والعينى ٤/٣٤٤ ، والهمع ٤/٤٠٠ ، والأشمونى ٣/٢٢٠ وينسب البيت إلى النجاشى الشاعر أيضا . يهجو قوما ، ويصفهم بحدثان النعمة . والخيزرانى كل نبت ناعم . والخير : المال . معناه : نميتم نماء حسنا كما ينبت الخيزرانى فى نعمته ولينه ، أى وإن كنتم نبتم بأخرة فإن الخيزرانى متى يُدركْ يَنْفعْ

(٤) سيبويه ٣/٥١٥ ، والخزانة ١١/٣٨٧ ، ومعانى الفراء ١/١٦٢ ، والعينى ٤/٣٣٠ ، والتصريح ٢/٢٠٦ ، والهمع ٤/٤٠١ ، والأشمونى ٢/٢٢٠ والشعر لعوف بن عطية بن الخزع ، أو للكميت بن ثعلبة . ومعناه واضح .

فَـمْـهَـمَـا تَشَـأْ مِنْهُ فَـزارَةُ تُعْطِكُمْ

ومَــهْــمـا تَشَـأْ مِنْهُ فَـزارةُ تَمْنَعَـا

قال الأعلـم[1] : ليـس من مـواضع النون ، لأنه خـبـر يَحتـمل الصـدقَ والكذب .

ثم لما ذكر مواضعَ لَحاق النونِ الفعلَ ، أخذ يتكلم فى حكمِ آخِرِ الفعل ، وما يَعْرِض له من التُّحرك بغير حَرَكته ، أو من حَذْفه ، أو نحو ذلك .

فقال : «وآخِرَ المُؤكَّدِ افْتَحْ» إلى آخره .

يعنى أن آخر المؤكَّد لايخلو إما أن يكون قد لَحِقه ضميرٌ أولا ، فإن لم يَلْحقه ضـمير فإن الآخِـر يُحرَّك بالفـتح ، نحـو قولك : (افْـعلَنَّ) فى الفـعل ، و (افْعَلاً) أيضا .

ومـــنه مـامَـــثَّل به في قـوله : (كَـابْرِزا) أراد ابْرُزَنْ، فـأبدلهـا ألفـا ، ومنه[2] .

* ولاتَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللَّهَ فاعْبُدَا *

وقوله أيضا[3] :

* فَلاَ يَمْنَعنِّى ارتِيادِى البلادَ *

---

(١) هو يوسف بن سليمـان بن عيسى النحوى الشنتمرى ، كان عالمـا بالعربية واللغة ، ومعانى الأشعار ، حافظا لها ، حسن الضبط لها ، مشهورا بإتقانها (ت ٤٧٦هـ) .

(٢) للأعشى ، وسبق الاستشهاد به ، وصدره:

* وإيَّاك ولاميتات لا تقربنَّها *

(٣) بللأعشى أيضا ، وسبق الاستشهاد به ، وهو بتمامه :

فلا يَمنَعنِّى ارتيادِى البلا دَ من حَذَرِ الموتِ أن يَأْتِيَـنْ

فـلا بد من الفـتح ، وذلك أن آخِـر الفـعل إمـا أن يكون سـاكنًا أو متحركا ، فإنه كان ساكنا كـ (اضْرِبْ ، ولا تَضْرِبْ) فلابد من التحريك ، لأن النون سـاكنةٌ إن كانت الخـفيفـة ، وكذلك إحدى نُونَـيِ المشـدَّدة ، / ٣٤٣/٣
وهـى الأولى ، ساكنُة ، لأن الحرف المشدَّد من حرفين ، فَيلْتَقى ساكنان ، فإذا حُرِّك فإمَّا بالفتحة ، أو بالضمة ، أو بالكسرة ، فلا يجوز تحريكُه بالكسـرة لا لَتبَـاسه بفـعل المؤنَّثِ نحـو : لاتَضْرِبِنَّ ياهندُ ، ولا بالضـمة أيضًا لأجل التباسه بفعل الجماعة المذكَّرين نحو : لاتَضْرِبُنَّ يازيدون ، فلم يَبْق إلا الفتح .

وإمَّا أن يكون آخر الفـعل متـحركًاً نحـو : لَيَضْرِبُ ، فـى جواب القَسم ، فلابُدَّ من التـحريك بالفتح أيضا ؛ إذ لو بقى على حركته لالْتَبس بفعل الجماعة .

وهذا القسم داخل تحت قوله : «وآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ» دَلَّ على مراده فيه أنه قـال بعد : (واشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْن) إلى آخـره ، فَدَلَّ على أن الأول لم يَتَّصل به ذلك المضمر .

ولايختص هذا الحكم بالصحيح الآخِرِ ، بل يجرى فيما آخرهُ واوُ أو ياء [نحـو] هل تَغْزُوَنَّ يازيدُ ؟ وهل تَقْضِيَنَّ ياعمرو ؟ إذ لم يُفرِّق بين صحيحٍ ومعتل ، لكن يبقى ماآخرهُ محذوفٌ للجزم أو شبههِ .

وذلك إذا قلت : اغْـزُ ، واقضِ ، فـأردتَ إلحـاق النون ، هـل يُرَدُّ الآخر أولا ؟ وإذا اتَّبعت ظاهَر كلامه فلا بُدَّ من الردِّ ، لأنه قـال : (وآخر المؤكَّدِ افْتَحْ) فيقتضى أن ماحذُف آخره لابُدَّ من رَدِّه ، حتى يَحْصُل فيه

هذا الحكم ، وهذا صحيح ، فتقول : اغْزُوَنَّ يازيدُ ، واقْضِيَنَّ ياعمرو ، وكذلك إذا لحقت النون في الجزاء نحو : إمَّا تَقْضِيَنَّ ، فافعلْ كذا ، وإمَّا تَغْزُوَنَّ فاثْبُت .

وأما الألف فلايمكن فتحُها وهي ألف، فلا بد من النصِّ على الحكم فيها ، فسيأتى ذلك له إثْرَ هذا .

ولم يتكلم ههنا إلا على اللغة الشهيرة ، ولبنى فَزارة لغةٌ فيما آخره ياءٌ وهو حذفُها ، فيقولون : هل تَقْضِنَّ يازيدُ؟(١) . وعليه أنشدوا(٢) :

وابْكِنَّ عَيْشًا تَولَّى بعدَ جِدَّتِهِ
طَابَتْ أصَائِلُه فى ذلك البَلَدِ

وقال الطرمَّاح(٣) :

ولئن أردت لأن ترى بك زَنْدَتِي
لَتَرَنَّ زَنْدَةَ مَرْخَةٍ وعَفَارِ

وجمهور العرب على ما تقدم ، ومنه قوله تعالى : {قُلْ بَلَى وربِّى لَتَأْتِينَّكُمْ}(٤) ، وقوله : {فإمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى} الآية(٥) . وأنشد سيبويه (٦) :

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصائِدُ ولَيُرْكَبَنْ
جَيشٌ إلَيْكَ قَوادِمَ الأكْوَارِ

---

(١) فى جميع النسخ «هل تَقْضِيَنَّ» بإثبات الياء . والصواب ما أثبته .

(٢) المغنى ٢١١ ، والهمع ٤٠٢/٤ ، والدرر ١٠٢/٢ ، والسبع الطوال ٣٨٣ ، وقبله :
يا عمرُو أحسنْ نماكَ اللهُ بالرشَدِ وأقرِ السلامَ على الأنقاء والثَّمدِ

(٣) لم أجده حتى الآن

(٤) سورة سبأ / آية : ٣

(٥) سورة البقرة / آية ٣٨ ، وطه / آية : ١٢٣

(٦) للنابغة الذبيانى ، وسبق الاستشهاد به .

وإن لَحِقه ضمير ، فلا يَخْلو ذلك الضمير أن يكون حرفَ لِين أوْلاَ ، فإن كان حرف لِين ، وهو الألف والياء والواو ، فالآخِرُ يحرَّك بمُجَانِس ذلك الحرف ، فإن كان ألفًا حُرِّك الآخر بالفتح ، لأن الفتحة هى المجُانِسة له ، فتقول : اضْرِبَانِّ يازيدان ، وإن كان ياءً حُرِّك بالكسر ، نحو : اضْرِبِنَّ ياهنْد ، وإن كان واوا حُرِّك بالضم نحو : اضْرِبُنَّ يازيدون وهذا معنى قوله : «واشْكُلْهُ قَبْل مُضْمَرٍ لَيْنٍ بما جَانَسَ» إلى آخره وضمير «اشْكُلْه» عائد على «الآخِرِ» .

والشَّكْل: هو التحريك ، أى حَرِّك آخَر الفعل إذا كان قبل مضمر ، هو حرفُ لِين بما جانَس ذلك اللَين . ومُجَانِسُ كل حرفٍ من الحركات معلوم ، وذلك قوله : (بِمَا جَانَسَ من تَحرُّكٍ قدُ عِلمَا) إذ من المعلوم مجانسةُ / الضمة للواو ، والفتحةِ للألف ، والكسرة للياء . ٣٤٠ / ٣

وإن لم يكن الضمير حرفَ لِين ، ولايكون إلا ضميرَ نصب للمخاطَب أو الغائب ، نحو : هل يَضْرِبَنَّك زيدٌ ؟ وهل تكْرِمَنَّه أنت ؟ فلا حكم له أيضا ، لأنه ككلمة أخرى ، فالنون إنما تَلْحقَ قبله ، فكأنه لم يَلحقه شىء ، فكان تحريكه بالفتح .

فالحاصل من كلامه ، ومن التفصيل المذكور ، أن ما اتَّصل به ضميرُ رفعٍ بارزُ ، هو حرفُ لِين ، فحركةُ الآخِرِ بمُجَانِس ذلك الحرف ، وإن لا فلا بُدَّ من الفتح .

وقوله : «لَيْن» أصله لـيِّن ، فخَفَّف ، وهو بدل من «مُضْمَر» أو عطفُ بيان ، أو نعت . ولما كان ، وهو اللَّين ، تارة يَثْبت مع النون إذا لُحِقت ، وذلك إذا كان ألفًا ، وتارةً لايَثْبت ، وذلك إذا كان ياء أو واوا ، شَرَع فى ذلك ، فقال :

والمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الألِفْ

وإنْ يَكُنْ فى آخِرِ الفِعْلِ ألِفْ

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رافِعًا غَيْرَ الْيَا

والوَاوِ يَاءً كَاَسْعَيَنَّ سَعْيَا

واحْذِفْهُ مِنْ رافعِ هَاتَيْنِ وَفِى

واوٍ ويَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِى

نَحْوُ اخْشَيِنْ باهِنْدُ بالكَسْرِويَا

قومُ اخْشَوُنْ واضْمُمْ وقِسْ مُسَوِّيَا

يعنى أن المضمر المذكور ، وهو اللِّين ، لابُدَّ من حذفه إذا لَحِقت إحدى النونَيْن ، فتقول : اضْرِبُنَّ يازيدون ، واضْرِبِنَّ ياهنْد ، فتُحذف الواو والياء ، لأنهما ساكنتان ، والنونان كذلك ، فَيَلتقى ساكنان ، فيحُذف اللِّين لالتقائهما ، ماعدا الألفَ ، فإنها لاتحذف ، فلا تقول فى (اضْرِبَا) : اضْرِبَنَّ يازيدان ، لالتباسه بفعل الواحد ، فأبْقَوا الألفِ ولم يَضُر بقاؤها ، وإن كان اجتماع الساكنين حاصلا ، لأن النون المشدَّدة بعد الألف [كالمشدَّد بعد الألف](١) فى رادٍّ ، ودَابَّة ، وشَابَّة .

فإن قلت : فَهلاَّ قالوا : اضْرِبِنَّ ، واضْرِبُونَّ ، لأنهم أيضا يقولون :تُمُودَّ الثوبُ ، وهَلْ تَضْرِبِينِّى ياهنُد؟ تريد تَضْرِبينَنِّى ، وأُصَيْمٌّ ، ومُدَيْقٌ ، فى تصغير أصمَّ ، ومُدُق .

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت)

فـالجـواب : أن الحـذف إذا لم يقع به لَبْسُ أوْلَى ، لأنه أخف ، بخلاف ما إذا كان ملْبسا ، فإنه مُجْتَنَب فتقول : اضْربانٍّ ، وهل تَضْربانٍّ ؟ كقوله تعالى : {ولاَتَتَّبِعَانٍّ سَبِيلَ الَّذِين لاَيْعلَمُونَ}(١) .

وإطلاقُ الناظم ، مع ذِكْره ما آخرُه ألفُ ، مُشْعِرُ بأن ما آخره واوُ أو ياءٌ مُسَاوٍ فى هذا الحكم لما آخرُه حرفُ صحيح ، فإنه لم يَتكلم فيه بغير ما حَصَّل فى إطلاق العبارة ، فيقتضى أن مِثْل (يَغْزُو ، ويَرْمِى) إذا اتصل به واو الضمير أو ياؤه قلتَ فيه : هل تَغْزُنٌّ يازيدون؟ وهل تَرْمُنٌّ؟

وكذلك فى الياء تقول : هل تَغْزِنٌّ ياهنُد؟ وهل تَدْعِنٌّ؟ فتحذف المضمر ، كما نَصَّ عليه ، وتَحذف الآخِر ، لأنه كان قبل لَحاق النون مع واو الضمير ويائه محذوفًا ؛ إذ كنتَ تقول قبل النون : هل تَغْزُونَ يازيدون؟ وهل تَرْمُون؟ وهل تَغْزِينَ ياهند؟ وهل تَرْمِيَن؟ فلما جاءت النون / حُذف الضمير أيضا على ماقال ، فحذفُ الآخِرِ لم يَحتج إلى ٢٤٥/٣
النصِّ عليه ، لأنه قد كان محذوفا ، وليس حذفه لأجل نون التوكيد ؛ بل للتصريف فإنما موضعُ ذكره بابُ آخَر .

ومن مُثُله قولُ خالد بن سَعْد المُحاربى ، جاهليٌّ يخاطب امرأته(٢) :

---

(١) سورة يونس / آية : ٨٩

(٢) اللسان (مرر ، مأن)

والأمر : المصارين يجتمع فيها الفَرث . والعَرق : العظم الذى عليه اللحم ، فإذا أكل لحم قيل له : مَعْروق . وقبله :

إذا ما كنت مُهدِيةً فاهْدِى ... من المأنات أو قِطَع السنام

يأمر بمكارم الأخلاق ، وألاّتهدى من الجزور إلا أطايبه . والمأنات : جمع مأنة ، وهى لحمة تت السرة إلى العانة ، وقيل : السرة وما حولها .

ولاَتُهْـــدِى الأمَـــرَّ ومــــايَلِيــــه

ولا تُـهْـــدِنَّ مَـــعْـــرُوقَ الـعِظَـامِ

وأما إذا كان الضمير ألفًا نحو : هل تَغْزُوَانِ؟ وهل تَرْمِيَانِ؟ فإنها تبقى على حالها فتقول : هل تَغْزُوَانِّ ؟ واغْزُوَانِّ ، وهل تَرْمَيَانِّ ؟ وارْمِيَانِّ .

وفتحُ آخر الفعل لأنه كان كذلك قبل لَحاق النون ، فلم يَحتج إلى التَّنْبيه عليه .

والعلة فى بقاء ألف الضمير ماتقدَّم ، فقد حَصَّل حكمَ الصحيح الآخر ، والمعتلِّ الآخِر بالواو أو بالياء مع التجرُّدِ من الضمير ، ومع لَحاقه .

وبقى قسمٌ واحد وهو المعتل الآخِر بالألف مع التجرُّد من الضمير ، نحو : يَخْشَى ، ويَرْضَى ، واخشَ يازيدْ ، وارْضَ ، ومع لَحاقه نحو : ارْضَوْا يازيدُوَن ، واخْشَىْ ياهنْد ، وارْضَيَا يازيدَانِ .

أما هذا الأخير : فداخلُ أيضا تحت الأستثناء فى قوله : «إلاَّ ألأَلِفْ» فإنها لاتُحذف أصلاً ؛ بل تبقى على حالها قبل لَحاق النون ، كما تقدم فى الياء والواو .

وأما ماعداه فأخَذ فى حكمه فقال : «وإنْ يَكُنْ فى آخِرِ الفِعْلِ ألِف» يريد أن الفعل إذا كان فى آخره ألف نحو (يَرْضَى ، ويَخْشَى) فإنه على قسمين :

أحدهما : أن يكون ذلك الفعل قد رَفع فاعلاً ليس بياء الضمير ولاواوِه .

والثانى : أن يكون قد رَفع فاعلاً هو الواو أو الياء .

فإن كان الفاعل غيرَ الواو والياء ، وسواء كان مضمرًا أو ظاهرًا ، فالحكمُ أنك تَقلب الألف ياء مطلقا ، كانت منقلبةً عن ياء ، كاسْعَيَنَّ ، فإنه من (السَّعْى) أو عن واو كارْضَيَنَّ ، وكذلك المضارع منهما نحو : هل تَسْعَيَنَّ؟ وهل تَرْضَيَنَّ؟ لما يأتى فى التصريف إن شاء الله .

وإذا انقلبت ياءً فتحتَها ، وذلك؛ قوله : (فَاجْعَلْه مِنْهُ رافِعًا غيَر الْيَا والواوِ يَاءً) والهاءُ فى (اجْعَلْهُ) عائدٌ إلى الألف . وفى (مِنْهُ) عائد إلى الفعل و (رافعًا) حال من هاء (منه) و(غيرَ) مفعول بـ «رافعًا» و «ياءً» مفعول ثان لـ «اجْعَلْ» أى اجعل الألف من الفعل ياءً حالةَ كونه رافعًا غيرَ واو الضمير ويائِه ، فتقول : اخْشَيَنَّ يازيدُ ، وارْضَيَنَّ ، ولْتَخْشَيَنَّ ، ولْتَرْضَيَنَّ .

ومَثَّل الناظم بقوله : «اسْعَيَنَّ» من (السَّعْى) وهو العَدْو ، وأيضًا العمَل والكَسْب ومنه قوله تعالى : {فَاسْعَوْا إلى ذِكْرِ اللَّهِ}[1] ، لايريد العَدْوَ فى المشى ، وإنما يريد العملَ والاكتساب ، وهو تفسير مالك بن أنس فى الآية ، وهو موافقٌ للغة ، وكلُّ مَنْ ولِىَ شيئًا على قوم فهو ساعٍ عليهم ، ومنه: السَّعْىُ على الأرملَة واليتيم ، و(السَّاعِى) لوَالِى الصَّدَقة .

ومن مُثُل هذا الفصل قولُ الشاعر ، أنشده سيبويه (٢) :

اسْتَقْدِرِ اللَّهِ خَيْرًا وارْضَيَنَّ بهِ
فَبَيْنَما العُسْرُ إذ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ

وإن كان الفاعل الواوَ والياء ، فإن آخر الفعل ، وهو الألف / ، ٣٤٦/٣
يُحذف هـهنا ، وتبقى الياء والواو غيَر محذوفَتيْن ؛ بل تُحَرَّكان بالحركة المجانسة ، وذلك قوله : «واحْذِفْهُ من رَافِعِ هَاتَيْنِ »إشارةٌ إلى الواو والياء ، والهاء فى «احْذِفْه » عائدٌ على الألف ، أى احذف الألف من الفعل الرافع للواو والياء .

---

(١) سورة الجمعة / آية : ٩

(٢) الكتاب ٥٢٨/٣ ، وابن الشجرى ٢٠٧/٢ ، ٢٠٩ ، والمغنى ٨٣ وروايته فيها «دارت» وهو لعثمان بن لبيد العذرى أو غيره . واستقدر الله : سله أن يقدر لك الخير .

وأما الواو والياء أنفسُهما فلا يُحذفان ؛ بل يَثْبتان ويُحَرَّكان بالحركة المجانسة لهما ، فالواو تُحَرَّك بالضم ، والياء تُحَرَّك بالكسر ، فتقول : اخْشَوُنَّ يازيدُونَ ، واخْشَيِنَّ ياهنُد ، ومنه قوله تعالى : {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيَم ثُمَّ لَتَروُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ}(١) . وقال تعالى : {فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحداً} الآية (٢) .

ودَلَّ على الإثبات فيهما قولُه : «وفى واوٍ ويا شَكْلٌ مُجانِسٌ » لأنه لايكون الشَّكْل إلا فى مُثْبَت .

واعلم أن كلامه فى الألف والواو والياء فَرْضُه على أنها ضمائر، لأنه قال : «واشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ» .

ثم قال : «والمُضْمَر احْذَفَنَّهُ إلاَّ الألِف» ثم جرى على ذلك فى بقية الكلام ، ولم يَتَعرض لكونها علاماتٍ فى لغة (يَتعاقَبُون فِيكُم مَلاَئِكةٌ)(٣) وكان حقه التنبية على ذلك ، وأن الحكم فيهما مُسْتَوٍ ، لكن لمـا كانت لُغةً قليلة لم يتكلَّم عليها ، ولا أنها ألف أو واو أو ياء ، سواء كانت ضميرًا أو علامةً ، فمعلوم أنه لايختلف الحكمُ فيها بخلاف الاعتقاد .

وإنما لم تُحذف الواو والياء هنا ، كما حُذفت فيما إذا كان ماقبلهما من الحركة من جنسهما ، وفُرِّق بينهما مع أن الوجه أن لو كانا على حُكْم واحد من الحذف أو الإثبات والتحريك ، لأن الواو والياء اللَّتَيْن ماقبلهما من جنسهما إذا

---

(١) سورة التكاثر / آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة مريم / آية : ٢٦

(٣) ويعبر عنها كذلك بلغة «أكلوني البراغيث» وهى لغة طيئ أو إزد شنوءة . يجعلون الفعل مع هذه الضمائر مسند إلى الاسم الظاهر ، ويعدون الضمائر أحرفا دالة على التثنية والجمع ،(كما تدل التاء فى (قامت هند) على تأنيث الفاعل .

جاء بعدهما ساكن حُذِفَتا له نحو : اضْرِبُوا ابْنَ زيدٍ ، واضْرِبى ابْنَ زيدٍ ، وإذا انفتح ماقبلهما لم يُحذفا ؛ بل حُرِّكا بمجانسهما نحو : اخْشَوُا اللَّهَ ، واخشىِ الله .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تُرَدَّ الألفُ المحذوفة فيقال : اخْشَاوُنَّ ، واخْشَايِنَّ ، كما رُدَّ الساكن فى (قُولاَ) و (قُولُنَّ) .

فقد أجاب المازنى عن هذا : بأن لام (قُلْ) أصلها الحركة ، فلما حُرِّكت رَجعَت إلى أصلها ، فرجع الساكن فليست الحركة بعارضة ، بخلاف (اخْشَوُنَ) فإن واو الجمع وياء المؤنث لا أصلَ لها فى الحركة ، فكان تحريكهما عارضا ، فلم يُعْتَدَّ بالحركة ، فلذلك لم تُرَدَّ الألف .

وعُورِض هذا الجواب بـ (قُلِ الْحَقَّ) فإن اللام قد تحركت بحركة التقاء الساكنين ، ولم يُرَدَّ المحذوف .

فأجاب السِّيرافى : بأن الساكن لم يُرَدَّ فى (قُلِ الْحَقَّ) لأن الساكن من كلمة أخرى ، ولايلزم لاَم (قُلْ) أن يلقاها ساكن ، بخلاف (قُولُنَّ) فإن النون تَثْبُت مع الكلمة فصارت لازمة ، فلابد من العِلَّتين ، وهما لزوم النون ، وأصالة التحريك .

وقول الناظم : (قُفِى) أى اتَّبِع .

وقوله : (نحوُ اخْشَيِنَّ ياهنُد بالكَسْر) تمثيل للتحريك المجُانِس .

وكذلك قوله : (ياقَوْمُ اخْشَوُنَّ واضْمُمْ)

وقـولـه : (وقِسْ مُـسَـوِّيًا) أمـرُ / بالقـيـاس على مـاذكـر ، وأنك ٣٤٧/٣
لاتقتصر على مثْل ماذُكر .

فإن قلت : مـافـائدةُ الأمر بالقياس وقد عُلِم أنه قيـاس ، وأن يُنبِّه على ذلك ، وأيضًا فـ «مُسَوِّيًا» ظاهرُ أنه لافائدة فيه؟

فالجواب : أن قوله : (وقِسْ) توطئةٌ لقوله : (مُسوِّيًا) وذلك أنه ذكَر مثلُ هذه المسـألة ، ممَّـا اللامُ فيه ياء ، وذلك (اسْعَيَنَّ) وهو من (السَّعْى) و (اخْشَوُنَّ) وهو من (الخَشْية) فلو لم يقل : (وقِسْ مُسَوِّيًا) لم تَدخل له غيرُ مـا كانت اللام فيه أصلُها الياء، واقـتـضى أن مـااللامُ فيه واوُ على خلاف ذلك الحكم ، وهـو غير صـحيح ، لأنك تقول : اقْــرِيَنَّ ، وارْضَيَنَّ .
وقد قال [1] :

* استَقْدِرِ اللَّهَ خيرًا وارْضَيَنَّ به *

ومع الضــمـيــر : ارْضَـوُنَّ ، وارْضَـيِنَّ ، فـلا فـرق بين ذوات الواو وذوات الياء، فَنبَّه على وجوب التسوية بين النوعين فقال (وقِسْ مُسَوِّيا) .

ولم يَذكــر هـنا أن نون الرفع تُـحــذف ، ولابُدَّ من ذلك لأن النون التَّوْكيديَّة إذا لَحِقت اجتمع النُّونات، فاستُثْقِل ذلك، فحذفوا نونَ الرفع ، فإذا وقُف على الخفيفة حُذفت ورُوجِع الأصل .

هذا التعليل يُعَلِّل به من يَزعم أن مـا لحقته نونُ التوكيد ، واتَّصل به ألفُ الضمير أو واوُه أو ياؤه ، باقٍ على إعرابه وإليـهـا ذهب الناظم .

---

(١) سبق الأستشهاد به ، وعجزه :

* فبينَما العُسْرُ إذ دارتْ مَياسِرُ *

وقد تقدم تنبيهه على الإعراب فيه في « باب المعرب والمبنى » حيث قال : « وأَعْرَبفوا مُضَارِعًا إنْ عَرِيَا مِنْ تُوكِيدٍ مُباشرٍ » .

ومن يَزْعُمْ أنه مبنى يُعلِّل بأن نون الرفع حُذفت للبناء ، لا لاجتماع النونات ، فصار إذ ذاك يُشْبه المنصوب .

والناظم كان حقه أن يبيِّن حذفها، ولا يتَّكِل على مايُعطيه المثال في قوله : (اخْشَيِنَّ ، واخْشَوُنَّ) ولكنه قد يَجتزيء بالمثل في أمثال هذه الأشياء :

ولَمْ تَقَعْ خَفِيفةٌ بَعْدَ الألِفْ

لَكِنْ شَدِيدةٌ وكَسْرُهَا أُلِفْ

وألِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا

فِعْلاً إلى نُونِ الإنَاثِ أُسنِدَا

لما كان الناظم قد تَكَّلم على حكم مااتصل به الواوُ والياء من الأفعال ، أخذ يتكلَّم فيما اتصل به الألف ؛ إذ حكمهُ مخالف .

وقد تقدم أنه لا يُحذف مع نون التوكيد ، فإذا ثبت فلثبوته حكمان ذَكَرهَما فقال : « ولم تَقَعْ خَفيِفةٌ بعدَ الألِف . لَكِنْ شَدِيدَةُ » .

هذا هو الحكم الأول، يعني أن النون التوكيديَّة الخفيفة لا تقع بعد الألف ، إذا أُريد توكيدُ الفعل الذي في آخره ألف ، سواء كانت تلك الألف ضميراً أو علامةً ، بخلاف الشَّديدة فإنها تقع بعدها مطلقا فتقول : اضْرِبَانِّ ، ولَتَضْرِبَانِّ ، وهل تَخْرُجانّ ؟ ومنه قوله تعالى : { ولاَ تَتَّبِعَانِّ سَبِيَل الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ } (١) .

---

(١) سورة يونس عليه السلام / آية :٨٩

ولاتأتى بالخفيفة هنا فلا تقول : اضْرِبَانْ ، ولْتَضْرِبَانْ ، وهل تَخْرَجانْ؟

ووجه / ذلك : أن الألف ساكنة ، فإذا التقت مع النون وهى ٣٤٨/٣
ساكنة لزم أحدُ أمرين : إما أن تبقى كما هى ، وذلك مَحْذُور ؛ إذ ليس في الكلام الجارى على الألسنة العربية ساكنان فى كلمةٍ يكون أولهما ألفا ، والثانى غيرَ مدغم ؛ بل لابُدَّ من أن يكون مُدْغَما ، أو تُحذف الألف ، وهو القياس ، لكن يَلْتَبس الأثنان بالواحد ، فيمتنع هذا القياس .

وأما النون : فإما أن تُحركٌ بالفتح أو بالكسر ، فإن تحرَّكت بالفتح الذى هو الأصل الْتَبس بفعل الواحد ، وإن تُحَرَّكْ بالكسر التبست النون بنون الإعراب ، وإذا لم يكن سبيلٌ إلى شئ من ذلك فلا بُدَّ أن تمتنع المسألة رأسًا .

قال بعضهم : فمن وَكَّد من العرب بالنون الخفيفة ، ثم عَرضَ له تأكيدُ أمْرِ الاثنين لم يَتجاوز لفظَه قبل التوكيد وإن أراد التوكيد ، وهو عنده معنى قول الخليل : إذا أردتَ الخفيفةَ فى فِعْل الاثنين كان بمنزلته إذا لم تُرِد الخفيفة فى فعل الاثنين ، فى الأصل والوقف ، لأنه لايكون بعد الألف حرفُ ساكن ليس بمُدْغَم ، ولاتَحذف الألف فيَلْتبسَ فعلُ الواحد والاثنين(١) .

وهذا المذهبُ الذى ذهب إليه الناظم ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وقد مَرَّ وجهه .

---

(١) الكتاب ٣/٥٢٥

وذهب يونس والكوفيون إلى جوازلَحاق النون الخفيفة فعلَ الاثنين ، والحجة لهم فيما ذهبوا أن النون الخفيفة مخفَّفة من الثقيلة ، وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تَدخل هنا ، فكذلك النون الخفيفة .

وأيضًا أقصى ما فى الباب أن يقال : ذلك يُؤدِّى إلى إلتقاء الساكنين فى غير إدغام ، فكذلك جاء فى كلام العرب من غير إدغام ؛ إذ كانت الألف تقوم مقام الحركة لإفراط مدِّها ، فجاء فى قراءة نافع المَدَنى (قُلْ إنَّ صَلاَتِى ونُسُكِى ومَحْيَاىْ ومَمَاتِى)[1] . بإسكان ياء «مَحْيَاىْ» وصلا[2] ، وفيه الجمعُ بين الساكنين على غير شَرْطه عندكم .

وحكى بعض العرب : «الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ »[3] ، بإثبات الألف مع لام التعريف وعن بعضهم : ثُلُثَا المالِ[4] .

وقرئ : (أَأَنْذَرتَهمُ أَمْ لَمْ تُنْذِرهُمْ)[5] ، و {أَأَشْفَقْتُمْ }[6] ، و { أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا»[7] ، ونحو ذلك بإبدال الهمزة الثانية ألفا[8] ، و { هَاأَنْتُمْ هَؤُلاَءِ } [9].

---

(١) سورة الأنعام / آية : ١٦٢

(٢) السبعة فى القراءات : ٢٧٤

(٣) من أمثالهم السائرة ، وانظر : كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٤٣ والبطان للقتب : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير . ولكل بطان حلقتان فإذا التقتا عند الهرب وشدة العَدْو ، والراكب لايقدر من الخوف أن ينزل فيشدة ، فقد تناهى الشر . يضرب فى بلوغ الشدة ، وانتهائها إلى غايتها.

(٤) فى الأنصاف (٦٥١) «وقد حكى عن بعض العرب أيضا أنه قال : له ثُلُثَا المال» بإثبات الألف» .

(٥) سورة البقرة / آية : ٦

(٦) سورة المجادلة / آية : ١٣

(٧) سورة النازعات / آية : ٢٧

(٨) انظر القراءات لهذه الأحرف وأمثالها فى : السبعة ١٣٤ ، والنشر ٣٦٢/١ وما بعدها .

(٩) سورة آل عمران / آية : ٦٦

وكذلك فى غير الألــف نحو : { هَؤُلَاءِ إنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }[1] . و { أَوْلِيَــاءُ أُوَلَئِكَ }[2] ، بالأبدال أيضا . وهذه كلها يلزم فيها التقاء الساكنين .

فإن قلتم : يُمنع ذلك فى نون التوكيد ، فلابُدَّ من القول به هنا ؛ إذ لافرق بينهما ، لكن القول بذلك باطل ، فكذلك القولُ بالفَرْق باطل ، وفى المسألة حُجَج غير هذه .

وأجاب عنها البصريون[3] ، فأما كونُها مخفَّة من الثقيلة، فغيرُ مُسلَّم ، بل تقول : إنها غيرها لمخالفتها لها لفظا ومعنى .

أما (فى اللفظ) : فلأن الخفيفة تتغيَّر فى الوقف ، فتُقلب ألفا ، وتُحذف أيضا فى الوقف رأسا ، وتَسْقُط للساكن الآتى بعدها ، كما سيأتى ذكره إن شاء الله ، بخلاف الشديدة ، فلو كانت أصلاً لاعتُبِر ذلك ، فلم يكونوا / ليغيِّروها بإبدالٍ ولاحذف . ٣٤٩

وأما (مَعْنًى فلأن الشديدة أشدُّ تأكيدا من الخفيفة ، على مانقل سيبويه عن الخليل ، وهو رئيس أهل اللغة[4] . ولو كانت أصلَها لكان المعنى واحدا .

وأما مانُقل من السّماع فقليلٌ ، وإن سُلِّم فذلك سماع فى غير محل النِّزاع ؛ إذ لم يقل عربيٌّ قَطُّ : اضْرِبَانْ ، بالإسكان ، ولا هل تَضْرِبَانْ؟

---

(١) سورة البقرة / آية : ٣١.

(٢) سورة الأحقاف / آية : ٣٢

(٣) انظر(اختلاف البصريين والكوفيين فى هذه المسألة : فى : الإنصاف ٦٥٠ ، المسألة الرابعة والتسعون) .

(٤) الكتاب ٣/٥٠٩

فإن قلت : فالقياس يُثبت ذلك .

فالجواب : أن كَوْن العرب لم بتكلموا بذلك ، مع اعتيادهم للتوكيد بالنون ، دليلٌ على اعتزامهم اطِّراح ذلك القياس ، وإلافلو كان معتَبرا عندهم لنَطَقوا به ولو يومًا مَا ، فَتْركُهم له رَأْسًا دليلُ على اطِّراحه جُمْلة .

وهذا من «باب الاستدلال بالأحكام» وهو باب معروف فى الأصول ، يجرى مَجرى الاستدلال بالسماع ، وقد بَيَّنه ابن جِنى فى «الخصائص»[1].

وكان شيخنا القاضى ـ رحمه الله ـ يَعتمده ، ويحتجُّ به .

ثم قال : «وكَسْرُهَا أُلِفَ» هذا هو الحكم الثانى ، يعنى أن الحكم المعتاد لهده النون ، والمألوفَ فى كلام العرب، وهو الكسرُ، وذلك إذا وقَعَت بعد الألف ، نحو : هل تَضْرِبَانِّ ؟ واضْرِبَانِّ .

وإنما كُسرت ، وكان الأصل فيها الفتح، لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة، فأشبهت نون الاثنَيْن حين قلت : ضَارِبَانِ ، وغُلاَ مانِ . وأما فى غير هذا الموضع : ففُتِحت لأنها حرفان ، الأول منهما : ساكن ، ففُتِحت ، كما فُتِحت نون (أَيْنَ) هذا تعليل سيبويه[2] . ثم قال : «وألفًا زِدْ قبلَها مُؤَكِّدًا» إلى آخره .

يريد أن هذه النون المتقدِّمة ، وهى الشديدة ، إذا أَكَّدتَ فعلاً لحقه ضميرُ جماعة الإناث ، وهو النون ، فهى التى تُؤَكِّده بها دون الخفيفة ، فَزِدْ قبلها ألفًا إذا أدخلتَها على ذلك الفعل .

فقوله : «مُؤَكِّدًا» حال من ضمير «زِدْ» وهاء «قبلها» عائدٌ إلى النون الشديدة المذكورة قبل ، و «فِعْلاَ» مفعول بـ «مؤكِّد» أى زِدْ قبل الشديدة ألفا حالَ كَوْنك مُؤَكِّدًا فعلا أُسنْد إليه نونُ الإناث .

---

(١) الخصائص – باب فى تعارض السماع والقياس – ١١٧/١

(٢) الكتاب ٥٢٧/٣ .

فأما زيادة الألف : فلابُدَّ منها ، لأنك لو قلت : (اضْرِبْنَنَّ) لكان مُسْتَثقلا لاجتماع ثلاثة أمثال ، كما استَثْقلوا ذلك مع نون الرفع فى (اضْرِبُنَّ) حتى حذفوها ، ولم يمكن هنا الحذفُ لئلا يَلْتبس بفعل الواحد ان قلت : (اضْرِبَنَّ) فاضطُرُّوا إلى أن زادوا ألفًا ، فَصلَوا بها بين الأمثال ، فزال القبحُ ، وخَفَّ الأستثقال ، وهذا معنى ما عَلَّل به سيبويه(١) .

فتقول إذًا : اضْرِبْنَانٍّ ياهندات ، وهل تَضْرِبْنَانِّ ، ولاتَخْشَيْنانِّ ، وهَلاَّ تَرْمِيَنانِّ ، وما أشبه ذلك .

وأما إحالتُه فى هذا الموضع على الشديدة وحدها دون الخفيفة ، فلِمَا تقدَّم ذكرُه فى فعل الاثنين ، فالخلافُ فيهما واحد ، والتوجيه واحد ، فكل ماذكُر هناك فهو مذكورٌ هنا ، فلا معنى للإعادة ، ومذهبُه مذهبُ سيبويه والخليل والبصريين ماعدا يونس(٢) .

وبقى النَّظَرُ فى النون بعد هذه الألف ، وحكمُها الكَسْرُ كالنون فى فعل / الاثنين ؛ إذ العلة فى كَسْرهما واحدة ، وهى التَّشبيه بنون ٣٥/٣
الاثنين.

والناظم لم يَنُصّ عليها هنا ، لكن تَدخل له تحت عبارته الأولى فى قوله : «وكَسْرُهَا أُلِفَ» إذ معناه : أن كسرها بعد الألف مألوف ، وهذه نونٌ بعد ألف ، فتكون مكسورة ، فكأنَّ قوله : « ولَمْ تَقَعْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ الألِفَ ، قاعدةٌ شاملة لِمَا يقع فى آخر الفعل من الألف ،سواء أكان

---

(١) الكتاب ٥٢٦/٣

(٢) المرجع السابق ٥٢٧/٣

ألفَ ضميرٍ أو غيرهَ كما هنا ، فقد حَصَل حكمُ كسرِها هناك ، فلا معنى لإعادة ذكرها .

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكن رَدِفْ
وبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ
وَارْدُدْ إذَا حَذَفْتَهَا فى الوَقْفِ مَا
مِنْ أجْلِهَا فى الوَصْلِ كانَ عُدْمَا
وأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ ألِفَا
وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فى قِفَنْ قِفَا

تكلَّم فى هذه الأبيات على العَوارض اللَّاحقة للنون ، وإنما تكلم فى ذلك على النون الخفيفة ، فدلَّ ذلك من كلامه على أنها المختَصَّة بهذه الأحكام التَّغْييريَّة ، بخلاف الشديدة ، وهو كذلك ، فإن الشديدة لاتتغيَّر لقُوَّتها فى نفسها ، حين كانت من حرفين مُدْغَمٍ أحدُهما فى الآخر ، ولتحرُّكها ، بخلاف الخفيفة ، فكلُّ ماذكَر من التغيير فى الخفيفة مُنْتَفٍ عن الشديدة ، فإذا بَقِىَ الشديدَة ساكنُ لم يُؤَثِّر شيئا ، وكذلك إذا وقفتَ عليها فلا تغييرَ يلحقها من حذف ولا إبدال ؛ بل تقول : أكْرِمَنَّ ابْنَ زيدٍ ، ولَتَضْرِبَنَّ الرجلَ ، ولَتُكْرِمَانِّ زيدًا ، وكذلك تقول : يازيدُ اضْرِبَنَّ ، ولَتَخْرُجَنَّ ، ويازيدون لَتَخْرُجُنَّ ، وياهندا اخْرُجِنَّ .

وإن خففتَها في الوقف على حدِّ قولهم (١)

---

(١) الخصائص ٢/٢٢٨ ، ٣٢٠

والبيت مطلع قصيدة لطرفة (ديوان ٦٣) وبعده :

* ومِنَ الحُبِّ جنونٌ مُسْتَعِرْ *

وهر : اسم امرأة – ومستعر : مشتعل ومتوقد

* أَصَحَوْتَ اليومَ أمْ شَاقَتْكَ هِرْ *

فلا أثر له، لأنها الشديدة، والوقف عارض(١).

ثم ذكر لحذفها موضعين:

أحدهما: إذا جاء بعدها ساكنٌ من كلمة أخرى، وذلك قوله: «واحْذِفْ خَفِيفَةً» يعني أن النون الخفيفة إذا رَدِفَها ساكن، يريد: جاء بعدَها، فإنها تُحذف معه، فتقول اضْربَ ابْنَكَ، تريد: اضْرِبَنْ ابنَك، ولْتُكرِمَ الرجلَ، ولا تَضْرِبَ ابْنَكَ» ومنه قول الشاعر(٢):

ولاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يوماً والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ

وإنما حُذفت هنا لضعفها وسكونها، فلم تَقْوَ أن تكون كالتنوين، فتكْسَر للساكنين، لأن التنوين مختصٌ بما هو أقوى، وهو الاسْم.

وهذه النون مختصَّة بما هو أضعفُ وهو الفعل، وعلى أنهم قد عاملوا

---

(١) قال ابن جنى في الخصائص (٢/ ٣٢٠): «ومنها أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدَّد، وذلك أنه إذا وقع رَوِياً في الشعر المقيَّد سكن، كما أن الحرف المشدد إذا وقع رويا في الشعر المقيد خُفف، فالمتحرك نحو قوله:

وقاتم الأعماق خاوى المخترق فاسكن القاف وهي مجرورة

والمشدد نحو قوله:

* أصحوتَ اليومَ أم شاقتك هِرْ *

فحذف إحدى الراءين، كما حذف الحركة من قال «المخترق» اهـ.

(٢) ابن الشجرى ١/ ٣٨٥، والإنصاف ٢٢١، وابن يعيش ٩/ ٤٣، ٤٤، والخزانة ١١/ ٤٥٠، والمغنى ١٥٥، ٦٤٢، والعينيى ٤/ ٣٣٤، والتصريح ٢/ ٢١٨، والهمع ٤/ ٤٠٤، والدرر ١/ ١١١، ٢/ ١٠٢، والأشموني ٣/ ٢٢٥.

والبيت للأضبط بن قريع السعدي، ولا تهين: من الإهانة، وهو الإيقاع في الذل والحقارة. وعَلَّ: لغة في (لعل) والركوع: الانحناء والميل، وأراد به الانحطاط من المرتبة، والسقوط من المنزلة.

التوين معاملتَها ، فقُرِيء : { قُلْ هَوَ اللَّهُ أَحَدُ * اللَّهُ الصَّمَدُ } (١) . { ولا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ } (٢) ، وأنشدوا لأبي الأسْوَد (٣) :

* ولا ذاكرَ اللَّهَ إلا قَلِيلاً *

ثم قال: « وبَعْدَ غَيْرِ فتحةٍ إِإذَا تَقِف » وهو الموضع الثاني لحذفها، يعنى أن النون الخفيفة تُحذف أيضا إذا وقفتَ ، وكانت بعد ضضمَّة أو كَسْرة ، ولا تكون بعد ضمة أو كسرة إلا لضميرٍ محذوفٍ واوٍ أو ياء ، فتقول : / يازيدون اضْرِبُوا ، ويا هندُ اضْرِبِي ، ويازيدون اخْشَوْا ، ويا هندُ اخْشَيْ ، وما أشبه ذلك . ٣٥١/٣

ووجه ذلك أن النون هنا شبيهةٌ بالتنوين ، لأن كل واحدة منهما زائدةٌ على الكلمة ، ساكنةٌ ، فلما أشبهتها عُوملت في الوقف معاملتَها ، فكما قالوا في الوقف على المرفوع : هذا زَيْدْ ، بحذف التنوين ، وفي الوقف على المخفوض : مررتُ بزَيْدْ ، كذلك قالوا فيما هو نظيرُ المرفوع والمجرور ، وهو المضمومُ والمكسورُ من الفعل : اضْرِبُوا ، واضْرِبِي .

وهذا الذي قال جارٍ على اللغة الشُّهْرَى .

وأما على قياس مَن قال : هذا زَيْدُو ، ومررت بزَيْدِى (٤)، فينبغي ألاَّ تُحذف نون التوكيد ؛ بل تبدل واوًا بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة . فتقول : اخْشَيِى واخْشَوُوا ، وهو قياس صحيح .

---

(١) سورة لإخلاص / آية ١ ، ٢
وهى قراءة جماعة منهم أبان بن عثمان ، وزيد بن على ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين والحسن ، وابن إبى إسحاق (البحر المحيط ٥٢٨/٨)

(٢) . وهى قراءة عمارة بن عقيل بن بلال (البحر) المحيط ٣٣٨/٧)

(٣) سبق الاستشهاد به فى(«باب إعمال اسم الفاعل) وصدره :
* فألفَيتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ *

(٤) هم أزد السراة ، يجرون الرفع والجر مجرى النصب . وانظر : ابن يعيش ٧٠/٩

وهذا الذى قَرَّرَ الناظم : هو مذهبُ سيبويه والخليلُ[1] .

وأما يونس : فلا يَحذف النون مطلقا؛ بل يقول : اخْشَوُا، واخْشَيِي على كل لغة، فيُبدل الواوَ والياءَ من النون.

وألزمه سيبويه [2] أن يقول ذلك في غير الموقوف نحو : هل تَضْرِبُوا؟ وهل تَضْرِبِي؟ لأن النون إذا كانت باقية هي أو بدلُها، فالواجب ألاَّ يرجع ماحُذف.

ولما كان حذفُ النون هنا، على رأى الناظم، يَلزم معه رَدُّ ماحُذِف أخذ يُبَيِّن ذلك، فقال : « واردُدْ إذَا حَذَفْتَها في الوَقْفِ». إلى آخره.

يعنى أنك إذا حذفتَ النون الخفيفة للوقف، فإنك تَرُدُّ ما حُذف لأجلها في الوصل، من ضميرٍ أوعلامةِ رفع، وذلك قوله : يازيدون اضربُوا، وياهندُ اضْرِبِي، فرددتَ الواوَ والياء لزوال ما أوجب حذفَهما، وهو النون الساكنة. وكذلك : اغْزُوا يا زيدون، واغْزِى ياهندُ.

ويونس هنا موافق للخليل وسيبويه في اللفظ ، ولذلك حُكى عنه الموافقةُ للعرب.

وأما التفسير فمختلِف، لأن الخليل يقول : هى واو الضمير وياؤه، وعلى قول يونس هما بدلٌ من النون[3].

---

(١) في الكتاب (٣ /٥٢٢) «وقال الخليل : إذا كان ماقبلها مكسورا أو مضموما ، ثم وقفت عندها لم تجعل مكانها ياء ولا واوا ، وذلك قولك للمرأة ، وأنت تريد الخفيفة : اخْشَىْ ، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة : اخْشَوْا ، وقال : هو بمنزلة التنوين إذا كان ماقبله مجرورا أو مرفوعا »

(٢) الكتاب ٣ / ٥٢٣ .

(٣) الكتاب ٥٢٢/٣.

فقول الناظم : (وارْدُدْ ما كان عُدِمَ في الوَصْلِ) جارٍ على مذهب الخليل، لا على مذهب يونس. وتقول على هذا : ياهندُ اخشَيْ، ويازيدُون اخشَوْا؛ إذ كان واو الضمير وياؤه لم يُحذفا، فلم يكن ثَمَّ مايُرَد.

وعلى رأى يونس : اخْشَيِي واخشَوُوا، كما تقدم.

وتقول : ياهندُ هل تَقُومِينَ؟ ويازيدون هل تقومونَ؟ فَتَرُدُّ الواوَ والياء، وتردُّ أيضا علامةَ الرفع لزوال مُوجب حذفِها.

وكذلك تقول : لِتَخْشَوُونْ، ولِتَخْشَيِينْ، ولِتَقْضُوُنْ، ولِتَقْضِيِنْ.

وألزم سيبويه يونسَ أن يقول في هذا : لِتَخْشَوُوا، ولِتَخْشَيِي، ولِتَضْرِبُوا ولِتَضْرِبِي، فلا تُرَدُّ النون، لأنه يعوِّض من التنوين الواوَ والياءَ، وفى قوله[1]: ولكن العرب على مايقوله الخليل، ولىس مع يونس سماع، وإنما قاله بالقياس على المفتوح، والمِصَيرُ إلى ماقالته العرب هو الواجب.

وفي قوله : «وَارْدُدْ» إلى / آخره من النَّظَر نظيرُ ماتقدم قبل هذا، ٣٥٢
من عدم تَنْبِيهه على حذف نون الرفع إذا أُتِي بنون التوكيد، فهاهنا لا يَتَبيَّن أيضا ما الذى يُرَدُّ، لأنه إذا قَدَّم أنه يُحذف الضمير، ولم يَذكر خلافه، فلا يُفهم له هنا الردُّ إلا فيما حُذف، لكن هذا الموضع لايعود عليه منه إشكال، وإنما يعود مِمَّا تقدم خاصة، فتأمله.

ثم قال : «وأَبْدِلَنْهَا بعدَ فَتْحٍ أَلِفًا وَقْفًا»

يريد أنك إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ماقبلها مفتوحا، فلابد من إبدالها ألفًا، ولايجوز الوقفُ عليها وهى على حالها، فلا تقول : يازيدُ قِفَنْ، وإنما يقال : يازيدُ قِفَا.

---

(١) الكتاب ٣/٥٢٢.

وكذلك : يازيدُ ارْضَيَا، وهل تَقْضِيَا؟ وهل تَدْعُوَا؟ في (ارْضَيَنْ، وهلَ تقْضِيَنْ؟ وهل تَدْعُوَنْ؟) ووجه ذلك : شَبَهُها بالتونين، فكما أنهم يُبْدلونه في الوقف، إذا تَبِع المفتوحَ، ألفًا فتقول : رأيتُ زَيْدَا، وأكرمتُ عَمْرا، فكذلك هنا، فهما متساويان في الوقف هنا، يُحذفان مع المضموم والمكسور، ويُبْدلان ألفًا مع المفتوح.

ومن مُثُل هذه المسألة قولُه تعالى : {لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ[1]}. وقوله : {كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا[2]} القُرَّاء كلهم على إبدالها في الوقف ألفًا.

وقال الشاعر، أنشده سيبويه[3]:

* يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا *

وأنشد أيضًا قولَ الآخر[4]:

* ولاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللَّهَ فاعْبُدَا *

وأنشد أيضا قولَ الآخر[5]:

مَــــتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِـدْ حَطَبًـا جَـزْلاً ونَارًا تَأَجَّـجَـا

(١) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢.
(٢) سورة العلق / آية : ١٥.
(٣) سبق الاستشهاد به، وبعده :
شَيْخًا على كُرْسِيِّهُ مُعَمَّمَا
(٤) سبق الاستشهاد به أيضا، وصدره :
وإيَّاكَ والمَيْتَاتِ لاتقربنَّها
(٥) سبق الاستشهاد به في «باب البدل».

يريد : تَأَجَّجَنْ، أى تَأَجَّجُ، وهو مما لَحِقته النون في الإيجاب ضرورة.

وقال الآخر، أظنه ابنَ أبي رَبِيعة(١):

وقُمَيْرٌ بَدَا ابنَ خَمْسٍ وعِشْـــــرينَ لَهُ قَالَتِ الفَتَاتانِ قُومَا

وقال الآخر(٢):

* وَاحْمَرٌّ للشَّرِّ ولَمْ يَصْفَرًّا *

وذلك شهر.

وقوله : «كَمَا تَقُولُ في قِفَنْ قِفَا» أى كما تقول في (قِفَنْ) بالنون : قِفَا، بالألف. وينبغي أن يُكتب الأول بالنون، والثاني بالألف، وإن كان القياس الكَتْبَ بالألف في النون الخفية مطلقا، اعتبارا بقَصْد الناظم من إظهار النون التى تُبْدل، فهو لم يَقصد فيها إلا كَوْنَها نونًا حتى تَتَبَيَّن أولاً، ثم يَحكم عليها بالإبدال.

---

(١) نوادر أبي زيد ٥٣٦، وابن الشجري ٣٢٤/٢، وديوانه ٢٢٦

وقمير : تصغير قمر. يريد أنه لما بدا النور، وظهر القمر آخر الليل، لأنه ابن خمس وعشرين ليلة قالت الفتاتان لي : قم لئلا يراك الناس.

(٢) سبق الاستشهاد به.

مالا ينصرف

الصَّــرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُــبَــيِّنَا
مَــعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا

هذا باب «مايَنْصَرِفُ ومالا يَنْصَرِفُ»

ولَمَّا كان الكلام في أحكام (الصَّرْف) أو عدمِه ثانيًا عن تصور معناه : ابتدأ الكلامَ في معناه، فاعلم أن (الصَّرْف) هو تنوين يَلحق الاسَم مُبَيِّنًا لمعنًى يكون الاسم بسببه أمكنَ، أي يُدْعى بأنه أمْكَنُ، وذلك أن الأسماء عند النحويين على قسمين، وذلك باعتبار التمكُّن وعدمِه : مُتَمكِّن، وغيرُ مُتَمكِّن.

و(المتمكِّن) في اصطلاحهم : يطلق على ثلاثة معان :

٣٥٣ / أحدها : أنه المعرَب المتصرِّف بوجوه الإعراب، فغيرُ المتمكِّن على هذا : مااقتُصِر فيه على وجهٍ واحد وإن كان مُعْربا، نحو : ايْمُنُ اللّهِ، وسُبْحَانَ اللّهِ .

والثاني : أنه الاسمُ الذى تَعْتَوِرُ عليه المعاني المُوجِبة للإعراب، وهى الفاعلية، والمفعولية ، والإضافة، فأسماءُ الإشارة على هذا متمكِّنة وإن كانت مَبْنية ، وهذا أعمُّ من الأول ، وكلاهما غيرُ مُرادِ الناظم .

والثالث : وهو مرادُه ، أنه كل اسمٍ مستحِقٌّ للإعراب ، لكَوْنه لم يُشْبه الحرف، أي هو متمكن في بابه ، وغير المتمكِّن : هو كل اسمٍ خَرج عن استحقاق الإعراب ، لشبهٍ حَصل بينه وبين مَا لا يَدخله إعرابٌ أبدًا، وهو الحرف، أي لم يتمكَّن في الاسمية .

والأول على قسمين :

(مُتَمَكّن أمْكَن) وهو الذى يَجرى بوجوه الإعراب على أصلها، من الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة ، وهذا هو الذى قَصد بالذكر.

و(متمكّن غيرُ أمْكَن) وهو الذى نَقص عن تلك الرُّتْبة، ولم يخرج عن بابه جملةً، وهو الجاري ببعض وجوه الإعراب وهو الرفع والنصب، دون بعضٍ وهو الجر.

فأخبر أن (الصَّرْف) تنوين، و(التنوين) : نون ساكنة مَزيدة في آخر الاسم لمعنى يختصُّ به.

وذلك المعنى على أوجه :

منها أن يدل على بقاء الأصالة، ويسمى «تنوين الصَّرْف» وهو الذى أراد بقوله : «الصَّرْفُ تنوينٌ» أتى بالجنس الذى يشمل مايدل على الأصالة ومالا يدل على ذلك؛ بل على معنًى آخر كـ«تَنْوِين التَّنْكير» الدالِّ على تنكير ماهو صالح للتعرف كـ(صَهٍ، ومَهٍ، وأفٍّ) وكـ«تَنْوينُ العِوضَ» اللاحق عِوَضًا من مضاف إليه، كـ(حِينَئِذٍ، ويَوْمَضِذٍ) ونحوهما، وكـ«تَنْوين المُقَابلة اللاحق مقابلا لنون جمع المذكر، كـ (مُسْلِمَاتٍ)

ولما كان ذلك داخلا عليه بيَّن أنه يريد منها ماهو دالٌّ على معنى الاسم، وذلك المعنى من أجله سُمِّي الاسم أمْكَنَ ، و الأمْكَنِيَّة، فكأنه قال!: التنوينُ هو النون الدالةُ على الأمكنيَّة في هذا الاسم ، وذلك نحو : رجلٌ ، وفرسٌ ، وزيدٌ، وعمرٌو .

فإن التنوين في هذه الألفاظ لايدل على معنى زائد على الأمكنيَّة؛ إذ ليس عِوَضًا من شيء، ولا مقابِلاً لشيء، ولا مُبَنِّيًا تنكيرَ شيء؛ إذ كان يَلحق الفكرة والمعرفة، فتحصَّل تعريفُ (الصَّرف).

ومقصودُه بتعريفه تَبْيينُ أن مادخله (الصَّرْف) يسمى مُنْصَرِفا، ومالم يدخله يسمى غيَر منصرف، فـ(صَه، وَمَه) ونحوه لايسمى منصرفا، لأن ذلك التنوين فيه لم يلحق لمعنى الأمكنيَّة، حتى لو فرضنا فيه التعريف بَبَحِقه التنوين.

وكذلك (إذْ) في (حِينَئذٍ) ونحوه لايسمى مُنصَرِفًا، إذ لم يَلحق لالاً على الأمكنيَّة.

وكذلك (مُسْلِمَات) ونحوه لم يَلحقه التنوين الصَّرْفي، حتى لوفرضنا أن ليس له مقابلٌ لَلَحِق.

وإذا ثبت هذا التعريف وَرَد عليه أسئلة :

أحدها : أن (الصَّرْف) هو التنوين الدالُّ على معنى الأمكنيَّة، والأمكنيةُ إنما وجدناها باستقراء مواقع التنوين، حتى رأينا أن تنوين نحو (رجلٍ، وزيدٍ) إنما لَحِق / دالاً على معنى الأمكنيَّة. ٣٥٤ / ٣

فمعنى الأمكنيَّة لم نجده من غير ذلك؛ إذ لم تُشَافهنا العربُ بذلك.

وإذا كانت معرفتنا لمعنى الأمكنيَّة إنما صَدرت من جهة (تَنْوين الصَّرفْ) صار هذا التعريف دَوْرِيًا لأنا لانعرف (الصَّرْف) إلا بكونه يدل على الأمكنيَّة وهذا بالغَرْض، ومعنى الأمكنيَّة لم نعرفه إلا بالصَّرْف وهذا بالاستقراء، والدَّوْرُ في التعريفات فاسد(١).

والثاني : أن المعنى الذى عَرَّف به أتَى به مُبْهَما؛ إذ قال : مُبَيِّنًا معنًى من شأنه أن يكون الاسمُ به أمكنَ.

وذلك المعنى لم يُعَيِّنه باسمه ولاعَرَّفه، كما ينبغي في (التعريف)

---

(١) الدَّوْر ـ عند المناطقة ـ توقف كل من الشيئين على الآخر.

فحاصلُ ذلك أنه أحال في (التعريف) على ماهو مُفْتَقِر إلى التعريف، ولم تُوضع الرسومُ إلا على البيان.

والثالث : أن المعرَّف بالألف واللام، والمضاف، إما أن يقول : إنها مُنْصَرِفة أو غيرُ منصرفة، فالقولُ بأنها منصرِفة غيرُ صحيح على مقتضى التعريف؛ إذ لم تَتَّصِفْ بالصَّرْف وهو التنوين، وهذا بالحِسِّ، وإذا لم تَتَّصف به لم يصح أن يقال : إنها مُنْصَرِفة، والقولُ بأنها غيرُ منصرفة باطل، وإن لم يَلحقه الصرفُ الذى هو التنوين، وهذا بإجماع.

وأيضًا، يُطْلِق النحويون على المضاف وذِى الألف واللام الانصرافَ كثيرا، فيقولون : إن غير المنصرفِ إذا أضيف أو دخلته الألف واللام انْصَرف.

ولايقال : إن الألف واللام، والإضافة، لَمَّا كانا يُعاقبان التنوينَ سُمِّيَ ماهما فيه منصرِفًا حُكْمًا للمُعاقِب بحُكْم ماعَاقَبه، ولذلك دخله الجرُّ مع الألف واللام والإضافة، فلا غَرْوَ أن سَمُّوه مُنْصَرِفا ـ لأنا نقول : إذا كان الاسم الذى لايَنْصرف لم يكن فيه تنوين ـ فما الذى عاقبت الإضافةُ أو الألفُ واللام؟ فهذه ليست بمعاقبةٍ صحيحة، وإنما تَجرى المعاقبة بَيِّنَةً في نحو : الرجل، وغُلام زيدٍ.

وأما مِثْل : حَمْراءُ الأسدِ، ومساجِدُ بَنِي فلان، فما الدليلَ على هذا؟

والرابع : أن هذا التعريف يقتضى أن نحو : (مُسْلِماتٍ، وصَالحاتٍ) قبل التَّسْمية، وكذلك بعد التَّسْمية، نحو (عَرَفَاتٍ، وأَذْرِعَاتٍ) غيرُ مراد، لأن التنوين المذكور لم يَلحقه.

وإذا كان كذلك فإذا قلت : هذه عَرَفَاتُ مُبَارَكًا فيها، فمنعتَه التنوينَ والخفضَ على لغة من قال بذلك ـ فما الذى مُنِع هنا؟

فإن قلت : تنوينُ الصرف. فكيف هذا وهو تنوين مقابلةٍ وإن كان مسمًى به؟ والدليل على ذلك بقاءُ اللفظ على ماكان عليه في اللغة الأخرى، ومعاملتُه معاملةَ مالو كان جَمْعًا حقيقةً، ولا خلاف أن تنوين (عَرَفات) قبل التسمية به هو

التنوينُ بعد التسمية به على اللغة الشهيرة. وقد قالوا : إنه تنوين مقابلة، فكذلك بعد التسمية به.

فقد حصل في ظاهر الوجود أن ثَمَّ من المُنْصرف مالا يَدخله تنوينُ الصَّرْف المذكور، فصار التعريف غيرَ مُنْعَكِس[1].

فأما السؤال الأول : فقد يجاب عنه بأن الدَّوْر ساقطٌ في التعريف، لأن التعريف حَصَّل أن الصَّرْف هو التنوينُ المفيُد لمعنى الأمكنيَّة، فالصرف / متوقِّفٌ على معنى الأمكنيَّة، والأمكنيةُ لاتتوقَّف ٣٥٥/٣
على معرفة (الصَّرْف) بل إنما تتوقف على معرفة حُصول وجوه الإعراب فيه، لأن وجوه الإعراب مادَخلت فيه واسْتَوْفاها إلا لمعنًى فيه يسمَّى الأمكنيَّة، أى هو متمكِّن في وجوه الإعراب الثلاثة.

والتَّنوين الصَّرْفي : تابعٌ لوجوه الإعراب بعد تقرُّر حصولِها له، وإنما كان يكون دَوْرًا لو توقفت معرفة الأمكنيَّة على معرفة التنوين الصَّرْفي، وليس كذلك.

وأما الثاني : فيجاب عنه بأن المعنى المعرَّف به مَشْروح، لأنه قال : «به يكونُ الاسْمُ أمْكَنَا» فاشْتَقَّ له من الأمكنيَّة وصفًا، فمعناه : يكون به الاسم ذا أمكنيَّة، والمعنى المراد هو الأمكنيَّة، فليس فيه إبهامٌ كما زَعم.

وأما الثالث : فإن المنصرِف إنما يطلق عند النحويين[2] في مقابلة غير المُنْصرِف، فلا يقال للاسم : (مُنْصَرِف) إلا إذا كان بحيث

---

(١) العكس ـ عند المناطقة ـ تبديل في طرفي القضية لتنشأ قضية أخرى مساوية للأولى في الصدق. وعند الأصوليين ـ انتفاء الحكم لانتفاء العلة.

(٢) في (س، ت) : «عند المحققين».

يدخله المانع، فَيمْتَنِع صَرْفُه، وذلك إذا كان فيه التنوين. و(غير المُنْصَرِف) هو مامُنع تنوينَ الصرف، كما يقرِّره الناظم.

فإذًا لايقال فيما فيه الألفُ واللام أو الإضافة إنه (مُنْصَرِف)[1] إلا بضربٍ من المجاز، وهو اعتبار المُعَاقَبة على الجملة، حين كانا يُعاقِبَان التنوين.

والدليل على ذلك : أن سيبويه إنما يقول فيما فيه الإضافة أو الألف واللام : إنه انْجَرَّ، ولايقول : انْصَرَف. ألا تراه قال في «باب المَجارِى»[2]: وجميعُ مالا ينصرف : إذا دخلت عليه الألفُ واللام أو أُضِيف انْجَرَّ، لأنها أسماءٌ أُدخل عليها مايَدخل على المُنْصَرِفَة. ولم يقل : انْصَرف، كما عَبَّر عَمًّا فيه التنوين بالمُنْصَرِف، فالحقُّ فيما فيه الألفُ واللام ألاَّ يقال فيه : مُنْصَرِف[3]، ولا غيرُ مُنْصَرِف، كما لا يقال للمثنَّى والمجموعِ على حَدِّه : إنه مُنْصَرِف أو غيرُ منصرف.

فإذًا لايَصْدُق على مافيه الألف واللام أو الإضافة أنه مُنْصَرِف، لأنه لاتنوين فيه، ولاغيرُ منصرف، لأنه لم يكن المانع له منه شِبْهَ الفعل؛ بل الألفُ واللام أو الإضافة.

وأما السؤال الرابع : فالجواب عنه أن المجموع بالألف والتاء لايُسَمَّى مُنْصَرِفا، وإن كان ابن الناظم ينازِع في ذلك[4]، لأن «تنوين الصَّرْف» مفقودٌ منه وهو باقٍ على أصله، وكذلك إذا نُقِلَ إلى التَّسمية على اللغة الشهيرة اعتبارًا بالأصل.

---

(١) ساقط من (س).

(٢) يعنى «باب مجارى أواخر الكلم من العربية»، وهو الباب الثاني من كتابه (١/١٣).

(٣) الكتاب ١/٢٢، وانظر كذلك ٣/٢٢١.

(٤) شرح ابن الناظم : ٦٣٣.

وأما مَنْ مَنع فإنه اعتَبر حالة التسمية وهو إذ ذاك مفرَدٌ فيه تاء التأنيث فأشبه (عَلْقَاة) إذا سَمَّيْتَ به رجلا، فإنك تمنعه (الصَّرْف) فكذلك (عَرَفات) ونحوه. وإذا كان معنى الإفراد فيه معتبرا[1] خرج بذلك عن كَوْن تنوين مقابَلة، لأن تنوين المقابلة مختصٌ بالجمع، وهذا ليس بجمع.

فإن قلت : فكذلك (عَرَفَاتٌ) ونحوه مفردٌ على اللغة الشهيرة؛ إذ هو اسمٌ لجَبَل بعينه.

فالجواب : أن معاملتهم إياه معاملةَ الجمع في كونه يُجَرُّ بما يُنصب به، ولا يُمْنع صَرْفُه مع توفر عِلَل المنع وهو التأنيث والتعريف ـ دليل على اعتبار معنى الجمع فيه، وعدم اعتبار معنى الإفراد، وهذا واضح والله الموفق.

وقوله : «أتَى مُبَيِّنًا» جملة في موضع الصفة لـ(تَنْوين) و(مَعْنًى) مفعول بـ(مُبَيِّنًا) و(به) متعلِّق بـ(يكون) والجملة في موضع الصفة.

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ
صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

هذا أحد موانع الصرف، وهو الألف الذى للتأنيث، وجملة الموانع التى ذَكر هنا عَشَرَة :

التأنيثُ بأقسامه الثلاثة، والألف والنون، والوصف، والوَزْن بقسمَيْه، والعَدْل، والجمع على (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) والعَلَمية، والتركيب، والعُجْمة، وألف الإلحاق.

(١) في جميع النسخ «معتبر» وهو تحريف واضح.

وزاد بعضهم ألفَ التنكير، كقَبَعْثَرىَ، ضَبَنْطَرى «(١)، مسمًّى بهما، وهذا قليل فلم يَعتبره، وزِيد أيضًا شِبْهُ العُجْمة، وهو الجمع المتناهِي مُسَمًّى به.

وقد ذكَر الناظم التسميةَ به، وأخبر أنه ممنوع الصرف، ولم يُعَيِّن مانعَه.

والظاهر أنه مُنِع الصرفَ عنده تشبيهًا بأصله.

وزاد آخرُ : وشِبْه العَلَمية، كألفاظ التوكيد، ولعلَّها تَدخل له تحت العَلَمية.

وابتدأ بألف التأنيث، وهو أحد أقسام التأنيث الثلاثة، وهو الذى يَمنع مطلقا في المعرفة والنكرة، وذلك أنه جَعل مانعَ الصرف على وجهين :

أحدهما : مامَنع مطلقًا.

والثاني : مامَنع في حال التعريف، دون حال التنكير.

فأما المانع مطلقا : فثلاثةُ أشياء : ألفُ التأنيث مقصورة أو ممدودةً، والوصفُ إذا اجتمع مع زائدَىْ (فَعْلاَن) أو مع الوَزن، أو مع العَدْل، ووزنُ (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل).

وأما المانع حالَ التعريف خاصَّة فما سوى ذلك.

وابتدأ الناظم بالقسم الأول، وبألف التأنيث منه، فقال : «فألِفُ التَّأنِيثِ» إلى آخره.

يعنى أن الألف التى للتأنيث، سواءٌ كانت مقصورةً أو ممدودةً، يَمتنع، بدخولها وحَدها، صرفُ الاسم الذى حَوَى هذا الألف، كَيْفَما وقع ذلك الاسم، كان نكرة، أو معرفةً بالعلمية أو منكَّرًا بعد التعريف.

---

(١) القبعثرى : الجمل العظيم، وهو أيضا : الفصيل المهزول. والضبغطرى : الشديد والأحمق. وكلمة يفزَّع بها الصبيان.

وكذلك الإفرادُ والجمعُ والاسمُ والصفةُ، الحكمُ سواءٌ في ذلك، فتقول: هذه امرأةٌ حُبْلَى، وهذه بُشْرَى حَسَنَة، وذِكْرَى بَلِيغة، هذا في المقصورة.

وتقول في الممدودة : هذه صحراءُ، وجُبَّةٌ حمراءُ، وصفراءُ، وكذلك كِبْرِيَاءُ، وسِيمِيَاءُ[1]، وفي العَلَمية نحو : زَكَرِيَّاء، وعاشُورَاء. وإن نَكَّرت قلت : زكرياءُ آخَرُ.

وهذا مِمَّا لاخلاف فيه بين النحويين.

وأُطْلِق عليها في (صَحْراء) ونحوه لفظُ الألف اعتبارًا بأصلها. والأصل : صَحْرَاا، بألفين، فقُلِبت ألفُ التأنيث، وهى الثاني، همزةً لوقوعها طَرَفًا بعد ألف زائدة.

وقد يُحتمل أن يَرجع قوله : «مُطلَقًا» للمَنْع، كأنه قال : إن الألف يَمنع الصرف مطلقا، في حال التعريف والتنكير. ويكون قوله : «كَيْفَمَا وَقَعَ» راجعا إلى الألف، يعنى سواءٌ أكان الألف باقيًا على أصله غيرَ مُنْقلب أم منقلبًا همزةً، الحكمُ واحد في إطلاق المنع.

ولعل هذا التفسير أسْعَدُ بكلام الناظم[2] لموافقته الاستعمال؛ إذ يقال : ألفُ التأنيث تَمنع مطلقا، ووزن (مَفَاعِل) يَمنع مطلقا، يعنى أنه يمنع في المعرفة والنكرة، مع أن الوجه الأول لا مانع له من جهة المعنى.

وجَعل ألفَ التأنيث هنا مانعًا / منفردا، وشأنُ موانع الصرف ألاَّ ٣٥٧/٣
تمنع إلا إذا اجتمع منها سببان فأكثر، ولكن هذا ثابتٌ فيه، وفي مُوازن

---

(١) السِّيمياء : العلامة.

(٢) يعنى : أوفق له، وأعون عليه.

(مَفَاعِل، ومَفَاعِيل) وما عَداهما فهو الذى لا يَمنع وحدَه على ما سيأتى ذكره إن شاء الله.

وعلى أن كثيرا من متأخِّري النحويين يَرُدُّون ذلك إلى علتين، لا إلى علة واحدة، طَرْدًا لما ثَبَت في غير ذلك.

فأما شيخنا القاضى ـ رحمه الله ـ فكان يقول : قد يقال : إنه أشْبَه مافيه عِلَّتان تَوَهُّمًا، فكأن اجتماع التأنيث المعنوي مع اللفظي عِلَّتان ثِنْتَان، وكأن معنى الجمع مع لفظه الذى لانظيرَ له عِلَّتان أيضا، طَرْدًا لقاعدة «اجتماع العِلَّتَيْن اللفظيةِ والمعنوية التى بسببها أَثَّر الشَّبَه.

وغيرُه من شيوخنا وغيرِهم يعبِّرون عن العِلَّتَيْن بالتأنيث، ولزوم التأنيث.

وعَبَّر عن ذلك شيخُنا الأستاذ[1] ـ رحمه الله ـ بلزوم حرفِ التأنيث، وبقاءِ الكلمة عليه.

وفي (مَفَاعِل) يقولون : المانعُ الجمعُ المُتَنَاهِي، وعدمُ النَّظِير في الآحاد، فقد صَيَّروا العلَة الواحدة عِلَّتَيْن.

والناظم إنما بَنى على ظاهر الحال، وأن الاسم لم يُوجد فيه، في الظاهر، إلا علةٌ واحدة، ومافَصَّل غيرُه فراجعٌ إلى مَعْنًى واحدٍ في التحقيق. والله أعلم.

وإنما مُنع صرفُه كَيْفَما وَقع، لوجود عِلَّة المنع، أما قبل التَّسْمية فظاهر، وكذلك بعد التسمية، لأن العَلَمية إنما زادت ثِقَلاً وسَبَبِيَّةً للمنع، فإن نُكِّر بعد التسمية زالت العَلَميَّة، وبقي على أصله قبل العَلَمية.

وجرى الناظم في هذا البيت على تذكير الألف إذ قال : «وألِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَع» ولم يقل : «مَنَعَتْ».

---

(١) هو أبو عبدالله بن الفخار، وسبقت ترجمته.

وكذلك قوله : «صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ» ولم يقل : «حَواهَا» وذلك جائز، فـ(الحَرْفُ) يجوز تذكيره وتأنيثه، كما قال(١):

* كَافًا ومِيمًا وسِينًا طَاسِمًا *

وكما قال(٢):

* كَمَا بَيَّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ ومِيمُهَا *

وَزَائِدَا فَـعْـلاَنَ في وَصْفٍ سَلِمْ
مِنْ أَنْ يُرَى بِتَـاءِ تَأْنِيثٍ خُـتِمْ

هذا هو الأمرُ الثاني من موانع الصرف مطلقا، وهو الوَصْفُ، لكنه لايمنع وحدَه؛ بل مع عِلَّةٍ أخرى، وجَعله مانعا مطلقا في ثلاثة مواضع، هذا أحدها، وهو مع زائدَىْ (فَعْلاَن) وهما الألف والنون.

ويريد أن الألف والنون إذا اجتمع مع الوصفيَّة، وهو معنى قوله : «في وَصْفٍ» فإنه يَمنع صرفَ الاسم، سواءٌ كان ذلك الاسم نكرةً أو معرفة، فتقول : رجلٌ غَضْبَانُ، وإناءٌ مَلآْنُ ماءً، ونحوه.

فإن قلت : من أين يُفهم أنه يَمنع مطلقا، ولعلَّه في حالٍ دون حال؛ إذ لم يَذْكر ذلك هنا؟

فالجواب : أنه يَتَحصَّل من وجهين :

أحدهما : من إطلاقه المنعَ ولمَ يخُصَّه، والأصلُ في الإطلاق حَمْلُه في كل مايَحتمله، ولو أراد / حالةً دون أخرى لَقَيَّد، كما يَفعل ذلك في غير هذا الموضع. ٣٥٨/٣

(١) سبق الاستشهاد به.
(٢) سبق الاستشهاد به.

والثاني : أن قوله : «وزَائِدَا فَعْلَانَ» معطوفٌ على ألف التأنيث، كأنه قال : وألفُ التأنيثِ مطلقا مَنَع، وزائد (فَعْلان) كذلك، وإلاَّ فأين خبرُ قوله : «وزَائِدَا فَعْلَانَ»؟ فليس إلا معطوفًا كقولك : زيدٌ في الدارِ وعمروٌ، فالمنعُ فيه مُطْلق.

وقوله : «وزَائِدَا فَعْلَانَ» اشْتَرط في وَصْفِها علَة الزيادة، فلو كانت إحداهما أصليَّة لم يكن لهما تأثيرٌ في المَنْع، كـ(تبَّانٍ) من : التِّبْن، و(طَحَّانٍ) من : الطَّحْن، و(سَمَّانٍ) من : السَّمْن، وما أشبه ذلك.

فإذا كانتا معًا زائدتَيْن فحينئذٍ يترتَّب على ذلك منعُ الصَّرْف، ويَنْهَض الزَّائِدانِ مُوجِبا.

لكنه شَرَط في هذا المنع شرطا وهو أن يكون سالمًا من لَحاق تاء التأنيث عند إطلاقه على المؤنَّث وصفًا له، وذلك أن يكون (فَعْلَانَ) الذى في مُقابَلَة (فَعْلَى) نحو : سَكْرَانُ، ومَلآن، وغَضْبَانُ، وعَطْشَانُ، وعَجْلَانُ، لأنك تقول في مُؤَنَّثة : سَكْرَى، وغَضْبَى، ومَلأى، وعَطْشَى، وعَجْلَى.

فلو كان تأنيثه بلَحاق الهاء لم يكن منعُ صرفِه مطلقا، نحو : رجلٌ سَيْفَانٌ، وخَمْصَانٌ، وعُرْيَانٌ، ونَدْمَانٌ، ونحو[1] ذلك، فإنك تقول في تأنيثه : سَيْفَانَةٌ، وخَمْصَانَةٌ، وعُرْيَانَةٌ، ونَدْمَانَةٌ.

وكذلك على مَنْ قال في نحو (سَكْران) : سَكْرَانَة ، لايُمنع صرفُه مطلقا لفَقْد شرط الامتناع . وحَكى المؤلف أنها لغةٌ لبني أسد[2] ، يقولون في (سَكْران) : سَكْرَانَة .

---

(١) السيفان : الرجل الطويل المشوق الضامر، كالسيف. والخَمصان : خالى البطن ضامرها (الجائع) والندمان : الأسف الكاره للأمر بعد فعله.

(٢) التسهيل : ٢١٨.

ويشمل اشتراطُ الناظم ماإذا لم يكن له مؤنثٌ أصلا لا ، بالهاء، ولا على (فَعْلَى) لأن قوله : «سلِمَ مِنْ أنْ يُرىَ مَخْتُومًا بتاءِ تَأْنِيث» أعمُّ من أن يكون له مؤنَّثٌ بغير تاء، أو لا مُؤَنَّثَ له أصلاً.

فعلى هذا تَمنع صرفَ (رَحْمَان) من أسماء الله تعالى. فتقول : اللهُ رَحْمَانٌ رَحِيمٌ. وهذا أحد القولين فيه.

فمنهم من قال بما تقدَّم نظرًا إلى امتناع (فَعْلاَنَة) فيه، فَيمتنع لأنه لم يُؤَنَّث بالتاء.

ومنهم من قال بصَرْفه في النكرة، نظرًا إلى أنه ليس له (فعلى) قال الأستاذ[1] ــ رحمه الله ــ : والأوَّل أوْلَى، لأن باب (فَعْلَى) أوسعُ من باب (فَعْلاَنة) والدخولُ في أوسع البابَيْن واجب.

ومن هذا ماحُكى من قولهم : رجلٌ لَحْيَانٌ، إذ ليس له (فَعْلَى) ولا (فَعْلاَنة).

ووجهُ امتناع صَرْفِ هذا القَبِيل مطلقا شَبَهُ الألف والنون بالألف والهمزة في باب (حَمْراء)

والشبه بينهما من أوجه، وهى أنهما، في الموضَعْين، زيادتان زِيَدتَا معًا، والأولى منهما ألفٌ، وقبلها ثلاثةُ أحرف، ولاتَلحقها التاء، وبناءُ المؤنَّث مخالفٌ لبناء المذكَّر.

فلَّما قَوِىَ الشَّبَه بين (فَعْلاَنُ، فَعْلَى) وبين (فُعْلَى، أفْعَلُ) هذه القُوَّةَ جَرى مَجراه في الامتناع مطلقا.

---

(١) هو أبو عبدالله ابن الفخار. وسبقت ترجمته.

وهذا ظاهرُ تعليل سيبويه[١]. وربما أطلق على (فَعْلاَن) أنها بدل من (فَـعْـلاَء) أعنى بدلَ النون من الهمـزة، وقد فَعل ذلك في «باب البدل»[٢].

فإن قلت : جَعْلُه الوصفَ يَمنع مطلقا مع الألف والنون مُشْكِلٌ، لأن ذلك لايصحُّ إلا إذا كان الاسم نكرة، أما إذا كان معرفة، فإن التعريف يَذهب بالوصفيَّة، لأن الوصفيَّة والعَلَميَّة مُتَنافيان لايَجتمعان، وإطلاقُه يقتضى أن الوصفيَّة مع صاحبها مانعٌ في النكرة والمعرفة، وهذا لايصح.

وهذا الإشكالُ واردٌ في سائر المواضع / التى يَمنع فيها الوصفُ ٣٥٩/٣
مع غيره مطلقا، وهو الوَزْن والعَدْل الآتى ذكرُهما إثْرَ هذا.

فالجواب : أن الناظم لما قال : «وزَائِدَا فَعْلاَنَ في وَصْفٍ» فهذا المَساقُ يقتضى أنه إنما تكلَّم على كَوْنه وصفًا فيه الألف والنون، ومافيه الألف والنون من الأوصاف إنما يُتَصَوَّر في النكرة، كما في السؤال، فيصح أن يقال فيه : إنه يَمتنع صَرْفُه مطلقا، أى لا يَختص ذلك بكَوْنه غيرَ مُسَمًّى به، أو مُسَمًّى به ثمُ نُكِّر بعد التَّسْمية، لأنه إذا نُكِّر يُراجَعُ به الأصلُ حكْما، فَيُلْحُظ فيه معنى الوصفيَّة ، فكأنه على أصله من التنكير.

وهذا رأى سيبويه[٣]، وهو ظاهر كلام الناظم، ويلزم على طريقة الأخفش أن يَصْرفه بعدَ التَّنْكير، كما يقول ذلك في (أحْمَر) إذا سُمِّى به ثم نُكِّر.

---

(١) االكتاب ٢١٦/٣.

(٢) المرجع السابق ٢٤٠/٤.

(٣) الكتاب ١٩٨/٣.

فإن قلت : فقد تقدَّم أنه يَذكر في هذا القسم مايَنْصرف في النكرة والمعرفة، وهذا الذى قَرَّر هنا مخالفٌ لذلك، من حيث صار الكلام فيه بالنسبة إلى تنكيره خاصة .

فالجواب : أن مَحْصُوله أنه لايَنْصرف لا في النكرة ولا في المعرفة.

أما في النكرة : فَلِمَا ذُكر آنفًا، وكلام الناظم صالحٌ للتفسير به .

وأما في المعرفة : فلما فيه من المانع الذى يَذكره، بعدُ ، وهو العلَميَّة والألف والنون، فعلى كل تقديرٍ لايَنْصرف أصلاً.

وقد يقال، وهو مختصٌ بهذا النوع : إن الالف والنون مَنعت وحدَها لها لما تقرَّر من الشَّبَه بينها وبين همزة التأنيث حين قال سيبويه[1] إن النون بدلٌ من الهمزة.

قال ابن خروف : يعنى بدلَ العِوَض، فلما أَجَرَوْا عليها حكمَ الهمزة جَرَتْ مَجراها في المنع وحدَها، وتكون العلَميَّة على هذا غيرَ مؤثِّرة.

وهو ما يظهر من كلام الناظم، لأنه قال : «وزَائدَا فَعْلاَنَ في وَصْفٍ» فجعلَ الوصفيَّ موضوعا، والألفَ والنونَ مانعا، ولم يَجعل الوصفية مانعا نصًا، وإلاَّ فكان يقول : « وزائِدَا فَعْلاَنَ مع وَصْفٍ سَلِمَ » إلى آخر وهذا المَنْزَع هو ظاهرُ كلام سيبويه، لكن هذا التفسير غيرُ مُطَّرِد في الأنواع الثلاثة، فالجواب الأول : أَوْلَى، وهو المطَّرِد فيها، كأنَّ المُشَبَّه لمَ يقْوَ عنده أن يكون قائما مقام المُشَبَّه به

وقوله : «خُتِمَ» جملةٌ في موضع الحال من ضمير «يُرَى» وهو ضمير «الوَصْف» وجاء الماضى حالاً خاليًا من (قَدْ) إذ هو جائزٌ عنده كقوله : {أَوْ جَاءُوكُمْ حِصَرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ[2]} الآية. و«بتَاء تأنيثٍ» متعلِّق بـ«خُتِمَ».

(١) الكتاب ٤/٢٤٠.

(٢) سورة النساء / آية : ٩٠.

وَوَصْفُ أصْلِيٌّ ووَزْنُ أَفْـعَـلاَ
مَـمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَـاكـأَ شَـهْـلاَ

وأَلْغِـيَنَّ عَـارِضَ الْوَصْـفِـيَّـهْ
كـأَرْبَعٍ وعَـارِضَ الإسْـمِـيَّـهْ

فَـالأَدْهَمُ الْقَـيْـدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ
في الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ

وَأَجْـدَلٌ وأَخْـيَلٌ وأَفْـعَى
مَـصْـرُوفَـةٌ وقَـدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

هذا هـو الموضع الثـاني من المواضع التى يكون فـيـهـا الوَصْفُ ممنوعًا من الصَّرْف مطلقا، وذلك / مع وَزْن الفِعْل الغالب على الفِعْل، فإذا كان نكرة امتنع صَرْفُه للعِلَّتَيْن نحو : أَحْمَرُ، وأَصْفَرُ، وأَسْوَدُ، وما ٣٦٠/٣
أشبه ذلك.

وقَيَّد منعَ الصرف مطلقا في هذا النوع بقَيْدَيْن :

أحدهما : أن تكون الوصفيَّةُ أصليَّة لاعارضة، بمعنى أن أصل الوَضْع في ذلك الاسم أن يكون صفة، ولا يَضُرُّه بعد ذلك أن يُستعمل استعمالَ الأسماء في بعض المواضع، كما سيَذكره.

فقولك : (هذا ثوبٌ أحْمَرُ وأَخْضَرُ) موضوعٌ على أن يكون وصفا، فيَمْتنع صرفُه مطلقا، في النكرة، والمعرفةِ إذا سُمِّيَ به، وإذا نُكِّرَ بعد التَّسْمية.

حكى ابن خروف عن أبي زيد الأنصاري قال : قلت للهُذَلى : كيف تقولُ للرجل له عشرون عَبْدًا، كلُّ واحدٍ منهم اسمُه «أحْمَرُ»؟ قال :

عشرون أحْمَرَ، قال : فقلت : فكيف تقول : إذا كان يقال لهم : أحْمَدُ؟ فقال : عشرون أحمدًا ، فأجرى «أحْمَدًا» ولم يُجْرِ «أحْمَرَ» وهذا موافقٌ لما يُعطيه النظم.

فلو كانت الوصفيَّة عارضة لم تُعْتَبر، كما سنُبَيِّنه.

والشروط الثاني : أن يكون تأنيثه بالتاء ممتنعا، وذلك قوله : «مَمْنُوع تَأْنيثٍ بِتَاء» وإنما يُؤَنَّث ببِنْيةٍ أخرى إن كان له مُؤَنَّث، وذلك أن (أَفْعَل) إذا كان وصفا على ثلاثة أوجه :

أحدها : (أَفْعَلُ، أفْعَلَةٌ) نحو : أرْمَلُ، وأرْمَلَةٌ، فهذا الضَّرْب لايُحكم له بمطلق الانصراف، فإنه الذى تَحَرَّز منه، وإنما يُذكر بعد هذا، حتى تَدخله العلميَّة، فإنه مِمَّا يَنْصرف في النكرة، ويَمتنع صرفُه في المعرفة.

والثاني : (أفْعَلُ التَّفْضيلِ) مُقَدَّرًا بـ(مِنْ) فهذا يَدخل له تحت إطلاقه هنا، لأنه قد اجتمع فيه أنَّه وصفٌ أصليٌّ، وأن التاء لاتَدخل في مُؤَنَّثه، فلا يَنْصرف في معرفة ولا نكرة لاقبل التَّسْمية ولابعدَها.

أما قبل ذلك فظاهر، وأما بعده فلِشَبَه الأصلِ عند سيبويه[1]:

يوافق الأخفشُ هنا سيبويه، لكن على معنًى آخر، وهو أن هذا عنده من باب الحكاية، فاتِّفَاقُهما من وجهَيْن مختلفين.

والثالث : (أَفْعَلُ فَعْلاَءُ) نحو : أَحْمَرُ، وأبْيَضُ، وقد تقدم.

ويَنْدرج تحت هذا الاطلاقِ[2] نحوُ : رجل آدَرُ، وآلى ، أى عظيمُ الأَلْيَتَيْن، وأكْمَرُ، للعظيم الكَمَرة، وما أشبه ذلك مِمَّا ليس له (فَعْلاَءُ) ولا (أَفْعَلَةٌ) وهو نظير (لَحْيَان) في باب (فَعْلاَن)

---

(١) الكتاب ١٩٤/٣.

(٢) في (ت) : « ويندرج هذا تحت الإطلاق » والصواب ما أثبته.

ووجهُ المَنْع في هذه مطلقا أن الوزن المختصَّ بالفعل، والوصفَ الأصليَّ موجودان فيه في حال التنكير أوَّلاً.

وأما حالة التعريف فللعلَميَّة التى خلَفت الوصفيَّة، فإذا نُكِّر بعد التعريف صار يُشبه أصلَه قبل التَّسْمية، فمُنع الصرفُ، وهو مذهب سيبويه[1].

وأما أبو الحسن[2] فصرَفه في التنكير بعد التَّسْمية، وقال : إنما المانع له في التنكير الوصفيَّةُ ، وقد زالت بالتَّسمية، فلم يَبْقَ له مانعٌ إلا الوزن وحده، وهو لايَمنع وحده.

وكلام العرب على ماقال سيبويه، وقد تقدَّم ماحَكى أبو زيد عن الهُذَلى[3]. وقد نُقل عن أبي الحسن أنه قال في كتابه / «الأوسط» : إن ٣٦١/٣ (أفْعَل) صفةً لاينْصرف في معرفة ولا نكرة. قال : والقياس أن ينْصرف في النكرة. قالوا : فقد وافق سيبويه في السَّماع وذكَر أن القياس هو الصَّرْف، وهو ظاهر.

وقد رَجَّح الفارسي في « التَّذْكِرة » مذهب سيبويه، بإجماعهم على تَرْك صرف (أدْهَم، وأبْطَح) ونحوِهما، مما استُعمل استعمالَ الأسماء من هذه الصفات.

وبيانُ ذلك : أنه ليس في تسميتهم بـ(أحْمَر) ونحوِه أكثرُ من أن يستعملوها استعمالَ الأسماء، وقد سلَبوا عنها معنى الصفات. وهذا المعنى موجود في قولهم : (أدْهَم) وبابه، وقد امتنعوا من صَرْفه، فكذلك ينبغى أن يكون (أحْمَر) وبابه إذا سُمِّى به، ثم نُكِّر.

---

(١) الكتاب ١٩٤/٣.

(٢) يعنى سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. وتقدمت ترجمته.

(٣) انظر : ص ٥٩٠.

وقد تقدَّم الاعتذارُ عن إطلاق الناظم، وإنما لم تُؤَثِّر العلتان عند لحاق التاء من قِبَل أنها قد أُخْرجَت عن تأثير وزن الفعل؛ إذ كان الفعل لاتَلحقه هاءُ التأنيث.

وعلى هذا التعليل يَسْتَتِبُّ الحكم فيما له مؤنث بغير التاء، أو فيما ليس [له][1] مؤنث أصلا.

ومَثَّل ما مُنِع التاءَ بـ(أَشْهَل) وهو من قسم (أَفْعَل، فَعْلاَء)

ثم لما قَيَّد الوصفَ بالأصليِّ احتاج إلى بيان ماأشار إليه بالقَيْد، فقال :

«وأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّة»

يريد أن الوصفية إذا كانت عارضةً للاسم، ليست في أصل وَضْعه، لامُعْتَبر بها، فلا تُؤَثِّر منعًا، كما أثَّرت الأصلية.

فإذا قلت : مررتُ بِنسْوَةٍ أربع، ورأيت نِسْوَةً أربعًا، وهو الذى مَثَّل به، فلا تَمْنَعْه الصرف، لأن (أَرْبَعًا) أصلُه الاسمية، وأن يَدل على مجردٌ ذلك العدد.

فمن قال : مررت بنسوةٍ أربع، إنما اعتَبر معنًى غيرَ المعنى الأصلي، وهو تأويله بُمتَعَدِّدات ونحوِه من المشتق، وهو خلاف المعنى الأصيل.

وكذلك أيضا، لامُعْتَبر بالعارض في الاسميَّة؛ بل يُعتبر الأصل من الوَصْفِيَّة، وهو قوله : «عَارِضَ الإسْمِيَّة» [وهو معطوف على قوله : «عَارِضَ الوَصْفيَّة»][2] مُسَلَّط عليه «الْغِيَنَّ» أى وأَلْغِيَنَّ » أيضا «عارضَ» الاسْمِيَّة ».

---

(١) زيادة من عندي تستقيم بها العبارة.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

فإذًا من الأسماء ماأصلُ وضعه أن يكون وصفا، ثم عَرَض فيه أن وقع اسما من غير اعتبار معنى الوصفيَّة، فتَمنعه الصرْف؛ إذ كانت الاسمية عارضة لايُعْتَد بها.

وارْتَكَب هنا قطعَ همزةِ الوصل في «الإسْمِيَّة» إذ لم يَستقم له تحريكُ اللام وسقوطُ همزة «اسم» لما يُلْقى فيه من «الكف»[1] في (مُسْتَفْعِلُنْ) والكفُّ لايقع في (وَتِدَ[2]) فاضْطُّر إلى إثبات الهمزة وإبقاء لام التعريف على إسكانها، كما قال الشاعر[3]:

إذا جَاوَزَ ألإثْنَيْنِ سِرٌّ فإنَّهُ
بِنَثٍّ وإفْشَاءِ الحَديثِ قَمِينُ

ثم بَيَّن بالمثال مرادَه بهذا الثاني، فقال: «فالأدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِه وُضِع».. إلى آخره.

يعنى أن قولهم: «الأدْهَم» مرادًا به (القَيْد) انصرافُه مُنع، لكونه وُضِع في الأصل لأن يكون وصفًا من (الدُّهْمَة) وهى السَّواد، كقولك: ثوبٌ أدْهَمُ، وفرسٌ أدهَم، وبعيرٌ أدهمُ، وناقةٌ دَهْمَاءُ، كأحْمَرَ وحَمْراء. ثم استُعمل للقَيْد لدُهْمَتِه، وتُنُوسِيَ ذلك المعنى فيه، فصار يُطلق لاباعتبار الوصف، ولكن بَقِي فَى عدم

---

(١) الكف ـ في العروض ـ إسقاط الحرف السابع الساكن، كحذف النون من (مفاعلين) و (فاعلاتن) و(مستفعلن).

(٢) الوتد ـ في العروض ـ ماكان من أجزاء التفاعيل على ثلاثة أحرف، وهو ضربان: أحدهما: حرفان متحركان يتلوهما ساكن، وهو الوتد المقرون، نحو (فَعُو، علُنْ) والثاني: حرفان متحركان بينهما ساكن، وهو الوتد المفروق، نحو (لات) من (مفعولات).

(٣) نوادر أبي زيد ٢٠٤ (٥٠٥) وابن يعيش ١٩/٩، ١٣٧، والعيني ٥٦٦/٤، والهمع ٢٢٤/٦، والدرر ٢٣٧/٢، واللسان (نثث، قمن) وهو لقيس بن الخطيم (ديوانه ١٠٥)
والنث: نشر الحديث. وقيل: نشر الحديث الذى كتمه أحق من نشره. قمين حَرِى، يقال: هو قمين وقمن بكذا، أى حَرٍ وخليق وجدير.

الصَّرْف على أصله، فتقول : / جُعِل على رِجْلِه أدْهَمُ، ورأيتُ على رجله ٣٦٢/٢
أدهَم، كما تقول : رأيتُ على رجله قَيْدًا ولا تختلف العرب في مَنْع صَرْف هذا النوع.

ومنه (الأسْوَدُ) للعظيم من الحيَّات وفيه سَوَادٌ، أصلُه الصفة. ثم استعمل اسما.

و(الأرْقَمُ) الحَيَّة، للحيَّة التى فيها سوادٌ وبياض، واستُعمل اسما كذلك.

فالدليل على أنها استُعملت اسمًا، قولُهم : الأدَاهِمُ، والأسَاوِدُ، والأراقِمُ، فجمعوها على (أفَاعِل) لأن مثل هذا الجمع يَختص بالأسماء لابالصفات، إنما الصفات على (فُعْل) كحُمْرٍ ،صُفْرٍ.

وقد يأتى في الصفات قليلاً نحو : الأبَارِق، والأجارِع، والأبَاطِح.

والأبْطَح : المكانُ المُنْبَطِح. والأجْرَع : المكان المُسْتَوِى من الرَّمْل.والأبْرَقُ : مافيه لونٌ مختلفٍ، وهو الحُمْرَةُ والبياض، يقال : تَيْسٌ أبرقُ.

وهذه المسألة والتى قبلها مما يُقَوِّى مذهبَ سيبويه في اعتبار الأصل في نحو (أحْمَر) إذا نُكِّر بعد التَّسمية.

ثم ذكَر مااستُعمل صفة في بعض اللغات، واسمًا في بعضها، فقال : «وأجْدَلٌ وأخْيَلٌ وأفْعَى مَصْرُوفَةٌ»

يعنى أن هذه الألفاظ وهى : (الأجْدَلُ) وهو الصَّقْر، و(الأخْيَلُ) وهو طائرٌ أخضرُ على جناحه لُمْعَةٌ تخالف لونَه ، يُقَال : هو الشِّقِرَّاق ، و (أفعًى) للحية المعروفة ـ كلُّها مصروفةٌ في الأشهر من الكلام، لأنها أسماءٌ غير صفات عند الأكثر وغيرُ مصروفة عند بعض العرب لأنها

عندهم صفات، لأن (الجَدَل) شِدَّةُ الخَلْق، فصار (أجْدَل) عند هؤلاء في معنى: شَدِيد، وكذلك (أخْيَلُ) من الخَيَلان للَوْنه، ولذلك يقال : رجلٌ أخْيَلُ، أى كثير الخَيَلان.

ومِمَّا جرى فيه منعُ الصرف قولُ حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ(١):

ذَرِينِي وعِلْمِي بالأُمُورِ وشِيَمتِي
فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكِ بأَخْيَلاَ

وكذلك (أفْعَى) لأنها من معنى (فَوْعَة السمِّ) أى شِدَّته.

قاله ابن جِنِّى، كأنه على تقدير القَلْب، أو من باب الاستدلال بالاشتقاق الأكبر(٢).

قال سيبويه (٣): كأنه صار عندهم صفةً، وإن لم يكن له فعلٌ ولا مصدر.

وإنما أتي الناظم بهذا لِيُبَيِّن(٤) أن ماكان فيه وجهان أصليَّانِ، والاسميةُ والوصفيةُ ـ ففيه وجهان في مَنْع الصرف وعدمه، مَبْنِيَّان على ذَيْنِكَ الوجهَيْن؛ إذ ليس أحدهما أصلا للأخر. ألا تَرى أنك لاتقول : لكل شديد : أَجْدَلُ، ولا لكل من اشتد سُمُّهُ : أفْعَى، كما تقول لكل مافيه السواد أسودُ ، ولكل مافيه الدُّهْمَة أدْهَمُ .

---

(١) العيني ٣٤٨/٤، والتصريح ٢١٤/٢، والأشموني ٢٣٧/٣، واللسان (خيل) وديوانه ٣٤٨
والشيمة : الطبيعة. والأخيل : مشئوم عند العرب، ولذلك ضربوا به المثل في الشؤم فقالوا : «أشأم الأخيل» لأنه يقع على دَبَر البعير فينقرها، فيخزل ظهره، وإنما يتشاءمون به لذلك.

(٢) الاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ زصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه. وانظر : الخصائص ١٣٣/٢.

(٣) الكتاب ٢٠١/٣.

(٤) في (ت) : «بهذين البيتين» وهو تحريف.

فالذى قد استَعمل (أجْدَلاً) ونحَوه اسمًا لم يَنقله من الوصَفية إلى الاسميَّة، ومن اعْتقَد وَصفْيتَّه فإنما اعْتَبر معنى الاشتقاق مجرَّدا، وذلك موجود في أصل الوضع، فكل واحدٍ من الاستعمالين ممتازٌ من الآخر، فلم يكن ليُرَدَّ أحدُهما في الصَّرْف أو عدمِه إلى الآخر، لاستحقاق كلٍّ واحدٍ منهما الأصالة، ولا يضرُّ في هذا كونُ أحد الوجهين أكثرَ من الآخر إذا كان أصلاً في نفسه.

وقوله : «وقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا» «النون» عائدة إلى الألفاظ الثلاثة، أى قد يُمنع / صَرْفُهن قليلاً، ودَلَّ على القلَّة إتيانُه بـ«قَدْ» ولم يُبيِّن كونَهما ٣٦٣ / ٣
لغتين؛ إذا الحاصل من ذلك ماذكَره من قلَّة الانصراف وقلة مَنْعه.

ومَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ
في لَفْظِ مَثْنَى وثُلاَثَ وأُخَرْ
ووَزْنُ مَثْنَى وثُلاَثَ كَهُمَا
مِنْ وَاحِدٍ لأربعٍ فَلْيُعْلَمَا

وهذا هو الموضع الثالث الذى يكون الوصف فيه ممنوعا من الصَّرف مطلقا، وذلك مع العَدْل.

والعَدْل : هو أن تريد لفظًا، فتَنْتَقِل عنه إلى غيره مِمَّا يُعْطِى معناه، لضَرْبٍ من التخفيف أو المبالغة.

وذلك أن قولك : (مَثْنَى) معدولٌ عن لفظ : اثْنَيْن اثْنَيْنِ، أو عن لفظ (اثْنَيْنِ) مرادًا به التفصيل.

فإذا قلت : جاء القومُ مَثْنَى، فمعناه : جاء القومُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أى مُرَتَّبِين في المجىء هذا الترتيب. فعُدِل هذا عن ذلك، أو تقول : عُدِل عن (اثْنَيْنِ) المراد به اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، من قولهم : الزَّيْدانِ خيرُ اثْنَيْنِ في الناس، أى هما خيرُ الناس إذا قُسِّموا هذا التَّقْسيم.

وكذلك (ثُلاَثَ) معدولٌ عن (ثَلاَثَة) المرادِ به التفصيلُ على ما ذُكر، وهكذا سائرها.

فإذا اجتمع الوَصْف والعَدْل امتنع صرفُ الاسم مطلقا، في النكرة والمعرفة، وهو قوله: «وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَر» فأطلق القولَ في منع الصَّرفْ، كان نكرة أو معرفة. وكذلك إذا نُكِّر بعد التَّسْمية، لشَبَه الأصل مع العَدْل.

وهذا يجيء على رأى سيبويه[1]، ومَنْ لايُراعى الأصلَ يصرفُه هنا.

والذى جَرى عليه في هذا النظم هو مذهبُ سيبويه، أى منع هذين الأمْرَيْن مُعْتَبر مشهور في الاستعمال، مُرْتَكَبٌ فيه في مثل هذه الألفاظ الثلاثة.

أما (مَثْنَى، وثُلاَثَ) فنحو: رأيت رجالاً مَثْنَى، ورأيتُ رجالاً ثُلاَثَ، وكذلك (رُبَاعَ) ومنه الآية الكريمة: {جَاعِلِ الْمَلاَئِكةِ رُسُلاً أُولى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاَثَ ورُبَاعَ}[2].

والمعنى: أُولِى أجنحةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ، وهو تفسير الخليل وأبي عمرو[3]. وأنشد سيبويه قولَ ساعدةَ بن جُؤَيَّة[4]:

---

(١) الكتاب ٣/٢٢٤.

(٢) سورة فاطر / آية: ١.

(٣) الكتاب ٣/٢٢٥.

(٤) الكتاب ٣/٢٢٥، والمقتضب ٣/٢٨١، وابن يعيش ١/٦٢، ٨/٥٧، والعيني ٤/٣٥٠، والمغني ٦٥٤، وديوان الهذليين ١/٢٣٧

والبيت من قصيدة يرثي بها ابنه، وقبله:

ولو أنه إذ كان ماحُــمَّ واقعا ... بجانب من يُخْفِى ومن يَتَوَدَّدُ

يتحسر على أن أهله بواد لا أنيس به إلا السباع والوحوش، ويتمنى أن لو كان يعيش، حين مات ابنه، بمكان مأهول، مع من يعزيه ويشاركه أحزانه. ويروى «سباع».

وَلكِنَّمَــا أَهْلِي بَوادٍ أَنِيــسُــهُ

سِبَاعٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ

أي اثنان اثنان ، وواحدٌ واحدٌ، وهو معنى عَدْلِهما.

وأما (أُخَرُ) فنحو : جاءني الزيدون ورجالٌ أُخَرُ، ورأيتُ رجالاً أُخَرَ، ومررتُ برجالٍ أُخَرَ، قال الله تعالى : {فَعِدَّةٌ من أَيَّامٍ أُخَرَ}(1).

ووجه عَدْله مختلَفٌ فيه، فرأىُ سيبويه(2) وطائفةٍ أن (أُخَر) من باب (الكُبْرى والكُبَر) و(الصُّغْرَى والصُّغَر) حَقُّه أن يكون صفةً بالألف واللام؛ إذ كان (الصُّغَر، والكُبَر) كذلك، فلا تقول : هؤلاءِ نسوةٌ صُغَرُ، ولاكُبَرُ، ولا نحو ذلك.

فلما عُدل (أُخَرُ) عن هذا الأصل مَنَعُوا صَرْفَهُ.

وقيل : إن (أُخَر) معدول عن (آخَر) هذا اللفظِ، فكان الأصل أن / ٣٦٤ / ٣
تقول : مررت بنسوةٍ آخَرَ من هؤلاء، كما تقول : أفضلَ من هؤلاء، فكأنهم عَدَلوا عن لفظ (آخَر) إلى لفظ (أُخَر) ورجح الأستاذ(3) ـ رحمه الله ـ هذا الثاني عَلى الأول.

وقد نُقل عن الفارسي : أن (مَثْنَى وثُلاَثَ) ونحوه إذا سُمِّى به انصرف، لأنه إذا كان معرفةً فليس فيه إلا التعريفُ خاصَّة؛ إذ ليس معدولاً في(4) حال التَّسمية، لأنه لم يُعْدل إلا عن اسم العَدَد. وذلك المعنى قد ذَهب بالتَّسمية، ولا يُشبه حالَه حين كان معدولاً، لأنه الآنَ

(1) سورة البقرة / آية : ١٨٤.

(2) الكتاب ٣/٢٢٤.

(3) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(4) في جميع النسخ «معدول» بالرفع، ولاوجه له، فهو تحريف وسهو من الناسخ

معرفةً، وكان في حين عَدْله نكرة ، فإذا نُكِّر أشبه أصلَه، فامتنع صرفُه. وإطلاق الناظم مـخـالفٌ لهذا. وقد رَدَّ الناسُ هذا المذهب، ولعله رَجع عنه. ومـذهبُـه في «الإيضاح[1]» مذهبُ الجمهور، وهو نَصُّه في « التَّذْكِرة » إذ قال حين نَقل كلام أبى العبـاس في (مَـثْنى، وثُلاَثَ، ورُبَاع) : إذا سُـمِّي بشيء من ذلك. فـالقيـاسُ الانصرافُ، وذلك أن الوصف يَزُول، فيخلُفه التعريفُ الذى للعَلَم، والعدلُ قـائمٌ في الحالين جميعا، ثم جَعل قياسَ غيرها من العدول قياسَها.

وأمـا ابن عصـفور فـارتضى مذهبَ الفـارسي، ومُرْتَضَـاه عند غـيره غيرُ مُرْتَضًى، لأن شَبَه الأصل من العَدْل حـاصلٌ، والعَلَمـية مُـحَقَّقـة، فسـببُ المنع موجود، فالوجهُ امتناعُ الصَّرْف.

وأيضـا ، هـو مـذهبٌ لانظيـرَ له؛ إذ لا يوجـد مـايَنْصـرف في المعـرفـة، ولا يَنْصرف في النكرة، وإنَّما المعروفُ العكس.

وقـول النـاظم : «لَفْظِ مَـثْنَى وثُلاَثَ وأُخَـر» أى في هـذه الألفـاظ الثـلاثة المذكورة، وإنما عَيَّن أَنْفُسَ الألفـاظ، وهي في الحـقيقـة غـيرُ مـرادة؛ بل المرادُ الوزنُ، لأجل «أُخَر» وذلك أنه لفظٌ لايُقاس عليه غيرُه في عَدْله المختصِّ به، فهو موقوفٌ على السمـاع، لكن ذكَره لشُهْرة استعمالِه وكثرةِ تَداوُله، فلذلك احتـاج إلى أن يَسْتَدْرِك بعد ذلك حُكْمَ الكُلِّيـة لمَثْنَى وثُلاَثَ، فقـال : «ووَزْنُ مَـثْنَى وثُلاَثَ كَـهُمَـا» إلى آخره، فبقي (أُخَرُ) على مافَسَّر فـيه، من الاقتـصـار على لَفْظه، وماعداه أخبر أن وزنه مثلُه، من واحدٍ لأربعٍ .

---

(١) انظر : ص ٢٩٤.

ومعنى ذلك أن ماوافق (مَثْنَى، وثُلاَث) في وزنهما من واحد إلى [أربعة][1] فهو مثلُهما، يريد : في الحُكْم بالعَدْل والوَصْفِ وتَرَتُّبِ منعِ الصَّرْف مطلقا في النكرة والمعرفة.

وهذا المقدارُ هو المَقِيس منها، وما عدا ذلك فسماع لايُتَعَدَّى به مَحَلُّه، فـ(فُعَالُ، ومَفْعَلُ) من (واحِدٍ) ممنوعُ الصَّرْف، للوَصْف والعَدْل، وهما وزن (مَثْنَى، وثُلاَثَ) الذى ذكَر، فتقول : [جاءني ناسٌ أُحَادُ][2] وجاءنى ناسٌ مَوْحَدُ وقال الآخر، أنشده الفارسيُّ وغيره[3]:

أَحَمَّ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَــــاءٍ

أُحَــادَ أُحَــادَ في شَــهْــرٍ حَــلاَلِ

وقال الآخر[4]:

* سِبَاعٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ *

وقد تقدَّم.

وكذلك (مَثْنَى، وثُنَاءُ) نحو : جاءنى الناسُ مَثْنَى مَثْنَى ، وثُنَاءَ ثُنَاءَ ، وكذلك (مَثْلَثُ ، وثُلاَثُ) و (مَرْبَعُ ، ورُبَاعُ) نحو : مررتُ بقومٍ مَثْلَثَ وثُلاَثَ ، ومررتُ بقومٍ / مَرْبَعَ ، ورُبَاعَ، وإنما قال : « مِنْ واحدٍ » ٣٦٥ / ٣

---

(١) الكلمة التى بين الحاصرتين من عندي، ومكانها بياض بجميع النسخ. والله أعلم.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٣) ابن يعيش ٦٢/١، واللسان (منى) والمخصص ١٢٤/١٧، وروايته فيها :

مَنَتْ لكَ أن تلاقيني المنايا

ومعناه : قَدَّرت لك الأقدار، يقال : مَنَى الله له الموتَ، يَمْنَى، أى قَدَّر.

والمَنَى : القدر. وأحمَّ الله كذا، وحَمَّه : قضاه وقَدَّره.

(٤) سبق الاستشهاد به، وهو لساعدة بن جؤية، وصدره :

ولكنَّما أهلى بوادٍ أنيسُه

فَذَكَّر « لأرْبَعٍ » فأنَّثَ ضرورةً ؛ إذ كان الأَوْلى أن يقول : من واحدٍ لأربعةٍ ، وهذا سماع .

واقتصارُه على العَدْل من واحدٍ إلى أربعة فيه نظر، فإنه إن أراد القياس فقد قاسَه في «التسهيل»[1] إلى خَمْسة، وزاد : إلى عَشَرة، فيقال : عنده زائدًا على ما ذُكِّر : مررتُ بقومٍ مَخْمَسَ وخُمَاسَ، ومَعْشَرَ وعُشَارَ. وقد قال الكميت في ((عُشَارَ) أنشده الجوهريُّ وغيره[2]:

وَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْـــ ـــتَ فُوَيْقَ الرِّجَالِ خِصَاءَعُشَارا

بل قد قاسه الكوفيون فيما فوق ذلك إلى التِّسْعة، فأجازوا : سُدَاسَ ومَسْدَسَ، وسُبَاعَ ومَسْبَعَ، وثُمَانَ ومَثْمَن، وتُسَاعَ ومَتْسَعَ.

ولا اعتراض في هذا عليه، ولكن الاعتراض إنما هو في تَرْكه قياسَ ماقاسه في «التسهيل» وإن كان مراده السماع، فالذى سُمِع من ذلك أُحَادُ ومَوْحَدُ، وثُنَاءُ ومَثْنَى، وثُلاَثُ.

وحَكَى الجوهري : مَثْلَث، ورُبَاعَ، وخُمَاسَ، وعُشَارَ، فكان حقه أن يقتصر على المسموع، لكنا نعلم أنه إنَّما أراد القياسَ، فهو مُقَصِّرٌ فيه.

والجواب : أن السماع الذى بَلَغ مَبْلَغَ القياس إنما هو ماذكَره الناظم هنا ، ولذلك حَكَى الجوهريُّ عن أبى عُبَيْد أنه لم يُسْمع (عُشَارُ) إلا في قول الكميت المتقدِّم[3]، وذكَر أنه لم يُسمع إلاَّ : أُحَادُ، وثُنَاءُ، وثُلاَثُ، ورُبَاعُ، فبقي (خُمَاسُ) ولم يَذكر سيبويه أيضا نَيِّفًا على (رُبَاعَ[4]).

(١) قال الناظم في التسهيل (٢٢٢) : «وعلى موازن (فُعال ومَفْعَل) من عشرة وخمسة فما دونها سماعا، ومابينهما قياسا، وفاقا للكوفيين والزجاج».

(٢) الصحاح واللسان (عشر) ودلائل الإعجاز ١١٨، ١٢٨، وديوانه ٤٠ واستراثه : استبطأه.

(٣) الصحاح (عشر).

(٤) الكتاب ٣/٢٢٥.

فما فَعله حسن، ولذلك [قال]:[1]«فَلْيُعْلَمَا» أى فَلْيُعْلَمْ أن ماعدا هذه لايُقاس، ولايَبْلُغ ماسُمع منه مبلغَ القياس، فبقي مذهبُ الكوفيين وغيرهم مِمَّنْ عَدَّى القياس إلى غير ماذُكِر.

وذكَر هنا من أنواع المَعْدُول ثلاثةً ، وتَرك سائرَ الأنواع لمواضعها، لأن المقصود هنا ذكرُ ما يَمْتنع فقط[2]:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ
أَو الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ
وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالْجَوارِى
رَفْعًا وجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِى
وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ
شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
وَإِنْ بِهِ سُمِّى أَوْ بِمَا لَحِقْ
بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يحِقْ

هذا هو الأمر الثالث من الأمور التى تَمنع من الصَّرْف مطلقا، وهو الجمع المُتَناهِي، يعنى أن ماكان من الجموع يُشبه مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) فإنه ممنوعُ الصَّرْف.

ولايريد بمُشْبِه (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) ما كان أولُه ميمٌ زائدة، ولا ما كان ثانية أصليًا ولا غيرَ ذلك، وإنما يريد ماكان على هذا الشَّكْل من الجموع مطلقا،

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة، وليست في النسخ.

(٢) في الأصل و(س) «مايمتنع مطلقا» وما أثبته من (ت) هو الصواب.

فَيدخل تحته (فَواعِلُ، وفَعائل وفعالِلُ، وفَيَاعِلُ[1]) وكذلك إذا دخلتْها الياءُ قبل الآخر، وما كان نحوها، وذلك نحو (مسَاجِدُ) و(قَنَادِيلُ) جمع : قِنْدِيل، و(ضَوَارِبُ، ورَسَائِلُ، وجَعَافِرُ، وصَيَارِفُ) وما أشبه ذلك، الحكمُ في الجميع سواء.

وهذا التمثيل أشار فيه إلى قيود / مُعْتَبرة في مَنْع الجمع، ٣٦٦/٣ وضابطه : كُلُّ جمعٍ ثالثُ حروفِه ألفٌ ثابتة، وبعدها حرفان، أوثلاثَةُ أحْرُفٍ أوسطُها ياءٌ، عارٍ من التأنيث أو ياء النَّسَب .

وقد اشتمل هذا التعريف على قُيود مقصودة : أحدها : أن يكون الجمع ثالثُ حروفِه ألفٌ، تحرُّزًا من نحو (أفْعِلَة، وفُعُول، وأفْعَال) ونحو ذلك، فإنها وإن كانت جموعا لاتُشْبه الآحادَ المشهورة في كلام العرب، لاتُعْتبر في منع الصرف، فـ(أَفْعِلَةٌ) لايقع مفردا، وكذلك (إفْعَلٌ) إلا نادرا نحو : إصْبَع و(فُعُول) ليس في الأسماء إلا نادرا، مثل ماحكَى سيبويه من قولهم : «سُدُوس» لضَرْب من الثياب[2]، وكذلك (أفْعَال) هو بناءٌ لاحَظٌّ فيه للمفرد، إلا ماحكَى سيبويه من قولهم : هو الأنْعَام[3] أو ما قَلَّ من ذلك.

وإذا كانت هذه الأبنِيَة وما أشبهها تختصُّ بالجمع كـ(مَفَاعِل، ومَفَاعِيل) وهى مُنْصرفة مع ذلك ـ لم تُعْتبر مانعا، لأنها تُشبه المفرداتِ في الوزن وفي الحُكْم .

---

(١) كتب هذا الوزن في جميع النسخ (فعا) فقط. وما أثبته هو الذى يوافق الجموع التى مثل بها فيما يلي. والله أعلم.

(٢) الكتاب ٤/٢٧٤.

(٣) الكتاب ٣/٢٣٠.

أما في الحُكْم : فإنها تَجرى في التكسير مَجرى الواحد فتقول : أقْوَالٌ وأقَاوِيلُ، وأنْعامٌ وأناعيِم، وأيْدٍ وأيادٍ.

وأما في الوزن : فإن (فُعُولاً) يُشبه (فُعُولا) و(أفْعَالاً) يُشبه (أَفْعَالاً) إلى ما جاء من المفرادات فيها، بخلاف (مَفَاعِل) أو مَفَاعِيل) فإنها لاتُجمع أصلا جمعَ تكسير؛ بل هى غايةُ مُنْتَهى الجموع.

ولذلك يقول ابن الحاجب[1]: إن سبب مَنْعه الصرفَ كونُه صيغةَ مُنْتَهى الجموع.

وهو يَظهر من كلام سيبويه[2]، فهذا قَيْدٌ أفاده التمثيل.

والثاني : أن تكون الألف الثالثة ثابتةً لا محذوفة، فإنها لو كانت محذوفةً لَجاز تنوينُه، وذلك قولهم في (ذَلاَذِل، وزَلاَزِل، وجَنَادِل) : ذَلْذَلٌ، وهى أسافُل القميص، وزَلْزَلٌ، وجَنْدَلٌ. وهذا ـ على فَرْض أنها جموع حقيقةً ـ تَنْصرف، لأن بناء (مَفَاعِل) قد ذهب لفظا، فأُتِى بالتنوين، وجُعل كأنه عِوَضٌ من المحذوف.

والثالث : أن يكون بعد الألف حرفان أو ثلاثة أوْسَطُها ياءٌ، تحرُّزٌ من جمع التكسير الذى بعد الألف الثالثة فيه حرفٌ واحد، نحو : كِبَاشٌ، ودِيَارٌ، وكذلك جمعُ السلامة بالتاء، نحو : عَلاَمَاتٌ، فإن كان بعد الألف ثلاثةُ أحرف، أوسطُها ألفٌ، فليس بمقصودِ الذِّكْر، لأن ذلك كُلّه مَصروف.

فإن قيل : إن المثالُ يخرج نحو : دَوَابٌّ، وشَوَابٌّ، مِمَّا هو مُدْغَمُ الحرفَيْن، لأن (مَفَاعِل) غيرُ مُشْعِرٍ به .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٥٤/١.

(٢) انظر : الكتاب ٢٢٩/٣.

فالجواب : أنه ليس كذلك، لأن وزن : دَوَابٌّ (مَفَاعِلُ) ولابُد، لكن عَرَض فيه الإدغامُ لاجتماع المثلين، فهو داخل. وإنما كان يكون خارجا لو أتَى بمثال (فَعَالِلَ) مما يُمكن إدغامُه ولم يُدْغَم، فهنالك يكون للمعترض مَقَالٌ، من حيث يقصد بـ(فَعَالِل) ماكان مُلْحَقا بالتَّضْعيف نحو : (مَهَادِدَ) في جمع (مَهْدَدَ)(١) و(قَرَادِدَ(٢)) في جمع (قَرْدَدٍ) وما أشبه ذلك.

أما إذا لم يَأْتِ إلا بـ(مَفَاعل) فليس فيه مايَرُدُّ نحوَ (دَوَابٌّ) عن الدخول.

والرابع : أن يكون عاريًا من هاء التأنيث، فإنه إن صَحِبَ الهاءَ صار إلى شبْه المفردات نحو : حَزَابِيَةٍ، وعَبَاقِيَةٍ(٣)، وشبه ذلك، فتقول : / ٣٦٧ / ٣ قومٌ جَحَاجِحَةٌ، وصَيَاقِلَةٌ(٤)، وما أشبه ذلك.

والخامس : أن يكون عاريًا من ياءِ النَّسَب، فإن صَحِبها أشْبَه المفرادات فصُرِف، نحو : مَدَائِنِيٌّ ومَسَاجِدِيٌّ، وما أشْبه ذلك، للحَاقه بباب (تَميميٌّ، وقَيْسِيٌّ) كما لحق الأول أيضا بباب (تَمْرة، ونَمِرة)

ولايَدخل في هذا الشرط نحوُ : كَرَاسِيٌّ، وبَخَاتِيٌّ، فإن الياءين ليستا للنَّسَب إلا في المفرد، ولم تلحقا(٥) الجمع، فلا بُدَّ هنا من مَنْع

(١) مَهْدَدُ : اسم امرأة.

(٢) القَرْدَدُ : ماارتفع من الأرض وغلظ.

(٣) الحَزَابية من الرجال والحمير والإبل : الغليظ القصير. والعَبَاقِيَة : الداهية ذو الشر والنكر، واللص الخارب الذى لايحجم عن شيء.

(٤) الجحاجحة : جمع جَحْجاح، وهو السيد السمح الكريم. والصياقلة : جمع صَيْقَل، وهو من صناعته الصَّقْل، أى جلاء السيف والمرآة ونحوهما.

(٥) في جميع النسخ «تلحقها» والصواب ماأثبته، والله أعلم.

الصرف، بخلاف (مَدَائنِيٌّ) فإن الياءَيْن لاحقتان الجمعَ للنَّسَب، وهذا في الجَمْع، وهذا الذى قَيَّده في قوله : « وكُنْ لَجِمْعٍ مُشْبِهٍ كَذَا » فأما (مَفَاعِلُ) إذا وقع للمفرد، فمقتضى كلامه أنه مصروف إلاَّ (سَرَاوِيلَ) وماسُمِّيَ به من هذه الجموع. وذلك صحيح لأن مُوَازِن (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) على ستة أقسام :

أحدها : أن يكون هذا الوزن عارضًا فيه لأجل الإعلال لا أصليا وذلك نحو : التَّرَامِي ، والتَّداعِي، فإن لفظه لفظُ مُوازِنِ (لَمَفَاعِل) بلا شَكٍّ، ولكنه ليس بأصليٍّ فيه، وأصله (التَّفَاعُل) نحو : التَّقَابُل، والتَّضَارُب، إلا أن الضمة قُلبت كسرة لأجل [الياء] فعلى هذا تصرفه ولابُدَّ، فتقول : ماكرهتُ تراميًا، ولا أحببتُ تداعيًا.

والثاني : أن يكون عارضا فيه لأجل](1) لَحاق ياء النسب، كقولك في (صَبَاحٍ، وقَذَالٍ) : صَبَاحِيٌّ، وقَذالِيٌّ، فإن هذا يوازن (مَفَاعِيل) لفظًا، لكنه في الحُكْم على غير ذلك، لأن الياءَيْن للنَّسَب، فهما كالكلمة الأخرى، ليست الكلمة مَبْنِيَّة عليهما كهاء التأنيث، فلابُدَّ هنا من الصَّرْف أيضا.

والثالث : أن تكون الألف الثالثة فيه عِوَضًا من إحدى ياءَى النَّسَب نحو : يَمَانٍ، وشَآمٍ، فإن وزنه في اللفظ موافق لـ(مَفَاعِل) إلا أنه في الأصل : يَمَنِيٌّ، وشَامِيٌّ، فخَرَج عن ذلك الوزن وحكْمِه، فتقول : هذا يَمَانٍ، أو رجلٌ شَآمٍ، ورأيت رجلاً شَآمِيًا أو رجلاً يَمانِيًا.

---

(1) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س ، ت) .

والرابع : أن تكون الألف شبيهةً بالمُعَوَّض من إحدى الياءَيْن، وليست بها، وذلك : ثَمَانٍ، ورَبَاعٍ، وشَنَاحٍ[1]، ونحوه، فاللفظُ لفظُ (مَفَاعِل) وهو في التقدير : ثُمُنِيٌّ، ورَبَعِيٌّ، وشَنَحِيٌّ، فكأنَّ الألف عِوَضٌ إذا لم تَقُل بحذف الألف والإتيان بالياءَيْن، فهذا مَصروف أيضا.

فتقول : رأيتُ من النِّعَاج ثَمانِيًا .قال أعشى بكر[2]:

ولَقَـدْ شَـرِبْتُ ثَمَـانِيًـا وثَمَـانِيًـا

وثَمَـانَ عَـشْـرَةَ واثْنَتَـيْنِ وأرْبَعَـا

ورأيتُ رَبَاعِيًا من الإبل، وشَنَاحِيًا من الرجال، وهو الطويل.

فهذه الأقسام الأربعة مصروفةٌ، لخروجها في الحقيقة عن وزن(مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) وأما (سَرَاوِيلُ) و(مَسَاجِدُ) مسمًّى به، وهما القسمان الباقيان، فممنوعا الصَّرْفِ لشَبَهِهما بالجمع، على ماسَيَذكره إن شاء الله. وذلك لأنهما على (مَفَاعِيل) حقيقةً.

فإذًا الحاصلُ في منع الصَّرْف هو وزن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) فكان من حَقِّ الناظم أن يَختصر[3] الكلام فيقول : ماكان على (مَفَاعِل) أو(مَفَاعِيل) حقيقةً، فممنوعُ الصرف، ولايَحتاج إلى هذا التطويل، ولايَدخل له شيءٌ مِمَّا تقدَّم .

---

(١) الرُّبَاع : الذكر من الإبل إذا طلعت رَبَاعيته، وذلك إذا دخل في السنة السابعة. والرَّباعية ـ مثل الثمانية ـ إحدى الأسنان الأربع التى تلي الثنايا، بين الثنية والناب، للإنسان وغيره. والأنثى : رباعية ، والشَّنَاح الفتىُّ من الإبل ، والأنثى : شَنَاحِية. والشناح من الرجال : الطويل.

(٢) الأشموني ٧٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٤، واللسان (ثمن).

(٣) في جميع النسخ «أن يختص» ولا معنى له هنا. وما أثبته من عندى. والله أعلم بالصواب.

والجواب : أن المانع من الصَّرْف ليس مجردَ البِنْيـة، وإنما المانع كَوْنُهما على صيغَة جَمْعٍ تَنْتهى إليها الجموع، ولانظيرَ لها في الآحاد، فتَقيَّد السببُ بكَوْنها للجمع، وهو / الذى قَصد الناظم الإشارةَ إليه. ٣٦٨
٣

ثم نَبَّه على مايُلْحق به من المفردات تشبيهًا، لا لوجود السَّبَب حقيقة، فلو اخْتَصر كما قلتَ لَفَاته التنبيهُ على العِلّة المانعة. وأيضًا لكَان يُفْهَم منه أن مجرَّد الوزن هو المانع، وليس بموافقٍ لما ذكَر الناسُ من السبب، فكان مافَعله من ذلك صحيحًا لا اعتراضَ فيه.

و«الكافل» : الضَّامن، كالكَفِيل : كَفَلْتُ بالشيء كَفَالةً، تَحمَّلت به.

فمعنى قوله : «بِمَنْعٍ كافِلاَ» أى كُنْ متكفِّلاً بمنع صَرْفه، وضامنًا له، فإن العرب كذلك تفعل، و«بمَنْعٍ» يتعلق بـ«كَافِلاً» أى كُنْ كافلاً له بالمَنْع.

ثم قال : «وذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالْجَوارِى».. إلى آخره.

لما كان للمعتلِّ اللامِ عند الناظم حكمٌ ليس للصحيح، شَرَع في تَبْيينه.

ويَعنى أن ماكان من مُوازن (مَفَاعِل) أو(مَفَاعِيل) من الجموع يُشبه (الجَوارِىَ) في اعتلال اللام، فإنه يَجرى في الرفع والجر مَجرى (سَارٍ) يريد في التَّنْوين، وحذفِ الآخر لالتقاء الساكنَيْن وتقدير الإعراب، باقٍ على حَدِّ منع الصرف.

فلايريد أنه يُجريه مُجراه في كل شيء حتى في كَوْنه منصرفًا يُجر بالكسرة؛ بل إنما يُجر بالفتحة، وهى هنا مُسْتَثْقلة مثلُ الكسرة، فلا تَظْهر، فتقول في الرفع : هذه جَوَارٍ، وغَوَاشٍ، ومَرَامٍ، جمع (مَرْمًى) كما تقول : هذا رجلٌ سارٍ، وداعٍ، ورامٍ وغازٍ.

والأصل في الرفع : جَوَارِيُ، وغَوَاشِيُ، ومَرَامِيُ، فحُذفت الحركةُ استثقالا في موضع الجر والرفع، ثم سِيق التنوينُ عِوَضًا من الحركة المحذوفة، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنَيْن. وهذا التفسير جارٍ على طريقة الأكْثَرِين.

فإن قيل : إن الناظم زَعم أنها عنده تَجرى مَجرى (سَارٍ) فتنوينُها إذًا للصَّرْف لا للعِوَض، كما كان (سارٍ) أصله : سَارِيٌ، ثم حُذفت الحركة استثقالا، فالتقى ساكنان، فحُذفت الياء وبَقِيَ التنوينُ، كما كان، فإنما يقال على طريقته : كان الأصل : جَوَارِيٌ، وغَوَاشِيٌ، ومَرامِيٌ، وهو الأصل الأول للأسماء كلها، فحُذفت الضمة في الرفع والكسرةُ في الجر، استثقالاً، ثم حُذفت الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين الصَّرْف، فصار : هؤلاءِ جَوَارٍ، ومررتُ بجَوارٍ، وكذلك باقي الباب. فصار هاهنا (جَوَارٍ) في اللفظ كـ(سَارٍ) و(جَارٍ) من : جَرَى يَجْرِى، و(عَارٍ) فزال عنه بِنَاءُ (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) فبقي على صَرْفه.

وأما في النصب، فلما كانت حركة الياء، وهى الفتحة، لاتُسْتَثْقل على الياء، لم يكن لحذفها مُوجِب، فبقي بناء (مَفَاعِل) محفوظًا فيه. فلذلك قالوا : رأيتُ جَوَارِيَ، وغَوَاشِيَ.

ومن الدليل على صحة اعتبار اللفظ في (جَوَارٍ) إذا صار كـ (سَارٍ) ماتقدم من قولهم : ذَلْذَلٌ، وزَلْزَلٌ، وجنْدَلٌ، مصروفًا؛ إذ كنتَ تقول: نظرتُ إلى ذَلْذَلٍ، وإلى جَنْدلٍ، فتَخْفض بالكسرة حين زال مثال (مَفَاعِل) لفظًا(1).

فالجواب : أن هذا ليس بمُرادٍ له، وإنما مرادُه مجَّردُ حذفِ الآخر والإتيانِ بالتنوين .

ومن الدليل على هذا من كلامه قوله في آخر الباب :

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إعْرابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

---

(1) انظر : ص ٦٠٥ .

يَعني في كل ماتقدَّم له من أنواع الممنوع الصَّرْفِ غيرِ المُنْصَرِف المتقدِّم.

وإذا / كان قد أحال عليه، فلايصح أن يُحمل على أنه مَصروف، ٣٦٩/٣ لأنه إن ساغ التعليل في (جَوَارٍ) ونحوه من أنه على وزن (جَنَاح) فزال المانع، فلا يَجْرى له ذلك فيما إذا سَمَّيْتَ امرأة بَقاضٍ، ورَامٍ، وغَازٍ وثمانٍ، ونحو ذلك[1].

أفتَرى أن مانع الصرف زال هنا، كَلاَّ بل هو باقٍ؛ إذ ليس التأنيث والعَلَمية والتنوين لابُدَّ منه على مذهب سيبويه[2]، الذى اعتمده الناظم، وهو تنوين العِوَض لاتنوينُ الصَّرْف.

وعلى هذا لايَمْشِي على ما مضى من التعليل، إلا على أنه لما حُذفت الياء لالتقاء الساكنين وُجِد تقديرُ الإعراب في الياء مُحْرِزًا لها، فمُنِع من الصَّرْف لبقاء مُحْرِزِ المثال الأصلى، فلما حُذف تنوين الصَّرْف أُتِيَ بالتنوين الذى يكون عِوَضًا من الياء المحذوفة؛ وإذ ذاك يَطَّرِد له تعليلُه الذى علَّل به السؤال، ويستقيمُ على مقتضى كلامه فيما بعدُ، على ماسيأتى إن شاء الله.

وإنما كان يَمْشِي له ذلك إذا سَمَّيْت بنحو (يَرْمِي، ويَغْزُو) حين وَجب على مذهب الخليل (يَرْمٍ، ويغْزٍ[3]) إذله أن يقول : زال بناءُ الفعل وتغيَّر، فَرُوجِع الأصل، ولكن هذا غير مُطَّرِد، ولامُوَفٍّ بالغرض، فالصحيح ماتقدَّم.

---

(١) في الأصل و(ت) : «وعدو» وفي (س) «وغزو» وأثبت ماظننت أنه الصواب. والله أعلم.

(٢) انظر : الكتاب ٢٢٧/٣.

(٣) الكتاب ٣١٢/٣، ٣١٦.

وأما ماستدل به من (ذَلْذَلٍ، وزَلْزَلٍ) فليس مثلَ (جَوَارٍ) لأن (ذَلْذَلاً) حَصَلَ التنوينُ العِوَضِيُّ منه في حَرْف الإعراب، فلم يُمكن أن يبقى على فتحه حالة الجر، بخلاف (جَوَارٍ) فإن التنوين فيه مانعٌ في الظاهر لحركة ماقبل الآخر، وفتحةُ الإعراب غير ظاهرة ، فأمكن تقديرُها مع وجود التنوين؛ إذ لا فَتْحَ فيه، كما في (جَنْدَلٍ) ونحوه فافتَرقا.

وقوله : «وذَاعْتِلاَلٍ» منصوبٌ بفعل مضمر من «باب الاشتغال» يفسره «أَجْرِهِ» و«رَفْعًا وَجَرًا» مصدران في موضع الحال، والكاف : بمعنى (مِثْل) وهى في موضع الحال من باب «ضربتُه شديدًا» أى أجْرِه إجراءً مِثْلَ إجراءِ «سَارٍ» ثم قال : « ولِسَرَاوِيلَ بِهَذا الْجَمْعِ».. إلى آخره.

يريد أن هذا اللفظ له بَمفاعِيلَ ومَفَاعِلَ، شَبَهٌ اقتَضى ذلك الشَّبَهُ منعَ الصَّرْف مطلقا، في النكرة والمعرفة [لأنه على زنة (مَفَاعيل) كقراطيس وقَناديل، فحكَّمُوا فيه الشبَّه فمنعوه الصرف، كما منعوه في الجمع، لأن ثمرة الشَّبَه أن يجرى المشبَّه على حكم المشبَّه به. وعند ابن الناظم أنه نَبَّه بهذا الكلام على خلاف من خالف في عموم منع الصرف، يعنى في النكرة والمعرفة][(1)]. وزَعم أن فيه وجهَيْن : الصَّرْفَ، وعدمَه، أى إن ذلك الشبه اقتضى عمومَ مَنْع الصرف في جميع وجوه الاستعمال، خلافًا لمن زَعم غير ذلك[(2)].

وكأنَّ المخالفَ رأى أن القاعدة العربية أن المشبَّه لايَقْوَى قوةَ المشبَّه به، فيكون هذا من ذلك الباب.

ألاَ تَرى أن ألف الالحاق قد أشبهت ألفَ التأنيث، فمُنع صرفُ ماهى فيه، لكن لَمَّا لمَ يْقَوَ قُوَّةَ ألف التأنيث لم يَمنع إلا في المعرفة، فيكون هذا الموضع كذلك.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) شرح ابن الناظم : ٦٤٧.

وهذا قد يُجاب عنه بأن الشَّبَه في باب مالا ينصرف يُؤَثِّر إرطلاق، ويُلحق المشبَّه بالمشبَّه [به](١).

ألا ترى إلى امتناع صرف (أحْمَر) المنكَّر بعد التسمية وغير ذلك.

ومنه. مسألة الإلحاق، لأن الشَّبَه لم يَحْصُل إلا بعد التسميه؛ إذ كانت قبلها / تَلحقها الهاء نحو : عَلْقَاة، وألفُ التأنيث من حقيقتها ألاَّ تلحقها التاء. ٣٧٠/٣

ومن هناك(٢) غَلِطَ أبو عبيدة في مسألة :

* فَكَرَّ في عَلْقَى وفي مُكُورِ(٣) *

كما سيأتى إن شاء الله.

فلما امتنعت التاء بالعَلَمية حَصَل الشَّبَه، فَحصل منعُ الصرف.

ومقتضى كلام الناظم أن (سَرَاوِيل) عنده مفرد لاجمع، وهو مذهب سيبويه. قال(٤): وأمَّا سَرَاوِيلُ فشيءٌ واحد، وهو أعجميٌّ أُعرب كما أُعرب الآجُرُّ، إلا أن سَرَاوِيل أَشْبَهَ من كلامهم مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة، كما أشبه بَقَّمُ الفعلَ، يَعنى بعد التَّسْمية، ولم يكن له نظيرٌ في الأسماء.

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى وليست في النسخ، وفي (ت) «بالمشبهات».

(٢) في الأصل «ومن ذلك» وما أثبته من (س، ت).

(٣) سيبويه ٣/٢١٢، ومجالس العلماء للزجاجى ٥١، وشرح شواهد الشافية ٤١٧، واللسان (مكر، علق)
والرجز للعجاج، ديوانه ٢٩. ويروي «يَسْتَنُّ» و «فَحَطَّ» يصف ثورا يرتعي في ضروب من الشجر.
وكرَّ : رجع. ويستن : يرتعي.
وحَطَّ : نزل. والعلقى : شجر له أفنان طوال دقاق، وأوراق لطاف.
والمكور : جمع : مَكْرٍ، بالفتح، وهى نبتة غبيراء لها ورق وليس لها زهر.

(٤) الكتاب ٣/٢٢٩.

فما قاله الناظم في البيت هو عَيْنُ مانَصٌ عليه سيبويه.

وقد قيل : إن (سَرَوايل) جمع (سِرْوَالَة) وأنشد أبو العباس في واحدها[1]:

عَلَيْــــهِ من اللُّؤْمِ سِــــرْوَالَةٌ
فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُــــسْــــتَــــعْطِفِ

وقد حَكى سيبويه عن يونس أن من العرب من يقول في تحقير (سَرَاويل) : سُرَيِّيلاَتُ لأنهم جَعلوها جماعة بمنزلة (دَخَارِيصَ)[2] وعلى هذا قد تَضَمَّنَه ضابطُ الجمع، فلا يُحتاج إلى التَّنْبيه عليه. وإذا كان ذلك لغةٌ فليس بخلاف، ولكن الأشهر فيه الإفراد، ولذلك لم يَحْكِه يونس إلا عن بعض العرب، فاعتمد الناظم ماهو الأشهر، والسَّرَاوِيل مَعروف، وهو أعجمي.

وقوله : «وإنْ بِهِ سُمِّيَ أو بما لَحِقَ بهِ» إلى آخره.

يعنى أن هذا الجمع المُوازن (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) إذا سُمِّي به فإنه يَستحق منعَ الصرف كأصله، فتقول في (مَسَاجِدَ) مسمًى به: هذا مَسَاجِدُ، ورأيتُ مَسَاجِدَ، ومررتُ بمسَاجِدَ.

وكذلك مالَحِق بالجمع وإن لم يكن جمعا حقيقة، كهَوَازِنَ، وشَرَاحِيلَ.

ومنه (سَرَاوِيلُ) إذا سُمِّيَ به أيضا على اعتقاد أنه مفرد، فإنه يستحق أن يُمنع صرفُه، فتقول : هذا سَرَاوِيلُ، ورأيتُ سَرَاوِيلَ، ومررتُ بسَرَاوِيلَ .

---

(١) المقتضب ٣/٣٤٦، وابن يعيش ١/٦٤، والخزانة ١/٢٣٣، والعيني ٤/٣٥٤، والتصريح ٢/٢١٢، والهمع ١/٨٠، والدرر ١/٧، والأشموني ٣/٢٤٧، واللسان (سرل).

(٢) الكتاب ٣/٤٩٣ ، الدَّخاريص : جمع دِخْرِصة، ودِخْرِيص، وهو من القميص والدرع : مايوصل به البدن ليوسعه.

أما الجمع إذا سُمِّى به فوجهُ منعِ صَرْفه التشبيهُ بأصله، لكونه ، على مثال لا نظير له في الآحاد العربية، وكذلك إذا نُكِّر بعد التَّسْمية، وهو أحْرَى لقُرْبه من أصله، وكذلك (سَرَاوِيل) يَمتنع للمثال تَشْبِيهًا .

وقد زعم الفارسي أن (سَرَاوِيلَ) إذا سُمِّى به امتنع صرفُه للتعريف والتأنيث، وأَخَذه من لفظ سيبويه، وذلك، على ما نَبَّه عليه ابنُ خروف، غيرُ مُحْتاج إليه، للاكتفاء بالمِثال عن علَّة ثانية، ولو كان ذلك مُعْتَبرًا لصُرِفَ (مَسَاجِدُ) اسمَ رجل، لأنه لاعلةَ زائدةٌ على المِثال، من عَلَمية أو تأنيث أو غير ذلك.

ولم يُنَبِّه هنا الناظم على وجه المنع، ولعله اكتفى بالتنْبيه عليه في (سَرَاوِيلَ)

ويقال : حَقَّ الشيءُ يَحِقُّ، إذا وَجَب. وأحْقَقتُه : أوْجَبْتُه، كأنه قال : مَنْعُهُ يَجِبُ.

وفي قوله : «وإنْ بِهِ سُمِّىَ» شيءٌ من جهة العربية وهو أن «بِهِ» مُقَامٌ مُقَامَ [الفاعل](1) كأنه قال : وإن سُمِّىَ به، فواجبٌ فيه التأخيرُ عن الفعل، ولايجوز التقديمُ، كما لايجوز تقديمُ الفاعل.

ولايقال : إن المفعول المُقام مُضْمَر، تقديرُه : وإنْ به سُمِّى الإنسانُ أو الرجُل، أو ما أشبه ذلك مِمَّا يصحُّ إضمارُه / للعلم به، لأن عادة أهل ٣٧١/٣
النحو أن يقولوا في بِنْيَة الفاعل : إذا سَمَّيْتَ بكذا صَرَفْتَه، أى مَنَعْتَه، ولايَذكرون المفعولَ غالبا طَرْحًا له، لعدم الحاجة إليه، فالمبنىُّ للمفعول من ذلك، فإن سلِّم ذلك التقدير فهو من الضَّعْف بمكان.

---

(1) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

ويمكن أن يكون ارْتَكب مذهبَ الكوفيين ضرورةً ، لاسيما وهو إثْر (إنْ) الشَّرْطية، فقد قال بعض البصريين ذلك في نحو (إنْ زيدٌ قامَ) كما تقدم ، فهو أخفُّ، وكذلك أتى في البيت قبله بضرورةٍ أخرى، وهو تقديمُ مفعول المصدرِ الموصولِ عليه، وذلك قوله : «ولِسَرَاوِيلَ» بِهَذا الجَمْعِ شَبَهٌ» فإن «بهذا» متعلق بـ«شَبَه» وهو مصدر، فيقدر بـ(أنْ) والفعل، وقد قُدِّم المجرور عليه، ولايمكن أن يقدَّر «شَبهُ» هنا بمُشْبِهٍ، كما قُدِّر (عَجَبٌ) بمُعجِب في قوله تعالى : {أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا}الآية[1].

وإنما هذا ضرورةٌ على حَدِّ الضرورة في النَّظير الموصولِ من قوله[2]:

تَقُولُ وصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا
أَزَوْجِيَ هَذا بالرَّحى الْمُتَقَاعِسُ

على رأى مَنْ حَمله على ظاهره.

وهنا أتمَّ الكلامَ على ما يَمنع من الصرف مطلقا، وذلك في ثلاثة مواضع، تَجمع خمسةَ أنواع.

ثم أخذ يتكلَّم فيما يَمتنع في حال التعريف دون حال التنكير، فقال :

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا
تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِ يكَرِبَا

---

(١) سورة يونس / آية : ٢.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في باب «المضاف إلى ياء المتكلم» وهو للهذلول بن كعب .

[إلى آخر مأأتى به فيه][1]

وهــذا القســم لا يَمْتنع الصــــرفُ فيه إلا مـــع العَلَميـــة، فلذلك إذا زالت رُوجع الأصل في الاسم فـانصـرف، وإذا لم يُسَمَّ به بقي منصـرفًـا على أصله.

وكَوْنُ العلَمية مانعًا ظاهرٌ ، لأنها ثانيةٌ عن التَّنْكير وهو الأصل.

وابتدأ بالتَّرْكيب مع العَلَمية، فأَعْلَم أن العَلَمُ يُمنع صرفُه إذا كان مركَّبا تركيبَ مَزْج، من حيث كان التركيب على ثلاثة أوجه :

تركيبُ إضافة، كعبدِ اللَّهِ، وامرئِ القَيْسِ.

وتركيبُ إسناد، كَتَأَبَّطَ شَرًا، وبَرَقَ نَحْرُه، وذَرَّى حَبًّا، وشبه ذلك.

وتركيبُ مَزْجٍ، وهو أن تصير الكلمتان كالكلمة الواحدة، وكلٌّ واحدة منهما كجزء الاسم، فتُجْعل الثانيـةُ محلَّ الإعراب كهاء التـأنيث، وذلك نحـو قولك : مَـعْـديكَرِبُ، وهو مِـثـالـه، وهو اسم رجل، وبِلاَ لاَباذُ، وبَعْلَبَكُّ، ورامَـهُـرْمُـزُ، وحَضْرَمَوْتُ، ومَارَسَرْجِسُ. وأنشد سيبويه لجرير[2]:

لَقِـــيــــتُـمْ بالجَـــزِيرةِ خَـــيْلَ قَـــيْسٍ

فَـــقُلْتُمْ مَـــارَسَـــرْجِسَ لاقِـــتَـــالاَ

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) الكتاب ٣/٢٩٦، والمقتضب ٤/٢٣، وابن يعيش ١/٦٥، واللسان (سرجس) وديوانه ٤١٤
ومارسرجس : اسم نبطي سمي جريرٌ به تغلب نفيا لهم عن العرب.
يخاطب به بني تغلب في قتالهم لقيس عيلان، والمعنى : يامارسرجس، إنكم تقولون عند لقائهم : لانقاتلكم، جبنا منكم وخورا.

و(قَالِي قَلاَ) مثل (مَعْدِيكَرِب) أنشد سيبويه(١):

سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَاقِعًا
بِقَــالِي قَــلاَ أو مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ

وأكثرُ هذه الألفاظ تَخْتلف فيها العربُ، فمنهم من يَجعلها مضافًا ومضافًا إليه، وهذا غير داخلٍ في المقصود، ومنهم من يَجعلها كالاسم الواحد، وإعرابُها في الآخِر، وعلى هذا تكلم الناظم والنحويون في هذا الباب.

فلما كان المقصود أحدَ أقسام المركَّب خَصَّه بالذكْر.

/ فإن قلت : فقد زعم ابن الضَّائع(٢) أن المركَّب في إطلاق ٣٧٢ / ٣
النحويين المرادُ به هذا المركَّبُ تركيبَ مَزْج، فكان الأَوْلَى تركَ التفسير، لأنه مُسْتَغْنًى عنه.

فالجواب : أن هذا لم يتقرَّر بعدُ أنه رأى الناظم، فلا يُحمل عليه حتى يثبت لنا أنه عنده كذلك.

فإن قلت : فقد كان يُكْتفى بالتَّمْثيل عن التفسير؛ إذ هو مُغْنٍ عنه، لأن (مَعْدِيكَرب) كذلك هو.

---

(١) الكتاب ٣/٣٠٥، والمقتضب ٤/٢٤، واللسان (دبل، قتم) والبلدان (دبيل) وسبب هذا البيت أن الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب، فلما حان قضاء الدين فر وترك رقعة مكتوبا فيها البيت وبيت قبله هو :

إذا حان دين اليحصبى فقل له
تَزود براد واستعن بدليل

والأقتم : الأغبر اللون. وقالى قلا : مدينة من مدن خراسان أو من دياربكر. ودبيل : مدينة من مدائن السند.

(٢) سبقت ترجمته.

فالجواب : أن (مَعْدِيكَرِب) لايتعيَّن فيه تركيبُ المزج، لإمكان تركيب الإضافة، فلم يكن له بُدٌّ من تَعْيينه بغير المثال. ثم أتى بالمثال تَبْيِينًا لما ذكَر على عادته.

ويدخل في معنى التمثيل بمقتضى القاعدة ماسُمِّيَ به من النكرات، وكان مركَّبا مَبْنِيًا للتركيب نحو : خمسةَ عَشَرَ، وصَبَاحَ مَسَاءَ، ويَوْمَ يَوْمَ، و«لَقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ[1]» وما أشبه ذلك، فيجرى مَجرى مامَثَّل به من مَعْدِيكَرِب، ويكون على الوجهين المذكورين من التَّرْكيب والإضافة.

فإن قيل : إن هذا الكلام يَقتضى أن كل ماركِّب تركيبَ مَزْج، سواءٌ أكان آخرُ الاسمين صوتًا أم غيرَه، فحكمُه هذا الحكمُ من الإعراب، غيرُ مُنْصَرِف، لأنه قال : «امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ» فعلى هذا ماجاء من نحو (سِيَبَوَيْهِ، وعَمْرَوَيْهِ، ونَفْطَوَيْهِ) مُعْرَبٌ عنده، فيكون إعرابه إعرابَ غير المنصرف، وهذا غير صحيح عنده، لأنه قد تقدم في «باب العَلَم» نَصُّه على أنه مبني؛ إذ تكلَّم على المركَّب فقال : «ذَا إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا» فتحصَّل منه أنه مبني لأنه مختوم بوَيْهِ، وهو قد أطلق هنا في إعراب المركَّب غيرَ مُنْصَرِف، وهو من المركَّب، فاقتضي إعرابَهُ غيرَ منصرف، وهو تناقض.

ولايقال : إن الإعراب فيه مَحكِيٌّ، وقد نَصَّ هو عليه في «التسهيل»[2] وغيره، فيَدْخل له من حيث نَقَل فيه ذلك، ويكون تَنْبِيهًا على ذلك القليل كيف يكون الإعراب فيه.

---

(١) من أمثالهم، وانظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٧٧، ومعناه : مواجهة، كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزتهإلى غيره.

(٢) انظر : ص ٢٢١.

لأنا نقول : هذا يَعود عليه بالنَّقْص، لأن كلامه في هذا النَّظْم، إنما يَنْبني على كلامه فيه فقط، فإذا بُنِي على غيره كان فاسدَ الوضع، فَيلزم الإشكال.

والجواب : أنه لما تكلَّم هنا على ماكان معربا خاصَّةً، فبَيَّن وجهَ إعرابه، وأنه على تَرْك الصَّرْف، لأنه قال : «والْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفُه مُرَكَّبًا» ولم يقل : أضعْرِبْه غيرَ منصرف، وإنما كان كلامه هنا مختصًّا بمنع الصرف، فهذا يَنْبني على كونه مُعْرَبًا له موضعٌ آخرُ غير هذا.

وإنما تقدَّم له قبلُ أن المركَّب تركيبَ مَزْج معربٌ إلا ماخُتِم بَوِيْهِ ـ تنزَّل كلامه على ماتقرَّر من أنه لامَدْخل لـ(سِيَبَوِيْهِ) وبابهِ هنا على طريقته.

وإذا قلنا : إنه لمَ يذكْر فيه إعرابًا، ثُمَّ ثَبَت ذلك فيه لَدَخل تحت هذا الكلام، ولم يَلزم فيه تناقض على هذا القَصْد.

ولو فرضنا أيضا أنه ذكَر وجه الإعراب في (سِيَبَوَيْهِ) مع وجه البناء لكان داخلا من حيث إعرابُه تحت هذا الكلام، وكذلك لو لَم يذكْر فيه إعرابًا ولا بناءً لكان مُحالاً به على كَوْنه مُعْرَبا.

ولو سلَّمنا الإشكال من أصله، وأنه / ذَكَر هنا الإعرابَ في ٣٧٣/٣ المركَّب، لم يَدْخل هنا المختومُ بالصَّوْت، لأن المثال يُحرز مُرادَه، وهو (مَعْديكَرِب) إذ ليس بمختوم بصوت، فيُقَيَّد كلامُه بمثاله، ولايدخل (سِيَبَوَيْهِ) وبابُه، فكلامُه هنا صحيحٌ على كل تقدير، ولا إشكالَ فيه.

وإنما مَنع التركيبُ مع العَلَمية، لأن التركيب صَيَّر المركبَ قليلاً في كلامهم، غيرَ جارٍ على أَبْنِيَتهِم المعتادة، فأَشْبَه الأعجمَّى، كإبراهيمَ وإسماعيلَ.

وأيضا، صار الاسم الثاني منها بمنزلة هاء التأنيث، فأشبه المؤنَّث؛ إذ كان الإعراب يقع على غير الأول، كما يقع في (طَلْحَة) على غير الاسم.

كَـــذَاكَ حَـــاوِى زَائِدَىْ فَـــعْـــلاَنَا

كَـــغَـطَـفَـــانَ وكَـــأَصْـــبَـــهَـــانَا

هذا نوعٌ آخرُ من المانع مع العَلَمية، وهو زيادة الألف والنون، وقد تقدَّم له ذكرُهما في المنْع مع الوصف، وهذا قِسْمٌ لذلك، و«حَاوِى» صفةٌ لموصوفٍ محذوف، وهو (العَلَم) كأنه قال : وكذلك العَلَمُ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلَان.

ويعنى أن الاسم العَلَم إذا كان فيه الألف والنون الزائدتان امتنع صرفُه، نحو (غَطَفَان) وهو الذى مَثَّل به الناظم . و(أَصْبَهَان) كذلك .

وغَطَفَان : اسمٌ لأبي قبيلةٍ من قبائل العرب، وهو غطَفَان بن سَعْد بن قَيْس بن عَيْلان[1]، قال الشاعر[2]:

لَـوْلَـمْ تَـكُـنْ غَـطَـفَـــانُ لاذُنُـوبَ لَـهَـــا

إلىَّ لامَـتْ ذَوُو أَحْــسَــابِـهَــا عُــمَــرا

وأصْبَهان : اسم أرض. وأراد بالمثالين ماكان عَلَمًا لإنسان كغَطَفان، أو علمًا لأرضٍ أو بلدٍ كأصْبَهان.

---

(١) في (س، ت) «قيس عيلان».

(٢) الخصائص ٢/٣٦، والخزانة ٤/٣٠، والهمع ٢/٢٠٣، والدرر ١/١٣٧.

وغطفان : قبيلة ترجع فزارة إليها في النسب. والمراد بالذنوب هنا الإساءات.

واللوم : التعنيف. والأحساب : جمع حسب، وهو الشرف الثابت للإنسان ولآبائه. وعمر : هو عمر بن هبيرة الفزارى، من عمال سليمان بن عبدالملك. ويروي «إذن للام»

يقول : لو كانت غطفان غير مسيئة إلىَّ للام أشرافها عمر بن هبيرة هذا في تعرضه إلىَّ، ومنعوه عنى.

فمن الأول : عِمْران ، وعُثْمان ، وسَلْمان ، وعَيْلان ، وعَدْنان وهو كثير ومن الثانى : حَوْران وأَذْرَبِيجان ، ونُعْمان ، ونحو ذلك .

ويدخل فى مُضَمَّن هذا المعنى ما سُمِّى به من الأسماء أو الصفات التى فى آخرها الألف والنون الزائدتان ، كما إذا سَمَّيْتَ بغَضْبَان ، أو بسرْحَان ، أو سَيْفان ، أو مَرْجان ، أو ما أشبه ذلك .

ولا يلزم هنا اشتراطُ عدم لَحاق التاء فى المؤنث ، لأنه ، إذا سُمِّى به مذكَّر أو مؤنَّث ، لم تلحقه التاء أصلاً ، فلم يَحتج إلى اشتراط ذلك .

وفى قوله : «زَائِدَىْ فَعْلَانَ» إشعارُ بأنْ لابُدَّ من زيادتهما معا ، فلو كان أحدهما زائدا ، والآخر أصليا ، لم يكن ذلك مانعًا ، لأن الألف والنون إنما كانت للصَّرْف لشَبَهها بألفَىْ حَمْراءَ وزكريَّاءَ .

ومن جملة الشَّبَه أنهما زيادتان زِيدَتا معًا ، فعلى هذا ما كان من الأسماء فى آخره الألفُ والنون ، واحْتَملت النون فيه الأصالةَ والزيادة ، فلك وجهان فى الصَّرْف وعدمه ، اعتبارًا بأصالتها أو زيادتها فيجوز لك - إذا سَمَّيتَ بُرمَّان ، أو حَسَّانٍ ، أو دِهْقَان[1] ، أو شَيْطَان - وجهان ، فإن اعتقدتَ أنها من الرَّمِّ والحِسِّ والدَّهَقِ ، ومن «شَيْطٍ»[2] ، لم تَصْرفها ، وإن اعتقدتَ الحَمْل على قولك : أرضُ مَرْ مَنَه[3] ، ومن الحُسْن ، والدَّهْقَنة ، والتَّشَيْطُن[4] صرفتَها .

---

(١) الدِّهقان - بكسر الدال وضمها - التاجر ، فارسى معرب .

(٢) فى اللسان «والشيطان فعلان من شاط يَشيطُ» .

(٣) فى جميع النسخ «رمنة» ولم أجدها فى كتب اللغة . والصواب أنها «مَرْمَنَة» أى كثيرة شجر الرمان .

(٤) الدهقنة : الإلانه ، يقال : دَهقن الطعام ، إذا ألانه والتشيطن : من قولك : تشيطن الرجل ، إذا صار كالشيطان ، وفعل فعله .

فإذا تَمَحَّصت لجهة الأصالة صُرِفَت ، كما إذا سَمَّيتَ بَطَّحانٍ من (الطَّحْن) أو/ بتَبَّانٍ من (التِّبْن) أو بسَمَّانٍ من (السَّمْن) ونحو ذلك . ٣٧٤/٣

وقد تقدَّم نحوُ هذا فى الصفة ، والمانع على هذا العَلَميَّة والزيادتان ، أو تقول: شبَّه الألف والنون هنا بالألف والنون فى (فَعْلاَن ، فَعْلَى) والأول هو الجارى على كلام الناظم ، إذ قال : « كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَنَ » فأشعر بأن زيادتهما هى السَّبَب فى المنع ، ويَحتمل أن يريد الوجه الآخر ، لأنه لم يَنُصَّ على أن نَفْس الألف والنون هو المانع .

وحَوَى الشيءَ : بمعنى مَلَكَهَ ، وصار فى حَوْزه . واسم فاعله (حَاوٍ)

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا
وشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلاَثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ
أو زَيْدٍ اسْمَ امْرأةٍ لاَاسْمَ ذَكَرْ
وَجْهَانِ فى العَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ
وعُجْمَةٌ كِهِنْدَ والمَنْعُ أَحَقْ

قد تقدم من أقسام المؤنَّث ما آخرهُ ألفُ ممدودة أو مقصورة ، وهو يَذكر الآن مابقى من الأقسام ، وإنما أتى بها ههنا لمخالفتها لما تقدم ، فأتى هنا للمؤنث بأقسام ستَّة ، لأن المؤنَّث لايَخْلُو ، إذا كان معرفةً إما فى الأصل أو بالنَّقْل ، من أن يكون فيه هاءُ التأنيث أولا .

فما فيه الهاء قِسْمُ ولا تفصيل فيه .

وأما العاري من الهاء فلا يَخْلو من أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، أو يكون على ثلاثة .

فما زادت حروفُه على ثلاثة قِسْمٌ ثانٍ لاتفصيل فيه.

وأما الثلاثى فإمَّا أن يكون مُحَرَّك الوسطِ أوْلاَ ، فالمحرَّكُ الوسِط قسمٌ ثالث انتهى التفصيلُ فيه .

وأما الساكنُ الوسِط فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون أعجميًا

والثانى : أن يكون منقولاً للمؤنَّث مِمَّا غَلَب عليه التذكير

والثالث : أن يخلو من الوجهين ، فيكون غيرَ أعجميٍّ ولامنقولٍ مِمَّا غَلَب عليه فهذه ثلاثةٌ مضمومةٌ إلى الثلاثة الأول ، فالجميع ستة أقسام ، تضمنَّها كلامه هنا .

فالقسم الأول : مافيه هاءُ التأنيث مطلقا ، وهو المراد بقوله : «كَذَا مُؤَنَّثٌ بهاء و » «مُؤَنَّث » صفةٌ للعَلَم المقدَّر ، استُغنى عن ذِكْره للعِلْم به ، وقال : «بهاء» احترازًا من المؤنَّث بالألف و لأنه تقدَّم .

وقوله : «مطلقا» أى غيرَ مقيَّد بشىء مِمَّا قُيِّد به ما بعده من الأقسام . يَعنى أن العَلَم المؤنَّث بالهاء يَمتنع صرفُه على كل حال ، سواء أكان ثلاثيًا أم ثنائيًا أم فوقَ ذلك .

فإذا سَمَّيت بشَفَةٍ ، أو ظُبَةٍ ، أو عِضَةٍ ، أو رقَةٍ ، أو شِيَةٍ[1] ، منعتَه الصرفَ فتقول : هذه شَفَةُ قد جاءَتْ ، ومررتُ بشَفَةَ .

وكذلك رأيتُ ظُبَةَ ومررتُ بعِضَةَ ، ونحو ذلك . وهذا مما لا خلاف فيه .

---

(١) الظُّبَة : حد السيف والسنان والخنجر وما أشبهها . والعِضَة : الفرقة ، والقطعة والكذب . والرقة : الأرض الخضراء ، والمال ، والفضة ، والدراهم المضروبة منها والشِّيَة : العلامة .

وكذلك تقول فى الثلاثى : هذه عَمْرَةُ ورأيتُ مَيَّةَ ، ومررتُ بميَّةَ ، فتَمنعه الصرف .

وكذلك الزائد على الثلاثة نحــو : فاطمة ، وعائشة ، وأُمَامَة ، وما أشبه ذلك .

وسواء فى هذا ما كن علمًا لمؤنَّث أو لمذكَّر ، فيَمتنع الصرف ، كما لو سميتَ رجلاً بما تقدَّم ذكرُه ، وطَلْحَةَ ، وحَمْزَة ، ومَرَّة / وعُتْبَةَ ، ٣٧٥/٣
ورَبِيعةَ ، وما أشبه ذلك ،

ولفظه شاملٌ لهذا كله ؛ إذ قال : كَذَا مُؤَنَّثُ بِهَاءٍ مُطْلَقًا » فإن المؤنَّث بالهاء هو اللفظ ، كان واقعًا على مذكَّر أو مؤنَّث . والوجهُ فى المنع ظاهر .

ويَرِدُ عليه سؤال ، وهو أنه قد جاء ممَّا فيه هاءُ التأنيث ما إذا سُمِّى [به] انْصَرف عند الجمهور ، وذلك (أُخْت ، وبِنْت) فإنك إذا جعلته اسمًا لرجل صرفتَه فقلت : هذا أختُ قد جاء ، وهذا بِنْتُ قد مَرَّ ، وإذا ثَبت هذا فقولهُ فى المؤنَّث بالهاء : سيمتنع مطلقا» مُشْكِل .

والجواب : أن يقال أوَّلاً : إنه قليلٌ نادر ، فلم يُعْتَدَّ به .

وأيضا ، فقد قال قوم بَمنْع الصرف فيهما . ومنهم مَن زَعم أنها للتأنيث ، حَكى ذلك ابن السرَّاج ، فقد يمكن أن يقال : إنها عند الناظم كذلك ، وإنه يَمتنع الصرف فيهما وإن كان مخالفا لسيبويه[1] ، ويدل على هذا القول ويُبينه الجمعُ بالألف حيث حذفوا التاءَ منهما ، ولم يقولوا : أُخْتَاتٌ ، ولابِنْتَاتٌ .

---

(١) انظر : الكتاب ٣/٢٢١ .

وأيضا ، فسيبويه يَعتبر صورة التاء فيها في النَّسَب ، فيقول فى (أُخْت) : أَخَوِىٌ ، وفى (بِنتْ) : بَنَوِىٌ[(1)] .

وإليه ذهب الناظم على مايأتى فى «باب النَّسَب» إن شاء الله ، فيظهرُ قولُ من قال بهذا ، أو يكون داخلا تحت كلام الناظم .

ثم إنا نقول ثانيًا : ليستْ بتاء تأنيث ، وإنما هى تاءٌ أخرى للإلحاق ، فـ (أُخْت) مُلْحَق بـ (قُفْل) و (بِنْتَ) مُلْحَق بـ (عِدْل) ولو كانت للتأنيث لكان ما قبلها مفتوحا ، كشَفَةٍ ، ورِقَةٍ .

قال سيبويه[(2)] : وإن سميتَ رجلاً ببِنْتٍ أو أُخْتٍ صرفتَه ، لأنك تقول : بَنَيْتُ الاسم على هذه التاء، وألحقتُها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا سَنْبَتَةً بالأربعة ، ولو كانت كالهاء لَمَا أَسْكَنُوا الحرف الذى قبلها ، فإنما هذه التاء فيها كتاء عِفْرِيتٍ .

ثم قال [(2)] : ولو أن هذه الهاء التى فى دَجَاجَةٍ كهذه التاء انصرفت فى المعرفة . فهذا نَصٌّ سيبويه على أنها ليست للتأنيث ، وإنما تأنيث (بْنِت) كتأنيث (جُمْل) بلا هاء تأنيث ؛ بل بالبِنْية . فإذا لا أعتراضَ على الناظم .

وفى قوله : «مُؤَنَّثُ بَهاءٍ» إشعارُ بأن جمع المؤنَّث بالألف والتاء لايُمنع صرفة لأنه قال : «بِهَاء» ولم يَقُل : «بتاء» وإن كانت عادته أن يُطلق على هاء التأنيث لفظَ التاء اتِّسَاعًا ، فمحافظتُه على التعبير بالهاء دليلٌ على ما ذُكِّر ، وعادةُ النحويين .

والقسم الثانى : ماليس فيه هاءُ من المؤنَّث الزائدةِ حروفُه على ثلاثة ، وهو مراده من قوله : «وشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلاَثِ» .

---

(1) المرجع السابق ٣/٣٦٠ ، ٣٦٢ .

(2) المرجع السابق ٣/٢٢١ .

والعـارِى : هو الذى يُجـرَّد عن الهـاء ، وهو صـفـة للمـؤنَّث ، أى شرطُ منعِ المؤنَّث العارِى .

ولاينبغى أن يقدَّر (العَلَم) لأن العلَم العارِىَ لايستَلزم كونَه مؤنَّثا ، وليس كـلامــه إلا فى المؤنث ، فــلا بُــدَّ من أن يكون المنعـوت هو لفظَ المؤنث ، لتقدم ذِكْره قريبًا فى قوله : «كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ » .

و «ارْتَقَى» بمعنى : عَـلاَ وارْتَفَع ، أى ارتفـع عن الثـلاثى ، وزاد عليه .

وقوله : فَوْقَ الثَّلاَثِ» على حذف مضاف ، لأن الاسم لاَيرْتَقِى فوق / ثلاثة أحرف ، وإنما يَرْتقى فوق ماهو على ثلاثة أحرفٍ من الأسماء ، ٣٧٦/٣ فـالتـقـدير : فـوق ذِى الثـلاَثِ . وأنَّث «الثَّـلاَث» ويريد الحـروف ، لأن الحروف تذكَّر وتؤنَّث وقد تقدم فى النظم مواضعُ من هذا .

وحَذَف ياءَ «العَارِ» للنظم ، وهو جائز فى الكلام أيضا . ويريد أن العـارىَ من هاء التـأنيث شرطـهُ فى امـتنـاع صـرفـه أن يكـون رباعـيًا فأعلى ، نحو : سُعَادُ . وزَيْنَبُ .

وكذلك إذا سميتَ امرأة بنحو : عُقَاب ، أو عَقرب ، أو أَرْنَب ، أو ذِرَاع .

فـهذا كله ممتنعُ الصـرف فى المعرفة ، لأن الرباعى يقومُ الحرفُ الرابعُ فيه مَقام هاء التأنيث .

والدليل عل ذلك أن الثلاثى إذا صُـغِّـر رُدَّت إليه التـاء ، فـقلت فى (هِنْد) : هُنَيْدَة ، وفى (دَعْد) : دُعَيْدَة ، وفى (نُعْم) : نُعَيْمَة ، إلا ماشَذَّ .

وإذا صُغِّر الرباعى لم تُرَد إليه التاء وإن كان فى تقدير التاء ، كما رُدَّت إلى الثلاثى ، لأن الحرف الرابع قام مَقامها ، فتقول : (سُعَيِّدُ) فى سُعَادَ ، و (زُيَيْنِبُ) فى : زَيْنَبَ ، إلا ما شَذَّ .

وإذا كان كذلك فكأنَّ الهاء فيه ثابته ، فجرَى على حكم ما فيه التاء .

والقسم الثالث : المؤنَّث العارِى من هاء التأنيث، والثلاثىُّ المحرَّك الوسَط، وهو المشار إليه بالمثال فى قوله : «أوْسَقَرَ» .

وأراد أن شرط منع العارِى من الهاء أن يكون زائدا على الثلاثة ، أو كهذا اللفظ الذى هو « سَقَرُ » فتحريكُ الوسَط يقوم عنده مَقام الزائد على الثلاثة فى منع الصرف إذا اجتمع مع العَلَمية ، نحو مامَثَّل من (سَقَرَ) وهو اسمُ عَلَمُ من أسماء (جَهَنَّم) أعاذنا الله منها . ومثله (لَظَى) من أسماء (جَهَنَّم) أيضا .

وإذا سميتَ امرأة بـ (قَدَم) أو نحوه من المحرَّك الوسَط ، فالحكم كذلك أيضا ، فتقول : هذه قَدَمُ ، ومررتُ بقَدَمَ ، كما تقول : هذه سَقَرُ .

قال الله تعالى : { سَأُصْلِيهِ سَقَرَ * ومَا أَدْرَاكَ ماسَقَرُ }(1) ، وقال : { مَاسَلَكَكُمْ فى سَقَرَ }(2) .

وإنما امتنع وإن كان ثلاثيا لأجل حركة الوسَط ، كأنها قامت مَقام الحرف الرابع . وهذا تعليلٌ بعد السماع ، وإن لا فلو كانت الحركة قائمةً مَقام الحرف الرابع لم يُؤْتَ بالهاء فى التصغير ، ولَمَّا كانت الهاء لابُدَّ منها فيه دلَّتْ على أنها ليست عِوَضًا حقيقة ، ولا قائمةً مقامها فى التَّحْصيل ، ولكنهم قالوا ذلك لأن

---

(1) سورة المدثر / آية : ٢٦ ، ٢٧

(2) سورة المدثر / آية : ٤٢ .

الحركة لَمَّا كانت زيادة على الحرف ، وكان الساكن الوسَط ينصرف فى أحد الوجهين ، ووُجِد ما حُرِّك وسطهُ ممنوعَ الصرفِ البتَّةَ كالرباعى - جَعلوا الحركة كأنها تقوم مَقامه .

وأصل التعليل أن يقال : إن المانع حاصلٌ فى الثلاثى وغيرِه ، وهو العَلَمية والتأنيث ، لكنه استُثْنِى من ذلك الساكنُ الوسِط كـ (دَعْد) لأجل ماحَصَل بالسكون من الخفة ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

وخالف ابن الأنبارى فى لزوم المنع فى هذا القسم ، فأجاز الوجهين اعتبارا بكونه ثلاثيا ، والجماعةُ على خلافه .

والقسم الرابع : / ماكان من المؤنَّث العَلَمِ ساكنَ الوسطِ ، لكن ٣٧٧/٣
عَرضَت فيه علةُ العُجْمة زائدةً على عِلَّتَيْه ، وذلك الذى أشار إليه بقوله : «أوكَجُورَ» .

أى وشرط العارى من الهاء الزائدةِ على الثلاثة أو زيادة العُجْمة كـ «جُوَر» ونحوه .

وجُورُ : اسم بلدة . تقول : هذه جُورُ ، ونزلت بجُورَ . ومثل ذلك (مَاهُ) وهو اسم موضع . و (حِمْصُ) وهو اسم بلدة .

وعله المنع مطلقا هنا ماقالوا من أنَّ الساكنَ الوسَطِ يَنْصرف لكون ثِقَل إحدى العِلَّتَيْن قابلتها خِفَّةُ الاسم ، فلم يَبْق إلا علةٌ واحدة ، والعلةُ الواحدة لاتَمنع ، و (جُورُ) وأخواتها زاد فيها العُجْمَةُ مع عِلَّتَيْها ، وهما التعريف والتأنيث ، فقابلت خفةَ إحدى العلل ، فبقى فيه عِلَّتَان ، فوجب المنعُ ، وهذا مذهب الجمهور .

وذَهب ابن مُعْطٍ فى «أَلْفِيَّته» إلى إجازة الوجهين ، كهِنْد ودْعد ، حسبما يَظهر من كلامه حيث قال :

أمَّـا مِـثَـالُ عُـجْـمَـةِ الأعْـلاَمِ
فنحُـو إسْـحَـاقَ وابْراهَـامِ
إلاَّ ثـلاثـيًّـا بـه قَـد سُكنَا
ثانيـه فـالصـرف كنوحٍ عُـيِّنَا
إلاَّ مَـؤنثـا كَـمِـصْـرَ المَعْـرِفَـهْ
فـذا كـهِنْدٍ بعـضُـهم مَـا صَـرَفَـهْ

فاستَثنى من الأعجميِّ الثلاثيِّ الساكنِ الوسطِ ما كان مؤنَّثا ، فجعل فيه وجهين كهِنْد .

وهذا غَلَطٌ ، لأن المؤنَّث من هذا النوع ليس فيه إلا المنع ، وهو المحكيُّ عن العرب ، والمقولُ به عند النحويين ، وإنَّما جوازُ الوجهين فى غير الأعجميِّ المُشَار كهِنْد ، كما يَتَبَيَّن .

والقسم الخامس : ما كان من الأسماء التى غَلَب [عليه] التذكير(١) ، اسمًا علمًا لمؤنَّث ، وهو الذى أشار إليه بقوله : «أوْزَيْدٍ اسْمَ امْرأةٍ» يريد أن شرط المؤنَّث العارِى فى منع صرفه أن يكون كذا أو كذا ، أو مثل (زيدٍ) اسمًا علمًا لامرأة ، إذ (زيدٌ) اسمٌ أغلبُ استعمالِه فى المذكَّر ، فكل ما كان مثلَه كعَمْرٍو ، وعَدْلٍ ، وقُفْلٍ ، وحَبْلٍ ، وقَلْبٍ ، ونَوْمٍ ، وما أشبه ذلك ، فهو مثله فى هذا الحكم إذا سُمِّى به المؤنَّث .

ووجهه أنه لما كان قد غَلَب استعماله فى المذكَّر ، وصار متمَّنا فيه ، كان الخروج به إلى غير بابه ، واستعمالهُ فى غير ماشُهِر فيه ، ثِقَلاً أدَّى إلى أن

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة .

قابل الخِفَّةَ التى فيه فانْتَهَضت العلَّتان ، وهما التعريف والتأنيث ، مانِعَيْنِ من الصَّرْف .

قال سيبويه[1] : فإن سَمَّيت المؤنث بعَمْرٍو أو زيدٍ لم يَجُزَ الصرفُ . هذا قول [ابن] أبى إسحاق وأبى عَمْرو فيما حَدَّثنا يونس . قال [1] : وهو القياس ، لأن المؤنث أشدُّ مُلاَءمةً للمؤنث ، والأصل عندهم أن يُسَمَّي المؤنث بالمؤنث ، كما أن أصل تسمية المذكَّر بالمذكر .

فإذا خالفوا ذلك فسَمَّوا المؤنثَ بالمذكر ، ثَقُل عليهم ، فمنعوه الصرفَ ، وهو أيضا رأى الأخفش والمازنى[2] . ورُوِى عن عيسى بن عُمر ، ويونس ، والجَرْمى[3] ، أنهم يجيزون فى هذا القسم / الوجهين : ٣٧٨/٣
الصرفَ ، وعدمَه ، كهِنْد ودَعْد فيقولون : هذه زيدُ مُقْبِلةً ، وزيدُ مقبلةً ، كما تقول: هذه دَعْدُ مقبلةً . ، ودَعْدُ مقبلةً .

قال المبرد : وحجتُهم أنا إذا سَمَّينا مؤنَّثا بمؤنث ، وهو ثلاثىٌّ ساكن الوسط ففيه اللغتان قولاً واحدا ، الصرفُ وتَرْكُ الصرف وقد نقلناه من ثِقَل إلى ثِقَل ، والمنقولُ من حالِ خِفَّة إلى حال ثِقَل أخْرىَ بجواز اللغتين ، لأن ما هو فى أحد حالَيْه خفيفُ أخفُّ مِمَّا هو فى كِلاَ حالَيْه ثقيل

(١) الكتاب ٢٤٢/٣ ، وما بين الحاصرتين زيادة منه ، وليست فى النسخ !
(٢) انظر : المقتضب ٣٥١/٣ .
(٣) المرجع السابق ٣٥٢/٣ .

قال : كما لو سَمَّينا رجلاً بمؤنث على ثلاثة أحرف : كقَدَم ، وسَقَر ، فليس فيه إلا الصرفُ لخفة التذكير[(١)] .

وأجاب ابن الضائع : بأن تسمية المؤنَّث بالمؤنث ، أو المذكَّر بالمذكر ، ليس فيه شِبْهُ العُجْمة ، لأنك سميتَ الشئَ بما يُلائمه ، كتسمية العَرَبِيِّ بالعربى [(٢)] .

وأما إذا سميت المؤنَّث بالمذكر فقد سميتَ الشئ بما لا يُلائمه ، فأشبه الأعجميَّ .

قال [(٣)] : فإن قيل : فامْنَعْ صرفَ (قَدَم) و (سَقَر) اسمَ رجل لأن فيه التعريفَ وشبهَ العُجْمة .

قلت : نعم ، لو كانت العُجْمَةُ الثلاثيَّةُ تَمنع الصرف لَوَجب منعُه على مذهب سيبويه . وقد ثبت أن العُجْمة الثلاثية تُقاوم خفةَ البناء ، كما تقدم فى (جُور) و (ماه) و(حِمْص) .

---

(١) عبارة المبرد فى المقتضب (٣٥٢/٣) هى «وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمى ، وأحسبه قول أبى عمرو بن العلاء ، فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا بمذكر على ماذكرنا رأوا صرفه جائزا ، ويقولون : نحن نجيز صرف المؤنث – إذا سميناه بمؤنث على ماذكرنا ، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل ، فالذى إحدى حالتيه حالُ خفةَ أحق بالصرف ، كما أنا لو سمينا رجلا ، أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف . وذلك أنك لو سميت رجلاً قدمًا أو فخذا أو عضدا ، لم يكن فيه فيه إلا الصرف لخفة التذكير» .

(٢) شرح الجمل الكبير ، المجلد الأول (٤٤ – أ)

(٣) نص قول ابن الضائع فى «شرح الجمل الكبير (الموضع السابق) هو «فإن قيل : فامنع الصرف رجلا اسمه قدم أو سقر ، لأنك أيضا سميت الشئ بما لا يلائمه ، فهو يشبه العجمة . قلت : نعم لو كانت العجمة الثلاثية تمنع الصرف لوجب على قول سيبويه منع (قدم) اسم رجل ، فما يشبهها أولى أن يمنع . والعجمة الثلاثية تؤثر فى مقاومة خفة البناء كما تقدم فى حمص وماه وجور» اهـ

ثم أخذ يَحتج لصحة مذهب سيبويه بما تجده فى «شرح الجمل» فانظر فيه والأول هو الذى ذهب إليه الناظم هنا ، وفى «التسهيل»[(١)] .

وقوله «لاَاسْمَ ذَكَرٍ» توكيدُ لقوله : «اسْمَ امْرأةٍ» .

والقسم السادس : ماعدا ماتقدَّم من الثلاثى الساكنِ الوسَطِ ، وهو قوله : «وَجْهَانِ فى العادمِ تَذْكِيرًا سَبَقَ وعُجْمَةً» .

يعنى أن ما كان من المؤنث الثلاثى الساكـنِ الوسَطِ لم يَسْبق له تذكيرٌ قبل استعمالة عَلَمًا ، كما سبق لـ (زَيْدٍ) اسمَ امرأة ، ولا كان فيه عُجْمَـة ، كـما كان فى (جُوَر) ونحوه ، ففيه وجهان : الصرفُ وعدمُه ، وذلك مثل (هِنْد) وهو مثاله ، تقول : هذه هِنْد يافتى ، ومررتُ بهند ، وقال أبو حَيَّة فى منع الصرف[(٢)] :

أمِنْ هِنْدَ الخَيَالُ أَلَمَّ وَهْنًا
بأشْعَثَ عِنْدَ سَاهِمَةٍ منِينِ

ونحوه (دَعْد) قال الشاعر ، فجمع بين الوجهين ، أنشده سيبويه[(٣)] :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِهَا
دَعْدُ ولَمْ تُسْقَ دَعْدُ فى العُلَبِ

---

(١) انظر : ص ٢١٩ .

(٢) لم أجده فى شعره المجموع (جمع وتحقيق : د يحي الجبوري) .

(٣) الكتاب ٣/٢٤١ ، والخصائص ٣/٦١ ، ٣١٦ ، والمنصف ٢/٧٧ ، وابن يعيش ١/١٧٠ ، والأشمونى ٣/١٥٤ ، واللسان (دعد ، لفع)

والبيت لجرير ، ديوانه ٢٧ ، ويروى «ولم تُغْذَ»

والتلفع : الالتحاف بالثوب . والفضل : الزيادة . والمئزر : الإزار ، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . والعلب : جمع علبة ، وهى إناء من جلد يشرب به الأعراب .

يقول : هى حضرية مترفة لاتلبس لبس الأعراب ، ولاتشرب كما يشربون ، ولاتاكل مما ياكلون .

وكذلك (نُعْم ، وجُمْل ، ومىٌّ) كقول ذى الرُّمَّة ، أنشده سيبويه[1] :

دِيَارَ مَـــيَّـــةَ إذ مَىٌّ تُسَـــاعِـــفُنَا
ولايَرَى مِـــثْلَهـــا عُـــجْمٌ ولا عَـــرَبُ

وأنشد أيضا[2] :

* يا هندُ هِنْدٌ بَيْنَ خِلْبٍ وكَبِدْ *

وأنشد أيضا للأخطل[3] :

أَيَّامَ جُـــمْلٍ خَلِيـــلاً لويَخَـــافُ لَهَـــا
صُـــرْمًـــا لَخُـــولِطَ منه العَـــقْلُ والجَـــسَـــدُ

فجاءت هذه الأسماء مصروفةً ، وإن شئتَ منعتَ الصرف .

وإجازتُه للوجهين مُوافِقةٌ لمذهب الجمهور ، خلافًا لما ذهب إليه الزجَّاج ، من الجَزْم بمنع الصرف ، ورَدٌّ على النحويين فى صَرْفه وقال [4] ، لاحجة لهم فيما أنشدوا دليلاً على صرفه ، لأن مالا يَنْصرف كثير فى الشِّعر . قال : ولاينبغى أن يُعتبر جهةُ البناء[5] .

---

(1) الكتاب ١/٢٨٠ ، ٢/٢٤٧ ، ونوادر أبى زيد ٣٢ ، وابن الشجرى ٢/٩٠ ، والخزانة ٢/٣٣٩ ، والهمع ٣/٢١ ، والدرر ١/١٤٥ ، وديوانه ٣
ويروى «مُسَاعِفَةٌ» وتساعفنا : تدانينا وتواتينا . ورخم (مَيَّةِ) فقال : مَىّ ، فى غير النداء ضرورة ، وقيل : كانت تسمى ميًّا ومَيَّة .

(2) الكتاب ٢/٢٣٩ ، واللسان (خلب)
والخِلْب : لحيمة رقيقة تصل بين الأضلاع ، أو حجاب بين القلب والكبد .

(3) الكتاب ٢/٢٣٨ ، وليس فى ديوانه
والصرم – بفتح الصاد وضمها – القطيعة والهجران . وخولط : اختلَّ وتغير .
و«خليلاً» منصوب على الاختصاص والتعجب ، والمعنى : أعجبُ بها خليلا ، وما أعجبها خليلا .
ويروى «جمل خليل» على أنه مبتدأ وخبر .

(4) انظر : شرح السيرافى ، المجلد الرابع (١٠٣ – أ)

(5) فى (ت) «ولايعتبر جهة البناء» .

ورَدَّ الناس على الزجَّاج مذهَبه ، قال السيرافى[1] : لاخلاف بين مَنْ مَضَى من البصريين والكوفيين فى جواز / صَرْفه . ٣٧٩/٣

قال : وعندى أنهم لم يُجمعوا عليه إلا لشهرته فى كلام العرب .

ورعايةُ الخِفَّة فى نُوحٍ ولُوطٍ إجماعًا يَرُدُّ على الزجَّاج فى قِيَاسه .

قال ابن الضائع[2] : كلام السِّيرافى صحيحٌ وبَيِّنٌ فى الردّ عليه .

قال : وأيضا ، فقد صَرَّح سيبويه أن صَرْفه لغةٌ حيث قال : مَنْ جعل (ابْنًا) مع ما قبله اسمًا واحدا يقول : هذه هِنْدٌ بنتُ فلان ، فى لغة مَنْ صَرَف (هِنْدًا) .

قال [3] : فهذا يَدُلُّ على استقرارها لغة ، ولم يَجِئْ بالبيت هو ولا غيره ليُثْبِتها لغةً .

قال : ولما كان الثلاثى أقلَّ الأصول ، وسكَن وَسَطُه ، كان أخفَّ أبنيةِ الأسماء، فلا يُبْعد أن تُقَاوِم خفتُه إحدى العِلَّتَين ، فلا تُؤثِّر واحدةٌ ، فيَنْصَرِف .

قال : ثم إذا صَحَّ السماع لم يُلتفت إلى قياس[4] ، فلا معنى للقياس إلا أن يُوَصَّل إلى معرفة كلام العرب . فإذا ثُبت الكلام فأىُّ معنًى للقياس؟!

وأيضًا ، لو فُرض أنه لمَ يَأتِ إلا فى الشِّعر ، فلا ينبغى أن يُدَّعى فيه الضرورة ؛ إذ لم يكن له معارضٌ فى غير الشعر ، بل يُحمل على أنه

---

(١) شرح السيرافى – المجلد الرابع (١٠٣ – أ).

(٢) شرح الجمل الكبير – المجلد الأول (٤٠ – ب) .

(٣) فى شرح الجمل «فقوله : فى لغة من صرف يدل ...» وهو أوضح .

(٤) فى الأصل «ثم إذا صح السماع ولم يلتفت قياس» وفى (س) «ثم إذا صح السماع لم يلتفت قياس» وهو موافق لما فى شرح الجمل . وما أثبته من (ت) .

كلامُهم حتى يَثبت المعُارِض ، وهو أصلٌ نَصٌ عليه الشلّوبين فى طُرَّة على كتاب ابن ملْكُون[١] .

وأما التَّرجيح بين الوَجْهين فقال سيبويه[٢] : تَرْكُ الصـرفِ أجْوَدُ . وهو الذى نَصٌ عليه الناظم فى قوله : « والمَنْعُ أَحَقُّ » وإنما نَصَّ على أن المنع أحـقُّ لوجهين :

تَبْيِينُ مذهبه فيهما ، وأنه موافقٌ لصاحب الكتاب .

والثـانى : التنكيتُ على الزَّمَخشرى حيث عكس القضية ، فجعل الصرفَ هو اللاحق[٣] .

قال ابن الضائع[٤] : وإنما غَلَّطَه فى ذلك خِطَاؤُه فى أن جَعل حُكْمَه كنوحٍ ولوطٍ[٥] ، وهما مَصروفان فى القرآن ، يعنى مع وجود العِلَّتين ، وهما : العلَمية والعُجْمة . قال : فَحكم أن الصَّرْفَ أفصحُ . انتهى .

وهذا القياس من الزَّمَخشرى مُصادِم للسماع ؛ إذ حَكى سيبويه ذلك نقلاً عن العرب ، ولم يَحكم بذلك رأيًا رآه .

فـالصـحـيح مـاذَهب إليـه النـاس ، وإنما قـال : الأحقُّ المنعُ ، لأن العلتَـيْن مـوجـودتان فـالأصلُ القـيـاسيُّ المنعُ ، حـتى أنكر الزجـاجُ صـرفَـه ، وزعم أنه ضرورة كما تقدم[٦] .

---

(١) سبقت ترجمة كل من الشلوبين وابن ملكون .

(٢) الكتاب ٣/٢٤٠ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٠ .

(٤) شرح الجمل الكبير – المجلد الأول (٤٠ – ب) .

(٥) عبارة ابن الضائع هى وغلطه فى ذلك أن جعل حكمه كنوح ولوط» وهى أفصح .

(٦) انظر : ص ٦٣٤

ومفهوم كلامه في قوله : « في العَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقَ» أن الحكم كذلك ، سواءً سَبَق للسم قبل ذلك تأنيثٌ أم لم يَسْبق له شيء ؛ بل كان مُرْتَجلا مثلا ، فلو سميتَ امرأة بشَمْس ، أو قِدْر ، أو حَرْب ، أو عَيْن ، أو نحو ذلك مما استُعمل قبل العلمية مؤنثا ، فالوجهان فيه جائزان .

وعلى الناظم هنا دَركٌ ، وهو أن كلامه أعطى أن الوجهين إنَّما يَجريان فيما عُدِم تذكيرا سابقا قبل تسميه المؤنث به .

فأما إذا سَبق له التذكير قبل ذلك . فلا يكون حكمه هذا ، وهذا في ظاهره جارٍ في نحو : قِدْر ، وشَمْس ، وعَنْز ، مسمًّى بها .

فأما في نحو (هِنْد) الذى مَثَّل به ، وكذلك في (دَعْد ، وجُمْل ، ونُعْم) فلا .

قال ابن خروف : قد أحاط العِلْمُ بأن هذه الأسماء ، يعنى (دَعْدا) وماذكُر معه ، منقولةٌ من مذكَّر ، وإذا كان ذلك كما قاله ابن خروف كان الحُكْم فيها على مقتضى النظم / منع الصرف لاغير ؛ إذ كانت داخلةً ٣٨٠/٣
في القسم الخامس كـ (زَيْدٍ) اسمَ امرأة ، وهذا فاسد ، لأنهم نَصُّوا على جواز الوجهين من غير خلاف أذكرهُ ، والمعتبَر عندهم في جواز الوجهين أمران :

أحدهما : كونُه قبل العَلَمية لمؤنث ، كقِدْرٍ مسمًّى به .

والثانى : أن يكون قد غَلَب بعد التَّسمية به على المؤنث .

ومن هذا القِسْم جعل سيبويه (هِنْدًا) و (دَعْدًا)ونحوهما ، لأنهما لما غلب استعمالهما في المؤنث تُنُوسى أصلهما ، وهو جواب

الفَرَّاء فى منع صرف (أسْمَاء بن خَارِجَة) مع أنه عنده (أَفْعَالٌ) فقد كان ينبغى أن يَنْصرف لأن تأنيث الجمع لايراعى فى (باب مالا ينصرف) فقال : كَثُر تسمية المؤنَّث به ، فصار كزَيْنَب ، اسم رجل ، فهو عند سيبويه (فَعْلَاءُ) فعلى مذهبه لاينصرف إذا نُكِّر ، وينصرف على مذهب الفراء .

ويجابُ عن الدَّرك الذى على الناظم بأن قوله : «فى العَادِمَ تَذْكيراً سَبَق» ماسبق ذكره من التذكير ، وهو (زيدٌ) اسمَ امرأة ، فإشارته بالسَّبْقِيَّه لسَبْقِيَّة الذِّكْر ، لا لسَبِقيَّة التَّسْمية ، كأنه قال : وجهان فيما عَدِم مثْل ذلك التذكير المذكور ، وهو كونُه اشتهر فى الاستعمال ، حتى لم يُتَنَاسَ معه استعمالهُ فى المؤنث بعد ذلك ، فلو سَبَق التذكير لكنه تُنُوسِيَ بغَلَبة استعماله فى المؤنث بعد ذلك لم يكن مما تقدَّم .

ويشعر بهذا قولهُ بعد: « أو عُجْمَةً » ولايريد إلا ما تقدَّم له ذكرهُ وهذا ممكن ، وهو خلاف ماتقدَّم فى تفسير كلامه أوَّلاَ ، وما تقدم هو الأظهرُ من كلامه ، والسابقُ للنَّاظرِ ، ولكن يلزمه فيه ماتقدَّم من الإشكال ، وربَّما يُحمل على التفسير الأول .

ويُجاب عن السؤال بأن (هنداً) وأخواته لما غَلَب على المؤنث ، حتى صار بحيث تُنُوسِيَ أصلهُ من التذكير ، عاد إلى حكْم مالم يَسبق له تذكير ، فصح إطلاقُ العبارة عليه بهذا اللَّحْظ . والله أعلم.

فإذاً يَشمَل له هذا القسمُ على كِلاَ التفسيرَينْ ثلاثة أوجه :

الوجهان المذكوران فى السؤال والثالث : أنْ لايَسْبق له شيء ، كما إذا سميتَ امرأة بـ (دَيْزٍ) مقلوب (زَيْد) فيكون فيه الوجهان .

ونَقَصه من هذا الفصل حكمُ المذكَّر إذا سُمِّىَ بمؤنث كرجل يسمًّى بـ (قِدْرٍ) أو (ذِرَاعٍ) أو نحو ذلك .

وإنما تَرك ذكرهَ لِقلته فى كلام العرب ، ولذلك لاتجدهم أكثر الأمر يذكرون فيه الأعلام إلا مع فَرْض التَّسمية ، لعدم مجئ ذلك من كلام العرب ، أو لنُدوُره ، فلذلك لم يضحْفِل به فى هذا النظم المختصر .

وَالْعَجَمِىُّ الْوَضْعِ والتَّعْرِيفِ مَعْ

زَيْدٍ عَلَىَ الثَّلاَثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

يعنى أن الاسم العلمَ إذا كان عَجَمِىَّ الوضع ، أى وَضعته العَجَم ، فانتقل إلى كلام العرب منها ـ يَمْتنع صرفُه لوجود العِلَّتَيْن ، وهما التعريف والعُجْمة ، لكن لايكون ذلك إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون تعريفه أعجميًا ، بمعنى أن العَجَم هى التى عَرَّفته وصَيرَّته علَما ، ثم بعد بعد ذلك نقلته العرب إلى كلامها ، واستعملته كذلك .

وذلك مأخوذ من قوله : «والتَّعْرِيف» لأنه معطوف على «الوضع» كأنه / قال : والعجمىُّ الوضعِ ، والعجمىُّ التعريفِ صرفُه امتنع . ٣٨١/٣

وهذا الشرط الذى ذكر لابُدَّ من تفصيل الكلام فيه ، وبذلك يتبيَّن مرادُه .

فالاسم العجمىُّ الوضع ينقسم أربعةَ أقسام ، لأنه لايخلو أن يكون استُعمل عَلَمًا فى كلام العَجَم وفى كلام العرب معًا ، أو يكون فى كلام العجم نكرةً واستعُمل كذلك عند العرب ، أو يكون نكرةً عند العجم علمًا عند العرب ، أو يكون علمًا عند العجم نكرةً عند العرب . والجميع له حكم مأخوذ من كلام الناظم هنا .

فأما الأول : وهو أن يكون علمًا فى كلام العجم والعرب معًا ، فلا إشكال في منع ذلك إذا اشتمل على الشرط الثانى الذى يَذكره وعليه يدل نَصُّه ، إذ قال : « والعَجَمىُّ الوَضْعِ والتَّعْرِيفِ» أى الذى يكون التعريف الموجودُ فيه كان ممَّا وضعته العجم ، لأنه إنما تكلم على العلَم ، فلو كان نكرة عند العرب لم تَصْدُق عليه هذه العبارة ، ومثاله: إبراهيمُ ، وإسماعيلُ ، وإسحاقُ ، ويعقوبُ ، وهُرْمُزُ ، وفَيْرُوزُ ، وقَارُونُ ، وفِرْعَوْنُ ، وهَامَانُ ، وأشباه ذلك .

فلا بُدَّ من صرفها لتَوَفُّر شرط المنع ، وإنما امتنع لأنه يتمكَّن فى كلام العرب ، كما تتمكَّن النكرة ، فثَقُل عليهم من حيث كان خارجا عن أصل كلامهم .

وأما الثانى : وهو أن يكون نكرةً فى كلام العجم والعرب معًا ، فلا إشكال فى صرفه . وعلى ذلك دَلَّ مفهوم كلامه ، لأنه إنما قَيَّد منع العُجْمة بكونه علمًا .

وإذا انتفت العَلَمية لم يَبْقَ فى الاسم إلا العُجْمة وحدها ، وهى لاتمنع كذلك وأيضًا ، الأعجمىُّ إذا دخل فى لغة العرب نكرةً ، واستعملُ فيها على تلك الحال صار داخلا فيها ، ومن مَعْهود كلامها ، فلم يَثْقُل عليهم ثقَل المعرَّف ، فلا يُمنع صرفه إلا بما يُمنع صرفُ الاسم العربى المحَضْ ، ولايَضُرُّ كونُه جاء على مثالٍ لم يَأتِ مثلُه في كلام العرب ، كالآجُرِّ ، فإن خروجه عن أمثلتها يُشبه خروجَ النوادر فى العربى المحض عن الأمثلة المعهودة ، كإبِلٍ ونحوه ، ممَّا جاء عادمًا للنظير ، وهذا معنى تعليل سيبويه(١) .

ومثال ذلك : اللُّجَامُ والدِّيبَاجُ ، والاسْتَبْرَقُ ، والسِّجِّيلُ ، والقِسْطَاسُ ، والبَرْدِىُّ ، والنَّيْرُوزُ ، والفِرِنْدُ ، والزَّنْجَبِيلُ ، واليَرَنْدَجُ ، واليَاسَمِينُ . ومن ذلك كثير .

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٣٤ .

فإن سُمِّى بشىء من هذا كان منصرفا ، ولا اعتبار بالعُجْمة ، لأنه قد جرى مَجرى العربى فى استعماله نكرةً ، إلا أن يجتمع فيه علَّتان من عِلَل الاسم العربى ، فالوزنُ مع العلمية فى نحو : (بَقَّمَ) مسمًى به ، فيُمنع صرفه إذ ذاك ، كما يمنع صرف (ضَرَبَ) مسمى به .

وأما الثالث : وهو أن يكون نكرةً عند العجم ، علمًا عند العرب ، فالذى يقتضيه كلام الناظم الصرفُ ، لأنه شَرط فى المنع أن يكون التعريف منسوبًا إلى العجم ، لقوله : «والعَجَمِىُّ الوَضْعِ والتَّعريفِ» .

وهذه الطريقة تظهر من سيبويه ، لأنه قال [1] وأما إبراهيمُ ، وإسماعيلُ ، وإسحاقُ ، وكذا إلى آخرها ، فإنها لم تقع فى كلامهم إلا معرفةً على / حَدِّ ما كانت فى كلام العجم ، ولم تُمكَّن فى كلام العرب ، ٣٨٢/٣ كما تَمَكُّن الأول ، يَعنى النكرة ، ولكنها وقعت معرفةً ، إلى آخر الكلام . فظاهره أنه اعتَبر فى المنع كونَ العجم عَرَّفتَها ، وهو ظاهر الجزُوُلى أبى موسى فى «الكرأسَة» وبه فسرها الدَّباج[2] .

قال أبو الحسن الأُبذِّى[3] : سألت شيخنا أبا الحسن الدَّباج - رحمه الله - عن قول أبى موسى : «أوْ تَلَقِّيهِ من العَجَمِ عَلَمًا» فقال لى :

---

(١) الكتاب ٢٣٥/٣

(٢) هو أبو الحسن على بن على بن جابر الإشبيلى اللخمى النحوى ، كان نحويا أديبا مقرئا جليلا ، تصدر لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنه (ت ٦٤٦ هـ) .
وسبقت ترجمة الجزولى .

(٣) سبقت ترجمته .

هذا إنَّما معناه أن يُتَلَقَّى من العجم علمًا، بمعنى أن يكون فى كلام العجم علما، فانتقل إلى كلام العرب علما ، وكذا وُجد كلُّ ما جاء من ذلك ممنوعَ الصرف .

قال الأُبَّذِى : فعرضتُ عليه ماقَدَّمته ، يعنى : من أن معناه أن العرب لم تستعمله حين تَلَقَّتَهْ من العجم إلا علما وقلت له : إن الأستاذ أبا على - يعنى الشَّلَوْبين - كان يعتقده ، فقال لى : هذا المذهب لم أَرَهُ لأحد إلا ماقلتَ لى عن الأستاذ أبى على ، قال : فقلت له : وأىُّ أثرٍ لاشتراط العَلَميَّة فى كلام العجم؟ فلم يَحْضُر له فيه جوابُ إلا موافقةَ السماع .

قال : وتمسَّك رحمه الله بلفظ سيبويه ، وذكَره ، ثم قال : إن هذا الكلام يَحتَمل التأويل . انتهى .

وبَنى على ذلك أن يُصرف (قَالُونُ) و (بُنْدَارُ) لأنهما معرفتان عند العرب ، منقولان من الصفة ، إذ كان (قَالُونُ) عند العجم بمعنى (جَيِّدٌ) وكذلك الآخر أصله عند العرب الصفة .

وإنما جَلَبْتُ هذه بيانًا لكلام الناظم ، وشرحًا لمُدْرك مذهبه .

وقد ظهر أن مُدْرَكه ما جاء فى السماع ، ومايظهر من كلام سيبويه . وأما أن يظَهر لاشتراط كونه علمًا عند العجم وجهٌ ، فَبَعِيد .

ومذهب أبى على الشَّلَوْبِين مخالفُ لهذا كما تقدم ، فلا يَشترط إلا كونَه لاتستعمله العرب علمًا ، فسواءً استعملته العجم نكرة أو معرفة ، لافرق بينهما بالنسبة إلى مايَرجعِ إلى كلام العرب ، فيُمنع إذًا صرف (قَالُونَ) و (بُنْدَارَ) ونحوهِما على هذا .

والأولى فى النَّظر ماذهب إليه الشَّلَوْبِين ، وهو مذهب المؤلف فى «التسهيل»[1] ، وكلام سيبويه محتمل .

(١) ص : ٢١٩ .

وأما الرابع : وهو أن يكون علمًا عند العجم ، نكرةً عند العرب ، فعلى كلام الناظم لابُدَّ من الصرف ، إذ فَرْض كلامه فى منع الصرف ، إنَّما هو فيما كان عند العرب علَما وهذا ليس بَعَلَمٍ عندهم ، فلا منع ، ووجه ذلك ظاهر ، لأن [ما][1] ، لأجله صُرف االقسم الثانى موجودٌ هنا ، فلا بُدَّ . ومحالٌ أن يعتبر العلميةَ عند العجم هنا من اعتبرها فى القسم الذى قبل هذا فى منع الصرف ؛ إذ لاثَمرة لذلك ، وليس فى الاسم غيرُ العجمة ، وانتفى حكُمها بتصرُّف العرب . فإذا سُمِّى به بعد ذلك ، فليس إلا علةٌ واحدة وهى العَلَمية .

وقد حكى ابن عُبيَدة أنه سأل شيخه عن مِثال من هذا الاسم ، قال : فقال لى الأستاذ : إنها فَرْضُ مسألةٍ لا أذكرُ لها مثالا . ٣٨٣/٣

ويبقى هنا نظرٌ فى معنى العَجَمىِّ الذى ذكره الناظم والنحويون .

فالعجمىُّ عندهم[ما] ليس من / كلام العرب ، من أى لغة كان سوى لغة العرب ، واللسانُ العجمىُّ هو ما خالف كلامَ العرب ، لايختَصُّ ذلك بأمة دون أمة ، فكلُّ لسان غيرِ لسان العرب عجمىٌّ .

فإن قلت : ما بُني قياسًا على كلام العرب ، هل هو من قبيل العجمى أوْلاَ؟ مثل أن تَبنى من (ضَرَب) مثلَ : دِرْهَمٍ ، أو جَعْفَرٍ ، أو سَفَرْجَلٍ ، فتقول : ضِرْبَبٌ وضَرْبَبٌ ، وضَرَبَّبٌ وضَرْبَبٌ ، وضَرَيَّبٌ ، ونحو ذلك .

فالجواب عن هذا رأيته لأبى الحسن الأُبَّذِى[2] : أن ذلك يَنبنى علي الخلاف فيما بُنى من ذلك ، هل هو قياسٌ أوْلاَ؟

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست فى النسخ .

(٢) سبقت ترجمتة .

فمَن قال بالقياس فيه مطلقا جَعله من كلام العرب ، فصُرِف فى المعرفة ، ومَن لم يَقِسْ جَعله خارجا من كلامهم كالأعجمى ، فيُمنع الصرف .

و «العَجَمى» فى كلام الناظم واقع على الاسم ، [منسوب إلى العَجَم ، وهم خلاف العرب . وقد يقال أعجمى][2] ، منسوبٌ إلى الأعْجَمَى ، بمعنى العَجَم ، وقد يطلق (الأعْجَم) ويراد به الذى لا يُفصح ولا يُبَيِّن كلامه وإن كان من العرب ، ومنه زياد الأعجم[3] . قاله الجوهرى[4] .

والأعْجَم أيضا : الذى فى لسانه عُجْمة وإن أفْصَح بالعَجَمية .

وقد غَلَّط ابنُ قتيبه الناسَ فى استعمالهما معًا بمعنى واحد ، وقال : إن الأعجمىُّ الذى لايُفصح وإن كان نازلاً بالبادية ، والعجمىُّ منسوبٌ إلى العَجَم وإن كان فصيحا[5] .

وما قاله لايَلزم ، لأن (الأعْجَمى) يُستعمل كما قال ، ويستعمل أيضا مرادفا للعَجَم كما تقدَّم وقد رَدَّ عليه فى هذا ابنُ السِّيد ، ورَدُّه صحيح .

فإنما استعمل الناظم « العَجَمِىَّ » لو جهين :

كَثْرة استعمال (العَجَم) الذى نسب إليه وقِلَّة غيره ، ولِيَخْلُص عن اعتراض المعترض إن اتَّفق .

---

(1) سبقت ترجمته .

(2) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (س) وأثبته من (ت) .

(3) هو زياد بن سلمى ، من عبد القيس ، ومن شعراء الدولة الأموية ، كان ينزل اصطخر ، وكا كثير اللحن في شعره ، لفساد لسانه بفارس ، توفي في حدود المائة ، وانظر : الشعر والشعراء ٤٣٠ ، وحواشيه .

(4) الصحاح (عجم) .

(5) أدب الكاتب – كتاب المعرفة : ٣٦

وهنا انتهى الكلام على الشرط الأول فى (العَجَمى) .

والشرط الثانى : لمنع صرفه : أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك قوله : «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ» أى مع زيادة على ثلاثة أحرف ، وذلك كإسْماعِيلَ ، وإبراهيَم ، ومُوسَى ، وعِيسَ ، وهَامَان ، ونحو ذلك . فلا خلاف فى منع صرف هذا كله .

فإن كان على ثلاثة أحرف . فإنه عند الجمهور مصروفٌ مطلقا ، وهو رأى الناظم ؛ إذ لم يَشترط فى المنع مع العَلمية إلا الزيادةَ على الثلاث ، إلا ما تقدَّم له فى نحو (جُور) مما فيه التأنيثُ زيادةٌ على العلتين ، فقد مَرَّ حكمه .

وأما غيرُه : فقَسَم الثلاثى قسمين :

أحدهما : أن يكون ساكنَ الوسط ، مثل (نُوحٍ ، ولُوطٍ) وحكمه الصرفُ إلا عند الزَّمَخْشرى[1] ، فإنه أجاز الوجهين ، كباب (هِنْد ، ودَعْد) لمقاومة خِفَّة وَسَطِه إحدى العِلَّتَيْن .

وأظن أن أصل هذا الرأى لابن قُتَيْبة ؛ إذ حكى فى «أدب الكُتَّاب» أن بعضهم تَرك صرفه .

وجعل ابن الضائع هذه الحكاية من ابن قُتَيْبة غَلَطًا . قال إذ لَم يَحْكه غيُره ، ولا أسْنَده هو لأحد ، وحكى هو أنه لاخلاف فى صرف (نُوحٍ ، ولُوطٍ)[2] .

---

(١) ابن يعيش ١/٧٠

(١) شرح الجمل الكبير – المجلد الأول (٣٩ – أ) .

وأيضًا ، فإن العُجْمة فى منع الصرف / أضعفُ من التأنيث ، ٣٨٤/٣
لأن العُجْمة لا تمنع إلا بشروط حَسْبما يأتى ، والتأنيثُ يمنع مع التعريف مطلقا ألاتَرى أن الاسم الذى غَلب عليه التأنيثُ ، وهو على أكثرَ من ثلاثة أحرف كزيْنَب ، إذا سُمِّى به مُذَكَّر لم يَنصرف ، وإن كان قد انْتقل عن التأنيث ، لأن الحرف الرابع صار كالهاء ، فالتأنيث أقْوَى .

وقد كان فى (هِنْد) اللغتان ، فيجب أن تكون العُجمة لاتمنع بإطلاق فى (نوحٍ ، ولُوطٍ) فلا يقال : إنها تَمنُع قياسا على (هِنْد) فإن القياس لايكون إلا مع تساوى الفرْعِ والأصْلِ فى الحُكْم من غير فارق ، وقد ثَبَت الفارق ، فلا يصحُّ القياس .

والثانى : أن يكون متحرِّك الوَسَط ، فحكى بعض المتأخرين فيه ثلاثة أقوال : الصَّرْفُ مطلقا ، ومَنْعُه مطلقا ، وجوازُ الوجهين . وظاهر سيبويه الأول[1] .

ووجهُ اشتراط الزيادة على الثلاثة وجودُ الثِّقَل فى الاسم ، بخلاف الثلاثى لخفَّته .

وقولُه : «مَعَ زَيْدٍ على الثَّلاَثِ» أراد: مع زيادة ، والزَّيْدُ ، والزِّيدُ: الزِّيادة . ومنه قول ذى الإصبَع العَدْوَانى[2] :

وأَنْتُمْ مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مِائَةٍ   فَأَجْمِعُوا أمْرَكُمْ طُرًّا فَكِيدُونِى

حكى الجوهرىُّ أنه يُروى بفتح الزَّاى وكسرها[3] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٢٣٥

(٢) اللسان (زيد) وابن يعيش ١/ ٣٠ ، والمفضليات ١٦١ ، ١٦٢ .

(٣) الصحاح (زيد) .

كَــــذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِـــعْــــلاَ

أَوْ غَــــالِبٍ كَــــأَحْــــمَــــدٍ ويَعْلَى

يعنى أن العلم إذا كان ذا وزنٍ خاصٍّ بالفعل ، أو غالبٍ على الفعل ، فإنه ممنوعُ الصرفِ أيضا .

والوزنُ : معناه مقابلةُ حروفِ الاسم حروفَ الفعل ، أصليًّا بأصلى ، وزائدًا بزائد ، مع موافقة الحركات والسَّكَنات ، وتعيين الزوائد ، مِثْل مَا مثَّل به من (أَحْمَد ، ويَعْلى) .

فإن (أَحْمَد) العَلَم على وزن (أَحْمَدُ) من قولك : أَحْمَدُ اللَّهَ ، وكذلك (يَعْلَى) العَلَم ، على ، وزن (يَرْضَى) و(يَخْشَى) وذلك لأن الأصل في الأسماء أن تَنْفرد عن غيرها بَوزْنها وسائرِ أحوالها.

فلما وقعت هذه الأشياء موافقةً لما هو فَرْعٌ كانت بذلك خارجةً عن أصلها، وداخلةً فيما هو فَرْع، وهو الأفعال، فامتنع منها مايَمتنع من الأفعال، وهو الجَرُّ والتنوين.

وإذا ثَبت هذا فأَبْنِيةُ الأسماء بحسب موافقتها لأبنية الأفعال وموازنِتها لها، وعدمِ ذلك، أربعةُ أقسام :

أحدها : ألاَّ توافقها أصلا، مثل : أُفْعُولٌ، وفِعْلاَلٌ، وفَعَلَّلٌ، وإِفْعِيلٌ، وفُعُلٌ، وفِعْلَلٌ، مثل : أُسْلُوب، وشِمْلاَل، وسَفَرْجَل، وإِصْلِيت، وطُنُب، ودِرْهَم، وكثير من ذلك، فلا إشكالَ في بقائها على أصلها من الصَّرْف عند التَّسْمية بها؛ إذ ليست أَبْنِيتها من أبنية الأفعال في شيء، فضلاً عن أن تكون غالبة عليها، أو مختصَّة بها، وهو بَيِّنٌ من مفهوم كلام الناظم .

والثـانـي : أن يـوافق البِنَـاءُ البناءَ، لكن يكون بناؤهمـا مـشـتـركًـا بينهمـا، ليس بغـالبٍ على الاسم دون الفعل، ولا على الفـعل دون الاسم، كفَعَلٍ، وفَعُلٍ، وفَعِلٍ، وفَاعِلٍ، وفَاعَلٍ، مثل : طَلَلٌ، وعَضُدٌ، وكَبِدٌ، وكَاهِلٌ / ٣٨٥/٣
وخَاتَمٌ. ويوافقها من الفعل : ضَرَبَ، وكَبُرَ وعَلِمَ، وقَاتِلْ، وقَاتَلَ.

فهذه الأبنية غير مختصـَّـة بواحد من الجِنْسين دون الآخر، فليست الأفعال فيها بأَوْلَى من الأسماء، فلا يَمتنع صرفُ ماسُمِّيَ به من الأفعال على هـذه الأَبْنِية وأشـبـاهـهـا، وهو ظـاهـر من مـفـهـوم كـلام النـاظم، وهو مذهب الجمهور.

وخالف في ذلك عيسى بن عُمَر، فكان لايَصـرف ذا الوزن المشترَك المنقولِ من فِعْل، ويقول : كلُّ فعلٍ ماضٍ سُمِّي به فإنه لاينصرف إذا كان فارغًا من فاعله[1]. واحتَجَّ على ذلك بما أنشده سيبويه من قول سُحَيْم بن وَثِيل اليَرْبُوعي[2]:

---

(١) قـال سيبويه (٢٠٦/٣) : «وأمـا عيسى فكان لايصـرف ذلك. وهو خـلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى : كَعْسَبًا، وإنمـا هو من الكَعْسَبَة، وهو العَدْو الشديد مع تدانى الخطا».

(٢) الكتـاب ٢٠٧/٣، وابن يعـيش ٦١/١، ٦٢/٣، ١٠٥/٤، والخـزانة ٢٥٥/١، ٦٤/٥، ٤٠٢/٩، والمغنى ١٦٠، ٣٣٤، ٦٢٦، والعيني ٣٥٦/٤، والتصريح ٢٢١/٢، والهمع ٩٨/١، والأشموني ٢٦٠/٣

وابن جـلا : واضح مشـهـور لا يخـفى مكانه. والثنايا : جمع ثنية، وهى الطريق في الجبل. ومعناه : أنني مشهور، مضطلع بالشدائد، ركاب لصعاب الأمور، إذا حسرت اللثام عن وجهى أعربت عن نفسي فعرفتموني بما كان يبلغكم عنى .

أنَـا ابْـنُ جَـــــــلاَ وطَـلاَّعُ الـثَّـنَـايَـا

مَــتَـى أَعِ العِــمَــامَــةَ تَعْــرِفُــونِي

و(جَلاَ) فعل ماض واقعٌ على أبيه.

وسيبويه على خلافه، وتأوَّله على أنه على الحكاية، كأنه قال : أنا ابنُ الذى جَلاَ واشتهر(١)، كما حَكى الآخر في قوله، أنشده سيبويه(٢):

كَــذَبْتُمْ وبَيْتِ اللَّهِ لا تَنْكِحُــونَهَــا

بَنِي شَــابَ قَــرنَاهَا تَصُــرُّ وتَحْلُبُ

وقال (٣): إن قول عيسى خلافُ قول العـــرب، سمعناهم يَصرفون الرجلَ يسمى بكَعْسَبٍ، وهو فعل من الكَعْسَبَة، وهو العَــدْو الشديد مع تَداني الخُطَا.

والثـالث : أن يوافق الاسم وزنَ الفعل، والفعلُ أغلبُ عليه ، وهــو المراد بقوله : « أوْغَالِبٍ » يعني على الفعل ، وقـد يكون فــي الأسمــاء ، وذلك كبناء (أَفْعَلُ ، أو نَفْعِلُ ، أو تَفْعُلُ ، أو يَفْعَلُ) من الأبنية الموافقة للمضارع.

وكذلك بناء : إفْعَلُ، وأُفْعَلُ ، وأُفْعُلُ، وفُعِلُ، وما أشبه ذلك، فإنها تقع للأسماء قليلا نحو : أَفْكَلُ ، وأَرْمَلُ ، وأَيْدَعُ، وأَرْيَعُ، ونَرْجِسُ، وتَنْضُبُ وتَتْفُلُ،

---

(١) الكتاب ٢٠٧/٣، وعبارته «كأنه قال : أنا ابن الذى يقال له : جلا».

(٢) الكتاب ٨٥/٢، ٢٠٧/٣، والمقتضب ٩/٤، والخصائص ٣٦٧/٢، والتصريح ١١٧/١، واللسان (قرن)

وينسب إلى رجل من بني أسد. والقرن هنا : الضفيرة. وتصر : تشد ضروع الماشية ليجتمع الدر فتحلب.

ومعناه : لن تتمكنوا من نكاحها يا بني المرأة التى يقال لها : شاب قرناها، وتحلب الماشية، يعني أنها عجوز راعية.

(٣) أى سيبويه، وقد نقلت هذا النص في حاشية الصفحة السابقة.

وتُدْرَأٌ، ويَرْمَعٌ، ويَعْمَلٌ ، وإصبَعٌ وأُصْبَعٌ وأُبْلُمٌ، وأُصْبُعٌ، ودُئِلٌ، وَرُئِمٌ(١). وما كان على نحو هذه الأَبْنية فقليلٌ في الأسماء.

فإذا سَمَّيْتَ رجلاً بواحد منها لم تَصْرفه، لمشابهته بناءَ الفعل الذى هو فَرْعٌ عن الاسم.

وكذلك إذا سَمَّيت بشىء من الأفعال المُوازنة لهذه لم تَصْرفه أيضا، كما لو سَمَّيت بأضكْرَمَ، أو أُكْرِمُ، أو أَكْرِمْ، أو نحو ذلك.

وقد سَمَّوا : يَزِيدُ، ويَشْكُرُ، وتَغْلِبُ، ويَعْمُرُ، فمنعوا الصرف، فكذلك ماكان مثلَها.

والمثالان اللذان أتى بهما الناظم وهما «أَحْمَدُ» ويَعْلَى» من هذا النوع، وهما منقولان من الفعل.

والرابع : أن يكون الوزن مختصًا بالفعل، ليس للاسم فيه نَصِيب، وهو قوله : «كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَ»

---

(١) الأفكل : الرعدة، وأبو بطن من العرب. والأرمل : المحتاج. والأيدع : صبغ أحمر، وقيل : الزعفران. والنرجس : نبت من الرياحين، وزهرته تشبه بها الأعين. واحدته : نَرجسة. والتنضب : شجر ينبت ضخما على هيئة السرح، وعيدانه بيض ضخمة، ذو شوك قصار، وثمر مثل العنب الصغار يؤكل. وواحدته : تنضبة. والتتفل : الثعلب، وقيل : جروه. والتدرأ : اسم موضوع للدرء والدفع.

يقال : السلطان ذوتدرأ، أى ذو عدة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه.

واليرمع : حجارة لينة رقاق بيض تتلألأ في الشمس. واليعمل : البعير النجيب المطبوع على العمل، والانثى : يعملة. والإصبع : واحدة الأصابع، وفيه عدة لغات، منها : إصْبَع، وأُصْبَع ـ بكسر الهمزة أوضمها وفتح الباء، وأُصبُع ـ بضم الهمزة والباء. والأبلم : الخوص، وفيه ثلاث لغات : أُبلُم، بضم الهمزة واللام، وإبْلِم ـ بكسرهما، وأَبلَم ـ بفتحهما. وواحدته : أبلمة.

والدئل : دويبة شبيهة بابن عرس. والرئم : الاست.

يعني أنه ممنوع أيضا، وما يقع هنا من الأعلام لايكون إلا منقولاً من الفعل، بخلاف ماقبله، فإنه قد يكون منقولا من غير فعل، كتَنْضُبٍ، وتَتْفُلٍ، وإصبعٍ، وكذلك (أَكْلُبٌ) ونحوه من الجمع، لأنه على وزن : أقْتلُ ، وأما هذا فَلاَ.

ومن الأمثلة المختصة بالفعل : فُعِلَ، وفُوعِلَ، وفَعْلَلَ / وفَعَّلَ. ٣٨٦/٣

فإذا سُمِّي بضُرِبَ ، أو ضُورِبَ، أو دَحْرَجَ، أو ضَضرَّب ـ لم ينصرف ، ولذلك لم تصَرف العرب (بَذَّرَ) اسمُ مَا، أنشد أبو الحسن، وقال : سمعت يونس يُنْشد هذا البيت لكُثَيِّر عَزَّة[1]:

سَقَى اللَّهُ أَمْوَاهًا عَرَفْتُ مَكَانَها

جُرَابًا ومَلْكُومًا وبَذَّرَ والغَمْرَا

وأما (شَلَّمُ) فعجميٌّ ، وكذلك (بَقَّمُ) وفي «الصحاح» قلت لأبي علي الفارسي : أعربيٌّ هو ؟ يعني بَقَّمًا. فقال : مُعَرَّب، وليس في كلامهم اسم على (فَعَّل) إلا خمسة (خَضَّمُ) بن عمروِ بنِ تَميم، وبالفعل سُمِّي، و(بَقَّمُ) لهذا الصِّبْغ و(شَلَّمُ) موضع بالشام، وهما أعجميان. وَ (بذَّرُ) اسم ماء من مياه العرب، و(عَثَّرُ) موضع[2]. ويَحتمل أن يكونا سُمِّيا بالفعل، فثَبت أنه ليس من أصول أسمائهم، وإنما يختصُّ بالفعل.

---

(١) الكتاب ٢٠٨/٣ (حاشية) من نسخة أخرى، والمنصف ١٥٠/٢، ١٢١/٣، وابن يعيش ٦١/١، وديوانه ٨٠/٢

وجُراب وملكوم وبَذَّر والغمر : أسماء مياه ـ دعا بالسقى لهذه المياه، وهو يقصد أهلها النازلين بها مجازا.

(٢) الصحاح (بقم).

فإن قيل : إذا كان هذا الإطلاق يقتضي أن كل اسم كان وزنه مختصا بالأفعال أو غالبا فيها ـ فصرفُه ممتنع، فنحن نجد أفعالا كذلك، لكنها تُصرف إذا سُمِّي بها، وذلك مثل المضاعَف نحو : مُدَّ، وشُدَّ، وكذلك إذا كان معتلَّ العين نحو : قِيلَ، وبِيعَ، فإنه يُصرف في المعرفة.

وكذلك إذا سَمَّيت بـ(ضُرِبَ) بعد أن خَفَّفته فقلت : ضُرْبٌ.

وفي (عُلِمَ) : عُلْمٌ، فإنك تَصرفه، وكلها على وزن (فُعْل)

وقد تقرر أن (فُعْل) لاينصرف علمًا للوزن الغالب والعَلَمية، فقد انخرمت عليه تلك القاعدة.

فالجواب : أن هذه الأفعال المذكورة خارجة عن قَصْده، لأنها ليست على وزن الأفعال، لأن (مُدَّ، وشُدَّ) في اللفظ (فُعْل) فهو كمُدٍّ، وقُفْلٍ، وهو كثير في الأسماء، وكذلك (قِيل، وبِيع) لفظه على وزن قِيلٍ، ودِينٍ، وهو في الأسماء كثير.

وكذلك (ضُرْب، وعُلْم) على وزن : قُفْلٍ ، والعرب هنا إنَّما تراعي صورةَ اللفظ غير مختصة بالأفعال ولاغالبة فيه.

فإن قلت : هذا مُشْكل، فإنهم إذا سَمَّوا بـ (يَزِيدَ، ويَشْكُرَ) أو نحو ذلك.

منعوا صرفَه مع أنه الآن ليس على وزن الفعل، فإذا كنتم تعتبرون اللفظ، فاصرفوا (يَزِيدَ، ويَشْكُرَ) مسمًّى بهما، لأن (يَفعِلُ، ويَفْعُلُ) قد تغيَّر إلى شكل آخر، وإن أبيتم إلا المنع فلابُدَّ أن تمنعوا (مُدَّ، وشُدَّ) ونحو ذلك.

فالجواب : أن (مُدَّ، وشُدَّ) وسائرَ ماذُكر قد خرج إلى وزن من أوزان الأسماء، بخلاف (يَزِيد، ويَشْكُر) فإنه لم يخرج إلى وزن يكون للأسماء، فَلَمَّا لم يَحْصُل له في التغيير وزن من أوزان الأسماء بقي عليه حكم الوزن الفعلي. والله أعلم .

وقوله : «أَوْ غَالِبٍ، معطوف على قوله : «يَخُصُّ الفِعْلاَ» كأنه قال : خاصٌّ بالفعل، أو غالبٍ عليه.

ومثله ، من عَطْف الاسم على الفعل، قولُ الشاعر[1]:

* أُمٌّ صَبِيٌّ قَدْ حَبَا أودَارِجٍ *

وقد تقدم جواز ذلك.

وَمَــا يَصِــيــرُ عَلَمًــا مِنْ ذِى أَلِفْ

زِيدَتْ لإِلْحَــاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَــرِفْ

يعني أن الاسم إذا كــان ذا ألفٍ في آخــره زائدةٍ، وزيادتهــا للألحاق، فإنه إذا سُمِّى به لاينصرف.

فــإن قلت : لِمَ فَــرضَ المســألة في اسمٍ مُلْحَق سُــمِّى به، ولم يَفْرِضها على أعمَّ من هذا، فيقول مثلا : والعَلَمية / تمنع مع ألف ٣٨٧/٣ الإلحاق، فَيشمل ماسُمِّى به مِمَّا فيه تلك الألف، وماوُضع من الأعلام كذلك إن فُرِض مُرْتَجلا مثلا.

فــالجـواب : أن الألف التى للإلحــاق لاتكون إلا في الأجناس، ولاتكون في الأعلام، والاستقراء يُبَيِّن ذلك.

فإنما تكون ألف الإلحاق في العَلَم إذا كان منقولا، فأراد أن يُنَبِّه على هذا المعنى، فأتى بتلك العبارة.

وقوله : «زِيدَتْ لإِلْحَاقٍ» يريد في آخر الاسم، لأن ألف الإلحاق لاتَلحق أولاً ولا وَسَطًا، وإنما تقع للإلحاق آخِراً.

---

(١) تقدم الاستشهاد به في «باب العطف».

وتحــرَّز بقــوله : «زِيدَتْ» من الألف المنقلبــة عن الأصل نحــو (مَــغْــزًى) و(مَدْعًى) و(أرْطًى) عند من قال : أيمٌ مَرْطِيٌّ(١)، فإن الألف هنا لا أثر لها في منع صَرْفٍ؛ إذ كانت بمنزلة الرداء من (جَعْفَر) وبمنزلة ماانقلبت عنه، إلا أن يأتي مانع آخر غير الألف.

ومثال ما فيه ألف الإلحاق (أرْطًى) عند من قال : أديمٌ مَأْرُوطٌ(١)، و(عَلْقًى) و(مِعْزًى) و(ذِفْرًى)(٢) و(تَتْرًا) على قراءة التنوين(٣)، و(حَبَنْطًى)(٤) ونحو ذلك.

وهذه كلها إذا سَمَّيت بها امتنع صرفها، وسبب ذلك أن الألف صارت شبيهة بألف التأنيث حين كانت ألف التأنيث [لاتلحقها هاء التأنيث](٥) وكذلك (عَلْقًى) وبابه، إذا سُمِّيَ به لاتلحق الهاء أصلاً، وقد كانت تلحق قبل العَلَمية، فتقول : عَلْقَاةٌ، وأَرْطَاةٌ، ولاجتماعهما أيضا في الزيادة. فَلَمَّا حَصلت المشابهة بينهما صارت ألف الإلحاق تمنع كألف التأنيث.

فإذا نُكِّر بعد التَّسمية لم يَبْقَ إلا علةٌ واحدة، وهي لَحاق الألف، فلا يمتنع صَرفهُ.

وههنا نظرٌ من وجهين : أحدهما : أن ألف الإلحاق على وجهين :

---

(١) اختلف في ألف (أرطى) الأولى، فقيل : إنها أصلية، لقولهم : أديم مَأروط، وقيل : زائدة، لقولهم : أديم مَرْطِيٌّ. والأرطي : شجر ينبت بالرمل، وله نور، ورائحته طيبة. وواحدته : أرطاة

(٢) العلقي : شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف.
وواحدته : علقاة. والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن.

(٣) سورة المؤمنون / آية : ٤٤
والقراءة بالتنوين هى قراءة ابن كثير وأبي عمرو. [السبعة : ٤٤٦]
ومعناه : متواترة متعاقبة.

(٤) الحبنط من الرجال : الغليظ القصير البطين. والأنثى حبنطاة.

(٥) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

الأول : أن تَلحق أخيراً وحدها، كعَلْقَى وسائر ماتقدَّم من الأمثلة وما قاله الناظم فيه صحيح.

والآخر : أن تَلحق طَرَفًا بعد ألف زائدة، فتنقلب همزة نحو : عِلْبَاءٌ، وحِرْبَاءٌ، فإنهما مُلْحَقان بِقِرطَاسٍ وسِرْبَال[1]، وكذلك : قُوبَاءٌ[2]، مُلْحقة له ببناء فُسْطَاسٍ، وغَوْغَاءٌ، وضَوْضَاءٌ، عند من نَوّنَ، مُلْحَق بفَضْفَاضٍ، وصَلْصَال[3]. وإذا ثَبت هذا وأنَّ الهمزة أصلها الألف فيقتضي كلامُ الناظم أن نحو : (عِلْبَاء) لاينصرف إذا سُمِّي به؛ إذ للقائل أن يقول : إنها أضبهت همزةَ التأنيث في (صَحْراء) ونحوه، لأن كل واحدة منهما منقلبة عن ألف يَمتنع الصرف بها، شُبِّهت ألفُ الإلحاق قبل الإبدال همزةً بألف التأنيث قبل الإبدال أيضا، وكذلك تُشَبَّه بها بعد الإبدال، فيمتنع الصرف.

وهذا الحكم هنا غير صحيح؛ بل الصحيح أن (عِلْبَاء) و(حِرْبَاء) ونحوهما من الملحَقات التى آخرها همزة إذا سمي بها تنصرف البَتَّةَ، ولايجوز المنع، لأن همزة الإلحاق لاتشبه همزة التأنيث، من جهة أن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء لا على ألف، وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف لا عن ياء، فافتَرقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير.

---

(١) العلباء : عصب العنق الغليظ، وهما علباوان. والحرباء : دويبة يستقبل الشمس برأسه، ويكون معها كيف دارت، ويتلون ألونا بحر الشمس. والأنثي : حرباءة.
والقرطاس : الصحيفة الثابتة التى يكتب فيها. والسربال : القميص والدرع.

(٢) في جميع النسخ «قرباء» بالراء، ولم أجدها في كتب اللغة، وأراها تصحيفا.
والقوباء : داء معروف يظهر في الجسد ويخرج عليه، ينتشر ويتسع، يعالج ويداوى بالريق.

(٣) القسطاس : بضم القاف وكسرها : الميزان. والغوغاء : سفلة الناس.
والضوضاء : أصوات الناس وجلبتهم. والفضفاض : الواسع والكثير. والصلصال : الطين اليابس مالم يجعل خزفا.

٣٨٨ / ٣ بهذا علَّل الصرفَ ابنُ أبى الرَّبيع، وبَيَّنه الأستاذ / ـ رحمه الله[١] ـ بأن الحرف إذا كان منقلبا عن مانعٍ مَنَع، كالهمزة في (صَحْراء) وإذا كان منقلبا عن غير مانع لم يَمْنع كهمزة (عِلْبَاء)

وإذا كان كذلك، فإطلاق الناظم مُخِلٌّ، وكان الواجب عليه أن يُقَيِّد الألف بالمقصورة، كما فعل في «التَّسْهِيلَيْن»[٢] و«الفوائد»[٣].

والوجه الثاني : أن ألف التكثير في هذا الحكم مساويةٌ لألف الإلحاق، كما إذا سَمَّيْت بقَبَعْثَرى ، وضَبَغْطَرَى[٤]، ونحوهما مما ألفُه للتكثير، فإن صرفه ممتنع لشَبَه الألف بألف التأنيث، ولافرق بين الألفَيْن في هذا الحكم. فلِمَ اقْتَصر على إحداهما وتَرك الأخرى، وتركُها[٥] موهِمٌ بجواز الصرف؟

والجواب عن الأول : أن الألف إذا أطلقت فحقيقةُ مفهومها أنها غير المنقلبة؛ إذ كان انقلابها يصيِّرها إلى حقيقةٍ أخرى تسمَّى همزة، فلا تُحمل على غير صورتها الأصلية إلا لموجِب.

فإن قلت : فلِمَ حُملت ألف التأنيث حيث ذكرها أول الباب على وَجْهَيْها، (ولم تُحمل هذه على وجهيها)[٦] كذلك؟

فالجواب : أن ألف التأنيث هنالك أردفها بقوله : «مُطْلَقًا مَنَعَ» وهذا الإطلاق ليس إلا لحالَتَيها معًا، من بَقائها على أصلها وانقلابِها

(١) سبقت ترجمتها ، ويعني بالأستاذ أبا عبدالله ابن الفخار.

(٢) التسهيل : ٢١٩.

(٣) الفوائد المحوية.

(٤) القبعثري : الجمل العظيم الشديد. والأنثى قبعثراة. والضبغطري : الشديد والأحمق.

(٥) في (ت) «وترك الأخرى».

(٦) مابين القوسين ساقط من (ت).

همزة، وإلاَّ فلا معنى لقوله : ثُمَّ : «مُطْلَقًا» أو لقوله : «كَيْفَمَا وَقَعَ» على ماتقدَّم من التفسيرين.

وأما هذه فلم يُطْلِق الحكم فيها؛ بل ذكَرها بالاسم الذى يَسبق إلى الفهم منه لاصورتها الأولى، اتِّكالاً على ذكاء الفِطْنة على عادته في هذا النظم، وهى من مَحاسنه فيه. وقد سبق من نحو هذا أشياءُ كثيرة. وبالله التوفيق.

والجواب عن الثاني : أن ألف التَّكْثير ليست بالكثير، وإنما وَقعت في قليل من الألفاظ، فلم يَعْتَنِ بذكرها بحسب القَصْد في هذا المختصر، وعلى أنه لم يُنَبِّه على ذلك في «التسهيل» فالله أعلم لِمَ تَرَك ذلك، ألِنُدُوره، أم لعلةٍ أخرى، أم للغَفْلة عنه؟ أما هنا فلا اعتراض عليه.

وقوله : « فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ » اسم «ليس» ضمير عائد على مَدْلولِ ما في قوله : «ومَا يَصِيرُ عَلَمًا» والخبر «يَنْصَرِفُ» ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن، كقولهم : ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه[1]، والأول أَوْلَى.

والْعَلَم امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ
كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أوْ كَثُعَلاَ

العَدْل على أربعة أقسام :

عَدْل على (فُعَال) وعَدْل على (مَفْعَل) وقد تقدم ذكرهما[2]، وهما مختصان بالصفات وعَدْل على (فُعَلَ) وعلى (فَعَالِ) وهما مختصان بالأعلام، ويُلحق بهما خامس، وهو العَدْل عن الألف واللام، وهو مختص بـ(أُخَر) في الصفات، وقد تقدم[3]، وبـ (سَحَر) في المعارف، وهو الذى ذكَر هنا.

---

(١) الكتاب ١/٧٠.
(٢) انظر : ص ٦٠١ .
(٣) في الأصل و(س) «مذكر أفعل» وهو خطأ أو سهو من الناسخ. وما أثبته من (ت) وحاشية الأصل.

فالذى يَتكلم عليه هنا ما كان من العَدْل في المعارف، لأنه من القسم الذى يَنصرف في النكرة، فبَيَّن أن العلم يُمنع صرفه إذا كان معدولا إلى (فُعَلَ) كفُعَل المختصِّ بباب التوكيد، وكجُشَم الذى هو عَلَمٌ لرجل.

فقوله : «امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَ ككَذا» يريد إن عُدِل على هذا الوزن الذى هو / على (فُعَل) وأتى فيه بنوعين : ٣٨٩/٣

أحدهما : (فُعَلُ) التوكيد، يعني ماكان موازنًا لـ(فُعَل) في ألفاظ التوكيد، وذلك (جُمَعُ، وكُتَعُ، وبُصَعُ، وبُتَعُ) فإن هذه معدولة عما كان الأصلُ فيها إلى (فُعَل).

واختُلف في المعدول عنه ماهو؟

فالذى قاله الفارسي إنه معدول عن (جَمَاعَى) لأنه جمع (فَعْلاَء) و(فَعْلاء) إذا كان غير صفة قياسُه (فَعالَى) كصَحْراءَ وصَحَارَى، فعُدِل إلى (فُعَل) تخفيفا.

وقيل : إنه معدول عن (فُعْل) لا عن فَعَالَى لأنه جمع (فَعْلاء) و(فَعْلاء) مؤنث (أفْعَل)[1]. وقياس (فَعْلاء أفْعَل) أن يُجمع على (فُعْل) فكان قياس (جُمَع) أن يكون (جُمْعًا) فعُدِل عنه إلى (فُعَل) وكذلك سائر الألفاظ.

واعترَض هذا الفارسيَّ بأن (أفْعَل فَعْلاءَ) لايُجمع على (فُعْل) إلا إذا امتنع مُذَكَّره من الجمع بالواو، والنون، كحَمْراءَ وحُمْرٍ، لأنه لايقال : أحْمرون.

وأما إذا جُمع مذكَّرُه بالواو والنون فليس قياسُ مؤنثه (فُعْل) ولا هو من باب (أفْعَل فَعْلاَء).

وأيضا، العدلُ : يُقصد به ضربٌ من التخفيف، وهذا نقيض الغرض، لأنه (فَعْلاً) أخفُّ من (فُعَل) ولم يبيِّن الناظم وجهَ العدل.

والثاني من النوعين (فُعَلُ) الذى في غير التوكيد كـ«ثُعَلَ» الذى مَثَّل به، وهو أبو حَيٍّ من طَيِّيء، وهو ثُعَلُ بن عَمْرو أخو نَبْهان، وهم الذين عَناهم امرؤ القيس بقوله[1]:

رُبَّ رَامٍ مِــــنْ بَـــنِـــى ثُـــعَــلٍ
مُــخْــرِجٍ كَــفَّـيْــهِ مِنْ سُــتُــرِهْ

وكذلك «جُشَم» الذى مَثَّل به بعد، وهو أبو حَيٍّ من الأنصار، وهو جُشَم بن الخَزْرج، وكان يقال: إنْ سَرَّكَ العزُّ فَجَحْجِح بجُشَمْ[2]

و«جُشَمُ» في ثَقِيف، وهو جُشَم بن ثقيف، وجُشَم بن مُعاوية بن بكر بن هَوازن.

ومثله (عُمَرُ، وزُفَرُ) و(زُحَلُ) اسم الكوكب، و(قُثَمُ)

وهذا البناء معدول عن (فَاعِلٍ) كأنهم أرادوا أن يقولوا : عامِرٌ، وزافِرٌ، وزاحِلٌ، وقاثِمٌ، ثم عدَلوا عنه إلى (فُعَل)

---

(1) ديوانه ١٢٣، وابن يعيش ٣٦/١٠، ٣٧، وشرح شواهد الشافية ٤٤٦، واللسان (ثعل)
وروايته في الديوان «مُتْلِجٍ كفيه في قُتَرِهْ»
وتشتهر بنو ثعل بالرمي، ومنهم هذا الرامي، واسمه عمرو، وكان من أرمى العرب.
ومتلج : يدخل كفيه في القُتر، وهى بيوت الصائد التى يكمن فيها لئلا يفطن له الصيد فينفر منه.
والستر ـ بضمتين ـ جمع سِتر، بالكسر، وهو مايستر به.

(2) اللسان (جحح) وجَحْجَحَ الرجل : ذكر جحجاحا من قومه. والجحجاح : السيد الكريم.

وهذا إنما تُلُقِّيَ من السماع، أعنى كونَه معدولا عن شيء، ولذلك جَعل ابنُ الحاجب هذا العَدْل مُقَدَّرا، وجَعل العدل في (جُمَع، وكُتَع، وأُخَرَ) ونحو ذلك محقَّقا[1]، لأن (جُمَع) وماذُكر معه أدَّى القياسُ إلى حقيقته في الأصل، بخلاف نحو (عُمَر، وزُفَرَ) فإن القياس لم يَهْتَدِ إليه حتى سُمِع غيرَ مصروف[2].

ومن هنا يرد على الناظم اعتراضان :

أحدهما : أن ما كان من نحو (عُمَر، وزُفَرَ) مَنْعُ صرفِه عنده مبنيٌّ على تحقيق العِلَّة المانعة وهو العَدْل، وهو مما لايُهْتَدَى إليه بقياس، وإنما يُتَلَقَّى من السماع ـ أعنى كونَه معدولا ـ وليس لنا سبيلٌ إلى ذلك من السماع إلا منَ جهة صَرْفه وعدمِ صرفه.

ولذلك يقول بعض النحويين في ضابط وجود المعدول : هو أن يُنْظر إلى (فُعَل) كيف جَرى في كلامهم؟ فإن رأيتَه لم يُصْرف علمتَ أنه معدول، وإن كان له / أصل في النكرة حكمتَ عليه بالنَّقْل، نحو (صُرَدٍ، ونُغَرٍ)[3] وما ليس له أصل في النكرة حكمتَ بالعدل، نحو (زُفَر) وقال بعضهم : إذا وجدتَه معربًا غيرَ مصروف، ولم تَعلم له أصلا في النكرات، فهو معدول، نحو (قُثَمَ)[4] وإلا فغيرُ معدول، نحو (أُدَدٍ) يقال ٣٩٠/٣

(١) في جميع النسخ «مخففا» بالفاء، وهو تصحيف، وما أثبته موافق لما في شرح الكافية.

(٢) شرح الكافية ١/٤٠.

(٣) الصرد : طائر فوق العصفور، يصيد العصافير، وجمعه : صِرْدان. والنغر : طير كالعصافير حمر المناقير، وواحدته : نُغَرة، والجمع : نغران.

(٤) يقال : رجل قُثَم، إذا كان كثير العطاء، أو مجتمع الخلق. وقثم أيضا : ذكر الضباع، واسم رجل.

مَـعَـدُّ بن عَـدْنانَ بن أُدَدٍ، فـإن العـرب صَـرفـتـه وإن لم يُعلم له أصـــل في النكرات. فإن وجدتَ له أصلا، فالأصل فيه الصـــرف، وأنه غير معدول، نحو (حُطَمٍ) اسم رجل، إلا أن يأتى السماع بمَنْعه، فتَعلم أنه ليس بمنقول من تلك النكـــرة، نـــحو : (عُمَر) وهذا العَقْد الثاني أسْعَدُ بمذهـــب سيبويه[1]، وهـــو الصحيح، ألا ترى أنه حكَـــى الصـــرف في (أُدَدٍ) مع أنه ليس له أصـــل في النكرة، وهذا يـــدل من كـــلام سيـبويه على أن أصل (فُـعَلٍ) الصـرف وإن لم يُسمع له نكرة.

وإذا ثَبت هذا فـقوله : «امْنَعْ صَرْفَـهُ إنْ عُدِلَ» دَوْرِيٌّ،[2] لأنه وَقف الحكم بَمنع الصرف على وجود العَدْل في هذا القانون. وعندهم أن وجود العدل موقوفٌ على سماع مَنْع الصرف، وإلاَّ فهو مصروف، وهذا دَوْرٌ ظاهر[2]، وهو فاسد.

والاعتراض الثاني : أن العدل في نحو (عُمَرَ) موقوف على السماع، وهو قد أطلق القولَ في ذلك ولم يقيِّده؛ بل قال : «كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أو كَثُعَلاَ» و«ثُعَلُ» على وزن (فُعَلٍ)[3] فَيقتضى أن كل ماكان على هذا الوزن، وهو مسمًّى به، يُمنع صرفه وإن كان له أصل في النكرات، إذ (الثُّعَل) هى الزوائد [في الأسنان][4] واختلافٌ في مَنْبِتها، يَرْكَب بعضُها بعضا، فعلى هذا كل (فُعَل) كل معرفةً أولَ الوضع فلا يُصرف، وكذلك إذا سُمِّى بواحد من النكرات، سواء أكان اسمَ

(١) الكتاب ٣/٢٢٢.

(٢) الدور ـ عند المناطقة ـ توقف كل من الشيئين على الآخر.

(٣) في جميع النسخ «على وزن فعلاء» وكأنه يقصد وزنه كما جاء في النظم. والأحسن ما أثبت.

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

جنس كصُرَدٍ ونُغَرٍ،(١) أم صفةً كَلُبَدٍ وحُطَمٍ(٢)، أو مصدرا كهُدًى، وتُقًى، أو جمعا نحو: غُرَفٍ وظُلَمٍ، وهذا كلُّه فاسد بنصوص النحويين وكلام العرب.

وقد وافق النحويين في «التَّسْهيل» فقال حين ذكَر المعدول عن (فَاعِلٍ) علَما : وطريق العلم به سماعه غيرَ مصروف، عاريًا من سائر الموانع(٣).

اللهم إلا أن يكون العدل مُحَقَّقا من غير ذلك كـ(فُعَلٍ) في النداء، نحو : خُبَثُ، وفُسَقُ، ولُكَعُ، إذا سُمِّى بها، وكذلك ماكان من المعدول في الأوصاف، وفي التوكيد، ونحو ذلك، فهذا مُحَقَّق العدل.

ومثاله لايُعْطِى إلا ماكان عَلَما عندهم، نحو (ثُعَلٍ) فحَصل من هذا أن ماكان متأكِّدًا عليه ذِكْرُه تَركه، وما كان واجبًا عليه أن يُبَيِّنه، ويُخرجه عن مُقْتَضى القاعدة أهْمله، فدخَل عليه.

والجواب : عن الاعتراضين معًا أن الناظم إنما تكلَّم على العَلَم الذى ثَبت كونُه معدولا، لأنه قال : «والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ» يريد : إن ثَبت كونُه معدولا قبل النظر القياس فيه.

وثبوت عَدْله يكون بوجوه :

أحدها : أن يَثْبت من موضعٍ آخَر كثبوت كون (أُخَرَ) معدولا /، ٣٩١/٣
وكذلك (فُعَالُ) و (مَفْعَلُ) في العدد، نحو : أُحَادُ، ومَوْحَدُ، وثُنَاءُ، ومَثْنَى،

---

(١) سبق تفسير هاتين الكلمتين ، انظر هامش رمق (٣) ص ٦٦٠ .

(٢) يقال : مال لُبَد، أى كثير لايُخاف فناؤه، كأنه التبد بعضه على بعض. والرجل الحطم والحطمة هو القليل الرحمة بالماشية، العنيف برعاية الإبل في السوق والإيراد والإصدار.

(٣) التسهيل : ٢٢٣.

وثُلاَثُ، ورُبَاعُ، وما أشبه ذلك، مِمَّا قِيس أو لم يُقَس، فإذا سَمَّينا بواحد منها فقد سمينا بما ثَبت عدله، فلابد من منع الصرف، لأنا قد ثُبت عندنا عدلُها سماعا؛ بل كذلك نقول فيمن سُمِّي بسُدَاسَ ومَسْدَسَ، ونحوه إلى عُشَارَ ومَعْشَر، وإن لم نسمعه، ولاقلنا بالقياس فيه، لأن طريقة (فُعَالَ، ومَفْعَلَ) في العدد من واحد إلى عشرة، ثُبت قصدُ العدل فيه على الجملة. فهذا طريقٌ واضح يَثبت به العدل وإن لم يكن المعدول عَلَمًا بَعْدُ.

والثانى : مافي باب ما لايقع إلا في «النداء» خاصة، وذلك (فُعَلُ) في المذكر و(فَعَالِ) في المؤنث، فإنهما معدولان عن (فَاعِلٍ، وفاعلةٍ) نحو : ياخُبَثُ، ويا خَبَاثِ ، ويالُكَعُ، ويَالكَاعِ، ويافُسَقُ، ويافَسَاقِ، وهو في (فَعَالِ) مَقِيس عند الناظم، قد نَبَّه عليه في بابه[1]، و(فُعَلُ) شائع عنده غيرُ مَقيس، ومقيسٌ عند غيره، وكذلك ماجاء فيه من (مَفْعَلاَن) معدولٌ أيضا، فكل هذا إذا سُمِّي به مذكَّر امتنع صرفه، لثبوت عَدْله في غير باب (مالا ينصرف).

والثالث : ماثَبت العدلُ فيه في باب (التوكيد) وذلك : جُمَعُ، وكُتَعُ، وبُصَعُ، وبُتَعُ، ولايَلزم فيه اعتراض، لأن الذى أثبت فيه عدمَ الصرفِ للعَدْل في باب (التوكيد)[2] فإذا سَمَّيت بها الأشخاص صارت إلى باب آخَر غيرِ بابها، فحكَم عليها بامتناع الصرف.

والرابع : ماثَبت في باب (فَعَالِ) وذلك أنه قد ثَبت في [منع الصرف][3] بالعدل في غير التَّسْمية، فالذى لمعنى الأمر، كـ(نَزَالِ، وتَرَاكِ) معدولٌ عن : انْزِلْ، واتْرُكْ، وكذلك ما أشبهه.

---

(١) انظر : باب النداء، ص.

(٢) في (س) «عدم العدل للصرف» وهو خطأ.

(٣) مابين الحاصرتين زيادة من عندي تستقيم بها العبارة، ويصح المعنى. والله أعلم.

والذى بمعنى الصفة كـ(حَلاَقِ) للمَنيَّة، و(جَعَارِ) للضَّبُع، معدولٌ عن : حَالِقة، وجَاعِرَة، وكذلك نحوه.

والذى بمعنى المصدر كـ(يَسَارِ، وفَجارِ) وقد ذُكر (فَعَالِ) في «النداء»[1]. والذى في النداء والأمرِ مُطَّرِد، وما عداهما سماع.

وعلى كل تقدير إذا سُمِّى بما قِيس وما سُمع مذكَّرٌ فإنه يَمتنع للعدل والعلمية، وقد يُصرف، وذلك قليل، فإن سُمِّى به مؤنثٌ فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله إثْر هذا.

وإذا ثَبت العدلُ في هذه الأنواع، وهى قياس أو سماع، فلا دَوْرَ يلزم في تعريف الناظم، لأنه أحال على ماعُلم عدلُه في غير باب (مالا يَنْصرف) أو في باب (مالا ينصرف) لكن في حال أخرى، كالتسمية بـ(فُعَل) التوكيد، فإنه غير ما ثبت رم الصرف[2].

وانما الذى يلزم فيه الدَّوْرُ ماذكَره في السؤال، ونحن لانقول : إنه قاصد لإدخاله في الباب على الوجه المذكور، لِمَا يلزم من المحذور؛ بل يبقي موقوفا على السماع / مطلقا، لأن العدل فيه لم يَثْبت بعد، فليس ٣٩٢ / ٣
بداخل تحت قوله : «إنْ عُدِلَ» . وإنما يَتكلم على ماثَبت عندنا.

فإن قلت : هذا خلاف ماظهر منه بالمثال، فإن جميع ماذُكر هنا مخالف لما مَثَّل به وهو (ثُعَلُ) إذ ليس بواحد من تلك الأقسام، ولايَثْبت عدلُه إلا من باب (مالاينصرف) فالإشكال باقٍ.

فالجواب أن المثال قد أعطى أنه معدول، وأنه لايَنصرف سماعًا من العرب، والذى قَصد بالإتيان به أن ماكان مثلَه في ثبوت العدل فهو مثله

---

(١) انظر : ص ٣٤٩

(٢) هكذا جاء بالنسخ الثلاث، وكتب على حاشية الأصل «كذا بياض بالأصل».

في منع الصرف مُجرى ذلك المسموع . وباب (عُمَرَ ، وزُفَرَ ، وثُعَلَ) الصرف . وإنما كان يلزم الإشكال أن لو أتى به ليقيسَ عليه مثلَه[1]، ممَّالا يَثبت عدله إلا بمنع الصرف ، وليس كذلك؛ بل أتى به من باب السماع فقط، لتقَيس أنت عليه مايَثبت عندك عدلُه من وجه آخر، ومالم يَثبت فلا تُجْرِيه في منع العرب صَرْفَه، فلا معنى للأمر بمنع صرفه وقد كان وَضْعه كذلك.

فإذا تقرَّر هذا حصَل أن ما أجْرَى الناظم من القياس ليس فيما مَثَّل به، وأن ما مَثَّل به ليس بقياس، وأن ما أورد في المسألة جارٍ على قوانين العرب والنحويين على اختصار عبارته بلُطْف إشارته، وهى من مَحاسنه.

ثم أتي بمسألة (سَحَرَ) فقال :

والْعَدْلُ والتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إذَا
به التَّنْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

يريد أن يبيِّن أن (سَحَرَ) إذا قُصد به أن يكون ليومٍ بعَيْنه، فإن العرب منعته الصرفَ، فتقول : جِئْتُكَ يومَ الجُمُعةِ سَحَرَ، ولقيتُك يومَ الخميسِ سَحَرَ، وأن السبب لمنع صرفه العدلُ والتعريف.

وإنما اعتنى بذكر المانع في (سَحَرَ) لإشكالِ مَنْعِه الصرفَ على حسب مايتبيَّن بحول الله، وذلك أنه وُضع لوقتٍ بعينه، فهو معرفة، لأن ماوُضع لشىء بعينه خصوصًا فهو معرفة، والتعريف فيه تعريفُ العَلَمية الجِنْسية، وهى مانعة كالشَّخْصية.

ولَمَّا كان تعريفه على غير وجه التعريف المعلوم في نظائره، وهو إمَّا بالألف واللام، وإما بالإضافة ـ صار كأنه عُدِل عما كان يستحقه إلى وجهٍ آخر

---

(١) في الأصل «أن لو أتى بالمقيس عليه مثله» وفي (س) «أن لو أتى بالقياس عليه» وكلاهما خطأ. وما أثبته من (ت).

من التعريف، كما عُدِل (أمْسُ) في لغة من قال : مُذْ أمْسُ[1]. وكما عُدل (أُخَرُ) عما كان الأصل في تعريفه من الألف واللام.

هذا الذى يمكن في توجيه منع الصرف في (سَحَرَ) وهو الذى أراده الناظم.

ولِمَا فيه من الإشكال زعم بعضهم[2] أنه مبني على الفتح لتضمُّنه معنى حرف التعريف، وردَّه ابن الناظم بأمور[3]:

أحدها : أنه لو كان كذلك لكان غيرُ الفتح أوْلَى به، لأنه في موضع نصب، فكان يَلتبس البناءُ بالإعراب، فوجب اجتنَابُه، كما اجْتُنِب في (قَبْلُ، وبَعْدُ) والمنادَى [المفرد المعرفة][4].

والثاني : أنه كان يكون جائز الإعراب كـ(حِيَن) في قوله[5]:

---

(١) هم بنو تميم. أما أهل الحجاز فيكسرونه في كل المواضع. (سيبويه ٣/٢٨٣).

(٢) هو صدر الأفاضل، كما في «شرح الكافية الشافية» للناظم : ١٤٧٩، والهمع ٩٢/١
وهو أبو الفتح ناصر بن عبدالسيد بن على بن المطرز، النحوي الأديب المشهور بالمطرزي. من أهل خوارزم، برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية، وكان لهم كالأزهرى للشافعية، صنف : شرح المقامات، والمعرب في لغة الفقه، والمغرب في شرح المعرب، والإقناع في اللغة وغيرها (ت ٦١٠هـ).

(٣) شرح ابن الناظم : ٦٥٦.

(٤) مابين الحاصرتين زيادة من شرح ابن الناظم.

(٥) هو النابغة الذبيانى، وعجزه :

وقلت ألَمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

والبيت في ديوانه ٥١، وسيبويه ٢/ ٣٣٠، والمنصف ٥٨/١، وابن الشجري ٤٦/١، ١٣٢/٢، ٢٦٤، وابن يعيش ١٦/٣، ٨١، ٩١/٤ ، ١٣٦/٨ ، والإنصاف ٢٩٢، والخزانة ٥٥٠/٦، والمغنى ٥١٧، والعيني٤٠٦/٢، ٣٥٧/٤، الهمع ٢٣٠/٣، والدرر ١٨٧/١ ، والتصريح ٤٢/٢ الأشموني ٢٥٦/٢، ٢٢٦/٣، ٨/٤ ، ويروى «ألَمَّا تصحُ » ===

* عَلَى حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا *

لتساويها في ضَعْف سبب البناء لكونه عارضا.

والثالث: أن دَعوَى الجمهور أسهلُ، لأنه أقرب إلى الأصل، بخلاف / دعوى البناء، ودعوى الأسهلِ أرجحُ. ٣٩٢/٣

فثَبت أنه غيرُ مبني كما قال الجمهور، وأن معنى حرف التعريف فيه ليس على التضمين؛ بل على العَدْل عما هو فيه كما تقدم.

وبعد ذلك، فيرد على الناظم في مذهبه إشكالان:

أحدهما: أنهم يقولون في (غُدْوَة، وبُكْرَة) لوقتٍ بعينه: إنه ممنوع الصرف للتعريف والتأنيث، لأنه من يومٍ بعينه، ولدخول الهاء فيه، ولايقولون فيه: إنه معدول؛ بل يزعمون أنه غير معدول، مع أنه قد عُرِّف على غير ماكان يَستحقه من التعريف، وهو الألف واللام، أو الإضافة، وهو المعلوم في بابه، فيقول القائل: لابُدَّ هنا من أحد أمرين:

إما أن يكون التعريف على غير جهته المعهودة عَدْلا، فيكون نَفيهم إيَّاه عن (غُدْوَة، وبُكْرَة) خطأ، وكان إذ ذاك يلزم إتيانُ الناظم بهما مع (سَحَر) إذ لافرق على هذا الترتيب.

وإما أن يكون ادعاؤهم العَدْل في (سَحَر) باطلا، فلابد من البحث عن علة أخرى، أو صرفِ (سَحَر) وصرفُه خطأ، لأن العرب منعته، فأشكل هذا كلُّه.

= وعاتبت: لمت. والمشيب: الشيب، وهو ابيضاض الشعر الأسود، والدخول في حد الشيب. والصبا ـ بالكسر والقصر ـ الميل الى هوى النفس. وأصحُ: من: صحايصحو، إذا زال سكره.ووازع: ناهٍ زاجر.

يذكر أنه بكى على الديار في حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على طربه وصباه.

والثاني : أن (ضُحًى، وضَحْوَةً، وعِشاءً، وعَشِيَّةً) وأخواتها مِمَّا هو لوقت بعينه، قد صرفتها العرب، مع أنها معارف، لكونها لوقت بعينه كـ(سَحَرَ، وغُدْوَةَ، وبُكْرَةَ) ومع أنها موضوعة في التعريف غيرَ وضعها؛ إذ كان حقها أن تعرَّف بالألف واللام، كما في نظائرها.

فالعرب لم تَعتبر هنا مازعموا أنها اعتبرته في (سَحَرَ) وهذا تناقضٌ من القول، واعتبارٌ لما أهملته العرب.

ولَمَّا ثَبت أن العلتين المذكورتين في (سَحَرَ) غير معتبَرتين في ظاهر الأمر ـ أراد الناظم أن يُحَقِّق لك ماقاله النحويون، ويُثْبته عندك بالتَّنْبيه عليه بخصوصه، لتعلَم أن ماقالوه من ذلك إنما ارتكبوه لمعنى صحيح، لايَغفلون عنه، فقال : * والْعَدْلُ والتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ *

وأحال الناظرَ على البحث في وجه ذلك.

ووجه ماقالوه من ذلك أنهم وجدوا (سَحَرَ) غيرَ منصرف، فعلموا أن لابد من العِلَّتَيْن.

فأما التعريف فأوضحه المعنى؛ إذ كان لوقتٍ معيَّن.

وأما العَدْل : فبيِّنه كونُهم لم يتصرَّفوا فيه، ولم يستعملوه على غير جهة الظرفية، فَتبيَّنوا أن ذلك إنما هو لأجل وضعه في غير موضعه، واستعماله على غير طريقته.

وهذه قاعدة عَرَبِيَّة إذا استُعمل الشيء في غير موضعه وعلى غير وجهه، لم يَتَصَرَّف تصرفَ ماهو باقٍ على أصله.

وقد بَيَّن ذلك ابنُ خَرُوف في الظروف، خصوصا في شرح «الكتاب» في باب (مايَحْتمل الشِّعْر).

وإذا ثَبت هذا فـ(غُدْوَةُ، وبُكْرَةُ) لَمَّا كانا متصرِّفين على غير طريقة (سَحَر) ظهر أن العَدْل فيهما / غير مراد، وأن تعريف العلَمية فيهما ٣٩٤/٣ بحق الأصل، لابالخروج عن الأصل؛ إذ لو كان كذلك لم يتصرَّفوا فيها. فقالوا : إن المانع فيهما مع العلَمية التأنيثُ.

وأما (ضُحىً، وضَحْوَةً) وبابه، وإن كان ليوم بعينه، فإن عدم التصرف فيهما دَلَّ على أن التعريف فيهما ليس بحق الأصل؛ بل عُدِل بهما عن طريقهما من التعريف بالألف واللام، أو الإضافة.

ولَمَّا كانوا قد صرَفوها دَلَّ على أنها في أنفسها ليست بمعارف؛ بل جَرت مَجرى قولهم : مارأيتُه أوَّلَ من أمسِ، وأنت تريد اليومَ الذى قبل يومك، ومارأيتُه عامًا أوَّلَ، وأنت تريد العام الذى قبل عامك، فاللفظ لفظ النكرة، والمعنى على خلاف ذلك، فكذلك (ضَحًى، وضَحْوَةً) لفظُه نكرة، والمعنى معنى المعرفة. وهذا كله من الاستدلال بالأحكاه وهو باب واسع في الأصول، وعليه المعوَّل في كثير من الأحكام العربية. ثم قال :

وابْنِ على الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا
مُؤَنَّثًا وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ واصْرِفَنْ مَانُكِّرَا
مِنْ كُلِّ مَاالتَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

يَعنى أن (فَعَالِ) على وزن (حَذَارِ، وتَرَاكِ) إذا صار عَلَمًا، سواء أكان أصلها الأمرَ أم غيَر ذلك من أقسام (فَعَالِ) وكانت تلك العَلَمية معلَّقة على مؤنث ــ فإن فيه وجهين :

أحدهما : البناءُ على الكسر مطلقا، وهو مذهب عرب الحجاز، وذلك قوله : « وابْنِ على الكَسْر ».

والثاني : الحكمُ له بحكم (جُشَمَ) وغيرِه من المعدولات إذا كانت أعلاما، وذلك إعرابه إعرابَ مالا ينصرف، وهو مذهب بني تَميم، وذلك [قوله] و«هُوَ نَظِيرُ جُشَمَا عِنْدَ تَمِيمٍ» أى نظيره في الإعراب غيرَ منصرف كما تقدم فيه.

و(فَعَالِ) المسمَّى به قد تكون العرب هى التى سَمَّت به، نحو (حَذَامِ) اسم امرأة. قال الشاعر(١):

إذَا قَـــالَتْ حَـــذَامِ فَـــصَـــدِّقُـــوهَا
فَـــإنَّ القَـــوْلَ مَـــاقَـــالَتْ حَـــذَامِ

و(قَطَامِ) اسم امرأة.

قال النابغة (٢):

أتَـارِكَـــــــــةٌ تَـدَلُّـلَـهَـــــــــا قَـطَـامِ
وضِـنًّـا بـالـتَّـــــحِـــــيَّـــــةِ والكَلاَمِ

و(رَقَاشِ) وكذلك، قال الشاعر ، ونسبه الجوهري الى امرئ القيس:(٣).

---

(١) ابن الشجري ٢/١١٥، والخصائص ٢/١٧٨، وابن يعيش ٤/٦٤، والمغنى ٢٢٠، والعيني ٣/٣٧٠، والتصريح ٢/٢٢٥، والأشموني ٣/٢٦٨، وجمهرة الأمثال ٢/١١٦، واللسان (حذم)
والشعر للجيم بن صعب أو دَيْسم بن طارق. وحذام : امرأة الشاعر.
وكل مصراع من هذا البيت مَثَلٌ سائر في تصديق الرجل مخبره.

(٢) ابن الشجري ٢/ ١١٥، وابن يعيش ٤/٦٤، واللسان (رقش) وديوانه ٧٥، ويروي «والسلام»
والتدلل : الثقة بمحبة الرجل ثقة تدعو إلى الإفراط عليه . ودَلُّ المرأة ودلالُها : تدللها على زوجها، وذلك أن تريه جراءة عليه في تَفَنّج وتشكل ، كأنها تخالفه وليس بها خلاف. والضن ـ بكسر الضاد ـ الإمساك والبخل.

(٣) ديوانه ٢٠٢، والصحاح واللسان (رقش)
والنحر : أعلى الصدر، أو موضع القلادة منه. واللبَّة : وسط الصدر والمنحر والجيد : العنق، وغلب على عنق المرأة .

قَـامَتْ رَقَـاشِ وأَصْــحَـابِى عَلَىَ عَـجَلٍ
تُبْـدِى لنا النَّحْــرَ واللَّبَّــاتِ والْجِـيَـدا

و (غَلَابِ) اسم امرأة كذلك.

وفي غير الآدميِّين (سَفَارِ) اسم ماء، وقال الجوهري(1): اسم بئـر، وهو واحد. قال الفرزدق(2):

مَـتَى مَـاتَرِدْ يَوْمًـا سَـفَـارِ تَجِـدْيِهَـا
أُدَيْـهِمَ يَرْمِـى المُسْـتَـجِـيـزَ المُعَــوَّرَا

و(حَضَـارِ) اسم كوكب، ويقال : حَضَـارِ والوَزْنُ مُـحْلِفَان، وهـما نَجـمان يَطلعان قبل : سُهَيْل، فيُخْلَفَ إذا طَلَع أحدهما أنه سُهَيْل لشَبَهه به(3).

وهذان اللفظان قد يظهر أنهما مذكَّران، لأن الماء مذكَّر، والنجم مذكَّر، وليس في الاعتبار كذلك؛ بل القَصْد في التسمية بهما لَحْظُ التأنيث، ذكره سيبويه(4).

---

(1) الصحاح (سفر).

(2) المقتضب ٣/٥٠، والمغنى ٩٧، واللسان (صفر، عور) وديوانه ٣٥٥

وأديهم : تصغير أدهم، ويعني ابن مرداس أحد بني كعب، وكان شاعرا خبيثا.

والمستجيز : الذى يطلب الماء. والتعوير : الرد، يقال : عَوَّرته عن حاجته، أى رددته عنها، وعورت الرجل، إذا استسقاك فلم تسقه.

(3) في اللسان (حضر) «قال أبو عمرو بن العلاء : يقال : طلعت حَضارِ والوزنُ، وهما كوكبان يطلعان قبل سهيل، فإذا طلع أحدهما ظُن أنه سهيل للشبه، وكذلك الوزن إذا طلع، وهما محلفان عند العرب، سميا محلفين لاختلاف الناظرين لهما إذا طلعا، فيحلف أحدهما أنه سهيل، ويحلف الآخر أنه ليس بسهيل».

(4) الكتاب ٣/٢٧٩.

و(وَبَارِ) اسم أرض كانت لقوم عاد، وهى التى ذكرها الأعشى / ٣٩٥/٣
في قوله، أنشده سيبويه[١]:

ومــــــــــرَّ دَهْـرٌ عـلـى وَبَـارِ
فَـــــهلَكَتْ جَـــــهْـــــرَةً وَبَارُ

فكلُّ ماكان على (فَعَالِ) من هذا القسم فيه وجهان على ما قال الناظم، البناءُ مطلقا لأهل الحجاز، والإعرابُ من غير صرف لبني تَميم.

ودَلَّ على إرادة أهلِ الحجاز، وإن لم يَذكرهم، مَسَاقُ الكلام، لأنه قال في الإعراب : «وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا عِنْدَ تَمِيمِ» فبقي الوجه الآخر، وهو البناءُ، لأهل الحجاز، لأنه ليس في الاستعمال مَنْ يخالف بني تميم سوى أهل الحجاز.

وتَميم : هو تَمِيمُ بن مُرِّ بن أُدٍّ بن طَلْحةَ بن إلْيَاس بن مُضَر.

وقد تكون (فَعَالِ) لم تُسَمِّ العرب بها أحدا، وذلك ثلاثة أنواع :

أحدها : (فَعَالِ) في الأمر، نحو : نَزَالِ ، وتَرَاكِ ، وحَذَارِ، ومَنَاعِ ، وقد تقدم ذكره[٢].

والثاني : (فَعَالِ) في المصادر، كقولك: فَجَارِ ، تريد الفَجْرَة . أنشد سيبويه للنابغة [٣] :

---

(١) الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٣ / ٥٠، ٣٧٦ ، وابن الشجري ١١٥/٢، وابن يعيش ٦٤/٤ ، والتصريح ٢٢٥/٢ ، والهمع ٩٤/١، والدرر ٨/١، والأشموني ٣ / ٢٦٩ ، واللسان (وبر) وديوانه ١٩٤

ووبار : أرض كانت لعاد بين اليمن ورمال يبرين، وقبل البيت :

ألم تَرَوْا إرَمًا وعـــــادًا　　　أوْدَى بها الليلُ والنهارُ

(٢) انظر : ص ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وابن يعيش ١/ ٣٨ ، ٤ / ٥٣ ، والخزانة ٦ / ٣٢٧ .

أنَّا اقْـــتَــــسَــــمْنَا خُطَّتَـــيْنَا بَيْنَنَا

فَـــحَـــمَلْت بَرَّةَ واحْـــتَـــمَلْت فَـــجَـــارِ

و (يَسَارِ) اسم لليُسْرَة أو المَيْسَرة. قال الشاعر أنشده سيبويه(١):

فَـــقَلْتُ امْكُثِي حَـــتَّى يَسَـــارِ لَعَلَّنَا

نَحُجُّ مَـــعًـــا قـــالَتْ أعـــامًـــا وقَـــابِلَهْ!

و(بَدَادِ) اسم لـ(بَدَدًا) قال الجَـعْدى، ويقال هو للقَـيط بن زُرارة، وقيل : لابن كُرَاع، أنشده سيبويه(٢):

وذَكَـــــرْتَ من لَبَنِ المُحَلَّقِ شُـــــرْبَةً

والخَـــيْلُ تَعْـــدوُ بالصَّـــعِـــيـــدِ بَدَادِ

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وابن يعيش ٤ / ٥٥ .

(٢) الكتاب ٣/٢٧٥، والمقتضب ٣/٣٧١، وابن الشجري ٢/١١٣، وابن يعيش ٤/٥٤، والخزانة ٦/٣٦٣، والهمع ١/٩٤، والدرر ١/١٠، والأشموني ٣/٢٧٠، واللسان (بدد، حلق) وديوان النابغة الجعدى ٢٤١

ويروي البيت كذلك لعوف بن الخرع التميمي.

والمحلق : إبل موسومة بالنار على وجهها بمثل الحلق، والصعيد. وجه الأرض.

وبداد : متبددة متفرقة

يقوله للقيط بن زارة، وكان قد انهزم في حرب أسر فيها أخ له، هو معبد بن زرارة، فعيَّره بذلك، ونسب إليه الحرص على الطعام والشراب، وأن ذلك سبب هزيمته. وقبله :

هَلاَّ عطفتَ على ابن أمك معبدٍ والعامريُّ يَقُودُه بصِـــــفَادِ

وقال حَسَّان بن ثابت ، رضي الله عنه (١) :

كُنَّـــا ثَمَانِيَـــةً وكانُـــوا جَحْفَـــلاً

لَجِبًـــا فَشُلُّـــــوا بالرِّمَـــاحِ

ومنه قولهم : (لامَسَاسِ) تقول العرب : أنتَ لامَسَاسِ(٢)» أى [لا] تَمَسُّنِي ولا أَمَسُّكَ.

وقُرِئ في غير السَّبْع «قَالَ فَاذْهَبْ فإِنَّ لَكَ في الحَيَاةِ أن تَقُولَ لامَسَاسِ»(٣) قرأها أبو حَيْوَة(٤)، فهو اسم للمَسِّ.

وكذلك هَمَامِ، يقال لاهَمَامِ، أى لا أهمُّ بذلك هَمًّا، قال الكُمَيْت(٥):

عَـــادِلاً غَـــيْـــرَهُـمْ من النَّاسِ طُرًّا

بِـهِـم لاهَـمَـــــامِ لـي لاهَـمَـــــامِ

---

(١) ديوانه ١٠٨، والخزانة ٣٦٣/٦، واللسان (بدد)

والجحفل : الجيش الكثير فيه خيل، والجمع : جحافل. واللجب : من قولك : لَجِب القوم لَجَبًا، إذا صاحوا وأجلبوا. واللجب ـ بفتحتين ـ ارتفاع أصوات الأبطال واختلاطها. وبداد : متفرقين.

وكان عيينة بن حصن بن حذيفة أغار على سرح المدينة، فركب في طلبه ناس من الأنصار، منهم أبو قتادة الأنصاري، والمقداد بن الأسود الكندي، فردوا السرح، وقتل رجل من بني فزارة، فقال حسان رضي الله عنه :

هَلْ سَرَّ أولادَ اللقيطة أننا ... سِلْمٌ غداة فوارس المقـــدادِ

كنا ثمانية وكانوا جحفـــلا ... لَجِبًا فَشُلُّوا بالرِّماحِ بَـــدادِ

(٢) اللسان (مسس).

(٣) سورة طه / آية : ٩٧.

(٤) المحتسب ٥٦/٢، أماقراءة الجماعة فهى (لاَمِسَاسَ) ـ بكسر الميم وفتح السينين.

(٥) المحتسب ٥٦/٢، واللسان (همم)

يمدح آل البيت عليهم الصلاة والسلام. وقبله :

إن أَمُتْ لم أَمُتْ ونفسيَ نِفْسانِ ... من الشكِّ في عَمًى أو تَعَامِـــي

و(كَفَافِ) اسم للكَفِّ، يقال : دَعْني كَفَافِ[1].

والثالث (فعَالِ) في الصفات، وهو قسمان :

قسمٌ لايكون إلا في النداء، نحو : يافَسَاقِ، وياخَبَاثِ، وما أشبه ذلك، وقد تقدم في بابه[2].

وقسمٌ يقع في النداء وغيره، مثل : جَعَارِ، للضَّبُع، اسمٌ للجاعِرَة، أنشد سيبويه للنابغة الجَعْدى[3]:

فَـقُلْتُ لَهَـا عـيـثي جَـعَـارِ وجَـرِّرِي
بلَحْمِ امْـرِىءٍ لم يَشْـهَـدِ اليـومَ نَاصِـرُهْ

ويقال لها : قَثَامِ، لأنها تَقْثِم، أى تقْطع.

وقال الشاعر في (حَلاَقِ) اسم للحالقة، وهى المَنيَّة، أنشده سيبويه[4]:

---

(١) معناه : أن تكف عني وأكف عنك، قال رؤبة :

فليتَ حَظِّى من نَداكَ الضَّافِي ... والنفعِ أن تتركَني كفَافِ

وانظر : (أساس البلاغة ـ كفف).

(٢) انظر : ٣٤٩ .

(٣) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٢٧٥/٣، وابن الشجري ١١٣/٢، واللسان (جرر، جعر) وملحقات ديوانه ٥٦٩٠

وعيثى : أفسدى، والعيث أشد الفساد. وجعار : معدول عن الجاعرة، وسميت الضبع بذلك لكثرة جَعْرِها. والجعر : نحو كل ذي مخلب من السباع. وجررى : أكثرى من الجر. ولم يشهد : لم يحضر.

وقوله : «عيثى جَعارِ» مثل من أمثالهم، يضرب لمن ظفر به عدوه، ولم يكن يطمع فيه من قبل. وانظر : المستقصى ١٧٣/٢ .

(٤) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٣٧٢/٣، وابن الشجري ١١٤/٢، وابن يعيش ٥٩/٤، واللسان (حلق) والبيت للأخزم بن قارب الطائى أو للمقعد بن عمرو.

والأكساء : جمع كُسْء ـ بالضم والفتح ـ وهى الأدبار. وضربَ الرقاب : نضرب رقابهم، وهو من المصادر التى تنوب عن أفعالها. ولايهم المغنم : لايشغلهم عن ضربهم اهتمامهم بالحصول على المغنم، وإنما المهم هو مواصلة الضرب.

لَحِقَتْ حَلاَقِ بِهِمْ على أكْسَائِهِمْ
ضَـــرْبَ الرِّقَـــاب ولايُهِمُّ المَغْنَمُ

وأنشد أيضا لُمهَلْهِل[1]:

مـــاأُرَجِّي بالعَـــيْشِ بَعْـــدَ نَدَامِى
قَـدْ أَرَاهُـمْ سُـقُــوا بِكَأسِ حَـلاَقِ!

وتَكْثِير المُثُل هنا يَحصل به الاتساعُ في التَّسْمية، لأنها أبواب مسموعة، وإنما القياس منها (فَعَالِ) في الأمر، وفي النداء. وقد ذكر الزمخشري منها كثيرا[2]. ونَقَل ذلك ابنُ خروف، فانْقُلْه من ثَمَّةَ / إذا أردتَه. ٣٩٦/٣

فإذًا كلُّ ما سُمِّي به من هذه الأشياء فإنه يَمتنع صرفه عند بني تَمِيم، ويُبْنى على الكسر عند أهل الحجاز.

وبقي على كلام الناظم سؤالان :

أحدهما : أنه قد تقرَّر عند أهل النحو أن (فَعَالِ) في جميع أقسامه مَعدول، ولذلك أتى به الناظم في (باب العَدْل) وإذا ثَبت أنه معدول فهو أيضا معرفة، كان للأمر أو لغير ذلك.

وقد بَيَّن ذلك سيبويه، ونَصَّ عليه بقوله : وإذا كان جميع هذا نكرة، يعني ماسُمِّي به من أقسام (فَعَالِ) انصرف كما يَنْصرف (عُمَرُ) في

---

(١) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٣٧٣/٣، وابن الشجري ١٤/٢، والعيني ٢١٢/٤، والأغاني ١٣٧/٤، واللسان (حلق)
قاله المهلهل في يوم من أيام حرب البسوس، قتل فيه أصحابه، وأجلته الحرب وغَرَّبته.

(٢) انظر : ابن يعيش ٦٢/٤.

النكرة، لأن (فَعَالِ) لايجيء معدولا عن نكرة[1].

فقولُه : «إن هذا لايجيء معدولاً عن نكرة» دليلٌ على أن (فَعَالِ) في جميع أحوالها معرفة.

وثَبت أيضا أنه كلها مؤنَّثة، استَدلَّ سيبويه على ذلك بأشياء كثيرة. وبَسط المسألةَ الشَّلَوْبِين في «كتاب الأسئلة والأجوبة» بما فيه مَقْنع، فَحَصَل من جميع ذلك أن (فَعَالِ) قد اجتمع فيه العلتان، التعريفُ والعَدْلُ، وثالثةٌ وهى التأنيث.

وكل عَلَم مُؤَنَّث : فالحجازيون يَبنونه على الكسر، وبنو تَمِيم يُعربونه ممنوعَ الصرف، كما ذكر الناظم، فيقتضى ذلك كلُّه أن (فَعَالِ) إذا كان للأمر، نحو : (نَزَالِ) فيه للعرب وجهان من حيث ثُبت أنه عَلَم لمؤنث معدول.

وكذلك باقي الأقسام، نحو : حَلاَقِ، وحَمَادِ، ولَكَاعِ، وهذا غير صحيح، لأنهم مُتَّفِقون على لزوم الكسر فيما سوى (رَقَاشِ) ونحوه من أسماء المؤنث.

فإذا سُمِّى بـ(نَزَالِ، أو حَمَادِ، أو بَدَادِ) امرأةٌ كان كـ(رَقَاشِ) فإن بقي على أصله فلا خلاف في لزوم البناء على الكسر.

وقد قال في «التسهيل» : واتَّفَقوا على كسر (فَعَالِ) أمرًا أو مصدرًا أو حالاً أو صفةً جاريةً مَجرى الأعلام، أو ملازمةً للنداء[2].

والسؤال الثاني : أنه أطلق القول في اللغتين معًا، وأن تميما تُعربه مطلقا عند التسمية به، والحجازيون يَبنونه مطلقا.

أما بالنسبة إلى الحجازيين فالإطلاق صحيح. وأما بالنسبة إلى بني تميم فغيرُ صحيح، لأنهم يَفْرِقون بين ماآخرُه راءٌ وغيره، فما آخرُه راءٌ يوافقون فيه الحجازيِّين، حرصًا على الإمالة، نحو : حَضَارِ، وسَفَارِ، ووَبَارِ، ويَسَارِ.

---

(١) الكتاب ٣/٢٧٩.

(٢) التسهيل : ٢٢٣.

وما آخرُه غيرُ راء فهو الذى يُعربونه غيرَ منصرف. وأين هذا من كلام الناظم؟ فيقتضي أن نحو (سَفَارِ) معرب عند بني تميم مطلقا، وليس كذلك.

والجواب عن الأول أن قوله : «عَلَمًا» يبيِّن أنه لايريد إلا ماسُمِّى به مؤنث. وبيان ذلك : أن (فَعَالِ) تقرَّر في السؤال أنه في أصل وَضْعه معرفة معدول، وإذا كان كذلك فكان اجْتِزاؤه بأن يقول : «وابْنِ على الكَسْرِ فَعَالِ مُطْلَقًا» كافيًا، لأنه على تقدير : وفي كل نوعٍ كذلك، فصارت فائدة قوله : «عَلَمًا» ساقطة.

وكذلك قوله : «مُؤَنَّثًا» لأنه قد تقرَّر تأنيثه، ولَمَّا كان / قد حافظ على ذكر قَيْد العَلَمية والتأنيث، دَلَّ ذلك على قَصْدٍ إليهما، وتعريفٍ بمعنىً لا فيهما[1]، وماذاك إلا ما كان عند التَّسْمية. ٣٩٧/٣

وأيضا، فلفظُ العلَم إنما الغالب في استعماله ماكان مُسَمىً به، وواقعًا على الأَنَاسِيِّ، وما يَألفون ذلك ثانٍ عن أصل الوضع، فليس معنى كونِه علمًا مؤنَّثًا إلا كونَه مسمىً به، وذلك يشمل ماسَمَّت العرب به، نحو : حَذَامِ، ورَقَاشِ، وما سَمَّيْنا نحن به من سائر الأقسام.

وهنا يظهر لقَيْد التأنيث فائدةٌ هى مقصودةٌ للناظم أيضا، وهى حاصلة من مفهوم تلك الصفة، أنَّ هذه الأشياء إذا كانت علَما لمذكر فلا يكون حكمها البناءَ؛ بل غيرَه.

وقد تقدَّم اشتمالُ القاعدة الأولى من العَدْل عليه، فهو إذًا مِمَّا يمتنع صرفُه مطلقًا في لغة الحجازيِّين ولغة التميميِّين معًا، وهذا هو الأشهر فيه.

---

(١) في (ت) «لاإليها» والمعنى ـ والله أعلم ـ ليس فيهما.

وقد حُكى الصرفُ وهو ضعيف، فإذًا لا إشكال في كلام الناظم على هذا.

والجواب عن الثاني: أن بعضهم حكى عن بعض بني تَميم طَرْدَ القاعدة في (فَعَالِ) مطلقا، فيما آخره راءٌ، وفي غير ذلك. وأجاز ذلك سيبويه، قال: وقد يجوز أن تَرفع وتَنصب ماكان في آخره الراء[1]، وأنشد قولَ الأعشى[2]:

وَمَـــرٌّ دَهْـرٌ عَـلَـى وبَـارِ
فَـهَـلَـكَتْ جَـهْـرَةً وَبَـارُ

لكن الأشهر عنهم فيما آخرُه راءٌ موافقةُ الحجازيين، فكأنه لَمَّا رآهم مختلفين فيه أطلق فيهم القول بطَرْد القياس، وهو صحيح في الجملة، إلا أن الأَوْلَى بيانُ ذلك لواتَّفَق.

وبقي الكلامُ في وَجْه بناء مابُنِي من ذلك.

أما (فَعَالِ) في الأمر فقد تقدَّم له في «المعرب والمبني» وجهُ ذلك، وهو شَبَهُ الحرف في النيابة عن الفعل، من غير أن يكون معمولا لعامل، فأشبه «إنَّ» وأخواتها، وذلك في قوله: «وكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ».

وتقدَّم مذهبُ مَنْ ذهب إلى أن البناء فيها لتضمُّن معنى لام الأمر، وحَمْلِ اسم الفاعل الخَبَرِيّ على الأمْرِيّ. وما ذَكره أولى وأجْرَى في القياس.

وأما ماعدا ذلك من الأقسام فإنما بُنِى بالحَمْل على الأمر، لشبَهه به في التأنيث والعَدْل والتعريف، لأن البِنْية مؤنَّثة فيها كلِّها، ومعدولةٌ عن حَدِّها فيها، ومعرفَةٌ كذلك. فلما شابهتها هذا الشَّبَه عُوملت معاملتَها في البناء. والدليل على أن البناء للشَّبَه بـ(فَعَال) التى للأمر أنَّه حيث كَثُر الشَّبَه لم يكن فيه إلا البناء،

(١) الكتاب ٣/٢٧٩.
(٢) سبق الاستشهاد به.

لغةً واحدة ، وحيث نَقُصَ (١) كان فيه اللغتان ، وذلك إذا سُمِّي بواحدة منها.

وذلك أن غير العلَم منها فيه الدلالة على المصدر كالتى للأمر، فـ(فَعَالِ) في المصدر شديدةُ الشَّبَه بـ(نَزَالِ) و(فَعَالِ) في الصفة شديدة الشَّبَه بـ(فَعَالِ) في النداء، وقد وَجب البناءُ لهما . و(فَعَالِ) في النداء شديدة المشبَه بالأمر، فإذا وقعت التَّسْمية بَعْدَ الشَّبَهُ / فأعُرب غيرَ منصرف. ٣٩٨/٣

وإنما وافق التميميون الحجازيين فيما آخرُه راءٌ حرصًا على الإمالة، لأن إجْنَاح الألف، أى إمالتُها، أخفُّ عليهم، ليكون العمل من وجه واحد، فأرادوا الخِفَّة، وعلموا أنهم إن كَسروا الراء وصَلوا إلى الإمالة لأجل الكسر، فإن رَفعوا أو نَصبوا لم يصلوا إليها، فألزموه الكسرَ لذلك، وهو تعليل الخليل(٢). وقد تَمَّ كلامه في المعدول.

ثم ذَكر حكْما آخَر يَعُمُّ جميعَ أنواع هذا القسم، فقال : «واصْرِفَنْ مانُكِّرَا» إلى آخره،

يعني أن كل ماأثَّر فيه التعريف، فكان فيه مانعا معتبرًا ومؤثِّرا، بعد أن كان الاسم مصروفا قبل التعريف، فإنه إذا نُكِّر بعد تعريفه انْصَرَف، وعاد إلى ماكان عليه قبل التعريف.

فتقول في المركب : رأيتُ مَعْدِيكَرِبَ ومَعْدِيكَرِبًا آخرَ.

---

(١) في الأصل و(س) «نقض» بالضاد، وما أثبته من (ت) هو الصواب، لأنه في مقابلة قوله : «كثر» من قبل.

(٢) الكتاب ٢٧٨/٣.

وفي ذي الألف والنون : مررتُ بعُثْمانَ العاقلِ وبعثمانٍ آخَر، ومررتُ بطلحةَ وطلحةٍ آخرَ، ورأيتُ زينبَ وزينبًا أُخْرَى، ومررتُ بإسماعيلَ وإسماعيلٍ آخَر، وكذا إلى آخر ماذكُر.

فإن قلت : إن ماتقدم، ممَّا يمتنع فيه الصرف مطلقا، تؤثر فيه العلمية [مع أنه إذا نُكِّر لا ينصرف ، كما إذا سَمِّيت بـ(ثلاث ورُبَاع وأُخر) ونحو ذلك، فإنه إذا سَمُّيَ به أثَّرت العلمية[1] لمنافاة الوصف لها، وكذا كل ما مُنع مع الوصف، كبناء (أَفْعَلَ) وزيادتَيْ (فَعْلانَ)، فلم يبق مع العدل أو مع الوزن أو مع زيادتى (فَعْلاَن) إلا العلمية، فأثَّرت، ولولاهُنَّ، لانصرف مع فرض زوال الوَصْفية، وإذا كان كذلك اقتضي أن ذلك كله ينصرف في النكرة، وذلك غير صحيح لما تقدَّم ذكرُه من رجوعه لشَبَه الأصل الذى هو كونُه وصفا.

فالجواب أن العلمية لما لم يظهر لها أثر [في الظاهر؛ إذ كان الاسم قبل التسمية ممنوعَ الصرف، ثم بعدالتسمية كذلك عَدَّها فيه كأنها لم تُؤَثِّرْ أصلا، وهو قد قال : «من كلٍّ ما التعريفُ فيه أثَّرا »[2]] فخرج بهذا الاعتبار ماتقدَّم من تأثير العلَمية.

أو يكون المعنى في قوله : «في كُلِّ ما التعريفُ فيه أثَّر» أى : ما كان التعريف مختَصًا بالتأثير فيه، وعلى هذا التقدير لاإشكال فيه.

ثم لما كان مذهبه في (جَوَارٍ) ونحوه أنه في الرفع والخفض مُنَوَّن بَيَّن أن هذا مُطَّرِد فيما كان مثلَه ممَّا يزول بإعلاله سببُ المَنْع فقال :

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

ومَــايَكُونُ مِنْهُ مَنْقُــوصًــا فَــفِي

إعْــرابِهِ نَـهْجَ جَــوَارٍ يَقْــتَــفِي

الضمير في «مِنْه» عائد على ماقدَّم مما أثَّرت فيه العَلَمية، يعني أن مايكون من الأسماء التى أثَّرت فيها العلميةُ منقوصا، وهو ماآخره ياء قبلها كسرة، فإنك تحكَم فيه بحكم (جَوَارٍ) المتقدِّم، وتَسلك في ذلك سبيلَه، فتجعله في حالة الرفع وحالة الخفض منصرفا، والتنوينُ فيه تنوينُ عِوَضٍ لاتنوينُ صَرْف، كما تقدَّم في مسألة (جَوَارٍ) قبل هذا(١).

فإذا سَمَّيت امرأة بقاضٍ، أو شجٍ شَبحٍ، أو عَمٍ، ذو مُرَامٍ، أو نحو ذلك صرفته الرفع والجر، أى ألحقته التنوينَ عِوَضًا من المحذوف، سواء أقلتَ : إنه عِوَضٌ من ذَهاب الحركة أم عوض من الياء على ما مضى في التعليلَيْن، فهما يَجريان في هذا الموضع فتقول : هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، ورأيتُ قاضِى ياهذا، وكذلك هذه شجٍ، وهذه / عَمٍ، ٣٩٩/٣
ورأيتُ شَجِىَ وعَمِىَ ياهذا، وكذلك باقي الباب.

وتقول في (جَوَارٍ) اسمَ رجل أو امرأة : هذا جَوَارٍ، ومررت بَجَوَارٍ، ورأيت جَوارِىَ قَبْلُ.

وتقول إذا سَمَّيت بـ(يَغْزُو، ويَدْعُو) : هذا يَغْزٍ، وهذا يَدْعٍ، ومررت بَيغْزٍ ويَدْعٍ، قُلبت أولا الواو ياء، لأن الواو المضموم ماقبلها لاتقع في أواخر الأسماء المعربة، وإن اقتضى ذلك قياسٌ رُفض، فصار كـ(يَقْضِى، ويَرْمِى) مسمًى به. وأنت تقول فيه : هذا يَقْضٍ، ومررت بيَقْضٍ، وهذا يَرْمٍ، ومررتُ بيَرْمٍ، فكذلك ماآخره واوٌ إذا صار إلى الياء.

---

(١) انظر : ص ٦٠٩ ، ٦١٠ .

وعلى الجملة، فكل ماسُمِّي به ممَّا آخُره ياءٌ قبلها كسرة، وكان التعريف قد مَنع صرفه، فإنه في الرفع والجر مثل (جوَارٍ) والعلة الموجبة لذلك في (جوَارٍ) هى الموجبة في هذا كله. كما ذَكر، والتنوينُ تنوينُ عوَض، وليس بتنوين صرْف، لأنه لو كان تنوينَ صرف لأدَّى إلى أن يكون التعريف والتأنيث في نحو (قاضٍ) اسمَ امرأة غيرَ مُوجِب لمنع الصرف، وهذا باطل باتفاق.

وقد تقدَّم بيان هذا، وبيانُ أن مذهب الناظم إنما هو أن التنوين عوِضَ لاتنوين صرف[1]، لإحالة هذا الفصل على ذلك في الحكم، وأنه مُنْتَهِج نَهْجَه، وجارٍ على سبيله.

وأما النصب : فحكمُه حكم الصحيح، لأنه لما كانت الحركة ظاهرةً فيه، غيرَ مستَثْقَلة على الياء، صارت الياء في قولك : رأيتُ جَوَارِىَ قَبْلُ، ورأيت يَرْمِىَ، ويَقْضِى، وقاضِىَ، كدال[2] (مَسَاجِدَ، ويَزِيدَ) ونحو ذلك، وهو مفهومُ قولِ الناظم في تَقْييده الإتيانَ بالتنوين بالرفع والجر.

وما تقرَّر هنا هو مذهب الخليل[3].

وأما يونس : فوافق في الجمع وخالف في المفرد، وزعم أن نحو (جَوَارٍ) إذا سمي به، فإنه يَجري مَجرى الصحيح، يعني في عدم حذف الآخر، فتقول : هذا جَوارِى يافتى، بإثبات الياء، ورأيت جوارىَ، ومررت بجوارىَ، فتُظهر فتحةَ الخفض، كما تُظهرها في الصحيح، وكذلك ماسمي به من نحو : قاضٍ، وغازٍ، ويَرْمِى، وغير ذلك مما تقدم. فتقول : هذا قاضِى، ورأيت قاضىَ، ومررت بقاضىَ.

---

(١) انظر. ص ٦٠٩ ، ٦١٠ .

(٢) في الأصل و(ت) «كذاك» وهو تحريف. وما أثبته من (س) هو الصواب، إن شاء الله.

(٣) الكتاب ٣/٣١٢.

وكذلك هذا يَرْمِي، ورأيت يَرْمِيَ، ومررت بيَرمىَ، إذا كا اسمًا لمؤنث(١).

وهذا مذهب عيسى والكسائى. حكَى ذلك السِّيرافي. ولم يَرتضه الناظم، فلم يَبْن عليه حكما.

وقد رَدَّ الخليلُ على يونس قولَه بأنه لوكان من شأنهم أن يُلْزِموا الحركةَ حالةَ الجر، فيُجرونه مُجرى الصحيح ـ لكان من حقهم أن يُلْزِموا الحركةَ في حالة الرفع أيضا(٢)، فكما يَلزمهم أن يقولوا: مررتُ بقاضِيَ، اسمَ امرأة، فكذلك يَلزمهم أن يقولوا : هذا قاضِيُ؛، إذ كانوا يُجرون المعتلَّ هنا مُجرى الصحيح، وكذلك / حُكْمُ التَّسمية بالجمع، لافرق ٤٠٠/٣
بينهما، وذلك لأن العرب تَفتح الياء في الجر عند الضرورة، وتكسرها أيضا عند الضرورة.

فأما الفتح : فنحو قول الهُذَلى، أنشده سيبويه(٣):

---

(١) المرجع السابق ٣/٣١٢.

(٢) العبارة في الكتاب (٣/٣١٢) هى «وقال الخليل : هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يُلزموه الرفع والجر، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلفاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا : مررت بجواريَ قبلُ، لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على واحدة».

(٣) الكتاب ٣/٣١٣، والخصائص ١/٣٣٤، ٣/٦١، والمنصف ٢/٦٧، ٧٥، ٧٦، ٣/٦٧، وديوان الهذليين ٢/٢٠، واللسان (لوب، عبط، عرا)

والشعر للمتنخل الهذلي. والمعاري : جمع مَعْرَى، وهو الفراش، يعني فُرُش الحور اللاتي في بيت قبل هذا، لأن المرأة تتعرى فيه. أو المعاري : أجزاء الجسم التى تتعرى. والواضحات : البيض . والملوب : الذى أجرى عليه الملاب، وهو ضرب من الطيب فارسي. والعباط : جمع عبيط أو عبيطة، وهى الناقة التى تنحر لغير علة.

شبه الطيب في حمرته بدم العباط.

أَبِيتُ على مــعَــارِيَ واضـــحـــاتٍ

بِـهِنَّ مُلَـوَّبٌ كـــدمِ الـعِـــبَـــاطِ

وأنشد أيضا للفرزدق(١):

فَلَوْ كــانَ عَــبْــدُ اللَّهِ مَــوْلًى هَجَــوْتُهُ

ولكنَّ عَــبْــدَ اللَّهِ مَــوْلَى مَــوالِيَــا

وأنشد أيضا، وهو مما استَشهد به يونس(٢):

قَــدْ عَــجِــبَتْ مِنِّى ومِنْ يُعَــيْلِيَــا

لَمَّــا رَأَتْنِى خَلَقًــا مُــقْلَوْلِيَــا

وأما الكسر : فنحو ما أنشده أيضا لابن قيس الرُقَيَّات(٣):

---

(١) الكتاب ٣/٣١٣، ٣١٥، والمقتضب ١/١٤٣، وابن يعيش ١/٦٤، والخزانة ١/٢٣٥، والتصريح ٢/٢٢٩، والهمع ١/١١٥، والدرر ١/١٠، والأشموني ٣/٢٧٣، واللسان (عرا، ولى) وليس في ديوانه، وانظر : ابن سلام ١٧، والشعر والشعراء ٧٦ وعبدالله هو عبدالله بن أبي إسحاق النحوي. كان أعلم أهل البصرة وأعقلهم، وفَرَّع النحو وقاسه. وكان يلحن الفرزدق في قوله :

وعض زمان يابن مروان لم يدع   من المال الامُسحتا أو مُجَلَّــفُ

وفي قوله :

مستقبلين شَمال الشام تضربنا   على زواحف تُزْجِي مُخُّهَا رِيــرِ

فهجاه من أجل هذا. ومعنى «مولى مواليا» أن عبدالله بن أبي إسحاق كان مولى لآل الحضرمي، وكان آل الحضرمي حلفاء لبني عبدشمس بن عبدمناف بالولاء. فهو يقول : لوكان ذليلا لهجوته، ولكنه أذلُّ من الذليل!

(٢) الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص ١/٦، ٣/٥٤، والمنصف ٢/٦٨، ٧٩، والعيني ٤/٣٥٩، والتصريح ٢/٢٢٨، والهمع ١/١١٥، والأشموني ٣/٣٧٣، واللسان (علا، قلا)

والبيت للفرزدق، وليس في ديوانه. ويعيليا : تصغير (يَعْلَى) اسم رجل. والخَلَق : البالي، والمراد هنا الذى ضعف لكبر سنه. والمقلولى : المنكمش، أو الذى يتقلى على فراشه، أى يتململ ولايستقر.

(٣) ديوانه ٣، وسيبويه ٣ / ٣١٤ ، والمقتضب ١/١٤٢، ٣/٣٥٤، والمحتسب ١/١١١، والخصائص ١/٣٦٢، ٢/٣٤٧، والمنصف ١/٦٧، ٨١، وابن الشجري ٢/٢٢٦، والهمع ١/١٨٤، ＝

لاَبَارِكَ اللَّهُ في الْغَوَانِي هَلْ
يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

وأنشد أيضا لجرير في نحوه[1]:

فَيوْمًا يُوَافِينَ الْهَوىَ غَيْرَ مَاضِيٍ
ويَوْمًا تَرى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

فكما أن العرب لايَفتحون إلا إذا اضطُرُّوا، ولا يُظهرون الكسر أيضا إلا إذا اضطروا، ويونسُ يَفَتح في الكلام، فكذلك حَقُّه أن يَكْسِر في الكلام، ويضم في الرفع أيضا، وهذا لا يقوله عربيٌّ بالقياس أصلاً، ويَزيد الجمعُ زيادةً أخرى إذا سُمِّي به، لو حُكم له في الجر بحكم الصحيح لكان لازما لهم ذلك فيما قبل التسمية، فيقولون : مررتُ بجوارَى قَبْلُ، لأن ترك التنوين في النكرة والمعرفة على حَدٍّ واحد، وهذا لاتقوله العرب في السَّعة أصلاً.

وما أنشده يونس شاهدًا من قوله[2]:

* قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى ومِنْ يُعَيْلِيَا *

= واللسان (غنا)

والغواني : جمع غانية، وهى المرأة الغنية بحسنها وجمالها عن الزينة. ومُطَّلَب ـ بتشديد الطاء وفتح اللام ـ معناه كـ مَطْلَب، بفتح الميم واللام وسكون الطاء. والمراد أنهن كثيرات المطالب. وفي البيت عدة روايات.

(١) ديوانه ٤٥٧، والكتاب ٣/٣١٤، والنوادر ٢٠٣، والمقتضب ١/١٤٤، ٣/٣٥٤، والخصائص ٣/١٥٩، والمنصف ٢/٨٠، ١١٤، وابن الشجري ١/٧٦، وابن يعيش ١٠/١٠١، ١٠٤، والعيني ١/٢٢٧

والبيت من قصيدة يهجو بها الأخطل. ويروى «يوافيني» و«يجازين» و«غيرَما صَبًا» أى من غير صَبًا منهن إلى، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

والغول : دابة تزعم العرب أنها تهلك الإنسان. وتغول : تتغول، أى تهلك الإنسان وتذهب به. يصف النساء وأنهن لاعهد لهن، فيوما يجازين العشاق بوصل، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران.

(٢) سبق الاستشهاد به، وعجزه :

لَمَّا رأتنِى خَلَقًا مُقْلَوليا

فمن باب ماتقدم.

وقوله : «نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي».

النَّهْج : الطريق الواضح، وكذلك المَنْهج والمِنْهَاج. وقَفَوْتُ أثَره قَفْوًا وقُفُوًّا، واقْتَفَيْتُه، وتَقَفَّيْتُه، إذا اتَّبَعْتَهَ، أى تَتَبِع في إعرابه طريقَ (جَوارٍ) المتقدم.

ولاِضْطِرَارٍ أوتَنَاسُبٍ صُرِفْ

ذُو المَنْعِ والمَصْرُوفُ قد لا يَنْصَرِفْ

هذه تكملة تكُرُّ[1] على الباب، ويَعنى أن ما شأنُه أن لاينصرف لكون المانع موجودا قد يُوجد منصرفًا مع وجود ذلك المانع، وإنما يكون ذلك لسببٍ أُهْمِل لأجله سببُ المنع، والسبب المُوجِب لذلك أمران على ماذكره :

أحدهما : الاضطرارُ، وهو أن يكون الوزن لايستقيم للشاعر إلا بصرف مالا ينصرف، فهذا سبب مُوجِب، رُدَّ به الاسم إلى أصله، لأن أصله الانصراف، وهو في الشعر كثيرٌ جدا، وذلك كقول امرىء القَيْس[2]:

ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ

فَقَالتْ لَكَ الوَيْلَاتُ إنَّكَ مُرجِلِى

وقال النابغة الذبياني[3]:

---

(١) في الأصل و(س) «تكن» وهو تحريف، وما أثبته من (ت).

(٢) من معلقته، وانظر : المغنى ٣٤٣، والعيني ٣٧٤/٤، والتصريح ٢٢٧/٢، والأشموني ٢٧٤/٣
وعنيزة : ابنة عم له، كان عاشقا لها. والخدر : الهودج، وهو من مراكب النساء. ومرجلي : تاركي أمشي راجلة. وكانت عنيزة حملته على غارب بعيرها يوم دارة جلجل، فكان يجنح إليها فيدخل رأسه في خدرها ويقبلها، فإذا امتنعت أمال خدرها.

(٣) سبق الاستشهاد به في باب «نونا التوكيد».

فَلَتَـــأْتِيَنْكَ قَـــصَـــائِدٌ ولَيَـــرْكَـــبَنْ

جَـــيْـــشٌ إليكَ قَـــوادِمَ الأكْـــوَارِ

وقال الآخر(١):

فـــأَتَاهَا أُحَـــيْـــمِـــرٌ كـــأَخِي السَّـــهْمِ

بِعَـــضْبٍ فَـــقَـــال كُـــونِي عَـــقِـــيـــرَا

وأنشد سيبويه للعجاج(٢):

* قَوَاطِنًا مَكَّةَ من وُرْقِ الحَمِي *

وقال الآخر(٣):

إذَا مَـــا غَـــزَوْا بالجَـــيْشِ حَلَّقَ فَـــوْقَـــهُمْ

عَـــصَـــائِبُ طَيْـــرٍ تَهْـــتَـــدِي بعَـــصَـــائِبِ

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت الثقفي، ديوانه ٣٥، والعيني ٣٧٧/٤، والأشموني ٢٧٤/٣، والمقرب ٢٠٢/٢

والضمير في «أتاها» يعود على ناقة صالح عليه السلام. والأحيمر : تصغير : أحمر، وهو لقب عاقر ناقة صالح، واسمه قدار بن سالف، وكان أحمر وأزرق أصهب.

وقد ضربت به العرب المثل في الشؤم فقالوا : «أشأم من أحمر عاد» لأنه لما عقر الناقة هلكت بفعله ثمود. وكأخي السهم : مثل السهم. والعضب : السيف القاطع. وعقير : معقورة، وهو وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «الترخيم».

(٣) هو النابغة الذبياني، ديوانه ٤٢، والتصريح ٢٢٧/٢، ودلائل الإعجاز ٣١٦، واللسان (عصب)

والعصائب : جمع عصبة وعصابة، وهى كل جماعة من الرجال والخيل بفرسانها، أو من الطير وغيرها مابين العشرة إلى الأربعين. وتهتدى بعصائد : يتبع بعضها بعضا، ويهتدي بعضها ببعض. ومعناه أن النسور وغيرها من سباع الطير إذا رأت أهبتهم للقتال علمن أن ستكون ملحمة، فهى ترفرف فوق رءوسهم وتتبعهم، حتى تأكل من لحوم من سيقتلون من الأعداء.

وقال الآخر(١):

٤٠١/٢ / مـا إن رأيتُ ولا أرَىَ فـي مُـدَّتِي

كـجَـوارِي يَلْـعَبْنَ فـي الصَّـحْـراءِ

وقال النابغة الذبياني(٢):

عَلَيَّ لِعَـمْـرٍو نِعْـمَـةٌ بَعْـدَ نِعْـمَـةٍ

لِوَالِدِهِ لَيْـسَـتْ بَذاتِ عَـقَـارِبِ

وقال أيضا(٣):

وَثِقْتُ لَهُ بالنَّصْرِ إذْ قِيلَ قد غَزَتْ

كَتَائِبُ من غسان غيرُ أشَائِبِ

إطلاق الناظم في صرف مالا ينصرف يدلُّ على موافقة الجماعة في موضعين : أحدهما : عدمُ إخراج (أَفْعَل التَّفْضيل) من هذه الكلمة، خلافًا للكِسَائي وتلميذه الفَرَّاء في قولهما : إن (أَفْعَلَ مِنْكَ) لايُصرف، واستدلُّوا بأن (مِنْ) هى المانعة له من ذلك.

---

(١) ابن يعيش ١٠/١٠١، وشرح شواهد الشافية ٤٠٣، والخزانة ٣٤١/٨، وأمالى الزجاجي ٨٣

ومدتى : عمري. والجوارى : جمع جارية وهى الشابة من النساء. والبيت مع كثرة تدواله في كتب النحو واللغة لم يعلم قائله.

(٢) ديوانه ٥٥، والمحتسب ٤٩/٢ ، وابن الشجري ٢ / ١٨٠ والهمع ٢٩٩/٤، والدرر ٦٨/٢، واللسان (عقرب)

وعمرو هو عمرو بن الحارث الأصغر الغساني. ويقال : عيش ذو عقارب، إذا لم يكن سهلا، أو فيه شر وخشونة. والعقارب : المَنُّ، على التشبيه.

والمعنى : لعمرو عليَّ نعمة حديثة بعد نعمة قديمة لوالده، نعمة هنيئة غير ممنونة.

(٣) ديوانه ٤٢، واللسان (أشب)

والأشائب : جمع أُشابة، وهى الأخلاط. يقول : وثقت للممدوح بالنصر، لأن كتائبه وجنوده من غسان وحدها، وهم قومه وبنو عمه ولم يختلط بهم غيرهم، ولا احتاجوا إلى جيش من سواهم.

قال السِّيرافي : وهذا فاسد، بدلالة قولهم : خَيْرٌ مِنْكَ، وشَرٌّ منك، وإذا كان كذلك دَلَّ على أن مانعه ليس وجودَ (مِنْ) بل الصفة والوزن، كأحْمَرَ وأصْفَرَ.

والصرف هنا لايكون بالتنوين وحده إلا في المرفوع والمنصوب.

وأما المجرور : فإنما يكون بالجر بالكسرة والتنوين معا، سواء أقلنا : إن المانع مَنَع الجرَّ والتنوينَ معًا أم قلنا : إنه مَنع التنوينَ فقط، وزال الخفض بالكسرة لعلَّة أخرى على حسب اختلافهم في ذلك.

أما على قول من قال : إنما امتنع الجرُّ لئلا يلتبس بالمضاف إلى الياء المحذوفة فظاهر.

وأما على القول الآخر : فكذلك ، لأن التنوين لايَتْبع في الجر إلا الكسرة، فلا يقال مثلا :

* ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزة(١) *

ولا ما أشبه ذلك.

والموضع الثاني : موافقتُهم في صرف ماآخرُه ألفٌ ممَّا لايَنْصرف كغيره، خلافًا لابن عصفور، حيث زعم أنه لايجوز صرفه، لأنه لافائدة فيه، لأنه إذا نُوِّن حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فَسقط منه مثلُ ماردُّ إليه، فلم يَقع فيه زيادة، ولا يمكن أيضا تحريكُ الألف فيكونَ كقوله(٢):

---

(١) لامرىء القيس من معلقته. وسبق الاستشهاد به، وعجزه :

فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاَتُ إنك مُرْجِلِي

(٢) هو النابغة الذبياني، وسبق الاستشهاد به، وصدره :

إذا ماغَزْوا بالجيشِ حلَّقَ فوقَهم

* عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ *

فلا يمكن الزايدةُ ولا البدل، ولأجلهما صُرف مالا ينصرف في الضرورة.

قال ابن الضائع : مِثْل هذا لاينبغي أن ينبَّه عليه لو كان صحيحا، فقد يقول القائل : يمكن أن يكون له فائدة، وذلك أنه قد يكون بعد تلك الألف [ساكن فيجب حذف الألف، فإذا نَوَّنا الاسم حركَّنا التنوين لالتقاء الساكنين، فزدنا حرفا متحركا، وكذلك يمكن أن يكون بعد الألف[1]] همزة، فإذا نَوَّنا نقلنا حركة الهمزة إلى التنوين، فَسقَط حَرْف، وعلى هذا يكون في صرف مالا ينصرف زيادةٌ تَؤُول إلى نقص. انتهى مانَصَّه ابنُ الضائع.

وهذا التقرير قد يُضَادُّه ماتقدم في (باب النداء) في تنوين المنادى ولكن قد يقال : إنه لم يَقصد فيه الكلامَ على ماآخرُه ألف؛ بل يكون ماتقدَّم مُشْعِرا بارتضائه مذهبَ ابن عُصْفور، لأن كلامه هنالك مقيَّد، وكلامه هنا مطلَق، والمقيَّد قاضٍ على المطلَق عند المحقِّقين.

ومعنى ذلك أنه قد تقدَّم وجهُ منعه لتنوين المنادى المَبْنى إذا لم يظهر فيه الضمّ، وأن ذلك لافائدة فيه[2].

٤٠٢/٣ وهذه المسألة بعينها جاريةٌ / في غير المنصرف إذا أُريد تنوينُه، وهو عَيْن احَتجَّ به ابنُ عُصْفور، فكأنَّ الناظم رآه دليلاً واضحا فقال بمقتضاه.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) انظر : ص ٢٨٥ .

وماألزمه ابنُ الضائع لايَلزم، فإن الغالب في مَعهود الضَّرُورات أن لازيادةَ في لَحاق التنوين ماآخرُه ألفٌ ولا نقصان، وماصَوَّره أمورٌ اتِّفاقية نادرة لا تَلْتفت العربُ إلى مثلها، فلا ينبغي أن يعوَّل عليها. وإذا أمكن هذا لم يكن بين الموضعين في كلام الناظم تعارض.

والأمر الثاني الموجِب لصرف مالا ينصرف : التَّنَاسُب، وهو أن ينوَّن لُموازنته لمنَوَّن ليس فيه مُوجِب للمنع، وهذا لايقع إلا في الكلام المسجَّع، لأن الكلام المسجَّع يَجري في الحكم مَجرى الشعر المُقَفَّى.

ألاَ تَرى أنه قد جاء حرف الإطلاق في السَّجْع، قال الله تعالى : {وتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا[١]}. فأتى بالألف للإطلاق، كما قال الشاعر[٢]:

* ظَنَنْتُ بآلِ فَاطمةَ الظُّنُونَا *

وكذلك قولُ الله تعالى : {يَقُولُونَ يَالَيْتَنَا أَطَعْنَا اللّهَ وأطَعْنَا الرَّسُولا[٣]}.

وبعد ذلك {فَأَضَلُّونا السَّبِيلاَ}[٤]. فإنما هذا لمناسبة ماقبلَ ذلك وما بعدَه، من الوقف على الألف المُبْدَلة من التنوين، فكذلك يُصرف مالا ينصرف لمناسبة المنصرف.

ومنه قوله تعالى : {إنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرينَ سَلاَسِلاً وأَغْلاَلاً وسَعِيرًا[٥]} وكذلك قوله : {كَانَتْ قَوَارِيرًا. قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُهَا تَقْدِيرًا}[٦].

---

(١) سورة الأحزاب : ١٠.

(٢) هو خزيمة بن مالك بن نهد، اللسان (ردف) وصدره :

إذا الجوزاءُ أرْدَفَت الثريَّا

(٣) سورة الأحزاب : ٦٦.

(٤) سورة الأحزاب : ٦٧.

(٥) سورة الإنسان : ٤.

(٦) سورة الإنسان : ١٥، ١٦.

قرأ ذلك كذلك نافعٌ وأبو بكر وهشام والكسائى[1].

ووجهُ ذلك ظاهر، فـ(سَلاَسِلاً) نُوِّن لمناسبة مُجَاوِره، وهو (وأَغْلاَلاً وسَعِيرًا) و(قَوَارِيرًا) الأوَّل : لمناسبة الفواصل، والثاني : لمناسبة الأول، وهذا ظاهر.

وقول الناظم : «أَوْتَنَاسُبٍ » يُشعر أن التَّناسب هو العِلَّة في صرف مالا ينصرف.

وكذلك : «ولاِضْطِرَارٍ» مشعرٌ بأنه العِلَّة في صرفه، ويستوى في ذلك النثرُ والنظم.

وقد حَكى ابنُ جِنِّى أن المُتَنَبِّى أنشده قولَه[2]:

وقَـدْ صَـارَتِ العَـيْنَانِ قَـرْحَى من البُكَا
وصَـار بَهَـارًا في العُـيُـونِ الشَّـقَـائِقُ

قال : فقلت له : هَلاَّ قلتَ : «قَرْحًا من البُكَا» بصرف «قَرْحًا» لتُنَاسِب قولَه في المِصْراع الثاني : «وصار بَهارًا» قال : فاستَحسن المتنبي ذلك.

وهذا النوع من الصرف جائز، وهو رأى الجمهور.

وقد زعم بعض النحويين أن صرف مالا يَنصرف مطلقًا لغةٌ، وحَكى الكِسَائى أن بعضهم يَصرف كلَّ مالا ينصرف إلا (أَفْعل منك) وقال الأخفش :

---

(١) وقرأ الباقون «سَلاَسِلَ» و«قَوَارِيرَ» بدون تنوين.
وانظر : السبعة : ٦٦٣.

(٢) ديوانه بشرح العكبري ٣٤٢/٢
والبيت من قصيدة يمدح بها الحسين بن إسحاق التنوخي.
وقَرْحَى : جمع قريح، وهو الجريح. والبَهار : زهر أصفر. والشقائق : جمع شقيقة، وهى زهر أحمر يُنْسَب إلى النعمان ، فيقال : شقائق النعمان ، وقالوا : وإنما سُمِّى بذلك ، وأضيف إلى النعمان ، لأن النعمان بن المنذر نزل على شقائقـ رمل قد انبتت الشقر الأحمر ، فاستحسنها وأمر أن تُحمى ، وقيل : شقائق النعمان .
والمعنى : صارت الجفون قرحى من كثرة البكاء، وحمرة الخد صفرة لأجل البين .

سمعنا من العرب مَنْ يَصرف هذا، ويصرف جميع مالا ينصرف. وقال : هذا لغةُ الشعراء، لأنهم اضطُرُّوا إليه في الشِّعْر فَصَرفوه، فجرت ألسنتُهم على ذلك، واحتَملوا ذلك في الشعر لأنه يَحتمل الزيادة ، كما يَحتمل النقصان.

وهذا الذى حَكَوْا، مِنْ أنها لغة، لم يَثْبت، ولا عُرِف في كلام العرب أن مثل هذا يكون في الكلام إلا / للتناسب. ٤٠٣/٣

وأما الشعر : فمحلُّ الضرورة، فلا تَثْبت به لغة.

ثم قال : «والْمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفُ» يَعني أن الاسم المنصرف الباقي عَلى أصله قد تَمنع العرب صرفَه، وإن لم توجد فيه عِلَّتا المنع، لكن ذلك قليل، دَلَّ على ذلك بـ«قد» في قوله : «قَدْ لاَ يَنْصَرِفُ»

وأكثرُ ماجاء هذا النوع في الأعلام، ومنه قول العباس بن مِرْداس السُّلَمي[1]:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

وقال الآخر[2]:

ومِمَّن وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ

---

(١) الإنصاف ٤٩٩، والخزانة ١٤٧/١، ٢٥٣ والعيني ٣٦٥/٤، والتصريح ١١٩/٢، والهمع ١٢١/١، والدرر ١١/١، والأشموني ٢٧٥/٣

والبيت ضمن سبعة أبيات أنشدها عباس بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة حنين يعاتبه على عدم التسوية بينه وبين غيره من المؤلفة قلوبهم في العطاء. وانظر قصتها في كتب السيرة والخزانة.

(٢) هو ذو الإصبع العدواني، والبيت من عدة أبيات له في الأغاني ٤/٣، وانظر : الإنصاف ٥٠١، وابن يعيش ٦٨/١، والعيني ٣٦٤/٤، واللسان (عمر) =

ولا يريد القبيلة، لأنه قال : «ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ» فوصَفه بـ«ذو» التى للمذكر. وقال الآخر(١):

ومُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأمْرُ أكْثَرُهَا وأطيَبُهَا

فمِرْدَاس، وعامرٌ، ومُصْعَبٌ : لامانعَ فيها من الصرف إلا العلَمية، وهى لاتَمنع وحدها.

وقال دَوْسَرُ بن دَهْبَل القُرَيْعى(٢):

وقَــائِلَـةٍ مــابَالُ دَوْسَـــرَ بَـعْـــدنَا

صَـــحَـــا قَلْبُـــهُ عَنْ آلِ لَيْلَـى وعَنْ هِنْدِ

وقال حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ(٣):

نَصَـــرُوا نَبِـــيَّـــهُمُ وشَـــدُّوا أزْرَهُ

بِــحُــنَــيْــنَ يَــوْمَ تَــواكُــلِ الأبْــطَــالِ

وقال الآخر، وهو عند ابن الأنباري منسوب إلى الفرزدق، ونَسبه الجوهري إلى ابن أحْمَر(٤):

= وعامر : هو عامر بن الظرب العدواني، أحد خطباء العرب وحكمائهم وحكامهم، وهو الذى قيل فيه المثل «إن العصا قرعت لذى الحلم» على بعض الأقوال.

وذو الطول وذو العرض : كناية عن عظم جسمه ، والعرب تتمدح بذلك.

(١) هو ابن قيس الرقيات، ديوانه ١٢٤، والإنصاف ٥٠١، والأصول ٦٩٧/٢، وابن يعيش ٦٨/١، والخزانة ١٥٠/١.

(٢) مجالس ثعلب ١٧٦، والإنصاف ٥٠٠، والعيني ٣٦٦/٤، والأشموني ٢٧٥/٣، والخزانة ١٤٩/١

ومابال دوسر : ماشأنه وما حاله. صحا قلبه : سلا أحبابه، وترك ماكان عليه من الصبابة.

(٣) ديوانه ٣٣٤، والإنصاف ٤٩٤، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٩/١، ١٧٥/٢، واللسان (حنن)وحنين : واد بين مكة والطائف، وبه كانت غزوة حنين.

(٤) الخصائص ١٩٨/٢، ٣٢/٣، والإنصاف ٤٩٥، وابن يعيش ٣٧/١، ٣٨، واللسان (زبر) وديوان الفرزدق ٢٥٥، ٣٦٦، والخزانة ١٤٨/١ =

إذا قَــالَ غَــاوٍ من تَنُوخَ قَــصِــيــدةً

بهــــا جَــــرَبٌ عُــــدَّتْ علىَّ بـزَوْبَرَا

وزَوْبَر الشىء : كماله، يقال : أخذت الشىءَ بزَوْبَره، أى أخذتُه كلَّه، ولم أدَعْ منه شيئا. وقال الآخر[1]:

قَــالَتْ أُمَــامَــةُ مَــالِثَــابِتَ شَــاخِــصًــا

عَــارِى الأشَــاجِعِ نَاحِــلاً كــالمنْصُلِ

إلى أبيـاتٍ غيـرِ هذه، ذكرها ابن الأنباري في «الإنصـاف»[2] وأكثرها أعلام، وكأنَّهم راعوا العَلَمية في منع الصرف وحدَها للضرورة، كما أهملوها أيضًا للضرورة.

والناظم لم يَلْتـزم في المسـألة مذهبا معيَّنًا، وإنما أخبر بما جاء في السماع خاصَّة؛ إذ ماجاء من ذلك ظاهرٌ فيما قال من مَنْع صرف المنصرف، ويَصْعُب تأويلُ جميعِ ماجاء منه.

والمسألة مُخْتَلَف فيها على قولين :

= والغاوى : غير الرشيد. وبهاجرب : فيها عيوب من هجاء ونحوه. وعدت علىَّ بزوبرا. نسبت إلى بكمالها، مأخوذ من قولهم : أخذت الشىء بزوبره، أى كله ولم أدع منه شيئا.

(١) الإنصاف ٤٩٩، والخزانة ١/١٤٩

وثابت : اسم رجل. وشاخصا : فاتحا عينيه لايطرف، ويكون ذلك عند الذهول أو مشارفة الموت. والأشاجع : جمع أشجع، وهو العصب الذى يصل الرسغ بالإصبع، أو العَظْم الذى يصلهما، لكل إصبع أشجع،. ناحلا : هزيلا ضعيفا ، المنْصُل : السيف .

(٢) في المسألة السبعين (٤٩٣ ـ ٥٢٠).

أحدهما : جوازُ منع صرف المنصرف للضرورة، وهو مذهب الكوفيين، ورَأْيُ الأخفش وابنِ بَرْهان من البصريين، ونُقل عن الفارسي، وارتضاه ابنُ الأنباري(١).

وذهب جمهور البصريين إلى المَنْع، وهو مذهب الفارسي في «التَّذكِرة».

فأما الكوفيون فحجتُهم القياس والسماع. فأما القياس : فإنه لَمَّا جاز صرفُ مالا ينصرف اتفاقًا، وهو خلاف القياس، جاز أيضا العكسُ؛ إذ لا فرق بينهما في هذا.

وأما السماع فما تقدَّم.

وأما البصريون فحُجَّتُهم أن صرف مالا ينصرف إنما جاز في الضرورة، لأنه من أصل الاسم، والاسم غير المنصرف مستحِقٌّ لأحكام الأسماء، من الإخبار عنه ونحو ذلك من أحكام الأسماء المختصَّة بها، فإذا اضطُرُّوا رَدُّوه إلى أصله، وإن لم يَنْطقوا / به في حال السَّعَة، كما لم ٤٠٤/٣
يَنْطقوا بنحو (ضَنِنُوا)(٢) في حال السَّعة، بخلاف منع المنصرف لأنه ليس من أصل الاسم ألاَّ ينصرف، فَمن أجاز ذلك كان مُخْطِئًا مُجِيزًا لما لادلالةَ عليه.

---

(١) انظر : الإنصاف ٤٩٣.

(٢) يشير إلى قول قعنب بن أم صاحب :

مَهْلاً أعاذلَ قد جَرَّبتِ من خُلُقي ... أنِّي أجُودُ لأقْوَام وإنْ ضَنِنُوا

وانظر : سيبويه ٢٩/١، ٣١٦/٣، ٥٣٤، ونوادر أبي زيد ٤٤، والمقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، ٣٥٤/٣، والخصائص ١٦٠/١، ٢٥٧، والمنصف ٣٣٩/١، ٦٩/٣، ٣٠٣، والحماسة بشرح المرزوقي ١٤٥٠، واللسان اظلل، حمم، ضنن

يقول : إنه جواد لايمنعه العذل الجود، حتى ولو كان من يجود عليهم بخلاء.

وأما السماع فلم يَبلغ في الكثرة مَبْلَغًا يُقاس عليه بسببها، وأكثرُ ماجاء في الأعلام، حتى إن «السُّهَيْلي» ذهب إلى جواز ذلك في الأعلام دون غيرها، وهو مذهب ثالث في المسألة، والكوفيون إنما أجازوا ذلك في كل شيء، فهم محتاجون إلى السماع والكَثْرة فيه، وذلك غير موجود.

وقد أورد الفارسي في «التَّذْكِرة» على أصل مذهب البصريين سؤالا لم يُجِبْ عنه، وهو أنه قال : أفَيَجوز في الضرورة ألاَّ أُعْرب الفعل المضارع، لأن الأصل كان فيه ألاَّ يُعْرب، كما كان الأصل في الاسم أن يصرُف[1]، فإذا لم أُعْربه رددتُه إلى الأصل في الضرورة، كما رددتُ الاسم إلى الصرف في الضرورة. واستَشهد على ذلك بما أنشده من قوله[2]:

* فَالْيَومَ أشرَبْ *

وقول جرير[3]:

---

(١) في الأصل و(س) «ألا يصرف» وهو سهو، والصواب ماأثبته من (ت).

(٢) هو امرؤ القيس، والمذكور قطعة من قوله :

فَالْيَوْمَ أشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ   إثْمًا مِـن اللهِ ولا وَاغِـل

ديوانه ١٢٢، ٢٥٨، وسيبويه ٢٠٤/٤ ونوادر أبي زيد ٣١٣، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٣٤٠، ٩٦/٣، والمحتسب ١٥/١، ١١٠، وابن يعيش ٤٨/١، والخزانة ٣٥٠/٨، والتصريح ٨٨/١، والهمع ١٨٧/١، والدرر ٣٢/١

والمستحقب : المكتسب، وأصل الاستحقاب : حمل الشيء في الحقيبة. والواغل : الداخل على القوم في شرابهم ولم يُدع إليه.

قاله حينما أدرك ثأر أبيه فتحلَّل من نذره ألا يشرب الخمر حتى يثأر به ويروي «فاليوم أسقى» و«فاليوم فاشرب» وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه.

(٣) ديوانه ٤٨، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، وياقوت (نهر تيرى)

والبيت بتمامه هو : ═══

* ولاتَعرِفْكُمُ العَرَبُ *

ونحو ذلك.

قيل : أما الأبيات فليس بدليلٍ قاطع، لأنه يجوز أن يكون أجراه في الوصل مُجراه في الوقف، مثل (سَبْسَبًّا[1]) وبقي النظر في : هل يجوز ألاّ يُعْرب؟

هذا ماقال، ولم يُجِب عنه، وكأنه إشكال على مذهب البصريين، لكن الجواب عنه يَظهر بأدْنَى نظر.

ولَمَّا رأى الناظم المسألةَ نظريَّةً لم يَلتزم فيها مذهبا؛ بل أخبر بالسماع فقط وقبِله ، وسلَّمه تَنْكيتًا على من تَهَجَّم من النحويين البصريين على رَدِّ روايات رَوَاها الكوفيون، وتكذيب ناقليها فيها؛ إذ ليس هذا شأنَ العلماء، كقولهم : الروايةُ في بيت العباس[2]: «يَفُوقَانِ شَيْخِي أو شَنَجِي[3]» والرادُّ له هو المبرد.

= سيُروا بني العَمِّ فالأهوازُ منزلكم نهرُ تِيرىَ فلا تَعْرِفْكُم العَـربُ

والأهواز : إقليم بين البصرة وفارس.

(١) يريد قول رؤبة :

تَتْرِكُ ماأبقي الدَّبَى سَبْسَبًّا

وقبله :

إذا الدَّبىَ فوقَ المُتُون دَبًّا
وهَبَّت الريحُ بمُورٍ هَبًّا

[ديوانه ١٦٩، والمحتسب ١٤٨/١، والشافية ٢٥٤]

والدبي : الجراد قبل أن يطير. والمتون : جمع متن، وهو المكان المرتفع الصلب.

والمُور - بضم الميم - الغبار. والسبسب : القفر والمفازة.

(٢) يعنى قول العباس بن مرداس السابق :

فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ يَفُوقانِ مِرْداسَ في مَجْمع

(٣) الشَّنَج - بفتحتين - الشيخ، يقال : شَنَج على غَنَج، أى شيخ على جَمل.

قال المؤلف في «الشرح» : وللمبرد إقدامٌ في رَدِّ مالم يَرْوِ، كقوله في قول العباس بن مِرْداس، ثم أنشد البيت : الروايةُ :

* يَفُوقَانِ شَيْخِي *

مع أن البيت بذكر مِرْدادس ثابتٌ بنَقْل العَدْل عن العدل في «صحيح البخاري»[1]، وذِكْر «شَيْخِي» لايُعرف له سندٌ صحيح، ولاسَبَبٌ يُدْنِيه من التَّسْوية، فكيف من التَّرْجيح؟

ذكره المؤلف حيثَ نقل رَدَّ المبردِ روايةَ سيبويه[2]:

* وأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا *

وما قاله هو الحقُّ، ومَنْ عَلِم حجةٌ على من لم يَعْلم، وروايةٌ لاتَقْدح في رواية أخرى، لأن الجميع عن العرب؛ إذ لايَسوغ نسبةُ الناقل، إذا كان عَدْلاً، إلى الكذب أو الوَهْم إلاببرهان واضح، وإلاَّ فالظاهر الصِّدْق.

وكذلك قالوا في بيت دَوْسَر[3]: الروايةُ :

* وقَائِلَةٍ ما لِلْقُرَيْعِيِّ[4] *

وهذا رَدٌّ غير مسموع، اللهم إلا أن يُقْدَح في الشاهد من جهة الدلالة باحتمال غيرِ ماقال الخصم، فهناك يُسلَّم إن كان ظاهرا أو غير مَرجوح بالنسبة إلى الدَّعْوى.

---

(١) ليس في البخاري، وإنما هو في صحيح مسلم، كتاب الزكاة ٧٣٨/٢، حديث رقم ١٣٧.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب الترخيم» وهو لجرير، وصدره :

أَلاَ أَضحتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا

(٣) تقدم الاستشهاد به، وهو بتمامه :

وقَائلةٍ مابالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قلبُه عن آل ليلى وعن هِنْدِ

(٤) انظر : الإنصاف ٥٠١.

٤٠٥ /

ارْفَعْ مُـضَـارِعًـا إذَا يُجَـرَّدُ
مَنْ جَـازِمٍ ونَاصِبٍ كَـتَـسْـعَـدُ

قد تقدَّم فى أول الأُرجوزة أن الفعل المضارع معرب إن عَرِىَ من نون توكيد مُبَاشِر، ومن نون جماعة المؤنّث، ومَرَّ بيانهُ هنالك(١).

وتقدّم أيضا أن إعرابه : رفعٌ، ونصبٌ، وجَزْمٌ، كما أن إعراب الاسم رفعٌ ونصبٌ، وجَرٌّ، ومَرَّ إعراب الاسم ومايتعلق به.

فأخَذ هنا فى الكلام على إعراب الفعل، وابتدأ بالرَّفْع لأنه الأصل، ويعني أن الفعل المضارع إذا تجَرَّد من الناصب والجازم فإنه يرفع حينئذ، فتقول :أنتَ تَسْعَدُ، وزيدٌ يَسْعَدُ، ويَخرُجُ أبو عبدالله، وماأشبه ذلك.

وأتى بالتَّجريد عن الناصب والجازم على مَساق الشَّرْطية ، لأنه قال : ارفعْه إذا تجدَّد، فيَحتمل أن يكون قد جَعل التعرِّىَ هو نفسَ الرافع للفعل، فيكون مذهبه هنا مذهبَه في «التسهيل» لأنه جعل التعرِّىَ هو الرافع، فقال : يُرفع المضارع لتعرِّيه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقعَ الاسم خلافًا للبصريين(٢).

ويَحتمل أن يكون قد جَعل التعرِّىَ شرطًا في الرفع لا عاملاً، كأنه قال : ارفعْه بشرط التعرِّى، فيكون الرافع مسكوتا عنه في كلامه، وإنما ذكَر الشرطَ في الرفع ولم يَذكر السبب فيه، لأن الشرط أكيدُ الذكْر، وليس

(١) انظر : « باب المعرب والمبنى » البيتين الخامس والسادس (جزء ١ ص).

(٢) التسهيل ٢٢٨.

السبب عنده بأكيد الذكْر. وأيضا فالشرط مُتَّفَق على اعتباره.

وقد قيل : إنه الرافع، والسبب مختلَف فيه، وهو بعد فى مَحل الاجتهاد، فسكَت عن تعينه إبقاءً للناظر فيه.

وقد اختُلف في الرافع هنا على ثلاثة أقوال :

أحدهما : ماذهب إليه في «التسهيل» من أنه التعرِّى من الناصب والجازم[1]، وهو مذهب الفَرَّاء وأصحابه.

والثاني : أنه ارتفع لوقوعه موقعَ الاسم، وهو مذهب سيبويه والجمهورِ من البصريين[2].

والثالث : أنه ارتفع بالزوائد الأربع التى في أوله، وهو أضعفُها وأشدُّها مخالفةً للقياس والسماع.

والذى نَكَّت عليه، إن كان أراد أن التعرِّىَ هو الرافع، هو مذهب البصريين.

ووجه التَّنْكيت أن الرافع لو كان الوقوعَ موقعَ الاسم لَمَا ارتفع بعد (لَوْ) ولا بعد حرف التحضيض، لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع اسم، فالرافعُ، على قولهم، في هذا معدوم، ولايقال : إن المراد بوقوعه موقعَ الاسم وجودُ ذلك فيه على الجملة، وأنت تعلم أن الاسم قد يقع بعد (لَوْ) وحرف التحضيض نحو: «لَوْذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِى»[3].

(١) المرجع السابق : ٢٢٨.

(٢) الكتاب ٣/١١.

(٣) كتاب الأمثال لأبى عبيد : ٢٦٨

والسوار : حلية من الذهب، مستديرة كالحلقة، تُلبس فى المعصم أو الزند.

والعرب تلبس الإماء السوار، فهو يقول : لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف علىَّ. ويضرب فى الكريم يظلمه الدنىء الخسيس.

وقوله[1]:

* فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا *

فـالوقـوع مـوضـعَ الاسم حـاصل ـ لأنا نقـول : لايخلو مـرادُكم بالوقوع موقعَ الاسم من أن يكون / بمعنى أن الموضع للاسم في الأصل ٤٠٦
أو في الاستعمال، أو ماهو أعمُّ من هذا.

فالأول : مُنْتَقِض بالرفع بعد حروف التخصيص لأنه ليس للاسم في الأصل.

والثاني منتقض بالرفع بعد (كاد) فإنه ليس للاسم في الاستعمال.

والثالث: منتقض بالجزم بعد (إنْ) الشرطية، فإنه موضعٌ صالح للاسم في الجُمْلَة، نحو : إنْ زيدٌ قامَ أكرمتُه. وإذا بَطَل على كل تقدير صَحَّ أن الرافع له ماتقدَّم.

وهذه الأدلَّةُ من ابن مالك غيرُ واردة على مَقْصِد سيبويه في الوقوع موقعَ الاسم، فانظره لابن خروف في «شَرْح الكتاب» فليس بنا حاجة إلى الإطالة بذكره. والمسألة على الجملة لايَنْبني عليها حكم، فالأمر فيهاقريب.

ثم أخذ في ذكر النواصب فقال :

وبِلَنِ انْصِبْهُ وكَيْ كَذَا بِأَنْ
لاَبَعْدَ عِلْمٍ والَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ

---

(١) هو الصمة القشيرى، والبيت بتمامه :

ونُبِّئْتُ ليلى أرسلتْ بشَفاعةٍ إليَّ فهلاَّ نفسُ ليلى شَفِيعُها

الخزانة ٦٠/٣، ٥١٣/٨، والمغنى ٧٤، ٢٦٩، ٣٠٧، ٥٨٤، والعينى ٤١٦/٣، ٤٥٧/٤، ٤٧٨، والتصريح ٤١/٢، ٢٦٣، والهمع ٣٥٣/٤، والدرر ٨٣/٢، والأشمونى ٢٥٩/٢، ٥٢/٤، والحماسة بشرح المرزوقى ١٢٢٠

يقول : خبرت أن ليلى أرسلت إليَّ ذا شفاعة تطلب جاها عندى، هَلاَّ جعلت نفسها شفيعا.

فَـانْصِبْ بِهَـا والرَّفعَ صَـحِّحْ واعْـتَـقِـدْ
تَخْـفِـيـفَـهَـا منْ أنَّ فَـهْـوَ مُطَّرِدْ
وبَعْـضُـهُمْ أهْمَلَ أنْ حَـمْـلاً عَلَىَ
مَـاأُخِـتَـهـا حَـيْثُ اسْـتَـحَـقَّتْ عَـمَـلاَ

ذكر الناظم نواصبَ أربعة وهى : لَنْ، وكَىْ، وأَنْ، وإذَنْ، وهى التى تَنصب بنفسها. وما عداها غيرُ ناصب نفسه، كحَتَّى، والواو والفاء في الأجوبة الثمانية، وأوْ، بمعنى (إلاَّ)

فهذه وما أشبهها ممَّا نُصب، الفعل بعدها منصوبٌ بإضمار (أنْ) لابنفس ذلك الحرف على حَسَب مايَذكره إثْرَ هذا.

والضمير المنصوب فى «انْصِبْهُ» عائدٌ على الفعل، أى انصبه بهذه الحروف المذكورة.

أما «لَنْ» فينتصب الفعل بعدها بها لابغيرها، فتقول : لَنْ يُكْرِمَكَ زيدٌ، ولَنْ يُهِينَكَ عمروٌ.

وجَعْلُه الناصبَ نفسَ «لَنْ» دليلٌ على اعتقاد مذهب سيبويه أنها ليست بمركَّبة من (لاَ أَنْ) كما يزعمه الخليل، فإن النصب على مذهبه يكون بـ«أنْ» وحدَها لا بـ «لَنْ» بجُملتها(١).

والمختار ماأشار إليه الناظم أنها غيرُ مركَّبة، لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا يُدَّعى إلا بدليل، ولا دليل، و(لا أنْ) مع الفعل والفاعل كلامٌ تام، ولو كان أصلها (لا أنْ) لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال.

---

(١) الكتاب ٣/٥.

ورَدَّه سيبويه بأنه لو كان كذلك لم يتقدَّم معمولُ معمولها عليها، لأن ما في حَيِّز الصلة لايتقدم على الموصول، و(أَنْ) حرفٌ موصول. وأنت تقول : زيداً لن أضربَ، وهو جائز، فَدلَّ على عدم تقدير الخليل(١).

وأما «كَيْ» فتنصب أيضا بنفسها، فتقول : جئتُكَ لكَيْ تُكْرِمَني.

ومنه قوله تعالى : {لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَافَاتَكُمْ}(٢). وقوله : «لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ}(٣) الآية.

ودَلَّ من كلامه على كونها ناصبةً بنفسها عطفُه «كَيْ» على «لَنْ» كأنه قال : وبِكَيِ انْصِبْهُ أيضاً.

٤٠٧ وهنا إشكال في كلامه / وهو أنه نَصَّ على نصبها بنفسها مطلقا من غير تَقييد، وذلك غير صحيح، لأن (كَيْ) على وجهين :

أحدهما : أن تكون ناصبة بنفسها كما قال، ويتعَّين ذلك إذا دخلت عليها لامُ الجر، نحو الآيتَيْن المتقدِّمتين.

والثاني : أن تكون جارَّة لاناصبة؛ بل يكون نصب الفعل الواقع بعدها بإضمار (أنْ) و(أنْ) والفعل في موضع اسم هو مجرور «كَيْ»

والجرُّ بها ثابت من كلام العرب، فإنها قد وقعت موقعَ اللام مع اسم الاستفهام. قال سيبويه : وبعض العرب يجعل «كَيْ» بمنزلة (حَتَّى) يَعني حرفَ جَرّ، وذلك أنهم يقولون : كَيْمَهْ؟ في الاستفهام، فيُعملونها في

---

(١) المرجع السابق ٣/٥.

(٢) سورة الحديد : ٢٣.

(٣) سورة الأحزاب : ٣٧.

الأسماء، كما قالوا : حَتَّامَهْ؟ وحَتَّى متَى؟ ولِمه[1]؟ ثم أتمَّ الكلام عليـها، وأن النصب بعدها بـ(أنْ) مضمرة، لأنه لاوجه في (كَيْمَهْ) إلى حذف الألف إلا أنها مثل اللام في (لِمَهْ) ولايَدخل هنا اللامُ عليها لأنها حرفُ جَرٍّ مثلُها، وحرفُ الجر لايدَخل على مِثْله، وإذا كان ذلك ثابتا من كلام العرب كان كلامـه هنا بإطلاقه غيرَ مستقيم.

والعجَبُ أنه أتَّم الكلامَ عليها في كتبه، وترَك ذكرَ ذلك هنا، إلا أن يقال : إنه ذهب هنا مـذهبَ الكسائي في جَعْله «كَيْ» قِسْمًا واحدا، وهى الناصبة بنفسها، وتَأوَّل (كَيْمَهْ) على أنها منصوبة على مذهب المصدر، كقول القائل : أقومُ كي تقومَ. فسمعه المخاطب ولم يَفهم «تَقُومَ» فقال : كَيْمَهْ؟ يريد : ماذا؟

فالتقدير : كَيْ تفعلَ ماذا؟ فموضع «مَهْ» نصبٌ على جهة المصدر والتشبيه به، وليس لـ«كى» في «مَهْ» عمل، وهو مذهب مَردود لاينبغى أن يقال به، وحَمْلُ كلام الناظم عليه ضعيفٌ جدا.

وقد حَكى الأستاذ[2] ـ رحمه الله ـ أن بعض المتأخرين ذهب إلى أن «كَيْ» الداخلةَ على الأفعال هى الناصبةُ على كل حال، سواءٌ تقدمَّها حرفُ جر أم لا، فإن تقدَّمها فلا إشكال في أنها الناصبة، وإذا لم يتقدَّمها كان مقدَّرا قبلها.

وأما من جعلها من العرب حرفَ جر فإنه لايُدخلها على الأفعال أصلا، لأن جَعْل ذلك في (لام كَيْ) و(لام الجحُود) و(حَتَّى) الجارة ينبغى أن يكون موقوفا على السماع، ولو كان ذلك قياسا لجاز أن تقول : عجبتُ مِنْ تُكْرِمَنى،

---

(١) الكتاب ٣/٦.

(٢) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

وهذا لك بتَـقُـومَ، تريد : من أن تُكْرِمَنى، وبأَنْ تقـومَ، فـإذا لـم يكن ذلك قياسا وجب الاقتصار على الموضع الذى قامت الدلالة على أنه من ذلك.

قال الأستاذ(١) : وهذا تحقيقٌ في الموضع كان يجب الأخذُ به، لولا أن سيبويه قد أثبت دخول (كَى) الجارَّة على الأفعال(٢).

هذا مـاحكاه الأستـاذ، ومـا أسْعَده بكلام الناظم حين أتَى بهـا في (باب حروف الجر) فدَلَّ ذلك على اختصاصها بالأسماء، وأتى بها هاهنا، فدل على اختصاصها بالأفعال.

والدليل على أن هذا رأيه أنه لم يَذكـر (كَيْ) فـيـمـا يُنصب بـعـده الفـعل/ بإضـمـار (أنْ) حين أتى بحتى، ولام كى، ولا الجـحود، والجـوابِ ٤٠٨
بالفاء، والواو، وأوْ، ولم يأتِ معها بـ(كَيْ) الجارة، كما أتى بها غيرُه مع هذه الأشياء، فهذا يوضِّح أنه ما أراد سواه، ولاقَصد إلا إيَّاه.

والقياس يَعْضُده، وذلك أن «كَيْ» ظهر منها أمران:

أحدهما : دخولها على الأسماء على حَدِّ دخول حروف الجر، نحو : كَيْ مَهْ؟ كما تقول : حَتَّى مَهْ، ولِمَهْ؟ ولاشك في كونها هنا جارة، ولاتكون جارة حتى تختص بما جَرَّته.

والثـانى : دخولهـا على الأفـعـال المضـارعـة، فـيُنْصب مـابعـدها. والأصل أن يُنْسب الفعل إليها حتى يَدل على خلاف ذلك دليل.

وأيضـا، قد دل الدليلُ الواضح على صحة وقوعها في النواصب، وهو دخول اللام الجارَّة عليها، نحو: {لِكَيْلاَ تَأْسَوْا}(٣). وهي هنا ناصبة

(١) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٢) الكتاب ٣/٥.

(٣) سورة الحديد : ٢٣.

باتِّفاق.

والأصل في العامل ألاَّ يعمل حتى يَختص، فأَنْتج هذا النظرُ غيرَ مانَقله الأستاذ ـ رحمه الله ـ ولا يلزم من ذلك مخالفةُ السماع، ولا إبطالُ القياس، لأن «كى» بهذا الاعتبار لفظٌ مشترَك لموضعين[1]، ولايُنكر مثل هذا.

وقد يُجاب عن السؤال أيضا على مذهب الجماعة ومذهبه في «التَّسْهيل»[2] وغيره أنَّ ما أتى به هنا صحيح، لأنه إنما أتى بـ«كَىْ» الناصبة وحدها، ولم يتعرض للجارة.

والدليل على هذا من كلامه أنه ذكر الجارَّة في حروف الجر، وجعلها منها إذ قال: «مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمُ كَىْ وَاوٌ وتَا» فأتى هناك بها حرفَ جر، ومُحال أن يريد أن الجارةَّ هناك هى الناصبة هنا، فلابد من مُبَاينة إحداهما للأخرى، فَتثَبَّت القسمان من كلامه، إلا أنه يبقى نظرٌ آخر. وهو أنه لم يَذكر في الجارةَّ ماهو واجبُ الذكر فيها، من كونها لاتجرُّ إلا تقديرا، فيقع بعدها الفعل مقدَّرا قبله (أنْ) ولايقع بعدها الاسم الصريح إلا (ما) الاستفهامية.

فإطلاقُه أنَّها حرفُ جر، ولم يَذكر لها غير ذلك، يُوهم أن لها حكم سَائرِ الحروف، وليس كذلك، فالإخلال واقعٌ في عدم ذِكْر حكم مجرورها.

فلو قال مثلاً إذا أخذ في ذكر مايَنتصب على إضمار (أن):

وبَعْدَكَىْ إضْمَارُ أنْ يَغْلِبُ إنْ
جُرَّ بِهَا نحُوائِتِهِ كَيْلاَيَهِنُ

أو نحو هذا ـ لتخلصَّ عن هذا الشَّغْب، فالواجب إذًا حملُه على ماتقدم

---

(١) اللفظ المشترك هو الذى له أكثر من معنى، كلفظي (العَيْن، ورأى) ونحوهما.

(٢) انظر: ص ٢٢٩.

قبل هذا.

ثم قال: «كَذَا بأنْ لاَبَعْدَ عِلْمٍ» يَعنى أنَّ (أنْ) المفتوحة حكمُها حكمُ (لَنْ) و(كَىْ) في كونها ناصبةً بنفسها، ولا خلاف في هذا، لكنه شَرط ألاَّ تكون (أنْ) بعد العِلْم، وحقيقةُ هذا الاشتراط وماذكُر معه يُعطى في (أنْ) تقسيمًا، وهو أن (أنْ) على ثلاثة أقسام:

أحدها: إلاَّ تقع بعد عِلْم ولا ظَنٍّ، فهذه هى الناصبة للفعل، نحو: جِئتُكَ أنْ تُكْرِمَنى، وأعجبنى أن تقومَ {وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}(١) ونحو ذلك.

ولاتقع غيرَ ناصبة إذا دخلت على المضارع إلا نادرًا، كما سيَذكره، وهو الذى ابتدأ به الناظم.

والثانى: أن تقع بعد (العِلْم) فمقتضى اشتراطه(٢) ألاَّ تقع الناصبةُ بعدَه دليلٌ على أنها بعدَ العِلْم غيرُ ناصبة للفعل وإن وقعتْ بعده، فتقول: علمتُ أنْ يَقُومُ زيدٌ وعلمتُ أنْ لايَقُوُم / زيدٌ، تَرفع الفعل هنا لاغيرُ، إذْ أَخرَج (أنْ) معه عن النصب جملة، وكونُها بعد العِلْم مخففةً من الثقيلة هو السببُ في عدم النصب، على مايَذكره إثْرَ هذا. ٤٠٩

ولايختص هذا الحكم بـ(عَلِمَ) وحدها؛ بل كلُّ مايُعْطِى معنى العِلْم فُحكْمُه حُكْمُه، نحو: تَيَقَّنْتُ أنْ لاَ يَقُوُم زيدٌ، ورأيتُ أنْ تَخْرُجُ، وتحقَّقْتُ أنْ لاتَقُوُم، ونحو ذلك لقوله: «لاَبَعْدَ عِلْمٍ» فعَمَّ أفعالَ العِلْم.

والثالث: أن تقع بعد (الظنّ) نحو: ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ،

---

(١) سورة البقرة: ١٨٤.

(٢) في الأصل «كلامه» وما أثبته من (س، ت) أولى.

ورَأَيْتُ، ونحوها مما يُعْطى معنى الظن.

فإذا وقعت (أنْ) بعد أحد هذه الأفعال أو نحوها فلك وجهان :

أحدهما : أن تَنصب بها ما بعدها، فتقول : حَسِبْتُ أنْ يَقُومَ زيدٌ، وخِلْتُ أنْ تَخْرُجَ. ومنه قوله تعالى : {آلم أَحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتْرَكُوا[1]} الآية. وقوله : {أَيَحْسَبُ الإنْسَانُ أن يُتْرَكَ سُدًى}[2] وقوله : {إنْ ظَنَّا أنْ يُقيمَا حُدُودَ اللّهِ}[3] و{تَظُنُّ أنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ}[4].

وقَدَّم النصبَ هنا كأنه أرجحُ عنده من الرَّفْع وأكثرُ، ويُشْعر بذلك قولُه : «فَانْصِبْ بِهَا» فأتى بالنصب في مَساق الاعتماد عليه، ثم استدرك وجهَ الرفع وصَحَّحه، وإلاَّ فكان يقول : «فَانْصِبْ بِهَا وارْفَعْ» وكذلك قال ابن المؤلف في «تكْملة الشرح[5]» قال : ولذلك اتُّفِق على النصب في : أَحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتْرَكُوا»[6] وكان أكثر القُرَّاء على النصب في قوله تعالى : {وحَسِبُوا أَنْ لاَتَكُونَ فِتْنَةٌ}[7] وهم غيرُ أبى عمروٍ وحمزةَ والكسائى، والرفعُ لهؤلاء الثلاثة[8].

والثانى : ألاَّ تنصبَ بها، بل يبقى مابعدها على رَفْعه، نحو قولك : حَسِبْتُ أنْ لا تَقُولُ ذلك، وظننتُ أنْ لاتفعلُ ذلك.

ومنه قوله تعالى : {وَحَسِبُوا أنْ لاَتَكُونُ فِتْنَةٌ}. على قراءة أبى عمروٍ وحمزةَ

---

(١) سورة العنكبوت : ١، ٢.

(٢) سورة القيامة : ٣٦.

(٣) سورة البقرة : ٢٣٠.

(٤) سورة القيامة : ٢٥.

(٥) لوحة [٢١٦ – أ].

(٦) سورة العنكبوت : ٢.

(٧) سورة المائدة : ٧١.

(٨) السبعة لابن مجاهد : ٢٤٧.

والكسائى[١].

وهما على وجهَيْن مختلفين، أما النصبُ بعدها فلجريَانها على بابها، من عدم التَّحقيق وثبوتِ التردُّد، فصارت كالرَّجاء بـ(عَسَى) فالموضع لـ(أنْ) الناصبة.

وأما الرفع فعلى معنى أنك أثبتَّ ذلك في ظَنِّك، وأدخلتَه مُدْخل العِلْم، وعلى إجرائه مُجْرى العِلْم صارت هنا (أنْ) غيرَ ناصبة. وإلى هذين أشار بقوله : «والَّتِي ومِنْ بَعْدِ ظَنْ. فَانْصِبْ بِهَا والرَّفْعَ صَحِّحْ» يعنى أن (أنْ) إذا وقعت بعد الظن فالنصب هو الأكثر، والرفع صحيح جائز.

ثم أخذ في بيان وجه الرفع بعدها حيث لم تقع ناصبة فقال : «وَاعْتقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أنَّ»

يعنى أن (أنْ) التى لاتَنصب الفعلَ الواقع بعدها لاينبغى أن يُعْتقد أنها هى الناصبة للفعل؛ بل هى غيرها، لأن عامل النصب من شأنه ألاَّ يتخلَّف عن عمله في موضع من المواضع من غير مانع، وأن يكون مختصًا بما يَعمل فيه، لايدخل على غيره كسائر العوامل، فإنَّ شأن العامل أن يكون عاملا على / الإطلاق، ومختصًا بما يعمل فيه على اللزوم، إلا ما ٤١٠
خَرجَ من هذا عن أصله، نحو (ما) فإنها تعمل مرةً ولا تعمل أخرى، وذلك خلافَ القاعدةِ الأصلية، والقياسِ المستمرّ؛ فلابد أن يُعْتقد في (أنْ) هذه التى لم تَعمل أنها غير الناصبة، وأنها المخفَّفة من (أنَّ) الناسخة للابتداء، فيقال : إنها لم تَعمل [لأنها المختصَّة بالأسماء فلا تعمل في الأفعال. لكن قد يقول القائل : ماالحاملُ لكم على هذا التقدير، ولعلها (أنْ) الناصبة، لم

(١) المرجع السابق : ٢٤٧.

تعمل هنا][1] كما لم تعمل في مواضع أخرى كما سيأتي؟

فأجاب الناظم عن هذا بأن تخفيف (أنَّ) مُطَّرِد في كلام العرب، على أن يكون اسمها مقدَّر لايَبْرُز إلا في الضرورة، وبيانُ اطِّراده قد تقدَّم في باب (إنَّ) ووقوعُ الفعل بعد (أنْ) غيرِ الناصبة للفعل كثيرٌ مطرد أيضا، كما تقدم.

فالحقُّ أن يُحمل المُطَّرِد على المُطَّرِد، ولايُحمل على أنها (أنْ) الناصبةُ للفعل لم تَعمل، فإن ذلك ليس بمُطَّرِد ولا كثير، بخلاف التخفيف من (أنَّ) وحكمُها مبيَّن في موضعه، فلم يَحتج إلى ذكره هنا، وعلى أنه كَرَّر حكمها في «التسهيل» في باب (إنَّ) وفي نواصب الأفعال[2]، وإن التَّكرار ينافي الاختصار.

واعلم أن الذى تعرَّض للكلام عليه من (أنْ) المخَّففة من الثقيلة هى التى لم يَقع بينها وبين الفعل فاصلٌ سوى (لا) النافية، لأنه إذا وقع بينهما فاصل غيرُ (لا) لم يقع بينها وبين الناصبة للفعل لَبْسٌ، لأنك إذا قلت : خِلْتُ أنْ سَيَكُونُ كذا، أو خلتُ أنْ لَنْ تَقُومَ ـ لم يمكن أن تكون هنا ناصبة، لمكان الفاصل الحائل بين (أنْ) وبين ماكان يمكن أن يكون معمولاً لها، فلا يُحتاج إلى تفرقةٍ بين المخفَّفة والناصبة في مثل هذا، وإنما يُحتاج إلى ذلك حيث يمكن على الجملة أن تعمل (أنْ) فيما بعدها، وذلك إذا لم يقع بينهما فَصل، كقولك : علمتُ أنْ تقومُ، وخِلْتُ أن تخرجُ، وذلك على الوجه غيرِ الأحْسن المنبَّه عليه في باب (إنَّ) أن يقع من الفواصل مالا يمنع (أنْ) من تأثيرها في معمولها، وذلك (لا) نحو : خِلْتُ ألاَّ تقومَ، وعلمتُ ألاَّ تخرجَ، فهاهنا يُحتاج إلى قانون التفرقة بين (أنْ) الناصبة للفعل والمخفَّفة من الثقيلة.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) انظر : التسهيل : ٦٥، ٢٢٨.

ثم قال : «وبَعْضُهُمْ أهْمَلَ أنْ»

يعنى أن بعض العرب أهمل (أنْ) فلم يُعملها وهى الناصبة للفعل، فيقول : أعجبني أنْ يقومُ زيدٌ، وهو قليل.

ومنه مارُوِى في غير السَّبْع من قوله تعالى : {لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ}(١) برفع «يُتِمُّ»(٢) وأنشد السِّيرافي، ورواه ابن جِنِّى، عن أحمد بن يحيى(٣):

أنْ تَقْرآنِ على أسْمَاءَ ويْحكُمَا
مِنِّى السَّلاَمَ وأنْ لاتُشْعِرَا أحَدَا

وقد يكون منه ماأنشد الفراء من قوله(٤):

---

(١) سورة البقرة : ٢٣٣.

(٢) البحر المحيط ٢/٢١٣، وفيه «ونسبها النحويون إلى مجاهد».

(٣) السيرافي (المجلد الأول ـ ص ١٢٩أ) والخصائص ١/٣٩٠، والمنصف ١/٢٧٨، والإنصاف ٥٦٣، وابن يعيش ٧/١٥، ٨/١٤٣، والمغنى ٣٠، ١٩٧، والعيني ٤/٣٨٠، والتصريح ٢/٢٣٢ والأشموني ٣/٢٨٧، والخزانة ٨/٤٢٠.

ومعنى البيت واضح، وقائله غير معروف على الرغم من شدة تداوله في كتب النحو واللغة.

(٤) معانى القرآن ١/١٣٦، وابن يعيش ٧/٩، والعيني ٢/٢٩٧، والأشموني ١/٢٩٢، والخزانة ٨/٤٢١، واللسان (زوح)

وقبله :

إنِّى زعيمٌ يانُوَيْقَةُ إن سلمت من الرِّزَاحِ
وسلمتِ من عَرَضِ الحتُوُفِ من الغُدُوِّ إلى الرَّوَاحِ

والرزاح : شدة الضعف في الإبل حتى تكاد تلصق بالأرض فلا تستطيع النهوض.

ويروى «من الزَّوَاح» وهو الموت. والعرض : مايطرأ من أحداث الدهر.

والحتوف : جمع حتف، وهو الموت. =

أنْ تَـهْـــــبِطِينَ بِلادَ قَـــــوْم

يَـرتَـعَـــــــــونَ مِـنَ الـطِّـلاَحِ

ثم أخذ في توجيه هذا الإهمال فقال : «حَمْلاً على مَا أُخْتِها»

يعنى أنها الناصبة للفعل، أُهملت بالحَمْل على (ما) أختِها، وهى المصدرية، لأنها أختان في تأويلهما بالمصدر، فكما أن الفعل إذا وقع بعد (ما) مُهْمَل غير منصوب، فكذلك حُمِلت (أنْ) عليها فقيل : «أنْ تَقْرآنِ» ونحو ذلك.

وقوله : «حَيْثُ استَحَقَّتْ عَمَلاً»/ ٤١١

يعنى أن هذا الإهمال إنما هو في [موضع استَحقَّتْ فيه العمل، لافي موضع لاتستحقه فيه، فتحرَّز من وقوعها بعد عِلْمٍ أو ظنٍّ، فإنها هناك غير مستحِقَّة على التفسير][1] المذكور أولا، فليس مخصوصًا بهذا البعض الذى حَكى عنه.

وما قرَرَّ من التوجيه هو رأى البصريين، وأحمد بن يحيى من الكوفيين. حَكاه عنه ابن جِنِّىّ في كتاب «التعاقب» له ومذهبُ الكوفيين في التوجيه : الحَمْلُ على أنها المخفَّفة من الثقيلة، أُتِي بها من غير فَصْل، وهو مذهب الفارسي، حكاه عنه ابن جِنِّى أيضا في البيت المتقدم[2] :

* أنْ تَقْرآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا *

والأظهرُ فيه خلافُه، لقوله في البيت :

* وأنْ لاَتُشْعِرَا أحدًا *

ـــــــــــــ

= والطلاح : جمع طلحة، وشجر الطلح أعظم العضاه، وأكثره ورقا، وأشده خضرة، وأمده ظلا.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ١/٣٩٠.

فنَصب بها، فلو كانت الأولى عنده المخفَّفةَ لكان من التَّناسب أن تكون الثانية كذلك. والمذهبان متقاربان.

لكن على الناظم هنا دَرْكٌ مَا مع ماتقدَّم له في باب «إنَّ» وذلك أنه قَدَّم في المخفَّفة من الثقيلة أن الأحسن الفصلُ، ويجوز تركُ الفصل قليلا، وذلك في قوله(١): وإِنْ يكُنْ فِعْلاً ولَمْ يَكُنْ دُعَا

ثم قال : «فالأحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أو كذا» إلى آخره. ونَبَّه على ماجاء من نحو قوله تعالى : {لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ}(٢). ونحو البيتَيْن المُنْشَدَين(٣)، فظاهره فيما تقدَّم أنها المخفَّفة، وهاهنا نَقَض ذلك، فحَملها على (أنْ) الناصبة للفعل لا على المخفَّفة والجواب أن الناظم قَصْدُه في الموضعين صحيح.

فأما قصده في باب (إنَّ) فالإخبارُ عن المخفَّفة إذا تعيَّن ذلك فيها، وذلك عند وقوعها بعد العِلْم، أو بعد ماكان نَحوه، فلم تتعيَّن الآيةُ ولا البيتان بخصوصها لتمثيل عدم الفَصْل في المخفَّفة.

وإنما نَبَّه على مايصلح أن يكون مثالاً له هنالك، وذلك إذا وقعت بعد العِلْم أو الظَنِّ نحو : علمتُ أنْ يقومُ زيدٌ، وظننتُ أنْ يقومُ زيدٌ، ونحو ذلك.

وأما القَصْد هنا فالإخبار عن (أنْ) التى لاتقع بعد عِلْم ولا ظَنٍّ، وهو موضع الخلاف.

فالكوفيون يَحملونه على المخفَّفة، والبصريون على الناصبة للفعل،

---

(١) النظم بتمامه كما جاء في باب «إن وأخواتها» هو :

وإنْ يكنْ فعلاً ولم يَكُـنْ دُعَا ... ولم يكن تصريفُـه ممتنعَـا
فالأحسنُ الفصلُ بقد أو نفيٍ اوْ ... تنفيسٍ اوْ لَوْ وقليـلٌ ذكْرلَوْ

(٢) سورة البقرة : ٢٣٣، وسبق الاستشهاد بها.

(٣) انظر : الصفحة السابقة.

فلا تناقض. وعلى هذا التوهُّم استَظهر بقوله : «حَيْثُ استَحَقَّتْ عَمَلاً»

أى إنما هذا التأويلُ حيث تَستحق العمل، فإن الموضع الآخر حيث لاتَستحق العمل مُتَّفَق عليه، وهذا حَسَن من التَّنبيه كما مَرَّ تفسيره آنفًا.

ونَصَبُوا بإِذَنِ المُسْتَقْبَلاَ
إنْ صُدِّرَتْ والفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ
أو قَبْلَهُ اليَمِينُ وانْصِبْ وارْفَعَا
إذَا إذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

هذا هو الموضع الرابع من الأدوات الناصبة بأنفسها، وهو (إذَنْ) وهو حرف جَواب وجَزاء.

فقوله : «ونَصَبُوا بإذَنْ» نَصٌّ في أنها الناصبة بنفسها.

وقد حَكى المؤلف في «التَّسهيل» عن الخليل[1]: أن النصب بعدها بإضمار (أنْ) قال : ابنُه[2]: وإنما مُستَنَده فيه قولُ السِّيرافي في/ أول شرح الكتاب : روَى أبو عُبَيدة عن الخليل أنه قال : ٤١٢
لايُنْصَب شيء من الأفعال إلا بأَنْ مُظْهَرَة، أو مضمرَة في (كَيْ، ولَنْ وإذَنْ) وغير ذلك.

قال[3]: وليس في هذانَصٌّ، لجواز أن تكون مركَّبة عنده من (إذْ) التى للتعليل و(أنْ) كما يقول في (لَنْ)

(١) التسهيل : ٢٣٠.
(٢) تكملة شرح التسهيل لابن الناظم (٢١٧ ـ ب).
(٣) أى ابن الناظم.

قال : وهذا على ضَعْفه أقربُ من تلك الدعوى[1].

هكذا قـال، ولم يَدْرِ أن سيبـويه حكى ذلك عنه في باب (إذَنْ) وردّ عليه، فتأمّله[2].

والنصب بعدها بإضمار (أنْ) مذهب الزجّاج أيضا، وردّ عليه الفارسي في «الإغْفَال» بما فيه كفاية. فطالِعْه ثَمَّةَ إذ لاحاجة إليه هنا[3].

ثم شرَط في عملها النصبَ شروطا أربعة :

أحدها : أن يكون الفعل الذى تَنصبه مستقبلاً من جهة معناه.

فقوله : «الْمُسْتَقْبَلاَ» على حذف الموصوف، أى : ونَصَبوا بإذَنِ الفعلَ المستقبَل، كقولك لمن قال : آتيكَ غداً، فتقول : إذَنْ أُكْرِمَكَ.

ومن ذلك قول ابن عَنَمة الضبىِّ[4]:

ارْدُدْ حِـمَـارَكَ لاتُنْـزَعْ سَـوِيَّتـُهُ
إذَنْ يُرَدَّ وقَـيْـدُ العَـيْـرِ مَكْرُوبُ

---

(١) عبارة ابن الناظم كما في تكملة شرح التسهيل (٢١٨ ـ أ) هى : «وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بأنْ مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إذْ) التى للتعليل و(أن) عند الخليل بأنْ مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إذْ) التى للتعليل و(أن) محذوفًا همزتها بعد النقل، على نحو مايراه في انتصابه بعد (لن) والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن)غير مركبة».

(٢) انظر : الكتاب ١٦/٣.

(٣) الإغفال.

(٤) الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١٠/٢، وابن يعيش ١٦/٧، والخزانة ٤٦٢/٨، والحماسة بشرح المرزوقي ٥٨٦، والمفضليات ٣٨٣، واللسان (كوب، سوا) ويروى «ازْجُرْ حمارَك لايَرْتَعْ بروضتنا»

والنزع : السلب. والسوية : شيء يجعل تحت برذعة الحمار، كالحِلْس للبعير، والجمع. سوايا.
والعير : الذكر من الحمير. والمكروب : الشديد الفتل.

والمعنى : انته عنها، وازجر نفسك عن التعرض لنا، وإلا رددناك مضيقا عليك ممنوعا من إرادتك.

فلو كان الفعل غير مستقبل لم تَنصبه (إذَنْ) فتقول إذا حُدِّثْتَ حديثًا : إذَنْ أظنُّه فاعلا، وإذنْ أظنُّك صادقًا، فرفعتَ لأنك حالةَ الإخبار في ظَنٍّ، فخرجتْ بذلك عن باب (أنْ، وكَيْ) لأنهما لاينْصبان إلا المستقبل، وهى مشبَّهة في العمل بهما، فلا يجوز أن تَنْصب إلا مايَنْصبانه، وهو المستقبل.

والثاني من شروط النصب بها : أن تقع صدرَ الكلام، وذلك قوله : «إنْ صُدِّرَتْ» والتَّصدير فيها على إطلاقه، من كَوْنها لايقع قبلها شيء، لاحرفُ عطفٍ ولاغيرُه، لأنه قد ذكَر وجهين فيما إذا تقدَّم حرفُ العطف.

و«إذَنْ» لها ثلاثة أحوال، أن تتقدَّم، وأن تتأخَّر، وأن تتوسَّط.

فأما إذا تقدَّمت : فَتنصب، فتقول في جواب من قال : آتيك : إذَنْ أُحْسِنَ إليك. وأما إذا تَوَسَّطت أو تأخَّرت : فلا تعمل، فتقول في الجواب : أنا إذَنْ أكرمُك، وواللّهِ إذَنْ أكرمُك.

ومنه قول كُثَيِّر عَزَّة، أنشده سيبويه[1] :

لَئِنْ عَادَلِى عَبْدُ العَزِيزِ بمِثْلِها
وأمْكَنَنِى منها إذَنْ لاَ أُقِيلُهَا

فقوله : «إذَنْ لا أُقِيلُهَا» مبنِّى على اليمين[2]، فصار متوسِّطا.

---

(١) الكتاب ٣/١٥، والخزانة ٨/٤٧٣، والعيني ٤/٤٨٢، وابن يعيش ٩/١٣، ٢٢ والهمع ٤/١٠٦، والتصريح ٢/٥، والأشموني ٣/٢٨٨

والضمير في «بمثلها» يعود للأمنية. وأصل الإقالة في البيع، وهو فسخه.

وكان عبدالعزيز بن مروان قد جعل له أن يتمنى عليه بعد أن مدحه، فتمنى أن يجعله عاملا، وكان كثير أميا لايعرف الكتابة، فاستجهله عبدالعزيز وأبعده، فقال هذا الشعر.

(٢) يعني قوله في البيت السابق لهذا :

حلفتُ بربِّ الراقصاتِ إلى مِنًى ... يَغُولُ الفَيَافِى نَصُّهَا وزميلُهَا

وكذلك إذا قلت : أكرمُك إذَنْ، فأخَّرت.

وقد أُنشد بيتٌ حُكى فيه النصب بها مع توسُّطها، وهو قوله(١):

لاتَتْـــركُنِّىً فِـــيـــهُم شَطِيـــرَا
إنِّـى إذَنْ أهْـلِكَ أو أطِـيَـــــــــرا

ومُنْشِده الفراء.

وإنما أعْمِلت مبتَدأةً ولم تَعمل على غير ذلك، لأنها أصل وضعها جوابٌ تَكْفى من بعض كلام المتكلِّم، كما تكفى (نَعَمْ، ولاَ) فتقول : إن تَزُرْنى أزُرْك، فيقال : إذَنْ أزورَك، أى للشَّرط الذى شرطتَ، فنابت عن الشرط، وكَفَتْ من ذكره.

فلما كانت جوابًا قَوِيَتْ في الابتداء، لأن الجواب لايتقدَّمه كلام.

ولَمَّا وُسِّطت وأُخِّرت زايَلها مذهبُ الجواب، فبَطل عملها.

وشَبَّهها الخليل بـ(أرىَ) / فى أنه إذا تقدَّم بُنى الكلام عليه فأُعمل. ٤١٣

فإذا توسَّط أو تأخَّر أُلْغِيِ لدخوله بعد بناء الكلام على غيره، فصار لغوًا، فكذلك (إذَن)

والثالث من الشروط أن يكون الفعل الذى تَعمل فيه بعدَها لاقبلها، وذلك قوله : «والْفِعْلُ بَعْدُ» وهى جملة في موضع الحال من ضمير «صُدِّرَتْ» [أى : إن صُدِّرت](٢) (إذَنْ) حالة كون الفعل واقعا بعدها.

---

(١) معانى القرآن ٢٧٤/١، ٣٣٨/٢، والإنصاف ١٧٧، والخزانة ٤٥٦/٨، والمغنى ٢٢، والعيني ٣٨٣/٤، والتصريح ٢٣٤/٢، وابن يعيش ١٧/٧، والهمع ١٠٦/٤، والدرر ٦/٢، واللسان (شطر) وينسب لرؤبة، وليس في ديوانه. والشطير : الغريب.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

وليس هذا الشرط داخلا تحت الأول، لأن (إذَنْ) قد يكون الفعل واقعا بعدها، وهى بَعْدُ غيرُ مصدَّرة نحو : إنِّى إذْن أكرمَك، وما أشبه ذلك، فإن تقدَّم الفعل عليها لم يصح نصبُه، فلايجوز أن تقول : يقومَ إذَنْ زيدٌ، ويَخرجَ إذَنْ.

ووجه ذلك راجعٌ إلى ماتقدَّم قبل هذا، من أن حَقَّها التَّصدير. وأيضًا، لايُتَصَرَّف في معمولها بالتقديم، لأن أختَيْها وهما (أنْ، وكَىْ) لايكون ذلك فيهما، فلا يتقدَّم معمولُها، فكذلك ماحُمل عليهما، وهو أحْرَى بذلك، لنَقْص رُتْبته عن رُتْبتهما.

والرابع : أن يكون الفعل مُتَّصلا بـ(إذَنْ) غيرَ مفصول بينهما بفاصلٍ مُعْتَدٍّ به. وذلك قوله : «مُوصَلاً أو قَبْلَهُ الْيَمِينُ».

و«مُوصَلاً» حال من «الفعْل» والعامل فيه الكَوْنُ والاستقرارُ الذى دَلَّ عليه الظرف؛ بل الظرفُ نفسُه لقيامه مَقامه.

فإذا اتصل الفعل بـ(إذَنْ) نَصَبْتَ فقلت : إذَنْ أقومَ.

فإن فَصَل بينهما فاصلٌ فلا يخلو أن يكون ممَّا يُعَدُّ فاصلاً أولا، فإن كان كذلك بَطَل العمل، فلا يجوز أن تقول : إذَنْ أنا أكرمَك، ولا إذَنْ زيدٌ يُحْسِنَ إليك؛ بل يجب الرفع، وكذلك إذا فُصل بمفعول أو غيرِ ذلك نحو : إذَنْ طعامَك آكلُ، وإذَنْ درهمًا أُعْطيك.

وإنما امتنع النصبُ لأجل الفَصْل بين العامل والمعمول؛ إذ كنتَ لاتفصل بين (أن) أو (كَىْ) ومنصوبها، فلاتقول : أعجبنى أنْ زيدًا تَضْرِبَ، ولاجئتك كَىْ درهمًا تُعْطِيَنى، فصارت (إذَنْ) كحروف الابتداء، نحو (إنَّما، وكأنَّما) لاتعمل شيئا.

وإن كان الفاصل [لايُعَدُّ فاصلا](١) لم يَضُر، وبقى العمل منسحبًا على الفعل، وذلك اليمين نحو : إذَنْ واللهِ أكرمَك، وما أشبه ذلك، لأن القَسَم في حكم الزائد المطَّرَح، ودخولُه كخروجه، وإنما دخولُه لمجرد التوكيد، ولذلك يقع في مواضعَ لايقع فيها غيرُه.

ثم ذكَر حكم مَا إذا تقدَّمها حرفُ العطف فقال : «وانْصِبْ وارْفَعَا» إلى آخره.

يعنى أنه إذا وقعت (إذَنْ) من بعد حرف العطف، ولم يتقدمها غيرُه، فلك في العمل وجهان : أحدهما : النصبُ فتقول : فإذَنْ أكرمَك، وإذنْ آتيَك.

قال سيبويه(٢) : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف {وَإذَنْ لايَلْبَثُوا خلفَكَ إلاَّ قَليلاً}(٣).

قال(٤) : وسمعنا بعض العرب قرأها : «وإذَنْ لاَيَلْبَثُو» وهي قراءة هارون / القارىء. ٤١٤

والثانى : الرفعُ، فتقول : وإذَنْ أكرمُك، وهو الأكثر. ومنه قوله تعالى : {فَإذَنْ لايُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا}(٥). وقراءة الجماعة : {وإذَنْ لاَيَلْبَثُونَ خِلفَكَ إلاَّ قَلِيلاً}.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) الكتاب ١٣/٣.

(٣) سورة الإسراء : ٧٦، وقراءة النصب هذه هي قراءة أبيّ وعبدالله بن مسعود، رضي الله عنهما، وانظر : البحر المحيط ٦٦/٦.

(٤) الكتاب ١٣/٣.

(٥) سورة النساء : ٥٣.

وإنما جاز الوجهان لأن حرف العطف صَيَّر (إذَنْ) بتقدُّمه عليها كمتوسِّطة، فأُلْغيت تارةً اعتبارا بتوسُّطها، وأُعملت تارةً اعتبارا بكَوْنْ العاطف غيرَ مُعْتَدٍّ به.

ويدخل تحت إطلاقه نوعٌ آخر من مسائل العطف، وذلك أن العطف يجوز أن يكون عطفَ جملة على جملة ليس بينهما عُلْقة، فالنصبُ هنا هو المحكومُ به، لأن (إذَنْ) في ابتداء الجملة.

ويجوز أن يكون عطفَ شيء ليس بجملة على ماقَبْله مِمَّا له به عُلْقة، فلم تقع (إذَنْ) مبتدأً بها، فالحكم فيه الرفع.

ويتبيَّن لك هذا في مسألة سيبويه[1]، وهي قولك: إن تَأْتِنى آتِكَ، وإذن أكرمك، [فان جعلتَ (وإذَنْ أكرمك][2] جملةً مستأنفة غير متعلقة بالأولى أعملت وألغيت على وجهي العطف، وإن جعلتها متعلِّقة جزمتَ، فقلت: وإذَنْ أكرمْك، عطفًا على (آتِكَ) وإن شئتَ نصبتَ لا على (إذَنْ) بل على العطف على الجواب، كقوله تعالى: {فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ}[3]. بعد قوله: وإِنْ تُبْدُوا مَافِى أَنْفُسِكُمْ أَوْتُخْفُوهُ}. الآية.

فقد تُصُوِّر في المسألة وجهان على الجملة، إعمالُ (إذَنْ) إهمالُها، لكن قد يقال: إنمه لايَشمله كلام الناظم لقوله: «وَارْفَعَا» فجَعل قسيمَ النصب الرفعَ، وفي مسألتنا الجزمُ، فكيف يصح أن يريد مثلَ هذا؟

والجواب: أن نَفْس الرفع هاهنا ليس بمقصودٍ في نفسه، وإنما المقصودُ عدمُ إعمال (إذَنْ).

---

(١) الكتاب ١٥/٣.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبته من (س).

(٣) سورة البقرة: ٢٨٤.

وإذا كان المقصود هذا دَخل فيه ماكان في معناه مِمًّا لاتَعمل فيه (إذَنْ) وعلى أنك في هذه المسألة قادرٌ على جَعْلها من قَبِيل مايكون فيه الفعل مرفوعًا، بَجعْلك (إذَنْ) في موضع (إنْ) أوإتيانِك بفعل الشرط ماضيًا وبفعل الجواب مضارعا، في أحد الوجهين، على ماسيُذكْر إن شاء الله تعالى.

فعلى كل تقدير يَشمل كلامُ الناظم أمثالَ هذه المسائل، والله أعلم.

وعلى كلام النَّاظم في مسألة (إذَنْ) أسئلة :

أحدها : أنه جَزَم بالنصب مع وجود الشروط الأربعة؛ إذ قال : «ونَصَبُوا» وأَطلق القولَ في ذلك، وهذا الإطلاق غيرُ صحيح، إذ النحويون يحكون مع اجتماع الشروط الوجهين : النصبَ والرفع.

فقد حَكى سيبويه عن عيسى بن عمر[1]: أنا ناسًا من العرب يقولون :

إذَنْ أفعلُ في الجواب، يعني مع اجتماع الشروط. قال : فأخبرتُ يونس بذلك فقال : لاتُبْعَدنَّ ذا. [ولم يكن ليَروىَ إلا ماسمع، جعلوها بمنزلة (هَلْ، وبَلْ) ومنه الحديث «إذَنْ يَحْلفُ يارسولَ الله»[2] فقد ثبت الوجهان. وكلام الناظم يقتضى الاقتصارَ على وجه واحد، وهو إخلالٌ في النقل.

والجواب عنه أن إلغاءها مطلقا لغةٌ ضعيفة، على خلاف ماعليه جمهور العرب، ولذلك قال في «التسهيل» : وينصب غالبًا بـ(إذنْ) وحكاية سيبويه تدل على قلته إذا لم يحفظه يونس وقال له : لاتُبْعِدَن ذا][3].

وهذا مما يدل على ضَعفها في القياس، وقِلتها في السماع، فلم يَبْن

---

(١) الكتاب ٣/١٦.

(٢) أخرجه البخارى في الرهن ٦، والنفقات ٤، والأيمان ١٧، ومسلم في الأيمان ٢٢٠.

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت) وانظر : التسهيل ٢٣٠.

الناظم عليها على عادته في البناء على الشَّهِير من اللغات.

والسؤال الثاني : أنه استثنى من الفصل بين (إذَنْ) والفعلِ اليمينَ خاصةً، فيُعطِي بمفهومه في الاقتصار في جواز الفصل عليه ألاَّ يُفْصَلَ
٤١٥ بغير اليمين، لدخوله تحت منع الفصل /، وذلك لايصح، لأن الفصل يقع أيضا بالنداء نحو : إذَنْ يازيدُ أكرمَك، لأنه يَجرى مَجرى القسَم في كونه الفَصْل به كَلاَ فَصْل.

وكذلك (لا) النافية إذا فُصل بها، لم يَمنعها ذلك عملَها، لعدم اعتبارها فاصلا؛ إذ كانت تدخل بين الجار والمجرور، والناصب والمنصوب، وغير ذلك.

وكذلك يقول ابنُ عُصْفور في الظرف والمجرور، قياسًا على القسَم والنداء [لأنهما قد يُتَصَّرف فيهما بالتقديم والتأخير مالا يُتَصرَّف في المفعول، فصارا بذلك في حكم القسَم والنداء](١).

وقد جمع بعضهم شروط إعمال (إذَنْ) واستَثْنى من الفصل ماذكرتُ لك، فقال :

أعْمِلْ إذَنْ إذَا أتَتْكَ أوَّلاَ
وسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاَ
واحْذَرْ إذَا أعْمَلْتَها أنْ تَفْصِلاَ
إلاَّ بَحِلْفٍ أو نِدَاءٍ أو بِلاَ

فجعل النداءَ و(لا) مع اليمين.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

وزاد بعضهم على هذا الظرفَ والمجرورَ فقال :

والظَّرْفَ والمجــــرورَ زِدْهُمَـــــا على

قَـــوْلِ ابنِ عُـــصْـــفُـــورٍ نَبـــيلِ النُّبَـــلاَ

وزاد ابن خروف أيضا الدعاءَ إذا فُصِل به، فلا اعتبار به في ذلك، نحو قولك : إذَنْ غَفر اللهُ لكَ بفَعْلَ كذا.

هذه ستة أشياء، ذكَر الناظم منها واحدًا فقط، وأهمل البواقي، وهذا كلُّه فيه ماتَرى

والجواب : أنه في ذلك مُـتَّـبِع لكلام سيبويه،لأنه إنما تكلَّم على الفصل بالقَسَم خاصة، وكأنَّ ماعدا ذلك إنما هو قياسٌ على القَسَم.

وأما (لا) فقد عُلم من حكمها أنها تَدخل في الاختيار بين العامل والمعمول مطلقا، فلم يَحتج إلى ذكر ذلك فيها، وزيادةُ ابن عُصْفور قد لايُسلَّم له فيها، لأن الظرف والمجرور إنما يُتَّسَع فيهما بالسَّماع، ولذلك لَمَّا استدَل الفارسيُّ على جواز تقدم خبر (لَيْسَ) عليها بجواز تقدُّم معموله، وتَلاَ قولَه تعالى : {أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}(١).

اعتُرض عليه بأن الآية لادليل فيها، لأن الظرف والمجرور قد يُتَصَرَّف فيهما بالتقديم حيث لايُتَصَرَّف في المفعول.

ورُدَّ هذا الاعتراض بأن التصرف في الظرف والمجرور، وإن كَثُر، موقوفٌ على السماع، فلا يَقع إلا حيث سُمع، والظرف والمجرور لم يقع واحدٌ منهما،

---

(١) سورة هود : ٨.

فاصلاً [1] أصلا، فلاينبغي أن يقال به، وإن كانوا قد قالوا في (لَنْ)[2]:

لَنْ مَــارأيْتُ أبا يَزِيدَ مُــقَــاتِلاً
أدَعَ القِـتَـالَ وأشْـهَـدَ الـهَـيْـجَـاءَ

ففَصلوا بين (لَنْ) ومعمولها، وهى أشدُّ في طلب الاتصال من (إذَنْ) فذلك موقوف على السماع.

ومـازاده ابن خـروف فـيلْزمـه أن يُجـيـز ذلك في جـمل الاعـتـراض مطلقا، فيقول : إذَنْ فاعْلَمْ أكرمَك، وإذَنْ لو علمتَ أكرمَك، ومأأشبه ذلك.

ويطول الأمر في هذا، فـالأوْلَى الاقتصـارُ على ماقَرُب مَرْمَاه، وسَهُل في الحكم تناوله، كالنِّداء والقَسَم.

والسؤال الثـالث : أن قوله : «وانْصِبْ وارْفَـعَا» ظاهرُه الإشعار بقوة النصب، وفـضـيلتـهِ على الرفع لتـقـديمه إيَّاه، وكـثـيرا مـايجرى ذلك في كلامه.وقد عرفتَ أن الرفع هو الأكثرُ على تقدَّم ذكره.

والجواب عنه : أن التقديم والتأخير ليس بواجب التحكيم، وأيضا / ٤١٦
فالوجهان جائزان على الجملة.

وقد مَرَّ أنه لايُقتصر على المثال المذكور أوَّلاً؛ بل يَدخل فيه غيرُه، والإعـمـالُ والإلغـاءُ مـخـتلِف بـحـسَب المسـائل، فـهـو قـد أطلق القـول في الوجهَيْن، ولم يَعتبر جهة التقديم والتأخير.

والضمير في «قَبْلَهُ» عائد على الفعل.

---

(١) من هنا ساقط من (س)

(٢) المقرب ٥٦، والمغنى ٢٨٣، ٥٢٩، ٦٩٤، والأشمونى ٢٨٤/٣ وتقديره : لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤيةأبى يزيد.

وقوله : «مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ» على حذف مضافٍ تقديره : من بعد حرف عطف، أو في عطف، ويريد الحرف.

وبَـيْـنَ لاَ ولاَمِ جَــــرٍّ الْتُــــزِمْ
إظهـــارُ أنْ نَاصِــبَـــةً وإنْ عُــــدِمْ
لاَفــأَنَ اعْــمِلْ مُظْهَــرًا أوْ مُــضْـمَـرًا
وبَعْــدَ نَفْيِ كَــانَ حَــتْــمًــا أضُــمْـرًا

هنا أخذ في الكلام على مايَنتصب بإضمار الناصب، والمضَمَر هاهنا (أنْ) وحدها من بين سائر أخواتها، لأنها أمُّ الباب كـ(يا) في حروف النداء، و(الهمزة) في حروف الاستفهام، و(إنْ) في حروف الشرط.

والمواضع التى تقع فيها (أن) ناصبةً على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون مضمَرة لاتَظهر أصلا، ومواضعها المذكورة في هذا النَّظْم خمسة، وذلك بعد (حَتَّى) ولامِ الجُحود، والجوابِ بالفاء، والواو، و(أوْ) بمعنى (حتى) أو (إلاَّ)

ولم يذكر (كَيْ) الجارة، وقد تقدَّم التَّنْبيه على ذلك.

والثاني : أن يجوز فيها الأمران، ولها موضعان، وذلك بعد : لام (كي) بغير (لا) وبعد حرف العطف المعطوفِ به الفعلُ على الاسم الصريح.

والثالث : ألاَّ يجوز الإضمارُ أصلا، وذلك فيما عدا ماتقدَّم.

وخَصَّ بالنصِّ ماإذا وقعت بعد لام (كي) إذا كانت معها لا. وبه ابتدأ الكلام في هذا الفصل فقال : «وبَيْنَ لاَ ولاَمِ جَرٍّ الْتُزِمُ إظْهَارُ أنْ»

يعنى أنه إذا كان موضعُ (أنْ) بعد لام جر و(لا) الذى هو حرف نفي فإظهارُها لازم فتقول : جئت لِئَلاَّ تَعْتِبَنى، وتَحصَّنت لِئَلاَّ تَخْذُلَنى.

{لَئِلاَّ يَكُونَ للنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ}[1]. {لِئَلاَّ يَعْلَم أهْلُ الكِتَابِ}[2] الآية.

وإنَّما لزم إظهارُها لِمَا يَلزم لو أُضْمرت من قُبْح اللفظ باجتماع لامَيْن إذا قلت : لِلاَ تَعْتَبني، كما أنهم لايُلحقون لام التوكيد بعد (إنَّ) حيث الخبر مصدَّرا بـ(لا) إلا نادرا نحو[3]:

وأعْلَمُ أنَّ تَسْلِيمًا وتَرْكًا

لَلاَ مُتَشَابِهَانِ ولاَ سَوَاءُ.

لأجل قُبْح اجتماع المثلين.

وإنَّما قال : «ولاَمِ جَرٍّ» ولم يَقُل : ولام كَيْ، لأن لام الجر لاتقع في مثل هذا الموضع إلاَّ كانت للتعليل، وهى لام (كَيْ) وأيضا، فأطلق في لام الجر لما يَحتاج إليه إثْر هذا فيما إذا لم يَأْتِ معها (لا) فإنها قد تكون للتعليل ولغير التعليل، كما يتبيَّن إن شاء الله.

وقوله : «ناصبةً» حالٌ من (أنْ) عاملُها (إظْهَارُ) ومراده أن يبيِّن أن هذا الحكم لـ(أنْ) الناصبة للفعل، لاللمهمَلة، ولا للتى أصلها (أنَّ).

ثم قال : «وإنْ عُدِمَ لاَفَأَنْ أعْمِلْ مُظْهَرًا أوْ مُضْمَرا»

يعنى أن (لا) إذا لم يُؤْتَ بها مع الجر، فلك في (أنْ) وجهان :

أحدهما :أن تُظْهِر (أنْ) وهو الأصل فيها، لأن الإضمار/على خلاف ٤١٧

(١) سورة البقرة : ١٥٠.

(٢) سورة الحديد : ٢٩.

(٣) المحتسب ٤٣/١، والخزانة ٣٣٠/١٠، والعيني ٢٤٤/٢، والهمع ١٧٥/٢، والتصريح ٢٢٢/١، والأشموني ٢٨١/١

والبيت لأبي حزام العكلى. ومعناه أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين، والأقربين من السواء.

الأصل، فتقول : جئتُكَ لأَنْ تكرمَني، وضربتُه لأَنْ يتأدَّبَ.

والثاني : أن تُضمرها، فتقول : جئتُك لِتُكْرِمَني، وضربتُه ليتأدَّبَ.

وهذا الحكم لايختص بلام (كي) بل يكون معها كما ذكُر، ويكون مع لام العاقبة، نحو قوله تعالى : {فَالتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وحَزَنًا[1]}. وهذه اللام راجعةٌ في الحقيقة إلى الأولى، ولكن المؤلف من عادته أن يَعتبر الظاهرَ في المعاني.

والثالث : اللام الزائدة في نحو : أريدُ لِتَفْعَلَ كذا[2]. ومنه قوله تعالى : {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ}[3]، وقوله : {ولَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ}[4].

ومنه قول الشاعر[5]:

أُرِيدُ لأَنسَى ذِكْرَهَا فكأَنَّمَا
تَمَثَّلُ لِى لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

وأنشد المؤلف فى «الشرح»[6]:

ومَنْ يَكُ ذَاعُودٍ رَطِيبٍ رَجَابِه
لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ فَاكَاسِرُه

وهذه المعانى الثلاثة التى يتأتَّى معها دخولُ اللام على المصدر، فيُؤْتَى لها

(١) سورة القصص : ٨.

(٢) في الأصل «أريد أن تفعل كذا» وهو خطأ. والصواب ماأثبته من (س، ت).

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ٢٤٨/٢، والمحتسب ٣٢/٢، والخزانة ٣٢٩/١٠، والمغنى ٢١٦.

(٦) البيت لنصيب الأسود، أو لتوبة بن الحمير، ديوان نصيب ٩٢، والمغني ٢١٥، ورواية الأول فيه «ومن يك ذا عظمٍ صَلِيبٍ رَجًا به».

بـ (أنْ) والفعل.

وبقى قِسْم رابع خالف حكمُه هذا الحكم، وذلك لامُ الجحود، فلذلك استدركها إثْرَ هذا.

وإنما خُصَّ الإضمار باللّام دون غيرها، لأنه لايجوز ذلك مع غيرها، كالباء و (فى) ونحو ذلك : بل يُلتزم الإظهار، نحو : رغبتُ فى أنْ تَفْعَلَ، وعن أنْ تَخْرُجَ، وعجبتُ مِنْ أنْ تَضْرِبَ زيداً، وسُرِرْتُ بأنْ تقولَ كذا. وكذلك سائرها، لأن استعمال اللام فى الكلام أكثرُ من استعمال غيرها، فاستُخِفَّ ذلك فيها لكثرة دَوْرها فى الاستعمال دون غيرها.

ثم استَثنى من جواز الوجهين لامَ الجحود، وهو أول المواضع الخمسة فقال : «وبَعْدَ نَفْيِ كانَ حَتْمًا أُضْمِرا».

يريد بعدَ اللام التى بعد نَفْى (كان) ولايريد مطلقَ نَفْيها؛ بل بقْيد تقدُّم لام الجر، فهو مستثنًى من وقوع (أنْ) بعد لام الجر مُضْمَرَةً أو مُظْهَرة.

ومعنى كلامه أن لام الجر إن إذا وقعت بعد (كان) المَنفيَّة. فإن العرب ألزْمَت إضمارَ (أنْ) فلا يجوز إظهارُها، فتقول : ماكنتُ لأفْعَلَ، وماكان زيدُ لِيقُومَ. ولايجوز أن تقول : ماكان زيدُ لأِنْ يَفْعَلَ، ولا لإنْ يَقُومَ. ومنه قوله تعالى : {ومَاكانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأنْتَ فِيهِمْ}[1] وقوله : {مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ المُؤْمِنِينَ}[2]. {ومَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَىَ الغَيْبِ}[3]. وهو كثير.

وتسمىَّ لامَ الجُحود، لأنها تقع بعد الجُحود، وهو النفى.

---

(١) سورة الأنفال : ٣٣.

(٢) سورة آل عمران : ١٧٩.

(٣) سورة آل عمران : ١٧٩.

ويريد بقوله : «ونَفْيِ كَانَ» فِعْلَ الكَوْنْ مطلقا، كأنه يقول : ونَفْى فِعْلِ كَوْنٍ، وليس المثال بمُعيَّن للماضى فى قصْد الناظم؛ بل الحكم جارٍ إذا كان الفعل المنفى مضارعا، نحو يكن لِيَفْعَلَ. ومنه قوله تعالى : { لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ولاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً}(١). نَعَمْ الذى يَلزم أن يكون فعلُ الكون ماضياً مَعْنًى، ولا / يلزم أن يكون ماضيا لفظا. ٤١٨

ووَقع لابن خروف هاهنا مخالفةُ لهذه القاعدة، فزعم أن لام الجحود قد تقع بعد النفى وإن وإن لم يكن ثَمَّ (كان) إذا اقتضى المعنى ذلك، وجَعل من ذلك قوله تعالى {مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ}(٢). قال : لأن المعنى : ما كان الله لِيَفْعَل كذا، وهذا خلاف ما عليه الناس. والحق أن اللام فى الآية إنما هى اللامُ التى تدخل فى الإيجاب فى نحو قوله : {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ}(٣). بدليل قوله إثْر الآية المستَشْهد بها : {ولَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ولِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ}(٤).

وأتى أيضًا بحديث وَقع لأبى عُبَيْد فى «غَرِيبه» من حديث أبى الدَّرداء أنه قال فى الركعتَيْن بعد العَصْر : «ما أَنَا لأدَعَهُما، فمَنْ شاء أن يَنْحضِجَ فَلْيَنْحَضِجْ}(٥) أى يَنْقَدَّ من الغَيْظ. وهذا أيضا نادر.

والصَّيْمُرى أطلق القول بذلك، وأن لام الجحود هى الواقعة بعد النفى مطلقا(٦).

---

(١) سورة النساء : ١٣٧.

(٢) سورة المائدة : ٦.

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) غريب الحديث ٤/١٤٧.

(٦) التَّبصرة والتذكرة ١/٤٠٤.

وعلى ماقال الناظم : جِلَّةُ النحويين، وهم أعرف بكلام العرب، لأن ذلك راجع إلى صحة ظهور (أنْ) وعدم صحته.

فالجمهور على جواز ظُهورها فى نحو : ما جئتُكَ لتَسُبَّنى، ولزوم إضمارها فى : ما كان زيدُ لِيَقُومَ، وإنَّما لزم الإضمار هنا دون ما تقدَّم لأن لام الجَحْد جوابُ لِفعْل ليس تقديُره تقديَر اسم، ولا لفظُه لفظَ الاسم، وهو الفعل الداخل عليه السين أو سوف

فقولك : (ماكَانَ زيدُ لِيَخْرُجَ) الأصل فيه : كان زيدُ سَيَخْرُجُ، أو سوف يَخْرُجُ فكرهوا فى الجواب إظهارَ (أنْ) لأن ظهورها يحقق تقديرَ الاسم، فيَخرج بذلك عن مذهب الجواب.

وأيضا، تقديرُ الكلام من حيث كان جوابًا لمستقبل : ماكان زيدُ مُقَدَّرا لأنْ يَخْرُج، أو مستِعداً، أو هَامًا أو عازماً، أو نحو ذلك من التَّقْديرات التى توجُب الاستقبالَ للفعل، و (أنْ) توجُب الاستقبال فيه، فاستُغنى عن ذكر (أنْ) بما تَضَمَّن الكلامُ من الدلالة على الاستقبال.

وقد زعم الكوفيون أن اللام هنا فى الناصبةُ بنفسها، سواءُ كانت لامَ جَحْدٍ أم لا، وليست عندهم بلام جَرّ، وذهبوا فى ذلك مذاهبَ لافائدة فى الاشتغال بها إذا فُهم وجهُ الكلام، وهو ماذكَر الناظم مما تقدَّم شرحُه. ثم قال :

كَذَاكَ بَعْدَ أوْ إذَا يَصْلُحُ فِى
مَوْضِعِهَا حَتَّى أوِ الاَّ أنْ خَفِى

وهذا موضع ثانٍ من المواضع الخمسة التى يَلزم فيها إضمار (أنْ) ويعنى أن الحذف لازم فى (أنْ) أيضا إذا وقعت بعد (أو) التى بمعنى (حَتَّى) أو التى بمعنى (إلاَّ) وذلك أن (أوْ) على وجهين إذا وَلِيهَا المضارع :

أحدهما : أن يكون ذلك المضارع مساويًا للفعل التى قبلها فى الشكّ أو الإبهامِ أو غيرهِما، فحكم هذا أن يتْبع الثانى الأولَ فى الإعراب، فتقول : هو يقيمُ أو يَذْهَبُ، ويعجُبنى أن تُقيَم أو تذهبَ، ولْيَقُمْ زيدُ أو يَذْهَبْ، وهذا مُبَيَّن فى باب العطف.

419 والثانى : أن / يكون المضارع بعد (أوْ) مخالفا لما قبلها، بأن يكون ما بعدها على الشكّ وماقبلها على اليقين، فحكُم هذا عدم التبعيَّة للإعراب، لأنه لم يشاركة فى الحكم، فلا يشاركهُ فى الإعراب؛ بل يُنصب بـ (أنْ) لازمةَ الإضمار، كما قال الناظم.

و (أوْ) في المخالفَة تارةً تكون بمعنى (حَتَّى) وأراد الجارةَ المرادفة لـ (إلى) نحو : لألْزَمنَّك أوْ تَقْضِينَى حَقَّى، ولأسيرَنَّ أو تَغْرُبَ الشمسُ.

ومن ذلك ما أنشده الأشْنَانْدانى من قول عبد الله بن ثَعْلبة[1] :

فَـــلاَ وأســـاف لاتلطوّن دونه

تيوسا بقوسى أو تعضكّم الحربُ

وحكى الكسائى فى قراءة أُبَىّ : {تُقَاتِلُونَهُمْ أوْ يُسلِمُوا}[2]. تقديره : حتى يُسْلِموا.

وتارةً تكون بمعنى (إلاّ) كقولك : لأقْتُلنَّكَ أو تَسْقِيَنِي، ولأقْتُلنَّ الكافرَ أو يُسْلِمَ. وأنشد سيبويه لزياد الأعجم[3]:

---

(1) معانى الشعر ، ص ٢١.

(2) سورة الفتح : ١٦، وانظر : البحر المحيط ٩٤/٨.

(3) الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٨/٢، وابن الشجرى ٣١٩/٢، وابن يعيش ١٥/٥، والمغنى ٦٦، والعينى ٣٨٥/٤، والتصريح ٢٣٦/٢، والأشمونى ٥٩٥/٣، واللسان (غمز) .
والغمز : العصر باليد – والقناة : الرمح. والكعب : هو الناشز فى أطراف الأنابيب.

وكُنْتُ إذا غَـمَـزْتُ قَنَاةَ قَـوْمٍ
كَسَـرْتُ كُعُـوبَهـا أو تَسْتَـقِـيمـا

التقدير : إلاَّ أن تستقيم. وأنشد أيضا لامرئ القيس[1] :

فَـقُلْتُ لَهُ لاتَبْكِ عَـيْنُكَ إنَّمَـا
نُحَـاوِلُ مُلْكًا أو نَمُـوتَ فَنُعْـذَرا

فإن قلت : كان يَجْزِيه أن يقول : إذا يَصْلح فى موضعها (إلاَّ) ولا يَحتاج إلى ذكر (حَتَّى) لأن كل ما يقدَّر بحتَّى يصح أن يقدَّر بإلاَّ. فلو قلت : لأَلْزَمَنَّك إلاَّ أن تَقْضِينَى حَقِّى، وتُقَاتِلونَهم إلاَّ أنْ يُسْلِمُوا، أو غير ذلك من المُثُل - لَصَحَّ المعنى، مع أن سيبويه[2] والنحويين إنما يقدرونها بـ (إلاَّ) ويفسَّرونها بذلك، فيقولون : و (أوْ) بمعنى (إلاَّ أنْ) فظهر أن الإتيان بحتى شَطَطٌ من غير معنى زائد.

وقد قال ذلك ابن الناظم فى «التَّكْملة»[3] من أن كل مايصح فيه تقدير (أو) بـ (إلى أنْ) يصح أن يقدَّر بـ (إلاَ أنْ).

فالجواب : أن المعنى فيما قال ظاهر، لأن قول القائل : لأَلْزَمَنَّك أو تَقْضِيَنى حَقِّى، ولأسِيَرنَّ أو تَغربَ الشمسُ - ليس معناه أن السَّيْر أو اللزوم

---

(1) ديوانه٦٦، والكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والخصائص ٢٦٣/١، وابن يعيش ٢٢/٧، ٢٣ والخزانة ٥٤٤/٨، والأشمونى ٢٩٥/٣.

قاله لعمرو بن قميئة اليشكرى، حين استصحبه فى مسيره إلى قيصر ليستعد به على بنى أسد، وقبله :

بكى صاحبى لما رأى الدَّرْبَ دونه ... وأيقن أنا لاحقان بقيصـرَا

(٢) انظر : الكتاب ٤٧/٣.

(٣) يعنى تكملته لشرح التسهيل، وانظر : لوحة ٢١٨ - ب .

يقع عند عدم الغروب أو القضاء، وأما إذا وقع ذلك فلايقع سَيْرٌ ولالزوم؛ بل المعنى أن السَّيْر واللزوم واقعٌ على كل حالٍ إلى هذه الغاية، بخلاف ما إذا قلت : لأقْتُلَنَّه أو يُسْلِمَ، فإن المعنى فيه أن القتل يقع عند فَقْد الإسلام خاصَّة، لا أنه واقع إلى غاية الإسلام. فمعنى (حَتَّى) فى الأول ظاهر، وفى الثانى محال.

نَعَم، قد يقول القائل : لأَلْزَمَنَّك أو تَقْضِينى، على معنى (إلاَّ) كأنه يقول : إلاَّ أن تَقْضِيَنى، على ما تقدم في الوجه الثانى، وذلك صحيحٌ وداخلٌ تحت قوله : «أوْ إلاَّ». وعليه فَسَّر سيبويه والنحويون.

وسبب ذلك أن معنى (إلاَّ) لازمٌ لمعنى (إلَى) فإن قولك : لأَلْزَمَنَّكَ إلى هذه الغاية، كمعنى قولك : لَيَتَّصِلَنَّ اللزومُ إلاَّ أن تَقْضِي، وهذا ظاهر، فإذًا لابُدَّ من ذِكْره.

فإن قلت : على كل حال لايُحتاج إلى ذكرها؛ إذ لايُوجد معنى (إلاَّ) مفارقًا لمعنى (إلى) فكان الاجتزاء بها أَوْلَى.

فالجواب : أن الاقتصار على (إلاَّ) لايُشعر بمعنى (إلى) فذكرهُ محتاجٌ إليه لأجل ذلك.

٤٢٠ وقوله : «أنْ خَفِي» «أنْ» مبتدأ. و «خَفِي»/ خبره، و«بَعْد» متعلق بـ «خَفِي» كأنه قال : تَخْفَى (أنْ) أيضا بعد كذا وكذا.

فإن قلت : ما الذى أحرزَ بقوله : «أنْ خَفِيَ». وكان قوله : «كَذَاكَ» مُجْزِيًا عنه، لأنه يُعطى تشبيه حكم هذا المتأخرِّ بحكم المتقدِّم، وذلك يكفى، فالظاهرُ لبادئ الرأى أنه حَشْو؟

فالجواب : أنه احترازٌ وليس بَحشْو، وذلك أن قوله : «كَذَاكَ» إشارة

إلى متقدِّم.

فإمَّا أن تَعتبر دلالةَ الكاف فتقول : إنه إشارة إلى غير القريب، وذلك لام (كى) إذا لم تكن بـ (لا) والوجـهـان هنالك جـائزان، فلو لمَ يَنُص على لزوم الإخفاء لأخُذِ له الوجهان، وهو فاسد.

وإمَّا ألاَّتَعتبر دلالتها فتقول : إنه يشير إلى أقرب مذكور، فذلك غير ظاهر، لأن الكاف لاتقع فى لإشارة إلى القريب، فلا يُفهم أنه راجع فى لزوم الإضمار إليه، فلا بد من ذكر ذلك رفعًا لهذا الإيهام.

وقوله : «خَفِى» يحتمل أن يكون فعلا ماضيا، ويحتمل أن يكون وصفا، لكن خفف الياء للقافية، وأصلها التَّشديد.

وبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إضْمَارُ أَنْ
حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُدَّ ذا حَزَنْ
وتِلْوَحَتَّى حَالاً أوْ مُؤَوَّلاَ
بِهِ ارفَعَنَّ وانْصِبِ المُسْتَقْبَلاَ

وهذا موضع ثالث من المواضع التى يلزم فيها إضمارُ (أنْ) وذلك بعد (حَتَّى) فلا يجوز أن تظهر معها (أنْ) أصلا، فلا تقول: سِرْتُ حَتَّى أنْ تطلعَ الشمسُ، ولا جُدْ حَتَّى أنْ تَسُرَّ ذا حَزَن.

وما ذكَر من أن النصب بعدها بإضمار (أنْ) هو مذهب سيبويه والبصريين.

وذهب الكوفيون والجَرْمَي من البصريين إلى أن النصب بحَتَّى نفسها[1].

---

(١) انظر : الإنصاف ٥٩٧ (المسألة الثالثة والثمانون) .

زعم الكوفيون أنها ليست بحرف جَر، وإنما هى كـ (كَىْ، وأنْ) فإذا دخلت على الأسماء فالجرُّ بعدها بإضمار (إلى) وهو مذهبُ مَردُودُ، أصلهُ الدَّعْوى.

وإنما الأقرب أن يُدَّعى فيها أنها لفظ مشترَك للنصب فى الأفعال، والجر فى الأسماء، كما يقول السَّيرافى فى (لا) من حيث كان أصلها النَّفْى، ثم تَعمل فى الاسم النصبَ والرفع، وفى الفعل الجزمَ نحو : لاتَفْعَلْ، فهذا يمكن أن يقال.

ولكن الأصحَّ ما ذهب إليه الناظم، لأن الجر قد ثبَت من عملها.

ومواقعها المعلومةُ فى الكلام ثلاثة : تقع حرف ابتداء، تأتى بعدها الجملةُ الاسمية والفعلية، وتقع حرفَ عطف وقد تقدَّم ذلك، وتقع حرفَ جَر، كما تقدم أيضا.

وهاهنا لم يَثبت لها نَصْبُ بأمرٍ بَيِّنٍ، فإذا رجعنا إلى المواضع الثلاثة أمكن فيه منها أن تكون جارةً لأجل نصب الفعل بعدها، فلا بُدَّ من تقدير مايصَير به الفعل فى تقدير الاسم المجرور وهو (أنْ) وصارت (حَتَّى) فى ذلك كلاَمِ الجُحود و (كَىْ) الجارة ونحو ذلك.

وهذا غير خارج عن قياس النحو، بخلاف ما إذا ادُّعى أنها ناصبة مطلقا، والاسم بعدها مجرور بـ (إلى) فإن هذا غير جارٍ على / ٤٢١
قياس، ولايساعده سماع.

وقوله : «إِضْمَارُ أنْ حَتْمٌ» «إِضْمَارُ أنْ» مبتدأ و «حَتْمٌ» خبر، وهو بمعنى : لازم. و «بَعْدَ حَتَّى» متعلِّق باسم فاعل حالُ، يعمل فيه قوله : «حَتْمٌ» أى : إضمار (أنْ) لازمٌ حالةَ كونها بعد (حَتَّى) ويجوز تعلُّقه بـ

«إضْمَار» وذلك شاذ، كقوله[1]:

* كان جَزَائِى بالعَصَا أنْ أُجْلدَا *

ويريد أن إضمار (أنْ) لازم، لايجوز إظهارها مع (حَتَّى) كأنهم جعلوها عِوَضًا من اللفظ بـ (أنْ).

وشَبَّه سيبويه (أنْ) فى هذه المواضع بالفعل فى (أمَّا) فى قولهم: أمَّا أنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ معك.

ومِثالُ الناظم وهو : «جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَاحَزَنٍ» «حَتَّى» فيه بمعنى (كَىْ) كأنه قال : جُدْكَىْ تسُرَّذا حَزنَ. و (حَتَّى) إذا نَصبت لها معنيان :

أحدهما هذا، وهو أن يكون ماقبل (حتى) سببًا فيما بعدها، ولم يقع، ومنه قولك أسلمتُ حتى أدخلَ الجنةَ، وكلمتُه حتى يأمرَلى بشئ،

والثانى : أن يكون مابعدها غايةً لما قبلها، وسواء أكان ماقبلها سببًا فيما بعدها أم لا، إلا أنه إذا لم يكن سببا فإنه يتعيَّن الغاية نحو : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ؛ إذ المعنى : سرتُ إلى أنْ تطلعَ، وإذا كان سببا فيما بعدها احتَمل الغاية، ومعنى (كَىْ) كقولك : سرتُ حتى أدخلَ المدينة، فقد تريد معنى : إلى أنْ أدخلَ، وقد تريد معنى : كَىْ أدخلَ، لكن يتعيَّن، الدخولُ فى الأول دون الثانى .

ومثال الناظم مُحْتَمِل للوجه الأول أيضا، وهو معنى الغاية، إلا أن

---

(١) هو العجاج يشكو عقوق ابنه له، ملحقات ديوانه ٧٦، والمحتسب ٣١٠/٢، والمنصف ٢٩/١، ١٣٠، ٢٠/٣ وابن يعيش ١٥١/٩، والخزانة ٤٢٩/٨، والعينى ٤١٠/٤، والهمع ٣٠٥/١، والأشمونى ٢٨٤/٣.

وقبله :

رَبَّيْتُهُ حتــى إذا تَمَعْــدَدَا ... رآض نَهْدًا كالحصانِ أجْرَدَا

الآخَـر أظهرُ.

ثم ذكَر الموضعَ الذى يُرفع فيه ما بعدها، والموضعَ الذى يُنصب فيه، لأنها على ما تقدَّمَ ذاتُ استعمالاتٍ فقال : «وتِلْوَحَتَّى حالاً أَوْ مُؤَوَّلاَ. بِه ارفَعَنَّ».

«تِلْوَ» مفعول بـ «ارْفَعَنَّ» و «حالاً» حالٌ منه. و «بِه» متعلِّق بـ «مُؤَوَّلاً».

ويعنى أن «تِلْو (حتى) وهو الفعل الذى بعدهَا يليها، لايخلو من أحد أمرين :

إما أن يكون حالاً حقيقةً، أو مؤوَّلا بالحال، وإما أن يكون مستقبَلا.

فإن كان حالاً أو مؤوَّلا به فهو مرفوع، لايُضمر بعد (حتى) شئ.

وإن كان ذلك الفعل مستقبلاً فهو منصوب على إضمار (أنْ) بعد (حتى) فتقول فى المستقبل : لأسِيَرنَّ حتى تطلعَ الشمسُ، وسِرْ حتى تدخلَ المدينةَ، وكلمتُه حتى يأمرَ لى بشئ ومنه مثاله : جُدْ حتى تَسُرَّذا حَزَنٍ. فما بعد (حتى) هنا مستقبل، و (أنْ) إنما تدخل على المستقبل.

وفى الحال تقول : سرتُ حتى أدخلُ المدينَة الآنَ، ومَرِضَ حتى لايَرْجُونَهُ، وضربتُه أمسِ حتى لايستطيعُ اليومَ أن يتحرَّك.

ومنه قول حَسَّان بن ثابت – رضى الله عنه(١):–

---

(١) ديوانه ٣٠٩، سيبويه ٣/١٢٩، ٦٩١، والهمع ٤/١١٤، والدرر ٢/٧، والأشمونى ٣/٣٠١.

يمدح آل جفنة الغسانيين. ويغشون : يغشاهم الناس وينزلون بديارهم – وماتهر كلابهم : لاتنبح، وهو كناية عن جودهم واعتيادهم لقاء الأضياف والسواد هنا : الشخص. يقولون : لايسألون عمن يبدو لهم من الأشخاص، لعلمهم بأنهم طلاب معروف، وأنهم سيلقونهم بالضيافة دون سؤال.

يُغْـشَـوْنَ حَـتَّى مَـاتَهِـرُّ كِـلاَبُهُمْ

لايَسْـألُونَ عن السَّـوَادِ المُقْـبِلِ

فـالفـعل هنا مـرفـوعٌ ولابُدَّ، لأنه مـراد به الحـال، و (أنْ) مُـخَلِّصَـةٌ للاستقبال، / فلا يصح أن تدخل إلا على المستقبل. ٤٢٢

وأمـا المؤوَّل بالحـال فذلك المضـارعُ الماضى مَعْنًى، إذا كان مسببًا عما قبل (حتى) فتقول : سرتُ حتى أدخلُها، على معنى : سرتُ فأنا الآنَ أدخلُ، على معنى أنك تحكى حالَ الدخول، لاعلى الحقيقة، فإنه قد مضى.

ومنه قـوله تعـالى : {وزُلْزِلوا حَـتَّى يَقُـولُ الرسُّـولُ والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ}(١). الآية، على قراءة الرفع وهى لنافع(٢).

هذا حـاصل مـاذَكـر الناظم، إلا أن هذا الكلام يَحـتـمل بَسْطًا به يتبيَّن مقصودُه، وما احتَوى عليه هذا الاختصار.

فـالمضـارع الواقع بعـد (حـتى) لايخلو أن يقع بعـد المفـرد أو بعـد الجـملة. فـإن وقع بعـد المفـرد فليس إلا النصب بإضـمـار (أنْ) لأن غـيـر النصب لايُتَصَوَّر. وذلك قوله : سَيْرِى حَتَّى أدخلَ المدينَة، لأن (حـتى) هنا حـرف خفض فى التقدير، ومـابعدها مـخفوض بها، والخـافض والمخفوض فى مـوضـع خـبـر «سَـيـرْى» ولايصح أن يكون حـرفَ ابتـداء، لأن الكلام بعدها يكون إذ ذاك مستـأنفًا، فيبقى المبتـدأ بلا خبر، فلا بد أن يكون فى موضـع خفض، وذلك لا يكون إلا بعد تقدير (أنْ) فلابُدَّ من النصب هنا.

فإن وقـع الفـعل بعد الجـملة : فلا يخلو أن تكون تلك الجملة تقتضـى

(١) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٢) وقرأ الباقون بالنصب. وانظر : السبعة : ١٨١.

وقوعَ الفعل أولا تقتضى وقوعَه.

فإن كانت لاتقتضى وقوعه فلا بُدَّ من نصب ما بعد (حتى) نحو قولك : ماسرتُ حتى أدخلهَا، وهل سرتَ حتى تدخلهَا؟ لأن ما قبلها لايَقتضى وقوع الفعل، وما بعد (حتى) لايكون فى الرفع إلا مسببًا عما قبلها، فلا يصح الرفع، لأن عدم السَّيْر غيرُ سبب للدخول، فلا يصح إلا النصب، بمعنى ماسار إلى هذه الغاية.

وقد أجاز الأخفش هنا الرفعَ قياسًا منه قولك : ما تَأْتِينَا فتُحدثُنا، فإنَّ ما قبل (الفاء) مثلُ ما قبل (حتى) فى أنهما سببُ فيما بعدهما، وأنت تُجيز الوجهين مع (الفاء) فكذلك مع (حتى).

قال النحويون : وهذا منه قياس فى موضع السماع، لأن الرفع وضُع فيه المضارع موضعَ الماضى، و (حتى) موضع (الفاء) فلا يقال منه إلا ما قالته العرب، لأنه خروج عن الأصل. ألاتَرى أنهم قَدَّروا : سرتُ حتى أدخلَها بقولك : سرتُ فدخلتُ؟

وإن كانت الجملة تقتضى الوقوع فلا يخلو أن يكون سببا فيما بعد (حتى) أو غير سبب، فإن كان غير سبب فلا بد من النصب، نحو : سرتُ يُؤذِّنُ المؤذِّنُ، وسرت حتى تطلع الشمسُ، فالسَّيْر ليس بسبب فى أذان المؤذِّن، ولا فى طلوع الشمس.

وإذا لم يكن سببا فلا يَرفع، لأن الرفع من شرطه أن يكون ما قبل (حتى) سببًا فيما بعدها.

وهذا القسم ليس كذلك، فإنما المعنى هنا معنى: إلى أنْ يُؤذِّن المُؤذِّن، وإلى أن تطلع الشمسُ، وهو ماضٍ فى المعنى، لكنه مُؤَوَّل بالمستقبل، لأنه

بالنسبة إلى السَّير مستقبل.

٤٢٢ وإن كانت الجملة سببا فيما بعدها فلا يخلو أن يكون مابعدها/ مستقبَلا فى المعنى أو ماضيا أو حالا.

فرن كان مستقبَلا فلا بد من النصب، نحو قولك: أسلمتُ حتى أدخلَ الجنةَ، وكلمتُه حتى يأمرَ لى بشئ، ولأسيَرنَّ حتى تطلعَ الشمسُ، وحتى أدخلُ المدينةَ.

وهذا ظاهرُ الدخولِ تحت نص الناظم. ومعناها هاهنا معنى (كَىْ) فى المثالين الأوَلَيْن، وفى الآخرَيْن معنى (إلى).

ولا يجوز هنا رفعُ ما بعد (حتى) لأن الرفع لايُحَصِّل مايراد من الاستقبال، بخلاف ما إذا نصبتَ بإضمار (أنْ) التى تخلِّص للاستقبال.

وإن كان ماضيا فى المعنى جاز الرفعُ والنصبُ، فالرفع على حكاية الحال، كما تقدَّم، وقد نَبَّه عليه. والنصب على معنى الاستقبال، لأن قولك : سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ، والدخولُ ماضٍ فى معنى المستقبل، وذلك بالنسبة إلى حال السَّيْر.

وإن كان حالا فالرفعُ خاصة لقوله : «حالاً أوْ مُؤَوَّلاً بِه ارْفَعَنَّ».

فالحاصل من هذا التقسيم : أن الرفع إنما يكون إذا كان ما بعد (حتى) حالا أو مؤوَّلا بالحال، وهو مانصٌّ عليه. وسائر الأقسام داخلة تحت قوله. «وانْصِبِ المُسْتَقْبَلاَ» إذ لايصح فيها إلا أن تكون مستقبَلة. وقد جَعل فى «التسهيل»[1] علامةَ كَوْن ما بعدها مستقبلا كونةَ غايةَ لما قبلها، أو متسبِّبا عنه، فيصح تقدير (حتى) بمعنى (إلى أنْ) أو بمعنى

(١) انظر : ص ٢٣٤ .

(كَيْ) وعلامةَ كونه حالا صحةَ جَعْل (الفاء) مكان (حتى).

ولابد من التسبيب فى الرفع، ولذلك كان علامةُ ذلك (الفاءَ) المقتضية للتسبُّب، وذلك أن (حتى) أصلها أن تكون جارة، وكونُها جارة يأتى بمعنيين : بمعنى (إلى) وبمعنى (لام السَّبب) وماعدا ذلك، من ابتداء الغاية والعطف، إنما هو اتِّسَاع فيها، ولذلك يصحبها معنى الغاية فى جميع الأقسام، فإذا اتُّسِع فيها فلا يكون ذلك إلا فى موضع لاتَصلح أن تكون فيه جارة، ولا يمكن كونُها جارةً إذا دخلت على غير الاسم الصريح إلا مع تقدير (أنْ) وذلك لايصح إلا مع الفعل المستقبل.

وأما الحال والجملة الاسمية فلا يصلح معها (أنْ) فلا تدخل عليها الجارة فهنا تكون حرفَ ابتداء، فيرتفع الفعل بعدها؛ إذ لاسبيل إلى تقدير (أنْ) وما فيه الوجهان فعلى اللَّحْظَيْن المذكورَيْن.

وعلى الناظم بعد هذا سؤالان :

أحدهما : أن كلامه يقتضى أن الفعل المضارع إذا كان حالا، كيفما وقع، لازمٌ فيه، ولم يقيَد ذلك بقيْد. والفعل الحالِّى لايرتفع إلا بشرط أن يكون ما قبله سببًا له، وأن يكون مُوجَبًا، وأن يكون بعد جملة. فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة صَحَّ الرفع، وإِ لاَّ لم تَجُز المسألة.

أمَّا إن لم يكن ما بعد (حتى) مسبَّبا عما قبلها نحو : سرتُ حتى تطلع الشمسُ، على معنى : سرتُ حتى الشمسُ الآنَ طالعةُ، فلا يجوز الرفع، لأن العرب لاترفع هنا الفعل إلا إذا كان مسبَّبا، ولايجوز النصب أيضا لأنه فعلُ حال.

وأما إن لم يكن ما قبلها مُوجَبا فكذلك لايجوز الرفع، لأن/ عدم ٤٢٤

السَّيْر لايكون سببا للدخول إذا قلتَ : ما سرتُ حتى أدخل المدينةَ، ولابُدَّ في الرفع من السببَيه كما ذكُر، ولايجوز النصب لأن الفَرْض أن الفعل حال.

وأما إذا وقع قبلها المفرد نحو : سَيْرِى حتى أدخل المدينةَ، فلا يجوز الرفع، لأن مابعد (حتى) جملة مبتدأة، فيبقى المبتدأ بلاخبر كما تقدم، ولا النصبُ لأنه فعل حال، والناس قد شرطوا في الرفع في الحال هنا الشروط الثلاثة، فإن تخلَّف شرط لم تَجُز المسألة بحال.

فأنت ترى قولَ الناظم : «وتِلْوَ حَتَّى حالاً أو مُؤوَّلاً به ارْفَعَنَّ» يَقتضى بإطلاقه أن يُقال ذلك كله، وأن يَقع فعلُ الحال في كل موضع، فيقال : سَيْرى حتى أدخلها، وماسرتُ حتى أدخلُها، وسرتُ حتى تطلعُ الشمسُ، وذلك كله غيرجائز.

ولايقال : إن هذه المسائل تَمتنع رأسا، ولم يَتكلم هو إلاَّ على ما يجوز، [لأنا نقول : الجوازُ](١) والمنع من كلامه نستفيده لامن خارج، لأنه موضوعُ لبيان ما يجوز في الكلام ومايمتنع.

والسؤال الثاني : أن المستقبل على وجهين كما ذكُر في الحال، مستقبلٌ حقيقةً كقولك : كلمتُه حتى يأمر لى بشئ، ومؤوَّلٌ كقولك : سرتُ حتى أدخل المدينةَ، لأن معناه : فدخلتُ، لكنه يرجع إلى المسقبل بالتأويل كما ذكَر، وحقيقتُه المضيُّ، فيقتضى أن ما أُدَل بالمستقبل ليس بمنصوب؛ إذ لم يَثْبت النصبُ إلا للمستقبل حقيقةً وإلاَّ فإطلاقُه القولَ فيه بعد تَقْييد الحالُ يشعر بأن التَّأْويل فيه غير مقصود، وهذا غير صحيح؛ بل هو كالمستقبل في الحكم، إلا أنه يُلحظ فيه لحظان، فينصب ويُرفع باعتبارهما.

والجواب عن الأول أن يقال أوَّلاً : إن الناظم إنما تكلَّم على الحال

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

والمستقبل حيث يَصلح وقوعُه، وإليكَ النظرُ فى ذلك، ولانُكْرَ فى هذا، فقد يَترك المُخْتَصَرُ مثلَ هذا اتِّكالاً على مايقع فى تفسيره.

وأيضًا، أصل (حتى) أن تكون جارة كما تقدَّم، فلا يصلح مع تقدُّم المفرد غيرُها، كما ذكُر قَبْلُ، فلم يَحتج إلى التَّنْبيه عليه، ولا إلى اشتراط وقوع الجملة قبلها، لأنه مع (حتى) الابتدائية ليس بكلام. ومعلومٌ أن ماليس بكلام غيرُ معتبرَ عند النحويين، ولاجائز.

وأما اشتراط كَونْ الكلام مُوجَبا فى وقوع الفعل الحالى بعد (حتى) فلم يَذكره، لأن الكلام غيرَ الموجب لايكون سببًا فيما بعد (حتى) وإذا لم يكن سببا فالفعل غيرُ واقع لعدم وقوع ماقبلها، ولا مَعْنًى لكَونْ الفعل مستقبلا إلا كونُه غيرَ واقع، فلم يصلح الموضع لِفعْل الحال أصلاً.

وأيضًا، فما المانع من أن يكون ذهب فى ذلك مذهَب أبى الحسن(١) فى جواز الرفع، فيكون الحال والمستقبل واردَيْنْ على الموضع، والقياسُ علي (مَا تَأتْيِنَا فتحدثُنا) صحيحُ فى نفسه.

٤٢٥ وأمَّا اشتراطُ أن يكون ما قبلها / سببًا لما بعدها فقد يقال : إن ذلك غير لازم عنده، كمذهب الكوفيين القائلين بجواز قولك : سرتُ حتى تطلعُ الشمسُ، بالرفع حكَى الفراء عن الكسائى : أن من العرب مَنْ يَرفع بعدها وإن لم يكن الأول سببًا للثانى وحَكى : إنَّا لَجلُوسُ فما نَشْعُر حتى يقعُ حَجَرُ بَيْنَنا(٢)، وأنشد(٣):

---

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهبه.

(٢) معانى القرآن ١/١٣٤، وفيه «حتى يسقطُ».

(٣) المرجع السابق ١/١٣٤.

وقَــدْ خُــضْنَ الهَــجِـيــرَ وعُــمْنَ حــتـى

ويُفْـــــــرِجُ ذاكَ عنــهــنَّ المَـســـــــاءُ

وعلى هذا انْبنَى مذهَب أبى الحسن[1] فى المسألة المتقدِّمة وإذا كان كذلك لم يكن ما أطْلقه الناظم فاسدا. وهذا لجواب فى غاية التكلُّف، والحقُّ أنه لم يُبْن على بيان مواقع الفعل بعد (حتى) وهو إخلال.

والجواب عن الثانى : يقال : أتَى بالمستقبل على أعمٍّ من أن يكون حقيقةً أو مؤوَّلاَ، وكأنه قال : وانْصِبِ المستقبلَ حقيقةً أو تأويلاً، لأنه لما بَيَّن ذلك فى الحال عُلم أن المستقبل يكون فيه ذلك.

وأيضا : المستقبَل المؤوَّل[2] راجع إلى الحقيقى، لأن استقبال الفعل إنما هو بالنسبة إلى المتكلِّم، يَتَصَوَّر وقوعَه حالا فى الإخبارلا بالنسبة إلى ماقبل (حتى) من الفعل؛ إذ هو بالنسبة إليه مستقبَلُ ليس إلاَّ، فلذلك أطلق لفظَ الاستقبال، ولم يقيدَّه كالحال.

وبَعْــــدَ فَـــــاجَـــوَابِ نَـفْيٍ أوْ طَـلَبْ

مَــحْــضَـيْنِ أنْ وسَــتْــرُهُ حَــتْـمُ نَصَبْ

هذا موضعُ رابع من المواضع التى يَلزم فيهاإضمار (أنْ) وذلك بعد (الفاء) الموصوفة بما ذكره، وهو أن تشتمل على ثلاثة أوصاف :

أحدها : أن تقع جوابًا، ومعنى كَوْنها جوابا أن يكون ماقبل (الفاء) من كلام منفيٍّ، أو فعلِ طَلَب ، سبباً فيما بعدها من الفعل، وشرطاً فيه وذلك لأن الفاء فى جميع أماكنها عاطفة.

وقد يَتناول العاملُ بالعطف الشيئَيْنْ بإعراب واحد، وبلفظٍ واحد، على وجهٍ

---

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهبه.

(٢) فى الأصل «الاستقبال الأول» وما أثبته من (س، ت).

واحد، وعلى وجهَيْن مختلفين.

فالوجهُ الواحد كقولك : زيدُ يقومُ فيتكلَّمُ، وأنت تَأْتِينِى فتحدَّثُنِى.

والوجهان المختلِفان كقولك : لو يُتْرَكُ زيدُ وعمروُ لَظلم أحدهُما الآخر، ولو تُرِكَ زيدُ والأسدُ لأكَلَه، فالتُّرْك وقع عليهما معًا فى اللفظ، وأحدهما ممنوعُ، والآخر ممنوعُ منه. يَجرى الحكم فى (الفاء) فالعطف بها على وجهين :

أحدهما ظاهر، وهو أن يكون الثانى جاريًا على الأول فى إعرابه وظاهرِ معناه وهذا قد تقدمَّ فى «باب العطف».

والآخر مُتَأوَّل، وهو أن يكون ماقبل (الفاء) معلَّقا بما بعدها، شرطًا فيه، وهو المتكلَّم فيه الآن، وذلك على أوجهٍ مختلِفة، أَحْوَجَتْ إلى التغيير وإضمار (أنْ) لتدل على تلك الوجوه.

وذلك أنك إذا قلت فى النَّفْى : ماتَأتِينى فتُحَدَّثَنِى، فالعرب تَنصب (فتحدَّثَنى) لتدل به على معنيين لايَدُلُّ الكلامُ عليها مع الرفع:

أحدهما : أن يكون الإتيان مَنْفِيًا نفيًا مطلقًا، والحديثُ ممتنعُ من أجل عدم/ الإتيان، ولو وُجِدِ الإتيان لوُجد الحديث. ٤٢٦

والوجه الآخر : أن يكون المعنى : ماتأتِينِى أبدًا إلاَّ لم تُحدَّثُنى، أى منك إتيانُ كثيرُ ولاحديثَ منك، فالمنفىُّ هو الإتيانُ الذى يكون معه الحديث، لا الإتيانُ مطلقا.

فهذان الوجهان منَعا عطف (تحدِّثنى) على (الإتْيَان) المنفى، لأنه إذا رفع فليس أحدهما شرطا فى الآخر.

ومن هنا يَظهر معنى كلام الناظم، فى كَوْنه حكَم على ما بعد

(الفاء) بالنصب حَتْمًا إذا كان جوابًا لما ذكُر، أى مسببًا عما قبلها، فذكَر أن (أنْ) تَنصب بعد (الفاء) فى جواب النفى أو الطلبَ، ولم يَذكر جوازَ الرفع، وإن كان النحويون قد أجازوه فى المسألة، لأن الرفع لايكون مع بقاء كَوْنه جوابا فإذا قلت : ماتَأْتِينِى فتحدِّثُنى، ارتفع من وجهين :

أحدهما : أن تُشْرك الثانى مع الأول فى النفى، كأنك قلت : ماتأتِينِى وما تُحَدِّثُنى. ولا سببيَّة فى هذا.

(والآخر : أن يكون مُوجَبا، والعطفُ عطفُ الجمل، كأنك قلت : ماتَأْتِينى، ثم أنتَ تحَـهدثُنى الآنَ، ولاسببيَّة فى هذا أيضا)[1] فلم يَحتج إلى ذِكْر ذلك بحسبَ قَصْد ذكر النصب.

ولَمَّا كان الرفع لايستقيم فيه المعنى الذى أرادوا صَرفوا الكلام عن ظاهر لفظه، لئلا يَبْطل ما قصدوه من المعنى، وتأوَّلوه على معناه، فجعلوا الكلام الأول فى تقدير مَصْدر، وإن لم يكن لفظه لفظَ المصدر، وجعلوا الثانَى مقدَّرا بمصدر غير ظاهر، فلذلك قُدِّرت (أنْ) فَعمِلت عملَها. فالكلام فى تقدير : ما يكون منك إتيانُ فحديثُ، ولايُنْطَق به لأنه لايُعطى من المعنى ما يُعطيه الكلام الأول. ولم تَظهر «أنْ» لأن ظهورها لفظًا كالمصدر الذى ظهر، ولم يَظْهر المعطوفُ عليه؛ إذا الظاهرُ إنما هو الفعل، فكان من المشاكلة لزومُ الإضمار، وعليه نَبَّه بقوله : «وسَتْرُهُ حَتْمٌ» والضمير عائد على «أنْ» وهى جملةُ اعتراضٍ بين المبتدأ الذى هو «أنْ» وخبرِه الذى هو «نَصَبَ» وقوله : «وبَعْدَ نَفْىٍ» متعلِّق بـ «نَصَب» .

وقد حَصل أن مذهبه كونُ النصب بإضمار «أنْ» وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

وذهب الجَرْمى إلى أن الناصب (الفاء)، كذلك (الواو) الشَّبِيهةُ وكذلك (أو) بمعنى (إلاَّ أنْ)وذهب الفَرَّاء إلى أن النصب بالخِلاَف، كما قالوا مثْل ذلك فى خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً، وفى المفعول معه، وخَطْبُ الخلاف هنا يسير، لايَنْبنى عليه إلا حفظُ حِكْمة هذه لصناعة خاصَّة، فلا ينبغى أن يُتَشَاغل فيها بالترجيح، إلا أن ماتقدم تقديره أمْكَنُ فى الحكْمة الصناعيَّة(١).

الوصف الثانى : أن تكون جوابًا لأحد أمرين : إما النفى، وإما الطلبَ. وذلك قوله : «جَوابِ نَفْيٍ أو طَلَبٍ» ويشملهما أن تكون جوابًا لغير الواجب، فإنه إن كان فى الوجب لم يَجُز النصب إلا فى الشِّعر، ويكون وَجْهُه فى الضرورة كما فى غير الواجب. ومن ذلك قوله، إنشده سيبويه(٢) :

سَـــأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمــيـم
وأَلْحَقُ بالحِجـازِ فَـأَسْـتَـرِيحَـا

وأنشد للأعشى، وقال : أنشدنا يونس(٣):

ثُـمَّـتَ لاتَجْــزُونَنِـى عـنـد ذَاكُـمُ
ولَكِنْ سَـيَـجْـزِينى الإلهُ فَـيُـعْـقِـبَـا

---

(١) انظر اختلافهم فى هذه المسألة فى الإنصاف : ٥٥٧ (المسزلة السادسة والسبعون).

(٢) الكتاب ٣٩/٣، والمقتضب ٤٢/٢، والمحتسب ١٩٧/١، وابن يعيش ٢٧٩/١ والخزانة ٥٢٢/٨، وشرح شواهد المغنى ١٦٩، والعينى ٤٩٠/٤، والهمع ٢٦٥/١ ، ١١٩/٤، ٢٧٩، والدرر ٥١/١، ٧/٢، ١٠، ٩٠، والأشمونى ٣٠٥/٣ والبيت للمغيرة بن حبناء، ويروى «لأستريحا» وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

(٣) الكتاب ٣٩/٣، وديوانه ٩٠

وقبله :

وأدفع عن أعراضكم وأعيركـم ... لسانا كمقراض الخفاجى ملحبا

يقولون : لاأبتغي بما أصنع منكم جزاء، ولكنما جزائى عند الله.

/ وأنشد أيضا لطرفة[1] : ٤٢٧

لَنَاهَضْبَةٌ لايَدْخُلُ الذلُّ وَسْطَهَا

ويَأْوِى إليها المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا

وقال : وهو ضعيف فى الكلام[2]، وإنما بابُه غير الواجب كما ذُكر.

فأما (النَّفْى) فنحو قولك : ماتَأْتِينَا فتُحَدِّثَنَا، وما تُكْرِمُنا فنُكْرِمَكَ.

ومنه قوله تعالى : {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَئْ ومَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَئْ فَتَطْرُدَهُمْ}[3]. وقوله تعالى : {لايُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}[4].

وأنشد سيبويه للفرزدق[5] :

فَمَا أنتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبحَ دونَهَا

ولامِنْ تَمِيمٍ فى اللَّهَا والغَلاَصِمِ

وأنشد أيضا لرجل من بنى دارِم[6] :

(١) الكتاب ٣/٤٠، والمقتضب ٢/٢٤، والمحتسب ١/١٩٧، وديوانه٤. ويأوى : يلجأ. ويُعصم : يُمنع. يفتخر بعزة قومه ومنعتهم، وحماية من يسجير بهم.

(٢) الكتاب ٣/٤٠.

(٣) سورة الأنعام : ٥٢ .

(٤) سورة فاطر : ٣٦ .

(٥) ديوانه٨٥٦، والكتاب ٣/٣٣، والهمع ٤/١٢٥، والدرر٢/٨، واللسان (غلصم)
والبيت من قصيدة لهيهجو فيها جريرا وقيس بن عيلان، وكان جرير يكافح عن قيس لخؤولة فيهم، فنفاه عنهم، كما نفى عنه الشرف فى تميم :
واللها : جمع لهاة، وهى مدخل الطعام فى الحلق. والغلاصم : جمع غلصمة، وهى رأس الحلقوم، ويكنى باللها والغلاصم عن أعالى القوم وجلتهم.

(٦) الكتاب ٣/٣٥، والمقتضب ٢/١٧، والإهاب : الجلد مالم يدبغ.

كـــأنَّكَ لم تَذْبَحْ لأهْلِك نَـعْــجَـــةً

فَــيُــصْــبِحَ مُلْقًى بالفِنَاءِ إهَابُهَـــا

وأنشد للفرزدق أيضا[1] ومَاقَامَ مِنَّا قائِم فى نَدِيِّنَا

فَـــيَنْطِقَ إلاَّ بالتِى هـى أعْـــرَفُ

وأنشد أيضا للعَّين[2] :

ومَـــا حَلَّ سَــعْـــدِىٌّ غَـــرِيبٌ بَبلْدَةٍ

فَـــيُنْسَبَ إلا الـزِّبْرِقَـــانُ لَـهُ أَبُ

وقال الآخر[3] :

لَمْ أَلْقَ بَعْــدَهُمْ حَـيًّــا فــأُخْــبِـرَهُمْ

إلا يَزِيـدُهُمْ حُـــــبًّـــــا إلـىَّ هُـمُ

وأما (الطَّلَب) فعلى أنواع سته :

---

(١) ديوانه٥٦١، والكتاب ٣/٣٢، والخزانة ٨/٥٤٠، والعينى ٤/٣٩٠، والأشمونى ٣/٣٠٤، ٣٠٥.
والسندى : النادى، وهو مجلس القوم يتحدثون فيه. ومعناه : إذا نطق ناطق منا فى مجلس الجماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقالته.

(٢) الكتاب ٣/٣٢، والخزانة ٨/٥٤٣، ويروى «غريبًا»
يقول : تغرَّب رجل من بنى سعد، وهم رهط الزبرقان السعدى، فسئل عنه نسبه انتسب إليه، لشرفه وشهرته .

(٣) ابن يعيش ٧/٢٦، والمغنى ١٤٦، والخزانة ٥/٢٥٠، ٢٥٥، والعينى ١/٢٥٦، والتصريح ١/١٠٤، والأشمونى ١/١١٥، والحماسة بشرح المرزوقى ١٣٩٢
ويروى لأول «وما أصاحبُ من قومٍ فأذكرَهم» وهى الرواية الأشهر : والبيت لزياد بن حمل التميمى، وكان قد نزل بصنعاء اليمن، فاجتواها وحن إلى أهله بنجد. والمعنى : لست أصاحب قوما فأذكر لهم قومى إلا ويزيد هؤلا قومى حبا إلىَّ، لما أسمعه من ثنائهم عليهم.

أحدها (الأمر) نحو: أكرِمْ زيداً فَيُكْرمَك، وأحْسِنْ إليه فَيَشْكُرَك.

ومنه قول أبى النَّجم، أنشد سيبويه[1] :

يَانَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا

إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والثانى (النهى) نحو : لاتكذبْ فتُهَانَ، ولا تَعْجَلْ فتندمَ. ومنه قوله تعالى : {لاَتَفْتَرواُ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بعذَابٍ}[2] وقوله : {ولاَتَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى}[3] .

والثالث (الدعاء) نحو : اللهمَّ اغفْرلنا فتُدْخِلَنا الجنةَ. وأنشد ابن المؤلف فى «التكملة»[4]:

رَبِّ وَفِّقْنِى فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ

سَنَنِ السَّاعِينَ فى خَيْرِ سَنَنْ

والرابع (الاستفهام) نحو قولك : هَلْ تَأْتِينَا فتحدِّثَنا، وأين بيتُكَ فأزُورَك.

ومنه قوله تعالى : { فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ}[5].

---

(١) الكتاب ٣/٣٥، والمقتضب ٢/١٣، وابن يعيش ٧/٢٦، والعينى ٤/٣٨٧، والهمع ٤/١١٩، والتصريح ٢/٢٣٩، والأشمونى ٣/٣٠٢، واللسان (عنق).

والعنق : ضرب من سير الدابة والإبل. والفسيح : الواسع. وسليمان : هو سليمان بن عبد الملك.

(٢) سورة طه : ٦١.

(٣) سورة طه : ٨١.

(٤) العينى ٤/٣٨٨، والتصريح ٢/٢٣٩، والهمع ٤/١٢٠، والدرر ٢/٨٢ والأشمونى ٣/٣٠٢. وسنن الطريق : نهثه، يقال : امض على سفنك والسنن : الطريق، أى وجهك وقصدك.

(٥) سورة الأعراف : ٥٣.

والخامس (العَرْض) نحو : ألاتَنْزِلُ فتُصِيبَ خيراً. وأنشد ابن الناظم عليه[1] :

يَاابْنَ الكِرَامِ أمَا تَدنُوُ فتُبْصِرَمَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

والسادس (التَّحضْيض) وهو قريب من (العَرضْ) فى المعنى. ومن أمثلته قوله تعالى : {لَوْلاَ أخَّرْتَنِى إلىَ أجَلٍ قَرِيبٍ فَأصَّدَقَ وأكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ}[2] : وتقول : هَلاَّ أكرمتَ زيداً فيكرمَك.

فهذه الأنواع الستة داخلة تحت (الطلب) لأن فيها كلها معناه.

وأما (التمنَّى) و (الترجَّى) فليسا بداخلين تحته؛ إذ معناهما مخالفٌ لمعنى (الطلبَ) ولكن الحكم فيهما واحد، وقد ذكَره بعد هذا.

والوصف الثالث : أن يكون النفى والطلب اللذان وقعت (الفاء) جوابا لهما مَحْضين، ومعنى المَحضْ : الخالص، أى لابد أن يكونا خالصَيْن من غيرهما، يريد : إلا يَّكون النفى بالتأويل، ولا الطلب بالتأويل أيضا؛ بل يكونان صريحين.

٤٢٨ والصريح منهما ما تقدَّم التمثيل به وأما غير الصريح، وهو / المحرَّز منه، فالنفىُ كقولك : أنتَ غيرُآتٍ إلينا فتحدِّثُنا، وغيرُ قائمٍ الزيدان فيكرِمُهما، فهاهنا لاينُصب عنده ما بعد (الفاء) لأن النفى هنا بالتأويل، إذ كانت (غَيْرُ) أصلُها مخالف، واستعمالُها فى النفى بالتأويل، كما

---

(١) شذور الذهب ٣٠٨، والعينى ٣٨٩/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشمونى. ٣٠٢/٣، وشرح ابن الناظم ...

(٢) سورة المنافقون : ١٠.

قال تعالى : {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ولاَ الضَّالِّين}[1]. وعدم الجواز في هذا مذهب ابن السرَّاج.

وقد ذهب إلى النصب بعده قومٌ من النحويين، واختاره المؤلف في «التسهيل»[2] لأجل دخول (لا) النافية في العطف، كما ذُكر في الآية التى في «الفاتحة».

وردَّ ذلك ابنُ السراج بأن (غَيْرًا) ليس بحرف نفي، وإنما هو اسمٌ مضاف. وتحرَّز أيضا بكون النفي مَحْضا من أن يكون قد صَحِب مايُخرجه عن معناه إلى الإيجاب مع بقاء أداته كقولك : مازلتَ تأتِينَا فتحدثُنا، ولاتزالُ تأتينا فتحدثُنا، (فلابُدَّ هنا من الرفع في «تحدثُنا»)[3]

وكذلك أخواتُ (زال) التى يُشترط فيها النفي نحو : ماانْفَكَّ، ومافَتِيءَ، ومابَرِحَ، فالنفي هنا قائم، والمعنى معنى (أنتَ تَأْتِينَا فتُحدثُنا) فلابد من الرفع في «تحدثُنا» إلا على قول من يقول[4]: وأَلْحَقُ بالحجازِ فأَسْتَرِيحَافلم يكن النفي هنا مَحْضًا.

وهذه المسألة أَدْخَلُ في رأس المسألة منها في هذا الموضع، وهو قوله : «وبَعْدَ فَاجَوابِ نَفْيٍ» لأن هذا ليس بنفي في الحقيقة، وكذلك قولك : ماأنت إلاَّ تأتِيْنَا فَتُحدثُنا، لصَيْرورته إيجابًا.

---

(١) سورة الفاتحة : ٧.

(٢) انظر : ص ٢٣١.

(٣) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٤) هو المغيرة بن حبناء، وسبق الاستشهاد بالبيت، وصدره :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تميمٍ

ومن النفي المؤوَّل التشبيهُ فى قولهم : كأنَّكَ وَالٍ علَيْنَا فتَشْتُمَنا، وكأنَّكَ أميرٌ فتَضْرِبَنا.

النصب هنا مذكور، لأن المعنى معنى النفي، كأنك قلت : ماأنتَ والٍ علينا فتشتمنَا، وما أنت أميرٌ فتضرَبنا.

ولكن الناظم أخرجه عن مراده لكَون مثلِ ذلك غيرَ مُطَّرِد في باب النفي، ومن ذلك ماجاء في (حَسِبْتُ) من قولهم : حَسِبْتُه شَتَمنى فأَثِب عليه، نَصب «فَأَثِبَ» من حيث الشكُّ الذى في (حَسِبْتُ) وهو يشبه النفي، لأن المعطوف فيه غير واجب الوقوع، والوثوبُ لم يقع، لأن الشتم لم يتحقَّق وجودُه، فكأنه في تقدير : ماشَتَمني فأَثِبَ عليه، وهذا ليس بقياس في مثله، فلذلك تحرَّز منه.

ويَدخل له في التحرُّز أيضا نفُى (قَلَّمَا) لأن النفي فيها ليس بحق الأصل، وإنما هو بالتأويل، فلاتقول : قَلَّمَا يَأتِيني فأكرمَه، وإن جاء فإنما يكون مُتَلَقَّى من السماع.

وانظر في ذلك.

وأما (الطلب) غيرُ المحَضْ، وهو المتحرَّز منه، فيقع في الأمر، والدعاء، والاستفهام.

فأما (الأمر) فقد يكون بلفظ الخبر، كقولهم : حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ، واتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَل خيراً يُثَبْ عليه.

ومنه قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ باللّهِ ورَسُولِه وتُجَاهِدُونَ في سَبِيلِ اللّهِ}[1].

---

(١) سورة الصف : ١١.

ثم قال : {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ} . فجَزْمُ الجوابِ فيها دالٌّ على أن المعنى :

اكْتَفِ نَيمِ الناسُ، ولْيَتَّقِ اللهَ امرؤٌ. والمعنى في الآية : آمِنُوا بالله ورسوله / وجاهدوا في سبيل الله. ٤٢٩

فمثلُ هذا لايُنصب فيه الفعلُ بعد (الفاء) على مايقتضيه (النَّظْم) فلا تقول : حَسْبُكَ الكَلاَمُ فينامَ الناسُ، ولااتَّقَى الله امرؤٌ فيُثَاب، ولانحو ذلك، وهو نَصُّ المؤلف في «التسهيل» ونَسب الجواز إلى الكسائي[1]. قال ابنه في «التكملة»[2]: والقياس يأبى ذلك، لأن المصَحِّح للنصب بعد (الفاء) بإضمار (أنْ) إنما هو تأوُّل ماقبلها بالمصدر، ليصح العطف عليه، فإذا كان قبل (الفاء) أمرٌ بلفظ المبتدأ والخبر، أو اسمِ فعل، تعذَّر تأوُّله بالمصدر، لتعذُّر تقديرِه صلةً لـ(فامتنع نصب مابعد (الفاء).

قال : ومن ثَمَّ لم يوافق الكسائيَّ فيما ذهب إليه أحدٌ، إلا أن بعض أصحاب كتاب سيبويه، وهو أبو الحسن بن عُصْفور، أجاز نصبَ جواب اسم الفعل غيرِ المشتقّ، ثم رُدَّ عليه بتعذُّر تقدير المصدر من اسم الفعل، وفي الرد نظرٌ، ليس هذا موضعَه.

وسيأتي الكلامُ على اسم الفعل إثْرَ هذا إن شاء الله ، حيث تعرضَّ له الناظم.

وأما (الدُّعاء) فكالأمر في هذا، والخلافُ فيه واحد، إلا أن الفَرَّاء

---

(١) التسهيل : ٢٣٢.

(٢) انظر : لوحة (٢٢٠ ـ أ).

وافق الكِسَائى في النصب، فيجوز عندهما أن تقول : غَفر اللهُ لك فيُدْخِلَك الجنةَ، كما لو كان بلفظ الأمر عند المؤلف.

وقد حَكى ابن المؤلف في «التكملة» عن البصريين منعَ النصب في جواب الدعاء إذا كان بغير لفظ الطلَب، وأجازه ابن عُصْفور، وظاهر كلام النحويين الجوازُ، لأن عباراتهم في الجواز مطلقَة، وابنُ السَّراج نَصٌّ على عدم الجواز، وهو الذى يقتضيه السماع؛ إذ لم يَنقل البصريون ذلك سماعا عن العرب، وإنما نقلوه حيث يكون الأمر مَحْضا لا مؤَّولا، وإذا كان الأمر مَحْضا كان النصب جوابًا على القياس.

وأما إذا خرج عن ذلك فلايقاس؛ إذ الأمر ليس على بابه، فلايترتَّب عليه من النصب مايترتَّب على ماجاء على أصل الباب، فالأظهرُ ماأشار إليه من عدم النصب.

وأما(الاستفهام) فإذا لم يتمَّحض معناه للكلام بعده ويَتَبيَّن فلا يجوز النصب بعده عند الناظم، فإن النصب عند المؤلف فيما ولي (الفاء) أو (الواو) بعد الاستفهام لايجوز إلا إذا لم يَتَضمن وقوَع الفعل، إمَّا لأنه استفهامٌ عن الفعل نفسِه نحو : هل تَسِيرُ فتُصِيبَ خيرًا؟ وإمَّا لأنه استفهام عن متعلَّق الفعل، غير محقَّق الوقوع نحو : متى تسيرُ فأرافقَك؟

وفي الحديث : «مَنْ يَدْعُونِى فأَسْتَجِيبَ له؟ مَنْ يَسْألُني فأُعْطِيَه؟ مَنْ يَسْتَغْفِرني فأغفرَ به؟[1]»فيُنصب لأنه جوابُ فعلٍ غيرِ واجب.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب صلاة المسافرين ـ باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه ٥٢١/١ حديث رقم ١٦٨.

فلو كان الاستفهام عن متعلّق فعل محقّق الوقوع كقولك : لِمَ تأتْيِنا فتحدِّثُنا؟ وأين ذهب زيدٌ فَنَتَّبِعُه؟ فالفعل هنا محقَّق الوقوع، فليس الاستفهام فيه بمتمحِّض، فلم يجز النصب لأنه في معنى الواجب.

وعلى أن ابن كَيْسَانَ[1] حَكى النصب في جواب الاستفهام في
نحو: أين ذهبَ زيدٌ فَنتَّبِعَه؟ وكم مَالُك / فنعرفَه؟ ومَنْ أبوك فَنُكرِمَه؟ ٤٣٠

— قال ابن المؤلف[2]: ولا أراه يَستقيم على مَأْخذ البصريين إلا بتأويل ماقبل (الفاء) باسمٍ معمولٍ لفعل أمر دَلَّ عليه الاستفهام، والتقدير : ليكنْ منك إعلامٌ [بموضع ذهاب زيد فاتباعٌ منّا، وليكنْ منك إعلامٌ بقَدْر مالك فمعرفةٌ منا، وليكنْ منك إعلامٌ][2] بأبيك فإكرامٌ مناله.

ثم على الناظم هنا دَرك من وجهين :

أحدهما : أن نَصَّه على كَوْن النفي مَحْضا يَقتضي أنه إذا دَخل الاستفهام على النفي، فصَيَّرَه تقديرًا لايَنْتصب الفعلُ معه بعد (الفاء) فلا تقول : ألم يَقُمْ زيدٌ فيكرمُك؟ لأن النفي هنا غير متمحِّض؛ بل صَيَّرته الهمزةُ إلى معنًى آخر غيرِ النفي، لكن ذلك جائز مطلقا، ولا أعلم أحداً خَالفَ فيه.

قال سيبويه[3]: وتقول : ألم تَأْتِنَا فتحدِّثَنا؟ إذا لم يكن على الأوَّل، يعني : إذا لم تَعطفه على المجزوم، ثم أنشد في النَّصْب[4]:

---

(١) تكملة شرح التسهيل : لوحة ٢١٩ ـ ب.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت) وهو موافق لما في التكملة لابن الناظم.

(٣) الكتاب ٣/٣٤.

(٤) الكتاب ٣/٣٤، وابن السيرافي ٥٤٨، والشنتمرى ١/٤٢١، واللسان (فرتج) ويروى «ألم تَسْلَى فتخبرك» ==

أَلَمْ تَسْـــأَلْ فــتُـــخْـــبِـــرَكَ الرُّسُـــومُ

على فِـــــرْتَـاجَ، والطَّـلَلُ القَـــــدِيمُ

ثم قال بعد ذلك[1]: وتقول : ألستَ قد أَتَيْتَنا فتحدِّثَنا؟ إذا جعلتَه جوابا، ولم تَجعل الحديثَ وقَعَ إلاَّ بالإتْيَان.

فهذا وماكان مثلَه النصبُ فيه بعد (الفاء) سائغ، وذلك عند الناظم، بمقتضى اشتراطه، غيرُ سائغ، وهو إخلال.

ولو كانت المسألة مختلفًا فيها لكان له بعضُ العذر في الاحتراز منها إن لم يُحَجِّجْ بالدليل.

والوجه الثانى أن الاستفهام أيضًا قد يتغيَّر معناه ولايكون مَحْضًا، فينتصبُ جوابُه بعد (الفاء) وذلك نحو قولك : هل أتيتَنا فتحدِّثَنا؟ إذا جعلت (هَلْ) تُعطي معنى النفي.

وكذلك : هل أحسنتَ إليَّ فأكرمَك؟ لأن (هَلْ) قد تأتى للإشعار بالنفي نحو قوله : {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ اللّهِ}[2]. {ومَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ اللّهُ}[3]. وهو جائز قياسا بلا إشكال. والتقييدُ هنا يُعطى خلافَ ذلك.

ولايقال : إنه دائرٌ بين النفي والاستفهام، فلابُدَّ أن يَدخل تحت أحدهما إن لم يَدخل تحت الآخر، وكلاهما يَشمله كلام الناظم ـ لأنا نقول : كلا المَحْمِلين غيرُ مَحْض في معناه، لأن الاستفهام، الذى هو الأصل، متروكٌ بالمعنى

= والبيت للبرج بن مسهر الطائى. والرسوم : جمع رسم، وهو الأثر الباقى من الدار بعد أن عفت. وفرتاج : موضع ببلاد طيىء. والطلل : مابقي شاخصا من آثارها الديار ونحوها.

(١) الكتاب ٣/٣٥.

(٢) سورة فاطر : ٣.

(٣) سورة آل عمران : ١٣٥.

الطارئ، والنفيُ غير أصيل في (هَلْ) فلا يَدخل له تحت واحد منهما.

والجواب عن الأول: أن نصب الفعل بعد التَّقْرير [الأوَّل][1] ليس جوابا للتقرير، وإنما هو جواب للنفي.

وذلك أنك إذا قلت: أَلَمْ تأتِنَا فتُحَدِّثَنا؟ [أصله: لم تأْتِنَا فتُحَدِّثَنا][2] على معنى: لم تأْتِينَا مُحدِّثًا، وهكذا كلُّ مادَخل عليه الاستفهام من النفي.

والنصبُ قبل الاستفهام جائز، لأن ماقبل (الفاء) منفي حقيقة، فإذا دَخلت الهمزةُ فإنما دَخلت بعد استقرار النفي المَحْض، فأَحْدثت التقريرَ فبقي اللفظ كما كان، لوجود مُحْرِزه، وهو أداة النفي، ولايَضُرُّ حدوثُ ماحَدث من المعنى، لأنه غيرُ قادح في أصل معنى الكلام.

والذى يُبَيِّن هذا أن التقرير لو كان النصبُ جوابًا له لكان نصبًا بعد الواجب، وذلك لايكون إلا في الشِّعْر، لأن المعنى قد أتيتَنا مُحَدِّثا. ونظيرُ هذا في اعتبار الأصل قولُهم: كأنَّكَ لم تَأْتِنَا فتُحَدِّثَنا، وقولُ الدارِمّي، أنشده سيبويه[3]:

كأنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لأهْلِكَ نَعْجَةً

فَيُصْبِحَ مُلْقًى بالفِنَاءِ إهَابُها

٤٣١ قال الأعْلم: شاهدُه / النصبُ وإن كان معنى الكلام الإيجاب، مراعاةً لَمَا كان قبل دخول «كأَنَّ» يَعنى أن معنى الكلام أنكَ ذَبَحْتَ،

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٣) سبق الاستشهاد به.

وكذلك المعنى في : كأنَّكَ لم تَأْتِنَا، أى قد أتيتنَا.

وعلى ماتقرَّر نَصَّ ابن خروف في التقرير، وقال في هذا البيت : أبقي النصبَ كما أبْقَى الباءَ في قولك : ألَسْتَ بزيدٍ؟ يعنى حين دَخل التقرير، فنَسخ معنى النفى اعتباراً بالأصل، فإذًا قد دخل هذا المعنى تحت النفى المَحْض، فلا إشكال على الناظم فيه.

والجواب عن الثانى جارٍ على الجواب الأول في المعنى، لأن أصل الكلام الاستفهامُ، فرُوعِيَ ذلك الأصل، والذى يُبَيِّن ذلك أن النفي فيه ليس بصريح الدَّلالة إلا من جهة مايَلزم عن الاستفهام المرادِ به التقرير.

وأصل المعنى أن المتكلم يَستفهم المخاطَب عن الإحسان الذى عَلَّق عليه الإكرامَ، وجَعله سبباً فيه، تقريرًا له عليه إذا قال : هل أحْسَنْتَ إليَّ فأكرمَك؟ والمخاطبُ يَعلم أنه لم يُحْسن إليه، فإذًا لاإكرامَ؛ إذْ لم يَقع إحسانٌ، فالنفي راجع إلى ماعند المتكلم والمخاطَب، لا إلى نفس الاستفهام، لكن حَصل من المجموع النفيُ معنًى، والاستفهامُ حاصل، فلا دَرك على هذا الوجه. والله أعلم.

ولما أتَّم الكلام على (الفاء) أخذ يَذكر حكم (الواو) أختِها في هذا الحُكْم، وهو الموضع الخامس من مواضع لزوم الإضمار، فقال :

وَالْوَاوُ كَالْفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ

كَلاَ تَكُنْ جَلْدًا وتُظْهِرَا الْجَزَعْ

يعنى أن (الواو) التى بمعنى (مَعَ) حكمُها حكم (الفاء) في جميع مَالَها، من كوْنها تقع جوابا للنفي المحَضْ، والطلَب المحض، أو جوابًا للتمَّنى أو الترجِّي، على حَسَب مايَذكره بعد هذا.

فيَنتصب مابعدها بـ(أنْ) لازمَة الإضمار، وليس مع (الواو) جواباً، لأن

السببيَّة معها لاتكون، وإنما هو على نحوٍ من الجواب في النفي والطلَب.

ووجهُ النصب بعدَها نحوٌ مِمَّا تقدَّم في (الفاء) من أن المعنى معها قد يكون على غير جهة مجرَّد الجَمْع الذى هو الأصلُ فيها.

فإذا قلت : ماتَأْتِينا وتُحَدِّثَنا، فأصل الجَمْع فيه يُفيد التَّشْريك في عدم الإتيان، ثم إنهم قد يُريدون معنًى زائدا على الجَمْع المطلَق، وهو المِعَيَّة، أى : ما تَجْمع بين الإتيان والحديث مَعًا، فأرادوا أن يَدُلُّوا على هذا المعنى بتغيير الكلام عن حَدِّه؛ إذ كان أصل الكلام لايُؤَدِّيه، ففَعلوا في (الفاء) ليَحصل لهم ما أرادوا، فقَدَّروا (أَنْ) وألزموها الإضمار، وقَدَّروا العطفَ على مصدر يُعطيه معنى الكلام الأول، على حَسَب ماتقدَّم في (الفاء) من كل وجه، ولذلك أحال الناظم في حكم (الواو) على (الفاء) ولايكون هذا إلا بعد غيرِ الواجب، وهو النفي والطلَب اللذان ذكَر.

فأما (النفي المَحض) فنحو : ماتَأْتِينَا وتُحَدِّثَنا، ويقال : لايَسَعُني شيءٌ ويَعْجِزَ عنك. ومنه قوله تعالى : {ولَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ}[1].

٤٣٢ وإذا دَخل الاستفهام / على النفى فالحكمُ كذلك، لأن الأصل النفىُ كما تقدم، فلا اعتراض به على الناظم. ومنه قول الحُطَيئة، أنشده سيبويه رحمه الله تعالى[2]:

---

(١) سورة آل عمران : ١٤٢.

(٢) الكتاب ٤٣/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والمغنى ٦٦٩، والعيني ٤١٧/٤، والهمع ١٢٧/٤، والدرر ١٠/٢، والأشموني ٣٠٧/٣، وديوانه ٢٦ بقوله لآل الزبرقان بن بدر، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم وهجاهم.

أَلَـمْ أَكُ جَـــــارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِى

وبَـيْـنَـكُـمُ المَـوَدَّةُ والإخَـــــاءُ

ومن ذلك ماأنشده أيضا، من قول دُرَيْد بن الصِمَّة(١):

قَـــتَلْتُ بِعَــبْــدِ اللَّهِ خَــيْــرَ لَداته

ذُؤَابًا فَلَم أَفْــخَــرْ بذَاكَ وأَجْــزَعَــا

وقال حَسَّان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ أنشده ابن خروف(٢):

فَـــإنْ لَمْ أُصَــدِّقْ ظَنَّكُمْ بتَــيُّــقنٍ

فَــلاَ سَــقَتِ الأوْصَــالَ مِنِّى الرَّوَاعِــدُ

ويَعْلَمَ أكْـــفَـــائِى مِنَ النَّاسِ أنَّنِى

أنَا الحـــافِظُ الحَـــامِى الذِّمَـــارَ المُرَاوِدُ

نصب (يَعْلَمَ) على (لَمْ أُصَدِّقْ) أى : إن لم يَجتمع هذان، وهذا في صَرِيح النفى.

وأما النفى غيرُ الصَّريح فلا يَنتصب بعده الفعل، كما لو قلت : أنت غيرُ قائمٍ وتَسِيرُ، لأن النفي غير متمحِّض، وكذلك : مازال يَأْتِينَا ويحدِّثُنا، وقَلَّما يَأْتِينَا ويحدِّثُنا، وما أنتَ إلاَّ تأتْيِنَا وتحدِّثُنا، وما كان مثلَ ذلك، من الأشياء التى لم يكن النفي فيها صريحا، فلا بُدّ فيها من الرفع، كما تقدَّم في (الفاء).

(١) الكتاب ٣/٤٣، وابن الشجري ١/٣٧٣

واللدات : جمع لِدَة، وهو التِّرب الذى ولد يوم ولادتك.

وكان ذؤاب الأسدى قد قتل عبدالله بن الصِّمة أخا دريد، فقتله دريد بأخيه. فهو يقول : لم أجمع بين الفخر والجزع، بل فخرت بإدراك ثأر أخى غير خائف من قوم قاتله، لعزتى ومنعتى.

(٢) ديوانه ١/٤٩، ورواية المصراع الأخير فيه «أنا الفارسُ الحامِى الذِّمارَ المُنَاجِدُ».

وأما (الطلَب) فعلى ستة أنواع :

فالأمر نحو : زُرْنِي وأزورَك، أي : لِيَكُنْ منكَ لِي زيارةٌ، وزيارةٌ مِنِّي لك.

وأنشد سيبويه للأعشى[1]:

فَقُلْتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى

لِصَوْتٍ أن يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

والنهي نحو قولك : لاتأكُلِ السَّمَكَ وتشربَ اللَّبَنَ، وأنشد سيبويه للأخطل[2]:

لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ

عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقوله تعالى : {ولاَتَلْبِسوُا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وتَكْتُمُوا الْحَقَّ}[3]. الآيةُ. تَحتمل النصب والجزم.

والدعاء نحو : رَبِّ وفِّقْنِي وأُطِيعَك.

وأما نحو : غَفَرَ اللهُ لك ويُدْخِلَكَ الجنةَ، فعلى ماتقدَّم في (الفاء) وسيأتى إن شاء الله تعالى.

---

(١) الكتاب ٤٥/٣، والإنصاف ٥٣١، وابن يعيش ٣٣/٧، والمغنى ٣٩٧، والعيني ٣٩٢/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشموني ٣٠٧/٣، وليس في ديوان الأعشى، وينسب كذلك إلى الحطيئة أو ثار بن شيبان النمرى. وأندى : أبعد صوتا، وقبله :

تقول حليلتي لما اشتكينا سيدركنا بنو القرم الهجانِ

(٢) الكتاب ٤٢/٣، والمقتضب ١٦/٢، وابن يعيش ٢٤/٧، والخزانة ٥٦٤/٨، وشرح شواهد المغنى ٢٦١، والعيني ٣٩٣/٤، والتصريح ٢٣٨/٢، والأشموني ٧/٢ وهذا البيت أشرد بيت قيل في تجنب إتيان مانُهى عنه. وقد وُجد في عدة قصائد، ومن ثم اختلف في قائله، فنسب إلى المتوكل الليثى الكنانى، والى سابق البربري، وال الطرماح، وإلى أبى الأسود الدؤلى.

(٣) سورة البقرة : ٤٢.

والاستفهام نحو : هل تَأْتِينَا وتُحَدِّثَنا؟ وذلك إذا كان الاستفهام عن الفعل، أو عن متعلَّق الفعل، وهو غير محقَّق الوقوع نحو : هل تَأْتِينَا وتحدِّثَنا؟ ومَنْ يأتينا ويحدِّثَنا؟

فأما إن كان الاستفهام يتضمَّن وقوعَ الفعل لايكون النصب إلا ما مَرَّ في (الفاء).

وأصل هذه المسألة للفارسي في «الإغفال» إذ رَدَّ على الزجَّاج في تجويزه النصبَ في قوله تعالى : {يَاأَهْلَ الكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الحَقَّ بالبَاطِلِ وتَكْتُمُونَ الْحَقَّ}(١).

وأنه لو قال : وتَكْتُمُوا الحقَّ، على معنى : لَمِ تَجمعون بين ذا وذا ــ لَجَاز، ولكن الذى في القرآن أجْوَدُ.

فَردَّ عليه الفارسي في هذا بمعنى ماتقدَّم، من كَوْن الفعل هنا واجبًا محقَّق الوقوع، فلايصح فيه النصبُ إلا على مَنْ يَنصب في الواجب، وهو شاذٌ، وقد ذكَر مثلَ ذلك في (الفاء).

والعَرْض نحو : ألاَ تَنْزِلُ وتُصِيبَ خيرًا؟

والتَّحضيض نحو : هَلاَّ تَنْزِلُ وتُصِيبَ خيرًا.

والتمنِّى والترجِّى سيأتيان إن شاء الله.

فالحاصل : أن (الفاء) و(الواو) في هذا الباب على حُكْم واحد، وهو مانَصَّ عليه الناظم.

وأتى بمثالٍ من ذلك نُصب فيه مابعد (الواو) بعد النهى، وهو قوله، «لاتَكُنْ

---

(١) سورة آل عمران : ٧١.

جَلْدًا وتُظْهِرَ الجَزَعْ» أى لايجتمع فيه الجَلَدُ وإظهارُ الجزَع، والواوُ فيه تُفيد المَعِيَّة.

وإنما قَيَّدها بذلك لأن (الواو) إذا لم تُفِد ذلك المعنى فهى على أصلها من الجَمْع المطلَق، فلاحاجة إلى تَغْيير / الكلام، وإخراجِه عن ٤٣٣
أصله.

والجَلْد من الرجال : الصَّلِيبُ القَوِىُّ على الشىء، يقال منه : جَلُدَ الرجلُ جَلَدًا، وجَلاَدَةً، وجُلُودَةً، فهو جَلْدٌ وجَلِيدٌ.

والجَزَع : ضد الصَّبْر، وقد جَزِع ـ بالكسر ـ من الشىء، وأجْزَعه غيُره.

وجواب «إنْ تُفْد» في البيت محذوف، دَلَّ عليه قوله : «والواوُ كالفاءِ» وكان الوجه أن يأتى بالماضى، فإن الإتيان بالمضارع مختص بالشِّعر.

وكذلك قوله بعدُ «إنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ» وقد مَرَّ من هذا مواضع.

وبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ
إنْ تَسْقُطِ الْفَا والْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ
وشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ
إنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

يَعنى أن الفعل إذا وقع بعد غير الواجب في الأشياء المذكورة التى تقدَّم تفصيلُها، وهى يَنتصب بعدها مع (الفاء) فإنه يَنْجزم مع سقوط (الفاء) إلا ما وقع بعد النفي، فإنه لايَنْجزم.

فقوله : «وبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ» متعلِّق بـ«اعْتَمِدْ» و«جَزْمًا» مفعول «اعْتَمِدْ» وغيرُ النفى هو الطلَب إن سقطت (الفاء) التى انْتَصب بعدها، فتقول في

الأمر: إيتِنَا تُحَدِّثْنَا، وأَسْلِمْ تَسْلَمْ.

ومنه قوله تعالى : {وقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا}[1]. وفي الحديث : «وأحْسِنْ مُجَاوَرَةَ مَنْ جَاورَك تَكُنْ مُسْلِمًا»[2].

وتقول في النهي : لاتَدْنُ من الأسَد تَسْلَمْ.

وفي الدعاء : اللهُمّ اغْفِرْ لنا تُدْخِلْنَا الجنةَ، وارْزُقْنا مالاً نَتصَدَّقْ به.

وفي الاستفهام : هل جاءنى أُكْرِمْه؟ وأين بيتُك أَزُرْك؟

وفي العَرْض : ألاَ تنزلُ تُصِبْ خيراً.

وفي التَّحضيض : هَلاَّ تَقْرأُ تَنْتَفِعْ؟ وأنشد الفراء[3]:

لَوْ كُنْتَ إذْ جِـئْـتَنا حَـاولْتَ رُؤْيَتَنا
أوْ جِـئْـتَنَا مَـاشِـيًـا لايُعْـرِفَ الفَـرَسُ

ذهب الخِدَبُّ[4] إلى (لو) هنا تحضيض لاتَمَنٍّ.

وأما النفي : فلا يَنْجزم الفعل بعده إذا سقطت (الفاء) وإنما يكون مرفوعا فتقول : ماتَأْتِينَا تُحَدِّثُنا، ولايجوز «تحدثْنا» ولذلك استثناه الناظم.

وعلة ذلك ستُذكر إن شاء الله.

ثم ذكر أن الجزم، حيث ذكَر، لايكون إلا إذا قُصِد الجزاء، وذلك قوله : «والجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ» وهى جملة في موضع الحال، العامل فيها « تَسْقُطْ » من

---

(١) سورة البقرة : ١٣٥.

(٢) رواه ابن ماجه في : أبواب الزهد ـ باب الورع والتقوى، حديث (٤٢٧٠) ٤٢٩/٢، والترمذي في الجامع ـ كتاب الزهد ـ باب من اتقى المحارم، حديث (٢٣٠٥) ٥٥١/٤.

(٣) معانى القرآن ٢٨٤/٢.

(٤) هو أبو بكر محمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، نحوى مشهور، حافظ بارع، كان يرحل إليه في العربية، موصوفا فيها بالحذق والنبل، مات في عشر الثمانين وخمسمائة.

قوله : «إنْ تَسْقُطِ الفَاءُ» أى إن سَقطت الفاء حالَ كون الجزاءِ مقصوداً بذلك الفعل، أو يكون عاملة «اعْتَمِدُ» أى اعْتَمِد الجزمَ في هذا الحال، يعنى أن الحكم بالجزم فيما ذكُر إنما يكون إذا قُصِد به كونُه جزاءً لما تقدَّم من الكلام، أى مسبباً عنه، فهناك يصح الجزم.

أما إن لم يُقْصد به الجزاءُ فلا يَنْجزم، نحو قولك : أكْرِمْ زيداً يُكْرِمْكَ، فـ«يُكْرِمْك» جزاء «أكْرِمْ» أى أن إكرامَه لك مسبَّبٌ عن إكرامك له، فإن لم تَقْصد ذلك رفعتَ فقلت : أكْرِمْ زيداً يكرمُك، فـ«يُكْرِمُك» مستأنَف، أى هو كذلك، أو في موضع الحال من «زيداً»

٤٣٣ ومِمَّا جاء من ذلك مجزوماً لأنه / قُصِد به الجزاء جميعُ ماتقدَّم من الأمثلة.

ومِمَّا جاء غيرَ مجزوم لأنه لم يُقصد به الجزاء قول الله تعالى : {ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ}(١). وقال تعالى : {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا في الْبَحْرِ يَبَسًا لاتَخَافُ دَرَكًا ولاتَخْشَى}(٢). وأنشد سيبويه للأخطل(٣):

وقَالَ قَائِلُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا
فكُلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يُقْضَى لِمِقْدارِ

وأنشد أيضا، ونَسبه ثعلبُ لعمرو بن الإطْنَابة ونسبه أبو عبيدة

(١) سورة الأنعام : ٩١.

(٢) سورة طه : ٧٧.

(٣) الكتاب ٩٦/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، والخزانة ٨٧/٩، وليس في ديوانه. ويروى «وقال رائدهم» والرائد هو الذى يتقدم القوم ليطلب لهم الماء والكلأ، والمراد هنا زعيم القوم. وأرسوا : أقيموا. ونزاولها : نحاولها ونعالجها والضمير يعود على الحرب. والحتف : الهلاك، والمعنى : قال رائد القوم ومقدمهم : أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره، لا الجبن ينجيه، ولا الإقدامُ يُرديه.

لعَمْرو بن امرىء القيس(١):

خَـــالَفْتِ في الَّرأيِ كُلَّ ذِي فـــخـــر
يامَـــالِ والحقُّ عِنْدَهُ فَـــقِــفُــوا
تُؤْتَوْنَ فـــيـــهِ الوفـــاءَ مُـــعْـــتَـــرَفًـــا
بالحقِّ فـــيـــه لَكُمْ فـــلا تَكِفُـــوا

استشهد سيبويه بعَجُز الأول وصَدْر الثانى، وأنشد أيضا(٢):

كُــونُوا كَــمَنْ آسَى أَخَـــاهُ بِنَفْـــسِـــهِ
نَعِـيشُ جَـمِـيـعًـا أو نَمُـوتُ كِـلاَنَا

وأنشد أيضا للأخطل(٣):

كُــرُّوا إلى حَــرَّتَيْكُمْ تَعْـمُــرُونَهُــمَــا
كَــمَــا تَكُرُّ إلى أَوْطَانِهَـــا الْبَـــقَــرُ

فهذه الشواهدُ وأمثالُها إنما يُرفع فيها الفعل على أحد ثلاثة أشياء : إمَّا على القَطْع وابتداء الكلام، أو على الحال من المعرفة، أو على الصفة من النكرة، وعلى هذه يُحمل الفعل بعد النفي.

---

(١) الكتاب ٩٦/٣.

(٢) الكتاب ٩٦/٣، وروايته فيه «وأسى» وهما سواء، والمؤساة والمؤاساة بين الرجلين : التسوية بينهما، ويقال : آسى فلان فلانا بماله، إذا أناله منه، أو جعله مساويا له فيه. وقال سيبويه : «كأنه قال : كونوا هكذا، إنا نعيش جميعا أو نموت كلانا إن كان هذا أمرنا» والبيت ينسب لمعروف الدبيري أو لصفوان بن محرث الكنانى، وانظر : ابن السيرافي ٥١١.

(٣) الكتاب ٩٩/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، الأشموني ٣٠٩/٣، ديوانه ١٠٨ وكروا : ارجعوا. والحرة : أرض ذات حجارة سود نخرة. عَيَّرهم بالنزول في الحرة لحصانتها، وإيواء الأذلاء إليها، وامتناعهم بها.

وعليه في هذا الاشتراط نَظَر، فإن ما يَنْجزم بعد هذه الأمور على ضربين :

أحدهما : أن يكون الجزاء مقصوداً فيه كالأمثلة المتقدِّمة.

والآخر : ألاَّ يُقصَد ذلك فيه، ومع ذلك فالجزم فيه سائغ كقولك : قُلْ له يَفْعَلْ كذا، ومُرْهُ يَحْفِرِ البئر، ونحو هذا، فالجزم هنا صحيح وإن لم يكن على معنى : إن تَقُلْ له يفعلْ، وإن تَأْمُرْه يَحْفِرْ، وهو كثير.

وفي القرآن الكريم : {قُلْ لِعَبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ[1]}.

فـ«يُقيمُوا» مجزوم على جواب «قُلْ» وليس المعنى على : إنْ تَقُلْ لهم يُقِيمُوا، ولو كان على ذلك المعنى لم يَتَخلَّف عن الإقامة أحدٌ، وليس كذلك، فَدلَّ على أنه ليس على معنى قَصْد الجزاء.

وكذلك قوله تعالى : {فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا ويَلْعَبُوا}[2]. {ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا ويَتَمَتَّعُوا}[3]. {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا}[4]. {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ}[5]. على قراءة أبي عمرو، بجزم «يَرِثْ»[6] وهو كثير.

وإذا ثَبت هذا، فمفهوم اشتراط الناظم يَقتضي أن مثل هذا لايَنجزم، وهو غير صحيح.

والجواب من وجهين :

---

(١) سورة ابراهيم عليه السلام : ٣١.

(٢) سورة المعارج : ٤٢.

(٣) سورة الحجر : ٣.

(٤) سورة الجاثية : ١٤.

(٥) سورة مريم : ٥، ٦.

(٦) وكذلك يقرؤها الكسائي. وقرأ الباقون بالرفع، وانظر : السبعة ٤٠٧.

أحدهما : أن يُقال : لعلَّه قائلٌ بمذهب المازنِّي والفرَّاء القائلَيْن بأنَّ (يَفْعَل) مبنيٌّ لأنه فعل أمر، يعني (افْعَلْ) لكن زِيد فيه حرفُ المضارعة حِكَاية، فإذا قلت : مُرْهُ يَحْفِرْها، أو قُلْ له يَفْعَلُ، بمعنى : قُلْ له افْعَلْ، وأتى بالياء لأن صاحب الفعل غائب، كما تقول : حَلَفَ زيدٌ لَيَخْرُجَنَّ، ولفظُ يمينه «لأَخْرُجَنَّ».

قال السِّيرافي : وقَوَّاه الزجَّاج، وإذا ساغ هذا فلا عَتْب عليه.

والثاني : أنه لو سلِّم نفي الخلاف في المسألة. لكان له وجهٌ من التأويل يَرجع به إلى ما اشتَرط، وذلك بأن يقدِّر أن المعنى على : إن تَقُلْ له يَفْعَلْ، على قصد الجزاء. إمَّا من جهة تَغْليب الظنِّ بأن الأول إذا وقع وقع الثاني، وإمَّا ثقةً بأن الأمر كذلك يكون. وهذا لا إشكالَ فيه في كلام العباد، وأما في كلام الله تعالى : فعلى أن يكون ذلك/ راجعًا إلى اعتقاد ٤٣٥
العباد[وظنهم][1]، كما قال سيبويه في قول الله تعالى : {فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}[2].

وقد تقدَّم تقرير هذا المعنى، وبهذا التقرير يَدخل كلُّ ما اعتُرِض به تحت اشتراط الناظم، فلا يبقى إشكال.

وفي قوله : «والْجَزاء قد قُصِدَ» إشعارٌ بالجزم للفعل في الجواب، لأن الجزاء إنما يكون لشرطٍ تقدَّمه. ولا شكَّ أن المعنى في الكلام مع الجزم على الشَّرْط والجزاء.

وقد أَشْعَر بذلك أيضا في البيت بعد هذا، فقولك: أَكْرِمْنِي أُكْرِمْك،

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) سورة طه : ٤٤.

في معنى : إنْ تُكْرِمْنِى أُكْرِمْكَ، ولاَتَدْنُ من الأسدِ تَسْلَمْ، في معنى : إنْ لاَتَدْنُ منه تَسْلَمْ، واللهمَّ اغْفِر لنا تُدْخِلْنا الجنةَ، في معنى : إن تَفْعَلْ ذلك يَكُنْ هذا.

وكذلك الاستفهامُ وغيره، فقولك : أين بيتُك أَزُرْكَ؟ في معنى : إن أَعْرِفْ موضعَ بيتِك أَزُرك، وقولك : ألاَ تَنْزِلُ عندنا تُكْرَمْ، في معنى : إن تَنْزِلْ تُكْرَمْ.

ولا خلاف في هذا إلا أنهم اختلفوا في الجازم ماهو؟ فمنعهم مَنْ جَعل الجزم بـ (إنْ) مقدَّرة، كأنه قال : إنْ تُكْرِمْنى أُكْرِمْك، ثم وَضع الأمرَ موضعَ الشرط.

ومنهم من جَعل الجزم بنفس الأمر، لِمَا تضمَّن من معنى الشرط.

وكلام سيبويه يَحتمل الأمرَيْن، وهو أظهر في الثانى، وإليه ذهب المؤلف، واختار ابنُه الأولَ، والخطبُ في المسألة يسير، وكلاهما مُحْتمل مِمَّا يُقال به، فلا حاجة إلى الإكثار، وإنما كان هذا في غير الواجب، لأن الشرط غير واجب، فلا يقوم مقامَه إلا غيرُ واجب مِثْلُه، لأن الواجب بخلاف غير الواجب، فلا يصلح للقيام مَقامه.

ولما كان النفي في التَّحقيق واجبًا لم يَصْلُح أن يقوم مَقام غير الواجب.

ألاَ ترى أنه يحتمل الصدقَ والكذبَ إذا قلت : ماتَأْتِينَا، والشرطُ لايَحتمل ذلك.

وأيضا إذا قَدَّرت (إنْ) في موضع (ماتَأْتِينَا تُحَدِّثنا) فلا يخلو أن تُبْقىَ النفَى أوْلاَ، فإن لم تبقه لزم أن يقوم ماليس فيه حرفُ نفيٍ مقامَ ماهو فيه، وذلك غير صحيح، كما يُذكر في النهى إثْر هذا إن شاء الله تعالى.

فإن قلت : فقد تقدَّم أن النفى غير واجب، ولذلك نصبتَ معه بعد (الفاء) وهاهنا زعمتَ أنه واجب.

فالجواب : أن المنفى هناك بغير الواجب أنه غيرُ الخَبَر المُثْبت، وهاهنا معناه أنه غيرُ الخبر مطلقا.

فالحاصل أن الجزم بعد النفي مُمْتَنِع، وهو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى جوازه، ونُسِب إلى أبى القاسم الزجَّاجى القولُ به من ظاهر كلامه في «الجُمَل» وهو مذهبٌ مردودٌ بما تقدم آنفا، فلذلك لمَ يعتبره الناظم. واعلم أن كلام الناظم يَشْمل ماتقدَّم، ممَّا ينتصب بعد (الفاء) وما سيأتى، فإن الترَّجي لم يتقدَّم له ذِكْر، كما تقدَّم تفسيره، وإنما ذِكْره متأخرٌ عن هذا الموضع، وهو مِمَّا يَنتصب معه الفعل بعد (الفاء) فَينْجزم الفعل مع إسقاطها بمقتضى هذا / الإطلاق. فتقول : ٤٣٦
لَعَلىِّ أراكَ أَنْتَفِعْ بك، وكذلك التمنِّى نحو : ليتَ لي مَالاً أُنْفِقْ منه.

ومِمَّا جاء من الجزم في التمنِّى قول الشاعر(١):

لَعَلَّ الْتِفَاتًا مِنْكِ نَحْوِى مُيَسَّرٌ

يُمِلْ مِنْكِ بعد العُسْرِ لليُسْرِ جَانِبًا

والكلام في جزمه على ماتقدم.

ثم لما كان النهى محتاجا إلى ضَمِيمةٍ في جَزْم جوابه أَرْدَفَ بالكلام عليها فقال : «وشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ إِنْ قَبْلَ لاَ»

يعنى أن الجزم إذا وقع بعد النهى فلابد أن يكون ذلك الجزم بحيث يصح أن يقع (إنْ) في التقدير قبل (لا) التى للنهى، فإذا استقام الكلام صَحَّ الجزم.

(١) لم أجده.

فـإذا قلت : لاتَدْنُ من الأسَـد تَسْلَمْ ـ صَحَّ الجـزم هنا، لأنك إذا قَـدَّرته بـ(إنْ) [قلت : إنْ لاتَدْنُ من الأسَد تَسْلَمْ، وهذا الكلام صحيح، بخلاف مالوقلت : لاتَدْنُ من الأسد يَأْكُلْكَ، فهاهنا لايصح الجزم، لأنك إذا قَدَّرته بـ(إن)][1] قبل (لا) لم يَسْتقم؛ إذ كنت تقول : إنْ لاتَدْنُ من الأسد يَأْكُلْكَ. وهذا مُحَال لايصح، من جهة أن عدم الدُّنُو لايكون سببًا في الأكل، وهذا معنى التَّخالَف الذى نَبَّه عليه بقوله : «دونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ»

يعنى من غير أن تقع مخالفةٌ بين التَّقدير بالشرط والكلام الأول، فإذا حصل التخالفُ لم يصح الجزم، فيُنتقل إلى غيره، فَيلزم الرفعُ هنا على الاستئْناف.

وهذا الحكم في الجزم مُخَالفٍ لحكم النصب إذا قلت : لاتَدْنُ من الأسد فَيأْكُلَكَ؛ إذ المعنى فيه : إنْ تَدْنُ منه يَأْكُلْك، فلا يصح فيه الإتيان بـ(لا) بعد (إن) إذ يصير المعنى : إنْ لاتَدْنُ منه يَأْكُلْك، وهذا محال.

وكذلك إن قلت : لاتَدْنُ من الأسد فَتْسَلَمُ، تقديره على الجزم : إنْ تَدْنُ منه تَسْلَمْ، وهو غير صحيح، فلابد من الرفع.

ومن هنا قال سيبويه[2]: وليس كل موضع تَدخل فيه الفاء يَحْسُن فيه الجزاء. ألا ترى أنك تقول : ماتَأْتِينَا[3] فتَحَدِّثنا، والجزاء هنا مُحال. وذلك بعد ماقَرَّر أن قولك : لاتَدْنُ من الأسد يَأْكُلْك ـ بالجزم ـ قبيح، يعنى غيرَ جائز، وأنك إن رفعت فالكلام حسن، وكذلك إن أدخلت الفاءَ فحَسَن.

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).
(٢) الكتاب ٣/٩٧.
(٣) في الكتاب «ماأتيتنا».

والفرقُ بين الموضعين، حيث لزم في الجزم الإتيانُ بـ(لا) دون النصب، أن الجزم إنما يجوز في فعل يصحُّ كونُه جوابًا لشرط، دَلَّ عليه فعلُ النهي، وفعل النهي منفٌّى في المعنى، فلابُدَّ من تقدير فعل الشرط على مُوَافقته فتقول : لاتَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ.

وأما النصب : فإنما يجوز في فعل مسبَّب عن فعل قبل (الفاء) لاعن نَفْيه، لكنه نَهْى عنه طلبًا لنفي المسبَّب لانتفاء سببه، كما في قولك : لاتَدْنُ من الأسد فَيأْكُلَك، فإن «الأكْل» هنا أُتى به مسببًا عن «الدنّو» ونَهْىٌ عنه، خوفًا من وقوع مسبِّبه الذى هو «الأكْل» بوقوعه.

فالجزم بعد النهى لازم لنفي ماقبله، والنصب بعده لازم لثبوت ماقبله. فهذه علِّة اشتراط صحة الإتيان بـ(لا) بعد (إنْ) في الجزم.

وقد ظهر أن الناظم ذهب في المسألة مذهب الإمام والبصريين.

٤٣٧ وذهب الكسائى إلى جواز / التخالف بين التقدير والمقدَّر، فتقول على مذهبه : لاتَدْنُ من الأسدَ يأْكُلْكَ، وتقديره بإسقاط (لا) كأنه قال : إن تَدْنُ منه يَأْكُلْك. وقد احتج الكسائي بقول بعض العرب : لاتَسْألُونَا نُجِبْكُم بما تَكْرَهُونَ.

وفي الحديث «أن بعض الصحابة قال في بعض المغَازى : يارسولَ الله، لاتُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ من سِهَامِهِم[1]».

ورُوى أيضا : «مَنْ أكلَ من هذه الشَّجَرة فلا يَقْرَبْ مسجدَنا يُؤْذِنا بريح الثُّوْم[2]» بجزم «يُؤْذِنا».

---

(١) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار ١٨، والمغازى ١٨، ومسلم في الجهاد ١٣٦.

(٢) أخرجه البخاري في الأذان ١٦٠، ومسلم في المساجد ٦٨، ٧٣، ٧٥، ٧٦ وأحمد في مسنده ١٣/٢، ٢١، ٢٦٤، ٢٦٦، ١٢/٣، ١٨٦، ٣٧٤.

والأكثر في الرِّواية على إثبات الياء، وجاء أيضا : «لاتَرْجِعُوا بَعْدِى كُفَّارًا يَضْرِبْ بعضُكم رقابَ بَعْضٍ»(١).

وهذا الذى استَدَلَّ له به لامَقْنع فيه إذا سُلِّم صحةُ الاستشهاد بالحديث في أحكام العربية، وهى طريقة المؤلف، لنُدُوره، ولجواز أن يكون المجزوم ثانيًا بَدَلاً من المجزوم أوَّلاً لا جوابًا، فالصحيح ماعليه البصريون، وهو كلام العرب.

وقوله : «وشَرْطُ» مبتدأ خبره «أنْ تَضَع» و«إنْ» مفعولُ «تَضَع» و«دونَ تَخَالُفٍ» متعلِّق باسم فاعلٍ حالٍ من (إنْ) أى حالةَ كون (إنْ) بلا مخالفة في ذلك الكلام المقدَّر.

وفي لفظه شيء، وذلك أنه جعل الشرطَ وَضْعَ (إنْ) قبل (لا) ولم يتعرض لـ(لاَ) والشرط إنما هو أن توجد (لا) في التقدير، وكونُها تُوضع (إنْ) قبلها أو بعدها أمرٌ آخر.

فلو قال مثلا : أن تَضع (لا) مع (إن) لكان أصرحَ في مقصوده، ولكن لَمَّا كان وضعُ (إنْ) قبل (لا) لازمًا لوجودها اكتَفى بذلك لوضوح المعنى. والله أعلم. نَجز الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه.

ويتلوه إن شاء الله تعالى : والأمر إن كان بغير فعل فلا.

وصلّى اللّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ منه يوم الخميس المبارك تاسع عشر شهر رجب الفرد سنة اثنين وستين وثمانمائة من الهجرة النبويّة، على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم.

---

(١) أخرجه البخاري في العلم ٤٣، والحج ١٣٢، والمغازي ٧٧، والأضاحي٥، والأدب ٩٥، والحدود ٩، والفتن ٨، والتوحيد ٢٤
ومسلم في الإيمان ١١٨ ـ ١٢٠، والقسامة ٢٩، والفتن ٥٠.

والأمْرُ إنْ كَانَ بَغْيرِ افْعَلْ فَلاَ /٢
تَنْصِبْ جَـوَابَهُ وجَـزْمَـهُ اقْـبَـلاَ

لما قدم أن الأمر يَنتصب بعده الجواب إذا كان مَحْضًا، وكان كل مايدلُّ على الأمر المَحْض داخلا فيه، فدخل عليه ثَمَّ أسماءُ الأفعال كُلُّها، إذ هى تدل على الأمر دلالة مَحْضة، لابالتأويل ولا بغير الوضع الأصيل ـ أراد أن يُخرج ذلك، ويَخُصَّ مواضع النصب، ويبيِّن أن أسماء الأفعال لايجري فيها ذلك الحكم، الذى هو النصب بعد الفاء.

وأيضا لَمَّا كان مايدل على الأمر، وكانت دلالته غيرَ مَحْضة، خارجًا عن أن يَنصب معربا بعد الفاء، بماقَيَّد به هناك ـ أراد أن ينص هنا على أن الجزم جائز فيه، وإن لم يَجُز النصب، فقال : «والأمْرُ إنْ كَانَ بغَيْر افْعَلْ» إلى آخره.

يَعني أن الأمر إذا أتى في الكلام بصيغةٍ غيرِ صيغة الفعل المخصوص بالأمر ـ فلا يجوز النصبُ معه بعد الفاء، سواءٌ كانت تلك الصيغة ـ للأمر في الأصل أوْلاَ، ويجوز الجزم إذا سقطت الفاء، وقُصد معنى الجواب كما تقدم.

وقد تقدم أن صيغة (افْعَلْ) يَنْتصب معها الفعل بعد الفاء، فلذلك لم يَذكره.

وقد ضَمَّ هذا الكلامُ من أنواع الصِّيَغ الدالَّة على الأمر ثلاثة :

أحدهما : اسمُ الفعل، سواءٌ كان على وزن (فَعَالِ) أو على غير ذلك.

فأما ماجاء على (فَعَالِ) فقولك : نَزَالِ أُكْرِمْكَ، ومَنَاعِ زيداً من الشرِّ تُؤْجَرْ عليه، وتَرَاكِ زيدًا يَخْرُجْ، ونحو ذلك، فتَجزم بقصْد الْجواب، والجزمُ على ماتقدَّم.

ولايَسُوغ النصب بعد الفاء، فلا تقول : نَزَالِ فأُكْرِمَك، ولا مَنَاعِ زيدًا فتُؤْجَرَ عليه. وأجاز ذلك الكسائيُّ من أهل الكوفة، وابنُ جِنِّى من أهل البصرة،

ذكَر ذلك في «الخصائص»(١) وتَبِعه على ذلك بعض المتأخرين كابن عُصْفور، اعتبارًا بالاشتقاق فيه، فإنه يَتَأَتَّى بسببه أن يُبْنى منه المصدر كالفعل، فكما تقول في تقدير (أَنْزِلْ أُكْرِمْكَ) : لِيَكُنْ منكَ نزولٌ فإكرامٌ مِنِّي، كذلك تقول في (نَزَالِ) لافرق بين التقديرَيْن في الفعل واسم الفعل.

ورَدَّ عليه ابن المؤلف في «التكملة(٢)» بأنه ليس في كَوْن (نَزَالِ) وشِبْهه مشتقًّا من المصْدر ما يُصَحِّح تأويلَه بالمصدر، لأن المصحِّح للنَّصْب في الفعل هو صحةُ تأويلِه بالمصدر، من جهة أنه يصح / أن يقع صلة لـ(أنْ) مؤوَّلا بالمصدر، حتى يصح : أن يُعطف عليه بالفاء، وذلك في الفعل سائغٌ إذا قلت : لَيِكُنْ منك أن تقومَ فَتُكْرَمَ، في تقدير : قُمْ فَتُكْرَمَ، بخلاف اسم الفعل المشتق من المصدر، فإنه لايقع في صلة (أنْ) ولايقدَّر بالمصدر، وليس بمصدر في نفسه، فبَانَ الفرقُ بينهما.

---

(١) قال ابن جني (٣/٤٩) : «فأما دَرَاكِ ونَزَالِ ونَظَارِ فلا أنكر النصب على الجواب بعده، فأقول: دراك زيدا فتظفَر به، ونزالِ إلى الموت فتكسب الذكر الشريف به، لأنه، وإن لم يتصرفَ، فإنه من لفظ الفعل. ألا تراك تقول : أأنت سائرٌ فأتبَعك، فتقضب من لفظ اسم الفاعل معنى المصدر، وإن لم يكن فعلا، كما قال الآخر :

إذا نُهِي السفيُه جَرى إليه وخالفَ والسفيهُ إلى خلاف

فاستنبط من السفيه معنى السفه. فكذلك ينتزع من لفظ (دراكِ) معنى المصدر وإن لم يكن فعلا اهـ

(٢) التكملة على شرح «التسهيل» [ورقة ٢٣١ ـ ب].

وأمَّا ما جاء على غير (فَعَالِ) فنحو : صَهْ أُكَلِّمْكَ، ومَهْ تُكْرَمْ، ورُوَيْدَ أُحْسِنْ إليك، وأنشد ثابتٌ في «دَلائله[1]» قولَ الشاعر[2]:

رُوَيْدَ تَصَاهَلْ بالْعِرَاقِ جِيَادُنَا
كأنَّكَ بالضحَّاكِ قد قَامَ نَادِبُهْ

ومنه أيضا : عَلَيْكَ زيدًا أُكْرِمْكَ، ودُونَكَ عَمْرًا أُحْسِنْ إليكَ، ومَكَانَكَ تَحْمَدْ رأيَكَ، ومنه قول الشاعر[3]:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وجَاشَتْ
مَكَانَكِ تُحْمَدِي أوْ تَسْتَرِيحِي

وكذلك ماأشبه هذا من أسماء الأفعال.

ولايجوز النصب كما قال، لايَسُوغ التأويلُ بالمصدر، لأنها غيرُ مشتقه، ولا صالحَةٌ لأن تقع في صلة (أنْ) ولا أن يُقَدَّر منها مايصح فيه ذلك، حتى يصح العطفُ إذا كان النصب راجعا إلى عطف مَصْدر على مَصْدر، قال الفارسي :

وليس العطف بالفاء في هذا كالجواب، فيجوز لقائلٍ أن يقول : يجوز أن يُجاب بالفاء كما جاز أن يُجاب بجوابٍ مَجزوم، لأنَّ الجواب المجزوم ليس

---

(١) هو أبو القاسم ثابت بن حزم بن عبدالرحمن السرقسطي الحافظ. كان عالما بصيرا بالحديث والفقه والنحو والغريب والشعر(ت ٣١٣هـ)

أكمل كتاب «الدلائل في شرح الحديث» الذى ألفه ابنه محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي (ت ٣٠٢هـ) ومات قبل أن يكمله.

وانظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٢، ١/٤٨٠.

(٢) البيت في اللسان (رود) وجمهرة الأمثال ١/٤٨٣، ٤٨٩، دون نسبة.

(٣) الخصائص ٣/٣٥، وابن يعيش ٤/٧٤، والمغنى ٢٠٣، والعيني ٤/٤١٥، والتصريح ٢/٣٤٣، والهمع ٤/١٢٦، والدرر ٢/٩، والأشموني ٣/٣١٢، واللسان (جشأ) والبيت لعمرو بن الإطنابة، يتحدث عن نفسه. وجشأت : نهضت وارتفعت من شدة الفزع والحزن. وكذلك : جاشت.

بمعطوفٍ فيَقتضي أن يكون المعطوف عليه مثلَه، فلهذا أجاز : صَهْ يَكُنْ خَيْرًا لك، وَحسْبُكَ يَنَم الناسُ، ألاَ ترى أنك لو قلت : ايتنِى آتِكَ، جاز وإن كان الأول مبنيا والثاني معربًا، لأنه ليس بمعطوف، ولو كان أراد العطفَ لم يجز : زُرْنِي أَزُرْكَ. وقد أجاز ذلك الكسائي، فيجوز عنده أن تقول : عَلَيْكَ زيدًا فَأُكْرِمَكَ، وصَهْ فأُكَلِّمَكَ، وهو مَرْدُود بالقياس المتقدم آنفًا، وبعدم السَّماع فيه، فلا يُلْتَفت إليه.

والنوع الثاني : من الأنواع الدالَّة على الأمر بلفظ الخبر، وهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون دُعاء، والآخرُ : أنْ لاَ(١). والدعاء عند النحويين يُطلقون عليه لفظَ الأمر، لأن صيغته كذلك.

فأمَّا الدعاء بلفظ الخبر فكقولك : غَفَرَ اللّهُ لَكَ يُدخِلْكَ الجنةَ، وأكْرَمَكَ لايُحَاسِبْكَ، ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : ويَجْرِي هذا المَجْرى، يعنى مَجرى (حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ) ونحوِه في الدعاء قولك : غَفَر اللّهُ لي أَنْجُ من عَذابِ اللّه، أي. إنْ غَفر اللهُ لي نجوتُ، فهذا معناه معنى (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي أَنْجُ) لكنه جاء مَجيء لفظ الإخبار بالغُفْران على خلاف/ الأصل، فصَحَّ الجزم، لأن معنى الشرط فيه صحيح، ولايصح النصبُ، فلا تقول : غَفَر اللّهُ لكَ فَيُدْخِلَكَ الجنةَ، وقد تقدَّم وجهُ ذلك. وأجازه الفراء والكسائي، وليس لهما في ذلك سماعٌ يُستَنَد إليه، ولاقياسٌ يُعَوَّل عليه.

---

(١) يعني ألا يكون دعاء.

وأما غير الدعاء فمنه قولك : حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ[1]، أى اكْتَفِ يَنَمِ الناسُ. وقالوا : اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فُعل خَيْرًا يُثَبْ عليه[2]، معناه : لِيَتقِّ، ومنه قوله تعالى : {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ويُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ}[3]. الآية : بعد قوله : {تُؤْمِنُونَ باللّهِ وَرَسُولِهِ وتُجَاهِدُونَ في سَبِيلِ اللّهِ بأَمْوالِكمْ وأَنْفُسِكُمْ}[4].

قال الزجاج : هو جوابٌ لـ(تُؤْمِنُونَ) أى إن تُؤْمِنوا يَغْفِرْ لكم، وهو خبر معناه الأمر، والدليل عليه قراءةُ ابن مسعود : {آمِنُوا وجَاهِدُوا}[5] وفي الآية مَحْمَلٌ آخر.

ولا يجوز أن تَنْصب بعد الفاء، فتقول : حَسْبُكَ فيَنَامَ الناسُ، ونحو ذلك، والعِلَّةُ في المنع عند ابن المؤلف[6] ماتقدَّم في اسم الفعل، من عدم صحة تقديره بالمصدر، لأن الجملة الاسميَّة أو الفعليَّة لايصح أن تَتَقدَّر بالمصدر، ولاتقع صلةً لـ(أنْ) فلايصح أن يَنتصب بعدها شيء.

والنوع الثالث : التَّحذْير والإغراء ونحوهما، نحو : إيَّاكَ وزيدًا تَسلَمْ منه، وأخاكَ أخاكَ تَقْوَ بِهِ. وهذا أَوْلَى في الجزم من قولك : حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ، لأنّ باب «التحذير والإغراء» قام فيه المفعول مَقام الفِعْل، فهو مقدَّر كأنَّه مَنطوق به، و«حَسْبُكَ» لفظ خَبَرِيٌّ يُعطي معنى فعل الأمر، ولادلالة له على لفظه، فكان أبعدَ

---

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣/١٠٠.

(٢) من أمثلة الكتاب أيضا ٣/١٠٠، ٥٠٤، وروايته «وفعل» بالواو.

(٣) سورة الصف : ١٢.

(٤) سورة الصف : ١١.

(٥) البحر المحيط ٨/٢٦٣.

(٦) ص.. وانظر : التكملة على شرح التسهيل [ورقة ٢٣١ ـ ب].

منه، إلا أنهم لازَمُوا هنا تقديرَ الفعل[1] وعدمَ اللفظ به، فصار الأمر بغير (فْعَلْ) كما في (دُونَكَ، وعَلَيْكَ) وعلى مااقتضاه كلام الناظم هنا لايقال : إيَّاكَ والأسد فتسلمَ[2] ولا أخاكَ أخاكَ فتَقْوَى به، لأنه شبيه بأسماء الأفعال في لزوم إقامته مُقام الفعل.

ومن هذا الباب ماقام من المصادر مَقام أفعال الأمر لزومًا، كضَرْبًا زيدًا يتَأَدَّبْ، ولايقال : فَيتأَدَّبَ.

وهذا كلُّه إنما أتيتُ به على ما يَحتمله كلامه، وما يُسَوِّغه القياس، ولم أرَ فيه نصًا فانظرْ فيه. ووجهُ امتناعِ النصب ماتقدم من تعذُّر تقدير الكلام بالمصدر، وعدمِ تَأَتِّي جَعْلِه صلةَ (أَلْ).

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ
كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

هذا تمامُ الكلام في الجواب بالفاء، وهو مالم يَدخل له تحت العَقْد المتقدِّم/، لأن (الرَّجَاء) ليس بطلب، كما كان الاستفهامُ والعَرْضُ والتَّحضيضُ ونحوُها طلبًا، وكذلك (التمنِّي) لأنَّ الطلب إنما هو ما أَعْطَى معنى (افْعَلْ) فالاستفهامُ والعَرضُ وغيرُهما فيها معنى (افْعَلْ) فقولك : هَلْ قامَ زيدٌ؟ في معنى : أَخْبِرْنِي عن قيامِ زيدٍ، وكذلك : أَلاَ قُمْتَ، وهَلاَّ قُمْتَ، في معنى (قُمْ) بخلاف الرَّجاء والتمنِّي.

وقد جعل ابنُ الناظم[3] (التَمَنِّي) داخلا تحت الطلبَ، فهو عنده

---

(١) في (ت) «ألزموا هنا تقديم الفعل» وهو تحريف.

(٢) في (ت) «إياك والأسدَ».

(٣) انظر : شرح ابن الناظم : ٦٧٧.

قسمٌ سابعٌ من أقسامه. وقد يُشعر بذلك قولُ الناظم : «كَنَصْبِ مَا إلىَ التَّمَنِّى يَنْتَسِبْ» فأتى به في مَساق المقرَّر الحكمِ، حيث جَعله مشبَّهًا به.

فإن أراد الناظم هذا فهو بعيدٌ، لبُعْد الطلبَ في التقدير من معنى التمنِّى. ألاَ ترى أنه لايَسْتلزم حضورَ مخاطَب كالترجِّى، بخلاف الاستفهام وغيره مما تقدَّم، فالتمنِّى والترجِّى من باب واحد، والفرقُ بينهما أنّ الرَّجاء إنما يكون في الممكنِ، كقولك : لَعَلِّى أَحُجُّ، ولَعَلِّى أُكْرِمُك، والتمنِّى يكون في الممكنِ وغير الممكن، نحو : لَيْتَ لي مالاً أُنفِقُ منه، و(1):

لَيْتَ هذا اللَّيْلَ شَهْرٌ

لانَرىَ فِيهِ عَرِيبَا

فأخبر الناظم ــ رحمه الله ــ أن الفعل يَنْتَصب بعد الفاء في الرَّجاء، فتقول في الرجاء : لعلَّ لي مالاً فأُنْفِقَ منه، وقرأ حفص عن عاصم : {لَعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّماوَاتِ فَأَطَّلِعَ إلى إلهِ مُوسَى}(2) بنصب (أَطَّلِعَ)(3) وقرأ عاصم أيضًا : {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى. أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرى}(4) بنصب

(1) سيبويه 358/2، والمقتضب 98/3، والمنصف 602/3، وابن يعيش 75/3، 107، والخزانة 322/5، وديوان عمر بن أبى ربيعة 431

والبيت لعمر بن أبى ربيعة أو للعرجى. وبعده :

ليس إيَّاي وإيَّاكِ ولا نخشى رقيبًا

وعَرِيب : أحد، فعيل بمعنى مفعل، ومعناه : أى متكلم يخبر عنا، ويعرب عن حالنا، وهى من الألفاظ التى لايتكلم بها إلا في النفى، ومن أمثالهم : مابها عريب، يقول لمحبوبته : ليت هذا الليل الذى نجتمع فيه طويل كالشهر، لانبصر فيه أحدا سوانا، ولانخاف فيه رقيبا.

(2) سورة غافر : 36، 37.

(3) وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (فَأَطَّلِعُ) رفعا.
وانظر : السبعة : 570.

(4) سورة عبس : 3، 4.

(فتَنْفَعَهُ[1]) وذلك كلُّه على جواب (لَعَلَّ) ومعناها الترجِّي.

وأنشد الفراء[2]:

عَلَّ صُـــــرُوفَ الدَّهْرِ أودُولاَتِهَـــــا

يُدِلْنَنَا اللَّمَّـــــةَ من لَمَّـــــا تِهَـــــا

فَيَسْتَرِيحَ الْقَلْبُ من زَفْرَاتِهَا

بنصب «يَسْتَرِيحَ»

والنصب بعدها ليس بكثير، لم يَطَّرِد في الكلام أن يقال : لَعَلَّكَ تَأْتِينَا فتُحَدِّثَنا، ولكنه قد جاء في الكلام الفصيح الذى هو القرآن، فلايُقال : إنه ممتنع.

وقد حَكى ابنُ المؤلف في «التكملة»[3] عن البصريين أنهم يَمنعون النصب بعد (الرَّجاء) لأنه في حكم الواجب، وحَكى جوازَه عن الكوفيين، بناءً على كَوْن «لَعَلَّ» تأتى للاستفهام وللشك فيُجَابُ في الوجهين. ومن أمثلتهم : لَعَلِّي سَأَحجُّ فأزورَك. والاستفهام بـ(لَعَلَّ) غير معروف عند البصريين. وقد استدلَّ المؤلف على

---

(١) وقرأ الباقون بالرفع. وانظر السبعة ٦٧٢.

(٢) معاني القرآن ٣/٩، ٢٣٥، والخصائص ١/٣١٦، والإنصاف ٢٢٠، وشرح شواهد الشافية ١٢٩، والمغنى ١٥٥، والعينى ٤/٣٩٦، والتصريح ٢/٣، والأشموني ٣/٣١٢، واللسان (لمم) ويروى «تديلنا» و«تدني لنا» و«فتستريح النفس»

وصروف الدهر : نوائبه وحدثانه. والدُّولات : جمع دُولة ـ بضم الدال ـ وهو مايتداول، من مال أو مُلك أو سنن، ويتغير ويتبدل، فيكون لقوم دون قوم. ويدللنا : من الدَّوْلة ـ بفتح الدال ـ وهى الانتقال من حال الشدة إلى حال الرخاء. واللمة : اللقاء اليسير.

والزفرة : إخراج النفس بعد مده. وتجمع على (زفَرات) بتحريك الفاء، وأسكنت في الشعر للضرورة.

(٣) تكملة ابن الناظم على شرح التسهيل [لوحة ٢٢٠ ـ أ].

ثبوته بقوله عليه السلام: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ»[1] وبقوله : {ومَايُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكىَّ}[2] ولا حجة في شىء من ذلك.

/ والصحيح أنها محمولة على التمنِّى في نصب الجواب،لأن التمنِّيَ والترجِّيَ متقاربان في المعنى، فكأنهم أشْرَبُوا (لَعَلَّ) معنى (لَيْتَ) فنَصبوا، وكذلك قال الجُزُولى[3]: وأشْرَبَها معنى (لَيْتَ) من قرأ (فَأَطَّلِعَ) [4] نصباً.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله : «كَنَصْبِ مَا إلىَ التَمَنِّيَ يَنْتَسِبْ» أى نُصِبَ على حَدِّ نَصْبَ ما انْتَسب إلى التمني، لتقارب مَعْنَيَيْهما.

ولَمَّا كان النصب في الترجِّى عنده ثابتا نَبَّه عليه، وعلى أنه من كلام العرب، بقوله : «والْفِعْلُ بعدَ الفَاءِ في الرَّجَا نُصِبَ» وأنه مثل التمنِّى، فلابُدَّ من القول بقياسه، كما يقوله الكوفيون، خلافًا للبصريين على ماحَكى ابنُه عنهم، لكن ليس على مايتأَوَّله الكوفيون، بل على مايتأوله البصريون.

وقوله : «بَعْدَ الفَاءِ» قَيْدٌ للنصب بعد «الرَّجَاءِ» وظاهرهُ أنه مُقْتصَر به على مَابَعْدَ الفاء، فإذَنْ لايَدخل ما بعد الواو في هذا الحكم، فلايقال : لَعَلِّى أحجُّ وأزورَك.

وذلك غير مستقيم، لأن النحويين المتأخرين من البصريين يُجيزون ذلك مطلقا.

---

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الوضوء» باب ٣٤ [فتح الباري ٢٨٤/١] رقم (١٨٠) ومسلم في : الحيض ٨٣، وأحمد في ٢١/٣، ٢٦.

(٢) سورة عبس : ٣.

(٣) الجزولي.

(٤) سورة غافر : ٣٧، وهذه القراءة لحفص عن عاصم، كما تقدم.

والجوابُ بالفاء والواو في الأجوبة الثمانية صحيحٌ سائغ عندهم، ولم يَسْتثنوا تَرَجِّيًا ولاغيره.

والجواب عن هذا أن ذِكْر الفاء ليس بقَيْدٍ يُخرج الواو، بل ذَكَرها ليُلحقها بما تقدَّم من النفي والطلب. والناظم قد تقدم له أنّ الواو كالفاء في وقوعها جوابًا إذا كانت بمعنى (مَعَ) يعنى حيثما وقعت، ومن مواقعها الرجاءُ والتمنّى، فلابُدَّ أن تقع الواو فيهما فتقول إذَنْ : لَعَلِّى أحجُّ وأزورَك، على معنى : لعلِّى يجتمعُ لي حَجٌّ وزيارةٌ لك، وهذا ظاهر.

وقوله : «كَنَصْبِ مَا إلَى التَّمَنِّى يَنْتَسِبُ» أى أن الفعل بعد الفاء إذا كان منتسبًا إلى التمني، أى واقعًا جوابا له، لأنه إذا وقع جوابًا انْتَسبَ له، فقيل : جواب التمنّى، فإنه يَنتصب أيضا، لأن الكلام مع التمني غير واجب، فاستَوى في ذلك مع الاستفهام والدُّعاء ونحوهما، فتقول : لَيْتَ لي مالاً فأُنْفِقَ منه، ومنه قوله تعالى : {يَالَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا}[(١)]. وتقول في الواو إذا وقعت جوابًا : ليتَ لي مالاً وأنفقَ منه، ومنه قراءة حفص وحمزة : {فَقَالُوا يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا ونَكُونَ مِنَ الْمُؤْمنَينِ}[(٢)] بنصب «نُكَذِّبَ» و«نكونَ»[(٣)] على جواب التمنّى، أى ياليتنا يَجتمع لنا هذا وهذا، وقرأ ابن عامر[(٤)] بنصب «نَكُونَ» على الجواب، ورفع «نُكَذِّبُ» عطفاعلى «نُرَدُّ»/ ولم يَذكر هاهنا كونَ مابعد الفاء جوابا في القَصْد، لذِكْر ذلك فيما تقدم، فلم يَحتج إلى إعادته لأنه معلوم.

---

(١) سورة النساء : ٧٣.

(٢) سورة الأنعام : ٢٧.

(٣) وقرأ الباقون بالرفع فيهما. وانظر السبعة ٢٥٥.

(٤) المرجع السابق : ٢٥٥.

و«ما» في قوله : «مَا إلى التَّمنِّى» موصولة، وهى واقعة على الفعل الواقع جوابًا. بعد الفاء.

وَإنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ

تَنْصِبُهُ أن ثَابِتًا أو مُنحْذَفْ هذا هو الموضع الثاني من الموضعين اللَّذَين يجوز فيهما إظهار (أنْ) وإضمارها، وذلك إذا عُطف الفعل على الاسم الخالص.

يعنى أن الفعل إذا عُطف على اسم خالص، فإنَّ ذلك الفعل يَنتصب بـ(أنْ) ثابتةً غيرَ محذوفة، أو محذوفةً غيرَ ثابتة، لكن قوله:«الخَالِص» يُمكن أن يفسَّر بأحد وجهين :

أحدهما أن يُريد به ما أراد النحويون بقولهم : الاسمُ الصريح، أى غيرُ المؤوَّل، ومَثَّلوا ذلك بنحو قولك : أعجَبنِي قراءتُك وتَفْهَمَ، وإن شئت قلت : وأن تفهَم. ومنه قوله تعالى:{وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللّهُ إلا وَحْيًا أو مِنْ وَرَاءِ حجَابٍ أو يُرْسِلَ رَسُولاً}[1]على قراءة النصب، وهى قراءة من عَدَا نافعًا من السَّبْعة[2]. وأنشد سيبويه قولَ الشاعر، وهو لَمَيْسُونَ بنت بَحْدَل الكِلاَبِيَّة[3]:

---

(١) سورة الشورى : ٥١.

(٢) انظر : السبعة : ٥٨٢.

(٣) الكتاب ٣/٤٥، والمقتضب ٢/٢٧، والمحتسب ١/٣٢٦، وأمالي ابن الشجري ١/٢٨٠، وابن يعيش ٧/٢٥، والخزانة ٨/٥٠٣، ٥٧٤، والمغني ٢٦٧، ٢٨٣، ٣٦١، ٤٧٩، ٥٥١، والعيني ٤/٣٩٧، والتصريح ٢/٢٤٤، والهمع ٤/١٤١، والدرر ٢/١٠، والأشموني ٣/٣١٣

والعباءة : جبة الصوف. وتقرعيني : تبرد، وهو كناية عن السرور والرضا. والشفوف : جمع شِف، بالكسر، وهو الثوب الرقيق يصف الجسد.

وكانت ميسون زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد، وكانت بدوية، فلما تسرَّى معاوية عليها ضاق صدرها، فعذلها على ذلك قائلا لها : أنت في ملك عظيم، ماتدرين قدره، وكنت قبل اليوم في العباءة، فقالت هذا البيت، وهو ضمن قصيدة قوامها تسعة أبيات، أوردها البغدادى في الخزانة.

ومعنى البيت أن لبس العباءة مع قرة العين، وصفاء العيش أحبُّ إلى من لبس الحرير مع نكد العيش.

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِى
أحبُّ إلىَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

ولايختص هذا العطف بالواو، بل يجوز في غيرها أيضا، ولذلك لم يقيِّد ذلك الناظم، فيدخلُ فيه العطفُ (أو) كما في الآية المذكورة، والعطفُ بـ(ثُمَّ) نحو قوله(١):

إنِّى وقَتْلِى سُلَيْمًا ثُمَّ أعْقِلَهُ
كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

وبغير ذلك.

وقوله : «عَلَىَ اسْمٍ خَالِصٍ» أعمُّ من أن يكون ذلك الاسم مصدراً أو غيرَه، فالمصدر كما تقدم، وغير المصدر نحو قوله، وهو كَعْب الغَنَوِى، أنشده سيبويه(٢):

ومَا أنَا لِلشَّىْءِ الَّذِى لَيْسَ نَافِعِى
ويَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِى بقَؤُولِ

جَعل «ويَغْضَبَ» معطوفا على «الشَّىء» أى ما أنا بقَؤُولٍ للشىء: غيرُ نافع،

---

(١) العينى ٣٩٩/٤، والتصريح ٢٤٤/٢، والهمع ١٤١/٤، والدرر ١١/٢، والأشموني ٣١٤/٣، واللسان (عيف) ويروى «كُلَيْبًا» و«سلَيْكا» والأخيرة هى المشهورة لدى الناس.
والبيت لأنس بن مدركة الخثعمي. وسُلَم أو كليب أو سليك : اسم رجل. وأعقله : أؤدى ديته، من العقل، وهو الدية. وعَافَ الشيءَ يعافه : كرهه فلم يشربه طعاما أو شرابا. والمعنى أم مثلي ومثل قتلي لسليم ودع ديته كمثل الثور، إذا امتنعت البقر من شروعها وعجز البيت مثل سائر، يضرب للرجل يؤخذ بذنب غيره.

(٢) الكتاب ٤٦/٣، والمقتضب ١٩/٢، والمنصف ٥٢/٣، وابن يعيش ٣٦/٧، والخزانة ٥٦٩/٨، والأصمعيات ٧٦
ومعناه : لست بقؤول بشىء يؤدى إلى غضب صاحبى، ولاينفعنى.

ولأنْ يَغْضَبَ، أي للسبب المؤدِّي إلى الغَضَب، وقال الآخر[1]:

وَلَوْلاَ رِجَـــالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِـــزَّةٌ
وَآلُ سُـبَـيـعٍ أو أَسُـوءَكَ عَلْقَـمَـا

ومثال إظهار (أنْ) في هذا قول الشاعر[2]:

أَبَتِ الرَّوَادِفُ والثُّـدِيُّ لِقُـمْـصِـهَـا
مَسَّ الـبُطُونِ وأنْ تَمَسَّ ظُـهُـورَا

وإنما لَزمت (أنْ) هنا لأجل المُشَاكلة، من حيث كان الفعل لايُعطف على الاسم إلا إذا كان الاسم مشاكِلا للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، فإن لم يكن مُشَاكلا فلابد من رَدِّ الفعل إلى الاسم، وذلك مع تقدير (أن).

وإنما / جاز إظهارُها لأنها إذا ظهرت مع الفعل كالاسم الصريح، ولذلك يُطلق سيبويه[3] على (أنْ) أنها اسمٌ، لَمَّا كانت في تقديره، فناسبت لذلك المعطوفَ عليه، وهو الاسم الصريح المتقدِّم، فجاز الإظهار لذلك، وفارقَ بذلك باب (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنا) وهو المتحرَّز منه على هذا التفسير، لأنَّ المعطوف عليه ليس بصريح، فلو أظْهر لم يكن في اللفظ مايَعطف عليه، فامتنع.

ومن هذا تحرَّز بقوله: «على اسمٍ خالصٍ» لأن المصدر في (ماتَأْتِينَا فتُحَدِّثَنا) غيرُ خالص[4]، بل هو مقدَّر تقديرا معنويًا، فلا يجوز أن تَظهر (أنْ)

(1) سيبويه ٣/٥٠، والمحتسب ١/٣٢٦، والعينى ٤/٤١١، ٤/١١٧، ١٤٢، والتصريح ٢/٢٤٤؛ والأشموني ٣/٢٩٦، واللسان (رزم) والمفضليات ٦٦ والبيت للحصين بن الحمام المري، وبعده:

لاقسمت لاتنفك مني محاربا — على آلة حدباء حتى تندما

(2) قائله عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ص ٤٩٢ (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد).

(3) انظر: الكتاب ٤/٢٢٨.

(4) في الأصل «غير صالح» وهو تحريف.

تقدَّم ذكرهُ عند ذكر الأجوبة.

والوجه الثاني : أن يكون معنى «الاسم الخالص» الذى لم يُشبه الفعل، فكأنَّه خالصُ الاسميَّة، وعلى هذا حَمله ابنُ الناظم، ومثاله ماتقدم، قال : فلو كان المعطوف عليه وصفا شَبِيهًا بالفعل لم يَجُز نصب الفعل المعطوف على ذلك الوصف، كما قد نَبَّه عليه بقوله : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» أى غيرِ مقصودٍ به معنى الفعل[1]، قال ابن الناظم : واحترز بذلك من نحو : الطائر فيَغْضَبُ زيدٌ الذبابُ، فإن «يَغْضَبُ» معطوف على اسم الفاعل، ولايُمكن أن يُنصب، لأن اسم الفاعل مؤوَّل بالفعل، لأن التقدير: الذى يَطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، هذا ماقاله[1]. وهو ممكن في التفسير، إلا أنه يَرِدُ على كلا التفسيرين إشكال.

أما الأول فلاشَكَّ أنه يَدخل عليه النصبُ، بل وجوبُه في مسألة (الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ) ونحوِها من مسائل عَطْف الفعل على الاسم الذى بمعناه، نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ ويَشْتُمُ، والنصبُ هنا غير سائغ، لأنه في المعنى كعطف فِعْل على فِعْل، كما تقدم في «باب العطف».

وأما الثانى : فيَخرج له عن عن الحكم بالنصب المصدرُ المقدَّر بـ(أنْ) والفعل، لأنه ليس باسمٍ خالص عن قَصْد معنى الفعل، لأن قولك : أعْجَبتني قراءتُك وتَفْهَمُ، في تقدير : أن تقرأ وتفهم، فلم يتمَّحض إلى جانب الاسم.

فإن قال : إن المصدر غير شبيه بالفعل وإن كان عاملاً عملَه، وإنما عَمِل بالنِّيابة لابالشَّبَه، إذ لا شَبَه له بالفعل كشَبَه اسم الفاعل به.

فالجوابُ أن هذا الاعتذار يُدْخِل له في وجوب المنصب مسألةَ (الطائرُ

---

(١) شرح ابن الناظم : ٦٨٧.

فيغضبُ زيدٌ الذبابُ) لأن اسم الفاعل، بالألف واللام، إنما عملُه بالنِّيابة لابالشَّبَه، لأنه في تقدير : الذى يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، والدليل على ذلك أنه يعمل وإن كان في معنى الماضى كما تقدَّم، فالإشكال واردٌ على التفسيرَيْن / معًا.

ويمكن أن يجاب عن الأول بأنّ المصدر المقدَّر بـ(أنْ) والفعل حاصلٌ له حكمُ النصب كيف اعتقدتَه، فإن اعتبرتَ فيه تقديرَ الفعل فهو منصوب، فالمعطوفُ عليه مثلُه، ،وإن اعتبرتَ لفظَ المصدر فهو صريح في الاسميَّة.

وأما اسم الفاعل فله أيضا جهتان :

جهةُ الاسميَّة الخالصة إذا قَدَّرْتَها فيه، بحيث يكون نحو (قَائِمٍ) في حكم : كَاهِلٍ، وغَارِبٍ، فلاشك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده، نحو : يُعْجِبُني فَاضِلٌ ويَتَكَّرمَ. وعلى هذا التقدير يصح قولك : عجبتُ من رجلٍ ضاربٍ ويَشْتُمَ، بالنصب.

والأخرى جهةُ معنى الفعل، والعطفُ فيها في المعنى من «باب عَطْف الفعل على الفعل» وقد تقدم أنّ الفعل يُعطف على الاسم الذى يُعْطِي معنى الفعل، إعمالاً لمعناه، وإهمالاً للفظه، فكأنه ليس باسمٍ صريح بذلك الاعتبار، فخرج له عن الحكم بالنصب.

وأما الثانى : من الإشكَالَيْن فهو قوىٌّ، والاعتذارُ عنه صَعْب، فلذلك كان التفسير الأول الذى جَرى عليه الناس أوْلَى، والله أعلم.

وقوله : «فِعْلٌ» مرفوعٌ بفعل مضمر، يُفَسِّره «عُطِفَ» تقديره : وإن عُطِف على اسمٍ خالصٍ فِعْلٌ عُطِفَ، و«ثَابِتًا» حال من (أنْ) وذَكَّره لأن

تذكيره جائز، و«مُنْحَذِفْ» معطوف عليه، على لغة : رأيتُ زَيْد[1] أراد «أو مُنْحَذفًا»

وشَذَّ حَذْفُ أَنْ ونَصْبٌ فِي سِوَى
مَامَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَاعَدْلٌ رَوَى

يعنى أن حذف (أنْ) مع بقاء نصبها في غير المواضع المذكورة، حذفُها فيه لايجوز في الكلام، وما جاء منه فشاذٌ يُحفظ ولايُقاس عليه، وممًا جاء من ذلك ما أنشده سيبويه لعامر بن جُوَيْن الطَّائى[2]:

فَلَمْ أرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ
ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَاكِدْتُ أَفْعَلَهْ

أراد : بعدَ ماكدتُ أنْ أفعَله، وأنشد الكوفيون قولَ طَرَفة[3]:

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرَ الْوَغَى
وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

---

(١) هى لغة ربيعة أوطىء، يقفون على الاسم المنصوب المنون بالسكون بدل الألف، ومنه قول الأعشى : «وآخُذُ من كلُّ حَيٍّ عُصَمْ»
وانظر : ابن يعيش ٦٩/٩.

(٢) الكتاب ٣٠٧/١، والإنصاف ٥٦١، والمغني ٦٤٠، والعيني ٤٠١/٤، والهمع ٢٠٠/١، ١٤٣/٤، والدرر ٣٣/١، ١٣/٢، والأشموني ٣٦١/١، ٣١٥/٣، واللسان (خبس)
والخباسة : الغنيمة. ونهنهت : كفكفت ومنعت.

(٣) سيبويه ٩٩/٣، ١٠٠، والمقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، والمحتسب ٣٣٨/٢
والبيت من معلقته. ويروى «اللائمى» و«أن أحضر» والزاجر : الناهي، واللائم : العاذل العاتب. والوغي : الجلبة والصوت، والحرب لما فيها من الصوت والجلبة. يقول : أيها الرنسان الذى ينهاني عن حضور الحرب وشرب الخمر وإنفاق مالي فيه، هل تضمن لي إذا أنا امتنعت عن ذلك أن تدفع عني الموت؟

وحَكي الكسائي عن العرب : لابدَّ من تَتَّبِعَها[1]. وقيل : خُذِ اللصَّ قبلَ يأْخُذَكَ[1]. وهذا نادر، وكلامُ العرب على خلاف ذلك، بل إذا حُذفت (أنْ) رفعتَ الفعل، نحو قولهم : «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تَرَاهُ»[2] وعلى الرفع أنشد سيبويه قولَ طرفة[3]:

ألاَ أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أحْضُرُ الوَغَى

وأن أشْهَدَ الَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

ويقال : تَفْعَلُ كذا أحْسَنُ، وتُكْرِمُ الضيفَ خيرٌ لك، والمراد : أنْ تفعلَ، وأن تُكْرِمَ كقول الله تعالى : {وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}[4] ومن ذلك في / أحد الوجهين قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ باللّهِ ورَسُولِه وتُجاهِدُونَ}[5] الآية بعد قوله : {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ من عَذَابٍ أليمٍ}[6] ففسَّر التِّجارة بالفعل، والمراد مصدرُه، فلما حُذِفت أداتُه وهي (أنْ) رُفع، وهو كثير في كلام العرب.

وقوله : (فَاقْبَلْ منْهُ مَاعَدْلُ رَوَى) تنكيتٌ على مذهب الكوفيين القائلين بجواز الحذف مع بقاء النصب، قياسا على ماشذَّ من ذلك، على عادتهم

---

(١) المغني ٦٤٠.

(٢) مثل سائر، كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٩٧، والمعيدى : رجل منسوب إلى معدّ، قيل هو الصعقب بن عمرو النهدى، وقيل : شِقَّة بن ضمرة التميمي. وأصل المثل حادثة مستفيضة في كتب الأمثال والأخبار. ويضرب برجل النابه الذكر ولا منظر له. ويروى « أن تسمع » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت كاملا ، وانظر : الكتاب ٣/١٠٠،

(٤) سورة البقرة : ١٨٤.

(٥) سورة الصف : ١١.

(٦) سورة الصف : ١٠.

في القياس على الشُّذُوذات، فكأنه يقول : إن ماجاء من ذلك برواية العَدْل فإنَّ حكمه أن يُقبل قَبُولا، ويُحْفظ فَقَطْ، لأنه شاذ، لا أن يُقاس عليه. وهذا رُدٌّ من جهة السَّماع، والقياسُ أيضًا غيرُ قابل له، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء، فلم تَقْوَ أن تُحذف ويَبْقى عملُها، كما تُحذف عواملُ الأسماء، ويبقى عملُها : وإنما حُذِفت (أنْ) فيما تقدم لوجهٍ من القياس موافقٍ للسماع، ولولا ذلك لَمَا أُعْمل فيها القياس، وهذا ظاهر.

وجَرَّ «سوِى» بـ(فى) لأنها عنده متصرِّفة، وقد تقدم نصُّه على ذلك في باب «الاستثناء».

عوامل الجزم

بِلاَ ولاَمٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا
فِى الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا
وَاجْزِمْ بإِنْ ومَنْ ومَا ومَهْمَا
أىٍّ مَتَى أَيَّنَ أَيْنَ إذْ مَا
وحَيْثُمَا أنَّى وحَرْفٌ إذْ مَا
كَإِنْ وبَاقِي الأدَوَاتِ أسْمَا

ابتدأ أولاً بتَعداد الجوازم للفعل، فذكَر خمسَ عشرةَ أداة، وقسَمها على قسمين :

أحدهما : مايَجزم فعلا واحداً، وهن الأربع المتقدِّمة : لاَ واللام، ولَمْ، ولَمَّا. ودَلَّ على ذلك من كلامه قولُه : «ضَعْ جَزْمًا في الفِعْل» وأولُ مايَثْبت بهذه العبارة الفعلُ الواحد، وأيضا لَمَّا ذكر قوله : «واجْزِمْ بإِنْ» فاستأنف ذكَر الحكم بالجزم، ودَلَّ ذلك على أنه قسمٌ آخر أعقبه بأنه يَجزم فعلين بقوله : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ» فحصل أن ماتقدَّم في القسم الأول إنما يَجزم فعلا واحداً، بسبب تَقْييده القسمَ الثانى، وإطلاقهِ في القسم الأول.

فأمَّا (لا) فهى الناهية، لقوله : «طَالِبًا» وهو حال من فاعل «ضَعْ» كأنه قال : ضَعْ جزمًا في الفعل بـ(لا) و(اللامِ) حالةَ كَوْنك طالبًا بهما[1]، ولا تكون طالبا

(١) في الأصل «نَهْيًا» وما أثبته من (س، ت).

بهما إلا وهما أداتان للطَّلَب.

وتحرَّز بكون (لا) للطلب من النافية، نحو : لايقومُ زيدٌ، فإنها غير عاملة، لدخولها على الأسماء والأفعال، وعدمِ اختصاصها بالفعل.

ومثال ذلك قولك : لاتَضْرِبْ زيداً، ولايَخْرُجْ من عِنْدِك، ومنه قوله تعالى : {لاتَفْتَرُوا عَلَىَ اللَّهِ كَذِبًا}(١). و{لاتَقُولُوا عَلَىَ اللَّهِ إلاَّ الْحَقَّ}(٢) و{لاَيَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ}(٣) الآية.

وإنما قال : «طالبًا» فأتى بلفظ الطَّلَب الذى هو أعمُّ من الأمر والنهى لِيَحْصُل له معناهما، لأن النهى طَلَب، وكذلك الأمرُ طلب.

وقد أتى بأداتين، إحداهما للنَّهي، والأخرى للأمر، فلو لم يأتِ بلفظ الطلَب لاحتاج إلى أن يقول : (لا) للنهى، واللام للأمر، فآثر الاختصار.

وأيضا فيَشمل لفظُ الطلب الدعاءَ، نحو قوله تعالى : {رَبَّنَا لاتُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا .... رَبَّنَا ولاَ تُحَمِّلْنَا}(٤) ونحو ذلك.

وكذلك قول جرير يهجو الأخطلَ(٥):

بَكَى دَوْبَلٌ لايُرْقِىءُ اللهُ دَمْعَهُ
ألاَ إنَّمَا يَبْكِي من الذُّلِّ دَوْبَلُ

---

(١) سورة طه : ٦١.

(٢) سورة النساء : ١٧١.

(٣) سورة الحجرات : ١١.

(٤) سورة البقرة : ٢٨٦، ونص الآية الكريمة {رَبَّنَا لاتُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا ولا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كما حملتَه على الذين مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا ولا تُحَمِّلْنَا مالاَ طاقة لنا به}.

(٥) ديوانه ٣٦٦ (بيروت) واللسان (دبل)
والدوبل : ولد الحمار، أو هو ولد الخنزير والحمار، وبه لقب الأخطل، لقبته به أمه وهو صغير ويقال: رقأت الدمعةُ، إذا جفت وانقطعت. ولا أرقأ الله دمعته، أى لا رفع الله دمعته.

وأما اللام فهى لام الأمر نحو : لِيَقُمْ زيدٌ، ولْيَكُنْ كذا. ومنه قوله تعالى : {فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي}(١). وقوله : {فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ}(٢).

وقرأ عثمانُ وأنسٌ وأُبَيٌّ : «فَبِذَلِك فَلْتَفْرَحُوا» بالتاء(٣).

ويشمل الطلب لامَ الدعاء نحو : لِتَغْفِر اللَّهُمَّ لنا. ومنه قوله تعالى : {وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ}(٤). وقول أبى طالب(٥):

فَلْيَكُنِ المَغْلُوبُ غَيْرَ الغَالِبِ
وَلْيَكُنِ المَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

ولم يَنص الناظم على اشتراط ظهور اللام، ولابُدَّ منه على مذهب البصريين، لكنه بإطلاقه يدلُّ على ذلك، لأن الأصل في كل عامل الظُّهُور، وأيضًا فإنه أتى باللام مع : لا، ولم، ولَمَّا، وهُنَّ لايُضمرن أبدًا، فكذلك اللام، وهو المذهب الصحيح، وذلك لأنّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء، وقد ثَبت في حروف الجر أنها إنما تَعمل ظاهرة، فكذلك حروفُ الجزم. وما جاء من ذلك

---

(١) سورة البقرة : ١٨٦.

(٢) سورة البقرة ٢٨٢.

(٣) سورة يونس : ٥٨

وفي النشر (٢/٢٨٥) «عن أبى بن كعب رضي الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون} يعنى بالخطاب فيهما، حديث حسن أخرجه أبو داود وكذلك في كتابه. وقرأ الباقون بالغيب».

(٤) سورة الزخرف : ٧٧.

(٥) السيرة النبوية ٣/٢٥، والأشموني ٢٤٤، وقبله :

يارَبِّ إمَّا تخرجَنَّ طالبي ... في مقنب من تلكم المقانبِ

والمقنب ـ كمنبر ـ جماعة الخيل والفرسان. وقيل: مابين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل.

مخالفًا للقاعدة فشاذٌ، نحو ماأنشده سيبويه لحَسَّان بن ثابت رضي الله تعالى عنه(١):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إذَا مَاخِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالاَ

وأنشد أيضا لُمُتَمِّم بن نُوَيْرَة(٢):

عَلَى مِثْلِ أصْحَابِ البَعُوضَةِ فاخْمِشي
لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

وأنشد الفراء(٣):

فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّى بَقَائِى ومُدَّتِى
ولَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ فِيكَ نَصِيبُ

وأنشد أيضا(٤):

مَنْ كَانَ لاَ يَزْعُمُ أنِّى شَاعِرُ
فَيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ المَقَادِرُ

---

(١) الكتاب ٣/٨، والمقتضب ٤/١٣٢، وابن الشجري ١/٣٧٥، والإنصاف ٥٣٠، وابن يعيش ٧/٢٥، ٦٠، ٦٢، ٩/٢٤، والخزانة ٩/١١، والمغني ٢٢٤، ٦٤١، والعيني ٤/٤١٨، والتصريح ٢/١٩٤، والهمع ٤/٣٠٩، والدرر ٢/٧١، والأشموني ٤/٥

وينسب البيت كذلك للأعشى وأبى طالب. والتبال والوبال : سوء العاقبة.

(٢) الكتاب ٣/٨، وابن يعيش ٧/٦٠، ٦٢، وابن الشجري ١/٣٧٥، والإنصاف ٥٣٢ والبعوضة : ماءة بالبادية، بها كان مقتل مالك بن نويرة فيمن قتلوا بأمر خالد بن الوليد.

ويقال : خمش وجهه، إذا جَرح بشرته. وحر الوجه : ماأقبل عليه منه، أو هو الخد أو الوجنة. يحض النساء على أن يبكين هؤلاء القتلى ويخمشن وجوههنَّ.

(٣) معانى القرآن ١/١٥٩، والعينى ٤/٤٢٠، والمغنى ٢٢٤، والأشموني ٤/٥ يخاطب هذا الشاعر ابنه بهذا البيت لما سمع أنه يتمنى موته.

(٤) معانى القرآن ١/١٦٠، والخصائص ٣/٣٠٣، واللسان (زجر) وروايته فيها «المزاجرُ».

وذهب الكسائى إلى جواز ذلك، وعليه حمل قوله تعالى : {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَايَرْجُونَ}[1] الآية / أى لِيَغْفِرُوا، وفي بيت مُتَمِّمٍ شاهدٌ له أيضا على مذهب المؤلف[2]. قال ابنه[3]: لتمكنه من أن يقول : «وَلْيَبْكِ» وكذلك قوله[4]:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا
تِأْذَنْ فَإِنِّى حَمْؤُهَا وجَارُهَا

لأنه لو لم يُؤثِر الجزمَ باللام المحذوفة لقال : (إيذَنْ) بلفظ الأمر.

وهذا كلُّه لادليل فيه لشذوذه، والآيةُ مجزومة على جواب الأمر، أى قُلْ لهم : اغْفِروا يَغْفِرُوا، وكذلك {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ}[5] الآية.

ثم قال : {هَكَذَا بِلَمْ ولَمَّا» يعنى أن الفعل يُجزم بهذين الحرفين أيضا، وهما لَمْ ولَمَّا.

أما (لَمْ) فهى أداة معناها النَّفْيُ، وهى مختصَّة بنفى الماضى المنقطِع، تقول : نَدِمَ زيدٌ ولم تَنْفَعْهُ النَّدَامَةُ، أى مانَفعته عقيبَ ندمِه،

---

(١) سورة الجاثية : ١٤.

(٢) حيث قال في «التسهيل» (٢٣٧) : «وقد يجزم مسبب عن صلة الذى تشبيها بجواب الشرط» اهـ

(٣) التكملة على شرح التسهيل [لوحة ٢٢٣ ـ ب].

(٤) المغني ٢٢٥، والعينى ٤/٤٤٤، والهمع ٤/٣٠٩، والدرر ٢/٧١، والأشموني ٤/٤، واللسان (أذن) والرجز لمنظور بن مرثد. والرواية الأشهر فيه «تِيِذَنْ» بكسر التاء وبالياء، وتوجيه هذه الرواية أن أصله (تَأْذَنْ) ثم كسر حرف المضارعة على لغة من يقول : تِعْلم، بكسر التاء، فانقلبت الهمزة ياء، وهو انقلاب غير لازم إلا في التقاء همزتين نحو : إيمان وإيلاف. وحَمْء المرأ وحَمَاها : أبو زوجها ومن كان من قِبَلِه من الرجال.

(٥) سورة إبراهيم عليه السلام : ٣١.

بخلاف (لَمَّا) فإنها لنفي الماضي غيرِ المنقطع، تقول : نَدِمَ ولَمَّا تَنْفَعْهُ النَّدامةُ إلى الآنَ، فـ(لَمْ) لنفى (فَعَلَ) و(لَمَّا) لنفي (قد فَعَلَ).

فمقالُ الجزم بلَمْ قولك : لَمْ يَقُمْ زيدٌ. ومنه قوله تعالى : {هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا}(١). فهذا نفيٌ للماضى المنقطعِ، وكذلك قول عبدالله بن عبدالأعلى القرشي أنشده سيبويه(٢):

وكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلَهِى وَحْدَكَا
لَمْ يَكُ شَىْءٌ ياإلَهِى قَبْلَكَا

فيصح أن يقال هنا : لم يَكُنْ، ثُمَّ كان. وكذلك قول الطِّرِمَّاح(٣):

لم يَفُتْنَا بالوِتْرِ قومٌ وللضَّيم
رجالٌ يَرْضَوْنَ بالإغْمَاضِ

وأمَّا (لَمَّا) فمثالها : لَمَّا يَقُمْ زيدٌ. ومنه قوله تعالى : {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ}(٤) الآية. أى ولَمْ يَعْلَمْ إلى الآن، فلا يقال في مثل هذا: لم يَكُنْ ثُمَّ كان. وقال تعالى : {كَلاَّ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ}(٥). وقال الشاعر(٦):

فَإنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكلٍ
وَإلاَّ فَأَدْرِكْنِى ولَمَّا أُمَزَّقِ

---

(١) سورة الإنسان : ١.

(٢) الكتاب ٢/٢١٠، والمقتضب ٤/٢٤٧، والمنصف ٢/٢٣٢، وابن يعيش ٢/١١، والمغني ٢٧٩، والعيني ٣/٢٩٧، والتصريح ٢/٣٦، والهمع ٤/٢٨١، والدرر ٢/٦٠.

(٣) ديوانه ، ١٧٦ (ط ٢ ، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م) بيروت .

(٤) سورة التوبة : ١٦.

(٥) سورة عبس : ٢٣.

(٦) ابن الشجرى ١/١٣٥، والمغنى ٢٧٨، والأشموني ٤/٥، والأصمعيات ٥٨، والشعر والشعراء ٣٦١، وبهذا البيت لقب الشاعر الممزق.

واعلم أن (لَمَّا) على ثلاثة أقسام : نافيةٌ، وهي الجازمة المذكورة هنا، واستثنائيةٌ بمعنى (إلاَّ) وهي نحو قولك : عزمتُ عليكَ لَمَّا فَعَلْتَ. ومنه قوله تعالى : {وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ}(١) و{إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}(٢) على قراءة التشديد، وهي لابن عامر وعاصم وحمزة(٣).

وحرفُ وجوبٍ لوجوبٍ فيما مضى، نحو : لَمَّا قام زيدٌ قام عمروٌ.

والثانيةُ والثالثة : لاحظَّ للجزم فيهما، وكلامُ الناظم لايقتضي اختصاصَ الجزم بالنافية دون غيرها، ففيه إيهَام، إذْ لم يُبَيِّن ذلك، وكان حقه أن يبيِّن.

والقسم الثاني من قسمي الجوازم مايَجزم فعلين، وهي إحدى عشرةَ أداة، وهي :

إنْ، ومَنْ، ومَا، ومَهْمَا، وأيٌّ، ومتَى، وأيَّانَ، وأيْنَ، وإذْ مَا، وحَيْثُمَا، وأنَّى.

وهي قسمان : حروفٌ، وأسماءٌ، / وسيذكر ذلك.

فأما (إنْ) المكسورة الخفيفة فتقول فيها : إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمروٌ. ومنه قوله تعالى : {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا}(٤).

وقوله : {إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ}(٥).

وهي أمُّ الباب، ولذلك يجوز أن يَليها الاسمُ في اللفظ في فصيح

---

(١) سورة يس : ٣٢.

(٢) سورة الطارق : ٤.

(٣) وقرأ باقي السبعة (لَمَا) بالتخفيف. وانظر: السبعة ٦٧٨.

(٤) سورة الأنفال : ٢٩.

(٥) سورة النور : ٣٢.

الكلام(١)، وإن كان على إضمار الفعل، فتقول : إنْ زيدٌ قامَ أكرمتُه، ولايجوز ذلك في غيرها إلا في الشعر، نحو ما أنشده سيبويه(٢):

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ في حَائِرٍ
أيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

وأيضًا فما عداها إنما يَعمل عملَها لتضمُّن معناها.

وأمَّا (مَنْ) فهي اسم لمن يَعقل، ومثال الجزم بها قولك : مَنْ يُكْرِمْني أُكْرِمْهُ، قال تعالى : {ومَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ}(٣) وقال : {ومَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ ويَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ}(٤) الآية. وأنشد سيبويه للأعشى(٥):

ومَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لاَيَزَلْ يَرى
مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجَرًا ومَسْحَبَا
وتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وإنْ يُسِيءْ
يَكُنْ مَا أسَاءَ النَّارَ في رَأْسِ كَبْكَبَا

---

(١) (ت) «في صحيح الكلام».

(٢) الكتاب ١١٣/٣، والمقتضب ٧٥/٢، وابن الشجري ٣٣٢/١، ٣٤٧، والإنصاف ٦١٨، وابن يعيش ١٠/٩، والخزانة ٤٧/٣، ٣٨/٩، والعيني ٢٣٤/٤، ٥٧١، والهمع ٣٢٥/٤ والدرر ٧٦/٢، والأشموني.

والبيت لكعب بن جعيل. والصعدة : القناة. والحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل، فيتحير ماؤه، أى يستدير ولايجري قدما. يصف امرأة، وشبهها بهذه الصعدة، وجعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها، وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح.

(٣) سورة التغابن : ١١.

(٤) سورة الطلاق : ١١.

(٥) الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٢/٢، وديوانه ٨٨، واللسان (كبب) والمجر والمسحب : مصدران ميميان، أو اسما مكان من : الجر والسحي. وكبكب : اسم جبل بمكة. والمغنى : من اغتراب عن قومه وقع عليه ظلم كثير، فيحتمله لعدم ناحره، وأخفي الناس حسناته، وأظهروا سيئاته، حتى تكون كالنار في رأس الجبل شهرة وظهورا.

وأنشد أيضا لزُهَيْر(١):

ومَنْ لايُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً
فيُثْبِتَها في مُسْتَوى الأَرْضِ تَزْلَقِ

وأمَّا (ما) فهى اسم مُبْهَم يقع على كل شىء، ومثال الجزم بها : ماتفْعَلْ أفْعَلْ مثلَه. قال الله تعالى : {مَايَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلاَ مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ}(٢). وقال تعالى : {ومَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ}(٣) {ومَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ في سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ}(٤) الآية. وقال حَسَّان(٥):

مَا يَقْسِمِ اللَّهُ أَقْبَلْ غيرَ مُبْتَئِسٍ
مِنْهُ وأَقْعُدْ كَرِيمًا نَاعِمَ البَالِ

وقال الكميت(٦):

ومَا يَكُ في النَّاسِ مِنْ نَائِلٍ
جَزِيلٍ فَنَائِلُهُمْ أَجْزَلُ

وأمَّا (مَهْمَا) فهى بمعنى (مَا) وكذلك أصلها عند الخليل (ما) ثم أُدخلت عليها (ما) فاستَقبحوا تكرار اللفظ، فأبدلوا الألف الأولى هاء(٧).

(١) الكتاب ٨٩/٣، والمقتضب ٢٣/٢، ٢٧، وليس في ديوانه.
ويقال : زَلَقت القدمُ زَلْقًا، إذا زلت ولم تثبت. يقول : من لمن يقدم رجله مثبتا لها في موضع مستو ـ زلقت رجله. ويضرب مثلا للرجل لم يستعد للأمر قبل محاولته.
(٢) سورة فاطر : ٢.
(٣) سورة البقرة : ١٩٧.
(٤) سورة الأنفال : ٦٠.
(٥) ديوانه ٣٢٤/١.
(٦) لم أجده فى شعره المطبوع (جمع الدكتور داود سلوّم).
(٧) الكتاب ٥٩/٣.

ومن الجزم بها قول الله تعالى : {وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ}(١). وقال زهير(٢):

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِيءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وأمَّا (أيٌّ) فنحو قولك : أيُّ الناسِ يَأْتِنِي أُكْرِمْهُ، وهي لتعميم أوصاف الشيء. ومن الجزم بها ما أنشده سيبويه من قول ابن هَمَّام السَّلُولي(٣):

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمُ
في أيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَه يَمِلِ

وقال لبيد(٤):

فَأَيَّ أَوَانٍ مَا تَجِئْنِي مَنِيَّتِي
بِقَصْدٍ من المَعْرُوفِ لاَ أَتَعَجَّبِ

وأمَّا (مَتَى) فمثالُ الجزم بها قولك : مَتَى تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ. قال الحطَيئةُ أنشده سيبويه(٥):

---

(١) سورة الأعراف : ١٣٢.

(٢) المغني ٣٢٣، ٣٣٠ والهمع ٣١٩/٤، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشموني ١٠/٤، ومعلقته. والخليقة : الطبيعة التي يُخلق المرء بها.

(٣) الكتاب ٨٠/٣، والأشموني ١٠/٤، واللسان (مكن) يصف رجلا اتصل بالسلاطين، فأضاع دينه في اتباع أمرهم ولزوم طاعتهم. وتمكن دنياهم : تمكن من دنياهم، فحذف حرف الجر، وأوصل الفعل بنفسه.

(٤) ديوانه : ٤، والقصد : المعتدل. ومعناه أن منيتي إذا لم تجئني بما يطمئن نفسي فلست أرى ذلك عجيبا، فقد خبرت فعل المنية فيمن فقدتهم.

(٥) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٥/٢، وابن الشجري ٢٧٨/٢، وابن يعيش ٦٦/٢، ١٤٨/٤، ٤٥/٧، والعيني ٤٣٩/٤، وديوانه ٢٥

وتعشو : تأتيها ظلاما في العشاء ترجو عندها خيرا. وخير نار : أي نار معدة للضيوف التي تطرق ليلا.

/ مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلىَ ضَوْءِ نَارِهِ

تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

وأنشد أيضا قولَ الآخر(١):

مَـــتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا

تَجِـدْ حَطَبًـا جَـزْلاً ونَـارًا تَأَجَّـجَا

وأنشد أيضا لطرفة(٢):

ولَسْتُ بَحِــلاَّلِ التِّــلاَعِ مَــخَـافَــةً

ولَكِنْ مَـتَى يَسْـتَـرْفِـدِ القَـوْمُ أرْفِـدِ

وأمَّا (أيَّانَ) فالسَّماع بها قليل، ولكنه جائز(٣) نحو: أيَّانَ تَأْتِنى آتِكَ، ومنه قوله الشاعر(٤):

---

(١) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٦/١، والإنصاف ٥٨٣، وابن يعيش ٥٣/٧، ٢٠/١٠، والخزانة ٩٦/٩، والهمع ٢٢١/٥، والدرر ١٦٦/٢، والأشموني ١٣١/٣

والبيت لعبيد الله بن الحر من قصيدة تجاوز ثلاثين بيتا، قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير بالكوفة. وتلمم : من ألمَّ الرجل بالقوم إلماما، إذا أتاهم فزل بهم.

والجزل : الغليظ. وتأججت النار : توقدت. أراد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم، فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها.

(٢) الكتاب ٧٨/٣، والخزانة ٦٦/٩، والمغني ٦٠٦، والعيني ٤٢٢/٤، ومعلقته.

والحلال : الكثير الحلول والنزول، والتلاع : جمع تلعة، وهى مجري الماء من رءوس الجبال إلى بطون الأودية. ويسترفد القوم : يطلبون رفدي وعطائي.

يقول : لا أنزل التلاع تفاديا من الضيف الطارق، أو خوفا من استعانة قومي بي في حرب الأعداء، وإنما أحل الأماكن المشرفة التي تظهر للضيف، ومتى طلب القوم رفدى رفدتهم، وإذا استعانوا بي في قتال الأعداء أعنتهم.

(٣) في (ت) «ولكنه غير جائز» وهو خطأ.

(٤) العيني ٤٢٣/٤، والأشموني ١٠/٤.

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ومَتَى

لم تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرَا

وقد جَعلها الفارسى في «التَّذْكِرة» من قَبِيل مالا يُجَازَى به، نحو : كَيْفَ، وكَمْ، وما ذاك إلا لنُدور السَّماع فيها.

وأمَّا (أيْنَ) فمثال الجزم بها قولك : أينَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ. قال الله تعالى : {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُّكُم الْمَوْتُ}(١). وقال ابن هَمَّام السَّلُولى أنشده سيبويه(٢):

أيْنَ تَضْرِبْ بنَا العُدَاةَ تَجِدْنَا

نَصْرِفُ العِيسَ نحوَها للتَّلاَقِى

وأنشد أيضا(٣):

صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حَائِرٍ

أَيْنَمَا الرِّيح تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

وأمَّا (إذْ مَا) فهى (إذْ) التى هى ظرفٌ لِمَا مَضى، زِيدت عليها (ما) فصارت بمعنى (إنْ) للمستقبل، نحو : إذْ مَا تَقُمْ أُكْرِمْكَ.

ولا تكون شرطيَّة دون (ما) أصلا، والخلافُ في كونها حرفا أو ظرفا سيأتي بُعَيْد هذا إن شاء الله.

---

(١) سورة النساء : ٧٨.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن يعيش ١٠٥/٤، ٤٥/٧، والأشموني ١٠/٤ والبيت لعبدالله ابن همام السلولي.

والعداة : جمع عاد. والعيس : الإبل البيض، والمفرد أعيس وعيساء.

ومعناه : إن تضرب بنا العداة في موضع من الأرض تصرف العيش نحوهم للقائهم. ولم يرد أنهم يلقون العدو على الإبل، لأنهم كانوا يرحلون على الإبل، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل.

(٣) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه.

ومن الجزم بها في السَّماع ما أنشده سيبويه من قول ابن هَمَّام السلُّولي[1]:

إذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزجىً ظَعِينَتِي
أُصَعِّدُ سَيْرًا في الْبِلادِ وأُفْرِعُ
فإنِّيَ من قَوْمٍ سِوَاكُمْ وإنَّما
رِجَالِيَ فَهْمٌ بالحجازِ وأَشْجَعُ

وأمَّا (حَيْثُمَا) فهى (حَيْثُ) لحقتها (ما) ولاتكون شرطية إلا مع (ما) فلذلك أتى بها مع (ما) كما فعل في (إذْ مَا) بخلاف سائر الأدوات، فإنها يكون منها جوازمُ بما دونَها، فتقول : أينَ تَكُنْ أَكُنْ {وأَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّم الْمَوْتُ}[2] ومَتَى مايَأْتِنِي آتِكَ، ومَتَى تَأْتِنى آتِكَ، ونحو ذلك، فكلٌّ ماقَيَّده الناظم بـ(ما) فلايكون جازما إلا بها.

ومن الجزم بها قولك : حَيْثُما تَجْلِسْ أجْلِسُ، وأنشد ابن الناظم[3]:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لكَ اللَّهُ
نَجَاحًا في غَابِرِ الأزْمَانِ

ومِمَّا يُشْعر بالجزاء فيها قولُه تعالى : { وحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلَّوا

(١) الكتاب ٥٧/٣، وابن الشجري ٢٤٥/٢، وابن يعيش ٣٧/٧، ٦/٩، والخزانة ٣٣/٩ ويروى «أزجي مطيتي» يخاطب امرأة، والإزجاء : السوق. والظعينة : المرأة مادامت في الهودج. وأصعِّد : أنحدر. وأفرع : أصعد وارتفع. وفهم وأشجع : قبيلتان.

(٢) سورة النساء : ٧٨.

(٣) شرح ابن الناظم ٦٩٥، والمغني ١٣٣، والعيني ٤٢٦/٤، والأشموني ١١/٤ والغابر : الباقي، وهو كذلك الماضي، لأنه من الأضداد، والأول هو المراد.

وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ}(1) فأتى بالفاء في الجواب.

وأما (أنَّى) فهى لتعميم الأحوال، وقد تأتى ظرفَ زمان أو مكان. ومثال الجزم بها قولك : أنَّى تَفْعَلْ كذا أُكْرِمْكَ، ومنه قول لَبيد أنشده سيبويه(2):

فَأَصْبَحْتَ أنَّى تَأْتِهَا تَبْتَئِسْ بِهَا

كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تحتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

وهنا انتهى ما أتى به من / الأدوات الجازمة لفعلين. ودَلَّ ذلك على أن (كَيْفَ، وكَمْ) لايكونان منها، وكذلك (إذًا).

أمَّا (كَيْفَ) فمذهبُ البصريين عدمُ الجزاء بها، وخالف في ذلك الكوفيون، فجعلوها في الجزاء بها كمَتَى وأينَ، فيجوز عندهم أن تقول : كَيْفَما تَكُنْ أَكُنْ، وكَيْفَ تَفْعَلْ أفعلْ(3).

وأمَّا (كَمْ) فذكر غيرُ قُطْرب أنه جائز أن تقول : كَمْ تَلْبَسُ أَلْبَسُ، ونحوه. ومُعْتَمَدُهم القياسُ على ظروف الزمان والمكان لمُلاَقاتها إيَّاها في المعنى، إذ كان معنى (كَيْفَما تَكُنْ أَكُنْ) في أيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ، كما أن معنى (أيْنَ تَكُنْ أَكُنْ) في أيِّ مكانٍ تَكُنْ أَكُنْ، ومعنى (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) في

---

(1) سورة البقرة : ١٤٤.

(2) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن يعيش ١١٠/٤، ٤٥/٧، والخزانة ٩١/٧، ٤٥/١٠، وديوانه ٢٢٠.

وتبتئس : يصبك بؤس. ومركباها : ناحيتاها اللتان ترام منهما، وهما قادمة الرحل وآخرته. وشاجر : مشيتك. يخاطب ابن عمه قائلا له : إنك ركبت أمر الاخلاص لك منه، فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة، لايقدر على النزول عنه، لأن رجليه قد اشتبكا بركائبها، وكلا مركبيها لايستقر عليه، إن ركب على مركبها المقدم وهو الرحل، وجده صعبا، وإن ركب على مركبها المؤخر، وهو الكفل، مال به وصرعه.

(3) انظر في هذه المسألة : الإنصاف : ٦٤٣ (المسألة الواحدة والتسعون) ومغني اللبيب : ٢٠٥.

أيِّ زمانٍ تَقُمْ أَقُمْ.

وأيضًا فكل اسم من أسماء الاستفهام قد استُعمل في هذا الباب، إلا (كَيْفَ، وكَمْ) وهما قابلان، من حيثُ وقعا مستفهمًا بهما، لاجتماع أدَوات الشرط والاستفهام، في كون مابعدهما غيرَ مُوجَب، فإذا دخل جميعُ أسماء الاستفهام في الشرط سماَعًا دونهما فالقياسُ سائغٌ فيهما، فيَدخلان.

وهذا قياسٌ يَهْدِمه السَّماع، إذ لم تفعل العربُ ذلك، ولم يُوجَد لها الجزمُ بكَيْفَ، وإن كان الجزم بها في المعنى صحيحا[١]، إذ جائزٌ أن تقول : كيفَ تَصْنَعُ أصنَعُ.

ومِمَّا يدل على ذلك قوله تعالى : {يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}[٢]. وقوله : {فَيَبْسُطُهُ في السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ}[٣] إذ المعنى : كيفَ يَشاءُ بَسْطَهُ بَسَطَهُ، وكيفَ يَشاءُ أن يُنْفِقَ أنْفَقَ.

وإنما امتنع البصريون من الجَزاء بهما لعدم السَّماع، لا لأجل القياس، إذ هو قابل للجزاء بهما.

قال الفارسيّ في «التَّذكِرة» حين ذَكر (كَيْفَ) : ونظيرُ ذلك في أنْ لم يُجَازَ به (كَمْ، وأيَّانَ) قال : ولو جُوزِيَ بكَيْفَ لكان جائزا، والمعنى عليه، قال : وعلى ذلك يدل كلام سيبويه، وأشار بذلك إلى قول سيبويه[٤]: وسألتُ الخليلَ ـ رحمه الله ـ عن قوله : كيفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ. فقال : هي مُسْتَكْرَهة، وليست من حروف الجزاء، ومَخْرَجُها على الجزاء، لأن معناها : على أيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ.

---

(١) (ت) «صحيحا في المعنى».

(٢) سورة المائدة : ٦٤.

(٣) سورة الروم : ٤٨.

(٤) الكتاب ٣/٦٠.

وقد فَرَّق النحويون بين (كَيْفَ) وغيرها بأوجه، منها أن جوابها لايكون إلا نكرة فتقول : كيفَ زيدٌ؟ فيقال : سَقِيمٌ، ولاتقول : السقيمُ، لأنه سؤال عن الحال، والحال نكرة، بخلاف (مَتَى) وغيرها، فإن جوابها يكون معرفة ونكرة، فلَمَّا قَصُرت عن حال أخواتها لم يَبْلغ من قُوَّتها أن تَجْرى في الجزاء مَجراها.

ومنها أن (كَيْفَ) قَصُرت عن نظائرها أيضًا بأنها لايُخْبَر عنها، ولايعود إليها ضمير، كما/ يكون ذلك في : مَنْ ومَا، ومَهْمَا، وأيٍّ وهذا الوجهُ ضعيف، والمعتمَد السَّماع.

وعلَّل المنع في (كَمْ) بأنهم استَغنوا عن الجزاء بها بالجزاء بـ(ما) لدخول معناها تحت معنى (ما) إذا قلت : ماتَأْكُلْ آكُلْ عَدَدَه[1]، وما تَلْبَسْ أَلْبَسْ عَدَدَه، فتقع على المَعْدُودات وغيرها، لما فيها من الإبهام، كما استَغْنَوا عن (وَذَرَ، ووَدَعَ) بتَرَكَ. وباب «الاستغناء» كثير[2].

وقد علَّل الفارسي أيضا بهذا النحو في (كَيْفَ) وذكَر غيرُه أنهم استَغنوا عنها بأنَّى، لأنها تأتى بمعناها.

وأمّا (إذَا) فلا يُجَازَى بها أيضا في الكلام، كما أشعر به النظمُ، فلايقال : إذَا تَقُمْ أَقُمْ، وإنما الوجهُ الرفعُ، إلا أن يُضْطر شاعر إلى الجزم فيجوز، لأن معنى الجزاء حاصل فيها، وأنها للمستقبل كـ(إنْ) ولأن وقتها غير معلوم، فأشبهت (إنْ) في جَهالة الوقت، لأن الكَوْن مع (إنْ) لايُدرى كَوْنُه، فلا يُدْرَى وقْت كَوْنِه.

---

(١) كلمة «عدده» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ٢٦٦/١ (باب الاستغناء بالشيء عن الشيء».

ومما جاء مجزوماً بها ما أنشده سيبويه من قول قَيْس بن الخَطِيم[1]:

إذَا قَــصُــرَتْ أَسْــيَــافُنَا كَــانَ وَصْلُهَــا
خُطَانَا إلى أعْـــــدَائِنَا فَنُضَـــــارِبِ

فقوله : «فَنُضَارِبِ» دليلٌ على جَزْم ماعُطِف عليه، وهو موضع «كانَ» وذلك يدل على جزم موضع «قَصُرَتْ» وأنشد أيضا للفرزدق[2]:

تَــرْفَــع لِــى خِــنْــدِفٌ والــلــهُ يَــرْفَــعُ لِــى
نَــارًا إذَا خَـــمَـــدَتْ نِيَـــرانُهُم تَقِـــدِ

وأنشد أيضا لبعض بني سَلُول[3]:

إذا لَمْ تَزَلْ في كُلِّ دَارٍ عَــرَفْــتَــهَــا
لَهَــا وَاكِفٌ من دَمْعِ عَــيْنَيْكِ تَسْــجُمُ

قال سيبويه[4]: فـهـذا اضـطرار، وهو في الكلام خَطَأ، ولكن الجَـيِّـد قـول

(١) الكتاب ٦١/٣، والمقتضب ٥٧/٢، وابن الشجري ٣٣٣/١، وابن يعيش ٩٧/٤، ٧٤/٧، والخزانة ٢٥/٧، وديوانه ٤١
ومعناه أن سيوفنا إذا قصرت في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا نحوهم، وإقدامنا عليهم، حتى تنالهم سيوفنا.

(٢) الكتاب ٦٢/٣، وابن الشجري ٢٣٣/١، وابن يعيش ٤٧/٧، والخزانة ٢٢/٧، وملحقات ديوانه ٢١٦
وخندف : قبيلة، يقول : إذا قعدت بغير قبيلتُه فإن قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ماهو كالنار الموقدة.

(٣) الكتاب ٦٢/٣، والشنتمري ٤٣٤/١، وابن السيرافي ٥٣١
والواكف : السائل القاطر. وتسجم : تصب. ويروى «تِسْجُم» بالياء، و«يَسْكُبِ» بالباء، وعلى هذه الرواية يكون من قصيدة بائية لجرير.

(٤) الكتاب ٦٢/٣.

كَعْب بن زُهَير(١):

وإذَا مـــاتَشَـــاءُ تَبْـــعَثْ مِنْهَـــا

مَـــغْـــرِبَ الشَّـــمْسِ نَاشِطًا مُـــذْعُـــورا

وأنشد أيضا في الرَّفْع لذى الرُّمَّة(٢):

تُصْـــغِى إذَا شَـــدَّهَا بالرَّحْلِ جَـــانِحَـــةً

حَـتَّى إذا مَـا اسْـتَوى في غَـرْزِهَا تَثِبُ

وإنما كــان الوجــه الرفَـــع، لأن (إذا) إنما تكـــون لِمَـا كــان من المستقبل معلوم الوقوع، بخلاف (إنْ) فإنها إنما تكـون لما يجُهل وقوعه، ولذلك يجوز أن تقول : آتِيكَ إذا احْمَّر البُسْرُ، أو إذا غَربَت الشمسُ، ولايصلح أن تقول : آتيكَ إن احْمَرَّ البُسُرُ، أو إن غَربَت الشمسُ، ففارقت (إنْ) بذلك، فلم تَجْرِ مجَراها، لكنها من حيث الاستقبال والمشاركةُ لها، فاعْتُبِر ذلك فى الضرورة.

ثم قال الناظم - رحمه الله - (وحَرْفُ إذْ مَاكَإنْ) إلى آخره.

يعنى أن هــذه الأدوات التى تَجزم فِعْلَيْن على قسمين : أسماء، وحروف.

---

(١) الكتاب ٦٢/٣، وابن يعيش ١٣٤/٨، وديوانه ١٦١

والناشط : الثور يخرج من بلد إلى بلد، وهذا أو حسن له وأذعر. وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله، وشعبها في انبعاثها وسرعتها بثور قد ذعر من صائد أو سبع.

(٢) الكتاب ٦٠/٣، وابن يعيش ٩٧/٤، ٤٧/٧، واللسان (صغا) وديوانه ٩ ويقال : أصغت الناقة، إذا أمالت رأسها إلى الرجل، كأنها تستمع شيئا حين يشد عليها الرحل.

وجانحة : مائلة. والغرز للرحل كالركاب للسرج. يصف ناقة بأنها تسكن حين يشد عليها الرحل، فإذا استوى راكبها عليها سارت بسرعة.

فأمَّا الحروف فَإنْ وإذْ مَا. أمّا/ كَوْن (إنْ) حرفًا فمعلوم، ولا خلاف /١٧
فى ذلك، وأما كون (إذْ مَا) حرفا فهو موضع الإشكال، ولذلك اعتَمد التعريَف بذلك فيها، فقال: (وحَرْفٌ إذْ مَا) فقدَّم الخبرَ تنبيهاً على الاعتناء بكونها حرفا لا اسْما، أو أتى بها نكرةً مبتدَأ بها، والخبرُ ما بعدها، إشعارًا بالحَصْر فى المعنى، أى إنَّما هى حرفٌ لا اسم، وشَبَّهها بـ (إنْ) التى هى شهيرة فى الحَرْفِيّةَ، ونَبَّه بهذا الحَصْر على الخلاف الواقع فى (إذْمَا).

فمذهب سيبويه أنها حرف[1]، كما ذهب إليه الناظم، وكان أصلها (إذْ) التى هى ظرف زمان لِمَا مَضى، فضُمَّت إليها (ما) وصُيِّرتا حرفًا واحدًا يدل على الاستقبال، وصار التَّرْكيب ناقلاً لها.

عن حُكْم أصلها، كما كان التركيب فى (إنَّمَا) و (قَلَّمَا) ونحوهما ناقلاً لها[2]. عن الحكم الأول. ولو كانت باقية على أصلها لكانت ظرفًا لما مَضَى، ولم يصح إن تقع للجزاء.

وأيضا فلا دليل يدل على بقاء الاسميَّة ومعناها كمعنى (إنْ) فالحملُ على ما ظَهر أوْلَى، وهو أصلٌ مُبَيَّن فى الأصول، ولا نُكْرَ فى أن تكون الكلمة قبل التركيب من قبِيل، ثم تنتقل بالتركيب إلى قبيل آخر، كما فى (قَلَّمَا) ونحوه. وعلى ما ذَهب إليه الإمامُ[3] جمهورُ النحويين.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٦، ٥٧.
(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).
(٣) يعنى سيبويه رحمه الله.

ونُقل عن المبردّ وابن السرّاج والفارسى القول بُاسميتّها كما كانت فى الأصل، وأنها بمعنى : أىّ حِينٍ، أو بمعنى : أىّ مكانٍ. وردّ عليهم ابنُ خروف وغيرُه بالاستقبال وبقوله[1] :

* إذْ مَا تَرَيْنِى الْيَوْمَ مُزْجًى ظَعِينَتِى *

والمرادُ، لا محالةَ : إمَّا تَرَيْنِى، فدخولُ «الْيَوْمَ» يُفسد معنى : أىّ حِينٍ، بلا بُدٍّ، وقد استَدل لمذهبه بأنَّ نَقْل (إذْ) مع (مَا) للاستقبال لا يُخرجها عن وضعْها، فإنها قد تأتى للاستقبال، حُكِى ذلك عن أبى عُبَيْدة، واستَدلوا على ذلك بقوله[2] :

يَجْــزِيهُ رَبُّ الْعَــالِمــينَ إذْ جَــزَى

جَنَّـاتِ عَــدْنٍ فى العَــلاَلِىِّ العُلَىَ

وأيضا فلو كان التركيب مع (ما) مُخْرجا عن الاسميَّة إلى الحرفيَّة لكان مُخْرجاً لـ (حَيْثُما) عن الاسميَّة، وذلك غير صحيح بلااتفاق، فإنها عند الجميع اسمُ لاحرف، فكذلك ينبغى أن تكون (إذْ مَا).

وأُجيب عن الأول بأنّ استعمال (إذْ) فى الاستقبال غير معروف، وما احتَجّ به لاحُجَّة فيه، لاحتمال حَمْلها على المُضِىّ.

وعن الثانى بالفَرْق بين (إذْ مَا) و (حَيْثُما) أن (حَيْثُما) لم تَزُل عما كانت عليه قبلُ من الدلالة على المكان، بخلاف (إذْ مَا) فإنها كانت قبل دخول (ما)

---

(١) هو عبدالله بن همام السلولى، وقد تقدم الاستشهاد به، عجزه :

* أُصَعِّدُ سَيْرًا فى البِلاَدِ وأُفْرِعُ *

(٢) هو أبو النجم، واستشهد به ابن الشجرى فى أماليه ١/٤٥، ١٠٢، ورواية الأول فيه :«ثم جزاه الله عنا إذ جزى» والعلالىُّ : جمع عِلِّية – بكسر العين وضمها مع تشديد اللام – وهى الغرفة.

عليها اسمَ زمانٍ ماض، فلما دخلت / (ما) عليها صَيَّرتها تدل على غير ١٨
ما كانت تدل عليه، وهو مستقبل، ولم تَظهر فيها أمارةُ اسميَّة، فلذلك ادُّعِيَ فى (حَيْثُما) البقاءُ على ماكانت عليه، بخلاف (إذْ مَا) وهذا واضح.

وأمَّا الأسماء فمَا عَدا ماذكر، وذلك قوله : «وبَاقِي الأدَوَاتِ أسْمَا» أى باقى الأدوات الجازمة لفعلين أسماءً لاحروف، وإن كانت مع ذلك تدل على معنى (إنْ) لكنَّ أمارات الأسماء موجودة.

والباقى المذكور تسعُ أدوات، كلُّها قد تضمَّن معنى (إنْ) وبذلك عمِلَت عملَها، وهى على خمسة أضرب : اسمُ مَحْض، واسمُ يُشبه الظرف، وظرفُ زمان، وظرفُ مكان، وجَارٍ على حُكْم ما صاحَبه.

فالأول : ثلاثُ أدوات، وهى : مَنْ، ومَا، ومَهْمَا.

والثانى : (أنَّى) إذ هى فى معنى (كَيْفَ) وقد تُستعمل ظرفا كقوله : {أَنَّى لَكِ هَذَا}(١). أى مِنْ أينَ لكِ هذا؟ ويُلْحَق بها (كَيْفَ) عند مَنْ ألحقها.

والثالث : (مَتَى) و (أيَّانَ) ويُلْحَق بها (إذَا) فى الشعر.

والرابع : (حَيْثُما) و (أين).

والخامس : (أىُّ) فهى بحسَب ماتضاف إليه، إن أضيف إلى اسمٍ مَحْض فهى اسم، أو إلى ظرف فهى كذلك، نحو قولك : أيُّهُمْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ، وأىَّ مكانٍ تَجْلِسْ أجلسْ فيه، وأىَّ يومٍ تَسِرْ أسِرْ مَعَكَ.

وفى قوله : «وبَاقِي الأدَوَاتِ أسْمَا» إشعارُ بانْحِتَام اسميَّة (مَهْمَا) عنده، وهو كذلك عند النحويين، لثبوت اسميَّتها بإعادة الضمير عليها فى

---

(١) سورة آل عمران : ٣٧.

نحو قوله تعالى : { وقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ }[(١)] الآية، إلاَّ أبا زيد السُّهَيْلى[(٢)]، فإنه زعم أنها تكون اسمًا فى الموضع الذى يعود عليها فيه ضمير كما فى الآية، وتكون حرفا فى الموضع الذى لايعود عليها فيه ضمير، كقول زُهَير بن أبى سُلْمى[(٣)]:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

قال : هى هنا حرف، لأنها لا موضع لها من الإعراب، فهى بمنزلة (إنْ) قال : وإنما كانت كذلك لأنها مركَّبة من (مَا) الشرطية و (ما) الزائدة، فإذا غَلَب عليها حكمُ الحرف الزائد كانت حرفًا، وإذا غَلَب عليها حكمُ (مَا) الشرطيَّة صارت اسمًا. ثم فرَّق فى الدعوى بينها وبين (حَيْثُما) و (كَيْفَما).

ورَدَّ عليه الشلَوْبِين بأنه بَنى فى البيت على أنها ليس لها فيه موضع من الإعراب، وإنما ذلك إذا كان «مِنْ خَلِيقَةٍ» فاعَل «كانَ» إن كانت تامة، أو اسمهَا إن كانت ناقصة، و «مِنْ» زائدة، و «عِنْدَ امْرِئٍ» خبرُ الناقصة، أو متعلِّق بها إن كانت تامة. وهذا لاضرورة تدعو إليه إذا ثَبتت اسميَّتُها، ويمكن أن يكون/ لها فى البيت موضعُ من الإعراب، بتقدير كَوْنٍ مرفوعٍ ١٩

---

(١) سورة الأعراف : ١٣٢.

(٢) هو أبو زيد وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى الأندلسى المالقى الحافظ، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات، جامعا بين الرواية والدراية، عالما بالتفسير وصناعة الحديث، واسع المعرفة عزيز العلم. وصنف : الروض الأنف فى شرح السيرة، وشرح الجمل، والتعريف والإعلام بما جاء فى القرآن من الأسماء والأعلام، وغير ذلك (ت ٥٨١هـ).

(٣) المغنى ٣٢٣، ٣٣٠، والهمع ٢١٦/٤، ٣١٩، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشمونى ١٠/٤، ومعلقته. والخليقة : الطبيعة التى خلق الله الإنسان عليها. وخالها : ظنها.

(كان) ضميرًا عائدا على «مَهْمَا» وأنَّثه حَمْلا على المعنى، و «مِنْ خَلِيقَةٍ» تفسيرُ معنى «مَهْمَا» وهذا صحيح. وماذكره من التوحيد إنما يصح مع موافقة السَّماع، وهو لم يُوافقه فلا يُلتفت إليه.

وقوله : «وحَرْفُ إذْ مَا» مبتدأ وخبر، والخبر مقدم، والأصل : وإذْ مَا حرفُ، ولكنه قَدمَّه لما ذُكر من التَّنكْيت على مَذهب المخالف، ويجوز أن تكون «حرفُ» مبتدأ خبرهُ مابعده، وابتَدأ بالنكرة لما فيها من معنى الحَصْر المقصود، كقولهم : «شَرٌّ أهرَّ ذَا نَابٍ»[1] أى : ما أَهَرَّهُ إلا شَرٌّ، فكذلك المعنى هنا.

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا
يَتْلُو الجَزَاءَ وجَوَابًا وُسِمَا

ذكَر فى هذين الشَّطْرين أولاً أنَّ هذه الأدوات المذكورة تَطْلبُ فعلين اثنين فالضمير فى قوله : «يَقْتَضِينَ» عائد على لأدوات، والاقتضاءُ هنا بمعنى الطَّلَب، أى يَطْلُبْن فعلين، والفعلان المطلوبان هما : فعلُ الشَّرْط، ولابُدَّ من كونه مجزوما فى اللفظ إن كان مضارعًا، أو فى الموضع إن كان ماضيا، لأنهنَّ من الأدوات الجوازم، وفعلُ الجوابِ، ولابُدَّ أيضا من الجزم فيه، أو فى موضعه.

وفى قوله : «فِعْلَيْنِ يَقتَضِينَ» إشعارُ بأنَّ الأدوات المذكورة هى العاملة الجزمَ فى الفعلين معًا، لأنه وَضعها جوازمَ، ثم ذكَر محلَّ الجزم الذى تَطْلبه، فذكَر فِعْلَيْن، فدَلَّ على أنَّ الجزم فيهما معًا بالأداة الداخلة على جُمْلة الشَّرْط، وهذا الذى ذهب إليه الناظم هو أحد المذاهب الأربعة فى المسألة.

---

(١) من أمثلة سيبويه فى الكتاب ٣٢٩/١، وهو مع ذلك مثل سائر، يضرب فيما يستدل به على الشر، كأنهم سمعوا هرير كلب فى وقت لايهر فى مثله إلا السوء، فقالوا ذلك أى إن الكلب إنما عمله على الهرير شر. وانظر : مستقصى الأمثال ١٣٠/٢.

فمن النحويين مَنْ ذهب إلى جَزْمهما بالأداة وحدَها كما تقدم.

ومنهم مَنْ ذهب إلى أن الفعل الأول مجزوم بها، والثانى : مجزوم بفعل الشرط، فليس على هذا المذهب بجازمةٍ إلا فعلاً واحداً.

ومنهم من ذهب إلى أن الأداة هى الجازمة للأول وحدَه، وأما الثانى فمجزومٌ بالأداة وما عَمِلت فيه، وهو فعل الشرط. وعليه حُمِل قولُ الخليل[1] : إنَك إذا قلتَ : إنْ تَأْتِنِى آتِكَ، فـ (آتِكَ) انجزمت بـ (إنْ تَأْتِنِى) وقد يَظهر من كلام سيبويه فى قوله : وَيَنْجزمُ الجواب بما قبله[2].

وذهب الكوفيون إلى أن جزم فعل الجواب على الجِوار، لُمجاَورته المجزومَ، وهو فعلُ الشرط.

والأصح من هذه المذاهب مذهبُ الناظم، وقد أشعر فى كلامه بالعلَّة التى لأجلها ذَهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أنَّ العَمل أصلْه الطَّلَب، فكل عامل / إنَّما يَثبت له العملُ إذا ثَبت طَلَبُه له، وإذا كان يَطلب أكثر من ٢٠
عامل واحدٍ فلا بُدَّ من أن يَقْتَضى جميعَ ما يطلبه، كالفعل اللازم، والمتعدَّى إلى واحد، أو إلى أثنين، أو ثلاثة. وبهذا احتَجُّوا فى القول بعمل المبتدأ فى الخبر، وليس بفِعْلٍ ولا مُشْتَقٌّ من فعل، وهو ظاهر.

لكنَّ شرط العمل بعد ثبوت الطلبَ أمران :

أحدهما : الاختصاصُ وهو فى الحقيقة، المحقَّقُ للطَّلَب.

والثانى : أن لاَّ يصيَر مع مطلوبه كالشئ الواحد، فالعلة هى الطلب، وهو المناسب للعمل وما عَدا ذلك شرط.

---

(١) الكتاب ٣/٦٣.

(٢) المرجع السابق ٣/٦٢.

وهذه المسـألةُ مـوضـعُ بيـانِهـا الأصـولُ، وقـد ذكـرهـا النـحـويون، وإليـهـا الإشارةُ بقول الناظم : «فِعْلَيْن يَقْتَضِيَن» فأتَى بعلَّة العمل، لِيُشْعر أن الأداة هى الطالبة للفـعلين، وإذا كـان كذلك، وحَـصَل شَـرْطَا العـمل، وهمـا الاخـتـصـاص، وألايَّصـيـر الطالب كـجـزء من المطلوب - ثَبَت له العـمل بلا شَك، وثَبَت أن الفـِعْل ليس بعاملٍ فى الفِعْل، لأن الفِعْل غيرُ طالب للفعل.

فـإن قيل : إنه طَلَبه لَمَّـا كـان شرطا - فـيـقـال : فـالشـرط هـو الطالب لا الفـِعْل، وكـذلك يقـال فـى قـول الخليل[1] : إن الجـمـلة، من الأداة والفـعـل، هـى العاملةُ، لأن الفعل دَخِيلٌ فى الطَّلبَ، والأداةُ هى الطالبة.

وأما مذهب الكوفيون فضعيفٌ جداً، فلا معنى للاشتغال برَدِّه.

وقـد خـالف النـاظمُ هنا مـذهَبـه فى «التـسـهـيل» إذ جَـعل الفـعَل الأولَ هـو الجازمَ للثانى[2]، ومذهبُه هنا أَسَدُّ.

واعـتـرُض هـذا المذهب بأوجـه، منهـا أنَّ الأدوات لاتَقْـتَضِـى الفـعلين معًـا، وإنما تَقْتَضِـى الفـعلَ الأول، والفـعلُ الأول هو الذى يَقتضـى الثـانى، فـينبـغى أن يكون هو العاملَ. وقد تقدَّمت الإشارة إلى الجواب عنه.

أيضًا، فالجزُم فى الفعل نظيرُ الجر فى الاسم، وليس فى الحروف الجارةً مـا يعـمل جَـرَّيْن دون إتْبَـا ع، فـوجب أن يكون عـامل الجـزم كـذلك، تسـويةً بين النظيرَيْن. وهذا الاعتراض ساقطٌ مع أصل العمل، وهو الطَّلَب.

وأيضًا ، فقالوا : لا يُوجد عامل يَعمل فى معمولين عَمَلاً مُتَّفِقًا. قيل : إنما

---

(١) انظر : الكتاب ٦٣/٣، وقد سبق نصه.

(٢) حيث يقول فى «التسهيل» (٢٣٧): «وجزم الجواب بفعل الشرط، لابالأداة وحدها، ولابهما، ولا على الجوار، خلافا لزاعمى ذلك».

يَعمل عملاً مُخْتلِفا. وهذا لايَلْزم (لأنه)[1] إذا قام الدليل، فلا يلزم إيجادُ النظير. وقد بَسط هذا المعنى ابن جنِّى فى «الخصائص»[2].

وقد اعترضَوا بغير ذلك مِمَّا لا يَثْبت مع تلك القاعدة.

والغالب فى هذا النظم إنه إذا خالف/ فيه «التسهيل» فما ذهب إليه هو الأصح، والأَجْرَى على القواعد. وقد مضى من ذلك أشياء. ٢١

ثم قال : «شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاءُ» «شرطٌ» هنا مبتدأ، «وقُدِّمَ» خبره، وهى جملة مستأنَفة لاتَعلُّقَلها من حيث اللفظ بما تقدم، إلا إن قُدِّر حَذْفُ العاطف. وكذا قوله: (يَتْلُو الجَزَاءُ).

وأراد بهذا الكلام أن جملة الشرط لها صَدْرُ الكلام، فلا يجوز إلا أن تأتى بها أولاً، ثم تأتى بالجواب، فتقول : إنْ تُكْرِمْنِى أُكْرِمْكَ، و «إنْ تُكْرِمْنِى» هى جملة الشرط، «وأُكْرِمْكَ» هو الجزاء.

فإن قلت : أُكْرِمْكَ إنْ تُكْرِمْنِى، كان ذلك ممتَنِعا عند الناظم، وكذلك إذا قلت : أنا مُكْرِمُكَ إن أَكْرَمْتَنِى.

ولكَوْن الشرط له صَدْرُ الكلام لم يَجُزْ تقديمُ معمولِ معمولهِ عليه، فلا يقال : متاعَكَ إنْ أَخَذْتَ أُعْطِكَهُ، ولايجوز النصب فى الاسم المبتَدأ قبلهَ على إضمار الفعل من «باب الاشتغال» نحو : زيدُ إنْ تَكرمْهُ يُكْرِمِكَ، وقد تقدم ذلك فى «باب الاشتغال».

فعلى هذا إذا وُجد ما هو جواب من جهة المعنى قد تقدَّم على الشرط فليس به، وإنما هو دليل عليه كقوله تعالى : {قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَىَ اللَّهِ

---

(١) مابين القوسين ساقط من (س، ت).

(٢) انظر : «باب فى عدم النظير» ١٩٧/١.

كَذِبًا إنْ عُدْنَا فى مِلتِكُمْ}[1]. وقوله : {أئِنَّ لَنَا لأجْرًا إنْ كُنَّا نَحْنُ الغَالِبِينَ}[2]. ونحو ذلك.

وخالف فى هذا الكوفيون والمبرِّد وأبو زيد الأنصارى، فجعلوا الجواب جائزَ التقدُّم، وزعموا أنَّ ما تقدَّم على الشرط فهو الجوابُ حقيقه، وقد احتَجَّ أبو زيد على صحة ما ذهب إليه بمجئ الجواب قبل الشرط مقرونًا بالفاء فى نحو قول الشاعر، وهو قَيْس بن مَسْعُود[3] :

فَلَمْ أرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا وإنْ يَمُتْ
فَطَعْنَةُ لاغُسٍّ ولا بمُغَمِّرٍ

وعلى هذا أيضا حَمل قولَ عِمران بن حِطَّان[4]:

فَتُمْسِى صَرِيعًا ماتَقُومُ لحاجةٍ
ولا تَسْمَعُ الدَّاعِى ويُسْمِعْكَ مَنْ دَعَا

قال : أراد : ومَنْ دَعا يُسْمِعْك.

ورُدَّ هذا المذهب بأن حرف الشرط دَالٌّ على معنًى فى الشرط والجزاء، وهو الملازمةُ بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سائر حروف المعانى على مافيه معناها.

---

(١) سورة الأعراف : ٨٩.

(٢) سورة الشعراء : ٤١.

(٣) النوادر ٧٠، والخصائص ٢/٣٨٨، والإنصاف ٦٢٦، واللسان (غسس) والبيت لزهير بن مسعود، كما فى المصادر السابقة. والغس : الرجل الضعيف اللئيم.
والمغمَّر : الجاهل الذى لم يجرب الأمور. والضمير فى قوله : «أرقه» عائد على الحليس بن وهب، وكان زهير طعنه فى غارة على قومه.

(٤) البيت ليس فى النوادر، واستشهد به ابن يعيش فى ٧/٦٠، ٩/٢٤.

وأما البيت الأول فلا حُجَّة فيه، لاحتمال كون الفاء لعطف ما بعدها على شئ تقدَّم قبلها، وإلاَّ فكلُّ ما جاء فى كلام العرب، مِمَّا ظاهرُه تقدم الجواب، لم يَأْتِ بالفاء إلا أن تكون عاطفة، ولا بُدَّ فى الجواب من الفاء إذا كان مثل قوله : {قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا}[1] الآية.

22 وأما البيت/ الثانى : فعلى تسكين العين تخفيفًا، كما سَكَنت القاف فى قوله : {وَيَتَّقْهِ} فى قراءة حفص[2]. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

وقوله : {يَتْلُو الجَزَاءُ} أى الجَزَاءُ يَتْلُو الشرطَ، وأراد بالشرط على هذا التفسير جملةَ الشرط، لاأداةَ الشرط وحدها، ويحتَمل هذا الكلام تفسير اثانيا، وهو أن يكون الشرط فى كلامه يُراد به الأداة، ويَعْنى أن أدوات الشرط لها صَدْر الكلام، فلا يجوز أن يتقدم عليها معمولُها وهو فعل الشرط، ولا معمولُ معمولِها ويكون ذلك مفيدًا أمرين :

أحدهما : أن يكون تَنْكيتًا على مذهب الكسائى القائِل بجواز تقديم : طَعامَكَ إنْ اَكُلْ أُكْرِمْكَ، وتنكيتًا على الكسائى والفراء فى جواز تقديم ما انْتَصب بالجزاء، نحو : زيدًا إنْ يَقُمْ تَضْرِبْ. ودليلُهم على ذلك أنَّ الجزاء حَقُّه التقديم على (إنْ) كقولك : أَضْرِبُ إنْ تَضْرِبْ، وكان حقه الرفَع، لكنه لما تأخَّر انْجزَم بالجوار، ودليل ذلك قوله أنشده سيبويه[3] :

---

(1) سورة الأعراف : ٨٩.

(2) سورة النور : ٥٢ ، وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٥٧، ٤٥٨.

(3) الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وابن الشجرى ٨٤/١، وابن يعيش ١٥٨/٨، والخزانة ٢٠/٨، والهمع ٢٥٠/١، ٣٣١/٤، والعينى ٤٣/٤، والتصريح ٢٤٩/٢ والأشمونى ١٨/٤.

والبيت لجرير بن عبد الله البجلى، أو لعمرو بن خثارم البجلى. وكان جرير البجلى تنافر هو وخالد بن أرطأة الكلبى إلى الأقرع بن حابس التميمى، وكان عالم العرب فى زمان، فقال جرير هذا عند المنافرة.

يَاأقْــــرَعَ بْنَ حَـــابِسٍ يَا أقْـــرَعُ

إنَّكَ إنْ يُصْـــرَعْ أخُـــوكَ تُصْـــرَعُ

فالتقدير : تُصْرَعُ إن يُصْرَعْ أخوك، وغيرذلك من الأبيات المرفوع فيها الفعل، وإذا ثَبت له الصَّدْرِيَّةُ والشَّبَّةُ بأدوات الاستفهام التى لها الصَّدْر، لكَوْن كل واحد منهما يقتضى إبهامَ وقوعِ الفعل، ولذلك كان عندهم كلُّ ما يُستفهم به يصح فيه أن يكون شرطا.

وأمَّا أنَّ أصل الجواب التقديمُ فليس كذلك، بل الأمر بالعكس، لأن الشرط سببُ فى الجزاء، والسببُ رُتْبَتُه التقديم على المسبَّب، وإذا كان كذلك فمعموله أوْلَى بالتأخير.

وأما الأبيات فسيأتى توجيهُها إن شاء الله تعالى.

والأمْر الثانى : أن يكــون مُبَّيناً أن اسم الشرط إذا كان معمولاً لفعله فإنه لايجوز أن يتقدم الفعل على الاسم، وإن كان معمولا، وحَقُّ المعمول التأخيرُ عن عامله فى الرُّتْبة، كما تقــرر فى الكتب المَبْسُوطة، فلا يجوز أن تقول فى نحو (أىَّ رجلٍ تُكْرِمْ يُكْرِمْكَ) : تُكْرِمْ أىَّ رجلٍ يُكْرِمْكَ، لأن قاعدة تأخير المعمول فيه غير معتبَرة، لمكان تضمُّن معنى (إنْ) التى لها صدر الكلام، فلزم تقديم المعمول لأجل ذلك، قال تعالى : أَيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}[1] وقال ابن هَمَّام[2]:

* فى أىِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلِ *

---

(١) سورة الإسراء : ١١٠ .

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

* لَمَّا تمكَّنَ تمكَّنَ أطاعَهُم *

وقال الآخر(١):

* مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلىَ ضَوْءِ نَارِهِ *

/ فـ «مَتَى» معمول لـ «تَأْتِهِ» وقد تقدم عليه. ومثل ذلك كثير، فكأنَّ ٢٣
الناظم خاف أن يُتَوهم جوازُ التقديم فى مثل هذا اعتبارًا بالأصْل، فنَبَّه على جواز التقديم، فكأنه يقول : أداةُ الشرط لايتقدَّم عليها شئ من المعمولات ولا من العوامل.

فإن قيل كيف لك بمَنْع التقديم وأنت تقول : زيدًا رأيتَهُ تَضْرِبُ، وزيدًا متى رأيتَهُ تُكْرِمُ، وما أشبه ذلك، فتقدَّم معمولَ «تَضْرِبُ» وهو جواب الشرط، ولايضرُّ كونُه مرفوعا، فإنّ الرّفع هنا سائغ، لمكان مُضِيِّ فِعْل الشرط، كما سيأتى إن شاء اللّه تعالى. فيظهر أنَّ هذا عينُ مارَدَدْتَ على الكسائى، وهو جائز عند سيبويه والبصريين نَصَّ عليه سيبويه فى أبواب «الاشتغال» وقَبلَه الجمهور، وإذا كان كذلك انهدم ما بنيتَه فى هذا التفسير الأول.

فالجواب أن هذه مَغْلَطة، لأن سيبويه إنما أجاز ذلك حيث جعل قولك: «تَضْرِبُ» فى : زيدًا إنْ رأيتَه تضربُ، دليلاً لى الجواب، أصله التقديم، لا أنه الجواب بعَيْنه، ولذلك إنما أجازه حيث يكون فعل الجواب مرفوعًا. وأما إذا كان مجزوما فهو عنده ممنوع، نَصَّ على هذا أيضا، واعتل للمنع بأنه جوابُ، فلا يتقدم ما فى حَيِّزه على الشرط، فالفعل المرفوع دليل على الجواب، فجاز تقديم معموله، لأن جملة الشرط صارت

---

(١) هو الحطيئة، وسبق الاستشهاد به، وعجزه :

*تجدْ خَيْرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ *

إذ ذاك كجملة الاعتراض. وهذا صحيح.

فإذا لم يتقدَّم معمولُ الجواب على الشرط فيما أجازه سيبويه أصلا.

وإذا تقرّر أن مراد الناظم بقوله : «شَرْطٌ قُدِّمَا» هذا التفسيرُ الثانى بَقِيَ التفسير الأول كأنه ساقطُ الاعتبار، فيُعترض به.

والجواب أنّ التفسير الأول على هذا دَلَّ على معناه من كلام الناظم قولهُ : «يَتْلُو الجَزَاءُ» أى إنّ الجزاء يَتْلُو ذلك، أى يَتْبع ما ذكَر من الشرط وفعله، فإنه لايَخْلو أن يريد أنه يَتْلو أداةَ الشرط وحدها، أو أداة الشرط مع فعله، فالأول لايصح، لأنه يصَيِر الجوابُ فاصلا بين أداة الشرط ومعمولها وهو أجنبيٌّ منهما، وإذا فَسد هذا ثَبت يَتْلُو أداة الشرط مع فعلها، فيكون مفيداً لمرَتْبة الجزاء، وإنه بعدَ الشرط لاقبلَه.

وما أوهم خلافَ ذلك فدليلُ على الجواب وليس إيَّاه، على ما مضى تفسيره. ولايَبْعُد أن يَقصد الناظم هذا التفسير الأخير، كما تقدم فى نظائره من المقاصد الخَفيَّة. والله أعلم.

وقوله «وَجَوَابًا وُسِمَا» ضمير «وُسِمَ» عائد على «الجَزاء» وهو أقرب مذكور، إنَّ الجزاء/ وُسِمَ بلفظ الجواب، فيُطلق عليه أنه جزاء، وأنه جواب. ٢٤
وكذا قال فى «التسهيل» : وتسمَّى الجملةُ الثانيةُ جزاءً وجوابًا[1]، لأنها قد أدُّعِيَ فيها أنها لازمة لِمَا جُعل شرطا، كما يلزَم، فى عُرْف الناس، والجواب السؤالَ.

---

(١) التسهيل : ٢٣٦.

والجزاء : الإساءةُ أو الإحسان، فسُمَّيت بذلك على الاستعارة والتشبيه، والواسمُ بهذين الوَسْمَيْن هم النحويون أهلُ الاصطلاح.

وقوله : «وُسِمَ» أى جُعل لفظ الجواب سِمَةً على تلك الجملة، و «جوَابًا» مفعول ثان لـ «وُسِمَ» لأنه بمعنى (سُمَّىَ).

ثم أخذ يَذكر كيفية مجئ الفِعْلين، فعلِ الشرط، وفعلِ الجزاء، فقال :

ومَــاضِـيَـيْنِ أوْ مُـضَــارِعَـيْنِ
تُلْغِـيـهِـمَـا أوْ مُـتَـخَـالِفَـيْنِ
وبَعْــدَ مَــاضٍ رَفْـعُكَ الْجَـزَا حَـسَنْ
ورَفْـعُـهُ بَعْـدَ مَـضُـارِعٍ وَهَنْ

فقَسَّم الأمر فيهما إلى إقسام ثلاثة، تصَير فى التحقيق أربعة :

أحدهما : أن يكونا معًا ماضيَيْن، فتقول : إنْ قامَ زيدٌ قام عمروٌ، وإنْ أكرمتَنى أكرمتُك. ووقوعُ الماضى هنا ليس بالأصْل، لأنَّ الفعلين معًا مستقبَلان فى المعنى بسببَ أداة الشرط، ولكن لَمَّا كان الفعلان معًا قد عُلم، باقتران (إنْ) أو إحدى أخواتها، استقبالُهما لم يُعْتَبر بالصِّيغة، فإنَّ الصيغة عندهم : إنما يُحَافَظ عليها فى الدلالة على الزمن المخصوص إذا كان الموضع محتملا، وأمَّا إذا كان ثَمَّ ما يعيَن الزمان فلا مُبَالاة بالصِّيَغ.

هكذا يقول ابن السرَّاج والفارسى فى هذا النوع. وقد اعترضه الشلَوْبين بكَىْ ولامِ الجحود، واختار أن سبب الإتيان بالماضى أمْرُ معنوى، وهو تحقيق الأمْر، وأنه صار فى الاعتقاد كالواجب، والعربُ تفعل مثل هذا، كقوله تعالى : {أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ}(١).

---

(١) سورة النحل : ١.

ولَمَّا كان الجوابُ مرتبطا بالشرط، وأنه لابُدَّ من وقوعه عند وقوعه، أتَوا بلفظ الماضى تحقيقًا للوقوع.

والثانى أن يكون الفعلان مضارعين، فتقول : إنْ تُكْرِمْنِى أُكْرِمْكَ، وإنْ تُحِسنْ إلىَّ أُحْسِنْ إليك. وهذا هوالأصلُ فى الباب والحقيقةُ، إذا الأصل مطابقةُ اللفظ للمعنى، والمعنى مع هذه الأدوات على الاستقبال، فالمطابقةُ أوْلَى.

والثالث : التخالفُ، ويَعْنِى به أن يكون الفعلان مختلفين فى المضىِّ والمضارعَة لا متفقين، فيكون أحدهما ماضيًا والآخر مضارعًا، ولايريد بالتخالف التخالفَ المطْلَقَ/ فيقع مثلاً الماضى مع الأمر، أو المضارعُ مع ٢٥
الأمر، بل إنما يريد التخالف بين ماذَكر، وذلك الماضى والمضارع.

وللتخالف هنا صورتان :

إحدهما : أن يكون فعل الشرط ماضيا، وفعلُ الجزاء مضارعا، وذلك نحو قولك : إنْ قامَ زيدٌ يَقُمْ عمروٌ، وإنْ أكرمتَنى أُكْرِمْكَ. ويجوز فى الجزاء هنا وجهان : الرفعُ والجزم كما نذكره إثْر هَذا.

وهذا الوجه قليل بالإضافة إلى التوافقُ، ومنه قوله تعالى : {مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْلَهُ فى حَرْثِهِ ومَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا}(١). وقوله تعالى : {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وزِينَتَهَا نُوفِّ إلَيْهِمِ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا}(٢).

---

(١) سورة الشورى : ٢٠.

(٢) سورة هود : ١٥.

وأنَشد فى الكتاب للأسْوَد بن يَعْفُر(١):

أَلاَهَلْ لِهـــذَا الدَّهْرِ من مُـــتَـــعَلَّلٍ
عَلَى النَّاسِ مَـهْـمَـا شَـاءَ بالنَّاسِ يَفْـعَلِ

وأنشد للفرزدق(٢):

دَسَّتْ رَسُـــولاً بـأنَّ الْقَـــوْمَ إنْ قَـــدَروُا
عَلَيْكَ يَشْـفُـوا صُـدُوراً ذَاتَ تَوغِــيِــز

ومنه فى (إذَا) قولُ الفرزدق(٣) :

تَـرْفَـعُ لِـى خِـنْـدفُ والـلَّـهُ يُـرفَـعُ لِـى
ناراً إذَا خَـــمَـــدتْ نِيـــرانُـهُمْ تَقِـــدِ

وقول الآخر السَّلُولى(٤):

إذَا لَمْ تَزَلْ في كُلَّ دَارٍ عَــرَفْــتَـــهـــا
لهـــا وَاكِفُ مِنْ دَمْعِ عَــيْنَيْكَ تَسْـــجُمِ

لأنّ (لَمْ) وما بعدها فى تقدير فعل ماض.

والصورة الثانية، وهو رابع الأقسام، أن يكون فعل الشرط مضارعا وفعل الجزاء ماضيا، نحو : إن تَقُمْ قُمْتُ، وإنْ تُكْرِمْنِى أكرمتُك.

(١) الكتاب ٢/٢٤٦، ٣/٦٩، وبعده:

وهذا ردائى عنده يَسْتَعِيـــرُه ليسلبَنى حَقِّى أمَالِ بنَ حَنْظلِ

وسبق الاستشهاد بالبيتين فى «باب الترخيم».

(٢) الكتاب ٣/٦٩، والهمع ٤/٣٣٠، واللسان (وغر) وديوانه ٢٦٢

ودست رسولا : أرسلته فى خفية للإخبار. والتوغير : الإغراء بالحقد، ويقال : أوغرتُ صدره على فلان، إذا أحميتَه من الغيظ.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

(٤) سبق الاستشهاد به.

واقتضى كلامُ الناظم، حيث لم يفرّق بين هذه الوجوه الأربعة، أنَّ الجميع جائز، ولا فضلَ لأحدهما على الآخر فى القول بالقياس، وقد قال المتأخرون : إنه ضعيف قال الشلَوْبين : ولا أحفظ منه إلا بيتًا واحدا، وهو قوله(١):

مَـنْ يـكَـدِنـى بِـسـىءٍ كنـتَ مِـنْـهُ
كـالشَّـجَـا بينَ حَلْقِـهِ والْوَرِيدِ

وضَعَّفه من جهة المعنى، وذلك لأن الإتيان بالماضى فى الشرط أو فى الجزاء إنَّما القصدُ به تحقيقُ الأمر، وأنه كالواقع، فكيف يُجعل مع هذا القَصْد مرتَّبا على فعلٍ لم يكن، وإنما هو بَعْدُ مستقَبل، بدليل الإتيان بالمضارع فيه، فضُعِّف لذلك.

وأيضا فتكون أداة الشرط قد هُيِّئت للعمل بجزمها الفعل الأول، ثم قُطِعت عنه؛ بخلاف ما إذا كان الأمر بالعكس، فإن فعل الشرط إذا لم يَعمل فيه الشرط فليس فيه تَهْيِئَةُ للعمل وقَطْعُ عنه، لأنه إذا عمل فى الثانى عُلم أنه قد عمل فى الأول من باب أَوْلَى، وكذلك إذا كانا معًا ماضيين لايُلْقَى/ فيه محذور، لاستواء العمل فى الموضعين، فهذا معنى ٢٦
توجيه الشلَوْبين.

ولم يَرَ الناظم ذلك، فإنه قد جاء عنده فى النَّثْر الفصيح، وفى النَّظْم الذى قُوَّتُه قوةُ النثر، فمن النَّثْر ما فى الحديث من قوله

---

(١) هو أبو زبيد الطائى، ديوان ٥٢، وجمهرة القرشى ٢٦٣، والمقتضب ٢/٥٩، والخزانة ٩/٧٦، والعينى ٤/٤٢٧، والأشمونى ٤/١٧.

وكاده يكيده كيدا : خدعه ومكر به . والشجا : مايعترض فى الحلق كالعظم. والوريد كل عرق يحمل الدم من الجسد إلى القلب، وهو ينبض أبدا.

صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ ما تقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه»(١).

وفى حديث عائشة رضى الله عنها : «إن أبا بكرٍ رجلٌ أسِيفٌ، إنْ يَقُمْ مَقامَكَ رَقَّ»(٢).

ومن النظم قول الشاعر(٣):

إنْ يسْمَعُوا سَيِّئًا طَارُوا بِهِ فَرَحًا
مِنِّى ومَا سَمِعُوا مِنْ صَالحٍ دَفَنُوا

وقول الآخر(٤):

إنْ تَصْرِمُونا وصَلْنَاكُمْ وإنْ تَصِلُوا
مَلأتُمُ أنْفُسَ الأعْداءِ إرْهَابًا

وصاحبُ البيت الأول متمكن من أن يقول بدَل «إنْ يَسْمَعُوا»: إنْ سَمِعُوا. وصاحبُ البيت الثانى متمكن من أن يقول بدلَ «وَصَلْنَاكُمْ» : نُوَاصِلْكُمْ، وإنْ تَصِلُونَا تَمْلَؤوا» فلمَّا لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسُهولة تَعاطِيه عُلم أنهم غير مُضطَّرين.

---

(١) أخرجه البخارى فى «كتاب الإيمان - باب قيام ليلة القدر من الإيمان» فتح البارى ٩١/١ (الحديث رقم ٣٥).

(٢) أخرجه البخارى فى «كتاب الأنبياء - الباب التاسع عشر» فتح البارى ٤١٧/٦ (الحديث رقم ٣٣٨٤).

(٣) المحتسب ٢٠٦/١، والمغنى ٦٩٢، والأشمونى ١٧/٤، وسمط اللآلى ٣٦٢، وحماسة أبى تمام ١٤٥٠.
والبيت لقعنب بن أم صاحب. ويروى «سبة طاروا بها» والسبة : مايُسَبُّ به الإنسان من العيوب.

(٤) العينى ٤٢٨/٤، والهمع ٣٢٢/٤، والدرر ٧٤/٢، والأشمونى ١٧/٤ والصرم : القطيعة. والإرهاب : الإخافة.

قال المؤلف : وقد صَرَّح بجواز ذلك الفراء، وجعَل منه قوله تعالى : {إنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ}(١) لأن «طَلَّبْ» بلفظ الماضى، وقد عُطف على «نُنَزِّلْ» وحقُّ المعطوف أن يَصلح لحلوله محلَّ المعطوف عليه.

هذا جُملة ما احتَّج على مذهبه، ولعله يقول فى قوله(٢):

* مَنْ يَكِدْنِى بِسَئٍ كُنْتَ مِنْهُ *

أنه صالح لأن يُقال فيه : «مَنْ يَكِدْنِى بِسَّئٍ أَكُ مِنْهُ» فيَجرى على حكم الاختيار، والحقُّ أنه نادر ليس فى رُتْبة ما تقدم كما يقول النحويون. كُلُّ ما احتَجَّ به المؤلف جارٍ على طريقته، وقد تقدم له نظائرُ من هذا النوع.

وقوله : «ومَاضِيَيْنِ» مفعولُ ثان لـ (تُلْفِيهِمَا) أى تُلفيهِمَا ماضييَنْ أو مضارعين، وأَلْفَى:بمعنى وَجَد.

ثم عَطف بذكر بعض الأحكام اللاحقه لبعض الأقسام فقال : «وَبَعْدَ ماضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ».

يعنى أن فعل الجزاء يَحْسُن رفعُه، ولايكون حينئذ إلا مضارعا، وذلك إذا كان فعل الشرط فعلاً ماضيًا.

وقوله : «حَسَنٌ» يَقتضى أنه لايُقْتَصر فيه على الرفع، بل يجوز فيه وجهُ آخرُ وهو الجزم، ولم يَحَتج إلى ذكره لأنه معلومُ الدخولِ فى حكم الجزم، لِمَا تقدم من إطلاقه جزمَ الفعلين، وإنما ذَكر مالم يتقدَّم له، فتقول فى الرفع : إنْ

---

(١) سورة الشعراء : ٤.

(٢) سبق الاستشهاد به، وهو لأبى زبيد الطائى، وعجزه :

* كالشَّجَا بين حلْقه والوريدِ *

أكْرَمْتَنِى أُكْرِمْكَ، وإنْ قمتَ أقومُ، ومنه ما أنشده سيبويه[1]:

وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْألَةٍ
يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِى ولا حَرِمُ

وقال الآخر[2]:

فَإنْ كُنْتَ لاَيُرْضِيكَ أنْ لاتَرُدَّنِى
إلىَ قَطَرِيٍّ لا إخَالُكَ رَاضِيَا

/ وقال الآخر : /٢٧

* وإنْ بَعُدوا لاَيَأْمَنُونَ اقْتِرَابَهُ *

ولا يَلزم هنا أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظًا ومعنًى تقدَّم فى الأمثله بل يجوز أن يُدْخَل له فى عبارته ماكان ماضيًا معنى لا لفظا، وذلك المضارعُ إذا دخلت عليه «لَمْ» كقولك إنْ لَمْ تكرِمْنِى أُكْرِمْكَ. ومنه

---

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى، ديوانه ١٥٣، والكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمحتسب ٦٥/٢، والإنصاف ٦٢٥، وابن يعيش ١٥٧/٨، والمغنى ٤٢٢، والعينى ٤٢٩/٤، والتصريح ٢٤٩/٢، والهمع ٣٣٠/٤، والدرر ٧٦/٢، والأشمونى ١٧/٤.

والخليل : المحتاج، مأخوذ من الخَلَّة - بفتح الخاء - وهى الحاجة. والمسألة : السؤال. والحرم : الحرام. يقول : إذا سئل لم يعتل لسائله بأن ماله غائب أو محرَّم على طلابه.

(٢) الخصائص ٤٣٣/٢، والمحتسب ١٩٢/٢، وابن الشجرى ١٨٥/١، وابن يعيش ٢٨٠/١، والعينى ٥١/٢ ، والتصريح ٢٧٢/١، والأشمونى ٤٥/٢

ويروى الشطر الأول «فإن كان لايرضيك حتى تردنى» وهى الرواية الأشهر.

والبيت لسوَّار بن المضرب، وكان الحجاج دعاه إلى أن يخرج لحرب الخوارج، فهرب منه خوفا على نفسه.

وقطرى هو قطرى بن الفجاءة، وكان على رأس الخوارج.

قولُ أعشى باهِلَةَ(١):

لاَ يَأْمَنُ النَّاسُ مُمْسَاهُ ومُصْبَحَهُ

مِن كُلّ أَوْبٍ وإِنْ لَمْ يَأْتِ يُنْتَظَرُ

والقوافي مرفوعة. وعلى هذا يكون الماضى فى قوله : «ومَاضِيَيْنِ أوْ مُضَارِعَيْن» أعمُّ من أن يكون ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى دون لفظ، فيَشمل ذلك قولك : إنْ لَمْ تُكرِمْنِي لَمْ أُكْرِمْكَ، فهما ماضيان، وكذلك إنْ أكرمتَنِى لَمْ أُكْرِمْكَ، أو بالعكس، فإنهما ماضيان.

وإنما جاز رفع الفعل الواقعِ جوابًا، والشرطُ ماضٍ، من جهة أنه مُقَدَّر التقديم، وليس عندهم فى موضعه، فهو فى الحقيقة دليلُ الجواب، كما قلت: أُكْرِمُكَ إنْ أكْرَمْتَنِى، ولو قَدَّرْتَ أنه نَفْسُ الجواب لَوَجب الجزم، فقلت : إنْ أكْرَمْتَنِى أُكْرِمْكَ.

والذى سَوَّغ ذلك مجئُ فعل الشرط ماضيا، لأنه إذا كان ماضيا لم يَظْهر فيه عملُ الجازم، فَحَسُن الإتيان بعده بما لايَنْجزم، على حَدّ مالو أَتَى قبل الشرط.

أَلاَترى أنه لايجوز: آتِيكَ إنْ تَأْتِنِى، إلا فى الشعر، ويجوز: آتِيك إنْ أَتَيْتَنِى.. فهذا مِثْلُه، وذلك لأن العرب مِمَّا يكرهون أن تعمل (إنْ) أو غيرُها من

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى يرثى بها أخاه لأمه المنتشر بن وهب الباهلى وهى من عيون قصائد المراثى وابرعها، وقدأوردها البغدادى كاملة فى الخزانة (١/١٨٥ - ٢٠٠) وشرحها، كما توجد فى الأصمعيات كذلك (٨٧ - ٩٢).

والمُمْسَىوالمُصْبَح : مصدران ميميان بمعنى : الإمساء والإصباح. والأدب : الجهة والناحية يقول : لا يأمنه الناس على حال، سواء غازيا أم لا، فإن كان غازيا خافوا أن يغير عليهم، وإن لم يكن غازيا عاشوا فى قلق أيضا، لأنهم يترقبون غزوه وينتظرونه ويروى الثانى : «فى كل فج وإن لم يغز ينتظر» والفج : الطريق الواسع.

أدوات الجزاء فى لفظ الفعل جَزْمًا، ثم لا يكون لها جواب (يَنجزم)[1]، فعلى هذا الوجْه جاز الرفع، فالجزمُ والرفعُ على وجهين مختلفين عند سيبويه[2].

وأما المبّرد فزعم أنه هو الجوابُ بنفسه، وأنه على أرادة الفاء[3]، ولم يَرْتَضِ مذهبَ سيبويه، من جهة أن الفعل هنا فى موضعه وهو الجواب، فادِّعاءُ كونه مقدمًا إخراجُ له عن موضعه، ودَعْوًى لا دليل عليها.

وهذا المذهب ظاهرُ من كلام الناظم إذ قال: «وبَعْدَ ماضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ» فجَعله نفسَ الجزاء، ولو أراد أنه دليلُ عليه يقال: رَفْعُكَ الفعلَ، أو نحوه ممًّا لايُفْهَم له به أنه جزاءُ بنفسه.

والذى صَحَّحه الناس مذهبُ غيرِ المبرِّد، لأن حذف الفاء من الجزاء لايكون إلا فى الشعر، وهذا كثير فى الكلام، وذلك دليل على أنه ليس من ذلك القَبِيل، واحَتجُّوا أيضا بغير هذا، ولكن قد يترجَّح مذهبُ المؤلف بما ذُكر، وبأنّ الجواب هنا يُغتفر فيه حذف الفاء، لأنه لَمَّا لم يَظهر فى الفعل الشرطى جزمٌ كان الجواب كجواب (إذَا) رَفْعًا، تشبيهًا لـ (إنْ) بـ (إذَا) لَمَّا لم يَنْجزم بها فعل الشرط لم يَنْجزم فعلُ الجواب.

وأمّا إن كان فعل/ الشرط مضارعًا فإنَّ الجواب إذا كان مضارعا ٢٨
إنما بابُه الجزمُ كما تقدم، ولايجوز فيه الرفعُ إلا نادرًا، وهو مُراد الناظم بقوله: «ورَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ».

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

(٣) المقتضب ٦٩/٢، ٧٠.

الضمير فى «رَفْعُهُ» عائد على «الجَزاء» على حذف المضاف، يَعنى أن رفع الفعل المضارع الواقِع جزاءً، إذا كان فعلُ الشرط مضارعا، ضعيفُ نادر، لم يَقُل : إنه شاذٌ، كما قال غيره: منْ أنه لايجوز إلا فى الشعر، لأن مثل هذا عنده ثَبت فى النثر، حَكَى ابن جنّى فى «المحتسب» عن طَلْحة بن سُلَيمان أنه قرأ: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ} برفع «يُدْرِكُكُمْ»(١).

وفى الشعر من هذاجملةٌ صالحة، نحو قول جَرير بن عبد الله البَجَلى أنشده فى الكتاب(٢):

يَاأقْـرَعُ بْنَ حَـابِسٍ ياأقْـرَعُ
إنَّكَ إنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ

وأنشد أيضا للعُجَيْرْ السلُولى(٣):

ومَـا ذَاكَ أنْ كَـانَ ابن عَـمِّى ولاَ أخِى
ولَكِنْ مَـتَى مَـا أمْلِكِ الضَـرُّ أَنْفَعُ

والقَوافِى مرفوعة. وقال الآخر(٤):

---

(١) المحتسب ١/١٩٣.

(٢) سبق الاستشهاد به.

(٣) الكتاب ٣/٧٨، والخزانة ٩/٧٠، والأصول لابن السراج ٢/٢٠٣، والأغانى ١٤/١٥١

يفخر بأنه إذا قدر على الضر والأيذاء آثر عليهما والإحسان. وضمير «كان» عائد على قوله : «المستلِحم» فى بيت قبله، وهو :

ومستلحمٌ قد صَكَّهُ القوم صَكَّهُ   بعيدُ الموالى نيل ما كان يَمْنَـعُ
رددتُ له مافَرَّط القَيْلُ بالضحى   وبالأمس حتى آبنا وهو أضلـعُ

(٤) الكتاب ٣/٧٠، والمقتضب ٢/٧٢، وابن يعيش ٨/١٥٨، والخزانة ٩/٥٧، والتصريح ٢/٢٤٩، والعينى ٤/٤٣١، والأشمونى ٤/١٨، واللسان (طبع) وديوان الهذليين ١/١٥٤=

فَـــقُلْتُ لهُ أحْـــمِلْ فَـــوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَـــا

مُطَبَّـــعَـــةٌ مَنْ يَأْتِـهَـــا لاَيَضِـــيْـــرهَا

وهذا النوع قليل.

ووجهُ ما أشار إليه من ضَعْفه ما تقدم من أنَّ العرب تكَره أن يَظْهر لأداة الشرط عملٌ فى اللفظ، ثم لايكون له جواب مجزوم، وهكذا اجَرى الأمر فى كلامهم، على ما أخبر به سيبويه عنهم(١)، وهو معنى ما عَلَّل به المسألة على الجملة.

وأما تأويل الكلام فعلى أحد وجهين:

أحدهما : أن يكون على التقديم والتأخير، فيكون الفعل المرفوع دليلَ الجواب، لا جوابًا حقيقةً، كأنه قال : إنَّكَ تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ، وكذلك : أَنْفَعُ مَتَى ما أمْلِكِ الضَّرَّ، ولايَضيرُهَا مَنْ يَأْتِهَا، كما تقدَّم فى توجيه المسألة قبل هذا، فيكون مثلَ ما أنشده سيبويه(٢):

هَذَا سُـــرَاقَـــةُ لِلْقُـــرْآنِ يَدْرُسُـــهُ

والمَرْءُ عند الرُّشَـــا إنْ يَلْقَـــهَـــا ذِيبُ

= والبيت لأبى ذؤيب الهذلى، يصف قرية كثيرة الطعام، من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقص ذلك من طعامها شيئا. والطوق : الطاقة. والمطبعة : المملوءة. وضاره يضيره : ألحق به الضرر - ويروى «فقلت تحمل» و «قيل تحمل».

(١) الكتاب ٦٦/٣.

(٢) الكتاب ٦٧/٣، وابن الشجرى ٣٣٩/١، والخزانة ٣/٢، ٢٢٦/٥، ٦١/٩، ٥٤٧، والتصريح ١٢٦/١، والهمع ٢٠٥/٤

وسراقة : رجل من القراء، نسب إليه الرياء وقبول الرشوة، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته.

أى : والمرءُ ذئبُ إنْ يَلْقَ الرُّشَا. وما أنشده أيضا لذى الرُّمة(١):

وأنّى مَــتَى أُشـرْف على الجَــانبِ الذَّيِ
بِهِ أنْتِ مِنْ بَـيْنِ الجــــوانِـب نـاظِـرُ

أى : إننى ناظرُ متى أُشرِفْ.

والثانى : أن يكون على حذف الفاء من الجواب، فإن الفعل المضارع بعد الفاء يُرفع، فكأنه قال : إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ فَتُصْرَعُ، ولَكِنْ مَتَى ما أَمْلِكِ الضرَّ فأنفعُ، ومَنْ يَأْتِها فلا يَضِيرُهَا، فيكون على حَدَّ قول جابر بن ثابت، أنشده فى الكتاب(٢):

مَنْ يَفْــعَلِ الحَــسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
والشـــرُّ بالشـــرَّ عِنْدَ اللَّهِ مِــثْــلانِ

وأنشد. أيضا للأسَدى(٣):

(١) الكتاب ٦٨/٣، والمقتضب ٧١/٢، والخزانة ٥١/٩، وديوانه٢٤١، وقبله :

فيامَىُّ هل يُجْزَى بكائى بمثله ... مرارا وأنفاسى إليك الزوافرُ

ومعنى البيتين : يامَىُّ، هل تجزين بكائى من أجلك ببكائك من أجلى، وهل تجزين نظرى إليك فى كل جهة تكونين فيها بنظرك إلىَّ كذلك؟

(٢) الكتاب ٦٥/٣، والنوادر ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ١٩٣/١، والمنصف ١١٨/٣، وابن يعيش ٢/٩، ٣، والخزانة ٤٩/٩، والعينى ٤٢٣/٤، والتصريح ٢٥٠/٢، والهمع ٣٢٨/٤.

والبيت نسبه سيبويه وخدمة كتابهإلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما ،رواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى، وقبله :

إن يسلم المرء من قتل ومن هرم ... للذة العيش أفناه الجديـــدان

فإنما هـــذه النيا وزينتُها ... كالزاد لابـــد يوما أنه فانى

(٣) الكتاب ٦٥/٣، والمحتسب ١٢٢/١، ١٩٣، والعينى ٤٤٨/٤، والأشمونى ٢١/٤، واللسان (نكع).

ونكعه حقه : حبسه عنه، ونكعه الورْد : منعه إياه. والشَّرب : الخطر من الماء.

بَنِى ثُعَلٍ لاَ تَنْكَعُوا العَنَزَ شِرْبَهَا

بَنِى ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِم

/ التقدير : فاللهُ يَشكرها، ومَنْ يَنْكَعِ العنزَ وظالمُ. ٢٩

وكلا التوجيهين لايجوز إلا فى الشعر عند الجمهور، ولكن الذى يُعطيه لفظ الناظم أنَّ الرفع على حذف الفاء، لأنه جَعله هو الجزاءَ بنفسه، لقوله : «ورَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارعٍ فأعاد الضمير على الفعل الواقع جزاءً بنفسه، أى : ورفعُ الجزاء بعد مضارع وَهَن.

وهذا التوجيه مذهبُ المبرّد[1]، والأول لسيبويه[2]، وكلاهما ممكن.

ويقال : وَهَن الإنسانُ يَهِنُ، ووَهَنِ بالكسر أيضا، ضَعُفَ، ووَهَنْتُه أنا، وأوْهَنْتُه، ووَهَّنْتُه.

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْجُعِلْ شَرْطًا لإِنْ أوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجِعلْ

قَدَّم الناظم – رحمه الله – أن الفعل الماضىَ والمضارعَ يقعان جوابًا للشرط، وأطَلق القول فى ذلك إطلاقا، ولم يُبَيِّن أنه مُقْتَصَرٌ به على الفعل خاصَّة، بل أشار إلى أن الفعل ينجزم إذا كان مضارعا، وأنه إذا كان ماضيا فى موضع جزم، ولم يَذكر مايقع من غير ذَيْنِكَ الفعلين جوابا، ولا مَا لاَيصلح منها أن يكون كذلك، فذكر هنا ذلك.

ولَمَّا كان الواقعُ جوابًا مِنْهُ مالا يَحتاج إلى الفاء ولايَفتقر إليها، ومِنْهُ ما يفتقر إليها، بقاعدةٍ حَسَنة مُخْتَصَرة، حاصلُها أن كل ما صلَح من جهة المعنى أن يكون جوابا للشرط إنْ لَمْ يُمكن أن يأتى شَرطا لـ

---

(١) المقتضب ٢/٦٩، ٧٠.

(٢) الكتاب ٣/٦٦.

(إنْ) أو غيرها من أخواتها، أى يقعَ بعدهاَ - فهو مُفْتَقِرُ إلى الفاء، لابُدَّ له منها.

وهذا معنى قوله : «إنْ جُعِلَ شَرْطًا لأنْ أوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ» أى : لو فُرض أن يجُعل يَلِى أداةَ الشرط لم يَصلُح.

ويُفْهم منه أنه إن صلَح جَعْلُهُ يَلِى الشرط فلا يُقْرنَ حتمًا بالفاء، فتقول : إنْ أكرمتَنِى أكرمتُك، بغير فاء، لأنك تقول : إنْ أكرمتُك كان كذا، وكذلك تقول : إنْ تُكْرِمَنِى أُكْرِمْكَ، بلا فاء، لأنك تقول : إنْ أكْرِمْتكَ يَكُنْ كذا، وكذلك إذا قلت : مَتَى أكرمتُك كانَ كذا، أو متى أُكْرِمْكَ يَكُنْ كذا. وهذا صحيح.

(فإن قلت : إنْ تُكْرِمْنِى فقد أكرمتُك، فلا بُدَّمن الفاء، لأنه لايصلح أن تقول : إنْ قَدْ أكرمتُك، وكذلك : إنْ أكرمتَنِى فزيدُ يُكْرِمُكَ، لابُدَّ فيه من الفاء، لأنك [لا](١) تقول: إنْ قَدْ أكرمتُك، وكذلك : إنْ زيدُ يُكْرِمُكَ،كان كذا)(٢) وقد ذكَر هذه القاعدة فى «التسهيل»(٣).

والذى يُحَصِّل تفسيرَها على الكمال أن يُذكر ما يَصلح أن يقع تاليا لـ (إنْ) لما يخصُّه من الأوصاف، فإذا انْحَصر فمَا خَرج/ عن ذلك ٣٠
فلا بُدَّ له من الفاء، فتقول : الأصل أن تكون جملة الجواب مصدَّرةً بفعل متصرِّف، غير طِلَبى، مَاضٍ، مجرَّدٍ من (قَدْ) لفظا أو تقديرا، أو غيرها من الأدوات مطلقا، كالنَّفْى ونحوه، أو مضارعٍ مجرَّد، أو منفىٍّ بـ

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ت).

(٢) مابين القوسين ساقط من (س).

(٣) حيث فى يقول (٢٣٦) : «وتسمى الجملة الثانية جزاء وجواباً، وتلزمه الفاء فى غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطا».

(لَمْ) أَوْ (لاَ).

وقد جمع هذا العَقْد أو صافًا بها يصح وقوعُ الجملة جوابًا من غير فاء.

أحدهما : أن تكون الجملة مصدَّرة بفعل، فلو كانت مصدَرة باسم لم تَصلُح أن تقع جوابا للشرط دون فاء، لأنها لاتقع تاليةً للشرط، فلا تقول : إنْ تَأْتِنِي زيدُ مُكْرِمُكَ، لأنك لاتقول : إنْ زيدُ مُكْرِمُكَ يَكُنْ كذا.

وما جاء مما يُخالف هذا فشاذٌّ يُحفظ، نحو ما أنشده سيبويه[1]:

بنَي ثُعَلٍ لاَتَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَهَا
بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ

وأنشد أيضا[2]:

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * البيْت

فإن قيل : فأنت تقول : إن زيدُ قامَ أَكْرِمْهُ، فلِمَ لايجوز على ذلك أن يقال : إنْ أَكْرَمَتْنِي زيدُ قامَ، فضابطُ الناظمَ يقتضى جوازَ هذا.

فالجوابُ : أن قولك : «إنْ زيدُ قامَ» ليست بجملة اسميَّة، وإنما هى فعليَّة، و«زيدُ» مرفوع بفعل مضمر من باب «الاشتغال».

ودليلُ ذلك أنَّ (إنْ) من خواصِّ الأفعال لاتدخل إلا عليها، لكنهم أضمروا بعدها لَمَّا كانت أمَّ الباب، وأيضا لايليها الاسم إلا وبعده فعلُ مفسَّر، كقوله تعالى : {وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}[3].

---

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) (سبق الاستشهاد به، وعجزه :

* والشرُّ بالشرِّ عند اللهِ مِثْلاَنِ *

(٣) سورة براءة : ٦..

فلو قلت : (إنْ زيدٌ قائمٌ) لم يصح فلا يصح، إذنْ أن تقول : إن قامَ زيدٌ عمروٌ قائمٌ. نعم أُسَلِّمُ الإلزامَ إن كان ما بعد الاسم فِعلاً، نحو قولك : إنْ تَأْتِينى زيدٌ يَقُلْ ذاك. فقوله : «زيدُ يَقُلْ ذَاكَ» جملة مصدَّرة باسم، لكنه على إضمار فعل من باب «الاشتغال» ولذلك جَزَم «يَقُلْ ذَاكَ» فكأنه قال : إنْ تَأْتني يَقُلْ زيدٌ ذاك.

أجاز هذه المسألةَ سيبويه، وجعلها نظيرَ : زيداً ضَرَبْتُهُ، لَمَّا كان الجواب موضعَ ابتداءٍ على الجملة(١).

وقد منع المسألةَ الزجاجُ فى «مَعَانِيه» ورَدَّ عليه الفارسى فى «الإغفال» واستَشهد بكلام سيبويه فيها، فإذًا قد صار قولك : (زيدٌ يَقُلْ ذاكَ) من وَجْهٍ يصح أن يُجْعَل شرطا لـ (إنْ) لأنك تقول : إنْ زيدٌ أتَانِى أكرمتُه، وإنْ زيدٌ يَأْتي أكْرَمْتُه، فى الشعر.

فالحاصل أنك إن اعتبرتَ الفعل المقدَّر فهو مُعْتَبر فى الشرط والجزاء، فتَخرج الجملةُ عن التَّصْدير بالاسم، فليس مااعْتُرِض به من الجُمْل المصدَّرة بالاسم، وإن لم تَعتبر التقديرَ، وإنَّما اعتبرتَ مجردَ
الظاهر، فاعتبارهُ جارٍ أيضا فى / الشرط والجزاء. وقد تقدم أنه جائز ٣١
فى الشرط على تقدير الفعل، فكذلك يجوز فى الجزاء فلا اعتراضَ به، لأنا نقول : الجملةُ المصدَّرة بالاسم لايَمتنع وقوعُها جوابًا بغير فاءٍ مطلقا، بل يَمتنع فى وَجْه، وهو إذا كان الاسم مبتدأ ليس على إضمار فِعْل، ويجوز فى وَجْع، وهو إذا كان على إضمار الفعل. وهذا ظاهر.

الوصف الثانى : أن يكون الفعل متصرِّفا، وقد تقدمت أمثله ذلك،

---

(١) الكتاب ٣/١١٤.

فلو كان غيرَ متصرِّف لم يَصلُح أن يقع جوابا دون فاء، لأنه لايقع تاليًا للشرط فلا تقول: إنْ تُكْرِمْنى عَسَى أنْ أُكْرِمَك، ولا إنْ تُكْرِمْنِى نِعْمَ الرجلُ أنت. كذلك (بِئْسَ، ولَيْسَ) بل لابد من الفاء، قال الله تعالى : {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ}(١). وقوله {إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً ووَلَدًا . فَعَسَى رَبِّى}(٢). الآية.

وإنما امتنع ذلك لأنه لاتَصلُح هذه الأفعال أن تقع شرطا، فلا تقول : إنْ عَسَى أن تقومَ، ولاإنْ نِعْمَ الرجلُ أنت، ولا ما أشبه ذلك.

الوصف الثالث : أن يكون الفعل غيرَ طَلَبى، فإن كان طلبيا فلا يقع جوابا إلا الفاء وذلك قولك: إنْ قامَ زيدُ فأَكْرِمْهُ.

والأفعال الطَّلَبية هى فعل الأمر كما ذكُر، ومنه قوله تعالى : {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهِ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}(٣).

والنهى، نحو ما فى قراءة ابن كثير: {ومَنْ يَعْمَلْ من الصَّالِحَاتِ وهُوَ مُؤمِنٌ فلاَ يَخَفْ ظُلْمًا ولا هَضْمًا}(٤).

والدعاء، نحو قوله تعالى : {وإذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فأمْطِرْ عَلَيْنَا}(٥). وفى الحديث: (اللَّهُمَّ إنْ أمسكتَ نفسِى فاغفرْ لَهَا، وإنْ أرسلتَها فاحفَظْها)(٦). وكذلك (لاتَفْعَلْ) فى الدعاء، وكذا إذا كان الدعاء بالماضى أو المضارع، نحو : إنْ قامَ زيدُ فغفرَ اللّهُ له، وإن قَعَد فَيرْحَمُه اللهُ.

---

(١) سورةالبقرة :!٢٧١ .

(٢) سورة الكهف : ٣٩، ٤٠ .

(٣) سوّة آل عمران : ٣١ .

(٤) سورة طه : ١١٢ ، وانظر : السبعة ٣٢٤.

(٥) سورة الأنفال : ٣٢.

(٦) أخرجه البخارى فى «كتاب التوحيد – باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها» فتح البارى ٣٧٨/١٣ (الحديث رقم ٧٣٩٣).

ومنه ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[1]:

إذَا ابْنَ أَبِى مُـوسَى بـلاَلاً بَلَغْـتِـه

فَقَـامَ بفَـأْسٍ بَيْنَ وصْلَيْكِ جَـازِرُ

فـ «قامَ»(دعاءً عليها، وقد يكون الفعل طلبيًا بالأداة ـــلداخلة عليه، كالاستفهام، والعَرضْ ، والتخضيض،(ونحو ذلك، فتلزم الفاء، لكن هذا داخل تحت القَّد الآخر، وهو قيد التجُّرد، فكلُّ هذه الأفعال لاتصلح أن تكون جوابا إلا بالفاء، لأنها لاتصل أن تلي أداة الشرط فلاتقول : إنِ اضْرِبْ زيدا، ولايجوز ذلك.

والوصف الرابع : التَّجرد من الأدوات الداخلة، فأمَّا في الماضي فأَنْ يتجَّردخصوصًا / من (قَدْ) لفظا أو تقديرا، ومن غيرها‹عمومًا، فإن ٣٢
لم يتجرَّد عن (قَدْ) في اللفظ فلا(تقع جوابا دون الفاء، لأنه لايصحُّ أن يَلي الصرط، فلا تقول :٠إنْ أكرمَتني قَدْ أكرمُتك، (لأنك لاتقول : إنْ أكرمتُك)[2] وكذلك إن قَدَّرْتَها، فإنها في حكم المنطوق بها، فلابُدَّ من الفاء، نحو قوله تعالى٠: {قَالُوا إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ له مِنْ قَبْلُ}[3].

---

(١) هو ذو الرمة، ديوان ٢٥٣، والكتاب ٨٢/١، والمقتضب ٧٧/٢، والخصائص ٢٨٠/٢، وابن الشجرى ٣٤/١، وابن يعيش ٣٠/٢، ٩٦/٤، والمغنى ٤٣٥، وابن أبى موسى : هو بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى. والوصل – بكسر الواو – المفصل، وهو ملتقى كل عظمين، والمراد بوصليها المفصلان اللذان عند موضع نحرها والجازر : اسم فاعل من : جزر الناقة، إذا نحرها. ويروى «إذا ابن أبى موسى بلالٌ» بالرفع. يخاطب ناقته ويقول لها : إذا بلغتنى الممدوح فقد استغنيت عنك، لأنى سأحل عنده فى خصب وسعة واستقرار، فلا أحتاج إلى الرحيل عليك، ودعا عليها بالنحر والجزر، وقد عيب عليه ذلك.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة يوسف عليه السلام : ٧٧.

وقوله تعالى : {إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ}(١) والتقديرُ كقوله تعالى : {إنْ كانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الكَاذِبِينَ. وإنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ}(٢).

ودليل كونه على تقدير (قَدْ) أنه ماض في المعنى، لأن الصِّدْق ليس مسبباً عن كون القميص قُدَّ من قُبُل، ولا الكذبُ مسبباً عن كونه قُدَّ من دُبُر، فكأنه قال : إن كان قميصُه قُدَّ من قُبُل فقد صَدَقت، أى فقد كان قولُها صادِقًا، وكذلك في الطَّرَف الآخر.

وكذلك إن لم يتجرَّد عن غير (قد) عمومًا فلابُدَّ في وقوعه جوابا من الفاء، كما إذا دخلت عليه أدواتُ الاستفهام، أو العَرْض، أو التحضيض، أو النفي، أونحو ذلك، كقولك : إنْ أكرمَتنى فَهلاَّ أكرمْتَ عمراً، وإنْ قامَ زيدٌ غما قام عمروٌ.

وأمّا التجرد في المضارع فأنْ لاتدخلَ عليه أداةٌ من الأدوات ماعدا (لَمْ) و(لا) فلو دخل عليه حرفٌ من حروف الاستفهام أو العَرْض، أو السين، أو سَوْف، أو قَدْ، أو غير ذلك لم يَستغن في كونه جوابًا عن الفاء، فتقول : إن أكرمتَ زيدًا فهل تُكْرِمُ عمرًا؟ أو فَهلاَّ تكرمُ عمراً، أو فسوف تكرمُ عمراً. قال الله تعالى : {فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِى}(٣) أو فقد أكرمك.

ولاتقول : إن أكرمَتني سوف تكرمُ زيداً، ولاقد تُكرم زيداً، لأن واحدة من تلك الأدوات لايصح أن تَلِى أداةَ الشرط إلا (لم) و(لا) فإن الفاء لايُفْتَقر إليها معهما، فتقول : إنْ قامَ زيدٌ لم يَقُمْ عمروٌ (وإن قام زيدٌ لايَقُمْ عمروٌ، لأنك تقول :

---

(١) سورة المائدة : ١١٦.
(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦، ٢٧.
(٣) سورة الأعراف : ١٤٣.

إنْ لَمْ يَقُمْ زيدٌ لم يَقُمْ عمروٌ)[1] وإلاَّ تَقُمْ أَقُمْ. قال الله تعالى : {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلوا ولَنْ تَفْعَلُوا}[2] الآية. وقال : {إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ}[3].

فإذا تقرَّر هذا ثَبت أن ما اجتمعت فيه من الجوابات هذه الأوصافُ الأربعةُ لم تَلْزَمْه الفاء، فتقول : إنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْك، وإنْ أكرمَتني أكرمتُك، ونحو هذا لاتقدَّم له أمثلة كثيرة، وكلها يصح أن يقع فعلَ شرط.

٣٣ فإن قيل : قول الناظم «وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا / صفته كذا» إلى آخره لايخلو أن يريد أنَّ ماعَدا ذلك لاتُقْرَن به الفاء أصلا، لصِحَّة وقوعه شرطا، فإذا جاء أحدُ الفعلين الموصوفين جوابًا لم تَدْخل عليه الفاء أصلا، فيكون «حَتْمًا» وصفا لايُفيد مفهومًا في المسألة.

أو يريد أن ماعَدا ذلك لاتلزمه الفاء حَتْما، بل قد تأتى مع أحد الفعلين الفاء، وقد لاتأتى، فأنت في ذلك بالخِيَار، ويكون وصف «الانْحِتَام» يُعْطى مفهوما، وكِلاَ القَصْدين غير مستقيم.

فإن كان قَصْده الأولَ لزم أن لاتدخل الفاء مع الموصوف بما ذكَره أصلا، وذلك باطل، فإن الفاء معه جائزةُ الدخول، فتقول : مَنْ يُكْرِمْني فَأكْرِمُهُ، وإنْ تَأْتنى فأعْطيكَ، قال الله : {فَمَنْ يُؤمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً ولاَ رَهَقًا[4]}. وقال تعالى : {ومَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ}[5]. وقال تعالى : {قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً}[6]. وهو كثير.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (س).

(٢) سورة البقرة : ٢٤.

(٣) سورة التوبة : ٤٠.

(٤) سورة الجن : ١٣.

(٥) سورة المائدة : ٩٥.

(٦) سورة البقرة : ١٢٦.

وإن كان قَصْدُه الثانيَ لزم أن يجوز الوجهان في الفعل الماضي الموصوف بما ذكُر، وذلك باطل أيضـا، فـإنَّ الماضي الذي هو مـسـبَّب عن فـعل الشـرط لاتدخله الفاء فلا تقول : إنْ قامَ فقامَ عمرٌو، ولا إنْ أكرمَتني فأكرمتُك، ولايثبت الذي كان بقوله[1]:

فَقَامَ بفَأْسٍ بَيْنَ وِصلْيْكِ جَازِرُ

لأن «قامَ» دعاء، ولا بقوله تعالى : {فَصَدَقَتْ وهُوَ مِنَ الكَاذِبِينَ}[2] لأنه على تقدير (قَدْ) كما لو ظهرت، وليس «الصِّدْق» مسبَّبا عن الشرط، بل هو قَبْله، ومثلُه لايصح أن يقع شرطا لأنه غير مستقبَل بـ(إنْ) فعلى كل تقدير هذا المفهومُ الذي أعطاه النَّظْمُ غيرُ منتظم في سِلْك الصِّحَّة، إلا أن يقال : إنّ المفهوم هنا مُعَطَّل، فهو على خلاف عادته، ويَقْتضي إهمالَ مسألةٍ من الباب، هي غاية الشُّهْرة، والحاجةُ إليها ضروريَّة.

فالجوابُ أن كل واحد من القسمين صحيح، فأمّا الأول، وهو كَوْنُ ماعدا ماذكُر لايُقْرَن بالفاء أصلاً، فصحيحٌ، لأنّ المضارع على قسمين :

أحدهما : أن يكون في الجواب على تقدير مبتدأ، فلابد هنا من الفاء لزوما، لأن الجملة صارت اسميَّة . والاسمية لابُدَّ فيها من الفاء كما تقدم ذكره. وعلى ذلك حَمل المضارعَ بعد الفاء كما تقدم ذكره. وعلى ذلك حَمل المضارعَ بعد الفاء سيبويه والنحويون.

فإذا قلت : إنْ تُكْرِمْني فأُكْرِمُك، فالمعنى فأنا أكرمُك، لأنه واقع عند

---

(١) هو ذو الرمة، وسبق الاستشهاد به، وصدره: إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلغتِهِ

(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦.

سيبويه موقعَ الابتداء(١).

قال السيرافي : ولولا هذا لم يَحْتَج إلى الفاء، يعنى لولا أنه واقع موقع الابتداء، والمعنى / فأنا أكرمُك، لم يحتج إلى الفاء. ٣٤

وقال ابن خروف في قول سيبويه : وإنما ارْتَفع لأنه مبنٍّى على مبتدأ(٢): هذا نَصٌ بأنه لايُرفع بعد الفاء إلا على البناء على المبتدأ ظاهرٍ أو مضمر. قال : ولذلك أدخَلها، يعنى الفاء، ولو لم يُرِد الاسمَ لم يُدْخلها، ولَجَزم الفعل.

وعلى هذا أيضا حَمل ابن خروف كلَّ ما دخلته الفاء من الجوابات، فَجعل الأجوبةَ أخبارَ مبتدآت، كقوله تعالى : {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ}(٣) وكذلك قوله : {فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ}(٤).

وإذا كان كذلك فالجملةُ الجوابيَّةُ لارابطَ لها إلا أن يُؤْتَى بالفاء لتربطها بالجملة الشرطيَّة، إذا كان الجزمُ الحاصلُ به الربطُ مفقودًا، ليس على تقدير الظهور، وهى في ذلك نظيرُ جملة الحال، في أنها لابُدَّ فيها من الواو وإن لم يكن فيها ضميرٌ عائد على ذى الحال، إذ لابُدَّ من الربط بينهما.

وبهذا المعنى يتوجَّه دخولُ الفاء حيث دَخَلَتْ. ومن تلك الجهات كلِّها لم يصح أن تقع تاليةً للشرط، لأن الشرط مختصٌ بالفعل، لايَدخل على سواه، فإذا كان كذلك فقد دخل هذا القسم تحت ضابطه الذى يَقتضى

(١) قال سيبويه في الكتاب (٣/٦٩) : «وقال : إن تأتنى فأكرمُك، أى فأنا أكرمك، فلابد من رفع «فأكرمك» إذا سكتَّ عليه، لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبنى على مبتدأ».

(٢) الكتاب ٣/٦٩.

(٣) سورة المائدة : ١١٦.

(٤) سورة يوسف عليه السلام : ٧٧.

لزوم الفاء.

والقسم الثاني : ألاَّ يكون الفعل على تقدير مبتدأ أصْلا، فلابد من الجزم، لأنه لامانع من دخوله، ولامُسَوِّغ لغيره، وليس هذا بموضعٍ للفطء، لأنه لمعنى الشرط وهو حاصل بالجزم، فلايصح أ تدخل الفاء هنا أصلا، وهو الذى يُعطيه المفهوم(على التقدير الأول، فلا خَلَلَ في عبارته هذا فژ المضارع.

وكذلك الماضى أيضا على قسمين :

أحدهما : أن يكون مستقبَل المعنى بالشرط، فلابد هنا!چن التجرُّد عن الفاء، إذ ليس الماضي هنا على تقُير (قَدْ).

وأيضًا فعلى ماقاله ابن خروف : إنما تَدْخل الفاء إذا كان الفعل في تقدير مبتدأ، فإذا لم يكن كذلك فلا مَدْخل للفاء، وهو ما أعطاه المفهوم، من جهة أن الماضى في موضع جزم، لأنه في موضع المستقبل الذى يَحْصُل فيه الربط بالجزم.

والثانى : أن لايكون مستقبلَ المعنى بالشرط، بل يكون على تقدير (قَدْ) فقد دخلت (قَدْ) في التقدير فهى كالظاهرة، وأني إذا أتيتَ بها لابُدَّ لك من الإتيان بالفاء، إذ لابُدَّ من الربط، فقد دَخل هذا القسم تحت ضابط لزوم الفاء، فالكلام صحيح.

وأما الثانى، وهى٠ماأعطاه المفهوم من أنَّ ماعَدا ماذكُر غيرُ لازْمةٍ فيه الفاء / بل يجوز أن تلحق وأنْ لاَ، فصحيح، لأنّ الحاصل من ٣٥
المضارع إذا وقع جوابا أنه يجوز فيه الأمران، لكن على قَصْدين مختلفين، فإذا لم تَأْتِ بها فهو بنفسه الجواب. وإن أتيتَ بها فالجواب

جملة اسميَّة، وذلك لايَقدح في إطلاق جواز الوجهين، فَكَم مِنْ موضعٍ في الكلام يكون الوجهان المختلفان فيه في اللفظ على قَصْدين مختلفين، بل هذا عند أهل البيان[1] لازم، بخلاف ما إذا كان المضارع غير مجرَّد، فإنه لابُدَّ من الفاء، ولايَجْرِي فيه وجهٌ سوى ذلك، فَلحاق الفاء فيه عند ذلك حَتْم.

والحاصلُ أيضا من الماضي غيرِ المقرون بقَدْ في اللفظ كما ذكُر في المضارع، لأنه إذا كان يجوز فيه أن يُؤْتَى بالفاء وأن لايُؤْتَى بها، لكن على قَصْدين، فقد جاز الوجهان، فالفاء غير لازمة.

ولايقال : إنَّ الماضي مع الفاء مقرون بـ(قَدْ) تقديرًا، فهو كاللفظ بها معه، فلم يصح أن يكون في الماضي المجرَّد وجهان لأنا نقول : هو مجردٌ لفظًا، فالوجهان جائزان، وأيضًا فَلحاق الفاء مع قَطْع النَّظَر عن تقدير (قَدْ) إنما يكون على إضمار المبتدأ كما تقدْم من كلام ابن خروف، فلا اعتبار بتقديرها. فكأنها لم تقدَّر إذا كان الحكمُ في الإتيان بالفاء وغيرها وهو تقدير المبتدأ. فإذا ثبَت هذا كان الفعل الماضي والمضارع المذكوران يجوز فيهما الوجهان على الجملة فكلام الناظم صحيح وقوله : «واقْرُنْ بِفَا» أراد : بِفَاءٍ، بالمَدّ، لكن قَصَر ضرورة، فصار مثل ماحُكِي من قولهم : شَرِبْتُ مَا يافتى. وفي هذا النظم منه مواضعُ كثيرة.

وقوله : «لَوْ جعِل» جملةٌ شَرْطية في موضع الصِّفة لـ«جَوابا» أى جوابًا هذه صفته، و«انْجَعَلَ» فعلٌ مطاوع لـ(جَعَل) تقول : جَعَلْتُ الشيءَ في موضع كذا فانْجَعَلَ، وذلك قياس في (فَعَلَ) المقصودِ به العلاجُ، نحو : قَسَمْتُه فانْقَسَم، وفَصَلْتُه فانْفَصَل، وصَرَفْتُه فانْصَرفَ، وما أشبه ذلك. ثم قال :

---

(١) في الأصل «أهل الشأن» وما زثبته من (س، ت) هو الصواب.

وتَخْلُفُ الْفَـــاءَ إذَا الْمُفَـــاجَـــأَةْ

كَـــإِنْ تَجُـــدْ إذَا لَنَا مُكَافَـــأَةْ

يعنى أن (إذا) التى للمفاجأة، وهى التى في قولك : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، تقوم مَقام الفاء، فتقع في موضعها خَلَفًا منها، كما في المثال المذكور، وهو إن تَجُدْ إذَا لَنَا مُكَافأةٌ ومثله : إنْ يَقُمْ زيدٌ إذا هو مَاثِلٌ بين
يَدَيْك. ومنه قوله تعالى / : {وإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ ٣٦
يَقْنَطُونَ}[1] ومنه أيضا : {وإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بعْدِ ضراءَ مَسَّتْهُمْ إذَا لَهُمْ مكْرٌ فِى آيَاتِنَا}[2].

قال الفراء : العرب تجعل (إذَا) تَكْفِى من (فَعَلْتُ، وفَعَلُوا) لو قال مكانها : (مَكَرُوا) لكان صوابًا[3].

وإنما وقعت (إذا) المفاجَأة بدلاً من الفاء لشبهها بها، في أن كل واحدة لاتقع مبتدأة كـ«إنَّما» وغيرها من حروف الابتداء، بل لابُدَّ أن تقع مَبْنية على كلام، وأيضًا (إذا) في الآية واقعةٌ موقعَ الفعل، كأنه قال : قَنِطُوا، كما أنَّ الفاء في الجواب واقعة موقعَ الفعل، فلما اشْتَبها في هذا التصرُّف وقعت (إذَا) موقعَ الفاء لذلك، ليس ذلك لكونها في معناها، لأن الفاء تَدخل على (إذا) فتقول : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ.

وفي كلامه في (إذا) نظرٌ من وجهين :

---

(١) سورة الروم : ٣٦.

(٢) سورة يونس : ٢١.

(٣) عبارة الفراء في معانى القرآن (٤٥٩/١) هى «العرب تجعل (إذا) تكفى من فَعَلت وفَعَلوا، وهذا الموضع من ذلك، اكتفى بـ(إذا) من (فعلوا) ولو قيل : (من بعد ضرَّاء مَسَّتهم مَكَرُوا) كان صوابا».

أحدهما : أنه يَقتضى أنَّ (إذاً) تَخْلُف الفاءَ حيثما وقعت، فكل موضعٍ تقع فيه الفاء يصحُّ أن تقع فيه (إذا) فإذَنْ يَقتضى أن تقول في نحو قولك : إنْ تَقُمْ فَعَسى أن تَأْتِنى، إنْ تَقُمْ إذَا عَسَى أنْ تأتينى، وفي (إنْ تَقُمْ فَقَدْ قامَ عمرٌو) : إنْ تَقُمْ إذَا قَدْ قامَ عمروٌ، وما أشبه ذلك من المواضع التى تَدخل فيها الفاء.

وليس كذلك، بل (إذا) إنما تدخل على الجملة الاسميَّة خاصَّة، ولاتدخل على كل الجمل الاسميَّة، بل على غير الطَلَبية، فلاتقول : إنْ تَأْتني إذَا هَلْ أنَا مُكْرِمُك؟ كما تقول : إن تَأْتِني فأنا مُكْرِمُك، وإنما تقول : إن تَأْتِني إذَا أنا مُكْرِمُك، كما في الآية : {إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}(١) وكما في مِثَاله «إذَا لَنَا مُكَافَأةٌ» وأمَّا غيرُ ذلك فَلاَ، لأنها مختصَّة بالجملة الاسمية، ألاَ ترى أنه لايجوز بعدها نصبُ الاسم على إضمار فعل من باب «الاشتغال» بل يَلزم الرفع على الابتداء، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُه عمرٌو، وهو مذهب الناظم في (إذا) كما مَرَّ تقريرُه في بابه، فإطلاق هذا الكلام مُشْكل كما ترى.

والثانى : أنه نَصَّ في «التسهيل» على أن (إذا) لاتقع في موضع الفاء إلا إذا كانت جوابا لـ(إنْ) خاصة، فقال : وقد تَنُوب بعد (إن) (إذا) المُفَاجَأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبيَّة(٢). فَقيدَّ النيابة بأن تكون بعد (إنْ) وبأن يكون مابعدها جملةً اسمية غير طلبيَّة، وهو ماذُكر قبل هذا. وعلى هذا المعنى شَرح ابنُه هذا الموضع في «التكملة»(٣).

وإذا استقرأتَ كلام العرب فَقَلَّمَا تجده إلا على ماقال، وهذا النظم

---

(١) سورة الروم : ٣٦.

(٢) التسهيل : ٢٣٨، ومابين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبته من (س) والتسهيل.

(٣) التكملة على شرح التسهيل لابن الناظم (لوحة ٢٢٧ ـ أ).

يَقتضى أن تقع بعد (مَنْ) و(مَا) و(مَتَى) وغيرها من الأدوات فتقول / : ٣٧
من يكرمني إذَا أنَا أُكْرِمُه، ومَتَى تَأتِنى إذا أنا أحسنُ إليك، وما أشبه ذلك، وهذا غير مقول كما ذُكِر.

والجواب : أن تمثيله قَيْدٌ فيما ذكَر، إذ لم يَأْتِ (إذآ) جوابا إلا بعد (إنْ) ومع الجملة الاسميَّة غيرِ الطلبيَّة، ذلك قوله : «كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ» فإنه قال : «وتَخْلُفُ الْفَاءَ الْمُفَاجَأَةْ» فيما كان نحوَ هذا المثال، ومن عادته إفادةُ التَّقْييد بالمُثُل، وقد مَرَّ من هذا شيء كثير.

و«الفاءَ» في قوله «وتَخْلُفُ الفاءَ» مفعول بـ«تَخْلُفُ» و «إذَا المُفَاجَأَة» هو الفاعل، يقال : خَلَف فلانٌ فلانًا، إذا جاء بعده، وخَلَفَه إذا كان خليفةً بعده، ومنه قوله تعالى : {اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي}[1]. والمُكَافَأة : المُجَازَاة، يقال : كافأتُه على ماكان منه مُكَافأةً، وكِفَاءً : جازيتُه على فِعْلِه.

والْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ

بالْفَا أوِ الوَاوِ بتَثْلِيثٍ قَمِنْ

ذكر الناظم ــ رحمه الله ــ في آخر هذا الباب مسائلَ تتعلقُ بأصل الباب، فذكَر منها مسألتين يَشترك في النظر فيهما بابُ النواصب والجوازم، وذلك فيما إذا عُطِف على الفعل الشرطيِّ، أو على الفعل الجَزائيِّ.

وابتَدأ بذكر العطف على فعل الجَزاء فقال : «والْفِعْلُ من بَعْدِ الجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ» إلى آخره.

---

(١) سورة الأعراف : ١٤٢.

يريد أنّ الجزاء إذا عُطِف عليه فعلٌ بأحد حرفَيْن، وهما الواو والفاء، فإنَّ ذلك الفعل يجوز فيه ثلاثة أوجه، وهو التَّثْليث الذى ذكَر [أنه][1] مستحِقٌّ لها، وهو معنى قوله : «قَمِنٌ» أى جديرٌ وخليقٌ بها، وإنما قال ذلك لكونها عنده جاريةً على القياس، صحيحَة التنزيل على حسَب مايُذكر بحول الله.

وذكَر الجزاءَ مطلقًا، وهو أعمُّ من أن يكون بالفعل أو بغيره، ولم يُقَيِّده بالفعل الذى يَظهر فيه الجزم، أو يكون في تقدير الظهور وهو المضارع والماضى، لأن الحكم واحد فيما إذا كان كذلك، أو كان جملة اسمية أو غير ذلك، فتقول إذا كان فعلا : إنْ تُكْرِمْني أُكْرِمْكَ وأُحْسِنْ إليك، بالجزم، وأُحْسِنُ إليك، بالرفع، وأُحْسِنَ إليك، بالنصب.

وكذلك الماضى تقول : إن أتيتَنى أحسنتُ إليك وأُكْرِمْك، وأُكْرِمُك، وأُكْرِمَك.

وكذلك إذا كان الجزاء غيرَ الفعل المتقدم نحو : إنْ تَزُرْنى فأنَا مُحْسِنٌ إليك وأُكْرِمْكَ، بالجزم، وأُكْرِمُكَ، بالرفع، وأُكْرِمَك بالنصب.

وشَرط الناظم في هذا الجواز أن يكون العطف بأحد هذين الحرفين، وهما الفاء والواو.

فمثال الفاء قوله تعالى : {وَإِنْ تُبْدوا مَافِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللّهُ / فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ويُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ}[2] قُرِئت هذه الآية ٣٨
بالثلاث الحركَات في «يَغْفِرُ» و«يُعَذِّبُ» فقراءة الجزم لِمَنْ عَدا. نافعًا

(١) بدل هذه الكلمة في النسخ الثلاث «هو» وما أثبته من عندى، وهو الذى تستقيم به العبارة. والله أعلم.

(٢) سورة البقرة : ٢٧٤.

وابنَ عامر(١). وقراءةُ الرفع لهما(٢)، وقراءةُ النصب في غير السَّبْع، حكاها سيبويه(٣)، وهى مَرْوِيَّةٌ عن ابن عباس وأبي حَيْوَة والأعرج(٤).

ومثال الواو قوله تعالى : {وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ}(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر «ونُكَفِّرُ» بالرفع مع النون، وكذلك ابنُ عامر وحفص إلا أنهما قرأ بالياء، وقرأ الباقون بالنون والجزم(٦)، ورُوِى عن الأعمش أنه قرأ بالنصب مع النون(٧).

وقال تعالى : {مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَاهَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}(٨) قرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع مع الياء، وقرأ حمزة والكسائى بالياء وجزم الراء، والباقون برفع الراء مع النون(٩)، وأنشد سيبويه في النصب للأعشى(١٠):

---

(١) في (س) «لمن عدا نافعا».

(٢) هذه الجملة ساقطة من (س) أيضا.

والصواب في قراءة هذين الحرفين هو ماجاء في كتاب السبعة(لابن مجاهد (١٩٥) والإقناع لابن الباذش (١٦=) من أن قراءة الرفع لعاصم وابن عامر، وقراءة الجزم لمن عداهم من السبعة.

(٣) الكتاب ٣/٩٠.

(٤) البحر المحيط ٢/٣٦٠.

(٥) سورة البقرة : ٢٧١.

(٦) السبعة ١٩١.

(٧) البحر المحيط ٢/٣٢٥

(٨) سورة الأعراف : ١٨٦.

(٩) السبعة ٢٩٨.

(١٠) الكتاب ٣/٩٢، والمقتضب ٢/٢٢، واللسان (كبب) وديوانه ٨٨

والمسحب والمجر : مصدران ميميان، أو اسما مكان من السحب والجر. وكبكب : اسم جبل بمكة. والمعنى : من يغترب عن قومه يجرى عليه من أنواع الظلم الكثير، وإن أحسن أخفى الناس حسناته، وإن أساء أظهروا سيئاته، حتى تكون واضحة مشهورة كالنار في رأس جبل.

وَمَنْ يَغْـتَـرِبْ عَنْ قَـوْمِـهِ لايَزَلْ يَرَى

مَـصَـارِعَ مَظْلُومٍ مَـجَـرًا ومَـسْـحَـبَـا

وتُدْفَنَ منه الصّـالِحَـاتُ وإنْ يُسِيءْ

يَكُنْ مَـا أسـاءَ النارَ فى رَأْسِ كَـبْكَبَـا

وقد حُمِل على هذا قولُ عنترة[1]:

متى ماتَلْقنى فـردين ترجـفْ

رَوَانِـفُ أَلْيَـتَـيـكَ وتُسْـتَطَـارَا

فإن كان العطف بغير الواو فمقتضى كلام الناظم أن ثلاثةَ الأوجهِ لاتجوز في المعطوف، وكذلك الحكمُ عند سيبويه[2] والبصَريين أن الفعل إذا عُطف بـ(ثُمَّ) أو غيرها، فالتثليثُ غير جائز، بل إنما يجوز عندهم في ذلك وجهان :

أحدهما : التشريكُ في الجزم، فتقول : إنْ تَأْتِنى آتِكَ ثم أُحْسِنْ إليك.

والآخر الرفعُ فتقول : وأُحْسِنُ إليك.

ومن الأول قوله تعالى : {وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَايَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ}[3].

---

(١) ابن الشجرى ١/٢٨، وابن يعيش ٢/٥٥، ٤/١١٦، ٦/٨٧، وشرح شواهد الشافية ٥٠٥، والخزانة ٧/٥٠٧، ٨/٢٢٠، والعيني ٣/١٧٤، والتصريح ٢/٢٩٤، والهمع ٤/٣٤٠، والدرر ٢/٨٠، وديوانه ١٠٨

والبيت من عدة أبيات يخاطب بها عمارة بن زياد العبسي، وكان يحسد عنترة على شجاعته، ويظهر لقومه تحقيره، فقال له هذه الأبيات.

وفردين : منفردين أنا وأنت خاصة، ليس معي ولا معك معين. والروانف : أطراف الأليتين، واحدتها رانفة. وتستطار : يطلب منك أن تطير خوفا وجنبا. والعرب تقول لمن اشتد به الخوف : طارت نفسه خوفا.

(٢) الكتاب ٣/٨٩.

(٣) سورة محمد عليه الصلاة والسلام : ٣٨.

ومن الثاني : قوله تعالى : {وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لايُنْصَرُونَ}(1).

وذلك أنّ الرفع والجزم أمرُهما ظاهر، ولذلك جازا في غير الواو والفاء، فالجزمُ على التَّشريك إمَّا في اللفظ إن كان الجزم ظاهرا، وإمَّا في الموضع إن لم يكن كذلك، والرفع على الاستئناف.

وأما النصبُ فعلى مَنْزَع (ماتَأْتِينا فَتُحَدِّثَنا) كأن قولك : إنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ وأُحْسِنَ إليك، أو فأُحْسِنَ إليك، أردتَ به : إنْ تُكْرِمْني يَكُنْ مِنِّي إكرامٌ لك؛ وإحسانٌ، أو فإحسانٌ، ولايجوز إظهار (أنْ) هاهنا كما تقدم.

وإنما اختَصَّ هذان الحرفان بهذا الحكم للوجه الذى اختَصَّا لأجله

39 بدخولهما في الأجوبة الثمانية، لَمَا / في الفاء من معنى السَّبَبية، ولِمَا في الواو معنى المعيَّة، وكل واحد من هذين المعنيين يَقتضي الاتصالَ بما قَبْلُ، بخلاف غيرهما من الحروف فإنها ليست كذلك قال سيبويه: واعلم أن (ثُمَّ) لايُنْصب بها كما يُنْصب بالواو والفاء، ولم يَجعلوها مما يُضمر بعده (أنْ) وليس يدخلها من المعاني مايَدخل في الفاء، وليس معناها الواو، ولكنها تُشْرِك ويُبْتَدأ بها(2).

وإذا كان الأمر ماقَرَّره لم يكن النصب بعد (ثُمَّ) أو غيرِها إلا من باب قوله(3).

---

(1) سورة آل عمران : 111.

(2) الكتاب 3/89.

(3) سبق الاستشهاد به، وهو للمغيرة بن حبناء، وصدره :

سأتركُ منزلي لبني تميم

* وأَلْحَقْ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا *

وقد جَعلوا النصب مع الفاء والواو ضعيفا، لأنه عَطْف على الجزاء وهو واجب، والنصبُ إنما بابُه غيرُ الواجب، لكنه في الجزاء قوىٌّ من حيث كان الجزاء ليس بواجب الوقوعِ إلا بعد وقوع الأول، فَلمَّا كان كذلك ضَارَع ما لا يُوجب الفعلَ كالاستفهام، فنَصبوا لذلك.

وقد تقرَّر أن هذافي الفاء والواو ولمعنًى فيهما [فلا يلَحقَ بهما][1] غيرهما، لأنه إمَّا للتَّشْريك، ولا إشكال، وإمَّا للاستئناف، ومعنى النصب خارجٌ عن هذين.

وقوله : «إنْ يَقْتَرِنْ» أَتَى به مضارعًا على الوجه الأقل، لأنّ الجواب محذوف لدليل قوله : «والفعلُ من بَعْدِ الجَزَاءِ بتَثْلِيثٍ قَمِنْ».

ونظيرُه من كل وجه بَيْتُ الكتاب[2]:

هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ
والمرءُ عنَد الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

ويقال : هو قَمِنٌ لِكذا، وقَمِنٌ به، أى حقيقٌ وجدير.

ثم أخذ يَذكر العطف بالواو والفاء على فعل الشرط فقال :

وجَزْمٌ اونَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَفَا
أوْوَاوٍ انْ بالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

يَعنى أن الفعل إذا وقع بين جملتَى الشرط والجزاء فصارتا تَكْتَنِفانه، أى تُحيطان به، وكان ذلك الفعل إثْرَ واوٍ وفاءٍ ـ فجائزٌ فيه وجهان :

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) سبق الاستشهاد به.

أحدهما : الجزم، وذلك على التَّشْريك في العامل، نحو قولك : إنْ تَأْتِنى فتَنْزِلْ عندى أُكْرِمْك، أو : ونْزِلْ عندى.

والوجه الآخر : النصب، وذلك على ماتقدَّم من تقدير المَصْدر معطوفًا عليه هذا الفعلُ بإضمار (أنْ) كقولك : إنْ تَأْتِنى فتنزلَ عندى أُكْرِمْك، أو : وتَنْزِلَ عندى.

والتقدير : إنْ يَكُنْ منك إتيانٌ فنزولٌ أُكْرِمْك، أو معَ نُزولٍ.

والنصبُ هنا أمْثَلُ شيئًا منه في المسألة الأولى، لأنَّ العطف هنا على فعل الشرط، وفعلُ الشرط غيرُ واجب، فكان قريبًا من الاستفهام والأمر والنهى، ونحوهما.

٤٠ ومن مُثُل الوجه / الثانى ما أنشده سيبويه من قول ابن زُهَير(١):

وَمَنْ لايُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً
فَيُثْبِتَهَا في مُسْتَوِى الأَرْضِ يَزْلَقِ

والنصبُ في هذه المسألة أيضا ضعيف، لأنَّ النصب في قولك : إنْ تَأْتِنى فتحدِّثَنى أُكْرِمْك، معناه معنى الجزم، إذ كان قولك : (إنْ يَكُنْ منك إتْيَانٌ فحديثٌ أُكْرِمْك) في معنى قولك : إنْ تَأْتِني فتحدِّثْني أكرمْك، فكرهوا أن يَتَخَطَّوْا به من بابه إلى باب آخرَ من غير زيادةِ معنى.

وأمَّا البيت فالنصبُ فيه جيِّد، لأنه إثْرَ النفى حسنٌ كما تقدم، سواءٌ كان بعد شرط أولا.

وَمَنَع الناظم الرفعَ في هذا الفعل، لأنه أجاز الجزمَ والنصبَ بعد ما أجاز في المسألة الأولى الأوجهَ الثلاثة، فدل على أن الثالث غيرُ جائز،

---

(١) سبق الاستشهاد به.

فلايجوز على هذا أن تقول : إنْ تأتني فتُحدِّثُني أُكْرِمْكَ، ولا : وتُحَدِّثُني، بالرفع، لأن «فَتُحدِّثُني» موضوعٌ موضعَ (مُحَدِّثًا) كما كان كذلك لم يأتِ بحرف العطف.

ولو قلت : إنْ تأتِني ومُحَدِّثًا أو فمُحَدِّثًا ـ كان الكلام فاسداً لأنه ليس في الكلام منصوبٌ يُعطف عليه. وأما ضمير «تأتِني» فلا يصح العطف عليه، وإذا كان كذلك لم يكن للرفع وجه. هذا معنى تعليل سيبويه(١).

وقد أجاز ابن خروف الرفعَ مع الواو خاصَّة على الحال، كأنه قال : إنْ تأتِني وأنت تَسْأَلُني، ولايُقَدَّر الفعل مع الواو إلا بالجملة، فلا يُقَدِّر «وسائلاً» كما يُقَدِّر :

نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا(١)

بالجملة، أي : وأنا أرهنُهم.

والناظمُ لم يَرْتَضِ هذا، بل وقف مع سيبويه والجماعة، لكن قد مَضى له في باب «الحال» جوازُ وقوع المضارع المثْبت حالاً مع الواو، على إضمار المبتدأ، ومخالفةُ مَن ذهب إلى المنع في المسألة، فما بالُه مَنع ذلك هنا؟ فكان الأَوْلَى به أن يُجيز الرفع مع الواو، لأن ماألْزَمَ سيبويه هنا من وقوع الحال مع الواو قد أجاب عنه بأنه على تقدير الجملة، كما قاله ابن خروف، واستَدلَّ عليه بالسَّماع، فهو لازم له، فاقتصارُه مع الواو على الوجهين غيرُ سديد، أما مع الفاء

---

(١) الكتاب ٨٨/٣.

(٢) العيني ١٩٠/٣، والهمع ٤٦/٤، والدرر ٢٠٣/١، والأشموني ١٨٧/٢، والشعر والشعراء ٦٥١/٢، واللسان (رهن).

والبيت لعبدالله بن همام السلولي، وكان عبيدالله بن زياد قد توعده فهرب إلى الشام واستجار بيزيد فأمنه، وكتب إلى عبيدالله يأمره بالصفح عنه.

ومعناه : لما خفت سيوفهم نجوت منهم بالهرب، وأبقيت في أيديهم مالكا، ومالك هو عريف الشاعر.

فلا سبيلَ إليه، فكان من حَقِّه أن يجمع بين كلامَيْه.

وقَيَّد جوازَ الوجهين في المسألة بشرطين ذكرهما: وأحد الشرطين: أن يكون العطف بالفاء أو الواو كما مَرَّ، فَدلَّ أن ذلك عنده مختص بهما، ولايجوز في غيرهما، وهو رَدٌّ لما أجازه الكوفيون فيما نُقل عنهم في (ثُمَّ) من النصب، كما أجازه الجميع في الواو / والفاء، فيقولون: إنْ تَأْتِنى ثُمَّ ٤١
تُحَدِّثَنِي أكرمتُك، بنصب «تُحَدِّثَنَى» ومن حجتهم في هذه قراءةُ من قرأ: {ومَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِه مُهَاجِراً إلىَ اللّهِ ورَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَع أَجْرُهُ عَلَى اللّهِ}[1] بنصب «يُدْرِكَه» وهى قراءة قَتادة ونُبَيح والجراح. وقد قُرِىء بالرفع، وهى لطلحةَ بن سليمان وابراهيم النخعي[2]. والجزمُ قراءةُ الجماعة.

وهذه القراءة لم يُثْبِت البصريون بها حكما، لنُدورِها وكَوْنها في القياس كقوله[3]:

* وأَلْحَقُ بِالْحَجازِ فأَسْتَرِيحا *

لكنها أمثلُ قليلا، لأنَّ الشرط ليس بواجبٍ في نفسه، وقد تقدَّم وجهُ اختصاص الواو والفاء بهذا الحكم دون غيرهما، فالأَوْلى عدمُ القياس في غيرهما.

والشرط الثاني: أن يكون الفعل مُكْتَنَفًا بجملتي الشرط والجزاء، وذلك قوله: «إنْ بالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا» يعنى أنه لابُدَّ من أن تكون جملة

---

(١) سورة النساء: ١٠٠.

(٢) المحتسب ١/١٩٥، والبحر المحيط ٣/٣٣٦، ٣٣٧.

(٣) سبق الاستشهاد به، وصدره:

سأترك منزلي لبني تميم

الشرط وجملة الجزاء قد أحاطَتَا به، فصار بينهما، وقد تقدم تمثيلُ ذلك.

واكْتُنِفَا» في كلامه من قولهم : اكْتَنَف القومُ، إذا اتَّخذوا كَنيفًا لإبلهم، والكَنِيف : حَظِيرة من شَجَر تُجْعَل للإبل، أى إن اتَّخَذ بالجملتين كَنِيفًا. ولايكون من : اكْتَنَف القومُ زيداً، أى أحاطوا به، لأنه أتى بالفعل مُسْتنداً إلى ضمير الفعل، وليس هو المحيطَ بالجملتين، بل هما المحيطان به، فإنما يريد أنه اتَّخَذ بهما كَنِيفًا، أى مايَجرى مَجراه.

فإن قلت : مالذى احتَرز بقوله : «إنْ بالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا» وهو إنما يريد أن يكون ذلك الفعل تابعًا لجملة الشرط، سواء أكانت الجملتان تَكْتَنِفانه أمْ لاَ، فَيظهر أن وصف الاكْتِنَاف غيرُ مُحْتَاج إليه؟

فالجواب : أن هذا الكلام أَحْرَزَ به أمرين :

أحدهما : ماتقدَّم من كونه تابعًا لجملة الشرط لالجملة الجواب، إذ قد تقدَّم الحكمُ في ذلك. والآخر : أنه قَصد أن يكون الفعل المعطوف بالواو أو الفاء زائداً على فعل الجواب إن كان فِعلاً، لأنه إن لم يكن زائدا على ذلك فهو الجوابُ بعَيْنِه، وذلك يُتَصَوَّر في المعطوف بالفاء، وإذا كان هو الجوابَ بَعينِه فلايجوز فيه هذان الوجهان أصلا، بل يَلزم فيه بعد الفاء الرفعُ، كقولك : إنْ تَأْتِني فَأُحَدِّثُك، وذلك أن الشرط في الأصل جملةٌ مَبْنَاها على فعل وفاعل. والجوابُ جملةٌ أخرى بَائِنَةٌ من الأولى، مَبْناها على مبتدأ وخبر، أو فعلٍ وفاعل، رَبط إحداهما بالأخرى حرفُ (إنْ) أو غيُره من أخواته، ولاحاجة إلى الفاء إذا كان الجواب فعلا، وجِيءَ بها لَمَّا احْتِيج إلى الجواب بالابتداء والخبر، ثم جُعِل مكانَ المبتدأ الفعلُ فارتفع، وليس الجواب الفاء إذا كان مرفوعا مثلَ ما انْتَصب / بين المجزومَيْن، ٤٢

لأن ماانْتَصب بين المجزومين مصدرٌ معطوف على مصدر فعلِ الشرط.

ولوقلت : إنْ يَكُنْ إتيانٌ فُحَدِيثٌ، وسَكَتٌ، فليس ذلك بمعطوفٍ على مصدرِ فعلِ الشرط، بل هو مرفوع على تقدير مبتدأ بعد الفاء، تقديره : فأمْرِي حَدِيثٌ، أو نحو هذا.

هذا تعليل السِّيرافي، وهو معنى ما في الكتاب من قول سيبويه : وإنَّما مَنَعه أن يكون مثلَ ماانْتَصب بين المجزومَيْن أن هذا مُنْقَطِع من الأوَّل ـ يَعنى قولك : فأُحَدِّثُك ـ ألاَ تَرى أنك إذا قلت : إنْ يَكُنْ إتْيَانٌ فحَدِيثٌ أُحَدِّثُك، فالحديثُ متصل بالأول، شريكٌ له. وإذا قلت : إنْ يَكُنْ إتيانٌ فحَدِيثٌ، ثم سَكَتٌ، وجعلتَه جوابا لم يَشْرَك الأولَ، وكان موتفعًا بالابتداء[1]. فعلى هذا بَنَى الناظم.

وقد تقرَّر من هذا أن كِلاَ الوجهين لايجوز في جملة الجواب، فلا يجوز الجزمُ، لأنه مقرونٌ بالفاء، وليس بمعطوف، ولايجوز النصبُ، لأنك لم تَقْصده، فلابُدَّ من الرفع، فلهذا شَرط الناظمُ شَرْطَ «الاكْتِنَاف» وظَهر منه أن ماأجازه ابنُ طاهر[2] (من النصب مع الفاء لم يَرْتَضِه، وإنما أجازه ابن طاهر)[3] في الشعر حملاً على المعنى؛ لأنك إذا قلت: إن تَأْتِنِي فأُحَدِّثَك فـ«أُحَدِّثَك» هنا يَتَقدَّر بالمصدر كالجواب، وهو أيضًا واقع، فوقعُ الشرط مثلُه، فجُعل كالمنقطع لذلك، ولايلْتَفت فيه إلى تقدير الاتصال إذا مَثَّلْتَه بالمصدر، لأنه تمثيلٌ لايُنْطَق به، ويكون معنى الكلام : إنْ يَكُنْ إتيانٌ يَكُنْ حديثٌ، لأنك لو أزلتَ الفاء لجَزمتَ،

---

(١) الكتاب ٣/٨٩.

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بالخِدَبّ، نحوي مشهور، بارع حافظ، اشتهر بتدريس الكتاب، وله عليه طرر مدونة مشهورة، وله تعليق على الايضاح، وغير ذلك، وكان يرحل إليه في العربية، موصوفا بالحذق والنبل، وكان من حذاق النحويين، وأئمة المتأخرين، وكان أجل تلاميذه ابن خروف ـ توفى في عشر الثمانين وخمسمائة.

(٣) مابين القوسين ساقط من (ت).

فَرُوعِيَ ذلك.

وأجاز ذلك ابنُ خروف، وعلى هذا التأويل الذى بَسَطه عن شَيْخه(١)، وهو ضـعـيفٌ جِداً، ولذلك لم يُجِزْه إلا في الشـعـر.

والشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ والْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

هذا الفصل يَذكر فيه مايَعْرِض من الحذف للجملة الجوابيَّة، أو للجملة الشرطيَّة، وذلك أنه قد تقرَّر قَبْلُ في مواضعَ أن الحذف إنما يكون إذا عُلم المحذوف، وكانت عليه دلالةٌ تُعَرِّف به، وأما إذا لم يكن ثَمَّ دليل فلا سبيلَ إلى الحذف.

والحذفُ هاهنا على ثلاثة أوجه :

حذفُ جملة الجواب، وهو الأكثر، وحذفُ جملة الشرط، وهو دون ذلك، وحذفُها معًا، وهذا الثالث نادر، ولذلك لم يُعَرِّجْ عليه الناظم، ومنه قول النَّمرِ بن تَوْلَب(٢):

فَـإنَّ المَنِيَّـةَ مَنْ يَخْـشَـهَـا
٤٣ فَـسَـوْفَ / تُصَـادِفُـه أيْنَمَـا

أى : أيْنَما يَذْهَبْ تُصَادِفْه، وكذلك قول الآخر(٣):

---

(١) يعنى ابن طاهر الذى سبقت ترجمته.

(٢) الجمل للزجاجي ٢٧٣، والتصريح ٢/٢٥٢.

(٣) الخزانة ٩/١٤، والمغني ٦٤٩، والعيني ١/١٠٤، ٤/٣٣٦، والتصريح ١/١٩٥، والهمع ٤/٣٣٦، والدرر ٢/٧٨، والأشموني ١/٣٣، ٤/٢٦

والبيت لرؤبة، ملحقات ديوانه ١٨٦، ويروى «بنات الحى» و«إنِنْ» بزيادة نون في الموضعين. والضمير المستكن في «كان» يعود على «البعل» في بيت سابق.

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ ياسَلْمَى وإِنْ كانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وإِنْ

أى وإنْ كان كذلك فأنا أتمنَّاه أو أرْضَاه، تعني البَعْل.

وابتدأ الناظم بذكر حذف الجواب فقال : «واشـْرْطُ يُغْنِى عن جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ».

يعنى أن جملة الشرط يُغْنِى ذكرها عن ذكر جملة الجزاء، فتُحذف جملةُ الجزاء لعلم المخاطَب بالمحذوف، ولايَعْنِى بإغناء الشرط عن الجواب كونَ الشرطِ هو الدالَّ بنفسه فقط، بل المقصودُ أنه يُذكر دونَه فيَسْتَقِل الكلامُ، اتّكَالاً على ماعند المخاطَب من العِلْم.

والعِلْم الحَاصِل عند المخاطَب قد يكون لتقدُّم ذكرِ معنى الجواب بَعيْنِه، ويكون لتقدُّم مايدل عليه وليس به، وقد يكون لغير ذلك.

فمن الأول قولك : أُكْرِمُكَ إنْ أكرمتَنى، وآتِيكَ إنْ أَتَيْتَنى.

فالجواب المحذوف هنا هو عينُ ماتقدَّم، والتقدير : إنْ أكرمَتَنى أُكْرِمْكَ، وإنْ أَتَيْتنِى آتِكَ، ولكن حُذِف لدلالة الأول عليه، وهذا مذهب البصريين، وقد تقدَّم ذلك، وتنبيهُ الناظم عليه، ومنه قوله(١):

* إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ *

وقوله(٢):

* والمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ *

---

(١) هو جرير بن عبدالله البجلي، وتقدم الاستشهاد به، وصدره :

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

هذا سراقةُ للقرآن يَدْرسُهُ

وهو كثير.

ومن الثانى قوله تعالى : {قَالَتْ إنِّى أَعُوذُ بالرَّحْمنِ مِنْكَ إنْ كُنْتَ تَقيًا}(١) فليس المعنى : إن كنتَ تَقِيًّا فإنى أعوذُ بالرحمن منك، وإنما المعنى : إن كنتَ تَقِيًّا فلا تَقْرَبْنى، (وقولك : فلا تَقْرَبني)(٢) دَلت عليه الاستعاذة، لأن الاستعاذة هى طلب العَوْذِ والبُعْدِ من كل ضَارّ.

ومنه أيضا قوله تعالى : {إنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللّهِ ومَا أَنْزَلْنَا عَلَىَ عَبْدِنَا}(٣) الآية هو محذوفُ الجواب، تقديره : إن كنتُم آمنتُم فاقْبَلُوا ما أُمِرْتُم به، لأن قوله : {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَىَءٍ} حُكْمٌ أُلْزِمَه المكلَّفُ، فدَلَّ على طلب القَبُول.

وكذلك يَجْرِى الحكم في جواب (لَوْ) لأنها شرط، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى}(٤) الآية، أى لكان هذا القرآن.

ومنه قول امرىء القيس(٥):

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً
ولَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقَطُ أَنْفُسَا

---

(١) سورة مريم عليها السلام : ١٨.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة الأنفال : ٤١.

(٤) سورة الرعد : ٣١.

(٥) ديوانه ١٠٧، وابن يعيش ٨/٩
وتموت جميعة : يعنى أنه مريض، فنفسه لاتخرج مرة واحدة، ولكنها تموت شيئا بعد شيء، وهو معنى قوله : «تساقطُ أنفسا» أى شيئا بعد شيء. ويروى «تسُاقِط» بضم التاء وكسر القاف، أى يموت بموتها عدة من الأنفس.

أى لكان ذلك أهْوَنَ، أو نحو ذلك، ومنه مايَذكره إثْرَ هذا في اجتماع الشرط والقَسَم.

ويُعترض على الناظم هنا بأنه أطلق القولَ في فعل الشرط مع حذف الجواب والحقُّ إذا كان محذوفا أن يكون فعل الشرط ماضيًا، كما مضى في الأمثلة المتقدِّمة من نحو ذلك : أُكْرِمُكَ إنْ أكرمتَنى. / ٤٤
ولايجوز : أكرمُك إنْ تُكْرِمْنِي إلا في الشعر، وذلك لأن العرب تكره أن يَظهر الجزمُ في الشرط، ثم لايَنْجَزِم الجوابُ في اللفظ. وقد مَرَّ ذلك، ومِنْ هُناك قَلَّ أن يأتى الجواب مرفوعًا والشرطُ مجزومٌ، وكَثُر رفعُه إذا كان فعل الشرط ماضيًا كما تقدم، فكان من حَقِّ الناظم أن يُبَيِّن هذا، ويُقَيِّد كلامه، فإنه يَقتضى أن الجواب يُحذف إذا عُلِم مُطْلَقًا، سواءٌ كان فعل الشرط ماضيًا أو مضارعًا، وهذا لايصحُّ، ولا أجدُ الآن له جوابًا، إلا أنه لم يَتعرَّض لذكر ذلك.

ثم ذكَر حذفَ جملة الشرط فقال : «والْعَكْسُ قَدْ يَأْتِى إنِ الْمَعْنَى فُهِمْ».

يَعنى أن الشرط قد يُحذف أيضا، ويبقي الجوابُ مذكورا، لكن إن كان المعنى مفهوما، أى معنى المحذوف وهو الشرط.

وكَرَّر ذكرَ شرط «العِلْم» تأكيدًا، وتذكيرًا بأنَّ هذا لايكون إلا عند المعرفة بالمحذوف كائنًا ماكان، ولأمْرٍ آخرَ يُذْكَرَ إثْرَ هذا بحول اللّه.

وتحقيقُ «العَكْس» أنَّ معنى ماتقدم أنَّ الجواب يُحذف دون الشرط، فإذا حَوَّلْتَ هذه القضيةَ قلت : إن الشرط يُحذفُ دون الجواب، وقَلَّل الحذفَ هنا بقَدْ في قوله : «قَدْ يَأْتِى» يريد أنه ليس حذفُه بكثير، كما كان

كثيراً في الجواب.

ومثاله أن تقول : افْعَلْ كَذَا وإلاَّ ضَرَبْتُكَ تقديره : وإلاَّ تَفْعَلْ ضَرَبْتُكَ.

ومنه قوله عليه السلام : «إمَّا لاَ فَأَعِنِّي على نَفْسِكَ بكَثْرَةِ السُّجُود»(١). التقدير : إنْ كنتَ لاتفعلُ غيرَ هذا، أوْ لاَ تقولُ غيرَ هذا فأَعِنِّي. وفي حديث الغامِدِيَّة قوله عليه السلام : «إمَّا لاَ فَاذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي» الحديث(٢). وكذا تقول العرب : إمَّا لاَ فافْعَلْ كذا، أي أنْ كنتَ لاتفعلُ غيرَ هذا فافعلْ كذا. ومن ذلك قول الشاعر(٣):

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ
وإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

وقال الآخر(٤):

---

(١) أخرجه مسلم في «كتاب الصلاة ـ باب فضل السجود والحث عليه» جـ١ ص٣٥٢، (الحديث رقم ٢٢٦).

(٢) أخرجه مسلم في «كتاب الحدود ـ باب من اعترف على نفسه بالزنا» جـ٣ ص ١٣٢٣، (الحديث رقم ٢٣).

(٣) هو الأحوص، ديوانه ١٩، والإنصاف ٧٢، والمغنى ٦٤٧، والعيني ٤٣٥/٤، والتصريح ٢٥٢/٢، والهمع ٣٣٦/٤، والدرر ٧٨/٢، والأشموني ٢٥/٤

والكفء : المساوى في نسب وغيره، مما تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين والمفرق : وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر. والحسام : السيف.

وكان الأحوص يهوى امرأة جميلة، فتزوجها رجل دميم الخلقة، يقال له : مطو، فلحقته الحسرة لذلك، فهجاه وتهدده.

(٤) هو المثقب العبدي، المفضليات ٢٩٢، وابن الشجرى ٣٤٤/٢، والخزانة ٨٠/١١، والمغنى ٦١، والعيني ١٣٩/٤، والهمع ٢٥٤/٥، والدرر ١٨٥/٢، والأشموني ١١٠/٣ والغث من اللحم : المهزول، وهو ضد السمين. والغث من الحديث : الردىء. واطرحني : اتركني.

والمعنى : إما أن تكون أخا مخلصا، أعرف منه مساوئ من محاسني، ومايفسد مما يصلح، وإلا فاتخذني عدوا لك أحذرك وتحذرني.

فَــــإِمَّـــــا أَنْ تَكُونَ أَخِي بَحقٍّ

فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي من سَمِينِي

وإِلاَّ فَــــــاطَّرِحْنِي واتَّخِـــذْنِي

عَــــدُوًّا أَتَّقِـــيكَ وتَتَّــقِــــينِي

وقال الآخر(١):

أَقِيمُوا بَنِي النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ

وإِلاَّ تُقِيـمُـوا صَاغِرِينَ الرُّءُوسَا

وعلى الناظم هنا إشكال، وهو أنه أطْلَق القولَ بالحذف، ولم يُقَيِّده، وحذفُ جملة الشرط لايجوز على ماذَكر في «التسهيل» إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون الجازم (إنْ) دون غيرها من الأدوات، ومنه ماتقدَّم من الأمثلة، فإن كان غيرَ (إنْ) فلايجوز(٢)، لايُقال: مَنْ يَأْتِنِي أُكْرِمْهُ ومَنْ لاَ فَلاَ أُكْرِمْه، وكذا لا يقال: مَتَى تَمْدَحْ زيداً يُعْطِكَ، ومَتَى لاَ فلا يُعْطِكَ، ونحو ذلك، لأن السماع/ إنما جاء في (إنْ) وحدها، وهو فيها ٤٥

قليل، كما أشار إليه فلا يُتَعَدَّى.

والثانى: أن يقع بعد (إنْ) لا النافية كما تقدم تمثيلُه، فإن لم يقع بعدها (لا) فلا يجوز الحذف، فلا تقول: إنْ جِئْتَنى فأنا آتيكَ وإنْ فَلاَ آتيكَ، أو تقول: إنْ أحسنتَ إليَّ أكرمتُك وإنْ فَلا أُكْرِمُك، تريد: وإنْ أبغضتَنى فلا آتيكَ، وإن أسَأْتَ إليَّ فلا أُكْرِمُكَ، ومثل هذا لاتقوله العرب.

---

(١) هو يزيد بن الخذاق الشنى، المفضليات ٢٩٨، وابن الشجري ١/٢٨٣، وابن يعيش ٦/١١٥، واللسان (قوم).

ويروى «كارهين» وأقيموا صدوركم: أزيلوا عوجها.

(٢) بعد هذا خرم مقدار ورقتين في نسخة (س).

وكلام الناظم يَنتظم بإطلاقه هذا كلِّه، ولأجل ذلك قال في «التسهيل» ويُحذف الجواب كثيرًا لقرينة، وكذا الشرطُ المَتْلُوُّ بـ(لا) تاليةً (إنْ)[1].

والجواب عن الشرط الأول أنه يمكن أن يكون لم يُرَاع شرطَ وجود (إنْ) بل يجوز عنده قياسًا أن يقال : مَنْ يَأْتِني أُكْرِمْه، ومَنْ لاَ فَلا أُكْرِمْه، وكذا في سائر الأدوات. ولا مانع من هذا في القياس، وإن كان السَّماع إنما وَرد بـ(إنْ) فليس في ذلك ماينْفِي القياسَ في غيرها، وعلى أن ابن الأنباري قد حَكى في كتاب «الإنصاف» له عن العرب : مَنْ سلَّم عليك فَسلِّمْ عليه، ومَنْ لا فلا تَعْبَأْ به[2]. وهذا نَصٌّ في الجواز.

وعن الثاني أن وجود (لا) مع الأداة قد أعطاه قوةً كلامه لأنه اشتَرط فهمَ المعنى بقوله : «إنِ المَعْنَى فُهِمْ» وذلك أنّ (لا) إذا جاءت مع (إنْ) يظهر أنها نفْى لما تقدم إثباتُه، وإذا كانت كذلك فقد لزم العلمُ بما نَفَتْ، وذلك هو الواقع بعدَها بلابُدٍّ، فقد صارت (لا) هى الدّالةَ على المحذوف من هذه الجهة، وبها يُفهم معنى الفعل المحذوف.

أمَّا إذا لم يُؤْتَ بلا، كما إذا قلت : إنْ أحسنتَ إلىَّ أكرمتُك، وإنْ فَلا أُكْرِمْك، فلايُفهم معنى المحذوف، لاحتمال أن يكون المعنى : وإن لم يُحْسِنْ إلىَّ، أو يكون : وإنْ أسَأْتَ إلىَّ، أو غير ذلك، وإذا لمْ يفهم معناه لم يَجُزْ حذفُه، فلهذا كَرَّر قوله : «إنِ المَعْنَى فُهِم» مع أنه تقدم له ذلك المعنى بقوله : «قَدْ عُلِمْ» وكثيرا ماتجد في كلامه ماظاهرُه الحشوُ أو التكْرار، وهو مُنْطَوٍ على فائدةٍ أو فوائد.

وأيضا لايمتنع ذلك دون (لا) إذا فُهم المعنى، مثلُ أن يقال لك : أتُكْرِمُ

---

(١) التسهيل : ٢٣٨، وفيه «وكذا الشرط المنفي بلا» وهما سواء.

(٢) الإنصاف ٧٢/١.

زيدًا وإن أساءَ إليك؟ فتقول : أُكْرِمُه وإنْ، وقد جاء نحوُ هذا عن العرب، ولكن في الشعر كقوله[1]:

قَـــالَتْ بَنَاتُ العَمِّ ياسَلْمَى وإنْ
كـان فَـقِـيـرًا مُـعْـدِمًـا قَـالْت وَإنْ

ولكن مثل هذا قليل، وإنما يكثر مع (لا) ثم قال :

واحْذِفْ لَدَى اجْتما عِ شَرْطٍ وقَسَمْ
جَـوابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَـهْـوَ مُلْتَـزَمْ
وإنْ تَوَالَيَـــا وقَـــبْلُ ذُو خَـــبَـــر
فـالشَّـرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًـا بِلاَ حَـذَرْ
٤٦ / ورُبَّمـــا رُجِّحَ بَعْـــدَ قَـــسَمِ
شَــرْطٌ بِلاَذِي خَـبَــرِ مُــقَــدَّمِ

هذه المسـألة جزءٌ مِمَّا قـبلها، لكنها اجـتـمعت مع مايجـوز حذفُ جوابه، وهو القسَم، فأخذ يتكلَّم فيما يُحذف جوابُه منهما لدلالة جوابِ الآخَرِ عليه.

وأراد بهذا الكلام أن القَسَم والشرط إذا اجـتمعا في كلام واحد فإنَّ جواب المتأخِّر منهما يُحذف مُطلقا، استغناءً عنه بجواب المتقدِّم، فإن تقدَّم الشرط استُغْنِي بجوابه عن جواب القَسَم، وإن تقدَّم القَسَم استُغْنِي بجوابه عن جواب الشرط، في الأمر العام، ورُبَّما كان الأمر بالعكس وإن تقدم القَسَم.

---

(١) سبق الاستشهاد به.

هذا إذا لم يتقدم ذو خَبَر، فإنه إن تقدَّم استُغْنِي بجواب الشرط مطلقا، سواءٌ تقدَّم على القَسم أم تأخَّر عنه، هذا جملةُ ماأراد ذِكْرَه.

والحاصل منها قسمان : قسم يُسْتَغْنَى فيه بجواب الشرط مطلقا، وقسم يُسْتَغْنى فيه بجواب ماتقدم، ولابُدَّ من بَسْطها فتقول :

أما قوله : «واحْذِفْ» فإن مقتضاه وجوبُ الحذف، إذ لو أراد الجوازَ لقال : وجَوِّز الحذفَ، أو واحْذِفْ إن شئتَ، وقد صَرَّح بهذا المراد بقوله : «فَهُوَ مُلْتَزَم» وضمير «فهو» عائد على «الحَذْف» المفهوم من «احْذِفْ» كقوله تعالى : {وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ}(١) أى فالحذفُ ملتَزم، ولزومُ الحذف صحيح، إذ لايجوز أن يَظهرا معًا كما سيأتى، فلا تقول : لَئِنْ قامَ زيدٌ لأُكْرِمَنَّه أُكْرِمْه، أو بالعكس.

وتضمن هذا الكلام معنًى آخر، وهو أنه لايكون ذلك إلا إذا كان جوابهما معًا أمرًا واحدًا، فإنه كان كذلك استُغْنِي بجواب احدهما عن الآخر للعِلْم بما حُذِف، فَلَو لم يَتَّحِدا في المعنى لم يَجُزْ حذفُ واحدٍ منهما، إذ لايَبْقَى دليل على ماحُذِف.

وقد تبيَّن هذا في قوله : «والشَّرْطُ يُغْنِى عن جوابٍ قد عُلِمَ» فَشَرَطَ العِلْم.

وهذه المسألة داخلةٌ تحت ذلك الشرط، ولأجل هذا صَحَّ أن يَجتمع الشرط والقسم في كلام واحد، وهو قوله : «لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وقَسَمٍ» يعنى اجتماعَهما في كلام واحد، ولايَجتمعان كذلك إلا إذا كان بينهما جامع، وذلك إذا كان الجوابُ هو المُقْسَمَ عليه، نحو : واللّه لَئِنْ قامَ زيدٌ لأُكْرِمَنَّه، ونحو ذلك، وعلى هذا فـ«التأخير» في كلامه المرادُ به إذا تَصَدَّر الشرطُ والقَسَم معًا قبلَ مجيء جوابِ واحدٍ منهما، لا أنه يريد : إذا تصدَّر واحدٌ مع جوابه، ثم تأخَّر الآخر مع

---

(١) سورة الزمر : ٧.

٤٧ جوابه / لأنهما إذ ذاك غيـــر مجتمعَيْن، وقد قال : «لَدَى اجْتِمَاعِ كذا».

فإذا تقرر هذا فالذى ذكر في هذه المسألة قسمان :

أحدهما : أن يَجتمعا من غير أن يتقدَّم عليهما ذو خَبَر، فالحكم هاهنا كما قال، أن يُحذف جوابُ الآخرِ منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول إذا تقدّم الشرط : إنْ جاءني زيدٌ واللّهِ أُكْرِمْه، ولاتقول : لأُكْرِمَنَّه.

وتقول إذا تقدَّم القَسم : والله لَئِنْ أتَيْتَني لأُكْرِمَنَّكَ، ولايجوز أُكْرِمْكَ، إلا نادراً كما سيأتي. ومن ذلك قوله تعالى : {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ}[1] الآية. ومنه قول كثير[2]:

لَئِنْ عَادَ لِي عبدُالعزيزِ بِمِثْلِهَا
وأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذاً لا أُقِيلُهَا

أنشده سيبويه[3]. وقال الآخر[4]:

لَئِنْ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ يَوْمًا أدَلْنَ لي
عَلَى أُمِّ عَمْرٍو دَوْلَةً لاَ أُقِيلُهَا

---

(١) سورة النور : ٥٣.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «إعراب الفعل».

(٣) الكتاب ٣/١٥.

(٤) لم أجده.

وهو كثير .

ووجهُ هذا أن الشرط إذا تقدم، مَثَلاً، فالاعتمادُ فى الكلام إنما هو عليه، والقَسَم جِيءِ به بعد ذلك للتوكيد، فصار كالملغى إذ لم يُعْتَنَ به فيُقَدَّمَ، فصارالجواب إذن لِما اعتُمِد وهو الشرط فاستَحقّ الجزم، صار على حُكْم مالو لم يكن قَسَم.

وكذلك إذا عكستَ الأمر فقَدمْتَ القسمَ صار هو المعتَنىَ به المقدّمَ، فاستَحق الجواب، فلم يصح الجزم، ودخَل الشرطُ بعد ذلك من حيث كان جواب القسم معلّقًا عليه، كما دخَل الظرف فى قولك واللّهِ الأضْرُبنكَ يوم الجمعه، حين كان الجواب معلّقا عليه، ومطلب الوقوعِ فيه، وهذا ظاهر

والقسم الثانى: أن يجتمع الشرط والقسم مع تقَدّم ذِى خَبرَ، وهو قوله: (وإن تَوالَيا وقَبلُ ذُو خَبرٍ).

أى إن توَلىَ الشرطُ والقسمُ وقبلهما ذو خَبرَ، فالحكم كذا، وذُو الخبرَ هنا المبتدأ، يريد أنه تقّدمَ عليها المبتدأ، فإن الراجح إذ ذاك الشرطُ، فهو الذى يؤْتَى له بالجواب، ويبقى القَسَم دون جواب استغناءً بجواب الشرطُ، وأراد بقوله: (مُطْلَقاً) أى سواءُأكان المتقّدَّمَ الشرطُ أم القسمَ، فالمعتبر مُعْتبَر بتقديم القَسَم، بل الحكمُ للشرط دون حَذر.

ويعَنى بقوله: •بلا حَذَرٍ) أنه لا مانعَ يلْقىَ فى ذلك، كماكانُ يلقىَ إذا لم، يتقدْمَ ذو خَبرَ، فتقول هنا: أنا أنْ تَأتْنِى واللّه أكُرمْكَ، وأنا واللهِ إن تأتُنى آتِكَ، فيستوى الأمران.

٤٨ وعَلل المؤلف ترجيحَ الشرط فى إغناء جوابه هُنا مطلقا / بأن تقدير سقوطه مُخِلّ بالجمله التى هو منها، وتقديرُ سقوط القسم غيرُ مُخِل، لانّه

مَسُوق لمجرد التوكيد، والاستغناءُ عن التوكيد سائغ، ففضَل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقا إذا تقدم عليه وعلى القسم ذو خبر. هذا ما قاله فى هذه المسألة.

ثم قال: (ورُبَّمَا رُجحَ بَعْدَ قَسم شَرْطُ) إلى آخره.

يعَنى أنه قد يجىء نادراً ترجيُح الشرط على القسم وإن تقدمٌ القسم، فيأتى الجواب للشرط، ويُستَغنىَ به عن جواب القسم، وذلك مع عدم تقدم ذي خَبَر، وهو قولك (بلاَذِى خَبَرٍ مُقدمٍ) لانه إذا كان ذو الخبر موجوداً مقّدماً فقد تقدم أنه مُطْلقاً فيقال واللّه إن قامَ زيدُ أكْرِمه، وبابهُ الشعرُ، ولذلك قال: «ورُبَّمَا» فآتى بأداه التقليل. ومنه ما أنشده الفَرّاء من قول الشاعر(١):

حَـلَـفْـتُ لـه إنْ تُـدْلـجِ الّـلَـيْـلَ لاَ يَـزلْ
أمـــاَمـكَ بَيْتُ مـن بُـيْـــوتـي سَـــائر

وأنشد أيضا(٢):

---

(١) معانى القرآن ١/٦٩، والخزانة ١١/٣٤١

والإدلاج : سير الليل كله. وأراد بالبيت جماعة من أقاربه. يقول : إن سافرت الليل أرسلت جماعة من أهلى يسيرون أمامك، يخفرونك ويحرسونك إلى أن تصل إلى مأمنك. وقال البغدادى في الخزانة : «وهذا البيت لم أقف على قائله ولاتتمته والله أعلم به».

(٢) معانى القرآن ١/٦٧، ٢/١٣١، والخزانة ١١/٣٣٦، والمغنى ٢٣٦، والعيني ٤/٢٣٨، والتصريح ٢/٢٠٤، والهمع ٤/٢٥٢، والدرر ٢/٥٠، والأشموني ٤/٢٩ والبيت لامرأة من عقيل وبعده:

وأركب حمارا بين سرج وفروة
وأُعْرِ من الخاتام صغرى شماليا

والقيظ : شدة الحر. والبادى : البارز. وركوب الحمار بين الفروة والسرج هيئة من يندَّد به ويفضح بين الناس. وأعر : مضارع أعراه، إذا جعله عاريا.

والخاتام : لغة في الخاتم. وصغرى الشمال : خنصرها. ومعناهما : إذا كان حمارا للفضيحة، وجعل شمالى عارية من حسنها وزينتها بقطعها.

لَئِن كَانَ مَا حُدِّثْتهُ اليَوْمَ صَادِقاً

أصُمْ فى نَهارِ القَيْظ للشّمسَ بادِيا

وقال ذو الرمه[1]:

لئِنْ كَانَتِ الدُنْيَا علَى كما أرَى

تبَاريَح مَن مَىٍّ فللْمَوتُ أروَحُ

ومن أبيات الحماسه[2]:

لَئِنْ كُنْتُ لاأرْمىَ وتُرمىَ كِنانَتى

تُصِبْ جَانحِات النبْلِ كَشْحىَ وَمْنكبى

وفيه كثْرهُ مَا، ولذلك قال: (وربُما) ولم يقُل وشَذّ.

وفى هذا الفصل نظر من وجهين:

أحدهما: أن ترجيح المتقدم من الشرط والقَسم ليس مطلقا، بل ذلك عند المؤلف مالم يكن الشرط امتناعياً، وهوالشرط بلَوْ أولْولا فإنه إذا كان بأحدهما فالحكمُ للشرط وحده، تقدمٌ على القسمَ أو القسم عليه، ولذلك قال فى «التسهيل» وإذا توالى قَسَمٌ وأداهُ شرطٍ غيرِ امتناعى[3]: وذكرفى«الشرح»[4]:

(١) المغنى ٢٣٦، وديوانه ٨٦

والتباريح : الشدائد، وتباريح الشوق : توهجه. وأروح : أرحم، من الرَّوْح، وهو الرحمة.

(٢) ديوان الحماسة (١٨٣/١) نشرة جامعة الإمام محمد بن سعود.

والبيت من ستة أبيات قالها جندل بن عمرو، وقد ضرب بنو عم له مولاه حوشبا.

والكنانة : جعبة صغيرة من آدم للنبل. والجانحات : الكاسرات للجناح، من قولهم : جنحه، إذا أصاب جناحه. والكشح : مابين الخاصرة والضلوع. والمنكب : مجتمع رأس العضد والكتف.

جعل الكنانة هنا مثلا لمولاه، والمعنى : إن رُمى مولاى ولم أُرم أنا فكأنُ النبل أصابني، فأغضب وانتصر له.

(٣) التسهيل : ١٥٣.

(٤) شرح التسهيل للناظم [لوحة ١٧٢ ـ أ].

أنه تحرّز من«لو» «ولولا» فإنك تقول: لو قامَ زيدُ واللّه لقامَ عمروُ، وكذلك فى (لولا) وإذا كان كذلك دخل على الناظم فى نظَمْه أن يقال فى الشرط الامتناعى: واللهِ لو قام زيدُ لاكُرِ مَنّه، وذلك لايقال.

والجواب عن هذا أنه إنما تكلم فى هذا الباب فى الشرط غير الامتناعي، لانه أفرد للامتناعى فصلاً يُذكر إثرْ هذا، فالظاهر أنه لم يتعرض له.

والثانى: أنه ذكَر فيها إذا سَبق ذو الخبر وجها واحدا، وهو ترجيحُ الشرط خاصّه وهذا ممايناز ع فيه، لا يخلو أن يسَتند فى ذلك إلى قياس أو سماع.

أما القياس فعلى خلاف ما قال، بل مقتضاه أن يكون الشرط والقسم معاً، بعد ذى الخبر، إما على حدهما قبل دخوله، فيقال: أنا إنْ أتيتنى واللهِ آتك، أو يقال أنا واللّهِ إن أتيتنى لآتينّك. وبيانُ تسْويغ هذا قياسيا أنّ الجمله إذا وقعت خبراً للمبتدأ فهي على حكم الاستقلال،كما لو لم تكن خبرا، إلا ما يلزم من إعاده الضمير، ألاَ ترى أنها تقع شرطيَّه واستفهاميه وغير ذلك، ولا يكون مؤثرا فيها.

وإما أن يكون التقدير غيرَ مُرَاعىً فيهما على الاطلاق لِماَ نسُخَ بالنسبه اليهما معاً فيجوز الوجهان مطلقا بعد ذى الخَبر، كان المقدم الشرطَ أو القسمَ، وعلى هذا يدّل كلام سيبويه فى «مسْأله»[1]: أنا واللّهِ إنْ تأتَنى لا آتِك، إذ حَسُنَ الجزمُ فى (لاآتِكَ) على أن يكون الشرط

---

(١) الكتاب ٣/٨٤.

وجوابَه خبرَ «أنا» والقسَمُ مُلغى .

وأجاز ابن خروف أن يُرفع على جواب القسمُ وجوابه خبر «أنا» والشرط مُلغًى، وهو كلام صحيح متمكنَ فى القياس وما ذكره المؤلف من الاعتلال لترجيح الشرط فضعيفُ، فإن سقوط الشرط إذا كان مُخِلاً فكذلك يخُلُّ سقوطُ القسم بَحسَب القصدْ، فإنَّ قصدْ التوكيد ينا فى حذف المؤكد، كما أن سقوط الشرط يُنافى قَصْدَ التَّقيِيد به.

وايضا فهو لازمٌ له بعينه إذالم يتقدم نوخبر، وإلافما الفارق بين تقدير سقوطه بعد ذى الخبر وسقوطه دونه، لافرق بينهما فى القياس أصلا.

وايضا فالترجيحُ بتقديرالسقوط ضعيف من جهة أخرى، وهى أن تقدير السقوط جملةً إذا سلمنا أنه مُخِلٌّ فى الشرط دون القسم لا يؤثر فيما نحن بسبيله، لأن سقوط أحد الجوابين إنما هو للدلاله عليه، فكأنه موجود لفظا، فلا يعود حذفُ جواب الشرط عليه بنقصٍ ولا أخلال، فالظاهر خلاف ماقال.

وأما السماع فليس له ما يدل على لزوم ما التزم ويمكن أن يقال فى الجواب: إنه تعلقّ بكلام الإمام سيبويه فى «المسأله» وهوقوله: وتقول: أنا واللّهِ إنْ تَأتني لاآتِكَ، لأن هذا الكلام مبنى على «أنا» ألا ترى أنه حَسنُ أن تقول: أنا واللهِ إن تأتنى آتكَ، فالقسم هنا لغْوُ، فإذا بدأتَ بالقسم لم يجُز إلا أن يكون عليه(١).

فهذا الكلام بظاهره يُعطى أن القَسم مْع تقدّمُ ذى الخبر لغوُ، وأن المعتبر هو الشرط وعليه أخذ السيرافي كلامَ سيبويه، فلا اعتراض عليه بهذا المعني.

---

(١) الكتاب ٣/٨٤.

(فصل لَوْ)

لَوْ حَــرفُ شَــرطٍ فى مــضِيّ ويقلّ
إيلاؤها مُــسْــتــقــبــلاً لَكِنْ قُــبِلْ

وهى فى الاخْــتــصــاص بالفِــعل كـإِنْ
لَكِنَّ لَوْ أنَّ بِهَــا قَــدْ تَقْــتَــرِنْ

وإنْ مُــضَــارِعٌ تَلاَهَا صُــرِفَــا
إلى المُضىّ نَحْــوُ لَوْيفيِ كَــفَىَ

ذكرَ فى هذا الفصل وما بعده بعض أدواتٍ تتعلقّ بباب الشرط، وبعضَ أدوات لاتتعلقّ به.

أما ما يتعلق بباب الشروط فـ (لو) وهى التى ابتدأ بها، و(أما) و (لولا) و(لَوْماَ) لأنهما فى معنى الشرط مثل (لَوْ) وقد يقعان تحضيضاً. وذكرها فى هذا الموضع واضح التناسُبِ.

وأما مالا تعلق بباب الشرط فحروف التحضيض . لكن ذكرها هنا لوجهين:

أحدهما: أنه لَماَ ذكَر ما يشترك فى البابين، وهو (لوْلا) و (لوْما) فإنهما يقعان فى باب الشرط وفى باب التحضيض أدرْجَ ذكر سَائر أدوات التخصيص بالانْجرار، لمشاركه (لَولا) و (لَوْماَ) فى ذلك.

والآخر: أن أدوات التحضيض لم يكن لها باب تختصُ به، فذكرها فى آخر هذا الباب فصْلاً على حِدَهٍ، إذ لابُدَّ من ذكرها، وشركهًا مع أدواتٍ مثلِها

مطلقا من غير اعتبار مَعْنى.

ولْنرْجعْ إلى كلامه فنقول تقع(لَوْ) على وجهين فى الكلام:

أحدهما: أن تكون مصدريه كَأَنَّ، وأَنْ، وكَيْ، ومنه قوله تعالى: «وَدّوا لَوْ تُدْهِنُ فيدُهنُونَ»(١)

وقوله «يَوَدّ أحَدهمْ لوْ يُعَمرٌ ألفَ سنَه»(٢).

ولم يتعرض الناظم فى هذاالنظم إلى ذِكرأحكام الموصولات الحرفيه أصلاً، وذكر أحكامها من حيث هى موصولات، بل إنما ذكرها من حيث تعلقها بابواب أخر، كالعمل ونحوه، فلذلك سكَت عن ذكر هذا الوجه.

والثانى: أن تكون شرْطِيّه، وهى التى تعرضٌ لها الآن فقال: (لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ) ومعنى كونها حرفَ شرط أنها تقتضى جملتين: الأولَى منهما مُستلزِمْ للثانيه فالاولى شرط، والثانيه جواب ذلك الشرط.

فإذا قلت: لَوْ قامَ زيدُ لقاَمَ عمرو،فأنت قد أتيت ب(لو) لتجعل قيامَ زيد يلزم من وجوده قيامُ عمرو. فالجمله الأولى كجمله الشرط فى (إنْ) والثانيه كجمله الجواب، من حيث كانت كل واحده من الجملتين الأُولَيَيْن سبباً فى كل واحده من الأُخْرَيين.

لكن الأحكام مختلفه، فمن الاختلاف بينهما أن (لَوْ) إنما تكون حرفَ شرط فى المضىّ لافى الاستقبال/ ولذلك قال الناظم : «حرفُ ٤٩
شرطٍ فى مُضِىٍّ» أى إنها مخالفه لأدوات الشرط فى ذلك، فإنك إذا قلت:

---

(١) سورة القلم : ٩.

(٢) سورة البقرة : ٩٦.

لوْ قامَ زيدُ لقَامَ عمروُ فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعا فيما مضىً لكان قيامَ عمرو، فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعا فيما مضىَ لكان قيام عمرو، واقعا أيضاً لوقوعه فيما مضى، بخلاف ما إذا قلت : إنّ قام زيدٌ قامَ عمرو، فإن معناه إنّ يكُنْ من زيدٍ قيامٌ فيما يُسْتقبل يكُنْ من عمرو قيامٌ أيضًا بسَببه.

وقد تضمّن قوله : « في مُضِيٍّ» أنّ الفعل الواقع بعدَها، جوابًا أو شرطا، إنما يكون ماضيا صيغَةً، كما يكون ماضيا مَعْنًى، وقد أشعر بهذا أيضا قوله : «ويَقِلُّ :إيلاَؤُهاَ مُستَقْبَلاً».

ومن ذلك قوله تعالى: «لَوْ كَانَ فِيهِماَ آلِهةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسدتا»(١).وقوله: «ولَوْ رُدوُّا العَادوُ لِماَ نُهُوا عَنْهُ»(٢). وهو كثير. وهذا هو البابُ الأغلبُ فى الاستعمال .

ثم قال: «ويِقَلُّ إيلاَؤُهَا مُسْتَقبلاً» يعنى أن الباب فيها أن الفعل لا يقع بعدها إلا ماضيا، لكنه قد يقع بعدها المستقبلُ قليلا، وأراد بالمستقبل هنا المستَقبلَ الزمانِ، سواءٌ كان ماضيا أو مضارعا، فيجوز عنده أن يقال : لَوْقامَ زيدٌ لَقَامَ عمروٌ، بمعنى لَوْ يقومُ زيدٌ فيما يُسْتَقبل لقَامَ عمروٌ. ومن ذلك قوله تعالى : {فَلَنْ يُقْبَل مِنْ أحَدِهِمْ مِلْءُ الأرْضِ ذَهَبًا ولَوِ افْتَدَى بِهِ}(٣). ولذلك يقدِّر بعضُ الناس (لَوْ) بإنْ) كأنه قال : وإن افْتَدى به لم يُقْبَل منه. وقال تعالى : { وَلْيَخْشَ الَّذِيَن لَوْتَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خافُوا عَلَيْهِمْ}(٤).

---

(١) سورة الأنبياء : ٢٢.

(٢) سورة الأنعام : ٢٨.

(٣) سورة آل عمران : ٩١.

(٤) سورة النساء : ٩.

وقال الشاعر[1]:

وَلَوْ أنَّ لَيْلَى الأَخْـــيَلِيَّـــةَ سَلَّمَتْ
عَلَيَّ ودُونِي جَنْدَلٌ وصَـــفَـــائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَـشَــاشَـةِ أوْزَقَـا
إليها صَدًى من جَانبِ القَبْرِ صائحُ

فالمعنى في الآية : ولْيَخْشَ الذين إنْ تَركوا، وكذلك البيت. وهذا قليلٌ في الكلام، ولكنَّه مقبول كما قال الناظم : «لَكِنْ قُبِلَ» وإشارتُه بقوله[2]: «قُبِلَ» إلى أن السماع به ثابتٌ لايَقْبل التأويل إلا بتكلُّف، والحَمْلُ على الظاهر هو الواجبُ حتى يدلَّ دليل على خلافه، فالشواهدُ المتقدِّمةُ لامَدْفَع فيها.

وهو تنكيتٌ على مَنْ يَجْعل (لَوْ) مختصَّة بالمضيِّ أبدًا، وأنها لايقع بعدها المستقبل، ويَتأوَّل ماجاء من ذلك رَادًّا على مَنْ ذهب إلي الجواز، وهم طائفة من النحويين، ومنهم الفراء على ماحكاه عنه الزمخشرى في «المُفَصَّل»[3]، والظاهر ماقاله الناظم، وإليه ذهب فى «التَّسْهِيل»[4] أيضا.

ولَمَّا كان ماجاء من الشواهد على ذلك مقبولاً دلَّ على كونه قياسًا، وإن كان وقوع الماضى بعد (لَوْ) هو الأكثر.

---

(١) المغنى ٢٦١، والعيني ٤/٤٥٣، والهمع ٤/٣٤٢، والدرر ٢/٨٠، والأشموني ٤/٣٨ والشعر لتوبة بن الحمير، والجندل : الحجارة، والصفائح : الحجارة العراض التى توضع على القبر. وزقا : صاح. والصدى : رجع الصوت في الجبال والكهوف ونحوهما.

(٢) في الأصل و(ت) «بكونه» وما أثبته من (س) هو الصواب.

(٣) ابن يعيش ٨/١٥٥.

(٤) ص ٢٤٠.

ثم قال : «وهِيَ في الاخْتصَاصِ / بالفِعْل كَإِنْ» إلى آخره. ٥٠

يعنى أن (لَوْ) حكمُها في وقوع الفعل بعدها حكمُ (إِنْ) يقع الفعل بعدها لزومًا، فكذلك (لَوْ) فكما لايجوز أن تقول : إنه زيدٌ قائمٌ أكرمتُك، كذلك لاتقول : لو زيدٌ قائمٌ لَقَامَ عمروٌ، بَلْ لابُدَّ من وِلاية الفعل، إلا ماشَذَّ نحو قول عَدِىٍّ بن زَيْد[1]:

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ

كنتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصَارِى

لكن لاتَلْزم وِلايةُ الفعل لـ(لَوْ) في اللفظ، كما لايلزم ذلك في (إنْ) فكما تقول : إنْ زيدٌ قامَ أكرمتُه، فكذلك تقول : لو زيدٌ قامَ لأكرمتُه، قال اللّه تعالى : {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ ربِّى}[2] الآية، فهو على تقدير فعل يفسِّره قوله «تَمْلِكُونَ» أى لو تملكون خزائنَ رحمةِ رَبِّى، كما كنتَ فاعلاً ذلك، بنحو قولك {إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ}[3] الآية وقوله : {وإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ}[4] الآية.

---

(١) سيبويه ١٢١/٣، والخزانة ٥٠٨/٨، ١٥٢/١١، ٣٠٣، والمغنى ٢٦٨، والعيني ٤٥٤/٤، والتصريح ٢٥٩/٢، والهمع ٣٤٨/٤، والدرر ٨١/٢، والأشموني ٤٠/٤، واللسان (عصر) وديوان عدى ٩٣

والشرق : الذى يغص بالماء ونحوه، فلا يقدر على بلعه. والغصان : صفة من الغصص. والاعتصار : أن يغص الإنسان بالطعام فيشرب الماء قليلا قليلا ليسيغه. وصدر البيت مثل سائر، يضرب للمتأذى ممن يرجى إحسانه.

ومعنى البيت أنى شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإذا غصصت به فبم أسيغه.

(٢) سورة الإسراء : ١٠٠.

(٣) سورة النساء : ١٧٦.

(٤) سورة التوبة : ٦.

ومن ذلك في (لو) قول بعض العرب : «لَوْ ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنى[1]» وكذلك تقول : ألاَ ماءَ ولو بَارِدًا[2]، على تقدير (كان) كما تقول : إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شَرًّا فشَرٌّ، فهى في هذه الأحكام مثل (إنْ) فلذلك أحال في اختصاصها بالفعل على (إنْ) إلا أن (لَوْ) تختصُّ عنده بحكم زائد على (إنْ) وذلك صِحَّة وقوع (أنَّ) المفتوحةِ الهمزة المشدَّدة بعدها، وذلك قوله مستدرِكًا ذلك الحكم : «لكنَّ لَوْ بِهَا قد تَقْتَرِنْ»

أراد : لكن (لو) قد تقترن بها (أنَّ) فـ(أَنَّ) مبتدأ خبرُه مابعده، والجملة خبر «لَكِّنِ».

يَعنى : قد تأتى بعدها تَلِيها، بخلاف (إنْ) فإنَّ ذلك لايكون فيها، وذلك قولك : لَوْ أنَّ زيدًا جاءَنِي لأكْرَمْتُه، ولو أَنَّه كَلَّمَنِى لأحسنتُ إليه، ومنه قوله تعالى : {ولَوْ أَنَّهُمْ فَعلَوُا مايُوعَظُونَ بِهِ}[3]. الآية.

{ولَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ}[4]، {ولَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا}[5]. الآية، وهو كثير.

ووقعت «قَدْ» هنا في قوله : «قَدْ تَقْتَرِنُ» في غير موضعها، لأنها تُستعمل للتقليل، وليس وقوع (أنَّ) بعد (لَوْ) بقليل، بل هو كثير، فكان حقه ألاَّ يأتى بها

---

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٦٨

والسوار : حلية من الذهب مستديرة كالحلقة، تلبس في المعصم أو الزند. ومعناه.

لوكانت التى لطمتنى حرة لهان الأمر، ولكان أخف علىَّ. ركنى عن الحرة بذات السوار، لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار. ويضرب في الرجل الكريم يظلمه الدنىء الخسيس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ٢٢٧/١).

(٣) سورة النساء : ٦٦.

(٤) سورة البقرة : ١٠٣.

(٥) سورة النساء : ٦٦.

وفي قوله : «لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ» إشارةٌ إلى أنها في وقوع (أَنْ) بعدها على غيرِ حكمها لو لم تقع بعدها، لأنها قبل وقوع (أنَّ) بعدها مختصةٌ بالفعل كما قال، فلو كانت إذا وقعت (أنَّ) بعدها على ذلك الحكم بحيث يُقَدَّر لها فعل يَعمل فيها يكون واليًا لـ(لَوْ) في التقدير، لم يَحْتج إلى هذا الاستدراك، فلابُدَّ أن يكون الحكم عنده مخالفا، وماذاك إلا أن (أنَّ) وما بعدها في تقدير اسمٍ مبتدإٍ محذوفِ الخبر [وإن كان لايُتَكلَّم به][1]

كأنك إذا قلت : (لَوْ أَنَّكَ قائمٌ) لو قيامُك موجودٌ، فصارت كـ(لولا) في
وقوع المبتدأ / بعدها محذوفَ الخبر، وإن كان لايُتَكلَّم به، وبـ(لولا) شَبَّهها ٥١
سيبويه[2]. وهذا الذى ذهب إليه الناظم هنا من أن (أنَّ) ومابعدها في تقدير مبتدأ هو مذهب سيبويه[3] والجمهور.

وذهب المبرد[4] إلى اطِّراد وقوع الفعل بعدها، فجعل (أنَّ) وما بعدها في موضع اسم مرفوع على الفاعليّة بفعل مضمر، كما كان ذلك حين وقع بعدها الاسم في نحو قوله تعالى : {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ}[5] الآية.

ورَأى أن اطِّراد الحَمْل على الفعل بعد (لَوْ) أوْلى من الاختلاف.

وقال ابن خروف : والأَوْلَى أن يكون على إضمار (كان) الشَّأْنيَّة، وتكون جملة الابتداء أو الخبر مفسِّرة، قال : ويجوز أن تكون الجملة

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و(س) وأثبته من (ت).
(٢) الكتاب ١٣٩/٣.
(٣) المرجع السابق ١١/٣.
(٤) المقتضب ٧٧/٣.
(٥) سورة الإسراء : ١٠٠.

الاسميَّة وقعت موقعَ الفعليَّة.

وذهب أبو الحسن في «المسائل الصغير» إلى أنّ (أنَّ) بعد (لو) زائدة، وكُرِّر الاسم للتوكيد، كما كُرِّر في قولهم : ضربتُ القومَ بعضَهم، وأعمل (أنَّ) وإن كانت زائدة، كما أُعْمِلت الحروف الزائدة، واحتج له الفارسي في «التَّذْكِرة».

وماذهب إليه الناظم هو الأظهرُ، لأنَّ الإضمار على خلاف الأصل، وقد يكون الشيء في موضعٍ على حالٍ، فيُخالَف به في آخرَ عن تلك الحال إلى حالٍ أخرى، كما نصبوا (غُدْوَةً) مع (لَدُنْ) فقالوا[1]:

لَدُنْ غُدْوَةً حتَّى دَنَتْ لِغُروبِ

ولا ينصبون بعد (لَدُنْ) إلا (غُدْوَةَ) وكما قالوا : اذهبْ بِذِي تَسْلَمُ[2]، فأضافوا إلى الفعل والمراد الاسم، لكنهم لايستعملون مع (ذِي) إلا الفعل، ولهذا نظائر، فـ(أنَّ) بعد (لو) من هذا القبيل.

وأيضا فإن (أنَّ) مشبَّهة بالفعل، ولذلك عَمِلت عملَه، وهو الرفع والنصب، وحُملت في ذلك على (لَوْ لاَ) لأنها أختها من جهة المعنى.

---

(١) هو ابو سفيان بن حرب رضى الله عنه، وصدر البيت :

ومازال مُهْرى مزجَر الكلب منهمُ

وهو من عدة أبيات قالها يوم أحد يذكر فيها صبره، وقبله :

ولو شئت نجتنى كميت طمِّرة ولم أحمل النعماء لابن شعوب

وانظر : السيرة النبوية ٣/٧٥، والعيني ٣/٤٢٩، والتصريح ٢/٤٦، والهمع ٣/٢١٨ والدرر ١/١٨٤، والأشمونى ٢/٢٦٣، واللسان (لدن)

ومزجر الكلب : الموضع الذى يزجر الكلب فيه، أى يكف وينهى، يقال : هو منى مزجر الكلب، وبمزجر الكلب، أى بتلك المنزلة، وهى كناية عن القرب. والضمير في قوله : «دنت» يعود إلى الشمس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ٣/١١٨، ١٥٨).

وأيضًا فالحملُ على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيرَه أصلٌ
من أصول العربيَّة، وهو معتمَد عند الناظم، وسيبويه يقول به مواضع، ألاَ
ترى كيف جعل (سَيِّدًا) من ذوات الياء، مع إمكان جَعْله من ذوات الواو
بالاشتقاق من قولهم : سَادَ يَسُودُ، ولكنه آثَر الظاهر، وكذلك دَعْوى
الزيادة على خلاف الظاهر.

وفي إطلاق الناظم القولَ في المسألة إشكالٌ مَا، وذلك أنَّ غيره
يشترط في وقوع (أنَّ) بعد (لَوْ) أن يكون خبرها فعلا، وذلك ليكون عوضا
من ظهور الفعل بعد (لو) وعلى هذا كلامُ العرب كقوله تعالى : {ولَوْ أَنَّهُمْ
قَالُوا سَمِعْنَا وأَطَعْنا}[1] الآية. وقال : {ولَو أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ
جَاءُوكَ}[2] الآية. {ولَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ}[3] / { ولَو أَنَّنَا نَزَّلْنَا ٥٢
إِلَيْهِمُ الْمَلاَئِكَةَ }[4] الآية. وهو من الكثرة بحيث لايُحْصَى، فلابُدَّ من
اشتراطه، إذ لايجوز أن يقال : لو أنَّ زيْدًا حَاضِرِي لأكْرَمتُه. وإطلاقُ
النظم يقتضي الجواز، لأنه لم يقيِّد (أنَّ) بأن يكون خبرها فعلا.

والجواب : أن ذلك غيرُ مشتَرط، وإنما اشترطه السِّيرافي.

قال ابن الضائع : وجَرى منه على غَلَط، يعني من السيرافي، وتبعه
عليه الزمخشريُّ في «المفصَّل»[5] وردَّه ابن الضائع وابن مالك بأن وقوع
خبر (أنَّ) غيرَ فعل شائعٌ في كلام العرب، كقوله تعالى : { ولَو أَنَّمَا فِي

(١) سورة النساء : ٤٦.
(٢) سورة النساء : ٦٤.
(٣) سورة البقرة : ١٠٣.
(٤) سورة الأنعام : ١١١.
(٥) انظر : ابن يعيش ١٥٥/٨.

الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ }[1] الآية. ومنه قول الشاعر[2]:

لَوْ أَنَّ حَـــيًّـــا مُـــدْرِكُ النَّجَـــاحِ
أدْرَكَـــــهُ مُـــــلَاعِبُ الرِّمَـــــاحِ

وقال الآخر[3]:

ولَوْ أَنَّ مَـــا أَبْقَـــيْتِ مِنِّى مُـــعَلَّقٌ
بِعُـــودِ ثُمَـــامٍ مَـــاتَأَوَّدَ عُـــودُهَا

أنشدهما المؤلف على ماحكاه عنه ابنُه في «التكملة»[4] وأنشد أيضا غيرَ هذين[5]، وأنشد النحويون للفرزدق[6]:

---

(١) سورة لقمان : ٢٧.

(٢) هو لبيد بن ربيعة، ديوانه ٣٣٣، والمغنى ٢٧٠، والعيني ٤/٤٦٦ والهمع ٢/١٧١، والدرر ١/١١٥، والأشموني ٤/٤٢

وملاعب الرماح هو أبو براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب، عم لبيد، وكان أبو براء أحد الفرسان الذين ضرب العرب بهم المثل في الشجاعة والفروسية، فقالوا : «أفرس من ملاعب الأسنة».

(٣) هو الحسين بن مطير أو غيره، العيني ٤/٤٥٧، والأشموني ٤/٤٢، وأمالى القالى ١/٤٣، واللسان (ثمم)

والثمام : نبت ضعيف له خوص، ربما حشى به وشد خَصاص البيوت. وتأود : تعوج. يصف نحول جسمه وهزاله بسبب الحب، وهجران المحبوبة.

(٤) التكملة على شرح التسهيل لابن الناظم [لوحة ٢٢٩ ـ ب].

(٥) وهو قول صخر بن عمرو :

ولو أن حَيًّا فائتُ المـــوتِ فاته   أخو الحرب فوقَ القارح العَدوانِ

وقول الآخر :

ولو أنها عصفورةٌ لحسبتُها   مُسَوَّمةً تدعو عُبَيْدًا وأَزْنَمَا

(٦) ديوانه ٨٤٢، برواية «ضَنَّتْ به نفسُ حاتم» وابن يعيش ٣/٦٩، والعيني ٣/١٨٦ وشذور الذهب٠ ٢٤٥، ٤٤٢، وقبله : ═══

عَلَى حَـــالَةٍ لَوْ أَنَّ في الْقَــوْمِ حَــاتِمًــا
عَلَى جُــــودِهِ لَضَنَّ بالْمَــــاءِ حَـــاتِمِ

والظاهر أن ذلك لايلزم، بل يقع خبر (أنَّ) فعلاً واسْمًا، وإن كان وقوع الفعل أكثر.

ثم قال : «وإنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إلَى الْمضِيِّ» يعنى أن المضارع إذا تلاها، أى وقع بعدها، فإنَّه يَنْصرف بوقوعه بعدها إلى الْمِضِّى، فيصير في ذلك مثل (لَمْ) و(لَمَّا) و(رُبَّما) فتقول : لو يَقُومُ زيدٌ لأكْرَمتُه، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ}[1] الآية. {وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ}[2]. {وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ}[3] {لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لاَيَكُفُّونَ}[4] {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ}[5].

فالمضارع في هذه الآيات وأشباهِها مَصْروف إلى الماضى، وكذلك في قول الشاعر[6].

فلمـــا تصافنا الإداوة أجهشـــت إلىَّ غضونُ العنبرى الجُراضـم
فجاء بجلمـــــود له مثل رأسه ليشرب ماء القوم بين الصرائم

وكان الفرزدق صافن رجلا من بني العنبر إداوة، فسامه العنبري أن يؤثره على نفسه بحصته من الماء، ففعل الفرزدق، وفى ذلك قال هذه الأبيات. والرواية بكسر الميم من «حاتم» على أنه بدل من الضمير المتصل في قوله : «جوده» وكان يمكن فيه الرفع على أنه فاعل للفعل «ضَنَّ» ولكن لما كانت القوافي مجرورة، والبدل ممكن، عدل إليه فراراً من الأقواء الذى هو عيوب الشعر.

(١) سورة الأنعام : ٢٧.
(٢) سورة البقرة : ١٦٥.
(٣) سورة الأنعام : ٣٠.
(٤) سورة الأنبياء : ٣٩.
(٥) سورة الواقعة : ٧٦.
(٦) هو كثير عزة< ديوانه ١/٦٥، والخصائص ١/٢٧، والعيني ٤/٤٦٠، وـــلأشموني ٤/٤٢ وقبله :
رهبانُ ندينَ والذين عهدتم يَبْكون من حذر العذاب قُعُودا
وخروا : سقطوا.

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَها

خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وسُجُودَا

ومنه قوله : «لَوْ يَفِي كَفَى» أى لو وَفَى لنا بعَهْده كَفَى مُؤْنَة التعبِ أو الطلبِ أو نحو ذلك.

وفي هذا الإطلاق شيء، وذلك أن الناظم قد ذكَر أوَّلاَ أنَّ الأكثر أن يقع بعدها الماضى، وقد يقع بعدها المستقبلَ قليلاً، وفي كلا الحالتين لايَمتنع أن يقع بعدها المضارع وغيره، وإذا كان كذلك فإذا أُرِيد بما بعدها الاستقبال فقد يكون مابعدها ماضِيَ الصيغة كقوله(١):

* ولَوْ أنَّ لَيْلَى الأخْيلِيَّة سلَّمَتْ *

وقد يكون مضارعاً نحو ماأنشده المؤلف من قوله الشاعر(٢):

لاَيُلْفِكَ الَّراجِيكَ إلاَّ مُظْهِرًا

خُلُقَ الكِرامِ ولِوَ تَكُونُ عَدِيمَا

٥٣ وإذا كان / الأمر في (لَوْ) على هذا فلايصحُّ إطلاق القول بأنَّ المضارع إذا وقع بعدها يُصْرف إلى الماضى إلا بأن يُدَّعى أنَّ المضارع لايقع بعدها بمعنى الاستقبال أصلاً، وذلك شيء لم يَثْبُت في كلام العرب. ولهذا قال المؤلف في «التسهيل» حين ذكَر مُخَلِّصَات المضارع إلى الماضى : ولو الشَّرْطِيَّة غالبًا(٣)، فقيَّد بالغَلَبة تنبيهًا على أن ذلك غير لازم فيها.

---

(١) هو توبة بن الحِير، وسبق الاستشهاد بالبيت، وعجزه :
عَلَيَّ ودوني جندلٌ وصفائحُ

(٢) المغنى ٢٦١، والعينى ث/٤٦٩، والتصريح ٢/٢٥٦، والأشموني ٤/٣٨ ومعناه : لايجدك الذين يرجون إحسانك إلا مظهرا خلق الكريم ولو كنت فقيرا.

(٣) التسهيل : ٥.

فما فَعله الناظم فيه ماتَرى، إلا أن يقال : إنه لم يَعْتبر ماجاء من ذلك، إذ هو قليلٌ في قليل، وهو وقوع الفعل بعدها مستقبلا، فلذلك تَرك ذكرهَ.

ولم يتعرَّض هنا في (لو) إلى حكم جوابها، وعلى أيِّ وجهٍ، وليس في مثاله مايُشعر بذلك، لأنه لو قصد ذلك لأتى باللام، لأن الفعل المُثْبَت إذا وقع جوابًا لها لِحَقْته اللام غالبا، وإن كان مضارعًا فإنما يقع مقرونا بـ(لم) الجازمة، أو ماضٍ منفيٌّ بـ(ما) وماعدا هذا فنادر، وليس للناظم في هذا كلام، وهو إخلال بالمسألة، إذ لايُعْرفُ من كلامه كيف جوابُها، فلو قال مثلا .

تُجَـــابُ بـالْمَـــاضِي بِلاَمٍ أوْ بِمَـــا

أوْ بالمُضَـــارِعِ بِلَمْ قَـــدْ جُـــزِمَـــا

لَكَفَى في هذا الحكم، لأن الغالب على جوابها هذا .

(أمَّا ولَوْلاَ ولَوْمَا)

أمَّـا كَـمَـهْـمَـا يكُ مِنْ شَىْءٍ وَفَـا
لِتِلْـوِ تِلْوِهَـا وُجُـــوبًا أُلِـفَـــا
وَحَـذْفُ ذِى الْفَـا قَلَّ في نَثْـرٍ إذَا
لَمْ يَكُ قَـوْلٌ مَـعَـهَـا قَـدْ نُبِـذَا

عرف الناظم ـ رحمه الله (أمَّا) هنا بأنها في معنى قولك : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَىْءٍ وهذا صحيح، وذلك أنها تُسَمَّى حرفَ تَفْصيل وابتداء، لأنها تَفْصِل الجملةَ التى تليها عن الكلام الذى قبلها وتُفَصِّل الكلام تفصيلاً، فتقول : أكرمتُ زيداً، وأمَّا عمراً فلم أُكْرِمْهُ. وتقول : أمَّا زيدٌ فأَكْرِمْهُ، وأمَّا عمروٌ فأَهِنْهُ. قال تعالى : {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ. وأمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ}(١) وهى مضمَّنة معنى قولك : مَهْما يَكُنْ مِنْ شىءٍ، كما ذَكر.

فإذا قلت : أمَّا زيدٌ فأَكْرِمْهُ، فكأنك قلت : مَهْما يَكُنْ مِنْ شىءٍ فأكرِمْ زيداً، فهى قد تَضَمَّنت معنى حَرْف الشرط، والفعل المشروطِ به، وماتَضمَّن من فاعله، فلذلك أُتِى لها بجواب كما يُؤْتَى للشرط بجواب، وكان بالفاء لأنه تَضَمَّن معنى الشرط الذى يكون جوابُه بالفاء.

وقوله : «وَفَالِتِلْوِ تِلْوِهَا» إلى آخره «فاءٌ» هنا مبتدأ، وابتَدأ بالنكرة لأنها غيرمُرَادة بعينها، والخبر قوله : «أُلِفَ» وما قبله متعلِّق به، أى إنَّ الفاء أُلِفَ / لِتلْوِتِلْوِها وجوبًا، وتِلْوهَا : ماوَلِيَ اللفظَ الذى وَلِيهَا. ٥٤

(١) سورة الضحى : ٩، ١٠.

فإذا قلت : أمَّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، فالذى وَلِى (أمَّا) قولُك : «زيدٌ» والذى وَلِى زيدًا قولُك : «منطلقٌ» وإيَّاه تَلْزم الفاء.

وقد تضمَّن هذا الكلام مسألتين :

إحداهما : أنَّ قوله في الفاء أنَّها تَلزم مُشْعِرٌ بأن ذلك هو جوابُها، وأنها لابُدَّ لها من جواب، ويُبَيِّن ذلك أنه جَعلها في معنى أداة الشرط وفِعْلِها، وأداةُ الشرط لابُدَّ لها من جواب، فكذلك ماتضمنَّ معناها.

والثانية : أن الجوابَ لايَلِيها، إذ قال : «وَفَا لِتِلْوِتِلْوِهَا» والفاء قد تقرر أنها إنما تدخل على الجواب، فإذن الجوابُ لايكون إلا تاليًا لِمَا يَتْلُوها، فلايجوز أن تقول : أمَّا فَزَيْدٌ منطلقٌ، وإن كان (أمَّا) نائبا عن الشرط وفِعْله وفاعلِه، بل لابُدَّ من الفَصْل بينهما، فتقول : أما زيدٌ فمنطِلقٌ. وعِلَّة ذلك وجهان :

أحدهما : أن (أمَّا) كان القياس أن يَظهر بعدها فعلُ الشرط، كما يَظهر مع (مَهْما) وغيرها من الأدوات المضمَّنة معنى (إنْ) فلَمَّا حُذِف فعلُ الشرط لِجعْلِ العربِ (أمَّا) نائبةً عنه قَدَّم بعضَ الكلام الواقع بعد الفاء ليكون كالعِوَض من المحذوف، كما كانت (مَا) في قولك : (أمَّا أنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ مَعَكَ) كالعِوَض من الفعل.

والثانى : أن الفاء إنما وُضِعَت في كلام العرب للإتْباع، لِتَجعل مابعدها تابعا لما قبلها، ولم تُوضع لتكون مستأنَفة. والإتباعُ فيها على ضربين : إمَّا إتباعُ مفردٍ لمفرد، وإمَّا إتباعُ جملةٍ لجملة.

فلو قلت : أمَّا فزيدٌ منطلقٌ، لَوَقعت الفاء مستأنَفة ليس قبلها مفردٌ ولا جملةٌ يكون مابعدها تابعًا له، إنما قبلها حرفُ مَعْنًى لايقومُ بنفسه، ولاتَنْعَقِد به فائدة، فقَدَّمُوا الاسم لذلك، فقالوا : أمَّا زيدٌ فمنطِلقٌ، ليكون مابعدها تابعا لما

قبلها على أصل موضوعها. وهذا معنى تعليل الفارسيّ وابن جني وغيرهما. وهنا نظران:

أحدهما: أنَّ الفاصل بين (أمَّا) وجوابها، وهو تاليها، لايكون جملة، وإنما يكون مفردا.

وكلامُهُ لايُعطى هذا المعنى، وذلك أنه قال: «لِتِلْوِتِلْوِهَا» والتِّلْو والتَّالِي مفهومُ إطلاقهِ أعمُّ من أن يكون مفردًا أو جملة، وذلك لايستقيم، إذ لايجوز أن يقال: أمَّا زيدٌ قائمٌ فهو كذا، ولا ماكان نحو ذلك، لأنَّ المقصود بالتالى هنا أن يكون فاصلا بين (أمَّا) وجوابها كما تقدم، والفصلُ يقع بالمفرد، كما قالوا في اللام بعد (إنَّ) من كونها مُؤَكِّدة معنى
(إنَّ) فكرهوا اجتماعهما لفظا، فألزموا الفَصْلَ بينهما / بفاصلٍ مَا، ٥٥
فكذلك هنا، فيجوز الفصل بالاسم والظرف والمجرور ونحو ذلك، فتقول: أمَّا يومَ الجمعةِ فأنتَ قائمٌ، وأمَّا في الدار فأنا قاعدٌ، وأما زيدٌ فَسَائِرٌ.

فإن قلت: إنَّ الجملة قد يُفْصَل بها في الكلام، كما قال تعالى: {وأَمَّا إنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ. فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ}(١) ونحو ذلك، فما بعد (إنْ) يكون جملة من فعل وفاعل، وأنت قد قَيَّدت الفصل بالمفرد، والناظم قد أطلق القولَ في ذلك، فتَدخل له جملةُ الشرط، لا يَحتاج إلى التقييد بالمفرد.

فالجواب: أن جَعْله على إطلاقه يُؤَدِّى إلى مفهومٍ لايجوز باتفاق وهو وقوع الجملة التامة فاصلا، كقولك: أمَّا زيدٌ في الدَّارِ فيَنامُ، وذلك فاسد كما تقدَّم، فلابُدَّ من التقييد المذكور. وأما جملة الشرط فشَبِيهة

---

(١) سورة الواقعة: ٩٠، ٩١.

بالمفرد، من حيث عدمُ الاستقلال، فقامت مَقام صدر الجملة من عَجُزها، وصارت مع أداة الشرط كالصلة مع الموصول، وأنت تقول : أمَّا الذى جاءَنِى فأكْرِمْه، كما قال تعالى : {وأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ}(١) فالتقييد صحيح، والإخلال به فاسد.

والنظر الثاني : أنه يقصد أن يتكلم على حكم الفاصل بين (أمَّا) وجوابِها، ومَا العاملُ فيه، وكان حقه أن يبيِّن ذلك، إذ ليس مما يَهْتدى إليه الناظرُ في هذا النظم، وفيه شَغَبٌ وخلاف، فكان ضرورىَّ البيان. ولو قال مثلا :

وتِلْوَهَا جُــــزءُ الْجَـــوابِ قُـــدِّمَـــا
لِلْفَــصْلِ والأفْـــعَـــالُ لَنْ تُقَـــدَّمَـــا

أو ماكان نحو هذا لكَان مُجْزِيًا، لأن الذى يَفصل بين (أمَّا) وجوابها هو جُزْءٌ من الجواب، عاملٌ أو معمول، كقوله : {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ}(٢) {وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ}(٣) وأمَّا الدار فزيدٌ، وأمَّا يومَ الجمعةِ فأنتَ سائرٌ، وأمَّا ضَارِبك فزيدٌ، ونحو ذلك، ولايتقدم الفعلُ، فلاتقول : أمَّا يقومُ فزيدٌ، ولانحو ذلك.

ثم قال : «وحَذْفُ ذِى الْفَاقَلَّ في نَثْرٍ» إلى آخره.

يريد أن الفاء اللاحقة لِتلْوتِلْو (أمَّا) بابُها أن تكون ثابتة لازمة في موضعها، ثم إنه يجوز حذفُها على الجملة، لكن ذلك فيها قليلٌ إن لم يُحْذف معها القول، وهذا من كلامه يَقتضى أن حذفهاإذا حُذِف معها القولُ كثير، لأنه قال :

---

(١) سورة هود عليه السلام : ١٠٨.

(٢) سورة الضحى : ٩.

(٣) سورة فصلت : ١٧.

وحَذْف ذِي الْفَا : قَلَّ نَثْرٍ إذا

لَمْ يَكُ قَوْلُ مَعَها قَدْ نُبِذَا

فمفهوم الشرط هنا أنه إن كان القول نُبِذ معها فالحذفُ ليس بقليل، فهو إذنَ كثير .

فأَما حذفُ الفاء مع غير القول فمنه ما جاء في الكلام ، وهو الذي أشار إليه / بقوله : قَلَّ في نَثْرٍ » وذلك نحو ما وقع في « البخارى » من ٥٦
قوله عليه السلام : « أمَّا بعدُ ، ما بالُ أقوامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ في كتابِ اللّهِ » الحديث (١) . ومنه ما جاء في النظم أيضا ، نحو ما أنشده الفارسي وابن جنى وغيرُهما (٢) :

فَأَمَّا القِتَالُ لاقِتَالَ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

وأنشدوا أيضا قول الآخر (٣) :

---

(١) أخرجه البخاري في « كتاب البيوع - باب الشراء والبيع مع النساء » فتح الباري ٣٧٠/٤ (الحديث رقم ٢١٥٥) .

(٢) المقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وابن الشجري ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، وابن يعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩ ، والمغني ٥٦ ، والعيني ٥٧٧/١ ، ٤٧٤/٤ ، والتصريح ٢٦٢/٢ ، والهمع ٣٥٦/٤ ، والدرر ٨٤/٢ ، والأشموني ١٩٦/١ ، ٢٢٤ ، ٤٥/٣ ، والخزانة ٤٥٢١ .

والبيت للحارث بن خالد المزخومي ، والعراض : جمع عُرْض - بضم فسكون - وهو الناحية .

والمواكب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل : ركائب الإبل للزينة .

(٣) ابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، وأسرار العربية ١٠٦ ، والخزانة ٤٥٢/١ ، ٣٦٤/١١ ، واللسان (ضرر) والبيت لرجل من الضباب ، وقبله :

تزاحمنا عند المكـــــارم جعفر بأعجازها إذ أسلمتها صدورُها

وجعفر : أبو قبيلة ، والاعجاز : جمع عجز ، وهو المؤخر من كل شيء ، وأراد بها هنا النساء لأنهن متأخرات عن الرجال ، وأسلمتها : خذلتها ولم تعنها . =

فأمَّا الصُّدُورُ لاَصُدُورَ لِجَعْفَرٍ

ولكنَّ أعْجَازًا شَدِيداً ضَرِيرُهَا

وأما حذفُها مع القول فكقولك: أمَّا زيدٌ أجِئْتَ تفعلُ كذا، قال الله تعالى : (فأمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وجُوهُهُمْ أكَفَرْتُمْ بعدَ إيمانِكُمْ) (١) الآية، تقديرُه: فيقال لهم : أكَفَرْتُمْ . وقوله تعالى : (وأمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيكُمْ) (٢) .

ونُبِذَ معناه طُرِحَ وأُلْقِيَ من اللفظ ، فلم يُذكر ، يقال : نَبَذْتُ الشيءَ ، إذا ألقيتَه من يدك .

لَوْلاَ ولَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا

إذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

وبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ وهَلاَّ

ألاَّ ألاَ وَأوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ

وقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ

عُلِّقَ أوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

يريد أ (لَوْ لاَ) و (لَوْمَا) حرفان من حروف الابتداء ، يَلزم أن يقع بعدهما المبتدأ والخبر ، وذلك إذا كان يدلان على امتناع الشيء لوجود غيره ، وذلك أن هذين الحرفين يقعان في الكلام على وجهين :

= والصدور : جمع صدر ، وأراد به هنا أكابرهم وأشرافهم . والضرير : المضارة ، وأكثر ما يستعمل في الغيرة ، يقال : ما أشد ضريره عليها .

يقول : إن بني جعفر لا رجال فيهم ، فهم كالنساء ، وأما نساؤهم فهن شديدات الضرر ، هن كالرجال في المقاومة والمدافعة ، وإيصال الضرر للأعداء .

(١) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٢) سورة ا لجاثية : ٣١ .

أحدهما : أن يكون حَرْفَيْ تَخْضيض ، وسيذكرهما إثْرَ هذا .

والاخـر : أن يكونا حَرْفَيِ امْتناعٍ لوجـود ، وهو الذي ابتَـدأ به ، وبهذا المعنى يكونان حَرْفَيْ شرط كـ (لَوْ) فلا بُدَّ من جواب ، لكنه لم يَذكر ذلك ، وهو مما يُضْطَرُّ إلى ذكره ، فكان حقه أن يذْكر ذلك .

ومعنى الامتناعِ للوجود فيهما أنك إذا قلت : لولا زيدٌ لأكَرْمَتُكَ ، فالإكرامُ ممتنعٌ لوجود زيدٍ ، أي إن وجود زيدٍ هو السَّبَبُ في امتناع الإكرام .

وقوله : « يَلْزَمَانِ الابْتِدَا » يعنى (لَوْلاَ) و (لَوْمَا) يَقع بعدهما جملة الابتداء والخبر لزوماً ، فلا يجوز إلا أن تقول : لولا زيدٌ لَقامَ عمروٌ . ومنه قوله تعالى : (ولَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَتُهُ)[1] الآية . فالمرفوع بعدها مبتدأ ، وخبرُه محذوف لدلالة الكلام عليه ، وقد يَظهر إذا لم يكن عليه دليل . وقد تقدَّم الكلام على ذلك في باب « المبتدأ والخبر » وإنما تعرضَّ هُنا للزوم الجملة الابتدائيَّة .

وقد أحرز هذا المعنى فوائد

/ إحداها: أن الجملة الفعلية لا تقع بعد (لَوْلاَ) ولا (لَوْمَا) فلا يقال: لَوْلاَ قُمْتَ لأكْرمَتُك، وإن جاء من ذلك شيء فمحفوظ مَحلُّه الشعر، نحو ما أنشده السِّيرافي من قول الجَمُوح أخى بنى ظَفَر ، من سُلَيْم بن مَنْصور [2] : ٥٧

(١) سورة النساء : ٨٣ وسورة النور : ١٠ ، ١٤ ، ٢٠ .

(٢) ابن الشجرى ٢/٢١١ ، وابن يعيش ١/٩٥ ، ٨/١٤٦ ، والإنصاف ٧٣ ، والخزانة ١/٤٦٣ ، والسبع الطوال ٥٥١ ، واللسان (عذر) =

لاَدَرَّ دَرُّكِ إنِّـــي قَـدْ رَمَيْتُهُـمُ

لَوْلاَ حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمحَدْودِ

أي لولاَ الحَدُّ والحِرْمان ، وقال الآخر(١) :

ألاَ زَعَمَتْ أسماءُ أنْ لاَ أُحِبُّها

فقُلْتُ بلَى لَوْلاَ ينَازِعُنِي شُغْلِي

أى لولا منازعةُ الشُّغْل .

والثانية : أن الاسم الذي بعدها مرفوع بالابتداء ، خلافا لمن زَعم أنه مرفوع بفعل مُضْمَر تقديره : لولا حَضَر زيدٌ لأكرمتُك ، أو نحو ذلك ، وهو منقول عن الكسائي ، واستّدل على ذلك بظهور الفعل في البيتين المذكورين ، وهو مَرجوح ، لأن حذف الخبر أوْلَى من حذف الفعل ، لأن الخبر هو المخْبَرُ عنه في المَعْنى ، فَحْذفُ ما ذُكِر أوْلَى من حَذْف مالم يُذْكر .

وأيضًا فحذفُ الفعل دون فاعله قليل جداً في الكلام ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فلا يحذف ما هو كالبعض ، ويَبْقى البعضُ الآخر ، فإذن اعتقادُ مذهب سيبويه هو الأولى(٢) ، وهو ما رآه الناظم .

= وقبله :

قالت أمامة لما جئت زائرهـــا هَلاّ رميتَ ببعض الأسهم السودِ

وأمامة : زوجته ، ولادردرك : لا كان فيك خير ، وأتيت بخير ، يدعو عليها .

وحددت : حرمت ومنعت والعذرى : المعذرة يقول لها : قد رميت واجتهدت في قتالهم ، ولكني حرمت النصر عليهم ، ولا يقبل عذر لمحروم .

(١) ابن يعيش ١٤٦/٨ ، والخزانة ٢٤٦/١١ ، والمغنى ٢٧٦ ، والهمع ٤٣/٢ ، والدرر ٧٧/١ ، وديوان الهذليين ٣٤/١ .

والبيت لأبي ذؤيب ، يقول : ادعت أسماء على أني لا أحبها ، فقلت لها : بلى أحبك ، وأحافظ على عهدك ، لايمنعني من التودد إليك إلا الشواغل والموانع .

(٢) الكتاب ١٢٩/٢ « هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء » .

والثالثة : التنبيه على أن (لَوْلاَ) ليست بعاملةٍ في المرفوع بعدها ، وهو مذهب المحقِّقين . ومن النحويين مَنْ ذَهب إلى أنها عاملةٌ فيما بعدها الرفعَ ، نَقله الفراء عن بعض النحويين ، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين مطلقا[1] .

وحكِي هذا المذهب عن ابن كَيْسان ، والمعنَى عند هؤلاء غيرَ الفرَّاء في قولك : (لَوْلاَ زيدٌ لأكَرَمْتُكَ) لَوْ لَمْ يَمنعنى زيدٌ لأكرمتكُ ، لكن الفعل حُذِف ، ثم أُقيمت (لا) مُقام ما حُذف ، كما أُقيمت (ما) مُقام الفعل في قولهم : أمَّا أنتَ مُنْطلِقًا انطلقتُ معك .

وأما الفراء فيقول : يرتفع الاسم بـ (لَوْلا) لاستقلال الكلام به ، وَانعقادِ الفائدة ، واللامُ جوابُها . وردَّ الفراءُ على الآخرين بوجهين :

أحدهما : أنه لو كان كما قالُوا لَوقع « أحَدٌ » بعدها، فكنت تقول : لَوْلاَ أحدٌ لأكَرَمْتُك ، إذ المعنى عندهم ، لو لم يَمنَعنَى أحدُ ، ولَمَّا لم يَجُزْ ذلك كان التقدير غيرَ مام قَدَّروا .

والثاني: امتناع: لولا أخوكَ ولا أبوكَ ، أي لو لم يَمنعنى أخوكَ ولا أبوكَ ، فلو كان ذلك لَمَا امتَنع وردُّ مذهبُه أيضا بوجهين :

أحدهما : أن (لَوْلاَ) غير مختصَّة بالإسم ، لوقوع الفعل بعدها كما تقدم ، ومن شرط العمل الاختصاص كما تقرَّر في الأصول فلا يصح عملُ مالم يَختص ، وهو رَدُّ السيرافي .

وضَعّفَه ابن الضائع بأن وقوع الفعل بعدها ضعيفٌ مختصٌّ بالشعر فلا يحتج / به . ٥٨

(١) انظر : الإنصاف (١/٧٠) المسألة العاشرة « القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا » .

والاثني : أن أصل الحرف إذا عَمِل في اسمٍ واحد أن يعمل الجرَّ لا الرفعَ ولا النصبَ .

وهذا الثاني لا يَلتزِمونه ، إذ من مذهبهم أنَّ الحرف قد يَعمل غيرَ الجر في اسمٍ واحد ، كما يحكى عنهم في اسم (إنَّ) وخبر (ما) ونحو ذلك .

والرابعة : التَّنْبِيهُ على أن ضمير الجر إذا وقع بعدها فهو ضميرُ رفع ، أي في موضع رَفْع ، فليس بمجرور الموضع ، لأنه ذَهب إلى أنهما يَلزمان الابتداء ، فَأتَى بلفظ اللزوم ، فَدلَّ على ما ذُكِر .

وهذا رأى الأخفش والفراء خلافًا لِمَا ذَهب إليه سيبويه والخليل ويونس ، من أنه في موضع جَرٍّ على ظاهره[1] ، فهي إذا قلت : (لَوْلاَكَ ، ولَوْلاَهُ) من حروف الجر .

واستُدِلَّ على صحّة ما ذهب إليه الناظم بأنّ الضمائر قد يقع بعضُها موقعَ بعض ، وقد قالوا: ما أنَا كَأنْتَ ، فأوقعوا ضميرّ الرفع موقعَ ضمير الجر ، فلذلك يجوز عكسُه ، وهو وقوعُ ضمير الجر موقعَ ضمير الرفع ، واحتَجَّ الفراء بأنها لو كانت (لولا) مِمَّا تَخْفض لأوشك أن تُري خافضةً للظاهر ، ولو في الشعر، قال : وإنما قالوا : لَوْلاَكَ ، كما اتَّفَق ضميرُ الرفع والخفض في : فعلنا ، وبِنَا ، وكان إعراب المُكَنَّى بالدلالات لا بالحركات ، وأيضا فلا بُدَّ لكل حرفِ جَرٍّ من متعلَّق ، فأين مُتَعَلَّقه ؟ وليس بزائدٍ فيقال : إنه لا متعلَّق له ، بل هو كسائر الحروف التي لا تُراد ، فإذا لم يكن (لَوْلا) متعلَّق دَلَّ على أنه ليس بحرف جَرّ ، كما يَزعم المخالف .

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

وقوله : « عَقَدًا » أى رَبَطًا ، أى إذا رَبَطَا امتناعاً بوجود ، وهو ماتقدم شرحُه من معنى الشَّرْطية .

ثم قال : « وبِهَما التَّحْضِيضَ مِزْ » إلى آخره ، هذا هو المعنى الثاني لَلَوْلاَ ولَوْما ، وهو التحضيض .

يَعنى أن التحضيض يقع في الكلام بهما ، وكذلك بـ (هَلاَّ) مشدَّدة اللام ، و (ألاَّ) مشدَّدة ، و (ألاَ) مخفَّفة .

فهذه خمسُ أدوات ذكَرها للتحضيض ، وعطف (هَلاَّ) على بِهَما» وهو ضميرٌ مخفوض من غير إعادة الخافض، لأنه جائز عنده في الكلام ، وقد تقدم .

ثم ذَكر في الجملة أنها لا تختصُّ بالفعل وحدَه لفظا ، بل يليها الفعل مُطلقا ، ويليها الاسم على تقدير الفعل . فالحاصل أنها ك (إنْ) و (لَوْ) في أنها لا يليها إلا الفعل لفظًا أو تقديراً ، فقد يُتَوَهَّم أنها عوامل في الفعل ، لكن لَمَّا لم يذكر ذلك دَلَّ على أنه معدوم فيها ، وإلاَّ فلو كان ذلك لَذكره ، كما ذكرَ في (لَمْ) و (لَمَّا) و (إنْ) ونحوها ، وبذلك يُعْلَم من كلامه أن (لَوْ) غير عاملة ، و (أمَّا) كذلك حين لم يُنَبِّه على ذلك .

ونَصَّ هنا على أن الباب فيها أن يليها الفعلُ ظاهراً / لقوله : ٥٩ « وأَوْلِيَنْها فِعْلاَ » يريد : في اللفظ ، ولذلك قال بعد ذلك .

« وقَدْ يلِيهَا اسْمٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ عُلِّقَ » فجعَل الاسم في هذا القِسْم على تقدير الفعل .

ومثالُ ولاَيتها الفعلَ لفظاً قولك : هَلاَّ أكرمت زيداً ، وألاَّ ضربتَ عمرً ، ولَولاَ تقومُ فتُكرَمَ .

ومِمَّا جاء منه في (لَوْلاَ) قوله تعالى : (لَوْلاَ تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)[1] وفي (لَوْمَا قوله تعالى : (لَوْ تَأتينا بالْمَلاَئِكَةِ إنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ)[2] . وهذا هو الأصل فيها ، وإنما يقدَّر بعدها إلحاقاً لها بالأصل .

ثم قال : « وقَدْ يَلِيهَا اسمٌ بِفعلٍ مُضْمَرِ » إلى آخره .

« بِفِعْلٍ » متعلق بـ (عُلِّقَ) والفعل في موضع الصفة لـ « اسْمٌ » أى : وقد يليها اسمٌ معلَّق بفعل مضمر ، يعني أن الاسم قد يقع بعدها ، لكنْ متعلِّقا بفعل مُضْمر ، ومعني كَوْنه معلَّقا به ، أى معمولاً له ، فتقول إذا قيل : (أكرمتُ عمراً) : فَهَلاَّ زيداً . أى : هَلاَّ أكرمتَ زيداً . ومنه قول الشاعر ، وهو جرير[3] :

تعدُّون عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

أى: لَوْلاَ تَعْقِرُونَ الكَمِيَّ المُقَنَّع ، وهَلاَّ تَعُدُّونَ الكميَّ المقَّنع . ومنه أيضا

---

(١) سورة النمل : ٤٦ .

(٢) سورة الحجر : ٧ .

(٣) ديوانه ٢٣٨ ، والخصائص ٤٥/٢ ، وابن الشجرى ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ ، و١٤٥ ، والخزانة ٥٥/٣ ، ٢٤٥/١ ، والمغنى ٢٧٤ ، والعينى ٤٧٥/٤ ، والهمع ٢١١/٢ ، والدرر ١٣٠/١ ، والأشموني ٥١/٤ ، واللسان (ضطر) وتعدون : تعتقدون . والعقر : ضرب قوائم الناقة بالسيف عند نحرها ، والنيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة . والمجد: العز والشرف . والضوطرى : الرجل الضخم اللئيم الذي لاغناء عنده . وبنو ضوطرى كنية: ذم وسب . والكمى : ا لشجاع المتكمى في سلاحه . والمقنع : الذي على رأسه البيضة والمغفر . والمعنى : أنكم تعدون عقر الإبل المسنة التي لا ينتفع بها ، ولا يرجى نسلها أفضل مجدكم ، هلا تعدون قتل الشجعان أفضل مجدكم ، وهو تعريض بجبنهم وضعفهم عن مقاتلة الشجعان . والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق .

ماأنشده سيبويه من قوله (١) :

أَلاَ رَجُـلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

يدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تبِيتُ

وعلى هذا حَمل البصريون ما أنشده الكوفيون من قوله(٢) :

ونُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بشَفَاعَـةٍ

إليَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها

أى : هَلاَّ كان الأمر كذا، على إضمار (كانَ) الشَّأْنِيَّة ، وكذلك ما أنشده الفراء من قول الآخر(٣) :

ألآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي يلْحَيْنَنِى

هَلاَّ التَّقَدُّمُ والقُلُوبُ صِحَاحُ

فهـو علـى (كـان) الشَّأنيَّـة ، و «التقـدمُ » مبتدأ، والجملة بعده حاليَّة قامت مَقام الخبر، كقولـه عليه السـلام : «أقْرَبُ مايَكُونُ العَبْدُ من رَبِّهِ وهـو

(١) سيبويه ٣٠٨/٢ ، والنوادر ٥٦ ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، والخزانة ٥١/٣ ، ٨٩/٤ ، ١٩٥ ، ١٩٣/١١٢،٣ ، والمغنى ٧٧ ، ٢١٩ ، والعيني ٣٦٦/٢ ، ٣٥٢/٣ ، والأشموني ١٦/٢ .

والبيت لعمرو بن قعاس أو قنعاس المرادى المذحجى ، وبعده :

ترجل لمتى وتقم بيتي وأعطيها الإتاوة إن رضيتُ

والمحصلة ـ بكسر الصاد ـ التي تحصل الذهب من تراب المعدن وتلخصه منه .

ويروى بفتح الصاد ، ويريد امرأة أتزوجها بمتعة .

(٢) هو الصمة القشيري ، وسبق الاستشهاد بالبيت في باب « إعراب الفعل » .

(٣) معاني القرآن ١٩٨/١ ، ومجالس ثعلب ٦٠ ، والعيني ٤٧٤/٤ ، والرواية الأشهر « تلحونني » واللجاجة : ملازمة الأمر وإباء الانصراف عنه . ولج فلان : تمادى في خصومته ، ولحا الرجل أخاه : لامه وعذله .

يقول : أتلومونني الآن بعد ما فرط مني من الغضب والخصومة ؟ فهلاً كانت هذه الملامة والقلوب عامرة بالمحبة !

سَاجِدٌ »[1] قاله ابن خروف . وكان الكوفيون يُجيزون وقوعَ الاسم بعد هذه الأحرف ، ويستدلون بالبيتين ، وذلك ممنوع عند البصريين .

والذي ارتضاه الناظمُ مذهبُ البصريين ، وهو الراجح ، لأن السماع يُسَاعدهم .

وكذلك يلهيا الاسم مُعلَّقا بفعل ظاهر مُؤَخَّر عن ذلك الاسم ، فتقول: هَلاَّ زيداً ضَرَبْتَ ، وألاَّ عمرًا أكْرَمْتَ . ولا يجوز هنا رفعُ الاسم لأنها لايليها إلا الجملةُ الفعليّة ، كما ذكُر من مذهب الناظم والبصريين .

فإن قلت : هَلاَّ زيداً ضَرَبْتَهُ ، وألاَّ عمراً أكْرَمْتَهُ ، ونحو ذلك ، فهو من قَبِيل النوع الأول الذي عُلِّق بفعل مضمر ، لأن الفعل قد اشْتَغَل بضمير الأول عنه ، فلا بُدَّ من تقدير فعلٍ ناصبٍ ، كما مَرَّ في باب « الاستغال » .

---

(1) أخرجه مسلم في « كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود » ج ١ / ٣٥٠ (الحديث رقم ٢١٥) .

مَـا قِـيَل أخْـبِـرْ عَنْهُ بالذِّى خَـبَـرْ
عَنِ الَّذى مُـبْـتَـدأً قَـبْلُ اسْـتَـقَـرْ
ومَـــا سِـــوَاهُمَـــا فَـــوَسِّطْهُ صِلَهْ
عَـــائِدُهَا خَلَفُ مُـــعْطِى التَّكْمِلَهْ

هذا الباب يُسَمَّى «بابَ الإخبار» وَضعه النحويون بقَصْد التدريب والامتحان، ولأنه يُعْرض فيه مسائلُ صَعْبَهَ، قد يَغْلَط فيها الكُبَراءُ من أهل هذا الشأن لقله التدرُّب فيه، وفيه فائدة، وهى القدرةُ على التصرُّف فى الكلام، ولذلك يسمَّى عند القدماء «سَبْكَ النحو».

وقد كَثَّر فيه النحويون، ووضَعوه على أبواب النحو، كباب الفاعل، والمبتدأ والخبر و (كان) وجميع المفَعْوُلات، والتوابِع، والإعمال، وغير ذلك، لَيْحصُل للطالب بالامتحان فيه مَلَكَةٌ يَقْوَى بها على التصرُّف.

وأوُل ماتعرَّض الناظم إليه فى هذا الباب التعريفُ بمعنى «الإخبار» وهو عند النحويين أن تُدْخِل (الَّذِى) على الكلام الذى فيه الاسمُ المخبَر عنه، واقعةً على معنى ذلك الأسم، ثم تُبْدِل من ذلك الاسم ضميراً على حَسَبِه فى الإعراب، والإفرادِ والتثنية والجمع، والتذكيرِ والتأنيث، ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول أيضا على حَسَب ذلك الضمير، ومُطَابقا له فيما تقدم، ثم تُصَيِّر ذلك الاسمَ الذى أردتَ الإخبار عنه خبراً للموصول، وباقىَ الجملةِ صلةَ الموصول.

فإذا قيل لك : أخبر عن «زَيْدٍ» من قولك : (قامَ زيدُ) بالَّذِى – قلت : الَّذِى قامَ زيدُ، ففى «قام» ضميرُ فاعلُ يعود على «الذى» وهو الواقع فى موضع «زيَدْ» إلا أنه اسْتَتَر لأنه مفرد مذكر، واتَّصَل لأنه لا مانعَ له من الاتصال.

والدليل على ذلك أنه لو كان مُثَنًّى لقلت : اللَّذَانِ قامَا الزَّيْدانِ، أو مجموعًا لقلت : الَّذِيَن قامُوا الزَّيْدُون، فيَبْرز الضمير. و«زيدُ» فى آخر الكلام خبرُ «الَّذِى».

وهذا معنى ما أراده الناظم – رحمه الله – بقوله : «مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِى خَبَرٌ عن الَّذِى» إلى آخره.

يعنى أن الاسم الذى يقال لك إذا سُئِلتَ عنه : أخبر عنه بـ (الَّذِى) يقع خبرا عن (الَّذِى) حالةَ كَوْنه (الَّذِى) قد استقرَّ مبتدأً أولَ الكلام، فعلى هذا لابُدَّ من تقديم (الَّذِى) مرفوعًا على الأبتداء، والاسم المخبُر عنه مؤخَّرُ عنه، لأنه قد قَيَّد (الَّذِى) بأنه قبلَ الخبر اسْتَقَرَّ مرفوعًا على الأبتداء، فـ «مبتدأً» حال من «الَّذِى» لأن المراد به فى النظم مجَّردُ اللفظ المخبَر به فى /المسألة.
٦٣
ثم قال : ومُا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَةً» يعنى أن ماسوى (الَّذِى) والاسم المخَبر عنه، فَاجْعله وسَطاً مَا بين (الَّذِى) وذلك الاسم، صلةً لـ (الَّذِى) نحو : الَّذِى ضَرَبْتُه زَيْدُ، فـ (الَّذى) قد سَبق مرفوعا على الابتداء، و «زيدُ» هو المخبَر عنه بـ (الذى) وماتوسَّط بينهما وهو قولك : «ضَرَبْتُه» فى هذا المثال صلةُ لـ (الَّذِى) ولابُدَّ لكل صلة من عائد يعود عليها، فأخبر أنَّ العائد هو «خَلَفُ مُعْطِى لتَّكْمِلَة» ويريد بـ «مُعْطِى

التَّكْمِلَة» : «زيداً» فى المثال المذكور وهو الأسم المخبر عنه، لأنَّ الكلام به تَمَّ وكَمُل، فهو الذى أُعطَى تكملةَ الكلام، وخَلَفُه هو الضمير الموضوع فى موضعه، وهو هنا الهاء فى «ضَرَبْتُهُ» ونَبَّه بهذا على أنه لابُدَّ للمخبَر عنه مِمَّنْ يَخْلُفُه فى موضعه، وهو الضمير العائد على الموصول، كما تقدم فى التعريف أولا.

وقوله :

نَحْـوُ الَّذِى ضَـرَبْتُـهُ زَيْدٌ فَـذَا

ضَـرَبْتُ زَيْداً كَـانَ فَـادرِ الْمَأْخَـذَا

هذا مثالٌ مبينٌ لمراده، ونَبَّه على أصله، وهو ضَرَبْتُ زيداً، وقد تقدم بَسْطُه.

ثم قال : «فَادْرِ الْمَأْخَذَا» أى : فاعلَمْ مَأْخَذَ الإخْبار عن «زيد» من قولك : ضربتُ زيداً، حتى تصيرَ إلى قولك : الَّذِى ضَرَبْتُه زَيْدٌ، على ماتقدم شرحه.

ثم نَبَّه على وجوب مراعاة الاسم المخبَر عنه فى الإتيان بالموصول، من الإتيان بالموافق لا بالمخالف، فقال :

وبِـالَّـذيْـنِ والَّـذِيـنَ والَّـتِـى

أَخْـبِـرْ مُـرَاعِـيًـا وِفَـاقَ الْمُثْـبَتِ

يريد أنَّك تُراعى فى الإخبار عن الأسم أن يكون الموصول مُوافِقًا له فى الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير أو التأنيث، فإذا كان الاسم المخبَر عنه مفردا مذكرًا قلت : الذى ضَرَبْتُه زيدٌ، كما تقدم، فجئتَ بـ (الَّذِى) لأنها واقعة على المفرد، و «زيدُ» مفرد، ولابد أن يَخْلُفَهُ الضمير مفرداً أيضا مذكّرا مثله.

وإن كان مثنى نحو : ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنْ. قلت : اللَّذانِ ضَرَبْتُهما الزَّيْدانِ، فأتيتَ بـ (الَّذِى) مثنى، وبالضمير مثنى.

وإن كان مجموعًا نحو : ضَرَبْتُ الزَّيْدين.

قلت : الَّذِينَ ضَـرَبْتُـهم الزَّيْدُونَ، وكذلك فى التـأنيث، فتـقـول فى (ضَرَبْتُ هنداً، وضَرَبْتُ الهِنْدَيْن، وضَرَبْتُ الهِنْدَاتِ) : التى ضَرَبْتُها هندُ، واللَّتَـانِ ضَرَبْتُـهُـما الهندانِ، واللَّاتِى ضَرَبْتُـهُنَّ الهِنْدَاتُ. و «المُثْبَتُ» فى كلامه هو الاسم المخبَر عنه، فقد انطبق التعريف المتقدِّم فى تفسير الإخبار على ما أرده بهذا الكلام.

إلا أنه يرد على الناظم وغيره فى هذا الكلام إشكالُ، لأنه يقتضى أن يكون/ الاسم المفروض هو المخْبَر عنه، و «الَّذِى» أو «لألفُ واللَّام» وهو ٦٤
المخبَر به، لأنهم يقولون : «بابُ الإخبارِ بالَّذِى وبالألف واللام، وكذا قال الناظم : «ماقَيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بالَّذِى» فجعل «الَّذِى» مُخْبَرا به، والاسمَ هو المخَبر عنه، وما تقدم من التفسير يَقتضى أن يقال : أخْبِرْ عن «الَّذِى» لأنه المجعولُ مبتدأ، والاسمُ هو المخَبرُ به.

وقد أجاب النحويون عن هذا بأجوبة، منها لابن عصفور أنهم إنما أرادوا بقولهم: «الإخبارُ بالَّذِى وبالألف واللام» أن يُخْبِر عن المسمَّى، ويكون اسم المخبَر عنه فى وقت الإخبار (الَّذِى) أو الألف واللام، ألا تَرى أنك إذا قلت : الذى قامَ زيدٌ، أو القائمُ زيدٌ، فالاسم الواقع على المخَبر عنه إنما هو «زيد» لأن المخَبر عنه هو الفاعل.

وقال ابن الضائع : الأقربُ أن يكون الكلام محمولا على معنى، وذلك أن «زيداً» هو المخبَر عنه فى الحقيقة. فإذا قلنا : القائمُ زيدٌ، فزيدٌ صاحبُ الصِّفة، وهو المخبَر عنه فى الحقيقة، وإن كان فى اللفظ خبراً، فعبَّروا عنه بأنه مُخَبراً عنه نظراً إلى الحقيقة؟

قال : فإن قيل : قلِمَ لم يُتَمَّمُوا الحقيقة فيقدموه ، فيجعلوه مخبراً عنه كما هو المخبر عنه في الحقيقة؟

قلت : تأخيرهُ وتقديمُ (الَّذِى) أقربُ مأخذًا غفى الصَّنْعة، بأن تجعل الموصولَ أولَ الجملة التى فيها الأسم المخبَر عنه، وتجعلَه آخراً ، وتجعلَ فى موضعه ضميرًا يعود على الموصول معربًا بإعرابه، وتَرفعه فتجعله خبرًا عن الموصول فى اللفظ.

وأيضا فإذا أخرتَه لم يَجُزْ أن يكون (الَّذِى) صفة، فلذلك بَنَوْا على تأخيره.

قال : ومِمَّا يدل على أن هذا إرادتُهم قولُهم : أَخْبِرْ عن زيدٍ، فلا يمكن أن يَتَنَزَّل إلاَّ على هذا. قال : وإنما يتوجَّه قولُ ابن عصفور فى قولهم : أخْبِرْ بالَّذِى. انتهى.

وقد وُجِّه بأنه على القَلْب، وبأن (عن) بمعنى الباء، وذلك بعيد، واللَّه أعلم.

قَــبُــولُ تَأْخِــيِــر وتَعْــرِيِف لِمَــا
أُخْــبِــرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَــدْ حُــتِــمَــا
كَـــــذَا الْغِنَى عَنهُ بـأَجْنِبَىٍّ أوْ
بُمضْــمَــرٍ شَرْطُ فَرَاعِ مَـا رَعَـوْا

لَمَّا عَرَّف بمعنى الإخبار أتى بالشروط المعتَبرة فى الاسم المخبرَ عنه، إذ كان الاستقراء يُعْطِى أن ليس كل اسم يجوز الإخبار عنه أو به، فلا بُدَّ من مراعاة ذلك، وإذ ذاك يصحُّ القياس فى مسائل الإخبار.

وأتى هنا بشرط أربعة للاسم المخبَر عنه/ لابُدَّ منها : ٦٥

أحدها : أن يَقبل التأخير، وهو قوله : (قَبُولُ تَأْخِيرٍ) وهو مبتدأ خبره قوله : (قَدْ حُتِمَا) أى أن شرط قَبولِ التأخير فى المخبَر عنه حَتْمٌ لازمٌ لابُدَّ منه، فإذا صَحَّ جوازُ التأخير فى الاسم جاز الإخبار عنه، فإذا أخبرتَ عن «زيد» من قولك : زيدٌ قائمٌ - قلت : الَّذِى هو قائمٌ زيدٌ، فجاز ذلك لأن تأخير «زيد» جائز فى الجملة، فلو لم يجز التأخيرْ لمَ يَجُز الإخبار، وذلك الأسمُاء المتضمِّنة لمعنى الاستفهام، وسائرُ ما يؤلزم التَّصْدير، نحو : أَيُّهُمْ قامَ؟ فلا يجوز الإخبار عن «أىِّ» فلاتقول : الَّذِى هك قَامَ أَيُّهُمْ؟ لأن «أيًا» لها صدر الكلهم.

وكذلك إذا أخبرت عن «مَنْ» من قولك : مَنْ جاءَك؟ أو (مَا) من قولك : مَاعِنْدَكَ؟

وكذلك أسماءُ الشرط لايخبَر عنها، لأن لها صدَر الكلام، فلا تقول إذا أردتَ الإخبار عن «أيِّهِمْ» من قولك : (أيُّهْم يُكْرِمْنِى أُكْرِمْه) : الذى هو يُكْرِمُنى أُكْرِمُه أيُّهُم. وكذلك سائرُأسماء الشرط، كالاستفهام سواء.

وأيضًا فإذَا عَّوضْتَ الضمير من اسم الشرط، أو من اسم الاستفهام، زال معنى الشرط، وزال معنى الاستفهام، لأن الضمير لايتصمَّن مَعْنَى حرف، فاختَلف معنى الصلَّة بعد دخولها. ويختصُّ اسم الشرط بأنّ ما بعده من الفعل مجزوم، فيلزم أن يكون الضمير جازمًا، وذلك غير موجود فى كلام العرب.

ومِمَّا يَلزم التصديرَ فلاُ يُخْبَر عنه (كَمْ) الخبريَّة، فلا يجوز أن تُخْبر عن (كَمْ) من قولك : كم بَطَلٍ جَدَّلْتُ، فتقول : الذى هو بَطَلُ جَدَّلْتُ كَمْ، لِمَا يَلزمُ فيها من مُحَالاتٍ عَرَبِيَّة، منها الجرُّ بالضمير، وإبطالُ معنى (كَمْ) حين جِئ بضميرها، والتأخير فيها.

ومن ذلك ما أضيف إلى واحد من الأسماء المتقدمة، نحو : غُلَامُ مَنْ يَأْتِكَ

فَأكْرِمْه، وغلامُ مَنْ أكرمكَ؟ وغلامُ كَمْ رجلٍ جاءك؟ فلا تقول : الذى هو مَنْ يَأْتِكَ فأكْرِمْه غلامُ، ولا الذى هو مَنْ أكرمكَ غلامُ، ولا نحو ذلك.

ومنها الاسم المضاف، نحو : جاءنى غلامُ زيدٍ، فالغلامُ لايجوز تأخيره، لأنه عامل فى المضاف إليه، وكالجزء منه فلا يتأخرّ، فلا تقول: الذى جاءنى هو زيد غلامُ، وأيضًا فيلزمُ أن يكون الضمير خافضًا، وذلك لايصح، وأيضًا فيكون «الغلام» مقطوعًا عن الإضافة، وهو غير جائز، فإنما يُخْبَر عنه مع المضاف إليه، فتقول : الذى جَاءَنِى غلامُ زيدٍ.

ومنها ضميرُ الأمْرِ والشّأْن نحو: هو زَيْدٌ قائمٌ، فلا يجوز الإخبار عنه، لأنه لازمُ التقديم على الجملة الواقعةِ خبرًا له، فلا يجوز أن تقول
٦٦ /:الذى هو زيدُ قائمُ هُوَ، لأنك إذا أضمرتَه كانت الجملة خبرًا لذلك الضمير، فيلزم أن يكون فيها عائدُ عليه، لأنه ليس بضميرٍ للشأن، وإنما يَستغنى عن إعادة الضمير من الجملة ضميرُ الشأن وَحْدَهُ، وخَلَفهُ ليس كذلك.

وأيضا فتكون (الذى) هنا واقعة على الجملة التى هى (زيدٌ قائمٌ) فتصير (الذى) نائبةً عن ضمير الأمر، وذلك لايجوز. قاله ابن الضائع. وعَلَّل ذلك ابن عصفور بأنه يلزم أن يعود ضمير الأمْر إذا أخرتَه على ماقبله، وذلك لايجوز.

فمن هذه الأنواع وأشباهِها تَحرَّز بقوله : «قَبُولُ تَأخِيرٍ».

والشرط الثانى : لجواز الإخبار قَبُولُ الاسمِ التعريف، وذلك قوله : (وتَعْرِيفٍ) وهو معطوف على (تَأْخِيرٍ)كأنه قال: قَبُولُ تأْخِيرٍ وقَبُولُ تَعْرِيفٍ.

فإذا قَبِل الاسم التعريفَ صَحّ الإخبار عنه، وذلك لأنه لابُدَّ من

إضماره وجَعْل ضميره حالاً مَحلَّهُ ومعربًا بإعرابه، والضمـــير معرفــة، فلا بُدَّ من اشـتراط التـعريف، فإذا أخـبرتَ عن «قـائم» من قـولك : زيدٌ قـائمٌ - قلت : الذى زيدٌ هُوَ قائمٌ، وهذا على مذهب غير ابن السَراج، وسيأتى التنبيه عليه إن شاء الله. فمثل «قائم» يقبَل التعريف، فيجوز الإخبار عنه، فإن لم يصح تعريفُه لم يصح الإخبار عنه.

وتحت هذا أنواع، منها الحالُ، فلا يجوز الإخبار عن «قائمًا» من قولك : ضَرَبْتُ زيدًا قائمًا، لأنّ الحال من شرطها التنكير، وأنت لو أخبرتَ عنها لجعلتَ الضمير خَلَفًا منها، فقلت : الذى ضَرَبْتُ زيدًا إيَّاهُ قائمُ، فأدّى إلى إن يَنتصب الضمير على الحال، وهو معرفة، وذلك غير مستقيم.

ومنها التمـييــزُ، لِمَا يلــزم من تنكيره أيضـا، فإنك لو أخبــرَت عنه لجعلــت الضـمير خَلَفًا منه، يُعرب بإعرابه، وذلك ممتنع، فلا تقول إذا أردت الإخبار عن «زَيْتاً» من قولك : عِنْدِى رطلُ زَيْتاً: الذى عندى رطلُ إيَّاهُ زَيْتُ، ولا يجوز ذلك.

ومنها المجرور بـ (رُبَّ) نحو : رُبَّ رجلٍ يقول ذلك، فلا تقول :الذىَ رُبَّهُ يقول ذلك رجلُ، لِمَا يَلزم من تعريفِ مخفوِض «رُبَّ» ومن شرط «رُبَّ» ألاَّتَخْفضِ إلا النكرة.

ومنها مخفوض «كُلّ» نحو : كُلُّ رجلٍ يَأيتنى أُكْرِمُهُ، فلا يجوز أن تقول : الذى كُلُّه يَأتِينى أُكْرِمُه رجلُ، لِمَا يؤدَّى إليه من خَفْض «كُلَّ» للمعرفة المفردة ذلك لايجوز، إذ لايقال :كُلُّ الرجلِ أُكْرِمُه، وإنما يجوز ذلك إذا قلت : كُلُّ الرجالِ أُكْرِمُهُم. ويجوز أن يُخْبَر عن مخفوضها إذ ذاك، فتقول : الذين كُلُّهم أُكْرِمُهُم الرجالُ.

ومنها المخفوضُ باسم (لا) العامِلة عملَ (إنَّ) نحو : لاغلامَ رجلٍ عِنْدَكَ،

فلا يجوز أن تقول : الذى لاغُلاَمُهُ عِنْدَكَ رجلُ / لِمَا يؤدِّى إليه من عمل ٦٦
(لا) فى المعرفة، وذلك لايصح. وهذه أمثلةٌ تدل على ما كان من شَاكِلتها.

الشرط الثالث : أن يصح الاستغناء عن المخبَر عنه بأجنبى يُوضَع موضعَه فى كلام الذى هو فيه، وهو قول الناظم : (كَذَا الغِنَى عَنْهُ بَأجْنَبِىًّ) والضمير فى (عنه) للاسم المخبر عنه، أى الاستغناءُ عنه بأجنبىٍّ عنه حَتْمُ أيضًا، فإن كان كذلك صَحَّ الإخبار عنه، كما إذا أخبرت عن (الكاف) من قولك : زيدُ أكْرَمَكَ، فإنك تقول : زيدُ أكْرَمَه أنتَ، لأنَّ الأجنبى يصح أن يُوضع فى موضع (الكاف) استغناءً به عنه، فتقول : زيدُ أكرمَ عمرًا.

فإن كان لايصح الاستغناءُ عنه لم يصح الإخبار عنه، وذلك الضَّميرُ الرابطُ قبل الأخبار، كالهاء فى (زيدُ ضَرَبْتُهُ) لايجوز الإخبار عنه، لأنه يلزم أن يُجْعَل فى موضعه ضمير يعود على الموصول، فيزول رَبْطُه.

فإن قيل : يَبْقَى متأخِّرا يَرْبِط الخبر - فالجواب : أنه إذا أخِّر فلا يبقى فى الخبر، ومِثَالُه لَوْجَاز : الذى زيدٌ ضَرَبْتُه هُوَ، فزيدٌ مبتدأ، خبره «ضَرَبْتُه» والجملة صِلة (الذى) فإن جعلتَ ضمير «ضَرَبْتُه» عائدا على «زيد» بقى (الذى) دون ضمير عائدٍ عليه من صلته. وذلك ممتنع. وإن جعلته عائدًا على (الذى) بقى المبتدأ وهو (زيد) لاضميرَ له فى خبره، وذلك ممتنع أيضًا.

وهذا المنع مُنْسَحِبُ على ما لو كان الرابط ظاهرًا، كأسماء الإشارة فى نحو قوله تعالى : {وَلَبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ}[1]. فإن أردت الإخبار عن

---

(١) سورة الأعراف : ٢٦.

«ذلك» من قولك : قيامُ زيدٍ ذلك حَسَنٌ، [قلت][1] الذى قيامُ زيدٍ هو حَسَنٌ ذلك، لأن «هُوَ» عائد على (الذى) فيبقى المبتدأ بلا رابط.

وكذلك إذا كان الرابط تَكْرَارَ المبتدأ بلفظه، نحو : زيدٌ ضَرَبْتُ زيداً.

فإن كان فى الجملة رابطٌ ثانٍ عائدٌ على المبتدأ جاز الإخبار عنه لوجود الشرط، وهو الاستغناءُ عنه بأجنبّى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى دارِه، فالهاء فى «ضَرَبْتُه» يصح أن يُجعل فى موضعه أجنبّى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى دارِه، فإذَنْ يصح أن تقول : الذى ضَرَبْتُه فى دارِه هُوَ، فالهاء من «ضَرَبْتُه» تعود إلى (الذى) ويبقى ضمير «فى دَارِه» رابطًا للخبر بالمخبر عنه، وهو «زيد» و ««هو»الأخيرُ عائدٌ على «زيد» أيضا.

الشرط الرابع : أن يصح الاستغناءُ عنه بمضمَر يحل مَحلَّه، وذلك قوله :«أوْ بُضْمَرٍ» تقدير كلامه: كذا الغَنَاءُ عنه بمضمر شرطٌ، أى مُعْتَبرٌ مُرَاعًى، وذلك لأن الاسم المخبَر عنه لابد من جَعْل المضمر يَخْلُفُه فى أحكامه إذا أُخِّر، فلا بُدَّ إذن من صحه إضماره. فإذا قلت: ضربت زيداً، فزيدٌ يصح إضماره فتقول : ضربته، إذن أن تُخْبِر عنه فتقول : الذى ضَرَبْتُه زيدٌ.

فإن لم يصح إضماره لم يصحّ الإخبارُ عنه، ولهذا أمثلة :

منها النعتُ، إذا أخبرتَ عنه دون المنعوت لَم يَجُز، نحو: ضَرَبْتُ زيداً العاقلَ، فلا يجوز أن تقول : الذى ضَرَبْتُ زيداً إيَّاهُ العاقلُ، لِمَا يؤدِّى إليه من وقوع الضمير نعتًا، وذلك ممنوع.

ومنها الاسمُ المنعوتُ، فلا تقول : الذى ضَرَبْتُه العاقلَ زيدٌ، لِمَا يؤدِّى إليه من نعت المضمر، وذلك لايجوز، اللهمّ إلا أن تريد الإخبار عن المنعوت بنعته، فيجوز ذلك، نحو قولك فى المثال المذكور: الذى ضَرَبْتُه زَيدُ العاقلَ، وإضمارُه

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

يصح لأن النعت والمنعوت بمنزلة الاسم المفرد، فزيدُ الأحمرُ عند من لايَعرف زيداً وَحْدهَ بمنزلة زَيْدٍ عند مَنْ يَعرفه وحدَه، وأنت تقول: زيدُ العاقلُ جاءَني، فتُضْمِره بنعته، فلذلك يَسُوغ الإخبار عنه.

ومنها الأسماءُ العاملةُ كُلُّها، لايجوز الإخبار عنها، لأنها لايصحّ أن تضمر، فلو قلت : ضَرْبُكَ زيداً حَسَنٌ وهو عَمْراً قبيحٌ - لم يَجُز، لِمَا يؤدِّى إليه من إعمال الضمير، وذلك غير جائز عند أهل البصرة، فإذن إن أردت الإخبار عن «ضَرْبُكَ» فقلت : الذى هُوَ زيدُ أَحْسَنُ ضَرْبُكَ، لم يَجُز، لبُعد الضمير عن العمل.

وأجاز ذلك أهل الكوفة، فيقال: إذَنْ على مذهبهم فى قولك: زيدٌ ضاربٌ عمراً، إذا أخبرتَ عن «ضَارِب»: الذى زيدٌ هو عمراً ضاربٌ.

والسماعُ بمثل ماذَهبوا إليه لايكون إلا فى الشاذ، نحو قول زهير(١):

ومَا الْحَرْبُ إلاَّمَا عِلْمتُمْ وذُقْتُمُ
ومَا هُوَ عَنْهَا بالْحِدَيثِ المُرَجَّم

كأنه قال : وما الحديثُ عنها بالحديثِ المُرَجَّم، وقد مَرَّ بيانهُ فى «إعمال المصدر» ولكن يجوز على كلا المذهبين إذا أخبرتَ عنه بمفعوله فقلت: الذى زيدُ هو ضاربُ عمراً، وكذلك تقول فى قولك: (ضَرْبُكَ زيداً حَسَنٌ) الذى هو حَسَنٌ ضَرْبُكَ زيداً، لأن العامل على هذا يجوز إضمارهُ، لأنك تقول: ضَرْبُكَ زيداً حَسَن تِبعتَةَ فيه، فالهاء فى «فيه» عائدةٌ إلى الضَّرْب» بمعموله.

وأختلفوا فى الخبر إذا كان مشتقا هل يجوز الإخبار عنه، نحو: زيدٌ قائمٌ، بناءً على أن الضَّمير يَخْلُفُه أوْلاَ؟

---

(١) سبق الأستشهاد به فى باب «إعمال المصدر».

فمن النحويين مَن مَنع هذا، لأنَّ المشتق يَتَحمَّل ضميرا، والضمير لايتحمله.

قال / ابن الضائع: وهذا لايلزم إلا فى الموضع الذى يُشْترط فيه ٦٩
الاشتقاق، وبالجملة فى الموضع الذى يُخَالِف الإضمارُ الإظهارَ.

والناظم لم يَلتزم أحدَ القولين، وإنما التزَم مايَنْبَنِى عليه الخلاف.

ومنها المفعولُ له، لايجوز الإخبار عنه عند ابن عُصْفور، لأنه لايصح أن يقع فى موضعه المضمرُ معربا كإعرابه.

فإذا قلت: قمتُ إجلالاً لزيدٍ، فأخبرتَ عن «إجْلاَلٍ» فقلت: الذى قمتُ إيَّاهُ إجلالُ لزيدٍ، فهذا غير صحيح، لأنه يصحُّ أن يُعْرب «إيَّاه» مفعولاً له أصْلاً.

وغيرُ ابن عُصْفور أجاز الإخبارَ عنه، لكن لا على نصب الضمير، إذ هو ممنوع عند الجميع، كما قال ابن عصفور، بل على أن تَدخل عليه اللام، فتقول: الذى قمتُ له إجلالُ لزيدٍ.

ومنها الاسمُ الواقع بعد خافِض لايقع بعده مضمرٌ كالكاف، وحَتَّى، والتاء، ومِنْ، والواو، و«ذُو» بمعنى: صَاحِب. فإذا قلت:زيدٌ كعمرٍو، فأردتَ الإخبار عن «عَمْرو» لم يَجُز، لأنك تقول: الذى زيدٌ كَعمروٌ، وذلك لايجوز إلا فى الضرورة، نحو قوله(١):

---

(١) سيبويه ٣٨٤/٢، والعينى ٣٥٦/٣، والخزانة ١٩٥/١٠، والتصريح ٤/٢، والهمع ١٩٦/٤، والدرر ٢٧/٢، والأشمونى ٢٠٩/٢، وديوان روبة ١٢٨.

والبيت رؤبة أو العجاج. يصف حمارا وأتنه. والبعل : الزوج، والحلائل :جمع حليلة، وهي الزوجة. والحاظل : المانع، وهو والعاضل سواء، والمراد المانع من التزويج، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر يريدهن. والمعنى أن تلك لأتن جديران بأن يمنعهن هذا لحمار.

فَــــــلاَ تَـرَى بَـعْـــــــلاً ولاَحَـــــــلاَئِـلاَ

كَــــــهُـــــو ولاكَـــــهُـنَّ إلاَّ حَـــــاظِلاَ

فإنّ (الكاف) إنما تَخفض الظاهرَ لا المضمر.

وكذلك إذا قلت : ألقىَ رَحْلَهُ حَتَّى الزادِ، فأردت أن تخبر عن «الزَّاد» لم يَجُزْ، إذ كنت تقول : الذى أَلْقَى رَحْلَهُ حَتَّاهُ الزادُ، و (حَتَّى) لاتَخفض المضمر إلا اضطرارًا نحو قوله[1]:

فَـــــــــــــلاَ وَالـلَّـهِ لايَـلْـقَـى أُنَـاسٌ

فَـــتًّى حَـــتَّـــــاكَ ياابْـنَ أبِى يَـزِيدِ

وكذلك (ذُو) إذا قلت: رأيتُ ذَا المالِ، لايجوز أن تخْبُرْ عنه، فتقول: الذى رأيتُ ذَاهُ المالُ لأن (ذا) لايَجُرُّ المضمرَ إلا نادرا، نحو[2]:

* أَبَانَ ذوِىِ أرومَتِهَا ذَوُوهَا *

وكلُّ ما كان مثلَ هذه الأنواع يمتنع الإخبار عنها.

هذه جملةُ الشروط التى جاء بها الناظم – رحمه الله – لجواز الإخبار عن الاسم.

وقوله : (فَرَاعِ مَارَعَوْا) يقال : رَاعَى الأمر يُرَاعِيه، إذا نَظر إلاَمَ يَصير.

---

(١) الخزانة ٩/٤٧٤، والعينى ٣/٢٦٥، والهمع ٤/١٦٦، والدرر ٢/١٦، والأشمونى ٢/٢١٠

ويروى «ياابن أبى زياد» و «لايلقاه ناسى» وحتاك : إليك، أى إلى لقيك. ومعناه : أنهم لايجدون فتى إلى أن يلقوك، فحينئذ يجدون الفتى. والله أعلم.

(٢) ابن يعيش ١/٥٣، ٣/٣٨، والهمع ٤/٢٨٤، والدرر ٢/٦١

والبيت لكعب بن زهير، ديوان ٢١٢، وصدره :

* صبحنا الخزرجية مرهفاتٍ *

ويروى «أبار» بدل «أبان».

ورَاعَيْتُه أيضا: لاحظتهُ، وراعَيْتُه أيضا: من مُراعاة الحقوق، أى المحافظة عليها، وراَعَيْتُ الشئ: حَفِظْتهُ، ومنه: رَاعِى الإبل والما شية كلَّها.

أى لاحِظْ ما حَفِظُوا من هذه الشروط، وانْظُر إلى ماذا يَصير الأمرُ فيها تَجدْها ضرورِيةً لاشتراط.

وعلى الناظم فى هذا الفصل نظرٌمن وجهين:

أحدهما: أنه أَتَى بأربعة شروط، كَررَّ منها اثنين على شِدَّة محافظته على الاختصار واجتنابِ الإكثار.

والثانى: أنه اقْتَصر فترَك شروطًا مُعْتَبرة عند النحويين، لأبُدَّ منها، إذ بها يصح الإخبار، / وبدونها لايَستقيم، والتى تَرك أكثرُ من التى ذكَر، ٧٠
وهذا غريب. فأمَّا التَّكرار فإنه شَرَط قَبُولَ التعريف فى الاسم المخبَر عنه، وشَرَط الاستغناءَ عنه بمضمر، وهذان فى الحقيقة شرطُ واحد، إذ شَرْطُ قَبولِ التعريف داخلُ فى اشتراط وقوع المضمر مَوْقِعَه، فلو أَسْقَط اشتراطَ قَبُول التعريف لَخَرج له الحالُ والتمييزُ ومخفوضُ (رُبَّ) و (كُلَّ) وغيرُ ذلك مِمَّا تقدم شرحه، عن أن يُخْبَر عنه، لأن كل واحد منها لاَيَخْلُفه المضمر، ولايُستَغنى عنه به، وإذا كان كذلك ثَبَت أن اشتراط قَبُول التعريف فَضْلُ لايُحتاج إليه.

ولَمَّا ظَهر هذا التكرارُ لابن الضائع، حين أتى النحويون بالشرطَيْن المفتَرِقَيْن، أعْتَذر عن ذلك بأنَّ من الأسماء مالايجوز أن يُضمر، لأنَّ إعرابه يُنَاقض التعريف، والمضُمر معرفةٌ، يَعنى كالحال والتمييز، ومنها مالايجوز أن يُضْمر لأنَّ له حُكْمًا آخرَ يُناقض الإضمارَ، كالنعت والمنعوت. قال: فلهذا جاءُ وابهما شَرْطَيْن، وإلاَّ فجوازُ الإضمار يَعُم الوجَهيْن. قال:

ويمكن أن يكون الحال والتمييز مِثالَيْنِ للثانى، لأن إضمارهما يمتنع من الوجهين: التعريف، وأنهما لمعنًى لايدلُّ الإضمار عليه، فالإضمار يُبْطِل المعنى المرادَ منهما، كما فى النعت والمنعوت. هذا ما قاله ابن الضائع.

ولايَجْرِى اعتذارهُ فى هذا النظم، لأن مقصوده الاختصارُ والجمعُ للمسائل المتعدِّدة فى اللفظ اليَسِير، بخلاف غيرهِ مِمَّنْ قَصَدَ البَسْطَ. ويسوغ الاعتذار عنه بما ذكِر.

وأيضًا فإنى أقول: أن اشتراط قَبُول التأخير غيُر محتاجٍ إليه مع اشتراطه الاستغناء بأجنبىٍّ أو بمضمر، وذلك أن قَبُول التأخير احترازٌ من أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و (كَمْ) الخبرية، وما أضيف إلى واحدٍ من ذلك، ومن المضاف. وكلُّ واحد من هذه لايصح الاستغناءُ عنه بالضمير أصلاً، لأن الضمير لايُؤَدِّى معناه، ولايَخْفِض مابعده، وقد تقدَّم التنبيهُ على ذلك، وهو احترازٌ أيضًا من ضمير الشَّأْن والقِصَّة، وهو مِمَّا لايصح فيه الاستغناءُ بأجنبى، إذ لايقع موقعَه غيرهُ، ولذلك لم يقع ضميره موقعَه كما تقدم، فإذن الشرطان الأوَّلان فَضْلُ غيرُ محتاج إليهما.

وأما الاقتصارُ، وتَرْكُ ما هو محتاجُ إليه، فإنه أهْمل ذكر شروطٍ سَبْعةٍ سِوَى ماذَكر:

٧١ أحدها: أن يكون فى الإخبار عن ذلك الاسم فائدةٌ، كجميع/ ماتقدَّم من الأمثلة الجائزة، فلو عَرِىَ الإخبارُ عن الفائدة لم يَسُغْ فإذا قيل لك : أخْبِرْ عن «ضَرْب» من قولك : ضَرَبْتُ ضَرْبًا - لم يَجُز، لأنك إذا قلت: [الذى](١)، ضَرَبْتُه ضَرْبُ - كان غيرَ مفيد، لأن كلَّ أحدٍ يَعلم أن الذى

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى يستقيم بها التمثيل.

ضَـرَبْتَ ضَـرْبٌ، وقـد رُدَّ مـذهبُ أهل الكوفـة فى مـعـاملتـهم ضـمـيـرَ المتكلّم والمخاطبَ[1]، إذا أُخبـر عنه مُعَـامَلَةَ الظاهر حين أجازُوا فى الإخبـار عن «أنا» من قـولك: أنا قـائمُ: الذى أنا قَـائمٌ أنَا، وفى : أنتَ قـائمٌ الذى أنت قـائمٌ أنتَ، وإنَّمـا رَدَّه أهلُ البصـرة لأوْجُهٍ، منهـا كونُ الخـبر غـيرَ مـفـيـد فالفـائدة، ولأبُدَّ، مطلوبةٌ فى الإخبار.

وكذلك لايجوز أن يُخْبَر عن «أثْنَينْ» من قولك: هذا ثَانِى اثْنَيْنِ، فلا تقول: الذى هذا ثانيَـهـمـا اثْنَانِ، ولا عن «ثلاثـة» من قولك: هذا ثالثُ ثلاثةٍ، فـلا تقـول: الذى هذا ثالثُهم ثلاثَة، ولا ماكان نحو ذلك، لأن كَوْنهما اثنَيْن، أو كَوْنَهم ثلاثَة قد تقررٌ قبل المجئ بالخبر، فكان الإخبار غيرَ مفيد، فامتنع ذلك. والأمثلة فى هذا كثيرة.

والثـانى : أن يكون ذلك الأسم مـتـصـرِّفـا، يَجْرِى بوجـوه الإعـراب، ويقع فـاعلاً، ومـفـعولاً، ومبتـدأ، وخبراً، ونحـو ذلك. وعلى الجملة فالمطلوب أن يصح استعمـالهُ مرفوعًا خَبرا، فأمـا إذا كـان غيرَ متصرِّف، ولزِم طريقَة واحدة، فـلا يجـوز الإخـبـارُ عنه، لما يؤدِّى إليـه من إخـراج الاسم عَّـا ألْزَمـتـه العـرب، نحـو (سَحَرَ) ليومٍ بعينْه، لايجوز الإخبار عنه، لأنه كان يَخرج من لُزوم نَصْبه على الظرفيَّة إلى الرفع، وذلك غير جائز. وكذلك : سُبْحَانَ اللهِ، وعِنْدَك، ومـا أشبه ذلك، فلو أخبرت عن (سَحَر) من قولك : خرجتُ سَحَرَ، لقلت: الذى خرجتُ فيه سَحَرُ، وذلك لايجوز. وكذلك لو قلت فى (عِنْدَك): من (زيدٌ عِنْدَك): - الذى زيدٌ فيه عنْدُكَ - لم يصح.

---

(١) فى (س، ت) «ضمير المتكلم والخطاب»

فإن قيل: لِمَ لايجوز الإخبارُ عنه، ويَبْقى منصوبا فيكون خبرا عن (الَّذِى)؟

فالجواب: أنه لايجوز نصبُه خبرًا إلا أن يكون ظرفا للمخَبر عنه، والإخبارُ إنما هو أن تَجعل الاسمَ الموصولَ هو المخبَر عنه فى المعنى، وإذا كان ظرفا له كان غيرهَ، ولم يكن الظرف مخبَرا عنه فى المعنى. وهذا الشرط معتمَد فى «باب الإخبار» أيضا.

والثالث: أن يكون غيرَ تابع، ماعدا العطفَ بالحرف، فالنعت لايجوز الإخبار عنه كما تقدم.

وكذلك عطفُ البيان عند بن أبى الرَّبِيع وطائفة، لأنَّ عطف / ٧٢
البيان إنما يُؤْتَى به بَيَانًا، وأنت إذا أخبرتَ عنه، فجعلتَ فى موضعه الضميرَ، فالضميرُ ليس ببيان، وإنما هو مُبْهَم يَحتاج إلى البيان.

وكذلك التوكيدُ لايجوز الإخبار عنه، لأن التوكيد إنما هو بألفاظٍ مخصوصة محصورة، والإخبارُ عنه يؤدِّى إلى تأكيد الظاهر بالمضمر مطلقا، وهو لايجوز.

وأما البدلُ فكذلك لايجوز الإخبار عنه عند طائفة من النحويين، وقَبَّحه المازنِّى، لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ أخيكَ، فأخبرتَ عن البدل قلت: الذى مررتُ برجلٍ بِهِ أخوكَ، فأتيتَ به، لايَسْتقل الكلامُ بدونه، ولذلك كان عند بعض النحويين فى تقدير جملة أخرى.

وقد أجاز فيه ذلك طائفةٌ أخرى، وإليه مَال ابنُ الضائع، وسَوَّى بين البدل فى هذا وبين العَطْف بالحرف. والمعطوفُ يجوز الإخبار عنه، فكذلك البدل، فكما تقول فى (رأيتُ زيدًا وعَمْرًا) إذا أخبرتَ عن «عَمْرو»: الذى

رَأَيْتُ زيداً وإيَّاه عَمْروٌ، فكذلك تقول فى (رأيتُ زيداً أبا عبد اللّه) الذى رَأَيْتُ زيداً إيَّاهُ أبو عبد اللّه. وقد أجاز سيبويه(١): أزيدُ ضَرَبتَ عَمَراً وأخاه. فكذلك يجوز: أزيدُ رَأَيْتَ عمراً أخاه؟ وليس هذا موضع ذكر ذلك.

والرابع : ألاَّ يكون عاملُه اللفظيُّ مقدَّرا غيرَ منطوق به، فإن كان كذلك لم يجز الإخبارعنه.

فإذا قلت : ما أنتَ إلا سَيْراً، فأردتَ الإخبارَ عن «سَيْر» لم يجز، لأنك تقول : الذى ما أنتَ إلا إيَّاهُ سَيْرٌ، والضمير لايدلُّ على فِعْل، فيبقى إذ ذاك بغير ناصب،وذلك ممتنع. وكذلك إذا قلت : له صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ. لاتقول فيه : الذى له صَوْتُ إيَّاهُ صوتُ حِمَارٍ.

ومن هاهنا قالوا فى الإخبار عَمَّا كان من المصادر نحو: تَبَسَّمَتْ وَمِيضَ البَرْقِ : مَنْ زعم أنه منصوب بفعل مضمر، أى أَوْمَضَتْ وَمِيضَ البَرْقِ، لم يَجُز الإخبار عنه لما تقدم. ومَنْ نَصبه بهذا الظاهر. وهو مذهب المازنى، أجاز الإخبار عنه، فتقول على مذهبه : الذى تَبَسَّمَتْه وَمِيضُ البَرْقِ، والمذهبُ الأول مذهب سيبويه.

والخامس : جوازُ وقوعه فى الواجب، تحرُّزاً من الأسماء اللاَّزمة للنفى فى الاستعمال، كأَحَدٍ، وعَرِيبٍ، وكَتَيعٍ، ونَافِخٍ(٢)، ونحو ذلك، فإن الإخبار عنها غيرُ جائز، لما يؤدِّى إليه من استعمالها فى الواجب على خلاف وَضْعها. فإذا أردتَ الإخبار عن «أحد» من قولك : ما رأيتُ أَحَداً. فقلت : الذى مارأيتُهُ أَحَدٌ، فقد

---

(١) الكتاب ١/١٧٠

(٢) من أمثالتهم وأقوالهم السائرة قولهم : مابالدار أحدٌ، وما بالدار عَرِيبٌ، وما بالدار كَتَبع، وما بالدار نافخ ضَرْمة، وكلها بمعنى : ليس بها أحد، ولاتقال فى غير النفى.

أوجبتَ للذَي مارأيتَه أنه أحَدٌ، وذلك غير جائز، وكذلك سائر الأسماء / ٧٣ المختصةً بالنفى، بخلاف ما إذا أردتَ الإخبار عن «زيْد» مثلا من قولك : ما رأيتُ زيداً، فإنك تقول : الذى مارَأيْتُهُ زيدٌ، فصَحَّ الإخبار، لأنّ «زيداً» يصحٌّ وقوعُه فى الواجب، نحو قولك: رأيت زيداً، وجاءنى زيدٌ، وهذا ظاهر.

وقد وجَّه ابن عصفور المنعَ هنا أيضا بأن «أحداً» يُراد به العموم، وعلى هذا وَضْعُه، و«الذى» إنما يراد به واحد معيَّن، فلم يُطابق الإخبارُ المخبَر عنه.

والسادس : أن يكون الاسم المخبَرُ عنه بعضَ مايصح الوصف به، من جملة، أو جملتين فى حكم الجملة الواحدة مثل ماتقدم، والجملتان اللتان فى حكم الجملة الواحدة كجملتَى الشرطِ والجزاء، فتقول فى الإخبار عن «زيد» من قولك: (إنْ قامَ زيدٌ قام عمروٌ) : الذى إنْ قامَ قامَ عمروٌ زيدٌ، وفى الإخبار عن «عمرو» : الذى إن قَامَ زيدٌ قامَ عمروٌ. وجُمْلَتَيِ القسمِ والجواب، فتقول فى الإخبار عن «زيد» من قولك : (واللهِ لأكْرِمَنَّ زيداً) : الذى واللهِ لأكْرِمَنَّه زيدٌ. وجُمْلَتَيِ التَّنَازع، فتقول فى الإخبار عن «الزَّيْدَيْنِ» من قولك: (أكرمَانِى وأكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ) : اللذانِ أكرَمانِى وأكْرَمْتُهَا الزَّيْدَانِ. وعن ضمير المتكلم : الذى أكرَمَاهُ وأكرمَهما الزَّيْدَانِ أنا. والجملتين المُرْتَبِطَتَيْن بالفاء، فتقول فى الإخبار عن «زيد» من قولك : (يَطِيُر الذُّبَابُ فَيغْضَبُ زيدٌ) : الذى يَطيرُ الذبابُ فيَغْضَبُ زيدٌ، وعن «الذباب» الذى يَطيُر فيغْضَبُ زيدٌ الذبابُ.

فساغ الإخبار عن الاسم فى هذه لأمثلة لصحة الوصف بها، فلَوْ

لَمْ يصح الوصف لم يُخْبَر عنها، كالاسم فى الجملة الطَّلَبيَّة أو الإنشائيَّة نحو : اضْرِبْ زيدًا، ولَعَلَّ زيدًا قائمُ، وعسى زيدُ أن يقومَ وما أشبه ذلك، فلا يجوز أن تقول : الذى اضْربْهُ زيدُ، ولا الذى لَعلَّهُ قائمُ زيدُ، ولا ما أشبه ذلك.

وكذلك الاسم فى الجملتين المستقلَّتَيْن، وليس فى الأخرى ضميرُه، نحو : قام زيدُ وخرج عَمْرُو، فلا تقول فى الإخبار عن «زيد» الذى قام وخرجَ عَمْرُو زيدُ، إذ لا عائدَ على الجملة الثانية. وهذا الشرط استدركه ابنُ الناظم فى «شَرْحه» وكأنه عنده ضرورى فى الموضع[1].

والسابع : أن يكون الاسم تامًا لابعضَ اسم فى الحقيقة، لأنه إن كان كذلك لم يصحّ الإخبار عنه، كالاسم الثانى من المركَّب فى لغة الإضافة، نحو : «كَرِبٍ» من : مَعْدِ يكَرِبَ، والاسم الثانى من الكُنَى، نحو «بَكْرٍ/ من : أبى بَكْرٍ، وكذلك الأسماء المسمىٌّ بها من المضاف والمضاف ٧٤
إليه، نحو : «امرِئِ» مِنْ امرِئِ القَيْسِ، وكذلك «قَبَّانٌ» من : حِمارِ قَبَّانٍ، و«قتْرَةُ» من : ابن قتْرَةَ[2]، إذ كان (كَرِبُ، وبَكْرُ، والقَيْسُ، وقَبَّانُ، وقتْرَةُ) حين استُعملت فى هذه الأسماء غيرَ مرادٍ بها معنًى، ولامسَمًّى تحتها، وإنما هى بمنزلة الدال من (زيد) لأنها فى تعليقها على مُسَمَّياتها كزيدٍ فى تعليقه على مُسَمَّاه، فكما لايُخْبَر عن جزء (زيد) كذلك لايُخْبَر عمَّا تَنَّزل منزلتَه، فلو أردت الإخبار عن «بَكْرٍ» من قولك : (أكْرَمْتُ أبا بكرٍ) فقلت : الذى أكْرَمْتُ أبَاهُ بَكْرُ، لم يصح، وكذلك فى (رأيتُ امْرَأَ القَيْسِ)

---

(١) شرح ابن الناظم : ٢٢.

(٢) حمار قبان : ضرب من الخنافس يضرب به المثل فى الذلة. وابن قَتْرة: حية صغيرة من أخبث الحيات، والجمع : بنات قترة.

لاتقول : الذى رَأَيْتُ امْرَأَهُ القَيْسُ.

وأجاز المازنى الإخبار عن جميع ذلك، فسَوَّغ أن يقال: الذى أَكْرَمْتُ أَباهُ بَكْرٌ، والذى رأيْتُ حمارهَ قَبَّانُ، وسائر مُا يُتَصوَّر منها، مستدلاً على الجواز بقول الشاعر(١):

* أَوْحَيْثُ عَلَّقَ قَوْسَهُ قُزَحُ *

فأخبر عن «قُزَحَ» من «قَوْسِ قُزَحَ» وهى القوس التى فى السماء، و «قزح» وحده ليس تحته معنى :

قال ابن عُصْفور : وهذا لاحجّة فيه لأن «قُزَحَ» اسم شيطان، فلعلَّ قول العرب: قَوْسُ قُزَحَ، على نِسْبة القوس إلى الشيطان، فلا يكون بمنزلة قَبَّانٍ، ولاقِتْرَةَ.

قال ابن الضائع: وهذا ضعيف جداً وشاذٌّ، فلا يُقاس عليه.

فهذه شروط سبعة أهمل الناظم ذكرهَا، فاقتضى كلامه جوازَ كلَّ مامَنَعَتْ هذه الشروطُ من المسائل المتقدِّمة فى التمثيل، وما كان من بابها، وذلك فاسد.

ولم يَظهر لى فى الوقتِ جوابُ عن النظر الأول.

وأما النظر الثانى: فإنَّ ذكر هذه الشروط غيرُ ضرورّى عليه.

أمَّا الشرطُ الأول، وهو حصول الإفادة، فإنَّ ذلك معلوم من خارج، ومن النظم، لأنهم إنما يأتون بالإخبار على طريق أنه كلام مستقل، وذلك يَستلزم

---

(١) العينى ٤/٤٧٩، والهمع ٥/٢٩٩، والدرر ٢/٢٠٤، والحماسة بشرح المرزوقى ١٨٨٤ والشعر للحكم بن عبدل، أو شقيق بن سليك الأسدى، وصدره:

* فكأنما نظروا إلى قمر *

وقوس قزح : قوس ينشأ فى السماء أو على مقربة من مسقط الماء من الشلال ونحوه، ويكون فى ناحية الأفق المقابلة للشمس، وترى فيه ألوان الطيف متتابعة.

كونَه ذا فائدة، إذ يَشترطون فى الكلام الإفادة، كما قال الناظم : (كَلاَمُنَا لَفْظُ مُفِيدُ كَاسْتَقم) فلم يَذكر هذا الشرطَ لأجل هذا.

وأمّا اشتراطُ التصرُّفِ فمعلومُ من فَرْض المسألة، لأن فَرضْ الإخبار إنما هو فيما يصح الإخبارُ عنه أو به، والأسماءُ غير المتصرِّفة لايجوز أوَّلاً الإخبارُ بها ولاعنها، فلاً يُتَصَوَّر فيها الإخبار إذ ذاك.

وأمّا اشترطُ كونِ غير تَابع، فلا يَلزم ذِكْرُه أيضا، لأنَّ النعت وعطف البيان داخلان تحت شرط الغَنَاء عن المخبَر عنه بمُضْمَر.

أما النعتُ : فقد تقدَّم بيانُه، وأما عطف البيان فمَنْ منَع ذلك فيه عَلَّل بأن / خَلَفه غيرُ مبيِّن كنَفْس المعطوف، وهذا راجع إلى أن الضمير ٧٥
لايقع فى موضعه، ولايُسْتَغنى به عنه.

وأما البَدل فالظاهر فيه الجواز كما تقدم ذكرُه.

وأما اشتراط ظهور العامل اللفظى فراجُع أيضا إلى أن الضمير لايُسْتَغنى به عنه، لأن وقوع المصدر بنفسه فى نحو: مَا أنتَ إلاَّ سَيْراً، فيه دلالة على العامل، بخلاف الضمير فإنه لايَدُلُّ عليه، فلم يقع إذن خَلَفًا له.

وأمّا اشتراطُ وقوعِ فى الواجب فكذلك أيضًا داخلُ تحت اشتراط الاستغْناء عنه بالضمير، لأن الأسماء المستعمَلة فى النفى عامَّةُ فيما دلَّت عليه، والضمير الذى يَخْلُفها خاصٌ لاعامٌ، لأنه عائد على «الذى» و«الذى» واقع فى الواجب فلا يَعُمّ، فلم يُغْنِ عنه إذَنْ.

وأمَّا اشتراطُ صِحَّة الوصف به غيرُ محتاجٍ إليه فى هذا الباب، لأنه خاص بباب الموصول لاباب الإخبار، وقد تقدمت الإشارة

إليه فى بابه.

وأمَّا اشتراطُ التَّمام فى الاسم فداخلُ تحت اشتراط الإفادة، وقد تقدم جوابه.

هذا ما ظَهر من الجواب عن الشروط، وفى بعضه ضَعْف.

ثم أخذَ يَذكر حكمَ الإخبار بالألف واللام فقال:

وأَخْــــبَــــروا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَــــا
يَكُونُ فِـــيــهِ الفَــعِلُ قَــدْ تَقَــدَّمَــا

إنْ صَحَّ صَــــــــوْغُ صِلَـةٍ مِنْـهُ لأَلْ
كَـــصَــــوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَـى اللَّهُ الْبَطَلْ

يعنى أن النحويين أخبروا فى هذا الباب بالألف واللام، ويُريد الموصولةَ، كما أخبروا بـ (الَّذِى) و (الَّتِى) وفروعهما عن بعض ما يكون فيه الفعل مقدَّمًا .

و «ما» هنا موصولةُ واقعة على الكلام الذى يُخْبَر عن بعضه. والكلامُ الذى يتقدَّم فيه الفعل هو الجملة الفعليَّة، و «البَعض» هنا أيضا واقع على الاسم، كأنه قال : أخبروا هنا بِأَلْ عن الاسم الذى هو بعضُ كلامٍ يتقدَّمه الفعل، أى الاسمِ الواقعِ فى الجملة الفِعْليَّة.

فإذا قلت : قَامَ زيدُ، فزيدُ بعضُ هذه الجملة الفعليَة، وكذلك ضَرَب زيدُ عمرًا ، فزيدُ وعمروُ بْعضَانِ من الجملة، وكذلك ما أشبهه.

ومثالُ ذلك أن تريد الإخبار عن «زيد» من قولك : (قَامَ زيدٌ) بالألف واللام، فإنك تقول : القائمُ زَيْدُ، وذلك بأن تُبْدِل من العامل فى الأسم الذى تريد الإخبار عنه بالالف واللام واسم الفاعِل إن كان العامل فيه فعلَ فاعِل، أو اسَم مفعولٍ إن كان العامل فيه فعَل مفعول، ثم تُدخل عليه الألــف واللام التى بمعنــي (الَّــذِى)

و (الَّتِى) وتُبْدِل / من الاسم الذى تريد الإخبارَ عنه فى موضعه ضميراً ٧٦
على حَسَبِه فى الإعراب، والإفراد والتثنية والجمع، ويكون ذلك الضميرعائداً على الألف واللام، إذْ قد تقدَّم من كلام الناظم أنها اسم فى «باب الموصول» والألفُ واللام فى الأحوال كلهَّا على حال واحدة، ثم تُصَيِّر ذلك الاسمَ الذى أردتَ الإخبار عنه خبراً لذى الألف واللام، فـ (القائم) فى مسألتنا قد استَتَر فيه ضميرُ عائد على الألف واللام، وهو خَلَفَ: «زيد» في الرفع على الفاعليَّة.

وكلُّ ما تقدم من الشروط المشتَرطة فى الإخبار بـ (الَّذِى) جاريةٌ هنا، إذ لم يَخص الناظم ذلك الاشتراطَ بـ «الذى) دون غيرها لقوله :

قَبُولُ تَأخْيِرٍ وتَعْرِيفٍ لِمَا
أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

فقوله : (هاهنا) يعنى فى هذا الباب لا فى (الَّذِى) خاصة، ولذلك قال فى هذا الموضع : «وأَخْبَرُوا هُنَا» أى فى المواضع الذى أُخْبِر فيه بـ (الذى) والموضعُ الذى يُخْبِر فيه بـ (الذى) لابُدَّ من توفُّر الشروط فيه، فكذلك فيما وقع موقعَها، واستُعمل فى موضعها.

ويَزيد هذا الموضعُ شرطَيْن ذكرهَما الناظم زيادةَ على تلك الشروط المذكورة قَبْلُ:

أحدهما : أن يكون الكلام المتضمِّن للاسم المخَبر عنه جملةً فِعْلِيَّة، وهى التى يتقدَمها الفعلُ، وذلك قوله : «عَنْ بَعْضِ مايَكُونُ فيه الْفِعْلُ قد تَقَدَّمَا».

فإذا كان كذلك صَحَّ الإخبار بالألف واللام، كما إذا أخبرت عن

«زيد» من قولك : ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا، فإنك تقول:الضَّارِبُ عَمْرًا زيدٌ، والضمير الذى هو خَلَف «زيدٍ» مستترٌ تظهر علامته فى التثنية والجمع كقولك الضاربان عمراً الزيدان، والضاربون عمراً الزيدون.فإن أخبرت عن عمرو قلت: الضاربُهُ زيدٌ عمروٌ، وكان الأصل أن يقال : الضاربُ زيدٌ إيَّاهُ عَمْروٌ، لأن موضع المفعول بعد «زيد» لكنه لما كان الاتصال مُمْكِنًا لم يُعْدَلْ عنه، لأنه ممكنُ التقديم، ولا فاصلَ بينه وبين عامله يَمنع من اتصاله، فلا بُدَّ من الاتصال، ولا بُدَّ من التقديم على الفاعل، إذ ليس فى الكلام : زيْدٌ ضَرَبَ عمروٌ وإيَّاه، وعلى هذا النحو تقول فى نحو : عَلِمَ زيدٌ عمرًا أخاك، إذا أخبرتَ عن «زيد» قلت : العالمُ عمرًا أخاكَ زيدٌ، وإن أخبرتَ عن «عَمْرو» قلت : العالِمُهُ زيدٌ أخاكَ عمروٌ، إذا وصلت الضمير، وإن فصلتَه تركتَهَ فى موضعه الأصلى فقلت : العَالِمُ زيدٌ عًمرا إيَّاهُ أخاكَ عمروٌ، وإن أخبرتَ عن «الأخ»/ قلت : العالمُ زيدٌ عمرًا إيَّاهُ أخوكَ، إذا ٧٧
فصلتَ، وإن وصلتَ قلت : العَالِمُه زيدٌ عمرًا أخوكَ.

فإن كانت الجملة غيرَ فعليَّة، سواءٌ أكانت عَرِيَّةً عن الفعل جملةً، نحو: زيدٌ أخوكَ، أم فيها فعلٌ موخَّر، نحو: زيدٌ يَقُومُ - فلا يصح الإخبار فيها عن الاسم، لتعذُّر صَوْغ اسم الفاعل أو اسم المفعول.

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن «زيد» من قولك : (زيدٌ قائمٌ) بالألف واللام، فالمسألة لاتُتَصَوَّر، وكذلك : زيدٌ قَامَ وعمروٌ أكْرَمْتُه، ونحو ذلك، لأن الفعل فى ذلك غير متقدِّم، وذلك لأن الألف واللام إنما تُوصل باسم الفاعل واسم المفعول، نحو : الضَّارب، والمَضْرُوب، وذلك لايُبْنى إلا من الفعل. وماجاء من قول الشاعر(١):

---

(١) العيني ١/٤٧٧، والمغنى ٤٩، والهمع ١/٢٩٤، والدرر ١/٦١ وقائله مجهول. ودانت : انقادت.

مِنَ الْقَـــوْمِ الرَّسُـــولُ اللَّهِ مِنْهُمْ

لَهُمْ دَانَتَ رِقَـــابُ بَنِي مَـــعَـــدٍّ

فشاذٌّ لايُقاس عليه.

وأيضًا فلا يُبْنى من الفعل أينما وقع، وإنما يُبنى منه إذا كان صدرَ الجملة، فلو كانت الجملة الفعْلية لكن تقدَّم مفعولها عليها، نحو: زيدًا ضَرَبَ عمروُ - بل لم يَسُغْ إلا أن يتقدَّم الفعل.

وكذلك إذا كان الفعل متقدمًا على جميع معمولاته، لكن تقدَّمت عليه أداةٌ من الأدوات الداخلة للمعانى أو للعمل فى ذات الفعل، فلا يصحُّ الإخبار أيضا، ويدل على ذلك قوله:«يكُونُ فيهِ الفعْلُ قد تَقَدَّمَا» فنَصَّ على التقدم بإطلاق.

فإذا دخلت عليه أداةٌ لم يصح إطلاق التقدُّم إلا مجازا، فإذا أردتَ الإخبار عن «زيد» فى (ما يقومُ زيدُ) أو (لا يَقُومُ زيدُ) لم يَسُغْ مع (ما) أو مع (لا) صَوْغ اسم الفاعل.

وقد قَيَّد فى «التسهيل»(١)، الفعَل المَصُوغ منه بأن يكون موُجَبا، تحرُّزًا من المنفى. وكذلك إذا أردت الإخبار عن «زيد» فى قولك : (لَمْ يَقُمْ زيدُ) و (إنْ قامَ زيدُ قامَ عمروُ) وما أشبه ذلك. والإخبار هنا بـ (الذى) سائغ، فتقول : الذى مايَقُوْم زيدُ، والذى لا يقُومُ زيدٌ، والذى لمَ يَقُمْ زيدُ، والذى إنْ قَامَ قَامَ عمروُ زيدٌ.

وسببُ المنع هنا ما فى الألف واللام من عدم تَأتِّى صَوْغِ الصلة لـ (أل) مع تلك الأدوات المتقدمة، فكأنَّ الفعل معدومٌ وجوداً.

والشرط الثانى : أن يصح صَوْغُ اسم الفاعل من ذلك الفعل، وبناؤُه منه، وذلك قوله : «إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ» والضمير فى «مِنْهُ» يعود إلى الفعل.

---

(١) انظر : ص٢٥١.

والصَّوْغ بمعنى البِنَاء والتَّحليق، يقال : صُغْتُ الشئَ أصُوْغًا، كأنه قال : إن صَحَّ أن يُبْنى من ذلك الفعل ما يكون صلةً لألْ، ولم يُعَيِّن / هنا 78
اسمَ فاعلٍ من اسم مفعول، بل عَبَّر بالصِّلة، لأنها أعمُّ، وقد تقدم فى باب «الموصول» أن الألف واللام تُوصَل بالصفة الصريحة، من اسمِ فاعلٍ، أو اسم مفعول، لكن إنما يُصاغ اسم الفاعل من فعل الفاعل، واسمُ المفعول من فعل المفعول، وهذا معلوم.

فمثالُ الصلة من أسم الفاعل ما تقدّم من المُثُل، ومنه مِثَال الناظم الذى أشار اليه وهو«واَقٍ مْنِ وقَى اللّه البطلَ». فإذا أخبرتَ عن أسم«اللّه» بالالف والام من المســأله قلت: الواقىَ البطَل اللّهُ، أو من «البَطلَ» قلت: الواقيه اللّهُ الَبطْلُ.

ووقىَ اللّهْ الرجلَ، يقــيــه وقَــايةً- بالكســر- أى حَــفِظهَ. والَبَطلُ: الشُّجاع، يقال: بَطُلَ- بالضم- يبُطُلُ، بطولَةً، أى شَجُعَ.

ومـثـاله من أسم المفـعـول، كـمـا إذا أخـبـرت عن «زيدٍ» من قـولك: (ضُربَ زَيدُ) فإنك تقول: المَضَرُوبُ زَيدُ، وخَلَفـُ«زيدٍ» مستـتُر فى «ضُرِبَ الزيدانَ) عائد على الألف والام. وتظهر علامتهُ فى غيرالإفراد إذا قلتُ فى (ضُرِبَ الزيدَان) أو (الزيدُونَ): المضروُبَانِ الزيدَانِ، والمَضْرُوبوُنَ الزيدُونَ.

وكـذلك إ ذا قلت: عُلِمَ زيدٌ أخــاكَ، فـأردتَ الإخـبـار عن «زَيدُ» قلت: المعلوم أخـاك زيدٌ. وعن الأخ قلت: المعلومـُهُ زيدٌ أخـوك، أن فـصلُتَ قلت: المعلومُ زيدٌ إِيَّاهُ أخوكَ.

فـإن كـان الفـعل لا يصّحُ أن يُصـاَغ منه صلةُ لألِ، فـلا يتُـصـوّر الإخبار بالألف واللام.

والفعل الذي لا يتُصّورَ ذلك فيه على أوْجُه:

منها أن يكون غيرَ متصرفٌ، بل شبيها بالحرف كليْسَ، فمثل هذا إذا وقعَ صدرَ الجمله لا يصح الإخبار فيها بالألف واللام، لأنه لا يصحٌ أن يبنْىَ منه اسم فاعل.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك: ليس زيدٌ منطلقاً فقل لا يصح، بخلاف «كان» وأخواتها، وإن لم تتمحصٌ للفعْليه لعدم دلالتها على الحدث، فإنها تتصرّفَ تصرفٌ الأفعال الحقيقيه، فتقول إذا أخبرتَ عنُ زيدٌ من قولك: (كان زيدٌ أخاكَ) الكائن أخاك زيدٌ، وفى الإخبار عن «الأخ» تقول: الكائنُ زيدُ إيَّاهُ أخوكَ، أو الكائنهُ زيدُ أخوكَ. وأمَّا (لَيَسْ) فإنها هى فى حكم (ما) فلايُبْنىَ منها شئُ أصلا.

ومنها أن يكون الفعل دالا على الحدَث والزمن، قابلاً للتصّرف، لكنه لم يُتَصَرف فيه اتفاقاً لا استغناءً، نحو: (تَبَارَكَ) و(سقطَ فى يدَه) و(يَنبَغْى) وما كان من بابها(١). فإنها لم يستعُمل منها فِعْلٌ مُغَايِر، ولايبنُيِ من مصادرها غيُرها إنْ فُرِض وجودُ مصادرها فإذا قيل لك: أخبِرْ عن اسم «اللَّهِ» من قولك: (تبَارَكَ الله) لم يسغ، لأنَّ العرب لم تستعمل منه: (مُتَبارِكُ) / فلا تقول: المُتبَارِكُ اللَّهُ، وكذلك «زيد» من قولك: سُقِطَ فى زيَدِ، ٧٩
لا تقول: المسْقُوطُ فى يدهِ زيدُ، وكذلك سائرها.

ومنها أن يكون الفعل متصَّرفاً إلا أنه لم يُستعمل منه أسمُ فاعل ولا مفعول، نحو (يَذَرُويدَعُ) فلا يجوز فيها الإخبار بالألف واللام، فلا تقول فى (يَدَعُ زيدُ): الوادعُ زيدُ، ولا فى(يذرُ زيدُ): الوانرُ زيُد، لرفْض العرب

لذلك ،استغناء باسم الفاعل من (تَبَارَكَ اللَّهُ) وكذلك إن كان متصرِّفا، لكنه لم يسُتعمل منه اسمُ مفعول، فلايجوز الإخبار هنا إذا كان فعل الجمله مبنياً للمفعول، وَمثَّله ابنُ عصفور بقولهم: غُلب زيدٌ، إذا جُعِلَ غالباً. قال: ولايُقال فى هذا المعنى: مُغَلبُ. قال: وإنما المُغَلَّبُ المغلْوبُ.

وما فرضَه ابنُ عصفور مثالا لو ثُبت كذلك لكان صحيحاً، ولكن الجوهرىَّ حَكَى فى (المُغَلَّب) أنه المَغْلُوبُ كثيراً[١]. قال: والمُغَلَّبُ أيضاً من الشعراءَ المحكومُ بالغلبه على قِرنْه[٢]. فقد حكىَ الجوهرىُّ ما لمَ يحكهِ ابنُ عصفور، ولكن إبن عصفوراتَّبع فى ذلك مانُقل عن يونس، ونقله ابنْ قُتَيْبة، أنه يقال للشاعر إذا غُلِبَ : مُغَلَّبُ، وإذا غَلَبَ قيل غُلَّب[٣]، وسَلَّمهُ ابنُ السَّيد، ولم يَحْكِ خِلاَفه. فعلى هذا يصح الاستشهادُ بالمثال المذكور.

فإن قلت : هل صَوْغُ اسمِ الفاعل أو المفعولِ عند الناظم لازمُ فى باب الإخبار حين اشترَط فى الفعل أن يصحَّ منه الصَّوْغ، أم ليس عنده بلازمِ، لأنه لم يُحَتِّم القولَ بالصَوْغ، بل شَرط صحتهَ، ولايلزم من إمكان الصَّوْغ وصحة وجودُه حَتْمًا؟

فالجواب : أن هذا الموضع لم يتعرَّض فيه للِزُوم الصَّوْغ، وإنما الباب جارٍ على باب «الموصول» وقد مَرَّ له فيه ما يقتَضى صحَّةَ وَصْلِ الألف واللام بالفعل المضارع فى الاختيار، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى وَصْلَها بالصفة، فلا مانَع من

---

(١) فى الصحاح «مرارا».

(٢) الصحاح (غلب).

(٣) فى اللسان (غلب) «محمد بن سلام : إذا قالت العرب : شاعر مُغَلَّب، فهو مغلوب، وإذ قالوا : غَلَّب فلان، فهو غالب، ويقال : غُلِّبت ليلى الأخيلية على نابغة بنى جعدة، لأنها غلبته، وكان الجعدى مُغَلبًا».

اعتباره هاهنا، لأن الجميع من باب «الموصول» فإذَنْ يصح لك أن تُدْخل الألف واللام على الفعل نفسه، إذا كان مضارعا، لا إذا كان غَير مضارع، فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك : (يَضْرِبُ زيدُ عمرًا) الْيَضْرِبُ عمرًا زيدُ، كأنك قلت : الضاربُ عمرًا زيدُ، وفى الإخبار عن «عمرو» : الْيَضْرِبُهُ زيدُ عمروُ، كما فى اسم الفاعل مطلقا. وقد تقدَّم التنبيهُ على أن هذا المذهب للمؤلف مذهبُ مُخْتَرع/ نِحْلَةُ مبتَدعة، خالفَ ٨٠
جميعَ النحويين، وطريقةَ العرب، وهو مذهبُ فاسد بعيدُ عن الصَّواب.

ولَمَّا كان الوصف الذى به وصِلَت الألف واللام تارَةً يَجْرِى على مَنْ هُوَ لهُ، كما تقدم، فلا يحتاج إلى زيادة على ما ذُكر من الحكم، وتارَةً يجرى على غير مَنْ هُوَ لَهُ، فلا بُدَّ من بُرُوز الضمير الذى رَفَعَتْه الصِّفة – أخَذَ يَذكُر ذلك فقال :

وإنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ
ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ فَانْفَصَلْ

يريد أن الصِّفة الواقعة صلةً للألف واللام إذا رفَعت الضمير – ولاتَرفع الضميرَ إلا وهو عائد على الألف واللام، إذ لابُدَّ من ضمير من الصِّلة عائدٍ على الموصول – فإنَّ ذلك الضمير إذا كان لغير الصِّلة، أى ليس واقعًا عليها من جهة المعنى، لابُدَّ من فَصْله وإبرازه، ليكون فَصْلُه وإبرازه دليلا علي أن الوصف جرَى على غير مَنْ هُوَ لَهُ، إذ لو بقى موصولاً لاَلْتَبَس. وقد مر هذا فى باب «الأبتداء» حيث تعرَّض له الناظم.

وهذا الكلام تضمَّن ثلاثَ مسائل، واحدةُ بالتصريح، واثنتان بالمفهوم.

إحداها : أن يكون مرفوعُ الصلة غيرَ ضمير، بل ظاهرًا، فهذا لاضمير يبرز فيه، وإنما مرفوعُه ظاهر، لكن لابُدَّ من ضميرٍ عائد على الألف واللام، ليس بمرفوع، فيكون في نفسه بارزًا اتَّصَل بالصفة أو انْفَصل لمُوجِب غير الإخبار، وذلك إذا أردتَ أن تخبر عن «عَمْرو» من قولك : ضَرَبَ زيدُ عمرًا، فإنك تقول : الضَّاربُه زيدٌ عمروٌ، فالألف واللام هنا لغير «الضَّارِب» وإنما هي لصاحب الضمير المنصوب، وهو «عَمْرو» فقد جرَت الصفة على غير مَنْ هَيِ له، وهذا شأنهاُ إذا رفعت الظاهَر أبداً، ولايلزم في ذلك محذور(اللبَس)[1].

وكذلك إذا أخبرت عن «زيد» من قولك : ضَرب أخو زيدٍ عَمْرًا. قلت : الضاربُ أخُوُه عمرًا زيدُ، وما أشبه ذلك.

ولَمَّا كان اللَّبْس مع رفع الظاهر مُنْتَفِيًا صَيَّرُو الضميَر المرفوع بالصفة عند اللَّبس كالظاهر بالفصل، لزوالَ اللَّبْسُ بظهوره، تشبيها له بالظاهر حقيقة.

وهذه المسألة هي التى أحرز بقوله : (وإنْ يكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَهُ أَلْ ضَمِيَر غَيْرِهَا) فأخرج الظاهر من هذا الحكم، إذ لامَدخل له فيه.

والثانية : أن يكون مرفوعُ الصلة ضميرًا، لكنه ضميرُ الألف واللام،
٨١ فمقْتْضَىَ كلامه / أنه لا يُفْصَل ولا يُبَان، وهذا صحيح، لأنه لايُفصل إلا عند الَّلبْس، وذلك عند جَرَيان الصِّلة علي غير مَنْ هِيَ له، فالألف واللام معناها معنى الصلة، والضمير المرفوع عائدٌ على الألف واللام، فانتظم الكلام، فلا مُوجِبَ للفَصْل، وذلك كقولك : ضَرَب زيدٌ، فإذا أخبرتَ عن

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

«زيد» قلت : الضاربُ زيدٌ، فالألف واللام والصّلةُ معًا لزيدٍ، فلا يَبْرُزُ الضمير، وكذلك ما أشبه هذا.

والثالثة : هى المنصوصُ عليها، وهى أن يكون مرفوعُ الصلة ضميرا ليس لها من جهة المعنى، فلا بُدَّ هنا من إبرازه، لأنه عائد على الألف واللام، والألف واللام ليست للصّلة، فقد جَرت الصفة على غير مَنْ هِيَ له، فإذا أخبرتَ عن «زيد» من قولك : ضَرَبْتُ زيدًا - قلت : الضَّارِبُه أنا زيدٌ، فأبرزتَ الضمير المستتر فى «الضَّارِب» وليس العائدَ على الألف واللام، لأنَّ الألف واللام لِزْيد، وهو المفعول، لا للمتكلِّم و«الضَّارِب» للمتكلم لالزيدٍ، فوَجب إبرازُ الضمير.

وكذلك إذا أخبرتَ عن الكاف من (ضَرَبْتُكَ) قلت : الضَّارِبُهُ أنا أنتَ، فالألف واللام لـ (أنتَ) والصفة لـ (أنا) فلم يَستتر الضمير.

وكذلك إذ أخبرتَ عن الياء فى (ضَرَبْتَنِي) قلت : الضَّارِبُه أنتَ أنَا، فالألف واللام هنا لـ (أنا) و«الضَّارِب» هو «أنا» وإن شئتَ قلت فى هذه المسألة : الضَّارِبِى أنتَ أنَا، فأتيتَ بالضمير العائد على الألف واللام على المعنى، على حَدِّ قول الشاعر(١):

وأَنَا الَّذِى قَتَّلْتُ بَكْرًا بالقَنَا
وَتَركْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامِ

وعلى هذا الوجه أتى النحويون بالبيت المشهور، الذى أنشده ابن النحاس

---

(١) المقتضب ٤/١٣٢، وابن يعيش ٤/٢٥، ويروى «وتركتُ مُرةً» والبيت لمهلهل بن ربيعة. والقنا: جمع قناة، وهى الرمح. والسنام : كتل من الشحم محدبة على ظهر البعير أو الناقة، ومن كل شئ : أعلاه، ومن القوم : شريفهم، يقول : أنا الذى أكثرت القتل فى قبيلة بكر، وتركت قبيلة تغلب ذليلة.

فى «كَافِيه»[1]، وقال أنشد أبو بكر بن شُقَيْر النحوى[2]:

كَـــيْفَ أشْكُو مِنْكَ مَــــا حَلَّ بِنَا
أنَا أنتَ الـضَّـــــــارِبِى أنتَ أَنَا

وأَبَنْتُ الشئَ، أُبِنيُه، أى أَزَلْتُه وأذْهَبْتُه. وأبنَتْهُ أيضًا : قَطَعْتُه وفَصَلْتُه. ومن قولهم : ضَرَبُه فأَبَان رأسَه من جسَده. وهذا الثانى هو مقصودُ الناظم، أى قُطِعَ من الفعل فانْفصَل.

(١) هو كتاب «الكافى فى أصول النحو» وابن النحاس هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوى المصرى. كان من أهل العلم بالفقه والقرآن، غزير الرواية، كثير التأليف، ومن أجَل تصانيفة كتاب «معانى القرآن» وكتاب «إعراب القرآن» (ت ٣٣٧هـ).

(٢) الخزانة ٧٢/٦، ٩٠، وهذا البيت وضعه النحاة للتعليم. ويروى :

كيف يخفى عنك ماحَلَّ بنا أنا أنت القاتلى أنـــت أنا

العَـــدَدُ

ثَلاثَةٌ بالتَّـاءِ قُلْ لِلعَشَرَهْ

فِى عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ

فِى الضِّدِّ جَرِّدْ والْمُمَيِّزَ اجْرُرِ

جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِى الأَكْثَرِ

شَرع الناظم - رحمه الله - فى الكلام على الأعداد ومميِّزتها،
وأبتدأبـ(ثلاثهٍ / وثلاثٍ) وترك ذكْرَ (واحدٍ، واثنَيْن) لأنه إنما يتَكلم فيما 82
يتَعَلَق بالمقاَييس النحوية، واحِدُ، واثْنَانِ ونحُوهما من باب اللغه، وقد
تقدمٌ أن اثنْيَن واثْنَتْينِ يجرْيانَ كابنْيْن وابْنَتيْن، وكذلك ثنْتانِ كاثنتيْن،
فالذى لماَ قبل الثلاثة فى العدد من الألفاظ: واحدٌ للمذكرٌ، وواحدةٌ للمؤنثٌ،
واثْنَانِ، واثْنتَان، وثْنتَانِ للمثنى، ولا يحَتاجان إالى التَفْسير، فلايقال: اثْنَا
دراَهَم، ولا ثِنْتاَ أذْرُعٍ، وكذلك (الواحد) لا يقال: وَلحدُدراهم، ولا واحدةُ
أذْرُعٍ، وما جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو، قول الراجز[1]:

(1) سيبويه ٣/٥٦٩، ٦٢٤، والمقتضب ٢/١٥٦، والمنصف ٢/١٣١، وابن الشجرى ١/٢٠، وابن يعيش ١٤٣/٤، ١٤٤، ١٨/٦، والخزانة ٧/٤٠٠، ٥٢٦، والعينى ٤/٤٨٥، والتصريح ٢/٢٧٠، والهمع ٧٤/٤، والدرر ٢٠٩/١ والرجز لخطام المجاشعى أو غيره. والتدلدل : التعلق والاضطراب. والظرف : الوعاء.

وخص ظرف العجوز، لأنها لاتستعمل طيبا ولاغيره، مما يستعمله الشباب، وإنما تدخر فيه ماتتعانى به من الحنظل والأدوية. والحنظل : نبات مر الطعم، ويقال له : العلقم. وخص الحنظل ليبسه. شبه خصييه فى استرخائهما حينما شاخ واسترخت جلدة ا سته بظرف عجوز فيه حنظلتان.

كَـــأنَّ خُــصْــيـــيْـــهِ مَنِ التَّـــدَلْدُلِ
ظَرْفُ عَـــجُـــزٍ فـــيـــهِ ثِنْتَـــا حَنْظلِ

هذا إذا أرادوا أن يأتوا بألفاظ العَدَد أنفسها، وإنما لم يَحتاجوا فيها إلى التَّفسير استغناءً عنه، إمَّا لإتْيَانهم فى الكلام بما يُبَيِّنُها، كقولك : عِنْدِى من الأولادِ اثْنَانِ، ومن البناتِ ثِنْتَانِ، ونحو ذلك.

وإمَّا الإتيانُ بالمعدود نفسه، وهو أحْرَى بعدم التفسير، للاستغناء بلفظ الإفراد ولفظ التثنية، كقولهم : رجلٌ، ورجلاَنِ، وامرأةٌ، وامرأتَانِ، وبِنتٌ، وبِنْتَانِ، ونحو ذلك، فإذا أكَّدُوا بالبيان أتْوا بألفاظ العدَد تابعةً، فقالوا: رجلٌ واحدٌ، وامرأةٌ واحدةٌ، ورجلانِ اثْنَانِ، وامرأتانِ ثِنتانِ، وشبه ذلك. وهذا كُلُّه ليس من هذا الباب، فلذلك لم يتعرَّض الناظم لذكره، ولإرادة الاختصار، ولاتعرُّض لذِكْر ذلك لَمَا كان به بأس، لأنه تكميلٌ كما فَعل غيرهُ من النحويين.

وقوله : (ثَلاَثَةٌ بالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَة) إلى آخره.

يَعْنى أنك إذا عددتَ ماكانت آحادُهُ مُذكَّرةً لامُؤَنَّثَةً، من ثلاثةٍ إلى عَشَرة، فإنك تأتى فى ألفاظ العدَد فيه بالتاء التى للتأنيث، فتقول : ثلاثةُ رجالٍ، وأربعةُ رجالٍ، وخمسةُ رجالٍ، وستةُ رجالٍ، وكذلك فى : سَبْعة، وثمانية، وتسعة، حتى تنتهى إلى العَشَرة، وهذا معنى «لِلْعَشَرَة» أى منتهيًا إليها، واللام قد تأتى بمعنى (إلى) كقوله تعالى : {سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ}[1]. وقوله : {كُلٌّ يَجْرِى لأجَلٍ مُسَمًّى}[2]، وخَصَّ ذلك بالثلاثة إلى العشرة، لأن مافوق ذلك له حكمٌ آخر.

وأمَّا إذا كان العدد للمؤنَّث فبخلاف المذكَّر، لاتَلحقه التاء، بل يُجَرَّد اسمُ

---

(١) سورةالأعراف : ٥٧.

(٢) سورة الرعد : ٢.

العدَدمنها، وذلك قوله : (فى الضَّدَّ جَرِّدْ) والضدُّ هو ضدُّ المذكَّر المذكور،
وهو المؤنَّث/ ومفعول «جَرِّدْ» محذوف، وهو ثلاثةٌ وما بعده إلى العشرة، ٨٣
أى جَرِّد هذه الأسماء عن التاء المذكورة، فتقول : ثلاثُ بناتٍ، وأربعُ
أخَواتٍ، وما أشبه ذلك.

والتأنيثُ المذكور هنا هو التأنيثُ المعنويُّ، كان حقيقيًا أو مجازيًا، لا التأنيثُ اللفظى الذى هو بالتاء، كطَلْحةَ وحَمْزةَ، ونحو ذلك، فإنك تقول : ثلاثةُ طَلَحاتٍ، وأربعةُ حَمَزَاتٍ، ولاتقول : ثلاثُ ولا أربعُ. وكذلك فى التذكير، إنما المعتبَر التذكيرُ المعنوى لا اللفظى، فزينبُ، وهِنْدُ، ودَعْدُ ألفاظُ لاتأنيثَ فيها، ومع ذلك لاتَلحق التاء فى عَدِّها، لأنها فى المعنى مُؤَنَّثة، فتقول : ثلاثُ زَيَانِبَ، وأربعُ دَعَداتٍ، ونحو ذلك. وكذلك التأنيثُ المعنوِّى المجَازِىُّ، كدَارٍ ونَارٍ، وقَدَمٍ، ونحو ذلك، فإن التأنيث فيها معنوىٌّ بالمجاز، فتُحذف التاء من العدَد معها.

وشَرَط فى التذكير والتأنيث هنا أن يكون فى الآحاد، لأنه قال : «فى عَدِّ مَا آحَادُه مُذَكَّرَةُ» ثم قال : «فى الضَّدِّ جَرِّدْ» أى فى ضدّ ما ذُكِرِ من الآحاد المذكورة، وهى الآحاد المُؤَنَّثة، فلذلك يقال : ثلاثةُ سِجِلاَّتٍ، وأربعةُ سُرَادِقَاتٍ، وخمسةُ حَمَّامَاتٍ، وستةُ دُنَيْنيرِاتٍ، وما أشبه ذلك، لأن المفرد مُذَكَّر، فيُعتبر وإن كان الجمع مؤنثا.

وطائفةٌ من النحويين خالفت هذا، فاعتَبرت لفظ الجمع لالفظ المفرد، فيقولون: ثلاثُ سِجِلاَتٍ وأربعُ حَمَّامَاتٍ، وخمسُ سُرَادِقات، ونحو ذلك.

والعرب علي خلاف ما قال هؤلاء، بل هم يلْحقون التاء فى هذا، وهو مذهب البصريين، وإيَّاهُ أختار الناظم على مادَلَّ عليه كلامه.

وعلى هذا التقدير فكلُّ اسمٍ فيه لغتان، التذكيرُ والتأنيثُ، فإن لَحاق التاء وعدَم لَحاقها مُعْتَبَر بذلك، فعلى لغة التذكير تأتى بالتاء فى العدد، وعلى لغة التأنيث تُسقطها، فتقول فى (لِسَانٍ، وعَضُدٍ، وحَالٍ) : ثلاثةُ أَلْسِنَةٍ، وثلاثُ أَلْسُنٍ، وثلاثةُ أَعْضَادٍ، وثلاثُ أعضادٍ، وثلاثة أحوالٍ، وثلاثُ أحوالٍ.

واخْتَلف بعد تقرير الحُكْمِ النحويون فى سبب لَحاق التاء عَدَّ المذكَّر، وعدمِ لحاقها فى عَدَّ المؤنث، وكان الأصل أن يكون عَدُّ المذكر بلفظٍ مذكَّر، وعَدُّ المؤنث بلفظٍ مؤنث.

فقال بعضهم : إن ذلك للمشاكلة والمناسبة بين الأصول والفروع، ٨٤ فكأنَهم جَعلوا أصلاً مع/ أصلٍ، وفَرْعًا مع فَرْعٍ، وذلك أنَّ ألفاظ العدد كلها مؤنثة، فمنها ما هو مؤنث بعلامة، كثَلاثَةٍ وأَرْبَعَةٍ، ومنها ما هو مؤنث بغير علامة، كثَلاَثٍ وأَرْبَعٍ، والمؤنث بالعلامة أصلُ للمؤنث بغير علامة.

والمعدود أيضاعلى قسمين : مذكَّر ومؤنَّث، والمذكَّر أصل للمؤنَّث، فجَعلوا الأصل من أسم العدد مع الأصل من المعدود، فقالوا : ثلاثةُ رجالٍ، وجَعلوا الفَرْع من الفاظ العَدَد مع الفرع من المعدود، فقالوا : ثلاثُ نِسْوَةٍ.

وهذا التعليلُ ظاهرُ من أبى القاسم الزجَّاجى(١). وعَلَّل السَّيرافى بأن الثَّلاَثَ إلى العَشْر من المؤنَّث مؤنثاتُ الصِّيغة، فالثَّلاَثُ كعَنَاقٍ، وأَتَنٍ وعَقْرِبٍ، فصارت بمنزلة ما فيه علامة التأنيث، ولايجوز أن تدخل تاءُ التأنيث على مؤنَّث كان تأنيثُه بعلامةٍ أو بغير علامة.

---

(١) الجمل ١٢٥ (نشرة جامعة اليرموك) .

وأمَّا الثلاثةُ إلى العَشَرة من المذكر فإنما أُدْخلت الهاء فيها لأنها واقعة على جماعة، والجماعةُ مؤنثة، والثلاثُ من ثلاثة مُذَكَّر، فأدُخلت التاء عليه لتأنيث الجماعة.

وعلى هذا إذا سُمِّى بـ (ثَلاَثٍ) الأوَّلِ رجلٌ لم يَنْصرف كعَنَاقٍ، إذا سُمِّى به رجل، ولو سُـمِّى بـ (ثَلاَثٍ) من (ثَلاَثَةٍ) لانصـرف، لأنه بمنزلة (سَـحَـابٍ) من (سَحَابَةٍ) وقد علَّل بأشياء كثيرة، يَكفى هذا منها.

وعلى الناظم هنا سؤالان :

أحدهما : أنه اعتبَر فى لَحاق التاء وعدمِ لَحاقها مُفْردَ المعدود، فعلى حُكْمه، من تذكير أو تأنيث، أجْرَى الَّلحَاقَ وعدمَه، ولم يُبَيِّن أن ذلك بالنسبة إلى الجمع أو غيره. والنحويون يقولون : إنَّ المعدود إذاكان جمعًا حقيقةً فلا بُدَّ من اعتبار المفرد، كان الجمع مذكَّرا أو مؤنَّثا، إلا ماذكِر من الخلاف، وكلامُه على هذا صحيح.

وإن كان اسمَ جمع أو اسمَ جنسٍ اعتُبِر عند المؤلِّف اسمُ الجمع أو اسمُ الجنس، ولم يُعْتَبر المفرد، فتقول : ثلاثُ من الشَّاء ذكورُ، وثلاثُ من النِّسَاء، وثلاثُ ذَوْدٍ[1]، وأربعُ من الخيل. وتقول: ثلاثةُ رَهْطٍ، قال تعالى : {وَكَانَ فِى الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِى الأَرْضِ}[2]الآية.

وتقول على طريقته أيضا : ثَلاَثٌ من النَّخْل، وثلاثةٌ من النَّخْل، لأنّ النخل يُذَكَّر ويُؤَنَّث، قال تعالى : {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ}[3]. وقال: {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ

---

(١) الذَّوْد : القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر، والجمع: أذواد.

(٢) سورة النمل : ٤٨.

(٣) سورة الحاقة : ٧.

نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ[1] وتقـول : ثلاثُ من البَطِّ ذكُورُ، وثلاثُ من الحَمـام، ونحـو
ذلك/ لأنّ اسم الجنس هنا فَاعْتُبِر، ولو فُرِض أنه مذكر لَلَحِقَت التاء. هذه ٨٥
طريقة المؤلف.

ولبعض المتـأخِّرين في ذلك طريقةُ أخرى في اسم الجنس خاصَّـة، وهو أنه يَعتـبـر وَاحِدَهُ ليس إلاّ، فتقـول : ثلاثُ نَخْلٍ، لاغيـرُ، لأن واحـدَهُ (نَخْلَةُ) وهي مؤنثة وأما اسم الجمع فكما تقدَّم.

وذهب ابن عصـفور والأُبَّذِي[2] إلى أن اسم الجـمـع إمَّـا أن يكون لعاقلٍ أو غيره، فإن كان لعاقل اعتُبِر واحدُه لاغير، لأن الإخبار عنه إخبارُ المذكر، وإعـادةُ الضمير عليه كذلك، وإن كان لغير عاقل عُومِل مـعاملةَ المؤنث، لأن الإخبار عنه إخبارُ المؤنث، وإعادةُ الضمير عليه كذلك.

وإن كان اسمَ جنس فوَجْهان، واعتباراً بتذكير لفظه وتأنيثه، ورُبَّما كان مؤنثا في الاستعمال لاغَيْرُ، أو مذكراً لاغير، فاعتُبِر في العدد لفظهُ لذلك، فهذا طريقة ثالثة.

وظاهرُ كلام الناظم اعتبارُ الواحد خَاصَّـة، إذ لم يُقَيِّـد ذلك يكون المفسر جمعًا أو غيره، فإذا أُخِذ على إطلاقه خرَج عن كلام الناس، وعن كلام نفسِه في «التسهيل»[3] وغيره. قال في «شرح التسهيل» لَمَّا شَرَح ما أراد شَرْحَه من لفظ التسهيل : فالحاصل أن نحو (ثلاثة) وأخواتها لتأنيث واحِدِ مُفَسِّرِها، لا لتأنيثه إن كان جمعًا، ولتأنيثه نفسِه دون تعرُّض

---

(١) سورة القمر : ٢٠.

(٢) سبقت ترجمتهما.

(٣) انظر : ص ١١٦، ١١٧.

لواحده إن كلام اسمَ جنس أو جمع. والذى يَقتضى هذا النظم، أن يقال : ثلاثُ من النخل، خاصَّة، وأن يقال فى نحو (ذَوْدٍ) إذا أريد به المذكر، ثلاثةُ ذَوْدٍ ذكور، ثلاثةُ من الخيل ذكورُ، كذلك. وهذا لايقال. وقد كان يَمْشى له هذا الحكم فى اسم الجنس على رأى من يَرى ذلك، لكنه لايَمْشيِ له فى اسم الجمع أصلاً، لأنّ أسماء الجموع معتَبرة فى نفسها، ولا اعتبارَ بآحادِها اتفاقًا من أهل الطرق الثلاثة، فكلامه غير مُحَصَّل.

والسؤال الثانى : أن التذكير والتأنيث إمَّا أن يُريد به اللفظىَّ أو المعنوىَّ، وكلاهما مُشْكل.

أما اعتبارُ اللفظىَّ من غير اعتبارِ مَعْنًى فيلْزَمه أن يقول : ثلاثُ طَلَحَاتٍ، وأربعُ حَمَزَاتٍ، ونحو ذلك، وهو باطل اتفاقا، وأن يقول : ثلاثةُ زَيَانِبَ، وأربعةُ دُعُودٍ، فى جمع : زَيْنَب، ودَعْد، ونحوه.

وإن اعْتَبر التذكير والتأنيث المعنوىَّ فيلْزَمه أن يقول : ثلاثةُ من البَطِّ ذكورُ، وأربعةُ / من القَرود ذكورُ، وثلاثةُ عَقارِبَ ذكورُ، وغير ذلك مِمَّا له ٨٦
تأنيثُ معنوى، فكان يُفَرِّق بين الذكر والأنثى فى هذا، وذلك غير صحيح لايقول به أحدُ، فإنَّ الأجناسَ، التى لها تأنيثُ معنوى، وتذكيرُ معنوى، منها ما يكون فيه اللفظ تابعًا للمعنى، كامْرَأةٍ، وامْرِئٍ، وغُلامٍ، وجاريةٍ ونحو ذلك. ومنها مالايكون فيه اللفظ تابعًا للمعنى، بل يكون الأمر بالعكس، فالبقرةُ، والشاةُ، والبَطَّةُ، والحَيَّةُ، والعَقْرَبُ، والحَمامَةُ، ونحو ذلك، مؤنثةُ اللفظِ، كان المدلول ذكرًا أو أنثى، فتقول : هذه حمامةُ ذَكَرُ، وحمامةُ أنثى، وهذه شاةُ ذَكَرُ، وشاةُ أنثى، وكذلك سائرها، فتُعَامِلُ اللفظَ على التأنيث فى الإخبار عنه، والإشارةِ إليه، وإعادةِ الضمير عليه، وغير ذلك

من الأحكام الجارية على المؤنث.

وإذا كان اعتبارُ التأنيث المعنويّ أو اللفظيّ غيرَ مُطَّرِد، واعتبارُ التذكير اللفظيّ أو المعنويّ كذلك غيرَ مُطَّرد - لم يصح إطلاقه هنا، كان غيرَ مستقيم.

والجواب عن السؤال الأول أنه لم يتعرَّض فى هذا النَّظْم للكلام على اسم الجمع واسم الجنس، وذلك أنّ المعدود لابُدَّ أن يتبع العدَد تمييزًا له، إذ لايُعرف المعدود من غير أن يُذْكر، وإذا كان كذلك فالناظم إنما ذكَر هنا التمييزَ مقيَّدا بكونه جمعًا بقوله : (والمُمَيَّزَ اجْرُرْ جَمَعًا) فهو إنما اعتَبر الجمع خاصَّة، ولاشكَّ أنّ المعتَبر فى لَحاق التاء فى العدَد وعدمِ لَحاقها ما يُمَيَّز به، فإذا مُيِّز بجمع اعتُبِر واحُده فى التذكير والتأنيث، فعُومِل اسمُ العدد على تلك القَصْد.

وأما إذا مُيِّز بغير ذلك فله حكمُ آخرُ لم يتعرَّض إليه بنَصٍّ، فلا اعتراضَ عليه إلا من جهة تَرْك ذِكْر ذلك مع كَثْرته فى تمييز الأعداد.

ويُجاب عنه بأن التمييز بالجمع الحقيقى أكثرُ، فلم يُمْكِنْه بالنسبة إلى قَصْد الإختصار إلا ذكرهَ وحدَه.

والجواب عن السؤال الثانى أن التذكير والتأنيث إنما يُعتبر هنا بالمعاملة اللفظية، أعنى معاملتَه فى الإخبار عنه، وعَوْدِ الضمير عليه، والإشارةِ إليه، وغير ذلك، فإذا كان مُعَامَلاً فى ذلك : معاملةَ المذكر اعتُبِر فيه التذكيرُ البتَّةَ، ولايُنْظَر إلى غير ذلك، وإذا كان يُعَامل معاملةَ المؤنث اعتُبِر فيه التأنيثُ كذلك، وعلى هذا الترتيب تارةً يكون اللفظ تابعًا للمعنى، كما فى : رَجُلٍ، وامْرأةٍ، وغُلامٍ، وجاريةٍ، وتارة يكون الأمر/ بالعكس، كما ٨٧

فى حَمَامَةٍ، وعَقْرَبٍ، وحَيَّةٍ، ونحو ذلك، فالاعتمادُ فى التذكير والتأنيث لى استعمال العرب، ولذلك لم يقيِّدها الناظم بلفظىٍّ ولامعنوىٍّ، بل قال : «فِى عَدِّ مَا آحَادُه مُذَكَّرَةْ» و«فى الضدِّ جَرِّدْ» يريد ما كان من الجمع آحادُه مذكَّرة أو مؤنَّثة، ولم يَقُل: لفظيًّا ولامعنويًا، فيرُجْع فى ذلك الأحكام. وذلك واضحُ إن شاء الله تعالى. ثم قال : «والمُمَيِّزَ اجْرُرْ جَمْعًا» إلى آخره.

يريد أن مميِّز هذا العدد الذى هو من ثَلاَثةٍ إلى عَشَرةٍ، إذا أُتِىَ به، فإنه يَأْتِى وقد تَوَفَّرت فيه ثلاثةُ أوصاف :

أحدها : أن يكون مجرورا، فتحرَّز بذلك من مميِّز (أحدَ عَشَرَ) وما بعده، إلى (تَسْعَةَ عَشَرَ) وما بعده إلى (تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ) فتقول : خمسةُ أثوابٍ، وأربعةُ رجالٍ، وثلاثةُ أعْبُدٍ، ونحو ذلك. وهذا لازمٌ فيه.

وأما النصبُ فبابُه الشعرُ أو نادرُ الكلامِ الذى لايُقاس عليه، كما قال بعضهم : خمسةُ أثوابًا[1]. والمؤلِّف يَحكى هذا فى الثلاثة وما بعدها إلى العشرة، ولكنه لم يَرَها هنا الاعتمادَ عليه، وتبع فى ذلك سيبويه[2]، إذ لم يُجِزْ مثل هد إلا فى الشِّعْر، وأنشد فى مِثْله قولَ الرُّبَيْع بن ضَبُع الفَزارى[3]:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عامًا
فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاء

---

(١) انظر سيبويه ١٦١/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٨/١.

(٣) الكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، والخزانة ٣٧٩/٧، والعينى ٢٨١/٤٤، والهمع ٧٦/٤، وابن يعيش ٢١/٦، ٢٣، والأشمونى ٦٧/٤، والتصريح ٢٧٣/٢، والمعمرين ١٧ واللسان (فتا)
ويروى «أودى المسرة» و«ذهب اللذاذة» والفتاء : الشباب. وصف الشاعر فى هذا البيت هرمه وذهاب مروءته ولذته، وكان قد عمّر نيفا و مائتى عام فيما يروى.

وقد أجاز ابن خروف النصبَ فى الكلام، وجَعل الخفضَ هو الأكثرَ، قياسًا على (العِشَرِين) وكلامُ العرب على الإضافة، لأن هذا النوع شبيهُ بإضافة الشئ إلى نَوْعِه الذى هو منه، كثَوْبِ خَزٍّ، وبَابِ سَاجٍ، وخَاتَمِ حديدٍ، وكذلك أُضيف : مائةُ ثوبٍ، وألفُ ثوبٍ، ونحو ذلك، لأنه الأصل فيه.

ولم يَذكر هنا وجهَ خفضَ المميزً، وكان من حَقِّه أن يُبَيِّن ذلك، لأن المميَّزَ هنا إذا خُفِض على وجهين:

إحدهما : أن يُخفض بالإضافة، وهو الأكثر. والآخر : أن يكون مخفوضا بـ (مِنْ) نحو : ثلاثةٌ من الرجال، وهذا أقلُّ من الأول إذا كان المميزً جمعًا، فإن كان اسمَ جمع أو اسمَ جنس فلا بُدَّ من الإتيان بـ «مِنْ» وما جاء على خلاف ذلك فغيرُ مُقَيِس عند المولف، فقد يَذهب الوهْم فى إطلاقه الخفضَ إلى مالا يسَوِّغ.

والجواب : أنه لَمَّا لَمْ يَذكر للجر أداةً، ولم يَأْتِ بها دَلَّ ذلك على أنَّ الخفض إنما هو بالإضافة لابغيرها، وما جاء من الجرِّ بـ (مِنْ) فقليل.

وأمَّا اسم الجمع واسمُ الجنس فقد تقدَّم أنه لم يَتَكلَّم فيه، فلا يُعترض به.

والثانى : أن يكون جمعًا، والجمع هنا هو الحقيقى/ وتحرَّز به من ٨٨
اسم الجنس واسم الجمع.

أمَّا اسم الجنس فَمُفَردٌ، ولذلك تقول : نَخْلَ طويلُ، ونَخْلُ طَوِيلَةٌ، فتُعامِلُه معاملةَ المفرد.

وأما اسم الجمع فكذلك أيضا، ألا ترى أنك تقول : هُوَ الأنْعَامُ، وتَجمع (الرَّهْطَ) جمعَ المفرد، فتقول : أَرْهُطُ وأَرَاهِطُ : جمعُ الجمع، نحو :

كَلْبٌ، أَكْلُبٌ، وأَكَالِبٌ، فما أراد إلا الجمعَ الحقيقى.

وإطلاقهُ يُشعر بأن هذا لايَختص بجمع تكسيرٍ دون جمعٍ سلامة، بل يكون جمعَ مؤنث سالمٍ، ونحو : سَبْعُ بَقَراتٍ، وسَبْعُ سَمَاواتٍ، ويكون جمعَ مذكرٍ سالمٍ، نحو: ثلاثُ سِنِينَ، وأربعُ سِنِينَ،ويكون جمع تكسير، نحو : ثلاثةُ رجالٍ، وأربعةُ أكْلُبٍ، وثلاثةُ قُرُودٍ.

وما جاء مِمَّا عومِل معاملةَ الجمع من غيره فقليلٌ لم يَعْتبره، نحو قوله تعالى : {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ}[1]. وقول صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ فيما دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ من الإبِل صَدَقَةٌ»[2] وقول العرب : ثلاثةُ أَشْيَاءَ، و «أشْيَاءَ» اسمُ جمع عند سيبويه والجمهور،

وقولهم : خمسةُ رَجْلَةٍ[3]، وكان الأصل فى مثل هذا ألاَّ يضاف، بل يُجَرُّ بـ (مِنْ) لكنه عُومِل معاملَة الجمع الحقيقى.

وقد وُجِّه هذا الاستعمال فى (أَشْيَاء) و (رَجْلَة) بأنهما كان لهما نصيبُ من الجمع على (أفْعَالٍ) فلما عُدِلاَ، هذا إلى (فَعْلاَء) وهذا إلى (فَعْلَة) جُعلا كالنائبَيْن عن جَمْعَيْهما، ولذلك لَحِقتهما التاء فى اسم العدد، فقالوا : ثلاثةُ أشياءَ، وثلاثةُ رَجلَةٍ، بخلاف (ذَوْدٍ) و (رَهْطٍ) فإنهما لَمَّا لم يكن لهما مفردُ من لفظهما يَستحق جَمْعاً عدِل إليهما، فكان ذلك فيهما على خلاف القياس.

والثالث : أن يكون ذلك الجمع جمعَ قِلَّة، لاجمعَ كَثْرة، وهذا الوصف هوالمراد بقوله : (بِلَفْظِ قِلَّةٍ).

---

(١) سورة النمل : ٤٨.

(٢) أخرجه البخارى فى «كتاب الزكاه - باب زكاة الورق» فتح البارى ٣/٣١٠ (الحديث رقم ١٤٤٧).

(٣) الكتاب ٣/٥٦٤.

وحاصل المسألة أن المعدود إمَّا أن يكون له جمعُ قِلَّة فقط، أو جمعُ كَثْرة فقط، أو الجمعان معًا.

فإن كان له جمعُ قِلَّة فقط فهو الذى يميَّز به ليس غَيْرُ.

وجموعُ القلة فى التكسير : أَفْعُلُ وأَفْعَالُ، وأَفْعِلَةٌ، وفِعْلَةٌ. وجَمْعَا السَّلاَمةِ للقِلَّة عند طائفة. ولذلك لَمَّا قال حَسَّان بن ثابت(١):

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى
وأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

قيل له : لقد قَلَّلْتَ جِفَانَ قومِك وأسيافَهم(٢).

فعلى هذا القول : سَبْعُ سماواتٍ، وسَبْعُ بَقَرات، وتِسْعُ آياتٍ، وثلاثةُ أَرسْاَنٍ، لأن هذه الأشياء إنما جُمعَت جمعَ قِلَّة، أى على مِثَال القِلَّة.

وإن/ كان له جمعُ كَثْرة فقط أُتِىَ به على ذلك للضَّرُورة، نحو : ٨٩
حمسةُ دراهمَ، وستةُ دَنَانيرَ، وأربعةُ رجالٍ، أوأَنَاسِىَّ.

وإن كان له الجمعان معًا فالأكثرُ أن يُؤْتَى بجمع القِلَّة، نحو: ثلاثةُ أَكْلُبٍ، وأربعةُ أَفْلُسٍ، وخمسةُ أَكْبُشٍ، ونحو ذلك. وقد يجوز : ثلاثةُ كِلاَبٍ، وأربعةُ فلوسٍ، وخمسةُ كِبَاشٍ. وقد قالوا : ثلاثةُ كِلاَبٍ، مع وجود (أَكْلُبٍ)

---

(١) ديوانه ٣٧١، والأغانى ١٨٨/٨، وسيبويه ٥٧٨/٣، والمقتضب ١٨٨/٢، والخصائص ٢٠٦/٢، والمحتسب ١٨٧/١، ١٨٨، وابن يعيش ١٠/٥، والخزانة ١٠٦/٨، والعينى ٥٢٧/٤، والأشمونى ١٢١/٤.

والجفنات : جمع جفنة، وهى القصعة. ويقول : جفاننا معدة للضيفات والفقراء بالغداة، وسيوفنا تقطر بالدم لنجد تنا وكثرة حروبنا.

(٢) القائل له ذلك النابغة الذبيانى، وكانت تضرب له قبة حمراء من أدم بسوق عكاظ وتأتيه الشعراء، فتعرض عليه أشعارها. وانظر : الأغانى ١٨٨/٨، والموشح للمرزبانى ٨٢، وخزانة لأدب ١٠٦/٨.

ولكنه قليل.

ولذلك قال الناظم : (بِلَفْظِ قِلَّةٍ في الأَكْثَرِ) يعنى أن الأكثر فى كلام العرب أن يُضاف إلى العدد جمعُ القلَّة لاجمعُ الكَثْرة.

وقد دَخل له فى هذه العبارة القسمُ الثانى، وهو مَالَه جمعُ كَثْرة فقط، فإنه، وإن كان يُضاف العدد إليه ولابُدَّ، فهو قليلُ في بابه، فعلى الجملة إضافةُ العدد إلى جمع الكثرة قليل.

ومِمَّا جُمِع فيه التمييزُ على لفظ الكَثْرة، وإن كان له مثالُ قلة (ثَلاثَةَ قُرُوءٍ)[1] مع أن له (أقْراء) ومنه فى الحديث : (دَعِي الصلاةَ أيامَ أقْرائِكِ)[2] ولم تقل العرب : ثلاثةُ أقْراءٍ، كانهم استَغْنَوْا بجمع الكثرة عن جمع القلة.

قال المؤلف: لأنَّ واحده (قَرْء) كفَلْسٍ، وجمعُ مُثْله على (أفْعَالٍ) شاذٌّ، فتُرِك لمخالفته القياسَ، وكذلك (شِسْعُ)[3] قالوا : ثلاثةُ شُسُوعٍ، مع أن له (أَشْسَاعًا) وجمعُ مثله على (أفْعَالٍ) مُطَّرِد، إلا أن أكثر العرب يَستغنون بـ (شُسُوعٍ) عن (أَشْساعٍ) فعُدِل عن جمع القلَّة لذلك، وكذلك (أَرْبَعةُ شُهَدَاءَ) عُدِل عن (أَشْهَادٍ) فأُوثِر عليه، مع أن (أفْعَالاً) يُجمع عليه مثلُ : شَاهِدٍ وشَهِيدٍ وشَهِيدٍ، كشَرِيفٍ وأَشْرَافٍ، وصاحِبٍ وأَصْحَابٍ.

فقد تقرَّر من هذا كله أنَّ الإتيان بجمع القِلَّة هو الأكثر، والأتيان بجمع الكَثْرة قليل.

ووجه التفسير بجمع الكَثْرة وجهان:

---

(١) سورة البقرة : ٢٢٨، والقرء – بضم القاف وفتحها – الحيض أو الطهر منه.

(٢) أخرجه الترمذى فى «أبواب الطهارة – باب ما جاء فى المستحاضة» وبألفاظ أخرى.

(٣) الشسع : سير يُدخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه فى الثقب فى صدر النعل.

أحدهما : أن يكون من إضافة الشئ إلي جِنْسه، فهى من الإضافة التى على تقدير (مِنْ).

والثانى : أن يكون من إضافة الجزء إلى الجملة، فهى بمعنى الإضافة التى بمعنى اللام. وهنا نظرٌ من أوْجُه :

أحدها : أن قوله : فى (الأكْثَرِ) يمكن أن يَرجع إلى قوله : (بِلَفْظِ قِلَّةٍ) فيكون قد نَبَّه على ما جاء هنا بلفظ الكَثْرة، كما تقدم تمثيله، ويمكن رجوعُه إلى الأوصاف الثلاثة، فإن كل واحد منها أكثَرىٌّ كما تقدم.

أما الأول : فعلى طريقة ابن خَروُف، حيث جَعل النصب جائزا، والجرَّ هو الأكثر.

وأما الثانى : فلأنه قد جاء مايخالفه كتسْعَةِ رهْطٍ، وخَمْسِ ذَوْدٍ ونحوه. وهذا أوْلَى من الأحتمال الأول.

٩٠ والثانى : أنّ النَّحويين يَجعلون من / جموع القِلَّة جمعَ التصحيح، فاقتَضى ذلك أن يكون أوْلَى من جمع الكَثْرة فى التكسير، وليس كذلك.

قال المؤلف فى «التسهيل» : ولا يُجمع المفسّرُ جمعَ تصحيح، ولا بمثالِ كَثْرة من غير باب (مَفَاعِلَ) إن كَثُر استعمالُ غيرهما إلا قليلا[1].

فجَعل جمع التصحيح فى هذا الباب كجمع الكثرة، لايُصار إليه فى غير ضرورة إليه إلا قليلا، فلا يجمع بالألف والتاء، ولا بالواو والنون، وإن كان قابلاً لهما، مع وجود جمع قِلَّة. وقد أطلق القول هنا فى جمع القِلَّة كَيْفَ ما كان، فاقتضى أنه أوْلَى.

---

(١) التسهيل : ١١٦.

وقد يقال : إنه لم يُرِدْ هنا إلا جمعَ التكسير، وتَرَك جمعَ التصحيح فلم يَذكُره، ولكن كلامه لايُعْطِى شيئًا من هذا أو يقال : إن هذا الجمع عنده جمعُ للقِلَّة والكَثْرة، فيَجرى مَجْرَى جمعِ الكثرة.

والثالث : أنه لم يَرْتَضِ مذهبَ المبرِّد فى إجازة إضافة العدد إلى جمع الكثرة، قياسًا على تأويل : ثلاثةٌ من كذا، وأربعةٌ من كذا، فيقول : ثلاثةُ كِلاَبٍ، وثلاثةُ حَمِيرٍ. وجُعل من ذلك قولَه تعالى : {ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ}[1].

ورُدَّ عليه بأنّ ذلك لو جاز لم يكن للقَصْر على القلة مَعْنًى، لأن كل جمعٍ للكَثْرة صالحُ لأن يقدَّر بـ (مِنْ) فكان يقال : ثلاثةُ فُلُوسٍ، وثلاثةُ دُورٍ، ونحو ذلك. ولَمَّا كانت العرب قد تَحَرَّرتْ جمعَ القِلَّة إلا فى القليل دَلَّ على أن ذلك القَصْدَ عندهم غيرُ معتَبر.

وَمِـــــائَـةٌ والأَلْفَ لِـلفَــــرْدِ أَضِفْ
ومِـــائَةٌ بِالجَــمْعِ نَزْرًا قَــدْ رُدِفْ

لَمَّا كانت مَراتب العدد أربعًا، مَرْتَبة الآحادِ، والعَشَراتِ، والمِئِينَ، والآلاَف، وابْتَدأ بذكْر مَرْتبة الآحاد، وحكم التمييز معها، وأنه جمعُ مخفوضَ ذَكَر مَا يُشاركه فى الخفض لا فى الجمع، وهو (مِائَةٌ) و (أَلْفُ).

ونَصب (المائةَ والأَلْفَ) بـ «أضِفْ» و «للفَرْدِ» مُعَلَّق به، أى : أضف المائةَ والأَلَف للفَرْد، يعنى أن هذين العَقْدين، وهما (مَائَةُ، وأَلْفُ) مُمَيَّزهما مُفْرَدٌ لاجمع، ومخفوضُ بالإضافة لا منصوب، فتقول : مائةُ رجلٍ وألفُ رجلٍ، ولايقال : مائةُ رجالٍ، ولا ألفُ رجالٍ إلا مانَدَر فى (المائة) مِمَّا يُذكر إثْر هذا.

---

(١) سورة البقرة : ٢٢٨، وانظر : المقتضب ١٥٦/٢.

ولَمَّا يُعَيِّن هنا للمذكر مَحلاً، وللمؤنث مَحَلاً، ولمَ يذكر علامةً ولاتَركها دَلَّ على أنّ (المائة، والألف) كذلك يكونان للمذكر والمؤنث معًا، فتقول : مائةُ امرأةٍ، وألفُ امرأةٍ، ونحو ذلك، وهو صحيح.

ونَبَّه بكونه يُجَرُّبا لإضافة على أنّ ذلك هو الباب فيها، وما جاء على غير ذلك فنادرٌ، نحو قول الرُّبَيْع بن ضَبُع[1].

٩١ / * إذا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا * البيت

ثم ذكر أن (المائة) قد يأتى تمييزُها بَجْمع لكن قليلاً، وذلك قوله : «ومِائة بالجَمْعِ نَزَرًا قَدْ رُدِفَ».

يعنى أن (مائة) جاءت مَرْدُفة بالجمع تمييزًا قليلا. ومن ذلك قوله تعالى : {وَلبِثُوا فى كَهْفِهم ثَلاَثَ مِائَة سِنِينَ}[2] بإضافة (مائة) إلى (سِنِين) وهى قراءة حمزة والكسائى[3].

(مائةُ) مرفوع بالابتداء، خبره (قَدْ رُدِفَ) أى قد تُبِع بالجمع. ولعلَّ قائلا يقول : إن قوله : «ومائةُ بالجَمْعِ نزراً قَدْ رُدِفَ» لم يعيِّن فيه جَرًا ولانصبًا، فمن أين يُعْلم أنه قَصَد جمعًا مضافا؟

فالجواب : أنه وَصف المميَّز أولاً بوصفَيْن، وهما الإفراد والإضافة، ثم استَدرك على وصف الإفراد شيئًا، فبقى الوصف الآخَرُ على وضعه، وهو الإضافة، فلا يمكن أن يريد غيرَه.

وإنما كان (مائةُ، وألفُ) مضافينْ إلى مفرد، فخَالَفَا (عَشْرًا) وبابَه

---

(١) سبق الاستشهاد، وعجزه :

* فَقَدْ ذَهبَ المسَرَّةُ والفَتَاءُ *

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) وقرأ باقى السبعة بتنوين «مائةٍ» وانظر : السبعة :٣٨٩.

فى الإضافة إلى الجمع، وخَالَفا (عِشْرِيَن) وبابَه فى الإضافة إلى منصوب، لأن (المائة) اجتمع فيها ما افترق فى (عَشْرٍ) و (عِشْرِيَن) من الإضافة والإفراد، لأنها عَقْدُ العَشَرة[1]، وتَلِى التِّسْعِين، فاخذت منهما حكمين، فالمائةُ من التِّسْعين كالعَشَرة من التِّسْعة.

وربُمًا لم يقولوا فى (الألْف) : ألفُ رجالٍ، ولا ألفُ رجلاً، لأن (الألْف) عِوَضُ من قولك: عَشْرُ مائةٍ، وحكمُها حكم ثلثمائة، وأربعمائة، فلما كان عِوَضًا مِمًّا يُميَّز بمفرد مضاف عُومِلَ معاملَة ماعُوِّض منه، فقيل : ألفُ رجلٍ، وألفُ امرأةٍ.

ووجهُ الإضافة إلى الجمع فى قوله تعالى : {ثَلاَثمِائَةٍ سِنِينَ}[2] أنه وَضع الجمعَ موضعَ المفرد، لأن المفرد هنا فى معنى الجمع، فَحسُن لذلك. ،جَعله الناظم نَزْرًا، لأن هذا لم يَكثر فى كلام العرب، وإنما كَثُر الإفراد، والمتَّبَعُ هو السماع.

واعلم أن الناظم أهمل هنا ذكرَ مسألتين :

إحداهما : تمييز (مائة، وألف) إذا ثُنِّيا، فإن الحكم فيهما حكم المفرد، فتقول : مائتًا رجلٍ، وألفا رجلٍ، وقد ينُصب فى الشعر كما تقدَّم[3]، وتَرْكُ ذِكرِ هذا قريب، اتّكالا على أن المثنَّى حكمُه حكم المفرد فى التمييز، ومثل هذا لايُشكل إلحاقُه بما ذكَر.

والثانية : تمييز ثلاثٍ، وأربع، إلى التسع، إذا أضيف إلى (المائة) كيف

(١) العَقْد من الأعداد : العشرة والعشرون إلى التسعين، وجمعه : عقود.

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) يشير إلى قول الربيع بين ضبع الفزارى:

إذا عاش الفتى مائتين عاما ... فقد ذهب المسـرة والفتاءُ

تكون (المائة) إذ ذاك من الإفراد أو الجمع، إذ الوَهْم يَذهب إلى الجمع، فيقول مثلا : ثلاثُ مِئِينَ، أو مِئَاتٍ أو مِئِي كما قال[1] :

* وحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ المِئِي *

92 / ويكون العُذْر له فى هذا الوَهْم أن (الثلاثة) ومابعدها إلى (العشرة) يُفَسَّر بجمع مخفوض. كثلاثةِ رجالٍ، ولذلك جَعله سيبويه القياسَ، فقال: وأمّا تِسْعُمائة وثَلاَثْمائةٍ، فكان ينبغى أن يكون فى القياس مِئِينَ ومئات، ولكنهم شبهوه بعشرين. وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبيِّن به العددُ واحداً، لأنه اسم لِعَدَد، كما أنَّ عِشْرِين اسمُ لِعَدَد[2]. ثم بَيَّن أنه لايُستنكر أن يُوضَع المفرد موضعَ الجمع، وأنشد على ذلك[3].

---

(1) نوادر أبى زيد 91، والخصائص 1/311، وابن الشجرى 1/383، والخزانة 7/375، 8/30، 11/374، 456، وشرح شواهد الشافية 193، والعينى 4/565، واللسان (مأى)

والرجز لامرأة من عقيل أو من عامر، تفتخر بأخوالها، وقبله:

*حَيْدَةُ خالي ولَقيطٌ وعَلِى *

وحيدة ولقيط وعلى وحاتم : أعلام أشخاص بذواتهم.

(2) الكتاب 1/290.

(3) عبارة سيبويه فى الكتاب (1/209) هى : «وليس بمستنكَر فى كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع، حتى قال بعضهم فى الشعر من ذلك مالا يستعمل فى الكلام، وقال علقمة بن عَبْدة:

بها جيف الحَسْرَى فأما عظامُها ... فبِيضٌ وأما جِلْدُها فصليبُ

وقال :

لاتنكُروا القتل وقد سُبِينَا ... فى حَلْقِكم عظمٌ وقد شَجِينَا

يقول المحقق : انظر البيت الأول فى ديوان علقمة الفحل 132، والمفضليات 394 والحسرى : جمع حسر، وهى المعيبة يتركها أصحابها فتموت. وابيضت عظامها لما أكلت السباع والطير ما عليها من لحم، فبدت وصارت بيضا. وصليب: يابس لم يدبغ، يصف فلاة قطعها إلى الممدوح، والشاهد فى قوله : «جلدها» لأنه أتى به مفردا وهو يري الجمع، أى : جلودها.

وأما البيت الثانى فهو للمسيب من زيد مناة الغنوى، وانظره فى ابن يعيش 6/22، وحواشى شراح الحماسة للمرزوقى 196، واللسان (شجا).

ومعناه : لاتنكروا قتلنا لكم وقد سبيتم مناخلقا، فقد شجيتم بقتلنا لكم، كما شجينا نحن من قبل

وأيضا فذلك الحكم ثابت فى (الألف) إذا جاد مميًّزا للثلاثة وأخواتها، نحو : ثلاثةُ آلافٍ، وأربعةُ آلافٍ، ونحو ذلك، بخلاف (المائة).

وأيضا فربَّما جاءَ ذلك مُصرَّحا به فى الشعر، كما قال كَعْبُ بن مالك الأنصارى[1].

ثَلاَثَةُ آلاَفٍ ونَحْنُ نَصِيَّةٌ
ثَلاَثُ مِئِينٍ إنْ كَثُرْنا فأَرْبَعُ

فالقياس إنما هو إفراد (المائة) فتقول : ثلاثُمائة، وأربعُمائةٍ. قال الله تعالى : {وَلَبِثوُا فى كَهْفِهْم ثَلاَثَ مِائةٍ سِنِينَ}[2] الآية، وهو الوَجْه، وماعداه سماعٌ لايقُاس عليه، وإن كان أصلا قياسيًا، لأن السماع غَلَبه، والسماعُ هو المقدَّم مالم يكن القياس مستعَملا، فيكونا معًا مُعْتَبرَيْنِ فى القياس. وهذه مسألة بيانُها فى الأصول، فكان من حَقّه أن يبيِّن ذلك، لأنه ضرورىٌ.

ولم يَحْتَج إلى ذكر حكم (ثلاثة) وأخواته مع (مائة، وألْف) لأن كلامه أولاً يَشمله، إذْا كان (الألف) لفظا مُذَكَّرا فتلحق التاء، فتقول : ثلاثةُ آلافٍ، وأربعةُ آلافٍ، ولفظُ (المائة) مؤنثٌ، فلا تلحق التاء، فتقول : ثلُثمائةٍ، وأربعُمائةٍ، وكذلك مابعدُ إلي (تِسْعِمائةٍ)

وأَحَدَ اذْكُرْ وصِلَنْهُ بعَشَرْ
مُرَكَّبًا قاَصِدَ مَعْدودٍ ذَكَرْ

لَمَّا أتمَّ الكلام على (الثلاثة) و (العَشَرة) وما بينهما أخذ يذكر ما فوق

= بمن سبيتم منا. والشاهد فيه استعمال (حلقكم) مفردا مراد به الحلوق.

(١) ديوانه٢٢٥، واللسان (نصا).
ويروى «نحن عصابة» و«ونحن بقية» والنصَّية : الخيار الأشراف.

(٢) الكهف : ٢٥ .

ذلك من (أحدَ عَشَرَ) إلى (تَسْعَةَ عَشَرَ) لأنه نوع من أنواع العدد، له حكمٌ مخالف لأحكام غيره، ويُوافق في بعض.

وابتَدأ بذكر (أحَد) و (إحْدَى) فبيَّن أنك تذكَر (أحَدَ) هذا اللفظ موصولاً بعَشَر، مفتوحَ الشين دون تاءٍ، إذا قصدتَ أن تعد آحاداً مُذكَّرة، فجَعل (أحدَ عشرَ) مخصوصا بالمعدود المذكَّر، كقولك : أحدَ عشَر رجلاً، وأحدَ عشرَ جملاً، وأحدَ عشرَ كتاباً، ونحو ذلك.

والتذكيرُ هنا / على ما فُسِّر في الفَصْل قبل هذا، وكذلك التأنيثُ، ٩٣
لكن جَعلَه مركَّبا، أي صِلْ (أحَدَ) بـ (عَشَرَ) مُركَّبًا معه، ولاشكَّ في أن التركيب يوجِب البناء وهو تركيبُ المَزْج، فكأنه قال : رَكِّبْه معه وابْنِه.

وهذا حكمُه، وذلك أن (أحدَ عشرَ) كان أصله في القياس : أحدُ وعَشَرَةٌ، بالعطف، لكن العرب رَكَّبتهما، فجعلتهما كالكلمة الواحدة، كما فَعَلت في (مَارَسَرْجِسَ) و (رامَهُرْمُزَ) و (بِلاَلاَبَاذُ) ونحو ذلك. وبَنَتْ (أحَدَ) على الفتح، على حسَب ما فعلتْ في غيره.

فالتركيبُ سببُ بناء (أحَدٍ) وكذلك (إحْدَى) في المؤنث وكان التركيب سببًا للبناء، لأن الكلمة الثانية لما عُومِلتَ مُعاملةَ الجزء من الأوُلى صارت مُفْتَقِرة إليها افتقارَ الحرف إلى ما بيَّن معناه، فرَجع البناءُ بالتركيب إلى شَبَه (الافتقار) وقد تقدم مثل هذا التقرير في موضعٍ احْتِيج إليه فيه.

وأما بِنَاءُ (عَشَرَ) من (أحدَ عشرَ) فسيُذكر حيث تعرَّض الناظم للتنبيه عليه إن شاء الله تعالى.

وقوله : (قَاصِدَ مَعْدُودٍ) منصوبٌ على الحال من ضمير (أذكُرْ) و«مُرَكَّبًا) أيضا منصوبٌ على الحال من « أحَدَ) أي اذكر أحَد مُرَكَّبًا مع

عَشَـر حـالةَ كونِك قـاصـداً لمعدودٍ ذَكَرٍ، وهــو على حــذف المضـاف، أى قاصدَ عَدَّ معدودٍ ذَكَر. ثم قال :

وقُلْ لَدَى التَّـأنِيث إحْـدَى عَـشْـرَهْ

والشَّينُ فِيَـهـا عن تَمِـيم كِسْـرهْ

يَعنى أنك إذا عددتَ المؤنث قلت : إحْدَى عَشَرَة، فصيَّرت (أحَداً) إلى (إحْدَى) على وزن (فِعْلَى) وألحقتَ (عَشَر) التاء مع إسكان الشين عند أهل الحجاز. ودَلَّ على ذلك إتيانُه بلغة بنى تَمِيم، وهو كَسْرُ الشين، بقوله : (والشَّيْن فِيَـها عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ» أى أن بنى تميم يَجعلون على الشين كَسْرة.

فإذَنْ أهلُ الحجاز على السكون المتقدم، فتقول على لغة أهل الحجاز : إحْدَى عَشْرَةَ، واثْنَتَا عَشْرَةَ، وثَلاثَ عَشْرَةَ، بإسكان الشين، وتكَسْرِها فى لغة بنى تميم فتقول : إحْدَى عَشِرَةَ، واثْنَتَا عَشِرَةَ، ونحو ذلك، وهذا كله فى التأنيث لا فى التذكير، لأنه قَدَّم الكلام فى التذكير أنَّه مفتوح الشين بلا تاءٍ، وهكذا مُطلقا، ولم يقيدْه بلغة دون لغة ، فدَلَّ أنه لايقال فى لغة بنى تميم : أحدَ عَشِرَ، أصلاً، وإنما يكون ذلك فى (عَشْرَة) إذا عددتَ المؤنث، وذلك أن أهل الحجاز يقَرعون : {فَانْفَجَرتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا}[1] / بالإسكان. وبنو تميم يكسرون، قرأ طَلْحة بن مصرِّف ٩٤
ومجاهدُ وعيسى بن عُمَر فى جماعة[2] (اثْنَتَا عَشِرَةَ عَيْنًا) وكذلك روَى هارونُ وعبدُ الوارث والخَفَّافُ عن أبى عَمْرو بن العَلاء هنا، وفى

---

(١) سورة البقرة : ٦٠.

(٢) هم يحيى بن وثاب وابن أبى ليلى ويزيد، كما فى البحر المحيط ٢٢٩/١.

«الأعراف»[1] قال ابن جنّى : لغُة أهل الحجاز فى غير العدد نظير [عَشْرة] عَشِرَة، يكَسرون الثانى، فيقولون : نبِق وفَخِذ، وبنوتميم يُسكّنون فيقولون : نَبْقَةٌ، وفَخْذٌ. قال : فلما رُكِّب الاسمان، يَعنى العدَد، استحال الوضَعْ، فقال بن تميم : إحْدَى عَشِرَة، وثُنتَا عَشِرَةَ إلى تِسْعَ عَشِرَةَ بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرَةَ، بسكونها[2]، ثم بَيَّن أنّ ذلك من جملة الانْحِرفات التى لَحِقت العدَد، ومن نَقْض العادة الذى كثُر فيه. وأَتَى بنظائِر لذلك[3].

وقوله : «والشَّيُن فيِهَا عَنْ تَمِيم كَسْرَةُ» لايُشعر بالتزام الكسرة ولابُدَّ، بل يَدلّ على أن كسرة الشين من لغتهم. ويبْقَى بعد ذلك النظرُ فى كوْنهم يلتزمون ذلك أوْلاَ، لم يدل عليه. وحَسَنٌ مافَعَل، فإن لتميمٍ لغةً أخرى فى هذا يَشْرَكُهم فيها قَيعسُ فيما نُقِل، وهى فتح الشين، فيقولون إحْدَى عَشَرَةَ واثْنَتَا عَشَرةَ، وهى قراءةٌ مرويَّةٌ عن الأعمش، وعن طَلْحة بن مصرِّف[4]. والأشهرُ عن تميم الكَسْر، فلذلك لم يَنقل الناظم غيرَه.

ثم قال :

ومَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وإحْدَى
مَامَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

---

(١) الآية ١٦٠، وانظر : البحر المحيط ٤٠٦/٤.

(٢) عبارة ابن جنى فى المحتسب (٨٥/١) «وذلك أن لغة الحجاز فى غير العدد نظير عَشْرة : عَشِرة، وأهل الحجاز يكسرون الثانى، وبنو تميم بسكونه، فيقول الحجازيون : نَبِقَةٌ، وفَخِذٌ، وبنو تميم تقول : نَبْقَةٌ، وفَخْذٌ، فلما ركب الأسمان استحال الوضع، فقال بنو تميم : إحدى عَشِرة، وثنتا عَشِرة، إلى تسع عَشرة، بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرة، بسكونها»

(٣) المحتسب ٨٥/١، ٨٦، ٢٦١.

(٤) انظر : المحتسب ٨٥/١، والبحر المحيط ٢٢٩/١.

«مَعَ» الأولى متعلِّقة بـ «افْعَلْ» و «ما» موصولة فى موضع نصب على المفعولية بـ (افْعَلْ) و «مَعَهُا» متعلق بـ «فَعَلْتَ» وهى صلة «ما» والعائد محذوف تقديرُه : مامعهما فعلتَه وتقدير الكلام : افْعَلْ مع غير أحدٍ وإحْدَى، وهو ثلاثة، وأربعة، ومابعدها إلى تَسْعَةٍ، فإنَّك تفعل به مع (عَشَر) مثلَ مافعلتَ بهما معه.

والذى فُعِل مع أحدٍ وإحدى أمور :

أحدها : أنه أُتِيَ بأحَدٍ مع عَشَر من غير تاء فى (عَشَر) دالاً على عَدٍّ ما آحادُه مذكَّرة، فكذلك تَأْتِي به مع غير أَحَدٍ، نحو : ثلاثةَ عَشَرَ، وأربعةَ عَشَرَ، وخمسةَ عَشَرَ.

وقد مَرَّ فى الكلام المتقدم حكمُ ثلاثةٍ وأربعةٍ ومابعدها إلى السِّتَّة، من أن التاء تَلحقها فى عَدِّ المذكَّر، فكذلك تفعل هاهنا / أيضا ٩٥
كما مَثَّل.

وأما (إحْدَى) فإنه أُتِي به مع (عَشْرَة) بتاء فى (عَشْرَة) دالاً على ما آحاده مؤنثة، فكذلك يكون الحكم هنا.

وتقدم أن (ثلاثة) وما بعدها تُجَرَّد من التاء مع المؤنث، فكذلك تَفعل هنا، فتقول : ثلاثَ عَشْرَةَ، وأربعَ عشرةَ، وخمسَ عشرةَ، إلى تسعَ عشرةَ.

وقد تحصلَ من هذا أن (عَشْرَة) فى هذا الفصل خالفت حُكمَها فى الفصل الثاني قبلُ، إذ كانت قبلُ تَلحقها التاء مع المذكر، وتُجَرَّد مع المؤنث، وصار الحكم على العكس. وماعدا (العَشَرة) باقٍ على حكمه الأول، كما سيُنَبَّه عليه.

وإنما خالفوا الحكم فيها، وكان الأصل أن يقال فى المذكر ثلاثةَ

عَشَرَةَ، كراهيةً لاجتماع علامْتَي تأنيث، لأنهما بلفظ واحد، فإن مدلول تاء (ثلاثة) و (عَشَرة) تذكيرُ المعدود، فاتَحدا لفظا ومَعْنًى، فكُرِه اجتماعُهما في شيئين، هما كالشئ الواحد.

وهذا بخلاف (إحْدَى عَشْرَةَ) فإنَّ علامَتَيْه قد اختلفتا مَعْنًى، لأن مدلول تاء (عَشْرَة) التذكير، ومدلول ألف (إحْدَى) التأنيث، واختلفتا لفظا، لأن هذه ألِفُ، وهذه تاء، ولذلك اجتمعت العلامتان بوجهٍ مَا في نحو : حَمَراوَاتٍ، ولم تجتمع التَّاءَ ان في : طَلَحَاتٍ ونحوه، فلم يكن اجتماع العلامتين في (إحْدَى عَشْرَةَ) كاجتماع (ثلاثةَ عَشَرَة) لوقيل، فر َفضوه لذلك.

وخالفوا الحكمَ في المؤنث أيضا، وكان الأصل أن يقولوا : ثلاثَ عَشْرَ، كما خالفوه في المذكر، ولأن ثلاثًا وعَشْرً بَنَاءَ اَنِ مختصَّان بالمؤنث، فكَرِهوا أن يتركوهما كذلك لأنهما كالعلامتين.

ولَمَّا كان (النَّيَف) مقدَّمًا على (العَقْد) تَركـوه مع التذكير بالعلامة على أصله، ومع التأنيث بِلاَ علامةٍ على أصله أيضا، تقديمًا للدلالة على المقصود.

الأمر الثاني : التركيبُ، فلما رَكَّبوا في (أحدَ عشرَ) و (إحدَى عَشْرةَ) وبَنَوْه على الفتح، فكذلك في (ثلاثةَ عَشَرَ) و (ثلاثَ عَشْرَةَ) وأخواتهما، وماذكُر من علة البناء جارٍ هنا، لافرق بينهما، فتقول : ثلاثةَ عَشَرَ، وأربعةَ عَشَرَ، وكذلك : ثلاثَ عَشْرَةَ، وأربعَ عَشْرَةَ، إلى سائر الأخوات.

الأمر الثالث : جَرَيَانُ اللغتين في (عَشْر) عند عَدَّ المؤنث، فتقول : ثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً، بالاسكان على مذهب أهل الحجاز، وثلاثَ عَشِرَة امرأةً، بالكسر على مذهب بني تميم ، ويجوز الفتحُ أيضا على مذهبهم ومذهب قَيْسٍ على ما

تقدَّم. وكذلك في أربعَ عَشْرَة/، وخمسَ عَشْرَةَ، وما بعده إلى تِسْعَ عَشْرة. ٩٦

و (قَصْدًا) في كلامه مصدرٌ في موضع الحال، وهو من القَصْد الذى هو بين الإسرافِ والإقتارِ، وهو العَدْل. ومنه قوله تعالى : {وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ}(١) أى ليكُنْ عَدْلاًبين السرعة والإبطاء، وأنشد سيبويه(٢):

على الحكَمِ المَأْتِيِّ يَوْمًا إذَا قَضَى
قَضِيَّتَه أنْ لاَيَجورَ ويَقْصِدُ

لَمَّا قَدَّم أن لفظ (العَشْرة) مخالفٌ لما تقدَّم له فيه قبلَ ذلك، خافَ أن يُتَوهَّم أن الحكم فى غيره كذلك أيضا، يخالف ماتقدَّم، فاستَدْرَك هنا التنبيهَ على ذلك، وأن الحكم الأول باقٍ، من تَجْريدها مع عَدِّ المؤنث، وإلحاقها التاءَ مع عَدِّ المذكر، فتقول : ثلاثةَ عشرَ رجلاً، وثلاثَ عَشْرَ امرأةً، ونحو ذلك إلى التِسعة والتِسع، وقد تقدم وَجْهُ ذلك وعِلَّتُه. فكأنَّه يقول : الثلاثُة والتسعةُ وما بينهما من أخواتهما حكمهُما فى التركيب كما تقدم قبلَ التركيب، فكما تقول : ثلاثةُ رجالٍ، وثلاثُ بناتٍ، كذلك تقول : ثلاثةَ عشرَ رجلاً، وثلاثَ عشرةَ بِنْتًا، وهذا كلُّه إنما هو فى ماعدا :اثْنَىْ عشرَ، واثنَتْى عَشْرَةَ، لأن لهما حكمًا آخر، ولذلك قال : «ولثلاثةٍ وتِسْعَةٍ ومابَيْنَهمَا» إلى آخر. ولم يقل : ولاِثْنَيْن و تَسْعة ومابينهما. فَلمَّا خرَجَا عن ذلك الحكم أَخَذَ يذكرهما فقال :

---

(١) سورة لقمان : ١٩.

(٢) الكتاب ٥٦/٣، والمحتسب ١٤٩/١، ٢١/٢، وابن يعيش ٣٨/٧. ٣٩، والخزانة ٥٥٥/٨، والمغنى ٣٥٩، واللسان (قصد)

والبيت من قصيدة لأبى اللحام التغلبى، أو عبد الرحمن بن أم الحكم. ومعناه : واجبٌ على كل حكم بين الناس يُؤتى لفصل الخصومات أن لايجور فى حكمه إذا قضى قضيته، وحكم حكمه، وعاليه أن يقصد ويعدل فى قضاياه.

وأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتي وَعَشَرَا
إثْنَى إذا أُنْثَى تَشَا أوْ ذَكَرَا
والْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وارْفَعْ بالألِفْ
والْفَتْحُ فى جُزْأَىْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

يعنى أنك تولِي لفظَ (عَشْرة) بالتاء بإسكان الشين أو كسرها، لفظَ (اثْنَتَىْ) هكذا بلا نون، أى تجعل (عَشْرة) تلى (أثْنَتَىْ) وهكذا لفظ (عشَر) بفتح الشين من غير تاء، تجعله يَلى (اثْنَى) فتقول فى الأول : اثْنَتَىْ عَشْرَةَ، وفى الثاني : اثْنَى عَشَر، وذلك إذا أردت أن تعُدَّ الإناث، أو أردتَ أن تعُدَّ الذكور.

وقوله : «إذَا أثني تَشَا» راجع إلى قوله : «وأَوْلِ عَشْرة اثنى» .

وقوله : «أوْذَكَرًا» راجع إلى قوله : «وعَشَرًا اثْنَىْ» فكأنَّه قال : أوْلِ عَشْرَةَ اثنَتَىْ إذا أُنْثَى تَشَاء، وأوْلِ عَشَرَ / اثْنَىْ إذا ذكرًا تشاء، فرَدَّ الأول ٩٧
إلى الأول، والثانىَ إلى الثانى، من باب «اللَّفِّ والنَّشْر»[1]. ومنه قوله تعالى : {ومِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ والنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ ولِتَبْتغُوا مِنْ فَضْلِهِ}[2].

(١) اللف والنشر ضرب من ضروب «البديع» وهو أنت تذكر شيئين أو أشياء، ثم تذكر أشياء على عدد ماذكرته، كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، وتفوض إلى عقل السامع ردَّ كل واحد إلى مايليق به، لا أنك تنص عليه. ويسمى أيضًا «الجمع والتفريق» ثم إن النشر أو التفصيل يأتى على ثلاثة أقسام : أن يكون على ترتيب اللف، كا لآية الكريمة. وقد يكون على ترتيبة معكوسا، كقوله تعالى : {يوم تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وتسودُّ وجُوهٌ ..} الآية وقد يكون على غير ترتيبه، لااطردا ولاعكسا، ويسمى «المشوش».

(٢) سورة القصص : ٧٣.

والحاصل أنك تقول فى المؤنث : رأيتُ اثنتىْ عَشْرَةَ امرأةً، و [تقول فى المذكر][1] اثْنَتْى عَشَرَ رجلاً. وتعيينُه بألف الوصل لايدفع (اثِنْتَىْ) بلا ألف، فإنهما مُتَرادِ فان، فتقول : ثِنْتَا عَشْرَةَ، كما تقول : اثْنَتَىْ عَشْرَةَ.

فإن قلت : إن قوله : «إذَا أُنْثَى تَشَا أوْ ذَكَرًا» عبارة مُشْكِلة، وإن كان المعنى مفهوما، إذ الأَوْلى أنْ لَوْ قال: إذَا إنَاثًا تَشَاءُ أوْ ذُكُوراً، أى قصدتَ بالعدد الذكورَ أو الإناثَ، وليس المقصود الإفرادَ فى هذا لأنه يَعُدُّ. وأيضًا فقوله : «إذَا أُنْثَى تَشَاءُ» إنما تحصيل العبارة : إذَا عَدٌّ أُنْثَى تَشَاءُ. وأما أن يُريد نفسَ الأنثى فَلاَ.

فالجواب أن قوله : «إذَا أُنْثَى تَشَاءُ أوْ ذَكَرًا» ليس المقصود منه الإنَاث أو الذكور فى قَصْد الناظم، بل قَصْدُه حكايةُ التمييز، كأنه قال : إذا أردتَ اثنتَى عَشرَةَ أُنَثَى، أو اثنى عَشَرَ ذَكَرًا، فنَصْبُ (أنْثَى) و (ذَكَرًا) على حكاية التمييز، أي إذا أردتَ التفسير بهذين اللفظين، وصار (أُنْثَى) وذَكَرًا) عبارة عن جنس التمييز الذى يَنْصبُ بعدهما. وهذا ظاهر، واللّه أعلم.

ثم قال : «وألَيا لغَيْرِ الرفْعِ وارْفَعْ بالأَلِفْ) يعنى أن هذين اللفظين وهما (أثْنَى وأثْنَتَىْ) معربان، لامبنيان، كما بُنِيت سائرُ ألفاظ هذا النوع، وهما فى إعرابهما كالمُثَنَّى،يُرْفعان بالألف، وينصبان ويخْفضان بالياء، فتقول : هؤلاء اثْنَا عَشَرَ رجلاً، واثْنَتَا عَشَرْةَ امرأةً، قال تعالى : {فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا}[2] وفى النصب : رأيتُ اثْنَى عَشَرَ، واثْنَتَي عَشْرَةَ، وكذلك الخَفْض. وقال : {وقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أسْبَاطًا أُمَمًا}[3] وقد تقدم التَّنْبيه على إعرابهما فى

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

(٢) سورة البقرة : ٦٠.

(٣) سورة الأعراف : ١٦٠.

باب «المعرب والمبنى» فى قوله : «اثْنَانِ واثْنَتَانِ كابْنَيْنَ وابْنَتَينْ يَجْرِيَانِ».

فقد يقول القائل : هذا تكْرار لايُحتاج إليه، إذ كان الأَوْلَى به أن يَقْتَصر على الموضع الأول، فيَتْرك ذكرَ ذلك هاهنا.

فيقال فى الجواب عن هذا : إن ماذُكر هنا لابُدَّ منه، ولَوْلَمْ يَذكره

٩٨ لأَخَلَّ، وذلك أنه قَدَم أن هذا النوع مِمَّا وقَع مركَّبًا / والمركبُ مَبْنى، بِلاَ بُدٍّ، فلو لاذكرُ التَّنْبيه على إعراب هذين اللفظين لَشَملهما ظاهرُ القاعدة، فكان يُوَهم أنهما مَبْنيان مع بعدهما، فنَبَّه على الإعراب فيهما، وأنهما باقيان على ماكانا عليه. ومن هنا زَلهما فى الذِّكر وحدَهما عن سائر الألفاظ، من (أحَدَ عَشَرَ) و (ثلاثةَ عَشَرَ) وأخواتهما.

فإن قلت : فلِمَ أعربَ والموجِبُ لبنائهما قائمٌ، فإن القَصْد منهما ومن غيرهما من أخواتهما واحد، وأخواتُهما مبْنيات، فكان الأَوْلى إلحاقَهما بهما؟

فالجواب : أنَّ أخواتهما إنما بُنِيت لوقوع مابعدها منها(١)، موقعَ تاء التأنيث كسائر مابُنِي للتركيب، ولذلك بُنِى الصَّدْرُ على الفتح، بخلاف (اثنَتْى، واثْنَىْ) فإن الثانى فيهما إنما وقعَ منهما موقعَ نون الاثْنَيْن، وما قبلَ ذلك مَحَلُّ إعرابٍ لابناء، فصار إلى كمضاف إليه، فلم يُبْطلُ الإعراب.

والدليل على هذا القَصْد فيهما أنَّ العرب تضيف إلى (عَشَرٍ) فى قولك : أَحَدَ عَشَرَ، وثَلاَثَةَ عَشَرَ، ونحوه، فتقول : هذه أَحَدُ عَشَرِكَ، وثَلاَثَةُ عَشَرِكَ، ولاتُضيف إلى (عَشَرٍ) فى قولك : اثْنَىْ عَشَرَ، واثْنَتَى عَشْرَةَ، فلا تقول : هذه اثْنَا عَشَرِكَ، ولا اثْنَتَا عَشْرِك، كما لايقال : اثْنَانكَ،

(١) فى جميع النسخ «لوقوعها بعدها منها» وأراه تحريفا، وأن ما أثبته هو الصحيح. والله أعلم.

ولا ُغلاَمَانِكَ، ولا نحو ذلك، فدَلّ على ماقاله النحويون فى هذين اللفظين.

ثم قال : «والْفَتْحُ فى جُزْأَىْ سِوَاهُمَا أُلِفَ» يعنى أن ماعدا هذين اللَّفْظَين المتقدِّمين أُلِفَ فى جُزْأَيْه فتحُ آخرهما، فهو المستَعمل فيهما. والجُزْءان هما جُزْءاَ المركبِّ، صَدْرُه وعَجُزُه فأحدَ عَشَرَ جُزْءانِ مَبْنيان على الفتح، وكذلك ثلاثةَ عَشَرَ، وأربعةَ عشَرَ، وأخواتُها إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، من المذكر، وتِسْعَ عَشْرَةَ من المؤنث.

وقد نَبَّه بهذا الكلام على فوائد :

إحداها : أن اللفظين مَعًا مَبْنِيَّان، إذ كلن لفظ الفتح إنما نُطْلقه غالبًا على حركة البناء، كالضم والكسْر، أمَّا بناءُ الصَّدْر فقد تقدم بيانُه، وأمَّا بناءُ العَجُز فقالوا : إنه بُنِى لتضمُّنه معنى الحرف العاطف، لأنَّ الأصل فيها : أحدٌ وعَشَرَةٌ، وثلاثةٌ وعَشَرَةٌ، وهكذا الى آخرها، مِثْل : أحدٌ وعِشْرونَ، وثلاثةُ وعِشْرون، ونحوها، لكنهم ضَمَّنوا العَجُزَ معنى ذلك الحرف، فبَنَوْه لذلك، وإلاَّ فلو لم يكن مَبْنِيًا لَجَرى بوجوه الإعراب، غير منصرِف/ كمَعْدِ يكَرِب، ورَامَهُرْمُزَ، وبابه. وقد قالوا فى عَجُز (اثْنَىْ عَشَرَ) ٩٩
و(اثْنَتَىْ عَشْرَةَ) : إنه مبنٌّى لوقوعه موقع النون، والأوْلَى طَرْدُ الحُكم في كون البناء لتضمُّن معنى الواو العاطفة.

فإن قلت : تنبيهُه على بناء الصَّدْر تَكرار، لأنه قد تقدَّم له ذكرُ ذلك فى قوله : «وأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بعَشَرٍ مُرَكَّبًا» فنبَّه على موُجِب البناء، وهو التركيب، فما لُه كَرَّرَ هذا وليس من عادته ذلك؟

فالجواب :أنَّ ذِكْر البناء هنا مفهومٌ من ذكر الفتح، والقصد ذكر بناء العَجُز، وجاء معه التَّنْبيه على بناء الصَّدْر بالعَرَض لابالقَصْد، وإنما

ذِكُر بالقَصْد ماصَرَّح به، وهو البناء على الفتح. وأما البناء فلازمٌ له، فما تقدَّم ذكُره لايجُعْل مقصودًا له، ومالم يَذْكرهُ ينبغى أن يُجْعل مَقْصودا.

والفائدة الثانية: التنبيهُ على الحركة المَبْنَىِّ عليها، وهى الفتحة، وهو نَصَّهُ، فأمَّا الصَّدْر فإنما بُنِى على الفتحة، لأن العَجز منه واقعُ موقعَ تاء التأنيث، وما قَبْلَ تاءِ التأنيث مفتوح، فكذلك ما أشبهه، وقد تقدم التنبيُه على أوجه الشَّبَه بين المركَّب والمؤنَّث بالتاء فى باب «مالا يَنْصَرِف».

وأما بناء العَجُز على الفتح فلقَصد التخفيف، لخَفَّة الفتحة دون أُخْتَهْا.

والفائدة الثالثة : التنبيهِ على أنّ المألوف والمعتاد فيها إنما هو الفتح، فما جاء على خلاف ذلك فليس بمُعْتَاد، فهو إذَنْ قليل.

والقليل الذى جاء على خلاف المعتاد له موضعان :

أحدهما: إذا أُضيفتَ، فإنَّ منَ العرب مَنْ يُعرِبْها فى آخر العَجُز فيقول : هؤلاء خَمْسَةَ عَشَرُكَ، ورأيتُ خَمْسَةَ عَشَرَكَ، ومررتُ بخَمْسَةَ عَشَرِكَ، يجعلها كبَعْلَبَكٍّ قال سيبويه : وهى لغة رديَئه[1]. والذى عُوِّل عليه فى ذلك بقاءُ البناء على الفتح، وهو الذى أُلِف فى كلام العرب كما قال الناظم، فيقال : هؤلاء خَمْسَةَ عَشَرَكَ شبَّهه سيبويه بـ (اضْرِبْ أيُّهْم أفضلُ) [2] فى عدم تأثيرها بالعامل.

والثانى : (ثَمَانِى عَشْرَةَ) فى عَدَّ المؤنث، فإنه كلامه يُعطى أنَّ الفتح هو المألوف فيه وكذلك الحكمُ، فإن أشهر اللغات فيه : هذه ثَمَانِى عَشْرَةَ. قال السيرافى : وهو الاختيار عند النحويين كأخواتها.

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٩.

(٢) المرجع السابق ٣/٢٩٩.

ومنهم من يقول : ثَمَانِي عَشْرَةَ، شُبِّه بمَعْدِ يكَرِبَ، وأيَادِي سَبَا، وقَالِي قَلاً، نحو.

ومنهم من يَحذف الياء ويُبْقي الكسرة، فيقول/: ثَمَانِ عَشْرَةَ. ١٠٠

ومنهم من يَقلب الكسرةَ فتحةً، فيقول: ثَمَانَ عَشْرَةَ. ومنه قول الأعشى(١):

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وثَمَانِيًا
وثَمَانَ عَشْرَةَ واثْنَتَينْ وأرْبَعَا

ومِمَّا جاء فى هذه اللفظة من غير المألوف إضافةُ الصَّدْر إلى العَجُز، أنشد الكوفيون عليه قول الشاعر(٢):

كُلِّفَ من عَنَائهِ وشِقْوَتِهْ
بَنْتَ ثَمانَى عَشْرَةٍ من حِجَّتِهْ

عُومل معاملة (مَعْد يكَرِبٍ) فيمن يُضيف، ولكنه شاذ جداً. قال السيرافى فى البيت : لم يَعرفه البصريون .

والفائدة الرابعة : أنه لَمَّا ذكر أنَّ الفتح هو المألوفُ والمعتادُ عند العرب أَشْعَرَ ذلك بأنَّه القياس، وأن غيره مِمَّا ليس بمعتادٍ ولا معروف ليس بقياس، ودَلَّ على أن مَذْهَبى الأخفشِ والفراء ليسا بمَرْضِيِّيْنْ عنده.

---

(١) المقرب ٦٧، والأشمونى ٤/٧٢، واللسان (ثمن).

(٢) معانى القرآن للفراء ٢/٣٤، ٢٤٢، والإنصاف ٣٠٩، والخزانة ٦/٤٠٣، والعينى ٤/٤٨٨، والتصريح ٢/٢٧٥، والهمع ٥/٣٠٩، والدرر ٢/٢٠٥، والأشمونى ٤/٧٢، والحيوان ٦/٤٦٣، والمخصص ١٤/٩٢، ١٧/١٠٢

والرجز لنقيع بن طارق، كما فى الحيوان. والعناء : التعب و النصب. والحجة – بالكسر – السنة.

أما الأخفش فإنه أجاز أن تُعرب هذه المُرَكَّبات فى أواخرها إذا أُضِيفت، قياسًا على ماحكاه سيبويه من اللغة الرديَّئة(١)، فهو عنده قياس، فيقول : هؤلاء خمسةَ عَشَرُكَ، وثلاثةَ عَشَرُكَ، ومررتُ بخمسةَ عَشَرِك، ونحو ذلك. ونَقْلُ سيبويه يُعطى أنها لغة غيرُ مُرْتَضاه(١)، فلا ينبغى القياس عليها.

وأما الفراء فإنه أجاز إعرابَ هذه المركَّبات إعرابَ : عبدِ اللهِ، وامرئِ القَيْسِ، سواءُ أُضيفت أم لم تُضَف، فيقول : هؤلاء خَمْسَةُ عَشَرٍ، وخَمْسَ عَشْرةٍ، قياسًا على ما أمشد من قوله(٢) :

* بِنْتَ ثَمانَىِ عَشْرَةٍ من حِجَّتِهْ *

قال الفراء : وإذا أضفتَ الخمسةَ عشرَ إلى نَفْسِك رفعتَ الخمسةَ، فتقول : مافعلتْ خمسةُ عَشَرِى؟ ورأيتُ خمسةَ عَشَرِى، فإنما أُعربت الخمسةُ لإضافتك العَشَرَ، فلَمَّا أُضِيفَت العَشَرُ [إلى الياء منك](٣)، لم يَستقم للخمسة إن تُضاف(٤) وبينهما عَشَرُ، فأضِيفَتْ عَشَر لتصير اسمًا، كما صار مابعدها بالإضافة اسمًا(٥). قال الفراء : سمعتها من أبى فَقْعَسٍ وأبى الهَيْثم العُقَيْلى(٦).

وهذا من القليل الذىُ يُنقل ولايُعْتَدُّ بمثله، ولايُبْنى عليه.

وهاتان الفائدتــان الأخيرتان قد نَبَّه الناظم عليهما تصريحا إثْرَ هذا بقوله :

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٩.

(٢) سبق الاستشهاد به، وهو لنفيع بن طارق، وقبله:

* كُلِّفَ من عَنَائِه وشِقْوَتِهْ *

(٣) مابين الحاصرتين زيادة من معانى القرآن ٢/٣٣.

(٤) فى معانى القرآن «أن تضاف إليها».

(٥) معانى القرآن ٢/٣٣.

(٦) نفسه ٢/٣٣.

وإنْ أُضِـــيفَ عَــددُ مُـــركَّبُ

يَبْـقَى الْبِنَا وعَــجُــزُ قَـدْ يعْــرَبُ

لأنهما مأخوذتان هنا بالمفهوم، والتصريحُ بهما أحسن.

ثم بَيَّن تمييزَ (العِشْرِين) وأخواتها/ و (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواتها فقال ١٠١

ومَــيِّــزِ الْعِــشْــرِيَن لِا تِّسْــعِـينَا

بَواحِـــــد كـــــأرْبَعِينَ حِـــينَا

يعنى أن (العِشْـرِين) وأخـواتـهـا، وهى (الثَّـلاَثُون) و (الأَرْبَعُـونَ) و (الخَمْسُونَ) وما بعدها إلى اآلتِّسْعِين) تُمَيَّز بمفرد منصوب.

أمّا كونُهَ مفردا فهو قوله : «بِوَاحِدٍ» فلا يفسَّر بجمع، فلا يقال : عِشْـرُونَ دَرِاهمَ، ولا ثَلاَثُونَ أثوابًا، لأنَّ المطلوب تميـيـزُ جنسِ المعـدود، والمفردُ يُكْفى من ذلك.

والجــمعُ هو الأصل ، إذ كـان الأصل أن يقـال : عِـشْـرُونَ من الدَّرَاهِم، لكنهم أرادوا التخفيفَ، فأتَوْا بالمفرَد عوضًا من الجمع، لِمَا يُؤَدِّى من معناه.

وإن جاء ما ظاهرُه خلافُ ذلك فمؤوَّل، كقول علْقَمة بن عَبْدة(١):

فكان فـــيـــه مـــا أتاك وفي

تِسْــعِينَ أَسْـرَى مُـقَـرَّنين صُـفَـد

فـ « أَسْرَى » ليس بتمييز، وإنما هو صفة للتِّسْعِين، والتمييز محذوف، أي تسعين رجلاً أسْرَى، وكذلك ما أنشدْ في الحماسة من قول

---

(١) ديوانه ، ص ١٠٣.

ابن ماويّة(١):

تَجَــــوَّدْتُ فى مَـــــجْلِسٍ واحِـــــدٍ

قِــــراهَا وتِسْــــعِـينَ أَمْــــثَــــالَهَــــا

فـ «أمثالَها» بدلٌ وليس بتمييز.

وقد أجاز السيرافى إذا أردتَ أن تجمع جماعاتٍ مختلفة أن تفسَر (العِشْرِين) ونحوهَا بجماعة، فتكون (عِشْرُون) كلٌّ واحدٍ منها جماعةً، ومثل ذلك : الْتَقَى الخَيلاَنِ، فتقول على هذا : عشرون خَيْلاً، قال(٢):

تَبَــــقَّلَتْ من أوّلِ التَّــــبَــــقُّلِ

بَيْنِ رِمَــــاحَى مــــالكٍ ونَهْــــشَلِ

قال : فتقول على هذا : عشرون رِمَاحًا، تريد : عشرين قَبِيلةً، لكل واحدة منها رِمَاحٌ. وقال(٣):

---

(١) من مقطوعة له عدتها ستة أبيات، بديوان الحماسة، شرح المرزوقى (٦٠٤ - ١٠٨) وقبله :

وقافيةٍ مثل حَدِّ السِّنانِ\تَبْقَى ويَذْهَبُ مَنْ قالها

وتجوت : اخترت جيدها. والقرى : مايقدم للضيف من طعام وشراب، كأن القوافى لما تواردت عليه أحسن القيام بها، وجوّد القرى لها.

(٢) ابن يعيش ١٥٣/٤، ١٥٤، ١٥٥، وشرح شواهد الشافية ٣١٢، والخزانة ٣٩٠/٢، واللسان (بقل) والرجز من أرجوزة طويله لأبى النجم، هى أجود أرجوزه للعرب، وانظر فيها : الأغانى ٧٤/٩، والشعرْ والشعراء لابن قتيبة ٥٨٦، والطرائف الأدبية للميمني ٥٥ - ٧١، والخزانة ٣٩٠/٢

وتبقلت : رعت البقل، وهو من النبات ماليس بشجر دِق ولاجِل، وإذا رعى لم يبق له ساق - ومالك ونهشل : قبيلتان.

(٣) ابن يعيش ١٥٣/٤، والمقرب ٨٠، والخزانة ٥٧٩/٧، والهمع ١٣٩/١، والأغانى ٤٩/١٨.

والشعر لعمرو بن العداء الكلبى، وكان معاوية بن أبى سفيان قد استعمل ابن أخته عمرو بن عتبة بن أبى سفيان على صدقات كلب، فاعتدى عليهم، ففى ذلك يقول الشاعر هذين البيتين.=

سَعَى عِقَالاً فلم يَتْرُكْ لَنا سَبَدًا

فكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعى عَمْروُ عِقَالَيْنِ

لأصْبَحَ النَّاسُ أَوْبَادًا ولم يَجِدوُا

عِنْدَ التَّفَرقِ فى الَهيْجَا جِمَالَيْنِ

وكلام الناظم يَدفع هذا الجواز، ودَفْعُه ظاهر، لأن مبنِّى على قولهم : خَيْلاَنِ وجِمَالاَنِ، ونحو ذلك، وهو قليل، فلا ينبغى أن يُبْنَى عليه. ومثلُ هذا القياس يَلزمه في المركَّب أيضا، وفى (مائة) و (ألف). وسيُنَبَّه على ذلك إثْرِ هذا إن شاء اللّه.

وأما كَوْنُ المميَّز منصوبا فيُعطيه مِثالُهُ، وهو قوله : «كَأَرْبَعينَ حِينًا» فـ «حِينًا» مفرد منصوب، وإلزامُه النصبَ بما أشار إليه المثالُ ودليلُ على أنه لايَعتبر الخفضَ / بالإضافة قياساً، فلا يقال : ثلاثُو دِرْهَمٍ، ولا أربعُو ثَوْبٍ، كما مائةُ درهمٍ، ومائتا ثوبٍ. ١٠٢

وقد حكى الكسائى أنَّ مِنْ العرب مَنْ يُضيف (العِشْرين) وأخواته إلى المفسَّر مُنَكَّرا أو معرَّفا، فيقول : عِشْرُو درهمٍ، وثلاثُو ثَوْبٍ، وأربعُو عَبْدٍ، ولم يُعَوِّل عليه الناظم فى القياس، فلذلك لم يَذكره.

وإنما نُصِبَ (عشرون) وأخواتهُ تشبيها بـ (ضارِبِينَ زيدًا) وذلك أنهم لَمَّا أفردُوه زادُوه تخفيفا أيضا بَحَذْف (مِنْ) وأعملوا (العشرين) فى

= وسعى : من قولهم : سعى الرجل على الصدقة، إذا عمل على أخذها من أربابها. والعقال : صدقة عام، وعقالاً وعقالين : منصوبان علي الظرف، وأراد : مدة عقال، ومدة عقالين. والسبد : الشعر والوبر. والأوباد : جمع وبَدَ - بفتحتين - وهى شدة العيش وسوء الحال. والهيجاء : الحرب.

والمعنى : أنه تولى علينا سنة فى أخذ الزكاة، فظلمنا ونهب أموالنا، حتى لم يترك لنا شيئا، فكيف بنا لو أن تولى علينا سنتين؟ أو على أى حال كنا نكون؟!

(درهمًا) فنصَبوه تشبيهًا بـ (ضَارِبِين) فى ثَبات النون والنصب، وحَذْفِها والخفضِ على الجملة، لأنك تقول : ضَارِبُونَ زيداً، وضَارِبُو زَيْدٍ، وكذلك تقول : عِشْرُون درهمًا، وتَحذف النونَ وتخْفض، وذلك إذا كان ما بعدها مالكًا أو نحوَة، نحو : عِشْروُ زيدٍ، كما تقول : غلمانُ زيدٍ، فلما كانت (عِشْرون) كـ (ضارِبِينَ) فى هذا المعنى، وكانت تقتضى مفسّرًا كما يقتضى (ضارِبُونَ) معمولاً - نُصب به لذلك.

واعلم أن الناظم لم يتعرَّض هنا لحال (لنيِّف) مع هذه العُقُود. والحُكْمُ فيها أن العُقُود تُعطف بالواو علي (النيِّف) فتقول : أحَدُ وعِشْرونَ، واثْنَانِ وثَلاَثُونَ وثَلاَثَةُ وأرْبَعُونَ.

وكان حَقُّه أنَ يَذْكَر ذلك، تَرك ذلك للعلم به، وعلى أنه قد ذكَر لزومَ الواو مع اسم الفاعل المشتق من العَدَد، نحو : الحَادِى والعِشْرين، ونحو ذلك.

وأمَّا حُكم (النَيِّف) مع لَحاق التاء مع المذكر، وعدمَ لَحاقها مع المؤنث، فتشَمله القاعدةُ الأولى.

وكذلك إطلاقُه لإتيانَ بالعِشْرين للتِّسْعِين، من غير تفريق فيها بين مذكَّر ومؤنَّث، يُشْعِر بأنَّ التفريق فيها مُهْمَل، فيجوز أن تَعُدَّ بها المذكَّر والمونَّث، فتقول : عِشْرونِ رَجُلاَ، وعِشْرُون امْرأَةً، ونحو ذلك، كما كان ذلك فى (مِائَة، وَلفْ) وإنما فُرِّق بين المذكَّر والمؤنَّث فى (العَشَرَة) وحدهَا من جملة العقود، وأما (النَّيِّف) فهو الذى التُزِم ذلك فيه. ثم قال :

وَمَيَّزوُا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا
مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّ يَنْهُمَا

يعنى أن العدد المركَّب، وهو من (أحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) مَيَّزته

العربُ بمفرد منصوب، كما مَيَّزت (عِشْرِينَ) وأخواته بواحدٍ منصوب.

وقَصْدُه أن هذا التمييز المذكور هو المعتَبر فى هذا النوع من العدد، لادخولَ لغير ذلك فيه، كما كان ذلك فى (عِشْرِينَ) فلا يُفَسَّر بمخفوض/، ولابَجْمع، فلا يقال : أحَدَ عَشَرَ دَراهَم، ولاأحَدَ عَشَرَ دِرْهَمٍ. ١٠٣

أمَّا النصب فلأنَّ العرب جعلت المركَّب كالمنونً، وعَامَلَتَه، معاملتَه، قاله سيبويه[1]. قال السيرافى : لايصح إلا ذلك، لأنَّ لأصل خمسةُ وعَشَرَةُ، فليس بعد الخمسة شئُ أُضيِفت إليه، فوجب أن تكون مُنَوَّنة ومحلُّ العشرة مَحَلُّ الخمسة، فكانت مُنوَنة مثلها.

وأيضا فلم تر شيئينَ جُعلا اسمًا واحداً، وهما مضافان أو أحدهما فوجب النصب لذلك، كذا قال السيرافى فى التعليل فانظر فيه .

وأمَّا الإفراد فلَما تقدَّم من أنه كافٍ لِعلْم المِقْدار.

وقوله : «فَسَوِّيَنْهُما» يريد : سَوَّ بين المركَّب في هذا الحكم، وهو وجوب الإفراد والنصب، وبين (عِشْرِين) وأخواته. ونَكَّتَ بذلك على ماذهب إليه الزمخشريُّ فى «الكشَّاف» فى قوله تعالى : {وقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا}[2]. من أن «أَسْبَاطًا» تمييز.

قال الزَّمَخْشرى : فإن قلت : مُمَيِّز ماعَدا العشرةَ مفردُ، فما وجهُ مجيئِه مجموعًا؟ فالجوابُ : أن المراد وقَطَّعْناهم اثْنَتَىْ عَشْرَةَ قبيلةً وكلُّ قبيلةٍ أسباطُ لاسِبْط، فوَضع «أَسْبَاطًا» موضعَ قبيلة، كما قال :

---

(١) الكتاب ٣/٥٥٧.

(٢) سورة الأعراف : ١٦٠.

* بَيْنَ رِمَاحى مَالكٍ ونَهْشَلَ *(1)

قال المؤلف:فمقتضى ماذَهب إليه أن يقال : رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ أنعاماً، إذا أريد إحدى عَشْرَةَ جماعةَ، كلٌّ واحدة منها أنعام. قال ولابأسَ برأيه فى ذلك لو سَاعَده استعمالُ، لكن قوله : (كُلُّ قَبيلةٍ أسباطُ لاسِبْطُ) مخالف لما يقوله أهل اللغة، من أن السَبْط فى بنى إسرائيلَ بمنزلة القبيلة فى العرب. قال : فعلى هذا معنى {قَطَّعَناهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا} قَطَّعْناهم اثنَتىْ عشرةَ قبائلَ، فـ (أسباطُ) واقعُ موقعَ (قَبَائل) لا موقعَ قبيلة، فلا يصح كونه تمييزًا، وإنما هو بَدَل، والتمييز محذوف. وعلى هذا المَحْمَل َحمل الآيةَ أيضًا غيرُابن مالك، كالشَّلَوْبين وابن أبى الرَّبِيع وغيرهما.

وقد جَعل هذا بعضُهم قياسًا، على ان يكون بَدَلاً يقوم مقامَ التمييز، وهذا غير مُمْتنع، وإنما الممتنع أن يُنْصب على التمييز كما قاله الزمخشرى.

وما رآه السيرافى فى (عِشْرِين) وأخواته من جواز التمييز بالجمع على التقدير المذكور جارٍ له هنا، إذ لا فرق بين أن تقول : هذه/ ١٠٤
عِشْرُونَ خَيْلاً، وثَلاَثُونَ رِمَاحًا، وبين أن تقول إحَدى عَشْرَةَ خَيلاً، وثَلاثَ عَشْرَةَ رِمَاحًا، فيكون الناظم أيضا قد تحرزٌ من هذا المذهب :

وإنْ أُضِيفَ عَدَدُ مُرَكَّبُ
يَبْقَى الْبِنَا وعَجُزُقَدْ يُعْرَبُ

(١) الكشاف ٩٨/٢، والرجز لأبى النجم، وقد سبق الاستشهاد به، وقبله:
* تَبَقَّلَتْ من أوَلِ التَّبَقُّلِ *

يعنى أنَّ العدد المركَّب إذا أضيف فإن البناء يبقى على ما كان عليه قبل الإضافة. وهذا الكلام مُؤْذِنٌ أولاً بجواز الإضافةإلى العدد المركبَ، فتقول : هذه أَحَدَ عَشَرَكَ، وثَلاَثَةَ عَشَرَ زيدٍ، فيبقى على ماكان عليه من البناء على الفتح، وذلك فىالجزءين معًا، فالصَّدْرُ لتركيبه مع الثانى، والَجُزُ لتضمُّنه معنى الحرف، وهذا الاستعمالُ هو الأكثرُ فى كلام العرب.

وقد يُعرب العَجُز، يعَنى قد يقع الإعراب فى آخر العَجُز، فتقول : هؤلاء أحَد عَشَرُكَ، ومررتُ بأحدَ عَشَرِ زيدٍ، كما يُعرب المركَّب فى آخره. وقد مَرَّ ذكر هذا.

ويريد أن العَجُز هو المعرب، وما عداه مبنّى، ولا يُؤخَذَ من هذا أنَّ إعراب العَجُز يؤدَّى إلى إعراب الصَّدْر ضرورةً، إذ كان إعرابه لايمكن إلا باستقلاله بنفسه، وإزالةِ التركيب، وذلك يَستلزم أن يكون مضافا إليه، والأول مضاف، فيصيران معًا مُعربَيْن، كامرِئِ القَيْسِ، وعبدِ اللَّهِ، ونحوه، لأنا نقول : ذلك غير لازم، ولايستلزم إعرابُ العجز إعرابَ الصَّدْر. ألاترَى أنَّ المركَّب تركيبَ مَزْج مبنُّى الصَّدْر، معربُ العُجز، فالصَّدْر فى مسألته باقٍ على الحكم الذى قَدَّم فيه، وهو البناء، ولايصح أن يقال : لعله نَبَّه على كِلاَ السَّمَاَعيْن، وماحكاه سيبويه، وما حكاه الفراء، وقد ذُكر قَبْلُ[1]، لأنا نقول : إن الناظم إنما قال : «وعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ» فأفرد العَجُزَ وحدَه بالإعراب، ولو كان مراده ذلك لقال : وقد يُعرب المركَّب، أو ما يُعْطِى هذا المعنى، فإنما نَبَّه على ماحكاه سيبويه من قول بعض العرب : خمسةَ عَشَرُكَ. قال : وهى لغةٌ رَديئَةٌ[2].

---

(١) انظر : ٢٦٩والكتاب ٣/٢٩٩، ومعانى القرآن ٢/٣٣.

(٢) الكتاب ٣/٢٩٩.

قال ابن خروف : يقول : هى كبَعْلَبَكَّ فى الرَّداعة، ولهذا قال الناظم : «وعَجُزُ قَدْ يُعْرَبُ» فنبَّه على قِلَّتها وضَعْفها.

وصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إلَى
عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ
وَاخْتِمْهُ فى التَّأنِيث بالتَّا ومَتَى
ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِتا

هذا الفصل يُذكر فيه اسمَ الفاعل المشتَقَّ من أسماء العدد، ويُقَرِّر/ ١٠٥
الحكم الَّذى له فى قوانين النحو. وله فى هذا الباب ثلاثة مواضع:

أحدها : الآحادُ من اثنين إلى عَشَرة. والثانى : من أحد عشر إلى تسعةَ عشرَ والثالث : من عِشْرين إلى تِسْعين.

وأحكامُه مختلفةٌ باختلاف هذه المواضع، فذكَر كل فصلٍ على حِدَته، وابتدأ بذكره مع الآحاد، لكنَّه قَدَّم مقدمةَ نَقْلِيَّة، تَشمل جميع المواضع، وهى الإخبار عن جواز صَوْغ اسم الفاعل من هذه الألفاظ، فقال : «وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فما فَوْقُ» إلى آخره. يعنى أنه يجوز أن تصوغهن هذه الألفاظ التى هى :، اثنان، وثلاثة، وأربعة، وخمسة، ومابعدها إلى العَشَرة اسمًا يُوازِن اسمَ الفاعل المبنىَّ من فعل ثلاثى، وهو (فاعِلُ) الجارِى على (فَعَلَ) فتقول : ثانٍ، وثالثُ، ورابعُ، وخامسُ، وهكذا إلى عاشرٍ، كأنك تُجريها على : ثَنَيْتُ، وثلثت، ورَبَعْتُ، إلى : عَشَرْتُ، كما تقول : ضَارِبُ من (ضَرَبْتُ) وحامِلُ من (حَمَلْتُ) ونحو ذلك.

وإنما قال : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ» فبَيَّن أنَّ ذلك إنما يكون كالمبنى من الثلاثى، تحرُّزًا من سَبْق الفهم إلى جواز البناء على مُوَازنة اسم الفاعل

من غير الثلاثى. كمُفعِلٍ، ومُتَفَعِّلٍ، ومُفْتَعِلٍ، ونحوه، فإن مثل هذا لايجوز وهو قد قال : «كَفَاعِلٍ» فـ (فَاعِلُ) قد يكون عبارة عن اسم الفاعل، لا عن نَفْس البناء.

وإنما نَبَّه على جواز الصَّوْغ هنا، لأنه على خلاف لأصل، ألا ترَى أنه على أحد الوجهين يُصاغ من نفس اسْم العدَد لا من مَصدره، وذلك إذا كان بمعنى بعضِ أصلِه، فليس فيه رائحةُ من معنى الاشتقاق الذى فى نحو : ضَارِبٍ من (ضَرَبَ) فلما كان كذلك احتاج إلى الإعلام بأن ذلك سائغُ ومنقولُ من كلام العرب، وعليه يَنْبَنِي الكلام فى هذا الفصل.

والبناءُ الذى نَبَّه عليه هنا على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسم العدد نفسِه، فتقول : ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ، ورَابِعُ أرْبَعَةٍ، وخَامِسُ خَمْسَةٍ، فهذا لم يَقع بناؤه من مَصْدرٍ استعمالىٍّ أصلا، إذ لايقال : ثَلَثْتُ الثلاثةَ ثَلْثًا، ولارَبَعْتُ الأربعةَ رَبْعًا، ولاخَمَسْتُ الخمسةَ، ولا ما أشبه ذلك، ، فلم يكن له مصدر تُشْتق منه هذه الصِيغة، فثالثُ مشتق من لفظ (الثلاثة) ورابعُ من (أربعة) وهكذا ماعداها. وهو داخلُ فى الاشتقاق السماعىّ، وهو الاشتقاق/ من أسماء الأجناس، ١٠٦
كترَبَتْ يَدَاهُ من (التُّربِ) واسْتَحْجَر الطِّينُ، من (الحَجَر) واسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ، من (التَّيْس) على ما هو مبيَّن فى علم «الاشتقاق».

والوجه الثانى : أن يكون البناء من المصدر حقيقةً، فتقول : ثالث اثْنَينْ، ورابعُ ثلاثةٍ، وخامسُ أربعةٍ، ونحو ذلك ، فهذا النوع لم يَقع بناؤه من اسم العدد نفسِه، لأنك تقول : ثَلَثْتُ الاثْنَيْن، ورَبَعْتُ الثلاثةَ، وخَمَسْتُ الأربعةَ، ونحو ذلك. هذا وإن كان المصدر مشتقا من اسم العدد، فإنَّ

المصدر الاستعماليّ هو الأصيل في الاشتقاق، بخلاف أسماء الأجناس، كما ذُكر في «كتاب الاشتقاق»(١) وكلا القسمين هو المذكور بعد هذا.

ولَمَّا كانت ألفاظ العدد مخالفةً لسائر الأسماء في لَحاق علامةَ التأنيث، فإنها تَلحق إذا أُريد بها المذكَّر، وتسقط إذا أريد بها المؤنث، على عكس الأمر في سائر الأسماء – خافَ أن يُتَوهَمَّ أن حكم المخالفة مُنْسَحِبُ على اسم الفاعل فيه، فنَصَّ على أن حكمه موافق لسائر الأسماء فقال: «واخْتِمهُ في التَّأْنِيثِ بالتَّاءِ» إلى آخره.

يَعنى أنك تُلْحقه التاء إذا أردتَ به المؤنث، فتقول: ثالثهُ ثلاث ورابعةُ أربعٍ(٢)، وخامسةُ خمسٍ، وكذلك في المخالف(٣) نحو: رابعةُ ثلاثٍ ، وخامسةُ أربعٍ، وما أشبه ذلك.

وتُسقطها إذا أردتَ المذكر فتقول: ثلثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ ، وكذلك ثالثُ اثنَيْن، ورابعُ ثلاثةٍ ونحو ذلك.

و«بالتَّاءِ» متعلَّق بـ«اخْتِمْهُ» و«في التَّأْنِيث» حال من ضمير «اخْتِمْهُ» البارز، أي اخْتِمه بالتاء حالَ كونه في التأنيث، جَعل التأنيث له ظرفًا مجازا.

ثم بَيَّن مواضعَ القسمين المذكورين، وهما اسم الفاعل المشتقُّ من اسم العدد، والمشتقُّ من المصدر، والحكمَ فيهما، وتنزيلَ اللفظ على معناهما، فقال:

وإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي
تُضِفْ إلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

(١) كتاب الاشتقاق هذا للشارح، وقد ذكره غير مرة في الكتاب.

(٢) في الأصل «ثلاثة ثلاث، وأربعة أربع» وهو تحريف، والصواب ما أثبته من (س، ت).

(٣) في (ت) «المخالفة».

وإنْ تُرِدْ جَــعْلَ الأَقَلّ مِــثْلَ مَـــا
فَــوْقُ فَــحُكمْ جَــاعِلٍ لَهُ احْكُمَـــا

اعلم أن مدلول اسم الفاعل فى باب العدد واحدُ من آحاده مطلقا، فثالثُ، أو رابعُ، مدلولُه فردُ من أفراد الثلاثة، أو من أفراد الأربعة، لأن (فاعلاً) و (فاعلةً) فى سائر الأبواب معناه واحدُ وواحدةُ، فكذلك هنا،

١٠٧ فإذَنْ لايستعمل فى هذا الباب/ إلا كذلك لمقَصْدٍ خاصٍ فى الإخبار بذلك الواحد، أو الإخبار عنه.

والقَصْد به فى الاستعمال وجهان :

أحدهما : أن تَقْصد به قَصْدَ البعض، بمعنى أنك تريد الإخبار عن واحد من آحاد العدَد، مِنْ حيثُ هو بعضهُا خاصَّة، وهذا معنى قوله : «وإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِى» أى إن تُرِد بعضَ العدَد الذى بُنِى اسم الفاعل من لفظه، فالحكمُ أن تَحكم له بحكم البعض البَيَن، أى الظَّاهِرِ الموجود فى نَصِّ الكلام، فتقول : ثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، فتُضيف (الثلاثةَ) إلى (ثالثٍ) و (الأربعةَ) إلى (رابعٍ) كما تُضيف لفظَ البعض لو قلت : بعضُ ثلاثةٍ، وبعضُ أربعةٍ، لأن معناه مثل معناه.

وقد اشتمل هذا الكلام على حكمين:

أحدهما : لزومُ الإضافة فى هذا القَصْد، لأن معنى اسم الفاعل هذا معنى البعَضْ، فكما أن البَعْضَ يَلْزم الإضافةَ، فكذلك ما كان فى معناه. وسببُ ذلك أنه مشتق من اسم العدد نفسه، فلا إشعارَ له بالاشتقاق الذى يُؤَدِّى معنى الفعل، وهو سببُ العمل. ومن هنا لم تَنْطق العرب بالفعل كما تقدم قَبْلُ، فلا يجوز إذَنْ أن يقال : هذا ثالثُ ثلاثةً، كما

لايقال: هذا بَعْضُ ثلاثةً، إذ لاناصبَ له، وهذا مذهب الجمهور.

وقد أجاز الأخفش النصبَ والتنوين فى هذا القسم، فتقول : هذا ثالثُ ثلاثةً ورابعُ أربعةً، ونحو ذلك، وكأنه قاسَ ذلك على قول العرب : ثَنَيْتُ الرجليَنْ، إذا كنت الثانَى منهما، فهاهنا يصح أن يقال : هذا ثانٍ اثْنينَ، وهو بمعنى : أحدُ اثنَيْن أو بعضُ اثنينْ، فكذلك ينبغى على هذا أن يقال : هذا ثالثُ ثلاثةً، بمعنى واحدُ من ثلاثةٍ، وكذلك رابعُ أربعةً، وخامسُ خمسةً، ونحو ذلك.

ورَدَّه المؤلف بأن مُوَازن (فَاعِل) المشارَ إليه إذا أُرِيد به معنى (بَعْض) لافِعْلَ له، فإن العرب لاتقول : ثَلَثْتُ الثلاثةَ، ولاربَعْتُ الأربعةَ، وجاز ذلك فى (ثَانِى اثْنَيْن) لأن له فعلا يجرى مَجرْى القسم الثانى الجارِى مَجْرى اسم الفاعل.

والحكم الثانى : أن يكون الإضافة إلى المُتَّفقِ لا إلى المُخْتَلِف، فتقول : ثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، لأن المعنى أحدُ ثلاثةٍ، أو بعضُ ثلاثةٍ. ولايصح أن تقول فى هذا الفصل : ثالثُ/ اثنَيْن، ولارابعُ ثلاثةٍ، ونحو ١٠٨
ذلك، لأن قَصْد البعَضْ هنا يُفسد المعنى، إذ كان المعنى : بعضُ اثنين وهو ثالثُ، أو بعضُ ثلاثة وهو رابعُ، وهذا فاسد وهذا الحكم لم يَنُصَّ عليه الناظم نصاً، ولكن تَركَه لتضمُّن الاشتراط المعنوى إياه، وهو كونُه بمعنى (بَعْض).

والقصدُ الثانى من القَصْدَيْن فى (فاعِلٍ) من أسماء العدد : أن تُريد به معنى جعِل الأَقَلَّ من العدد مثلَ ما فوقه، فإذا كان (ثلاثةً) أردتَ أن تجعله (أربعةً) أو (خمسَةً) أردتَ أن تجعله (سِتَّةً) فاسمُ الفاعل هنا

تَحكم له بحكم «جَاعِلٍ» اسم الفاعل من (جَعَلَ) وذلك قوله : «وإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلَّ مِثْلَ مَا فَوْقُ» إلى آخره.

يريد أنك تَحكم له بحكم اسم الفاعل من كل وَجْه، فتقول : هذا ثالثُ اثْنَين، بالإضافة، كما تقول : هذا جاعلُ الأثنين ثلاثةً، وكذلك تقول : هذا ثالثُ اثْنَيْنِ، كما تقول : هذا جاعلُ الاثْنَيْن ثلاثةً .

ويتضمن هذا الكلام أيضا حكمين :

أحدهما : عدمُ لزوم الإضافة، بل تجوز الإضافةُ وحذف التنوين، والنصبُ مع التنوين، كما فى اسم الفاعل، وأيضًا فيُشترط فيه ما يُشترط فيه ما يُشترط فى اسم الفاعل، ويجرى على مايَجرى عليه من الأحكام، فإذا كان بمعنى الماضى لم يَعمل، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز إعمالُه، ولايَعمل إلا بشروطٍ تقدمٌ ذكرها فى «اسم الفاعل» كالاعتماد على حرف نَفْى، أو استفهام، أو نداء، أو وقوعهِ خبرا، أو حالا، أو صفة، أو نحو ذلك مما تقدَّم ذكره، لأن (ثانيًا) و (ثالثًا) هنا مِنْ : ثَنَيْتُ، وثَلَثْتُ، كما كان (جَاعِلاً) من : جَعَلْتُ.

والثانى : أنه لايُضاف إلى ما كان من العدد مُوافِقًا، فلا تقول بهذا المعنى هذا ثالثُ ثلاثةٍ، وإنما تقول : هذا ثالثُ اثنَيْن، ورابعُ ثلاثةٍ، لأن معنى (جَاعِلٍ) لايُتَصَور إلا مع المخالفِ، فـ (ثالثُ اثنَيْن) يصح على معنى : جاعلُ الاثنَيْن ثلاثةً، بخلاف (ثالثِ ثلاثةٍ) فإنه لايصحُّ فيه ذلك، وقد تقدَّم التنبيهُ على هذا المعنى، وكلامه يُشْعر بهذَيْن الحكمين، لأنه قال : «وإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلَ مِثْلَ ما فوْقُ» فهذا مُستلزم للمخالفة. قال «فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا» فهذا معنى إجازة النصب فيه والتنوين.

إلا أنَّ هذا الفصل فيه نظرُ من وجهين :

أحـدهـمـا : أنه قـال : «وصُغْ مِنَ اثْنَيْن فَـمَـا فَـوْقُ» ثم بَيَّن أنَّ الاستعمال / على وجهين، بمعنى (بَعْض) وبمعنى (جَاعِل) فاقتضى هذا ١٠٩
الكلام أن يجوز صَـوْغ (فَـاعِل) بمعنى (جاعل) من اثْنَيْن، ومن شـرطه لأيُضاف إلاَّ إلى العـدد المخـالفِ، فـيقـال : هـذا ثانٍ واحـدًا، وهـذا ثانِى واحدٍ، كما تقول : هذا ثالثُ اثنَيْنِ، وهذا ثالثُ اثْنَيْن، لكن هذا لايُقال .

وقـد ذَكر المؤلف فى «شـرح التسـهيل»(١) أن العـرب لم تَسـتـعمل (ثانيًا) بمعنى (جَاعِل) وإنما جَعلته بمعنى (بعَضْ) والتزمتْ ذلك فيه(١). وأصْل النقلِ فى منع ذلك لسيبويه(٢).

وأيضا فمقتضى كلامه لزومُ الإضافةِ فى اسم الفاعل الذى بمعنى (بعَضْ) مطلقا، وقد تقدم أنه يُستعمل ذا وجهين فى (ثانٍ) كالذى بمعنى (جَاعِل) حكاه أيضا المؤلف كما تقدم. فيجوز على ما نَقل أن يقال : هذا ثانِى اثنَيْن بالإضـافـة، وثَانٍ اثْنَيْن، بالتنوين والنصب، لأنك تقول : ثَنَيْتُ الاثْنَيْنِ، ولايصح هنا أن يكون بمعنى (جَاعِل) إذ لايمكن أن يقال : جعلتُ الأثْنَيْنِ اثْنَيْنِ. فإطلاقُ الناظم الكلامَ فى هذه المسألة يؤدىّ إلى معنًى غير صحيح.

والوجـه الثـانى : أن قـوله : «فَـحُكْمَ جَـاعِلٍ لَهُ احْكُمَـا» يقـتـضى أن جواز الوجهين فى هذا الباب يُسَاوِى الجوازَ فى اسم الفاعل مطلقا، وقد قالوا فى الإضافة فى هذا الباب:

---

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمزية ٣/١٠٦).

(٢) الكتاب ٣/٥٥٩.

إنها أوْلَى، بخلاف باب «اسم الفاعل» فإن الإضافة فيه ليست بأوْلَى من النصب. وفَرَّق بينهما بعضُ شيوخنا بأن اسم الفاعل مشتق من أصْلٍ، وهوالمصدر، واسم الفاعل هنا مشتق من فَرْع، لأنه مشتق من مصدر اشْتُقَّ من اسم العدد، فحيث ضَعفُ الاشتقاق قويتَ الإضافة، وحيث قَوِى الاشتقاقُ ضَعُفت الإضافة. وإذا ثَبت هذا ظَهر أن إطلاق الناظم القولَ بأن حكم اَسم الفاعل هنا حكمُ (جَاعِلٍ) مطلقا فيه ما تري.

والجواب عن الأول لايَحْضُرنى الآن.

وأمَّا الثانى فإن سلِّم الفرقُ بينهما فى ذلك الحكم فلا خَلَلَ فى ذلك، لجواز الوجهين على الجملة. وقد مضى له من هذا أشياءُ يُتْرك فيه الترجيح، إذ لامَحذور يُلْقَى فى ذلك الإطلاق.

وقوله : «مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّن» «بَعْضُ» هنا المراد به هذا اللفظ، ولكن ١١٠ نَكَّره كما يُنَكَّر العلَم إذا قلت : مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخرَ، لأن / الألفاظ أعلامُ على أنفسها، لأنك تقول: هذا زيدُ ثُلاَثيًّا، ولاتُجْرِى عليه النكِرة صفة، فكان حقه أن يقول: مثَل بَعْضِ البَيِّنِ، أى المذكورِ فى اللفظ، لكن ذهب مذهبَ تنكيرِه فصحَّ وقد مرَّ نحوُ من هذا فى «باب المعرَّف بالأداة».

وقوله : «فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا» «حُكْم» منصوب على المصدر المشبَّه به، أى احكم حكمًا مثَل حُكْمِ (جَاعِلٍ) ولا يكون اسمًا، لأنَّ التعدِّىَ إلى الاسم بالباء، فإنما يقال: احْكُمْ بُحكْم كذا، ولايُحمل على حذف الباء، لأن باب :

* تَمُرُّون الَّديَارَ ولَمْ تَعُوجُوا *(١).

---

(١) عجزه : * كلامكمُ علىَّ إذن حرامُ * =

شاذٌّ، والكاف فى قوله : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ» اسمُ تعدَّى إليه «صُغْ» أى صُغْ مثل فاعل، فجعَل الكاف اسمًا، كما قال الأعشى(١) :

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ
كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والْفُتُلْ

فالكاف فى «كالطَّعْنِ» فى موضع رفع على الفاعلية، وقال امرؤ القيس(٢):

فَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ
ضَعِيفٍ ولَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

وإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِى اثْنَيْنِ
مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ
إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِى

وشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا
ونَحْوِهِ وقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

وبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ
بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

= وهو لجرير، وسبق الاستشهاد به فى «باب حروف الجر» والمراد بهذا الباب تعدية الفعل اللازم بنفسه بعد حذف حرف الجر، ونصب المجرور، وأصله:تمرون بالذيار، فحذف وأوصل.

(١) ديوانه ٤٨، والمقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وابن الشجرى ٢٢٩/٢، ٢٨٦، وابن يعيش ٤٣/٨، والخزانة ٤٥٣/٩، والعينى ٣٩١/٣، والهمع ١٩٨/٤، والدرر ٢٩/٢

والشطط : الجور. والفتل : جمع فتيل، وهو مافتله الأنسان بين أصابعه من خيط أو وسخ. يريد : أنه طعن جائف نافذ إلى الجوف، يغيب فيه الزيت والفتل.

(٢) سبق الأستشهاد به.

هذا هو الموضع الثانى من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم العدد [وهو العدد][1] من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ.

واعلم أنّ الاشتقاق هنا إنما يكون بمعنى (بَعْض) لابمعنى (جَاعِل) فلذلك قال : «وإنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا» فبيَّن بقوله : «ثَانِي اثْنَيْنْ» أن المستعمل هنا إنما هو اسم الفاعل الذى بمعنى(جَاعِل) اسمُ فاعلٍ حقيقةً، واسم الفاعل إنما يُبنْى من الثلاثى المفرد كما تقدم. والمبنىُّ منه هنا مركَّب لا مفرد، فهو أكثرُ حروفًا من الثلاثى، وأيضا فلا يُبْنى من المركَّب اسمُ فى صريح كلام العرب، وما جاء من نحو قولهم : عَبْقَسِيٌّ، وعَبْشَمِيٌّ[2]، لايُبْنى عليه، ومن هنا منعه أبو الحسن الأخفش، فإذن لايُتَصَوَّر هنا هذا الاستعمال.

فإن قلت : احْذِفُ الجزءَ الثانى من الأول فأقول: هذا ثالثُ اثْنَىْ عَشَرَ، ورابعُ ثلاثةَ عشرَ ونحو ذلك.

فالجواب : أن ذلك لاينبغى أيضا/ أن يجوز، لأنه فرعُ ذلك الممتنع ١١١
ومحذوفُ منه، فيمتنع بامتناعه، اللهمّ إلا أنَ يَثْبُت من كلامهم : رَبَعْتُ الثلاثةَ عشرَ، أو نحوه، فإنه يصح على هذا أن يقال : هذا رابعُ ثلاثةَ عشرَ.

وفى «التَّذْكِرة» عن أصحاب سيبويه جوازُ ذلك، لأن (عَشَر) فى حُذِف، فهو بمنزلة ماليس فى الكلام، فإنما بُنِى (فَاعِلُ) من (ثَلاَثَةٍ) و (أربعةٍ) التى فى الكلام.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) نسبه إلى : عبد القيس، وعبد شمس، وانظر : سيبويه ٣/٣٧٦.

قال أبو علي : يُقَوِّي ذلك أنَّ (حَادِيَ) ونَحوه معرب، فدل الإعراب على أن ذلك المحذوف ليس مَعْنِيًا به، وصار مثلَ الأسماء التي تجري على الفعل. هذا ما قال.

وقد حَكى بعضهم أنه يقال : رَبَعْتُ الثلاثةَ عشرَ. وقالوا: مَعِي عشرةُ فأحَّدْهُنَّ لي[1]، فهذا بمنزلة رابعُ ثلاثةَ عشرَ، فتقول : هذا حَادِي عَشَرةَ، وحَادِ عَشَرَةَ، فصح من هذا أن المركب من العدد يمتنع أن يُبْنى منه بمعنى (جَاعِل) إذا كان البدء من مركَّب، ولايمتنع إذا كان من غير مركب.

فإن قلت : فإذا كان حُكِيَ هذا جاز[2] إذَنْ في المركب استعمالُ الذي بمعنى (جَاعِل) مطلقا، والناظمُ قد قيَّد ذلك بمثل (ثَانِي اثْنَيْن) فكان ينبغي أن يُطلق القانونَ إطلاقا، إذ قد أجازوا ذلك، نَصَّ عليه الشَلَوْبِين وغيره، وهو موافق لما حُكِيَ[2]، ولايلزم من امتناع البناء امتناعُ البناء من غيره.

فالجواب : أنَّ السَّماع بذلك، أعني بقولهم : رَبَعْتُ الثلاثةَ عشرَ، ونحوه نادرٌ، فلم يَعْتَبره، وعلى اطَّراحه بنَى في «التسهيل»[3]، فلا اعتراض عليه فيما ذَهب إليه، ومع أن شيخنا الأستاذ[4] - رحمه الله - عَمَّمَ[5] الجواز مطلقا قياسًا على ذلك المسموع، وذلك ظاهر من جهة أن التركيب لازمٌ إمَّا لفظًا وإمَّا تقديرًا، وهو مانعٌ من البناء على الإطلاق. وأما اسم الفاعل بمعنى (بَعْض) فيَسُوع استعماله في المركب وغيره، إذ يَسُوغ لك أن تَبْنِيَه من اسم العدد،

---

(١) اللسان (وحد) و في «وحكى يعقوب : معي عشرة فأحْدْ هنَّ لِيَهْ، أي صيِّرهنَّ لي أحدَ عَشَرَ».

(٢) يعني قول العرب «معي عشرة فأحِّدْ هُنَّ لِيَهْ»

(٣) ص ١١٢.

(٤) هو أبو عبد الله، محمد بن علي ابن الفخار الألبيري. وسبق التعريف به.

(٥) في جميع النسخ «غمز» وما أثبته من حاشية الأصل هو الصواب.

وتُركَبَّهُ مع غيره فتقول : ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، ونحو ذلك.

وذكر الناظم – رحمه الله – من الاستعمال فى لمركب ثلاثةَ أوجه أحدها : أن تأتى بتركيبينْ اثنَيْن، وذلك قوله : «فَجِئْ بتَرْكِيبَيْنِ» نحو قولك : حَادِى عَشَرَ أحدَ عَشَرَ، وثَانِى عَشَرَ، وكذلك إلى تاسعَ عَشَرَ تسعةَ عَشَرَ هذا فى المذكر.

١١٢ وتقول فى المؤنث : هذه حادية عشرَ إحدىَ عشرةَ، وثانية/ عَشرَ ثِنْتَىْ عشرةَ، وكذلك ما بعده إلى تاسعةَ عشرَ تسعَ عشرةَ.

وتشبيههُ بثَانِى اثْنَيْن يُعْطى أن التركيب الأول مضافُ إلى الثاني، وذلك صحيح، ولذلك تأتي بالياء فى اثْنَى عشرَ، إذا قلت : ثَانِى عشرَ اثْنَىْ عشرَ.

وقوله : «فَجِئْ بتَرْكِيبَيْنْ» دليل على أن (الحادى) ونحوه هنا مركَّب كأحدَ عشرَ، وذلك صحيح، لأنه اسم غير مشتق كأحدٍ، فيكون إذن بناؤه على الفتح، وهذا يُعطى أن يكون ما آخرهُ ياءُ قبلها كسرة، كحَادى وثَانِى مفتوحًا كغيره، إلا أنهم أجازوا فيه الوجهين: الفتحَ لأن هذه الياء تتحرَّك فى المؤنث، نحو : حاديَةَ عَشْرَةَ، والإسكانَ جريًا على ما اطُّرِد فى الأسمين المركبين نحو : مَعْدِ يكَرِب قاله الشلوبين.

والوجه الثانى : أن تَحذف العَجُز من التركيب الأول، ويَبْقَى التركيب الثانى على حاله، وهو الذى أراد بقوله: «أوْ فَاعِلاً بحَالَتَيْهِ أُضِفِ إلىَ مُرَكَّبٍ» البيت.

يعنى أنه يجوز لك أن تأتى بـ (فَاعِل) وحدَه مضافا إلى المركَّب الثانى، فتقول : هذا حَادِى أحدَ عشرَ، وثَانِى اثنْى عشرَ، وثالثُ ثلاثةَ

عشرَ، ونحو ذلك، فإنه مُوفٍ بالغرض الذى أردتَ، إذ كان المحذوف فى حكم المنطوق به، وهو العَجُز من المركب الأول.

وقوله : «بحالَتَيْه» يريد حالتَي التذكير والتأنيث، فمثالُ التذكير ماذكر، ومثالُ التأنيث : حاديةُ إحدَى عشرةَ، وثالثةُ ثلاثَ عشرةَ، ونحوه. وقوله : «أضِفْ» يريد أن حكم الإضافة باقٍ، لكن يبقى حكم اسم الفاعل إذا حُذف مابعده، هل يبقى على تركيبه أو يَرْجع إلى الإعراب. ولم يتكلم الناظم عليه، والحكمُ فيه الرجوعُ إلى الأصل من الإعراب، إذ لا يمكن أن يُبْنى مع التركيب الثانى، لأن ثلاثة أشياءَ لاتصير شيئًا واحدا.

ولايقال : يبقى على بنائه الأول، لأن المحذوف مُقَدَّر - لأنا نقول : البناءُ للتركيب اللفظى وقد زال، وأيضا فالرجوعُ إلى الأصل يكون بأدْنَى سَبَب، ولايَخرج عن أصله إلا بسبب قوى. وإذا ثَبت هذا كان حكمه حكمَ الأسماء المعرَبة التى آخرهُا ياء فى استتار الضمة والكسرة وظهور الفتحة فتقول : هذا حَادِى أحدَ عشرَ، ورأيت حادى أحدَ عشرَ، ونحوه.

١١٣ وقوله : (بِمَا تَنْوِى يَفِى»/ المجرور متعلق بـ (يَفِى) الفعلُ مجزوم على جواب قوله : (أَضِفْ) و«فاعلاَ» مفعول بـ «أَضِفْ» والتقدير: أَضِفْ وفاعلا بحالَتَيْه إلى مركب يَفِ بما تَنْوِى، أى يُعْطِ من المعنى مايُعطيه الأصلُ من غيرإخلال إذا هو حَذْفُ لدليل.

والوجه الثالث : أن تَحذف العَجُزَ من التركيب الأول، والصدرَ من التركيب الثانى، استغناءً بما ثَبت عَمَّا حذُف من الأول لَمَّا أُثْبَت نظيرُه فى الثانى، ومن الثانى لَمَّا أُثْبِت نظيرُه فى الأول، وهو قوله : (وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا) يَعنى أن هذه الكيفيَّة من الأستعمال شائعةُ

مستعملة كثيراً عندهم فى (حَادِى عَشَرَ) وما أشبهه من الألفاظ المركبة إلى (تاسعَ عشرَ) وذلك لأنها أقربُ إلى غرضهم من الأختصار واجتناب الإكثار.

ومثلهُ فى الكلام العربى شائع، ومنه قوله تعالى : {وَلاَتَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فإذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ}(١) الآية، المعنى حتى يَطْهُرْنَ ويَتَطَهَّرْن، فإذا طَهُرْنَ، يريد : من الدم، وتَطَهَّرْن : يعني بالماء، فَأْتُوهُنَّ من حيث أمركم الله. وقال تعالى : {قُلْ إنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىَّ إجْرَامِى وأنَا بَرِئٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ}(٢). التقدير : فعلىَّ إجرامى، وأنتم بُرَآءُ منه، وعليكم إجرامُكم وأنا برَئٌ منه.

وحكم التذكير والتأنيث فى هذا الوجه كما تقدم، فتقول : ثالث عَشَرَ، وثالثة عَشْرَةَ، إلا أن الحكم من البناء أو الأعراب فى الأول لم يَذكره.

أمَّا الثانى فبناؤه ظاهر لبقاء سببه، وهو تضمُّن معنى الحرف كما تقدم.

والأول يجوز فيه الوجهان : بقاءُ الإعرابِ والإضافةُ، فتقول : هذا حَادِى عشرَ، ورأيتُ حادىَ شرَ، بفتح الياء على حَدِّ سائر المعرَبات، وكأنه على نِيَّة حذفِ الجزء الثالث الذى هو صدر التركيب الثانى. وبعضهم يَنْسُب هذا الوجه الى البصريين. وبِنَاءُ الجُزْءَين أحدِهما مع الآخر، فيقول : هذا ثالثَ عشرَ، ورابعَ عشرَ. ويجوز فى (حادى)و (ثانى) مع (عشر) الوجهان المذكوران، وهما الفتح والإسكان، ويُنسب إلى الكوفيين.

وعلى هذا الوجه يصير قولك : هذا ثالثَ عشرَ بعد التركيب الذى ذهبوا إليه على صورة : ثالثَ عشرَ، الذى هو على حَدِّ : هذا ثالثُ، فيقع اللَّبْس بين

---

(١) سورة البقرة : ٢٢٢.

(٢) سورة هود : ٣٥.

المعنيين، لكن يُعتبر المعنى بالقرائن وما يقتضيه / المَساق، ولَمَّالم يَذكر ١١٤ الناظم وجه هذا الاستعمال الثالث دَلَّ على أنَّ كِلاَ القولين فيه ممكنُ عنده.

وعلى إجازة الوجهين، من الإضافة والتركيب مطلقا، اعتَمد الشلَّوْبين، ولم يَنْسُبهما، بل أخذ بهما مَعًا، وكأنهما عنده ثابتان نقلاً عن العرب، فلا إشكال إذَنْ فى الجواز، ومانُسب إلى الكوفيين والبصريين ينبغى أن يُسْتَظهر عليه وانظر نَقْل السيرافى .

وقوله : «وشَاعَ كَذَا» يعنى أن هذا الوجه هو الشائع الكثير، وكذلك فى «شرح التسهيل»[١] جعله غالبًا، فهو أكثرُ استعمالاً من الوجهين الأولين، ويليه فى كثْرة الاستعمال الثانى، وهو ماحُذف منه عَجُزُ الأول، ويليه الوجُه الأول، فهو أقلُّ الاستعمالات. قال سيبويه[٢] : وبعضهم يقول : ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، فعزاه إلى بعض العرب لا إلى جميعهم.

وَمثَّل هنا بَحادِى عشرَ، لأنه أولُ أعداد هذا العَقْد، وأيضا فقال ابنُه : لم يُمَثِّل بثانِى عشرَ، ليتَضَمَّن التمثيلُ فائدةَ التنبيهِ على ما التَزموه حين صَاغُوا (أحدًا) و (إحْدَى) على (فَاعِل) و (فاعِلة) من القَلْب، وجْعل الفاء بعد اللام، فقالوا :حادِى عشرَ، وحاديَة عشرَ، والأصل : واحدُ وواحدةٌ[٣].

ثم ذَكر الموضعَ الثالث من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم العدد، فقال : (وقَبْلَ عِشْرِينَ اذكُرَا وبَابِه الفَاعِلَ) إلى آخره.

---

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمراء : ٣/١٠٧)

(٢) الكتاب ٣/٥٦٠.

(٣) شرح ابن الناظم : ٧٣٧.

يعنى أن فوق العشرين حكمُه أن يُؤْتَى فيه باسم الفاعل مشتقا من (النَّيِّف) معطوفا عليه العشرون بالواو العاطفة. وقد تضمَّن قوله : (مِنْ لَفْظِ الْعَدَد) البناءَ من (واحدٍ) وما بعده، فتقول : الحادِى والعشرون، والحادِى والثلاثون، إلى آخره، ولايستعمل (الحَادِى) إلا مع (عَشَرة) و (عِشَرة) وأخواتهما. تقول : الثانى والعشرون، والثالثُ والعشرون، إلى التاسعِ والعشرِين.

وقوله :(وبَابِه) يَعنى به الثلاثين، والأربعين، والخمسين إلى التسعين فتقول : الحادِى والثلاثون، والثانى والأربعون، ونحو ذلك.

وقوله : «بحَالَتَيْهِ» يَعنى حالتَى التذكير والتأنيث، فالتذكير كما مَثَّل، والتأنيث نحو : الحاديةُ والثلاثون، والثانيةُ والعشرون، والخامسةُ والخمسون،/ ونحو ذلك، واسم الفاعل هنا بمعنى (بَعضْ) لابمعنى ١١٥
جَاعِلٍ) لأنك إذا قلت : الحَادِى والثلاثون، استَوى مع قولك : الواحدُ والثلاثون.

وأيضاً فلا فِعْلَ له يُشتق من مصدره، فلا يكون بمعنى (جاعِل) ولم يُنَبَّه الناظم على هذا اتِّكالا على إدراك القارئ له.

وقوله : (قَبْل وَاوٍ يُعْتَمدُ) يعنى أنه لابُدَّ من العطف، إذ لايقال : حَادِى عِشْرِين، كما يقال : خامسُ خَمْسَةٍ.

فإن قلت : مامراده بقوله : «يُعْتَمدُ» فالظاهر أنه فَضْلٌ غيرُ محتاج إليه، إذ كان قوله : «قَبْلَ وَاوٍ» يُجزِى عنه، وليست عادتَه؟

فالجواب : أنه مُحتاج إليه، والذى قَصد به أن الواو هى المعتمد فى هذا الموضع من حروف العطف، كما كانت هى المعتمدَة فى : واحدٍ

وعشرين، وثلاثةٍ وثلاثين، فكما لايجوز أن يقال : أحدُ ثم عشرون، ولا أحدُ فعشرون، إذ لايصح الترتيبُ فيه عَقْلاً، لأن الجميع اسمُ لهذه العِدَّةَ، فكذلك لاتقول : الحادِى ثم العشرون، لنفس ذلك المعنى.

وأيضًا فلفائدةٍ أخرى، وذلك أنه قَدَّم فى المركب أنك تقول : ثالثُ ثلاثةَ عشرَ، و (ثلاثة عشرَ) هنا نظيرُ ما بعد العاطف فى الثالث والعشرين، وتقول ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، فتأتى بعَجُز المركَّب الأول، ونظيرُه فى القياس فى العشرين أن تقول : هذا ثالثُ عشرين ثلاثةً وعشرين، فيحصل الإتيانُ بعشرين غيرَ معطوف أصلا، وكما هو الحكم فى خامِس خَمْسَةٍ، وثالث ثِلاثةٍ، فَلمَّا كان ذلك احتاج إلى التَّنْبيه على تأكيد الواو فى الموضع، وأنها لابُدَّ منها. وعلى ذلك كلامُ العرب، وما يُعْطيه القياسُ مُطَّرَحُ فيه والله اعلم.

{ كَمْ، وكَأيِّنْ، وكَذَا }

مَـيِّزْ فِي الاِسْـتِـفْـهَـامِ كَمْ بِمِـثْلِ مَـا
مَيِّزْتَ عِشْرِينَ ككم شَخْصًا سَمَا

وأجِـــزَانْ تجُــرَّهُ مِنْ مُـــضْــمَـــرَا
إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَــرْفَ جَــرٍّ مُظْهَــرَا

هذا البـاب يَذكر فـيه ألفـاظًا جَرَتْ مَجرى أسمـاء العدد فى طَلَب التمييز، لأنها تؤدى معنى العدد.

فـإذا قلت : كَمْ رجـلاً رأيتَ؟ فـمـعناه :إذا قلت : كَمْ رجـالٍ رأيت أعشـرين أم ثلاثين أم كذا؟ وكذلك إذا كـانت خَـبَرِيَّة إذا قلت : كَمْ رجلٍ رأيتُ. أى عددًا كثيرًا منهم رأيتُ، فالأولى سؤالُ عن عدد، والثـانيةُ تكثيرُ للعـدد / على جـهة الافـتـخـار أو غـيره. وهـى فى أدائهـا له على الوجـهَيْن مُبْهَمـة، فأتَى بحكم التمييز معـها، ولم يَذكر فيه غيرَ ذلك من أحكامها، لأنهـا فى سـائر الأحكام كـغيرهـا من الأسـمـاء، فتـقـع فـاعلةً، ومـفـعـولةً، ومبتدأةً، ونحو ذلك من المواقع. ١١٦

وأيضًـا فـثَـبتَ التـصـديرُ لـ (كَمْ) من حـيث أدَّتْ مـعنى حـرف الاستفهام، وهو مذكور فى غير هذا الموضع.

و (كأيِّن) مثْلها فى ذلك لأنها بمعناها فى التكثير. والذى يَخرج من حكم التصدير (كَذَا) فإنك تقول : رأيتُ كَذَا وكَذَا رجلاً، وكَذَا وكَذَا رجلاً رأيتُ، لكن هـذا يدلُّ على أنها ليست مثْل (كَمْ) فى معناها من كل وجه.

وسيأتى النظرُ فى هذا آخر الباب إن شاء الله.

وتكلَم الناظم أولاً على (كَمْ) وقَسَمها قسمَيْن : استفهامِّية وخبريَّة.

وبدأ بالاستفهامية فقال : «مَيِّزْ فِى الاِسْتِفْهَامِ كَمْ» لأنها الأصل، ولذلك تقول طائفة من النحويين : إنَّ الخبريَّة محمولةٌ فى البناء على الاستفهامِّية، لأن الخبريَّة خاليةٌ من موُجِب البناء وقد تقدَّم الكلامُ فى هذا، والنظرُ فى سبب بنائها فى كلا قسميها فى «المعرب والمبنى» حيث قال : «والسَّاكِنِ كَمْ» فأَغْنَى ذلك عن إعادته.

ويريد أن (كَمْ) الاستفهامية إذا أردتَ أن تميِّزها ميزتهَا بمثل ماتميَّز به (عشرين) من العدد. وقد تقدم أن مميِّز (العشرين) ونحوِه واحدُ منصوب، فكذلك تفعل هنا، فتأتى بواحدٍ منصوب، فتقول : كَمْ دِرْهمًا أعطَيْتَ؟ وكَمْ ثوبًا مَلَكْتَ؟ ومنه مِثَالُه : كَمْ شَخْصًا سَمَا؟ والشّخْصُ : سَوَادُ الإنسان وغيرِه، وهو مذكر يقع على المذكر والمونث. وسَمَا : أى عَلاَ وارتفع، أى كَمْ شَخْصًا ارتَفَع؟.

وفى تقييده تمييزَ (كَمْ) هنا بكونه كتمييز (عشرين فى الإفراد يُعطى معنيين:

أحدهما : أنه ارْتَضى مذهبَ البصريين فى لزوم إفراد التمييز فى الاستفهامِّية، فلا يجوز أن تقول : كَمْ أثْوَابًا ملكَت؟ ولاكَمْ دَراهِمَ أعطيتَ؟ لأن (كَمْ) أُجْرِيت فى التمييز مُجرى عددٍ لايكون مميَّزه إلا واحدًا، فلا ينبغى أن يُخَالَف به ذلك الباب. قال سيبويه : لم يُجِزْ يونُس والخليل : كَمْ غلمًانا لك؟ لأنك لاتقول : عشرون ثِيَابًا لك، إلا على وَجْهِ (لك مائةُ بِيضًا) و (عَلَيْكَ رَاقُودُ خَلاًّ)[1].

---

(١) الكتاب ٢/١٥٩

يعنى أنه لا يأتى/ مجموعًا إلا أن يكون منصوبا على الحال، ويكون ١١٧
إذ ذاك التمييزُ محذوفاً، كأنك قلت : كَمْ صَبِيًّا لك غِلْمَانًا، أى حالة كونهم علمانًا.

وعلى هذا التقدير فلابُدَّ أن تقول : كَمْ لكَ غِلْمَانًا؟ ولايصح تقديم (الغِلمان) على المجرور، لأنه عاملٌ غير متصرِّف، فلا يعمل فى الحال متقدِّمة عليه، إذ لاتقول : عبدُ الله قائمًا فيها[1].

وأما إذا أفردتَ (الغِلْمَان) فالتقديمُ والتأخيرُ بين المجرور والتمييز، وهو (الغُلام) جائزٌ، لأن العامل (كَمْ) من حيث جرى مَجرى الاسم التام بالتنوين أو بالنون، نحو : رِطْلٍ زيتًا، وعشرين دِرْهَمًا.

والمعنى الثانى : أن المنصوب بعدها لايكون ذلك مجرورا، كما لايكون ذلك فى تمييز العشرين، فكما لاتقول : عِشْرُ ودِرْهَم، وثَلاثُو ثَوْبٍ، كذلك لاتقول : كَمْ رجل عندك؟ وأنت تَستفهم.

لكن لَمَّا كان مميَز كَمْ) قد اختَصَّ بموضع يجوز فيه جَرُّ التمييِّز دون «باب عشرين» أخذَ يذكر ذلك، فقال : «وأَجِزَانْ تَجُرَهُ مِنْ مُضْمَرَا» إلى آخره.

يعنى أن المميَز يجوز أن يُجَرَّ وإن كان مميَّزا للاستفهاميَّة، ولكن لايجوز ذلك إلا بشرط أن تكون (كَمْ) مجرورة بحرف جَرٍّ مُظْهَر، فإذا كانت كذلك جازجَرُّ التمييز، فتقول : بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَك؟ وعَلَى كَمْ جِذْعٍ بيتُك مَبْنِىٌّ[2]؟ فلو كانت (كَمْ) غيرَ مجرورة بحرفٍ لم يَجُزْ أن يكون

---

(١) المصدر السابق ١٥٩/٢.

(١) فى (ت) «بيك بنيت».

ما بعدها من المميَّز مخفوضا، نحو : كَمْ درهمًا أعطيتَ؟ وكَمْ غلامًا ملكتَ؟ وكذلك ما أشبه ذلك.

وهذا الفصل المجمل قد اشتمل على مسائل :

إحداها قوله : «وأجِزَانْ تَجُرَّهُ مِنْ» فجعَل الجرّ إذا حَصَل الشرط جائزاً لا واجبًا، وهذا صحيح، فإن لك أن تقول : بكَمْ درهمًا اشتريتَ ثوبَك؟ وعلى كَمْ ابْنًا تُنْفِقُ؟

قال سيبويه عن الخليل : القياسُ النصبُ، وهو قول عامَّةِ الناس[1]. فأثبت أنه قول عامَّةِ العرب، وأنه القياس، وذلك لأن العرب عاملت (كَمْ) الاستفهاميَّة معاملةَ اسم مُنَوَّن، كما عَومِلَتِ (خمسةَ عشَر) تلك المعاملة، وكلاهما مبنٌّى لاتنوين فيه.

وقد تقدم التنبيُه على هذا، فإذا كان كذلك كان الأوْلَى والقياسُ ألايَختلفَ الحكم مع الجرِّ وغيره.

والثانيةُ قوله : (وأجِزَ انْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرًا) فجعَل الجرَّ على إضمار (مِنْ) بغير ذلك. وهذا مذهبُ جمهور البصريين.

/ قال ابن خروف : هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، فقولك : ١١٨
بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريْتَ ثوبَك؟ على تقدير : بكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشتريتَ ثوبَك؟ وهذا فى القياس ضعيف، من حيث كان حرفُ الجر لايجوز حذفُه إلا فى النادر والشاذّ، ولكنْ ألجأهم إلى تقديره ماتقدَّمَ مِنْ العرب عاملت (كَمْ) هنا معاملة المُنونّ، فصارت من تلك الجهة لاسبيلَ إلي خفض مُمَيَّزها، كما لاسبيلَ إليه فى (عِشْرِين) مع بقاء النون، فاضطُروا إلى تقدير الحرف.

---

(١) الكتاب ٢/١٦٠.

قال سيبويه : فأمَّا الذين جَرُّوا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوها تخفيفًا على اللسان، وصارت (علَى) عوَضًا منها. قال : ومثل ذلك : اللَه لاأفْعَلُ. فـإذا قلت : لاَهَا اللهِ لاأفْـعَلُ، لم يكن إلا لجـرٌّ، وذلك أنه يريد : لا واللَّه، ولكنه صار (ها) عوضًا من اللفظ بالحرف الذى يَجُرُّ، وعاقَبَه. ومثل ذلك : آللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ؟ إذا استفهمتَ، أضمروا الحرفَ الذى يَجُرُّ وحَذَفوا تخفيفًا على اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه فى اللفظ مُعاقِبًا[1].

ولهـذا نظائرُ أُخَـرُ، مـثل مـا ذَكـره سيـبـويه فى حذف الحـرف الجـار والتعويض. وقد حَكَى النحاسُ عن الزجَّاج أنه كان يخفض المميَّز هنا بكَمْ، ولا يَحذف شيئا.

وذكر ابنُ بَا بْشَاذ وحدَه أن مذهب إضمار الجار ليس مذهب المخففين. وقوله فاسد، ومذهبُ الجمهور المحقِّقين، كما تقدَّم، إضمارُ الحرف.

قال ابن خروف : ولا يمكن الخفضُ بها، لأنها بمنزلة عددٍ ينُصْبَ ما بعده قولاً واحدًا، فيجبُ لما حمِل عليه، ونُزِّل منزلتَه، أن يكون كذلك.

قال المؤلف : فلو خفضتَ ما بعدها مرةً ونصبتَه مرةَ لزم تفضيلُ الفرع على الأصل، وأيضـا لو كـانت صـالحـة للجـرَ بهـا إذا دخل عليـهـا حـرف جَرٌ لَصلَحت للجر بها إذا عَرِيَتْ من الحروف الجارة، إذ لاشئ من المَيَزات الصالحة لنصب مميـَّزها ولجرَه بإضـافـتـهـا إليـه يُشـتـرط فى إضـافـتـه أن يكون هو مجروراً[2]، فإذَنْ الحقُّ ما ذهب إليه الجمهور.

المسـألة الثـالثـة قوله : «و ولَيِتْ كَمْ حَرْفَ جَرّ» فـقَيَّد الجرَّ بكونه بحـرف،

---

(١) الكتاب ٢/١٦٠، ١٦١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمزية/١١٧، ١١٨).

فاقتضى ذلك أن الجرَّ إن كان باسم، وهو الجرُّ بالإضافة، لم يكن الحكمُ ذلك، بل الواجب النصبُ، فتقول : غُلاَمَ كَمْ رجلاً ملكتَ؟ ودَارَكَمْ رجلاً / ١١٩ دخلتَ؟ وما أشبه ذلك، ولاتقول : غُلاَمَ كَمْ رجلٍ ملكتَ؟ كما لاتقول : كَمْ علامٍ ملكتَ؟ وإن كان الجميع على تقدير (مِنْ) لأنَّ التمييز على هذا المعنى استقرَّ في هذه الأوجه كلها، فإنما يقال حيث سُمِع، لأنه على خلاف القياس والمُطَّرِد.

ولم يُنَبِّه الناظم على أن النصب هنا هو الأكثر، كما تقدم عن الخليل، لأنه قد لا يعَتبر مثل هذا، بل يُطلق الجواز، وإن كان أحد الوجهين أرجحَ من لآخر، كما مرَّ في مواضع.

والمسألةُ الرابعة لاحقةٌ بقوله : «كَكَمْ شَخْصًا سَمَا» وهو أن هذا المثال ليس بقَيْد في كون التمييز متصلا بـ (كَمْ) في هذا الباب، بل إنما أتى ذلك فيه بحكم الاتفاق، إذ كان يجوز لك أن تقول : كَمْ سَمَا شَخْصًا؟ كَمْ عِنْدَكَ غلامًا؟ وكَمْ لَكَ ثوبًا؟ وما أشبه ذلك. ومنه قولهم : كَمْ تَرَى الحَرورِيَّةَ رجلاً، إلا أنَّ الاتصال بـ (كَمْ) أقوى من الانفصال، وإن كان الانفصال عربيًا جيّدًا.

قال سيبويه : وزعم الخليل أن : كَمْ درهمًا لَكَ؟ أقْوىَ من: كَمْ لك درهما؟ وإن كانت عربيّة جيّده[1]. ثم عَلَّل ذلك - وإن كانت (كَمْ) بمنزلة (عِشْرِين) وعِشْرُون لايجوز فيها الفصلُ إلافي الشعر - بأن (كَمْ) صَار ذلك فيها عوضًا من التمكنُّ الذى فاتها دون عشرين، لأن (كَمْ) لاتقع إلا مبتدأة في الكلام، ولايجوز تأخيرها فاعلةً ولامفعولةً، فلا تقول : رَأيْتَ كَمْ

(١) الكتاب ٢/١٥٨.

رجلاً؟ وتقول : كَمْ رجلٍ أتَانِي، ولاتقول: أتَانِي كَمْ رجلٍ، بخلاف (عشرين) فإن الفصل معها قبيحٌ، لاتقول : أتاكَ ثلاثون اليومَ درهمًا، لأن العدد هنا لايَقْوى قوةَ اسم الفاعل فى جواز الفَصْل(١)، ثم أنشد من الشاذّ قولَ الشاعر، أنشده سيبويه(٢):

عَلَى أنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
ثَلاَثُونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ
يُذَكِّرُنيكِ حَنينُ العَجُولِ
ونَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاَ

ولأجل ما اعتُبِر من هذا التصرفُ المذكور جاز جَرُّها إذا دخل عليها حرفُ الجر، فخالفت بذلك بابَ (عشرين) إذ لايجوز الجرُّ فى (عشرين) لِما تقدَّم من ضَعْفه عن اسم الفاعل.

ووَجَّه المؤلف جوازَ الفصل بأن العدد المميَّز بمنصوب مستطالٌ بالتركيب إن كان مركبًا، وبالعلامتَيْن فى الآخِر إن كان (العشرين) أو إحدى أخواتها، فوضعُ التمييز من العدد بعيدٌ وإن كان بلا فَصْل، فلو فُصل / بشئ لازاداد هذا، فمنِع الفصلُ إلا فى الضرورة، و (كَمْ) بخلاف ١٢٠

(١) بتصرف شديد فى عبارة سيبويه فى الكتاب ١٥٨/٢.

(٢) الكتاب ١٥٨/٢، والمقتضب ٥٥/٣، والإنصاف ٣٠٨، وابن يعيش ١٣٠/٤، والخزانة ٢٩٩/٣، ٤٦٧/٦، والمغنى ٥٧٢، والعينى ٤٨٩/٤، والهمع ٧٧/٤، والدرر ٢١٠/١، والأشمونى ٧١/٤، واللسان (كمل).

والشعر بم مرداس رضى الله عنه. الحول : العام. والكميل : الكامل. والحنين أن ترجع الناقة صوتها إثر ولدها، ومنه معنى الاشتياق والعجول من الإبل : الواله التى فقدت ولدها. ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها. والهديل : صوت الحمام، والذكر منه، أو الحمام الوحشى. ومعناهما: لم أنس عهدك على بعده، وكلما حنت عجول أو صاحت حمامة رقت نفسى فذكرتك.

ذلك، فلم يَلزم اتصالُ مميِّزها(١).

فإن قلت : كلامُ الناظم يُعطي بسِيَاقه أنه لابُدَّ من ولايَة التمييز لـ (كَمْ) لأنه لَمَّا جَعله فى التمييز مثَّل (عشرين) وكان التمييز مع (عشرين) تَلزم ولايتُه له كما تقدم آنفا، فكذلك يكون الحكم مع (كَمْ) ويُرَشَّح هذا المعنى التمثيلُ بما اتَّصل فيه التمييزُ، وهو قوله : فإن جاز ذلك فى (عشرين) جاز فى (كَمْ) لامَحالةَ بنصٍّ كلامه، وأما فى حالة الإفراد فَيُعْطِي قَطعًا عدمَ جواز الجر بِمنْ، وهو جائز.

والثانى : أن جَرَّ [تمييز](٢) (كَمْ) بعد الاستفهاميَّة شَرَط فيه شرطًا واحدًا، وهو جَرُّ (كَمْ) بالحرف، واقتصر عليه.

وقد ذكَر الناسُ لذلك شرطًا ثانيا، وهو أن يكون التمييز متصلاً بـ (كَمْ) نحو : بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَك؟ فلو كان مفصُولا بينهما / فليس ١٢١
إلا النصبُ، نحو : بِكَمْ اشتريتَه درهمًا؟ ولايجوز : بِكَمْ اشتريتَه درهمٍ؟

وَعلَّل الشَّلَوْبينُ هذا الشرطَ بأنهم لَمَّا جَعلوا الحرفَ الخافض لـ (كَمْ) كالعِوَض من الخافض المحذوف، لم يَفهُمْ مقامه إلا إذا كان المخفوض متصلاً به، أو فى حكم المتصل فالمتصلُ نحو : آللَّهِ لَتَفْعلنَ، والذى فى حكمه : عَلَى كَمْ جِذْعٍ بيتُك مَبْنِيٌّ؟ لأن «جِذْعًا» وإن لم يتصل بـ «عَلَى» فى اللفظ، فهو فى حُكْم المتصل، لأن (كَمْ) متصل بها، والتمييز متصل بـ (كَمْ) فكأنَّ (عَلَى) متصلة بالتمييز، فإذا فُصل بينهما نحو: بكَم اشتريتَ ثوبَك درهمًا؟ - لم يَجُز الخفض، لأنَّ التفسير لم يتصل، فالمجوِّزُ

---

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمزية ٣/١١٧).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، اثبته من (س، ت).

للخفض مفقودُ، فامتنعُ فلَزِم النصب، فكلام الناظم يقَتضي جوازَ : بِكْم اشتريتَ ثوبَك درهمٍ؟ فذلك لايجوز كما ذُكِر.

والثالث : أن قوله(إنْ ولِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مظْهرًا) أتى فيه بلفظ «مُظْهَر» وظاهرهُ حَشْو، لأن قوله : «إنْ ولَيَتْ كَمْ» يُعْطِي أنه مُظْهَر، وأيضا فهو.

(كَمْ شَخْصًا سَمَا» وإذا كان كذلك لم يُعْطِ كلامُه ما فُسَر به أولا، بل ضِدَّه، لكن ضِدَه غيرُ صحيح لما تقدَّم ذكرُه عن أهل العربيَّة، فصار كلامه هنا مُشْكلا.

فالجواب : أن كلامه هنا لايُعْطِي المساواة بين (عشرين) و (كَمْ) فيما ذكرتَ، لأنه إنما قال : مَيِّزهُ بما مَيَّزْتَ به عشرين، فهو إنما عَرَّف بالتمييز نفسه، وأنه مُيِّزَ بمميَّز (عشرين) ولم يتعرَّض لغير لذلك، من التعريف بكونه متصلاً أو منفصلاً، لأن هذا تعريفُ بأمرٍ خارج عن حقيقة التمييز فى نفسه، ومرادهُ التعريفُ بحقيقته، فصَحَ التفسيرُ المتقدَّم، وزال الإبهامُ المورَد. إلا أن فى كلامه نظراً فى أمرٍ آخر، وذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه يَقتضى أن تمييز(كَمْ) لايجوز جَرُّه بمِنْ، لأن قوله : «مَيِّزْ فى الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلَ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِيَن» ظاهرُ فى لزوم النصب، من حيث كان مميَّز (عشرين) لازمَ النصب أيضا، إذ لايجوز لك أن تقول : فى (عِشْرِينَ درهمًا) : عِشرَونَ مِنْ درهمٍ، فكذلك يكون مَميّز(كَمْ) لأنه مُحَالُ عليه فى الحكم، كما أُحَال عليه فى الإفراد، ولزوم لإفراد، ومَنْعِ الجر بالأضافة، فيقتضى أن لأيقال : [كَمْ مِنْ درهمٍ عندَك؟ لايقال][1]: إن مميَّز (عشرين) يجوز جَرُّه بمِنْ على وجه، وهو أن يُؤْتَى به جمعًا، نحو : عِشْرِينَ من الدَّراهِم، وإذا ثَبت جَرُّه

(١) مابين الحاصرتين ليس فى النسخ، وزدتها حتى يستقيم المعنى. والله اعلم.

بمِنْ على الجـملة جـاز مـثلُ ذلك فى (كَمْ) أن يقـال فى (كَمْ) : كَمْ من الدراهِمِ عندَك: الأصل، فممَ تحرَز به؟

والجواب عن الأول : أنَّ كلامه إنما هو فيما يَحتاج إليه (كَمْ) من التمييز، وهل يجوز فيه الجرُّ على الإضافة، وكيف يكون من إفراد أوجمع. وعلى هذا دَلَّ كلامُه فى هذا الباب. وأما النصبُ وحكمهُ من كَونه لازمًا، أو غيرَ لازم، بل يجوز جَرُه، أو كونُه نكرةً أو غيرَ ذلك - فبابُ ذكر ذلك بابُ «التمييز» ولذلك لم يُفسَر كلامَه أولاً إلا بمازاد على باب «التمييز» المطلقَ، إذ لم يَذكر حكمَ كونه مُنَكَّرا، ولاممنوعَ التقديم، ولاغيرَ ذلك من أحكامه، وإنما ذكَر هنا ما يختص بباب (كَمْ) كما ذَكر فى «باب العَدَد» من أحكام التمييز مايَخْتَصُّ به ، وهو قد قال فى «باب التمييز» :

وَاجْرُرْ بِمَنْ إنْ شِئْتَ غَيْرذِى الْعَدَدْ

والفَـاعِلِ المَعْنَى كَطِبْ نَفْسًـا تُفَـدْ

ولاشك أن التمييز فى باب (كَمْ) ليس بذى العدَد، لأن ذا العدَد هو ماكان بعد عشرين وثلاثين وخمسةَ عشرَ ونحو ذلك، هذا وإن كان هنا محمولا عليه مَعْنًى فليس إيَّاهُ حقيقةً، ولا هو أيضًا فاعلُ معنى، فثَبت جوازُ جَرِّه بمِنْ ظاهرةً، وأنه لايلزم ذلك فى هذا الباب، لأنه لو ذُكر، تَكرارُ لايحُتاج إليه. وهذا واضح وأما النَظَر الثانى : فلم يَحْضُرْنى الآن جوابهُ. والظاهـر أنه لازم له، إلا أن يقـال : إنما تكلَّم على الأمـر الشـائع فى تمييز(كَمْ) وهو كونُه متصلا / بها، وهو الذى مَثَّل به ، ويكون ماعَداه من الفصول مسكونًا عن حُكْمه، وأنه إنما اقتصَر على الشرط الواحد بِنَاءً على هذا المَقْصِد، وهذا ضعيف كما ترى، فلو قال مثلا : ١٢٢

تَقْــدِير مِنْ مَــعَــهُ أجِــزْ إنْ يل كَمْ
وولَيَتْ كَمْ حَــرْفَ جَــرٌ مُلْتَــزَمْ

أو ما يُعْطى هذا المعنى لحصَل القصدُ مكملاً، ولم نقيْه من مَقْصِد بيته إلا أن الجر مُصَاحبُ لتقدير (مِنْ) وذلك معلوم، كما علم أن (كَمْ) مجرورة بقوله : (إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جرٌ مُظْهَرًا).

والجواب عن الثالث : أن «مُظْهَرًا» أتَى به على جهة الاحتياط، وحيث قَدَّم إضمارَ حرف جر، وهو (مِنْ) فخاف أن يُتَوَهم استصحاب الإضمار، فذكر قَيْدَ الإظهار لذلك، والله أعلم.

ولَمَّا أتَّم الكلامَ على أحد قسمى (كَمْ) ذَكر القسم الآخرَ فقال :

وَاسْــتَــعْــمِلَنْهَــا مُــخْــبِــرًا كَــعَــشَــرَهْ
إوْ مِــــائَةٍ كَكَمْ رِجَــــالٍ أوْمــــرِكبْ

وهو قِسَم الخَبْرِيَّة، يعنى أنلِ(كَمْ) استعمالاً آخر على أنها خبريَّة، فإذا جئتَ بها فى الكلام فأنت مُخْبِر بها أو عنها، وقد تجردَّت من معنى الاستفهام، وهو أصلها، فإذا قلت : كَمْ رجلٍ قَصَدَنِى، وكَمْ عَبْدٍ لِى - فالمقصود الإخبارُ بكثرة مَنْ جَاءَنِى من الرجال قاصداً لى، وكثرةِ مِنْ العَبيد، فكأنًّ الكلام فى تقدير : كثيرُ من الرجالِ قَصَدَنِى، وكثيرُ من العَبِيد لِى، فهذا معنى الإخبار فيها، وفيها معنى الافتخار، ولذلك شَبَّهها سيبويه[1] بـ (رُبَ) وجَعل معناها كمعناها، إلا أنهما عنده للتكثير.

وقَصْدُه تقريرُ حكم التمييز معها إذا كانت خَبَرِيَّة، ولذلك قال : (وَاسْتَعمِلنهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَة) أى كعشرةٍ إذا مُيِّزت، أو كمائةٍ كذلك، ولذلك قَيَّده

(١) الكتاب ١٦١/٢.

بالمثال، وهو قوله : (كَكَمْ رِجَالٍ أو مَرَهْ)ويُستفاد على هذا من كلام الناظم فوائد :

إحداها : أن لها فى التمييز وجهين، أحدهما أن يكون جمعًا ومفردًا، فإنه جَعله كعَشَرة أو مائة، والمتقرِّر فى (عَشَرة) التمييزُ بجمع، نحو : عشرةُ أثوابٍ، وعشرةُ غِلْمانٍ، ونحو ذلك، والمتقرَّر فى (مائة) التمييزُ بواحد، نحو : مائة رجلٍ، ومائة غلام، فكذلك تقول هنا فى (كَمْ) إذا أخبرتَ : كَمْ رجالٍ أعطيتُ، وكَمْ غلمانٍ ملكتُ.

والفائدة الثانية : خَفْضُ ذلك التمييز في كِلاَ حالَتَيْه كما تقدم تمثيلُ، فكما يَلزم الخفضُ فى مُفَسَّر (عَشَرة) و (مائة) فكذلك فيما حُمِل عليه. ووجهُ ذلك حَمْلُها على مَا مُفَسَرهُ من / العدد مخفوضُ، وهو ١٢٣
(عَشَرة) و (مائة) وبهذا أشعر تشبيهُ الناظم، وهى الفائدة الثالثة، وذلك لأنَّ الخفض فيها أولاً للفرق بينها وبين الاستفهاميَّة، فحَصل التفريُق فى التفسير. ولَمَّا كانت (كَمْ) تُعطى معنى العدد، وكان العدد فى التفسير على وجهين، صَرَفوا وَجْهَىْ (كَمْ) في التفسير إلى وَجْهَىْ تفسير العدد، لكن خَصُّوا الخَبرِيَّة بالخفض، والاستفهاميَّةَ بالنصب، لأن (كَمْ) الخبريَّة تُستعمل فى المباهاة والافتخار، كما تُسْتعمل (رُبَّ) فى ذلك فُحِملت عليها.

وأيضا فإن (كَمْ) للتكثير، و (رُبَّ) للتقليل، فحَملوها على ضِدِّها، إذ كان من كلامهم حملُ الشئ على ضِدِّه.

ألا ترى أَنَّ النحويين استدلُّوا على أن (طَالَ) فَعُلَ، بضم العين، لَمَّا كان ضِدُّه وهو (قَصُرَ) على ذلك البناء، ومن ذلك أشياء كثيرة.

وأيضًا فلَمَّا كانت للتكثير أشبهتْ من العدد ما هو كثيرُ، وهو

(مائة) ونحوها، فُحِملت عليها، إذ كانت تفسرُ بالمفرد والجمع، نحو : مائةُ رجلٍ، وثَلاثُمائةِ سِنِينَ، أو يقال : كان حَقُّ (مائة) أن تفسَر بجمعٍ كما قَرَّر النحاة، لكن عُدِل إلى المفرد، فظهر فى (كَمْ) الوجهان، ولَمَّا استَحقت الخبريَّةُ الخفضَ تعيَّن النصبُ للاستفهاميَّة.

وأيضًا فلما كانت (كَمْ) سُؤَالا عن العدد قَلِيلِه وكَثِيرِه أُعْطيت ما للمتوسِّط منه، لأنَّ الوَسط عَدْلُ بين الطرفَيْن.

والفائدة الرابعة : أن الخفض فى مميِّز (كَمْ) بالإضافة لا بـ (مِنْ) مقدَّرةً تقديرها مع الاستفهاميَّة، وذلك أنه قَرَّر أن حكم (كَمْ) هنا حكمُ (عَشَرَة) و (مائة) والتمييز معهما مخفوضٌ بالإضافة اتِّفاقا، فكذلك يكون الحكم فى (كَمْ) على هذا التقدير.

وأيضا فلو كان عنده بمِنْ مقدَرةً لَبَيَّن ذلك، كما بَيَّنه فى الاستفهاميَة، لأنه من الأحكام التى تَفتقر إلى البيان، فلَمَّا لم يَفعل ذلك دَلَّ على أن الخفض بما ظَهر، وهو الإضافة.

قال سيبويه : واعلم أن (كَمْ) فى الخَبَر بمنزلة اسم يَتَصَرَّف فى الكلام غيرِ منَّون يَجُرُّ مابعده إذا أُسْقط التنوين[1]، فجَعلها سيبويه بمنزلة اسم غيرِ منَون، نحو : ثلاثةُ : أثوابٍ، فالجرُّ، ولابُدَّ، بالإضافة[2].

وذَهب الفراء إلى أنّ الجر بعدها بإضمار (مِنْ) كما قال أهلُ البصرة فى الاستفهامية إذا انْجَرَّ ما بعدها لم يُرْتَضِه الناظم، وإنما ارْتَضى مذهبَ

---

(١) الكتاب ٢/١٦١.

(٢) عبارة، سيبويه فى الكتاب (٢/١٦١) هى : «وذلك الاسم نحو مائتى درهم، فانجرُّ الدرهمُ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معنى رُبَّ، وذلك قولك : كم غلامٍ لك قد ذهب».

الجماعة، لأنه لو كان / الجر بـ (مِنْ) مُقَدَّرَةً لكان جوازه مع الفَصْلِ مُسَاوِيًا لجوازه بلا فَصْلٍ، لأن معنى (مِنْ) مرادٌ، واستعمالُها شائعٌ مع الاتصال والانفصال، فلو كان عملها بعد الحذف جائزَ البقاءِ مع الاتصال لكان جائزَ البقاءِ مع الانفصال نثرًا ونظمًا. وكما كان الأمر بخلاف ذلك دَلَّ على أنّ الخفض بما ظَهَر لابمقدَّر. ١٢٤

وقوله: (كَكَمْ رجَالٍ أوْ مَرَهْ) أصلُ «مَرَةٍ» مَرْأةٌ، لكن سَهَل الهمزة بحَذْفها والقاء حركتها على الساكن قبلها، وهو القياس فى مثلها. وقد حُكِى : المَرَاةُ، والكَمَاةُ فى : المَرْأةِ ، والكَمْأةِ(١)، وعلى هذا التَّسْهيل وقع الحمُ فى الهجاء، بكَتْبِه بألفٍ بعد الراء، على خلاف كَتْب: المَرْءِ، والخَبْءِ.

ويبقى فى هذا الحكم الذى قرره الناظم نظرٌ من أوْجهُ :

أحدها : أن كلامه يَقتضى أن حكم التمييز مع (كَمْ) كحكْمه مع (عَشَرة) فى جميع أحواله، وقد تقررٌ فى باب «العَدَد» أن تمييز (عَشَرة) بَجْم القِلَة غالبًا لابجمع الكَثْرة، فإحالتُه عليه هنا تُقَرِّر أنّ الغالب هنا كذلك، فلا يقال : كَمْ جِمَالٍ ملَكْتُ، إلا قليلا مسموعًا. وإنَّما الشائعُ : كَمْ أجمالٍ ملكتُ، لأنك تقول : عشرة أجمالٍ، ولا تقول عشرةُ جِمَالٍ، إلا مسموعًا، كقولهم : ثلاثةُ كِلاَبٍ، وهو مفهومٌ غيرُ مستقيم، لأن (كَمْ) تَقتضى الإضافة إلى جمع الكَثْرة، من حيث كانت للتَّكْثير.

والثانى : أن إحالته فى الحكم على (مائة) يُعطى أن التمييز يجوز وقوعهٌ نكرةً، ومُعَرَّفا بالألف واللام، لأنَّ الحكم فى تمييز (مائة) كذلك، فتقول : مائة درهمٍ، ومائةُ الدِّرْهمِ،

---

(١) انظر : سيبويه ٣/٥٤٥ [باب الهمز].

إمَّا وقوعهُ مع (كَمْ) نكرَةً فصحيح، وأما وقوعهُ معرفَةً فغيرُ صحيح، إذ لايصح أن يقال : كَمْ الغُلاَمِ عندَكَ، أصلاً، وهذا أيضا لازمٌ فى الجمع، لأنك تقول : ثلاثةُ الأثوابِ، ولاتقول : كَمِ الأثوابِ عندَك.

الثالث : أن تمثيله إمَّا أن يُؤخذ على صفته كما أتى به، فيُعْطِى أن مميَّز الخَبَرِيَّة لايجوز الفصل بينه وبين (كَمْ) فلا يجوز إلا أن تقول : كَمْ رجلٍ جَاءَنِى، وهو غير صحيح، لأن الفصل جائز، لكنه لابُدَّ معه من النصب، فتقول : كَمْ عندَكَ غلامًا، ولَمْ ملكتَ عَبْدًا، وأنشد سيبويه لزُهَير(١):

تَؤُمُّ سِنَانًا وكَمْ دُوْنَهُ
مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

وأنشد أيضا للقطامى(٢):

كَمْ نَالَنِى مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ
إذْلاَ أَكَادُ مِنَ الإقْتَارِ أَحْتَمِلُ

قال سيبويه: قال :/ يَعنى الخليلَ : إذا فَصَلْتَ بين (كَمْ) وبين الاسم ١٢٥
بشئ، واستغنَى عليه السكُوت أولم يَسْتَغنْ فاحْمِلْهُ على لغة الذين

---

(١) الكتاب ٢/١٦٥، والمحتسب ١/١٣٨، والإنصاف ٣٠٦، وابن يعيش ٤/١٢٩، ١٣١، والعينى ٤/٤٩١، والأشمونى ٤/٨٣، واللسان (غور) وليس فى ديوانه.

وتؤم : تقصد. والمحدودِب : المعوَّج غير المستقيم. والغار : المطمئن من الأرض، والمغارة فى الجبل، وجمعه : أغوار وغيران. ويذكر ناقته، وأنه يؤم بها هذا الممدوح، على بعد الطريق وصعوبته، لما به من آكام ومتون.

(٢) الكتاب ٢, ١٦٥، والمقتضب ٣/٦٠، والإنصاف ٣٠٥، وابن يعيش ٤/١٢٩، ١٣١ والعينى ٤/٤٩٤، والهمع ٤/٨٢، ٨٣، والدرر ١/٢١٢، والأشمونى ٤/٨٢، وجمهرة القرشى ١٥٣، وديوانه٦.

والعَدَم. فقد اطال وقلته. الإقفار : الافتقار. يمدح هؤلاء القوم بأنهم أفضلوا عليه عند فقره، حين بلغ به الجَهْد أنه لايستطيع الارتحال فى طلب الرزق. ويروى «أجتمل» بالجيم، أى أجمع العظام لاستخراج جَمِيلها، وهو الوَدَك.

يَجعلونها بمنزلة اسم منونٌ، لأنه قبيحُ أن يُفْصَل بين الجار والمجرور، لأنّ المجرور داخلُ فى الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسمُ المنوَّن يُفْصَل بينه وبين الذى يَعمل فيه، تقول هذا ضاربُ بِكَ زيداً، ولاتقول : هذا ضاربُ بِكَ زيدٍ(١)، ثم أنشد البيتين(٢).

وإمَّا أن يُؤْخَذ كلامه على جواز الفَصْل فيَقتضى أنّ الجرَّ ثابت معه قياسًا، ولايجوز الجرُّ مع الفَصْل إلا شاذًا، نحو ماأنشده في الكتاب من قول الشاعر(٣):

كَمْ فِيهِمُ مَلِكٍ أغرَّ وسُوقَةٍ
حَكَمٍ بأَرْدِيَةِ المَكَارِمِ مُحْتَبِى

وأنشد أيضا(٤):

كَمْ في بَنِى سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ
ضَخْمِ الدَّسِيَعةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

(١) الكتاب ٢/١٦٤.

(٢) أى السابقين.

(٣) الكتاب ٢/١٦٧، وابن السيرافي ٣٥٦، والشنتمري ١/٢٩٦

والبيت للفرزدق (ديوانه ١/٣٥) والأعز : المشهور. والسُّوقة : الرعية والعامة والحكم : الحاكم والقاضى. والاحتباء : أن يجلس المرء على أليتيه، ويضم فخذيه وساقيه إلي بطنه بذراعيه ليستند. ويقال : احتبى بالثوب، إذا أداره على ساقيه وظهره، وهو جالس على نحو ماسبق. وكانت السادة من العرب تعتاد هذا في مجالسها، ولا تحل حبوتها إلا لضرورة.

(٤) الكتاب ٢/١٦٨، والمقتضب ٣/٦٢ والإنصاف ٣٠٤، والخزانة ٦/٤٦٨، والعيني ٤/٣٩٢، وابن يعيش ٤/١٣٠، ١٣٢، والأشموني ٤/٨٢

والدَّسعة : العطية، أو الجفنة، وهو كناية عن الجود. والماجد : الشريف. يصف كثرة السادات في هذه القبيلة.

وأنشد أيضا[1]:

كَمْ بِجُـــودٍ مُـــقْـــرِفٍ نَالَ العُـــلاَ
وكَـــرِيمٍ بُخْلُهُ قَـــدْ وَضَـــعَـــهْ

وهذا شاذٌ محفوظ غير مُنْقاس، ويَبْعُد أن يَلتزم مذهبَ الفراء والكوفيين الذين يُضمرون (مِنْ) فيُجيزون الجرَّ مع الفصل، لأنه مذهبٌ مخالفٌ للقياس والسَّماع، وقد خالفه في «التَّسْهيل»[2] و«شَرْحه»[3] وظاهرُ كلامه هنا، وإذا كان كذلك لم يَستقم كلامُه على كل تقدير.

والرابع : أنه لم يُعَرِّج على جواز النَّصْب مع الخبَرية، فأعطى أنه ممتنع، كما امتنع في (عَشَرة) و(مائة) إذ لايجوز النصب فيهما إلا نادرا، نحو : ثلاثةٌ أثوابًا، وقولِه[4]:

* إذَا عاشَ الفَتَى مائتَيْنِ عَامًا *

وهذا غيرُ مانَقله الناس، بل النصبُ معها جائز حمْلاً على الاستفهاميَّة، لأنها أصلُها، فأمَّا مع الفصل فالنصبُ ظاهرٌ، وقد تقدم، وأنه لازمٌ لاجائز. وأمَّا مع عدم الفصل فقال سيبويه : واعْلَمْ أن ناسًا من العرب يُعملونها فيما بعدها

---

(١) الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٦١/٣، وابن يعيش ١٣٢/٤، والإنصاف ٣٠٣، والخزانة ٤٦٨/٦، والعيني ٤٩٣/٤، والهمع ٨٢/٤، والأشموني ٨٢/٤

والبيت من قصيدة لأنس بن زنيم يخاطب عبدالله بن زياد. والمقرف : النذل اللئيم الأب يقول : قد يرتفع اللذين بجوده، ويتضع الكريم الأب ببخله. ويجوزنى كلمة «مقرف» أوجه الإعراب الثلاثة. وانظر : سيبويه.

(٢) ص ١٢٤.

(٣) انظر : نسخة الزاوية الحمزية ١١٩/٣.

(٤) هو الربيع بن ضبع الفزارى، وقد مر الاستشهاد بالبيت في باب «العدَد» وعجزه :

فقد ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ

في الخَبَر، كما يُعملونها في الاستفهام، فَينصبون بها كأنها اسمٌ مُنَوَّن.

قال : ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ماعَمِلَتْ فيه (رُبَّ) إلا أنها تَنصب لأنها منَوَّنة(١). ثم أنشد أبياتا(٢). ثم قال : وبعضُ العرب يُنشد قولَ الفرزدق(٣):

كَمْ عَمَّةً لَكَ ياجَرِيرُ وخَالَةً

فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى

فهم كثير، ومنهم الفرزدق(٤).

هذا كلامُ الإمام، ونقل المؤلف في «شرح التسهيل» عن بعضهم أن النصب بعدها لغةُ تميم(٥).

والخامس : أنه لم يُبَيِّن جوازَ دخول / (مِنْ) على التمييز، فيقال : ١٢٦
كَمْ مِنْ غلامٍ ملكتُ، وهو استعمال شائعٌ في الكلام، ومنه قوله تعالى :

---

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) هو قول يزيد بن ضبة (أو الربيع بن ضبع الفزارى) :

إذا عاش الفتى مائتين عاما ... فقد ذهب المسرَّةُ والفتاءُ

وقول الأعور بن براء الكلبي :

أنعتُ عَيْرًا من حَمِير خَنْزَرَهْ ... في كل عَيْرٍ مائتانِ كَمَرَهْ

وقول الفرزدق التالي.

(٣) الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، والخزانة ٤٨٥/٦، والمقتضب ٥٨/٣، والعينى ٥٥٠/١، ٤٨٩/٤، وابن يعيش ١٣٣/٤، والهمع ٨١/٤، والتصريح ٢٨٠/٢، والأشموني ٢٠٧/١، ٨٠/٤، ٨١، وديوانه ٤٥١

والفدعاء : المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل. والعشار : جمع عشراء، وهى الناقة التى أتى عليها من حملها عشرة أشهر. يصف نساء جرير بأنهن راعيات يحلبن عليه عشاره.

(٤) الكتاب ١٦٢/٢.

(٥) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١١٩/٣).

{وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاواتِ}[1] الآية. وقال : {وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نبيٍّ في الأَوَّلِينَ}[2].

والجواب عن الأول : أن المقصود إنما هو الاضافةُ إى المجموع خاصَّة، وإجازةُ ذلك رَفْعًا لتوهُّم مَنْ يَتوهَّم المنعَ من التمييز بالجمع، كما امتنع في (كَمْ) الاستفهاميَّة، وإنما عَيَّن (عَشَرة) لأن التمييز بالجمع مُسْتَعْمَل فيها هكذا على الجملة.

وبقى كَوْنُه جمعَ قلةٍ أو جمعَ كثرةٍ لم يتكلَّم عليه، وقد يُشير إليه تمثيلُه بِرجَالٍ، لأنه جمعِ كثرة، وإذا اعْتَبَرْتَ المعنى في البابَيْن وجدتَ بابَ (كَمْ) للتكثير، فلايُضاف إلا إلى جمع الكَثْرة، إلا أن يُعْدَم أو يَأْتِي على خلاف القياس، وبابَ (عَشَرة) للتقليل، فلايُضاف إلا إلى جمع قِلَّة، إلا أن يُعدم أو يأتىَ على خلاف القياس.

وبابُ «العدد» مِمَّا يُضاف فيه الشيء إلى جنسه، كقولك : ثَوْبُ خَزٍّ، فالثوبُ خَزٌّ[3]، وتقول : ثلاثةُ أكلبٍ، فالثلاثةُ أَكْلُبٌ، ولايَحْسُن أن يقال : ثلاثةُ كِلَابٍ، لأن الثلاثة لايَحْسُن أن يُطْلق عليها (كِلَاب) لاختصاص (الفِعَال) بالكَثْرة، وكَوْن الثلاثةِ قليلةً، فكذلك يكون الأَمْرُ في الجَمْع مع (كَمْ) لايَحْسُن أن يقال : كَمْ أَكْلُبٍ عندَك، وإنما الوجه : كَمْ كِلَابٍ، لأن مدلول (كَمْ) كثير، فينبغي أن يُضاف إلى الجمع الكثير.

ومن هنا قال بعضهم : إنما جُمع التمييز مع (كَمْ) حملاً على ماكان الأصل في (مائةٍ) و(أَلْفٍ) لا حملاً على (عَشَرة) وبابِه، لبنائهما في القِلَّة

(١) سورة النجم : ٢٦.

(٢) سورة الزخرف : ٦.

(٣) في الأصل و(ت) «فالثوبُ جزء» وما أثبته هو الصواب. وكلمة «خز» ساقطة من (س).

والكَثْرة.

والجواب عن الثاني : أن كَوْن التمييز نكرةً هو الأصلُ مطلقا، ولذلك يلزمه التنكير، ومع ذلك فإنما تُعرَّف كما مَرَّ في بابه، فتمثيلُه برجالٍ ومَرَةٍ يُقَيِّد ماأراده من التَّنْكير، ومع ذلك فإنما تُعَرَّف مع (المائة) لَمَّا احْتِيج إلى تعريف المضاف وهو)المائة) إذ لايمكن تعريفُها بالألف واللام، من أجل أنه لايُجمع بين الألف واللام والإضافة.

وأمَّا (كَمْ) فإنها شبيهة بـ(رُبَّ) في أداء معنى الافتخار، وهى أشبهُ بـ(رُبَّ) منها بـ(مائة) من جهة المعنى و(رُبَّ) لاتَخْفض إلا النكرات، فكذلك ماكان في معناها، فلم يَصْلُح في (كَمْ) التعريفُ، لعدم قبول معناها للتعريف، وإذا كان كذلك لم يَحتج إلى التحرُّز منه، لكونه أمْرًا لاحقًا بعد / حصول التمييز، وهو نكرة. ١٢٧

والجوابُ عن الثالث : أنه حَكم بالخفض حُكْمًا مطلقا، ولاشك أنَّ الخفض بالإضافة. وقد تقدم في باب «الإضافة» منعُ الفَصْل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشِّعر، أو في مواضعَ ليس هذا منها، وإذا كان الفصل ممتنعًا مع الخفض بَقِيَ النظرُ : هل يجوز مع الرجوع إلى النصب، فتقول : كَمْ لكَ غلامًا، أولا يجوز رَأْسًا؟

وظاهر مافي نظمه عدمُ جواز الفصل مع الخفض، وهو صحيح وسكَت عن جواز النصب، وكأنه إنما تكلَّم على ماأعطاه مثالُه.

والجوابُ عن الرابع، وهو جواز النصب مع عدم الفصل، أنه نَصَّ في «التسهيل» أنه نادر، وأنَّ الوجه الخفضُ[1]. وإذا كان عنده قليلا

---

(١) التسهيل : ١٢٤.

فلاضَيْرَ في تَرْك ذكره.

والجوابُ عن الخامس، ظاهرٌ مِمَّا عُلِم من أن التمييز جائزٌ ظهورُ (مِنْ) معه إلا مع الفاعل المعنى، وبابِ «العددِ» وهذا مِنْ قِسْم مايجوز ذلك فيه، فلَمْ يَحتج إلى ذكره.

كَكَمْ كَـــأَيِّنْ وكَـــذَا ويَنْتَـــصِبْ
تَمْــيِــيــزُ ذَيْنِ وَبِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

هذان اللفظان، وهما (كَأَيِّنْ) و(كَذَا) مما يُلْحَقان بباب (كَمْ) لأنهما عبارةٌ عن العَدد، وكنايةٌ عنه.

ويَعنى أنهما مثل (كَمْ) في المعنى، وفي طلب التمييز، لأن معنى (كَأَيِّنْ) كمعنى (كَمْ) الخبريَّة، فقولك : وكَأَيِّنْ من غُلاَمٍ ملَكْتُ. فهو كقولك : كَمْ مِنْ غُلاَمٍ مَلَكْتُ.

وكذلك (كَذَا) في أحد معنيَيْها، تقول : لِى عِنْدَهُ كَذَا درهمًا، أو كَذَا وكَذَا درهمًا، أى دراهمكُ متعدِّدة. ومعناها الآخر أنها كناية عن الشيء، تقول : فَعَلْتُ كَذَا، ولم أَفْعَلَ كَذَا، فهل النظرُ من جهة المعنى.

وأمَّا كونُهما مثلَ (كَمْ) في طلب التمييز فلأن قولك : (كَأَيِّنْ أَعْطَيْتُكَ) مُبْهَمٌ مُحتاج إلى تفسير المُعْطَى ماهُوَ، كما كان قولك : (كَمْ أَعْطَيْتُ) محتاجًا إلى التفسير.

وكذلك (له عِنْدى كَذَا) و(لى عِنَده) مُبْهَمٌ لايُفهم معناه حتى يُفَسَّر. فهذا معنى قوله : «كَكَمْ كَأَيِّنْ وكَذَا» ولايريد أنهما مثل (كَمْ) في جميع الأحكام، لأن من أحكام (كَمْ) في جميع الأحكام، لأن من أحكام (كَمْ) أن لها صدرَ الكلام، وذلك مفقود في (كَذَا) وإن وافقتها (كَأَيِّنْ) في ذلك.

ثم بَيَّن حكم التمييز مع هَذَيْن، وأنه منصوب لامجرور، فقال :
«وينْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ».

يعنى أن تمييز (كَأَيِّنْ) و(كَذَا) مخالف لتمييز(كَمْ) فيَنتصب هنا،
بخلاف الخبَريَّة، فتقول : كَأَيِّنْ رَجُلاً قَدْ رَأَيْتُ، وكَأَيِّنْ / قَدْ أَتَانى رجُلاً، ١٢٨
وهما من أمثلة سيبويه[1]، وتقول : أعطيتُه كَذَا درهمًا، وأعطانِي كَذَا ثوبًا،
وأنشد المؤلف في النصب بعد (كَأَيِّنْ)[2].

اطْرُدِ الْيَأْسَ بالرَّجَا فَكَأَيِّنْ
أَمَلاً حُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسْرِ

و(كَائِنْ) مثل (كَاعِنْ) لغةٌ فيها ثانية من الخَمس[3]. والثالثة (كَأْيِنْ)
بوزن (كَعْيِنْ) والرابعة : بتقديم الياء على الهمزة، بوزن (كَيْعِنْ).
والخامسة : (كَئِنْ) مثل (كَعِنْ) .

ويَقتضى هذا الكلام أنه يُمنع الخفضَ بالإضافة كمفسِّر الخبَريَّة،
فلايقال : كَأَيِّنْ رجلٍ جَاءَنِي، ولاجَاءَنِي كَذَا رجلٍ.

قال في «شرح التسهيل»[4]: وكان حَقُّهما أن يضافا إلى مميِّزهما،
كما تضاف (كَمْ) التى تُسَاوِيهما في المعنى، لكن مَنع من إضافة (كَأَيِّنْ)

---

(١) الكتاب ٢/١٧٠.

(٢) المغنى ١٨٦، والعيني ٤/٤٩٥، والتصريح ٢/٢٨١، والهمع ٤/٨٤، والدرر ١/٢١٢، والأشموني ٤/٨٥

واليأس : القنوط. والرجا : الرجاء، وقصر للضرورة، وحُمَّ : قُدِّر. وروايته في المراجع السابقة «آلِمًا» بدل «أملا» وهو اسم فاعل من : ألم يألم، إذا وجع.

يقول : لاتقنط، وترج حصول الفرج بعد الشدة، فكم من فقير قَدَّر الله غناه.

(٣) أى خمس اللغات التى تجوز فيها.

(٤) انظر : نسخة الزواية الحمزية ٣/١٢١.

أنها لو أُضيفت لزم نَزْعُ تنوينها، وهى مستحقَّة للحكاية، لأنها مُرَكَّبة من كاف التشبيه وأيٍّ، فكانت بمنزلة (يَزِيدُ) مسمًّى به لزم الحكاية كالجملة.

وأما (كَذَا) ففيها مافى (كَأَيِّنْ) من التركيب الموجب للحكاية، وفيها زيادةٌ مانعةٌ من الإضافة، وذلك أنَّ عَجُزَها اسمٌ لم يكن له قبل التركيب نصيبٌ في الإضافة، فأُبْقِيَ على ما كان عليه.

هذا ماقاله المؤلف، وهو تعليلُ ماعَيَّنَ هنا من النصب، ونَكَّتَ به على مذهبين في هذين اللفظين:

أحدهما : مذهبُ ابن خروف في (كَأَيِّنْ) حيث أجاز في تمييزها الجرَّ مطلقا، وأنه يجوز فيه الجرُّ بـ(مِنْ) وبغير (مِنْ) بفصلٍ، وبغير فصل، فأطلق القول في جواز جَرِّه بالإضافة. ووَجَّهَ بقاءَ التنوين بأنه صار عند التركيب نونًا، وكُتِبَ بالنون، ووُقِفَ بالنون.

قال : ويمكن أن تكون الكاف دَخلت على كلمة على وزن (فَيْعِلْ) لم تُستعمل مفردةً، فرُكِّبت مع الكاف فقيل : (كَأَيِّنْ) ولم يَحْكِ في ذلك سماعًا من العرب، وإنما قال الخليل : إنْ جَرَّها أحدٌ من العرب فعسى أن يَجرها بإضمار (مِنْ) كما جاز ذلك فيما ذكرنا في (كَمْ)(١) ولم يَحْكِ الخليلُ سماعًا في الجر، فالظاهر أن الجر بالإضافة لايجوز على ماعَلَّل به المؤلف المنعَ دَلَّ كلامُ الخليل هنا فتأمَّله.

والثاني من المذهبين : مذهب المبِّرد في (كَذَا) لأنه أجاز الجر في تمييزها بالإضافة، مفردا ومجموعًا، فيقال على مذهبه : أعطيتُك كَذَا دراهم، وكَذَا درهمٍ، بناءً على جَعْله (كَذَا وكَذَا) / بالعطف بمنزلة عَدَدٍ ١٢٩

(١) الكتاب ٢/١٧١.

معطوف، و(كَذَا كَذَا) بلا عطف بمنزلة عدد مركّب و(كَذَا) بمنزلة عدد مضاف، والعددُ المضاف على وجهين : مضافٌ إلى مفرد، وهو (مائةٌ) و(ألْفٌ) ومضافٌ إلى مجموع، وهو (ثلاثةٌ) وبابه، فَنَزّل حكمَ (كَذَا) على ذلك.

قالوا : وماقاله المبرِّد دَعْوَى وقياسٌ في اللغة، ولاسماعَ من العرب في ذلك، فلا يُعتبر، ولايؤخذ مثلُ ذلك إلا بالمشافهة من العرب.

ثم قال الناظم : «وَبِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ» الضمير عائد على التمييز، يعنى أنه يجوز لك أن تصل بالتمييز هنا لفظ (مِنْ) فتجرُّه بها، فإنه صحيح وقياسٌ مُطرِّد، بل هو الأغلب في (كَأَيِّنْ) ألاتراه إنما جاء في القرآن مجرورا بها، كقوله تعالى : {وَكَأَيِّنْ مِنْ نبيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثيرٌ}(1). وقوله : {فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا}(2).

وقال الشاعر(3):

وكَائِنْ بالأَبَاطحِ مِنْ صَدِيقٍ
تَرَاهُ لَوْ أُصِبْتَ هُوَ المُصَابَا

وأنشد سيبويه لعمرو بن شَأْس(4):

---

(1) سورة آل عمران : ١٤٦.

(2) سورة الحج : ٤٥.

(3) هو جرير، ديوانه ١٧، وانظر أمالى ابن الشجرى ١٠٦/١، وابن يعيش ١١٠/٣، ١٣٥/٤ والخزانة ٣٩٧/٥، والمغنى ٤٩٥، والهمع ٨٥/٤، والدرر ٤٦/١، ٢١٣، ١٤٢/٢، والأشموني ٨٧/٤
وفي الشطر الثاني عدة روايات. والأباطح : جمع أبطح، وهو مسيل واسع للماء، فيه دُقاق الحصى. والمعنى أن هذا الصديق من فرط مودته ومحبته لك بعد مصيبتك كأنها مصيبته هو.

(4) الكتاب ١٧٠/٢، والهمع ٨٥/٤، والدرر ٢١٣/١ ويروى «أمام الألف» والمدجج : الملابس للسلاح كاملا. ويَردى : يمشى الرَّدَيان، وهو ضرب من المشى فيه تبختر. والمقنع : المغطى رأسه بالسلاح، كالبيضة والمغفر وغيرهما.

وكَـــائِـنْ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُـــدَجَّجٍ

يَجِىء أَمَـامَ القَـوْم يَرْدِى مُـقَنَّعَـا

قال سيبويه : إن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (مِنْ)[1].

ووَجَّه ذلك المبَّرد بأنه إذا قال : كَأَيِّنْ رجلاً أهلكتُ، يجوز أن يكون تمييزًا فيكون في معنى (جَمِيع) ويجوز أن يكون مفعولاً بـ(أَهْلَكْتُ) أى كَأَيِّنْ مرةٍ أهلكتُ رجلاً؛ فيكون الرجلُ واحدا، فإذا أَدْخل (مِنْ) بَيَّن ذلك المرادَ، وكذلك تقول على مااقتضاه هذا الكلام : أعطيتُه كَذَا مِنْ درهم.

ثم إذا تقررَّ هذا فيقال هذا الكلام مُعْتَرَض من أوجه :

أحدها : أنه شَبَّه (كَأَيِّنْ) و(كذَا) بـ(كَمْ) و(كَمْ) على قسمين : خَبَرِيَّة، واستفهاميَّة. أما الاستفهامية فلاحَظٌّ لـ(كأيِّنْ وكَذَا) فيها، لأنهما عَرِيَّانِ عن معناها، إلا ماحَكى المؤلف في (كَأَيِّنْ) شاذًا مُسْتَقْرًى من حديث أُبَىٍّ مع ابن مسعود حيث قال له : كَأَيِّنْ تَعُدُّ سورةَ الأحْزَابِ[2]؟ فقال عبداللَّه : ثلاثًا وتسعين . كأنه قال : كَمْ تعُدُّ؟ ولم يأت في غير هذا، فلا مُعَوَّل على قياسِ مثله، ولاثبوتهِ من غير ذلك.

وأمَّا الخَبَّرية : فهى التى حُملا عليها، ولذلك قال في «التسهيل» : معنى (كَأَيِّنْ) و(كذَا) كمعنى (كَمْ) الخَبريَّة[3]. وإذا ثَبت هذا فإطلاقُ القول في (كَمْ) يُؤْخذ له منه أحدُ أمرين :

---

(١) الكتاب ٢/١٧٠.

(٢) في (س) «تقرأ سورة الأحزاب» وفي (ت) «تقرأ سورة الأحزاب تعد».

(٣) التسهيل : ١٢٤.

إمَّا أنها مثْلُ أحد قِسْمَيْها غيرَ معيَّن، وإمَّا مثْلُها في كِلاَ قِسْمَيْها،
فيكون مستعملَيْن في الخبر والاستفهام مثل (كَمْ) وهذا لا / يقوله أحد. ١٣٠

والثاني : أنه ذكَر نصبَ التمييز، ولم يُبَيِّن كونَه مفردا، أو مجموعًا أو يجوز فيه الأمران، والحكمُ فيه الإفرادُ لاغير، بخلاف مميِّز (كَمْ) فإنه قد يكون مفردًا أو مجموعًا، وتَرْكُ التقييد بالإفراد يُوهم جوازَ كونه مجموعا، وذلك إخلال.

والثالث : أنه أطْلق القولَ في جواز إلحاق (مِنْ) للتمييز اللاَّحق لهما، إذ قال : «وَبِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ» وضمير «بِهِ» عائد على تمييز «هَذَيْنِ» والإشارة لـ(كَأَيِّنْ) و(كَذَا) فالتمييزُ المراد في كلامه تمييزُهما معًا.

فأمَّا إلحاق (مِنْ) لتمييز (كَأَيِّنْ) فقد تقدَّم بيانُه. وأمَّا إلحاقه لتمييز (كَذَا) فغيرُ مستقيم بنصٍّ المؤلِّف نفسه، لأنه ألزمه النصبَ مطلقا.

قال في «الشرح» : وأما (كذا) فلم يجيء مميِّزها إلا منصوبا، وأنشد عليه بيتا لم أقيده(١).

وقال ابن خروف : ولايكون مفسِّر (كَذَا وكَذَا) إلا منصوبا، لأنها حُملَتْ على (كَمْ) في الاستفهام في النصب. ولم أرَ نَصًّا مخالفا لهذَيْن، فعبارتُه مُخْتَلَّة.

والجواب عن الأول أن يقال : إنما شَبَّه الناظم (كَأَيِّنْ) و(كَذَا) بـ(كَمْ) التى هى أعمُّ من الاستفهاميَّة والخَبريَّة، لأنها، في كِلاَ قِسْمَيْها،

---

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ٣/١٢٢) والبيت هو قول الشاعر :

عِدِ النفسَ نُعْمَى بعد بُؤساك ذاكرا ... كذا وكذا لطفًا به نُسِيَ الجَهْدُ

وانظر فيه أيضا : المغنى ١٨٨، والعيني ٤/٤٩٧، والتصريح ٢/٢٨١، والهمع ٤/٨٦، والدرر ١/٢١٣، والأشموني ٤/٨٦.

كنايةٌ عن عدد مُبْهَم مُحْتاجٍ إلى التفسير، وكونُهما بعد ذلك في الاستعمال مثلَ (كَمْ) الخبَرِيَّة أوْلاَ ـ أمرٌ آخرُ، مَحَلُّ بيانهِ اللغةُ، ويَدُلُّ على هذا القَصد وصحتِه أن سيبويه فَسَّرهما على هذا المعنى، فإنه لَمَّا ذَكر (كَذَا) قال : وهو مُبْهَم في الأشياء بمنزلة (كَمْ) وهو كنايةٌ للعدد بمنزلة (فُلاَن)(١).

ثم قال : وكذلك : كَأَيِّنْ رجلاً قد رأيتُ زَعم ذلك يونس(٢).

وإذا كان هذا القَصْدُ صحيحًا أن يُصار إليه كان حَمْلُ الكلام عليه أوْلىَ، وليس بمناقضٍ لتفسير مَنْ فسَّرهما بأنهما مثل (كَمْ) الخبَرِيَّة لأنهما مع صحة التفسير لايُستعملان إلا في الخبَر، فلا إبْهَامَ ولا إيهَام.

والجواب عن الثانى : أن قَصْده الإفرادُ، ويُؤْنِسُ به أنهما محمولان على (كَمْ) ولَمَّا كان المنصوب في باب (كَمْ) لازمُ الإفراد كان ماأشبهه وماحُمل عليه كذلك، وكذلك في باب «العدَد» لايكون في النصب إلا مفرداً، فلم يَتَطَرَّق إليه توهُّمُ الجمع، وفي هذا الجواب ماتَرى.

وأمَّا الاعتراضُ الثالثُ فواردٌ عليه، ولا أجد له الآن مَخْلَصًا منه.

---

(١) الكتاب ٢/١٧٠.

(١) المصدر السابق ٢/١٧٠.

{ الحكايــة }

/ إحْكِ بِأَىٍّ مَــا لِمَنْكُورٍ سُــئِلْ ١٣١
عَنْهُ بِهَــا فِى الْوَقْفِ أوْحِينَ تَصِلْ

الحكايةُ في اصطلاح النحويين : أن تَنْطق بمِثْل مانَطَق به المتكلِّم، أو ببعضِه، أو بما يُؤَدِّى إعرابَه، إشعارًا تتعلُّق مَابين الكلامَيْن.

فإذا قلت : قال زيدٌ : عمروٌ منطلقٌ، فأنتَ قد أتيتَ بمثلِ كلامه لِتُعْلِم أنَّ ما نَطَقْتَ به هو عينُ مانَطَق به. وكذلك إذا نطقتَ ببعضه.

والحكايةُ على ثلاثة أقسام :

حكايةُ الكلام كلِّه، وهذا هوالمَحْكِيُّ بالقــول، والمحكىُّ في باب «التَّسْمية بالجُمَل» وما أشْبَهها، نحو قلتُ : عمروٌ منطلقٌ، ونحو : تَأَبَّطَ شرًا، وبَرَقَ نَحْرُهُ المُسَمَّى به.

وهذا القسم لم يتعرَّض له الناظم في هذا النظم أصلاً، ولا أشْعَر بحكمٍ من أحكامه إلا بالانْجِرار[١]، فحيث تَكَلَّم على كَسْر(إنَّ) وفَتْحها قال هنالك : «أَوْحُكِيَتْ بالْقَوْلِ» وحيث تَكَلَّم على (العَلَم) وأقسامِه قال : «وجُمْلَةٌ ومَا بِمَزْجٍ رُكبًا» وفَصْلُ «حكاية القول» وفصلُ «التَّسْمية» مِمَّا أهمله[٢]، كما أهمل من باب الضمائر «الفَصْلَ» وغيرَ[٣] ذلك.

---

(١) يعنى : استطرادا، وتبعا لغيره.

(٢) أى لم يذكره في «الألفية».

(٣) يعنى ضمير الفصل.

والثانى : حكايةُ بعض الكلام.

والثالث : حكايةُ مثْل الإعرابِ الحاصلِ في بعض الكلام وهذان الفَصْلان هما اللذان تكلَّم عليهما هنا.

وابتدأ بالثالث، وهو حكاية مِثْل الإعراب فقط، وذلك بـ(أىٍّ) وبـ(مَنْ) إذا قُصِدِ بهما حكايةُ النكرات، فإن قُصِدِ بهما حكابة المعارف الذى يُذْكر في القسم الآتى بعد هذا إن شاء الله.

وكان الأصل في حكاية النكرات بـ(أىٍّ) أو (مَنْ) أن تُذكر معهما المحْكِيَّاتُ، كما تُذْكَر المعارف، لأنه هو المقصود بالحكاية، لكن إنما يُحْكى في الاستعمال بالأداتَيْن خاصةً، وذلك قوله في (أىٍّ) : «احْكِ بِأَىٍّ مَالِمَنْكُورٍ» وكذلك قال في (مَنْ) وسبب ذلك أنه إذا قيل لك : جاءنى رجلٌ، فأردتَ أن تُعيد لفظَ «الرجل» فإمَّا أن تعيده معرفةً أو نكرةً على ماكان، فإن أعدتَه نكرةً، وهو القياسُ في الحكاية، لم يَسْتقم، لأنَّ النكرة إذا أُعيدت بلفظها لم يُفْهَم منها أن مدلولها هو الأول.

(ألا ترى أنك إذا قلت : أكرمتُ رجلاً وضربتُ رجلاً، لم يفهم أنّ الثانى هو الأول[1]) ولهذا أخذ كثيرٌ من الناس «إنَّ لكلِّ عُسْرٍ يُسْرَيْن» من قوله تعالى : {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا}[2]. لأنه لو أراد اليُسْرَ الأولَ لقال : إنَّ مع العُسْر اليُسْرَ، كما قال تعالى : {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً. فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ}[3].

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل، وزثبته من (س، ت).

(٢) سورة الشرح : ٣، ٦.

(٣) سورة المزمل : ١٥، ١٦.

١٣٢ وإن أعدتَ الرجلَ المقصودَ / حكايتُه بالألف واللام، وهو القياس، لم تَجُزْ حكايتُه، لأن لم يُعَد بلفظه، فانصرفوا عن هذا إلي حكاية إعرابه خاصةً، وذلك بـ (أىّ) و(مَنْ).

وشَرع في الحكاية بـ(أىٍّ) فقال : (احْكِ بِأَىٍّ مَالِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا)

«ما» واقعةٌ على الإعراب وغيره، من الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، ونحو ذلك وهى الأحوالُ الحاصلة في النكرة المحكيَّة، يَعْنى أنك تَحكى بلفظ (أىٍّ) مااستقرَّ للاسم النكرة إذا أُريد السؤال عنه بها، وذلك أنَّ الحكاية إنما تقع بـ(أىٍّ) أو (مَنْ) إذا سُئِل عنه بإحدى الأداتَيْن، فتقول لمن قال : (رأيتُ رجلاً) : أيًا، ولمن قال : (جَاءَنِي رجلٌ) : أىٌّ، ولمن قال : (مررتُ برجلٍ) : أىٍّ. فسألتَ عن تعيينه بـ(أىٍّ) وقوله : «فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ» يَعنى يَعنى أنَّ الحكاية بـ(أىٍّ) لاتختصُّ بالوقف، كما تختصُّ به (مَنْ) كما سيأتى إن شاء الله، بل يجوز لك إذا وصلتَ أن تقول في (جاءنى رجالٌ) : أىٌّ ياهَذا؟ وفي (مررتُ برجلٍ) : أىٍّ يافَتَى؟ وفي (رأيتُ رجلاً) : أيًا يافَتَى؟

وكذلك إذا وقفتَ، فتقول في حكاية المنصوب : أيًا؟ واقفًا على الألف. وفي حكاية المرفوع والمجرور : أىْ، بالإسكان أو الإشمام أو غيره. هذه حكايةُ المفرد المذكَّر.

فإن حَكَيْتَ المفردَ المؤنث قلتَ في الوصل إذا قلت لك : (رأيتُ امرأةً) : أَيَّةً يافَتَى؟ أو قيل لك : (هذه امرأةٌ) : أَيَّةٌ يافتَى، وفي الجرّ : أَيَّةٍ ياهَذا. وتقول في الوقف : أَيَّهْ، بإبدال التاء هاء.

وفي التثنية : (أَيَّانْ)؟ في الرفع و(أَيَّيْنْ)؟ وفي الجمع : (أَيُّونْ؟)

و(أيِّينْ؟) في المذكر، و(أيَّاتْ)؟ في المؤنث. هذا الذى أعْطى كلامُه، وهى اللغة الشُّهْرَى. وفيها لغةٌ ثانية، وهى إبقاء (أىٍّ) في المؤنث والجمع على حالها في الإفراد.

قال المبِّرد : ولو أفردتَ (أيًا) في الاثنين والجمع، وذَكَّرْتَه في المؤنث لجازَ[1]. و(أىٌّ) إذا حُكى بها باقيةٌ على أصلها من الإعراب، فلذلك إذا حكيتَ بها المفردَ عاملتَها معاملة اسمٍ مُنَوَّن، فلا تُلْحق آخرها شيئا زائدا، بخلاف (مَنْ) فإنك تُلْحق المَدَّاتِ علامةً على الإعراب.

وكذلك تُثَنَّى (أيًا) وتجمعها كالجمع الحقيقي، بخلاف (مَنْ) فإنها مَبْنية، فما لَحِقَ آخرها من علامة فهو دليلٌ على حالة المَحْكى، من تثنيةٍ وغيرها، لا أنه يُثَنَّى أو يُجمع حقيقةً، إذ من شرط ذلك الإعرابُ كما تقدم ذكره.

وقوله / : «في الوَقْفِ أوْ حِينَ تَصِلُ» يَعنى أن الحكاية بـ(أىٍّ) هنا ١٣٣
مطلقة في الوصل والوقف، وإنما كان كذلك لأن (أيًا) كزيد وعمروٍ في دخول التنوين، فكان حكمه في الوصل والوقف كحكم زيدٍ، بخلاف (مَنْ) فإنها في الوصل مَبْنِيَّة على السكون، فليس لها مايَلحقها، من إعراب، ولاعلامةِ تثنية ولاجمع، لأنها غيرُ مستحِقَّة لذلك، فألحقوها العلاماتِ في الوقف، إذ لم تَقْوَ قُوَّةَ (أىٍّ) في الحكم.

ثم أخذ الناظم يذكر حكم (مَنْ) مع النكرات فقال :

---

(1) عبارة المبرد في «المقتضب» (٣٠٢/٢) هى : «وإن شئت قلت في جميع هذا، ذكرًا كان أو أنثى، جميعا كان أو واحدا : أىٌّ يافتى إذا كان مرفوعا، وأيًا وأىٍّ، إذا كان منصوبا أو مخفوضا، لأن «أيًا» يجوز أن تقع للجماعة على لفظٍ واحد، وللمؤنث على لفظ المذكر، وكذلك التثنية، لأنها بمنزلة (مَنْ) و(ما) لانهما في جميع ما وقعتا عليه على لفظواحد. وانما جاز في « أىٍّ» التثنيه والجمع دون أخواتها لانها تضاف وتفرد، ويلحقها التنوين بدلا من الإضافة، فلذلك خالفت أخواتها».

ووَقْــــفًـــا احْكِ مَـــا لَمِنْكُورٍ بِمَنْ
والنُّونَ حَـــرِّكْ مُطْلَقًـــا واشْـــبِـــعَن

وقُـلْ مَـنَـانِ ومَـنَـيْـنِ بَـعْــــــدَلِـي
إلْفَـــانِ كَــابْنَيْنِ وسَكِّنْ تَـعْـــدِلِ

وقُـلْ لِـمَـنْ قَـــــالَ أَتَـتْ بِـنْـتٌ مَـنَـهْ
والنُّونُ قَـــبْلَ تَـا الْمُثَنَّى مُـــسْكَنَهْ

والْفَـــتْحُ نَـزْرٌ وصِـلِ التَّـــا والأَلِـفْ
بِـمَـنْ بِإِثْـرِذَا بِـنِـسْـــــوَةٍ كَـلِـفْ

وقُـلْ مَـنُـونَ ومَـنِـينَ مُـــــسْكِـنَـا
إنْ قِـــيلَ جَـــا قَـــوْمٌ لِقَـــوْمٍ فُطَنَا

وإنْ تَـصِـلْ فَـلَـفْـظُ مَـنْ لاَيَـخْــــتَـلِفْ
ونَـادِرٌ مَـنُـونَ فـي نَـظْـمٍ عُــــــرِفْ

لَمَّا كانت (أيٌّ) معربةً، تصلح لوجوه الإعراب، وصفَةً تصلح عى الجملة للتثنية، والجمع، والتأنيث، لم يَحتج الناظم إلى تفصيل ذلك كله، بل قال : احْكِ بها مَالَمِنْكور، واكتفى بذلك، علْمًا بأنها تَقْبل تلك الأحكام كسائر المعربات.

وأما (مَنْ) فإنها مَبْنِيَّة، لاتصلح للَحاق إعرابٍ، ولاتثنية، ولاجمع، ولاتأنيث. والحكايةُ بها لابُدَّ فيها من لَحاق علامات تُؤدِّى تلك الأحوالَ اللاحقةَ للمَحْكى ضرورةً، فاحتَاج إلى ذِكْرها وتفصيلها، إذ لا تنضمُّ إلى عَقْد، حتى تعَد بأشخاصها.

ثم إنَّ (مَنْ) لها حالان : حالُ وصْل، وحالُ وَقْف، لأنها الحال التى تكون فيها الحكاية، فقال : «ووَقْفًا احْكِ مَالِمَنْكُورٍ بِمَنْ».

يَعنى أنَّ النكرة يُحكى مالَها من حال إعراب، وإفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، بلفظ (مَنْ) في الوقف، أى إذا وقف، أى إذا وقفتَ على (مَنْ).

لكن إذا حكيتَ بها فللمَحْكِيِّ بها ستُّ أحوال :

الحالة الأولى : حالةُ الإفراد والتذكير، وهى التى ابتَدأ بها فقال : «والنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وأَشْبِعَنْ ».

والذى دَلَّ على أنَّ مراده الإفراد أنه أتى / بعد ذلك بالتثنية ١٣٤
والجمع. والذى دَلَّ على أنَّ مراده التذكير إتيانُه بعد ذلك بالتأنيث.

وقد تقدَّم أنَّ المحكيَّ لايُذْكَر معها، فذكَر هنا أن النون من (مَنْ) تُحرَّك للقا، يَعنى بالحركات الثلاث : الضمة، والفتحة، والكسرة، لايُقْتصر بها على حركة دون حركة، وتُشْبَع بعد ذلك الحركاتُ، فيَتَولَّد منها الأحرف الثلاثة : الألفُ، والواو، والياء، فمن الفتحة الألفُ، ومن الضمة الواوُ، ومن الكسر الياءُ.

وهذا كلُّه حكايةُ الأحوال الثلاثة التى للمُنَكَّر المَحْكى، وهى الرفع والنصب والجر، فتقول إذا حكيتَ (جَاءَنِى رجلٌ) : مَنُو؟، أو (رأيتُ رجلاً) : مَنَا؟ أو (مررتُ برجلٍ) مَنِى؟:

هذا هو الأعرفُ في كلام العرب، وماحَكى سيبويه[1] عن يونس : أنه سمع من بعض العرب : ضَرَبَ مَنٌ مَنًا ؟ فَجَعْلُ (مَنْ) كـ(أىٍّ) يُحْكَى بها في الوصل ـ نادرٌ يُحْفظ، واستَبْعده سيبويه، وقال : لاتَكَلَّمُ به العربُ، ولايَستعمله ناسٌ كثير[2]. ثم أَجْرَى (مَنُونَ أنتم؟) على هذا.

(١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) المصدر السابق ٤١١/٢.

قال : وينبغى لهذا ألاَّ يقول : منُو، في الوقف، ولكن يجعله كأىٍّ[1]، يعنى معربا.

ولَمَّا كان هذا شاذًا لم يَبْنِ عليه الناظم. وهذا الذى ذكُر في إلحاق الحركاتِ ثم الحروفِ هو مذهبُ السِّيرافي، إذ قال[2]: إن الحركاتِ لَحقت بيانًا لإعراب المَحْكى، ثم أشْبعوا، فهذه الحروفُ، كحروف الإطلاق، تَبَعٌ للحركات، من السكون.

وحُكِي عن المبّرد[3] عكسُ هذه القضيَّة، وأنهم إنما أرادوا أولاً الحروف، ثم أتبعوها زيادةَ الحركات، فالحروفُ هى التى أحرزت لفظَ الأول.

وصَوَّب ابن خروف ماذهب إليه المبِّرد، ولم يَذكر للتَّصْويب وجهًا.

ومذهبُ السِّيرافي هو ظاهرُ كلامِ المؤلف في «التسهيل»[4] على موافقة النَّظْم، فعلى رأى الناظم تكون الألف والواو والياء من المَدَّات المجهولة، التى تُعَيِّنها الحركات التى قبلها، وجملةُ المَدَّات عشرة[5].

ثم ذَكَر[6] ماقال ابنُ خروف في «باب النُّدْبة» وماذكر ابنُ عَبَيْدة في إعراب المثنى والمجموع، ثم قال[6]: وعلى رأى غير الناظم يكون الأمر في

---

(١) المصدر السابق ٢/٤١١.

(٢)

(٣) انظر : المقتضب ٢/٣٠٥.

(٤) ص ٢٤٨.

(٥) بعد هذا بياض بمقدار كلمة واحدة في جميع النسخ، ولعل الشارح رحمه الله كان يريد أن يذكر أنواع المدات. ولكنه لم يفعل. أو ذكرها واختصرها الناسخ، كما أبينه في التعليق التالى.

(٦) في الأصل، و(ت) «ثم اذكر... ثم قُلْ» بصيغة الأمر. وما أثبته هو الصواب، وتكون هذ العبارة من كلام الناسخ، اختصر به كلام الشارح. والله أعلم.

الأحرف بخلاف ذلك قال ابن الضائع : والأمرُ في ذلك قريب.

الحالة الثانية : حالة التثنية والتذكير، وذلك قوله : «وقُلْ منانِ ومَنَين بَعْدَلِي إلْفَانِ كابْنَين».

يَعنى أنك إذا حكيتَ ماللمثنى ألحقتَ علامتَيْنِ كعَلاَمَتَى المثنَّى، فتقول لمن قال : (لِي إلْفَانِ) / : مَنَانْ؟ ولمن قال : (رأيتُ ابْنَينِ) أو (مَرَرتُ بابْنَيْنِ) : مَنَيْنْ؟ إلا أن النونين مُسكَّنتان، لأنهما في الوقف، ولايكون الوقف على حركة. ١٣٥

وإنما نَبَّه على هذا بقوله : «وسَكِّنْ تَعْدِلِ» لأنه أتى بهما في النظم، أعنى بالنُّونَيْنِ في (منَانِ ومَنَيْنِ) محركَّتين، إذ لم يُمكنه أن يُسَكِّنهما لئلاً يجتمع ساكنان في الشعر في غير قافية، وذلك لايجوز، ولم يَأْتِ من ذلك شيء في الرَّجَز ولا في غيره، إلا ماجاء في عَرُوض من أعَاريض «المتقَارِب»[1] وهو قوله :

رُمْنَا قِصَاصًا وكانَ التَّقَاصُّ
فَرْضًا وحَتْمًا عَلَى المُسْلِمِينَا

وهو فيه مختصٌّ بالعَروض أيضا، فلذلك احتاج إلى قوله : «وسَكِّنْ تَعْدِلِ» أى سَكِّن النونَ التى حَرَّكتَها اضطراراً

تُصِبِ العدلَ في كلام العرب، لأن وضعها على السكون، إذ هى مبْنية لامُعربة، فليس الألف والواو والياء بإعراب فيها، لثَبات موجِب البناء، ولو كان إعرابًا لكان الدَّرج أوْلَى أن يُثْبَت فيه، ولكنه من تَغيير

---

(١) المتقارب: بحر من بحور الشعر، وزنه (فَعُولُنْ) ثماني مرات. والعروض من البيت : آخر شطره الأول.

الوقف، وغُيِّر على هذا النحو لتكون فيه دلالةٌ على المسئول عنه.

وقد نَبَّه تمثيلُه بقوله : «لى الْفَانِ» على كيفية الحكاية على الجملة كما تقدم. وإنما أتى بالمثالين، ولم يَقصد حكم الاجتماع في الحكاية، فإنه لو قَصد ذلك لكان (مَنْ) الأولُ غيرَ لاحقٍ به علامةٌ، لكونها تُنَافِي الوصل، وذلك أنه إذا اجتمع في الكلام الأول اسمان، فأردتَ أن تسأل عنهما وتَحكيهما ـ فإمَّا أن يختلف إعرابُهما أوْلاً، فإن اختلف أتيتَ لكل واحد بأداة تَحْكيه بها، فتقول في (لِى إلْفَانِ كابْنَيْنِ) : مَنْ ومَنَيْنْ؟ فتركتَ العلامة في الأول لأنه غيرُ موقوف عليه، فلاتَلحقه العلامة، كما سيأتى في كلامه إن شاء الله.

فإن عكستَ فقلت : لِى كابْنَيْنِ إلْفَانِ ـ قلت : مَنْ ومَنَانْ؟ وكذلك في الإفراد، تقول في (ضَرَبَ رجلٌ، وضَرَبْتُ رجلاً) مَنْ؟ وفي (ضَرَبتُ رجلاً، وجَاءَنى رجلٌ) : مَنْ ومَنُو؟. وعلى هذا السبيل في الأحوال كلها، ولايجوز أن تُثَنَّى أو تَجمع مع اختلاف الإعراب، لبُطْلان الحكاية.

وإن اتفق إعرابهما نحو : (جَاءَنى رجلٌ وامرأة) قلت : مَنْ، ومَنُو؟ على سبيل ماتقدم، وكذلك في التثنية والجمع، وكذلك إذا قلت : (رأيتُ امرأةً ورجلاً) قلت : مَنْ، ومَنَا؟ على ماتقدم.

١٣٦ /وقال ابن خروف : ينبغي ألاَّ يجوز هنا (مَنَيْنْ) لأنهم كانوا يجيزون بـ(مَنْ) من حيث كان أحدهما موصولا، وقد ذهبت منه العلامة.

ويَتركَّب هنا سائل في الحكاية بـ (منْ) و(أىٌّ)، لاحاجة إلى نقْلها من حيث قَصْدُ الشَّرْح.

الحالة الثالثة : حالة الإفراد والتأنيث، وذلك قوله: «وقَلْ لِمَنْ قَالَ

أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ».

يعنى أن حكاية المفرد المؤنث بـ(مَنْ) أن تُلْحِق (مَنْ) تاءً، وتُبْدِلَها هاءً للوقف، ويكون ماقبلها مفتوحا، لأن تاء التأنيث التى شأنُها أن تُبْدل هاءً لابُدَّ من فتح ماقبلها، فتقول لمن قال لك : (أَتَتْ بِنْتٌ) : مَنَهْ؟ على وزن (سَنَهْ) وكذلك إذا قلت : (رأيتُ بِنْتًا) تقول : مَنَهْ؟ أو (مررتُ ببِنْتٍ) تقول : مَنَهْ؟

ولم يُنَبِّه هنا على اختلاف في آخر (مَنَهْ) بحسَب اختلاف إعراب المحكىّ، إعلامًا بأنَّ الحكم لايختلف في التأنيث مع الإفراد، فإنها إذ ذاك تُشْبه (أَيَّةً) في الحكاية بـ(أىٍّ).

ولم يَحتج إلى التنبيه على إسكان الهاء، لأنها كذلك وقعت في النَّظْم، والحالُ حالُ وَقف، فاستَغْنى عن ذِكْر ذلك.

ولَمَّا كانت (أَيَّةٌ) لا تختلف بحسب اختلاف الإعراب في المفرد أجرَوْا (مَنَهْ) مَجراها حين أشبهتها، ولَمَّا كانت (مَنَهْ) على هذا السبيل قاسها يونس على (أَيَّةٍ) مطلقا[1]، فأجاز الحكاية بها في الوصل والوقف، فتقول في (جاءتْنِى امرأةٌ) : مَنَةٌ ياهذا؟ وفي (رأيت امرأةً) : مَنَةً يافتى؟ وفي (مررتُ بامرأةٍ) : مَنَةٍ ياهذا؟ بتحريك النون قبل التاء، على شاكلة (أَيَّةٍ) من كل وجه، فتكون عنده معربة.

وهذا لم يَرتضه الناظم، فلذلك جَعل الحكايةَ بها في الوقف خاصَّة، وهو رأى سيبويه،

ولم يَرْتَضِ مذهبَ شيخه يونس، قال : وإنما يجوز هذا على قول شاعرٍ

(١) سيبويه ٢/٤١٠.

قاله مرةً، ثم لم يُسمع بعدُ[1]، وأنشد[2]:

* أَتَوانَارِى فقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ *

وألزمه سيبويه أنه كذلك ينبغي أن يقول إذا آثر ألاَّ يُغَيِّرَها في الصلة، قال : وهذا بعيدٌ[3].

الحالة الرابعة : حالةُ التثنيةِ والتأنيثِ. ولَمَّا كان حال المثنى هنا معلومًا من حال المثنى في التذكير لم يَحْتج إلى التَّنْبيه على لَحاق العَلاَمَتَيْن، لكن احتاج إلى التعريف بما زاد على العَلاَمَتَيْن، وهو حكم النون التى قبل التاء، فحكَى فيها وجهين :

أحدهما : / الإسكانُ، وهو الأكثر والمعروف في الكلام، وذلك قوله : ١٣٧
«والنُّونُ قَبْلَ تَا المُثَنَّى مُسْكَنَةْ».

يعنى أن هذا هو الحكم المطلق فيها، والقياس المُطَّرِدُ، فإذا حكيتَ نحو (جاءَتْنِى امرأتَانِ) قلت : مَنْتَانْ، أو نحو (رأيتُ امْرأتَيْنِ) أو (مَرَرْتُ بامرأتَيْنْ).قلت : مَنْتَيْنْ. قال سيبويه : وإن قال : رأيتُ امْرأَتَيْنِ، قلت :

---

(١) المرجع السابق ٤١٠/٢.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢، ونوادر أبى زيد ١٢٣، والمقتضب ٣٠٧/٢، والخصائص ١٢٩/١، والخزانة ١٦٧/٦، والعيني ٤٩٨/٤، ٥٥٧، وابن يعيش ١٦/٤، والهمع ٣٤٦/٥، ٢٢١/٦، والدرر ٢١٨/٢، والأشموني ٩٠/٤، ٢٢٠، والتصريح ٢٨٣/٢

وعجزه : فَقَالُوا الجِنُّ قلتُ عِمُوا ظلاما ويعده : فقلتُ إلى الطعامِ فَقَالَ منهم
زعيمٌ نَحْسُدُ الإنسَ الطَّعَامَا

وينسب هذا الشعر لسمير بن الحارث، أو لتأبط شرا. وهناك أبيات على رَوِىٍّ الحاء تنسب إلى جذع بن سنان الغسانى. وعمواظلاما : نعم ظلامكم.

يذكر الشاعر أن الجن طرقته ليلا، وقد أوقد نار الطعام، فدعاهم إلى الأكل معه، فلم يجيبوه وزعموا أنهم يحسدون الإنس لتفضيلهم عليهم بأكل الطعام.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢.

مَنَتَيْنْ، كما قلت : أَيَّتَيْنِ، إلا أن النون مجزومة[1]، وإنما سُكِّنت لأن أصلها كذلك، فـ(مَنَهْ) أصلها مَنْتٌ، ساكنَة النون، كبِنْتٍ، وهَنْتٍ، لكن لَمَّا أرادوا الوقوف عليها حَرَّكوا ماقبلها، فإذا صاروا بها إلى الوصل صُيِّرت كما كانت في الأصل.

والوجه الثانى : فَتْحُ النون، فتقول : مَنْتَانَ، ومَنْتَيْنَ. وعلى ذلك نَبَّه بقوله : «والفَتْحُ نَزْرٌ» أى قليل، وقد حَكى ذلك في «التسهيل»[2] أيضًا.

والحالة الخامسة : حالةُ جمعِ المؤنث، وذلك قوله : «وَصِلِ التَّاءَ والألِفَ بِمَنْ بإثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفَ».

يريد أن حكم حكاية جمع المؤنث بـ(مَنْ) أن تصل بها ألفًا وتاء، فإذا قال : (هذا بِنِسْوَةٍ كَلِفٌ[3]) قلت : مَنَاتْ، وكذلك إذا قال : هؤلاءِ نِسْوَةٌ، ورأيتُ نسوةً، اللفظُ واحد لايَختلف بحسب اختلاف الإعراب، إجراءً له مَجْرى (أيَّاتٍ) في جمع المؤنث، والتاء مُسْكَنة لأنه موقوف.

والكَلَفُ : الوُلُوعُ بالشىء، كَلِفْتُ به : كَلَفًا، والصفة منه كَلِفٌ.

والحالة السادسة : حالُه جمع المذكر، وذلك قوله : «وقُلْ مَنُونَ ومَنِينَ مُسْكِنًا» إلى آخره.

يعنى أنك إذا حكيتَ المجموع تُلْحق الأداةَ التى بها الحكاية، وهى (مَنْ) واوًا ونونًا في الرفع، وياءً ونونًا في النصب والجر، وتُسْكِنُ النون، وذلك قوله : «مُسْكِنًا» لأنه حالة وقف، فتقول لمن قال : (جَاءَ قومٌ) : مَنُونْ، ولمن قال : (جئتُ

---

(1) المرجع السابق ٢/٤٠٩.
(2) ص ٢٤٨.
(3) بعد هذا في نسخة (ت) خرم بمقدار ورقتين.

لقومٍ) : مَنِينْ، وكذلك لمن قال : (رأيتُ قومًا) مَنِينْ.

وأتى بمثالين في مثالٍ واحد، وليس قَصْدُه بذلك الحكايةَ المفردة، أعنى أن يقع السؤال في لفظ واحد، بل أراد حكايةَ كلٍّ واحدٍ من المرفوع والمخفوض على حِدَته، ولو أراد ذلك لَقال : وقُلْ مَنْ ومَنِينْ، لأن (مَنْ) الأولى وقعت في الوصل، كما تقدم في مُثُلِه.

و«فُطَنَاءُ» ممدود، جمعُ فَطِنٍ، وهو الفَهِم.

وقال الجوهرى : الفِطْنَةُ كالفَهْم، يقال : فَطَنَ للشىء، إذا فَهِمَهُ وعَلِمَهُ، وفَطِنَ، بالكسر، فَطَانةً، وفَطَانِيَةً، وفِطْنةً : صار فَطِنًا.

وبعد تقرير هذا الحكم، فهنا مسألتان متعلِّقتان :

١٣٨ إحداهما : أن / الحكاية بـ(منْ) إنما تكون لمن يَعْقِل، وهذا وَضْعُ (مَنْ) أنْ تكون كذلك، على ماهو مُقَّررٌ عند النحويين واللغويين، بخلاف (أىٍّ) فإنها تكون لمن يَعْقِل ولما لايَعْقِل. فإذا قال : (رأيتُ حِمَارًا) قلتَ (أيًّ) وإذا قال : (رأيتُ رجلاً). قلت : (مَنَا) و(أيًّا) إن شئت، لأن (أيًّا) تصلح لهما، وإذا قال : (رأيتُ رجلاً وحمارًا) قلت : مَنْ وأيًّا، أو (حمارًا ورجُلاً) : أيًّا، ومَنًا.

والناظمُ لم يتكلم في هذا النَّظْم على تعيين (مَا) ولا)مَنْ) ولا (أىٍّ) ولاذكر على ماذا تَقع، فقد يقول القائل : هذا نَقْصٌ، إذ يُتَوَهَّم منه عدمُ الاختصاص، وجوازُ وقوع (مَنْ) على كل شىء.

والجواب : أن في هذا الكلام مايُشعر بمقصوده، وأن (مَنْ) إنما يُحْكَى بها مَنْ يعقل، وأن (أيًّا) بخلاف هذا الالتزام، وذلك أنه أطْلَق القول في (أىٍّ) ولم يقيِّدها في الحكاية بشىء دون شىء. وأما (مَنْ) فَقيَّدها

بالمُثُل، إذ لم يَأْتِ بمثال إلا لمن يَعْقل، فَدلَّ ذلك على اختصاص (مَنْ) بمن يْقل.

وأيضا المسألةُ لُغَوِيَّة، ودخولُها في النحو بالعَرَض، فليس تفسير معناها أو معنى غيرها بِضَرُورِيٍّ عليه.

المسألة الثانية : أن ما تقدم في الحكاية هو المشهور في كلام العرب.

وحَكى سيبويه عن يونس[1]: أن ناسًا من العرب يلتزمون في الحكاية بـ(مَنْ) المدَّاتِ الثلاثَ التى للمفرد أبدًا، سواءٌ كانت لمثنى أو مجموع أو مفرد، فيقولون في مَنْ قال : (جَاءَنِى رَجُلٌ) : مَنُو، و(رَجُلَانِ) : مَنُو، و(جَاءَنِى رجالٌ) مَنُو، وفي (رأيتُ رجالاً) : مَنَا، وكذلك في (رأيتُ رجلَيْنِ) : مَنَا، وفي (مررتُ برجلَيْنِ) : مَنِى، ونحو ذلك، لايُغَيِّرون الحكم الحكم الحاصل مع المفرد في المثنى ولامجموع. قالوا : وكذلك في المؤنث يقولون في نحو : (جَاءَتْنِى امرأةٌ) مَنُو، كما في (جَاءَنِى رجلٌ) وفي نحو : (جَاءَتْنِى امرأَتَان) : مَنُو، وكذلك في سائرُ المُثُل لايخالفون الحكمَ وإن اختلفت الأحوال. والذين يقولون هذا يقولون في (أىٍّ) : أىٌّ وأيًّا وأىٍّ، عَنَى واحدًا أو اثنين، أو جماعةً، أو مذكرا أو مؤنثا.

وإنما فعلوا ذلك حملاً على معنى (مَنْ) لأنه يُعْنَى بها الواحد، والاثنان، والجماعة، والحكمُ اللفظي باقٍ على إفراده، فتقول : مَنْ قال ذلك؟ وأنت تعنى أكثرَ من واحد، أو مؤنثًا.

وكذلك (أىٌّ) تقول : أىٌّ قالَ ذلك؟ فأقَرُّوا (مَنْ) و(أيًّا) على حكم

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

اللفظ، وهو الواحد/. ولمَّا كانت هذه اللغة أقلِّيَّةً لم يَذكرها، وذكَر اللغة ١٣٩
المشهورة. وهنا تَمَّ كلامه على حكم (مَنْ) في الوقف.

وأما حكمها في الوَصْل فأخذ يذكره فقال : «وإنْ تَصِلْ فَلَفْظَ مَنْ لايَخْتَلِفُ».

يعنى أن (مَنْ) إذا حَكَيْت بها النكرة، فوصلتَ كلاَمك، ولم تَقِفْ على (مَنْ) فإن لفظها لايختلف باختلاف الأحوال التى للمحكيِّ، كما اختلف لفظُها حالَة الوقوف عليها، فتقول لمن قال : (جاءَنى رجلٌ) : مَنْ ياهذا؟ أو (جاءَنى رَجُلانِ) مَنْ ياهَذا؟ أو (جاءَنِي رجالٌ) : مَنْ ياهذا؟

وكذلك في التأنيث، ولاتقول مَنَا ياهَذَا؟ ولا مَنَهْ، ولامَنَانِ، ولا مَنُونَ، ولا مَنَاتُ، إذا وَصَلْتَ. وقد تقدّم وجهُ ذلك، وأن (مَنْ) لاتَستحق تثنيةً ولاجمعًا، ولاتأنيثًا، بخلاف (أيٍّ) فإنها صفة مستحِقَّة لذلك، فلم تَقْوَ(مَنْ) أن تكون مثلَها في الوصل، وليس هَاهُنا أن تُوصَل (مَنْ) بالمحكيِّ، فإن المحكيَّ إذا كان نكرةً مرفوضُ الذكْر، كما تقدم.

ثم نَبَّه على ماجاء مخالفا لهذا الحكم شاذًا في الشِّعر، فألحقوا العلامةَ وصلاً، وذلك قوله : «ونَادِرٌ مَنُونَ في نَظْمٍ عُرِفَ».

يَعنى أن لَحاق العلامة في الوصل قد جاء، لكن إنما عُرِف في النظم، ومختصا بلَحاق الواو والنون، فعَيَّن اللفظَ المسموعَ خُرُوجًا عن عُهْدة السماع، ولأجْل مَا قالَ سيبويه[1] من أنه قول شاعرٍ، قاله مرةً، ثم لم يُسْمع بعدُ.

والبيت المشار إليه هو قول شَمِر بن الحارث، ويُنْسَب أيضا إلى

---

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

تَأَبَّط شَرًّا[١]:

أَتَـوْ نَـارِي فَـــــقُلْـتُ مَـنُونَ أَنْـتُـمْ

فَـقَـالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِـمُـوا ظَلاَمَـا

ويُنْشَد أيضا : «عِمُوا صَبَاحًا» وهو صحيح، وَقع كذلك في قصيدة حَائِيَّة منسوبة إلى إلى جِذْع بن سِنَان الغَسَّانى[٢]، فهما شاهدان، لا كما قال أبو القاسم الزجَّاجى[٣].

فأتى في البيت بالعلامَتَيْنْ، وذلك في الوصل، وحَمله سيبويه على لغة مَنْ قال : ضَرَبَ مَنٌ مَنًا.

قال : فإنما يجوز (مَنُونَ) على هذا[٤]، فهو عنده مُعرب كـ(أىٍّ) فجَمعه الشاعر على هذا.

وقال الكسائى : وربما احتاج الشاعرُ فزاد هذه الزوائد في الوصل.

قال ابن خروف : وتوجيهُ سيبويه أجودُ، وهو أن يكون معربًا، وجَمْعُه كـ(أىٍّ) قال ابن الضائع : ويظهر ذلك من كلام سيبويه لأنه قال :
/ ينبغى أن لايقول : (مَنُو) في الوقف، ولكن يجعله كـ(أىٍّ)[٥] يعنى ١٤٠

---

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) انظر العيني ٤٩٩/٤، والأشموني ٩١/٤، وبعد البيت :

نزلتُ بِشعْب وادى الجن لما رأيت الليلَ قد نَشر الجَناحَا

(٣) قال أبو القاسم الزجاجى في الجمل (٣٣٦) : «وقد رأيت بعض من لايعرف هذا الشعر يرويه «عموا صباحا» وهو غلط».

(٤) الكتاب ٤١١/٢.

(٥) المرجع السابق ٤١١/٢.

معربا، ووَجَّه الزجاجُ البيتَ بأنه وَقف عن (مَنْ) وسَكَت، ثم ابتَدا. وهو بعيد.

وقد حَكى الكوفيون أن منهم من يجعل الزيادة في مستأنَف الاستفهام، فتقول : مَنُو أنتَ؟ ومَنَانِ أنتُما؟ ومَنُونَ أنتُمْ؟ فيكون البيت على هذا.

وعلى الجملة فالبيت نادرٌ لايُقاس عليه.

وكأنَّ قول الناظم : «فى نَظْمٍ عُرِفَ» أنه يُبَكِّت على ما حَكى الكوفيون من ذلك، ويكون هذا من فوائد تعيينه لـ (مَنُونَ) والله اعلم.

ولَمَّا أتمَّ الكلام على حكاية النكرة أخذ يتكلم فى حكاية المعرفة، فقال :

وَالْعلَمَ احْكِينَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ
إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

اعلم أن الاسم المعرفة يصح أن يُؤْتى به إثْر (مَنْ) فى النكرة، ولم يكتفوا بهما فى المعرفة حتى يَذكروا الاسمَ بعدهما، لأن السؤال عنهما من وجهين مختلفين، فالسؤال عن ذات النكرة، لاعن صفِتَها، فيقول المجيب : زيدٌ أو عمروٌ.

وإذا قيل : رأيتُ عبدَ الله، فإنما يُحتاج إلى تخصيصه(١) بالنعت، فلابد من ذكر المنعوت حتى يقال : العاقل، أو الكَريِم، أو نحو ذلك.

هذا تعليل السيرافى . وأفاد أنه لايُكتفى عن المعرفة بـ (أيٍّ) ولا بـ (مَنْ) وهو الذى نَبَّه عليه الناظم بقوله : «والعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ» فلم يَكْتَفِ كما أكْتفىَ فى النكرة.

وتضمَّن كلام الناظم مايُحْكى من المعارف ومالا يحكى، وما شَرْطُ الحكاية

---

(١) فى جميع النسخ «تلخيصه» وما أثبته هو الأحرى بالصواب . والله اعلم.

فيما يُحكَى.

وجملةُ ذلك أن كل معرفة اجتمع فيها ثلاثة أوصاف فهو الذى يُحْكَى فى المسألة :

أحدها : أن يكون تعريفه بالعلمية، وذلك قوله : «والعَلَمَ احْكِيَنَّهُ» فتقول إذا قيل : (جاء زيدٌ) : مَنْ زيدٌ؟ وإذا قال : (رأيتُ زيدًا) : مَنْ زيدًا؟ وإذا قال : (مررتُ بزيد): مَنْ زيدٍ؟ فتأتى به على إعراب الكلام الأول فى اللفظ، وإن كان إعرابه فى التحصيل مبتدأً أو خبرَ مبتدأ، وكذلك (أىٌّ) و (مَنْ) فى حكاية النكرة.

فلو كان الاسم غير عَلَمَ لم تَجُزْ حكايته. فإذا قيل : (رأيتُ أخاكَ) قلت : مَنْ أخوكَ؟ أو (مررتُ بالرجلِ) قلت : من الرجلُ؟ فترفَعُه لاغير، ولايُحْكَى ألا على قول من قال / : دَعْنَا من تَمْرتَانِ، وقد قيل له : ماعنده تَمْرتَانَ، وليس بقُرَشَيًّا، لمن قال : أليس قُرشِيًّا؟ وهو قليل ضعيف لايُبنى على مثله قياس[1]. والفرق أن الأصل والقياس ألاَّ يجوز، ولذلك قال سيبويه: وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقْيَسُ الوجهين[2]. غير أنهم أرادوا أن يحكوا كلام المسئول لئلا يُتَوهَّم أن السؤال عن غير مَنْ قُدِّم، وأيضًا الحكايةُ تغْيِير، والأعلام كَثُرت فى كلامهم، فأجازوا فيها لذلك مالم يُجِيزوا فى غيرها، كالترخيم، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فلذلك اشْتَرط هنا العَلَمية. ١٤١

ويجرى مَجرى (زَيْدٍ) و (عبدِ اللَّهِ) فى جواز الحكاية الكُنْيةُ واللقبُ،

---

(١) الكتاب ٢، ٤١٣، والأشمونى ٤/٩٣.

(٢) الكتاب ٢/٤١٣.

لأنهما من أقسام العَلَم، وقد قال فى باب العلم : «واسْمًا أَتَى وكُنْيَةً ولَقَبًا)

فتقول إذا قيل لك : (رأيتُ أبا عبدِ اللّه) : مِنْ أبا عبد اللّهِ؟ وإذا قيل لك : (مررتُ بقُفَّةُ) مَنْ قُفَّةُ؟ وهذا ظاهر.

وهذا الوصف يَقتضى أن الناظم لم يَرْتَضِ مَارُوِى عن يونس أن الحكاية جائزة فى جميع أقسام المعارف، فتقول فى مَنْ قال : (رأيتُ أخاكَ) مَنْ أخاكَ؟ وفى مَنْ قال : (رأيت الرجلَ) : مِنْ الرجلُ؟ ونحو ذلك.

وهذا المذهب غير مَرْضِىٌّ عند سيبويه والمحققين، وإنما ذلك عندهم كقوله : دَعْنَا من تَمْرتَانِ، وأيضا فهو غير مسموع[1]، وإنما لم يَرتضه الناظم إمَّا لضعف النقل عن يونس، إذ حكاه المبرد عن يونس فى «مُقْتَضَبه»[2] ولم يحَكه عنه سيبويه، فغَمزه السِّيرافى بأن قال : لا أدرى من أين له هذه الحكاية؟ وإمَّا لضعف الجواز فى القياس، فإن للأعلام من التغيير ماليس لغيرها كما تقدم.

قال سيبويه : ولايجوز فى غير الاسم الغالب، لأنه الأكثر فى كلامهم، وهو الأوَّل الذى به يَتعارفون[3].

والثانى : أن يكون السؤال عنه بـ (مَنْ) فإذا كان كذلك جارة الحكاية، كالمُثُل المتقدمة، فإن سُئِل عنه بـ (أىٍّ) لم تجز الحكاية، فإذا قيل : (رأيت زيدًا) قلت : أىٌّ زيدُ؟ أو (مررتُ بزيد) قلت : أىٌّ زيدُ؟ لذلك قال سيبويه : فإذا قيل :

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٤١٣.

(٢) عبارة المبرد المقتضب (٣٠٨/٢) هى «وكان يونس يجرى الحكاية فى جميع المعرف، ويروى، بابها وباب الأعلام واحد».

(٣) عبارة سيبويه كاملة، كما فى الكتاب (٤١٣/٢) هى : «فجاز هذا فى الاسم الذى يكون علما غالبا على ذا الوجه، ولايجوز فى غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر فى كلامهم، وهو العلم الأول الذى به يتعارفون».

(رأيت زيدًا) قلت : أىُّ زيدُ؟ فليس إلا الرفع، تُجريه على القياس[1].

ووجَّهوا اختصاصَ الحكاية بـ (مَنْ) بوجهين :

أحدهما : كثرةُ استعمال (مَنْ) قال سيبويه : وإنما جازت / ١٤٢ الحكاية فى (مَنْ) لأنهم لـ (مَنْ) أكثرُ استعمالاً، وهم يغيِّرون الأكثر فى كلامهم عن حال نظائره[2].

والثانى : أن (مَنْ) مبنية لايظهر فيها قبحُ الحكاية لسكونها فى كل حال، بخلاف (أىٍّ) فإنه لو حُكى بها فقيل : أىُّ زيدًا؟ وأىُّ زيدٍ؟ لظهر القُبْح فى اختلاف إعرابى المبتأ والخبر.

قال ابن الضَّائع : والأول أوْلَى، وعليه اعتمد سيبويه، وعلَّل ابن خروف بالوجهين، وزاد ثالثا وهو كون (مَنْ) على حرفين. وفى ضمن هذا الشرط حَصَل حكم (أىٍّ) في باب «الحكاية» من كلام الناظم، فلم يُغْفِل ذكرَ ذلك.

والثالث : خُلُوُّ (مَنْ) من أن يَقترن بها عاطفٌ داخل عليها، فإنه إذا كان كذلك لم تَجُز الحكاية، ورجُع إلى القياس، فإذا قيل لك : رأيت زيدًا، فقلت : ومَنْ زيدُ؟ فليس إلا الرفعُ، وكذلك فى : مررتُ بزيدٍ، ونحوه. وكذلك الفاءُ إذا قلت : فَمَنْ زيدُ؟

وسبب ذلك أن الغرض بالحكاية بيانُ أن المسئول عنه هو المتقدَّم الذكرِ لاغير، فإذا عطفتَ جملةَ السؤال على كلام المسئول صار فى ذلك بيانُ أن المسئول عنه هو الأول، لأنك لاتَبتدئ سؤالاً عَمَّا لم يُذكر مصدرًا

---

(١) الكتاب ٢/٤١٤.

(٢) المصدر السابق ٢/٤١٤.

بحرف العطف، إذ كان حرف العطف لازمًا للتوسط بين معطوف ومعطوف عليه.

ثم النظر فى هذا الكلام من وجهين :

أحدهما : أن ماذكره من الحكاية عند اجتماع الشروط هى لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرَفعون على كل حال ولايحكون، بل يقولون لمن قال : (جاء زيدٌ، أو رأيتُ زيدًا، أو مررتُ بزيدٍ) : مَنْ زيدٌ؟ بالرفع. قال سيبويه : وهو أقيسُ الوجهين[1].

وإذا كان كذلك فاقتصارُه على إحدى اللغتين، مع أن الأخري فصيحةٌ ومشهورةٌ وغيرُ قاصره فى الكثرة والقياس عن غيرها، غيرُ لائق بهذا المختصر، بل كان حقه أن يَذكرهما، كما ذَكر اللغتين فى باب (فَعَالِ) فيما لاينصرف[2]، وغير ذلك.

والثانى : أنه أَخَلَّ ببعض الشروط فى لغة أهل الحجاز، ولابُد منها، وتركُها إخلال، وذلك أن الناس ذكروا لها خمسةَ شروط، الثلاثةَ المذكورة.

والرابع : ألاَّ يكون الاسم المراد حكايتُه متبوعا بتابعٍ بَيَانٍ، ألا ما جُعل مع تابعه كالكلمة الواحدة، وذلك نحو ما تقدم، فإن كان متبوعا بنعت، نحو مررت/ بزيدٍ الطويلِ، أو بعطف بيان، نحو : مررتُ بزيدٍ أبى ١٤٣
عبد الله، أو بتوكيد، نحو : مررتُ بزيدٍ نفسهِ، أو ببَدل[3]، نحو : مررت بزيدٍ أخيك - فلاسبيل إلى الحكاية، فلا تقول فيها كلَّها إلا (مَنْ زيدُ

---

(١) الكتاب ٤١٣/٢، وعبارته «وهو أقيس القولين».

(٢) انظر : ٥ / ٦٦٩ - ٦٧٠.

(٣) هنا آخر ما سقط من نسخة (ت).

الطويلُ؟) بالرفع، و (مَنْ زيدُ أبو عبد اللّه؟) و (مَنْ زيدُ نفسه؟) و (مَنْ زيدُ أخوكَ؟) وإنما فُعِل ذلك استغناءً بإطالته عن الحكاية، وذلك أنَّ الغرض بالحكاية بيانُ أن المسئول عنه هو المتقدِّم الذِّكر لاغير، وإذا ذُكر الاسم الأول منعوتا، أو معطوفا عليه، أو مؤكَّدا، أو مبدَلا منه، ثم أُعيد كذلك فى السُّؤَال عُلِم أن السُّؤَال وارد على ذلك المذكور، فلم يُحْتج إلى الحكاية، كما لم يُحْتَج إليها مع عطف جملة السُّؤَال بالواو.

فإن كان التابع مع ماتبعه كالشئ الواحد جازت الحكاية، نحو : رأيت زيدَ بنَ عمرٍو، فيمن جَعلهما بمنزلة اسم واحد، فإن تقول : مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو؟

والخامس : ألاَّ يكون معطوفا عليه بالحرف، لكن هذا الشرط ليس على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وذلك أنك إذا عطفتَ فى الجملة المسئولِ عنها، فَسُئِل عنها، فإن سيبويه نَقل عن يونس أنه يَرُدُّه إلى الأصل والقياس، فإذا قيل : رأيت زيداً وعمراً، قلتَ : مَنْ زيدُ وعمروٌ؟ هكذا مطلقا، وذلك لأنه يَظهر منه السُّؤَال عن المذكور، لأنه بعيدُ أن يُسأل عن غيره، واتفقٌ فى ذلك الغَيْر أن شُرُّك معه مثلَ ماشُرُّك مع الأول، وإذا كان قد تعيَّن المسئول عنه فلا فائدة للحكاية. وهذا ما قال يونس(١).

وحَكى سيبويه عن قوم أنهم قَاسُوا وأَتْبعوا الثانَى الأولَ، يعنى أنهم حَكَوْا، لكنهم اعتبروا الأولَ، فإن كان مما يُحَكْى حَكَوْه، وحَكَوْا معه الثانى، سواء كان ممَّا يُحْكَى أوْلاَ، فيقولون فى مَنْ قال : (رأيتُ زيدًا وأخاك) : مَنْ زيدًا وأخاكَ؟ فأَبعوا أخاك فى لحكاية، وإن كان لايُحْكَى وحده.

وإن كان الأوَّل مما لايُحْكى تَركوا الحكاية، وأَتبعوا الثانَى الأولَ فى ترك

---

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

الحكاية، وإن كان مما يُحكى وحدَه فيقولون فى مَنْ قال : (رأيتُ أخاك زيدًا): مَنْ أخوك وزيدُ. قال سيبويه : وهذا حسنٌ[١].

فإذا ذكروا (مَنْ) مع المعطوف كان لكل واحدٍ حكمُه، فإذا قال : رأيت زيداً وأخاكَ، قلت : مَنْ زيداً؟ ومَنْ أخوك؟ أو قال : رأيت أخاكَ / ١٤٤
وزيداً، قلت : مَنْ أخوك؟ ومَنْ زيداً، وشَبَّهه سيبويه بقولهم : تباً له ووَيْحًا، فُتتْبع إذا لمَ تَذكر «لَهُ» فإذا ذكرتَ «لَهُ» كان لكُل حكمُه، فقلت : تَبًا لَهُ، وويحُ لَهُ[٢].

فالحاصل أن المعطوف والمعطوف عليه بالحرف إنَّا ألاَّيحكى أصلا، وإمَّا أن يُعتبر المتقدِّم، وذلك إذا لم تُكَرَّر (مَنْ) وكلام الناظم يقتضى خلاف ذلك كلِّه.

ويمكن الجواب عن الأول بأَنْ ليس من شَرْطه فى هذا المختصر أن يأتى بنَقْل اللغتين جميعًا، بل قد يَجتزئ بنقل لغة الحجاز ين لكَوْنها أشهرَ، وبها نزل القرآن.

ألاَ تراه فى باب (مَا) إنما ذكَر الإعمالَ فيها خاصَّة، وهى لغة أهل الحجاز وتَرك لغةَ بنى تميم وإن كانت هى الجاريةَ على القياس، كما قال سيبويه : فذلك غير ضائر. وأما الثانى : فالظاهرُ ورودهُ، فلو قال مثلا :

والْعَلَمَ احْكِ بعـدَ مَنْ إن يَخْلُ مِنْ
تابعٍ أَوْ مِنْ عَاطِفٍ بمَنْ قُرِنْ

أو مايُعطى هذا المعنى- لحصل المقصود، ولم يَبْق عليه اعتراض، ويكون شرط نَفْى التَّبَعية مطلقا بناءعلى قول يونس فى المعطوف والمعطوف عليه.

---

(١) المصدر السابق ٤١٤/٢.

(٢) المصدر السابق ٤١٤/٢، وفيه «تبًاله وويْلاً» وتبًاله، وويلٌ له»

{ التأنيـث }

عَـــلاَمَـــةُ التَّـــأْنِيثِ تاءٌ أوْ ألِفْ

وَفي أسَـامٍ قَـدَّرُوا التَّـا كـالْكَتِفْ

اعلم أن من المعاني المدلولَ عليها بالألفاظ أشخاصَ الجواهر، وهى على قسمين : حيوانٌ وجمادٌ.

والحيوان ضَرْبان : ذكر وأنثى، فاللفظُ الموضوع ليدلَّ على الذكر فقط فَرَّقت العرب بينه وبين اللفظ الذىُ وضع ليدل على الأنثى فقط فى أحكام كثيرة، كالإخبار، والوصف، والإشارة، وغيرها.

ولَمَّا كان هذان المعنيان لايكونان إلاللأسماء كانت تلك الأحكام التى قُصِدت التفرقةُ بها مختصةًّ بالأسماء.

ثم إنَّ العرب قَسَمت الأسماء الدالة على الأشخاص بالنظر إلى تلك الأحكام على ثلاثة أقسام:

قسمُ الْتزَمت فيه أحكامَ اللفظ الدالَّ على الذكَر، وقسمُ الْتَزَمت فيه الأحكام الدالةَ على الأنثى، وقسمُ جَوَّزت فيه الأمرين.

فإذن التذكيرُ والتأنيث، عند النحويين، هو أن يُخْبَر عن اللفظ على صفةٍ مَا، أو يُشَارَ إليه كذلك، إلى غير ذلك من الأحكام الخاصَّة بكل واحد.

١٤٥ فظهر أن التذكير والتأنيث خاص بالأسماء / ولم يَنُصَّ الناظم على هذه الاختصاص، ولكن لَمَا كانت العلامات الفارقة بين المذكَّر والمؤنَّث

التى يَذكرها إثْرَ هذا من خصائص الأسماء - أشْعَر ذلك بكونه للأسماء خاصَّة، وإلاَّ فالأفعال والحروف لايصح الإخبارُ عنها، ولا الإشارةُ إليها، ولاتصغيرُها.

فإن قيل : فهم يقولون : الأفعالُ مُذكَّرة، والحروف تُذَكَّر وتؤَنَّث.

فالجواب أن المحقِّقين إنما يقولون فى الأفعال : إنها لاتأنيث فيها، لا أنهم يُثْبِتون لها التذكير، وإن أطلقوا عليها لفظَ التذكير فعلى هذا المعنى.وأمَّا الحروف فإنَّما استَقَرَّ التذكيرُ والتأنيثُ فيها، حيث سَمَّوا بلفظ الحرف، كقوله[1]:

* ولَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَحْزُونَ *

وهى إذ ذاك أسماء، فيصحُّ فيها التذكير والتأنيث. ولبَسْط الكلام على هذا المعنى موضعُ غير هذا، فليس هذا من ضرورة هذا الشرح.

وقول الناظم : (عَلاَمَةُ التَّأْنِيث كذا» تعيينُ للعلامة، وذلك لايكون إلا بعد ثبوت استحقاق لها.

والقاعدة أن العلامة إنما تَلحق مالا يُدْرِكَ فيه ذلك المعنى المعلم عليه، وأصلُ الأسماء التذكيرُ، لأنه الأغلب عليها، ألاتَرى أن أعمَّ الألفاظ الدالةِ على المعانى الموجودة «شَئُ» و «الشَّئُ» مُذَكَر.

قال سيبويه : لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم يُخْتَصُّ بعد[2]. يعنى

---

(١) هو أبو طالب، وانظر : ديوانه ٧، وسيبويه ٣/٢٦١، والخزانة ١٠/٤٦٣، والأغانى ٤/٤٨، والبيت هو:

لَيْتَ شعْرِى مُسَافِرُ بنَ ابي عَمْرٍو ... ولَيْتٌ يَقُولُها المحـــــزُونُ

وهو من عدة أبيات رثى بها مسافربن أبى عمرو القرشى، وكان صديقا له، وكان يهوى هند بنت عتبة وتهواه، ومات غريبا بسببها. وبعده

أىُّ شئ دَهَاكَ أم غال مَرْا ... كَ وهَلْ أقدمتْ عليكَ المَنُونُ

(٢) الكتاب ٣/٢٤١.

أن التأنيث إنما يكون فى الخاص لا فى العام، فالأعمّ «شَئْ» وهو مذكر، فإذا خرج عن أصله من التذكير المُدْرَك بغير علامة، فلا بُدَّ من العلامة الدالة على ما خَرج إليه، فقالوا : (قائمُ) إذ أرادوا المذكر، و (قائمةُ) إذ أرادوا المؤنث، وكذلك : امرؤٌ، وامْرأةٌ، وابْنُ وابْنَهُ. ونحو ذلك.

وإذا ثَبت اسْتِحقاق المؤنث العلامةَ انصرف النظر إلى تعيينها، فعَيَّن الناظم للتأنيث علامتين، فقال : (عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ تَاءُ أو أَلِفُ).

يعنى أنها منحصرة فى هذين القسمين، فلايُوجد فى تحقيق الاستقراء علامةُ ثالثه. وقد عَدَّها الزجاجيُّ ثلاثا[1]، وجعل الثالثةَ الهمزةَ فى نحو (حَمْرَاءَ) وجعلها بعضهم خمسًا، وعَدّمنها الياءَ فى (هَذِى) و (تَفْعَلِيَن) والكسرةَ فى نحو ·ضَرَبْتِ) وجَعلها ابن الأنبارى[2] خمسَ عشرةَ علامة، المختصُّ منها بالأسماء ثمانية : الألف المقصورة، والممدودة، والتاء فى نحو : (بنتَ، وأُخْت) والتاء فى نحو (قائمة، وطلحْة) / والألف ١٤٦
والتاء فى نحو (الهِنْدَات) والنون نحو (هُنَّ، وأَنْتُنَّ) والكسرة نحو (أَنْتِ) والياء نحو (هَذِى). والباقى فى الأفعال والحروف. والثابت من هذه كلَّها ما ذَكره الناظم، أما الهمزةُ فهى الألفُ فى الحقيقة، لأنها لو كانت الهمزة هى العلامةَ حقيقةً لثَبَتت فى الجمع إذا قلت فى (صَحْرَاءَ) : صَحَارِى، فكنت تقول : صَحَارِئُ، وهذا لاتقوله العرب، وإنما قالوه بالياء، فصارت فى الجمع ياء، فدَلَّ على أنها غير أصليه.

وأما الياء فى (هَذِى) فليست بعلامة، وإنما جاء التأنيثُ من

---

(١) الجمل له : ٢٩١.
(٢) المذكر والمؤنث له : ١٦٦.

الصيَّغة، وكذلك القول فى كسرة (ضَرَبْتِ) ونونِ (هُنَّ) و [تاء][1] (بنْت، وأخْت) ليست بتاء التأنيث، لسكون ما قبلها، وهو غيرُ الألف، وتاء (هِنْدَات) هى المذكورة أولا، والألف قبلها سبقت للجمع.

وأمَّا الياء فى (تَفعلَيِنَ) فضميرُ عند سيبويه، فهى كالنون فى (تَفْعَلْنَ) ولم يقولوا إنها علامة للتأنيث، بل صيغَةٌ تدل على المؤنث.

وأمَّا مذهب الأخفش فيها فلم يَرْتَضه الناظم، وإنما اختار مذهبَ سيبويه، على ماتقدَمت الإشارة إليه فى باب (الضمائر).

وقوله : « تـاءُ أو ألِـفُ » ارْتِضَاءُ لمذهب أهل البصرة فى كَوْن العلامة هى التَّاءَ لا الهاءَ، فإنَّ الكوفيين يزعمون أن أصل التاء هاء، ويَعْكس البصريون.

والدليل على صحة مذهب البصريين أن الوقف موضع تغيير، فالأوْلَى أن يُدَّعى التغييرُ فيه لا في الوَصْل.

وأيضًا فقد تأتى التاء علامَة حيث لاتُقْلَبُ هاء فى الوقف، وذلك فى الجمع بالألف والتاء.

وأيضًا فمن العرب مَنْ لايبُدلها هاء فى الوقف. وهذه مُرَجِّحات لِمَا ذهب إليه الناظم، والخَطْبُ فى المسألة يسير، إذا ليس باختلافٍ فى حُكْمٍ يَبْنى عليه فى الكلام شئٌ.

وقوله : (تاءُ أوْ ألِفُ) فأتى بـ (أوْ) التى هى لأحد الشيئين، إشارةً إلى أنَّ العلامتين لاتتواردَان على مَحَلَّ واحد، فلا تجتمعان فى كلمة واحدة. فلا يقال فى (ذِكْرَى) مثلا : ذِكْرَاةُ، ولا فى ـ حُبْلَى) : حُبْلاَةُ، لصحة الأجتزاء بإحداهما

---

(١) ما بين الحاصرتين ليس فى لنسخ، وزدته لتستقيم العبارة. والله اعلم.

عن الأخرى، وما أَوْهَم خلافَ ذلك، فعلى خلاف ظاهره.

ومن ها هنا روُى عن أبى عُبَيْدة أنه قال : ما رأيتُ أظرفَ من أمر النحويين، يقولون : إن علامة التأنيث لاتدخل على علامة التأنيث، وهم يقولون : عَلْقَاةٌ.

/ وقد قال العجاج[1]: ١٤٧

* فَكَرَّ فى عَلْقَى وَفى مُكُورِ *

يريد أبو عبيدة أنه قال : «عَلْقَى» فلم يَصرف للتأنيث، ثم قالوا مع هذا : «عَلْقَاةٌ» أى فألحقوا تاءَ التأنيث ألفَه.

قال أبو عثمان : كان أبو عُبَيْدة أجفى من أن يَعرف هذا، وذلك أن من قال : (عَلَقَاةٌ) فالألفُ عنده للإلحاق بباب (جَعْفَرٍ) كألف (أَرْطَى) فإذا نزَع الهاءَ أحال اعتقادَه الأولَ عما كان عليه، وجَعل الألف للتأنيث، فهى مع التاء للإلحاق، ومع عدمها للتأنيث، ولهذا نظائر كـ (بُهْمى، وبُهْمَاةٌ) و (شُكَاعَى، وشُكَاعَاةٌ) و (سُمَانَى، وسُمَانَاةٌ) و (بَاقِلاً، وبَاقِلاَّةٌ) ومن الممدود (طَرْفَاءُ، وطَرْفَاءَةٌ) و (قَضْبَاءُ، وقَضْبَاءَةٌ) و (حَلْفَاءُ، وحَلْفَاءَةٌ)[2] فمن لمْ يلحق التاء فالهمزة للتأنيث، ومن ألحقها فلغير التأنيث.

ثم قال : (وفى أسَامٍ قدَّرُوا التَا كَالْكَتِفِ) الأسَامِى على (أفَاعِلَ) :

---

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) العلْقى : شجر دائم الخضرة، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. والأرْطَى : شجر ينبت بالرمل، يطول قدر القامة، وله نور ورائحة طيبة. والبُهْمَى : نبت تحبه الغنم حبا شديدا مادام أخضر. والشُّكَاعَى : شجرة صغيرة ذات شوك، زهرتها حمراء يتُداوى به. والسُّمَانى : ضرب من الطير. والباقِلّى والباقلاء : الفول. والطرفاء : شجر ليس له خشب، وإنما يخرج عصياً سمحة فى السماء. والقصباء : القصب الكثير. والحلفاء : نبات أطرافه محدَّده كأنها أطراف سعف النحل والخوص.

جمعُ أسماءٍ، الذى هو جمعُ اسْمٍ، فأسَامٍ جمعُ الجمعِ، على حذف الزيادة.

ولَمَّا كانت علامة التأنيث منحصرة فى علامَتَيْن، ولكل واحدة حكْمُ يتعلَق بها فى الكلام على كل واحد من القسمين، وابتَدأ بذكر التاء.

ثم ما فيه التاءُ على وجهين :

أحدهما : ما ظَهَرت فيه التاء، فهذا لاتفصيلَ فيه، ولاحُكْمَ يتعلَق به، لأنه الأصل، إلا ما نَذكره فى التاء الفارقة إثْرَ هذا.

والثانى : مالم تَظْهر فيه العلامة، وهى حقيقةٌ بأن تَظهر. فأخذ فى التَّنْبيه على ذلك فيها، ويَعْنى أن الأسماء المؤنَّثة بالتاء علي وجهين :

أحدهما : ما ظَهرت فيه ، نحو : شَجَرَةٌ، وثَمَرةٌ، وبَطَّةٌ، وحَمَامَةٌ، وتَمْرَةٌ، وقَائِمةٌ، وقَاعِدَةٌ.

والثانى : مالم تَلْحقه علامة تأنيث، بل لفظُه لفظُ المذكر، وأجرت العرب عليه أحكامَ المؤنث، فلابُدَّ من تقدير التاء فى ذلك الاسم المؤنث، لأن دخولها فيه هو الأصل، فإذا لم تَدخل كان على تقديرها، نحو ماذُكر من (الكَتِفِ) فإنَّ التاء مقدَّرة فيها.

وتقدير التاء يحتمل معنيين فى كلامه :

أحدهما : أن يكون مراده أنها مقدَّرة فى آخر الكلمة، لايمنَع من ظهورها مانعُ إلا الاستعمال، وقد تَرجع إذا استُعملت استعمالاً آخر، وهذا هو الثانى، ومنه مثاله، ومنه (عَيْنُ) و (شَمْسُ) و (فَخِذُ) و (قَدَمُ) و (سَاقُ) و (عضُدُ)و (كَبِدُ) و (كرِشُ)و (أُذُنُ) ونحو ذلك، وهو كثير، فهو على تقدير التاء فى آخره، حتى كأنك قلت : عَيْنَةُ، وشَمْسةُ، وفَخِذَةُ.

والدليل على ذلك ظهورها فى التصغير، نحو : كُتَيْفَةُ، وعُيَيْنَةُ، وشُمَيْسَةُ،

وفُخَيْذَةٌ، وقُدَيْمَةٌ، وسُوَيْقَةٌ، وكذلك سائرها، إلا ألفاظًا / جاءت عن العرب ١٤٨
مُصَغَّرة بغير تاءٍ شذوذا، وسيأتي ذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى.
فيكون هذا التقدير لا مانعَ له إلا الاستعمال خَاصَّة، من غير أن يكون مُعَوَّضا عنه، وعلى هذا ينطبق مثالهُ إن كان المثال أتَى به مقصودًا له.

والثاني : أن يَقْصد ما هو أعمُّ من هذا، وهو أن يكون المؤنث على تقدير الهاء، سواءُ أظَهَرتْ في التصغير أم لم تظهر، فهي في حكم المقدَّر.

أما الثلاثي فكما تقدَم، وأما الرباعي فالحرفُ الرابع فيه قام مَقام الهاء، نحو : عَنَاقُ، وذِرَاعُ، وعُقَابُ، و (لِسَانُ) فيمن أنَّث و (أتَانُ) ولذلك إذا صَغَّروا هذا الصِّنْف لم يُلْحقوه الهاءَ إلا ما شَذَّ، ومنَعوا صرفَه، كما يمنعون صرفَ ما فيه الهاء، فهذا القسم كأن الهاء موجودة فيه لفظا، فهي إذن مُقَدَّرةُ الظهورِ كالثلاثي، وهذا أوْلَى أن يُحمل عليه كلامه.

والدليل على أنه على تقدير التاء أنه إذا صُغِّر المزَيدُ منه تصغيرَ الترخيم ظَهَرتْ، نحو : عُنَيْقَةٌ في (عَنَاقٍ) وذُرَيْعَةٌ في (ذِرَاعٍ) وشِبْه ذلك،

لكن يُشكل هذا الكلامُ مع كلامهم في مسألة أخرى، وذلك أنهم يَقْسِمون المؤنث على ثلاثة أقسام، باعتبار ما يحتَاج إلى العلامة ومالايَحتاج إليها :

أحدها : ما الاسمُ فيه مستحِقٌّ للتفرقة بين المذكر والمؤنث، لكون اللفظ أُطْلق عليهما معًا، وهذا أكثرُ ما يوجد في الصفات، كقائم وقائمة، وقاعدٍ وقاعدة، وكَريمٍ وكَريمة. ومنه في غير التاء أَحْمَرُ وحَمْرَاءُ، وأَصفَرُ وصَفْرَاءُ، وأفْضَلُ وفُضْلَى، وسَكْرَانُ وسَكْرَى، ونحو ذلك.

وقد يكون في الأسماء، كامْرِئٍ وامْرَأةٍ، وابنْ وابْنَةٍ، ونحو ذلك،

وسيأتى ذكره إن شاء اللّهَ. فهذا القسم هو الذى إذا لم تَلْحق العلامة فى المؤنث، وهو محتاج إليها، فهو حقيقٌ أن تُقَدَّر فيه الهاء.

والثانى : أن يكون المؤنث مخَالفًا لفظُه لفظَ المذكر، لأنه صِيغ دلالةً على المؤنث خَاصَّة، فلا حاجةَ هنا إلى العلامة، لصيَرْورته معروفًا بالصيغة نفسِها، فإن دُخلت فيه فلتأكيد التأنيث، وذلك نحو : (عَنَاقٍ) فإنه في مقابلة (جَدْيٍ) و (رَخِلٍ) فى مقابلة (حَمَلٍ) وكذلك : حِمَارٌ وأَتَانٌ، وشَيْخٌ وعَجُوزٌ، ورجلٌ وامرأةٌ، وغلامٌ وجاريةٌ، وفَرَسٌ ذَكَر وحِجْرٌ، وضِبْعَانٌ وضَبُعٌ، بَكْرٌ وقلُوصٌ، وأَسَدٌ ولَبُوَةٌ /، ومن هذا كثير، فكان ينبغى على ١٤٩
هذا ألاَّ يجعلوا مالم تلحق الهاءُ على تقديرها أصلا، وإلاَّ فما الفائدةُ فى هذا؟

والثالث : أن يكون المؤنث لا مشاركةَ للمذكر فيه، كحائضٍ، وطاهرٍ وطامثٍ، وقَاعِدٍ - يَعْنى عن الحيض - وطاَلِقٍ، ومُذْكِرٍ، ومُحْمِقٍ، ومُطْفِلٍ، وذئبةٍ مُجْرٍ، ومُخْشِفٍ، مُغْزِلٍ[1]، ومُقَرِبٍ - أى قَرُبَ وِلادُها - نحو ذلك، فهذا أيضا مِمَّا لا يَحتاج إلى علامة، فتقديرها مُشْكل على هذا.

والناظم قد أطلق القول فى التقدير بقوله : (وفِى أَسَامٍ قدروا التَّا كَالْكَتِفِ).

والجواب : أن يقال : الأصل فى التاء أن تَدخل للتفرقة بين المذكر والمؤنث، كما سيأتى بعدُ إن شاء الله، لكنها قد تَدخل قياسًا، كما فى

---

(١) ذئبة مُجْرٍ : ذات جرو، وهو الصغير من ولد الكلب والأسد والسباع. ويقال : أخشفت الظبية، إذا كان معها خشف، وهو الظبى أول ما يولد، فهى مُخْشِف. ويقال : ظبية مُغْزِل، إذا كانت ذات غزال.

الصفات التى تقع على المذكر والمونث بلفظٍ واحد، وقد تَدخل سَماعًا كما فى امْرِئٍ وامْرَأةٍ، وابْنٍ وابنْةٍ، ورَجُلٍ ورَجُلَةٍ. وهذا الثانى لاضابط له إلا السَّماع.

وأما الأول فهو الذى يُنْظَر فيه، من حيث هو داخل تحت النظر القياسى، ولكنَّ الجميع غيرُ متخلِّف عن التفرقة، حَسْبما يأتى أن شاء الله . وهكذا هى فى جميع أصنافها، فإذا ظَهرت العلامةُ فذاك، وإذا لم تظهر فالأحكامُ تُبّين أنها على تقدير التاء، ويُستدل على ذلك بالأحكام، كالتَّصْغير وغيره.

٣٩٦ وأمًّا ما ذُكر من نحو : حِمارٍ وأَتَانٍ، ورَجُلٍ وامرأةٍ، وشيخ وعجوز، فسَماعٌ لايُعتد به فى القياس، ومع ذلك فهو فى تقدير التاء، بدلالة الأحكام.

وأمًّا باب (حَائِض، وطالقٍ، ومُطْفِلٍ) فالأصل أن تلَحقه العلامة، إلا أنه مَنع من ذلك مانعُ، سيُذكر إن شاء الله.

ولم يتكلمَّ فى هذا الباب إلا على التاء الفارقة وما لَحِق بها، لأنَّ الباب وَضَعه للتفرقة بين المذكر والمؤنث على الجملة، وهو الأصل كما تقدم، وماعداه من أقسام التاء فطَوَارِئٌ عليها بعد ثبوت أصلها، فلا اعتراض على الناظم فى تقدير التاء فى ما لا تاءَ فيه من المؤنث، فإنه صحيح.

ثم أشار إلى ما يُعرف به كَوْنُ اللفظ على تقدير التاء فقال :

ويُعْرَفُ التَّقِدْيرُ بالضَمِير
ونَحْوِهِ كالرَّدَّ فى التَّصْغِيرِ

يَعنى أن تقدير التاء فى الأسماء المؤنَّثة التى ليس فيها تاء يُعرف بأشياء يَظهر بها، ويتبيَّن أنها مؤنَّثات لا مذكَّرات على ظاهر لفظها. وعَيَّن من/ تلك الأشياء شيئَيْن، وأشار إلى الباقى، فقولهُ : (بالضَّمِير) تعيينٌ لأحدهما، وقولهُ : (ونَحْوه) إشارةٌ إلى مابقى من الأشياء المعرَّفة. ١٥٠

ثم جاء بواحد من المشار إليه، وهو الرُّد فى التصغير، والمرادُ يكون هذه الأشياء مُعَرِّفة أن تأتى فى كلام العرب على ذلك السبيل، فتكون العرب هى التى اعادت على الاسم المفروض ضميرِ المؤنث، أو صَغَّرته، فأعادت التاء فى ،التصغير وكذلك غيرهُما من الأحكام، لا أنَّه يريد أنك تُعِيد عليه ضمير المؤنث، فتَعْرِف بذلك أنه مؤنث، لأن إعادة المتكلِّم ضميرَ المؤنث على الاسم ثانٍ عن مَعْرفته بكونه مؤنثا، فلو تَوَقَّفت معرفةُ كَوْنه كؤنثا على إعادة ضمير المؤنث عليه لزوم الدَّوْرُ[1]، وألاَّيُعَرف أبدًا، فإنما يريد أن العرب وجدناها أعادت ضمير المؤنث على الاسم، فعرفنا بذلك إعتقادَها فيه، وأنه التأنيث، وكذلك التصغيرُ وغيرُه مما سَيُذكر بحول الله.

وإذا حَصل ذلك فى الأسماء من الاستقراء عامَلْنَاها بعدُ - إذا احتجنا إلى الإخبار عنها، أو إعادةِ الضمير عليها، أو غيرِ ذلك - معاملةَ المؤنث. وهذه فائدةُ ذِكْر ذلك فى كتب النحو، وإلاَّ فالتعريفُ بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث من وظيفةَ اللُّغَوى، حتى يأخذَها منه النحوىُّ مُسَلَّمة.

فأما ماذَكَر من الضمير فهو أن يعود على الاسم ضميرُ المؤنث،

---

(١) الدور عند المناطقة توقف كل من الشيئين على الآخر.

كما تقول : الدارُ تَهدَّمَتْ، والشمسُ طَلَعَتْ، وأعْجبَنى طلُوعُها قال تعالى : {والشَّمْسُ تَجرِىْ لِمسْتَقَرٍ لَهَا}(١). وقال تعالى : {وإنَّ الدَّارَ الأخِرَةَ لَهِىَ الْحَيَوانُ}(٢). وقال تعالى : {جَهَنَّمَ يَصلَوْنَهَا}(٣).

هذا الأمر العام ماجاء على خلاف ذلك : فإمَّا شَاذٌ وإمَّا على التأويل، فقوله(٤) :

فَـــلاَ مُـــزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَـــهَـــا

ولاَأَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَـــالَـهَـــا

فأعاد على «الأرض» ضميرَ المذكر - شاذٌ، وكذلك ما جاء من نحو قوله تعالى : { السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ}(٥)، هو على أن «مُنْفَطِرًا» على معنى النَّسب، كحائِض، ومُرْضِعٍ، ومُطْفِلٍ، وكذلك قوله : بعضُ أصابعه قَطَعْتُها، فأعاد ضمير المؤنث على «البعْض» وهو مذكر، وإنما ذلك على التأويل كما تقدم فى باب «الإضافة».

وأما ماذكَر من الردَّ فى التصغير فمعناه أن تَرْجع التاءُ المقدَّرة فى تصغير ذلك الاسم/ الذى تَلحقه العلامة، وذلك قولُهم فى (عَيْنٍ) : عُيَيْنَةٌ، ١٥١

---

(١) سورة يس : ٣٨.

(٢) سورة العنكبوت: ٦٤.

(٣) سورة إبراهيم :٢٩.

(٤) سيبويه ٢/٢٦، والخصائص ٢/٤١١، والمحتسب ٢/١١٢، وابن الشجرى ١/١٥٨، ١٦١، وابن يعيش ٥/٩٤، والخزانة ١/٤٥، ٧/٤٣٧، والمغنى ٦٥٦، والعينى ٢/٢٦٤، والتصريح ١/٢٧٨، والهمع ٦/٦٥، والدرر ٢/٢٢٤، والأشمونى ٢/٥٣

والشعر لعامر بن جوين الطائى، يصف أرضا قد أخصبت لكثرة الغيث. والمزنة : واحدة المزن، وهو السحاب يحمل الماء. والودق :المطر وأبقلت الأرض: أخرجت البقل، وهو من النبات ماليس بشجر.

(٥) سورة المزمل : ١٨.

وفى (يَدٍ) : يُدَيَّةٌ، وفى (أُذُنٍ) : أُذَيْنَةٌ، وما أشبه ذلك، وهذا هو الأكثرُ، والأكثرُ كافٍ، فلا يَنْقُض هذا التعريفَ ما جاء من نحو : فُرَيْسٍ، وقُوَيْسٍ، وعُرَيْبٍ. والفَرَسُ والقَوْسُ والعَرَبُ مؤنَّثات، فإن هذا قليل نادر فلا يُعْتَد به.

والتَّعْريف بالتصغير مختصٌّ بالثلاثى من الأسماء، لأنَّ التاء لاتَرْجع فى التصغير قياسًا إلا فى الثلاثى. وأما الرباعىُّ وما فوقَه فلا تَلحق التاء إلا سماعًا، كما سيأتى ذكرهُ فى «التصغير».

وأمَّا ما أشار إليه بـ«نَحْو» فمن ذلك إسنَادُ الفعل بالتاء نحو: طَلَعَتِ الشمسُ، وتَهَدَّمَتِ الدَّارُ، وانْفَطَرتِ السَّمَاءُ، ووَجِعَتِ الإصْبَعُ، وهذا إنما تَدل على التأنيث إذا لَحِقت التاء، فإن لم تَلْحق لم يَدُل، إلا أن يكون الفاعل ضميرا، فيرَجع إلى عَوْد ضمير المؤنث كما تقدم.

ومن ذلك عدمُ لَحاق التاء فى اسماء العَدَد، فإنه إنما تَسقط العلامة مع المؤنث، نحو : ثلاثُ أفراسٍ، وأربعُ أذْرُعٍ، وستُّ أَعْيُنٍ، وثلاثُ أُتُنٍ، وخمسُ أعْقُبٍ، جمع : أَتَانٍ، وعُقَابٍ.

وكذلك فى العدد المعطوف وفى المركَّب كما تقدم.

وما جاء على خلاف ذلك فقليلُ خارجُ عن القياس المُطَّرِد، نحو قولهم: ثلاثُ شُخوصٍ، و«الشَّخْصُ» مذكر، وإنما اعتُبِر فيه المعنى إذا أُراد النساء، قال ابن أبي رَبِيعة، أنشده سيبويه(١) :

---

(١) الكتاب ٣/٥٦٦، والمقتضب ٢/١٤٨، والخصائص ٢/٤١٧، والإنصاف ٧٧٠، والخزانة ٧/٣٩٤، والعينى ٤/٣٨٣، والتصريح ٢/٢٧١، ٢٧٥، والأشمونى ٣/٦٢، وديوانه ٩٢.

والرواية لأشهر «فكان مجَنِّى» والمجن : التُّرس. يذكر أنه استتر من الرقباء بثلاث نسوة. والكاعب =

فكَانَ نَصِيـــرِى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى
ثَلاَثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ

وكذلك قولهم : ثلاثةُ أنْفُسٍ، مع أنّ «النَّفْسَ» مؤنثة، إنما أرادوا أن «النَّفْسَ» عندهم إنسان، فحملوه على المعنى، والباب[1]، على قولهم : ثلاثةُ أنْفُسٍ.

وممَّا خالفَ المشهورَ قولُ الحُطَيئة، أنشده سيبويه[2]:

ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وثَلاَثُ ذَوْدٍ
لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِى

ومن ذلك لَحاق التاء الوصفَ، نحو قوله تعالى : {وتَعِيَهَا أُذُنٌ واعِيَةٌ}[3].

وقوله تعالى : {ولَلَّدارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ}[4].

ومن ذلك الإشارةُ إشارةَ المؤنث، نحو : هذه عَيْنٌ، وهذه قِدْرٌ، قال تعالى : {هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ}[5]،. وقال تعالى : {هَذِهِ النَّارُ الَّتِى كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ}[6].

= التى برز ثديها. والمعصر : التى دخلت فى عصر شبابها.

(١) ففى (ت) «التأنيث» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٥٦٥/٣، والخصائص ٤١٤/٢، والإنصاف ٧٧١، والخزانة ٣٦٧/٧، والعينى ٤٨٥/٤، والتصريح ٢٧٠/٢، والهمع ٧٥/٤، ٦٣/٦، والدرر ٢٠٩/١، ٢٠٤/٢، ٢٢٤، والأشمونى ٦٣/٤، وديوانه ١٢٠.

والذود من الإبل : مابين الثلاث إلى العشر. والعيال : أهل البيت، ومن يعوله الإنسان، الواحد : عَيِّل. يتحسَّر على ثلاث نوق له، كان يتقوت بألبانها وتعيش عليها عياله، فضلت عنه فى أحد أسفاره.

(٣) سورة الحاقة : ١٢.

(٤) سورة الأنعام : ٣٢.

(٥) سورة الرحمن : ٤٣.

(٦) سورة الطور : ١٤

فإن جاء ما ظاهرُه خلافُ هذا فمؤوَّل، كقوله تعالى : {هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّى}[1] فالإشارة هنا إلى الأمر المتقدِّم الذكْر فى قوله : {فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ}[2] يَعْنى (السَّدَّ) فهو راجع إلى ذلك المذكور الذى هو (السَّدُّ).

١٥٢ ومن ذلك الجمع على (أَفْعُلٍ)/ فيما كان من الثلاثى الأصول قبل آخره مَدَّةٌ كفَعَالٍ، وفِعَالٍ، وفُعَالٍ، وفَعِيل، نحو : عَنَاقُ وأَعْنُقٌ، وأَتَانُ وآتُنُ، وذِرَاعُ وأَذْرُعُ، ولِسَانُ وأَلْسُنُ، وعُقَابُ وأَعْقُبُ، وكُرَاعُ وأَكْرُعُ - فيمن أنَّثَ - ويَمِينُ وأَيْمُنُ، ونحو ذلك، فإن هذا البناء من الجمع مختصٌ بما كان من هذه الأبْنية للمؤنث، كما اخْتَص بها فى المذكَّر (أَفْعِلَةٌ) نحو : حِمَارُ وأَحْمِرَةٌ، وقَذَالُ وأَقْذِلَةٌ، وإهَابُ وآهِبَةٌ، ونحو ذلك.

وقد يأتى على خلاف ذلك، فَيُجمع المذكر على (أَفْعُلٍ) كطِحَالٍ وأَطْحُلٍ، وجَبينٍ وأَجْبُنٍ، وهو قليل لايُعْتَد بمثله فى الاعتراض على القاعدة المستمرة.

ومن ذلك الإخبارُ نحو : أُذُنُكَ واَعِيَةٌ، وعَيْنُ زيدٍ نَاظِرَةٌ، ويَقْرِبُ هذا من الصفة.

ومن ذلك الحالُ، نحو : رأيتُ الشمسَ طالعةً، والدارَ مُنْهَدِمةً.

هذه جملة ماذكر الناسُ فى معرفة تقدير التاء فى المؤنَّث غيرِ الحقيقى، وهى تسعةٌ تضاف إلى العلامتَيْنْ المتقدِّمتَيْن، وهما التاء والألف، فيصير الجميع إحدى عَشْرةَ علامة.

---

(١) سورة الكهف : ٩٨.

(٢) سورة الكهف : ٩٧.

وزاد بعضُهم كسرَ الكافِ والتاء فى نحو : ضَرَبَكِ، وضَرَبْتِ، وذلك فيما إذا خاطبتَ الاسمَ غيرَ العاقل على جهة المجاز، كقوله تعالى : {وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ}(١). ويَنْضاف على هذا الاعتبار ياءُ الواحد المخاطَبة، كقولك : افْعَلى، ولم نَعُدَّه فيما تقدم، لأنه داخلٌ فى التفسير بالضمير، فإن الكافَ المكسورة، والتاءَ المكسورةَ ضميرُ مؤنث بجملته، كالياء فى (افْعَلِى) وكالهاء والألف فى (ضَرَبْتُهَا) ولذلك تصحُّ أن تَرجع الأخبارُ والوصفُ والحالُ إلى شئٍ واحد، لأنها فى تحصيل الإخبار واحدةٌ.

ولاَتَلِى فَارِقَةٌ فَعُولاَ
أَصْلاً وَلاَ الْمِفْعَالَ والْمِفْعِيلاَ
كَذَاكَ مِفْعَلٌ ومَا يَلِيهِ
تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِى فَشُذُوذٌ فِيهِ
ومِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ
مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

اعلم أن التاء الفارقة هى اللاحقةُ للاسم الذى يَنْطلق على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فلايُفْهم التذكيرُ ولا التأنيثُ حقيقةً من إطلاق اللفظ بمجرَّدِه، بل إنما يَسْبِقُ التذكيرُ، فجعلت العرب التاءَ مُبَيِّنةً للمؤنث، ومُفَرِّقه، بينه وبين المذكر.

وهذه التاء الفارقة غالبُ أمرِها، وأكثرُ استعمالِها فى الصفات، لأنها التى جاء فيها اللفظ / واقعًا على المذكر والمؤنث بِعَيْنه، لكونها ١٥٣
مُشْتَقَّة ومَبْنِيَّة من مادةٍ واحدة، وعلى بناءٍ واحد.

---

(١) سورة هود : ٤٤.

وأمَّا الأسماءُ الجوامدُ فالتاء الفارقة لاتَلحقها إلا قليلا، نحو : امْرِئٍ وامْرَأةٍ، وابْنٍ وابْنَةٍ، وشَيْخٍ وشَيْخَةٍ، على مايُذكر.

وإنما كَثُرَ فى الجوامد عندهم التفرقةُ بالألفاظ، نحو : جَدْىٌ وعَنَاقٌ، ورَجُلٌ وامْرَأةٌ، وشَيْخٌ وعَجُوزٌ، وجَمَلٌ ونَاقَةٌ.، وما أشبه ذلك.

وقد يَعتدُّون بالتفرقة بالوصف بـ «الذكَّرَ» والأُنْثَى» نحو : حَيَّةٌ ذَكَرٌ، وحَيَّةٌ أنثى، وَبَطَّةٌ ذَكَرٌ، وبَطَّةٌ أنثى، وفَرَسٌ ذَكَرٌ، وفَرَسٌ أنثى، ونحو ذلك، وهذا بخلاف الصفات، فلذلك احتاجوا فيها إلى التاء الفارقة.

فأراد الناظم أن هذه التاء لاتَلحق من الأوصاف ما كان على بناء من هذه الأبْنية المذكورة، وهى خمسة : فَعُولٌ، ومِفْعَالٌ، ومِفْعَيلٌ، ومِفْعَلٌ، وفَعِيلٌ، وهذه الأبنية من أبنية الصفات، وإيَّاها قَصَد، فلم يُرِدْ أنها لاتَلحق هذه الأبنيةَ مطلقا، سواء كانت أسماءً أوصفاتٍ، وإنما قَصَد ما كان ذلك مُشْتَقًّا جاريًا على موصوف، لفظًا أو تقديرًا، فنحو : خَرُوفٌ، وعَتُودٌ، وعَمُودٌ، وعَجُوزٌ، وشبه ذلك، مِمَّا هو على وزن (فَعُولٍ) من الأسماء.

وكذلك : مِنْقَارٌ، ومِصْبَاحٌ، ومِفْتَاحٌ، ومِحْرابٌ، ومِسْمَارٌ، ونحو ذلك، مِمَّا جاء على (مِفْعَالٍ).

وكذلك : مِنْبَرٌ، ومِرْفَقٌ، ومِحْجَنٌ، ومِدْرًى، ونحوه، مِمَّا جاء على (مِفْعَلٍ)،

وكذلك (مِفْعِيلٌ) نحو : مِنْدِيلٌ، ومِشْرِيقٌ، وهو مَدخَل الشمس من الباب.

وكذلك : بَعِيرٌ، وقَضِيبٌ، وكَثِيبٌ، وجَرِيبٌ، ونحوه مِمَّا هو على (فَعِيلٍ) لاتَدخل له فى مُرَاده، لأن التاء الفارقة قَلَّما يُحتاج إليها فيها، فلم يَعتبرها كذلك الناظم.

فأمَّا (فَعُولٌ) الذى قَصده من الصفات فمثاله قولهم : امرأةٌ صَبورٌ وظلومٌ،

وغَضُوبُ، وقَتُولُ، وعَدُوٌّ، وغَشُومُ.

وكذلك : امرأةٌ كَنُودُ، وكَفُورُ، وطَرُوحُ، أى تَطرح ثيابَها، ثقةً بحسْنِ خَلْقها، وناقةٌ كَتُومُ، أى لاتكاد تَرْغُو، وناقةٌ ضَروُسُ سيِّئةُ الخُلُقِ عند الحَلْب، وناقةٌ ضَجُورُ، أى تَرْغُو عند الحَلْب، لأنه يَشُقُّ عليها، وناقةٌ زَحُوفُ، أى تجرُّ رجليْها تَمسح بهما الأرض، وشاةٌ عَزُوزُ، ضَيِّقَةُ الإحليل، وكذلك : الحَصُورُ، وناقةٌ جَرُوزُ، شديدةُ / الأكل، وكذلك المرأة قال[1]: ١٥٤

إنَّ العَجُوزَ خَبَّةٌ جَرُوزَا

تأكُل كلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزَا

وامرأةٌ نَزُورُ، قليلةُ اللَّبَن. قال العباس بن مرْداس[2]:

بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاخًا

وأمُّ الصَّقْرِ مِقْلاَةٌ نَزُورُ

وأنشد ابن مالك فى «شرح التسيهل»[3]:

---

(١) نوادر أبى زيد ١٧٢، والهمع ٢/١٥٦، والدرر ١/١١٢

ويروى «تَرى العجوز» و «تاكل فى مَقْعدها» والخَبَّة - بفتح الخاء وكسرها - الخداعة. وناقة جَرُوز : أكولُ تاكل كل شئ. والقفيز : مكيال معروف. ويستشهد النحويون بهذا الرجز على جواز إتيان خبر «إنَّ» منصوبا كاسمها.

(٢) أمالى ابن الشجرى ٢/٢٨٨، واللسان (قلت، بغث، نزد) وديوان الحماسة بشرح المرزوقى ١١٥٤، وقد ينسب لكثير عزة.

والبغاث - بفتح الباء وضمها - ألائم الطير وشرارها، ومالا يصاد منها. والمقلاة من الإنسان والحيوان : التى لايعيش لها ولد، أو التى تلد ولدا واحد، ثم لاتلد بعد بعد ذلك. والنزور : قليلة الولد أيضا.

(٣) العينى ٢/١٨٩، والهمع ٢/١٣٩، والدرر ١/١٠٥، والتصريح ١/٢٠٧، والأشمونى ١/٢٦٢، والبيت للكلحبة العرينى أو لرجل من طيئ.

والجوى: شدة الوجد. والوشاة : جمع واش، وهو النمام.

كَـــــرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَـــــوَاهُ يَذُوبُ
حِـيَن قَـالَ الوُشَـاةُ هِنْدُ غَـضُـوبُ

فأتى بغَضُوبٍ بغير هاء.

وإنما لم تَدْخل التاءُ الفارقةُ هنا، لأن دخولها - كما تقدَّم - بالحَمْل على الفعل، فإنما يصح دخولها فى الصِّفة مابَقَيَتْ على أصلها، من الجَرَيان على الفعل، فإذا خرجت عن ذلك لم يَحْسُن الجريانُ على الفِعْل، وذلك أن (فَعُولاً) مصروف عن (فَاعِلٍ) هنا، و (فَاعِلُ) هو الجارى فى القياس صفةً على (فَعلَ، يَفعْلُ) وأمَّا (فَعُولُ) فغيرُ جارٍ على (فَعَلَ) أصلا، كما جَرَى (مُفْعِلُ) على (أَفْعَلَ) فلحقته التاء؟

وكذلك (فَعَلُ) جَرى على (فَعَل) و(فَعِيلُ) بمعنى (فَاعِلٍ) جرى على (فَعلَ) فمُكْرِمُ جارٍ على : إكْرَمَ يكْرِمُ، وحَذِرُ جارٍ على حَذِرَ يَحْذَرُ، وظَرِيفُ جارٍ على ظَرُف. ومعنى الجرَيان هنا أنه الموضوع اسمُ الفاعِل له بحكم الأصل، فصار (فَعُولُ) ليس بجارٍ على هذا التقرير، فلم تَلحقه العلامة.

هذا تعليل ابن الأنبارى ومثُله لابن خروف.

وأطلق القولَ هنا فى مَنْع الإلحاق لفَعُولٍ، وهو غير صحيح لأن (فَعُولاَ) على وجهين :

أحدهما : أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهو الذى لاتلحقه التاء كماذكَر.

والثانى : أن يكون بمعنى (مَفْعُولٍ) فحكمه أن تَدخله التاء مطلقا، ليَفرقوا بين القَصْدين، وذلك قولهم : ناقةٌ حلوُبَةٌ، أى مَحْلوبة، وهذه أكَوُلَةُ الراعِى، للشاة التى يُسَمِّنها لنفسه. وقال الله تعالى : {فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ومِنْهَا يَأْكُلُونَ}[١]. لم

---

(١) سورة يس : ٧٢.

يُؤَنَّث لأن القَصْد : فمنْها ما يَرْكَبون، فلم يَقصد التأنيث، وفى مصحف عبد الله «فمنها رَكُوبَتُهُمْ»وهى قراءة عائشة وأبيّ بن كَعْب[1]، أى : مَرْكوبَتُهم. وقال الأصمعي : الرَّكُوبَةُ :مايَرْكَبون، والعَلُوفَةُ : ما يَعْلِفُون، والحَلُوبَةُ : مايَحْلُبون، والحَمُولَةُ : ما احْتَمل عليه الحيُّ من بعيرٍ أو حِمارٍ أو غيره.

وقال الله تعالى : {ومِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وفَرْشًا}[2] والقَتُوبَةُ من الإبل : التى تَقْتُبـها بالقَتَب، وهو رَحْلٌ صغير قَدْرَ السَّنام. وقالوا : جاريةٌ قَصُورَةٌ، إذا كانت مَحْبوسة / ليست بخارجة، وهذه : رُضوُعَةُ الفَصيل، ١٥٥
أى مَرْضُوعتـه، والنَّسُولَةُ : التى يُتَّخذ نَسْلُها، والجَزُوزَةُ : التى تُجَزُّ أصوافُها، وطَرُوقَةُ الفَحْلِ : ما بَلَغ أن يُحْمَل عليها الفَحْلُ. ومن هذا كثير.

فهذا القِسْم لاتَمتنع منه التاء أصلا، كما لاتَمتنع من اسم المفعول، وقد احتَرز من هذا القسم فى «التسهيل»[3] ، فقال : أو (فَعُولُ) بمعنى (فَاعِلٍ) فكان إطلاقه هنا مُخِلاً.

والجواب : أن قوله : «أصلاً» بَيَّن المراد منه، لأنه حال من (فَعُولٍ) تقديره : لاتَلِى فارقةٌ (فَعُولاً) حالة كَوْنه أصلاً، ومعنى كونه أصلا أن يكون بمعنى (فاعلٍ) لأنه أكثر من (فَعُولٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) فهو أصل له بهذا الاعتبار وبهذا فَسَّره ابن الناظم فى «شرحه»[4].

وأمَّا (مِفْعَالُ) فمثاله : امرأةٌ مِذْكَارُ، ومِئْنَاثُ، ومِحْمَاقُ، ومِعْطار،

---

(١) البحر المحيط ٣٤٧/٧.

(٢) سورة الأنعام : ١٤٢.

(٣) انظر : التسهيل : ٢٥٤.

(٤) شرح ابن الناظم : ٧٥٣.

إذا كـانت تَلِدُ الذكورَ، والإناثَ، والحَمْـقى، ومِـعْطَاءُ، من العَطِيَّـة، وسَحابةٌ مِدْرَارٌ، وناقةٌ مِلْوَاحٌ، يَعنى سريعةَ العطش، وأيضًا لَوَّحها السَّفر، وشاةٌ مِمْغَارٌ ومِنْغَارٌ، إذا كان من عادتها أن تَحلب لبناً يُخالطه دَمٌ، وناقةٌ مِعْجَالٌ، إذا أَلْقَتَ ولدَها لغير تَمام، ومِلْحَاحٌ، للتى لاتكاد تَبَرْح الحوض. وامرأةٌ مِيْسَانٌ، من الوَسَن، ومِنْعَاسٌ، من النُّعَاس، ومِكْسَالٌ، من الكَسَل. ونَخْلةٌ مِيقارٌ، من الوِقْر، ومِيئْخَارٌ، من التأخير.

وإنَّما لم تدَخل التاء هنا لنَحْوٍ مِمَّا امتنع له دخولها فى (فَعُولٍ) إذ هى صفة لاتَجْرِى على فِعْل.

قـال ابن الأنبـاري[1]: وانْعِـدَالُها عن الصـفـات الجـارية أشـدُّ من انْعِدَال (صَبُورٍ، وشَكُورٍ) ومـا أشبـهه من المصروف عن جهتـه، لأنه شُبِّه بالمصادر لزيادة هذه الميم فيه، ولأنه مَبْنِيٌّ علـى غير فِعْـل، ويجمع علـى (مَفَاعِيلَ) ولايُجمع المذكَّر بالواو والنون، ولا المؤنَّث بالألف والتاء إلا قليلا.

وأمَّا (مِفْعِيلٌ) فمثالُه قولهم : امرأةٌ مِعْطِيرٌ، من العِطْر، ومِئْشِيرٌ، من الأشَر، وهو البَطَر. وفَرَسٌ مِحْضِيرٌ، أى كثيرُ العَدْو. وامْرأةٌ مِنْطِيقٌ.

وهو أقلُّ في الوجود من (مِفْعَالٍ) والعِلَّةُ التى لأجلها امتنعت التاءُ منه هى ماتقدم ذكرهُ في (مِفْعَالٍ).

وأمَّا (مِفْعَلٌ) بفتح العين وكسر الميم فمثالُه : امرأةٌ مِرْجَمٌ، ومنه : مِطْعَنٌ، ومِدْعَسٌ ومِقْـوَلٌ، يقـال / ذلك للذكـر والأنثى بـلا تاء، وعِلَّة عـدم اللَّحاق مثلُ ماتقدم. ١٥٦

(١) المذكر والمؤنث له : ٥٢٢.

وأمَّا (فَعِيلٌ) فسيأتى ذكرهُ أثْر هذا إن شاء الله.

وقول الناظم : «ومَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ» ذى إشارةٌ إلى هذه الأبنية المذكورة، يعنى أن ما لحقته من هذه الأبنية التاءُ التى للفَرْق بين المذكر والمؤنث، فإنما لَحِقته شذوذًا لا على الاطِّراد، ونادرًا يُحفظ ولايُقاس عليه.

ونَبَّه بهذا الكلام على ماجاء في السَّماع مخالفًا لما تقدَّم أنه مُطَّرِد.

فَمِمَّا شَذَّ في (فَعُولٍ) قولُهم : هى عَدُوَّةُ اللَّهِ.

ووُجِّه بأنه أُجْرى مُجْرى (صَدِيقَةٍ) وقال الكسائى : جعلوها اسما كالذَّبِيحَة، فقد دخلت تاءُ الفَرقْ في (فَعُولٍ) ولكنه شاذ، وإنما قال : «تَا الْفَرْقِ» احترازًا من التاء اللاحقة لفِعَوُلٍ، وليست للفَرْق أصلا، كقولهم : امرأةٌ صَرُورَةٌ، ومَنُونَةٌ، أى كثيرةُ الامتنان، وعَرُوفَةٌ بالأمور، ولَجُوَجةٌ، من اللَّجَاج، وفَرُوقَةٌ، من الفَرقَ، ومَلُولَةٌ، من المَلَل، وأَلُوفَةٌ، إذا كانت تَـأْلفَ، ومن هذا كثير، فالهاءُ في مثل هذا ليست للفَرقْ.

والدليل على ذلك قولُهم : رجلٌ صَرُورَةٌ، ومَنُونَةٌ، وعَرُوفَةٌ، ولَجُوجَةٌ.

وكذلك سائُر المُثُل، يَستوى فيها المذكر والمؤنث مع وجود التاء، فأين معنى الفَرْق فيها؟ وإنما لاحقة للمبالغة، كما سيأتي التَّنْبيه عليه آخَر الفصل إن شاء الله.

فلما كانت التاء هنا لاحقة في (فَعُولٍ) كثيرًا جِدًّا بَيَّن مقصودَه أولاً بقوله : «ولاَ تَلِي فَارِقَةٌ»، وثانيًا بقوله : «تَاالْفَرقِ».

وأمَّا (مِفْعَالٌ) فلا أعلم مجىء التاء فيه للفَرقْ، ولكن جاءت تاء المبالغة فيه كثيرا، وهى التى تَحَرَّز الناظم منها، نحو رجلٌ مِجْذَامَةٌ، أى قاطعٌ للأمر،

قال الهُذَلى[1]:

يُجِـيبُ بَعْـدَ الْكَرَى لَبَّـيْكَ دَاعَـيـهُ

مِـجْـذَامَـةٌ لِهَـوَاهُ قُلْقُلٌ عَـجِلُ

و(مِجْذَامٌ) أيضا.

ورجلٌ مِعْزَابَةٌ، ورجلٌ مِطْرَابَةٌ، وما أشبه ذلك، ممَّا تدخله التاء في المذكر، فلا يصح فيها ادِّعاءُ الفَرقْ.

ومِمَّا شَذَّ في (مِفْعِيل) قولُهم: رجلٌ مِسْكِينٌ، وامرأةٌ مِسْكِينةٌ، شَبَّهوها بفَقِيرة، فالتاءُ فيها للفَرْق، فإن جاء في هذا البناء (مِفْعِيلَةٌ) فإمَّا للفَرقْ شذوذا، وإمَّا لغيره، ولايُبَالَى بالكثْرة فيه.

ومِمَّا شَذَّ في (مِفْعَل) / ناقةٌ مِصَكَّةٌ، وجَمَلٌ مِصَكٌّ، أى قوىٌّ شديد. ١٥٧

قال سيبويه: و(مِفْعَلٌ) قد جاءت الهاء فيه كثيرا، نحو: مِطْعَنٍ، ومِدْعَسٍ.

قال: ويقال: مِصَكٌّ، ومِصَكَّةٌ[2]، ونحو ذلك.

فقد جعل سيبويه لَحاق الهاء هنا للفَرْق كثيرا، ولكنه عند الناظم لم يَبْلغَ الاطِّراد، بل هو عنده قليلٌ بالنسبة إلى عدم لَحاق التاء، ومِدْعَسٌ ويطْعنٌ ليس مما تَلحقه التاء في المؤنث، نَصَّ على ذلك السِّيرافي.

---

(١) هو المتنخل الهذلي، والبيت من قصيدة له يرثى ابنه أثيلة، (ديوان الهذليين ٣٥/٢) ويجيب بعد الكرى: أى إذا دعاه داع بعد نومه قال له: لبيك. والمجذامة: من الجذم، وهو القطع، يقول: يقطع هواه إذا كان فيه غى. والقلقل: الخفيف.

ويروى «وَقِلُ» بدل «عَجِلُ» ومعناه: جيد التوقُّل، وهو التصعيد في الجبل.

(٢) الكتاب ٣٨٥/٣.

ثم قال الناظم : «ومِنْ فَعِيلٍ كَفَتِيلٍ» «مِنْ فَعِيلٍ» متعلق بقوله : «تَمْتَنِعُ» أى تمتنع التاء أيضا من (فَعِيلٍ) وقد مضى مافى هذا التعلُّق من الخلاف، لأن معمول خبر المبتدأ هنا قد تقدَّم، حيث لايجوز للعامل أن يتقدم.

يعنى (فَعِيلاً) الذى هو مثلُ (قَتيلٍ) إذا جرى صفةً على موصوفٍ مذكورٍ لفظًا أو معنى، فإن التاء تَمتنع منه غالبا، يعنى تاءَ الفَرْق فالألف في قوله : «التَّا تَمْتَنِعُ» لتعريف العَهْد في الذِّكْر وقد تضمن هذا الكلامُ، لامتناع دخول تاء الفرق، شرطين :

أحدهما الذى أعطاه المثالُ في قوله : «كَقَتِيلٍ» وهو (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُولٍ) وذلك (فَعِيلاً) يأتى عى وجهين في الاستعمال المشهور، فأحدُ الوجهين أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهذا لابُدَّ من لَحاق علامة الفَرْق فيه، نحو : كَرِيمةٌ، وشَرِيفةٌ، وظَرِيفةٌ، وعَلِيمةٌ، ورَحيمةٌ، ونَبِيلةٌ، وعَتِيقَةٌ في الجمال، وما أشبه ذلك، فجَرى مجَرى (فَاعِلٍ) لأن (فَعِيلاً) يجرى على الفِعْل، نحو : ظَرُفَتْ، فهى ظَرِيفَةٌ، ففَعِيلٌ جارٍ اسمَ فاعلٍ على)فَعُلَ) اطِّرادًا، فصار كفاعَلٍ مع (فَعَلَ).

ومن هذا القسم تحرَّز الناظم حين نَبَّه بالمثال، من حيث كان دخول التاء هنا قياسًا، وعلى هذا ماجاء من المعتل ظاهرُ أمره أنه (فَعِيلٌ) وكان بمعنى (فاعلٍ) فدخلته التاء في المؤنث، فهو (فَعِيلٌ) حقيقةً، نحو : امرأةٌ حَيِيَّةٌ، وبَهِيَّةٌ وعَيِيَّةٌ، فإن لم تدخله التاء حُمِل على أنه ليس على وزن (فَعِيلٍ) حقيقة، وإنما هو (فَعُولٌ) كَبِغىٍّ في قوله تعالى : {وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا}[1] فلم تَدخل التاء، والأصل (بَغُوىٌ) ثم صَيَّره الإعلال إلي (بَغِيٍّ).

---

(١) سورة مريم : ٢٨.

وهذا الموضعُ مَزَلَّةُ قَدَم، وقد سأل المازنُّى جماعةً من نَحْوِيِّي الكوفة / بحضرة الواثقِ[١]، فلم يأْتُوا بوَجْه الصواب فيها، فسأله الواثقُ عنها ١٥٨ فقال : لو كان (بَغِيٌّ) على تقدير (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلَة) لَحِقتها الهاء، مثل : كَرِيمَةٍ، وظَرِيفَة، وإنما تُحْذف الهاء إذا كانت في معنى (مَفعُولَة) نحو : امرأةٌ قَتيلٌ، وكَفٌّ خَضيبٌ، و(بَغِيٌّ) هذا ليس بفَعِيل ماهو (فَعُولٌ) ثم ذَهب في المسألة إلى تمامها، نَقل القصةَ الزُّبيدى[٢].

والوجْـه الثـانى : هـو الذى أراده النـاظم، وهـو أن يكـون (فَـعِـيلٌ) بمعنى مَفْعُولٍ) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وشاةٌ ذَبِيحٌ ونَطِيحٌ، وعَيْنٌ كَحيلٌ، وكَفٌّ خَضيبٌ، ولْحيَةٌ دَهِينٌ، وناقةٌ نَهِيسٌ ولَسِيٌع، إذا لسعتْها الحَيَّة، وكذلك : لَديغٌ، وذَميمٌ، أى مَذْمُومَة، وامرأةٌ لَعِينٌ، وشَتِيمٌ، وستَيرٌ، بمعنى : مَسْتُورة، وناقةٌ كَسِيرٌ، وعَقِيرٌ، وبَقِيرٌ، أى بُقِر بطنُها ومن ذلك كثير.

فهذه كلها بمعنى (مَفْعُول) فلم تَلحقها التاءُ فَرْقًا بين اسم الفاعل والمفعول، ولَحِقت اسمَ الفاعل دون المفعول، لأنه مَبنى على الفِعْل، أى جارٍ عليه كما تقدم، بخلاف اسم المفعول.

وهذه العلة جاريةٌ في (فَعُول) بمعنى (فَاعِلٍ) أو (مَفْعُولٍ) فإنها إذا كانت بمعنى (فَاعِلٍ) لم تَجْرِ على الفعل، فلم تَلحقها التاء، ولحقت في المفعول فَرْقًا بينهما بهذا عَلَّل ابنُ الأنبارى[٣].

---

(١) هو الواثق بالله، أبو جعفر هارون بن محمد بن هارون الرشيد، من خلفاء الدولة العباسية بالعراق (ت٢٣٢هـ).

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٩٤.

(٣) المذكر والمؤنث له : ٤٥١.

والشرطُ الثانى : لامتناع دخول تاء الفَرْق : أن يكون (فَعِيل) الذى بمعنى (مَفْعُولٍ) قد تَبِع موصوفَة، وذُكِر معه، وذلك قوله : «إنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ» وضمير «تَبِعَ» هو «فَعِيلٌ».

ومثال ذلك ماتقدَّم من قولك : كَفٌّ خَضِيبٌ، ولِحْيَةٌ دَهِينٌ.

وقال تعالى : {وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ}(١).

ويدخل تحت هذه التَّبَعيَّة مالو كانت الصّفة خبرًا عن موصوفها، نحو : شَاتُكَ ذَبِيحٌ، وكَفُّكَ خَضِيبٌ، فإنها جارية عليه من جهة المعنى.

وكذلك الحالُ، نحو : مررتُ بناقَتِكَ طَلِيحًا، ورأيتُ كَفَّكَ خَضِيبًا.

ويدخل أيضا تحت معنى التبعيَّةِ التبعيَّةُ تقديرًا لا لفظًا، كقولك : مررتُ بامرأتَيْن صَرِيعٍ وجَرِيحٍ، ورأيتُ نساءَك مابين لَدِيغٍ وجَرِيحٍ، ونحو ذلك.

فأمَّا إن تَتْبع الصفةُ التى على (فَعِيلٍ) موصوفَها، فمفهومُ هذا الشرط أن التاء لاتَمْنع، بل تَدخل على المؤنث مطلقا، وذلك / صحيح. ١٥٩

وقد أَعْطى هذا الكلام، على ما وَقع من التفسير المتقدم، أن (فَعِيلاً) غيرَ الجارِى على الموصوف هو الذى استُعْمِل استعمال الأسماء، لأنه إذا لم يكن كذلك كان على تقدير الموصوف. وقد ثَبَت أن مثل هذا داخلٌ في لفظ التابع لموصوفه، ومثالُ هذا قولهم : أَكِيلَةُ السَّبُعِ، وقال الله تعالى : {والمُتَرَدِّيَةُ والنَّطِيحَةُ}(٢)، وقرأ الشَّعبى : «وأَكِيلَةُ السَّبُعِ»(٣) وكذلك :

---

(١) سورة الذاريات : ٢٩.

(٢) سورة المائدة : ٣.

(٣) سورة المائدة : ٣، وانظر : المحتسب ٢٠٧/١، ومختصر شواذ القراءة ٣١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٥٢.

الذَّبِيحَةُ، وفَرِيسةُ الأسَدِ، والضَّحِيَّة، وفي الحديث : «كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّة»(١).

وقولهم : (هذه قَتِيلةُ بَنِي فلان) من هذا، كقولهم : هذه فَرِيسةُ الأسدِ.

فالوجه الذى لأجله لحقت التاء في غير التابع لموصوفه هو استعمالُه استعمالَ الجوامد، فصار مستقِلاً في الحكم بنفسه، لايَفتقر إلى مايَجْرِى عليه.

وقوله : «غالبًا» نَبَّه به على أن ما اجتمع فيه الشرطان من (فَعِيلٍ) فعدمُ لَحاقِ التاء فيه غالبٌ أكْثَرِيٌّ(٢).

وقد يأتى في كلام العرب بالتاء على غير الغالب، فيُوقَف على مَحلِّه، ولايقاسُ عليه، قالوا : ناقة بَكِيءٌ، إذا قَلّ لبنُها، كأنها مَنَعتْه. ويقال : بَكِيئَةٌ أيضًا.

ويُقال : نَعْجَةٌ ذَبِيحةٌ، ونعجةٌ نَطِيحَةٌ، والأكثر ذَبِيحٌ، ونَطِيحٌ.

وقالوا : امرأةٌ سَتِيرٌ، وسَتِيرَةٌ، وأَمَةٌ رَقِيقٌ، ورَقِيقَةٌ، وأَمَةٌ عتِيقٌ، وعَتِيقَةٌ، أى مُعْتَقَةٌ، وامرأةٌ جَلِيدةٌ، أى مَجْلُودَةٌ، ومِلْحَفةٌ جَدِيدٌ.

قال الفراء : وبعض قَيْس يقولون : جَدِيدَةٌ(٣)، هذا إن قيل إنهما بمعنى مَجْدُودَةٍ، أى مَقْطُوعة.

وقد غَلَّط الفارسيُّ في «التَّذكِرَة» من قال هذا، لأنه مأخوذ من الجِدة ضدٌ الخَلُوقَة. قال : ولا معنى للقَطْع في هذا، ولو كان كذلك لم تَدخله الهاء.

وقد حَكى سيبويه إدخالَها(٤)، قال : وهذا من الشاذِّ عن الاستعمال، وإن

---

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الأنبياء ـ الباب السادس» فتح البارى ٣٧٦/٦، (الحديث رقم ٣٣٤٤).

(٢) في جميع النسخ «فلحاق التاء فيه غالب أكثرى» وهو خطأ، والصواب ما أثبته من حاشية الأصل.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٤٥٧.

(٤) انظر : الكتاب ٦٠/١، ٦٣٨/٣.

لم يكن شاذًا عن القياس، لأن القياس كان أن تَدخل التاء كما تدخل في ظْرِيفَةٍ، وشَرِيفَةٍ، ونحوهما، إلا أنه شَذَّ في أحرف، نحو : ريحٌ خَرِيقٌ، وكَتِيبَةٌ خَصِيفٌ، وأحرفٍ أُخَر(١).

وقد تدخل التاء الفارقة هنا قليلا، نحو : رجلٌ رهينٌ بعمله، وامرأةٌ رهَينَةٌ، قال الله تعالى : {كُلُّ امْرِىءٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ}(٢) وقال تعالى : {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ}(٣). ويقال للرجل : أَخِيذٌ، أى أَسِيرٌ، وللمرأة :
١٦٠ أَخِيذَةٌ، /حكاه ابن الأنباري عن يعقوب(٤).

وحَصْرُ الناظم عدمَ اللَّحاقِ في هذه الأبنية الخمسة يُشعر بأن ماجاء من غيرها، ولم تَلْحقه التاء، ليس في الحقيقة، فمن ذلك (فَاعِلٌ) و(مُفْعلٌ) و(مُفَاعِلٌ) فإن التاء لاتَلحقها في الأكثر كغيرها مما ذُكر.

تقول في الأول : امرأةٌ حائضٌ، وطالقٌ، وطاهرٌ، وطامثٌ، وعاقرٌ، ونحو ذلك، فلا تَلْحق التاءُ.وتقول في الثانية : امرأةٌ مُحْمِقٌ، ومُذْكِرٌ، ومُؤْنِثٌ، وذِئْبَةٌ مُجْرٍ، وظَبْيَةٌ مُخْشِفٌ، ومُغْزِلٌ، ومُطْفِلٌ ونحوه.

وتقول في الثالث : قطاةٌ مُطَرِّقٌ، إذا دَنَا خروجُ بَيْضِها، وناقةٌ مُمَلِّحٌ، إذا كان فيها شيءٌ من شَحم، ومُعَضِّلٌ، إذا اشتد النِّتَاجُ عليها.

وتقول في الرابع : ناقة مُجَالِحٌ، إذا دَرَّت في القُدِّ والجوعِ، وناقةٌ مُقَامِحٌ، إذا أبتْ أن تشرب الماء، ومُعَالِقٌ، في معنى : عَلُوق، وهى التى

---

(١) على حاشية الأصل و(ت) : «في طرة المنقول منه مانصه : وقد داخلني شك في ثبوت قوله : «وقد غلط الفارسي» إلى قوله : «وقد تدخل التاء» فكتبته احتياطا».

(٢) سورة الطور : ٢١.

(٣) سورة المدثر : ٣٨.

(٤) المذكر والمؤنث : ٤٦٠، وإصلاح المنطق : ٢٥٢.

لاتَرْأَم بأنفها ولاتَدِرّ، ومُغَارٌّ، إذا نَفَرت فرفعت الدِّرَّةَ، ومُمَارِنٌ، إذا ضُرِبَتْ فلم تَلْقَح، فَكثُر ذلك من الفَحْل ومنها. ومن ذلك أشياء[1].

فهذه أبنيةٌ ليست مما تقدم، وإن لم تَلحقها التاء في المؤنث، لأنها جارية في المعنى على مُذَكَّر، كأنه قال: شيءٌ حائضٌ، أو مُطْفِلٌ، أو مُطَرِّقٌ، أو نحو ذلك، أو تكون على معنى النَّسَب، لا على معنى الفعل، كأنه قال: ذاتُ كَذَا، إذ لو كانت على معنى الفعل لكانت بالتاء مطلقا، كقولك: حَائِضَةٌ غدًا، نحو ذلك. وهكذا تقول العربُ إذا أرادت معنى الفعل.

وقد جَعل ابن الأنباري[2] هذه الأبنيةَ، ماعَدا فاعِلاً، مِمَّا لاتَلحقه التاء في المؤنث، وجعل (فَاعِلاً) على وجهين، فما كان للمذكر والمؤنث لَحِقته التاء للتفرقة، وما اختَصَّ بالمؤنث لم تلحقه التاء، وهو مذهب الفرَّاءِ فيه، فجَعل الاختصاصَ بالمؤنث مجَّردًا مما لايُحتاج معه إلى التاء. وارتضاه ابن الأنبارى[3]، وردَّ هذا المذهبَ جماعةُ البصريين، والناظم منهم، ولتفصيل الكلام في ذلك مجالٌ واسع لايَسع ذكرُه في هذا المختَصر، ويَكفيك منه أن العرب لاتقول: امرأةٌ حَائِضٌ غدًا، إذا أرادت معنى الفعل، وإنما تقول: حَائِضَةٌ غدًا (فلو كان عدمُ لَحاق التاء لأجل الاختصاص فلا يُتَوهَّم تذكير ـ لكانوا خُلَقاءَ أن يقولوا: امرأةٌ حائضٌ غداً)[4] وعلى هذا أَلْزَم الفَرَّاءَ مَنْ ألزمه ألاَّ تَلحق التاءُ في الفعل إذا كان ذلك الفعل لاحَظٌّ / للذكَر فيه، نحو: طَمَثَ هِنْدُ، وحاضَ فاطمةُ، إذ ١٦١

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٢٠، وما بعدها.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١٣٩.

(٣) المصدر السابق: ١٤٠.

(٤) مابين القوسين ساقط من (ت).

التفرقةُ حاصلة، من جهة المعنى بين هذا وبين قولك : قام زيدٌ وخرجَ عمروٌ.

وقد رَامَ ابنُ الأنبارى الانتصارَ للفرَّاء في هذا بما لاحاجة إلى ذِكْره، فإن أردتَ الاطلاعَ عليه فانْظُرْه في «المذكَّر والمؤنَّث»[1] له.

وعلى الجملة فالبصريون أقربُ إلى الصَّواب في المسألة والله أعلم. وهنا مسألتان :

إحداهما : أن الناظم لَمَّا كان قد قَيَّد التاءَ بالفَرْق في هذا الفصل، إذ قال : «ولاَ تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولاً» ولم يَقُلْ : ولاتَلِي فَعْولاً ـ أشْعَر ذلك من كلامه بأن التاء تأتى غيرَ فارقة، فلابُدَّ من ذكر أنواع التاء المشهورة وهى خمسة :

أحدهما : التى ذَكَر، وهى تأتى في الأسماء والصفات، أما في الصفات فظاهرٌ، لأنها محمولةٌ في ذلك على الفعل، كطَالِعٍ وطَالِعةٍ.

وأما في الأسماء فهى على وجهين :

الأول : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث وإن اختلف اللفظان، بمعنى أنهم لَمَّا أرادوا أن يؤنِّثوا أَتَوْا بالعلامة، وتَركوا المذكر على أصله، نحو : غُرْفَةٌ، وقَرْيَةٌ، ومَدِينَةٌ، وعَمامَةٌ، وشُقَّةٌ، وبَلْدَةٌ، فهذا ماأرادوا تأنيثَه. وقالوا : حَجَرٌ، وتُرَابٌ، وثَوْبٌ، ودِرْهَمٌ، ومَنْزِلٌ، وقَمَرٌ، فهذا ماأرادوا تذكيرَه، فقد حصل الفَرْق بالتاء هنا على الجملة، لأن التأنيث غيرُ معروفٍ في مثل هذا إلا من جهة اللفظ، وهو بأحد العلامَتَيْن. وحين أَعْوَزَت العلامةُ رَجعوا إلى أحكامٍ أُخَرَ لَفْظيَّةٍ، عَرفوا بها كَوْنَ اللفظ في تقديرها، كَدارٍ وشَمْسٍ، وقد تقدم.

والثانى : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث مع اتفاق اللفظ، وهو على وجهين :

---

(١) انظر : ص ١٣٩، ومابعدها.

أحدهما : أن تكون التَّفْرقة بين المذكر والمؤنث.

والآخر : أن تكون التفرقة بين الواحد والجمع.

فالأولُ هو ظاهر قَصْد الناظم، وله في السَّماع كَثْرة، لكن في المؤنث والمذكر المعنوى، كقولهم : امْرُؤٌ وامْرَأَةٌ، والمَرْءُ والمَرْأَةُ، وهِرٌّ وهِرَّةٌ، وعَقْرَبٌ وعَقْرَبَةٌ، ووَعِلٌ ووَعِلَةٌ، وأَتَانٌ وأَتانَةٌ، وطَائِر وطَائِرَةٌ، وجُؤْذَرٌ وجُؤْذَرَةٌ، وثَوْرٌ وثَوْرَةٌ، وشَيْخٌ وشَيْخَةٌ. وفيما نُسِخ من القرآن : {الشَّيْخُ والشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ}.

وغُلَامٌ وغُلَامَةٌ، أنشد الفارسىُّ / وغيره(١): ١٦٢

ومُرْكَضَةٌ صَرِيحىٌّ أَبُوهَا
يُهَانُ لَهَا الغُلَامَةُ والْغُلَامُ

ورَجُلٌ ورَجُلَةٌ، أنشد الفارسي أيضًا وغيرُه(٢):

خَرَّقُوا جَيْبَ فَتَاتِهِمُ
لَمْ يُرَاعُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ

وبِرْذَوْن وبِرْذَونَةٌ ؛ أنشد ابن الأنباري للنابغة الجَعْدي :(٣):

---

(١) ابن الشجرى :/٢٨٧، وابن يعيش ٩٧/٥، واللسان (ركض، وغلم) والشعر لأوس بن غلفاء الهجيمي، يصف فرسا. والمُركضة : من أركضت الفرسُ، إذا اضطرب جنينُها في بطنها. ويروى «مِرْكَضة» بكسر الميم، فيكون معناه أنها تركض على الأرض بقوائمها، إذا عدت وأحضرت. ويروى «بَسلَّهبَة وهى من الخيل : ماعظم وطال وطالت عظامه. والصريحى : الكريم النسب، وكان للخيل عندهم أنساب، كما للإنسان.

(٢) ابن الشجرى ٢٨٧/٢، وابن يعيش ٩٨/٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩١، واللسان (رجل) ويروى «مزَّقوا» و«لم يُبَالوا» وقبله :

كلُّ جارٍ ظَلَّ مغتبطًا غيرَ جيرانى بنى جَبَلَهْ

(٣) ديوانه ١٢٤، والمذكر والمؤنث ٩٦، والحيوان ٢٨٢/٢، والمنصف ٤/١، والخزانة ٢٣٨/٦، =

وبِـرْذَوْنَةٍ بَـلَّ الْبَـــراذِينُ ثَـفْــــرَهَـا

وقَــدْ شَــرِبَتْ من آخــرِ الصَّـيْفِ أيِّلاَ

وحِمَارٌ وحِمَارَةٌ، وبَكْرٌ، للفَتِيِّ من الإبل، وبَكْرَةٌ للأنثى، قال عُرْوة[1]:

أُكَلَّفُ مِـنْ عَــفْــرَاءَ سِـــتِّينَ بَكْرَةً

ومَــالِيَ يا عــفْــراءُ غَــيْــرُ ثَمَــانِ

وأَسَدٌ وأَسَدَةٌ. وثَمَّ أشياءُ غيرُها هذا.

والثاني : هو التفرقةُ بين الواحد والجمع، نحو تمروٌ تَمْرةٌ، وشَجَرٌ وشَجَرَةٌ، وبَقَرٌ وبَقَرةٌ، وبرٌ وبُرَّةٌ، وجَرَادٌ وجَرَادةٌ، وذلك في أسماء الأجناس، ألحقوا التاءَ هنا دلالةً على المفرد، فإذا لم تَلْحق دَلَّتْ على الجنس، ويَتْبَع ذلك التأنيثُ، فالتَّمْرةُ مؤنثة، وكذلك الشَّجَرةُ، وسائرُ مفردات الجنس.

وأما الجنس فللعرب فيه التذكيرُ والتأنيث، نحو قوله تعالى : {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ}[2] وفي آية أخرى : «نَخْلٍ خاوِيَةٍ}[3].

وقد جاء هنا التأنيثُ بالعكس، فأنَّثوا الجنسَ، وذَكَّروا المفرد، قالوا : رجلٌ

= واللسان (أول).

والبيت من قصيدة له، يهجو بها ليلى الأخيلية، مطلعها :

ألاَ حَيِّيَا ليلى وقُولاَ لها هَلاَ فقد ركبت أمرًا أغرَّ محجَّلاَ

والبرنون : التركي من الخيل، وهو خلاف العراب منها. والثفر للسباع وكل ذي مخلب : كالفرج، والحياء للناقة. والأيِّل : تيس من تيوس الجبل، وجمعه أيايل.

ويريد : شربت لبن أيِّل، وألبان الأيايل تهيج طاعمها.

(1) ديوانه ٤، والخزانة ٣/٣٧٥، والمذكر والمؤنث ٩٩

ويروى «يكلفني عَمِّي ثمانينَ ناقةً ومالِيَ والرحمنِ غيرُ ثمـــانِ»

(2) سورة القمر : ٢٠.

(3) سورة الحاقة : ٧.

بَغَّالٌ وجَمَّالٌ، فإذا أرادوا الجمع قالوا : بَغَّالَةٌ وجَمَّالَةٌ، أنشد الفارسيُّ قال : أنشد أبو عُبَيدة[1]:

حَــتَّى إذَا أَسْلَكُوهُمْ في قُــتَــائِدَةٍ

شَــلاًّ كَــمَــا تَطْرُدُ الجَــمَّــالَةُ الشُّــرُدَا

وحَمَّارٌ للواحد، وحَمَّارَةٌ للجمع، ومنه الكَمْءُ للواحد، والكَمْأةُ للجميع.

قال أبو عَمْرو : سمعتُ يونَس يقول : هذا كَمْءٌ كما ترى، لواحد الكَمْأة، فيذكِّرونه، فإذا أرادوا جمعَه قالوا : هذه كَمْأةٌ.

وقال أبو زيد : قال مُنْتَجِعٌ : كَمْءٌ واحد، وكَمْأةٌ للجميع وقال أبو خَيْرة : كَمْأةٌ للواحد، وكَمْءٌ للجميع، فمَرَّ رُؤْبَةُ بن العجَّاج فسألوه فقال : كَمْءٌ وكَمْأةٌ، كما قال مُنْتَجِع[2].

وهذا النوع قليلٌ، والشاعر هو الأول.

والنوع الثانى : من أنواع التاء : أن تأتى للمبالغة في المدح أو الذم، وذلك قولك : رَجُلٌ عَلاَّمَةٌ، ونَسَّابَةٌ، وسَأَّلَةٌ، من السؤال، ورَوِيَةٌ.

وقال أبو الحسن في قولهم : (رجلٌ فَرُوقَةٌ، ومَلُولَةٌ، وحَمُولَةٌ) : ألحقوها التاءَ للتكثير، كَنَّيابَةٍ ورَاوِيَةٍ.

وقالوا : رجلٌ فَقَّاقَةٌ، وهِلْبَاجَةٌ، أى أحمقُ، ورجلٌ زُمَّيْلَةٌ، أى جبانٌ

---

(١) ابن الشجري ١/٣٥٨، ٢/٢٨٩، والإنصاف ٤٦١، والخزانة ٧/٣٩، والهمع ٣/١٨٣، والدرر ١/١٧٤، وديوان الهذليين ٢/٤٢، واللسان (قتد، سلك) والشعر لعبد مناف بن ربعى. وأسلكوهم : جعلهم يسلكون : وقتادة : اسم مكان أو جبل بعينه، والمراد : في طريق هذا المكان أو الجبل. والشل : الطرد. والجمالة : جمع جَمَّال، وهو صاحب الجمل والعامل عليه. والشرد : جمع شرود، وهو من الإبل : الذى ينفر من الشىء إذا رآه، فإذا طُرد كان أشد لنفاره. والمعنى : حتى إذا أسلكوهم في هذا المكان طردوهم طردا مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم.

(٢) النوادر : ٥١٤.

١٦٣ ضعيف/، ورجلٌ تِلْقَامَةٌ وتِلْعَابةٌ. وقد يُسقطون التاءَ من هذه الأسماء.

ووجهُ المبالغة أنه ذُهِب به إلى الدَّاهِية في المدح، وإلى معنى البَهِيمة في الذم، قاله الفرَّاء.

والنوع الثالث : أن تَلحق على معنى النَّسَب، نحو : المَهَالِبَةُ، جمع مُهَلَّبِيٍّ، والمَنَاذِرَةُ، جمع مُنْذِرِيٍّ، والأشَاعِثَةُ، جمع أشْعَثِيٍّ، والأشَاعِرَةُ، جمعُ أشْعَرِيٍّ، فجاء الجمع المكسَّر في هذه الأشياء على حَدٍّ جمع التصحيح، في كَوْن ياء النَّسَب حُذفت فيهما، فصارت التاء اللاحقة في التكْسِير دالةً على النَّسَب، كما صار الجمع بالواو والنون دالاً على ذلك.

والنوع الرابع : أن تأتي للعُجْمة، وجَعلها المؤلف في «التسهيل»[1] للتعريف لا للعُجْمة، نحو : مَوَازِجَةٌ، جمع مَوْزَجٍ، وهو الخُفُّ، وجَوَارِبَة، جمع : جَوْرَبٍ، وسَبَابِجَةٌ، جمع سَبِيجِيٍّ، وهم قومٌ من السِّنْد، كانوا بالبصرة يُسْتَأْجَرون، قالوا : والهاءُ فيه للعُجْمة والنَّسَب[2].

والنوع الخامس : أن تأتي عِوَضًا من محذوف، وذلك نوعان :

أحدهما : أن تكون عِوَضًا من محذوفٍ غير لازم الحذف، وهي اللاَّحقة لمثال (مَفَاعِيلَ) في الجمع، نحو : جَحْجَاحٌ، للسَّيِّد، وجَحَاجِحَةٌ، وزِنْدِيقٌ وزَنَادِقَةٌ، وفِرْزَانٌ وفَرَازِنَةٌ[3]، ونحو ذلك.

ويجوز أن تأتي بالياء ولاتأتي بالهاء، وهما متعاقبان، قالوا : والتاءُ في هذا النوع لَحاقُها عوضًا قياسٌ مُطَّرد، فتقول في (قِنْدِيل) : قَنَادِلَةٌ،

---

(١) انظر : ص ٢٥٤، وفيه «للتعريب».

(٢) اللسان (سبج).

(٣) الفرزان : من لعب الشطرنج، وهو الملكة.

وفي (مِنْدِيل) : مَنَادِلَةٌ، وما أشبه ذلك.

والثانى : أن تُعَوِّض من لازم الحذف، نحو : رِئَةٌ، وشِيَةٌ، وفِئَةٌ، ومائَةٌ، وبابه، فالتاء هنا لازمة، إذ لايَرجع مَا عُوِّضَتْ منه.

وجَعلوا أيضا من أنواع التاء أن تكون لتأنيث الجمع نحو : صَيَاقِلَةٌ، وصَيَارِفَةٌ، وقَشَاعِمَةٌ(١).

وكذلك التاء في (أَفْعِلَةٍ) و(فِعْلَةٍ) ونحو ذلك كم أبْنِيَة الجموع.

وجعلوا من ذلك إتيانَها لتأكيد التأنيث، استيثَاقًا منه وتوكيدًا، وهو نحو : غُرْفَةٌ، وكُدْيَةٌ، وعَقَبَةٌ. وقد تقدم تَسْوِيغُ هذا النوع في نوع ماجاء للفَرْق بين المذكر والمؤنث. وإنما نَبَّهْتُ على أقسام التاء لِتَنْبيه الناظم كما تقدم، وإلاَّ لَكان هذا الشرح غَنِيًا عن ذلك، ولكن القَصْد استجلابُ الفائدة مع اتِّباع النظم، لاالنقلُ المطلق، فإن الكتب المبسوطة / أَغْنَتْ عن هذا. ١٦٤
واللهُ ينَفع بالقَصْد بفَضْله.

المسألة الثانية : أنه لَمَّا قال : «ولاَ تَلِى فَارِقَةً» أى حالَ كونها فارقةً - دَلَّ على أن التاء التى ذكر، وهى تاء التأنيث، هى المُنْقَسِمة، لأنه أعاد الضمير على التاء المتقدمة الذِّكْر في قوله : «عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أو أَلِفٌ» ثم قَسَمها هنا إلى فارقة وغير فارقة، فدَلَّ على أنها تاء ألف التأنيث في جميع الأقسام، وهذا صحيح، نَصَّ عليه الفارسى في «التَّذْكِرة» فقال حين ذكَر التاء، وأن التى للعِوَض يُجْتَزأ بها عن المَرَّة الواحدة، قال : لأن هذه التاء، وإن اختلفت معانيها، فكان منها مايَدُلُّ على الواحد من الجنس،

---

(١) الصَّيْقل والصقَّال : من صناعته الصَّقْل، وهو جلاء السيف والمرآة ونحوهما والجمع : صَياقل وصياقل. والصَّيْرف والصَّيْرفي : صَرَّاف الدراهم، وهو من يبدل نقدا بنقد. والجمع : صيارف وصيارفة والقشاعمة : جمع قَشْعَم، وهو المسنٌّ من الرجال والنسور والرخم.

نحو : جَرَادَةٌ وجَرَادٌ، ومنها مايَدُلُّ على العُجْمة نحو المَوَازِجَةُ، والسَّبَابِجَةُ، ومنها مـايَدُلُّ على النِّسبـة نحـو : المَهَـالِبَـةُ. ومنهـا مـايكون بدلاً من حـرفٍ كان يَلحق الكلمـة، نحـو : زنَادِقَةُ ـ فكلُّها تَجتمع في أنها عـلامة تأنيث، ألاَ تَرى إنك إذا سَمَّيت بشيء من هذه الضروب، التى تَلحقه الهاءُ مع اختلافها، اتَّفَقت في أنها لاتنصرف في المعرفة، فهذا يدل على أنه كالشيء الواحد، والقَبِيل المفرد، ومن ثَمَّ لم يَجُز أن تدخل في أوصاف القديم سبحانه، نحو: عَـلاَّمَـة، لأنّ لَحـاقهـا للتكثير لم يُخرجها عن أن تكون للتأنيث.

وما قاله صحيح، فكأنَّ الناظم نَبَّه على هذا المعنى، وهو حَسَن من التَّنْبيه إن كان قصَده.

ولَمَّا أتَّم الكلام على مـا يتـعلَّق بالتـاء من الأحكام شَرع في الكلام على حكم (الألف) ومواضعها، فقال:

وأَلِـفُ التَّـــــأْنِيثِ ذَاتُ قَـــصْـــرِ
وذَاتُ مَـــدٍّ نَحْـــوُ أُنْثَى الغُـــرِّ

والاِشْـــتِـــهَـــارُ فِي مَـــبَـــانِي الأُوَلَى
يُـبْـــــدِيـهِ وَزْنُ أُرَبَـى والطُّـولَـى

ومَـــرَطَى ووَزْنُ فَـــعْلَى جَـــمْـــعَـــا
أَوْ مَـصْـدَرًا أَوْ صِـفَـةً كَـشَـبْـعَى

وكُـــحَـبَـــارَى سُـمَّـــهَى سِـبَطْرَى
ذِكْـرَى وحِـــثِّـــيـــثَى مَعَ الكُفَـرَّى

كَـــذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّـــقَّـــارَى
وَاعْـــزُ لِغَـــيْـــرِ هَذِهِ اسْــتِـنْدَارًا

قَسَم الألف التى للتأنيث قسمين :

ألفا مقَصورة، وهى ذات القَصْر، وهى الباقية على أصالتها، ولكَوْنها قُصِرت عن الحركة سُمِّيت مَقْصورة، أو لكونها لم يَقع قبلها مَدَّةٌ.

وألفًا مَمْدُودة، وهى ذات المَدِّ، ولَمَّا كان حرف المدِّ موجودا قبلها، وهى آتيةٌ بعده نُسب / المدُّ إليها. ١٦٥

ومَثَّل المدودة بأُنْثَى الغُرِّ، والغُرُّ : جمع الأغَرِّ، وهو ذو الغُرَّة، والغُرَّة : بياضٌ في جَبْهة الفَرس، يقال : فرسٌ أغرُّ، والأغُرّ : الأبيضُ.

وعلى الوجهين فالأنثى : غَرَّاءُ على (فَعْلاَء) فالألف هنا ممدودة، وهى التى صارت همزةً لضرورة الإعلال، لأنها اجتمعت مع ألف المَدّ، وهما ألفان فلا يجتمعان، فَقَلبوها همزة.

وتَرك تمثيلَ المقصورة لبيانها في نفسها، من حيث هى باقيةٌ على أصلها.

ثم أخذ يَذكر مواضعَ الألف المقصورة، ومواضعَ المدودة، لأنهما قد تَلْتَبسان على الطالب، إذ كانت الهمزة تأتى آخرَ الكلمة فلا يُعرف كَوْنُها للتأنيث، وقد تأتى للإلحاق، وقد تأتى للتكثير، فَتلْتبس إحداها بالأخرى، وأيضًا قد تأتى الكلمة وآخرُها يَحتمل أن يكون ممدودًا أو مقصورًا أو فيه الوجهان. وهذا الاحتمال إمَّا بَحسَب المتعلِّم، وإمَّا بَحسَب الأمر في نفسه.

فمثالُ الْتِباس همزة التأنيث بهمزة الإلحاق (فُعَلاَءُ) ومثالُ التباس الألفَيْن (فَعْلَى) وسيأتى بيان ذلك بَحْول الله.

والتفرقة بين هذه الألفات أكيدٌ في الصِّناعة، لِمَا يَنْبني عليه من

الأحكام في (مالا يَنْصَرِفُ) وفي (التَّصْغير) وغيرهما.

وأيضا فإنَّ المقصورة قد تَلْتبس بالممدود، بحيث لايُعْلَم في الكلمة هل آخُرها مقصورٌ أم ممدودٌ، وذلك كلُّه لايَنْضبط في أعيان الأسماء، وإنما ذلك حَظٌّ اللُّغَوِيِّ، فأمكنَهم، ومنها ماليس كذلك بل يكون مشتركا مثل (فِعْلَى) بكسر الفاء، نحو :ضبطها بالأبنية فإن من الأبنية التي ـاخرها ألف ما يكون مختصاً بألف التأنيث.

ذِفْرَى، وذِفْرًى، هو ذو وجهين. وقالوا : مِعْزًى ودِفْلَى، فالأولى للإلحاق، والثانية للتأنيث، وكذلك بناء (فَعْلَلَى) مُشْتَرك للألف والهمزة، و(أَفْعِلاَ) و(فَعْلُلاَ) ومن ذلك كثير، فأرادوا أن يَحْصُروا الأبنية التى تختص بالنوع الواحد دون الآخر، على عادتهم في ضَبْط مايَرْجع من اللغة إلى القياس.

فذكَر الناظم ذلك، وابتَدأ بالأبنية المختصَّة بالألف المقصورة، فقال : «والاِشْتِهَارُ في مَبَانِي الأُولَى» إلى آخره.

١٦٦ «الاِشْتِهَارُ» مبتدأ، خبرُه «يُبْدِيهِ» و«في / مَبَانِي» متعلِّق بـ«الاشتهار» والمَبَانى : جمع مَبْنًى، أراد به الأَبْنية أنفسَها و«يبْدِيه» أى يُظْهِره وزنُ كَذَا وكَذَا.

يعنى أن الألف الأولى في الذِّكر، وهى المقصورة، اشتَهر في مبانيها هذه العِدَّةُ في الأمثلة المذكورة، فلا تُوجد فيها الألف إلا التأنيث.

وقَيَّد ذلك بالاشتهار، لأن ماذكر هى التى كَثُر عنده فيها ذلك استعمالاً، بخلاف غيرها من الأَبْنيةِ، وإن اختَصَّت بالتأنيث فإنها لم تَشْتهر، ولم يَكْثر فيها الاستعمال، كما كَثُر في هذه. وسيُنَبِّه آخرًاعلى هذا.

وعَدَّ من الأبنية المشهورة اثْنَىْ عَشَرَ بناء.

البناء الأول : بناءُ (أُرَبَى) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وفتح العين، من أبنية التأنيث بالألف، فلا تُوجد ألفه للإلحاق، إذ ليس في الكلام وزنُ (فُعَلَلٍ) ولايكون أيضا ممدودًا على ما قال : والأُرَبَى : الدَّاهية، قال الشاعر[1]:

فلمـــا غَـــسَى لَيْلِي وأَيْقَنْتُ أَنَّهَـــا
هِيَ الأُرَبَى جَــاءَتْ بأُمِّ حَــبَــوْكَــرَى

ومثله (الأُرَنَى) وهو حَبُّ بَقْلٍ يُطرح في اللبن، فيُثْخِنُه ويُحَبِّبُه، و(أُدَمَى) لموضع.

وقيل : الأُدَمَى : حجارةٌ حُمْرٌ في أرض بني قُشَيْر، و(جُنَفَى) اسم موضع، و(الجُعَبَى) عظامُ النَّمْل التى يَعْضَضْنَ، ولهنَّ أفواهٌ واسعة. و(شُعَبَى) موضع.

البناء الثانى : بناء (الطُّولَى) وهو (فُعْلَى) بضم الفاء وإسكان العين.

يَختص بالتأنيث بالألف، إذ ليس في الكلام (فُعْلَلٌ) بناءً أصيلا على مذهب سيبويه والجمهور، فجُخْدَبٌ وجُنْدَبٌ[2] ونحوهما، مُفَرَّعان عند الضم، وهو عند الأخفش بناء أصيل، فالإلحاق به سائغ، وقد حَكَىَ في الإلحاق به (سُؤْدَدٌ) وسيأتى الكلام عليه في التصريف إن شاء الله تعالى.

وأيضا فـ(فُعْلاَءُ) ممدودًا أتت همزتُه للألحاق، نحو : قُوَبَاءُ، هو ملحق بقُسْطَاسٍ، فلذلك عَدَّ (فُعْلَى) من المختص بألف التأنيث.

---

(١) اللسان (حبكر، غسا)
والبيت لعمرو بن أحمر الباهلي. وغَسَا الليل، يَغْسُو، غسوًا، إذا أظلم.
ومن أمثالهم في الداهية قولهم : جاء فلان بأم حبوكرى، ووقع فلان في أم حبوكرى.

(٢) الجُخدب ـ بضم الدال وفتحها ـ الضخم الغليظ من الرجال والجمال. والجمع : جَخَادِب.
والجُنْدب ـ بضم الدال وفتحها زيضا ـ الذكر من الجراد، أو الصغيرة منه. والجمع : جَنَادب.

و(الطُّولَى) تأنيث الأطْوَل، وهو قياس في «أفعلِ التَّفْضِيل» إذا دَخلت عليه الألف واللام، ومثله : الكُبْرَى، والصُّغْرَى، والطَّرِيقَةُ المُثْلَى، والأُخْرَى، والأُولَى، وذلك كثير.

ومثلُه في غير التفضيل (الأُنْثَى) و(العُذْرَى) من العُذْر، واليُسْرَىَ، والعُسْرَى، والعُمْرَى، من الإعمار، و(العُقْبَى) العاقِبَة، و(العُتْبَى) الرجوعُ عما عُوتِبْتَ عليه والحُمىًّ، والحُبْلَى، و(حُزْوَى) موضع. وذلك كثير.

البناء الثالث : بناء (مَرَطَى) وهو (فَعَلَى) بفتح الفاء والعين.

يَخْتصُّ بالتأنيث بالألف أيضا، إذ ليس في الكلام / وزن (فِعَلَلٌ) ١٦٧
وأيضا فإن (فَعَلاَءَ) بالمدِّ مُنْتَفٍ على مايَقتضيه كلامه.

و(الْمَرَطَى) السَّرِيعة من الإبل، يقال : فَرَسٌ يَعْدُو المَرَطَى، وهو فوق التَّقْرِيب، ودون الإهْذاب، قال طُفَيْل[١].

تَقْرِيبُهَا الْمَرَطَى والْجَوْزُ مُعْتَدِلٌ
كَأَنَّهَا سُبَدٌ بالماءِ مَغْسُولُ

وقال الأفْوَه[٢]:

ورُكُوبُ الْخَيْلِ تَعْدُ والْمَرَطَى
قَدْ عَلاَهَا نَجَدٌ فيهِ احْمِرَارْ

وأكثرُ استعمالِ هذا البناء في الحركة والسُّرْعة، يقال : ناقةٌ وَثَبَى :

(١) اللسان (سبد، مرط) والجَوْز : الوَسَط. والسُّبَد : طائر لَيِّن الريش، إذ قطر على ظهره قطرةٌ من ماء جرى من فوقه للينه.

(٢) ديوانه ١٢ (الطرائف الأدبية للميمنى) والنَّجَد ـ بفتحتين ـ العرق من عمل أو كرب أو غيره.

شديدةُ الوثْبِ، وناقةٌ وَكَرىَ : شديدةُ العَدْوِ، وناقةٌ وَكَفَى، أى سريعة، وناقةٌ بَشَكَى : سريعة، وناقةٌ مَلَسَى، أى تمرُّ مَرًّا سريعا، وكذلك الجَمَزَىَ : عَدْوٌ «فيه نَزْوٌ، وناقةٌ شَمَجَى، أى سريعة. وتكون في غير ذلك، يقال : لَقِيتُه النَّدَرَى، أى في النُّدْرة، وذَفَرىَ : اسمٌ لروضةٍ بعينها، وصَوَرَى : موضع، وبَرَدَىَ : نهرٌ بدمشق.

البناء الرابع : بناء (فَعْلَى) بفتح الفاء وإسكان العين.

وهذا المثال على وجهين في الاستعمال :

فأحدهما : أن يَخْتص بالتأنيث بالألف.

والآخر : ألاَّ يَخْتص بذلك، فذكَر الناظم هنا مايُحتاج إليه، وتَرك ماعدا ذلك، فللاختصاص بالتأنيث بالألف ثلاثةُ مواضع وهى التى عَدَّها :

أحدها : أن يكون جمعًا لامفردت، فإنه إذا كان جمعاً لم يكن فيه إلحاق في المفردات، وأيضا فلم يَأْتِ الجمع هنا ممدوداً، وما أُوْهَم خلاف ذلك فهو اسمُ جمع لاجمعُ حقيقة، نحو : حَلْفَاءُ، وقَصْبَاءُ. ومثاله : مريضٌ ومَرْضَى، وجَرِيحٌ وجَرْحَى، وقتيلٌ وقَتْلَى، وهالكٌ وهَلْكَى، وصَرِيعٌ وصَرْعَى. وهو كثير.

والثاني : أن يكون مصدرا، فإن الإلحاق بالألف فيها معدوم، ولم يَأْتِ مصدر على (فَعْلاَءَ) ممدودا، ومثاله : الدَّعْوَى، والنَّجْوَى، والعَدْوَى، والرَّعْوَى، من الرِّعَاية أو الارْعِوَاء، والفَتْوَى، والشَّكْوَى.

والثالث : أن يكون صفة، ومَثَّه بشَبْعَى، وهو تأنيث (شَبْعَانَ) و(فَعْلَى فَعْلاَنُ) قياسٌ، نحو : سَكْرَانُ وسَكْرَى، وغَضْبَانُ وغَضْبَى، ومَلآنُ ومَلأَى، ورَيَّانُ ورَيَّا، وحَرَّانُ وحَرَّى، وصَدْيانُ وصَدْيَا، وشَهْوَانُ وشَهْوَى، وظمآن وظَمْأَى، ونحو ذلك.

وتحرَّز بالصفة من الاسم، فإن الاسم، على (فَعْلَى) مشتَركُ الألفِ

/ بين التأنيث والإلحاق، فالتأنيثُ نحو : عَلْقَى، ورَضْوَى، وسَلْمَى، وعَوًّى، ١٦٨

والإلحاق نحو : عَلْقًى، بالتنوين ويقال : جاء القوم تَتْرَى، يُنَوِّن ولاينون، وقُرِىء بالوجهين قوله تعالى : {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا}(١) ومعناه : واحدٌ خَلْفَ آخَر، ومنه أيضا : أَرْطَى، مُنَوَّنا لاغير.

و(فَعْلَى) أيضا مشتَرك بين المدِّ والقَصْر إذا كان اسما، فمن المقصور ماذُكر آنفا. والممدود نحو : النَّعْمَاءُ، والقَصْبَاءُ، والحَلْفَاءُ، والشَّعْرَاءُ.

وإنما قَيَّد الصفة بالمثال ليبيِّن لك أىَّ صفة أراد، إذ ليس كل صفة على (فَعْلَى) تختص بالألف دون الهمزة، بل تأتى الصفة على قسمين :

أحدهما : أن تَخْتَصَّ بالألف دون الهمزة، وذلك ماكان فيها تأنيثَ (فَعْلاَنَ) نحو : سَكْرَى، وغَضْبَى، ورَيَّا، وتأنيث : سَكْرَانَ، وغَضْبَانَ، ورَيَّانَ. ومنه مِثَالُه، لأنه تأنيث (شَبْعَانَ).

والآخر : أن تَخْتَصَّ بالهمزة دون الألف، وذلك ماكان منها تأنيثَ (الأفْعَلِ) نحو : حمراء، وصفراءُ، وصَهْباءُ، وسوداءُ، على ماسَيذكره في فصل الممدودة، فلإخراج هذا القسم قَيَّد (فَعْلَى) بالمثال. والله أعلم.

وأمَّا ماعدا هذه الثلاثة فلا تَخْتَصُّ بالتأنيث، بل قد تكون للتأنيث وللإلحاق، وقد يَأتى ممدوداً أيضا مختصاً بهمزة التأنيث كما ذُكِر.

البناء الخامس : بناء (حُبَارَى) وهو (فُعَالَى) بضم الفاء.

يَختُص بالتأنيث بالألف، إذ ليس في الأسماء بناء (فُعَالَلُ) فيُلْحَق

---

(١) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين، وقرأه الباقون بلا تنوين. وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٤٦.

به، وأيضا فلم يأْتِ هذا البناء ممدودا، والحُبَارَى : طائر، قال الشاعر[1]:

تَوَقَّى بأَطْرَافِ الْقِـرَانِ وعَـيْنُهَـا
كَعَيْنِ الحُبَارَى أخْطَأَتْهَا الأجَادِلُ

ويروى «توقى»[2] ومثله (الخُزَامَى) لخِيرِيّ البَرِّ[3]. ويقال : قُصَارَاكَ أن تفعلَ، أى غايتُك، و(جُمَادَى) للشَّهْر، و(النُّعَامَى) ريح الجَنُوب، و(الشُّكَاعَى) شجرة ذات شوك كثير، وزُنَابَى العقرب : قَرْنُها، والذُّنَابَى : الذَّنَب، ويقال : هو مَنْبِت الذَّنَب. والسُّمَانَى : طائر، ونحو ذلك.

البناء السادس : بناء سُمَّهَى وهو (فُعَّلَى) بضم الفاء وتشديد العين مفتوحةً.

يَختص بالتأنيث بالألف، لأن مثال (فُعَّلَلٌ) و(فُعَّلاَءْ) غير موجود، والسُّمَّهَى : الباطلُ، يقال : ذَهب في السُّمَّهَى[4]، إذا ذهب في الباطل، وأيضا فيقال : للهواء الذى بين السماء والأرض / السُّمَّهَى. ويقال ١٦٩
السُّمَّهَى : الذى يُقال له مُخَاط الشَّيْطان[5].

ومثله الحُلَّكَى، وهى شَحمة الأرض[6]، وبُدَّرَى، من البِدَار.

---

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ٨٢/١، واللسان (قرن)
وتَوَقَّى : تشرف. والقران : جمع قَرْن، وهو الجبل الصغير، أو قطعة تنفرد من الجبل. والأجادل : جمع جدل، وهو الصقر. والمعنى : إن هذه المرأة تتبع الجيش مستترة بأعالى الجبال، تنظر منها وتسألهم، وعينها، من الذعر والخوف، كعين الجبارى التى لم ترها الصقور.

(٢) وهى رواية الديوان واللسان.

(٣) وهى نبتة طيبة الريح.

(٤) اللسان (سمه) ويقال له زيضا : السُّمَّهُ، والسُّمَّيْهَى.

(٥) مخاط الشيطان : هو السهام التى تتراءى في عين الشمس للناظر في الهواء عند الهاجرة. ويقال له أيضا : لعاب الشمس، وريق الشمس.

(٦) شحمة الأرض : الكماة البيضاء.

البناء السابع : بناء (سِبَطْرَى) وهو (فِعَلَّى) بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

يختص أيضاً بالتأنيث بالألف لعدم مثال (فِعَلّ) و(فِعَلاّء).

والسِّبَطْرَى : مِشْيَةٌ فيها تَبَخْتُر، نَقَله القالى عن ابن دُرَيْد. ومثله (الضِّبَعْطَى) كلمةٌ يُفَزَّع بها الصبيان، و(الزِّبَعْرَى) : الضَّخْم.

البناء الثامن : بناء (ذِكْرَى) وهو (فِعْلَى) بكسر الفاء وإسكان العين.

والذِّكْرَى : مصدر، نحو قوله تعالى : {تَبْصِرَةً وذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ}(١).

ونَبَّه بهذا المثال على أن اختصاص هذا البناء بألف التأنيث إنما يكون في المصادر، وذلك أن هذا البناء على وجهين :

أحدهما : أن يأتى مصدراً وهو المقصود، فلاتكون ألفه للإلحاق، لأنَّ الإلحاق فيه تابعٌ للإلحاق في الفعل، والفعل عَرِيٌّ عن ذلك، ولايكون ممدوداً أيضاً، لعدمه في المصادر، ومثله : السِّيِمى.

والآخر : أن يأتي اسماً، فليس بمختص بألف التأنيث، بل قد يكون كذلك، نحو : الدِّفْلَى، والشِّعْرَى، و(الحِجْلَى) للحَجَل.

وقد تكون ألفه للإلحاق، فإن وزن الواحد، نحو : الذِّفْرَى، فإن للعرب فيه وجهين، منهم مَنْ يقول : ذفْرَى أَسِيلَةٌ، ممنوعَ الصرف، ومنهم من يقول : ذِفْرًى أَسِيلَةٌ مصروفًا.

وقد تأتى أيضا ممدودة للإلحاق، نحو : عِلْبَاءٌ وحِرْبَاءٌ، فلأجل هذا أتى بالمثال من المصدر ليُحْرِز مرادَه.

---

(١) سورة ق : ٨.

البناء التاسع : بناء (حِثِّيثَى) وهو (فِعِّيلَى) بكسر الفاء والعين وتشديدها.

ويَختص بالتأنيث بالألف، وإذ ليس في الكلام مثال (فِعِّيَلَلٌ) ويَقتضي أيضا عدمَ (فِعِّيلاَءَ) وهو اسم مصدر من : حَثَثْتُه على الشيء، أي : خضضته عليه.

وهذا البناء مختصٌّ بأسماء المصادر، فمن ذلك : الهِجِّيرَى، بمعنى العادة، وأيضًا بمعنى الهُجْر من الكلام، والهِزِّيمَى، من الهزيمة، والخِصِّيصَى من : خَصَصْتُ، والخِلِّيفَى : الخلافة، والرِّمِّيَّا : من رَمَيْتُ،

والرِّدِّيدَى : من رَدَدْتُ، والمِكِّيثَى : من المُكْث، والدِّلِّيلَى / من الدلالة. ١٧٠

البناء العاشر : بناء (الكُفَرَّى) وهو (فُعَلَّى) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

يَخْتصُّ بالتأنيث بالألف، إذ ليس في الكلام مثال فَعَلَّلٌ، ولافُعَلاَّءُ.

والكُفَرَّي، والكافورُ : وِعاءُ طَلْع النَّخْل، سمى بذلك لأنه يَكْفُره، أى يُغَطِّيه. والشَّيْباني[1] يجعله الطَّلْعَ نفسَه، والفراء يجعله الطلعَ حين يَشُقُّ. قال القالي: والأول هو الصحيح، لأن الاشتقاق يدل على صِحَّته ومثله : (عُرَضَّى) من الاعتراض.

البناء الحادى عشر : بناء (خُلَّيْطَى) وهو (فُعَّيْلَى) بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة.

يَختصّف بالتأنيث بالألف لفقد بناء (فُعْيَلِلٌ) و(فُعْيَلاءُ).

والخُلَّيْطَى : من الاختلاط، يقال : وَقَعُوا في الخُلَّيْطَى، أى اختلط

---

(١) يعنى أبا عمر والشيباني، صاحب كتاب «الجيم» في اللغة.

عليهم أمرُهم، ومثله النُّهَّيْبَى، من الانتهاب، وذهبتُ أبلُه في العُمَّيْهَى والكُمَّيْهَى، إذا تفرقت في كل وجه، فلم يَدْرِ أين ذهبت، واللُّغَّيْرَى : الحَفيرةُ المُلْتَوِية التى يَحْفِرها اليَرْبُوع، والشُّرَّيْطَى : من الاشتراط.

البناء الثانى عشر : بناء (الشُّقَّارَى) وهو (فُعَّالَى) بضم الفاء وفتح العين المشدَّدة.

يَختص بألف التأنيث لأن مثال (فُعَّالَلٌ) و(فُعَّالاَء) غير موجود.

والشُّقَّارَى : نَبْت، ومثله : الحُوَّارَى، للدَّقيق المعروف، والعُوَّارَى، والخُبَّازَى الخُضَّارَى، والزُّبَّادَى، أسماء نَباتات.

هذه جملة الأَبْنِية التى أشار إليها الناظم، وقَيَّدها بالشهرة، وكثرة الاستعمال بقوله : «والاشْتِهَارُ فى مَبَانِى الأُولَى» إلى آخره.

ثم نَصَّ على أن ماعداَ هذه الأبنية نادرٌ في الأبنية المختصة بالتأنيث، فقال : «وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا».

أى انْسُب لغير هذه الأبنية المذكورة الاستندارَ والقلةَ، ولم يَذهب إلى ذكرها على التَّفْصيل، لقلة استعمالها، ولكَوْنها في عدم الفائدة الكُلِّية كنقل اللغة الذى لايَذهب إليه النحوىُّ من حيث هو نَحْوِىٌّ.

وقد حَصر في «التسهيل»[1] ما اشتهر ومالم يَشتهر، ولابُدَّ من ذكر بعض تلك النوادر المشار إليها في كلامه.

١٧١ فمن ذلك (أَفْعُلاَوَى) ثلاثيًا مضاعَف / اللام، نحو (الدِّفَقَّى) لِمشْية فيها تدفُّق وإسراع، و(الجِيَضَّى) لِمشْيَة فيها اختيال، و(الْهِمَقِىّ) مِشْية فيها تَمَايُل، وهو نادر.

---

(١) ص ٢٥٥

ومنها (فَاعِلَّى) نحو : البَاقِلَّى، بتشديد اللام. قال القالى : ولا أعلم له نظيرا في الكلام.

ومنه (فَعَلَيًّا) نحو : مَرَحَيًّا، من المَرح، وقَلَهَيًّا، ودَرَبَيًّا، وبَرَدَيًّا، وهو من النادر أيضا.

ومنها (فَعَلُوتَا) والذى حُكى منه : الرَّهَبُوتَا والرَّحَمُوتَا.

ومنها (فِعَلْنَا) نحو : العِرَضْنَى، ولم يَنقل القالى غيرَه.

ومنها (إفْعَلَى) نحو : إيَجلَى، قال القالى : ولمَ يأتِ على هذا غيرُه.

ومنها (إفْعيلَى) نحو : إهْجِيَرى، وإجْرِيًّا، وهو نادر، ونحو هذا من الأبنية النادرة.

وعَزَا الشيءَ عَزْوًا وعَزْيًا : نَسَبه. وأتى بـ«الاسْتِنْدَار» في معنى النُّدُور، وهو السُّقوط والشُّذوذ.

ثم على الناظم في هذا الفصل بحَسَب قَصْده اعتراضات :

أحدهما : أنه نَصَّ على أنه يأتى بالأشْهر من أبْنِية الألف المقصورة، وقد وجدنا من هذه الأبنية ماليس بمشهور ولا كثير.

فمنها (أُرَبَى) فهو قليل نادر، قال أبو بكر خَطَّاب(١): وقد شَذَّ من (فُعَلَى) ثلاثة أحرف، أتت مقصورة، وهى (الأُرَبَى) للدَّاهية، و(شُعَبَى) اسم بلد، و(أُدَمَى) اسم موضع، ولم يَحْكِ غير هذه الثلاثة الأحرف. ونحوَ هذا قال غيرُه حين جَعلوا (فُعَلَى) من الأبنية المختصَّة بالمَدِّ.

---

(١) هو أبو بكر خطاب بن يوسف هلال الماردى القرطبي. من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق. وهو صاحب كتاب «الترشيح» في النحو (ت بعد ٤٥٠هـ).

فهذا ضدُّ ماذهب إليه الناظم فيه، وجملةُ ماحَكى القَالِيُّ فيه، وهو المُتَتَبِّعُ للسماع، والحافظُ للنوادر، ماتقدم التمثيلُ به ولم يَزِدْ، وقال : إنه قليل جِدًا.

وقال سيبويه في «الأَبْنِية»، ويكون على (فُعَلَى) وهو قليل في الكلام[1]، ثم حَكى ثلاثة ألفاظ.

ومنها (شُمَّهَى) فهو نادر. قال سيبويه : وجاء على (فُعَّلَى) وهو قليل، قالوا : السُّمَّهَى، وهو اسم، والبُدَّرَى، وهو اسم[2].

ولم يَحْكِ منه القالِّى إلا ثلاثةَ الألفاظ المتقدمة، فهو أندرُ من (فُعَلى) وقد جَعله الناظم من الأبنية الشَّهيرة.

ومنها (سِبَطْرَى) فهو نادر أيضا، ولم يَذكر منه القالِي إلا ثلاثة الألفاظ المذكورةَ قبلُ، نَعَمْ، حكى من (فِعَلَّى) الثلاثي : الْحِمَقَّى، والدِّفَقَّى والْجِيَضَّى خاصّة، والجميعُ إذا اجتمع من قبيل النادر غيرِ المشهور، فهو، على كل تقدير، على غيرِ مازَعم الناظم.

وقال سيبوية في الأبنية[3]: ويكون على مثال (فِعَلَّى) وهو قليل، قالوا : السِّبَطْرَى، وهو اسم والضِّبَغْطَى، وهو اسم.

ومنها (الكُفَرَّى) فهو من قبيل النادر أيضا، إنما حَكى منه القالِي : عُرَضَّى، وكُفَرَّى، وسُلَحْفَى، ثم قال : ولا نعلمُ أَتَى من هذا المثالَ، غيرَ ماذكرنا، هذا مع أنه أدخل فيه (سُلَحْفَى) وهو رباعى، ليس مثل (الكُفَرَّى) فالذى صح من نقله فيه لفظان خاصة.

---

(١) الكتاب ٤/٢٥٦.

(٢) المصدر السابق ٤/٢٦٤.

(٣) المصدر السابق ٤/٢٦١.

وقال في تقرير الأبنية : إنَّ هذا البناء قليل جِدًا.

وقال سيبويه[1]: ويكون على (فُعُلَّى) قالوا : العُرُضَّى، وهو اسم.

ومنها (الشُّقَّارَى) فهو من النادر، إذ لم يَحْكِ منه القالِي غيرَ ماتقدم، إلا أنه لم يَنص على أنه نادر، وكذلك سيبويه لَما ذُكر بناء (فُعَّالَى) لم يُنَبِّه على نُدُوره، فلعله استند إلى هذا القَدْر[2].

هذا ما على الناظم في شُهْرة هذه الأَبْنية.

وعليه في بناء (الطُّولَى) نظر من جهة أخرى، لأنه جعله مختصًا، إذ ليس له مايُلْحَق به، لعدم (فُعْلُلٍ) أصلَ بناء. وقد أثبت الناظم في «التصريف» فُعْلُلاً، جَرْيًا على مذهب الأخفش والكوفيين، وهو مذهب يَتَرجَّح عند القائل به بقولهم :سُؤْدُدُ، فألحقوه ببُرقُعٍ وجُخْدُبٍ. والإلحاق إنما يكون بما هو أصلُ بناء، فعلى هذا يكون ماجاء من نحو (بُهْمَاة) ملحَقًا، لأنَّ الألف يَمتنع مع التاء أن تكون للتأنيث كما تقدم، وعند ذلك لايكون (فُعْلَى) مختصًا بالتأنيث.

وقد يُجاب عن هذا بوجهين :

أحدهما : أن مثاله يُفيد مرادَه، وهو أنه مثل بفُعْلَى الأَفْعلَ، فقد يقال : لم يُرِد إلا هذا بخصوصه، وعلى هذا لا يَدخل له مالم يكن من باب التفضيل الذى يكون فيه الإلحاق.

والثاني : أن (بُهْمَاة) حُكى نادرا جدا، ليس له في هذا البناء نظير، ولم يَكثر فيه استعمالُ التاء، فلا يُعْتَدُّ به في نقض أصلٍ شائعٍ الاستعمال، وهو الاختصاص بالتأنيث.

---

(1) المصدر السابق ٤/٢٦١.

(2) المصدر السابق ٤/٢٥٧.

الاعتراضُ الثاني على كلامه : أنه ذكَر في هذه الأبنية ماليس مختص بالألف المقصورة، بل يشاركها فيها الممدودة، وقد جعلها في كتاب «التسهيل»[1] / من قبيل المشتَرك، وذلك بناء (أُرَبَى) وبناء (مَرَطَى) ١٧٢
وبناء (حِثِّيثَى) وبناء (خُلَّيْطَى).

فأما بناء (أُرَبَى) وهو (فُعَلَى) فهو أشهر في الممدود منه في المقصور، ولذلك جَعلوا بناء (فُعَلَى) مثمًّا يُعْرف به الممدود من المقصور، لاطِّراده في الممدود، واعتَذروا عن نحو (أُرَبَى) وأشباهه بالقلَّة والندور.

ومثاله في المجموع : عُلَمَاءُ، وحُكَمَاءُ، وفُقَهَاءُ، وهو كثير.

وفي المفردات ناقةٌ عَشَرَاءُ، والعُدَوَاءُ للشُّغْل[2]، والعُرَوَاءُ : الرِّعْدة، والغُلَوَاءُ، والرُّحَضَاءُ : العَرق.

والقُوَبَاءُ، والخُيَلاءُ، والنُّفَسَاءُ والبُرَحَاءُ، وهو يَتَنفَّسُ الصُّعَدادَ، ونحو ذلك.

وأما بناء (مَرَطَى) وهو (فَعَلَى) فقد جاء منه : قَرَمَاءُ، لموضع، وجَنَفَاءُ، لموضع أيضا، والسَّحَنَاءُ : الهَيْئة، كالسَّحْنَاء، ودَأَثَاءُ وتَأَدَاءُ، للأمَة، وتسكن الهمزة أكثرُ فيها. وقالوا : نَفَسَاءُ، في : نُفَسَاءَ، وهى قليلة، والأشهرُ نُفَسَاءُ، لكن المدَّ في (فَعَلَى) قليل، نَبَّه عليه سيبويه، فكأنَّه لايَتَمكَّن الاعتراضُ لهذا.

وأما بناء (حِثِّيثَى) وهو (فِعِّيلَى) فقد جاء منه : الفِحِيِّراءُ، والخِصِّيصاءُ والزِّلِّيلاَءُ، والمِكِّيثَاءُ، ذكرهما اللِّحْياني.

---

(١) انظر : ص ٢٥٦.

(٢) أى موانعه، وانظر : اللسان (عدا).

وأمّا بناء (خُلَّيْطَى) وهو (فُعَّيْلَى) فقد تَشركه الألف الممدوده، نحو قولهم : دُخَّيْلاَءُ، حَكى الزُّبَيْدى : أنا أعلمُ بدُخَّيْلاَئِكَ.

وهذه الثلاثةُ نادرة في المد، والذى يَتَمكَّن الاعتراضُ به هو الأول، على أن المؤلف قد أثبت في «التسهيل»(١) أربعة الأبنيةِ من المشتَرك ولم يُفَرِّق بين قلَّةِ وكثْرة.

ثم ذَكر الألفَ الممدودة فقال :

لِمَـــدِّهَا فَـــعْـــلاَءُ أَفْـــعِـــلاَءُ
مُـــثَلَّـثَ الْعَـــيْنِ وفَـــعْلَلاءُ

ثُمَّ فِـــعَـــالاً فُـــعْلُلاً فَـــاعُـــولاَ
وَفَـــاعِـــلاَءُ فِـــعْلِيَـــا مَـــفْـــعُـــولاَ

ومُطْلَقَ الْعَـــيْنِ فَـــعَـــالاَ وكَـــذَا
مُطْلَقَ فَـــاءٍ فَـــعَـــلاَءُ أُخِـــذَا

يَعنى أنَّ لِمَدِّ ألف التأنيث أبنيةً مختصة، لاتَشْركها فيها الألفُ المقصورة، ولا أيضا يَشْركها فيها ألفُ الإلحاق أو التَّطْويلِ، بل تكون هذه الأبنية كالعَلَم المَدْوة، فتَدخل بذلك فيما يَنْضَمُّ ويَنْحصر بالقياس من اللغة. وجملةُ الأبنية التى ذكَر سبعةَ عشرَ بناء :

أحدها : (فَعْلاَءُ) بفتح الفاء وإسكان العين.

(١) انظر : ٢٥٧.

يَختصُّ بالتأنيث بالهمزة، لأن (فَعْلَالاً) في غير المضاعَف معدوم، إلا ماحُكى شاذًا من قولهم : ناقةٌ بها خَزْعَالٌ، أى ظَلَع. والقَسْطَال : / ١٧٣ الغُبَارُ، وذلك غير مُعْتَدٍّ به.

أمَّا (فِعْلَاءُ) بكسر الفاء، أو (فُعْلَاءُ) بضمها، فلا يَختص بالتأنيث، لوجود (فُعْلَالٍ) و(فِعْلَالٍ) في نحو : قُسْطَاسٍ، وقِرْطَاسٍ، بل هذان البناءان يختصان بالإلحاق، كما اخْتُص (فَعْلَاءُ) بالتأنيث، هذا مذهب البصريين.

ومن مُثُل (فَعْلَاءَ) قولهم : السَّرَّاءُ، والضَّرَّاءُ، والنَّعْمَاءُ، تأنيث (الأفْعَلِ) في قولهم : بَيْضَاءُ، وصَفْرَاءُ، وسَوْدَاءُ، وصَهْبَاءُ، وذلك كثير.

وليس مُشْتَركا للممدودة والمقصورة، وإن كان الناظم قد ذكرَ (فَعْلَى) قبل هذا، لأنه إنما ذكَرها في مواضع لاحَظٌ فيها للممدودة، وهى كونُها جمعًا، أو مصدرًا، أو صفة لمؤنث (فَعْلَانَ) ولذلك قَيَّدها فقال: «أوْصِفَةً كَشَبْعَى» وهى في هذه المواضع الثلاثة لاحظٌ فيها للمدّ، وإنما تُمَدُّ في غيرها، وهى عند ذلك مختصَّة بالمد، لاحَظٌ فيها للقَصْر.

البناء الثانى : (أفْعِلَاءُ) بفتح الهمزة وكسر العين، وهو أحدُ ماقيد بقوله : «مُثَلَّثَ الْعَيْنِ» أى مَضبوطَ العين بثلاث الحركات، الضمةِ والفتحةِ والكسرةِ.

يختص بالتأنيث بالهمزة لعدم بناء (أفْعِلَالٍ). ومن مُثُله في المفردات : الأرْبِعَاءُ، لليوم المعروف، والأرْمِدَاءُ، للرَّماد.

وهو في الجمع كثير، نحو : أوْلِيَاءُ، وأَصْفِيَاءُ، وأَنْبِيَاءُ، وأَوْصِيَاءُ، وما أشبه ذلك. وليس مُشْتَرَكا لها وللمقصورة.

البناء الثالث : (أَفْعَلاَءُ) بفَتْح الهمزة والعين، وهو الذى يعطيه التَّقْييد أيضا.

يَختص بالتأنيث لعدم مثْله في الأصول.

ومن مُثُله : الأَرْبَعَاءُ، لليوم المعروف.

قال الأصمعي : اليومُ : الأَرْبَعَاءُ، بفتح الباء، والأعرفُ الأَرْبِعَاءُ بكسر الباء، إلا في جمع رَبِيع. وقد حَكى أبو زيد عن بني عُقَيْل أنهم يقولون : الأَرْبِعَاء، بكسر الباء، فهما ثابتان. وهذا البناء قليل في الكلام.

البناء الرابع : (أَفْعُلاَءُ) بفَتْح الهمزة وضَمِّ العين، وهو الثالث مِمَّا أعطاه تقييدُ الناظم.

بالتأنيث بالهمزة، كما ذكُر في أخَوَيْه.

ومن مُثُله : الأَرْبُعَاءُ، لعَمودٍ من أعمدة الخِبَاء.

قال القالى : ولم يَأْتِ منه غيرُ هذا الحرف، ولم يَذكر سيبويه هذا المثال في الأبنية، وإنما جاء من قِبَل أهل الكوفة، و(أَرْبُعَاءُ) أيضًا : موضع.

١٧٤ / البناء الخامس : (فَعْلَلاَءُ) بفتح الفاء واللام.

يَختص بتأنيث الهمزة، لفَقْد مثال (فَعْلَلَلٍ).

ومن مُثُله : عَقْرَبَاءُ، وحَرْمَلاَءُ، وكَرْبَلاَءُ، وثَرْمَدَاءُ، وهى أسماء مواضع.

وقالوا : لا أدْرِى أىُّ البَرْنَسَاءِ هُوَ أىْ : أىُّ الناسِ هُوَ[1]. وهذا

---

(١) اللسان (برنس).

المثال جَعله سيبويه (فَعْلَلاءَ) فالنون عنده أصلية[1].

البناء السادس : (فِعَالاَءُ) بكسر الفاء.

يَختص بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فِعَالاَلٍ).

ومن مُثُله : القِصَاصَاءُ، للقِصاص. زَعموا أنَّ أعرابيًا وقف على بعض أمراء العراق فقال : القِصَاصَاءَ أصلحكَ اللَّهُ، أى : خُذْلى القِصاصَ. ولم يَذكر سيبويه (فِعَالاَءَ) وهو من مستدرَك الزُّبَيْدى، وليس من الأبنية المشتركة، إذ ليس في أبنية المقصورة ماهو على (فِعَالَى) وقد نفاه سيبويه عن الكلام.

البناء السابع : (فُعْلُلاَءُ) بضم الفاء واللام.

يَختص بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فُعْلُلاَلٍ).

ومن مُثُله : القُرْفُصَاءُ، يقال : قعد القُرْفُصَاءَ، إذا قعد على قَدَمَيْه، وأَمَسَّ الأرضَ إلْيتَيْه، وهو قليل.

ولم يَذكر (فِعْلِلاَءَ) بكسر الفاء واللام، نحو قولهم : ليلةٌ طِرْمِسَاءُ، وطِلْمِسَاءُ، أى مُظلمة، وأرضٌ جِلْحِظَاءُ، أى لاشجرَ بها.

ولعله تَركه لكونه من المشتَرك لأن (فِعْلِلَى) موجود، نحو : هِنْدِبَا. وحَكى الفراء : قَعَدَ القِرْفُصَا، إذا ضممت القافَ مددت، وإذا كسرتَها قَصَرت. وقد جعله المؤلف في «التسهيل»[2] من المشتَرك. البناء الثامن : (فَاعُولاَءُ) بضم العين.

يَختصّ بالتأنيث، لعدم بناء (فَاعُولَلٍ) ومن مُثُله : عَاشُورَاءُ، اليومُ المعروف، وقالوا : أصابتهم ضَارُوَاءُ مُنْكرةٌ وهى من الضُّرِّ، وهو قليل في الكلام.

---

(١) الكتاب ٤/٢٩٥.

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

البناء التاسع : (فَاعِلاَءُ) يختصّ بالتأنيث أيضا، لعدم مِثْله في الأصول.

ومن مُثُله : الغَابِيَاءُ، والقَاصِعَاءُ، والنَّافقَاءُ، أسماءٌ لحجَرة اليَرْبوع. والرَّاهِطَاءُ : تُرابٌ يُخْرجه اليربوعُ من حُجْره ويَجمعه، وكذلك الدَّائمَاءُ، ومنه أيضا : البَاقِلاَءُ، وعَادِيَاءُ، اسم أبى السَّمْوَل الغَسَّانى. وليس بمشتَرك لها وللمقصورة.

البناء العاشر : (فِعْلِيَاءُ) بكسر الفاء واللام.

يَختص بالتأنيث، لعدم مثْل (فِعْلِيَالٍ) ومن مُثُله : الكِبْرِيَاءُ، والجِرْبِيَاءُ، لريح الشَّمال، ويختصٌّ بالمدودة، فلا تشاركها المقصورةُ فيه.

البناء الحادى عشر : (مَفْعُولاَءُ) يختص بالتأنيث كغيره.

ومن مُثُله : المَشْيُوخَاءُ، للشيوخ،/ المبْغُولاَءُ، للبِغَال، والمَحْمُورَاءُ، ١٧٥
للحَمير، والمَتْيُوسَاءُ، للتُّيوس، والمَعْبُوداءُ، للعبِيد، والمَصْغُورَاءُ : الصِّغَار، والمَكْبُوراء : الكِبَار.

ويَكثر في أسماء الجموع كما ذُكر، ويقال : أرضٌ مَسْلُو مَاءُ، كثيرةُ السَّلَم، ومَحْضُورَاءُ، اسم ماء، وليس بمشتَرك لها وللمقصورة.

البناء الثانى عشر : (فَعَالاَءُ) بفتح العين والفاء، وهو أحد ماأعطاه قوله : «ومُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاَ» يَعنى عدمَ اختصاص العين بحركة من الحركات الثلاثة، بل يكون البناء مُعْتَبرا بأىِّ حركةٍ تحركت عينُه، من الضم أو الفتح أو الكسر. وأمَّا الفاء فمفتوحةٌ الْبَتَّة.

ولما أَتَى بَمدَّةٍ بعد العين لَزِم من كل حركةٍ مايناسبها من المَدَّات، فالفتحةُ تناسبها الألف، فتقول : (فَعَالاَءُ) والضمة تناسبها الواو، فتقول :

(فَعُولاَء) والكسرة تناسبها الياء، فتقول : (فَعِيلاَءُ).

ولم يَحتج إلى التَّنْبيه على هذا اكتفاءً بِعلْم السَّامع بذلك، ولُزوم ذلك للتحريك.

و(فَعَالاَءُ) يَختصُّ بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فَعَالاَل) ولم يجعله مشترَكا وإن كان في الكلام (فَعَالَى) لأن (فَعَالَى) مختصٌّ بالجمع، وأيضًا ليست هى ألفَ التأنيث على الحقيقة، وكلامُه في ألف التأنيث في المفردات، وإن أرادها في الجمع فحيثُ هى باقيةٌ على أصلها ووضعها الأول، لابعد التغيير.

ومن مُثُله : العَجَاسَاءُ، للعظيمة من الإبل، والثُّلاَثَاءُ، لليوم، والبُرَاكَاءُ : أن يُبْرِكُوا إبلَهم، ويَنزلوا عن خَيْلهم، ويقاتلوا رَجَّالَةً. وبُرَاكَاءُ كلِّ شيء : مُعْظَمُه، والطَّبَاقَاءُ : الذى يَنْطَبِق أمرهُ، والدَّبَاسَاءُ : الجرادةُ الأنثى، والخَصَاصَاءُ : الفَقْر.

البناء الثالث عشر : (فَعُولاَءُ) وهو أحد الثلاثة المقيَّدة.

يختص بالتأنيث، لفَقْد مثاله في الأصول، وليس بمشترَك لها وللمقصورة.

ومن مُثُله : حَرُوَاءُ، وجَلُولاَءُ، لبلدَيْن، والحَروُقَاءُ : الحُرَّاقُ[1]، والكَشُوثَاءُ، وهو نَبات، والدَّبُوقَاء : العَذِرَة.

البناء الرابع عشر : (فَعِيلاَءُ) وهو ماأعطاه التقييدُ أيضا في كلامه.

يَختص بالتأنيث، لعدم مايَلحق به من الأصول، وهو أيضا غير مُشْتَرَك.

ومن مُثُله : القِرَبثَاءُ، والكَرِيثَاءُ، لضَرْبٍ من البُسْر، والكَثِيرَاءُ : الذى يَلْصَق به الشَّعْر، وسَمِيرَاءُ : بَلَد.

---

(١) وهو ماتقدح به النار (اللسان ـ حرق).

البناء الخامس عشر : (فَعَلاَءُ) بفتح الفاء والعين، وهو / أحد ١٧٦
مايُعطيه قوله : «وكَذَا مُطْلَق فَاءٍ فَعَلاَءُ أُخِذَا» أى : بأيّ حركةٍ تحركَّت الفاء، من الضم أو الفتح أو الكسر، مع فتح العين لاغير. الجميعُ مختص بالتأنيث، إذ ليس في الكلام مثال (فُعَلاَلٍ) ولا (فَعَلاَلٍ) ولا (فِعَلاَلٍ).

فأما (فَعَلاَءُ) فمثاله : قَرَمَاءُ، لموضع، وكذا جَنَفَاءُ، ودَأَثَاءُ وثَأَدَاءُ الأمَةُ، والسَّحَنَاء للسَّحْنَاء، والغالبُ إسكانُ العين في الثلاثة، ونَفَسَاءُ : لغةٌ في نُفَسَاءَ.

البناء السادس عشر : (فُعَلاَءُ) بضم الفاء، وهو مِمَّا أعطاه إطلاقُ الفاء.

ومثالُه : الُقرَبَاءُ، والرُّحَضَاءُ، للعَرَق، والنُّفَسَاءُ والرُّهَطَاءُ، لحُجْر من جِحَرة اليَرْبوع، وكذلك القَصَعَاءُ، والخُيَلاءُ. ويقال : فَعل ذلك في غُلَوَاءِ شَبَابِه، أى أوَّلِه.

البناء السابع عشر : باقى الثلاثة، وهو (فِعَلاَءُ) بكسر الفاء ومثالُه : العِنَبَاءُ، للعِنَب، والحِوَلاَءُ، للماء الخارج مع الولد، والخِيَلاَءُ، لغةٌ في الخُيَلاَء، والسِّيَراءُ، للثوب المُسَيَّر، أى : الذى فيه خطوطٌ، وأيضًا نَبْتٌ، وأيضا الذَّهَب.

هذه جملة ماذكَر من الأبْنيَة المعرَّفة بالألف الممدودة، ولم يَلتزم الإتيانَ بما عَدَا هذا، فورَد عليه في هذا المَساق سؤالان :

أحدهما : أنه لايخلو أن يكون قَصْدُه بالإتيان بهذه الأبنية وحدَها، لأجل أنَّ ماعداها نادرٌ بالنسبة إليها، كما قال في المقصورة : «واعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا» أو يكونَ قَصَد الإتيانَ بمُثُلٍ منها فقط، وكلا الأمرين غيرُ سَدِيد.

أمَّا إن كان قَصْده أنّ ماذَكر هو الأكْثَرِيُّ، وماعداه أَقَلِّيٌّ، فليس الأمر كذلك، لأنه ذَكر أمثلة نادرةَ الاستعمال جداً، وتَرك أمثلةً لاتَقْصُر عما ذكَر في الاستعمال.

فممَّا ذكر من الأبنية الشَّاذة (أَفْعَلاَءُ). قال القالى حين مَثَّله بأَرْبَعَاء : ولم يأت [من هذا المثال غيره. و(أفْعُلاَءُ) كذلك لم يأت منه غير : أَرْبُعَاء. ولم يَذكره سيبويه. و(فَعالاَءُ) لم يأت][1] منه إلا القِصَاصَاءُ قالوا : وهو نادرٌ شاذٌّ، ولم يُثْبِتْه سيبويه. قال القالى : والكلمةُ إذا حكاها أعرابىٌّ واحدٌ لم يَجب أن تُجْعل أصلاً، لأنه يجوز أن تكون كَذبًا، ويجوز أن تكون غَلَطًا أيضا فلم يُسْمَع من ذلك الأعرابي إلا على باب المَلِك[2]، ولم يُسمع منه بعدُ.

قالوا : فلعلَّه بالعَجلَة واللَّهَف زَلَّ لِسَانُه، فلا يُقْبل منه لهذا الاحتمال. و(فُعْلُلاَءُ) لم يَذكر القَالِى إلا القُرْفُصَاءَ.

ونَصَّ سيبويه على قِلَّته، ولم يَذكر منه إلا هذا الحرف[3].

و(فَاعُولاَءُ) قليل، لم يَحْك منه القالىُّ إلا عَاشُورَاءَ/، وضَاروراءَ. ١٧٧

وكذلك (فِعْلِيَاء) لم يَحْك منه إلا لفظين تقدَّما، وهما : كِبْرِيَاءُ وجِرْبِيَاءُ.

وكذلك (فَعُولاَءُ) قليل، نَصَّ عليه سيبويه قال : ويكون على فَعُولاَءَ في الاسم، وهو قليل[4].

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) يعنى ماذكره آنفا من أن أعرابيا وقف على بعض أمراء العراق فقال : القصَّاصاء. أصلحك الله، أى : خذ لى القصاص.

(٣) الكتاب ٤/٢٩٦.

(٤) الكتاب ٤/٢٦٣.

وكذلك (فَعِيلَاءُ) قليل، نَصَّ عليه سيبويه أيضًا[1]، ولم يَحْكِ منه القالى إلا أربعةَ الألفاظِ المتقدِّمة.

وكذلك (فَعْلَاءُ) قليل جدًا، وكذلك (فِعَلَاءُ) أيضا، فإذن أكثرُ ماذكَر من الأبنية قليلةُ الاستعمال.

وقد ترك أبنيةً أُخَر، منها (فِيعِلَاءُ) نحو : دِيكِسَاءُ، و(فُعُولَاءُ) نحو : عُشُورَاءُ، و(يَفَاعِلَاءُ) نحو : يَنَابِعَاءُ، و(تَفْعِلَاءُ) نحو : تَرْكِضَاءُ، و(تَفْعِلَاءُ) نحو تَفْرِجَاءُ و(فَعْنَلَاءُ) نحو : بَرْنَسَاءُ، عند غير سيبويه. و(فُعْلُلَاءُ) نحو قُرْفُصَاءُ، و(فُنْعُلَاءُ) و(فَنْعَلَاءُ) نحو : عُنْصُلَاءُ، وعَنْصَلَاءُ، و(مَفْعِيلَاءُ) نحو : مَشْيَخَاءُ، ومَرْعَزَاءُ و(فُعَيْعِلَاءُ) نحو : مُزَيْقِيَاءُ، و(فُعَلَّاءُ) نحو : سُلَحْفَاءُ.

هذه أبنيةٌ مختصَّة بالتأنيث، وغيرُ مشتركَة لها وللمقصورة فكان حَقُّه أن يذكرها، كما ذكَر أمثالها.

وأمَّا إن كان قَصَد الإتيانَ ببعض المُثُل لينبِّه على مابَقِي، فذلك غير مُفيد في صناعة النحو، لأن المُثُل لاتُعْطِي في مِثْل هذا النَّقْل قاعدةً يُسْتَنَد إليها، لكون الألف الممدودة لاتَنْضَبِط إلا بَحصْر الأبنية، كما انحصرت المقصورة بذلك، وذلك هو الذى قَصَد فيها، فكان الواجب أن يَقْصِد هنا مثلَ ذلك القَصْد.

وأيضا فكا أَتَى به من الأبنية كثير، والمُثُل يَكْفِى منها القليل، لاسيما لمن قَصَد الاختصار.

والسؤال الثاني : أنَّ ماذكَر من الأبنية لايُعَيِّن كثيرٌ منها الألفَ الممدودة، لوقوع اشتراك المقصورة معها فيها، وإذا كان كذلك لم يُوثَق بالجميع في إثبات ألفٍ ممدودة، إذ ما مِنْ بناءٍ إلاَّ ويمكن للناظر فيه أن يكون مشتَركا، كما كان

---

(١) المصدر السابق ٤/٢٦٣.

غيره كذلك، فمن المشتَرك (أَفْعَلاَءُ) فإنهم قالوا : الأجْفَلى، والأوْتَكَى.

ومنه (فَعْلَلاَءُ) فقد قالوا : جَحْجَبَى، وقَرْقَرَى، وقَهْقَرَى.

ومنه (فُعْلُلاَءُ) فقد قالوا : القُرْفُصَا، مقصوراً. حكاه أبو حاتم.

و(فَاعُولاء) فقد قالوا : بادُولَاء، اسم موضع.

و(فَعَلاَءُ) فقد قالوا : المَرَطَى، والبَشَكَى، ونَقَرَى، وهو كثير، وقد أثبته الناظم بناءً للمقصورة (كما تقدَّم، و(فُعَلاَءُ) / كذلك أيضا، فقد قالوا ١٧٨ : أُرَبَى، وأُدَمَى، وشُعَبَى، وقد أثبته الناظم للمقصورة)[١] أيضا.

فهذه ستة أبنية للمشترك في قسم المشترك، أثبتها في « التسهيل »[٢]، وإذا كانت مشتركة فكيف تتميَّز فيها الألف المقصورة من المدودة، فالحاصل أن هذا الحَصْر من الناظم في هذا الباب في القسمين مَعًا غيرُ مَرْضِيٍّ على مقاصد النحو التي قَصدها. والله أعلم.

** ** **

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

المقصور والممدود

إذَا اسْمٌ اسْـتَـوْجَبَ مِنْ قَـبْلِ الطَّرَفْ
فَـتْـحًـا وكَـانَ ذَا نَظِيـرٍ كَـالأَسَفْ
فَلِنظِيـــرِهِ الْمُـــعَلِّ الآخِـــرِ
ثُبُـوتُ قَـصْـرٍ بِقَـيَـاسٍ ظَاهِرِ
كَـفِـعَلٍ وفُـعَلٍ في جَـمْعِ مَـا
كَـفِـعْلَةٍ وفُـعْلَةٍ نَحْـوُ الدُّمَى

قد تقدَّم قبل هذا معنى المقصور والممدود، وأن المقصور عند النحويين هو الاسم المُعْرَب الذى قَصَره عن ظهور الإعراب فيه كَوْنُ آخره ألفًا، أو قَصُرَ عن لَحاقه بالممدود.

وأن الممدود هو الاسم المُعْرَب الذى آخره همزةٌ قبلها ألف زائدة، لأنه إذا كان كذلك زِيد في مَدِّ الألف بسبب الهمزة.

ثم كلٌّ واحد منها يُدْرَك من كلام العرب بوجهين :

أحدهما : جهةُ السماع والنَّقْل، وهذا غير لائق ذكرهُ بالنحوى من حيث هو نحوىٌّ، وإنما هو وظيفةُ اللُّغَوى، فَمَنْ ذَكر منه من النحويين شيئا فليس من جهة كونه نحويًا.

والثانى : جهةُ القياس، وهذا هو اللائق بكتب النحويين، لأنهم إنما يتكلمون فيما كان مَقِيساً من اللغة، فالناظمُ أخذ يَذكر هذا القسم في كتابه، ويُرشد إلى وجه القياس فيه.

وابتَدأ بالكلام على قياس المقصور فقال : «إذَا اسْمٌ اسْتَوجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ فَتْحًا» إلى آخره.

يعني أنَّ الاسم إذا استوجب أن يكون قبلَ آخره فتحةٌ لابُدَّ منها، ولا مُبالاة بما قَبْل ذلك وما بعده، فهذا الاسم إذا كان له نظيرٌ في نوعه، كما كان لـ(الأسَفِ) نظير، كقولهم : الحَزَنُ، والفَرَحُ، والطَّرَبُ، والأشَرُ، والبَطَرُ، ونحو ذلك من المصادر التى تجرى على (فَعِلَ يَفْعَلُ) فإن نظيره من المعتل الآخرِ يكون مقصورا قياساً.

وقد اشتمل هذا العَقْد على أشياء :

١٧٩ أحدها : كَوْنُ هذا الاسم / مفتوحَ ماقبل الآخر، نحو : البَطَرُ، والأشَرُ، والأسَفُ، الممثَّل به، وكذلك المَدْخَلُ، والمَخْرَجُ، والمُدْخَلُ، والمُخْرَجُ.

وهذا لابُدَّ منه، لأنه إن لم يكن كذلك لم يتأتَّ نظيره من المُعَتَّل أن يكون آخرهُ ألفاً إذلا مُوجب لقلب الواو والياء ألفًا إذا لم يكن ماقبلهما مفتوحًا، نحو القَاضِي، والدَّاعِي، والشَّجِي، والعَمِي، فلا يكون مقصورا، بل منقوصا.

وأيضًا يَلزم من فتح ماقبل الآخرِ، ألاَّ يحولَ بين الفتحة وبينه الألفُ الزائدة، فإنه إن حالت الألفُ بينهما لم يكن المعتلُّ الآخرِ مقصوراً، بل ممدوداً كـ (فِعَالٍ) مصدر (فَاعَلَ) فإنه يأتى في المعتل ممدودا، نحو : عادَى عِداءً، ونادَى نِداءً، ونظيره من الصحيح : قَاتَلَ قِتالاً، وضَارَبَ ضِرَابًا، وصَارَمَ صِرَامًا.

والثانى : كَوْنُ ذلك الاسم ذا نظير، ومعنى ذلك أن يكون القياس جاريًا في مثله أن يُبْنَى منه مايُراد، وهذا لايَتَأَتَّى إلا فيما كان من الأسماء دائرا مع الأفعال في الجَريان عليها، والاطِّراد باطِّرادها، وذلك

المصادرُ، وأسماء المفعولِين، وأسماءُ المصادر، والزمانُ والمكانُ، ونحو ذلك مِمَّا يَطَّرِد بناؤه.

هذا المرادُ بالنَّظِيرِ ومنه مِثَالُه : الذى هو (الأَسَفُ) فإنه مصدر لـ(فَعِلَ يَفْعلُ) تقول : أَسِفَ أَسَفًا، كما تقول : حَزِنَ حَزَنًا، وفَرِحَ فَرَحًا، وطَرِبَ طَرَبًا، وما أشبه ذلك، فإن مثل هذا جارٍ على وَتِيَرة في القياس، ولايُعْتَدُّ بما خَرج عن ذلك لندُوره.

فأما إن لم يكن كذلك، بل هو مِمَّا قبلَ آخِرٌ مفتوحٌ ذا نظيرٍ في القياس، فلا يُعْتَبر في هذا التعريف، لعدم حصول التفرقة بينه وبين الممدود، إلا أن يُسْمع، فهو القسم السماعي المذكور قبل، كقولك : عِنَبٌ، وجَمَلٌ، وجَعْفَرٌ، فإنه وإن كان له مُوَازِن، نحو : حِمًى، وفَتًى، وعَلْقًى، غيرُ نظيرٍ له، إذ لم يَجْرِيَا على القياس واحد، فهو موقوف على النَّقْل.

وهذا معنى قول سيبويه : ومن الكلام مالا يُدْرَى أنه منقوص حتى تَعْلم أن العرب تَكَلَّمُ به، فإذا تكلموا به منقوصًا علمتَ أنها ياءٌ وَقعت بعد فتحة أو واو، ولايستطيع أن تقول : ذَا لكَذَا، كما لا تستطيع أن تقول :
١٨٠ قالوا : (قَدَمٌ لكذا، ولا قالوا : (جَمَلٌ) لكذا، وكذلك نحوهما/[1]. قال : فمن ذلك : قَفًا، ورَحىً، وأشباهُ ذلك، لايُفْرق بينهما وبين (سَمَاء) كما لايُفْرق بين (قَدَم) وبين (قَذَالٍ) إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فَعَلٌ، وهذا فَعَالٌ[2].

والثالث : مايَنْبنى على ذلك، ويَطَّرد باطِّراده، وهو كونُ ماآخِره

---

(١) الكتاب ٣/٥٣٩.

(٢) المصدر ٣/٥٣٩.

معتلٌّ بالياء أو بالواو، ويكون مقصوراً، ويُعْرف ذلك منه قياسًا، وذلك لأنه إذا كان مَجيئة مفتوحَ ماقَبل الآخرِ قياسًا، وكان الأصلُ التَّصريفىُّ أن الواو والياء إذا تحرَّكا وانفتح ماقبلهما انْقَلبا ألفا ـ حصل من ذلك معرفةُ المقصور منه قياسًا، فتقول : عَمِىَ عَمًى، وشَجِىَ شَجًا، وهَوِىَ هَوًى، لأن نظيره : فَرِحَ فَرَحًا، وبَطِرَ بَطَرًا، ونحوه.

وهذا العَقْد قد اشْتَمل، من معرفة المقصور قياسًا، على أنواع شتى، ذكَر منها نوعين تأنيسًا بالباقى:

أحدهما : جمعُ ماكان من الأسماء على (فِعْلَةٍ) بكسر الفاء، فإن القياس أن يكون على (فِعَلٍ) فيقع ماقبل الآخرِ فيه مفتوحًا، فتَنقلب الياء والواو في المعتل ألفا، فالصحيح نحو كِسرةٌ وكِسَرٌ، وإبْرَةٌ وإبَرٌ.

ونظيرُه من المعتل نحو : حِلْيَةٌ وحِلًى، بالكسر، وجِذْوَةٌ وجِذًى، وجِزْيَةٌ وجِزًى، وجِرْيَةٌ الماءِ وجِرًى، ولِحْيَةٌ ولِحًى، ودِنْيَةٌ ودنِىً، وفِدْيَةٌ وفِدًى، وفِرْيَةٌ وفِرًى، وبِنْيَةٌ وبِنًى، ومشْيَةٌ ومِشًى، ونحو ذلك.

والثانى : جمعُ ماكان من الأسماء على (فُعْلَةٍ) بضم الفاء، فإن القياس منه (فُعَلٌ) فيقع ماقبل الآخرِ فيه مفتوحا، فيكون المعتل مقصورا، فالصحيحُ نحو : قُرْبَةٌ وقُرَبٌ، وغُرْفَةٌ وغُرَفٌ.

ونظيْره من المعتل : عُرْوَةٌ وعُرًى، وعُدْوَةُ الوادِى وعُدًى، وحُبْوَةٌ وحُبًى، وخُطْوَةٌ وخُطًى، وخُصْيَةٌ وخصى، وكُنْيَةٌ وكُنًى، وقُوَّةٌ وقُوًى، وكُدْيَةٌ وكُدًى، ورُبْوَةٌ ورُبًى، ورُؤْيَةٌ ورُؤًى، ورُشْوَةٌ ورُشًى، ودُمْيَةٌ ودُمًى، وهو مثاله في النظم، وهذان النوعان هما اللذان مَثَّل بهما الناظم.

والثالث : ماكان من المصادر لـ(فَعِلَ يَفْعَلُ) واسم الفاعل منه إمَّا على

(فَعِلٍ) أو (أفْعَلَ) أو (فَعْلاَنَ) فإنَّ المعتل الآخِر منها يقع مقصورا، لأنَّ نظيره من الصحيح مفتوحُ ماقبلَ الآخِر.

فالأول نحو : هَوِيَ يَهْوَى هَوًى. فهو هَوٍ، وذَوِيَ يَذْوَى ذَوًى، فهو ذَوٍ، وصَدِيَ / يَصْدَى صَدًى، فهو صَدٍ، وتَوِيَ يَتْوَى تَوًى، وهو تَوٍ، أى هالكٌ، ١٨١
ودَوِيَ يَدْوَى دَوًى، وهو دَوٍ، أى أصابه داء.

ونظيره من الصحيح : بَطِرَ يَبْطَرُ بَطَرًا فهو بَطِرٌ، وفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا، وهو فَرِحٌ.

والثانى نحو : عَمِيَ يَعْمَى عَمًى، فهو أَعْمى، وعَشِيَ يَعْشَى عَشًى، وهو أَعْشَى، وقَنِيَ الأنفُ يَقْنَى قَنًى، أى طال، وهو أَقْنَى، وقَعِيَ الرجلُ قَعًى، وهو أَقْعَى، والقَعَا : رجوعُ طَرَف الأنف إلى أعلاه.

ونظيره من الصحيح : يَعْوِرَ الموتُ عَوَرًا، فهو أَعْوَرُ، وحَوِلَ حَوَلاً، فهو أَحْوَلُ.

والثالث نحو : صَدِيَ صَدًى، وهو صَدْيَانُ، وطَوِيَ يَطْوى طَوًى، وهو طَيَّانُ.

ونظيره من الصحيح : عَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشًا، وهو عَطْشَانُ، وغَرِثَ غَرْثًا، فهو غَرْثَانُ.

والرابع : ماكان من اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، فالمعتلُّ الآخِرِ من هذا يقع مقصورا، لأن نظيره من الصحيح مفتوحُ ماقبلَ الآخِر، فتقول من (أَعْطَى) ونحوه : هو مُعْطًى، ومُدْنًى، ومُقْصًى، ومُحْمًى، ومُرْضًى.

ونظيره : مُكْرَمٌ، ومُدْخَلٌ، ومُخْرَجٌ.

وتقول من (اشْتَرَى) ونحوه : مُشْتَرىً، ومُفْتَرىً، ومُعْتَدًى عليه، ومُقْتَدًى به، ومُعْتَنًى به. ونظيره : مُكْتَسَبٌ، ومُلْتَمَسٌ، ومُكْتَتَب.

وتقول : من (اسْتَدْعَى) ونحوه : مُسْتَدْعًى ومُسْتَقْضًى، ومُسْتَقْصًى، ومُسْتَدْنًى. ونظيره : مُسْتَرْجَعٌ، ومُسْتَبْعَدٌ.

وعلى هذا السبيل يَجرى سائرُ ماكان من أسماء المفعولين مبنيًا من فعل زائد على الثلاثة.

والخامس : ماكان من أسماء المصادر وأسماء الزمان والمكان مبنيا من فعْل زائد على الثلاثة، نحو : مُعْطًى، ومُسْتَدْعًى. وبالجملة لفظُه كلفظ اسم المفعول سواء، أو نظيرُه من الصحيح مفتوحُ ماقبل الآخِر، هذا فيما كان فعله زائدا على الثلاثة.

فأمَّا الثلاثي فاسمُ المصدر والزمانِ والمكانِ منه أيضا مقصورٌ قياسًا، لكنه ليس مما يُعتبر بالنظير، لأن نظيره يَختلف، فتارةً يكون الزمانُ والمكانُ فيها ماقَبل آخِره مكسُوراً، وتارةً يكون مفتوحا، على ماهو مُبَيَّن في غير هذا الكتاب.

نَعَمْ يَدخل له تحت هذا العَقْد المصدرُ منه، فإنه مفتوح قياسًا،

فيكون/ المعتل من أسماء المصادر مَقِيسًا بنظره من الصحيح. ١٨٢

السادس : ماكان من أسماء الفاعلين قياسُه (أَفْعَلُ) فإنه يكون مقصوراً إن اعتَلّ آخِره، نحو : عَشِيَ فهو أَعْشَى، وعَمِي فهو أَعْمَى، وجَلِي فهو أَجْلَى، إذا انْحسَر الشَّعْر عن مقدَّم رأسه، وماكان نحو ذلك.

ونظيره من الصحيح : شَتَر فهو أَشْتَرُ، وصَلِعَ فهو أَصْلَعُ، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ.

وقد قَدَّم الناظم أنه قياسٌ فيما كان من الأفعال على (فَعِلَ) غيرَ مُتَعَدٍّ، وكذلك سائر ماكان من (أَفْعَلَ فَعْلاَءَ) جاريا على القياس فمعتلُّه مقصور، لأن ماقبل آخره نظيرُه من الصحيح مفتوح.

والسابع : ماكان من أسماء الأجناس بين واحده وجمعه إسقاطُ التاء، وكان ماقبل آخره نظيُره من الصحيح مفتوح، فهو مقصور قياسًا، لأن جمع أسماء الأجناس المخلوقةِ بإسقاط التاء قياسٌ، حَسَب ماذكَر أربابُ الكتب المبسوطة وغيرُهم، فتقول : قَطَاةٌ وقَطًا، وقَنَاةٌ وقَنًى، ونَوَاةٌ ونَوًى، وحَصَاةٌ وحَصًى، وسَدَاةٌ وسَدًى، وهو البَلَح[1].

ونظيره من الصحيح : شَجَرَةٌ وشَجَرٌ، وتَمْرَةٌ وتَمْرٌ.

وكذلك إذا كان مكسورَ الأول أو مضمومَه، نحو : العِدَى، جمع العِدَاة، والعِدَى : الصفائحُ من الصخور، والحُكَى : جمع الحُكَاةِ، وهى العَظَاءَةُ، وما كان من نحو ذلك.

والثامن : ذكَره في «التسهيل»[2] وهو ماكان من الأسماء على وزن (مِفْعَلٍ) مُرادًا به آلةُ الفعل، نحو: المِهْدَى، للطبق الذى يُهْدَى فيه والمِقْرَى، للجَفْنة أو العُسِّ أو الصَّحْفَة التى يُؤْتَى فيها بِقَرى الضَّيْف، والمِقْلَى الذى يُقْلَى عليه.

ونظيرُه من الصحيح : مِقْرَضٌ، ومِفْتَحٌ، ومِسَنٌّ، ومِقَصٌّ، ومِطْرَقَةٌ، ومِبْضَعٌ، وهو كثير من ذلك.

إلا أن هذا، على طريقة التَّعريف، غيُر مُسَلَّم، وإن كان صحيحا في نفسه،

---

(١) في اللسان (سدا) «السَّدَى والسَّدَاء، ممدود: البلح بلغة أهل المدينة.
وقيل : السَّدَى : البلح الأخضر. وقيل : البلح الأخضر بشماريخه، يمد ويقصر يمانيه».

(٢) انظر : ص ٢٥٨.

لأن (مفْعَلاً) في الآلات يُشاركه (مِفْعَالٌ) كمِقْرَاضٍ، ومِفْتَاحٍ، ومِسْمَارٍ، ومِنْسَاجٍ، وما أشبه ذلك، فيقول القائل : لعل نظيرَ : مِهْدًى، ونحوِه، مِفْتَاحُ ومِسْمَارٌ، لامِبْضَعٌ ومِنْجَلٌ، فلا يَهتدى الطالبُ إلى طريق المقصور، ولا يُفَرِّق بينه وبين الممدود. وهذا هو العُمْدة في هذا الباب.

وقد احْتَاط الشَّلَوْبِين على هذا المعنى، حتى رَدَّ على من جَعَل (فَعْلَى) جمعًا من الأبنية التى يَطَّرِد فيها القَصْر، ونَقض عليه بمثل (قَصْبَاءَ، وطَرْفَاءَ) في الجمع. قال : فإن قلت : ذلك اسمُ جمع / وهذا جمع. فالجوابُ : أنه لايتبيَّن الفرقُ بين اسم الجمع والجمع في هذه الإلسن إلا لمن قَتَل هذه الصناعَة عِلْمًا، فالإحالة للناشِئين أو المتوسِّطِين على ذلك خَطأ. ١٨٣

هذا ماقاله، وما نحن فيه أَحْرَى وأحقُّ أن يُحتاط فيه، وألاَّ يُجْعل في هذا الباب مُعَرَّفاً للمقصور وإن كان قياساً.

والتاسع : ماكان من الجموع على (فُعَلٍ) جمعا لـ(الفُعْلى) أنثى (الأفْعَلِ) فإن المعتل الآخِرِ فيه مقصور، لأن نظيره من الصحيح مفتوحُ ماقبل الآخر، نحو : العُلْيَا والعُلَى، والدُّنْيَا والدُّنَى، ونظيره الفُضْلَى والفُضَلُ، والكُبْرَى والكُبَرُ، ونحو ذلك.

هذه المُثُل ونحوها مِمَّا قَصد الناظم بعَقْده في قياس المقصور.

وقد نقَصه عَقْدٌ ثانٍ لايَقْصُر على مقاومة ماذكَره، وذلك لأن النحويينُ يثْبتون القياس في المقصور بطريقين :

أحدهما : طريقُ الاعتبار بالنَّظير، وهو ماتقدَّم ذكره.

والآخر : طريقُ الاطِّراد وإن لم يكن نظيرٌ من الصحيح، وله أمثلة :

أحدها : ماكان من الأسماء في آخره ألفٌ، وهو في معنى (المَشْي) نحو : الْبَشَكَى، والْمَرطَى، والخَوْزَلَى، والهَيْدَبَى.

فهذا النوع قد اطَّرد فيه في كلامهم القصرُ، فمتى جاءت لفظةٌ وفي آخرها ألف، وهي من أسماء (المَشْي) ولم يُدْرَ قَصْرُها من مَدِّها، حُكِم عليها بالقَصْر، لاطِّراد نظائرها على القصر.

والثاني : ماجاء من المصادر على بناء (الفِعِّيلَى) نحو : الخِطِّيبَى، والرِّمِّيَّا، والخِلِّيفَى. فهذا أيضا قد اطَّرد فيه القصرُ، إلا ماشذ من قولهم : الخِصِّيصَاءُ، والفِخِّيراءُ، فهو من الشاذ المسموع غيرِ المقيس، على أن المؤلف في «التسهيل»(١) جَعل هذا البناءَ من قَبِيل المشتَرك بين المقصورة والممدودة، فلا يكون من هذا على مذهبه.

والثالث : ماكان على (فُعْلَى) تأنيثِ (الأفْعَلِ) نحو: الكُبْرَى، والصُّغْرَى، والفُضْلَى، ونحو ذلك، فهو مُطَّرد في القَصْر لاينكسر أبداً.

والرابع : ماكان على (فَعْلَى) من المؤنث، ومذكره على (فَعْلاَنَ) نحو : غَضْبَانُ وغَضْبَى، وسَكْرَانُ وسَكْرَى، فإن القصر في ذلك مطرد لايَنكسر.

والخامس : ماكان المجموع على مثال (فُعَالَى) نحو : سُكَارَى أو (فَعَالَى) نحو : صَحَارَى.

184 والسادس : كل ماكان / من المعتل الآخر مجموعًا على (أَفْعَالٍ) فإن مفرده مقصور إذا كان آخره ألفا، نحو : عَصًى وأَعْصَاءٌ، وَرَحىً وأَرْحَاءٌ، وقَفًا وأَقْفَاءٌ. ونحو ذلك.

---

(١) انظر : ٢٥٧.

والسابع : كل ماكان جمعًا على (فَعْلَى) فإنه مقصور قياسا، نحو : مَرِيضٌ ومَرْضَى، وجَرِيحٌ وجَرْحَى، وأحمقُ وحَمْقَى، وزَمِنٌ وزَمْنَى وهذا الذى اعترض أبو على الشَلَوْبين كما تقدم، إذ وَجد طَرْفَاءَ، وحَلْفَاءَ، ونحوه ولكن يُزيل الاعتراضَ عنه أن يقال : كلُّ (فَعْلَى) كان جمعا لفَعيلٍ أو فَعِلٍ أو أَفْعَلَ بمعنى : مُصَابٍ، أو مُوجَعٍ، ولا إشكال بعد هذا.

والثامن : كل ماكان اسمًا لزمان أو مكان من فعلٍ ثلاثى، نحو : المَرْىَ، والمَرْعَى، والمَجْلَى، ونحو ذلك. وقد تقدم التنبيه عليه.

فهذه أنواعٌ ثمانية، ذكَرها النحويون لاطِّرادها في أنفسها، وإن لم يكن لها نظيرٌ من الصحيح. والناظمُ لم يَلتفت إليها كما تَرى، ولم يَعْقِدها بعَقْد كما عَقَد الأنواعَ الآخَر، وعلى أنه كذلك فَعل في «التسهيل»(١) فاقتَصر على العَقْد بالنظير، وترَك عَقْد الاطِّراد على شُهْرته، وكثرةِ فائدته. والاعتراضُ عليه في «التسهيل» أقوى منه في هذا النظم المختَصر. ومثل هذا الاعتراض يَلزمه في الممدود أيضا، على حَسَب مايُذْكر إن شاء الله تعالى.

و«الدُّمَى» في تمثيله : جمع دُمْيَةٍ، والدُّمْيَةُ : الصُّورَة من العاج ونحوه، تُشَبَّه بهنَّ النساء، قال الشاعر(٢):

ومِثْلُ الدُّمَى شُمُّ العَرانينِ ساكنٌ بهنَّ الحياءُ لايُشِعْنَ التَّقافيا

وقال الآخر في واحد «الدُّمَى»(٣):

---

(١) انظر : ص ٢٥٨.

(٢) لم أجده .

(٣) الشعر للأعشى، ديوانه : ١٣٩، والبيت ملفق من بيتين هما :

كدُميةٍ صُوِّر محرابُها ... بمُذْهَبٍ فـي مَرْ مَرٍ مائرِ

أو بيضةٍ في الدِّعْص مكنونةٍ ... أودُرَّةٍ شيفَتْ لدى تاجِرِ =

أو دُمْـــيَــةٍ صُــوِّرَ مِــحْــرَابُهَـــا

أو دُرَّةٍ شِـــيـــفَتْ إلى تَاجِـــرِ

ومَـا اسْـتَـحَقَّ قَـبْلَ آخـرٍ أَلِفْ

فـالمَدُّ في نَظِيـرِهِ حَـتْـمًا عُـرِفْ

كَـمَـصْـدَرِ الفِـعْلِ الَّذِي قَـدْ بُدِئَ

بِهَـمْـزِ وَصْلٍ :ارْعَـوَى وكَـارْتَـأَى

هذا عَقْد الممدود الذى يُبَيِّن المَقيسَ منه، وهو التعريف بالنَّظير، يريد أن ماكان من الأسماء قد استَحق أن يكون قبل آخره ألف، فإنَّ نظيره من المعتل ممدودٌ وجوبًا، ولم يُقَيِّد النظيرَ بالمعتل وإن كان الحقُّ فيه ذلك، كما أنه لم يقيد الأول بالصحيح، وكان الوجهُ ذلك أيضا، اتِّكالاً على فَهْم ذلك من التقييد في المقصور، لأنه قال : ثَمَّة «فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ» إلى آخره.

١٨٥ وقال / في الصحيح : «وكانَ ذَا نَظِيرٍ كالأسَفِ» فقَيَّده بالمثال، وذلك يدل على أنَّ الممدود نظرُ المقصور في ذلك التقييد، فكأنه قال : وما استَحق قبل آخره ألفًا من الصحيح الآخِرِ فَلِنَظِيره المُعَلِّ الآخِرِ المَدُّ حتمًا عُرِفَ.

وقد تقدَّم أن الممدود هو ماآخره همزةٌ قبلها ألف زائدة، لذا الكلام يُعطى أشياء :

أحدها : كونُ هذا الاسم قبل آخره ألف، وبهذا يتأتَّى في المعتل أن

= والمحراب : صدر البيت، ومائر : غائر متداخل، والدعص : كثيب الرمل، ومكنونة : مخبوءة، وشيفَتْ : جُلِيب.

يكون ممدودا، ماآخره معتلٌ وقبله ألف، فالحكُم فيه أن تَنْقلب الواو أو الياء همزة، لأن القاعدة المستَمِرَّة أن الواو والياء إذا وقعتا طَرَفًا بعد ألفٍ زائدة قُلِبتا همزة، نحو:الاسْتِدْعَاءُ، والابْتِداءُ، في نظير :الاسْتِرْسَالِ، والاقْتِدَارِ، ونحوه.

والثاني : كون الاسم ذا نظير، وقد تقدم أنَّ معناه أن يكون القياس جاريًا في مثله أن يُنْبنى منه مايراد، وهو إنما يتأتَّى فيما كان من الأسماء دائرا مع الأفعال، ومتصرفُها، وذلك المصادرُ وما إليها.

والثالث : مايَنْبنى على ذلك، وهو كونُ النظيرِ المُعَلِّ ممدودًا لزومًا كما تقدم، فلا يكون مقصورًا إلا إن اضْطُرَّ شاعر، كما سيأتى ذكره إن شاء الله آخر الباب.

ثم ذكر نوعًا مِمَّا يكون ممدودًا قياسًا بقوله : (كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئَا بهَمْزِ وَصْلٍ).

يعنى أن مصدر الفعل، أى المعتلَّ الآخِر، والذى بُدِئَ ماضيه بهمزة الوصل، يكون ممدودا مطلقًا، لوقوع نظيره من الصحيح ذا ألفٍ زائدة قبل الآخر، فيَنْقلب الحرف المعتلُّ، فيما آخرُه مُعْتَلٌّ همزةً.

ومَثَّل الناظم ما كان مصدر الفعل بهمزة الوصل بمثالين أحدهما : (ارْعَوَى) وهو (افْعَلَّ).

والثانى : (ارْتَأَى) وهو (افْتَعَل) من الرَّأْى، ومصدر (ارْعَوَى) الارْعِواءُ و (ارْتَأَى) الارْتِآءُ.

ومثل ذلك : اقْتَدَى اقْتِداَء، و استوى اسْتِواَء، وارْتَوَى ارْتِواَء، واكْتسَى اكْتساَء.

ونظيره من الصحيح : اقْتَدَر اقْتِدَارًا، واحْتَمَل احْتِمَالاً، واكْتَسَبَ

اكْتِسَابًا.وهكذا كل ما كان بهمزه الوصل فى أوله، كما قال، نحو : انْحَنَى انْحِنَاءً، وانْقَضَى انْقِضَاءً. ونظيره : انْطَلَق انْطِلاَقًا.

وكذلك : اسْلَنْقَى اسْلِنْقَاءً، واحْرَنْبَى احْرِنْبَاءً. ونظيره من الصحيح : اسْحَنْكَكَ اسْحِنْكَاكًا، واحْرَنْجَم احْرِنْجَامًا.

١٨٧ وكذلك : اسْتَسْقَى اسْتِسْقَاءً، واسْتَعْدَى اسْتِعْدَاءً./ ونظيرُه : اسْتَعْظَمَ اسْتِعْظَامًا، واسْتَعْلَم اسْتِعْلاَمًا. وكذلك سائرها.

إلا أن تقييده الهمزَ المبدوءَ به بالوَصْل تقييدُ عائدُ بنَقص فى القانون، لأن كل فعل مبدوءٍ بهمزة زائدة، سواء كانت همزةَ وصل أو همزةَ قطع، فمصدره ممدودُ قياسا، نحو : أَعْطَى اعْطَاءً، وأَمْضَى إمْضَاءً، وأَغْنَى إغْنَاءً، وآتَى إيتَاءً. ونظيره من الصحيح : أَكْرَمَ إكْرَامًا، وأَسْلَمَ إسْلاَمًا، وأَلَمَ إعْلَمَ إعْلاَمًا، فلو قال :

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئَا
بزَائِدِ الْهَمْزِ كَأَعْطَى وارْتَأَى

لَعَمَّ، وكان أكثَر فائدة.

وما أَتَىَ به الناظم مثالُ لقاعدته، وهى تشمل أنواعا : أحدها : ما ذكره.

والثانى : ما كان مصدرًا لِفْعلٍ على (فَاعَلْتُ) نحو : رَامِى رِمَاءً، وزَانَى زِنَاءً، وعَادَى عِدَاءً، وهَادَى هِدَاءً، ووَالَى وِلاَءً.

ونظيره من الصحيح : قَاتَلَ قِتَالاً، وضَارَبَ ضِرَابا. وهذا وإن كان المطَّرِد فى مصدره (المُفَاعَلَةُ) فإن المقصود (الفِعَالُ) وأنه ليس بمقصور، إذ لايُتَوهم فى (المُفَاعَلَة) قَصْرُ، فلا يَخطر ببال الناظر. والنظُر هنا إنما

هو فى تمييز الممدود من المقصور، إذ يُشْكل الأمر فيهما بحَسب المَدِّ والقَصْر.

والثالث : ما كان من المصادر صَوْتًا مضمومَ الأول نحو : الدُّعَاءُ، والمُكَاءُ، والحُدَاءُ، والرُّغَاءُ، والثُّغَاءُ والنُّداء بالضم، حَكاه ابن جنى، وحَكى أنَّ الفراء سمعه كذلك، وسمع : الصِّيَاحَ، والصُّيَاحَ. ومنه البُكَاءُ، فأما البُكَا فهو الحزن نفسه عند الخليل.

فكل هذا ممدود، لأن نظيره من الصحيح قبل آخره ألف زائده، نحو : النُّبَاحُ، والبُغَامُ، والصُّرَاخُ، والخُوَارُ، والجُؤَارُ.

والرابع : ما كان من ذلك مجموعا على (أَفْعِلَة) قياسًا، نحو : أفنْيَةُ، وأرشِيَةُ، وأقْبِيَةُ هو جمع : رِشَاءُ، وفِنَاءُ، وقِبَاءُ، وكذلك : أَبْنِيَةُ، وأَحْذِيَةُ، وأَرْدِيَةُ.

فلا يجوز أن يكون الواحد مقصورا، فيكون (أَفعَلَةُ) جمعا للثلاثى، لأنه و (فِعْلَةٌ) فى الأكثر جمعان لما زاد على الثلاثة، وما جاء على خلاف ذلك فشاذ، نحو جَمْعهم (نَدًى) على : أَنِدْيَة.

ونظيره من الصحيح : قَذَالُ وأَقْذِلَةُ، وحِمَارُ وأَحْمِرَةُ، وخَوانٌ وأَخْوِنَةُ، ونحو ذلك.

والخامس : كل اسم جُمِع جمعَ قِلَّةٍ، فإنه لايكون ذلك الجمع فيه مقصورا وإنما يكون ممدودا، كَرَحًى وأَرْحاءٍ، وقَفًا وأقْفَاءٍ، وشِلْوٍ وأشْلاَءٍ، وقِنْوٍ وأَقْنَاءٍ، وظَبْىٍ وأظْبَاءٍ، ونحو ذلك من أصناف الثلاثى، فكل ذلك / ١٨٨
لايُجْمَعُ جمعَ قلَّة على (أفْعَل) لأن (أفْعَل) لا يكون جمعًا. ونظير ذلك من الصحيح : طَلَلُ أطلالُ، وعَدْلُ وأعْدَالُ، وقُفْلُ وأقفالُ.

والسادس : ما كان من المعتل اللازم على (فَعْلٍ)٨أو (فَعْلَةٍ) فإن جمعه على (فِعَالٍ) ممدود-٠نحو : ظَبْىُ وظِبَاءُ، ودَلْوٌ ودِلاَءٌ، وقشْوَةٌ وقِشَاءُ، وجَدْىُ وجِداءُ، ونِهْىُ ونهاءُ، ونَجْوُ ونجاءُ، وعَجْوَةٌ وعِجَاءُ، وحظْوَةٌ وحِظَاءُ، وخَطْوَةٌ وخِطَاءُ، ولَغْوَةٌ ولِغَاءُ.

فمثل هذا لايكون الجمع فيه مقصورا إلا ما شَذَّ، نحو : قَرْيَةٌ وقُرًى.

ونظيره من الصحيح : جَبَلٌ وجِبَالٌ، وكَلْبٌ وكِلاَبٌ، وهَضْبَةٌ وهِضَابٌ، وقَصْعَةٌ وقِصاعٌ، ونحو ذلك.

والسابع : كلُّ ما كان معتلَّ الآخر، قبل حرف العلة فيه ألف زائدة، وفيه تاء التأنيث، وهو من الأجناس المخلوق التى تُجمع قياسا بحذف الهاء، فإن الجمع منها ممدود، نحو : عَظَايَةٌ وعَظَاءُ، وعَبَايَةٌ وعَبَاءُ، ودِرْحَايَةٌ ودَرَحَاءُ(١).

وهونظير : قَطَاةٌ وقَطًا، فى المقصور. ونظيره من الصحيح : جَرَادَةٌ وجَرَادٌ.

هذه الأنواع ونحوها داخل تحت عَقْد الناظم، ونقَصَه العَقْدُ الثانى، كما نَقَصه فى المقصور، وهو عَقْد الاطِّراد وإن لم يكن له نظيرٌ من الصحيح، وتحته أنواع.

أحدها : كل جَمْع على (فُعَلاَءَ) بل نقول : كل اسم جمعًا كان أو غيرَ جمع، كان على (فُعلاَءَ) فإنه ممدود اطِّرادا.

أما الجمعُ فلا يَنْكسر، نحو : عُلَمَاءُ، وحُلَماءُ، وفُقَهَاءُ، وظُرَفَاءُ، وشُرَفَاءُ، ونحو ذلك.

---

(١) العَظاية والعظاءة : دويبة من الزواحف ذوات الأربع، على خلقة سام أبرص، وأعظم منه شيئا. وتسمى فى مصر بالسُّحْلية.

والعَباية والعباءة : ضرب من الأكسية، واسع، فيه خطوط سود كبار والارحاية : الرجل الكثير اللحم، القصير، الضخم البطن.

وأما المفرد فنحو : العُشَرَاءُ، والعُرَوَاءُ، والعُدَاءُ، والنُّفَسَاءُ، والقُوَبَاءُ، والخُيَلاَءُ، والرُّحَضَاءُ، والصُّعَدَاءُ.

ولم يَأْتِ مثلُ هذا على (فُعَلَى) مقصورا إلانادرا نحو شُعَبَى، وأُرَبَى، وهى ستة ألفاظ معدودة. وقد تقدَّمت(١).

والثانى : ما كانٍ من الجمع على (أَفْعِلاَءَ) فإنه ممدود، نحو : أَوْلِيَاءُ، وأَصْدِقَاءُ، وأَشْقِيَاءُ، وأَصْفِيَاءُ، وأَبْرِيَاءُ.

والثالث : ما كان من الصفات على (فَعْلاَءَ) مؤنَّث (لأَفْعَلِ) الذى ليس للتفضيل، نحو : حَمْقَاءُ، وحَمْرَاءُ، وصَفْرَاءُ، وبَيْضَاءُ، ودَرْدَاءُ، وعَوْرَاءُ، وشَعْلاَءُ، وَبلْقَاءُ، ونحو ذلك.

وقد قال ابن خروف. بدلَ هذه الأنواع : كُلُّ ما كان فى آخره همزةُ التأنيث، يريد : من (فُعَلاَءَ) و(فَاعِلاَءَ) و(فَاعُولاَءَ)/ و (أَفْعِلاَءَ) و (فَعَالاَءَ) ١٨٩
ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : وهذا لاينبغى أن يُذكر فى القياس كذا، إلا أن يكون قد اطَّرَد فى بعض أبنيةٍ ألاَ يكون مقصورا.

فهذه جملةُ نقَصت الناظم، وهى أكيدة كالجملة التى ذكَر، ولم يَعتمد فى «التسهيل» من القياس إلا على ما ذكَر هنا، وهو الاعتبارُ بالنظير المطَّرِد، فلعله رأى لذلك وجهًا أدَّاه إلى الاقتصار، عليه وهو مُتَّبِعٌ فى هذا لسيبويه، إذ لمَ يَذكر إلا ما اعتُبر بالنظير.

ويقال : أَرْعَوىَ عن القبيح، إذا كَفَّ عنه، وارْتَأَى الشئَ : افْتَعل من الرَّأْى، بمعنى التدَّبْير.

---

(١) انظر : ص ٣٨١.

والْعَـــادِمُ النَّظِيـــرِذَا قَـــصْـــرٍ وَذَا

مَـــدٌّ بِنَقْلٍ كَـــالْحِـــجَى وكَـــالْحِـــذَا

يَعنى أن ما كان من المقصور أو الممدود عادمًا للنظير، لم يَطَّرد فى بابه، ولا كَثُرَ كثرةً تَقضى له بالقياس، فهو مُسْتَنِد إلى النَّقْل، ومُتَلَقًّى من السَّماع، موضعه كتبُ أهل اللغة، لا مَدخل فيه للنحو.

وقوله : «ذَاقَصْرٍ» حالُ من ضمير «العَادِم» أى الذى عدِم النظيرَ فى هذه الحال، و«بِنَقْلٍ» متعلق باسم فاعلٍ محذوفٍ للعلم به، وهو خبر المبتدأ الذى هو «العادم» أى ثابتٌ بالنَّقْل.

ثم مَثَّل المَسْموع من المقصور بمثال، وهو (الحِجَى) ومَثَّل الممدود بمثال آخر وهو «الحِذَاءُ» وإنما قَصَره لضرورة الوزن، فزما «الحَجى» فهو العَقْل، قال الشاعر(١):

فَـإِنْ لَجَّ فى هَجْـرِى صَـفَـحْتُ تَكَرُّمًـا

لَعَلَّ الحِــجَى بعــدَ الغُــرِوبِ يَئُــوبُ

والحِجَى : السَّتْر أيضا، وبه سُمِّى العقل حِجًى لأنه سِتْرٌ لصاحبه من أن يَظهـر منه الفعل القبيح. وقال ثعلب : الحِجَى : المَلْجَأُ، وهو بمعنى السَتـر، وأنشد(٢):

ذَكَّـرَنِى سَـــعْــدًا دُعَــاءٌ بالقِــرَى

ونَسَمُ الرِّيح إلـى غَـــيْـــر حِـــجَى

ونظيرهُ فى كونه مسموعًا : العَصَا، والرَّحَى، والفَتَى، والغِنَى، والتَّوىَ،

---

(١) لم أجده.

(٢) لم أجده.

والرِّبَا، والرِّضَا، وكثير من ذلك.

وأمَّا (الحِذَاءُ) فهو ما يُنْتَعل به، وهو أيضا : القدُّ، يقال : فلانٌ جَيِّدُ الحِذَاءِ، أى جيدُ القدِّ، وحِذَاءُ . كل شيءٍ إزاؤه، ويقال لظلف الشَّاه، وحافر الدابة وخُفّ البعير حذاءٌ .

ونظيره فى السَّماع : الغِذَاءُ، والغِطَاءُ، والغِناءُ المسموع، والكِسَاءُ، والسَّماءُ، والسَّنَاءُ، والذَّمَاءُ، والزَّكَاءُ، ونحو ذلك.

١٩٠ وفى كلامه هنا نظر، وذلك أنه ذكَر أولاً أن ما كان له نظير/ من الصحيح فهو فى القَصْر أو المدّ قياسُ، ثم ذكَر هنا أن ماعَدم النظيَر فليس بقياس، فاقتضَى أن ماليس له نظير من الصحيح فى بابه فمسموعُ، وذلك على إطلاقه باطل، فإن من المقصور والممدود ما ليس له نظيرُ من الصَّحيح، وهو مع ذلك مُطَّرد في بابه، يُؤخْذ بالقياس، كما ذكُر فى العَقْد الذى فاته، فمثُل (فَعْلاَءَ) تأنيث (الأفْعَلِ) و (فَعْلَى) أنيث (فَعْلاَنَ) يَقتضى أنه غير مأخوذ قياسًا، وإنما هو موقوف على النقل، وذلك غير صحيح، بل على قسمين : مَقِيسٍ، وغير مقيس.

وقَصْرُ ذِى المَدَّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ
عَلَيْـــــهِ والْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

هذه المسألة من لَوَاحق باب المقصور والممدود، وهى : هل يجوز قصرُ الممدود، ومَدُّ المقصور أم لا؟

أما فى الكلام المنثور فهذا لايكون، لأن ما يُقاس فى الكلام لايكون مأخوذَ القياس إلا من الكلام، ومِثْلُ هذا لم يأتِ إلا في الشَّعر، فلا يُنْقل إلى الكلام، وهذا مالا خلاف فيه، فلذلك قال : «وقَصْرُ ذِى المَدَّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ» فقَيَّده بحال الضرورة، وذلك إنما يكون فى الشَّعر لا فى الكلام،

ويَعنى أن هاهنا مسألتين :

إحدهما : مُجْمَع عليها، يريد أنها مُجْمَع على جوازها.

والأخرى : مختلَف فى جوازها ومنعها.

أما الجائزة بإجماعٍ، على ماذكَر، فقصرُ المدود، وذلك قوله : «وقَصْرُ ذِى المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ» وذلك أن يُضْطر شاعرُ إلى قَصْد ما هو بحقِّ الأصل ممدود، وهو كما إذا إراد أن ينَطق فى شعره بـ «كِسَاءٍ» ولا يستقيم له الوزنُ مع بقاء المَدِّ فيه، فيقَصْره فيقول : «الكِسَا» هكذا على وزن الحِمَى والحِجَى.

وقد جاء مثل هذا كثيرًا فى الشعر، فمنه قول الرَاجز(١):

* لابُدَّ مِنْ صَنْعَا وإِنْ طَالَ السَّفَرْ *

وقال الآخر(٢):

والقَارحُ العَدَّا وكُلُّ طِمِرَّةٍ
مَا إِنْ تَنالُ يَدُ الطَّويلِ قَذَالَهَا

أراد «صَنْعَاء» و«العَدَّاء» وهو (فَعَّالٌ) من العَدْو. وقال شُمَيْتُ بن زِنْباع(٣):

---

(١) العينى ٥١١/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والهمع ٣٢٧/٥، والدرر ٢١١/٢، والأشمونى ١٠٩/٤ وبعده
* وإنْ تَحَنَّى كلُّ عَوْدٍ ودَبَرْ *
وتحنىّ : انحنى ظهره، واحدودب. والعود : المسنُّ من الإبل. ودَبَر البعيرُ :عُقر ظهره.

(٢) البيت للأعشى، ديوانه ٢٥، والإنصاف ٧٥٢، والأشمونى ١١٠/٤ والقارح : الفرس الذى بلغ خمس سنين. والعداء : شديد العَدْو.
والطِمِرَّة : الفرس الطويلة القوائم. والقذال : القفا.

(٣) اللسان (ثلب) والإثلب : التراب والحجارة. ومن أمثالهم فى الدعاء بفيه الإثلب».

وَلكِنَّمَـــــا أُهْدِى لِقَـــيْسٍ هَدِيَّةً
يِفِىٌّ مِنِ اهْدَاهَا لَهُ الدهرَ إِثْلِبُ

وأنشد الفراء[1]:

فَلَوْ أنَّ الأَطِبَّـــا كـــانَ حـــوْلِى
وكـــانَ مَعَ الأَطِبَّـــاءِ الأُسَـــاةُ

ومن ذلك كثير.

ولم يَذكر الناظم كيفية القَصْر، ولا ما الذى يُحذف؟ الزائدُ أم الأصلى؟ والقياسُ حذف الزائد، وهو الألف التى قبل الآخِر.

وأما المسألة المختلَف/ فيها فمدُّ المقصور، فأجازه الكوفيون ١٩١ والأخفش من البصريين، ومَنَعه سائرُ البصريين[2]، وذلك لوجهين:

أحدهماك القياسُ، وهو أن مَدَّ المقصور على خلاف الأصْل، بخلاف قصر الممدود فإنه على الأصْل، إذ القصرُ هو الأصل، بدليل أن الممدود لاتكون ألفه ألا زائدة، وألفُ المقصور قد تكون أصليَّة وزائدة، وإذا كانت ألف الممدودزائدة أبدًا - فالزيادةُ على خلاف الأصل، فإن لاينبغى أن يُخْرَج عن الأصل إلى غير أصل.

والثانى : أن السماع به إمَّا معدومُ، إنْ تُؤُوِّلَ ماأَتَواْ به من ذلك، وإمَّا شاذٌّ لايَبلغ القياس.

وحجّة الكوفيين وجهان أيضا : القياسُ، من جهة إلاجماع على

---

(١) معانى القرآن ٩١/١، والإنصاف ٣٨٥، وابن يعيش ٥/٧، ٨٠/٩، وخزانة الأدب ٢٢٩/٥، والعينى ٥٥١/٤، والهمع ٢٠١/١، والدرر ٣٣/١.

(٢) انظر الإنصاف ٧٤٥ (المسألة التاسعة والمائة).

جواز إشباع الحركات فى الضرورة، فتصير حروفًا، كقوله(1):

* كأنَّ فى أَنْيَابِهَا القَرَنْفُول *

وقوله(2):

* أعوذُ باللَّهِ مِنَ العقْرابِ *

وقوله، أنشده سيبويه(3):

* نَفْىَ الدَّنانيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ *

وذلك كثير، فمدُّ المقصور إنما هو من هذا القَبِيل، فَلْيَجُزْ كما جاز ذلك.

والسماعُ، فقد جاء عن العرب، نشده لأخفش وغيُره(4):

سَـيُـغْنِينـي الَّذِى أَغْنَـاكَ عَنِّـى

فَـلاَ فَـقْـرٌ يَـدُومُ ولا غِنَـاءُ

والغِنَى : مقصور، وأنشد الكوفيون(5):

---

(1) الخائص ٣/١٢٤، والمحتسب ١/٢٥٩، وابن الشجرى ٢/١٥٨، والإنصاف ٢٤، ٧٤٩، واللسان (قرنفل) وقبله : * ممكورةُ جُمُّ العظام عُطْبُولْ *

والمكورة : المطوية الخلق الحسنة. والعُطبول : الجمليله الفتية الطويلة العنق والقرنفول : القرنفل. يصف هذه المرأة بالجمال، وثغرها بطيب الريح، وجمال النكهة .

(2) المغنى ٣٧٢، واللسان (عقرب).

(3) هو الفرزدق، يصف ناقة، وقد تقدم الاستشهاد به مرارا، وصدره.

* تَنْفِى يَداهَا الحَصَى فى كلِّ هاجرةٍ *

(4) الإنصاف ٧٤٧، والعينى ٤/٥١٣، والتصريح ٢/٢٩٣، ٤٠/١١٠، واللسان (غنى).

(5) الخصائص ٢/٢٣١، ٣١٨، والإنصاف ٧٤٦، وابن يعيش ٦/٤٢، والعينى ٤/٥٠٧، والأشمونى ٤/١١٠، واللسان (حدد، شيش، لها) والرجز لأبى المقدام.

والسعلاء: أصله السعلاة، وهى الغول أو ساحرة الجن. والعرب تشبه المرأة العجوز بالسعلاة: والجِرَاء : الفَتَاء، تقول : هذه جارية. بينة الجِرَاء والخواء : الخلاء، تقول : خَوِىَ الربع يَخْوَى، إذا خلا من أهله. والشيشاء أردأ التمر. ويَنْشَب : يعلق. والمسعل : موضع السعال من الحلق. واللهاء جمع لهاة، وهى اللحمة المطبقة٨فى أقصى سقف الفم.

قَـــدْ عَلِمَتْ أختُ بنِي السَـــعْـــلاءِ

وعـلِـمـتْ ذاكَ مـع الجـــــــــــزَاءِ

أنْ نِعْمَ مَـــأكُـــولاً على الخَـــواءِ

يالَكَ مِنْ تَمْــرٍ من شِـيــشَـــاءِ

* يَنْشَبُ فى المَسْعَلِ واللَّهاءَ *

قالوا : قمدٌ (السَّعْلَى) و (الخَوىَ) وكذلك (اللَّهَا) لأنها مقصورة، وأنشد ابن الأنبارى[1]:

إنَّمَا الفَقرُ والغِنَاءُ من اللَّــــهِ فهذا يُعْطَى وهذا يُحَدُّ

وأنشد أيضا[2]:

لـم نُرَحِّبْ بأنْ شَـخَــصْتَ ولَكِنْ

مَــرْحَــبًــا بالرِّضَــاءِ منكَ وأهْلاَ

ولم يُشر الناظم إلى مذهبٍ له فى المذهبين، بل قال : «والْعَكْسُ بخُلْفٍ يَقَعُ» يعنى عكسَ قصر الممدود، وهو مد المقصور.

وقد أوَّل البصريون هذه الأبيات، ورَمَوْها بجَهالة القائلين، والإنصافُ أن مانقلوه فهُمْ ذَوُو عُهْدته، وهم مَحمولون على الصدق، والتأويل بَعِيد، إلا أن ذلك نادر شاذ، لايَبلغ مَبلغ أن يكون جائزا كقصر الممدود.

ثم يُعاد النظر مع الناظم فى هذه المسألة من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها من مسائل الضَّرَائر المختصّة بالشعر، فهى، من هذا الوجه،

(١) الإنصاف ٧٤٧، ويُحَدُّ : يُمنع ويُحرم.

(٢) الإنصاف ٧٤٨، وشَخَص الرجل : ذهب من بلد إلى بلد. والرضاء : ضد السخط .

غير/ محتاج إليها فى تكثير سَواد المُخْتَصَرات، ونظمُه من المُخْتَصرات ١٩٢
التى يكون ما هو أقلُّ منها إجحافا، فلِمَ أتى بهذه المسألة، مع أنه محتاج إلى أن يأتى عوَضَها بقاعدة أو قانون يتعلَّق بالكلام، وهو أحوجُ إلى ذلك، إذ يَنْقُصه من العربية المحتاج إليها كثير.

والثانى : أنه أتى بها على مَسَاق الجواز القياسى، إذ قال : «وقَصْرُ ذِى المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ» يَعنى على جوازه، وهذا الكلام يُعطى أنه جائز قياسًا، وما مَحَلُّه الضرورةُ كيف يجوز قياسًا؟ بل هذا الكلام شِبْه المتناقِض، لأن الضرورة تُؤْذِنُ بوَقْفه على محله، والجوازُ القياسىُّ يُؤْذِن بتسويغ النطق به للمولَّد والعربىِّ ابتداء، فهذا مُشكل.

والثالث : أن الناظم حَكَى الإجماع فى جواز قَصْر ذى المَدّ هكذا مُطْلقا، وليس النقل كذلك إلا عَمَّنْ عدا الفراء، وأما الفراء فلا يُجيزه إلا باشتراط، فهو لايُجيز قَصْرَ ما لايجوز أن يأتى فى بابه مقصورا، نحو: (فَعْلاَءَ) تأنيث (الأفْعَلِ) فى نحو : حَمْرَاءَ وبَيْضَاءَ، فمثل هذا لايجوز عنده أن يُقْصر، لأن مذكره : أبيضُ وأحمرُ، فـ(ففْعلاَءُ) تأنيثُ (أَفْعَلَ) لايكون إلا ممدودًا، وكذلك حكم كُل ما يقتضى القياسُ أن يكون ممدودا لاغير، وهكذا يقول فى مَدِّ المقصور: لايجوز عنده إلا فى ما لايجئ فى بابه ممدودا، نحو : (فَعْلَى) تأنيث (فَعلاَنَ) فى مثل : سَكْرَى وغَضْبَى، فلا يجوز مَدُّه لأن (فَعْلَى) تأنيث (فَعْلاَنَ) لا يأتى ممدودا أبدًا، وكذلك كل ما يقتضي القياس أن يكون مقصورًا.

والحاصل : أن ما كان مَدُّه أو قَصْرُه داخلا تحت القياس المتقدم لايُجيز الفرَّاء المخالفَة فيه فى ضرورة ولاغيرها، وأما ماعدا ذلك فهو

الذى يجوز فيه ذلك عنده، فتقول على مذهبه فى (رَحىً، وهُدًى، وحجِىً): رَحَاءُ، وحِجَاءُ، وهُدَاءُ، لأنها إذا مُدَّت صارت إلى مثل: سَمَاءٍ، ودُعَاءٍ، ورِدَاء.

وتقول فى (سَماءٍ، ودُعَاءٍ ورِدَاءٍ): سَمًا، ودُعًا، ورِدًا، لأنها إذا قُصِرت صارت إلى مثال : رَحًى، وهُدًى، وحِمًى هكذا النقل عنه، فإطلاقُ الإجماع فى المسألة غير صحيح، وكذلك إطلاقُ الخلاف فى مد المقصور، وفيه التفصيلُ المذكور عن الفراء، مشكلٌ أيضا.

١٩٣ والجواب/ عن الأول : أنّ المسألة شهيرة الموقع عند النحويين، وهى عندهم من المسائل الطُّبُولِيَّة[1]. وقد جعلها ابن الأنبارى من مسائل «كتاب الإنصاف»[2]. فالتنبيه عليها حَسَن فى هذا المخَتصر، كما فعل ذلك فى مسألة «صرف مالاينصرف فى الشّعر وعكسها» فهما فى الشُّهرة سواء، فلذلك ذكَرها.

والجواب عن الثانى : إنّ باب «ضرائر الشعر» على قسمين منها ما يكون الشاعر مضطرا إليها كثيرا، فتَعُمُّ بها البَلْوى، حتى يكثر وجودُها فى الشعر للضرورة، وتَبْلغ أن يُقاس عليها فيه، كما يَكثر الحكمُ فى الكلام، حتى يَبلغ مَبلغَ القياس فيه. وقصرُ الممدود من هذا القَبِيل، فقد كَثُر فى النَّظْم كثرةً لايُعَدُّ مرتكبُها فى الشّعر اختيارًا لاحنًا ولاخارجًا عن كلام العرب.

وفى «الضرائر» من هذا جملة، كصرف مالا ينصرف، وتخفيف

---

(١) لعله يعنى أنها من المسائل المشهورة--وأنها فى شهرتها كأصوات الطبول، لاتخفى على أحدَ.

(٢) وهى المسألة التاسعة والمائة (ص ٧٤٥).

المشددٌ فى الوقف، والترخيم فى غير النداء، ونحو ذلك. ومنها ما يكون موقوفا على مَحلَّه من السَّماع، لايجوز لشاعر مُوَلَّد استعماله لنُدوره فى الضرائر، كقوله أنشده سيبويه(١):

* قَوَاطِنًا مَكَّةَ من وُرْقِ الْحَمِى *

وقولهم فى (الجِلْدِ) : الجِلِد، قال(٢):

إذَا تَجــرَّدَ نَوْحٌ قَــامَــتَــا مَـــعَـــهُ

ضَـرْبًا أَلِيــمًـا بِسِـبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا

وما كان نحو ذلك، ومثل هذا لايقال فيه : إنه جائز، فعلى الجملة، والأمرُ فيما يختص بالشعر بالنسبة إلى الشعر، كالأمر فى مايكون فى الكلام حَرْفًا

---

(١) الرجز للعجاج، وسبق الأستشهاد به مرارا.

(٢) نوادر أبى زيد ٣٠، والخصائص ٣٣/٢، والمنصف ٣٠٨/٢، والهمع ٣٤١/٥، والنوادر ٢١٤/٢، واللسان (جلد) وديوان الهذليين ٣٨/٢.

والشعر لعبد مناف بن ربعى الهذلى، ويروى «تجاوب نوح» والسبت – بكسر السين – الجلد المدبوغ، يتخذ منه النعال. ويلعج : يؤلم – وكسر اللام من (الجلد) ضرورة، لأن للشاعر أن يحرك الساكن فى القافية بحركة ما قبله.

بحرف وقدَ بَيَّنْتُ هذا المعنى، فى ما أظنُّ فى «الأصول».

وعلى هذا القانون يَعنُّ هنا اعتذار عن الناظم فى مثل هذا الموضع، وهو أن يأتى بجملة من مسائل الضرائر، وما يُقاس منها وما لا، ليبنى عليها الشاعر، كما يَبنى غيرُ الشاعر على ما يُذكر من القوانين المطلقة. وقد تقدَّم التنبيهُ على مثل هذا.

والجواب عن الثالث : أن الإجماع المحكىَّ فى قَصْر الممدود صحيح على الجملة، إذا الفَرَّاءُ يُجِيزه على الجملة، لكن يَشترط فى الجوان، فهو باعتبار ذلك يُطْلَق عليه أنه مُجِيز، وأيضا فلما كان خلافه شاذًا لم يُعْتَد به خلافا.

{ كيفيّة تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا }

قَدَّم أولاً إعرابَ التثنية وجمع التصحيح، وحصل فى ذلك البيان/ ١٩٤
الكيفيَّة العامةُ لهما، وذلك لَحاق الألف فى الرفع، والياء فى النصب والجرّ، تليهما نونُ مكسورة فى المُثنَّى، ولَحاقُ الواوِ فى الرفع، والياء في النصب والجر تليهما نونُ مفترحة فى المجموع المذكَّر، ولَحاقُ ألف وتاء فى المجموع المؤنث.

وهذا فى المثنَّى والمجموع المذكر الصحِّيَحى الآخر، لازائدَ فيه يُحتاج إلى ذكره، وكذلك فى المجموع المؤنث الرباعىِّ فما فوقه، لازيادة فيه على تلك الزيادة المذكورة للإعراب، فلم يَحتج إلى التنبيه على شئ من ذلك.

لكن المعتلَّ الآخر بالنسبة إلى التثنية وجمع المذكر له أحكام زائدة على ما تقدَّم له، والثلاثِّى بالنِّسبة إلى جمع المؤنث له حكم زائد أيضا، فوجب تبيينُ ذلك.

وأتى بذلك هاهنا كالمقدَّمة لدخول باب جمع التكسير، وليكون شَمْلُ الجموع مجتمعا، وابتدأ بذكر أحكام التثنية، فقال :

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنّى اجْعَلْهُ يَا
إنْ كانَ عن ثَلاَثَةٍ مُرْتَقِيَا
كَذَا الَّذِى الْيَا أصلُهُ نَحْوُ الْفَتَى
والْجَامِدُ الَّذِى أُمِيلَ كَمَتَى

فى غَـــيْـــر ذَا تُقْلَبُ واوًا الألِفْ
وأَوْلِهَـا مـا كـانَ قَـبْلُ قَـدْ أُلِفْ

المعتلُّ الآخر من الأسماء التى يُراد تثنيتها على ثلاثة أقسام : منقوص، ومقصور، وممدود، فذكَر حكم المقصور والممدود، ولم يَذكر حكم المنقوص، وهو حَرٍ بالذكر لما سيأتى.

وابتدأ بالمقصور، فذكر أنَّه على أربعة أقسام:

أحدها : ما كان رباعيًا فأكثر، فتقع فيه الألف رابعة نحو: حُبْلى، أو خامسة نحو : مُصْطَفًى أو سادسة نحو : قَبَعْثَرًى.

والثانى : ما كان ثلاثيا أصلُ الألف فيه الياءُ نحو: الفَتَى، وهو مِثالُه، ومثله: الرَّحَى ، عند من قال: رَحَيْتُ، والهُدَى، والعَمَى، والقِرَى.

والثالث :مالم يكن لألفه أصلٌ من ياء ولاواو، وهو الجامد الذى ذَكر، إذا كان مِمَّا أمَالَتْه العرب، نحو : مَتَى، فإنه اسْم مبنى، والمبنيات إذا كانت الألف فى أواخرها لايُحكم عليها بأنّ أصلها الياء أو الواو، لأن ذلك تَصَرُّف، والتصريف لايدخل الأسماء المتوغّلة فى شَبَه الحرف، كما لايَدخل الحرفَ، نحو : إلَى، وعَلَى، كما سيأتى ذكره فى التصريف إن شاء الله.

وهذا فى الأسماء، ومنه فى الحروف (بَلَى) ولم يقتصر فى قوله : «الجَامد» على الأسماء فقط، فإنّ المقصودَ منها فى هذا الباب إنما هو بعد التَّسْمية، لأنها لاتثنى [1] إذا كانت باقية على أصولها، والأسماءُ والحروف/ فى هذا على سواء. ١٩٥

والرابع : ماعدا تلك الأقسامَ الثلاثة، ويدخل فيه نوعان:

---

(١) سقط من ر .

أحدها : ما كان ثلاثيا أصلهُ الواوُ نحو : رِضىً، وضُحىً، ورَحًا- فيمن قال : رَحَوْتُ - وعصاً، وقفًا.

والآخر: ما كان جامدًا لم يُمَلْ، سواء كان أسمًا أو حرفا، نحو : (لَدَى) و (أمَا) بمعنى: حقًّا و (عَلَى) فى وجْهَيْها[1]، و (إلَى) وما كان من نحو ذلك.

ونوع ثالث : وهو ما كانت ألفه مجهولة ولم تُمَلْ، وإن كان معربا قابلا للتصريف نحو : (خَسَا)[2] بمعنى فَرْد، و(لقاً)[3]، بمعنى مُلْقًى لايُعْبأ به.

فهذه الألفُ فيهما، وما كان مثلَها، لايُعرف لها أصل، إذْ لم يُتَصَرَّف فيها بتثنية ولا جمع ولافِعْل، ولا أُمِيلت، فلم يكن ثَمَّ دليل على أصلها.

وذَكر الناظم أن الأقسام الثلاثة المذكورة أولاً حُكْمُها أن تَنقلب الألف فيها إلى الياء، وأنّ القسْم الرابع يَنقلب فيه الالف [4] إلى الواو :

وأمَّا القسم الأول : وهو ما كانت فيه ألفُ رابعة فصاعدا، فقال فيه: «آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا» إلى آخره.

يعنى أنّ الاسم إذا كان مُرْتَقِيًا عن الثلاثة، بأن يكونُ رباعيًا أو خُماسيا أو سُداسيا، وبذلك تقع الألف فيه غيرَ ثالثة، فإنها تُقلب فيه مطلقا، سواء كانت الألف زائدة، كحُبْلَى وقَبَعْثَرَى، وأَرْطًى، فإنك تقول : حُبْلَيَانِ، وقَبَعْثَرِيَانِ،

---

(١) يقصد أنها تكون اسمًا وحرفًا، وتكون اسمًا بمعنى فوق، وذلك إذا دخلتَ عليها مِنْ كقوله:

* غَدَتْ من عليه بعدما تَمَّ ظِمْؤَها *

انظر مغنى اللبيب : على.

(٢) فى اللسان عن الفراء : «العرب تقول للزوج : زكا، وللفرد : خسا. ومنهم من يلحقها بباب فَتًى». وفى المقصور والممدود له ٦٨ : «وخسا وزكا مقصوران بكتاب الألف لأن أصل الزكا زكوتُ، وأصل خسا الهمزُ فتكتبان بألف ولايُجْريان لأزى معرفة، قال الشاعر :

كافرا خَسا أو زكا من دون أربعهٍ ... لم تَخْلُقُوا وجُـدُودُ الناس تَعْتَلِجُ

ومن أجراهما جعفر نكرةً بمنزلة بمعنى وثلاث أرباع إذا أجريت وإذا لم تُجْرَ».

(٣) كذا ، وفى اللسان : اللقى الشيء الملقى ، والجمع القاء .

(٤) ز : الف .

أرطَيَـان، أو كانت منقلبـة عن أصلِ واوٍ نحـو : مُـصْطَفَى، ومُـعْطًى، فـإنك تقول : مصطفيـان، ومُعْطَيَانِ، وإن كانا من صَفْو الشئ وصَفْوته، ومن: عَطَا يَعْطُو، أو ياءٍ، نحو : مشترى ، ومُجْتَبىً [١]، فإنك تقول : مُشْتَرَيانِ، ومُجْتَبَيَانِ [١] .

فأمَّا وجهُ القلب فلأجْل أنَّ علامةَ التثنية لابدَّ من فتح ما قبلها، وهو آخر المثنى، وما آخره ألفٌ لايمكن تحريكُه، لأنَّ الألف لاتقبل الحركة، ولم يُمْكن حذفُ الألف لالتباس المُثَنَّى بالمفرد عند الإضافة.

وبهذا[٢] يَبطل قولُ أهلِ الكوفة في إجازة حذف الألف في التثنية، مِمَّا كَثُرت حروفه، نحو : قَبَعْثَرىً، وجُمَادَى، ونحوهما، فيقولون : قَبَعْثَرانِ، وجُمَادَانِ، وكأنهم يَحْكُون ذلك عن العرب، ولم يَذكروا منه شاهدًا على تلك الحكاية. قال السِّيرَافي[٣] : لم أرَ الكوفيين استشهدوا على شئ من ذلك، يعني مما ادَّعْوا عن العرب، والذي يحفظه[٤] البصريون
في السماع / موافقةُ القاعدة من عدم الحذف ، وعلى هذا اعتمد الناظم ١٩٦
فلم يفرِّق في وجوب قلب الألف بين ما كَثُرت حروفه وما قَلَّت، بل قال : « اجْعَلْهُ يا إنْ كان عن ثَلاَثَةٍ مُرْتَقِيًا »، فإذًا لابُدَّ من قلب الألف ليتحرَّك ما قبل علامة التثنية بالفتح .

وأمَّا وجه قلبها ياء على الخصوص فَحْملاً على الفعل، لأن التصريف في الاسم محمولٌ عليه في الفعل، وأنت لو بَنَيْتَ فعلا مِمَّا فوق

---

(١) ز : مجتنى ومجتنيان .

(٢) ز : وهذا .

(٣) لفظ السيرافي في شرحه « .... على ذلك بشىء » .

(٤) ز : يحفظ .

الثلاثة لقلبتَ الألف إلى الياء، سواءٌ كانت أصلُها الواوَ أو غيرَها، فتقول: سَلْقَيْتُ، وأعْطَيْتُ، واصْطَفَيْتُ، ونحو ذلك. ولم يَأْتِ في الأسماء قلبُ الألف واوا في التثنية إلا في (مِذْرَوَيْن)[1] فوُقف على محلِّه.

وأمَّا القسم الثاني، وهو الثلاثي الذي الألفُ فيه منقلبةٌ عن الياء، فذكَر أن حكمه حكمُ ما قبله فقال: « كَذَا الَّذِي اليا أَصْلُهْ نَحْوُ الفَتَى».

يعني أن ما كان أصله الياءَ من الثلاثي تُقْلب الألف فيه إلى الياء. وبَيَّن أن مرادَه « الثلاثيُّ » التقسيمُ والتمثيلُ بالفَتَى، فالياء إذا قلت: الفَتَيَانِ، هي الأصلية، وكذلك تقول: رَحَيَانِ، وهُدَيَانِ، وَعَميانِ، وما أشبه ذلك.

وإنما قُلبت الى الياء لأنَّ القلبَ إذا كان لابُدَّ منه، فلا بُدَّ من واو أو ياء، فالذي هو الأصل أوْلَى أن يُؤْتَى به.

وأما القسم الثالث، وهو الجامد الذي لا أصلَ لألفه، لكن أُمِيل، فذكَر أن حكمَه الحكمُ المُتقِّدمُ بقوله: « والْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى ».

يعني أن الألف تُقلب فيه ياءً فتقول في (مَتَى) مُسمًّى به مَتَيانِ، أو في (بَلَى) بَلَيَانِ، ونحو ذلك.

وإنما قلبت إلى الياء دون الواو لأجل الإمالة التي هي مقرِّبة إليها.

فإن قيل: فإنَّ الإمالة تكون في بَنَاتِ الياء والواو، فمن أين أُلزِمتَ الياءُ معه حتى لا يجوز قَلْبُها واوا؟

فالجواب: أن الياء على اللاَّمات أغلبُ من الواو، ألا تَرَى أن ما كان فوق الثلاثةُ يقلب الى الياء مطلقا، وإن كان من نوات الواو، فلما كَثُرت الياء هنالك

(١) المذْروان: مُثَنَّى مِذْرَى. وهو طَرَفُ الألْيه. وشاهد التثنية بالوا قول عنترة:

أحَوْلِي تنفضُ استك مِذْرَوَيها لتقتُلني فها أنذا عمارا

انظر البيت فى كتاب الشعر لأبى علىٍّ ١/١١٨.

حَكموا مع الإمالة على الألف بالياء دون الواو مع الاستبهام [1]، حتى يتبيَّن لك أمرُها بتصريفٍ أو غيره، فتعمل عليه، كما قالوا : الكِبَا، فأمالُوا، ثم قالوا : كبوا وهذا معنى تعليل [2] سيبويه .

١٩٧ وأما القسم الرابع : وهو ما عدا / ما تقدم، فذكَر أن الألف تُقلب فيه واوا مُطلقا بقوله :" (في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واوًا الألِفْ).

يعني أن الألف تُقلب إلى الواو في غير الأقسام المتقدمة، فما كان ثلاثيا أصلُه الواو قُلبت الألف فيه إلى أصلها، فقلت: في (رِضًا) : رِضَوَانِ، وفي (ضُحًى) ضُحَوَانِ، وفي (رباً) رِبَوَانِ، وفي (عصاً) عَصَوَانِ، هكذا مطلقا من غير استثناء لنوع من أنواع الثلاثي.

وهذا الإطلاق يدل على إنه لم يَرْتَضِ مذهبَ الكوفيين، إذ فَرَّقوا بين المفتوح الأولِ وبين المضمومهِ والمسكورهِ، فوافقوا البصريين في المفتوح الأول، وقلبوا ألفَ [3] المكسورةِ والمضمومةِ ياءً، فقالوا : رِضَيَان، وضُحَيَانِ، وكتبوهما بالياء.

وحكى الكسائى في (رضاً) رِضَيَانِ، وهو نادر، قال السيرافي : ويرد على الكوفيين حكايةُ أبي الخطَّاب في (الكِبَا) كبَوَان، وحكايةُ الكسائى : حِمَوانِ، ورِضَوَانِ، ورِضَوانِ، في : رِضًا، وحِمًا. قال الجوهري : « وسمع الكسائى : رِضَوانِ، فى تثنية الرِّضَا، والحِمى» قال : والوجه حِمَيَانِ ورِضَيَانِ» قال : «ومن العرب من يقولها بالياء على

---

(١) في النسخ : الاستفهام ، وهو محرف .

(٢) الكتاب ٣/٣٨٦ – ٣٨٧. هذا ويقال للُكناية بغناء البيت: الكبا.

(٣) س : الألف . وهو خطأ .

الأصل، والواوُ أكثر»(١). وكأنه يَعنى بالأصلِ القياسَ عنده، فإن الأصل فى الألف الواوُ ولا بُدَّ (٢) .

والحقُّ ما ذهب إليه البصريون، وهو مُرْتضى الناظم (٣ على ظاهر كلامه، وإنماردُّت الألف إلى الواو لأنها إذا كان لابُدَّ من قَلْبها ٣) فإلى الأصل أوْلَى، كما تقدم فى الثلاثى اليائى .

وما كان جامدًا ولم يُمَلْ قُلِبَتْ ألفهُ واوًا، كالذى أصلهُ الواو، فتقول فى (لَدَى) مسمًّى به : لَدَوَان، وفى (عَلَى) : عَلَوَانِ، وفى (إلىَ) : إلَوَانِ، وفى (أمَا) أمَوَانِ، ونحو ذلك، ولا تُقلب إلى الياء، وإن كانت الياء أغلبَ على اللأمات كما قال سيبويه(٤). وغيرهُ، لأنه ليس شئ من بَنَات الياء تَلزم ألفه عدمَ الإمالة، بل القاعدةُ العربيَّة أن كل ما أصله الياءُ فالإمالة فيه جائزة، فإلزامهم عدمَ الإمالة، بل القاعدةُ العربيَّة أن كل ما أصله الياءُ فالإمالةُ فيه جائزة، فإلزامهم عدمَ الإمالة فى هذه الأشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها.

فإن قلت : إنما ألزَمت العرب ألفَ (عَلَى و (إلىَ) ونحوهما الفتحَ قبل الحكم بالواو، فلِمَ قلت : إن عدم الإمالة دليلُ على الواو، وهى لم تُوجَدْ/ بعدُ؟ ١٩٨

فالجوابُ أن يُقَال : إنَّا لانَدَّعى ما قلت، وإنما نقول : إنَّ هذه الأشياء بعد التسمية داخلةُ فى حكم ما ألزَمَتْهُ العربُ الفتَح لأجل أنَّ أصله الواو، لا أنَّا جعلنا إلزامَهم عدمَ الإمالة فيها لأجل أن أصلها الواو، فلا إشكالَ على هذا.

---

(١) هذا نص الصحاح في مادة « رضا » . أما فى « حمى » فقال « وسمع الكسائى في تثنية الحمى حموانِ ، قال : والوجه حميان » . هذا وشىء حمىً محضور لايقرب . والرضى مصدر رضيت عنه

(٢) يريد أن الأصل فى الف رضا الواو ، ولايشمل قوله حمى ، فإنّ الأصل فى الفها الياء .

(٣-٣) سقط من س .

(٤) الكتاب : ٣٨٨/٣ .

وقد اقتضى هذا التعليل ترجيحَ ما ذهب إليه الناظم والجمهور من قَلْب هذه الألف واواً. وذهب بعضهم إلى قلبها ياء، ورَجَّحه المؤلف في «الشرح»[1] بقاعدة سيبويه أن الباء على [2] الألف إذا كانت لاماً اعلب لكن، عارض هذه القاعدة كلام سيبويه في إن إلزامهم عدَم الإمالة دليلُ على الواو؛ إذ ما من ألفٍ أصلُها الياء إلا وإلا مالةُ جائزةُ فيها، فإنما يريد أنَّ الياء أغلبُ فيها فيما عدا ما ألزموا فيه عدمَ إلا مالة والله أعلم.

وما كانت ألفه مجهولةً، ولم تُمَلْ، قُلبت أيضا واوا بمقتضى كلامه فتقول في (خَسًا): خَسَوَانِ، وفي (لَقًى) لقَوَانِ، وما كان مثلَهما، ولا تُقلب إلى الياء للعِلَّة المذكورة في النـوع قبلَ هذا، من أن اعتزامهم عـلى ترك الإمالة دليلُ على الواو.

وبهذا أيضًا يُضَعَّف قولُ من ارْتَضى في هذه الألف قلبَها ياء، اعتماداً على غلبة الياء على الألف التي هي لام. وقد تقدم ما فيه آنفًا، فالأصح ما ذهب إليه الناظم والجماعة.

ثم قال: «وأَوْلِهَا مَاكَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ».

الهاءُ في «أوْلِهَا» عائدة الى الألف، أىْ: أوْلِ التي تَقَلِبُها ياءً أو واواً ما كان قد أُلِفَ في المُثَنَّى قبل هذا، واعتيد فيه من العلامتَيْن، وهما الألف والنون، أو الياء والنون، مفتوحًا ما قبلهما.

وعلى كلامٍ هنا سُؤالاتٌ:

أحدها: أنه قَصر الكلام في التثنية على المقصور والممدود، وترك الصحَيح، والجاريَ مَجراه من المعتل، نحو: ظَبْيٍ، وغَزْوٍ، وهذا حَسَنٌ (كما) [3] تقدم. وتَرك أيضا ذكر المنقوص، فلم يتعرضٌ له. وتَرْكُه مع الصحيح والجاري

---

(١) شرح التسهيل ١/٩١.

(٢) من الأصل: عن.

(٣) عن س.

مَجراه يُعطى أنهما على حكم واحِد، وهو إلحاق العلامتَيْن دون تغيير، وذلك، بإطلاقٍ،غيرُ صحيح، لأن المنقوص على قسمين : منقوصُ بقياس،، ومنقوصُ بغير قياس.

أمَّا المنقوص بغير قياس فعلى قسمين:

أحدهما : مايُرَدُّ فيه المحذوف فى حالة الإضافة، وهذا حكمهُ فى التثنية أن يُرَدَّ إليه. المحذوف فى التثنية[1]، لأنها أُجْريت فى اللَّحاق وعدمه مَجرى الإضافة، فنحو:أخٍ، وأبٍ، وحَمٍ، وهَنٍ-، فى اللغة القليلة - يُرَدُّ إليه/ المحذوف فى التثنية، كما يُرَدُّ إليه فى الإضافة، فتقول : أَخَوَانِ، ١٩٩
كما تقول : أَخُو زيدٍ، وأَبَوَانِ، كما تقول : أبو زيدٍ.

وكلامه يُشعر فى هذا القسم بأنك [لا][2]، تَرُدُّ إليه المحذوف فتقول وجوبًا : أَخَانِ، وأَبَانِ، وحَمَانِ. وهذا فاسدُ لايقال إلا فى الشذوذ.

والثانى : من قِسْمِي المنقوص غير القياسى مالم يُرَد إليه [3] المحذوف فى الإضافة، نحو : يَدٍ ودَمٍ وهَنٍ، فى اللغة الشهيرة. وحكمه ما يقتضيه كلام الناظم من جَرَيانه مَجْرَى الصحيح، فَتلْحق العلامتان دون تغيير، فهذا يَمْشِي له.

وأما المنقوص بقياس، وهو ما آخرُه ياء قبلها كسرة، فحكمه أن يُرَدَّ إليه ما حُذِفَ منه وجوبا، نحو: قاضٍ، وغَازٍ، وشَجٍ، وعَمٍ، فتقول : قَاضِيَان وغَازِيَانِ، وشَجَيانِ، وعَمِيَانِ، ونحو ذلك.

---

(١) في ت : «وهذا حكمهُ فى التثنية أن يُرَدَّ إليه المحذوف فى حاله، الإضافة، وهذا حكمه فى التثنية أن يُرَدَّ إليه المحذوف فى التثنية». وهو سهو واضح من الناسخ.

(٢) عن س .

(٣) سقط من « س » .

وكلام الناظم يُعطى بمقتضاه إلحاقَ العلامتَيْن من غير تغيير، مكان يجئ منه : قَاضَانِ، وغَازَانِ(١)، مثل : يدَانِ، وهذا فاسد لايقال.

والسؤال الثانى : أنه ذَكر من أقسام المقصور الجامَد، وأراد به ما لا أصل له من ياء ولاواو، ومَثَّله بـ (مَتَى) ودَخل بمقتضى ذلك الحروفُ وما كان نحوهَا من الأسماء.

وهذا القسمُ لايخلوُ أن يكون جامداً بالمعنى الذى أراد قبل التَّسْمية به أو بعدها، فإن كان قبل التسمية فكونُه جامدا صحيح، لكنه في تلك الحال لايُثَنَّى ولايُجمع باتفاق، لأنه لايُثَنَّى من الكَلِمَ [إلاَّ] (٢) الأسماءُ القابلَة لذلك، والحروف وما أشبهها من الأسماء لايصح فيها التَّثْنية. والناظم إنَّما أتى بالجامد هنا بناءً على صحّة التَّثْنية فيه، وفيها كلامُه.

وإن كان بعد التَّسْمية فالتَّثْنيةُ سائغَة، لصَيْرورته كسائر لأسماء المقصورة، نحو : عَصًا ورَحًى، لكنه فى تلك الحال غيرُ جامدٍ عند النحويين أجمعين سواه، حَسَبَ ما أظهر كلامُه؛ إذ كان النحويون يقولون: إن الجامد إذا سُمَّى به انْتَقل عن حالة الجمود إلى حالة سائر الأسماء الشبيهه به، فإن كان الحرفُ أو الاسم المبنِّى على حرفين كـ (مَنْ) و (قَدْ) صار بعد التَّسْمية بمنزلة : يَد ودَمٍ، ثلاثيًا فى الأصل، ويُقَدَّر أنه حُذف منه الآخر، ولذلك يَردُّونه فى التصغير والتكسير ونحوهما.

وكذلك/ يَفعلون فى ٠مَتَى) و (بَلَى) ونحوهما، فيعتقدون فى الألف ٢٠٠
أنها منقلبةُ عن أصلٍ، هو واوٌ أو ياءٌ، حَسَبَ ما أعطاهُم الدليل. والأصل هنا الياءُ فيما أُميل، اعتباراً بالإمالة كما تقدَّم بيانهُ، فليس (مَتَى) و (بَلَى) بعد التَّسمية بجامِدَيْن أصلاً، بل هما وبابُهما عند أهل العَرِبيَّة أجمعين

---

(١) فى ت : قاضيان وغازيان. وهو تحريف.

(٢) زدنا «لا» ليستقيم السياق.

كَعصًا:رَحَىً، فى جميع الأحكام، إلا فى العلميَّة خاصَّة، والتثنيةُ إنما تُبْنى على ثبوت التَّسْمية.

فهذا الذى قاله هنا غير صحيح، ومخالفُ للإجماع، وعلى هذا المعنى جَرى فى «التسهيل» و«شرحه [1]» من إثبات الألف الأصلية، وأسقطها فى «الفوائد» وجَرى على طريقة الناس .

السّؤال الثالث : أنه قال بعد ماذكَر الأقسامَ الثلاثة الأُوَلَ. فى الألف : فى «غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واوًا الألِفُ» فاقتضى أن الألف المجهولة تُقلب واوا مطلقا؛ إذ لم يعيِّنها بُحْكم سوى ما أعطاه هذا الكلام من الشمول والعموم فى القلب واوًا.

وهذا الحكم فى الألف المجهولة على إطلاقه غير صحيح، بل تنقسم الألف المجهولة إلى مُمَا لة عند العرب أو بعضهم، وغيرِ ممالة، فأمَّا غير الممالة فهى التى تُقلب واوا، وأمَّا الممالة فلا تُقلب إلا ياء كالألف الجامدة عنده، فلو سمعنا فى (خَسَا) الإمالةَ لقلنا فى التثنية : (خَسَيَانِ) كما تقول فى (مَتَى) : مَتَيَان، ،كذلك قال فى «التسهيل» قال : وإذا ثُنِّى المقصور قُلِبت ألفُه واوًا إن كانت بدلا منها، أو أصلا، أو مجهولة ولم تُمَلْ، وياءً إن كانت بخلاف ذلك ، وعلى المعنى فَسَّره فى «الشرح [2] » فهذا فيه ماترى.

والجواب عن الأول : أن المنقوص عند المؤلف ينقسم إلى قياسىٍّ وغيره، لكن العُرْف النحوىَّ عنده أنَّ المنقوص إنما يُراد به القياسىُّ، وكذلك قال فى «التسهيل»[3]: «فإن كان - يَعنى حرفَ الإعراب - ياءً لازمه تَلى كسرة

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٢) شرح لتسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٣) عبارة فى التسهيل : «فإن كان يأء لازمة تكى كسرةً فمنقوض» وقال فى الشرح ٨٩/١ : «والمقوض - القرفى لاسم الذى حَرفُ إعرابه ياء لازمة على كسرة»

فمنقوصُ عُرْفِى» وهو الذى يُشكل على كلامه، وغيرُ القياسى قد جُعل فيه ما قَبل الآخر كالآخر، فحكمُه حكم الصحيح إلا فى : أخ، وأبٍ، وأخواتها، فيُشكل أيضا. أما المنقوص العُرْفى فقد عُلِم أنَّ حذف آخره لِعلَّة هى ثبوت التنوين، إذْ كان أصل (قاصٍ) قَاضِىُ، فحُذفت الحركة من الياء استثقالا، فالتقى ساكنان/ الياء والتنوين، فحذُفت الياء فقيل : قاضٍ، ٢٠١ وإذا[1] كان كذلك ففى التَّثْنية يزول التنوين للِحَاق العلامتَيْن، فلا بُدَّ من رجوع الياء لزوال ما أَوْجَب حذفَها، فتقول : قَاضِيَانِ، وكذلك ما أشبهه.

فلما كان رجوع الياء معلومًا من جهة القياسِ لم يحَتج إلى التنبية عليه، وعلى أنه لو صَرَّح بحكمه لكان أليقَ به من تَكَلُّفِ مِثل هذا الجواب.

وأمَّا (أَخُ) وأخواته فإشكالُه وارد، ولعله لَمَّا خرج عن باب المنقوص غيرِ القياسى بهذا الحكم لم يُنَبَّه عليه لقلته، إذ هى أحرف معدودة، وهذا أيضافيه ما فيه.

والجواب عن الثانى أن مذهب المؤلِّف فى مثل (مَتَى) و (ألاَ) و (بَلَى) ونحوه، أن الألف فيه بعد التسمية أصليةُ غيرُ منقلبة، اعتبارًا بأصلها المنقول منه، وهو مذهبُ يَظهر من «باب التثنية» من «التسهيل» و«شرحه»[2] وربما وقع له فى «التسهيل» ما يشير إلى ذلك فى موضع آخر في ظَنِّى. وعند قراءته نَبَّهنا شيخُنا القاضى - رحمة الله عليه- وأنه مذهب المؤلف، استظهر على ذلك الموضع بكلامه فى «باب التثنية» ولكن سَقَط عن ذكرى الآن موضعه، ولاشك أن هذامذهبُ مردود، وموضع الردِّ عليه غيرُ هذا التقييد[3].

---

(١) فى الأصل : وإذا .

(٢) شرح التسهيل ٩١/١.

(٣) في ز : التفسير .

والجـواب عن الثـالث أن يقـال : يمكن أن يكون تَرك ذكـرَ الألف المجهولة رأسًا لقلَّتها؛ إذ لايوجد منها إلا النادر القليل، فلم يَحفل بها لأجل ذلك، والله أعلم. وقولُه : «آخرَ مَقْصُورٍ» هو منصوب بفعل مضمر يفسِّره

قوله : «اجْعَلْهُ يَا» من باب «الاشتغال». و«يا» في قوله : «اجْعَلْهُ يَا» وقوله : «كَذَا الَّذِى الْيَا أَصْلُه» محذوفُ الآخِرِ ضرورة. وقد جاء منه قولهم : «شربتُ مَا يافَتَى[1]». و«عَنْ ثَلاَثَةٍ» متعلِّق بقوله : «مُرْتَقِيًا». و«الجَامِدُ» معطوفٌ على «الَّذِى» والإشارةُ بـ«ذا» في قوله : «في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واوًا الأَلِفُ» ليس راجعًا إلى أَقْرَبِ مذكورٍ؛ بل هو راجع إلى جميع ماذَكَرَ من الأقسام التى تُقلب الأف فيها ياء، وعادتُه أنه لايشير بـ(ذا) و(ذى) إلا إلى أقرب مذكور، ولكن لم يَحترز هنا من هذا الإبهام، لأنه لايُتَصور إلا أن يكون راجعا إلى الجميع.

ثم ذكر الناظم حكم الممدود من الأسماء في التثنية فقال :

/ ومَـا كَـصَـحْـرَاءَ بواوٍ ثُنِّيَـا ٢٠٢

ونَحْـوُ عِلْبَـاءٍ كِـسَـاءٍ وحَـيَـا

بواوٍ اوْ هَمْـزٍ وغَـيْـرِ مـاذُكِـر

صَحِّحْ ومَـا شَـذَّ على نَقْلٍ قُصِـرْ

فقَسَّم[2] الممدودَ ثلاثة أقسام : ماكانت الهمزة فيه للتأنيث، وما كانت للإلحاق أو بدلاً من أصل، وما عداهما، وهو ما كانت الهمزة فيه أصلية.

---

(١) رواه ثعلب بإسناده إلى الكسائى، انظر مجالسه ٨٧ ـ ٨٨، وسرّ صناعة الإعراب لابن جنى ٧٨٦/٢.

(٢) س : قَسَّم .

وابتدأ بالقسم الأول فقال : «ومَا كَصَحْرَاءَ بَواوٍ ثُنِّيَا».

يَعنى أن ما كان من الأسماء الممدودة همزتُه كهمزةِ صَحْراءَ، أى في كونها للتأنيث، فإن حكمه في التثنية أن تُقلب الهمزةُ فيه واوًا مطلقا، فتقول في صحراء : صَحْرَاوَنِ . مثله(١) : حَمْرَاءُ، وغرَّاءُ، وبَيْضاءُ، وزكَرِيَّاءُ، وعَمْيَاءُ، تقول : حَمْرَاوَانِ، وغرَّاوَانِ، وبَيْضَاوَانِ، وزكَرِيَّاوَانِ، وعَمْيَاوَانِ، وفي الحديث «أفعَمْيَاوَانِ أنْتُمَا»(٢) وقال الشاعر(٣):

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عند مُحَلِّمٍ
قَدْ تَمْنَعَانِكَ أن تُضَامَ وتُضْهَدَا

ولم يَحتج الناظم إلى تعيين محل الواو، فلم يَقُل : (آخرَ الممدودِ)(٤) المثنَّى اجعله واوا، كما قال في التثنية(٥) : «آخرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا» اتِّكالا على فهم المراد، وأن التغيير اللاَّحق إنما يكون في آخر الاسم المثنى.

وذكرَ القلبَ واوًا، ولم يَذكر غيره، لأن ماعداه شاذٌّ لايُقاس عليه، وذلك مذهب البصريين.

وقد بَنى على بعض الشُّذُوذات في هذا الباب الكسائىُّ والكوفيُّون في أشياءَ نُنَبِّه عليها عند تَنْبيه الناظم على شذوذ الباب إثْرَ هذا إن شاء الله.

---

(١) في ز : ومثاله .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذى والإمام احمد عن أم سلمة ـ رضي الله عنه ـ أنظر سنن أبى داود، كتاب اللباس ٦٣/٤، وعارضه، الأحوذى، زبواب الأدب ٢٣٠/١٠، ومسند أحمد ٢٩٦/٦.

(٣) غير منسوب وهو في المنصف ٦٤/١، ١٤٨/٢ شرح شواهد الكافية ١١٣ ـ ١١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤، وشرح الكافية للرضى ٣٥٦/٣. واللسان : وفيه : «وتهضما» وهو بمعنى، فضهَدَه : ظلمه وقهره.

(٤) سقط من س .

(٥) كذا في النسخ ، وصوابه : في المقصود .

وإنما قُلِبَتِ الهمزةُ هُنا، وكان الأَوْلَى تركَها على حالها؛ إِذْ لا مُوجِبَ لِقَلْبِها في الظاهر، كما كان لِقَلْب الألف في المقصور مُوجِب، وهو كراهةُ التقاء الساكنين ـ لأن هذه الهمزة لما كانت بدلاً من ألف التأنيث كُرِه بقاؤها، لأن وقوعها بين أَلِفَيْن كتوالى ثلاث ألفات، فَتُوقِّيَ ذلك ببدلٍ مناسب، وهو إمَّا واوٌ وإمَّا ياء، فكانت الواوُ أَوْلى، لأنَّها أبعدُ شَبَهًا من الألف، وإنما أُزِيلت الهمزة لقربها من الألف، والياءُ مثلُها في مقاربة الألف، فتُرِكت وتَعيَّنَتِ الواوُ.

وقال المُبَرِّد : قُلبت واوًا لزيادة ثِقَل الهمزة بين أَلِفَيْن بالتأنيث، ولأن الهمزة ليست من علامات التأنيث كالواو، بخلاف الياء، ألاَ تَرى قولَهم : (أنتِ تَذْهَبِينَ) كيف جُعِلت علامةً للتأنيث؟ فكان قلب الهمزة لما ليس علامةً مِثْلها أَوْلَى.

وقيل : إنما اختارُوا الواوَ لأنَّها أَبْيَنُ في الصَّوتِ من الياء قال شيخنا الأستاذ ـ رحمة الله عليه ـ فيما حكاه عنه شيخُنا الأستاذ أبو عبدالله / البَلَنْسِي : والأَوْجَهُ عندي في التعليل أن يقال : لَمَّا وَجب واوا ٢٠٣
في النَّسَب، بسبب أنها لو قُلبت ياءً لاجتمعت ثلاث ياءات، كذلك قُلبت في التثنية واوًا، لأن التثنية وجَمْعَيِ التصحيح والنَّسَبِ تَجْرِى مجرىً واحدا.

قال : وكيف يَلِيق أن يُقال : فَرُّوا من الياء لقربها من الألف، مع أنهم قد فَرُّوا إليها في مسألة (مَطَايَا) لأنَّها [لمّا](١) صارت إلى (مَطَاءَا) كَرِهوا اجتماع أَلِفَيْن بينهما همزةٌ تُشبه الألف، فصارت كثلاث ألفات، فقلبوها ياء لقربها من أصلها، إذ لم يُرِيدوا إبعادَها عن أصلها جُمْلَةً، فقالوا : مَطَايَا.

---

(١) عن س.

قال : فأنت تراهم رجعوا إلى الياء، فكيف يَفِرُّون منها في التثنية؟! وإنما نحو ذلك فلك فيه وجهان :

أحدهما : أن تَقلب الهمزة واوا .

والثانى : أن تَتركها على حالها من غير تغيير، وذلك قوله : «بواوٍ أوْ هَمْزٍ».

أى أنت مخيَّر في هذين الأمرين، إن شئتَ قلبتَها واوا ، فقلت في (عِلْبَاءٍ) : عِلْبَاوَانِ، وفي كساء (كِسَاوَانِ، وفي (حَيَاءٍ) : حَيَاوَانِ، وإن شئتَ تركتَها على حالها ، فقلت : عِلْبَاءَانِ، وحَيَاءَانِ، وكِسَاءَانِ[1] .

وتمثيلُه بعِلْبَاءٍ وكِسَاءٍ هو الذى بَيَّن حقيقة الهمزة الجائزِ فيها الوجهان :

وحَوىَ هذا القسم نوعين :

أحدهما : ماكانت همزتُه مُبَدلةً من حرف الإلحاق، وذلك (عِلْبَاءٌ) إذ ليست للتأنيث، لأجل انصراف الاسم، ولا مبَدلةٍ من أصلٍ، لقولهم : سَيْفٌ مَعْلُوبٌ ومُعَلَّبٌ : إذا كان مشدودَ المِقْبَض بالعِلْبَاء. والعِلْبَاءُ: عَصَبَةٌ في العُنُق صفراء، قال أبو النَّجْم[2]:

يَمُــرُّ فـي الْحَلْقِ عَلَـى عِلْبَـائِـهِ
تَعَـمُّجَ الْحَـيَّـةِ في غِـشَـائِـهِ

وكذلك (الحِرْبَاءُ) ألفه للإلحاق، وهى دُوَيْبَّة تَستقبل الشمس حيثما دارت.

ومثله (الخِرْشَاءُ) لِسَلْخِ الحَيَّة، و(الحِزْباءُ)[3] و(الجِلْذَاءُ) و(الصِّلّداءُ) ونحو ذلك.

---

(١) في س : وكساءان وجياءان .

(٢) ديوانه ٥٦. وفيه : «يمن في الخاق». وتَعَمَّجت الحيَّةُ : تَلَوَّت.

(٣) الحِزْباءة : : الأرْضُ الغليظةُ الشديدَةُ الحَزْنَة، والجمع حِزْباء، وحَزَابِى. والجِلْذاءُ مثلها، وكذلك الصِّلّداءُ.

وإنما قُلبت واوا في أحد الوجهين تشبيهًا لها بهمزة (حَمْرَاءُ) حيث (كانت)[1] كل واحدة بدلا من حرف زائدٍ غيرِ أصلى، وبَقاؤها على حالها تشبيهٌ لها بهمزة (كساء) و(رِدَاءٍ).

والنوع الثاني / : ماكانت همزتُه مُبْدَلَةً من أصل، وذلك (كِسَاءٌ) ٢٠٤ و(حَيَاءٌ) فالمثالان معًا معناهما واحد، وكِلاَ الهمزتين مبدَلة من ياءٍ[2] هي لام الكلمة، لأنهما من : كَسِيَ، وحَيِيَ، والكِسَاءُ والحَيَاءُ معروفان لغة، وإنما قُلبت تشبيهًا لها بهمزة (عِلْبَاءٍ) حيث كانت كل واحدة منهما ليست بأصل بنفسها؛ بل منقلبةٌ عن غيرها، وكونُ كل واحدة في مقابلة حرفٍ أصلى، أما همزةُ (كِسَاءٍ) ففي مقابلة ما انْقَلبت عنه، وأما همزة (عِلْبَاءٍ) ففي مقابلة ما أُلْحقت به، وهو لام (سِرْبَالٍ) ونحوه.

ولم يَذكرِ الناظمُ هنا تَفَاوُتًا بين النُّوعين في قَلْب الهمزةِ واوًا، وقد نَصُّوا : على التفاوُتِ، وأَنَّ الإثبات أجودُ من القَلْبِ مُطلَقًا.

قال سيبويه[3]: «اعلم أَنَّ كُلَّ مَمدُودٍ كان مُنْصَرفًا فهو، في التثنية والجمع، بالواو والنون في الرفع[4] ، بالياء والنون في الجر والنصب، بمنزلة ماكان آخره غيرَ معتلٌ من سِوَى ذلك، وذلك قولك: رِدَاءَانِ، وكِسَاءَانِ، وعِلْبَاءَانِ، فهذا الأَجْوَدُ الأكثر».

فهذا نَصٌّ على أنَّ الإثباتَ هو الأَوْلَى على الإطلاق.

ثم ذكَر بعد ذلك أنَّ (عِلْبَاوَانِ) أكثرُ من (كِسَاوَانِ) في كلام العرب، لشبَهها بحَمْرَاء.

---

(١) سقط من س.

(٢) كذا، والمعروف أن همزة كساء بدل من واو، وأصل كَسِي كَسِوَ، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة.

(٣) الكتاب ٣/٣٩١.

(٤) عن س ، وبه نصّ الكتاب .

وعلى هذا دَرج الناس إلا ابنَ عصفور، فإنه زعم أن همزة (عِلْبَاءٍ) أوْلَى بالقلب من همزة (كِسَاءٍ) والتصحيحَ في (كِسَاءٍ) أوْلَى من القلب واوًا، لقرب همزة (عِلْبَاءٍ) من همزة التأنيث، وقُرْبِ همزة (كِسَاءٍ) من الهمزة الأصلية كقُرَّاءٍ، وعلى هذا تَبِعَهُ المؤلِّف، وهو رأى خالفا فيه الناس، وقد نَقَل ابن هَانِى (١) في «شرح التسهيل» عن ابن عُصْفُورٍ(٢) وعن النحويِّين غيرَ ماقالوه جَمِيعًا، فإيَّاك أن تَعْتَمِد عليه في هذه المسألة أَصْلاً.

وقال السيرافي(٣): الباب في تَثْنِيَة الأنواع الثلاثة، يعنى ماعدا همزةَ التأنيث، الهمز، لأنه الظاهر، قال: ويجوز فيهن الواو لا ستثقال الهمزة بين ألفَيْن، فعلى كلٍّ تقدير فات الناظمَ التنبيهُ على الأوْلويَّة، ولكنه قد لايَحفل بذكر ذلك؛ إذْ(٤) كان الجميع جائزا، وقد مَرَّ في «نَظْمِهِ» من هذا القَبِيل مواضعُ.

ثم ذَكَرَ القسمَ الثالثَ فقال: (وغَيْرَ ماذُكِرَ صَحِّحْ) «غيرَ» منصوب بـ«صَحِّحْ» أى: صَحِّح غيرَ ماذُكِرَ، يريد أنَّ ماعدا ماتَقَدَّم من القسمين حكمُه في التثنيه / التصحيحُ وعدمُ الإعلالِ، وهو أن تُتْرَكَ الهمزةُ على ٢٠٥ حالها بدون تغيير.

ولم يَبْق لهذا القسم من أقسام الممدود إلاَّ ما همزتُه أصليَّةٌ، نحو: قُرَّاءٍ(٥) ووضَّاءٍ(٥)، لأنَّهما من: قَرَأَ، ووَضُؤَ وجَهُه، أى حَسُن، فتقول:

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن هالى اللخمي الإشبيلى. كاك إماما في العربية، قرأ على أبي أسحق الغافقي، وأبي بكر بن عبيد وقد أثنوا على شرحه للتسهيل، وله غير ذلك من المصنفات. انظر الدرر الكامنة ٤/٢١٠، بغية الوعاء ١/١٩٢.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٣ ـ ١٤٤.

(٣) تصرف الشارح في عبارة ا لسيرافي .

(٤) في الأصل ، ز : إذ .

(٥) القُرَّاء : الناسك. ومثله القارىء والمُقَرِّئُ. والوُضَّاء والوَضِيءُ : الحَسَنُ النظيف، يقال : وَضُؤَ يَوْضُؤُ وضاءَةً.

قُرَّاءَانِ، ووُضَّاءَ انِ، وإنما لم تُقْلَب هذهِ (الهمزة)[1] لِقُوَّتِها بالأصالة، وعدم انقلابها عن غيرها، لأن التغيير يأنس بالتغيير ، فلما كانت أَصْلاً لم يَلْحَقْهَا تَغْيِيرٌ تَحَصَّنَتْ بذلك عن القلب، وهذا هو الأشهرُ فيها، والذى عليه كَلاَمُ العربِ.

ثم قال : «ومَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرَ» يعنى أن ما شَذَّ وخرج عما تقدَّم ذكرهُ في كيفيَّة التثنية مقصورٌ على النقل، وموقوفٌ على مَحَلِّه لايُقاس عليه، لقلَّتهِ ونُدُورِه.

وتنبيهُه على الشُذُوذِ ليس بمقصور على تثنية الممدود فقط، بل هو عامٌّ في جميعِ الأقسامِ، ماذَكره نَصًّا، وماتَرك ذكرهَ للعلم به، فلابُدَّ إذًا من ذكر بعض مانُقل في الأقسام الأربعة التى للمثنى، ليَحْصُل به شرحُ ما أجمله الناظم في هذا الكلام.

فأما الصحيحُ الآخرِ : والجارى مَجراه فممَّا شَذَّ منه قولُهم في (أَلْيَةٍ) أَلْيَانِ، وفى (خُصْيَةٍ) : خُصْيَانِ؛ إذ كان الحقُّ على مقتضى القاعدة لَحاقَ العلامتين من غير حذف شىءٍ، لكنَّهم شَذُّوا فحذفُوا هاءَ التأنيث، وكان الأصل : أَلْيَتَانِ، وخُصْيَتَانِ، قال الراجز[2]:

* تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الوَطْبِ *

وقال الآخر[3]:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ
ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَيَا حَنْظَلِ

(١) عن س .

(٢) هو خطام المجاشعى أو غيره. انظر الرجز في الكتاب ٥٦٩/٣. والمقتضب ١٥٣/٢، والمنصف ١٣١/٢.

(٣) مجهول، ولغير هو نوادر أبى زيد ٣٩٣، والمقتضب ٤١/١، والمنصف ١٣١/٢.

وأما المنقوصُ فممَّا شَذَّ منه ردُّهم لامَ الكلمة المُعْتَزَمَ حذفُها، فقالوا في (يَدٍ):[1] يدَيَانِ، قال[2]:

يَدَيَانِ بَيْـضَـاوَانِ عِنْدَ مُـحَكَّمٍ
قـد تَمْنَعـانِكَ أن تُضَـامَ وتُضْـهَدَا

وفي (دَمٍ) دَمَيَانِ، ودَمَوَانِ، قال الشاعر[3]:

فَلَوْ أنَّا على جـحـر[4] ذَبَحْـنَـا
جَـرَى الدَّمَـيَانِ بالخَـبَـرِ الْيَـقِينِ

وهذا إذا لم يُحملا على أنهما تثنية للُغة القَصْرِ؛ إذْ قالوا : الدَّمَا، والْيَدَا، كالفَتَى، والرَّحَى. وقالوا في (الأخِ) و(الأبِ) : أخَـانِ، وأبَانِ[5]، وهما أيضا مُحتملان لأن يكونا تَثْنيةً على لغة النَّقْص مطلقا.

وأمَّا المقصورُ : فشَذَّ منه أشياء، منها أنهم قالوا : مِذْرَوانِ، فَقلبوا الألف إلى الواو وهى رابعة، قال عَنْترة[6]:

أحَـوْلِى تَنْفُضُ اسْـتُكَ/ مِـذْرَوَيْهـا ٢٠٦
لِتَـقْـتُلَنِى فـهـا أنَا ذَا عُـمَـارَا

---

(١) سقط من س .

(٢) تقدم البيت وتخريجه من قريب.

(٣) هو علي بن بَدَّال السُّلَمِي كما رجح البغدادى في الخزانة ٤٨٩/٧. والبيت في المقتضب ٣٦٦/١، وانظره في نتائج الفكر للسهيلى ٣٦٧.

(٤) في الأصل ز ، س : حجر ، وهو تصحيف .

(٥) في اللسان : قال ابن بَرِّى : شاهدُ قولهم : أباك، في تثنية أبٍ قولُ تكْتَمَ بنتِ الغوث :

باعدنى عن شتْمِكم أبانِ عن كـلِّ عيب مُهذَبانِ

وفي مادة أخا : «وبعض العرب يقول : أخاكِ على النقص».

(٦) ديوان ٢٣٤، وانظر كتاب الشعر لأبى على ١١٨/١.

وكان القياس : مِذْرَيَانِ، كحُبْلَيَانِ، ولكن لَمَّا لم يكن له مفرَد مستعمَل جعلوا علامَتَيِ التثنية فيه كتاء التأنيث في : شَقَاوَةٍ، وعَظَايَةٍ(١)، قد بُنيت الكلمة عليها.

ومنها أن الكوفيون قالوا : إنّ العرب تُسْقط الألفَ المقصورة مِمَّا كَثُرت حروفه، كخَوْزَلَى(٢)، وقَهْقَرَى، فيقول : خَوْزَلَانِ وقَهْقَرَانِ.

ولم يَحْكِ البصريون من ذلك شيئا عن العرب، فإن صحَّ مانقلة الكوفيون فيكون، ولا بُدَّ، من الشذوذ المقصور على النقل، إذ لو كَثُر لَقَضت العادةُ باشتهاره حتى يَحفظ منه غيرهم شيئا، فإذْ(٣) لم يكُن كذلك، ولابُدَّ من تصديق الرُّواة، فيكون من الشاذِّ. وقد تقدم نقلُ مذهبهم.

وأما الممدود : فشَذَّ منه أشياءُ أيضا، منها في همزة التأنيث إثباتُها على حالها، حُكِي أن من العرب مَنْ يقول : حَمْرَاءَان(٤)، وصَحْراءَانِ(٥) . وذلك نادر، فَمِنْ ثَمَّ لم يَبْنِ عليه الناظمُ، بل حَتَمَ القلبَ إلى الواو.

وقد ذهب الكسائي إلى جواز الهمز قياسًا، وهذا إنما بَناه على ماحُكى عن العرب، ولم يُحْكَ من ذلك عنهم شيءُ يُعْتَدُّ به في القياس، فلا يُبْنَى عليه .

وقد استَحسن الكوفيون في الممدود، إذا كان قبل الألف واوٌ أن يُثَنُّوا بالهمزة وبالواو، نحو : لأْوَاءُ(٦)، وجَأْوَاءُ، وأجازوا الوجهين في نحو : سَوْآءَ(٧)، فيقولون : سَوْآءَانِ، وسَوْآوَانِ، وكذلك اللأْواوان، والجَأْوَاوَانِ.

---

(١) العظاية : دويبة على خلقة سام أبرص أعيظم منه شيئا .

(٢) الخَوزلى : مشية فيها تثاقل وتبختر .

(٣) س : فإذا

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٥٤.

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/٩٣ .

(٦) اللاواء : الشدة وضيق المعيشة. ويقال : فرس أجأى، والأنثى جأواء من الجُؤْوَة، وهو لون من ألوان الخيل والابل، وهى حمرةٌ تضرب إلى السواد.

(٧) السوآء : القبيحة، والسوأة السوآء : المرأة المخالفة.

قالوا : والهمزُ[1] أكثر في كلام العرب.

ومنها أنهم حذفوها رأسًا في التثنية من أربعة ألفاظ، وهي خُنْفَسَاءُ، وبَاقِلاَّءُ، وعَاشُورَاءُ، وقُرْفُصَاءُ، فقالوا : خُنْفُسَانِ، وبَاقِلاَّنِ، وعَاشُورَانِ، وقُرْفُصَان.

وأجاز ذلك الكوفيون قياسًا في كل ماطال من الممدود كالألفاظ المتقدِّمة، فيقولون : قَاصِعَانِ، حاثيان، في : قَاصِعَاءَ، وحَاثِيَاءَ[2]، وكذلك ماأشبه.

ومنها أنهم حكَوا أن من العرب من يُبدل من الهمزة الياء، فيقولون: حَمْرَايَانِ[3]، وبَيْضَايَان، ونحو ذلك، وأجازوه قياسًا، أعنى الكوفِيِّن، وكلُّ هذا، إن وُجد في كلام العرب، من قبيل المقصور على النَّقْل لنُدوره، فالصواب ألاَّ يُبْنَى عليه.

ومنها في المُبْدَلَة من أصل أن الكسائى حَكى قلبَها ياء عن بعض العرب، فيقولون : كِسَايَانِ، ورِدَايَان، وقَضَايَانِ، ونحوها. وكأنَّ قولهم : «عَقَلْتُه بِثِنَايَيْنِ[4]» من هذا، ولكنْ وجهُ هذا بناؤه على علامة التثنية، كما بَنُوا (سِقَايَة) على التاء، وذلك لأنهم لم ينطقوا له بمفرد، وهذا أيضا من الشُّذُوذات.

ومنها في الأصلية : قَلْبُها واوا، فيقال : قُرَّاوَانِ، ووُضَّاوَانِ أجاز ذلك الفارسي[5] قياسًا على قول بعضهم في النَّسَب : قُرَّاوِيٌّ .

---

(١) س : الهمز .

(٢) الحاثياء : تراب جحر اليربوع الذى يحثوه برجله.

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٥٤.

(٤) الكتاب ٣/٣٩٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٦٩. الثنايان : جبلٌ واحد تُشَدُّ بأحد طرفيه اليد وبالطرف الآخر الأخرى، فهما كالواحد. وإنما لم يُهمز لأن لفظه جاء مُثَنًّى لايفرد واحدُه فيقال : ثناء فتركت على الأصل كما قالوا في مِذْ رَوَين. انظر لسان العرب : ثنى.

(٥) التكملة ٤٢.

قال ابن الضائع : وكان الأستاذ أبوعلى[1] يَأخذ عليه في ذلك، يعنى في كونه قاس على ماهو شاذٌّ، وكان الشَّلَوْبِين يَجعل ذلك من شواذ النَّسَب، ثم وَجَّهه الشلوبين بأن الهمزة في التثنية لها ثِقَلٌ خاصٌّ بها، وهو وقوعها بين أَلِفَيْن، ومِمَّا يدل على ثِقَلِها عندهم أن مِمَّنْ لغتُه تحقيقُ الهمزة مَنْ يُسَهِّلها إذا وَقعت بين أَلِفَيْن، كالوقف على : رأيْتُ كِسَاءً، حكاه سيبويه[2]، كما أن المحقِّقين يُسَهِّلون الهمزة المجتمعةَ مع مِثْلها.

ولَمَّا أتمَّ (الناظم)[3] الكلام على التثنية، وما تعلَّق بها من الأحكام، أخذ يذكر الحكم في جَمْعَيِ التصحيح، وهما الجمع على حَدِّ التثنية، والجمعُ بالألف والتاء، فقال :

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى
حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ
والْفَتْح أبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ
وإنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وأَلِفْ
فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا في التَّثْنِيَهْ
وتَاءَذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

وابتَدأ بذكر ماعَداه.

والمجموع كما تقدَّم أربعة أقسام :

---

(١) هو الشلَّوبين، عمر بن محمد الأزدى. إمام من أئمة الأندلس في العربيّة واللغة، أخذ الجلّة عنه كتاب سيبويه، من تآليفه : شرح الجزوليَّة، وإملاءً على كتاب سيبويه، وغيره. عاش بين سنتى ٥٦٢ ـ ٦٤٥هـ.

(٢) الكتاب ٣/٥٥٣.

(٣) عن س .

فأمَّا الصحيحُ الآخِر : فلا زيادةَ فيه، على ماتقدم في «باب المُعْرَب والمَبْنى» فلم يَحتج إلى ذِكْره.

وأمَّا المنقوصُ : فحكمُه في الجمع مخالفٌ لحكم التَّثْنية، فإن التثنية تَرُد منه فيها ماتَرَدُّه الإضافة، كما ذكُر في الاعتراض عليه. وهنا لايُعْتَبر شيءٌ من ذلك، بل يَبْقَى المنقوص في الجمع على حالِه قبلَه مُطلَقًا[1] سواءٌ كان منقوصًا بقياس أم بغير قياس، ويُعَدُّ آخره كأنَّه لم يُحذف منه شيء، فتقول في (قَاضٍ) : قَاضُوَن، وفي (عَادٍ) : عَادُونَ، وفي (شَجٍ) : شَجُونَ. قال اللّه تعالى : {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ}[2]. وقال : {بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ}[3].

وكذلك / إذا سَمَّيت بَيَدٍ، ودَمٍ فإنك تقول : يَدُونَ، ودَمُونَ، ولاتَرُدُّ ٢٠٨ شيئا.

هذا هو الحكمُ الظاهُر في الجميع، وإن كان باب (قاضٍ) ونحوه جاريا على قياسٍ تَصْرِيفى؛ إذ كان الأصل أن يقال :قَاضِيُونَ، ثم أُعِلَّ، لكنَّ الحاصل في الظاهر عدمُ التغيير.

والناظمُ في تَرْك التَّنْصيص على حكم المنقوص هنا أعْذَرُ منه في تَرْكه التنصيصَ عليه في التثنية؛ إذ لايَلزمه هنا به[4] اعتراضٌ، وقد لزمَهُ هنالك[5] ، فَلَمَّا كان المنقوص على هذا السبيل لم يَحتج إلى ذكره هنا.

وأمَّا الممدود فقد ذكَر حكمَه في التثنية، وانَّه الهمزة فيه يَختلف الحكم فيها، وكذلك الأمرُ هنا، فإن كانت أصليَّة فالإثباتُ، فتقول : قُرَّاءُونَ ووُضَّاءُونَ.

---

(١) بعده في الأصل « في قاضٍ وقاضون » . وهي مخلة بالسياق .

(٢) سورة الشعراء : ١٦٦.

(٣) سورة النمل ٦٦ .

(٤) ز : به هنا .

(٥) في الأصل هذ : هناك .

وإن كانت مُبْدَلَةً من ألف التـأنيث فالقلبُ، فتقول في (زَكَرِيَّاء) : وزكَرَيَّاوون وزَكَرِيَّاوِينَ، وفي (صَحْراءَ) اسمَ رجل : صَحْرَاوُونَ، وصَحْرَاوِينَ. وكذلك ما أشبهه.

وإن كانت مُبْدَلَةً من أصلٍ أو من حرف الإلحاق فالوَجْهان، فتقول في (عَطَاءٍ) و(رَجَاءٍ) عَلَمَيْن : عِلْبَاءُونَ، وعِلْبَاؤونَ، وحِرْبَاءُونَ، وحِرْباوونَ، وما أشبه ذلك[1] . وإذا كان حكمه قد تقدم لم يَحتج إلى إعادته؛ بل أحال على المعلوم فيه.

وبهذا يُعلم أنه لم يَرْتَضِ جوازَ الهمز في نحو : صَحْرَاوُونَ؛ بل جعله على حكم التثنية على الإطلاق.

وقد أجاز الهمزَ على مذهب الإبدال المازنُّي فيما ذُكِر عنه، اعتماداً منه على أنها واوٌ مضمومةٌ، وكلُّ ماكان كذلك فيجوزُ في التصريف قَلْبُها همزةً، كوُجُوهٍ وأُجُوهٍ، ووُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ، ونحوِ ذلك.

قالوا : وما قاله سَهْوٌ، لأنَّ الضمَّ هنا كَضَمِّ الإعراب في نحو : دَلْوُكَ، وكالضمِّ في التقاء الساكنَيْن إذا قلت : هؤلاء مُصْطَفَوُ النَّاسِ، وما كان مثلَ هذا فلا يُهَزُ باتِّفاقٍ، لعدم ثُبُوتِهِ، وكَوْنِه عارضاً.

وأيضاً فَلَمَّا كانت منقلبةً عن الهمز لم يَصحَّ أن تُرَدَّ إليه، لما يَلزمُ من وُقوع اللَّبْس أو نَقْصِ الغرض، وهما مُجْتَنَبان، فالصحيحُ مذهبُ الناظمِ والجُمهور.

ونُقل عن المُبِّرد موافقةُ المازنّي والرَّدُّ على سيبويه، ثم ذِكُرَ أنَّ المبرد نَزَعَ عنه، ورَدَّ على المازني.

---

(١) عن س .(١) .

وأما المقصور / فهو الذى احتاج إلى ذِكْره، لأنه في الجمع لايَبقى ٢٠٩ على أصله بلا تغيير فَيَلْحَق بالمسكوت عنه كالصحيح، ولايَثْبتُ له حكمُ التثنية من قَلْب الألف فيُسْتَغْنَى بذكره هناك كالممدود، فلم يكن له بُدٌّ من ذكره، فقال : «واحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ في جَمْعٍ» إلى آخره.

يعنى أن الاسم المقصور إذا جُمع على حَدِّ التثنية، وهو أن يُجمع بالواو والنون، أو الياء والنون، فإن الحرف الذى تُكَمَّل به ذلك الاسم، وهو الحرف الأخير، يُحذف رأسًا، ثم تَلحق العلامتان، فسواءٌ أكانت الألفُ منقلبةً عن أصلِ واوٍ أو ياءٍ، أم كانت رابعةً فصاعداً، لتأنيثٍ أو غيره فتقول في موسى مُوْسون ومُوسَين ، وفي مصطفى مُصطفَون ومصطفين وفي (زَكَرِيًّا) مقصوراً : زَكَرِيُّونَ، وزَكَرِيِّيَن، قال الله تعالى : {وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ}[(١)]. وهو جمع (الأَعْلَى)، وقال تعالى : {وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ}[(٢)] وهو كثير. فحُذفت الألف مطلقا، لكن لَمَّا حذفوها تَركوا دليلاً عليها يُشعر بموضعها، وهو فتحُ ماقبلها؛ إذ كان قبل حَذْفِها مفتوحًا، فَتُرِكَ على حاله.

ولَمَّا كان هذا مُحتاجًا إلى استدراكه نَبَّه عليه بقوله : «والْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بما حُذِفْ» «الفتح» مفعول بـ«أَبْقِ» و«مُشْعِرًا» إما حال من فاعل «أَبْقِ» أى : حالة كونك مُشْعِرًا بإبقائه، أو من مفعوله، أى : حالة كون الفتح مُشعِراً. يريد أن الفتح الذى كان موجوداً قبل الألف يَبْقَى على حاله إشعاراً بأنه قد كان ثَمَّ مافُتِح له ذلك الحرفُ، وليس إلا الألفَ، ولو لم تَبْقَ الفتحةُ لم يكن ثَمَّ دليلٌ على الألف؛ إذ كانت واوُ الجمع تَطَّلِب بضمٍّ

(١) سورة آل عمران : ١٣٩.

(٢) سورة ص : ٤٧.

ماقبلها، وياؤه تَطْلُبُ بكسره، فكان اللَّبْس يقع بين المقصور وغيره، فحَافَظُوا على ماقَصدوا من التمييز بالفتحة.

ونَبَّه أيضا بذكر إبقاء الفتحةِ على مسألةٍ أخرى، وهى ارتضاؤه لمذهب أهل البصرة؛ إذ كان إبقاءُ الفتح هو البابَ، وعليه كلامُ العرب، وبه جاء القرآن، فلم يُجيزوا خلافَه.

وذَهب الكوفيون، فيما نَقل بعضُ الناس عنهم[1]، إلى جواز ضَمِّ
ماقبل الواو، وكسر ماقبل الياء، بعد حذف / الألف، فيقولون في ٢١٠
(مُوسَى): مُوسُونَ، وموسين وفي (حُبْلَى)، ومُوسِيَن، وحُبْلِينَ، كأنه جمع : مُوسٍ وحُبْلٍ، وكذلك ما أشبه.

والذى نَقل[2] المؤلف عنهم أنهم يُلحِقُون المقصورَ، الذى ألفُه زائدةٌ بالمنقوص، فإن كان المقصور أعجميًا أجازوا فيه الوجهين، لإمكان زيادةِ الألف وعدمها والذى يُشير إليه كلام سيبويه[3] موافقةُ النقلِ الأول. والذى يدل على صِحَّة مذهبِ الناظم أَوْجُهٌ :

منها أنه القياسُ المعلوم، وذلك لأن الألف إذا جاء من بعدها علامةُ الجمع التقى ساكنان، فالقياسُ والضرورةُ يُعْطِيان حذفَ الألف لالتقائهما، وإبقاءُ الحركة على حالها هو القياسُ أيضا ولو قُلْنا : مُوسُونَ ومُوسِينَ، لَكُنَّا نقدِّر حذفَ الألف من قبل دخول علامة الجمع، فلا يَظهر لحذف الألف مُوجِب. وإن قيل : التخفيفُ هو الموجِب لَزِمَ جواز الحذفِ تخفيفا في الجمع بالألف والتاء، فكنتَ تقول في (حُبْلَى) و(سَكْرَى)

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٧١.

(٢) شرح التسهيل ١/٩٥.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٤.

وشُكَاعَى[1]) و(حُبَارَى) : حُبْلاَتٌ، وسَكْرَاتٌ، وشُكَاعَاتٌ، وحُبَارَاتٌ، وهذا باطل.

وإلى هذا المعنى أشار سيبويه في الرد عليهم قال[2]: «واعلم إنك لاتَقُولُ في (حُبْلَى) و(مُوسَى) و(عِيسَى) إلا : حُبْلَوْنَ، وعِيسَوْنَ، ومُوسَوْنَ، وعِيسُونَ، ومُوسُونَ خَطَأً».

قال[2]: «ولو كنتَ لاتحذف ذا ـ يعنى الألفَ ـ لئلاً يلتقى ساكنان، وكنتَ إنما تَحذفها وأنت كأنَّك تَجْمع : حُبْلٌ، ومُوسٌ، لَحذفتَها في التاء فقلت : حُبَارَاتٌ، وشُكَاعَاتٌ».

وأيضا فكلامُ العرب على ماذهب إليه البصريون، فلا يُعْدَل عنه إلى مالم يوجد في كلامهم [3].

ثم ذكَر حكم المقصور في الجمع بالألف والتاء فقال : «وإنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وأَلِفْ، فَالألِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا في التَّثْنِيَة».

الهاءُ من «جَمَعْتُه» ضمير «المَقْصُورِ» المذكور في جمع المذكور، يقولإذا جمعتَ مـاآخرهُ ألفٌ بالألف والتاء، فإنك تقلب الألف فيه، كما قلبتَها في التثنية سواءً، لافرق بينهما.

وقد مَرَّ أنّ المقصورَ في التثنية إن كانت ألفه رابعة وصاعداً / ٢١١
قلبتها ياءً مطلقا، وإن كانت ثالثةً منقلبة عن ياء فكذلك، وكذلك إن كانت في اسم جامدٍ وقد سُمِعت فيه الإمالة. وماعَدا ذلك تُقْلَبُ فيه الألف واوا،

---

(١) الشُكاعى : نبتٌ قال أبو حنيفة : الشكاعي : من دِقِّ النبات، وهى دقيقة العيدان، صغيرة، خضراءُ، والناس يتداوون بها. اللسان.

(٢) تقديم تخريجُه من قريب.

(٣) ز : كلامه.

وكذلك الحكمُ فيه إذا جُمع هذا الجمع، فتقول في (حُبْلَى) : حُبْلَيَاتٌ، وفي (فَتَاةٍ) : فَتَيَاتٌ، وفي (مَتَى) اسمَ امرأة : مَتَيَاتٌ، وفي (قَنَاةٍ) : قَنَوَاتٌ، وفي (غَزَاةٍ) : غَزَوَاتٌ، وفي (عَلَى) اسمَ امرأةٍ : عَلَوَاتٌ.

ولم يُفَرِّق في هذا بين ماكَثُرت حروفه ومالم تَكْثر، فدل على التزامه مذهبَ البصريين.

وأهل الكوفة يُسْقِطون الألف إذا كانت خامسة فصاعدا، كما يُسقطونها في التثنية، فيقولون في (قَبَعْثَرَى) اسمَ أنثى : قَبَعْثَرَاتٌ، وفي (بَاقِلَّى): بَاقِلَّاتٌ، وكذلك ماأشبهه.

وأثبته المؤلف سَمَاعًا فقال في «التسهيل»[1]: «وربما حُذِفَتْ خامسةً في التثنية، والجمع بالألف والتاء». ولم يَحْكِ من السَّماع في الجمع إلا (هَرَاوَاتٍ) في بيت شعر لم أُقَيِّده[2]. وقال : وقال إنه جمع (هَرَاوَى) الذى هو جمع (هَرَاوَةٍ). وكذلك سُمع مفتوحَ الهاء. والمحذوفة ألف (هَرَاوَى) التى منقلبة عن واو (هَرَاوَة). وهذا من الشذوذ والتكلّف بحيث لا يُبْنَى عليه السَّماع فضلا عن أن يكون مَقِيسا. وقد تقدم مثلُ هذا في التثنية.

وفي كلام الناظم هنا نظرٌ، وذلك أن الجمع بالألف والتاء جارٍ في حكمه على التثنية في جميع أقسامها، إلاَّ ما يَسْتَثنيه من حَذْف هَاء[3] التأنيث، وتحريكِ العين السَّاكنة هنا، فالصحيحُ الآخِرِ لايغيَّر في الجمع هنا، والمنقوصُ

---

(١) السهيل : ١٧ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ٩٥ ـ ٩٦ . والبيت

تَرَوَّح في عُمِّيَّــــةٍ وأَعانـــه على الماءِ قومٌ بالهَرَاوات هُوجُ

وهو في معانى القرآن للفراء : ٨١/٢، وفيه وأغاثه . والعُمِيَّةُ ـ بضم العين وكسرها : الضلالة والكبر.

(٣) سقط من الأصل .

إن كان بقياس رُدَّ ماحُذف، فيُقال في (رامٍ) و(قَاضٍ) و(شَجٍ) اسمَ امرأة: قَاضِيَاتٌ، ورَامِيَاتٌ، وشَجِيَاْت، كما تقول في (حائِضٍ) و(قائمٍ) و(قاعدٍ) أعلامًا للمؤنث : حائِضَاتٌ، وقَائمـاتٌ، وقَاعدَاتٌ، وإن كان بغير قياسٍ فكذلك[1]، تقول في (يَدٍ) و(دَمٍ) اسم امرأة : يَدَاتٌ، ودَمَاتٌ، ولاتَرُدُّ ماحُذف والمقصورُ كذلك كما ذكَر.

والممدودُ أيضا كذلك، فإن كان الهمزة أصليَّة (قلت)[2]: امرأةٌ وُضَّاءَةٌ، ونساءٌ وُضَّاءَاتٌ، وكذلك قُرَّاءَاتٌ في قُرَّاءَة.

وإن كانت للتأنيث قلت / : صَحْراوَاتٌ، وفي (حَمْرَاءَ) علمًا لمؤنث : ٢١٢ (حَمْرَاوَاتٌ).

وإن كانت منقلبةً عن أصل، أو حرفَ عن [3] إلحاقٍ فالوجهان، فتقول في (عِلْبَاءٍ) وحِرْبَاءٍ، وكِسَاءٍ، ورِدَاءٍ) أسماءَ مؤنث :عِلْبَاوَاتٌ وعِلْبَاءَاتٌ، وحِرْبَاءَاتٌ وحِرْبَاوَاتٌ، وكِسَاوَاتٌ وكِسَاءَاتٌ، ورِدَاوَاتٌ ورِدَاءَاتٌ، فلايختلف الحكم في هذا الجمع مع التثنية أصلا.

وإذا تقرَّر هذا فالناظُم قد بَنى على ماعُلم حكمُه من «نَظْمه» فلا يَذكره، ولذلك لم يَذكر كيفية تثنية الصحيحِ الآخِر، ولا المنقوصِ الآخِرِ لَمَّا كان معلوما. ولم يَذكر كيفيَّةَ جَمْعِ الممدود بالواو والنون لَمَّا قد ذَكر ذلك في التثنية وإنما ذَكَر المقصورَ فيه لمخالفته لها كما تَقدَّم .

فإذًا كان من حَقِّه ألاَّ يَذكر من أقسام المجموع بالألف والتاء واحدًا، ولا من أحكامه حكمًا إلا حكم حَذفِ التاء؛ إذْ كان يكون بتَرْكه مُحيلاً على ماتقدم، لذِكْره ذلك كلَّه في التثنية، وإن سلِّم أن لا مُشَاحَّة في

(١) أي : فكذلك حكمُه حكم المثنى.
(٢) سقط من س .
(٣) عن س .

ذِكْره أحدَ الأقسام تكَراراً، فكان من الأوْلَى أن يَكُرَّ على ذكر الجَمْع[1] بكلمة عامَّة بأن يَذكر أن حكمَ الجمع[1] بالألف والتاء حكمُ التثنية، فكان يقول مثلا :

وَمَـا جَـمَـعْـتَـهُ بتـاءٍ وألِفْ
فـالحكمُ فـيـه مـثلُ حكمِ التَّـثنيـه

أو نحو هذا، ولايَحْصُل له فيه تطويل إلا مِثْلُ ماحَصَل في ذكر أحد الأقسام؛ بل في ذِكْره أحدَ الأقسامِ خصوصًا إيهامٌ، وهو أنه لَمَّا ذكَر المقصور، وأنه في الحكم كالتثنية، رُبَّما يُتَوَّهم أنَّ ماعداه من الأقسام ليس حكمه ذلك الحكمَ، فيُرجع فيه إمَّا إلى الأصل من عدم التغيير مطلقا، فَيلْحق الممدودُ عند ذلك بالصحيح، في عدم التغيير، وذلك فاسد. وإمَّا إلى أمرٍ لايُعرف، وهذا كلُّه شنَيع.

والجواب عن هذا أنَّ مافَعله الناظمُ هو الواجبُ في الموضع، وهو أنَّه لايخلو أن يَسكت عن ذِكْر جميع الأقسام، أو يذكرَها كلَّها، وعلى كلٍّ تقديرٍ يَلزمُ محذورٌ.

أمَّا سكُوتُه عن الجميع فموُهِمٌ في المقصور لحكمٍ غيرِ صحيحٍ، وذلك أن آخَر حُكْمٍ ذُكِر فيه حُكْمُ الجمعِ بالواو والنون، وهو حذفُ الألف، وهو أقربُ إلى هذا الموضع من التثنية، فلا/بُدَّ أن يُسْتَصحَبَ له هذا الحكمُ ٢١٣
لقُرْبه، ويَبقى سائرُ الأقسام على حكم التثنية، لأنَّه لم يَذكر لها في الجمع بالواو والنون حكمًا زائدًا على ماذكَر في التثنية.

(١) في الأصل : الجميع.

ولأجل إحالته على الأقرب، واعتمادِه على ذلك لم يَذكر حكمَ الممدود في الجمع بالواو والنون، لذكره في التثنية، وهى أقربُ مِمَّا أحال عليه في تثنية الصحيح، فلايُمْكنه.

وأمَّا ذِكْرُه للجميع فجارٍ مَجرى الحَشْو والتكْرار من غير فائدة وأمَّا ذِكْرُهُ ماذَكر وَحْدَه فلأنه لَمَّا اقتصر في الجمع بالواو والنون على ذكر المقصور وحدَه، فلو سَكَت عنه في هذا الجمع لم يَسْبِق إلى الذهن فيه إلاَّ ماقَرُب ذكرُه وهو الحَذْفُ، وهو فاسد.

وأمَّا الممدودُ فيذكَر حكمَه في التثنية، فوجبت الإحالة عليه.

وأمَّا غيرُهما من الأقسام فهو من المَسكوتِ عنه للعِلْم به، فلذلك اقتَصر على قسم المقصور وحدَه، وهو التفاتٌ حَسَنٌ، وقد تقدم له شيءٌ من هذا النوع من الالتفات في مواضع، كبابِ المصادرِ وغيره.

ثم قال : «وتَاءَ ذِى التَّا أَلْزِمَنَّ تنحية».

«تاءَ» مفعولٌ أول لـ«أَلْزِمَنَّ» و«تنحية» مفعولٌ ثانٍ له، و«ذُو التاءِ» هو مافيه تاء التأنيث من الأسماء المجموعة.

يَعنى أن ماكان فيه تاءُ التأنيث فإزالةُ تلك التاءِ منه، إذا جُمع بالألف والتاء، لازمةٌ، فلا يُجمع بينهما، فتقول في (طَلْحَة) طَلَحَاتٌ، وفي (فَاطِمَة): فَاطِمَاتٌ، ولاتقول : طَلْحَتَاتٌ، ولا فَاطِمَتاتٌ. ووجهُ ذلك كراهةُ اجتماعِ علامَتْى تأنيث مُتَماثِلَتَيْن؛ إذ كانت تاء الجمع تاءَ تأنيث، فاجْتَنبوا ذلك بحذف تاء الاسم المفرد، وبَقيت تاءُ الجمع كالنائبة عنها.

والتَّنْحِية : مصدرُ : نَحَّيْتُ كذا، أى : جعلته في ناحية، وذلك عبارةٌ عن إزالة التاء عن موضعها.

واعلم أن الناظم نَقَصه هنا أمرٌ ضروريٌّ في المجموع بالتاء، وهو ذكر ما يُجمع كذلك مما لايجمع. والذى يُجمع من ذلك باطِّراد خمسةُ أنواع :

أحدها : مافيه تاءُ التأنيث مطلقا، ماعَدا أربعةَ أسماءٍ، وهى : امْرَأةٌ، وأمَةٌ[1]، وشَفَةٌ[2]، وشَاةٌ، استَغْنت / العرب عن التصحيح فيها بالتكسير. ٢١٤

والثانى : المؤنثُ بالألف الممدودة أو المقصورة، ماعَدا (فَعْلاَءَ أَفْعَلَ) و(فَعْلَى فَعْلاَن)، لَمَّا لم يَجمعوا مؤنَّثاتِها بالألف والتاء.

والثالث : عَلَمُ المؤنثِ للعاقل الذى لا علامة فيه، لأنَّ مافيه علامةٌ داخلٌ في النوع الأول.

والرابع : صفةُ المذكَّر غيرِ العاقل، نحو : (أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ)[3].

والخامس : مُصَغَّرُ مالا يَعقل، نحو : دُرَيْهِمَات.

وماعدا ذلك موقوفٌ على السماع، خلافًا لابن عُصْفور[4] القائل

---

(١) في لسان العرب : «وجمع الأمة أَمَواتٌ، وإِماءٌ، وآمٍ، وإِموانٌ، وأُمْوانٌ». وفيه عن التهذيب : «قال ابن كيسان : يقال : جاءنى إماء الله، وأموان الله، وأمواتُ الله، ويجوز أماتُ الله، على النقص».

(٢) في اللسان أيضا : «وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو ، لأنه يقال في الجمع شفْوات. قال ابن برى – رحمه الله – : المعروف في جمع شفه شفاةٌ، فَكسْرًا غير مُسلّم، ولامه هاء عند جميع البصريين، ولهذا قالوا : الحروف الشفهيّة، ولم يقولوا : الشفويّة...». ونقل عن الليث : «إذا تلّثوا الشفة قالوا : شفهات وشفوات، والهاءُ أقيس، والواو أعمُّ».

(٣) سورة البقرة : ٢٠٣.

(٤) الذى في شرحه على الجمل ١٤٩/١ أنَّه مقصور على السماع، قال بعد ذكره بعض المقيس : «وما عدا لايجوز جمعُه بالألف والتاء إلا حيث سُمِعَ نحو حمَّامات وسرادقات وإصطبلات وسجِلاَّت، ولذلك لحَّن المتنبي في قوله : =

بأن مذكَّر مالايَعقل إن لم تُكَسِّره العربُ جُمع بالتاء قياسًا، نحو : حَمَّامَات، وسُرَادِقَات، وإن كُسِّر استُغْنى بتكسيره.

ورَدَّ عليه الأستاذُ ـ رحمه الله ـ بأن التصحيح فيها قليل، فالواجبُ الرجوعُ إلى أوسع البابَيْن، وهو التكْسِير.

فإذَنْ كان حق الناظم أن يبيِّن هذا، إمَّا هنا وإمَّا في «المعرَب والمَبْنى» حيث بَيَّن شروطَ الجمع بالواو والنون، فلو قال :

وقِسْهُ في ذِي التَّا ونَحْوِ ذِكْرَى
وَدِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ وصَحْرا
وزَيْنَبٍ ووَصْفِ غَيْرِ الْعَاقِلِ
وغَيْرُ ذَا مُسَلَّمٌ للنَّاقِلِ

لَحَصل به المقصودُ في المسألة، وبالله تعالى التوفيق.

والسَّالِمَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا
مُخْتَتَمًا بالتَّاءِ أوْ مُجَرَّدَا

هذا فصلٌ يَذكر فيه حكمًا آخَرَ للمجموع بالألف والتاء، زائدًا على ماتقدم ذكرهُ من حذف التاء، ممَّا خالفَ فيه التثنية، وهو تحريكُ العين بِحركةٍ مُتْبَعةَ أو غيرِ مُتْبَعة كما سيَذكر.

ويريد أن كل اسمٍ اجتمعت فيه أوصافٌ خمسة فإن عينه تُحَرَّك بحركة فائه إتْبَاعًا عند الجمع بالألف والتاء.

= إذا كان بعضُ الناس سيفًا لدولةٍ ففي الناس بوقات لها وطبول

فجمع بوقاً على بوقاتٍ، وليس ذلك بابه».

والمعروف ـ فيما نعلم ـ أن أول من قال بالقياس في مثل هذا هو الفراء، انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٨٩.

أحد الأوصاف : أن يكون سالمَ العَيْن، ومعنى كَوْنه سالمَ العين أن يكون صحيحَ العينِ لامُعْتَلَّها، فلو كانت معتَلَّة لم تُحَرَّك، نحو : جَوْزَةٍ، وبَيْضَةٍ، وكذلك دِيمَةٌ، وسِيرَةٌ، ودُولَةٌ، وصُوفَةٌ، وثُومَة، فلاتقول : جَوَزَاتٌ، ولابَيَضَاتٌ، ولادِيَماتٌ، وكذلك لاتقول في العِيرِ : عِيرَاتٌ، ولا ما أشبه ذلك.

ووَجْهُ عدم التحريك : استثقالُ الحركات على حروف العلة على الجملة، وعلى أنَّ هُذَيْلاً تفتح مثل : جَوْزَةٍ وبَيْضَةٍ / فتقول : جَوَزَاتٌ، ٢١٥ وبَيَضَاتٌ، كما سيُذكر إثْرَ هذا إن شاء الله.

الوصف الثانى : أن يكون ثلاثيًا، فإنه إذا كان كذلك جاز فيه التحريك، فإن كان رُباعياً فأكثرَ لم يَجُزْ ذلك، فنحو : مَهْدَدَ، وجَدْوَلَ، وبُرْثُنَ، وزِبْرِجَ، أسماءَ مؤنثٍ، لايحرَّك فيها السَّاكن ولايُتْبَع، لأنهم إنما فَعلوا ذلك في الثلاثى لخِفَّته، بخلاف الرباعى، ولِمَا يُؤَدِّى إليه في الرباعى من تَوَالِى الحركات، وهو مُسْتَثْقَل، وليس المراد بالثلاثى هنا الثلاثِّى الأصول خاصَّة؛ بل على الإطلاق، فكلُّ اسم زاد على الثلاثة بحرفٍ أصلىٍّ أو زائد فلا تَعلُّق لهذا الحكم به، فنحو : جَدْوَلَ، وجَرْوَلَ، وأَرْطَى، وخِرْوَعَ، عِثْيَر، وحِمْيَرَ، إذا كانت أسماءَ إناث، لاَيُحَرَّكُ فيه شىء لعلَّة الاستثقال.

الوصف الثالث : أن يكون اسمًا غيرَ صفةٍ، وهو قولُ الناظم : «اسْمًا» أى بشرط ألاَّ يكون صفة، وإلا فالمجموعُ كلُّه لايكون إلا اسمًا، ولكن الاسم يُطلق عند النحويين بإطلاقات.

فتارةً يُطلق في مقابلة الفِعْل والحرف، فيقال : هذا اسمٌ ليس بفعل ولاحرف.

وتارةً يُطلق ويُراد به (في)[1] مامُقَابِلُهُ المصدرُ، كما يقال في : كَلاَمٍ، وسَلاَمٍ : هذا اسمٌ، أى ليس بمصدر لكَلَّمْتُ وسَلَّمْتُ.

وتارةً يُطلق في مقابلة الصفة، وهو المراد هنا.

فإذا كان الثلاثى هنا غيرَ صفة أُتْبِعَت عينُه فاؤه[2] ، وإلاَّ فلا تُتْبَع، فلاتقول في (ضَخْمَةٍ) : ضَخَمَاتٌ، ولا فى (سَمْحَةٍ) سَمَحَاتٌ ولا نحو ذلك.

وبسبب هذا الوصف فَعَلوا مافَعَلوا من التحريك، كأنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة، فحَركوا الاسمَ لخِفَّته وأَبْقَوا الصفة على حالها من السكون لِثقَلها، لقُرْبها من الفعل الذى هو أثقلُ من الاسم.

فأما قولهم : شاةٌ لَجْبَةٌ، أى قَلَّ لبنُها ـ بالسكون ـ وشِيَاةٌ لَجَبَاتٌ، بالفتح إتباعًا مع أنَّه وصفٌ، فليس على ظاهره عند المؤلف، وإنما لَجَبَاتٌ عنده جمعُ لَجَبَة ـ بالفتح ـ إذ يقال : شاةٌ لَجْبَةٌ ولَجَبَةٌ. وكذلك قولهم : رجلٌ رَبْعَةٌ، للمعتدِل، ورجالٌ رَبَعَاتٌ، بالسكون في المفرد، والإتْباع في الجمع، ليس عنده على ماظَهر، وإنما رَبَعَاتٌ عنده على / رَبَعَةٍ؛ إذ يقال ٢١٦ في المفرد بفتح الباء وإسكانها، فليس ذلك إذًا من النادر؛ بل من المَقِيس.

وقال في «الشرح[3]»: إن النحويِّين يَظُنُّون في (لَجَبَاتٍ) أنه جمع (لَجْبَةٍ) الساكنِ الجيم، فيحكُمون عليه بالشذوذِ، لأن فَعْلَةً صفةٌ لاتُجمع على (فَعَلاَتٍ) بل على (فَعْلاَتٍ).

---

(١) عن س .

(٢) فى الأصل : لامه .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٠٢.

قال[1] : وحَملهم على ذلك عدمُ اطِّلاعهم على أنَّ فتح الجيم في الإفراد ثابت قال[1]: وكذلك اعتقدوا أ نَّ(رَبَعَاتٍ) بفتح الباء، جمع (رَبْعَةٍ) بالسكون، وإنما هو جمع (رَبَعَةٍ) بمعنى رَبْعَةٍ، ذكر ذلك ابنُ سِيَده. انتهى.

وإذا كا على ما قاله المؤلف وحكاه، فيلزم على قول من قال : (لَجْبَةٌ) بالسكون [أنْ][2] يُجَمَع على (لَجْبَاتٍ) بالسكون أيضا، وهو القياس، وذلك مذهب المبُرِّد[3]، إذْ أجاز إجراءَ القياس فيه، وأتَّبَعه المؤلف في «التسهيل»[4]، فقال[5] : «ويَسُوغ في (لَجْبَةٍ) القياسُ وفاقًا لأبي العباس».

وهذا المذهبُ إنما يقال به أنه على الجواز إذا كان كلامُ العرب على خلافه، بأن تكون العرب القائلون (لَجْبَةٌ) أو (لَجَبَةٌ) يَجمعون على (لَجَبَاتٍ) فحينئذٍ - يصح أن يقال بجواز الحَمْل على القياس.

أما مايُسْتَشعر من كلام المؤلف، من أنَّ مَنْ يُسَكِّن في المفرد يُسَكِّن فيالجمع، ومن يَفْتح يَفْتح، فلا يصح أن يُقال بجواز إجراء القياس؛ بل هو اللازم ولابُدَّ، والوجهُ الأول هو ظاهرُ كلام سيبويه[6] في (لَجْبةٍ) ونَصٍّ السيرافي، وللكلام مع المؤلف في المسألة موضعٌ غير هذا.

الوصف الرابع : أن يكون ساكنَ العين، نح هِنْد، ودَعْد، وجُمْل، وتَمْرَة، وغُرْفَة، وكِسْرَة، فإنهم إنما فعلوا ذلك فيما كان هكذا، فلو كان محرَّك العين لم يَجُزْ ذلك، لأنَّ العين قد سَبَقت حركتُها الأصلية، فلا يُنْتَقل عنها، نحو : شَجَرَة،

(١) شرح التسهيل ١٠٢/١.
(٢) عن س .
(٣) قال في المقتضب ١٩٠/٢ : « ولو أسكنته يعني لَجْبات على أنه صفةٌ كان مصيباً».
(٤) شرح التسهيل ١٠٠/١.
(٥) س : قال .
(٦) الكتاب ٦٢٧/٤.

وسَمُرَة، ونَمِرَة، فلا تقول العرب في (سَمُرَة) سَمَرَاتٌ، ولا في (نَمِرَةٍ) : نَمَراتٌ، ولا نحو ذلك.

الوصف الخامس : أن يكون مؤنثًا لامذكرا، فإنه إذا كان مُذكرا لا تفعل العرب ذلك فيه، فإنها لاتَجمع مثلَ هذا بالألف والتاء، وهذا التحريك لايَعرض إلا في هذا الجمع، فلا سبيلَ إليه أصلاً وفَرْعًا .

والمراد بالتـأنيث هنا الإطلاق، يَعنى سـواءٌ كـان تأنيـثـا لفظيًـا كطَلْحَـةَ، وحَمْزة، أم معنويًا، نحو قولك : تَمْرَةٍ، وغُرْفَةٍ، فرنك تقول : طَلَحَاتٌ، وحَمَزَاتٌ / وتَمَراتٌ، وغُرَفَاتٌ.

هذه الأوصـاف التى أتَى بهـا الناظم للاسم الذى تُحَرك عَيْنُه في الجمع بالألف والتاء، وسَيذكر إثْرَ هذا وصفًا آخر يَستدركه، وهو ألاَّ يُؤَدَّىَ الإتباعُ إلى ياءٍ بعدَ ضَمَّة، أو واوٍ بعد كَسْرة.

فـإذا اجـتـمـعت تَوَجَّه ذلك الحكمُ الذى ذكَره، وهو أن تُتْبَع العينُ الفـاءَ بحركة الفاء، فتقول في (دَعْد) و(تَمْرةٍ) : دَعَدَاتٌ، وتَمَرَاتٌ، وفي (جُمْل) و(غُرْفة): جُمُلاَتٌ، وغُرُفَاتٌ، وفى (هِنْد) و(كِسْرَةٍ) : هِنِدَاتٌ، كِسِرَاتٌ.

ثم نرجع إلى تنزيل لفظه، فقوله : «والسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِى اسمًا أَنِلْ» الخ.

«السَّـالِمَ العَـيْنِ» منصـوب بـ(أَنِلْ) مـفـعـولاً أوَّلَ، و«الثُّـلاَثِى» جـارٍ على «السَّالِم» نعتًا أو عطفَ بيان، و«مُؤَنَّثًا[1]» حال منه، و«إتْبَاعَ عَيْنٍ» مفعولُ (أَنِلْ) الثاني، و«فَاءَهُ» مفعول لـ«إتْبَاعٍ» ثانٍ، والمفعول الأول هو المضاف إليه، وضميرُ «فَـاءَهُ» عـائد على الاسم المذكور. والتـقـدير : أَنِل الاسمَ السـالَم العينِ الثلاثَى الحروفِ الحكمَ الذى هو إتْبَاعُك عينَ ذلك الاسم فَاءَهُ.

---

(١) كذا، وصوابه : «واسمًا».

و«بِمَا شُكِلَ» مُتَعَلِّق بـ«إتْبَاعٍ» أى بما شُكِل به، فحذُف الضمير العائد على «مـا» وهو قليل، ولكن قـد تقـدم له تَسْـويغ مِـمَّـا أعطاه كـلامُ الناظم فـي «باب الموصول» وفُسِّر هنالك ، و«ساكَن العينِ» و«مؤنثًا» و«مُخْتَتَمًا» أحوالُ الفعلُ فيها «بَدَا».

وقوله : «مُخْتَتَمًا بالتَّاءِ أو مُجَرَّدًا» تَبْيِن لما ذكَر من التأنيث، أي لايُقْتصر فيه على التأنيث اللفظِّي دُونَ غيرِه، بل الجميعُ سائغٌ فيه حُكْمُ الإتباع.

وحَصَلَ من هذا التَّبْيين احترازٌ عن التأنيثِ بالألفِ المقصورةِ أو الممدودة؛ إذ لايقـال في نحـو (ذِكْـرَى) : ذِكِريَاتٌ، ولا فى (بُشْـرَيَاتٌ، ولا في (دَعْـوَى) : دَعَوَيَاتٌ.

وهو أيضًا حاصل من الوصف الثاني، وهـو كونه ثلاثيا؛ إذ الاسم المبنىُّ على الألف مُعْـتَـدٌّ بهـا في بنائه، فـلا يُعَـدُّ ثلاثيـا، بل رباعيًا في نحـو (ذِكْرى) وخماسيًا في نحو (حُبَارَى) بخلافِ التاء فإنها كالجزء الثاني من المركَّبَيْن، وبيانُ الدليل على هذا مذكورٌ في غير هذا الموضع.

ويقـال : أنَالَ زيدٌ عَـمْـرًا كـذا، ونَالَهُ إيَّاهُ، فَنَالَهُ هو، أى : أعطيـتُـه إيَّاه، فأخذَه وتَناوَلَه.

وعلى كلام الناظم هنا نَظَرٌ من وجهين :

أحدهما : أنه لم يَسْتَوفِ الشُرُوطَ؛ بل نَقَصه منها.

/والآخر : أنه ذكَر فيها مالا يُحتاج إليه في حكم الإتباع.

أما عدمُ استيفاء الشروط فإن الناس اشتَرطوا شرطًا سادسًا لابُدَّ منه، وهو أن يكون الاسم غيرَ مضاعفَ، فإنه إن كان كذلك لم يَجُزْ فيه التحريك،

فتقول في (حَجَّة) و(رَجَّة) و(سلَّة) : حَجَّاتٌ، ورَجَّاتٌ، وسَلَّاتٌ، ولاتقول : حَجَجَاتٌ، ولا رجَجَاتٌ، ولا سلَلَاتٌ، وكذلك حُجَّةٌ، وقُبَّةٌ ومرّه (١) وحجّه وردّةٌ وهرّةٌ، وقد نَصَّ هو على اشتراط هذا في «التسهيل»(٢) وغيره. وهذا «النَّظْم» يَقتضي إطلاقَ التحريك في مِثْل هذا، وهو غير مستقيم.

وأمَّا ذِكْره في الشروط مالا يُحتاج إليه فهو أنه شَرط أن يكون مؤنثا، وهو غيرُ مُحتاج إليه قَصَد، لأنه إنما يُشترط هذا في جواز الجمع بالألف والتاء إن كان يُشترط، فنحو : زيدٍ، وعمروٍ، وكَلْبٍ، وجِذْعٍ، وقُفْلٍ ونحوها لايُجمع بالألف والتاء،، لأنه ليس بمؤنث، فليت(٣) شِعْرِى من أىِّ شىءٍ تحرَّز بهذا الشرط؟ ومالذى كان يَدخل عليه لو لم يَذكره؟ وكلامُه في «التسهيل» أسهلُ من هذا، إذ قال(٤): «والمؤنثُ بهاء، أو مجرَّدًا ثلاثيًا صحيحَ العين ساكِنَةً.

فصَدَّر بالمؤنث على أنه مَشروط فيه، لا على أنّ التأنيث فيه شرطٌ.

وأيضا فالنحويُّون لايَشترطون هذا الشرط؛ بل إنما يأتون به في مَعْرِض أنَّه مِمَّا يُجمع بالألف والتاء، وأنَّ الثلاثىَّ الساكنَ العين الكَذَا(٥)، إلى آخر الشروط تَتْبَعُ عينُه فاءَه، لا أنهم يأتُون بمثلِ هذا المَسَاقِ المُعْتَرَضِ، ولا أجدُ الآنَ جوابًا عنهما، فكان الأَوْلَى أن لو عَوَّضَ من قولِه : «مُؤَنَّثًا» مُضَاعَفًا(٦)، فلا يَبْقَى عليه اعتراضٌ. إلاَّ أن يُقالَ في الأوَّلِ : إنَّ المضاعَفَ، في المعنى، مُعْتَلٌّ(٧)؛ إذ لم

(١) كأنها في س : وورة

(٢) التسهيل ١٨.

(٣) س : فياليت .

(٤) التسهيل ١٨.

(٥) في الأصل : كذا.

(٦) كذا، وصوابه : غير مضاعف.

(٧) سقط من س .

يَبْق على أصله من الفَكِّ، والإدغـامُ نوعٌ من أنواع الإعلال، فـقـد يَدخل له تحت شَرْط الإعلالِ.

وفي الثانى : إنه لَمَّا لم يتكلَّم على شروط الجمع بالألف والتاء، ولا عَيَّن مـايُجـمـع بهـمـا، ذكَـر التـأنيثَ الذى إليـه يَرجع هذا الجـمـع. وهذا ضعف.

واعلم أن الناظم حكَم فيما اجتمعت فيه هذه الشروط بإتْبَاعِ العينِ حـركةَ الفـاء، ولم يتـعرَّض أولاً لكَوْنه جـائزًا أو واجبًا، وظاهرُ الأمـر أنه واجب، إذ أَطْلَق القولَ فيه، وعلى هذا مَحْمَلُ الأمر فيه، إلا فيما استُثْنى بقوله :

/ وسَكِّنِ التَّـالِىَ غَـيْـرَ الْفَـتْـحِ أَوْ

٢١٩ خَـفِّـفْـهُ بِالفَـتْـحِ فَكُلاً قَـدْرَوَوْا

فحصَل أنَّ ماكان تاليًا للفتح لايجوز فيه الإسكان، وماجاء من ذلك فشاذٌّ على ما سَيُذكر إن شاء اللّه. وذلك صحيح، فتقول في (جَفْنَةٍ) : جفَنَاتٌ، وفي (قَصْعَةٍ) : قَصَعَاتٌ، ولايجوز : جَفْنَاتٌ، وقَصْعَاتٌ.

وأمَّا التالى غيرَ الفتح، وهو ماكان قبله ضَمَّة نحو : غُرْفَةٍ، وخُطْوَةٍ، وظُلْمَة، أو كسرةٌ نحو : كِسْرَةٍ، وهِنْد، فـحَصل من إطلاق القاعدة الأولى الإتباعُ كما تقدم، وزاد الآن وجهَيْن آخرين :

الإسكان، وهو قوله : «وسَكِّنِ التَّـالِىَ غَـيْـرَ الْفَـتْـحِ» أى سَكن العينَ التى تَبِعت غيرَ الفتح، فكان قبلها ضمةٌ أو كسرة.

وقـال : «التَّالِىَ» والمراد عَيْنُ الكلمـة، وكذلك قـال : «أوْخَفِّفْهُ» فـأعاد ضمير المذكر، و«العَيْن» مؤنَّثة، اعتبارًا بأنه حرفٌ من حروف الكلمة، فعلى هذا تقول في (غُرْفَةٍ) : غُرُفَاتٌ، وفي (خُطْوَةٍ) : خُطُوَاتٌ، وفي (كِسْرَةٍ) : كِسْرَاتٌ، وفي (هِنْد) هِنْدَاتٌ).

والآخر. الفتحُ، وهو قوله : «أوْخَفِّفْهُ بالفَتْحِ» أى خَفِّف عينَ الكلمة بفَتْحها، وإنما قال : «خَفِّفْهُ» لأن الفتح خفيف، وهو مما[1] يُخَفَّف به، وأيضا فللتَّخفيف هنا موقعٌ بالنسبة إلى الإتباع الذى قدَّم، وهنا الضمُّ أو الكسر؛ ولا شك أنَّ الفتح أخفُّ منه، فقولك : (غُرَفَاتٌ، وكِسَرَاتٌ) أخفُّ من قولك : (غُرْفَاتٌ وكِسَرَاتٌ) ولأجل ذلك لزم الإتباعُ بالفتح، ولم يَجُز فيه الإسكان لَمَّا كان الفتح خفيفا.

وأجازوا هنا الإسكانَ والفتح كأنهما فِرَارٌ من ثِقَل الإتباع، فتقول في الفتح في (غُرْفَةٍ) : غُرَفَاتٌ، وفي (هِنْد) : هِنَدَاتٌ، وفي (كِسْرَةٍ) : كِسَرَاتٌ، ونحو ذلك.

فالمجموعُ[2] ثلاثةُ أوجهٍ في العين غيرِ التابعةِ فَتْحًا، والتابعةُ الفتح لها وجهٌ واحد، وهو الإتباع.

وقوله : «فَكُلاً قَدْ رَوَوْا» يَعنى أن هذه الأوجه الثلاثة، في المضموم الفاءِ والمكسورِها، مَرْوِيَّةٌ عن العرب، مسموعةٌ من كلامها، وحَكَاها أهل العربيَّة.

فممَّا جاء من ضم عين (فُعْلَةٍ) في الجمع قولُه تعالى : {وَهُمْ فِى الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ}[3]. وقرأ ابن عامر والكسائى وقُنْبل وحَفْص : {ولاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ}[4].

ومِمَّا جاء بالإسكان فيه (خُطْوَاتِ) وهى قراءة الباقين، وحَكى اللغويون (غُرْفَاتٌ).

---

(١) في الأصل ، ز : وهو ما .

(٢) س : فالجموع ، وهو خطأ .

(٣) سورة سبأ : ٣٧.

(٤) سورة البقرة ١٦٨ . وانظر الإقناع لابن الباذش ٢/٦٠٥ .

ومن الفتح ماأنشده / سيبويه(١) :

ولَمَّـــا رَأَوْنَا باديًا رُكَــبَـــاتُنَا

على مَـــوْطِنٍ لانَخْلِطُ الجِـــدَّ بالهَـــزَلْ

وذكَر أنه سمعه مِمَّن يُنشده بفتح الكاف. وحكى أنَّ من العرب مَنْ يَفتح العين إذا جَمع بالتاء، فيقول : رُكَبَاتٌ، وغُرَفَاتٌ، وقال دُرَيْد(٢):

دَفَــعْتُ إلى المُفِــيض وَقَــد تَجَــاثَوْا

على الرُّكَــبَــاتِ مَــغْــرِبَ كُلِّ شَــمْسِ

ثم مَرْجِعُ النظر في كلام الناظم(٣) في مسائل :

إحداها : في قوله : «وسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الفَتْحِ» فإنَّ الظاهر لبَادِي الرأى أنْ لَوْ قال : وأَتْرِكْه على سكونه أو خَفِّفه بالفتح، إذ الأصل فيه السكونُ، وهو الظاهر، فلاينبغى أن يَعدل عن دَعْواه إلى دَعْوى سُكونٍ عارضٍ بعد الإتباع.

والجوابُ : أن الأمر على مايَظهر من كلامه من تجدد(٤) السكون بعد الإتباع، وذلك أنه إن كان الأصل السكونَ، كما ذكر، فقد عَرَض له أصلٌ ثانٍ طارِىءٌ عليه، وهو الإتباع، فَرْقًا بين الاسم والصفة، بدليل لزومه في المفتوح الفاء؛ إذ لايَسُوغ أن يقال هنا : إنَّ الفَرْق بين الاسم والصِّفة أتَوْا به على الجوار، حتى تُلْجِئَنا الضرورة إلى ذلك، ولأنّ من عادة الفَرْق أن يكون لازمًا،

---

(١) الكتاب ٥٧٩/٣. والمقتضب ١٨٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٥ غير منسوب. ونسبه ابن السيرافي إلى عمرو بن شأس ٦١٣.

(٢) ديوانه ١١٩. والمفيضُ : هو الذى يجيل القداح يضرب بها. ورواية الديوان.

دفعت إلى المُفِيض إذا استقلُّوا على الركبات مطلع كلِّ شمس

(٣) س : « ثم يرجع في كلام الناظم .. » .

(٤) س ، ز : من تجرد » .

وإلاَّ لم يكن فَرْقا، فلابُدَّ أن يُدَّعى أنه سكون عَرَض لموجِب، والمُوجِب هنا قائم، وهو ثِقَل توالى الضمتين في نحو : (غُرُفَات) وتوالى الكسرتين في نحو (كِسِرَات) (ومن عادتهم الفِرارُ عن ذلك ألا ترى أنهم يقولون في (رُسُل)[1] و(كُتُب) ونحوهما : رُسْلٌ، وكُتْبٌ، وفَرُّوا من بناء (فِعِلٍ) بكسرتين، فلم يأتوا منه على ماقال سيبويه[2] إلاَّ بإبِلٍ، وزاد غيرهُ ألفاظا يسيرة، فلما كانوا يَلقاهم في الإتباع هنا ماعادتُهم أن يَجتنبوه ولو على الجواز، فَعلَوا تلك العادةَ هنا، وماظَهر هنا من كلام الناظم هو الظاهرُ من كلام سيبويه[3]، إذ قال : «ومن العرب مَنْ يَدَعُ العَيْنَ من الضمة في (فُعْلَةٍ) فيقول : غُرْوَاتٌ، وخُطْوَاتٌ». ثم تكلَّم على (مُدْيَةٍ) ونحوه، وأنه لايجوز فيه الإتباع.

ثم قال[3]: «ومَنْ خَفَّف قال : كُلْيَاتٌ، ومُدْيَاتٌ».

وقال في (فِعْلَةٍ) : ومن قال : (غُرْفَاتٌ) فخَفَّف قال: كِسْرَاتٌ[4]. فظاهر هذا أن التخفيف فيها من الضَمِّ أو الكَسْر.

وأظنُّ أن الفارسيَّ نَصَّ على ذلك في «الحُجَّة»[5] واحتَجَّ له، فاستَظْهر عليه.

---

(١) سقط من ت.

(٢) قال الرضى في شرح الشافية ١/٤٥ ـ ٤٦ : «قال سيبويه : مايعرف إلا الإبل، وزاد الأخفش وبلز، وقال السيرافي : الحبرُ صفرةُ الأسنان، وجاء الإطل والإبِط، وقيل : الإقط لغة في الأقط، وأتاك إبدٌ، أى ولود». ونصّ سيبويه في كتابه ٣/٥٧٤ : «وقد جاء من الأسماء اسم واحدٌ على فِعِلٍ لم نجد مثله، وهو إبل».

(٣) الكتاب ٣/٥٨٠.

(٤) الكتاب ٣/٥٨١.

(٥) انظر الحجة ٢/٢٦٨ عند آية البقرة ١٦٨.

وعلى هذا النوع / جَرى الفراء في توجيه قراءة مَنْ قرأ : {خُطْوَاتِ الشَّيْطَانِ}[1]. بالإسكان، وعلى أن ابن الضائع جَرى في عبارته على مقتضى السؤال فقال ومنهم من استَثْقل الضمَّة فتركه ساكنا. فانْظُرْ فيه. ٢٢١

المسألة الثانية : أنه ذكر الإتباع في الاسم، والبقاءَ على الإسكان في الصفة، فإذا كانت الصفة قد سُمِّي بها ففي أيِّ قسم تَدخل له، مع أنهم قد أجازوا الوجهين، أعني النحويِّين، في المسمَّى بالصفة إذا جُمع، اعتبارَ الأصل فسكَّنُوا، واعتبارَ الحال فحرَّكوا؟

والجواب : أن هذا القسم يَدخل تحت قاعدته، وذلك أن الأصل فيما سُمِّي بالصفة أن تجرَّد عنه حالةُ الوضعيَّة، وعلى ذلك جاء قولهم : العَبَلاتُ، لقومٍ من قريش، لأن أمهم اسمها (عَبْلَةُ) وهي منقولة من الصفة، فلو سَمَّيْتَ بضَخْمَةَ لقلت : ضَخَمَاتُ، وكذلك ماأشبهه.

فعلى هذا التقدير[2] تَدخل الصفات المسمَّى بها تحت حكم الأسماء، لأنها قد انتقلت إلى الاسميَّة، غيرَ أنهم أجازوالَحْظَ الأصلِ بعد التَّسمية رَعْيًا له، كما رَعَوْه في باب «مَالا يَنْصرف» فمنعوا (أحْمَرَ) بعد التَّسْمية، إذا نُكِّر، الصَّرْفَ اعتبارًا بالأصل من الوصفيَّة، وكما قال الأعشى[3]:

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ من آل جَعْفَرٍ
فياعَبْدَ قَيْسٍ لو نَهَيْت الأحَاوِصا

فجمع (الأحْوَصَ) على (حُوصٍ) و(فُعْلٌ) لايُجمع عليه إلا الوصفُ، فراعَوْ أصل (الأحْوَص) إذ هو وصف، فيقال : رجلٌ أحْوَصُ، بمعنى

---

(١) سورة الأنعام : ١٤٢ ، وهي قراءة نافع وأبي عمرو ـ وعاصم في رواية أبي بكر ـ وحمزة .

(٢) في الأصل : التقرير .

(٣) ديوانه ١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٥ ـ ٦٣، وشرح الكافية للرضي ١٢٠/١.

ضَيِّقِ مُؤْخِرِ العينِ، وامرأةٌ حَوْصَاءُ، ثم رَاجَع الأصَل المرجوعَ إليه من التسمية، فجمعه على (أحَاوِصَ) فكذلك يجوز هنا أن يُجمع (ضَخْمَةٌ، وعَبْلَةٌ) مسمًّى بهما على (ضَخْمَاتٍ، وعَبْلاَتٍ) على هذا التقدير، وإذا كان على مُرَاعاة الوصفيَّة لَحِق بالصفة، وخرج في التقدير عن حكم الأسماء، فلزمه الإسكانُ الذى يَلزم الوصف، فدَخل تحت كلام الناظم.

المسألة الثالثة : أن الناظم حَكى جوازَ الإتباع حكايةً مُطْلقة، فيظهر منه استواءُ الجوازِ في الأوجه الثلاثة بالنسبة إلى (فُعْلٍ) و(فِعْلٍ) وفيه نظران :

أحدهما : أن الإتباع في (فُعْلَةٍ) بالضم ليس كالإتباع في (فِعْلَةٍ) بالكسر، من جهة أن العرب لاتَستعمل الجمع بالتاء في (فِعْلَةٍ) إلا قليلاً، كراهيةَ تَوالِي الكسرتين، فاستَغْنَوا ببناء الأكثر وهو (فِعَلٌ) كفِقْرَةٍ وفِقَرٍ، وكِسْرَةٍ وكِسَرٍ، وقِرْبَةٍ وقِرَبٍ، لأنه في تَوالِي الكسرتين يشبه (فِعِلاً)، و(فِعِلٌ) في الأبنية نادرٌ، بخلاف / (فُعُلٍ)[1] فإنه يكثر في كلامهم، فمن هاهنا كَثُر استعمال نحو : غُرُفَاتٍ، وخُطُوَاتٍ، ولم يَكْثر سِدِرَاتٌ وكِسِرَاتٌ. ذكَر ذلك سيبويه[2]، (وعَلَّل بمعنى ماذكرتُه)[3] ، وإذا ثَبت هذا فكيف يَجعل الإتباعَ في (فِعْلَةٍ) مُسَاوِيًا[4] للإتباع في (فُعْلَةٍ) وبينهما ماتراه.

والثانى : أن مِنْ مُثُل (فِعْلَةٍ) مالايجوز فيه الإتباعُ، ويجوز فيه غيرُه، وهو ما إذا كانت لام الكلمة ياء نحو : لِحْيَةٍ، فِرْيَةٍ، فلايقال :

---

(١) في الأصل « فُعْل » « بالتسكين » خطأ .

(٢) الكتاب ٣/٥٨١.

(٣) ليست في س .

(٤) ما عدا س : مساوقاً .

لِحَيَاتٌ، فِرْيات ، لتوالى الكَسَرات مع الياء، بخلاف (خُطُوَاتٍ) ونحوه، فإنه جائز وإن توالت الضمَّات مع الواو، فقد قال سيبويه[(١)]: «وتقول : لِحْيَةٌ ولِحىً، وفِرْيَةٌ فِرىً، ورِشْوَةٌ ورِشًا». قال [(١)]: «ولايَجمعون بالتاء كراهيةَ أن تجىء الواو بعد كسرة – يعنى في (رِشْوةٍ) لو قلت : رِشِوَاتٌ – واستَثقلوا الياء هنا بعد كسرة – يَعنى في (لِحْيةَ) لو قلت : لِحِيَاتٌ – قال : «فتَركوا ذا استثقالاً، واجْتَزَوْا ببقاء الأكثر». يعنى الجمع على (فِعَلٍ).

ثم ذَكر[(١)] أن من قال : كِسِرات. قال : لِحِيَات.

فهذا كالصريح في المنع. ويُرَشِّحه أنه قَرَنه بما يَمْتنع اتفاقًا، وهو (رِشِوَات). فظاهرُ كلامِ الناظم مُشْكِلٌ.

والجواب عن النَظَر الأول : أن من عادته أن يأتى بمثل هذا مُجْمَلا، فلا يُعَيِّن الأقلَّ من الأكثر إذا كان الجميع جائزا في الكلام؛ إذْ لامَحظورَ.

وعن الثانى : أن السِّيرافي : زعم أن الإتباع يجوز في (لِحِيْةٍ) وبابه، هكذا غيرَ مُقَيَّدٍ بقلَّة. قال : لأنه لايَنقلب فيه حرفٌ إلى غيره، يَعنى كما ينقلب في في (رِشْوَةٍ) لو أُتْبِعَتْ؛ إذ لابُدَّ مع الإتباع من قلب الواو ياءً، بخلاف (لحية) لأنها ياء من أصلها، فلَعَلَّ الناظم اعتَمد على هذا النقل، والمؤلفُ نقل في «التسهيل»[(٢)] الخلافَ في المسألة، وذَكَر في «الشرح»[(٢)] أنَّ من البصريِّين مَنْ مَنع لاستِثقال الياء بعد الكسرتين، ومنهم من أجازه. ولم يَذكر هناك[(٣)] نَصًّا على مُرْتَضاه، وظاهرُ مذهبه هاهنا[(٤)] الجواز، ويكون اعتمادُه على ماذَكَرَه السِّيرافُّى إن كان سماعًا من العرب، أو قياس منه، وعلى مايُشير إليه رَدُّه على الفَرَّاء في مَنْعه (فِعِلَاتٍ) مطلقا، على ماأذكره على إثْرَ هذا إن شاء الله تعالى.

(١) الكتاب ٣/٥٨١.

(٢) قال في التسهيل كما في الشرح ١/١٠٠ : «وقبل الياء نجلف» وانظر شرحه ١/١٠٢.

(٣) في الأصل«ز» هنا ».

(٤) في الأصل « هناك ».

المسألة الرابعة : في حِكاية ماخَالف ماتقدَّم من المذاهب، فمن ذلك ما ذهب إليه قُطْرُب[1] من إجازة الإتباع في (فَعْلَة) الصِّفة /، فيجوز ٢٢٣ عنده أن يقال في (ضَخْمَةٍ) : ضَخَمَاتٌ، وفي امرأةٍ (عَبْلَة) : عَبَلاتٌ، ومأشبه ذلك، وكأنه قاس الصفة على الاسم.

قال المؤلف : ويَعْضُده ماروى أبو حاتم[2] من قول بعض العرب : كَهَلاَتٌ، وكَهْلاَتٌ ـ بالفتح (والإسكان)[3] ـ والإسكان أشهر، وهذا الحرف شاذٌّ نادر، فلا يُقاس عليه، وماذكَر من القياس على الاسم فاسدٌ، لأنه مخالف لمقَاصد العرب؛ إذْ علمنا بالاستقراء أنها قَصَدت أن تفرِّق بين الاسم والصِّفة، وهو أراد أن يَجمع بينهما في الحكم، فهو بمثابة مَنْ يَقيس الفاعلَ على المفعول فيَنصبُ، أو المفعولَ على الفاعل فيَرفعُ.

ومن ذلك ماظهر من ابن مُعْطٍ في «أرْجُوزَته»[4] من التَّفرقة في التحريك بين مافيه الهاء، كغُرْفَةٍ، وسِدْرَةٍ وبَدْرَة، وبين مالاهاء فيه نحو : دَعْد، وهِنْد، وجُمْل، فأجاز في نحو (خُطْوَةٍ، وسِدْرَةٍ) ثلاثةَ الأوجُه،[5] وفي نحو (بَدْرَةٍ) وجهًا واحدًا، وهو صحيح. وأجاز فيما لاهاء فيه وجهين خاصَّة، وهما الإتباع والتخفيف، فنحو (دَعْدٍ) فيه عنده وجهان، ونحو (هِنْد) و(جُمْل) لاتُفتح عينه، هذا ظاهر كلامه، وهو مخالف لما تقدم.

وأيضا فإن سيبويه[6] جَعل نحو (دَعْد) مثلَ مافيه الهاء، ذا وَجْهٍ

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٩٣.

(٢) لسان العرب، مادة كهل ١١/٦٠٠.

(٣) سقط من س .

(٤) قال ابن معطٍ :

ومثل هِنْدٍ جُمْلَ دَعْد اجتَمَع ... طَوراً بتخفيفٍ وطوراً يُتَّبَعْ
ومثلَ خُطْوةٍ وسِدْرةٍ أتتْ ... في جمعها لُغىً ثلاثٌ رُوِيت

(٥) في س : ثلاثة أوجه .

(٦) الكتاب ٣/٣٩٧.

واحد كَجِفْنَةٍ، وأجرى نحو (جُمْل، وهِنْد) على اللُّغَاتِ فيما فيه الهاء، إلا أنه لم يَنُصَّ على لغة الفتح، فقال السيرافى : يجوز في (جُمْل، وهِنْد) ثلاثُ لغات، كظُلْمَةٍ، وكِسْرَةٍ، فالظاهرُ أنَّه ما قاله ابنُ مُعْطٍ غيرُ ثابت. والله أعلم.

ومن ذلك ماذهب إليه الفَرَّاء[1] من منع الإتباع في (فِعْلَة) المكسورةِ الفاء، فلايقول (فِعِلاَتٌ) أصلاً، سواءٌ كان لامها ياءً أو غيرَها، واحتَج بأنّ (فعِلاَت) يتضمَّن بناء (فِعِلٍ) و(فِعِلٌ) وزنٌ أُهمل إلا فيما نَدَر، كإبِلٍ، وبِلِزٍ، ولم يُثبت سيبويه منه إلا إبلاً، وما استُثْقِل في الإفراد، حتى كاد يكون مُهْمَلا، حقيقٌ بأن يُهَمَل ماكان يَتَضَمَّنُه من الجموع، لأنَّ الجمع أثقلُ من المفرد. والذى رَجَّحَ المُؤَلِّفُ الجوازُ، وهو ظاهر هذا «النَّظْم».

وأجاب عما احتَج به الفراءُ من أوْجُه :

منها أنّ المفرد، وإن كان أخفَّ من الجمع، قد يُسْتَثْقل فيه مالا يُسْتَثْقل في الجمع، لأن المفرد مُعَرَّض لأن يتَصَرَّف / فيه بتثنيةٍ وجَمْع ونَسَب. وإذا كان على هَيْئة مُسْتَثْقَلة تَضاعف استثقالُها بتعرض ماهى فيه إلى استعمالات متعدِّدة، بخلاف الجمع، فإن ذلك فيه مَأمون. ٢٢٤

ومنها أن (فِعِلاً) كإبِلٍ أخفُّ من (فُعُلٍ) كطُنُبٍ، فمقتضى الدليل أن يكون أمثلةُ (فِعِلٍ) أكثرَ من أمثلة (فُعُلٍ) إلا أن الاستعمالِ اتَّفَق وقوعه بخلاف ذلك فأى تصّرف أفضى إلى ما هو أحقُّ بكثرة الاستعمال فلاينبغى أن يُجْتَنَب، بل يَحقُّ أن يُؤْثَر جَبْرًا لِمَا فات من كثرة الاستعمال، ويؤيِّد هذا أنهم لايكادون يُسَكِّنون عينَ (إبِلٍ) بخلاف (فُعُلٍ) فإن عَيْنه تُسكَّن كثيرا.

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٢٩٦.

ومنها أن العرب قد استعملت (فِعِلاَت) جَمْعًا لفِعْلَةٍ. وقد أشار سيبويه[1] إلى أنّ العرب لم تَجْتَنب استعملَه، كما لم تَجْتَنب استعمالَه (فُعُلاَت).

وقد رَجَّح بعضُ العرب (فِعِلاَت) على (فُعُلاَت) إذ قال في جمع (جِرْوَة[2]): جِرِوَاتٌ، فاسْتَسْهل النطق بكسر عين (فِعِلاَت) في مالامُه واو، ولم يَستسهل النطق بضمّ عين (فُعُلاَت) في (فُعْلَة) أو أوْلَى بالجواز منه. والقاطعُ في هذا كلِّه السماعُ، وقد حُكِي في غير ضرورة، فلا يُعْدَل عنه.

ومن ذلك ماتقدمت الإشارة إليه مِنْ مَنْع مَنْ مَنَع (فِعِلاَت) في المعتلِّ اللام بالياء، كَلْحِيَةٍ، فلاتقول لحِيَاتٌ، وهو ظاهر كلام سيبويه[3]. ووجهُ المنع الاستثْقالُ، لتوالى كسرتَيْن مع ياء، مع عدم السماع أو نُدُوره.. وظاهرُ كلام الناظم في إطلاقه جوازُ مِثْل هذا، وهو الذى يُعطيه رَدُّه على الفَّراء في منع (فِعِلاَت) مطلقا، لأن (فِعِلاَت) المعتلَّ اللامِ بالياء فردٌ من أفراد ذلك المطلق، فما احتَجَّ به يَجرى في هذا. والمعتَمدُ في الجميع السَّماع، لأن التعليل بالاستثْقال ثانٍ عن كَوْنه معدومًا أو نادرا، «قِفْ حيث وَقَفُوا، ثم فَسِّر[4]».

وقول الناظم : «فَكُلاً قَدْ رَوَوْا» ارْتِهَانٌ منه في النَّقْل في هذه الأنواع كلِّها.

ولَمَّا كان إطلاقه جوازَ الإتباع قد تضمنَّ إجازة ماهو ممنوعٌ اتفاقا أَخَذَ في استثنائه من ذلك فقال :

ومَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ
وزُبْيَةٍ وشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

---

(1) الكتاب : ٣ / ٥٧٤ .

(2) الكتاب ٤١١/٤.

(3) الكتاب ٥٨١/٣.

(4) هذه عبارة سيبويه في الكتاب ٢٦٦/١.

فاستثنى نوعين [1] / أعطاهما مفهومُ المثالين، ويَعنى أن العرب ٢٢٥
منَعت الإتباع فيما كان من المؤنث المذكور على (فِعْلَةٍ) بكسر الفاء ولامه واو وهو ا لذي أشار إليه بنحو [٢- (ذِرْوَةٍ) أو كان على (فُعْلَةٍ) بضم الفاء ولامه ياء ، وهو الذي أشار إليه بنحو -٢] (ذِرْوَة) أو كان على (فُعْلَةَ)بضم الفاء ولامُه ياء، وهو الذى أشار إليه بنحو (زُبْيَةٍ) فكأنه قال : كل ماكان من المؤنث على (فُعْلَةٍ) ولامُه ياء، أو (فِعْلَةٍ) ولامه واو، فإن العرب امْتَنعت في جمعه بالألف والتامن الإتباع، وأجازت ماعداه، فلايجوز أن يقال في (ذِرْوَةٍ) : ذِرِوَاتٌ، ولا في (رِشْوَةٍ) : رِشِوَاتٌ ، ولا ما أشبه ذلك، لمَا في ذلك من الاستثقال والمُنَافرة بين الكسرة والواو، لأقتضاء الكسْرة قلبَ الواو ياء، فاجتنبوا ذلك.

وكذلك لايجوز أن تقول في (زُبْيَةٍ) : زُبُيَاتٍ، ولا في (كُلْيةٍ) : كُلُيَاتٌ، لما في ذلك من استثْقال الخروج من الضم إلى الياء، ولاقتضاء الضمة قلبَ الياء واوا ، فاجْتَنبوه رأسًا.

ثم حَكى ماجاء من النوع الأول شاذًا فقال : «وشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ» [يعنى أنه جاء هذا اللفظُ، وهو (جِرْوَةٌ] مكسورة العين في الجمع بالتاء، ولامُه واو، فقالوا : جِرِوَاتٌ، وأبْقَوا الواوَ بعد الكَسْرة على حالها، وذلك في غاية الشذوذ؛ إذ لم يُحْكَ منه سواه[3]، ولذلك خَصَّه الناظم وعَيَّنه بقوله : «وشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ»والجِرْوَةُ التى جُمِعت هكذا : يجوز أن تكون أنثى الجِرْوِ، وهو وَلَدُ الكلبِ والسِّبَاع، أو الجِرْوَة التى هى الصغيرةُ من القثَّاء.

وذِرْوَةُ الشيء : أعلاه، وكذلك ذُرْوَتُه، وذُرَاه[4]. والزُّبية : حفرة

(١) س : موضعين .

٢ ـ ٢ سقط « ز » .

(٣) الكتاب ٤/٤١١.

(٤) في الأصل : ذرواه. وفي الصحاح : «وذُرى الشيء بالضم : أعاليه، الواحده، ذِرْوة، وذُروه أيضا بالضم، وهى أعلى الشام».

يحفرها الصائد لما يُصاد من أسَد أو صيد ونحوه . والزُّبْيَة أيضا: الرَّابيةُ لايعلوها الماء، ثم قال :

ونَادِرًا أوْذُو اضْطِرَارٍ غَـيْـرُمَـا

قَـدَّمْـتُـهُ أولأُنَاسٍ انْتَـمَى

يَعنى أن ماعَدا ماتقدَّم في الجمع بالألف والتاء، من الإتباع، والتَّسْكين، والتَّحْريك بالفتح، فهو خارجٌ عن جمهور كلام العرب، إمَّا أنه وَقع نادرًا، وإما اضطرارًا، وإمّا أنه نُقل عن قومٍ من العرب مَخْصوصين. وأمَّا ماتقدم فإنما انْبَنى على مشهور كلامهم.

وهذه الأنواعُ الثلاثة التى ذكَر مُتَبَايِنَةٌ في المعنى.

فالنادرُ هو الذى جاء في الكلام المنثور قليلاً جِدًا، بحيث لايُبْنى عليه لقلَّته.

وذو الاضْطِرار هو / ماجاء في الشِّعر لضرورة الوزن، ولولا الوزنُ ٢٢٦ لَتُكُلِّم به على مايُعطيه القياس.

والذى انْتَمى لأُنَاسٍ هو ماكان لغةً لبعض العرب، اختَصُّوا بالتكلُّم بها دون سائر قبائل العرب، بحيث تُنْسب إليهم خصوصًا دون أن تُنْسب إلى مُطْلَق كلام العرب، فيقال : هذه لغة بنى فلان.

وقوله : «أوْلأُنَاسٍ» يُشعر بأَقَلِّيَّتهم بالنسبة إلى سائر العرب، وعلى هذا النوع أحال على مايُذكر بَحْول الله.

ولابُدَّ من ذكر ماحَضَر من مثل هذه الأنواع الثلاثة وبها يتبَيَّن كلامُ الناظم.

فأمَّا النادرُ فمنه قولهم : عِيَرَاتٌ، (في [١]- جمع عِيرٍ، وهى جماعةُ الإبل تحمل المِيَرة. قال في الشرح[٢]: «وأمّا عِيَرات في جمع (عير)

(١ - ١) سقط من س .

(٢) شرح التسهيل ٣٦٧/١.

فجائزٌ عند جميع العرب مع شُذوذه عن القياس» وإنما شَذَّ من جهة تحريك عَيْنه، وهي حرف عِلَّة؛ إذ كان السكون فيها أخفَّ فالتزموه، وخَرجوا بهذه اللفظة عن ذلك الأصل. وأما هُذَيْل فهم فيه على أصولهم، وإنما نَدَّرُوه من جهة التزام جميع العرب ذلك فيه. قال سيبويه[1]: «حَرَّكوا الياءَ، وأجمعوا فيها على لُغَةِ هُذَيلٍ»، قال الكُمَيْت أنشده السيرافي[2]:

(عِيَراتُ الفَعَالِ والحَسَبِ العَوْدِ إليهم مَحْطُوطةُ الأعكامِ[3])

ومنه ماتقدَّم من قولهم : جِروَاتٌ، وقد تقدم وجهُ شذوذِه.

ومنه على مذهب سيبويه ومَنْ تَبِعه قولهم : لَجَبَاتٌ في (لَجْبَةٍ) حيث اعتَزم مَن يُسَكِّن في الإفراد أن يَنتقل إلى لغة من يحرِّك وهو وصف، وعلى هذا المعنى يمكن أن يُحمل قولهم : رَبَعَاتٌ، إنْ ثبت أنَّ بعض العَرَبِ يَفتح في الإفراد، وأنَّ مَن يُسَكِّن فيه يَفتح في الجميع[4] .

ووَجَّه سيبويه[5] (رَبَعَاتٍ) بأنَّ أصله اسم مؤنث يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فصار كالوصف بخَمْسَةٍ، إذا قلت : مررتُ برجالٍ خَمْسَةٍ.

قال ابن الضائع : ولزومُ التاء في (رَبَعَةٍ) يدلُّ على ذلك.

قال ابن الضائع في (لَجَبَاتٍ) بعد ماذكَر قولَ سيبويه : ويمكن أن يقال : لَمَّا كانت هذه الصفَة مختصَّة بالمؤنث أشبهت الأسماءَ، حيث لم تكن التاء فيها

---

(١) الكتاب ٣/٦٠٠.

(٢) شرح السيرافي ٥/٢٦، وفيه «معدودة الأعكام» ولم أجده في ديوان الكميت. والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣١، ٣٣.

(٣) في الأصل : «الأثقال»، بدل «الأعكام»، وفي حاشية : الأعكام، كذا رأيته في غير موضع. ويقول ابن يعيش : «وقوله محطوطة الأعكام، أى تركت الأبل بأعكافها، أى بأحمالها فيهم بالحب والرشد.

(٤) في الأصل ، ز : الجميع .

(٥) الكتاب ٣/٦٢٧.

علامةٌ للتأنيث، لأنها كالتاء في (نَاقَةٍ) ومن الفتح في الوصف قولهم : كَهَلاَتٌ في (كَهْلَةٍ) ففتحوا في الجمع، وهو وصف قطرب[1].

وقال يونس : امرأةٌ عَدْلَةٌ، وعَدَلاَتٌ، فحرَّك، وقال : قومٌ رَبْعَةٌ، ورَبَعَاتٌ. وقال يونس : شاةٌ لَجْبَة، ولَجَبَاتٌ، فحرَّك الجمع، وقال : لاأعرف : لَجَبَةٌ، بالتحريك ومن الإسكان في الاسم قولُهم : (أَهْلاَتٌ) في (أَهْلٍ) وأَهَلاَتٌ أشْهَرُ.

قال سيبويه[2]: «وقالوا : أَهْلاَتٌ، فَخفَّفوا، شَبَّهوها بصَعْبَاتٍ، حيث كان (أَهْل) مُذَكَّرا تَدْخُله الواوُ والنونُ». قال : «فَلَمَّا جاء مؤنَّثًا كمؤنث
٣٩٦ (صَعْبٍ) فُعِلَ به كما فُعل بمؤنث (صَعْبٍ». يعنى أنهم أنَّثوا (أَهْلاً) فقالوا : أَهْلَةٌ، وجمعُوا فقالوا : أَهْلُون في (أَهْلٍ) فصار لذلك مثل : صَعْب، وصَعْبَة، وصَعْبُون، فعُومل معاملته.

ومِمَّا جاء منه مؤنثا قولُ الشاعر[3]، أنشده السيرافي، وأنشده الفراء أيضا، قال أنشدنى المفضَّل :

وأَهْلَةِ وُدٍّ قد تبرَّيتُ وُدَّهُمْ
وأَبْلَيْتُهم في الحَمْد جُهْدِى ونائِلِى

(١) في حاشية الأصل قبله « قاله » وقد تقدم قول قطرب وتخريجه من قريب .

(٢) الكتاب ٣/٦٠٠.

(٣) هو أبو الطمحان القَينى، كذا نسبه ابنُ بَرِّى. والبيت في كتاب المذكر والمؤنث للفراء ١٠٨، واللسان : أهل، وبرى.
هذا وفي النسخ الثلاث مكان تَبَرَّيت : تبرضت، وفَوْقه رَسِمَ : كذا. يقال : تبرَّى معرُوفَه ولمعرُوفِه: اعترض له.

وأمَّا الاضطرارُ فمنه قول الشاعر[1]:

وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فأَطَقْتُهَا
ومَالِي بِزَفَرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ

فأسكن عين (فَعَلَاتٍ) وهو اسم. وقال ذُو الرُّمَّة[2]:

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبِهِ
خُفُوقًا ورَفْضَاتُ الهَوَى في المَفَاصِلِ

أراد «ورَفَضَاتِ» فأسكن ضرورةً، وأنشد ابنُ خروف قال أنشده الباهليُّ[3] في «معانيه» :

ولَكِنَّ نَظْرَاتٍ بعَيْنٍ مَرِيضَةٍ
أُلَاكَ اللَّوَاتِي قد مَثَّلْنَ بنا مَثْلاَ

أراد «نَظَرَاتٍ» وقال عَدِيُّ بن الرِّقاع[4]:

يُكَابِدُ نَفْحَاتِ الْهَوَاجِرِ والضُّحَى
مُكَافَحَةً بالمَنْخَرَيْنِ وبالفَمِ

وإنما سَهَّل هذا النوعَ شيئًا أنها مَصادر، والمصادرُ تُشبه الصفات، فهى أسهلُ في القياس من (تَمْرَاتٍ) لوقيل.

وأما اللغاتُ الأقَلِّيَّةُ بالنسبة إلى ماذُكر، فمنها ماحَكى أبو الفتح[5] عن

---

(١) عُروة بن حزام. والبيت في المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى ٥٦٤، وكتب النحو المتأخرة.

(٢) البيت في المرجع السابق، وديوانه ١٣٣٧/٢، والمقتضب ١٩٠/٢، والتكملة ـ لأبى علي ١٥٥.

(٣) هو أبو نصر أحمد حاتم الباهلى المتوفى سنة ٢٣١. وقد ذكر ابن النديم في الفهرست ٥٦ كتابه أبيات المعانى.

(٤) ديوانه٧٨، واللسان : كفخ، وفيهما : يكافح لَوْحاتٍ «للمَنْخَرين».

(٥) حكى ذلك عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٠/١ ـ ١٠١.

قومٍ من العرب من تَسْكين عين (فَعَلاَتٍ) إذا كانت اللام معتلة، فيقول في (ظَبْيَةٍ) : ظَبْيَاتٌ، وفى (شريه) : شَرْيَاتٌ. واللغة المشهورة : ظَبَيَاتٌ، شَرَيَاتَ.

ومنه لغـةُ هُذَيل[1]، أنهم يفتحـون عين (فَعْلاَتٍ) المعتلة، فيقـولون في (جَوْزَةٍ): جَوَزَاتٌ، وفي (بَيْضَةٍ) : بَيَضَاتٌ، وفى (سِيْرَةٍ) : سِيَرَاتٌ، وفى (عِيرٍ) : عِيَرَاتٌ.

قال الفارسى عن قُطْرب : وزعم يونُسُ أن (تَوْبَةً) و(تَوَبَاتٍ) بالتثقيل يقولها ناسٌ كثيرٌ. قال[2]:

أبو بَيَضَاتٍ رايحٌ مُتَأَوِّبٌ ... رَفِيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

وقال الشلوبين : قياسُ لغة هذيل الفتحُ في نحو : دُوْلَةٌ، ودُوَلاَتٌ، وصُوفَةٌ وصُوَفَاتٌ، وكأنه إنما قال هذا لأنه لم يَسْمعه نقلا عن لغتهم. ولاشك أن القياس سائغٌ.

وقولُ الناظمِ : «أَوْلأُنَاسٍ انْتَمَى» أى : انْتَسب.

يُقال : انْتَمَى فلانٌ، إذا انْتَسب. و«غَيْرُ ماقَدَّمْتُهُ» مبتدأٌ خبرُه «نادرٌ» ومابعدَه[3] .

(١) شرح التسهيل ١٠٣.

(٢) قال أبو بيضات»، ثم ذكر البيت، وهو سهو، قال البغدادى في الخزانة ٨/١٠٤ : والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته». وانظر البيت في الخصائص ٣/١٨٤، والمنصف ١/٣٤٣.

جمع التكسير

أَفْعِلَـةٌ افْـعُـلُ ثم فِعْـلَـهْ   ثُمَّتَ افـعـالٌ جـمـوعُ قِلَّـهْ
وبعضُ ذي بكثرةٍ وضعاً يفي   كأرجلٍ والعكسُ جاء كالصُّفي

لمَّا كانت الجموع على قِسْمَين : جمـعُ سلامةٍ ، وجمـعُ تكسـيرٍ ، وجمع السَّلامة: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد . وهـو قِسـمان : جمـعٌ بـالواو والنون ، وجمعٌ بالألف والتاء ، وأتمَّ الكلامَ على حكمهمـا ـ أخَـذَ في ذكر الجمع المكسَّر ، وهو الباقي من قِسْمَي الجمع .

وجمعُ التكسير: ما تغير فيه بناء الاسم تغيُّراً[1] يدل على أنك تريد مما يدل عليه ذلك الاسمُ دلالةً واحدةً ثلاثة فأكثر ، أو ما أصله ذلك، لكن استُعمل في أقلَّ من الثلاثة مجازاً . ولما كان بناء الاسـم يتغـير فيـه عن حاله بخلاف جمع السلامة سُمي تكسيراً تشبيهاً بتكسـير الآنيـة[2]، كما قال الفارسي[3].

وهذا التغيير على سبعة أقسام : تغييرٌ بزيادةٍ وتبـدُّلِ شـكلٍ نحـو :

---

(١) في (أ) : تغيراً .
(٢) في الأصل : الأبنية .
(٣) التكملة : ١٤٧ .

(جمل و)[1] جِمال ، أو بنقص وتبدُّلِ شكل نحو: رغيف ورُغُف ، أو بزيادة ونقص وتبدل شكل نحو : رغيف ورُغفان ، أو بزيادة مجردة نحو: صِنو وصِنوان ، أو بنقص مجرد نحو: تُخَمَة وتُخَم ، أو بتبدل شكلٍ وحده لكن لفظاً نحو: وَرْدٍ ووُرْد[2]، أو بتبدلٍ وحده في النية نحو : فُلْكِ في نحو قوله تعالى: ﴿ فِي الفُلْكِ المَشْحُونِ ﴾[3] ، وفُلْك في نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾[4]. وهذا على جهة التقريب ، وإلا فالبنيةُ هي المحوَّلة[5] من أصلها ، ولم تجمع مثلاً فُعلاً على فُعْلٍ بأن غيَّرتْ حركة الفاء فقط ، بل أزالت[6] البناءَ بجملته وصيرَتْهُ إلى بناء آخر مستقلاً / بنفسه . [٢٢٩]

ولما كانت جموع التكسير على نوعين ، أحدهما: ما كان جمع قلة يُراد به العشرة فما دونها ، والثاني جمع كثرة يُراد به ما فوق ذلك ـ أراد أن يبيِّنَ (ذلك)[7] على عادة النحويين في أمثال هذا فقال :

أَفْعِلَــةٌ أَفْـعُـلُ ثم فِعْـلَـة

---

(١) سقط من الأصل ، و(أ) .

(٢) الوَرْدُ من الخيل بين الكميت والأشقر ، ويجمع على وُرْدٍ .

(٣) من الآية : ٤١ من سورة يس .

(٤) من الآية : ٢٢ من سورة يونس .

(٥) في الأصل و(أ) : المحمولة .

(٦) كذا في النسخ . وفي العربية ما يحمل عليه مثل هذا ، الضمير عائد على العرب .

(٧) عن (أ) و(س) .

إلى آخره ، يعني أن هـذه الأبنية الأربعة من أبنية التكسير جموع اختصت بالقلة ، يعني في الأصل ، فلا تطلق بحكم الأصل إلا على العشرة فما دونها ، فتقول في جمع بُرْد إذا أردت القلة : أبراد . وفي جمع عَبد إذا أردت القلة : أعبُد . وفي جمع بناءٍ : أبنية . وفي جمع فتًى : فِتية . وكأنَّ العرب أرادت التفرقة بين البابين كما فرقوا بين التثنية وبين ما يراد به أكثر من ذلك؛ وذلك لأن[1] التثنية أول الأعداد ، لأن الواحد ليس بعدد[2]، فخصوه ببنية لا تكون لغيره من الجموع ، لأن التثنية في المعنى جمع ، فكذلك لما كانت العشرة أول العقود خصوها وآحادها بأبنية ، وهي هذه الأربعة ، خصوا اثنين منها في الأكثر بالثلاثية ، وهما أفعُلٌ وأفعال ، وخصوا الباقِيَين بالمزيد[3]، وهما أفعِلةُ وفِعْلَة ، وهذا في الأكثر أيضاً، وإلا فالجميع قد يستعمل للكثرة ، كما سيأتي إثر هذا إن شاء الله . فلا يُعنَى بأنها للقلة أن ذلك لازمٌ فيها ،

(١) (س) : أنَّ .

(٢) في تاج العروس مادة (عدد) : « العدد هو الكمية المتألفة من الوحدات ، فيختص بالمتعدد في ذاته ، وعلى هذا فالواحد ليس بعدد ؛ لأنه غير متعدد ؛ إذ التعدد الكثرة . وقال النحاة: الواحد من العدد ؛ لأنه الأصل المبني منه ، ويبعد أن يكون أصل الشيء ليس منه ، ولأن له كمية في نفسه ، فإنه إذا قيل: كم عندك ؟ صح أن يقال في الجواب: واحدٌ ، كما يقال: ثلاثة وغيرها » .

(٣) أي: ما كان من المفردات على ثلاثة أحرف . والمراد بالمزيد ما زاد على الثلاثة . وسيأتي تفصيل ذلك في الشرح .

وأن ما عداها لازمٌ للكثرة ، فإن كلام العرب جاء فيه وضع القليل موضع الكثير وبالعكس .

فإن قلت : فما فائدة التنبيه على هذه المسألة إذا كان[1] الأمران جائزين في النوعين ؟

فالجواب : أن فائدته ألا يخرج عن الوضع الأكثري[2] الأول إلا أن تخرجه العرب ، فتتبَّعها[3] حتى إذا لم تجد لها فيه عملاً أعملت كلاً في موضعه ؛ لأن الغالب في الاستعمال أن تستعمل هذه الأربعة في القلة وما عداها في الكثرة ، وأيضاً فلأحكامٍ[4] أُخَرَ لفظيَّةٍ ، سيأتي ذكرها .

واقتصر الناظم على ذكر هذه الأبنية الأربعة في جموع القلة فلم يذكُر معها غيرها ، فدل على أن مذهبه في فُعَل وفِعَل وفِعَلة نحو: ظُلَم ونِعَم وقِرَرَة أنها جموع كثرة كما يقوله الجمهور ، لا جموع قلة كما يقوله الفراء[5]. وسكت أيضاً عن ذكر الجمعَين السالمين ، وهما عند

---

(١) في (أ) : كانت جائزان ، ورسم فوقها : كذا . وفي (س) : كانت الأمران .

(٢) في (س) : الأكثر في الأول .

(٣) في (س) : فنتبعها حتى إذا لم نجد ... أعملت .

(٤) في (س) : فالأحكام .

(٥) نقل ذلك عنه ابن اللدهان كما في شرح الأشموني ١٢١/٤ ، وانظر التسهيل: ٢٦٨ .

سيبويه والمحققين جمعا قلّةٍ في أصل الوضع ، فلم ينبه فيهما على شيء، إما لأنه قصد السكوت عنها ؛ إذ ليس بضروري ذكر[1] ذلك في باب التكسير ، وإما لظهور مذهب غير سيبويه عنده[2]، وذلك أن / طائفة [٢٣٠] تزعم أن جمعي السلامة يستعملان في القلة والكثرة ، وهو رأي ابن خروف[3].

ومن استعمالها[4] في الكثرة قوله تعالى : ﴿ إنَّ المسْلِمِينَ والمسْلِمَاتِ وَالمؤْمِنِينَ وَالمؤْمِنَاتِ ﴾[5]، إلى آخر الآية ، وذلك في القرآن كثير ، ومن عادة المؤلف الأخذ بالظاهر في أمثال هذه الأشياء، فلعلهما عنده كذلك، والأظهر عنده مذهب سيبويه في المسألة ، قال ابن الضائع: هو أضبطُ[6] لما ينقُلُ . واعتذر عما جاء منه للكثرة[7] بأن كثيراً من الأسماء لا سيما الصفات يُقتصر فيها على جمع السلامة ، وحُملت الأسماء عليها للأنس بذلك فيها ، ولذلك قال : ﴿ وهُمْ في الغُرُفَاتِ آمِنُونَ ﴾[8]، وفي شعر حسَّان[9]:

---

(١) في (س) : في ذكر .
(٢) الكتاب ٤٩١/٣ ـ ٤٩٢ .
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣٩٧/٣ .
(٤) أي : أمثلة جمعَي السلامة .
(٥) من الآية : ٣٥ من سورة الأحزاب .
(٦) في الأصل و (أ) : ضبط .
(٧) في (س) : الكثرة .
(٨) من الآية : ٣٧ من سورة سبأ .
(٩) ديوانه : ١٣٣ ، والكتاب ٥٧٨/٣ ، والكامل للمبرد ٧٢٤/٢ ، والخصائص ٢٠٦/٢.

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يلْمَعْنَ في الضحى وأسـيافُنَا يقطُرْنَ من نجـدةٍ دَمَا

وقد اعترضه النَّابغـة فقـال : لقـد[1] قَلَّلْـتَ جفـانك وأسـيافك ؟!
فقال: من كلامنا وَضْعُ القليل موضع الكثـير . وكـلا الكلامـين دليـلٌ على مذهب سيبويه ، والتطويلُ في هذا خارج عما نحن بسبيله .

وأما فُعَل وفِعَل وفِعَلة فـالصحيح فيهـا ـ وا لله أعلـم ـ مذهـب الجماعة؛ لوجود الدليل على ذلك دون الأبنية الأربعة .

فإن قيل : ما الدليل على أن هذه الأبنية الأربعة موضوعة للقلـة ، وأنها المقتصر بها من جموع التكسير على ذلك ؟

فالجواب : أنهم استدلوا على ذلك بأمرين :

أحدهما: تصغـير هـذه الأبنيـة علـى ألفاظهـا دون سـائر أبنيـة الجموع[2] فقالوا في أثواب: أُثَيَّاب، وفي أكلُب : أُكَيلب ، وفي أَرْغِفة: أُرَيْغِفَة ، وفي غِلمة : غُلَيْمَة ، فصغروها على ألفاظها ، والجمـوع الـتي بخلافها لا تصغر كذلك على ألفاظهـا ، وإنمـا تـرد إلى الواحـد ، ومـا ذلك إلا أنَّ[3] تصغير الجمع يدل على التقليل ، فهذه الأبنيـة المذكـورة لما لم تناقض التصغير دل على مناسبتها له، بخـلاف سـائر أبنيـة الجمـع التي تدل على الكثرة لما كانت مناقضة للتصغير لم يصغروهـا . وأيضـاً

---

(١) في (س) : عقد قالت ، تحريف .

(٢) في (أ) و(س) : الجمع .

(٣) في (أ) و(س) : لأنَّ .

فإن تكسيرها جائز كالآحاد ، فلولا تقاربها منها لما كانت كذلك .

وثانيهما[1]: أنه إذا كان للكلمة جمعان ، جمع مما ذُكِرَ ، وجمع من غيره ، ثم أردنا أن نفسر بها العدد من ثلاثة إلى عشرة ، لم نفسره في أكثر الكلام إلا بجمع من الجموع المذكورة دون سائر الجموع ، فدل على أنها عندهم موضوعة للقليل[2] دون الكثير ، وأن / غيرها [٢٣١] على العكس منها ، إذ لو ساوت غيرها لكانت مساوية[3] لها في التفسير للعدد[4] القليل ، فإذاً لو كانت فِعَلٌ وفُعَلٌ وفِعَلَةُ كما قاله الفراء لصُغرت على ألفاظها ، ولَفُسِّرَ[5] بها العدد من ثلاثة إلى عشرة، فأن لم يفعلوا ذلك دليل على صحة ما ذهب إليه الناظم والجماعة ، وهذا ظاهر .

ثم أخذ يستدرك في هذه الأبنية حكماً لا بد من ذكره ، وهو مجيئها للكثرة في بعض المواضع ، كما أن جموع الكثرة قد يأتي بعضها مراداً به القلة فقال :

وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي

---

(١) في الأصل : وثانيتها .

(٢) في الأصل : للتقليل دون التكثير ، وفي (أ) : للقليل دون التكثير .

(٣) في الأصل و (أ) : فكانت .

(٤) في (س) : في العدد .

(٥) في الأصل : ويُفسَّرُ .

يعني أن هذه الأبنية الأربعة لا يقتصر فيها على القلة البتة حتى لا يجوز استعمالها لغيرها ، بل يأتي بعضها دالاً على الكثرة وضعاً وإن كان الأصل فيه القلة ، وأراد بالوضع الاستغناء به عن وضع جمع الكثرة كأرجل الممثل به ، وهو جمع رِجل ، فإن العرب اقتصرت في جمعه على أفعُلَ في القلة والكثرة ، فلم تستعمل فيها غيره . ومثله كَفٌّ وأكُفٌّ ، ورَسَنٌ[1] وأرسان ، وشبه ذلك . وقد يطرد هذا في بعض الأبنية كفِعَل وفُعُل وفَعِل وفِعَال المعتل اللام أو المضاعف نحو : عِنَب وأعناب ، وطُنُب وأطناب ، وكَتِف وأكتاف ، وبناء وأبنية ، وعِنَان[2] وأعِنة . فإن العرب اقتصرت في هذه الأبنية على جمع القلة فلم تضع لها بناء كثرة .

وأما مجيء بعض أبنية الكثرة للقلة فنبه عليه بقوله :

... والعكسُ جاء كالصُّفي

يعني أنه قد جاء من كلام العرب عكس ما تقدم من الحكم ، وهو أن بعض أبنية الكثرة قد يفي بالقلة وضعاً ، أي : يجيء دالاً على القلة ، وحقيقة العكس أن تقول : وبعض جموع الكثرة قد يفي بالقلة ، لأن قوله : « وبعض ذي » في تقدير : وبعض ما وضع للقلة قد

---

(١) الرسن : الحبل الذي يقاد به البعير .

(٢) العِنان : سير اللجام الذي تمسك به الدابة .

يفي بكثرة ، فـ « ذي » إشارة إلى جمـوع القلـة ، وفي قولـه: « وبعـض ذي » تنبيه على أنه لا يلتزم نقلاً أن كل بناء قلـة يـأتي للكـثرة ، وإنمـا التزم[1] أن بعضها يأتي كذلك من حيـث السـماع، ولم يعـين موضـع السماع فبقي موقوفاً على النقل ، ولا شك في وجود النقل في البعـض كما تقدم تمثيله ، ولو قال :

وهذه بكثرة وضعاً تفي[2]

لكان ملتزمـاً أن العـرب / فعلـت ذلـك في كـل بنـاء مـن الأبنيـة [٢٣٢]
الأربعة، وذلك يحتاج إلى تتبع النقل في ذلك ، ولعله يتعذر الوفاء بهذه الكلية فلم يرتهن[3] فيها .

مثال ما جاء من جمع الكثرة مراداً به القلة وضعاً: رجل ورجال ، إذ لم يقولوا : أرجال. ودرهم ودراهم ، وجميع[4] الرباعي والخماسي. ومثّـل النـاظم هـذا الضـرب بـالصُّفِيّ ، والصُّفِـيُّ جمـع صفـاة ، وهـي الصخرة الملساء ، ومنها ما أنشده الفارسيُّ وغيره[5] :

---

(١) في (س) : وأما التزام .

(٢) في النسخ : يفي بالياء .

(٣) أي : لم يجعل قوله بالكلية رهناً بالسـماع ، إن سُـمع كـان قولـه سـليماً ، وإن لم يُسمع كان مردوداً .

(٤) أي : جمع الرباعي والخماسي . فالجميع يطلق ويراد به الجمع .

(٥) التكملة : ١٥٠ ، وسر الصناعة ٢٥٠/١ ، والخصائص ١١٢/٢ بلا نسبة . ونسبا في اللسان (صفا) إلى الأخيل ، وانظر البيتين في ملحق ديـوان رؤبـة مـع غيرهمـا : ١٨٨ .

كأنَّ متنَيه من النَّفيِّ مواقعُ الطير على الصُّفيِّ

وفي هذا التمثيل نظر[1] من وجهين، أحدهما : أنه قيد الوفاء بالوضع فقال :

وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي

وعطف عليه العكس ، ولا شك في بقاء[2] التقييد والحكم بمقتضاه ، والصُّفِيّ إذا اعتبرته إنما هو مما يفي[3] استعمالاً لا وضعاً ، من حيث إن حقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البنائين استغناء بالآخر ، والاستعمال أن تكون وضعتهما معاً لكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر ، فمثال ذلك في الأول قول حسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يلْمَعْنَ بِالضُّحى وأسيافُنَا يقطُرْنَ من نجدةٍ دَمَا

فإنهم قد قالوا : جَفنة وجِفان ، وسيف وسُيُوف . ومثاله في الثاني قوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوْءٍ ﴾[4] مع أنهم قد قالوا : أقراء ، وفي الحديث: «دَعِي الصَّلاة أيام أقرائِكِ[5] » ، ففسر ثلاثة بجمع الكثرة مع

---

(١) في (س) : نظر به من .
(٢) في الأصل : بناء .
(٣) في (س) : يفي به استعمالاً .
(٤) من الآية : ٢٢٨ من سورة البقرة .
(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب من قال تغتسل بين الأيام ٨٢/١ ، ولفظه : « تدع الصلاة أيام أقرائها » .

وجود جمع القلة ، فهذا من الوفاء الاستعمالي لا الوضعيّ ؛ إذ قد جعلهما في التسهيل[1] متباينين فقال لما ذكر جموع القلة ، وأن ما عداها للكثرة : «وربما استغني بما لإحداهما عمّا للأخرى وضعاً أو استعمالاً اتّكالاً على قرينة» فالصُّفِيُّ من الضرب الاستعمالي لأن الفارسيّ[2] وغيره حكوا في جمع الصفاة : أصفاء وصُفِيّ ، فكان تمثيل الناظم على هذا غير مطابق لما قصد .

والنظر الثاني أن التقييد بالوضع قد أخرج أحد الضربين ، وهو الاستعمالي ، وكلاهما محتاج إلى التنبيه عليه كما فعل في التسهيل ، وليس أحدهما بأولى من الآخر ، فكان الأولى به أن يذكر الضربين معاً ، وذلك يحصل له إمّا بالنص عليهما معاً ، وإما بترك التقييد بالوضع ، لأنّه إذا تركه أُخِذَ الحكم على / إطلاقه في الوضع [٢٣٣] والاستعمال ، فصار هذا القيد زيادةً عادت بنقص ، وذلك مما لا ينبغي !

والجواب عن الأوّل أن الاستغناء الاستعمالي إما أن يكون مع كثرة ما استغني عنه كأسياف في بيت حسان ، وكلاب في قولهم : ثلاثة كِلابٍ[3]، لكثرة استعمال سيوف وأكلب ، وإما أن يكون مع

---

(١) التسهيل : ٢٦٨ .

(٢) التكملة : ١٥٠ ، وسيبويه سبق الفارسي في حكاية هذا ، انظر الكتاب ٥٧٢/٣.

(٣) انظر الكتاب ٥٦٩/٣ .

قلته كثلاثة قُرُوء ، فإن أقراء قليل ، فأما الأول فلا شك في قلة وجوده في كلام العرب ، ولذلك اعترض النابغة حسَّان لأنـه لـو كـان معتـاداً عندهم الاستغناء في مثل أسياف لم يصح الاعتراض ، ولما كـان قليـلاً أهمل الناظم اعتباره فبقي الثاني ، وهو أن يكون المستغنى عنه قليـل الاستعمال، وإذا كان قليلاً فيما شأنه أن يشتَهِرَ استعماله فيه ، ويكـثر دوره ، فهو جدير أن يكون مستغنى عنه بما يكثر استعماله في ذلـك الباب ، وقلة المستغنى عنه مع كثرة المستغنى به دليل على صحة الاستغناء . وقد قال النحويون في « ترك » إنه مستغنى به عن « ودع » مع أنه قد سُمع ، وقرئ: ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ ﴾[1] لكنه نـادر ، فلـم يخرجه ذلك النـدور[2] عن أن يكـون مستغنى عنه بـترك ، فكذلك مسألتنا ، وهذا من باب الاستدلال بالأحكام ، فأصفاء في صفاة قليـل ، والشهير في جمعها مطلقـاً صُفـيٌّ ، وعلى هـذا الـترتيب يلحق هـذا الضرب الاستعمالي بالضرب الوضعي إلحاقاً لما استعمل نادراً بحكم مـا لم يستعمل .

وإذا ثبت هذا كان تمثيل الناظم بالصُّفيِّ حسـناً مـن حيـث كـان

---

(١) قرأت العامة بتشديد الدال ، وبالتخفيف قرأ عروة بن الزبير وغير واحد ، وانظر المحتسب ٢/٣٦٤ ، والدر المصون ١١/٣٦ .

(٢) في الأصل : النذر ، وهو سهو .

داخلاً تحت التقييد بالوضع ، فالوضعيُّ إذاً عنده على وجهين ، وضعيٌّ حقيقة نبه عليه بأرحل ، ووضعي حكماً ، وهو الاستعمالي ، نبه عليه بالصُّفيِّ ، والله أعلم .

وقول الناظم: « أفعلُ ثم فِعْلَه » منع فيه صرف أفعُلَ إذ قد توفر[1] فيه موجب المنع ، وذلك الوزن والعلمية ، لأن الأمثلة الموزون بها أعلام . وقوله: « أفعلُ » هو على حذف العاطف ، أي: وأفعُلُ . وقوله: « أفعلةٌ » وما بعده مبتدآت خبرها « جموع قله » . و « بعض ذي » مبتدأ خبره «يفي» ، و « بكثرة » يتعلق به ، و « وضعاً » مصدر في موضع الحال ، أي : ذا وضع .

* * *

لِفَعْلٍ اسماً صحّ عيناً افعُلُ ... وللرباعيِّ اسماً ايضاً يُجعَلُ

إن كان كالعناق والذراع في ... مدٍّ وتأنيث وعَدُّ الأحرف

/ هذا ابتداء ذكر أبنية جموع التكسير وما يختص بها من أبنية [٢٣٤] المفردات. وللناس في وجه ترتيب الكلام على جموع التكسير طريقان:

أحدهما : المتداول عند الجمهور ، وهو[2] أن تُجعَلَ أبنية المفردات موضوعات للحكم عليها فيقولون: فَعْلٌ يجمع على كذا

(١) في (س) : يتوفر .

(٢) في الأصل : وهي .

وكذا من أبنية الجمع ، وفُعالٌ يُجمع على كذا ، وهي الطريقة الأولى في وضع النحو .

والثاني : طريقٌ أولُ من مشى عليه ــ فيما علمتُ ــ ابن السراج[1]، وهو أن يجعل أبنية الجموع موضوعات للحكم عليها ، فيقال : أفعُلٌ يُجمَعُ عليه من أبنية المفردات كذا ، وأفعالٌ يجمع عليه كذا ، وهو الذي جرى عليه الناظم في هذا النظم وفي سائر كتبه ، وكأن هذه الطريقة أقربُ إلى الضبط ؛ إذ كانت أبنية الجموع أقلَّ من أبنية المفردات بكثير ، فجعلها أصولاً للفروع المنتشرة أولى من العكس.

وجملة ما ذكر من أبنية جموع التكسير ستة وعشرون بناء ، أربعة منها للقلة ، كما ذكر ، وسائرها للكثرة . وابتدأ بذكر أبنية القلة وبأفعُلَ منها فقال :

لِفَعلٍ اسماً صحَّ عينا أفعُلُ

إلى آخره ، يعني أن أفعُلَ من أبنية جموع القلة يجمع عليه من الأسماء صنفان :

أحدهما: ما كان من الأسماء الثلاثية على وزن فَعْلٍ ، بفتح الفاء

---

(١) انظر الأصول لابن السراج ٤٣١/٢ ـ ٤٣٨ ، وقد صنع ابن السراج ذلك المنهج في جموع الثلاثي ، فأما الرباعي والخماسي فقد جعل المفرد موضوع الحكم . انظر الأصول أيضاً ٤٤٨/٢ ـ ٤٥٠ ، ٥/٣ وما بعدها .

وإسكان العين، وكان اسماً لا صفةً ، وكان صحيح العين لا معتلها، فهذه ثلاثة أوصاف ، أحدها: كونه على فَعْلٍ ، فإنه إذا كان على فَعْلٍ صح له ذلك الجمع ، يريد في القياس ، إنما تكلم هنا في القياس المجرد وما قاربه ، وأما المسموع فلم يرتهن فيه ولا جعله من قصده في هذا النظم ، وإن كان ربما يأتي به بالانجرار لا بالقصد ، وقد تقدم المعنى المراد بالقياس في مثل هذا في باب أبنية المصادر . فأما إن لم يكن الاسم على فَعْل فإن له جمعاً آخر يذكره كأفعال في فَعَل ، وفِعْلانَ في فُعَلٍ ونحو ذلك . وقد جمعوا غير الثلاثي على أفعُلَ ، قالوا في أنبوب: أَنُبٌّ ، وقال الشاعر(١):

أصهبُ هدَّارٌ لكلِّ أركبِ بغِيلةٍ تنسَلُ بين الأنبُبِ

يريد : الأَنُبَّ ، ففكَّ ضرورة ، وجمعوا الثلاثي غير فَعْل على أفعُل لكن قليلاً ، قالوا: رُكْنٌ وأركُن ، وزَمَنٌ وأزمُنٌ . وأنشد سيبويه لذي الرمة(٢):

[٢٣٥] أمنزِلَتَي ميٍّ سلامٌ / عليكما هل الأزمنُ اللائي مضينَ رواجعُ

قال سيبويه: « وبلغنا أن بعضهم يقول: جبَلٌ وأجبُلٌ(٣)، وقالوا:

(١) البيت غير منسوب في اللسان (نبب) عن أعرابي . والأنبوب هنا : واحد أنابيب الرئة، وهي مخارج النفس ، وأركُبٌ : جمع رَكْب ، وهو ركاب الإبل خاصة ، والغِيلة : الخديعة والاختيال .

(٢) ديوانه ١٢٧٣/٢ ، مطلع قصيدة ، وانظر : الكتاب ٥٧١/٣ .

(٣) الكتاب ٥٧١/٣ .

ضِلَعٌ وأضلُعٌ ، وذئبٌ وأذؤبٌ ، وضَبُعٌ وأضْبُعٌ ، وقُرْطٌ وأقرُطٌ ، ورِجْلٌ وأرجُلٌ ، وكل هذا محفوظ ، إلا فيما ذكر الناظم .

والثاني : كونه اسماً لا صفة ، فإنه إذا كان صفة لم يجمع على أفعُل، بل زعم سيبويه أنه لا يجمع جمع قلة رأساً[1]، وعلل ذلك السيرافي بأن الأصل في الصفة أن تجمع جمع السلامة ، لأن الأصل فيها جريانها على الفعل فتلحقها علامة التذكير والتأنيث كالفعل ، فيجب أن تجمع جمع السلامة ليتبين في الجمع أيضاً علامة التذكير والتأنيث ، ويكون الجمع منها نظير الضمائر أو العلامات ، فلما كان الأصل فيها جمع السلامة وهو يقع للعدد القليل، استغنوا به عن أبنية القلة ، قال ابن الضائع : ويظهر من سيبويه تعليل آخر ، وهو أن الصفة الأصل فيها جريانها على موصوفها ، فالعدد القليل لا يضاف إليها لقبح إقامة الصفة مقام الموصوف ، وكأن العدد القليل لما كان نصاً في القلة ، ولم يكن يضاف إليها ، استغني فيها عن جموع القلة ، قال : غير أن سيبويه أضاف إلى ذلك أنها لَمَّا كانت يوصف بهن فاستعملت على غير الأصل في الأسماء ، خولف بهن الأسماء[2].

وقال ابن خروف : قد تنفرد الصفة ببناء جمع كما قد ينفرد الاسم أيضاً .

---

(١) الكتاب ٣/٦٢٦ .

(٢) انظر التعليق السابق .

والثالث : كون الاسم صحيح العين لا معتلها ، فإنه إن كان معتل العين بالياء نحو : بيت أو بالواو نحو : ثوب ، فليس القياس فيه أفعُلَ ، وإنما قياسه أفعالٌ كما سيذكره .

فإن جاء فيه أفعُل فمحفوظ نحو : سيف وأسيُف ، قال الشاعر[1]:

كأنهم أسيُفٌ بيضٌ يمانيةٌ   عَضْبٌ مضاربُها باقٍ بها الأُثُرُ

وقالوا: ثوب وأثواب ، قال الراجز[2]:

لكلِّ دهرٍ قد لبستُ أثوُبا

حتى اكتسى الرأسُ قناعاً أشْهَبَا[3]

وقالوا: عَينٌ وأعين ، وأيْرٌ وآيُرٌ .

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة كان أفعُلُ في فَعْلٍ قياساً

---

(١) البيت بلا نسبة في اللسان (أثر) ، (سيف) ، وشرح التصريح ٢/٣٠١ ، والأشموني ٤/١٢٣. وأثر السيف : فِرنده ورونقه .

(٢) البيت الأول في الكتاب ٣/٥٨٨ ، والمقتضب ١/١٦٧ ، والمنصف ١/٢٨٤ ، ٣/٤٧، وهنا ذكر ابن جني سنده إلى الفراء في رواية الأرجوزة ومنها هذان البيتان، ولم ينسبها إلى قائل ، والأرجوزة أيضاً في مجالس ثعلب : ٣٧١ ــ ٣٧٢ ، والبيت موضع الشاهد في معاني الفراء ٣/٩٠ . هذا وقد نسب الشاهد في اللسان (ثوب) إلى معروف بن عبد الرحمن .

(٣) في صلب الأصل و (أ) : أشيبا ، والمثبت عن حاشيتها و (س) ، ومجالس ثعلب ، والمنصف ٣/٤٧ .

جارياً، سواءٌ أكان مذكـراً أم مؤنثاً ، وسـواءٌ أكـان مضاعفـاً أم غـير مضاعف ، معـتـل اللام أم غـير معتلها نحو : كلب وأكلُب ، وكعب وأكعُب ، وفَلس وأفلُس / ، ونَسر وأنسُـر ، وفَـرخ وأفـرُخٍ ، وبَطـن وأبطُن ، وشبه ذلك . وكذلك ضَبٌّ وأضُبٌّ ، وصَكٌّ وأصُكٌّ ، وبَتٌّ وأبُتٌّ . وكذلك ظَبْيٌ وأظْبٍ ، وثَدْيٌ وأثْدٍ ، ودَلْوٌ وأدْلٍ . هــذا كلـه قياسٌ ، وقد يأتي على أفعال ، وهو قليل كما سيذكر إن شاء الله . [٢٣٦]

ولم يذكر الناظم لأفعُلَ من الثلاثي إلا فَعْلاً المذكور ، فـدل علـى أن مذهبه مذهب سـيبويه والجمهـورِ أن فَعَـلاً المؤنـث إذا كـان معتـل العين فقياسه أفعالٌ كغير المؤنث والمعتل ، وليس أفعُلُ فيه بقياس خلافاً ليونس القائل بأنه قياس فيه ، وذلـك نحـو نـارٍ وأنـوُرٍ ، ودارٍ وأدوُرٍ ، وساقٍ وأسْوُقٍ ، ونحو ذلـك . قـال سـيبويه: « ونظنّـه إنمـا جـاء علـى نظـائره في الكـلام نحـو : جَبَــل وأجبُــل ، وزمَــن وأزمُــن ، وعصــا وأعصٍ[1]. يعني : أنه جاء على الندور ، ثم ألزمه علـى مذهبـه أنـه لـو كان هذا الحكم إنما هو للتأنيث لما قال[2]: رحًى وأرحـاء ، وفي قفـا : أقفاء، في قـول مـن أنـث القفـا، وفي قَـدَم : أقـدام ، ولمـا قـالوا: غَنَـمٌ وأغنام[3].

(١) الكتاب ٥٩١/٣ .

(٢) نص الكتاب : قالوا .

(٣) الكتاب ٥٩١/٣ .

وفرَّق ابن طاهر: بأن يونس إنما زعمه في المعتل العين ، قال: وليس أرجاء بمنزلته لأنه معتل اللام ، فقد صار إلى فَعَلٍ وقياسه أفعال. ورجَّحه ابن خروف أيضاً بكثرة الاستعمال ، وسيبويه جعل ذلك قليلاً فلم يقبل القياس فيه .

فـ « عيناً » من قوله: « صح عيناً » تمييز منقول من الفاعل ، وأصله: صحت عينه. و « أفعُلُ » مبتدأ ، خبره « لفعل » .

والصنف الثاني من صنفَي ما يجمع على أفعُلَ قياساً ما كان من الرباعي الذي نص عليه بقوله :

وللرباعي اسماً أيضاً يُجعل

إلى آخره . يعني أن بناء أفعُلَ يجعل أيضاً جمعاً قياساً لكل رباعي كان اسماً لا صفة ، ويشبه العَناق والذِّراع ونحوهما في كونه[1] مؤنثاً لا مذكراً بمدة قبل الآخر ، موافقاً في عدة الحروف ، فإنه إذا كان على هذا الوصف يجمع في القلة على أفعُلَ قياساً . وقد اشتمل هذا التعريف للرباعي على أوصاف باعتبارها يصح قياس هذا الجمع :

أحدها: كون ذلك الاسم غير صفة ، فإنه إن كان صفة لم يجمع في القلة على أفعُلَ ، بل الغالب فيه ألاَّ يجمع جمع قلة إلا بالواو والنون، كقولك : ظريفون وشريفون . هذا إذا كان واقعاً على من يعقل ، وإلا فالألف / والتاء لمؤنثه إن قبلهما ، والاستغناء بجمع [٢٣٧]
الكثرة في الباقي .

(١) في الأصل : وكونه .

والثاني : كونه يشبه العَناق والذِّراع في المد قبل الآخر . وهذا الوصف فيه أمران: **أحدهما** : حصول المد فيه تحرزاً من نحو[1] : جَعْفَر ودِرْهَم وضِفْدَع ، فإنه رباعيٌّ مع أنه لا يُجمع على أفعُلَ أصلاً ، لأن أفعُلَ بناء ثلاثي الأصول ، وجَعْفَر ونحوه رباعي أو ملحق به ، فلا يمكن أن يُجمع عليه ولا على غيره من أبنية القلة إلا أن يجمع بالواو والنون ، أو بالألف والتاء .

والآخَرُ: كون المد فيه قبل الآخر كما في الذراع والعَنَاق، تحرزاً من نحو : حائِطٍ وحاجزٍ وجانٍ[2]، وما أشبه ذلك مما هو على فاعِلٍ. وكذلك فاعَلٌ نحو: تابَلٍ وطابَقٍ ، فإن مثل هذا لا يجمع على أفعُلَ أصلاً. وكذلك إن جاء مثل هذا اسماً لمؤنث فالحكم فيه واحد . وتحرَّز أيضاً من نحو فِعْلَى أو فَعْلَى اسماً نحو : ذِفرَى وأَرطَى ونحوهما ، فإنَّ حرف المد فيه وهو الألف جاء آخراً ، فمثل هذا لا يجمع على أفعُلَ .

والوصف الثالث : كونه مؤنثاً لا مذكراً ، فإنه إذا كان مذكراً يجمع في القلة على أفعِلَة لا على أفعُلَ ، فإن جاء فيه أفعُلُ فعلى غير قياس نحو : طِحالٍ وأطحُلٍ ، وقالوا: مكان وأمكُنٌ ، وجنينٌ وأَجُنٌّ، وفَكَّه الشاعر ؛ إذ قال[3]:

---

(١) سقط من (أ) .

(٢) في (س) : وحاز .

(٣) الرجز لرؤبة ، وهو في ديوانه : ١٦٢ ، والتكملة : ١٤٠ ، وشرح شواهد الشافية: ١٣٤ ، ونقل عن السخاوي في سفر السعادة أنه يروى : « بالأحبن » بالباء على أنه جمع حبان ، وكذلك هي رواية الديوان .

وحكى الفارسي في قليبٍ أقلِبَة ، وهو يذكر ويؤنث ، وجعله محتملاً أن يكون على القياس ، وأن يكون جُمع المؤنث جمع المذكر قليلاً، كما قالوا في سماء : أسمية ، وأرادوا التأنيث بدليل قولهم : ثلاث أسمية، وقولهم : أصابتنا السماء .

والوصف الرابع : كون الاسم موافقاً للذراع ونحوه في عدة الأحرف ، تحرزاً من أن يكون على أكثر من أربعة أحرف ، فإنه إذا كان كذلك لم يُجمع على أفعُلَ .

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف جُمع قياساً على أفعُلَ ، فتقول: ذراع وأذرُعٌ ، وشِمالٌ وأشمُلٌ ، ولسانٌ وألسُنٌ ـ فيمن أنّث[1] ـ وعَناقٌ وأعنُقٌ، وأتانٌ وآتُنٌ ، وعُقابٌ وأعقُبٌ ، وكُراعٌ وأكرُعٌ ، ويمينٌ وأيْمُنٌ . وقال أبو النجم أنشده سيبويه[2]:

---

(١) قال في تاج العروس (لسن) : « اللسان ـ بالكسر ـ : المقول ، ويؤنث ج ألسنة فيمن ذكّر مثل حمار وأحمرة ، ومنه : ﴿ أَلْسِنَةٍ حِدَادٍ ﴾ ، وألسن فيمن أنث مثل ذراع وأذرع. ثم قال : واللسان : اللغة ، وتؤنث حينئذ لا غير » .

(٢) الكتاب ٦٠٧/٣ ، والكامل للمبرد ١١٣/١ ، ١٤٣٢/٣ . وانظره في مصادر أخرى من فهارس الشواهد . وهو من أرجوزته اللامية المنشورة في الطرائف الأدبية: ٦٣ ، وأولها :

الحمـد لله الوَهُوبِ المجزلِ

وللعجاج بيتٌ قريبٌ منه في لاميته التي أولها :

أما وربِّ البيت لو لم أُشغَلِ

وفيها يروى : ١٩٥ :

تبري لـه مـن أيمنٍ وأشملِ

يأتي لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ

والعَناق : الأنثى من ولد المعز .

وعلى كلام الناظم هنا سؤالان من وجهين ؛ أحدهما : أن تشبيهه المد بمد العَناق والذِّراع يُوهِمُ أن ذلك مخصوصٌ بكونه ألفاً ؛ لأنه قال : / إن كان كالعَناقِ في المد ، ومدُّ العَناق بالألف ، وكذلك الذِّرَاعُ ، فقد يُتوهَّمُ أنه مخصوصٌ بذلك . ويرشِّحُ الإبهام تكراره في المثال الثاني وهو الذراع ، إذ يقول القائل : لو أراد غير الألف لأتى بالمثال الثاني مؤذناً بذلك ، كما لو قال : إن كان كالعناق واليمين في كذا وكذا . فاقتصاره على الألف يؤذن بقصر الحكم عليه ، وذلك غير صحيح . [٢٣٨]

والثاني : أن قوله: « وعدِّ الأحرف » تكرارٌ وحشوٌ لا فائدة فيه ؛ إذ كان قد قدم التعريف بأنه رباعي ، بقوله :

وللرباعيِّ اسماً ايضاً يُجعل

ولا شك أن الموافقة لذراع في عد الأحرف هي كونه رباعياً مثله، فصار قوله : « وعدِّ الأحرف » ضائعاً من الفائدة .

والجواب عن الأول : أن المثالين إنما أتى بهما تنويعاً لما فيه المد من الأبنية ، فإنه جاء بفَعَالٍ وفِعَالٍ ، ولم يأت بالمثالين على وزنٍ واحدٍ ، ولو أتى بهما على وزنٍ واحدٍ لكان ذلك موهماً ولا بدَّ ، فلم يدل المثالان معاً على التزام الألف . وأيضاً فلو كان القصد ذلك لقال عوض المد «الألف» ، فكان يقول مثلاً: إن كان كالعَناق والذراع في

الألف قبل الآخر ، ونحو ذلك . فلما قال: « في مدٍّ » دل على أن المراد مجرد المد ، ولا شك أن المد غير مقتصَر به على الألف ، فيدخل له يمينٌ وأيْمُنٌ ، ونحو ذلك .

والجواب عن الثاني : أن قوله: « وعدِّ الأحرف » ليس بحشو ، بل هو محرزٌ لفائدة حسنة ، وذلك أن الاسم قد يطلق عليه رباعي مع أن عدة حروفه أكثر من أربعة ، وذلك الرباعي الأصول ، وإن كان مزيداً فيه نحو: صَلصالٍ ، وقِرطاسٍ ، وقَرَبوسٍ . كما أنه يطلق ويراد به ما مثّل به ، فكان قوله: « وللرباعي » مجملاً[1]، فبينه بقوله: إن كان كالعَناق والذراع في كذا وكذا . وإذا كان كذلك فلو اقتصر على قوله :

إن كان كالعَناق والذراع في مدٍّ وتأنيثٍ ... ...

لم يخرج عن كلامه ما كان من المؤنث على نحو قَرَبوس أو قِرطاسٍ مثلاً ، فاضطُرَّ إلى قوله: « وعدِّ الأحرف » ليخرج له الرباعي الأصول مزيداً فيه .

وليس قول الناظم : « والذراع في » مع قوله[2]: « الأحرف » بسنادٍ، وإن كان قبل روي الأول الألف في موضع التأسيس، وليس / [٢٣٩] في الثاني ألفٌ ؛ لأن من شرط عدِّ الألف تأسيساً أن يكون مع الرويِّ

(١) في (س) : محتملاً .

(٢) في (س) : معنى قوله ، تحريف .

في كلمة واحدة، أو يكون الرويُّ بعض ضمير على ما هو مذكور في علم القوافي[1].

* * *

وغيرُ ما افْعُلُ فيه مطَّرِدْ　　من الثلاثي اسماً بأفعالٍ يَرِدْ
وغالباً أغناهم فِعلانُ　　في فُعَلٍ كقولهم : صِرْدانُ

هذا هو البناء الثاني وهو من أبنية القلة ، وذلك أفعالٌ ، وجعله قياساً في كل ما كان من الأسماء الثلاثية التي لم يطرد فيها الجمع على أفعُلَ إلا في فُعَل الذي يستثنيه فقال :

وغيرُ ما افعُلُ فيه مطَّرِدْ

إلى آخره ، يعني أن ما عدا ما ذَكر أن أفعَلَ فيه مطردٌ من الثلاثي يطرد فيه أفعالٌ في جمع القلة ، هذا بشرط أن يكون الثلاثي اسماً ، وذلك أن الأبنية الشهيرة من الثلاثي عشرة كما سيذكره في التصريف: (فَـِعْلٌ) مثلث الفاء ، و(فَـِعَلٌ) مثلث أيضاً، و(فَـِعُلٌ) مثلث الفاء ما عدا فِعُلاً ، و(فَـِعِلٌ) مثلثاً أيضاً ما عدا فُعِلاً ، تقدم له ذكر في فَعْلٍ الصحيح العين ، وأنه الذي يقاس فيه أفعُلُ ، فبقي له فَعْلٌ المعتل العين وسائر الأبنية ، فإذا كانت أسماءً قلتَ في فَعْلٍ المعتل العين: بَيتٌ وأبياتٌ ، وسَيفٌ وأسيافٌ، وخَيطٌ وأخياطٌ ، وقَيدٌ وأقيادٌ ، وفي

---

(١) انظر العيون الغامزة للدماميني : ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

ذي الواو: فَوجٌ وأفواجٌ ، وزَوجٌ وأزواجٌ ، وقَوسٌ وأقواسٌ ، وحَوضٌ وأحواضٌ ، وسَوطٌ وأسواطٌ ، ونَوعٌ وأنواعٌ . هذا القياس فيه ، بخلاف الصحيح العين فإن أفعالاً فيه قليل نحو: زَندٌ وأزنادٌ ، أنشد سيبويه للأعشى[1] :

وُجِدتَ إذا اصطلحوا خيرَهم ... وزَندُكَ أثقبُ أزنادِها

وقالوا: فَرخٌ وأفراخٌ ، قال[2]:

ماذا تقولُ لأفراخٍ بذي مَرَخٍ ... حُمرِ الحواصل لا ماءٌ ولا شجرُ

وقالوا: أنْفٌ وآنافٌ ، أنشد سيبويه للأعشى[3] :

إذا رَوَّحَ الراعي اللِّقاحَ معزِّباً ... وأَمسَتْ على آنافِها عَبَرَاتُها

---

(١) الكتاب ٥٦٨/٣ ، والمقتضب ١٩٤/٢ ، والأصول ٤٣٦/٢ ، وهو في الديوان من قصيدته التي مطلعها :

أجدّك لم تغتمض ليلةً ... فترقدها مع رقادها

(٢) الحطيئة ، وهو صدر أبياته التي يخاطب بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه . والبيت في المقتضب ١٩٣/٢ ، والخصائص ٥٩/٣ .

(٣) الكتاب ٥٦٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥ . وهو في ديوانه من قصيدته التي مطلعها :

أجَدَّ بتَيَّا هجرها وشتاتُها ... وحَبَّ بها لو تُستطاع طِياتُها

هذا وفي النسخ : معربا بالراء . ومعزباً : مبعداً بإبله يطلب الكلأ ، وفيها أيضاً : عبراتها ، ومثله في الكتاب ، وفي الديوان :

... ... معجلاً ... وأمست على آفاتها غبراتها

والعبرات : الدموع ، والغبرات : جمع غُبَرَة ، وهو التراب .

وقالوا: فَردٌ وأفرادٌ، وجَدٌّ وأجدادٌ ، ورأْدٌ وآرادٌ[1]، وعَمٌّ وأعمامٌ، وذلك قليلٌ محفوظٌ لا مقيسٌ مطلقاً بمقتضى كلام الناظم ، سواء كانت فاؤه همزةً أو واواً أم[2] لا تكون كذلك . ونقل عن الفراء[3] أنه يجعله قياساً فيما فاؤه همزة نحو : أنْفٍ وآنافٍ ، وأهْلٍ وآهال ، وألْفٍ وآلافٍ، وأثْرٍ وآثار ، وهو الفِرِنْد ، وأرْضٍ وآراض . وفيما / [٢٤٠]
فاؤه واوٌ نحو : وهْمٍ وآوهام ، ووقتٍ وأوقاتٍ . والذي يحتج به الفراء أكثره ما جاء من هذا النوع فيقاس على ما جاء عملاً بالكثرة . ومذهب الجمهور أن ما جاء من ذلك لم يبلغ القياسَ ، ولم يكثر كثرةً تعتبر فيه .

وتقول في الصحيح من فِعْلٍ : حِمْلٌ وأحمالٌ ، وعِدلٌ وأعدالٌ ، وجِذعٌ وأجذاعٌ ، وعِرْقٌ وأعراقٌ ، وبِئرٌ وآبارٌ . وفي المضاعف: زِقٌّ وأزقاق . وفي المعتل: نِحْيٌ وأنحاءٌ ، وفيلٌ وأفيالٌ ، ومِيلٌ وأميالٌ ، وجِيدٌ وأجيادٌ ، ورِيحٌ وأرواحٌ .

وتقول في الصحيح من فُعْل : جُنْدٌ وأجنادٌ ، وقُرْطٌ وأقراطٌ ، وبُرْدٌ وأبرادٌ ، وبُرْجٌ وأبراجٌ . وفي المضاعف : خُصٌّ وأخصاصٌ ،

---

(١) في الأصل : وأرداد ، تحريف . قال سيبويه ٥٦٨/٣ : « ورادٌ وأرْآد . والرأد : أصل اللَّحيين» .

(٢) في (س) : أو .

(٣) التسهيل : ٢٦٩ .

وعُشٌّ وأعشاشٌ ، وخُفٌّ وأخفافٌ ، وقُفٌّ وأقفاف . وفي المعتل : عُودٌ وأعوادٌ، وغُولٌ وأغوالٌ ، وحُوتٌ وأحواتٌ ، ، وكُوزٌ وأكوازٌ .

وتقول في الصحيح من فَعَلٍ : جَبَلٌ وأجبالٌ ، وجَمَلٌ وأجمالٌ ، وأسَدٌ وآسادٌ ، ورَسَنٌ وأرسانٌ ، ووَرَلٌ وأورالٌ ، وقَتَبٌ وأقتابٌ ، وسَلَقٌ وأسلاقٌ[1]. وفي المعتل : قفًا وأقفاء ، وصفًا وأصفاء ، ورحًى وأرحاء ، ورجًا وأرجاء ، وتاجٌ وأتواجٌ ، وقاعٌ وأقواعٌ ، وجارٌ وأجوارٌ . وفي المضاعف : لَبَبٌ وألبابٌ ، وطَلَلٌ وأطلالٌ ، وفَنَنٌ وأفنانٌ.

وتقول في الصحيح من فِعَلٍ : قِمَعٌ وأقماعٌ ، وضِلَعٌ وأضلاعٌ ، وعِنَبٌ وأعنابٌ ، وإِرَمٌ وآرامٌ ، ونِطَعٌ وأنطاعٌ . وفي المعتل : مِعًى وأمعاء، وكِبًا وأكباءٌ[2]، وإِنًى وآناءٌ ، وإِلًى وآلاءٌ .

وتقول في الصحيح من فُعُلٍ : طُنُبٌ وأطنابٌ ، وعُنُقٌ وأعناقٌ ، وأُذُنٌ وآذانٌ ، وعُمُرٌ وأعمارٌ .

وتقول في الصحيح من فَعُلٍ : عَضُدٌ وأعضادٌ ، وعَجُزٌ وأعجازٌ . وهذان المثالان قليلا الاستعمال .

وتقول في فِعِلٍ : إِبِلٍ وآبال .

---

(١) السَّلَق : أثر دبرة البعير إذا برأت وابيض موضعها ، والدبرة : قرحة الدابة ، والصفا : واحده صفاةٌ ، وهي الحجر الصلد الضخم ، وجمعه أصفاء وصُفي .

(٢) الكِبا : الكناسة .

وفي الصَّحيح من فَعِل : كَبِدٌ وأكباد ، وكَتِفٌ وأكتاف ، وفَخِذٌ وأفخاذ ، ونَمِرٌ وأنمار ، ووَعِلٌ وأوعال .

وهذا البناء مع ما قبله أيضاً قليل الاستعمال .

وأما فُعَلٌ فهو في قياس الجمع مخالف لهذه الأبنية .

وأما فُعِلٌ وفِعُلٌ فلا كلام عليهما هنا .

وقد تم تمثيل الاسم ، فلو كان صفةً فمقتضى كلام الناظم ألا يجمع قياساً على أفعال ، وذلك صحيح ، وقد تقدم وجه امتناع تكسير الثلاثي من الصفات على بناء أدنى العدد ، إذ لا يضاف إلى أدنى العدد ، ولكنهم قد قالوا : حَدَثٌ(1) وأحداثٌ ، وخَلَقٌ وأخلاقٌ ، وسَمَلٌ وأسمالٌ، وبَطَلٌ / وأبطالٌ ، وعَزَبٌ وأعزابٌ ، وبَرَمٌ وأبرامٌ . [٢٤١]
وقالوا : جُنُبٌ وأجنابٌ ، فيمن جمع جنباً ، وحُرٌّ وأحرارٌ ، ويَقُظٌ وأيقاظٌ ، ونَكِدٌ وأنكادٌ ، وجِلْفٌ وأجلافٌ . وهذا كله قليل يحفظ .

ثم ذكر ما هو مستثنى من هذه الأبنية عن الحكم المذكور ، وهو فُعَلٌ ـ بضم الفاء وفتح العين ـ فقال :

وغالباً أغناهم فِعلان في فُعَلٍ ... ...

يعني أن العرب غلب في كلامها الاستغناء بـ(فِعلانَ) عن أفعال

---

(١) رجل حدث السن : فتيٌّ ، وثوب خَلَق وسَمَلٌ : بالٍ . والبَرَمُ : الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبخله .

وغيره من جمع قلة أو كثرة في فُعَل ، فلم يقولوا في الغالب : أفعال ، في القلة ، بل قالوا في صُرَد : صِردان ، وفي نُغَر[1] : نِغْران ، وفي جُرَذ: جِرذان ، وفي جُعَل : جِعلان ، وكذلك في المضاعف قالوا : خُزَزٌ وخِزَّان[2] . وقد جاء فيه أفعال على غير الغالب فقالوا : رُطَب وأرطاب ، ورُبَع وأرباع ، كأنهم أجروا[3] « فُعَل » مُجرى فَعَلٍ فجمعوه جمعه .

وصِردان في كلام الناظم جمع صُرَد ، والصُّرَدُ: طائر. وقال الشاعر، أنشد الفارسي[4] :

كأنَّ وَحَى الصِّرْدانِ في جوف ضالةٍ تَلَهْجُمُ لَحييْهِ إذا ما تَلَهْجَمَا

وبقي هنا نظر من جهة أن المؤلف زعم في التسهيل[5] أن أفعالاً في

---

(١) النُغر : البلبل ، والجُرذ : ضرب من الفأر . والجُعَلُ : دُويبَّةٌ ، والرحل الأسود الدميم .

(٢) في (أ) : خزاز ، تحريف ، والخُزَز : ذكر الأرانب .

(٣) كذا في النسخ ، وعليها في الأصل : كذا . وكثيراً ما يحكي الناظم أمثلته على أول أحوالها من الإعراب دون أن يعربها . وليس فُعَل هنا ممنوعاً من الصرف ؛ لأنه غير معدول عن شيء.

(٤) في (س) : السيرافي . والبيت في التكملة : ١٥٢ ، وهو لحميد بن ثور ، وهو في ديوانه: ١٤ من قصيدة مطلعها :

سل الربع أنى يممتْ أم سالم وهل عادةٌ للربع أن يتكلما

(٥) التسهيل : ٢٦٩ .

فَعَلٍ المعتل العين قليل ، فنحو مالٍ وأموالٍ ، وحالٍ[1] وأحوال ، ونابٍ وأنياب ، ليس بكثير ، فليس إذاً بقياس عنده ، لأن الشأن في هذا الباب أن القليل يوقف على محله . وإطلاقه في هذا النظم يقتضي أنه قياس في كل ما لم يطرد فيه أفعُلُ ، ومن جملته فَعَلٌ المعتل العين ، فلا بد من أحد أمرين ، إما فساد زعمه في التسهيل ، وإما فساد إطلاقه هنا .

والجواب أن ما قاله في التسهيل خلاف ما يقتضيه كلام سيبويه[2] ، إذ كان ظاهره أنه مطرد في المذكر إذا أريد (به)[3] القلة ، هكذا قال شيخنا القاضي[4] - رحمه الله - في عَرْضِ الجموع له ، وهكذا غيره من النحويين يطلقون القول فيه من غير تقييد بقلة ، فإطلاقه هنا أوفق بكلام النحويين ، وكثيراً ما يقف في هذا النظم مع مذهب سيبويه والجمهور في مسائل يخالفها في التسهيل ، والظاهر مذهبه هنا فإنه في السماع كثير ، ومن مُثُله : مالٌ وأموالٌ ، وخالٌ وأخوالٌ ، ونابٌ / [٢٤٢]

---

(١) في الأصل : وخان وأخوان ، تحريف ، وفي (أ) : خال وأخوال .

(٢) انظر الكتاب ٣/٥٧٠ .

(٣) عن (أ) و (س) .

(٤) هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحسني . وقد تقدم التعريف به في صدر التحقيق وفي تعريفنا بالشارح .

وأنيابٌ ، وتاجٌ وأتواجٌ ، وبابٌ وأبوابٌ ، وحالٌ وأحوالٌ ، وباعٌ وأبواعٌ[1] ، وقاعٌ وأقواعٌ . وإذا كان كذلك فالقول بقياسه أوفقُ بالسماع .

* * *

في اسمٍ مذكَّرٍ رباعيٍّ بمدّ ثالثٍ افعِلَةُ عنهم اطَّرَدْ
والزمهُ في فَعال او فِعالِ مصاحِبَي تضعيفٍ أو إعلالِ

هذا هو البناء الثالث ، وهو أفعِلة ، وهو من أبنية القلة ، وجعله قياساً في كل اسم مذكر رباعي فيه مدة ثالثة . فهذه أربعة أوصاف معتبرة في هذا الجمع لا يكون قياساً إلا عند وجودها ، فأما كونه اسماً فمعتبر ، إذ لو كان صفة لم يجمع قياساً على أفعِلة ، فإن جاء عليه فمحفوظ لا يقاس عليه، قالوا في فَعِيل : شَحيحٌ وأشِحَّةٌ ، وظَنِينٌ وأظِنَّةٌ، قال تعالى : ﴿ أشِحَّةً عَلَيْكُم ﴾[2] . وقال أبو طالب[3] :

وقد حالفوا قوماً علينا أظِنَّةً يَعَضُّونَ غيظاً خَلفنا بالأنامل

وحبيبٌ وأحِبَّةٌ ، وعزيز وأعِزَّةٌ ، وذليل وأذِلَّةٌ ، وعيِيٌّ وأعْيِيَةٌ

---

(١) الباع : مسافة ما بين الكفين إذا انبسطت الكفان يميناً وشمالاً . والقاع : أرض سهلة مطمئنة، وتجمع على قيعة وقيعان ، وأقواع وأقْوُع .
(٢) من الآية : ١٩ من سورة الأعراف .
(٣) السيرة النبوية لابن هشام ٢٧٢/١ .

وأعِيَّةٌ، ونجيٌّ وأنجِيَةٌ . ويكثر هذا كثرةً ما في المضاعف ، قال سيبويه : « وقد يكسِّرون المضاعف ـ يعني في الصفة ـ على أفعِلَةَ كما كسَّروه على أفعلاء ، وإنما هذان البناءان للأسماء ـ يعني أفعِلة وأفعلاء ـ فلما جاز أفعلاء جاز أفعِلة ، وهي بعد بمنزلتها في البناء ، وفي أن آخره حرف تأنيث ، كما أن آخر هذا حرف تأنيث نحو أشحة[1] » انتهى . ومع هذا فلم يبلغ في المضاعف مبلغ القياس عليه ، فلذلك أخرجه الناظم بقيد الاسمية .

وأما كونه مذكراً فلأنه إذا كان مؤنثاً فجمعه في القلة على أفعُل نحو: عقاب وأعقُب، ويمين وأيْمُن ، وشمال وأشمُل ، وقد تقدم ذكر ذلك، وكأنهم أرادوا بذلك التفرقة بين المذكر والمؤنث . وإنما خصُّوا أفْعُلَ بالمؤنث؛ لأنه لما تنزلت زيادته منزلة تاء التأنيث في التحقير فعاقبتها ، كسَّروها تكسير ما فيه الهاء نحو نعمة وأنعُم ، وأَمَة وآمٍ . وقد جاء شيء من المؤنث على أفعِلة ، قالوا : عقاب وأعقِبة ، وسماء وأسمِية ، للسماء بمعنى المطر ، وهي مؤنثة . وقد نقل عن البغداديِّين أنه مذكر ، ورد عليهم بقول العرب : أصابتنا سماء ، وقولهم : ثلاث أسمية[2] .

وأما كونه رباعياً فتحرز من الخماسي والثلاثي ، أما الخماسي فله

(١) الكتاب ٦٣٤/٣ .

(٢) في (أ) : ثلاثة ، وهو خطأ .

طريـقـة مفاعِل ومفاعيل أو غيرهما كما سيأتي . وأما الثلاثي فغير مجموع على أفعِلة قياساً، بل / إن جاء فيه ذلك فمحفوظ لا يقـاس ، [٢٤٣] كما قالوا في وَهْيٍ[١] : أوهِيَة ، قال الشاعر[٢] :

حمّالُ ألويةٍ شهّادُ أنجية سَدّادُ[٣] أوهية فرّاجُ أسدادِ

وقالوا : سَدٌّ ، والجمع أسِدَّة ، وهي العيوب مثل العمى والصمـم والبكم ، ومنه قولهم : لا تجعلنَّ لجنبك[٤] الأسِـدَّة » ، أي : لا تضيـق[٥] صدرَكَ فتسكت عن الجواب . وقال الكُميت[٦] :

وما بجـنـبـيَ مـن صفحٍ وعائدةٍ عند الأسِدَّة إن العِيَّ كالعضَبِ

وقالوا : خالٌ وأخْوِلَة ، وقفاً وأقفِيَـة ، وجِـرَّة[٧] وأجِـرَّة ، وأنشـد

---

(١) الوَهْيُ : الشق في الأرض ، وجمعه : وُهِيٌّ ، وحكى ابن الأعرابـي في جمع وَهْـيٍ : أوهية ، وهو نادر . انظر اللسان (وهى) .

(٢) البيت للفارعة بن شداد ترثي أخاها مسـعوداً ، وهـو في الأغـاني ٤٢٧٧ ، وأمـالي القالي ٣٢٤/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٤٧/١ .

(٣) في الأصل : سراد ، وهو تحريف .

(٤) كذا في النسخ ، ونص الصحاح واللسان (سدد) : بجنبك .

(٥) في الصحاح واللسان أيضاً : « لا يضيقن صدرك » .

(٦) ديوانه : ١٤٠/١ ، والبيت في الصحاح واللسان (سدد)، وفيهمـا بعـده : « يقـول ليس بي عميٌّ ولا بكم عن حواب الكاشح ، ولكني أصفـح عنـه ، لأن العـيَّ عـن الجواب كالعضب ، وهو قطع يد أو ذهاب عضو . والعائدة : العطف » .

(٧) الجرة ـ بالكسر ـ : ما يخرجه البعير للاجترار . واجترّ البعير من الجِـرَّة ، وكـل ذي كَرِشٍ يجترّ.

الفارسي في « التذكرة » :

وقطّعنا مشـــافرها وخفنا أجِرَّتها فما اجترَّت بعُودِ

وقد جاء أيضاً في الخماسي أفعِلَةُ نادراً ، قالوا : أُخْدُودٌ وأَخِـدَّة ، ورَمَضَان وأرْمِضَة ، وخَوَّان[1] ـ وهو ربيع الأول ـ والجمع أخْوِنَة .

وأما كونه ذا مَدَّةٍ فتحرز مما ليست فيه ، فإنه لا يجمع قياساً علـى أفعِلَة نحو: جعْفَر ، ونحو: جَوْهَر وسُلَّم ، ونحو ذلك .

وأما كون المدة فيه ثالثة فتحرز مما كانت فيه ثانيـة نحـو: طـابَق ، وتابَل ، وكاهِل ، وغـارِب ، وحـائِط ، وخـاتَم ، فإنـه لا يجمـع علـى أفعِلة قياساً ، فإن جاء ذلك وقف على محله لقلته ، فمن ذلك قولهـم : جائز للخشبة المعترضة بين الحائطين ، وجمعوه على أجوِزَة ، والمد هنـا لم يقيده بصورة ، فيؤخذ له فيه ما كان من الحروف فيه المد ، وذلـك الألف ، والواو إذا انضم ما قبلها ،والياء إذا انكسـر مـا قبلهـا ، لأنهـا مداتٌ ناشئة عن الحركات قبلها .

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الخمسـة استتب القيـاس في الجمـع على أفعِلـة في الصحيـح والمضـاعف والمعتـل ، فتقـول في الصحيـح[2] :

---

(١) في اللسان : والعرب تسمي ربيعاً الأول : خوَّاناً وخُوَّاناً ، قال ابن سيده : وجمعه: أخونة . وانظر التسهيل : ٢٧٠ .

(٢) الأمثلة الآتية لما كان على وزن فِعال بكسر الفاء .

حمارٌ وأحْمِرَةٌ ، وخِمَارٌ وأخمِرَةٌ ، وإزَارٌ وآزِرَةٌ ، ومثالٌ وأمثلةٌ ، وفراشٌ وأفرِشةٌ . وفي المضاعف: جِلالٌ وأجِلّة ، وعِنانٌ وأعِنّة ، وكِنانٌ وأكِنّةٌ . وفي المعتل: بِناءٌ وأبنيةٌ ، وسِقاءٌ وأسْقِيةٌ ، ورِشَاءٌ وأرشِيَةٌ ، وخِوانٌ[1] وأخْوِنَةٌ ، ورِواقٌ وأرْوِقَةٌ ، وبِوانٌ[2] وأبْوِنَةٌ .

فتقول في الصحيح من فَعَال : قَذَالٌ وأقذِلةٌ ، وزَمَانٌ وأزمنةٌ ، ومكانٌ وأمكنةٌ، وفَدَانٌ[3] وأفدنةٌ . وفي المعتل : عَطَاءٌ وأعطيةٌ ، وقَضَاءٌ وأقضيةٌ، وعَرَاءٌ[4] وأعريةٌ ، وقَبَاءٌ وأقبيةٌ . وتقول في الصَّحيح من فُعَال: غُرَابٌ وأغربةٌ ، وخُرَاجٌ[5] وأخرجةٌ ، وبُغَاثٌ وأبغثةٌ /، قال الهذلي[6] : [٢٤٤]

من فوقه انسُرٌ سودٌ واغرِبَةٌ ... وتحته اعنُزٌ كُلْفٌ واتياسُ

وفي المضاعف : ذُبَاب وأذِبَّة ، وزُقَاق وأزِقّة . وفي المعتل : حُوَار وأحوِرَة .

---

(١) في الأصل و (أ) : حوان ، وهو تصحيف .

(٢) البُوان ـ بالضم والكسر ـ : عمود الخباء .

(٣) الفَدان كسحاب وشدَّاد : الثور أو الثوران يُقْرَنُ للحرث بينهما .

(٤) العراء : المكان الفضاء لا يستتر فيه شيء. وفي اللسان : يقال : وطئنا عراءَ الأرض والأعرية.

(٥) الخُراج كغُراب : ورمٌ يخرج بالبدن من ذاته .

(٦) مالك بن خالد الخناعي. والبيت في ديوان الهذليين ٣/٢ من قصيدة مطلعها :

يا ميُّ إن تفقدي قوماً ولدتهم ... أو تخلسيهم فإن الدهر خلاسُ

وانظره في التكملة : ١٦٥ .

والكُلْف : جمع أكلف وكلفاء ، والكَلَف : لون بين السواد والحمرة .

وتقول في الصحيح من فَعِيل : رَغِيفٌ وأرْغِفَة ، وقَلِيب وأقْلِبَة ، وكَثيب وأكْثِبَة ، وجَرِيب وأجْرِبَة . وفي المعتل : قَرِيٌّ[1] وأقرية ، وسَرِيٌّ وأسْرِيَة . وفي المضاعف : حَزيزٌ[2] وأحِزَّةٌ ، وسرير وأسِرَّة .

وتقول في الصحيح من فَعُول : قَعُود[3] وأقعدة ، وعمود وأعمِدة، وخَرُوف وأخرِفة .

وقوله : « عنهم اطَّرَدَ » يعني عن العرب ، أي : اطرد أفعلة في كلامهم جمعاً لكل اسم اتصف بتلك الأوصاف .

ثم ذكر لبعض ما يحتوي عليه هذا العقد حكماً خاصاً فقال :

والزمه في فَعالٍ أو فِعالٍ

إلى آخره . يعني أن هذا الجمع لازم في بناءين من الأبنية التي تضمنها العِقْدُ ، وهما فَعال - بفتح الفاء - وفِعالٍ - بكسرها - وهذا بشرط أن يكون فيهما تضعيف أو[4] إعلال . فإذا كان واحدٌ منهما مضاعفاً أو معتلاً فهذا الجمع فيه لازم، لا يعدل عنه إلى غيره ، بخلاف غيرهما من الأبنية المعلومة فإن أفعلة فيها ليس بلازم ، بل يدخل معه

---

(١) قريُّ الماء : مسيله من التلاع .

(٢) الحزز من الأرض : الموضع تكثرُ فيه الحجارة وتَحُزُّ كأنها السكاكين .

(٣) القعود : البَكرُ إلى أن يصير في السادسة .

(٤) في الأصل : « وإعلال » .

غيره ، فتقول في بناء : أبنية ، وفي سِقاء : أسقية ، وفي رِشاء: أرشية، وفي إناء : آنية ، وحِواء[1] : أحوية ، وغِطاء : أغطية ، وتقول في عَطاء: أعطية ، وفي قَضاء : أقضية ، وعَراء وأعرية ، وقَباء وأقبية . وتقول في المضاعف: عِنان وأعنة ، وسِنان وأسنة ، وكِنان وأكنة ، وجِلال وأجلة. وما أشبه ذلك .

فإن قيل : ما المراد باللزوم هنا ؟

فالجواب : أن مراده أن العرب ألزمت هذين البناءين هذا الجمع في إرادة القلة والكثرة ، فلا يجمع واحد منهما قياساً جمع كثرة إلا على ما يجمع عليه جمع القلة ، لا يجاوزون بهما بناء أفعلة إلى بناء كثرة ، بل تقول : أسْقِية[2] ، وفي القليل والكثير ، وكذلك : أبنية وأجِلة، ونحو ذلك مما تقدم ، بخلاف غيرهما من الأبنية فإن جمعها للكثرة له بناء كثرة ، كما تقول في فِعال في الكثرة : فُعُل ، نحو حمار وحُمُر ، وإزار وأُزُر .

وكذا في فَعَال ، تقول : فَدَان وفُدُن ، وقَذَال وقُذُل ، وكما تقول في فُعال /: فِعلان ، نحو غُراب وغِربان ، وبُغَاث وبُغثان . [٢٤٥]
وكما تقول في فعيل : فُعُلان وفُعُل ، نحو : كثيب وكُثبان وكُثُب ،

(١) الحِواء : المكان الذي يحوي البيوت .
(٢) في الأصل و (أ) : أسيفة .

وكذلك سائرها.

أما فَعال وفِعال المذكوران فليس لهما جمع كثرة ، فمن ههنا التزمناه في القياس اتباعاً لالتزام العرب له ، كما التزموا جمع الكثرة في فُعَل حين قالوا فيه : فِعْلان نحو صُرَد وصِرْدان، ولم يقولوا في القلة : أصراداً استغناءً، فكذلك هنا . قال سيبويه في فِعَالٍ : « وأما ما كان منه مضاعفاً فإنهم لم يجاوزوا به أدنى العدد وإن عنوا الكثير ، تركوا ذلك كراهية التضعيف، إذ كان من كلامهم ألا يجاوزوا بناء أدنى العدد فيما هو غير معتل[1] » . يعني أنهم اقتصروا على بناء القلة . لأجل أنهم لو جمعوا على فعل لقالوا في كِنَان : كُنُن ، فكان يجتمع[2] المثلان ، وذلك مستثقل . وأيضاً فإن من كلامهم الاقتصار على بناء أدنى العدد في نحو: إِبِل وآبال، وفَخِذ وأفخاذ ، وقمع وأقماع ، ونحو ذلك من غير سبب داع إلى ذلك من تضعيف أو غيره .

قال : « وأما ما كان منه من بنات الياء والواو فإنه لا يجاوز[3] به أدنى العدد، كراهية هذه الياء مع الكسرة والضمة لو ثقّلوا ،والياء مع

(١) الكتاب ٣/٦٠١ .
(٢) في الأصل : يجمع .
(٣) في الكتاب : « فإنهم يجاوزون به أدنى العدد » وهو خطأ ، وأثبت المحقق في الحاشية نص (ط) ، وهو موافق لما أثبتناه .

الضمة لو خفّفوا » . قال: « فلما كان كذلك لم يجاوزوا به بنـاء أدنـى العدد ؛ إذ كانوا لا يجاوزون في غير المعتـل بنـاء أدنـى العـدد »[1] يعـني أنهم لو جمعوا الرشاء على فُعُل لكان اللفظ به « رُشُوٌ » فيلزم أن يرجع إلى «رشٍ » . وكذلـك في رداء رُدُءٌ ، فتنقلـب الضمـة كسـرة فيقـال : رديءٌ، فيعتل اعتلال عمٍ ، فكرهـوا ذلـك . ولـو سـكنوا العين لـلزم رُشْيٌ ورُدْيٌ ، فكرهوا الضمة مع الياء وليس بينهما حـاجز حصـين ، فرفضوا ذلك ، بهذه فسره ابن خروف .

وقال السيرافيُّ : إن فُعُلاً لـو بقـي علـى أصلـه لوجـب أن يكـون آخره واواً لانضمام ما قبله ، فيكون كُسُوٌ وسُـقُوٌ فيهمـا ، ثـم تقلـب الواو قبلها في أَدْلُوٍ ، فلما أداهم إلى هذا التغيير تجنبوا[2] ، ولم يخففوا إلا والتخفيف فرع عن التثقيل وفيه ما فيـه . قـال أبـو الحسـن : والدليـل على أن الأصل التثقيل أن لـغـة من يقول : ظَرْفَ وعَلْمَ ، وهؤلاء إذا ردُّوا / الفعـل إلى المتكلـم ضمـوا وكَسَـروا[3] ، فـدل ذلـك علـى أنـه [٢٤٦]
الأصل. هذا ما علل[4] به هذا الموضع ، وهو راجع إلى باب الاستغناء،

---

(١) الكتاب ٣/٦٠١ - ٦٠٢ .

(٢) في (س) : تجنبوه ، وهو لفظ السيرافي في شرحه .

(٣) أي : قالوا عند إسناد ظرف المخفف إلى المتكلـم : ظَرُفـت بـالضم ، وعنـد إسناد علم إلى المتكلم : عَلِمت بالكسر .

(٤) ما تقدم هو معنى كلام السيرافي في شرحه على الكتاب .

وإليه رده سيبويه بعد التعليل بما ذكر[1] .

وقد بقي على الناظم في هذا الحكم الذي ذكره اعتراضان واردان على لفظه :

أحدهما : أنه حكم باللزوم على ذي الإعلال مطلقاً ، وذو الإعلال على وجهين ، معتل اللام ، ولا شك أن الحكم فيه ما ذكر ، ومعتل العين ، وليس حكمه كذلك ، بل هو جارٍ مَجرى الصحيح مطلقاً ، قال سيبويه : « وأما ما كان فيه ـ يعني من فِعَالٍ ـ من بنات الواو التي الواوات فيهن عينات ، فإنك إذا أردتَ بناء أدنى العدد كسَّرته على أَفْعِلَة ، وذلك: خِوَان وأَخْوِنة ، ورِوَاق وأَرْوِقة ، وبِوَان وأَبْوِنة » ، قال : « فإذا أردتَ بناء أكثر العدد لم تثقّل ، وجاء على فُعْلٍ كلغة بني تميم في الحُمُر[2] ، وذلك قولك : خُوْنٌ ، ورُوْقٌ ، وبُوْنٌ» ، ثم ذكر التعليل ، ثم قال : « وإذا كان في موضع الواو من خِوان ياءٌ ثُقِّل في لغة مَن يثقل ، وذلك قولك : عِيانٌ وعُيُنٌ »[3] .

---

(١) يشير بذلك إلى قول سيبويه في آخر نصه المتقدم : « إذ كانوا لا يجاوزون في غير المعتل بناء أدنى العدد » أي : إنهم كانوا يستغنون أحياناً بجمع القلة عن جمع الكثرة .

(٢) في الكتاب : « في الخمر » بالخاء ، وأثبتها مخففة ، وفي نسختنا بالحاء ، وثقلت الميم في (أ) بالضم على الأصل ، وكلٌّ صواب .

(٣) الكتاب ٣/٦٠٢ .

فأنت تراه قد طرد حكم الصحيح في بنات الياء والواو ، ثم ذكر فَعالاً وأجرى فيه حكم فِعالٍ من كل وجهٍ ، فكلام الناظم فيه ما ترى من عدم تحرير العبارة .

والاعتراض الثاني : أنه قال : « والْزَمْهُ في فَعالٍ » فذكر لفظ اللزوم، فإما أن يريد به : الزمه مطلقاً قياساً وسماعاً ، فلا يجوز الانتقال عندنا[1] عنه ، ولم تنتقل العرب عنه أيضاً . وهذا باطلٌ ، فإن العرب قد انتقلت عنه كما تقدم ذكرُهُ في أسْوَاءٍ في سَواءٍ ، وأحْيَاءٍ في حَيَاء[2] ، وأجْنَانٍ في جَنانٍ ، وعُنُنٍ في عِنانٍ. والقاعدة أنه لا بد من اتباع العرب في المسموع كلّه ، وترك القياس معه ، فإذن لم تلتزم العرب ذلك في هذه الألفاظ ، ولا نلتزمه نحن أيضاً، وإن قلنا بالقياس في غيرها . وإما أن يريد القياس فقط ، فما الفرق بين هذا الموضع والموضع المتقدم في فُعَلٍ حيث قال هنالك :

وغالباً أغناهم فِعُلانُ

فنبَّه على السَّماع غير الغالب ، ولم ينبِّه عليه هنا ، بل جعل حكم القياس لازماً ، فكان الوجه أحد أمرين :/ إما أن يقول في [٢٤٧]

---

(١) في (أ) و(س) : عنه عندنا .

(٢) الحَياء : الفرج من ذوات الخف .

الموضعين غالباً، وإما أن يترك ذلك في الموضعين .

وثَمَّ اعتراض ثالثٌ ، وهو أن هذا الموضع نبَّه فيه على استغناء العرب بأحد بناءَي الجمع عن الآخر ، وكذلك في فُعَل . وهذا التنبيه في غاية التأكيد ، لأن إطلاق القياس فيه خطأ ؛ إذ كان واجباً علينا أن نستغني عما استغنت عنه العرب ، وإن كان القياس يعطيه ، كما قالوا في: وذَرَ ووَدَعَ ونحو ذلك ، فلا يجوز لنا نحن أن نتكلم بما تركته العرب مما علِمْنَا قصدها لتَرْكِهِ ، وإذا كان كذلك كان من حق الناظم أن يلتزم التنبيه على هذا في مواضع الاستغناء في هذا الباب ، إذ كان فيه كثيراً جداً ، ولم يفعل هذا ، ألا ترى أن من أبنية الثلاثي التي تقدم له ذكرها ما يقتصر فيه على أفعال في القلة والكثرة ، وذلك خمسة أبنية .

أحدها : فَعِلٌ نحو: كَبِدٍ وأكباد ، قالوا : قلَّما يجاوَزُ به أدنى العدد، والذي خرج منه قولُ: وَعِلٌ ووُعُولٌ ، ونَمِرٌ ونُمُورٌ ، قال سيبويه[1] : «شبهوها بالأُسُود » . وعلى أن الناظم يظهر منه بعدُ أن فُعولاً قياس فيه ، وسيأتي ذكره ، إن شاء الله .

والثاني : فِعَل نحو : قِمَع وأقماع . والذي خرج عن قولهم :

(١) الكتاب ٢/٥٧٣ .

ضِلَعٌ وضُلُوعٌ، وإِرَم وأُرُومٌ ، قال سيبويه[1] : « كما قالوا النُّمُور » .

والثالث : فَعُلٌ نحو : عَجُزٌ وأعجازٌ . والذي خرج منه قولهم: رَجُلٌ ورِجالٌ ، وسَبُعٌ وسِبَاعٌ ، قال سيبويه[2] : « جاءوا به على فِعال كما جاءوا بالضِّلَع على فُعُول » .

والرابع : فِعِلٌ ، قالوا : إِبِلٌ وآبالٌ . ولم يجاوزوه .

والخامس : فُعُل نحو : طُنُبٌ وأطنابٌ . ولم يجاوزوه على ظاهرِ نقلهم .

وإذا ثبت هذا كان تركه التنبيه على هذا إخلالاً ، مع أنه ربما كان له في هذا الباب من هذا النوع مواضع لم ينبه عليها .

والجواب عن الأول لا أتحقَّقُهُ الآن ، وعن الثاني أنه أراد بقوله : «الزمه»، أي : قياساً ، لا تتعدَّه إلى غيره . ولا تناقض بين هذا الكلام وبين ما تقدم له ، لأنه آمرٌ هنا بالتزام ما يجب التزامه ، وكونه وُجِدَ في السماع شيءٌ ويخالفه نادراً لا يضرُّ عدم التعرض له . وأما قوله :

وغـالبـاً أغـنـاهـم فِـعْـلانُ

فهو لم يخبر بالقياس ، وإنما أخبر / بمحصول السَّماع فيه ، ولا [٢٤٨] شك أن المحصول فيه ما قال من غلبة فِعْلان على فُعَلٍ ، ووجود أفعال

---

(١) الكتاب ٥٧٣/٢ .

(٢) الكتاب ٥٧٣/٢ .

فيه قليلاً. ثم في هذا الإخبار ما يعطي أن القياس هو الاستغناء بفعلان مطلقاً، وأنه الملتزَمُ لا غيره ، لأن القياس إنما يكون على الشّائع دون النادر، فاتفق الموضعان في الحكم بالتزام القياس، وإن اختلف الإيرادان. وهذا[1] ظاهرٌ .

وأما الثالث فإن الاستغناء فيما ذكره[2] وفيما لم يذكره أكيدٌ كما ذكر[3]، فإنه محتاج إلى ذكره لعدم حصول المقصود عند عدم التعرض له، ولاسيِّما فيما إذا كان الاسم مما لا يُجمع جمعَ سلامة لا بالألف والتاء ولا بالواو والنون ، فإنه إن كان مما يُجمع جمع سلامة فبناء التكثير فيه لا يقوم مقام بناء القليل ، وإنما للقليل فيه التسليمُ لا التكثير[4]. هذا ظاهر كلام النحويين ، وهو الذي يعطيه القياسُ أيضاً ، إذ لا يُعدل في إرادة القليل عما يدل عليه من الصيغ بخصوصه إلى ما لا يدل عليه بخصوصه إلاّ لموجب ، ولا موجب فيما يسوغ فيه جمع السلامة ، وهو دال على التّقليل ، أن يؤتى فيه ببناء التكثير إذا أريد

---

(١) في (س) : وهو .

(٢) في (س) : فيما ذكره هو فيما .

(٣) في (س) : ذكره .

(٤) في (س) : التكسير .

القليل إلا[1] عند فهم الاستغناء ، فهاهنا يصير كلام الناظم مشكلاً جداً! والذي أوجب ورود هذا الإشكال أمران :

أحدهما : تركُهُ ذكرَ موضع استعمال جمع السلامة ، وأن يستعمل للقليل إما في الأصل والغالب من الاستعمال على مذهب سيبويه والأكثر، وإما على الاشتراك على مذهب غيرهم .

والثاني: عدم[2] ذكر التنبيه على جميع مواضع الاستغناء فيما ذَكر من الجموع .

والضمير في[3] قوله : « والزَمْهُ » عائدٌ إلى « أفْعِلَة » . و« في فَعَالٍ أو فِعالٍ » على حذف مضاف ، و« مصاحبي » حال من المثالين ، أي : الزم هذا البناء في جمع فَعالٍ أو فِعالٍ حالة كونهما مصاحبَين[4] للتضعيف أو للإعلال .

* * *

فُعْلٌ لنحو أحمرٍ وحَمْرا   وفِعْلةٌ جمعاً بنقلٍ يُدْرَى

أتى في هـذين المزدَوِجَين ببناءَي جمع ، أحدهما للقلة وهو فِعْلة ،

---

(١) في الأصل و(أ) : لا عند .

(٢) في (س) : عدم التنبيه .

(٣) في (أ) : من .

(٤) في (س) : مصاحبي التضعيف .

وهو رابع الأبنية التي للقلة ، والآخر « فُعْلٌ » ، وهـو خـامس / أبنيـة [٢٤٩]
الجموع وأول أبنية الكـثرة . وكـان اللائـق بحسـن الـترتيب أن يذكـر
«فِعْلة» أولاً ليضمه إلى أشكاله من جموع القلـة ، ثـم يذكـر « فُعْـلاً » .
ولم يفعل ذلك ، ولعله أخَّرَ ذكره تنبيهاً على كونه لا يقاس عليه ، بل يوقف فيه على السماع ، فلم يحفِل[1] به أن يكون مرتباً في الذكر على أشكاله ، ولم يـترك ذكـره لشـهرته علـى ألسـنة المعربـين المختصريـن وغيرهم ، والله أعلم .

فأما فِعْلَة فذكر أنه يُدرى بالنقل ، فقوله :

وفِعلَةٌ جمعاً بنقل يُدرى

يعني أن هذا البناء على فِعْلة ـ بكسـر الفـاء وسـكون العـين ـ إذا كان جمعاً فإنه إنما يدرى ، أي يعلم ، ما هو جمع له[2] مـن المفـردات ، بالنقل من كلام العرب ، ولا يعلم بالقياس كما يعلـم سـائر مـا ذكـر بالقياس ، بل لم يطرد فيه حال ينبى عليه ، فوقف على محلـه . والـذي استقرئ في السماع منه أن يكون جمعاً لفَعيلٍ ، قالوا : صَـبِيٌّ وصِبْيَـةٌ ، وعَلِيٌّ وعِلْيَةٌ ، وجَلِيل[3] وجِلَّةٌ ، قال النَّمِر[4] :

---

(١) في (أ) :يجعفل ، وفي (س) : يجعل .
(٢) في (س) : جمع أنه من .
(٣) في الأصل و(أ) : خليل وخلة .
(٤) ديوانه : ٦٢ من قصيدته التي مطلعها :
صَرَمَتْكَ حـمرة واستبدَّ بدارها   وعَدَتْ عوادي الحرب دون مَزَارِهَا
وهو في الصحاح (حلل) .

أزمانَ لم تأخذ إليَّ سلاحها (إبلي)[1] بِجِلَّتِهَا ولا أبكارها

ولفَعَل ، (قالوا) : فتًــى وفِتْيَـة ، وأخٌ وإِخْـوَة ، وولَـدٌ ووِلْـدَةٌ . على[2] هذا حمل الفارسي في التذكرة وِلْدَة وشبهه بأخٍ وإِخْوَة . قـال : وإذا كان كذلك فليس للإعلال عليه طريق ، لأنه ليس بمصدرٍ . فأمـا لِدَةٌ فمصدر .

ولِفَعْلٍ ، قالوا : شَيخ وشِيْخَة . ولِفُعَـالٍ ـ بضـم الفـاء ـ قـالوا : غُلامٌ وغِلْمَةٌ ، وشُجاعٌ وشِجْعَةٌ . ولفَعَالٍ ـ بفتح الفاء ـ قالوا : غَزال وغِزْلَةٌ ، ولفِعَل ـ بكسر الفاء وفتح العين ـ قالوا : ثِنًى وثِنْيَةٌ ، والثِّنَى : الـذي يكـون دون السَّـيِّد ، يثنـى بـه في الأمـور ، أنشـد الفارسـيُّ في التذكرة[3] :

طويل اليدين رهطُهُ غيرُ ثِنْيَةٍ أشَمُّ كريمٌ جـارُهُ لا يُـرهَّبُ

---

(١) سقط من الأصل و(أ) .

(٢) في (س) : وعلى .

(٣) البيت للأعشى أبي بصير ، وهو في ديوانه ص: ٢٧٥ بالرواية الأخرى : لا يُرهَّقُ ، من قصيدته التي مطلعها :

أرقتُ وما هذا السهاد المؤرق وما بي من سُقمٍ وما بيَ مَعْشَقُ

وهو في الصحاح واللسان (ثنى) بهذه الرواية ، وورد في المساعد ٤١٣/٣ بالروايـة التي ذكرها الشارح عن شيخه : لا يُرهب .

كذا قيدتُهُ من كتاب شيخنا القاضي . وفي الصحاح : « جـارُهُ لا يُرَهَّقُ » ، ونسبه الجوهري للأعشى ، وجعل ثِنْيَـة جمع ثُنْيَـان ، قـال : «والثُّنيان بالضم : الذي يكون دون السيد في المرتبة ، والجمـع ثِنْيَـة » . وأنشـد البيـت . فلـم يجعلـه الجوهـري جمع ثِنى كما حكـاه شيخنا القاضي عن بعض الشيوخ ، لكنه حكى إثر ذلك أنَّه يقال أيضاً : ثِنًى وثُنًى ، بالكسر والضم ، ولم يذكر أن يجمع ذلك الجمع . فقد حصـل من الجوهري أن فِعْلَةَ جمعٌ لفُعلان .

ويكون أيضاً / جمعاً لفَعُل بفتح الفاء وضم العين ، قـالوا : رِجْلَـة [٢٥٠] في جمع رَجُل ، بمعنى راجل ، وهو الذي لا ظَهْرَ له يركبه في سَفَره .

فهذه ثمانية أبنية جاء فيها الجمع على فِعْلَة ، وكل ذلـك سمـاعٌ لم يبلغ القياس عليه .

فـإن قيـل : لم قـال : « وفِعْلَـةٌ جمعـاً » فقيـده بكونـه جمعـاً ؟ فـإن الظاهر أنه فضلٌ لا حاجة إليه ، إذ قد تقدم له أن هذا البناء جمـع مـن جموع القلة، ثم ذكره مع أمثاله، ولا يقال : إنَّه تحـرز مـن كونـه بنـاء مفرد فخاف أن يلتبس به، لأنـا نقـول: هـذا فاسـدٌ ، لأن أكـثر أبنيـة الجموع مشتركة بينها(١) وبين المفردات كفِعالٍ وفُعُولٍ وفُعُـلٍ وفَعَـلٍ ،

---

(١) في الأصل : بينهما .

وما أشبهها ، فهذا القصد عنده مطَّرَحٌ ، فبقى الموضع وارد[1] السؤال.

والجواب عن ذلك : أنه نبه بقوله جمعاً على مذهب من زعم أن فعلة من أسماء الجموع مثل: صَحْب ورَهْط ونَفَر وحامِل وباقِر ، ونقل المؤلف[2] هذا المذهب عن ابن السراج .

ومذهب الجمهور أنه جمع حقيقة ، والحاكم بين الفريقين في هذا جريان ضابط أسماء الجموع في هذا البناء أو عدم جريانه ، وذلك أن اسم الجمع تحكم له العرب بحكم المفرد في أحكام كثيرة ، فتخبر عنه إخبار المفرد المذكر فتقول : الصحب جاء ، والرهط أقبل . ومن ذلك جريان نعت المفرد نحو قول الشاعر[3] :

اخشى[4] رُكَيباً أو رُجَيلاً عاديا

وكذلك النسب إليه على لفظه ، وغير ذلك من الأحكام الخاصة باسم الجمع ، دون حقيقي الجمع ، فإن كانت العرب قد عاملت فِعْلَة

---

(١) في (س) : وأراد .

(٢) التسهيل : ٢٦٨ .

(٣) الرجز لأحيحة بن الجلاح ، وهو في التكملة : ١٧٨ ، والمنصف ٢/١٠١ ، وشرح شواهد الشافية ٢/١٥٠ .

(٤) في الأصل و(أ) : اخش ، وقبل البيت كما في شرح الشافية :

بنيتُ بعد مستظلٍّ ضاحيا

بنيتُهُ بعصبةٍ من ماليا

والشَّرُّ مِمَّا يتبع القواضيا

هذه المعاملة في غير اضطرار شِعري أو ندورٍ فلا شك أنه اسـمُ جمـع ، وإلاّ فهو جمعٌ بلا شك أيضاً، فلأجل هذا المعنى نبَّهَ الناظم على كونـه جمعاً. وأيضاً فإنه حكم على هذا البناء بالحكم الموجود لأسماء الجموع القليل في الجموع الحقيقية ، لأن أسماء الجموع موقوفةٌ على السماع لم تطرد في مستعملاتها، ولا حصل فيهـا كـثرة توجـب القيـاس. وبهـذا الحكم حكم على فِعْلَةَ إذ قال : « بنَقْلٍ يُدْرَى » ولم يذكر أنه قيـاس في شيء. وهذا قليلٌ في الجموع، كما حكوا فِعْلَى في الجموع ، ولم يأت في كلام العرب جمعاً إلا لِحَجَلٍ وظَرِبَانٍ ، قالوا: / حِجْلَى وظِرْبَـى ، [٢٥١]

قال عبدالله بن حجاج التعلبي[١] :

فـارْحَـمْ أُصيْبِيَتِي الـذين كأنّهمْ حِـجْـلَى تَدرَّجُ بالشَّـرَبَّةِ وُقَّـعُ

وقال الفرزدق[٢] :

ومـا جَعَل الظِّرْبَى القصارَ أنوفُها إلى الطَّمِّ مِن مَوجِ البحارِ الخَضَارِمِ

فلما كان الموضع موهماً باسـم الجمـع احـترز مـن ذلـك بقولـه : «جمعاً» وهو حال من ضمير « يدرى » أي : يُدرَى بـالنقل حالـة كونـه

---

(١) الشاهد في التكملة : ١٠٤ ، ١٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/٥ ، ١٣٤ .

(٢) ديوانه ٣١٩/٢ ، من قصيدته التي مطلعها :

ودَّ جريرُ اللؤم لو كان عانيا ولم يدنُ من زأر الأسود الضراغم

وفيه : وما تجعل ، والبيت في اللسان (ظرب) .

جمعاً . ودَرَيتُ الشيء ، ودريتُ به ، أي : علمتُ به .

وأما فُعْلٌ فقال فيه :

فُـعْـلٌ لنحو أحـمـرٍ وحَمْرَا

يعني أن هذا البناء من أبنية جمع الكثرة يكون لنحو أحمرَ حمـراء ، وماكان (على وزنهما و)[1] على حالهما . وكونه خَصَّ هذيـن المثـالين يدلُّ على أن جمع غيرهما من الأمثلة المعلومة للمفردات على فُعْـلٍ إمـا معدومٌ أو محفوظٌ ، فممَّا هو فيه محفـوظ قولهـم في فُلُـوٌّ : فُلْـوٌ ، قـال الشاعر[2] :

فُـلْــوٌ تَرَى فيهنَّ سِرَّ العِتْقِ

بين كـمـاتيٍّ وَحُــوٍّ بُـلْــقِ

وفي مَنِيٍّ : مُنْيٌ ، قال الشاعر[3] :

أسْـلَمْتُمُوها فباتت غيرَ طَاهِرَةٍ مُنْيُ الرِّجالِ على الفَخْذَين كالموم

---

(١) سقط من الأصل و (أ) .

(٢) الرجز في الخصائص ٣٣٥/٢ من إنشاد الفراء ، وانظره في اللسان (كمت) (فلا) ، وكَمَاتيٌّ : جمع كمتاء وإن لم يلفظ به بعد أن جعل اسماً كصحـراء ، والمسـموع : كميتٌ .

(٣) حسان بن ثابت ، والبيت في ديوانه : ١٧٧ آخر أبيات مطلعها :

نالت قريش ذرى العلياء فانخنثت بـنـو المغيرة عـن مجـدِ اللهاميم

وهو في الخصائص ٣٣٦/٢ ، والموم : الشمع .

وقالوا : سَقف وسُقُف ، وفَرَسٌ وَرْدٌ[1] ، وخَيلٌ وَرْدٌ ، وعائذ وعُوْذٌ، وحَاجٌّ وحُجٌّ ، قال الشاعر[2] :

وكأنَّ عافية[3] النُسُور عليهِمُ حُجٌّ بأسفلِ ذي المجاز نُزُولُ

وأسَدٌ وأُسْدٌ ، وبَدَنةٌ وبُدْنٌ . وذلك ونحوه لم يكثر فيقاس .

وهذان المثالان من باب أفْعَل وفَعْلاء ، ولهما في مثاله أوصاف لأجلها مثل بهما ، وباجتماعهما يحصل القياس في جمعهما على فُعْلٍ ، وذلك وصفان :

أحدهما : أن يكونا وصفَين .

والثاني : أن يكونا متقابلين بالتذكير والتأنيث ، فيكون أفعَلُ للمذكَّر ، وفَعْلاء للمؤنث .

فأما كونهما وصفَين فلا بدَّ منه ، فإن أفعل إذا كان اسماً لم يجمع

---

(١) الوَرد من الخيل : ما بين الكميت والأشقر ، ويجمع كذلك على وِراد .

(٢) جرير في ديوانه : ٣٨٢ من قصيدته التي مطلعها :

ودِّع أمامة حان منك رحيلُ إن الوداع إلى الحبيب قليلُ

وهو من شواهد التكملة : ٢١٣ وغيرها .

(٣) في النسخ : عاقبة بالقاف ، والمثبت عن الديوانه وغيره . والعافية : طلاب الرزق من الناس والدواب والطير ، وفي اللسان (حجج): « ويجمع - أي الحاج - على حُجٍّ مثل: بازل وبُزل ، وعائذ وعوذ ... والمشهور في رواية البيت حِجٌّ بالكسر ، وهو اسم الحاج ، وعافية النسور : هي الغاشية التي تغشى لحومهم » .

قياساً على فُعْل ، وإنما قياسه على أفاعِلَ نحو : أَفْكَلٍ وأفاكِلَ ، وأَيْدَعٍ وأيادِعَ . وكذلك فَعْلاءُ اسماً نحو : العَزْلاء ، لفمِ المَزَادة ، والعَوْصَاء[1] للشدة ، والحَوجَاء للحاجة ، لا تُجمع على فُعْلٍ . وأما كونهما متقابلين بالتذكير والتأنيث فهو أن يكون أفعَلُ المذكّرُ يقابله فَعْلاء ، وفَعْلاءُ المؤنث يقابله أفْعَلُ ، وهو تحرز من الأفعل الذي يقابله الفُعْلَى ، فإنه إذا كان يقابله الفُعْلَى لم يُجمع على فُعْل ، وإنما قياسه الأفاعل / [٢٥٢] في المذكّر والفُعَلُ في المؤنث نحو الأفضل والأفاضل ، والفُضْلَى والفُضَل . وسيأتي ذلك في كلامه إن شاء الله .

وأيضاً فتحرز من أفعل وفعلاء اللّذَين لا يتقابلان أصلاً في كلام العرب ، ، بل كل واحدٍ منهما في الاستعمال غير مقابل بصاحبه ، فمثل هذا لا يُجمع على فُعْلٍ قياساً ، وإنما لكل واحدٍ جمع يختص به غير هذا إن كان نحو حُلَّةٍ شَوكاء ، ودِيمةٍ هَطْلاء ، وامرأةٍ عَجْزاء ، ورجلٍ آلَى ، وما أشبه ذلك مما لم تستعمل العرب له مقابلاً بذلك اللفظ ، فإن سمع في مثل هذا فُعْل فموقوف على السماع ، كقولهم : حدائقُ غُلْبٌ ، ولم يقولوا : أغلب ، ونوقٌ كُومٌ ، ولم يقولوا : جَمَلٌ

---

(١) في (س) : العرضاء ، تحريف .

أكْوَم ، قال تعالى: ﴿وَحَدَائِقَ غُلْباً﴾[1] . وقال الفرزدق أنشده سيبويه[2] :

وكُومٍ تُنعِمُ[3] الأضيافَ عَيْناً وتُصبِحُ في مَبَارِكِهَا ثِقالا

فإذا اجتمع الوصفان جمع أفعل وفعلاء على فعل نحو : أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء ، وأبيض وبَيْضاء ، تقول : حُمْرٌ وصُفْرٌ وبِيْضٌ . وكذلك أصمُّ وصَمَّاء ، وأبكَمُ وبَكْمَاءُ ، وأعمى وعَمْيَاءُ ، تقول : صُمٌّ وبُكْمٌ وعُمْيٌ . وكذلك سائر ما كان مثل ذلك . هذا هو القياس ، وقد يُجمع على فُعلان نحو : سُودان ، وحُمران ، وبِيضان . وعلى فَعْلى أيضاً نحو: أجرَبَ وجَرْبى ، وأحمقَ وحَمْقَى . وهو قليلٌ أيضاً .

إلاَّ أنَّ على الناظم هنا دَرَكاً من أوجه :

أحدهما : أن قوله : « لنحو أحْمَرٍ وحمرا » يوهم عدم اشتراط التقابل؛ لأنه إنما يؤذِنُ أنه أتى جمعاً لهذين المثالين خاصة لعطفه أحدهما على الآخر ، فصار كقولك : أفعال لنحو بَيتٍ وطَلَلٍ . فهذا ليس فيه ما يُوهم تقابلاً البتَّةَ ، فكذلك أحمرُ وحمراءُ فسواءٌ ما مثَّل به،

---

(١) من الآية : ٣٠ من سورة عبس .

(٢) الكتاب ٣٩/٤ ، وهو مطلع قصيدة يمدح بها سعيد بن العاص ، انظر ديوانه ٦٩/٢ .

(٣) كذا ضبط في الأصل و (أ) ، وفي الديوان : تنَعَم الأضيافُ ، وله وجه من العربية .

وقولك : أحمرُ وأدماءُ . والذي يعطي التقابل المراد قولك : لنحو أحمر حمراء ، وحمراء أحمر . وإذا كان لا يعطي معنى التقابل مع أنه قد تقدم اشتراطه، وما تقدم من تفسير كلامه باعتبار الوصفين[1] فغير متعين ، فأشكل إذاً وأوهم .

والوجه الثاني: أن ما مثّلَ به لا يخلو إما أن يراعى فيه وصف التقابل على ما مضَى أو لا يراعى ، فإن كان مُراعًى اقتضى أن كل ما ليس له مقابل من أفعل وفعلاء وصفين فلا يجمع على فُعْل قياساً[2] .

وقد مضى / هذا ، لكنه غير صحيح في إطلاقه ، لأن أفعلَ وفعلاءَ [٢٥٣] إذا لم يتقابلا فإنهما على قسمين ، أحدهما : أن يكون ذلك لمجرد السَّماع لا لمانع سواه، وهذا لا يجمع على فُعْلٍ إلا سماعاً كما تقدم ، نحو: حُلَّةٍ شَوكاءَ ولم يقولوا : ثَوبٌ أشْوَكُ . ودِيْمَةٍ هَطْلاءُ ولم يقولوا: سحابٌ أهطل . وامرأةٍ عجزاء ولم يقولوا : أعجز . وكذلك رجلٌ آلى ولم يقولوا : ألْيَاءُ . فكلام[3] النّاظم في هذا القسم غير[4] صحيح .

والثاني : أن يكون عدم التقابل لمانع في الخلقة ، أي لعدم المعنى الذي اشتق له الوصف من أحدهما ووجوده في الآخر،كقولهم: عَذْراء، ولم يقولوا : أعْذَر ، لعدم العُذرة في المذكّر، وعَفْلاء ، ولم

---

(١) في (أ) : الوجهين .
(٢) سقط من (س) .
(٣) في (س) : وكلام .
(٤) رسم فوقه في الأصل : كذا ، ولا وجه لما رسم .

يقولوا : أعْفَل[1] . ورجُلٌ آدَرُ ، ولم يقولوا : أدْرَاءُ . فهذا ونحوه يجمع على فُعْل قياساً ، ألا تراه قال في التسهيل[2] حين ذَكَر فُعْلاً : « وهو لأفعلَ وفَعْلاء وصفَين متقابلين أو منفردين لمانعٍ في الخِلقة ، فإن كان المانع الاستعمال ففُعْلٌ فيه محفوظٌ » . فأنت ترى[3] أنَّ ما أعطاه المثال من التقييد بالتقابل غير صحيح في هذا القسم ، فإن كان وصف[4] التقابل غير مراعًى اقتضى أن كل ما كان على أفعل أو على فَعْلاء من الأوصاف يجمع على فُعْلٍ في القياس ، وهذا باطلٌ لِمَا تقدَّمَ في نحو : آلَى وشَوْكَاءَ وهَطْلاءَ وشبهه .

والوجه الثالث : أنَّ مِن أفْعَلَ وفَعْلاء المتقابلين بالتذكير والتأنيث ما لا يُجمع على فُعْلٍ قياساً ، وذلك ما كان من نحو الأبرق والبرقاء ، والأجْرَع والجرعاء ، والأبطح والبطحاء ،ونحو ذلك ، فإنه إنما يُجمع المذكَّرُ فيه على أفاعل فتقول : أباطِحُ وأبارِقُ وأجارِعُ ، قال[5] :

---

(١) في الأصل : غفلاء أغفل بالغين المعجمة ، والعفل : شيء يخرج من قبل للمرأة وحياء الناقة ، كالأُدْرة للرجال .

(٢) التسهيل : ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٣) في الأصل : تراه ، تحريف .

(٤) في (س) : فإن كان القسم وصفاً التقابل ، وهو خطأ .

(٥) جرير في ديوانه : ٢١ من قصيدته التي مطلعها :

سَئِمْتُ من المواصلة العتابا وأمسى الشَّيب قد وَرِثَ الشَّبابا

وهو من شواهد الإيضاح للفارسي : ٢٤٣ ، وشرح شواهد الكافية للرضي ٤٥٦/٢.

وكائِنْ بالأباطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَاني - لو أُصِبْتُ - هو المصَابَا

ويُجمع المؤنث على فِعَالٍ نحو: بِطَاحٍ وبِرَاقٍ . أما فُعْلٌ فلا يُجمع عليه ، وإذا كان كذلك فإطلاقه المقتضى لجمع هذا النوع على فُعْلٍ مفتقر إلى التقييد .

والجواب عن الأول : أن اشتراط التقابل مقصودٌ له ، وكلامه يعطيه بالتمثيل ، لأن قوله : « لنحو أحمرٍ » يتضمَّن أنه مذكَّرُ حمراء ، لأن من وصفِ أحمرَ أن يكون مؤنثه على حمراء ،وكذلك قوله : «وحمرا » يتضمن أنه مؤنثُ أحمر ، لأن ذلك من وصف حمراء . وإذا كان / على هذا الترتيب لم يبق إشكالٌ في كلامه . [٢٥٤]

والجواب عن الثاني : أنَّ كلامه في أحمر وحمراء موافقٌ لكلام سيبويه[1] والفارسي وغيرهما ، إذ يُطلقون القول بذلك ، وأن أفعلَ وفَعْلاء يُجمعان على فُعْلٍ مطلقاً ، ويمثلون بنحو ما مثّل به النّاظم ، ولا يستثنون من ذلك شيئاً ، قال سيبويه : « وأما أفعلُ إذا كان صفةً فإنه يُكسَّرُ على فُعْلٍ [كما كسَّرُوا فَعُولاً على فُعُلٍ][2] ، لأنَّ أفعلَ من الثّلاثة ، وفيه زائدةٌ ، كما أنَّ فَعُولاً فيه زائدةٌ ، وعدة حروفه كعدَّة حروف فَعُول » . ثم قال : « وذلك أحمر وحُمْر ، وأخضر

(١) الكتاب ٣/٦٤٤ ، والتكملة : ١٩٠ .

(٢) عن الكتاب وزدناه لحاجة النص إليه ، فسيذكر سيبويه شبه أفعَلَ بفَعُول في تعليله.

وخُضْر » .. إلى آخر التمثيل ، ثم حكى جمعه على فُعْلان ، ثم قال : « والمؤنث من هذا يُجمع على فُعْلٍ ، وذلك حمراء وحُمْرٌ ، وصفراء وصُفْرٌ » انتهى .

فلم[1] يتعرض لغير ذلك مما ذكره المؤلف في التسهيل ، وذلك ـ والله أعلم ـ لقلة ما كان له مانع من الخِلقة ، فالقول بالقياس[2] لا ينبغي أن يُقدم عليه ، والأحوطُ وقفه على السَّماع . وأما ما كان المانع فيه الاستعمال فقد ثبت أنه محفوظٌ ، فكلام الناظم إذ ذاك لا اعتراضَ فيه .

والجواب عن الثالث : أن الأبطح ونحوه من النظائر أصلها الصفة، إلا أن العرب استعملتها استعمال الأسماء ، قال سيبويه في مسألة أفعل فُعْلَى ، وأنه استعمل استعمال أَفْكَلٍ وأَجْدَل ، كما قالوا : الأساود والأباطح حيث استُعمل استعمال الأسماء[3] ، فلما كان كذلك لحق بالأسماء حكماً، فليس إذاً من الصفات ، فلا يدخل على كلام الناظم، والله أعلم .

* * *

(١) في (أ) و(س) : ولم .
(٢) في (س) : بالقياس به لا .
(٣) الكتاب ٣/٦٤٤ .

وفُعُلٌ لاسم رباعيٍّ بِمَدّ قد زِيدَ قبل لامٍ اعلالاً فَقَدْ
ما لم يضاعف في الأعمِّ ذو الألف[1] وفُعَلٍ جمعاً لفُعْلة عُرِفْ
ونحوِ كُبرى ، ولفَعْلةٍ فِعَلْ وقد يجيء جمعُهُ على فُعَلْ
في نحو رامٍ ذو اطراد فُعَلَهْ وشاع نحو كاملٍ وكَمَلَهْ

هذا الفصلُ يحتوي على ذكر[2] جموع من جموع الكثرة، وهي : فُعُلٌ، وفُعَلٌ ، وفِعَلٌ ، وفُعَلَةٌ ، وفَعَلَةٌ .

فأما فُعُلٌ - بضم الفاء والعين - و(هو)[3] السادس من أبنية الجموع فذكَرَ أنه يُجمع عليه قياساً ما كان اسماً غير صفة رباعياً بمدة زائدة قبل اللام ، و لم[4] تعتل لامه ، ولا ضوعف منه ذو المد بالألف . وهذا العقد من كلامه قد اشتمل على أوصاف بحصولها يقاس هذا الجمع .

/ أحدها : أن يكون اسماً غير صفة ، وذلك قوله: «وفَعَلٌ لاسم» ، [٢٥٥]
فإنه إن[5] كان اسماً جرى فيه فُعُلٌ قياساً ، فلو كان صفةً لم يجمع على فُعُلٍ، فلا تقول في كريم: كُرُم ، و لا في قتيل : قُتُل ، ولا في رَكُوب: رُكُب ، ولا في جبان : جُبُن ، ولا في ضَنَاكٍ - وهي المرأة المكتنزة :

---

(١) في (س) : ذو ألف .
(٢) سقط من (س) .
(٣) سقط من الأصل في (أ) .
(٤) في (أ) و(س) : لم ، دون واو العطف .
(٥) في (أ) و(س) : إذا كله .

ضُنُك ، ولا ما أشبه ذلك . وما جاء منه على فُعُلٍ فمسموعٌ ، كما قالوا : نذير ونُذُر ، قال تعالى : ﴿ هَـذَا نَذِيرٌ مِنَ النُّـذُرِ الأُولَى ﴾[1] . وقالوا : جديد وجُدُد ، وسَدِيس وسُدُس ، وثَنِيٌّ وثُنٍ ، وفَصِيح وفُصُح. شُبِّهَ ذلك بالأسماء حيث استعملوه كما تستعمل الأسماء .

والثاني : أن يكون رباعيّاً ، وذلك قوله : « لاسمٍ رباعيٌّ » فههنا يُجمع على فُعُل ، فإن كان ثلاثياً لم يُجمع على فُعُل إلا سماعاً ، نحو قولهم : رَهْنٌ ورُهُنٌ ، وقُرئ: ﴿ فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾[2] - وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ـ وسَقْفٌ وسُقُف ، قال تعالى: ﴿ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ﴾[3]. وقالوا : نَمِرٌ ونُمُرٌ ([4] قال الشاعر[5] :

فيها عَيَايِيْلُ أُسُودٌ ونُمُرْ)

وقالوا : ثَمَرة وثُمُر ، قال تعالى : ﴿ وَكَانَ لَهُ ثُمُرٌ ﴾[6] .

---

(١) الآية ٥٦ من سورة النجم .

(٢) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة ، وانظر الإقناع لابن الباذش ٦١٦/٢ .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الزخرف .

(٤) سقط من (س) .

(٥) البيت من رجز لحكيم بن مقية الربعي التميمي من أبيات ذكرها البغدادي في شرح شواهد الشافية : ٣٨٠ ، وهو من شواهد الكتاب ٥٧٤/٣ ، والمقتضب ٢٠١/٢.

(٦) من الآية ٣٤ من سورة الكهف ، وبها قرأ حمزة والكسائي ، وشاركهما في الكهف نافع وابن كثير وابن عامر . انظر الدر المصون ٨١/٥ .

وحِدْجٌ[1] وحُدُج ، وسِتر وسُتُر ، قال[2] :

والمسْجِدَانِ وَبَيتٌ نَحْنُ عامِرُهُ لنا وزَمْزَمُ والأحواضُ وَالسُّتُرُ

والثالث : أن يكون بمدة زائدة ، فإنه إن لم يكن كذلك فليس له فُعُل ، وإنما له فعائل ، كجَعْفر وجعافِر ، وجَوْهَر وجواهِر .

والرابع : أن تكون مزيدة قبل اللام فتقع ثالثة ، وذلك قوله : « بمدّ قد زيدَ قبل لام » ، أي : زيد ذلك المد قبل لام الكلمة ، تحرزاً من زيادته قبل ذلك كفاعلٍ ، فإنه لا يُجمع على فُعُلٍ ، وإنما بابه فواعل كحائِطٍ وحَوَائِطَ ، وكاهِلٍ وكواهِلَ .

والخامس : أن تكون اللام غير معتلة . وذلك قوله : « إعلالاً فَقَدْ » . فقوله: « فَقَدْ » فعلٌ ماضٍ ، فاعله ضمير اللام ، وإعلالاً مفعول

---

(١) في الأصل: وحِدْح وحُدُح ، وهو تصحيف ، وفي اللسان : « الحِدج : الحِمل ، والحِدج من مراكب النساء يشبه المحفة ، والجمع أحداج وحُدوج ، وحكى الفارسي : حُدُج ، وأنشد عن ثعلب :

قمنا فآنسنا الحمول والحُدُج

ونظيره : ستر وسُتور ، وأنشد أيضاً: « والمسجدان » إلى آخر البيت ، وهو الشاهد التالي .

(٢) ذكرنا في التعليق السابق أن الفارسي استشهد به ، وهو أيضاً من شواهد ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٨٣٥/٤ من حكاية الفارسي ، ولم تقع لنا نسبة البيت .

به، والجملة في موضع الصفة أي : قد زيد قبل لامٍ فاقدة الإعلال . فإذا كان كذلك جمع على فُعُل ، تحرُّزاً من أن تكون اللامُ معتلّةً ، فإنَّ الاسم إذ ذاك لا يجمع على هذا البناء ، نحو : عَدُوٌّ وحِباءٍ وسَماءٍ وسَرِيٍّ للنهر ، فلا تقول : عُدٍ ، ولا: حُبٍ ، ولا: سُمٍ ، ولا: سُرٍ ، ولا ما أشبه ذلك ، وإنما لم يجمعوه على فُعُلٍ كراهية اعتلال الياء والواو في هذه الأشياء .

/ **والسَّادس** : ألاَّ يضاعف منه ما كانت المدة فيه ألفاً ، وذلك [٢٥٦] قوله:

ما لم يضاعف في الأعمِّ ذو الألف[١]

أي : هذا الحكم جارٍ ومستتبٌّ إذ لم يكن ذو الألف الزائدة قبل الآخر مضاعفاً ، فإنه إذا كان كذلك لم يجمع على فُعُل في الأغلب الأعم ، فلا تقول في نحو مداد : مُدُد ، ولا في جَنان : جُنُن ، ولا في رَباب[٢] : رُبُب ، ولا ما أشبه ذلك كراهية التضعيف .

وقوله : « في الأعمِّ » تنبيه على أن امتناع فُعُل في هذا النوع أكثريٌّ[٣] ليس بممنوع البتة، بل قد جاء في كلام العرب منه شيء ،

---

(١) في (س) : ذو ألف .

(٢) في (س) زناب ، وهو تصحيف .

(٣) في (س) : أكثر .

قالوا في عِنان : عُنن ، وقالوا : ذُبابٌ وذُبٌّ . فأما إذا اجتمعت هذه الأوصاف فيقتضى كلام الناظم إطلاق القياس في الجمع على فُعُل ، سواء أكان مضاعفاً أم غير مضاعف ، ألا ترى أنه استثنى نحو جَنان وعِنان من هذا ، فدل على قصده لدخول ما عداه. وكذلك أيضاً يقتضى إطلاقه القياس سواء أكان الاسم معتل العين أم[1] صحيحها، لتقييده فقْدَ الإعلال[2] باللام . وكذلك يقتضى القياس سواءٌ أكان مذكَّراً أم مؤنثاً ، فتقول في الصحيح: قَضِيبٌ وقُضُبٌ ، وكَثِيبٌ وكُثُبٌ ، ورَغِيفٌ ورُغُفٌ ، وعَمُودٌ وعُمُدٌ ، وزَبُورٌ وزُبُرٌ ، وجِدَارٌ وجُدُرٌ ، وكِتَابٌ وكُتُبٌ ، وقُرادٌ وقُرُدٌ ، وفَدَانٌ وفُدُنٌ ، وقَذَالٌ وقُذُلٌ.

وتقول في المضاعف : سريرٌ وسُرُرٌ .

وفي المعتلِّ العين: خِوَانٌ وخُوْنٌ ، ورِوَاقٌ ورُوْقٌ ، وعِيانٌ[3] وعُيُنٌ، وسِوارٌ وسُورٌ . ونحو ذلك .

وتقول في المؤنث : شِمالٌ وشُمُلٌ ، قال الأزرق العنبري ، أنشده سيبويه[4] :

---

(١) في (س) : أو .

(٢) في (س) : الإعلام .

(٣) العيان : حديدة تكون في آلة الحرث ، ويجمع على أعْيِنَةٍ وعُيُنٍ ، وشَدَّدُوا عُيْناً لأن الياء أخف عليهم من الواو .

(٤) الكتاب ٣/٦٠٧ ، وهو في شرح شواهد الشافية : ١٣٣ . يصف الشاعر طيراً ، فشبه صوت طيرانها بسرعة بصوت أوتار انقطعت عند ضربها عن القوس .

طِرْنَ انقطاعَةَ أوتارٍ مُحظَرَبَةٍ في أقْوُسٍ نَازَعَتْهَا أَيْمُنٌ شُمُلا

وأتانٌ وأُتُنٌ ، وقَلُوصٌ وقُلُصٌ . فهذا كله مما يتناوله لفظ الناظم كما ذكر .

ثم قال : « وفُعَلٌ جمعاً لفُعلةٍ عُرف ونحو كُبْرَى » . هذا هو الجمع الثاني من الجموع التي يحتوي عليها هذا الفصل ، وهو فُعَلٌ ـ بضم الفاء (1) وفتح العين ـ وذكر أنه يكون جمعاً لنوعين :

أحدهما : ما كان من الأسماء على فُعْلَة ـ بضم الفاء) وذلك قوله : « جمعاً لفُعْلَةٍ عُرف » ، أي : عُرف هذا الجمع لهذا النوع من الأسماء . ويقتضي هذا الإطلاقُ / شُمولَ ما كان منه صحيحاً ، أو [٢٥٧]
معتلاً ، أو مضاعفاً ، أو غير ذلك ، ومثال ذلك: غُرْفَةٌ وغُرَفٌ ، وخَصْلَةٌ وخُصَلٌ، وحُفْرَةٌ وحُفَرٌ ، ونُقْرَةٌ ونُقَرٌ ، وسُورَةٌ وسُوَرٌ، ودَولَةٌ ودُوَلٌ ، وتُومةٌ (2) وتُوَمٌ ، ودُرَّةٌ ودُرَرٌ ، وصُرَّةٌ وصُرَرٌ ، وسُرَّةٌ وسُرَرٌ، (وجُدَّةٌ وجُدَدٌ (3))، وقُوَّة الحبل والجمع قُوًى، وكُوَّةٌ وكُوًى، ومُدْيَة

والمحظربة : المحكمة الفتل الشديدة ، ونازعتها أيمن شملا أي : جذبت هذه إلى ناحية، وهذه إلى ناحية أخرى ، لأن جاذب الوتر تخالف يمينه شماله في جذبها وتنازعها .

(1) سقط من (س) .

(2) التومة : اللؤلؤة ، والقرط فيه حبة كبيرة ، وبيضة النعام .

(3) سقطت من (س) .

ومُدًى ، وخُطْوةٌ وخُطًى . وتقييـده بفُعْلَةَ دليـل علـى أن غـيره مما لا يكون ثلاثياً مضموم الفاء مؤنثاً بالهاء لا يجمع على فُعَـلٍ قياسـاً ، ومـا جاء كذلك فشاذ ، فممَّا جُمع على فُعَـل[1] وهـو فَعْلَة قولهـم : دَولـةٌ ودُوَلٌ ، ونَوبةٌ ونُوَبٌ ، وقَريـةٌ وقُـرًى . أو على فِعْلـةَ قولُهُـم : حِليـةٌ وحُلًى ، وسيذكره . أو[2] مؤنثاً بالألف المقصورة نحو الرؤيا والـرُّؤَى ، والسُّقيا والسُّقَى ، وسيذكر ذلك أيضاً . وقالوا في غير الثلاثيِّ: عُجَايةٌ وعُجًى ، وهي عصبة تتصل بالحافر ـ وعَدُوٌّ وعُدًى.

وفي هذا الكلام مـا دل علـى مخالفـة النـاظم للفـرَّاء والمـبرد . أمَّـا مخالفته للفراء فلأنَّ الفراء[3] يجمع ما كان على فَعَلة ـ بفتح العين ـ على فُعَل قياساً إذا كان واويَّ العين نحو ما ذكـر مـن دَولـة ودُوَل ، ونوبـة ونُوَب . فيقول قياساً على ذلك في جَوبة ــ للفرجـة[4] بـين السـحابة : جُوَب ، وفي حوبة : حُوَب ، وفي روثـة الأنـف : رُوَث ــ ومـا أشبه ذلك . والسَّماع هذا الشاهد في هذه المسـائل ، وقـد علمـت أن مثـل هذا قليل لا يعتد بمثله في القياس .

---

(١) في النسخ على فُعْلة ، ورسم عليها في (أ) : كذا .

(٢) سقطت (أو) من (س) .

(٣) انظر التسهيل : ٢٧٢ .

(٤) في (س) : الفرحة .

وأما مخالفته المبرد[1] فلأن المبرد يقيس على فُعْلة بالتاء ما كان مؤنثاً دون تاء نحو: جُمْل ، فيقول في جمعه : جُمَل ، قال في المقتضب : فإن سَمَّيْتَها جُمْلاً أو حُسْناً قلت : حُسُنات وجُمُلات ، كما تقول: غُرُفاتٌ وظُلُماتٌ. وإن شئتَ قلتَ: جُمَلاتٌ[2] وحُسَناتٌ، كما تقول: ظُلَماتٌ وغُرَفاتٌ . قال : فإن قلتَ في هِنْد : هِنَد كما تقول : كِسَر وجُمَل[3] وحُسَن ، كما تقول : ظُلَم وغُرَف ـ فجيد بالغ[4] » انتهى .

وكأنه اعتبر في فُعْلَةَ التأنيث فقاس عليه المؤنث وإن لم يكن بالتاء.

ولم يرتضِ غيره هذا ، بل اتبع السَّماعَ / كسيبويه وغيره . وظاهر [٢٥٨]
كلام المبرد أن هذا الجمع في نحو: هِنْدٍ وجُمْلٍ مختصٌّ بالأعلام ، إذ لم يذكره إلا فيها ، وحين[5] ذكر نحو: بِئْرٍ ورِجْلٍ وأُذْنٍ وغُوْلٍ ، أعني مما ليس بعلَم[6] لم ينبِّه فيه على هذا الجميع[7] ، بل على طريقة الجمهور ،

---

(١) في الأصل و (أ) : مخالفة المبرد .

(٢) ضبط في (أ) بسكون العين : حسْنات كما تقول ظلْمات وغُرْفات ، وما أثبته الشيخ عضيمة في المقتضب هو الصواب ؛ لأن المبرد سوف يقيس صيغة جمع التكسير على جمع التأنيث .

(٣) لفظ المقتضب : « فكذلك جُمْل وحُسْن مثل ظُلَم ... » .

(٤) المقتضب ٢/٢٢١ .

(٥) في الأصل و (أ) : حين ، دون واو .

(٦) في (أ) مضبوطاً : يُعْلَم .

(٧) كذا في الأصل ، وفي (أ) و(س) : الجمع ، وكل صواب .

فانظر في ذلك، فإن المؤلف في التسهيل إنما حكى الخلاف عنه على الإطلاق.

وعلى الناظم في هذا النوع درك من وجهين :

أحدهما : أنه لم يقيِّدْه بكونه اسماً لا صفةً ، بل أطلق القول بأن ما كان على فِعْلة فجمعُهُ قياساً فُعَلٌ . وهو[1] في الأسماء صحيحٌ كما تقدم تمثيلُهُ ، وأما الصفات فقد نصَّ في التسهيل[2] على كون هذا الجمع فيها نادراً محفوظاً فقال : « ويُحفظ أيضاً - يعني فُعَلاً - في نحو فُعْلةٍ وصفاً بعد ما قيَّد أولاً أنه جمعٌ لفُعْلَة[3] اسماً . فيقتضي إطلاقه هنا أن يكون في الصفة أيضاً قياساً . وإنما هو محفوظٌ ، قالوا : بُهمة وبُهَم، وسُوقةٌ وسُوَقٌ ، والبُهمة : الفارس الذي لا يَدري من أين يؤتَى من شدَّةِ بأسه .

والثاني : (أنه)[4] لم يقيده بكونه غير مضاعف ، فإنه إن كان مضاعفاً فالقياس فيه فِعَالٌ نحو: قُبَّةٍ وقِبَابٍ ، وجُبَّةٍ وجِبَابٍ ، (وقُلَّةٍ)[5] وقِلالٍ . كذا يقول ابن أبي الربيع وغيره . وقد يظهر من كلام سيبويه

---

(١) في (أ) و(س) : وهذا .

(٢) التسهيل : ٢٧٢ .

(٣) في (س) جمع أفعلة ، تحريف .

(٤) عن (أ) و(س) .

(٥) سقط من (س) .

إذ قال : « والمضاعف بمنزلة رُكْبَةٍ[1] ، قال : « والفِعَالُ كثيرٌ في المضاعف نحو: جِلالٍ[2] وقِبابٍ وجِبَابٍ[3] » . وكذا قال الفارسي[4] .

والجواب أن يقال : أما الأول فالظاهر لزومه ، وأما الثاني فالذي يظهر من كلام سيبويه أن القياس فيه فُعَلٌ لا فِعَالٌ ، لأنه قال : «والمضاعف بمنزلة رُكْبَةٍ » يعني في اقتباسه ، ثم ذَكَر أنه يجمع أيضاً[5] على فِعالٍ كثيراً ، ولا يلزم من ذلك كون فُعَل غير كثير ، بل نقول : لو كان فِعالٌ عنده قياساً لقال : إنه يُجمع أيضاً قياساً على فِعالٍ . فليس في حكاية الكثرة دليل على قياسه ، وعبارة الفارسي كعبارة سيبويه .

والنوع الثاني مما يُجمع على فُعَلٍ ما كان نحو الكبرى ، وذلك قوله : « ونحو كُبْرى » وهذا المثال يُنبئ[6] عما كان من الصفات على الفُعْلى[7] أنثى الأفعل / فهو يُجمع وصفين : [٢٥٩]

---

(١) الكتاب ٣/٥٨٠ .

(٢) في الأصل : خلال .

(٣) الكتاب ٣/٥٨٠ .

(٤) التكملة : ١٥٦ .

(٥) في الأصل : « أنه يجمع أيضاً قياساً على فعال كثيراً » فزاد (قياساً) ، وبه يختل المراد.

(٦) في (س) : ينبه .

(٧) في (س) : فعلى .

أحدهما : أن يكون وصفاً لا اسماً ، فإن كان اسماً لم يُجمع هذا الجمع نحو : أُبْلَى - اسم وادٍ - والحُمَّى ، وحُزْوى[1] ، والقُصْرى[2] ، وسُعْدَى[3] ، وبُهْمَى . وما جاء على فُعَل[4] من هذا فشاذ نحو الرؤيا والرُّؤَى ،والسُّقيا والسُّقَى ، وقال عبدالله بن حجاج[5] أبو الأقرع أنشده ابن الأعرابي :

وإنْ[6] أراد النَّومَ لم يَقْضِ الكَرَى … من هَمٍّ ما لاقَى وأهوالِ الرُّؤَى

والثاني : أن يكون مؤنَّثَ الأفعل ، أي : إنَّ المذكر إذا كان على الأفعل والمؤنث على الفُعْلَى فإن فُعَلاً قياسٌ في هذا المؤنث ، فلو كان

---

(١) حُزوى : موضع بنجد في ديار تميم .

(٢) القصرى : ما يبقى في المنخل بعد الانتخال ، أو القشرة العليا من الحبة .

(٣) سعدى : اسم امرأة ، قال ابن جني في الخصائص ٣٢٢/١ : ولم نسمعهم قط وصفوا بسعدى .

(٤) في (س) : فعلى ، تحريف .

(٥) في الأصل و (س) : بن الأُقرع ، وفي (أ) : بن حجاج الأُقرع ، وهو عبد الله بن الحجاج بن محصن ، من ثعلب بن سعد بن ذبيان ، يكنى أبا الأقرع . شاعر فاتك شجاع ، من فرسان مضر ، وكان من شيعة عبد الله بن الزبير ، فلما قتل جاء إلى عبد الملك بن مروان واحتال عليه حتى أمنه . توفي سنة ٩٠ هـ .
والبيت في الأغاني ٤٦١٣/١٣ من قصيدة نقلها الأصفهاني من كتاب ثعلب عن ابن الأعرابي ، وفيه : « وأهوال الردى » ، وكأن ما أثبت في الشرح أولى .

(٦) في (س) : فإن .

الفُعْلَى غير تأنيث الأفعل لم يُجمع على فُعَلٍ نحو: حُبْلَى وأُنْثَى وأُخْرَى - أنثى آخِر بكسر الخاء - ومنه ما أنشده القالي[1] رحمه الله :

وغادَرَنا يَزيدُ لَدَى خُوَيٍّ فليس بآيبٍ أخرى الليالي

أراد : آخر الدهر . وشاةٌ رُبَّى[2] ، فمثل هذا لا يجمع على فُعَل .

فإذا اجتمع الوصفان جَمَعْتَ على فُعَل فقلتَ في الكبرى : الكُبَر، وفي الصغرى : الصُّغَر ، وفي الأُولى : الأُوَل ، وفي الأخرى[3] ـ تأنيث الآخَر ـ: الأُخَر[4] ، وفي الفُضلى: الفُضَل ، وفي العُلْيا : العُلَى ، وفي الدنيا - تأنيث الأدنى - : الدُّنَى ، ونحو ذلك .

وقد تحصَّل من كلام النَّاظم هنا مخالفة الفراء في كونه يجيز جمع الفُعلى وإن لم يكن تأنيث الأفعل على الفُعَل قياساً كالرؤيا والرُّؤَى ، والسُّقْيَا والسُّقَى ، فيجوز عنده على ما نقل عنه في التسهيل أن يقال في أُبْلَى : أُبَل ، وفي حُمَّى : حُمَم ، وفي رُبَّى : رُبَب ، وفي حُبْلَى : حُبَل . وخالفه في التسهيل[5] فقال بعد ما ذكر : إنه « يحفظ في نحو الرؤيا ونوبة[6] ، ولا يقاس عليهما خلافاً للفراء » وذلك لقلة السماع في

---

(١) البيت في معجم البلدان لياقوت في (خُوَيّ) منسوباً إلى وائل بن شرحبيل . وخُوَيّ: يوم من أيامهم ووادٍ .

(٢) الرُّبى : الشاة إذا ولدت ، فإذا مات ولدها أيضاً ، والحديثة النتاج ، وتجمع على رُبَاب .

(٣) في الأصل و(أ) : وفي الأخرى الآخر تأنيث الآخر .

(٤) في (س) : أخر .

(٥) التسهيل : ٢٧٢ .

(٦) النوبة - بالضم - : النازلة والمصيبة .

المسألة ؛ إذ لا يقاس إلا ما اشتهر واطَّرَدَ في كلام العرب لاسيما في أبواب التكسير والمصادر ونحوها مما هو أدخل في نقل اللغة منه في القياس .

وفي كلامه شيء من جهة اللفظ والمعنى ، أما جهة اللفظ فإنه قال : « ونحو كبرى » فأتى دون ألف ولام ، وفُعْلَى الأفعل لا تُفارق الألف واللام ، فلا يقال : امرأةٌ كبرى ولا صغرى ، وإنما يقال بالألف واللام أو الإضافة ، ولذلك تأوَّلوا قراءة مَن قرأ : ﴿ وقُولُوا للنَّاسِ حُسْنَى ﴾[1] حكاها الأخفش أنها مصدرٌ كالبُشْرَى والرُّجْعَى / [٢٦٠]
وقد لُحِّنَ ابن الرُّومي[2] في قوله :

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَوَاقِعِهَا   حَصْبَاءُ دُرٍّ على أرضٍ منَ الذَّهَبِ

وأما ما فيه من جهة المعنى فإن فعلى على ثلاثة أقسام : صفة محضة، وهي الكبرى على مذهبه وسائر ما كان من فُعْلَى الأفعل .

---

(١) من الآية : ٨٣ من سورة البقرة ، وهي قراءة الحسن ، وتخريج الأخفش بالمصدرية عزاها إليه ابن جني في المحتسب ٣٦٣/٢ عند قراءة الحسن آية الشمس ﴿كذبت ثمود بطغواها﴾ . هذا وانظر معاني القرآن للأخفش عند آية البقرة : ٣٠٩ ـ ٣١٠ .

(٢) كذا في النسخ مع زيادة تحريف في (س) ، ففيها : ابن الروسي ، والبيت معروف النسبة لأبي نواس ، وهو في ديوانه : ٤٠ من قصيدة مطلعها :

ساعٍ بكأسٍ إلى ناسٍ على طَرَبِ   كلاهما عَجَبٌ في منظرٍ عَجَبِ

وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦ ، ١٠٢ ، ومغني اللبيب : ٤٢٥ .

وهذا هو الذي مثل به . والثاني اسمٌ محضٌ كأُبْلَى ونحوه ، ومنه تحرز. والثالث : صفةٌ جرت مَجرى الأسماء كالدُّنيا لهذه الدار . فمثاله يُعطي أنَّ الحكم المذكور مختصٌّ بالصفة المحضة ، فتخرج المستعملةُ استعمال الأسماء عن ذلك .

فأمَّا الأول فالجواب عنه أنه جعل كُبْرى اسماً؛ إذ لم يقصد بها معنى الصفة ، والصفة إذا استعملت استعمال الأسماء استعملت نكرة. وهذا معروف من مذهب ابن مالك ، وسيأتي التنبيه عليه في التصريف، إن شاء الله .

وأما الثاني فلعل الصفة الجارية مجرى الأسماء عنده لا تُجمع على فُعَل قياساً ، ولذلك قال في التسهيل[1]: « والفُعلى أنثى الأفعل » فأخرج ما ليس كذلك . ويحتمل أنه عاملها معاملة أصلها فجعل لها فُعَلاً قياساً ، كما جعل لها إبدال الواو من يائها التي هي لام قياساً . وأنا الآن لا أذكر في هذا نصاً لأحد ، فانظر فيه .

ثم ذكر الجمع الثالث في هذا الفصل وهو فِعَل فقال: « ولفِعْلَةٍ فِعَلْ » يعني أن فِعَلاً ــ بكسر الفاء وفتح العين ــ جمعٌ لما كان من المفردات على فِعْلَةَ ـ بكسر الفاء وإسكان العين ـ ويجمع هذا المثال في اعتبار القياس شرطين :

---

(١) التسهيل : ٢٧٢ ، ولفظه : « وللفُعلى » .

أحدهما : كسر الفاء وإسكان العين نحو : قِرْبة وقِرَب ، وعِصْمة وعِصَم ، وإبْرةٍ وإبَر ، وعِبْرةٍ وعِبَر . وكذلك المعتل نحو: قِيْمة وقِيَم ، ودِيْمة ودِيَم ، وحِيْلة وحِيَل ، وسِيْرة وسِيَر . وكذلك رِشْوة ورِشًى، وفِرْيَة وفِرًى ، وبِنْية وبِنًى ، وفِدْية وفِدًى . وكذلك المضاعف نحو[1] : عِدَّة وعِدَد ، وقِدَّة[2] وقِدَد ، ورِبَّة[3] ورِبَب .

فإن كان غير مكسور الفاء أو محرك العين فلا يُجمع قياساً هذا الجمع إلا بالسَّماع ، نحو : مَعِدةٍ ومِعَدٍ ، ونَقِمةٍ[4] ونِقَمٍ ، وضَيعةٍ وضِيَعٍ. وقد قاس الفراء[5] على هذا فأجاز أن يقال مثلاً في ضَرْبَةٍ : ضِرَب ، وفي صَحْفةٍ : صِحَف . ومنه في كلامهم أيضاً : طال طِيَل[6] فلان ، والجمع الطِّيَلُ . وقالوا : هَضْبةٌ وهِضَبٌ ، للمطرة الدائمة / [٢٦١]

---

(١) سقط من (س) .

(٢) القِدة : القطعة من الشيء المقدود ، والفرقة من الناس تختلف آراء أفرادها ، قال تعالى: ﴿ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا ﴾ .

(٣) الرِّبة : كل ما اخضر في القيظ من جميع ضروب النبات ، وشجرة الخروب ، والجماعة الكثيرة .

(٤) النَّقمة بالفتح والكسر ، وكَفَرِحَة : المكافأة بالعقوبة .

(٥) التسهيل : ٢٧٢ ، وانظر المساعد ٣/٤٢٤ .

(٦) ظاهر عبارته أن الطيل الجمع ، وأن واحده طيلة ، وفي تاج العروس (طال) : « ويروى الطِّيَل جمع طِيلة ، والطِّول جمع طِولة ، فاعتل الطِّيَل وانقلبت ياؤه واواً [كذا، وصوابه: وانقلبت واوه ياء] لاعتلالها في الواحد » .

العظيمة القَطْر، قال ذو الرمة[1] :

فبَاتَ يُشْئِزُهُ[2] ثَأْدٌ ويُسْهِرُهُ تَذَاؤُبُ الرِّيْحِ والوَسْوَاسُ والهِضَبُ

وهذا كله نادرٌ .

ومن المسموع أيضاً (قامةٌ)[3] وقِيَم للبَكَرَة بأداتها، ولقامة الإنسان أيضاً ، وصورةٌ وصِوَر ، وحِدَأَةٌ وحِدَأ للفأس ذات الرأسين .

والشرط الثاني : أن يكون مؤنثاً بالتاء كما تقدم في التمثيل ، فإن كان غير مؤنث ، أو مؤنثاً بغير التاء ، لم يجمع كذلك إلا سماعاً ، فمن الأول : قِشْع[4] وقِشَع ، وذِئْب وذِئَب[5] ، وهِدْم وهِدَم ـ للثوب الخلق ـ ومن الثاني : ذِكْرى وذِكَر . وقد قاس عليه الفراء[6] كما قاس على هَضْبة ونحوه ، فيجوز عنده أن يقال في السِّيْمَى : سِيَمٌ ، وفي السِّعْلَى[7]: سِعَلٌ ، وفي الشِّعْرَى : شِعَرٌ . ولم يرتضِ الناظم هذا كلّه .

---

(١) ديوانه : ٩٠ ، والبيت في الصحاح .

(٢) في الأصل : يشنؤه ، وفي (س) : يشهره ، وهو تحريف . ويشئزه : يقلقه ، والثأد : الندي ، والهِضب : جمع هضبة ، وهي المطرة الدائمة العظيمة القطر .

(٣) سقط من الأصل و(أ) .

(٤) القشع بفتح القاف وكسرها : السحاب المنقشع أي: المنجلي عن وجه السماء .

(٥) كذا ، ولم يقع لي حتى الآن جمع ذئب على فِعَل ، وقد ذكر ابن مالك قِشَعاً وهِدَماً ، ولم يذكر ما هو قريب من رسم ذئب .

(٦) التسهيل / ٢٧٢ .

(٧) السِّعلى يمد ويقصر : وهي أخبث الغيلان .

ثم قال :

وقـــد يجيءُ جَمْعُهُ على فُـعَـلْ

يعني أن فِعْلَةَ ـ بكسر الفاء ـ قد يأتي جمعه في السماع على فُعَل ـ بضم الفاء ـ كجمع فُعْلَةَ ، لكنه قليلٌ ، ولذلك أدخل قد في الكـلام ، ومثاله : إِسْوَةٌ وأُسًى . وأنشد الأصمعي[1] :

ولقد علمت وإن ضربتَ لي الأُسَى   أنَّ الـرزيـّـةَ كـان يـــوم ذؤاب

وقال متمم بن نويرة[2] :

لَعَمْري وما دهري بتأبينِ هالِكٍ   ولا جزع والدّهرُ يعثر[3] بالفتى
لـئِنْ مالكٌ خلّى عليَّ مكانــه   لفي إسوةٍ إن كان ينفعني الأُسَى

يقال : أُسْوَةٌ وإِسْوَةٌ . والعُدى : جمع عُدوة وعِدوة ، وقد قرئ : ﴿ إِذْ أَنتُمْ بِالعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالعُدْوَةِ القُصْوَى ﴾[4] بالكسر والضـم[5] . والرُّشَى : جمع رِشْوةٍ . قال أبو عبيدة : رِشْوَةٌ ورِشًى ـ بكسر الراء ـ ورُشْوَةٌ ورُشًى ـ بضم الراء ـ قال : وقوم يَكسِرون أولها ، يقولـون[6] :

---

(١) البيت لرُبيّعة الأسدي يرثي ابنه ذؤاباً . انظر المرثية في أمالي القالي ٢/٧٠ ، وخبرها في السمط : ٧٠٦ ـ ٧٠٧ ، والعقد الفريد ٦/٨٦ ـ ٨٧ .

(٢) ديوان مالك ومتمم بن نويرة : ٨٣ ، والكامل للمبرد ٣/١٤٤٧ .

(٣) في (أ) و(س) : يعتر بالتاء المثناة ، ورواية الكامل : والموت يذهب بالفتى .

(٤) من الآية : ٤٢ من سورة الأنفال .

(٥) قرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو ، والبـاقون بـالضم ، انظـر الإقنـاع لابـن البـاذش ٢/٦٥٤ ، والدر المصون ٥/٦٠٩ .

(٦) في (أ) و(س) : فيقولون .

رِشْوَةٌ ، فإذا جَمَعُوا ضَمُّوا أَوَّلَهَا فقالوا : رُشًى ، فيجعلونهـا بـاللغتين ، وقومٌ يضمون أولها فإذا جمعوا قالوا : رِشًى بكسر الراء .

والصُّفى: جمع صِفوة وصُفوة وصَفوة ، والـذُّرى : جمع ذِروة . وأكثر ما يجيء هذا النوع في المعتل اللام . وعلى الناظم هنـا نظـر مـن أوجهٍ :

أحدها : أن هذا الجمع مختص بالأسماء ، ولا تجمع الصفات عليـه في القيـاس ، وإنمـا للصفـة[1] الجمـع بـالألف والتـاء ، ولذلـك قـال في التسـهيل[2] : «ومنها فَعِل ، وهو لفِعْلة اسماً » فأخرج الـصـفـة عن ذلك نحو: نِقضَة[3] ونِضْوة ، وفلانٌ من كِبْرة[4] / ولَدِ فـلان ومـن صِغْرتـه ، [٢٦٢] فلا يقال : نِضًى ولا نِقَض ، ولا كِبَر ولا صِغَر ، ولا نحو ذلك . وقد شذ من ذلك قولهم : ذِرْبَةٌ للمرأة الصخَّابة ، قال الراجز[5] :

---

(١) في (س) : الصفة ، تحريف .

(٢) التسهيل : ٢٧٢ .

(٣) النِّقض : المهزول من الإبل والخيـل ، والأنثى: نِقضـة ، والجمـع أنقـاض . وانظـر الكتاب ٣/٦٤٢ .

(٤) أي : من أكبرهم ، ومن أصغرهم .

(٥) هو الأعشى المازني ، ويقال في نسبه : الحرمـازي ، واسمـه عبـد الله بـن الأعـور ، وقيل غير ذلك . صحابي أتى رسول الله ﷺ فأنشده أبياتاً منهـا هـذان البيتـان . انظر: أسد الغابة ١/٢٢٢ ـ ٢٢٣ ، والرجز كذلك في اللسان (ذرب) .

يا سـيِّدِ النَّاسِ ودَيَّانَ العَرَبْ

أشْكُو إليكَ ذِرْبةً من الذّرَبْ

وظاهر الناظم أن ذلك قياس ، إذ لم يقيـد فعلـة بكونـه اسمـاً غـير صفة.

والثاني : أن ما كان من الأسماء فاء الكلمة فيه ياء لم يجمـع علـى فِعَـلٍ ولا على فِعَـالٍ علـى حـالٍ ، لأن الكسـرة في اليـاء أول الكلمـة مستثقلة، ولذلك لم يجئ منه إلا لفظان[1] في فِعَالٍ وهمـا: يِعَـارٌ ـ جمـع يَعْر، وهو الجَدْيُ يُربَطُ في زُبية[2] الأسد ـ ، ويِقَاظٌ جمعُ يَـقُظٍ ويَقْظَان ـ ولم يستثن الناظم هذا ، وقد نبه على ذلك في التسـهيل[3] فقـال : « ولا يكون فِعَلٌ ولا فِعالٌ لما فاؤه ياءٌ إلا ما ندر كيِعارٍ » .

والثالث : أن الاسم الناقص لا يُجمع هذا الجمع وإن كـان علـى فِعْلَةَ إلا قليلاً غير مقيسٍ . وكذلك[4] قيَّد الاسم المجموع هذا الجمع في التسهيل[5] بكونه تاماً تحرزاً من نحو: عِضَةٍ وعِدَةٍ ورِقَةٍ وفِئَةٍ ونحو ذلك، فلا يقال فيه : عِدًى ، ولا : رِقًى ولا : فِئًى ، وسـواءٌ أكـان محـذوف

---

(١) في (أ) و(س) : لفظتان .

(٢) الزُّبية : حفرة للأسد والصيد ، ويغطَّى رأسها بما يسترها ليقع فيها .

(٣) التسهيل : ٢٧٢ .

(٤) في (س) : وبذلك .

(٥) التسهيل : ٢٧٢ .

الفاء أم اللام . وقالوا : قِضَةٌ ـ لضربٍ من الحمض ـ والجمع: قِضًى ، ولِثَةٌ ولِثًى .

والجواب عن ذلك ، أما الأول فالظاهر وروده . وأما الثاني فغير وارد ، لأن ما فاؤه ياء من الأسماء غير داخل عليه ، إذ كان إنما كان من المفردات على فِعْلة ، وما كان هكذا فلا يوجد فاء الكلمة فيه ياء أصلاً للصلة التي لأجلها امتنع الجمع على فِعَل وفِعال ، وهو استثقال الكسرة في الياء أول الكلمة ، وإنما توجد الياء فاء الكلمة إذا كانت مفتوحة أو مضمومة ، وليس كلام الناظم فيه ، فلا اعتراضَ .

وأما الثَّالث فلم يحضرني الآن عليه جوابٌ ، فلو كان مثلاً عِوَضَ « وفُعَل جمعاً » إلى آخره :

... ... وفعلة اسماً فُعَلٌ له عُرِفْ

ونحو كُبْرى ، ولفِعْلةٍ فِعَلْ اسماً مُتِمًّا وأتى فيه فُعَل

لكان أسلم مما اعتُرِضَ به عليه . ثم ذكر الجمع الرابع في هذا الفصل ، وهو فُعَلَةُ فقال :

في نحو رامٍ ذو اطرادٍ فُعَلَهْ

إلى آخره . يعني أن ما كان من المفردات نحو رام ،وهو اسم الفاعل من رمى يرمي ، فإن جمعه المطرد فيه فُعَلَة ـ بضم الفاء وفتح العين ـ وإنما قال : « ذو اطّرادٍ » فقيد / بهذا المعنى لأجل أنه قياسٌ لا [٢٦٣]
ينكسر ، فكل ما أتى على هذا النوع فإن فُعَلَة فيه سائغٌ . وقد يدخل

على هذا الجمع غيرُهُ ، لكنه نادرٌ وغير قادحٍ في الاطـراد ، فـإذا قلـتَ مثلاً : غازٍ وغُـزًّى ، وعـافٍ وعُفًّـى ، وداعٍ ودواعٍ ، قـال الشـاعر ، أنشده الفارسي[1] عن أبي زيدٍ :

ألاَ إنَّ جِيراني العشِيَّةَ رائحٌ دعَتْهُم دَوَاعٍ مِن هوًى ومَنادِحُ

وما كان نحو هذا فإن ذلك لا يصرفنا[2] عن جمعه علـى فُعَلـة نحـو غزاة وعُفاة ودُعاة ، وقلَّما يطلق الناظم في هذا الباب لفظ الاطـراد إلا تنبيهاً على هذا المعنى ، كما قال :

في اسمٍ مذكَّرٍ رباعيٍّ بمدّ ثالثٍ افْعِلَةٌ عنهُمُ اطَّرَدْ

فإن « أفعِلَةَ » هناك[3] لا تكاد تجد غيره إلا مشاركاً له . فإذا تقـرر هذا فقد نبه الناظم بمثاله على أن الذي يجمع على « فُعَلَةَ » بـاطِّرادٍ كـل ما كان على فاعل (صفة لمذكر عاقل[4]) معتل اللام .

أما كونه صفة فتحرز من الاسم نحو كاهل وغارب ، فـإن لهـذا[5] الصنف جمعاً سيذكره .

---

(١) حيان بن حلبة المحاربي ، جاهلي ، والبيت في النوادر : ٤٤٤ ، والتكملة : ١٨٥.

(٢) في (س) : لا يضر هنا .

(٣) في (س) : هنالك .

(٤) سقط من (س) .

(٥) في الأصل و(أ) : هذا .

وأمّـا كون الصِّفة لمذكّـر فلأنها إن كانت لمؤنث لم يجمع علـى « فُعَلَة » كحائضٍ وطاهِرٍ وطامِثٍ ، وإنما يجمع على فُعَّلٍ أو فواعِلَ كما سيذكره. وكذلك إذا كان التأنيث بالتاء نحو: راميةٍ وقاضيةٍ وداعيةٍ لا يُجمع على « فُعَلَة » ، وإنما بابه فواعِلُ كما سيأتي ، إن شاء الله تعالى .

وأمَّا كونها لعاقل فمعتبر أيضاً ، فإن فاعلاً إذا كان لما لا يعقل لم يُجمع على فُعَلَة إلا نادراً نحو: بـازٍ وبُـزَاة ، وشذوذُهُ من جهة عدم العقل ومن جهة الاسمية .

وأمَّا كون الصفة على فاعل فلأن غير فاعل لا يُجمع على « فُعَلَة» إلا نادراً نحو: غُوِيٌّ وغُوَاة ، وقال أبو الأسود الدؤلي[1] :

دَعِ الخمر تَشْرَبْهَا الغُواةُ فإنني رأيتُ أخَـاهَا مُغنِياً لمكانِهَا[2]

وقالوا : عَدُوٌّ وعُدَاةٌ ، أنشد سيبويه[3] :

سَقَوني الخمرَ ثمَّ تكنَّفُوني عُدَاةَ الله مِن كذبٍ وزُورِ

ونصَّ سيبويه[4] على أن عُرَاة جمع عُريان . وهذا كله قليلٌ .

---

(١) ديوانه : ١٨٩ ، وانظر الإنصاف : ٨٢٣ ، واللسان (كدك) .

(٢) كذا في النسخ : لمكانها ، ورواية الديوان : مجزياً لمكانها .

(٣) البيت لعروة بن الورد في ديوانه : ١١ ، وهو في الكتاب ٧٠/٢ ، والكامل للمبرد ٩٣٢/٣ .

(٤) الكتاب ٦٤٦/٣ .

وأما كونه معتل اللام فتحرزاً من الصحيحها نحو: قائمٍ ونائمٍ وصائمٍ وشاربٍ ونحو ذلك ، فإن لها جموعاً أُخَرَ على ما سيذكره من فُعَّل وفُعَّال وغيرهما ، فمثال ما اجتمعت فيه الشُّروط الخمسة : رامٍ ورُمَاةٍ /، وغازٍ وغُزَاةٌ ، وقاضٍ وقُضَاةٌ ، وداعٍ ودُعَاةٌ ، وبانٍ وبُنَاةٌ ، [٢٦٤] ورجلٌ سارٍ ، وقومٌ سُرَاةٌ ، وهادٍ وهُدَاةٌ . ومن ذلك كثيرٌ .

ثم ذكر الجمع الخامس فقال :

وشاع نحوُ كاملٍ وكَمَلَهْ

يعني أن ما كان من المفردات صفة تشبه كاملاً فإن الشائع في جمعه فَعَلة ـ بفتح الفاء ـ ولم يقل : إنه مطرد ، كما قال ذلك في نحو رامٍ ؛ لأنه لم يطرد اطراده . وإتيانه بكامل يخرج وصف اعتلال اللام من الأوصاف المذكورة في رام فيعوض منه وصف صحتها ، فنقول : أشعر المثال بأن كل صفة لمذكر عاقل على فاعلٍ صحيح اللام فإنه يُجمع على « فَعَلَة » ، فأما كونها صفة فلأن الاسم لا يجمع على «فَعَلَة» ، وإنما بابه فواعل نحو كواهِل وغَوارِب .

وأما كونها على فاعل[1] فتحرز مما كان على غير هذا الوزن فإنه لا يُجمع هذا الجمع إلاَّ ما شذ من نحو: خَبيثٍ وخَبَثَةٍ ، وسيِّدٍ

(١) في (س) : فواعل ، وهو سهو .

وسادةٍ، وخيِّرٍ وخِيَرَةٍ ، حكى الفراء : قومٌ خِيَرةٌ بَرَرَةٌ[1] . وهذا نادرٌ .

وأما كونها لمذكر فإنها إن كانت لمؤنث فجمعه على فواعل وفُعَّل نحو: حائضٍ وطاهرٍ . وكذلك إن كان بالتاء نحو: ضاربةٍ وخارجةٍ ، فإن جمعه على فواعِلَ لا على « فَعَلَة » .

وأما كونها لعاقل فلأن غير العاقل يندر فيه هذا الجمع كما قالوا: طائِطٌ للفحل الهائج ، وجمعوه على طاطة . وكذا قال في التسهيل[2] : « ويقل فيما لا يعقل » .

وأما كونه صحيح اللام فلأن المعتل اللام قد تقدم كيف يجمع . فإذا توافرت[3] هذه الشروط جاز أن تجمعه على « فَعَلَة » نحو : كافر وكَفَرة ، وفاجر وفَجَرة ، وظالم وظَلَمة ، وبائع وباعة ، وحائك وحاكَة وحَوَكة، وخائن وخوَنة ، وكاتب وكَتَبة ، وسافر وسَفَرة ، وبارّ وبَرَرة ، وطالب وطَلَبة ، و عائل وعَالَة ، وما أشبه ذلك .

واعلم أن هذا المثال الذي هو كامل مع المثال الآخر الذي هو رام قد نبَّهَا أيضاً على شرط ربما يخفى على الناظر ، وهو ضروري الاعتبار وذلك أنه دل على شرط الوصفية ، ويدل أيضاً في الوصفية

---

(١) هذا النقل ثابت في مستدرك تاج العروس (خير) ، على أن في المساعد ٣/٤٤٠ : « قالوا : خارة ، وأصله : خَيَرَة » .

(٢) التسهيل : ٢٧٤ .

(٣) في (أ) و(س) : توفرت .

على معنى ، لأن الصفة في هذا الفصل على ضربين ، أحدهما : ما لم يستعمل استعمال الأسماء ، وهو جميع ما تقدم ذِكْرُهُ في « فُعَلَة » و« فَعَلَة » .

والآخر: ما / استعمل استعمال الأسماء نحو : صاحبٍ وشاهدِ [٢٦٥] الحكم - في هذا النوع - وراعٍ وناوٍ للسمين من الإبل - في النوع المتقدم - فهذا لا يدخل في الحكم تحت القسم الآخر المذكور ؛ لأن هذا لا يُجمع على « فَعَلَة » إن كان معتل اللام ، ولا على « فُعَلَة » إن كان صحيحها ، فلا يقال : صاحبٌ وصَحَبة ، ولا : شاهدٌ وشَهَدة ، ولا يقال أيضاً : ناوٍ ونُواة ، ولا راعٍ - لراعي الشاء - ورُعاة ، إلا مسموعاً . وقد قالوا هنا : رُعاة ، لكن لا يقاس عليه ، وإنما باب هذا « فُعلان » و « فِعال » ، كما سيأتي ، إن شاء الله . فلا بد من اعتبار هذا المعنى، وهو ألا تجري الصفة مَجرى الاسم[1]، وقد أشار المثال إليه؛ لأن « رام » و « كامل » مما لم يستعمل استعمال الأسماء . وهذا حسن.

وإنما فرقوا بين جمع « رام » وجمع « كامل » ، فضموا فاء المعتل ليخصوه بالتمييز من الصحيح ، وهو عند البصريين - أعني فُعَلَة - من المثل التي اختصت بالمعتل كما اختص به فيعل كسيِّد وميِّت[2] .

---

(١) في (س) : الأسماء .

(٢) قال ابن السراج في الأصول ٣/٢٠ : « وهذا البناء [يعني فيعلاً] لا يكون إلا في

والكوفيون يزعمون أنه مخفف من فُعَّل[1] ؛ لأنه أصل في فاعل نحو صائم وصوَّم ، وقائم وقوَّم ، وضارب وضرَّب ، لكن عوضوا من إحدى العينين التاء لما حذفوها تخفيفاً فقالوا : قضاة ورماة . قال البصريون : وهذا دعوى لا دليل عليها .

* * *

فَعْلَى لوصفٍ كقتيلٍ وزَمِنْ وهالكٍ ، وميِّتٌ به قَمِنْ

فَعْلَى ـ بفتح الفاء ـ من أبنية الجموع ، مختص بالآفات والمكاره التي يصاب بها الحمى وهو لها كاره ، ولذلك[2] أتى بهذه الأمثلة لتشعر بهذا المعنى ، وهو معنى قوله : « لوصف كقتيل » . وكذا يعني أن فَعْلَى جمعٌ لكل ما كان من الأوصاف يعطي من المعنى ما تعطيه هذه الأوصاف الأربعة ، وليس إلا ذلك المعنى المتقدم ، لكنه على نوعين : ما يعطي معنى آفة الموت ، وما يعطي معنى آفة الوجع ، وهو المرض ونحوه ، فأتى من النوع الأول بثلاثة أمثلة :

أحدها : قَتيلٌ ، وجمعه قَتْلَى ، ومثله : عَقيرٌ وعَقْرى ، وصَريعٌ وصَرْعى ، وشاة ذبيحٌ وشياهٌ ذَبْحى ، حكاه السيرافيّ .

والثاني : هالِكٌ ، وجمعه هَلْكَى .

المعتل » .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٥ ، وشرح الشافية للرضي ١٥٦/٢ .

(٢) في الأصل : وكذلك .

والثالث : مَيِّتٌ ، وجمعُه مَوْتَى . وأتى من النوع الثاني[1] بمثال واحد ، وهو زَمِنٌ ، وجمعه زَمْنَى . والزَّمِنُ : المبتلى ، زَمِنَ زَمَانَةً،/ [٢٦٦] وهي الآفة في الحيوانات . ومثله : هَرِم وهَرْمَى ، وضمِنٌ وضَمْنَى ، ووَجٍ[2] ووَجْيَا ، ووجِعٌ ووَجْعَى . ومن هذا النوع في المثل الأول : جريح وجَرْحى ، ولديغ ولَدْغَى ، ومريضٌ ومَرْضَى ، وكسير وكَسْرَى ، ورهيص[3] ورَهْصَى ، وحسير وحَسْرَى ـ من الكلال ـ وكذلك مائق ومَوْقى ـ وهو الأحمق في غباوة ـ ورائب ورَوْبَى ـ وهو الذي أثخنه[4] السفر والوجع ـ وساقط وسَقْطَى ، وفاسد وفَسْدَى . وعلة هذا كلِّهِ في الجمع على فَعْلَى أن هذه الأشياء أمور يبتلون بها ، وهم لها كارهون .

وقوله : « وميِّتٌ به قَمِنْ » ، أي : هذا اللفظ أيضاً حقيق بهذا الجمع لما فيه من معنى الآفة الداخلة على غير إرادة. ورجل قمن بكذا، (وقَمَنٌ بكذا)[5] ، وقمين به ، أي : حقيق . ورجال قمنون ، فإذا

---

(١) في الأصل و(أ) : النوع الأول ، وهو سهو .

(٢) وحي يوحَى وَحياً : رقّت قدمُه أو حافره أو خفه من كثرة المشي ، فهو وَجٍ .

(٣) يقال : رُهِص الفرس فهو رهيصٌ ومرهوصٌ : أصابته الرهصة ، وهي وقرة تصيب باطن حافره .

(٤) في الأصل و(أ) : ثخنه .

(٥) سقط من (س) .

فتحت الميم قلت : رجال قَمَنٌ ، فتُفرد لا غير ، وكذا في التثنية والتأنيث .

هذا تفسير كلام الناظم على الإجمال ، إلا أن فيه نظراً على التفصيل ، وذلك أنه لا يخلوا أن يريد بقوله : إن فَعْلى لكل وصف يشبه كذا أن يشبهه في البناء وحده دون اعتبار معنى الآفة الداخلة كرهاً ، أو في ذلك المعنى وحده ، أو فيهما معاً . وعلى كل تقدير يشكل كلامه ، أما إن قلت : إنه يريد ما أشبه قتيلاً وكذا في البناء المخصوص ففاسد ، إذ كان يعطي أن ما كان مثل قتيل في كونه على فعيل بمعنى مفعول مطلقاً يجمع على فعلى ، فكان يقال في لحية دَهِين: دَهْنَى ، وخَضِيب : خَضْبَى ، ولَسِيع : لَسْعَى ، ولَدِيغ : لَدْغَى ، وسَتِير ـ بمعنى مستور[1] ـ: سَتْرَى ، وبَقِير ـ بمعنى مبقورة ـ: بَقْرَى . وكذلك كنت تقول في قلق : قَلْقَى ، وفي خَصِم : خَصْمَى ، وفي حَذِر[2] : حَذْرَى ، وأيضاً كنت تقول بالقياس في نحو: كَيِّسٍ وكَيْسَى كما قال[3] :

---

(١) في (أ) و(س) : مستورة ، وفي اللسان : « رجل مستور وستير ، أي : عفيف . والجارية : ستيرة » .

(٢) في الأصل و(أ) : حدر وحدرى .

(٣) هو عقيل بن عُلَّفة المرّي كما في حماسة أبي تمام ١٣/٢ ، ونسب في مجالس ثعلب: ٤٣٤ إلى ماجد الأسدي . وهو في البيان والتبيين ٢١/٤ بدون نسبة .

وكُنْ أكيَسَ الكَيْسَى إذا ما لَقِيْتَهُم

وإنْ كُنْتَ في الحمْقَى فكنْ أنتَ أحمَقَا

وكل هذا فاسدٌ ، وكذلك سائر المثل .

وأما إن قلتَ : إنه يريد ما أشبه قتيلاً[1] وإخوته في معنى الآفة الداخلة كرهاً دون اعتبار الأمثلة اللفظية ـ ففاسدٌ أيضاً ، إذ كان يجب على هذا أن يقال في دامِرٍ[2] : دَمْرى ، وفي سَقِيم : سَقْمى ، وفي ضامِرٍ: ضَمْرى ، وفي هَزِيل: هَزْلى ، وفي أهوج : هَوْجى ، وفي عَمٍ : / عَمْيا ، وفي شَجٍ : شَجْوى . وما أشبه[3] هذا المعنى . وهذا كله لا [٢٦٧] يقال سماعاً فضلاً عن أن يكون قياساً .

وأما إن قلتَ : إنه يريد ما أشبه الأمثلة في اللفظ والمعنى معاً . فهو أيضاً غير صحيح من وجهين :

أحدهما : أن يوهم أن قتيلاً يعتبر فيه مجموع معناه ـ من كونه آفة داخلة عليه وكونه مثلاً قوياً على الخصوص ، فلا يدخل لنا[4] تحته ما كان مثل جريح وجَرْحَى، ومريض ومَرْضَى ، ورهيص ورَهْصَى ، ونحو ذلك . وكذلك يقال في هالك : إنه لا يدخل فيه إلا ما كان من

---

(١) في الأصل و(أ) : فعيلاً .

(٢) رجل دامرٌ : هالك ، وفعله من باب نصر .

(٣) في الأصل و(أ) : وما أشبه ذلك هذا المعنى .

(٤) في (س) : لما .

الإماتة فقط ، فلا يدخل تحته : رائب[1] ورَوْبى ، ومائق[2] ومَوْقَى ، ولا نحو ذلك . وكذلك سائر الأمثلة . وكل هذا فاسد ؛ إذ ليس قصده إلا ما هو أعم من الإماتة والإيجاع .وعلى هذا يدل كلامه في التسهيل[3] وكلام غيره ، وليس في هذا النظم ما يمنعنا من اعتبار المعنى المخصوص في كل مثال من المثل الأربعة، بل عادته أن يحيلك بالمثال على جميع ما يتصور فيه من الاعتبارات .

والثّاني : أنَّ هذا الجمع على ما سلك في التسهيل لا يختص قياساً بهذه الأمثلة فقط، بل ذكر معها أفعل نحو : أحمق وحمقى ، كقوله :

وإنْ كنتَ في الحمْقَى فكن أنتَ أحْمَقَا

وأنْوَكُ ونَوْكَى .

وفَعْلان ، قالوا : كَسْلان وكَسْلَى ، وسَكْرَان وسَكْرى ، ورَوْبَان ورَوْبَى بمعنى المستغرق نوماً قاله الجوهري[4] .

فعلى كلٍّ تقدير فكلام الناظم مشكِلٌ في المسألة جداً ، وكلامه في التسهيل أقرب إذ قال[5] : « ومنها فَعْلَى لفَعِيلٍ بمعنى مصاب[6] أو

---

(١) راب الرجل : اختلط عقله .

(٢) المائق : الهالك حمقاً وغباوةً ، والجمع موقى . ذكره سيبويه في الكتاب ٦٤٩/٣ .

(٣) التسهيل : ٢٧٥ .

(٤) الصحاح (روب) .

(٥) التسهيل : ٢٧٥ .

(٦) في التسهيل : بمعنى ممات .

مـوجَع . ويُحمَلُ عليه ما دلَّ على ذلك مـن « فَعِـل »[1] ، و « فَعِلـة » ، و« فَعْـلان » ، و « فَيعــل » ، و « أفْعَــل » ، و « فــاعِل » . ومــع هــذا فالكلامان معاً يُشكلان من جهة أخرى ، وذلــك أن حقيقـة فَعْلَـى في القياس أن يكون جمعاً لفَعِيلٍ بمعنى مفعول ، وهو الـذي يـأتي فعلـه في التصريف على فُعِلَ ـ مبنياً للمفعول ـ لكن إذا اختص بالآفات الداخلة على الحيِّ كَرْهاً فهذا هو الذي أطلَقَ القيـاس فيـه سـيبويه وغـيره مـن النحويين ، قال سيبويه[2] : « وإذا كسَّرْتَه ـ يعني فَعِيـلاً بمعنـى مفعـول ـ كسَّرْتَه على فَعْلَى ». ثم أتى بالمُثُل، ووجَّه ما أتـى قليـلاً علـى خـلاف ذلك ، ثم أخذ يذكر ما جاء من « فَعِيلٍ » لا بمعنى « مفعولٍ » أو بغيره من الأبـنـية التي يأتي فعلُها على « فَعَل » المبني للفاعل قد جُمع / على [٢٦٨] « فَعْلَى » ، وأن ذلك بالحمل على المعنى ، إذ كان معناه معنى المفعول، وإن لم يكن في الاستعمال كذلك ، وأنه مع ذلك قليـلٌ ، وعلـى غـير القياس والأكثر ، فقال : « وقال الخليــل ــ رحمـه الله ــ : إنما قـالوا : مَرْضَى ، وهَلْكَى ، ومَوْتَى ، وجَرْبَى[3] ، وأشـباه ذلـك ، لأن هـذا أمـر

(١) كذا في النسخ ، وفي التسهيل : « ومن فعيل وفَعِل وفعلان » .

(٢) الكتاب ٣/٦٤٧ .

(٣) في النسخ : وجرحى ، وهو تحريف ، والمثبت عن الكتاب ، وشرح السيرافي ، وفي اللسان : جرب يجرب جرباً فهـو جَـرِب وجربـان وأجـرب ، والأنثـى جربـاء ، والجمع جُرُب وجربى وجراب . وعلى هذا ففعله مبني للفاعل مثل أفعال الوصـف

يُبْتَلَون به ، وأُدخِلوا فيه وهم له كارهون وأُصِيبوا به ، فلما كان المعنى معنى المفعول كسَّروه على هذا المعنى»[1] . يعني أنهم اعتبروا في جمعه على فَعْلَى كونَ المرض والهلاك والموت مما يدخل الإنسان فيه غيرَ مختارٍ ولا مريد له ، فصار كمَن فُعِلَ به ذلك ، أي صار كالجاري على فُعِل كقَتِيلٍ ، وإن كان إنما جرى على فَعَل[2] وهو مَرِضَ ، وهلَكَ، وماتَ ، ولم يأت على مُرِضَ ، ولا هُلِكَ ، ولا مِيْتَ . هذا معنى كلامه .

ثم قال : « وقد قالوا : هُلاَّك[3] وهالكون ، فجاءُوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل ، فلم يكسِّرُوا على المعنى ، إذ كان بمنزلة جالس في البناء وفي الفعل »[4] ، يعني أنهم جمعوه على الأصل والقياس ، وهوالتسليم أو التكسير على ما يُكسَّرُ عليه اسم الفاعل ، فقالوا : هالكون، كما قالوا : جالسون وقائمون . وقالوا : هُلاَّك ، كما قالوا: قُوَّامٌ ، لأنه اسمُ فاعلٍ جارٍ على فَعَلَ ، لا اسم مفعول جارٍ على فُعِلَ . فلم يعتبروا فيه إلا أصل معناه وبابه ، لا الشَّبه بالمفعول . ولا شك أن

قبله ، وهي: مَرِض ، وهلك ، ومات .

(١) الكتاب ٣/٦٤٨ .

(٢) يعنون بـ « فَعَل » ما كان مبنياً للفاعل ، وإن كانت صيغته ليست على هذا البناء ، فقد يكون على فَعِل كمرض .

(٣) في (س) : هالك ، وهو تحريف .

(٤) الكتاب ٣/٦٤٨ .

هذا هو الأصل والقياس .

ثم قال : وهو على هذا أكثر في الكلام »[1] . يعني اعتبار الأصل من تكسيره على فُعَّالٍ ، أو جمعه بالواو والنون على اطراد باب اسم الفاعل؛ « ألا ترى أنهم قالوا : دامِرٌ ودُمَّارٌ ودامرون ، وضامِرٌ وضُمَّرٌ، ولا يقولون : ضَمْرَى . فهذا يجري مَجْرَى هذا »[2]. يعني أن «دامِر» و«ضامِر» عليه يجري هالِكٌ في الحكم لا على المعنى .

ثم قال : « إلاَّ أنهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى » . قال : ومثل الْهُلاَّك قولهم : مِرَاض وسِقَام ، ولم يقولوا : سَقْمَى » . قال : «فالمجرى الغالب في هذا النحو غير فَعْلَى » . يعني أن الغالب في هذا النحو كله أن يجري على حكم نفسه لا على حكم فَعِيل بمعنى مفعول الذي باب جمعه فَعْلَى . وهذا الكلام ظاهرُ الدَّلالة في أنَّ غيرَ فَعيل بمعنى مفعول لا يجمع على فَعْلَى قياساً أصلاً . ثم أتى سيبويه في بقية الباب بنظائر تخدم هذا المعنى . وهكذا يقول غير سيبويه من النحويين. / ويقفون ما عدا فعيلاً بمعنى مفعول علىالسَّماع . [٢٦٩]

وقد اتضحت المسألة والحمد لله ، وظهر منها إشكال كلام ابن مالك هنا وفي التسهيل ، وله في الفوائد أيضاً نحو مما في التسهيل ، والذي يظهر من قوة كلامه في كتبه أن ذلك قياس في فعيل بمعنى

(١) الكتاب ٣/٦٤٨ .

(٢) الكتاب ٣/٦٤٨ - ٦٤٩ .

مفعول وفيما حُمل عليه للشَّبه المعنوي ، وليس بمقتصَرٍ به على السَّماع إلا فيما ليس يُتصور فيه معنى الإماتة والإيجاع وشبه ذلك . وعلى هذا المقصد نحاول في الجواب عن التخليط الذي وقع في المسألة في هذا النظم فنقول:

إن هذه المُثُلَ الأربعة المذكورة من حيث أتى بها مكرَّرة المعنى وغير مكررة ، يتحصَّلُ من معنى مجموعها معنى الإماتة والإيجاع في أربعة أمثلة، وهي: فَعِيلٌ بمعنى مفعول، وأتى به مقدَّماً دلالةً على أنه معتنًى به، وأنه أصل الباب . ثم فَعِلٌ ، ثم فاعِلٌ ، ثم فَيعِلٌ . وترَكَ ذِكْرَ أفْعَلَ وفَعْلان لقلة السَّماع فيهما بالنسبة إلى الأربعة التي[1] ذَكَر ، وهكذا الأمر في نفسه ، فإذا استقام كلامُهُ على هذا التنزيل اتَّحَدَ مع كلامه في التسهيل وغيره ، ولم يبق عليه إلا مخالفتُهُ في القياس في غير فَعِيلٍ بمعنى مفعولٍ .

* * *

لفِعْلٍ اسْــماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ ... والوضْعُ في فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ

بيَّنَ في هذين المزدَوِجَين أن « فِعَلَة » ـ بكسر الفاء وفتح العين ـ بناءٌ يُجمع عليه من المفردات ثلاثةُ أبنية : فُعْلٌ ـ بضم الفاء ـ وفَعْلٌ ـ بفتحها ـ وفِعْلٌ ـ بكسرها، إلا أنَّ فُعْلاً يطَّرِدُ هذا الجمع فيه بخلاف

(١) في الأصل : الذي .

الباقيين ، فإن جمعهما عليه قليل في الاستعمال . فقوله : « فِعَلَة » مبتدأٌ خبره المجرور أولَ البيت وهو « لفُعْل » ، أي : إن هذا البناء من الجموع مستقر لهذا البناء من المفردات ، وهو فُعْل ، لكن شرط فيه شرطين :

أحدهما : أن يكون اسماً لا صفة بقوله : « لفُعْلٍ اسماً » ، أي : حالة كونه اسماً ، فلو كان صفة لم يجمع على فِعَلَة قياساً ، وإنما جمعه على أفعالٍ كما تقدَّمَ ، وإن جاء فيه فِعَلَةُ فشاذٌّ .

والثاني : أن يكون صحيحَ اللام لا معتلَّهَا ، فإن كان معتلَّ اللام فلا يُجمَعُ على فِعَلَة قياساً أيضاً ، وإنما بابه أفعالٌ نحو : مُدْي[1] وأمْدَاء. وهذا قليل أيضاً . فإذا اجتمع الشرطان جاز القياس ، فتقول : جُحْرٌ وجحَرَة، وقُرْطٌ وقِرَطة، وخُرْجٌ وخِرَجة، وقُلْبٌ[2] وقِلَبَة ، وصُلْبٌ[3]/ [٢٧٠] وصِلَبَة ، وكُرْزٌ[4] وكِرَزَة . وفي المضاعف : عُشٌّ وعِشَشَة ، حكاه الجَرْمِيُّ، وحُبٌّ[5] وحِبَبَة .

(١) المُدْي : مكيال للشام ومصر يسع (١٥) مكوكاً ، والمكوك صاع ونصف ، ويبلغ بالمقاييس الحديثة ٣،٧٥ كيلة ، لأن المدي ٢٢،٢٠ : صاع ، والصاع سدس الكيلة .

(٢) القُلب من الشجرة أو النخلة : قلبها ، والسِّوار يكون نظماً واحداً .

(٣) الصُّلب : عظم من لدن الكاهل إلى العجب .

(٤) الكُرز : خرج الراعي .

(٥) كذا في الأصل : حُبٌّ بالحاء ، وهي الجرة العظيمة ، وفي (أ) و(س) : جب بالجيم، وهي البئر ، وكلاهما يجمع على فِعَلَة .

فإن قيل : جمع فُعْل على فِعَلَة قليلٌ ، ولذلك قال سيبويه : « وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على فِعَلَة »[1]. فأتى بعد المشعر بالتقليل، وكذلك فعَلَ غيره ، جعلها من المسموع ولم يُدخلها في القياس كابن أبي الربيع ، وكذلك ابنُ عصفور لم يعدُّهُ في قياس جمع فُعْلٍ . وعلى نحو من طريقة سيبويه جرى الفارسي في الإيضاح[2] ، فكان حق الناظم أن يُلحِقَ فُعْلاً في هذا الجمع بأخوَيْهِ ولا يجعله قياساً .

فالجواب : أن الناظم اعتمد على القياس فيه ثقة بشهادة سيبويه حيث أتى بِمُثُلِ فِعَلَةَ في فُعْلٍ ، ثم قال آخِراً : وذلك كثيرٌ[3] . فاعتمد الناظم على الكثرة فقاس ولم يحفل بدلالة « قد » في أول كلامه ، لأن هذا الكلام الأخير[4] أصرح دلالةً في المقصود عنده ، وأيضاً فعلى القياس فيه بَنَى الجزولي في كراسته[5] ، فعلى هذا بَنَى وا لله أعلم .

ثم قال :

والوضع في فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ

الوضع ، يريد به وضع العرب ، والضمير البارز في « قَلَّلَه » عائدٌ

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٦ .

(٢) التكملة : ١٥٤ .

(٣) الكتاب ٣/٥٧٧ .

(٤) سقط من (أ) .

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ١١١١ - ١١١٢ .

على بناء فِعَلَة، يعني أن جمع فَعْل - بفتح العين - وفِعْل بكسرها جاء وضعه في كلام العرب قليلاً ، وإذا كان قليلاً فالنتيجة المقصودة أنه لا يُقاسُ على ما جاء منه .

فإن قيل : هل[1] يكونُ هذان المثالان مقيَّدَين بالاشتراط المتقدم ، وحينئذ يكون هذا الجمع فيهما قليلاً ، أم يكون السَّماعُ فيهما مطلَقاً سواءٌ أكانا اسمَين أم صفتَين ، وسواءٌ أصَحَّ لامُهُما أم لا ؟

فالجواب : أنه لا بدَّ من اشتراط الشَّرطين في صحة نقل السماع القليل فيهما، وعلى ذلك اعتمد في التسهيل حيث قال[2]: « ومنها فِعَلَة لاسمٍ صحيحِ اللام على فُعْل كثيراً ، وعلى فَعْل وفِعْل قليلاً » .

فإن قيل : ما الدليل علىهذه الدعوى ؟

فالجواب : أنَّ السَّماع دون الشَّرطين إما معدومٌ وإما شاذٌّ ، وهو إنما قال : إن ذلك قليل لا شاذٌّ ولا معدومٌ ، وفرقٌ عند الناظم بين القليل والشَّاذ ، وقد مرَّ من ذلك في هذا التقييد مواضعُ تدل على هذا القصد ، وأيضاً فالصفة من فَعْلٍ المفتوحِ الفاء[3] لم يذكر سيبويه فيه فِعَلَة بوجه ، ولا رأيتُ مَن حكى ذلك فيه / . [٢٧١]

---

(١) في (أ) : « هذان المثالان هل يكونان ... » .

(٢) التسهيل : ٢٧٥ .

(٣) في صلب النص من (أ) و(س) : العين ، وفي حاشية (أ) : لعله الفاء ، ويبدو أنه كان في صلب الأصل : العين ، ثم غير ، ففي حاشيته كذلك : صوابه الفاء .

وأمَّا « فِعْلٌ » المكسورِ الفاء فلم يحك سيبويه منه ولا غيره ـ فيما رأيت ـ إلا لفظةً واحدة ، وهي عِلْجٌ وعِلَجَةٌ[1] ، مع أن العِلجَ جارٍ مَجرى الأسماء . وكذلك القول في صحة[2] اللام ، إذ المعتل اللام يقلُّ في نفسه فضلاً عن أن يكون فيه هذا البناء قليلاً . نعَمْ إذا اجتمع الشَّرطان وُجِدَ من ذلك ألفاظ فقالوا في فَعْل[3]: جَبْءٍ وجِبَأة ـ وهي الكمأة ـ وفَقْع وفِقَعَة ، وقَعْب وقِعَبَة . وقالوا في المعتل العين : ثَوْرٌ وثِوَرَةٌ وثِيَرةٌ ، وعَودٌ وعِوَدَةٌ ، وزَوجٌ وزِوَجَةٌ .

وقالوا في فِعْل: حِسْل[4] وحِسَلةٌ ، وقِرْدٌ وقِرَدةٌ ، وفي المعتل العين: دِيكٌ ودِيَكَةٌ، وفِيلٌ وفِيَلَةٌ ، وكِيسٌ[5] وكِيَسَةٌ . فهذا الذي أراد الناظم، وهو كما قال قليل ، لكنه لا يُعَدُّ في حيز النادر[6] الشَّاذِّ ، ولذلك أطلق الجزولي[7] القول فيهما ، فلم يقيد جمعهما[8] على فِعَلة بقلَّةٍ ولا

---

(١) الكتاب ٣/٦٣٠ .

(٢) في (س) : فتحة ، وهو تحريف .

(٣) سقط من (س) .

(٤) الحِسل : ولد الضب حين يخرج من بيضته .

(٥) الكيس : وعاء الدراهم والدنانير .

(٦) في (س) : والشاذ .

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ١١١١ .

(٨) في الأصل : جميعهما .

بوقوفٍ على سماع ، لكن في الأسماء لا في الصفات .

* * *

وَفُعَّلٌ لفاعِلٍ وفاعِلَهْ وَصْفَين نحو عاذلٍ وعاذِلَهْ

ومثله الفُعَّالُ فيما ذُكِّرَا وذان في المَعَلِّ لاماً نَدَرا

فُعَّلٌ وفُعَّالٌ بناءان من أبنية الجمع ، يشتركان في الغالب في أحكام الجمع ، ولذلك قال حين ذكر « فُعَّل » : « ومثله الفُعَّال » لكنهما يفترقان في بعضها فلذلك فرَّقهما على ما ستراه إن شاء الله .

فقوله :

« وفُعَّلٌ لفاعِلٍ وفاعِلَهْ »

إلى آخره، يعنى أنَّ هذا البناء من أبنية الجمع يُجمع عليه ما كان من المفردات على بناء فاعِلٍ أو فاعِلَة ، وحقيقة فاعِلٍ وفاعِلَةَ أنه فاعلٌ ومؤنّثهُ بالهاء . وإنما بيَّنَ هذا المعنى؛ لأنه ليس كل ما له مؤنث من الصِّفات بالهاء أو غيرها يُجمع على ما يُجمع عليه المذكَّرُ ، ألا ترى إلى ما تقدَّمَ قبل هذا في « فُعَلة » و « فَعَلة » جمع فاعل كيف قيَّدَه بالتذكير على ما سبق التّنبيه عليه ؟ فلأجل هذا نبَّه على التأنيث بالهاء هنا . وإلاَّ فقد يقول مَن نَظَر ببادئ الرأي : ما باله أتى بالمؤنّث وكان ذِكْرُ المذكَّر في الحكم يُجزئ عن المؤنث ؟ والجوابُ ما ذُكِر .

ثم قيَّد كونَ فاعِلٍ وفاعِلَةَ يُجمعان هذا الجمع قياساً بثلاثة أوصاف :

أحدها : كونهما وَصْفَين ، فإنَّ فاعلاً كما تقدم على قسمَين : اسم نحو : كاهل وغارب ، والعافية والعاقبة ، وليسا مما يُجمَعُ على فُعَّلٍ، وصفة / نحو ما مثّل به من عاذل وعاذلة ــ والعاذلُ: اللائِمُ ، [٢٧٢]
يقال : عَذَلَه يعذِلُهُ عذلاً ـ بالإسكان ـ أي : لامَهُ ، والاسم العَذْلُ ـ بالفتح ـ فإذا كان فاعل وفاعلة وصفين فحينئذ يَصلحان للجمع على فُعَّلٍ .

والثاني : كون الصفة لم تستعمل استعمال الأسماء ، وإنما بقيت على أصلها من الوصفية ، فإن كان قد استُعملت استعمال الأسماء لم تُجمع قياساً على فُعَّلٍ كصاحِبٍ وصاحبةٍ ، وفارسٍ وامرأةٍ فارسة . والذي دلَّ من كلام الناظم على هذا تمثيلُهُ بعاذِلٍ وعاذلةٍ ، فإن عاذلاً صفةٌ محضَةٌ لم تجرِ مَجرى الأسماء .

والثالث : ألا تكون الصفة معتلَّةَ اللام ، وسواءٌ أكانت صحيحةَ العين أم معتلتها لا مبالاة بالعين ، وإنما المبالاة باللام ، فإنها إن كانت كذلك لم تُجمَعْ على فُعَّل إلا نادراً ، وذلك قوله :

وذاك في المعتلِّ لاماً نَدَرا

أي: الجمعُ على فُعَّل أو فُعَّال ، وإذا اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة جاز على مقتضى كلام الناظم أن يُجمع قياساً ، وذلك نحو قولك : شاهدُ المصر وشُهَّدٌ ، وبازلٌ وبُزَّلٌ[1] ، وشاردٌ وشُرَّدٌ ، وسابقٌ

(١) البازل من البعير : ما بزل نابه أي : طلع ، وذلك في السنة الثامنة أو التاسعة .

وسُبَّقٌ ، وقارحٌ[1] وقُرَّحٌ ، وضاربٌ وضُرَّبٌ .

ومثال المعتل العين[2] : غائبٌ وغُيَّبٌ، وصائِمٌ وصُوَّمٌ ، ونائِمٌ ونُـوَّمٌ، وعائِدٌ وعُوَّدٌ ، ونائِحٌ ونُوَّحٌ ونحو ذلك ، وكذلك فاعلةٌ في ذلك كلـه، قال سيبويه بعد ما ذَكَر حكم فاعِلٍ في فُعَّلٍ : « وإذا لحقت الهاء فـاعلاً للتأنيث كُسِّر على فواعِلَ ، قال : وكذلك إن كان صفةً للمؤنث ولم تكن فيه هاءُ التأنيث وذلـك حواسِرُ[3] وحوائِـضُ. قـال : ويكسِّـرونه على فُعَّلٍ نحو : حُيَّـضٍ ، وحُسَّرٍ ، ومُخَّـضٍ، ونائمـةٍ ونُـوَّمٍ ، وزائـرةٍ وزُوَّرٍ[4] .

ثم أخذ يُلحق فُعَّالاً بفُعَّل في هذا الحكم ، فقال :

ومثله الفُعَّال فيما ذُكِّرا

يعني أن الفُعَّال من أبنية الجمـوع مثـل الفُعَّـل في أنـه يكـون جمعـاً لفاعل لكن للمذكَّر خاصَّةً ، فيخرج عن ذلك الحكم فاعلةٌ ـ بالهـاء ـ فلا يكون فُعَّالٌ جمعاً لـه قياسـاً . ولم يذكـر سيبويه ذلـك في المؤنـث بالهاء ، وإنما ذكـر فُعَّـلاً وفواعِـلَ خاصَّـةً بعدمـا ذَكَـرَ للمذكـر زيـادة

---

(١) في الأصل و(أ) : فارح وفرح ، وهو تصحيف ، فلم نجد فُعَّلاً في جمع فـارح ، والقارح من ذي الحافر : ما استتم السنة الخامسة وسقطت سنه .

(٢) في النسخ : اللام ، وهو سهو .

(٣) في الأصل : حواسد ، وهو تحريف .

(٤) الكتاب ٣/٦٣٢ ـ ٦٣٣ .

عليهما فُعَّالاً فقال : ويكسِّرونه أيضاً على فُعَّال - يعني فاعلاً - وذلك قولك : شُهَّادٌ ، وجُهَّالٌ، ورُكَّابٌ ، وعُرَّاضٌ ، وزُوَّارٌ ، وغُيَّابٌ .

قال: « وهذا النحو كثيرٌ[1] » انتهى .

فإن جاء في المؤنث فُعَّالٌ فقليل نحو: امرأةٍ صادَّةٍ من نِسوةٍ صُدَّادٍ.

[٢٧٣] / قال القُطامي[2] :

أبصارُهُنَّ إلى الشُّبانِ مائلةٌ   وقَدْ أراهُنَّ عني غيرَ صُدَّادِ

وإلى هذا أشار بقوله في التسهيل[3] : « وشاركه فُعَّالٌ قياساً في المذكَّر وسماعاً في المؤنث .

هذا بيان كلامه على الجملة إلا أنَّ فيه شيئاً ، وذلك أنَّ فاعلاً الصِّفةَ المحضة على قسمين : صفةٌ لمذكَّر نحو: عاذلٍ وضاربٍ ، وصفةٌ (للمؤنث . وصفةٌ[4]) المؤنث على قسمين : ما كانت فيها الهاء ، ومالم تكن فيها الهاء ، فأما ما كانت فيها الهاء فكلامُهُ عليها صحيحٌ ، وإياها عنى بمفهوم قوله :

---

(١) الكتاب ٦٣١/٣ .

(٢) ديوانه : ٧٩ من قصيدة مطلعها :

ما اعتاد حب سليمى حب معتاد   ولا تقضى بوادي دينها الطادي

والبيت في المساعد ٤٣٧/٣ ، والأشموني ١٣٣/٤ .

(٣) التسهيل : ٢٧٤ .

(٤) سقط من (أ) و(س) .

ومثله الفُعَّال فيما ذُكِّرَا

أي فيما كان صفة بغير هاء ، و(الذي[1]) دلَّ على هذا القصد من كلامه قولُهُ أوَّلاً :

وفُــعَّــلٌ لـفــاعــلٍ وفاعِلَـهْ

فأتى بقسمي المذكَّر والمؤنث ، فلا بد أن يكون قوله هنا : « وفيما ذُكِّرا » أي: فيما لم تكن فيها الهاء ، ويدخل إذاً ما كان صفة للمؤنث بغير هاء تحت فاعل المذكَّر ؛ لأنه مذكَّرُ اللفظ ، فيقتضي أن نحو: حائضٍ ، وطامِثٍ ، وحاسِرٍ ، وماخِضٍ مما جاء للمؤنث بغير هاء يُجمع على فُعَّلٍ وفُعَّالٍ قياساً . وذلك غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ هذا لا يُجمع على فُعَّالٍ أصلاً ، وإنما حكمه حكم المؤنث بالهاء ، وإن فُرِضَ هذا القسم غير داخلٍ تحت المذكَّر ، بقي حكم الصفة ناقصاً لسقوط قِسمٍ من أقسامها ، وذلك إخلالٌ مع إيهامه الدخول في حكم ماذكر[2] . ولا يمكن أن يقال: إنه داخل تحت قسم المؤنث « اعتباراً بمعنى التأنيث فيه، وعلى ذلك يصحُّ؛ لأن المؤنث إنما يُجمع على فُعَّل خاصَّةً؛ لأنا نقول: هذا مخلٌّ بتقسيمه الأول الذي دلَّ عليه التمثيل ، لأن قوله :

وفُــعَّــلٌ لـفــاعــلٍ وفاعِلَـهْ

---

(١) سقط من (س) .

(٢) في (س) : ذكره .

في قوة أن لو قال : وفُعَّلٌ لاسمِ الفـاعل المذكَّـر والمؤنـث بالهـاء ، فـلا يصح أن يرجـع قولـه : « فيمـا ذُكّـرا » إلا إلى أحـد القسـمين المذكورين ، وإلا تناقَضَ نظـم الكـلام . وأيضـاً فـإن فـاعلاً المـراد بـه المؤنث مذكَّرٌ عنـد سـيبويه ، ألا تـراه حـين مثَّـل قسـم المذكـر أتـى بحائضٍ وحُيَّضٍ ، ([1] فقـال : «ومثلـه مـن بنـات اليـاء والـواو الـتي هـي عينـاتٌ : صـائِمٌ وصُـوَّمٌ ، ونـائِمٌ ونُـوَّمٌ، وغـائبٌ وغُيَّـبٌ ، وحـائضٌ وحُيَّضٌ [2] ») ، وذلك لأنه عنده جارٍ في التقدير على مذكَّر ، لأنه قدَّره بقوله : شيءٌ حائضٌ ، لكنه قاصر عن المذكَّر المحض بكونـه لا يُجمَـعُ على فُعَّال . فصار كلام الناظم هنا غيرَ محرَّر !

وقد يجاب عن هذا بأنه داخـلٌ تحـت حكـم المؤنـث إمَّـا علـى أن يكون قوله :

/ وفُـعَّــلٌ لفـاعِلٍ وفاعِلَهْ [٢٧٤]

لا يريـد بـه خصوصيـة التـأنيث بالهـاء ، بـل يُقـدَّرُ كأنـه قـال : للمذكَّر والمؤنث مطلقاً ، وإما على أن يريد خصوصية التأنيث بالهـاء، لكن يكون قوله : « فيما ذُكّرَا » لا يرجعُ إلى ما تقدَّم من التقسيم على الخصوص ، بل يكون معناه : فيما كان ممـا تقـدم لمذكَّـر ، فيبقـى مـا

(١) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٢) الكتاب ٦٣١/٣ .

كان للمؤنث مما فيه الهاء أو لا هاء فيه منفرداً بفعلٍ . وأيضاً فإن حملنا قوله: « لفاعلٍ وفاعِلَهْ » على وجهٍ آخرَ من التفسير ، وهو أن يكون الأول يشمل ما جرى على المذكَّر وما جرى على المؤنث بغير هاء ، والثاني ما جرى عليه بالهاء ، فكأنه قال : لفاعلٍ الذي ليس فيه هاء ، وفاعلة الذي فيه الهاء - لم يبق إشكالٌ ، لبقاء قوله : « فاعله » على أصله من التقييد بالهاء، وهذا أَولى ما يُحمل عليه كلامه .

وأما كون فاعلٍ المراد به المؤنث مذكراً عند سيبويه فذلك أمرٌ لفظيٌّ والمراد به المؤنث بلا شكٌّ ، فهو ذو وجهين ، ولذلك عومل معاملة المذكَّر في الجمع على فُعَّلٍ ؛ لأنه (جمع المذكر دون فواعل ، ومعاملة المؤنث في الجمع على فواعل لأنه[1]) (باب)[2] فاعلة ، دون فُعَّلٍ ، وإنما فُعَّلٌ دخيلٌ فيه ، ولذلك يجعله بعضُهم في حيِّزِ القليل ، وإلى هذا المعنى أشار ابنُ الضَّائع في « شرح الجمل » ، وإذا ثبت هذا كان كلام الناظم صحيحاً مستتبّاً ، جارياً على ما ينبغي.وبهذا التفسير الأخير فسَّر شيخنا القاضي أبوالقاسم الشريف رحمه الله كلام التسهيل حيث قال ابن مالك[3] : « وشاركه فُعَّال قياساً في المذكَّر

(١) سقط من (س) ، ومكانه فيها : باب ، ونصها : لأنه باب فاعلة دون فُعَّل .

(٢) عن (س) .

(٣) التسهيل : ٢٧٤ .

وسماعاً في المؤنث » ، بعد أن قال : « من أمثلة الكثرة فُعَّل ، وهولفاعلٍ وفاعلةَ وَصْفَين » . قال شيخنا : وقال : « قياساً في المذكّر وسماعاً في المؤنث ، لأنه لو قال: « في الأول والثاني » فكان راجعاً إلى فاعلٍ وفاعلةَ ، لأوهَمَ أن فُعَّالاً قياسٌ في فاعِلٍ سواءٌ كان للمذكّر أو للمؤنث . وليس كذلك ، فلذلك قيَّدَه بالتذكير والتأنيث » . هذا نصُّ كلامه في عرض الجموع، وهو حَسَنٌ .

ثم قال الناظم :

وذان في المعلّ لاماً نَدَرا

ذان : إشارةٌ إلى صيغ الجمعَين ، وهما فُعَّلٌ وفُعَّالٌ . يعني أن هذين الجمعَين قياسٌ في فاعِلٍ وفاعلةَ مطلقاً ، سواءٌ أكان معتلَّ العين أم صحيحَها أم مضاعفاً إلا المعتل اللام ، فإنهما فيه / نادران ، فلا [٢٧٥]
يُجمع عليهما ولا على أحدهما قياساً ، وإنما القياس فيه ما تقدَّم من فُعَلَة نحو: غُزَاة ورُمَاة . وأشار بالنادر إلى ماجاء منه في السَّماع على فُعَّلٍ أو فُعَّالٍ، أما فُعَّلٌ فقالوا : غازٍ وغُزًّى ، وعافٍ وعُفًّى، قال تعالى: ﴿ أَوْ كَانوا غُزًّى ﴾(١) . وقال ابن مقبلٍ(٢) :

---

(١) من الآية : ١٥٦ من سورة آل عمران .

(٢) ديوانه : ١٥٣ ، وفيه :

ولا أشتكي العُفَّى ولا يخدمونني

وحدبه يحدِبه : ذمه وعابه .

ولا أَشْـــتُمُ العُفَّى ولا يَجْدِبونني إذا هرَّ دون اللحم والفَرْثِ جازِرُهْ

والعافي هنا: الذي يُلِمُّ بك، والعافي أيضاً : الدارس جُمِعَ (على)[1] عُفًّى .

وحكى الشَّلَوبين عن المفضَّل بن سلمة[2]: أنه لم يأت من فاعِلٍ المعتل اللام على فُعَّلٍ إلاَّ ثلاثةُ ألفاظ : هابٍ[3] وهُبًّى ، وغازٍ وغُزًّى ، وعافٍ وعُفًّى. وزاد أبو علي القالي[4]: الجُلَّى جمع جالٍ[5].

وأما فُعَّالٌ فقالوا : جانٍ ، للذي يَجُرُّ الذَّنْبَ ، والجمعُ جُنَّاءٌ[6].

وغازٍ وغُزَّاءٌ[7] بالمد . قال تأبط شراً ، أنشده الجوهري[8]:

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) لعل هذه الحكاية في كتاب المقصور والممدود للمفضل . انظر الإنباه ٣٠٦/٣ .

(٣) الهابي من النجوم : ما استتر بالهباء ، وهو التراب .

(٤) هذا في كتابه المقصور والممدود ، ولم ينشر بعد ، وراجعه محققه الدكتور أحمد هريدي، فأفادني بصواب ما أثبت .

(٥) هذا وفي الكتاب ٤٨/٤ جمع خامس وهو : بُدًّى جمع بادٍ .

(٦) ذكر سيبويه هذا الجمع في كتابه ٤٨/٤ .

(٧) في حاشية (أ) عنده : « ومثله صارٍ وهو الملاح ، والجمع صُرَّاء » . وانظر الصحاح: صرى .

(٨) الصحاح (غزا) . والسُّرْبَةُ : الجماعة ينسَلُّون من المعسكر فيغيرون ويرجعون . والخشخاش : الجماعة عليهم سلاح ودروع . والرَّجْل : اسم لجمع الراجل الماشي على رجليه . والهيضل : الجيش الكثير ، والجماعة المتسلحة .

فيــوماً بغُزَّاءٍ ويــومــاً بسُـــرْبَةٍ ويوماً بخشخاشٍ من الرُّجْلِ هَيضَلِ

* * *

فَـعْـلٌ وفَـعْـلَةٌ ، فِعَالٌ لهما وقَـلَّ فيما عينُهُ اليا منهما
وفَـعَـلٌ أيضاً لـه فِـعَـالُ ما لم يكن في لامـه اعتـلالُ
أو يك مُـضْـعَـفـاً ومثلُ فَعَلِ ذو التا وفُعْلٌ مع فِعْلٍ فاقبلِ
وفي فعيلٍ وصفَ فاعلٍ وَرَدْ كذاك في أُنثاه أيضـاً اطَّـرَدْ
وشاع في وصفٍ على فَعْلانا أو أُنثَيَيْهِ أو على فُـعْـلانا
ومثله فُـعْـلانـةُ والزَمْــهُ في نحــوِ طويـلٍ وطويـلةٍ تَفِي

بناء فِعَالٍ - بكسر الفاء - من الجموع الـتي كـثُرَ استعمالها وجمع عليها كثير من الأبنية كبناء مفاعِل ومفاعيل في بابه . وقد ذَكَر الناظم هنا من أبنية المفردات التي تجمع على فِعَالٍ ثلاثة عشر بناء ، وذلك مما يجمع قياساً أو قريباً من أن يكون قياساً لشهرته في السماع وكثرته :

البناء الأول : فَعْل ، بفتح الفاء وإسكان العين .

والثاني : فَعْلة ، وهو الأول بزيادة هاء ، وذلك قوله :

فَـعْـلٌ وفَعْـلَةٌ فِـعَـالٌ لهما

أي : إن فِعَالاً من أبنية الجموع يجمع عليه هـذان البنـاءان ، يعـني قياساً، لأنه إنما يطلق ، جواز الجمع إذا كان قياساً ، لكن شَرَطَ (في)[1]

(١) عن (س) .

كونه قياساً شرطاً واحداً ، وهو ألا يكـون واحـد منهمـا مُعْتَـلَّ العين بالياء، فإنه إن كان كذلك لم يجمع قياساً على فِعَال ، ودل علـى هـذا الشرط إخبارُهُ بقلّة السماع في جمعهما على فِعَالٍ بقوله :

وقـلَّ فيـمـا عـينـه اليـا منهما

أي : قلَّ السَّماع / فيما كان من فَعْلٍ أو فَعْلَةَ معتل العين بالياء ، [٢٧٦] فلا يجوز أن يقال في بَيْـت : بِيَـات[1] ، ولا في غَيْـب : غِيَـاب ، ولا في غَيث: غِياث إلا ما ندر ، فممَّا ندر في فَعْلٍ قولهم في ضَيْفٍ : ضِيَاف. أنشد الفارسي في التذكرة[2] :

أنارُ[3] أَبِينا غير أنَّ ضِيَافَهُ قليلٌ وقد يُؤوَى إليها فيكثُرُ

هكذا أنشده بالياء[4]، ثـم قـال : أضمـر مـا دلَّ عليـه الضيـاف لا الجمع الذي هوالضياف .

---

(١) سقط من (س) .

(٢) البيت لأبي دؤاد ، وهو في ديوانه : ٣١٤ ، وفي كتاب الشعر لأبي علي ٥٢٣/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٨٥٠ غير منسوب .

(٣) كذا في نسخنا : أنار ، وفي كتب التخريج : أنار . ولا نملك أن نعدل إلى ما أثبت فيها ، فبيت أبي دؤاد بيتٌ وحيد لم يشفع بسابق ولا لاحق .

(٤) وفي كتاب الشعر : « فأما قوله (يكثر) ففاعله الضيف ، كأنه أضمر ما يـدل عليـه الضياف ، لا الجمع الذي هو الضياف . وقد يكون ضيف للكثـير . وفي التـنزيل : ﴿هَؤُلاَءِ ضَيْفِي﴾ ، فيجوز أن يكون رده إلى الواحد الذي هو الأصل ؛ لأن الأصل مفرد ... » .

ومما قلَّ في « فَعْلَة » قولهم : ضَيْعَةٌ وضِيَاعٌ ، وعَيْبَةٌ وعِيَابٌ . وهذا على ما قاله[1] الناظم قليلٌ ، وإنما لم يستتب فِعَالٌ في فَعْلٍ اليائيِّ العين لأنه لما كان فِعَالٌ وفُعُولٌ شريكين في فَعْل الصحيح العين ، كما سيذكره الناظم، وانفرد فُعُلٌ من ذوات الواو بفِعال ؛ لثقل فُعُول فيه لو قلنا في ثَوب : ثُوُوب ، مثلاً ـ أفردوا ـ فَعْلاً أخاه من ذوات الياء بفُعُول أخي فِعَال ؛ لأنهم لو أجازوا في بنات الياء البناءَين معاً لغَلَب أحد الأخوين على الآخر ولم يتعادلا ، فكأنهم عوَّضوا فِعَالاً في ذوات الواو من فُعُول لمكان الثقل ، وعوضوا فُعُولاً في ذوات الياء[2] من فِعال لضربٍ من الموازنة بينهما ، وهذا معنى تعليل سيبويه[3] ، وما عدا ما ذكره الناظم مما كان على فَعْل أو فَعْلة فإنه يجمع على[4] فِعَال قياساً ، كان مضاعفاً أو معتل اللام ، أو غير ذلك ، سواء أكان اسماً أم صفة ، إذ لم يقيد بناء منهما باسمية ولا وصفية ، فتقول في فَعْل في الاسم : كَعْبٌ وكِعَابٌ ، وكَلب وكِلابٌ ، وكَبْش وكِبَاشٌ ، وفَرْخ وفِرَاخٌ . والمضاعف : صَكٌّ وصِكَاكٌ ، وضَبٌّ[5] وضِبَابٌ ، وبَتٌّ وبِتَاتٌ . والمعتل العين بالواو : حَوضٌ وحِياضٌ ، وسَوط وسِياطٌ ، وثَوب

---

(١) في الأصل : قلله .

(٢) في (س) الواو ، وهو سهو .

(٣) الكتاب ٥٨٩/٢ .

(٤) في (أ) و(س) قياساً على فعال .

(٥) في الأصل و (أ) : صب وصباب ، بالصاد المهملة ، وهو تصحيف ؛ لأن الحديث عن فعل الاسمية لا الوصفية .

وثِيَابٌ . والمعتل اللام : ظَبي وظِباءٌ ، ودَلوٌ ودِلاءٌ ، وحَقْـوٌ[1] وحِقَـاءٌ . وأمَّا الصفة فنحو : فَسْلٌ وفِسَالٌ، وصَعبٌ وصِعابٌ ، وعَبـلٌ وعِبَـالٌ ، وجَذلٌ وجِذالٌ .

وتقـول في « فَعْلَـةَ » : صَحْفَـةٌ وصِحَـافٌ ، وجَفْنَـةٌ وجِفَـانٌ . والمضاعف نحو : سَلَّةٌ وسِلالٌ ، ودَبَّةٌ[2] ودِبابٌ . والمعتل اللام : غَلْوةٌ[3] وغِـلاءٌ ، وظَبيَـةٌ وظِبـاءٌ ، وحَظْـوَةٌ[4] وحِظَـاءٌ ، قـال أبـو صعصعـة العامري[5] :

إلى ضُـمَّـرٍ زُرْقِ العُـيُون كأنَّهَا ... حِظاءُ غُلامٍ ليس يُخطِينَ / مُهْرَأَ[6] [٢٧٧]

وعَجْوَةٌ وعِجَاء ، وخَطْوةٌ وخِطَاء ، قال امرؤ القيس[7] :

لـهـا وَثَبَاتٌ كوثب الظباء ... فَـوَادٍ خِطَاءٌ ووَادٍ مَـطَـرْ

---

(١) الحقو : ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخلف .

(٢) الدَّبة : الموضع الكثير الرمل .

(٣) الغَلوة : مقدار رمية سهم .

(٤) الحَظوة : ما لا ريش له من السهام .

(٥) البيت في اللسان عن ابن بري في رسم (حظا) .

(٦) في الأصل : ميرا ، ورسـم في (س) : مـبرءا ، وفي (أ) : مَبْرَأ ، ولم يتبين لي المراد منه، والمثبت عن اللسان ، وفيه في رسم هرأ : « أهرأ فلان فلاناً : إذا قتله » ، وكأن المعنى: أن هذه العيون أو السهام لا تخطئ المقتل .

(٧) ديوانه من قصيدة مطلعها :

أحار بن عمرو كأني خَمِرْ ... ويعدو على المرء ما يأتَمِرْ

واللسان (خطا) ، وفيه : « قـال ابـن بـري : أي تخطـو مـرة فتكـف عـن العَـدْوِ ، وتعدو مرة عدواً يشبه المطر » .

وأما الصفة فخَدْلَةٌ[1] وخِدَال ، وفَسْلَة[2] وفِسال ، وعَبْلَـة وعِبـال ، وكَمْشة[3] وكِمَاش ، وجَعْدَة وجعاد .

البناء الثالث مما يجمع على فِعَال : فَعَـل ـ بفتـح الفـاء والعيـن ـ وذلك قوله :

وفَـعَـلٌ أيضـاً له فِعَالُ

أي : إنه جَمعٌ له في القياس ، ولم يقيد باسمية ولا وصفيـة ، فـدل أن عنده على إطلاقه في الأسماء والصفات ، لكن شرَط فيه شرطين :

أحدهما : ألا يكون معتلَّ اللام ، وذلك قوله :

ما لم يكن في لامه اعتلالُ

فإنه إذا كان معتل اللام لم يجمع على فِعَال قياساً ، فـلا تقـول في فَتًى: فِتَاء ، ولا في رَحًى: رِحَاء ، ولا في قَفًا : قِفـاء ، وإنمـا قياسـه في الكثير فُعُول ، على ما سيذكر .

والثـاني : ألا يكـون فَعَلٌ مضاعفـاً ، وذلـك قولـه : « أو يَـكُ مُضْعَفـاً». و« يـك » معطـوف علـى « يكـن » الأول ، أي: مـا لم يكـن مضاعفاً . وإذا أُطلِقَ المضاعف في الثلاثي فإنما يطلق على ما تماثل عينه

(١) الخدل : الممتلئ التام ، يقال : غلام خدْلٌ ، وامرأة خدلةٌ ، وساقٌ خدلةٌ .

(٢) في (س) : وقبلة وقبال . وانظر الكتاب ٣/٦٢٦ .

(٣) الكمشة من الإناث : الصغيرة الضرع أو الثدي .

ولامه، فإذا كان كذلك لم يجمع قياساً على فِعَال ، فلا تقول في طلل: طِلال ، ولا في لَبَب : لِبَاب ، ولا نحو ذلك ، إذ لم يجاوزوا به الأفعال نحو : طَلَلٍ وأطلالٍ ، كما لم يجاوزوا الأقدامَ والأرسانَ بقَدَمٍ[1] ورَسَنٍ.

فإذا اجتمع الوصفان قيس فِعَال على مقتضى كلامه ، فتقول في الاسم: جَمَل وجِمَال، وجَبَل وجبال ، وحَجَر وحِجَار ، ودار ودِيار. وفي الصفة : حَسَن وحِسَان ، وسَبَط[2] وسِباط .

البناء الرابع : فَعَلَةٌ ـ بالهاء ـ وذلك قوله : « ومثلُ فَعَل ذو التاء »، يعني أنه مثله في الجمع على فِعَال قياساً ، كان اسماً أيضاً أو صفة ، فالاسم نحو : رَحَبَة ورِحَاب ، ورَقَبَة ورِقَاب ، وأَكَمَة وإِكَام ، وناقة ونِيَاق . قال[3] :

أبْعَدكُنَّ اللهُ من نياقِ
إن لم تُنجِّيْنِ من الوثاقِ

والصفة نحو : حَسَنَة وحِسَان ، هو جار عند سيبويه مَجرى ما لا هاء فيه[4] .

---

(١) في (س) : لعدم ، وانظر الكتاب ٥٧١/٣ ، ٥٧٢ .

(٢) السَّبِط من الرجال : الطويل ، وتسكن عينه وتكسر : سَبْط وسَبِط .

(٣) في الأصل : وقال . والبيتان للقُلاخ بن حزْن ، وهما في النوادر : ٣٤٨ ، والتكملة : ١٥٦ .

(٤) قال سيبويه ٦٢٧/٣ عند حديثه عن فَعْل : « وجميع هذا إذا لحقته الهاء كسِّر فِعَال» وقال في ٦٢٨/٣ : « وأما ما جاء على فَعِل الذي جمعه فِعَال فإذا لحقته الهاء للتأنيث كُسِّر على فِعَال ، كما فُعل ذلك بفَعْل » .

البناء الخامس : فُعْلٌ - بضم الفاء - وهو معطوفٌ على قوله : « ذو التاء » ، أي: ومثل فَعَلٍ في الجمع على فِعَال قياساً فُعْل ، وذلك : قُرْطٌ وقِرَاط ، وجُمْد[1] وجماد ، وفي المضاعف : عُشٌّ وعِشَاش ، وخُصٌّ وخِصاص ، وقُفٌّ[2] وقِفاف ، وخُفٌّ وخِفاف .

البناء السادس : فِعْلٌ - بكسر الفاء - وذلك قوله : « مع فعل » ، / أي : هو مثل فَعَل أيضاً في الجمع على فِعَال أيضاً نحو : ذئب [٢٧٨] وذئاب، وبئر وبئار ، وزِق وزقاق ، وريح ورياح ، وجِرْو[3] وجِراء ، ونِهْي[4] ونِهاء .

وقوله : « فاقبل » ، أي : فاقبل[5] هذا كله في القياس ، لا توقفه على السماع .

---

(١) في النسخ : وحند وحناد ، ولم أجد هذا الجمع ، ولعله من التحريف الذي منشؤه السمع . وقد ذكر سيبويه جمع حند ٥٧٦/٣ فقال : « أحناد وحنود » ، ثم مثل لجمع فُعْل على فِعال فذكر : « جمد وأجماد وجماد » ، وأحسب أن الشاطبي كان ينقل من أمثلة الكتاب ، فما ذكره من الأمثلة بعد ذلك منقول عنه . والجُمْد : الصلب المرتفع من الأرض .

(٢) القُفُّ : القصير .

(٣) الجرو - مثلثة الفاء - : الثمر أول ما ينبت ، والصغير من ولد الكلب والأسد والسباع .

(٤) النِّهي : الموضع له حاجز يمنع الماء أن يفيض منه ، والغدير .

(٥) في (س) : اقبل .

البناء السابع : فَعِيل بمعنى فاعل ، وذلك قوله :

وفي فَعِيلٍ وصفِ (فاعلٍ)[1] وَرَدْ

ضمير « ورد » عائد على فِعَال ، يعني أن فِعَالاً ورد من كلام العرب في فَعِيل وصف فاعل ، أي : في جمعه . وقوله : « وصفِ فاعلٍ» يريد الوصف الجاري على الفاعل في المعنى لا على المفعول كالطويل والقصير لا كالقتيل والجريح ، فإن ذلك لا يجمع على هذا قياساً ، فإن جاء كذلك فشاذ نحو : فَصِيل وفِصَال ، وجَذِيذ وجِذاذ ، وقرأ علي بن حمزة الكسائي : ﴿ فَجَعَلَهُم جِذَاذاً ﴾[2] بكسر الجيم جمع جَذيذ بمعنى مجذوذ. وهذا قليلٌ . فإذا كان بمعنى فاعل قلتَ في كريم : كِرَام ، وفي طويل : طِوال ، وفي قصير : قِصار ، وفي كبير : كِبار، وفي صغير : صِغار ، وفي مريض : مِراض ، وفي شديد : شِداد، وفي جديد : جِداد ، وفي بطيء : بِطاء ، قال بشر[3] :

وقد أضحت حبالكم رثاثاً بِطَاءَ الوصل قد خَلُقَت قُواها

وبَرِيءٌ وبِرَاء ، قال الحطيئة[4] :

---

(١) سقط من الأصل و(أ) .

(٢) من الآية ٥٨ من سورة الأنبياء ، وانظر الإقناع لابن الباذش ٧٠٣/٢ .

(٣) هو بشر بن أبي خازم ، والبيت في ديوانه ص : ٢٢٢ من قصيدة مطلعها :

أتعرف من هنيدة رسم دار بِخَرجَى ذَروةٍ فإلى لواها

(٤) ديوانه من قصيدة مطلعها :

ألا أبلغ بني عوف بن كعب وهل قومٌ على خُلُق سواءُ

فإنَّ أباهم الأدنى أبوكُمْ وإنَّ صدورهم لكم بِرَاءُ

وقوله : « ورد » لا يُعطي زيادة على أن ذلك وارد من كلام العرب، مسموع منها ، فهو مسكوت عن جريان القياس فيه ، وقد أجرى فيه القياس في التسهيل[1] ، وعلى ذلك جرى غيره من النحويين. ولعله يريد بقوله : « ورد » أنه ورد القياس فيه عن النحويين ، كأنه قال : ورد هذا الجمع قياساً في فعيل بمعنى فاعل عن النحويين .وهو بعيد ولكنه أولى من أن يكون أحال فيه[2] على السماع ، (إذ عادته في الغالب أنه لا يحيل على السماع)[3] ، إلا فيما يكون عدم قياسه ممكناً أو متنازعاً فيه ، وقد مضى من ذلك مواضع ،كما أنه إذا أطلق لفظ الشهرة فإنه توقف فيه عن القطع بالقياس . وهذا الموضع ليس من ذلك لكثرته في السماع ، ولتصريح النحويين بالقياس فيه ، قال سيبويه[4] : « وأما ما كان فَعِيلاً فإنه يكسر على فُعَلاء وعلى فِعَال » .

[٢٧٩] ثم مثل ذلك ، ثم قال : « فأما ما كان من هذا مضاعفاً / فإنه يكسَّرُ على فِعَال كما كُسِّرَ غير المضاعف » . ثم مثله ، ثم قال :

---

(١) التسهيل : ٢٧٣ .

(٢) في (س) : به .

(٣) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٤) أقوال سيبويه في الكتاب ٣/٦٣٤ ـ ٦٣٥ .

«وأمَّا ما كان من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات فإنه لم يكسَّر على فُعَلاء ولا أفعلاء ، استغنوا[1] عنهما بفِعَال ، لأنه أقل مما ذكرنا » . ثم مثله ، وعلى هذا النحو جرى غيره .

البناء الثامن : فَعيلة بمعنى فاعلة ، وهو أنثى فَعِيل الذي أشار إليه بقوله :

كذاك في أنثاه أيضاً اطَّرَدْ

فالضمير في « أنثاه » عائد على فَعِيل المذكور ، وضمير « اطرد » عائد[2] لفِعَال، أي : اطرد فِعَالٌ جمعاً لأنثى فَعِيل، وذلك نحو كريمة وكِرام، وظريفة وظِراف ، وطويلة وطِوال ، وقصيرة وقِصار ، وصغيرة وصِغار ، ونحو ذلك . وكذلك المضاعف والمعتل العين ، قال سيبويه[3] : « وإذا لحقت الهاء فَعِيلاً للتأنيث فإن المؤنث يوافق المذكر على فِعَال ، وذلك صبيحة وصِباح ، وظريفة وظِراف » .

البناء التاسع : فَعْلان ـ بفتح الفاء ـ وذلك قوله :

وشاع في وصفٍ على فَعْلانا

يعني أن بناء فِعَال شاع فيه وكَثُرَ أن يجمع عليه بناء فَعْلان إذا

---

(١) في طبعة الكتاب : « واستغنى عنهما » .

(٢) ليست في (أ) و(س) .

(٣) الكتاب ٣/٦٣٦ .

كان من الصفات ، ولذلك قال : « في وصف » فإنه إن كان من الأسماء نحو السَّعْدان والضَّمْران[1] لم يكن هذا الجمع قياساً . وإنما قال: « وشاع » مع أنه عنده في التسهيل[2] وعند غيره قياس[3] ، وعادته في مثل هذا الإطلاق ألاَّ يَرْتَهِنَ في النقل فيه إذا كانت كثرته لا تبلغ أن يُقْطَع معها بالقياس ، لأنه ـ والله أعلم ـ رأى كثيراً من الصفات على فَعْلان لا تجمعه العرب على فِعَال ، كسَكران لا يقال فيه : سِكار ، وغَيران وحَيران وخَزيان ، لا يقال فيه : غِيار ولا حِيار ولا خِزاء . فهذه وأمثالها ألفاظ مشهورة مع أنه لم يسمع فيها فعال . فقد يقصد التنبيه على هذا ، ولكن النحويين جعلوه قياساً كغيره ، ولا يبعد أن يطلق لفظ الشياع ويريد ما يستلزمه من إطلاق القياس ، لأن القياس أصله شياع السماع ، والله أعلم .

وفَعْلان الذي ذكره مشترك لما كان له فُعْلَى، ولما كان له فَعْلانة، فمثال الأول: عَجلان وعِجَال ، وعَطْشَان وعِطَاش ، وغَرْثان وغِراث. ومثال الثاني : نَدمان ونِدَام ، وخَمصان ـ بالفتح ـ وخِمَاص، والأشهر خُمصان بالضم .

---

(١) الضمران : واد ، ونبت من دِقِّ الشجر .

(٢) التسهيل : ٢٧٣ .

(٣) في (س) : قياساً .

البناء العاشر والحادي عشر : فَعْلانة / وفَعْلَى ، وهما مؤنثا [٢٨٠]
فَعْلان، وذلك قوله : « أو أنثيَيْه » يعني أنثيَي فَعْلان ، لأن فَعْلان يستعمل على وجهين ، مصروفاً وغير مصروف ، فالمصروف هو الذي مؤنثه بالهاء ، (جرى مجرى ضارب وضاربة ، وغير المصروف هو الذي مؤنثه فَعْلَى)[1] جرت[2] الألف والنون فيه مجرى أَلِفَي حمراء .
وكلا المؤنثين يجمع قياساً على فِعَال، قال سيبويه[3]: « وأما فَعْلان إذا كان صفة ، وكانت له فَعْلى، فإنه يكسَّرُ على فِعَال ، تحذف[4] الزيادة التي في أواخره، كما حذفت ألف إناث[5] وألف رُباب ، وذلك قولك: عَجلان وعِجَال ، وعَطشان وعِطاش ، وغَرثان وغِراث ». قال[6]: «وكذلك مؤنَّثهُ » ـ يعني يجمع على فِعَال أيضاً ـ « كما وافق فَعيلٌ فَعِيلة في فِعَال » . انتهى . فتقول في عَطْشَى: عِطَاشٌ ، وفي عَجْلَى: عِجَال . وكذلك سائر الأمثلة . وأما فَعْلانة فكذلك نحو: نَدْمَانة ونِدَام ،

---

(١) سقط من (س) .
(٢) في (أ) : فجرت ، وفي (س) : فجرى .
(٣) الكتاب ٦٤٥/٣ .
(٤) كذا في الأصل و(أ) ، وفي (س) : بحذف ، ومثله في الكتاب .
(٥) في (س) : أثاث ، وهو تصحيف ، يريد سيبويه أنهم حذفوا ألف رُبَّى في جمعه على رُباب ، وألف أنثى في جمعه على إناث . وانظر الكتاب ٦٠٩/٣ ـ ٦١٠ .
(٦) الكتاب ٦٤٥/٣ .

وخَمْصَانة وخِمَاص ، حكمه أيضاً حكم المذكر ، قال سيبويه[1] : «وقد قالوا في الذي مؤنثه تلحقه الهاء كما قالوا في هذا فجعلوه مثله » ـ يعني في فِعَال ـ « وذلك قولهم : نَدْمَانة ونَدْمَان ونِدَام ونَدَامى » . ووجه هذا ما تقدم في فَعْلان فَعْلَى من الموافقة، كما وافق فعيلٌ فَعِيلةَ في فِعال أيضاً .

البناء الثاني عشر : فُعْلان ـ بضم الفاء ـ وذلك قوله : « أو على فُعْلانا » يعني أن فِعَالاً شاع أيضاً في فُعْلان إذا كان صفة ، فإن كان اسماً لم يجمع عليه نحو: دُكَّان وذُبْيَان[2] ، فتقول في الصفة : خُمْصان وخِمَاص، وكذلك في أنثاه ، ولا يكون إلا على فُعْلانة نحو: خُمصانة وخِماص ، فلذلك قال : « ومثله فُعْلانة » (وهو)[3] البناء الثالث عشر.

واعلَمْ أن فُعْلان هنا وجدته مضبوطاً بضم الفاء ، وهو محتَمِلٌ أن يكون كذلك أو بكسرها ، والحكم في الجميع واحد ، لأن فِعلان ـ بالكسر ـ يجمع على فِعَال قياساً نحو : سِرْحان وسِرَاح ، وضِبْعان وضِبَاع ، إلا أنه لم يقصده لأنه اسم غير صفة ، ولا مؤنث له على فِعْلانة . وإنما ذكر هنا فُعْلان الصفة فيتعين الضم في الفاء بلا بُدٍّ .

---

(١) الكتاب ٦٤٦/٣ .

(٢) الذُّبيان : بقية الوبر .

(٣) سقط من الأصل .

فإن قلتَ : إن الناظم منـع صَرْفَ فَعْـلان هنـا وصَـرْفَ[1] فُعْـلان أيضاً مع أن (فَعلان)[2] هنا له اعتباران بحسب معنـاه ، اعتبـار يصـرف فيـه مـوزونــه كنَدْمــان ، واعتبار لا يصرف فيه كسَكْرَان . وفُعْلان باعتبار موزونه / على وجه واحد ، وهو أن يصرف موزونه ، فلِـمَ [٢٨١] منع الصرفَ فيهما معاً ؟

فالجواب : أن ما فَعَل من منع الصرف هـو الواجـب ، وذلـك أن الأمثلة المـوزون بهـا إذا لم تـنزل منزلـة المـوزون فهـي أعـلام مطلقـاً ، ولذلك توصف بالمعرفة ، وتنصب بعدهـا النكـرة حـالاً ، وإذا كـانت كذلك اعتُبرت في أنفسها ، فإن كان فيها مانع من الصـرف منعـت ، وإلا فلا، فلا تقول : فُعَـلُ المعـدول لا ينصـرف . فتصـرف فُعَـلاً وإن كان عبارةً عن عُمَرَ مثلاً، لأنه في نفسه لا مانع له إلا العلمية وحدها، فكذلك فَعْلان في كلام الناظم وفُعْلان ، همـا علمـان مزيـدٌ آخرهمـا ألف ونون، فصار حكمهما حكم سلمان وعثمان، ولا اعتبار بفَعْلانـة وفُعْلانة؛ لأنهما ليسا بمؤنثيهما ؛ لأن ذلـك إنمـا يكـون في الصفـات ، وقد صارت هذه أعلاماً .

---

(١) أي : ومنع صرف فُعلان .

(٢) سقط من الأصل و(أ) .

وإنما تتنزل الأمثلة منزلة الممثَّل بها إذا جعلت في موضعها ، كقولك : هذا رجلٌ فَعْلان - إذا قصدت مذكر فَعْلى - وهذا رجل فَعْلان - إذا قصدت مذكَّر[1] فَعْلانة - وهذا مبيَّنٌ في أبواب ما لا ينصرف .

ثم قال :

... ... والزَمْهُ في نحو طويلٍ وطويلةٍ تفي

الضمير في « الزمه » عائدٌ على فِعَال ، يعني أن فِعالاً لازمٌ فيما كان من الصفات على نحو طويلٍ وطويلةٍ ، مما هو صفةٌ معتل العين بالواو على فَعِيل أو فَعِيلة بمعنى فاعل وفاعلة . وقد تقدم له الكلام على الصحيح العين وغيره . وإنما قصد ها هنا أن يتكلم على أن فِعَالاً لازم في هذا النوع . ومعنى اللزوم فيه يحتمل أن يكون معناه أنه لا يأتي لهما جمع تكسير على غير هذه البنية، بخلاف ما تقدم من الأمثلة، فإنها قد يشارك فِعَالاً فيها غيره ، كما تقول في فَعْل وفِعْل : إنهما يجمعان أيضاً قياساً على فُعُول فتقول : كَعْب وكُعُوب ، وفَلْس وفُلُوس ، وجِذْع وجُذُوع ، وعِرْق وعُرُوق . وكما تقول في فَعِيل الصفة ما عدا طويلاً وطويلة : إنه يجمع على فُعَلاء أيضاً نحو : حليم وحُلَماء ، وفقيه وفُقَهاء ، ونبيه ونُبَهاء ، وكريم وكُرَماء ، وما كان

---

(١) في النسخ : مؤنث ، وهو سهو . ورسم عليها في الأصل : كذا .

نحو هذا فيشارك فِعَالاً فيها[1] غيره ، فلهذا نبَّه على هذا المعنى في طويل وطويلة ، ويعني أنه لا يتجاوز فِعَالٌ في كل فَعِيل وفَعِيلة بمعنى فاعل وفاعلة إذا كانت / عينه وواً إلى جمع تكسير سواه . نَعَم يجوز أن [٢٨٢] يجمع جمع تصحيح إذا اجتمعت شروط التصحيح ، ولا كلام فيه هنا، بخلاف غيره مما هو من الصفات على فعيل فإنه يأتي أيضاً على فعلاء أو أفعلاء ، كما يأتي في موضعه ، فلذلك نبه على اللزوم لفعال.

ونظير طويل وطويلة قويم وقويمة تقول فيهما : قوام ، لا غير .

وعلى هذا المعنى نبه أيضاً في التسهيل[2] بقوله : « ولم يجاوز[3] في نحو طويل وطويلة إلا إلى التصحيح » . وقال سيبويه[4] : « وأما من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات فإنه لم يكسر على فُعَلاء ولا أفعلاء ، استغنوا عنهما بفعال، لأنه أقل مما ذكرنا ، وذلك قولك : طويل وطوال، وقويم وقوام » .

ويحتمل أن يكون مراد الناظم التنبيه على أن مثل طويل وطويلة لم تأت له العرب بجمع قلة إلا جمع التصحيح ، فيكون قصده مقصوراً

---

(١) في الأصل : فيهما ، وهو خطأ .

(٢) التسهيل : ٢٧٣ .

(٣) في (س) يجاوزه .

(٤) الكتاب ٣/٦٣٥ .

على التنبيه على جمع التكسير الموضوع للقلة ، وأنـه لم يسـمع في هـذا النوع ، فلا ينبغي أن يجمـع علـى غـير فعـال في القلـة والكـثرة إلا إن ذهبت مذهب جمع التصحيح بالواو والنون ، أو بالألف والتاء .

ويستشعر هذا من التسهيل ، وفي هذا النظم ما يدل عليه بقوله[1] : «تفـي» ، أي : تَـفِ[2] بـالمقصود حتـى لا ينقصـك منــه مطلــب ، لأن العرب وضعته للقليل والكثير، فدلالته وافية بالغرض المقصود من القلـة أو الكثرة، ويكون هذا البناء من جملة ما نبَّه عليه أول الباب بقوله :

وبعض ذي بكثرة وضعاً كُفِي كأرجُلٍ والعكسُ جاء كالصُّفِي

فهذا من العكس الذي جـاء . وقـد تم الكـلام علـى تفسـير هـذا الفصل على ظاهر كلامه فيه ، وبقي النظر فيه من جهة صحة ما قالـه فيه :

فاعلم أن فيه ـ فيما يظهر ـ إخلالاً كثيراً بأحكام هذا الجمع الذي هو فِعَال ، ومخالفةً[3] لكلامه في التسهيل وكلام غيره من النحويين :

فأما البناء الأول ، وهو فَعْلٌ ، فلم يستثن من القياس فيه إلا يائي العين ، وأما في التسهيل[4] فاستثنى شيئين : اليائيَّ العين ، واليائيَّ الفـاء

---

(١) في (س) : لقوله .

(٢) في (س) : تفي .

(٣) في (أ) : أو مخالفة .

(٤) التسهيل : ٢٧٢ .

نحو يَعْرٍ[1] ، قالوا : يِعَار ، وهو نادر ، فلا يقال[2] على قياسه في يَتْنٍ[3] : يِتَان. بل نقول: لا يقال في كل ما كانت فاؤه ياء : على أي الأبنية كان ، فيِقَاظٌ في / جمع يَقُظ أو يقظان نادر سماعاً ، وإنما ذلك لثقل [٢٨٣] الكسرة على الياء ، ولذلك يقول بعضهم : لم يأت في الكلام كلمة أولها ياء مكسورة إلا يِعَار ويِقَاظ خاصة .

فالحاصل أن اليائيَّ الفاء لا يجمع على فِعَال بوجه ، وكذلك لا يجمع أيضاً على فِعَل للعلَّة المذكورة. وظاهر إطلاق الناظم الجواز فيهما.

وقد يجاب عنه بأن هذا لما كان نادراً وشاذاً في المفرد والجمع معاً لم يحتج إلى التنبيه عليه في الجمع لامتناعه لغة لا لامتناعه في الجمع خاصة .

وأما البناء الثاني ، وهو فَعْلَة ، فعليه فيه من الاعتراض أنه أخرج من القياس ما كان منه معتل العين بالياء ، لقوله بعد ما قدم فَعْلاً

---

(١) اليَعر : الشاة أو الجدي أو العَناق ـ الأنثى من المعز والغنم من حين يولد إلى تمام الحول ـ يُشد ويربط عند زُبية الأسد أو الذئب ونحوهما ، ويغطى رأسه ، فإذا سمع الأسد صوته جاء في طلبه فوقع في الزُّبية فأُخذ ، والشاة أو الجدي ربط أو لم يربط.

(٢) في (أ) : فلا يقاس .

(٣) اليَتْن في الأصل : أن تخرج رجلا المولود قبل يديه . قال أبو علي : وربما سمي الولد يَتْناً . انظر المخصص ١٩/١ .

وفَعْلَة:

وقلّ فيما عينه الياء منهما

وإخراجه عن القياس غير مستقيم ، وقد أدخله في القياس في التسهيل ، ونبه عليه بقوله[1] : « ولفَعْلَة مطلقاً » يعني سواءٌ أكان معتل العين بالياء أم لا ، وكذلك يقول النحويون ، قال سيبويه[2] : « وإذا كسَّرْتَ فَعْلَةَ من بنات الياء والواو على بناء أكثر العدد كسَّرتها[3] على البناء الذي كسَّرتَ عليه غير المعتل ، وذلك قولك : عَيبة وعَيبات وعِياب، وضَيعة وضَيعات وضِياع ، وروضة وروضات ورياض ، وقوله: « على البناء الذي كسَّرتَ عليه غير المعتل » يعني نحو صَحفة وصِحاف، وقَصْعة وقِصَاع .

هذا (ما)[4] قال في الاسم ، وكذلك ذكر في الصفة أن جميع ما لحقه الهاء من فَعْل يجمع على فِعَال نحو عَبْلَة وعِبَال[5] ، وغيره. ولم يستثن من ذلك يائي العين من غيره ، فالظاهر أن هذا التقييد من الناظم جرى على وَهْمٍ لا على تحقيق ، وا لله أعلم .

---

(١) التسهيل : ٢٧٢ .

(٢) الكتاب ٥٩٣/٣ .

(٣) في (س) : كسرها .

(٤) سقط من الأصل و(أ) .

(٥) الكتاب ٦٢٧/٣ .

وأما البناء الثالث ، وهو فَعَلٌ ، فالاعتراض عليه من وجهين :

أحدهما : أن ظاهر إطلاقه أن يكون قياس فِعَالٍ فيه في الاسم والصفة معاً، إذ[1] لم يقيده باسمية ، ولأن ما قبله مطلَقٌ في الاسم والصفة. ولم ير ذلك في التسهيل ، بل قيد هذا الحكم بالاسمية فقال[2] : « ولِفَعَلٍ اسماً غير مضاعف ولا معتل اللام » .

فأخرج الصفة عن هذا الحكم ، وهنا أطلق القول، فكلامه منتقضٌ.

والجواب عن هذا : أن كلامه في هذا النظم أجرى على كلام النحويين ، فإنهم (في ذلك)[3] يطلقون القول بالقياس في الاسم والصفة على الجملة ، نص على ذلك سيبويه وغيره ، وليس عندهم في ذلك / خلاف فيما أذكر الآن ، وإنما الذي جاء مخالفاً لهم كلامه [٢٨٤] في التسهيل ، ألا ترى كيف قال سيبويه في الصفة[4] : « وأمَّا ما كان فَعَلاً فإنهم يكسِّرونه على فِعَال كما كسَّروا الفعل ، واتفقا عليه كما أنهما متفقان عليه في الأسماء » ثم مثّل ذلك بحِسَان وسِبَاط وقِطَاط . وكذا قال غيره ، فلا اعتراض على الناظم هنا .

---

(١) في الأصل : إذا .

(٢) التسهيل : ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٣) سقط من (س) .

(٤) الكتاب ٦٢٨/٣ .

والوجه الثاني من الاعتراض : إطلاقه القول في استثناء المضاعف في الاسم والصفة معاً ، وأن فِعالاً فيه قليلٌ فيهما أو معدوم ، وذلك ليس على إطلاقه ، وإنما يصح ذلك في الاسم خاصة ، حيث اقتصروا في تكسيره على أفعال نحو : فَنَن وأفنان ، وطَلَل وأطلال ، ولَبَب[1] وألباب . فلم يجاوزوه كما لم يجاوزوه في الأقدام والأرسان سماعاً من العرب . وأما الصفة فظاهر كلام سيبويه أن فِعَالاً قياسٌ فيه ، حيث أطلق في[2] أن فَعَلاً يجمع على فِعَال ، ولم يُقَيِّدْهُ بعدم تضعيف[3] ، بل أتى بمثال منه في قاعدة الجواز ، وهو قَطَطٌ وقِطَاطٌ . فدلَّ بظاهره القريب من النص أن المضاعف مع غيره في فِعَال سواءٌ في أنه قياسٌ، وهو أيضاً لم يستثن معتلاًّ من غيره . فظاهره أنَّ فِعَالاً جارٍ في الجميع، وعليه يدلُّ إطلاقه . وهو خلاف ما ذكره الناظم ، ومثل كلام سيبويه يأتي كلام النحويين، وهو اعتراض ثالث على كلام الناظم . ووجه رابع من الاعتراض ، وهو أنه استثنى اعتلال اللام بقوله :

مالم يكن في لامه اعتلال

ولم يستثن اعتلال العين، فدل أنه عنده مما يجمع على فِعَال قياساً. وليس كذلك . وفَعَلٌ المعتل العين عند سيبويه وغيره على قسمين —

---

(١) اللبب : موضع القلادة من الصدر .

(٢) في (س) : أطلق أن .

(٣) في (س) : التضعيف .

أعني الاسم دون الصفة ـ :

أحدهما : أن يكون مذكَّراً نحو: تاجٍ وقاعٍ . وهذا إنما يجمع في الكثير على فِعْلان نحو: قِيعان وتِيجان .

والثاني : أن يكون مؤنَّثاً كنارٍ وساقٍ . وهذا أيضاً إنما يجمع في الكثير على فُعْل نحو: نُورٍ وسُوقٍ . ولم يذكر أحد منهم ـ فيما رأيت ـ أنه يجمع على فِعَال . وعلى هذا السبيل جرى في التسهيل . وهو مخالف لغيره كما ترى .

وأما البناء الرابع وهو فَعَلة ، فإنه جعله في الحكم مثل فَعَل العديم الهاء ، وقد تقدم له في فَعَلٍ حكمان ، أحدهما : عموم فِعَال له اسماً كان أو صفة ، والثاني : استثناء المعتل اللام والمضاعف .

فأمَّا الحكم الأول فصحيح ؛ لأن « فَعَلة » في الصفة جمعها على فِعَال كحَسَنة وحِسَان . وأما الحكم الثاني فغير صحيح ؛ لأنه لم / [٢٨٥] يستثن في كتاب التسهيل المضاعف ولا المعتل اللام ، بل جعل فِعَالاً جمعاً له على الإطلاق ، وسواءٌ[1] أكان مضاعفاً أم لا ، وسواءٌ أكان معتل اللام أم لا . وكذلك يقول غيره .

وأما البناء الخامس ، وهو فُعْلٌ ، فعليه فيه اعتراضان :

أحدهما : أن ظاهره جريان القياس فيه في الاسم والصفة معاً ؛

---

(١) في (س) : سواء . دون واو .

إذ لم يقيد ذلك بالاسمية (ولا بالوصفية ، فيجري في ظاهره على حكم ما تقدم . وذلك غير صحيح ، وإنما يجمع قياساً الاسم لا الصفة، وقد قيده في التسهيل[1] بالاسمية[2]) ، ولا بد من ذلك ، لأن الصفة لا تجمع قياساً إلا بالواو والنون إن وجدت الشروط ، أو بالألف والتاء. وأما التكسير فلم يكسر إلا قليلاً ، حكى سيبويه[3]: مُرٌّ وأمرار. فلا يصح هذا الإطلاق على حال .

والثاني : أن الاسم أيضاً لا يقاس فيه فِعَالٌ هكذا مطلقاً ، بل لا بد من اشتراط ألا يكون معتل العين ، وألا يكون معتل اللام ، فإنه إن كان معتل العين مثل: حوت وكوب وكوز لم يجمع على فِعَال أصلاً ، وإنما يجمع على فِعْلان في الكثرة نحو:حِيتان وكِيزان. وإن[4] كان معتل اللام لم يجاوز أفعالاً نحو: مُدْيٍ وأمْداء ، نصَّ عليه سيبويه وغيره ، بل المؤلف في التسهيل[5] في قوله : « ولاسمٍ على فِعْلٍ أو فُعْلٍ ما لم يكن كمُدْيٍ أو حوتٍ » فهذا إخلال كما ترى .

وأما البناء السادس ، وهو فِعْلٌ ، فيرِدُ عليه مثل ما ورد على ما

---

(١) التسهيل : ٢٧٣ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٣) الكتاب ٣/٦٣٠ .

(٤) في (س) : فإن .

(٥) التسهيل : ٢٧٣ .

قبله من الاعتراضين :

أحدهما : أن ظاهره جريان القياس في الاسم والصفة . وليس كذلك ، لأنَّ سيبويه[1] أخبر أنهم يقتصرون في الصفة على أفعال في القلة والكثرة ، نحو جِلْف وأجلاف ، ونِضْو وأنضاء . هذا هو الغالب فيه إلا ما شذَّ ممَّا جاء على غير فِعَال ، وأمَّا فِعَالٌ فمعدوم فيه رأساً فيما نقل . وقد تحرز منه في التسهيل فقيده بكونه اسماً كما تقدم نقله فوق هذا .

والثاني : أن الاسم لا يجتمع على « فِعال » هكذا مطلقاً إلا الصحيح والمضاعف والمعتل اللام، وأما المعتل العين فعلى وجهين : معتل بالواو، ومعتل بالياء . فالمعتل بالياء بابه فُعُول لا فِعال كفُيُول ودُيُوك وجُيُود[2] . ولا يقال: فِيَال ولا دِيَاك ، إلا أن يُسمع . وقالوا في المعتل بالواو: ريح ورِياح . ولم يقولوا : رُوُوح./ والعلة في ذلك [٢٨٦] أن العرب حكموا لهما بحكم فَعْلٍ ، حيث خصُّوا بنات الياء بفُعُول ، وبنات الواو بفِعَال كبُيُوت وحِيَاض . ولا أرتَهِنُ في المعتلِّ بالواو أن فِعَالاً فيه فاشٍ في السماع ، ولكنّه قياسه . ولم يذكره سيبويه إلا في

---

(١) الكتاب ٦٢٩/٣ .

(٢) في الأصل و(أ) : وحنود ، وهو تصحيف . هذا ويجمع الجيد على أجياد وجيود .

مساق السماع فيما قد يظهر منه ، لأنه قال[1]: «وقالوا في فِعْلٍ من بنات الواو : رِيح وأرْواح ورِياح ، ونظيره: أبْآر وبِئَار» ثم علل ذلك بمعنى ما تقدم آنفاً. وكلامه يحتَمل[2] ، يمكن أن يُحمَل محمل القياس ، فلا يبقى على الناظم إلا المعتلُّ العين بالياء ، فكلامه فيه على غير وجهه . فهذه الأبنية فيها ما ترى من النظر ، والله أعلم .

* * *

وبفُعُولٍ فَعِلٌ نحو كَبِدْ ... يُخَصُّ غالباً كذاك يَطَّرِدْ
في فَعْلٍ اسماً مطلَق الفا وفَعَلْ ... له وللفُعَالِ فِعْلانٌ حَصَلْ
وشاع في حوتٍ وقاعٍ مَعَ ما ... ضاهَاهُمَا وقَلّ في غيرهما

فُعُولٌ : بناءٌ من أبنية الجمع ، جعله في هذا النظم جمعاً لأبنيةٍ ، قدم منه الكلام عل فَعِلٍ ، فقوله : « وبفُعُولٍ » متعلق بـ « يُخَص » ، و « فَعِلٌ » مبتدأٌ خبره « يُخَصُّ » وقدم معمول الخبر على المبتدأ على ما تقدم من عادته . ويعني أن فُعُولاً يُخَصُّ[3] به من المفردات فَعِلٌ - بفتح الفاء وكسر العين - فيكون فيه قياساً . ومعنى الاختصاص أنه لم يأت له في الكثرة إلا فُعُول ، فلم يكسَّر على غيره كما كُسِّرَ غيره من

---

(١) الكتاب ٥٩٢/٣ .

(٢) في (س) : محتمل .

(٣) في الأصل : يختص .

الأبنية . وإنما له في القلة أفعالٌ خاصة ، وفي الكثرة فُعُولٌ ، وذلك لقلته في الأبنية ـ أعني فَعِلاً ـ فلم يجاوزوا ذلك فيه . وقوله : « نحو كَبِدْ» تمثيلٌ أحرز به شرطاً في جمع فَعِلٍ على فُعُول ، وهو أن يكون اسماً لا صفة ، فإنه إن كان صفة لم يجمع على فُعُولٍ أصلاً . وإنما اقتصر به على أفعال نحو: نَكِدٍ وأنكاد ، هذا إن كُسِّرَ ، وهو قليلٌ ، وإلا فالقياس فيه التصحيحُ لا التكسير . هكذا يقول سيبويه[1] ؛ لأنَّ باب الصفات[2] التصحيح ، وباب الأسماء التكسير . فأما إذا كان فَعِلٌ اسماً فحينئذ يجمع على الفُعُول قياساً عند الناظم ، وذلك قولهم : كَبِد وكُبُود ، ونَمِر ونُمُور ، ووَعِل ووُعُول ، ونحو ذلك .

واعلم أن الناظم في قياس هذا الجمع في فَعِلٍ مخالف في ظاهر أمره للنحويين من وجهين :

/ **أحدهما** : جعله إياه قياساً فيه ، وليس كذلك عند غيره ، بل هو موقوفٌ على السماع لقلّتِهِ ، وقلّما يجاوزون به بناءَ أدنى العدد ، [٢٨٧]
وذلك أفعالٌ ، فيقولون : أكبادٌ ، وأنمارٌ ، وأوعالٌ ، وأكتافٌ . وهذا نَقْلُ سيبويه[3] ، والناظم صرَّح هنا وفي التسهيل[4] بالقياس كما ترى .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٦٣٠ ـ ٦٣١ .
(٢) في (س) : الصفة .
(٣) الكتاب٣/٥٧٣ .
(٤) التسهيل : ٢٧٤ .

والثاني : أن كلامه يعطى أن فعلاً في الكـثرة يُخـصُّ بفُعُـول ولا يجمع على غيره عند إرادتها . وهذا ليس كذلك ، لما نقله سيبويه مــن أن العرب يجمعونه على أفعال إذا أرادوا الكثرة ، ألا تراه كيف قال[1] : «وأمَّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعِلاً فـإنك[2] تكسِّـرُهُ مـن أبنيـة أدنى العدد[3] على أفعالٍ». و لم يقل : تُكَسِّرُهُ إذا أردتَ أدنـى العـدد ، أو في أدنى العدد . قال : « وقلّما يجاوزون هذا البناء[4] ». ثـم ذكـر مـا نقل من تكسيره على فُعُولٍ ، وأن ذلك قليلٌ . فأنت ترى بنـاء الأقـلّ قد أغنى عن بناء الأكثر ، فلم يُخصَّ فُعُولٌ إذاً بالدلالة على الكثرة في فَعِلٍ لمشاركة[5] أفعالٍ له في ذلـك .وذلـك خـلاف مـا يظهـر مـن هـذا النظم .

والجواب عن الأول أن يقال : لعل ابن مالك استقرأ فيه من كلام العرب كثرة أدَّتْهُ إلى القول بالقياس ، ولـه[6] مـن هـذا النحـو في كتبـه كثير.

(١) الكتاب ٥٧٣/٣ .

(٢) في الكتاب : فإنما .

(٣) سقط من (س)

(٤) نص الكتاب : (وقلما يجاوزون به) .

(٥) في (س) : (لمشاركته أفعالاً له في ذلك) .

(٦) في (س) : وليس له .

وعن الثاني : أن الخصوصية المقصودة هنا إنما هي بالنسبة إلى جمعٍ آخرَ من جموع الكثرة، لا بالنسبة إلى ما يدل على الكثرة عند العرب، ولا شك أن فَعِلاً لم يأت له في الغالب مثالُ[1] كثرة إلا[2] فُعُول، فكلامه صحيحٌ .

وقوله : « يُخصُّ غالباً » نَكَّتَ[3] بالغلبيَّة على ما جاء من جموع الكثرة مشاركاً لفُعُول ، وهو غير غالب ، وذلك فِعَالٌ ، فإنه قد جاء في فَعِلٍ قليلاً ، قالوا: ظَرِبٌ وظِرابٌ . (والظَّرِبُ : ما نتأ من الحجارة وحُدَّ طَرَفُهُ ، ونظيره من الصفات : طَرِبٌ وطِرَابٌ[4]) أنشد سيبويه[5] :

حتى شآها كَلِيلٌ مَوهِناً عَمِلٌ باتت طِرَاباً وبات الليلُ لم يَنَمِ

وشاركه أيضاً قليلاً : فُعُلٌ ، قالوا : نَمِرٌ ونُمُرٌ ، أنشد سيبويه[6] :

فيها عَيائِيلُ أُسُودٌ ونُمُرْ

وحرَّكَ الميم وأصلها السكون كأُسْدٍ .

وتنبيهه بالغلبة على هذا أحسنُ في التحرز من إطلاقه في

(١) في (س) : مثل .
(٢) في الأصل و(أ) : ولا فُعُول .
(٣) أي : أشار. في مستدرك تاج العروس: « ونكت في العلم بموافقة فلان: أي أشار» .
(٤) ما بين القوسين ساقط من (س) .
(٥) الكتاب ١١٤/١ . والبيت لساعدة بن جؤية الهذلي ، وقد تقدم .
(٦) تقدم البيت وتخريجه في هذا الباب عند الحديث عن فُعُل ص : ٦٨ .

التسهيل[1]، إذ قال: «وانفرد - يعني فُعُولٌ ـــ مقيساً بنحو كَبِدٍ» . ولم يذكر المشاركة. فاعترض عليه شيخُنا القاضي في عرض الجموع بأنه كان ينبغي له أن يذكر فَعِلاً فيما وقعت (فيه)[2] المشاركة، فإنه قد ذكر في فصل فِعَالٍ - يعني في التسهيل[3] - أنَّ فَعِلاً يجمع عليه، / قال [٢٨٨] : فوجه الصواب أن يكون من جنس ما شارك فيه فُعُولٌ فِعالاً ، وهو قياسٌ في فُعُولٍ ، وسماعٌ في فِعَالٍ » . فعبارته ها هنا أحسنُ .

ثم قال :

... ... كذاك[4] يطَّردْ

في فَعْلٍ اسماً مطلق الفا ... ... »

ضمير « يطَّرد » عائد على فُعُولٍ ، يعني أنه يطَّردُ أيضاً الجمع على فُعُولٍ في فَعْلٍ ساكنَ العين ، سواءٌ أكان مفتوحَ الفاء أم[5] مضمومَها أم مكسورَها ، وهو المراد بقوله: « مطلقَ الفا » أي : مطلقَ الفاء بالنسبة إلى الحركات . وقد انتظم هذا الإطلاق ثلاثة أبنية : فَعْلٌ ، وفِعْلٌ ،

(١) التسهيل : ٢٧٤ .

(٢) عن (س) .

(٣) التسهيل : ٢٧٣ .

(٤) في الأصل : (كذا يطرد) .

(٥) في الأصل و(س) : أو .

وفُعْلٌ ، ولكن قيَّدها بالاسمية في قوله: اسماً » ، فخرج بذلك فَعْلٌ وفِعْلٌ وفُعْلٌ إذا كانت صفات. أما فَعْلٌ - بفتح الفاء - إذا كان اسماً فمثاله: نَسْرٌ ونُسُورٌ، وفَهْدٌ وفُهُودٌ ، وكَعْبٌ وكُعُوبٌ ، وفَحْلٌ وفُحُولٌ . وفي المضاعف : صَكٌّ وصُكُوكٌ ، وبتٌّ وبُتُوتٌ . وفي المعتل : عَينٌ وعُيُونٌ، وبَيتٌ وبُيُوتٌ ، ودَلْوٌ ودُلِيٌّ ، وثَدْىٌ وثُدُيٌّ ، ونحو ذلك . لكن المعتل تارةً يكون معتلَّ اللام ، - وما قال فيه صحيحٌ - وتارةً يكون معتل العين ، واعتلالها إما بالياء ، وكلامه فيه صحيحٌ أيضاً ، وإما بالواو ، وكلامه فيه غيرُ صحيح ؛ لأن الواويَّ[1] العين لا يجمع على فُعُولٍ قياساً ، لثقل الضم مع الواوات فعَوَّضُوا عنه فِعَالاً كثَوب وثِيَاب ، وما جاء منه على فُعُول شاذٌّ ، حكى سيبويه[2] : « فَوْجٌ وفُئُوجٌ[3] » ، قال : «كما قالوا : نَحْوٌ ونُحُوٌّ كثيرةٌ » .

قال : « وهذا لا يكاد يكون في الأسماء ولكن في المصادر » . ثم بين علة ذلك بما تقدم معناه . فالناظم لم يستثن في فُعُولٍ ما عينه واو من فَعْلٍ، فلزمه الاعتراض لذلك .

وأما إذا كان فَعْلٌ صفة ففُعُولٌ فيه غير قياس ، وذلك نحو: كَهْل

---

(١) في الأصل و(أ) : الواو في العين .

(٢) الكتاب ٣/٥٨٨ .

(٣) رُسمت في طبعة الكتاب : فُؤُج .

وكهُول ، وفَسْل وفُسُول ، وإنما بابه فِعَالٌ خاصة .

وأما فِعْلٌ ـ بكسر الفاء ـ فمثاله عِدْل وعُدُول ، وحِمْل وحُمُول ، وجِذْع وجُذُوع ، وعِذْق[1] وعُذُوق ، وعِرْق وعُرُوق ، وفي المضاعف: لِصٌّ ولُصُوصٌ . وفي المعتل نِحْيٌ[2] ونُحِيٌّ . وما أشبه ذلك.

وأما إذا كان صفة فلا يجمع على فُعُول ولا على غيره قياساً ، وإنما يقتصر به على أفعال في القليل والكثير ، قال سيبويه[3] : « جعلوه بدلاً من فُعُولٍ وفِعَالٍ » .

وأما فُعْلٌ ـ بضم الفاء[4] ـ فمثاله : بُرْدٌ وبُرُودٌ ، وجُنْدٌ / وجُنُودٌ ، [٢٨٩] وبُرْجٌ وبُرُوجٌ ، وجُرْحٌ وجُرُوحٌ . وظاهر هذا الكلام جريانه في المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام، أما[5] المضاعف فليس قياسه إلا فِعَالاً في الكثير ، وقد جاء : خُصٌّ وخُصُوصٌ ، وحُصٌّ[6] وحُصُوصٌ ،

---

(١) في الأصل و(أ) : غدق ، بالغين المعجمة والدال المهملة ، ورسمت دون نقط في (س) . ولم أجده . والعِذق : كل غصن له شعب ، وقنو النخلة ، وعنقود العنب .

(٢) في (س) : نجى ، وهو تصحيف . والنحي : زِقٌّ السمن ، ونوع من الرطب ، وسهم عريض النصل .

(٣) الكتاب ٦٢٩/٣ .

(٤) في (س) : العين ، وهو سهو .

(٥) في (س) : وأما .

(٦) الحصُّ : الوَرس يصبغ به ، والزعفران .

ولكنه نادر ، فكيف يجعله الناظم قياساً على ما اقتضاه إطلاقه . وقد استثنى في التسهيل[1] المضاعف من فُعْلٍ فأخرجه عن كونه قياساً ، ثم جعله من قبيل الشذوذات ، وهو موافق هناك لغيره . وأمَّا المعتل العين نحو حُوْتٌ ففُعُولٌ فيه معدومٌ أو شاذ إن كان ، وإنما جمعه في الكثير على فِعْلان كما سيأتي إثر هذا ، قال سيبويه[2] : « فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تكسِّرْهُ على فُعُولٍ ولا فِعَالٍ ...» إلى آخره . وقد تقدم نقل هذا قَبْلُ. وأما المعتل فانفرد به أفعالٌ كمُدْيٍ وأمداء . وقد تقدم أيضاً. فإطلاق الناظم في هذه المسألة وَقَعَ على غير احتراز كالفصل قبله .

وأما إن كان صفةً فقد تقدم أنه قليل ، وأنهم إنما جمعوه على أفعال، فلذلك قيده الناظم بقوله : « اسماً » ليخرج الصفة .

ثمَّ قال : « وفَعَلْ له » . هذا البناء يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون راجعاً إلى حكم فِعْلان ، كأن الكلام على فعول قد تم ثم ابتدأ الكلام على فِعْلان ، ويعني أن بناء فِعْلان ـ بكسر الفاء ـ من جموع التكسير يكون قياساً لأبنيةٍ أحدها فَعَلٌ ـ بفتح الفاء والعين ـ هكذا رأيتهُ مضبوطاً هنا، وفي التسهيل[3] تكلم عليه أيضاً

---

(١) التسهيل : ٢٧٣ .

(٢) الكتاب ٥٩٣/٣ .

(٣) التسهيل : ٢٧٦ .

وقاسه. وفيه من النظر ما أذكره إثر هذا إن شاء الله . ولم يقيد هذا النوع بقيد، ومثاله : خَرَبٌ[1] وخِرْبانٌ ، وبَرَقٌ[2] وبِرْقانٌ ، وشَبَثٌ وشِبْثَانٌ ، وورَلٌ ووِرْلانٌ . وفي المعتل : فتًى وفِتيانٌ ، وقاعٍ وقِيعانٌ ، وساجٌ وسِيجانٌ ، ونارٌ ونِيرانٌ ، ونحو ذلك . وسيذكر المعتل العين ، لكن إطلاقه في هذا النوع غير معترض ، وذلك أنه لم يقيده بكونه اسماً، فيفهم له أن هذا الحكم عام في الاسم والصفة ، وليس كذلك ، وإنما هو مختص بالاسم ، وبذلك قيده في التسهيل[3] ، ولم يذكر غيره قياسه في الصفة أصلاً ، بل هو فيه إما معدوم ، وإما شاذ إن وجد .

ووجه ثانٍ في هذا الإطلاق ، وهو اقتضاؤه جمع جميع أصنافه من صحيح ومعتل ومضاعف . وليس / كذلك ، بل هو في الصحيح [٢٩٠] وحده ، أما المضاعف فبابه أفعال خاصة ، وأما المعتل اللام فبابه فُعُولٌ لا فِعْلان ، وإنما فِعْلانٌ فيه[4] قليلٌ ، وأما المعتل العين فقد ذكره إثر هذا، فهو الذي نبه على ما فيه وحده .

ثم إن الناظم على مقتضى هذا التفسير ينازع في كونه جعل فِعْلان قياساً في فَعَلٍ ، مع أن النحويين سيبويه وغيره إنّما ظاهر

---

(١) الخرَبُ : ذكر الحبارى ، والشعر المختلف وسط مرفق الطرس .

(٢) البَرَقُ : الحَمَلُ ، فارسيٌّ معرَّبٌ ، ويجمع على أبراق وبِرقان وبُرقان .

(٣) التسهيل : ٢٧٦ .

(٤) في (س) : فهو .

كلامهم أنه سماع لا قياس ، لأنهم إنما يسوقونه مساق المنقول خاصة، قال سيبويه[1] : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلاً فإنك إذا كسَّرتها لأدنى العدد بنيته على أفعال » . ثمَّ مثَّله ، ثم قال : « فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على فِعَالٍ وفُعُولٍ » . ثم قال : « وقد يجيء إذا جاوزوا أدنى العدد على فُعْلانَ وفِعْلانَ » . فظاهر هذا المساق يقتضي أنه مسموع ، وبذلك صرح غيره . لكن يجاب عن هذا الأخير بأنه مذهب له ، ذكره في التسهيل ، ولم يقيد أنه سماع بل أطلق القياس فيه ، والخلاف في المسألة خلاف في شهادةٍ بشهرة السماع فيه حتى يصح القياس أو عدم شهرته فلا يقاس . ولا شك أن قول الجمهور أولى . والله أعلم .

الاحتمال الثاني في تفسير كلام الناظم أن يكون فَعَلٌ في قوله: « وفَعَلْ له » راجعاً إلى فُعُول أولاً ، كأنه قال : وفَعَلٌ ثابتٌ لفُعُول ، يُجمعُ عليه قياساً ، فيقال : أَسَدٌ وأُسُودٌ ، وذَكَرٌ وذُكُورٌ ، والقياس في هذا ذكره النحويون ، إلا أن الاعتراض على إطلاقه[2] بالصفة وارد على هذا التفسير أيضاً ؛ إذ ليس فُعُولٌ في الصفة جمعاً لفَعَل ، وإنما بابه فِعَالٌ كما تقدم بيانه .

(١) الكتاب ٣/٥٧٠ .

(٢) في الأصل : الإطلاق .

وأما الاعتراض بالمعتل فيرد أيضاً على نوع آخر ، وذلك لأنَّ المعتل العين بابه فِعْلان كما سيذكره إثر هذا عند تمثيله بقاع ، ففُعُولٌ غير داخل فيه . وكذلك المضاعف يرد عليه ؛ إذ لا يجمع على فُعُولٍ كما لا يجمع على فِعْلان ، وإنما يصح كلامه في المعتل اللام .

وأما الاعتراض عليه بمخالفة النحويين في التفسير الأول فلا يرد عليه في هذا التفسير ، لكن يرد عليه على وجه آخر من حيث خالف مذهبه التسهيل ، ولهذا لما كانت هذه الاعتراضات الثلاثة واردة عليه في كلا التفسيرين حملتهما كلامه ، ولم أقتصر في شرح كلامه على أحدهما .

ثم التحقيق في الموضع أنه إنما قصد هذا التفسير الثاني / لأنه قد [٢٩١] عد بعد ذلك فَعَلاً على وجهين ، معتل العين وغير معتلها ، فالمعتل شائع مقيس ،وهو الذي مثل بقاع ، والصحيح قليل ، وهو الذي أشار إليه بقوله : « وقل في غيرهما » ، على ما يذكر إن شاء الله ، وإذا كان كذلك تعيَّن هذا الثاني ، وإنما ذكر الأول على حسب الفهم السابق لبادِي الرأي ، وعلى الثاني حمله ابن الناظم[1] ، إلا أنه استشعر من قوله : « وفَعَلْ له » أيضاً حيث أطلق القول فيه ولم يقيده باطرادٍ أنه محفوظٌ فيه . وما قاله خلاف الظاهر من كلام أبيه، فقد مر

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٧٧٧ .

له مواضعُ كثيرة ، وتأتي أُخرُ، لا يقيدها باطراد مع أنها مطَّردة ، فما فسَّرَ به ضعيفٌ ، والله أعلم .

ثم قال : « وللفعال فِعْلانُ حَصَلْ » ... إلى آخره ، من ها هنا ابتدأ حكمُ فِعْلانَ ، فذكر له ثلاثة أبنية :

البناء الأول : فُعَالٌ - بضم الفاء - يعني أنه يُجمَعُ على فِعْلان قياساً ومثاله : غُرابٌ وغِرْبانٌ ، وعُقَابٌ وعِقْبانٌ ، وغُلامٌ وغِلْمانٌ ، وبُغاثٌ وبِغْثانٌ، وخُرَاجٌ وخِرْجانٌ . ولم يقيده بصحيح من غيره فيجري القياس، فتقول في المضاعف : ذُبابٌ وذِبَّانٌ ، وفي المعتل : حُوارٌ[1] وحِيرانٌ . وكذلك أيضاً لم يقيده بالاسم فيعطي أن الصفة كذلك أيضاً . وهو غير صحيح ، وإنما ذلك في الاسم لا في الصفة كما تقدم تمثيله ، وبذلك قيده في التسهيل[2] ، وإنما جمع فُعَال الصفة على فُعَلاء أو أفْعِلاء على تفصيلٍ يذكره الناظم بعد في فَعِيلٍ ، وإن كان لم يذكره في فُعَالٍ ولم ينبه عليه ، لأنَّ فَعِيلاً وفُعالاً أخوان يجريان في الصفة مجرًى واحداً .

البناء الثاني : فُعْلٌ إذا كان معتل العين ، وهو الذي نبه عليه بالمثال في قوله : « وشاع في حُوتٍ » ، أي : فيما أشبه هذا المثال ،

---

(١) في (س) : حوار وحيران ، وهو تصحيف ، والحُوار : ولد الناقة حين يولد .

(٢) التسهيل : ٢٧٦ .

وجمع ما جمع من الأوصاف ، ولذلك قال بعد ذكر « قاعٍ » :
وماضاهاهما[1] ، أي: وما أشبههما في أوصافهما . والذي جمَعَ حوتٌ من الأوصاف ثلاثةُ أوصاف : أن يكون معتل العين ، وأن يكون اعتلاله بالواو ، وأن يكون اسماً لا صفة . وأما كونه اسماً فلأنه إن كان صفة فهو قليلٌ ، ولم يتوسعوا في جمعه بغير الواو والنون ، وإنما جمعوه على أفعالٍ ، وقد تقدم ذلك /. وأما كونه معتل العين فلأنه [٢٩٢] إن كان صحيحها لم يجمع على « فِعْلان » قياساً ، وإنما جاء بالسَّماع كما سيذكر إذا نبه عليه إن شاء الله . وأمَّا كونه معتل العين بالواو فلأنه إن كان معتلاً بالياء لم يجمع قياساً على ذلك .

فإن قيل : وأين يُتصور أن يكون فُعْلٌ عينه ياءٌ ؟

فالجواب : أن سيبويه لما تكلَّمَ على فِعْلٍ ـ بكسر الفاء ـ وذكر فيه المعتل العين من ذوات الياء نحو مِيْلٍ وأميالٍ ، وفِيْلٍ[2] وأفيال ، وجِيْدٍ وأجيادٍ ، وذكر أحكامه في الجمع على أنه فِعْلٌ ، جوز أن يكون فُعْلاً بالضم ، لكن العرب قلبت ضمة الفاء كسرة لتصبح الياء التي هي ياء، كما فعلوا ذلك في بِيْضٍ جمع أبيض ؛ لأن أصله بُيْضٌ على فُعْلٍ كحُمْرٍ وصُفْرٍ ، فصُيِّرَ إلى بِيْضٍ . قال سيبويه[3] : « فيكون فُيُول

(١) نص الألفية : « مع ما ضاهاهما » .
(٢) في الأصل و(أ) : وقيل وأقيال ، وهو تصحيف .
(٣) الكتاب ٥٩٢/٣ .

ودُيُوك بمنزلة - خُرْج[1] وخُرُوج ، وبُرْج وبُرُوج ، ويكون فِيَلةٌ بمنزلة ــ خِرَجَة وجِحَرَة ، يعني في أن الجمع لفُعْلٍ لا لفِعْلٍ . وأبو الحسن[2] يخالف في هذا ، ويأبى أن يكون دِيكٌ وفِيلٌ ونحوه إلا فِعْلاً ــ بكسر الفاء - إذ لا يجوز عنده ذلك الاعتلال الذي ذكره سيبويه إلا في الجمع خاصة كبِيْضٍ ، فلو بنيتَ فُعْلاً من البيع قلت على مذهب سيبويه : بِيْعٌ ، وعلى مذهب الأخفش : بُوْعٌ ، وموضع بسط هذا التصريف . والتفريع هنا على مذهب سيبويه ، وإن بنيتَ على مذهب الأخفش وهو الذي يظهر من الناظم في التصريف فيكون هذا القيد معيناً لمحل السماع لا مخرجاً لشيء. وهذا أيضاً صحيحٌ من التقييد . والحاصلُ أن الناظم تحرز بالمثال من اليائي العين وُجِدَ أو لا ، لأن حكمه على ما فرع عليه سيبويه حكم فِعْلٍ ، وفِعْلٌ لا يجمع قياساً على فِعْلان . فإذا اجتمعت الأوصاف الثلاثة قيس جمعه على فِعْلان نحو: حُوتٍ وحِيتان، وهو مثاله ، وعُودٍ وعِيدان، وكُوزٍ وكِيزان ، وغُولٍ وغِيلانٍ ، ونُونٍ ونِينانٍ[3] . فرقوا بينه وبين فُعْلٍ من اليائيِّ أنَّ جمعَ الذي من الياء على فُعُولٍ ، وجمع هذا على فِعْلان ، كما فرقوا بين فِعْلٍ من الياء وفِعْلٍ من الواو، فجمعوا ذا الواو على فِعَالٍ، وذا الياء على فُعُولٍ . هذا تعليل سيبويه ، وهو حسَنٌ .

---

(١) في الكتاب : بمنزلة بروج وحروح .

(٢) انظر الخصائص لابن جني ١٠٥/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٨٦/٣ .

(٣) النون : الحوت ، والنواة ، ويجمع على أنوان كذلك .

البناء الثالث : فَعَلٌ إذا كان معتل العين ،وهو الذي أشار إليــه / [٢٩٣] تمثيله بقاعٍ ــ والقــاعُ : المستوِي مـن الأرض ، وعينـه واو لقولهـم في الجمع: أقواعٌ ـ ومعنى كلامه أنه شاع أيضاً بناء فِعْلان جمعاً لما كـان نحو قاعٍ ، والشياع هنا يريد به الشياع الذي يقاس عليه ، لا أنه يريـد به التنبيه على الكثرة مع التوقف عن بلوغه مبلـغ القيـاس ، لأنـه كثـير جداً بحيث لا يتوقف في القياس عليه . ونبَّـهَ بالمثـال علـى أوصـاف إذا اجتمعت في فَعَلٍ كان الجمع قياساً ، وهي : أن يكون اسمـاً لا صفـة ، وأن يكـون معتـلَّ العـين ، وأن يكـون اعتلالـه بـالواو لا باليــاء ، وأن يكون مذكراً لا مؤنثاً . أمَّا كونه اسماً لا صفـة فـلأن الصفـة لا تجمـع على ذلك ، وقد تقدم التنبيه على هذا . وأمَّا كونه معتـل العين فلأنـه إن كان صحيحها لم يجمع كذلك قياساً ، وسواء أكان معتل الـلام أم مضاعفاً أم لا ، وما جاء بخلاف هذا فقليل ، كما نبه عليه إثـر هـذا . وأمَّـا كـونــه معتلاً بالـواو فلأنه إن كـان معتــلاً بالياء لم يجمع علــى « فِعْلان » وإنما[1] يجمـع على فُعُولٍ ، أي ثبـت لـه قيـاس نحـو : نَـابٍ ونُيُوبٍ، وكأنهم جعلـوا « فِعْـلانَ » في ذوات الـواو عوضـاً مـن فُعُـولٍ لثقله ، كما فرَّقوا في فُعْلٍ المتقدم . وأمَّا كونــه مذكَّراً فلأنـه إن كـان

---

(١) في (أ) : (وإنما لم يجمع) . وهو خطأ .

مؤنثاً لم يكن ليجمع قياساً على فِعْلان ، وإنما كثر فيه فُعْلٌ نحو: دارٍ ودُورٍ ، وساقٍ وسُوقٍ ، ونحو ذلك . فإذا اجتمعت هذه الأوصاف شاع القياس فتقول في قاع : قِيعانٌ ، وفي تاج : تِيجانٌ ، وفي غار : غِيرانٌ ، وفي جار : جِيرانٌ ، وفي ساج : سِيجانٌ ، وما أشبه ذلك

والمضاهاة معناها لغة : المشاكلة ، يقال : ضاهيت ـ بغير همز ـ وعليه كلام الناظم . ويقال : ضاهأت ـ مهموزاً أيضاً ـ وعليه القراءتان: ﴿ يُضَاهُونَ قَولَ الذينَ كَفَرُوا ﴾(1) وهي قراءة مَن عَدا عاصماً ، وقرأ عاصمٌ: ﴿ يُضَاهِئُونَ ﴾ . والمعنى واحد فيهما .

وقوله : « وقلَّ في غيرهما » . الضمير راجع إلى حُوتٍ وقَاعٍ وشبههما . يعني أن « فِعْلان » قَلَّ في غير هذين المثالين المقيدين وما كان مثلهما كالصحيح على فُعْلٍ أو فَعَلٍ أو معتل(2) اللام ، أما في / [٢٩٤] فُعْلٍ فقالوا: حُشٌّ(3) وحِشَّانٌ(4) . وأما في فَعَلٍ ففيه كثرة ، قالوا : شَبَثٌ

(1) من الآية ٣٠ من سورة التوبة ، وانظر القراءتين في كتاب القراءات السبعة لابن مجاهد : ٣١٤ .

(2) في (س) : المعتل .

(3) الحُشُّ : الحشيش اليابس ، والبستان ، والنخل المجتمع ، ويجمع على حشوش ، وحشّان ، بضم الحاء وكسرها .

(4) ضبط في الأصل بضم الحاء ، وهو صحيح لغة ، لكن الحديث عن فِعلان بكسر الفاء.

وشِبْثانٌ ، وخَرَبٌ وخِرْبانٌ ، وبَرَقٌ وبِرْقانٌ ، ووَرَلٌ ووِرْلانٌ ، وفتى وفتيان . وفي المؤنث : نارٌ ونِيرانٌ ، ودَارٌ ودِيرانٌ . وقالوا : حائطٌ وحِيطانٌ[1] ، وظَليمٌ وظِلْمانٌ ، وخَرُوفٌ وخِرْفانٌ ، وصِنْوٌ وصِنوانٌ ، وقِنْوٌ وقِنْوانٌ .

وقد تحصَّلَ من كلامه أنه وافق الجماعة في أن فِعْلان لا يقاس في فَعَلٍ مطلقاً ، وإنما يختص قياسه بما خصَّه به ، خلافاً لما ذكر في التسهيل من القياس مطلقاً ؛ إذ قال[2] : « ومنها فِعْلانٌ لاسمٍ على فُعَلٍ أو فُعَالٍ أو فَعَلٍ مطلقاً، أو فُعْلٍ واويِّ العين » فلم يقيد فَعَلاً بما قيده به هنا وجعله شائعاً ، ولا شك أن فيه كثرة ولكن لا تبلغ عندهم مبلغ غيرها ، فما ذهب إليه هنا أَسَدُّ[3] مما ذهب إليه هنالك .

* * *

وفَعْلاً اسماً وفَعِيلاً وفَعَلْ غيرَ مُعَلِّ العينِ فُعْلانٌ شَمَلْ

فَعْلاً : منصوب على المفعولية بقوله آخِراً : « شَمَل » ، أي : شمل فَعْلاً وكذا وكذا . ومعنى شَمَلَ: عَمَّ ، تقول : شَمَلَهم بالعطاء أو بالدعاء: إذا عمَّهم به . فلا يكون إلا في متعدِّد . واللغة الشُّهْرَى فيه

---

(١) في الأصل : وحياط ، وهو تحريف .

(٢) التسهيل : ٢٧٦ .

(٣) في (س) : أشد بالشين ، وهو تصحيف .

شَمِلَ - بالكسر ـــ يَشْـــمَلُ . وفيـه لغـة ثانيـة : شَـمَلَهُم ـــ بـالفتح ـــ يَشمَلُهُم - بالضم - ولم يعرفها الأصمعيُّ فيما قالوا[1] . ويحتمل أن يكون الناظم أتى بشَمَلَ على هذه اللغـة ، لأن الأخـرى يـلزم فيهـا السِّـنادُ[2] على مذهب الخليل، وذلك باختلاف التوجيه ، وهـي حركـة مـا قبـل الرَّويِّ المقيد ، والمنع هنا أشدُّ ؛ لأنه فتح مع كسر ، وقـد أجـاز ذلـك بعض أهل القوافي[3] ، فعليه يمشي كلام الناظم إن كان أتى بشَمِلَ علـى اللغة الشُّهْرَى. ويعـني أن فُعْـلان ـــ بضـم الفـاء ـــ قـد شَمِـلَ مـن أبنيـة المفردات أن يجمع عليه قياساً ثلاثة أبنية : فَعْلٌ - بفتح الفاء - وفَعِيـلٌ ، وفَعَلٌ - بفتح الفاء والعين - ، فأمَّا فَعْلٌ فقيَّده بالاسمية فلا يكـون عنـده قياسـاً في الصفـة ، فـلا تقـول في كَهْـلٍ : كُهْـلان ، ولا في صَعْـــبٍ : صُعْبان ، إلا ما ندر كقولهم : وَغْدٌ[4] ووُغْدانٌ .وإنما يجمع على فُعْـلان الاسـم فتقـول في ظَهْـرٍ : ظُهْـرانٌ ، وفي بَطْـنٍ : بُطْنَـانٌ ، وفي تَمْـــرٍ : تُمْرانٌ، وفي عَبْـــدٍ : عُبْدان . وهو أيضاً لم يقيده بصحة ولا اعتلال ، فيجري حكمه في الصحيح / (كما مثَّل ، وهو صحيح[5]) ،وفي المعتل [٢٩٥]

---

(١) ذكر ذلك الجوهري في الصحاح (شمل) .

(٢) في (أ) : الفساد ، وفي (س) : سناد .

(٣) انظر العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني : ٢٦٣ .

(٤) في الأصـــل و(أ) : وعد ووُعدان ، بالعين المهملة ، والوغد هنـا : الأحمق الدنـيء الرَّذْل .

(٥) سقط من (س) .

والمضاعف أيضاً ، وهو غير صحيح ؛ فإن المعتل العين بالواو بابه في الكثير فِعَالٌ ، وهو قليلٌ[1] في ذي الياء والكثير فيه فُعُولٌ . وقد تقدم ذلك . وكذلك في المضاعف ، ولم أر من ذكر في المعتل هنا فُعلان لا قياساً ولا سماعاً، وإنما حُكي في ذي الواو فِعْلان - بكسر الفاء - نحو: ثَورٍ وثِيران ، وقَوْزٍ[2] وقِيزَانٍ . فهذا الإطلاق فيه ما ترى ! .

وأمَّا « فَعِيلٌ » فداخل تحت قيد الاسمية ، لأنه عطفه على فَعْلٍ ، وهو مقيد. وكذلك فعَلَ في التسهيل[3] - أعني أنه قيَّده بالاسمية - وهو صحيحٌ، فإنه إذا كان صفة لم يجمع على فُعْلان قياساً ، فإن جاء منه شيءٌ فمسموعٌ، وذلك نحو: ثِنِي[4] وثُنْيانٍ، وشَجِيعٍ وشِجعانٍ ، وبَعيدٍ وبُعدان، وقَريبٍ وقِربانٍ ، (يقال : فلانٌ من بُعدانِ الملِكِ أو من قُربانِهِ[5]) . فإذا كان اسماً جاز القياس ، سواءٌ أكان معتلاً أم[6] مضاعفاً أم لا ، فتقول : رَغيفٌ ورُغفانٌ، وقَضيبٌ وقُضبانٌ ، وكَثيبٌ وكُثبانٌ، وصَلِيبٌ وصُلبانٌ، وعَسِيبٌ وعُسْبانٌ ، وجَرِيبٌ[7] وجُرْبانٌ. وفي المعتل:

---

(١) في الأصل و(أ) : « وهو قليل وفي ذي ... » .

(٢) في (س) : نور ونيران ، والقَوز : الكثيب العالي من الرمل .

(٣) التسهيل : ٢٧٦ .

(٤) الثني : كل ما سقطت ثنيته ، ويجمع كذلك على ثناء ، بضم الفاء وكسرها .

(٥) سقط من (س) .

(٦) في الأصل و(أ) : أو ، ورسم عليها في الأصل : كذا .

(٧) الجريب : المزرعة ، ومكيال قدر أربعة أقفزة ، والحصى فيه التراب .

سَرِيٌّ[1] وسُرْيانٌ ، وقَرِيٌّ[2] وقُرْيانٌ . وفي المضاعف : حَزِيزٌ[3] وحُزَّانٌ .

وأما فَعَلٌ فداخل أيضاً تحت قيد الاسمية لعطفه على ما هو مقيد بها، ونص على ذلك في التسهيل[4] أيضاً ، فلو كان صفة لم يجز جمعه على فُعْلان ، فإن جاء من ذلك شيء فهو موقوفٌ على محله ، قالوا : ثوبٌ خَلَقٌ وجمعوه على خُلْقان . وقالوا : جَذَعٌ وجُذْعانٌ . وأما الاسم فهو الذي له هذا الجمع لكن شَرَطَ فيه زيادة على الاسمية صحة العين ، وذلك بقوله : « غيرَ معتلٍّ العَين » . وهو حالٌ من « فَعَل » وحده ، أي : شمِلَ هذا الجمع فَعَلاً حال كونه غيرَ معلٍّ العين ، فلو اعتلَّت عينه فلا يجمع هذا الجمع ، لأنه إن كان مذكَّراً فقد ثبت له فِعْلان كما تقدَّم ، وإن كان مؤنثاً فإنما له فُعْلٌ[5] . وقد مر أيضاً هذا ،

---

(١) في (س) : شري وشريان ، وهو تصحيف ، والسري : النهر الصغير ، والجدول ، وذكره سيبويه ٦٠٥/٣ ، قال: « سري وأسرية وسُريان » .

(٢) القري : مجرى الماء في الروض . وقد ذكر الجمع سيبويه أيضاً . انظر التعليق السابق .

(٣) في الأصل : حزي ، وفي (أ) : وحزاز ، وهو تحريف ، والحزيز : موضع تكثر فيه الحجارة ، وذكر سيبويه جمعه على فُعلان أيضاً .

(٤) التسهيل : ٢٧٦ .

(٥) انظر شرحه لبيت الألفية :

وفَعَلٌ أيضاً له فِعالُ

ونقده للناظم بعد الشرح .

فإذا صحت العين فحينئذ يسوغ القياس ، فتقول : حَمَلٌ وحُمْلانٌ ، وسَلَقٌ[1] وسُلْقانٌ ، وذَكَرٌ وذُكْرانٌ ، ونحو ذلك .

وما قاله في فَعَلٍ من القياس هو قوله في التسهيل، وغيره يجعله سماعاً، وقد جعله / سيبويه[2] في طبقة فِعْلان في[3] الصحيح ، إذ قال [٢٩٦] منبهاً على قلتهما : « وقد يجيء إذا جاوز[4] أدنى العدد على فُعْلانَ وفِعْلانَ ، فأما فِعْلانُ فنحو: خِرْبانٍ[5] وبِرْقانٍ ووِرْلانٍ ، وأما فُعْلانُ فنحو : حُمْلانٍ وسُلْقانٍ » . فمن الغريب كونُ الناظم فرَّقَ بينهما فجعل فِعْلانَ سماعاً حين قال قبل هذا : « وقلَّ في غيرهما » وجعل فُعْلانَ قياساً، فكان الأولى أن يعتمد على رأيٍ واحد فيهما ، إما إجراءُ القياس كما فعل في التسهيل، وإما بالوقوف عندما سُمِعَ كالجماعة . فهذا اضطرابٌ ، إلا أن يكون استقرأ في فُعْلانَ كثرةً لم يجدها في فِعْلانَ . وهذا بعيدٌ ، والله أعلم .

* * *

---

(١) السلَقُ : القاع المطمئن من الأرض ، وقد ورد جمعه في الكثرة على فِعلان ، بالكسر أيضاً .

(٢) الكتاب ٥٧٠/٣ .

(٣) في (س) : وفي .

(٤) نص الكتاب : « حاوزوا به » .

(٥) في الأصل : حريان ، وهو تصحيف .

ولِكَـريـمٍ وبـخيـلٍ فُعَلا   كَذَا لِمَا ضاهـاهُمَا قد جُعِلا
ونـاب عنه أفـعلاءُ في المُعَلّ   لاماً ومُضْعَفٍ[1] وغيرُ ذاك قَلّ

يعني أن فُعَلاء الممدود بناءُ جمعٍ جُعِلَ لما كان مـن الصفـات على شاكلة كريمٍ وبخيلٍ ونحوهما ، فهو جمعٌ لذلك في القياس ، وذلـك أن هذين المثالين يعطيان بقوتهما التنبيه على ما كـان من المفـردات صفـة لمذكر عاقل على فَعيلٍ بمعنى فاعِلٍ . فهذه خمسةُ أوصـاف ، وينضـاف إليها كون تلك الصفة صحيحة اللام غير مضاعفة ، وذلـك من قولـه إثر هذا :

وناب عنه أفعلاءُ في المُعَلّ   لاماً ومضعف ... ...

فالجميعُ سبعةُ أوصاف :

أحدها : أن يكون صفة ، فإنه إن كان اسماً فقد تقدَّمَ حكمه قبل هذا الفصل، وأنه فُعْلانٌ .

والثاني : أن تكون تلك الصفة لمذكَّر ، فإن كـانت لمؤنـث نحـو: كريمةٍ وبخيلةٍ ، فقياسها الجمع على فَعَالٍ وفعائِلَ ، كما تقـدم ، وكمـا سيُذكر إن شاء الله .

والثالث : أن يكون المذكر عـاقلاً ، فإنـه إن كـان غـير عـاقل لم يجمع هذا الجمـع ، فـلا يقـال في نحـو كبـشٍ سمـينٍ : سُـمَناءُ ، ولا في

---

(١) في (س) : ومضْعَفاً .

هزيل : هُزَلاءُ ، ولا نحو ذلك .

والرابع : أن تكون الصفةُ على فَعِيلٍ ، فإنها إن كانت على غير فَعِيلٍ لم يكن فيها فُعَلاءُ قياساً ، كفاعلٍ مثلاً في قولهم : شاعِرٌ وشُعَراءُ، وعالِمٌ وعُلَماءُ ، هكذا يجمع مَن يقول : عالِم[1] ، على ما نبه عليه سيبويه، وأمثلة غير هذه ينبه عليها إثر هذا إن شاء الله عند قوله: « وغير ذاك قَلّ».

والخامس : أن يكون فَعِيلٌ بمعنى / فاعِل ، وهو الذي يدل عليه [٢٩٧] المثالان ، فإنهما بمعنى فاعِلٍ ، فلو كان بمعنى مفعولٍ لم يجمع هذا الجمع، بل قد تقدم حكمه في فصل فَعْلَى .

والسادس : كون الصفة صحيحةَ اللام ، فإن كانت معتلة اللام فبابها أفْعِلاء التي تُذكر إثر هذا .

والسابع : كونها غير مضاعفة ، فإن ضوعِفت لم تجمع على فُعَلاء قياساً .

ولا بدَّ مع هذا من وصف ثامنٍ معتبر لم ينبِّه عليه هاهنا ، وإنما نبه عليه قبل هذا ، وهو كون الصفة صحيحةَ العين ، فإن المعتلة العين مختصة بفِعَال نحو : طَوِيلٍ وطِوَالٍ ، وقَوِيمٍ وقِوَامٍ . وذكر ذلك في

(١) قال سيبويه ٦٣٢/٣ : « وعالم وعلماء ، يقولها من لا يقول إلا عالم » . يريد ولا يقول : عليم .

فصل فِعَال فلم يحتج إلى التّنبيه عليه .

فإن قلتَ : هو وإن ذكره هناك فلا يبعُدُ أن يفهم له حصول الجمعين لمعتل العين : فِعَالٌ وفُعَلاءُ ، كما كان ذلك في أمثلة كثيرة كفَعْلٍ وفِعْلٍ وفَعَلٍ ونحو ذلك .

وإذا كان هذا موهِماً كان مشكِلاً ، لأن المعتل العين مقتصر على فِعَالٍ خاصَّةً ، نص على ذلك سيبويه وغيره .

فالجواب : أنَّ الناظم قد بيَّن اختصاصه بفِعَالٍ إذ قال :

... ... والزمْهُ في نحوُ طَوِيلٍ وطويلةٍ تَفِي

فلا اعتراض عليه ، فأما إذا استُوفيت الأوصاف فيجوز الجمعُ فتقول: كَرِيمٌ وكُرَماءُ ، وظَرِيفٌ وظُرَفاءُ ، وشَرِيفٌ وشُرَفاءُ ، وفَقِيهٌ وفُقَهاءُ، ونَبِيهٌ ونُبَهَاءُ ، وفَقِيرٌ وفُقَراءُ ، وبَخِيلٌ وبُخَلاءُ ، وحَلِيمٌ وحُلَمَاءُ، ونحو ذلك . وقوله :

كذا لما ضاهاهُمَا قد جُعِلا

يعني أن فُعَلاءَ قد جُعِل أيضاً لما شابه كريماً وبخيلاً في أوصافه المتقدمة، وفسَّرَهُ ابنُ الناظم بمعنى آخر، وهو أن قال[1] : « وكثُرَ ــ يعني فُعَلاء ـ فيما دلَّ على مَدح أو[2] ذَمٍّ كعاقِلٍ وعُقَلاءَ ، وصالحٍ وصُلَحَاءَ ،

---

(١) شرح الألفية : ٧٧٨ ـ ٧٧٩ .

(٢) قوله : (أو ذم) ليس في شرح ابن الناظم .

وشاعرٍ وشُعَراءَ » . قال : « وإلى هذا الإشارةُ بقوله :

كذا لما ضاهاهُمَا قد جُعِلا »

يعني أن نحو صالحٍ وعاقلٍ وشاعرٍ مشابهٌ لنحو كريمٍ وبخيلٍ في الدلالة على معنًى هو كالغريزة » . قال : « فهو كالنائب عن فَعِيلٍ فلهذا جرى مجراه ». (هذا ما قاله ابن الناظم[1]) ، فالمضاهاة عنده ليست في الأوصاف اللفظية ، وإنما هي من جهة المعنى .

وجرى بهذا التفسير على طريقة أبيه في التسهيل[2] حيث قال : «وحمل عليه - يعني على فَعِيلٍ المذكور - خَلِيفةٌ[3] ، وما دل على سجيَّةِ حَمْدٍ أو ذمٍ من فَعَالٍ[4] / أو فُعَالٍ أو فاعل » ومثال ذلك : جَبَانٌ [٢٩٨]
وجُبَنَاءُ، وشُجَاعٌ وشُجَعَاءُ ، وصالحٌ وصُلَحَاءُ . وهو تفسيرٌ صالح إلا أنه يبقى فيه صحة القياس في هذا المحمول . فإن أراد الناظم بقوله : «قد جُعِلا » يعني قياساً ، فليس كذلك إلا في فُعَالٍ المضمومِ الفاء من

(١) سقط من (س) .

(٢) التسهيل : ٢٧٥ .

(٣) قال سيبويه ٦٣٦/٣ : « وقالوا : خليفة وخلائف ، فجاءوا بها على الأصل ، وقالوا : خلفاء ، من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر ، فحملوه على المعنى وصاروا كأنهم جمعوا (خليف) ، حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير » . هذا وانظر المساعد ٤٤٤/٣ - ٤٤٥ .

(٤) لفظ التسهيل : ٢٧٥ : « من فُعال أو فاعل » فسقط منه فَعال ، بالفتح ، ومثله في المساعد ٤٤٥/٣ ، وشفاء العليل ١٠٤١/٣ .

حيث هو مرادفُ فَعِيلٍ ، تقول : طويلٌ وطُوَالٌ ، وخفيفٌ وخُفَافٌ ، وبعيدٌ وبُعَادٌ ، وشجيعٌ وشُجَاعٌ ، وكبيرٌ وكُبَارٌ ، وعجيبٌ وعُجَابٌ .

قال سيبويه[1] : «وفُعَالٌ بمنزلة فَعِيلٍ لأنهما أختان» .

وأما فاعلٌ ففُعَلاءُ فيه قليلٌ عند سيبويه وغيره .

وأما فَعَالٌ فهو عندهم مما ندر فيه فُعَلاءُ ، فكيف يجعل مثل هذا قياساً ؟! فالظاهر إن[2] كان أراد ما قاله ابنُهُ أنه يريد ما جاء مسموعاً ، وإلا فيقع البحث فيما قال ، فلا يتخلص كلامه عن الاعتراض ، فتأمل ذلك .

ثم[3] في هذا التمثيل نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أنه أتى بمثالين مماثلين يفيدان مقصوداً واحداً ، وهو متحر للاختصار كما مر في أثناء الشرح ، فكان الأَولى به أن يقتصر على أحدهما لإفادته المقصود وحده .

والثاني : أنه ترك من فَعِيلٍ المجموع قياساً على فُعَلاء ما كان بمعنى مُفعَلٍ[4] وبمعنى مفاعِلٍ ، وكلٌّ واحد منهما عنده يقاس فيه ، نص

---

(١) الكتاب ٣/٦٣٤ .

(٢) في (س) : « فالظاهر أنه إن كان » .

(٣) في الأصل : « ثم قال في هذا ... » .

(٤) كذا ضبط في الأصل بفتح العين ، وفي (س) : بمعنى مفعول . وضبط في التسهيل مُفعِل ، بكسر العين ، وسيأتي في كلام الشاطبي ما يرجح أنه بمعنى مُفعَل ـ بفتح العين . هذا والنحاة قد أجازوا أن يكون بمعنى مفعِل بكسر العين وفتحها . ونقل الزبيدي في التاج عن السنوسي أنه فعيل كـ (ما بعده لم يظهر في التصوير) .

على ذلك في التسهيل(1) ، فمثال مُفْعِلٍ : نَبِيءٌ - على لغة مَن هَمَزَ - وجمعُهُ : نُبَآء ، قال الشاعر(2) :

ياخاتم النُبَآءِ إنكَ مُرسَلٌ ... بالحقِّ كلُّ هدى السَّبيلِ هُدَاكا

ومثال مُفاعِلٍ: نديمٌ ونُدَماءُ، وجليسٌ وجُلَساءُ، وخليطٌ وخُلَطاءُ. وهذان لا يدخلان تحت تمثيله بكريم وبخيل ، إذ ليس واحد منهما بمعنى مُفْعِلٍ ولا بمعنى مُفاعِلٍ ، وإذا كان كذلك كان تطويلُهُ بالمثال الثاني تقصيراً .

وهذا الاعتراضُ الثاني إنما هو مبني على الأوَّل في القصد ، فإن كثيراً من الجموع يجمع عليها ما لم ينبِّه عليه ، ويكون ذلك قياساً إما عنده على ما نص عليه في التسهيل اختياراً له ، وإمَّا عند غيره . وإذا تتبَّعْتَ ذلك في كلامه وجدتَه ، ولم أكن لأُورِدَ عليه الاعتراض بما نقصه من ذلك لكون هذا المختصر لا يحتمله ، إذ لا يتأتى فيه الاستيفاء ، ولا قصد الناظمُ(3) ذلك ، وإنما جيء بالاعتراض هنا / [299] بالنقص من جهة أنَّهُ كان قادراً على أن يأتي بمثالٍ وكان المثال الثاني يشير به إلى معنى مُفْعِلٍ أو إلى معنى مُفاعِلٍ ، فيقول : « ولِكَرِيمٍ

(1) التسهيل : 275 .

(2) هو العباس بن مرداس ، والبيت من قصيدة في سيرة ابن هشام 2/461 ، وهو من شواهد الكتاب 3/46 .

(3) في (أ) و(س) : ولا قصد ذلك الناظم .

ونَبيءٍ » ، أو يقول : « ولِكَرِيـمٍ وجَلِيسٍ » فيعطى زيـادةَ معنًى وتمـامَ فائدةٍ . ثم قال :

وناب عنه أفْعِلاءُ في المعلّ لاماً ومُضْعَفٍ ... ...

يعني أن أفعِلاءَ من أبنية الجمع نابَ عن فُعَلاء في موضعين :

أحدهما : حيث كان لامُ فَعِيلٍ الصفةِ معتلاً ، وذلك قوله : « في المعلّ لاماً » ولاماً : منصوبٌ على التمييز المنقول من الفاعل ، وأصله : المعلّ لامُهُ . فتقول في وليٍّ : أولياء ، وفي نبيٍّ - عند مَن لا يهمزُ - : أنبياء ، وفي سَرِيٍّ : أسرِياء ، وفي صفيٍّ : أصفياء ، وفي غنيٍّ : أغنياء. وفي غويٍّ : أغوِياء . ومأأشبه ذلك . وإنما نابَ أفعلاءُ هنا عن فُعَلاءَ لأنهم مِمَّا[1] يكرهون تحرك حروف العلة وقبلهـا فتحـةٌ ، ولذلـك كـان حكمهـا ألاّ تبقـى علـى حالهـا ، وأن تُقلـب ألفـاً علـى مـا يتبيَّـنُ في التصريف إن شاء الله ، مع أن لهم مندوحةً عن ذلـك ، وهـو الجمـع على أفْعِلاءَ ، فـاقتصروا عليـه . هـذا معنـى تعليـلِ سيبويه[2] ، ولأجـل التّنبيه على هذه العلة أتى الناظم بلفظ النيابة ؛ إذ كانت النيابـة تـؤذن بعلةٍ لأجلها تُرِكَ الأصل ، وهو ما ذُكِرَ .

الموضع الثاني من موضعي النيابة : المضـاعَف ، وهـو الـذي أراد

---

(١) أي : لأنهم ربما يكرهون. وانظر المقتضب ١٧٤/٤ ، وأمالي السهيلي: ٥٢ - ٥٣.

(٢) الكتاب ٦٣٤/٣ - ٦٣٥ .

بقوله : «ومُضْعَفٍ»[1] . فأتى به من « أَضْعَفَ » . وعادةُ النحويين الإتيان به من « ضاعَفَ » وإنما خلافهم للضرورة، مع أن المعنى فيهما واحدٌ، يقال: ضَعَفْتُ الشيء وأضعفتُهُ، وضاعفتُهُ ، بمعنى . فإذا كان فَعِيلٌ مضاعفاً ـ أي : متماثل[2] العين واللام ـ فإنه ينوب فيه أَفْعِلاءُ عن فُعَلاءَ ، فتقول : شديدٌ وأشِدَّاءُ ، وشحيحٌ وأشحَّاءُ ، وعزيزٌ وأعزَّاءُ ، ولبيبٌ وألبَّاءُ ، وحبيبٌ وأحِبَّاءُ ، وطبيبٌ وأطبَّاءُ » ونحو ذلك .

ووجه الهروب عن فُعَلاءَ أنهم كرهوا فُعَلاءَ لاجتماع المِثلين لو قالوا: شُدَداءُ وشُحَماءُ ، وعُزَزاءُ ، ولا يمكن إدغامه ليخفَّ اللفظ به ، لأنه فُعَلٌ ، وفُعَلٌ ليس على وزن الفعل كدُرَرٍ وطُرَرٍ وقُلَلٍ[3] .

فإن قيل : لعل هذا حكمٌ مختص بالثلاثي غير المزيد ـ أعني امتناع الإدغام ـ بخلاف المزيد فإنه يمكن فيه الإدغام ، وإنما المانع المحقق أنهم لو قالوا في المضاعف/ : فُعْلاءٌ[4] لكان يصير إلى مثال ما ينصرف ، [٣٠٠]
لأنه ليس في الكلام فُعْلاءُ إلا مصروفاً[5] ، فعدلوا عنه ، لأنهم لو[6]

---

(١) في النسخ : « أو مضعف » وهو سهو .
(٢) في (س) : مماثل .
(٣) انظر الكتاب ٣/٦٣٤ ، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٤٠ ـ ٢٤٣ .
(٤) ضبط في الأصل و(أ) : فعَلاء ، بفتح العين ، ولا يستقيم عليه النص .
(٥) في الأصل و(أ) : معروف ، وهو تحريف ، ويبدو أنها صححت في (أ) . ورسم تحت العين (ص) .
(٦) في (أ) : لم .

جمعوه على فُعَلاءَ لـلزم الإدغـام وسـكون الحـرف الأول مـن الحرفـين فتقول : شُدَّاءٌ ، فيأتي على مثال ما ينصرف ، فيلزمُ صرفه .

فالجواب : أنَّ هذا التعليلَ عَلَّلَ بـه ابـنُ خَرُوفٍ ، وليـس بتعليـل سيبويه ، وإنما تعليلُ سيبويه ما تقدم من كراهية التضعيف . وكذلـك قال السيرافي: إنهم كرهوا فُعَلاءَ لتكرير حرف غير مدغم ، وبـه يـلزم لو جمع علـى شُـدَدَاءَ ، وهـو مستثقَلٌ . وردَّ ابـنُ الضـائع تعليـلَ ابـن خروف وزعمَه أن الإدغام يجب بأنه فُعَلٌ ، وفُعَلٌ لا يُدغَـمُ . وأجـاب عن الاختصاص بالثلاثي بأنَّ سـيبويه[1] قـد نـص علـى أنـك لـو بنيـت فُعَلانَ من رددتُ لقلتَ : رُدَدَان ولم تُدغم ، قال : لأنـه فُعَـلٌ زيـدت عليه الألف والنون . قال : والدليل على ذلك قولهم : خُشَشَاءُ . قـال ابنُ الضائع : وهذا نصٌّ في محل النزاع . قال : فهـذه سقطةٌ مـن ابـن خروف ؛ لأنه خالف العرب والإمـام . قـال : وكأنـه أراد أن يغـرب بذلك التعليل فوقع كما ترى .

ثم قال الناظم : « وغيرُ ذاك قَلَّ » ذاك : إشارة إلى جميع مـا تقـدم في أفْعلاء وفُعَلاءَ ، فنرجعُ[2] عليه بالتنقير فنقول :

أما ما خالف قيد الوصفية فقولهم : نَصِيبٌ وأنصِبَـاءُ . وقلَّتـه مـن

---

(١) الكتاب ٤/٤٢٧ .

(٢) في الأصل : فيرجع .

وجهين ، من هذا ، ومن كونه غير معتل اللام ولا مضاعف ، جُمِعَ على أفعِلاء .

وأما ما خالف قيد الوزن فقولهم : هَيِّنٌ وأهْوِنَاءُ ، وكذلك : سَمْحٌ وسُمَحاء، وخِلْم ـ بالخاء المعجمة[1] ـ وخُلَماء ، ورسولٌ ورُسَلاء، ووَدُودٌ ، وُدَدَاءُ ، وحَدَثٌ وحُدَثَاء . وقد تقدم ما في نحو شاعر وشُعَراء ، وعالمٍ وعُلَمَاء ، وجبانٍ وجُبَنَاء ، وشُجَاعٍ وشُجَعَاء ، وبُعادٍ وبُعَداءَ .

وأما ما خالف قَيد كونه بمعنى فاعلٍ فقولهم : أسيرٌ وأُسَراءُ ، وظَنِينٌ ـ بالظاء المشالة ـ وأظِنَّاء . وفي هذا أيضاً ما يقتضي أن فَعِيلاً بمعنى مُفْعَلٍ أو مفاعل سماعٌ . وهو خلاف ما ذكر في التسهيل ، والظَّاهر أنه قياس كما قال هنالك . وقد يقال : إن الاعتراض بالذي في معنى مفاعل لا يلزم ؛ لأنه راجع إلى معنى فاعل. / وأما إذا [٣٠١] كان بمعنى مُفْعَلٍ فهو قليل فلم يعتبره ، ويكون تكراره للمثال أولاً في قوله: « ولِكَريمٍ وبخيلٍ » تنبيهاً على أن الاقتصار على ذلك المعنى وحده مقصود لرجوع ما كثر إلى معنى فاعلٍ ، ولإخراج معنى مُفْعَلٍ

---

(١) سقط من (س) . والخِلم : الصديق الخالص ، ويقال : هو خِلم نساءٍ ويتبعهن ، والعظيم .

عن القياس، ويكون هذا حسناً من التوجيه لكلامه ؛ إذ قد تقدم في بعض مواضعَ من هذا الشرح التنبيهُ على أن الناظم يقصد الإتيان بما ظاهره التكرارُ أو الحشو لفائدة كما تقدم في باب الإضافة في قوله في الإضافة غير المحضة :

كَرُبَّ راجينا عظيمِ الأملِ مُـرَوَّعُ القلبِ قليلُ الحِيَلِ

وأمَّا ما خالف قيد التذكير فقولهم : خليفةٌ وخُلَفاءُ ، قال سيبويه[1] : « من أجل أن لا يقع إلا على مذكَّر ، فحملوه على المعنى ، وصاروا كأنهم جمعوا « خَلِيفٌ » حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير » . وقد جمع الشاعر بين خليفة وخليف ، أنشد الفارسي لأوسٍ[2] :

إنَّ من القوم موجوداً خليفتُهُ وما خليفُ أبي ليلى[3] بموجودِ

لكن هذا في غير الخليفة المشهور . وقالوا : فَقِيرةٌ وفُقَراء ، وسَفِيهةٌ وسُفَهاء .

وأما ما خالف قيد العقل فلا أعرف الآن له مثالاً .

وأما ما خالف قيد صحة اللام فقولهم : تَقيٌّ وتُقَواءُ ، حكاه

---

(١) الكتاب ٣/٦٣٦ .

(٢) التكملة : ١٨٦ ، والبيت في ديوانه : ٢٥ آخر أبيات من قصيدة مطلعها :
يا عين جودي على عمرو بن مسعود أهل العفاف وأهل الحزم والجود

(٣) في الديوان : أبي وهب .

السيرافيُّ[1] ، وهو نادر ، قال : « ولشذوذه غيَّره » ، والأصل: تُقَياءُ .
قال ابن الضائع : لأنَّه من وقيت . وحكى الفراء[2] : سَرِيٌّ وسُرَوَاءُ ، وقال: سَخِيٌّ وسُخَوَاءُ .

وأمَّا ما خالف قيد عدم التضعيف فلا أعلم الآن له مثالاً .
وكذلك ما خالف قيد صحة العين .

وأما ما خالف قيد اعتلال اللام في أفْعِلاءَ فقولهم : نَصِيبٌ وأنصِبَاءُ - وقد تقدم - وصديقٌ وأصدقاءُ ، وهما أيضاً مثالان لما خالف قيد التضعيف في أفعلاء ، فإن المثالين غيرُ[3] مضاعفَين ولا معتلَّي اللام ،

---

(١) قال السيرافي بعد أن شرح قول سيبويه ٦٣٤/٣ : « وأما ما كان من بنات الياء والواو فإن نظير فعلاء فيه أفعلاء » . « وقد جاء حرف نادر من هذا الباب على فُعلاء لا يعرف غيره وهو تقي وتقواء ، ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو ، وكان حقه أن يكون تُقَياء . ولا يعلم غيره » .

(٢) قال السيرافي أيضاً : « ومما حكاه البصريون والفراء : سريٌّ وسُرَواء وأسرواء وأسرياء » . ونقله عنه ابن بري ، ففي لسان العرب (سرو): « وقد جمع فعيل المعتل اللام على فُعلاء في لفظتين ، وهما تقي وتقواء ، وسري وسرواء وأسرياء » ، وفي اللسان (وقى) عن ابن سيده : « ورجل تقي من قوم أتقياء ، وتقواء ، الأخيرة نادرة، ونظيرها سُخواء وسُرواء ، وسيبويه يمنع ذلك كله » .

(٣) في الأصل : (لا مضاعفين » ، وفي (س) : فإن المثالين مضاعفين » ، والمثبت نص (س) .

فحصلت النيابةُ لأفعِلاءَ عن فُعَلاءَ لغير علة كما أنهم بَقّوا على الأصل من غير نيابة في المعتل اللام في نحو : تُقَوَاءَ . وقد أنابوا أيضاً أفعِلاءَ في الصحيح في قولهم : نبيءٌ - بالهمز - (وأنبياءُ)[1] وهي قراءةُ نافع ، وذلك مطردٌ في جميع القرآن ، ولكنه لفظٌ واحد ، فلا يخرجه ذلك عن كون الجميع / على أفعلاء في الصحيح قليلاً . [٣٠٢]

* * *

فَواعِلٌ لِفَوعَلٍ وفَاعَلٍ ... وفاعلاءَ مَعَ نحو كَاهِلِ

وحائِضٍ وصاهِلٍ وفاعِلَهْ ... وشَذّ في الفارسِ مَعْ ما ماثَلَهْ

ذكر هنا فواعِلَ وما يجمع عليه من المفردات ، وذلك فَوعَلٌ ، وفاعِلٌ المفتوحُ العين ، وفاعلاءُ ، وفاعِلٌ اسماً وصفةً على تفصيل ، يعني : أنَّ هذه الأبنية تجمع قياساً على فواعِلَ .

أما فَوعَلٌ فهو عبارة عما كانت الواو فيه ثانية زائدةً للإلحاق[2] ، وإطلاقه إياه[3] يدل على أن ذلك فيه ثابت ، سواء أكان اسماً نحو كوكَب وتولَب[4] ، أم صفةً نحو توأم وحَومَل[5] ، فإن فواعِلَ فيه قياسٌ ،

---

(١) عن (س) ، وانظر كتاب القراءات السبعة لابن مجاهد : ١٥٦ ـ ١٥٧ ، والإقناع لابن الباذش ٤٠٣/١ .
(٢) في الأصل : زائدة الإلحاق .
(٣) سقط من (س) .
(٤) التولب : الجحش .
(٥) الحومل : السيل الصافي ، والسحاب الأسود .

فتقـول في كوكَـب : كواكـبُ ، وفي تَولَـب : توالِـب وفي عَوسَـج[1] : عَواسِج ، وفي جَوهَـر : جَواهِـر ، وفي حَومَـل :حَوامِـل ، وفي تَـوأَم : تَوائِم ، وفي هَوزَب[2] : هَوازِب . وما أشبه ذلـك . لكـن نبَّـه بـالتمثيل على أن ذلك إنما يكون فيما كانت الواو فيه تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، فإن « فَوْعلاً » هكذا حقيقته ، فلو كانت الواو تلحقها ببنات الخمسة مثلاً لم يصح جمعها على فواعِلَ مثل: خَوَرْنَق[3] وكَوَأْلَلٍ ، فـإن الواو هنا لا بدَّ مـن حذفهـا للجمـع فيصـير الجميـع[4] إلى فعـالِلَ لا إلى فواعِلَ .

فإن قيل : إن كلام الناظم في فَوْعَلٍ غير مطَّردٍ ، وذلك أن فَوعلاً على قسمين، أحدهما ما يُجمع كما قال ، والآخَرُ ما تلحق الجمع فيه هاء التأنيث ولا يجيء في الكلام دونها إلا قليلاً ، فالأول ما كان علـى فَوْعَل من العربي الأصيل كما ذكر من الأمثلة .

والآخر مـا كـان أصلـه أعجميـاً فعُـرِّبَ نحـو: مَـوْزَجٍ[5] وجَـوْرَبٍ

---

(١) العوسج : جنس نبات شائك من الفصيلـة الباذنجانيـة ، لـه ثمر مـدوَّر كأنـه خـرز العقيق ، واحدته عوسجة .

(٢) في (س) : هوزى وهوازى ، والهوزب : البعير القوي الجرْي .

(٣) الخورنـق : نهـر ، والمجلـس الـذي يـأكل فيـه الملـك ويشـرب ، فارسـي معـرب ، والكوألل : القصير .

(٤) في (أ) و(س) : الجمع ، وكلاهما صواب .

(٥) الموزَج : الخُفُّ ، ويجمع على موازجة وموازج .

وصَوْلَج[1] ، فإنك تقـول : مَوازِجَةٌ وجَوَارِبَةٌ وصَوَالِجَةٌ . وقـد قـالوا: جَوَارِبُ ، كمـا قـالوا في العربـي المحض: صَيَاقِلَـةٌ[2] فـألحقوا الهـاء ، وكذلك صَيَارِفَةٌ ، وهو نظير فَوَاعِلَة لو سُمِع ، فقد صار كلام النـاظم يوهم أنك لا تقول إلا جَوَارِبَ ومَوَازِجَ وصَوَالِجَ خاصَّةً ، وذلك غـير مستقيم من الفهم .

فالجواب مـن وجهَـين ، أحدهمـا : أنَّ المعـرَّبَ في جنـب العربـي نادرٌ قليلٌ كالأشياء النـادرة في العربـي المحـض ، ولا معتـبر بهـا ، فلـم يحتج إلى التنبيه عليها لذلك .

والثَّاني : أن فواعِلَ حتمٌ فيـه وإن[3] كـان أعجميـاً ، وإنمـا تلحـق التاءُ بعـد حصـول الجمـع بيانـاً لأنَّ العـرب عرَّبتـه (وصيرتـه)[4] مـن كلامـهـا بعد أنْ لم يكن . وأيـضـاً فإن لحاق التاء لا يخرج الجمع عـن كونه / على فواعِلَ ، بل هو فواعِلُ لحقتهُ الهاء ، فلم يخرج ذلك عمَّا [٣٠٣] قرَّره الناظم من جمعه على فواعِلَ .

وأما فاعَلٌ فهو بفتـح العـين ، وقـد اجتمـع في القافيـة مـع كـاهِلٍ

---

(١) الصولج : الفضة ، والصافي الخالص .

(٢) الصيقل : شحَّاذُ السيوف وجلاَّؤها .

(٣) في الأصل و(أ) : إن ، دون واو .

(٤) في الأصل : « عربته على كلامهـا » ، وفي (أ) : « عربتـه مـن كلامهـا » ، والمثبـت نص (س) .

المكسور العين ، وقد أجازه الخليلُ[1] ، وهو اختلاف الإشباع في حرف الدخيل ، وغيره يرى أن مثل هذا ممنوع ، إلا أنه قد جاء منه في كلام العرب شواهدُ تدل على تسويغه لِمُثُل ابن مالك في هذا النظم وإن كان قليلاً ، وإنما أجازه الخليل حملاً على المجرد من الرِّدْف والتأسيس، ومن ذلك في الشعر قول الشاعر[2] :

يا نخلَ ذاتُ السِّدرِ والجراولِ[3]
تَطَاوَلي ما شئتِ أن تَطَاوَلي

وهو في الفتح أقبح من غيره ، ومثل هذا العيب موجود في الشطرين اللذين بعد هذين ، وذلك قوله[4] : « وفاعِلَهْ » و« مَعْ ما ماثَلَهْ».

ودلَّ كلام الناظم على أنه يجمع على فواعِلَ كان اسماً أو صفة ، إلا أن الصفة فيه غير محفوظة عن العرب ، ذكر سيبويه أنَّه لا يعلم أن فاعَلَ[5] جاء صفة ، فبقي الاسم ، ومثاله : طَابَقٌ وطوابِقُ ، وخاتَمٌ وخواتِمُ ، ودانَقٌ ودوانِقُ ، وتابَلٌ وتوابِلُ .

---

(١) ذكر الدماميني في العيون الغامزة : ٢٦٣ أن الخليل كان يرى أن سناد التوجيه ـ وهو حركة ما قبل الروي المقيد ـ أفحش من سناد الإشباع ، وأن الأخفش كان يرى أن اختلاف الإشباع أفحش .

(٢) الرجز في قوافي الأخفش : ٣٨ ، ولسان العرب غير منسوب .

(٣) في الأصل و(أ) : والجداول ، والجراول : جمع جرول ، وهي الحجارة .

(٤) في الأصل : قولك .

(٥) فوقه في الأصل : كذا ، وانظر الكتاب ٤/٢٤٩ .

وأمَّا فاعِلاءُ فإنه يجمع أيضاً على فَواعِلَ ، وظاهر كلام الناظم إطلاقه كان اسماً أو صفة ، ولم يأت صفة فلذلك لم يحتج إلى تقييده بكونه اسماً كالمثال الذي قبله ، ومثاله : قاصِعَاءُ وقَوَاصِعُ ، ونافقاء ونَوَافِقُ ، وسَابِيَاء وسَوَابٍ ، وحانِيَاءُ وحَوَانٍ ، ودَامَّاءُ ودَوَامٍ[1] ، وراهِطَاءُ ورَوَاهِطُ، ونحو ذلك . ووجه هذا الجمع الذي حذف فيه ألف التأنيث أنهم شبهوها بالهاء وحكموا لها بحكمها ، ألا ترى أنها لا تحذف في التصغير كما لا تحذف الهاء ، وتحذف في التكسير كما تحذف الهاء ، فإذا كان ذلك كذلك فكأنهم إنما كسروا فاعلاً المؤنث بالهاء ، وبابه فواعل كما سيذكر إثر هذا بحول الله ومشيئته .

ثم قال : « مع نحو كاهلٍ وحائضٍ وصاهِلٍ » .. إلى آخره ، يعني أن هذه المثل وما أشبهها مما جمع أوصافها تجمع أيضاً على فواعِلَ ، وأصلها كلها فاعِلٌ . ولا بد من تقديم مقدمة تكون كالشرح لمقصوده في افتراق مُثُلِهِ، وذلك أنَّ بناءَ فاعل على قسمين اسم وصفة، فالاسم نحو كاهل ، وهذا الذي أشار إليه بالمثال ، والصفة على

(١) القاصعاء : جحر اليربوع ، والنافقاء : إحدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها، فإذا أُتِيَ من جهة القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فدخلها . والسابياء : المشيمة التي تخرج مع الولد . والدامَّاء : إحدى جحرة اليربوع ، وكذلك الراهطاء.

قسمين أيضاً ، مؤنثة بالهاء ومجردة من الهاء ، فالمؤنثة بالهاء نحو ضاربة وصاحبة ، وهي التي أشار إليها بـ « فاعِلَهْ » .

والمجردةُ من الهاء على قسمين: واقعٌ على / مذكّر، وواقعٌ على [٣٠٤] مؤنث، فالواقع على المؤنث نحو: طامِثٍ وطاهِرٍ، وهو المشار إليه بحائِضٍ .

والواقعُ على المذكّر على قسمَين ، واقعٌ على مذكّر غير عاقل ، وواقعٌ على مذكّر عاقل ، فالواقعُ على المذكّر العاقل هو المشار إليه بمثال الفارس ، ومثاله أيضاً: قائمٌ وقاعِدٌ ، والواقع على المذكّر غير العاقل نحو: ضامِرٍ وبازِلٍ ، وهو المشار إليه بصاهِلٍ .

فهذه خمسة أقسام أشار إليها بخمسة أمثلة ، حكمها جميعاً جواز الجمع على فواعِلَ إلا الأخير ، وهو ما كان صفةً لمذكّرٍ عاقِلٍ ، فإن فواعِلَ فيه شاذ . فقوله : « مع نحو كاهِلٍ » يعني أن ما كان من أمثلة فاعل اسماً غير صفة فيجمع قياساً على فواعِلَ ، فتقول: كاهِلٌ وكواهِلُ . والكاهلُ : الحاركُ ، وهو ما بين الكتفين ، وفي الحديث : « تميمٌ كاهِلُ مُضَرَ[1] » . وكاهلٌ[2] أيضاً أبو قبيلة من العرب ، وليس هو

(١) أخرجه البزار عن أبي الطفيل الكناني ولفظه : « وأما كاهلها فهذا الحي من بني تميم بن مر » . انظر مجمع الزوائد ١٠/٤٥ .

(٢) هو كاهل بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر . انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ١١، ١٩١ .

المراد هنا . ومثلـه : غـارِبٌ وغـوارِبُ ، وحـائِطٌ وحوائِـطُ ، وحـاجِزٌ وحواجِزُ ، وطـابِقٌ ــ بالكسـر ــ وطوابِـقُ ، ودانِـقٌ ودوانِـقُ ، وخـاتِمٌ وخواتِمُ ، وما أشبه ذلك .

وقوله : « وحائضٍ » يعني أنه يجمع أيضاً على فواعِلَ كل ما كـان صفةً لمؤنـث لم تلحقـه التـاء نحـو: حـائض ، فتقـولُ : حوائِـضُ . وفي القاعد عـن الحيـض : قواعِـدُ. وفي طـامثٍ : طوامِـثُ . وفي حاسِرٍ : حواسِرُ . ووجهه أنه عُومل معاملةَ ما فيه التـاء لمـا كـان مؤنثـاً مثلـه . ولذلك كان حائض وبابه له جهتان ، فجهة اللفظ إذا اعتبرت ، وهـو مذكَّر جُمِعَ على فُعَّل . وجهة المعنى إذا اعتبرت ، وهو مؤنـث جُمِـعَ على فواعِلَ. وأصل فواعِـلَ[1] في فـاعِلٍ إنمـا هـو للمؤنـث ، ومـا عـداه محمول عليه كما سيتبين آخر الفصل إن شاء الله .

فإذا كان كذلك ظهر وجه حوائِضَ ، إلا أن هـذا المثـال قـاصِرٌ ، فإنه يشير إلى قصر هذا الحكـم علـى مـا كـان لمؤنـث عـاقل ، وليـس كذلك ، بل هو جـارٍ قياسـاً في غـير العـاقل ، فتقـول : ناقـةٌ فـارِقٌ[2] ، ونُوقٌ فوارِقُ ، وراجـعٌ[3] ورواجِـعُ ، وفاسِـجٌ وفواسِـجُ[4] ، أنشـد ابنُ

---

(١) في (س) : فاعل .

(٢) فرَقت الناقة أو الأتان فروقاً : أخذها المخاض فشردت ، فهي فارق .

(٣) الراجع من النوق : التي لقحت ثم أخلفت ؛ لأنها رجعت عما رُجي منها .

(٤) الفاسج من الإبل : اللاقح ، وقيل : اللاقح مع سمنٍ .

الأنباري لِهِمْيَان(١) بن قحافة :

يظلُّ يدعو نيبَهَا الضَّماعِجَـا
والَبكَـرَاتِ اللُّقَّحَ الفواسِـجَا

وناقـةٌ مـاخِضٌ(٢) ، ونـوقٌ مواخِـضُ ، وعـائِذٌ(٣) وعوائِـذُ ، وريـح عاصِفٌ وريـاحٌ عـواصِـفُ . ومن ذلك كثير ، فليس بمختص بصـفة المؤنث العاقل ، وقد شرح / ابنُهُ(٤) هذا الموضع فأشار إلى ما يظهر منه [٣٠٥] مـن الاختصاص ، والذي ذكـر سيبويه(٥) وغيره أن ذلك عام ، قـال : « وإذا لحقت الهـاء فـاعـلاً للتأنيث كُسِّـرَ على فَوَاعِـلَ » . ثم قـال : « وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيـه هـاء التـأنيث ، وذلـك حواسِرُ وحوائِضُ » . فأطلق كما تـرى ، ومثـل بالعـاقل وغـيره ، لأن الحاسر فسَّروه بأنّه من حَسِرَت العـينُ والناقـة : إذا أَعْيَتَـا ، وكلتاهمـا حاسِرٌ . وكان الأولى بالناظم أن يأتيَ بمثال يشمل العـاقل وغـيره ، أو

---

(١) في الأصـل و(أ) : لهيمـان ، وهـو خطأ . والرجـز في المذكـر والمؤنـث لأبـي بكـر الأنباري: ١٦٠ ، ولسان العرب : ضمعج . والرواية في اللسان (الفواثجا) ، وفيـه (فثج) :« ناقة فاثجٌ : سمينة حائل » ... « الأصمعي : الفاثج والفاسج: الحـامل مـن النوق » . ونيب ضماعج : إبل ضخام تامة الخلق .

(٢) ناقة ماخض : ضربها المخاض .

(٣) وعائذ : حديثة النتاج .

(٤) قال ابن الناظم : ٧٨٠ : « وفواعل أيضاً لوصف على فاعل إن كان لمؤنث عاقل» .

(٥) الكتاب ٦٣٣/٣ .

بمثال يشمل العاقل وغيره ، أو بمثال لكل واحد منهما .

وقوله : « وصاهِلٍ » يريد : أن ما كان مثل صاهِلٍ أيضاً في كونه صفة لمذكر غير عاقل فإن فواعِلَ قياسٌ فيه أيضاً فتقول : صاهِلٌ وصواهِلُ، والصاهل : اسم فاعل من صَهَلَ الفرس : إذا صوَّتَ ، ومثله : بازِلٌ وبوازِلُ ، وضامِرٌ وضوامِرُ ، وبعيرٌ حاسِرٌ وحواسِرُ . وإنما جُمِعَ جمع المؤنث وإن كان مذكَّراً لأنه لا يجوز فيه ما جاز فيما هو للمذكر العاقل من الواو والنون ، فأشبه لذلك المؤنث ، ولم يقْوَ قوَّةَ ما كان للعاقل . هذا تعليلُ سيبويه[1] ، وأيضاً فإنهم يعاملون غير العاقل معاملة المؤنث في التصغير وفي غيره ، كقولهم : دُرَيهماتٌ ودُنَينيراتٌ ، وقولهم : حمَّاماتٌ وسِجِلاَّتٌ وسُرَادِقاتٌ ، ونحو ذلك ، فلذلك جُمِعَ جمع المؤنث .

وقوله : « وفاعِلَهْ » . وهذا[2] أيضاً يريد به أن ما كان من الصفات قد لحقته تاء التأنيث فجمعه على فواعِلَ ، نحو : ضاربةٍ وضوارِبَ ، وسائبةٍ وسوائِبَ ، وقاطعةٍ وقواطِعَ ، ورابيةٍ وروابٍ ، وباكيةٍ وبَوَاكٍ ، وعاملةٍ وعوامِلَ ، ونحو ذلك . قال سيبويه[3] : « وإذا لحقت الهاء فاعلاً

---

(١) الكتاب ٣/٦٣٣ .

(٢) في (أ) و(س) : هذا ، دون واو .

(٣) تقدم النص وتخريجه من قريب .

للتأنيث كُسِّرَ على فواعِـلَ » . ثـم مثّلـه ، قـالوا : وهـو الأصـل ، لأن الجمع هنا على فواعل للفرق بين جمع المذكر وجمع المؤنـث ، فخصـوا المؤنث بفواعِلَ ، ولم يجمعوا المذكَّرَ عليه ، وخصُّوا المذكَّرَ بفُعَّلٍ وفُعَّالٍ كما تقدم في كلام الناظم ولم يجمعوا المؤنث عليه إلا قليلاً ، كقولهم : نائمةٌ ونُوَّمٌ ، وزائِرَةٌ وزُوَّرٌ . وأمـا حُيَّـضٌ في حـائض ونحـوِه فـلأنَّ لـه وجهين ، وقد تقدم بيان هذا ، ولذلك أتى به سيبويه ـ أعـني إتيانـه بحائض[1] ـ في فصل المذكَّر وفصل المؤنـث . ونظـيرُ حـائضٍ في اعتبـار الوجهين فيه الصفةُ المستعملة استعمال الأسماء من هـذا الفصـل ، نحـو صاحبٍ وشابٌ وفارسٍ وراكِبٍ ، فمن حيـث لـه مؤنَّـثٌ علـى فاعلـة يُجمع ذلك المـؤنث على فواعِلَ ، لذلك لم يُجمع مذكَّرُهُ على فواعِلَ لأجل اللَّبس ، اعتباراً بأصله من الوصفيَّة ، ولم يجمعوه / (أيضـاً)[2] [٣٠٦] على فُعَّلٍ ولكـن علـى فُعْـلانَ اعتبـاراً بحالـه مـن عـدم الوصفيـة ، بـل أخرجوه عن فُعَّلٍ الذي هو للوصف إلى فُعْلانَ الذي هو للاسـم المبـني على فَعِيلٍ إذ هو قريبٌ مـن فـاعل ، وفَعِيـلٌ يجمـع علـى فُعْـلانَ نحـو: جَرِيبٌ وجُرْبان . هذا أصـل الاختصـاص ، وهـو التفرقـة بـين المذكـر والمؤنث وخـوف اللبس في الجمـع ، فلـو جُمـع المذكَّرُ علـى فواعِـلَ

---

(١) انظر الكتاب ٣/٦٣١ ، ٦٣٣ .

(٢) عن (أ) و(س) .

لأوهَمَ أنه فاعلة ، لكن اختص هذا بالمذكَّر العاقل خاصة ، لأن غير العاقل في حكم المؤنّث كما تقدم من كلام سيبويه وغيره . وكذلك ما ليس فيه الهاء من المؤنث محمولٌ على ما فيه الهاء ، وهذا في الصفات ، وأما الأسماء فإنما جاز جمعها على فواعِلَ على أصل هذا التعليل لعدم احتياجهم إلى التفرقة ؛ إذ لا فاعلةَ له ، فلم يكونوا ليفرُّوا من فواعِلَ ؛ إذ[1] لا لبس ، بخلاف ماله فاعلة ، وهو الصفة .

ثم قال :

وشذّ في الفارِسِ مَعْ ما ماثَلَهْ

قال ابن السكّيت : إذا كان الرجلُ على حافِرٍ بِرْذَوناً كان أو فرساً أو بغلاً أو حماراً قلتَ : مرَّ بنا فارسٌ على بغل ، أو مرَّ بنا فارسٌ على حمار ، قال الشاعر :

وإني امرؤٌ للخيل عندي مزيَّةٌ   على فارسِ البِرذَونِ أو فارسِ البغلِ

وقال عُمارةُ بن عَقيلِ بن بلال بن جرير : لا أقولُ لصاحب البغلِ: فارسٌ ، ولكني أقول : بغّالٌ ، ولا أقولُ لصاحب الحمار : فارسٌ ، ولكني أقولُ : حَمَّارٌ . نقل هذا الجوهري[2] .

ويعني الناظم أنَّ فواعِلَ شذَّ وجودُهُ فيما كان من الصفات لمذكر

(١) في (س) : إذ ليس .

(٢) الصحاح : فرس .

عاقل كالفارس وما أشبه ذلك مما اتصف بصفته ، وإنما شذ لمخالفته ما تقدم من قصد التفرقة وارتفاع اللبس الواقع بين المذكر والمؤنث ، على أنهم قد وجهوا ما جاء من ذلك ؛ إذ « ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به[1] وجهاً ، هذا في الاضطرار فما ظنُّكَ به في حالة الاختيار ؟ فمما جاء من ذلك جمعهم الفارس على فوارِسَ ، قال[2] :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتِهم   يومَ الصُّلَيفاء لم يُوفُونَ بالجارِ

وهو في الكلام كثيرٌ ، ووجه هذا الجمع بعد أن يقال : إنه من الصفات التي استعملت استعمال الأسماء ، فقرُبَ بذلك منها أنَّ اللبس فيه لا يكون لِمَا ذكَرَ سيبويه من أن الفارس لا يقع في كلامهم إلا للرجال ، قال[3] : « وليس في أصل كلامهم (أن يكون)[4] إلا لهم،/ [٣٠٧] فلمَّا[5] لم يخافوا الالتباس قالوا : فواعِلَ ، كما قالوا : فُعلان » ـ يعني لكونه استعمل استعمال الأسماء ـ « وكما قالوا : حوارِثُ ، حيث كان

(١) في هامش الأصل : لعله (له) ، يعني مكان (به) . وهذا نص سيبويه في الكتاب ٢٢/١ .

(٢) البيت بلا نسبة في المحتسب ٤٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٨٢/٤ ، واللسان (صلف) .

(٣) الكتاب ٦١٥/٣ .

(٤) سقط من (س) .

(٥) في النسخ « فلم يخافوا » ولا يستقيم السياق عليه ، والمثبت نص الكتاب .

اسماً خاصّاً كزيد » ، يعني بسبب اختصاصه وإن كان صفة بالذكور كزيد ، وكحارث إذا سميت به ، وقوله : « في أصل كلامهم » ، تنبيه حسن ؛ لأنه قد كان في غير العرب نساءٌ يركبون[1] الخيل ويحاربون ، على أن ذلك قليلٌ في الكلِّ فلم يُعتدَّ به . ومن ذلك قولهم : « هالكٌ في الهوالك » جمعوا هالكاً وإن كان لمذكَّر على هوالك ، ووجهه أنه جرى عندهم مجرى المثل ، ومن عادة الأمثال أن[2] تُغيَّرَ عن أصلها وعمَّا تستحقه في الكلام ، أنشد السيرافي[3] :

تجاوزْتُ هنداً رغبةً عن قتاله ... إلى مالكٍ أعشُو إلى ذكر مالكِ
وأيقنتُ أني عند ذلك ثائرٌ ... غداتَئذٍ أو هالِكٌ في الهوالكِ

وأنشد سيبويه للفرزدق[4] :

(١) كذا في النسخ : يركبون ويحاربون ، والقياس : يركبن ويحاربنَ .
(٢) في الأصل و (أ) : « ألا تغير » ، وأرى والله أعلم أن الصواب ما أثبته عن (س) . يريد أن يقول : إن هالكاً غيروه عن أصله الذي يستحقه إلى الجمع على فواعل ، كما أن المثل يغير عن أصله الذي يستحقه في الكلام ، وإذا كانوا يقولون : الأمثال لا تغير ، فالمعنى أنها لا تغير عن موردها ، بل تقال على صورتها ، ولا تعدل بحسب مضربها ، فهي مغيرة بحسب مضربها ، وهي على أصلها بحسب موردها .
(٣) البيت في شرحه على الكتاب ، وموضع الشاهد نسب إلى ابن جذل الطِّعان في مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/٢٦٥ - ٢٦٦ ، وفي الصحاح : هلك ، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٦ ، وصدره فيها :
فأيقنت أني ثائرٌ ابن مكدم
(٤) الكتاب ٣/٦٣٣ ، والبيت في ديوانه من قصيدة يمدح فيها آل المهلب ١/٣٠٤ ، ومطلعها :
لأمدحنَّ بني المهلب مِدحةً ... غراء ظاهرة على الأشعارِ

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهم خُضُعَ الرِّقاب نواكِسَ الأبصارِ

فجمع ناكساً على نواكِسَ ، والمراد الرجال ، وحملَه سيبويه على اعتبار التأنيث في الرجال، قال[1]: لأنك تقول: هي الرجال ، كما تقول: هي الجمال ، فشُبِّهَ بالجمال » . وطريقة المبرد[2] في هذا النوع أن فواعِلَ هو الأصل في الجميع ،وإنما منع منه هنا هو خوف اللبس ، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعون في سائر الضرورات ،وكذلك حيث أمنوا الالتباس . وقد وجه « نواكس » ابنُ الضائع على وجه آخرَ، وهو أن يكون صفةً للأبصار من جهة المعنى ، لأن الأصل قبل النقل : نواكسٌ أبصارُهُم ، والجمع في هذا قبل النقل على فواعِلَ سائغٌ لأنه غير عاقل ، فلما نقل تركوا الأمر على ما كان عليه ، لأن المعنى لم ينتقل ، قال : ونظير هذا توجيه الفارسي قوله[3] :

يا ليلةً خُرْسَ الدَّجاج سهرتُهَا ببغداذَ ما كادت عن الصُّبح تنجلي

على ما هو مذكور في الإيضاح[4]. وذكر السيرافيُّ[5] أنه وَجَدَ غير

(١) الكتاب ٦٣٣/٣ .
(٢) انظر المقتضب ٢٥٨/١ ، ٢١٦/٢ - ٢١٧ .
(٣) لم يرد البيت في الإيضاح ولا في التكملة ، وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٤٧٦ غير منسوب ، والمخصص ١٦٣/١٦ .
(٤) يريد على التوجيه المذكور في كتاب الإيضاح ، انظر باب الصفة المشبهة باسم الفاعل : ١٧٧ - ١٨٠ .
(٥) ذكر ذلك في شرحه على الكتاب ، ونصه كاملاً : « وقد وجدت غير ذلك في كلام العرب وإن كان المستعمل الكثير ما قاله سيبويه » .

ذلك ، قال عُتَيبةُ[1] بنُ الحارث لجَزْءِ بن سعد :

أُحامي عن ذمار بني أبيكمْ ومثلي في غوائِبُكُمْ قـليـلُ

فقـال جَـزْءٌ : نعـم ، وفي شـواهدنا . قـال : وهـذا جمـع غـائبٍ وشاهد من الناس .

وقد نزع الشَّلَوبين في / هوالك ونواكس منزَعاً يجري في جميع ما [٣٠٨] جاء من هذا مما تقدم ذكره ، وهـو أن قـال : قـد عُـرِف بقوله أولاً: هالك أنه إنما يريد المذكّر، وكـذا بقولـه: « وإذا الرجـال رأوا يزيـد »، قال : فصار ذلك مما تقدم ذكره مـن قولهـم : فـارس ، في الفـوارس ، وإن لم يكن مثله بالجملة[2] ، لأن المعنى الـذي يتضمنـه نواكِسُ يصلـح للمذكّـر والمؤنـث ، والمعنـى الـذي يتضمنـه الفـوارس لا يصلـح إلا للمذكّر. هذا ما قال ، وهو جارٍ في قوله :

ومثلي في غوائبُكُمْ قليلُ

لأنـه إنمـا يريـد فيمـن غـاب مـن رجـالكم ، ولم يـرد أن مثلـه في نسائهم قليلٌ ، أو فيمن إليهم من رجال ونساء . فتعين أنه يريد المذكّر من جهة قصده ، فصار كالفوارس بهذا اللحظ .

* * *

---

(١) نقل البغدادي البيت في شرح شواهد الشافية عن الشاطبي . انظر ١٤٢ .

(٢) في (س) : في الجملة .

وبفَعَائلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ   وَشِبْهُهُ ذا تاءٍ أو مُزَالَهْ

يعني أن فعائلَ من أبنية الجمع ، يجمع عليه ما كان من المفردات على وزن فَعَالَة ، وعلى وزنٍ يُشبه ذلك ، وذلك قياس على ما يقتضي إطلاقه ، والذي يشبه فَعَالَة هو كل ما كان من الأبنية ثالثُهُ حرف مدٍّ ولينٍ زائدٍ ، فيدخل له فيه خمسة أبنية : فَعَالة ــ مثلَّثَ الفاء بالضم والفتح والكسر ـ فهذه ثلاثةٌ ، وفَعِيلةُ ، وفَعُولةُ[1] ، هذا الذي يُشبهُ فَعَالة ، (ولا يقال : إنما عنى بفَعَالَةَ ما كان ثالثه ألفاً ، فلا يدخل له إلا ثلاثة أبنية : فَعَالَة و)[2] فُعَالَةُ وفِعَالَةُ ؛ لأنَّ فَعُولَةَ وفَعِيلةَ لا يشبه فَعَالَةَ لاختلاف ما بين الألف وبين الواو والياء ، ولاختلاف حركة ما قبلها . لأنا نقول كذلك أيضاً : فُعَالَة المضموم الفاء أو المكسورُها لا يشبه المفتوحَها ، فقد حصل الاختلاف ، فيلزم ألا يقصد إليها ، فيبقى فَعَالَةُ المفتوح الفاء وحده ، فلا يكون لقوله : « وشبهَهُ » فائدة أصلاً .

فإن قلتَ: ما[3] الفرق بين هذا وبين ما تقدم له في التشبيه كقوله:

وشاعَ في حُوتٍ وقَاعٍ معَ ما   ضَاهَاهُمَا ... ...

فحملتَ المضاهاة على أنها مع بقاء واو حوتٍ وألفِ قاعٍ ، ولم

---

(١) في الأصل : وفعولا .

(٢) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٣) في (أ) و(س) : فما .

تحمِل عليه ما أشبهه من نحو: فِيلٍ ومِيلٍ ، وكذلك قوله :

ولِكَريـمٍ وبَـخِيلٍ فُـعَـلا كذا لما ضاهاهما قد جُعلا

فلم تجعل فَعُولاً ولا فَعَالاً نحو: ضَرُوبٍ وجَبَانٍ مما ضاهى كريماً وبخيلاً ، وغير هذا من المواضع .

فالجواب أن الفرق ظاهر ، وذلك أن مثال فَعَالة مثلاً أتى به مطلقاً غير مقيد ، وليس له فيه ما يعتبر من الأوصاف المقصودة إلا ما يكون فيه من حرف لين أو تحريك فاء أو / نحو ذلك مما اعتبر في [٣٠٩] تفسير كلام الناظم ، ولو لم يعتبر فيه ذلك لم يكن له شبه ، إذ لا يدخل تحته إلا أمثلةٌ ليست في الحقيقة غيرَه . والممثَّل الذي هو مثلاً كحمامةٍ ودَجاجةٍ داخلٌ تحته سواءٌ فرضْتَهُ اسماً أم صفة ، صحيحاً أم معتلاً ، فإذا قال القائل : حكمُ فَعَالة كذا . فقد دخل تحته كل ما يمثَّلُ به على كلِّ[1] اعتبارٍ كان فيه ، فلم يبقَ لقوله: « وشبهه » معنًى بالنسبة إلى ما يدخل تحت المثال إلا أن يعتبر وصفه في نفسه من حيث هو مثال من كونه ثلاثياً أو رباعياً أو مفتوح الفاء أو مكسورها ، أو ما أشبه ذلك . وعلى ذلك يصح قول من قال : وشبه[2] ذلك . وأمَّا قاعٌ وحُوتٌ وكريمٌ ونحوها في قوة الأمثلة المقيدة ، فكأنه قال في قاع : في

(١) سقط من (أ) .

(٢) في (س) : أو شبه .

اسم على فَعَلٍ معتلّ العين مذكّراً . وكذا إلى آخر الأوصاف . وكذلك حُوتٌ في[1] قوة أن لو قال : في اسمٍ على فَعْلٍ معتلّ العين بالواو إلى آخر الأوصاف . فإذن لا يدخل له إلا ما كان مطابقاً لتلك الأوصاف ، فامتنع أن يدخل تحتها نحو فيل وديك ، إذ لم يستوف الأوصاف المذكورة ، فحصل الفرق بين إتيانه بالأمثلة الموزون بها ، وإتيانه بنفس الموزون ، وهو فرق ظاهر ، والله أعلم ، فإذن لا بد من التفسير بما تقدم من دخول فَعيلةَ وفَعُولَةَ مع فَعَالَةَ وفُعَالَةَ (وفِعَالة)[2] .

وإذا تقرَّر هذا فنرجع إلى تمثيلها فنقول :

أما فَعَالَةُ ـ بالفتح ـ فنحو: حمامةٍ ودجاجةٍ ، وبهما مثَّل سيبويه[3] ، فنقول : حمائِمٌ ودجائِجٌ ، ومنه : سَحَابةٌ وسَحَائِبٌ .

وأما فُعَالَةُ ـ بالضم ـ فمثلُ ذُؤَابةٍ وذَوَائِبَ ، وذبابة وذبائب .

وأما فِعالَةُ ـ بالكسر ـ فنحو: كِنَانَةٍ وكَنَائِنَ ، وعِمَامَةٍ وعَمَائِمَ ، وجِنَازةٍ وجَنَائِزَ ، ورِسَالةٍ ورَسَائِلَ ، ورِبَابَةٍ[4] ورَبَائِبَ ، (ودِلالَةٍ ودَلائِلَ . وأمَّا فَعُولَةُ فنحو : حَلُوبةٍ وحَلائِبَ ، ورَكُوبَةٍ ورَكائِبَ)[5] ،

---

(١) في الأصل و(أ) : « وكذلك حوت وقوة » .

(٢) سقط من (س) .

(٣) الكتاب ٦١١/٣ .

(٤) الرِّبابة : جماعة السهام ، وخيط تشد به السهام ، والجلدة التي تجمع فيها السهام .

(٥) سقط من (س) .

وحَمُولةٍ[1] وحَمَائِلَ .

وأما فَعِيلةُ فنحو : كَتِيبةٍ وكَتَائِبَ ، وسفينةٍ وسَفَائِنَ ، وصحيفةٍ وصَحَائِفَ ، وقبيلةٍ وقَبَائِلَ ، وحَديدةٍ وحَدائِدَ ، وهو كثيرٌ .

وقوله : « ذا تاءٍ أو مُزَالَهْ » ذا : منصوبٌ على الحال من فَعَالَة ، أي: حالة كون فَعالَة ذا تاء ، أي : مؤنّثاً بالتاء . وقوله : « أو مُزَالَهْ » الهاء الموقوف عليها (هاءُ)[2] ضمير عائدٌ على تاء ، كأنه قال : ذا تاء أو مُزالَ التاء . والحروف تُذكّرُ / وتؤنث ومن التذكير قوله[3] : [٣١٠]

كافاً وميمَين[4] وسيناً طاسما

وقد تقدم لذلك نظائر في هذا النظم مما استعمله الناظم فيه ، وذلك عبارة عن كونه فعالة بلا تاء تأنيث ، فكأنه يقول : هذا البناء يجمع على فعائِلَ سواءٌ كان بالتاء كما وقع في المثال أم لم تكن فيه تاء، إلا أنه يبقى النظر في هذين الشطرين من وجهين :

---

(١) الحمولة : ما احتمل عليه القوم من بعير وحمار ونحوه ، كانت عليه أثقال أو لم تكن .

(٢) عن (س) .

(٣) من شواهد الكتاب ٢٦٠/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٦ ، ولم ينسب . والشاهد في تذكير طاسم ، وهو نعته للسين ، والطاسم الدارس . شبه آثار الديار بالحروف .

(٤) في (س) : أو فيما وسا ، محرف .

أحدهما : أن ظاهر إطلاق هذا الحكم أنه جار في الاسم والصفة معاً لا في الاسم وحده ، ولا في الصفة وحدها .

والثاني : النص منه على أن الحكم جار مع عدم التاء في تلك الأمثلة الخمسة التي أشار إليها بفَعَالَة بقوله : « ذا تاء أو مُزَالَهْ » .

أما النظر الأول فإن ذلك الحكم إنما هو في الأسماء لا في الصفات في فَعِيلٍ كان أو في غيره على مذهب الجمهور أو فيما دون فَعِيل على ظاهر التسهيل[1] ، إذ أطلق في فَعيلٍ الذي ليس بمعنى مفعول ، وقيد الأربعة الباقية بالاسمية ، وهو ظاهر كلام ابن أبي الربيع . فعلى كل تقدير لم يوافق كلامه هنا واحداً من المذهبين ، فصار في محصوله غير مستقيم ، قال سيبويه[2] في فَعيلٍ الصفة إذا لحقته التاء لَمَّا ذكر له فِعالاً في التكسير : « وقد يُكسَّرُ على فَعائِلَ كما كُسِّرَت عليه الأسماء » . قال : وذلك صبائِحُ وصحائِحُ وطبائِبُ » ، يعني في جمع صبيحةٍ وصحيحةٍ وطبيبةٍ ، قال : « وقالوا : خليفة وخلائف ، فجاءوا بها على الأصل » . فهذا يدلُّ على أنه عنده سماع . وقال ابن أبي الربيع في القوانين في فصل فَعيلٍ : وإذا لحقته التاء كُسِّرَ على فعائِلَ ، قالوا : ظرائِفُ . ثم ذكر أنه يجري مجرى المذكر في الجمع على فِعَال .

---

(١) التسهيل : ٢٧٨ .

(٢) الكتاب ٦٣٦/٣ .

وأما النظر الثاني ، وهو الحكم لما ليس فيه تاء بحكم ما هي فيه ، فإن النّحويين ينصون على خلاف ذلك ، وأنه موقوف على السماع إلا في فَعُول الذي هو صفة لمؤنث فإنه عند طائفة من العلماء قياس لكثرة ما جاء منه نحو: عَجُوزٍ وعجائِزَ ، وجَدُودٍ(١) وجدائِدَ ، وصَعُودٍ(٢) وصعائِدَ ، وسَلُوبٍ(٣) وسلائِبَ ، وفرس عَقُوقٍ(٤) وعقائِقَ . وإطلاق القياس مذهب ابن أبي الربيع . وكذلك الاسم عنده إذا كان مؤنثاً بغير تاء فهو على حكمه مع التاء ، يجري القياس فيه ، نحو: قَلوصٍ وقلائِصَ(٥) ، وذَنُوبٍ(٦) وذنائِبَ ، وقَدومٍ(٧) وقدائِمَ . وقال / سيبويه(٨) [٣١١] في الصفة : « وأما ما كان وصفاً للمؤنث فإنهم قد يجمعونه على فعائل كما جمعوا عليه فَعِيلة ؛ لأنه مؤنث مثله » ، قال : « وذلك

---

(١) الجدود : النعجة قلَّ لبنها .

(٢) الصَّعود : الناقة تُخدج - تجيء بولد ناقص وإن كانت أيامه تامة - فتعطف على ولد عام أوَّلَ .

(٣) ناقة سلوبٌ وامرأة سَلوبٌ : مات ولدها ، أو ألقته لغير تمام .

(٤) العقوق من البهائم : الحامل .

(٥) القلوص من الإبل : الفتية المجتمعة الخلق .

(٦) الذنوب : النصيب .

(٧) القَدوم : آلة النجر والنحت .

(٨) الكتاب ٣/٦٣٧ .

عَجوزٌ وعجائِزُ » ، ثم أتى بالمُثُل[1] . أما غير فعول فلا أعلم أحداً يقـول بكون فعائِلَ قياساً فيها ، إلا ما في هذا النظـم، لكـن ينقـل في بعضهـا سماع ، قالوا في سماء « سمائي » قال[2] :

سماءُ الإله فوق سبعِ سمائيَا

وقالوا : أَفِيلٌ[3] وأفائِلُ ، وجَزُورٌ وجزائِرُ . ونقل شـيخنا القـاضي ـ رحمه الله ـ عن شيخه[4] أبي عبد الله بن هـانئ ، أنـه سمـع سبائِرَ في السِّبار[5] الذي يراد به المسبارُ . قال : ولا أحقِّقُهُ الآن عنه ، وذكر أثير الدين أبو حيان بن حيان أنهم يقولون في رهين المذكَّر : رهائِن . فهذا في فَعِيل بمعنـى مفعـول . وقـالوا : شِـمالٌ لـلريح المعروفـة وشَـمائل[6] ، وشِمالٌ لليد وشمائل ، وعُقابٌ وعقائِبُ . قـال شـيخنا القـاضي : ولا أذكر الآن عقائِبَ إلا عن بعض الشيوخ . هذه جملـةٌ مـن المسـموع ، وأشبه المواضع بوجود هذا المسموع في هذه الأمثلة المؤنَّثُ منها ، وإن

---

(١) في (س) : بالمثال .

(٢) أمية بن أبي الصلت ، والبيت في ديوانـه : ٥٢٨ ، وقـد تقـدم الاستشـهاد بـالبيت وتخريجه .

(٣) الأفيل : الصغير من الإبل والغنم .

(٤) في (أ) : عن شيخنا .

(٥) السِّبار : ما يسبر به غور الجرح أو الماء .

(٦) في الأصل و(أ) : شمائل ، دون واو العطف .

كان بغير تاء ، قال في التسهيل[1] بعد ما ذكر الأمثلة المذكورة سوى فَعِيلة : « وإن خلون من التاء مع انتفاء التذكير حُفظ فيهن ، وأحقُّهن به فَعُولُ ، وقد يثبت له ولفَعِيل وفَعَال مذكرات » . فجعل ثبوت فعائل للمذكّر أقلياً بالنسبة إلى المؤنث ، وفي أمثلة مخصوصة دون الجميع ، وقد مرَّت أمثلتها آنفاً في الجملة ، ووجه ذلك ما ذكره سيبويه في فَعُولَ من أن ما ليس فيه تاء مؤنث مثل ما هي فيه ، وهو تعليل المسموع خاصةً . فأنت ترى ما في كلام الناظم من الشَّغْب الذي يضعُفُ[2] الاعتذار عنه ، وبا لله التوفيق .

وحكم ما لامه من هذه الأمثلة حرفُ علّة حكمُ الصَّحيح ، إلا أنه يلزمه الاعتلال كمطيَّةٍ ومطايا ، ورَوِيَّةٍ ورَوَايا ، وأصله: مطائِيُ ورَوائِيُ إلا أنه دخله الإعلال على ما يذكره في التصريف ، فلم يحتج (إلى)[3] ذكره هنا ، لأنه ليس من الباب .

* * *

---

(١) التسهيل : ٢٧٨ .

(٢) في (س) : يصعب ، ووصف الاعتذار بالضعف مألوف في عبارة الشاطبي في غير موطن .

(٣) عن (س) .

وبالفَعَالِي والفَعَالَى جُمِعَا صَحْراءُ والعَذْرَاءُ والقَيْسَ اتْبَعَا

يعني أنَّ هذين البناءين من أبنية الجمع ، وهما الفَعَالِي - بياء خفيفة - والفَعَالَى - بالألف - جُمع عليهما ما كان من المفردات / [٣١٢] مثل صحراءَ والعذراءِ قياساً ، وهذان المثالان لا يدلان على ما كان نحوهما من حيث التمثيل ، لأنه إنما ذَكَر أن ذلك الجمع ثابت لهذين المثالين ، فلا[1] يعطي أنه يجري في سواهما إلا بقوله : « والقيسَ اتْبَعَا » والقَيس هو القياس ، فإذ ذاك نعتبر أوصاف المثالين فنقول :

كل ما كان على مثال فعلاءَ سواءٌ أكان اسماً أم صفة مما آخره ألف التأنيث فإنه يجمع على مثال فَعَالٍ وفَعَالَى ، فالاسم يُشعر به مثال صحراء ، تقول فيه : صحارٍ وصحارَى ، وفي العوصاء[2] : عَوَاصٍ وعواصَى ، وفي الحَرْشَاء[3] : حَرَاشٍ وحرَاشَى ، وفي الحَوجَاء[4] : حَوَاجٍ وحَواجَي، وفي الحَوباء[5] : حَوابٍ وحَوابَى، وما أشبه ذلك. والصفة يُشعر بها مثالُ عذراء،تقول فيه: عَذارٍ وعَذارَى، وفي الأرض المرداء[6] :

(١) في (س) : ولا .

(٢) العوصاء : الشدة والحاجة .

(٣) الحرشاء : نبتٌ .

(٤) الحوجاء : الحاجة .

(٥) الحوباء : النفس .

(٦) المرداء : رملةٌ متسطمة لا تنبت ، وفي اللسان (مرد) : « قال ابن سيده : وأراها سميت مرداء بذلك لقلة نباتها ، قال الراعي :

فليتك حال الدهر دونك قلة ومن بالمرادي من فصيح وأعجما

وقد أورد صاحب اللسان البيت أيضاً في (ردى) ، ونقل عن الأصمعي : المرادى : جمع مرداء بكسر الميم ، وهي رمالٌ منبطحة وليست بمشرفة » .

مَرادٍ ومَرَادَى ، قال(1) :

فلَيتَكَ حالَ البحرُ دونكَ كُلُّهُ ومَن بالمرادِي من فصيحٍ وأعجَمِ

ووَحْفَاء(2) ووَحَافَى ووَحَافٍ ، ووَجْناء ووَجَـانَى ووَجَـانٍ ، ونحـو ذلك. لكن في الصفة الـتي تُجمـع هـذا الجمـعَ قيدٌ أشـار إليـه النـاظم بالمثال، وهو العذراء ، وذلك فَعلاءُ تارة يكون تأنيث أفعل ، وتـارة لا يكون كذلك . وهذا الثاني هـو المجمـوع على فَعَالَى ، ومنـه عَـذراءُ الممثَّلُ به ، إذ ليس له أفعَـلُ ، فـإن كـان لـه أفعَلُ كحمـراءَ وصفـراءَ وعسراءَ وخرساءَ وعمياءَ وما أشبه ذلـك ، فجمعه علـى فُعْلٍ . وقـد تقـدَّمَ ، وفي هـذا الإطـلاق مـا يـدل علـى مخالفته لما ذهـب إليــه في التسهيل(3) من أن الصفة لايقاس فيها هذا الجمع ، بل هو موقوفٌ على السماع، ألا ترى أنه قال : « منها فعـالَى لاسـمٍ علـى فَعـلاءَ » . فقيَّـد بالاسمية، ثم قال: « ويُحفظ في نحو حَبِط...» وكذا وكذا « وعذراءَ » . فجعله في نحو عذراء محفوظاً ، كما جعله محفوظـاً في أيِّـمٍ ويتيـمٍ ونحـو ذلك . وظاهر كلام سيبويه وغيره من النحويين أنه قيـاسٌ لا مسـموع ومذهب الجمهور أولى .

وكان الأصل في هذا الجمع أن يكون علـى فَعَـاليَّ ـ بالتشـديد ـ

---

(1) ملحق ديوان الراعي : ٣١١ .

(2) الوحفاء : أرضٌ فيها حجارةٌ سودٌ وليست بحرَّة .

(3) التسهيل : ٢٧٦ .

وقد سُمع كذلك ، لكنه قليلٌ ، ولذلك لم يعتبره الناظم ، ومنه قول الشاعر[1] :

لَقَد أَغْدُو على أشقَر يغتالُ الصَّحاريًا

وإنما كان الأصلُ لأن ألف الجمع تقع في صحراء / بين الحاء [٣١٣] والراء، ثم تكسَرُ الراء كما تكسَرُ بعد ألف الجمع في كل موضعٍ نحو مساجد ، فلا بدَّ إذ ذاك من قلب ألف المد ياءً للكسرة قبلها ، وتقلب ألف التأنيث التي صارت همزةً ياءً أيضاً ، فتُدغم في الأخرى، فتقول: صَحَاريٌّ . لكنهم حذفوا ألفَ المد ، وقلبوا الياء المنقلبة عن ألف التأنيث ألفاً ، كما فعلوا في المقصورة في نحو: حُبْلى وحَبَالَى . وإنما حذفت ألفُ المد ولم تترك على ما يوجبه التصريف ليكون آخره كآخِر ما فيه ألفُ التأنيث المقصورة ، لأنهم لو قالوا : صحاريٌّ ـ بالتشديد ـ لم يمكنهم القلب ، لأن الألف إنما تقلب من الياء الخفيفة، وأيضاً فليكون آخرُ صحراءَ مخالفاً لآخر عَلباءٍ وحِرباءٍ . لأن هذه للتأنيث وهذه للإلحاق ، فإذا خففوا حصل الفرق بينهما ، فقالوا : عَلابيٌّ وحَرابيٌّ ـ بالتشديد ـ على الأصل ، وخففوا في الآخر . قال ابن الضَّائع : وأيضاً فإذا كانوا يستثقلون الياء المشدَّدة في آخر هذا

---

(١) الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . والبيت في سر الصناعة ٨٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٥ ، والخزانة ٤٢٤/٧ .

الجمع فيخففونها كأثافٍ في أُثفيَّة ، فهذه أحرى بالتخفيف ، لزيادة ثقل التأنيث . قال : ويكون هذا تعليلاً لمن قال : صحارٍ وعَذارٍ ، ولم يقلِبْ(١) . قال السيرافيُّ : وقد يكملون على الأصل ، قالوا : صحاريُّ ، لكنه قليلٌ . وأما عِلباءٌ وحِرباءٌ فلا ينبغي أن يخفَّف لأنه ملحق بسِرْداحٍ ، والملحق به لا يخفَّفُ ، فكذلك ما ألحق به ، قال السيرافيُّ: فكما لا يقال في الجمع : سَرَادِح(٢) ، دون ياءٍ ، وإنما يقال بالياء ، فكذلك ما(٣) أُلحق (به)(٤) وهذا حسنٌ من التعليل :

والقَيْسُ: التقديرُ ، قِستُ الشيء قَوساً وقَيساً وقِياساً : إذا قدَّرتَهُ.

* * *

واجعلْ فَعَالِيَّ لغيرِ ذي نَسَبْ   جُدِّدَ كالكرسيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ

جُدِّدَ : جملةٌ في موضع الصفة لنَسَبْ ، أي : لغير ذي نسب مجدَّدٍ، وغير ذي النسب هو الاسمُ الذي تلحقه ياءُ النسب ، ومعنى كونه جُدِّد أي : أُدخل في الكلمة بعد أن لم يكن فصار فيها جديداً ، فبَصْرِيٌّ وقيسيٌّ مثلاً كان أصله « بصرة » و « قيس » ، ثم ألحق بهما

---

(١) في الأصل و(أ) : تقلب .

(٢) في (س) : سرداح ، وهو تحريف .

(٣) في (أ) : كيما .

(٤) عن (أ) و(س) .

أداةُ النسب تحديداً لمعناه ، فصار موجوداً فيهما بعد أن لم يكن ، ويريد أن بناء فَعَاليّ المشدد الياء من أبنية الجموع يُجعل في الحكم جمعاً لما كان من المفردات قد / لحقته ياءُ النسب غير المجدد، فإنه إنما نَفَى [٣١٤] ذا النسب بقيد كونه مجدَّداً، فلا تقول في قيسيّ: قَيَاسيّ ، ولا في بصريّ: بَصَاريُّ . وعلى هذا فقولهم: أناسيُّ ليس بجمع لإنسيّ ، وإلاّ لقيل في قيسيّ : قَيَاسيٌّ . وإنما هو جمع إنسان ، وأصله أناسين ، فأُبدلت النون ياءً كما أبدلت في ظرابيّ جمع ظَرِبان .

ويُفهم منه أنه إذا لم يكن النسب مجدَّداً لكنَّ ياءَيه لحقتا من أول الاستعمال أمراً لفظياً ، فهو الذي يُجمع هذا الجمع قياساً ، ومثل ذلك بالكرسيِّ ، فإن الياءين فيه لم تُفيدا معنى زائداً على الوضع الأول ، إذ لم يستعمل كُرسٌ ثم لحقتاه ، ومثال ذلك : كرسيٌّ وكراسيُّ ، وبُختيٌّ وبَخاتِيُّ ، وقُمْرِيٌّ وقماريُّ، وبُردِيٌّ[1] وبرادِيُّ ، وأُثفِيَّةٌ وأثافيُّ ـ على قول من جعلها فُعْلِيَّة[2] ـ على أنهم قالوا في هذا : أثافٍ ، بالتخفيف أيضاً.

فإن قيلَ : ما فائدةُ تمثيله بالكرسي وقد حصل المقصود بقوله : « لغير ذي نسب جُدِّد » ؟

---

(١) البُرديُّ : نوع من جيد التمر ، والبَردي : بالفتح ضربٌ من النبات .

(٢) انظر سر الصناعة ١٧٣/١ .

(فالجواب : أن له فائدةً في الموضع ضرورية ، وذلك أن قوله : «لغير ذي نسبٍ جُدِّدَ »)[1] يشمل بنفيهِ قسمَين ، أحدهما : ما كان ذا نسب مجدَّد ، وقد انتفى بلا شك . والآخَرُ : ما لم يكن ذا نسب أصلاً، لأن زيداً وجعفراً مثلاً يصدُقُ عليهما أنهما غيرُ ذي نسب مجدَّد ؛ إذ ليس لهما نسبٌ مجدَّد ولا غيرُ مجدَّد . فلما كان المفهوم محتَمِلاً هذَين الاحتمالين صرَّح بمقتضى التمثيل بأحد الاحتمالين . وأيضاً فقد قيَّد في التسهيل[2] ما كان ذا نسب غير مجدَّد بقيدين آخرين، وهما كونه ثلاثياً، وكونه ساكنَ العين ، فقال : « ومنها فَعَالِيٌّ لثلاثيٍّ ساكن العين زائدٍ آخرُه ياءٌ مشددة لا لتجديد نسبٍ » . ولا أحقِّقُ الآن ما أراد بهذين القيدين، ولعله أراد بكونه ثلاثياً التحرُّزَ من الرباعي الذي لحقته ياءُ النسب ، كما إذا سميت رجلاً بجَعْفَرِيٍّ[3] فإنه يصيرُ بالعلمية مثل كرسيٍّ ، فإذا جمعت هذا قلتَ : جعافِرٌ . فتعامِلُ الياءين معاملةَ هاء التأنيث في نحو فَعِيلةٍ وفَعالَةَ، إذ كنت تقول: فعائِلُ فتحذفها . أو كما تحذف أَلِفَي التأنيث فيما زاد على الثلاثي نحو: قاصعاءَ، إذا قلتَ: قواصِعُ. وكثيراً ما يشبِّهُ سيبويه / ياءَي [٣١٥] النسب بهاء التأنيث . وكما إذا سميتَ بِجَعْفَرُون قلتَ : جعافِرُ أيضاً.

---

(١) سقط من (س) .

(٢) التسهيل : ٢٧٧ .

(٣) في الأصل : بجعفر .

وأما كونه ساكن العين فلا يظهر لي وجهه ، إذ لو سَمَّيْتَ بنحو شَرَفِيٍّ وقَدَرِيٍّ ونَدُسِيٍّ لقلتَ في الجمع : شرافِيُّ وقَداريُّ ونداسِيُّ . وكذلك ما أشبهه . فتأمل ذلك .

وإذا تقرر هذا ظهر لما مثَّلَ به فائدةٌ لا بد منها ومن التنبيه عليها .

وقوله : « تَتْبَعِ العَرَبْ » ، أي : تكن بذلك العمل مُتَّبعاً للعرب ، جارياً على قياس كلامها ، غير خارج عن ذلك .

* * *

وبِفَعالِلَ وشِبْهِهِ انْطِقَا ... في جمع ما فوق الثلاثةِ ارْتَقَى

من غير ما مضى ومن خماسِي ... جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقياسِ

والرَّابعُ الشَّبِيهُ بالمزيدِ قَدْ ... يُحذَفُ دون ما به تَمَّ العَدَدْ

لما كانت أمثلة مفاعِلَ ومفاعِيلَ وما أشبهها تختلفُ باختلاف المجموعات ، والأسماءُ المجموعة كثيرة تختلف باختلاف الأصول والزوائد، وباختلاف الزيادات في أنفسها كمفاعيلَ وفعالِلَ وفياعِلَ وفواعِلَ وتفاعِلَ وفعاوِلَ وأفاعِلَ وفعاعِلَ ، وغير ذلك من الأبنية التي هي راجعةٌ إلى مفرداتها ، وكانت لا تنضبط إلا بالمفردات ، أعطى فيها حكماً كلياً يشمل جميعها بعد ما ذكر منها بعضاً مما(١) تنتظم ضابطاً كلياً كفواعِلَ وفعائِلَ فإنه يدخل تحتهما أشياءُ ، أو كان فيها

---

(١) في الأصل : فما .

حكمٌ مخالف لصورة مَفاعِلَ ونحوه كالفَعَالِي والفَعَالَى ، ثمَّ كرَّ على ما بقي بقوله :

وبفعالِلَ وشبهِهِ انْطِقَا

إلى آخره ، يعني أن هذا المثال الذي هو على فعالل وما أشبهه مما هو على زِنَتِهِ خاصة كمفاعِلَ وتفاعِلَ وسائر ما ذكر من الأمثلة جمعٌ لكلِّ ما ارتقى فوق الثلاثة أي : زادت حروفه على ثلاثة أحرف ، فكان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً أو سباعياً . أما كونه أراد بما أشبه فعالِلَ ما هو على زِنَتِهِ[1] فلا بد منه ، إذ لو أراد ما أشبه فعالِلَ في تعيين الحروف لم يكن ثَمَّ غيره ، إذ لا شبيه له في تعيين الفاء والعين واللامين ، إلاَّ[2] أن يقال : إنه أراد بالشَّبَهَ الملحَقَ بالتضعيف فإنه يقال فيه : فعالِلُ ، كما إذا بَنيتَ من ضَرَبَ مثلَ جَعْفَرٍ أو دِرْهَمٍ أو فَرَزْدَقٍ ثمَّ جمعتَه فإنك تقول : ضَرابِبُ ، ووزنُهُ فعالِلُ. / ولو أراد هذا لكان [٣١٦] قاصراً جداً ، إذ يبقى له من هذه الأمثلة أشياءُ كثيرةٌ جداً ، كما تقدم تمثيل بعضه . فلا بد أن يريد بما أشبهه ما كان على زِنَتِهِ ، فيدخل تحته كل ما زاد على الثلاثة ، وهو المقصود .

وأما كونه جمعاً لما زاد على الثلاثة فلا بد منه ، لأنَّ الثلاثي لا

---

(١) أي : المساوي له في الحركات والسكنات وعدد الحروف .

(٢) في الأصل : ولا .

يُجمع على فعالِلَ وشبهه ، فإن جاء يوماً ما فإنه نادرٌ غير مقيس ، كقولهم في أهل : « أهالِي » ، وقد حكى المؤلف عن جعفر بن محمد أنه قرأ: ﴿ مِنْ أوسَطِ ما تُطْعِمُونَ أهالِيْكُمْ ﴾[1] . وقالوا : ليلة وليالي ، وكَيْكَةٍ ـ وهي البيضة ـ وكَيَاكِي . وهذه عند النحويين جمعٌ لمفرد لم يُنطق به ، كأنهم جمعوه على أَهْلاةٍ ولَيْلاةٍ وكَيْكاةٍ . وعلى أنه قد سُمع ليلاةٌ شاذاً ، وقد صُغِّرَ على لُيَيْلِيَةٍ على اعتبار ليلاة . وقالوا : أرضٌ وأراضٍ ، وحِقَّةٌ[2] وحقائِقُ ، وصَرَّةٌ[3] وصرائِرُ . أنشد في التذكرة[4] :

(١) من الآية ٨٩ من سورة المائدة ، وانظر القراءة في الدر المصون للسمين الحلبي ٤٠٨/٤ ـ ٤٠٩ .

(٢) الحِقة من الإبل : التي دخلت في السنة الرابعة .

(٣) الصرة : الشدة من الكرب والحرب ، وصرة القيظ : شدته ، وشدة حرِّه ، وشدة العطش .

(٤) صدر بيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ٤٥٣/١ ، وعجزه :

وقدْ نَشَحْنَ فلا رِيٌّ ولا هيمُ

وهو في اللسان : صرر ، ونشح ، وقصع .

وانصاعت اعتمدت على العدْو ، ولم تقصع : لم تقتل صرائرها ، والصر : شدة العطش ، والحقب : جمع أحقب ، وهو الحمار الوحشي الذي في بطنه بياضٌ . يقول: لم تروَ هذه الحُمُرُ وقد شربت . ونشَحْنَ : شربن شرباً قليلاً ، فلا هي رواءٌ ولا هي عطاشٌ . والهيم : العطاش .

وانصاعَتِ الحُقْبُ لم تَقْصَعْ صَرَائِرَهَا

وكَنّةٌ[1] وكنائِنُ ، وضَرّةٌ وضرائِـرُ ، وحُـرّةٌ وحرائِـرُ . وهـذا كلـه نادرٌ، فإنما المعتبر ما زاد على الثلاثة . قـالوا : والأصـل فيمـا زاد علـى ثلاثة أحرف في العـدد أن يجمـع هـذا الجمـع : يُفتـح الحرفـان الأولان منه[2] ، وتُزاد ألف الجمع ثالثة ، ويُكسَرُ ما بعدها . وما جاء علـى غـير ذلك فمستثنى من هذا الأصل ، وهو الذي يستثنيه بقوله : « مـن غـير ما مضى » .

وقوله : « انطقا » يعني أن النُّطقَ على هذا النوع يكونُ مـن كسـر ما بعد[3] ألف الجمع وغير ذلك ، فيخرج له ما يُكسَّرُ على فَعَالَى وما أشبهه مما لا يكون النطق به كالنطق بفعالِلَ . فأما مـا كـان مـن نحـو: مطيَّـةٍ ومطايـا ، وخطيَّـةٍ وخطايـا ، ورَويَّـةٍ ورَوايـا ، فإنـه في الأصـل فعائِلُ[4] . وقد تقدم له الكلام عليه ، ولم يقل هنـالك: انطِـقْ بفعـائِلَ[5] ، وبينهما فرقٌ، وقد قال هنا : « من غير ما مضى » ، فإن مـا مضـى قـد يكون فيه ما النطق به على نحو فعالِلَ ، وعلـى غـيره ، إلا أنـه الأصـلُ

---

(١) الكنة : امرأة الابن أو الأخ .

(٢) سقط من (س) .

(٣) في النسخ : ما قبل ، وهو سهوٌ .

(٤) في (س) : فعالل ، وهو خطأ .

(٥) سقط من (س) .

فيه. وأما ما ذكر في هذا الفصل فلا . ثم قوله : « من غيرما مضى » إخراجٌ ممَّا تقدم ، لكنه يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يرجع إلى شبه من قوله : « وشبهه » ، فيكون المخرج ما تقدم ذكره من مشبه فعالِلَ[1] ، إذ قد مضى بحكمه مفصلاً فلا يعاد ، كأنه قال: / انطق بفعالِلَ وما كان مثله من غير ما مضى [٣١٧] ذكره .

الثاني : أن يرجع إلى « ما » من قوله :

في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى

يعني من المفردات ، فيكون المخرَجُ كل رباعيٍّ تقدم الكلام على جمعه كأفعل مؤنث[2] فعلى وفَعَالٍ، وما كان مثله من المثل الخمسة ، وهي فُعالٌ وفِعالٌ وفَعُولٌ[3] وفَعِيلٌ ، بالتاء كانت أو بغير تاء . وفُعْلَى مؤنث أفعل ، وفاعلٌ الصفة ، وفاعِلَةٌ وفَعْلانُ ، ومؤنثاه : فَعْلَى وفَعْلانَة ، وفُعْلانُ ومؤنثه فُعْلانَةُ ، وفَوعَلٌ وفاعَلٌ ، وفاعلاءُ ، وفَعُلاَءُ، وفُعْليٌّ . هذه[4] هي التي تقدمت مما فوق الثلاثي من الرباعي والخماسي وغيره ، وقد تقدمت أحكامها ، فكأنه يقول : اجمع على فعالِلَ ما

---

(١) في الأصل : فعائل .

(٢) في الأصل و(أ) : مونث .

(٣) سقط من (س) .

(٤) في (س) : هي .

عدا هذه الأبنية فإن جموعها القياسية قد تقدمت ، فإن جاء منها ما جمع على فعالِلَ وشبهه ولم يُذكَر في خمسة[1] الأبنية التي هي فواعِلُ وفعائِلُ وفعالِي وفعالَى وفعالىٌّ فليس ذلك فيه بقياس، كان ثلاثياً أو زائداً على الثلاثي[2]، نحو قولهم في دخان: دواخِنُ، وفي حاجٍ: حوائِجُ، قال الشّاعر أنشده صاحب الصحاح[3]:

نهارُ المرء أمثل حين يَقضي حوائجَهُ من الليل الطّويلِ

وأظنُّ المبردَ[4] يخطِّئ الناسَ في حوائِجَ ويقول: إنه لحنٌ . واتبع في ذلك الأصمعيُّ ، وإنما جمعُه الحاجُ ، وغيره يُثبته من كلام العرب ، وثُؤاجُ وثوائِجُ ، أنشد الفارسي في التذكرة[5]:

---

(١) في الأصل : الخمسة ، وكأن الألف واللام عارضتان على خط الناسخ .

(٢) في (س) : الثلاثة .

(٣) الصحاح (حوج) ، وفي اللسان : تقضى حوائجه ، والبيت فيهما غير منسوب .

(٤) قال في الكامل ٣٦٨/١ - ٣٦٩ : « والحاج جمع حاجة ، وتقديره : فَعَلة ، وفَعَلٌ ، كما تقول : هامة وهام ، وساعة وساع ... فأما قولهم في جمع حاجة : حوائج ، فليس من كلام العرب على كثرته على ألسنة المعربين ، ولا قياس له » .

(٥) الرجز في اللسان (شوى) و(كلا) غير منسوب ، وقال في (كلا) : أنشده ابن الأعرابي ، وبعده :

وكان من تحت الكُلى مناتجه

والشويُّ : جمع شاة ، والثؤاج : صياح الغنم ، يقال : ثأجت تثأج ثَأجاً وثُؤاجاً : صاحت . والمعنى : أن تموت الغنم من شدة الجدب فتنشق بطونها وتخرج منها أولادها .

إِذَا الشَّوِيُّ كَثُرَتْ نَوَائِجُهُ

وقد تقدم من ذلك أشياءُ نبَّه عليها في أثناء الكلام على خمسة الأبنية المشبهة لفعالِلَ . فإذا ثبت هذا فنرجع إلى ما قصده الناظم من الجمع ، فالذي ارتقى فوق الثلاثة إما غيرُ مزيد وإما مزيدٌ ، فأما غير المزيد فرباعي مجردٌ وخماسي مجردٌ كذلك . فأما الرباعي فمثاله جَعْفَرٌ وجعافِرُ ، وجَندَلٌ وجنادِلُ . هذا في الاسم ، والصفة أيضاً كذلك ، إذ لم يقيد الناظم ذلك باسم ولا غيره نحو: سَلْهَبٍ[1] وسلاهِبَ ، وشَجْعَمٍ وشَجاعِمَ. ومثل ذلك: زِبْرِجٌ وزبارِجُ ، ودِرهَمٌ ودراهِمُ ، وفِطَحْلٌ[2] وفطاحِلُ ، وجُنْدُبٌ وجنادِبُ . وفي الصفة عِنفِصٌ[3] وعنافِصُ ، وهِجرَعٌ وهجارِعُ ، وهِزْبَرٌ وهزابِرُ ، وما أشبه ذلك .

وأما الخماسيُّ فنحو: سَفَرْجَلٍ وفرَزْدَقٍ / وقِرْطَعْبٍ وحِنْبَتْرٍ[4] ، [٣١٨] تقول : سفارِجُ وفرازِدُ وقراطِعُ وحنابِتُ[5] . وكذلك الصفات أيضاً

---

(١) السلهب : الطويل . والشجعم : الأسد ، والطويل ، وجسد الإنسان أو عنقه .

(٢) الفِطحَل : دهرٌ لم يخلق فيه الناس بعدُ ، أو زمن نوح عليه السلام .

(٣) العِنْفِصُ : المرأة البذيئة القليلة الحياء . والهجرع : الأحمق والطويل .والهزبر : المراد به هنا الغليظ الضخم أو الشديد الصلب .

(٤) في الأصل و(أ) : خنبثر ، وفي (س) : حبنثر . والمثبت عن الكتاب ٣٠٢/٤ ، وقد نبه المحقق إلى ما في النسخ من تصحيف . وفي تاج العروس : بتقديم الموحدة على المثناة ، أهمله الجوهري ، وقال الصغاني : مثّل به سيبويه ، وفسره السيرافي فقال : هو الشدة » وانظر اللسان (حنبتر) .

(٥) في النسخ : وخبابث .

كجَحْمَرِشٍ[1] وقَهْبَلِسٍ وخُزَعْبلٍ ، تقول فيه: جَحَامِرُ وقَهابِلُ وخزاعِبُ أيضاً . وهذا لا يتأتى إلا بحذف الحرف الأخير كما ترى ، على ما يتبين إذا تكلم عليه الناظم إثر هذا إن شاء الله .

وأما المزيد فعلى ثلاثة أقسام : ثلاثي مزيد، ورباعي كذلك ، وخماسي كذلك أيضاً ، والحكم واحد ، فأما الثلاثي المزيد فمنه ما لحقته زيادة واحدة للإلحاق بالرباعي ، ومنه ما ليس كذلك . فالأول نحو: عَنْسَلٍ[2] وعناسِلَ ، وبِلَغْنٍ و بلاغِنَ ، وخَيْعَلٍ[3] وخياعِلَ ، وصَيرَفٍ وصيارِفَ ، وشَأمَلٍ وشآمِلَ ، وشمألٍ وشمائِلَ ، وجدْوَلٍ وجداوِلَ ، وحَشْوَرٍ وحشاوِرَ[4] .

والثاني نحو: سُلَّم وسلالم ، وأفْكلٍ[5] وأفاكِلَ ، وأَيْدَعٍ وأيادِعَ ، وتُرتُبٍ وتراتِبَ ، وتَنْضُبٍ وتناضِبَ ، وتَتْفُلٍ وتتافِلَ ، ويَرْمَعٍ ويرامِعَ ،

(١) الجحمرش : العجوز الكبيرة ، والمرأة السمجة ، والقهبلس : المرأة الضخمة ، والخزعبل : الباطل .

(٢) العنسل : الناقة السريعة كالعسل ، والبِلغْن : البلاغة ، والنمام .

(٣) في النسخ : حيعل ، ولم أجده . وخيعل من أمثلة الكتاب ٢٦٦/٤ ، وهو الفرو ، أو ثوب غير مخيط الفرجين .

(٤) في الأصل : وحشاير ، وهو خطأ . والحشور من الدواب : الملزز الخلق ، ومن الرجال العظيم البطن .

(٥) الأفكل : الرِّعدة ، والأيدع : صبغ أحمر . والترتب : الشيء الثابت . والتنضب : شجر حجازي شوكه كشوك العوسج . والتتفل : الثعلب . واليرمع : الخذروف يلعب به الصبيان . واليلمق : القباء المحشو ، وهو بالفارسية : يلمه .

ويَلْمَقٍ ويلامِقَ . و ما أشبه ذلك . ومنه ما ألحق بالخماسي وما فوقه نحو: حِنْطَأْوٍ[1] ، تقول : حناطِيٌّ ، وفي عقَنْقَل : عقاقِلُ ، وفي ضَفَنْدَد : ضفادِدٌ ، وفي خُنْفَساء : خنافِسُ ، وفي عُنْصَلاء : عناصِلُ . ونحو ذلك. وسيذكر حكم حذف بعض الحروف عند إقامة بنية التكسير بعد هذا . وكذلك الرباعي المزيد حكمه هذا الحكم ، وكذلك الخماسي المزيد فيه أيضاً ، نحو : عُذَافِرٍ تقول فيه[2]: عَذافِرُ[3] ، وفي فَدَوْكَسٍ : فَداكِسُ ، وفي جَحَنْفَلٍ : جحافِلُ ، وفي كَنَهْوَرٍ : كَنَاهِرُ ، وفي فِرْدَوسٍ : فرادِسُ ، وفي قَلَنْسُوَة : قَلانِسُ أو قَلاسٍ . وفي قَبَعْثَرَى: قباعِثُ ، وفي ضَبَغْطَرَى : ضباغِطُ ، وما أشبه ذلك . ثم في هذه الجملة نظر ، ذلك أنها قد صرَّحَتْ بأن فعالِلَ وشبهَه مما سوى الخمسة المتقدمة لِمَا زاد على الثلاثة مطلقاً ما عدا ما تقدم حكمه ،

---

(١) في النسخ : حنظأو بالظاء المعجمة ، والحِنْطَأْو : العظيم البطن ، والعقنقل : الوادي العظيم المتسع ، والكثيب المتراكم . والضفندد : الضخم الأحمق . والعنصلاء بفتح وضم الصاد : البصل البري ، وضم الفاء في خُنفساء لغة كما في اللسان .

(٢) ليست في (أ) و(س) .

(٣) العذافر : الأسد، والعظيم الشديد من الإبل ، والفدوكس : الأسد ، والرحل الشديد. والجحنفل : الغليظ الشفة . والكنهور من السحاب : قطع كالجبال ، والضخم من الرحال ، والقبعثر : العظيم الخلق . والضبغطرى : الرحل الشديد ، والطويل ، والأحمق .

فيقضي[1] أن فُوعالاً نحو طُومَارٍ[2]، وفَاعُولاً نحو ساقُورٍ[3]، وفاعـالاً نحـو خاتامٍ، وفَوْعالاً نحو ساباطٍ تُجمع على فعالِلَ وشبهه مما عدا ما تقدم، وكذلك يقتضي أن فُعْلَى نحو حُبْلَى، وفِعْلَى نحو ذِفْـرَى[4] يُجمـع علـى فعالِلَ وشـبهه أيضاً أنها تخرج عن حكم الفعالي والفعالى. وأن فُعْلاء وفِـعْـلاء نحو قُوبـاءٍ[5] / وعِلْبـاءٍ وفَعْلايـا نحـو حَوْلايـا لا تُجمـع علـى [٣١٩] فَعَالِيَّ - بتشديد الياء - وليس كذلك، بل الأمر على خلاف ما اقتضاه النظم، فإنك إنمـا تجمـع « طومـار » علـى فواعيـل، و« سـاقور » علـى سواقير و« خاتام[6] » على خواتيم، و« ساباط » على سوابيط. وقد نص على ذلـك في التسـهيل[7] في فصـل فواعـل[8] لا في غـيره، وهـو الأولى. وليس بين[9] ما ذكره هنا من نحو كوكب وجورب وبين هذه الأشـياء

---

(١) في (س): يقتضي.

(٢) الطامور: الصحيفة.

(٣) في النسخ: شاقور وشواقير. ولم أجده، وفي تاج العروس: « والساقور: الحرُّ، قيل: وبه سميت سقر، وقيل: السـاقور الحديـدة تحمـى علـى النـار ويكـوى بهـا الحمار، نقله الصاغاني ».

(٤) الذفرى: الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن، وهما ذفريان.

(٥) القوباء: داء في الجسد يتقشر منه الجلد، وينجرد منه الشعر. والعِلبـاء: العصبة الممتدة في العنق. وحولايا: قرية بنواحي النهروان، خربت الآن.

(٦) الخاتام: الخاتم، حلي الإصبع، والساباط: سقيفة بين دارين تحتها طريق.

(٧) التسهيل: ٢٧٦.

(٨) في (س) فواعيل، ولا فصل لها في التسهيل.

(٩) في (س) في.

فرق إلا في المد قبل الآخر، وسيذكره[1] إثر هذا ، فلا يلتبس له بشيء، ولا يفوته فيه حكم . وكذلك أيضاً يقال في حُبْلَى: حَبَالَى وحبالِي ، لكن حبالي[2] نادر . وجماعة من النحويين ينكرونه . وذِفرَى وذفارَى وذفارِي، لكن ذفاري قليلٌ فيمن لم ينون . وكذلك فُعْلاء نحو قُوباء ، وفِعْلاء نحو عِلباءٍ وحِرباءٍ لا يجمع إلا على فعالِيٍّ ككرسيٍّ ، فتقول : قَوَابيٌّ وعَلاَبِيٌّ ، وفي حَوْلايا : حواليٌّ وكذلك ما أشبهه . هذا وجه من الاعتراض .

ووجه ثانٍ ، وهو أن كثيراً من الصفات الزائدة على الثلاثة دون ما تقدم لا يجمع على فعالِلَ وشبهه ، وإن وجد فموقوفٌ على السماع ، وذلك الصفات مما عدا ما ذكر . وقد ضبطوا ذلك بأن كل ما كان من الصفات جارياً على المذكّر والمؤنث بلفظ واحد ، أو يكون مختصاً بالمؤنث فإن جمعه في الأمر العام يكون على فعالِلَ وشبهه، كما ظهر من إطلاق الناظم ، وكل ما كان منها يؤنث بالتاء إذا أريد المؤنث ، ولا يؤنث إذا أريد المذكّر ، فهذا بابه التسليم بالواو والنون في المذكر ، والألف والتاء في المؤنث ، ولا يُجمع على مفاعِلَ أو غيره إلا نادراً . ويتبين ذلك بالتفصيل ، فمن ذلك مُفْعِلٌ ومُفْعَلٌ

---

(١) في (س) وسيذكر .

(٢) كذا في النسخ : حبالي ، ذفاري ، وقد ذكره الشارح بحسب الأصل قبل الإعلال. وانظر الكتاب ٦٠٩/٣ .

نحو: مُكرِم ومُكرَم بابه الجمع المسلَّم ، وشذ من ذلك : مُنكَرٌ ومناكيرُ، ومُفطِرٌ ومفاطيرُ ، وموسِرٌ ومياسيرُ . فإن كان مُفْعِلٌ للمؤنث بلفظ التذكير ، وأكثره مما يقع للمؤنث فما قال الناظم فيه صحيح ، ومنه مفعولٌ نحو : مضروبٍ ومقتولٍ ، لا يكسَّرُ على بناء من أبنية التكسير قياساً فضلاً عن أن يكسَّرَ على فعالِلَ وشبهه ، وإنَّما بابه التسليم،/ لكنهم قالوا : مكسُورٌ ومكاسيرُ ، وملعونٌ وملاعينُ ، [٣٢٠]
ومشئومٌ ومشائيمُ ، قال الأخوص الرياحيُّ[1] أنشده سيبويه[2] :

مشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عشيرةً ... ولا ناعباً إلاَّ ببينٍ غُرابُهَا

وقالوا : مسلوخةٌ ومساليخُ . وهو نادرٌ ، وشبهوه بالأسماء التي تقرُبُ من هذا الوزن كمُغرُودٍ[3] ومغاريدُ ، ومنه كل صفة على

---

(١) في النسخ : الأحوص بالحاء ، وصوابه بالخاء المعجمة ، وهو زيد بن عمرو التميمي، شاعر مخضرم ، أدرك الإسلام . انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٢٢٧ ، وانظر هذه الجموع في شرح الشافية ١/١٨٠ ـ ١٨١، وفيه أيضاً « ميمون: ميامين ».

(٢) الكتاب ١/١٦٥ ، ٣٠٦ ، والبيت مشهور في كتب النحو ، وقد نسب في الكتاب ٣/٢٩ إلى الفرزدق .

(٣) المغرود : ضربٌ من الكمأة ، وهو فطر . وفي اللسان (غرد) : « قال الفراء : ليس في كلام العرب مُفعولٌ ـ بضم الميم ـ إلا مُغرود ومُغفور ـ واحد المغافر ـ وهو شيء ينضحه العرفط ، حلو ، ويقال : مُغثورٌ ، ومُنخورٌ ، للمنخر ، ومُغلوقٌ لواحد المغاليق، والجمع : المغاريد » . وفي شرح الشافية ١/١٨١ مع هـ ٤ (مُلمول) ومعناه : المِكحال ، والحديدة التي يكتب بها في ألواح الدفتر ، وانظر اللسان (ملل) .

مُنْفَعِلٍ، أو مُفتَعِلٍ ، أو مستَفعِلٍ ، أو متفاعِلٍ ، أو مُتفَعِّلٍ . وبالجملة : كل صفة جارية على فعلها فبابها أن تجمع جمع السلامة لأجل الجريان على الفعل . ومنه فَيعِل نحو: سيِّدٍ وميِّتٍ وفَيْلٍ[1] ونحوه ، وهو مما لا يجمع على فعالِلَ وشبهه أيضاً ، وإنما له التسليم أو الجمع على أفعالٍ نحو: أمواتٍ وأفيالٍ وأكياسٍ ، إلا شاذاً نحو: (عَيِّلٍ وعيائِلَ . ومنه فَعَّالٌ فإن بابه التسليم ولا يجمع على ما قال الناظم ، وكذلك فُعَّالٌ نحو:)[2] حُسَّانٍ وكُرَّامٍ[3] وقُرَّاءٍ ، إلا أنهم قالوا : عُوَّارٌ وعَوَاوِيرُ ، شبهوه بالأسماء ، لأنه قلَّما يصفون به (المؤنث)[4] ، لأن العُوَّار هو الجبان ، قال الأعشى[5] :

غيرُ مِيلٍ ولا عواويرَ في الهيْـ ـجَا ولا عُزَّلٍ ولا أكفالِ

وقال الكميت[6] :

---

(١) كذا ذكره سيبويه في فيعل على أن أصله فَيِّل ، قال ٣/٦٤٢ : « ومثل ذلك فَيلٌ وأفيالٌ ، وكيسٌ وأكياسٌ ، فلو لم يكن الأصل فيه فَيعلاً لما جمعوه بالواو والنون فقالوا : فيلون وكيسون ولينون وميتون » . هذا ولم يقع لي (فَيِّل) بالتشديد . قلتُ: قد ذكر في القاموس (فيل) : فَيْلُ الرَّأي ، وفَيِّلُ الرَّأي . (سليمان) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٣) انظر الكتاب ٣/٦٤١ .

(٤) عن (س) ، وهذه عبارة سيبويه ٣/٦٤١ .

(٥) ديوانه : ١٦٨ من قصيدة يمدح بها الأسود بن المنذر اللخمي ، ومطلعها :

ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالي فهل ترد سؤالي

والبيت في التكملة : ١٩٣ .

(٦) الهاشميات : ٧ ، وشرحها لأبي رياش القيسي : ٢٢ ، وفيهما يروى :

لا معازيل في الحروب تنابيـ ـل ولا رائمين بَوَّ اهتضامِ

لا عواويرُ في الحروبِ تنابيــــ ـــلُ ولا رائمونَ بُرٌّ اهتضامِ

وكذلك فُعَّلٌ نحو جُبَّأ[1] ، وفُعَّيْلٌ نحو زُمَّيْـلٍ . هـذه كلهـا ممـا بابـه التسليم لا التكسير ، وكلام الناظم - كما ذكر - يقتضي الجمع علـى فعالِلَ وشبهه ، وهو غيرُ صحيح . وأمـا مِفْعَـلٌ ومِفعَـالٌ ومِفْعيـلٌ فـإن فعالِلَ وشبهه قياس فيه ، إذ لا تدخله التاء ، فتقول : مِطْعَنٌ ومَطاعينُ، ومِهْذارٌ ومَهاذِيرُ . وقال[2] :

يظلُّ[3] مقاليتُ النساء يطَأْنَهُ يقلْنَ ألا يُلْقَى على المرءِ مِئْزَرُ

فجمع مِقْلاتاً[4] على مقاليتَ ، لأن التاء لا تلحقُهُ . فهذا كله فيـه ما ترى .

ووجه ثالث : وذلك من حيث شمل كلامـه الخماسيَّ الأصـول ، يقتضي أنه يُكَسَّرُ قياساً لا مقال فيـه ، ومطلقـاً لا تقييـد فيـه . وليـس كذلك ، بل نص النحويـون على أن الأولى فيـه التصحيـح إن أمكـن وألاَّ يُكسَّرَ ، (بل يقل تكسيره)[5] ، لما يلزم من حذف حـرفٍ أصلـي

---

(١) الجُبَّأُ : الجبان ، وكذلك الزُّمَّيل .

(٢) بشر بن أبي خازم الأسدي ، والبيت في ديوانه : ١٢٠ ، من قصيدة مطلعها :
أليلى على شط المزار تذكّرُ ومن دون ليلى ذو بحارٍ ومَنْوَرُ

(٣) كذا في النسخ ، وفي الديوان : تظل .

(٤) المقلات : المرأة لا يعيش لها ولد .

(٥) سقط من (س) .

من الكلمة ، وهو مستكرَهٌ عندهم ، ولذلك يقول النحويون : لا يُكسَّرُ إلا على استكراه ، وفسَّر لنا شيخنا القاضي/ ـ رحمه الله ـ [٣٢١] كيف وجه استكراههم ، وذلك أن يقال لهم : كيف تجمع سَفَرْجَلاً على حدِّ ما تجمع جَعْفَراً فتقول : جعافِرُ ؟ فحينئذ يقول : سفارِجُ. فكأنَّ العرب لا يُكسِّرونه إلا كارهين لذلك ؛ لأن لهم عن تكسيره واقتطاع جزء من الكلمة مندوحةً ، فيسلم إن كان فيه شرط جمع السلامة ، وإن كان اسمَ جنسٍ لم يحتج إلى جمعه كفرزدق وسفرجل ، قالوا:(١) وعلى ذلك أكثر ما جاء من الخماسيِّ ، فإذا حملوا عليه وأُكرِهوا جمعوه وحذفوا . وإذا كان كذلك ، وكان في جمعه هذا الشَّغْبُ ، ولم يكن في(٢) كلام العرب إلا قليلاً ، فكلام الناظم في إطلاقه جوازَ الجمع غير سديد .

فأما الاعتراض الأول فقد يجاب عن بعض ما فيه ، فأما فُوعالٌ(٣) وفاعُولٌ وما ذكر معهما فحكمهما مأخوذ من كلامه ، وذلك أنه تكلم هنا على ما ليس قبل آخره حرف لين ، ثم استدرك الحكم بعد ذلك على أن ما آخره حرف لين فحكم ذلك الحرف أن يبقى مبدلاً منه الياء، فإذا جمعت بين الموضعين جاء منه أنَّ فاعَالَ هو فاعلٌ ، وقد

(١) في (س) : فالواو على .

(٢) في (س) : من كلام .

(٣) في (س) : فوعل .

ذكره ، وأن فَوعال هو فَوعل وفي حكمه ، وقد ذكره أيضاً ، وكذلك فاعول في حكم فاعل ، إذ هو يشبهه ، وفوعال هو فوعل بزيادة اللين ، فقد حصل له حكمه من الجمع على فواعل ، ولكن بزيادةٍ قبل آخره ، فما ذكره من الأمثلة في فواعل يشمل ما كان في حيِّزها .

وأما قُوباءٌ وحِرباءٌ ونحوهما فليس فَعالِيٌّ فيه بأصل ، وإنما هي أصل في مثل كراسيٌّ ، وبيان هذا أن الياءين في كراسيَّ ونحوه زيادتان زيدتا معاً في كرسيّ كياءي بَصْريٌّ ، ففَعاليُّ فيه على أصله ، بخلاف الياءين في قَوابيَّ فإنَّ المفرد على قُوباء ، وهو مما ثبت قبل آخره حرف لين ، فيثبت لذلك على ما يذكره بعد ، فإذا ثبت كان على شبه مفاعيل كطومار وطوامير ، لكن إذا قلت : قوابيي ، اجتمع ياءان فوجب إدغام إحداهما في الأخرى ، فصار فعاليَّ ، فالإدغام هنا غير أصيل ، بخلاف الإدغام في كراسيَّ فإنه أصيل ، فليس قوابيُّ وعِلابيُّ بفعاليَّ في الحقيقة ، وإنما هو مثل مفاعيلَ ، فلذلك أخرج قُوباءً ونحوه عن فصل فعاليّ ، وما فعله في التسهيل[1] من الجمع بينهما في فعاليّ فاعتباراً / بالظاهر، وما فعله هنا فهو التحقيق . وعلى هذا يجري [٣٢٢] القول في حَولايا ؛ إذ لا بدَّ في هذا الجمع من حذف الألف الأخيرة ،

---

(١) التسهيل : ٢٧٧ .

فيبقى حولايَ ، فيجري مجرى عِلباءٍ .

وأما الاعتراض الثاني فلا جواب عنه ، إلا أن يكون قائلاً بالقياس في جمع تلك الصفات على فعالِلَ وشبهه . وهذا بعيدٌ ومردودٌ على من قال به ، لأن العرب قد استغنت بالتصحيح[(1)] ، وكونه في الأصل للجمع القليل[(2)] ، ثم اقتصرت العرب عليه ، دليل قصد الاستغناء ، وحيث قصد الاستغناء فلا يجوز إجراء القياس ، لأنه نقض الغرض ، ونقض الغرض ممنوع على ما ثبت في الأصول . أو يقال : إن الصفات التي زادت على الثلاثة قد تقدم جواز التصحيح فيها في باب المعرب والمبني ، فنحمل قوله هنا : « من غير ما مضى » يريد به ما مضى في هذا الباب وغيره من هذا النظم . وعلى هذا يكون مُفتَعِلٌ ومستفعِلٌ ونحوهما ممَّا تقدَّم ، مقتصراً به على ما قدم فيه من تصحيح فقط ، أو مع التكسير الذي قدم في فَعيلٍ ونحوه . وهذا ممكن في الاعتذار عنه على ضعفه ، والله أعلم .

وأمَّا الاعتراض الثالث فلا جواب عندي فيه أيضاً ، إلا أن يقول[(3)] بالقياس فيه كما تقدم قبل هذا ، ولو عين ما يجمع[(4)] بالواو والنون ،

---

(١) في الأصل و(أ) : بالصحيح .

(٢) في (س) : والقليل .

(٣) في (س) : يقال .

(٤) في (س) : جمع .

أو بالألف والتاء ، لسَلِم من هذا كله .

ولما أتمَّ الكلام على هذا النحو ، وكان فيه ما لا بد من حذف بعض حروفه لتقوم بنية التكسير على فعالِلَ وشبهه ، وهي رباعيَّة ، فلا بد في الخماسي وما فوقه من الحذف ، وسواءٌ أكانت الحروف أصولاً كلها أم فيها زوائد ـ أخذ يذكر ذلك ، وابتدأ بحذف الحرف الأصلي فقال : « ومن خماسي جُرِّدَ الآخِرَ انفِ » ، من خماسي متعلق بقوله : «انف» ، والنفي ضد الإثبات ، أي : أزل الآخر واحذفه من الاسم الخماسيِّ الذي جُرِّدَ . ومعنى كونه جُرِّدَ : أنَّه جُرِّدَ من لحاق الزوائد ، تحرُّزاً من الخماسي الذي أصله الرباعي نحو: عُذافِرٍ وفَدَوكَسٍ ، أو الثلاثي نحو: صَمَحْمَحٍ[1] وعَقَنْقَلٍ ، فإن هذه[2] لا يُنفى منها الآخر ، بل يبقى آخرها على حاله ثابتاً ويحذف غيره من الزوائد، على ما يتبين إثر هذا إن شاء الله، / فتقول : عَذَافِرُ وفَدَاكِسُ [٣٢٣]
وصَمَامِحُ[3] وعَقَاقِلُ ، ونحو ذلك، ولا تقول : عَذَائِفُ ولا فَدَائِكُ ولا صَمَاصِمُ ولا عَقَانِقُ ، لما يؤدِّي إليه من حذف حرفٍ أصلي من غير حاجة .

فإن قلتَ : فيقتضي بمفهومه أن الخماسيَّ غير المجرد على الإطلاق

---

(١) الصمحمح : الرجل الشديد المجتمع الألواح ، والقصير ، والأصلع .

(٢) في الأصل : هذا .

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٣٢ ، ٤/٣٢٧ .

لا يحذف الآخر ، وليس كذلك ، فإن الخماسي الأصول إذا لحقته الزيادة حذف أيضاً آخره كعَضْرَفُوطٍ[1] وعَرْطَبِيلٍ[2] وقَبَعْثَرَى . تقولُ : عَضارِفُ ، وعَرَاطِبُ ، وقَبَاعِثُ ، ولا تُبقِي الآخر أصلاً ، لأنَّ بنيةَ التكسير لا تقوم به .

فالجواب : أنه إنما يريد بالتَّجريد تجريد الأحرف[3] الخمسة خاصة من الزوائد ، فلا يكون فيها زائدٌ معدود منها ، فالخماسي المجرد عنده هو الذي جُردت حروفه الخمسة التي سمى بها خماسياً من زائد فيها ، فعلى هذا فالخماسي[4] غير المجرد ما كان على خمسة أحرف لم يتجرد عن زائد[5] ، ولو كان يريد بالخماسي غير المجرد ما هو كعَضْرَفُوطٍ وعَرْطَبِيلٍ لم يكن خماسياً، ولم يطلق عليه لفظ الخماسي ، إذ ليست حروفه خمسة، وإذا أُطلق لفظ الخماسي أو الرباعي في كلامهم فالمراد به ذو الحروف الأصول وحدها أو مع غيرها ، فهو إطلاقٌ عام ، فإذا

---

(١) العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجواري .

(٢) كذا في النسخ : عرطبيل ، ولم أجده ، والمثال القريب منه في الكتاب: عرطبيس ، وهو ثابت في بعض نسخه كما أشار المحقق ٣٠٣/٤ ولم نجده ، وفيه أيضاً : عرطليل ٢٩٤/٤ ، وقال الزبيدي في الاستدراك : ٣٢ : « وقد سمعت أن العرطليل الطويل » .

(٣) في (س) : الخمسة الأحرف .

(٤) ليست في (س) .

(٥) في الأصل : زوائد .

قُيِّدَ فهو على ما قُيِّدَ من انفراد بالأصول أو اشتراك مع الزوائد ، فالحاصل أن نحو عَضْرَفُوطٍ من قبيل الخماسي المجرَّد .

وقوله : « الآخِرَ انفِ بالقياس » ، أي : احذف آخرَه قياساً إذا جمعْتَه[1] فتقول في فَرَزْدَق : فرازِدُ . وفي سَفَرْجَل : سفارِجُ ، وفي قُذَعْمِل[2] : قَذَاعِمُ، وفي جِرْدَحْلٍ : جرادِحُ ، وفي صَهْصَلِقٍ : صهاصِلُ، وتقول أيضاً في عَضْرَفُوطٍ : عضارِفُ ، وفي قَبَعْثَرًى : قباعِثُ ، فتحذف الآخر من الأصول . فأما حذف الزائد[3] معه فيؤخذ له مما يأتي إثر هذا .

وإنما قال : « بالقياس » لأنه هو القياس كما قال ؛ لأنَّ الحذف والتغيير موضعه الأواخر لا الأوائل، لأنَّ أوَّل الكلمة أقوى من آخرها، ولذلك (لا)[4] تسهل فيه الهمزات ، بخلاف الآخر إذ هو محل الوقف والتغيير والحذف بالترخيم وغيره ، فإن بِنية التكسير قد كملت قبل الآخر ، فلا حاجة إلى ما بعد ذلك . والناظم هنا على مذهب البصريين في الحذف حتماً ، وقد أجاز الكوفيون بقاءَ الآخر في التصغير، ولا يبعد أن يقولوا به في التكسير ؛ لأنه جار مجراه ،

---

(١) في (س) : « إذا جمعتَ في » .

(٢) القُذعمل : الضخم من الإبل ، ومثله الجِردحل ، والصهصلق : العجوز الصخابة .

(٣) في (س) : الزوائد .

(٤) سقط من الأصل و(أ) ، وانظر شرح الشافية للرضي ٣/٣١ .

وكلاهما ليس من كلام العرب كما قال الخليل في التّصغير ، قال[1] :

لو كنتُ محقّراً الخماسي / لا أحذف منه شيئاً لقلت: سُفَيرِجْلٌ ، [٣٢٤] ليكون بزِنَةِ دُنَينِيرٌ . قال : هذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب . يعني أن هذا هو القياس لو قيل .

ووجه ما فعلوا من حذف الحرف الخامس ، وكانوا قادرين على أن يأتوا ببنية تشمل الخمسة: أن التكسير والتصغير ضربٌ من التصرف ، والتصرف أصله للأفعال وحدها ، وما دخل من التصرف للأسماء فبالحمل على الأفعال ، والأفعال إنما تنتهي في أحرفها الأصول إلى أربعة خاصة كقَرْطَسَ[2] وسَرْهَفَ ، فإذا أرادوا أن يبنوا من خماسيٍّ فِعْلاً ردوه إلى الرباعي ، ألا ترى إلى قوله[3] :

وَدَرْدَبَتْ والشَّيخُ دَرْدَبِيسُ

فدَرْدَبَتْ مبني من دَرْدَبِيسٍ ، وليس على حد الاشتقاق مع ذلك، لأن الاشتقاق لا يدخل الخماسيَّ ، فلما كان عامة التصرف إنما هو

---

(١) انظر الكتاب ٤١٨/٣ .

(٢) يقال : رمى فقرطَسَ : أصاب القرطاس ، وهو كل ما ينصب للنضال ، وهو الغرض . وسرهفتُ الصبي : أحسنت غذاءه .

(٣) الرجز في الخصائص ٥٥/٢ غير منسوب ، وفيها : قد دردبت ، ومثله في اللسان (دردب) (دردبس) ، وقبله في اللسان (دردبس) :

أمُّ عيالٍ فحمةٌ تعوسُ

والدردبيس : العجوز ، وتعوس : تطوف بالليل . ودردبت : خضعت .

للفعل ، ولا ينتهي إلا إلى أربعة ، قصروا التصرف على ذلك ، فأتوا بِبنية التكسير والتصغير رباعيَّةً رُجوعاً إلى بِنية ما أصله التصرف .

ثم ذكر الناظم أن ما قبل الآخر قد (يحذف دون الآخر إن كان شبيهاً بالحرف الزائد ، وإن لم يكن كذلك في الحقيقة ، فقال :

والرابعُ الشَّبيه بالمزيدِ قَدْ يُحذَفُ)[1] ... ...

يعني أن الحرف الرابع من الاسم الخماسي قد يحذف في التكسير لتقوم بِنيتُهُ فيه ، لكن بشرط شَبَهِ ذلك الرابع بحرف من حروف الزيادة التي يجمعها سألتمونيها ، فإذا[2] كان كذلك جاز حذفه ، فتقول في خَدَرْنَق : خُدَيرن[3] ـ على حذف الآخر ـ وخُدَيرق ـ على حذف ما قبل الآخر وهو النون ، لأنه شبيهٌ بالمزيد ؛ إذ النون من حروف الزيادة . وكذلك تقول في قُذَعْمِل : قُذَيعِم ـ ، إن حذفتَ الآخر ، وإن حذفت ما قبل الآخِر قلتَ : قُذَيعِل ، وما أشبه ذلك .

والشبه بالمزيد على وجهين ، شبهٌ في نفس الصورة كما ذكر في خَدَرنق ، ومثله لو جمعتَ صَهْصَلِق لقلتَ : صهاصِقُ ، وفي قَهْبَلس : قهابِسُ ، ونحو ذلك . وشبَهٌ في الصفة ، كالدال الشبيهة بالتاء لأنها

---

(١) سقط من (س) .

(٢) في الأصل: وإذا .

(٣) كذا في النسخ ، وقد مثل المصنف بأمثلة التصغير ، لأن التكسير والتصغير من واد واحد ، والخَدَرْنَق والخذَرْنق بالدال مهملة ومعجمة : ذكَرُ العناكب .

من مخرجها ، وهي مثلها في الصفة التي هي الشدة ، فقالوا في فرزدق: فرازِقُ ، فحذفوا الدال ، قال ابن عصفور: إلا أن يكون الآخِرُ حرفاً من حروف الزيادة ، فإنك لا تحذف غيرَه ، كقولك[1]: شَمَرْدَل ، فإن اللام من حروف الزيادة . فكأنه يقول : إذا كانوا مما[2] يحذفون / [٣٢٥]
ما[3] قبل الآخر لشبهه[4] حرفَ الزيادة في الصفة كالدال في فرَزْدَق ، فأولى أن يحذفوا ما أشبهه في الصورة والحقيقة ، وذلك اللام ، فلا تحذف الدال من شَمَرْدَلٍ وجَنَعْدَل . وما قاله ابن عصفور ظاهره مخالفةُ سيبويه[5] إذ أجاز في قُذَعْمِلٍ قُذَيعِل بحذف ما قبل الآخر ، مع أن الآخر من حروف الزيادة ، لكن له وجهٌ من القياس إن ساعده عليه السماع . ولم يأخذ الناظم بقول ابن عصفور هذا ، بل أجرى القاعدة على مذهب الجمهور. وعلى كل حالٍ فحذف ما قبل الآخر قليلٌ ، وهو أقل من حذف الآخر على كل حال ، وحذف ما قبل الآخر إذا كان من حروف الزيادة أولى منه إذا كان يشبهها . ولم ينبه الناظمُ على هذا الترتيب ، بل أجاز الوجهين على قلةٍ ، نبَّهَ عليها بقَدْ،

---

(١) في الأصل : كقولهم .

(٢) أي : ربما يحذفون .

(٣) في (س) : مما .

(٤) في (س) : يشبهه ، وفي الأصل : لشبه .

(٥) الكتاب ٤٤٩/٣ .

مع أنهما غير متساويين في الجواز ، وذلك على عادته في بعض المواضع حيث يطلق الجواز في حكمين وإن كان أحدُهما أولى من الآخر ، وهذا قريبٌ . واعتبار حقيقة التشبيه الذي نبه عليه يُبيِّنُ[1] أن ما قبل الآخر لا يحذف مطلقاً ، فلا يقال في سَفَرْجَل : سفارِلُ . ولا في هَمَرْجَل[2] : همارلُ . وقد أجاز الكوفيون في التّصغير حذف ما قبل الآخر كيف كان ، فيقولون : سُفَيرِلَة في سَفَرْجَلَة. وكأنه قياسٌ على فُرَيزِق في فَرَزْدَق . وقد بان الفرق بينهما ، فالصحيح أنه لا يجوز في تصغير ولا تكسير . وأجاز الكوفيون[3] أيضاً والأخفش حذفَ ما قبل الحرف الرابع إن كان يشبه حروف الزيادة في الحقيقة أو[4] في الصفة ، فيقولون في جَحْمَرِش : جَحَارِشُ . وكذلك ما كان مثله ، وهوغير صحيح أيضاً ، إذ لا سماع معهم ، والقياس يأبى ذلك ؛ لأن ميم جَحْمَرِش ليست بطَرَف ولا تلي الطرف ، والتغيير إنما يلحق الطرف أو ما يليه ، قال سيبويه[5] : « ولا يجوز في جَحْمَرِش حذفُ الميم وإن كانت تُزاد ، لأنه لا يُستَنْكَرُ أن يكون بعد الميم حرف يُنتهى إليه في

---

(١) في (س) : بين .

(٢) الهمرجل : الجواد السريع .

(٣) ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل : ٢٧٩ .

(٤) في (س) : والصفة .

(٥) الكتاب ٣/٤٤٨ ـ ٤٤٩ .

التصغير[1] كما كان ذلك في جُعَيفِر ، وإنما يستنكر أن يجاوزَ[2] إلى الخامس ». قال : « فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتَدِع، فإنما حَذَفت[3] الذي ارتُدِع عنده حيث أشبه حروف الزوائد، لأنه منتَهَى التحقير ، وهو يمنع المجاوَزَة » .

وقوله : « دون ما به تمَّ العَدَدْ » احترازٌ حسَنٌ ، لأنه لما ذكر أوَّلاً حَذْفَ الآخِرِ،/ ثمَّ عطف عليه حذْفَ ما قبله ، خاف أن يُتوهَّمَ [٣٢٦] حذفُه مع حذف الآخر أيضاً ، فرفع هذا الإيهام بقوله : « (دون)[4] ما به تم العَدَدْ » ، أي : إنهما في الحذف متعاقبان لا متلازمان . والعدد : أراد به الخماسي المذكور .

وإنما حذفوا ما قبل الآخر لأن حكمه في التصريف حكمُ الآخر ؛ إذ من عادتهم إيقاع الإعلال به كما يقع بالآخر ، بخلاف ما إذا بَعُدَ من الآخر ، كما قالوا في صائم وقائم : صُيَّمٌ وقُيَّمٌ . والأصل : صُوَّمٌ وقُوَّمٌ ، لكنهم قلبوا الواو ياءً لقربها من الآخِرِ ، ولما قالوا : صُوَّامٌ وقُوَّامٌ بَعُدَ من الآخر ، فلم يقلبوا الواو أصلاً ، فكذلك هنا[5] . وقال

---

(١) في الكتاب و(س) : التحقير .

(٢) في الأصل : يجاوزوا .

(٣) في الكتاب : حَذَف .

(٤) ليست في الأصل .

(٥) انظر الكتاب ٤/٣٦٣ .

السيرافي: مَن حذف الدال من فَرَزْدَق لم يحذف ميمَ جَحْمَرِشٍ لبُعْدِها من الطرف ، قال: والحرف الثالث يؤتَى به في التصغير ضرورةً ، وقد يكون التصغير[1] ولا حرف رابع ، قال : فلما جاز أن يُوجد وألاّ يُوجد شُبِّهَ بالزوائد إذا كان من جنسها أو من مخرجها .

* * *

ولما أتم الكلام على حذف الحرف الأصلي أخذ في ذكر حذف الحرف الزائد فقال :

وزائدَ العَادِي الرباعِي احْذِفْهُ مَا لم يكن لِيناً اثْـرَهُ اللَّـذْ خَتَمَا

العادي : اسم فاعل من عدا الشيء يعدوه: إذا جاوَزَه ، وهو صفةٌ لموصوف محذوفٍ تقديره: وزائدَ الاسم العادي الرباعي. و«زائدَ»: منصوبٌ بفعل مضمر من باب الاشتغال مفسره قوله : احذفْهُ . و« الرباعي » : منصوب بالعادي ، أي : العادي الرباعي ، لكنه حذف إحدى ياءَيِ النسب للضرورة ، ثم لم يُظهِر الفتحة فيه أيضاً ، فارتكب ما هو في الشعر كثيرٌ ، نحو قول النابغة[2] :

---

(١) في الأصل و(أ) : « وقد يكون تصغير الأحرف رابع » ، وعبارة السيرافي في شرحه: « وقد يكون في التصغير ما ليس له رابع » .

(٢) من معلقته ، انظر ديوانه صنعة ابن السكيت : ٤ ، وفيه يروى : « رُدَّت » بالبناء للمجهول ، ولا شاهد عليها ، ورواية الأصمعي : رَدَّت بالبناء للفاعل ، وعليها الشاهد .

هذا والبيت في المقتضب ٤/٢١ ، والكامل للمبرد ٣/٩٠٩ .

رَدَّت عليه أقاصِيــه ولَبَّـدَهُ   ضَرْبُ الوليدة بالمسحاةِ في الثَّأَدِ

وفي الكلام نادرٌ ، ومنه القراءة وهي : ﴿ مِنْ أوسَطِ ما تُطْعِمُــونَ أَهَالِيْكُمْ ﴾[1] هكذا بإسكان الياء .

وضمـير « يـك » عـائدٌ علـى الزائـد[2] . و « اللَّــذْ » لغـةٌ في الـذي كقوله[3] :

فكانَ والأمرُ الذي قد كِيدا   كاللَّذْ تَـزَبَّى زُبْـيَةً فاصطِيدا

ومعنى الكلام : أنَّ ما كان من الأسماء زائداً على الأربعة ، وذلك الخماسي وما فوقه ، فإن الزائـد[4] فيـه مـن الحـروف يُحـذف مطلقـاً ، سواءٌ كان (زائداً واحـداً أم أكـثر مـن ذلـك ، وسـواءٌ أكـان في أول الكلمة أم في وسطها أم في آخرها ، وسواء أكان[5]) الزائد حرف لين أم غيره ، إلا إذا كان حرف اللين قبل الآخر فإنك لا تحذفه / أصـلاً [٣٢٧] ، بل تبقيه وإن كان الاسم به فوق الرباعي .

أما الرباعي فقد أخرجه عن أن يحذف منه شيء بوجـه فتقـول في أَفْكَلٍ : أفاكِلُ ، وفي صيرَفٍ : صيـارِفُ ، وفي كوكـبٍ : كواكِـبُ ،

---

(١) من الآية ٨٩ من سورة المائدة ، وهذه قراءة جعفر الصـادق . انظر الـدر المصـون للسمين الحلبي ٤/٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٢) في الأصل و(س) : الزوائد .

(٣) الرجـز لرجـل مـن هذيـل ، وهـو مـن شـواهد الكـامل للمـبرد ١/٢٦ ـــ ٢٧ ، والإنصاف : ٦٧٢ .

(٤) في (س) : الزوائد .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (س) .

وفي تَنْضُبٍ : تناضِبُ ، وفي عَنْسَلٍ : عناسِلُ ، وفي أَرْطًى : أراطٍ ، وفي جَدْولٍ : جداوِلُ . فقد قامت بِنيةُ التكسير مع وجود الزائد ، فلا ضرورة تدعو إلى حذف شيء .

فإذا زاد على الأربعة فلا بدَّ من الحذف ، لأن بِنية التكسير لا تقوم به ، لأنها رباعية كما تقدم ، لكن إنما يحذف الزائد إذا كان ثم زائد لا الأصلي ، إذ كان حذف الأصلي هدماً لأصل الكلمة .

والمحذوف الزائد تارة يكون حرفاً واحداً ، وتارة يكون أكثر ، وذلك داخل تحت إطلاقه وعموم قوله : « وزائد » لأنه اسم جنس مضاف .

فإذا كان الاسم خماسياً حذف منه حرف واحد خاصة ، فتقول في منطلقٍ : مَطَالقُ ، وفي مقتدِرٍ : مَقادِرُ ، وفي مُسَلِّمٍ : مَسالِمُ ، وفي جَحْجَبَى : جحاجِبُ ، وفي جَحَنْفَل : جحافِلُ ، وفي فَدَوكَسُ : فداكِسُ . فإن كان ما قبل الآخر حرف لين أُبقي كما قال ، فتقول في قنديل : قناديل ، وفي شِملال : شماليلُ ، وفي كُرسُوعٍ : كراسيعُ ، ولكن إن كان حرفُ اللين ألفاً قلبت ياءً ، وكذلك إن كان واواً قلبت أيضاً ياءً . وإنما لم تحذف لأن بقاءها لا يُخِلُّ ببنيةِ التصغير[1] بخلاف الحرف الأصليِّ والزائد غير اللين .

---

(١) الحديث هنا عن جمع التكسير ، ولكن التكسير والتصغير من واد واحد كما قال الأوائل .

وإذا كان سداسياً حذف منه حرفان حتى يصير رباعياً، فتقول في مستكبر : مكابِرُ، وفي مستخرج : مخارِجُ ، وفي مُسْحَنْكِك : مسَاحِكُ[1] ، وفي مُغْدَودِن : مغادِنُ[2] ، وفي مُقْشَعِر : قشاعِرُ . وما أشبه ذلك . فتحذف حرفَين إلا أن يكون الثاني من الزائدين[3] قبل الآخر فإنك لا تحذف إلا واحداً لقيام بناء التكسير مع وجوده ، فتقول في منجنيق: مجانيقُ ، وفي عَيطَمُوس : عطامِيسُ ، وفي عنتريس : عتاريسُ، وفي عَيْضَمُوز : عضاميزُ .

وإذا كان الاسم سباعياً حذفتَ ثلاثة إلا أن يكون الرابع من الحروف حرف لين فإنه يبقى لحصوله في بنية التكسير قبل الآخر ، فمثال ما عَدِمَ اللين رابعاً: بَرْدَرَايا ، فإنك تقول فيه : برادِرُ . ومثال ما رابعه اللين: اشْهِيباب ، تقول فيه : شهابيبُ ، وفي احرنجام : حراجيمُ ، وفي اقشِعْرار : قشاعيرُ . وما أشبه ذلك .

وقد ثبت في بعض النسخ هنا عوض قوله :

/ وزائدَ العادِي الرباعي احذِفْهُ مَا [٣٢٨]

قوله :

وزائِدَ الرباعيَّ احْذِفَنْهُ ما

---

(١) في الأصل و(أ) : مسانك .

(٢) سقط من (س) .

(٣) في (س) : الزائد .

وهو يريد ذلك المعنى إلا أن الأولى أحسن ، لأن هذه الأخيرة موهمة أن يكون أراد بزائد الرّباعيّ ما كان نحو صيرفٍ وكوكبٍ وقَذالٍ. وهذا المفهوم غير صحيح ، مع ما فيه من تحريك ياء « الرباعي» بعد تخفيفها ، وذلك من الضرورة نحو قول ابن قيس الرقيات[1] :

لا باركَ الله في الغواني هَلْ ... يُصبِحْنَ إلاّ لَهُنّ مُطّلَبُ

فما تقدم هو الأصح . ثم في قوله :

... ... ما ... لم يكُنْ ليناً إثرَهُ اللّذْ خُتِمَا

مسائلُ :

إحداها : أن هذا الحكم منسحب على كل ما كان على فعالل وشبهه مما تقدم أو تأخر ، فيدخل تحته : فواعلُ ، وفعائِلُ ، وفَعَالٍ، وغير ذلك ، فيكون جمعُ خاتامٍ وطُومارٍ وجاسوسٍ وتَوْرابٍ ونحو ذلك داخلاً تحت حكم فواعِلَ المتقدم ، فتقول : خواتيمُ وطواميرُ وجواسيسُ وتواريبُ ، بمقتضى كلامه في فواعل ، لكن لا[2] من أمثلته ثَمَّةَ ، ولكن من هذا الموضع ومن هناك معاً كما تقدم التنبيه عليه .

فإن قلتَ : ويظهرُ أن الحكم جارٍ في « فَعَاليّ » ، وهو جمع

---

(١) ديوانه : ٣ ، من قصيدة مطلعها :

عاد له من كثيرة الطرب ... فعينه بالدموع تنسكب

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣١٤ ، وغيره من كتب النحو .

(٢) في (س) : لكن لأن أمثلته .

صحراء المتقدم ؛ لأنه خماسيٌّ ، ما قبل آخره حرف لين ، فيقتضي ألاّ يُحذف حرف اللين منه ، فيُقال : صحارِيٌّ . ولم يحكه الناظم ، فهو نقض عليه به .

فالجواب أن نقول : نعم ، كان الأصل ذلك ، وعليه جاء صحارِيٌّ بالتشديد ، لكنه لما خصه الناظم بحكم غير ما تقتضي هذه القاعدة ، كان موضعاً مستثنًى منها ، من غير أن يحمل على تناقض ، والدّليل على أنه استثناء نصه على الحكم فيه، إذ لو كان داخلاً لم يحتج إلى ذكره ، وقد مرَّ في التوجيه أن المحذوفة هي الألف الزائدة لا ألف التأنيث . وكذلك تبين من هذا أن عِلباءً وحِرباءً وقُوباءً تُجمع على فعاليَّ ، لأنه وإن كان خماسياً فقد وقع حرف اللين فيه قبل الآخر ، فلا يحذف ، فإذا جمع قيل: عَلابِييُ ، فتجتمع ياءان ، فتدغم إحداهما في الأخرى فيقال : عَلابيٌّ . ففَعاليٌّ فيه بالعَرَض كما تقول في حَوْلايَا: حَوَاليٌّ ، كذلك أيضاً .

المسألة الثانية : أن حرف اللين المبقَى[1] لا بد أن يكون زائداً ، ويدل على ذلك من كلامه قوله : « ما لم يكُ ليناً » أي: ما لم يكن ذلك الزائد . فإذاً لا بد من كونه زائداً، فلو كان أصلياً ـ ويتأتى ذلك في الألف بكونها منقلبة عن أصل ، وهو سهل في الياء والواو لكونهما

(١) في (س) : المنفي .

يكونان أصليين بأنفسهما ـ فلا يجوز إثباته مدة (كمختار / فلا [٣٢٩]
تقول: مخاتِيرُ ، ولا في منقادٍ : مناقِيدُ . بل تحذف تاء مُفتَعِلٍ ونون مُنفَعِلٍ ، وتقول: مخايرُ ومقايدُ[1]) . هذا إن لم تعوّض . وكذلك تقول في مستزاد: مزايد ، ولا تُبقّى الألف ؛ لأنها أصلية لا زائدة ، وذلك لأن بنية التكسير التي هي مفاعيل الياءُ فيه زائدة ، فلا يجوز أن يُحكم للأصلي بحكم الزائد .

المسألة الثالثة : أن قوله : « لِيناً » ، يريد به حروف اللين الثلاثة ، ولكن لم يقل : « ما لم يكن مدّاً » ليدخل له ما كان من الواو والياء قبلهما مفتوح نحو قولك : كَنَهْوَرٍ[2] وقِلَّوْبٍ وسِنَّوْرٍ وعُلَّيْقٍ وسُكَّيْتٍ وسُرَّيْطٍ ، وشبه ذلك ، فإنك كما تقول في قنديلٍ وبُهلولٍ[3] وشِملال: قناديلُ وبَهاليلُ وشَماليلُ ، كذلك تقول في كَنَهْوَرٍ: كناهِرُ، وفي قِلَّوْبٍ: قلاليبُ ، وفي سِنَّوْرٍ: سنانيرُ، وفي عُلَّيْقٍ : علاليقُ ، وفي

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٢) كذا ، وليس ما قبل الواو في كنهور مفتوحاً ، بل ساكن ، والواو هي المفتوحة ، وانظر حديث الشاطبي عن كنهور فيما يأتي .
والكنهور من السحاب : قطع كالجبال ، أو المتراكم منها ، والقِلَّوب : الذئب ، والعُلَّيق : نبتٌ يتعلق بالشجر ويتلوّى عليه . والسُكَّيت : الكثير السكوت ، وقالوا في أمثالهم: الأخذ سُرَّيطٌ ، والقضاء ضُرَّيطٌ ، أي : يأخذ الدين ويبتلعه ، فإذا طولب به أضرط به ، أي : عمل بفيه كالضراط .

(٣) البهلول : السيد الجامع لكل خير ، وناقة شملال : سريعة .

سُكَّيْتٍ: سكاكيت ، وفي سُرَّيْطٍ : سراريطُ . فلا تحذف حرف اللين لأنه زائد وإن كان غير حرف مد ، لأنه إذا حذف منه الحركة إذا[1] كان متحركاً[2] وكُسر ما قبله ؛ على ما يقتضيه بناء التكسير ، صار كحرف المد ، فصح إبقاؤه ؛ إذ لم تخرج البِنية عن حقيقتها وأصلها[3] من فعاليلَ وشبهه. وعلى هذا تقول إذا كسَّرت مثل مغدودِنٍ قلتَ: مغادينُ ـ بالياء ـ إن قدَّرْتَ أنك حذفتَ الدال الثانية ، قال سيبويه[4] : «كأنك في التصغير[5] حقَّرت مُغْدَوْن » ، قال : « لأنها تبقى خمسة أحرف رابعتها الواو ، فتصير بمنزلة بُهلولٍ وأشباه ذلك » . وأما إذا قدَّرْتَ حذف الدال الأُولى فتقول : مغادِنُ ، بمنزلة عُذافِرٍ ، إذ لم تقع الألف رابعة قبل الآخر . لكن إطلاق الناظم يقتضي أن حرف اللين هذا حكمه ، سواءٌ أكان مدغماً إدغاماً أصلياً أو غير أصلي أم كان غير مدغم ، أما غير المدغم فقد مر ، وأما المدغم إدغاماً أصلياً فكعَطَوَّد ، وهَبَيَّخ[6] ـ والإدغام الأصلي هو الذي ليس أصله الفك ـ فواو عَطَوَّدٍ زيادتان زيدتا معاً كياءَي النسب ، وكذلك ياءا هَبَيَّخٍ ،

---

(١) في (أ) و(س) : إن .
(٢) في (س) : أو .
(٣) في (س) : وأصله .
(٤) الكتاب ٣/٤٢٨ .
(٥) كذا في النسخ ، ولعل صواب العبارة : قال سيبويه في التصغير : كأنك حقَّرتَ...
(٦) العَطَوَّد : السريع السير ، والهَبَيَّخ : الأحمق .

بخلاف واوَي[1] مُقَوَّل إذا بَنيتَ[2] من القول مثل مُسَرْوَلٍ ، فإن الواوين ليستا بزائدتين ، بل الأُولى أصلية ، وهي في مقابلة الراء في مُسَرْوَل ، والثانية هي الزائدة للإلحاق بِمُدَحْرَجٍ ، فإحدى الواوين مفصولةٌ إحداهما من الأخرى ، فليس الإدغام فيها / إدغاماً أصلياً ، فكلا [٣٣٠]
المدغمين داخل تحت كلام الناظم ، أما إذا كانت الواو والياء مدغمة إدغاماً غير أصلي فاتفقوا على أن اللين لا يُحذف لأنه كواو كَنَهْوَر ، فتقول في مُقَوَّل المذكور : مقاويلُ ، بالياء من غير حذف ، وفي مُبَيَّع - إذا بنيتَ من البيع مثل مُرَهْيَأٍ ، على مَن قال : إنَّ رَهْيَأَ[3] فَعْيَلُ - تقول : مباييع ، فلا تحذف وإن كانت مدغمة ، إذ ليست الياءان بمزيدتين معاً، بل الياء الأُولى أصلية في مقابلة الهاء من مُرَهْيَأ ، والثانية هي الزائدة وحدها كمُقَوَّلٍ من كل وجه . وأما المدغمة إدغاماً أصلياً كعَطَوَّدٍ وهَبَيَّخٍ فتقول على مقتضى النظم: عطاويدُ وهباييخُ ليس إلاَّ ، وهو مذهب المبرد ، قال : لأن رابعه واوٌ زائدة ، يعني في عَطَوَّدٍ كواو كَنَهْوَر ، فكما لا يجوز في كَنَهْوَر إلاَّ أن يقال: كناهيرُ، كذلك لا يجوز في عَطَوَّدٍ إلا عطاويدُ . وكذلك الياء على مذهبه ، والمنقول من

---

(١) في النسخ : واو .

(٢) في (س) : بنيته .

(٣) رهيأ السحاب : تهيأ للمطر .

هذا عنه إنما رأيته في التصغير[1] ، ولا شك في جريانه في التكسير ، لأن أحدهما عند الجميع محمولٌ على الآخر. ومذهب سيبويه[2] أن الواو لا تبقى ، وإنما تقول: عُطَيِّيد ، في التصغير بحكم التعويض ، ويجوز عُطَيِّدٌ. والفرق بين المدغمة إدغاماً أصلياً على مذهبه والمدغمة إدغاماً غير أصليٍّ أن الواوين في عَطَوَّد ، والياءين في هَبَيَّخٍ ونحوهما ، زِيدا معاً فلا يقع مع الواو الثانية والياء الثانية غيرهما ، وليست واو مُقَوَّلٍ ومُبَيَّعٍ كذلك ، بدليل وقوع الراء قبل الواو في مُسَرْوَل ، والهاء قبل الياء في مُرَهْيَأ ، فلهذا كان قولُ سيبويه أَولى . ومع هذا فإنَّ الشَّلَوبين يرى أن سيبويه مستندٌ في ذلك إلى السماع لأنه قال في التصغير : « وإذا حقَّرتَ[3] عَطَوَّداً قلتَ: عُطَيِّدٌ وعُطَيِّيْد ، لأنك لو كسَّرته للجمع قلتَ: عَطاوِد . قال الشَّلَوبين: قوله : « لأنك لو كسَّرتَ للجمع قلتَ : عطاوِد » توقيفٌ ، وجعل قول سيبويه أخيراً : « وكذلك قول العرب والخليل » راجعاً إلى المسائل المتقدمة . والذي رجح الناس قول سيبويه، وهو الذي ذهب إليه في التسهيل[4] ، وهو راجحٌ ؛ لأن الأصل في

---

(١) ذكر ذلك السيرافي في شرحه على الكتاب ، باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات .

(٢) الكتاب ٤٢٩/٣ ـ ٤٣٠ .

(٣) في (س) : صغرت ، وانظر الكتاب ٤٢٩/٣ ـ ٤٣٠ .

(٤) التسهيل : ٢٧٨ ، وانظر المساعد ٤٦٢/٣ .

حرف اللين الذي يثبت هو أن يكون زائداً ساكناً ، فإذا تحرك فينبغي أن يبقى بحركته ، وإذ ذاك يخرج به البناء عن أبنية التكسير/ ، فإذا [٣٣١] كان متحركاً ومنفرداً[1] سهل عليهم حذف حركته فيثبت ؛ لأنه ساكنٌ زائدٌ، فإذا كان ملحقاً بالأصل وزيد مع ذلك أن ضوعف كما تضاعَفُ الأصول زيادةً إلى كونه متحركاً ، بَعُدَ كثيراً عن حرف اللين الزائد ، فوجب لذلك حذف الحرف المدغم فيه .

وما قاله الشلوبين محتَمِلٌ ، فإن كان كما قال فلا مَعدَلَ عنه ، وإلاَّ فما ذهب إليه الناظم يظهَرُ وجهه ، لأن حرف اللين لا ينبغي أن يحذف بإطلاق إذا أمكن إبقاؤه ، وقد أمكن هاهنا ، وأصالة الإدغام لا تمنع .

المسألة الرابعة : أن قوله : « ما لم يَكُ ليناً » يقتضي أن الحذف فيه لا يجوز. وذلك صحيح ، إذ لا يقال في سِربال : سَرابِلُ ، ولا في قِنديل: قَنادِلُ ، ولا في سُرْحوبٍ : سَراحِبُ ، إلاَّ أن يُضطَرَّ شاعرٌ ، نحو ما أنشده سيبويه من قوله[2] :

وكَحّلَ العينَين بالعَوَاوِرِ

أراد : العواويرَ ، فحذف ضرورةً . وسيأتي التنبيه عليه إن شاء

---

(١) في (س) : متحركاً منفرداً .

(٢) الرجز لجندل بن المثنى الطُهوي ، وهو في الكتاب ٣٧٠/٤ ، وسر الصناعة : ٧٧١، والخصائص ١٩٥/١ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٧٤ .

ا لله في الباب بعد هذا ، وهو باب التصغير .

المسألة الخامسة : أن قوله : « إِثْرَهُ اللّذْ خُتِمَا » فيه إشكالٌ لفظيٌّ وإشكالٌ معنويٌّ ، فأما الإشكال اللفظي ففَقْدُ الضمير العائد على الذي ، لأن الضمير في « ختم » إما أن يكون هو العائد على الذي ، وكأنه يريد : إثره الحرف المختوم ، وهذا غير مستقيم ، لأن الحرف ليس هو المختوم ، وإما أن يكون عائداً على غير الحرف ، فإذ ذاك يبقى الذي دون ضمير ، وكأن حقيقة المعنى إنما هو: إثره الذي ختم به ، أي : الذي ختم اللفظ (به)[1] ، ولا يقال أعجبني الذي مررت !

والجواب : أنه حذف الضمير المجرور بالباء وإن لم تتوفر شروطه ضرورة ، والمعنى على : ختم به . ومثل ذلك قد ورد في الشعر ، مثل ما أنشده الفارسي في الشيرازيات[2] :

فقلت له لا والذي حَجَّ حاتمٌ ... أَخُونُكَ عَهْداً إنني غيرُ خَوَّانِ

أي : حج حاتمٌ له ، فحذَفَ ضرورة . ومثل ذلك في النظم

---

(١) عن (س) .

(٢) البيت للعريان بن سهلة الجرمي ، جاهلي ، وهو في نوادر أبي زيد : ٢٧٢ ، من أبيات ثلاثة ، وصدره فيه :

فقال مجيباً : والذي حج حاتمٌ

وانظره في كتاب الشعر لأبي علي : ٣٩٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥/٣ ، والخزانة ٥٦/٦ .

مغتَفَرٌ[1] ، هذا كله إن كان « خُتِم » مبنياً للمفعول ، وأمَّا إن كان مبنياً للفاعل ، ومرفوعه ضمير الحرف الذي ختَمَ الكلمة فلا إشكال . ولم يأت إلى بلادنا من هذا الرجز نسخةٌ مرويَّةٌ ، فالعذر في نحو (هذا)[2] مقبولٌ .

وأمَّا الإشكال المعنوي فإن ظاهره أنه يريد بضمير « خُتِم » العودَ على ما عدا الرباعي من الأسماء، وهو مرادُه بالعادِي، فكأنه يقول:/ [٣٣٢] إثره الحرف الذي ختم اللفظ الخماسي به . وإذا كان كذلك فحرف اللين الذي يثبت لا يلزم أن يكون إثره الحرف الآخر ، بل قد يكون بعده أكثر من حرف واحد ، وذلك نحو حولايا ، فإن اللين الذي يثبت فيه ليس قبل الآخر، وإنما هو قبل ما قبل الآخر، وكذلك : هِجِّيْرَى[3] ، وحِثِّيْثَى، وإِهْجِيْرَى ، ومُغْدَوْدِن ، ولُغَّيزَى ، وبُقَّيْرَى[4] ، وخُضَّارى ، وشُعَّارى، ومعلوجاءُ ، ومشيوخاءُ ، فإنك تقول : حواليُّ، وهجاجيرُ، وأهاجيرُ ، ومغادينُ - إن حذفت الدال[5] الثانية -

(١) في الأصل و(أ) : مفتقر ، وهو تحريف .

(٢) سقط من الأصل و(أ) .

(٣) يقال : هذا هِجِّيراه وإهجيراه ، أي : دأبه وشأنه . والحِثِّيثى : الحث أو كثرته . واللغِّيزى : ما يُعَمَّى به . والخُضَّارى : نبتٌ . والشُعَّارى : الكذب . ومعلوجاء : جمع عِلج : وهو الحمار ، والرجل من كفار العجم ، ومشيوخاء : جمع شيخ .

(٤) في الأصل : بغيرى ، وفي (أ) : بغرى ، وبُقيرى : لعبة .

(٥) في الأصل وفي (أ) : الواو الثانية ، وهو سهوٌ .

ولغاغيزُ ، وبقاقيرُ ، وخضاضيرُ ، وشقاقيرُ ، ومعاليجُ ، ومشاييخُ. وكثيرٌ من ذلك ، فليس اللين الثابت فيه ما قبل الآخر ، فقول الناظم : « إِثْرَهُ الَّذي خُتِما » فيه ما ترى .

والجواب : أن جميع ما ذكر في السؤال من الأسماء أَقَلِّيٌّ بالنسبة إلى ما اللين فيه قبل الحرف الآخر . وأيضاً فإنه قبل الآخر بالنسبة إلى صيغة جمع التكسير ، لأنك إنما تكسر الاسم الخماسي فما فوقه بعد أن تحذف ما يحتاج إلى حذفه تقديراً وتصيره اسماً تقوم به بنية التكسير، وهكذا يقرِّرُ الأمر فيه سيبويه ، فهِجِّيْرَى وحِثِّيْثَى وما ذكر معه يقدر أولاً محذوفاً منه ما يفتَقَرُ[1] فيه إلى الحذف ، وهو الألف فيما آخره ألفٌ[2]، وحذف الدال الثانية من مُغْدَودِن حتى تصير في التقدير « مُغْدَون » ، وسيتبين شيءٌ من هذا إثر هذا بحول الله ، وقاعدةُ بيانه الأصولُ ، فإذاً لا اعتراض بذلك والله أعلم .

* * *

ثم ذكر ما يحذف من الزوائد إذا اجتمع منها اثنان فأكثر ، وكانت الحاجة في حذف البعض فقال :

---

(١) في (س) : يغتفر ، وهو تحريفٌ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٣٩ .

والسِّـــين والتا مِن كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ... إذ بِـبِنَا الجـمـع بَقَاهُمَا مُخِلّ
والمِـيـمُ أولى مِن سِـواهُ بالبَقَـا ... والهمـزُ والياء مـثـلُهُ إن سَبَقَا
والياءَ[1] لا الواوَ احذفِ انْ جَمَعْتَ ما ... كحَيْزَبُونٍ فَـهْـوَ حُكْـمٌ حُتِمَا

هذا الفصل يستدعي تمهيدَ أصلٍ ، وذلك أنَّ الخماسي إن كان فيه زائدٌ واحدٌ ليس قبل الآخر فلا بد من حذفه ، فإن كان فيه زيادتان فلا بدَّ من حذف إحداهما ، وكذلك السداسي إن كان فيه زيادة أو زيادتان فلا بدَّ من حذفهما معاً ، فإن كان فيه ثلاثُ زوائدَ فإنك تحذف زيادتين وتُبقِي الثالث. وإذا ثبت أن بعض الزَّوائد يُحذف دون بعض فلا بدَّ لبقاء المبقّى وحذف / المحذوف من علةٍ [٣٣٣] توجبُ ذلك وترجح أحدهما على الآخر في الإثبات إن كان ثَمَّ مرجِّحٌ ، أو يقع التخيير إن امتنع الترجيح أو تقابلت المرجحات .

والأوجه المذكورة في الترجيح سبعةٌ : التقدم ، والتحرك ، والدلالة على المعنى، ومقابلة الأصول ـ وهو كونه للإلحاق ـ والخروج عن حروف سألتمونيها ، وأن يكون لا يؤدِّي إلى مثال غير موجود ، وألاّ يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف .

فأما التقدُّمُ فنحو أَلَنْدَدٍ[2] وأَلَنْجَجٍ ، وكذلك يَلَنْدَدٌ ويَلَنْجَجٌ ،

---

(١) في (س) : والياء والواو .

(٢) الألندد واليلندد : الخصم الشحيح الذي لا يميل إلى الحق . والألنجج واليلنجج : عود البخور ، والأرندج : جلد أسود ، معرَّب رنده .

فالهمزة والياء هنا المثبتتان لأجل تقدُّمهما ، فتقول : ألاجٌ[1] وألادٌ ، وكذلك : يَلاجٌ ويَلادٌ، ولا تقول: لنَادِدُ، ولا: لَنَاجِجُ ، لتقدُّمِ الهمزة والياء . ومثل ذلك: أَرَنْدَجٌ ، تقول فيه : أرادِجُ ، فتُثبتُ الهمزة لتقدمها .

وأما التَّحرُّكُ فمثل ما ذُكر من المُثُل ، ومن ذلك : كَوَأْلَلٌ[2] ، الظاهر على ما يأتي أن تُحذفَ الواو وتبقى اللامان ، فتقول : كآلِلُ على مثال: كعالِلُ ، لأنَّ الواو من حروف سألتمونيها ، بخلاف اللام[3] ، فلو حذفت إحدى اللامين فقلت : كوائِلُ ،كنت قد آثرتَ ما هو من سألتمونيها على ما هو بخلاف ذلك ، وهو مخالفٌ لما سيذكره في عَفَنْجَجٍ[4] ونحوه ، لكن لما كانت الواو في كَوَأْلَلٍ قد قويت بالتحرك جعلها سيبويه[5] مكافئة للام فخيَّرَ فيهما .

وأما الدلالة على المعنى فنحو منطلقٌ ، فالميم دالَّةٌ على اسم الفاعل بخلاف النون ، فكانت أولى ، مع الترجيح أيضاً بالتقدم والتحرك ،

---

(١) انظر سيبويه ٣/٤٣٠ في توجيه إدغام المثلين في الجمع (ألادّ) ، والفك في (لنادد) ، وكان أبو العباس المبرد يخالف سيبويه في إدغام المثلين ، ورجح السيرافي مذهب سيبويه في شرحه على الكتاب .

(٢) الكَوَأْلَل : القصير .

(٣) يريد أن الزيادة هنا ليست من حروف سألتمونيها ، وإنما هي زيادةٌ بالتضعيف ، وأن مثل اللام مثل الجيم في عفنجج للإلحاق بأصل .

(٤) العفنجج : الضخم الأحمق ، والناقة السريعة .

(٥) الكتاب ٣/٤٣٦ .

فتقـول : مَطَـالِقُ . وكذلـك مصطبر تقـول : مصـابرُ . وفي مقتـدر : مقادر. وكذلك تقول على مذهـب سيبويه[1] في مُجَلْبـبٍ : مَجَـالِبُ؛ لأن الميم زائـدةٌ لمعنًـى ، وإحـدى البـاءين زائـدةٌ لغير معنـى . والمـبرد يفضل الحرف الملحق بالأصل على حـرف المعنـى فيقـول: جلابيـبُ ، قال : لأن مجلبباً ملحـق بمدحـرج ، ولا يجـوز في مدحـرج إلا حـذف الميم، فكذلك ما ألحق بـه . فعنـده أن مـا كـان في مقابلـة أصـلٍ فهـو كالحرف الأصلي . قالوا : ومذهب سيبويه أَولى ؛ لأن إحدى البـاءين زائدة ، وقصاراها في الفضل أن تفضل ما ليس بملحق إذا لم تكـن فيـه صفة أخرى تقابل الإلحاق . وأيضاً الإلحاق ليس بمعنى بالحقيقة ، وإنما هو أمر لفظي ، فالميم أقوى ، قالوا : وأيضاً فتزيد الميم بالتقدم ، وغاية الإلحاق أمر لفظي فيرجح به / إذا لم يكن غـيره. ولهـذا الوجـه التـزَمَ [٣٢٤]
المبرِّدُ[2] في حُبارى أن يقال في التصغير: حُبَيِّرَى . فأثبت ألـف التـأنيث لأنها لمعنى ، وكذلك يقول في التكسير: حَبَارٍ أو: حَبارَى ، فيحـذف الألف الأولى دون ما جاء لمعنًى كميم منطلق ، هذا إن أجاز[3] القيـاس

(١) انظر الكتاب ٤٢٩/٣ ، والمقتضب ٢٥١/٢ ـ ٢٥٢ ، والخصائص ٤٧٨/٢ .

(٢) المقتضب ٢٥٩/٢ .

(٣) قال سيبويه ٦١٧/٣ : « أما ما كان على فُعالى فإنه يجمع بالتـاء ، وذلـك حبـارى وحباريات ... ولم يقولوا : حبائر ولا حَبَـارَى ، ولا حبـارٍ ، ليفرقـوا بينهـا وبين فعلاء وفعالةَ وأخواتها ، وفعيلةَ وفعالةَ وأخواتها » .

في التكسير ، إذ لم يكسِّرُوا فُعَالى. وأما سيبويه فيخيِّرُ في التصغير ، والتخيير على مذهبه جارٍ في التكسير لو قيل بقياسه . ووجهوا قول سيبويه في حذف ألف التأنيث أنَّ كونها للتأنيث أمرٌ لفظي ، قال ابن الضائع : لأنَّ التأنيث لا يحتاج إلى علامة ، بل جاء منه بغير علامة في أسماء الأجناس أكثرُ مما جاء بعلامة ، والحذف إلى الأواخر أسرع ، فلذلك تساوت هنا الزيادتان ، لاسيِّما على التعويض من الألف تاء ، وهو مذهب أبي عمرو ، قال سيبويه[1] : لما كان هاتان الزيادتان ليستا للإلحاق فاستوتا في ذلك كما استوتا في حَبَنْطًى في كونهما[2] للإلحاق سُوِّيَ بينهما في خيار الحذف كما سوَّوا بين الملحقتين . قال ابنُ الضائع : وهو تشبيهٌ جيِّدٌ . وأما الترجيح بكون الحرف[3] للإلحاق فمثاله قولك في قُمارصٍ: قَمَارِصُ[4] ، وفي دُلامِصٍ: دَلامِصُ، تُحذف الألفُ وتبقى الميم ؛ لأنها ملحقَةٌ بعُذافِرٍ ، بخلاف الألف.

وأما الترجيح بالخروج عن سألتمونيها فمثاله : خَفَيْدَدٌ[5] وعَفَنْجَجٌ، تُحذف الياء والنون في الجمع فتقول : خَفادِدُ وعفاجِجُ ؛

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٣٦ ـ ٤٣٧ .

(٢) في الأصل : وكونهما .

(٣) في الأصل : و(أ) : بكون الألف ، وهو خطأ .

(٤) القمارص : الحامض من ألبان الإبل ، والدلامص : البرَّاق .

(٥) الخَفَيدد : السريع .

لأنهما من حروفُ سألتمونيها ، ولا تُحذف الدال ولا الجيم ؛ لأنهما خارجان عن حروف سألتمونيها ، فكان ما[1] هو من جنس ما يُحذف أَولى بالحذف من غيره . ومن ذلك على رأيٍ قولهم : عِثْوَلٌّ[2] ، يجمعه سيبويه[3] على عثاوِلَ ، فيحذف إحدى اللامين ، قال ابن خروف : لأنها[4] ليست للإلحاق ، والواو للإلحاق . وأما المبرِّدُ فيحذف الواو دون اللام فيقول : عثالِلُ ، لأنهما معاً ـ الواو واللام ـ للإلحاق ، فيرجحُ إثبات اللام بأن زيادتها ليست زيادة سألتمونيها ، وإنما هي تضعيفُ أصلٍ ، وهو المرجِّحُ الآتي إثر هذا . قال ابن الضائع مرجِّحاً لما قاله ابن خروف : ويظهر من سيبويه أن إلحاق الثلاثيِّ لا يكون بالخماسي دفعةً ، بل ينبغي أن يُلحق بما يليه ، فجَعَل عِثْوَلاًّ ملحقاً بقِرْشَبٍّ ، وجعل الواو بإزاء الشين ، وضوعفت اللام كما ضوعفت في قِرْشَبٍّ ، فليست للإلحاق بقِرْشَبٍّ ، والواو للإلحاق بقِرْشَبٍّ قال :
[٣٣٥] فيكون / ملحقاً بما يليه[5] أولى من أن يكون ملحقاً بالخماسي وهو جِرْدَحْلٍ ، فحذفت اللام من عِثْوَلٌّ كما حذفت الباء من قِرْشَبٌّ .

---

(١) في (س) : بما .

(٢) العِثْوَلٌّ : الأحمق .

(٣) الكتاب ٣/٤٣٠ ، وانظر المقتضب ٢/٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

(٤) في (س) : لأنهما .

(٥) أي : يكون ملحقاً بالرباعي المزيد ، وهو أولى من إلحاقه بالخماسي المجرد .

فعلى هذا مذهب سيبويه يكون هذا من باب الترجيح بكون الحرف للإلحاق .

ومنه أيضاً ما رجح به سيبويه[1] حذف الياء والنون من خَفَيْدَدٍ وعَفَنْجَجٍ ، إذ قال : خفادِدُ وعفاجِجُ ، بأن الجيم والدال ليسا من حروف سألتمونيها ، بخلاف الياء والنون . وكذلك غَدَوْدَنٌ وعَثَوْثَلٌ، تقول : غدادِنُ وعثاثِلُ ، وما أشبه ذلك .

وأما الترجيح بكونه لا يؤدي إلى مثالٍ غير موجود فمثالُ استضراب واستخراج ، تقول : تضاريبُ وتخاريجُ ، فتُحذف همزةُ الوصل ، لأن ما بعدها لا بدَّ أن يتحرك ، وتُحذف السين أيضاً وتبقي التاء ، لأنك لو أبقيت السين وحذفت التاء فقلت : سخاريجُ ، وسضاريبُ ، لكان على مثال سفاعيلَ ، وسفاعيلُ مثال غير موجود . وأما إذا أثبت التاء دون السين فإنه يكون على مثال تفاعيلَ ، وتفاعيلُ مثال موجود نحو: تماثيلُ وتجافيفُ . وإلى نوع من هذا النحو ذهب المازني في تصغير انطلاق ، فيحذف الهمزة والنون فيقول : طلائِقُ ، وفي التصغير : طُلَيِّقٌ ، لأن نطاليقَ نفاعيلُ ، ونفاعيلُ غير موجود ، بخلاف طلائِقَ فإن مثاله موجودٌ. ومذهب سيبويه[2] أن يقال : نطاليقُ،

---

(١) انظر كلامه في باب التصغير ٣/٤٢٨ ـ ٤٢٩ .

(٢) الكتاب ٢/٤٣٤ .

والتزمه وإن كان غير موجود . وفرّقَ ابن الضائع بين الموضعين بأن استضراب استوت فيه السين والتاء في جواز الحذف في كل واحدة منهما ، فكان حذف السين أولى. قال: فغاية هذا المعنى أن يكون مرجِّحاً . قال : وأما أن تحذِفَ ما لا تضُمُّ[1] الضرورة إلى حذفه فلا ، لأن بناء التصغير ليس أصلاً بل هو فرع لا يُلتفت إليه ، كما أن الترخيم يجوز في جميع الأسماء على شروطه على اللغتين وإن أدَّى في اللفظ إلى مثالٍ غير موجود ، كترخيم طَيْلِسَان[2] بالكسر . ثم احتج عليه بما في كتاب التصغير من شرحه للجمل ، وليس هذا موضع بسط ذلك على وجهه .

والحاصل أن تحاميَ المثال غير الموجود مرجِّحٌ على الجملة ، لكن مع اعتبار جواز الحذف في كلٍّ واحد من الزائدين . وذكر الفارسي في التذكرة مما علّقه إسماعيل بن نصر ، عن أبي العباس قال : حدثني أبو العباس قال : سألت أبا عثمان عن تصغير انطلاق فقال : طُلَيِّقٌ ،

---

(١) تقول العرب : ضممت فلاناً إليَّ إذا استصحبته ، فكأن الضرورة تستصحب ما تدعو إليه من حذف أو غيره .

(٢) في الصحاح (طلس) : والطيلَسان بفتح اللام واحد الطيالسة ، والهاء في الجمع للعجمة لأنه فارسي معرب ، والعامة تقول : الطيلِسان بكسر اللام ، فلو رخمت هذا في النداء لم يجز ؛ لأنه ليس في كلامهم فَيعِلٌ إلا معتلاً نحو : سيِّد وميِّت » . هذا وقد ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ٢/١٢٠ ـ ١٢١ هذه المسألة ، ونصها غير محرر .

لأنـه ليس في الكلام نِفْعَالٌ ، وكذلك في افتقار : فُقَيِّرٌ ، لأنه ليس في الكلام فِتْعَالٌ /، فحكيتُ[1] ذلك للرياشي فعجبَ مـن ذلـك ، وجـاء [٣٣٦] بأعظم من خطأ المازني فقال : قولُكَ: اقتِتَالٌ إذا أدغمتَ قلتَ : قِتَّـالٌ فِتْعَالٌ . وقول المازني غلَطٌ كبير ، وقـول الرياشـي كذلـك ، ألا تـرى أنك إذا قلت نُطَيلِيقٌ فلسنا نريد نِفْعال ، وإنما أردنا « انفعال »، فحذفنا منه لما تحرك الساكن ونحن نقدر ما حذَفْنَا ، ألا ترى أنك إذا صغَّـرتَ سَفَرْجَلاً قلتَ : سُفَيرِجُ ، لم أقل[2] : إني صغرت « سَـفْرَج » ، فكذلـك فُتَيْقِير[3] ، ليس تصغير فِتْعَال ، وإنما هو تصغير الاسم الذي حَذَفْتَ .

وقول الرياشي : قِتَّالٌ فِتعَالٌ ، ليس كما ذكَر ، لأن المدغم أيضـاً يقدر فيه الأصل وإظهاره ، ألا ترى أنـك لـو قيـل لـك : مـا وزن رد قلت: فَعَل . ولكن الإدغام صيره كـذا . وكذلـك أصَـمُّ أفْعَـلُ ، ولـو كان كما قاله الرياشي لكان أصَمُّ أَفَعْلُ[4] ، ورَدَّ : فَعْلٌ . وهذا لا يقوله أحد ، لأن الأشياء تُرد إلى أصولها . انتهت الحكاية .

قال الفارسي : كل هذا يقوله أبو الحسن علـى اللفـظ الـذي هـو

---

(١) في (س) : فحكيت له ذلك .

(٢) في (س) : لم نقل .

(٣) في النسخ : « افتقار » ، ورسم عليه في الأصل و(أ) : كذا ، وفي حاشـية الأصـل : لعله فتيقير .

(٤) في النسخ : لكان أصم فعل .

عليه ولا يفسِّرُ الأصل . انتهى . وهذا الكـلامُ مـن أبـي العبـاس ردٌّ في وجه سيبويه حيث يمنع سفاعِيلَ ونحوه .

وأما الترجيح بألا يؤدي حذف المحذوف إلى حذف المثبت أيضاً فمثاله: عَيْطَمُوسٌ[1] وعَيْضَمُوزٌ ، فالمحذوف الياء دون الواو ، لأنـك لـو حذفتَ الواو لم يكن بد من حـذف اليـاء ، إذ لا تقـوم بِنيـةُ التكسـير دون حذفها ؛ إذ كان يبقى الاسم معها على خمسـة أحـرف ليـس مـا قبل الآخر حرف لين ، وبِنية التكسير رباعية ، فلا بـد مـن الحـذف ، ولو حذفت الياء لم يحتج إلى حذف غيرها ؛ إذ كانت الواو واقعة قبـل الآخر ، فتستقيم بِنية التكسير معها . وكذلك خَنْشَلِيلٌ[2] ، فإنك تحذف النون فتقـول: خشـالِيلُ ، فيُغـني حذفهـا عـن حـذف اليـاء لقيـام بِنيـة التكسير ، ولو حذفتَ الياء لم يكن بدٌّ بعد من حذف النون ، فلذلـك أوثـرت اليـاء بالإثبـات دون النـون ، ومـن هــذا كثـيرٌ. ولسـيبويه[3] ترجيحاتٌ أُخَرُ ذَكَرها في كتابه ، وهذه هي المشهورة عند المتأخرين ، والذي ذكر في التسهيل[4] ثلاثة ؛ المزية من جهة المعنـى ، أو مـن جهـة

---

(١) العيطمـوس : التامـة الخلـق مـن الإبـل والنسـاء ، والمـرأة الجميلـة ، والعيضمـوز : العجوز ، والناقة الضخمة ، منعها الشحم أن تحمل .

(٢) رجل خنشليلٌ : مسن قوي .

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٤٤ وما بعدها .

(٤) التسهيل : ٢٧٩ .

اللفظ ، أو من كونه لا يغني حذفه عن حذف غيره . وأما في هذا النظم فذكر أربعة :

أحدها : الترجيح بكونه لا يؤدي إلى الإخلال بالبِنية ومثالٍ[1] غير موجود ، وذلك قوله :

والسينَ والتا من كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ

إلى آخره ، يعني أنك إذا كسَّرتَ ما هو على مثال مُستَفْعِلٍ مثل مُسْتَدْعٍ فإنك تحذف حرفَين لا بدَّ من ذلك ؛ لأنه سداسيّ ، وقد أخبر أن ما عدا الرباعي يحذف زائده حتى يصير إلى مثال الرباعي ، وذانك[2] الحرفان هما السين والتاء على التعيين[3] دون الميم ، لأنك إذا حذفتَهما صار إلى مثال مدعى فتقول : مَدَاعٍ ، فصحَّت معه بِنية التكسير ، لأن مفاعِلَ موجودٌ في الكلام كمَغَازٍ ومَرَامٍ ، فلو تركتَهما[4] لقلتَ : مساتِدْع. وهذا بناءٌ فاسدٌ لا يوجد مثله ، وهذا معنى قوله :

إذ بِبِنَا الجمعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ

وعلى هذا يجري ما لو حذفتَ الميم مع التاء فقلتَ : سَدَاعٍ ، لكان وزنه سَفاعِلَ ، وذلك بناءٌ غير موجود . ولو قلتَ: تَدَاعٍ ،

(١) في (س) : مثال ، دون واو العطف .

(٢) في (س) : وذلك .

(٣) في (س) : على اللغتين .

(٤) في الأصل و(أ) : تركتها .

فحذفتَ الميم والسين ، لكان على مثالٍ موجودٍ وهو تفاعِلُ نحو تَناضِبَ[1] ، لكن الميم ذهبت وهي دالة على بِنية الفاعل أو المفعول ، فإذا حُذِفَت اختلت بِنيته من حيث هي لاسم فاعل أو مفعول ، وأيضاً فإنها حرف معنى ، وقد قال :

والميمُ أولى مِن سِوَاهُ بالبَقَا

وهو المرجِّحُ الثاني ، لكون الميم دالة على معنى اسم الفاعل أو المفعول ، وما دل على معنًى أولى بالإثبات مما ليس كذلك .

فإن قلتَ : لِمَ قال : « والميمُ أَولى من سواه » ، وقد فُهِمَ له ذلك من تعيينه ما يحذف من مسْتَدْعٍ ؛ إذ قال :

والسينَ والتا مِن كَمُسْتَدْعٍ أزِلْ

أن الميم تثبتُ ولا بدَّ ، فالظاهر أن هذا الكلام فضلٌ لا يُحتاج إليه؟

فالجواب : أن ذلك ليس بحشوٍ ، بل هو مفيدٌ لفوائدَ :

إحداها : التنصيص على بقاء الميم بخصوصها ، إذ لو لم يذكر ذلك لفهم من العلة جواز حذف الميم مع السين وإبقاء التاء ، لأن ذلك أيضاً لا يخل ببناء الجمع لبقائه على تَفاعِلَ ، وذلك موجودٌ ، فكان يكون قوله: « والسينَ والتّا أَزِلْ » غير مقصودٍ في نفسه . وهذا

---

(١) التناضب : جمع تَنضُبٍ ، وهو شجر ينبت بالحجاز .

خطأٌ في نفسه ، إذ زوالهما يتعين لِمَا قال من الإخلال بالبِنية ، ولوجهٍ آخرَ وهو حذف حرف المعنى من غير فائدة ولا ضرورة ، فلذلك نص على إثبات الميم .

والثانية : التنبيه على الترجيح بالدلالة على المعنى ، لأنا لو فرضنا أنه يُفهم مما تقدم بقاء الميم لم يُعَين لابقائها معنًى زائد على ما ذكر من الإخلال ، بخلاف ما إذا نص عليها فإن الفهم ينصرف إلى وجه خلاف ما تقدم ، وهذا هو / الدلالة على المعنى، وقد تقدمت أمثلة [٣٣٧] ذلك .

والفائدة الثالثة : أنه نصَّ على ذلك ليدخل له بالمعنى كلُّ ميم موجودة أول الكلمة دالة على معنى ، فتقول في مُقتَدِرٍ : مقادِرُ ، وفي منطَلِقٍ : مطالِقُ ، وفي متكاسِلٍ : مكاسِلُ ، ونحو ذلك ، ولا تعكس الأمر .

والفائدة الرابعة : الإشارة إلى قَصْرِ حرف المعنى على الميم رداً لاختيار المبرد في ألف التأنيث في حُبَارى ، إذ زعم أنها لمعنًى[١] فتثبت دون الألف الأُولى ، فكأنه يَرُدُّ على المبرد إما بكون[٢] ألف التأنيث ليست بحرف معنى ، وإما بكون معناها لا يعتبر أخذاً[٣] بقياس

(١) سقط من (س) .
(٢) في الأصل و(أ) : إما كون .
(٣) في الأصل و(أ) : أخذ .

سيبويه[1] للألفين على حرفي الإلحاق في حَبَنْطًى ونحوه .

المرجح الثالث : السبقيَّةُ ، وذلك قوله :

والهمزُ واليا مثلُهُ إن سَبَقَا

يعني أن الهمزة والياء مثلُ الميم في كونهما[2] أحقُّ وأولى بالبقاء من غيرهما ، كما كانت الميم أولى بالبقاء من غيرها ، إن كانت الهمزة والياء قد سبقتا غيرهما من الزوائد ، ومثال ذلك ما تقدم من أَلَنْدَدٍ ويَلَنْدَدٍ ، وأَلَنْجَجٍ ويَلَنْجَجٍ ، فالهمزة والياء أولى بالإثبات لمرجِّح السبقية .

فإن قلتَ : لِمَ عيَّنَ هذين الحرفين والترجيحُ بالسبقية عام في كلام النحويين ، إذ لا يُعينون ذلك في همزة أو ياء ولا غيرهما ، بل يطلقون القول إطلاقاً ، فكلام الناظم مخالف لكلامهم .

فالجواب : أن ما قاله الناظم صحيحٌ ، وذلك لأن الترجيح بالتقدم لا تكاد تجده إلا في هذين المثالين ، لاتفاق حرفي الزيادة في كونهما في الكلمة للإلحاق ، وليس في أحد الموضعين مرجِّحٌ إلا التحرك ، وهو مرجِّحٌ ضعيفٌ ، وأما غير هذين فقد يقع السبقُ ولا يحصل الترجيح به، كما قالوا في خَفَيْدَدٍ ، فعينوا إبقاء الدال مع إمكان ترجيح الياء

---

(١) الكتاب ٣/٤٣٦ ـ ٤٣٧ .

(٢) في الأصل و(أ) : كونها .

بالتقدم ، ولا أقل من أن يكون التقدم مكافئاً لكون الدال ليس من حروف سألتمونيها ، فكان يكون محل تخيير كما خيروا بين نون حنبطًى وألفه ، إذ تكافآ[1] بسبقية النون وتحرك الألف ، فكون النحويين لم يقولوا ذلك في خَفَيدَدٍ دليل على عدم اعتبار السبقية وحدها اعتباراً مطلقاً كغيرها ، أو لا ترى إلى تخييرهم في عَفَرْنًى بين حذف النون والألف ، وكلاهما ملحَقٌ ومتحرك ، وانفردت النون بمزية السبق ، ثم لم يجعلوا ذلك مؤثراً، بل قالوا : العَفَارَى / [٣٣٨]
والعفارِنُ[2] على الجواز . وإذا استقرأتَ أكثر مسائل الباب وجدتَ الترجيح بالتقدم تابعاً لغيره ، وأما هذان الحرفان فيظهر للتقدم فيهما مزية ، فلذلك عينهما . ووجه ذلك ـ وا لله أعلم ـ أن مجرد سبقية أحد الحرفين للآخر ليست هي المعتبرة وحدها ، بل السبقية أول الكلمة ما لم يعارض معارضٌ أقوى ، لأن أول الكلمة محلٌّ لوقوع حروف المعاني كهمزة التعدية ، وحروف المضارعة ، وكالميم الدال على الفاعل والمفعول ، ولذلك قالوا في إستبرق : أبارِقُ وأُبَيرِقٌ ، وهو داخل تحت نظم الناظم ، لموافقته أفاكِلَ مع وقوعه موضع الميم من اسم الفاعل؛ لأن أصله الفعل . وهذه السبقية هي التي أراد الناظم ، إذ لم يرد مجرد

(١) في (س) : إذ تكافأ السبقية النون ، وتحرك الألف بكون ...
(٢) انظر الكتاب ٣/٤٣٨ .

السبقية على الزائد الآخر ، وإنما أراد التقدم أول الكلمة ، فهذا ممكن في توجيه هذا الموضع .

المرجِّح الرابع :كون أحد الزائدين لا يُغني حذفه عن حذف غيره، وهو قوله :

والياءَ لا الواوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا

كَحَيْزَبُونٍ ... ...

« الياء » : مفعولٌ بـ « احذف »، و « ما »: موصولة صلتها المجرور بالكاف . يريد أن ما كان من الأسماء مثل حيزبون في كونه سداسياً ذا زائدين ، أحدهما لين قبل الآخر ، فإنك إذا أردت جمعه حذفت الياء الأولى ، ولا تحذف الواو أصلاً ، فتقول : حزابينُ. ومثله عَيْطَمُوسٌ تقول فيه : عطاميسُ ، فتحذف الياء ، وفي عَيْضَمُوزٍ : عضاميزُ ، وفي عَيْسَجُورٍ[1]: عساجيرُ ، وفي خَيْسَفُوجٍ :خسافيجُ ، وفي خَيْتَعُورٍ : ختاعيرُ . وكذلك تقول في خَنْفَقِيقٍ : خفاقيقُ فتحذف النون، وفي خَنْشَلِيلٍ: خشاليلُ ، وفي مَنْجَنِيقٍ : مجانيقُ ، وفي عَنْتَرِيسٍ : عتاريسُ. وكذلك تقول في الجِحْنِبَار: جحابيرُ. فتحذف النون أيضاً ،

---

(١) العيسجور : الناقة الصلبة والسريعة ، والخيسفوج : حَب القطن ، والخشب البالي. والخيتعور : السراب ، والسيئة الخلق . والخنفقيق : السريعة جداً من النوق ، وحكاية جري الخيل، وهو مشيٌ فيه اضطرابٌ . والعنتريس : الناقة الغليظة الوثيقة. والجحنبار : الرحل الضخم . والجعنبار : القصير الغليظ . والفرنداد : شجر .

وفي جِعْنِبَارٍ: جعابيرُ ، وفي فِرِنْدَادٍ : فراديدُ .

ولا يجوز : حذف الحرف الذي قبل الآخر ويترك الأول لقوله : «فهو حكمٌ حُتِمَا » ، أي حذف الأول . ووجه هذا الانحتام ما تقدم من أنه لو حذف الثاني لم يُغنِ حذفه عن حذف الأول ، إذ كانت بِنية التكسير لا تقوم بحذف الثاني وحده، وتقوم بحذف الأول وحده.

والحَيْزَبُون في كلامه معناه : العجوز .

هذه[1] جملة ما ذكر من المرجحات ، وعليه فيها نظر ، وهو أنه وقع له فيما ذكر تكرار لا يحتاج إليه ، وترك ذكر ما يحتاج إليه . أما وقوع التكرار فلأن هذا المرجِّحَ الأخير إنما / اعتبر لعدم قيام بِنية [٣٣٩] التكسير كما ذَكَر آنفاً ، وهذا المعنى راجع إلى ما ذكر أولاً ، ألا ترى أنك لو حذفت واو « حيزبون » وحدها لقلت : حيازِبْنُ[2] ، فوقع بعد الألف ثلاثة أحرف ليس ثانيها مدة ، كما أنك لو تركت السين والتاء من مُسْتَدْعٍ أو حذفت واحداً لم تقُم بِنية التكسير ، فلا فرق بين هذا وذاك في محصول الأمر .

وأما تركه ما يحتاج إليه فإنه ترَكَ من مشهور ما ذكر الناس ثلاثة أشياءَ: التحرك ، ومقابلة الأصول ، والخروج عن حروف سألتمونيها،

---

(١) في (س) : هذا .

(٢) في (س) : حيزاين ، وهو تصحيف .

وترك ذلك يوهم القول بأشياء لا يقول بها من عدم اعتبار هذه الأمور في التكسير ، وقد اعتبروها على ما تقدم في بيانها .

والجواب عن الأول : أنَّ النوعين ، وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد ، قد ذكرهما النحويون على انفراد كل واحد منهما ، فاتبعهم في ذلك .

وعن الثاني : أن هذا النظم ليس قصده الاستيفاء ، وإنما قصده الإتيان بالجليل من الأحكام ،والمشهور منها ، والتنبيه على جملة من المسائل . وأيضاً فالتي ذكَرَ هي الضروريات في الموضع أو ما يقرب منها، وأما ما ترك فليس مثل ذلك ، وا لله أعلم .

وقوله : « والسينَ والتا من كَمُسْتَدْعٍ » ، أدخَلَ حرف الجر على الكاف ، وذلك لا يكون إلا في الضرورة ، إذ لا يقال : مررت بكالأسد ، ولا : ركبت على كالطير . ولكن لما كانت الكاف تعطي معنى مثل عوملت معاملته ، كأنه قال : من مثل مُسْتَدْعٍ ، ومثله في الشعر قول ابن عادية السلمي[1] :

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ٨٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٦/١ ، والمقرب لابن عصفور ١٩٦/١ غير منسوب . وفي الضرائر لابن عصفور : ٣٠٣ منسوباً إلى ابن غادية السلمي ، وفي اللسان (ثوب) (وثب) (شمعل) منسوباً إلى ربيعة بن مقروم الضبي .
يصف الشاعر فرساً كريماً منسوباً إلى أعوج الأكبر ، فحلٌ كان لغني بن أعصر ، ووزعتُ : كففتُ .

وزَعْـتُ بكالهـرَواةِ أعْـوَجِيٌّ إذا وَنَتِ الركابُ جرى وتابا

وقال امرؤ القيس ، ويروى لعمرو بن عمار الطائي[1] :

ورُحْنا بكابنِ الماء يُجنَبُ وسطُنَا تَصَوَّبُ فيه العين طوراً وترتقي

وقال خِطام المجاشعي أنشده سيبويه[2] :

وصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيَنْ

وفيه كثرةٌ في الشعر .

وقوله : « إذ بِبِنَا الجمع » ، أراد « ببناء » فقَصَر . وهـذه عادتـه في أكثر هذا النظم ، ومنه في هذين الشطرين ثلاثة مواضع ، وهـو قيـاس في الشعر .

والحرف الجار متعلق بـ « مُخِلّ » . وقد مرَّ له من هـذا النـوع مـن

(١) في الأصل : الطلي . والبيت في ديوان امرئ القيس : ١٣٧ من قصيدة مطلعها :

ألا عـــم صـبــاحاً أيـهــا الربع وانطق
وحدث حديث الركب إن شئت واصدق

وهو في الأمالي الشجرية ٢٢٩/٢ .

وابن الماء : طائر طويل العنق ، شبه الفرس في خفته وطـول عنقـه . وجَنَبَـه : قـاده إلى جنبه . ويقول : إن العين تنظر إلى أسفله وأعلاه إعجاباً .

(٢) الكتـاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٤ ، والمقتضـب ٩٥/٢ ، وهـو كثـير الـورود في كتب النحو . والصاليات : الأحجار التي توضع عليها القدر ، وهي الأثافي ، لأنها صَليت بالنار ، أي : أحرقت حتى اسودت ، يقول : إن هذه الأحجار على حالها حين أثفيت ، أي: جعلت أثافي ، يصف الراجز آثار الديار .

تقديم معمول الخبر على المبتدأ مواضع كثيرة .

وقوله : « من سواه » بإدخال الجار على سوى / على رأيه في [٣٤٠] تصرُّف سوى[1] . وهاء « سواه » عائد على « الميم »،وهو يذكّر ويؤنث. وكذلك الضمير في « مثله » للميم أيضاً . والألف في « سَبَقَا » ضمير التثنية عائد على الهمز والياء .

* * *

ثم ذكر موضع التكافؤ بين الزيادتين فقال :

وخيَّرُوا في زائِدَي سَرَنْدَى وكل ما ضاهاه كالعَلَنْدَى

يعني أن النحويين جعلوا الحرفين الزائدين في هذا الاسم الذي هو سَرَنْدَى مخيراً فيهما ، فيجوز لك حذف النون دون الألف ، ويجوز حذف الألف دون النون، فتقول على الأول : سرانِدُ ، وتقول على الثاني: سرادٍ ، وكذلك ما ضاهاهما وأشبهه مثل العَلَنْدَى ، فلك أن تقول فيه : علانِدُ وعلادٍ ، ومثله حَبَنْطًى[2] ، تقول : حبانِطُ إن شئت وحباطٍ . وكذلك العَكَنْبَى ، والقَرَنْبَى ، والدَلَنْظَى ، والسَّبَنْدَى ،

---

(١) انظر مغني اللبيب : سواء .

(٢) الحبنطى : الممتلئ غيظاً أو بطنة . والقرنبى : دويّبة شبه الخنفساء طويلة الرحل ، وأما العكنبى فلم أجده ، وفي المنتخب لكراع : ١٢٦ : « يقال للأنثى من العناكب : العكنباة » . والدلنظى : الجمل السريع ، والسبندى : الطويل والجريء، وهو السبنتى.

والسَّبَنْتَى، وما أشبه ذلك. وهذه الأسماء كلها مما وقعت النون والألف فيهما ملحقتين معاً فاستوتا في هذا الوصف ، قالوا : لكن رجَحَت النون بالتقدم ، ورَجَحت الألف بتقدير الحركة فتكافأتا[1] ، فصارتا في الحذف والإثبات سواء ، فصار الحاذف مخيراً . فالوصف الخاص بهذين المثالين اللذين مثل بهما الناظم[2] أن الحرفين معاً فيهما لقصد واحد وهو الإلحاق، وليس أحدهما خارجاً عن حروف «سألتمونيها»، فاستويا في ذلك ، ولم يرجُح أحدهما على الآخر بوجه من الترجيح إلا والآخر قد ترجح بوجه آخر ، فيلحق بهما ما كان في معناهما ، فمن ذلك قَلَنْسُوَةٌ ، أنت مخير في أن تقول : قلانِسُ فتحذف الواو ، أو قلاسٍ فتثبتها ، ومع أن النون ترجُح بالتقدم والواو بالتحرك . ومن ذلك عند سيبويه حُبَارَى كما تقدم ، ووجه التخيير في الألفين بأنهما[3] زيادتان متساويتان في أنهما ليسا للإلحاق ،كما استوت الزيادتان في حَبَنْطَى في أنهما للإلحاق تساويا في حكم التخيير . ويلحق بهذه المسائل غيرُها ، والحكم فيها موكولٌ إلى نظر الناظر في الترجيح ، ولكن أكثر ما يكون التخيير فيما أشار إليه الناظم .

---

(١) في (س) : فتكافأت .

(٢) سقط من (س) .

(٣) في (س) : لأنهما .

والسَّرَنْدَى من الرجال : الشديد ، ويقال : الجريء ، والأنثى سَرَنْدَاةٌ . وأنشد يعقوبُ عن أبي عمرو لأبي مُساوِرٍ الفَقْعسيّ[1] :

سَـــرَيْنَا وفينا صارِمٌ مُتغَطْرِسٌ

سَرَنْدَى خَشُوفٌ في الدُّجى مؤلِفُ / القَفْرِ [٣٤١]

وقال رؤبةُ[2] :

كلُّ سَرَنْدَاةِ السُّرَى نَعُوفِ

بَوَّاعَةٍ أو بَشَكَى زَيُوفِ

والعَلَنْدَى : الجمل الضخم ، والأنثى عَلَنْدَاةٌ . وقال الأصمعيُّ : العَلَنْدَى الغليظُ من كل شيء ، وقال ذو الرمة[3] :

فَعَاجَا عَلَنْدَى ناجياً ذا بُرَايَةٍ وَعَوَّجْتُ مِذْعَاناً لَمُوعاً زِمَامُهَا

والعَلَنْدَى أيضاً : نبتٌ . قال عنترة[4] :

---

(١) البيت في اللسان (خشف) منسوباً إلى أبي المساور العبسي . هذا والخشوف : الذاهب في الليل أو غيره بجرأة .

(٢) لم نجده في ديوانه ، وفيه أرجوزة على قافيته .

(٣) ديوانه ١٣٢٧/٣ من قصيدة مطلعها :

خليليَّ عوجا حيِّيا رسم دمنةٍ محتها الصَّبا بعدي فطار ثمامها

عاجا : عطفا ، ذا براية : تبقى منه بعد الجهد بقية . مِذعان : منقادة سلسلة . لموعاً : يضطرب زمامها .

(٤) شرح ديوانه : ٤٧ ، من أبيات مطلعها :

هديُّكم خيراً أباً من أبيكم أعفُّ وأدنى بالجوار وأحمدُ

سَتأتيكُمُ مني وإن كُنْتُ نائياً دُخانُ العَلَنْدَى دون بيتيَ مِذْوَدُ

وقد انتهى كلامه في الجمــوع ، وسـقط لـه منـه معنًـى ضـروريٌّ التنبيه عليه، وهو بيان التعويض قبل الآخر مما حذف من الاسم لإقامـة بنية التكسير ، لكن سيأتي التَّنبيه على ذلك بعد هذا في باب التصغير ، فثَمَّ ذِكر هذا الحكم ، وبالله التوفيق[1] .

* * *

وهو في المنصف ٢٩/٣ ، واللسان (علد) .

والعلندى : ضربٌ من شجر الرمل يهيج له دخان شديد . يقول : إن بيني وبينكـم منابت العلندى ، يقول : سيأتي مذود يذودكم ، يريد الهجاء .

(١) بعده في (س): « نجز هذا السفر الرابع من المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافيـة بحمد الله وحسن عونـه . وصلـى الله علـى مولانـا محمـد نبيـه وعبـده وعلـى آلـه وصحبه وسلم » .

التَّصغير

فُعَيلاً اجْعَلِ الثُّلاثيَّ إذا ... صَغَّرْتَهُ نحوُ قُذَيٍّ في قَذَى

فُعَيعِلٌ مع فُعَيعِيلٍ لِمَا ... فَاقَ كجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

التصغير عند النحويين عبارة عن تغيير ما يلحق الاسم ، يدل به على أحد ثلاثة معان : تحقير ذات ما يتوهم عظيماً ، أو تقليل ما يتوهم كثيراً، أو تقريب ما يتوهم بعيداً ، وهو فيه بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني ، فإذا قلت : رُجيل فهو بمنزلة قولك : رجلٌ صغيرٌ ، وإذا قلتَ : دُريهمات ، فهو بمنزلة قولك : دراهمُ قليلةٌ ، وإذا قلتَ : دُوَينَ السماءِ ، فهو بمنزلة قولك : بمكان قريبٍ من السماء ، إلا أنه لما كان هذا التغيير أخصرَ[1] عدلوا إليه .

وابتدأ الناظم ـ رحمه ا لله تعالى ـ بالإشارة إلى مسائلَ :

إحداها : أن أبنية التصغير ثلاثةٌ ، لا مزيد عليها ، وذلك ظاهر

(١) في الأصل : أخص .

من كلامه ، وهي : فُعَيلٌ ، وفُعَيعِلٌ ، وفُعَيعِيلٌ ، وإنما أراد بهذه الأبنية الصور والأشكال ، كأنه يريد مقابلة المتحرك بالمتحرك ، والساكن بالساكن ، لا أنه يريد مقابلة الزائد بالزائد ، والأصليّ بالأصليّ كما فعلوا في التصريف ، ألا ترى أن (أُحَيمِرَ) في التصغير وزنه ومثاله (فُعَيعِلٌ) ومثاله في التصريف (أُفَيعِلٌ) ؛ لأنهم إنما يريدون في التصريف بيان الزائد من الأصلي ، فتركوا الزائد في البناء ـ إذا لم يكن بالتضعيف ـ على لفظه ، وعبَّروا عن الأصلي بالفاء والعين واللام ، وأما ههنا فلم يريدوا ذلك ، وإنما أرادوا ما ذُكِر .

[٣٤٢] ومثل التصغير في هذا المعنى ما تقدَّم لنا فيما / لا ينصرف مما هو على زنة (مفاعِل) أو (مفاعيل) ؛ إذ لم يُرِدْ هنالك هو و لا غيره إلا مقابلة الساكن بالساكن والمتحرِّكَ بالمتحرِّكِ خاصَّةً .

الثانية : بيانُ كيفية التصغير ، وذلك ـ على مقتضى ما مثل به ـ أن يُضمَّ أوَّلُ الاسم ويُفتح ثانيه ، ويُزادَ ياءٌ ساكنةٌ تقع ثالثة ؛ ويُكسَرَ ما قبل الآخر إن كان المصغَّرُ فوق الثلاثي . هذا الذي يُعطيه كلامُهُ إذ قال:

فُعَيلاً اجعَلِ الثلاثي ... ...

ثم قال :

فُعَيعِلٌ مع فُعَيعِيلِ لِمَا فَاقَ ... ...

يعني لما فاق الثلاثة فكان رباعياً ، أو خماسياً ، أو أكثر ، فما عدا

(فُعيلاً) يُكسَرُ ما قبل آخره على هذا ، فتقول في (رجل) : رُجَيل ، وفي (زَيد) : زُيَيد ، وفي (قُفْل) : قُفَيل ، وفي (جَعْفَر) : جُعَيفر، وفي (هِجْرَع)[1] : هُجَيرِع ، وفي (سَفَرْجَل) : سُفيرِج ، وفي (قِندِيل) : قُنَيدِيلٌ، وفي (تمثال) : تُمَيثِيل ، وفي (بُهلُول)[2] : بُهَيلِيل .

ومثّل الناظم الثلاثي بـ(قَذًى) ، وأنك تقول فيه : (قُذَيٌّ) كما يقتضي الحكم ؛ فإنك لما ضَمَمْتَ القاف ، وفتحتَ الذال ، وزدتَ ياء التصغير ثالثة زالت الألف ، ورجعت إلى أصلها من الياء ؛ لزوال ما أوجب قلبها ألفاً وهو تحرك ما قبلها ، فالتقت مع ياء التصغير الساكنة ، فوجب الإدغام ، فقيل : قُذَيٌّ .

والقَذَى في العين وفي الشراب : ما يسقط فيه ، يقال : قَذِيت العين تَقذى : إذا سقط فيها ذلك ، وقذت العين تَقذى : إذا رمت بالرَّمَصِ وما فيها من القذى .

ومثّل ما فوق الثلاثي بـ (درهم) ، تقول فيه : دُرَيهِم .

وهذا كله حكمٌ جُمْلِيٌّ حتى يتبين في تفصيل الأحكام ؛ إذ ليس كل ما فوق الثلاثي يُكسَرُ ما بعد ياء التصغير فيه كحُبْلَى ، وصحراء، وسَكْران ، وأَطْلال مسمًّى به ، وما كان نحو ذلك مما سيبين الناظم .

---

(١) الهِجرع : الطويل الممشوق .

(٢) البُهلول : الحيِيُّ الكريم .

الثالثة : أنَّ مراده ـ هنا ـ بالثلاثي المجرَّد من الزوائد كما مثل به ، لا أنه يريد الثلاثيَّ الأصول وإن كانت فيه زيادة كأحمر وأرطًى ؛ لأن مثل هذا رباعيٌّ ، لا ثلاثيٌّ ، وقد تقدَّم مثل هذا في التكسير ، وأيضاً فإنما يريد ـ ههنا ـ ما كان ثلاثياً باعتبار اللفظ والأصل ، وهو الذي يعطيه المثال . وأما غير ذلك مما خرج عن أصله بالحذف فله حكم يستدركه بعد . وكذلك القول في الرباعي هو مقصور على ما كان[1] نحو مثاله ، وما فوق الرباعي على ذلك السبيل إلا ما يستثنى فيه من الأحكام العارضة .

الرابعة : أن مثاله قد يعطي الاقتصار / بالتصغير (على ما كان)[2] متمكناً مثله ؛ فـ(قَذًى) و (دِرهم) متمكنان ، أصلهما الإعراب ، فما كان كذلك فهو الذي يصح تصغيره ، فلو كان الاسم غير متمكن فلا يصح تصغيره نحو: (حيث[3] ، وكيف ، وأين ، وأيان ، ولَدُن) وما أشبه ذلك وإن كان ثلاثياً ، ومن باب أولى خروج ما كان من غير المتمكن ثنائياً نحو: (مَن ، وما ، وكم) ونحو ذلك، فلا يجوز أن تقول: [٣٤٣]

---

(١) في الأصل و(ز) : «على ما كان كذلك فهو الذي يصح تصغيره ، فلو كان الاسم»، وهو خطأ ، والتصحيح من (س) .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) في (س) : كيت .

حُيَيْث ، ولا كُيَيْف ، ولا نحو ذلك ؛ لتوغلها في شبه الحرف ، والتصغير نوع من التصرّف[1] ، وهو قد قال في باب التصريف :

حَرفٌ وشبهُهُ من الصَّرفِ بَرِي

فتحرَّز هنا بالمثال مما عسى أن يُعترض به على إطلاقه .

وما جاء من التصغير في أسماء الإشارة ، و(الذي) و(التي) من الموصولات فعلى خلاف الأصل ، وسيأتي وجه ذلك فيه إن شاء الله تعالى حيث يذكره الناظم .

الخامسة : أن التصغير إنما يكون فيما يقبل معناه ، ودلَّ على هذا قوله :

فُعَيلاً اجعلِ الثلاثيَّ إذا صغَّرتَهُ ... ...

ويريد إذا أردتَ تصغيره ، وإرادةَ التصغير إنما تكون حيث يكون ذلك المعنى جائزاً فيه ، وحيث يكون الاسم قابلاً لمعنى التصغير ؛ لأنه المطلوبُ تصغيره ، وما لا يقبل التصغير لا يمكن أن يراد تصغيره . وما لا يقبل التصغير على وجهين :

أحدهما : أن يكون ذلك من جهة[2] معقولية معناه كالمضمن معنى الحرف من الأسماء مثل : (مَن ، وكم ، وما) ونحو ذلك ؛ لأن

---

(١) في (س) : وللتصغير نوع من التصريف .

(٢) في (س) : من غير .

وضع هذه الأشياء لقصد الإبهام والعموم ، والتصغير يناقض ذلك ؛ لأنه تخصيصٌ بوصف من الأوصاف التي يمكن أن تكون عليها ، فمعنى التخصيص مناقض لوضعها من جهة المعنى ، وكذلك هو مناقض من جهة اللفظ ؛ لأن وضعها وضع الحروف ، والحروف لا تقبل التصغير .

ومثل هذا الظروف المضمنة معاني الحروف كمتى وأين ، يمتنع تصغيرها من جهة مناقضة اللفظ والمعنى كما ذكر؛ لأنها تشبه الحروف، ووُضعت على الإبهام .

ومثل ذلك (عند) . قال سيبويه : «لأنك إذا قلت : (عند) فقد قلَّلتَ ما بينهما ، وليس يُراد بالتحقير إلا مثل ذلك»[1] .

يعني أن التحقير في الظروف إنما يراد به التقريب ، وإذا قلت : (زيد عندك) فقد قرَّبته منه ، فلا معنى للتصغير فيه . وكذلك (بين) و(وسْط) مما يقتضي التقريب .

ومنه (غير) لا يقبل معناه التحقير ؛ بخلاف (مثل) فإن المماثلة تقل وتكثر بخلاف / (غير) ، فإنه ليس في كون شيء ما غير شيء آخر [٣٤٤]
معنى يكون أنقص من معنى آخرَ، تقول : هذا أكثر مماثَلةً لهذا من

(١) الكتاب ٣/٤٨٠ - ٤٨١ ، ونصه : «ولا تحقر (عند) كما تحقر (قبل) و(بعد) ونحوهما ؛ لأنك إذا قلت : عند فقد قللت ما بينهما ، وليس يراد من التقليل أقل من ذا» .

غيره وأقلُّ، ولا تقول : هذا أكثرُ مغايرة لذا[1] ، قال السيرافي : «ويعني بالمغايرة كونه ليس به » ، وأيضاً فإنه كـ(سوى) في المعنى ، و(سوى) غير متمكن فلا يُحَقَّرُ .

وكذلك (حَسْبُكَ) لا يُحَقَّرُ ؛ لأنه في معنى (كفاك)، و(كفاك) فِعلٌ لا يصح تحقيره ، فكذا ما في معناه ، ومن هذا النحو اسم الفاعل الذي بمعنى الحال أو الاستقبال النائب مناب الفعل ، فإنه لا يُحَقَّرُ ؛ لأنه بمنزلة الفعل ، فلا يجوز: (ضُوَيرِبٌ زيداً) ، فإن كان بمعنى الماضي جاز ؛ لأنه اسمٌ من الأسماء ليس في معنى الفعل .

ومن ذلك الأسماء المختصة بالنفي كأحد وعَرِيب ، وكَتِيع ودُبِّيّ وطُوريّ[2] ونحوها ؛ لأن معناها التعميم في النفي ، والتصغير يناقص التعميم .

ومن ذلك أيضاً جموع الكثرة. قال ابن عصفور: «لأنه لا فائدةَ في تصغيرها ، ألا ترى أن دَراهِمَ تقع على ما فوق العشرة إلى ما لا يتناهى كثرة ، فإن صغَّرتها فإنك تقصد تقليلها ، وليس ذلك مما يعطي ذلك ؛ لأن كل عدد يقلُّ ويكثُرُ بالإضافة إلى غيره ، بخلاف

---

(١) في (س) : كذا .

(٢) في الصحاح (كتع) : « يقال: ما بالدار كتيع ، أي : أحد ، حكاه يعقوب ، وسمعته أيضاً من أعراب بني تميم ». وفيه أيضاً (دبب) : « ويقال : ما بالدار دُبِّيٌّ ودِبِّيٌّ ، أي : أحدٌ . قال الكسائيُّ : هو من دببَتْ ، أي : ليس فيها مَن يدِب ، وكذلك ما بها دُعْويٌّ ودُوريٌّ وطُوريٌّ ، لا يتكلم بها إلا في الجحد » .

جموع القلة ؛ لأنها تقع على العشرة فما دونها ، فإذا قلّلتَ عُلم أن العدد أقل من العشرة، ولا يتصور ذلك في جموع الكثرة » .

والثاني : أن يكون ذلك من جهة أمر خارج عن معقولية المعنى، وهو على ثلاثة أنواع :

أحدها : ما امتنع تحقيره شرعاً كأسماء الله وأسماء الأنبياء وكتب الله تعالى ، وغير ذلك مما هو معظّمٌ شرعاً ، ولذلك لما أراد سيبويه تصغير (النّبيء) قصد عند ذلك ما يَقبَلُ التصغير فقال : «كان مُسيلِمَةُ نُبَيِّئَ سَوءٍ » ، و («كان مُسَيلِمَةُ نُبوَّتُهُ نُبَيِّئَةُ سَوءٍ »)[1] وذلك ظاهرٌ .

والثاني : ما فُهم منه استغناءُ العرب عن تصغيره بتصغير غيره كالأسماء[2] الأعلام وما أشبهها في أسماء الأوقات ، وذلك كالسبت والأحد والمحرَّم ، وما أشبه ذلك ، والمشبه للأعلام (أمس) و(أول من أمس) و (غد) و(بعد غد) و(البارحة) ونحو ذلك ، استغنوا عن تصغيرها بتصغير الأيام والشهور . قال ابن الضائع : ظاهر كلام سيبويه فيما زعم أنه لا يحقر السماعُ ؛ لأنه قال : «فعلاماتُ ما ذكرنا من الدهر لا يُحقَّرُ ، إنما يُحقَّرُ الاسم غير العلم »[3] .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) ، وانظر الكتاب ٣/٤٦٠ .

(٢) في (س) كأسماء الأعلام . وانظر كلام سيبويه عما لا يحقر في الكتاب ٣/٤٧٨ ـ ٤٨١ .

(٣) الكتاب ٣/٤٨٠ .

قال ابن الضائع : يعني / أنهم استغنوا عن تحقير العلم بتحقير [٣٤٥] الاسم الذي يقع عليه وعلى غيره وذلك يوم الجمعة ، وشهر المحرم ، قال : وكأن هذه الأسماء لما كانت أعلاماً لأيام تتكرر صارت شبيهة بالمضمرات وأسماء الإشارة ؛ لأنها تقع على كل من هو بتلك الصفة ، فقل تمكنها لذلك ، فاستغنوا عن تصغيرها بتصغير الاسم النكرة المضاف إليها .

وأما (أمس) و(غد) فأقوى في ذلك ؛ لأن تعريفها بالإشارة . وهذا التعليل الذي علل به امتناع تصغيرها والانصراف إلى الاستغناء بتصغير غيرها من اليوم والشهر ونحوه يعطي أن المانع في هذا النوع هو المانع في النوع الأول من عدم قبول هذه الأسماء للتصغير ، لكن لما كان ذلك فيها ليس في قوته في (مَنْ) و(متى) ونحو ذلك عدل سيبويه وغيره إلى الوقوف مع السماع ، وادعاء[1] الاستغناء ، فهو قسم قائم برأسه .

والثالث : أن يكون الاسم المراد تصغيره لا يتأتى ذلك في لفظه كما كان متأتياً في أمثلة الناظم ونحوها كالمركب تركيب إسناد ، واللازم للحكاية ، فإنه ليست له صيغة ثلاثي ولا غيره ، فلا يصح أن

---

(١) في (س) : لادعاء الاستغناء . والصواب ما في الأصل ، وقد قال سيبويه عن أمس وغد : «واستغنوا عن تصغيرها بالذي هو أشد تمكناً وهو اليوم والليلة والساعة ...» الخ . الكتاب ٤/٤٨٠ .

يُصغر ، وكذلك الاسم المصغر لا يصح تصغيره ثانية ، وإن قلت : إنه يُصغر بعدما تُزال بنية التصغير الأول ، فهو تصغيرُ ما ليس بمصغر تقديراً، فقد حصل هذا القيد الذي أعطاه تمثيل الناظم من كون الاسم قابلاً للتصغير فوائد كثيرة جداً . وقوله :

فُعيلاً اجعلِ الثلاثيَّ ... ...[1]

(اجعل) ههنا يتعدى[2] إلى اثنين بمعنى التصيير : أولهما (الثلاثي) ، والثاني هو (فُعيل) المقدم ، أي : صير الاسم الثلاثي فُعيلاً .

وقوله : (... إذا صغّرته ..) أي إذا أردت تصغيره ، كقوله تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾[3] ، وقوله[4] : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾[5] .

وقوله : (فُعيعِلٌ معَ فُعَيعِيلِ ...) أي هاتان الصيغتان ثابتتان لما فاق، يريد لما فاق الثلاثي ، فحذف المفعول وهو الضمير العائد على الثلاثي .

وقوله :

... ... كجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيهِماً

---

(١) في (س) : الثلاثي إذا .
(٢) في (ز) و(س) : هنا مما يتعدى .
(٣) الآية : ٦ من سورة المائدة .
(٤) في (س) : وقوله تعالى .
(٥) الآية : ٩٨ من سورة النحل .

الجعل أيضاً هنا بمعنى التصيير ، وهو مصدر مقدر بأن والفعل أضيف إلى أحد مفعوليه وهو الأول ، و(دُرِيهما) هو الثاني . ثم على الناظم هنا سؤلان :

أحدهما : أن أبنية التصغير بحسب الاستقراء غير منحصرة في هذه الأبنية الثلاثة وما كان على شاكلتها ، بل هي أكثر من هذا بحيث لا يتأتّى فيها دعوى / الرد إلى هذه الثلاثة ؛ وذلك أنك تصغر [٣٤٦] على (فُعَيْلَى) نحو : حُبَيْلَى ، وعلى (فُعَيْلاء) نحو : حُمَيراء ، وعلى (فُعَيلان) (وفُعَيلِين) نحو : سُكَيران وسُرَيجِين ، وعلى (أُفيعَال) نحو : أُجَيمال ، وعلى (فُعَيعِلان) نحو : زُعَيفِران ، وعلى (فُعَيعِلاء) نحو : خُنَيفِساء ، وعلى (فُعَيلون) و(فُعَيلات) و(فُعَيعِلون) و(فُعَيعِلات) نحو : زُيَيدون وجُعَيفرون وهُنَيدات وزُيَيْنِبات، وكثير من ذلك جداً، فكيف يتأتى ههنا الرد إلى[1] أحد الثلاثة؟

وإن سُلِّم في الجميع لم يُسلَّم في (أُفَيعال)، ولذلك قال السيرافيُّ: «لو ضَمَّ سيبويه إلى ثلاثة أمثلة التصغير رابعاً وهو (أُفَيعال) لعَمَّ التصغير» . يعني أنه قد كان يمكن الاعتذار فيما عداه ، وأما فيه فبعيد الاعتذار عنه .

والثاني : أنه أطلق القول في جعله البناءين الأخيرين لما فاق

---

(١) في (س) : على .

الثلاثي، فيقتضي أنهما معاً يصححان لكل رباعي ، ولكل خماسي ، ولكل ما فرض مما عدا الثلاثي ، فيصح مثلاً في جَعفر جُعَيفر وجُعَيفِير ليحصل فُعَيعِل وفُعَيعِيل، وكذلك في (بُهلول) يصح أن يقال : بُهَيلِل على فُعَيعل[1] ، وبُهَيلِيل على فعيعيل ، وذلك كله غير مستقيم، فكلامه فيه إجمال كما ترى .

والجواب عن الأول: أنَّ هذه الأبنية الثلاثة هي أصولُ التصغير كما ذكر ، وما خرج عن ذلك في اللفظ فإنما خرج لسبب طارئ أوجب خروجه ، مع أن الأصل فيه أحدُ هذه الثلاثة ، فمن ذلك أن ما فيه تاء التأنيث المصغر[2] ما قبلها ، وذلك لأنها عندهم ليست زيادة في الاسم قد بُني عليها ، والدليل على ذلك أنها تجيء ثامنة نحو : اشْهِيبابة ، واحْرِنْجَامة[3] ، وليس في الكلام اسمٌ على أكثر من سبعة أحرف ، وأيضاً فإنه لا يُحذف في التصغير لإقامة بنائه حرفٌ أصلي وفي الكلمة حرفٌ زائد ، وهم يقولون : (سُفَيرِجَة) فيحذفون اللام والتاء باقية ؛ لأنها عندهم ليست من الكلمة ، فـ(تُمَيرَة) ونحوه لا يخرج عن فُعَيل ؛ لأن مثال التصغير ما قبل التاء ، وكذلك ألفُ التأنيث الممدودة حكموا لها بهذا الحكم فصغَّروا ما قبلها ، فقالوا :

(١) في (س) : وكذا يصح أن يقال : بُهلول على فُعيعل .

(٢) خبر (أنَّ) .

(٣) في (ز) : احرنجماه ، وهو خطأ .

(خُنَيفِساء) فهذا راجعٌ إلى فُعَيعِل كفُعَيعِلَة بالتاء ، وكذلك ما أُجري مُجرى هذه الألف مما في آخره الألف والنون الزائدتان نحو : سكران وعثمان على ما يتبين في موضعه حيث يتعرض / له الناظم . [٣٤٧]

وأمّا (فُعَيْلَى) فراجع أيضاً إلى (فُعَيعِل) ، لكن لم يكسِروا ما بعد ياء التصغير لعلةٍ تُذكر بعد إن شاء الله تعالى .

(وكذلك (أُفَيعال) هو راجع إلى (فُعَيعِيل) لكنه لم يُكسر لعلةٍ تذكر بعد إن شاء الله)[1] فليس قول السيرافي فيها بموافق[2] لمذاهب النحويين .

وأما مالحقته علامتا الجمع المذكّر أو المؤنث فمن ذلك القبيل أيضاً ؛ إذ الكلمة لم تبنَ عليهما وإنما المصغَّر هو الصدر ، والصدر لا يكون إلا على [أحد][3] الثلاثة على ما يذكره الناظم في ذلك كله ، وهذا كله ظاهر .

والجواب عن الثاني: أن البيت الذي يلي هذا فيه يتبين أنَّ موضع (فُعَيعِل) ليس هو موضع (فُعَيعِيل) ، وإنما ذَكر هنا حكماً جُملياً لا يتبين منه حكمٌ مستوفًى ، لأنه كالمقدمة لما يأتي تفصيله في الباب ، فلا اعتراض عليه .

* * *

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٢) في الأصل و(ز) : موافق ، والتصحيح من (س) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

وما به لمنتَهَى الجمعِ وُصِلْ   بهِ إلى أمثلةِ التّصغير صِلْ

هذه قاعدةٌ شاملة مختصرة تحتها تفصيل كثير لم يبينه لذكره لـه في باب التكسير .

وبناؤه حكم التصغير على حكم التكسير موافقٌ لما فعل سيبويه ؛ إذ كانت عادته أن يبني أحكامه على أحكام التكسير فيقول : يُصغر هذا على كذا[1] ؛ لأنه كُسِّرَ على كذا ، ولا يعكس الحكم فيجعلُ التصغير أصلاً للتكسير ، وكأن الناظم لما رأى هذا قدَّم باب التكسير أوَّلاً ثم عطف عليه باب التصغير ، وأحال في أحكامه على باب التكسير تنبيهاً على أن التكسير هو الأصل .

وقد قال ابن جني : سألتُ مرةً أبا عليٍّ (رحمه الله تعالى) عن رد سيبويه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحملِه إياها عليها، ألا تراه قال : تقول : سُرَيْحِين ؛ لقولك: سَرَاحِين ، ولا تقول: عُثَيمِين؛ لأنك لا تقول : عَثامِين ، ونحو ذلك قال .

فقال : إنما حمل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد ، فاعتدَّ بما يعرض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقَّر هو المكبر ، والتحقير فيه جارٍ مَجرى الصفة ، فكأنه لم يحدُث

(١) الكتاب ٣/٤٢٠ - ٤٢٢ .

بالتحقير أمرٌ يُحمل عليه غـيره ،كمـا حـدث بالتكسـير حكـمٌ يُحمـل عليه الأفرادُ[1] .

هذا ما نقله ، وإنما يشير إلى أن ما عـرض في الجمـع أصـلٌ فيـه ، والجمع مستقلٌ بنفسه ؛ لتكسير بناء الأفـراد ، فكـلٌّ حكـم لحقـه مـن حيث هـو جـمـع معتدٌّ به ومســتند إليه ، والمفرد كأنه متناسًى فيه ، بخلاف / التحقير ، فإن العرب حافظت فيه على أحكـام المفـرد ؛ ألا [٣٤٨] تراهم يحقرون ما حُذف منه حرفٌ على حاله إذا قامت بما بقي[2] منـه بنيَّة التصغير ، ويقولون[3] في قائم : قُويئم[4] بالهمز اعتداداً بحكم المفرد، فكأنَّ التحقير لم يكن ، وأنت لو كسَّرت لـردَدْتَ[5] مـا حذفـتَ ولا بد، ولرددتَ[6] همزة (قائم) إلى أصلها فقلتَ : قُوَّمٌ وقُوَّام اعتداداً ببنية التكسير ، فلما كان الأمر على هذا جعلـوا التكسـير أصـلاً ، وجعلـوا التحقير فرعاً . وهذا التفاتٌ حسنٌ .

ومعنى كلام الناظم: أنَّ ما يتوصل به إلى إقامة بنية الجمع المتناهي من حذفِ[7] أصليٍّ وزائدٍ واحد ، أو اثنين ، أو أكثر من ذلك ، فـإنك

---

(١) الخصائص ٢٦٨/٣ - ٢٦٩ .

(٢) في الأصل : بنى ، وفي (ز) : يفي ، والتصحيح من (س) .

(٣) في الأصل : فيقولون ، وما أثبته من (ز) و(س) .

(٤) في (س) : قييِّم ، وهو تحريف .

(٥) في (س) : لوحدت .

(٦) في الأصل و(ز) : ولو رددت ، وهو تحريف وما أثبته من (س) .

(٧) في (ز) : من حرف ، وهو تحريف .

بذلك تصل إلى إقامة أبنية التصغير باتفاق أو باختلاف ؛ فإن الكلام في الموضعين واحد ؛ ولذلك ذكرْتُ في الباب قبل هذا من مسائل التصغير أشياءَ لكون أحدهما على حكم الآخر ، لا يختلف عنه ، فكل ما مر هنالك فانقله إلى هنا حسبما ينبه عليه .

وإنما قال : (لمنتهى الجمع) ليخصَّ بذلك الجمع المتناهي ، وصيغة (فعالِلَ) وشبهه تسمى صيغة منتهى الجموع ، وهو معنى كلامه ، فكأنه يقول : ما يوصل به إلى الجمع على (فعالِلَ) وشبهه فبمثل ذلك يتوصل إلى بنية التصغير ؛ وذلك لأنَّ(١) بنية التصغير على (فُعَيعِل) أو (فُعيعِيل) رباعيَّةٌ ، فلا بد أن يُرَدَّ ما زاد على الأربعة إلى الأربعة ، فتقول في الخماسي الأصول : (سُفَيرج) في سفرجل ، و (قُذَيعِم) في قُذَعْمِل(٢) .

وما ذكر في التكسير من حذف ما قبل الآخر إذا كان مضاهياً للزائد في حقيقة أو صيغة فهو ههنا كذلك ، فتقولُ ــ إن شئت ــ : قُذَيعِل ، وفُرَيزِق(٣) .

---

(١) في (س) : وذلك أن ...

(٢) القُذَعْمِل : القصير الضخم من الإبل .

(٣) الميم في (قُذعمِل) حرف أصلي ، ولكنه مشابه للحرف الزائد في لفظه لكونه من حروف (هناء وتسليم)، والدال في (فرزدق) حرف أصليٌّ ، ولكنه مشابه للحرف الزائد في مخرجه ؛ لأن الدال من مخرج التاء .

وخلاف الكوفيين في جواز إبقاء الحرف الخامس جارٍ هنا[1] ، وكذلك خلاف من خالف فأجاز حذفَ ما كان ثالثاً[2] ، وغير ذلك مما تقدم الخلاف فيه .

وكذلك تقول فيما فيه من الخماسي زوائد: إن كانت زيادة واحدة حذفتَها نحو: (عُذَيفِر) في عُذَافِر[3] ، و (فُدَيكِس) في فَدَوْكَس[4] ، وإن كانت زيادتان[5] نظرت إلى الترجيح ، فتقول في عَقَنْقَل[6] : (عُقَيْقِل) ، وفي عَفَنْجَج[7] : (عُفَيجِج) ، وعلى هذه[8] السبيل في السُّداسي والسباعي.

وعلى هذا إذا احتيج إلى حذف أحد الزائدين نظرتَ في أوجه

---

(١) أجاز الأخفش والكوفيون تصغير (سفرجل) على سُفَيرِجَل ، بإبقاء الحرف الخامس وهو اللام مع بقاء فتح الجيم . (شرح الرضي للشافية ١/٢٠٥) .

(٢) أجاز الأخفش والكوفيون حذف الحرف الثالث فيقولون في (فرزدق) : فرادق ، بحذف الزاي.

(٣) العُذافر : الجمل الصلب العظيم الشديد .

(٤) الفَدَوكس : الأسد ، والرجل الشديد .

(٥) في (س) : زيادتين . (على أن كان ناقصة ، أما ما هنا فعلى تمامها) .

(٦) العقنقل : الكثيب العظيم المتداخل الرمل .

(٧) العَفَنجَج : الضخم الأحمق .

(٨) في (ز) : هذا السبيل .

الترجيح المتقدمة[1] في التكسير ؟ فرجَّحْتَ ، ثم حذفت المرجوح وأثبت الراجح :

/ فترجَّح بالتقدم ، فتقول في (ألَنْدَد) و(يَلَنْدَد)[2] : أُلَيْدّ ويُلَيْدّ ؛ [٣٤٩] لأنك تقول : ألادّ ويَلادّ .

وبالدلالة على المعنى فتقول : مُطَيلِق في (منطَلِق) ؛ لأنك تقول : مَطالِق . وبكون الإثبات يؤدي إلى مثال غير موجود ، أو إلى كسر بنيَّة التصغير كـ(مُدَيعٍ) في (مستدع)[3] ، وامتناع (سُدَيع) و(مُسَيدِع)؛ لأنك تقول : مَدَاعٍ ، ولا تقول : سَداعٍ ، ولا مَسَاتِدْع .

وبكونه لا يغني حذفه عن حذف غيره ، فتقول في (حَيْزَبون)[4] : حزيبين ، كما تقول : حزابين .

وهذه الأربعة هي التي ذكر الناظم هنالك من المرجحات ، وهو الذي أشار إليه ، وفيه أيضاً الإحالة على القيد المعتبر في هذا الحذف، وهو ألاَّ يكون الزائد حرف لين زائداً قبل الآخر ، فإن كان كذلك لم تحذفه ، بل تثبته ؛ لأنه يوصل به إلى أبنية التصغير كما يوصل به إلى

---

(١) في (س) للتفرقة . وهو تحريف .

(٢) الألندد واليلندد : الشديد الخصومة ، وتصغيرها على ما ذكر مذهب سيبويه ، والمبرد يقول : أليدد بالفك . شرح الشافية ١/٢٥٤ .

(٣) في الأصل و(ز) : (مستودع) ، وما أثبته من (س) وهو الصواب .

(٤) الحيزبون : العجوز .

بِنية التكسير ، فكما تقول : (فعاليل) كذلك تقول: (فُعَيْعِيل) وهذا هو الموضع الذي يتعين فيه (فُعَيعِيل) بالياء ، وما عدا ذلك فلفُعَيْعِل، فإذاً قد زال الإجمال في قوله[1] أوَّلاً :

فُعَيعِلٌ معْ فُعَيعِيلٍ لِمَا فَاقَ ... ...

فإن قلتَ : إنَّ هذا الحكم لا يُؤخذ من هنا ؛ (لأنه)[2] إنما قال :

وما به لمنتهى الجمعِ وُصِلْ ... ...الخ

يعني أن البِنية إن كانت لا تقوم بالمراد تصغيره لكثرة حروفه فاحذف منه ، وهذا[3] الذي قلتُ ليس من أحكام الحذف ، بل من أحكام الإثبات ، فلم يدخل تحت مراده .

فالجواب : أن مراده أعمُّ من هذا ؛ لأنه قد بين في الباب قبل هذا ما يحذف منه ومالا ؛ إذ بين أن زائد ما عدا الرباعي يحذَفُ ، لكن إذا لم يكن ليناً بعده[4] الحرف الآخر (فإنك لا تحذفه ، بل)[5] تتركه بحاله، لكن تكسِرُ ما قبله فينقلب ياء ، فإنه على هذا الوصف يُتوصل إلى إقامة بِنية التكسير ، فكذلك[6] تقول هنا ، وعليه أحال « أنَّ » زائدَ ما

(١) في (س) : قولك .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) في الأصل : وهو الذي قلت .

(٤) في (ز) : بعد الحرف .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٦) في (س) : فكذا .

عدا الرباعي يحذف إن لم يكن ليناً بعده الحرف الآخِر فإنه يترك على حد ما تُرك في التكسير » ، وقد بين في هذا الباب أن (فُعَيعِل) يُكسَرُ فيه ما بعد ياء التصغير ، فلا بد أن ينقلب حرف اللين ياءً إن لم يكن كذلك.

وفيه أيضًا أن حرف اللين قبل الآخر يعتبر فيه من الأوصاف ما اعتبر في التكسير من كونه زائداً ، لا أصلاً ، ولا منقلباً عنه ، وكونه حرف لين، لا حرف مد، فتقول : / في (كَنَهْوَر)[1] و(قِلَّوْب)[2] [٣٥٠] و(عُلَّيْق)[3] : كُنَيْهِير ، وقُلَيليب ، وعُلَيليق ، وأنه لا يُعتبر اللين المدغم إدغاماً أصلياً ، بل يثبته ، فتقول : (عُطَيِّد)[4] و(هُبَيِّخ)[5] على مذهبه[6] وهو رأي المبرد كما تقدم[7] .

هذا كله محالٌ عليه بهذا القول من الناظم[8] : إلا أنَّ في عبارته

---

(١) الكَنَهْوَر : السحاب المتراكم .

(٢) القِلَّوب : الذئب في لغة أهل اليمن .

(٣) العُلَّيق : نباتٌ يتعلق بالشجر ويلتوي عليه .

(٤) تصغير عَطَوَّد وهو الشديد الشاق من كل شيء .

(٥) تصغير هَبَيَّخ وهو الغلام (بلغة حمير) ، والهَبَيَّخ ـ أيضاً ـ الرحل الأحمق .

(٦) في (ز) و(س) : على مذهبه لا غير .

(٧) أما سيبويه فيقول : عطيِّد (بحذف الواو الأولى ، ثم قلب الواو الثانية وإدغامها في ياء التصغير ، ويجوز أيضاً عطيِّيد) . انظر الكتاب ٤٢٩/٣ ـ ٤٣٠ ، وشرح الرضي على الشافية ٢٥٣/١ ، والارتشاف ١٧٢/١ .

(٨) في (س) : فهذا كقول ابن الناظم ، وهو تحريف .

بعضَ إشكال من جهة قوله :

به إلى أمثلةِ التصغير صِلْ

فجمَعَ الأمثلة ، فيظهر أنه أراد جميع الأمثلة : فُعَيلاً وفُعَيعِلاً وفُعَيعِيلاً ، فإذا كان كذلك فُهم منه أن الحذف قد يجوز ليوصل به إلى بناء (فُعَيل) ، وهذا غير صحيح ؛ لأنَّ كلَّ ما يتأتّى فيه فُعَيعِل أو فُعَيعِيل لا يجوز أن يحذف منه شيءٌ حتى يصير إلى مثال فُعَيل ؛ لأنه حذف من غير فائدة ، كما أنهم لم يحذفوا من نحو (قِنْدِيل) الياءَ ليتوصلوا به إلى فُعَيعِل ، بل تركوها ، وأتَوا بها على فُعَيعِيل ، فهذا الجمع للأمثلة من الناظم غير سديد .

والجواب : أن هذا كلّه إحالةٌ على ما تقدم ، وهو قد قال هنالك :

وزائدَ العادِي الرباعِي احذِفْه ...

فاقتضَى أن زائدَ الرباعي لا يحذف أصلاً ، وذلك ثابتٌ هنا ، ورجوع الرباعي إلى فعيل لا يكون إلا بحذف زائده حتى يصير ثلاثياً، فقد حصل أن (فُعيلاً) لا حظٌّ له فيما عدا الرباعي فما فوقه ، وإنما يبقى في كلامه أنه أطلق لفظ الأمثلة - وهو جمع - على اثنين منها وهما ما عدا (فُعَيلاً) ، وقد جاء منه في القرآن: ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾[1] ، المراد عند العلماء أَخَوَان[2] ، فسامح الناظم نفسَه في مثل هذا؛ لأن المراد حاصلٌ .

---

(١) الآية : ١١ من سورة النساء .

(٢) انظر التفسير الكبير للفخر الرازي ٩/١٧٤ - ١٧٥ .

و(به) في الشطر الأول ، و(لمنتهى) متعلقان بـ(وُصِلْ) .

و(به) في الثاني، و(إلى) متعلقان بـ (صِلْ) أي : صِلْ إلى أمثلة التصغير بما وُصِلَ به إلى منتهى الجمع ، و(ما) بمعنى (الذي) واقعةٌ على الحذف المقيَّد في باب التكسير .

* * *

ثم أخذ يذكر حكم التعويض ممَّا حُذف فقال :

وجائزٌ تعويضُ يا قبلَ الطَّرَفْ إنْ كان بعضُ الاسمِ فيهما انْحَذَفْ

هذه تتمةٌ لحكم ما ذُكر في التصغير والتكسير ، فالضمير في (فيهما) عائدٌ إلى التصغير والتكسير المذكورَين في قوله :

وما به لمنتهى الجمعِ وُصِلْ

إلى آخره . و(يا) مقصورٌ من ياء ، وهو حذفٌ في الحقيقة نادر في الكلام ، وإنما حُكي منه: (شربت ماً[1] يا هذا) ، وعادة الناظم ارتكاب هذا الشذوذ بعينه في مواضع كثيرة : منها ما تقدم ، ومنها ما يأتي .

ويعني أن الاسم المصغَّر أو المكسَّر إن كان قد حُذف منه شيء حرفٌ واحد فأكثر ، زائداً كان المحذوف / أو أصلياً - وهو مقتضى [٣٥١]
إطلاقه - فإنه يجوزُ أن تعوِّض من ذلك المحذوف ياءً قبل الطرف ،

(١) في الأصل: (ماء) وهو تحريف .

أي: قبل آخر الاسم ، ويجوز ألا تعوّض ، فأنت مخيَّرٌ في ذلك ، ولذلك قال : (وجائزٌ ...)[1] ولم يقل : ولازمٌ ؛ لأن العرب أتت به على الجواز لا على اللزوم ، فتقول في (فرزدق) : فُرَيزِد و(فُرِيزيد)[2] ، وفي (جَحَنْفَل)[3] : جُحَيفِل وجُحَيفِيل، وفي (سَرَنْدَى)[4] : سُرَيند وسُرَيْنِيد ، وفي (خَفَيْدَد)[5] : خُفَيدِد وخُفَيدِيد ، وفي (عَضْرَفُوطَ)[6] : عُضَيرِف وعُضَيرِيف ، وما أشبه ذلك ، ومنه قول يزيد الغواني[7] :

وما زال تاجُ الملك فينا وتاجُهُم قلاسِيُّ فوقَ الهام من سَعَفِ النَّخلِ[8]

وإنما أتى بالياء جَبْراً لما حذف ، كأنه عوض منه لكن على وجه لا يخل ببِنية واحدٍ من التصغير والتكسير ، بل بحيث يمكن بقاء البنية مع وجود العوض ، ولا يمكن مع بقاء المعوض منه ، وليس ذلك إلا

---

(١) في الأصل و(ز) : يجوز ، وما أثبته من (س) وهو الصواب .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) الجَحَنْفَل : الغليظ .

(٤) السَّرندَى : الجريء ، وقيل : الشديد .

(٥) الخفيدد : السريع ، وقيل : الظليم الخفيف .

(٦) عضرفوط : دويّة بيضاء ناعمة ، وقيل : هو ذكر العظاء .

(٧) في الأصل و(ز) : القرابى ، وهو تحريف .

(٨) هذا بيت من الطويل والشاهد فيه قوله : (قلاسيُّ) فإنه جمع قلنسوة ، وقد حذف النون من الجمع وعوض عنها الياء ، وأدغمها في الياء المنقلبة عن الواو ، ولو لم يعوض لقال : قلاسٍ . انظر سر الصناعة : ٧٧٠ .

في المدة قبل الآخر ، ولذلك أبقَوا الحرف الزائد إذا كان في ذلك الموضع ، إذا كان حرف لين ولم يحذفوه وإن كان خامساً ، ولا تقوم بنية تصغير أو تكسير بخمسة أحرف ، لأنَّ (فعالِلَ)[1] و(فُعَيعِل) وشبههما لا يخل بها بقاء ذلك الحرف .

وفي قوله : (فيهما) فائدةٌ حسنة ، وذلك أنه متعلق بـ(الحذْف) ، أي: إن كان حذف بعض الاسم بسبب التصغير أو التكسير ، تحرزاً من أن يكون محذوفاً قبل ذلك، ثم يأتي التصغير أو التكسير بعد استقرار الحذف ، فإن العرب[2] لا تعوِّض في هذا الموضع ، وذلك أنك لو سميتَ بسَفْرَج المحذوف من (سَفَرْجَل) لقلتَ في التكسير: سفارِجُ ، وفي التصغير : سُفَيرِج لا غير ، ولا يجوز أن تقول : سَفَارِيج ، ولا سُفَيرِيج إلاَّ على من قال ضرورة :

نَفْيَ الدَّراهِيمِ تنقادُ الصياريفِ[3]

---

(١) في (ز) : فعاعل .

(٢) في الأصل : بأن العرب .

(٣) هذا عجز بيت من البسيط للفرزدق في وصف ناقته بالسرعة ، وصدره :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة

والشاهد فيه زيادة الياء في (الدراهيم) و(الصياريف) للضرورة . والبيت في الكتاب ١٠/١ ، والكامل : ١٤٣ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٦ ، والخزانة ٢٥٥/٢ ، وغيرها من كتب النحو .

وعلى هذا تقول في تحقير[1] (سِنين) في لغة مَن أعربه في النون على تقدير أنَّ أصله (فِعْلِين) وأنه محذوفٌ : (سُنَيِّن) لا غير ، ولا تقول : (سُنَيِّين) إلا على قول مَن يرد المحذوف في التصغير[2]، لا أن الياء عوض مما حذف .

وقد زعمَ ابنُ خروف أنه يجوز أن تقول : (سُنَيِّين) بالياء على أنها عوضٌ ، لا على رد المحذوف كما يقال : سُفَيريج .

قال ابن الضَّائع : وهذا عندي خطأٌ ؛ لأن هذه الياء إنما تعوَّضُ من المحذوف بسبب التصغير ، أمَّا إذا كان الاسم محذوفاً قبل التصغير فلا ينبغي أن تكون عوضاً ممَّا حذف في غير التصغير ، قال: ثم إن / [٣٥٢] هذه الزيادة للعوض إنَّما ينبغي أن تقاس حيث تثبت ، وما قال هذا القائل وهو أن يعوض في التصغير مما حذف قبل التصغير لم يثبت ، فلا ينبغي أن يقال به أصلاً .

وعلى هذا يجري القول في تكسير (سِنين) هذا .

فما تحرز به الناظم من قوله : (فيهما انحذَفْ) حسنٌ من التحرز جداً ، إلا أن فيه نظراً من جهة أخرى ، وذلك أنه أطلق القول بجواز

---

(١) في الأصل (في التكسير تحقير سنين) ، وما أثبته من (ز) و(س) .

(٢) وهو يونس. انظر في هذه المسألة الكتاب ٣/٤٩٥ ـ ٤٩٦، والارتشاف ١/١٨٥، والأشموني ٤/١٧٦ .

إلحاق الياء عوضاً قبل الآخر ، وليس على إطلاقه ؛ لأن ما حذف منه لأجل إقامة بنية التصغير على وجهين :

أحدهما : ما يصح فيه ذلك وهو جميع ما تقدم من الأمثلة .

والثاني : ما لا يصح ذلك فيه كالذي آخره ألف التأنيث مثل (حُبَارى) إذا حذفت ألفه فإنك تقول: حُبَيرَى كما ذكره بعد، ولا سبيل إلى تعويض الياء قبل الألف ؛ لأن الألفَ تَطلُبُ أن يُفتَحَ ما قبلها ، والياء ساكنة أبداً ، فلا يصح أن تقع قبلها ، فالتزموا ترك التعويض لعدم تأتّيه .

وكذلك ما كان نحو : (جَلُولاء)[1] على مذهب سيبويه حيث [لا][2] تحذف الألف ، فتقول : جليلاء ، فلا يصح أن تعوض الياء قبل همزة التأنيث ؛ لأن همزة التأنيث كألف التأنيث .

ومن الحذف الذي لا تعوض منه حذف الزوائد في تصغير الترخيم؛ لأن الغرض بتصغير الترخيم الاقتصار على الأصول وحذف الزوائد كلها، والتعويض ينافي ذلك. فهذه أشياء تقتضي قاعدته فيها خلاف حكمها .

والجواب : أن التعويض لما كان فيما آخره ألف التأنيث أو همزته

---

(١) حلولاء : ناحية من سواد العراق .

(٢) زيادة يتطلبها السايق .. وانظر الكتاب ٤٢٣/٣ .

لا يتأتى نطقاً اتّكل علــى ذلـك فيـه فلـم يحتـج إلى النـص عليـه ؛ لأن لألفِ التأنيث في عدم قلبها حكماً تختص بـه سـيأتي ذكـره ، وهمـزة التأنيث معدودة في المنفصل ، وأيضاً فليس مذهبه في (حَلُـولاء) ونحـوه إلا مذهب المبرد[1] على ما يظهر من كلامه بعد ، فلا اعتراض به .

وأما تصغيرُ الترخيم فليس الحذف فيه لأجـل إقامـة بنيـة التصغـير فيعوض منه ، وإنما هذا الحكم فيما حذف لإقامتهــا ، لا فيمـا حـذف مطلقاً ، ألا ترى أن (عطاءً) و (سماءً) على مذهــب سـيبويه لم يعـوَّض فيها من المحذوف حين قلتَ : عُطَيٌّ وسُمَيَّة ؛ إذْ لم يكــن الحـذف فيـه إلا من أجل اجتماع الياءات . فكلامه صحيحٌ .

ومفـهـوم كلام الناظم أنه إذا لم يحذف من الاسم شيء في البابين فلا يلحق حرف اللين ، وهذا ظاهر ؛ لأنه / إنمـا يؤتـى [بـه][2] جـبراً [٣٥٣] وعوضاً ، وليس ثم ما يجبر ولا ما يعوض منه . وهذا الــذي قـرر هنـا هو مذهب أهل البصرة .

وقد ذكر في التسهيل[3] في التكسير منه أنه يجوز أن يماثل مفـاعِيلَ

---

(١) منهب المبرد عدم حذف الواو ؛ لأن ألف التأنيث الممـدودة كتـاء التـأنيث في نيـة الانفصال ، فيقول : حُلَيِّلاء ، بقلب الواو ياء وإدغامها في ياء التصغير .

(٢) زيادة يتطلبها السياق .

(٣) التسهيل : ٢٧٩ .

وشبهه لمفاعل وشبهه مطلقاً فتحذف الياء مما يستحق أن تثبت فيه ، وأن يماثل مفاعل لمفاعيل فتزاد فيه الياء لغير عوض إلا في فواعِلَ، فإنه لا يجوز فيه فواعيلُ إلا أن يشذّ ذلك ، فيجوز عنده أن تقول في قنديلٍ: قنادِلُ ، وفي بُهلولٍ : بهالِلُ ، وفي انطلاقٍ : نَطالِقُ ونحو ذلك، وسواءٌ كان على فواعل أو غير ذلك .

ويجوز أيضاً أن تقول في جعفر : جعافير ، وفي دِرهم : دراهيم إلا في فواعل[1] فإنك لا تقول في هالكة : هواليك ، ولا في سابغة : سوابيغ إلا أن يشذّ . نحو ما أنشده الفراء[2] :

عليها أسودٌ ضاريات لَبُوسُهم ـــــ سوابيغُ بِيضٌ لا تُخَرِّقُها النَّبلُ

وقال الأخطل[3] :

... ... وإن تركبوا إحدى الدواهيِّ تَرْكَبِ

---

(١) في الأصل : في فواعيل . وما أثبته من (س) .

(٢) هذا بيت من الطويل لزهير بن أبي سُلمى . والشاهد فيه زيادة الباء في (فواعل) شذوذاً ، والقياس (سوابغ) .
وهو في ديوانه : ١٠٣ ، والهمع ١٨٢/٢ ، والأشموني ١٥٢/٤ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :
فإن تَربَعوا تَربَعْ فوارسُ مُعرِضٍ
والشاهد قوله : (... الدواهيِّ) حيث زاد الياء في فواعل ، وهذا شاذ . ويروى البيت (إحدى الغواية) ولا شاهد في البيت حينئذ . انظر شرح ديوان الأخطل : ٦٦٣ .

وأما ما كان من نحو ما أنشده سيبويه :

وكحّل العينين بالعواور[1]

بحذف الياء ، وواحده (عُوَّار) ، وكذلك ما أنشده من قوله :

والبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطامِسَا[2]

يريد (العطاميس) ، ومنه أيضًا :

وغيرُ سُـــفْـعٍ مُثَّلٍ يَحَامِمِ[3]

جمع (يحموم) ، وقول أبي طالب :

ترى الودْعَ فيها والرُّخام وزينةً ... بأعناقها معقودةً كالعثاكِلِ[4]

---

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ينسب لجندل بن المثنى الطُّهوي ، وقبله :

جنى عظامي وأراه ثاغري

وهو في الكتاب ٤/٣٧٠ .

(٢) من الرجز ، وقبله :

قد قربت ساداتها الروائسا

أنشده سيبويه في الكتاب ٣/٤٤٥ ، وهو لذي الرمة ، وخرجه هارون في هامش الكتاب .

(٣) في الكتاب ٤/٤٣٩ ، وتخريجه هناك .

(٤) في اللسان (عثكل) :

يرى الودع فيها والرجائز زينة

والرجائز : مراكب أصغر من الهوادج ، وهي للنساء ، واحدها الرِّجازة . انظر اللسان (رجز) ، ولعل الرخام في البيت تحريف الرجائز .

يريد (العثاكيل) ، وقول عبيد الله بن الحرّ :

وبُدِّلْتُ بَعْدَ الزَّعْفَرَانِ وَطِيْبِهِ

صَدا الدِّرْعِ مِنْ مُسْتَحْكِمَاتِ المسَامِرِ[1]

يريد (المسامير) فجائز عنده في الكلام ، وكذلك ما أنشده سيبويه من قول الفرزدق[2] :

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِّ هَاجرةٍ   نَفْيَ الدَّنانيرِ تَنْقادُ الصَّيارِيْفِ

فمد الصياريف جمع صيرف ، ويروى أيضاً : (نفى الدراهيم) كذلك بزيادة الياء . وقال أبو النجم[3] :

مِنْهَا المطَافِيْلُ وَغَيْرُ المطْفِلِ

وهذا كله غير مذهب البصريين في التكسير .

ولم ينص ابن مالك في التسهيل على هذا الحكم في التصغير ، فلا أدري هل هو قائل بالجواز فيه أم لا ؟ وإن ذهب النظر فيه إلى السماع فلا شك أن أكثر ما سمع فيه هذا التكسير .

وقد قالوا ـ مما هو عنده في التسهيل شاذ ـ : طابَق[4] وطوابيق ،

---

(١) من الطويل ، وهو في المحتسب ١/٩٥ ، ٣٠٠ .

(٢) سبق تخريجه ص : ٢٨٨ .

(٣) هذا بيتٌ من مشطور الرجز ، وهو في الخصائص ٣/١٢٣ . والمطافيل : ذوات الأطفال . والشاهد فيه (المطافيل) حيث زاد الياء ضرورة ؛ لأنه جمع مُطفِل ، فقياسه مطافل .

(٤) الطابَق : العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرجل . اللسان (طبق) .

وخاتَم وخواتيم ، ودانَق[1] ودوانق .

وأما التصغير فقلما سمع ذلك فيه ، وحكى سيبويه : خُوَيتيم وخواتيم ، لكن حكى عن أبي الخطّاب : خاتام ، فيكون (خُوَيتيم) مصغراً[2] عليه ، وقالوا: درهم / ودُرَيهيم، وصَغِير وصُغَيِّير[3] ، وفي [٣٥٤] عكسه قال الراجز[4] :

قد شربَتْ إلاّ دُهَيدِهِينا
قُـلَـيِّـصَـاتٍ وأُبَـيـكِرِيْنَا

وهو تصغير (دَهْدَاه) فقياسُه (دُهَيْدِيه) .

والمعتمد من هذا كله ما[5] ذهب إليه هنا من أن ذلك كله

---

(١) الدانَق : سدس الدرهم .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٢٥ ، قال سيبويه : « والذين قالوا : دوانيق وخواتيم وطوابيق إنما جعلوه تكسير فاعال ، وإن لم يكن من كلامهم» ، ثم قال : «غير أنهم قد قالوا: خاتام ، حدثنا بذلك أبو الخطاب ، سمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب : خُويتيم ، فإذا جمع قال : خواتيم» .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٤٢٥ : «ومن العرب من يقول : صُغَيِّير ودريهيم فلا يجيء بالتصغير على صغير ودرهم ، كما لم يجئ دوانيق على دانَق ، فكأنهم حقروا درهاماً وصِغياراً» .

(٤) لم يعرف قائل هذا الرجز ، وهو في وصف الإبل ، وانظره في الخزانة ٨/٥٠ـ٥٥. وفي شرح الشافية ١/٢٧٠ :

قد رَويت إلا الدهيدهينا

(٥) في الأصل (بما) ، والتصحيح من (ز) و(س) .

مسموعٌ لا يقاس عليه ، وهو مذهب سيبويه ومن انتمى إليه ، لضعفه من جهة القياس ، وقلته من جهة السماع . وإلى هذا المعنى[1] أشار الناظم بقوله:

وحائدٌ عن القياس كلُّ ما خالف في البابَين حُكماً وُسِمَا

يعني أن كل ما جاء عن العرب مخالفاً لما ذكر في البابين معاً : باب التكسير وباب التصغير من الحكم فهو حائد عن القياس ، موقوف على محله ، والحائد عن الشيء هو الذي مال عنه ، وعدل عنه ، يقال: حاد عنه يحيد حَيْدةً وحُيوداً وحَيْدُودة .

وإنَّما قصد بهذا الكلام التنبيه على ما خالف ما تقدم من الحذف لإقامة بنية التصغير ، والتعويض عن المحذوف خاصة ، وهو الفصل الذي ختم به باب التكسير، والفصل الذي افتتح به باب التصغير ، لا أنه يعني كل ما خالف جميع ما ذكر في البابين من أولهما إلى آخرهما؛ لأنه لو عنى ذلك لكان فاسداً ؛ لأنا نعلم قطعاً أنه إنما ذكر من أحكام التكسير وقياساته ما هو الأشهر والمحتاج إليه ، وكذلك في باب التصغير لم يورد فيه من الأحكام إلا جملاً ضرورية على مقدار ما نصب إليه نفسه في هذا المختصر ؛ إذ لم يقصد فيه استيفاء أحكام النحو فكان يكون هذا الكلام منه يردّ جميع ما ترك ذكره من

---

(١) في (س) : (هذا المعنى ونحوه) .

أحكامهما إلى السماع ونفى القياس ، وذلك باطل قطعاً بحسب الأمر في نفسه ، وبحسب قصده هو ، والله أعلم .

ويمكن أن يكون قصده بهذا الكلام التنبيه على ما جاء من التصغير والتكسير على غير بناء واحده ، فيحفظ ولا يقاس عليه .

فمن ذلك في التصغير قولهم في المغرب : مُغَيربان ، وفي العشيَّة : عُشَيشِيَة ، وفي إنسان : أُنيسيان ، وفي ليلة : لُيَيلِيَة ، وفي رجل : رُوَيجِل، وفي صِبْيَة[1] : أُصَيْبِيَة ، وقد بوَّب على ذلك سيبويه وغيره[2] .

ومن ذلك في التكسير قولهم : رَهْط وأراهط ، وكُراع وأكارع ، وحديث وأحاديث ، وعَروض وأعاريض ، ومكان وأمكُن ، وناقة وأينُق ونُوق / ومَوانيق ، وبهذا المعنى فسَّر كلامَ الناظم ابنُهُ ، وهو [٣٥٥]
صحيحٌ إذا انضم إلى المعنى المذكور أوَّلاً .

فعلى هذا يدخل تحت هذا النوع من السَّماع وقوع (مفاعل) موقع (مفاعيل) وبالعكس كما ذكره ، ويدخل أيضاً تحته مثل ذلك في التصغير كما تقدم ذكره .

ويدخل تحته ما نقل من تكميل ما يحتاج إلى الحذف في البابين

---

(١) في الأصل : صَبِيَّة (بفتح الصاد وتشديد الياء) ، والصواب ما أثبته .

(٢) انظر الكتاب ٤٨٤/٣ ـ ٤٨٦ ، والمقتضب ٢٧٨/٢ ، والأصول ٦٢/٣ ـ ٦٣ ، وانظر شواذ التصغير في شرح الشافية ٢٧٣/١ ـ ٢٧٨ .

معاً. نحو قولهم: عناكبيت في عنكبوت[1].

ومن هذا يفهم أنه لم يرتض مذهب الكوفيين في التصغير والتكسير حيث أجازوا التكميل في نحو: سَفَرْجَل وكُمَّثْرَى وباقِلَّى وجَرْجَرَايَا، وأشياء ذُكرت عنهم لا يقول بها أصلاً، إذ[2] أجازوا في (سفرجلة): سُفَيرِجَلَة وسُفَيرِجْلَة وسُفَيرِلَة، وفي (كُمَّثْرَى): كُمَيثِرِيَة وكُمَيثِرَى[3]، وفي (باقِلَّى)[4]: بُويقِلَة وبُوَيقيلِيَة، وفي (جَرْجَرَايا)[5]: جُرَيجِرْيَا وجُرَيجِرَايا، وهذا كلُّهُ كما ترى.

* * *

---

(١) حكى الأصمعي: عناكبيت وعُنيكبيت. انظر شرح الرضي للشافية ٢٠٢/١ ـ ٢٦٣.

(٢) في كل النسخ: (إذا أجازوا).

(٣) في الأصل وفي (ز): كُمَيمثر، وما أثبته من (س)، وفي اللسان (كمثر) أن تصغيرها كُميمثرة، وحكى ثعلب: كميمثراة، ونقل عن التهذيب أن تصغيرها كُميمثرى، وكُميثرة، وكُميمثراة. وفي القاموس (الكمثرة): «والكمثرى منه ... ويصغر كُميمثرة، وكُميمثرية، وكُميثرة وكُميمثراة» ا.هـ.

(٤) بتشديد اللام وتخفيفها: الفول.

(٥) في حاشية القاموس في مادة (جرجر): «وجرجرايا بلد بالمغرب، وكتب عليها الشارح: وقد سقطت هذه العبارة من بعض النسخ، والذي نعرفه أنه مدينة بالنهروان الأسفل بين بغداد وواسط».

لِتِلْوِ يا التصغير من قبلِ عَلَمْ   تأنيثٍ أو مدَّتِهِ الفتــحُ انحَتَمْ
كَذاكَ ما مدَّةَ أفعالٍ سَـــبَقْ   أو مَدَّ سكرانَ وما به التَحَقْ

لما كان الناظم (رحمه الله تعالى) قد قــدم أول البـاب أنَّ الربـاعيَّ وما فوقه له فُعَيْعِيل وفُعَيْعِل، وأن ما بعد ياء التصغير يُكسَرُ كما أعطاه مثاله، وكان ذلك حكماً جُمْلياً لا بد مـن تفصيله ، أراد أن يبـين أن ذلك ليس في كل ما زاد على الثلاثي ، بل قد يكون ثَمَّ أمرٌ آخَرُ وهو عدم الكسر، وإن كان الكسر هو الأصل مثلاً ، وكذلك ما كان مـن الثلاثي قد لحقته تاء التأنيث فصار بسببها على أربعة على الجملة .

و(التلو) هو التـالي أي: التـابع[1] ، و(علـم التـأنيث) هـو علامتـه .

و(انحتم) معناه وجب ، وهو مطاوع حتمته فانحتم .

ومعنى كلامه أن الفتح يجب للحـرف الـذي يلـي يـاء التصغـير ، وهو العين الثانية في (فُعَيعِل) واللام في (فُعَيل) في مثال التصغير إذا وقع ذلـك الحـرف قبـل أحـد خمسـة أشياء وهـي : تـاء التـأنيث ، وألـف التأنيث، والمدة المزيدة قبل ألف التأنيث الـتي صـارت بسـببها همـزة ، وألف أفعال الذي هو جمع ، وألف فَعلان .

فأمَّا تاء التأنيث فداخل تحت قوله قبـلُ: (علـم تـأنيث) فـإن علـم التأنيث في كلامه جنسٌ يدخل تحته جميع علاماته ومنها التاء ، ومثـال

---

(١) في (س) : والتابع .

الفتح لأجلها قولك في طلحة : طُليحة ، وفي ضربة : ضُريبة ، وفي عُلبة: عُلَيبة ، وفي سِدرة : سُديرة. / ووجه لزوم الفتح ظاهر ؛ لأن [٣٥٦] التاء ليست من أصل الكلمة ، ولا بنيت الكلمة عليها ، فهي إنما دخلت لمعناها من التأنيث ، والمصغر هو صدر الاسم ، لا التاء ، وهي لا بد من فتح ما قبلها ؛ إذ لا يكون ما قبل تاء التأنيث ساكناً ما عدا الألف ، ولذلك جعلوا تاء (أخت وبنت) للإلحاق بقُفْل وعِدْل ، لا للتأنيث على ما ذكر سيبويه وغيره[1] ، فعاملوا التاء معاملة الثاني من المركبين فصغّروا الصدر وألحقوها .

وأما ألف التأنيث فداخلة أيضاً تحت قوله : (علم تأنيث) والفتح لأجلها أيضاً لازم ، فتقول في حُبلَى : حُبَيلى ، وفي بُشرى: بُشَيرى ، وفي ذِكرى : ذُكيرى ، وفي دِفلى[2] : دفيلى ، وفي سَلمى: سُليمى ، وفي عَلْقى[3] : عُلَيْقَى ، وفي غَرثى[4] : غُرَيثى ، وما أشبه ذلك . وإنما فتح ما قبلها ، وكان الأصل أن تقلب ياءً كما هو قياس التكسير حملاً

---

(١) انظر الكتاب ١٦٦/٤ ، وشرح الكتاب للرماني ١٩١/١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، والخصائص ٢٠٠/١ ـ ٢٠١ .

(٢) الدِّفلى : نبتٌ مر .

(٣) العَلقى : نبات قضبانة دقاق يتخذ منه مكانس ، وألفه تحتمل التأنيث والإلحاق ، فإذا نون كانت للإلحاق .

(٤) الغرثى : الجائعة .

لألف التأنيث على تائه[1] ؛ إذ كانت الألف علامة له كتاء فعاملوها معاملتها، وأيضاً فليفرقوا بين ألف الإلحاق وألف التأنيث ؛ إذ كانوا يقولون في أرطًى[2] : أُريط ، وفي ذِفرًى[3] ـ منوناً ـ: ذُفير ، وفي علقًى ـ منوناً ـ: عُليقٍ ، وما أشبه ذلك ، فلو قلبوها إذا كانت للتأنيث لالتبست بهذه الألف فتركوا ما قبلها مفتوحاً .

وعلى هذه القاعدة يجري الحكم في (حُبارى) على مذهب سيبويه إذا حذفنا الألف الأولى فإنه يصير من قبيل : ذِكرى وبُشرى ، فتقع الألف التي للتأنيث تلي الحرف التالي لياء التصغير ، فنقول : حبيرى فيلزم فتح الراء .

وأما مدة التأنيث فيعني الناظم بها الألف الزائدة قبل همزة التأنيث ، وذلك أن الأصل في ألف التأنيث القصر والسكون ، فزيد قبلها هذه المدة المذكورة ، فوجب لها المد والهمز على ما تقرر في التصريف ، وصار الحرفان كالحرف الواحد ، وهذه المدة تطلب فتح ما قبلها ، وهو ما بعد ياء التصغير ؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، فيقول في (حمراء) : حُميراء ، وفي (صفراء) : صُفيراء ، وفي

---

(١) في الأصل وفي (ز) : على بابه ، والتصحيح من (س) .

(٢) الأرطى : شجر واحده أرطاة ، وألفه للإلحاق .

(٣) الذِّفرى : العظم النائي خلف الأذن ، وألفه تحتمل التأنيث والإلحاق ، فإذا نون كانت ألفه للإلحاق .

(سوداء) : سُويداء ، وفي (صحراء) : صُحيراء ، وفي (عذراء) : عُذيراء .

وكان الأصل أن تنقلب هذه المدة ياء مع الهمزة كما فعلوا في التكسير ، فقالوا: صحارٍ ، لكنهم لم يفعلوا ذلك لأن همزة التأنيث شبيهة بالتاء من جهة التأنيث / وكون الكلمة غير مبنية عليها ، [٣٥٧]
وأيضاً فأرادوا أن يفرقوا بين الألف الممدودة المنقلبة عن ألف التأنيث وبين الألف المدودة المنقلبة عن غير ألف التأنيث ، كما فرقوا بين الألف المقصورة التي للتأنيث والتي ليست للتأنيث ؛ لأنك تقول في (علباء)(١) : عُليبى ، وفي (قُوباء)(٢) : قُوَيبى ، وفي (حِرباء) : حُريبى ، فلو قلت : حُميرى لالتبس الأمر في الألفين ، فرأوا الفرق أولى(٣) .

وأما مدَّةَ أفعال فهو قوله :

كذاك ما مدَّةَ أفعالٍ سَبَقْ ... ...

(مدَّةَ) مفعولٌ بسبق ، و(سَبَقْ) صلة ما ، و(أفعالٍ) هنا هو الجمع كأجمال وأعدال(٤) وأطمار(٥) يعني أن الحرف الذي قبل ألف (أفعال)

---

(١) العِلباء : عصب العنق .
(٢) القُوباء : داء يصيب الجلد .
(٣) انظر الكتاب ٣/٣٢٠ - ٣٢١ .
(٤) جمع عِدل : وهو النظير والمثيل .
(٥) جمع طِمر : وهو الثوب الخَلَق .

وهـو عـين الكلمـة حكمـه أيضـاً لـزوم فتحـه ، فتقـول في (أجمـال) : أُجيمـال، وفي (أُعَيـدال) : أُعيـدل ، وكذلـك إذا سميـت بـه تقــول : أُفيعـال أيضـاً ، لا أُفيعيـل ، وإن كنـت تقـول في تكسـيره : أفـاعيل ، فتقلـب الألـف يـاء . ولأجـل أن (أفعـالاً) جمعـاً ومفـرداً لمســمًّى بــه حكمهما واحد أطلق الناظم القول فيه ، فلم يقيده بكونه جمعاً ، فقــد نصوا على أن الحكم كذلك : كان جمعاً على أصله ، أو مسمى به .

وإنما لم يكسروا ويقلبوا الألف ياء ليفرقوا بينه وبين (إفعال) المفرد المكسور الهمزة ؛ إذ كنت إنما تقول في (إسكاف)[1] : أُسَيكيف ، علـى قياس أساكيف ، بخلاف الجمع ؛ إذ كانت صيغة (أفعال) لا تكون إلا جمعاً ، ولا تغير بعد التسمية به عن حاله قبل أن يكون اسماً علماً ،كما لا يغير (سِرحان) عن تحقيره إذا سميت به .

فإن قلت : إنهم قد قالوا : (أفاعيل) في (أفعال) فيلزم على قياسه أن يقال : (أُفيعيل) كما قيل في (سِرحان) : سُرَيحين ؛ لأنهـم قـالوا : سَراحين .

فالجواب أن هذا لو كان كما قلت لقلت في (جمَّال) : جُميمال ؛ لأنهم لم يقولـو : جماميل ، وفي (حمَّـال) : حُميمـال ، وفي (نَجَّـار) : نُجيجار ، ونحو ذلك ؛ لأنهم لم يجمعوها علـى (فعـاعيل) . فإنمـا وجـه

---

(١) الإسكاف : الصانع أيّاً كان .

(أُفيعال) هنا الفرق كما تقدم بين المفرد والجمع ، وهـذا معنى تعليل سيبويه وغيره [1] .

وأما مد سكران فهو قوله : « أو مد سكران وما به التحق » يعني أنَّه يلزم أيضاً فتح الحرف التالي لياء التصغير إذا كان قد سبق ألف سكران وما لحق به في وصفه المعتبر ، فتقول في سكران: سُكيران ، وفي غضبان : غضيبان ، وفي عطشان : عطيشان ، وما أشبه ذلك ، ومثل بسكران الذي هو من باب / « فَعلان فَعلى » تنبيهاً على أصل [٣٥٨] العلة في الباب ، وذلك أنه لما وجب لفُعلاء ما تقدم من لزوم فتح ما قبل الألف فيه بناء على تحقير صدره وجب أيضاً ذلك لفعلان فَعْلى ، الذي مثل الناظم بمثال منه لما تقدم في باب ما لا ينصرف من أن حكمهما واحد للشبه الحاصل بينهما حتى قيل : إن النون بدل من الهمزة ، ففتحوا ما قبل الألف والنون بناء على تحقير الصدر كما فعلوا ذلك في فعلاء، قالوا : سُكيران، ولم يقولوا : سُكيرين [2]، كما لم يقولوا في حمراء : حُميرى [3]، ثم أرادوا أن يلحقوا بنحو سكران غيره

(١) قال سيبويه في ٤٩٦/٣ : « وتحقير أفعال مطرد على أفيعال ، وليست أفعال وإن قلّت فيها أفاعيل كأنعام وأناعيم تجري مجرى سِرحان وسراحين ؛ لأنه لو كان كذلك قلت في حَمَّال : حُميمال ؛ لأنك لا تقول : جماميل ، وإنما جرى هذا ليفرق بين الجمع والواحد » . وانظر المقتضب ٢٧٨/٢ .

(٢) في الأصل و(ز) : سُكيرى ، والتصحيح من (س) .

(٣) في الأصل و(ز) : حميرا ، والتصحيح من (س) .

مما[1] لم تُكسِّرْه العرب تكسيراً يخالف[2] به فعلان فَعلى ، فحكموا له بحكمه في التصغير ؛ لأنه شبيه به ، كما حكم له أيضاً بحكمه حيث امتنع دخول تاء التأنيث عليه ، وذلك في حال العلمية والتكسير الذي يخالف به فعلان فعلى هو فعالين .

هذا هو الوصف المعتبر في فعلان فَعْلى الذي أشار إليه الناظم بقوله: (وما به التحق) [أي التحق به][3] في كونه لا يجمع على فَعَالين، فكل ما كان على (فَعْلان)[4] فانظر : فإن جمعتْهُ العرب على فعالين فاذهب به مذهبَ القياس في كسر ما (بعد)[5] ياء التصغير على ما أعطاه كلامه أولاً، فتقول في (حَومان)[6] : حُويمين ، ولا تقول : حويمان ؛ لأن العرب لم تلحق (فيه)[7] الألف والنون بالألف والنون في سكران .

---

(١) في الأصل : ما لم ، والتصحيح من (ز) .

(٢) في الأصل : بخلاف ، والتصحيح من (ز) و(س) .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل .

(٤) في (س) : فعالين ، وهو خطأ .

(٥) في جميع النسخ : (ما قبل ياء التصغير) ، وهو خطأ .

(٦) الحَومان من السهل : ما أنبت العرفج ، وقيل : الحَومان نبات بالبادية . اللسان (حوم) .

(٧) في الأصل و(ز) : به ، والتصحيح من (س) .

وإن لم تجمعه العرب على فعالين فاذهب به مذهب سكران فتقول : دُحيمان في (دَحمان)[1] كما قلت : سُكيران في سَكران .

ولا يقتصر بهذا الإلحاق على (فَعلان) المفتوح الفاء ، بل يكون في المكسور الفاء والمضمومها ، وأيضاً يكون في كل ما كان ثلاثي الأصول آخره ألف ونون زائدتان فإن حكمه أيضاً حكم سكران إذا كان مثله ، فتقول في (عثمان) : عُثيمان ؛ لأنهم لم يقولوا: عثامين ، وتقول في سلطان : سُليطين ؛ لأنهم قالوا : سلاطين ، وتقول في (عِمران) : عُميران ؛ لأن العرب لم تجمعه على فعالين ، وتقول في (سِرحان): سُريحين؛ لأنهم قالوا : سَراحين ، وفي (ضَبُعان) : ضُبيعين؛ لأنهم قالوا: ضباعين ، وكذلك لو سميت بـ (نَزَوان)[2] لقلتَ : نُزَيَّان؛ لأنهم لم يكسِّروه على (فعالين)[3] ، فإن صغرتَ (وَرَشان)[4] قلتَ: وُرَيشين ؛ لأنهم قالوا : وَرَاشين .

قال سيبويه: «واعلم[5] أن كل شيء كان / آخره كآخر « فَعْلان » [٣٥٩] الذي له « فَعْلَى » وكان عدة حروفه كعدة حروف « فعلان » الذي له

---

(١) دَحمان : اسم رجل . اللسان (رحم) .

(٢) النَزَوان : الوثوب . اللسان (نزو) .

(٣) في (س) : فعاليل ، والصواب ما هنا .

(٤) الوَرَشان : طائر يشبه الحمامة . اللسان (ورش) .

(٥) في (س) : اعلم . بدون واو .

« فعلى » : توالت فيه ثلاث حركات أو لم يتوالين ، اختلفت حركاته، أو لم يختلفن ، ولم تكسره للجمع حتى يصير على [مثالٍ][1] مفاعيل فإن تحقيره كتحقير فعلان الذي له فعلى »[2] .

ثم ذكر وجه الشبه بينه وبين ألفَي التأنيث ، ثم ذكر نحو ذلك آخر الباب ، ثم نص على أن أحد هذه الأشياء إذا سميت به فحكمه حكم ما سُمِّيَ به ، لا تخرجه عن أصله إلى غيره (فإذا)[3] سميتَ بسِرحان قلت : سُريحين ، وكذلك أيضاً إذا سميتَ بسكران قلتَ : سُكيران ، فالحكم واحد قبل التسمية وبعدها ، وذلك كله هو معنى قول الناظم : (وما به التحق)[4] .

وقد ظهر منه أن (كل)[5] ما [لم][6] يجمع على فَعالين سواء أكان علماً أو غير علم فحكمه هذا الحكم كما ظهر [من سيبويه][7] ومما نص عليه الفارسي في الإيضاح من أن (سَعدان ومُرجان) يصغران ببقاء الألف ، فتقول : سُعيدان ومُريجان ، قال : سميت بذلك شيئاً ،

---

(١) ساقط من الأصل . وهو في الكتاب و(ز) و(س) .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٢٠ .

(٣) في (س) : وإذا .

(٤) في الأصل : (وما به لمنتهى الجمع التحق) ، وهو خطأ .

(٥) ساقط من (س) .

(٦) ساقط من الأصل .

(٧) ساقط من الأصل و(ز) .

أو لم تنقله من اسم الجنس إلى مسمى به، إلا أنك إذا سميت به شيئاً لم تصرفه. وقال السيرافي بعد ما ذكر معنى كلام سيبويه : وإن جاء شيء فجهلت جمعه لم تقلب الألف في التصغير كـ (مُرَيَّان) و(رُغَيَّان) في مَروان ورَغوان[1] ، وعلى هذا جمهور النحويين .

والجامع الذي به التحق هذا كله بسكران هو شبه الألف والنون لألفَي التأنيث ، والشاهد على ذلك الشبه كون العرب لم تجمعه على (فعالين) استدلالاً بالأثر على المؤثر . وقد زعم الشلوبين ـ على ما حكى عنه ابن الضائع ـ أن هذه الألف والنون لا تثبتان في التصغير إلا (في)[2] فَعلان (فَعلى)[3] أو ما يشبهها مما يمتنع صرفه وهو العلم ، فاعتبر في الأثر الحاصل من الشبه منع الصرف ، ولم يعتبر امتناع جمعه على فعالين ، وهو الذي اعتبره سيبويه وغيره .

قال ابن الضائع : ونصصت على الأستاذ أبي علي ما تقدم ـ يعني ما ذكره سيبويه من اعتبار التكسير ـ فلم يقبله ، ولَجَّ فيه ، وزعم ما تقدم . قال : وهو خلاف نص سيبويه وغيره ، ألا ترى أنك تقول في تصغير (ظَرِبان): ظُريبان. قال: فإن قال: قد تمحض الشَّبه في هذا

---

(١) في القاموس (رغا) : (ورغوان لقب مجاشع لفصاحته) .

(٢) ليست في (ز) .

(٣) في الأصل : (فعلان فعلا) .

أكثر من منع الصرف بقولهم في الجمع : ظَرَابيّ ، فقد حكم لها بحكم (صحارى) قيل : فقد قال / سيبويه : «إن جاء شيء كسِرحان ولم تعلم العربَ كسَّرَتْهُ فتحقيره كتحقير فعلان الذي له فعلى» ، ثم حكى ما ذكر الفارسي في الإيضاح في (سَعدان) و(مُرْجان) ،وأن سيبويه قد نص على أنك تقول في (زعفران): زُعَيفِران[1] . [٣٦٠]

قال : فلو كان ثبوتها في (فَعْلان) حيث يترك صرفه فقط لما ثبتت في مثل (زعفران) . قال : وهذا ظاهر جداً .

واعلم أن كلام الناظم فيه احتمال في دخول العلم تحته ،وذلك أن العلم يمتنع صرفه للحاق الألف والنون مع العلمية ،وقد مر أن سبب ذلك شبه الألف والنون بألفي التأنيث ،وإذا كان كذلك وكان (فَعْلان) إذا سُمي به يمتنع صرفه لشبه (فَعلان) بألفي فعلاء فينبغي ألا يعتبر بأصله في جمعه على (فعالين) أوعدم جمعه ، بل يقال في (سِرحان) إذا سمي به : (سُريحان) كما يقال في (عثمان) : عُثيمان .

وهذا رأيُ ابن الطراوة في المسألة، ولم يرتض مذهب سيبويه وغيره، فقد يفهم هذا من كلام الناظم ؛ لقوله : (وما به التحق) ، يعني ما كان من نحو (عثمان) وما سُمي به من فَعلان ونحوه ، ووجه اللحاق اجتماعهما في شبه الألف والنون فيهما بألِفَي فَعلاء ، ألا ترى

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٢٤ .

أن التاء لا تلحق في حال العلمية ، وأيضاً امتناع صرف العلم دليل على تحقيق الشبه، بخلاف ما قبل التسمية فإن الشبه لا يتحقق إلا إذا امتنعت العرب عن جمعه على (فعالين)، فحينئذٍ يظهر للشبه وجه فيكون على (فُعيلان)،ونحن لم نجد العرب جمعت العلم على (فعالين)، فلم تقل في (عمران) : عمارين ، ولا في (سلمان) : سلامين ، ولا في (عثمان) : عثامين .

قال ابن جني : «سألت الشجري يوماً فقلت له : كيف تجمع دُكَّاناً ؟ قال : دكاكين . قلت : فسِرحاناً ؟ قال : سَراحين . قلت : فقُرطاناً ؟ قال: قراطين . قلت : فعُثماناً ؟ قال : عثمانون . قلتُ : فهلا قلت أيضاً : عثامين ، فقال : أيش عَثَامين ؟ أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته ؟ وا لله لا أقولها[1] أبداً»[2] .

فأنت تراهم لم يجمعوا العلم على فعالين ، فندعي نحن ذلك في سرحان بعد التسمية ، وأنه لا يجمع على سراحين ، فكذلك لا يصغر على سُريحين ما لم يكن سماع عن العرب ، وهو معدوم .

وكما أن سكران حين أشبه « فعلاء » لم يصغر على سُكيرين ، فكذلك / أيضاً سرحان حين أشبه فعلاء بالتسمية لا يصغَّر على [٣٦١]

---

(١) في الأصل : (لا أقراها) ، والتصحيح من (س) ومن الخصائص .

(٢) انظر الخصائص ١/٢٤٢ .

سُريحين[1] وإلا وجب أن ينصرف سِرحان مسمًّى به ، وهو باطل اتفاقاً .

ويبعد أن يريد الناظم بقوله : (وما به التحق) وما التحق به في كونه لا يجمع على فعالين من غير أن يعتبر منع الصرف أيضاً ، وكلاهما ناشئ عن ثبوت الشبه بفعلاء ، ولو كان المراد هذا لم يفهم له ، بل السابق إلى الذهن في وجه ذلك ما تقدم من الشبه ، وعنهما ينشأ عدم الجمع على فعالين ، وامتناع الصرف .

وإذا ثبت هذا كان هذا النظم موافقاً للشلوبين في اقتصاره على امتناع الصرف فيما فيه الألف والنون ، ومخالفاً لسيبويه ومن وافقه في الاقتصار على عدم الجمع على فعالين . لكن هذه الطريقة قد اعترضها سيبويه وغيره :

أما سيبويه فقال : «ولو قلتَ : سُريحان ـ يعني بعد ما سُمي به ـ لقلت : في رجل يُسمى علقى : عُليقى ، وفي مِعزى : مُعيزى ، وفي امرأة اسمها سِربال : سُريبال ؛ لأنها لا تنصرف ، قال : فالتحقير على أصله وإن لم ينصرف الاسم»[2] .

ورده الشَّلوبين بوجه آخر ، وهو أنه لو كان كذلك للزمه إذا

---

(١) في جميع النسخ (على سراحين) ، وهو سهو .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٢٣ .

نكر سِرحان اسمَ رجل أن يصغره بالقلب ، قال : وليس في ([1]الكلام اسم يفترق[2] تصغيره ويختلف بحسب تعريفه وتنكيره .

وقد يعتذر ابن الطراوة عن هذين : أما عُلَيقًى ومُعيَّزى فبينه وبين سِرحان فرقٌ هو أن باب عَلقًى ومِعزًى أصله قبل التسمية التحقير على (فُعِيعِل)[3] تقول : عُلَيقٍ ومُعَيزٍ ، فإذا سَميت بهما حملتَهما على الأكثر في الباب ، بخلاف سِرحان فإن الأكثر فيه قبل التسمية أن يحقر على (فُعيلان) إلا أن يكسِّره العرب ، فتحقِّرَه على (فُعيلين) وأما مع عدم العلم بالتكسير فـ(فُعيلان) هو الأصل ، فإذا سمى به أو بغيره فالأصل فيه فعيلان ، ولا يعتبر فيه تكسيره قبل التسمية ؛لأن باب الأعلام منع التكسير .

قال سيبويه في باب جمع الرجال والنساء : «وأما عثمان ونحوه فلا يجوز فيه أن تكسره ؛ لأنك توجب في تحقيره عثيمان ، فلا تقول : عثامين [فيما يجب له عثيمان][4] ولكن عثمانون كما يجب له عُثيمان؛

(١) من هنا إلى قوله : «كذا المزيد آخراً للنسب » في ص : ٣٦٧ من صفحات الأصل ساقط من (س) .

(٢) في (ز) : يفتقر ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل و(ز) : فُعيل ، وهو تحريف .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، والتصحيح من الكتاب .

لأن أصل هـذا أن يكون الغالب عليـه باب غضبان ، إلا أن تكسِّر العرب منه شيئاً على مثال (فعاعيل)[1] / فيجيء التحقير عليه »[2] . [٣٦٢]

فحاصل الأمر أن كل واحد من باب (عَلقًى) وباب (سِرحان) رُدَّ بعد التسمية إلى الأكثر والأصل فيه ، مع أن الباب في نحو (عثمان) ألاّ يكسَّرُ .

وأمَّا إلزامه (سُرَيبال) فلا يلزم ؛ إذ لم يعتبر مجـرَّد منع الصرف ، وإنما اعتبر الشبه المؤثر لمنع الصرف ، وهو الشبه بـألفَي التـأنيث ، فـلا اعتراض به .

وأما ما قاله الشلوبين فـلا يلزم ؛ لأنَّ تحقيره بعد (التسمية)[3] والتنكير إنما يكون على اعتبار وجود التعريف ، فاعتبر أصله من العلمية، وليس بوصف في الأصل فيعتبر أصله قبل التسمية ، كما لا يعتبر الأصل إذا سميت بمصدر من المصادر ، فيمتنع من الجمع فيه ، بل يعتبر الانتقال إلى الاسمية وإن نُكِّر[4] بعد التسمية .

هـذا أقصى ما وجدته في الاحتجاج عن ظاهر مفهوم كلام الناظم. والذي رآه في التسهيل موافَقةُ الجماعة ، فهو الذي يغلب على

---

(١) في الأصل : فعاليل ، وما أثبته من الكتاب .
(٢) انظر كتاب سيبويه ٣/٤٠٦ .
(٣) ساقط من (ز) .
(٤) في (ز) : نكن .

الظن في مثل ابن مالك، وإن كان اللفظ أظهر فيما تقدم ، وا لله أعلم.

وفي قوله : (أو مدَّ سكران) تنبيهٌ على كون النون بعد الألف لا بد من زيادتها: أما في (سكران) فظاهرٌ . وأما في غيره فكذلك أيضاً؛ لأن الشَّبه إنما يحصل بين الألف والنون وألفَي التأنيث إذا كانت [النون][1] زائدة ، لا أصلية ، فلو صغرت (حسَّان) أو (تبَّان) أو نحو ذلك على اعتقاد أصالة النون لقلت: حُسَيسِين ، وتُبَيبِيْن لا غير؛ لأنه إذ ذاك بمنزلة سِربال وقِرطاس، فلا يمكن فيه بقاء الألف ، وسبب ذلك فقد الشبه بين الألف والنون وألفَي التأنيث .

وقد بقي عليه مما يلزم فتحه بعد ياء التصغير أن يكون قبل الاسم الثاني من المركبين ، فإن حكمه حكم تاء التأنيث في لزوم الفتح ، فتقول: حُضَيرموت ، وبُعَيلَبك ، ونحو ذلك فتفتح ولا يجوز غير ذلك، فتَرْكُ الناظم له مُشْعِرٌ بأنه ليس كذلك ، وذلك غير صحيح .

وقد ذكر الناس فيما لا يكسَّربعد ياء التصغير على الجملة عشرةَ مواضع وهي :

أن يكون حرفَ إعراب ، أو يكون بعده ألف تأنيث، أو همزته، أو تاؤه ، أو علامة تثنية ، أو واو جمع على حدِّها ، أو ألف جمع

(١) ساقطة من الأصل ، وهي في (ز) .

المؤنث السالم ، أو ألف أفعال مطلقاً ، أو ألـف ونـون إلا فيمـا كسـر على (فعالين) ، أو الثاني من المركبين .

هكذا ضبط الناس هذا ، وهو أحسن مما / ذكره الناظم ، وماعدا [٣٦٣] هذه العشرة المواضع فلا بد فيما بعد ياء التصغير فيه من الكسر .

* * *

والفُ التأنيث حيث مُـدَّا وتاؤه منفَـصِلَـين عُـــدَّا

كذا المزيدُ آخِراً للنَّسَـبِ وعجزُ المضـاف والمركَّبِ

وهكـــذا زيـادَتـا فَـعْلانَا مِن بعد أربعٍ كزَعْـفَـرَانـا

وقدِّرِ انفصالَ ما دلَّ على تثنيةٍ أو جمعِ تصحيحٍ جَـلا

لما قدَّم أول الباب أن (فُعَيلاً) للثلاثي ، وأن (فُعَيعِلاً) و (فُعَيعِيـلاً) لما فوق ذلك من رباعيٍّ أو خماسيٍّ أو غيرهما ، وكانت ألفُ التـأنيث الممدودة ، وتاء التأنيث ، ويـاء النسـب ، والألـف والنـون وسـائر مـا ذكره هنا ممـا يلحـق بالكلمـة فيعـد مـن حروفهـا ، أو يتوهـم [أنـه][1] معدود في حروفها ، وكان من مقتضى ما قدَّم أن أبنيـة التصغـير تُقـام من حروف الاسم ، خاف أن يتوهَّم أن هذه الحـروف المذكـورة مـن جملة ما يدخل في بِنية التصغير ، فأخذ في نفي مـا يحتـاج إلى نفيـه مـن ذلك ، وعد من ذلك ثمانية أشياء :

(١) ساقطة من الأصل ، والتصحيح من (ز) .

أحدها : ألف التأنيث الممدودة ، وذلك قوله :

وألفُ التأنيث حيث مُدَّا

وقوله : (حيث مُدَّا) إخراجٌ لألف التأنيث المقصورة ، فإنه يذكر حكمها ، وأنها ليست مما يُعد منفصلاً عن الكلمة ، ويعني أن هذه الألف الممدودة لا يعتدُّ بها في التصغير ، بل يقع التصغير فيما قبلها كأنها لم تكن ثَمَّ بعد ، كأنها لحقت بعد استقرار التصغير ، وهذا معنى انفصالها، أي أنها لم تبن عليها الكلمة، وذلك قولك في حمراء : حُميراء، وفي صحراء : صُحيراء ، وفي طَرْفاء : طُرَيفاء ، وكذلك تقول في (خنفساء) : خُنَيفساء ، وفي (عُنْصَلاء)[1] : عُنَيصلاء ، وفي (قَرْمَلاء)[2] : قُرَيملاء ، وما أشبه ذلك .

وإنما كان ذلك لأن ألف التأنيث الممدودة لما قويت بالحركة فصارت متحرِّكة بعد أن كانت ساكنة ، وعضَدها الحرف الذي قبلها في ذلك كرهوا حذفها ؛ إذ أشبهت بذلك التاء ، والتاء لا تُحذف لما يذكر .

والفرق بينها وبين الألف المقصورة أن الألف المقصورة حرفٌ ميت لا حظ لها في الحركة ، فلم يقْوَ أن يثبت إذا وقع بعد أربعة أحرف . وسيأتي لذلك ذكرٌ إذا تكلم على الألف المقصورة إن شاء الله تعالى .

---

(١) العُنصَلاء : البصل البري . اللسان (عصل) .

(٢) القَرمَلاء : ـ على وزن كَربَلاء ـ اسم موضع . القاموس (قرم) .

فإن قيل : قد تقدَّم أن التصغير أصله[1] أن يكون على قياس التكسير، وهم يحذفون هذه الألف في التكسير فيقولون في (خُنفساء): خَنافس .

فالجواب/ : أن تاء التأنيث ليس حكمها أن يكسر ما قبلها ثم تلحق، فيحمل عليها الجمع في ذلك ، بل متى صح كسر ما فيه[2] تاء التأنيث حُذفت ، فلم يكن وجهٌ لثبوت ألف التأنيث في التكسير ؛ إذ حكم التاء كذلك بخلاف التصغير . [٣٦٤]

وقد ظهر من كلام الناظم ظُهوراً بيناً ـ حيث أطلق القول في عدِّهِ الألف الممدودة منفصلة على الإطلاق ـ أن مثل (جَلُولاء) و(بَرَاكاء)[3] و(قَرِيثَاء)[4] يُصغر منه الصدر ، كأن الألف لم تكن ، وأنت لو حقرتَ مثل : جَلُول ، وبَرَاك ، وقَرِيث فإنك تقول : جُلَيِّلٌ وبُرَيِّكٌ وقُرَيِّثٌ ، ثم تلحق الألف ، فيجيء منه : جُلَيِّلاء ، وبُرَيِّكاء ، وقُرَيِّثاء ، وهذا هو مذهب المبرد ، واحتج لما ذهب إليه بأن ألف التأنيث إما أن يعتد بها فيلزم على ذلك أن يقال : جُلَيْلِيّ ، وبُرَيكيّ ، وقُرَيثيّ ، كما يقال في التكسير : جَلاليّ وبَرَاكيّ وقَرَاثيّ . وإما ألا يعتدَّ بها ، فيصغر ما

(١) في (ز) : أن أصله التصغير ، وهو تحريف .
(٢) في (ز) : ما كسر فيه .
(٣) البراكاء : الثبات في الحرب . اللسان (برك) .
(٤) القريثاء : ضرب من أجود التمر بسراً . القاموس (قرث) .

قبلها ، فيقال : جُلَيِّلاء وبُرَيِّكاء وقُرَيِّثاء ، ثم صحَّح هذا الثاني ؛ لأنه قد ثبت أن حكم هذه الألف أن يصغر ما قبلها ، وحينئذ يلحق[1] ، وبهذا المعنى رَدَّ على سيبويه مذهبه في أنه يقول : جُلَيلاء وبُرَيكاء وقُرَيثاء فيحذف المدة الثالثة .

وقد حكى ابن الضائع عن الشلوبين أنه ذهب في بعض الأوقات إلى أن قياس المبرد صحيح ، وأنه لا يمكن أن يكون سيبويه خالف ذلك القياس الظاهر إلا بسماع من العرب .

قال ابن الضائع : ولو كان سيبويه سمع شيئاً من ذلك وهو مخالف القياس للسماع لنصَّ على السماع[2] ، وإنما أتى به سيبويه بصورة القياس[3] ، وقد رجح الناس مذهب سيبويه ، وهو الذي ارتضى في التسهيل[4] .

ووجهه عند السيرافي وغيره أن ألف التأنيث الممدودة لها شبهٌ بالتاء من جهة التأنيث ، وقوتها بالحركة بعد ما كانت حرفاً ميتاً ، ولذلك لا تثبت المقصورة في التصغير إذا زادت على مثال التصغير كما تقدم ، ولها أيضاً شبه بما هو من نفس الحرف ، بدليل قولهم :

---

(١) انظر المقتضب ٢/٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) في (ز) : لنص السماع على السماع .

(٣) انظر قياس سيبويه في ٣/٤٤٠ - ٤٤١ .

(٤) انظر التسهيل : ٢٨٥ - ٢٨٦ .

صحاريٌّ وعذرايٌّ ، فأجريت مُجرى ما هو ملحق بالأصل كحِرباء وحَرَابِيٌّ ، فلمَّا كانت هذه الألف ذات وجهين ، وكثُرَت الزوائد استعمل في تحقيرها ضربٌ من تحقير الترخيم ، فلما لم يجز حذف ألف التأنيث صارت المدة الأخرى كألف مبارك ، فحذفوا هذه الزوائد كألِفِ / مبارك . [٣٦٥]

والذي ارتضى ابن الضائع في التوجيه أن باب التصغير محمول على باب التكسير ، وهم قد قالوا : (بَرَاكِيٌّ) فحذفوا الألف الثالثة في التكسير ، فكذلك يكون الأمر في التصغير .

وإنما وقع الفرق في ألف التأنيث فإنها قلبت في التكسير لضرورة كسر ما بعد ألفه ، ولم تقلب في التصغير لما استقر فيه من الضرورة لذلك ، ولشبه تاء التأنيث ، فما قاله سيبويه جارٍ على القياس دون قول المبرد ، وإليه أشار ابن خروف بقوله : «حُذفت في التصغير كما حُذفت في التكسير» .

وهذا التوجيه مقتضَبٌ من كلام ابن الضائع لطوله ، فإن أردتَه مستوفىً فعليك به في « شرح الجمل » ففيه شفاء .

الثاني : من الأمور التي عُدَّت في التصغير منفصلة[1] تاء التأنيث ، وذلك قوله :

---

(١) في الأصل : مفصلة .

وتـاؤه مـنـفـصـلين عُـدًّا

أي عُدت التاء مع ألف التـأنيث الممـدودة منفصلـين مـن الكلمـة تقديراً ، وإن كانا موجودين حِساً ، ولذلك قال : (عُدَّا) ، ولم يقل : حُذِفا ، ولا فُصِلا ؛ ليدل على أن ذلك الانفصال إنما هو في التقديـر ، كأنهما لحقا بعد كمال بنية التصغير ، كذلك ما بعدُ: من ياء النسـب وعجز المضاف والمركب ، وسائر ما ذكر .

وذكّرهما ، ولم يقل : مُدت ، ولا منفصلتين ،وذلك جائز .

فتقول في طلحة : طُليحة ، وفي دجاجة : دُجيِّجة ، وفي حلوبة : حُلَيِّبة، وفي سقيفة : سُقيِّفة ، وفي قَمَحْدُوَة[1] : قُمَيْحِدة ، وفي سلحفاة: سُلَيحِفَة ، فـلا تحـذف التـاء كمـا تحذفهـا في التكسـير حـين قلـت : سقائف ، وقماحد ، ودجائج ، وإنمـا كـان ذلـك يخـالف التصغـير في لحاقها التكسير[2] ؛ لأن التكسير لم يجيزوا فيـه زيـادة علـى أمثلتـه ؛ لأن لهم مندوحة عن ذلك، وذلك أنهم إذا أرادوا جمع ما فيه التاء كان لهم مثال آخر من الجمع تظهر فيه التاء إذا أرادوا ظهورهـا ، وهـو الجمـع بالألف والتاء ، فكان الاستغناء به إذا قصدوا ذلك أولى مـن التكسـير وحذف التاء ، فتفوت فائدتها ، أو يكسـروا الصـدر ويزيـدوا التـاء ،

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤١٩ ونصه : « وإنما كانت هاء التأنيث بهـذه المنزلـة لأنهـا تضـم إلى الاسم كما يضم (موت) إلى (حضر) و(بكّ) إلى (بعل) » .

(٢) أي : في عدم عدها منفصلة عنه .

وكذلك اختلف في أمثلة التكسير . وضمتهم الضرورة في التصغير لذلك ؛ إذ لم يريدوا حذف التاء وهي دالّة على معنى ، وليس للتصغيربناء آخر يستغنى به كما كان ذلك للجمع ، فلما جاز في التصغير أن يصغر الصدر ، ويزاد بعده حرف المعنى ، ولم يجز في التكسير فرقوا بينهما في تاء التأنيث ، وكذلك في ألفه الممدودة ، وفي / ياءي النسب مع أن الياء كعجز المركب من صدره ، قال سيبويه : [٣٦٦] «والهاء بمنزلة اسم ضُمَّ إلى مثله فجعلا اسماً واحداً»[1] ، فالآخر لا يحذف أبداً ؛ لأنه بمنزلة اسم مضاف إليه ، والتاء لا خلاف في معاملتها معاملة عجز المركب من صدره ، لا يخالف في ذلك سيبويه ولا غيره ، كما لا يخالفون في الثاني من المركبين، بل يقولون في حلوبة : حُلَيِّبة ، وفي سقيفة : سُقَيِّفة ، بخلاف ألف التأنيث فإن لها شبهاً بما هو من نفس الحرف كما تقدم .

الثالث : ياء النسب وذلك قوله :

كذا[2] المزيد آخراً للنسب[3]

يعني أن ما زيد في الكلمة من الأدوات لمعنى النسب فهو معدود

---

(١) الكتاب ٣/٤١٩ .

(٢) في الأصل : كذلك .

(٣) في الأصل : آخر النسب .

أيضاً فيما هو منفصل عن الكلمة ، فيصَغَّرُ الصدر ، وتلحق الياءان ، فتقول: في جعفريّ : جُعَيفريّ ، وفي فاطميّ : فُوَيطميّ ، وفي زَيْدي: زُيَيديّ ، وفي فرزدقيّ[1] : فُرَيزِديّ ، وما أشبه ذلك .

وعلة ذلك ما تقدم في تاء التأنيث حرفاً بحرف من أن بناء التكسير لم يجيزوا فيه زيادة على أمثلته ؛ لأن لهم مندوحة عن ذلك ؛ إذ يمكنهم الانصراف عن التكسير إلى التصحيح كجعفريون وجعفريات بخلاف التصغير ، وأيضاً ما تقدم من شبه ياءي النسب بتاء التأنيث .

وقوله : (آخِراً) يظهر أنه لافائدة فيه ؛ لأن ياءَ النسب لا تزاد إلا آخراً ، فما الذي احترز [منه][2] بهذا اللفظ ؟

فلعله أراد التحرز من نحو (تَهامٍ ويَمانٍ وشَآمٍ) ؛ لأن الذي يعد كالمنفصل حقيقة الياء المشدَّدة اللاحقة آخراً ، فأما إذا عوض من إحدى الياءين ألف فقدم إلى وسط الاسم فإنه[3] لا يحكم له بحكم ما لحقه ياء النسب ، بل يصير بمنزلة بناء على (فعالٍ) كصَحَارٍ ومَلاَهٍ ، فإنك تقول : صُحَيرٍ ومُلَيهٍ ، فكذلك تقول هنا ، لأنه إن كانت الألف تدل على النسب فقد صارت البِنية كأنها هي الدالة على

(١) في جميع النسخ : فرزدق ، بدون ياء النسب .
(٢) زيادة يتطلبها السياق .
(٣) في الأصل و(ز) : وإنه ، والتصحيح من (س) .

النسب ، لا الياء ، فتقول على هذا في (يمان) : يُمَين ، وفي (شآم) : شُؤَيم ، وفي (تَهَامٍ): تُهَيم ، فتحذف الألف وإن كانت عوضاً من إحدى الياءين ، لما صارت في غير موضعها ، وأيضاً ليست بياء النسب ، (بل)[1] هي شيءٌ آخر عوض منها ، والعوض لا يكون هو المعوض منه .

وانظر في هذا مع النقل فإني لم أجده منقولاً ، ولا منصوصاً لأحد ممن رأيت كلامه من النحويين .

الرابع : عجز المضاف ،وهو المضاف إليه ، وذلك قوله :

وعجز المضافِ والمركّبِ

[٣٦٧] يعني أن المضاف إليه حكمه مع المضاف / حكم تاء التأنيث وياء النسب وغير ذلك في أنه لا يصغر إلا الصدر ، ويلحق المضاف إليه بعد تمام بِنية التصغير في الصدر ، فتقول في (غلامُ زيد): غُلَيِّمُ زيد ، وفي (صاحب عمرو) : صُوَيحِبُ عمرو ، وفي (فرس بكر)[2] : فُرَيْسُ بكر ، وفي (عبدا لله) : عُبَيد ا لله ، وما أشبه ذلك .

وسمي المضاف إليه عَجُزاً ؛ لأنه آخر الاسم ، وعجز كل شيء مؤخره ، وفي مقابلة الصدر ، وصدر كل شيء أوله ، فغلام زيد ، أو

---

(١) ليست في (ز) .

(٢) في (ز) : فريس بكر .

امرؤ القيس قد تركب الاسم فيه من كلمتين : أُولى وأخرى ، فسميت الأولى صدراً، والثانية عجزاً ؛ لحصول معنى التسمية[1] فيهما. وإنما صُغِّر الصدر ؛ لأنه المقصود بالتصغير ، وهو الاسم المراد تصغيره، وأمَّا المضاف إليه فإنَّما هو معرِّف أو مخصِّص ، فقولك : غلام زيد (غلام) هو المقصود بالمعنى ، و(زَيد) مزيدٌ لتعريف الغلام ، وكذلك (عبدا لله) و(امرؤ القيس) . وإن كان علماً فإن الأصل فيه ما ذكر ، وأيضاً فإن أبنية التصغير مفردات ، والعرب لا تبني المفردات من الجمل إلا شذوذاً ، نحو ما جاء في النسب من قولهم : عَبْشَميّ ، وعَبْقَسيّ[2] ، ونحو ذلك فهو من القلة بحيث لا يُلتفت إليه ، ولا يُبنَى عليه .

هذا الذي ذهب إليه هو مذهب البصريين . وقد ذهب الفراء ـ على ما نقله ابن الأنباري عنه ـ أنه أجاز أن يقال في (بعلبك) على لغة مَن أضاف : بَعْلُ بُكَيْكَةَ إن لم يصرف (بَكّ) ، فإن صرفه قال : بَعْلُ بُكَيْكٍ ، وقال في (حضرموت) على لغة الإضافة : أحبُّ إليَّ[3] أن تقول : حَضْرَ مُوَيتَةَ ، قال : لأن العرب إذا أضافت مؤنثاً إلى مذكَّر ليس بالمعلوم جعلوا الآخر كأنه هو الاسم ، ألا ترى الشاعر قال[4] :

---

(١) في (ز) : الشبيهة .

(٢) انظر الأشموني ١٩٠/٤ .

(٣) في الأصل : التي .

(٤) هذا بيت من الكامل ، لم أحد من نسبه لقائل معين . والشاهد: أنه أضاف الاسم =

وإلى ابنِ أمِّ أناسَ تَعمِدُ ناقتي عـمـرٍو لتُنْجِحَ حاجتي أوتتلفُ

قال : فلم يُجرِ (أناسَ) والاسم هو الأول ، ثم ذكر نحواً مما تقـدم في (بعلبك) ، فأجاز كما ترى تصغير العجز دون الصدر ، والعربُ لا تقول هكذا ، وإن قالته فعلى غايةٍ من الشذوذ لا يُعتمد عليه .

الخامس : عجز المركب وهو الاسم الثاني من المركبـين ، وذلـك قوله :

وعجزُ المضافِ والمركَّبِ

أي : وعجـزُ المركـب ، يعـني أن الثـاني مـن المركبـين حكمـه في التصغير الانفصـــال ، فيصغَّـرُ الصـدر ، ثـم يلحـق العجـز ، فتقـول في (حضرموت) : حُضَيرموتٍ ، و(بعلبك) : بُعَيلبك ، وفي (رَامَهُرْمُزَ) : رُوَيْمَهُرْمُز، وفي (بلال أباد): بُلَيِّلُ أباد ، وما أشبه ذلك ، وكذلـك / [٣٦٨] تقول في (خمسة عشر) : خُميسة عشر ، وكذلك أخواته .

ووجَّه الخليل ذلك بأن الصدر عندهـم بمنزلـة المضـاف ، والآخـر بمنزلـة المضـاف إليـه ؛ إذ[1] كانـا شـيئين ، ثـم قـال : كـأنك حقَّـرْتَ

المؤنث وهو (أم) إلى اسم مذكر غـير معلوم وهـو (أنـاس) ، فجعلـه كأنـه الاسـم الأول المؤنث ، ولذلك منعه من الصرف .

والبيـت في المذكـر والمؤنـث لابـن الأنبـاري : ٧١٦ ، والمخصـــص لابــن سـيده ٩٥/١٧ .

(١) كل النسخ (إذا) والتصحيح من الكتاب ٤٧٥/٣ .

(عبدعمرو) و(طلحة زيد)[1] .

وأيضاً فما تقدم في المضاف من أن العرب لا تبني اسماً من اسمين حتى تصيره بِنية مستقلة ، إلا ما شذ .

وما ذهب إليه هو المذهب المختار ، والرأي الموافق لكلام العرب.

ومن الكوفيين مَن يجيز حذف العجز رأساً ، فيقول : (هذه بُعَيلة) وهو مذهب الفراء[2] ، قال : وبعضهم يقول في التصغير : (بُكَيكَة)[3] يحذف (بعلاً) يعني مع اعتقاد التركيب ، وأجازوا أيضاً أن تقول : (هذه بُعَيْلِب) فيبنى من الاسمين ، وكذلك قالوا في تصغير (حضرموت) : حُضَيرم ، وحُضَيرَة ، ومُوَيْتَة ، فأجازوا ثلاثة أوجه :

تركيب البِنية من الاسمين ، وتصغير الصدر مع حذف العجز ، وتصغير العجز مع حذف الصدر ولحاق تاء التأنيث أيضاً كما وقع تمثيله[4] .

وهذا كله لا تقوله العرب ، ولذلك أعرض عنه الناظم هنا وفي التسهيل ، فلم يحك خلافهم فيه خلافاً .

وعلى كلامه اعتراض ، وهو أن المركّب على وجهين : مركّبٌ

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٥ .

(٢) انظر الارتشاف ١/١٨٢ . تحقيق د/ مصطفى النماس .

(٣) في الأصل و(ز) : بكيكت ، والتصويب من (س) .

(٤) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٧١٥ - ٧١٦ .

تركيب مزجٍ وخلطٍ كبعلبك ، ومركَّبٌ تركيب إسـناد نحـو : (تـأبط شراً) و (برق نحره) فكلاهما مركَّبٌ ، إلاَّ أن أحدهما هوالذي يجـري فيه ما قال[1] ، وهو المركب تركيب مزج ، وقد تقدم مثاله .

وأما الآخَر وهو المركـب تركيـب إسـناد فـلا يجـري ذلـك فيـه[2] أصلاً، بل يمتنع تصغيره مطلقاً ، فلا يصغر في صدر ولا عجـز ، وأولى ألا يبنى من الجميع مثال تصغير .

وكلام الناظم يُوهم تصغير الصـدر مثـل هـذا ، وليـس كذلـك ؛ لأنه حكاية ، والمحكي باقٍ على أصله ، و (تأبَّط) هنا فِعـلٌ ، وكذلـك [(برَقَ) مِن][3] (بـرق نحـره) ، و(ذَرَّى) مـن (ذَرَّى حَبّـاً) ومـا أشبه ذلك ، والأفعال لا تصغر .

وأيضاً فالاسم الأول ليس بـالذي تريـد أن تصغّـره ؛ لأن الجميـع هوالدال على المراد تصغيره فلا يصح تصغير بعـض ذلـك دون بعـض على كل تقدير .

والجواب : أن[4] المركب عنده إنما أراد به المركـب تركيـب مـزجٍ وخلطٍ ؛ لأن ذلك ليـس في الاصطـلاح إلا محكيـاً ، لا مركبـاً ، وإنمـا

---

(١) في الأصل وحده : (ما تقدم قال ...) .

(٢) في (س) : (... فيه ذلك) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(ز) .

(٤) في (ز) : عن المركب .

يسمَّى مركباً ما كان مثل : بعلبـك ، ورامهرمـز ونحـوه ، هكـذا قـال النحويون .

فإن قيل : ما الذي يدل / على ذلـك مـن كـلام النـاظم ؟ ولعـل [٣٦٩] ذلك ليس باصطلاح له .

فالجواب أن في نظمه ما يدل على ذاك مما تقدم له ، ألا ترى إلى قوله في باب العلم حين تكلم على أقسام الأعلام :

ومنه منقولٌ كفضلٍ وأسَدْ وذو ارتجالٍ كسُعادَ وأُدَدْ

ثم قال :

وجملةٌ وما بمزجٍ رُكِّبا

فلم يطلق على المحكي لفظ التركيب ، وأبين من هذا قوله في باب الترخيم :

والعجزَ احذِفْ من مركَّبٍ وقلْ ترخيم جملة وذا عمرٌو نَـقَـلْ

وقد تقدَّم التنبيه على هذا هناك .

وإذا كان كذلك فإطلاقه التركيب غير مخل بمقصود ؛ لأنه مختص بما أراده ، فيخرج المحكي إذن من كلامه .

فإن قيل : يبقى عليـه أنـه لم يذكـره ، ولا تعـرّض لحكمـه هنـا ، والواجب ذكره .

فالجواب: أنه قد تقدَّمت الإشارة إلى إخراجه عن حكـم التصغيـر؛ لكونه غير قابل لصيغته .

السادس : الألف والنون الزائدتان في آخر الاسم إذا كان قبلهما[1] أربعة أحرف، وذلك قوله :

وهكذا زيادتا فَعْلانا مِن بعدِ أربعٍ ... ...

يعني : أن الألف والنون الزائدتين في (فَعْلان) حكمهما[2] حكم ما تقدم من تقدير الانفصال ، فيصَغَّر الصدر ، ثم تلحقان بعد ذلك تقديراً ، لكن إذا كانتا بعد أربعةِ أحرف كزعفران الممثَّل به ، فتقول على هذا : زُعيفران ، كأنك صغَّرت (زُعيفر) كجُعيفر ، ثم لحقت الألف والنون ، وإلا فلو لم تعدا[3] منفصلتين لحذفتا لإقامة بنية التصغير، كما يحذفان في التكسير، فكنت تقول : زُعَيفر ، كما تقول: زعافر ، لكنهم تركوهما، وعدوهما منفصلتين .

ومثل ذلك (عُقْرُبان)[4] تقولُ في تصغيره : عُقَيربان ، وفي (عُنْظُوان)[5]: عُنَيظِيَان ، وفي (أُقْحُوان)[6] : أُقَيحِيان ، وما أشبه ذلك .

واشتراطه أن تكون الزيادة بعد أربعٍ ؛ لأنها إن كانت بعد ثلاث

---

(١) في كل النسخ : قبلها ، والصواب ما أثبته .

(٢) في الأصل و(ز) : حكمها ، والتصحيح من (س) .

(٣) في الأصل و(ز) : فلو لم تُعَدّ ، والتصحيح من (س) .

(٤) العُقربان : ذكر العقارب .

(٥) العُنظوان : الشرير المسمِّع الفحَّاش .

(٦) الأقحوان : نبت طيب الرائحة من نبات الربيع .

فقد تقدم حكمها قبل هذا ، وإن كانت بعد خمس فلا بد من حذفها، لو وجد نحو: (سَفَرْجَلان) ، فإنك كنت تقول : سُفَيرج ، فتحذف[1] الحرف الآخر ، وتحذف بحذفه ما بعده بلا بد ، كما كنت تقول لو كانت ألف تأنيث ممدودة ، ألا ترى أنك تحذف الحرف الخامس وما بعده في مثل: (عَرْطَبيل)[2] ، فتقول : عُرَيطِب ، و(عَضْرَفوط) فتقول : عُضَيرف، فكذلك هذا ، مع أنَّ هذا الفرض غير موجود في الكلام ، فتحرَّزَ عن هذا كله .

ولا يريد بالمثال أن تكون الأربع أصولاً ، بل يدخل تحته ما تقدم من نحو: (عُنْظُوان) / وكذلك فِعْلِيان كـ(عِنْظِيان)[3] ، وفَيْعَلان [٣٧٠] كـ(قَيْقَبَان)[4] ، وما كان من ذلك النحو ، ووجه عدِّ الألف والنون هنا منفصلتين تشبيه الألف والنون بالألف الممدودة . قال سيبويه : «وإنما وافق (عَقْرَبان) خُنْفُساء كما وافق تحقير (عُثمان) تحقير حمراء ، جعلوا ما فيه الألف والنون من بنات الأربعة بمنزلة ما فيه ألف التأنيث من بنات الأربعة ، كما جعلوا ما هو مثله من بنات الثلاثة مثل ما فيه

---

(١) في الأصل و(ز) : فتحرك .

(٢) الذي عثرت عليه في المعاجم (عَرطَليل) ، ومعناه : الطويل ، وذكر سيبويه (عَرْطَبيس) . انظر الكتاب ٣٠٣/٤ .

(٣) العِنظيان والعُنظوان بمعنى واحد ، وقد تقدم .

(٤) القَيقبان : خشب تعمل منه السروج .

ألف التأنيث من بنات الثلاثة ، ؛ لأن النون من بنات الأربعة لما تحركت أشبهت الهمزة في (خنفساء) وأخواتها ، ولم تسكن فتشبه بسكونها[1] الألف التي في (قَرْقَرى)[2] و(قَهْقَرى)[3] و[قَبَعْثَرى][4] وتكون حرفاً [واحداً][5] بمنزلة قَهْقَرى »[6] .

يعني : أن النون لم تشبه ألف قَرْقَرى في السكون والضعف المؤدِّي إلى الضعف الذي يطرق إليها الحذف ، بل أشبهت الهمزةَ القويَّةَ بالحركة المؤدِّي إلى إثباتها كما ثبتت الهمزة .

وقوله : (من بعد أربع) فأنث الأربع والمراد الحروف ؛ لأنها تذكر تارة ؛ لأن الحرف مذكر ، وتؤنث تارة ؛ لأن اللفظة مؤنثة ، فبهذين الاعتبارينِ حصل التذكيرُ والتأنيثُ .

السابع : الألف والنون أو الياء والنون الدالاّن على التثنية ، وذلك قوله :

وقدِّر انفصال ما دلَّ على تثنية ... ...

---

(١) في الأصل و(ز) : سكونها .

(٢) اسم موضع .

(٣) مصدر قهقر : إذا رجع على عقبيه .

(٤) ساقطة من النسخ كلها وقد أثبتها من الكتاب .

(٥) ساقطة من النسخ كلها وقد أثبتها من الكتاب .

(٦) في النسخ كلها (قبعثرى) بدل (قهقرى) . والتصحيح من الكتاب ٣/٤٢٤ .

أي قدر هاتين العلامتين كأنهما منفصلتان من الكلمة ، فتحقر الكلمة كأنهما لم يكونا فيها ، ثم تلحقهما ، فتقول في (زيدان) : زُيَيدان ، وفي (جعفران) : جُعَيفران ، وفي (قنديلان) : قُنَيديلان ، وفي (حَبَنْطَيان)[1] : حُبَيطَيَان، أو حُبَينِطان ، وفي (سَفَرْجَلَتان) : سُفَيرِجَتَان، وبالجملة تفعل ما كنت فاعله قبل التثنية، ثم تلحق العلامتين بلا إشكال.

وكذلك إن كان ممَّا يردّ إليه في التصغير شيء ، فإنك ترده كذلك، فتقول في: (ابنان): بُنَيَّان ، وفي (بنتان) : بُنَيَّتان ، وفي (أختان) : أُخَيَّتان، وفي (دَمَان) : دُمَيَّان ، وكذلك مع الياء والنون في النصب والجر .

هذا كلُّه يدل عليه قوله :

وقدِّر انفصال ما دلَّ على تثنية ... ...

واشتراطه الدلالة على التثنية ، و لم يقل : وقدِّر انفصال علامتي التثنية يقتضي أنك إذا صغَّرْتَ المثنى قبل أن تسمِّي به فإن حكمه ما قال، يُعَدُّ كأن العلامتين إنما لحقتا بعد تصغيره ، فلذلك تقول في تصغير (جِدَارَين) : جُدَيِّرَان بتشديد الياء ، فلا تحذف شيئاً ؛ لأنك لو صغَّرتَ (جِداراً) لقلت: جُدَيِّرٌ ، فعلى هذا دل كلامه / ؛ لأنَّ [٣٧١] الدلالة على التثنية باقية .

---

(١) الحَبَنطى : الممتلئ غيظاً ، أو المنتفخ البطن .

فإن سميتَ بالمثنى حكمتَ له بحكم آخر على مقتضى المفهوم ؛ لأن الألف والنون إذ ذاك [لا][1] تدل على تثنية ، فلم تعتبر إلا على حدٍّ[2] اعتبار الألف والنون في (زَعفران) فتقول في تصغيره : جُدَيْرَان بتخفيف الياء ؛ لأن الألف والنون كالألف الممدودة ، فصار كتصغير (بَرَاكاء) على مذهب سيبويه ، فلا تقول إلاَّ بُرَيكاء .

قال سيبويه : «ولو سميتَ رجلاً (جِدَارَين) ثمَّ حقَّرتَهُ لقلتَ : جُدَيْرَان ، ولم تثقل ؛ لأنك لست تريد معنى التثنية ، وإنما هو اسم واحد»[3] .

وعلى هذا الحدِّ لو سمَّيتَ بحَصِيرَين أو قَبُولَين[4] لقلتَ : حُصَيْرَان ، وقُبَيْلاَن ، إلاَّ في تثنية ما فيه التاء ، فإن سيبويه والمبرد يتفقان على التشديد ، فيقولان في (دَجَاجَتَان) : دُجَيِّجَتَان ، سمَّيتَ أو لم تُسَمِّ ، كأن الاسم إذ ذاك مما آخره التاء ، وقد تقدم أن التاء لا يعتد بها كياءي النسب ، فهذا داخل في ذلك الموضع ، لا ههنا .

فإن كان الناظم أراد هذا المعنى لم يتفق مع ما ظهر من كلامه فيما تقدم ؛ إذ ظاهرُ كلامه التزام مذهب المبرد في قوله :

---

(١) ساقط من الأصل ومن (ز) .

(٢) ساقط من (ز) .

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٤٣ .

(٤) في الأصل : قمولين ، وهو تحريف .

والفُ التأنيث حيث مُدَّا وتاؤه[1] منفصِلَين عُدَّا

وقد نقل أن المبرد يخالف سيبويه في هذه المسائل كلِّها ، فإنما يصغر هنا ـ وإن سُمي به ـ على حدِّه قبل التسمية به ؛ لاعتقاده الانفصال في الجميع ؛ لأنه يخالف في الألف الممدودة وفي الألف والنون الشبيهتين بها، وقد نص على ذلك في المقتضب[2] .

فثبت بهذا التفسير التعارض بين المنطوق هنالك ، والمفهوم (هنا)[3] ؛ إذ المفهوم هنا ليس إلاَّ على مذهب سيبويه ، فلا بدَّ من التأويل لأحد الموضعين ، وذلك بأن يقال : إنَّ الموضع الأول لم يقصد فيه إلى[4] بيان حكم جَلُولاء ونحوه ، بل ذَكَرَ كون الهمزة الممدودة تُعَدُّ كالمنفصلة ذِكراً مجملاً .

ولا شك أن نحو : جَلُولاء ، وبَرَاكاء ، وقَرِيثاء أَقَلِّيٌّ بالنسبة إلى ما فيه همزةُ التأنيث ، فأهمَل اعتباره رأساً .

وأيضاً فالألف الممدودة في جَلُولاء لا يصدقُ عليها على مذهب سيبويه أنها في تقدير الانفصال ، فإنها ذات وجهين كما تقدم تقديره من كلام السيرافي .

---

(١) في الأصل وحده : وتارة ، وهو تحريف .
(٢) انظر المقتضب ٢/٢٦٠ ـ ٢٦٣ .
(٣) ساقطة من (س) .
(٤) في الأصل و(ز) : إلا .

فإذا كان كذلك ، وأمكن أن يكون مقصوده هنالك الحكم الإجمالي [صح][1] هنا احترازه ، إلا أنَّ احترازه هنا لا يعطى دلالة مفهوم / بل يعطي أن ما آخره علامتا تثنية دالتان على معناهما [٣٧٢] حكمهما حكم مالو كانتا معدومتين ، فإن كانتا غير دالَّتين على معناهما فليس الحكم معهما كذلك ، ويبقى ذلك مسكوتاً عنه ؛ لأنه (ليس)[2] من الأحكام المهمة بحسب قصده .

هذا أقصى ما وجدتُهُ في الحال في الجمع بين كلاميه ، والله أعلم بمراده .

وقد يمكن أيضاً التأويل في هذا الموضع على بقاء الموضع الأول على ما فسر به ، وهو أن يكون قوله : (ما دلَّ على تثنية) لا يريد به الدلالة في الحال ، بل يريد ما شأنه الدلالة على التثنية ، فيصير الكلام مرادفاً لقولك : (علامتا التّثنية) ، فيدخل إذن تحت لفظه المثنّى المسمَّى به وغيره بناءً على ظاهر كلامه هنالك من ارتكابه مذهب المبرد ، ولعل هذا يكونُ أقربَ متناولاً من التأويل (الأوَّل)[3] ، والله أعلم .

الثامن : الواو والنون أو الياء والنون الدالاَّن على الجمع ، وذلك قوله : (أو جمع تصحيح) أي: وقدِّر انفصال ما دل على جمع

---

(١) ساقط من الأصل و(ز) .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) ساقطة من (س) .

التصحيح، فلا تحذف الزيادتين، بل يُصغَّر ما قبلهما على أنه دونهما ، ثم تلحقهما، فتقول في: زيدون : زُيَيْدون ، وفي عامرون : عُوَيمرون، وفي مسلمون: مُسَيلِمُون ، وفي جَعْفَرُون : جُعَيْفِرُون ، وفي فَرَزْدَقُون : فُرَيْزِدُون ، وفي حَبَنْطًى: حُبَينِطُون أو حُبَيطُون ، وكذلك تقول في : ظَريفون : ظُرَيِّفُون، وما أشبه ذلك ، ويجري هنا ما جرى في التثنية فيما إذا سميتَ بجمع المذكر السالم ، هل تحمله محمَلَ (قَرَيْثَاء وجَلُولاء) على مذهب سيبويه ، فتقول : ظُرَيْفُون بالتخفيف ، أو ظُرَيِّفُون بالتشديد على مذهب المبرد على ما تقدَّم من النظر ؟

ولا فرق بين الموضعَين في هذا المعنى ، ويدخل تحت كلامه على التأويل الثاني ما إذا صغرتَ (ثلاثين) وإن لم تسمِّ به فإنك لا تقول : ثُلَيثون على مذهب سيبويه ،كما قيل في جَلُولاء ؛ لأن (ثلاثين) وإن كان ليس جمعاً لثلاث وإنما [هو][1] اسمٌ واحدٌ جرى مجرى الجمع في الإعراب[2] ، وإنما تقول : ثُلَيِّثون كما يقوله المبرد جرياً على مفهوم كلام الناظم ، إلا أنه مخالف لكلام العرب ؛ إذ زعم الفارسي أن (ثُلَيْثِين) في ثلاثين ـ بالحذف ـ قولُ جميع العرب[3] . فيبقى في دخول هذا تحت كلام الناظم نظر .

والتاسع : الألف والتاء الدالتان على الجمع، وهو داخلٌ تحت/ [٣٧٣]

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٤٤٢/٣ .

(٣) انظر المسائل البصريات : ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد .

قوله: (أو جمع تصحيحٍ) ، فتقدير الانفصال فيهما كما تقدَّم في جمع التصحيح بالواو والنون ، فتقول في طلحة : طُلَيْحَات ، وفي فاطمة : فُوَيْطِمَات ، وفي اشْهِيبابات[1]: شُهَيْبِيْبَات[2] ، وفي دَجاجة : دُجَيِّجَات بالتشديد إن لم تُسمِّ به ، فإن سمَّيتَ به جرى على ما تقدم في الواو والنون ، لا فرق بينهما .

قال سيبويه : «وإذا حقَّرتَ ظَرِيفَين غير اسم رجل ، أو ظريفات أو دَجاجات غير اسم رجل قلتَ : ظُرَيِّفُون ، وظُرَيِّفَات ، ودُجَيِّجَات» .

ثم علَّل بأن تلك الزوائد لم تبن الكلمة عليها، ولا صُغرت عليها، كما صُغرت على أَلِفَي جَلُولاء ، ولكن هذه الزوائد إنما تلحق إذا أريد الجمع بعد كمال تحقير الاسم وتغييره عن شكله ، وتزيلها إذا لم ترد الجمع كياءَي الإضافة ، حيث تلحقهما إذا أردت النسب ، وتخرجهما إذا لم ترد ذلك ، فلما كانت الزوائد للجمع كذلك ، شبهوها بتاء التأنيث. هذا معنى كلامه[3]. ثم إنك إذا سميت بها تخفّف كما ذَكَر .

---

(١) جمع (اشهيبابة) اسم مرة من اشهابَّ الزرع : إذا قارب الهَيْجَ فابيضَّ . اللسان (شهب) .

(٢) في (س) : (اشهيبات: شُهيبات) وهو تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٤٤٢/٣ .

وقول الناظم : (جلا) جملة في موضع الصفة لـ(جمع) ، أي لجمع تصحيحٍ جَليٍّ بمعنى ظاهر . فإن قيل : فما فائدة هذا الوصف ؟

فالجواب : أن له فائدة حسنة ؛ وذلك أن جمع التصحيح على قسمَين : جمع تصحيحٍ قياسي على أصل بابه ،كزيدون وعَمْرون ، وهذا هو جمع التصحيح الجليُّ الظاهر ، و هو الذي قصد ذكره .

وجمع تصحيح هو في الحقيقة جمع تكسيرٍ جارٍ مَجرى جمع التصحيح ، وهو كل ما حُذف منه حرفٌ فعُوض منه الواو والنون كسِنين وعِضين وعِزين ومِئين ، ونحو ذلك فإنه جارٍ مَجرى جمع التصحيح ، وليس كذلك في الحقيقة ، والحكمُ فيه أن الواو والنون لا تُعدان كالمنفصلة من الكلمة ، فتكون ثابتة بعد تصغير الصدر ؛ لأنهما عِوضٌ من المحذوف ، فإذا صُغِّر الاسم فلا بدَّ من ردِّ المحذوف ، فإذا رُدَّ زال العوض وهو الواو[1] والنون ؛ إذ لا يجتمع العوض والمعوض منه، ترجع من جمعه إلى ما كان القياس فيه ، وهو الجمع بالألف والتاء، فتقول في : سنين : سُنيَّات ، وفي عِضين : عُضَيَّات ، وفي مِئين: مُؤَيَّات .

(١) في جميع النسخ : وهو الألف والنون .

فإن لم تُبقِ الواو والنون ، بل حذفتَهما بسبب التصغير ، فصار حكمهما[1] كحكم ما ليس كالمنفصل من الكلمة ففارقت / حكم [٣٧٤] الواو والنون في جمع التصحيح الجليّ ، فلأجل هذا احترز بقوله : (جلا) أن يدخل عليه (سنون) وبابه ، لكن لم يبين الحكم فيه ؛ لأنه ليس من المهمات الأكيدة في باب التصغير بالنسبة إلى هذا المختصر ، ولأنه إذا تحرز من مثل ذلك فهو قد نبَّهَ عليه ، فكأنه يقول للناظر في نظمه: انظر أنت ما حكمه فقد نبهتُكَ على خروجه مما ذكرتُهُ[2] ، فلم يخلُ من التنبيه عليه ، وهذا من المقاصد الحسان اللائقة بابن مالك رحمه الله تعالى[3] ، ولم يَذكر هذه المسألة في التسهيل فيما أظن ، وذكرها ههنا .

* * *

وألفُ التأنيث ذو القصر متى زادَ على أربعةٍ لن يَثبُتَا
وعند تصغيرِ حُبارى خَيِّرِ بين الحُبَيرى فاذرِ والحُبَيِّرِ

لما ذكَرَ أولاً أن ألف التأنيث إذا وقعت بعد ثلاثة أحرف فإنها تثبت كما ثبتت تاء التأنيث ، وألفه الممدودة ، والألف والنون ، ثم ذكر بعد ذلك أن الألف الممدودة والألف والنون أيضاً تثبت بعد

---

(١) في الأصل و(ز) : حكمها .
(٢) في (س) : مما ذكرت .
(٣) ساقطة من (س) .

أربعة أحرف كما تقدم ، خاف أن يتوهم أن الألف أيضاً تثبت كذلك تلافى الحكم فيها ، وأنها مخالفة للألف الممدودة والألف والنون فقال :

وألف التانيث ذو القصر ...

إلى آخره ، يعني أن هذه الألف المقصورة إذا وقعت زيادة على أربعة أحرف فكانت خامسة أو سادسة فالحكم ألاّ تثبت أصلاً، بل تُحذف ، فتقول في قَرْقَرى : قُرَيْقِر ، وفي جَحْجَبَى[1] : جُحَيْجِب ، وفي عَرْقَلى[2] : عُرَيقِل ، وفي قَهْمَزَى[3] : قُهَيْمِز ، وفي عِبِدَّى[4] : عُبَيْدّ .

وقوله : (متى زاد على أربعة) على إطلاقه فيما كانت فيه خامسة أو سادسة، فتقول في حَبَرْكَى[5] : حُبَيْكِر ، وفي شَفَتْرى[6] : شُفَيتر ، وفي مِرْعِزَّى[7] : مُرَيْعِز ، وفي شُقَّارى[8] : شُقَيْقِر ، وفي لُغَّيْزَى[9] : لُغَيْغِز ، وما

---

(١) حيٌّ من الأنصار . اللسان (جحجب) .

(٢) مشية فيها تبختر . اللسان (عرقل) .

(٣) القهمزى : الإحضار وهو ارتفاع الفرس في عدوه عن الثعلبة . اللسان (قهمز ـ حضر) .

(٤) العِبِدَّى : قيل هم جماعة العبيد الذين ولدوا في العبودية . اللسان (عبد) .

(٥) الحَبَركى : الطويل الظهر القصير الرجلين . اللسان (حبرك) .

(٦) في اللسان (شفتر) : الشفترة : التفرق ، والمشْفَتِرّ : المتفرق .

(٧) الزغب الذي تحت شعر العنز . اللسان (رعز) .

(٨) الشُّقَّارى : نبتٌ . اللسان (رعز) . وانظر شرح الشافية ٢٤٥/١ .

(٩) اللغز . اللسان (لغز) .

أشبه ذلك .

وإنما حُذفت الألف هنا ؛ لأن بناء التصغير قد انتهى قبلها ، وفارقت هذه الألف تاء التأنيث والألف الممدودة لمزيتهما عليها بالحركة، فجعلا كاسم ضُم إلى اسم آخر ، وأما المقصورة فحرفٌ ميت، فحذفت ؛ لأنها لم تشبه الاسم الذي يضم إلى الاسم . هذا تعليلُ السيرافي[1] ، وهو راجع إلى تعليل سيبويه حيث قال : «وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مبارك وجوالق ؛ لأنها ميتة مثلها) ، قال : « ولأنها لو كسَّرت الأسماء للجمع لم تثبت » ، قال : « فلما اجتمع فيها / ذلك صارت عند العرب [٣٧٥] بتلك المنزلة »[2] .

وقول الناظم : (ذو القصر) و(زاد) و (لن[3] يثبتا) على اعتبار تذكير الألف ، ثم قال :

وعند تصغير حبارى خيِّر

إلى آخره. يعني أنك إذا صغَّرتَ هذا اللفظ فأنت مخيَّرٌ بين أمرين:

أحدهما : أن تحذف الألفَ الأولى لتقيم بِنية التصغير ، وتبقى ألف التأنيث ، فتقول : حُبيرى .

---

(١) انظر حاشية الكتاب ٤١٩/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٤١٩/٣ .

(٣) في الأصل : لم .

والثاني : أن تترك الألفَ الأُولى على حالها ، فتصير ألف التأنيث بعد أربعة أحرف ، فتحذف على ما تقرَّر آنفاً ، فتقول : حُبَيِّر ، كما قلتَ في (قَرْقَرَى) : قُرَيْقِر .

فإن قلت : لأي شيء وقع التخيير هنا بخلافه فيما تقدم ، فإنه أطلق القول في حذف الألف حتماً ؟

فالجواب : أن ذلك لأجل أنه لا بد هنا من حذف إحدى الزائدين لإقامة بِنية التصغير : إما الألف الأولى ، وإما الثانية ، فهما زائدان قد تكافآ : هذا بالتقدم ، وهذا بالتحرك ، وذلك يقتضي التخيير ، فلأجل ذلك اختلف الحكم فيها مع ما تقدم[1] .

فإن قلتَ : فإن [هذا][2] الكلام منه إذن فضلٌ لا فائدة فيه ؛ إذ كان قدم هذه القاعدة في أخريات التكسير ، وبينها بياناً شافياً ، وشرح وجوه الترخيم ، ووجوه[3] التخيير ، وهذا داخل تحتها ، ثم ذكر في هذا الباب أن ما وصل به إلى (فعالِلَ) وشبهه من الحذف فإنك تصل به إلى أبنية التصغير ، فشمل هذه المسألة أيضاً ، فحصل من ذلك أن هذه المسألة قد تقدم حكمها ، فكانت إعادتها على نقيض ما قصده من الاختصار المناقض للتكرار ، وهذا كما ترى .

---

(١) في (س) : ما قدم .
(٢) ساقط من الأصل وهو في (ز) و(س) .
(٣) في (س) : وبعده .

فالجواب : أنَّ ابن مالك قد عُلِمَت عادته في هذا النحو أنه لا يأتي بما يوهم تكراراً أو حشواً إلا لمزيد فائدة . والذي حصل بهذا الكلام أربع فوائد :

إحداها : أنه لما قدَّم آنفاً في ألف التأنيث حكماً لازماً وهو الحذف خاف أن يتوهم أن هذه المسألة مستثناة مما تقدم من التخيير ، فأخذ يبين أن لزوم الحذف في ألف التأنيث إنما هو حيث لا يعارضه حكم التخيير ، بل يبقى المخير فيه على بابه ، واللازم الحذف على بابه . فلو لم ينبه على هذا المعنى لعد هذا الحكم المذكور ناسخاً لما تقدم من التخيير.

والثانية: أن ألف التأنيث هنا وإن كان حكم التخيير قد ثبت لها، فقد تقدم له ما يعطي الحكم بإثباتها لزوماً، وذلك أن ألف التأنيث/ [٣٧٦] حرف معنى ، وقد تقدمت إشارته إلى أن حرف المعنى مرجح على ما ليس بحرف معنى على ما شرحته هنالك ، وثبت أيضاً لألف حبارى التخيير على ما نص عليه سيبويه وغيره ، فصارت القاعدة الثانية في ترجيح حرف المعنى منخرمة في حبارى ، إذ أجمعوا على إثبات ميم مستفعل؛ لأنه حرف معنى ، ونحوه مما هو مثله، وهنا خيروا حتى افترق[1] الناس في حبارى ثلاث فرق :

---

(١) في الأصل : أفرق الناس ، وهو تحريف .

فزعم ابن عصفور وغيره[1] أن مذهب سيبويه أن إحدى الزيادتين إذا كانت لمعنى ، والأخرى ليست لمعنى فإنك تحذف أيتهما شئت ، فأطلق على سيبويه القول بالتخيير[2] بين ما هو ليس بمعنى ، وما ليس كذلك .

وخالف قوم سيبويه في التخيير فألزموا حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التأنيث اعتباراً بمزية الدلالة على المعنى ، منهم المبرد[3] .

وقال ابن السراج : حذفُ الأُولى أجود[4] ، واختاره ابن عصفور ، وهو ظاهر على قاعدتهم ، إلا أن من انتصر لسيبويه ردَّ على المبرد بأنه لو كان كما يقول : للزم أن يقول في (جُلَنْدَى)[5] : جُلَيْدَى ، فيحذف النون ، وفي (عِبِدَّى) : عُبَيْدَى .

لكن العرب لم تقل إلاَّ : عُبَيْدّ ، وجُلَيْنِد ، فحُذفت الألف رأساً ، فدل على أنَّ كون الألف لمعنى التأنيث غير معتبر : إما لأن ذلك أمر لفظيٌّ ، وإما لغير ذلك من التأويلات. و لم يخالف المبرد إلا فيما ثالثه مدةٌ كحُبارى ، فما ألزموه لازم له .

---

(١) في الأصل و(ز) : أو غيره .

(٢) في (ز) : بالتخيير القول .

(٣) المبرد يقول بالتخيير غير أنه يرى حذف الألف الأولى أقيس . انظر المقتضب ٢/٢٥٩.

(٤) انظر الأصول ٣/٤٧ .

(٥) اسم رجل .

وجَنحت فرقة ثالثة إلى التأويل ، فقال بعضهم : إنما حذفت الألف وإن كانت لمعنى ؛ لأن التأنيث يفهم من البناء ، وأيضاً فهي عند سيبويه بمنزلة ألف مبارك ، يعني أن العرب تتلاعب بها في الحذف كما تتلاعب بألف مبارك التي هي زائدة لغير معنى .

وقال بعضهم : إنها ـ وإن كانت لمعنى ـ لما تطرّفت وكان موضعها الآخر ضعُفت رتبتها ، فتجرّءوا عليها بالحذف لأجل ذلك .

وقال السيرافيُّ: إنما جاز حذف ألف التأنيث ؛ لأنها بمنزلة ما هو من نفس الحرف فيما كان على خمسة أحرف .

وقال ابن الضائع : كون الألف للتأنيث أمرٌ لفظي ؛ لأن التأنيث لا يحتاج إلى علامةٍ ، بل جاء منه بغير علامة في أسماء الأجناس أكثر مما جاء بعلامة ، والحذف إلى الأواخر أسرع ؛ فلذلك تساوت هنا ، لاسيما على التعويض من الألف تاء ، وهو مذهب أبي عمرو[1] ، ثم ذكر علة سيبويه ، وقد تقدم ذلك .

فأنت ترى ما في (حبارى) من النزاع والإشكال ، فأراد أن يبين أن هذه الألف / مما يخير في حذفها بناءً على دخولها تحت قاعدة [٣٧٧] التخيير بناء على أحد هذه التأويلات ،وأيضاً ليبين أن مذهبه مذهب سيبويه لا مذهب المبرد ومن وافقه ؛ إذ لو سكت عن هذا لدخل في حكم لزوم الحذف المذكور قبل هذا ، **وهذه فائدةٌ ثالثةٌ** .

---

(١) انظر الكتاب ٤٣٧/٣ .

والرابعة : بيان كونه غيرَ مرتضٍ لمذهب أبـي عمـرو في حـذف[1] الألف وتعويض التاء منها ؛ وذلك لأنه خَيَّرَ في وجهين ، وترك الثالث وهو أن تقول: حُبيِّرة ، فتحذف[2] ألف التأنيث ([3]على شـرط العـوض قال سيبويه : «فأما أبو عمرو فكان يقول : حُبيِّرة ، ويجعل الهـاء بـدلاً من الألف التي كانت للتأنيث) إذ لم تصل إلى أن تثبت»[4] .

ولم يرد عليه سيبويه ، لكن الفارسي قال : (حُبَيِّرة ليست تصغير حُبارى ، وإنما هي كلمة أخرى)[5] . قال ابن خروف : هذه[6] دعوى، ويلزم ذلك في نظائرها ، يعني أن تكون التاء حيث عوضت من حرف كزنادقة أن تكون كلمة أخرى غير الأُولى ، وهذا غير صحيح .

والذي عليه الجمهور مذهب سيبويه في التخيير ، فأراد النـاظم أن يحقق مذهبه فيها . وقول الناظم : (وعند تصغير حبارى) لا يريد هـذا اللفظ فقط ، بل هو مثال كليٌّ يعطي دخول ما كان نحـوه مـن نحـو :

---

(١) في (س) : في هذه الألف .

(٢) في (س) : فتترك .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٤) الكتاب ٤٣٧/٣ .

(٥) لم أعثر علـى هـذا القـول في كتبـه الـتي اطلعـت عليهـا ، والـذي قالـه في المسـائل البصريات: ٢٧٦ موافق لقول سيبويه .

(٦) في الأصل و(ز) : هذا . وما أثبته من (س) .

أَرَاطَى[1] وأُرَانَى[2] وحَلَاوَى[3] وخُزَامَى[4] ورُخَامَى[5] ونُعَامَى[6] ومـا أشبه ذلك ، فيتخير في تصغيره بين الوجهين .

وكذلك ألحقوا بالبـاب أيضاً مـا إذا كـان المد غـير ألـف نحـو : عَشُورَى[7] ، تقول : عُشَيْرَى - إن شئت - وعُشَيِّر ــ إن شئت ــ وإنما نقل خلاف المبرد وأبي عمرو فيما كان ثالثه مدَّةٌ ، لا في غير ذلك .

وقوله : (فادْرِ) تنبيهٌ منه ليُعْلِمَكَ بموقع المسألة عنده ، وأنها مما لا ينبغي أن يترَكَ التنبيه عليهـا ؛ لمـا فيهـا مـن الفوائـد المحصِّنـة لكلامـه ، والمكمِّلة لمقصده .

و(الحُبـارَى): طـائرٌ معـروف . أنشـد القـاليُّ ، ونسـبه إلى أبـي ذؤيب[8] :

تَرَقَّى بـأطـراف القِـرَانِ وعَيْنُهَا كَعَيْنِ الحُبارَى أخطأتْهَا الأجَادِلُ

---

(١) الأراطَى : جمع الأرطى ، وهو شجر ينبت في الرمل . اللسان (أرط) .

(٢) الأُراني : حب بقل يطرح في اللبن فيُجَبِّنُهُ . اللسان (أرن) .

(٣) الحلاوَى : ضرب من النبات يكون بالبادية . اللسان (حلا) .

(٤) الخُزامَى : نبت طيب الرائحة . اللسان (خزم) .

(٥) الرُّخامَى : نبت تجذبه السائمة ، وهي بقلة غبراء تضرب إلى البيـاض وهـي حلـوة لها أصل أبيض إذا انتزع حلب لبناً . اللسان (رخم) .

(٦) النُّعامى : من أسماء ريح الجنوب . اللسان (نعم) .

(٧) في القاموس (عشر) : والعاشوراء والعَشوراء ويقصران : عاشر المحرم .

(٨) البيت في شرح أشعار الهذليين : ١٦٠ من قصيدة مطلعها :

وسائلة ما كان حِذوةُ بعلها غداتَئِذٍ مِن شاءِ قِردٍ وكاهِلِ

مكسورة الروي ، وفي الشاهد إقواء ، والرواية فيه : (تَوَقَّى ...وطرفها كطرف).

* * *

وارْدُدْ لأصلٍ ثانياً لَيْناً قُلِبْ فَقِيْمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ
وشَذَّ في عِيْدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ للجَمْعِ مِن ذا ما لِتَصْغيرٍ عُلِمْ

هذا الفصل يذكر فيه الناظم بعض ما يعرض في الاسم المصغر من الإعلال بالقلب وغيره ،وما حكم ذلك في التصغير ، وما يردّ من المحذوف في المكبر ، وما لا يردّ . وجملة ما ذكر فيه من المسائل ثلاث:

إحداها : حكم الحرف الثاني إذا كان حرف لين قد قلب في المكبر / لموجبٍ فزال في التصغير . [٣٧٨]

الثانية : حكم الألف إذا وقعت ثانية غير منقلبة : زائدة كانت ، أو مجهولة .

الثالثة : حكم الاسم المنقوص إذا اضطر في التصغير إلى ردِّ ما حذف منه ، أو لم يضطر .

هذه هي المسائل التي اعتنى بذكرها ،واقتصر من سائر وجوه الإعلال على هذه الأوجه ، فنذكرها على حسب ما قصد فيها بحول الله تعالى .

المسألة الأولى : قال فيها :

وارْدُدْ لأصلٍ ثانياً ليناً قلِبْ

يعني أنَّ الاسم المصغَّرَ إذا وقع ثانيه حرف لين ، وكان قد قلب في المكبر ، ويريد ما عدا الألف المذكورة بعد فإن الحكم في التصغير

أن ترد ذلك اللين إلى أصلـه الـذي دل عليـه الاشـتقاق والتصريـف في ذلك المكبر . هذا معنى كلامه على الجملة .

وقوله : (قُلِبْ) شرطٌ[1] في اللين ،وهو في موضع الصفة ، أي لينـا قلب في المكبر عن أصله إلى نحو آخر .

وإنما قال : (ثانياً) ولم يقـل : عينـاً، وإن كـان الحـرف الثـاني في مكان عين الكلمة على الجملة ؛ لأنه قد يكون الأول زائـداً ، فيكـون الثاني فاءً كميزان وميعاد ، ولا بد من رده إلى أصله على ما يتبـين إن شاء الله تعالى ، فلأجل ذلك لم يقيده بعين دون غيره ، بل عين رتبتـه في العدد ؛ لأن ذلك هو المعتبر في بنية التصغير .

وأما التفصيل فحرف اللين الذي قلب وكان ثانياً في الكلمة علـى أنواع :

أحدهـا : أن يكـون اللين في الأصـل واواً فيُقلـب يـاءً لكسـرةٍ قبلـه ، وعلى هذا جاء مثاله وهو (قِيمة) ؛ إذ أصله الواو ؛ لأنه من التقويـم ، فمادته [ق و م][2] بلا شك ، فتقول : قُوَيْمَة ؛ ولذلك قال :

فَقِيمةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

أي ردَّ الياء إلى أصلها ـ وأصلها الواو ـ تُصِبْ ؛ لأن العلة التي

---

(١) في الأصل و(ز) : شرط شرط ... ، والتصحيح من (س) .

(٢) ساقط من الأصل و(ز) .

لأجلها صارت الواو ياء ، وهي الكسرة قبل الواو قد زالت في التصغير، فترجع إلى أصلها لزوال ما أوجب قلبها .

وكذلك تقول في (دِيمة) : دُوَيمة ، وفي (قِيل) : قُوَيل ، وفي (رِيح) : رُوَيحة ؛ لأنه من الواو ؛ لقولهم : أَرْوَاح . قال[1] :

قِفْ بالدِّيارِ التي لَمْ يُعْفِهَا القِدَمُ بَلى وغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ والدِّيَمُ

ومثل هذا: مِيزان ، ومِيعاد ، ومِيثاق ، هو من الوزن والوعد والوُثوق ، فتقول فيه : مُوَيْزِين ومُوَيْعِيد ومُوَيْثِيق ، وكذلك ما أشبهه.

الثَّاني : أن يكون اللينُ واواً ، فيقلب ياءً لإدغامه في ياء بعده ، فتقول في (طيّ) : طُوَيّ ، وفي (شيّ) : شُوَيّ ، وفي (لَيّ)/ : لُوَيّ ، [٣٧٩] ومثله طُوَيَّان في (طَيَّان) ورُوَيَّان في (رَيَّان) ، وما كان نحو ذلك ، تردُّ ذلك كلّه إلى أصله ، وأصله الواو ؛ لأنه من طَوَيتُ وشَوَيتُ ولَوَيتُ ؛ لأن الواو إنما قلبت لاجتماعها مع الياء ، وسبقها بالسكون ، فلمَّا صغّرت وقعت ياء التصغير بينهما فوجب رجوع الواو إلى أصلها ؛ لزوال موجِب الإعلال .

الثالث : أن يكون اللين ياءً في الأصل لكنه قلب واواً لسكونه مع الضمة قبله ، فإذا صغَّرْتَهُ فلا بدَّ من الرجوع إلى الأصل ، فتقول

---

(١) هذا بيت من البسيط من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى في مدح هرم بن سنان المرّيّ. والشاهد فيه جمع ريح على أرواح ؛ لأن الياء أصلها الواو . والبيت في شرح ديوانه صنعة ثعلب : ١٤٥ .

إذا صغَّرْتَ (مُوقِن) : مُيَيْقِـن ، وفي (مُوسِر) : مُيَيْسِـر ، وفي (مُـودِع) من أَيْدَع الحجَّ على نفسه[1] : مُيَيْدِع ، وفي (مُونِع) مـن أينَـعَ : مُيَيْنِـع ، وكذلك ما كان نحوه .

قالوا : ولا يجوز غير ذلك ؛ لأن اليـاء لم تقلـب واواً إلا لضعفهـا بالسـكون ، والسـكون بالتصغـير قـد زال ، فـيزول بـلا بـدٍّ القلــب ، فترجع إلى الأصل .

قال سيبويه : «وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة ، قال : فإذا تحركت ذهب مـا استثقلوا»[2] ، وقال : «وليس البدل هنا لازمـاً ، كمـا لم يكـن ذلـك في (ميزان) ، ألا ترى أنك تقول : مياسير »[3] .

الرابع : أن يكون اللـين يـاء أو واواً في الأصـل لكنـه قلـب ألفـاً لتحركه وانفتـاح مـا قبلـه ، وذلـك نحـو : بـاب ودار ومـال وحـال ، فتقول : بُوَيب، ودُوَيْـرة ، وكذلـك: مُوَيْـل وحُوَيْـل ، وشبه ذلـك ؛ لأنها من الواو؛ لقولهم : أبواب ، وأدْوُر ، وأموال ، وأحوال .

وتقول في (ناب) : نُيَيْب ؛ لقولهم : أنياب ، وفي (خال) الختولة، و(خال) المخيلة : خُيَيْل[4] ؛ لأنه من قولهـم : رجـلٌ أخيَـلٌ ، أي: كثـير

---

(١) أَيْدَعَ الحجَّ على نفسه : أوجبه ، وذلك إذا تطيب لإحرامه . اللسان (يدع) .

(٢) انظر الكتاب ٤٥٩/٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) كذا في جميع النسخ ، ولست أدري كيف يصغر الخال (من الختولة) على خُيَيْل مع أنه واوي بدليل جمعه على أخوال ؟ فلعل في الكـلام نقصـاً ، وأصلـه : (وفي خـال الختولة : خُوَيل ، وفي خال المخيلة : خُيَيْل ...)

الخِيْلان[1] ، ولقولهم : الخيلاء .

وإنما رددت ذلك كله إلى أصله ؛ لأنَّ موجِبَ القلب ألفاً هو تحركها وانفتاح ما قبلها ، والتصغير يزيل الفتح الذي قبلها ، فلا بد يزول معلوله وهو القلب ، فترجع تلك الألفات إلى أصولها . واعلم أن قول الناظم :

وارْدُدْ لأصلٍ ثانياً لِيناً قُلِبْ

يحتمل وجهين من التفسير :

أحدهما : أن يكون قوله (لِيناً) حالاً من الضمير في (قُلِب) كأنه قال: وارْدُدْ لأصلٍ حرفاً ثانياً قُلِبَ حالة كونه ليناً ، ويكون حالاً مقدرة، كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾[2] ، والمعنى أن الحرف الثاني من الكلمة كائناً ما كان من لين أو غير ذلك إذا كان قد قلب ليناً ، أي : صُيِّرَ حرفاً ليناً فإنك إذا صغرت الاسم ترده إلى أصله . هذا وجه صحيح.

الثاني : أن يكون قوله (لِيناً) / بدلاً ثانياً ، كأن المعنى: وارْدُدْ [٣٨٠] لأصلٍ حرف اللين الثاني إذا كان قد قلب إلى غيره، وصُيِّرَ حرفاً آخر، سواء كان ما صُيِّرَ إليه ليناً أو غير لين، وهذا أيضاً وجه صحيح.

وكلا الوجهين يشمل جميع ما تقدم من أنواع القلب ، فإن

---

(١) جمع خال : وهو الشامة السوداء في البدن . اللسان (خيل) .

(٢) الآية : ١٢ من سورة القمر .

(قِيمة) حين كان أصله الواو ثانيه حرف قُلِبَ حرف لين وهو الياء، فالواجب كما قال أن تقول: قُوَيْمَة. هذا على التفسير الأول.

وتقول أيضاً: (قِيْمَة) أصله حرف لين وهو الواو دخله القلب، فوجب أن ترده إلى أصله أيضاً، وكذلك سائر الأنواع. لكن يختلف الحكم فيهما في حال أخرى، وذلك حيث يكون الثاني غير لين، فيقلب إلى اللين، أو يكون ليناً فيقلب إلى غير اللين.

فعلى التفسير الأول يشمل كلامه نوعين زائداً على ما تقدم:

أحدهما: ما كان أصل الحرف الثاني فيه مضاعفاً لكنه قلب حرف لين استثقالاً للتضعيف نحو: (دِينار) و(قِيراط)، فإن أصلهما دِنَّارٌ وقِرَّاطٌ، لكنهم قلبوا النون الأولى والراء الأولى ياء لثقل التضعيف، والدليل على ذلك قولهم في الجمع: قَرارِيط ودَنَانِير، فهذا إذا صغر اقتضى كلامه أنك ترده إلى أصله فتقول: قُرَيْرِيط ودُنَيْنِير؛ لأن التضعيف الموجب للإبدال قد زال بفصل ياء التصغير بين المضاعفين، فزال الثقل، وكذلك تقول في (ديماس)[1]: دُمَيْمِيس على لغة مَن قال في الجمع: دَمَامِيس، وفي (ديباج): دُبَيْبِيج على لغة مَن قال: دَبَابِيج، وأما من قال: دَيَامِيس، ودَيَابِيج فالياء عنده غير منقلبة عن غيرها، بل هي كياء جِرْيَال[2]، وواو جِلْوَاخ[3]. كذلك قال

---

(١) الديماس: الحمام.

(٢) الجِريال: الخمر الشديدة الحمرة. اللسان (جرل).

(٣) الجِلواخ: الواسع الضخم الممتلئ من الأودية. اللسان (جلخ).

سيبويه والخليل ويونس[1].

والثاني : ما كان أصل الحرف الثاني فيه همـزة ، فقلبت يـاء أو غير ياء تخفيفاً نحو: (ذئب) و(بئر) إذا خففت فقلت : ذِيـب وبِـير . قال الأستاذ (رحمه الله تعالى) : تقول فيه ـ فيمن خفّف ـ : ذُؤَيـب وبُؤَيرة ، يعـني بغير تخفيف ، قال : لأن قلب الهمـزة يـاء إنما كـان لسكونها بعد الكسـرة . قال: فلما زال ذلك بالتصغير رجعت إلى الأصل . ومثـل ذلـك لـو سميـت رجـلاً (ذوائـب) لقلـتَ : ذُؤَيْئِـب[2] بالهمز، فترد الهمزة إلى أصلها ؛ لأن أصل الواو الهمز ، لكن قلبت واواً في الجمـع استثقالاً لاجتمـاع همزتـين بينهمـا ألـف ، وهـي شـبيهة بالهمزة، وكان هذا من شذوذ الجمع الذي لا يطرد ، فإذا صغر رد إلى القياس، فجعل مكان الواو الهمزة على ما كانت في الأصل / . [٣٨١]

وعلى التفسير الثاني يشمل كلامه نوعاً من البدل فيما كان أصله اللين ، ثم قلب إلى غير لـين ، وذلـك نحـو : مُتَّعِـد ، ومُتَّسِـر ، أصلـه مفتعل من الوعد واليسر: موتعد وموتسر ، فأدغمت الواو من موتعـد، والياء في موتسر ـ إذ أصله مُيْتَسِر ـ في التاء الـذي في بنيـة مفتعـل بعـد قلبهما[3] تاء، فقيل : مُتَّعـد ومُتَّسـر ، وهـذا في لغـة غـير الحجـازيين ،

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٦٠ ـ ٤٦١ .

(٢) في الأصل : ذويئب ، والصواب ما أثبته .

(٣) في الأصل : قلبها . وما أثبته من (ز) و (س) .

فسبب هـذا القلب في الـواو واليـاء طلـب الإدغـام للمجـاورة ، فـإذا حالت ياء التصغير بينهمـا لم يبـق لقلـب الـواو واليـاء تـاءً موجـبٌ ، فروجع الأصل ، فتقـول فيهمـا : مُوَيْعِـد ومُيَيْسِـر . وإلى هـذا ذهـب الزجَّاج[1] ، وعليه عوَّل الفارسي في الإيضاح، ووجه ذلك ما ذكر من زوال موجب القلب تاء .

وذهب سيبويه إلى إبقاء الأمر في المصغر علـى مـا كـان عليـه في المكبر من ترك التاء غير مردودة إلى أصلها ، فتقول : متيعد ومتيسـر ، وكذلك (مُتَّلِج) و(مُتَّخِم) و(مُتَّهِـم) ونحـو ذلـك[2] . واحتـجَّ لسـيبويه بأمرين :

أحدهما : الفرق بين اللغتين ؛ لأن لغة أهل الحجاز عدم القلب ، إذ يقولون: مُوتَعِد ، ومُوتَسِر ، ولا شك أن التصغير علـى هـذه اللغـة مُوَيْعِد ومُيَيْسِر ، فلـو قـالوا في اللغـة الأخـرى كذلـك ، وردت الـواو والياء لالتبست اللغتان .

والثاني : وهـو الأقـوى عندهـم في الاحتجـاج[3] أن الـواو واليـاء ليستا من الحروف التي تدغم في التاء[4] ، فقلبهما هنا تاءين[5] كـالقلب

(١) انظر : شرح الرضي على الكافية ٢١٦/١.

(٢) انظر الكتاب ٤٦٤/٣ .

(٣) في الأصل : الاحتجاج . وهو تحريف .

(٤) في جميع النسخ (...في الياء) . وهو تصحيف .

(٥) في جميع النسخ : (ياءين) . وهو تصحيف .

في (تُكَأَة) ونحوه ؛ لأن هذه الواو لما كانت في هذا يجب لها تغيير كثير وهو الثابت في لغة أهل الحجاز ، فتقول : ايتَعَد ياتَعِدُ ايتِعَاداً ، وهو مُوتَّعِد ، واوتَعَدَ فلان ، فصارت أحوالها تختلف فتكون ألفاً تارة، وواواً أخرى وياء أرادوا أن يقلبوها حرفاً يثبت في جميع الأحوال، وهي مما نقل إليه كثيراً، وذلك التاء ، ورأوا ذلك أولى ، قالوا : فليست التاء التي بعدها هي الموجبة للقلب فيلزم أن ترجع إلى أصلها عند زوال تلك التاء ، وإنما الموجب ما ذكر .

هذا ما احتجوا به لسيبويه ومن تبعه ، وللزجاج ومن تبعه .

وقد ألزم ابن خروف سيبويه أن يقول في الجمع : مَتَاعِد ومَتَاسِر ومَتَالِج ، والإلزام [صحيح][1] .

وعلى الجملة فإن كانت العرب قد قالت : مَوَاعد ومَوَازن لزم إبطال مُتَيْعد ومُتَيْزن ، والرجوع إلى مُوَيْعد ومُوَيْزن ، وإن كانت قد قالت: / مَتَاعِد ومَتَازِن لزم أن يقال هنا: مُتَيْعِد ومُتَيْزِن ، وبطل [٣٨٢]
مذهبُ الزَّجَّاج . وإن كانت لم تقل هذا ، ولا هذا فهي في موضع الاجتهاد .

والظاهر أن التصغير فيها غير مسموع ، فالنظران متقاربان . وا لله أعلم .

ثم إن كلام الناظم يرشد إلى معنيين :

---

(١) ساقط من الأصل وحده .

أحدهما : بيان أن ما كان من اللين غير منقلب عن شيء ، ولا منقلب إليه شيء يبقى[1] على ما كان عليه ، وذلك أن ما تقدم من الأنواع إنما يأتي فيما كان ليناً قلب إلى غيره ، أو قلب إليه غيره على التفسيرين ، وبذلك قيد في قوله : (ليناً قلب) فيفهم أن ما لم يقلب حكمه ما تقدم من ظهور البقاء على أصله ، فما كان ثانيه واواً أو ياء لم ينقلب إلى حرف آخر،ولم ينقلب إليها حرف آخر بقي على حاله، فتقول في (حَوْل) : حُوَيْل ، وفي (عُود) : عُوَيد وفي (قَول) : قُوَيل، وفي (سَوط) : سُوَيط ، وفي (دَيْر) : دُيَير ، وفي (زَيد) : زُيَيد ، وفي (بيت) : بُيَيْت ، وفي (شَيْخ): شُيَيْخ . هذا ما يقتضيه نظمُه ، وهو صحيحٌ على مذهب البصريين ، خلافاً لما ذهب إليه الكوفيون[2] من تجويزهم أن تقلب الياء واواً ؛ للضمة ، فيقولون في (بَيْت): بُوَيْت ، وفي (شَيخ) : شُوَيخ، وفي (عَين) : عُوَينة ، وفي (سَير) : سُوَير ، ونحو ذلك . وإنما قالوا ذلك لأنهم سمعوا في (نَاب) وأصله الياء: نُوَيْب ، وقالوا : شُوَيخ وبُوَيْت ، وهي عند البصريين ألفاظٌ شاذّةٌ وعلى غير القياس ؛ لأن الثاني في بنية التصغير وهو الياء يجب لها التحرك بالفتح، والضمة لا تقوى على قلبها إلا إذا كانت ساكنة كمُوقِن ونحوه ،

---

(١) في الأصل :) فبقي) . والصواب ما أثبته من (ز) و (س) .

(٢) في (ز) و(س) : الكوفيين .

بخلاف المتحركة فإنها قوية بالحركة ، فلم تقْوَ الحركة عليها ، بل قويت الياء على الضمة حتى قلبتها كسرة ، لكن على الجواز ، فقالوا: شِيَيْخ وبِيَيْت ونِيَيْب. ولم يحك[1] الناظم هنا هذا الكسر، وقال سيبويه: «ومن العرب من يقول في ناب: نُوَيْب ، فيجيء بالواو ؛ لأن هذه الألف [مبدلة][2] من الواوات أكثر» يعني أن الواو على العين أغلب ، قال: «وهو غلط منهم»[3] .

وقد حكى السيرافي أنها لغة لبعض العرب .

قال ابن الضائع : وهاتان اللغتان نظيرتا (قِيل) و(بِيع) ، و(قُول) و(بُوع) فيما بُني للمفعول ، قال : وعلى هذا يجوز في (الناب) نُيَيْب بالضم والكسر ، قال : ولو حفظ سيبويه هذه اللغة في (نُوَيْب) لحمل عليها هذا .

قال : ويقوّي توجيه سيبويه ضمُّ الأول ، ألا ترى أن الضم هو الموجب للواو في تصغير (بَيت) فقط ؟ انتهى .

وعلى كل تقدير فهو نادر ، والنادر لا يعتد به ، فلذلك لم يبن عليه الناظم .

والمعنى الثاني في كلام الناظم أن هذا / الرد الذي يحكم به في [٣٨٣]

---

(١) في (ز) : ولم يحط الناظم .

(٢) ساقط من جميع النسخ ، وقد أثبته من كتاب سيبويه .

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٦٢ .

التصغير إنما هو حيث يزول موجب الخروج عن الأصل ، وهذا[1] مأخوذ من تمثيله ؛ لأن (قِيمة) أصله : قِوْمَة ، والواو الساكنة لا تثبت بعد الكسرة ، فقلبوها ياء ، فلما زالت الكسرة حين ضمت القاف للتصغير لم يبق لبقاء الياء موجب، فرجعت إلى أصلها ، فقيل : قُوَيْمَة، فكذلك جميع ما يرد في التصغير إلى أصله ، وقد تقدم تمثيله .

قال السيرافي : ما كان من بدل الحروف لحركة أوجبت قلب ما بعده ، أو لحرف على حال يوجب قلب حرف بعده ، ثم صغرت ذلك الاسم أو جمعته ، فزالت العلة الموجبة للقلب في التصغير أو في الجمع رددته إلى أصله ، ثم مثل ذلك بما تقدم[2] .

فأما إذا كان موجب القلب باقياً في التصغير فإن المصغر لا يرد إلى أصله ، بل يبقى على حاله ، وهو مقتضى ما يعطيه حاصل المثال من المفهوم ؛ لأنه في قوة أن لو قال : واردد لأصل كذا إن زالت علة القلب في التصغير ، فلا شك أن مفهومه أن العلة إذا[3] لم تَزُل فالحال يبقى كما كان قبل التصغير .

ومثال ذلك مسألة سيبويه إذْ سأل الخليل عن (فُعْلٍ) مبني من (وَأَيْتُ) فقال : وُؤْيٌ ، قال فسألته عنها فيمن خفّف فقال: أُوْيٌ ،

---

(١) في (ز) و (س) : وذلك .

(٢) في الأصل : ما تقدم . والتصحيح من (ز) و(س) .

(٣) ساقطة من (س) .

ولا بدَّ من الهمزة ؛ لاجتماع الواوين [1].

فعلى هذا إذا صغرت هذا بناء على التخفيف فلا بد أن تقول : أُوَيٌّ ، فتبقى الواو الأولى على إبدالها همزة ، وتبقى الهمزة بعدها على تسهيلها كما كانت ، ولم يفعل التصغير شيئاً ؛ لأن ما لأجله وقع الإعلال بالقلب باقٍ بعد التصغير ، وذلك أن الهمزة الساكنة لما أبدلت واواً اجتمع واوان في أول الكلمة ، فلزم همزُ الأولى على مقتضى القاعدة التصريفية .

وكذلك إذا سميت بـ (فُعُلٍ) من الوَأْدِ جمع (وَءُود) كصَبُور ، ثم خفَّفت فإنك تقول : أُوُد ، فإذا صغرت قلتَ : (أُوَيد) ولا بدَّ .

وكذلك إذا سميت بـ (أَوَادِم) جمع آدم على أنه (أَفْعَلُ) من الأدمة فإنك تقول في تصغيره : أُوَيْدِم ، لبقاء موجب قلب الهمزة الثانية واواً، وهو اجتماعها مع الهمزة الأولى . وكذلك إذا بنيتَ (أفعل) من الأمن فقلت : (آمَن) ثم جمعته على (أفاعل) فقلت : (أَوَامِن) ثم سميت به فإنك تقول في تصغيره : أُوَيمن . ومن هذا كثيرٌ .

ومثله لو بنيتَ من الأمْنِ ، أو من الأُدْمَة مثل (شامِل) لقلت : آمِن، وآدِم، ثم تجمع / على (أَوَامِن) و (أَوَادِم) ، ثم تصغّر كما [٣٨٤]
تقدم. وهذا كلُّهُ ظاهرٌ .

---

(١) نقل الشارح كلام سيبويه بتصرف فيه . انظر الكتاب ٣٣٣/٤ .

وكذلك تعتبر كل ما كان ثانيه ليناً مبدلاً ، أو مبدلاً منه ، ولم تَزُلْ علة الإبدال في التصغير فتبقي الأمر كما كان عليه .

ومعنى ثالث : مستفادٌ أيضاً من المثال وهو ألاَّ يبقى بعد تصغيره علّةٌ أخرى تخلُفُ الأُولى في الإخراج عن الأصل ، وذلك أنه إذا زالت العلة التي أَخرجت الحرف في المكبر عن أصله ، ثم خلفتها علّةٌ أخرى من جنسها، أو من غير جنسها فالحرف لا يرجع إلى أصله ؛ لمعارضته هذه العلة الحادثة فلا بد أن تعطى حكمها ، وذلك أنك تقول : إيمان وإيلاف وإيتاء ، وسائر ما كان على (إِفْعَال) مما فاؤه همزةٌ ، فلا بدَّ من إبدال تلك الهمزة (للهمزة)[1] المتقدمة ، وتكون ياءً للكسرة[2] ، فقد خرجت عن أصلها إلى الياء ، فإذا صغَّرْتَ ذلك قلت : أُوَيمين وأُوَيليف وأُوَيْتِيء، فيزول كون الهمزة ياء ؛ لزوال الكسرة، ولا يزول[3] إبدالها لثبوت الهمزة الأُولى ، وإنما تصير واواً للضمة الحادثة في التصغير ، فقد اختلف البدلان ولم ترجع إلى أصلها ؛ إذ لا سبيل إلى ذلك مع وجود علة الإبدال . وفي هذا المثال نوعٌ مما قبله .

ثم ذكر ما شذَّ من هذا فقال :

وشــذَّ في عِيــدٍ عُيَيْــد

---

(١) ساقطة من (س) .

(٢) في الأصل وحده : وتكون بالكسرة .

(٣) في (س) : ولا يزيل .

يعني أن هذا الاسم الذي هو (عِيد) قالوا فيه : عُيَيْدٌ على لفظه ، لا على أصله ؛ لأن أصله الواو من العَودة ؛ لأنه يعود في كل سنة فكأنهم التزموا فيه البدل ، ألا تراهم قالوا : أعياد ، فإذا كانوا قد التزموا الياء فلا بدَّ من التزامه في التصغير كما كان في التكسير .

قال سيبويه : « وأما عيد فإن تحقيره عييد ؛ لأنهم ألزموا[1] هذا البدلَ ، قالوا : أعياد ، ولم يقولوا : أَعْوَاد ، كما قالوا: أقوال ، قال: فصار بمنزلة همزة قائل »[2] . يعني في أنها تثبت في التصغير حين تقول: قُوَيئِل[3] .

ونحو من هذا الذي ذكر الناظم ما أجاز ابن جني في الخصائص من تصغير (مِيثاق) على مُيَيْثِيق على قول مَن قال : مَياثيق ، وأنشد أبو زيد:

حِمًى لا يحلُّ الدَّهْرَ إلاَّ بإذْنِنَا ... ولا نسألُ الأقوامَ عَقْدَ الميائِقِ[4]

ووجَّهَ ترك الرد إلى الأصل بكثرة استعمالهم لميثاق حتى كأنهم تناسوا أصله ، وأنه الواو ، فتوهموا أنه في الأصل على ظاهر لفظه غير

---

(١) في الأصل وحده : التزموا .

(٢) انظر الكتاب ٤٥٨/٣.

(٣) في جميع النسخ : قويل .

(٤) هذا بيت من الطويل لعياض بن أم درة . والشاهد فيه قوله : (الميائق) حيث لم يرد الياء إلى أصلها وهو الواو ، وقياسه المواثيق . وهو في الخصائص ١٥٧/٣وابن يعيش ١٢٢/٥وشرح شواهد الشافية ص٩٥والعيني ٥٤٧/٤والأشموني ٦٦/٤ واللسان (وثق) ، ومعجم شواهد العربية ٢٥٠/١ .

مسبب عن علّة ، كبنائك (مِفعالاً) من اليُسْر ، ثم تكسيرك إيَّاه على (مفاعيل) فتقول : مِيْسَار ومياسير ، فأَنِسُوا بميثاق أنسَهُم بمثل / [٣٨٥] مِيْسَار، فقالوا : مَيَاثِيق ، قال ابن جني : « وكذلك عندي قياسُ تحقيره على هذه اللغة أن تقول : مُيَيْثِيق »[١] .

وما قاله ابن جني ليس بمصادم لما ادعى ابن مالك هنا من الشذوذ؛ لأن المياثيق نادرةٌ في اللغات أن تثبت لغة ، وما قاله ابن جني من القياس بناءٌ عليها ، وابن مالك إنما تكلم على اللغة المشهورة ، ولا شك أن عُيَيْداً[٢] شاذٌّ فيها وعند أهلها[٣] ، لا أنها اختصَّ بها قومٌ دون قوم ، فمن هذا الوجه شذت .

ثم قال :

... ... وحُتِمْ   للجمع من ذا ما لتصغيرٍ عُلِمْ

[حُتم][٤] معناه : أُوجِب وأُلْزِم ، و(ذا) إشارة إلى الحكم[٥] المقرر للتصغير ، وهو رد الثاني الذي هو لين إلى أصله ، فيريد أن ما ثبت من هذا للتصغير فإنه ثابت للجمع ، ويريد به الجمع المكسَّر ، فإذا كانت علَّةُ القلب في المفرد قد زالت في الجمع فلا بدَّ من ردِّ الثاني

(١) انظر الخصائص ٣/١٥٧ ـ ١٦٠ .
(٢) في الأصل و(ز) : عبيد .
(٣) في الأصل : وعمد أهلها .
(٤) ساقط من الأصل وحده .
(٥) في الأصل و(ز) : (إلى أن الحكم) .

اللين إلى أصله ، فتقول في (رِيح) : أَرْوَاح . قال :

قِفْ بالدِّيارِ التي لم يَعْفُهَا القِدَمُ   بلَى وغيَّرَها الأَرْوَاحُ والدِّيَمُ

وفي (رَيَّا) و(رَيَّان): رِوَاء ، وفي (مِيزان) : مَوَازِين ، وفي (مِيعاد): مَوَاعيد ، وفي (مِيقات) : مَوَاقيت[1] ، وكذلك تقول في (مُوسِر) و(مُوقِن) لو كسَّرته : مَيَاسِير[2] ، ومياقِن ، وتقول في (مال) : أموال ، وفي (حال) : أحوال ، وفي (باب) : أبواب ، وفي (ناب) : أنياب ، وما أشبه ذلك ؛ لأن موجب الإعلال في هذه الأشياء قد زال حالة الجمع ، فيراجع الأصل بلا بدٍّ .

وكذلك تقول في (قِيراط) : قَرَاريط ، وفي (دِينار) دَنَانير ، وفي (دِيباج) : دَبَابِيج ، وفي (دِيماس) : دَمَامِيس في أحد الوجهين ، وهذا على التفسير الأول .

وعلى التفسير الثاني تقول : مَوَاعِد ومَيَاسِر في (مُتَّعِد) و(مُتَّسِر) ، ومَوَالِج في (مُتَّلِج) ، ونحو ذلك ، وقد تقدم بسط هذا قُبَيل .

وأما إذا كانت على الإعلال باقيةً فلا بد من بقاء الثاني على ما كان عليه قبل ذلك ، فتقول في (قِيمة) : قِيَم ، وفي (دِيمة) : دِيَم ، وفي (حِيلة) : حِيَل ؛ لأنَّ موجب قلب الواو ياء وهو الكسرة قبلها باقٍ في الجمع ([3] فيبقى موجبُهُ .

---

(١) في الأصل وحده : ميثاق : مواثيق . وهو مثال الخصائص ١٥٩/٣ مع سابقيه .

(٢) في (س) : مياسير .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

وكذلك إذا بَنيت من الهمزة مثل (سَفَرْجَل) فقلت : أَوَأْيا ، ثم جمعتَه فإنك تقول : أَوَاءٍ) فتبقى الواو على حالها بسبب بقاء موجب إبدالها على حاله ، وهو اجتماع الهمزتين ، وكذلك إن خلفت في الجمع علة أخرى فإنك لا تردُّ حرفَ اللين إلى أصله لما عرض في الجمع من المانع ، ومثاله : (إيمان) و(إيلاف) / تقول في جمعه : [٣٨٦] أَوَامين وأَوَاليف ، وكذلك كل (أفعال) مما الفاء فيه همزة ، فالأصل: إِأْلَاف وإِأْمَان ، أُبدلت ياءً لأجل الهمزة ، فلما جمعوها لم تُردَّ إلى أصلها ؛ لبقاء موجِب الإبدال وهو اجتماع الهمزتين[1] .

وبالجملة فكل ما تقدم في التصغير جارٍ مثله في التكسير ، فلذلك قال :

... ... وحُتِمْ للجمع من ذا ما لتصغيرٍ عُلِم

أي هذا الحكم لازمٌ في الجمع ، لا انفكاكَ له عنه .

ويشمل كلام الناظم ما كان من ذلك مقيساً ، وما كان سماعاً ، ألا ترى أنهم قالوا : أعياد في جمع (عِيد) ، وأصله الواو ، وكذلك قالوا : مياثيق في جمع (ميثاق) ، وأصل هذا أن التصغير جارٍ على التكسير ، ولاسيما فيما كان على مثال (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) ؛ إذ هو مُسَاوِقٌ[2] في بنائه[3] لبناء التصغير ، ولذلك حَمَلَ سيبويه (عُيَيْد) على

(١) في الأصل وحده : الهمزة .
(٢) في الأصل : موائيق . وهو خطأ .
(٣) في النسخ كلها : بقائه .

أعياد ، وحمل ابنُ جني (مُيَيْثِيق) على مياثيق .

إلا أن في ظاهر كلام الناظم شيئاً يُشَاحُّ فيه ، وهو أنه أحال في إعطاء حكم التكسير على التصغير[1] ؛ إذ ذكر أن كلَّ ما ثبت من هذا الحكم للتصغير فهو ثابتٌ للتكسير ، والذي بنى عليه النحويون العكس من حمل التصغير على التكسير ، كما تقدم عن سيبويه وابن جني وابن خروف ، وثبت ذلك عن غيرهما[2] ، وقد تقدم أيضاً سؤال ابن جني للفارسي في هذا ، فصارت عبارة الناظم مخالفةً لهذه القاعدة، وإن كان المعنى والمحصول صحيحاً .

فالجواب : أن مراد الناظم ليس الحمل القياسي وهو الذي ذكره النّحويون ، بل التعريف بالحكم مجرَّداً ، فكأنه يقول : الحكم في التكسير في هذه المسألةِ كالحكمِ في التصغير ، ولا يلزم من هذا الحملِ القياسيُّ ، فلا مُشاحَّةَ عليه في عبارته .

وقوله : (من ذا) يريد من هذا الحكم المذكور قريباً ، فحرر عبارته وقيَّدها؛ لئلا يُتوهَّم أن جميع الأحكام الثابتة للتصغير ثابتة كلها للتكسير، وهذا فاسد .

وقوله : (ما لتصغيرٍ عُلِمْ) يعني عُلِمَ من كلامه فيها وتقريره .

* * *

---

(١) في (س) : (... حكم التصغير على التكسير) . والصواب ما هنا .

(٢) كذا في جميع النسخ،ولعله يقصد بضمير المثنى في (غيرهما) ابن جني وابن خروف فقط

والمسألة الثانية من المسائل الثلاث التي ذكر الناظم في هذا الفصل في حكم الألف إذا كانت زائدة أو مجهولة الأصل ، وذلك قوله :

والألفُ الثاني المزيدُ يُجعَلُ ... واواً كذا ما الأصلُ فيه يُجهَلُ

يعني أن الحرف [الثاني] (١) إذا كان ألفاً مزيدة غير منقلبة عن أصل فإنك تقلبها عند التصغير واواً فتقول في (ضارب) : ضُوَيرِب ، وفي / دابَّة: دُوَيبَّة ، وفي (آدم) على أنه فاعل : أُوَيْدِم ،وكذلك ما كان نحوه . [٣٨٧]

ووجه ذلك أن أول الكلمة لا بد من ضمه في التصغير ، وإذا ضم لم تثبت بعده الألف؛ إذ لا يمكن بقاؤها بعد ضمَّة ، فلا بدَّ من القلب فيها، وقلبها إما إلى الواو، أو إلى الياء، والقلب إلى الواو أولى لمناسبتها للضمة، ولذلك إذا سُهِّلَت الهمزة المفتوحة بعد الضمة صُيِّرَت واواً ، وأما الياء فهي أبعد من الواو في هذا الموضع ، ولذلك إذا حقَّروا مثل (شَيخ) فرُّوا في أحد الوجهين إلى كسر الأول ، فقالوا في (شَيخ) : شِيَيْخ ، وقال بعضُ العرب في (ناب) : نُوَيْب ، فلم يعتبروا الأصل ، وهو واجبُ الاعتبار ، بل اعتبروا الضمَّة فأَتَوا لها بالواو ، وهو مذهب الكوفيين .

فلما كان الأمر على هذا ذهبوا مذهب الاستخفاف ، فقلبوا الألف واواً ، فقالوا : ضُوَيرب ، وقُوَيئم ، ونُوَيميس في ناموس .

---

(١) ساقط من الأصل ومن (ز) .

وإنما قيَّد الألفَ بكونه مزيداً ؛ ليخرج الألـف الأصلي عـن هـذا الحكم ، أي المنقلب عن أصل كألف (مال) و(ناب)، فإن هذا الألـف قد دخل في حكم الثاني اللين في المسألة الأولى .

وأما الألفُ الثالث فهو الذي نبَّهَ عليه بقوله :

كَذَا ما الأصلُ فيه يُجهَلُ

(ما) واقعة على الألف الثاني ؛ لأنه جعل الألف إذا كـانت ثانيـة على وجهين : زائدةً ، ومنقلبةً عـن أصـل مجهـول ، وأمـا المنقلبـة عـن أصـل معلـومٍ فقـد تقـدَّمَ ذِكرهـا ، فـيريد أن الألـف الثانيـة إذا جُهِـل أصلها، فلم يُدْرَ أأصلُها الواوُ أم الياء ، فحكمها أن تُقلَبَ واواً .

وقـد يُشـعر قولـه : (مـا الأصـلُ فيـه يُجهَـلُ) بـأن المسألة عنـده مفروضة فيما كان له أصل ثابت ، لكن لم يدلَّ دليلٌ علـى كونـه واواً أو ياء ، فيخرج عنه ما ليس له من الألف أصل انقلبـت عنـه،بـل هـي أصولٌ بأنفسها، كما إذا سمَّيتَ بـ(ما) و (لا) و(ها)[1] علـى مذهبـه في التسهيل ، وقد تقدم التنبيه عليه .

وعلى هذا المحمل يشمل كلامه ضربين :

أحدهما : ما كان من الأسماء المعربة المتصرف فيها مجهول الأصل نحو : (صاب) و(عاج) ، وأظن أن ابن سِـيدَه جعـل مـن هـذا (البـان) الشَّجَر المعلوم ؛ إذْ لم يدل عنده دليلٌ على أصل الألف فيه .

---

(١) ساقطة من (س) .

ويجري مجراه على مذهب الجماعة ما إذا سميتَ بـ (ما) أو (لا) أو (ها) التنبيه ، فأنت تقول : هذا ماءٌ ولاءٌ وهاءٌ ، فتحكم على الألف بالانقلاب ، لكن تكون مجهولة الأصل يمكن انقلابها عن الواو أو عن الياء ، فمثل هذا تقول في تصغيره : بُوَين / ومُوَيّ ولُوَيّ وهُوَيّ ، [٣٨٨]
وكذلك إذا سميت بـ(غاق) أو غيره من أسماء الأفعال والأصوات .

والثاني : أسماء الحروف الموقوفة الجارية مَجرى الأصوات نحو : كافْ ، لامْ ، زايْ ، صادْ ، ضادْ ، قافْ ، ونحو ذلك ، فهذه الألفات من المجهول الأصل إذا جعلتَها أسماءً للحروف فقلتَ : كافٌ ولامٌ وزايٌ ونحو ذلك كانت مجهولة الأصل فتقول فيها عند التصغير : كُوَيفٌ ، ولُوَيْمٌ ، وزُوَيٌّ ، وصُوَيْدٌ ، وضُوَيْدٌ ، وقُوَيْفٌ ، وإن شئت أنثت بالهاء اعتباراً بتأنيث الحروف . وإنما كان القلب فيها إلى الواو دون الياء لوجهين :

أحدهما : أن الواو أقرب تناسباً للضمة المتقدمة من الياء وأخفُّ نطقاً ، فكان القلب إليها أولى كما تقدم فوق هذا [(١)].

والثاني : أن القاعدة المعتمدة عن المحققين أن الواو أغلبُ على العين من الياء . ذكر ذلك سيبويه واعتمده غيره [(٢)].

---

(١) لأن الثنائي وضعا المعتل الثاني إذا سمى به وجب تضعيفه ، فيجتمع في هذه الأمثلة التي ذكرها ألفان فتنقلب الثانية منهما همزة ، فإذا صغرت قلبت الألف واواً ، ثم تقلب الهمزة ياء ، وتدغم فيها ياء التصغير .

(٢) انظر الكتاب ٤٦٢/٣ ، وشرح الرضى للشافية ٢٠٩/١ .

قال ابن جني: لأنك إذا استقرأتَ اللغة وجدتَها في أكثر الأمر كذا، ألا ترى إلى بابٍ ودارٍ وساقٍ وغارٍ وتاجٍ وصاعٍ فهذا كله من الواو ، والياء في هذا الموضع قليلة[1] .

وإذا ثبت هذا فالألف المجهولة الواقعة ثانيةً هي في موضع العين ، فهي داخلة تحت حكم ذلك الغالب ، وهو كونها واواً في الأصل ، فترجع إلى أصلها .

وعلى هذا التقرير[2] يَرِدُ على الناظم هنا سؤالان :

أحدهما: أن نصه على ما الأصل فيه مجهولٌ حشوٌ لا فائدة فيه[3] ، وذلك أن النحويين حكموا على ما كان هكذا لم يعرف له أصل بأنه من الواو ، لا من الياء ، فإذن أصله عندهم معلومٌ ، وإن لم يكن معلوماً باشتقاق ولا تصريف فهو معلومٌ بالكثرة ، أو بالحمل على النظير ، أو بغير ذلك من الأدلة المذكورة في علم التصريف الدالة على الأصالة والزيادة ، وغير ذلك من الأمور التي هذا منها ، وإذا كان كذلك فقد دخل له تحت قوله أولاً :

واردُدْ لأصلٍ ثانياً لِيناً قُلِب

فإنه لم يُحل الناظم على الأصل إلاّ وهو معلومٌ بطريقٍ من الطرق

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ص٧٩٩ بتصرف .

(٢) في الأصل : (وعلى هذا التقدير فيرد ..) وما أثبته من (س) .

(٣) في (س) : له .

المعرِّفَةِ[1] بذلك ، وهذا النمط معلومُ الأصل أيضاً بطريقٍ من تلك الطرق فشمله[2] الكلام ولا بدَّ ، فصار هذا النوع غير مفيد .

والثاني : على تسليم عدم دخوله تحت ما قدَّمَ فليس الحكم فيه مطلقاً كما يقتضيه نظمُهُ ، بل الألف المجهولة تنقسم قسمين : مُمالةً ، وغيرَ مُمالةٍ .

فغير الممالة هي التي يستتبُّ فيها ما ذَكَر من الحكم[3] .

وأما الممالة فليس الحكم / فيها ما قال ، بل تُعد كأن أصلها [٣٨٩] الياء، فتقلب ياءً كما قال ابن جني في (ما) إذا سمَّيتَ به ، فإنك تقضي على الألف بأنها ياء ، قال : لأجل الإمالة فيه ، فجعل الألف كالمنقلبة عن الياء كما ترى[4] ، فتقول إذن في تحقيره : مُيَيّ ، كما تقول في ناب : نُيَيْبٌ ، وكذلك كل ما كان من الألفات الثواني مُمالاً ، والإمالة سببٌ[5] في قلب الألف ياءً والحكم عليها بذلك ، ولذلك تقول في تثنية (متى) مسمًّى به : مَتَيَان لأجل الإمالة ، وقد تقدم ذكرُ ذلك في باب التثنية .

وقد أمالوا الباء والتاء والثاء ونحوه بعدما أعربوها ، وعاملوها

---

(١) في الأصل : المعربة .

(٢) في الأصل : يشمله .

(٣) في (س) : (ما ذكروا) مع إسقاط (من الحكم) .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ص٧٩٦ . تحقيق هنداوي .

(٥) في (س) (سبباً) .

معاملة ما ثانيه ياءٌ بحق الأصل لما كانوا قد أمالوها قبل الإعـراب حـين قالوا : با، تا[1] ، ثا ، ثم بَنَوا ذلك على أن قالوا : بَيَّيْــتُ بـاءً حسـنةً ، وتَيَّيْتُ ، وحَيَّيْتُ[2] ، ونحو ذلك ؛ لأجل ما تقدم لهم فيها مـن الإمالـة و لم يحكموا للألف بحكم ما أصله الواو ، فيقولون : بَوَّيْتُ ، وتَوَّيْتُ ، وحَوَّيْتُ ، وإذا كان كذلك كان الواجـب علـى مقتضـى القـاعدة أن يقولوا في التصغير : بُيَيّ ، وتُيَيّ ، وحُيَيّ ولا يقولوا[3] : بُوَيّ ، وتُوَيّ ، وحُوَيّ .

وظهر أن إطلاق كلام الناظم مشكلٌ ومعترضٌ .

والجواب عن السؤال الأول أن الألف المجهولـة عنـد أهـل العربيـة هـي مـا لم يقـم دليـلٌ عليـه مـن اشتقاق أو تصريـف ؛ لأن الاشـتقاق والتصريف هما أصلا جميع الأدلة ، وإليهما يُرجَعُ ، علـى مـا بينتُـهُ في كتاب الاشتقاق .

فإذن كل ما لم يقُم دليلٌ على تعيـين أصلـه مـن الألفـات يسـمى مجهول الأصل اصطلاحاً منهم ، ثم بعد ثبوت هذا الأصل[4] نظروا إلى الأكثر في تلك الألفات ، فعاملوا المجهولة تلك المعاملة ، فقضَـوا عليهـا بأنها [من الواو مع أنها][5] لم تخرج عن حقيقـة كونهـا مجهولـة ؛ إذ

---

(١) في الأصل و(ز) : (با ، ما ، ثا) . وما أثبته من (س) .

(٢) أي كتبت حاء .

(٣) في الأصل : ولا يقولون .

(٤) ساقطة من (س) .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

دليلُ الكثرة شبَهيٌّ ، وعلى هذا السبيل جرى النـاظم فسـمَّاها مجهولـة الأصل اعتباراً بفقد أحد الدليلين الأصليين ، وحكَمَ بمقتضى ما أصَّلُوهُ فيها ، فبنى على حكم الواو فيها ، فقلبها في التصغـير واواً ؛ لأن هـذا حكم ما أصله الواو من الألفات الثواني ، فلم يخرج عن طريقهم .

والجواب عن السؤال الثاني أن اعتبار الإمالـة غير متفـق عليـه في الحكم بكون الألف ياء ، بـل أطلقـوا القـول في القـاعدة ، ولم يستثن سـيبويه منها ممالاً من غيره[1] ، وكذلك فعل الفارسي[2] ، فلذلك لما ذكر ابن جني / فيما تقدم قال : وقياس قول أبي علي أن يكـون مـن [٣٩٠] الواو ، يعني لأجل أن الواو علـى العـين أغلـب ؛ لأن بـاب (طَوَيْـتُ) كثيرٌ جداً ، وباب (عَيِيتُ) قليلٌ ، والحمل على الأكثر واجب ، لكـن لما كانوا قد أمالوا هذه الحروف تصرفوا فيها على ذلك الحكم فقالوا : بيَّيْـتُ وحَيَّيْـتُ ، فلمـا كـانت الإمالـة ليسـت إلا للإعـلام بـأنَّ تلـك الألفات كانت قبل النقل ممالة، لا لأن أصلها اليـاء لم يبـق فيهـا دلالـة على الياء ، كما لم يكن فيها دلالة عليها في (بلَـى) و (لا) في قولهـم : (إمَّا لا)[3] ونحو ذلك ، فتصح إذن دعوى الانقـلاب عـن الـواو بهـذا النظر .

على هذا المعنى اعتمد ابن جني في ترجيح قياس أبي علـي ، وهـو

(١) انظر الكتاب ٣/٤٦٢ .
(٢) انظر سر صناعة الإعراب ص ٧٨٩ .
(٣) انظر الكتاب ١/٢٩٤ ، ٢/١٢٩ .

مبسوطٌ في سر الصناعة[1] ، فقضى الناظم بذلك أيضاً ، وترك اعتبار ذلك التصرف ، وهو جوابٌ مقدوح فيه ؛ لمصادمته السماعَ وكلامَ النحويين في اعتبار الإمالة في التثنية ونحوها .

وعلى الجملة فالسؤال هنا قويُّ الإيراد ، والله أعلم .

* * *

المسألة الثالثة : في حكم الاسم المنقوص في التصغير ، وما يردُّ لأجله من المحذوف وما لا يردُّ ، وذلك قوله :

وَكَمِّلِ المنقوصَ في التصغير ما … لَمْ يَحْوِ غيرَ التّاءِ ثالثاً كَمَا

إنما تكلم في المنقوص وترَكَ غير المنقوص ؛ لأنه لا إشكالَ فيه .

قوله : (في التصغير) متعلقٌ بـ(كَمِّلِ) أي: كَمِّل في التصغير المنقوص إلى آخره ، ويعني بهذا الكلام أن الاسم المصغر على ضربين:

أحدهما : ما كان منقوصاً منه حرف ، ولم يحو حرفاً ثالثاً ، أي هو بعد النقص على حرفين فقط ، لم يبق بعد النقص على أكثر من حرفين .

والثاني : أن يحوي ثالثاً ، وإن كان منقوصاً منه .

فأمَّا الضرب الأول وهو الباقي على حرفين فلا بد من تكميله وتصييره على ثلاثة أحرف كما كان قبل النقص ؛ لأن بِنية التصغير لا تقوم بأقل من ذلك ؛ إذ كانت ياؤه لا تقع إلا ثالثة ، وبعدها حرف

---

(1) انظر سر صناعة الإعراب ص ٧٩٦ .

يقع عليه الإعراب ، ولا يمكن ذلك في أقل من ثلاثة أحرف دونها ؛ إذ لو وقع الإعراب على الياء لاعتلّت واختلّت دلالتها ، فلا بد من الرد لذلك .

وأما الضرب الثاني وهو الذي بقي بعد النقص على أكثر من حرفين فلا يرد إليه شيءٌ ؛ لأن الرد إنما هو للضرورة المتقدمة ، ولا ضرورة مع وجود حرف ثالث يقع عليه الإعراب ، وتسلم به ياء التصغير ، فلذلك قال الناظم : (مالم يحوِ ثالثاً) أي: فإن حوى ثالثاً فلا تُكمِلْهُ .

هذا ما أراده على الجملة ، وإذا رجعنا / إلى تفصيل ما أراد[1] بهذا الكلام فنقول : النقص المراد عنده يحتمل في بادي الرأي أحد وجهين : [٣٩١]

أحدهما : أن يريد النقصَ العرفي المشهور عند النحاة ، وهو حذف الحرف الآخِرِ خاصَّةً كيَدٍ ودَمٍ وهَنٍ ، ونحو ذلك ، وقد يُرشد إلى هذا تمثيله بما في آخِرِ الشطر الثاني ، وعلى هذا الوجه لا إشكال في صحة ما قال ، فتقول على هذا في الثنائي الذي لا بدَّ من الرد فيه : في (يدٍ) : يُدَيَّة ، وفي (دمٍ) : دُمَيٌّ ، وفي (سَنة) : سُنَيَّةٌ على مَن قال : سَانَيْتُ ، وسُنَيْهَةٌ على مَن قال : سَانَهْتُ ، وكذلك عُضَيَّة ، أو عُضَيْهَة ، وكذلك ما أشبهه .

---

(١) في (س) : ما أفاد .

والثاني: أن يريد ما هو أعمُّ من ذلك وهو النقص اللغوي مطلقاً: كان[1] النقص [من] [2] الآخِرِ أو من غـيره . وكلامـه أيضـاً علـى هـذا المنزع صحيحٌ ؛ لأن الحكم واحد في المحذوف الفاء أو العين أو اللام ؛ لأن الضرورة داعيةٌ إلى الرد كما تقدم .

ولا يقدح في هذا الوجه تمثيله بـ « مـا » ؛ لأنهـا مثـال مـن أحـد أقسامه ، لكن حملُ كلامه على هذا الثاني أَولى ؛ لاشتماله على ما هو ضروري الذكر ، بخلاف الأوَّل فإنه قاصرٌ عن ذلك ، إلا أنه على غير إطلاق العرفي ، وهذا قريبٌ .

وعلى هذا الإطلاق الثاني جرى في التسهيل ؛ إذ قال: «ويُتوصَّـلُ إلى مثال (فُعَيل) في الثنائي بردٍّ ما حُذف منـه إن كـان منقوصـاً» ، ثـم قال: «وإن تَأَتَّى (فُعَيلٌ) بما بقي من منقوص لم يُردَّ إلى أصله » ، وأشار إلى نحو (ناسٍ) و(هارٍ) إذ أصله: (أناسٌ) و(هـائرٌ)[3] فحُـذف منـه غـير الأخير .

وأما ما نقص من أوله حرفٌ فنحـو : (عِـدَةٍ) و(زِنَـةٍ) و(رِقَـةٍ)[4] وبابه تقول فيه : وُعَيْدَةٌ[5] ، ووُزَيْنَةٌ ، ووُرَيْقَةٌ[6] ، وفي (شِيَةٍ) : وُشَيَّةٌ ،

---

(١) في الأصل وفي (ز) : كالنقص . والتصحيح من (س) .

(٢) هذا الحرف ساقط من الأصل .

(٣) في (ز) : وهارٍ . ونصوص التسهيل فيه ص٢٨٥ ولم أجد إشـارته إلى أصـل « نـاس » «وهار» في باب التصغير .

(٤) الرقة : الدراهم . (اللسان : ورق)

(٥) في الأصل وفي (ز) : وعيد . والتصحيح من (س) .

(٦) فى الأصل وفى (ز) : ورقيقة ، وهو خطأ . والكلمة ساقطة من (س) .

وفي (خُذْ) و(كُلْ) مسمًّى بهما : أُخَيْذٌ ، وأُكَيْلٌ ، وما أشبه ذلك .

وأما ما نقص من أوسطه حرفٌ فنحو (سَهٍ) تقول فيها : سُتَيْهَةٌ ، وفي (مذ) مسمًّى به : مُنَيذٌ ؛ لأنه عند سيبويه محذوفٌ من (منذ)[1] ، وكذلك إن سَمَّيتَ بـ(سَلْ) ثم صغَّرتَه قلتَ : سُؤَيْلٌ ، على أن (سل) أصله من الهمز ، لا من الواو .

وهذا التكميل الذي ذكره الناظم يحتمل وجهين أيضاً :

أحدهما : ما فسَّرْتُهُ به من تكميله بالحرف المحذوف الذي من أصل الكلمة ، وهو صحيحٌ جارٍ على كلامه في التسهيل وكلام غيره.

الثاني : أن يريدَ به أنه يُؤتَى بحرفٍ مكمل على الجملة من غير اعتبارٍ بكونه من أصل الكلمة أو لا ، وإنما القصد أن تصير به الكلمة ثلاثيةً ، فإن كانت الكلمة محذوفاً منها فذاك ، وإلا أتيَ بحرف مكمِّلٍ لا ينسب / إليها كالأسماء المبنيَّة والحروف التي على حرفين ، ولا [٣٩٢] شكَّ أن مثل هذا مرادٌ له ، ولذلك مثل بـ(ما) في قوله :

... ... ما لم يحْوِ غير التاء ثالثاً كما

حسبما يأتي التمثيل فيه إن شاء الله تعالى .

وإذا كان كذلك ففي إطلاقه التكميل نظر ؛ فإنه لم يقيد ذلك ، فيقتضي أنك تكمِّلُ الاسم بمكمِّلٍ ، أيِّ مكمِّلٍ كان ، لا يعتبر فيه كونه من أصل الكلمة أو من غيرها ، فيجيء من ذلك نحو[2] ما حكى

---

(١) انظر الكتاب ٤/١٩٤ .

(٢) في الأصل : (نحوها) وفي (ز) : (نحوهما) وما أثبته من (س) .

الأخفش عن حماد بن الزبرقان النحوي أنه قال في النسب إلى (شِيَة) : شِيَوِيٌّ ، فقياسه في التصغير شُوَيَّةٌ[1] ، فيؤتَى إذن بحرفٍ أجنبي من الكلمة تكمَّلُ به ، ويطَّرِدُ هذا في جميع ما تقدم ، وهو غير صحيح ، فإن ما حكى في النسب لا يقاس عليه .

قال ابن الضائع : لاختصاص النسب بتغييرٍ كثير لا يجوز في غيره ، فالوجه أن يقال : وُشَيَّةٌ ، وكذلك تقول في النسب: وِشَوِيٌّ، أو وِشْيِيٌّ، وقد أشار إلى هذا الرأي سيبويه في النسب ، واحتجَّ على فساده بأشياءَ منها التحقير[2] .

فهذا المذهب واردٌ على عبارة الناظم أن يؤخذ منها ؛ إذ يقال : لو قصد ما عليه الناس لقيد الحرف المكمَّلَ بكونه هو المحذوفَ في الأصل ، ولم يفعل ذلك ، فكان فيه إشكالٌ .

والعذر عن هذا أنه قصد إدخال الضربين معاً ، وهما المكمَّلُ بما هو من أصل الكلمة ، والمكمَّلُ بحرف خارجي إذا لم يكن لها أصلٌ سوى ما ظهر ، فلم يقيد ذلك ليدخلا معاً ، وكأنه أحال في التكميل من أصل الكلمة على ما هو المعروف المتداول عند النحاة ، أو ترك ذلك اتكالاً على بحث الباحث وإفادة المعلِّم .

---

(١) قياس تصغيره على هذا الرأي شُيَيَّة ، ويجوز : شُوَيَّة على مذهب الكوفيين الذين يقولون في (ناب) نويب .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٦٩ .

وأمَّا الثُّلاثيّ المنقوص منه حرفٌ كـ(ناسٍ) و (هارٍ) أصله: أُنَاسٌ ، وهائِرٌ ، فقد أعطى كلامه بمفهومه حكمه ؛ إذ قال : (مالم يحو غير التاء ثالثاً) مفهومه أنه إن حوى ثالثاً فلا تكمِّله بما حُذف منه ، وعلى هذا تقول في (ناسٍ) : نُوَيْسٌ ، وقد رواه الفراء هكذا عن الكِسائي ، لكنهم استدلوا به على أنه ليس بمحذوف من (أناس) ، خلاف ما ذهب إليه سيبويه من أنه محذوف منه[1] .

وتقول في (هارٍ) : هُوَيْرٌ ، وفي (مَيْتٍ) : مُيَيْتٌ ، وفي (هَيْنٍ)[2] : هُوَيْنٌ ، وفي (يَضَعُ) (ويَعِدُ) مسمًّى بهما : يُضَيْعٌ ويُعَيْدٌ ، وفي (خيرٍ منك) و(شرٍّ منك) : خُيَيْرٌ منك ، وشُرَيْرٌ منك ، وكذلك في (كَيْنُونة)[3] و(قَيْدُودة)[4] : كُيَيْنِينَة، وقُيَيْدِيْدَة ، ولا تردُّ المحذوف فتقول : كُوَيْنِيْنَة[5] ، وقُوَيْدِيْدَة ، وكذلك كل ما / كان منقوصاً [٣٩٣] وبقي منه ثلاثةٌ فأكثر . وما ذهب إليه هو مذهب سيبويه والجماعة ، وذهب أبو عمرِو بن العلاء إلى أنه لا بدَّ من الرد ، فتقول في (ناس) :

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٥٧ .

(٢) مخفف هين . انظر اللسان (هون) .

(٣) أصلها : كيونونة ، فقلبت الواو الأولى ياء وأدغمت في الياء فصارت كَيُّنونة ، ثم خففت فصارت كَيْنُونة .

(٤) مصدر قاد الفرس يقوده قيدودة ، والكلام في أصلها وما حدث فيها كالكلام في كَيْنونة .

(٥) في (س) : كوينية . وهو تحريف .

أُنَيِّسٌ، وفي (هارٍ)[1]: هُوَيْئِرٌ[2]، وكذلك تقول في (يَرَى) ـ مسمًّى به ـ: يُرَيْءٍ ، وله من الحجة أمران :

أحدهما : أن من شأن التصغير أن يردَّ الأشياء إلى أصولها كما تقرر باتفاق في الثنائي كـ(يَدٍ) و(دَمٍ) ، فكذلك ينبغي فيما كان منقوصاً مثله.

ورُدَّ هذا الاحتجاج بأن ردَّ الشيء إلى أصله في التصغير ليس لأجل التصغير من حيث هو كذلك ، بل لأجل الضرورة الداعية إلى الرد ، وذلك في الثنائي لكمال بنية التصغير كما تقدم ، وأيضاً فإن العرب لم تردَّ حين قالت : نُوَيْسٌ في ناس حسبما حكاه[3] الفراء عن الكسائي .

والثاني : ما حكاه سيبويه عن يونس عن العرب أنهم يقولون في (هارٍ) : هُوَيْئِرٌ على مثال (هُوَيْعِرٍ)[4] . وهذا نصٌّ في موضع الخلاف ، فيقاس عليه ما عداه .

ورُدَّ هذا الاحتجاج بثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا السماع غير متفَقٍ عليه عند العرب ، وإنما هو شيءٌ منقول عن ناس منهم ، قال سيبويه : وزعم يونس أن ناساً

---

(١) ساقطة من (س) .

(٢) في الأصل : هوير .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) انظر الكتاب٣/ ٤٥٦ .

يقولون: هُوَيْئِرٌ على مثال (هُوَيْعِرٍ) . فلم ينقله إلا عن بعض العرب ، وذلك لا يكون حجَّةً على جميع العرب .

والثاني : أنَّ ما سُمِعَ من ذلك نادرٌ شاذٌّ لا يبلُغُ مبلغ القياس عليه، فلا يُبنَى عليه قاعدةٌ ، وأيضاً فهو مُؤوَّل . قال سيبويه ـ بعد الحكاية ـ : « فهؤلاء لم يحقِّروا هاراً ، وإنما حقَّروا هائراً ،كما قالوا : رُوَيجل كأنهم حقَّروا راجلاً ، وكما قالوا : أُبَيْنُون وأُنَيْسَان ، قال : إلا أن تَسمع شيئاً من العرب فتؤدِّيه[1] ، وتجيءَ بنظائره مما ليس على القياس »[2] .

وأبينون وأنيسان تصغير لابن وإنسان علىغير قياس ، لكن على تقدير واحد غير مستعمل ، كأنهم صغَّروا (أَبْنَى) و(إِنْسِيَان) ، فكذلك القول في (هُوَيْئِر) . وإذا احتمل هذا التأويلَ لم يكن فيه دليلٌ.

والثالث : المعارضة بقول العرب في (ناس) : نُوَيْسٌ ، فهو إما أن يقول فيه : أُنَيِّسٌ ، فيخالف العرب ، وإما أن يقول : نُوَيْسٌ ، فيخالف قاعدته ، ومن هنا رَدَّ عليه سيبويه حين حكى عنه هذا المذهب قال : فهو ينبغي له أن يقول : مُيَيْتٌ يعني في (ميت) مخففاً ، وينبغي له أن يقول في (ناس) : أُنَيِّسٌ ؛ لأنهم إنما حذفوا ألف (أُنَاسٍ)[3] . فقد ظهر وجهُ ما ذهب إليه الناظم / . [٣٩٤]

(١) في (س) : فترويه .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٥٦ ـ ٤٥٧ .

(٣) الكتاب ٣/٤٥٧ .

ثم استثنى مـن القسـم الثـاني الـذي لا يُـرَدُّ فيـه المحـذوف إلا أن يكون الحرف الثالث الذي يكمِّلُ به الاسم المصغَّر تاء ، وذلك قوله : (ما لم يحو غير التاء ثالثاً) وهو اسـتثناءٌ مـن ثـالث مقـدَّمٌ عليـه ، فكأنـه يقول[1] : إن حَوَى ثالثاً فلا تكمِّلْهُ ، إلا أن يكون الحرف الثالث تاء ، ويعني تاء التأنيث فإنه لا بد من التكميل بردِّ المحذوف . والتاء المستثناة تاءان :

إحداهما : التي تسمى الهاء نحو: ضارِبَة، وقائِمَـة، فهـذه التـاء لا يُعتدُّ بها، فتقول في (شِيَةٍ) و(عِدَةٍ) : وُشَيَّةٌ ، ووُعَيْدَةٌ ، فتردُّ المحذوف؛ لأنها في تقدير المنفصل عن الكلمة ، ولذلك تشبَّهُ بالاسـم الثـاني مـن المركَّبين ، وتعامَل بتلك المعاملة، وقد قرر الناظم هذا المعنى أول الباب إذ قال :

والفُ التانيث حيثُ مُدَّا وتاؤُهُ منفصِلَين عُـــدَّا

والثانية : التاء اللاحقةُ لأخت وبنت وهَنْـت[2] فإنهـا وإن كـانت قد بُنيت الكلمة[3] عليها ، وصارت مُلحِقَةً لبنات الاثنين ببنات الثلاثـة أصلهـا أن تكـون للتـأنيث ، ولذلـك يُطلِـقُ عليهـا سـيبويه في بعـض المواضع أنها للتأنيث ، وإن كان ذلك تجوُّزاً منه اعتباراً بأصلها ، وقـد

---

(١) ساقطة من (س) .

(٢) كناية عما يستقبح ذكره .

(٣) في (ز) : الكلام .

بين حقيقتها في غير موضعٍ مـن كتابـه ، وأنهـا كتـاء (سَنْبَتَة)[1] وتـاء (عِفْرِيْت)[2] .

لكن الناظم اعتبر أصلها ، وأنهـا كـانت قبـل الحـذف للتـأنيث ، وإطلاقُ لفظ الإمام عليها أنها للتأنيث فشملها لفظُه هنا ، وكذلك في قوله :

وتـاؤه منـفـصلـين عُـدَّا

فتقول هنا في التصغير : أُخيَّة ، وبُنيَّة ، وهُنَيَّـة ، فـتردُّ المحـذوف ، ولا تجتزَئ بها اعتباراً ببناء الكلمة عليها؛ لأن ذلك غير معتبر عندهـم، وكذلك سكون ما قبلها غير معتبر في هذا المعنـى ، نظـراً إلى أصلهـا ، وإلى أنهـا لا تثبـت في نسـبٍ ولا جمـعٍ بالتـاء ، فلهـا عندهـم حـالان مختلفان ، واعتبر الناظم أحدَهما وهو الحال القَبْليّ .

ولو قال كما قال في التسهيل : « ولا اعتداد بما فيه من هاء تأنيث أو تائه »[3] ففصل إحداهما من الأخرى لكان أبين .

لكن حين جعل التاء للتـأنيث في التسـهيل احـتزأ بهـذا الاشـتراك كما تقدم .

وعليه في إيراد هذا الحكم سؤالٌ وهو أنه يقتضي أنَّ ما كـان مـن

---

(١) السنبتة : الحقبة من الدهر . وهي في الأصل (سنستة) ، وهو تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٣/٢١٣ .

(٣) انظر التسهيل ص٢٨٥ .

الأسماء منقوصاً ، وكان له في اللفظ ثالثٌ هو ألفُ الوصل فإنــه [لا][1] يُردُّ إليه ما حُذف منه ، بل يُجْتَزَأ بذلك الثالث في إقامة بنية التصغير ، فكنتَ[2] تقول في (ابن) : أُبَيْنٌ ، وفي (اسم) : أُسَيْمٌ ، وفي (استٍ) : أُسَيْتٌ ، وفي (ابنة) : أُبَيْنَة ، وكذلك ما أشبهه ، وهذا حكمٌ فاسدٌ ؛ لأن ألف الوصل / لا حكم لها في الكلمة من حيث كان الإتيان بها [٣٩٥] لأجل الابتداء بالساكن ، فلما كان أوَّل المصغَّر وثانيه يتحركان كان من الضرورة سقوط ألف الوصل ، فيبقى على حرفين ، فلا بدَّ من رد اللام، فكان من الواجب كما استثنى التاء أن يستثنيَ ألف الوصل أيضاً .

والجواب أن سقوط ألف الوصل مأخوذٌ من بابه ، لا من ههنا ؛ إذ هو حكمٌ من أحكامها ، فذِكْرُهُ مختص بباب ألف الوصل فلا اعتراض عليه بذلك .

وأما تمثيله بـ (ما) في قوله :

مالم يحوِ غير التاء ثالثاً [كما]

فإنه راجعٌ إلى المنقوص الذي لم يحوِ ثالثاً وهي كلمةٌ ثنائية : حرفٌ، أو اسمٌ ، وقصد التمثيل به أن ما يكمل من الأسماء الثنائية على قسمين :

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) في الأصل : فكيف . وهو تحريف .

أحدهما : ما كان محذوفاً منه في الأصل الاستعمالي ، وأصله الأول القياس التام[1] ، ثم حُذف منه كيَدٍ ، ودَمٍ ، وثُبَةٍ[2] ، وشِيَةٍ ، ونحو ذلك مما تقدم ، فإن الأصل القياسي فيها أنها ثلاثية ، ثم استُعملت محذوفة ، وهذا الذي تقدَّم التمثيل به .

والثاني: مالم يكن محذوفاً منه في أصله القياسي، ولا الاستعمالي، بل كان في الأصل ثنائياً نحو مثاله المذكور ، لأنَّ (ما) موضوعةٌ في الأصل وضعَ الحرف ، فليس لها أصل ، فإذا سُمِّيَ بها ثم أريد التصغير فلا بد من تصييرها إلى القسم الأول تقديراً ؛ لأنها قد صارت في حزب الأسماء المعربة ، وليس في الأسماء المعربة ثنائيٌّ إلا وهو محذوفٌ منه في الأصل ، فيقدَّرُ هذا كذلك منقوصاً ، فيرد إليه ما قدر حذفه منه، وهو ياءٌ في الآخر ، أو واوٌ ، والياء أولى ؛ لأنها أكثر فيما حذفت لامه من الأسماء .

فإلى هذا أشار بمثاله ؛ وذلك لأن التصغير لا يصح في (ما) وهي على حالها ، فلا بد أن يحمل على حالةٍ يصح فيها التصغير ، وذلك لا يكون إلا بعد التسمية بها ، فأطلق عليها لفظ المنقوص اعتباراً بصيرورتها عند التسمية إلى حكمه ، وأتى في التمثيل[3] بها اتكالاً على

---

(١) في (ز) و (س) : التمام .

(٢) في (ز) : سنة ، وفي (س) ثبة ، وفي الأصل كلمة غير واضحة . والثبة : الجماعة .

(٣) في الأصل : في التسهيل ، وما أثبته من (س) .

فهم هذا المعنى، وهو من المواضع المشكلة على المشتغلين بهذه الأرجوزة، وقد نبه في التسهيل على هذا المعنى إذ قال: «يُتوصل إلى مثال فُعَيل في الثنائي بردٍّ ما حُذف منه إن كان منقوصاً»[1] يعني في أصله الاستعمالي عن كماله في الأصل القياسي، قال: «وإلا فإلحاقه بدم أولى من إلحاقه بأبٍ»[2] اهـ أي: وإن لم يكن منقوصاً في أصله الاستعمالي عن أصله القياسي، فلم يُعلم له أصلٌ حُذف منه فإلحاقه بما حذف لامه وهو ياء أولى مما حذف لامه / ، وهو واوٌ ؛ لأن الياء [٣٩٦] على ما حذف لامه أغلب. فأطلق[3] الناظم على مثل هذا المثال لفظَ المنقوص ؛ لأنه صار بعد التسمية كالمنقوص ، وذلك ظاهرٌ . فتقول — إذن - في (ما) : مُوَيٌّ ، وفي (مَن) : مُنَيٌّ ، وكذلك في (مِن) ، وفي (عَن) : عُنَيٌّ ، وفي (كم) : كُمَيٌّ، وما أشبه ذلك .

بخلاف (إنْ) المخفَّفة من إنَّ ، أو (أنْ) المخفَّفة من أنَّ ، أو (قطْ) أو (رُبَ)[4] أو نحو ذلك ، فإنها من القسم الأوَّل الذي له أصل يُردُّ إليه بعد التسمية إذا صُغِّرَ ، فتقول : : أُنَيْنٌ ، وقُطَيْطٌ ورُبَيْبٌ ؛ إذ أصلها التضعيف وإن كان في حال الحرفية ، فترد إليه ، وهذا ظاهرٌ .

إلا أن على كلام الناظم بهذا التفسير اعتراضاً وهو أن (ما) الممثَّل

(١) التسهيل ص٢٨٥ .

(٢) في الأصل والتسهيل : بأفّ . وما أثبته من (س) و(ز) .وانظر التسهيل ص٢٨٥.

(٣) في (س) : فإطلاق .

(٤) قَطْ : مخففة من (قَطّ) ، ورُبَ : مخففة من رُبَّ .

بها لا يصلح التمثيل بها فيما قَصَد ؛ وذلك لأنها كلمةٌ على حرفَين آخرهما حرفُ لِين ، والقاعدة: أنَّ ما كان مثل هذا لا يبقى في التسمية على حالته الأُولى ، بل يُزاد على الألف مثلها ، فتقلب همزة بسبب اجتماعها مع الألف الأُولى ، والتقائهما ساكنين ، على ما هو مقرَّرٌ في موضعه ، وإذا ثبت ذلك فإذا اعتقد في (ما) أنها اسمٌ لشيء ما لزم مدُّها ، فتقول : (هذا ماءٌ يا فَتَى) وحينئذ يقع عليه التصغير ؛ إذ لا يكون مبنياً على التكبير[1] ، والاسم حالة التكبير[2] غير منقوص ، لأنه على ثلاثة أحرف ؛ لقولهم : ماءٌ لاسمِ الماء المعلوم ، وكقولك : ثاءٌ وباءٌ وتاءٌ أسماء الحروف ، فإذا صُغِّر لم يحتج إلى التكميل ؛ لأنه في المكبر كامل ، فصار التَّمثيل غير صحيح على هذا التَّقدير ، وإنما كان يطابق المسألة أن يمثلها بهَلْ وبَلْ وأَمْ ومِنْ وعَنْ ، ونحو ذلك مما إذا سُمِّيَ به بقي على لفظه ثنائياً ،كما كان قبل التسمية ، فثبت أن هذا التمثيل في غاية الإشكال ، ولا يسوغ أن يعتذر عنه بأنه لم يقصد إلا مجرَّدَ الثنائي من غير نظرٍ إلى خصوص (ما)، بل يكون كأنه قال : كالأدوات التي جاءت على حرفين ، فيشمل هل وبل ومِنْ وعن وغير ذلك من المُثُل التي يصحُّ الكلام على فرضها ؛ لأنا نقول: هذا بعيدٌ عن طريقته في التمثيل ، إذ قد تقرر غير ما مرة أنه يأتي بالمثل عوضاً من التقييدات ، ويذكرها في معرض الاشتراط ؛ لاشتمال المُثُل على

---

(١) في الأصل : التكثير . وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : التكثير . وهو تصحيف .

تلك الشُّروط ، وتأمل ما تقدم له في المعرَب والمبني من قوله :

كالشَّبه الوضعيُّ[1] / في اسمَي جئتَنَا [٣٩٧]

وقصده الإتيان بـ(نا) التي هي على حرفين أحدهما لين .

وإذا كان من طريقته ما ذُكر لم يَسُغْ حمل كلامه على خلافه .

ثم إن سلَّمْنَا ذلك فيقال له : هل يدخل لك في جملة المُثُل ما مثَّلْتَ به أو لا يدخل ؟

فإن قال : لا يدخل كان ذلك فاسداً أن يأتي بمثال غير مطابق لمسألته ، وإن قال : نعم كان تسليماً ، للإشكال .

فعلى كل تقديرٍ لا يصحُّ هذا التمثيل .

فلو قال ـ مثلاً ـ :

وكمِّلِ المنقوص في التصغير إنْ ... لَم يَحـوِ غيرَ التَّاء ثالثاً كَمِنْ

لاستقام ولم يكن فيه إشكالٌ ولا مقالٌ .

* * *

ومَـنْ بترخيمٍ يُصغِّـرِ اكتَفَى ... بالأصل كالعُطَيْفِ يعني المِعْطَفَا

هذا هـو الكـلام في تصغير الـترخيم ، وذلـك أن التصغـير على وجهين :

تصغيرٌ على اعتبار حـروف الكلمـة : أصـولاً كـانت أو زوائـد ، وهو عامُّ التصغير ، وهو الذي تكلم عليه من أول الباب إلى هنا .

---

(١) في (ز) : اللفظي .

وتصغيرٌ على اعتبار أصول الكلمة ، وعدمِ اعتبار زوائدها ، وهو تصغير الترخيم الذي شرع في الكلام عليه .

وإنما سُمِّي تصغير الترخيم لما فيه من الترخيم اللغوي وهو التسهيل ؛ لأن حذف الزوائد تسهيلٌ للكلمة على النطق بها ، ومن الترخيم الاصطلاحي وهو جعل الاسم المزيد فيه مجرداً من الزيادة ، كأنه لم يستعمل إلا دون زيادة .

وقوله :

ومَن بترخيم يصغِّرِ اكتفَى

(مَن) فيه شرطية ، (ويصغِّرِ) مجزومٌ ، والجواب (اكتفى) ، وهو جوابٌ بالفعل الماضي بعد كون فعلِ الشَّرط مضارعاً ، وهو جائز عند الناظم نحو :

مَن يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كنتُ منهُ كالشَّجا بين حَلْقِهِ والوَرِيدِ[1]

ويحتمل أن تكون (من) موصولة ، و(اكتفى) خبرها ؛ لأنها في موضع رفع على الابتداء ، وهي واقعة : إما على العرب الذي يفعلون ذلك ، فكأنه يقول : والذي لغته من العرب أن يصغِّر تصغير الترخيم

---

(١) هذا بيت من الخفيف لأبي زبيد الطائي .
والشاهد فيه (من يكدني .. كنت منه) حيث جاء فعل الشرط مضارعاً ، وجاء الجواب ماضياً .
وهو في المقتضب ٥٩/٢ والمقرب ص٥٩ ، والخزانة ٦٥٤/٣ ، والعيني ٤٢٧/٤ ، والأشموني ١٧/٤ ، وجمهرة أشعار العرب للقرشي ص٢٦٣، وديوانه ص٤٤ ، ومعجم شواهد العربية ١٢٩/١ .

فإنه يكتفي بالأصل ، وهـذا لأن بعضهم يحكي أن ذلـك لغـةٌ لبعـض العرب، وأن منهم مَن يحذفُ الزوائدَ كلها ، ويردُّ الاسم إلى أصله .

وإمَّا على مريد التصغير ، وهو الأظهر ، فكأنـه يقـول : مَـن أراد أن يصغِّرَ تصغير الترخيم ، فإنه يفعل كذا وكذا ، وكأنه جعل ذلك إلى خيرة المصغِّر : فإن أراد تصغيره على الوجـه الأعـمِّ فَعَـل ، وإن / [٣٩٨] أراد على هذا الوجه الأخص فذلك أيضاً جائز .

وعلى طريقة التخيير[١] أتـى بـه سيبويه إذ قـال : « اعلـم أن كـل شيء [زِيدَ][٢] في بنات الثلاثة فهو يجـوز لـك[٣] أن تحذفـه في الـترخيم حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف؛ لأنها زائدة فيهـا، وتكـون علـى مثال (فُعَيل) »[٤]، ثم مثل ذلك ، ثم ذكر أن بنات الأربعة بمنزلة بنـات الثلاثة في ذلك .

وأما الوجه الأول وهو أن تكون (مَـنْ) واقعـة علـى العـرب فهـو سائغ، ويكون قوله : (اكتفى) بياناً لكيفية ترخيمهم للاسم المزيد فيه.

ثم إن قوله : (بالأصل) يشتمل على مسائل ثلاث[٥] :

إحداها : ما أعطى صريحه ومفهومه وهـو أنـك تحـذف في هـذا

---

(١) في (س) : التصغير . وهو خطأ .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) في النسخ كلها : (.. يجوز له أن يحذفه) . وما أثبته من كتاب سيبويه .

(٤) انظر الكتاب ٤٧٦/٣ .

(٥) في (س) ثلاثي .

التصغير الزوائد ، وتبقي الحروف الأصول وحدها ، فتقول في تصغير (حارث) : حُرَيْث ، كأنك تصغر (حَرْثاً) ، وفي (أَسْود) : سُوَيْد ، وفي (خارج) : خُرَيْج ، وفي (استضراب): ضُرِيْب ، وفي (تكرم) : كُرَيْم ، وكذلك ما أشبهه ، وسواءٌ في هذا الحكم أكان الاسم ثلاثي الأصول أم رباعيها . الحكم في الجميع واحد ، فتقول في (دِحْرَاج) : دُحَيْرِج ، وفي (قَرَبُوس) : قُرَيْبِس[1] ، وفي عصفور : عُصَيْفِر ، وفي (قنديل) : قُنَيْدِل ، ونحو ذلك .

والثانية : إطلاق القول في كل زائد حُكِمَ بزيادته على الإطلاق، وهذا يشمل نوعين من الاعتبار :

أحدهما : شموله ما كان : مما يدل على معنى ، أو لا يدل عليه ، فالحكم سواءٌ في مقتضى كلامه ، فتقول على [هذا] في (حبلى) : حُبَيلٌ[2] ، وفي (زكرياء) : زُكَيْرٌ ، ونحو ذلك ، فتحذف الألف وإن كانت دالة على التأنيث ؛ لأنها زائدة على أصول الكلمة .

---

(١) في (س) : قريبيس .

(٢) لم يلحق بها تاء التأنيث لأنه لم يسم بها . قال المبرد في المقتضب ٢٩٢/٢ : (وكذلك لو حقرت عجوزاً لقلت : عجيزة ؛ لأنك إذا حذفت الواو بقيت على ثلاثة أحرف فسميت بها المؤنث ، والمؤنث إذا كان اسماً علماً على ثلاثة أحرف لحقته الهاء في التصغير) ثم قال: (فإن لم تسم بعجوز وتركتها نعتاً قلت: عجيز) اهـ وهذا خلاف ما عليه الجمهور .

والمسألة مختلف فيها على ما أشار إليه ابن هانئ[1] في « شرح التسهيل » :

فمن النحويين من ذهب إلى ما ذهب إليه الناظم هنا من جواز حذف الزوائد مطلقاً . ومنهم من منع ذلك .

والذي يقوله ابن أبي الربيع : أنه يستثنى من حذف الزوائد تاء التأنيث ، وهذه[2] متفق عليها ، وألف التأنيث وهمزته ، وعلامتا التثنية والجمع المسلم ، وألف (أفعال) في جمع التكسير .

فإن كان الخلاف على ما أشار إليه ابن هانئ فلِمَن يحتج لمذهب الناظم أن يقول : إن القصد المفهوم من العرب في تصغير الترخيم لا يتم إلا بشمول حذف الزوائد من غير استثناء ؛ إذ لم يقصدوا إلى حذف بعضها دون بعض ، وإنما قصدوا إلى خلوص الأصول عما عداها ، وهذا القصد إنما يحصل بحذفِ كلِّ زائد في الكلمة من غير استثناء شيء ، وانظر إلى محافظتهم على هذا الغرض حيث حذفوا في

/ هذا التصغير بعض الأصول الشبيهة بالزوائد ، وذلك قولهم : بُرَيْهٌ [٣٩٩]
وسُمَيْعٌ في إبراهيم وإسماعيل فاعتبروا مجرد الاشتراك اللفظي ، فحذفوا ميم إبراهيم ، ولام إسماعيل لما اشتركتا لفظاً مع حروف الزيادة ، وإن لم تكونا هنا زائدتين .

---

(١) هو محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبتي أحد أعلام العلماء . له شرح التسهيل وغيره. توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة (البغية ١٩٢/١) .

(٢) في الأصل وفي (ز) : وهذا . وما أثبته من (س) .

فإن قال صاحب المذهب الآخر : إن حذف حرف المعنى إخلالٌ[1] بالكلمة كما أنَّ حذف الحرف الأصلي إخلالٌ[2] بالكلمة ، بخلاف الزائد الذي لا يدل على معنى فإنه غير مخل .

فالجواب : أنَّ هذا غيرُ لازم ؛ إذ لو اعتبر هذا لم يصح تصغير ترخيم، من حيث كانت الأبنية قد تدل على معنى مع الزيادة ، ولا تدل عليه دونه ، فتحذف الزائد فيكون ذلك (إخلالاً)[3] بمعنى البِنية ، ولم يمنع ذلك من جواز هذا التصغير كضارب وقائم ومستخرِج ، ونحو أسماء المصادر والزمان والمكان نحو : مَضْرِب ، ومَخْرَج ، وما أشبه ذلك .

وإذا ثبت هذا وأنه غير معتبر باتفاقٍ مع ثبوت الإخلال بمعنًى ما متعلّقٍ بالزوائد فكذلك ما ذكرتم .

والنوع الثاني : شموله ما كان من الزوائد من سألتمونيها ، أو من الزائد[4] بالتضعيف . الحكمُ واحدٌ أيضاً ، فتقول في (ضَفَنْدَد)[5] : ضُفَيْدٌ ، فتحذف النون وإحدى الدالين ، وكذلك في (خَفَيْدَد)[6] :

---

(١) في الأصل : (إخلالاً) .

(٢) في الأصل : (إخلالاً) .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) في (س) : الزوائد .

(٥) يقال : رجل ضفندد : أي كثير اللحم ثقيل مع حمق . (اللسان : ضفد) .

(٦) الخفيدد : السريع ، والظليم . (القاموس : خفد) .

خُفَيْدٌ ، وفي (مُقْعَنسِسٍ)[(١)] : قُعَيْسٌ ، وفي(مُسْحَنْكِك)[(٢)] : سُحَيْكٌ ، وما أشبه ذلك. حكى إجازة هذا الوجه[(٣)] سيبويه عن الخليل[(٤)] .

والمسألة الثالثة : منع حذف الحرف الأصلي ؛ لقوله : (اكْتُفي بالأصل) أي فهو الباقي[(٥)] الذي تقوم به بنية التصغير ، وهذا إنما يتصور في الرباعي فتقول في (فَقْعَس) : فُقَيْعِس ، وفي (جَعْفَر) : جُعَيْفِر ، ولا تحذف منه شيئاً ؛ لأن العرب لا تتجرأ على حذف الأصلي فراراً من الإخلال بالبِنية من غير ضرورة ، اللهم إلا أن يكون الاسمُ خماسياً لا تقوم مع كماله بِنية التصغير فإنه يحذف ، وليس بمخصوص بالترخيم ، بل يجري في التصغير كله ، وقد تقدم ذلك .

فإن جاء ما حذف منه الأصلي فشاذٌّ محفوظٌ ، نحو ما حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ[(٦)] ، والقياس على مذهب سيبويه في هذا التصغير : بُرَيْهِيْمٌ وسُمَيْعِيْلٌ ، حكماً منه على الهمزة بالزيادة ، وعلى مذهب المبرد : أُبَيْرِيْهٌ ، وأُسَيْمِيْعٌ بناء منه على أنها أصلية[(٧)] .

---

(١) اقعنسس البعير : تأخر ورجع إلى خلف . (القاموس : قعس) .

(٢) مسحنكك : شديد السواد . (القاموس : سحكك) .

(٣) في الأصل وفي (ز) : هذا النوع . وما أثبته من (س) .

(٤) انظر الكتاب ٤٧٦/٣ .

(٥) في الأصل وفي (ز) : فهو الثاني . وهو تحريف .

(٦) انظر الكتاب ٤٧٦/٣ .

(٧) انظر الأصول ٦١/٣ ، وشرح الشافية للرضى ٢٨٣/١ ، والارتشاف ١٩١/١ .

ووجه الترخيم في ذلك تشبيهُ الحرف الأصلي بالحرف الزائد ؛ إذ كان على لفظه ، فكأنه توهم زيادته فحذفه[1] .

وتمثيله بالمِعْطَف / وتصغيره عُطَيْفاً تنبيهٌ على **مسألة رابعة** ، [٤٠٠] وذلك أنه مثّل باسم نكرة ، وهو المِعْطَف ، فدل على أن هذا الترخيم عنده جائز فيها ، لا يختص بالأعلام ، فتقول في (أَسْوَد) : سُوَيْدٌ ، وفي (قائم) : قُوَيْمٌ ، وفي (آكل) : أُكَيْلٌ ، كما تقول في (حارث) : حُرَيْثٌ ، وفي (فاطمة) : فُطَيْمَةٌ ، وفي (عامر): عُمَيْرٌ . هذا مذهب البصريين .

ونُقل عن الفراء أن العرب إنما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام خاصة، وأمَّا غيرها فلا يُصَغَّرُ إلا على غير الترخيم .

وهذا الذي قاله البصريون يفتقر إلى سماع .

وقيل : إن قول الفراء هو المشبه والقياس ، قال ابن الضائع : بل لا ينبغي أن يُعدَلَ عنه إلا بسماع بيِّن ، ألا ترى أن الترخيم في النداء لا يكون إلا في الأعلام، ثم ذَكَرَ ما نُقل من قولهم : (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَه)[2] وهو تصغير (أَحْمَق)[3] ، وليس بعَلَم ، وحُكِيَ أيضاً في مثل: (يجري بُلَيْقٌ ويُذَمّ)[4] وهو كالأول .

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى ٢٨٣/١ ، والهمع ١٩٢/٢ .

(٢) أي : عرف هذا القدر وإن كان أحمق . انظر مجمع الأمثال للميداني ٤٠١/١ . تحقيق محمد محي الدين .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) بليق : اسم فرس ، وهو تصغير أبلق تصغير ترخيم ، والمثل يضرب لمن يحسن ويعاب.

ومن حجة الفرَّاء أن يقول : هذا مَثَلٌ فلا يقاس عليه .

ولكن زعم سيبويه عن الخليل أنه جائزٌ في كل اسمٍ مَزيد[1] ، فإن كان قياساً منه على ما ورد في الأعلام فضعيفٌ ، ويبعد أن يكون ذلك قياساً منهم مع كثرة محافظتهم على الوقوف مع السَّماع ، بل لا بد لهم في هذا من أصل سَماعٍ يَرجعون إليه مما لم يحفظه الفرَّاء . والله أعلم .

والضمير في (يعني) عائد على (مَن) في قوله : (ومَن بترخيم يُصَغِّر) . والمعْطَف في اللغة العِطْفُ ، وهو الجانبُ من كل شيء ، وعِطْفَا الرجل جانباه من لدن رأسه إلى وَرِكَيْه .

* * *

واختِمْ بتَا التَّأنيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاثيٍّ كَسِنْ

مَا لَمْ يَكُن بالتَّا يُرَى ذا لَبْسِ ... كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

وشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ ونَدَرْ ... إلْحاقُ تَا فيما ثُلاثيّاً كَثُرْ

قد تقدم أن المؤنث بالتاء لا تحذف منه في التصغير ، بل يبقى على حاله قبل التصغير ، وإنما ذَكَر الآن حكم ما كان من المؤنث عارياً من التاء ، هل تلحقه التاء في التصغير أم لا ؟

و(ما) في قوله: (ما صَغَّرْتَ) واقعةٌ على المصغر ، وهي تفيد

(مجمع الأمثال ٢/٤١٤) .

(١) انظر الكتاب ٣/٤٧٦ .

العموم، فكل ما صُغِّرَ من ثلاثي يدخل له في العبارة ، فالمصغَّرُ تصغير الترخيم كزينب وسعاد وغَلابِ[1] حكمه ما قال ، وذلك لأنه في الحكم ثلاثي ؛ إذ التصغير إنما ورد على ثلاثي في التقدير ، كأنك صغَّرْتَ زنب وسعد وغلب .

ويعني الناظم أن كل ما (صُغِّرَ مما)[2] اجتمعت فيه ثلاثة أوصاف وهي : كونه مؤنثاً ، وكونه عارياً من العلامة / وكونه ثلاثياً ، فالتاء [٤٠١] تلحقه علامة على تأنيثه .

فأما وصف التأنيث فلقوله : (من مؤنث) ؛ لأن المذكَّر لا حاجة له بعلامة ، وإنما يحتاج إليها المؤنث .

واعلم أن التأنيث المراد في كلام الناظم هو التأنيث للكلمة بأصل وضعها ، أو بالنقل المحض ، وذلك أن الاسم المؤنث على وجهين :

تارة يكون مؤنثاً بأصل وضعه كزينب وسعاد وشمس ويد ورِجْل ونحو ذلك ، فهذا تأنيث لا إشكال فيه ، ويجري فيه الحكم المذكور ، فتلحق التاء عند التصغير .

وكذلك إذا نقل إلى المؤنث نقلاً محضاً ، كالمرأة تسميها بزيد ، أو أَكْلٍ أو غير ذلك من الألفاظ ، فهذا نقل محض أيضاً ، فتلحقه التاء في التصغير بلا بدٍّ ؛ لأنه اسم مؤنث حقيقة ، ولا يراعى أصله ؛ لأنه مهمل مطَّرَحٌ[3] ، وهذا مذهب الجمهور .

---

(١) اسم امرأة على وزن (قطامِ) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٣) في (س) : فيطرح .

ونقل ابن الأنباري عن الكسائي أنَّ ما كان من أسماء النساء على ثلاثة أحرفٍ منقولاً من المصدر فإنَّ فيه وجهين :

لحاق التاء اعتباراً بالحال ، وعدم اللحاق اعتباراً بالأصل ، وهو مذكّر .

وما كان غير منقول فإنه بالتاء في الأكثر ، فتقول في : بَرْق[1] ، ولَهْو ، وخَوْد ، وجُمْل، وريْم أسماء نساء : خُوَيْدٌ وخُوَيْدَةٌ ، وبُرَيْقٌ وبُرَيْقَةٌ ، ولَهْيٌ ولُهَيَّةٌ ، وجُمَيْلٌ وجُمَيْلَةٌ ، ورُوَيْمٌ ورُوَيْمَةٌ[2] .

وتقول في شمس : شُمَيْسَةٌ ، وفي عين : عُيَيْنَةٌ ونحو ذلك .

فاعتبر الكسائي الأصل في النقل المحض ، كما اعتبره الجميعُ البتّة في الوجه الثاني، وهو أن يكون مؤنثاً لا بأصل الوضع ، ولا بالنقل الحقيقي، ولكن بالجريان على المؤنث وإطلاقه عليه مع أن أصله المذكّر، واعتباره باقٍ لم ينتسخ حكمه ، فهذا حكمه خلاف حكم الأول ، وذلك كالصفات الجارية على المؤنث بغير تاء كامرأة حائضٍ وطاهرٍ ونَصَفٍ ، وكذلك الوصف بالمصادر نحو : امرأة عَدْلٌ ورِضاً وزَوْرٌ وفِطْرٌ ، فالأصل في هذه الأشياء التذكير ، والصفات عند سيبويه جارية على المذكر تقديراً ، والمصادر باقية على أصلها ؛ لأن الوصف بها وصف بالجنس وهو مذكّرٌ ، فلم تخرج إذن عن أصلها

(١) في الأصل : (برق نحره) . وما أثبته من (ز) و (س) والمذكر والمؤنث .

(٢) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ص٧٠٣ ، تحقيق د/ طارق عبد عون الجنابي . بغداد سنة ١٩٧٨ .

من التذكير ، فليست بمؤنثة في الحقيقة وإن كانت جارية على المؤنث في اللفظ ، فلم تدخل تحت كلام الناظم ؛ إذ لم يثبت كونها مؤنثة بعد ، فيقتضي ألا تلحقها التاء في التصغير وإن جرت على المؤنث ، فتقول في عدل / : عُدَيْلٌ ، وفي رِضًا: رُضَيٌّ وفي زَوْرٍ : زُوَيْرٌ ، وفي [٤٠٢]
صَوْمٍ : صُوَيْمٌ ، وكذلك تقول في حائضٍ وطاهرٍ وطامِثٍ ونحوها إذا صغَّرتَهَا تصغيرَ الترخيم : حُوَيْضٌ وطُهَيْرٌ وطُمَيْثٌ ، وفي نَصَفٍ : نُصَيْفٌ ، فلا تلحق تاء أصلاً .

وهذا التقرير في الوجهين أصَّله سيبويه قال : (وسألته ـ يعني الخليل رحمه الله (تعالى)[١] ـ عن تحقير (نَصَفٍ) نعتِ امرأة ، فقال : تحقيرها نُصَيْفٌ ، وذلك لأنه مذكَّرٌ وُصِفَ به مؤنث ، ألا ترى أنك تقول : هذا رجلٌ نَصَفٌ ، قال : ومثل ذلك أنك تقول : هذه امرأة رِضًا ، فإذا حقَّرْتَها لم تدخل الهاء ؛ لأنها وصفت بمذكَّر ، شاركت المذكر في صفته ، فلم تغلب عليه ، ألا ترى أنك لو رخمتَ (الضامر) لم تقل : ضُمَيْرَة . قال : وتصديق ذلك فيما زعم الخليل رحمه الله (تعالى)[٢] في الخلق: خُلَيْقٌ ، وإن عنَوا المؤنث ؛ لأنه مذكَّرٌ يُوصف [به][٣] المذكَّر فشاركه فيه المؤنث)[٤] .

(١) الكلمة ساقطة من (س) .
(٢) الكلمة ساقطة من (س) .
(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .
(٤) انظر الكتاب ٣/٤٨٢ ـ ٤٨٣ .

وما ذهب إليه الناظم من تقسيم الاسم المؤنث إلى القسمين هو المذهب الذي عليه كلام العرب ، ولم يتحرر كلام الكسائي في ذلك، فلا ينبغي أن يؤخَذَ به في المسألة .

وما تقرر في المؤنث هو بعينه جارٍ في المذكّر ، فتارةً يكون مذكّراً بأصل وضعه كرَجُلٍ وزَيدٍ وعَمْرٍو ونَابٍ[1] ، ونحو ذلك ، فهذا لا إشكالَ فيه في عدم لحاقه التاء ، وذلك بمقتضى تقييده ، ومثله ما نقل نقلاً حقيقياً إلى المذكّر وإن كان أصله المؤنث كرجلٍ يُسمى بعَين أو أُذُنٍ أو (يَدٍ) أو نحو ذلك (فلا تلحقه التاء)[2] عند الناظم ؛ لأنه ليس بمؤنث ، وأصله من التأنيث منسوخ بالتذكير ، غير معتبر ولا ملحوظ.

وتارة يكون مذكّراً لا بأصل الوضع ، ولا بالنقل الحقيقي ، وإنما يكون مذكّراً باعتبارٍ مّا مع أن أصل اللفظ من التذكير معتبر ، وذلك كالعين المراد به الرَّبِيئَة[3] فإنك تقول في تصغيره : عُيَيْنَةٌ ، لأنه إنما سمي عيناً استعارة من العين المبصرة ؛ لأن المقصود منه عينه ، فصار كالناب في نوعه ، فلم يطَّرَحْ أصله ، فلا بد أن يقال : عُيَيْنَةٌ بالتاء ؛ لأن العين للربيئة ليس بخالص النقل ، فلم يكن ليترك أصله . وهذا كلُّهُ داخلٌ تحت كلام الناظم .

---

(١) وهو السن .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٣) الربيئة : الطليعة .

وبهذا التقدير يظهر أنه مخالف ليونس في اعتبار الأصل بعد النقل الحقيقي ، فيقول في (قَدَم) و(يَدٍ) اسمَي رجلٍ : قُدَيْمَة ويُدَيَّة اعتباراً بأصله، وهو أيضاً مذهب الفراء [1].

[٤٠٣] وحجته في ذلك ما جاء من قولهم : أُذَيْنَة في اسم الرجل / مع أنه منقولٌ نقلاً محضاً ، ولكنهم اعتبروا أصله .

وأجاب سيبويه عن هذا أنه إنما سُمِّيَ الرجل بالأذن محقَّرَةً ، لا بها مكبَّرةً ثم صغَّروه فقالوا : أذينة [2].

قال ابن الضَّائع : والدليل على ذلك أن الرجل الذي اسمه (أُذَيْنَة) لا يقال فيه: أُذُن .

ونظير مذهب يونس ههنا مذهب الكسائي فيما تقدم .

وأما وصف العُرُوِّ ، وهو التجرد عن العلامة فلقوله : (عارٍ) أي: متجرد عن علامة التأنيث ، فإنه إن لم يكن عارياً عنها فذلك هوالمقصود، فلا يحتاج إلى علامة أخرى .

والعلامة التي هو عارٍ منها هي كل علامة تأنيثٍ : سواءٌ كانت تاءً أو ألفاً أو همزةً ، فإنه إن كان في الاسم واحدٌ منها استُغنِيَ عن الإتيان بعلامةٍ أخرى نحو : عَمْرَة وحُبْلَى وحمراء .

فإذن إذا عَرِيَ عن كل علامةٍ فهو الذي يفتقر إلى التاء إحرازاً

(١) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري أبي بكر ص٧٠٣ .

(٢) الكتاب ٣/٤٨٤ .

لمعنى التأنيث ودلالة عليه .

وأما وصفه بكونه ثلاثياً فذلك قوله : (ثلاثي) وهو احتراز من الرباعي ، فإن الرباعي لا تلحقه إذا صُغِّر ، إلا ما نبَّه عليه من الشذوذ بعد ، فإذا صُغِّر (زينب) و(سعاد) و(غَلاب) و(رَقاشِ) ونحو ذلك قلتَ : زُيَيْنِبُ وسُعَيِّدُ ورُقَيِّشُ ، ولا تأتي بتاءٍ ؛ لأنه ليس بثلاثي ، ولا فرق في هذا الحكم بين كون الرباعي ذا وجهين[1] كذراع وكُراع، أو ذا وجه واحدٍ ، وهو مقتضى كلامه ، وهو مذهب الجمهور .

وذهب ابن الأنباري إلى أن ما كان ذا وجهين فإنه يُصغَّرُ بالتاء عند قصد التأنيث ، فإذا صغَّرْتَ كُراعاً على مَن أنَّثَ قلتَ : كُرَيِّعَة ، وكذلك في ذراع : ذُرَيِّعَة ، ولا تقول : كُرَيِّعٌ ، ولا ذُرَيِّعٌ وإن كان رباعياً ؛ لئلا يلتبس بتصغيره على من ذَكَّر[2] .

وماقالاه يفتقر إلى سماع مخصص .

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة لزم لحاق التاء في التصغير إلا ما استثنى ، فتقول في : (يَدٍ) : يُدَيَّة ، وفي (رِجلٍ) : رُجَيْلَة ، وفي (أُذُن) : أُذَيْنَة ، وفي (هِنْد) : هُنَيْدَة ، وفي (دَعْدٍ) : دُعَيْدَة .

وكذلك تقول في تصغير الترخيم إذا حذفت الزوائد من الثلاثي ، فتقول في (سعاد) : سُعَيْدَة ، وفي (غَلابِ) : غُلَيْبَة ، وفي (زينب) :

---

(١) أي يذكر ويؤنث .

(٢) وهذا أيضاً مذهب الفراء وثعلب . انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٧٠٦ .

زُنَيْبَة[1] ، وما أشبه ذلك ؛ لأنه ثلاثي بعد دخول التصغير .

وحقيقة الأمر فيه أنهم إذا أرادوا التصغير / عَرَّوْهُ عن الزوائد [٤٠٤] تقديراً، وصَيَّرُوه كأنه ثلاثي في الأصل ، فكأن (سعاد) صار إلى سَعْد، و(غَلابِ) صار إلى غَلَب ، و (زينب) إلى زَنَب ، هكذا القياس فيه ، وإذا كان كذلك فلم يرد التصغير إلا على اسم على ثلاثة أحرف ، وهو مؤنث ، عارٍ ، فتلحقه العلامة .

وكذلك تقول على هذا القياس في (سماء) : سُمَيَّة ، وفي (قضاء) و(عطاء) و (بقاء) . ونحو ذلك ـ اسم مؤنث ـ : قُضَيَّة وعُطَيَّة وبُقَيَّة ، فتأتي بالهاء ، وذلك أن أصله: عُطَيِّيٌ ، وقُضَيِّيٌ ، وسُمَيِّيٌ على بناء فُعَيْعِل ؛ لأنه رباعيّ ، لكن استثقلوا الياء لكثرتها ، فحذفوا الآخر ، فصار في التحصيل ثلاثياً ، فلزم لحاق التاء .

قال سيبويه : « قلتُ : فما بال (سماء) قالوا : سُمَيَّة ؟ يعني : أنهم ألحقوا التاء مع أنه رباعي ، قال : من قِبَلِ أنها تحذف في التحقير ، فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف . قال : فلما خَفَّت[2] صارت بمنزلة دَلْو ، كأنك حقَّرتَ شيئاً على ثلاثة أحرف»[3] .

فإن قيل: هذا الذي تقرَّر صحيحٌ ، فكيف يتنزل عليه كلام

(١) في الأصل وفي (ز) : زييبة .

(٢) في (ز) : خفف .

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٨١ ـ ٤٨٢ .

الناظم؟ فالجواب أن تنزيله على هذا المعنى ظاهر ؛ لأنه قال :

واختم بتا التأنيث ما صَغَّرْتَ مِنْ   مـؤنَّثٍ عـارٍ ثلاثيٍّ (كَسِـنْ)[1]

وما ذكر من سماءٍ وعطاءٍ وزينب يَصدُقُ عليه أنـه ثلاثـيٌّ صُغِّـر ؛ لأنه ما وقعت عليه بِنية التصغير إلا وهو كذلك .

فالثلاثي المراد على قسمين : ثلاثي في التحقيق[2] وهو المستعمل ، وثلاثي في التقدير وهو هذا .

والجميع في القياس ثلاثي ، ويشمل كلام الناظم القسمين .

ومثل ما أراد بقوله : (كَسِنْ) تقول فيه : سُنَيْنَة ، والسِـنُّ واحـدة الأسنان ، وهي معلومة ، والسِنُّ مـن الكِبَر أيضـاً[3] ، يقـال : كَـبِرَتْ سِنِّي.

ووجه لحاق هذه التـاء في التصغير أن الأصـل في كـل مؤنـث أن يكون بعلامة التأنيث ، فكان ما جاء منه دون علامة كأنه محذوف منه العلامة، ولما كان الحرف الثالث إذا حُذف يُرَدُّ في التحقـير ، حَكَمُـوا لهذه العلامة بحكمه ، فردُّوها في تحقـير الثلاثـي كمـا ردُّوا الـلام ، ألا ترى أنهم قد حكموا في بعـض المواضـع للتـاء المحذوفـة بحكـم الـلام ، قالوا : (أَرَضُــون) فجعلـوا هـذا الموضـع الـذي هـو علـى طريـق جمـع

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ومن (ز) .

(٢) في (س) : في التحقير .

(٣) في الأصل وحده : من المكبر .

السَّلامة عوضاً من التـاء المحذوفـة ، كمـا جعلـوه عوضـاً مـن الـلام في (سِنين) و (ثُبين) ونحو ذلك ، هذا مع [أن][1] التصغير عندهـم كأنـه يردُّ الشيء إلى أصله . وأمـا الربـاعي فقـد كـان الأصـل فيـه أيضـاً أن تلحـقه الهاء تنبيهاً على أنه مؤنث ، كما لحقت الثلاثي ، قال الخليل :

لكنهـم لما زاد العدد / استثقلوا الهاء ، فكأنهم صيَّرُوا الحـرف الرابـع [٤٠٥] عوضاً منها[2] .

وقد علَّلَ سيبويه اللَّحاق في الثلاثي بالفرق بين المذكَّر والمؤنث[3] .

ثم استثنى الناظم من هذا الحكم المذكور مـا كـان مـن الثلاثـي مؤديـاً لحاقُ التاء فيه إلى اللبس ، فقال :

مالم يكن بالتا يُرَى ذا لَبْسِ

الضمير في (يكن)[4] عائدٌ على المؤنـث الثلاثـي المتقـدم ، يعـني أن حكم اللحاق إنمـا يكـون إذا لم يـؤدِّ إلى لبـسٍ في الكـلام ، فـإن كـان مؤدياً للَّبْسِ كان اللحاق مجتَنباً ، وصُغِّرَ بغير تاء كمـا يُصَغَّـرُ الربـاعي المؤنث والثلاثي المذكر .

وظاهر هذا الاستثناء أنه قياسٌ لا سماعٌ ؛ إذ لم يقيد ذلك بشـيء، بل عين للسماع شيئاً آخر بقولـه : « وشـذَّ تـركٌ دون لبـسٍ » فـأعطى كلامه أن مثل هذا قياس .

---

(١) هذا الحرف ساقط من الأصل ومن (ز) .
(٢) انظر الكتاب ٤٨١/٣ . والنقل بالمعنى .
(٣) انظر الكتاب ٤٨٣/٣ - ٤٨٤ .
(٤) في الأصل وحده : يكون .

وما قاله ظاهر ، لكنه جعله في التسهيل شاذاً في الجملة حيث قال: (تلحق تاء التأنيث في تصغير ما لم يشذ من مؤنث ، بلا علامة ، ثلاثي)[1] إلى آخره، ولم يُجْرِ للتفرقة ذكراً .

وكذلك عده غيره من الأشياء الخارجة عن مقتضى القياس على ما سيأتي إثر هذا إن شاء الله تعالى .

وأتى بأمثلة ثلاثة مما يقع اللبس فيها إن أتى بالتاء[2] في التصغير ، وذلك قوله : (كشجرٍ وبَقَرٍ وخَمْسٍ) .

أما (شجرٌ وبقرٌ) فلأنك لو قلت في شجر : شُجَيْرَةٌ ، وفي بقر : بُقَيْرَةٌ ، وذلك إنما يكون على لغة مَن أنَّثَ فقال : هي الشجر ، وهي البقر[3] ، لالتبس بتصغير الواحد من الجنس وهو شجرة وبقرة ، فلا يُعلم أهو تصغير شجرة أم شَجَر ؟ فتركوا التاء في الجنس وألحقوه في الواحد ، وكذلك ما أشبهها من أسماء الأجناس .

وأما (خَمس) فلأنك لو قلت : خُمَيْسَة لالتبس بتصغير خَمسة بالتاء ، فتُرِكَت التاء في تصغيره وإن كان مؤنثاً لذلك ، وكذلك سائر أسماء العدد الثلاثية[4] كستٌّ[5] وسبعٍ وتسعٍ وعشرٍ ، تقول : سُدَيْسٌ وسُبَيْعٌ وتُسَيْعٌ وعُشَيْرٌ ، دون تاء كذلك .

---

(١) انظر التسهيل ص٢٨٦ .

(٢) في الأصل : بالياء .

(٣) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٥٤٧ .

(٤) في الأصل وفي (ز) : الثلاثة .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من (س) .

فإن قيل : إنه أتى بثلاثة أمثلة لنوعَين مما يقع فيه اللبس ، فأتى لاسم الجنس مع واحده بمثالين وهما : شَجَرٌ وبَقَرٌ ، وكان الواحد كافياً فيما أراد ، فما فائدة التكرار ؟

فالجواب أن التكرار في مثل هذا قريبٌ ، لكن يمكن أن يقصد بذلك التنبيه على معنًى زائدٍ على ظاهر المفهوم ، وذلك أن اسم الجنس يستعمل على وجهين :

أحدهما : على أصل وضعه من الدلالة على حقيقة ذلك الجنس، يصدق على الواحد منه فأكثر .

والثاني : أن يستعمل نائباً عن جمع الكثرة ، كأنك أردتَ / أن [٤٠٦] تجمع الواحد من الجنس فاستغنيت عن جمع الكثرة باسم الجنس باعتبار إطلاقه مراداً به كثرة آحاده، وفي القلة تستغني بجمع التصحيح، وهو في كلا الاستعمالين اسمٌ مفرد يذكَّرُ ويؤنث ، والتأنيث للحجازيين ، والتذكير للتميميين والنجديين ، والتفرقة فيهما بين ذي التاء وغيره محتاج[1] إليها ، فلعله أراد التنبيه على كلا القِسْمَين ، وأن كل واحد منهما يجري فيه ذلك الحكم المذكور ، وا لله أعلم .

ثم إنه نبَّه على ما شذَّ عن القاعدة دون ما ذكر من خوف اللبس بقوله : (وشذ تركٌ دون لبسٍ) يعني: أنه جاء من كلام العرب تركُ التاء في تصغير المؤنث الثلاثي العاري مع عدم اللبس ، لكنه شاذٌّ

---

(١) في (س) : يُحتاج .

يُحفَظُ ولا يقاس عليه ، ولا يُخلُّ بما تقدم من القاعدة .

والذي خرج عن القاعدة على الجملة على ما جمعه المتأخرون عشرون لفظاً ، منها ما تقدم من اسم الجنس كشَجَرٍ ونَخْلٍ وعِنَبٍ وبُرٌّ وتَمْرٍ وبَقَرٍ ونحو ذلك ، وأسماء العدد الثلاثية بلا تاء وهي : خَمْسٌ وسِتٌّ وسَبْعٌ وتِسْعٌ وعَشْرٌ ، **فهذه ستة ألفاظ** .

والسابع : (النَّابُ) للناقة المسنَّة ، قالوا في تصغيره : نُيَيْبٌ ، لما سموها بنابها الذي بَزَلَ ، وهو مذكَّر راعوه في التصغير[1] .

والثامن : (الحرب) قالوا في تصغيره : حُرَيْبٌ ، وهي مؤنثة ، لما كان مصدراً وهو السَّلْبُ سُمِّيت به لكثرة السَّلب فيها ، فراعَوا أصلها ، فلم يأتوا بالتاء ، كما فعلوا في (الناب)[2] .

والتاسع : (الفرس) قالوا : فُرَيْسٌ ، وذكر سيبويه في وجه ذلك شيءٌ مذكَّرٌ في الأصل أوقعوه على المؤنث ، وشبهه بقولك للمرأة : ما أنتِ إلا رُجَيلٌ ، وللرجل : ما أنتَ إلاَّ مُرَيَّةٌ ، قال : وإنما حقَّرْتَ الرجل والمرأة ، فكذلك عنده الفرس[3] .

وقال ابن أبي الربيع : يمكن أن يراعَى فيها الصفة ، كأنها من الفَرْسِ وهو الدَّقُّ ، ثم ذكر معنى كلام سيبويه ، وهذا هو المشهور المعروف .

---

(١) انظر الكتاب : ٤٨٣/٣ .

(٢) انظر اللسان (حرب) .

(٣) انظرالكتاب ٤٨٣/٣ .

ونقل ابن هانئ في شرح التسهيل عن بعض من قيَّدَ على المفصل للزمخشري قال : إن أردتَ بالفرس المذكّر قلتَ : فُرَيْسٌ ، وإن أردتَ المؤنث قلتَ : فُرَيْسَةٌ ، قاله الشيخ يعيش والتبريزي[1] ، قال ابن هانئ: ولم أرَ هذه التفرقة لغيره . هذا ما قاله .

والجوهري يحكي عن ابن السَّرَّاج أن تصغير الفرس فُرَيْسٌ ، فإذا أردتَ المؤنث على الخصوص قلتَ : فُرَيْسَةٌ[2] ، وهونقلٌ أثبتُ ممَّا ذَكَرَه ابن هانئ عن أولئك / . [٤٠٧]

والعاشر : (الدِّرع) ذكَرَ الجرمي أنهم صغَّرُوهُ بغير هاءٍ مع أنه مؤنث ، وهي دِرعُ الحديد فقالوا : دُرَيْعٌ . قال الأستاذ (رحمة الله (تعالى)[3] عليه) : راعُوا فيها معنى الملبوس أو الثوب .

والحادي عشر : (العرب) قالوا في تصغيرها : عُرَيْبٌ ، وهي مؤنثة، قال [أبو الهندي][4] عبد المؤمن بن عبد القدوس :

ومَكْنُ الضِّبابِ طعامُ العُرَيْبِ ... ولا تشتهيهِ نُفُوسُ العَجَمْ[5]

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٥ .

(٢) نقله عنه ابن منظور في اللسان (فرس) .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ومن (ز) .

(٥) هذا بيت من المتقارب .

اللغة : مكن الضباب : بيضها . والشاهد فيه قوله : (العُرَيب) حيث صغر (العرب) بدون تاء، وهي مؤنثة ، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه . والبيت في المخصص ٨٣/١٦ ، ١٠/١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٥ ، ومعجم الشواهد العربية ٣٢٧/١

وكأنهم لحظوا فيه معنى (قـوم ورَهْـط) ؛ إذ[1] كـانت مـن أسمـاء الجموع .

والثاني عشر : (القوس) قالوا في تصغيره : قُوَيْسٌ ، قال الشاعرُ:

تَرَكْتُهُمْ خَيْرَ قُوَيْسٍ سَهْما[2]

وكـأنهم لحظـوا أنهـا في الأصـل مصـدرُ: قـاسَ يَقُـوسُ قَوسـاً[3] ، وانظر في الصحاح فإن الجوهري زعـم أن (القـوس) يذكَّـرُ ويؤنـث ، فمن أنث قال : قُوَيْسَـة ، ومَـن ذكَّـر قـال : قُوَيْـسٌ على القيـاس[4] ، والذي ينقله النحويون ما تقدم .

والثالث عشر : (العُرْس) قالوا : عُرَيْسٌ وعُرَيْسَـةٌ بـالوجهين مـع التأنيث . ذكر ذلك الفرَّاءُ ويعقوب[5] وقد حُكي أنها تذكَّر وتؤنـث ، وإنما صغروها بغير هاء ؛ لأنهم لحظوا فيها معنى الغِنَاء واللهو ، وعلـى القول بأن (العُرْس) يراد بها الطعام رُوعِيَ مدلولها وهو مذكَّر .

والرابع عشر : (العُرْس) وهي الزوجة ، قالوا : عُرَيْسٌ ، كـأنهم لحظوا فيها معنى العَشِير والصاحب ، أو الطعام .

---

(١) في الأصل وفي (ز) : (إذا) ، والتصحيح من (س) .

(٢) لم أجد من نسب هذا الرجز لقائل معين .

(٣) انظر اللسـان (قوس) . حيث لم يصغره بالتاء مع أنه مؤنث ، وهذا يحفظ ولا يقـاس عليه.

(٤) الصحاح ولسان العرب (قوس) .

(٥) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنبـاري ص٣٤٤ ، وإصـلاح المنطـق ليعقـوب : ٣٥٨ ، والمخصص ١٩/١٧ .

والخامس عشر : (الذَّوْدُ) قالوا : ذُوَيْدٌ ، وهي مؤنثة ، قال[1] :

ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ

كأنهم (رأوا)[2] أن أصلها المصدر من ذَادَ يَذُودُ ذَوداً .

والسادس عشر : (الضُّحَى) قالوا : ضُحَيّ ، مع أنها مؤنثة . قال الفراء : كرهوا أن يصغِّروها بالهاء ؛ لئلا يشبه تصغيرها تصغير ضَحْوَة[3] ، وعلى هذا التأويل تدخل في القسم المطرد إن كان الناظم راعى ذلك هنا.

والسابع عشر : (الطَّسْتُ) زاده بعضهم، وحكى أنهم (قالوا)[4] : طُسَيْتٌ، وكذلك (الطَسُّ) قالوا: طُسَيْسٌ فرقاً بينه وبين تصغير (طَسَّة)؛ لأن فيها لغتين[5] ؛ إذ يقال : طَسَّة، وتصغير هذه طُسَيْسَة

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر للحطيئة . عجزه :
لقد جار الزمان على عيالي .
والشاهد قوله (وثلاث ذود) حيث ذكّر العدد، فدل ذلك على أن (الذود) مؤنث، والبيت في الكتاب ٥٦٥/٣ ، ومجالس ثعلب ص٣٠٤ ، والخصائص ٢١٤/٢، والإنصاف ص٧٧١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٠٦ ، والخزانة ٣٠١/٣ ، والعيني ٤٨٥/٤ ، والتصريح ٢٧٠/٢ ، والهمع ٢٥٣/١ ، ١٤٩/٢ ، ١٧٠ ، والدرر ٢٠٩/١ و ٢٠٤/٢ ، ٢٢٤ ، والأشموني ٦٣/٤ وديوانه ص١٢٠ ومعجم الشواهد ٣١٥/١ .

(٢) في (ز) : أرادوا .

(٣) انظر المذكر والمؤنث للفراء ص : ٨٤ . تحقيق رمضان عبد التواب ، و المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٤٢٣ .

(٤) ساقطة من (س) .

(٥) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص : ٣١٦ ، واللسان (طسس) .

على الأصل ، فعلى هذا تنضم إلى الضابط الأول .

والثامن عشر : (الشَّوْلُ) يقال فيه : شُوَيْلٌ . كذا ذكر ابن الأنباري عن الكسائي[1] .

والتاسع عشر : (الغنم) نقل ابن الأنباري أنها تصغَّرُ بالهاء وبغير هاء ، فتقول : غُنَيْمٌ وغُنَيْمَةٌ[2] ، مع أن الغنم مؤنثة لا غير ، كأنهم لحظوا فيها وفيما قبلها معنى الجمع .

والعشرون : (القِدْرُ) ، قالوا في تصغيرها : قُدَيْرٌ .

حدثنا شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبدالله بن / الفخار (رحمة الله [٤٠٨]
(تعالى)[3] عليه) قال : لقيتُ بعض أصحابنا في سوقٍ من أسواق سبتَةَ زمان قراءتي بها ، فسألني : كيف تصغِّرُ (قِدْراً) ؟ فقلتُ : قُدَيْرَة ، فقال: كذا كنتُ أقول ، ولكن هَلُمَّ معي ، فمضيتُ معه ، فإذا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم (رحمة الله تعالى[4] عليه) يقول لفخَّارٍ كان يساومه : بكم هذه القُدَيْرُ ؟ فقلتُ له في ذلك ، فقال : كذا هو النصُّ عن الخليل في العين . قال الأستاذ : ثم رأيت ذلك في الصحاح للجوهريِّ . انتهت الحكاية .

وعلى أن الزمخشريَّ قال : تقول في (قِدْرٍ) : قُدَيْرَة ، وهو الذي

(١) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٧٠٥ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) الكلمة ساقطة من (س) .
(٤) الكلمة ساقطة من (س) .

ذكر ابن الأنباري في كتاب المذكر والمؤنث ، فجاء بها على القياس[1] ، ووجه إسقاطها أنهم لحظوا فيها معنى الإناء ، قاله الأستاذ (رحمه الله تعالى)[2] .

هذا أقصى ما رأيته في جمع هذه الألفاظ الشاذة عن القياس ، وقد عد منها الأُبَّذِيُّ (النَّعْلَ) وأنه يقال فيها : نُعَيْلٌ ، ورأيت ذلك بخطه ، والذي ذكر الجوهري وغيره في (النعل) : نُعَيْلَةٌ بالتاء على القياس والأصل[3] ، فانظر من أين نقل الأُبَّذِيُّ ما نقل .

وعدَّ أيضاً من هذه الألفاظ (النادرة)[4] بعض ما تقدم التنبيه عليه من نحو : امرأةٌ عَدْلٌ وحائضٌ ، وهذا ليس منها على ما تقدم للناظم .

وكذا ينبغي أن يكون الأمر في اسم الجنس ، (وألاَّ)[5] يعد منها ، لكونه قياساً على ما ظهر من كلام الناظم .

وأما أسماء العدد المذكورة فسائغٌ أن تُعَدَّ في الألفاظ الشاذة ؛ لانحصارها بالعدد . والله أعلم .

ثم قال :

... ... ونَدَرْ   لحاقُ تا فيما ثلاثياً كَثَرْ

---

(١) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣١٨ .

(٢) الكلمة ساقطة من (س) .

(٣) انظر الصحاح : (نعل) والمذكر والمؤنث .

(٤) ليست في (س) .

(٥) في الأصل : (ولايعد) .

(تا) ههنا قد قصر حتى صار مثل قولهم : (شربتُ ماً يا هذا) ، و(كثَر) فعلٌ مفتوح العين ، لا مضمومها ؛ لأنه من أفعال المغالبة ، كقولك : ضاربتُهُ فضربتُهُ أضرِبُهُ ، أي فغلبتُهُ في الضرب ، وشاتمته فشتمته ، أي غلبتُه في الشتم ، فكذلك تقول : كاثرتُهُ فكَثَرْتُهُ أكثُرُهُ ، أي غلبته في الكثرة .

و(ثلاثياً) مفعولُه ، كأنه قال : وندر لحاقها فيما كَثَرَ الثلاثيَّ ، يعني أن ما زاد على الثلاثي قد جاء فيه لحاق التاء في التصغير نادراً ، وأشار بذلك إلى ما جاء من قولهم : (قُدَيْدِيْمَة) في قُدَّام[1] ، و(وُرَيِّئَة) في وراء . قال الشاعرُ وهو علقمة :

وقد عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسفَعُني يومٌ قُدَيْدِيْمَةَ / الجوزاءِ مسمومُ[2] [٤٠٩]

وقال القُطامي[3] :

قُدَيْدِيْمَةُ التجريبِ والحِلم إنني أرى غَفَلات العَيش قبل التجاربِ[4]

---

(١) في الأصل وفي (ز) : وقدام .

(٢) هذا البيت من البسيط لعلقمة بن عبدة .

اللغة : قتود : جمع قتد ، وهو خشب الرحل ، يسفعني : يلفحني ، الجوزاء : برج من أبراج السماء ، مسموم : ذو السموم . والشاهد قوله : (قديديمة) حيث ألحق به تاء التأنيث في التصغير مع أنه زائد على الثلاثة ، وهذا نادر . والبيت في المقتضب ٢٧٢/٢ ، و٤١/٤ ، والمخصص ٩٠/٩ و ٨٣/١٦ ، والمفضليات ص٤٠٣ ، واللسان (سمم) وديوانه ص١٣١ .

(٣) في الأصل : القلطيامي . وهو تحريف .

(٤) البيت من الطويل ، والشاهد فيه إلحاق تاء التأنيث بتصغير (قدام) مع أنه زائد على

وقالوا : (وُرَيِّئَة) أيضـاً في لغة مَن جعل همزة (وراء) أصلية ، فقال : وَرَأْتُ بكذا . وعلى ظني أو البتَّةَ : أنَّ ابن جني حكى في (أمام) أُمَيْمَة ، وقد حكى ذلك ابن الأنباري عن الفراء قال : يقولون في تحقير (أمام) : أُمَيِّمَة ، وكذلك حكى الوجهين أيضاً في (قدام)"[1] .

ووجه هذا الإلحاق في الرباعي أن هذه الظروف المصغرة التي يراد بها التقريب قليلةُ الاستعمال استعمال الأسماء في أن يكون مخبراً عنها ، أو تقع فاعلة أو مبتدأة ، فلما لم تتصرَّف تصرف الأسماء وصغروها قوَّوا فيها التذكير ، فلم يدخلوا في تصغيرها التاء حملاً على تغليب التذكير وهو الأكثر ، ونوَوا في (قدَّام) و(وراء) التأنيث ، لكن لما لم يخبر عنهما ، ولم يتصرفا تصرف الأسماء التي يتبين فيها الفرق بين المذكر والمؤنث كالوصف والإشارة وغيرهما ، أدخلوا التاء في تصغيرهما وإن كانا على أكثر من ثلاثة أحرف حرصاً على التنبيه على التأنيث ؛ إذ لو لم يفعلوا ذلك لم يتبين قصدهم لتأنيثهما . وهذا توجيه ظاهرٌ .

فإن قيل : إن الناظم قال هنا: (ندر) فأتى بلفظ يُشعر بسهولةٍ مَّا،

أربعة ، وهذا نادر . وهو في المقتضب ٢٧٢/٢ و٤١/٤ ، و المذكر والمؤنث للمبرد ص١٥ ، و المذكر والمؤنث للفراء ص١٠٩ ، و المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٧٧ ، وجمل الزجاجي ص٢٥١ ، والأمالي الشجرية ١٥٥/٢ ، والصحاح (قدم) واللسان (قدم) وديوانه ص٥٠ ، ومعجم الشواهد ٥٧/١ .

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٧٧ .

وعدم الشذوذ لا يشعر بها أن لو قال: (وشذ) ، وقال فيما قبل هذا : (وشذ) فأتى بلفظٍ يُشعر بضيقٍ في الباب لا يُشعر بـه (نـدر) ، مـع أن الاستقراء قد ظهر منه أن ما تُركت فيه الهاء من الثلاثي أكـثرُ وأوسـع في السماع مما لحقته من الرباعي ، وأن ما لحقته من الرباعي أقلُّ وأندرُ مما تُركـت فيـه مـن الثلاثـي ، ألا تـرى أن النحويـين حكـوا في الأول ألفاظاً صالحة ، ومنها ألفاظ لها وجهٌ من القياس ، ولم يحكوا في الثـاني إلا لفظتين أو ثلاثة ، ولم يذكُروا غير ذلـك ، ولـو وجـدوا لذَكَـروا ، فكان الأحـق أن لـو عكـس العبـارة ، فـأتى بلفـظ النـدور في الأول ، فكان يقول فيه : (ونــدر تَـرْكٌ دون لبـس) ؛ وأتـى بلفـظ الشـذوذ في الثاني ، فكان يقول فيه : (وشذ لحاق التاء فيما زاد على الثلاثيّ) فمـا وجه ما قال ؟

فالجواب أن لفظ الندور لا يقتضي سهولةً ، وإنما يقتضـي غايـة القـلـة على الجملة، وأما (شذّ) فهو مقتضٍ للانفراد[1] عن الجمهـور ؛ لقولهم : شذت الشـاة / عـن الغنـم إذا خرجـت عـن جملتهـم ، وإذا [٤١٠] كان كذلك فمحصول الحال توافقهما في المعنى ، إلا أن لفظ الشذوذ مُشعر بخروجٍ عـن جنسـه مخصـوصٍ ، وذلـك موجـود فيمـا قـال فيـه شذوذ، وذلك أن الأصل القياسـيّ أن تلحـق التـاء في المصغـر مطلقـاً، كما مرَّ بيانه أول الفصل ، فكل ما لحقته من المصغر فهو على القياس،

---

(١) في (ز) : مقتضى الانفراد .

وما لم تلحقه خارج عن مقتضى ذلك القياس .

والشذوذ هو الخروج والانفراد عن الجملة ، فكأنه أشعر بأن ما لم تلحقه التاء شاذ عن القياس خارج عنه .

وأما الندور فراجع إلى معنى القلة من غير إشعار بخروجٍ عن القياس، وكذلك (قُدَيْدِيْمَة) وأخواته غيرُ خارجة عن مقتضى القياس من لحاق التاء ، فكان لفظ الندور الذي لا يُشعر بخروج عن القياس أنسبَ فيه ، ولفظ الشذوذ المشْعِر بذلك أنسب في (نابٍ) وبابه[1] . والله أعلم .

* * *

وصغّروا شُذُوذاً الذي التي وذا مع الفُرُوعِ مِنْهَا تَا وتِي

نبّه في هذين المزدَوَجَين على ما جاء في كلام العرب من التصغير في غير المتمكن ، وذلك أنه قدم الإشارة إلى أن المبني بحق الأصل لا يُصَغَّرُ ، ومر التنبيه عليه أول الباب ، فألحق هنا ما خرج عن ذلك الحكم ، ونسب ذلك إلى العرب فقال : (وصغّروا) فالضمير للعرب ، ثم نبَّهَ على أن ذلك شاذٌّ خارج عن القياس .

ولما قال : (وصغّروا شذوذاً) دلَّ ذلك من كلامه على أنه لا يقال منه إلا ما سمع ؛ إذ ليس على أصل القياس ، ولا واقعاً في متمكن ،

---

(١) في الأصل وفي (ز) : (في ناب وباب) . والتصحيح من (س) .

لكن عَيَّنَ للتصغير[1] من غير المتمكن بابين : أحدهما: باب الموصول، والآخَرُ : باب اسم الإشارة ، وعيَّنَ من باب الموصول لفظين وهما : الذي والتي ، وعيَّنَ من باب الإشارة ثلاثة ألفاظ وهي : ذا وتا وتي ، ثم بين أن فروع هذه الألفاظ لاحقة بها .

فقوله : (وصغَّرُوا شذوذاً الذي التي) أي الذي والتي ، فحذف العاطف ، فهذا من باب الموصول ، فخرج عنها (ما) و(من) و(أي) و(ذا) مع ما أو مَن الاستفهامية ، ونحو ذلك من الموصولات .

وقوله : (وذا) هذه من باب الإشارة .

وقوله : (مع الفروع منها) يعني الفروع من (الذي والتي وذا) كالتثنية والجمع على ما سيذكر بحول الله .

ثم قال : (تا وتي) وهو[2] على حذف / العاطف ، أي (وتا وتي) [٤١١] كأنه قال : (وذا وتا وتي مع الفروع منها) لكن لما تأخرت (تا وتي) وجب أن يقدر لهما مثل ما تقدم لـ(ذا) ، والتقدير: وذا مع الفروع منها، وتاو تي مع الفروع منها أيضاً .

هذا وجه الكلام في هذا النظم .

ولا يقال : إن قوله : (منها) راجعٌ إلى الفروع، كأنه قال : والفروع المذكورة (تا وتي) ، لأن (تا وتي) ليست من فروع (ذا) ،

---

(١) في الأصل وفي (ز) : عين التصغير . وما أثبته من (س) .

(٢) في (ز) : هو على حذف .

بل كل لفظ مستقل بنفسه ، وإنما الفروع التثنية والجمع فـ (تا) مع (ذا) كالتي مع الذي ، ليس أحدُهما فرعاً عن صاحبه ، وأيضاً فإنه كان يوهم أن غير ذلك أيضاً من الفروع الداخلة في الحكم كذي وذه ونحو ذلك ، وهو فاسدٌ ؛ إذ لا يصغَّرُ منها إلاَّ ما ذَكَره ، كما ستراه إن شاء الله (تعالى)[1] ، فإنما يستقيم المعنى المقصود على ما ذكَرْتُهُ من التنزيل ، والذي ذَكَر في التسهيل من التصغير في هذه الأشياء وما لحق فيها من فروعها هو ما أذكره[2] .

أما الذي فقالوا فيه : اللّذيا ، وفي تثنيته : اللّذيَّان ، وفي الذين : اللّذيُّون ــ على رأي سيبويه[3] ــ واللّذَيُّوْن ــ على رأي الأخفش . والمبرد: اللّذيُّون في الأكثر[4] .

وأما (التي) فقالوا : اللّتيّا . أنشد سيبويه للعجاج :

بَعْدَ اللّتيّا واللّتيّا والّتي[5]

وفي اللتان : اللّتيّان ، واللّوَيْتَا في اللاتي ، واللّوَيَّا في اللائي ، هذا

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س) .

(٢) انظر التسهيل ص٢٨٨ .

(٣) انظر الكتاب ٤٨٨/٣ ، وشرح الرضى على الشافية ٢٨٨/١ .

(٤) انظر المقتضب ٢٨٩/٢ .

(٥) الشاهد في هذا الرجز تصغير (التي) على (اللتيا) . وهو في كتاب سيبويه ٢٤٧/٢ و٤٨٨/٣ ونوادر أبي زيد ص١٢٢ والمقتضب ٢٨٩/٢ و المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٧٣٥ والأمالي الشجرية ٢٤/١ ، ٢٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٥ ، والمغني ص٦٩٢ تحقيق د/ مازن المبارك وآخرين ، واللسان (لتا) .

على مذهب الأخفش ، فيحذف الآخِرَ خوفاً من بقاء الكلمة بعد التصغير على خمسة أحرفٍ لو قال : اللُّوَيْتِيَا واللُّوَيْئِيَا ، وذلك غير موجودٍ .

ومذهب المازني أن تحذف الألف الثانية ؛ لأنها زائدةٌ ، وحذف الزائد أولى ، فيقول في (اللاتي) : اللَّتَيَّا[1] .

وأما سيبويه فعنده أنَّ هذا لا يقال ، وإنما اقتصروا على اللَّتَيَّات جمع التي ، ولم يصغِّروا غير ذلك[2] . وأما (ذا) فقالوا فيه : ذَيَّا وفي تثنيته : ذَيَّان ، وفي (أُولَى) : أُلَيَّا ، وفي (أولاء) : أُلَيَّاء . قال :

يا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا مِن هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسُّمُرِ[3]

وأما (تا) و (تي) فقالوا : (تَيَّا) فيهما . قال الأعشى :

---

(1) انظر شرح الرضى على الشافية ٢٨٨/١ .

(2) انظر الكتاب ٤٨٩/٣ .

(3) هذا بيت من البسيط ينسب للعرجي ، وينسب أيضاً للمجنون .

اللغة : شدن : شدن الظبي : إذا قوي وطلع قرناه . الضال : السدر البري . السمر: جمع سَمُرة ، وهي شجرة الطلح .

والشاهد فيه (هو ليائكن) حيث صغر اسم الإشارة (هؤلاء) . والبيت في الأمالي الشجرية ١٣٠/٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ؛ والإنصاف ص١٢٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/١، ١٣٤/٣ و ١٣٥/٥ ، ١٤٣/٧ ؛ والخزانة ٤٥/١ ، ٩٥/٤ ؛ والعيني ٤١٦/١ ، ٤٦٣/٣ ؛ والهمع ٧٦/١ ، ١٩٠/٢ ، ١٩١ ؛ والدرر ٤٩/١، ٥٠ ، ١١٩/٢ ، ٢٢٩ ؛ والأشموني ١٨/٣ ، ٢٦ ؛ واللسان (شدن) وديوانه ص١٨٢ وديوان المجنون ص١٦٨ ؛ ومعجم الشواهد ١٧٩/١ .

الاَ قُلْ لِتَيَّا قَبْلَ مِرَّتِهَا[(١)] اسْلَمِي تَحِيَّةَ مُشْـتَاقٍ[(٢)] إلَيْهَا مُتَيَّـمِ[(٣)]

وقال الأعشى أيضاً :

الاَ قُـلْ لِتَيَّـاكَ مَـا بَالُهَا أَلِلْبَيْنِ[(٤)] تُحْدَجُ أَجْـمَـالُهَا[(٥)] ؟

وقال أيضاً :

تَـذَكَّرُ[(٦)] تَيَّـا وَأَنَّى[(٧)] بِهَا وقَـدْ أَخْلَفَتْ بعضَ[(٨)] مِيْعَادِهَا[(٩)]

وفي (تان) : تَيَّان . هذا ما نُقل في التسهيل من ذلك ، إلا أنه معترض عليه هنا من أوجه :

---

(١) في الأصل (مدتها) بالدال وهو تحريف .

(٢) في الأصل (مشتقاق) وهو تحريف .

(٣) هذا بيت من الطويل ، والشاهد فيه تصغير (تا) على (تيا) ويجوز أن يكون تصغير (تي)، وهو في جمل الزجاجي ص٢٥١ تحقيق د. علي توفيق الحمد ؛ ورصف المباني ص١٢٢ تحقيق د.محمد أحمد الخراط ؛ واللسان (مرر) وديوانه ص١٨٠ دار صادر بيروت .

(٤) في الأصل : اللتيين . وهو تحريف .

(٥) هذا البيت مطلع قصيدة من المتقارب ، قالها الأعشى في مدح إياس بن قبيصة الطائي.
اللغة : البين : الفراق ، تحدج : تشد عليها الحدوج وهي مراكب النساء .
والشاهد قوله : (لتياك) حيث صغر (تا) أو (تي) على (تيا) . والبيت في ديوانه ص: ١٥٩ . دار صادر بيروت .

(٦) في الأصل : (وتذكر) .

(٧) في الأصل : (وأنا) .

(٨) في الأصل : (ميعادها) . وهو تحريف .

(٩) هذا بيت من المتقارب من قصيدة في مدح سلامة ذي فائش الحميري .
والشاهد فيه كالذي قبله . والبيت في ديوانه ص٥٧ . دار صادر بيروت .

أحدها : أنه لم يبين كيفية التصغير / مع أنه مخالف لما تقدم له [٤١٢] من التصغير في المعربات ؛ فإن تصغير هذه الأسماء المبهمة حكمه ألا يضم أوائلها ، بل تترك على حالها من الفتح فرقاً بينها وبين المتمكن ، غير أنهم خصُّوها بزيادة ألف في أواخرها فقالوا في (الذي) : اللَّذَيَّا ، وفتحوا ثانيه ؛ لأنَّ ياء التصغير لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وزادوا ياء التصغير ثالثة على ما ينبغي ، وأدغموها في الياء ، وزادوا ألفاً لتدل على التحقير، وكأنها عوضٌ من الضمة في أول الكلمة ، وفتحوا ما قبل الألف كما يجب، فقالوا : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا .

وأما (أولاء) فتركوا الهمزة على ضمها ، وألحقوا الألف لما ذَكَر ، وقلبوا الألف ياء ،وأدغموها في ياء التصغير فقالوا : أُولَيَّاء على القياس المذكور .

وأما (ذا) فكان الأصل[١] فيه: ذَيَيا عند التصغير ؛ لأن الاسم الثنائي[٢] إذا صُغِّرَ رُدَّ له ثالث[٣] لإقامة بناء التصغير على الجملة ، فكان ينبغي أن تقلب ألفُهُ ياءً وتفتح ، وتزادُ ياء التصغير بعدها ، وترد إليه ياء أخرى لتمام حروف المصغَّر ، تدغم فيها [ياء][٤] التصغير ، ثم

---

(١) في (س) : (القياس فيه) .

(٢) في الأصل : (الثاني) . وهو تحريف .

(٣) في (س) : ثلاث ، وهو تحريف .

(٤) ساقطة من الأصل .

تلحق الألف التي تزاد في آخر المبهم[1] المصغر، ويفتح ما قبلها فكان يقال: ذَيَّا، لكنهم حذفوا الياء المنقلبة عن الألف كراهية لاجتماع ثلاث ياءات، مع قلَّةِ تمكُّنِ هذه الأسماء، ولأنهم قد يفعلون ذلك في المتمكن كراهية الاجتماع، فهذا أولى.

وأما (تيَّا) فحكمها حكم (ذا) فيما تقدم.

وأما (ذيَّان) و(تيَّان) فكالمفرد منهما، وكذلك (اللَّذيَّان) و (اللَّتيَّان) حذفوا الألف منهما، ثم ألحقوا العلامتين، وهذا الحذف عند سيبويه كالحذف في المفرد حين حذفت الياء من (الذي) و(التي) والألف من (ذا) و(تا). وعند الأخفش إنما حُذفت الألف لالتقائها ساكنة مع علامة التثنية، لا أنها حذفت قبل لحاقها.

ولا يظهر لاختلافهما[2] في التثنية ثمرة، وإنما تظهر في الجمع: فسيبويه يقول: اللَّذيُّون، واللَّذيِّين بضم ما قبل الواو، وكسرِ ما قبل الياء. والأخفش يقول: اللَّذيَّون واللَّذيَّين بفتح ما قبلهما كالمقصور في المعربات. هذا كله مما ذكره أهل النحو في كيفية التثنية وما يتعلق بها، ولم يشر الناظم إلى شيءٍ من ذلك، ولا عرَّجَ عليه، ولو بالمثال، فكان ذلك موهماً لتصغيرها على تصغير المعربات، أو مبهماً[3]

---

(١) في الأصل: الميم. وهو تحريف.

(٢) في الأصل: (لاختلافها).

(٣) كذا في الأصل وفي (ز)، ولكن في (س) كلمة غير واضحة بعد كلمة (مبهماً).

لحكم محتاج إلى ذكره حين / ذكر أن المبهمات تصغَّر . [٤١٣]

والثاني : أنه خصَّ ذلك بالنقل ، وردَّه إلى السماع ، ونفى عنه القياس ، وظاهرُ كلامهم أنه قياسٌ فيما ذُكِّر هو وفروعه على حسب ما نصوا عليه ؛ إذ لم يقفوا ذلك على ما سُمع ، وقد رأيت خلاف الناس في تثنية اللاتي واللائي وغيرهما ، فأين وقوفهم على السماع ؟

والثالث : على تسليم أنه سماعٌ ، لم يعين مواضعه ، بل ظاهره أن هذه الأشياء التي ذكر وجميع فروعها يدخلها التصغير سماعاً ، وليس كذلك ؛ إذ من الفروع التي لم تصغَّر (اللاَّتي) و(اللاَّئي) عند سيبويه ، واستغنوا عن تحقيرهما بقولهم اللّتيَّات ، وما ذكر من قولهم : (اللّوَيَّا) و(اللّوَيْتَا) فالظاهر أنه قياسٌ ، ولا شك أن القياس في مثل هذا الباب ممنوع ، لأنه خارج عن أقيسة كلام العرب ؛ إذ المبني بحق الأصل لا يصغَّر ، فما خرج عن هذا فموقوفٌ على محله ، وكذلك (اللّوَيُّون) في (اللائِي) لم يذكرْهُ سيبويه ، وإنما يظهر من غيره القياس كما ذكر .

وأيضاً أسماء الإشارة لم يصغَّر منها إلا (ذا) و (تا) ــ وأعني من المفرد ــ استغنوا بذلك عن تصغير[1] (ذي) و(تي) ،كما استغنوا في التثنية بتثنيتهما عن تثنية ما سواهما ، والناظم قد أدخل (تي) فيما

(١) في الأصل : (تثنية ذي وتي) وهو سهو .

صغّرَ سماعاً، وذلك لا يتعيَّن فيه سماعٌ أصلاً ؛ لأنهم قالوا : تَيَّان ، وهذا أَولى أن يُدَّعى فيه أنه تثنية (تا) ، لا تثنية (تي) ، بل قد يقال : لو كانوا ثَنَّوا (تي) لقالوا : (تِيَان) بكسر أوله ، لكن يجاب عن هذا بأنهم لما حذفوا الحرف الثاني الذي قبل ياء التصغير، وجب فتح التاء؛ لأن ياء التصغير لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، فهذا كله فيه من النظر ما ترى .

والرابع : أنه قال : (وصغَّرُوا شذوذاً كذا ..) وظاهر هذا أنه لا يقال به إلا في محله الذي سُمِعَ فيه ، فكنت مثلاً تقتصرُ في (اللَّتَيَّا) على موضعه المنقول وهو قوله :

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والتي[1]

ولا تقول أنت : (رأيتُ فلانةَ اللَّتَيَّا فَعَلَتْ) ، وكذلك تقتصر في[2] (أُولَيَّاء) على قوله :

مِن هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسُّمُرِ[3]

ولا تقول : (رأيتُ أُولَيَّائِكَ النساء) أو (السُّمُر) أو نحو ذلك ؛ لأنَّ هذا مقتضى الشذوذ أنه يوقَفُ فيه على موضع السماع ، كما أنك لا تقول : (أطْوَلَ زَيدٌ المدَّةَ) من حيث قالوا :

---

(١) سبق تخريجه ص : ٤١٧ . والشاهد هنا أن تصغير (التي) شذوذ لا ينبغي أن يتجاوز به موطن السماع .

(٢) في (س) : (على) بدل (في) .

(٣) سبق تخريجه ص : ٤١٨ . والشاهد فيه كالذي قبله .

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ .... [1]

ولا تقول : (مررتُ بعُنَيزَةٍ) مثلاً قياساً على قوله :

وَيَومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزَةٍ [2]

ومن ذلك ما لا يحصى ، بل تقتصر / في ذلك على نفس المنقول، فإذا أتيتَ باللفظة الشَّاذة في غير ذلك الموضع المسموع أتيت بها على القياس، فتقول : (أطالَ زَيدٌ المدَّةَ) ، و(مررتُ بعُنَيزَةَ) وما أشبه ذلك، فكلام الناظم يشعر بالاقتصار في هذا على موضع السماع ، وليس كذلك ، بل هو في نفسه قياسٌ تقوله أنت في كل موضع تحتاج إليه فيه ، وعلى ذلك أتى به سيبويه والنحويون [3] .

---

(١) هذا جزء بيت من الطويل ينسب للمرار الفقعسي . والبيت بتمامه :

صددتِ فأطولتِ الصدود وقلَّما ... وِصالٌ على طول الصُّدود يَدُومُ

والشاهد فيه أن تصحيح (أطولت) شذوذ ينبغي أن يقتصر به على موطن السماع.
والبيت في الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ والمقتضب ٤٨/١ والمنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ،والمحتسب ٩٦/١ ، والأمالي الشجرية ١٣٩/٢، ١٤٤ ؛ والإنصاف ص١٤٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٤، ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨، ٧٦/١٠ ؛ ومغني اللبيب ص٣٣٩ ، ص٦٤٤ ، ص٦٥٢ ؛ والتصريح ٢٦٩/١؛ والهمع ٨٣/٢، ٢٢٤ ؛ والدرر ١٠٧/٢، ٢٤٠ ؛ وملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة ص٤٩٤ ؛ ومعجم الشواهد ٣٤٣/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس وعجزه :

فقالت : لك الويلات إنك مُرْجِلي

والشاهد فيه أن صرف (عنيزة شاذ لا ينبغي أن يتجاوز به موطن السماع .
فالبيت في المغني ص٣٧٩ ؛ والعيني ٣٧٤/٤ ؛ والتصريح ٢٢٧/٢ ؛ والأشموني ٢٧٤/٣ ؛ وشرح السبع الطوال ص١٣٦ ؛ وديوانه ص١٤٦ .

(٣) في الأصل وحده : والنحويين .

وأيضاً فليس في طبقة الشذوذ الـذي ذكـر ، بـل هـو في السّـماع كثيرٌ، ألا ترى أن كبار النّحويين كأبي الحسن والمازني وغيرهما ، قـد قاسوا على ما سمع منه غيره ،كما تقدم ذكره ، وما كـان في رتبـة مـا يقال بالقياس فيه لا يوصف بالشذوذ .

والجواب عن الأول أنه إنما لم يبين الكيفية من جهة أنه أحال على السَّماع ، فلم يحتج إلى تبيينه لأن السماع بعين الكيفيـة إذا بحـث عـن موضعه فلا يقع فيه إشكالٌ من هذا الوجه ، وإنما كان يقـع الإشـكال أن لو قال به قياساً ؛ وهو لم يفعل ذلك .

والجواب عن الثاني أن سيبويه لم يقل بالقياس فيـه ، وإنمـا اقتصـر على المنقول ، وإياه ذَكَر ، وإنمـا قـاس الأخفـش ومَـن تقـدم ذِكْـرُه ، فالناظم اتبع سيبويه ، ونعمَ ما فعل ؛ فـإن القيـاس كمـا تقـدم في مثـل هذا غيرُ سائغ ، فلا اعـتراض عليـه في اتباعـه أحـد المذهبـين إذا كـان راجحاً عنده .

والجواب عن الثالث : أن المؤلف يَظهـر منـه أنـه حمـل مـا ذَكَـره الأخفش وغيره على أنه سماعٌ ، لا قياس ، وذلك أنه قال في التسهيل: (لا يصغَّر)[1] من غـير المتمكـن إلا (ذا) و(الـذي) وفروعهمـا الآتـي[2] ذِكرها) ، ثَمَّ ذَكَر ما تقدم ذكره أول الفصل ، فدل ذلك مـن كلامـه

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٢) في الأصل : اللاتي . وهو تحريف .

على أنه مسموع من حيث قال : (الآتي[1] ذكرها) فقيدها بما ذكر ، ولم[2] يطلق القول فيما ذَكَر وما لم يُذكر ، ثم قال في هذا النظم : (مع الفروع) ويريد ما ذكر في التسهيل ، ولم يقيد كما قيَّدَ في التسهيل ؛ لأنه أحال على كلام العرب ، وإذا حُصِرَ المسموع وُجِدَ على ما ذكر في التسهيل ، وليس فيما نقل عن الأخفش وغيره ما يقطع بعُرُوِّهِ عن السماع .

ولذلك قال ابن الضائع : (إن كان قول أبي[3] الحسن في اللَّوَيْتَا واللَّوَيَّا مسموعاً قيل : ولا مجال للقياس في هذه الأسماء) . فلم يقطع بنفي السماع فيهما ، وإن كان الأظهر / نفيُهُ ، فلذلك قال : وإلا [٤١٥] فالصَّحيح ما نقل سيبويه من الاستغناء .

وأما قول الناظم : (تا وتي) فإن كون (تَيَّا) تصغير (تا) ليس لنا ما يعينه دون (تي) كالتثنية أيضاً إذا قلت : (تان) و(تَيَّان) غير أن (تا) أولى به من (تي) ؛ لأنها الأكثر .

وفي قوله : (تا وتي) ما ينفي عن (ذي) أن يكون مصغَّراً ، وهذا صحيحٌ ؛ لأنهم لو صغَّروه لالتبس بتصغير (ذا) ، فهذا الاعتراض ليس ببيِّنِ الورود عليه .

والجواب عن الرابع: أنَّ الشَّاذَّ في كلام العرب على وجهين :

---

(١) في الأصل : اللاتي . وهو تحريف .

(٢) في (س) : فلم .

(٣) في الأصل وحده : (في الحسن) .

شاذٌّ عمَّا ثبت من القياس في نوعه ، وشاذٌّ عمَّا ثبت من القياس فيه نفسه .

فأمَّاالشَّاذ عما ثبت في نوعه فنحو قولهم : استَحْوَذَ ، واسْتَنْوَقَ ، فإنه قد شذ بالتصحيح عما ثبت في نوعه من الإعلال ، وهو ما كان على (استفعل) معتل العين نحو : استقام واستطال ، ونحو ذلك ، ولم يثبت له في نفسه قياسٌ ، فهذا شاذٌّ في نوعه ، يتبع السماع فيه مطلقاً حيث استعمل وحيث لم يستعمل ، فلا تقول : استحاذ ولا استناق ؛ لأن العرب لم تقله ، بل اقتصرَتْ فيه على التصحيح فلا بد من اتباعها في التصحيح مطلقاً ، وإن كان شاذاً ؛ لأنها اعتزمت[1] فيه ذلك الحكم .

ونظير هذا في باب التصغير قولهم : قُدَيْرٌ في (قِدْر) ،وضُحَيٌّ في (ضُحَا) ، وعُرَيْسٌ في (عُرْس) فإن العرب قد اعتزمت[2] فيها طرحَ التاء وإن كان ذلك خارجاً عن قياس الثلاثي المؤنث ، فلا يقتصر من ذلك على موضع السماع ؛ لأن العرب لم تستعمل فيها غير ذلك .

ومسألتنا من هذا القبيل ؛ إذ لم يصغَّر الموصول والمبهم إلا على ذلك، فلا بدَّ من العمل به والاتباع له ، ولم يخرج في ذلك عن اتباع السماع ؛ لأنها لم تعتمد في المبهم والموصول غير ذلك .

---

(١) في الأصل : اعترضت . وهو تحريف .

(٢) في (س) : اعترضت . وهو تحريف .

وأما الشَّاذُّ عمَّا ثبت في الكلمة نفسها فهو الذي اعترض به السائل، وحكمه ما تقدم ، وذلك أن (أطْوَلْتِ الصُّدُودَ) ثبت فيه نفسُهُ أطلتِ[1] الصُّدودَ ، وأطلتِ السَّفَرَ هكذا مُعَلاًّ ، وهو قياسه ، فلو قلنا : أطْوَلْتِ السَّفَرَ قياساً على (أطْوَلْتِ الصُّدود) لكنا قد خرجنا عن كلام العرب في هذه الكلمة ؛ إذ لا تقول العرب فيها : (أطْوَلْتِ) إلا ضرورةً ، بخلاف الوجه الأول ، فإن العرب اعتمدت فيه ذلك الشُّذوذ، فلم تُعْمِلْ فيه قياس نوعه ،وكذلك (عُنيزَةٍ) في بيت الكندي، /إنما استعملَتْهُ العرب غير منصرفٍ إلا في هذا الموضع مثلاً ، فلا بدَّ [٤١٦] أن نستعملَهُ على ما استعملته من القياس في غير هذا الموضع ، فليس شذوذُ التصغير (في هذا الموضع)[2] بالذي يُخرجه عن استعماله كذلك في غير محل السَّماع ؛ لأنه سماعٌ متَّبَعٌ ، فكل ما كان من الشَّاذِّ خارجاً عن قياس نوعه ، فلا يلزم الاقتصارُ به على محل السَّماع ، وكل ما كان خارجاً عن قياسه في نفسه فهو الذي يلزم الاقتصار فيه (على محله)[3] .

وهذه قاعدةٌ محلُّ ذِكرها في الأصول . وكلامُ الناظم صحيحٌ ، وبالله التوفيق .

---

(١) في (ز) : أطولت . وهو تحريف .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (س) .

النَّسب

يَاءَ كَيَا الكُرْسِيِّ زادوا للنَّسبْ   وكلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

الإضافةُ والنِّسْبَةُ: لفظان اصطلح النَّحويون على إطلاقهما على نسبة الشَّيء إلى الشَّيء بنوعٍ من أنواع النِّسبة ، لكن على ترتيبٍ مخصوصٍ ، وقد أتى النَّاظمُ بكلامٍ يُشعر بتعريفه عند النَّحويين ، وذلك قولُهُ :

« ياءَ كَيَا الكرسيِّ زادوا للنَّسب »

فـ « ياءَ » منصوبٌ على المفعولية بـ « زادوا » يعني: أنهم زادوا في آخرِ الاسم ياءً مشدَّدة لتدلَّ على نسبةٍ معنًى ما لذلك الاسم ، هذا معنى قوله : « للنسب » أي : لتنسب إلى ذلك الاسم ، فالنَّسب في كلامه على معناه الأصليِّ ؛ لأنَّه تعريفٌ للنَّسب الاصطلاحيِّ ، فلا يمكن أن يكون النَّسبُ في لفظه إلاَّ على أصل اللغة ، وإلاَّ كان تعريفاً للشَّيء بنفسه ، ويلزم منه الدَّورُ المجتنَب في الحدود والتعريفات ، فكأنه يقول : النَّسب الاصطلاحيُّ هو : أن تزيد في آخر الاسم ياءً مشدَّدةً علامةً على أنَّك تنسب لذلك الاسم معنًى ما لتعلقه به ضرباً من التعليق ، وهذا تعريف بعض المتأخرين .

فقوله : « أن تزيد في آخر الاسم ياءً مشدَّدةً » قيدان دل عليهما

قول الناظم: «كيا الكرسيِّ» ؛ لأن ياء الكرسيِّ في آخِرِ الاسم هي ياءٌ مشدَّدةٌ.

وقوله : «علامةً على أنك تنسِبُ لذلك الاسم إلى آخره» دلَّ عليه قوله : «للنسب» ؛ أي : لتنسب إليه معنًى من المعاني ، فقولك: تميميٌّ أصله : تميمٌ ، فألحقته الياء لتنسب إليه الرجل لتعلُّقه به من حيث هو منهم ، وكذلك بصريٌّ وزيديٌّ ، ونحو ذلك ، وقوله: «ياءً كيا الكرسي زادوا» فقدَّم المفعول إشعاراً بالحصر ؛ أي : أن هذه الياء هي الدَّالَّة في كلامهم / على النسب ، والمشهورة عندهم لا غيرها . [٤١٧]

وهذا تنكيتٌ على أنَّ ما دلَّ على النَّسب من غير الياء فهو قليل بالنسبة إلى دلالة الياء ، وذلك كدلالة (فاعل) نحو: حائض ، وطامث، أي: ذات حيضٍ وطَمْثٍ عند القائل به ، وكذلك لابنٌ وتامرٌ ، و(فعَّال) نحو : فكَّاه ونجَّار، ونحو ذلك ، و(فَعِل) نحو : نَهِر ، وسيَذكر ذلك كلَّهُ ، فالياء هي المعتدَّة في الباب لا غيرها ، ثمَّ قال :

«وَكُلُّ ما تَلِيْهِ كَسْرُهُ وَجَبْ»

هذا ذكر بعض التغايير اللاحقة للاسم المنسوب ، وذلك أن هذه الياء المشدَّدة يلزمها أيضاً في الكلام أربعةُ تغاييرَ مطَّردةٌ لا بدَّ منها :

تغييران لفظيان وهما :

كسر ما قبل هذه الياء ، وهو الذي ذكره الناظم ، ولا بدَّ من ذلك ، فالكسر هنا نظير الفتح قبل تاء التأنيث فتقول : زيديٌّ ،

وعمريٌّ ، وغَرناطيٌّ ، فتكسر ما قبل الياء .

ونَقْلُ الإعراب إلى الياء ؛ لأنها صارت في الكلمة كهاء التأنيث .

وتغييران معنويان وهما :

صيرورةُ الاسم صفة ، يرفَـعُ الفـاعل كمـا ترفعـه الصفـةُ المشـبَّهة باسـم الفـاعل تقـول : مـررتُ برجـلٍ تميمـيٍّ أبـوه ، وتميمـيٌّ الأبَ ، وتميميٌّ الأبِ ، وجميع ما ذكر في باب (الصفة المشـبهة) مـن الأحكـام جارٍ هنا في المنسوب .

وصيرورته واقعاً على غيره ؛ إذ كان قبل لحـاق اليـاء واقعـاً علـى المنسوب إليه ، فلمَّا لحقت صار واقعاً على المنسـوب ، فغَرناطـةُ اسـمٌ واقعٌ على المدينة المعروفة ، وغَرناطيٌّ واقعٌ على الرجل المنسوب إليها .

ولَمَّا كانت هذه التغاييرُ الأربعة لا يتعلق منها بباب (النَّسـب) إلاَّ الأوَّلُ ، اقتصر الناظم عليه ، فلم يذكر غيره ، ويعني أن مـا يليـه اليـاءُ المشدَّدةُ ، وهو آخرُ الكلمة كسرُهُ معها واجبٌ ، كان الاسمُ صحيحاً أو معتلاًّ ، أو على أيِّ وجهٍ كان ، لا بدَّ من ذلك ، وإنَّما أطلق النَّاظمُ عليهـا يـاءً واحـدة ، وهمـا يـاءان في الحقيقـة أُدغمـت إحداهمـا في الأخرى ؛ توسعاً في العبارة لارتفـاع اللسـان بهمـا ارتفاعـةً واحـدةً ، وذلك في باب التغيير قريبٌ ، والضمير المرفوع بـ « يليـه » عـائدٌ علـى اليـاء ، والهـاء في « يليـه » عـائدةٌ علـى « مـا » ومدلولهـا آخـر الاسـم المنسوب.

* * *

ومِثلَهُ مِمَّا حَــوَاهُ احْذِفْ وَتَا　　تأنيثٍ او مدَّتَهُ لا تُـثْـبِـتَـا
وإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ　　فَقَلْبُهَا واواً وحَذْفُهَا حَسَنْ

/ لمـاَّ ذَكَـر أوَّلاً التَّغييرَ الـلازم للاسـم المنسـوب في كـل حـال ، [٤١٨] أردف ذلك بما يلحقه من التغايير التي لا تلزم إلا لموجبٍ ، وذلـك أنَّ الأصلَ فيه ألاَّ يتغيَّر عمَّا كان عليه إلاَّ ما تقدَّم من التغيير ، فكلُّ تغيـير زاد على ذلك فإنَّما هو لعلَّةٍ ، فيُسْأَلُ عن سببه ، لكنَّ هذا التغيير على ضربين :

أحدهما : تغييرٌ عُلِمَ من استقراء كلام العرب اطِّرادُهُ وقياسُهُ .

والآخَـرُ : تغييرٌ لم يُعلَم له اطِّرادٌ ، بل عُلِمَ قصرُهُ على السَّماع ، وأنَّ غيره هو المطَّرد .

فأمَّا الأوَّل : فهو الجزء الذي يجب على النَّحويِّ التَّعرُّضُ لـه مـن حيث هو نحويٌّ ، وهو الذي أخذ النَّاظمُ في الكلام عليه ، وأمَّا الثَّـاني فليس للنَّحويِّ من حيث هو نحويٌّ ، وإنَّما هو للُّغويِّ ؛ إذْ كان شـأن النَّحويِّ أن يتكلَّم فيما اطَّرد لا فيما خـرج عـن بـاب الاطِّـراد ، فـإذا تكلَّم على المطَّرد عُلِمَ أنَّ ما خرج عنه مقصورٌ على السَّماع ، فلذلـك لم يتعرَّض له النَّاظمُ لا سيَّما في هذا المختصر ، وإنَّما أشـار إليـه آخـر الباب إشارةً علـى عادتـه في الإشـارة إلى الشُّـذوذات ، وقـد تعـرَّضَ النَّحويون لذكر بعض هذا الذي لم يطَّرد ، وأوَّلهم في ذلك سـيبويه[1]،

---

(١) الكتاب ٣/٣٨٠ .

واتبعه أرباب المطوَّلات ، واقتدى بهم بعض أرباب المختصرات كـأبي القاسم الزجاجي[1] وغيره ، وهم في ذكر ذلـك لغويُّـون لا نحويُّـون ، فالنَّاظم بقي على طريقته لم يتعدَّها ، وغيره أنس بذكر بعض المسموع على جهة التَّمثيل والتَّوجيه لِمَا سُمِع ، وكلٌّ في طريقته على صوابٍ .

وبدأ النَّاظمُ بذكر التَّغيير بالحذف فقـال : « ومثلَـه » ، الضمـير في «مثله» عـائدٌ علـى اليـاء المشـدَّدة ، وذُكِّـرَ اعتبـاراً بـالحرف ، و « مـا » الموصولة واقعةٌ على الاسم الذي فيـه اليـاء المشـدَّدةُ، والضمـير العـائد على « ما » هو الفاعل بـــ « حـوى »، وهـاء « حـواه » عـائدٌ علـى اليـاء أيضاً، ونصب «مثلَه» بـ « احذف » ، يعني : أنَّ الاسم إذا كان في آخره ياءٌ مشدَّدةٌ على وجهين :

أحدهما : أن تكون الياءُ المشدَّدةُ في أصلها زائدةً أي: أنَّ أصلها ياءان زيدتا معاً كما زيدت ياءا النَّسب معـاً ، وهـو الـذي أراد هنـا ، وإليه أشار بمثاله ، فهو قد أعطى قيداً وهو الثَّاني من القيود ؛ إذ قال : « ومثله مما حواه » فقيَّد بالمماثلة ، فيقتضي أنهما زائدتان زِيدتا / معاً ، [٤١٩]
وذلك نحو: كرسيّ ، وبُختيّ[2]، وقُمْريّ ، فالحكم الـذي أعطـاه فيـه

---

(١) الجمل في النحو : ٢٥٢ .

(٢) البُخْت بـالضم : الإبـل الخراسـانية ، عـن ابـن دريـد: عربيـة صحيحـة. ينظـر الجمهـرة ١٩٣/١، ومعجم مقاييس اللغة (بخت) ٢٠٨/١ ، واللســان (بخـت) ، وقصـد السـبيل : ٢٥٥ .

أنك تحذفُ الياءَ المشدَّدةَ، ثمَّ تلحقُ يـاءَ النَّسـب، فتقـول في النسـب : كرسيٌّ ، وبُخْتِيٌّ ، وقُمْريٌّ[1]، وكذلك إذا لحقتْهُ يـاءُ النَّسـب لا بـدَّ أن تحذفهـا ؛ إذْ صـارت بالتَّسـمية مسـتهلَكةَ المعنـى ، فأشـبهت كرسـيّاً فتحذفها وتلحق ياءَ النَّسب، إلاَّ أنَّ اللَّفظَ في ذلـك كلِّـهِ قبـل النَّسـب وبعده واحدٌ، لكن يقع الفرقُ بينهما من وجهين :

أحدهما : أنَّ الاسم بعد النَّسب من قبيل الصِّفات المشبَّهة باسـم الفاعل ، وجارٍ على أحكامها بخلاف ما قبل النَّسب ، فإنَّهُ اسمٌ جامدٌ لا عملَ له .

والثَّاني : أنَّ الاسمَ بعد النَّسب مصروفٌ علـى كـلِّ حـالٍ ، وإنْ كان قبل النَّسب غير مصروفٍ ، فكراسيُّ ، وبَخاتيُّ إذا سَمَّيتَ بهما ، ثمَّ نسبتَ إليهما قلتَ : بخاتيٌّ ، وكراسـيٌّ ، فصرفـت كمـا تصـرف: مدائنيّـاً ومَعَافِريّـاً[2]؛ لأنَّ اليـاءَين الآن غـيرُ اليـاءين اللَّتـين كانتـا قبـل التَّسمية، بهذا المعنى استدلَّ سيبويهِ على أنَّ اليـاءَين بعـد النَّسـب غـير الياءَين قبله ، وهو من الأدلَّة الحِسَان[3].

وأما الوجه الثاني : وهو ألاَّ تكون الياءُ المشدَّدةُ بمنزلة ياء النَّسب

---

(١) القُمْرِيّ : طائرٌ يشبه الحمام القُمْرَ : البيض ، أو هو ضربٌ من الحمام . اللسان (قمر) .

(٢) المعافريُّ : نسبة إلى معافر ، قبيلة يمانية ، أبوهم المعافر بن يعفر بن مـالك . انظر جمهـرة أنساب العرب : ٤١٨ ، ٤٨٥ .

(٣) الكتاب ٣/٣٤٠ .

فلم يُرِدْهُ هنا ، وسيذكره بعد ، وإنَّما حُذِفَ الياءَان معاً لزوماً، ولم يُفْعَل بهما ما فُعِلَ بمرميٌّ وبابه ؛ لأنَّهما زيادتان زيدتا معاً ، فيجب أن يُحذَفَا معاً ، بمنزلة كلِّ زيادتَين زيدتا معاً ، ولا يجوز أن يقال : كُرْسَوِيٌّ ، ولا بُخْتَوِيٌّ ، على مَن قال في « مرميٌّ » : مَرْمَوِيٌّ ؛ لِمَا ذكر ، وقد وقع لابن خروفٍ في هذا الموضع من شرح الكتاب أنَّ قياس مَرْمَويٌّ : بُخْتَوِيٌّ[1]، وقال في موضعٍ آخرَ : ومَن قال: مَرْمَويٌّ قال : بُخْتَوِيٌّ وكُرْسَويٌّ ؛ لأنَّهما ليسا بنسبٍ[2]. وما قاله غير صحيح، وياءا مرميٌّ منفصلتان في الحقيقة ؛ لأنَّ إحداهما أصليَّةٌ ، والأخرى زائدةٌ ، فالقياسُ يقتضي ألاَّ تُحذَفَا معاً ، وإنَّما حُذِفَتَا معاً تشبيهاً بكرسيٍّ: معاملةً للأصليِّ معاملةَ الزَّائد ، فكيف يُعكَسُ الأمرُ في المسألة ، ويلزم عليه أن يفعلَ مثل هذا في كلِّ زيادَتَين زيدتا معاً كعلامَتَي التَّثنية والجمع ونحو ذلك ، فالصَّحيح ما حَتَمَ به الناظم من لزوم الحذف ، وهو مذهب النَّحويين ، ثمَّ قال الناظم:

... ... وتَا تأنيثٍ او / مدَّتَهُ لا تُثْبِتَا [٤٢٠]

« تا » مقصورٌ على حدِّ قولهم: شربتُ ماً يا هذا ، وهو منصوبٌ بـ « لا تثبت » ، وقوله: « أو مدته » معطوفٌ عليه ، يريد : أنَّ تاء التَّأنيث ومدَّته لا يجوز إثباتُهَا في النَّسب ، بل تحذفُهما فيه بلا بدٍّ .

---

(١) تنقيح الألباب : ٤٠٥ ، وانظر: ٣٩٩ .

(٢) تنقيح الألباب : ٤٠٥ .

فأمَّا التَّاءُ : فإنَّها تُحذفُ كما قال ، فتقول في النَّسب إلى طلحـةَ: طَلحيٌّ ، وإلى بصرة: بصريٌّ ، وإلى غَرناطة : غَرنـاطيٌّ ، ولا تقـولُ : طَلحَـتِيٌّ ، ولا بصرتـيٌّ، ولا غَرنـاطتِيٌّ ، وذكـر النحويُّـون في توجيـه حذفِ التَّاء هنا وجوهاً منها: أنَّ تاء التَّأنيث مع ما لحقته بمنزلـة الثَّـاني من المركَّبين ؛ لأنه زيادةٌ على ما قبله مع عدد حروفـه ، فكمـا أنَّ يـاء النَّسب لا تلحق بعد الثَّاني من المركَّبين ، فكذلـك لا تلحَقُ بعـد تـاء التَّأنيث ، وإذا كانوا ممَّا يحذفون في النَّسـب الحـرفُ الأصليُّ إذا كـان خامساً على ما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ فهذا أولى بالحذف .

ومنها: أنَّ ياءَ النَّسب تجتمع مـع تـاء التَّـأنيث في أنَّ كـلَّ واحـدٌ منهما يُفرَّقُ به بين الجنسِ والواحدِ ، فتقول : يهوديٌّ ويهودٌ ، وزنجيٌّ وزنجٌ ، كما تقول : تمرةٌ وتمرٌ ، وشجرةٌ وشجرٌ ، وأيضاً فتجتمعان في الدَّلالة على معنى النَّسب كمهلَّـبيٌّ ومهالبـة ، وبربـريٌّ وبرابـرةٍ ، لَمَّـا زالت ياءُ النسب بالجمع صارت التَّاءُ عوضاً منها على معناها ، وأيضاً ـ فكلٌّ واحدة منهما علامةٌ تلحقُ آخِـرَ الاسـم ، تنقلـه عـن معنـاه إلى معنًى آخرَ ، وينتقلُ الإعرابُ إليهـا ، فلمَّـا اشتبهتا مـن هـذه الأوجـه حُكِمَ للتَّاء بحكم الياء ، فلم يجمعوا بينهمـا ؛ لأنَّ الجمـع بينهمـا كـان يكون كالجمع بين حرفين لمعنًى واحدٍ . قال ابن الضَّائع بعد مـا ذكـر بعض هذه الأوجه من المشابهة: وهذا كما ترى (يعـني في الضَّعـف) ، قال: وإذ لا بدَّ من تعليلٍ فالأولى ما قال بعضُهُم: إنَّ الاسـمَ المنسـوبَ

يصير بياء النَّسب صفةً ، فتدخُلُهُ تاءُ التَّأنيث إذا جرى على مؤنَّثٍ ، تقول : امرأةٌ تميميَّةٌ ، وقَيسيَّةٌ ، قال: فلو لم تحذِف من الاسم المنسوب إليه علامةَ التَّأنيث ، فقيل في النَّسب إلى فاطمة: فاطميٌّ لوَجَبَ إذا جرَى على مؤنَّثٍ [أن يقال]: فاطمتيَّةٌ ، فيجمع بين علامتي تأنيث في كلمةٍ واحدةٍ ، فتجنَّبُوه ، مع أنَّ تاء التَّأنيث إن كانت للتَّأنيث في الاسم المنسوب إليه فيصيرُ وزنُهُ يقعُ على المنسوب زال ذلك التَّأنيثُ له ، فيصير حكمُ الاسم حكمَ المنسوب لا حكم المنسوب إليه ، قال :

وحذفُ تاء التَّأنيث / من الاسم مطَّردٌ لم ينكسر ، ولم يشذَّ منه [٤٢١] شيءٌ ، ولذلك وجب في أختٍ وبنتٍ حذفُ التَّاء لشبههما بها ، وتركهم الجمعَ بينهما البتَّةَ[١].

وقول النَّاظم: « وتا تأنيث » يدخلُ له من حيث العبارةُ تاء التَّأنيث في: أخت وبنت كما تقدَّم له ذلك في باب (التَّصغير)، إلاَّ أنَّه قد خصَّهما بالذِّكر بعد هذا، وحكى خلافَ يونس[٢] فيهما ، فيصيرُ هذا الموضع مقيَّداً بذلك ، فيريد هنا التَّاءَ التي هي على أصلها .

وأمَّا مدَّةُ التَّأنيث: فهي الألف التي للتَّأنيث ؛ لأنَّ حقيقة الألف مدَّةُ صوتٍ ناشئةٌ عن الفتحة ، فيريد: أنَّهَا لا تثبتُ في النَّسب أيضاً ، بل يجب حذفها على الإطلاق إلاَّ ما يُستثنى من ذلك إثر هذا ، وألف

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٦ ب .

(٢) الكتاب ٣/٣٦١ ، وانظر ما يشير إليه الشارح ص ٥٦٠ من هذا الشرح .

التّأنيث لا تكون إلاّ رابعةً فصاعداً ، ولا تقعُ ثالثةً أبداً ، وإذا كانت كذلك فهي في الأسماء إمَّا رابعةٌ وإمَّا خامسةٌ وإمَّا سادسةٌ وإمَّا سابعةٌ، وهي الغايةُ .

فالخامسة لا بدَّ من حذفها ، كما ذَكَر ، فتقول في النَّسب إلى جَحْجَبَى[1]: جَحْجَبِيٌّ ، وفي سُمَّهى[2]: سُمَّهِيٌّ ، وفي حُبارَى : حُبارِيٌّ، وفي سِبَطْرَى[3]: سِبَطْرِيٌّ ، وما أشبه ذلك .

وكذلك السَّادسة لا بدَّ من حذفها ، فتقول في شُقَّارَى[4]: شُقَّارِيٌّ، وفي فَيْضُوْضَى[5]: فَيْضُوضِيٌّ ، وفي يَهْيَرَّى: يَهْيَرِّيٌّ[6]، وفي حَوْلاَيَا : حَوْلاَئِيٌّ[7].

---

(١) حيٌّ من الأنصار . شرح أبنية سيبويه : ٦٠ .

(٢) الهواء بين السماء والأرض . شرح أبنية سيبويه: ١٠٠ .

(٣) ضربٌ من المشي . شرح أبنية سيبويه : ٩٧ .

(٤) الشُّقَّارى : نبتٌ . شرح أبنية سيبويه : ١٠٤ .

(٥) أمرهم فَيضُوضَى بينهم وفيضوضاء بينهم ، وفيضيضى وفيضيضاء وفَوضوضى وفَوضوضاء بينهم ، كلها عن اللحياني : إذا كانوا مختلطين ، يتصرف كل منهم فيما للآخر . انظر اللسان (فضض) ، والقاموس (فوض) .

(٦) اليهْيَرَّى واليَهْيَرِّيّ : حجر صغير ، وهو من أسماء الباطل ، والماء الكثير . اللسان (هار) ، وانظر: الكتاب ٣/٣٥٥ ، وقد ضُبط فيه بتخفيف الراء « يَهْيَرَى » .

(٧) بقلب الياء همزة . انظر الكتاب ٣/٣٥١ ، وحولايا : قرية بنواحي النهروان من العراق. معجم البلدان ٢/٣٢٢ .

وكذلـك السَّـابعة ، فتقـول في أربعـاوَى[1]: أربعـــاويٌّ ، وفي حَنْدَقُوقَى[2]: حَنْدَقُوقِيٌّ ، وفي بَرْدَرَايَا[3]: بَرْدَرَائِيٌّ ، وما أشبه ذلـك ، ولا تثبت الألفُ ، وإنما لم يثبتوا الألف هنا اسـتثقالاً لثبوتهـا ، لوقـالوا مثلاً: شُقَّارَوِيٌّ ، وفَيْضُوضَوِيٌّ ، ونحو ذلك ، وأيضاً فإذا كان الحذفُ في نحو : حُبْلى أحسنَ على ما نص عليه سيبويه ، فمـن بـابِ أولى أن يكون فيما فوقَ ذلك أوجَبَ ، قال سيبويه : وإنما ألزموا ما كان على خمسة فصاعداً الحذفَ ؛ لأنه حين كان رابعاً في الاسم بمنزلـة مـا ألفـه منه ، كان الحذفُ فيه جيّـداً ، وجـاز الحـذفُ فيمـا كـانت ألفـه مـن نفسِهِ، فلما كثر العدد كان الحذفُ لازماً ؛ إذْ كـان مـن كلامهـم أن يحذفوه في المنزلة الأولى ، فإذا ازداد الاسم ثِقلاً كان الحذفُ ألزمَ[4].

فأمَّا إذا كانت الألف رابعةً ، فقد أعطـى كلامُـهُ فيهـا تقسيماً ، وهو أن الاسم الذي هي فيه على وجهين :

أحدهما : أن يكون محرَّكَ الثاني .

والآخَر : أن يكون ساكنَ الثاني ، فقوله :

---

(١) يقال: قعد الأربعاء والأُربُعاوى بضم الهمزة والباء منهما ، أي : متربعاً . القاموس (ربع).

(٢) الحندقوق والحندقوقى : بقلةٌ يقال لها : الذُّرَقُ ، والرجل الطويل المضطرب ، والأحمق . القاموس (حندق) .

(٣) موضع بالنهروان من أعمال بغداد . معجم البلدان ٣٧٧/١ .

(٤) الكتاب ٣٥٥/٣ .

دالٌّ على أنَّ الحكم المذكور إنَّما هو ثابتٌ فيما لم يكن كذلك ، فإذا ما كان منه محرك الثاني ، فحكمه حكم ما كانت ألفه فيه خامسة فصاعداً ، وهو وجوبُ الحذف، فتقول في بَشَكَى[1]: بَشَكِيٌّ ، وفي مَرَطَى[2]: مَرَطِيٌّ ، وفي جَمَزَى[3]: جَمَزِيٌّ ، ولا يجوز أن تقول: جَمَزَوِيٌّ ؛ وذلك لاستثقال توالي أربع متحركات ، وإذا كان الحذف في نحو : حُبْلَى جيداً كما سيأتي ، فالواجب أن يُلتزمَ الحذفُ في نحو : جَمَزَى ، وهذا مما جعل النحويون الحركةَ فيه تنزِلُ منزلة الحرف ؛ إذ عاملوا نحو : جَمَزَى معاملة نحو : حُبَارَى في لزوم حذف الألف .

والوجه الثاني : أن يكون الحرف الثاني ساكناً ، وذلك قوله : «وإنْ تَكُنْ ترْبَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ» إلى آخره ، تربعُ : معناه تصيِّرُهُ ذا أربعة أحرف ، ولا يكون الاسم إذ ذاك إلا ثلاثياً ، تقول: رَبَعتُ الثَّلاثةَ : إذا صيَّرتَهُم أربعة ، فيريد: أنَّ الألف التي للتأنيث إذا كانت رابعةً في اسمٍ ساكنِ الثاني فإنَّ لك فيه وجهين حسنَين عنده :

أحدهما: قلب الألف واواً في حُبْلَى : حُبْلَوِيٌّ ، وفي بُشْرَى : بُشْرَوِيٌّ ، وفي ذِكْرَى : ذِكْرَوِيٌّ ، ونحو ذلك ، ووجهُ هذا العمل

---

(١) ناقةٌ بشَكَى : سريعة . شرح أبنية سيبويه : ٤٧ .

(٢) مشيٌ فيه سرعةٌ . شرح أبنية سيبويه : ١٥٢ .

(٣) ضربٌ من السير . شرح أبنية سيبويه : ٦٥ .

إلحاقُ الألف الزائدة بالمنقلبة عن أصل ؛ إذ حكمها القلبُ في الوجه المختار لا الحذف ، كما سيذكره إثر هذا ، فكما قالوا في مَلْهًى : مَلْهَوِيٌّ، كذلك قالوا في حُبْلَى : حُبْلَوِيٌّ ، وفي حقيقة التدريج إنما قُلِبت حملاً على ألف الإلحاق المحمولةِ على الألف المنقلبة عن الأصل ، ولكنَّ سيبويه إنما ذَكَر ما تقدم ، إذْ كانت ألفُ التأنيث قد بُنيت عليها الكلمة[1]، والكلمة شبيهةٌ بَمَلْهًى ونحوه ، في الحركة والسكون وعدة الحروف ، فحملوها عليه لذلك .

والثاني: حذف الألف رأساً كالخامسة والسادسة، فتقول: حُبْلِيٌّ، وبُشْرِيٌّ، وذِكْرِيٌّ في: حُبْلَى، وبُشْرَى، وذِكْرَى، ومن السَّماع في ذلك قولهم في سِلَّى[2]: سِلِّيٌّ ، وأنشد سيبويه لساعدةَ بنِ جؤيَّةَ :

كَأَنَّمَا يَقَعُ البُصْرِيُّ بينَهُمُ　　　مِنَ الطَّوائِفِ والأَعْنَاقِ بالوَذَمِ[3]

وأنشد أبو عُبيد لأوس بن حجر :

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٣ .

(٢) سُلَّى بضم السين : موضعٌ بالأهواز . معجم البلدان ٤/٢٤٤ ، وفي شرح السيرافي ٤/ق١٢٦ ب : « سِلَّى (بكسر السين) : قبيلة من حرم ، وهم باليمامة مع بني هِزَّان من عنزة » .

(٣) الكتاب ٣/٣٥٤ ولم ينسبه ، وهو من شواهده الخمسين . انظر : التبصرة والتذكرة : ٥٩١ ـ ٥٩٢ ، وشرح أشعار الهذليين : ١١٣٤ منسوباً إلى ساعدة . والشاهد فيه : «البصريّ » ، وهي سيوفٌ منسوبة إلى « بُصرَى » .
الطوائف : النواحي : الأيدي والأرجل ، والوَذَمة : السير بين العَرْقُوَة وأُذُن الدلو . انظر شرح أشعار الهذليين .

يَغلونَ بالقَلَعِ البُصْرِيِّ هامَهُمُ   ويَخْرُجُ الفَسْوُ من تحتِ الدَّقاريرِ[1]

فنسب إلى بُصْرَى بالحذف ، ووجه الحذف أنَّ الألف زائدةٌ غير أصلية ، ولا ملحقة بأصل ، فأرادوا أن يفرِّقوا بينهما ، ويجعلوا الحذفَ حظَّ الزائد على الإطلاق ؛ لأنه أولى به من / الأصلي ؛ إذ كان في [٤٢٣] حذف الأصل خرمُ البِنية . هذا تعليل سيبويه[2] بالمعنى ، وأيضاً فحُمِلَت ألف التأنيث في الحذف على التاء ، وقد تقدم وجوب حذفها لاختصاصها بعلةٍ تناسب الوجوبَ بخلاف هذه ، فكان الحذفُ فيها جائزاً لا واجباً ، وقوله :

فَقَلْبُهَا واواً وحَذْفُهَا حَسَنْ

تسويةٌ منه بين الوجهين ، وليس في تقديم ما قُدِّمَ ما يُشعر برجحانه، بل الظاهر فيه التسوية بينهما في الاستحسان ، إلا أنه معتَرَضٌ عليه من أوجه: أنه ذكر وجهين من ثلاثة ، وكان من حقِّه إذا أراد الاقتصار على بعضها أن يقتصر على ما هو أشهَرُ من غيره ، ويترِكَ الأقلَّ في الاستعمال ، وهو لم يفعل ذلك ، بل ذكر الأقلَّ ، وتركَ ما هو أكثر وأشهر منها، وذلك أنَّ في النَّسب إلى نحو: حُبْلَى

(١) ديوانه : ٤٥ ، واللسان (دقر) ، وفيه « الهنديّ » بدل « البصريّ » ، ولا شاهد فيه .
والقَلَع : نوعٌ من السيوف منسوب إلى القلعة ، موضع بالبادية . اللسان (قلع) .
والدقاريرُ : جمع دقرارة ، وهو السِّروال الصغير الذي يستر العورة وحدها . اللسان (دقر) .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٢ ـ ٣٥٤ .

ثلاثةَ أوجه :

أحدها: الحذفُ، كما تقدم ذكرُهُ .

والثاني: إثباتها وزيادةُ ألفٍ قبلها، فتقول: حُبْـلاويٌّ ، ودِفْـلاوِيٌّ ، وقالت العرب في النسب إلى دهنا: دَهْناوِيٌّ[1]، وإلى دنيـا: دُنْيـاويٌّ، فرَّقوا بزيادة هذه الألف بين هذه الألف والألـف المنقلبـة عـن أصـلٍ ، كذا قال سيبويه[2]، وأيضاً فعاملوه معاملة الممدود كما سوَّوا بينهما في الجمـع ، إذ قـالوا في صحـراء : صَحَـارَى ، كمـا قـالوا في حُبلَـى : حَبَالَى.

والثالث: قلبها واواً من غير زيادة ألفٍ ،كما تقدم .

وهـذه الأوجـه الثلاثـة في الجـودة والكـثرة علـى هـذا الـترتيب ، فالأول أجودُها، ثمَّ يليه الثَّـاني ، ثـمَّ الثَّـالث ، وبهـذا الـترتيب رتبهـا سيبويه في الذكر[3]، وأشار المؤلف إلى هذا الترتيب في التسهيل فذَكَـر الحذف في ألف التَّأنيث مطلقاً في الرابعة فمـا زاد ، ثـمَّ قـال: « وربَّمـا حُذفت الألف الرابعة كائنةً لغير التأنيث ، وقُلبت كائنةً له فيما يسكُنُ ثانيه ، وقد تُزاد ألفٌ قبل بدلها وبدل الرابعة التي للإلحـاق »[4]، فجعـل

(١) في الأصل والأزهرية : « يهنى » وهو تصحيف . والدهنا : رمالٌ معروفة في شمال الجزيرة العربية ، يمد ويقصر . انظر اللسان (دهن) .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٣ .

(٣) الكتاب ٣/٣٥٣ .

(٤) التسهيل : ٢٦١ ـ ٢٦٢ .

القلب [في] نحو: حُبْلَى نادراً ؛ إذ أتى فيه بـ« ربَّما » ، وجعل زيادة الألف مع القلب أكثر قليلاً من القلب وحده؛ إذ قال: « وقد »، والتعبير بـ« ربَّما » يعطي من الندور والقلة ما لا يعطيه التعبير بـ« قد »، فهو موافقٌ لِمَا ذكره غيره ، فالدَّرَكُ عليه في هذا الموضع من وجهين:

أحدهما: أنه جعل الأقلَّ مساوياً في الحسن للأكثر .

والثاني: أنه تركَ ذكرَ ما هو أكثر من ذلك الأقلِّ /، على أنَّ [٤٢٤] كلامَ السيرافي يشعر بأنَّ القلبَ مع إلحاق ألفٍ وعدمِ إلحاقها متساويان؛ إذ قال: إنَّ الأجودَ حُبلِيٌّ ثمَّ حُبلاوِيٌّ[(١)]، وقد يعتذَرُ عنه بعذرٍ بعيدٍ ، وإن كان ممكناً ، وهو أنَّ ما ذُكِر من الوجهَين مسموعٌ مقيسٌ ، وإن كان أحدهما أكثرَ وأشهرَ من الآخر ، لكنَّ ذلك لا يُخرج الآخَرَ عن كونه مقيساً ، فأطلق عليهما لفظ الحسن بهذا الاعتبار ، وأيضاً فهما في النظر القياسيِّ كما قال ؛ لأنَّ كلَّ واحد من الحذف والقلب على نظر مستقيمٍ اعتباراً بالشَّبه بالأصليةِ ، فلا تحذف بل تقلب ، أو إلحاقاً للرابعة بما فوقها بخلاف زيادة الألف من غير موجب، فإنه على غير قياس، بل هو شبيهٌ بتغييرات النَّسب السَّماعيَّة، كقولهم في زَبينة[(٢)]: زَبَانيٌّ ، وما أشبه ذلك، ومن هنا يخرج الجواب عن الاعتراض الثاني ، فإنه لَمَّا خرج عن الحكم القياسيِّ لم يعتبرْهُ ،

---

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٢٦ ب .

(٢) زبينة: قبيلةٌ من باهلة . انظر الكتاب ٣/٣٣٥ ، وشرح المفصل ٦/١١ ، واللسان (زبن).

وجعله داخلاً تحت قوله :

وغَيرُ مَا أسْـــلَفتُهُ مُقرَّرَا على الّذي يُنقَلُ فيه اقتُصِرَا

ثمَّ أخذَ يذكُرُ باقي أقسام الألف ؛ لأن الألف في آخِر الاسم على ثلاثة أقسام: زائدة للتأنيث ، وهي التي فرَغَ من ذكرها ، وزائدة للإلحاق، ومنقلبة عن أصل ، وضمهما في كلامه فقال :

لِشِبْهِهَا المُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا لَهَا وللأصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

والألِفَ الجائِزَ أرْبَعاً أزِلْ كَذَاكَ يَا المنقُوصِ خامِساً عُزِلْ

والحذْفُ في اليَا رَابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالثٍ يَعِنّ

الضمير في « شبهها » عائدٌ على الألف التي تربع الكلمة، وهي التي قال فيها:

وإنْ تَكُنْ ترْبَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ

فيعني أن ما كان من الألفات الزائدة للإلحاق ، أو التي هي أصليَّةٌ غير زائدة شبيهاً بالألف المتقدمة الذكر قريباً ، فإنَّ حكمها في الحذف أو القلب في النسب حكم تلك الألف ، إذا وُجد الشبه المشارُ إليه ؛ وهو كون الألف رابعة ، وقد تقدم هنالك أن فيها وجهين: حذفَ الألف ، وقلبها واواً ، فكذلك يكون الأمر هنا ، فأمَّا الأصلية فنحو: ملهًى ، ومغزًى ، ومدعًى ، ومرمًى ، تقول في الحذف: ملْهِيٌّ ، ومَغْزِيٌّ ، ومَدْعِيٌّ ، ومَرْمِيٌّ ، فتعاملها معاملة الزائدة للتأنيث ، تشبيهاً لها بها ؛ لأنَّها رابعة مثلها ، قبلها ثلاثة أحرف ، وهي أيضاً غير أصل

بنفسها ؛ لأن حقيقتَها أنَّها منقلبةٌ عن أصلٍ ؛ إذ لا تكون / الألف [٤٢٥]
أصلاً بنفسها ، في معرَبٍ أصلاً، ولذلك يكون قولُ الناظم : «والأصليُّ » مجازاً ؛ إذ ليس بأصليٍّ، بل هو منقلبٌ عنه ، لكنَّ مثلَ هذا التوسُّعِ قريبٌ / ، وتقول في القلب : مَلْهَوِيٌّ، ومَغزَوِيٌّ ، ومَدْعَوِيٌّ ، ومَرْمَوِيٌّ ، فتقلب الألف واواً مطلقاً ، وسواءٌ في هذا القلب ما كان أصله الواوَ أو الياء ، كما تقدم تمثيلُهُ لاستثقال توالي الياءات ، لو قلت في مرمًى: مَرْمَيِيٌّ ، وكذلك إذا عاملت في مَدْعًى ومَغْزًى أصلَهَا القريبَ ، وهو الياء ؛ لأنَّ حقيقة الألف فيها الانقلابُ عن الياء المنقلبة عن الواو لوقوعها رابعةً بعد فتحةٍ في اسمٍ على مثال الفعل،كما سيأتي في التصريف، إن شاء الله تعالى .

فالواو في: مَلْهوِيٌّ بدل من ألفٍ بدلٍ من ياءٍ بدلٍ من واوٍ ، وفي: مَرْمَوِيٌّ بدل من ألف بدلٍ من ياءٍ ، وتركُ الحذف هنا هو الأصل ؛ لأن الألف من أصل الكلمة ، فالحذف فيها على غير الأصل ، قال سيبويه: « فهذا يجري مَجْرى ما كان على ثلاثة أحرف ، وكان آخرُهُ ألفاً مبدَلةً من حرفٍ من نفس الكلمة ، نحو: حصًى ، ورحًى »(١)، وحكى من هذا في أعيا(٢): أَعْيَوِيٌّ ، وفي أَحْوَى : أَحْوَوِيٌّ .

---

(١) الكتاب ٣٥٢/٣ وفيه: « بنو أعيا : حيٌّ من حرم » .
(٢) في الكتاب ٣٥٢/٣ : « بنو أعيا : حيٌّ من حرم » ، وفي شرح السيرافي ٤/ق ١٥٦ أ : «والمعروف عند أهل النسب: بنو أعيا من بني أسد ، وهو أعيا بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دوحان بن أسد » .

وأما الألف التي للإلحاق فنحو: مِعْزًى ، وأرْطًى على من قال: أديمٌ مأروطٌ، وتقول في الحذف: مِعْزِيٌّ ، وأَرْطِيٌّ ، وإنما حُذفت لشبهها بألف التأنيث من الوجه الذي أشبهتها الألفُ الأصلية ، وتزيد عليها ألفُ الإلحاق بالاجتماع في الزيادة ، فتمكن وجه الحذف ، وتقول في الإثبات والقلب : مَعْزَوِيٌّ ، وأَرْطَوِيٌّ، وهو الأجودُ عندهم، ووجهُهُ معاملتها معاملة ما هو منقلبٌ عن أصل ؛ لأنَّ الألف هنا في مقابلة الأصل، كما انَّ الهمزة المنقلبة عن الملحق بالأصل كعِلْبَاءٍ، بمنزلة الألف المنقلبة عن الأصل ككساءٍ ، على ما سيأتي ذكره ، إن شاء الله . وهذا معنى تعليل سيبويه على ما نقل عن يونس قال: « ولا يكون أسوأ حالاً في ذا من حُبْلَى[1] » يعني أن حُبْلَى قد أُثبتت فيها الألفُ وهي زائدةٌ زيادة محضة لا في مقابلة أصلٍ في أحد الوجهين ، فلو لم تثبتْ ألفُ الإلحاق مع أنها في مقابلة أصل لكانت أسوأ حالاً منها ، وهو تعليلٌ ظاهرٌ ، ولَمَّا ذَكَرَ حكم هذين الألفَين ، وأحال بذلك على ألف التأنيث ، وكان قد قدَّم في ألف التأنيث / [٤٢٦] وجهين على تساوٍ كما تقرَّر قبلُ ، خاف أن يُتوهَّمَ مثلُ ذلك هنا ، فبيَّنَ ما أراد من تفضيل أحد الوجهين على الآخَر ، فقال : « وللأصليِّ قلبٌ يُعتَمَى » أي: يختار ، يعني : أنَّ الألف الأصليَّ أي : المنقلبَ عن

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٢ .

الأصل ، يُختَارُ فيه من الوجهين القلبُ . وأما الحذفُ فليس بمُختــارٍ ، وما اختاره هو المختار عند غيره[1]؛ وذلك أن سيبويه قرَّر أولاً في مثـل هذا القلبَ ، ثم قال بعـد ذلـك: « فـإن قلـت في مَلْهًـى : مَلْهِـيٌّ لم أر بذلك بأساً »[2]، فجعل الحـذفَ تابعاً لِمَـا تقـدم أولاً أنـه البـاب وهـو القلبُ، وكذلك نصَّ غيره[3] على أنه الأجود ، ووجهُهُ ظاهرٌ من جهة كونه أصلاً ، بخلاف الزائد؛ فإن الحـذفَ فيـه أجـودُ مـن جهـة كونـه زائداً ، وقد تقدم هذا المعنى، وهذا في الأصليّ .

وأما الملحق فلم يختر فيه هنا شيئاً ، فالظاهر أنَّ الوجهين فيه عنده متساويان أو مسكوتٌ عنهما كما تقدم تفسيره عند قوله:

فقَلْبُهَا واواً وحَذْفُهَا حَسَنْ

ولا شـك أن الحـذف في ألـف الإلحـاق أمثـلُ منـه في الأصليَّـــةِ ، والإثباتُ فيها أجودُ منه في ألف التأنيث ، وإحالته في الأِلفَين معاً على ما تقدم من الوجهين في ألف التأنيث ، يؤذِنُ بأن الوجهَ الثالثَ فيهمـا غـيرُ معتَـبرٍ عنـده ، أمـا في ألـف الإلحـاق فلأنـه لم يحْـكِ فيـه سـيبويه أرْطاويٌّ ، وإنما حكاه أبو عليٍّ[4] عن أبي زيدٍ الأنصاري ، فهـو على

---

(١) كالمبرد في المقتضب ١٤٧/٣ وابن السراج في الأصول ٦٧/٣ ، ٧٥ ، والزمخشـري وابـن يعيش في شرح المفصل ١٤٩/٥ ـ ١٥٠ ، والرضي في شرح الشافية ٣٥/٢، ٣٩ .

(٢) الكتاب ٣٥٣/٣ .

(٣) كالمبرد في المقتضب ١٤٧/٣ .

(٤) التكملة : ٢٤٣ .

الجملة قليلٌ ، وأما في الألف الأصلية فلم يُسمَع ، وإنما قاسه السيرافيُّ على مسألة حُبْلاوِيّ ، فأجاز: مَلْهَاوِيٌّ[1]، قالوا: وهو قياسٌ ضعيفٌ[2]، فلم يتعرض الناظمُ لهذا الوجه لِمَا فيه من مخالفة القياس ، ولقلته أو عدمه سماعاً ، ويقال: اعتَمَيتُ الشَّيءَ بمعنى: اخترتُهُ[3]، قال الجوهريُّ: وهو قلبُ الاعتيام[4]، فيقال: اعتام الرجلُ : إذا أخذ العِيمَةَ بالكسر ، وهو خيارُ المال ، ورجُلٌ عَيْمَانُ أَيْمَانُ أي : ذهبت إبِلُهُ ، وماتت امرأتُهُ[5].

ثمَّ يتصدَّى النظر[6] إلى كلام الناظم هنا من جهة أن ما تقدمَّ من الحكم في هذه الألف الأصلية والملحقة هو غَيْرُ مقيَّدٍ عند النحويين بشيءٍ ، غير كون الألف رابعةً خاصةً ، وقد نصَّ عليه ، والناظم قد أحال به على ما يعطي بنصه قيداً ثانياً زائداً إلى الأول ، وذلك أنه أحال على قوله أوَّلاً :

وإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ

وهذا له قيدان :/كون الألف رابعةً ، وكون الاسم الذي هي فيه [٤٢٧]

---

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٥٦ ب وعبارته: « وينبغي أن يجوز أيضاً ملهاويّ »

(٢) هذا من كلام لابن الضائع في شرح الجمل ١/ق ١١٨ ب .

(٣) الصحاح (عمي) ٦/٢٤٣٩ .

(٤) الصحاح (عمي) ٦/٢٤٣٩ .

(٥) الصحاح (عام) ٥/١٩٩٥ .

(٦) في التونسية « للنظر » .

ساكنَ الثاني ، وإذا كان كذلك فهو قد قال بعدُ :

لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا لَهَا ... ...

والشَّبْهُ إنما يكون مع استيفاء كلا القيدين ، لكن قيد سكون الثاني غير معتبرٍ في المشبَّه أصلاً ، بل الحكم كذلك ، ولو فرَضْتَهُ مُحَرَّكَ الثَّاني ، فظهر الخلل في هذه الإحالة التي أحالها .

والجوابُ : أن يقال: إنما نلتزمُ أولاً القيدين معاً ، ونقول: لا بدَّ منهما وإن لم يذكر النحويون الثاني منهما ، وذلك أن ما فيه الألف رابعةً إذا كانت للتأنيث فإنَّ سكون الثاني وتحريكه موجودٌ فيه ، كما تقدَّم ، نحو : مرطًى ، وحُبُلًى ؛ إذ لا يلزم على ذلك محذورٌ بخلاف ما إذا كانت أصليَّةً أو ملحَقَةً ، فإن تحريك الثاني غير موجودٍ في كلام العرب لِمَا يلزمُ عليه من توالي أربع حركات في كلمةٍ واحدةٍ ، وقد حصر الناظمُ أبنيةَ الرباعيّ في أول التصريف ، فلم يذكر فيها نحو: جَعَفَرٍ، وإنما يأتي ذلك لعارض حذفٍ كعُلَبِطٍ[1] وذَلَذِلٍ[2]، أو زيادةً في تقديرِ الانفصال كشجرةٍ ، وأما أن يأتي في أصل بناءٍ فلا، فنحو:

---

(١) العُلابط ويخفف إلى العُلبط : اللبن الخاثر ، وهو الغليظ ، وقيل : الكثير . انظر شرح أبنية سيبويه : ١٢٥ ، وفي القاموس (علبط) : الضخم والقطيع من الغنم ، وثقل الشخص ونفسه.

(٢) الذّلاذل والذّلَذِل : أسافل القميص الطويل . القاموس (ذلل) .

مَلْهًى، الألف فيها منقلبةٌ عن حرفٍ متحركٍ ، وألف أرطًى في مقابلة متحرك ، فلو قدَّرنا تحريكَ الثاني منهما ، لكان تقديراً لوجود أربع حركات متوالية في بناءٍ أصليٍّ .

فإن قلتَ : قد توالت أربعُ حركاتٍ في نحو : مَرَطًى ؛ لأن ألف التأنيث لا بدَّ من تقدير الإعراب فيها فتساوَيَا ، فلِمَ نفيتَ ذلك عن الوجود ؟ فهذا ليس من المعاني المرادة في هذا الباب ، وإنما موضعها التصريف ، وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى .

فإذا ثبت ذلك لم يضرنا التقييد بسكون الثاني ، إذ ليس ثَمَّ متحركٌ يُتَوَهَّمُ مخالفةُ حكمه لهذا الحكم ، وعلى هذا نقول ثانياً : إنَّ ذلك القيدَ في كلامه غيرُ معتَبرٍ ؛ إذ ليس ثَمَّ ما يتحرَّزُ به منه بنصٍّ كلامه في حصر الأبنية في التصريف ، فكلامُهُ مفسَّرٌ بكلامه ، فرجع الأمر إلى ما ذكره النحويون من إهمالِ قيدِ سكون الثاني ، والاقتصار على اعتبار القيد الآخَر ، وكلُّ ما تقدم إنما هو فيما إذا كانت الألف رابعةً ، فإن زادت الأحرفُ قبلها بأن تكون خامسةً ، فذلك قوله :

والألِفَ الحائِزَ أرْبَعاً أزِلْ

الألف منصوبٌ بأزِلْ ، أي: / أزِلِ الألفَ الحائزَ أربعاً ، والأربع [٤٢٨]
أتى به مؤنثاً، والمراد الأحرف ؛ لأن ذلك جائزٌ ، وقد تقدم مثلُهُ ، والاستشهاد عليه ، والحائز للشيء هو الذي يضمُّه إلى نفسه ، وكل من ضمَّ إلى نفسه شيئاً فقد حازه حوزاً وحِيازةً واحتازه أيضاً ، وأصلُهُ

الجمع ، فالألف الحائز في كلامه هو الذي جمع إليه أربعة أحرفٍ ، فيكون هو الخامس ، يريد: أنَّ الألف إذا كانت خامسةً في الكلمة ، فإن حذفَهَا في النسب واجبٌ مطلقاً ؛ لقوله: « أزِل » ، ولم يقيد ذلك بقيدٍ ، ولا ذَكَرَ وجهاً آخَرَ من الإثبات ، والألف في كلامه هي: ما عدا ألف التأنيث ، فإن ألف التأنيث قد تقدم ذكرُهَا ، فلا وجهَ لإعادة ذكرها ، فبقي ما كان من الألفات دون ذلك، فالأصلية نحو: مُرَامًى ، ومُشْتَرًى ، ومُقْتَنًى، تقول في النسب إليه: مُرَامِيٌّ ، وفي مُشْتَرًى: مُشْتَرِيٌّ ، وفي مُقْتَنًى: مُقْتَنِيٌّ ، ونحو ذلك ، والملحقة نحو: حَبَرْكًى[1]، وجَلَعْبًى[2]، وحَبَنْطًى[3]، تقول فيه: حَبَرْكِيٌّ ، وجَلَعْبِيٌّ ، وحَبَنْطِيٌّ ، فتحذف ولا تثبتها أصلاً ، وإنما حُذفت ، وقد كان لإثباتها وجهٌ لمكان الأصلية ، أو مقابلة الأصلي ، استثقالاً للكلمة مع ثبوتها ؛ إذْ كانوا قد حذفوا الرابعة جوازاً في مَلْهًى وحُبْلَى ، فليجب هنا ؛ لأنها خامسةٌ ، فالثقل مع إثباتها أكثر ، وأيضاً فشبهوا هذه الألفات بألف التأنيث فحذفوها ، كما حذفوها ، وعلّةُ الحذف في ألف التأنيث متمكّنةٌ وحَمَلوا هذه عليها ؛ إذ كان من شأنهم تشبيه الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثلَه في جميع الأشياء، وأيضاً فقال يونسُ

---

(١) حَبَرْكًى : طويل الظهر ، قصير الرجلين . شرح أبنية سيبويه : ٦٨ .

(٢) الجَلَعْبَى : الجمل العظيم . شرح أبنية سيبويه : ٦٤ .

(٣) الحبنطى : الممتلئ غيظاً أو بطنة ، ويهمز . القاموس (حبط) .

وسأله سيويه عن المسألة: لو قلتَ: مُرَامَوِيٌّ لقلتَ في حبارَى: حُبارَوِيٌّ[1]، يعني : أنه كان يجب أن تحمل ألف التأنيث على الأصلية في الإثبات كما أجازوا في حُبْلَى : حُبْلَوِيٌّ ، حملاً على قولهم في مَلْهًى : مَلْهَوِيٌّ ، ثم قال : ولو قلتَ ذا لقلتَ في مُقْلَوْلًى : مُقْلَولَوِيٌّ ، وهذا لا يقوله أحدٌ ؛ إنما يقولون : مُقْلَوْلِيٌّ كما تقول : في يَهْيَرَّى : يَهْيَرِّيٌّ[2]، يعني : لو لم تستثقل الخامسة ، فأثبتها لم تستثقل السادسة ، ولا يقول هذا أحدٌ من العرب قال : فإذا سُوِّيَ بين هذا رابعاً وبين ما الألف فيه زائدةٌ ، نحو: حُبْلَى ، لم يجز إلاّ أن تجعلَ ما كان من نفس الحرف إذا كان خامساً بمنزلة حُبَارَى[3]، ثم يتعلق النظر هنا في مسألتين :

إحداهما : / أن ما ذكر من الحكم في الألف الخامسة حكمٌ [٤٢٩] مطلَقٌ لم يقيده بشيءٍ ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب يونس إلى التفرقة بين أن يكون ما قبل الألف مشدَّداً أو لا[4]، فإن لم يكن كذلك فالحكمُ ما تقدَّمَ ، وإن كان ما قبلها مشدَّداً نحو: مُثَنًّى ومُعَلًّى

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٥ .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٥ ، وفيه « يقال » بدل « يقولون » .

(٣) الكتاب ٣/٣٥٥ .

(٤) الكتاب ٣/٣٥٦ وفيه : « وزعم يونس أن (مثنًّى) بمنزلة مِعزًى ومُعْطًى ، وهو بمنزلة مُرَامًى ؛ لأنه خمسة أحرف » .

ومُعَدًّى ، وما أشبهه ممَّا الألف فيه أصليَّة ، فحكمه عنده حكم ما الألف فيه رابعةٌ ، نحو: مِعْزًى ، ومُعْطًى ، فيجوز فيه الوجهان على ما تقدَّم ، ولا يلزم الحذف[1]، أما إن كانت الألف فيه زائدةً نحو: زِمِكَّى[2]، وعِبِدَّى[3]، فإن السيرافيَّ قد أشار إلى أن مذهب يونس فيها كمذهب غيره[4]، ولذلك ألزمه سيبويه أن يقول في عِبِدَّى : عِبِدَّوِيّ ، كما جاز في حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ[5]، وذلك أن يونس اعتبر الصورةَ في الدال وهي صورة لحرف واحد ، وأن اللسان يرتفع بالمدغم ارتفاعةً واحدةً فأُجريَ مُجْرَى الحرف الواحد[6]، قال سيبويه : « ينبغي له أن يجيز في عِبِدَّى: عِبِدَّوِيٌّ ، كما جاز في حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ[7]، ثم ألزمه أيضاً أنه إن سمَّى رجلاً باسمٍ مؤنث على وزن معَدٍّ مدغم أن يصرفه كما يصرف قَدَماً اسم رجل ، فيجعل المدغم كحرف واحد[8]، وهو

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٥٦ .

(٢) الزِّمِكَّى والزِّمِجَّى : أصل ذنب الطائر . شرح أبنية سيبويه : ٩٥ .

(٣) عِبِدَّى : جمع عبدٍ . شرح أبنية سيبويه : ١٨ ، ويقصد أنه اسم جمع ؛ لأنه ليس من أوزان الجمع المعدودة .

(٤) شرح السيرافي ٤/ق ١٥٧ ب .

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٦) انظر الكتاب ٣/٣٥٧ .

(٧) الكتاب ٣/٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٨) الكتاب ٣/٣٥٧، وانظر شرح السيرافي ٤/ق ٢٥٧ ب، وشرح الرضي للشافية ٢/٤٢.

إلزامٌ من سيبويه صحيح ، ثم بين سيبويه أن الحرف المدغَم حرفان لا حرفٌ واحدٌ ، وكذلك هو في بناء الشعر محسوب بحرفين[1]. وقد انتصر الفارسيُّ ليونس ، وأجاب عمَّا ألزمه سيبويه[2]، فانظر فيه ثَمَّة .

فالناظم لَمَّا لم يفرق في هذه الألف اقتضى أن مذهبه مذهب الجماعة ، وكذلك مذهبه في « التسهيل »[3].

والمسألة الثانية : فيما يقتضيه هذا النظم في الألف السادسة والسابعة ، والذي يظهر أولاً أنه سكت عن حكم ذلك اتكالاً على فهم حكمه مما تقدم ؛ لأنه إذا كان حكم الخامسة وجوبَ الحذف ، فمن باب أولى أن يكون الحذف ثابتاً للسادسة والسابعة ، وهذا المنزَع ظاهر، وقد يقال : إن حكم السادسة والسابعة منصوصٌ عليه بحسب مقتضى اللفظ ، وذلك أن الألف الحائزة للخمسة فصاعداً حائزةٌ للأربعة ، وهو قد قال:

والألِفَ الحائِزَ أرْبَعاً أَزِلْ

فاقتضى محصول هذا اللفظ الحذفَ في الحائز للخمسة لأنه ما كان حائزاً لها إلاّ وهو حائز لما تحتها ، فهذا أيضاً قد يقال، وهو منزَعٌ لفظيٌّ، / والأول منزَعٌ معنويٌّ . [٤٣٠]

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٧ .

(٢) لم أقف على انتصار أبي عليٍّ ليونس فيما بين يدي من كتبه .

(٣) ٢٦٢ ، ونصه: « ولا تقلب ألف فُعلى ونحوه من المضاعف العين خلافاً ليونس » .

والمسألة الثالثة: وهي أن لفظه يدخل له تحته ألف التكثير ، فيكون حكمها الحذفَ ، وذلك أنه قال: « والألف الحائز أربعاً » ، فدخل تحته كلُّ ألف إلا ما قدم من ألف التأنيث . والألفات أربعُ أنواع : ألف التأنيث ، وألف الإلحاق ، والألف الأصلية ، وألف التكسير ، نحو: قَبَعْثَرَى[1]، وضَبَغْطَرَى[2]، فتقول فيه: قَبَعْثَرِيٌّ ، وضَبَغْطَرِيٌّ بمقتضى لفظِه، وهو صحيحٌ ، ووجه الحذف ما تقدَّم من الاستثقال مع أنَّها زائدة، فهي أولى بالحذف من الأصلية كألف التأنيث، ثمَّ لَمَّا أتمَّ الكلام على الألف انتقل منها إلى حكم الياء فقال:

كَذَاكَ يَا المنقُوصِ خامِساً عُزِلْ

إلى آخره . المنقوص في كلامه المراد به ما كان آخره ياء قبلها كسرةٌ ، وهو عند المتأخِّرين المنقوص بقياسٍ ، وذلك لنقصان يائه إذا التقت ساكنةً مع التنوين ، نحو: قاضٍ ، وغازٍ ، وإذا ثبت هذا عُلِمَ أنَّ النحويين يقسمون الاسم ههنا إلى أربعة أقسام :

أحدها : ما كانت الياء فيه ثانيةً ، نحو: في[3] زيدٍ ، وذي مالٍ ، وشِيَة ،وما أشبه ذلك .

والثاني : ما كانت الياء فيه ثالثةً، نحو: عَمٍ ، وشَجٍ .

---

(١) قبعثرى : الجمل الضخم ، والأنثى : قبعثراه . شرح أبنية سيبويه : ١٣٨ .

(٢) الضَّبغطرى : الطويل من الرجال . شرح أبنية سيبويه : ١١١ .

(٣) اسم من الأسماء الستة ، ولا يقصد بها حرف الجر .

والثالث : ما كانت فيه رابعةً نحو : قاضٍ وغازٍ وداعٍ .

والرابع : ما كانت فيه خامسةً فصاعداً ، نحو: مُشتَرٍ ، ومُهْتَدٍ ، ومُستَدْعٍ، ومتقاضٍ، وما أشبه ذلك ، ولكلٍّ واحد من هذه الأقسام حكمٌ مختصٌّ به ذكروه، والناظم إنما ذكر هنا ثلاثةَ أقسام ، وهي: ما كانت الياء ثالثة وما بعده ، ولم يذكر الأول هنا ، بل ذكره قريباً من آخر الباب في قوله :

وَضَاعِفِ الثَّانيَ مِن ثُنَائِيّ ثَانِيهِ ذُو لِيْنٍ كَلاَ ولاَئِيّ

إلى آخر المسألة .

وكان من حقه أن يذكره هنا ، كما فعل غيره من هؤلاء المتأخرين، لكن اتبع الناظم في ذلك لفظ المنقوص ، وذلك أن ما الياء فيه ثانيةٌ ليس في الحقيقة من المنقوص الذي آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ ، بل من قبيل ما حُذف منه حرفٌ فصار لذلك ثنائياً كشِيَةٍ ، أصله: وِشْيَةٌ، وفي زَيدٍ ، أصله: فو زَيدٍ ، وفا زَيدٍ ، وذو مال ، وذا مال ، فكأن الناظم لم يأت هنا إلاَّ بما دخل تحت لفظ المنقوص ، ثم ذكر الثنائيَّ على حِدَةٍ ، وأما مَن أتى / من النحويين بأربعة الأقسام ، فإنما أتى [٤٣١] بها من حيث قسَمَ ما آخره ياءٌ ، لا المنقوص المصطلح عليه ، فكلٌّ اتبع طريقاً صحيحاً .

وبدأ الناظم بالخماسي ، وهو الذي الياء فيه خامسةٌ فقال:

كَذَاكَ يَا المنقُوصِ خامِساً عُزِلْ

وقد دخل له بالمعنى ما فوق الخماسيّ ؛ لأنه إذا كان الحذف

يتوجّه على الياء خامسةً للاستثقال ، فأولى أن يتوجّه إذا كانت سادسةً ، ويعني: أنَّ الياء التي قبلها كسرة إذا كان قبلها أربعة أحرف فوقعت خامسة ، فإنها تُعزل في النسب ؛ أي: تحذف وجوباً ، فتقول في مشترٍ: مُشْتَرِيٌّ ، وفي مُعْتَدٍ: مُعْتَدِيٌّ ، وفي منقضٍ: منقضيٌّ ، ونحو ذلك ، ولا تقول : مشتَرَوِيٌّ ، ولا مُعتَدَوِيٌّ ، ولا مُنقَضَوِيٌّ ، وفي صحارٍ: صحاريٌّ ، وفي ثمانٍ: ثمانيٌّ ، وفي يمانٍ: يمانيٌّ ، إذا سميتَ بذلك كله، إلا أن الحذف في ثمانٍ ويمان على غير جهة الحذف في صحارٍ ومشترٍ ، كما سيذكر ، وكذلك تقول في مستدعٍ: مستدعيٌّ ، وفي متقاضٍ: متقاضيٌّ ، وما أشبه ذلك ، ولا تبقي الياء ؛ لِمَا في بقائها من الثقل ، ولِمَا في الياء من السكون مع سكون ياء النسب الأولى فيلتقي ساكنان ، والقلب لا يمكن ؛ لأنه لا يكون إلاّ مع فتح ما قبلها ، وهو غير جائزٍ ؛ إذ لا موجب له ، وأما الفتح في تغلَبيٌّ فله وجهٌ ، على أنه مسموعٌ على ظاهر كلام الخليل[1]، كما سيذكر بحول الله تعالى، ولا يمكن أيضاً تحريك الياء بالكسر ؛ لِمَا في ذلك من الثقل، كذلك لم يجيزوا في رحًى: رحَيِيٌّ، فلم يبق إلا الحذف فحذفوها ، وأما ياء يمانٍ فهي ياء نسب ، فوجب أن تحذف لدخول ياء النسب الطارئة ، كما تقدم ذكره ، وياء ثمان لاحقةٌ في الحكم

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٠ ـ ٣٤١ .

بيمان ، وكلامه شامل لهما من جهة أنهما كالاسم المنقوص فدخلا في حكمه ، و « عُزِل » معناه: نُحِّي وأُزيل ، يقال: عزلتُهُ عن العمل والولاية أي: أزلتُهُ ونحّيتُهُ ، ثم قال:

واالحذْفُ في اليَا رَابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ... ...

وهذا هو القسم الثاني من أقسام المنقوص ، وهو ما كانت الياء فيه رابعة ، فيعني: أن المنقوص إذا كان رباعياً وقعت الياء فيه رابعةً ، فإن لك فيه وجهين :

أحدهما : حذف الياء وجعله أحق وأولى ، فتقول في قاضٍ: قاضيٌّ، وفي غازٍ: غازيٌّ ، وفي داعٍ: داعيٌّ ، وحكى سيبويه أنهم قالوا في رجل من بني ناجية: ناجيٌّ[1]، ومثل ذلك لو / سميتَ بيَرْمِي [٤٣٢] ويقضي لقلتَ : يرمِيٌّ[2] ويقضِيٌّ ، وأنشد سيبويه لعلقمة بن عَبْدَة :

كأسُ عزيزٍ من الأعنابِ عتَّقَهَا لِبَعضِ أربَابِهـا حانِيَّةٌ حُومُ[3]

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٠ .

(٢) الكتاب ٣/٣٤٠ .

(٣) ديوانه : ٦٨ ، والكتاب ٣/٣٤١ ، والمحتسب ١/١٣٤ ، والمقرب : ٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٥٢ ، وشرح المفضليات للتبريزي : ١٣٤٢ ، وقد ذكر أن النسب إلى «حانة» وهذا لا إشكال فيه ؛ لأنه نسب قياسيٌّ ، وفي الكتاب ما يفهم أنه منسوب إلى «حانية» ؛ لأنه قال: ... أضاف إلى مثل ناجية ، وقاضي . وقال ابن جني في المحتسب ١/١٣٤ : « منسوب إلى حانية : فاعلة ... فأما الحانة فمحذوفة من الحانية ، ومثالها قاعة... » .

وذكر أنه أضاف إلى مثل: ناحية وقاض[1]، قال السيرافي: ذكر بعضُ أصحابنا أنه يقال: حانيَّة للموضع الذي تباع فيه الخمر كناحية، قال السيرافي: والمعروف حانة[2]،كما قال الأخطل :

وخَمرَةٍ من جِبَالِ الرُّومِ جاءَ بها ذو حانَةٍ ماجِدٌ أكْرِمْ بهَا حَانَا[3]

ووجه هذا الحذف ما تقدم من سكونها فتلتقي ساكنةً مع ياء النسب ، وذلك لا يجوز ، وأيضاً تحريكها بالكسر لا يجوز لثقله ، فحذفوا لأجل ذلك .

والوجه الثاني : وهو الوجه المرجوح قلب الياء واواً ، ولا يدفع ذلك من تحويل كسرة ما قبل الياء فتحةً فتقول: قاضَوِيٌّ ، وداعَوِيٌّ ، وأُمَوِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، وكذلك تقول في يرمي: يرمَوِيٌّ، ونظيره ما أنشده سيبويه من قول الشاعر :

فكَيفَ لَنَا بالشُّرْبِ إنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا دَوَانِقُ عِندَ الحانَوِيُ وَلاَ نَقْدُ[4]

وهذا الوجه محمول على مَن قال في تَغلِب : تَغلَبِيٌّ ، وفي يثرِب:

---

(١) الكتاب ٣/٣٤١ .

(٢) شرح السيرافي ٤/ق ١٥٠ ب ، وقد أورد بيت الأخطل .

(٣) ليس في ديوان الأخطل ، وهو في شرح السيرافي ٤/ق ١٥٠ ب ، ونسبه للأخطل ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٥٣ .

(٤) البيت يعزى للفرزدق ، وليس في ديوانه ، وعُزي لأعرابي ، ولذي الرمة (ملحقات ديوانه : ٦٦٥) ، والمحتسب ١/١٣٤ ، وابن يعيش ٥/١٥١ ، وعُزي لتميم بن أُبيٍّ بن مقبل العجلاني ، وهو في ملحق ديوانه : ٣٦٢ .

يَثْرَبِيٌّ ، فكأن قاضياً وغازياً مثل: يثرِب وتغلِب ، وهم قد فتحوا ما قبل الآخر لتوالي الكَسَرات مع عدم الاعتداد بالساكن ، فصار كنَمَرِيّ وشَقَرِيّ في نَمِر وشَقِر ، فكذلك قاض ونحوه ، تُقلب كسرته فتحة ، فتنقلب ياؤه واواً ، وقولهم: تغلَبيٌّ ليس بكثير ولا بلغ عند سيبويه مبلغ القياس ، ولذلك قال فيه: إلا أن ذا ليس بالقياس اللازم ، وإنما هو تغيير[1]، يعني بالتغيير: التغيير الشاذّ كسُهْلِيٍّ ونحوه[2] ، وهو عند المبرد قياسٌ، لأنه لا يعتدُّ بالسَّاكن[3]، ولَمَّا كان قاضويٌّ مفرعاً على ذلك كله، كان وِزانَه في القلة وعدم الاطراد ، فلذلك صار مرجوحاً عند الناظم.

وبعد فهاهنا نظران :

الأول: أنَّ الناظم جعل الحذف في المنقوص المذكور هو الأجودَ على الإطلاق ؛ إذ لم يستثن من ذلك شيئاً ، وليس كذلك عند غيره ؛ لأنهم يقولون: إذا تحولت كسرة ما قبل الياء فتحةً قياساً على تغلَبي ، انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيصير في التقدير: قاضَيّ وغازَيّ ، فمَن قال في ملهًى وبابه: ملهَوِيٌّ ، قال في هذا: قاضَوِيّ وغازَوِيّ ، وهو أحسن الوجهين ، ومَن قال في ملهًى: ملهِيٌّ / [٤٣٣]

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٣ .

(٢) الكتاب ٣/٣٤١ .

(٣) لم أقف على هذا الرأي في المقتضب ، وعزاه إليه السيرافي في شرح الكتاب ٤/ق ١٥١ أ فقال: « وقال أبو العباس : جواز ذلك مطرد » ، وهو في شرح الرضي ٢/١٩ .

فحذف حملاً على باب (حُبلى)، قال في هذا: قاضِيٌّ وغازِيٌّ، وهو أضعفُ الوجهين، قالوا: فقد صار قاضِيٌّ على وجهين ــ أحدهما أحسن الأوجه الثلاثة وهو الأصل ـ: الأول والثاني، والوجه الثالث وهو أضعفها، وهو فرع الفرع، والوجه الثاني فرعٌ باعتبار الوجه الأول الأصيل فرعٌ باعتبار الوجه الثالث، فهو فرعٌ بين أصل وفرعٍ، هذا ما قالوه، فإذن ليس قولهم: قاضِيٌّ بأحقَّ على الإطلاق من قاضَوِيٌّ، والناظم قد أطلق القولَ بأنه أحقُّ، فهو مشكلٌ، والجواب: أنَّ هذه الطريقة جرى عليها ابن أبي الربيع وبعض المتأخرين، وإنما قالوا ذلك بالقياس، وأمَّا غيرهم فعلى ما قاله الناظم من إطلاق القول براجحية الحذف، وقد يقال: لا يلزم من كون قاضٍ إذا صار بعد التحويل على قاضًى تقديراً أن يجريَ مجرى ملهًى في جميع وجوهه، وإنَّما ذكر سيبويه جريانَه مجرى تَغْلَبِيٌّ في القلب لا في الحذف[1]، فلنقتصر عليه حتّى يقوم دليل على غير ذلك.

والنظر الثاني: أن المنقوص في باب النسب على وجهين:

أحدهما: أن يكون مستعملاً قبله، وهذا هو الباب والأعمُّ كقاضٍ وغازٍ ومستدعٍ، ونحو ذلك، وحكمه ما تقدم.

والثاني: أن يكون مقدراً في باب النسب خاصة لم يستعمل في

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٠ ـ ٣٤١.

غيره، وذلك يتصور في كل اسم كان آخره واواً قبلها ضمةٌ ، إلا أنه لم يرفض لبناء الكلمة على تاء التأنيث كقَلَنسُوَةٍ ، وقَمَحدُوَةٍ[1]، وقَرْنُوَةٍ لنبْتٍ يُدبغ به ، وعَرْقُوَةٍ[2]، ونحو ذلك ، فهذا إذا أرادوا النسب إليه فلا بدَّ من حذف التاء كما تقدم ، فيصير اسماً آخره واوٌ قبلها ضمةٌ فلا بدَّ أن يرجعِ إلى القياس من قلب الضمة كسرة والواو ياء فيصير في التقدير قَلَنْسٍ ، وقَمَحْدٍ ، وقَرْنٍ ، وعَرْقٍ ، كما قالوا: أَدْلٍ ، وأَجْرٍ ، وإذا صار كذلك كان حكمُهُ حكمَ المنقوص في الاستعمال ، إن كانت الياء خامسةً ، فلا بدَّ من حذفها ، فتقول: قَلَنْسِيٌّ ، وقَمَحْدِيٌّ ، وإن كانت رابعةً فالوجهان ، فتقول في الأجود: عَرْقِيٌّ ، وقَرْنِيٌّ[3]، وفي غيره : عَرْقَوِيٌّ ، وقَرْنَوِيٌّ ، وقد نص السيرافي على جواز ذلك في: عَرْقَوِيٌّ ، وحكاه سماعاً في قَرْنَوِيٌّ[4]، وإذا ثبتَ هذا وأنَّ المنقوص / تقديراً كالمنقوص تحقيقاً ، فقد يقال: إن الناظم [٤٣٤] لم يتعرَّض له ، وإنما تكلم في المنقوص المستعمل ، وترك غيره لبعد فهمِهِ من كلامه ، إذ لا يسبق الذهن في المنقوص إلا إلى المستعمل ،

---

(١) القَمَحدُوَة كما قال أبو زيد : ما أشرف على القفا من عظم الرأس والهامة فوقها ، والقذال دونها مما يلي المقذ . اللسان (قمحد) .

(٢) العَرقُوة : خشبة معروضة على الدلو . اللسان (عرق) .

(٣) الكتاب ٣/٣٤٠ .

(٤) شرح السيرافي ٤/ق ١٥٠ أ .

وقد يقال: إنه قصد ما هو أعمُّ من المستعمل؛ إذ كان المقدَّرُ النقص منقوصاً ، وعليه يجري حكمه ، والقياس مؤدٍّ إليه ، ويطلق عليه لفظ المنقوص ؛ لأنَّه ممَّا آخرُهُ ياءٌ قبلها كسرةٌ ، أعني : عند النسب إليه ، وإذا حملناه على هذا ، كان أكثرَ فائدةً وأقربَ إلى مقاصد الناظم في الحصر والاستيفاء للقوانين مع الاختصار ، والله أعلم .

ثم قال :

... وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

هذا هو القسم / الثالث من أقسام المنقوص وهو ما كانت الياء فيه ثالثة ، فيريد أن الياء إذا وقعت في المنقوص ثالثة ، فإنَّ القلب فيها واواً حتمٌ لازمٌ لا يجوز غيره ، فلا تُحذَفُ فيه الياءُ كما حُذفت فيما تقدَّمَ ، فتقول في شجٍ وعمٍ وردٍ: شَجَوِيٌّ ، وعَمَوِيٌّ ، ورَدَوِيٌّ ، وكذلك ما أشبهه ، ووجهه أنه لما كان هذا القسم من باب نَمِرٍ وشَقِرٍ يجب أن تحوَّلَ كسرتُهُ في النسب فتحةً وياؤُهُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما سيأتي ، صار من باب المقصور الذي الألف فيه ثالثة ، فقد تقدم منعُ الحذف فيه ووجوب القلب ، فكذلك هذا ، وتقول عنَّ الشيءُ لي يعنُّ بالكسر ، ويَعُنُّ بالضم عنّاً ، أي: اعترضَ لي ، يقال: لا أفعله ما عنَّ في السماء نجمٌ ، أي: ما عرَضَ ، ورجلٌ مِعَنٌّ، وامرأةٌ مِعَنَّةٌ من ذلك .

واعلم أن الثلاثي المقصور ، نحو: عصًى ورحًى لا يدخل له هنا ،

ولا يشمله لفظ ثالث ، وإن كانت الألف ثالثة ؛ لأن « ثالثاً » في كلامه على حذف الموصوف ، فإما أن يقدر الياء حتى كأنه قال: وحتمٌ قلب ياء ثالثٍ ، وإما أن يقدر الحرف المعتلُّ كأنه قال: قلبُ معتلٌ ثالث ، أمَّا الأول فصحيحٌ ، ومما يدل عليه ما قبله ؛ إذ قال :

والحذْفُ في اليَا رَابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ... ...

فهذا حكم الياء الرابع ، وقد تقدم حكم الخامس ، فلم يبق إلا الثالث فذكره ، وأما الثاني فلا دليل عليه ، فوجب اطِّراحه ، وعلى هذا يبقى له حكم المقصور الذي ألفه ثالث ، فانظر من أين يؤخذ له الحكم فيه ، وإلا فمسألته ناقصة ،/ وا لله أعلم . [٤٣٥]

ولمّاً حكم على الياء الثالثة بوجوب القلب واواً ثم ما يلزم عن ذلك من فتح ما قبل ذلك المنقلب ؛ إذ لا يمكن بقاءُ الواوِ مع كسر ما قبلها ، فقال :

وأَوْلِ ذَا القَلْبِ انفِتَاحاً وَفَعِلْ وَفِعِلٌ عينَهُما افْتَـحْ وَفُعِلْ

ذو القلب هو الياء الذي حكم عليه بالقلب أي : اجعل الفتح والياء للياء المنقلب واواً ، وقد تقدم تمثيله ، إلا أن في كلامه ما يظهر منه عكسُ القياس الصناعي ، وذلك أنه حكم أولاً بقلب الياء واواً ، ثم ذكر أن الحرف المنقلب إلى الواو لا بدَّ من إيلائه الفتحَ ، فحصل من كلامه أن القلب كأنه سابقٌ على الفتح لاحقٌ بالحرف المقلوب ، هذا ظاهر ما يفهم من كلامه ، وهو مفهوم على غير وضع الصناعة

وغير ممكن فيها ، ؛ لأنَّ القلب إذا فرض حصوله قبل الفتح لم يمكن استقراره لمكان الكسر قبل الواو ، والواو لا تثبُتُ معه ، فلا بدَّ من رجوعها إلى أصلها من الياء ؛ لأنها المناسبة للكسرة . فحصل نقض الغرض من القلب واواً ، بل وضع الصناعة فيه ما قالوه من أنَّ « شَجٍ وقَاضٍ » ونحوهما لما عُلِمَ أن الياء تلحقه أعني : ياء النسب ، فتصير ياؤُهُ مكسورةً في التقدير ، فتتوالى كسرتان ، فيُلحَقُ بباب نَمِر ونحوه، عملوا على إزالة هذا العارض من النقل ، فحوَّلوا كسرته الأولى فتحة، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار في التقدير : شَجًى كفَتًى ورحًى وما أشبه ذلك ، ومن شأن النسب إلى مثل هذا أن تقلب الألف فيه واواً لا ياءً ، لما يلزم من الثقل باجتماع الياءات والكسر ، فكذلك العمل في شَجٍ ، هذا وجه الصناعة عندهم ، وهو سبق تحويل الكسرة فتحةً لقلب الياء واواً ، وهو الجاري على الأمر المعقول والمتعارف لا ما ظهر من كلامه ــ وأيضاً ــ فليس القلب في هذه الياء كما قال ، بل انقلبت الياء ألفاً لوجود موجب القلب ، ثم انقلبت الألف واواً ؛ لأنهم إنما يغيرون ما يغيرون في الاسم قبل لحاق ياء النسب في التقدير ، فكل ما أمكن لحاقُهُ من الإعلال قبل لحاقها فلو استعمل كذلك دون ياء ، فهو الذي يلحقونه في الاسم المنسوب، ألا ترى إلى ما تقدم من كلامهم في عَرْقُوَة، وقَمَحْدُوَة، ونحوهما ، وقد نصوا على أن النسب إلى عَبَايَة ، وهِرَاوَة، ونحوهما، / مما ينى [٤٣٦]

على التاء : عَبَائِيٌّ وهَرَائِيٌّ[1] بالهمز لَمَّا كانوا يقدرون حذف التاء قبل لحاق ياء النسب ، واستعماله على ذلك وتقدير الاستعمال كذلك موجبٌ لقلب الواو والياء همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ، هذه قاعدةٌ معلومةٌ لسيبويه وغيره في باب النسب[2]، وفي باب جمع التكسير ، وغير ذلك ، ولا أحد يمنعها فيما أذكره ، فكيف يجعل الواو هنا منقلبة عن الياء من غير ذلك التدريج المذكور ، فهذا أيضاً عدم اعتبارٍ لقوانين الصناعة ووجوه التعليم .

والجواب عن الأول: أنَّه لا يتعيَّنُ من كلامه سَبْقِيَّةُ قلبِ الياء واواً لتحويل الكسرة فتحةً ؛ لأنه معطوفٌ عليه بالواو التي لا تقتضي ترتيباً ، كما نصَّ هو عليه في باب العطف ، وأما قوله: « وأوْلِ ذا القلب » فلا يقتضي أيضاً حصول القلب إلى الفتحة ، إذْ لم يمكن أن يسمَّى ذا القلب مع عدم حصوله في الوقت ؛ لأنه سيحصل بعد

---

(١) ظاهر كلام سيبويه ألاّ تقلب الواو همزة ، فتقول في النسب إلى هراوة : هراوي ، كما تفعل في شقاوة وغباوة ؛ لأنهم قد يبدلون مكان الهمزة الواو لثقلها ، ولأنها مع الألف مشبهة بآخر حمراء حين تقول : حمراوي وحمراوان ، ثم يبدلون الواو مكان الهمزة فيما كانت همزة منقلبة عن أصل ، مثل غداء ورداء ، فيقولون : غداوي ورداوي ، ولا يفعلون ذلك في الياء » . ٣/٣٤٩ باختصار ، ففرقوا بين الياء والواو ، فقلبوا الياء همزة، وأبقوا الواو . انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٥٥أ ـ ١٥٦أ .

(٢) ٣/٣٤٨ ـ ٣٤٩ ، وهي قاعدة معروفة ، إذا تطرفت الواو أو الياء أو الألف بعد ألف زائدة قلبت همزة .

ذلك، كما لو قلتَ : وأوْلِ الياء التي ستقلب واواً فتحاً ؛ ليكون هو المسوِّغَ لقلبها ؛ وإذا أمكنَ حملُهُ على هذا لم ينبغِ حملُهُ على غير تحصيل .

والجواب عن الثاني:

إنَّ انقلاب الواو عن الألف المنقلبة عن الياء مسوِّغٌ لأن يقال : انقلبت عن الياء ، وإلغاء الواسطة في اللفظ وإن كان الأصلُ النطقَ بذلك، اختصار تلك لا يضر ، وأيضاً فذلك تقديريٌّ ، والظاهر عدم الواسطة، ومن عادة الناظم اعتبار الظاهر في كتبه ، والبناء على ذلك، ولا شك أن الظاهر قلب الواو عن الياء وأن لا واسطة ، ثم قال :

... ... وَفَعِلْ وَفِعِلٌ عينَهُما افْتحْ وَفُعِلْ

يعني أن هذه الأبنيةَ الثلاثة وهي (فَعِل) على كَتِف ، و(فِعِل) على وزن إبِل، و(فُعِل) على وزن دُئِل ، إذا نسبتَ إلى ما كان من الأسماء على وزنها فلا بد من فتح عينها ، فيصير (فَعِل) إلى (فَعَل) كطَلَل ، و(فِعِل) إلى (فِعَل) كعِنَب، و(فُعِل) إلى (فُعَل) نحو صُرَر ، فتقول في نَمِر: نَمَري ، وفي كَتِف: كَتَفي ، وفي شَقِر: شَقَريّ[1]، كأنك نسبتَ إلى نَمَر وكَتَف ، وتقول في إبِل: إبَلي ، كأنك نسبتَ إلى إبَل ،

---

(١) الشَّقِر : شقائق النعمان ، ويقال : نبتٌ أحمر ، واحدتها شَقِرة . اللسان (شقر)، وفي شرح أبنية سيبويه : ١٠٥ : « الشَّقِران : شقائق النعمان » .

وتقول في دُئِل: دُؤَلي ، ومن ذلك: أبو الأسود الدؤلي، وفي رُئِم: رُؤَمي[1]، كأنك نسبتَ إلى دُؤَل ورُؤَم ، وكذلك إذا سميتَ بضُرِبَ أو قُتِلَ ، تقول فيه : ضُرَبي وقُتَلي ، ووجه ذلك أنها لو تركت كسرتُها غير محوَّلة / لكان الثِّقلُ أغلبَ على الكلمة من حيث توالت فيها [٤٣٧] الحركاتُ ، واجتمع فيها كسرتان متواليتان ، وياءان ، ولم يبق من الكلمة غيرَ مكسور إلا حرفٌ واحدٌ ، فكان ذلك أثقلَ عليهم، ولذلك حوَّلوا الكسرة فتحةً ، وأما (فَعُل) و(فُعُل) فلم يذكر الناظم فيهما، ولا فيما كان نحوهما تغييراً ، فدل بذلك على بقائها على أصلها، فتقول في سَمُر: سَمُري، وفي طُنُب[2]: طُنُبي ، قال سيبويه : «وإن أضفتَ إلى (فَعُل) لم تغيره؛ لأنها إنما هي كسرةٌ واحدة ، كلهم يقولون : سَمُري »[3]، يعني: يبقونه على حاله، وهنا مسألتان :

إحداهما : أنه إنما ذكر في هذا التحويل والقلب ما كان على ثلاثة أحرف، وترك ما كان على أكثر من ذلك ، ولم ينصَّ على حكمه مع تأكُّدِ النظر فيه ، فدل ذلك من قصده على أنه يبقى على أصله دون تغيير ، وإن توالت فيه كسرتان مع الياءين وذلك إذا كان

---

(١) الرُّئم : الاست ، ولا نظير لها إلا الدُّئل ، وهي دويبَّةٌ . اللسان (رأم) . والوُعِل لغة في الوَعِل : تيس الجبل .

(٢) الطُّنْب والطُّنُب : حبل الخباء والسُّرادق . اللسان (طنب) . وانظر شرح أبنية سيبويه : ١١٥ .

(٣) الكتاب ٣/٣٤٣ .

الاسم رباعياً نحو: تَغلِب ، فإنه يقتضي أنك تبقيه على أصله ، وإن توالت الكسرتان فتقول فيه : تَغلِبي ، وكذلك إذا سميت بتَضْرِبُ تقول فيه: تضرِبي ، وهذا أحد الوجهين فيه ، وهو أجودهما ، بل هو القياس والأصل عند سيبويه والخليل[1] والجمهور ، ووجه ذلك: أن الثقل بتوالي الكسرات لم يغلب على الكلمة لمكان الساكن الموجود، والساكن معتد به فلم يكن كنَمِر وشَقِر، في غلبة الكسرات، فلم يلحَق به .

والوجه الثاني: ـ وتركه الناظم ـ فتح اللام وهو مسموعٌ من كلامهم في تغلِب ، فإنهم قالوا: تَغلَبيّ ، وجعله سيبويه والخليل موقوفاً على السماع كالتغيير اللاحق في نحو: سُهْليّ[2] وأُمَويّ في: أمية ، وما أشبهها ، مما هو معدود غير مقيس، فلذلك لم يذكره الناظم ، ولا نبَّه عليه ، ولا ارتضى مذهب المبرد فيه أن يجعله مقيساً[3]، فالفتح والكسر عنده وجهان جائزان ، ووجه ذلك عنده عدم الاعتداد بالساكن لضعفه، فصار كالعدم ، فأشبه ذلك نَمِر وشَقِر ، كما لم يعتدوا به في

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٠ ـ ٣٤١ ، ٣٤٣ .

(٢) الكتاب ٣/٣٤١ .

(٣) لم أقف على هذا الرأي في المقتضب (باب النسب) ولا في كتبه الأخرى ، وقد عُزي إليه في شرح الرضي للشافية ٢/١٩ ، والتوطئة للشلوبين : ٣٢٧ ، وانظر هامش ص : ٢٦ من هذا الباب .

قولهم: صِبيَة وقِنية ، فقلبوا الواو ياءً لأجل الكسرة مع وجود الحاجز، فلولا أنه كالعدم لم يفعلوا ذلك .

قال الشلوبين: ألا يعتدَّ بالساكن ليس بالأصل ، بل هو توجيه شذوذ ، فكيف يجعل قياساً، وإنما هو كقول العرب في البصرة: بَصْرِيّ، كما قال الخليل(١).

ووقع للجزولي / في تغلِب مذهبٌ ثالث لم يرتضِهِ أيضاً الناظم ، [٤٣٨] وهو أنه يجعل البناء على الكسر هو المختار مع جواز الآخر قياساً(٢). قال أبو علي الشلوبين: هذا مذهبٌ ثالث غير مذهب المبرد وسيبويه ؛ لأن المبرد يجيز الوجهين، ولا يختار الكسر كما اختاره أبو موسى، وسيبويه لا يجيز الفتح إلا فيما سُمع كتَغْلَبِيّ ، قال: وهذا المذهب مذهب مَن توسط بين القولين ، ولا أحفظه لغير أبي موسى(٣). وتقول على هذا في مكتسِب ومتماسِك وما أشبه ذلك: مكتسِبي ومتماسِكيّ، ولا تغير شيئاً عن حاله، وهو أولى بعدم التغيير لعدم الثقل ؛ إذ فيه ثلاثة أحرف غير مكسورة ، فخفَّ الأمر فيه في توالي الكسرتين ، فلم يكن ثقله مثله في نَمِر ونحوه ، ولا خلاف في هذا ،

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢١ أ .

(٢) انظر شرح المقدمة المقدمة الجزولية : ١٠٢٥ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية : ١٠٢٦ . وأبو موسى هو الجزولي (ت ٦٠٧هـ) صاحب المقدمة الجزولية .

وإنما الخلاف في الرباعيّ كما تقدم .

والمسألة الثانية : أن كلامه يقتضي في النسب إلى صَعِق[1] بفتح الصاد أن تقول: صَعَقِيّ بفتحهما معاً، كما تقول في نَمِر: نَمَرِيّ ، وعلى مَن كسر الصاد إتباعاً فقال: صِعِق أن تقول: صِعَقِيّ بكسر الصاد وفتح العين كما تقول في إِبِل: إِبَلِيّ ؛ لأن الناظم أطلق القول في تلك الأبنية ، وهذا فيه نظران :

أحدهما: أن يقال: أمَّا النسب إلى صَعِق المفتوح الصاد فظاهر لا إشكال فيه، وأما النسب إلى المكسور الصاد فإنه إتباع لكسرة العين ، فالقياس إذا زالت كسرة العين في النسب أن تزول كسرة الصاد لا أن تبقى ، فتقول إذن فيه: صَعَقِيّ بفتحهما إلا أن تقول: صِعِقِيّ كإِبِلِيّ ، ويدلك على ذلك قول سيبويه لما حكى الإتباع في النسب سماعاً . قال بعد ذلك : « والوجه الجيد: صَعَقِيّ[2]» يعني: بفتحهما لما تقدم من ارتفاع علة الإتباع ، هذا نظر .

والنظر الثاني في كلامه: اقتضاؤه للقياس في ذلك كغيره مما هو على مثاله ، وذلك غير سديد ؛ لأنه عنده على السماع ، ولذلك لما قال

---

(١) الصَّعِق : الشديد الصوت ، والرَّجل تصيبه الصاعقة ، ومَن يُغشى إذا سمع صوتاً شديداً ، واسم رجل . اللسان (صعق) .

(٢) ونصه ٣٤٣/٣ : « وقد سمعنا بعضهم يقول في الصعق : صِعِقِيٌّ ، يدعه على حاله وكسر الصاد ؛ لأنه يقول : صِعِق ، والوجه الجيد فيه صَعَقِيّ ، وصِعَقِيٌّ جيد » .

سيبويه: « وصَعِقِي جيدٌ[1] » اعتذروا عن هذا الكلام فقالوا: ليس في قوله: « إنه جيد » نص على أنه مقيسٌ ، بل يمكن أن نقول ذلك بالنظر إلى السماع ، قاله ابن الضائع[2] .

والجواب عن الأول : أنّا لا نسلّم أن الناظم تعرض لما كانت صورة البناء فيه / إتباعاً ؛ لأن ذلك عارض في الكلمة ، وإنما تكلم [٤٣٩]
على ما هو أصل بناء كإِبِل، وعلى هذا يزول الإشكالان معاً ، نعم لو سمَّيتَ بذلك المتْبَع لقلتَ في النسب إليه: صِعَقِي ، ودخل تحت كلامه؛ لأنه الآن أصلُ بناءٍ زال فيه حكم الإتباع بالتسمية، ثم إنه يجابُ عن الثاني بأن كون ذلك سماعاً غيرُ مسلّم ، بل هو قياسٌ، وإن ذهَبَ ذاهبٌ إلى القول بكونه سماعاً ، فقد ذهب ابن خروف إلى جواز القياس فيه ؛ لأنَّ الفتح في العين عارضٌ[3]، فلا يعتدُّ به كالكسر في قولهم: اُدْعِي ، في خطاب المؤنث ، ألا ترى أن ضمَّ الهمزة باقٍ ، وإن كان موجبِه قد زال ، وهو ضم العين ، ثم ذكر أن مَن فتح الصاد فعلى مراعاة العارض ، والاعتداد به، وكذلك جعل العلّة صاحب الترشيح أبو بكر الماردي[4] صِعَقيّ بكسر الصاد وفتح العين هو

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٣ ، وانظر الحاشية السابقة .

(٢) شرح الجمل ١/ق ١٢٠ ب .

(٣) لم أجده في تنقيح الألباب ، وهو في شرح الجمل لابن الضائع ٢/ق ١٢٠ ب .

(٤) هو خطاب بن يوسف الماردي ، من أهل قرطبة من ماردة ، ثم سكن بَطَلْيَوس ، عاش في النصف الأول من القرن الخامس الهجري ، له شعر فيما يذكر ويؤنث ، وكتاب

الأقيس تفريعاً على لغة مَن قال: صِعِقي بالإتباع ، وهـو ظـاهر؛ لأنهـا لغةٌ ثانية ، فلا يبعد فيهـا مراعـاة العـارض ، إن سـلم أنـه عنـد أهلهـا عارضٌ . ويرشد إلى قول ابن خروف قول سيبويه: « وصِعِقي جيدٌ » ، ولم يقل: إنه نادرٌ ، ولا شاذٌ ، ولا موقوف على السماع ، كمـا قـال أولاً في : صِعِقي المكسور الصاد والعين ؛ إذ قال: وقد سمعنـا بعضهـم يقول: في الصَّعِـق: صِعِقـي ، يدعـه علـى حالـه وكسـرِ الصـاد ؛ لأنـه يقول: صِعِق ، فأحال فيه على السماع ، بخلاف الوجهَين الأخـيرين ، وهذا كله على رواية مَن روى صِعَقي ، وهو الذي اعتمد السـيرافيّ في شرحه لكلام سيبويه[1].

وفي المسألة كلامٌ متعلق بلفظ الكتـاب لا حاجـة بنـا إليـه ، وإنمـا يتكلم في لفظ سيبويه في هذا الشرح إن اتفق ذلك لتعلقـه بكـلام ابـن مالك في هذه الخلاصة ؛ إذ الشرط أن لا يتعرض إلى غير الشرح لها ،

«الترشيح » في النحو ، قال عنه ابن الأبار : كان من حلة النحـاة ومحققيهـم ، والمتقدمـين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، روى عن أبي عبـد الله بـن الفخـار ، وأبـي عمـر أحمد ابن الوليد ، وهلال بن عريب ، وروى عنه ابناه عبد الله وعمر وغيرهمـا ، تصـدر لإقراء العربية طويلاً ، نقل عنه أبـو حيـان وابـن هشـام كثيراً ، تـوفي بعـد سـنة خمسـين وأربعمائـة. انظـر ترجمتـه في إشـارة التعيـين : ١١٢ ، والبلغـة : ٧٧ ، وبغيـة الوعـاة ٥٥٣/١، والتكملـة لابـن الأبـار ٤٢/١ ، وكشـف الظنـون : ٥٠٧، ٩٤٨ ، ومعجـم المؤلفين ١٠٣/٤ ، والدراسة الـتي كتبهـا عنـه أ. د. حسـن بـن موسـى الشـاعر في مجلـة الجامعة الإسلامية بالمدينة عدد ٧٩ ـ ٨٠ سنة ١٤٠٨هـ .

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٤٩ أ .

والكلام مع الناظم في ألفاظها ، وا لله المستعان .

* * *

وقِيلَ في المرمِيِّ : مَرْمَوِيُّ ... واختِيرَ في استِعْمَالِهِم مَرْمِيُّ

ونحوُ : حيٍّ فتْحُ ثانِيهِ يجبْ ... وارْدُدْهُ واواً إنْ يَكُنْ عَنهُ قُلِبْ

هذا الفصل من تمام مسألةِ ما آخره ياءٌ مشددة ، وقد تقدم أنه على قسمين، وتقدم الكلام على القسم الأول فيهما ، وهو ما كانت الياء المشدَّدة فيه زائدة وهي: ياء النسب ، وما أشبهها ، وآخُذُ الآن في الكلام على القسم الثاني ؛ وهو ما لم تكن الياء المشدَّدة فيه كذلك، وهذا على نوعين :

أحدهما: ما كانت إحدى الياءين / فيه زائدة والأخرى أصلية . [٤٤٠]

والآخر: ما كانتا فيه أصليتين . والأول على نوعين أيضاً :

أحدهما: ما كان على (فَعِيل) أو (فُعَيل)، وهذا سيذكر إثر هذا.

والآخر: ما ليس كذلك ، وهو الذي شرع فيه فقال:

وقِيلَ في المرمِيِّ : مَرْمَوِيُّ

إلى آخره . يريد : أن العرب تنسب إلى مرميّ ، وما كان نحوه مما آخره ياءٌ مشدَّدة إلا أن إحدى الياءين فيه أصلية على وجهين:

أحدهما: أن تقول: مرميٌّ فتحذف الياءين معاً كما تحذفها من كرسيّ[1]، فصورة اللفظ بعد النسب كصورته قبله ، إلا أنه يفرق

(١) الكتاب ٣/٣٤٦ .

بينهما بما تقدم ، وهذا هو المختار عند الناظم ؛ إذ قال:

واخْتِيرَ في اسْـتِعْمَالِهِم مَرْمِيُّ

أي: في استعمال العرب ، وحذف الياءين هنـا ليس على قياس حذف ياء كرسيّ ، وإن وقع الحذف فيهما معاً على صـورةٍ واحـدةٍ ، بل حذفتَ هنا الياء الساكنة كمـا حذفتَهَـا في عـديّ، وعلـيّ ، وهـذا أولى بالحذف منـه مـن عـديّ وعلـيّ؛ إذ كـان هـذا خماسياً ، وذلـك رباعيٌّ ، فإذا حذفتَهَا بقي اللفظ على وزن (مَرْمٍ) بمنزلة قاضٍ .

والثاني: أن تحوّلَ الكسرة فتحة كما حولتَهَا في تغلِـبَ ، فتقـول: قاضَوِيٌّ ، كما تقـول في مرمِـيّ: مَرمِـيٌّ ، كمـا تـرى ، وعلـى الثـاني تقول: مَرْمَوِيٌّ، وهذا الذي قال فيه الناظم:

وقِـيلَ في المـرمِيِّ : مَرْمَوِيُّ

وليس بالمختار ، كما لم يكن في قاضٍ: قاضَوِيٌّ هو المختار ، بـل هذا أولى ألاّ يكون مختـاراً لزيـادة حروفه علـى حـروف قـاضٍ ، قـال سيبويه: « ومَن قال : حانَوِيٌّ قال: مَرْمَوِيٌّ[1] » ، ومن ذلك: مَقْضيٌّ ، ومعْنِيٌّ ، ومَدْحِيٌّ ، تقول فيه: مَقْضيٌّ ومقضَوِيٌّ ، ومَعْنِـيٌّ ومعْنَـويٌّ ، ومَدْحِيٌّ ومَدْحَوِيٌّ ، وكذلك ما أشبهه ، ثم ذكر النوع الثاني فقال :

ونحوُ حيٍّ فـتْحُ ثانِيهِ يجبْ

يعني: أن ما كان آخره ياء مشددةً أصليةً ، حكمُهُ إذا نسبتَ إليـه أن يفتَحَ ثانيه مطلقاً وهي الياء المدغمة ، فإذا فعلـت ذلـك رددتَهَـا إلى

---

(١) الكتاب ٣٤٦/٣ .

أصلها ، فإن كان أصلُهَا الياءَ تركتَهـا على حالهـا ، وإن كـان أصلهـا الواوَ رددتَهَا واواً ، ولا تتركُهَا ياءً كما كانت حالة الإدغامُ ، وذلـك معنى قوله:

وارْدُدْهُ واواً إنْ يَكُنْ عَنهُ قُلِبْ

وضمير « اردده » المنصوب عائدٌ على الثاني في قوله: «فتْحُ ثانِيهِ يجبْ » ، وكذلك ضمير « يكن » و « قُلِب » ، وأمـا ضمـير « عنـه » / [٤٤١] فعائدٌ على الواو ، والتقدير: وارْدُد ثانيَ نحو: حيٍّ واواً إن يكن ذلـك الثاني منقلباً عن الـواو ، ومفهـوم هـذا الشـرط أن الثـاني إن لم يكـن منقلباً عن الواو لم يُردَّ واواً ، بل يبقى على حاله ، وأما ردُّ الياء الثالثـة واواً فقد تقــدم ذكـره ، فلـم يحتـج إلى إعادتـه ، وإنمـا رُدت اليـاء إلى أصلها من الواو في النسـب ؛ لأن الموجـب قلبهـا يـاءً ، وهـي: واوٌ في الأصل، إنما كان اجتماعها مع الياء الثانية، وسبق إحداهما بالسـكون، فلما زال الموجِب زال الموجَـب ، وهـو القلـب فرجعـت إلى أصلهـا ، وأما الياء الثانية فلا بدَّ من قلبها واواً لأجل ياء النسب في حيٍّ: حيَوِيٌّ ؛ لأنـه مـن حَيِـيَ ، وحكـى سيبويه عـن العـرب في حيَّـةَ بـن بهدَلَـةَ: حَيَوِيٌّ(١)، وتقول في طيّ: طَوَوِيٌّ ؛ لأنه من طويـتُ ، وقـالوا في ليَّـة: لَوَوِيٌّ ، وكذلك تقول: في شيّ: شَوَوِيٌّ ، وفي كـيّ: كَـوَوِيٌّ ، ونحـو ذلك ، وإنما فتحوا وأصله السكون ؛ إذ كانوا في الصحيح قد يفتحون

(١) الكتاب ٣/٣٤٥ .

من غير ضرورة ، وذلك قولهم في الحمْض: حَمَضي ، وفي الرمْل: رَمَليٌّ، فلما لم يمكنهم أن يجمعوا بين أربع ياءات لثقل جمعها ، ولا أن يردوا الواو إلى أصلها مع بقاء السكون في لـوَّيّ مثلاً ونحوه ، فتحوا ليتوصَّلوا إلى التخفيف بذلك التحريك ، ثم على الناظم هنا سؤالٌ: وهو أنه حَتَمَ هنا بوجهٍ واحدٍ ، وهو ما ذَكَرَه ، والناس قد ذكروا فيه وجهين: أحدهما: هذا ، والثاني: إبقاؤه على حاله، والجمع بين أربع ياءات ، فتقول على هذا: حيِّيٌّ ، وليِّيٌّ ، وطيِّيٌّ ، وما أشبه ذلك ، وعليه طائفة من العرب ، وهو قول أبي عمرو بن العلاء ، قال سيبويه: « ومن قال: أُمَيِّيٌّ قال: حيِّيٌّ ، وكان أبو عمرو يقول: حيِّيٌّ وليِّيٌّ »[1]، فأنت ترى كيف ذكر الناس الوجهين على الجواز ، فحَتَمَ الناظم بأحدهما ، ولم يجز غيرَه ، وهذا خلاف ما عليه العربُ والنحويون ، ولا يقال: إن ما ذكره هو القياسُ ؛ لأن عادة العرب الفرار من اجتماع الياءات في هذا الباب ؛ لأنا نقول : التعليل إنما يكون من وراء السماع ، ولا سيما على عادته في التمسك بالسماع كيفما كان.

والجوابُ عن ذلك: أن نحو: حيِّيٌّ وليِّيٌّ - وإن أجازه غيرُهُ - شاذٌّ عنده ، لم يبلغ في السماع مبلغ القياس ، ولا ما يقرب من ذلك ، ألا

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٥ .

تراه قال في التسهيل : « وشذ نحو: حيّيٌّ وأُمَيّيٌّ »[1]، وفي كلام سيبويه / ما يشعر بقلته في الموضعين ، فقال في: أُميَّة لَمَّا ذكر حكمه وأنه [٤٤٢] أُمويٌّ: « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: أُميّيٌّ فلا يغيرون لَمَّا صار إعرابُها كإعراب ما لا يعتلّ شبهوه به[2]» . فهذا الكلام مشعرٌ بالقلة بلا بدّ ، وقد جعل بعد ذلك حَيِّيّ قياساً على أُمَيِّيّ[3]، فالمسألتان من باب واحد ، ولذلك لما ذكر الناظم هنا حكم (فُعَيلة) لم يذكر فيها إلا (فُعَليٌّ) خاصة، وألزم ذلك ، فقال: « وفُعَليٌّ في فُعَيلَةَ حُتِمَ » ، فلا اعتراضَ إذن عليه ، إذْ كانت طريقته هذه ، وقوله:

وارْدُدْهُ واواً إنْ يَكُنْ عَنهُ قُلِبْ

فيه من الضرورة إتيانه بفعل الشرط مضارعاً مع تقدم ما يدل على الجواب، نحو:

فَلَم أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لاَ غُسٍّ وَلاَ بِمُغَمَّرِ[4]

وقد تقدم له شيءٌ من هذا ، وتقدم التنبيه عليه .

* * *

---

(١) التسهيل : ٢٦٢ .

(٢) الكتاب ٣/٣٤٤ ـ ٣٤٥ .

(٣) الكتاب ٣/٣٤٥ .

(٤) استشهد المؤلف بهذا البيت في باب عوامل الجزم ، ونسبه هناك لقيس بن مسعود ، وهو له في نوادر أبي زيد : ٢٨٣ ، والخصائص ٢/٣٨٨ ، والإنصاف : ٦٢٦ ، واللسان (غسس).
والغُسُّ : الضعيف اللئيم ، والمغمّر : الجاهل الذي لم يجرب الأمور .

وَعَلَمَ التَّثنيةِ احْذِفْ للنَّسَبْ   ومِثْلُ ذا في جمعِ تصْحِيحٍ وَجَبْ

كلامه هنا فيما يُحذف من المثنى والمجموع على حدِّه أو بالألف والتاء ؛ لأن جمع التصحيح شامل الجمعين معاً ، وأما جمع التكسير فسيذكر بعد هذا ، فقوله :

وَعَلَمَ التَّثنيةِ احْذِفْ للنَّسَبْ

« علم » منصوب بـ « احذف » ، يعني: أنك تحذف العلامتين اللاحقتين للاسم المثنى ، فتقول في النسب إلى رَجُلان أو رَجُلين: رَجُلِيٌّ، فتحذف الألف والنون والياء والنون أيضاً ، وكذلك إذا نسبتَ إلى أي مثنًّى كان ، ويجري مجراه في هذا الحكم كلُّ ما جرى مجراه في الإعراب كاثنين واثنتين ، وكما إذا سمَّيتَ بالمثنى ، فإن العلامتين إذ ذاك علمٌ للمثنى في الأصل كالمسمَّى به ، أو في الحكم كاثنين ، فكأنهما هما، فصحَّ دخول ذلك تحت إطلاق الناظم ، وأفرد الناظم العلامة وإن كانتا علامتين ؛ لأنهما زيادتان زيدتا معاً فكانتا كالزيادة الواحدة ، وأيضاً فهما كالعلم على التثنية في الحقيقة الواحدة لا إحداهما ، كما أن ياءي النسب هما العلم على النسب لا إحداهما ، ثم قال :

ومِثْلُ ذا في جمعِ تصْحِيحٍ وَجَبْ

يعني : أن مثل هذا الحكم الذي هو حذف العلامتين معاً للنسب واجبٌ في جمع التصحيح ، يريد في قسميه معاً ، فأمَّا جمع المذكر

فتقول في مسلمين : مسلِمِيّ ، وفي زيدون: زَيدِيّ ، وما أشبه ذلك ، ويجري هذا المجرى ما كنا نحوه من الأسماء الجارية مجرى الجمع ، وليست / بجمع في الحقيقة ، كأسماء العدد ، تقول في عشرين : [٤٤٣] عِشرِيّ ، وفي ثلاثين : ثَلاثِيٌّ ، وكذا إلى آخرها ويدخل تحت كلام الناظم كلُّ ما لحقته هاتان العلامتان بحكم الأصل ، وكل ما جرى مجراهما من واوٍ ونونٍ ، أو ياءٍ ونونٍ ، كما إذا سمَّيتَ بالمجموع فتقول في مسلمين مُسَمًّى به: مُسْلِمِيٌّ ، كما تقول: لو لم تُسَمِّ ، وكذلك تقول في قِنَّسْرون ويَبْرون[1] فيمن أجراه مُجرى الجمع : قِنَّسْرِيّ ، ويَبْرِيّ ، قال :

أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ[2]

وأما مَن جعل الإعراب في النون فلا إشكال في جريانه مجرى

---

(١) يبرون أو يبرين : واحد على بناء الجمع ، وحكمه : يكون في الرفع بالواو ، وفي الجر والنصب بالياء ، وربما أعربوه ، وهو رملٌ لا تدرك أطرافه في جزيرة العرب . قال جرير:

فقلتُ للرَّكب إذ جدَّ الرحيلُ بنا   ما بُعدُ يبرينَ من باب الفراديسِ

معجم البلدان ٤٢٧/٥ ، وديوان جرير : ٣٢٢ ، ومعجم ما استعجم : ١٣٨٧، واللسان (يبر) .

(٢) للعجاج ، وبعده :

والدهرُ بالإنسان دوَّاريُّ

ديوانه: ٣١٠ ، والكتاب ٣٣٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٤٠٠/١ ، والمخصص ٤٥/١.
والقِنَّسْريُّ : المسنُّ الكبير القديم .

غِسْلين وحين وبابه ، وكذلك ما كانت الواو والنون فيه عوضاً نحو: سنين ، ومِئين ، وقِلين ، وما أشبه ذلك ، هذه كلُّها حكمها هنا واحدٌ ، تحذف العلامتان منهما في النسب وإنما حُذفت العلامة ؛ لأنها لو لم تُحذف لاجتمع على الاسم الواحد إعرابان: إعرابٌ بالواو أو الألف أو الياء ، وإعرابٌ في ياء النسب ، لأن تلك الحروفَ في الجمع حروفُ إعرابٍ ، وإن سُمِّيَ به ، فكرهوا ذلك . هذا في الألف والواو والياء ، وأما النون فإنما حُذفت ؛ لأنها لا يمكن أن تثبتَ إذا ذهب ما قبلها، لأنهما زيادتان زيدتا معاً ، مثل: أَلِفَي التأنيث ، وياءَي النسب، وما أشبه ذلك . وهذا معنى تعليل سيبويه[1]، قال السيرافي: لو ثبتت علامتا التثنية والجمع مع ياء النسب لجاز أن تثنِّيَ المنسوب وتجمعه ، وذلك باطل ؛ لأن في التثنية إعراباً في التقدير بلفظ الألف، وكذلك الجمع ، فكان يجتمع في التقدير إعرابان[2]. انتهى. وكأنه فسَّر بهذا تعليل سيبويه. وأمَّا الجمع المؤنَّث فتقول في مسلماتٍ: مسلِميٌّ، وفي هنداتٍ: هِنديٌّ ، وإنَّما حُذفت هاتان العلامتان عند سيبويه لأمرين:

أحدهما: أن هذه العلامة قد صارت كالتاء في المفرد ، والتاء لا تجتمع مع ياء النسب ، فكذلك ما كان مثلها .

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٢ .

(٢) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٤ ب .

والثاني: تشبيه هاتين العلامتين بعلامتي جمع المذكر ، فحذفوهما هنا كما حذفوهما هناك ، ألا ترى الشبه بينهما في الإعراب من حيث جُعل النصب والجر فيهما سواء ، كأن الألف والتاء حُملت في الإعراب على الواو والنون[1]. وقال السيرافي: «لو قيل: أذرعاتيٌّ لجاز أن تنسب إليهما مؤنثاً ، فتقول: أذرعاتِيَّة، وذلك ممتنع ، ألا / ترى [٤٤٤] امتناع تمرتات»[2].

ثم في عبارة الناظم نظر ، وهو أنه ذكر أن علَمَ التثنية هو المحذوفُ في النَّسب ، وكذلك علَمُ جمع التصحيح ، ولا يخلو أن يريد ظاهر الكلام من أنه يحذف العلامتين من التثنية والجمع ، وهما على أصلهما لا مسمًّى بهما ، وإما أن يريد أن ذلك بعد ما سُمِّيَ بهما ، فإن كان المرادُ الأولَ فغير صحيحٍ؛ إذ ليس هذا حكمَ المثنى والمجموع، وإنما حكمهما الردُّ إلى الواحد ، كما سيذكره بعد ، فليس العمل فيه إزالةَ العلامتين ، وإنما ذلك في المسمَّى به ، وما جرى مجراه فقط، وهو إنما قال: إنك تحذف العلامتين من التثنية والجمع ، والتثنية والجمع مردودان إلى الواحد، ففي هذا الحمل ما ترى ، وإن كان المراد الثانيَ فهو صحيحُ المعنى لكنه غير مفهومِ الدخول تحت لفظه ؛ لأنه إنما أضاف العلامتين للتثنية والجمع ، ولفظ التثنية إنما يطلق على ما كانت

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٧٣ .

(٢) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٥ أ .

حقيقتهما فيه ، لا على ما خرج عن ذلك ، فلفظه يأبى هذا التفسير .

فإن قيل: إنَّ علَمَ التثنية والجمع قد يضاف إليهما وإن كان في غيرهما من مسمًّى بهما أو محمولٍ عليهما في الإعراب ، فتقول في «رجلان » مسمًّى به: إنه قد تضمن علَمَ التثنية ، وفي « مسلمون » مسمًّى به كذلك ، إنّه قد تضمن علم الجمع المسلّم ، وكذلك في قِنّسْرين وما أشبهه من الأسماء الجارية مجرى الجمع السالم ، وإنما صحت إضافة العلَم لغير التثنية والجمع اعتباراً بأصل التسمية ؛ إذ كان قبلها علماً على التثنية والجمع ، ولغلبته عليهما واختصاصه بهما في أكثر الأمر ومحصول الكلام، وأيضاً فالمسمى بهما يجري عند العرب مجرى الأصل ، وأما قنّسرين فعلى تقدير النقل ، أو اعتباراً بالشبه ، فإذا ثبت هذا لم يكن في قوله: « وعلَم التثنية » ما ينفي دخولَ المسمَّى بالتثنية مع التثنية الحقيقية ، ولا المسمى بالمجموع مع المجموع الحقيقي ، وكذلك ما جرى مجراهما ، فيؤخذ له الحكم على أعم من ذلك حتى كأنه يقول: احذف العلامتين من المثنى والمجموع كانا على حقيقتهما، أو مسمًّى بهما ، أو جارياً مجرى ذلك ، وأما قوله في السؤال: إنما حكم التثنية والجمع الردُّ إلى الواحد لا حذف العلامتين ، فلا يلزم ؛
لأن الصورة في ردهما إلى واحدهما في النسب أو حذف علمهما / [٤٤٥]
واحدٌ ؛ إذ لا فرق في ذلك بين المفرد وغيره إلا بالعلامتين ، فإذا أزلتهما رجع إلى صورة المفرد، فيستوي عند ذلك قولنا: إنهما رُدَّا إلى

الواحد ، وقولنا: حذف منها العلامتان فقط ، كل ذلك صحيحٌ ، ألا ترى أنك إذا نسبتَ إلى « رجلان » وهو على أصله قلتَ: رَجُليٌّ ، فإن نسبتَ إليه مسمًّى به قلتَ: رَجُليٌّ ، فالصورة واحدةٌ ، وإن كان العمل في الحكم مختلفاً ، فالأول على أنك رددْتَهُ إلى المفرد ، والثاني على أنك حذفتَ علامتَيه ، واختلاف العمل لا يوجب اختلاف الصورة ، وهذا في التثنية والجمع إذا كانا على أصلهما ، أو بعد التسمية اعتباراً بالأصل ، أو حملاً عليهما ، كما حُمل عليهما في الإعراب حُمل عليهما في توابعه ، وهذا من توابعه ؛ لأنه متعلق بالعلامتين ، فإذا كان كذلك حصل منه حكم النّسب إلى التثنية والجمع على أصلهما أو مسمًّى بهما ، وكان ما ذُكر في آخر الفصل مختصاً بجموع التكسير، وما جرى مجراهما من جمع التصحيح ، وذلك ذو الألف والتاء، وإلاَّ لزم من ذلك التكرارُ ، وحُمل كلامه على كلامه، وتفسير بعضه ببعض هو الواجبُ .

فالجواب: أن في هذا المحمل ارتكابَ سوء التعليم ، والجريَ على غير طريق مستقيم ؛ لأن ذلك موهمٌ أن يكون النّسبُ إلى الجمع أو إلى التثنية مع اعتقاد بقاء معناهما ، وإن زالت العلامة ؛ لأن هذا شأن النّسبِ في المختلفين في الأصل إذا اتفقت صورتهما في النّسب ، ألا تراهم إذا نسبوا إلى (خمسة عشر) قالوا : خَمْسِيٌّ ، وإلى (خمسةٍ) قالوا: خَمْسِيٌّ ، وكذلك إذا نسبوا إلى (عبدٍ) قالوا : عَبْدِيٌّ، وإذا

نسبوا إلى (عبد القيس) قالوا: عَبْدِيٌّ ، وهم مع ذلك معتقدون للأصل ، فيقولون : هذا منسوبٌ إلى خمسةَ عشرَ ، وهذا منسوبٌ إلى خمسَةٍ ، وكذلك النّسبُ إلى عبدٍ ، أو عبد القيس ، ولا يعتقدون ما هو ظاهر الحال في النّسَبَين من أنهما معاً منسوبان إلى خمسةٍ فقط ، أو إلى عبدٍ فقط ، هذا لا يعتقدونه ولا يقولون به ، وكذلك مسألتنا إذا قيل لك : إذا نسبتَ إلى التثنية حذفتَ علَمَهَا ، لم يحصل لك من ذلك إلا أنك تعتقدُ بناءها على أصلها من التثنية في المعنى ، وكذلك في النّسب إلى الجمع /، وهو خلاف ما يقول الناس ، فليس ما اعتذر به [٤٤٦] عن الناظم باعتذارٍ يُسَلَّمُ .

والجواب عن ذلك : من وجهين: **أحدهما**: أن ما ذكر من الإيهام غيرُ مخلص ، فقد يمكن أن يكون القصد بالنسب إلى المفرد على حقيقته كما قال ، وقد يمكن أن يكون على خلاف ذلك ، وهو موضع نظر يبحثُ فيه عما يُفهم من كلام الأئمة المتقدمين .

والثاني: إذا سلَّمْنَا ذلك فهذا الموضعُ لا يؤخذ منه للناظم حقيقة النسب إلى المثنى والمجموع ، وإنما يؤخذ منه ما نصَّ عليه من حذف العلامتَين فقط ، ويبقى اعتماد البناء على الأصل من معنى التثنية أو الجمع ، أو عدم البقاء ، لم يتعرض إليه هنا فاستدركه بقوله:

والواحِدَ اذْكُرْ ناسباً للجَمْعِ

إلى آخره ، حسبما يأتي ، إن شاء الله تعالى .

*   *   *

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ   وَشَــذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بالأَلِفْ

يعني: أنَّ ما كان من الأسماء مثل: طيِّب وعلـى صفتـه ، فالنسـب إليه أن تحذفَ ثالث حروفه وهو الياء المتحركة بالكسر المدغـم فيهـا ، فتقول: طَيْبِيٌّ ، واعتبر هنا في هذا الحذف أن يَقَعَ قبل الحرف المكسور ليـاءَي النّسـب ، وهـو آخـر الاسـم ، يـاء مدغـم فيهـا ، وأن تكــونَ مكسورةً ، وأن تكون غيرَ مفصـولٍ بينهـا وبـين آخِرِ الاسـم ، فهـذه ثلاثة أوصافٍ .

فأمَّا الأول: فلا بدَّ منه ؛ لأن الحذفَ موجبُهُ كثرةُ الأمثـال ، ولا يكون ذلك مع كــون اليـاء غـير مدغـمٍ فيهـا ، فـإذا نسـبْتَ إلى بَيْـتٍ وحُمَيْدٍ قلتَ : بَيْتِيٌّ وحُمَيدِيٌّ ، وكذلــك إذا نسبتَ إلى (أَفْعِـلْ) مـن البيع قلتَ: أَبْيِعي ، ولا تحذف شيئاً ، ومثلـه مـا إذا لم يكـن مـا قبـلَ الآخِرِ ياءً نحو : عَطَوَّد ، ومُهَوَّم ، فإنك تقول: عَطَوَّدِيٌّ ، ومُهَوَّمِـيٌّ ، من غير حـذفٍ ؛ إذ لا موجـب لـه ، وإنمـا الموجـب في اليـاء المدغمـة كـانت واواً في الأصـل كهيِّـن وميِّـت وسيِّد ، فــانقلبت يــاءً للعلّــة التّصريفية ، أو لم تكن كذلك كبَيِّن من بانَ يَبِينُ ، وطيِّب مـن طـابَ يطيبُ .

وأمَّا الثّاني: فمعتـبرٌ أيضـاً في علـة الحـذف ؛ لأن الكسـرة مـع الياءات كياءٍ أخرى ، فكثرت الأمثــال فلـو كـانت اليـاء المدغـم فيهـا

مفتوحةً ، لم ينهض اجتماع المثال علّةً في الحذف ، فتقـول في هَبَيَّـخ : هَبَيَّخيٌّ ، ، ولا تحذفُ شيئاً .

وأمَّا الوصفُ الثالث: وهو أن تكون الياء غير مفصول بينها وبين / الطرف فمعتبر أيضاً ، فإن لم يكن كذلك لم يجب الحـذف ، ومـن [٤٤٧] ثَمَّ قالوا في النسب إلى مُهَيِّم تصغـير مُهَيَّـم أو مُهَـوِّم : مُهَيِّمِـيٌّ ، ولم يحذفوا شيئاً لوجهين :

أحدهما: أن سبب الحذف في طيِّبٍ ونحـوه : مـا فيـه مـن الثقـل باجتماع أربع ياءات وكسرتين ، ففرُّوا مـن ذلـك الحـذفِ ، فحذفـوا إحدى الياءات وكسرتَها فخفَّ ، ولم يحذفوا الياء الساكنةَ ؛ لأنهـم لا يصلون بحذفهـا إلى مـا يريـدون مـن التَّخفيـف ، كمـا لم يخفِّفـوا قبـل النَّسب إلاَّ بحذف المتحرِّك حينَ قالوا: هَيْنٌ، ولَيْنٌ، ومَيْتٌ ، فـإذا كـان كذلك فذلك الثِّقَل لا يكون في مُهَيِّمٍ ؛ لأنَّ الفصل بين الياءات بـالمدِّ يزيـل الثِّقـل ؛ إذ المـدُّ في الحـرف بمنزلـة الحركـة ، أو هـو أكـثرُ مـن الحركة،كما سيذكَرُ في الإدغام(١)، إن شاء الله تعالى .

فسَهُلَ الأمرُ بسببه كما سَهُلَ بسببه اجتمـاع السـاكنين كدابَّـة ، وتُمُـودَّ الثَّوبُ، ونحوه، وهـذا هـو المقصـودُ هنـا في اشـتراط وقـوع المحذوف قبلَ آخرِ الكلمة الذي يلي ياءَ النَّسب .

---

(١) انظر ٩/٤٣٠ من هذا الكتاب .

والثاني: خارجٌ عن هذا ، وهو أنهم لو حذفوا ، فإما أن يحذفوا الياءَ الأخيرة التي للمدّ ، وهذا لا ينجيهم من حذفٍ آخرَ ؛ إذ تصير الكلمة على مثال: أسيِّد ، والحذف فيه واجبٌ ، كما تقدم ، فلو قلتَ : مُهَيْمِيٌّ لكان إخلالاً لكثرة الحذف ، وإمَّا أن يحذفوا المتحركة المحذوفة من أُسَيِّدٍ ، وهذا لا يصحُّ ؛ لما يلزم من التقاء الياءين ساكنين، وذلك مرفوضٌ، وإمَّا أن يحذفوا الأولى الساكنة، وهو أيضاً غير سائغ؛ لوجوب قلبِ ما بعدها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وذلك إعلالٌ وتغييرٌ غير محتاج إليه ، فرأوا أن بقاء الكلمة على حالها أيسر من هذا كلّه ، فصاروا إليه واجتنبوا ما عداه ، فإذا اجتمعت هذه الأوصافُ الثلاثةُ لزم حذف تلك الياءات ، فقلت في طيِّب : وهو مثاله : طَيْبِيٌّ، وفي ميِّت: مَيْتِيٌّ، وفي هيِّن : هَيْنِيٌّ ، وفي سيِّد : سَيْدِيٌّ ، وما أشبه ذلك، ويدخل له في هذا العقد ما إذا نسبتَ إلى أُسَيِّد ، وأُبَيِّض ، ولُبَيِّد ، وحُمَيِّر مصغَّراتٍ ، فتقول على مقتضى كلامه: أُسَيديٌّ ، وأُبَيْضِيٌّ ، ولُبَيْدِيٌّ ، وحُمَيْرِيٌّ ، ونحو ذلك ، وقد تقدمت الإشارة إلى تعليل الحذف . ثم قال :

وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بالألِفْ

يعني: أن قولهم في النسب إلى طيِّئ /: طائيٌّ شاذٌّ عمَّا تقدم من [٤٤٨]
القاعدة ، يُحفظُ ولا يقاسُ عليه ، ووجه شذوذه مجيئُهُ بالألف ، ولذلك قال : « مقولاً بالألف » أي : شذّ في هذا الحال ، فشذوذه من

أجل إتيانه بالألف ؛ لأن طيِّئاً مثل: طيِّب ، فكان قياسُهُ ان تقول : طَيْئِيٌّ كطَيْبِيٌّ ، لكنَّ العرب قلبت الياءَ ألفاً على حد ما قلبتها ألفاً في (يَيْجَل) ؛ إذ قالوا : ياجَلُ ، وهذا بابٌ محفوظٌ ليس بقياس ، وكذلك طائيٌّ ، وطَيِّئٌ أبو قبيلة من اليمن وهو طيِّئ بن أُدد بن زيد ابن كهلان بن سبأ بن حمير.

* * *

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةَ التُزِمْ وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةَ حُتِمْ
وأَلْحَقُوا مُعَلٌّ لاَمٍ عَرِيَا مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا
وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيْلَهْ

اعلمْ أنَّ النحويين المتأخرين يذكرون في هذا الفصل أبنيةً أربعة: البناءان المذكوران وهما: (فَعِيلَة) على وزن قَبِيلَة ، و(فُعَيْلَة) على وزن جُهَينة ، ويزيدون بناءين آخَرَين: (فَعُولَة) على وزن حَلُوبَة ، و(فُعُولَة) على وزن حُمُولَة ، ولا يقتصرون على ما ذكره الناظم ؛ إذ كان الحكم فيها واحداً عندهم ، فما ثبت في (فَعِيلَة) و(فُعَيلَة) فهو ثابتٌ في (فَعُولَة) و(فُعُولَة) ، وقد ذكر (فَعُولَة) في «التسهيل[1]» ولم يذكر (فُعُولة) فكان من حقه أن يتمِّمَ الفصلَ ، ويأتي على أمثلته، أو يذكر (فَعُولَة) فقط، كما فعل في « التسهيل » ، وهو الذي ذكر سيبويه[2]

(١) التسهيل : ٢٦٣ .
(٢) الكتاب ٣/٣٣٩ .

وغيره من المتقدمين .

والجوابُ: أن ما ذكر الناظمُ هو أصلُ الباب المتفقُ عليه ، وهو الذي ذكر غيره ، حتى قال بعض من عقد في المسألة عقداً كليّاً من حذّاق المتأخرين[1]: « إذا كان اسمٌ على أربعة أحرفٍ ثالثه ياءٌ زائدةٌ ساكنةٌ ، وفي آخره تاء التأنيث ، وليس قبل الياء حرفُ علة ، ولا ما قبل الياء من جنس ما بعدها ؛ فإن الياء تُحذَفُ قياساً مطرداً ، ويفتح الحرف الذي قبلها إن لم يكن مفتوحاً » ، فتأمل كيف لم يأت فيه إلا بالياء ، وترك الواو التي في (فَعُولَة) و(فُعُولَة) بناءً على الإلحاق؛ إذ ليس الحكم فيهما على القياس الأصليّ كما سيتبيَّن عند ذكر التعليل، إن شاء الله تعالى ، مع أن غير ذَينِكَ المثالَين مختلفٌ فيهما ، فالمبرد يجعل (شنوءة) في (فَعُولَة) شاذاً ؛ إذ لم يُسمع غيره[2]، وأيضاً فهو ضعيفٌ في القياس بدليل أن / (فَعُولاً) لم يجز فيه ما جاز في (فَعِيل) ، [٤٤٩]
كما لم يجز أيضاً في (فَعُل) كسَمُر ما جاز في (فَعِل) كنَمِر ؛ لأن

---

(١) يقصد ابن الضائع ، وهذا القول في شرح الجمل ١/ق ١١٦ أ .

(٢) لم أقف على قول المبرد في كتبه ، وقد جاء في شرح الشافية للرضي ٢/٥٢١: وقال المبرد: شنئيّ في شنوءة شاذّ لا يجوز القياس عليه ، وقال: بين الواو والياء ، والضم والكسر في هذا الباب فرقٌ . ألا ترى أنهم قالوا : نَمَرِيّ بالفتح في نَمِر ، ولم يقولوا : في سَمُر : سَمَرِيّ اتفاقاً » .
وفي المقتضب ٣/١٣٧: « ... ألا ترى أنك قد سوّيتَ بين (فَعِلَ) و(فَعَلَ) فلو كان مكان الكسرة ضمة لم تغيره؛ لأنه لم يتوال ما تكره ، وذلك قولك في « سَمُرَة » : سَمُرِيّ لا غير».

المستثقل مع ياءَي النسب الياءاتُ والكسَرَاتُ فقط ، فهذا شاذٌّ سماعاً وقياساً .

وأما (فُعُولَة) فلم يذكره المتقدمون ، وإنما يظهرمن الفارسي في « الإيضاح » ظهوراً ما لا نصاً ؛ إذ قال في باب ما يطرد فيه الحذف في النّسب : وكلُّ اسمٍ ثالثه ياءٌ أو واوٌ ساكنةٌ وآخرُهُ هاءُ التأنيث[1]، ثمَّ مثَّل ولم يأت بمثال لـ(فُعُولَة) ، وإنَّما مثَّل لـ(فَعُولَة) كما فعل سيبويه[2]، وأما ابنُ أبي الربيع ومَن تبعه فإنهم اعتمدوا على إلحاق البناء الرابع[3]، فانظر كيف أهمل ذكرَه المتقدمون ، فلم يعتنوا به ، فلذلك ترك ذكره هنا ، وفي « التسهيل » ، ونِعْمَ ما فعَلَ هنا ، فإنه على فرض إثباته محمولٌ على (فَعُولَة) ، وهو أحرى به ، فقد يحتَمِلُ أن يكون الناظمُ ترَكَ (فَعُولَة)؛ لأنه قائلٌ بمذهب أبي العبَّاس المبرد ، وإن لم يكن رأيه في «التسهيل»[4]، وقد تقدم لذلك نظائر ، ويكون وجه ما ذهَبَ إليه ما تقدم ذكرُهُ للمبرد ، وهو ظاهرٌ من التعليل في نفسه ، حتى إن السيرافيَّ لم يصحِّحْ هنا مذهبَ سيبويه، ومن عادته تصحيحُهُ ، وترك النظر في قياس المبرد بعد إيراده له ، وما ذاك إلاَّ لظهوره عنده ، وإن

---

(١) التكملة : ٢٤٥ .

(٢) الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٣) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢/١٠١ .

(٤) التسهيل : ٢٦٣ .

كان قياسُ سيبويه أولى عندهــم ، ونظرُهُ أدقُّ [1]، ويحتَمِـلُ أن يكـون تَرْكُ ذكرِ (فَعُولَةَ) محلاًّ للنظر ؛ إذ كـانت المسـألة اجتهاديـةً ، وللنظـر فيها مجالٌ ؛ فلم ير في الوقت فيها مذهباً بعينه ، فأضرب عنهـا لتكـون للناظر في كتابه في محل الاجتهاد؛ إذ هي محمولةٌ على مـا نـصَّ عليـه ، وليس لها قياسٌ بخصوصها ـ وا لله أعلم ـ .

فإذا ثبتَ هذا فنرجعُ إلى بيان لفظه فنقول : قوله :

وَفَـعَلِيٌّ في فَـعِيلَـةَ التُزِمْ

يعني: أن كلَّ ما كان من الأسمـاء علـى وزن (فَعِيلَـةَ) بفتـح الفـاء وكسر العين، فإن النسب إليه بحذف الياء التي بعد العين ، وفتح العـين المكسـورة ، فتقـول: (فَعَلِـيٌّ) ، وذلـك قولهـم في ربيعـة: رَبَعِـيٌّ ، وفي جَذِيمَةَ: جَذَمِيٌّ، وفي حنيفةَ: حَنَفِيٌّ، وفي قبيلة: قَبَلِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، ومن هنا يكون قولُ العامة في النسب إلى المَرِيَّـة[2]: مَرِيِنِـيٌّ أو مَرَنِـيٌّ ، وفي النسب إلى الجزيـرة : جَزِيريٌّ خطأً إلاَّ أن يسمع من ذلك شيءٌ فيكـون / محفوظـاً، وكذلـك قـول الحكمـاء في النسـب إلى الطَّبيعـة: [٤٥٠] طَبِيعيٌّ، وإنما القياسُ في ذلك : مَرَوِيٌّ ، وجَزَرِيٌّ ، وطَبَعِيٌّ ، إلاَّ أنهــم

---

(١) ينظر شرح السيرافي ٤/ق ١٤٩ أ ، وشرح الجمل لابن الضَّائع ١/ق ١١٦ .

(٢) المريَّة : بلد بالأندلس ، أحدثه المسلمون في خلافة الناصر ، انظر: الروض المعطار في خبر الأقطار : ٥٣٧ ـ ٥٣٨ ، وذكر في معجـم البلـدان ٥/١٢٠: مريَّـة بلَّـش في الأندلـس ، ومريَّة واسط في العراق .

قالوا في معنى طبيعي: سَلِيقيٌّ ، في النسب إلى السَّلِيقة وهي: الطَّبيعة، فهذا مؤنس بعض تأنيس، وهو مع ذلك لا يقاس .

وقوله: « التزم » خبر المبتدأ الذي هو « فَعَلِيٌّ » أي: أنَّ هذا البناءَ وهو (فَعَليٌّ) ، التُزِمَ في بناء (فَعِيلَةَ) ، فلا يتعدَّى إلى غيره ، ويعني بذلك في القياس ، وهو التزامٌ متَّفقٌ عليه فيما أعلم .

وأما [في] السماع فقد جاء ما يخالف هذا الحكم ، لكنه نادرٌ لا يعتد به ، وذلك بالبقاء على الأصل من غير تغييرٍ ، قال سيبويه: وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ، ولكنه شاذٌّ قليلٌ ، قالوا في سَلِيمة: سَليميٌّ، وفي عَمِيرة كلب يعني بخصوصها: عَمِيريٌّ ، وقال يونس: هذا قليلٌ خبيثٌ ، قال: وقالوا: سَلِيقيٌّ للرجل يكون من أهل السَّليقة[1]، يعني من أهل الطبيعة ، وهو الذي يتكلم بطبعه ، فهذه ألفاظ نادرةٌ يوقف على محلها .

ثم قال :

وَفُعَلِيٌّ في فُعَيلَةَ حُتِمْ

يعني: أن كل ما كان أيضاً من الأسماء على وزن (فُعَيلَة) بضم الفاء وفتح العين على بنية التصغير ، فإن النسب إليه بحذف الياء ، فتقول: (فُعَليٌّ) نحو: جُهَينة: جُهَني ، وفي قُتَيبة: قُتَبيٌّ ، وفي أُمَيَّة :

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٩ .

أُمَوِيٌّ ، وما أشبه ذلك . وقوله: «حُتِم » كقوله: « التزم » ، أي: أن هذا هو الواجب في القياس، فلا قياس إلا عليه، فإن جاء ما يخالف ذلك فموقوفٌ على السماع ، نحو ما حكى سيبويه من قولهم: خُرَيبة: خُرَيْبِيٌّ[1] بالإتمام ، وقالوا أيضاً: رماحٌ رُدَيْنِيَّةٌ منسوبة إلى رُدَيْنة[2]، وقالوا في أمية: أُمَيِّيٌّ ، وهذا كله شاذٌّ ، ووجه ما فعلوا في ذلك أن هذه الياء قد تحذف، وإن لم تكن في الكلمة تاء التأنيث ، كما حذفوها في قرشيٌّ ، وثَقفي ، فلما لزم الحذف إذا كان في آخره التاء لزم حذف التاء أيضاً ؛ لأن الحذف لِما يتغيَّر في كلامهم ألزمُ منه لما لا يتغيَّرُ ، ألا ترى لزوم الترخيم لما فيه الياء؛ لأنها حرف تغيير ؛ إذ تبدل في الوقف هاءً ، ثم إنهم استثقلوا حَنيفيٌّ ؛ لأن الكلمة كلها كسر إلا حرفاً واحداً ، وفي جُهَنِيٌّ إلا حرفين ، فحذفوا الياء ؛ لأجل ذلك ، هذا معنى تعليل سيبويه[3]، وفتحوا عين (فَعِيلَة) ؛ لأنه صار إلى (فَعِلَة) وليشاكل / (فُعَيلَة) ، ولما قرر حكم هذين البناءين على [٤٥١] الجملة عقَّب بالكلام على شروط تقرر ذلك الحكم المذكور ، وهي ثلاثة تضمنها قولُهُ :

---

(١) الكتاب ٣٣٩/٣ .

(٢) رُدَيْنة : زوجة سمهر المنسوب إليها الرماح . شرح الرضي للشافية ٢٩/٢ ، واللسان (ردن).

(٣) الكتاب ٣٣٩/٣ .

وأَلْـحَـقُـوا مُعَـلَّ لاَمٍ عَرِيَا

إلى آخر الفصل .

الشرط لأول : كون البناءين يلزمهما التاء .

الشرط الثاني : ألاَّ يكونا مضاعفَين .

الشرط الثالث : ألاَّ يكونا معتَلَّي اللام .

فأمَّا الشرط الأوَّل فدل عليه من كلامه أمران:

أحدهما : نفس التمثيل بـ(فَعِيلَة) و(فُعَيلَة) ؛ إذ لم يأت بهما دون تاء.

والثاني : مفهوم قوله:

وأَلْحَقُوا مُعَـلَّ لاَمٍ عَـرِيَا

إذ مفهومه: أن ما ليس بمعلِّ اللام مما هو معرًّى من التاء فغير لاحقٍ بما تقدم في الحكم ؛ لأن شرطه لحاقُ التاء ، وهو الذي أردنا ، وهذا ظاهر ، وإذا كان كذلك فقوله: « وألحقوا » الضمير عائد إما على العرب، أي: أن هذا معدود في كلامهم الشهير ، وإما على النحويين ، يريد: أنهم قاسوا ذلك و لم يقفوه على السماع ، والمعلُّ اللام ما كانت لامه حرفَ علة ، وقوله: « عريا » جملة في موضع الصفة لمعلّ ، و لم يذكر المعرَّى منه اختصاراً لفهم المعنى ، وأنَّ المعرَّى منه التاء المذكورة في المثالين ، وقوله: « بما التا أُوليا » يدل على ذلك أيضاً ، والتعرية بمعنى : التجريد ، أي : جرِّد منها ، وقوله: « من

المثالين » متعلق بـ « مُعلّ » لا بـ « عريا » ؛ لفساد المعنى ، أي : ما يُعل من المثالين المتقدمَي[1] الذكر . وقوله: « بما التا أوليا » المجرور متعلق بـ «ألحقوا » ، والتاء منصوب على المفعول الثاني لـ « أولي » ، اي: ألحقوا هذا بما أولي التاءَ ، ومعنى هذا الكلام: أن العرب أو النحويين القائسين ألحقوا بما لحقته التاءُ من المثالين ما لم تلحقه التاءُ إذا كان ذلك المعرَّى عن التاء معتلَّ اللام ، أي: آخره حرفُ علة ، ولا يكون إلا الياء ، فأجازوا فيه ما أجازوا في المثالين من الحذف والتغيير ، فأمَّا (فَعِيل) فنحو: عَلِيّ ، وقَصِيّ ، ونَبِيّ ، ووَلِيّ ، تقول فيه: عَلَوِيّ ، وقَصَوِي ، ونَبَوِيّ ، ووَلَوِيّ ، وما أشبه ذلك .

وأما (فُعَيل) فنحو: قُصَيّ ، ورُحَيّ ، تقول فيه: قُصَوِيّ ، ورُحَوِيّ، ونحو ذلك ، هذا القياس على ما قال ، وهو حكمٌ عنده منحتمٌ ؛ لأنه منحتمٌ بما تقدم ، فعلى هذا إن جاء شيءٌ على خلافه فمحفوظٌ غير مقيس ، وإن قال بقياسه أحد فالناظم مخالفٌ له في ذلك القياس، فممَّا جاء أن بعضَ العرب يقول في عليّ : عليِّيٌّ ، وفي عَدِيّ: عَدِيِّيٌّ ، فيتركه على حاله وإن اجتمعت الياءات[2]، ولا يعتبر الثقل ، وكذلك منهم من يقول:/ قُصَيِّيٌّ[3]، ولكن قلَّ من يقولهما من [٤٥٢]

---

(١) في الأصل: « المتقدمين » .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٤٥ .

(٣) الكتاب ٣/٣٥١ .

العرب، فأخذ الناظم بعدم قياسه ، ومن النحويين من يقيس ذلك على قلّة ، ومنهم من يجيزه هكذا مطلقاً ، وهو مستشعَرٌ من كلام الفارسي في الإيضاح[1]، لذا قالوا: ولا يخلو كلامه من إشعارٍ بالقلّة ؛ لأنه ذكر أولاً الوجهَ الشهير ، كما ذكره سيبويه مقدَّماً على غيره ، ثم قال: ويجوز كذا ، فدل على أنه دون ما تقدم ، ووجه هذا العمل أنّه لما ثَقُلَ عليهم اجتماع الياءات مع الكسر عدلوا إلى الياء الساكنة وهي الزائدة ، لضعفها بالسكون والزيادة فحذفوها ، فلما حذفوها بقي (علٍ) على مثال: عمٍ ، فوجب فتح عينه فصار إلى: علا نحو: عصاً ، وبقي قُصَيٌّ على مثال: قُصًى نحو: هُدًى ، ففعلوا بهما في النسب مثل ما فعلوا بعصًا وهُدًى، فقالوا: عَلَوِيٌّ، وقُصَوِيٌّ ، كما قالوا: عَصَوِيٌّ، وهُدَوِيٌّ ، فأمَّا إن كان الاسم على أحد هذين المثالين فمفهومُ قوله أنه غير لاحقٍ بما تقدَّم في ذلك الحكم ، وهذا معنى اشتراط التاء .

فالحاصل أن ما كان على (فَعِيل) أو (فُعَيل) إما أن يكون صحيحَ اللام أو معتلّها ، فإن كان معتلَّ اللام كان (فَعَلِيٌّ) و(فُعَلِيٌّ) فيه قياساً، وإن كان صحيحَ اللام لم يكن قياساً فيه، فإن جاء منه شيءٌ فموقوف على السماع ، وإن قاسه أحدٌ فالناظم مخالفٌ فيه ، فمما جاء من ذلك في (فَعِيل) قولهم: ثَقَفيٌّ في ثقيف ، وفي (فُعَيل) قولهم: قُرَشيٌّ في

(١) لم أقف على هذا الرأي في باب النسب من كتاب التكملة .

قُرَيش ، وكذلك سُلَمي في: سُلَيم ، وقُرَمي في: قُرَيم ، وهُذَليٌّ في: هُذَيل ، وخُثَميٌّ في: خُثَيم ، وخُرَبيٌّ في: خُرَيب ، وفُقَميٌّ في: فُقَيم ، ومُلَحيٌّ في: مُلَيح خُزاعة ، وهذه أُلَيفاظٌ لا تجعل الباب قياساً لورود القياس في أكثرها وهو الإتمام ، وفي نظائرها مما قصدوا فيه الفرق بينهما ، على ما فسره السيرافي[1] وغيره ، وقد جعل المبرد ذلك قياساً[2]، فأجراه[3] في كل ما كان على أحد البناءين للقياس والسماع، أما القياس فلا استثقال باجتماع الياءات ولم يعتبر ما اعتبره سيبويه[4] في تاء التأنيث ، وأما السماع فما تقدم ، وهو عنده مما يبلغ مبلغ القياس عليه ، وهو في ذلك ذاهبٌ مذهب الكوفيين ؛ إذ قالوا بالقياس أيضاً فيهما ، قال ابن خروف: « وتكوَّف المبرد في حذف (فَعِيل) و(فُعَيل) وجعله قياساً كما فعل الكوفيون[5]، قال: وهو قول فاسدٌ ؛ لعدم اطراده / ولقلته »[6] . [٤٥٣]

ومذهب الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور ، وللسيرافي مذهبٌ ثالث ، وهو جعل ذلك قياساً في (فُعَيل) وحده ؛ إذْ قال حين ذكر

---

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٤٦ أ .

(٢) المقتضب ١٣٣/٣ .

(٣) في التونسية : « فأجري كل ما كان ... » .

(٤) إذ يفهم من كلام سيبويه اشتراط ختمه بتاء التأنيث . انظر ٣٣٩/٣ .

(٥) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٣٩٦ .

(٦) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٣٩٦ .

نقل سيبويه في هذيل: هذليّ جاءت على هذا أسماء كثيرة ، ثم عدد أشياء على (فُعيل) مما تقدم ، ثم قال: وهذا يكثر حتى يخرج عن الشذوذ عندي[1]، والناظم لم يرتض من ذلك كله إلا مذهب سيبويه والجمهور . وكذلك فعل في « التسهيل »[2].

وأما الشرط الثاني: وهو ألا تكون العين معتلة ، فهو الذي أراده بقوله:

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ

يعني: أن العرب لم تحذف الياء من (فَعيلة) إذا كانت العين معتلة، كما كانت في طويلة ، بل تمَّمته ، أي : أتت به على تمامه ، فتقول فيه: طَويليٌّ ، وقالت العرب في بني حَوِيزَة : حَوِيزيٌّ ، فلم يُغيَّر ، وإنما أتت به على ذلك ؛ لأنهم يكرهون تحرك هذه الواو لو قالوا : طَوَلِيٌّ ، كما يكرهون ذلك في (فَعَلَ) ، ولذلك لا يبقونها متحركةً بل يعملونها بقلبها ألفاً ، فتركوا طويلياً على أصله لذلك .هذا معنى ما علَّل به الخليل[3] .

وأمَّا الشرط الثالث: ألاَّ يكون مضاعَف العين واللام ، فهو المراد

---

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٤٦ أ .

(٢) التسهيل : ٢٦٣ .

(٣) الكتاب ٣/٣٣٩ وفيه: « وسألته ـ يعني الخليل ـ : كيف تقول في بني طويلة ؟ فقال : لا أحذف ؛ لكراهتهم تحريك هذه الواو في (فَعَل) ... الخ ، والمعروف أن سيبويه إذا قال: سألته ، فإنما يعني الخليل .

بقوله :

وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَهْ

يعني : أنهم تمّموا أيضاً كلَّ اسم على (فَعِيلة) كان مضاعفاً كهذا المثال فتقول فيه: جَليليٌّ ، وفي شديدة : شَديديٌّ ، وإنما ذلك كراهية لاجتماع مِثْلَين لو قلتَ : جَلَليٌّ وشَدَديٌّ ، قال سيبويه : وسألتُهُ ـ يعني:الخليل - (رحمه الله) عن شديدة فقال : « أحذِفُ ؛ لاستثقالهم التضعيفَ ، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف »[1]، ثم سأله عن مسألة (طويلة) وأجاب بمعنى ما تقدم[2].

هذا تمام ما ذكر من الشروط ، وهي وافيةٌ بالمقصود ، إلا أنه يبقى في كلامه نظرٌ في اقتصاره في الشرطين الآخرَين على ما كان على (فَعيلة) دون ما كان على (فُعَيلة)، وكان الأولى أنْ لو ذكر الشرطين مضافين إلى المثالين معًا ، وقد جعل ابن أبي الربيع[3] وغيره ذلك كذلك ، فعندهم أنه يقال في نحو: لُوَيزة : لُوَيْزِيٌّ ، وتقول في هُريرة : هُرَيريٌّ ، كما تقول في طَويلة : طَوِيليٌّ ، وفي شديدة : شَدِيديٌّ ؛ لأنَّ الحكم فيهما واحدٌ ، مع صحة العين وعدم التضعيف ، فكذلك ينبغي أن يكون الحكم فيهما مع إعلال العين ووجود

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٢) الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٣) الملخص في ضبط القوانين : ٢/١٠١ .

التضعيف، وإلاَّ فما الفرقُ؟

والجــوابُ : أن مســـألة (فُعَيلة) في المضاعف والمعتلّ العين لم يذكرها المتقدمون من النحويين ، ولا تعرَّضــوا للنظـر فيهـا ، وإنمـا / [٤٥٤] تكلَّم سيبويه وغيره في (فَعِيلَة) خاصَّةً ، فأمَّا المعتــل العـين فقـد حكـى شيخنا الأستاذ ـ رحمه الله تعالى ـ عن شيخه أبـي إسـحاق الغـافقي[1] أنه قال: لا أذكــر في هـذا نصـاً[2]، يعـني للمتقدمـين، والمتـأخرون قـد اختلفوا فيها ، وذلك أن السبب الموجب لإبقاء نحو: طويلة على أصلـه ، ما يلزم عليه من الثقل وموجب القلب لو قيـل: طَـوَلِيٌّ كمـا تقـدم ، وذلك مفقود في (فُعَيلة) ؛ إذ لا موجب لقلب الـواو ألفـاً لـو قلـتَ في لُوَيزة: لُوَزيٌّ ، فلما كان الأمر على هذا اختلفوا ؛ فمنهم مَــن أجـرى (فُعَيلة) مجرى (فَعيلة) كأنـه حمـل مـا لـيس فيـه موجِـب علـى مـا فيـه موجِبٌ » ليجريَ الجميع على أسلوب واحد، وإلى هذا ذهب ابن أبـي الربيع وشيخ شيخنا أبو إسحاق الغافقي، حكى عنه الأستاذ أنه قال : « الوجه عندي أن تجريا مجـرى أختيهمـا ، يعـني: مجرى فَعِيلـة وفَعُولـة ليجريَ الكلُّ على أسلوب واحدٍ كما فعلوا في باب « يعِـدُ » وفي بـاب

---

(١) إبراهيم بن أحمد بن عيسى الإشبيلي ، نزل سبتة ، وصار شيخها ، وساد أهـل المغـرب ، وأخذ عنه ابن الفخار ، وشرح كتاب الجمـل ، ولـه كتـاب في قـراءة نـافع ، تـوفي سـنة ٧١٥ هـ أو ٧١٦ هـ . ترجمته في : الدرر الكامنة ١٣/١ ــ ١٤ ، وغاية النهاية ٨/١ ، وبغية الوعاة : ٤٠٥٧/١ ، ودرة الحجال ١٧٦/١ ـ ١٧٧ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الفخار : ١١٣٢ .

«أكرم»[1]؛ إذ حذفوا واو « يوعد » لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم حملوا عليه أعد، ونعد ، وتعد ، ليجري الباب مجرًى واحداً، وكذا حذفوا همزة أأكرم لاجتماع الهمزتين ، ثم حملوا عليه يكرم ونكرم وتكرم ، فلذلك حملوا (فُعُولة) و(فُعَيلة) على (فَعُولة) و(فَعِيلة) ليجري الجميع مجرًى واحداً ، ومنهم مَن ذهب إلى أن لـ(فُعَيلة) حكمَ نفسها لما نفدت العلة التي لأجلها لم يقع في الكلمة تغيير رجع بها إلى الأصل القياسي من حصول التغيير ، فيقال عنده في لُوَيزة: لُوَزي ، وفي حُتُولة: حُتَلِيٌّ ،كما تقول في قُتَيبة: قُتَبِيٌّ ، وفي سَبُوطة: سَبَطِيٌّ ، وهذا مذهب ابن عَبيدة[2]، قال (رحمه الله تعالى): وهي من المسائل التي خالف فيها شيخه أبا الحسين[3] يعني: ابن أبي الربيع .

وأمَّا المضاعف فلم يقع فيه بين هؤلاء المتأخرين اختلافٌ لوجود العلة ، لو قيل في هُريرة: هُرَرِيٌّ ، فيحتمل أن يكون الناظم لم يتكلم على ذلك اتباعاً لمن تقدم ووقفاً لها في محل النظر ، وعلى أن ظاهر كلامه في التسهيل أنه على طريقة ابن عَبيدة إذ قال : « يقال في

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار : ١١٣٢ .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عَبيدة الإشبيلي (ت٧٠٦هـ) ، أستاذ مقرئ ، أديب نحوي بارع ، من شيوخه أبو الحسن الدباج ، وابن أبي الربيع ، وأخذ عن الوادي آشي . ترجمته في : برنامج الوادي آشي : ١٢٦ ، وغاية النهاية ١٨٢/٢ ، وبغية الوعاة ١٧٠/١ .

(٣) شرح الجمل لابن الفخار : ١١٣٢ .

(فُعَيلة): فُعَلي ، وفي (فَعِيلة) و(فَعُولة): فَعَليٌّ ، ما لم يضاعفن أو تعدم الشهرة أو تعتلَّ عين (فعيلة) أو (فَعُولة) صحيحة اللام[1]، فيترك (فَعِيلة) المعتلة العين على الحكم الأول ولم يستثنها ، وهذا هو القياس.

وهو / الذي جرأ ابن عَبيدة على مخالفة شيخه ، والله أعلم . [٤٥٥]

ويحتمل أن يكون المثالان وهما: الطويلة والجليلة منبِّهاً بهما على علة التصحيح ، فأمَّا الطويلة فقد مر قبيل هذا أن العلة في تصحيحه خوف الإعلال بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فكأن الناظم يقول : صححوا ماكان مثل: الطويلة مما يلقى فيه مع الحذف الإعلال ، فعلى هذا لا يدخل فيه نحو: نُوَيزة لفقد سبب الإعلال ، وهو: انفتاح ما قبل الواو ، وأما الجليلة فقد مر أيضاً أن العلة في تصحيحه ثقل اجتماع المضاعفين ، ولا شك أن هذا موجود في نحو : هُريرة لو حذفت ، فقلت: هُرَري ، فكأنه يقول: ما كان كالجليلة مما يلقى فيه مع الحذف ، التقاء المثلين فواجب تصحيحه ، فإذن ليس الحكم بمقتَصَرٍ به على (فَعِيلة) فقط ، وهذا أولى ما يُجابُ به ، والله أعلم .

* * *

وهمزُ ذي مدٍّ يُنالُ في النَّسبْ ما كان في تثنيةٍ له انتسَبْ

ذو المد هو الاسم الممدود ، والاسم الممدود يطلق اصطلاحاً على

(١) التسهيل : ٢٦٣ .

ما كان آخره همزةٌ قبلها ألف زائـدة ، وهـو في كلامـه علـى حـذف الموصوف ، كأنه قال: « وهمز اسم ذي مد » والنيل: الإصابة ، يقـال: نال فلانٌ خيراً يناله : إذا أصابه ، وينال في موضع خبر المبتدأ الذي هو « همز » ، و « ما » مفعول « ينـال » ، وهـي واقعـة علـى الحكـم ، أي: ينالُ في النسب حكم التثنية ، أو علـى التغيـير اللاحـق للكلمـة ، أي: ينال في النسب التغيير اللاحق للتثنية ، وضمير « كان » عائدٌ على «ما»، وفي «له» عائد على الاسم « ذي مد » ، و « له » متعلق بـ « انتسـب » ، وكذلـك قولـه: « في تثنيـة » ، و « في النسـب » متعلـق بـ « ينـال » ، والتقدير: همز اسم ذي مـد ينـال في النسـب الحكـم أو التغيـير الـذي كان انتسب لذلك الاسم في التثنية ، وجملة المعنى أن الممـدود حكمـه في النسب حكم التثنية، فحيث لزم التغيير في التثنيـة لـزم في النسـب ، وحيث امتنع امتنع ، وحيث جاز جاز ، هذا محصوله وهـو (ظـاهر إلا أنه ينظر)[1] في التفصيل على ما تقدَّم له في التثنية ، فإنه أحـال عليـه ، وبكلامـه يفسـر كلامـه ، وقـد تقـدم لـه في بـاب (كيفيـة التثنيـة) أن الممدود على ثلاثة أقسام: ما همزته أصلية ، وما همزته للتأنيث ، ومـا عداهما ، فأمَّا القسـم الأول: فالإثبـات حتمـاً ، وأمـا القسـم الثـاني: فالإبدال واواً وجوباً ، وأما القسم الثالث: فالوجهان ، ويشـتمل علـى

---

(١) في الأصل : « لا أنه ينظر » ، وفي الأزهرية: « ظاهر دالاً على أنـه ينظـر » ، والمثبـت عـن التونسية .

قسمين :

أحدهما: ما الهمزة / فيه بدل من الأصل . [٤٥٦]

والثاني: ما هي فيه بدل من حرف زائد للإلحاق ، وفي كلا القسمين الوجهان ، إلا أنه يترجح القلب في المبدلة من زائد الإلحاق ، ويترجح الإثبات في المبدلة من أصل على رأي المؤلف ، كما تقدَّم ، فكذلك يكون الحكم هنا ، وقد تقرر في التثنية أن الهمزة لا تحذف أصلاً، فكذلك لا تحذف هنا ، فهي هنا بخلاف ألف التأنيث من حيث كان حكمها الحذفَ كما تقدم ، فالفرق بينهما نظير ما تقدم من الفرق بينهما في التصغير، وذلك أن آخر الاسم في حمراء لما تحرك على خلاف ما عليه الألف ، وكان حياً يظهر في الرفع والنصب والجر صار بمنزلة ما آخره ألف ونون نحو: سلامان ، وزعفران ، وغير ذلك من الأواخر التي هي من أصل الكلمة كاشهيباب ، فصارت الهمزة كالأصلية كما صارت ألف مِعزى كألف مرمى بخلاف الألف، فإنها ميِّتةٌ[1] لا يظهر فيها وجهٌ من وجوه الإعراب ، فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة ، هذا تعليل سيبويه[2].

ولنرجع إلى التمثيل فأمَّا الهمزة الأصلية فنحو: قُرَّاء[3] ووُضَّاء[4]،

---

(١) في الأزهرية : « مبنية » .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٥ ـ ٣٥٦ .

(٣) القرَّاء بضم القاف وتشديد الراء : الناسك . اللسان (قرأ) .

(٤) الوُضَّاء بضم الواو وتشـديد الضـاد : صـار وضيئاً ، مـن الوضـاءة : الحسْـن والبهجـة =

تقول فيه: قُرّائيّ ووُضّائِيٌّ ، وأمّا التي للتأنيث فنحو: حمراء ، وصحراء، وزكرياء ، تقول فيه: حمراوي وصحراوي وزَكَرياوي ، وكذلك ما أشبهه ، وأما المبدلة من أصل فنحو: كِسَاء ورِدَاء وحَيَاء ، تقول فيه: كِسائي ورِدائي وحَيَائيّ إذا أثبتَّ ، وكِساوي ورِداوي وحَيَاوي إذا قلبت ، وأمّا المبدلة من زائد الإلحاقِ فنحو عِلباءٍ وحِرباءٍ، تقول إذا قلبت : عِلباويٌّ وحِرباويٌّ ، وإذا أثبتَّ: عِلبائي وحِربائي . هذا جملة ما ذكر هنالك ، وما يترتب عليه هنا ، ووجه القلب أن أصله في همزة التأنيث ، وذلك أن الهمزة مستثقلةٌ ، وهي بعد ألف قريبة من همزة ، ولذلك كانت بين ألفين كهمزتين وبعدها ياءٌ مشددة وهي مستثقلة أصلاً ، والتأنيث مستثقل في المعنى والأحكام ، هذا مع أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث وغيرها ، كما فرقوا بين ألف التأنيث المقصورة وغيرها فيما تقدم ، فألزموا هذه الهمزة القلب واواً ؛ لأنه لا يمكن أن تقلب ياء ، ألا تراهم يفرون من الياء إذا كانت أصلية ، فيقولون: رَحَوي ، لثقلها مع ياءي النسب ، فهذا الوضع بذلك أحرى ، وعلّل ابن جني القلب بأن الهمزة لو أقرَّت على حالها لوقعت علامة التأنيث حشواً[1] إذا قلت : حَمْرائي ، فكرهوا ذلك: أن موضع / علامة التأنيث الأطرافُ لا [٤٥٧] الأوساط ، ثمَّ إنَّ القلب في عِلباء بالحمل على الهمزة التي للتأنيث ،

= اللسان (وضو) .

(١) الخصائص ٢١٣/١ - ٢١٤ .

لشبهها بها في الصورة والزيادة ، وفي كِساء بالحمل على عِلباء لشبهها بها في الصورة ومقابلة الأصل ، وقد حكى قُرَّاوي شاذاً ، حملوه على كِساء لاجتماعهما في الأصالة على الجملة[1].

وهذا التدريج وجه الصناعة في هذه الأقسام ، وهو الذي اعتمده ابن جني وبوَّب عليه وعلى أمثاله في الخصائص[2]، وكما لم يراع الناظم في حكاية الوجهين في القسم الثالث الترجيح لأحد الوجهين على الآخر في التثنية، كذلك ههنا ، وقد تقدم وجه الترجيح ، والخلاف فيه ، وهو جارٍ هنا ، بلا بدٍّ .

فإن قلتَ : فإن النحويين حكوا هنالك أشياء - أعني في التثنية - من قلب همزة التأنيث ياء ، ومن قلب همزة نحو: كساء ياءً ، ومن إثبات همزة التأنيث على حالها ، ومن حذفها رأساً كأنها لم تكن ، ومن غير ذلك ، ولم يحكوا في النسب من ذلك شيئاً ، وحكوا في النسب قُرَّاويٌّ ، ولم يحكوا في التثنية: قُرَّاوان ، وإنما قاسه الفارسيُّ على قُرَّاويّ[3] ، وقد تقدم التنبيه عليه في باب التثنية ، على أن ابن جني يظهر من كلامه أن قُرَّاوان سماعٌ وليس بنصٍّ منه فيه[4]، والفارسيّ لم يعرفه، فالأظهر أنه لم يُسمع، وأيضاً فمن الأشياء التي

---

(١) الخصائص ٢١٤/١ .

(٢) في باب حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطي الأول ذلك الحكم ٢١٣/١.

(٣) التكملة : ٢٢٧ .

(٤) الخصائص ٢١٤/١ .

وقع التنبيه عليها ما في كونه قياساً خلافٌ ؛ كمذهب الكسائي في جواز حمراءان بإثبات الهمزة[1]، وكذلك مذهب الكوفيين في جواز حذفها رأساً إذا طال الممدود[2]، وأجازوا أيضاً قياس إبدالها ياءً[3]، وهكذا عادتهم في الشذوذ أن يقيسوا عليها ، ولم يُحك عنهم في النسب شيءٌ من ذلك فيما علمت ، وإذا كان كذلك فكان من حق الناظم ألاَّ يُطلق قولَه في مضاهاة النسب للتثنية؛ إذ يوهم الجريان والمضاهاة في القياس ، والشذوذ، والمختلف فيه ، وليس كذلك كما ظهر لك .

فالجواب : أن مقصد الناظم إنما هو مضاهاة المقيس عليه خاصة ، وهو الّذي بنى عليه في المختصر ، بل هو الذي بنى عليه جميع النحويين، وإنما حكوا الشذوذات احترازاً منها وتنبيهاً على عدم القياس فيها ، وذكرها عندهم تكميلٌ وزيادةٌ على الحاجة ، لم يقصد الناظم الشذوذ في هذا التقرير ، وأما المختلف فيه فهو راجع إلى الشذوذ أيضاً ؛ لأنَّ كلَّ ما قاس عليه الكوفيون أصله الشذوذ ، فلم يحفل به ، فلم يبق إلا أنه / عنى المقيس خاصةً ، والمضاهاة فيه [٤٥٨] ظاهرة لا إشكال فيها .

* * *

---

(١) ارتشاف الضرب ١/٢٥٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/٢٥٩ .

(٣) هي لغة فزارة . انظر ارتشاف الضرب ١/٢٥٩ .

وانسِبْ لصدرِ جملةٍ وصدرِ ما رُكِّبَ مزجاً ولِثَانٍ تَمِّمَا
إضافةً مبدوءةً بابنٍ أوَ ابْ أو ماله التّعريفُ بالثّاني وجبْ
فيما سِوَى هذا انسُبَنْ للأوّلِ ما لم يُخَفْ لَبسٌ كعبد الأشهَلِ

هذا فصلٌ يذكر فيه النسب إلى المركب ، وقد مر أن المركب من الأسماء على ثلاثة أقسام : مركب تركيب إسناد كتأبّط شراً ، ومركب تركيب مزجٍ كبعلبكٌّ ، ومركب تركيب إضافة كامرئ القيس ، وهذه الأقسام الثلاثة هي التي تكلم عليها .

فأمّا القسم الأول: وهو المركب تركيب الإسناد ، فهو الذي قال فيه: «وانسِبُ لصدر جملةٍ » يعني أنك إذا أردتَ النسب إلى اسم مركب من جملة فإنك لا تنسب إلى جميعها ، ولا إلى الآخِرِ منها ، وإنما تنسب إلى صدرها ، وهي الكلمة الأولى من تلك الجملة ، فتقول في: برَقَ نحرُهُ: بَرَقيٌّ، كأنك إنَّما نسبتَ إلى بَرَقَ خاصةً من أول الأمر، وفي تأبَّط شراً: تأبَّطِيٌّ ، وكذلك إذا نسبتَ إلى نحو: « ضربتُ » و«ضَرَبَكَ »، فإنك تقول فيهما: ضَرَبيٌّ ، أونسبتَ إلى « قُلْتُ » فإنك تقول: قُوليٌّ ، ترد الفعل إلى أصله ؛ لأنك صيَّرْتَ الاسمَ: قُلْ ، وأنتَ إذا سمَّيتَ بـ «قُل» رددتَه إلى أصله ، فقلتَ: هذا قُولٌ يا فتى ، وكذلك ما أشبهه ، وحكى سيبويه في النسب إلى « كنتُ » : كُونيٌّ[1]، وهو موافقٌ لـ « قُوليّ » ، هذا وجه القياس كما قال الناظم ، فما خالفه

(١) الكتاب ٣/٣٧٧ .

فمسموعٌ ، فقد قالت العرب في النسب إلى « كنتُ » : كنتيٌّ ، حكى ابن خروف عن أبي زيد أنه قال: يقال رجلٌ كنتيٌّ ؛ أي : كبيرٌ ، قال رجل حرمازيٌّ مذ مائة سنة فيما حدَّثني ابنه :

إذا ما كنتَ ملتمساً لغوثٍ فلا تصرُخْ بكُنْتِيٍّ كبيرِ

فليسَ بمدركٍ شيئاً بسعيٍ ولا سَمْعٍ ولا نظَرٍ بصيرِ[1]

وكُنْتُنِيٌّ يحكى بزيادة نون بعد التاء ، قال السيرافي: زادوا النون ليسلمَ لفظ « كنت » ، وأنشد عن ثعلب :

ولستُ بكنتيٍّ ولستُ بعاجِزٍ وشرُّ الرجال الكنتنِيُّ وعَاجزُ[2]

هكذا وقع بالزاي[3]، والشلوبين[4] ينشده عاجنٌ بالنون[5]، وهذا كله نسبٌ إلى «كنتُ » ؛ لأن الشيخ كان كثيراً ما يقول: كنت وكنت ، فنسب إلى لفظه وهو نسب على غير قياس ، ولذلك قال ابن ولاّد[6] على ما وقع له في كتاب سيبويه: ليس يقول: كنتيٌّ إلا غالطٌ؛

---

(١) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٣٨ .

(٢) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٧ ب ، وشرح المفصل ١/١٤ ، ٦/٧ ، وشرح شواهد الشافية ٤/١١٨ ، واللسان (كون ، عجن)، وهو غير منسوب .

(٣) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٧ ب .

(٤) في الأزهرية : « والبعض » .

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٨ ب .

(٦) أبو الحسن محمد بن الوليد المعروف بابن ولاّد ، نحوي مصري ، قرأ كتاب سيبويه على المبرد، وهو أول من أدخل الكتاب مصر ، له كتاب « المنمق » في النحو، توفي سنة ٢٩٨هـ. ترجمته في : طبقات الزبيدي : ١٤٧ ـ ١٤٨ ، وتاريخ بغداد ٣/٣٣٢ ، وإنباه الرواة ٤/٢٢٤ ، ومعجم الأدباء ١٩/١٠٥ ـ ١٠٦ .
ولم أقف على قول ابن ولاد في كتابه « الانتصار لسيبويه على المبرد » .

لأنه فعلٌ واسم ، ويلزم من قاله أن يقول: تأبّط شرّيٌّ ، والغلط الذي أراد هو أن يتكلّم العربيُّ بالشيء على قياسٍ ما /، ثـمَّ يعـرض لـه في [٤٥٩] تَوَهُّمِ أمـرٍ آخـرَ فيعتـبره ، ويـترك الأوّلَ لضـرب مـن التوسـع؛ لأنّهـم ليست لهم أصول يرجعون إليها، وإنمـا تهجـم بهـم طبـاعهم علـى مـا ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فأخرجوه عن القصد ، هذا معناه، ووجه الغلط هنا جعلهم فاعل الفعل كـالجزء منـه ، وبـه اسـتدل ابـن جني على شدة اتصال الفاعل بفعله(١)، وقد خالف في المسألة الجرمي(٢) علـى مـا نقـل عنـه المؤلـف ؛ إذ أجـاز النسـب إلى العجـز في تركيـب الإسناد قياساً على تركيب المزج حيث جاء فيـه النسـب إلى العجـز ، فأجاز أن تقول: تأبّطيٌّ(٣)، وأن تقول: شَرّيٌّ ، وما أشبه ذلـك ، وهـو مذهبٌ مرفوضٌ عند غيره ؛ لأن النسب إلى عجز مثل بعلبك نادرٌ غير شائعٌ ، فكيف يُقاس عليه ، وهو بعـدُ لم يبلـغ مبلـغ أن يقـاس عليـه ، ووجه النسب إلى الجملة وإن امتنعت التثنية فيها والجمع ونحو ذلـك ، أن النسب يُزيل الاسم عـن مسـماه ، فيصـير المنسـوب غـيرَ المنسـوب إليه، ألا ترى أن البصريَّ مدلوله غير مدلول البصـرة ، فسَـهُلَ عليهـم

---

(١) الخصائص ١/١٠٠ ـ ١٠٤ باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع .

(٢) أبو عمر صالح بن إسحاق ، انتهت إليه والمازني رياسة نحاة البصرة ، وله في النحو كتاب «المختصر » و « الفـرخ » و « الأبنيـة » و « العـروض » و « غريـب سـيبويه » ، تـوفي سـنة ٢٢٥ هـ. ترجمته في أخبار النحويـين البصريـين للسـيرافي : ٨٣ ــ ٨٥ ، ونزهـة الألبـا : ١٤٣ ـ ١٤٥، وإنباه الرواه ٢/٨٠ ـ ٨٣ .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٢/٧٢ ، وارتشاف الضرب ١/٢٧٩ .

تغييره ، وإن كان جملةً ، ولأنَّ المنسوب قد ينسب إلى بعض حروف المنسوب إليه ، فلذلك نسبوا إلى بعض الجملة ، ووجه النسب إلى الصدر شبهه بالمضاف ؛ لأنه عامل فيما بعده ، كما أن المضاف عاملٌ فيما بعده ، قال سيبويه: « ويدلُّك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، [قال][1]: فكذلك تفرده في الإضافة[2]، يعني في النسب ؛ لأن الياءين معاً بابا تغيير ، والتغيير بالنسب أحق ؛ لأن النسب يخرج الاسم عن مسماه ، وذلك لا يكون في النداء ، فهو[3] أولى بالتغيير من النداء .

وأما القسم الثاني: من المركَّب وهو المركب تركيب مزجٍ ، فهو الذي قال فيه :

... ... وصدرِ ما رُكِّب مزجاً ... ...

وهو معطوف على « صدر » في قوله: « وانسِب لصدر جملة » ، فكأنه في التقدير وانسِب لصدر ما رُكِّب مزجاً ، و « مزجاً » منصوب على المصدر بفعل مضمر على حد قولهم: تبسَّمْتُ وميضَ البرقِ ، كأنه على تقدير: مزَجَ مزجاً ، ومعنى الكلام ظاهر ، وهو أن الاسم المركَّب تركيب مزجٍ إذا نسبت إليه حذفتَ العجز ونسبتَ إلى الصدر، لا يجوز غير ذلك ، فتقول في معدي كرب: معديٌّ ومعدويٌّ،

---

(١) زيادة في الأصل .

(٢) الكتاب ٣/٣٧٧ .

(٣) في الأزهرية « فهذا » .

وفي رامَهُرْمُزْ : راميٌّ ، وفي بِلال أباد(١): بـلاليٌّ ، وفي مارَسَـرْجِسَ(٢) : ماريٌّ ، وكذلك ما أشبهه ، وكذلك تقول في خمسة عشر مسمًّى به: خمسيٌّ ، وفي إحدى عشرة : إحْدِيٌّ وإحْدَويٌّ ، وكذا القياس فيما / [٤٦٠] أشبه ذلك من المركبات، وهـو مذهـب الجمهـور ، ومـا جـاء على خلاف ذلك فمسموعٌ، نحو قول الشاعر:

تَزَوَّجْـتُـهَـا رامِـيَّـةً هُـرمُزِيَّةً بفضل الذي أعطى الأميرُ من الرِّزقِ(٣)

فنسب إلى الاسمين معاً، ولم يقتصر على الصـدر فيقـول: راميَّـة، وهو القياس؛ إذ نسبها إلى رامهرمز ، وقد بنوا من الاسمين اسماً واحداً، ونسبوا إليه فقالوا: حضرميٌّ في النسب إلى حضرموت ، ومثل هذا في هذا القسم نادرٌ ، وإنما يكثر في المضاف نحو: عبشميٌّ في عبد شمـس ، على ما سيأتي ، إن شاء الله تعالى .

ووجه ما ذهب إليه الناظم والجمهور أن الاسم الثاني من المركبين مشبَّهٌ بتاء التأنيث ، وهذا تشبيه الخليل(٤)، ووجه التشبيه أن كل واحد منهما ـ أعني من العجز والتاء ـ ليست الكلمة مبنية عليه ، ألا ترى أنه

---

(١) موضع كما في اللسان (بلل) ، ولم يرد في معجم البلدان .

(٢) موضع ورد في شعر جرير والأخطل . الصحـاح (مـار) ٨٢٠/٢ ، واللسـان (سـرجس ، مار)، ولم يرد في معجم البلدان .

(٣) من شواهد ابـن عصفـور في المقـرب ٥٨/٢ ، وهـو في شـرح الشـافية للرضي ٧٢/٢ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ١١٥/٤ ، والتصريـح ٣٣٢/٢ ، والأشمونـي ١٩٠/٤ ، وهو شاهد لا يعرف قائله ، ولا يعرف له ثان .

(٤) انظر الكتاب ٣٧٤/٣ .

لا يتوالى في اسم واحد أربع متحركات ، وتتوالى مع التـاء كشـجرة ، ومع العجز كـ « شَغَرَ بَغَر »[1]، وأيضاً فلا يكون اسـمٌ علـى أكـثر مـن سبعة أحرف ويكون ثمانية بتاء التـأنيث كاشـهيبابة، وكذلـك بـالعجز نحو: « أيادي سبا » ، فلما كانا علـى هـذا النحـو حـذف العجـز كمـا حذفت التاء، وأيضاً فهذا المركب شـبهه سيبويه بالمضـاف والمضـاف إليه ، حيث كان من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر ، وليس بزيادة في الأول ، كما أن المضاف إليه ليس بزيادة في الأول المضاف ، ولما تقدم آنفاً قال ابن الضائع : «وهو جيّد ؛ إذ لا يجوز فيه الإضافة ، وهو أوقع في التشبيه[2]» ، وحكم المضاف أنه لا يمكـن فيـه النسـب إلا إلى الأول كما سيأتي إن شاء ا لله ، فلذلك يكون الحكم هنا أيضاً ، قال سيبويه بعد ما قرر أوجه التثنية: « فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشـبهه في بعـض المواضـع[3]» ، وقـد خـالف النـاظمُ بارتكابـه هـذا المذهب مذهبين آخرين: أحدهما مذهب الجرمي، حكاه عنه السيرافي: أنه يجيز النسب إلى العجز منهما إو إلى الصدر: إلى أيٍّ ذلـك أحببـت فتقول في حضرموت: حَضَرِيٌّ إن شئتَ ، وموتيٌّ إن شئتَ ، وكذا في بعلبك: بعليٌّ أو بكيٌّ[4]، وفي بلال أباذ: بلالي أو أباذيٌّ ، وكأنه اعتـبر

---

(١) ذهب القوم شغَرَبَغَرَ ، أي : متفرقين في كل وجه . اللسان (بغر ، شغر) .

(٢) في الأزهرية : « واقع في التشبيه » .

(٣) الكتاب ٣/٣٧٤ .

(٤) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٥ ب ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ أ .

في هذا الحكم الإضافة من حيث كان كل مركب بجوز الإضافة ، والمضاف قد يجوز حذف الصدر منه والنسبة إلى العجز ، فحمل المركب تركيب مزجٍ على / ذلك[1]، قال ابن الضائع : « وهو [٤٦١] ضعيفٌ ؛ لأنه إذا أُضيف لا يجوز فيه إلا حذفُ الثاني[2]» كما سيأتي ، فقوله ومذهبه مرجوحٌ .

والمذهب الثاني من المذهبين مذهبُ أبي حاتم السجستاني في النسبة إلى خمسة عشر ونحوه وهو : أنه أجاز النسب إلى الاسمين مفردين لأجل اللبس ، فتقول: هذا ثوب أحديّ عشريّ ، وإحدويّ عشريّ ، وإحديّ أو إحدويّ عشريّ ، كل ذلك في النسب إلى إحدى عشرة ، يريد : أنَّ هذا ثوبٌ طوله إحدى عشرة ، وفتح الشين في عشري على لغة من قال: عشِر فكسر الشين ، وكذلك سائر المثل إلى تسع عشرة أو تسعة عشر ، فتقول: هذا الثوب ثلاثيٌّ عشريٌّ ، أو عشريٌّ في ثلاثة عشر ، أو ثلاثة عشر وتسعيٌّ عشريٌّ ، أو عشريٌّ ، وكأنّه قاس هذا على مَن قال:

تَزَوَّجْتُهَا رامِيَّةً هُرمُزِيَّةً

مع أنّه لا يمكن حذف الثاني لوقوع اللبس بالنسب إلى ثلاثٍ أو ثلاثةٍ، ونحوهما غير مركّب ، فإذا كانوا قد ينسبون إليهما معاً حيث

---

(١) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٥ ب ، وشرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ أ .

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ أ .

لا يراعى اللبس ، وذلك في الأسماء الأعلام ففي العدد حيث يقع اللبس أولى أن ينسب إليهما معاً[1]، وهذا المذهب مخالفٌ للجمهور في مسألتين:

إحداهما: في النسب إلى الاسمين معاً .

والأخرى: في أصل النسب إلى العدد المركب ، وهو عدد غير مسمًّى به ، ولأجل المسألة الأولى أتيتُ به عند ذكر المسألة الأخرى إثر هذا بحول ا لله .

وأما القسم الثالث: وهو المركب تركيب إضافة فإنها عنده على أربعة أقسام: ثلاثة منها يكون النسب فيها إلى الثاني المضافِ إليه ، ويحذف الأول ، وواحد يكون فيه النسب إلى الأول .

فالنوع الأول: يكون النسب فيه إلى الثاني، وهو كل مضاف كانت فيه إضافة الابن أو الأب وذلك قوله:

... . ولِثَانٍ تَمَّمَا

إضافةً مبدوءةً بابنٍ أوَ ابْ ... ...

يعني : أنك تنسب للاسم الثاني الذي تَمَّمَ الإضافة ، أي: كان فيها مضافاً إليه، وكانت تلك الإضافةُ مبدوءةً بابن أو أبٍ ، أي: كان المضاف لفظَ الابن أو لفظ الأب ، كابن فلانٍ وأبي فلان ، فالنسب بمثل هذا إنَّما هو للثاني ، ويحذف الأول ، فتقول في ابن زيد: زيديٌّ ،

---

(١) ينظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٦ أ ، وشرح الجمل لابن الضائع ١/ق١٢٦ب -١٢٧أ .

وفي ابن كراع: كُراعي ، وفي ابن الزبير وابن عباس وابن عمر: زبيريٌّ وعبَّاسيٌّ وعُمَريٌّ ، وما أشبه ذلك ، وتقول أيضاً في أبي زيد: زَيديٌّ، وفي أبي بكر وأبي مسلم: بكريٌّ ومسلميٌّ / ، وكذلك قالت العرب [٤٦٢] في ابن دعلج: دعلجي ، وفي أبي بكر بن كلاب: بكري ، وهذا كله لا يقع فيه النسب إلا على الثاني ، ويحذف الأول ؛ لأنهما إضافة قد بدأت بابن وبأب ، فحيث كان أبو فلان أو ابن فلان فعلى هذا الحكم يجري ، ويدخل في معناه بنت فلان وأم فلان ، فتقول في النسب إلى بنت غيلان: غيلانيٌّ، وفي بنت قيس: قيسيٌّ ، وكذلك في أم السعد: سعديٌّ ، وفي أم الوليد: وليدي، وما أشبه ذلك ، فهو داخلٌ تحت كلام الناظم بمعناه لا بلفظه ، ووجه حذف الأول هنا أن الثاني هو المقصود ، ولم يؤتَ بالأول إلا ليتعرف به ، فلو حذف الثاني هنا مع أنه المقصود وبه الشهرة والمعرفة لكان ذلك نقضاً للغرض في الإتيان به ، فلم يكونوا ليحذفوا ما كان مقصوداً في التعريف به ، فلم يبق إلا أن يحذف الأول .

فإن قيل: هذا ظاهر في ابن فلان ؛ لأن ابن كراع لم يوضع لمن ليس بابن كراع ، بل هو ابن له تعرف أولاً بالإضافة إليه حتى صار غالباً عليه، فلم يجز حذف الثاني ؛ لأن العلمية من حيث جاءت بالغلبة ، وأما أبو فلان وسائر الكنى فليس فيها تعريف بالثاني أصلاً ؛ إذ ليس بموجود فضلاً عن أن يتعرف به الأول .

فالجواب: أن العرب قصدت بالكنى التفاؤل فصيَّرَتْهُ كأنه يتعرف بالثاني تفاؤلاً له أن يكون له ابنٌ يتعرف به فهو داخلٌ بالحكم في ذلك بالقصد ، وقد علَّل أيضاً باللبس ؛ لأنك لو نسبت إلى الأول وهو ابن أو أب ، فقلت: أبوي أو ابني، لم يتميَّز أبو بكر من أبي عمرو ، ولا ابن كراع من ابن عمر ، وما أشبه ذلك ، فنسبوا إلى الثاني ليرتفع اللبس ويبين المراد .

والنوع الثاني: يكون النسب فيه للثاني المضاف إليه ، وذلك قوله:

أو ماله التَّعريفُ بالثَّاني وجبْ

« ما » معطوفٌ على « ابن » في قوله: « بابن أو أب » ، والضمير في « له » عائد على « ما » وصلة ما الفعل الذي هو « وجب » إن جعلتها موصولة ، وإن جعلتها نكرة فصفتها وجب ، و « له » متعلق به وبـ « الثاني » متعلق بالتعريف ، والتقدير: ولثانٍ تمَّمَ إضافةً مبدوءةً بما وجب له التعريف بالثاني ، والثاني هو المضاف إليه ، يعني: أن النسب يجب أيضاً للثاني إذا كان التعريف للأول ، إنما جاء من إضافته إليه[1]، ومثال / ذلك ما إذا نسبت إلى دار زيد وصاحب عمرو وغلام بكر [٤٦٣] وما أشبه ذلك ، وهي باقية على ما وضعت له لم تنتقل بالتسمية إلى غير ما دلَّت عليه بالوضع فإنك تقول: زيديٌّ ، وعمريٌّ ، وبكريٌّ ،

(١) في الأزهرية: « إضافة النسب إليه » .

فتحذف الأول وتنسب إلى الثاني ، ويتأتّى النسب إلى مثل هذا بأن يكون الأول قد كثر تعريفه بالثاني ، حتى صار غالباً عليه ، وصار في حيِّز الأعلام بالغلبة كابن عمر وابن عباس في النوع الأول ، وقد تقدم بيان كون هذا المعرَّف بالغلبة مما حصل له التعريف بالثاني في أصله ، وأنَّ أصله ملحوظ، فإن غلب فلا يعترض به عليه ، وأمَّا إذا كان على أصله لم يغلب عليه الاسم حتّى صار علماً له ، فقد ينسب أيضاً لكن ليس في تمكُّن النسب إليه هناك . ولكنَّ الشَّلوبين قد فرض النسب إلى كلٍّ منهما[1]، وهو ظاهر كلام الناظم ، ولا مشاحَّة في مثل هذا ، ولكنَّ ابن عصفور فصل بين القسمين في الحكم ، فقال في شرح الجمل فيما إذا كان نحو غلام زيد باقياً على أصله لم ينتقل إلى علَميَّة بغلبة أو بتعليق: فإنك مخير في النسب إلى ما شئتَ ، فإن شئتَ قلتَ: غلامِيٌّ ، وإن شئتَ قلتَ: زَيْدِيٌّ ، وإن كان قد انتقل إلى التعريف بالغلبة ، فحكمه ما تقدَّم[2]، و لم أرَ هذه التفرقة لغيره ، ولكن

---

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب الشلوبين .

(٢) الذي في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٠ يتفق مع المثبت هنا في حكم القسم الأول ، ويفصِّل في القسم الثاني إذا كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد ، فجعل النسب إلى الثاني إذا كان المضاف يتعرف بالمضاف إليه في الأصل ، ثم غلب بعد ذلك ، فصار كالعلم، مثل ابن كراع ، وابن عمر .
وإن كان المضاف والمضاف إليه علِّق في أول أحواله علماً على مسمَّاه ، نسبت إلى الأول إلا إذا خفت اللبس ، فتقول في امرئ القيس : امرئيّ ، وفي عبد مناف : منافيّ ، وفي عبد القيس : قيسيّ . انتهى باختصار .

الأبَّذيّ(1) وجَّه ذاك ، وذهب إليه ، وذلك أنه حين شرع في الكلام على المضاف قال: « والكلام في هذا الباب في النسب إلى المضاف ، وهو علمٌ أو غالبٌ لا في العلم على الإطلاق نحو: غلام زيد الذي ليس علماً ولا غالباً ، فإنه لا يقصد بالنسب إليه ولا النسب إلى مفرداته ، وليس لمجموع الاسمين معنًى مفردٌ فينسبَ إليه كابن الزبير ، وامرئ القيس ، قال: فإن قال قائلٌ: كيف تنسب إلى غلامِ زيدٍ إذا لم يكن علماً ولا غالباً ؟

فيقال له: هذا سؤال فاسد ؛ لأنك إن كنت قاصداً السؤال عن النسب إلى مفرداته فما الفائدة في قولك: كيف تنسب إلى غلام زيد ، وهلاَّ قلت: إلى زيد أو إلى غلام ؟ ، وإن كان قصدك السؤالَ عن مجموع الاسمين فقد تقدَّم - يعني في المركب تركيب مزجٍ، هذا والأمر أيسر ممَّا قال ؛ لأنَّ النسب إلى غلام زيد ، وهو غير علم ولا غالب متأتٍّ من حيث كان هذا اللفظ واقعاً على الغلام ، وهو المراد بالكلام حين أخبرت عنه / مثلاً بالقيام في قولك: قام غلام زيد ؛ لأنك [٤٦٤] أردتَ مدلولي الاسمين معاً في إخبارك ؛ إذ ليس إتيانك بـ « زيد » لأجل أنك تخبر عنه بشيء ، وإنما أتيت به تخصيصاً للغلام من بين

---

(1) شرح الجزولية للأبذي ٢٨٩/٢ .
والأُبَّذي هو علي بن محمد الخشني ، ينسب إلى أُبَّذة في وسط الأندلس ، نشأ بإشبيلية ، ولازم الشلوبين ، وأبا الحسن الدباج سنين ، وأملى تقاييد على كتاب سيبويه ، والإيضاح، والجمل، وغيرها، توفي سنة ٦٨٦ هـ . ترجمته في : إشارة التعيين : ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ، والبلغة : ١٦٨ ، وبغية الوعاة ١٩٩/٢ .

سائر الغلمان ، فصار كالألف والـلام جـزءاً مـن الكلمـة ، وإذا كـان كذلك ، وكان بينك وبين مخاطبك عهدٌ فيه، فمـا الـذي يمنـع مـن أن تنسب إليه ، لا فرق بين النسب إليه في هـذا الحـال والنسـب إليـه إذا صار الاسم غالباً عليه، وهم يقولـون: إنمـا نسـب إلى الثـاني في الـذي غلبت عليه الإضافـة؛ لأنـه المقصـود، وبـه الشـهرة ، أي: المقصـود في جهة التعريف الغالب ؛ لأنه ما غلب إلا تعريفه بالثاني ، فكذلك أيضاً يكـون الحكـم فيمـا إذا لم يغلـب ؛ لأن الثـاني أيضـاً مقصـود ، وبـه الشهرة والتعريف ، اللهم إلا أن يقال: إن النسـب إلى مثـل هـذا يقـلّ لبعده عن شهرة الأعلام ؛ إذ هـو مفتقـر إلى عهـد، وتقـدم معرفـة بـه بينك وبين مخاطبك، فهذا الذي يقالُ، لكن ذلك غير مانع مـن صحـة النسب إليه ، فما قاله الأُبَّذي فيه ما ترى ، وعلى هذا التقرير نقـول : إنه يدخل تحت كلام الناظم في النوع الأول أبو فلان وابـن فـلان وإن لم يغلبا ، وكذلك بنت فلان وأم فلان ، وهو ظاهر ، ووجـه النسـب إلى الثاني في النوع ما تقـدم في النـوع الأول مـن أن الثـاني مقصـود ، وبه الشهرة والتعريف، فلم يمكن حذفه لفقد ذلك المقصود بحذفه .

والنـوع الثـالث: يكـون النسـب فيـه إلى الأول لا إلى الثـاني ، ويحذف الثاني ، وهو ما عدا ما تقدَّم إذا لم يوقع لبساً ، وذلك قوله:

فيما سِـوَى هذا انسُـبَنْ للأوَّل

هذا إشارة إلى النوعين الأوَّلين ، و « فيما » متعلّق بـ « انسبن » ، يعـني: أن ما سوى ما تقدَّم ذكره من النوعين المذكورين يكـون النسـب فيـه إلى الاسم الأول من المضافين ، وتحذف الثاني ، ويجري على ما تقـدَّم

في أقسام المركّب من حذف عجزه ، والنسب إلى صدره ، ولم يبين هذا النوعَ بياناً يخصّه في نفسه كما فعل في الأوّلين ، وإنّما عرَّفه بنفي ما عداه، وهو تعريف جملـيّ ولكنّه موفٍ بالمقصود؛ إذ معناه: كل مضاف لم يتعرَّفْ فيه الأول بالثاني ولا كان مبدوءاً بابن أو أب ، وحقيقته أنَّ كلَّ مضاف وقع علماً لشيء بالتعليق والوضع الأول ، ولم يُرَد به معنًى غير ذلك ، هذا هو التعريفُ الخاصُّ به كامرئ القيس ، وعبد / القيس ، وما أشبه ذلك ، فمثلُ هذا تقول فيه: امرئـيّ ومرئـيّ [٤٦٥]
في امرئ القيس ، وعبديّ في عبد القيس ، قال سويدُ بن أبي كاهل :

هُمُ صَلبوا العبديَّ في جِذع نخلةٍ فلا عَطَسَتْ شَيبَانُ إلاَّ بأجدَعَا[1]

وقال ذو الرمة في النسبة إلى امرئ القيس :

تُبيِّنُ نسبةُ المرئيِّ لؤماً كما بيَّنْتَ في الأدم العُوَارا

إذا المرئيُّ شبَّ له بناتٌ عَصَبْنَ برأسه إبةً وعارا

إذا المرئيُّ سيقَ ليوم فخرٍ أُهينَ ومدَّ أنواعاً قصارا

إذا مرئيَّةٌ ولَدَت غلاماً فالأَمُ ناشئٍ نُشِغَ المحَارا

وفي هذه القصيدة في رواية بعضهم :

---

(١) البيت في تأويل مشكل القرآن : ٥٦٧ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والصاحبي : ٢٣٩ ، والصحاح (شمس) ٩٣٧/٢ ، والحماسة البصرية ٢٦٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ٦٠٦/٢ ، والمخصص ٦٤/١٤ .

وقد نُسب البيت إلى امرأة من العرب ، ونُسب إلى قُراد بن حنش الصارديّ .

ويَهْلِكُ وسْطَهَا المرئيُّ لغواً كما ألغيتَ في الدِّيَةِ الحُوَارا[1]

ويروى هذا البيت لجرير رفَدَ به ذا الرمة في قصيدته هذه مع بيتين قبله فانتحلهـا ذو الرمـة[2]، نقـل ذلـك البكـريّ في صلـة الموصـول[3]، وكذلك إذا سميت رجلاً بـ « غـلامِ زيـدٍ » تعليقـاً أوّليّـاً ، تقـول فيـه : «غلامي » ، وفي صاحب عمرو علَماً ، كذلك صاحبي ، وأمثال ذلـك، والنَّسب إلى الأول الـذي هـو الصـدر وحـذف الثـاني هـو القيـاس والوجه، لأنَّ الثانيَ بمنزلة تمام الأول ، وواقع موقع التنوين منه ، حيث لم يكن له تأثيرٌ في تعريـف الأول فصـار الاسـم الأول بمنزلـة «زيـد » ، والثاني : بمنزلة التكملة له كـ « التنوين » ، فهذا أولى بالحذف ، ولكن عوض فيمـا تقـدَّم شـيء أوجـب ألاَّ يحـذف الثـاني ، فـإذا زال ذلـك العارضُ فلا بُدَّ من الرجوع إلى الأصلِ ، ما لم يقع لبس كما سيأتي ،

---

(١) هذه الأبيات من قصيدة في ديوانه ١٣٧٩/٢ ـ ١٣٩٣ مطلعها :

نبت عيناكَ عن طللٍ بحُزوَى عفتْهُ الرِّيحُ وامتنح القطارا

وهي أبيات مفرقة في القصيدة .

(٢) في الأزهرية: « ونقله ذو الرمة في قصيدته هذه مع بيتين قبله وانتحلها » .

(٣) أبو عبيد عبد الله بن أبي مصعب البكري بكر بن وائل، أندلسي لغوي متعدد المعـارف، أحازه ابن عبد البر ، ولي القضاء بلبلة ، له مؤلفات منها: معجـم مـا استعجم ، والتنبيـه على أبي علي القالي في أماليه ، وشرح فصل المقال في شرح كتاب أبي عبيد في الأمثال ، وصلة المفصول (الموصول) . ترجمته في : كتاب الصلة لابن بشـكوال : ٢٨٧ ــ ٢٨٨ ، ومقدمة كتاب معجم ما استعجم ص ـ ش ، والأعلام ٢٣٣/٤ .

فإنه يرجع إلى النسب إلى الثاني ؛ لأنَّ اللبس عارضٌ يجب اعتباره عند الناظم .

والنوع الرابع : يكون النسب فيه إلى الثاني على غير الأصل ، ويحذف الأول لطروء لَبْسٍ فيما قبله، وذلك قوله « ما لم يُخَفْ لَبْسٌ »، يعني : أن الحكم المذكور في ذلك النوع المتقدم ، إنما هو إذا لم يقع بحذف الثاني لبسٌ، فإن وقع لبسٌ فالمفهوم أن النسب لا يكون للأول، وإنما يكون للثاني ، ثمَّ مثَّل ما يقع فيه اللبس فينسب إلى الثاني بـ « عبد الأشهل » ، وذلك أنك لو نسبت إليه على القياس فقلتَ: عبدي لالتبس بعبد القيس أو عبد الدار ، أو غير ذلك من العباد المضافة ، فيطرح الأصل لذلك ، فيقال فيه: أشهلوا ؛ إذ يفهم منه النسب إلى عبد الأشهل، وعلى هذا قالوا في « عبد مناف » : منافيٌّ ، قال سيبويه : وسألت الخليل (رحمه الله) عن قولهم في « عبد مناف » : منافيّ ، فقال: أما / القياس فكما ذكرتُ لك إلاَّ أنَّهم قالوا: منافي مخافة [٤٦٦] الالتباس[1]، يعني: الالتباس بعبد الدار ، إلا أنَّ النحويين في مراعاة هذا اللبس على فرقتين ، فمنهم من يقف ذلك على السماع كابن أبي الربيع ، ويجعل منافيّاً وما جاء نحوه شاذّاً[2]، ومنهم من يقيسه وهو مذهب الناظم، كما رأيت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنَّه لمَّا ذكر

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٦ .

(٢) الملخص في ضبط القوانين ٢/١٢٤ ـ ١٢٥ .

كلام الخليل في منافيّ قال هو أو الخليل : ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز كراهية الالتباس[1]. هذا نصُّهُ ، وإليه ذهب السيرافيّ[2] والشلوبين[3] وابن عصفور[4] وغيرهم.

واعلم أنه قد تقرر من هذه الأنواع أنه لا ينسب إلى الاسمين معاً المضاف والمضاف إليه ،بل إلى أحدهما ، وإنما كان ذلك ؛ لأن الأول من الاسمين إعرابه بحسب العامل ، والثاني مخفوض بلا بدٍّ بالإضافة إليه ، وإذا كان كذلك لم يكن أن تزاد ياء النسب في آخر الاسم بالحقيقة ، وهو آخر الثاني مع بقاء الأول ؛ إذ لو قلت في غلام زيد: غلام زيدي ، وياء النسب لا بد أن ينتقل إليها الإعراب . فإن نقلت إليها الإعراب الأول مع أنه مضاف إلى الثاني لم يمكن الجمع بين إعرابين ، وإن أزلته عن الإضافة إلى ما بعده تغير عما كان عليه قبل ، ولا يمكن أيضاً أن ينتقل إلى الياء إعراب الاسم الثاني ، فيلتبس بمضاف إلى منسوب، قال سيبويه[5]: كما لا تقول في تثنية أبي عمرو: أبو عمرين ، فالأول هو الذي ينبغي أن تجري الأحكام عليه؛ لأن الثاني من تمامه، ولا يجوز أيضاً أن تلحق ياء النسب الأول، ثم تضيفه

(١) الكتاب ٣/٣٧٦ .

(٢) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٨ أ .

(٣) لم أقف على رأيه في شرحه على المقدمة الجزولية .

(٤) شرح الجمل ٢/٣١٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٧٦ .

إلى الثاني، فيلتبس بمنسوب مضاف إلى ما بعده. هذا مع أن النسب قد يحذف بسببه من الاسم الواحد إذا طال، فهذا أولى بالحذف؛ لأنه أطول مع أن الضرورة تضم إلى ذلك ، كما تقدم تقريره . فثبت أنه لا بد من حذف أحدهما: إما الأول ، وإما الثاني . وما جاء على خلاف ذلك فشاذ ومسموع ، يحفظ ولا يقاس عليه ، والذي نقل في مخالفة أنهم بنوا من الاسمين اسماً واحداً على زنة الأسماء ، فقالوا في عبد شمس : عبشميّ، قال عبد يغوث بن وقّاص الحارثي :

وَتَضْحَكُ مني شيخةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لم تَرَى قبلي أسيراً يَمَانياً[1]

وفي عبد القيس: عبقسيّ، وإلى عبد الدار : عبدريّ ، وهو كثير، وكذلك [2]جعله الجوهري قياساً على ما يظهر منه في الصحاح[3].

وقال ابن خروف : إنه كثير غير مقيس[4]، والجمهور على أنه لم

---

(١) عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي ، فارس ، شاعر ، جاهلي ، أُسِر في يوم الكلاب الثاني ، وقتلته الرباب بفارسهم النعمان بن جساس ، ورثى نفسه بقصيدة من عيون الأدب ، منها هذا البيت . وهو في ذيل أمالي القالي ١٣٢/٣ ، والعقد الفريد ٢٢٨/٥ ، ٢٣٠ ، والصحاح (شمس) ٩٣٨/٢ ، وشرح المفضليات للتبريزي : ٦١١ ، والخزانة ٢٠١/٢ .

(٢) في المصرية زيادة: « لعله » .

(٣) الصحاح (شمس) ٩٣٨/٢ .

(٤) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٣٥ .

يبلغ مبلغ القياس، وقد نـصَّ سيبويه على عدم القياس فيه[1]، وهو الأصح، وإليه ذهب الناظم، حيث قصر النسب على أحد ذينك الوجهين: إمَّا النسب إلى الصدر وحده، أو إلى العجز وحده ، ثم يبقى النظر مع الناظم في هذا الفصل في مواضع :

أحدها: قوله: « وانسِب لصدر جملة » فإنه يقتضي جواز النسب إلى نفس الجملة من حيث هي جملة ، وهذا لا يعقل ، وإنما ينسب إلى الجملة إذا صارت في حكم المفرد وذلك عند التسمية بها ، فعند ذلك يصح النسب إليها ؛ لأنه كالنسب إلى زيد وعمرو ، وأما غير ذلك فممتنعٌ لا يصح ؛ إذ لا يعقل أن يسأل أحدٌ: كيف تنسب إلى قولك: قام زيدٌ ، فإن هذا لا ينسب إليه ، كما لا يصح أن ينسب إلى الفعل أو الحرف ، وهو فعلٌ أو حرفٌ ؛ إذْ كان النسب مختصاً بالأسماء ، والناظم لم يبيِّن كونه مختصاً بالأسماء ، فصار كلامه في ظاهره غيرَ محصَّل .

والثاني: على تسليم أنه أراد الجملة المسمَّى بها لم يبين إلام ينسب؟ وذلك أن النسب إنما هو إلى الجملة نفسها،لكن لا ينسب إليها إلا بالنسب إلى صدرها، وهو قد قال: « وانسب لصدر جملة » ، وهذا الكلام إنما يفيد جواز النسب إلى صدر الجملة لا إلى الجملة ، وهذا غير مطلوب ؛ لأنَّ صدر الجملة إذا كان اسماً كزيد قائم ، فوجه

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٦ ـ ٣٧٧ .

السؤال: كيف تنسب إلى زيد ؟ إذ لا فائدة في إضافتـه إلى الجملـة إذا أردت النسب إليه ، وإن كان صدرها فعلاً لم يصح من أصلـه ؛ إذ لا ينسب إلى هذا الصدر ، وإنما مطلوبنا هنا هو كيفية النسب إلى الجملة لا جواز النسب إلى صدرها ، فهو أراد أن يبين معنًى فخرج إلى معنًى آخَرَ غير محتاج إليه.

هذا وإن كان قصده معلوماً عند العارف بالمسـألة ، فإنمـا الكـلام معه في لفظه بالنسبة إلى تعلم العربية منه، فوجه الكلام هنا أن لو قال: وانْسُبْ لجملة ، بأن تنسب إلى صدرها ، أو تحـذف عجزهـا ، أو مـا يعطي هذا المعنى .

والثالث: إذا سلمنا ما ذكر ، فهو لم يبين كيفيـة هـذا النسـب ؛ لأنه إنما قال: « وانسب لصدر جملة » ، وهذا الكلام غاية ما يعطي: أن تُلحِقَ الصدرَ ياءَ النسب، فيبقـى حـذف العجـز مسـكوتاً عنـه ، فقـد يتوهم بقاؤه، وكذلك قوله:

... ... وصدرِ ما رُكِّبَ مزجا ... ...

/ وقوله: [٤٦٨]

فيما سوى هذا انسُبَن للأوَّلِ

وقد تقدم أنه لا بدَّ من حذف غـير المنسـوب إليـه مـن الجزئـين ، فكان حقاً على الناظم أن ينبِّه على حذف ما لم ينسـب إليـه ، فتركُـهُ لذلك إخلالٌ كبيرٌ .

والرابع: إتيانه بعبارة قاصرةٍ غـير موفيـة بـأطراف المسـألة ؛ لأنـه

قال: «وانسب لصدر جملة» فقصر ذلك على الجملة ، وهذا الحكم ليس بمقصورٍ عليها، بل هو عام في كل ما يحكى في الكلام ، ولذلك لما بوَّب سيبويه على المسألة قال: « هذا باب الإضافة إلى الحكاية[1]» فدخل تحته الجملة المسمَّى بها ، وكل ما يحكى مما يُسمَّى به ، وكذلك بـ « حيثما » و « لولا » و « إنَّما » ، وما أشبه ذلك ممَّا إذا سُمِّيَ به بقي على حاله ، وذكر أنَّ حكمه حكم الجملة ، فكما تقول: تأبَّطيٌّ وبَرَقيٌّ في : تأبط شرّاً وبرق نحره ، كذلك تقول في الإضافة إلى « حيثما » مسمًّى بها : حيثيٌّ ، وفي الإضافة إلى « لولا » : لوِّيٌّ ، وإلى « إنما » : إنِّيٌّ ، فتحذف العجز وتنسب إلى الصدر[2]، وهذا عام في كل مركَّب يُحكى .

فكان من حق الناظم أن يَعُمَّ ولا يَخُصَّ ؛ إذ كان يوهم تخصيصه أنه لا يفعل ذلك إلا بالجملة وحدها ، وهو مفهومٌ مُخِلٌّ ، وكلامه في التسهيل شاملٌ ؛ إذ قال: « ويحذف لها (يعني لياء النسب) عجز المركب غير المضاف[3]» ، فإن المركب يشمل ما تقدم ، فلو قال: «وانسب لصدر ما حُكِي» أو ما يعطي هذا المعنى ، لكان أعم وأولى .

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٧ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٧٧ .

(٣) التسهيل : ٢٦١ .

والخامس: أن قوله:

... ... وصدرِ ما رُكِّبَ مزجاً ... ...

عامٌّ في كل مركب تركيب مزج ، سواء أكان علماً أم غير علـم، وذلك غير صحيح ؛ لأنَّ النّحويين إنَّما أجرَوه على عمومه في الأعلام خاصة ، فكل ما سميت به من مركّب تركيبَ مزجٍ ، فالنسب إلى صدره قياساً ، فإن سميت بـ« شَغَرَبَغَرَ » قلتَ: شَغَرِيٌّ ، وإن سمَّيتَ بـ « خمسة عَشَر » قلتَ: خَمْسِيٌّ ، وكذلك سائرها ، أما ما كان مركباً غيرَ مسمًّى به ، فإنهم قالوا: لا يجوز النسب إلى « خمسة عشر » وهو عدد على أصله، ولا إلى أحد عشر وأخواتهما من المركّب ؛ لأنه يلتبس بمثل صدره من المفرد؛ إذْ لا يعرف إذا قلتَ: خمْسِيٌّ أو أحَدِيٌّ، هل نسبتَ إلى خمسة عشر أو إلى خمسة ، أو إلى أحد عشر أو إلى أحد، فلما كان ذلك يوقع اللبس تحامَوه و لم يتكلموا به ، وقد أجاز أبو حاتم النسب إلى العدد المركّب وهو عدد ، ولكن ألحق الياء الاسمين معاً مفردين فتقول: هذا ثوب أحديّ عشريّ ، وخمسيّ عشريّ[1]، وقد تقدَّم تمثيل ذلك ، وإنما فعل ذلك خوف اللبس ؛ إذْ كانوا إنَّما تركوه للبس ، فهذا العمل لا يقع به لبسٌ ، فلا يجتمع ، وقد / تقدَّم وجه قياسه على قوله: [٤٦٩]

تَـزَوَّجْـتُـهَـا رامِـيَّـةً هُـرْمُزِيَّةً

(١) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٦ أ ، وشرح الرضي على الشافية ٢/٧٤ .

وأنه لا يمكن حذف الثاني لأجل اللبس ، وإذ كانوا قد ينسبون ، وإن وقع اللبس ،كالأعلام ، ففي العدد حيث لا يقع لبس أولى بالجواز ، قال ابن الضَّائع: «وهو وجه ، غير أنه لا يوجب إلا طرح النسب إلى الأول ، وحذف الثاني ، فيستغنى عن النسب إليهما بما يعطي معناه ، كما استغنوا عن إضافة اثني عشر اسم عدد ، وقد بنت العرب من الاسمين اسماً واحداً ، فقالوا: [في حضرموت]: حضرمي ، و لم يطردوه كما لم يطردوا النسب إليهما » ، وقال: « ولا شك أنه لا يجوز أن يبنى من خمسة عشر اسمٌ واحد ، فكذلك لا ينسب إلى الاسمين[1] » .

فإن قيل: كيف هذا مع أنكم أجزتم النسب إلى خمسة عشر: خمسي، وهو يلتبس بالنسب إلى المسمَّى بخمسةٍ أو خمسٍ ، و لم تراعُوا اللَّبسَ ، فلِمَ راعيتموه في العدد قبل التسمية و لم تراعوه بعد التسمية ؟

فالجواب: ما قاله السيرافي من أن اللبس لا يراعى عند التسمية ؛ لأن الأسماء الأعلام ليست تقع لمعانٍ في المسمَّين ، فيكون التباسهما يوقع فصلاً بين معنيين ، يعني بخلاف ما قبل التسمية ، فإن الأسماء واقعةٌ لمعانٍ في مدلولاتها يوجب اللبس فيها الفصل بين المعنيين ، وقد يقع في المنسوب إليه لبسٌ لا يحفل به لعلم المخاطب بما نسب إليه كقولنا: حنفي وربعي في النسب إلى: حنيفة وربيعة ، وإن كنا نجيز أن

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ أ .

يكون في الأسماء: حَنَفٌ وربَعٌ ، وذلك لعلم المخاطب بما ينسب إليه ؛ إذ هو اسمٌ علمٌ بخلاف العدد ؛ فإنه لا يعرف بما ينسب إليه إلا بما يدل عليه ، فامتنع الوقوع في اللبس ؛ لأجل ذلك[1]» انتهى .

وأيضاً فإن اللبس في الأعلام قليل النسبة إلى كثرته في غيرها ، فاغتفر فيها لقلته ، ولم يغتفر في غيرها لكثرته ، وإذا ثبت هذا فإطلاق الناظم القول بالنسب إلى الصدر ، ولم يقيده بالعلمية ، فيه ما ترى ، ولا يقال: لعله ارتكب في ذلك مذهب أبي حاتم في جواز النسب إلى خمسة عشر ونحوه ، وهو عدد ؛ لأنّا نقول: مذهب أبي حاتم من الشذوذ بمكانٍ مكين ، وقليلاً ما ينقله أرباب المطولات فضلاً عن أهل المختصرات ، وهو خارجٌ عن القياسات ، فبعيد أن يرتكبه غير مَن نقل عنه ، وعلى هذا فلا يستقيم الحمل على مذهب أبي حاتم ؛ لأنه إنما أجاز النسب إلى الاسمين مفردين ، والناظم لا يقول بهذا ، ولا / [٤٧٠] يقتضيه كلامه ، وإنما يعطي كلامُهُ النسب إلى الصدر خاصة وحذف العجز ، فكان هذا مذهباً ثالثاً لم يقل به أحد من النحويين .

والسادس: أنه أطلق القول في الإضافة بابن أو أب ، فالنسب هنالك يكون للثاني لا للأول ، والإطلاق غير صحيح ؛ لأن ما كان مبدوءاً بابن أو أب على قسمين :

---

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٦ أ ، وشرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ أ ، وقد تصرف المؤلف في النص .

أحدهما: أن لا يكون مسمًّى به ، فلا شك أن حكمه ما قال ، وكذلك ما كانت كنية تجري ذلك المجرى ؛ لأن الكنية معتبرة الأصل؛ إذ هي غير معلقة وضعاً على شخص بعينه ، بل مرادهم بـ « أبي فلان» أن يكون أباً لفلان فصار كقولك: هذا ابنُ فلان تريد: ولده ، وهذا أبو فلان تريد: والده .

والثاني: أن يكون مسمًّى به معلقاً على رجل بعينه بالوضع الأول لا يراد به معنًى غير التعليق على المسمَّى ، كما كان امرؤ القيس معلقاً على رجل بعينه ، لا يراد به معنًى سوى التعليق على المسمّى ، فهذا حكمه حكم امرئ القيس ، فلا ينسب إليه إلا بحذف العجز ، فتقول في « ابن زيد » علماً: ابنيٌّ أو بنويٌّ ، وفي أبي زيد علماً كذلك: أبويٌّ لا بد من هذا[1]؛ إذ العلة التي لأجلها نسب إلى العجز هناك هي: قصد الثاني للتعريف به ، وليس ذلك هنا بل حاصله حاصل امرئ القيس ، فدخل تحت حكم امرئ القيس في أنَّ العلميَّة وقعت بهما معاً، ولم يتعرف الأول بالثاني ، كما أنه لو كان رجل غلاماً لزيد ، فكثر تعريفه به حتى غلب وصار في حيِّز الأعلام ، وأردت أن تنسب إليه لوجب أن تقول: زيديٌّ ؛ لأنَّ التعريف هنا بالغلبة لا بالتعليق ، هذا ما في هذه المسألة ، وهي ممَّا قرَّر ابن الضائع[2]، وذكر أنه القياسُ عنده ، وهو قياسٌ لا مدفعَ فيه ، قال: ولم

---

(١) انظر تقرير ابن الضائع وقوله في شرح الجمل له ١/ق ١٢٧ ب .

(٢) شرح الجمل له ١/ق ١٢٧ ب .

أرَ أحداً تتبعهما كـذا ، بـل اقتصـروا علـى ابـن فـلان وأبـي فـلان[1].

فالناظم لم يلتفت إلى هذه التفرقة هنـا ، وهـي ضرورية ، وكلامه في «التسهيل»[1] صالح لهذه التفرقة الحسنة التي تركُهَا إخلالٌ .

والسابع: أنه أتى بنوعين أحدهما داخـل في الآخـر ، فكـان مـن حقه أن يأتي بهما نوعاً واحداً ؛ لأن الإتيان بهمـا نوعـين تطويـلٌ بـلا فـائدة، وذلـك أن نـوع الإضافـة المبـدوءة بـالابن أو الأب داخـلٌ في الإضافة التي يعرَّف بها الأول بالثاني ؛ لأن ابن فلان أو أبـا فـلان إنمـا وجـب فيـه النسـب إلى الثـاني ؛ لأن الثـاني مقصـود ، وبـه التعريـف والشهرة ، فلو حذف لكان نقضاً للغرض ،كما تقـدم بسـطه ، وهـذا بعينه هو الذي عُرف بـه النـوع الثاني ، فصار النوع الأول حشواً ؛ لأنه لو سكت عنه لم يسقط له مما / أراد شـيءٌ ، وحيـث اكتفـى في [٤٧١] التسهيل بهذا الثاني فقال: ويحـذف لهـا عجـز المركـب غـير المضـاف وصدر المضاف إن تعرَّف بالثاني تحقيقاً ، وإلاَّ فعجـزه ، وقـد يحـذف صدره خوف اللبس[2].

والجواب عن هذه الاعتراضات أن يقال :

أما الأوَّل: فمن المعلوم أن الجملة من حيث هـي جملـة لا ينسـب إليها ؛ إذ لا يتأتّى فيها ذلك من جهة المعنى ؛ لأنَّ النسـب إلى الشـيء

---

(١) التسهيل : ٢٦١ .

(٢) التسهيل : ٢٦١ .

إضافة إليه في المعنى ، والإضافة مختصَّة بالأسماء ، فإنما قصد النـاظم مـا يصح قصده ، وذلك الجملة المسمى بها .

وأما الثاني: فإن القصد يفهم من كلامه ، وإن كـان كلامـه إنَّمـا وقع جواباً لسؤال كيف تنسب إلى الجملة ، وذلك أن قصده بيـان مـا يعرض في الاسم المنسوب من التغيير ، فهاهنا لا بـدَّ أن يحمـل كلامـه على هذا القصد ، فإذا حمَّلناه ذلك لاح لنا أنه يريد: أن الجملة ينسب إلى صدرها؛ أي: تلحق ياء النسب صدرها ، وإما أن يريد ما صدر في الاعتراض فذلك لا يسأل عنـه مَـن عنـده أدنـى مُسْـكَةٍ مـن العربيـة ، فأطلق العبارة اتكالاً على ما يفهم العاقل المتدبر فيها ، وقد تضيق على الناظم العبارةُ حتى يأتي بها في غاية مـن التثبيـج[1] فيسـمح لـه لمكـان ضـرورة النظـم ، ولذلـك سومح الشـعراء في الضـرورات ، وأجـيز ارتكابها قياساً على ما هو مبسوط في مظانه ، وهـذا الجـواب جـارٍ في قوله :

... ... وصدرِ ما رُكِّبَ مزجا ولثانٍ تُمِّمَا

إلى آخره .

وأمَّا الثالث: فإن الكيفيـة مفهومـة مـن كلامـه ، وذلـك أنـه قـد تقـدم[2] لـه الإشـارة إلى أن يـاء النسـب موضعهـا الآخـر ، أي: آخـر

---

(١) التثبيج : الاضطراب والتخليط ، يقال : ثبَّج الكتاب والكلام تثبيجاً: لم يبيِّنه ، وقيل : لم يأت به على وجهه . انظر اللسان (ثبج) .

(٢) انظر ص : ٤٣١ .

الكلمة فلا تلحق وسطاً ، ولما قال هنا: « وانسب لصدر جملة » كان معناه ألحق ياء النسب آخر الصدر ، وآخر الصدر إن كان آخر الاسم على ما اقتضاه كلامه أول الباب فهو المراد ، ويفهم منه أنه لا يكون بعد الياء شيءٌ ، وهو معنى الحذف ، وإن لم يكن آخِرَ الاسم لم يصحّ كلامه الأول ، لكنه صحيح ، فلا بد من انحتام الحذف للعجز حتى يكون آخر الصدر هو آخر الاسم ، والاسم هو الجملة كلّها لا بعضها ، فلا يقال: إن الياء قد وقعت آخر الصدر ، فهي واقعة آخراً؛ إذْ ليس آخر الصدر آخراً ، وكذلك القول في قوله :

... ... وصدرِ ما رُكّبَ مزجاً ... ...

وغيره ، فأمَّا قوله : « ولِثانٍ تُمِّمَا إضافة » فإن معناه: ألحق الياء آخر الاسم الثاني من المركبين ، وحقيقة الاسم / المركب مركبة من [٤٧٢] شيئين: فكان من حقه لو لم يُرِدْ حذفَ الأول أن يقول: وانسب للمركَّب بلحاق الياء آخره ؛ لأن آخر الكلمة الثانية آخرٌ للأولى بسبب المزج ، لكن لمَّا قال: « ولِثانٍ » أي: وانسب لثانٍ دلَّ على أن مراده النسب إلى الكلمة الأخيرة فقط مع اطراح الأولى وزوال المزج؛ إذ لا يظهر للكلمة الثانية آخِرٌ إلا بذلك ، فإذن الحذف قد تضمنه كلام الناظم بإشارة خفية.

وأمَّا الرابع: فإنا لا نقول: قد يدخل له ما سوى الجملة من الحكاية في تركيب المزج ؛ لأنَّ « حيثما » و « لولا » ونحوهما من قبيل ما ضُمَّ صدره إلى عجزه وصيِّرا شيئاً واحداً ، ولا يقتصر بتركيب

المزج على الأعلام ، وأما الإبهام بالمفهوم فلا يتجه ؛ لأن ذلك مفهومُ اللقب ، وهو مردودٌ .

وأمَّا الخامس: فإن النسب إلى الأعلام المركبة كثير وشهير فتكلم عليه ، وأما النسب إلى غير الأعلام فنادرٌ بالنسبة إلى باب (المركب) فلم يحفل بالتنبيه على المنع فيه ، وأيضاً فإن النسب إلىما رُكّب ممَّا ليس بعلم موقعٌ في اللبس كما تقدَّم في السؤال ، بخلاف العلم فإنه لا يوقع في الغالب لبساً ، وقد عرف من حال الناظم اجتنابه اللبس في مسائلَ كثيرةٍ وأبواب عدة ، ومن جملتها هذا الفصل ؛ إذ قال فيه:

ما لم يُخَفْ لَبسٌ كعبد الأشهَلِ

فاقتضت هذه القاعدة عنده ألاَّ ينسب إلى نحو: خمسة عشر غيرَ علمٍ لالتباسه بما ينسب إلى غير المركَّب ، فلذلك ـ والله أعلم ـ أطلق العبارة إطلاقاً .

وأمَّا السَّادس: فإن الناظم إنما أراد القسم الأول ، وهو ما لم يكن مسمًّى به، والحكم المذكور فيه صحيح ، وأما المسمَّى به فهو نادر ومرفوض قلما يأتي من كلام العرب ابن فلان وأبو فلان علماً بالتعليق، وإنما يأتي علماً بالغلبة، والعلم بالغلبة حكمه حكم غير العلم كما تقدم ، ويكفيك عذراً عنه أن النحويين لم يذكروا فيه إلا قسم التعريف بالغلبة ، وأهملوا التعريف بالتعليق حتى عدَّ ابن الضائع أنه لم ينبه عليه أحد إلاَّ هو[1]. وما ذاك إلا لفقده في كلام العرب ، فالنَّاظم

---

(١) شرح الجمل ١/ق ١٢٧ ب .

في تركه غير ملومٍ من جهتين:

إحداهما: أن المتقدِّمين لم يذكروه نصاً ولاتحـرَّزوا منـه، فـاتبعهم هو في ذلك.

والثانية : فقده أو قلَّته في السماع .

وأمَّا السـابع: فتقـول : إن مـا بـدئ بـابن أو أب علـى قسـمين:

أحدهما: ما ظهر منه وجه التعريف بالثاني ، كما إذا قلتَ: هذا ابـنُ زيدٍ، هذا ولد زيدٍ ، وما / أشبهه مماَّ لم يغلبْ عليه الاسم . [٤٧٣]

والثاني: ما لم يظهر فيه وجـه التعريـف وإن كـان أصلـه ذلـك ، وذلك الكنى بالنسبة إلى الأب كأبي فلان ، والتعريف بالغلبة بالنسـبة إلى ابن فلان ، وهذا هـو الغـالب في الأب والابـن المنسوب إليهمـا ، وعلى إرادته هذا الثاني ، لا يكون عليه اعـتراض ؛ لأن وجـه تعريـف الأول بالثاني فيه غير ظاهر ، وإنما ظاهر الأمـر فيـه تعريـف العلميَّـة ، وكذلك يعدون من أقسام العلم المعرف بالغلبة والكنية ، وقد تقدم لـه ذلك في باب (العلم) إذ قال :

واسماً أتى وكنيةً ولَقَبًا

وقال في آخر الباب :

وقـد يصير عـلـمـاً بالغلبة مضافٌ او مصحوبُ أل كالعقبَهْ

لكن الفرق بين هذين وبين العلم بالتعليق أن هذيـن يظهـر فيهمـا القصد الأصلي من التعريف بالثاني ؛ إذ كان هو أصـلَ العلميَّـة فيهمـا كما تقدم ، فالثاني هو المحرز لعلمية الغلبة فيهمـا ، فلـو فرضنـا زوالَـه

والنسب إلى الأول ، لذهب التعريف المكتسب بالغلبة ، فأمَّا هنا فإن التعريف بالثاني غير ظاهر ولا بيِّنٍ .

ولذلك حرَّر العبارة في التسهيل في هذا المقصد ؛ إذ قال: وصدر المضاف إن تعرف بالثاني تحقيقاً أو تقديراً[1]» ، وأشار بالتقدير إلى الكنى والمعرف بالغلبة ، فلمَّا كان التَّعريف بالثاني أمراً تقديرياً لم ير أنْ يكتفي بالنوع الثاني دون الأول، وهذا يمشي في القسم الثاني ، وأما الأول وهو ما ظهر فيه وجه التعريف فهو قليل في النسب إليه ، وأيضاً فإنما يريد بالنوع الثاني ما عدا ما تقدم ، فكأنه يقول: انسب لثان تُمِّمَ إضافة مبدوءة بابن أو أب أو ما وجب له التعريف بالثاني من غير الابن والأب، ولو لم يرد هذا لداخل التقسيمَ ، والحمل على عدم التداخل أولى .

* * *

واجبُر بِـرَدِّ اللامِ ما منه حُذِف جــوازاً إن لم يـكُ ردُّهُ أُلِفْ

في جمَعَي التَّصحيح أو في التثنيةْ وحــقُّ مجبورٍ بــهذي تَوْفِيَــهْ

هذا الفصل يذكر فيه حكم الاسم المحذوف منه إذا نُسب إليه ، وما يرد إليه المحذوف وجوباً أو جوازاً ، وما لا يردّ إليه ، وما يلحق مع ذلك من التغيير الحادثِ في النسب .

واعلم أن ما حذف منه حرف على ثلاثة أقسام :

---

(١) التسهيل : ٢٦١ .

أحدها: ما كان المحذوف منه الفاء كشِيَة وعِدَة ، ونحو ذلك .

والثاني: ما كان المحذوف منه العين كَسَه ومُذْ إذا سُمِّيَ / به ، [٤٧٤] فإنَّه عند سيبويه محذوفٌ من (منذ) ، فلذلك تقول في تصغيره : مُنيذ[1].

والثالث: ما كان المحذوفُ منه اللامَ كيَدٍ ودَمٍ وابنٍ واسمٍ ونحو ذلك ، وهو كثير ، والناظم أخذ يتكلّم على حكم كلٍّ واحد من هذه الأقسام إلا القسم الثاني ، وهو ما حذفت منه عينه ، فإنه لم يتعرض لحكمه ولا أشعر به ، فربما ينقدح للسائل سؤال عن هذا فيقول: كان من حقه إذا تكلم عن القسمين أن يذكر القسم الثالث، كما فعل غيره من النحويين، والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن ما حُذفت عينه قليلٌ جداً في كلام العرب ، حتّى إنه لم ينقل إلا اللفظة أو اللفظتان ، وما لا يعتد به فاختصر الناظم ذكره لذلك .

والثاني: على تسليم أنه كثير ومحتاج إلى ذكر ، لم يذكره ؛ إذْ لا زيادة فيه على ما ثبت له ، وذلك أنه لما ذكر القسمين وما يغير منهما دل على أن ما سكت عنه لا يغير عن حاله ، ويدل على هذا المقصد من كلامه: أنه لما ذكر منه ما حذف منه الفاء ، لم يذكر منه إلا ما يجب فيه الرد وهو « شِيَة » ونحوه ، وسكت عما الحكم فيه أن يترك

(١) الكتاب ٣/٤٥٠ .

على حاله كزِنَة ، ورِقَة، وعِدَة ، وما أشبه ذلك، فليس قصده إلا ذكر ما فيه تغييرٌ ينبه عليه ، وأما ما ليس فيه من التغيير إلا كسر آخره لياء النسب ، فقد تقدم ذلك أول الباب في قوله:

وكلُّ ما تليه كسرُهُ وجَبْ

فهذا المعنى معتمد عليه في تفسير كلامه ، وهو ظاهر جليٌّ ، فإذا ثبت هذا فكأنَّ الناظم قد استوفى الكلامَ على ثلاثة أقسام .

ووجه عدم الرد فيما حذفت عينه أن الرد من باب تغيير الاسم ، ولا يرد في النسب من بنات الحرفين إلى أصله إلا ما يقع عليه تغيير النسب وهو اللام ، وأما العين والفاء فلا يقع عليهما تغييرٌ لبعدهما من ياء النسب الموجب للتغيير ؛ لأنهما لو ظهرا لم يلزمهما ما يلزم اللامَ لو ظهرت من التغيير ، ثم نرجع إلى تفسير المتن.

والناظم قد بدأ بما حُذفت منه اللام فقال: واجبر بردٍّ اللام » ، أصل هذا الجبر الإصلاح وإزالة الآفة اللاحقة ، يقال: جبَرتُ العظمَ أَجبُرُهُ: إذا أصلَحْتَهُ ، وجبرتُ الفقيرَ: إذا رقَّيته من فقره وأزلته عنه ، وهذا المعنى في مسألتنا ظاهر؛ لأنَّ المحذوفَ منه قد دخله نقص من حروفه ، وفاته بعضها فأتى بلفظ الجبر عبارة عن رد محذوفه ، و « ما » واقعة على الاسم / المحذوف منه ، وضمير « منه » عائد على « ما » ، [٤٧٥]
و«منه[(١)] حذف » عائد على اللام ، و « جوازاً » مصدر على حذف

---

(١) في المصرية : « وقد » .

المضاف أي: ذا جواز، ومعنى كلامه أن ما حذفت لامه فحكمه عند النسب إليه أنه ينقسم قسمين :

أحدهما: أنَّ ترجع إليه اللام في التثنية أو أحد جمعي التصحيح ، وهذا الجمع بالواو والنون أو بالألف والتاء ، وسُمِّيا جمعي تصحيح لصحة المفرد فيهما وسلامته من التغيير .

والثاني: أن لا ترجع إليه اللامُ في واحدٍ منهما ، فأمَّا إن لم ترجع اللام في واحد منهما فإن في النسب إليه وجهين : إن شئتَ تركته على حاله فلم تجبره بردٍّ لامه ، وإن شئتَ رددت إليه اللام ونسبتَ إليه مجبوراً وذلك قوله :

واجبرْ برَدِّ اللامِ ما منه حُذِفْ جــوازاً إنْ لم يكُ ردُّهُ أُلِفْ

في كذا: يعني أن الحكم الرد على الجواز بهذا الشرط ، وهو ترك التثنية أو الجمعين ، ومثال ذلك: يد ، ودم ، وغد ، لك في هذه ونحوها وجهان: إن شئتَ رددتَ المحذوفَ فقلتَ: يَدَوِيٌّ ، وإن شئتَ لم تردَّها فقلتَ: يَدِيٌّ ، وكذلك تقولُ: دَمِيٌّ ودَمَوِيٌّ ، وكذلك: غَدِيٌّ وغَدَوِيٌّ، وهذا الأخير مسموعٌ للعرب حكاه سيبويه[1]، وذكرَ أنَّ التّمثيل كلّه عربيٌّ ، وكذلك تقول في شَفَة: شَفِيٌّ إن شئتَ وشَفَهِيٌّ ، فترد اللام وهي هاء لقولهم: شفاهٌ ، وكذلك ثُبة[2] فتقول

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٨ .

(٢) الثُّبة : الجماعة ، وأصلها ثُبَيٌ ، والجمع : ثباتٌ وثُبون وأثابيُّ . الصحاح (ثبي) ٦/٢٢٩ .

فيه: ثُبيٌّ وثُبَوِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، وكان هذا كله ذا وجهين ؛ لأنه لم يرد منه في التثنية ولا في جمعي التصحيح محذوفٌ ، بل ترك فيها على حاله ، فتقول في التثنية: يدان ودمان وشفتان وما أشبه ذلك ، وكذلك تقول في حِرٍ: حِريٌّ وحِرَحِيٌّ فترد اللام وهي حاءٌ بدليل أحراح وحُريح، وجاز الوجهان ؛ لأنك تقول في التثنية: حِران لا غير، وقول الناظم: « إن لم يك ردُّهُ أُلف» يعني: إن لم يكن ردُّ المحذوف في التثنية والجمعين مألوفاً ، وفي قوله: « أُلِف » تنبيهٌ حسنٌ ، وذلك أنه أثبت الحكم المتقدم من جواز الوجهين لما يُؤلف ردّ لامه في التثنية وجمعي التصحيح ، ومعنى المألوف أن يكون معتاداً مشتهراً ، فكأنه يقول: إن لم يشتهر رده جاز الوجهان ، فعلى هذا يدخل تحت ما لم يرد فيه اللام أصلاً ، ويطلق على مثل هذا أنه لم يشتهر ردّه ، أي: ليس له رد فيشتهر على حد قولهم:

على لاحِبٍ لا يُهتَدَى بمَنارِهِ(1)

ويدخل له أيضاً ما رُدَّ ، لكن الرد لم يشتهر فيه ، ولم يعتد(2)

---

(1) صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه :

إذا سافَهُ العَودُ الدِّيافيُّ جَرْجَرَا

وهو في ديوانه : ١٧٢ ، وفيه: « لمناره » و « النباطي » ، والعمدة ٢/ ٨٠ ، والخصائص ١٦٥/٣ . واللاحب : المهزول ، والدِّيافي : الضخم الجليل من الإبل ، نسبة إلى دياف من قرى الشام . اللسان (ديف ، سوف ، نسا ، لحف) .

(2) في الأصل : « ولم يتعد » .

بكل ما وقع في التثنية والجمع من الرد / النادر الشاذ فليس بمعتدٍّ به ، [٤٧٦] بل الحكم في النسب جواز الوجهين ، فتقول في يدٍ: يدِيٌّ ويدَوِيٌّ ، وإن كانت العرب قد قالت: يدَيَان ؛ لأنَّ « يدَيَان » شاذٌّ نادرٌ ، ونحو قوله :

يديَان بيضَاوَان عندَ مُحَلِّمٍ قد تمنعانِكَ أنْ تُضَام وتُقْهَرَا[1]

وفي دمٍ: دميٌّ ودَمَويٌّ ، وإن قالوا: دَمَيَان نحو قول الشاعر:

ولو أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَان بالخبر اليقينِ[2]

وكذلك ما جاء من هذا النحو ، فقوله: « إن لم يكُ ردُّهُ أُلِفْ » حسنٌ من التثنية ، لم ينبِّه عليه في « التَّسهيل » ، وكان من حقه أن ينبه عليه فهذا من المواضع التي أربى فيها هذا النظم على « التسهيل » ، وأما إن اشتهر ردَّ اللام في التثنية وجمعَي التصحيح واعتيد وأُلِفَ ، فإن الرَّدَّ في النسب أيضاً لازم ، فلا بد ، وذلك قوله:

وحقُّ مجبورٍ بهذي توفيه

وهذي إشارة إلى التثنية والجمعين ، يعني: أن الواجب فيما جبر

---

(١) مجالس العلماء للزجاجي : ٣٢٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣١/٢ ، والمنصف ٤/١ ، ١٤٨/٢ ، والخزانة ٤٧٦/٧ ، وقافيته تروى بثلاثة أوجه: أحدها المثبت في النص ، والثانية: (تضهدا)، والثالثة: (تهضما) . ومحلِّم : من ملوك اليمن .

(٢) للمثقب العبدي ، ديوانه: ٢٨٣ ، والمنصف ١٤٨/٢ ، والإنصاف : ٣٥٧ ، وشرح المفصل ١٥١/٤ ، ٨٤/٥، ٥/٦، ٢٤/٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٨/٢، ١٢٧/٣ . ونسب لعلي بن بدال ، وللفرزدق ، وللأخطل ، كما في ديوان المثقب : ٢٨١ - ٢٨٣ .

في هذه المواضع برد ما حذف منه أن يوفّى حقّه في النسب أيضاً ، فيجبر كذلك ، مثاله: أخ ، وأب ، وحم ، وسنة إذا قلنا: إنَّهَا من الواو ، وضَعَة[1]، وعِضَة ، تقول: أخويٌّ وأبويٌّ وحَمَويٌّ وسَنَويٌّ ، وضَعَويٌّ ، وعِضَويٌّ ؛ لأنك تقول فيها: أخوان وأبوان وحموان ، وقالوا: سنواتٌ وضَعواتٌ ، وقالوا: عِضَواتٌ ، أنشد سيبويه :

هـــذا طريقٌ يأزِمُ المآزِمَا

وعِضَوَاتٌ تقطعُ اللَّهازِمَا[2]

وهذه الأُلفَةُ المنبَّه عليها تحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون أُلفَةَ السماع ، فيريد : أنَّ ردَّ اللام في التثنية إذا كان مألوفاً من كلام العرب مستعملاً كثيراً ، وكذلك في الجمع بالتاء فإن الحكم في النسب الردُّ ، وإن لم يكن مألوفاً فالحكم الخيارُ في الرد ، وهذا ظاهرٌ ، والثاني أن تكون الإحالة في الأُلفةِ على القياس ، فيريد أن ردَّ اللام إذا كان مألوفاً قياساً في التثنية والجمع بالتاء ، فإن الحكم في النسب الردُّ، وإلا فالخيار . فإن قلتَ: لِمَ حمل الناظمُ النسب في هذه المسألة على التثنية وجمعَي التصحيح .

فالجواب: أنه في ذلك مقتدٍ بالأئمة المتقدمين ؛ إذ فعلوا ذلك الفعل ، قال سيبويه: « اعلم أن كلَّ اسم على حرفين ذهبت لامه و لم

---

(١) الضَّعة : شجر أو نبت . اللسان (ضعا) .

(٢) رجز لأبي مهدية الأعرابي ، الكتاب ٣/٣٦٠ ، والخصائص ١/١٧٢ ، والإنصاف : ٣١٥، وابن يعيش ٥/٣٨ ، واللسان (أزم ، عضه).

والمآزم : جمع مأزم ، وهو المضيق بين جبلين ، والعضة : شجرة من شجر الطلح .

يردّ في تثنيته إلى الأصل ولا الجمع بالتاء كان أصله (فَعْـل) أو (فَعَـل) أو (فَعُل) فإنك فيه بالخيار[1] » ، ثم مضى في التقرير ، وقال في القسم الآخر حين مثل بأبويّ وأخويّ: « لا يجوز إلا ذا، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن / إلى الأصل ما لا يخرج أصلُهُ في [٤٧٧] التثنية ولا في الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصـلَ لـزمَ الإضافـةَ أن تُخْرِجَ الأصلَ[2] » إلى آخره ، وكذلك فعل غيره ، وإنما فعلوا ذلك ليضبطوا ما يُردُّ من المحذوف وجوباً وما لا يُردُّ ، ولبيان وجه الرد أيضاً وذلك أن التثنية وجمعَي التصحيح بابهما ألا يغير الاسم معهما عن حاله التي كان عليها قبل ذلك لا بزيادة ولا بنقصان ، بخلاف باب النسب فإنه على الضد من ذلك مبني على التغيير ، فإذا كانوا يردون المحذوف في التثنية والجمعين مع أن الأصل معه السلامة ، فإنه بردِّهِ في النسب الذي الأصل معه عدم السلامة أولى ، وأما إذا لم يردّوا في التثنية والجمعَين ، فإنهم قد يردون في النسب ؛ لأن النسب أقوى على الردّ منهما ؛ إذ هو باب تغيير ، وكان التغيير بالرّدّ لقلّة الحروف ، كما كان التغيير بالحذف حين كثرت نحو: حُبلى وحنيفة ، واعلم أن قوله:

واجبر بردِّ اللامِ ما منه حُذِفْ

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٧ .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٩ ، وفي الأصول الخطية : « لزم الإضافة أن تخرج إلى الأصل » ، وقد أسقطت « إلى » كما هو حالها في كتاب سيبويه .

أتى فيه بـ « ما » المفيدةِ للعموم ، فاقتضى بظاهره أن كلَّ ما حذفت منه اللام سواء أكان ثلاثياً أم رباعياً أم على أكثر من ذلك تُردُّ إليه على ذلك التفصيل ، فسأل السائل عن المنقوص هل يدخل له هنا أم لا ؟ فإن دخل له هنا كان فاسداً ؛ إذ ليس حكمه ما قُدِّم في الثلاثيِّ ، بل هو على حكمٍ آخر ، وإن لم يدخل له كان الكلام صحيحاً ، لكن يبقى الدليل على عدم دخوله .

والجواب: أن المنقوص قد تقدم له حكمه ، وتفصيل القول فيه ، وإذا كان قد تقدم ولم يمكن أن يقال: إنه يريده هنا وإن كان ظاهر هذا الكلام العموم ، فكلامه يخصص كلامَه فلم يُرِدْ هنا إلا ما عداه ، وما عداه هو الثلاثيّ المحذوف اللام استقراء ؛ إذ ليس ثَمَّ غيره في مستعمل كلام العرب ، فتعين هذا الموضع له.

وإذا ثبت هذا بقي النظر في كلام الناظم من أوجه خمسة :

أحدها: أنه ذكر ما يُرَدُّ إليه المحذوف في التثنية وأخويها مطلقاً ، وما لا يرد مطلقاً ، وبين حكمها ، وترك حكم ما فيه في الرد وجهان شهيران ، أو لغتان مستعملتان تساوتا أو لم تتساويا ، والناس قد تكلموا في هذا ، وهو من ضرورات المسألة ، والخطب في هذا قريب؛ إذ حكمه خارج من القسمين ؛ لأن ما فيه لغتان ينظر في كل منهما ، فتلحق بأحد القسمين، فمَن لغته أن يردَّ / في التثنية أو جمعَي [٤٧٨] التصحيح، فلا بد أن يَرُدَّ في النسب حتماً ، ومَن لغته عدم الرد ، فحكمه في النسب جواز الوجهين ، ومثال ذلك: هنوك ، فيه للعرب

لغتان قد تقدمتا في باب المعرب والمبني[1]، وأن منهم من يقول: هنوك كأخوك ، وهؤلاء يقولون في التثنية: هنوان ، وفي الجمع بالألف والتاء: هنواتٌ ، أنشد سيبويه :

أرى ابنَ نِزارٍ قد جفاني وملّني على هَنَـوَاتٍ كلُّها متتابعُ[2]

فهؤلاء يقولون في النسب: هَنَويٌّ لا غير ، ومن العرب مَن يقول: هنَكَ كيَدَكَ ، وهؤلاء يقولون في التثنية: هنان ، وفي الجمع أيضاً: هنات، كقوله عليه السلام: « أسمعنا من هَناتك[3]» ، فهؤلاء بالخيار ، فتارة يقولون: هنيٌّ ، وتارة يقولون: هنويٌّ ، وهكذا سائر ما جاء مما فيه لغتان في الرد في التثنية والجمع وعدم الرد ، فاحمل كل لغة على قسمها كأنها منفردة بنفسها ، وعلى هذا الترتيب لا يحتاج الناظم إلى التنبيه على قسم ثالثٍ ؛ لاكتفائه بما تقدَّم له عنهما .

والوجه الثاني من أوجه النظر: أنه أحال في المسألة على التثنية وجمعَي التصحيح ، أما إحالته على التثنية والجمع بالألف والتاء فصحيح مقيَّد[4]، وأما إحالته على الجمع بالواو والنون فلا فائدة له فيما يظهر ؛ لأن ما حذفت لامه لم يستعمل في كلام العرب علماً ، وإنما وجد في النكرات كيدٍ ودمٍ ، وما كان نحو ذلك ، وأيضاً فإنما

---

(١) ١/١٥٣ من هذا الكتاب .

(٢) الكتاب ٣/٢٦١ ، والبيت في المقتضب ٢/٢٧٠ ، والمنصف ٣/١٣٩ ، وقائله مجهول .

(٣) من حديث سلمة بن الأكوع . النهاية ٥/٢٧٩ (هنا) ، واللسان (هنا) .

(٤) في المصرية : « مغير » .

وُجد في الجوامد لا في الصفات ، فإذاً لا سبيل إلى جمعه بالواو والنون لفقد شروطه ، وأيضاً فإذا فرضنا وجود الشروط أو استعمال بعضها استعمال الصفات كأخٍ وحمٍ وهنٍ ونحوها مما اعتبر فيه الأصل من الصفة ، فجمع بالواو والنون لم يكن فيه دلالة ؛ إذ لا يظهر فيه مايرد مما لا يرد . ألا ترى أن المنقوص المتقدم الذكر يظهر المحذوف منه في التثنية والجمع بالتاء إذا رُدَّ ، فيقول: شَجِيان وشَجِيات ، وقاضيان وقاضيات ،ولا يظهر في الجمع إذا قلتَ: شجون وقاضون وشجين وقاضين بسبب الإعلال ، فلا يعلم فيه هل رجعت اللام أم لا، وإنما يستدل على رجوعها ثم حذفها للإعلال برجوعها في غيره ، فكذلك أيضاً في مثل هذا ، حتّى إنّا لو سمينا بيدٍ أو دمٍ أو غدٍ قلتَ : يَدون ويَدِين، ودَمُون ودَمِين /، وغَدُون وغَدِين ، هذا فيما لم يُرَدَّ فيه في [٤٧٩]
التثنية ، وكذلك ما رُدَّ فيه في التثنية نحو: أخ وأب ونحوهما ، إذا استعملتها كما استعملتها العرب ، فإنك تقول: أبون وأبين ، كما قال الكميت :

فَلَمَّا تعرَّفْنَ أصواتَنَا بَكَيْنَ وفدَّيْنَنَا بالأبينَا[1]

فلا يظهر فيه ردُّ المحذوف مع أنك تقول في التثنية: أبوان بلا بد ،

---

(١) هذا البيت لزياد بن واصل السُّلمي ، وهو شاعر جاهليٌّ ، وليس كما قال المصنف ، وهو في الكتاب ٤٠٦/٣ ، والمقتضب ١٧٤/٢ ، والخصائص ٣٤٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢ ، والخزانة ٤٧٤/٤ . وليس البيت في ديوان الكميت .

وكذلك الأخ نحو ما أنشده الفراء من قول الشاعر :

فقلنا: أسْلِموا إنّا أخوكم وقد برئتْ من الإحَنِ الصُّدُورُ[1]

وما كان نحو ذلك فلا فرقَ في الظاهر بين ما يُردُّ فيه المحذوف وما لا يُردُّ فيه .

فالحاصل أن الجمع بالواو والنون لم يظهر له فائدة ، وغير الناظم من النحويين لم يحكِ في هذا الردَّ إلاّ على التثنية والجمع بالتاء وترك الجمع بالواو والنون غير ملتفت إليه في هذا الغرض . وقد تقدم نص سيبويه[2] في هذا ، وقوله اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ، ولم تردَّ في التثنية إلى الأصل ولا الجمع بالتاء وأن أصله « فَعْل أو فَعِل أو فَعُل » فإنك فيه بالخيار[3]، فلم يعرِّج على الجمع بالواو والنون ، ونعِمَّا فعَلَ ، وكذلك فَعَل المؤلف في « التَّسهيل »[4] اتباعاً لغيره ، وإنما وقع له هذا النوع في هذا الكتاب فكان الواجب أن يحقق عبارته ، ويسقط عنها هذا الجمع، فيقول مثلاً: « في الجمع بالتاء ولا في التثنيةْ » فيكون قد أتى من ذلك على المحتاج إليه ، كما فعَلَ غيره ، ولا أجد الآن جواباً عن هذا السُّؤال .

---

(١) هو العباس بن مرداس ، ديوانه : ٧١ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٨٥ ، والمقتضب ١٧٤/٢، والخصائص ٤٢٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢ ، والخزانة ٤٧٨/٤ ـ ٤٧٩.

(٢) ص : ١٢١ .

(٣) ص : ٩٥ . وانظر رأي سيبويه في الكتاب ٣٥٧/٣ .

(٤) التسهيل : ٢٦٣ .

والوجه الثالث: أن كلامه يشمل ــ كما تقدم ــ كلَّ محذوفٍ فيشمل ما حذف منه ، وعوض من المحذوف ألف الوصل ،نحو ابن وابنم واسم واست ، ونحو ذلك ، ولما كانت هذه الأسماء لا يرد إليها المحذوف في التثنية كان لها فيها وجهان ، إذ كنتَ تقول: ابنان وابنمان واسمان واستان ، وأنت إذا قلتَ في النسب : ابْنِيٌّ أو اسْمِيٌّ فليس لك إلا ذلك ما دامت ألف الوصل ثابتة ، فلا تقول: ابْنَوِيٌّ أو اسْمويٌّ ، ولا نحو ذلك ، لكن إذا أزيلت ألف الوصل ردت اللام ، فقلت: سَمَوِيّ وبَنَوِيّ ، وهذه حالة أخرى غير تلك ، والتثنية إنما تقع عليها ألفات الوصل ثابتة فيها ، فالتخيير إذاً لا يقع عليها إلا وألفات الوصل ثابتة فيها على مقتضى كلامه. وهذا مخالف لِمَا تقرَّرَ من أنها مع ألفات الوصل على وجه واحد، وهو عدم الرد ، فهذا من كلامه مشكلٌ .

والجواب عن هذا: أن ألف الوصل / قد ثبت بالدليل أنها عوض [٤٨٠] من اللام ، فلا تجمع معها ، لما يلزم من اجتماع العوض والمعوض منه، وهما جاريان مجرى الضدين على المحل الواحد ، وإذا كان كذلك فما دامت ألف الوصل، فإنَّما تنسب إليها دون رد اللام ، فإذا أردت ردَّ اللام اضطررت إلى حذف ألف الوصل لأجل المعاقبة ، فقلت: بَنَوِيّ وسَمَوِيّ وما أشبه ذلك ، وليس لك إلا ذلك ، فالوجهان معاً جاريان على مقتضى كلام الناظم لكن عرض في هذه الأسماء التعويض ، فلا بد من اعتباره من خارج ، وإن لم ينبه عليه .

والوجه الرابع: أنَّ هذه المسألة لم يبين فيها إذا رُدَّتِ اللام ما حكم العين ، ولا شك أن العين في المحذوف اللام تارة تكون ساكنة قام الدليل على ذلك فيها كيَدٍ ، أصله: يَدْيٌ بالسكون استدلَّ على ذلك سيبويه بقولهم أَيْدٍ في الجمع ، وأيدٍ يكون في القياس جمعاً لـ(فَعْل) أو (فُعْل) ، وغدٌ أيضاً غَدْوٌ بدليل قول بعض العرب آتيك غَدواً ، وأنشد سيبويه للبيد :

وما الناس إلا كالديار وأهلُها بها يوم حلُّوها وغَدْواً بلاقعُ[1]

ودمٌ أصله دَمْيٌ ؛ لأن الأصل في الدعوى السكون ، ولا يُدَّعى التحريك إلا بدليل ، ولا دليلَ ، وقولهم:

« يَدَيَان بَيْضَاوَان ... ... »

و:

« جرى الدَّمَيَان بالخبر اليقين »

ضرورة[2]. وتارة تكون متحركة ، قام الدليل أيضاً على ذلك كأخ أصله: أخَوٌ بدليل الجمع على آخاء ؛ إذ (أفعال) لا يكون في القياس لـ (فَعْل) صحيح العين ، وإنما يكون جمعاً لـ(فَعَل)، وكذلك أبٌ وحمٌ لقولهم: آباءٌ وأحماءٌ ، وابن لقولهم: أبناء ، وما كان نحو ذلك ، فأمَّا ما كان متحرك العين فلا إشكال فيه ، وأما ما كان

---

(١) الكتاب ٣٥٨/٣ ، وديوان لبيد : ١٦٩ ، والمنصف ٦٤/١ ، ١٤٩/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢ .

(٢) انظر ما تقدم ص: ٥٤٧، وهما من بيتي شعر .

ساكن العين فهو[1] في موضع الإشكال ، إذ مذهب سيبويه أن يحرك النسب فيقول: دَمَويٌّ ويَدَويٌّ وغَدَويٌّ ، وإن كان أصلها السكون ، ودليله القياسُ والسماعُ .

أمَّا القياسُ فإن العين لمَّا تحرَّكت بحركة الإعراب وأَنِسَت بذلك التحريك بَقَّوا عليه حكمَ التَّحريك ، فحركوها؛ لأنهم أرادوا تقويتها، فلو حذفوا الحركة لكان كالمناقض لقصدهم ، وهذا أولى من أن يجعل غَدَويّ ويَدَويّ شاذاً مع أنه لم يأت من كلامهم ما يناقضه .

وأما السماع فإن العرب قالت: غَدَويٌّ في غَدٍ ، وزعم سيبويه أن يَدَويٌّ ودَمَويٌّ عربيٌّ كله[2]، يعني: أن العرب تقوله ، ومذهب / [٤٨١] الأخفش أن الرد إلى الإسكان ، فيقول: يَدْيِيٌّ وغَدْوِيٌّ ، وهو عنده القياس ، وكذلك يقول في دم: دمْيِيٌّ ، وكذلك ما أشبهه[3]، ومذهب المبرد كمذهب الأخفش إلا أن دماً عنده (فَعَلٌ) ، فيوافق سيبويه فيه[4]، والذي رجح الناسُ مذهبُ سيبويه ، قال السيرافي: وقول سيبويه أولى ؛ لأن الشين في « شِيَة » متحركة ، ولم يُحتج إلى تغيير البناء [كما لم يُحتج في عِدَة] ، إنما احتجنا إلى زيادة حرف ، فيترك الباقي على حاله ، يعني أن البناء قبل النسب اقتضى تحريكَ العين ، ولم

---

(١) في المصرية « في » .

(٢) الكتاب ٣٥٨/٣ .

(٣) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٣ ب .

(٤) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٣ ب .، والمقتضب ١٥٢/٣ - ١٥٣ .

يحتج فيه من التغيير إلا إلى رد حرف لا إلى تغيير البنية عما كانت عليه[1]، وذلك يقتضي بقاء العين على تحريكها، وترك ردها إلى أصلها كما يقول الأخفش ؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك ، فإذا كان الأمر في العين على ما ذكر ، فكان الواجب عليه أن يُبَيِّنَ الحكم فيها على مذهبه إن كان له فيها مذهب ، وهو الظاهر إذ بين بعد هذا في شِيَة أنك تحرك الشين بالفتح ، وهذا مذهب سيبويه ، والخلاف في الموضعين واحد ، وهذا السؤال متجه ، إلا أنا نقول في الجواب عنه: إن مذهبه فيها ندَّعي أنه مذهب سيبويه ، مثل المسألة الثانية في شِيَة ، وذلك أنَّ تَرْكَ التنبيه على التحريك أو خلافه مشعر بهذا القصد ؛ إذ العين قبل رد اللام متحركة بحركة الإعراب ، فقد ثبت لها في الاستعمال التحرك ، وحين عرف برد اللام ، ولم ينبه على الرجوع إلى الأصل دل على تركه على ما هو عليه ، وإلحاق اللام ثم الياء ، وهذه عادته ، كما تقدم ذكره: أنه إذا لم ينبه على شيءٍ في الاسم المنسوب دل ذلك على أنه عنده على ما كان عليه قبل النسب ، فكذلك ههنا ، ولا يبقى في الموضع إلا تعيين الحركة ، وذلك قريبٌ ؛ لأن الكسرة لا تتوهم ، والضمة بعيدة في الموضع ، فلم يبق إلا الفتح.

فإن قيل: لو كان هذا مقصوداً للناظم لفعل مثله في شِيَة ، فكان يسكت عن حكم تحريك الشين بالفتح لكنه لم يفعل ذلك ، بل قال:

---

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٣ ب ، والزيادة عنه .

فَجَبَرُهُ ، وفتحُ عينه التُزِمْ

فدل هذا على إغفاله التحريك بالفتح في مسألتنا .

فالجـواب : أن كلامه في شِيَة بخلاف مسألتنا ، ومسألتنا قد تبين فيها استقرار التحريك من / كلامه. وأما شِيَة فلو سكت عـن التنبيـه [٤٨٢] عليه لكان يُستَقْرَأُ له منه مذهبُ الأخفش ، وهو لم يذهـب مذهبـه ، وبيان ذلك أن شِيَة أصلها وِشْيَة ، لكن لمَّا حُذفت الفاء نقلت حركتها إلى العين ، فإذا أرادوا الرد فلا بد من رد الحركة إلى موضعهـا ، وهـو الفاء إذ لا تحرك بغير حركتها ، وإذا رُدَّتْ حركتها بقيت العين علـى سكونها الأول ، هذا الذي كـان يُفهـم لـه لـو لم ينبـه علـى تحريكهـا بخلاف المسألة الأولى . فإن اللام إذا أُتيَ بها ثبت لها تحريكهـا بحركـة الإعراب بعد ما ثبت لما قبلها التحريك أيضاً إذ حلَّ محلَّ اللام ، فيبقى على حاله ، فلما تفاوت الموضعان في فهم المراد نبَّه على ما يحتـاج إلى التنبيه فيه ، وترك التنبيه إلى ما استغني فيه عن التنبيه ، فتأمله .

وفي هذا الجواب نظر .

والوجه الخامس من أوجه النظر بناء على صحة ارتضائه مذهـب سيبويه أنهم استغنوا من ذلك المضاعف فلم يحركوه ، كمـا إذا سمَّيـت بـ« رُبَ » المخففـة، ثـم نسـبت ، فـإن شـئت لم تـرد المحـذوف ،وإن شئت رددت الباء ، وإذ ذاك لا بد من الإدغام ، فتقول: رُبِّيٌّ ، وعلّـل سيبويه ذلـك بكراهيـة التضعيـف ، ونظـره بمسـألة شـديدي حيـث لم يحذف اليـاء كراهيـة التضعيـف ، واستدلّ علـى صحـة دعـواه بقـول

العرب في قُرَة ، وهم قومٌ من عبد القيس: قُرِّيٌّ ، ولم يقولوا: قُرَرِيٌّ ، وأصله قُرَّة، فخفف[1]، فالناظم لم يستثن هذا، فأوهم جريان حكم التحريك فيه ، وهو غير صواب .

والجواب أن التحريك ثابت قياساً لكن عرض فيه فكُّ المضاعف، وهو ثقيلٌ ، فخفف بالإدغام ، فالإدغام ثانٍ عن التحريك بلا بُدٍّ ، ألا ترى إلى قول سيبويه في التعليل ، وإنَّما أسكنت كراهية التضعيف ، فجعل الإسكان ثانياً عن ثبوت التضعيف ، فإذا كان التحريك فيه ثابتاً قياساً لم يلزم الناظم أن يأتي بحكم الإدغام هنا ؛ لأنه يذكره في بابه ، ولمَّا كان أختٌ وبنتٌ من المحذوف اللام قد عرض فيها أمر آخر خلاف ما ثبت في بابهما ، وخرج حكمهما عن الحصول تحت القاعدة [المذكورة] خصَّهما بالذكر، فقال :

وبِأخٍ أُختاً وبِابْنٍ بِنتَا أَلْحِقْ ويُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

يعني: إذا نسبتَ إلى / أختٍ وبنتٍ جعلتَ أُخْتاً كأخ ، وبنتاً [٤٨٣] كبنت، ونسبتَ إليهما كما تنسب إلى أخ وابن ، فتقول في أخت: أَخَويٌّ ؛ لأن ذلك حكم أخ ، وفي بنت: بنَويٌّ ؛ لأن ذلك حكم ابن، وهذا مذهب سيبويه والخليل[2]، وذلك أن التاء في أخت وبنت عوض من لام الكلمة، وأصلها أن تكون للتأنيث ، لكنهم بنوا الكلمة عليها

---

(١) انظر سيبويه ٣/٣٥٩ ، وفيه « قرة » بالتشديد كل مرة ، وصوابه تخفيف الأولى منها ، كما نص عليه في شرح السيرافي ٤/١٥٨ ب .

(٢) الكتاب ٣/٣٦٠ - ٣٦١ .

وألحقوا أختاً بقُفْل وبنتاً بعِدْل ، فإذا نسبتَ إليهما فلا بدّ من حذف التاء لشبهها بتاء التأنيث ، ووجه الشبه اختصاصها بالمؤنث وحذفها في الجمع بالألف والتاء اعتباراً بأصلها ؛ إذ قالوا: أخوات وبنات ، ولم يقولوا: أختات ولا بنتات ، فلو لم يعتبروا أصلها لتركوا التاء على حالها في الجمع، فإذا حذفوا التاء ردوا اللام من حيث كانت عوضاً ، ولأنهم قالوا في أخت: أخوات ، فردّوا في الجمع بالتاء ، ولم يقولوا في بنت إلا بنات ، وفي التثنية: بنتان فلم يردوا شيئاً ، كما أنهم لم يردوا في ابن في التثنية ، بل قالوا: ابنان، فوجه الرد أنهم لما حذفوا العوض وهو التاء في بنت ، لزم رجوع المعوض عنه ، كما أنهم لما حذفوا همزة الوصل في ابن لزم رجوع المحذوف كما تقدم. هذا وجه ما قال، وأيضاً فإن النسب قد ثبت له جواز رد اللام المحذوفة فلا بد من جواز أَخَوِيّ وبَنَوِيّ كما جوزوا في النسب إلى ابْنُم بنويٌّ ، لكن يبقى النظر في جواز أُخْتِيّ وبِنْتِيّ ، ولا شك أن هذه التاء شبيهة بتاء التأنيث ؛ إذ لم تزد قط إلا في مؤنث كأُخت وبِنت وهِنت وهنتان وكلتا وكيتَ وذيتَ في كيَّة وذيَّة، ولا بد إذن من حذف التاء لذلك ، ولِمَا ثبت من حمل النسب على التثنية والجمع .

وذهب يونس إلى تركهما على حالهما ، والنسب إليهما كذلك فتقول: أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ[1]، وهو قول النّاظم : « ويونسُ أَبَى حذفَ التا »

---

(١) الكتاب ٣/٣٦١ ، وشرح السيرافي ٤/ق ١٦١ ، وليست عبارة الناظم بدقيقة ؛ لأن ما في شرح السيرافي « وكان يونس يجيز بنتي وأختي على ما ذكرناه من إلحاقهما بجذع وقُفل ، وإجراء الملحق بمنزلة الأصل .

أي: أن التاء عنده ثابتة بلا بدّ ، وقد احتجَّ له بأشياء ، منهـا: أن هـذه التاء ليست للتأنيث بدليل سكون ما قبلها ، وتاء التأنيث لا يسكن مـا قبلها ، وأيضاً قد جَعَلَها سيبويه كتاء سـنبتة[1] وتاء عِفريت ، وذلـك يدلُّ على بناء الكلمة عليها ، وتاء التأنيث لا تُبنى عليهـا الكلمـة[2]، وأيضاً قد اتفقوا على صرف أخت وبنت إذا سَـمَّوا بهما[3] رجلاً ، ولو كانت للتأنيث لم يصرف كما لو سمَّى / رجلاً بطلحة . [٤٨٤]

وبهذين الأخـيرين استدل الفارسي في « التذكـرة » لصحـة قـول يونس، وأيضاً فإن ابن الضـائع ذكـر أن ليونـس أن يقـول في أخـوات وبنات الذي احتج به سيبويه: ليسا بجمع أخت وبنـت . ألا تـرى أنـه ليس قياسُ المؤنَّثِ الـذي ليـس فيـه علامـة التـأنيث أن يجمـع بـالألف والتاء، فلا يقال في قِدْر : قِدرات ، ولا في قدَم: قَدَمَات إلا شـذوذاً ، قال: فالأولى أن يقال في أخوات وبنات: إنه جمع لمؤنَّث لم ينطق بـه ، ويتعين ذلك في أخوات ، كأنَّه جمع أختٍ مؤنث أخ ، وأمـا بنـات فـلا ضرورة تدعو لذلك؛ لأنه جمع ابنة ، كما هو جمع ابـن . قـال: وهـذا ظاهر في توجيه قول يونس[4]، وقد أُجيب عن هـذه الحجـاج انتصـاراً لمذهب سيبويه الذي اختاره الناظم.

---

(١) هي البُرْهَة من الزمن . اللسان (سنب) .

(٢) الكتاب ٣/٣٦٢ ، وانظر ٣/٢٢١ .

(٣) الكتاب ٣/٢٢١ .

(٤) انظر كلام ابن الضائع في شرح الجمل ١/ق ١٢٥ أ، ب .

أما كون التاء سكن ما قبله وما بعده ، فلا شك أن التاء هنا لها شبهان: شبهٌ بتاء التأنيث ، وهو ما تقدَّم . وشبه بما هو من نفس الكلمة . قال ابن خروفٍ: هذه التاء عوملت معاملةَ تاءِ التأنيث من حيث كانت زيادةً في الاسم لا تدخل عليها علامة أخرى في الإفراد ، ولا تصحب هذه في الجمع [شبهت بها] ، قال: ومن حيث سكن ما قبلها ، و لم تبدل منها الهاء في الوقف فارقتها ، فجعلت عوضاً كهمزة الوصل وغيرها، وحذفوها في الجمع لما صارت عوضاً ، فلزم ردُّ الأصل فقالوا: أخواتٌ على القياس ، قال: والتغيير في بنات قياسٌ ، وترك الرد غير قياسٍ[1].

وأما اتفاقهم على صرفها اسمَ رجل فلأنَّ شبه هذه التاء لتاء التأنيث شبهٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ ، ولأنَّها لمَّا لزمت المؤنَّث صارت كأنَّها دالة على التأنيث ، وعلى هذا لا بدَّ من الصرف ؛ لأن المراعى في باب ما لا ينصرف الشبه اللفظي ، ولأنه لما سُمِّيَ بها رجلٌ صار ذلك التأنيث لا حكم له .

وأما كون أخوات وبنات ليسا بجمع لأخت وبنت فلا ينبغي أن نقول بذلك، فإن العرب تقول في تثنية أخت: أختان ، وفي الجمع: أخوات ، فليس لنا أن نقول إلا أنَّه جمعه ، كما أنه ليس لنا أن نقول في عُرُسات إلا أنه جمع عُرس حقيقة ، فلا نقول: إنه جمع لمقدر هو

---

(١) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٢٩ .

عرسة مثلاً ، ويزيله عن الشذوذ أن هـذه التـاء شبيهة بتـاء التـأنيث ، فعوملت معاملتها ، وهو أولى من دعوى شذوذين: أحدهما: أن أختاً لم يجمع؛/ فإنه شذوذ، والآخر: أن أخوات جمع لشيء لم ينطـق بـه ، [٤٨٥] وهو شذوذ أيضاً ، وكذلك نقول في بنات: إنه جمع ابنة ، واستغني به عن جمع بنت، أو هو جمع لهما ، وهو الأولى . هذا معنى ما أجاب بـه ابن الضائع[١]، والكلام في المسألة أوسع من هـذا ، وإنما ذكـرت منـه جملة يتبين منه رجحان ما اختاره الناظم .

ويونس الذي ذكر هو يونس ابن حَبيبَ الضَّبِّيُّ مولىً لهم ، يكنـى أبا عبد الرحمن ، وكان من أهل جبا ، أخذ النحو عن أبـي عمـرو بـن العلاء البصري ، وعن حمَّاد بن سلمة ، وحكى ابـن عائشـة أن يونـس قال: أول مَن تعلمت منه النحو حمَّاد بن سلمة ، وكـان النحـو أغلبَ عليه ، وكان كثير البذل له ، قال أبو زيـد النحـوي: مـا رأيـت أبـذلَ للعلم من يونس ، وقيل: لم يكن عند يونس علم إلا ما رآه بعينه كأنـه يعني به الميل للتحقيق في المسائل ، وتوفي سنة اثنتين وثمانين ومائـة ، أو ثلاث وثمانين ومائة ، الشكُّ منِّي ، وكان حين مات ابن ثمـانٍ وثمـانين سنة ، ويقال: إنه جاوز المائة ، ويقال: قاربها ولم يتجاوزها ، وهو من ثقات العلماء المعتمد عليهم في اللسان العربي[٢].

---

(١) انظر كلام ابن الضائع في شرح الجمل ١/ق ١٢٥ ب .

(٢) ترجمة يونس في: أخبار النحويين البصريين : ٥١ ـ ٥٤ ، ومراتب النحويين : ٢١ ـ ٢٣، والفهرست : ٦٣ ، وطبقات النحويين للزُّبيدي : ٥١ ـ ٥٣ ، ونزهة الألبا : ٥٩ ـ ٩٤، وإنباه الرواة ٤/٦٨ ــ ٧٢ ، ومعجـم الأدبـاء ٢٠/٦٤ ــ ٦٧ ، وسـير أعـلام النبـلاء ٨/١٧١.

وقد دل أيضاً كلام الناظم على عدم ارتضاء مذهب أبي الحسن في النسب إلى أخت ، وذلك أنه يجيز بقاء الهمزة على ضمها ، فيقول: أُخَويٌّ ليدل على أنه منسوب إلى أخت[1]، لا إلى أخ رفعاً للالتباس ، ورده الفارسي بأن « أخت » عرض له الضم لأجل التاء ، فإذا زالت التاء رجع إلى أصله في الجمع والنسب[2]، وألزمه ابن خروف أن يقول في الجمع: أخواتٌ ؛ لأنه بناءٌ يسلم فيه الواحد . ولمَّا غيَّروا في الجمع غيَّروا في النسب ، قال: وهذا الذي ذكر من اختراع اللغة لا سبيل إليه[3]، ثم قال:

وضاعِفِ الثَّانيَ من ثُنائِي ثانيه ذو لَيْنٍ كَلاَ ولائِي

اعلم أن الثنائي من الأسماء المتمكنة على قسمين :

أحدهما: ما كان الحرف الثاني منه وهو (العين) حرفاً صحيحاً نحو: يدٍ ودمٍ وأخٍ وأبٍ ، وهو الذي تقدم ذكره ؛ إذ لا بد أن يكون محذوف الثالث إذا كان متمكناً، كسائر الثنائيَّات من الأسماء المتمكِّنة.

والثاني: ما كان الحرف الثاني منه حرف علة ، وهذا على قسمين:

أحدهما : ما كانت لامه معلومة الأصل نحو : (ذي) بمعنى صاحب، و(في) بمعنى الفم ، وشاة ، وما أشبه ذلك ، وهذا لا يوجد

---

(١) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٢٠ .

(٢) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٢٠ .

(٣) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٢٠ .

في كـلام العـرب مسـتقلاً / إلا بتـاء التـأنيث نحـو: شـاة ، أو لازمـاً [٤٨٦]
للإضافة كفي زيدٍ ، وذي مال ، ولا يوجد على غير ذلك .

والثاني: ما ليس له أصلٌ معلومٌ ولا لام معيَّنة ، وهـذا إنَّما يوجـد في الأسماء غير المتمكنة والحروف إذا سُمِّي بها ، وأما في المعربات فلا، على أن سيبويه جعل من المجهول الأصل (لات) من قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيتُمُ اللاَّتَ وَالعُزَّى﴾[1] فحكم لها بحكم غير المتمكن[2]، قال السيرافي: لما لم يُدْرَ ما الذاهب منه فُعِلَ به ما يُفعل بما لا يُدْرَى أصله[3]، وإذا ثبت هذا فظاهر الناظم أنه إنما تكلَّم على هذا القسم الآخر، فهو الذي يثبت فيه ما ذكر ، وأما ما قبله وهو المعلوم الأصل، فليس حكمه إلا أن يرد إلى أصله ، كان حرف لين أوغيره ، فليس بداخل تحت قوله: « وضاعف الثَّانيَ من ثنائي » ؛ لأنَّ « شاة » مثلاً إنما تقول فيه: شاهيٌّ على رأي سيبويه[4]، وشَوَهيٌّ على رأي الأخفش[5]، فكذلك سائر الأمثلة ، فأين التضعيف في مثل هذا ؟ فهو غير داخل له هنا أصلاً ، وليس بداخل أيضاً في قوله: « واجبُرْ بردِّ اللام » إلى آخره؛

---

(١) آية : ١٩ من سورة النجم .

(٢) الكتاب ٣/٣٦٨ .

(٣) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٢ أ .

(٤) الكتاب ٣/٣٦٨ .

(٥) ارتشاف الضرب ١/٢٨٦ .

لأن النظر فيه مع التثنية والجمع بالتاء غير ملتزم كما كان ملتزماً في الصحيح العين ، بل الحكم فيه أن يكمَّل مطلقاً رجعت اللام في التثنية والجمع بالتاء أو لم ترجع ، لا بدَّ من ردِّ اللام ضرورةً بسبب أن الاسم لا ينسب إليه حتى يقدر مستقلاً بنفسه مختزَل التاء إن كان ذا تاء ، ومقتطعاً من الإضافة إن كانت فيه ، وإذا كان كذلك لم يمكن أن يبقى ماثانيه حرف علة على حاله ؛ إذ لا نظير له في كلام العرب كما تقدم ، فلا بد إذن من الرد ، ومن هنا تقول في « ذي مال » : ذَوَوِيٌّ ، وفي « شاه » : شاهيٌّ أو شَوَهيٌّ ، وأمَّا فو زيدٍ : فقد عوضت العربُ الميمَ في العلَمين ، واللام في الإفراد فكفتنا العربُ مئونته ، فالحاصل أنَّه لم يتكلم على هذا القسم رأساً ، وهو ممَّا نقضه من الضروريات ، وممَّا يوهم كلامُهُ دخولَه تحته ، وهو فاسدٌ ،كما تقدم ، ثم نرجع إلى كلامه ، فقوله : « وضاعف الثاني من ثنائي » يعني: أنَّ الاسم الذي على حرفين وثانيهما حرفُ لين ، وهو الألف أو الياء أو الواو ، إذا نسبتَ إليه فإنك تضاعفه أبداً ، وحينئذ تلحقه ياء النسب، وإنما عبر باللين و لم يقل: ذو مدّ ؛ لأنه أعم ؛ إذ يدخل تحته ما كان من تلك الأحرف الثلاثة حركة ما قبله من جنسه نحو: « لا، وما، ويا، وإي ، وفي » وما لم يكن كذلك نحو: « كي ، ولو ، وأو » ،/ [٤٨٧]
وكذلك يدخل تحت عمومه ما إذا كان متحركاً نحو: (هو ، وهي) فكل هذا إذا سُمِّيَ به ثم نسبتَ إليه تضاعف الثاني منه حتى يصير على ثلاثة أحرف، ومثل الناظم من ذلك مثالاً وهو قوله: «كلا ولائي

» ، فـ« لا » إذا نسبتَ إليه ولا يكون ذلك إلا في التسمية تقول: لائيٌّ لأنك إذا سميتَ بـ(لا) قلتَ: (لاء) على وزن: شاء وماء ، وشاكلته ، فـ(لائيٌّ) في كلامه مثال للنسب إلى (لا) مسمًّى به ، لكنه خفف ياء النسب كما يخفف المشدد في الوقف على الرَّويّ المشدَّد ، نحو:

أَصَحَوْتَ اليومَ أم شاقَتْكَ هِرّ[1]

وكذلك تقول في (ما ، ويا ، وها): (مائيٌّ ويائيٌّ وهائيٌّ) ، وكذلك ما أشبهه وكذلك تقول في « لو » : لوِّيٌّ ، وفي « أو »: أوِّيٌّ ، وكذلك ما أشبهه ، وإنما وجب التضعيف فراراً من بقاء اسم متمكنٍ على حرفين ثانيهما حرف لين ، وذلك معدومٌ في كلامهم ، وتعيَّن التضعيف دون ادِّعاء حرفٍ آخر ؛ لأنَّ حرفاً غير مناسب للعين محتاجٌ إلى دليل ، فلم يكونوا ليجعلوا الذَّاهب من « لو » غير الواو إلا بدليل ، وأيضاً فقد فعلته العرب في كلامها ، قال أبو زُبيد :

ليتَ شعري وأينَ منّيَ ليتُ ... إنَّ ليتاً وإنَّ لوّاً عناءُ[2]

فضاعف العين ، فكذلك تقول فيما أشبهه .

---

(١) صدر بيت لطرفة بن العبد ، وعجزه :
ومن الحب جنون مستعرْ
ديوانه : ٥٠ ، والأصول ٣/٤٤٨ ، والخصائص ٢/٢٢٨ .

(٢) ديوان أبي زُبيد: ٢٤ ، والكتاب ٣/٢٦١ ، والشعر والشعراء ١/٣٠٤ ، والمقتضب ٤/٣٢، ٤٣ ، والخزانة ١/١١١ ، ٦/٢٧٥ ، ٣٨٨ ، ٧/٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١ .
وأبو زُبيد هو المنذر بن حرملة الطائي ، شاعر مخضرم ، اختلف في إسلامه . ترجمته في الشعر والشعراء ١/٣٠١ .

ثم ننظر في هذا الكلام في ثلاث مسائل :

إحداها : في الاسم إذا نُسب إليه ، وكان ثانيه ياء فضوعفت ، فإن الناظم إنما ذكر في مثله أنّك تضاعف الثّاني خاصّة ، ولم يبين هنا غير ذلك ، وهذا يظهر فيما كان التضعيف فيه واوياً نحو: « لو وأو » ، فإنك تقول: لَوِّيٌّ وأَوِّيٌّ ، كما تقدَّم ، كما إذا نسبتَ إلى « جو » ، فإنك تقول: جَوِّيٌّ ، وإلى « دَوٌّ » فإنك تقول: دَوِّيٌّ ودَوِّيَّة منسوبة إلى الدَّوِّ ، لحقت ياء النسب كقولهم: دوَّار ودوَّاريٌّ، قال الشاعر وهو من أبيات سيبويه :

ودَوِّيَّةٍ قَفْرٍ تُمَشِّى نَعَامُهَا كمشْيِ النّصارى في خِفاف الأَرَنْدَجِ[1]

فمثل هذا في النسب ظاهرٌ ، وأمَّا ما الثاني منه ياء فكان تضعيفه يائياً ، فإن ظاهره هنا أنك تقول: كَيِّيٌّ وأَيِّيٌّ ، وليس كذلك إذ لم يبيِّن هنا أكثر من مضاعفة الثاني ، لكن ترك ذلك إحالة على ما تقدم له قبل هذا في حيّ ونحوه ؛ إذ قال: « ونحو حيٍّ فتحُ ثانيه يجب ... إلى آخره » ، فالحكم في مثل هذا مأخوذ له من الموضعين ، فتقول على هذا في النسب إلى (كي): كَيَوِيٌّ ، وفي النسب إلى (أيْ): أَيَوِيٌّ ، وإلى (إي) بمعنى نعم: إِيَوِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، وهذا ظاهرٌ .

والمسألة الثانية: في فائدة / تمثيله بـ(لا) وإن كان جائزاً له أن [٤٨٨]

(١) البيت للشماخ بن ضرار ، وهو في ديوانه : ٨٣ ، والكتاب ٣/١٠٤ . والأرندج واليرندج: روايتان ، وهما : الجلد الأسود. وتُمشّي : تكثِرُ المشي .

يمثل بما شاء ، لكن لا بد من فائدة قصدها بذلك المثال ، وذلك أنَّ التضعيف في هذا الفصل على ثلاثة أوجه: تضعيف واويٍّ ، ولا إشكال في أخذ حكمه من هذا الموضع ، كما تقدم . وتضعيف يائيٍّ ، وهو مأخوذ الحكم من موضعين ، كما تقدم أيضاً. وتضعيف الألف وهو الذي مثَّل به ، ولا شك أنك إذا ضاعفتَ الألفَ فلا تبقى الثانية على حالها ؛ لما يلزم من التقاء الساكنين ، والحكم فيها أن تنقلب همزةً على ما هو مقرر في التصريف ،فلو ترك التمثيل فيه لم يفهم له وجه التضعيف ؛ إذ لا يشعر بقلب الألف الثانية همزة ، ولذلك قال في « التّسهيل » : وإن كان حرفَ لين آخر الثنائي الذي لم يُعلم له ثالث ضعِّف ، وإن كان ألفاً جُعل ضعفها همزةً[1]، فكان تمثيله بقوله: « كَلاَ ولائي » مبيناً لذلك على اختصار.

والمسألة الثالثة : أن تمثيله بقوله: « لائي » بالهمزة ، واقتصاره عليه يدل على أنه إنما ارتضى هذا الوجه خاصةً ، وهو بقاء الهمزة على حالها، ولا شك أن ما كان من باب « شاءٍ وماءٍ » مُسَمًّى به ، ففيه وجهان جائزان: ما ذكر ، وقلبها واواً، فيجوز هنا : لاويٌّ على قولهم في شاء: شاويٌّ ، أنشد سيبويه:

فلستُ بشاويٍّ عليه دَمامةٌ إذا ما غدا يغدو بقوسٍ وأسهُمِ[2]

وأنشد السيرافيّ وغيره لمبشِّر بن هُذيل الشمخي :

---

(١) التسهيل : ٢٦٤ .

(٢) الكتاب ٣/٣٦٧ ، واللسان (قرش، شوه)، وهذا معدودٌ من الأبيات الخمسين ، وقد نُسب ليزيد بن عبد المدان في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٤٠ .

لا ينفعُ الشَّاويَّ فيها شاتُهُ
ولا حِمارَاهُ ولا عَـــلاتُهُ[1]

وذكر سيبويه أنك إذا سميتَ بشاءٍ ففيه الوجهان[2]: هذا ، وإن كان ما ذكر هو الأولى ، فاقتصار الناظم على أحد الوجهين اقتصارٌ على أحد الجائزين ، وهو موهمٌ للوجوب ، لكن هذا أيضاً ينضاف إلى موضع آخر، فيؤخذ منه كلا الوجهين ، وهو أنه ذكر في الممدود في الهمزة المنقلبة عن أصل الوجهين ، ولا شك أن هذا من ذلك ، وإنَّما فرع سيبويه « شاويّ » على قول من قال: عطاويّ في عطاء ، فلا إشكال في كلامه .

ثم أخذ في القسم الثالث من الأقسام الثلاثة ، وهو ما كان المحذوف منه الفاءفقال :

وإن يكنْ كشِيَةٍ ما الفا عَدِمْ فجَبْرُهُ وفتحُ عينِهِ التُزِمْ

اعلم أن المحذوف الفاء على قسمين:

أحدهما: أن تكون اللام حرفاً صحيحاً كعِدَة وزِنَة ورِقَة ، وهذا لم يذكر الناظم حكمه على الخصوص ؛ لأنه ليس فيه تغييرٌ خاصٌ به ، بل حكمه حكم زيدٍ وعمروٍ في النسب / إليه ، فلم يحتج إلى ذكره [٤٨٩]

---

(١) لم أقف على ما عزاه المؤلف إلى السيرافي في مظنته من شرحه . والبيتان في المنصف ١٤٦/٢، ٧١/٣، والمخصص ٢٥٨/١٢ ، وابن يعيش ١٥٦/٥ ، واللسان (شوا) .
ومبشر بن هذيل الشمخي من فزارة . ينظر زهر الآداب .

(٢) الكتاب ٣٦٧/٣ .

لذلك ، فتقول في رِقة: رِقِيٌّ ، وفي عِدَة: عِدِيٌّ ،وفي زِنَة : زِنِيٌّ ، وما أشبه ذلك، ووجه عدم الرد قدتقدَّم[1].

والثاني: أن تكون اللام حرف علة كمثاله الذي مثل به ، وهو: شِيَة فهو الذي نصَّ عليه ، فإنَّما أراد بقوله: « كشِيَة » هذا القيد ، وهو اعتلال اللام ، ويعني : أن حكم مثل هذا أن يُجبَرَ ، وجبرُهُ الذي ذكره يكون بأحد وجهين : إما بإتمامه بحرف ثالث آخراً ، فتقول: شِيَوِيٌّ ، وهذا هو الذي حكى أبو الحسن عن حمَّاد بن الزِّبْرِقان[2] ، وإما بردٍّ ما حُذف منه وهو الفاء ، وهذا الثاني هو الصحيح ، والأول لم يرتضه النحويون ،وقد رده سيبويه بالتصغير[3]؛ لأنَّهم لمَّا احتاجوا إلى حرف ثالث لإقامة بنية التصغير ردّوا الفاء ، فقالوا في عِدَة : وُعَيدة، فكذلك إذا احتاجوا إلى الرّدِّ ، فإنَّما يردُّون ما هو الأصل ، وأيضاً إذا احتيج إلى ثالث فلا يكون الحرف الذي ليس من الكلمة أولى ممَّا هو منها ؛ لأن ما ليس منها أجنبي ، فهو أولى بالاجتناب منه،

---

(١) انظر ص : ٥٥١ .

(٢) هذه الحكاية في نزهة الألبا لابن الأنباري : ٤١ ـ ٤٢ ، وحماد بن الزبرقان من نحاة البصرة ، كان يونس ابن حبيبَ يفضله ، وكان حلو المحاضرة ، لطيف العبارة ، ظريف المفاكهة والمداعبة ، وقد عاصر ابن أبي إسحاق ، وروى عنه الأخفش الأوسط. ترجمته في : أخبار النحويين البصريين : ٦٠ ، ونزهة الألبا : ٤٠ ـ ٤٢ ، وإنباه الرواة ١/٣٣٠ ـ ٣٣٢ ، ٢/٤١، ٣/٢٦٢ .

(٣) الكتاب ٣/٣٦٩ .

بأن يختارَ ، وحكاية مَن حكى شِيَويّ شاذة، ووجهها كثرة ما جاء في النسب من التغيير ، فهو من جملة تغييرات النسب ، فإن كان أراد الوجه الأول فليس رأيه بسديد ، وإن كان أراد الثاني فهو الذي يقتضيه، والذي عليه جمهور النحويين ويظهر من كلامه ؛ إذ قال: « فجَبْرُهُ وفتحُ عينِهِ التُزِم» ؛ لأن لفظ الجبر أظهر في ردِّ ما حذف منه ، وإذا جبر بردِّ ما حذف منه ، فلا بد أن تُفتَحَ عينه كما قال ، والعين في « شية » هي الشين ، فتقول فيه: وِشَويٌّ ، وهذا ظاهر في اختيار مذهب الخليل وسيبويه[1] من تحريك العين ، وإن كان أصلها السكون اعتباراً بأنها الحركة قبل الرَّدِّ ، ولأنَّ ردَّ المحذوف تقوية للكلمة ، وسلبها ما أُنِسَتْ به من تحريك العين تضعيفٌ لها ، وهما متدافعان ، فوجب البقاء على التحريك ، وما ذهب إليه الأخفش من قوله في شِيَة: وِشْيِيٌّ ، كظَبْيِيٌّ في ظبية، وحِمْيِيٌّ في حِمية[2]، لم يرتضه الناظم، وقد تقدم الاحتجاج به على ذلك ، ثم يبقى في مذهب الناظم نظرٌ في وجه تحريك العين بالفتح لم يتعرض له ؛ إذ هو وجه صناعةٍ لا ثبوت حكم تركه للناظر[3] في المسألة ، وقد ذكر شيخنا الأستاذ (رحمة الله عليه) في ذلك وجهين :

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٦٩ - ٣٧٠ .

(٢) المقتضب ٣/١٥٦ - ١٥٧ ، وشرح السيرافي ٤/ق ١٦٣ أ .

(٣) في المصرية « للناظم » .

أحدهما: أن تكون حركة العين نقلت إلى الفاء ؛ لأنها هي التي كانت حركة الفاء قبل النقل ، فردت إلى موضعها .

/ **والثاني** : أن تكون العين حُرِّكَت بالكسر على الوجه المستعمَل، لكن لما صارت « وِشْيَة » على صفة إبل فعلوا بها ما فعلوا بإبِل من فتح العين ، هذا ما ذكره الأستاذ محكياً عن شيخه أبي إسحاق الغافقي ، وأنهما وجهان مقولان له، قال الأستاذ: والأوَّل أولى على طريقة قولهم : [٤٩٠]

رأى الأمرَ يُفضي إلى آخِرٍ فصيَّرَ آخِرَهُ أوّلا[1]

والوجهان معاً منقولان عن غير الشيخ أبي إسحاق بذكر السيرافيّ الوجهَ الثاني[2]، وأن العين بقيت على كسرها ، وحركت الفاء لما ردت بمثل حركتها ، وهو الذي خرج ابن خروف على قول سيبويه[3]. وقياس سيبويه أن يلحق الواو متحركةً بمثل حركتها في الأصل ؛ إذ حركتها في العين .

قال : ولا يمتنع أن تُردَّ إليها حركتُها ، وتحرك العين بمثل حركة الميم من دَمَوي[4]، فليس الوجهان بمختصين بنظر الشيخ ، كما يظهر

---

(١) ينسب إلى علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وهو في ديوانه : ١٠٢ مع أبيات أخرى ، والعقد الفريد ٢٥٣/٢ ، والخصائص ٢٠٩/١ ، ٣١/٢، ١٧٠، والمحتسب ١٨٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٥ ، والخزانة ١٠٩/٨ .

(٢) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٣ أ .

(٣) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٣٠ .

(٤) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٣١ .

من كلام الأستاذ (رحمه الله) .

وقوله: « التزم » خبر قوله: « فجبره » ، وفتح عينه أي: التزم هذان الحكمان، وإنّما لم يقل: التزما وهما شيئان ؛ لأنهما في حقيقة النسب وكيفيته شيءٌ واحدٌ ، أي: التزم هذا الحكم المركّب من شيئين ، ووجه التزام فتح العين قد تقدم ، وأما وجه الجبر فقد ذكر أن الاسم المنسوب يقدَّر قبل لحاق ياء النسب كالمستقل ، وعليه ينبني النسب ، وإذا كان كذلك وحُذفت التاء من شِيَة ، بقي الاسم على حرفين ، ثانيهما حرف لين ، وذلك لا يكون في معربات الأسماء ، فافتقروا إلى جبره لذلك ، كما افتقروا إلى الجبر في التصغير ؛ إذ لا يمكن في الموضعين إلا ذلك، وإلى هذا المعنى أشار الجرميُّ في طرة الكتاب بقوله: « الرد في شِيَة لا بد منه ؛ لأنه يُبقي الاسم على حرفين أحدهما حرف لين .

والشِّيَةُ : كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره ، وقوله : ﴿لاَ شِيَةَ فِيْهَا﴾[1] أي: ليس فيها لونٌ يخالف سائر لونها ، ويقال: وشيتُ الثوبَ وَشْياً وشِيَةً : إذا زيَّنتَه بألوانٍ تخالف لونه، والفاء في قوله: «ما الفا عَدِم» مفعولٌ بـ«عَدِم»، والجملة صلة « ما » ، و « ما » اسم كان ، وخبرها المجرور قبلها ، وضمير « فجبره وفتح عينه » عائد على مدلول « ما » ، وهو الاسم المحذوف الفاء .

---

(١) من الآية (٧١) من سورة البقرة .

*　*　*

والواحدَ اذكرْ ناسباً للجمع　　ما لم يشابهْ واحداً بالوضْـعِ

الواحد مفعول بـ « اذكر » / ، و« ناسباً » حال من فاعل « اذكـر » [٤٩١]
أي: اذكر الواحد في حال كونـك ناسباً للجمـع ، ويريـد : أنـك إذا أردتَ النسب إلى الجمع فإنك لا تأتي بالجمع نفسه فتنسب إليه ، بـل تأتي بالواحد منه فتنسب إليه ، و لم يبيِّن هذا المعنى كلَّ البيـان ، وإنمـا محصـول كلامـه أنـك إذا نسـبتَ للجمـع فـاذكر الواحـد ، وهــذا لا يتحصَّل منه المراد صريحاً ، وإنما يُعْطِي المعنى المـرادَ مـن قـوة الكـلام ، فكأنَّه يقول : اذكر الواحدَ ناسباً لـه حالـة كونـك مريـداً النسـب إلى الجمع، والجمع في كلامه محمول على عمـوم أنواعـه ، فجمـع المذكـر السالم وجمع المؤنث السالم وجمـع التكسـير في هـذا الحكـم علـى حـدٍّ سواء ، وما تقدَّم له في المثنى والمجمـوع جمع سـلامة إنمـا كـان حكـمَ العلامتين ، وسكت عمَّا عدا ذلك إلى أن ذكره هنا ، وحكى سـيبويه عـن العـرب « في رجـل مـن القبـائل: قَبَلـيٌّ وقَبَليَّـةٌ للمـرأة ، وفي أبنـاء فارس: بَنَويٌّ ، كأنَّهُم نسبوا إلى قبيلة وإلى ابن ، وقالوا في الرِّباب جمع رُبَّة وهي القبيلة من الناس: رُبِّـيٌّ »[1]، ومـن ذلـك قولهـم في الفرائـض: فَرَضيٌّ ، وكذلـك لـو نسـبتَ إلى المسـاجد قلـتَ: مسْـجديٌّ ، أو إلى الجمع قلتَ: جمْعِيٌّ ، أو إلى العُرَفاء لقلتَ: عَرِيفيٌّ ، قـال سـيبويه بعـد

---

(١)　الكتاب ٣/٣٧٨ .

ما ذكر هذه المثل: « وهذا قول الخليل رحمه الله ، وهو القياس على كلام العرب »[1]، فهذا كله مما ظهر فيه الرد إلى الواحد، كما قال. فإنما تنسب إلى الواحد منها ، وهو مسلمٌ وزيدٌ وضاربٌ، وكذلك تقول في مسلمات: مسلِميٌّ ، وفي هندات: هِندِيٌّ ، وفي زينبات : زَينبيٌّ فتنسب إلى الواحد أيضاً ، لكن لا يظهر الفرق بين النسب إلى الواحد والنسب إلى الجمع فيما تقدم من المُثُل ، وإنما يظهر الفرق في بعض المواضع كما إذا نسبتَ إلى تَمَرات ، أو إلى دَعَدَات ، أو إلى هِنَدَات ، إذا حركتَ العين فإنك لا تبقي العين على تحريكها ، بل تردها إلى السكون كما تكون في المفرد فتقول: تَمْريٌّ ودَعْدِيٌّ وهِنْدِيٌّ ، ولا تقول: تَمَريٌّ ، ولا دَعَدِيٌّ ، ولا هِنَدِيٌّ إلا إذا سمَّيتَ بها، وإذا نسبتَ إلى قاضين أو داعين جمع قاضٍ وداعٍ فإنك تقول: قاضِيٌّ وقاضَوِيٌّ ، وداعِيٌّ ودَاعَوِيٌّ ، ولو نسبتَ إلى ذلك مسمًّى به لم تقل إلا قاضِيٌّ خاصَّةً ، ولو نسبتَ إلى سنين لقلتَ: سَنَوِيٌّ ففتحتَ السين ،/ ولو سميتَ به لقلتَ: سِنِيٌّ فتركتَ السين على كسرها، [٤٩٢]
ففي مثل هذه المواضع يظهر الفرق،كما أنه قد يخفى في جمع التكسير في بعض المواضع، وذلك حيث يكون تغيير التكسير مقدراً كفُلْك وهِجان[2]، ونحو ذلك ، وإنما نسبوا إلى المفرد و لم ينسبوا إلى الجمع

(١) انظر الكتاب ٣٧٨/٣ ، وليس فيه فرائض وفرضي » .

(٢) الهجان من الإبل : البيض . الصحاح (هجن) ٢٢١٦/٦ .

على حاله ليحصل لهم الفرقُ بين النسب إليه على حاله وبين النسب إليه مسمًّى به . هذا تعليل سيبويه وغيره[1]، ورشح هذه التفرقة ما قاله الأستاذ (رحمه الله) من « أن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك الجنس ملابسة، وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب إليه جمعاً وبينه مسمًّى به»[2].

ثم استثنى من هذا الحكم ما كان من المجموع يشبه الواحد فقال:

ما لم يشابِهْ واحداً بالوضْعِ

يعني: أنَّ الرَّدَّ إلى الواحد في النسب إلى الجمع إنَّما يكون بشرط ألا يشبه الجمعُ الواحدَ بوجهٍ من وجوه الشبه ، وقوله : « بالوضع » راجع إلى « الواحد » ، أي: ما لم يشابه الاسمَ الموضوعَ على الإفراد فإنه إذا كان مشبهاً له لم ينسب إلى مفرده ولم يردَّ إلى واحده بل ينسب إليه على حاله ، والجمع الذي يشبه الواحد على خمسة أنواع: وذلك أن الاسم الواحد بالوضع الذي أراد الناظم هو أن يكون مفرد اللفظ أي: محكوماً له بحكم المفرد في تصرفات الكلام ، مفردَ المعنى ، أي: ليس مدلوله متعدداً ، والاسم المجموع بالوضع الحقيقيٌّ أن يكون على ضد المفرد ، فإذا خرج المجموع عن حقيقته إلى أن يعلق به حكمٌ من أحكام المفرد اللفظية أو المعنوية ، نُسِب إليه على حاله .

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٨ .

(٢) شرح الجمل لابن الفخار : ١١٧٩ .

فالنوع الأول: اسم الجمع سواء أكان من لفظ مفرده أم لا ، كصحبٍ وركبٍ ورهطٍ ونفرٍ ، فإن مثل هذا لا ينسب إليه إلا: صحبيٌّ وركَبيٌّ ورَهْطيٌّ ونَفَريٌّ ولا تردُّهُ إلى المفرد فتقول: صاحبيٌّ ولا راكبيٌّ ولا رَجُليٌّ ؛ لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد يُخبَرُ عنه إخبار المفرد ، كقول الشاعرة[1]:

أخشَى رُجيلاً أو رُكَيباً عاديا[2]

وصغَّروه على لفظه ، فهو في اللفظ على حكم المفردات ، وإن كان المعنى معنى الجمع ، قال سيبويه: « ولو قلتَ رَجُليٌّ في الإضافة إلى نَفَرٍ لقلتَ في الإضافة إلى الجمع: واحديٌّ ، وليس يقال هذا »[3].

النوع الثاني: اسم الجنس فإنه يصغر / على لفظه وإن كان جمعاً [٤٩٣] في المعنى ، لمعاملته في اللفظ معاملة المفرد ، قال الله : ﴿ **كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ** ﴾[4] فتقول هنا في تمر: تَمْريٌّ ، وفي نخل: نَخْليٌّ ، وفي شعير: شعيريٌّ ، وكذلك سائره.

فإن قيل: لا يتعين في هذا النسب إلى اسم الجنس ؛ لاحتماله أن

---

(١) كذا في الأصول الخطية ، وفي شرح المفصل ٧٧/٥ وغيره نسبته لأحيحة بن الجلاح ، وهو شاعر جاهليٌّ .

(٢) المنصف ١٠١/٢ ، وابن يعيش ٧٧/٥ ، والمقرب ١٢٦/٢ ، وشرح الشافية ٢٠٢/٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٠٣ .

(٣) الكتاب ٣٧٨/٣ .

(٤) من آية (٢٠) من سورة القمر .

يكون النسب إلى المفرد ، فتمريٌّ منسوب إلى تمرة ، ونخليٌّ منسوب إلى نخلة ، وكذلك البواقي ، فلعله من المنسوب إلى المفرد .

فالجواب: أن الأمر ليس كذلك بل هو منسوب إلى الجماعة ، والدليل على ذلك قولهم في الشعير: شعيري ، فلو كان مردوداً إلى الواحد لقالوا: شَعَريٌّ ؛ لأن شعيرة (فَعِيلة) ، وقياس (فَعِيلة) (فَعَلي) كفَرَضيّ في فريضة ، وقبليّ في قبيلة ، ونحو ذلك ، وهو استدلال صحيح، ذكره المارديّ في « الترشيح »[1].

والنوع الثالث : الجمع المسمى به ، فإنك تنسب إليه على حاله فتقول إذا سميتَ برجال: رجاليّ ، أو بهنود: هنوديٌّ ، أوبمساجد : مساجديّ ، وكذلك تقول في تمرات: تَمَريٌّ ، فتتركه على حاله ، وفي دَعَدات: دَعَديٌّ ، وفي قاضون: قاضيٌّ لا غير، وقد قالوا في أنمار: أنماريٌّ، لأنَّ أنمار اسم رجل ، وقالوا في كلاب: كلابيٌّ ، قال سيبويه: « ولو سَمَّيتَ رجلاً ضَرَبات لقلتَ: ضَرَبيٌّ لا تغيِّرُ المتحركَ ؛ لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد[2] »، وإنما كان النسب هنا على لفظ الجمع؛ لأنه صار دالاً على واحد ، كما كان زيد ومنصور ونحوهما دالاً على الواحد ، وقصد معنى الجمعية منتفٍ فلا معنى لردِّه للواحد .

---

(١) سبقت ترجمة الماردي وكتابه الترشيح ص : ٤٧٧ .

(٢) الكتاب ٣/٣٧٩ ، وفيه: « المتحركة » ، وفي النسخة التونسية من شرح الشاطبي « التحريك» بدل « المتحرك » .

والنوع الرابع: الجمع الذي لا واحد له من لفظه في الاستعمال ، سواء أكان له مفرد في الاستعمال غير جارٍ عليه أم لم يكن له مفرد أصلاً، نحو : عبابيد، ومشابه، ومحاسن ، ومذاكير ، فإنها جموع جاريةٌ عليها أحكام الجموع الحقيقية التي استعملت مفرداتها ، لكنها لما لم يكن لها مفرد مستعمل فأشبهت من أجل ذلك المفرد فتقول: عبابيدي ، ومشابهي ومحاسني ومذاكيري ، وفي ملامح: ملامحي ، وكذلك ما أشبهه، والعبابيد: الفِرَقُ من الناس الذاهبون في كل وجه، لا واحدَ له أصلاً ، وما عداه استعمل له شِبْهٌ ، وحُسْنٌ ، وذِكْرٌ ، ولَمْحَةٌ ، ولم يتغيَّر في النسب شيءٌ من ذلك فينسب إلى الجمع . قال سيبويه : « فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم ، فهذا أقوى من أنْ أُحدِثَ شيئاً لم تكلَّم به العرب[1] » ، ومن هذا / قولهم في [٤٩٤] الأعراب: أعرابيٌّ ليس له مفرد مستعملٌ إلا عربٌ ، وعرب أعمُّ من الأعراب ، فليس في الحقيقة بمفرد له[2].

فإن قيل: ولِمَ رددتَ هذه الجموع في التحقير إلى واحدها المستعمل أو المشهور ولم يرد إليه في النسب ، فتقول في التحقير: عُبيدِيدون في عبابيد ، فتصغر عبداً أو عِبديداً أو عُبدوداً ، ولا تفعل ذلك في النسب ، وكذلك سائر المُثُل[3]، فيقول سيبويه هنا: هذا أقوى

(١) الكتاب ٣/٣٧٩ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٧٩ .

(٣) انظر ما تقدم قبل أسطر ، وهو في سيبويه ٣/٣٧٩ .

من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب ، ويقول في التصغير ، وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعملٌ في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياساً ، ولا غير ذلك ، فتحقيره على واحد هو بناؤه إذا جُمع في القياس ، ثم مثَّل بعباديد[1].

فما الفرقُ بين النسب والتصغير ؟

فالجواب: أنه لما كان التحقير يناقض جمع الكثرة من جهة المعنى عدلوا عنه حتماً. هذا مع أن التصغير يغير لفظ الجمع ولا بد ، فبقَّوا فيه على القياس . وأما النسب فليس فيه شيءٌ ، بل قصدهم التفرقة ، فلم يحتملوا لذلك التكلم بما لم ينطق به ، وأما محاسن ومشابه ، فلو قالوا: حُسنيٌّ وشِبهيٌّ لم يُعلم مرادهم من النسب إلى محاسن ومشابه ، ولذلك قال سيبويه: « فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلَّم به العرب » يعني: عباديد[2]. هذا جواب ابن الضائع في المسألة[3].

والنوع الخامس: الجمع الذي صار علماً بالغلبة ، وإن كان غير مسمًّى به ، فإن حكمه حكم ما لو كان علماً بالتعليق ، ومثاله: الأنصار، قالوا فيه: أنصاريٌّ؛ لأنه اسم وقع لجماعتهم ، ولم يستعمل منه واحد يكون هذا تكسيره ، وكان واحده لو استعمل ناصر ، وفاعلٌ قد يُكسر على أفعال ، وإن كان قليلاً قالوا: صاحبٌ

---

(١) الكتاب ٣/٤٩٣ .

(٢) انظر ما تقدم قبل أسطر ، وهو في سيبويه ٣/٣٧٩ .

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٩ أ .

وأصحابٌ وشاهدٌ وأشهادٌ ، وبانٍ وأبناء[1]، وجانٍ وأحناء ، ومثل الأنصار قولهم في المدائن اسم بلد: مدائنيٌّ ، كأن المدائن صار اسماً لبلد غلب عليه، قال سيبويه: « وسألتهُ ــ يعني الخليل (رحمه الله) ــ عن قولهم: مدائنيّ فقال: صار هذا البناء عندهم اسماً لبلد، ومن ثمّ قالت بنو سعد في أبناء: أبناويّ ، كأنّهم جعلوه اسمَ الحيّ والحيُّ كالبلد ، وهو واحدٌ يقع على الجميع[2]، والأبناء هم: ولد سعد بن زيد مناة بن تميم إلا كعباً وعمراً، فإنهم لا يقال لهم: الأبناء ، قاله أبو عُبيدٍ[3]. هذا أصله ، ثم غلب / عليهم الاسم حتى صار كالعلم ، فنسبوا إليه على لفظه ، ومن هنا يكون قولهم في النسب إلى الأصول: أصوليّ صحيحاً في قياس العربية ؛ لأن لفظ الجمع قد غلب على اسم ذلك العلم حتى صار كالعلم له ، فلا ينبغي تخطئة من نسب إلى الجمع فقال: أصوليّ، هذا جملة ما أشار إليه الناظم بقوله: [٤٩٥]

ما لم يشابِهْ واحداً بالوضْـعِ

وهو من اختصاره الحسن ، إذ أتى فيه بأمرين: أحدهما: جمع هذه الأنواع في هذا اللفظ اليسير وهو أخصر بكثير من لفظه في التسهيل ؛ إذ قال: « وينسب إلى الجمع بلفظ واحده إن استعمل وإن

---

(١) في اللسان (بنو) في المثل: « أبناؤها أحناؤها » جمع بانٍ وحانٍ ، والمثل متداول في كتب الأمثال ، انظر أمثال أبي عُبيد : ٣٠٢ .

(٢) الكتاب ٣/٣٨٠ .

(٣) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٩ أ ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٢١٥ ، ٢١٨ .

لا فبلفظه[1] » ثم قال: وحكم اسم الجمع والجمع الغالب والمسمَّى به حكم الواحد »[2].

والثاني: إتيانه بلفظ مشعر بالعلة التي لأجلها نسب إلى الجمع بلفظه، وهي مشابهته للواحد بالوضع ؛ إذ هي العلّة لذلك الحكم ، ولم يأت في التسهيل بشيء من ذلك .

فهذا الكلام من محاسن اختصاره في هذا النظم إلا أنه نقصه من هذا الفصل حكم التثنية وكيفية النسب إليها ، ولا مِرْيَةَ في أن حكمها حكم الجمع بالواو والنون فتقول في الزَّيدَين: زيديٌّ ، بالرَّدّ إلى الواحد ، وفي رِجْلَيْن: رِجْلِيٌّ كذلك، فكان من حقّه أن يذكر حكمُها هنا، كما ذكر حكمَها مسمًّى بها قبل، والاعتذار عنه بأنه أطلق لفظ الجمع شاملاً للتثنية وغيرها على مقتضى اللغة اعتذارٌ ضعيفٌ .

* * *

ومَعَ فاعلٍ وفعّالٍ فَعِلْ في نسبٍ أغنى عن اليا فَقُبِلْ

الغالب على النسب أن يكون بالياء المشددة اللاحقة آخر الكلمة، وقد يأتي على غير ذلك ، وهو الذي أخذ في ذكره ، « مع » ظرف متعلق بـ « أغنى » و« فَعِلْ » مبتدأ خبرُهُ « أغني » ، والتقدير: فَعِلٌ أغنى

(١) التسهيل : ٢٦٥ .

(٢) التسهيل : ٢٦٥ .

عن الياء في النسب مع فـاعلٍ وفعَّـال ، وقـد يكـون « مـع » في موضـع الحال أي: حال كونِ فَعِلٍ مع فاعل وفعَّـالٍ ، ويعـني: أن هـذه الأبنيـة الثلاثة وهي (فاعل) و(فعَّال) و(فَعِل) تأتي في كلام العرب مغنيـة عـن إلحاق ياء النسب ، ومؤدِّية معناها ، فقوله: « أغنى عن اليا » يريـد: في النقل والسماع ، وقوله: « فَقُبِل » يريد: أنَّ النَّحويين قبلوه ، كما جـاء وبنوا عليه من حيث هو ، فنقول: فأمَّـا نيابـة (فـاعل) فنحـو: لابِـنٍ ، وتامرٍ ، ودارِعٍ ، لصاحب التمر والـدِّرع ، ولصـاحب النَّبْـل: نـابل ، ولصاحب النُّشَّاب : ناشـب ، ولذي الفرس: فارسٌ ، ولذي الطعام : طاعم ، ولذي / النَّعل: ناعل ، ومن ذلك كثير ، ومما جاء في الكـلام [٤٩٦] المنقول ما أنشده سيبويه للحطيئة :

فَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أنَّـــــكَ لابِنٌ في الصَّيفِ تامِرْ[١]

وأنشد أيضاً للنابغة :

كِليني لِهَمٍّ يا أُميمةُ ناصِبِ وليلٍ أُقاسيه بطيءِ الكواكِبِ[٢]

وأنشد أيضاً لذي الرمة :

إلى عَطَنٍ رَحْبِ المباءةِ آهِلِ[٣]

---

(١) الكتاب ٣/٣٨١ ، وهو في ديوانه : ٣٣ ، والمقتضب ٣/١٦٢ ، والخصائص ٣/٢٨٢ .

(٢) الكتـاب ٢/٢٠٧، ٢٧٧، ٣/٣٨٢ ، وديوانـه : ٤٠ ، مطلـع قصيـدة مشـهورة ، وابــن يعيش ٢/١٢، ١٠٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦ ، والخزانة ٢/٣٢١ .

(٣) الكتاب ٣/٣٨٢ ، والشنتمري : ٩٠٥ ، وهو في ملحقـات ديـوان ذي الرمـة : ٦٧٢ ، ولم تذكر هذه المصادر صدره ، وللحطيئة بيت هو :

إلى ماجدِ الآباءِ قومٍ عَثَمْثَمٍ إلى عَطَنٍ يوم التفاضُلِ آهِلِ

في ديوانه : ٢١٦ .

وعلى ذلك حملوا قولهم: عيشةٌ راضيةٌ[1]، وقال الشاعر الحطيئة :

دَعِ المكارمَ لا تَرْحَلْ لبُغيَتِها ... واقْعُدْ فإنّكَ أنتَ الطّاعِمُ الكاسي[2]

وقال امرؤ القيس :

نَطعنُهُم سُلكَى ومخلوجةً ... لَفتَكَ لأمَيْنِ على نابِلِ[3]

وأمَّا نيابة (فعَّال) فنحو قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب، ولصاحب العاج: عوَّاج، ولصاحب الجمل: جمَّال، ولصاحب البُتوت: بتَّات، وكذلك: لبَّان وتمَّار ونبَّال وما أشبه ذلك، قال امرؤ القيس، أنشده سيبويه :

فليس بذي رمحٍ فيطعُنَني به ... وليس بذي سيفٍ وليس بنبَّال[4]

وهو كثيرٌ أيضاً، وأما (فَعِل) فمثال نيابته عن (فَعِيل)[5] قولك: رجُلٌ عَمِل، ورجل طَعِن، ولَبِسٌ، وقالوا: رجل نَهِرٌ، نقله

---

(١) في القرآن : ﴿ فهو في عيشة راضية ﴾ في آيتين : (٢١) من سورة الحاقة، و(٧) من سورة القارعة .

(٢) ديوانه : ١٠٨، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٢٠، وابن يعيش ١٥/٦، ودلائل الإعجاز : ٤٧١، ٤٨٧ .

(٣) ديوانه : ٢٦٠، ومجالس ثعلب ١٤٣/١، والخصائص ١٠٣/٣ - ١٦٦، ولفتّكَ : ردُّكَ وعطفك . واللأمان : سهمان . والسُّلكى : الطعنة المستقيمة . والمخلوجة : غير المستقيمة يمنة ويسرة .

(٤) ديوانه : ١١١، والكتاب ٣٨٣/٣، والمقتضب ١٦٢/٣ .

(٥) المقصود: أنه يفيد النسبة ؛ لأن المبالغة تكون في النسب وفي الصنائع ؛ لأنه لزوم لشيء، واللازم : المداوم بمنزلة من قد كثر منه ذلك الشيء، وأدخل في المبالغة رجل عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ ... الخ» شرح السيرافي ٤/ق ١٧٢ أ .

سيبويه[1]، وأنشد عليه :

لســتُ بليليٍّ ولكنّي نَهِرْ لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أبتكِرْ[2]

وأنشد الجوهريُّ :

إنْ كنتَ ليـليّاً فإني نَهِرْ حتى أرى الصبحَ فلا أنتظِرْ[3]

وقالوا: رجلٌ حَرِحٌ ، وسَتِهٌ ، وطَعِنٌ ، فهذه الأمثلة نائبة كما قال عن ياءي النّسب[4]، فقولك: لابنٌ وتامرٌ نائب عن قولك: لَبَنِيٌّ وتَمْرِيٌّ ، وكذلك سائر المُثُل؛ إذ ليس على معنى الفعل ، ولا فعلَ له هنا يجري عليه ، وكذلك قولهم: نَبَّال وثوَّاب نائب عن: نبليٌّ وثوبيٌّ إذ ليس بجارٍ على فِعْلٍ أيضاً، قال السيرافي: واستدل سيبويه على أن فعَّالاً بمنزلة المنسوب بقولهم البتيّ في الذي يبيع البتوت ، واحدها: بتٌّ، وهي الأكسية ، قال: وإليه ينسب عثمان البَتِّيّ[5] من كبار الفقهاء[6] ، وكذلك قولهم عَمِل ونَهِر في معنى عَمَليّ ونَهْريّ ، والدليل عليه ما تقدَّم من قوله:

---

(١) انظر الكتاب ٣٨٤/٣

(٢) الكتاب ٣٨٤/٣ ، ونوادر أبي زيد : ٥٩٠ ـ ٥٩١ ، والمخصص ٥١/٩ ، والمقرب ٥٥/٢، واللسان (نهر) .

(٣) الصحاح (نهر) ٨٤٠/٢ .

(٤) الكتاب ٣٨٥/٣ .

(٥) أبو عمرو عثمان بن مسلم البتيّ ، تابعي ، فقيه البصرة ، حدث عن أنس بن مالك ، ووثقه أحمد وغيره . ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٤٨/٦ ـ ١٤٩ .

(٦) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٩ ب ، وانظر قول سيبويه في الكتاب ٣٨١/٣ .

لســتُ بليليٍّ ولكنّي نَهِرْ

قال سيبويه: وقالوا: نَهِرٌ ، وإنما يريدون نهـاريٌّ فيجعلونـه بمنزلـة عَمِلٍ ، ثم أنشد البيت[1] ، ثم قال: فقولهم نَهِر في نهاري يدلُّكَ على أن عَمِلاً كقولك: عَمَليٌّ ؛ لأن في عَمِلٍ من المعنى ما في نَهِر[2]، قـال: وقالوا رجل حَرِحٌ ، ورجلٌ سَتِهٌ ، كأنه قـال: حِرِيٌّ واستِيٌّ[3]، وإنمـا كان ذلك لعدم جريـانه على الفعل ، وإن كان منها ما له فعل فـهـو على عدم الجريان . هذا شرح كلام الناظم / علـى الجملـة، ثـم يقـع [٤٩٧] النظر في مسائل :

إحداها: أنه يحتمل التعاقب ، وأنك إن شئتَ أتيتَ بياء النسب ، وإن شئتَ أتيت بأحد هذه الأبنية ؛ لأنه قال: إنها أغنـت عـن اليـاء ، فتأتي بالياء إن شئتَ أو بالبناء إن شئتَ ، ويحتمل أن يكون على غـير هذا، بل على أن لهذه الأبنيـة موضعـاً يغـني [فيـه][4] عـن اليـاء ويقـوم مقامها على غير معاقبة ، وإلى هذا الاحتمال الثاني يشير لفظ « أغنى » كما قال في موضع آخر :

وأولٌ مبــتدأٌ والثاني فاعلٌ أغنَى في أسارٍ ذانِ

---

(١) الكتاب ٣٨٤/٣ ، ويقصد بالبيت :

لستُ بليليٍّ ولكنّي نَهِرْ

(٢) الكتاب ٣٨٥/٣ .

(٣) الكتاب ٣٨٥/٣ .

(٤) ساقطة من المصرية والأزهرية .

إذْ ليس معناه إلاَّ أنَّ الفاعل انفرد بذلك الموضع مغنياً عن خبر المبتدأ، وكذلك هاهنا أي: يغني عنه بحيث لا يقع في ذلك الموضع إلا أحد الأبنية ، وهذا معنى كلامه في التسهيل ؛ إذ قال: « ويستغنى عنها (يعني عن ياء النسب) غالباً بـ(فعَّال) من لفظ المنسوب إليه إن قصد الاحتراف، وبصوغ (فاعلٍ) إن قصد صاحبُ الشيء »[1]، وهو ظاهر من كلام سيبويه[2]، فهو أولى ما يُحمَلُ عليه هذا النظم . وأمَّا الاحتمال الأوَّل فهو مذهبٌ أيضاً ، وإليه ذهب ابن عصفور ؛ إذْ خيَّر في صوغ أحد الأبنية أو إلحاق ياء النسب، نص على ذلك في «المقرب»[3] و « شرح الجمل »[4]، ويظهر من كلام الماردي ؛ إذ قال: تقول لبائع اللؤلؤ: لؤلؤيٌّ، ولألّٰ ، ولصاحب العاج: عاجيّ وعوَّاجٌ ، ولصاحب الزُّجاج: زجَّاجي وزجَّاج. هذا ما قال. وهو مذهبٌ مرجوحٌ، وظاهر كلام العرب الاستغناء ، كما أشار إليه كلام الناظم، وكلام سيبويه على ذلك يدلّ ؛ لأنَّه لما أتى بمثال من فعَّال ، وبين أنه أكثر من أن يحصى، قال: وربَّما ألحقوا ياءي الإضافة كما قالوا: البتِّيّ، فأتى بـ« ربَّما » المقتضية للتقليل ، وإنما هو ناقلٌ ، فياء النسب في هذا الموضع نادرة ، والنادر لا يقاس عليه .

---

(١) التسهيل : ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ٣/٣٨١ ـ ٣٨٣ فأشار إلى أنهم قد يعكسون .

(٣) ٢/٥٤ ـ ٥٥ .

(٤) شرح الجمل ٢/٣٠٩ ـ ٣١٠ .

والمسألة الثانية: أن في كلامه ما يدل على أنه قياس ، وذلك أنه أغنى عن الياء ، فقيل : ولا شك أن قوله : « أغنى » يريد به أن ذلك قد جاء في السماع على ذلك الوصف ، وقوله: « فقُبِل » إمَّا أن يعني : أنَّ النّحويين قبلوه من حيث هو سماعٌ ولا يقاس عليه ، وإمَّا أن يعنيَ أنهم قبلوه وأخذوا بمقتضاه ، وقاسوا عليه ، فلو أراد الأوَّل لم يكن فيه فائدةٌ ؛ إذ الأخبار عن الشذوذات بأنّها قبلت نقلاً ، كما جاءت لا محصول تحته بالنسبة إلى صنعة النحويين أهل القياس كما / لو قال [٤٩٨] قائلٌ : إن العرب قد قالت :

صددْتِ فاطْوَلْتِ الصُّدُودَ[١]

فقبله النحويون ، فإنَّ هذا الكلام لا يحصِّل معنًى يُعتد به بخلاف ما إذا أراد أنهم قبلوه في القياس وأخذوا به ، فإن في هذا أجل فائدة لهم للإخبار بأن مثل هذا ليس عندهم من السماع المهمل الذي لا يعتمدون عليه ، بل هو معتمد عليه مبني على محصوله ، وأصرح من هذا في كلامه قوله بعد :

وغيرُ ما أسلفتُهُ مقررا ...

إلى آخره .

---

(١) هذا صدر بيت أورده ابن جني في الخصائص ١/١٤٣، ٢٥٧، وتمامه :

صددتِ فأطولتِ الصدود وقلما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

وقد نسب إلى عمر بن أبي ربيعة أو إلى المرار الفقعسي ، وهو في ديوان الأول ص : ٥٠٢ ، القسم الثالث : الشعر المنسوب إليه ، وهو غير موجود في أصول ديوان شعره .

فهذا نص بأنَّ جميع ما ذكر في الباب مقيسٌ ليس فيه ما يوقف على السماع، وإذا كان كذلك كان الناظم قد ارتضى رأي من قال بالقياس، وكذلك فعل في « التسهيل »[1] ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ إذ قال بعد ما أتى بأمثلة منه : « وذا أكثر من أن يحصى »[2]، ولا شك أن ما كان هكذا فهو أحرى بالقياس عليه . وهذا الكلام هو الذي اعتمد الشلوبين في القول بالقياس[3]، وذهب جماعةٌ إلى وقفه على السماع ، وإليه ذهب ابن خروف[4]، واعتمده ابن عصفور[5]، واعتمد ابن خروف في ذلك على كلام سيبويه ، حيث قال: وتقول لمن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعته: لبَّانٌ ، وتمَّارٌ ، ونبَّالٌ ، قال: وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البزّ: بزّاز ، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه ، ولا لصاحب الشعير: شعّار، ولا لصاحب الدقيق: دقّاق[6]، هذا كلامه ، وظاهره عنده عدم القياس ، وقد تأول غيره هذا الكلام على الاستغناء في بعض المواضع ، فذكر الشلوبين أنه لا ينبغي أن يؤخذ من هذا الكلام عدم القياس ، بل هو مقيسٌ عنده ، ألا ترى إلى قوله: « وهو أكثر من أن يحصى » ، لكن

---

(١) التسهيل : ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ٣/٣٨١ .

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٩ ب .

(٤) انظر رأي ابن خروف في تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٤٢ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٠٩ .

(٦) الكتاب ٣/٣٨٢ .

بيَّن أنَّ العرب قد تترك القياس في بعض المواضع ، وتستغني بغيره عنه فتحفظ تلك المواضع ، ويبقى مقيساً فيما عداها[1].

وبعد ، فأصل الخلاف في المسألة لفظ سيبويه ، فمن ترجَّح عنده أحد الموضعين قال به .

المسألة الثالثة: فيما على الناظم من الدرَكِ وذلك من وجهين :

أحدهما: أنه ذكر الاستغناء ولم يبيِّن أنه في موضع مختصٍّ ومحلٍّ معيَّن ، وإنما ذكر أن هذا آتٍ في الكلام على الجملة ، ومثل هذا لا يحصِّل معنًى في النحو ، كما لو قال: إن الضمير يأتي متصلاً ، ويأتي منفصلاً من غير أن يذكر موضع الاتصال ولا الانفصال ، فإن مثل هذا لا يبيِّنُ في المسألة حقيقةً ؛ إذ الضمير لا يأتي متصلاً مطلقاً ، ولا منفصلاً مطلقاً ، فكذلك كلامه هنا ، وهذه الأبنية / الثلاثة إنَّما [٤٩٩] يستغنى بها في مواضع مخصوصة ، فأمَّا (فاعل) فيؤتى به لمن كان صاحب شيء وليس فيه علاج ، ولا محاولة كـ « لابِنٍ » لمن كان له لبنٌ ، و«تامرٌ» لمن كان له تمرٌ ، وكذلك سائر المُثُل . وأمَّا (فعَّال) فلمن كان صاحب شيء له فيه علاج ومحاولة كـ « جمَّال » و « حمَّار » لصاحبي الجمال والحمير اللذَين يعملان عليها ، وكذا سائر الأمثلة ، هذا هو الغالب في المثالين ، وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر كقولهم: سيَّافٌ لذي السيف الذي لا يحاول فيه شيئاً ، ويقال لذي البغل: بغَّالٌ ، ونابلٌ للذي يعالج النبل ، وقد أطلق امرؤ القيس النبَّال

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٩ ب .

في موضع النابل ، والنابل في موضع النبَّال ، فقال في الأول :

وليس بـــذي رمحٍ ليطعُنَني به وليس بذي سيفٍ وليس بنبّالِ[1]

فإنما يعني صاحب النبل خاصة ، وقال في الثاني :

نَطعنُهُم سُلكَى ومخلوجةً لَفْتَكَ لأمَينَ على نابِـلِ[2]

فإنما يعـني المعـالج للنبـل علـى مـا حكـي أنـه قـال: مـررتُ بنـابلٍ وصاحبه يناوله الريش لؤاماً وظُهاراً ، فمـا رأيـتُ شـيئاً أحسـن منـه ، فشبهت به[3]، وأما (فَعِل) فللملازم للشيء ، كذا قال ابن عصفور[4]، نحو: عَمِلٍ للملازم العمل ، ونَهِرٍ للملازم للشغل بالنهار ، وسائر المثل كذلك ، وغيره يجعل (فعَّالاً) و(فَعِلاً) من باب واحد ، وذلك ملازمـةُ العمل والعلاج ومداومَته ؛ لأنَّهما معاً من أمثلة المبالغة ، فهذا مما فـات الناظمَ تفسيرُهُ ، وهو ضروري ؛ إذ لا تَرِدُ هذه الأمثلة على محلٍّ واحد كما رأيت ، ولا بدَّ من الاختصاص ، وهـو لم يذكـره فيوهـم كلامـه حكماً لم يقل به أحدٌ ، ولا جواب لي عن هذا الدَّرَكِ الآن .

الوجه الثـاني: مـن وجهَـي الـدَّرَكِ أنَّ النَّحويـين إنمَّـا عـادتهم أن يذكروا من هذه الأبنية (فاعلاً) و(فعَّالاً) ، وأما (فَعِل) فلا يجعلونه مـن ذلك ، وعلى المثالين اعتمـد في « التَّسـهيل »[5] و « الفوائـد »[6] ، وهـو

---

(١) انظر ما تقدم ص : ٥٨٧ .

(٢) تقدم ص : ٥٨٧ .

(٣) اللسان (نبل) .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/٢ .

(٥) التسهيل : ٢٦٦ .

(٦) الفوائد المحوية في المقاصد النحوية : ١٢٩ رسالة ماجستير ، تحقيق وداد يحيى لال ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى .

الذي ينبغي .

فإن قلتَ: إن (فَعِلاً) قد ذكره سيبويه وكثيرٌ من النحويين كما ذكروا (فاعلاً) و(فعّالاً) .

فالجوابُ: أنهم إنما ذكروه على جهة الشذوذ والقلة ؛ إذ لم يَلْحق (فاعلاً) و(فعّالاً) ولا قاربهما ، وقد أشار إليه إشارة القلة في الجملة في كتاب « التّسهيل » إذ قال: « وقد يقام أحدهما مقام الآخر وغيرهما مقامهما »[1]، فالغير يريد به (فَعِلاً) وما كان نحوه ، وأيضاً فحين بنى على ما ذكروه فلنذكر (فعولاً) و(مفعالاً) و(مِفْعَلاً) ، وقد ذكر هذا سيبويه[2]، وزاد غيره[3] (مِفعِيلاً) و(فعّالاً) و(فَعِيلاً) بمعنى مفعول ، بل كلّ صفة جرت على المذكّر والمؤنّث بلفظٍ واحدٍ فهي من هذا الباب؛

/ لأنّها غير جاريةٍ على فِعْلٍ أصلاً ، فهي عند البصريّين على معنى [٥٠٠]

النسب ، فكان من حقّه حين أراد أن يستدرك على غيره أن يذكر ما ذكره الناس من هذه الأشياء، ويقولَ حين لم يُرِدِ الاستيفاء، فلا حاجة به إلى ذكر (فَعِل) ، بل كان يسكت عنه كما سكت غيره عنه.

وقد يجاب عن هذا الثاني بأن يقال: يمكن أن يكون ارتضى القياسَ على (فَعِل) إذ قد جاء منه أشياءُ لها كثرةٌ وإن كانت أقليَّةً بالنسبة إلى كثرة (فاعل) و(فعّال) ، فذلك لا يمنع القياس ، وخصه

---

(١) التسهيل : ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ٣/٣٨٤ .

(٣) زاد ابن عصفور « مِفْعيلاً نحو : ناقة مِخْطِير » شرح الجمل ٢/٣١٠ .

بذلك دون سائر الأمثلة المتقدِّمة ؛ لأنه الذي ظهرت فيه المشاركة في معنى النسب حقيقة، وذلك أن المثالين المتقدمين استعمِلا على غير النسب أصلاً؛ إذ لم يقولوا من التمر: تَمْرٌ ، ولا من النبل: نَبلٌ ، ولا من اللبن : لَبِنٌ ، ولا من الحمار: حَمِرٌ ، ولا غير ذلك ، فظهر فيه معنى النسب ظهوراً بيِّناً ، حين قالوا: لاَبِنٌ وتَامِرٌ ،وشبه ذلك ، وهذا هو الأصل في الباب ، وهو الذي جعله سيبويه[1] أكثر من أن يحصى ، ثم ذكر ما وجد فيه معنى النسب مما استعمل له فعلٌ ، فألحقه بما ليس له فعلٌ مستعملُ الفاء لاستعماله كقولهم: « عيشةٌ راضيةٌ » ، وطاعم ، وكاسٍ ، وما أشبه ذلك ، فإنهم استعملوا رَضِيَ وطَعِمَ وكَسِيَ على الجملة ، لكنهم ألغوا فيه ذلك المعنى، فألحقوا بلابنٍ وتامرٍ ، ولأجل أنَّ الباب مبنيٌّ على إهمال الفعل استشكل بعض المتأخرين[2] جعل سيبويه تامراً من صلب الباب ، مع أن ابن القطاع حكى : تَمِرَ القوم: إذا كان عندهم تمرٌ[3]، واعتذر بأن قال: لعل هذا لم يحفظه سيبويه ، ثم استشكل إدخاله آهلاً مع قولهم: أَهَلَ المكان أُهولاً ؛ إذا كَثُرَ أهله، ذكره ابن القوطية[4]، قال: وإذا ثبت ففي هذا إشكال عظيمٌ . هذا ما

---

(١) انظر ما تقدم ص : ٥٩٠ .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) الأفعال لابن القطاع ١/١١٦ .

(٤) الأفعال لابن القوطية ص : ١٠ ، وانظر الأفعال لابن القطاع : ١/٣١ نقلاً عن ابن القوطية.

قاله: ، ولا إشكالَ فيه ، على ما تقرر في طاعمٍ وكاسٍ ونحوهما ، وإنما جلبْتُ هذا الكلام استشهاداً على اعتمادهم في تقرُّرِ معنى النسب على إهمال الفعل ، وأن فاعلاً وفعَّالاً غير جاريَين على فَعِل .

فإذا تقرّر هذا فـ(فَعِل) قد وُجد ، وليس له فعلٌ أصلاً ، وذلك قولهم: نَهِرٌ ؛ إذ لم يستعملوا نَهَر ، فصار بهذا النقل في نمط فاعل وفعَّال هذا ، وإن كان نادراً فإنهم قد استعملوا عليه ماله فعلٌ على تقدير الغاية، وذلك قولهم: طَعِمٌ وسَتِهٌ وحَرِحٌ ونحو ذلك ، بخلاف جميع ما ذكر في السؤال من فَعول ومِفعال وغيرهما ، فإنها إنما
استعملت / على معنى النسب إلحاقاً لها بغيرها لا بحق الأصل؛ إذ [٥٠١]
ليس فيها ما استعمل ، وليس له فعل البتة ، بل كل واحد منها فعل مستعمل، فلم يلحقها الناظم بما ذكر ، ويا حُسْنَ ما ذهب إليه لولا قلته في السماع ، وذلك لا يضر إذا كان عنده يبلغ مبلغ القياس ، وإنما ذكر سيبويه فَعِلاً مع فَعُول ومِفعالٍ ونحوها ؛ لأن الجميع عنده غير قياسٍ .

ثم أشار الناظم إلى أن ما عدا ما ذُكِر موقوفٌ على السماع ، وهو القسم الثاني من قسمَي المنسوب ، فقال :

وغيرُ ما أسلفتُهُ مقرَّرا على الذي يُنقَلُ فيه اقْتُصرا

أسلفتُهُ معناه: قدمته ، ومنه: سلَفُ الرجل ، وهم آباؤه المتقدِّمون، يعني: أنَّ ما عدا ما قَدَّمَ من الأحكام المقرَّرة في هذا الباب يُقتصر منه على المنقول المسموع، ولا يقاس عليه ما سواه ، وحين نبَّه

على قسم الشَّاذ، فلا بد من التنبيه على أمثلة منه ، يتبيَّنُ بها مقصوده، ويستريح إليها الناظر في نظمه .

فاعلم أن ما خرج عن القياس في باب النسب ثلاثةُ أقسام :

أحدها: ما كان قياسه أن لا يُغيَّر بغير زيادةٍ على ما اقتضى القياسُ فيه من التَّغيير ، فغيَّرتْهُ العرب شذوذاً .

والثاني: ما كان قياسه أن يغيَّر فلم يغيَّر شذوذاً على عكس الأول.

والثالث: ما كان قياسه أن يغيَّر تغييراً ما ، فغيِّر تغييراً آخر شذوذاً كذلك ، وكل واحد من هذه الأقسام لا بدَّ لما فعلته العرب فيه من علة.

وجملة علل الباب ثلاثة أنواع:

إحداها: التفرقة بين نسبتين إلى لفظٍ واحدٍ قصداً إلى إزالة اللبس.

والثانية: المعدول عن الثقل إلى الخفة .

والثالثة: تشبيه الشيء بالشيء .

وثَمَّ نوعٌ رابعٌ استقرائيّ وهو: الاستغناء عن النسب إلى الشيء بالنسب إلى ما في معناه أو ما يلابسه .

القسم الأول: مثاله قولهم في قريشٍ: قُرَشيٌّ ، وفي هذيل: هُذَلي، وفي ثقيف: ثَقَفيٌّ ، ووجهه إما تشبيه ما ليس فيه التاء بما هي فيه ؛ لأن الوزن واحد ، ولا بد للتاء أن تزولَ في النسب ، وإما لثقلِ

اجتماع الياءات في الكلمة إذا قالوا: قُرَيشي .

ومن ذلك قولهم: سُهليٌّ بالضم في النسب إلى السَّهل خلاف الجبل، فرقوا بينه وبين النسب إلى سَهْلٍ اسم رجل ؛ إذ قالوا فيه: سَهْليٌّ ، وكذلك دُهريٌّ للرجل المسنّ منسوب إلى الدهر ، فرقوا بينه وبين الدَّهري ، وهو القائل بالدهر من الملحدة ، وكذلك أَمويٌّ بفتح الهمزة في أُمية ، والقياس: أُمويٌّ ، لكنهم كأنهم نسبوا / إلى المكبَّر [٥٠٢]
وهو: أَمةٌ استغناءً ، ومثله في الاستغناء قولهم في البصرة: بِصريٌّ ، ووجَّهه بعضهم بأنه نسب إلى البِصر وهي حجارةٌ بيضٌ توجد في الموضع المسمَّى بَصرة، فنسب إليها ، والمراد الموضع شذوذاً ، وقالوا: عُبَدِيٌّ بضم العين في بني عَبيدة، حيٌّ من بني عَديّ ، فرّقوا بينهم وبين عَبيدة من غيرهم، ومثله قول بعضهم في بني جَذيمة : جُذَمِيّ ، قال السيرافيّ: لأنَّ في قريش جَذيمَة ابن مالك بن حسل بن عامر بن لؤي ، وفي خزاعة جذيمة ، وهو المصطلق ، وفي الأزد جذيمة بن زهير[١]، والأمثلة أكثر من هذا .

والقسم الثاني: مثاله قولهم في عليّ: عليّيّ ، وفي قصيّ: قُصيّيّ ، وهذا مذهب الناظم حيث جعل ذلك شذوذاً ، وإلا فهو عند طائفة قياس، كما تقدَّم[٢]، ووجه التشبيه بظبْيِيّ حيث لم يحفِلوا فيه بالياءات،

---

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٤٧ أ ، وفيه « زهران » بدل زهير .

(٢) ص : ٥٠١ .

فلذلك لم يحفِلوا بها في ذلك،ومن ذلك قولهم في البحرين اسم موضع: بحراني بإثبات الألف والنون اللتين[1] هما علم للتثنية في الأصل ، فرقوا بذلك بينه وبين البحرين الذي هو تثنية حقيقية لم يسمّ به بعد، فبنوا اسم الموضع على (فَعلان) ثم نسبوا إليه كذلك .

والقسم الثالث: مثاله قولهم في زَبينة: زَبانيٌّ ، كأنهم أرادوا إبقاء الحروف على حالها ، فاستثقلوا الياء في زَبِينيٍّ فردوها إلى الألف ؛ لأن الألف أخفّ من الياء هنا لما في بقائها من اجتماع الياءات في كلمة .

ومن ذلك قولهم: طائيٌّ ؛ إذ لو قالوا على القياس: طيئيٌّ لثقُلَ باجتماع الياءات وبينهما همزة هي من مخرج الألف، وهي أيضاً تناسب الياء ، فقلبوا الياء ألفاً .

ومنه سليقيٌّ في السَّليقة، قياسه: سَلَقيٌّ ، لكنهم شبهوه بـ(فعيل)، فتركوا الياء على حالها .

وقالوا في صنعاء: صنعانيّ ، وفي بهراء: بهرانيّ ، وفي دَسْتَوَاء: دَسْتَوانيّ ، أبدلوا الهمزة نوناً لشبهها بها ، ألا تراهم قالوا: ظرابيّ في ظَرِبان ، وأناسيّ في إنسان ، شبهوا النون بالهمزة ، فكذلك شبهوا هنا الهمزة بالنون على العكس من ذاك .

وقالوا في جَلولاء وحَروراء: جَلُوليٌّ وحَروريٌّ فحذفوا الهمزة تشبيهاً للممدود من الألفات بالمقصور .

---

(١) في الأصول الخطية « اللتان » بالألف .

وكذلك قالوا في خراسان: خُراسيٌّ ، كأنّهم شبهوا الألف والنون بعلَم التثنية ، فحذفوا لذلك .

والمُثل في الباب كثيرةٌ ، فلنقتصر منها على هذا القدر فهو كافٍ.

/ ويلحق بهذا الفصل مسألةٌ تتعلق بكلام الناظم ، وذلك أن هذه [٥٠٣] الأشياء التي شذت في النسب إليها إذا سُمِّيَ بها فإنّما ينسب إليها على القياس المطرد ، ويترك ذلك الشذوذ المسموع فيها ، فلو نسبْتَ إلى رجل سمَّيتَه زَبينة لم تقل: زَبانيٌّ ، وإنما تقول: زَبَنِيٌّ على القياس ، وكذلك إذا سميتَ رجلاً بدهر فنسبت إليه لم تقل إلا: دَهريٌّ بالفتح ، أو جذيمة لم تقل إلا: جَذَميٌّ بفتح ، وكذلك سائر ما تقدم ، وكذلك الحكم في التصغير ، وإذا ثبت هذا فكلام الناظم قد يشعر بأن ما جاء شاذاً يقتصر فيه على النقل سواء أكان ذلك قبل التسمية أم بعدها ؛ إذْ لم يقيِّد ذلك بما قبل التسمية فصار الإطلاق مشعراً بالتسويغ في الجميع، وذلك غير صحيح ، بل الحكم الفرق بين الحالين كما ذكر .

والجواب: أن كلام الناظم يشعر بذلك ؛ لأنه إنما قال:

« على الذي ينقل فيه اقتصرا »

والذي نقل شاذاً إنما نقل غير مسمًّى به ، فإذا سمي به فقد خرج بالتسمية عن المسموع ؛ إذْ كنتَ تصرفتَ فيه بالتسمية ، ألا ترى إلى قولهم: سُهليٌّ إنما قالوه في النسب إلى السَّهل خلاف الجبل ، ليفرقوا بينه وبين النسب إلى سَهْل الرجل ، فإذا سمَّيتَ بالسهل خلاف الجبل فقد صار غير محلّ التّفرقة ، فيلزم فيه اتّباع القياس ، وعلى هذا النحو

يجري سائر ما في الباب ، قال الشلوبين: « إنما رجع سيبويه في النسب إلى القياس ؛ لأنه وجد العرب كثيراً ما تغيِّر الاسمَ المنسوب إليه فرقاً بين معنيين كقولهم في النسب إلى السَّهل: سُهليٌّ ، وفي النسب إلى اسم رجل: سَهليٌّ بالفتح ، فلما كان أكثر تغييرهم للفرق صار ذلك الشذوذ مختصاً بذلك المعنى المغيَّر ، فوجب عند زوال ذلك المعنى زوالُ ذلك التغيير ، فكان الوجه الرجوع إلى القياس ، وكذلك التصغير وجدوا أكثر الشذوذ فيه مختصاً بالظروف ، وهي في كلامهم قد اختصَّت بأشياء لا تكون في غيرها من الأسماء ، هذا مع أن التصغير في الظروف لمعنًى ليس في غيرها ، فوجب الرجوع إلى القياس[1] هذا وجه ما قالوا ، بخلاف الجمع فإن الحكم فيه بعد التسمية كحكمه بعدها ، فتقول في ابن : بَنُونَ على غير القياس ، فإذا سمَّيتَ به قلتَ: بنون أيضاً ، وكذلك (أمٌّ) تقول فيه: أمَّهاتٌ وأُمَّاتٌ / [٥٠٤] قبل التَّسمية وبعدها ، وإنْ كان أمَّاتٌ شاذاً ، ووجه الفرق أن الجمع على بنون أو أمهات لم يكن لأجل معنًى يزول ذلك المعنى بالتسمية ، فيزول موجبُه لذلك ، بل أمره بعد التسمية وقبلها أمرٌ واحدٌ ، وأما النسب فالشذوذ لمعنًى يزول بالتسمية كما تقدم فيزول موجبه ، ونظيره قولهم في جمع أحمر الصفة: حُمْر ، فإذا نقلْتَه بالتسمية زال موجب ذلك الحكم ؛ لأن الوصفية هي الموجبة للجمع على (فُعْل)،

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١١٦ أ .

فإذا زالت زالَ موجبها ، فالحاصل أن الاسم قبل التسـمية بالنسـبة إلى النسب الشاذّ مخالف له بعد التسـمية ، فليـس هـو المنقـولَ نفسَـه بعـد التسمية ، فلم يشمله كلامُ الناظم هنا ، فلا بد من رجوعه إلى القيـاس المقرَّر قبلُ ، وهو ما أردنا أن نبين ، وينظر هنا هـل فاتـه ذكـر مسـألة من تغيير النسب مطَّردة لم تدخل له تحت مـا ذكـر ، وقلَّمـا يخلـو مـن ذلك ، فيُردّ عليه الاعتراضُ ؛ لأنه قال: « وغير ما أسـلفتُهُ مقـرَّرا » إلى آخره ، فأعطى أن ما لم يذكر له تغييراً مطرداً في هذا النظم فهو شـاذٌّ محفوظٌ .

كمل النسب ، يتلوه الوقف إن شاء الله تعالى

تمّ السِّفْرُ الرَّابع بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل[1]

* * *

---

(١) هكذا في النسخة المصرية ، وفي الأزهرية: « كمل النسب والحمد لله ، يتلوه الوقف ، إن شاء الله تعالى . تم الجزء المبارك في سابع المحرم سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة على يد الفقير إلى الله (تعالى) عمر بن عبد الله المنظراوي (غفر الله له ولوالديه ، ولمن دعـا لـه بالتوبـة والمغفرة، ولجميع المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، الأحياء منهـم والأمـوات، آمين ، آمين، وحسبنا الله ، ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوّة إلا بـالله العلـي العظيـم . يتلوه الوقف » .

وفي التونسية عنوان « الوقف » .

الوقف

اعلَمْ أنَّ الوقفَ نظيرُ الابتداءِ ، أي مُقابِلُه ، والابتداءُ عملٌ ، فالوقفُ[1] استراحةٌ عن ذلك العمل ، فإذاً أصلُه أن يكون على السكون ، كما أنَّ الابتداء أصلُه أن يكون بالحركة . ثم إنَّه يتفرَّعُ عن قصدِ الاستراحة في الوقف ثلاثةُ مقاصدَ ، فيكون لتمام الغرضِ من الكلام ، ولتمامِ النَّظْم في الشعر ، ولتمام السجع في النثر . ثم إنَّ الوقف إنَّما يكون على الآخر ، والأواخُر محلُّ التغيير، فغيَّرُوا الأواخر عند الوقف على حسب المقاصد اللفظية أو[2] المعنويّة . وجملةُ أنواعِ التغيير الحادثةِ في الوقفِ المشهورة [3] في كلام العرب ثمانيةُ أنواع ، وهي : السكونُ والرَّومُ ، والإشمامُ ، والتضعيفُ ، والنقلُ ، والإبدالُ ، والحذفُ ، وإلحاق هاءِ السكت . وهذه الأنواعُ كلُّها قد ذكرها الناظم ، وذكر مواضعها ، وابتدأ بما يتعلَّقُ بالنُّون[4] منها ، فقال :

تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا ، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

تنويناً : مفعولُ (أوَّلُ)[5] لا جْعَلْ الَّتي بمعنى صَيَّر ؛ إذ هي تَتَعدَّى إلى

---

(١) الأصل : بالوقف .

(٢) س : والمعنوية .

(٣) الأصل : المنثورة .

(٤) المراد بالنون هنا : التنوين .

(٥) سقط من س .

مفعولين كما تقدّم في بابه[1] . وإثْر فتحٍ : ظرفٌ متعلّق به . وتِلْوَ بمعنى تالٍ ، أى : تابع ـ وهو مفعولٌ باحذف ، على حذف الموصوف ، أي : احذف تنوياً تالي غير فتح .

ويعني أنَّ التَّنوين اللاحق لآخر الاسم إمّا أن يكون بعد فَتْحٍ أو بعد غيره، وهو الضمُّ والكسرُ ، والفتحُ في كلامه ليس مُقْتَصَراً به على فتح البناء فقط ، وإن كانوا إنما يطلقون ا لفتح والضمّ والكسر على حركات البناء ، كما يطلقون الرفع الّصب والجرّ[2] على حركات الإعراب[3] ، لكنهم قد يُعبِّرون عن حركة الإعراب بالفتحة والضمة والكسرة ، فأطلقها الناظم على ما تَنْطَلق عليه من حركة بناءٍ أو حركة إعراب .

فإن كان التَّنوينُ بعد فتحٍ فإنّك تُبْدِلُه ألفاً فتقول في رأيت زيدَكْ : رأيت زيدا ، وفي أكرمت عَمْرَنْ : أكرمت عمْرا . وكذلك فتحةُ البناء إذا تبعها التنوين، وذلك في أسماء الأفعال ، نحو : حَيَّهَلَنْ ، وإيهَنْ ، ، وَوَيْهَنْ ، تقول في الوقف : حَيّهلاَ ، وإيَها ، ووَيْهَا . وكذلك ما أشبهه .

وإن كان التنوين بعد غير فتحٍ فإنه يُحذَفَ رأسًا ، وذلك إذا وقع بعد الضمِّ نحو : هذا زيدُنْ ، فإنّك تقفُ عليه : هذا زَيْدْ ، فتحذف التنوين ، وفي الجرِّ : مررت بزيْدْ . فتحذف أيضا . وكذلك تقول في صَهٍ ومَهٍ إذا نَوَّنْتَه ثم

(١) أي في باب (ظن وأخواتها) والتي أشار اليها ابن مالك بقوله « والتي تعبيرا أيضا بها العين مبتدأ وخبرا .

(٢) س : والخفض .

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٣ ـ ١٧ ، ونتائج الفكر للسهيلي ٨٣ ـ ٨٥ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٦٩ ـ ٧١ .

وَقَفت : صَهْ ومَهْ ، وفي إيهٍ : إيهْ ، وفي هيهاتٍ : هيهاتْ وكذلك (في)[1] : يومئذٍ وحينئذٍ ، وما أشبه ذلك . وشَذَّ من ذلك حرف واحدٌ فوُقِف[2] عليه على التنوين ، وذلك : (كأيِّن)[3] ، وَقَف عليها بالنون من القراء مَنْ عدا أبا عمرو ، اتباعًا للمصحَفِ ، إِذْ وَقَع كَتْبُها بالنون [4] .

ووجه عدم إثبات التنوين على حاله أنّه حرفٌ زائدٌ أُتيٍ به للفرق بين ماينصرف وما لاينصرف في المعرب وفي المبني أتي به بمعنى آخر ، وهو كالحركة ؛ لأنّه يتبعها ، فلا يوقف عليه عليه بحاله ، وأيضاً أرادوا الفرق بينه وبين / النون الأصليّة ، نحو : حَسَنٍ ، وما أشبه الأصلّية نحو : رَعْشَنٍ [5] ، / ٢ / هذا وجهُ عدم بقائها على حالها في الوقف .

وأما إبدالها مع الفتح وحذفُها مع غيره فوجهُه أنَّ النُّون تُشْبِه الألف من حيثُ كان اللِّينُ في الألف يقاربهُ الغُنَّة في النون ، فأبدلوها ألفاً لما بينهما من المقاربة . وكذلك كان الأصلُ في الرفع أن يُبدلَ واوًا ، وفي الجرِّ أن يُبْدَلَ ياءً ، وهي لغةٌ لبعض العربِ أن يقولوا في الوقف : قام زيدُو ، ومررت بزيدِي[6] ، كما يقولُ الجميع : رأيت زيدا . ولم يُنَبِّه عليها الناظم لِقلّتها ، لكنَّ اللُّغَةَ

---

(١) عن س .

(٢) س : فيوقف .

(٣) ورد هذا الحرف في سبعة مواضع من القرآن ، أولها الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .

(٤) انظر الاقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٥٢٥ .

(٥) الأصل : عثمان . والرَّعْشَنَ : المرتعش ، والنون مزيدة فيه للإلحاق ، ومن أجل ذلك قال المؤلف : إنها أشبهت الأصلية ، لأنها تثبت في تصاريف الكلمة كما تثبت الأصلية ، انظر شرح الشافية للرضى ١/ ٥٩ ، والكتاب ٤ / ٣٢٠ ، واللسان : رعش .

(٦) الكتاب ٣ / ٥٢٢ ، ٤ / ١٦٧ ، وهي لغة نسبها الأخفش الكبير إلى أزد السراة .

الفُصْحى حذفُها في هاتين الحالتين لمكان ثِقلِ الواوِ والياء في أنفُسهما بخلاف الألف فإنها خفيفة . فإذا اجتمعت الضَّمَّةُ أيضاً مع الواو ، والكسرة مع الياء ، كان ذلك أثقَلَ. ولم يكن في الفتحة مع الألفِ ثِقَلٌ فتركوها على حالها. على أنّ بعض العرب يعامل الألف معاملة الواو والياء في الحذف فيقول : رأيتُ زيدْ[1]، كما يقولُ : هذا زيدْ ، ومررت بزيدْ . ولم ينبِّه على ذلك الناظمُ لقلّته ، ثبت نَقْلُ هذه اللغة في كتاب سيبويه ، في النُّسخَةِ الشرقيَّة (منه)[2] ، عن أبي الحسن ، وحكاها الفارسيُّ عن قطرب ، عن أبي عُبَيدة ، وأنشد بيت الأعشى[3] :

إلى المرءِ قيسٍ أُطِيلُ السُّرى ... وآخُذُ من كلِّ حَيِّ عُصُمْ

وأبياتًا أُخَر ، ومنه أيضا ما أنشده قُطْرُبٌ ، من قولِ عَدِيٍّ بن زيد[4] ، ونَسَبَه البكريُّ لطرفَةَ :

شَئِزٌ جَنْبِي كأنــيْ مُهْدَأْ ... جَعَل القينُ على الدَّفِّ إِبَرْ

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٢/ ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، وفي حاشية كتاب سيبويه ٤ / ١٦٧ ـ ١٦٨ نص منسوب إلى أبي الحسن الأخفش في ذلك ، وهي لغة لربيعة .

(٢) ليس في س .

(٣) ديوانه ٣٧ ، والبيت في ا لمسائل العسكرية ١٣٠ ، والخصائص ٢/ ٩٧ ، والروض الأنف ٢/ ٢٣٤ ، وابن يعيش ٩ / ٦٩ ـ ٧٠ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٢٦٨ ، والخزانة ٤ / ٤٤٥ ، وشواهد الشافية ٢ / ٢٧٩ ، واللسان : بذرق .

وعُصُم ، ضبط بضمتين جمعاً لعصام ، وهو وكاء القربة وعروتها . يريد به العهد ، ويكسر ففتح جمع عصمة ، وهي الحبل والسبب . والأول مروي عن ابن جني في المبهج ٤٧ ، والثاني ع ابن هشام في شرح السيرة .

(٤) ديوانه ٥٩ والبيت في الخصائص ٩٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/٢ ، وابن يعيش ٦٩/٩ ، واللسان ؛ هدأ .

شَئِزَ الرجل : قلق من مرض أو همّ ، والمهدأ من اهدأت الصبي : إذا جعلت تضرب عليه بكفك وتسكنه لينام والدّف : الجنب . والقين : الحداد .

وقال أبو عَمْرٍو الفَقْعَسِيُّ (١) :

أعددت للورْدِ إذا الورْدُ حَفَزْ　　غَرْباً جروراً وجُلالا خُزَخِزْ

ثم قال :

كَأَنَّ جَوْفَ جِلْدِهِ إذا احتفَزْ　　في كل عُضْوٍ جُرْذَيْنِ وَخُزَزْ

أراد : كأن في جوف جلده في كل عضوٍ منه جُرْذَين وخُزَزَا

ثم إن ظاهر هذا الكلام يشملُ زائداً إلى ما تقدَّم التمثيلُ به نوعين :

أحدهما : المنقوصُ ، إلا أنَّ الناظم أخرجه ، وذكر حُكْمَهُ ، لما فيه من الأحكام المخالفة لما ذكر هنا .

والثاني : المقصورُ : وهو لم يَخُصَّه في هذا الباب بذكرٍ ، فالعبارةُ شاملة له ، وهي تقتضي فيه ما تَقْتَضي في الصحيح الآخر ، من أنك تحذف التنوين في الرفع والجرّ ، وتقف عليه في النصب بعد(٢) إبداله ألفاً ، فإذا قلت: هذا فَتى ، ووقفت عليه ، أو : مررت بفتى ، فتلك الألف هي الأصلية ، نظيرُ الدال في زيد .

وإذا قلت : رأيتُ فتى ، فالألف هي المبدلة من التنوين ، نظيرُ الألف في : رأيت زيدا ، وحُذفت الألفُ الأصليةُ لاجتماع الساكنين .، فالناظم لما رأى الحكم المقرَّرَ غير ظاهر في المقصور حمله على ما ظهر فيه وهو الصحيح الآخر ، وهو

(١) البيتان الأولان في المنصف ٢٧/١ ، وسر الصناعة ٤٧٧ ، واللسان : خزر

الورد : القطيع من الطير ، والجيش على التشبيه والحَفَز : حثك الشيء من خلفه ، وفرس غرب : كثير العَدْو . واحتفز في مشيه : أجتهد . والخزز : ولدالأرنب ، وجُلال : ضخم . وبعير خزز : قوي غليظ كثير العضل .

(٢) في الأصل : مع إبداله .

قياسٌ واضح إن ساعده الدليلُ . وما ذهب إليه (هنا)[1] هو الذي اختار في التسهيل[2]، وهو مذهب الفارسيِّ في الإيضاح[3] ، والمسألة ذاتُ أقوالٍ ثلاثةٍ ، هذا أحدها .

والثاني : مذهبُ[4] المازني أنَّ الوقف على ألِف التنوين في الأحوال الثلاثة[5] .

والثالث : مذهب الكسائي أن الوقف / على ألف الأصل[6] مطلقاً في /٤/ الأحوال الثلاثة .

ولا نَصَّ لسيبويه في المسألة يُؤخَذُ له منه مذهبٌ ، فزَعَم ابنُ عصفورٍ ، وهو يظهر من ابن جنى [7] ، أنَّ رأيه رأيُ الفارسيّ [8] . وزعم السيرافي أن رأيه رأيُ الكسائي . ولسنا لتحقيق ذلك هنا .

وحجةُ ما ذهب إليه الناظم ما تقدّم من حمل المعتلّ على الصحيح ، والخفِيِّ على الجليِّ .

وأيضا فإن ما رُوي عن العرب من إبدال ألف مُثَنًّى ياءً في الوقف ، فيقولون : مُثَنَّىْ[9] وقوم يبدلونها واواً ، ولم يَرِدْ [10] ذلك في ألف التنوين ، في

---

(١) عن س .

(٢) التسهيل ٣٢٨ .

(٣) التكملة ٢٦ حيث قال الفارسي : « إلا أن الألف في حال النصب إذا كان الاسم منصرفا بدل من التنوين . وفي الجر والرفع هي التي تكون حرف الإعراب ، وقال أبوعثمان : هي في الأحوال الثلاثة التي هي بدل من التنوين يعني إذا كان الاسم منصرفا » ، وشرح الشافية للرضى ٢/٢٨٣ ، والإقناع لابن الباذش ١/٣٥٤ ـ ٣٥٥ .

(٤) الأصل ، ت : ذهب .

(٥) التكملة ٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٢٩ .

(٦) ص ، ت : الوصل ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٤٣٠ .

(٧) الخصائص ٢ / ٢٩٦ .

(٨) انظر شرح الشافية للرضى ٢ / ٢٨٣ .

(٩) الكتاب ٤ / ١٨١ .

(١٠) ص ، ت : يروا .

نحو : رأيت زيدا ، فلم يقولوا : رأيتُ زيدَىْ ، ولا زيدو . فلو كانت ألف الأصل[1] مطلقا لم يمتنعوا من إبدالها حيث كانت . وأيضًا فإن العرب تُميلُ : هذا فتى ، ولو كانت ألف التنوين لم تُمل ، كما لا تُمَال الألف في : رأيت دما . واستدلَّ ابن عصفور (أيضا)[2] بأنّ هذه الألف تُمالُ في حالة الرفع ، ولا تمال في حالة النصب ، وبأنها تقعُ قافية في الرفع والجرِّ ولا تقع قافيةً في حالة النصب . وهذا ـ لو صَحَّ ـ دَليلٌ[3] ، لكنهم قد نقلوا عن القُرَّاء إمالة هذه الألف حالة النصب ، كقوله تعالى : ﴿ أو كانوا غُزًّى ﴾ [4]، و ﴿ سَمِعْنا فَتًى ﴾ [5] ، وما أشبه ذلك ، مع أنهم لم يميلوا : ﴿ وقد آتيناك من لدنّا ذكرا ﴾ [6] ، ولا ما كان نحوه أصلاً . فهذا يردُّ ما[7] ذكره ابن عصفور[8] ، وهو دليلٌ للكسائي على الناظم .

وقد اعتذر بعضُهم عن هذا بأن المنصوب الممال قليلٌ في القرآن ، مع أنَّ العرب تُشَبِّه الأصلي بالزائد (والزائد بالأصلي) [9] ، فيجرى حكمُ أحدهما على الآخر ، فلا دليل في الإمالة على هذا . إلاّ أنّ ابن الأنباري [10] حكى أنَّ العرب تقول : رأيت فتى ، فَتُمِيلُ الألفَ[11] إلى اليـاءِ مع أنَّ ألف التنوين لا

---

(١) ص ، ت : الوصل .

(٢) عن س .

(٣) ص ، ت : الدليل .

(٤) الآية ١٥٦ من سورة آل عمران .

(٥) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٦) الآية ٩٩ من سورة طه .

(٧) انظر الإقناع لابن الباذش ١ / ٣٥٢ ـ ٣٥٣ ، ٣٥٥ .

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٤٣٠ .

(٩) عن س .

(١٠) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٤١٨ .

(١١) الأصل : بالألف .

تُمالُ، فلا يُقال : رأيت عَمْرَي[1] في : رأيت عَمْرَن [2] ، يعني بالإمالة ، وأما كونها لم تقع قافية ، فقد نقل غيرُ ابن عصفور أنها وقعت كذلك ، وأنهم وجدوا في كلمة مقصورة :

فَلاَ تُرَى أمرًا سُدى

وبعد ذلك :

لكل حمد يُشْتَرى

وأنشد الزَّجاجي[3] :

وَرُبَّ ضَيفٍ طَرَقَ الحيَّ سُرى   صادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا ما اشْتَهى

وقد يُعْتَذَرُ عن هذا أيضا بأنه نادرٌ ، وبنحو ما اعتذر ابن الباذِش في الإمالة [4] واستدل للمازني على مذهبه بأن ما آخره ألفٌ قبل التنوين فيه فتحةٌ في الأحوال كلها[5] ، فصار في جميع أحواله كزيداً في حالة النصب ، فلما ساوى الصحيح المنصوبَ جميع (أحواله)[6]، أبدل من التنوين الألف، كما أبْدَلوا[7] في المنصوب الصحيح ، وأيضا اتفق البصريون على أنها في النصب بدلٌ من التنوين ، على (ما)[8] نقل ابن جني ، وصورة المرفوع والمجرور كصورة المنصوب، فليكن (الحكم)[8] كذلك في الجميع، وهو[9] استدلالٌ فيه ضعف .

---

(١) النّسخ : عَمْرا ، بالألف . وأثبتهاباالياء لتتبين الإمالة ، وهي كذلك في إيضاح الوقف والابتداء .

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤١٧ .

(٣) الشماخ ، ملحقات ديوانه ٤٦٤ ـ ٤٦٥ ، والحماسة ٢ / ٣٦٩ ، والبيان والتبيين ١/ ١٠ ، وابن يعيش ٩/ ٧٦ . وشرح والشافية للرضى ٢ / ٢٨٣ ، وشرح شواهدها ٢٠٢ .

(٤) انظر الإقناع ١ / ٣٥٥ .

(٥) في س : ثلاثة وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ص / ٤٢٩ .

(٦) سقط من س .

(٧) الأصل ، ت : أبدلها .

(٨) عن س .

(٩) الأصل : وهذا .

واستُدِلَّ[1] للكسائي أن حذف الزائد أولى من حذف الأصليّ ، فلذلك كانت ألفُ التنوين هي المحذوفة في كل حالٍ[2] .

* * *

وَاحذِفْ لوقْفٍ في سِوَى اضْطِرارِ صِلَة غَيرِ الفتحِ في الإضمارِ

الإضمارُ ، يريدُ به الضمير ، أي : في الاسم ذي الإضمار ، يعني أن الضمائر إذا وَقَفْتَ عليها فإن صلتها ـ وهي / ما يتبع حركاتها[3] من حروف المدّ ـ على وجهين :

أحدهما : أن تكون تابعةً لغير الفتح ، وذلك إذا تبعت الضمّ ، ولا تكون هناك الا واواً ، أو الكسر ولا تكون إذ ذاك إلا ياءً ، فهذه لا بدّ من حذفها عند الوقف لا عند الوصل ، ولا في الضرورة ، وذلك قوله : « واحذف لوقف في سوى اضطرار » ، إلى آخره ، فتقول في رأيتُهُو : رأيتُهْ ، وفي لهُو : لَهْ[4] ، وضربَهُو : ضربَهْ . وكذلك تقول في عَلَيْهُو ، ولَدَيْهُو ـ على من وصل الهاء ـ : عَلَيْه ولَدَيْهِ ، وكذلك مِنْهُو وعَنْهُو وتقول : منْهْ وعنْهْ . وكذلك تقول في بِهِي وضَرَبْتِهِي وعليهي وإليهي : به ، وضَرَبْتِهْ ، وعَلَيْهْ ، وإِلَيْهْ . وفي هُمُو : هُمْ ، وفي اكرمكُمُو : أكرمكُمْ وفي خرجتمُوُ : خرجتُمْ . وفي أنتُمُوُ : أنتُمْ . وكذلك ما أشبهه .

---

(١) س : واستدل الكسائي ، ت : واحتج للكسائي ، الأصل : واحتج الكسائي .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٤٣٠ .

(٣) س : حركتها .

(٤) الأصل : وهي كقوله .

والثاني : أن تكون الصلّة تابعةً للفتح ، ولا يكون إلا ألفاً ، فمفهومُ كلامه أنها لا تُحذَفُ أصلاً ، بل تتركُها على حالِها ، فتقولُ : ضربتُها ، ولها ، ومنها (وعنها)[1] ، وفيها ، وهما ، وأنتما ، وضربتما ، وأكرمكُما . هكذا وصلاً ووقفا؛ ووجهُ ذلك أنَّ من شأن العرب أن يحذفوا الآخر في ا لوقف وإنْ كان من أصل الكلمة كالقاضي والرامي ، فيقولون : القاضْ والرامْ ، وكذلك ما كان إذهابهُ في الوصل إخلالاً نحو : ضربني وغلامي ، فَأَنْ [2] يحَذِفُوا ما ليس من أصلِ الكلمة بل هو زائدٌ عليها أحقُّ وأولى ، أما الألف فلخفَّتِها لم يحذفُوها ، بل تركوها على حالها ، بخلاف الواو والياء فإن لها ثقلاً في الكلام ، وقد تقرَّر هذا قبلُ وأيضاً فإن الألف عندهم من أصل الاسم بخلاف الواو والياء[3] فإنَّ فيهما خلافاً على ما ترى[4] إن شاء الله تعالى .

ثم يتعلّق بكلام الناظم مسائلُ :

إحداها : أنَّ لقائلٍ أن يقولَ في قوله « لِوَقْفٍ » : إنَّه فَضْلٌ لا زيادة فائدةٍ فيه ، لأن كلامه إنما هو في أحكام الوقف ، وقد (تقدم)[5] قبل هذا (قوله)[6] :

« تنويناً اثر فتح اجْعَلْ ألِفاً[7] ، وَقْفًا » .

---

(١) عن س .
(٢) الأصل ، س : بأن
(٣) سقط من س .
(٤) س : يأتي .
(٥) س : قدم .
(٦) ليس في س .
(٧) في النسخ : تنوينا اجعل قبل فتح ألفا وهو خطأ .

فكــان يسـتـغنى بذلك عن تكرار ذِكْر الوقف ، لكنه لم يفـعل ذلك ، فـمـا وجهه ؟

والجواب : أنه أتى به لفائدةٍ حَسَنةٍ ، وذلك أنَّه لو قال : واحذف في سوى الاضطرار كذا ، لاقتضى حكماً لم يَقْصِدْه ، وهو أنّ الحذف إنما يكون في غير الاضطرار ، وأما حالة الاضطرار فلا تحذف تلك الصلة ، وهذا كلام لا معنى له، لأن ترك الحذف لا يختصٌ بالضرورة ، بل الحذف هو المختصٌ بها ، لكن حالة الوصل لا حالة الوقف ، فقوله : « لِوَقْفٍ » (هو)[1] علة للحذف لا بيان لموضعه، كأنه قال : احذفْ هذه الصلّةَ في غير الاضطرار لأجل الوقف ، أى : إن الوقف هو العلة في الحذف حالة الاختيار ، وأما في حالة الاضطرار فليست العلةُ الوقف[2] . فَيُؤخَذُ من هذا الكلام الحكم المتقدّم في الوقف ، ويؤخذ منه أنّ الحــذف قـد يقع اضطراراً لا لعلَّة الوقف ، [3] ومـا ذاك إلا الحــذف في الوصل. وهذا صـحيح ، فإن الضرورة قد قادت إلى حذف صلة الضمير في الوصل في مواضع منقولة، فمنها ما حُذفت الياء أو الواو منه مع بقاء الحركة ، ومنها ما حذفتا منه مع الإسكان ، فمن الأول ما أنشد سيبويه (من)[3] قول مالك بن خريم ، بالخاء المعجمة ، وفي الشرقية: ابن حريم ، بالحاء المهملة [4] :

فإن يك غثا أو سمينا فإنني   سأجعل عينيه لنفسهِ مَقْنَعا

(١) ليس في س .

(٢) س : فليست العلة في الحذف .

(٣) س : للوقف .

(٤) سقط من س .

(٥) الكتاب ١ / ٢٨ ، والمقتضب ١ / ١٧٦ ، ٤٠١ ، والإنصاف ٥١٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٥٨٦ .

والشاهد في لنفسه ، حذف صلة الضمير .

وأنشد أيضا / لحنظَلَةَ بن فاتك (١) : /٦/

وأيقن أَنّ الخيل إن تَلْتَبِسْ به يكن لغسيل النخل بعده آبر

وأنشد أيضا للشماخ(٢) :

له زجلٌ كأنهُ صوتُ حادٍ إذا طلب الوسيقة أو زَميرُ

وأنشد أيضا لرجل من باهلة (٣) :

أو مُعْبَر الظهر يُنْبِي عن وليتّهِ ما حَجَّ رَبَّهُ في الدنيا ولا اعتمرا

وأنشد أيضا للأعشى (٤) :

وماله من مجدٍ تليدٍ ومالَهُ من الريح حظٌ لا الجنوبُ ولا الصَّبَا

ومن الثاني ما أنشده ابن جني وغيره : (٥)

---

(١) الكتاب ١ / ٣٠ ، وفرحة الأديب ٦٢ ، والإنصاف ٥١٧ .
الفَسيلُ : جمعُ فسيلة وهي صغار النخل ، وأبر النخل : مصلحه .
والشاهد في : بعده .

(٢) ديوانه ٣٦ . والبيت في الكتاب ١ / ٣٠ ، والمقتضب ١ / ٤٠٢ ، والخصائص ١ / ١٢٧ ، ١٧/٢ ، ٣٥٨ ، والإنصاف ٥١٦ ، والضرائر لابن عصفور ٥٢ ، ١٢٣ .
يصف حمارًا وحشيًا . والوسيقة : أنثاه ، والزمير : الغناء في القصبة وهي الزمّارة شبَّه تطريبه اذا طلب أنثاه بصوت الحادي أو الغناء .
والشاهد في : كأنه .

(٣) الكتاب ٣٠/١ ، والمقتضب١/١٧٦ ، والمسائل العسكرية ١٩٧ ، والإنصاف ٥١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٦/٢ ، واللسان : عبر .
وجمل مُعْبَر : كثير الوبر في امتلاء الولية : البرذعة . وينبى عن وليته : يجعلها تنبو عنه لسمنه وكثرة وبره . وقد قلب الشاعر اللفظ ، وكان عليه أن يقول : ينبي وليته عن ظهره .
والشاهد في ربه ، حذف صلة الضمير .

(٤) ديوانه ١١٥ والبيت في الكتاب ١ / ٣٠ والمقتضب ١٧٦/١ والانصاف ٥٣٦ .
والشاهد في : لَهُ ، حيث حذف صلة الضمير .

(٥) البيت ليعلى الأحول الأزدي وهو ابن مسلم بن أبي قيس ،أموي . والبيت في المقتضب ١٧٧/١ ، ٤٠٢ ، والمسائل العسكرية ١٩٨ ،والخصائص ١٢٨/١ ، والمنصف ٨٤/٣ ، والمحتسب ٢٤٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٦/٢ ، والرضى على الكافية ٤٢١/٢ ، والخزانة ٢٦٩/٥ .
أخلت السحابة : إذا رأيتها مخيلة للمطر ، أي يخيِّل من رآها أنها ممطرة ، ومطواي : مثنى مِطْو ، وهو الصاحب والضمير في أخيله وله للبرق .
والشاهد في لَهْ ، حيث حذفت الصلة مع الاسكان .

فَظِلْتُ لدى البيت العتيق أُخيلُه ومِطْوَاي مشتاقان لَهْ أرِقَانِ

وأنشد أيضا [1] :

وأشْرَبُ الماء مابي نحوه عطشٌ إلا لأن عيونَهْ سيلُ واديها

قالوا : وهذا الثاني أحسنُ من الأول ، لأنه من إجراء الوصل مُجرَى الوقف على الكمال ، بخلاف الأول ، والناظم إنما تكلّم هنا على الضرورة بالنسبة إلى اللغة المشهورة ، إذْ حَذْفُ الواو والياء مع بقاء الحركة أو حذفها لا يكون فيها إلا ضرورة ، فلا يُعْتَرَضُ عليه بأنّ من العرب من يحدفها في الوصل إذا تحرك ما قبلها على الوجهين ، وهم بنو عُقَيل وبنو كلاب ، نقل ذلك المؤلف في الشرح عن الكسائي ، ونقل ابن جني عن (أبي) [2] الحسن التسكين بعد الحذف في الوصل لغة لأزد السراة[3] ، فإن الناظم إنما تكلّم على اللغة المشهورة ، إلا أنه يُعترض عليه من وجه آخر ، وهو أن الضمير قد تحذف صلته (في الوصل)[4] في حالة السعة لا في الاضطرار ، وذلك إذا كان قبل الضمير ساكن [5] ثابت أو محذوفٌ للجزم أو للوقف ، فتقول : عليْه وعليهي ، ومنهُ ومنهُو . وكذلك : ارمِهْ وارمهي [6] ، وادعُهْ وادعهو[7] ، ونحو ذلك ، فيقال

---

(١) الخصائص ١٢٨/١ ، ٣٧١ ، ١٨/٢ ، والمحتسب ٢٤٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٧/٢ ، والهمع ١ / ٢٠٣ .
والبيت مجهول القائل .
والشاهد في قوله : عيونَهْ ، حيث حذفت صلة الضمير مع الاسكان .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الخصائص ١ / ١٢٨ .

(٤) سقط من س .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ١٨٩ ـ ١٩٠ .

(٦) س : وارمهو .

(٧) الأصل : وادعو .

مـثـلاً : إن الناظم قـد حـصـر حـذف صلة الضـمـيـر في شـيـئين وهمـا الوقف والاضطرار فـي الوصل . وهذا غـيـر صـحـيح ، بل تُحـذف أيضـاً اخـتـيـارا في الوصل بعد السـاكن . وإنما يصح مـا زعم من الحصـر في الضـمـيـر الذي قبله متحرك بالأصل خاصة ، فـهناك لا تُحذَفُ صلته في المشـهور إلا في الوقف أو في الاضطرار فـاقـتـضى كلامـه أن الضـمـيـر إذا سكن مـا قبله لفظا أو أصلا فإنما يُحذَف لأحد هذين الأمرين ، وليس كذلك ، ولا أجد الآن عن هذا جوابا ! والضـرورة هنا إنما تـعلقت (منه)[1] نصـا بالواو واليـاء لأنه قـال : « واحـذف (لوقف)[1] في سوى اضطرار صلة غير الفتح » فخرجت صلة الفتـح عن دعوى الضرورة (فيـهـا ، وهكذا ينبـغي أن يكون ، فإنه لم يأت حذفُ صلة الفتح في ضرورة ولا غيرها ، وإنما)[1] جاء في لغة طيِّء حذفها ، ونقل حركة الضمير إلى مـا قـبله ، قـال خطيب وفـد طيء : « بالفـضل ذو فـضلكم الله بِهْ ، والكرامة ذاتِ أكرمكم الله بَهْ » [2] ، أراد بها ، وهذا ليس بـضـرورة . ولا اعـتـراض بـها[3] ـ أيضا ـ على الناظم لِقِلَّتِها

والمسألة الثانية : إطلاقُه لفظ الصلة ، قد يُفهم أنها زائدة على الضمير لا جزءٌ منه ؛ لأن حقيقة الصلة ما وُصِل بالشيء ، ولا يكون ذلك إلا من انفصال ، والمسألة مختلف فيها على الجملة ، على ما أذكره لك .

---

(١) عن س .

(٢) أمالي ابن الشجرة ٢ / ٣٠٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٧٧ .

(٣) س : به .

فقال السيرافي : اختلف أصحابنا في هذه [1] الواو والياء ، فزعم الزجاج أن مذهب سيبويه أنهما كالألف في المؤنث هما من نفس الاسم ، قال الزجاج : والصحيح انهما ليسا من نفس الضمير ، بدليل حذفهما في الوقف ، ولا يحذف / الألف ، قال السيرافي : ولا حجة له في ذلك ، فقد يُحذف ما هو /٧/ من نَفْس الاسم كقاض[2] .

وقال الفارسيُّ في التذكرة مثل ذلك ،وأنه غير قاطع ، قال : لأنهم قد حذفوا في الوقف الواو في : ضربكُمْ ، وهذا لَكُمْ ، والياء في : عليهمْ ، مع أنها من نفس الكلمة ، [3]وليست بزيادة ، بدليل أن المؤنث الذي بحذائه ليست النون الثانية فيه بزيادة ، ولكن إنما حُذِفتا في الوقف لأنهما حرفا علة قد حُذفا في الوصل في : عليه ومنه ، ونحوه، والوقف موضع يُحذَف فيه[4] ما يحذف في الوصل ، نحو : (المتعالِ) [5] ، و (يَسْر)[6] ، فإذاً يكون ما حُذِف في ا الوصل أولى أن يلزم الحَذْفَ في الوقف لأنه موضعُ تَغْييرِ .

قال السيرافي : ومن أصحابنا من ينسب لسيبويه أنهما ليستا من نفس الاسم ، ولعله يشيرُ الى الفارسي .

---

(١) الأصل ، ت : هذا .

(٢) انظر التكملة لأبي علي ٢٧ ، ففيها ما يفهم منه أنه يرى أن الصلة زائدة .

(٣) الأصل : بل ليست .

(٤) الأصل ، ت : منه .

(٥) من الآية ٩ من سورة الرعد .

(٦) من الآية ٤ من سورة الفجر .

قال ابن الضائع : كذا قال الأستاذ أبو علي ـ رحمه الله تعالى ـ وزعم أن تشبيه سيبويه [1] هذه الواو بالألف مع ضمير المؤنث تشبيه لفظي ، يعني به أن الواو ثابتة في الوصل كالألف . ثم رجح ابن الضائع أنها من نفس الاسم بأن ضمير المذكر ينبغي أن يكون كضمير المؤنث ، وذلك أنا لم نجدهما يختلفان في موضع بحيث يكون أحدهما على حرف ، فالآخر (يكون كذلك و)[2] كذلك فيما زاد ، ولذلك حكمنا في ميم جمع المذكر أن الأصل فيها الميم والواو معاً ،وإن كانت الواو تحذف في الوقف ، لأن ضمير المؤنث على ثلاثة أحرف ، فكذلك ينبغي أن يكون ضمير المذكر مثله .

فأنت ترى أن الخلاف في كون الصلة زائدة أوغير زائدةٍ إنما هو في الواو والياء ، وأما الألف فقد سلم جميعهم أنها من نفس الاسم ، كما أن الواو في ميم [3] جمع المذكر من نفس الاسم ، وإشارةُ الناظم تقتضي القول بالزيادة في الألف مطلقا ، ولذلك وجه ؛ فإنه من حيثُ قيل بزيادة غيرها فجائز أن يقال بزيادتها أيضا ليستوي الجميع في (حكم واحد ، وثبوت الألف في الوقف وحذف الواو والياء لا يَدُلّ على فرق واضح بينهما ، وقد نبه على ذلك[4]

(١) الكتاب ٤ / ١٨٩ .

(٢) عن س .

(٣) ليست في س .

(٤) من هنا ساقط من الأصل .

(أيضا)[1] السيرافي . فإن كان الناظم يذهب (في مسألة [2]) الألف)[1] إلى مذهب ثالث فليس ببدع من وجهين :

أحدهما : أن إحداثَ قولٍ ثالثٍ في مسألة ليس بخرق اجماع عند طائفة من أهل الأصول ، هذا [3] ، إن [4] كان في هذه المسألة (إجماع)[1] على ذينك القولين ، ولا أتحقق ذلك الآن .

والثاني : على تسليم أنَّه خَرْقُ إجماعٍ ، ليس إلا من قبيل إحداث تأويل آخر ، إذ الحكم بزيادة الألف أو أصالتها ليس بخلاف في أصل حكم ، وإنما هو خلاف في تأويل ومجمل ، وأكثر الأصوليين على جواز هذا ، وقد تقدم لهذا نظير في باب أسماء الأفعال ، على أني قد وجدت ذلك منصوصا للفارسي أن سيبويه نصَّ على أن الياء بعدها ليست من نفس الكلمة ولا بمنزلته ، فقال في التذكرة: (قد نص)[1] ـ يعني سيبويه ـ علي أن الزيادة التي تلحق الياء ليست من نفس الكلمة كما ترى . ثم استدل على ذلك بأشياء منها (أنها)[5] نظيرة التاء للمتكلم ، والكاف للمخاطب ، فكما أنَّ كلَّ واحدٍ من ذلك على حرفٍ واحدٍ فكذلك ينبغي أن يكون الأمرُ في الهاء [6] وأنَّ الواو والياء لاحقتان / / ٨ /

(١) سقط من س .
(٢) إلى هنا انتهى السقط الذي في الأصل .
(٣) ت : فهذا .
(٤) الأصل ت : وإن .
(٥) عن س ،
(٦) الأصل ، ت : التاء .

لخفاء الهاء . ثم قال : فإن قلت فلم لا تستدل بلحاق الألف للمؤنث أنَّ [1] الواو والياء بحذاء الألف ؟ قيل : تكونُ الألفُ لاحقةً لتبين المؤنث من المذكر ، كما لحقت في أعطيتكها لذلك ، وكما أن الشين ـ في قول من قال : أكرمتكش ـ كذلك ، فكما أن الكاف حرف مفرد، وإنما لحقه ما لحقه ليتبين المؤنث من المذكر ، كذلك يكون لحاق الألف الهاء للمؤنث ، إلا أن الهاء لزمها الألف في سائر اللغات .

واقتضى أيضا كلامه زيادة الواو بعد ميم الجميع ، وظاهر كلامهم الأصالة[2] ولم أر من نص على زيادتها ، فلعلَّ الناظم رأى في ذلك خلافا ، ولذلك وجه أيضا نحو مما تقدم ، ولا يعدّ خارقاً للإجماع على تقديرعدم الخلاف، لأنه خلاف في تأويل ، كما مرّ .

المسألة الثالثة : أن الصِّلة إنما تُطلق على ما كان من حروف اللين تابعاً لمناسبة من الحركة ، وناشئا عنه ، وذلك الواو مع الضمة ، والألف مع الفتحة ، والياء مع الكسرة ، وأيضا فلا بُدَّ من السكون فيها لأنها ناشئة عن الحركات ، فمثل : ضربَهُو ، وضربها ، ومررت بِهِى ، هو الذي شمل كلامه ، فيخرج له عن ذلك بمقتضى لفظه : هُوَ ، وهِي ، فالواو والياء فيهما ليستا بصلة للهاء ، بل هما من نفس الاسم ، ولا يخالف في هذا ، وليستا بناشئتين عن الحركات لتحركه ، فالوقف [3] على هُوَ أو هِيَ لايذهب بالواو والياء، بل تقول في الوقف : هُوْ ، وهِيْ ، بالسكون . وهذا مفهومٌ من كلامه إذ قال : واحذِفْ صلة كذا ، كأنه

---

(1) في النسخ : أو .

(2) الأصل ، ت : الإمالة .

(3) الأصل : في الوقف .

قال : احذِفْ ما كان صلة ، فمفهوم الصلة[1] فيه أن ما ليس صلة لا يحذف ، فإذاً إن جاء الحذفُ فيهما يوما [2] ففي الشعر ضرورة ، ومنه ما أنشده سيبويه في حَذْفِ واو هُوَ [3] :

بيناهُ في دار صدق قد أقام بها حينا يُعَلِّلُنا وما نُعَلِّلُهُ

وأنشد أيضا أبو الحسن في الكتاب للعجير السّلولي [4] :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قَائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخو الملاط نجيب ؟

ومن حذف ياء هي ما أنشده سيبويه[5] :

دارٌ لسُعَدى إِذْهِ من هَواكَا

---

(١) في النسخ : الصفة .

(٢) س : يوما ما .

(٣) الكتاب ١ / ٣١ ، والإنصاف ٦٧٨ ، والبيت مجهول القائل .

(٤) نفي الغندجاني أن يكون البيت للعجير ، وذكر أنه للمخلب الهلالي ، وكان ابن السيرافي قد نسبه للعجير ، ورواية القافية عنده : « رخو الملاط طويلُ » ، وذكر البيت في عدة أبيات أنكر الأسود الغندجاني نظامها ، ثم أورد القصيدة ، وقافية البيت عنده : « رخوُ الملاطِ ذَلُولُ» .
انظر فرحة الأديب ٧٨ ـ ٧٩ .
هذا والبيت في الأصول ٢ / ٦٩٧ ، والتكملة ٣١٠ ، والخصائص ١ / ٦٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٨/٢ ، والانصاف ٥١٢ وابن يعيش على المفصل ١ / ٦٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ /٥٨٧ ، والرضى على الكافية ٢ / ١٩ ٢٧٧/٤ ، والخزانة ٤ / ٢٥٧ .
ويشري : يبيع . والملاط : الجنب .

(٥) الكتاب ٢ / ٢٧ ، والخصائص ٨٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٨/٢ ، والإنصاف ٦٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣/٢ ، ٥٨٨ ، والرضى على الكافية ٣٠٧/١ ، ٤١٩/٢ ، ٤١٢/٣ .
ويقول البغدادي : « من الأبيات الخمسين التي لم يعلم قائلها ، ولا يعرف له ضميمة ، ورأيت في حاشية اللباب أن ما قبله :
هل تعرف الدار على تبراكا
وتبراك ـ بكسر التاء ـ : موضع في ديار بني فقعس .

وقوله: « في سوى اضطرار » . أدخل فيه حرف الجرّ على « سوى » وقد تقدم أن ذلك مذهبه ، وأنه ليس بضرورة ، خلافاً لما يقوله سيبويه (١) من اختصاصه (٢) بالضرورة .

* * *

وَأَشْبَهَتْ إِذاً مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا في الوقفِ نُونُها قُلِبْ

ذكر هنا حكم الوَقْفِ على إِذًا ، وكان غير لازمٍ له ذكرُ الأحرفِ المفردة التي لا نظير لها في الحكم المذكور ، ولا يشمل الحكم جملةً منها ، كما جرى من عادته ؛ إذا لا يذكر المختصرُ إلا القواعد الكلية والمسائل الشهيرة لا الشواذَّ والحروف المنفردة إلا بالتَّتبعِ . وهذا ليس كذلك ، بل ذَكَرَ إذًا ذكرًا مقصودًا ، لكن وجه ذلك ـ والله أعلم ـ أنَّ إذاً من الأدوات الشهيرة الكثيرة الاستعمال جدًا ؛ إذ هي حرف جواب وجزاء فقلما يخلو كلام بين متخاطبين فيه طول منها وأيضا هي مع ذلك تستلزم كثيرا الوقف عليها ، كما إذا أردت جواب مخاطبك فقلت له : فلا إذا ، أو : فنعم (٣) إذا ، كما قال النبي ـ عليه السلام ـ : أينقص الرُّطَب إذا / جَفَّ ؟ قالوا : نعم . قال : فلا إذًا (٤) . حين سألوه عن بيع الرُّطَب بالتمر . وفي كلام العرب من ذلك كثيرٌ تقع فيه إذًا موقوفاً عليها ، / ٩ /

---

(١) الكتاب ١ / ٣١ .

(٢) س : اختصاصها .

(٣) س : نعم .

(٤) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، ومالك ، في كتاب البيوع ، وابن ماجه في التجارات . انظر سنن أبي داود باب في التمر بالتمر ٢٥١/٣ ، والترمذي باب ما جاء في النهي عن المحاقلة المزابنة ٥٢٨/٣ ، والنسائي ، باب اشتراء التمر بالرطب ٢٣٦/٧ ،وابن ماجه باب النهي عن بيع الرطب بالتمر ٧٦١ ، والموطأ ، باب ما يكره من بيع التمر ٦٢٤ .

فلمّـا كـانت بهـذه الحـال كـان ذكـرهـا في باب الوقـف أكيـدًا ، فلذلك نـصّ على حكمها . وقد[1] حصّل كلامُه فيها مسألتين :

إحداهما: حكمُ الوقف عليها، وذلك قوله: « فَأَلِفاً في الوقْفِ نُونُها قُلِبْ » ، يعني أنك إذا وقـفت على إذاً ، فـلا تقف على النون وإن كـانت أصــلا ليـست بزائدة كنون التوكيد الخفيفة ، ولا كالتنوين ، وإنما تقف عليها بإبدال نونها ألفا فتقول : إذا ، كما تقول في اضربن : اضربا ، وفي زيدن : زيدا . وعلى حكم الوقف كتبت بالألف في الرسم السلفي [2] ، وعلى القول الصحيح في رسمها .

والثـانيـة : السـببُ الذي لأجله لم تكتب إذا على ا لقـيـاس الأصلي ، إذ كـان الأصل فـيـهـا أن يوقف عليـهـا بالنون ؛ إذ النون أصليـة كنون حـسن ، ورَسَنٍ[3] ، وفِرْسِنٍ [4] ، ونحـو ذلك ، بل[5] كنـون مِنْ وعَـن وما أشبهها من حروف [6] المعاني التي النون فيها أصل ، فأخبرَ [7] الناظم بالعلّة التي لأجلها خرجوا عن قياسها الأصلي فوقفوا عليها بالألف ، وهو شبهها بالمنصوب المنون من الأسماء ، وذلك قوله :

وأشبهت إذًا منوّنا نُصِبْ

---

(١) الأصل ، ت : فقد .

(٢) انظر المقنع للداني ٥٠ .

(٣) الفرسن من البعير بمنزلة الحافر من الدابة .

(٤) الأصل : ورسن . الرّسن : الحبل .

(٥) الأصل ، ت : قبل .

(٦) الأصل : حرف .

(٧) الأصل : فأخذ .

يعني أنّ هذا الشبه حصل في إذاً ، فحكم لإذًا بحكم ما شبهت به ، كما تقول في رأيت زيدن : رأيت زيدا ، فكذلك تقول في أكرمك إذَنْ : أكرمك إذا . ووجهُ الشبه بينهما من جهة اللفظ ومن جهة الاستعمال ، فأما من جهة اللفظ فإن كل واحد منهما آخره نون ساكنةٌ لحقت الكلمة فاصلة لها عن غيرها ، لأنها آخر في كل منهما ، وأما من جهة الاستعمال فلأن كلا منهما يصح الوقوفُ عليه مع تمام الكلام ، فتقول : أكرمك إذا ، كما تقول : أكرم زيدا . وبهذا المعنى خالفت [١] سائر الحروف إذْ [٢] كانت لا يوقف عليها استقلالا إلاّ [٣] ما ليس آخره النون كبلى ونعم ولا ، فلما كانت كذلك عُومِلَتْ في الوقف معاملة ما أشبهته ، وهذا هو الذي اعتبر الناظمُ ، وقد اعتبر ابن جني أيضا شبهها بما آخره نون التوكيد الخفيفة ، كقوله : ﴿ لنسفعا بالناصية ﴾ [٤] وهو صحيح أيضا . ولابن جني في « سر الصناعة » [٥] في هذا المعنى كلامٌ طويل ، من أحبه طالعه هُنالِكَ .

* * *

وَحذَفُ[٦] يا المنقُوصِ ذي التَّنوينِ ما ... لَمْ يُنْصَبَ اولى مِنْ ثُبُوتٍ فاعْلَمَا
وَغيرُ ذي الْتنوينِ بالعَكْسِ وَفي ... نَحوِ مُرٍ لُزومُ رَدِّ اليَا اقتُفِي

---

(١) الأصل ، ت : خالف .
(٢) الأصل ، ت : إذا .
(٣) الأصل ، ت : لازما ليس .
(٤) الآية ١٥ من سورة العلق .
(٥ سر الصناعة ٦٧٨ .
(٦) من هنا يبدأ نص مخطوطة الاسكوريال ، ورمزها : ك .

الاسمُ المنقوصُ في أحكـام الوقف على أربعة أقسـام ، ذكرها الناظم كُلَّهـا ، إذْ لا يخلو الاسم المنقوصُ أن يكون بعد النقص لا يبقى من حروفه الأصول إلا[1] حرفٌ واحدٌ ، أو يبقى أكثرُ من ذلك ، وإن بَقِي أكثرُ من ذلك فلا يخلُو أن يكون منصوبا أوْ لا ، وإن لم يكن منصوبا فلا يخلُو أن يكون منّوناً أوْ لا ، فهذه أربعة أقسام ، يترتَّبُ الكلامُ عليها على حسب ما رتبه بعد أن نقول :

المنقوص الذي أراده إنما هو : ما كان آخرهُ ياءً قبلها كسره ، نحو : قاضٍ وغازٍ (ومستدع ونحو ذلك، فأحد الأقسام المنقوصُ المنوَّن[3] (غير) المنصوب ، وغير الباقي على حَرْفٍ واحدٍ نحو : قاضٍ وغازٍ)[2] فهذا القسم في الوقف عليه وجهان :

أحدهما: / « أن تحذف الياء وتقف على ما قبلها ، فتقول : هذا قاضْ ، وهذا رامْ ، ومررت بقاضْ ، ومررت برامْ ، وكذلك: هذا داعْ ، وهذا[4] مستدعْ ، وهذا عَمْ ــ تريد العَمِي ــ وهذا شَجْ ، ونحو ذلك . وهو أرجحُ الوَجْهَيْنِ واللُّغَةُ الفَصِيحةُ ، قال سيبويه : « فهذا الكلام الجيِّد الأكثر » [5] . ووجهه أن الياء المكسور ما قبلها لما كانت تُستَثْقَلُ ، وكانت محذوفة[6] في الوصل ، والوقف عارض ، والعارض لا يعتد به في الأمر الكثير ، تركوها محذوفة [6] في الوقف / ١٠ /

(١) الأصل : ولا .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) س : « المنقوص المنصوب وغير المنصوب الباقي ... » .

(٤) س : « ورأيت مستدع » .

(٥) الكتاب ٤ / ١٨٣ .

(٦) الأصل : مجزومة .

أيضاً . وعلى هذا الوجه قراءة الجماعة إلا ابن كثير[1] : ﴿ ولكل قوم هاد ﴾ [2] ، ﴿ وما عند الله باقْ ﴾ [3] ، ﴿ وما لهم من الله من واقْ ﴾ [4] .

والوجه الثاني: ثبوتُ الياء ، وهو وجهٌ جيِّدٌ أيضا ، فنقول : هذا قاضي ، وهذا غازي ، ومررت بمستدعِي ، ومررت بشجي . وما أشبه ذلك ، وعليه قراءة ابن كثير : ﴿ ولكل قوم هادِيْ ﴾ [2] ، ﴿ وما عند الله باقِيْ ﴾ [3] ، ﴿ وما لهم من الله من واقِيْ ﴾ [4] . قال سيبويه : « وحدثنا أبو الخطاب [5] أنّ بعض من يُوثَق بعربيته من العرب يقول : هذا رامي وغازِي وعمي ، أظهروا في الوقف حيثُ صارت في موضع غير تنوين ، لأنهم لم يُضْطروا هنا إلى مثل ما اضطُروا إليه في الوصل من الاستثقال » [6] . يعني أنَّ الموجبَ لحذف الياء إنما كان ملاقاة التنوين لها ، إذ كان الأصل : قاضِيٌ وغازِيٌ ، فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت من اللفظ ، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فوجب حذفُ الياء لذلك ، وأما في الوقف فقد زال ما أوجب حذفها ، فوجب رجوعُها إلى حالها من الإثبات ، اعتداداً بعارض الوقف .

وهذان الوجهان في هذاالقسم هما المرادُ في قول الناظم : « وحذفُ يا المنقوصِ ذي التنوين » إلى آخره . وقد حكى ابنُ الأنباري عن الكسائي والفراء إبطال الوجه الثاني ، وزعما أن لايوقف إلا بحذف الياء ، واحتجا بأن الكلام

---

(١) الإقناع ٥٢٠ ـ ٥٢٢ .

(٢) الآية ٧ من سورة الرعد .

(٣) الآية ٩٦ من سورة النحل .

(٤) الآية ٣٤ من سورة الرعد .

(٥) في الكتاب : ويونس .

(٦) الكتاب ٤ / ١٨٣ .

بنى وقفُه على وصله [1] ، فلا يحدث [2] في الوقف [3] مالايكون في الوصل[3] وما قالاه ردٌّ على كلام العرب ، فهو رد مردود على أنه قد حكى الكسائي الوقف على قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إذا أَتَوا على وادِي النَّمْلِ ﴾ [4] بالياء[5] ، ويقول : اسمه [6] وادي فلا يتم إلا بالياء [5] . وظاهر هذا النقل أنه تناقض في مذهبه ، لأن هذه العلةَ موجودة في قاضٍ وغازٍ ، لأن الاسم قاضي وغازي ، فيجب على هذا أن يقف بالياء . والصحيح مذهبُ أهل البصرة.

ومعنى كلام الناظم أن المنقوص الذي نُوِّن ، وذلك إذا لم يكن فيه ألِف ولام ولا إضافة ، إذا وُقِف عليه في غير النصب [7] ، فحذفُ تلك الياء أولى من إثباتها ، فاستثناؤه المنصوبَ يدلُّ على أن مراده المرفوعُ والمجرورُ ، ويدلُّ على أن مراده ما زاد على حرفٍ واحد أصلي قوله بعد ذلك : « وفي نحو [8] مُرٍ لزوم رد اليا اقتفى » فذكر هذا أخيرا صريح في عدم إرادته إياه في سائر الأقسام .

---

(1) الأصل : أصله .

(2) في النسخ : يحذف : وهو تحريف ، والمثبت عن إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري .

(3) الأصل : في الوصل . انظر إيضاح الوقف ٢٣٥ .

(4) الآية ١٨ من سورة النمل .

(5) الإقناع ٥٢٣ ، والنشر ٢ / ١٣٩ ـ ١٤٠ ، وإيضاح الوقف ٢٤٠ .

(6) الأصل ، ت : اسم .

(7) س : المنصوب .

(8) سقط من س .

ويشمل [1] هذا القسمُ بإطلاقه وعمومه كلَّ منون ، سواء أكان تنوينه / تنوين صرف أم لا ، فجوارٍ وغواشٍ ، ويرمٍ ـ مسمىً به على مذهب الخليل [2] ـ وأعيم ، وقاضٍ ـ اسم امرأة ـ كله داخل تحت هذا الحكم ، فتقول في الأجود : هذه [3] جوارْ ، وغواشْ ، ويَرْمْ . وعلى الوجه الآخر [4] : جواري ، وغواشي، ويرمي . والعلة في هذا هِيَ العلَّة في المنصرف . /١١/

والقسم الثاني : المنقوصُ المنصوب مطلقا ، كان منوّناً أو غير منوّنٍ ، ولا يكون على حرف واحد أصلاً ، فحكم هذا ظاهرٌ من [5] كلامه ، فإن المنصوب المنوّن تظهر فيه الحركة كما تظهر في الصحيح ، فإن كان مُنوّنا فقد حصل تحت قوله أول الباب : « تنوينا إثر فتح اجعَلْ ألفا » ، وإن كان غيرمنوَّن فقد دخل له فيما دخل بعد ، لأن الياء لتحركها قد أشبهت غير المعتلّ ، فصار كقولك: رأيت الرجل ، فلم يحتج الناظم هنا إلى ذكر الإثبات فيه ، فتقول : رأيت القاضي ، والغازي ، والمستدعى ، ورأيت الجوارى ، وكذلك الشجى والعَمِى ، والمُرِى ـ اسم الفاعل من [6] : أرَى يُرِى ـ . فإذًا المنصوب هنا مستثنىً من جميع الأقسام ، لكنه لم يذكره بعدُ نصًا ، لدلالة القسم الأول على ذلك ، ولأنّ علّة الاستثناء في القسم الأول موجودة في كل قسم ، وذلك الجَرَيان مجرى الصحيح .

والقسم الثالث : المنقوصُ غير المنوّن ، ولا الباقي على حرف واحدٍ ، فهذا القسم فيه وجهان :

---

(١) الأصل : ويتمثل .

(٢) الكتاب ٣ / ٣١٠ ـ ٣١٢ .

(٣) الأصل : هذا .

(٤) وهو قول يونس ، انظر التعليق قبل السابق .

(٥) الأصل : في .

(٦) الأصل : في .

أحدهما:إثبات الياء في الوقف كما تَثْبُت[1] في الوصل، لأن حذف الياء، إنما كان لعلّة التقاء الساكنين، أحدهما التنوين، ولاتنوين هنا، فلا موجب للحذف، فتقول: هذا القاضِي، ومررت بالقاضي، وهذاالشجِي، ومررت بالشجي

والثاني : حذفها ، فتقول : هذاالقاضْ ، ومررت بالقاضْ . وهذا الشَّجْ ومررت بالشج ، وما أشبه ذلك ؛ قال سيبويه : « ومِنَ العرب مَنْ يحذفُ هذا في الوقف ، شَبَّهوه بما ليس فيه ألفٌ ولامٌ ؛ إِذْ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن فيه الألف واللام » ـ يعني لمعاقبة الألف واللام للتنوين [2] ، والعرب تحكم للمعاقِب بحكم ماعاقبه ـ قال : « وفعلوا هذا [3] ؛ لأن الياء مع الكسرة تُستثقل كما تستثقل الياءات » ، قال : « فقد اجتمع الأمران [4] » ـ يعني التشبيه [5] بما ليس فيه ألف ولام ، والاستثقال [6] ـ ومن الحذف في هذا الوجه ما رُوِيَ عن نافع وأبي عَمْرو في بني إسرائيل والكهف : ﴿ من يهد الله فهو المهتد ﴾ [7]، من إثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف [8]. وهذان الوجهان هما المرادان بقوله : « وغيرُ ذِي التَّنْوين بالعكسِ » .يعني أنّ ما ليس فيه تنوينٌ من المنقوص حكمُه في حذف الياء وإثباتها على العكس مما فيه التنوين ، وحقيقة العكس أنه قال أولاً : إن الحذف أولى من الإثبات ، فإذا حولت هذاالكلام على وجه يَصْدُق قلت : إن الإثبات أولى من الحذف . فالوجهان على هذا جائزان .

وقوله : « وغير ذي التَّنوين » يشمل ما فيه الألف واللام ـ كما تقدم تمثيله ـ وما كان مضافا يُوقَفُ [9] عليه دون المضاف إليه ، نحو : هذا قاضي في :

---

(١) الأصل : ثبت .

(٢) الأصل ، ت : التنوين .

(٣) الأصل : ذلك ،

(٤) الكتاب ٤ / ١٨٣ .

(٥) الأصل : التثنية .

(٦) الأصل : ولا ستثقال .

(٧) الآية ٩٧ من سورة الإسراء ، ١٧ من سورة الكهف .

(٨) الإقناع ٦٨٧ ، ٦٩٤ .

(٩) الأصل ، ت : فوقف .

قاضي بلدتنا . ووجهُ اختيار الإثبات نحو ماتقدم في ذي الألف واللام ، لأنّ الإضافة تعاقب التنوين ، فصارت كالألف واللام ، إلا أن الإضافة تزول إذا وقفت على المضاف ، ولكن هذا عارضٌ فلا يعتدُّ به ، ويبقى آخر الاسم في الوقف على حدّه في الوصل . وجهُ الحذف بقاؤه في الوقف على هيئة ما كان منوناً في الأصل ، فقف عليه .

ويشمل أيضا مازال تنوينه بالنداء نحو : ياقاضي ، وياغازي ، فالوجهُ الجيدُ الإثباتُ وقفاً ، ويجوز على غير الأجود : يا قاضْ ، ويا غازْ .

وهذا(الذي)[1] ظهر من الناظم هو مذهب الخليل [2] ، فإثبات[3] الياء عنده هو المختار . وقال السيرافي : واختار بعض أصحابنا مذهب الخليل ، رأيت ذلك في كلام نسب أوله إلى المبرِّد ، حكاه محمد بن علي مَبْرَمَانُ [4] . واختاره أيضا ابن طاهر وتلميذه ابن خروف . وخالف [5] في ذلك يونُس [2] ؛ إذ الحذفُ عنده هو الأقوى ، فقولك : يا قاضْ ، أحسنُ عند يونس من : يا قاضي . وهو الراجح عند سيبويه [2] . ورُجِّح ما اختاره الناظم من مذهب الخليل بوجهين .

أحدهما : ماذكره السِّيرافي [6] من أن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين في وقف ولا وصل ، والذي يُسقط الياء إنما هو التنوينُ ، ولا تنوين ، فوجَبَ إثباتُ الياء ، كما تَثْبُتَ في « القاضي » بالألف واللام .

---

(١) سقط من س .

(٢) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٣) الأصل : بإثبات .

(٤) في النسخ : عن مبرمان وليست في شرح السيرافي ٥ / ١٦٤ ، وَمْبرمان هو أبو بكر محمد بن علي ابن اسماعيل . أخذ عن المبرد والزجاج من بعده ، وعنه الفارسي والسيرافي ، توفي رحمه الله سنة ٣٤٥ ، انظر البغية ١/ ١٧٥ ـ ١٧٧ .

(٥) س : وخالفه .

(٦) شرح السيرافي ٥ / ١٦٤ ـ ١٦٥ .

والثاني : ما قال ابن طاهر من أن ياءَ قاضي لو حُذِفت في النداء في الوصل لكان قولُ يونس هو الصحيح ، ولكنهم لا يقولون إلا : يا قاضي ، بإثبات الياء فصار بمنزلة « القاضي » فالجيدُ ثبوتها ، وكلٌّ قد حُذِف منه التنوين . فقوِى قول الخليل عنده . قال ابن خروف : وهو ظاهر .

ورَجَّح سيبويه مذهبَ يونس بأن النداء موضع حذف ، فيحذف فيه[1] مالا يحذف في غيره ، كالترخيم ، والتنوين ، وياء المتكلم [2] فأن يُحَذَف فيه مايجوز أن يحذف في غيره أولى . وبَسَط هذا ابنُ الضائع فقال : الصحيح قولُ يونس لما تقدم من قُوَّة الحذف ، والتغيير في النداء ، فقد اجتمع في هذا الموضع بابا حذفٍ ، وهما [3] النداءُ والوقف ، فَقَوِيَ فيه الحذفُ ؛ ألا تري أن ياء المتكلم في غير النداء يجوز حذفها في الوقف وان لم يجز حذفُها في الوصل ، فكذلك الوقف مع الوصلِ هنا في النداء .

وقد أجاب ابن خروف عما رَجَّح (به)[4] سيبويه ، بأنَّ حذف الترخيم وياء الإضافة على قياس ، وليس حذفُ الياء من قاضِي في النداء بقياس . وأما « يا صاحِ » فشاذ ، لأنه محذوف يا الإضافة [5] على لغة يا حارِ[6] ، ثم رُخم [7] بعد ذلك ، ومثل هذا لا يرَخَّم ، فلا ينبغي القياسُ عليه [8] .

---

(١) غير س : منه .

(٢) قال سيبويه ١٨٤/٤ : « وقول يونس أقوى ، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء ، كانوا في النداء أجدر ، لأن النداء موضع حذفٍ يحذفون التنوين ، ويقولون : يا حار ، ويا صاح ، ويا غلامُ أقبل » . يريد : يا غلامي .

(٣) س : وهي .

(٤) عن س .

(٥) الأصل ، ت : بالإضافة .

(٦) أى : على لغة من لا ينتظر .

(٧) في النسخ : « ثم جمع بعد ذلك » . ولعل الصواب ما أثبتناه ، وفي الارتشاف ١١٤٧/٢ ولا يرخّم في غير ضرورة منادًى عارٍ من الشروط إلا ما شذ من قولهم : يا صاح ، ولم يسمع ترخيمه إلا على لغة مراعاة المحذوف ... ومذهب ابن خروف أن أصله : يا صاحبي ، ثم قالوا فيه على أحد اللغات : يا صاحب ، ثم رخموه ، ومذهب الأستاذ أبي علي أنه نكرة مقبل عليها » .

(٨) س : « مثل هذا لا يرخم ، لا يجوز القياس عليه .

والقسم الرابع : المنقوص الباقي على حرفٍ واحدٍ أصليّ ، فهذا لا يجوز الوقف عليه إلا بإثبات الياء ، وذلك قولك : مُرٍ [1] ، تقول في الوقف : مُرِيْ ، ولا تقول : مرْ ، قال سيبويه : « كرهوا أن يُخلّوا بالحرف فيجتمع عليه ذهابُ الهمزة والياء ، فصار عوضاً [2]» . يعني مما حذف ، وذلك أن الهمزة قد حُذِفت بالتسهيل ، فلو لم ترد الياء في الوقف لأدّى إلى أن يبقى من أصول / ١٢ / الكلمة حرفٌ واحدٌ ساكن . قال ابن الضائع : وإذا كانوا في مثل هذا يجيئون بحرفٍ لئلا يبقى من أصول الكلمة حرفٌ واحدٌ ساكن ، نحو : لِتَقِهْ ، فإنهم يقفون عليه بالهاء، فأَنْ يردوا إلى الكلمة ما قد حُذِف منها ـ مع أنَّ مُوجِبَ الحذفِ قد زال ـ أحْرَى .

وهذا القسم هو الذي أراد بقوله : « وفي، نحو مُرٍ لزومُ ردٍّ اليا اقتفى » ، يعني أن هذا اللفظ وما كان نحوه مما لم يبق من أصوله إلا حرفٌ واحدٌ ، لا بدّ فيه من رَدِّ ما نقص منه في الوقف ، كان في نداء نحو : يا مريْ ، أو في غيره نحو : هذا مُرِيْ ، ومررت بِمُرِي . والذي (هو) [3] نحو مُرٍ قولك : مُشٍ[4] من أشأيت زيداً القوم ، إذا جَعَلْتَه يسبقهم ، منقول[5] من شأوتُهم : إذا سبقتهم .

---

(١) الأصل ، ت ، س : مرى . والمثبت عن ك .

(٢) الكتاب ١/ ١٨٤ ، وفيه : « فيجمعوا عليه » .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : « قولك من مشى من أشأيت » وانظر اللسان : شأد .

(٥) الأصل : فتقول .

ومُنٍ [١] ، من أنأيتـه : أى أبعـدته ، ومُثٍ [٢] ، من أثأيتُ القـوم : إذا جـرحتَ فيهم. ومُبٍ [٣]، من أبأيتـه : أى أفخرته [٤] . وكذلك مـا أشبهه ، إذا بنيت فيه على تسهيل الهمزة بحذفها ونَقْل حركتها إلى ما قبلها ؛ إذَا أصل اسم الفاعل فيـها : مُشْءٍ ، مُنْءٍ ، ومُثْءٍ ، ومُبْءٍ ، فإذا سَهَّلت صارت[٥] إلـى : مُشٍ ، ومُنٍ ، ومُثٍ ، وَمُبٍ ، فـإذا وَقَفْت فـلا بدّ من ردّ الياء فـتقـول : مُشِىْ ، ومُنِىْ . ومُبِىْ ، ومُثِي ، كما قلت : مُرِىْ . ومُرٍ أصله اسم فاعل من أريته الشيء .

واقـتفى ، مـعناه اتُّبع ؛ قفوتُ أثَره واقـتفيتُـه : أى اتبعتـه . يريد أن لزوم الرد أمرٌ متبع معمولٌ به غير مُخالَفٍ .

* * *

وغَيْرهَـا التأنيث مِنْ مُحَـــرَّكِ ... سَكِّنْهُ أَوْقِـفْ رَائِـم التَّحـركِ

أَوْ أشمم الفتحة أَوْقِفْ مُضْعَفا ... مَالَيْس هَمْزًا أو علِيلاً إنْ قَفا

محركـــا وحركـــات أنقـــلا ... لساكن تحريكُـهُ لَنْ يُحْظَـلاَ

هذا الفصل يذكر فيه أنواعاً خمسةً من تغيرات[٦] الوقف ، وما تلحق فيه

---

(١) انظر اللسان : نأى .

(٢) انظر اللسان : ثأى .

(٣) انظر اللسان : بأى .

(٤) س : حركته .

(٥) الأصل : صار .

(٦) الأصل ، ت : تغيير .

من الكلم . وأخذ يُبيّن أولا أن ذلك التغير [1] إنما يلحق المحرك الذي ليس بهاء تأنيث ، وذلك في قوله : « وغَيِّر هَا التأنيثِ من محرّك » ، يريد أن هذه الأشياء إنما تلحق الآخر المحرك الذي ليس بهاء تأنيث [2] . وأراد بالمحرك الآخر الموقوف عليه ، ودل على ذلك سياق كلامه من أول الباب إلى هنا ، فلذلك لم يحتج إلى التنصيص عليه فيقول مثلا : وغير هاء التأنيث من آخر محرك ، بإظهار الموصوف [3] . أما اختصاص هذه الأنواع بالمحرك فلأن الآخر إذا كان ساكنا في الوصل فهو إما صحيح الآخر وإما معتله ، فالصحيح الآخر لا إشكال في بقائه على سكونه ، ولا يدخله غير ذلك ؛ إذا لا يقبل روما ولا إشماما ، ولا تضعيفا ، ولا نقلا ؛ لأن هذه الأشياء مختصة بالمحرك كما سيتبين إن شاء الله ، والمعتل إما بالألف ، وإما بالواو ، وإما بالياء ، أما الألف فاللغة الشهيرة فيها بقاؤها على أصلها في الوقف من غير تغيير ، وما جاء من إبدالها ياءً أو واوًا أو همزةً في نحو : أفعَىْ ، وأفعَوْ ، وحُبْلا ـ نادرٌ أو لغةٌ قليلة [4] / لم يعتمد على ذكرها في هذاالمختصر . هذا إذا كان اسمًا معربًا ، وكذلك إذا كان فعلاً نحو يخشى ، أو اسمًا مبنياً ، أو حرفًا ، فالوقف عليه على / ١٤ /

---

(١) الأصل ، ت : التغيير .

(٢) س : التأنيث .

(٣) الأصل ، ت : الوصف .

(٤) وهي لغة فزارة وناس من قيس فإنهم يقلبون كل ألف ياء ، وبعض طيء يقلبونها واوا . الكتاب لسيبويه ٤ / ١٨١ ، والتكملة ٢٠٠ وشرح الرضى على الشافية ٢ / ٢٨٥ .

حاله ، وما جاء على خلاف ذلك فنادر وقليلٌ نحوقولهم في يا مثنى [1] : يا مثناه، وهذاه في هذا ، وهناه في ههنا [2] ، وأما الياءُ فالإثبات فيها هو الشهير الفصيح [3] ، وما جاء من قولهم : غلام في غلامي ، وضربن في ضربني ، فقليل أو مختص [4] بالقافية أو الفاصلة. وكذلك قولهم : لاأدر [5] في لا أدرى ، وقفا ، وهو نادر أيضا ، وكذلك [6] حيث يبدل منها الجيم في نحو قول الشاعر، أنشده أبو زيد [7] :

يا رب ، إن كنت قبلت حِجَّتِجْ فلا يَزالُ شاحجٌ يأتيك بِجْ

أقمرُ نهاتُ يُنَزِّي[8] وَفْرَتِجْ[9]

يريد : حجتي ، وبي ، ووفرتي وعلى هذا الحكم يجري ما آخره واوٌ في المبنى نحو : ذو ، أو في الفعل المعرب نحو : يغزو ، وكذلك يرمي . وقد يجوز حذفها (لكن) [10] في القوافي والفواصل ، أو في نادر الكلام ، وهو قوله في التسهيل : « ولا حذف في نحو يقضي ، افعلي، ويدعُو ، وافعلُوا ، غالباً إلا في قافية أو فاصلة [11] » . انتهى . فذلك كلُّه لا يقدح فيما أصَّل الناظم . وقد

---

(١) الأصل ، ت : يا مشى ، : يا مشاه .
(٢) انظر الكتاب ٤ / ١٦٥ ، والتكملة ٢٦ ، وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٠ .
(٣) س : الصحيح .
(٤) الأصل : مختصر .
(٥) الكتاب ٤ / ١٨٤ .
(٦) الأصل : وذلك .
(٧) الرجز نسبه أبو زيد لبعض أهل اليمن ، وهو في نوادره ٤٥٥ ـ ٤٥٦ ، والمحتسب ١ / ٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥٠ ، وشرح شواهد الشافية ٢١٥ .
والشاحج : البغل والحمار ، من شحج شحيجا وشحاجًا : إذا صوت . قيل : شبه ناقته أو جمله بالعير . والأقمر : الأبيض ، والنهات : النهاق . وينزى : يحرك . والوفرة : الشحم إلى شحمة الأذن .
(٨) الأصل ، ت : يتمرى .
(٩) في النسخ : زفرتج ، وزفرتي ، بالزاي .
(١٠) عن س ، ك .
(١١) التسهيل ٣٢٩ .

أشرتُ إلى بعض ما ورد منه إشارة مختصرة ، والكلامُ فيها يطولُ . ولو كان في لفظ الناظم ما يشير إلى شيء من ذلك لا ستوفيت النظر فيه ، على حسب ما يحتمله الشرحُ ، ولكنه سكت عنه اتكالا على فهم بقائه على أصله ، فمن هذه الجهة أشرتُ إلى ما أشرتُ إليه ، والله الموفق .

وأماالستثناء هاء التأنيث فلاختصاصها بحكم يأتي وهو إبدالها في الوقف هاء ، والهاءُ لا يصحُّ فيها رومٌ ولا إشمام ولا غيرهما ؛ إذ كان ذلك بيانا لحركة الحرف الآخر ، والمحرك تاءٌ لا هاءٌ ، فلا تصح إشارة إلى حركة فيما لم يبق فيه على تحريك ؛ لأن الهاء إنما أُبدِلَتْ في الوقف ، والسكون لازم للوقف ، فلا يمكن فيها التحريك .

وإنما عبَّر عنها بالهاء ولم يقل : تاء التأنيث ، لحكمة ظاهرة ، وفائدة حسنة ، وذلك أنه إذا عبر (عنها)[1] بالهاء خرج (له) [2] عن حكم الاستثناء ما لا يسمى من التاءات هاء ، إذ تاء التأنيث لا تسمى هاء إلا اعتبارا بمآلها في الوقف ، فما كان منها لا يُبدَل هاء فلا يقال فيه : هاء التأنيث ، فتاء بنت وأخت قد يعبر عنها بتاء التأنيث ولا يعبر عنها بالهاء ، لأنها لا تبدل هاء وكذلك تاء جمع المؤنث السالم نحو : هندات يعبر عنها بتاء التأنيث لا بها التأنيث ، فخرجت إذاً هاتان التاءان عن حكم الاستثناء ، ودخلت في المحرَّك الذي ليس بهاء تأنيث ، فيجوز إذاً في أخت وبنت وهندات الرّوم والإشمام وغيرُ ذلك مما توفرت فيه شروطه ، ولا يقتصر بها على السكون فقط كما يكون ذلك في هاء

---

(١) ليست في س ، ك .

(٢) ليس في س .

التأنيث نحو طلحة وحمزة . ثم عبر عنها بعد هذا بالتاء لا بالهاء في قوله : « في الوقف تا تأنيثِ الاسمِ ها جُعِلْ » ، لأن [١] قصده هناك الاتيان بجنس التاء وما يبدل منها الهاء في الوقف ومالا ، فتمكن [٢] هنالك ذكر / التاء ؛ إذ / ١٥ / لم [يقصد][٣] إلا ما هو أعمّ من الهاء . وأيضا فإنه لو قال هناك : « في الوقف ها تأنيث الاسم هَا جُعِلْ » ، لم يكن فيه بيان ؛ إذ لا تسمى هاء إلا [٤] بعد ثبوت إبدالها هاء ، وذلك بعد لم يتم ، بل هو آخذ في التعريف به ، فلا يمكن إلا أن يذكر أصلها من التاء حتى يذكر إبدال ما يبدل منها .

وههنا مسألة هي مقدمة لما يذكره من الأوجه ، وذلك [٥] أنه قال : « وغَيْرَ هَا التأنيثِ من محّرك » . وهذه العبارة تؤذن بعموم الحكم في كل محرَّكٍ ؛ إذ قوته قوة أن لو قال : وكل محرك سوى الهاء فحكمه كذا . وإذا كان كذلك دخل له فيه كل ما تحرك آخره ، سواء أكان اسماً أم فعلا أم حرفا ، وسواء أكان معرباً أم مبنياً ، كل ذلك يدخله التغير بما دون السكون من هذه الأنواع التي من الروم والاشمام والتضعيف والنقل ، أو ما توفرت فيه شروطه منها ، فكل مبني علي الضم نحو : يا زيد ، ويا حكمُ ، وقبلُ وبعدُ ، ومنذ وحيث ، أو على الفتح نحو : أين وكيف ، وقام وقَعَدَ ، وخمسةَ عشرَ ، وليتَ وسوفَ ، وإنَّ وأنَّ ،

---

(١) الأصل ، ت : لا قصده .

(٢) الأصل : « وما لا يتمكن » .

(٣) سقطت من هذا الموضع في الأصل ، وثبت في نهاية الجملة بعد قوله : من الهاء .

(٤) الأصل : ولا .

(٥) س : لأنه قال .

ولاأتَ ، أو على الكسـر نحـو : أمس [1] وجبر ، ويومئذ ، وكذلك : ضَـرَبْتُ وَضَـرَبْتَ وضَـرَبْتِ ، وضـربكَ وضـربكِ ، وأنتَ وأنتِ ، وضـربَـهُ ويضـربُـه ، وضربتمُ [2] وضربتنَّ ، وضربكمُ[2] وضربهمُ، وأنتمُ وأنتنَّ ، وكذلك : منه وعنْه ، وإليه ولديه ، وما أشبه هذا كله فداخلٌ تحت ما ذكر ، وهذا مما يجب (أن يحقق)[3] النظر فيه ، فقل من يتكلم من النحويين على هذه التفاصيل كلها ، وإنما لهم في إجازة هذه الأشياء اطلاقاتٌ لا تُوفِي بالمقصود . فأما القراءُ فأجازوا مالهم أن يجيزوا من الروم والإشمام في كل متحرك ما عدا أربعة أشياء أو خمسةً :

أحدها : هاء التأنيث ، وهي التي استثنى الناظمُ .

والثاني : ميم الجميع [4] في المضمرات ، نحو : لهمُ ، ولكمُ ، وعليهمُ وعليكمُ وذلك عند من يصلها في الوصل بالواو أو بالياء ، فلا يجوز هنا رومٌ ولا إشمامٌ ، ولا غيره ؛ لأنّ الميم إنما تستعملُ عند حَذْفِ الصلة ساكنة ، فصارت في الحكم كالهاء التي للتأنيث ، لا يصح فيها إشارة لحركة ؛ إذ ليست من الحركات في شيء إلا[5] مع الصلة ، وهي قد زالت هذا على الاستعمال المشهور ، وأما [6] من لغته من العرب التحريك في الوصل مع حذف الصلة ، وقد قُرِيء بذلك ـ حكاها ابن مجاهد ـ [7] فإنَّ الرومَ والإشمامَ وغيرَ ذلك يجوزُ

(١) الأصل : أمير .
(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٤١٣ ، ٤٢٣ ـ ٤٢٤ .
(٣) سقط من س .
(٤) س ، ك : الجمع .
(٥) الأصل : ولا .
(٦) س : فأما .
(٧) انظر كتاب السبعة ١٠٨ ـ ١٠٩ .

فيها ، إذ صارت كهاء الإضمار ، نحو : منه وعنه وعليه ، يجوز ذلك فيها من حيث جاز فيها التحريك مع حذف الصلة ، أما في اللغة المشهورة فلا بدّ من السكون ، هذا هو المشهور المعمولُ به عندهم ، وأصله لسيبويه إذ نص على أن ميم الجميع [1] إذا حذفت بعدها الواو [2] والياء سكنت ، وبين أن وجه الحذف الاستثقال باجتماع الضمتين مع الواو في نحو : عليكمو مال ، أو الكسرتين مع الياء في نحو بهمي داء [3] ، وقرر [4] هذا المعنى ثم قال : « وأسكنوا الميم لأنهم لما حذفوا الياء والواو كرهوا أن يدعوا بعدها [5] شيئا منهما ، إذ كانتا تحذفان استثقالا ، فصارت الضمة / بعدها نحو الواو ، ولو فعلوا ذلك لاجتمع / ١٦ / في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن ، نحو: رسلكم[6] ، وهم يكرهون[7] هذا ؛ ألا ترى أنهم ليس من كلامهم اسمٌ على أربعة أحرف متحرك كله . قال : « فأما الهاء فحركت [8] في الباب الأول لأنه لا يلتقي ساكنان » [9] يعني أن الهاء لا تسكن كما تسكن الميم في رسلهم ونحوه [10] ، لأن الميم لا يكون ما قبلها إلا متحركا ، فإذا سكناها لم يلتق ساكنان بخلاف الهاء ، فإن ما قبلها قد يكون ساكنا فيلتقي الساكنان .

---

(١) س : الجمع .

(٢) الأصل : بعدها الهاء والواو .

(٣) الأصل ، ت : بهمي ما .

(٤) الأصل ، ت : وقدّر .

(٥) س : بعدهما . ونص سيبويه : « بعد الميم » .

(٦) في الكتاب : رسلكمو .

(٧) الأصل : يكرمون .

(٨) الأصل : محركة ، ت : فحركة .

(٩) الكتاب ٤ / ١٩٢ .

(١٠) الأصل : ونحوهم .

وخالف في هذه المسألة مكيٌّ ، فأجاز الروم والإشمام في ميم الجميع ، وزعم أن ذلك مما أغفل القراء الكلام عليها ، وأن الذي يجب فيها على قياس شرطهم جواز الإشارة ، قال : « لأنهم يقولون : لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء في جواز الروم والإشمام » . (ثم) [١] قال : « فالذي يروم ويشم حركة الميم على النص غير مفارق له ، والذي لا يروم حركة الميم خارج عن النّص بغير رواية ، ا للهم إلا أن يوجد الاستثناء فيها منصوصا فيجب الرجوع إليه إذا صح » . قال : « وليس ذلك بموجود » . ثم قا ل: « ويقوى جواز ذلك فيها نصُّهم على هاء الكتاب فيما ذكرنا بالروم والإشمام ، فهي [٢] مثل الهاء ، لأنها تُوصَل بحرفٍ بعد حركتها كما تُوصَل الهاء ، ويحذف ذلك الحرف في الوقف كما يحذف مع الهاء ، فهي مثلها في هذا » [٣] . ثم بسط ذلك بسطاً كافياً في كتابه التَّبصرة ، ثم قال : « فأما من حركها لالتقاء الساكنين فالوقف بالسكون لا غير » [٤] .

قال أبو جعفر بن الباذش : قال لي (أبي) [٥] ـ رضي الله عنه ـ : بل مجيز الروم والإشمام في ميم الجميع هو المفارق للنَّص ، لأنَّ سيبويه نصَّ على أن ميم الجميع [٦] إذا حذفت بعدها الواو والياء سكنت ، ثم أتى بنص الكتاب المتقدم ، ثم قال : فجمع سيبويه بهذا [٧] الكلام حكم الميم وهاء الكناية ،

(١) ليست في س ، ك .
(٢) س : فإنها .
(٣) في التبصرة : « في غير هذا » .
(٤) التبصرة ٣٤١ ـ ٣٤٢ .
(٥) سقط من الأصل .
(٦) س ، ك : الجمع .
(٧) الأصل ، ت : هذا .

وانْبَنَى على ذلك جوازُ الروم والإشمام في الهاء وامتناعُه في الميم ؛ ألاترى أن من حذف الياء والواو في الوصل سكّن الميم أبدًا ، فإنما يكون الوقف لجميعهم على الحدّ الذي استعمله بعضهم في الوصل »[1] .

هذا ما قيل في المسألة ، وظاهر إطلاق الناظم (أنه)[2] في هذه المسألة على مذهب مكي ؛ إذ لم يستثن ميم الجميع[3] كما استثنى هاء التأنيث ، وبعيدٌ غاية البعد أن يترك مذهب الكتاب وظاهر كلام سيبويه ويتبع مكياً فى رأيه ، فهذا فيه ما ترى .

والثالثُ من المستثنيات : الآخر المتحرك بحركة عارضه ، كالمتحرك لالتقاء الساكنين نحو : ﴿ قُلِ الحقُّ ﴾[4] ، و ﴿ ابتغوا الفتنة ﴾[5] . (وقالت العرب ، عَلَتِ الأصواتُ ، وما أشبه ذلك)[6] ، وكذلك إذا نُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها من كلمة أخرى ، نحو : لو أنك فعلت ، فمثل هذا لا يجوز فيه الإسكان كما كان قبل عروض الحركة ، لأن أواخرها ساكنةٌ ، وإنما حركت لعارضٍ في الوصل زائلٍ في الوقف ، فلا يصح فيها دوم ولا إشمام ولا غيرهما، اللهم إلا أن تكون الحركة العارضة كاللازمة بالحكم ، فإن حكمها حكم اللازمة يجوز فيها مايجوز فيها ، وذلك نحو : مِلْءِ ، ودِفْءِ ، والخبْءِ ، والوَطْءِ ،

---

(١) الإقناع ٥٣١ ـ ٥٣٢ .

(٢) سقط من س .

(٣) س : الجمع .

(٤) الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٥) الآية ٤٨ من سورة التوبة .

(٦) ما بين القوسين وقع في النسخ بعد المثال الآتي لنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وهو : لو أنك فعلت .

إذا وقفت على مذهب من يسهل الهمزة من العرب ، فإنك تشم هنا أو تروم أو تضعف إن / شئت من حيث صار ما قبل الهمزة بعد حذفها هو حرفَ /١٧/ الإعرابِ، وحرفُ الإعراب على الجملة ، لازم للحركة ، فلا بدّ أن يحكم له هنا بحكم حرف الإعراب الأصلي ، وأيضا فإن سكون لام ملْءٍ ، وفاء دِفْءٍ بعد التسهيل إنما هو وارد على الحركة المنقولة ، فالسكون للوقف هو العارض بالنسبة إلى الحركة المنقولة في الوصل أو في تقدير الوصل ، وهذا بخلاف قولك مثلا : قيد إبلك ، لأن الهمزة هنا لازمةٌ لكونها [(١)] في كلمة ، فالحركة إذاً لازمة ، وهي في قيد إبلك غير لازمة ، فالحركة فيه غير لازمة [(٢)] وعلى هذا الأصل يتوجه الخلاف في (يومئذ)[(٣)] و (حينئذٍ) [(٤)] ، فذهب مكي إلى أنه لا يتجاوز بها السكون ، قال : « لأنّ التنوين الذي من أجله تحركتِ الذال يسقط في الوقف ، فترجع الذالُ إلى أصلها وهو السكون ، فهو بمنزلة (لم يكن الذين)[(٥)] وشبهه » قال : « وليس هذا مثل غواشٍ وجوارٍ ، وإن كان التنوين في جميعه دخل عوضاً من محذوف ، لأن التنوين دخل في هذا على متحرك ، فالحركة[(٦)] أصلية ، والوقف عليه بالروم حسن ، والتنوين في (يومئذ) و (حينئذ) دخل على ساكن فَكُسِرَ لالتقاء الساكنين ، وصار التنوين في الوصل تابعاً للكسرة ، فتقف على الأصل [(٧)] » .

---

(١) س : لأنها .

(٢) انظر الإقناع ٥٢٨ ـ ٥٢٩ .

(٣) من الآية ١٦٧ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٨٤ من سورة الواقعة .

(٥) الآية الأولى من سورة البينة .

(٦) الأصل : والحركة .

(٧) التبصرة ٣٣٩ ـ ٣٤٠ .

وذهب أبو الحسن ابن الباذش إلى جواز ذلك في (يومئذ) و (حينئذ) ، قال : « لأن الحركة قد لزمته في الوصل في الاستعمال ، فيكون الوقف عليها كالوقف على كل متحرك وإن كان أصلها ـ إذا لم يدخلها التنوين عوضا ـ السكون[1] وكأنها مع التنوين في حكم ما بنى على الكسر ، وحركاتُ البناء تشم وترام كحركات الإعراب [2] .

فعلى الجملة لا بد من هذا الاستثناء ، إذ هو ضروري ، ولا يقول أحدٌ باعتبار حركة (قل الحق) [3] في الوقف ، فكان من حق الناظم أن ينبه على ذلك ، وإلا [4] كان إطلاقه خطأً .

والرابع من المستثنيات : هاء الضمير إذا كانت مكسورة وقبلها كسرة أو (ياء)[5] ساكنة ، نحو : بِه ، أو : فيه وإليه وعليه ، أو كانت مضمومةً وقبلها ضمة أو واو نحو : يضربُه ويكرمُه ، وضربُوه وأكرمُوه . فاختلفوا في جواز الروم والإشمام في هذا النحو ، فحكى مكيٌّ عن القراء أنه لا يجوز فيه إلا السكون ، وذلك لخفائها وبعد مخرجها ، واحتياج الواقف لأجل الروم إلى تكلف إظهارها ، هذا مع ما في الكلام من ثِقَل خُروجٍ من ضم إلى ضم ومن كسرٍ إلى كسرٍ ، فكان ذلك كله مستثقلا ومتكلفا[6] في النطق . وحكى عن النحاس جواز الروم والإشمام في هذا ، قال : وليس هو مذهب القراء قال[7] وذكر

(١) الأمل : « من السكون ، فكأنها » .
(٢) الإقناع ٥٢٩ .
(٣) الآية ٢٩ من سورة الكهف .
(٤) الأصل : وإن كان .
(٥) سقط من الأصل .
(٦) الأصل : أو متكلفا .
(٧) عن س .

الداني[1] الخلاف عن أهل الأداء وأن منهم من يأخذ بالإشارة ، قال : وهو أقيس [2] .

قال أبو جعفر ابن الباذش: « وهو كما قال » ، يعني كونه أقيس[2] ، قال: « وإنما نزّل سيبويه الهاء منزلة الساكن في كونها وصلاً للرّويّ في قوله[3] :

عَفَتِ الديار محلّها فمقامها

لا في امتناع الروم والإشمام » قال : « فالواجب الأخذ فيهابالاشارة ، وفي ميم الجميع بغير إشارة على ما ذكرنا من نص سيبويه » [4] .

هذا ما قالوا ، وليس على الناظم في عدم استثنائه هذا دَرْكٌ ، لإمكان حمل كلامه على ما قال النحاس ، وهو أقيس الوجهين على ما قال / ابن/١٨/ الباذِش . على أن ما قاله القراء من إلزام الإسكان له وجه وذلك أنّ العلة التي لأجلها منع سيبويه الإشارة في ميم الجميع من استثقال[5] توالى الكسرات أو الضمات وتوالى المتحركات موجودٌ هنا ، ولأجل ذلك كان من منع هنا مجيزاً فيما إذا لم يكن قبل هاء الضمير إلا فتحة ، كقولك : أكْرَمَه ، لفقد الاستثقال الموجود في مسألتنا . فما قاله سيبويه في وجه المنع يصح أن يكون مستندا في المنع هنا .

---

(١) الأصل : الرازي .

(٢) الأصل : أنيس .

(٣) لبيد ، من مطلع معلقته ، وتمامه

بمنىً تأبّد غولها فرجامها

انظر شرح القصائد السبع ٥١٧ ، وأمالي ابن الشجري ٣٩/٢ ، واللسان : منى .

(٤) الإقناع ٥٣٢ ـ ٥٣٣ .

(٥) الأصل : الاستثقال .

وهذا التوجيه تلقيته من بعض أصحابنا المحققين ـ نفعه الله ـ وعليه يجري أيضا منع الإشارة فيما إذا تحرّك[1] ما قبل الهاء ، بالكسر نحو قوله تعالى : ﴿ وما أنسانيهُ إلا الشيطان ﴾ [2] ونحوه عند من ضمّ الهاء بعد الكسرة ، وهوخلاف ما رواه مكي ، فافهمه .

والخامس من المستثنيات : الهمزةُ المسهَّلة[3] بينَ بين ، إذا وُقف عليها نحو ، ذَرَأ ، وتَبرَّأ ، ومن الخطأ [4] ، وامرؤٌ ، ولؤلؤ ، ويُبْدِىء (وتبرىء)[5] ، فالهمزة هنا تسهيلها بين بين ، فإذا وقفت عليها فالقياسُ أن لا روم فيها ولا إشمام ، لأنها قد سكنت[6] في الوقف ، وصار [7] التسهيل فيها إذ ذاك بالإبدال ، فألف قرا [8] كألف الرحى ، ويا بيدي كياء يرمي ، وواو لُؤْلو كواو يغزو ، فلا يصح فيها غير التسكين كحروف المدّ واللين . وقد ذكر الداني ومكيّ عند قوم الإشارة والتسهيل بينَ بيَن ، وتعقّب ذلك أبو الحسن ابن الباذش بأن الحرف الموقوف عليه ساكن ، وطروءَ الرَّوْم عليه لا يُوجِب له حركة ، وإذا كان كذلك سكنت الهمزة في الوقف كما يجب في كل حرف موقوف عليه ، ثم تبدل ألفا أو واوا أو ياء على حسب حركة ما قبلها ، ولا يتأتَّى في هذه الحروف رومٌ ، وسبيلها في ذلك سبيلُ تاء التأنيث المبدلة في الوقف هاءً، فلا يكون فيها رومٌ ولا إشمامٌ، لأن الحرف الساكن في الوقف غير الحرف المتحرك[9] في الوصل[10] .

---

(١) الأصل : تحرى .

(٢) الآية ٦٣ من سورة الكهف .

(٣) الأصل : المسألة .

(٤) كذا في النسخ ، وفي الإقناع ٤١٦ ـ والشاطبي قد أخذ أمثلته منه ـ : (من ملجأ) فلعله محرف عنه .

(٥) ليست في الأصل .

(٦) الأصل : سهلت .

(٧) الأصل : وجاز .

(٨) في الإقناع : ذرأ .

(٩) الأصل : المتمري .

(١٠) الإقناع ٤١٧ .

هذا ما قال ، وقد نصّ على هذا (المعنى)[1] من أنه لا روم فيها ولا إشمام الفارسي في الإيضاح ، حين تكلّم على الوقف على الهمزة المتحرك ما قبلها ، كالخطأ والرشأ فقال : « وأما الذين يخففون الهمزة ـ يريد بين بين ـ من أهل الحجاز فيقولون : رعيت الكلا ،وهذا الكلا ، وبالكلا ، فيقلبونها ألفاً ، لأنها قد سكنت في الوقف وقبلها فتحة فصارت بمنزلة الألف في راس وفاس إذا خُـفِّـفت » . قال : « ولا تشم ولا تروم ، كما لا تفعل ذلك بألف الرحى والعصا » قال : « ولو كان ما قبل الهمزة مضموماً لانقلبت على قولهم في التخفيف واوا ، نحو قولهم : هذه أكموُ ، إذا وقفت على هذه أكموٌ يا فتى . وإن كانت كسرة انقلبت ياء، نحو : أنا أهنِي[2]قال : ولا إشمام في هذه الواو ، ولا هذه الياء ولا رَدْمَ ، كما لا إشمام ولا روم في واو يغزو ، ولا (ياء)[3] يرمي »[4] .

وعلى هذا المعنى الذي قرره الفارسي نصّ سيبويه في باب الوقف في الهمز، غير أنه نفى الإشمام [5] ولم يتعرّض للروم بنفيٍ ولا اثبات ، فهو محتمل ، إلا أنه قد فسّر بكلام الفارسي)[6] ، والظاهر من قول [6] الفارسيّ ما قاله ابن الباذِش من أن الروم واردٌ على السكون ، وإلا فكانوا يذكرون جواز / الوقف بالروم ابتداءً ثم ينصّون على المنع فيما إذا وقفوا أولاً بالسكون /١٩/

---

(١) ليست في الأصل .

(٢) يقال : هنأني الطعامُ ، وهنأَلي يهنئني ـ ويهنئوني أيضا ـ : صار هنيئاً ـ وقد ورد الفعل كذلك من باب فَعل يفعل ، وفَعُل .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) التكملة ٢٥ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٧٩ .

(٦) سقط من س .

وأيضاً لو لم يكن الأمر كذلك لم يمنع إبدال الهمز، عند وجود الروم، لأنه نطقٌ ببعض الحركة ، والسكون بعدُ لم[1] يكن، فكيف تُبْدَلُ مع بقَاء التحريك؟ هذا مشكل ، وعند هذا قد يصح ما قاله مكى وغيره [2] ، وهو ظاهر من حال الروم، فإنه إبقاء لبعض الحركة في الحس فيظهر أن تقدير تقدم السكون دعوى، اللهم إلا أن يُنقل عن العرب المخففين [3] الامتناع من الروم إذا وقفوا ، فحينئذ يصح هذا التقدير ، والله أعلم ، وأما الإشمام[4] فظاهر المنع على كل تقدير لما تقدم .

وإذا تقرر هذا حصل أن همزة بين بين لا يصح فيها روم عند الفارسي وابن الباذش ، ولا إشمامٌ مطلقاً مع أنها متحركة ، إذ هي بزنة المتحرك في الشعر ، وهذا مذكور في موضعه ، فصار نقضا على إطلاق الناظم المتقدم ، حيث قال :

وغيرَ ها التأنيثِ من مُحَّركٍ   سَكِّنْه أو قِفْ رائم التحرُّكِ

ولم يستثن من ذلك الهمزة المسهلة بينَ بينَ ، فاقتضى ذلك جواز الروم فيها، وهو ممنوع، إلا أن يكون رأى في ذلك رأى من حكى عنهم الداني ومكي ، وهو بعيد أو [5]يقول : إنَّ الوقف [6] بالروم ليس ثانيا عن السكون ، بل هو إبقاء لبعض الحركة في الوصل على ما هو الظاهر ، فإذا عُزِم على الروم أمكن ابقاء الهمزة على حالها في الوصل ، إذ[7] لم تذهب الحركة جملة .

---

(١) الأصل : كم .

(٢) انظر النشر ١ / ٤٦٤ ـ ٤٦٥ .

(٣) الأصل : المحققين .

(٤) الأصل : بالاشمام .

(٥) الأصل : أنْ .،

(٦) الأصل : الوقفة .

(٧) س : إذا .

فالحصل أنم القيود المحتاج إلى ذكرها في جواز[1] تلك التغيّرات [2] لم يذكر منها إلا أن لايكون الآخر هاء التأنيث ، وأغفل ذكر البواقي كما رأيت ، وكذلك فعل في التسهيل فلم يستثن فيه إلا ما استثنى هنا ، وعذره في ذلك مقبول ؛ إذ أكثر النحويين لا ينتبهون على هذه الأشياء ، ولا يشيرون إلى شيء منها ، وذكرُها ضروري .

ولنرجع إلى ما كنا بسبيله ، فقوله : « سَكِّنْه » هو أحد الأوجه الخمسة في الوقف على المحرك ، أي قِفْ عليه بالسكون ، فتقول في جاء ني زيدٌ : جاء ني زيدْ ، وفي قام الرجلُ : قام الرجلْ ، وما أشبه ذلك وإنما قدَّم السكون لأنه الأصل في الوقف ، وذلك لأن الوقف موضع استراحة ، والإبتداءُ شروع في عمل ، وقد تقرر أن الابتداء إنما يكونُ بالحركة فضِدُّه الذي هو استراحة وفراغ من العمل إنما يكون بضد الحركة وهو الكسون . وأكثر العرب على الوقف بالسكون على ما نقله السيرافي ، قالوا : ومن استعمل [3] الروم والإشمام والتضعيف والنقل فإنه على مذهب غيره في السكون ، إلا أنه زاد الفرق بين ما يعرض سكونُه في الوقف ، وبين ما يلزمه السكونُ في الوصل والوقف ، على مذهب العرب في التنبيه على الأصول .

وعلامة السكون في الخط خاءً فوق الحرف المسكن نحو : هذا زيد خ[4] ، وهي مقتطعة من قولك : خفيف ، لأن الروم و الإشمام فيهما إشارة إلى الحركة ، فليس الوقف بهما إسكاناً خالصًا .

---

(١) س : في زوال .

(٢) الأصل : التغييرات .

(٣) الأصل ، ت : استعمال .

(٤) انظر التكملة لأبي علي ١٩ .

ثم قال : « أوقِفْ رائم التحرك » / هذا هو الوجهُ الثاني ، وهو الرومُ ،/ ٢٠ /
أتى باسم فاعله ، أي : قف حالة كونك دائماً الحركة ، أي : مشيرا لها إشارة الروم ، وأقام التحرك مقام الحركة لقرب معناهما ، والروم هو النطق ببعض الحركة ، فلا بد من الصوت معها ؛ لأن الحركة صوتٌ فلذلك كان الروم مما يدركه الأعمى بخلاف الإشمام ، وإنما أتوا بالروم حرصا على بيان الحركة ، وهو آكد من الإشمام في بيانها ، لأنه نطق ببعضها بخلاف الإشمام .

وعلامته خط أمام الحرف، فتقول : هذا زيد ـ ، ومررت بخالد ـ ، ورأيت الحارث ـ [١] .

وإطلاق الناظم في هذا يدلُّ على أن الروم يكون في الأحوال كلها من[٢] الرفع والنصب (والجر)[٣] كما مر تمثيله ، لأنه صويت ضعيف بالحركات الثلاث يتبع ذلك [٤] الصويت الحرفَ الذي تَقِفُ عليه .

وفي المسألة ثلاثةُ أقوال ، (هذا)[٥] أحدها ، وعليه سيبويه والجمهور[٦] .

والثاني : استثناءُ المنصوب ، وهو مذهب القراء أجمعين [٧] ، وذهب إليه

---

(١) انظر التكملة لأبي علي ١٩ .

(٢) الأصل : في

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : بذلك .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الكتاب ٤ / ١٧١ .

(٧) انظر التبصرة لمكي ٥ / ٣٣٥ ـ ٣٣٦ .

أبو حاتم من المتقدمين ، وأطلق العبارة به ابن عبيدة [١] من القريبي العهد المتأخرين ، أخذًا منه لذلك عن شيخه ابن أبي الربيع حيث جعل الروم في المنصوب قليلا ، ولذلك لم يقرأ به أحد من القراء ، واحتجوا بخفة الفتحة وبأنها ضعيفةٌ ، فإذا نطقت ببعضها نطقت بجميعها وهذا لم يرتضه الناظم وقد رد بأن الروم لا يرفع حكم السكون بما فيه من جري بعض الحركة في الوقف ، فلا يمتنع أن يكون الفتح كغيره . وانما فرق سيبويه [٢] بين النّصب وبين الرفع والجر في الوصل ، فذكر أنهم يشبعون الضمة والكسرة ويمططون[٣] فيقولون : هو يضربها ، ومن مأمنك ، قال : وعلامتها واو وياء ، ويختلسها بعضهم اختلاسا فيقولون : يضربها ومن مأمنك ، يسرعون اللفظ . قال : « ولا يكون هذا في النصب ، لأن الفتحة أخف عليهم »[٣] . يعني أن خِفَّتها مشبعة (تغنى)[٤] عن تخفيفها بالاختلاس . وروم حركة النصب ليس للتخفيف ، إنما هو للدلالة ، على تحرك الحرف في الوصل ، فالحركات كلّها يمكنُ النطقُ بجميعها وببعضها ، غير أن الفتحة لما كانت خفيفة مع الإشباع لم تختلس في الوصل في : لن يضربها ؛ إذ لا حاجة إلى ذلك ، واخْتُلست رِيمَت بسبب الحاجة إلى ذلك في حالة الوقفِ ، وهذا ظاهر .

---

(١) هو أبوبكر محمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي مقرىء أديب ، أكثر عن ابن أبي الربيع ، وقرأ القراءات على ابن الدباج ولد سنة ٦٢٧ وسكن سبتة ومات بها سنة ٧٠٦ .

انظر غاية النهاية ٢ / ١٨٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٠٢ .

(٣) الأصل : ويطلقون .

(٤) سقط من الأصل .

والقولُ الثالثُ : الاقتصار بالروم على المرفوع والمضموم خاصّة ، وهو قولٌ ينسبُ إلى ابن كيسان وهو [1] ظاهر كلام الزجاجي في الجمل حيث قال : والإشمامُ ورومُ الحركة إنما يكونان في المرفوع[2] ، ثم قال حين بَيَّن الروم : وهو أن تلفظ بآخر الكلمة وأنت مشير إلى الحركة ليُعْلَم أنه مضموم [3] . فخصّه بالضم ، وهو كالنصّ ، على أن الشلوبين تأوّله على أن مراده بقوله : إنما يكونان في المرفوع ، أى : إنما يجتمعان معاً في المرفوع ، ويكون قوله : لتعلم أنه مضموم تمثيلاً فقط ، لا لأنه مختصّ به . وأيّاما أراد فهذا مذهبٌ مردودٌ ، مخالِف لما يحكيه سيبويه وغيرُه عن العرب ، وهم الحجة على الجميع ، ولم يحفل به / الناظم ، مع أن عمل الروم ممكن[4] في الحركات كلها ، لأنه/٢١/ عمل اللسانِ ، فيلفظ[5] بها لفظاً خفيفاً مسموعاً .

ثم قال : « أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّة » .

هذا هو الوجهُ الثالثُ وهو الإشمامُ ، أتى بفعله ، أى : أَشِرْ [6] إلى الضمة إشارة الإشمام ، وحقيقة الإشمام ضمُّ الشفتين بعد الإسكان بحيث لا يُحسّه الأعمى ، وإنما هو لرأى العين ، على هذا جمهور[7] النحويين . ولبعضهم هنا مخالفة في أربعة مواضع :

---

(١) الأصل : فهو .

(٢) الجمل ٣٠٩ ـ ٣١٠ ، وقد زيد فيه عن إحدى النسخ : والمجرور .

(٣) الجمل ٣٠٩ ، وزيد بعده أيضا : أو مجرور .

(٤) الأصل : يمكن .

(٥) س : يلفظ .

(٦) الأصل : أشار .

(٧) التكملة ١٩ ، وانظر الكتاب ٣ / ٥٩٥ عند قول الراجز :

متى أنام لا يؤرقني الكرى   ليلا ، ولا أسمع أجراس المطي

ولسان العرب : شمم .

فالأخفش حُكي عنه (أن الإشمام) [1] يفهم بالسمع دون النظر . قال ابن خروف : وهي حكاية فاسدة .

وقطربٌ يقول : الإشمام وضع النحويين ، وليس بمسموع من العرب . وهذا فاسدٌ لأنه وان لم يُسمَع مأخوذٌ بالأبصار من أفواه العرب ، وقد قال سيبويه بعد كلامه في الإشمام : « وهذا قولُ العرب (ويونس والخليل [2] » فعزاه إلى العرب ، وهو الثقة فيما ينقل فلا يسمع كلامُ غيره في ذلك)[3] .

وابن خروف يقول : إن الإشمام على وجهين : إشمامٌ في الوقف ، وهذا هو الذي لا يُحسُّ به الأعمى ، وإشمامٌ في وسط الكلمة ، وهذا لا يمكن إلا أن يكون له صوتٌ ، فهو مما يسمع كالروم .

وينقل القراء عن ثعلبٍ وابنِ كيسان أنَّ الإشمام أَتَمُّ في البيان من الروم ، وكأنه نطقٌ ببعض الحركة بخلاف الروم ، فإنه تناولٌ إلى الحركة من غير وصولٍ إليها ، وحجة هذاالرأى ما ذكروا مِنْ أَنَّ القائل إذا (قال) [3] : رُمت الشيء ، فهو عبارةٌ عن محاولة أَخْذِه من غير وُصُولٍ اليه بعدُ ، وإذا قال : أشممتُ الفضّة الذهب ، فالمعنى أنه خلطها بشيء منه ، فالروم والإشمام منقولان من هذا . وما قالاه اعتراضٌ على الاصطلاح ؛ إذ غايته أَنْ سَمَّوا الروم إشماماً والإشمام روما ، وإذا فُهِمتْ المعاني فلا مشاحَّة في الألْفاظ .

وعلامةُ[4] الإشمام نقطةٌ أمام الحرف ، كقولك : هـذا زيد . ومررت بخالد . [5]

---

(١) سقط من س .

(٢) الكتاب ٤ / ١٧٢ .

(٣) سقط من س .

(٤) س : وعلامته نقطة .

(٥) الكتاب ٤ / ١٦٩ ، والتكملة ١٩ ، والتبصرة للصيمري ٧١٦ .

وتخصيصه الإشمام بالضمة في قوله : « أو أشْمِمِ الضمَّة » ، ولم يطلق، ظاهر في أنه لا يقع عنده في المفتوح والمكسور . وهذا مذهب غيره ، وإنما اختص بالرفع والضم دون غيرهما لأنه إذا وضعت لسانك أو حلقك موضع الحروف[1] استطعت أن تضم شفتيك حتى تُعْلِمَ الذي يبصرك أنك تنوي الرَّفْعَ في الحرفِ . وإذا تكلمت بالحرفِ فأردْتَ أنْ تُعْلِمَ أنكَ تنوي فيه[2] الفتح أو[3] الكسر ، كما فعلت في المرفوع ، لَمْ تَقْدِر أنْ تُرِيَ مَنْ يَنْظُرُ إليك ما في فيك وحَلْقِكَ كما أرَيْتَهُ مَا في شَفَتَيْكَ ؛ لأن ما في الشفتين يظهر للنَّاظر ، وما في الفم لا يظهر . إلى هذا المعنى أشار سيبويه في تعليل الاختصاص بالمرفوع والمضموم[4] . وعلّل الصيمريّ منع الإشمام في المكسور بأنه تشويه للفم [5] . قال ابن ملكون : هذا لا معنى له ، ولو امتنع الإشمام في المكسور لأنه تشويه للفم لوجب أن يمتنع في المرفوع والمضموم مخافة التشويه . قال : وأيُّ تشويهٍ في الإشارة بالشفتين قليلاً إلى الضمِّ للدلالة على الحركة المفقودة في الموقف ؟! ثم علل ذلك بأن ضَمَّ الشفتين لا يكون دلالة على الجر والكسر كما كان دليلاً على الرفع والضم .

وقول الناظم : « أو أشْمِمِ الضمَّة ، أطلق الضمة على حركة الإعراب وحركة البناء معًا ، لأن حركة الإعراب يقال لها : الضمة ، كما يقال / ذلك / ٢٢ / لحركة البناء ، فإطلاقه صحيحٌ على الاصطلاح ، بخلاف ما لو قال : الضم ، من غير تخصيص بهاء التأنيث ، فحينئذٍ كان يُحتاج إلى الاعتذار عنه في ذلك الإطلاق . ويريد بالضمَّة ضمةَ آخر الكلمة ، وهو بَيِّنٌ .

---

(١) س : الحرف .

(٢) س : به .

(٣) الأصل ، ت : والكسر .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧١ .

(٥) التبصرة ٧١٧ .

ثم قال : « أو قِفْ مُضْعِفا » .

هذا هو الوجهُ الرابعُ وهو التضعيفُ ، أطلق عليه لفظ الإضعاف ، فبنى منه مُضْعِفًا ، اسم فاعل من أضعَفَ ، والاصطلاحُ على ضَعَّفَ تَضْعِيفًا فهوُ مَضعِّفٌ ، لا على أضعفَ إضعافًا فهو مُضْعِف . لكن لما كان المعنى واحدًا تساهل في العبارة عنه . ومعنى كلامه أنّك مخيَّر أيضًا في أن تقف على الحرف الآخر مضعفا له ومشددا ، فتقول في خالد : خالدْ ش ، وفي فرج : فرج ش ، وفي يجعل : يَجْعَلْ ش ، فتشدّ الآخر ومنه ما روِي عن عاصمٍ أنه كان يقف على قوله تعالى : (وكل صغيرٍ وكبيرٍ مستطرة ش)[1] ، بتشديد الراء[2]. قال الأهوازي [3] : « ولم يَذْكُر من جميع القرآن إلا هذا الحرفَ فقطْ ، ويلزمه أن يقف كذلك على جميع ما أشبه ذلك إذا تحرَّكَ ما قَبْل آخرِ حرفٍ مِنَ الكَلِمةِ ، إلاَّ أنَّ القراءة سنّةٌ ليست بالقياس [2] .

وعلامة التشديد : ش[4] ، وهي مقتطعة من شديد ، كما أن الخاء مقتطعة[5] من خفيف .

قال سيبويه : « هم أشدُّ توكيداً » [6] يعني أنّ من وقف بالتضعيف زاد في التوكيد في الدلالة على أن الموقوف عليه متحرك لا ساكن ، « فأرادوا أن يجيئوا [7] بحرف لا يكون الحرف الذي بعده إلا متحركا» [6] ، لأنك لو قلت : خالِدْ ، فخففت [8] ، لتوهِّم أنه كان ساكناً في الوصل ، فلما ثقلت

(١) الآية ٥٣ من سورة القمر .
(٢) الإقناع ٥١١ ـ ٥١٢ .
(٣) أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز ، شيخ القراء في عصره . ولد بالأهواز سنة ٣٦٢ ، وقدم دمشق واستوطنها ، وتوفى بها سنة ٤٤٦ . انظر غاية النهاية ١/٢٢٠ ـ ٢٢٢ .
(٤) التكملة ١٩ والتبصرة ٧١٦ .
(٥) الأصل ، ت : منقطعة .
(٦) الكتاب ٤/١٦٨ .
(٧) الأصل ، ت يجمعوا .
(٨) الأصل : فخفيت .

ذهب [١] ذلك التوهم ، لأنه لا يكون المدغم فيها ساكناً أبداً ، لما [٢] في ذلك من اجتماع ساكنين على غير شرطه .

ثم أخذ يذكر شُرُوط الوَقْفِ بالتضعيف فأتى بشروطٍ ثلاثةٍ :

أحدها : ألاَّ يكون الحرفُ الموقوفُ عليه همزةً ، وذلك قوله : « ما ليس همزًا » ، ما : منصوبة على المفعول باسم الفاعل الذي [٣] هو مُضعِفٌ ، يعني أنه لا يجوزُ التضعيفُ في الهمزة لأنها لثقلها لا تضاعف[٤] ، على ما هو مذكورٌ في بابِ الإدغام ، فلا تقول في الخطأ والرشأ : الخطأْ ش ، الرشأْ ش .

والثاني : أن لا يكون الحرف عليلاً ، وذلك قوله : « أو عَلِيلا » ، وهو معطوف على « همزًا » ، والتقدير : أوقف مُضْعفًا ما ليس عليلاً ، أي : معتلاً ، فإنه إن كان معتلا لم يصح تضعيفه . وحروفُ العلة الألفُ والواوُ والياءُ (فأما الواو والياء)[٥] فتضعيفهما [٦] يؤدّى إلى ا لثقل المهروب عنه ، فلا تقول [٧] في يغزو : يغزوْ ش ، ولا في يرمي : يرميْ ش . وأما الألف فأولى أن لا يصحَّ فيها التضعيف [٨] فيستثقل أو يستخف .

---

(١) الأصل : خف .
(٢) الأصل : لها .
(٣) الأصل : التي .
(٤) س : تتضاعف .
(٥) سقط من الأصل .
(٦) الأصل : فتضعيفها .
(٧) الأصل : يقال .
(٨) الأصل : تضعيف .

والثالث : أن يَقْفُوَ مُحرَّكًا ، وذلك قولُه : « إنْ قفا محركا » ، والضمير في « قفا » عائد على مدلول « ما » وهو الحرف الموقوف عليه . وأتِى به في مساق الشرط المدلول عليه بإنْ بعد ما جمع الوصفين المتقدمين ، كأنه يقول : ما جمع الوصفين المذكورين يجوز فيه التضعيف إنّ كان قد قفا مُحَرَّكاً ، ومعنى قفا : تبع ، قفوت أثره / واقتفيتُه : إذا اتّبعتَه وأتيت في قفاه . أي : إن /٢٣/ تبع الآخر محركا ، وذلك نحو ماتقدم من قولك : فرج وخالد وجعفر، ففي مثل هذا [١] تقول: فرجْ ش وخالدْ ش وجعفرْ ش . فإن قفا ساكناً فمفهوم الشرط أن لا يقف بالتضعيف ، لأنه لا يمكن الجمع بين ثلاثة سواكن .

فإن قيل : فهل يجوزُ التضعيفُ إن كان ما قبل الآخر ساكناً بمنزلة المتحرك ، وذلك حروف المدّ واللين ، لأنَّ مدّها يقوم مقام الحركة ، فكما تقو : دوابّ ، وثوبك تُمُودّ ، وهذا أُصَيْمٌّ ، فتقف عليها[٢] بالتضعيف الأصلي فكذلك كان ينبغي أن تقول في حمارٍ إذا وقفت: حمارْ ، وفي بعير : بعيرّ ، وفي كفور : كفورْ ش .

فالجوابُ أن ذلك لا ينبغي أن يجوز في الوقفِ (على الألف ، لأن الجمع بين ساكنين على الإطلاق مستثقلٌ ، فلا يجوز أن يُؤتى به في الوقف) [٣] الذي هو موضع استراحة ، فإذا استثقل الساكنان في الوقف كما ذكر فاستثقال

---

(١) الأصل : هذه .

(٢) الأصل : عليهما .

(٣) سقط من الأصل .

ثلاثة سواكن أولى ، مع أن هذا لم ينقل عن العرب ، فالقولُ بجوازه قولٌ باختراع اللغة ، وإذا امتنع في الألف فهو في الياء والواو أولى بالامتناع ، قاله ابن الضائع .

ثم قال : « وحركاتٍ انقلا » .

هذا هو الوجهُ الخامسُ ، وهو النقْل . وحركاتٍ : مفعول بانقُلْ . والنقلُ : عبارةٌ عن نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الذي قبله حتى يوقف عليه بخالص السكون ، فتقول في قولك هذا النقْرُ : هذا النقُرْ ، وفي قولك انتفعتُ بالنقر : انتفعتُ بالنقِرْ ، وفي مْنهُ وعنْهُ واضربْهُ : منُهْ وعَنُهْ واضربُهُ . وكذلك ما أشبهه . فمن نَقْلِ الضمة ما ذكره [1] خلف عن الكسائي (من)[2] أنه كان يستحبّ الوقف على منـهُ وعنـهُ ، يُشمّ النون الضمة ، حكاه ابن مجاهد [3] . وحكى ابن الأنباري عن خلف قال : سمعتُ الكسائيَّ يقولُ : الوقف على (فَلاتَكُ في مِرْيَةٍ منْـه » [4] ، منْـه بالتخفيف وجَـزْمِ النـون في الوقف كما يصل » (قال)[5] : « ويجوز: منُهْ برفع النون في الوقف ، وكذلك : عَنُهِ برفع النون في الوقف . قال خلف : والتخفيف فيهما أحب [6] إلى الكسائي » [7] . ومن ذلك أيضا ما أنشده سيبويه من قول عُبَيدِ بن

---

(١) س : نقله .

(٢) عن س .

(٣) الإقناع ٥١٢ .

(٤) الآية ١٠٩ من سورة هود .

(٥) ليس في س .

(٦) الأصل ، ت : أوجب .

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٤٣٢ ـ ٤٣٣ ، والإقناع ٥١٢ .

ماوية الطائي [1] :

أنا ابنُ ماويّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ

يريد: جدّ النَّقْرُ وأنشد أيضا لزياد الأعجم [2] :

عَجِبتُ والدهر كثيرٌ عَجَبُه مِنْ عَنَزِي سَبَّني لم أضْرِبُه

يريد : لم أضرِبْه . وأنشد أيضًا لأبي النجم [3] :

فَقَرِّبَنْ هَذا ، وَهَذا أَزْجِلُهْ

يريد : أَزْجِلْهُ . وقال طَرَفة [4] :

حابسي رَسْمٌ وقفْتُ به لو أُطيعُ النَّفسَ لم أرِمُهْ

وعلى ذلك حمل ابن جني ما أنشده ابن الأعرابي :

فَإِنّما أَنْتَ أَخٌ لا نَعْدَمُهْ [5]

قال : أراد : لا نعدمْهُ ، على جه الدعاء له .

ومن نَقْلِ الكسرة قولُ امرىء القيس ، أنشده ابن الأنباري شاهدا [6] .

لعمري لقوم قد نَرَى أمْسِ فيهم مَرَابِطَ للأمْهارِ والعَكَر الدِّثِرْ

---

(١) الكتاب ١٧٣/٤ ، ونُسب فيه إلى بعض السعديين وهو في الجمل للزجاجي ٣١٠ ، والتكملة ٨ ، والإنصاف ٧٣٢ ، والمغنى ٤٣٤ ، وشرح أبياته للبغدادي ٣٢١/٦ . والصحاح : نقر وروى بعده في بعض هذه المراجع .

وجاءت الخيل أثابيَّ زُمَرْ .

والنقر : صويت تسكنّ به الفرس عند اشتداد حركته يقول : أنا الشجاع البطل اذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب . وأثابي جمع أثبية بالتشديد وهي الجماعة .

(٢) الكتاب ١٨٠/٤ ، والتكملة على المفصل ٧١/٩ ، والتبصرة ٣٣ وابن يعيش على المفصل ٩ / ٧٠ ، ٧١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦١ .

وعنزي : نسبة إلى عنزة بن أسد بن ربيعة ، وزياد الأعجم من عبد القيس ، وسمّي الأعجم للكنة كانت فيه

(٣) الكتاب ١٨٠/٤ وابن يعيش

وأزجلة أبعده .

(٤) ديوانه ٧٥ .

(٥) الرجز لأبي محمد الحذلي أو الفقعسي كما يقول البغدادي انظره في مجالس ثعلب ٢٣٥ ، والضرائر لابن عصفور ٢٥٩ ، والمغنى لابن هشام ٥٨٥ وشرح أبيات المغنى للبغدادي ٢٢٦/٧ .

(٦) ديوان امرى ء القيس ١١٢ ولم أجده في هذا الموضع من كتاب ايضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٤٣٣ ، العَكَرة من الإبل : ما بين الستين إلى السبعين والجمع عكَر والدِّثر: الكثير ، ويقال : مال دِثر .

أراد : الدثْر . وهو الكثير . وأنشد [1] أيضًا لجرير بن عبد الله البَجَلِيِّ رضي الله عنه :

أنـا جريـر كنيتي أبـو عَمِرْ أضرب بالسيف وسَعْدٌ في القَصِرْ

أراد : أبو عَمْرو ، وفي القَصْرِ ومنه أيضا على التأويل قول طرفة بن العبد[2] : / ٢٤/٢/

بجفـان تعـتري نادِيَنَـا من سَديـف حين هـاج الصِّنَّبِرْ

أصلُه : الصِّنَّبْرِ ، وكان حقه في النقل أن يقول : الصِّنَّبُرْ ، بضم الباء ، لكن حمله ابن جني على أنه من باب الحمل على المرادف ، كأنه قال : حين هَيْج الصِّنَّبِرِ ، من باب قولهم :

مشائيمُ ليسُوا مُصْلِحين عَشِيرةً ولاناعبٍ إلاَّ ببين غرابُها

أنشده سيبويه [3] :

ووجهُ النقل عند من يقفُ به أمران :

أحـدهمـا : كراهيةُ التقـاءِ السـاكنين إذا قلت : النقْرْ ، ومنْهْ ، وعنْهْ ، فحركوا الحرف الأول بحركه الثاني ليزول التقاءُ الساكنين ، ولهذا جاء الفارسيّ

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٤٣٣/١ ، وهو من شواهد الإنصاف ٧٣٣ .

(٢) ديوانه ٦٦ . والبيت في الخصائص ٢٨١/١ ، ٢٥٤/٢ ، ٢٠٠/٣ ، والمحتسب ٨٣/٢ ، واللسان ، مادة : صنبر .

والسديف : قطع السنام ، والصنبر أشد ما يكون من البرد .

(٣) الكتاب ٣٠٦/١ ، ٢٩/٣ ، والبيت في الخصائص ٣٥٤/٢ ، والأنصاف ١٩٣، ٣٩٥ وأمالي السهيلي ٨٥ وابن يعيش على المفصل ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧، ٦٩/٨ ، والمغنى ٤٧٨ ، ٥٣٣ ، وشرح الكافية للرضى ١٩١/٢ ، ١٩٢ ، والخزانة ١٥٨/٤ ، ٢٩٥/٨ ، ٦١٣ ، وينسب إلى الأحوص الرياحي أو الفرزدق .

في الإيضاح بهذا الوجه في باب التقاء الساكنين في كلمة [1] .

والثاني : أنهم أرادوا بيان حركة الحرف الموقوف عليه ، كما أرادوا ذلك في الروم والإشمام والتضعيف .

وإنما قال : « وحركاتٍ انقلا » ، فجمع الحركات بياناً أنَّ النقل يكون على الجملة في الحركات كلها ، فالضمة والكسرةُ مثالهما ما تقدم ، والفتحة في الهمز لا في غيره ، على ما يُذكر من مذهب البصريين ، مثالها قولهم : رأيت الدِّفَأْ [2] في : رأيت الدِّفْءَ ، فالحركات الثلاثُ تنقل على الجملة ، فلذلك جَمَعها .

(وقوله : « انقُلا » ، أراد : انقُلَنْ ، بنون التوكيد)[3] .

ثم أتى بالشروط المعتبرة في هذا الوجه وهي أربعةٌ :

أحدها : أن يكون ما قبل الآخر ـ وهو الحرفُ المنقولُ إليه [4] الحركةُ ـ ساكناً لا متحركاً ، وذلك قوله : « لساكن » ، وهو مجرور متعلِّق بانقل ، أى : انقل الحركاتِ لساكنٍ ، فلو كان الحرفُ المنقولُ إليه متحركاً لم يَجُزِ النقلُ ، فلا تقولُ في هذا خالدٌ : هذا خالُدْ. ولا في مررتُ بجعفرٍ : مررت بجعْفِرْ ، لوجهينِ ، أحدهما : ما تقدم من أنّ سبب النقل عند الناقلين هو التقاءُ الساكنين ، فإذا تحرك ما قبل الآخر زال السببُ الموجبُ ، فيزول موجبه . والثاني : أن الساكن

---

(١) التكملة ٨ ـ ٩ .

(٢) كذا في النسخ ، وأخشى أن يكون الدِّفَأ والدِّفْء ، محرفًا عن الرِّدَأ والرِّدْء ، والرِّدْءُ هو الصاحب . انظر الكتاب ٤ / ١٧٧ .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل ، ت : إليه هو . بزيادة : هو .

هــو الذي يقبل حركة غيره لعروِّه[1] من الحركة ، فإذا كان متحركا فالمحلُّ مشغول بحركته ، فلا ينبغي أن تُتْرَكَ حركتُه ويُحرَّك بحركة غيره . وهذا الثاني فيه نظر ، وقد نقل إلى المتحرك في الضرورة ، أنشد الفارسي في التذكرة لأبي النجم [2] :

ويلٌ له ، ويلٌ لهُ ، ويلٌ لُهْ إذا غَدَا قائده يتلُّـــهْ

فنقل ضـمـة الـهاء من « لَهُ » إلى اللام ، وهي مـتـحـركـة ، على هذا حـمله الفارسيّ .

والشرط الثاني : أن يكون ذلك الساكن يصحّ أن يتحرك ، وذلك قوله : « لساكنٍ تحريكهُ لن يُحظلا » ، أى : النقلُ إنما يكون لساكنٍ لا يُحظلُ تحريكهُ ، أى : لا يُمنَعُ تحـريكه بــل يجـوز . ومـعنى الحَظْلِ لغــةً : المنعُ من التـصـرُّفِ والحركةِ [3] ، وقـد حظَـل عليــه يحظُـــل ، بالضـم ، قــال الشـاعـر ، أنشـده الجوهري [4] :

فما يُعدِمك لا يُعدِمْك منه طبانيه فيحظُلُ أو يَغَارُ

وقد تضمّن هذا الشرطُ شرطين اثنين : أحدهما : أن لا يكون حرفاً من حروف العلة، لأنه إن كان كذلك حَصَلَ فيه بتحركه مع تحرك ماقبله الاستثقال ، لو قلت في هذا زيدٌ : هذا زَيُدْ ، أو في بزَيدٍ : بمزيدْ ، وكذلك في زَوْر : زَوُرْ ، أو : زَوِرْ . هذا إن لم يكن حركة ما قبلها من جنسها ، فإنها إن كانت كذلك زاد

(١) الأصل : لعدوه .

(٢) لم أجده في ديوانه .

(٣)الصحاح : حظل .

(٤) البيت في الصحاح حظل ، واللسان : حظل ، وطبن . ونسب في ا للسان إلى البَخْتريّ .

الجعدي . والطبانة : أن ينظر الرجل إلى حليلته ، فإمّا أن يحظل أي : أن يكفها عن الظهور ـ وإما أن يغضب ويغار . ذكر ذلك ابن بري .

الثِّقل / أو تعذُّر النطقُ كما يتعذَّرُ في الألف نحو : عماد ، فكذلك يتعذَّر في ثَمُودٍ وسَعِيدٍ ، لأنّ الياء والواو هنا مدّاتٌ مطلقة كالألف . ووجه ثانٍ وهو أن الألف والواو والياء حروفُ مدٍ ، وحروفُ المدّ تحتمل التقاء الساكنين ولا يحتمله غيرها[1] ، فساغ الوقف على الساكن مع سكون ما قبله ـ وهو حرف اللين ـ لاحتماله ذلك بما فيه من المدّ المُشبه [2] للحركة ، ولذلك جمعوا بين الساكنين [3] في الوصل إذا كان الثاني مدغما ، (إلى نحو هذين الوجهين أشار سيبويه في تعليل [5] هذا الموضع .

والشرط الثاني : أن لا يكون مُدغما)[4] فإنه إن كان كذلك لم يجز النقلُ لما يلزم به [6] من تحريك الحرف المدغم ، وذلك قولك : رَدٌّ وجَدٌّ ، لو قلت : رَدُدْ ، أو[7] انتفعتُ بِجَدِدْ ، لكان فيه من الكراهة ما في قولك : رَدَدَ يَرْدُدُ فهو رادِدٌ ، وذلك ممنوع عندهم .

والشرط الثالث : أن لا تكون الحركةُ المنقولة فتحةً في غير المهموز . وهذا الشرط يختصّ باشتراطه البصريون ، وذلك قوله :

ونَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المهمُوزِ لا   يَرَاه بَصرِيٌّ وكُوفٍ نَقَلَا

---

(١) س ، ك : غيرهما .

(٢) س : بالحركة .

(٣) الأصل : الساكن .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الكتاب ٣ / ٥٢٥ .

(٦) الأصل : فيه من تلك .

(٧) الأصل : وانتفعت .

يعني أنّ النقل الجائز إنما هو نقلُ الضمِّ أو الكسرِ كما تَقدَّم تمثيلُه في نحو : هذا النقُرْ ، ومررت بالنّفِرْ ، وأما نقلُ الفتح فمذهبُ البصريين أن النقل على وجهين : جائز وممنوع ، فالممنوع النقل من غير المهموز الاخر ، فلا يجوز أن تقول في سمعت النَّقْرَ : سمعتُ النَّقَرْ ، ولا في رَفَعْتُ العِدْلَ : رفعتُ العِدَلْ ، ولا في كسرت القُفْل : كسرت القفل ، ولا ما كان نحو ذلك ، وإنما لم ير هذا البصريون لانه لما كان المنصوبُ أكثر ما يوقف عليه بالألف المبدلة من التنوين صار مجيئه غير مُنَوّنٍ كأنه عارضٌ ، مع أن الألف واللام معاقبة للتنوين ، والعرب قد تحكم للمعاقِبِ بحكم المعاقَبِ ، فلم يجيزوا النقل لذلك . مع أن السماع معدومٌ في نقل الفتحة ؛ إذ لم ينقلوا ذلك في الكلام ، وما جاء منه فشاذٌ لا يقاس عليه ومنه قول العجاج (١) :

الحمد لله الذي أعطى الشَّبَرْ

أراد : الشَّبْرَ ، وهو النكاح . وقد تُؤُوِّل على أنه جَاءَ على لغة من قال : رأيت زيد(٢) ، وقد قالوا : إن النقل في المفتوح على تَلْكَ اللُّغةِ جائزٌ لفقد علة

---

(١) ديوانه ٤ ، وفيه : أعطى الحَبَرْ . وهو في الصحاح واللسان ، مادة : شبر . يقول الجوهري : الشَّبْر ـ بالفتح ـ مصدر شبَرْت الثوب أشبره وأشبرهُ .. إلا أنّ العجاج حركة فقال :

الحمد لله الذي أعطى الشَّبَرْ

كأنه قال : الذي أعطى العطية . ويروى : الحَبَرْ » .

ويقول ابن برى : « صواب إنشاده :

فالحمد لله الذي أعطى الحَبَر

قال : وكذا روته الرواة في شعره ، والحَبَر : السّرور . وقوله : إن الأصل فيه الشَّبْرُ ، وإنما حركه للضرورة وهم ، لأن الشّبْر ـ بسكون الباء ـ مصدر شبرته شَبْراً إذا أعطيته ، العطيّة ، ومثله الخَبْط والخَبَط . وكذلك جاء الشّبَر في شعر عديٍّ لم أَخُنْه والذي أعطى الشَّبَرْ

والشبر ـ بفتح الباء ـ اسم

في قوله :

ولم يقل أحد من أهل اللغة : إنه حرك الياء للضرورة ، لأنه ليس يريد به الفعل ، وإنما يريدُ به اسم الشيء المعطى .

(٢) تقدم التعريف بهذه اللغة ، عند شرح البيت الأول من أبيات الوقف ، انظر :

المنع ؛ إذ صار المفترح حين عُدِمَ التنوين كالمضموم والمجرور ، فليس فيه شاهد على وجود النقل في المفتوح ، فوجب المصير الى المنع منه .

وأما النقل الجائز فالنقل من المهموز ، (وعليه دلّ مفهومُ قوله : « من سوى المهمُوزِ » ، أي : (أنَّ) [٢] البصريَّ يرى النقل من المهموز)[١] ويجوز ذلك عنده ، فتقول في رأيت الخَبْءَ : رأيت الخَبَأْ ، وفي أحببتُ الدِّفْءَ : أحببت الدِّفَأْ ، وفي كَرِهتُ البُطْءَ : كرهتُ البُطَأْ ، كما تقول باتفاق في هذا الوَثْءُ [٣] : هذا الوثُؤْ ، وفي نظرت إلى الوَثْءِ : نظرت إلى الوثِئْ . وإنما احتملوا نقل الفتحة من الهمزة دون غيرها لأن الهمزة لما كانت أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حَرَّكوا ما قبلها ليكون أبين لها ، بخلاف سائر الحروف ، فلذلك كان التحريك مع الهمز أقوى . هذا مع أن السماع في ذلك موجود ، قال سيبويه : « واعلَمْ أنّ ناسًا من العرب كثيرا يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة ، سمعنا ذلك من تميم وأسد ، يريدون بذلك بيان الهمزة ، قال : وهو أبين لها إذا وَلِيت صوتًا ، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوتٍ ، لو رفعت بصوتٍ حَرَّكْتَه » ، قال : « فلما كانت الهمزةُ أبعد الحروفِ وأخفاها في الوقف حَرَّكوا ما قبلها ، ليكون أَبْين لها » ، قال : « وذلك قولهم : هذا الوَثُؤْ ، ومن الوَثيءْ ، ورأيت الوَثَأْ » [٤] . فانظر إلى تعليل سيبويه ما سمع ، فذكر فيه النصب ، فالسماع فيه محققٌ . /٢٦/

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الوَثْءُ : توجّع في العظم من غير كسر . وقيل : هو الفَكّ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٧ .

ومذهبُ الكوفيين وابن الأنباري جوازُ النقل في غير المهموز[1] ، فيقولون: رأيت النَّقَرْ، وحملتُ العِدَلْ ، وكسرتُ القُفَلْ ، كما يقولون ذلك في المهموز ، ويوافقون البصريين على ذلك ، وتؤخذ موافقتهم في المهموز من كلام الناظم من قوله أولا : « وحركاتٍ انقلا » ولم يخص مهموزًا من غيره ، ولا خصَّ بصريا من كوفي ، فيؤخذ له من إطلاقه هناك أن الكوفيين داخلون في الحكم .

فإن قلت : فهذا لازم في كل مسألة يذكرها ، وأن يكون الكوفيين فيها موافقين للبصريين إذا لم يُعيِّن لها قائلاً . وليس ذلك بصحيح ، لأن أكثر ما نقله هنا[2] إنما هو على مذهب البصريين ، ومن راجع النظر في هذا النظم وجده كذلك ، فلا (بد)[3] أن يكون (المسكوت عن ذكره من الكوفيون (في المسألة)[3] مسكوتاً عنه في حقيقتها ، وإذ ذاك لا يلزم في كلام الناظم أن يكون)[4] مذهبُهم الجوازَ في المهموز ، فيبقى النقل عنهم في المسألة[5] منقولاً بعضه دون بعض .

فالجوابُ أن تفصيله ثانيا مذهب أهل البصرة وأهل الكوفة يُشعِرُ بأن إجماله أولاً هو على كلا المذهبين ، لأن عادة المؤلفين إذا أجملوا الحكم في مسألة ثم فَرَّقُوا[6] في بعض تفاصيلها بين المذاهب ، فذلك دالٌّ دَلالة قوية على أن ما لم يفصلوا فيه قد اجتمعت فيه تلك المذاهب ، وكذلك مسألتنا ، أجمل أولاً

---

(١) ذكر ذلك ابن الناظم في شرحه على الألفية ص ٨١٠ .

(٢) الأصل : إما .

(٣) سقط من س .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : الأمثلة .

(٦) ك : فَصلُوا .

جواز النقل ثم بين الخلاف في بعض وجوهه ، فدلّ على أن ما لم يفصل فيه تفصيلا قد اتفق عليه هؤلاء المختلفون ، وفي مثل هذا نلتزم أن الحكم المجمل مطلقٌ في كل مذهب ، بخلاف ما إذا لم يُفْعَل ذلك فإنا لا نلتزمه . وعلى هذه الطريقة جرى كلام الناظم، وربما مضى من ذلك مسائل وقع التنبيهُ عليها في مواضعها . فإذا ثبت هذا فالكوفيون متفقون مع البصريين في المهموز ، وأما قولهم في غير المهموز فحجته عندهم أن الجميع اتفقوا أن النقل إنما جاز في المرفوع والمجرور ليزول اجتماع الساكنين حالة الوقف ، ولا شك أن هذه العلة موجودةٌ حالة النصب ؛ فإنك لو قلت : رأيت النكر ، فوقفت ولم تنقل لاجتمع الساكنان كما اجتمعا في المجرور والمرفوع ، فَقَصْرُ[1] النقل على بعض أنواع الإعراب دون بعض تحكم وترجيحٌ من غير مرجِّحٍ ، وإعمالٌ للعلة في موضع وإهمال لها في موضع آخر ، وذلك كلُّه فاسدٌ ، فالقول بما يؤدي [2] إليه فاسدٌ أيضاً .

والجواب عن هذا أن المتبع في ذلك السماع ، والتعليل إنما يأتي من وراء ذلك ، فنحن رأينا / العرب فَرَّقت بين المرفوع والمجرور ، وبين المنصوب في غير /٢٧/ المهموز ، فلا بُدَّ من القول به ، على أن البصريين فرقوا بين الحالتين كما تقدم ، فلا يلزم الجمع مع وجود الفارق ، والناظم لم يُشر إلى ترجيح أحد القولين على الآخر ، بل قال : « لا يراه بصريٌ وكوفٍ نقلا » . وقد اختار في التسهيل[3] مذهب البصريين .

---

(١) س : بعض .

(٢) الأصل : يوحى .

(٣) التسهيل .

وقوله : « وكوفٍ نقلا » ، لا يريد به نقل المسموع عن العرب ، وإنما يريد (به)[1] النقل الاصطلاحي المتكلَّم فيه ، أى : إنَّ الكوفي نقل الفتحة .

وقوله : « لا يراه بَصْرِىٌّ » ، أتى بالمفرد والمراد الجمع ، ويَسهلُ [2] هنا أن يريد به عموم البصريين لأنه في سياق النفي ، كأنه قال : لا يراه أحدٌ من البصريين ، لكن هذا العموم ينكسر عليه بابن الأنباري فإنه قد رآه مذهباً ، وهو بصريّ .

والجواب : أنّ كونه بصرياً غيرُ ثابت ، فقد كان مجتهداً لنفسه في المذهبين ، فليس ببصريّ محقق ، وأيضا فإن الزُّبيديّ [3] إنما عدّه في الكوفيين في الطبقة السادسة منهم ، عَدَّه فيها مع هارون بن الحائك وابن كيسان ونفطويه ، وغيرهم .

وقوله : « وكُوفٍ نَقَلا » ، أراد : وكوفىٌّ ، لكن حذف إحدى الياءين للوزن ، كما يحذفونها في[4] القوافي للضرورة ، وهو واقع على مفرد لقوله « نقل » ولم يقل : نقلوا ، وهو على حذف الموصوف ، كأنه قال : وجنسٌ كوفي (أو جمع كوفي)[5] نقل ، وذلك المفرد بمعنى الجمع ولم يُرِدْ واحداً منهم ، لأنهم كلُّهم مخالفون في المسألة .

وقوله : « إن قفا .. محركًا » ، ارتكب فيه التضمين القبيح في القوافي ، وهو تعلّق قافية البيت بما بعده ، ومثله من كلامِ العرب قول النابغة [6] :

---

(١) عن س .

(٢) الأصل : ويشمل .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ١٧١ ـ ١٧٢ .

(٤) س : للقوافي .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) ديوانه ١٢٧٠ ـ ١٢٨ والأول في الكتاب ١٨٦/٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٦٠ . وهما في العيون الغامزة ٢٧٠ .

وهـم وَرَثُوا الجفار على تميم وهـم أصحاب يوم عكاظ إنّى

شهدت لهم مواطن صادقات شهـدن لهـم بصدق الودِّ منى

وأحسن التضمين تَعلُّق أول البيت بالبيت الثاني [1]، وكثيراً ما يستعمل الناظم هذا التضمين القبيح للضرورة .

ثم قال :

والنَّقْلُ إنْ يُعَدمْ نَظِيرٌ مُمْتنعْ وَذَاكَ في المهمُوزِ لَيْسَ يمتنع

هو الشـرط الرابع من شروط النقل ، وهو أن لا يؤدِّى إلى عدم النظير ، يعني أن النقل إذا كان يؤدّي في الكلمة إلى صورةٍ معدومةِ النظير امتنع النقلُ رأساً ، وعدمُ النظيرِ يكونُ على ضربين :

أحدهما : أن يُعَدم جملةً فلا يوجَدُ في الأسماء ولا في الأفعال ، وذلك إذا وقع قبل الضمة المنقولة حرفٌ مكسور ، كقولك في هذا العِدْلُ : هذا العدُلُ ، وفي هذا الحِملُ : هذا الحِمُلْ ، فجاء في النقل على صورة فِعُل ، وفِعُلٌ غير موجودة في أبنية الأسماء ولا في أبنية الأفعال .

والثاني : أن يُعدَم في الأسماء خاصةً ، ويكون في الأفعال كثيراً ، وذلك إذا وقع قبل الكسرة المنقولة مضموم ، كقولك في مِنَ البُسْرِ ، مِنَ البُسِرْ ، وفي القُفْلِ : القُفِلْ ، فجاء في النقل على صورة فُعِلٍ ، وهو غير موجودٍ في أبنية الأسماء وإنما يوجد في أبنية الأفعال ، نحو : ضُرِبَ وأُكِلَ وعُلِمَ .

---

(١) هذا النوع يدعى التعليق المعنوي ، وقد نقل الدماميني أنه ليس بتضمين ، ومثّل له بما نسب إلى ذي الرمة من قوله :

وما شَنَّتا خرقاءَ واهية الكُلى سقى بهما ساقٍ تَبَلّلا

بأضيع من عينيكَ للدمع كلما تذكرت ربعا أو توهمت منزلا

يقول الدماميني : « وربما عدَّ بعض أهل ا لبيان مثل هذا من فن البديع ، وسموه بالتفريع »

انظر العيون الغامرة ٢٧١ ـ ٢٧٢ .

فهذان[1] البناءان / لما عُدِم نظيرهما في الأسماء كرهوا أن يأتوا في /٢٨/ النقل بصورة غير موجودة . وأيضا فعلة امتناع البناءين موجودة في هذا النقل ، وهو استثقال الخروج من ضم إلى كسر ، أو من كسر إلى ضم ، من غير فاصل بينهما .

كان هو الجارَّ [2] هو في النقل من غير الهمزة ، وأما النقل من الهمزة فقد نَصَّ على أَنَّ وجود عدم النظير فيه لا يمتنع ، وذلك قوله : « وذاك في المهموز ليس يَمْتَنِعْ » والإشارة بذاك إلى عدم النظير ، واسم « ليس » ضمير عائد عليه أيضا ، أو ضمير الشأن ، وضمير « يمتنع » عائد على عدم النظير أيضًا كأنه قال : وعدم النظير في النقل من الحرف المهموز لا يمتنع ، فتقول على هذا في هذا الردْءُ : هذا الرِّدُؤْ ، وفي قولك (من)[3] البُطْءِ : من البُطِءْ ، وإن أدّى ذلك إلى فِعُل وفُعِل المعدومين في الأسماء . ووجهُ ذلك ما تقدم ذكره لسيبويه من أن الهمزة لما كانت أبعد الحروف وأخفاها في الوقف ، حركوا ما قبلها ليكون أَبْيَنَ لها ، ثم مثل بقولك : من البُطِءِ ، وهو الرِدُؤْ ، وقال : سَمِعنا ذلك من تميم وأسدٍ [4] .

ثم يقع النظر في كلام الناظم في النّقل من أوجُهٍ :

أحدها : أنه قال : « إنْ يُعَدَمْ نظيرٌ » ، وهو يريد ـ بلا شكٍ ـ ما كان على فُعِلٍ أوفِعُلٍ ، أما فِعُلٌ فكونُه معدوم النظير صحيحٌ ، وما جاء من قراءة:

(١) الأصل : جهل ان البناءان .

ول : يا زيدُه ، ويا حكمُ

(٣) الأصل : من . وهي ساقطة من س .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٧ .

« والسماء ذاتِ الحِبُكِ »[1] فمؤوّلة على ما سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالى وأما فُعِل فليس بمعدوم لقولهم : دُئِلٌ ورُئِمٌ ، وما جاء فيه في السماع شيءٌ ثابت وإن كان قليلا ، فلا يقال فيه : إنه معدومٌ ، ولا فيما أشبه في الصورة : إنه معدومُ النظير .

فإن قيل : إن الإمام سيبويه لم يثبت عنده فُعِلٌ (البتة)[2] ، فبنى الناظم هِل: أحماي

فالجواب : أن هذا باطل ، لأنه قد أثبت فُعِلاً في الأسماء قليلاً ، ألا ترى إلى قوله في التصريف .

فِعُلٌ أهمل والعكسُ يقلّْ لقصدهم تخصيَص فِعْلٍ بِفُعِلْ

فذكر أنه موجود قليلاً ، فأحد الأمرين لازم ، إمّا بطلان كلامه هنا ، وإما بطلانُه هنالك ، أو [3] يقال : إنه لم يرد بقوله هنا « إن يُعْدَم نظير » إلا فِعُلاً خاصة ، فيلزم أن يكون النقل جائزاً في غير المهموز وإن أدّى إلى مثل فُعِلٍ ، وذلك فاسدٌ .

والثاني : أنه لم يوف بالشروط على الكمال ، فقد شرط الناسُ زائداً على ما ذكر شرطين :

---

(١) الآية ٧ من سورة الذاريات . ورويت هذه ا لقراءة عن ابن مالك الغفاري ، والحسن البصري . انظر المحتسب ٢ / ٢٨٦ ، والبحر المحيط ٨/١٣٤ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل ، ت : إذ .

أحدهما : ألا يكون الحرفُ الموقوف عليه حرفَ علة ، فلا يجوز النقل في نحو : غَزْوٍ وظَبْيٍ ، لأنه يؤدّى إلى استثقال ، وأيضًا فإنّه يؤدّى إلى تغيير ، لأنّك لو قلت : هذا ظَبُيْ ، لوجب بالحكم التصريفي أن تنقلب الضمة كسرةً لتصحّ الياء ، إذ لا تثبت الياء مع الضمة قبلها ، وإذا فُعل ذلك بها وجب حذفُ الياء للوقف . وكذلك لو قلت : هذا غَزُوْ ، لوجب قلبُ الضمة كسرةً ، والواوِ ياءً ، إذ لا يُوجَد مثل ذلك في الكلام ، ثم يفعل ما فُعل في ظبي [1] ، وذلك تغيير كثير . هذا إن اعتُدَّ بعارض الوقفِ ، وإنْ لَمْ يُعْتَدَّ به كان قولك : هـذا ظَبُيْ ، ومررت بِظَبِي ، وهذا غَزُوْ ، ومررت بِغَزِيْ ـ مستثقلاً أيضا فمنع ما يؤدي إلى ذلك (و) [2] هو النقل .

والثاني : ألا يكون ما قبل الساكن المنقول إليه ضمة ولا كسرة / ، وإنما ينقل إليه إذا كان (ما)[3] قبله مفتوحًا ، فإذا قلت : مررت بِعِدِلْ أو بِحِمِلْ ، في عِدْلْ وحِمْلْ ، فهو عند سيبويه إتباعٌ لا نقلٌ . وكذلك إذ قلت : هذا البُسُرْ ، وهذا القُفُلْ، في البُسْر والقُفْل ، قال سيبويه : « ولاأراهم إذْ قالوا : مِنَ الرِّدِيْ ، وهو البُطُؤ إلا يتبعونه الأوّل ، وأرادوا أن يسووا بينهن إذ أجرين مجرى واحدا، وأتبعوه الأول ، كما قالوا : رُدُّ وفِرِّ »[4]. يعني أنهم [5] لما لَزِمهم [6] في هذا /٢٩/

(٢) سقط من الأصل ، ت .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٧ ـ ١٧٨ .

(٥) س : أنه .

(٦) كذا في ك . وفي غيرها : ألزمهم .

الرِّدِئْ ، ومن البُطُؤ الإتباعُ فرارا من عدم النظير لو نقلوا ، أرادوا أن يجروا ما لا يلزم المحذور فيه مع ما يلزم فيه مجرى واحدا ، حتى يكون الإتباع في الأحوال كلها مستتبا . فمن الإتباع في الضم قولُ امرئ القيس (١) :

لعمرُك ما إنْ ضَرّني وَسْطَ حِمْيَرٍ وأَقْوالِها إلا المَخِيلَةُ والسُّكُر

وقال طرفة بن العبد (٢) :

حين نادى الحيُّ لما فَزِعوا ودعا الداعى وقد لَجَّ الذُّعُرْ

أيُّها الفِتْيان في مَجْلِسنا جَرِّدُوا منها وِرَاداً وشُقُـرْ

ثم قال :

جافلات فوق عُوجٍ عُجُلٍ رُكِبَت فيهـا مَلاَطِيسُ سُمُـرْ

ومن الإتباع في الكسر قول الشاعر (٣) :

عَلَّمنا أَخْوالُنا بنو عِجِلْ شُرْبَ النبيذِ واصطفاقًا بالرِّجِلْ

---

(١) ديوانه ١١١ .

(٢) ديوانه ٦٨ ـ ٦٩ .

ولجَّ الذعر : دام . والوراد : جمع وَرْد . وهو ما بين الكميت والأشقر . وجردوا منها : أي ألقوا عنها جلالها وأسرجوها للقاء . وجافلات : ماضيات سراع وفوق عُوْج ، يريد أن قوائمها فيها انحناء ، وذلك مما تمدح به . والمراطيس : جمع مِلْطاس ، وهو مِعْوَلٌ يكسر به الصخر . شبّه الحوافر بها في صلابتها ووصفها بالسمرة ؛ لأن ذلك أشد لها وأصلب .

(٣) الرجز في النوادر ٢٠٥ والتكملة ٩ ، والخصائص ٢/٣٣٥ والإنصاف ٤٣٤ ، والمخصص ١١/٢٠٠ واللسان : مسك . ويروى عجزه :

والشغزبى واعتقالاً بالرِّجِلْ

والشغزبى ضرب من المصارعة .

هذا وقد ذكر العيني أن أبا عمرو سمع أبا سوار الغنوى ينشد هذا البيت . انظر هامش الخزانة ٤/٥٦٧ .

وقال الآخر :[١]

أرتني حِجْلاً على ساقها فَهَشَّ الفؤاد لذاك الحِجِلْ

فقلت ـ ولم أخف عن صاحبي ـ : ألا بأبي أَصْلُ تلك الرِّجِلْ

فهذا كله مما نَقَصَ الناظم ، ونقصه مخل بما أصَّل

والثالث : أنه حين منع ما يؤدي إلى عدم النظير لم يبين ماذا يفعل من لغته النقل ، وإنما ذكر أن النقل هنالك ممتنع ، فيبقى محتملا لأن يرجع فيه إلى الأصل من الوقف بالسكون وإن أدّى إلى التقاء الساكنين ، وذلك لا يصح ، أو إلى حكم آخر[٢] ولم يذكره ، فبقى الموضعُ ناقصا ، ونَقْصُ مثل هذا لا يليق بمثل ابن مالك ولا شك أن الحكم عندهم الانتقال إلى الإتباع ، فيقولون : هذا عِدِلْ ، ومن البُسُرْ قال سيبويه : « وقالوا : هذا عِدِلْ وفِسِلْ فأتبعوها [٣] الكسرة الأولى ، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول ـ يعني من النقل ـ لأنه ليس من كلامهم فِعُل ، فشبّهوها بِمُنْتُن أتبعوها الأول » . قال : « وقالوا في البُسُرْ ، ولم يكسروا في الجر ، لأنه ليس في الأسماء فُعِل ، فأتبعوها الأول ، وهم الذين يخفّفون في الصلة البُسْر » [٤] قال ابن الضائع في الإتباع : هذا يدل على رَعْي التقاء الساكنين ، لأنهم لما كرهوا ذلك عدلوا إلى ما يزيل التقاءهما ، وإن لم يكن فيه بيان حركة الموقوف عليه .

---

(١) مجهول . البيتان في مجالس ثعلب ٩٧ ـ ٩٨ ، والمنصف ١٦١/١ ، والإنصاف ٧٣٣ ، وابن يعيش ٧١/٩ ، واللسان ، مادة : رجل والحِجْل : الخلخال .

(٢) س : لم . دون واو .

(٣) س : فأتبعوا . وفي غيرها : فأتبعوهما . والمثبت عن الكتاب .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٣ ـ ١٧٤ .

ونقص الناظمُ أيضًا بيان كيفية الوقف لمن منع النقل في المنصوب ، فلم يعرّج عليه . وقد يتوهّم فيه الرجوع إلى الأصل وإن [١] التقى الساكنان ، وليس كذلك ، والحكم فيه مثل ما تقدم آنفا من لزوم الإتباع ، فتقول : رأيت العِدِلْ ، ورأيت البُسُرْ، قال سيبويه : « لما جَعَلُوا ما قبل الساكن في الرفع والجر مثله بعده ، صار [٢] في النصب كأنه بعد الساكن » . وهذه عبارةٌ فيها إشكال مًّا ، وقد بينها ابن الضائع .

والرابع : أنه لم يذكر في المهموز في نحو : هذا الرِدُؤْ ، ومن البطِئْ إلا وجها واحدا من أوجهٍ للعرب فيه متعددة / ؛ إذ ليس كل العرب يحتملُ/٣٠/ارتكاب [٣] المعدوم النظير (في الهمزة)[٤] بل لهم في المهموز [٥] وجهان زيادة على ما ذكر من النقل :

أحدهما : أنّ من بني تميم من يُتْبِع حيث أدى النقل الى فِعُلْ أو فُعِلْ ، كما تقدم في غير الهمز[٦] ، فيقولون : هذا الرِّدِىءْ ، ومن البُطُؤْ ، وكذلك في حالة النصب أيضا ، فيقولون : رأيت الرِّدِىءْ ، ورأيت البُطُؤْ . فهؤلاء وجدوا مندوحة عن ذلك النقل بأن أتبعُوا .

---

(١) س : وإلى .

(٢) س : صارت .

(٣) الأصل : ارتكاب كل المعدوم .

(٤) ليس في الأصل .

(٥) س : المعدوم .

(٦) س : المهموز .

والثاني : أن من العرب من يُبدلُ من الهمزة حرف لين من جنس حركتها ، ويبقى ما قبلها ساكنا على حاله ، هكذا (حكى)[1] سيبويه هذا الوجه ، فيقول في الرفع : هذا الجرّ ، وفي الوَثْوْ : من الوثْىْ ، وفي النصب : رأيت الوثًا ، قال : « الثاءُ ساكنة » [2] في الرفع و الجرّ [3] ، وهو في النصب بمنزلة القفا » [4] ، يعني أنه لا ضرورة تدعو لتحريك الثاء في حال الرفع والجرّ ، لأن الواو والياء يصح أن يكون ما قبلهما [5] ساكنا بخلاف الألف ، فإنه لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا ، قال : فهولاء قلبوها حرف لين حرصًا على البيان ، فعلى هذا تقول في البطء في الرفع : البُطْوْ ، وفي الجرّ : البُطْىْ ، وفي النصب : البُطا . وكذلك في الردء في الرفع : الرِّدْوْ ، وفي الجر : الرِّدْىْ ، وفي النصب : الرِّدَا ، فإذا ثبت هذا فكلامُ الناظمِ في غاية التقصير .

لكن قد يُجابُ عن الأول بأن نحو دُئِل ورِئِم لا يعتدّ به في إثبات بناءٍ جديد في الأسماء ، والدليل على ذلك أن من لم ينقُلْ من العرب فراراً من فُعِل، قد[6] ظهر منه أنه لم يعتبر ما جاء من ذلك . ومن هنا قال ابن الضائع : وامتناعهم من النقل هنا دليلٌ على صحة مذهب سيبويه ، يعني (في

---

(١) سقط من س .

(٢) نصّ الكتاب : « يسكن الثاء في .. » .

(٣) الأصل : وفي الجر .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٨ .

(٥) الأصل : قبلها .

(٦) الأصل : فقد.

كونه) [1] لم يثبت فُعِلاً ، فإذاً لما كان ما جاء في فُعِل غير معتبر عَدّه كأنه معدومٌ ، فجعل نظيره معدوم النظير . وأما في التصريف فتكلم على حقيقة الأمر في البناء وما جاء فيه سماعا .

وعن الثاني بأن الاعتراض بالشرط الأول من الشرطين لازم له ، وأما الشرط الثاني فيمكن أن يكون الناظم جعل ذلك من قبيل (النقل لا من قبيل)[1] الإتباع ، إذ ليس ثم ما يعين أحدهما دون الآخر ، إلا[2] مارجح به[1] سيبويه من التسوية بين الأحوال كلها ، وذلك غير قاطع ؛ إذ لقائل أن يقول : إن الأصل إنما هو النقلُ فيتعذر (في)[3] في بعض الصور لمانع ويبقى سائرالصور على الأصل الأول ، فليس ترجيح سيبويه بأولى من هذا الترجيح ، بل هذا أولى ، لأنه وقوفٌ مع حقيقة أصل لغة النقل ، وهذا ظاهر الفارسي في الإيضاح [4] ، لأنه لما ذكر النقل أنشد على الجرّ فيه قول الشاعر :

شُربَ النبيذِ واصطفاقاً بالرِّجِلْ

وأما السيرافي فأجاز الوجهين ، وهذا كلّه فيما عدا المنصوب نحو : رأيت العِدِلْ ورأيت الحُجُرْ ، فإنّ مثل هذا لا يكون إلا إتباعاً ؛ إذ حركة المنصوب لا تنقل ومنه قول طرفة :

جردوا منها ورادًا وشُقُرْ

وأما الثالث فيظهر لزومه .

وعن الرابع أن ما ذكر هو أشهر الوجوه المستعملة عند العرب ، فاقتصر عليه ولم يذكر سواه

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : ولا .

(٣) الأصل : لبعض .

(٤) التكملة ٩ .

*   *   *

في الوقف تَا تأْنيثِ الاسم ها جعل   إن لم يكن بساكن صَحَّ وُصِلْ /   / ٣١ /

وَقَلَّ ذا في (جَمْعٍ)[1] تصحيح وما   ضاهي وغير ذَينِ بالعكس انتَمَى

هذا نوع من أنواع[2] الإبدال في الوقف ، وهو إبدال تاء التأنيث هاءً ، ويريد أن تاء التأنيث تبدل في الوقف هاءً في أشهر الوجهين ، وإنما قلت في أشهر الوجهين لقوله بعد ذلك : « وغيرُ ذين بالعكسِ انتَمَى » .

وقوله : « تا تأنيثِ الاسم » ، يريد التاء اللاحقة للاسم ، فهي التي يلحقها هذا الحكم ، أما التاءُ اللاحقةُ للفعْلِ الدالةُ على تأنيث الفاعل فلا تُبْدَل هاءً أصلا ، نحو : ضربتْ وقامت ونِعْمتْ من قولك : نعمت المرأة هندٌ ، وبئستْ ، وليستْ ، وعستْ ، ونحو ذلك ، فلا تقول : ضربَهْ ولا قامَهْ ، وإنَّما تقول ذلك إذا سميت به خاليا من ضمير ، إذ يصير ضربةً كشجرة ، فلا يكون إذ ذاك إلا اسما ، فتبدل تاؤه (هاء)[3] وكذلك تاء التأنيث اللاحقة للحرف نحو: رُبَّتْ وثُمَّتْ ، تبقيها على أصلها وجوبا ، إلا أنه خرج عن هذا الأصل لات في قوله تعالى : (ولاتَ حِينَ مناصٍ)[4] ، فإن من القراء من يقف عليها بالهاء [5] ، مع أنها حرفٌ لحقته[6] التاء ، فيقول القائل : هذا يكسر عليه قاعدة الحرف . ويُجاب بأن هذا الحرف إنما وقف عليه بالهاء الكسائي[5] وحده ، والناظم لا يلتزم مذهب الكسائي دون مذهب الجماعة الذين لم ينقل عنهم في لات إلا الوقفُ

---

(١) سقط من س .

(٢) س : نوع .

(٣) سقط من الأصل ، وانظر الكتاب ٣ / ٢٢٢ .

(٤) الآية ٣ من سورة ص .

(٥) الإقناع ٥٢٠ .

(٦) ك : لحقتها .

بالتاء على الأصل ، وهو الشائع [1] وما عداه نادرٌ ، فالسماع والقياس معا عاضدان لمذهب الناظم ، ومن هاهنا أيضا ينبغي الوقف بالتاء على اللات من قوله تعالى : (اللات والعُزَّى) [2] على مذهب سيبويه لا على اعتبار المرسوم ، بل على مقتضى القياس ، لأنّ اللات جعله سيبويه [3] من المجهول الأصل كالحرفِ ، الاسم المبني (بحق الأصل)[4] ذكره في النسب وجعل حكمه كحكم ما ولا إذا نسبت إليه ، فعلى هذا القياس يترجح الوقف بالتاء ، ولأجل ذلك لم يقف عليه بالهاء إلا الكسائي من جملة القراء السبعة ، وسيأتي شيٌ من الكلام على هذاالمعنى إثر هذا بحول الله تعالى .

وقوله : « ها جُعِلْ » ، وأطلق ولم يفرّق بين حالٍ وحالٍ ، فدلّ على أن التنوين لا اعتبار له عنده في حالة النصب ، فلا يُقال في النصب : رأيت شجرتا ، وقفا على التنوين ، كما قلت : رأيت زيدا ، وإنما تقول : رأيت شجرَهْ، كما تقول: هذه شجره ومررت بشجره ؛ فأما ما أنشده ابن جني مما قرأه على محمد بن الحسن [5] :

إذا اغتَزَلَتْ مِنْ بُقام الفَرِيرِ   فيا حُسْنَ شَمْلَتِها شَمْلَتا

---

(١) الأصل : التابع .

(٢) الآية ١٩ من سورة النجم .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٦٨ .

(٤) سقط من س .

(٥) سرّ صناعة الإعراب ١/١٦٦ ـ ١٦٧ والبيت في شرح شواهد الشافية ٢٢٠ ، واللسان ، مادة : بقّم .
والبقامُ : واحده بقامة ، وهي الصوفة يغزل لبها ويبقى سائرها .
والفرير : الحمل إذا فطم وأخصب وسمن . والشملة : كساء دون القطيفة يشتمل به .

فإنه شَبه التاء بتاء الأصل وما أشبه [١] الأصل نحو : رأيت فتى ، ورأيت عفريتا ، فعامل تاء التأنيث معاملتها ، وهو (بعد)[٢] شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه .

وإنما أُبدلت التاء هنا فرقاً بينها وبين التاء التي (هي)[٣] من نفس الحرف وما لحق بها . وهذا تعليلُ سيبويه [٤] . وقيل : أُبدِلَتْ فرقًا بينها وبين تاءِ التأنيث اللاحقة الفعل ،نحو : ضرَبتْ وقامَتْ .

وما ذكره هنا من الإبدال لا بدَّ له من شرطين / ذكرهما الناظم : /٣٢/

أحدهما : أن لا يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً، وذلك قوله : « إنْ لَمْ يكُن بِسَاكنٍ صَحَّ وُصِلْ » . يعني أن هذا الحكم من الإبدال إنما يكون إذا لم يقع قبل التاء ساكن صحيح ، فقوله « صَحَّ » في موضع الصفة لساكن ، و « وُصِلْ » هو خبر « لم يكن » و « بساكن »[٥] متعلق بوُصِل . وذلك أن يكون ما قبل التاء متحركاً، ولا يكون إلاّ مفتوحًا أو ساكنا معتلاً ، ولا يكون إلا ألفًا ، فالمحرّك نحو : شجره وثمره وطلحه وحمزه ، ويا أبه ويا أمَّه في يا أبتِ ويا أُمَّتِ ، وما أشبه ذلك . والساكن نحو : شاة ، وعلقاة [٦] ، ومعاناة ، وناقة حَلْباة[٧] ، وناقة رَكْباة ، و(ناقة)[٨] مُلْقَاة ، ورحمة مُهْداة ، وما أشبه ذلك .

---

(١) يعني به تاء الإلحاق كما في عفريت . انظر الكتاب ١٦٧/٤ ، ٢٣٧ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) عن ك .

(٤) الكتاب ٤ / ١٦٦ .

(٥) الأصل ، ت : ساكن .

(٦) العلقى : شجر تدوم خضرته في القيظ ، واحدته علقاة . وانظر ا لكتاب ٢١١/٣ ـ ٢١٢ .

(٧) ناقة حَلْباة ركباة ، أي : ذات لبن تحلب وتركب ، ويقال لها أيضًا : الحلبانة والركبانة .

(٨) ليست في الأصل .

فإن وقع قبل تاء التأنيث ساكن صحيح فمفهوم كلامه أنها لا تُبْدَل ، بل تبقى على حالها ، فتقول : بِنْتْ وأُخْتْ ، ولا تبدل أصلاً ، لأن هذه التاء لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث ، وإنما جيء بها لتلُحق بناتُ الاثنين ببنات الثلاثة نحو : عِدْلٍ وجُمْلٍ ، فهي[1] كتاء سَنْبَتَةٍ [2] حيث كانت ملحقة ببناء جعفر ، فعوملت في ترك[3] الإبدال معاملة سَنْبَتَة [4] .

فإن قلت : فإذا [5] كان سكون ما قبلها يَمْنَعُ الإبدال ، فهلا منع فيما إذا كان الساكن ألفاً ؟

فالجواب أنّ ذلك الساكن في تقدير المتحرك لأنه في موضعه ومنقلب عنه ، وأيضا فإن الألف من الفتحة ، وهي بمنزلة الحرف المتحرك ، ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو : دوابٌّ [6] بخلاف ما إذا كان الساكن صحيحاً .

ثم يبقى النظر في هذا الشرط في شيئين .

أحدهما : ما كان من تاء التأنيث قبلها ألفٌ وما هي فيه لم[7] يتمكن في الأسماء تمكن غيره ، وذلك قولهم : اللات ، وذات مؤنث ذو بمعنى صاحب ، فأصل الناظم يقضي فيهما بترجيح الإبدال كغيرهما ، فتقول: اللاه ، وذاه . وهذا هو القياس الأصليّ فيهما ، إلا أنّ لقائل أن يقول في اللات ما تقدم

(١) س : « وجمل وتاء سنته .

(٢) الأصل : نسبته والسنبتة : الدهر .

(٣) الأصل : لك .

(٤) هذا كلام سيبويه في الكتاب ١٦٦/٤ ، ويقول السيرافي في شرحه ١٥٣/٥ : « وفي كلام سيبويه سهو ، لأنه مثّل بناء سنبتة ، ولا يقع عليها وقف ، وإنما ينبغي أن تكون تاءُ سنبت وما أشبهه مما يوقف على التاء فيه » .

(٥) س : فإذا سكن ما قبلها .

(٦) س : دابة .

(٧) الأصل : ثم

(وكذلك)(١) في ذات ، لأنه اسم لازم للاضافة لم يتمكن تمكن الأسماء ، ولذلك(٢) جاء على حرفين أحدهما لين ، وذلك لا يوجد في معربات الأسماء ، فكان ينبغي أن يكون الأجودُ فيه الوقفَ بالتاء على الأصل ، تشبيها له بغير المتمكن كما تقدم في اللات ، فهذا لا يبعدُ ، وهو قياس صحيح ، ولذلك لم يقف عليه من القراء بالهاء الا الكسائي (٣) . وإذا ثبت هذا فيحتمل أن يكون الناظم قصد إدخال اللات وذات تحت قانونه اعتبارا بالاسمية والإعراب ، فيكون ذلك النظر الذي ذكرته مطرحا(٤) فيهما . ويحتمل أن لا يكون قصد ذكرهما نظراً إلى ما ذكرته ، بل أبقاهما في محلّ النظر بأي القسمين يلحقان ، أبالأسماء المتمكنة أو(٥) بما أشبهها من الحروف ، فترك لك النظر في ذلك والاحتمال الأول أقوى وأولى أن يُحمَل عليه كلامُه .

والنظر الثاني فيما كان من الأسماء المؤنثة بالتاء وقبلها ساكن صحيح ، لكنه يوقف عليه بالهاء ، نحو : هَنْت ومَنْت ، فإنك تقول في الوقف : هَنَهْ ومَنَهْ ، ولا تترك التاء (على) (٦) حالها سماعًا من العرب ونصًا من النحويين(٧) ، فيمكن أن يكون / هذا لم يعتبره المؤلف لقلته ولخروجه عن القياس ، لأن التاء / ٣٢ /

---

(١) عن ك .

(٢) الأصل : ولهذا .

(٣) انظر ص ٧٩ :

(٤) الأصل : مصرّحا .

(٥) س : أم .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) المسائل البصريات ٧٩١ .

الساكن ما قبلها إنما تسمى تاء تأنيث مجازا ، بل التأنيث بنفس البنية كما قالوا في أخت وبنت ، لا بالتاء ، إذ لو كانت التاء للتأنيث حقيقة للزم انفتاحُ ما قبلها ، فصارت كألف الأصل وألف الإلحاق ، فالقياس اثباتها تاءً ، فقولهم : هَنَهْ ومَنَهْ ليس بوقفٍ على هَنْتَ ومَنْت نفسه[1] ، بل هو وَقْفٌ على مردود إلى الأصل ، ولذلك صار ما قبلها مفتوحاً .

ونظرٌ ثالث ، وهو أن يُقال : هل يدخلُ له في قوله : « إن لم يكن بساكن صَحَّ وُصِلْ » كَيْتَ وذَيْتَ ، فيكون الوقف عليهما بالهاء على مقتضى كلامهم أو لا يدخل له ؟ والذي يظهر أنَّ كلامه قابل لدخوله ، لكن لم يُرِدْه أصلاً ؛ لأنه وإن وُقف عليهما بالهاء فليس إلا بعد رَدِّ ما حُذِف ، فتقول في الوقف : كَيَّهْ وذَيَّهْ ، وكلامه لا يشعر بهذا الردّ ، مع أن سائر ما يُوقف عليه بالهاء ـ وقبله ساكن معتلّ ـ لا يحتاج إلى زيادة تغيير غير الإبدال . وأيضا فالوقف عليهما على غير القياس ، فالظاهر أنه لم يُنَبِّه عليهما ولا أرداهما ، وإن صلح كلامه لهما[2] .

والشرط الثاني من الشرطين المتقدمين : أن لا تكون التاءُ في جمع تصحيح ولا ما أشبه جمع التصحيح ، بل تكون في المفرد نحو ما تقدَّم من الأمثلة ، فإن كانت في جمع تصحيح ـ وهو الجمع بالألف والتاء ـ فاللغة الفُصْحى ألاَّ تُبدلَ فيه ، وإنما تبدل فيه في لغة قليلة ، وذلك قوله : « وقلَّ ذا في جمع ، (تصحيح » فذا إشارة إلى الإبدال ، أى : قلّ الإبدال في هذالجمع وما ضاهاه ، وكثر إثباتها على حالها ، فأما الكثير في جمع)[3] التصحيح ، فتقول: هذه هنداتْ ، وزينباتْ ، وطلحاتْ . ولم يحك سيبويه إلا هذه اللغة .

---

(١) الأصل : بنفسه .

(٢) الأصل : لها .

(٣) سقط من الأصل .

وَوَجْهُ ترك إبدالها أن الألف والتاء علامة الجمع والتأنيث ، فكأنَّ التاءَ إنما دخلَتْ على الألف لا على الاسم المجموع ، فصارت متصلة بالاسم ليست في تقدير الانفصال ، فأشبهت تاء الإلحاق نحو : سَنبته [1] ، فعاملوها معاملتها بتركها على حالها وصلاً ووقفا ، بخلاف التاء في المفرد فإنها إنما لحقت الاسم وحدها ، فهي منفصلة مما [2] قبلها انفصال الثاني من المركبين ، وبذلك شبهوها ، فَبَعُدَتْ من مشابهة تاء الإلحاق ، فأبدلوها في الوقف . بهذا المعنى عَلَّل السيرافي[3] ، وهو معنى تعليلِ سيبويه .

وأما القليل ـ وهو الإِبدالُ ـ فلم يذكره سيبويه ، وذكره غيرُه ، فحكى ابن جني عن قطرب أن طيئا تقول : كيف البَنُونَ والبناهْ ؟ وكيف الإخوة والأخواهْ ؟ قال : « وذلك شاذ »[4] ووجه ذلك تشبيه مسلمات بعلقاة من حيث كانت التاءُ للتأنيث على الجملة [4] .

وأما قوله : « وما ضاهى » ، يريد : ما ضاهى جمع التصحيح ، أي : أشبهه ، وحقيقةُ المضاهاة المشاكلة ، يقال : ضاهأتُ وضاهيت ، بالهمز وبغير هَمْز . والظاهر أن هذا من [5] غير المهموز ، والذي يضاهي جمع التصحيح ما سُمِّي به منه نحو : عرفاتٍ وأذرعاتٍ ، تقول : عرفاتْ وأذرعاتْ ، بالتاء في اللغة الفصيحة ، وكذا ما سُمِّي به من هذا الجمع لأنه جارٍ مجرى الجمع الحقيقي

---

(١) الأصل : نسبته .

(٢) الأصل : بما .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥ / ١٥٣ ـ ١٥٤ .

(٤) سرّ صناعة الإعراب ٥٦٣ .

(٥) الأصل : في .

في الإعراب ، فيجري مجراه في كل شيء . ومن ذلك : هيهاتِ / في لغة من / ٣٤ / كسر التاء فقال : هيهات ، فتقول في الوقف : هيهاتْ ، بالتاء كجمع التصحيح ، لأن من بناها على الكسر يقدّرها تاء ا لجمع كبيضات ، ولذلك بناها على الكسر ، لأنّ تاء الجمع لا تفتح أصلاً .

وأما القليل ـ وهو الإبدال ـ فعلى ما مضى في الجمع الحقيقي ، تقول : عرفاهْ ، وأذرعاهْ ، كما قلت الأخواهْ والبناهْ . وأما هيهاتَ فنقول فيه : هيهاهْ ، لكن [1] على لغة من بناها على الفتح فقال : هيهاتَ ، أجراها مجرى علقاه ، كان [2] الأصل فيها هَيْهَيَة ، وقد سأل سيبويه الخليلَ عنها اسمَ رجل ، فقال : أما من فتح فهي عنده كعلقاة (لأنه يقف بالهاء)[3] ، ومن كسر فكبيضات[4] ، لأنه يقف بالتاء[5] . ويجيء من هذا أنَّ من فتح فهي عنده كالمفرد ، ومن كسر فهي عنده كالمجموع ، فالوجهان في كلٍّ واحدة جاريان في القياس على ما يقتضيه إطلاقه ، فإن ساعدَ[6] النقل فصحيحٌ .

ثم قال : « وغير ذينِ بالعكسِ انْتَمَى » ، ذانِ : إشارة إلى جمع التصحيح وما ضاهاه ، وهما أقرب مذكور ، وغيرهما هو الاسم المفرد المتقدِّم ، يعني أن الإبدال في المفرد على العكس من هذين ، وقد ذكر في هذين أن القليل هو

---

(١) الأصل : مذكر .

(٢) س : لأن .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : كبيضاه .

(٥) هذا معنى كلام سيبويه . انظر الكتاب ٣ / ٢٩١ ، والمسائل العسكرية ١١٤ ـ ١١٥ .

(٦) الأصل : ساعد .

الإبدال ، والكثير [1] هو البقاء على الأصل ، فعكسُ هذه القضيّة أن الكثير هو الإبدال ، وأنّ القليل هو البقاءُ على الأصل ، أما الإبدال فقد تقدّم تمثيلهُ ، وأما البقاءُ على الأصلِ من التاء فحكاه (سيبويه)[2] عن أبي الخطاب ــ وهو الأخفش الأكبر ــ أنّ ناسًا من العَرَبِ يقفون بالتاء [3] . قال ابن خروف : هي لغة يمنيةٌ فيقولون : طلْحَتْ وحَمْزَتْ وشجرَتْ وأنشد الفارسي لأبي النجم[4] :

بل جَوْزِ تيهاءَ كَظَهْرِ الجَحَفَتْ

وأنشد قُطْرب [5] :

اللــه نجــاكَ بكفَّـــيْ مَسْلَمــتْ   من بَعْدِما ، وبَعْدِما ، وبَعْدِمَتْ

صارتْ نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ   وكادت الحــرَّةُ أَنْ تُدْعَــى أَمَتْ

والقُرَّاءُ يحكون هذا لغةً لطيِّءٍ ، وأنهم تنادَوْا يوم اليمامة : يا أهلَ سورة البقرَتْ . فقال طائى منهم : ما معى منها آيت[6] . وكلّ ما حُكِي ههنا وحكاه

---

(١) الأصل : والقليل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) س : بالهاء . وانظر الكتاب ٤ / ١٦٧ .

(٤) التكملة ١١٤ ، والمسائل العسكرية ٢٢٥ ، والخصائص ١/٣٠٤ ، ٢/٩٨ ، والمحتسب ٢/٩٢ ، والإنصاف ٣٧٩ ، وابن يعيش على المفصل ٢/١١٨ ، ٤/٦٧ ، ٨/١٠٥ ، ٩/٨٠ ــ ٨١ وأمالي ابن الشجري ١٩٨ وشرح الشافية للرضى ٢/٢٧٧ ، وبعده :
قطعتُها إذا المها تَجوّفَتْ   مآرنا إلى ذراها أهْدَفَتْ
جوز التيهاء : وسطها . والجحفة : الترس من الجلد . وتجوفت : دخلت في جوفها . والمآدن أصلها : المآرين ، جمع المئران ، وهو كناس الوحش . وذراها : ظلّها . وأهدفت : لجأت .

(٥) الرجز لأبي النجم . وهو في الخصائص ١/٣٠٤ ، وابن يعيش على المفصل ٥/٨٩ ، ٩/٨١ ، وشواهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ٤/١٧٧ عرضاً .
يقول البغدادي في شرح شواهد ا لشافية ٢٢٢ : « ومسلمة ــ بفتح الميم واللام ــ الظاهر أنه مسلمة ابن عبد الملك بن مروان . الغلصمة : رأس الحلقوم ، وهو الموضع الناتئ في الحلق » .

(٦) الهمع ٦ / ٢١٥ .

النحويون إنما حكَوه على حسب ما سمِعُوا من العرب ، وللقراء طريقةٌ أخرى أصلها أنهم يَقفُون بالهاء البتَّة ، إلا ما رُسِم بالتاء فإنهم اختلفوا فيه على حسب ما استحسنوا [١] .

وانتمى معناه: انتسب، وهو مطاوع نميتُ الحديثَ إلى فلان : رفعتُه إليه ، ونميتُ الرجل إلى أبيه : نسبتُهُ إليه ، من ذلك ، فكأنه يقول : وغير هذين بالعكس انتمى إلى العرب ، ونُقِل عنهم[٢] .

وَقِفْ بِـ « ـهَا » السَّكتِ عَلَى الفِعْلِ المعَلّ   بِحَذْفِ آخِرٍ كَأعطِ مَنْ سَأَلْ

وَلَيسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ   كَيَعِ مَجزومًا فَراعِ ماَرعَوْا

هذا أيضا نوعٌ من أنواع التغيير اللاحق للكلمة في الوقف ، وذلك إلحاق هاء السكت، وإنما سُمِّيت هاءَ السكت لأنها يُسكَتُ عليها (أي : يوقف عليها)[٣] دون آخر الكلمة ، وفائدتها الأولى بيانُ حركة الاخر ؛ إذ لم يريدوا أن يُسَكِّن ، بل أرادوا أن يَبْقَى على حاله في الوصل ، ويكون الوقفُ والاستراحةُ على الهاء، فيحصل / المقصدان ، لكن بيان الحركة يتبعها فوائد بحسب المحالّ[٤] ، /٣٥/ ففائدته في هذا الفصل تركُ الإجحاف بالكلمة الحاصل بسبب الوقفِ ؛ لأن الكلمة هنا قد حُذِفَ لامها ، فَصَار الإسكان بعد ذلك كالإخلال بها ، قال

---

(١) انظر الإقناع ٥١٦ ـ ٥٢٠ .

(٢) الأصل : منهم .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : المحلل .

سيبويه : « كرهوا ذهاب [1] اللامات الإسكان جميعا ، قال : « فلما كان ذلك إخلالا بالحرف كرهوا أن يسكّنوا المتحرك »[2] .

ويريد الناظم أن الفِعْل الذي دخله الإعلال بحذْفِ آخرِه يوقف عليه بهاء السكت ، ومثل ذلك بقوله : « أعط من سَأَلْ » فأعطِ فعلٌ (قد)[3] حُذفَ آخره وهو الياء ، فتقف عليه : أعطِهْ . وكذلك تقول في ارمِ : ارمِهْ ، وفي اغزُ : اغزُهْ ، وفي اقضِ : اقضِهْ . وما أشبه ذلك .

والألف واللام في الفعل لتعريف الجنس المقتضى للعموم ، فكلُّ فِعْل أُعِلّ ذلك الإعلالَ فحكمُه ذلك الحكمُ ، كان المحذوفُ الياءَ كأعطِ ، أو الواو كاغزُ و[4] ادُع ، أو الألف كاخشَ وارضَ ، فتقول : اغزُهْ ، وادعُه ، واخشَهْ ، وارضَهْ . وسواءٌ أيضًا أكان الحذفُ للجزمِ أم للوقْف ، والحذفُ للوقف كما تقدَّم ذكرُه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أولئك الَّذين هدى اللهُ فبهداهم اقتَدِه ﴾[5] . والحذف للجزم كقولك : لم يخشَهْ ، ولم يَقْضِهْ ، ولم يغزُهْ . الحكم سواءٌ في الجميع .

وقوله : « بِحَذْفِ آخِرٍ » ، بيان للإعلال ، ما هو ؟ . ثم قال : « وليس حتماً في سوى ماكَعٍ أو كيَعٍ مجزوماً » ، يعني أن الوقف على الفعل بهاء السكت كما ذكر ليس بحتمٍ ، أي : لازمٍ ، حتى لا يجوزَ تركهُ ، بل[6] هو غير لازم ، فيجوزُ لك أن تقول : ارمْ ، واخْشْ ، واغْزْ ، ولم يَخْشْ ، ولم يَغْزْ ، ولم يَرْمْ . وهي لغة

(١) في الكتاب : إذهاب .
(٢) الكتاب ٤ / ١٥٩ .
(٣) عن ك .
(٤) الأصل : أو .
(٥) الآية ٩٠ من سورة الأنعام .
(٦) الأصل : ما .

لبعض العرب ، قال سيبويه : « وقد يقول بعض العرب : ارمْ وفي الوقف ، واغْزْ ، واخْشْ ، حدثنا بذلك عيسى بن عُمَر ويونس »[1] واعلم أن الوجه الأول ـ وهو الوقف بالهاء ـ هو الأجود والأكثر في الكلام ، وأما الوجه الثاني فهو أضعف الوجهين وأقل اللغتين ، قال سيبويه : « جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها بمنزلة الأواخر التي تحرّك مما لم يحذَفْ منه شيءغ ، لأن من كلامهم أن يشبّهوا الشيءَ بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء [2] التي هي فيه » والناظم لم ينصٌ على الترجيح بين الوجهين ، ويمكن أن يكون في تقديمه إياه واعتماده أولا عليه في المسألة مشعراً بالترجيح ، ولا يضرّ بعد ذلك قوله : « وليس حتماً » ؛ إذ لا ينتفى بذلك الترجيح ، وإنما ينتفى به اللزومُ خاصةًّ .

ثم قوله : وليس حتماً في سوى كذا إلى آخره ، يعني به أنهَ إلحاق هاء السكت لا ينحتم الا في الفعل الذي يشبه عِهْ ، أو يَعِهْ إذا كان (يعه)[3] ، مجزوماً . ووجه الشبه في الفعلين أن يبقى الفعل بعد الحذف على حرف أصلي لا حرفين فأكثر ، وكأنه يقول : الفعل المحذوف الآخر على قسمين :

أحدهما : أن يبقى بعد الحذف على أكثر من حرفٍ واحدٍ ، فهذا الذي فيه الوجهان المتقدمان ، وعليه دلّ مثالُه .

والثاني : ألاَّ يبقى منه إلاحرف واحدٌ أصلىّ كعِهْ الذي مَثَّل به ، وهو فعل أمرٍ من وَعَى يَعِى ، أصله الثلاثة ، فحذف الأوّلُ لأنه واوٌ وقعت في المضارع بين

---

(١) الكتاب ٤ / ١٥٩ .

(٢) في الكتاب : في جميع ما هو فيه .

(٣) ليس في س .

ياءٍ وكسرةٍ ، ثم حُمِل فعلُ الأمر عليه ، وحُذِف الآخر بالحمل على / المضارع / ٣٦ / المجزوم ، فلم يبق من الفعل إلا حرفٌ واحدٌ ، ويَعِهْ الممثّل به أيضاً أصله الثلاثة، فحذف الأول لما ذكر ، وحذف الآخر للجزم ، فبقى على حرف واحدٍ ، وياءِ المضارعة ، وهي زائدة ليست من أصل البناء ، فلما كان كذلك أرادوا ألاّ تبقى الكلمة على أصلٍ واحدٍ ساكنٍ ، فإنك لو وقفت بغير هاءٍ لقلت في الأمر : يا زيدُ ، عِ ، وفي المضارع : إن تَشِ أشِ ، من وشَيْتُ ، وإن تَقِ أقِ ، من وقيتُ، فكرهوا هذا الإجحاف لأنه إخلالٌ بالكلمة ، فألزم ا لهاء من يقف في ارمِ بلا هاء ، وصار هذا الفعل في الوقف نظير : يا (مُرِى)[1] في الأسماء ، حيث ألزموه الياءَ خوفاً أن يبقى على أصلٍ واحد ساكن . وعلى هذا تقول في « ق[2] يا زيد أق (أنا)[3] : قِهْ (وأقِهْ)[4] ، وفي شِ[2] يا عمرو أش (أنا[4] . شِهْ وأشِهْ ، وكذلك ما أشبهه[5] .

فإن قلت : ما فائدة قولِ النّاظِمِ : « أوكَيَعِ مجزومًا » ، فَقَيَّده بكونه مجزومًا ، وكان يكفيه أن يقول : أو كيعه ، لأن اللفظ لفظ المجزوم ؟

فالجواب أن اللفظ لا يكفيه هنا ؛ إذ لو لم يقيّده بالجزم لتوهم أنه أراد غير المجزوم ، لكنه حذف ياءه لضرورة الوزن ؛ إذ يمكن هذا في النظم .

---

(١) سقط من لاأصل .

(٢) في النسخ : قه يا زيد أقِه ، وشه يا عمرو أشِه .

(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم المراد .

(٤) سقط من س .

(٥) ا نظر الكتاب ٤ / ١٥٩ ـ ١٦٠ ، والتكملة ٢٢ .

فإن قلت : إنّ هذا التوهُّم لا يصحُّ ، لأنَّ الهاء قد حصل من قوة المسألة أنها تثبتُ في الوقف جَبْرا للكلمة الموقوف[1] عليها لتثبت فيها الحركة ، لئلا تنحذف[2] فيجتمع على الكلمة حذف الحرف وحذف الحركة ، وههنا ليس كذلك، إذ لو قُدِّر يَعه غير مجزومٍ لم [3] يكن ثمَّ ما يؤتى بالهاء لأجله ، وهو الحذف الحاصل في الكلمة ، وإذا لم يصح هذاالتوهّم كان قوله « مجزوما » فَضْلاً !

فالجواب : أنَّ الكلمة وإن فَرَضْتَ أنَّ آخرها غير محذوفٍ ، فأولها محذوف إذ أصلها يَوْعِ ، فقد يذهب الوهم إلى لزوم الهاء هنا لما ثبت فيها من حذف أولها ؛ لأن حذف الأول قد يُجْبَر كحذف الآخر ، ألا ترى [4] قولهم في شيَةٍ وعِدَةٍ وزِنَةٍ : إن الهاء لَزِمت [5] آخرًا عوضًا من الحرف المحذوف أولاً وهو فاءُ الكلمة ، فأزال الناظم هذا الشّغْب كلّه بقوله : «مجزوما » وهو حال من « يَعِهْ » ، أي : وليس حتماً في غير الفعل الذي يشبه عِهْ مطلقاً ، أويشبه يَعِهْ حالة كونه مجزومًا ، إذ هو فعل مضارع بخلاف عِهْ فإنه أمرٌ ، والأمرُ لا يدخله الجزمُ على مذهب الناظم وجماعة أهل البصرة .

وقوله : « فَرَاعِ ما رَعَوْا » ، المراعاةُ : الملاحظة للشيء ، تقول : راعيت[6] كذا[7] ، أي : لاحظته واعتبرتُ[8] أمره . والمراعاة أيضا : المحافظة على

---

(١) الأصل : للوقوف .

(٢) الأصل : يتحوف .

(٣) الأصل ، ت : ولم .

(٤) الأصل ، ت : ألا ترى إلى قولهم .

(٥) الأصل : لزمته .

(٦) الأصل ، ت : راعيت .

(٧) الأصل : هذا .

(٨) عبارة اللغويين في تفسير هذه المادة راقبته وتأملت فعله ونظرت الام يصير ؟

الحقوق . وكلاهما سائغ في هذا الموضع ، أي : لاحِظْ مالَحظوا ـ يعني العرب ـ أو حافظ على ما حافظوا عليه . والظاهر أن هذا الكلام تتمة لبقية الشعر لا فائدة فيه ، والله أعلم . وكان الأولى أن لو قال : فارْعَ ، أو فَرَاعِ ما راعوا[1] ، لأن « فراعِ » من راعى ، و« مارَعَوا » من رَعَى ، فلو وَفَّق[2] بين الفعلين لكان أولى ، مع أنه لا يمتنع ما قال وعكسهُ .

* * *

وَ« مَا » في الاستفهام إن جُرّتْ حُذفْ   ألفُها وأَوْلِهَـا الهَـا إن تقفْ

وليس حتما في سِوَى مـا انخفضـا   باسمٍ كقولك اقتضاءَ[3] مَ اقتضَى

/ هذه المسألة من تمام الفصل الأول مما أثبت فيه هاءُ السكتِ خوفًا من /٣٧/ الإجحاف بالكلمة ، وهي مسألةُ ما الاستفهامية إذا حُذفَت ألفها ، فالعربُ ألحقتها مع الحرف هاء السكت في الوقف ؛ إذْ لو لم تفعل ذلك ووقفْتَ على «ما» لوجب[4] إسكان الميم مع حذف الألف ، وذلك إخلال ، فجبروها[5] بأن ألحقوا الهاء[6] لتبقى الميم محركةً . والناظم ابتدأ بالكلام على حَذْفِ ألف «ما» قبل الكلام على (حكم)[7] الوقف عليها . وليس الكلام في حذفها من أحكام باب الوقف ، لكن لا ينبني حكُم الوقفِ إلا بعد تقرر الحذف، فلذلك ابتدأ بذلك فقال:

---

(١) الأصل : رعوا وواضح أن التوفيق بين الفعلين يكسر الوزن .

(٢) الأصل : وقف .

(٣) في النسخ : مَهْ .

(٤) الأصل : وجب .

(٥) س : فجبرها بأن ألحقوها .

(٦) الأصل : التاء .

(٧) سقط من س .

« وما » في الاستفهام إن جُرَّت حُذِفْ ألفُها » ، يعني أن ما الاستفهامية يحذف ألفها إذا وقعت في الكلام مجرورةً ، وذلك أنها تقع تارة في موضع رَفْعٍ ، وتارة في موضع نصبٍ ، وتارة في موضع جَرٍ ، فمثال وقوعها في موضوع رفع قولك: ما يُعجِبك ؟ وما صَنَعُك؟ فهي ههنا في موضع رفع على الابتداء ، وخبرها ما بعدها ـ ومثال وقوعها في موضع نصب قولك : ما صَنَعتَ ؟ وما أخذت ؟ فما في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المفعولية بالفعل الذي بعدها ، ومثال وقوعها في موضع جرٍّ قولك : لِمَ قمت ؟ وعَمَّ تسأل ؟ وعلام تبحث ؟ وما أشبه ذلك . ومنه قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يتساءلون ﴾[1] ؟ ﴿ فلينظر الإنسان ممَّ خلق ﴾[2] ؟ ﴿ لم تقولون ما لاتفعلون ﴾[3] ؟ ﴿ فيم أنت من ذكراها ﴾[4] ؟ ومنه قولُ ربيعة ابن مقروم الضبي :[5] .

فَدعَوا : نَزَالِ فكنتُ أولَ نازلٍ   وعلامَ أركبُه إذا لم أنزلِ ؟

وهذه المواضع كلّها لا تُحذّف (ألف) [6] «ما» فيها إلا في موضع الجر ، وهو قوله : « إن جُرَّت حُذِف أَلِفُها » ، ولم يقيّد الجرّ هنا ، فهو مُطلق[7] في الجرِّ بالحرف ، نحو ما تقدَّم ، وفي الجر بالاسم نحو : مجيءَ مَ [8] جئتَ ؟ ومثل مَ [8] أنت ؟ ونحو ذلك .

---

(١) الآية ١ من سورة النبأ .

(٢) الآية ٥ من سورة الطارق .

(٣) الآية ٢ من سورة الصف .

(٤) الآية ٤٣ من سورة النازعات .

(٥) الحماسة بشرح المرزوقي ٦١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١١٠ ، والإنصاف ٥٣٦ ، وابن يعيش على المفصل ٤/٢٧ ، والخزانة عرضا ٥/٤٩ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) الأصل : فهو في مطلق الجرّ .

(٨) في النسخ : مه بالهاء .

ويُسألُ هُنا فيقالُ : لِمَ حُذِفَت أَلِفُها ؟ ولِمَ اختصَّ حذفُها بحالة الجر ؟

وبهذا يتبين ما قال الناظم .

فأمّا حذفُها على ا لجملة فللفرق[1] بينها وبين الخبرية ، وهي التي بمعنى الذي ، واختص الحذفُ بالاستفهامية دون الخبرية لأن ألف الاستفهامية طَرَفٌ فكان أولى بالتغيير ، بخلاف الخبرية فإن ألفها يقع وسطًا للزومها الجملة صلة لها ، وهي كالجزء منها ، فلم يسغ حذفها . وأيضا فاختصت الاستفهامية بالحذف لأن لها صدر الكلام ، فلما تقدمها هذا العامل الذي هو الخافض دون سائر العوامل حذفوا ألفها تنبيها على أنها كالكلمة الواحدة ، كأن لم يتقدمها شيءٌ بخلاف ما عدا الخافض من العوالم فإنه ليس كذلك ، وقد حصل جواب السؤال الثاني وهو (سؤال)[2] اختصاص الحذف بحالة الجرّ .

فإن قيل : فإنَّ ما الجزائية هي مثلُ الاستفهاميّة فيما ذكرتُ فكان ينبغي أن تحذف ألفها أيضا ؟

فالجواب أن يقال : الفرقُ بينهما أن ما الجزائية قريبة من التي بمعنى الذي ، وهي / الخبرية ؛ ألا ترى أنك تقول: بمن تمررْ أمْرُرْ ، وبالذي تمرُّ امرُّ ، والمعنى واحدٌ ، ولهذا دخلت الفاء في خبر الذي كما تقدّمت الإشارة إليه في أنواع المبتدأ الذي يلزم تقديمه على الخبر حيث قال الناظم : « أو لازم الصدر كمن لي منجدا » . فلما كانت بينهما هذه المشاكلة جعلوها مثلها في عدم الحذف . / ٣٨ /

---

(١) الأصل : فالفرق .

(٢) ليس في س .

وقوله : « حُذِف أَلِفُها » ، ظاهره أن الألف حذفت البتَّة ولم تجيء ثابتةً ، وهذا صحيح في المجرورة بحرف ، وإن جاء إثباتها ففي الضرورة نحو قول حسان بن ثابت (١) .

على ما قام يَشْتُمنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمرَّغَ في رَمَادِ

فإن قيل : لا ضرورة في هذا ، لأن حذفها لا يكسر الشعر ، وإذا كان كذلك ثبت أنه اختيار على مذهب الناظم .

فالجواب أن إثباتها أكملُ في الوزن من حذفها ، وأيضًا ليس معنى الضرورة أنه يُضطر الشاعر حتى لا يمكنه أن يُعَوِّضَ منه غيره ممالا ضرورة فيه ، وإلا فما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوّض منها لفظ آخر لا ضرورة فيه ،لكن كان يكون فيه تضييق كثير وقد اعتمد الناظم في عَربِيّته على ذلك التوهم ، وبَيّنتُ بطلانه في « الأصول » ، ومرّ من ذلك طرف في هذا الشرح .

وأما المجرورة باسمٍ فليس ذلك بلازمٍ فيها ، بل يجوزُ أن تقول : مجيءَ ما جئت ؟ ومثلُ ما أنت ؟ نصّ على ذلك سيبويه ، إلا أنَّ الأجود الحذفُ ، وهذا هو العذرُ له في أن لم ينبه على ترك الحذف . وإنما كان الحذفُ هنا غير لازم ولازما في المجرور بحرفٍ ، لأن الحرف لا يستقلّ بنفسه دون أن يتصل بغيره ،

---

(١) ديوانه ٧٩ /٢٣٣ والمحتسب ٣٤٧/٢ ، ورواية قافيته فيه :

كخنزير تمرغ في دمان

وأمال ابن الشجري ٢٣٢/٢ وابن يعيش على المفصل ٩/٤ والرضى على الكافية ٥٠/٣ ، والخزانة ٩٩/٦ ، ويقول البغدادي : « وهذا البيت من أبيات دالية لحسان بن ثابت الصحابي ، وقد حرف الرواة قافيته فبعضهم رواه .

كخنيزر تمرّغ في دمان

وهو ابن جنى في المحتسب ، وتبعه جماعة منهم ابن هشام في المغنى» . والبيت في المغنى ٢٩٩ ، ويقول ابن هشام : « والدمان كالرماد وزنا ومعنى » .

فصار مع ما كالشيء الواحد ، فصار[1] اعتمادُ ما على ما اتصلت به من ذلك الحرف ثابتا ، فلزم فيها الحذف للفرق المذكور وأما الاسم إذا كان هو الجار فليس بمفتقرٍ إلى ما بعده افتقار الحرف ، بل هو مستقلٌ بنفسه ، فلم يكن لما معه ذلك الاتصال ، لكن شبهوه بالحرف فحذفوا معه كما حذفوا مع الحرف ، والمشبه[2] لا يقوى قوة المشبّه به ، فلم يكن هذا الحذفُ لازمًا مع الاسم كما لزم مع الحرفِ لئلا يتساوى المشبه والمشبه به[3] وعلى هذا التعليل ينبني لزوم الهاء في الوقف أوعدم لزومها .

ثم أخذ يبين حكم لحاق الهاء في الوقف فقال : « وَأَوْلِها الها إِنْ تَقِف » . معنى أَوْلِها : أتبعها الهاء إن وقفْتَ ، يعني على ما المحذوفة [4] . وكان حقه أن يقول : إن وَقَفْتَ ، فيأتي بالماضي لأن الجواب محذوف دلّ عليه قولُه : « أَوْلِها الها » لكن ارتكب الوجه النادر الذي لا يوجد إلا في الشعر ، نحو[5] :

فلم أَرْقِهِ إن ينجُ منها

وقد تقدم التنبيهُ على نظائرَ من ذلك ، وتركتُ التنبيه على أُخَر لكثرة تكرارها ، كقوله قبل هذا : « والنقلُ[6] إن يُعَدمْ نظيرُ مُمْتنع » . وكثيرا ما أَخْطُرُ[7] في هذا النظم على ضرائر شعرية فلا أُنبِّه عليها لكوني قد قدّمتُ التنبيه عليها مرارًا والعذرُ في (مثل)[8] هذا مقبولٌ .

---

(١) الأصل ، ت : فحصل . س : فجعل .

(٢) الأصل : وفي المشبه .

(٣) الكتاب ٤ / ١٦٤ ـ ١٦٥ .

(٤) الأصل ، ت : المحذوف .

(٥) البيت لزهير بن مسعود ، وهو في نوادر أبي زيد ٢٨٣ والخصائص ٣٨٨/٢ ، والإنصاف ٦٢٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦١١ ، وانظره في اللسان مادة : غسس .

(٦) في النسخ : والحذف .

(٧) أي : أقع .

(٨) ليس في الأصل .

ويعني أنك إذا وقفت على « ما » بعدما[1] حُذِفَتْ ألفها فإنك تقف عليها بالهاء فتقول : علامَهْ ؟ وإلامَهْ ؟ ومجيءَ مَهْ ؟ ومثل / مَهْ ؟ وهذا حُكمٌ جُمْلِيٌّ ؛ إذ / ٣٩ / لم يَبيِّن هنا : هل هو على الجواز أو على اللزوم ، لكن ذكر ذلك بعدُ وإنما أوليتها الهاء لأنها لما حُذِف آخرها أشبهت ما حُذِف آخره من الأفعال نحو : اخشَ وارمِ ، فتأكَّدَ الإتيان بالهاء لأجل ذلك .

ثم قال : « وليس حتما في سوِى ما انخفضا باسمٍ » ، اسم ليس هو ضمير عائدٌ على الإيلاء المفهوم من قوله : « وأولها الها إن تقفْ » ، على حدّ قوله تعالى : (وإن تشكروا يرضَهُ لكم)[2] ، (فالهاء)[3] في يرضه عائد على الشكر المفهوم من (تشكروا) . ويعني أن إلحاق الهاءِ لما[4] يكونُ غير لازم ويكون لازماً ، فأما لزومُه ففيما إذا انخفضت باسم ، (كأنه قال : وليس الإلحاقُ حتماً إلاَّ في ما التي انخفضت باسم)[5] ، فتقول إذا وقفت : مجيءَ مَهْ ؟ ومِثْلُ مَهْ ؟ واقتضاءَ مَهْ ، في قوله: « اقتضاء مَ اقتضى » . ولايجوزُ أن تقول : مجيءَ مْ ؟ ولا : مثل مْ ؟ ولا اقتضاءَ مْ ؟ وهذا إنما هو مع الحذف ، أما من أثبت الألف فلا إشكال أنه يقف على الألف . وأما عدمُ لزوم الحاق الهاء فيما خُفِضَ بغير اسمٍ نحو: لِمْ ؟ وفيمْ ؟ وعَمّ ؟ فإنَّك تقول : عَمَّهْ ؟ وفيمَهْ ؟ ولِمَهْ ؟ وبِمَهْ ؟ وعلامَهْ ؟ وإلامَهْ ؟ وإن شئت قلت : عَمْ ؟ وفيمْ ؟ ولِمْ ؟ وبِمْ ؟ وعَلَامْ ؟ وإلَامْ ؟ والوجُه الأوّلُ أجودُ لأنّ « ما » لما حُذِفَ آخرها أشبهت ما حُذف آخره من

(١) الأصل : بعدها .
(٢) الآية ٧ من سورة الزمر .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) س : إنما .
(٥) سقط من الأصل ، ت .

الأفعالِ ، فكما اختير هنالك إلحاقُ (١) الهاء اختير هنا أيضا والوجهُ الثاني دُونَ الأوَّلِ ، قال سيبويه : « وقد قال قومٌ : فيمْ ؟ وعَلاَمْ ؟ كما قالوا : اخْشْ »(٢) وقد يظهر من كلام الناظم جودة الوجه الأوَّلِ كما ظهر في اخش ، لأنَّ عبارته هنا مثلُ عبارته هنالك .

ووجه لزوم الهاء مع الاسم مبنيٌّ على ما تقدَّمَ من أن الاسم مستقل بنفسه قد ينفصل مما بعده ، لأنك قد تقول : جِئْتَ مجيئا حسناً ، وكنت لزيد مِثْلاً ، واقتضيت منك اقتضاءًا جميلاً ، فليست هذه الأسماء بلازمةٍ للإضافة كما كانت حروفُ الجرّ لازمةً لمجرواتها ، بل هيَ وإن كانت مضافاتٍ ـ في حكم الاستقلال ، فلم تكن (٣) « ما » معها كالجزء منها ، فلما وقفوا أتوا بهاءِ السكت ، لأن « ما » من أجل انفصالها حُكماً مما قبلها تبقى على حرفٍ واحدٍ، فكان الوقف عليها بالسكون غاية الإخلال ، فلزمت الهاء عنده بخلاف الحرف إذا كان هو الجارَّ فإنه لا يستقلّ بنفسه ، فكان اتصاله بمجروده اتصالاً تامًّا حتى صار (٤) كالكلمة الواحدة التي على أكثر من حرف واحد ، فلم يلزمها إلحاقُ الهاء . وهذا نظيرُ المنقوص الذي بقى بعد الحذف على حرف واحد أو على أكثر ، نحو : مُرٍ(٥) وعَمٍ ، وقد تقدم(٦) فإثباتُ الياء هنالك نظيرُ إلحاق الهاء هنا .

---

(١) س : حذف الهاء .

(٢) الكتاب ١٦٤/٤ .

(٣) الأصل : فليكن .

(٤) ما عدا س : صار . دون ألف التثنية .

(٥) ت ، ك : مرى .

(٦) الأصل : تقرر بإثبات .

ثم إن كلام الناظم يقتضى أن الجارّ إذا كان اسمًا كيفما كان ، فإن[1] الحكم لزومُ الهاء ، والأسماء الداخلة على ما (على)[2] قسمين ، قسم متمكن ـ ومنه مثالُه وسائرُ الأمثلة المذكورة ـ وقسم غير متمكن وشبيه بالحرف نحو : عن ، وعلى ، والكاف على قول الأخفش وغيره ممن قال باسميتها ، أو حيث تثبت[3] . أما القسمُ الأولُ فلا إشكالَ فيه . وأما الثاني ففيه إشكالٌ مّا من حيث دخولُه على الناظم / فإنَّك إذا أخذت عبارته على إطلاقها لزم في هذاالهاء / ٤٠ / في الوقف ، فلا يجوزُ لك أن تقول إلا كَمَهْ ؟ وعلامَهْ ؟ وعمَّهْ ؟ وهذا قد ينازَعُ فيه، لأن[4] هذه الأسماء موضوعةٌ وَضْعَ الحروفِ مفتقرةٌ إلى غيرها غيرُ مستقلّةٍ بأنفسها ، ولا يُمكنُ انفصالُها كالحروف . فقد يقال : حكمها حكمُ الحروف ، وهو الظاهر على ما مضى من التعليل ، فإما أن يكون الناظم إنما تكلم على الغالب في الأسماء ، (لأن)[5] مثل عن وعلى في الأسماء قليلٌ ويُؤْنس بهذا تمثيله بما هو متمكّن ، وهو الغالب في الباب ، فيخرج عن كلامه ما ليس بمتمكّن ، وإما أن يكون ارتكب مذهب الشلوبين في تغليب حكم الأسماء عليها ، قال ابن الضائع : سألتُ الأستاذ أبا على وقت قراءتي عليه هذا الموضع من[6] الكتاب عن كاف التشبيه إذا دخلَت على ما الاستفهامية ،

---

(١) س : كان .

(٢) ليست في ك .

(٣) أى : حيث تثبت اسميتها ، وذلك بدخول الجارّ عليها وهو مذهب سيبويه والمحققين كما قال ابن هشام ولا يكون ذلك إلا في الضرورة كقوله :

يضحكن عن كالبَردِ المنهَم

انظر المغنى ١ / ١٨٠ .

(٤) س : أن .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) س : من هذا الكتاب .

على مذهب أبي الحسن الأخفش في تجويز كونها اسمًا في الكلام ، فقال : ينبغي أن يكون حكمُها حكمَ الأسماء. قال ابن الضائع : وكذا يلزمه في «على» اسمًا أيضًا ، قال : والأولى عندي جوازُ الوقف دون هاء ، لأن اسميّة هذه لا تجعلها مستقلّةً ، بل الأغلب[1] عليها الحرفية وعدمُ الاستقلال .

والاقتضاءُ : طلبُ القضاء ، يقال : اقتضيتُ ديني وتقاضيتهُ ، وقد يكون بمعنى الأخذ في القضاء لأنه اكتسابٌ واعتمالٌ ، فقوله : « اقتضاء مَ [2] اقتضى » تقديره : اقتضاءَ أيٍّ شيءٍ اقتضى ؟ وجوابه : اقتضاءَ يُسْرٍ ، أو عُسْرٍ ، أو تعجيلٍ ، أو مَطْلٍ ، أو نحو ذلك مما تقع عليه ما . وقد يكون جوابه : اقتضاء زيدٍ أو عمروٍ ؛ فقد وقع في حاشية نسخة أبي نصر[3] من كتاب سيبويه حين مَثَّل بمثل مَ أنت[4] ؟ ما نصُّه : جواب قولهم : مِثْل مَ[5] أنت ؟ ابنُ كذا وكذا سنةً ، قال ابن خروف : وقال غيره : يجوز في جوابه : مِثْلُ زيدٍ وعمروٍ ، لأنَّ « ما » تقع على من يعقل .

* * *

[6]وَوَصْلُها بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ، في المُدامِ استُحْسِنَا

(١) سقط من س .

(٢) س ، ك : مه .

(٣) الأصل : « نسخة في نصّ » وأبو نصر ، لعله : هارون بن موسى بن صالح النحويّ القرطبي ، سمع من أبي علي القالي وغيره ، وله كتاب : تفسير عيون كتاب سيبويه . توفي في سنة ٤٠١ هـ انظر الإنباه ٣ / ٣٦٢ ـ ٣٦٣ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٦٤ وفي الأصل ، ت : بمثل ما . بالألف وفي س ، ك : مه . بالهاء .

(٥) في النسخ : مه ، بالهاء .

(٦) وقع في بعض نسخ الألفية قبل هذا البيت بيت لم يثبت في النسخ الأربع ، وهو :

ووصل ذي الهاءِ أجز بكل ما حُرِّكَ تحريك بناءٍ لزما

وقد نَبّه على ذلك الصبان في حاشيته ٢١٧/٤ ، وقال : فيكون البيت الذي يليه ، وهو قوله « ووصلها بغير .. » الخ تفصيلا لإجمال هذا البيت .

يعني أنَّ وَصْلَ الهاءِ بحركة بناءٍ مُدَامٍ ـ أي : مستدامٍ ـ مستحسنٌ عند العرب والنحويين ، ووصلها بحركة بناءٍ غيرِ مُستدامٍ شاذٌ يُحفَظُ ولا يُقاس عليه. هذا ما قال على الجملة . وهذا الكلامُ منه يَشْتَمِلُ على أربعِ مسائل : ثنتان منصوصٌ عليهما ، وثنتان مأخوذتان من قُوَّةِ الكلام .

فأما المسألة الأولى فهي مسألة البناء غيرالمستدام ، ومعنى المستدامِ البناءُ الذي لا تنتقل عنه الكلمة إلى الإعراب في حال من الأحوال . وغيرِ المستدام هو الذي تنتقل عنه الكلمة في بعض الأحوال ، فيكون معرباً مرةً ومبنياً مرَّةً .

و« أُديم » في كلامه [1] : جملة في موضع الصِّفَةِ لبناءٍ ، و« شَذَّ » : جملة في موضع خبر المبتدأ الذي هو « وَصْلُه » ، كأنه قال : ووصل الهاء بغير تحريك بناءٍ مُستَدامٍ شاذٌّ . وكان حقُّه أن يقول : ووصلُها بتحريكِ[2] بناءٍ غيرمدامٍ شَذَّ . فَيُدخِلَ النفي على الدوام لأن هذا المعنى هو المراد ، وهو أن دخولها على البناء العارضِ شاذٌّ ، وظاهرُ عبارته يُعطي ما هو أعمُّ من هذا ، لأنَّ غير تحريك البناء المدام أعمُّ من أن يكون تحريكا غير مدام أو / تحريك / ٤١ / غير بناء بل تحريك إعراب[3] لأن حركة الإعراب يصدُق عليها أنها غير تحريك بناءٍ مدام ، مع أنَّ القصد إنما هو في الكلام على حركة البناءِ المدام وغير المدام خاصة ، لا في حركة البناء والإعراب ؛ إذ حركة الإعراب لا تلحقها الهاءُ في

---

(١) الأصل : كلامهم .

(٢) الأصل : بغير تحريك .

(٣) الأصل ، ت : الإعراب .

الوقف ، ولا يُحتاج إلى التنبيه عليها ؛ لأنَّ تخصيصه حركة البناء بالذكر يُعطى خروجَ حركة الإعراب عن هذا الحكم ، فإذاً وجهُ العبارة أن لو قال : ووصلُها بتحريك بناءٍ غير مدام . لكن يُعتَذرُ عنه بعُذرين :

أحدهما : أنا[1] نزعُم أنه قصد بغير تحريك البناء المستدام الحركتين ، حركة الإعراب[2] وحركة البناء غير المدام ، فيريد أن وصلها بحركة الإعراب وحركة البناء غير المدام شاذٌّ ، ويكون ذلك نصًّا على أن الهاء لا تلحق حركة الإعراب ، وهي من المقاصد في هذا الفصل ، فالنصُّ عليها أولى من أخْذِها من قوة الكلام .

فإن قيل : فأين الشذوذ الحاصل بلحاق الهاء حركة الإعراب ؟

فالجـواب : أن ذلك موجود ، حكى سيبويه : « أعطني أبيضَّهْ » . قال : « أراد أبيضَ ، فألحق الهاءَ ـ يعني هاء السكت ـ كما ألحقها في هُنَّه وهو يريد هُنَّ »[3] . فأنت ترى حركة الإعراب قد ألحقوها هاءَ السكت مع التَّشديد الخاصِّ بالوقف أيضا . قال السيرافي : هو[4] من أقبح الشذوذ . قال : «وبعض أصحابنا يقول : هو[5] غَلَطٌ من قائله » . ووجْه القُبْحَ فيه من وجهينِ ، أحدهما : أنَّ هاء السَّكت لا تلحق حركة الإعراب وإنما تلحقُ حركة البناء . والثاني : أن التشديد إنما يلحقُ الحرف الموقوف عليه ، والوقف هنا إنما هو على الهاءِ لا على الضاد[6] .

---

(1) س : ألا نزعم .

(2) الأصل : حركة البناء ، وحركة الإعراب غير المدام .

(3) الكتاب ٤ / ١٧٢ .

(4) س : هذا .

(5) ص ، ت : هذا .

(6) شرح السيرافي على الكتاب ٥ / ١٥٦ ـ ١٥٧ .

قال ابن الضائع : ووجهه (عندي) (١) أنه لما وقف على أبيض بالتشديد وهو خاصٌ بالوقف ، والوقف يذهب معه الإعراب ، أشبه التشديد الذي ليس بمحلّ إعراب كهُنَّهُ . قال : ولذلك أشار سيبويه ـ يعني بقوله : كما ألحقها في هُنَّه ، وهو يريد هُنٌّ . فقد ثبت لحاق الهاء شذوذاً لحركة الإعراب ، فيُدَّعى أنه من جملة ما نَبَّه عليه الناظم بقوله : « ووصلها بغيرتحريك بنا أُديمَ شذّ » .

والعذر الثاني ـ على تسليم أنه (إنما) (٢) قصد تحريك البناء غير المستدام ، وأنه معنى كلامه ـ فقد تُدْخِل العرب النفي على أوّل الكلام قصداً لنفي ما بعده ، ولا تقصد نفي ما دخلت عليه ، ومن ذلك ما أنشده الفراء من قول الراجز(٣) :

من كان لا يَزْعُمُ أنّى شاعِرٌ　　　فَيَدْنُ منى تَنْهَهُ المزاجِرُ

فلم يرد أن يقول : من انتفى عنه الزعم بأنى شاعر فيدنُ مني ، وإنما أراد : من كان يزعم نفي الشعر عني ، أي من كان يزعم أني غيرشاعر فيدنُ منى تَنْهَه المَزَاجِرُ . وقال الآخر(٤)

ولا أراها تَزَالُ ظالمةً　　　تُحدِثُ لي قرحةً وَتَنْكَؤُها

---

(١) الأصل : على .

(٢) ليست في س .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٠ ، والخصائص ٣٠٣/٣ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادي عرضا ٣٣٤/٤، واللسان ، مادة : زجر .

(٤) إبراهيم بن هرمة ، ديوانه ٤٨ ، والبيت في معاني القرآن للفراء ٥٧/٢ والمغنى ٣٩٣ ، وشرح أبياته للبغدادي ٢٢١/٦ .

أراد : وأراها لا تزال ظالمةً . ولم يرد نفي الرؤية ؛ إذ لا يصح ذلك[1] . فكذلك أدخَلَ هنا « غير » على التحريك وهو يريد المدام . وإذا كان مثل (هذا)[2] مستعملاً فلا إشكال في كلامه . والله أعلم .

ثم نقول بعدُ : إنّ لحاق الهاء لتحريك البناء غير المدامِ شاذٌ ، كما قال ، وكلامُ العرب على عدم اللحاق ، لأنّ حركة البناءِ غير المدام شبيهةٌ بحركة الإعراب لانتقالها / وعدم بقائها على حالة واحدةٍ ، فصار حكمها كحركة / ٤٢ / الإعراب ، وحركةُ الإعراب لا تلحقها الهاء أصلاً فكذلك ما كان مثلها . وبعدُ فحركة البناء التي على هذا الوصف تُوجَدُ في أنواعٍ من الكلم ، وقد عدَّ منها في التسهيل أربعة أنواع :

أحدها : الاسم المبنيّ مع لا في قولك : لا رجلَ في الدار . فحركة اللام بنائية ولا بدَّ على مذهبه ، إلا أنها لا تلحقها الهاءُ ، فلا تقول : لاَ رَجُلَهْ ، ولا : لا غلامَهْ ، في : لا غُلامَ ، لشبهها بحركة الإعراب ؛ ألا ترى أن العرب تُتْبِع فيها على اللفظ كما تُتْبِع في حركة الإعراب ، فتقول: لا رَجُلَ عاقَلاً، كما تقول : رأيت رجلاً عاقلاً ، ولأجل هذا زعم قوم أنها حركة إعراب ، وقد تَقَدَّم الكلام على ذلك في باب لا .

والثاني : المنادى المضموم نحو : يازيدُ ، ويا حكمُ ، ويا رجلُ ، فالوقف ههنا بالإسكان خاصةً ، ولا يجوز أن تلحق الهاء فتقول : يا زيدُه ، ويا حكمُهْ ، ويا رَجُلُهْ ، لما تَقَدَّم في اسم لا من أنَّ الحركة هنا شبيهةٌ [3] بحركة الإعراب ، ولذلك جاز الإتباع فيها على اللفظ فتقول : يا زيدُ الظريفُ ، ويا عمرُو الفاضلُ

(١) س : هنا .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) الأصل : تشبه .

وإنما يختص هذا بالمضموم لا بما ليس بمضموم ، لأن الضمة هي التي أشبهت حركة الإعراب ، فأما إن كانت الحركة التي في آخر المنادى غير ضمة - أعني ممَّا[1] ليس بإعراب - فيجوزُ لَحَاقُ الهاء لها وقفاً ، فإذا وقفت على المنادى المرخَّم فإنه يجوز أن تقف على الهاء فتقول في يا جعفَ : يا جعفَهْ ، وفي يا عامِ : يا عامِهْ ، وفي يا منصُ : يا منصُهْ ، وإنما قلت ذلك وإن لم أجده منصوصاً عليه بخصوصه لأنهم قالوا في طَلْح إذا وُقِفَ[2] عليه : يا طَلْحَهْ ، بالهاء ، نَصَّ على ذلك سيبويه[3] وغيره ، وهو الأكثر في كلامهم ، ولا يقال : ياطَلْحْ ، إلا قليلا ، لأنه قد صار في درجة ارمِهْ ، والأكثر في ارمِ الوقفُ بالهاء كما تقدّم ، وذلك لأنهم لما ألزمُوه الترخيم في الأكثر ألزموه الهاء في الوقف . ونصّ سيبويه على أنّ هذه الهاء هي هاء السكت لا غيرها ، وإن كان محتملاً أن تكون كذلك ، أو تكون هاءَ الأصل ردّت للوقف كما ردَّت ياء « يا مرى » ، فقال : « وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء » [4] ، يريد في ياسلمهْ ويا طلحهْ ، قال : « فصارت هذه الهاءُ لازمةً في الوقف كما لزمت الهاء في وقف ارمِهْ »[5]. وعلل ذلك بنحو ما عَلَّلَ به في ارمه وبابه. وإذا ثبت هذا فكلُّ مُرَخَّم قد لزمت (فيه)[6] تلك العلة ، وصارت الحركة التي في آخر المرخم[7] ليست بضمة نداء، بل هي حركة بناء كحركة لم يرمه، فلابدَّ من القول بجواز[8]

---

(١) الأصل : ما .
(٢) الأصلُ : وقفت .
(٣) الكتاب ٢ / ٢٤٢ .
(٤) في النسخ : والهاء .
(٥) الكتاب ٢/٢٤٢ .
(٦) عن ك .
(٧) الأصل : الترخيم .
(٨) الأصل : بجواز أن الترخيم .

الترخيم فيه ، وكذلك تقول في نحو : يا مسلمان ويا مسلمون ، يجوز أن تلحق الهاء ، لأن حركة النون ليست بإعراب ولا شبيهة بحركة إعراب ، كما يقال ذلك فيه غير منادى ، كما سيأتي إن شاء الله .

فالحاصلُ في ذلك أنَّ المنادى المضموم هو المختص بمنع اللَّحاق دون غيره من المنادى الذي ليست حركة آخره حركة إعراب ولا شبيهةً بها ، اتباعاً لعقد الناظم .

والثالث : المبنيُّ لقطعه عن الإضافة كقبل وبُعدُ ، وقدامُ وخلفُ وأمامُ ، وعلُ وأوّلُ ، وغيرُ ، وما أشبه ذلك ، فإنه أيضاً لا تلحقه الهاء لشبه هذه الحركة بحركة الإعراب ، من حيث كانت في آخر اسمٍ يدخله الرفع والنصب والجرّ ، فصار كالمعرب حقيقةً ، إذ هو اسمٌ متمكّن فلا تقول : قبلَهْ ولا بعدُهْ ، وإنما تقف عليه على حدّ الوقف على المعربات .

والرابع : الفعل الماضي ، فلا تقول / في قامَ : قامَهْ ، ولا في خرجَ : خرجَهْ ، ولا (نحو)[1] ذلك ، لأن حركته شبيهة بحركة الإعراب من جهة أنها أشبهت حركات الأسماء المبنية ـ على الحركات لتمكنها نحو قبلُ وبعدُ ويا حكمُ، وعلل سيبويه كون الفعل الماضي لا تدخله الهاء بأن[2] آخره هو الذي يُعرَبُ في المضارع ، لأن الماضي يتصرّف حتى يصير مضارعاً فيعربُ آخره . قال ابن خروف : وكذلك [3] كلّ حركة بناءٍ للمزيّة لا تدخلها الهاء ، لأن علتها علّة حركة الماضي . /٤٣/

(١) الأصل : ولا كذلك .

(٢) س : لأن .

(٣) الأصل : وكذا .

وبقى بعد هذا بيان الشذوذ الذي أشار إليه في المحرك بحركة بناءٍ غير مُـدَامٍ ، وقـد ألحـقُـوا الهـاء في الوقف « عَلُ » فـقـالوا : مِنْ عَلُهْ حكاه في التسهيل[1]، ولم أستظهر عليه بشاهدٍ فعليك البحثَ عنه ، وقد وجدتُ له شاهدًا في شرح ابنه لهذا (النظم)[2] ، ولكني لم أُقَيِّدْهُ كما أُحِبُّ فتركتُه [3] .

وأما المسألة الثانية فهي مسألة البناء المستدام ، وذلك قوله : « في المدام استُحسِنا » وهو على حذف العاطف ، والمدام على حذف الموصوف ، وضمير « استُحْسن » عائد على « وَصْل » ، والتقدير : وفي تحريك البناء المدام استحسن وصلُ هاء السكت . والمُسْتَحْسِن لذلك إما العربُ أو النحويُّون

واعلم أنَّ ما فيه حركة البناء المدام على ثلاثة أقسام :

أحدها أن يكون آخره[4] محذوفًا ، فلحقت الهاء جبرًا لما حُذِف، وصونًا عن تسكين ما قبله .

والثاني : ألا يكون محذوفاً منه إلا أن ما قبل آخره ساكن[5] والآخر خفيٌّ في نفسه ، وهو النون أو ما أشبهها ، وهو الأكثر فيما قبله ساكن ، فألحقوا الهاء تبيينا[6] للنون ولحركتها ، وكراهة لالتقاء الساكنين .

---

(١) التسهيل ٣٣١ .

(٢) عن ك : وفي الأصل : « شرح ابنه فهذا » .

(٣) البيتان من الرجز وهما :

يا رُبَّ يَـومٍ لِيَ لا أُظَلَّلُـهْ   أُرْمَضُ من تحتُ ، وأُضْحَى من عَلُهْ

وينسبان إلى أبي ثروان ، وأبي الهجنجل . انظر شرح ابن الناظم ٨١٢ ، والمغنى ١٥٤ .

(٤) س : آخرها .

(٥) الأصل : ما قبله ساكن .

(٦) الأصل : تنبيها .

والثالث : ألا يكون محذوفاً منه أيضا إلاَّ أنَّ الآخر حرفٌ خَفيٌّ أو ما ألحق به ، فأرادوا أن يُبَيِّنُوا بلحاق الهاء ، ويُقَوُّوا[1] ما كان منها اسما على حرفٍ واحد .

وهذه الأقسامُ في القوة والضعف على هذا الترتيب ، فلحاقُ الهاء للأول أقوى ، ثم يليه لحاقُها للثاني ، ثم لحاقُها للثالث . والقسمان الأخيران [2] هما المشار إليهما في كلام الناظم .

وأما الأول فقد تقدَّمَ ، فمن[3] أحد القسمين قوله : هما ضاربانه ، وهم مسلمونه ، وهم قاتلونه ، ومنه أيضا : هُنَّهْ ، وضربتُنَّهْ ، واعْلَمُنَّهْ ، وأينَهْ ، وإنَّهْ في إنَّ بمعنى نَعَمْ ، قال ابن قيس الرقيات [4] :

بَكَرَتْ عَلَيَّ عَواذِلي ... يَلْحَيْنَنِي وأَلُو مُهُنَّـــهْ
ويَقُلْن شيبٌ قَدْ عَلا ... كَ وَقَد كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إنَّهْ

أنشد البيت الثاني سيبويه ، وأنشد قطرب لأمرأة فَقْعَسِيَّةٍ في الهاء اللاحقة للمثنى [5] .

فَعَلْتُهُ لا تَنْقَضي شَهْرَيَنَهْ ... شَهْرَيْ ربيع وَجُماد َيَينهْ

---

(١) ت ، ك : ويقوا .

(٢) س : الآخران .

(٣) الأصل : في .

(٤) ديوانه ٦٦ . والكتاب ٣/١٥١ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٢٢ وابن يعيش على المفصل ٣/١٣٠ ، ٦/٨ ، ١٢٥ ، واللسان ، مادة : أنن .
ولحا الرجلُ الرجل لحوا : شتمه . وحكى أبو عبيد لحيته ألحاه لحوًا . وهي نادرة وإنّ بمعنى : نعم .

(٥) سر الصناعة ٤٨٩ ، الإنصاف ٧٥٥ ، وشرح الكافية للرضى ٣ / ٣٥٠ ، والخزانة ٧/٤٥٦ والمخصص ١٥/١١٤ .

وأنشد ابن جنى (1) :

أهكذا يا طَيِّبَ تَفْعَلُونَهْ أَعَلَلاً وَنَحْنُ مُنْهِلُونَهْ ؟

وأنشد أيضا(2) :

اكسُ بُنَيَّاتِي وأُمَّهُنَّهْ أُقسِمُ بالله لَتَفْعَلَنَّهْ

هذه كلها لحقتها الهاء لخفاءِ النون لضعفها ولالتقاء الساكنين . والميمُ في ذلك كالنون لأنها مثلها في الخفاء ، فقد قالوا : ثُمَّهْ ، وهَلُمَّهْ ، وأنشد سيبويه قول الراجز(3) :

يا أيها الناسُ ، ألا هَلُمَّهْ

وقالوا : كيفَهْ ؟ وليْتَهْ ، ولعلَّهْ . أجاز / ذلك سيبويه ، وقال : « لمّاً(4) لم / ٤٤ / يكن حرفاً يتصرَّفُ للإعراب وكان ما قبلها ساكنا جعلُوه بمنزلة ما ذكرنا » . قال : « وزعم الخليل أنهم يقولون : انطلقْتُهْ ، يريد : انطلقت »(5) وهكذا ينبغي في انطلقت وانطلقت ، فتقول : انطلَقْتَهْ ، وانطلقته . وأبَى ذلك المبرّد ، وردّ على من أجاز هذا من وجهين : أحدهما : أن التاء فاعلة فهي في موضع الفاعل

---

(1) سر الصناعة ١٦٣ ، والخزانة ٤/١٧٧ عرضًا ، والبيت الثاني في اللسان ، مادة : نهل يقال : نَهِل بالكسر ، وأنهلته أنا .

(2) الرجز لأعرابي يخاطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأوله :

يا عُمَرَ الخير جُزيتَ الجنَّهْ

وهو في الخصائص ٢/٧٣ ، وسر الصناعة ٤٥٥ ، وابن يعيش ١ / ٤٤ .

(3) الكتاب ٤/١٦١ ، والخصائص ٣/٣٦ ، وابن يعيش ٤/٤٢ . وهو مجهول القائل .

(4) كذا في ك . وفي غيرها : ولما .

(5) الكتاب ٤ / ١٦٢ .

المعرب . والثاني : أنه يلتبس بالمضمر ، إن كان الفعل لا يتعدى فبضمير[1] المصدر ، وإن كان يتعدّى فبضمير[1] المفعول به . قال : ويقوّى ذلك جوازُ : ضاربانِهْ ومسلمونَهْ ، وامتناع : يضربانِهْ ويسلمونَهْ ، لأن هذه تلتبسُ وتلك لا تَلْتبسُ . قال السّيرافيّ : والقول عندي ما قال الخليل وسيبويه ، لأن سيبويه قد حكى : ضَرَبْتُنَّهْ .. ، وكذلك : اعلمُنَّهْ [2] . ولو امتنع هذا لامتَنَعَ : ليتَهْ ولعلَّهْ ، لأنه يلتبس باسمها[3] ، وقد حكاه سيبويه عن العرب[4] . وأما امتناع يضربانِهْ ويضربونَهْ فسيُذكر إثر هذا إن شاء الله تعالى .

ومن ذلك أيضا قولك : غلامايَهْ ، وعصايَهْ ، وبُشرايهْ[5] ، وقاضيَّهْ وقع هذا في نسخة ابن السراج[6] وقال : هذا كلُّه فاسدٌ . قال ابن خروف : أراد للّبس بالضمير ، قال : وليس فيه لبس بضمير ، لأن ضمير الغائب لا يقع هنا مع ضمير المتكلم .

ومن القسم الثاني قولهم : غلامِيَهْ ، وجاء من بعديَهْ ، وضَرَبَنِيَهْ . وهذا على من حَرَّكَ الياء في الوصل ، أما من سكَّنها فإنما يَقِفُ بالسكون ، لأن الهاء لا تلحق إلا المتحرك . قال سيبويه : « كرهوا أن يسكنوها إذْ لم تكن حرف الإعراب وكانت خفيَّةً فبيَّنُوها »[7] وحَسَّن أيضاً لحاق الهاء هنا أنّ الياء اسم

---

(١) الأصل ، ت : فيضمر . وفي س : بضمير .

(٢) الكتاب ٤ / ١٦١ ـ ١٦٢ .

(٣) الأصل : باسمها .

(٤) شرح السيرافي على الكتاب ٥ / ١٥٠ . وقد تصرّف الشاطبي في النص .

(٥) الأصل : وبشراياه . وانظر الكتاب ٤ / ١٦٣ .

(٦) أشار محقق الأصول لأبي بكر بن السراج إلى تميُّز نسخة ابن السراج ، وأحال في ذلك على شرح السيرافي ٥/٥٩ ، وشرح الرماني . انظر الأصول ١ / ١٨ .

(٧) الكتاب ٤ / ١٦٣ .

فكرهوا أن تكون على حرف واحد ثم يضعفوها[1] بالإسكان . ومما أُجري مجرى الياء قولهم : هِيَهْ وهُوَهْ ، شبهوا ياء هي بياء بعدي وكرهوا في واو هو أن يلزموها الإسكان في الوقف فجعلوها بمنزلة الياء ، كما جعلوا كَيْفَهْ [2] كمسلمونَهْ أيضًا . وقالوا : خُذْه بحُكْمِكَهْ[3] ، ومن المسموع في ذلك قولُ الله تعالى : (هاؤمُ اقرأوا كتابيَهْ إني ظننتُ أني مُلاَقٍ حِسابِيَهْ)[4] و (يا ليتني لم أوتَ كتابيَهْ ولم أدْرِ ما حِسَابِيَهْ)[5] وقال : (ما أغنى عني ماليَهْ هلك عني سلطانِيَهْ)[6] ، وقال : (وما أدراك ما هِيَهْ)[7] ، وأنشد السيرافي [8]:

إذا ما تَرَعْرَعَ فينا الغلامُ   فليس يُقالُ لَهُ : مَنْ هُوَه ؟

وقال ابن قيس الرقيات[9] :

تبكيهمُ دَهْمَاءُ مُعْوِلَةٌ   وتقول سلمى : وَارَزِيَّتِيَهْ

إلى هذا النحو أشار الناظم بقوله : « في المُدَامِ اسْتَحْسِنا »

أما المسألة الثالثة فإن هذه الهاء لا تلحقُ ساكناً وإنما تلحق المتحرِّك ، وذلك مستفادٌ من هذا الكلام ؛ إذ قال : ووصلُها بغير تحريك بنا، (أي :

---

(١) الأصل : يضعفونها .

(٢) الأصل : كيفيه .

(٣) الأصل : بحكمة . وانظر الكتاب ٤ / ١٦٣ .

(٤) الآيتان ١٩ ، ٢٠ من سورة الحاقة .

(٥) الآيتان ٢٥ ، ٢٦ من سورة الحاقة .

(٦) الآيتان ٢٨ ، ٢٩ من سورة الحاقة .

(٧) الآية ١٠ من سورة القارعة .

(٨) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٩٧ ، وهو من شواهد ابن يعيش ٩ / ٨٤ ، والتصريح ٣٤٥/٢ .

(٩) ديوانه ٩٩ ، والكتاب ٢٢٢/٢ ، والمقتضب ٢٧٢/٤ ، والتصريح ١٨١/٢ .

بتحريك بناءٍ) [1] غير مدامٍ ، كما تقدم تقريره في المسألة الأولى . ووجه ذلك ظاهر مما تقدم ؛ إذْ كانت الهاءُ إنما لحقت لبيان الحركات ، والساكنُ لا حركةَ فيه . وأيضًا فَلَحِقَتْ لئلا يلتقى ساكنان ، وهذا يقتضي أن لا تلحق إلا المتحرّك، فإذا ما جاء من لحاقها لما[2] آخره ساكنٌ فقليل ، ولا يكون الساكنُ مع قلته إلا الألف ، وذلك قولهم : هؤلاهْ ، وهَهُناهْ ، قال / سيبويه : « واعلم أنهم لا يُتبعون الهاء ساكناً سِوَى هذاالحرفِ الممدودِ ـ يعني الألف ـ لأنه خَفِيٌّ فأرادوا البيان كما أرادوا أن (يُحركوا[3] ، ولا يجوزُ أن) [4]تلحق ما في آخره ياءٌ أو واوٌ وغيرها من السواكن إلا ما تقدم ذكره في الندبة من لحاقها الألف والواو والياء، لِما أرادوا هُنالِك مِنْ مَدِّ الصوت .

فإن قيل : إن لحاق الهاء مَدَّة الندبةِ قياس مُطَّرد[5] ، وهو مُختصٌّ بالوقف كهذا الموضع ، فَلِمَ أشعر هنا بأنها لا تلحقُ إلا المتحرّك ، فظهر أن باب الندبة يدخلُ الاعتراض عليه .

فالجواب : أنه إنما تكلم هنا على غير الندبة ؛ إذ قد تقدّم الكلام عليها ، فهو لا يريدُهَا هُنا أصلاً وإلا[6] كان تكراراً .

المسألة الرابعة : أن هذه الهاء لا تلحق حركة الإعراب ، وإنما هي مختصّةٌ بحركة البناء المستدامِ كما أخبر أولا ، وأشعر بهذا من كلامهِ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) س : ما .

(٣) الكتاب ٤ / ١٦٥ .

(٤) ما بين القوسين سقط من س .

(٥) الأصل : مفرد .

(٦) س : وإن .

تخصيصُه حركة البناءِ باللحاق المذكور، فدلّ على أن غير حركة البناء عنده على خلاف ذلك ، وإلا لم يكن لتخصيصه حركة البناء دون غيرها فائدة ، وأيضا إذا كان ينفى لحاقها عن حركة البناء غير المستدام فَأنْ[1] ينفيه عن حركة الإعراب أحرى وأولى . وأيضاً قد يُقال : إن حركة الإعراب قد دخلت له تحت قوله : غير تحريك بناء أُديم . وقد تقدم تقريره ، وإذا كان كذلك بقى علّه عدم لحاقها لحركة الاعراب . ووجُه ذلك أن المعرب يتصرّف بوجوه الإعراب ، ويوقف على التنوين منه حالة النصب ، فجعلوا هذا كالعوض من الهاء مع أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الحركتين .

واعلم أنّ معنى قَوْلِ من يقولُ : إنّ هاء السكت لا تلحق معربا ، أنها لا تلحق حركة إعراب فقد يكون الاسم معربا والهاء تلحقه مع ذلك ، لأن الحركة التي في آخره ليست حركة إعراب ، كمسلمان ومسلمون ونحوهما[2] مما تقدم، فإنه معرب مع أن الهاء تلحقه ، فتقول : مسلمانهْ ومسلمونَهْ . وقد توهم ابن خروف خلافَ هذا ، وذلك أن المبرّد أجاز في بَيْتَىْ سيبويه[3] ، وهما :

هُمُ القائلون الخير والآمرونَهُ إذا ماخشُوا من محدث الأمر معظما

وقوله[4] :

---

(١) الأصل ، ت : بأن .

(٢) الأصل ، ت : ونحوها .

(٣) الكتاب ١٨٨/١ ، قال سيبويه : « وزعموا أنه مصنوعٌ » ، وابن يعيش على المفضل ١٢٥/٢ ، والرضى على الكافية ٢٣٢/٢ ، والخزانة ٢٦٩/٤ ، وفيها : هم القائلون . والصحاح ، مادة : ها . وفيه : « من معظم الأمر مُفْظِعًا » .

(٤) الكتاب ١ / ١٨٨ ، وابن يعيش على ا لمفصل ٢ / ١٢٥ ، والرضى على الكافية ٢٣٢/٢ ، والخزانة ٢٧١/٤ .

ولم يرتفق والناسُ محتضرونَهُ   جميعًا ، وأيدى المعتفين رواهقه

أن تكون الهاءُ هاءَ السكت ثم شبهت بهاء الضمير فوصلت وحُرِّكت ، لأنه لا يُجمَع بين هذه ا لنون وهاء ا لضمير . فردّ عليه ابن خروف بأن هاء السكت لا تلحقُ معربا بوجه ، وإنما تلحق الأسماء المبنية . فنسى [1] قول سيبويه أن هذا الهاء تلحقُ هذه النون وإن كان الاسم الذي قبلهامعربا ، قال ابن الضائع : وغلَّطه في ذلك اطلاقُ النحويين أن هذه الهاء لا تلحق معرباً ، قال وانما يريدون لا تلحق حركة إعراب ، وليست حركة هذه النون حركة إعراب .

فإن قيل : فَلِم امتنَعَ في « يضربان » لحاقُ الهاء [2] وفي[2] يضربون ، وجاز في ضاربان وفي ضاربون، مع أن النون فيهما لم تتحرك بحركة إعراب ؟

فالجواب : ما قاله ابن / الضائع من أنَّ النون في يضربان ويضربون/ ٤٦ / علامةُ الرفع كالضمة في يضربُ ، وهذه الهاء لا تلحقُ علامة إعرابٍ ، قال : ولذلك[3] قال سيبويه : إن الهاء إنما تلحق هذه النون التي ليست بحرف إعراب [4] ، ليس يعني بحرف الإعراب أنَّ فيها حركة إعرابٍ ، بل يَعني أنها نَفْسها الإعراب .

وقد تمّ النظرُ في المسائل الأربع بتمام النظرِ في كلام الناظم ، والله المستعان

****

(١) الأصل : فبنى .

(٢) الأصل : في دون واو .

(٣) الأصل : وكذلك .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ١٦١ .

وَرُبَّما أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا   لِلْوقْفِ نَثْرًا ، وَفَشا مُنْتَظِما

يعني أن العرب قد تُجرِي الوصل مجرى الوقف ، فتعامل الكلمة في الوصل بما تعاملها به لو وقفت عليه من إسكان آخر الكلمة أو تضعيفها أو غير ذلك من الأحكام المختصة بالوقف ، لكن هذا قد يأتي في النثر كما قال وقد يأتي في النظم ، ، وإتيانه في النثر قليلٌ ، لأنه على خلاف الأصل . وأكثرُه ضرورة ، والضرورة إنما تختصّ بالشعر ، ولذلك أتى الناظم فيه برُبَّما المفيدة للتقليل والندور ، وأما إتيانه في النظم فكثير ، لأن النظم محلُّ الخروج عن القياس ومحلُّ ارتكابِ الضُّرورات .

وأما[1] إجراء الوصل مجرى الوقف في النثر فمنه قراءة البزِّى[2] : وجئتك من سَبأْ بنبأ يقين)[3] ، بإسكان همزة (سَبَأْ) إجراءً للوصل مجرى الوقف . هذا هو الظاهر [4] في هذه القراءة . وقد قيل مثل ذلك في قراءة من قرأ : (يؤدِّهْ إليك)[5]و (نُوَلِّهْ ما تولّى و نُصْلِهْ جَهَنَّم)[6] و (نؤتِهْ منها)[7] .

---

(١) ك : فأما .

(٢) الأصل : الذي .

والبَزِّى هو : أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة ، مقرىء مكة ، ومؤذن المسجد الحرام . أستاذ محقق ضابط متقن . روى عنه قنبل . ولد سنة ١٧٠ ، وتوفى سنة ٢٥٠ . انظر غاية النهاية ١ / ١١٩ ـ ١٢٠ .

(٣) الآية ٢٢ من سورة النمل .

(٤) الأصل : هي .

(٥) الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

(٦) الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٧) الآية ١٤٥ من سورة آل عمران .

وهي قراءةُ حمزة وأبي عمرو وأبي بكر في هذه الألفاظ المذكورة[1] .
وكذلك قراءة من قرأ : (فألقهْ إليهم)[2] ، (يتَّقهْ)[3] ، (ومَنْ يأتهْ مُؤْمنًا)[4] .
وسائرْ هذا الباب حَمَله بعضُ الناس على أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف ، والأشهر في هذه الأشياء غير هذا التعليل .

ومن ذلك قراءةُ من قرأ : (ما أغنَى عَنِّي ماليَهْ هلك عَنِّي سلطانيهْ)[5] .
وقوله : (وما أدراك ما هيَهْ)[6] بإثبات الهاء وصلاً ووقفا ، وهم من عدَا حمزة[7] ، وما ذاك إلا إجراءُ الوصل مجرى الوقف . وحكى سيبويه من كلامهم : ثلاثة أربعة [8] ، بإبقاء [9] هاء ثلاثة هاءً على حالها في الوقف ، ونقل حركة همزة أربعه إليها .

ومنه أيضا في الأظهر قراءة حمزة : (ومكر السَّيِّئْ ولا يحيق)[10] ، بإسكان الهمزة في الوصل ، وذلك إنما يكون في الوقف ، لكنه أجرى الوَصْل مجرى الوقف . وبعض العربِ يُبدل ألف المقصور في الوقف واوًا ، ومنهم من يبدلها فيه ياءً ، حكى ذلك سيبويه ، ثم حكى أن طيئاً يدعون الألف في الوصل كما كانت في الوقف فيقولون : أفعَيْ في الوقف ، فإذا وصلُوا فعلوا ذلك أيضا فقالوا : هذه أفعَيْ يا هذا ، وبعضهم يقولون : هذه أفعَوْ يا فَتَى ، بالواو في الوصل أيضا[11] فزعم المؤلف أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف ، قال في

---

(١) الإقناع ٤٩٩ .
(٢) الآية ٢٨ من سورة النمل ، انظر الإقناع ٤٩٩ .
(٣) الآية ٥٢ من سورة النور وانظر الإقناع ٥٠١ .
(٤) الآية ٧٥ من سورة طه . وانظر الإقناع ٥٠١ ـ ٥٠٢ .
(٥) الآيتان ٢٨ ، ٢٩ من سورة الحاقة .
(٦) الآية ١٠ من سورة القارعة .
(٧) أسقط حمزة الهاء في هذه الآيات وصلا ، انظر الإقناع ٤٩٥ .
(٨) الكتاب ٣/٢٦٥ .
(٩) الأصل : « بإبقائها ثلاثة ما على... » .
(١٠) الآية ٤٣ من سورة فاطر ، وانظر الإقناع ٧٤١ .
(١١) الكتاب ٤ / ١٨١ .

كتاب التسهيل : « ومنه إبدالُ بعض الطائيين في الوصلِ ألف المقصور واوا وعلى هذه اللغة يمشي ما روي عن الحسن أنه قرأ : (يومَ يُدْعَوْ كُلُّ أناس بإمامهم)[1] ، ببناء (يُدْعَوْ) للمفعول ، والواو ساكنة . قال ابن جني : « هذا على لغة من أبدل الألف في الوصل واوا ، نحو : أَفْعَوْ / وحُبْلَوْ » . قال : «وأكثر/٤٧ / هذا القلب إنما هو في الوقف ؛ لأن الوقف من مواضع التغيير » قال : « وهو أيضا في الوصل محكى على حاله في الوقف »[2] ، وعلى هذا أيضا حمله ابن خروف .

ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر (وعاصم)[3] : (وتظنُّون بالله الظنونا)[4] و (الرسولا)[5] و (السبيلا)[6]، بالألف في الوصل إجراء له مجرى الوقف[7] . وكذلك قِرَاءَةُ [8] ابن عامر : (لكنا هو الله ربي)[9] ، بإثبات الألف وصلا ، وهِيَ عند البصريين ألف « أنا » لأن الأصل : لكنْ أَنَا [10] ،وكذلك قراءة نافع : (أَنَا أُحْيى) [11] ، (فأَنَا أَوّلُ)[12] ، بإثبات الألف في الوصل[13] .

(١) الآية ٧١ من سورة الإسراء .
(٢) المحتسب ٢ / ٢٢ .
(٣) ليس في ك ، وأحسب أن ما فيها هو الأضبط ، فهذه القراءة رويت عن عاصم عن طريق أبي بكر . انظر الإقناع ٧٣٦ ، والنشر ٢/٣٤٧ ـ ٣٤٨ .
(٤) من الآية ١٠ من سورة ا لأحزاب .
(٥) من الآية ٦٦ من سورة الأحزاب .
(٦) من الآية ٦٧ من سورة الأحزاب .
(٧) انظر الإقناع ٧٣٦ .
(٨) في الأصل ، ت : « وكذلك قراءة نافع وابن عامر » ، وهو خطأ ، انظر الإقناع ٦٨٩، والنشر ٢/٣١١ .
(٩) الآية ٣٨ من سورة الكهف .
(١٠) كذا في النسخ : أنا ومذهب البصريين أن الألف والنون هو الاسم ، والألف الأخيرة أتي بها في الوقف لبيان الحركة . وذهب الكوفيون إلى أنها بكمالها الاسم . انظر شرح المفضل لابن يعيش ٣/٩٣ ـ ٩٤ ، والكشف لمكي ٢/٦١ ـ ٦٢ وايضاح الوقف والابتداء ١/٤٠٨ ـ ٤١١ .
(١١) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .
(١٢) الآية ٨١ من سورة الزخرف .
(١٣) انظر الإقناع ٦١٠ .

وقد يكون من هذا القبيل قراءةُ نافع : (ومحياىْ ومماتي لله)[١] ، بإسكان الياء من (محياى)وصلا[٢]، وقراءة أبي عَمْرو والبزِّى[٣] (اللّاىْ)[٤] ، بالياء ساكنة في الوصل أيضا[٥] وقراءة الحسن : (حاشْ لله)[٦] ، بإسكان الشين وصلا[٧] .

وقد جاء من هذا النحو شيء صالح يكفي هذا منه ، إلا أن مع الناظم فيه متكلما ، وذلك أنه أتى في كلامه بربما المقتضية للتقليل النّدور ، وأنت قد رأيت أن الذي جاء من ذلك ليس بنادر ، إذ أكثره قد قُرِيءَ به ، ومنه ما هو لغةٌ لبعض العرب ، وقد مَرَّ من عادته أنَّ ما قُرِيء به لا بد أن يستنبط له قياسا جاريا في أمثاله ، وإن كان قليلا أجرى القياس فيه على قلته ولم يجعله مسموعًا نادرا . وقد جعل في التسهيل تحقيق الهمزتين مع الاتصال[٨] لغةً ، ولم ينقلها أحدٌ لغةً وإنما نُقِل من ذلك ألفاظٌ[٩] شاذَّةٌ ، نعم جاء في القران (أئمة) بتحقيق الهمزتين [١٠] قراءةً عن الكوفيين وابن ذكوان .

---

(١) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

(٢) انظر الإقناع ٦٤٥ .

(٣) الأصل : والذي .

(٤) من الآية ٤ من سورة الأحزاب .

(٥) الإقناع ٧٣٤ ـ ٧٣٥ وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعظيمة ٢١٤/١/٣ .

(٦) الآية ٣١ ، ٥١ من سورة يوسف .

(٧) المحتسب ٣٤١/١.

(٨) التسهيل ٣٠٠٢ .

(٩) الأصل : ألفاظا شاذًا .

(١٠) اجتماع الهمزتين مختلف فيه ، فأجازه الكوفيون وبعض البصريين كأبي إسحاق الزجاج ، ومنعه ابن جني حيث قال « وكذلك قراءة أهل الكوفة (أئمة) بتحقيق الهمزتين شاذ عندنا » ا هـ . سر الصناعة: ٧٢ .

قال شيخنا القاضي[1] رحمه الله : جعل ذلك لغة للقران أدبًا مع القران أن يَجْعَل ما نُقِل فيه قراءة شاذة أو مخالفة لكلام العرب فكيف يجعل هذا الذي تقدم ذكره ـ مع كثرته ، وأن أكثره من القرآن ، ومن المنقول عن الأئمة ـ نادرا ؟! هذاخارج عن مقتضى طريقته كما تقدم . وأيضا إن أجرينا طريقته هنا في جعله لغة الطائيين جارية في الوصل على طريقة وقف غيرهم ، انفسح لنا في ذلك مجال من السماع رَحْب ، وذلك أن قراءة من قرأ : (نولهْ)[2] و(نُصلِهْ)[2] و (يرضَهْ)[3] وما أشبه ذلك ما قَبْلَ الهاء فيه ساكن في الأصل حُذِف للجزم أو للوقف ، جارية على طريقة بعض العرب في ذلك ؛ إذ هه الهاء[4] فيها للعرب ثلاثة أوجه : التحريك باختلاس وبإشباع ، والتسكين [5] ، ولا شك أن التسكين أقلها ، فنحملها على إجراء الوصل مجرى الوقف ، ولا يصادمنا في هذا التأويل تعليلهم بأن الهاء وقعت موقع ساكن محذوف فأسكنت كإسكانه [6] ، كما لم يصادمه هو في لغة الطائيين ما علل به سيبويه من أنهم أبدلوا الألف واوا وياءً لخفاء الألف ، فأرادوا بيانها إذ كانت الألف خفية ؛ فإن هذه التعليلات يصح أن يعلل بها إجراء الوصل مجرى الوقف، إذ هو على خلاف القياس ، فيقال[7] : لم أُجريَ الوصلُ مجرى الوقف في مسألة كذا ؟ فيجاب بعلة يقتضيها الموضعُ ، على هذه الطريقة يجرى أيضا ما حكاه

(١) هو محمد بن أحمد بن الحسن السبتي الغرناطي .

(٢) من الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٧ من سورة الزمر وانظر الإقناع ٥٠٢ .

(٤) الأصل : التاء .

(٥) الكتاب ٤ / ١٨٩ ، والإقناع ٤٩٨ ـ ٥٠٣ .

(٦) الأصل : بإسكانه .

(٧) الأصل ، ت : فنقول .

السيرافي أن[1] من العرب من يقول : اشتَرْ ثوبا ، واتقْ زيدًا ، وأنشد على ذلك [2] / : / ٤٨ /

ومن يتَّقْ فإنَّ الله مَعْهُ ورزقُ الله مؤتابٌ وغادِ

وأنشد أيضا [3]

قالت سُلَيمى : اشترْ لنا دقيقا

ومن ذلك هاء الضمير بعد متحرّك نحو : بِهْ ، ولَهْ ، يسكنّها قوم من العرب ، حكاها الأخفش لغة عن أَزْدِ السراة ، وحكاها المؤلف في « التسهيل » عن بني عُقَيلٍ وبنى كلابٍ [4] ، وعلى ما حكى الأخفش حكى ابن جني [5] :

وأشرب الماءَ ما بِى نَحْوَهْ عَطَشٌ إلا لأنَّ عُيونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا

وَقَوْلَ الآخر ، وهورجلٌ من أَزْدِ السَّراةِ[6] :

فَظِلْتُ لدى البيت العتيق أخيله وَمِطْوَاى مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرقانِ

---

(١) الأصل : من أن .

(٢) البيت في المحتسب ٣٦١/١ ، والخصائص ٣٠٦/١ ، ٣١٧/٢ ، ٣٣٩ ، والمنصف ٢٣٧/٢ وشواهد الشافية ٢٢٨ ، والصحاح : أوب ، وفي .

أب : رجع . وائتاب مثله .

يقول البغدادي في شرح شواهد الشافية : « ولم أقف على تتمته ، ولا على قائله . ولم يكتب ابن بري ولا الصفدي عليه شيئا في الموضعين » .

(٣) البيت للعذافر الكندي . وهو في نوادر أبي زيد ١٧٠ ، والمحتسب ٣٦١/١ ، والخصائص ٣٤٠/٢ ، ٩٦/٣ ، والمنصف ٢٣٧/٢، والضرائر لابن عصفور ٩٧ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٦ ، ويرى : «اشتر لنا سويقا » .

(٤) التسهيل ٢٤ .

(٥) تقدم البيت وتخريجه أول باب الوقف انظر ص ١٧ .

(٦) تقدم البيت وتخريجه أول باب الوقف ، انظر .

هذه اللغة لا مانع من ادعاء إجراء الوصل فيها مجرى الوقف ، بل الظاهر على ما قال أنَّها كذلك ، وكذلك تسكين واو هُوَ وياء هيَ في ا لوصل ، حكاها المؤلف عن قيس وأسدٍ ، وحمل على ذلك قول الهذلي (١) :

إنَّ سلْمَى هِيَ المُنَى لو تُواتِي   حَبَّذا هِيْ من خُلَّةٍ لو تُخَالِي

وأنشد المؤلف : (٢)

وركضُك لولا هو لقيتَ الذي لَقُوا   فأصبحتَ قد جاوزتُ قوماً أعَادِيا

وقال متمم بن نويرة (٣)

أدَعَوْتَه بالله ثُمَّ غَرَرْتَهُ   لَوْ هُوْ دَعَاكَ بذمَّةٍ لم يَغْدُرِ

وقرأ أبو جعفروالزهري(٤) : (ثُمَّ اجْـعَلْ على كلِّ جَـبَلٍ منهنَّ جُـزًّا)(٥)، بتشديد الزاي من غير هَمْزٍ(٦) ، قال ابن جنى(٧) : خفف الهمزة على قولك : الخبُ في الخبْء ، وإذا خُفِّفَ فلك الوقف بالتشديد ، فتقول : الجُزُّ ، ثم إنه وَصَل على وقفه فقال : جُزّاً . فهذا من إجراء الوصْلِ مجرى الوقْفِ على قولهم (٨) :

---

(١) البيت في اللسان ، مادة : خلل . وفيه : « أراد : لو تخالل ، فلم يستقم له ذلك فأبدل من اللام الثانية ياء » .

(٢) البيت في الهمع ١ / ٢١٠ .

(٣) ديوانه ٩١ .

(٤) الأصل : وأنشدني ، وسائر النسخ : والسدّى . وهي في المحتسب ١٠٢/١ ، ١٣٧ ، ٢٧٦ منسوبة إلى الزهري . وفي النشر ٤٠٦/١ قال : « وهي قراءة الإمام أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري».(

٥) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٦) انظر النشر ٤٠٦/١ .

(٧) انظر المحتسب ١ / ١٣٧ .

(٨) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي . وهو في الكتاب ٤ / ١٧٠ ، والتكملة ١٩ ، ٢٨ ، والبغداديات ٤٢٧ والمسائل العسكرية ١٨٦ ، والمحتسب ١٠٢/١ ، ١٣٧ ، ٢٧٦ ، والخصائص ٣٥٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٩ ، والخزانة ٤٩٤/٤ ، وشواهد الشافية ٢٤٦ .

والبازل : الداخل في السنة التاسعة من الإبل ذكراً كان أم أنثى ، والوجناء : الناقة الشديدة ، العيهل : الناقة الطويلة .

ببازلٍ وجناءَ أوْ عَيْهَلٍّ

كما سيُذكر ، إلى أشياء من هذا النحو لا أقدر على حصرها ، وقد جرى في التسـهيل على هذا السـبيل فـأتى بربما في هذه المسـألة فقـال : « ويجرى الوصلُ مـجرى الوقفِ اضطرارا ، وربما أجـرى مـجراه اخـتـيارا »[1] والجميع مشكل لما ثبت في المسألة من السمـاع الفاشي الذي لا يقال في مثله ولا فيما قاربه : إنه نادرٌ ، ولا يُقَلَّلُ بربما ، وللنظر في المسألة مجال واسعٌ مضاف إلى كلام الناظم هنا وفي التسهيل وغيرهما من كتبه ، لا أقدر على استيفائه الآن .

وأما إجراء الوصل مجرى الوقف في النظم ، وهو الذي ذكر فيه أنه فاشٍ كثير ، فـمنه جميع مـا تقدم من الأبيات فإنهـا مـحمولة في النظـم على إجراء الوصل مـجرى الوقف ، منصـوص عليها أو على أكثرها في ذلك الحكم ، ومن ذلك أيضًا قولُ امرىء القيس[2] :

فاليوم أشْرَبْ غير مستحقبٍ إثمـا من اللـه ولا واغلِ

أنشده سيبويه[2]، وأنشد ابن جني [3] :

فاحذَرْ ولا تَكْتَرْ كريّاً أعوجا

وأنشد سيبويه[4] :

---

(١) التسهيل ٣٣١ .

(٢) ديوانه ١٢٢ ، والكتاب ٤ / ٢٠٤ ، والنوادر لأبي زيد ١٨٧ ، والخصـائص ١/٧٤ ، ٢/٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمحتسب ١/١٥ ، ١١٠ ، وابن يعيش على المفصل ١/٤٨ ، والرضى على الكافية ٤/٢٥ ، والخزانة ٨/٣٥٠ .

والمستحقب : المكتسب . والواغل : الذي يدخل على الشاربين من غير أن يدعوه .

(٣) المحـتـسب ١/٣٦١ ، والخـصـائص ٢/٣٤٠ ، ٣/٩٦، والمنصف ٢/٢٣٧ ، ٣/٩ ، والضـرائر لابن عصفور ٩٧ وشرح شواهد الشافية ٢٢٥ .

(٤) الكتاب ٤/٢٠٣ ، والخصائص ١/٧٥ ، ٢/٣١٧ ، واللسان : عدو .

والرجز لأبي نخيلة ، ويعني باعوججن الإبل والدّوّ : الصحراء .

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ : صاحبْ قَوّمِ   بالدوّ أمثالَ السُّفين العُوَّمِ

وقال وضاح اليمن (١)

إنما شعري شُهد   قد خُلِطْ بِجلّجُلاَنِ

ومنه إثبات ألف « أنا » في الوصل ، قال الأعشى : (٢)

فكَيْفَ أنا وانتحالَ القَوَافيَ بَعْدَ المَشيبِ ، كَفَى ذَاكَ عَارا

وقال آخر(٣) :

أنا سيفُ العَشيرةِ فاعرفُوني   حُميداً قد تدرّيتُ السَّنَاما

وقال أبو النجم (٤) / / ٤٩ /

أنا أبو النجم وشعرِي شعرِي

ومن ذلك ما أنشده سيبويه من قول رؤبة (٥) :

لقد خشيتُ أن أرى جَدَبًّا   في عامنا ذا بعدما أَخْصَبًّا

---

(١) الضرائر لابن عصفور ٨٧ ـ ٨٨ ، وعبث الوليد ١٤٩ ويروى :

إنما شعرى قند   قد خلط بالجلجلان

ويقول أبو العلاء : وبعضهم يروى : قد حُشِيْ . وهو أقل ضرورة القَنْد : عسل قصب السكر والجلجلان : حب السمسم .

(٢) ديوانه ٥٣ والتكملة ٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعش ٤/٤٥ ، ٩/٨٤ .

(٣) هو حميد بن بحدل الكلبي . والبيت في إيضاح الوقف والابتداء ١/٤١١ ، والمنصف ١/١٠ وابن يعيش ٣/٩٣ ، ٩/٨٤ والرضى على ا لكافية ٢/٤١٧ ، والخزانة ٥/٢٤٢ وشواهد الشافية ٢٢٣ .

(٤) ديوان أبي النجم ص ٩٩ . والخصائص ٣/٣٣٧ ، والمنصف ١/١٠ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٤٤ ، وابن يعيش ١/٩٨ ، ٩/٨٣ ، والرضى على الكافية ١/٢٥٥ ، ٣٢٥ ، والخزانة ١/٤٣٩ .

(٥) ملحقات ديوانه ١٦٩ ، والكتاب ٤/١٧٠ ، والجمل للزجاجي ٣١٠ ، والمحتسب ١/٧٥ ، ١٤٨ ، وفرحة الأديب ٢٠٧، وابن يعيش ٩/٦٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢٥٤ .

يريد : جَذْبًا ، وأخصَبت ، وأنشد غيره بعده[1] :

إن الدَّبا فوق المِتان[2] دبًّا وَهَبَّت الريح بِمُورِهَبًّا

تترك ما أبقى الدَّباسَبْسَبًّا كأنه السيلُ إذا اجْلَعَبًّا[3]

أو الحريــــقُ وافــقَ القَصَبًّــا [4]

يريد : سَبْسبًا ، والقَصَب . وأنشد سيبويه أيضًا لرؤبة [5] :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأضْخَمًّا

يريد : الأضخَمَ . وأنشد الفارسي ، ومنه ما أنشده سيبويه لرجل من بني أسدٍ [6] :

فَسَلٍّ وَجْدَ الهائم المعتلِّ ببازلٍ وجناء أو عَيْهَلِّ

كأنَّ مهواها على الكَلْكلِّ مَوْقِعَ كَفَّى راهب يُصَلِّي

يريد : العَيْهلِ ، والكَلكلِ . أنشد أحمد بن يحيى[7] :

---

(١) ملحقات ديوانه ١٦٩، وفرحة الأديب ٢٠٧، وانظر المسائل العسكرية ١٨٥ ، وابن يعيش ٦٨/٩ ، ٨٢ .

(٢) كذا في النسخ ، وفب مصادر التخريج: المتون. وكلاهما جمع متن ، وهو ما صلب وارتفع من الأرض .

(٣) كذا في النسخ ، وفي مصادر التخريج : اسلحبًّا .

(٤) يقول الغندجاني معقبا على ابن السيرافي : « توهم ابن السيرافي أن الأراجيز كلها لرؤبة لأجل أن رؤبة كان راجزًا . وهذه عامية فيه ، وليست الأبيات لرؤبة، بل هي من شوارد الرجز لايعرف قائلها » . والدَّبا ـ بفتح الدال ـ : الجراد قبل أن يطير . ودبَّ : تحرك . والمور : الغبار . والسبسب : القفر والمفازة . واسلحبّ : امتد امتدادا . واجلعبَّ في السير : مضى وجدَّ .

(٥) ملحقات ديوانه ١٨٣ ، والكتاب ٢٩/١ ، ١٨٠/٤ ، والمنصف ١٠/١ ، ١٧٠ ، والمحتسب١٠١/١ .

(٦) تقدم تخريج البيت الثاني في ص ١٢٢، وانظر أيضا النوادر ٢٤٨ ، والمسائل العسكرية ٢٢١ ــ ٢٢٢ ، والمنصف ١١/١ ، والانصاف ٧٨٠ .

(٧) من قصيدة منظور بن مرثد أيضا . والأبيات في مجالس ثعلب ٦٠١ ــ ٦٠٣ ، والمسائل العسكرية ٢١٨ ــ ٢٢٣ ، وانظر الخصائص ٢٦٢/٢، والمحتسب ١٣٧/١، ٢٧٦، ١٧٨/٢ ، وابن يعيش ٨٢/٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢٤٨ ــ ٢٤٩ ، واللسان : طول ، خلل ، نعق .

مَنْ لي من هِجران ليلى مَنْ لِي والحبلِ من حِبَالها المُنْحَلِّ

تَعَرَّضَتْ لـــي بمكـانٍ خِلِّـــى[1] تعرض المُهْرة في الطِّوَلِّ

يريد : الطِّوَل [2] . وأنشد ابن جني مما أنشده أبو علي وغيره :

والحبل من حبالها المنحلِّ

يريد : المنحل[3]

ترى مَرَاد نِسْعِها المُدْخلِّ بين رَحَى الحيزومِ والمَرْحَلِّ[4]

مِثْل الزّحاليفِ[5] بنعْفِ التَّلِّ

يريد : المُدْخَلَ والمَرْحَلَ . وفيها :

ومُقْلَتان جَوْنَتَا[6] المكْحَلِّ

أثبت الشاعرُ التشديد مع دخول ألف الإطلاق[7] ، وكان حقه أن يخفف لأن التشديد من شأن الوقف ، ليعلم أن الحرف في الوصلِ متحرّك ، فإذا

(١) في النسخ : « خُلّ » ، بالخاء المعجمة مضمومة . وفي مصادرالتخريج : حل ، بالحاء المهملة مكسورة وفي اللسان ، مادة خلل : « ورد بعضهم هذا البيت :

تعرضت لي بمكان خلّي

فخلي هنا مرفوعة الموضع بتعرضت ، كأنه قال : تعرّضت لي خِلّي بمكان خِلْو أو غير ذلك » ومن رواه بمكان حِلٍّ ، فحلٌّ ـ ههنا ـ من نعت المكان ، كأنه قال : بمكان حلال» .

(٢) الطِّوَل : الحبل الذي يطول للدابة فترعى فيه » .

(٣) على هذا يكون اسم مفعول من أنحل ، يصف دقة هذا الحبل ورقته ، ويقول أبو علي الفارسي في المسائل العسكرية ٢١٨ : « فالمنحل لا يخلو من أن يكون محمولاً على الحبل أوعلى الحبال ، وكلا الأمرين قبيح » . وقبح الأول الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو : من حبالها . وقبح ا لثاني وصف المؤنث بالمذكر .

(٤) المراد : موضع المجيء والذهاب ، يقال : راد يرود : إذا جاء وذهب ولم يطمئن والنسع : سير يضفر على هيئة أعنة النّعال تشدّ به الرحال . ورحى الناقة : صدرها أو كِرْكِرَتُها والحيزوم : الصدر أو وسطه والمرحل : موضع الرحل .

(٥) في النسخ : الزعاليف بالعين والمثبت عن مصادرالتخريج المتقدمة ، واللسان ، مادة : نعف . والزحاليف : جمع زحلوفة ، وهي آثار تزلّج الصبيان من فوق التل إلى أسفله . والنعف : ما ارتفع عن الوادي إلى الأرض .

(٦) ك : جُوْنتا . والجونة : السوداء ، هنا .

(٧) هذا عائد على قول رؤبة : سبسبّا ، والقصبّا ، والأضخمّا .

اتّصل الحرف بحرفٍ بعده فظهرتِ الحركةُ وَجَبَ زوال[1] التشديد ، لكنهم أبقوه إجراءً للوصلِ مجرى الوقف . وعلى هذا المعنى يجري القول في بيتي سيبويه ، وهما قوله[2] :

هُمُ القائلون الخير والآمرونَهُ

وقوله[2] :

ولم يرتفق والناس محتضرونَهُ

على أن الهاء للسكت وهو مختصٌ بالوقف ، لكن ألحق الهاء حرف اللين ، كما ألحق المشدَّد حرف الإطلاق فيما تقدم . وكذلك قول الآخر[3] :

يا مرحباهُ بحمارِ ناجيَهْ إذا دنا قَرَّبتُه للسانيَهْ

وقول امرىء القيس [4] :

وَقَدْ رابني قولُها يا هَنَا هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شراً بِشَرّ

هو من هذا عند طائفة[5].

والذي يُرجَع إليه في هذه المسألة أنّ جميع ما تقدَّم من المنثور لا يتعيّن فيه ما تقدّم من إجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما يثبت ذلك في

(١) الأصل : بيان التشديد .
(٢) تقدم البيتان في ص ١١٤ ـ ١١٥ .
(٣) مجهول القائل ، والرجز في الخصائص ٣٥٨/٢ ، والمنصف ١٤٢/٣ ، وابن يعيش ٩ / ٤٦ ، ٤٧ ، والرضى على الكافية ٤٢٠/١ ، ٢٦١/٣ ، والخزانة ٣٨٧/٢ .
ناجية : اسم شخص .
(٤) ديوانه ١٦٠ ، والجمل للزجاجي ١٦٣ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وأمالي ابن الشجرى ١٠٢/٢ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، ٤٢/١٠ ـ ٤٣ .
(٥) انظر المنصف ١٤٢/٣ .

بعضها مما[1] يعدُّ نادرًا كما قال ، ولئن سلّمنا جميع ما تقَدَّم فإنه يبعدُ القياس على مثله لانتشار قياسه وعدم ضبطه ، ولم يزل النحويون يذكرون ذلك ويعدّونه نادرًا ، فليس ببِدْعٍ ما قاله الناظم هنا .

وقـول الناظـم : « وربما أُعطِي لفظُ الوصلِ » إلى آخـره ، لفظُ الوصلِ ، أي: اللفظ الذي هو مختصٌّ بالوصلِ ، فأضافه إليه لاختصاصه به . و« ما » مدلولها الحكم ، وللوقف : صلة « ما » ، كأنه قال : / وربما أعطى اللفظُ الذي يختصُّ بالوصل الحكم الذي استقرَّ للوقف . و« نثرًا » : مصدرٌ في موضع الحال ، وهو حال من « لفظ » ، أي : حالة كونه ذا نَثْرٍ ، أي : واقعاً في النثر . وقوله : « وفشا » ، الضمير فيه عائد على الإعطاء المفهوم من « أُعطِي » ، على حدٍّ : (وَإِنْ تَشْكُروا يرضَهُ لكم) [2] . و« منتظما » : حال منه ، أي : فشا إعطاءُ لفظ الوصلِ حكم الوقف حالة كونه منتظما . ولا يعود على « لفظ » ، ولا على « الوصل » ، ولا على « الوقفِ » ، إذْ لا يصحُّ له معنىً يستقيمُ . والعبارةُ الجارية في النظمِ أن يُقالَ : منظوماً لا مُنْتَظِماً ، لكن المعنى حاصلٌ منه .

* * *

(١) الأصل : بما .

(٢) الاية ٧ من سورة الزمر .

الإمَـــــالَـةُ

الألفَ المبدَلَ من يا في طَرَفْ　　أمِلْ ، كَذَا الواقعُ مِنْهُ اليا خَلَفْ

دُونَ مَزِيـدٍ أَوْ شُـذُوذٍ ولِمَـا　　يَليهِ[1] هَا التأنيثِ مَاالها عَدِمَا

الإمالةُ اصطِلاحًا : أن تنحو بالألف نحو الياء وبالفتحةِ نحو الكسرة ، طَلَباً لتناسب الصوت بينهما ، أو إشعارًا بما هو طالبٌ بالتناسبِ ، وذلك أنه قد يكون بين بعض الحروف تناسبٌ ، وقد يكون بينهما تباعد فيزيلون[2] من ذلك التباعد بعضه ليتناسب الصوت ؛ فالألف والياء متباعدتان في الصوت لانفتاح الألف وانسفال [3] الياء ، فالألف تطلب أعلى الفم ، والياء تطلب أسفله ، فَنَحَوْا بالألف نحو الياء ليكون ذلك أقرب لما بينهما وأنسب وكذلك الفتحة والكسرة هما كالألف والياء ، فأمالوا الألف نحو الياء ليجري الصوت على تناسب . ونظير هذا الصادُ والدالُ ، هما من حروف طرف اللسان فهما متقاربتان [4] في المخرج إلا أنهما متباعدتان في الصفات ، فالصاد حرفٌ مستعلٍ مُطبق مهموس رخْو ، والدال بخلاف ذلك ، فكرهو التباعد في جميع هذه الصفات مع تقاربهما في المخرج فأشربوا الصَّادَ صوت الزاي ليكون وَسَطاً بينهما في التناسب ، لأن الزَّاى توافق الدال في الانسفال [5] والانفتاح والجهر ، وتوافق الصاد في المخرج [6] . فالألف والياءُ متقاربتان أيضاً في اللين وفي المخرج لأن

---

(١) كذا في النسخ بالياء وفي مطبوعة الألفية بالتاء .

(٢) الأصل ، ت : فيلزمون .

(٣) الأصل : وانتقال .

(٤) الأصل : متقاربان .

(٥) الأصل : الانتقال .

(٦) الكتاب ١١٧/٤ ، ١٩٦ ، ٤٧٧ ـ ٤٧٨ .

الياء من الفم ، والألف تشارك حروف الفم من حيث كانت هوائية ، ولذلك قال بعضُهم : إن الألف ليس لها مخرج معيَّنٌ ، فأرادوا أن يناسبوا بينهما في الصوت ، وكذلك قصدوا أن يشعروا بالأصل في الألف في نحو : رمى وبنى (١) والفتى ، وبأن فاء (٢) فَعِلتَ المعل (٣) العين يكسر في بعض الأحوال .

ولما كان الممالُ قسمين ، أحدهما : الحرفُ الذي هو الألف ، وهو الأكثر في الكلام نحو : رَمَى وبَنَى . والثاني : الحركة التي هي الفتحة نحو : من الكِبَر ومن الصِّغَرِ ومن البَعَر ـ ابتدأ بالقسم الأول لكثرته ، وإن كانت إمالة الفتحة فيه غير مفارقةٍ لأن الألف ناشئة عنها (٤) ، ولا يمكن إمالة الألف إلا بإمالتها ، إلا أن المقصود بالإمالة الألف ، فقال : « الألف المبُدَلَ من يا في طَرَف ، أَمِلْ » الألف / : منصوب بِأَمِلْ . وقوله : « مِنْ يا » ، أراد : من ياءٍ ، فقصَرَ ضرورةً . / ٥١ / وقد تقدم له من هذا كثير . و س في طَرَفْ » : متعلق باسم فاعل محذوف حالٍ من الألف . والتقدير: أَمِلِ الألَف المبدل من ياء حالة كونه مستقراً (٥) في طرف، أى : طَرَفِ الكلمة .

ويعني أنك تُمِيلُ الألف إذا اجتمع فيها وصفان : أن تكون من الياء لا من الواو ، وأن تقع في طرف الكلمة لا في وسطها .

---

(١) س : ومتى .

(٢) الأصل ، ت : تاء .

(٣) س : المعتل .

(٤) س : منها .

(٥) الأصل ، س : مفتقرًا .

أما الوصفُ الأوَّلُ وهو كونُها مبدلةً من الياء ، فلا بُدَّ منه ، فإنَّه الموجِب للإمالة في الموضع ، وسواءً أكان[1] ذلك في اسمٍ أم[1] في فعلٍ ؛ إذْ لم يُفَصِّلْ ، فالاسم نحو : الفتَى والهَوَى والعَمَى، والهُدَى والنُّهى ، والغِنَى والزِّنى ، ونحو ذلك . والفِعلُ نحو : رَمَى وسَعَى وهَدَى وحَمَى وجَنى ، وهَمَى المطرُ ، وسَبَى ، وما أشبه ذلك فهذه الأمثلة كلُّها الألفُ فيها مبدلةٌ من الياء ، لأنك تقولُ من الفتى : فِتْيان ، ومن الهوى : هويتُ ، ومن العَمَى : عَمِيتُ ، ومن الهُدَى : هَدَيْتُه ، ومن النُّهى : نُهْيَةٌ ، ومن الغنى : غُنْيَه[2]، ومن الزِّنى : زَنَى يَزْنِي . وكذلك الأفعال لأنها من رميت ، وسعيتُ ، وهديتُ ، وحميتُ وجَنَيْتُ ، وهَمى المطر يَهْمِي ، وسبيتُ أَسْبِي . فَتمُال هذه الألفات إشعارًا بأنّ الأصل الياءُ، وذلك أن الإمالة يُرَاد بها أمران ، أحدُهما : التناسبُ اللفظُّي ، وهي التي تقدَّم شرُحها . والثاني : أن يُراد بها أمرٌ تقديريٌّ وهو الدلالة على ياءٍ أو كسرة. وهذه المسألةُ من هذا الثاني. وينتظم في هذا السلك ما كانت ألفه ثالثةً ، وهو المتقدِّمُ الذِّكرِ ، وما كانت الألف (فيه)[3] رابعةً فأكثر نحو : المرمَى والمسعَى ، والأعمى ، والمهتدى والمستبَى ، وكذلك : رامَى ، واهتدى ، واستهدى واجتَنى واحتمى ، وترامى ، وما أشبه ذلك ؛ لأنّ هذه الألفاتِ أصلُها كلها الياءُ ، فَتُمالُ لذلك . وكذلك ما كانت الألفُ فيه أصلها الواو إلا[4] أنها وقعت رابعةً فصاعداً، نحو : استدعى ، وأضحى ، وأعطى ، وتدانى ، ورَضَّى [5] ، وما أشبه ذلك ، فإن

---

(١) س : « وسواء كان ذلك في اسم أو في فعل » .

(٢) س : بهيته .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) س : « لأنها » .

(٥) الأصل ، ت : ووصًّى .

الألف هنا إنما انقلبت عن الياء لا عن الواو ، فشملَه قولهُ : « الألفَ المبدلَ من يا في طَرَفْ أملْ » . وكذلك الألف في آخر الاسم أيضًا مثلُها كمستدعى ، ومَدْعَىً ، ومُرَضًى ، ونحو ذلك ، لأنها من الدعوة ، والضّحوة ، وعطا يعطو ، والدنُوّ ، والرضوان ، إلا أنهم قلبوها ياءات لمَّا صارت رابعةً ، فقالوا : استدعيتُ ، وأضحيتُ ، وتدانيتُ ، وأعطيتُ ورضيت . وعن ذلك انقلبت [1] الألفُ فإن كانت الألفُ ، منقلبةً عن الواو فمقتضى كلام الناظم أنها لا تُمالُ ، وذلك نحو : العصا ، والفَنَا [2] ، والضُّحَى ، والقفا ، والقطا [3] والصفا . وكذلك يقتضي في الأفعال نحو : دنا ، ودَعَا ، وقفا ، إلا أنّ هذا الثاني قد دَخَل له في حكم الإمالة بمقتضى قوله : « كذا الواقعُ منه اليا خَلَفْ » ، كما سيذكر إن شاء الله تعالى . فبقي ما كان كذلك من الأسماء مستثنًى من حكم الإمالة ، فلا / يجوز أن تُميل ألف العصا والصفا ونحوه ، وما جاءَ من ذلك / ٥٢ / ممالاً فموقوف على محله ، نحو قولهم : الكِبَا ، والعَشا ، والمكا[4] ، فإنهم

---

(١) الأصل ، ت : تنقلب .

(٢) الأصل ، س : والفتا والفنا : واحد أفناء الناس ، ولامه واو . واؤ قال ذلك ابن جني ، كما في اللسان . يقال : هو من أفناء الناس إذا لم يعلم من هو ؟

(٣) الأصل ، ت : والعطا ، والقطا : طائر ، والجمع قطوات وقطيات ؛ قال الكسائي : « وربما قالوا في جمعه قطيات ولهيات في جمع لهاة الانسان لأن فعلت منهما ليس بكثير ، فيجعلون الألف التي أصلها واو ياءً ، لقلتها في الفعل » قال : « ولا يقولون في غزوات : غزيات ، لأن غزوت أغزو كثير معروف في الكلام » . ذك رذلك في اللسان ، وانظر الكتاب ٣ / ٣٨٨ .

(٤) الكتاب ٤ / ١١٩ .

والكبا : الكناسة والعشة : سوء البصر : الليل والنهار ، والمكا والمَكْوُ : جحر الثعلب والأرنب ونحوهما .

أمالوا هذه الأشياء وأصلها الواو ، لقولهم : الكِبَوان ، وعَشَوان[1] ، والمَكْوُ .
وهذه طريقة النحويين أن يفرّقوا بين الأسماء والأفعال في الإمالة ، فيطردون الإمالة في الفعل ويجعلونها في الاسم شاذّة . وظاهر كلام سيبويه خلافُ هذا ، لأنه لم يفرّق بين الاسم والفعل ، بل أطلق ا لقول بأنهم[2] يميلون كل شيء من بناتِ الياء والواو ، وكانت عينهُ مفتوحةً . غير أنه قال : « وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرفٍ من بنات الواو نحو : قفا ، وعصا ، والقنا ، والقطا ، وأشباههنّ من الأسماء ، قال : وذلك أنهم أرادوا أن يثبتوها [3] مكان الواو ويفصلوا بينها وبين بنات الياء ، وهذا قليل يُحفظُ ، وقد قالوا : الكِبَا والعَشَا والمَكَا ـ وهو جُحُر الضّب ـ يعني بالإمالة ـ كما فعلوا ذلك في الفعل »[4] قال: « والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت : غزا وصغا[5] ودعا »[4] فيظهر من كلامه أن الأصلَ الأمالةُ في الألف التي هي لامٌ في اسم كانت أو في فعل ، وإن كانت من الواو . وقد تأوّلوا كلامَ سيبويه وردُّوا كلامه إلى طريقتهم ، فردُّوا الخلافَ وفاقاً ، فلذلك اتَّبع الناظم مذهبهم دون ظاهر كلام سيبويه [6] .

وأما الوصفُ الثاني وهو كونُ الألفِ طرفاً ، فإنّ الموجِبَ الذي هو الإشعارُ بأنَّ الألفَ منقلبةٌ عن الياء ، إنما أعملوه فيما إذا كانت الألف طرفاً ، كما مُثِّل ، فإن كانت وسطاً فمفهوم كلامه أن ذلك المُوجِبَ غير مُعتبر ، وإنما

---

(١) الأصل : والعشوان .
(٢) س : لأنهم .
(٣) في الكتاب : « يبيّنوا أنها مكان » .
(٤) الكتاب ٤ / ١١٩ .
(٥) في الكتاب : « وصفا » بالفاء .
(٦) التكملة ٢٢٣ ، وشرح الشافية للرضى ٣ / ١١ ـ ١٢ .

يُعتبر إذا كان طرفًا ، فلا تمال الألف إذا كانت عينا كانت منقلبةً عن الواو أو عن الياء ، في اسم كانت أو في فعل إلا ما كان من الأفعال مكسور الأول في فَعَلْتُ فإنه سيذكره . وليست الإمالة في يائيِّه لأجل الياءِ نحو : طاب وهاب ، وإنما هي (فيه)(١) لأجل الكسرة في فلْتُ (٢) ، فذوات الواو والياء فيه سواء . وأما مالم يُقَلْ فيه : فلْتُ ، نحو : زال وثاب وحام ، فلا يمال(٣) ، والأسماء أولى بعدم الإمالة من الأفعال ، فلا تُميل نحو : مال وباب ، من الواوي (٤) ، ولا نحو: ناب ، من اليائىّ ، إلا أن يكون مجرورا ، فإنّ من العرب من يُميله نحو : مررتُ بمالٍ ، ونظرت إلى بابٍ . وسببُ الإمالة هنا كسرةُ الإعرابِ وإن كانت عارضَةً لا غيرُ ذلك . وأما في غير الجرّ فلا إمالة وإن كانت الألف منقلبةً عن الياءِ إلا شاذًا عن بعض العرب نحو : هذا مالٌ ، وهذا نابٌ . نصَّ (٥) على ذلك سيبويه وقلّله ، ثم وجَّه ذلك فيما أصله الياءُ بالحمل على الفعل اليائى ، وفيما أصله الواو بالحمل على الفعل الواويّ . قال « فتبعت الواوُ الياءَ في العين كما تبعتها في اللام ، لأن الياء قد تَغْلِب على الواو هنا – يعني في اللام / – وفي مواضع » ثم قال : « والذين لا يُميلُون في الرفع والنصب أكثر العرب ، وهو أعمُّ في كلامهم » (٥) فلأجل هذا تحرّز الناظمُ بقوله : « في طَرَفْ » ووجهُ اللغةِ العامَّةِ أنَّ الإمالة نوع من التغيير ، والعين أقوى وأبعد عن التغيير من (٦) اللام ، ولذلك ثبتت الواوُ عيناً فلا(٧) تنقلب إلى الياء فتقولُ في نحو فَعَّلْتُ : قَوَّلت ، وفي

---

(١) سقط من س .
(٢) الأصل ، ت : فلعت . وفي س : بعت .
(٣) انظر الكتاب ٤/١٢٠ – ١٢١ .
(٤) الأصل : الواو .
(٥) الكتاب ٤ / ١٢٨ .
(٦) الأصل : باللام .
(٧) س : فانقلبت .

فاعلْت : قاولت ، وفي أفعلْتُ : ما أقْوله . وكذلك في البناء للمفعول ، فلا تنقلب الواو إلى الياء بخلاف ما لو كانت لامًا . فلما كانت كذلك لم يميلوها إذا كانت عينًا إلا ما كان منه يؤول إلى فِلْتُ [1] اعتبارًا بالكسرة ، مع أن الإمالة فيما آلَتْ إلى فِلْت [1] ضعيفةٌ إنما يُميلُها بعض أهل الحجاز ، وأما عامة العرب فلا يميلون ما كانت الواو فيه عينًا مطلقًا . نص عليه [2] سيبويه فأنت ترى ما في إمالة العين من الضعف .

واعلم أن الناظم لم يأت في كلامه نصٌّ صريحٌ على العلّة الموجبة للإمالة، وكذا في سائر ما ذكر ، إلا أن فيه بعض إشعار. بل الذي صرح به بيانُ الألفات الممالة ومواضعها وَذِكْر الشروط المحتاج إليها في تلك المواضع . وقد ذكر ابن السرّاج[3] أسباب الإمالة وعدّمنها ستةَ أسباب :

أحدها : الياء المنقلبة عنها الألف ، وهي التي تقدّم ذكرها آنفاً ، إذ (الياء)[4] هي السبب في الإمالة .

والثاني : الكسرة تتقدَّم على الألف كعِماد ، وتتأخَّر عنها كعابِد .

والثالث : تقدُّم الياء على الألف كَشْيبانَ .

والرابع : التشبيهُ بالألف المنقلبة عن الياء كحبلَى وأرطىً وأدنىً .

والخامس : الكسرة تعرِضُ في بعض الأحوال كخاف وطاب .

والسادس مناسبة الممال كرأيت عمادا .

وما عدا ذلك من الأسباب شاذٌّ .

---

(١) الأصل : قلب .

(٢) س : على ذلك .

(٣) الأصول ٣ / ١٦٠ ـ ١٦٣ .

(٤) ليست في س .

وقد يقال : إن الإبدال من الياء وصفٌ من أوصافِ الألفِ ، فَذِكرُه في معرض الحكم عليه مُشْعِرٌ بأن ذلك الوصف هو العلّة لذلك الحكم ، فكأنه قال : أَمِل الألف المبدلة من ياءٍ لكونها مبدلة من ياء ، كما إذا قال الشارع : (اقتلوا المشركين)(١) ، فإن ذلك الإشراك مشعرٌ بأنه عِلَّة الأمر بالقتل . ثم ذكر من بعد ذلك شَرْطَ إعمال ذلك السبب ، وهو كون الألفِ طرفاً ، وذلك واضح ، فنبَّه هنا على سَبَبٍ من ا لأسباب الستة ، وإذا اعتبرت هذا المعنى وَجَدْتَه مُتَأتيًا في كلامه فقوله : « كذا الواقعُ منه اليا خَلَفْ » ، (يمكن فيه هذا الاستنباط ، إذْ معناه أن الألف التي تخلفها الياءُ في بعض المواضع تمال أيضا . فهذا يؤخذ منه أن وقوع الياء خلفًا منها هو الموجب ، لأنه وصف اقترن بالحكم بالإمالة .

وقوله : « كذا » على تقدير العاطف ، والواقعُ منه الياء خَلَفُ)(٢)، هو الألف ، وهو مدلول الألف واللام ، والصفة واقعةٌ على الياء ، و« منه » متعلق بخَلَف . و« خَلَفْ » منصوب على الحال من الياء ، واستعمله على لغة (٣) :

وَأَخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ

وفَصَل بين « منه » وبين ما تعلّق به بأجنبي ، وهو غير جائز لكنه هنا أسهل ، لكون المعمول حرف جر ، والتقدير : وكذا الألف الذي وقعت الياء خلفاً منه .

---

(١) الآية ٥ من سورة التوبة .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) تقدم البيت في باب الوقف وخرجناه هنالك ، انظر: ص ٨ .

والخَلَفُ : ما استخلفتَه من شيء . وهو أيضا : ما جاء من بعد غيره ، يقال : هو خَلَفُ سَوْءٍ من أبيه ، أو خَلَفُ صِدْقٍ من أبيه / يعني أنه يمال أيضاً . و (معنى) [1] وقوعها خلفاً منه أن تكون (الياء)[1] تستعمل في بعض تصاريف الكلمة ، لا أنها أصلُ ذلك الألف ؛ إذ قد تقدَّم ذلك ، فإذا ظهرت الياء في (بعض)[1] وجوه تصرّف الكلمة - وإن كانت في الأصل غير منقلبة أو كانت منقلبة عن الواو - فالإمالةُ أيضاً ثابتة . وهذا العقد يشمل ثلاثة أنواع من الألفات :

أحدها : ألف الأفعال التي لاماتُها واوٌ نحو : غزا ، ودعا ، وقفا أَثَره ، ودنا ، وما أشبهذ لك ، فمثل هذا تُمالُ ألفُه وإن انقلبتْ عن الواو ، لأن الياء تقع خلفاً منها في بعض تصاريفها ، وذلك إذا بُنِيت للمفعول إذْ كنت تقول : غُزِي ، ودُعِي ، وقُفِي ، ودُنِي منه . وما أشبه ذلك ، فاعتبرتِ العربُ هذا المقدارَ فأمالت لأجْلِ تلك الياء الظاهرة في بعض المواضع . وكذلك تقول : هو يغزو ، ثم تبنيه للمفعول فتقول : يُغْزَى[2] به ، فتصير ياءً بدليل : لَيُغْزَينَّ به . بهذا [3] النحو علَّل سيبويه [4] ، وإياه أراد الناظم . وهذا هو الفرق بين الأفعال التي لاماتُها واوٌ وبين الأسماء إذْ [5] كانت الأسماء لا تصيرُ إلى الياءِ في بعض تصاريفها .

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) الأصل ، ت : غُزِي .

(٣) الأصل : هذا .

(٤) الكتاب ٤ / ١١٩ .

(٥) الأصل ، س : إذا .

والنوع الثاني : ما كانت أَلِفُه للتأنيث نحو : حُبْلى وذِكْرى وذِفْرَى[1] ـ فيمن منع الصرف [2] ـ والدنيا والعُليا والبُشرى ، وحبارى ، ونحو ذلك . فهذه الألف لا أصل لها من واوٍ ولا ياءٍ ، وإنما هي أصلٌ بنفسها ، لكنهم أمالوها ، لما أشار إليه الناظم من أنَّ الياء تخلُفها في بعض المواضع ، فتقولُ في التثنية : حُبْليان وذِكْرَيان ، وحُبْلَيات وحباريات ، وكذلك ما أشبهه إجراءً لها مُجرَى ما كان أصلُها الياء ، فحكموا لها أيضًا في الإمالة بحكمها .

والنوع الثالث : ما كانت ألفه للإلحاق ، أو للتطويل نحو : مِعْزىً وأَرْطىً وذِفْرىً[3] ـ عند من صرف [2] ـ وعَلْقىً [4] ، وكذلك نحو : قبعثرىً [5] وضَبَغْطرًى[6] . هذه أيضا تقع الياء خَلَفًا منها في بعض التصاريف ، كقولك : ذفريان وقَبَعْثَريان ، فحكم لها بحكم ما كان مثلها مما الألفُ فيه منقلبة عن الياء وإن لم تكن كذلك على مذهب سيبويه ، [قال سيبويه] : « ومما يميلون ألفه كلّ اسم كانت في آخره ألفٌ زائدة للتأنيث أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء ، ألا ترى أنك لو قلت في مِعْزى وفي حُبْلى : فَعَلْت ، على عِدَّة الحروف ، لم تُجْرِ واحدةً من الحرفين ، إلا مجرى بنات الياء ، فكذلك كلّ ما كان مثلهما[7] مِمَّا يصير في تثنيةٍ أو فعلٍ ياءً » . قال : « فلما كانت في حروف

---

(١) الذِّفرى : الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن .

(٢) انظر الكتاب ٣/٢١١ ، والتكملة ١٠٢ ، وشرح الشافية للرضى ١/١٩٥ ، واللسان : ذفر .

(٣) س : وظفرى .

(٤) علقى : شجر تدوم خضرته في القيظ .

(٥) القبعثرى : العظيم الشديد .

(٦) الضبغطرى : كلمة يفزّع بها الصبيان ، الضبغطرى : الشديد والأحمق .

(٧) س : مثلها .

لا تكون من بنات الواو أبدًا صارت عندهم بمنزلة ـ رمى ونحوها » [1] .

وقد ذهب طائفةٌ إلى أنّ ألِف الإلحاق منقلبةٌ عن الياءِ وهو مذهب المؤلف في ا لتسهيل [2] ، فعلى هذا المذهب لا تدخل في هذا النوع ، بل تدخل تحت قوله : « الألفَ المُبدَلَ من يا في طَرفْ » .

ولما كان هذا العقد من الناظم يُتَوهَّمُ فيه أمران يقتضيان حكمين غير صحيحين ، أراد أن يخرجهما عنه فقال : « دون مَزِيدٍ أو شذوذٍ » ، وذلك أن الياء تقع في الثلاثي خلفًا من الألف التي / أصلها الواو في موضعين : /٥٥/

أحدهما : مع زيادةٍ على الثلاثة ، وذلك أنك (تقول) [3] من العصا : عَصَوتُه بالعصا ، أي : ضربتُه بها . وتقول منه أيضا : اعتصيتُ على عصًا ، إذا توكأتَ عليها ، واعتصيتُ بالسيف ، أي : جعلتُه عصًا ، أي : يقوم مقامها. وفلان أعصى من فلان : إذا كان أضربَ بالعصا منه . فأعصى ههنا يثنى على أعصيان ، لأن الألف رابعةٌ ، فقد وقعت الياءُ خَلَفًا من ألِف العصا في بعض تصاريفها . وتقول من الرحا : رحوتُ الرحا : إذا أدَرْتَها . ثم تقول : ترحَّتِ الحيَّةُ : إذا استدارَتْ كالرحا . وفلان أرحى من فلان ، كقولك في العصا : أعصى منه ، فهذه الياءُ أيضًا قد خَلَفَتِ الألف في بعض التصاريف وأيضا فالقَنَا : احديداب في الأنْفِ ، وهو من الواو لقولهم في المرأة : قنواءُ ، والرجل أقْنى . ولا شك أن تثنية أقنى : أقنيان ، فقد خَلَفتِ الياءُ ألِفَ القنا في بعض

---

(١) الكتاب ٤ / ١٢٠ .

(٢) التسهيل ٢٩٨ . وانظر شرح الشافية للرضى ١ / ٥٧ .

(٣) سقط من س .

تصاريفها ، وكذلك أيضًا تنقلب الواو (١) ياءً في التصغير نحو : عُصَيَّةٍ في عصًا ، وقُنَيَّة في قناة ، وفي التكسير أيضا نحو : القُنِيّ والعُصِيّ ، لما صارت الكلمة مَزِيداً فيها . وكذلك غير هذه الألفاظ مما له تصاريف بالزيادة . فإذا ثبت هذا فلو سكت الناظمُ بعد ذلك العقد لاقتضى دخولَ مثل هذا وأنك تُمِيلُ عصًا ورحًا ـ إذا قدرت أن أصله الواو (٢) ـ وقنًا ، ونحو ذلك . وهذا غير صيح ؛ إذ قد تقدم أن مثل هذا الإيمال ؛ إذ لا يعتبر من التصاريف في مثل هذا (إلاّ)(٣) ما ظهرت فيه الياءُ مع عدم الزيادة ، لكنه لما قال : « دون مَزِيد » زال ذلك الاقتضاءُ . و« دون (٤) مزيد » متعلقٌ بالواقع ، أى : التي وقعت الياءُ خلفا منه دون زيادة لحقت الكلمة . ولا شك أن عصا لا تقعُ منه الياء خلفاً دون زيادة ، بل تقولُ : عصوتُه وعصوان ، وكذلك : رحوتُ الرحا ورحوان . وإنما وقعت الياء بدل الألف بعدما صارت رابعةً فصاعداً ، ومثل هذا من التصرّفات غير مُعتَبر، ولذلك لا ينبغي أن يقال في غزا ودعا وبابه : إنه أُمِيلَ ، لأن الياء ظهرت في الرباعي في : أَغزيتُه وادَّعَيْتهُ (٥) ، ونحو ذلك . وإنما اعتبر سيبويه من التصرُّفاتِ ما كان دون زيادةٍ وذلك الفعلُ المبنيُّ للمفعول ، كما تقدم تقريره. قال : « وإنما كان ـ يعني حُكم الإمالة ـ في الفعل مُتْلَئِبًا (٦) ، لأنّ الفعل لا

---

(١) الأصل : الألف .

(٢) في اللسان : « الرحا : معروفة ، وتثنيتها رحوان ، والياء أعلى ، ورحوتُ الرحا : عملتها ، ورحيت أكثر » .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) الأصل : ومثل مزيد .

(٥) في النسخ : « وأدعيته » . ولم أجد : أدعى ، بالهمزة في أوله ، ويمكن حمل كلامه على الرباعي فما فوقه ، وكلامه فيما تقدم محمولٌ على ذلك .

(٦) أى : مستقيما . ومادة هذه الكلمة : تَلأب . انظر اللسان .

يثبت على هذه الحال ، ألا ترى أنك تقول : غزا ، ثم تقول : غُزِي ، فتدخلُه الياءُ وتغلب عليه عدّة الحروف على حالها »[1] . ثم مَثَّل بأمثلة تظهر فيها الياء ويقول إثرها : « وعدّة الحروف على حالها » [1] . فهذا يدلك على اعتبار عدم الزيادة ، وهو الذي أراد الناظم بقوله : « دُونَ مَزِيدٍ » .

الموضع الثاني مما تقعُ فيه الياء خَلَفاً من الألف التي أصلها الواو : أن تقع خَلَفاً على غير القياس المطَّرِدِ ، بل على جهة الشذوذ ، وإن كان ذلك بغير مزيد ، كما حكوا في تثنية رِضًا : رِضيان[2] ، بالياء ، وهو من الواو لقولهم : الرُّضْوانِ ، فهذه / التثنية قد وقعت فيها الياء خَلَفًا من ألف الرِّضا ، فلو سكت /٥٦/ الناظم عن التنبيه [3] على أن الإمالة إنما تتبع ما اطَّرد فيه خَلَفُ الياء لا ما شذّ فيه ، لاقتضى أنك تُمِيل الرضا لقولهم : رِضَيان ، وذلك فاسدٌ ؛ لأن الشُّذُوذ غير مُؤثر حكماً ، وإنما المؤثر قولهم : « الرِّضوان ، في تثنية الرضا ، وهو المطَّرِدُ ، فَنَبَّه بقوله : « دون مزيد أو [4] شُذُوذٍ » على رِضَيان ونحوه من الشاذِّ ، وأنَّه غير مُعتبرٍ .

وقد فَسَّر بعضُ الشيوخ الشذوذَ هُنَا بأنّه تَنبيهٌ على ما أُمِيل من [5] الأسماء شذوذا نحو : الكِبَا ، والعَشا ، والمَكَا . وكأنَّ هذا التفسير راجع إلى

---

(١) الكتاب ٤ / ١١٩ .

(٢) في اللسان : « وتثنية الرضا : رضوان ورضيان ، الأولى على الأصل ، والأخرى على المعاقبة » وفي الصحاح : « وسمع الكسائي رِضَوان وحِمَوان ، في تثنية الرضا والحمى . قال : والوجه حميان ورضيان . وفي شرح الكافية للرضى ٣/٣٥٣ ـ ٣٥٤ : « وقال الكسائي : أن كان الألف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الأول كالضحى ، أو مكسورته كالربا ، وجب قلبه ياءً [يعني في التثنية] ، لئلا تثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة أو الكسرة في الصدر » .

(٣) س : التثنية .

(٤) في النسخ : وشذوذ .

(٥) س : في .

مفهوم العبارة لا إلى صريحها ، كما كان قوله : « دون مزيد » راجعًا إلى صريح العبارة ، لأنّ صريحها يقول : أَمِلْ كذا إذا اجتمعَتْ هذه القيودُ دون شذوذٍ فلو رَجَعَتْ إلى صريحها لكان قوله : « دون شذوذ » يعطى أنه غير ممالٍ، لكن الكِبَا والعَشَا والمَكَا ممالةٌ ، فلا بُدَّ أن يكون المعنى على ذلك التفسير ، وما لَمْ تجتمع فيه هذه القيودُ فلا يُمَال دون شُذوذٍ ، فهنا يصحّ أن يؤتى بالكِبَا والعَشَا والمَكَا ، لأن الشذوذ مستثنىً من الحكم بعدم الإمالة ، فهو إذًا ممال ، ولا خفاء بضعفِ هذا التفسير ، فالصحيح هو التفسير المتقدِّم ، وهو الذي يُفْهَمُ من التسهيل إذا تُدُبِّر ، والله أعلم .

ووقع هنا تفسيران آخران لهذا الشذوذ ، فقال ابن الناظم : احترز بعدم الشذوذ من مصير الألف إلى الياء في الإضافة إلى ياء المتكلم نحو : قَفَيَّ وهُدَيَّ(١) . وفيما قال نظرٌ ، لأن قلب الألف ياءً (هنا)(٢) ليس بشاذ ، بل هو شهيرٌ في لغةٍ شهيرةٍ يصحُّ لنا القياسُ عليها ، وقد نبَّه الناظم على ذلك في باب الإضافة ، وإنما يُستعمل لفظُ الشذوذ حيث لا يُوجَد في السماع منه إلا لفظٌ أو لفظان أو شيء نادرٌ لما تقدَّمَ في التفسير الأول ، فكيف يصحّ أَنْ يُطلق لفظ الشاذّ على لغةٍ شهيرة في الاستعمال مقروءٍ بها في القرآن . وأولى من ذلك ما كتب (٣) به إليّ بعضُ الشيوخ من أنه أشار إلى نحو وقوف (بعض)(٤) طيء عَلَى نحو عصا بإبدالِ الألِفِ ياءً (قال)(٥) ، فيصدُقُ على الألف أنها آلت إلى

(١) الأصل : وهوى ،
(٢) سقط من الأصل .
(٣) الأصل : ثبت به .
(٤) سقط من س .
(٥) عن س .

الياءِ ، ولكنَّ هذا شذوذٌ فلا يعتدُّ به ، فهذا أقرب ، لأنها لغةٌ قليلةٌ نادرة ذكرها سيبويه[1] وغيره ، وأنشد عليها ابن جني في حرف الألف من سرِّ الصناعة » .

وقول الرّاجز [2] :

إِن لطى نِسْوةً تَحْتَ الغضى   يَمْنَعُهنَّ الله مِمَّنْ قَدْ طَغَىْ

بالَمشرَفيَّاتِ وطَعْنٍ بالقَنَى

ثم قال : « ولما يليه ها التأنيثِ ما الها عَدِمًا » . هذا الكلامُ قد يُظنّ (به)[3] أنه ليس على ظاهره وإنما هو على[4] حذف المضاف ، كأنه قال : ولما يليه هاء التأنيث حكمُ ما الهاء عدما . وعلى هذا يُفْهم له معنى ، ويكون مرادُه أنَّ ما كان من الألفاتِ المذكورة في الطرَفِ إذا لحقتها هاء التأنيث تليها ، فحكمها في الإمالة حكم ما (لو)[5] لم يكن ثَمَّ هاءٌ ، فإن كانت الألفُ ممالة بقيت مع الهاء، ممالةً ، وإن كانت غيرممالة فهي مع الهاء كذلك . فقولك : فتاةٌ ، مُمَال لأن فَتًى ممالٌ ، وقولك : قناةٌ ، غير ممالٍ ، (لأن) [3] القنا غير مُمَال ، وقولُك : مدعاة ، مُمَالٌ / ، لأن مدعى مُمَالٌ . وكذلكُ يُمالَ مَرضاة ومُزْجاة ، /٥٧/ وهداة جمع هادٍ ، ورُمَاةٌ ، وما أشبه ذلك علىٰ ذلك السبيل ، فكأنه يقول : كل ألفٍ وقعت طَرَفاً ووليها هاءُ التأنيث فإنها في الإمالة وعدمها على حَدِّ ما لو لم تلحق هاءٌ . وهذا معنىً صحيح ، وهو معنىً لم يُنَبِّه عليه في التسهيل ، والتنبيه عليه حَسَنٌ .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٨١ .

(٢) سر الصناعة : ٧٠٢ ، والأبيات في المحتسب ١/٧٧ ، والمنصف ١/١٦٠ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : من .

(٥) سقط من س .

ويبقى بعدُ في كلام الناظم شيءٌ ، وهو أنه أطلق الحكم بالإمالة في هذه الأشياء التي ذكرها فقال : أمِلْ كذا وكذا إلى آخره ، وظاهره يقتضى لزوم[1] حكم الإمالة على عادته في إطلاق[2] مِثْل هذه العبارة ، لكن هذا اللزوم غير صحيح ، بل الإمالة على الجواز لا على اللزوم ، لأن من العربِ من يُميل ومنهم من لا يُميل ، غير أن الإمالة في بعض المواضع قد تترجح على الفتح ، وقد يكون الأمر بالعكس ، وقد يتساويان أو يتقاربان ، وذلك على حسب قوة الموجب وضَعْفِه . فأمَّا (أنْ)[3] تتفق العرب على الوجه الواحد وهوالإمالة ، فلا ، ويكفيك من هذا اختلافُ القراء في الإمالة والفتح ، وأن منهم من يُميل بإطلاقٍ ، ومنهم من لا يمُيل باطلاق ، أعنى فيما لم يَشِذَّ ، ومنهم من يجمع بينهما بحسب الاختيار في محل الإمالة والفتح . وقد حَرّر عبارته في التسهيل والفوائد فأتى بلفظ الجواز ، إذ[4] قال في الإمالة وهي : « أن يُنْحى جوازا » [5] إلى آخره . فقيَّده بلفظ الجواز احترازاً عن فَهْمِ اللُّزُومِ .

* * *

وهَكَذَا بَدلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ   يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ

هذا أيضًا سببٌ ثالث أشار إليه كما تقدَّم ، وهو الكسرة العارضة في بعض الأحوال ، كأنه يقول : حكم الإمالة أيضا ثابتٌ إِنْ عَرَضت كسرةٌ في

(١) الأصل : حكم لزوم .
(٢) الأصل : إطلاقه .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) الأصل : إذا .
(٥) التسهيل ٣٢٥ .

فَعَلْتُ ، ويعني أن الألف الواقع بدل عين الفِعْلِ إذا كان بحيث إن أسند إلى التاء في فَعَلْتُ صار إلى وزن فِلْتُ فظهرت الكسرة فيه ، فإن الألف إذ ذاك يُمال لأجل تلك الكسرة التي ظهرت في فِلْتُ ، ومثال ذلك : خافَ ، ودان . وبهذَين المثالين مثَّلَ إذ قال : « كماضي خَفْ وَدِنْ » فههنا تميلُ [١] خاف ودان ، لأنك تقول فيهما : خِفْتُ وَدِنْتُ فيجيء فَعَلْت فيهما على فِلْتُ كما ذكر ، فلو كان فعلت منهما لا يجيء على فِلْتُ [٢] ، ولكن على فُلْتُ ـ بضم الفاء ـ فمفهوم كلامه أنَّه لا يمالُ ، فنحو [٣] : قال ، وطال ، وجاز ، وحار ـ لا يُمَال ، لأنّ فَعَلْتَ منهما لا يجيء على فِلْتُ ، وإنما تقول : قُلْتُ ، وطُلْتُ ، وجُزْتُ ، وحُزْتُ ، وحُرْتُ ، من قوله تعالى : (إنّه ظنَّ أَنْ لن يَحُورَ)[٤] ، فيأتي على فُلْتُ ، بضم الفاءِ . وإنما كان هذا لأن السبب الذي لأجله [٥] جازَتِ الإمالةُ مفقود في فُلْتُ وموجود في فِلْتُ ، وهو الكسرة الموجودة (في فِلْت)[٦] ، قال سيبويه : « ومما يُميلون أَلِفه كلُّ شيءٍ كان من بنات الياء والواو (مما)[٧] هما فيه عين إذا كان أَوَّلُ فَعَلت مكسوراً ، نَحَوْ نَحْوَ الكسرة كما نَحَوْا نَحْوَ الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء » قال : « وهي لغةٌ لبعض أهل الحجاز » . ثم مثَّل بخاف وطاب وهاب . ثم حكى من ذلك عن العرب قول كُثَيِّر عَزَّة : « صار مكان كذا وكذا » ،

---

(١) الأصل ، ت : تمال .
(٢) الأصل ، ت : فعلت .
(٣) الأصل : نحو .
(٤) الآية ١٤ من سورة الانشقاق .
(٥) س : من أجله .
(٦) سقط من الأصل .
(٧) سقط من س .

بالإمالة[1] ، قال : وقرأها بعضهم (خاف)[2] والبعض هو حمزة الزيات ومن وافقه .

وتمثيل الناظم / المثال [3] بِفِلْتُ ولم يقل مثلاً إذا كان الماضي على فَعِل /٥٨/ كما قال في الفوائد [4] ، تحقيقاً [5] لوزنِ الكلمة بعد اتّصال الضّمير بها لأن وزنها الآن فِلْتُ ، وهي في الأصل خَوِفْتُ وهَيِبْتُ ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فانقلبتا[6] ألِفًا ، ثم (حُذِفا لالتقاء الساكنين ، وهي العين)[7] ، ثم نُقِلَت حركةُ العين إلى الفاءِ فَصَار خِفْتُ وهِبْتُ ، فلم يَبْقَ من الكلمة إلا الفاءُ واللامُ ، فوزنهما الآن فِلْتُ . وأيضًا فللاختصار لأنّ هذا المثال يُغْنِي عن كلامٍ كثير ، إذ لو قال : وهكذا بَدَلُ عينِ الفِعْلِ إذا كان أول فعلتُ مكسورا فيها ـ لكان أطول .

---

(١) أي : إمالة الألف في صار . وانظر الكتاب ٤ / ١٢٠ ـ ١٢١ .

(٢ من الآيات ١٨٢ من سورة البقرة ، و ١٠٣ من سورة هود ، ١٤ من سورة إبراهيم ، ٤٦ من سورة الرحمن ، ٤٠ من سورة النازعات .

وهي عشرة أفعال وردت في القرآن الكريم ، كلها تجيء مكسورة الفاء في فعلت ، اختلف القراء فيها بين الفتح والإمالة ، وإن اتصل بها ضمير ، وألف هذه الأفعال كلها عن ياء إلا ألف خاف ، وهي : (جاء وشاء ، وزاد ، ران ، وخاف ، وطاب ، وخاب ، وحاق ، وضاق ، وزاغ) ، وقد أمال حمزة هذه الأفعال . انظر الإقناع ٣٠٢ ـ ٣٠٦ ، والاستكمال في الإمالة لابن غلبون ص ١١٠ وما بعدها تحقيق: د . عبد الفتاح بحيري إبراهيم نشر الزهراء للأعلام العرب ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١م .

(٣) الأصل ،ت : المال .

(٤) تسهيل الفوائد ٣٢٥ .

(٥) الأصل ، ت : تخفيفا .

(٦) الأصل : فانقلبت .

(٧) عن ك .

وأيضًا فإن من جُمْلة الأمثلة : بعتُ ، وطبت نفسًا ، وهذا ليس في الأصل على فَعِلَ ، وإنما هو [1] (على)[2] فَعَلَ مفتوح العين لقولهم : يَبيع ويَطيب ، لكنهم قبل إعلال العين يَرُدُّونه إلى فِعِل على ما هو مُقَرَّر في التصريف، وسيأتي إن شاء الله ، فإذا نقلوه إلى فَعِل انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حُذِف للساكنين ، ونقلت حركتها إلى الفاء فقيل : بِعْتُ . فالذي قال في الفوائد من كون الماضِي على فَعِل صحيح ، لكن منه ماهو بحقّ الأصل ، ومنه ما هو بمقتضى الإعلال ، وفي ذلك شَغَبٌ ونَظَرٌ ، فأزال الناظم هذا بأن قال : إذا آل إلى فِلْتُ . وعلى هذا النحو [3] جرى سيبويه إذْ قال : « إذا كان أول فَعَلت مكسورا » . وهو أحسن من جهة التعليم من قوله في الفوائد: أَوْ عين فَعِلَ فِعْلا[4] ، فإنه يشبه اللغز ، ولا شك أنه صحيح من جهة الصناعة .

ثم أعلم أن إشارته إلى أن عِلَّة الإمالة إنما هي ظهورُ الكسرة في فعلت ، تُعطِي أنّه العلة فيما عينه الواو أو [5] الياء ، كما مثل ، أما (ما)[6] عينه واو فلا شكَّ (في)[7] أن علة الإمالة هي الكسرة المذكورة ، وأما ما عينُه الياء فقد

---

(١) س : « هو على بفتح العين على فعل » .

(٢) ليست في ك .

(٣) س : المخرج .

(٤) تسهيل الفوائد : ص ٣٢٥ .

(٥) الأصل ، ت : والياء .

(٦) سقط من س .

٧) عن س ، ك .

يقال : إن العلة هي (الياء)[1] التي انقلبت الألف عنها ، كما كانت هي العلة المتفق عليهافي رَمَى ، ورحىً ، لكن الناظم إنما يظهر من إشارته أن العلة فيها الكسرة لا الياء . وهذا المذهب قد يظهر من سيبويه إذ قال في التعليل : « نَحَوْا نَحْوَ الكسرة » ، يريد في المسألة على إطلاقها « كما نَحَوا نَحْوَ الياء » . يعني (في)[2] نحو : رمى وسعى ، أو ما كان نحو : أغزى واستدعى . وهو في نفسه مذهبٌ صحيح ، وذلك أن إمالة هذه الألف يتجاذبها سببان قويان ، أحدهما الياء التي انقلبت الألف عنها ، والاخر الكسرة الموجودة أول فعلت . وكلاهما ثابت الحكم، أما الياءُ فثبت اعتبارها (في ألف رمى واستدعى ونحوه ، وأما الكسرة فثبت اعتبارها)[3] أيضًا في خاف وما أشبهه ، واجتمعا في باع ونحوه ، فاحتمل أن تكون الإمالةُ فيه للياء[4] أو للكسرة ، لكن الكسرة عند سيبويه وغيره هي المعتبرة لما تَقَدّم من أن[5] الألف إذا كانت عينا ليست بمحلّ للإمالة إلا لأجل الكسرة كما تقدم لا لأجل انقلابها عن الياء ، فإن انقلابها عن الياء غيرُ معتبر لقوة العين بخلاف اللام فإنها ضعيفة قابلةٌ للتغيير والانقلاب إلى الياء كما تقدم ، فلما كان الأمر كذلك تَعيَّن أن الكسرة هي الموجبة للإمالة ، وأيضًا فإن الكسرة لا تقوى الياء قُوَّتَها بل الكسرة عند سيبويه أقوى، لأنه بدأ بالكسرة قبل الياء ، فلما أن ذكر الياء قال : « لأنها

---

(١) عن ك .

(٢) الأصل : « يعني كونها نحو » .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل ، ت : الياء أو الكسرة .

(٥) س : « من أن الإمالة في نحو هذا للكسرة العارضة ، الألف » ! .

بمنزلة الكسرة »[١] . وأيضا فذكر في إمالة الألف للكسرة أن أهل الحجاز هم الذين / لا يميلون[٢] ، وذكر في الياء أن كثيرا من العرب وأهل الحجاز لا/٥٩/ يميلون[١] . قالوا[٣] : فهذا السماع يَدُلُّ على أن الكسرة أقوى ، وأيضًا فالاستثقال [٤] في النطق بالكسرة أظهرُ منه في النطق بالياء التي ليست بمدة، فإن كانت مَدَّةً فالكسرة معها أثقل ، فلا شكَّ أن إمالة دِيْماس[٥] أقوى من إمالة سربال ، وإنما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة . فلهذه الوجوه اختار الناظمُ ـ والله أعلم ـ نِسْبَةَ الإمالة في باع وهاب إلى الكسرة لاإلى الياء.

وذهب ابنُ السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة لأنها حرفٌ والكسرة ليست بحرفٍ . وقد تقدّم أن السماع يدلّ على خلاف ذلك .

وقد[٦] كان من حقّ الناظم أن يقول : إنْ آلَ إلى [٧] فلْت ، فيأتي بالفعل الماضي بعد إنْ ؛ لأنَّ الجواب متقدّمٌ ، وليس عليه فيه ضرورة ، ولكنه لما اعتاد ذلك المنزع في هذا النظم جرى على ذلك النهج [٨] الذي ركبه . وهذا[٩] قريبٌ .

* * *

كَذَاكَ تَالي الياءِ والفَصْلَ[١٠] اغْتَفِرْ بِحَرْفٍ اَلَ مَعْ هَا كجَيْبَهَا أَدِرْ
كَـذَاكَ مـاَ يلِيــهِ كَسْــرٌ أَوْ يَلِــى تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سكُونٍ قَدْ وَلِي
كَسْرًا وَفَصْلُ الهَا كَلاَ فَصلٍ يُعَدّْ فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ

---

(١) قال ذلك سيبويه ١٢١/٤ وهو يذكر إمالة نحو : كيَّال وتبَّاع .
(٢) الكتاب ٤ / ١١٧ ـ ١١٨ .
(٣) س : فقالوا .
(٤) الأصل : فالاقتصار .
(٥) الأصل : ديتس والدِّيماس ـ بكسر الدال وفتحها ـ : الحَمَّام ، والسَّرَبُ .
(٦) الأصل : وكان .
(٧) الأصل : الذي .
(٨) الأصل : الفتح .
(٩) س : وهو .
(١٠) يفهم من الشرح أن « الفصل » مفعول لاغتَفِرْ فِعْلَ أمْرٍ ، وكذلك ضبط في ذك .

قوله : كذاك تالي اليا » هو سببٌ رابع من الأسباب المذكورة ، وهو تَقَدُّمُ الياء على الألف ، فكأنه يقول : إنّ الياء المتقدّمة سببٌ في وجود الإمالة في الألف ، ويعني أن الألف الوالي ـ أى : التابع ـ للياء يُمال أيضا ، وحقيقة التالي أنه التابع مطلقاً وليس فيه دلالةٌ قطعية أنه الملاصق ، وإن كان ذلك ظاهراً في استعماله واستعمال غيره ، فإن كان أراد الملاصقَ فيكون قولهُ : « والفصل اغْتَفِرْ » استدراكَ قسمٍ[1] ثانٍ ، وإن كان أراد ما هو أعمُّ من ذلك كان قوله : « والفصلَ اغْتَفِرْ » تفصيلاً للجملة المتقدّمة ، وتبييناً لقَدْرِ الفَصْلِ .

فمثالُ الياءِ السابقةَ التي تَتْبَعُها الألف قولك : الكيَّالُ والبَيَّاعُ والميَّال[2] ، وكذلك « شَوْكُ السَّيَالِ » [3] والضَّيَّاحُ [4] ، وما أشبه ذلك يُمَال هذا كلُّه لأجل الياء . ولا تكون الياءُ هنا إلا مفتوحةً لاتّصالها بالألف .

ثم قال : « والفصلَ اغْتَفِرْ » ، اغتفرتُ الشيء : إذا لم تَعْتَدَّ به ، وهو من الغَفْرِ وهو السترُ والمحوُ ، يُقَالُ : غَفَرْتُ الذنبَ واغْتَفَرْتُه[5] ، فكذلك قوله :اغتَفِرِ الفَصْلَ، أى: اطَّرِحْه ولا تَعْتَدَّ به . يعني [6] أنَّ الفصل بين الياء الموجبة . للإمالة وبين الألف الممالة إذا وُجِد في الكلامِ ـ مُغتَفرٌ ، لكن إذا كان على أحد وجهين :

---

(١) س : حكم ثان .

(٢) س : والسيال .

(٣) السّيَال : شجرٌ له شوك أبيض ، سبط الأغصان ، يقول الأعشى :

باكرتها الأعرابُ في سِنَةِ النو ... م فتجرى خلال شوكِ السَّيالِ

(٤) الأصل : ت : الصياح ، بالصاد، والضَّيَّاحُ والضَّيحُ : اللبن الرقيقُ الكثير الماءِ. وانظر الكتاب ١٢٢/٤.

(٥) الأصل : وغفرته .

(٦) الأصل ، ت : ويعني .

إما أن يقع الفصلُ بحرفٍ واحدٍ كائناً ما كان ، أعني سواءً أكان[1] هاءً أم غيرها ، فَتميلُ ألف شيبانَ ، وغيلانَ ، وقيس عيِلانَ ، وهيمان[2] ، ونحو ذلك.

وهو قوله : « والفصلَ اغتَفِرْ بحرفٍ » .

وإما أن يقع بحرفين لكن بشرط أن يكون (أحدهما)[3] هاءً نحو قولك : جَيبُها ، (وهو مثالُه[5] ، فقد وقع بين الياء وبين الألف حرفان أحدهما هاء ، ولكن الياء موجبة فتميل ألف جيبها)[4] ، وكذلك : عيثُها وغيبها[6] وسيبها[7] وسيلها ، وهذا بيني وبينها . ويريدُ أن يكيلها وأن يُعينَها / وما أشبه ذلك ./ ٦٠/

وهذا أراد بقوله : « أو مع ها » . وهو معطوفٌ على « حرف » ، لكن على تقدير : أو حَرْفٍ مع هاء ، كأنه قال : بحرف واحدٍ أو حرفٍ مع هاء .

وهنا مسألتان :

إحداهما : أن ظاهر إطلاق الناظم في الياء يقتضي أن الإمالة ثابتةٌ بها ، سواءٌ[8] أكانت ساكنةً أم متحركةً ، فالساكنة ما تَقَدَّم ، والمتحركة نحو : الحيوان ، والهَيَمان[9] ، وقطع الله يَدَها ، وما أشبه ذلك . وهو إطلاقٌ صحيح[10] على الجملة ، غير أن الياء الساكنة أقوى في الإمالة لأن الانخفاض

---

(١) س : « كان هاءً أو غيرها » .
(٢) الأصل : وهميان .
(٣) سقط من س .
(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(٥) أي : مثال ابن مالك في قوله : « كجيبها أدِرْ » .
(٦) الأصل ت : عينها غينها .
(٧) الأصل : وسببها .
(٨) س : سواءً كانت ساكنة أو ... » .
(٩) الأصل : والهميان .
(١٠) الأصل : « وهو إطلاق صحيح أما المتحركة على الجملة » .

فيها أقوى لقربها من حروف المدّ ، فإذا كانت حرف مَدّ فأولى بالإمالة نحو : يَكيلَها ، وأما المتحركة فأشبهُ بالحروف الصِّحاح المنتفحة فلذلك كانت الإمالة معها أضعفَ ، ومع ذلك فكلٌّ جائزٌ .

والثانية : أنه يظهر منه جوازُ إمالة الألفِ سواءً أكانت لازمةً أم[1] عارضةً ، فاللازمة كما ذكر ، والعارضة ألف التنوين نحو : رأيتُ زيدا ، نصّ سيبويه [2]على جواز الإمالة فيه ، لكن إمالةُ الألف العارضة ضعيفةٌ [3] لعروضها، وهي مع ضَعْفِها جائزةٌ ، فلذلك أطلق الناظم القولَ في إمالةِ الألف .

وإنما اغْتُفِر الفاصلُ ، أما[4] إذا كان واحدًا فلأنه فاصلٌ ضعيفٌ من حيث كان واحدًا ، فلم يَقْو أن يمنع الياء من الإمالة لأجلها ، وأما إذا كان (الفصل)[5] بحرفين أحدهما هاءٌ فإنه في حكم الفصل بحرفٍ واحدٍ لأنّ الهاء خفيةٌ فحين قلت: جَيَبُها ، كأنك[6] قلت : جيبا ، فرجع إلى حكم الفصل بالواحد، وأنّس[7] سيبويه خفاء الهاء بأن المُتْبِعين في رُدُّ وعَضَّ إذا اتصل بها هاء الضمير قالوا :رُدَّها ، للمؤنث ، ففتحوا الدال ، إذ الدال كأنها واقعةٌ قبل الألف من غير فَصْلٍ ، كأنك قلت : رُدَّا[8] . وقالوا : عَضُّهُ ، فَضَمُّوا الضاد ، لأنه في حكم عَضُّوا ، لخفاء[9] الهاء ، فكذلك فعلوا في الإمالة .

---

(١) الأصل ، ت ، س : أو .

(٢) الكتاب ٤ / ١٢٢ .

(٣) الأصل ، ت : ضعيف .

(٤) س : فأما .

(٥) سقط من س .

(٦) س : فكأنك .

(٧) المراد أن سيبويه يأتي بحكم واضح لخفاء الهاء من الإتباع، ليؤنس به في حكم خفاء الهاء من الإمالة.

(٨) الكتاب ٤ / ١٢٤ .

(٩) الأصل : بخلاف .

هذا تفسيرُ مراده ، إلا أن عليه دَرْكًا من وجهين :

أحدهما : أن الناس لم يقتصروا في جواز الفصل على حرفين أحدهما هاءً ، بل أجازوا الإمالة إذا فصل حرفان (أحدهما)[1] ساكن ، نحو : أغيلْنا، وعيَّنَا ، وبَيَّنَا ، وما أشبه ذلك . ووجهُ ذلك ضعف الساكن ، إذ ليس بحاجز حصين فَقَرُبَ[2] الفاصل أن يكون حرفًا واحدًا ، والناظم لم يذكر هذا ، بل اقتصر على نحو : بَيْنَها ، ولم يُدْخِلِ نحو : أَغْيَلْنا ، وهو موهمُ عدمِ الإمالةِ فيه كما لا تمال ألف غَيْبنا وبَيْنَنا ويَدُنا ، للفصل بحرفين ليس أحدهما هاءً ، لكن الناس فرقوا بأن المتحركين قويان في ا لفصل بخلاف ما إذا كان أحدهما ساكنا ، لأن الساكن حاجزٌ غير حصين ، فساغت الإمالة مع كون أحدهما ساكنا ، ولم يَسُغْ [3] مع كونهما معًا متحركين .

والثاني : أنه أطلق القول في الحاجز ولم يُقَيِّد حركته ، وقد شرط الناسُ في ذلك أن لا يقع بين الألف الممالة وبين الياء ضمة . وهذا إنما يشترط في الفاصل المتعددّ[4] . بل تكونُ حركةُ الفاصل إما فتحةٌ كقولك : بَيْنَها أو غيرَها ، أو يكون ساكنا نحو : لم يَتَبَيَّنْها ، فإن كانت ضمةٌ مُنِعت / الإمالة رأسًا ، لأنك إذا أملت جَيْبَهَا فلا بُدَّ من إمالة الحركتين معًا قبل الألف ، أما فتحة الهاء فلا بد منها لأن إمالتها بها تحصل إمالةُ الألف ، وأما الفتحة الأخرى فكذلك أيضًا لأن الهاء[5] خَفِّيةٌ في حكم الذاهبة ، وذهابُها بحركتها ، فصارت الحركة كأنها /٦٠/

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) الأصل : وقرب .

(٣) الأصل : يمنع .

(٤) الأصل : للتعديل .

(٥ الأصل : الياء .

واليةٌ للألف فلا بُدَّ من الإمالة . فلو قلت : هذا جَيبُها ، لم تُمل ، لأن الضمة قد حالت بين الممال والسبب ، قال سيبويه : « وقالوا : بيني وبينها ، فأمالوا في الياء كما أمالوا في الكسرة ، وقالوا : يريد أن يكيلها ولم يكلها » . ثم قال : « وليس شيءٌ من هذا تُمالُ ألفه في الرفع إذا قال : هو يكيلُها[١] ، وذلك لأنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة[٢] ، فصارت حاجزًا ، فمنعت الإمالة ، لأن الباء في قولك يضربَها[٣]، فيها إمالة، فلا تكون في المضموم إمالةٌ إذا ارتفعت الياء ، كما لا يكون في الواو الساكنةِ إمالةٌ » . يعني لأن الضمة فيها ارتفاع فهي تُضَادّ الياء وتضادّ ما يُنْحَى به نحو الياء . قال : « وإنما كان في الفتح لَشَبَهِ الياء[٤] بالألف » . هذا ما قال[٥]، وليس كلامه مختصًا بإمالة الكسرة وحدها ، بل هو عامٌ فيها وف إمالة الياء كما وقع تمثيلُه أولاً ، وإنما قال : « لأنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة » ، على جهة المثال ، لا أنّ ذلك مختصٌّ بالكسرة دون الياء .

واعتراضٌ ثالثٌ ، وهو أن الناظم لم يُفَرِّقْ في الحكم بالإمالة بين وَصْلٍ ووقفٍ ، فظاهره أنّ الإمالة في الحالين معًا على الإطلاق ، وليس كذلك ، بل المُميلون من العرب على فرقتين منهم من يُميل في الوصل والوقف معًا ، ومنهم من يُميل في الوقف دون الوصل ، فإذا قال : بيني وبينها ، فوقف ، أمال . وإذا قال : بيني وبينها مال ، لم[٦] يُمِل . ووجهُ هذه اللغة أن

---

(١) في النسخ : يقيلها . والمثبت عن الكتاب .

(٢) الأصل : كالضمة .

(٣) يحيل سيبويه في هذا على مثاله الذي ذكره أول الباب ، وهو : يريد أن يَضْرِبَها .

(٤) الأصل : الهاء .

(٥) الكتاب ٤ / ١٢٤ .

(٦) الأصل : مالم يمل .

الطرف[1] أولى بالإعلال والتغيير وبِقَلْبِ الألف واوًا أو ياءً ، كأفْعَىْ وأَفْعَوْ ، عند من وقف[2] كذلك .

وأيضًا الألِفُ خفِيَّةٌ إذا وُقِفَ عليها لا تَتَبَيّن كلَّ التبيُّن »[3] ، والياء أبيْن منها ، والإمالة إنما هي تقريب إلى الياء ، فإذا وصلت الألف بشيء صار ذلك الشيء مبيِّنا لها واستغنى عن الإمالة وبعد عن التغيير كما بعد أفعى منه حين قلت : أفعَىْ زيد . إلى هذا المعنى نحا سيبويه في تعليلها ، ونصٌّ على التفرقة مع الكسرة ومع الياء . فهذه التفرقة مع أنها مشهورة ليس في كلام الناظم إشارةٌ إليها ، بل فيه ما يقتضى خلافها ، وهذا الاعتراض واللذان قبله واردةٌ عليه في التسهيل والفوائد؛ إذ لم يتحرَّزْ من ذلك فيهما . ومثلُ الاعتراضين الأخيرين يَرِدُ عليه في المسألة بعد هذا على ما أذكره إن شاء الله تعالى .

والجيبُ : جيبُ القميصُ . ومعنى « أدْر جَيْبَها » : اقْطَعْه وقَوِّره . ويقال في هذا المعنى : جُبْت القميص أجُوبه ، وجِبْتُه أجيبُه : إذا قَوَّرْتَ جَيْبَه . وجَيَّبْتُه: إذا جعلتَ له جَيْبًا . وقال الراجز [4] :

باتَتْ تجيبُ أَدْعَج الظَّلَامِ جَيْبَ البيَطْر مِدْرَعَ الهُمامِ

ثم أخذ في ذكر السبب / الخامس ، وهو أن تتقدَّمَ الكسرةُ على الألف أو / ٦٢ / تتأخَّر عنه ، وابتدأ بِذِكْر تأخُّرِ الكسرةِ عن الألِفِ فقال : كذاك ما يليه كسرٌ ..

---

(١) الأصل : العرب .

(٢) س : يقف .

(٣) في غير « ك » : التبيين .

(٤) الصحاح ، واللسان : جيب البِيَطْر : الخيّاط .

إلى آخره ، كأنه يقول : كلُّ ما تقدّم عليه كسرٌ أو تأخر عنه فإنه ممالٌ أيضًا ، فأشعر بأن الكسر[1] هو السببُ الموجبُ . وقدَّم ذكر الكسر المتأخّر عن الألف ، يعني أن الألف إذا وَلِيه ـ أى تبعه بعده ـ كسرٌ ، فإنّ ذلك الألف يُمال لأجله . وقوله : « ما يليه كَسْرٌ » يقتضى ملاصَقَةَ الكسر له . وهذا هو المشهور في الكسرةِ البعديَّةِ ، ومثال ذلك : مررت بمالِك ، وعابِدٍ ، ومساجِدَ ، وعالِم ، وعُذَافِر[2] ، ومفاتيح ، وهابِيلَ . وما أشبه ذلك . ووجهُ الإمالة أنهم أرادوا تقريب الألف من الكسرة التي بعدها ، كما قَرَّبُوا الصاد من الدالِ (حين قالوا)[3] : صدر ، لما بعدت الصاد من الدال ، فأرادوا أن يقرّبوها منها فجعلوها بين الصاد والزاى التي هي أقرب إلى الدال[3] ، والصاد مُتقدِّمة على الدال ، فكذلك فعلُوا ههنا . فإن كانت الكسرة لا تلى الألف فيقتضى منع الإمالة ، فقولك : مررت بتابلٍ[4] ، فإن كانت الكسرة لا تلى الألف فيقتضي منع الإمالة ، فقولك : مررت بتابَلٍ ، وآجُرٍ ، وآدَمٍ ، وعالَمٍ ، وما أشبه ذلك يُفْتَح لبعد الكسرة عن الألف[5] وكذلك نحو : جادّ ، وعادّ ، وسادٍ ، يقتضى أنه لا يُمَال على حال ، إنْ[6] لم نَعْتَبِر كسرة الدال المدغمة . وهذا فيه نظر ، فإن من العرب من يقول : مررت بجادٍ ، فيميل ، فإذا كان في موضع الرفع والنصب لم يُمِل . فهؤلاء اعتدوا كسرة الدال الثانية مع وقوع الفصل بالأولى لكن يعتذر عن الناظم بأن

---

(١) الأصل ، ت : « الكسرة » .

(٢) جمل عُذَافِر و عَنْوَفَرَ : صلْبٌ عظيم شديد

(٣) الكتاب ٤ / ١١٧ .

(٤) يقال فيه أيضا بكسر الياء كصاحب ، وتَوْبَلٍ كذلك ، والجمع توابل » .

(٥) الكتاب ٤ / ١١٨ ، ١٢٢ .

(٦) الأصل : إذ .

هذه اللغة قليلة الاستعمال فلم يَحفِلْ بها ، وأيضًا لما كان الحرفُ المدغَمُ والمدغم فيه يرتفع اللسان بهما ارتفاعةً واحدةً ويعمل فيهما عملاً واحداً ، شُبِّها بالحرف الواحد ، نحو : مررت بمالِك ، إذا جعلت الكاف ضمير المخاطب ، وبهذا وجهه سيبويه [١] ، فقد ينَهضُ هذا عذرًا عن الناظم .

ثم إطلاقُه القول بالإمالة هنا ولم [٢] يقيِّد بشيء يقتضي معنيين:

أحدهما : أنه يريد أن حكم الإمالة منسحبٌ كان الكسر ظاهرًا ملفوظاً به أو مقدّراً ، فالظاهر ما تقدَّم التمثيل به ، والمقدّر على وجهين : مقدَّرٍ لأجل الإدغام (ومقدر لأجل الوقف ، فالمقدر لأجل الإدغام)[٣] نحوقولك : هذا مادٌّ ، وهذا جادّ ، وجوادٌّ ، ومَوادٌّ ، وعادٌّ ، وكالٌّ ، ومررتُ بكافٍ . وما أشبه ذلك ، فأصل هذه : ما ددٌ وجاددٌ ، وجوادِدُ ، وكذلك سائرها . فالكسرة في الأصل موجبة ، فلما أُدْغمت أُميلت أيضًا اعتباراً بأصلها ، هذا ما يعطى كلامه ، وأما النقلُ في مثل هذا فالمشهور من كلام العرب الفتح ، لأن الكسرة قد زالت ، والإمالة إنما سِيقَتْ لأجل تقريب صَوْت الألف من صوتِ الكسرة ، فإذًا قد ارتفع الموجب ، قال سيبويه : « ومما لا تمالُ ألفه فاعلٌ من المضاعف ومَفَاعِلُ وأشباهُهما ، لأن الحرف قبل الألف مفتوح ، والحرف الذي بعد الألف ساكنٌ لا كسرة فيه، فليس هنا مايُميلُه » . ثم أتى بالمُثُل . ثم قال : « فلا يُمِيل ، يكره أن

---

(١) قال السيرافي في شرح ذلك ١٢٩ ـ ١٣٠ : « وجه احتجاج سيبويه بمالك لإمالة مادّ ٍوجوادٌ أن الكسرة في مالك كسرة إعراب لا تثبت ولا يعتدّ بها ، وقد أميل الألف من أجلها ، فكذلك أيضًا كسرة جوادٌ وجادٍ المقدرة ، تمال من أجلها وَإِنْ ذهبت في اللفظ » .

(٢) س : لم . دون واو العطف .

(٣) سقط من الأصل . وفي س : فالمقدرّ لأجل الوقف .

ينحو نحو الكسرة فلا / يميل لأنه فَرَّ مما يُحقِّق فيه الكسرة »[1] يعني أنه فرَّ / ٦٣ / من قوله : جادِدٌ ومادِدٌ ، لأجل التضعيف ، فلما فَرَّ من ذلك وجب أن تمتنع الإمالة ، إذ لا موجب لها . ثم حكى عن قوم الإمالة على الإطلاق حالة الجرّ وغيره ، كأنهم أرادوا أن يُبَيِّنوا بالإمالة الكسرة في الأصل . فأنت ترى أنّ الإمالة ضعيفة هنا، والناظمَ قد أطلق القول في إعمالها ، وقد جعلها في التسهيل نادرة فقال : « وربَّما أثرت الكسرةُ منويَّة في مُدْغَمٍ أو موقوفٍ عليه»[2] لكن لما حكاها سيبويه عن طائفةٍ من العرب كانت جائزةً على الجملة ، فَصَرَّح بالجواز فيها مع غيرها على الجملة . وقد أطلق ناس من المتأخرين القول بالجواز كما فَعَل هنا فلا ينبغي أن يُعتَرَضَ عليه .

وأما المقدَّرُ لأجل الوقف فقول : هذا ماشْ ، وهذا داعْ ، وهذا سابْ ، ومررت بماشْ ، وما أشبه ذلك إذا وَقَفْت على هذه الأسماءِ المنقوصةِ زالت الكسرة ، ولكن الأصل معتبر على إطلاق الناظم فَتُميل ذلك كلَّه في حال الجرّ وغيره ، لأن الكسرة إنما هي مقدرَّة فيما يلي الألف ، وهذا ما يظهر منه . وأما النقل فعلى نحوٍ من النقل في المضاعف أو قريب منه ، وقد ذكر سيبويه الإمالة في : مررت بمالْ وبالمالْ ، كما أمالوا في ماشْ وداعْ ، ثم حكى أن من المُميلينَ من يبقى على حكم الإمالة في الوقف رعيًا للأصل ، ومنهم من يفتح لذهاب الكسرة [3] ، فعلى هذا التقدير تضعفُ الإمالة في الوقف ؛ إذْ كان بعضُ من يُميل في الوصل لا يُميل هنا ، والقُرّاءُ في هذا النحو على ما يظهر من الناظم

(١) الكتاب ٤ / ١٣٢ .
(٢) التسهيل ٣٢٦ .
(٣) الكتاب ٤ / ١٢٢ ـ ١٢٣ .

من الإمالة كوقوفهم على (الناس)[١] ، فالذي يُميله في الوصل يُميله في الوقف ، وهو أبو عَمْرو [٢] والعلّة في الإمالة وتركها واحدة ، والكلام مع الناظم فيهما واحدٌ ، وقد شبه سيبويه أحدهما بالآخر فقال في جادّ وبابه : « وقد أمال قومٌ على كلّ حالٍ ، كما قالوا : هذا ماشْ ، ليُبَيِّنُوا الكسرة في الأصل » [٣] إلا أنَّ الناس قد أجازوا الإمالة هنا ، وإن جعل المؤلفُ ذلك نادراً في التسهيل [٤] . ويمكن أن يكون أراد الكسر الظاهر فيوافق التسهيل ، لأن الإمالة مع تقديره قليلة ، ويكون من أطلق الجواز من النحويين في غير الكسر الظاهر [٥] ، يريد به مع اعتقاد قلّته .

والثاني : أن يُريد الناظم أنّ الإمالة معملةٌ كانت الكسرة لازمةً أو عارضةً (فاللازمة نحو ما تقدم من عالم وعالم ومساجد ، وأما العارضة)[٦] فكسرة الإعراب كقولك : مِنْ مالكَ ، وإلى بابك ، ومن مالِ زيدٍ ، ومن مالِهِ . أمالوا هذا كلَّه تشبيهًا لحركة الإعراب بحركة البناء ، قال سيبويه : « ومما يُميلون ألفه قولُهم : مررت ببابه ، وأخذتُ من ماله . هذا في موضع الجر » . ثم علل بما تقدم من أنهم شبهوا « مال » في الجر بفاعل نحو : كاتب وساجد ، قال: « فأما في موضع النصب والرفع فلاتكون كما لاتكون في آجُرٍّ وتابَل »[٧] يعني لزوال

(١) الإقناع ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، ٣٤٦ .

(٢) ليس المميل أبا عمرو وحده ، بل نسب أيضا إمالة (الناس) في موضع الجر إلى الكسائي وعاصم . انظر الاستكمال في الإمالة لابن غلبون .

(٣) الكتاب ٤ / ١٣٢ .

(٤) التسهيل ٣٢٦ .

(٥) الأصل : للظاهر .

(٦) سقط من س .

(٧) الكتاب ٤ / ١٢٢ .

مُوجب الإمالة وهي حركة الإعراب . وفي إطلاقه على هذا نحوٌ مما تقدّم ، فإن الإمالة مع حركة البناء أقوى منها مع حركة الإعراب / ، لأن حركة الإعراب عارضة ، ولأجل ذلك ضعفت أيضًا في رأيت زيدا ، لأن الألف عارضة كما تقدم . لكن حاصل الأمر الجواز في كلتا الحالتين ، وقد يمكن أن يكون أراد الكسرالبنائي خاصّة على مقتضى العرف الصناعي فيخرجُ له كسرُ[1] الإعراب .

ثم ذكر ما إذا كانت الكسرة هي المتقدمة على الألف فقال : « أَوْ يَلِي تالي كَسْرٍ أو سكون قد وَلِي كسرًا » ، يلي : معطوفٌ على الصِّلَة المتقدِّمة ، وهي قولُه: يليه ، كأنه قال : كذلك ما يليه كسرٌ أو ما يلي تالي كَسْر ، والضمير في « يلي » عائدٌ على ما ، وما واقعةٌ على الألف ، وتالي الكسر هو الحرفُ الواقع بعد الحرف المكسور . وقوله : « أو سكون » معطوف على « كسر » ، كأنه قال : أو تالي سكون قد ولى يعني ذلك السكونُ كسرًا ، والمعنى أن الألف إذا وقعت ثالثة حرف مكسور أو رابعته لكن الثالث منها ساكن فالإمالة سائغةٌ لأجل ذلك الكسر ، فهاتان صورتان ، وترك الصورة الثالثة وهي أن يلي الألف كسرًا ، لعدم تأتّيه ، إذ لا يكون ما قبل الألف مكسورًا أبدا ، لأنها[2] تُطلَبُ بفتح ما قبلها .

ثم هاتان الصورتان قد تدخلُ الهاء [3] فيهما زيادة على ما حدّ ، فهذه أربع صُوَرٍ جائزة كلها قد انتظمها كلام الناظم رحمه الله تعالى .

---

(١) الأصل : كسرة .

(٢) الأصل ، ت : لا تطلب .

(٣) الأصل : الياء .

فالصورةُ الأولى : أن يلي الألف تالي [1] كَسْرٍ ، وهو أن يقع ثالثاً [2] من الحرف المكسور نحو قولك : عِماد وعِباد وكِلاب ، وأريدُ أن تُحكِما أمْر كذا ، وأن [3] تضربا زيداً ، وأن لا تَشْتِمُا عَمْراً . وكذلك (قولك) [4] : اسوِدادٌ ، وادِهمامٌ ، واستِماعٌ . وما أشبه ذلك مما تقع فيه الألف ثالثةً ، فالإمالة سائغةٌ للكسرة المتقدمة ، قال سيبويه : « إذ[5] لا يتفاوت ما بينهما بحرفٍ ، ألا تراهم قالوا : صَبَقْتُ ، فجعلوها ـ يعني السين ـ صاداً لمكان القاف ، كما قالوا : صُقْتُ » [6] .

والصورة الثانية : أن يلي الألف تالي سُكون ، وذلك السكونُ يلي الكسر ، وهو أن يقع الألف رابعًا من الحرف المكسور ، وثالثًا من السكون ، وذلك (قولك)[7] : سِرْبَالٌ ، وشِمْلالٌ ، وجِلْبَابٌ ، ومِنًّا ، وعِلْماكما ، (وسِرْنا)[7] ، وَبِنًّا، ولم يَضْرِبْنا ، ولمْ يُكْرِمنا . وما أشبه ذلك .

فالإمالة في هذا جائزةٌ أيضًا للكسرة ، وذلك أن الكسر في الصورة الأولى كأنه والٍ للألف ، إذ الفتحة بينهما من ضرورة الألف ، وفي الصورة الثانية كأنما بينها وبين الألف حرفٌ واحدٌ . قال سيبويه : « لأن الساكن ليس بحاجز قويّ ، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعةً واحدة كما رفعه في

---

(١) الأصل ، ت : التالي .

(٢) الأصل ، ت : ثالث .

(٣) الأصل ت : ولن .

(٤) ليس في س .

(٥) الكتاب : لأنه .

(٦) الكتاب ٤ / ١١٧ .

(٧) ليس في س .

الأول » ـ يعني في نحو : عماد ـ قال : « فلم يتفاوت (لهذا كما يتفاوت)[1] الحرفان حيث قلت : صَوِيق » ـ يعني في إبدال السين صادًا لأجل القاف ، مع أن بينهما حرفين لأن أحدهما ساكن ، وهو ضعيف ، فكان كالعدم ، فكذلك ههنا . فلو كان الحرفان معًا محركين لم تصحّ الإمالة على مقتضى كلام الناظم ، حيث قيد الحرف الزّائد على المفتوح بكونه ساكنا ، وذلك كقولك : لن [2] يضربنا ، ولن يُكْرِمنَا وهذان عِنَبا [3] زيد ، وما أشبه ذلك ، وهذا صحيح / ؛ لأن الكسرة قد حجز بينها وبين الألف حرفان فبعُدت عن الألف ، / ٦٥ / فلم تقو على إمالته ، إذ ليس أحدهما ساكنا فيضعُفَ عن الحجز بينهما .

ثم قال : « وفصلُ الها كلا فَصْلٍ يُعَدْ » يعني أنّ الفصلَ بين الألفِ والكسرة المتقدِّمة إذا كان بالهاء سواءٌ أكانت أصليةً أم هاء ضمير ، فهو معدودٌ في حكم العدم . فكأن الهاء ليست بموجودةٍ . فعلى هذا إذا زادت الهاءُ على ما تقدَّم من صورتَيِ الفصل فالحكمُ باقٍ على حاله لخفاء الهاء في نفسها ، وقد تقدّم بيانُ ذلك . وبهذا الكلام وقع التنبيهُ على ما بقى من الصُّوَرِ الأربع ، فبقيت صورتان :

الأولى : أن تقع الهاء في الصورة الأولى زائدة على الحرف الواحد ، فتصير الألفُ رابعةً من الحرف الساكن ، نحوُ : يريد أن يَضْرِبَها ، ويريد أن يَنْزِعها ويَغْلِبَها[4] ، وما أشبه ذلك . قال سيبويه : « لأن الهاء خفيَّة ، والحرف

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) ت : لم يضربنا .

(٣) الأصل ، ت : عينا ، وهي غير واضحة في س ، ك .

(٤) الأصل ، ت : ويقلبها .

الذي قبل الحرف الذي يليه مكسورٌ ، فكأنه قال : يريد أن يَضْرِبا ، كما أنهم (إذا)[1] قالوا : (رُدَّها ، كأنهم قالوا)[2]: رُدَّا »[3] يعني في لغة الإتباع ، وقد تقدَّم هذا المعنى .

والثانية : أن تقع الهاءُ مع الحرفين بين الألف والكسرة ، وإليها أشار الناظم بقوله : « فَدِرْهَمَاكَ من يُمِلْه لَمْ يُصَدْ » . يعني أن هذاالمثال وما كان نحوه مما فَصَلَ فيه ثلاثةُ أحرفٍ أحدها الهاء ، من أمال الألف فيه لم يُصَدَّ عن سبيل الصواب في المسألة ، ولم يُمنع عن استعمال ذلك في اللغة العربية . وكذلك تميلُ : عِنْدها ، ودِرعها ، وحِمْلَهَا ، وعِبْنَها [4] ، ونحو ذلك ، لأن درهماك بمنزلة: دِرْماك ، وكذلك عندها بمنزلة عِنْدا ، وكذلك سائرها . قال سيبويه : «وقال هؤلاء : عِنْدها ، لأنه لو قال : عِنْدا ، أمال ، فلما جاءت (الهاء) [5] صارت بمنزلتها لو لم تَجِىءْ بها » [6] .

واعلَمْ أنَّ الناظم أطلق حكم الإمالة في هذا الفصل ، فيقتضي جوازها ، كانت الألف لازمةً أولا ، فاللازمة نحو ما تقدّم ، والعارضة نحو : رأيتُ عِلْماً ، ورأيت تِرْحَا [7] فالألف هنا عارضةٌ في الوقف ، ولكنهم أمالوا تشبيها بألف منّا[8] ، وسِرْنا ، وما أشبه ذلك ، فالإمالة جائزةٌ إلا أنها في مثل هذا قليلةٌ كما كانت قليلةً في « رأيتُ زيدًا » على ما تقدّم ، وبذلك شبَّه سيبويه هذه .

---

(١) عن الكتاب .
(٢) سقط من الأصل ، ت ، ك .
(٣) الكتاب ٤ / ١٢٣ ـ ١٢٤ .
(٤) الأصل ، ت : وعينها .
(٥) سقط من س .
(٦) الكتاب ٤ / ١٢٤ .
(٧) كذا في س ، ك ، وفي الأصل ، ت : فرحا . والقِزْحُ : التابل ، وبزر البصل . وانظر الكتاب ١٣١/٤ .
(٨) الأصل ، ت : قنا .

ثم في كلام الناظم نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أنه لم يُقَيِّد الفاصل بين الكسرة والألف بكونه متحركًا بغير الضمة ، بل أطلق القول فيه إطلاقًا ، وذلك يقتضي أنّ نحو : هو يضرِبُها وينزعُها ، تجوز فيه الإمالةُ ، وهذا غير صحيح ؛ إذِ الإمالة مع حجز الضمة لا تصحُّ كما تقدم لنا في نحو جيبُها ويَدُها . وقد مَرَّ نصُّ سيبويه على هذا ، وليس في كلام الناظم هنا ما يحترز به من ذلك .

والوجه الثاني : أن الإمالة في مثل هذا ليست عند العرب على اطلاقها كما اقتضى / كلامهُ ، بل من العربِ من يُميل حالة الوقف خاصة فإذا وصل فتح ، فيقول : بِنَا ، ومِنَّا ، ومِنْها ، ولن يضرِبَها ، بالإمالة ، فإذا قال : مِنَّا زيدٌ، ولن يضرِبَها زيدٌ ، لم يُمِلْ . وقد تقدم وجه ذلك وتعليلُ سيبويه فيه . فالموضعُ معترض من هذا الوجه .

ويقال : صَدَّه عن الأمر يصُدُّه : إذا مَنَعه منه وصَرَفَه عنه ، وأصدَّه يُصدِّه ، رباعي . ومنه قول ذي الرمة (١) :

أُناسٌ أَصدُّوا الناسَ بالضرب عنهمُ صُدُودَ السَّواقي عن رءوس المَخَارم

* * *

وَحَرْفُ الاستِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهرًا مِنْ كَسْرٍ أو يا وكـذا تَكُفُّ رَا

إنْ كانَ ما يكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أو بَعْدَ حَرْفٍ أو بِحَرْفَين فُصِلْ

كَذَا إذا قُدِّمَ مالـم يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ كالمِطْواعَ مِرْ

---

(١) ديوانه ٧٧١ ، واللسان : صدد .

السواقى : الأنهار ، والمخارم : جمع مخرم ، و هو منقطع أنف الجبل . يقول : هم صدوا الناس عنهم بالضرب، كما صُدَّت الأنهار عن المخارم فلم ترتفع إليها .

لما ذكر الناظمُ ـ رحمه الله تعالى ـ أسباب الإمالة واستوفى المشهور منها ، وذكر شروط ما يحتاج إلى الاشتراط منها ، أخذ (الآن)[1] في ذكر الموانع من الإمالة وإن وُجدت أسبابُها ، لأنَّ علَّة الحكم لا تُؤثِّر في معلولها إلا مع اجتماع الشروط وفَقْدِ الموانع ، والمانع هنا على ما ذكر[2] مانعان ،أحدهما: حروف الاستعلاء وما يجري مجراها ، وهو الراء . والثاني : انفصال سبب الإمالة عن الألف الممال ، بمعنى أنه منه في كلمة أخرى .

فأما حروفُ الاستعلاء فإنّ حرف الاستعلاء مضادٌّ في الصوت للإمالة ، وذلك أنه كما يُطلب التناسب في الأصوات بالإمالة كذلك يُطلب التناسب بالتفخيم ، وحروفُ الاستعلاء إنما تخرُج من مخارجها مستعليةً إلى الحنك الأعلى على الضدّ من الياء والكسرة لطلبهما[3] أسفل الفم ، فلما تناقضا اطُّرِحَ مُوجبُ الإمالة [4] .

فإن قيل : هما سببان مُوجِبان لحكمين متضادين ، فلِمَ أُهمِلَ سببُ الإمالة ولم يُهَمْلْ سببُ الاستعلاء ؟

فالجواب : أن الانفتاح الذي هو وصفُ الألف في الأصل أنسب إلى الاستعلاء منه إلى الانسفال ، لأنه أقرب إليه ، والأصلُ أولى أنْ يُرجَعَ إليه .

وقول الناظم : « وحَرْفُ الاستِعْلا » أتى به مفردًا في اللفظ ومرادُه عموم حروفِ الاستعلاء ، لأنه اسم جنس مضاف ، فهو من صيَغ العموم . وحروف

---

(١) عن س ، ك .

(٢) الأصل ، ت : ذكر هنا .

(٣) في غير س : لطلبها .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ١٢٨ ـ ١٢٩ ، والتكملة ٢٢٥ ـ ٢٢٦ ، وشرح الشافية للرضى ٣ / ١٤ ـ ٢٠ .

الاستعلاء سبعةٌ وهي : الصَّادُ ، والضّادُ ، والطّاءُ ، (والظاءُ)[١] والغينُ ، والقافُ ، والخاءُ . ويجمعها هجاء « ضُغط خُصٌّ قَظٌّ » .

ويكُفُّ ، معناه : يمنَعُ ، كَفَفْتُ الرجلَ عن الشيءِ أنْ يفعلَه ، أى : منعتُه عنه . ومُظْهَرًا : مفعول بيكفّ . و « من كسرٍ اوْ يا » بيان للمظهر ، فمن لبيان الجنس كالتي في قوله تعالى (فاجتنبوا الرِّجس من الأوثان »[٢] . والمُظْهَر عبارة عن السببِ الموجبِ للإمالة . يعني أن حروف الاستعلاء تكف ما كان من أسباب الإمالة ظاهرًا ملفوظاً به ، عن أن يُؤثِّر في الألف إمالــةً . وإنما قال « مُظْهرًا » فقيد المُظْهر من الأسباب ، لأن الإمالة المرادُ بها أمران ، أحدهما أمر لفظيٌّ ، وهو تناسب الصوت في / اللفظ ، وهذا لا يكون إلا مع الكسرة أو ./ ٦٧ / الياء الموجودتين في اللفظ ، فالكسر[٣] نحو عالم وعابِد ، والياء نحوُ : السَّيال والبيَّاعِ . فهذا هو المراد بقوله : « مُظْهَرًا من كسر اويا » ، فإذا جاء حرفٌ من حروف الاستعلاء واردًا على الألف من قبلُ أو من بعدُ ، كفَّ ذلك الكسرَ أو تلك الياءَ عن تأثيرها في الألف ، فتقول : صاعد[٤]، وقاعد ، وطامع ، (وظالم ، وخامل[٥] ، وغالب ، وضامن ، فلا تُمِل أصلاً وإن وُجِدت الكسرة بعد الألف . وكذلك إذا قلت : نافخ ، ونابغ)[٦] ، ونافق ، وشاحط ، وناهض ، وواعظ . وما

---

(١) سقط من س .

(٢) الآية ٣٠ من سورة الحج .

(٣) الأصل : بالكسر .

(٤) الأصل : جاعد .

(٥) الأصل : وقاتل .

(٦) سقط من س .

أشبـه ذلك ، لا إمـالة في هـذا كلِّه . قـال سيـبـويه : « ولا نعلَمُ أحـدًا يميل هذه الألف إلا من لا يُؤْخَذُ بلغَتِه »[1] . ووَجْهُ ذلك قد تقدَّمَ .

والثاني أمرٌ تقديريّ ، وهو الإمالة على شيء مقدّرٍ هو كالياء أو الكسرة ، أو شبه الياء ، وما أشبه ذلك مما ليس فيه تناسب لفظي ،فهذا هو الذي أخرجَ الناظمُ عن حكم الكفِّ بقوله : « مُظْهرًا من كسرٍ أويا » ، وفُهِم منه أنه باقٍ على حكم الإمـالة ، فـتـقـول في الدلالة على الكسـرة [2]: صـــاد ، وضـــاع ، وطاب ، وخاف[3] ، وغاب ، وقـال من القائلة ، وخـاف ، فـتميل . وكذلك تقول في الدلالة على اليـاء : عَـصى ، ومَـضَى ، وشطى[4] ، وبَغَى ، وسَـقَى ، ومـا أشـبـه ذلك بالإمـالة ، وعلى هذا كلام العرب ، نقله سيبويه[5] ، وأنَّ[6] من يميل يَلْزِم هـذه الإمالة على كلّ حـال ، يعني كـان حرفُ الاستعلاء ، أو لم يكن ، قـال : ألا ترى أنهم يقولون : طاب ، وخاف ، ومُعطَى ، وسقى ، فلا تَمْنَعُهم هذه الحروف من

---

(١) الكتاب ٤ / ١٢٩ .

(٢) أي : فنقول في الدلالة على الكسرة المنوية وهي كسرة تعرض في بعض الأحوال ، نحو : صِدْت ، وضِعْت ، أو كسرة الواو المنقلبة ألفا في نحو (خاف) وأصلها (خَوِفَ) .

(٣) كذا في الأصل ، وسيأتي التمثيل للخاء بهذه المثل أيضا . وكان مثله في ت ثم عدلت الخاء إلى الضّاد، وقد مضى التمثيل لها ، وفي س كلمة غير واضحة ، وفي ك : وضاف . وقد مضى التمثيل للضاد . وأحسب أن المؤلف قد حاول التمثيل للظاء من الأجوف المكسور العين ، فلم يجد .

(٤) في النسخ : وسطي . بالسين . وشطى السقاء شظى : إذا مُلِيء فارتفعت قوائمه .
على أنه يجوز أن يُمَثَّل بنحو : سطا، فإنه يجوز فيه الإمالة ، لأن الياء تخلف الواو في بعض التصاريف ، على نحو ما بين الناظم في قوله : « كذا الواقع منه اليا خلف دون مزيد أو شذوذ » . ويقول سيبويه ١٣٢/٤ : « وكذلك [أي : الإمالة على كل حال مع حروف الاستعلاء وغيرها] باب غزا ، لأن الألف ههنا كأنها مبدلةٌ من ياء ، ألا ترى أنهم يقولون : صغا ، وضغا » يريد بالإمالة .

(٥) الكتاب ٤ / ١٣١ ـ ١٣٢ .

(٦) تصرف الشارح في نص الكتاب .

الإمالة . وبَيَّن ذلك بأن الميل في هذا النوع إنما قصده أن ينحو نحو الياءِ في الأصل أو نحو الكسرة في قولك : خِفْتُ ، فالمستعلى لا يَمْنَعُ من ذلك ؛ إذ لو ظهرت الياءُ أو الكسرة لم يكن في ذلك محذور ، فكذلك إذا نُحِي نحوها ، فالفرق بين الموضعين ظاهر .

وقد ذهب ابن بابشاذ [١] إلى أن حرف الاستعلاء يكف الإمالة للياء المقدرة نحو : قلى وطغى ونحو ذلك ، وما جاء من الإمالة في نحو : (ما وَدّعك ربك وما قلى)[٢] فلمناسبة رءوس الآى [٣] لا لأجل الياء . وهذا كلُّه خلافُ ما عليه (كلام)[٤] العربُ ومذاهبُ النحويّين فلا يُلْتَفت إليه .

ثم أدخل الراء في حكم حروف الاستعلاء ، فقال : « وكذا تكفُّ را » ، (يعني)[٤] أنَّ الراء تكفُّ سبب الإمالة عن مقتضاه فيفتح لأجلها ما شأنه الإمالة ، لكن على حكم المستعلى من كفِّ السبب الظاهر ، وهو المقتضى لإمالة المناسبة ، لأنه قال : « وكذا تكف را » ، يعني أنها تجرى مجرى المستعلى فيما تقدَّمَ ، والذي تقدَّم هو تأثيرُه في السبب الظاهر ، فكذلك الراء فتقول : راشد ، وراجل ، (وراحل)[٥] ، فلا تميل . وكذلك تقول : حِمارٌ ، بِدَار ، وجِهَارٌ ، وما أشبه ذلك ، فتفتح ولا تميل كما لا تميل : قاعد وظاعن ، ولا غِلاَظَ ، وسِباق[٦] .

---

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، مصري ، أخذ عن والده وكان قارئا شهيرا ، وأبي نصر الواسطي ، والحوفي ، والتبريزي . توفى ـ رحمه الله ـ سنة ٤٦٩ .

(٢) الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) الأصل : الياء .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقط من س .

(٦) س : سياق .

وسببُ منعها للإمالة أنها حرفٌ مكرَّرٌ كأن حرفان للتكرير الذي فيه ، فإذا[1] قلت : راشد ، أو[2] راجل ، فكأنك / تكلّمت براء ين مفتوحتين . وكذلك إذا ./ ٦٨ / قلت: حِمارٌ أو بِدَارٌ ، فكأنك قد تكلّمت براء ين مضمومتين ، فلما كانت كذلك قويت على نَصْب الألفات ، ومَنَعتِ الإمالة ، وتنزلت منزلة الحرف المستعلِي إذا كانت مفتوحة أو مضمومة ، كما أنها لتكريرها إذا كانت مكسورة كفّت المستعلي عن منع الإمالة فَأُميلت الألف ، نحو : قارب ، وضارِبٌ ، وغارِمٌ ، وطارد ، وصارف [3] . وما أشبه ذلك ، لأن المكسورة في تقدير كسرتين فَقَوِيَ بها مُوجِبُ الإمالة ، فقلبت المستعلي . وسيأتي ذلك وتنبيه الناظم عليه .

وأما إذا كان سببُ الإمالة غير ظاهر فمقتضى كلامه أنَّ حكم الراء حكم المستعلى أيضا فلا تمنع الإمالة ، فتقول راشَ ، وارِبَ ، وسارَ ، وكذلك : سرى، وجَرَى ، وذِكْرى ، وحَسْرَى[4] وما أشبه ذلك ، فتجرى في الإمالة مجراها لو لم تكن راءً ، ولا حرفُ استعلاء . وذلك صحيح أيضًا لما تقدَّم ذكره .

وحَذف مفعول « تكفّ » الثاني للعلم به ، وهو : المظهر من الكسر أو الياء، وهذا الحكم المذكور جُمْلى ، وأما التفصيل فهو قوله : « إن كان ما يكفُّ بعدُ مُتَّصلْ » يعني أن حكم الكف ثابت لهذه الحروف إذا تأخرت عن الألف أو[5] إذا تقدّمت ، فالحكم فيها واحدٌ لكن ليس كل مُستَعْلٍ متأخِّر عن الألف يكف إمالتها ، ولا كلّ متقدِّم عليها ، بل لا بُدَّ من تحديد ذلك وتقييده . فأما المتأخِّر من حروف الاستعلاء فإنه يكفُّ إذا وقع في ثلاثة مواضع : .

(١) الأصل : كما قلت .

(٢) س ، ك : وراحل .

(٣) الأصل : وصارب . ت : وضارب .

(٤) الأصل : وحبرى .

(٥) الأصل : وإذا .

أحدها : أن يلي الألفَ متصلاً بها ، وذلك قوله : « إن كان ما يكف بعدُ متصل » أى : إن كان الكافّ بعد الألف متصلاً بها ، فقوله : « بعد » ، يعمّ المتصل بها والمنفصل عنها .

وقوله: متصلا[1] ، بيان لتلك البعدية . ومثال المتصل : عاصِم ، وعاضِد ، وعاطس ، وعاظل ، وداغِل ، وناقِد ، وناخِل . وما أشبه ذلك .

والثـاني : أن (لا) [2] يلي الألف ، ولكن يفصل بينهما حرفٌ واحدٌ ، وذلك قوله : « أو بعدَ حَرْفٍ » والتقدير : أو كائناً بعد حرفٍ ، وهـو عطـف على « متصلْ » ، لأنَّه منصوب ، وإنما وَقَف عليه على لغة[3] :

جَعَل القَيْنُ على الدَّفِّ إِبَرْ

ويعني أن الكف ثابت أيضًا إذا وقع الحرف الكافُّ بعد حرفٍ مُتَّصل بالألف ، ومثاله : ناكِصٌ . وناهِضٌ ، وشاحِطٌ ، وواعِظٌ ، ونابِغٌ ، ونافِقٌ ، ونافِخٌ ، ونحو ذلك ، قال سيبويه : « لم يمنعه الحرف الذي بينهما من هذا كما لم يُمنَع السينُ من الصاد في سَبَقْتُ[4] ونحوه »[5] .

والثـالث : أن يفصلَ بينهما حرفان ، وذلك قوله : « أوْ بِحرفين فُصِلْ » وفُصِل : جملة في تقدير المفرد معطوفة على « متصلْ » ، والتقدير : إن كان متصلاً ، أو كائناً بعد حرفٍ ، أو مفصولاً بحرفين . ومثـالُ المفصـول بحرفَين

---

(١) كذا في النسخ ، ونص الألفية « مُتَّصِلْ » وهو خبر كان ، ولكنه وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وسيذكر المؤلف ذلك ، فذكره هنا منصوباً باعتبار محله الإعرابي .

(٢) سقط من س .

(٣) تقدم البيت ، انظر : ص ٨ .

(٤) الكتاب : صَبَقْتُ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٢٩ .

نحو : دعاميص[1] ، ومناهيض ، ومناشيط ، ومواعيظ[2] ، ومباليغ ، ومعاليق ، ومنافيخ ، ونحو ذلك . وإنما لم يمنع الحرفان الكفَّ كما لم يمنعا السين (من)[3] أن تُقْلَب[4] صادا في صويق ، لأجل القاف ، وبينهما حرفان / ، إلا أنهم حكموا لهما بحكم الحرف الواحد في قولهم : صبقت (كما جعلوا ما فُصِل بحرفٍ كما لم يُفْصَلْ بشيء في قولهم : صُقْت)[5] ، والإمالة شبيهة بهذا . /٦٩/

فهذه المواضعُ لا يُميل فيها إلا من لا يؤخذُ بلغته ، إلا في الأخير ، فإنه قد أمال فيه قومٌ وإن كانوا قليلين ، فقد حكى سيبويه عن قومٍ أنهم قالوا : المناشيط ، فأمالوا ، قال : « وهي قليلة »[6] وعلَّل بتراخي حرف الاستعلاء عن الألف وبُعدِها عنها ، ولكن اللغة الشهيرة الفتح كما ذكر الناظم .

هذا غاية ما ذكر في الفصل ، وهو يقتضي نظرين :

أحدهما: أن الفصل إذا وقع بما هو أكثر من ذلك لم يكفّ . وليس كذلك ، بل قد جاء الكف (شهيرًا)[7] من كلام العرب مع الفصل بثلاثة أحرف ، وذلك أنهم حكوا ذلك في حرف الاستعلاء المنفصل نحو : مررت بمال مَلِقٍ[8] ، ومررت بمال يَنْقُلُ[9] ، وأراد أن يضربها سَمْلَقٌ ، وأن يضربها بسوطٍ . فإذا كان كذلك

---

(١) الدعاميص : جمع دُعْموصٍ ، وهو دُوَيبَّةٌ صغيرة تكون في مستنقع ا لماء .
(٢) الأصل ، ت : ومواعيص .
(٣) ليس في س .
(٤) الأصل . ت : تنقلب .
(٥) سقط من ك .
(٦) الكتاب ٤ / ١٣٠ .
(٧) عن س ، ك .
(٨) هذه أمثلة الكتاب ١٣٢/٤ . يقال : مَلِقَ ـ بالكسر ـ يملق مَلَقاً ، ورجلٌ مَلِقٌ : يعطي بلسانه ما ليس في قلبه .
(٩) كذا في النسخ ، وفي الكتاب : يَنْقَل .

فالفصلُ بثلاثة أحرفٍ لو وُجِد بكلمةٍ واحدةٍ أولى وأحرى . وعلى أن التسهيل لم يتعدَّ هذا المذهب ، فلم يَزِدْ فيه في الفصل على حرفين ((١- خاصّةً ، وعلى هذا النظر يكون قوله بَعدُ : « والكفُّ قد يُوجبه مَا يَنْفَصِلْ » مقيدا بعدم الزيادة في الفصل على حرفين)[1] فلا يدخل له[2] : مررت بمال مَلِقٍ وبابه ، فيكون مقتضيا أنه لا يكف أصلاً ، وهو غيرصحيح ، ولم يمنعه النحويّون ، بل أجازوه، لكن المستعلى إذا كان مع الألف في كلمة واحدةٍ أقوى منه إذا كان في كلمة أخرى على[3] الجملة ، سواءً أكان (بينهما)[4] فاصلٌ أم لم يكن . فهذا مقدار ما بين المتّصل والمنفصل من التفاوت ، وهو لا يُوجِبُ (مَنع)[1] الكَفِّ فهذا من الناظم فيه ما ترى ، اللهم إلا أن يكون الفصلُ بثلاثة أحرف نادرًا عنده لم يبلغ في الكثرة مبلغ الاعتبار مطلقًا ، فالله أعلم .

النظر الثاني : اقتضاؤه أنَّ الراء داخلةٌ في هذا التقييد إذْ قال : « وكذا تكفُّ را » ثمَّ عَطَف على الجيمع بقوله : « إنْ كان ما يَكفُّ بعد مُتَّصِلْ » ـ إلى آخره ، (فعمّ بصيغة « ما » جميع ما تقدَّم أنه يَكُفّ ، ومنها الراءُ)[1] ، فكما كانت حروف الاستعلاء تكفّ في ثلاثة المواضع[5] ، فكذلك يُعطى في الراء أنها تكفّ كذلك ، وكذلك في تَقدُّمِ[6] المستعلى على الألف أيضًا حيث قال : « كذا إذا قُدِّم » ، لا بُدَّ أن تدخل الراءُ في الجملة . وهذا غير صحيح ولا مستقيم ؛

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : قد .

(٣) س : وعلى .

(٤) عن س ، ك .

(٥) الأصل : مواضع .

(٦) الأصل : في ما تقدّم .

لأن الاشتراط الذي في المستعلى ليس في الراء ، ولا الذي في الراء يكون في المستعلى ، فالحرف المستعلى يكُفّ إذا تأخّر مطلقا، انكسر انفتح أو انضمّ ، والراء لا تكفّ إلا مضمومة أو مفتوحةً . وأيضا المستعلى يكف متّصلا بالألف ومنفصلا بحرفٍ أو حرفين على طريقة الناظم ، والراء لا تكف في اللغة الفصيحة إلا متّصلةً ، فالكافرُ في موضع الرفع ، والكافرون ، وهذه المنابرُ[1] ، ممالةٌ عند الأفصح من أهل الإمالة ، قالوا : لبعد الراءِ من الألف ، وكذلك إذا تقدم المستعلى فإنه يكف متصلاً بالألف ومنفصلاً عنها كما سيذكر ، والراءُ لا تكفُّ إلا متصلة بالألف ، فنحو : رواعِدُ ، روافِدُ / لا تكفُّ فيه الراءُ أصلاً ؛ إذ ليست قوةُ الراء قوة المستعلى ، لأنه غير مستعلٍ ، وأيضًا فإن قال : « وكذا تكفّ را » . فأطلق القول بأنّ كفَّها على نحو كفِّ المستعلى ، فيقتضى أنهما في الكف سواءً . وليس كذلك ، بل قد تتقدَّم[2] الراء على الألف فلا تُؤثِّر عند طائفة من العرب ، ولو وُضِع المستعلى (في)[3] موضعها لأثَّر ، وذلك أنَّ من العرب من يُميل ، نحو قولك : رأيت عِفْرا[4] ، وأراد أن يَعْقِرها ، وأن يَعْقِرا ، ورأيت عَسِرَا ، وإن كانت الراء مفتوحة ، فلم يعتبروها للكسرة التي قبلها ، كما أنهم يميلون للياء أيضًا ، فيقولون : رأيت عَيرا ودَيرا ، وسرت سيرا[5] . وما أشبه / ٧٠ /

(١) الكتاب ٤ / ١٣٧ ـ ١٤١ .
(٢) س ، ك : تقدم .
(٣) عن س ، ك .
(٤) رجلٌ عِفْر ـ بكسر فسكون ـ : خبيث منكر .
(٥) الأصل : يسرا

ذلك[1] . وكذلك قالوا : النِّغران [2] وعمْران . وقالوا : هذا فِراشٌ وجراب[3] ، وخيلٌ عِرابٌ فأمالوا هذاالنوع للكسرة ولم يعتبروا الراء ، مع أن المستعلي لو وقع ذلك الموقع لم يُميلوا ، نحو : بِرْقَانٍ[4] ، وحِمْقانٍ[5] ، وعِلْقًا، وضِيْقاً . فلا يُميلون إلا ما ندر من نحو عِلْقا تشبيها بحبلى . وأما مع الراء فَعَلَّلوا الإمالة بضعف الراء وأنها ليست كحروف الاستعلاء ، فلم يكن لها قُوَّةٌ أنْ تساويها في حكم الكف . وهذا وإن كان الفتح في الجميع هو الأشهر ، فالقصد بيان أن الراءَ ليست في رُتْبَةِ المستعلي كما يظهر من هذا النظم .

ثم إن الناظم أطلق القول في كف المستعلى للإمالة ، فلم يُقَيِّدهُ[6] بفتح ولا ضم ، بل جعله كافًا على الإطلاق إذا كان بعد ياءٍ ، كان مضمومًا أو مفتوحا أو مكسوراً أو ساكنًا ، (ما عدا الراء فإنه قيدها بعد بأنها لا تمنع مكسورة ، بخلاف القَبْلِيّ فإنه قَيّده بأن لا يكون مكسورا ولا ساكنا)[7] بعد مكسور . والإطلاق صحيحٌ ؛ فإنَّ حرف الاستعلاء البعديّ أقوى منه إذا كان قبلياً ، كما أن الموجب للإمالة القبليّ أقوى منه إذا كان بعديا . وسببُ ذلك أن التصعُّد بعد التسفُّلِ أصعبُ عندهم من التسفُّل بعد التصعُّدِ ، كما أنّ التسفل بعد التصعّد

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٤١ .

(٢) النِّغران جمع النُّغَر ، وهو ضَرْب من الحُمَّر حُمْرُ المناقير وأصول الأحناك ، وهو البلبل عند أهل المدينة .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٢ ، وانظر ٤ / ١٣٦ .

(٤) البرقان : جمع بَرَق ـ بفتحتين ـ وهو الحَمَل . فارسيّ مُعَرّب .

(٥) الكتاب ٤ / ١٤١ . وفي اللسان عن ابن سيده : « وحكى سيبويه حمقان [بالضم ، وصواب الضبط الكسر] ، قال : فلا أدرى أهى صيغةٌ بناها أم لفظة عربية » .

(٦) الأصل ، ت : يقيّد .

(٧) سقط من س .

أسهل من العكس ، فلو أمالوا مع حرف الاستعلاء البعديّ لكانوا قد وضعُوا ألسنتهم موضع التسفُّل ثم أصعدوها ، وذلك صعبٌ ، بخلاف ما إذا أصعَدُوها ثم مالوا إلى الانسفال فإنَّ هذا خفيفٌ ؛ ألاتراهم قالوا : صَبَقت ، وصُقْت ، وصَويق ، لما كان يثقل عليهم أن يكونوا في حال تَسَفُّلٍ عند النطق بالسين ثم يُصَعِّدون ألسنتهم ، أبدلو من ذلك السين الصاد ليكون اللسانُ يعملُ عملاً واحدًا ، ويقع موقعاً واحدًا . وقالوا : قسوت ، وقست ، وما أشبه ذلك ، فلم يحوّلوا السين عن حالها ، لأنهم لما عَلَتْ ألسنتهم بالقاف انحدروا، فكان أخفَّ ، فتركوا السين على ما كانت عليه . ومسألتنا كذلك ، فحرف الاستعلاء إذا كان بعد الألف فموجب الكف قويٌّ ، فلم تكن الكسرةُ لتمنَعَه عن ذلك ، بخلاف ما إذا كان قبل الألف فإنه هنالك ضعيفٌ فتمنَعُه الكسرة عن الكفِّ . وأما المتقدّم من حروف الاستعلاءِ على الألف فقال الناظم في ذلك : « كذا إذا قُدِّم » .

والضمير في « قُدِّم » عائد على المستعلى / ، يعني أنه إذا قدّم على الألف ٧١ / ب /

فالحكم أنه يكفُّ سببَ الإمالة عن التأثير في الألف ، وذلك نحو قولك : صاعِد ، وضامِن ، وطامِع ، وظالِم ، وغائب ، وقاعِد ، وخامد . وما أشبه ذلك ، فلا تُميلُ هذا كلَّه لأجل الموانع المتقدّمة على الألف ؛ لأنها حروف مستعلية إلى الحنكِ الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلَتْ أيضًا فغلب عليها المستعلي ، كما غلبت الكسرة على الألف فأخرجتها عن أصلها من الانفتاح إلى انسفال الإمالة ؛ قال سيبويه : « ولا نعلَمُ أحدًا يُميلُ هذه الألف إلاَّ مَن لا يُؤخَذُ بلُغته »(١) وظاهر هذا الكلام من الناظم أن كفَّ حرفِ الاستعلاء المتقدِّمَ على

---

(١) الكتاب ٤ / ١٢٩ .

حـد مَنْعـه متـأخْرًا ، فَيكُفُّ[1] إذا كان متَّصلاً بالألف لم يُفْصَلْ بينهما بحرفٍ ، (ويكفُّ إذا فصل بينهما بحرف)[2] ، واحد أو بحرفين ، كما ذكر في المتأخِّر ، هذا الذي يعطي قولهُ : « كذا إذا قُدِّمَ » ، وهو مما يُنْظَر في صحته . فأما إذا اتّصل المستعلىّ بالألف فكفُّه ظاهرٌ كما تقدَّم تمثيلُه ، وأما إذا فَصَل بينهما حرفٌ فالكف أيضًا ، لكن قالوا : إنه ليس في قُوَّةِ الأوَّل ، كذا (قال)[3] بعض المتـأخـرين ولكنه صـحـيح ، نحـو : صـوامع ، وضـوامن ، وطوالع ، وظوالم ، وغوالٍ[4] ، وقوائم ، وخوالف . وما أشبه ذلك ، ومن باب أولي أن يمنع إذا كان الفاصل هاء ، نحـو : يريد أن يضـبطَها ، وأن يُغْلقَـهـا ، وأن يعـرضـهـا ، وأن يُغْلِظَها ، وأن يُخْلِصَها[5] . ونحـو ذلك وأما إذا فَصَل بينهما حرفان فلا أثر للمستعلي على ظاهر كلامهم إذْ لم يزيدوا[6] على الفصل بحرف واحدٍ ، مع أن الفصل به ليس بتلك القوة في الكف . فإذا قلت : قُتِلاَ ، أُمِلّت لبُعد المستعلى عن الألف ، ومن باب أولى أن لا يمنع في نحو : قُتِلْنا ، وطَمعنا . وما أشبه ذلك .

فالحاصلُ أنّ إطلاق الناظم في تشبيه حرف الاستعلاء المتقدّم بالمتأخر في الحكم[7] مشكل ، إذ ليس مثله كما رأيت إلا في بعض الصُّور دون بعض . وسببُ ذلك (ما)[8] تقدَّم من أنَّ مُوجِبَ الكفِّ إذا كان متأخرًا أقوى منه إذا كان

---

(١) الأصل ، ت : فكيف .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) س : وغوالم .

(٥) س : يخلطها .

(٦) الأصل : يردوا . ت : يريدوا .

(٧) س : بالحكم .

(٨) سقط من س .

متقدّمًا . ولذلك يكفّ مع التأخير وإن كان مكسورًا بخلافه متقدِّمًا فإنه لا يكف إلا مفتوحًا كما ذكر . فإذاً كلام الناظم مُعْتَرضٌ .

ثم أخذ في القيد المعتبر في كَفِّ المستعلى إذا كان متقدِّمًا على الألف فقال : « ما لم ينكسِرْ ، أو يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ » . يعني أنَّ حرف الاستعلاء إنما يكفُّ متقدّمًا إذا لم يكن مكسورًا ولا كان أيضًا ساكنًا بعد مكسور ، فإن كان مكسورًا أو ساكنًا بعد مكسورٍ فلا يَمْنَعُ الإمالة فأما المكسور فنحو : قِفافٍ ، وطِنابٍ ، وخِباثٍ ، وغِلابٍ ، وصِعابٍ ، وضِعافٍ ، وظِلالٍ . وما أشبه ذلك ، فمثل هذا لا يكفّ الإمالة ، بل يجوز أن تُميلَ الألف هنا عند جميع من يُميل ، خلافاً لما وقع للجُزُوليّ هنا من أنّ حكمَه حكمُ الساكن بعد الكسرة ، يكفُّ الإمالة عند بعض العرب . قال الشلوبين : لا أعلمُ / هذا عن أحدٍ من العرب ، ولا من النحويين ، فالصواب إسقاطه من[1] هذا الموضع . وأما الساكنُ بعد الكسر فنحو : مِصْباح ، ومِطْعان ، ومِقْلات[2] ، ومِظْعان ، ومِخْلاف ، وما أشبه ذلك فلا تمتنع الإمالة ، في هذا أيضا . ولا يتصوّر هذان الوجهان إلا مع الفصل ، لأن المستعلى المتصل بالألف لازمٌ له الفتح ، وإنما لم تمتنع الإمالةُ هنا لأنَّ الحرف المستعلى إذا تقدّم على الألف ضعيف من حيث كانت الإمالة معه انحدارًا بعد إصْعادٍ ، وذلك سهلٌ ، وقد لزم ذلك أيضًا في الكسرة حين قلت : قِفافٌ ، وصِعابٌ، لأنها في التقدير بعد الحرف ، فمناسبة[3] صوت الألف للكسرة أولى، بخلاف ما إذا كان مفتوحًا فإن الفتح يقوّى المستعلى من حيثُ كان / ٧٢ /

(١) الأصل ، ت : عن .

(٢) س : ومغلاب .

(٣) س : لمناسبة .

الفتحُ[1] وحده يمنع الإمالة ، ألا ترى تركهم الإمالة نحو : هذا عذاب وتابلٌ ، ونحو ذلك ، فإذا كانت الفتحة وحدها تمنع الإمالة فأولى إذا اجتمعا معًا أن يمنعاها . هذا في (الوجه)[2] الأول ، وأما الثاني فلأن الكسرة المتقدّمة على حرف الاستعلاء لما كانت بعد الحرف المكسور في التقدير عُدَّت كأنها على حرف الاستعلاء ، فكأنه صِباح ، وطِعان ، وقِلات ، وظِعان ، وخِلافٌ ، فصار في حكم قِفافٍ ، وضِعافٍ .

واعلم أن هذا الفصل كلَّه لاحظَّ فيه للراء وإن كان الناظم قد ضمَّها في كلامه مع الحروف المستعلية ، وإنما هو مختصٌّ بحروف الاستعلاء وحدها . وقد تقدَّم الاعتراض عليه في مساقه للراء ، إلا أنه يبقى (هنا)[3] على الناظم سؤلان، وهما[4] أن يقال : ما الذي أحرز بقوله : « اثر الكسر » ؟ ولو قال : ما لم ينكسر أو يسكن ، لكان يظهر أنه يكفيه . ولِمَ[5] اقتصر في نحو مصباح على ذكرعدم الكفِّ وللعرب فيه وجهان ، أحدهما ما قال ، والاخر كُفُّ الإمالة ، لأنَّ حرف الاستعلاء وإن كان ساكنًا قد فتح ما بعده فصار بمنزلة ما لو كان متحركًا بعده [6] الألف المالة ، ولو كان كذلك لكفٌّ ، فكذلك هذا ، قال سيبويه: « وبعضُ ، من يقول : قفاف ويُميل ألف مِفْعالٍ ، وليس فيها شيءٌ من هذه الحروف ، ينصبُ الألف في مصباحٍ ونحوه » ، قال : « لأن حرف الاستعلاء جاء ساكناً غير مكسور وبعده الفتح ، فلما جاء مُسَكَّنا تليه الفتحة صار

---

(١) الأصل : معه .
(٢) عن س ، ك .
(٣) عن س .
(٤) س : وهو .
(٥) س : ولو .
(٦) س : بعد .

بمنزلة [1] ـ لو كان متحركًا بعده الألف وصار بمنزلة القاف في قوائم » . قال : « وكلاهما عربي له مذهب »[2] يعني من أمال في مصباح ومن لم يُملْ ، فكان حقُّه أن ينسب عَدَم الكفِّ في الساكن بعد المكسور إلى بعض العرب ، ولا يطلقُ العبارة إطلاقًا .

والجواب عن الأوَّل : أنه قد تقدَّمَ وجهُ ذلك ، لأنَّ الكسرة إذا تقدَّمت المستعلى فكأنها عليه ، لأنّ الحركة بعد الحرف ، فكأنك قُلْتَ : صبِاح ، قفِاف، وذلك لا يمنع الإمالة لضعف[3] المستعلى بالكسر ، بخلاف ما إذا فُرِض ما قبله مفتوحاً فإنه على ذلك التقدير في حكم أن لو قلت : صَباح ، وقذال ، وذلك مانعٌ من الإمالة ، كما تقدَّم ذكره .

والجواب عن الثاني : أن الكفَّ . فيه إنما هو عند الأقل من العرب / ، / ٧٣ / والأكثر منهم على عدم الكف قال ابن الضائع : والإمالة أرجحُ لأن الحركة في التقدير بعد الحرف ، ولذلك بدأ سيبويه [4] بالإمالة ، بل يظهر أن[5] السماع في ذلك وافق القياس ، وهو الظاهرُ من كلامه .

وقوله : « كالمِطْواع مِرْ » ، مثال من المستعلى الساكن بعد المكسور . والمطواع : المطيعُ ، ومِفْعالٌ مبالغةٌ فيه ، وهو المنقاد ، ويقال: طاع لك فلان يطوعُ : إذا انقاد . ومِرْ : من قولهم : مَارَ أهله يَميرهُمْ مَيْرًا ، والمِيْرَةُ الطعامُ

(١) الكتاب : بمنزلته .
(٢) الكتاب ٤ / ١٣١ .
(٣) الأصل ، ت : لضعفها .
(٤) الكتاب ٤ / ١٣٠ ـ ١٣١ .
(٥) س : في .

يمتاره الإنسان . فالمعنى : امترِ المِطْواعَ وَأْتِه بِمَئُونَةٍ[1] . وقد يكون « مِرْ » من قولك : مار غيره : إذا أعطاه مطلقاً ، كأنه يقول : أعط المِطْواعَ . وهذا المعنى أظهرُ وأنسبُ .

* * *

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرًا ينكفُّ بِكَسْرِ رًا كفارِمًا لا أجْفو

قوله : « وَرَا » محلّه الجرُّ عطفًا[2] على « مستعلٍ » . وضمير « ينكفّ » عائدٌ على كَفٍ . و« بكسر » متعلّق بينكفّ . وأراد : وراءٍ[3] ممدودًا ، لكنه قصر ضرورة ، كما قال بعضهم : شربت ماً [4] ، يا هذا . وكلّ ما جاء من (هذا)[5] النحو في كلام الناظم بغير إضافة ولا ألف ولام ، فإنه منّون لا بدَّ من هذا ، كما قال العربي : شربت مًا . وكثيرٌ من الناس ينطقُ[6] به في الوصل بغيرتنوين ، وهو خطأٌ .

وقد تقدَّم أن حرف الاستعلاء والراء يكفّان سبب الإمالة ، عن إعماله ، فيريد ههنا أنَّ كَفَّ حَرْفِ الاستعلاء لإمالة الممال ، وكفَّ الراءِ أيضا ، ينكفُّ عن مَنْعِ الإمالة ، بوقوع الكسر في الراء . وإذا انكفّ ذلك الكفُّ لَزِمَ الرجوعُ إلى الأصل من إعمال سبب الإمالة ، فتقول : غارِم ، فتُميل ألفه ، وهو الذي

---

(١) الأصل ، ت : بمانة. ولعلها : بمائنة ، والمئونة : القوت ، المائنة : اسم ما يمونّ أى : يتكلف ـ من المئونة .

(٢) الأصل ، ت : عطف .

(٣) الأصل ، ت ، س : « راء » . دون واو .

(٤) المنصف ١٥١/٢ ، وفي اللسان عن ابن سيده : « وحكى بعضهم : اسقني مًا ، مقصور ، على أن سيبويه قد نفى أن يكون اسم على حرفين أحدهما التنوين » .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الأصل ، ت : يظنونه .

مَثَّل به. وإنما أَمَلْتَ[1] وقد اكتنف الألفَ مانعانِ من الإمالة ، وهما الغين والراء، لأنَّ الراءَ انكسرَتْ فصارت بذلك على عكس ما كانت عليه مضمومةً أو مفتوحةً، فالكسرة (في الراء)[2] هي المانع من الكفّ على الحقيقة ، وذلك لأنّ الراء كما تقدم من وَصْفِها [3] التكرار فكأنَّ الحرف منها في تقديرِ حرفَيْنِ ، وكأنَّ الكسرة في تقدير كسرتَيْنِ ، فإذا كان كذلك فتكون إحدى الكسرتين في مقابلة المسْتَعْلِي ، والأخرى موجبةٌ للإمالة .

ثم قوله : « بِكَسْرِ » يعطى بمفهومه[4] أنّ الراء غير المكسورة[5] هي التي تكفُّ الإمالة ، وهي التي تقدَّم ذكرها في قوله : « وكذا تكفّ را » ، وهي المفتوحة أو المضمومة نحو : بدارٌ ، وجهارٌ ، وحمارٌ ، وبدارًا ، وجهارًا ، وحمارًا، ونحو ذلك ، فكذلك : راجلٌ وراحلٌ وراشدٌ ، لأن الراء هنا تجرى مجرى المستعلى لتفخيمها . وقد تقدّم ذكر ذلك .

واعلم أنّ الراءَ المذكورة في قوله : « بِكَسْرِ رًا » ، أتى بها منكرة ، فيحتمل المساقُ فيها وجهين :

أحدهما : أن تكون هي الأولى ، كما لو قال : ورًا ينكفُّ بكسرها ، أى : بكسر تلك الراء . والوجه على هذا أن يأتي بها [6] معرفةً لا نكرة ؛ إذ التنكير يُوهم المباينة، كما قالوا في قوله تعالى: (إنَّ مع العُسرِ يُسرا)[7]، بعد قوله :

(١) س : أميلت .

(٢) عن ك .

(٣) الأصل ، ت : وضعها .

(٤) س : مفهومه .

(٥) الأصل ، ت : الكسرة .

(٦) الأصل ، ت : به .

(٧) الآية ٦ من سورة الشرح .

(فإنَّ مع العُسْرِ يُسرا)[1] . وأما التعريفُ فهو المُفهِمُ للاتِّحاد ، كقوله تعالى : (فَعَصَى فِرْعونُ الرَّسُولَ)[2] . ولكن الناظم أتى به منكَّرًا لضرورة الوزن ؛ إذ لو قال : بِكَسْرِ [3] / الرَّا ، لَم يَتَسنَّ[4] الوزن . ولو عَوَّض منها الضمير فقال : بكسرها ـ أي : بكسر الراء ـ لأوهم أن يعود الضمير على المستعلى والراءِ معًا ، وليس الحكم كذلك ، لأن المستعلى يَكفُّ وإن كان مكسورًا إذا تَأَخَّر عن الألف كما تقدَّمَ .

والوجه الثاني : أن يريد راءً ، أيَّ راءٍ كانَتْ ، على ظاهرِ لفظِه ، ويشتمل كلامُه إِذْ ذاك على ثلاثِ مسائلَ :

إحداها : ما كان من نحو : البِدارُ والجِهارُ والحِمارُ ، ورَاشد ورَاحل ورَافد ، وما أشبه ذلك مما إذا انفتحت راؤه أو [5] انضمَّت مَنَعت الإمالة وإن حضر سببُها وهو الكسر ، فكأنه يقول : هذه الراءُ الكافَّة هنا إذا انكسرت انكفَّ منها ذلك الكفُّ فصارت الإمالةُ إلى حالها ، فتُميلُ نحو : عجبتُ من البِدارِ والجهارِ والحمارِ ، وإن لم تكسر بَقيَتْ على حالها من الكف كراشد وراحل ونحوه .

والثانية : ما كان من نحو : غارم وقارب وضارب وصارف وخارج طارد . وهذا النوع الذي أشار إليه بالمثال ، مما كانت الراء فيه تكف غيرها من حروف

---

(١) الآية ٥ من سورة الشرح .

(٢) الآية ١٦ من سورة المزمل ، وهي بعد قوله تعالى : (إنا أرسلنا إليكم رسولاً شاهدا عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا) .

(٣) في النسخ : تكف الرا .

(٤) الأصل : يتفق . ت : يتسق .

(٥) الأصل ، ت : وانضمت .

الاستعلاء ، فهذا مستعل كفَّتَه كسرة الراء عن كفّ[1] الإمالة ، فأميل ما كان يُمال .

والثالثة : ما كان[2] من نَحْو : قَرارِك ومُرَارِك[3] نحوهما ، مما[4] تكف الراء فيه مثلها ، فالإمالة[5] هنا جائزة ، وإن تقدّمت الراءُ مفتوحة ، لأن الراء المكسورة قويت عليها فمنعتها أن تكفَّ الإمالة ، كما منعت المستعلى أيضا أن يَكُفّ .

فهذه أوجهُ ثلاثةٌ داخلة تحت عبارته على تقديره تنكير « راءٍ » في القصد، وهي كلُّها صحيحة ، فالوجهُ الثاني في كلامه أولى من الوجه الأوَّلِ .

ثم في تمثيله التنبيهُ على شرطين مُعْتَبرين في كفِّ الرَّاءِ للمستعلى:

أحدهما : أن لا يَقَع بعد الراءِ الحرفُ المستعلى ، أعنى بعد الراء المكسورة ، فإنه إنْ[6] وقع بعدها لم يكن للرَّاء تأثيرٌ سواءٌ أكانت الرَّاء متقدمةً على الألفِ أم متأخرةً عنه ، فإذا قلت : مِنْ رِقابٍ ورغاب ونحو ذلك ، لِم تُمِلّ ، كما لا تميلُ حِمْقَان[7] ، لأن المستعلى هو الغالب على الألف . وكذلك إذا قلت : مفاريقُ رَأْسِهِ ، وفارق ، وفارغ ، وفارضٌ ومعاريض وفارط ، وما أشبه ذلك لم تُمل الألف وإن وُجِدت الراءُ مكسورة ، بل حكم الراء هنا حكم غيرها من

---

(١) الأصل : كسرة .

(٢) الأصل : قال .

(٣) س : ومدارك . والمرُار ـ بضم الميم ـ : شر مُرٌّ ، الواحدة : مُرارة .

(٤) الأصل ، ت : لا تكف .

(٥) الأصل : بالإمالة .

(٦) الأصل : وَإن .

(٧) انظر ص :

الحروف الواقعة بين الألف والمستعلى ، نحو : ناعق ومناشيط . وعلَّل ذلك السيرافيُّ بأن حرف الاستعلاء بعد الألف أشدّ منعا منه قبلها ، فمن أجل ذلك أجازوا الإمالة فيما كان قبل الألف فيه حرف مستعلٍ وبعده راءٌ مكسورة نحو : قارِب وغارِب ، ولم يجيزوا ذلك في فارق وناعق ، لأن التصعُّدَ بعد التسفُّل أصعبُ على اللسان من العكس (١) .

والشرط الثاني : أن تكون الراءُ متصلةً بالألف كغارم وضارب ، فلو كانت منفصلةً عن الألف بحرفين لم تكفَّ أصلا نحو : مطامير ومقادير ، لبعد الراء عن الألف ، وأولى ألاَّ تكفَّ إذا فَصَل بينهما أكثرُ من حرفين ، وأما الفصل بالحرف الواحد فمفهوم المثال وما أعطاه من التقييد أنه لا يكفُّ نحو : مررت بمقابر / فلان ، فيفتح الألف في هذا النحو . وهذا المقتضى منقولٌ عن العرب ، / ٧٥ / ومقولٌ به عند النحويين ، قال سيبويه : « اعلم أَنَّ الذين يقولون : هذا قارِب ـ يعني فيُمِيلون ـ يقولون ـ مررت بقادرٍ ، ينصبون الألف »(٢) وعَلَّلَ ذلك بالبُعدِ من الألف ، فكفَّ المستعلى الإمالة لأجل ذلك . لكنَّ هذا الوجْهَ هو أحد الوجهين عند العربِ ؛ إذْ حكى سيبويه عن قَوْمٍ تُرْتَضى عربيّتهم : (مررتُ)(٣) بقادرٍ ، بالإمالة ، على اعتبارِ كسرة الراءِ وعدمِ اعتبار المستعلى ؛ إذ كفّته الراءُ وإن كانت بعد الألف بحرفٍ . ووجَّه ذلك بأن هؤلاء يقولون : قاربٌ بالإمالة كما يميلون : جارم ، فيسوُّون بين المستعلى وغيره في عدم الاعتبار ، فأرادوا أيضًا أن يسوّوا بين قادر وكافر ، فيميلون فيهما معًا ولا يفصلون بين مستعلٍ وغيره

---

(١) انظر شرح السيرافي ٥ / ١٣٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٣٨ .

(٣) سقط من الأصل .

كما لم يفصلوا بينهما في قارب وجارم . وذكر سيبويه أنه سَمِع من يثق[1] بعربيته يُنْشِد بيت هُدْبَةَ بن خَشْرَمٍ بالإمالة [2] :

عَسَى اللهُ يُغْنِي عن بِلاد ابن قادرٍ   بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وإذا كان في المسألة وجهانِ فاقتصارُ الناظم على أحدهما معترَضٌ .

والجواب : أن الأكثر في كلامهم عدمُ اعتبار الرَّاء لبعدها ، ونصّ (عليه)[3] في التسهيل فقال : « وربّما أثّرت ـ يعني الراء ـ منفصلةً تأثيرها مُتَّصلةً »[4] فقلّلها بربّما ، وهو الذي أشار إليه كلامه .

وقوله : « ولا أجفُوا » ، من تمام المثال ،أي : لا أجفُو غارمًا ، بمعنى لاأطالب[5] مطالبةَ الجفاءِ ، بل مطالبةَ الرِّفقِ والتَّيْسيرِ .

* * *

وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتّصل   والكفُّ قَدْ يُوجِبُهُ ما يَنْفَصِلْ

هذا الكلامُ ذكر فيه الناظمُ المانع الثاني من موانع الإمالة ، وهو انفصال السبب عن الألف ، بمعنى أنَّه (منه)[6] في كلمة أخرى مستقلة بنفسها ، فيقول: لا تجوزُ الإمالة وَإنْ وُجِد سببُها إذا كان السببُ لم يَتَّصِلْ بالألف . ولا يريدُ الاتِّصالَ في اللفظ بحيث يكون السببُ ملاصقا للألف ، لأنَّ سبب الإمالة يوجبها وإن فَصَل بينهما حرفٌ وحرفان وأكثر على ما تقدّم إذا كانا في كلمةٍ

---

(١) س : يوثق .

(٢) الكتاب ٣ / ١٥٩ ، ١٣٩/٤ ، وهو من شواهد المقتضب ٣ / ٤٨ ، ٦٩ ، وابن يعيش على المفصل ١١٧/٧ ، ٩ / ٦٢ ، والأشموني ٤ / ٢٢٩ .

(٣) سقط من س .

(٤) التسهيل ٣٢٦ .

(٥) الأصل ، ت : أطلب .

(٦) سقط من س .

واحدةٍ ، فإنما المانعُ كونهما [1] في كلمتين (مستقلّتين) [2] ، فإذا قلت : لعمرٍو بابْ (وللرجل[3] حالْ) ، وما أشبه ذلك ، لم تُمِل هذه الألفَ وإن تقدّمتِ الكسرةُ لأنَّها من كلمةٍ أُخرى ، وإن جاء من هذا شيءٌ فهو قليلٌ محفوظٌ ، ومن ذلك قولهم : لزيدٍ مال ، أمالوا هذا إجراءً للمنفصل مجرى المتّصل ، فكأن « دِمال » ، من لزيدٍ مال ، بمنزلة سِرْبال . وقال : مِنْ عَبْد الله ، فأمالوا الألف من اسم الله تعالى ، صار « دِ الله » بمنزلة سربالٍ أيضاً ، فأمالوا ، لكنَّ هذا قليلٌ فينبغي أَنْ يُوقَفَ على محلِّه . على أنَّ بعض النحويِّين يُطلق فيه عبارة الجوازِ ، والظاهرُ ما ذهبَ إليه الناظمُ .

هذا إذا كان السببُ مُتَقدِّما ، وقد يكونُ متأخرًا منفصلاً ، كما قالوا : ثلثا دِرهم ، فأمالوا الألف ، ولكنه أيضاً قليل كالأوّل .

فإن قيل : / إذا كان مرادُه بالاتصال ألاَّ يكونا في[4] كلمتين فقد خرج / ٧٣٧٦/ له عن حكم الإمالة شيءٌ لا ينحصر ، وكان قد خالفَ النحويِّين أجمعين ، وذلك أنَّ الكلمتين تارةً تكون كلُّ واحدةٍ (منهما)[5] منفصلةً عن الأخرى ، غير محتاجة إليها من حيث الوضعُ[6] كقولك : لزيد مالْ . فهذا هو الذي تكون فيه الإمالةُ نادرةً كما تقدَّم ذكرُه ، وتارةً تكون احداهما محتاجة إلى الأخرى من حيث الوضعُ كالضمائر المتصلة وحروف الجر ، كقولك : بها ، وبنا ، ومنّا ، وهو يريد أَن يضربها ، ويَدِها ، ومنها ، وإليها . وغير ذلك مما لا ينحصر . وأكثر

---

(١) الأصل : كونها .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل ، ت : ولرجل . وما بين القوسين ساقط من س .

(٤) الأصل : من .

(٥) ليست في ت ، س ، ك .

(٦) س : الموقع .

مُثُل النحويين في الإمـالة من هذا القبيل ، ولم يقل أحدٌ بـأنه ممنوعٌ أو موقوفٌ على السمـاع ، بل هو عندهم مُطَّرد مـقيسٌ وكلام والناظم على مـا مـضى من التفسير يجعله من السماع القليل الذي لا يُبْنَى عليه . وهذا فاسدٌ .

فالجواب : أنه إنما قال : « ولا تُملْ لسبب لم يتَّصِلْ » ، ويريد : لم يتصّلْ بالكلمـة الاتصـال المعروف ، والاتصـالُ الذي يعرفُـه النحـويُّون على وجـهين : اتصال في كلمةٍ واحدة كسِرْبال وعماد ، واتصال في كلمتين إحداهما مفتقرة إلى الأخرى لعدم استقلالها بنفسها ، وههنا تدخل الضمائرُ المتَّصلة ، وحروف الجرّ لأنها شـديدة الاتصـال بما اتّصلَتْ به حتى إنه لا يجـوزُ أن يُوقَف على إحداهما دون الأخرى ، لا أن يبتدأ بها دونها . [1]فالاتصالُ ولا بدَّ شـاملٌ لهذا، ومن أجل ذلك جـرى[2] في التـفسـيـر الأول للانفـصـال أن يكونا في كلمـتين مستقلَّتين ، فقيَّدتُهما بالاستقلال لأحرِزَ هذا المعنى . نَعَمْ ، الاعتراضُ لازم لعبارته في التسهيل حيث قال : « ولا يؤثِّر سببُ الإمالة إلاَّ وهو بعض ما الألفُ بعضه » فإن هذه العبارة لا تصدق على نحو : بها ، ومنها ، وعندها ، ويريد أن يضربها ، ومنا ، ونحوه ؛ إذ ليس الضمير بعض تلك الكلم ، وإنما تصدق على نحو : عماد وسربال . فعبارته هنا أحسنُ منها [3] هنالك .

ثم[4] قال : « والكفُّ قد يوجبُهُ مـا ينفصِلْ » . يعني أن كفَّ الإمالة قد يُوجِبه من الحروف المستعلية ما يكون منفصلاً عن كلمـة الألف ، وفي كلمـة أخرى مستقلة[5] ، فيكون ذلك مـانعاً من إعمال سبب الإمالة . وهذا المنفصل تارةً يكون متّصلاً بالألف ، أعنى ملاصقاً لها لفظا ، نحو : منا قاسمٌ ، وعندها

(١) الأصل : بالاتصال .

(٢) س : أجرى في التفصيل .

(٣) س : من عبارته .

(٤)الأصل : نعم .

(٥) الأصل : مستعلية .

ظالم ، وأراد أن يضربَها خالدٌ ، ومنها طلحة ، وما أشبه ذلك فلا يميل لاتصال المستعلي في اللفظ إذا أدرجت ، فهذا مثل قولك : مررت بعاقد وبفاضل وبباطل، إجراءً للمنفصل مجرى المتّصل . وتارةً يفصل بينهما حرفٌ واحدٌ نحو: منا فضل ، وأن يضربها بَطَل ، ومنا نقَل ، وعندها بَخْس ، ونحو ذلك . وكذلك مررت بمال خالد ، وبمال قاسم ، وبمال طامعٍ . فهذا (جارٍ)(١) مجرى قولك : مررت بناعق ، ومررت بسابقٍ ، ونحو ذلك وتارة يفصل بينهما حرفان نحو : يُرِيدُ أن يضربها مَلِقٌ ، وبيدها سوط ، ومنا يَنْقَل ، ونحو ذلك . فهذا جارٍ مجرى مناشيط ونحوه . وقد زادوا على ذلك حتى / فصلوا بثلاثة أحرف ، قالوا : / ٧٧ /

يريد أن يضربها سَمْلَقُ(٢) ، ويريد أن يضربها بسوطٍ ، ومررت بمال مَلِقٍ، وبمال يَنْقَلُ . ففتحوا هذا كلّه لكفِّ المُسْتَعلِي وإن كان منفصلاً ، قال سيبويه : « نَصَبوا لهذه المُسْتَعلِية ، وغَلَبَتْ كما غَلَبَتْ في مناشيطَ ونحوها ، وضارعَتِ(٣) الألف ـ في فاعل ومفاعِيلَ ، وصارت الهاء والألف ـ يريد في يضربها ـ كالفاء والألف في فاعل ومفاعيل » ، قال : « ولم يمنع النصبَ ما بين الألف وهذه الحروف كما لم يمنع في السَّماليقِ قلبَ ا لسين صاداً »(٤) .

فإن قيل : لم قال : « والكفُّ قد يُوجِبُه ما يَنْفَصِلْ » ، فأتى بقد ولم يجزم الحكم بذلك ، فيقتضي أنه قد لا يُوجِبه أيضا ، فكأنّ الأمر فيه على التخيير ، أو فيه وجهان عند العرب ، فهل يوجد هذا أو لا ؟

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : عملق .

(٣) عبارة ا لكتاب : « وصارت الهاء والألف كالفاء والألف في فاعلٍ ومفاعيل ، وضارعت الألف في فاعل ومفاعيل » .

(٤) الكتاب ٤ / ١٣٣ .

فالجواب : أنَّ الوجهين موجودان في لُغَة أهل الإمالة ، وذلك أنَّ المنفصل لا يقوى قوة المتَّصل ، ولا[1] يَطَّردُ إجراؤُه مُجراه ، وإنما هو تشبيهٌ يقع في الدَّرْج كما قال سيبويه ، وأيضًا فإن من كلام العرب ألاَّ يُميلوا في الدَّرْج ويميلوا إذا وقفوا ، فيقول[2] : أراد أن يضربها فَيميل ، ثم يقول : أراد أن يضربها زيد ، فيفتح ، فلما كان هذا من كلامهم قابل اعتبار الاتّصال ، فضعف أيضا ضعفًا آخر ، فمن هنا حكى سيبويه أن بعض العرب يقول : بمال قاسم ، بالإمالة[3] . قال : « ففرق بين المنفصل والمتصل ، ولم[4] يَقْو على النصب إذْ كان منفصلاً » [5] يعني حَرْفَ الاستعلاء . فحصَّلت[6] عبارة الناظم الوجهين بأحسن عبارة ، وهو هنا أكثر تحريراً من التِّسهيل ، وذلك أنه حين ذكر (أنّ)[7] سبب الإمالة لا يؤثر إلا وهو بعضُ ما الألف بعضُه ، قال : « ويؤثر مانعها مطلقا»[8] ، فيظهر من هذه العبارة أن « بمال قاسم»[9] ونحوه ، مساوٍ لناعقٍ وناشط ونحوهما . وليس كذلك . وكم من مسألةٍ تجدُها في هذا النظم أحسَنَ وأشدَّ تحريرا منها في التسهيل .

* * *

وَقَدْ أمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بلا   داعٍ سواه كَعِمَادًا وَتَلا

---

(١) الأصل ت : ولم يطرد .

(٢) س : فيقولوا .

(٣) س : فيفتح .

(٤) قبله في س : قال .

(٥) الكتاب ٤ / ١٣٢ .

(٦) الأصل : فحطت .

(٧) سقط من س .

(٨) التسهيل ٣٢٦ .

(٩) س : مال .

هذا هو السببُ السادس من أسباب الإمالة المتقدّمة الذكر ، وهو المناسبة للممال ، وإنما ذكره منفصلاً عن الأسباب الأخر ، و(قد)[1] كان وجهُ الترتيبِ أَنْ يُقَدِّم ذكر جميع الأسباب ثم يذكر بعد ذلك الموانع ، لأن الموانع لاحظٌّ لها في كفِّ هذا السبب لأنه لازم للإمالة من حيث كان مجرد تناسبٍ للممال[2] ، فإذًا لا يتصوَّر لهذه الإمالة مانعٌ ، إذ لو كان ثمَّ مانعٌ لكان[3] مانعاً للأصل ، فيرتفع التناسب ، كقولك : رأيت عمادا ، فإمالة ألف التنوين هي المتكلَّم فيها ، وسببها مناسبتُها للألف المتقدمة ، لأنها ممالة ، فلو كان ثَمَّ مانع من حرف استعلاء[4] نحو : رأيت سِبَاقاً [5] ، مثلاً ، لكان مانعًا للألف الأولى من الإمالة ، فلا يبقى يوجهٌ لإمالة الألف الثانية ، لزوال سببها وهو إمالة الأولى . فلما كان الأمر على هذا أَخَّر الناظم ذكر هذا السبب الذي لا ينكفُّ أصلاً بعد ذكرالموانع تنبيها على هذا المعنى ، وهو لطيفٌ / من التنبيه .

وفيه أيضًا وجه آخر ، وهو أنَّ إمالة التناسب المذكور ليست في قُوَّة غيرها من سائر ما ذكر قبل ، وإن كانت عند سيبويه وغيره قياسًا ، لأن التناسب لا يَقْوَى قُوَّة غيره من الأسباب ، فلأجل هذا أيضًا أَخَّر ذكره . وليس في كلامه ما يُعيِّن كونها[6] قياسًا ، لقوله : « وقد أمالوا » . فأتى بضمير

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : المال .

(٣) الأصل ، ت : كان .

(٤) الأصل ، ت : الاستعلاء .

(٥) س : سابقا .

(٦) س : كونه .

يحتمل أن يعود على النحويين ، فيكون المعنى (أنَّ النحويين)[1] قاسوا ، فجعلوا المناسبة سبباً من أسباب الإمالة ، فيكون على هذا قائلا بالقياس . ويحتمل أن يكون الضمير عائداً إلى العرب ، ويعني أن العرب (قد)[2] أمالت الألف لمجرّد طلب التناسب بين الألفات في الكلام لا لسبب غير ذلك ، وعلى هذا أيضا لا يدل على وجهٍ من قياسٍ أو غيره ؛ إذ لم يقل : وتجوزُ الإمالة للمناسبة، ولا ما يُشعر بالقياس ولا عَدمِه وكأنه أراد ترك ذلك للناظر في المسألة لأنها في محلِّ الاجتهاد ، إذْ لم يكثر السماع فيها كثرة يقطع بالقياس فيها ، فنقل ما وجد وخرج عن عهدته . وعلى أنه قد أشعر بالقياس في التسهيل ـ على ضعفه ـ فقال : « وقد يُمال عارٍ من سبب الإمالة » [3] .. إلى آخره . فلم يسند ذلك إلى السماع ، وقد قال سيبويه : « وقالوا : مِعْزَانًا في قول من قال عمادا ، فأمالهما جميعا» . قال : « وذا قياس »[4] .

وقوله : « بلا داعٍ سِواهُ » ، حَصْرٌ لهذه [5] الإمالة في مجرّد المناسبة ، كأنه يقول : لا سبب للإمالة إلا المناسبة خوفاً من توهّم وجودِ داعٍ سواها ، ثم مَثَّل ذلك بقوله : « كعماداً وتلا » . وللناس في مراده بهذين المثالين تفسيران ، أحدهما : أنْ يُرِيد أنَّ ألف « عِماداً » الأخيرة في الوقف تُمال لِتُناسِبَ الألفَ قبلها ، وكذلك ألفُ « تلا » بعد « عِمادا » تُمالُ مع اتِّصالها بِعِمادا ، على حَدِّ اتِّصالها في كلامه للتَّناسب بالكلمة قبلها ، فيكون كلامُه يُعطي أنَّ التناسب

(١) سقط من س .

(٢) ليست في الأصل ، ت .

(٣) التسهيل ٣٢٦ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٢٧ .

(٥) الأصل : هذه .

مرعىً في الكلمة والكلمتين ، فإذا أَفْرَدْتَ الكلمة الأُولى فقلتَ : أقام زيد عمادا ، أملت الألفين ، وإذا قلت : أقام زيد عمادا وتلا ، أملت الألفات الثلاث . وهذا التفسير نقلتُ معناه من طُرَّة كُتِبت بإزاء هذا الموضع . وفيه نظر ؛ أما « عمادا » ونحوه إذا وُقِفَ عليه فإمالةُ الألفين فيه لا إشكال فيها ، فالأولى لموجِبها والثانية للتناسب ، ومثله: معْزانا ، ونَهانا ، ونهاها ، وتلاها ، وشمالا ، وقتالا . وما أشبه ذلك ، ومن ذلك في الكتاب العزيز قراءةٌ رُوِيت عن أبي عمرو في رُؤُوس الآيِ الَّتي فيها هاءٌ بين ألفين ، كآخر سورة « والنازعات » وسورة « والشمس » ، بإمالةالألف التي بعد الهاء بين الفتح والكسر [1] . وكذلك رُوِي عنه (أيضا)[2] إمالة الألفين من قوله تعالى : (مَجْراها ومُرْسَاها)[3] . هذا إذا كان التناسب للألف المتقدّمة ، وكذلك إذا تأخرت نحو : كُسَالى ، أمالوا الألف الأولى لتناسب الألف الثانية ، وكذلك تقول : جمادى ، وحمادى ، وذُنابى ، ويتامى . ونحو ذلك ، فتميل الألفين معًا / ومن المسموع في ذلك ما رُوِي عن / ٧٩ / الكسائي من إمالة الصّاد والتاء والسين والكاف من النَّصارى واليتامى وأُسارى وكُسَالَى وسُكَارى في جميع القرآن في هذه الأحرف الخمسة إلا أن تلقى ساكنا[4] . ورُوِي عنه أنه قال : أنا أقرأ لنفسي بإمالة ما قبل الألف ، فإذا أَخَذَتْ عَلَيَّ الناسُ فتحتها [5] . وقالوا : مهارى ، فأمالوا الألفين وما قبلهما من

---

(١) الإقناع ٣١٢ .

(٢) ليست في س .

(٣) الآية ٤١ من سورة هود .

(٤) الأصل ، ت : ساكنان . ومثال التقائها بساكن آية التوبة ٣٠ : (النصارى المسيح)، وآية النساء ١٢٧ : (يتامى النساء) .

(٥) الإقناع ٣١١ .

الهاء والميم فهذا كله صحيح . وأما أنَّ « تلا » أتى به الناظمُ تنبيهًا على أنه تُمال ألفه أيضًا إذا اتَّصلَتْ بعمادا طلباً للتناسب بين الكلمتين ، فإنما حَمَله على هذا التفسير قوله في التسهيل : « وقد يُمَال عارٍ من سَبَبِ الإمالة لمجاورة المُمَالِ ، أو [1] لكونه آخِرَ مجاورٍ ما أُمِيل آخِرُهُ ، طَلَبًا للتناسب »[2] فنزّله على أنه أراد ذلك هنا ، كأنَّ ألف [3] « تلا » منقلبة عن واو ، فلا موجب فيها للإمالة، فتمال إتباعا لألف « عماد » الأخيرة التي أميلت إتباعًا للألف الأولى . فإن عنى هذا فهو غير صحيح من جهتين :

إحداهما : أن ألف « تلا » تُميلها العرب بإطلاقٍ ، أعنى المميلين منهم ، لأنَّ ما لامه واوٌ عندهم يُساوِى ما لامُه ياءٌ في اطراد الإمالة . وقد تقدَّم كلامُ الناظم في الإشارة إلى هذا ، ونصٌّ سيبويه وغيره على هذا المعنى . وإنما تُفرِّق العرب بين بناتِ الواو وبناتِ الياء في الأسماء لا في الأفعال . وأما القُرَّاء فهم الذين يُفَرِّقون بين ذوات الواو فلا [4] يُميلونها وإن كانت في الفعل ، وبين ذوات الياء فيُمِيلُها المُميلُ منهم . فإذا كان كذلك لم يكن إتيانه بتلا مطابقاً لما قصد ، كيف وألفــه ممالة لداعٍ فيه ، وهو [5] انقلاب الألف ياءً في تُلِي ، وهو قد قال : « وقــد أمــالوا لتناسبٍ بلا داعٍ ، (فكان)[6] يكون تمثيله على هذا التفسير مناقضاً لما [7] أصَّل .

---

(١) الأصل : ولكنه .

(٢) التسهيل ٣٢٦ .

(٣) الأصل : ألفه .

(٤) الأصل : « ذوات الواو ياء أيميلونها » .

(٥) الأصل ، ت : « وهذا انقلاب الألف في تلا » .

(٦) سقط من الأصل ، ت .

(٧) الأصل : بلا .

والثانية ـ على تسليم ما قال ـ لا يستقيمُ لهه هذا التَّمثيل ، لأنَّك إذا قُلْتَ: عماداً وتلا، ووصلْتَ إحداهما بالأخرى ، سقطت الألفُ الثانية في الدَّرْج ، لأنها ألفُ التنوين ، فلم يبق للألف الثالثة ما تُناسب بإمالتها ، لأن المؤلف إن كان جَعَل في التسهيل إمالة الألف الثالثة مناسبةً للثانية المالة مُناسَبَةً للأولى ، لقوله : « أو [1] لكونه آخر مجاورٍ ما أميل (آخره)[2] طلبًا للتناسُبِ » ، فلا يَنزّل هذا المثال على قوله ، وأما كلامه في التسهيل فالظاهر أنه قصد تناسبُ رءوس الآى بعضها لبعض ، نحو : (والضُّحَى . والليلِ إذا سَجَى . ما وَدَّعك ربُّك وما قَلَى)[3] .. إلى آخره ، لا ما ذكر في هذا التفسير ، فإذًا تفسيرُ كلام الناظم بهذا فيه ما ترى .

والتفسيرُ الثاني كَتَب به إليَّ بعضُ الشيوخ ، ورأيتُه مذكورًا في بعض شُروح هذه الأرجوزة، وهو أنَّ مراده بتلا قولُ الله تعالى: (والقمرِ إذا تلاها)[4] قال : نبَّه بذلك ـ رحمه الله ـ على أنّ إمالة المناسبة لها صورتان : الأولى : أن يكون الموجِبُ قبليًّا ، وهو المراد بقوله : كعمادا .

والثاني : أن يكون بعديًّا ، وهو المراد بقوله : تلا . قال : والأوَّلُ المُوجِب فيه متصل ، والثاني عكسه ، ويعني بالعكس الضدّ ، ومقصودُ هذا الشيخ ـ حفظه الله ـ أنَّ قلَ الله تعالى / : (والشمس وضحاها)[5] ، ليس في ضحاها مُوجِبٌ للإمالة من الموجبات المتقدِّمة ، فإنما أُمِيل لما وقع في الفواصل مع قوله : / ٨٠ /

---

(١) الأصل ، ت : ولكونه .

(٢) سقط من الأصل ، ت .

(٣) الآيات ١ ـ ٣ من سورة الضحى .

(٤) الآية ٢ من سورة الشمس .

(٥) الآية ١ من سورة ا لشمس .

(وَالقَمَرِ إذا تَلاَهَا) وما بعدها ، وموُجِبُ الإمالة فيها قائمٌ ، فأرادوا أن يُميلوا (ضُحاها) لتناسبُ رءوس الآي ، والموجبُ هنا بعدىٌّ منفصلٌ ، وهو (تلا) المشار إليه ، وفي « عمادا » قَبْلِيّ مُتَّصل ، فأشار إلى أن الممال للمناسبة قد تكون إمالتُه لمناسبة ما قبله ولمناسبة ما بعده . وأيضا قد يكون متصلا بالممال الأصلي ، وقد يكون منفصلاً عنه . وما قاله ـ أجلَّه الله ـ ممكن ، إلاّ أنّ عليه سؤالين طالبَينِ بالجواب عنهما :

أحدهما : أن إتيان الناظم بتلا مشيرا إلى الآية بعيدٌ جداً ، وقائم مقام اللغز الذي لا يُشعر به ، وليس وضعُ التعليم على هذا .

والثاني : أنَّ وجه الإتيان بالمثال أن يكون مما فيه ذلك الحكم المقرَّر ، وهو هنا إمالة المناسبة ، (وليس في تلا إمالة مناسبة ، فكان الأحقُّ أن يأتي بالضُّحى ، من قوله تعالى : (والشمس وضحاها)، لأنه الممال للمناسَبةِ)[1]، وإلا فيكون قد أتى بنوع من الإمالة وترك مثالها وأتى بمثال سببها . وهذا في غاية البعد . ويغلب (على)[2] الظن أن الناظم لم يقصده، فالأظهر أنَّ هذا التفسير غير مُخَلَّص .

والذي يَصِحُّ ـ والله أعلمُ ـ في تفسير هذا الموضع وجهٌ آخر ،وهو أن يكون قولهُ : « وتلا » إشارةٌ إلى نوع آخرَ من التناسُبِ ، وذلك أنه يُمَال للتناسب الألفُ ، وهو المشارُ إليه بعمادا ، ويُمال للتناسبُ الفتحة التي[3] التي قبل الفتحة الممالة ، وهي فتحة التاء من تلا ، فهو الذي أراد بالمثال ، وبيان ذلك أن

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : الذي .

الحركات تُمَال كما تُمَال الألف ، ومن الحركات ما يُمال لسبب موجب كما سيأتي[1] إثْر هذا بحول الله تعالى ، ومنها ما يُمال لغير سببٍ سوى المناسبة ، لكن مناسبته[2] للممال تارة تكون واجبة لأنها من حقيقة إمالة ذلك الممال ، كما إذا وقعت الفتحةُ قبل الألف كفتحة اللام في تلا ؛ إذ لا تتصوّر إمالة الألف إلا بإمالة الفتحة قبلها ، بل هي جزءٌ منها . ولم ينصَّ الناظمُ على هذه المناسبة لأنها معلومةٌ ضرورةً ، وتارةً تكون غير واجبةٍ ولكن على الجواز كإمالة فتحة التاء في تلا ، وهو موجودٌ في كلام العرب، ومن ذلك في القرآن الكريم (رَأَى) حيث وقع ، نحو : (رأى أيديهم)[3] و (رأى كوكبا)[4] ، قرآها بإمالة فتحتى الراء والهمزة معًا حمزة والكسائي وأبو بكر وابن ذكوان [5] ، وكذلك ورش ، لكنها عنده بينَ بين[6] ، وكذلك : (نأى بجانبه)[7] ، قرأ بإمالة النون والهمزة معًا الكسائي وخلف[8] ، ولا شكَّ أن إمالة هذه الفتحة الأولى لا موجب لها إلا المناسبة لإمالة الفتحة الثانية ، وبهذا المعنى وجهوا هذه القراءات، وهي دليلٌ على وجودها هكذا في كلام العرب ، وأما نحو : يريد أن يضربها وعَيْنها من إمالة فتحة ما قبل الهاء فليس من إمالة المناسبة الجائزة في اعتبار قياسهم ،

---

(١) الأصل ، ت : يأتي .

(٢) الأصل ، ت : مناسبة .

(٣) الآية ٧٠ من سورة هود .

(٤) الآية ٧٦ من سورة الأنعام .

(٥) الإقناع ٣٠٦ ـ ٣٠٧ .

(٦) في الإقناع ٣٠٨ : « وقرأ ورش الراء والهمزة بين بين في الجميع » يعني في المواضع التي لم تلق فيها (رأى) ألف ا لوصل في القرآن الكريم ، وهي ستة عشر موضعا .

(٧) الآية ٨٣ من سورة الإسراء .

(٨) الإقناع .

بل هي لاحقة بإمالة الفتحة قبل الألف لخفاء الهاء . ولذلك[١] لم يَعُدُّوا الهاء فاصلاً [٢] كما تَقَدَّم . فعلى هذا التفسير يدخل له بالمثالين نوعا الإمالة التناسبية على الجملة ، وذلك من الفرائد الحسان التي قلَّ من ينبه عليها من النحويين / ، وهي ظاهرة الورود عليهم . ثم إن إمالة المناسبة لا يُقتَصَرُ بها / ٨١ / على هذين الموضعين فقط ، وإنما أتى [٣] بهما تمثيلا مفيدا لما أراد في القاعدة المطلقة ، فحيث أميل للمناسبة على الحدّ الذي حدّه فيها ، فكلامه يشمل ذلك ، والحدُّ الذي حدَّه هو ما أشار إليه التمثيل من أن الألف تُمال لمناسبة الألف ، فعمادا من إمالة الألف للألف ، والفتحة تُمال لمناسبة الفتحة ، وتلا من إمالة الفتحة للفتحة .

وكان التقسيمُ العقليُّ يقتضى وجهين آخرين ، أحدهما : إمالة الفتحة للألف ، وذلك لا يكون إلا في الفتحة التي قبل الألف تليها أو بينهما الهاء . وقد نُبِّه على معنى ذلك . والثاني : عكس هذا ، وهي إمالة الألف للفتحة وهذان الوجهان لم يَذكُرْهما الناظم ، أما الأول فلما تَقَدَّم ، وأما الثاني فعلى جعل التمثيل يقوم في هذا النظم مقام التقييد يخرج من مفهومه عدمُ اعتباره ، وأنه لا يجوز ، وهذا هو المنصوص لسيبويه حيث ذكر أن قولك : مِن المُحَاذَرِ ، تمال فيه فتحة الذال لكسرة الراء . ثم قال : « ولا تقوى - يعني الكسرة - على إمالة الألف ، لأن بعد الألف فتحًا وقبلها ، فصارت الإمالة لا تَعمل بالألف شيئًا ، كما أنك تقول : حاضِرٌ ، فلا تميلُ ، لأنها من الحروف المستعلية » ، قال :

---

(١) الأصل : وكذلك .

(٢) الأصل ، ت : أصلاً .

(٣) س : مَثّل .

« فكما لم تُمل الألِفَ للكسرة كذلك لم تُمِلْهَا لإمالَةِ الذَّالِ »[1] هذا نصُّ سيبويه وتعليلهُ ، وقد خالف ابن خروف في هذا فَزَعَم أنَّ من أمال ألف « عمادا » للمناسبة أمال ألف « المحَاذَرِ » لإمالة الذال ، قال : وهو قياسه . وهذا خلافُ قولِ سيبويه ، وكان سيبويه جعل الفتحة في ذلك فاصلةً وإن كانت ممالة ، كما كانت الضَّادُ في « حاضر » فاصلة وإن كانت مكسورة وكأنَّ الراء المكسورة ليست تقوى في جَلْبِ الإمالة إلاَّ على ما يليها قال ابن الضائع : لا ينبغي أن يقاس إمالة الفتحة للألف بإمالة الألف للألف ، (لأن إمالة الألف أقوى من إمالة الفتحة ثم حكم أن إمالة الألف للألف)[2] إنما هي إمالةُ لإمالتي الألف والفتحة التي قبلها ، بخلاف إمالة الفتحة فإنها إمالة لفتحة وحدها ، وإمالةٌ لإمالتين أقوى من إمالةٍ لإمالةٍ واحدةٍ . وبذلك ظهر ضعفُ قياسِ ابن خروف ، فالصحيح إذًا ما ذهب إليه سيبويه ، وهو الذي أشار إليه الناظم ، فإذا ثبت هذا كان كلام الناظم ، إنما قُصِد به تبيين النوعين المذكورين ، وهما إمالةُ الألِفِ للألِفِ ، أو الفتحة للفتحة (فيخرج عنه إمالة الألف للفتحة كما ذُكِرْ)[3] .

* * *

وَلاَ تُمِلْ مالَمَ يَنَلْ تَمَكُّنا ... دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «ها» وغَيْر «نَا»

هُنا أَخَذ في بيان ما يُمال من الكَلِم مما لا يُمال ، ويعنى أنَّ الإمالة إنما تكون في الكلم المتمكِّنة ، وأما غير المتمكنة فلا تدخلُها الإمالة ، ولا يجوزُ لك أن تُميل شيئًا منها بالقياس دون أن تسمع ذلك فيها ، إلا في إسمين غير متمكنين

(١) الكتاب ٤ / ١٤٢ .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من س .

فإن الإمالة تدخلهما قياسًا ، وهما : « ها » الذي هو ضمير الغائبة ، و« نا » الذي هو / ضمير المتكلّم ومعه غيره . هذا ما قال على الجملة ، وأما على التفصيل فيشتمل على مسائل :

إحداها في مُراده بالتمكُّن ، وهو عند النحويين وَصْفٌ من أوصاف الأسماءِ ، والمراد به الإعرابُ ، فإذا قالوا : الأسماء المتمكِّنة ، فإنما يُريدون المعربةَ التي لم تُشْبِهِ الحرف كزيدٍ وعمروٍ ، وقد تقدَّم ذلك . وإذا ثبت هذا فما في قوله : « ما لم يَنَلْ تَمكُّنا » واقعةٌ على الاسم دون الفعل والحرف ، عَيَّن ذلك لفظ التمكّن ، وإذا كان كذلك وَرَدَ على الناظم سؤالٌ وهي المسألة الثانية :

وذلك أنْ يُقال : إذا كان قد اقتَصَر على الاستثناء من الأسماء فقد نَقَصه أن يُبَيِّن حكم الحروف والأفعال في الإمالة ، فإن السامع إذا سَمِع استثناءَ ما لم يتمكَّنْ من الأسماءِ عن حكم الإمالة جرى الوهمُ إلى الحروفِ وإلى ما تصرَّفَ من الأفعالِ أو لم يتصرَّفْ ، فإن عدم التصرّف (في الأفعال)[1] نظير عدم التمكن في الأسماء ، والحروفُ أيضًا قد تتوهّم فيها الإمالة وقد لا تُتَوهم ، وإذا كان كذلك صار كلامُه غَيْر مُوفٍ بالمقصود .

والجواب : أنه إنما تعرَّض [2] هنا للأسماء خاصة ، وللاستثناء منها ، وأما الأفعال والحروف فقد ظهر من أمثلته المتقدِّمة وكلامِه في الباب مقصدُه فيهما من إدخالِهِ أمثلة الأفعال في القواعد القياسية وعَدَمِ ذِكْرِ الحروف رأساً فلمَّا لم يستثن من الأفعال شيئًا على دخول الجميع في حكم الإمالة مطلقا إذا وُجِدَتْ أسبابها كعسى ، فإنه فعلٌ ممالٌ وإن لم يتصرّف ، فَعَدَم الاستثناء منه

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : يعترض .

صحيح ، ولما لم يذكر من الحروف شيئًا دَلّ على خُروجِها رأسًا . وأيضًا فإنما امتنع الاسم غير المتمكن من الإمالة لشبهه بالحرف ، فأحرى أن لا يكون في الحرفِ إمالة ، ولأنَّ الإمالة نوعٌ من أنواع التصرُّفِ في الكلمة ، ألا ترى أن الألف تصيرُ كالمقلوبة إلى الياء ، والقلبُ تصرُّفٌ ، والتصرُّف غير داخل في الحروف على ما سيذكره (بعد) [1] في قوله :

حَرْفٌ وشِبْهُهُ من الصَّرْف بَرِى [2]

فإذا ما أُميل من الحروف إنما أُميل شذوذا ، كامالتهم « يا » التي للنداء، وبَلى ، ولا في قولهم : إمّا لا فافْعَل كذا . وإنما احتاج إلى ذكر الأسماء فقط فبيّن أنها على قسمين ، وهي :

المسألة الثالثة [3] :

مُتمكّنٍ ، وغيُر متمكّنٍ ، فالمتمكّن هو الذي تدخله الإمالة مطلقاً ، وغير المتمكّن أصلُه لا يُمال مطلقا من حيث كانت الإمالةُ نوعًا من التصرُّفِ ، والحروفُ وما أشبهها لا يدخلها تصرّف ، لكن وَقَعتِ الإمالة فيها على وجهين ، مُطردةٍ وغير مُطَّردة ، فأما المطَّرِدةُ ففي الاسمين المذكورين ، وهما: ها[4] ، ونا، فاحتاج إلى ذكرهما وأنَّ الإمالة فيهما مُطَّرِدَة ، وهذا مما تأكّد عليه ذكرُه ، من جهة أنها فيهما كثيرة ، وذكر مع ذلك بالقصد الثاني ما جاءت فيه الإمالةُ غير المطردة فقال : ولا تُمِلُ كذا ... إلى آخره . ويعني أن غير المتمكن سوى الاسمين مُتَلَقّى إمالته من السماع ، وليس لأحدٍ أن يقيسها فيه . ومثال ما جاء

---

(١) ليس في س .

(٢) وهو أول بيت في باب « التصريف » الآتي قريبا .

(٣) الأصل : الثالثة .

(٤) الأصل : وما .

من ذلك : ذا ، التي للإشارة ، أمالوها لأنها أشبهت بتثنيتها وجمعها وتصغيرها المتمكن ، فكأنّ ألفَها منقلبةٌ ، وأمالوا [1] أيضا (أنىً) [2] نحو قوله تعالى : (أَنَّى لَكِ هَذا) [3] ، وقوله : (أَنَّى شِئْتُم) [4] : قال سيبويه : « لأنَّ أَنَّى تكون مثل أين ، وأين كخَلْفَكَ » . قال : وإنما هو اسم [5] صار ظرفًا فقرب من عطشى » [6] ، وأمالوا أيضًا متى نحو قولك : متى قيامُ زيد ؟ وذلك لأنها ظرف ، فجرت مجرى الظروف المعربة ، فَعُومِلت مُعامَلَة فتى [7] ، وأمّا : با ، تا، ثا فهي وإن كانت تشبه الحروف فإنها إلى المتمكن أقربُ ، لأنها إنما تكون كذلك على حرفين (في حالة الوقف) [8] ، وحين جرت مجرى الأصوات لإفرادها واستعمالها كذلك دون تركيب، فَعُومِلت من هذه الجهة معاملةَ الحروفِ، فإذا وَقَعَتْ في الكلام مركبة جرت مجرى سائر الأسماء فقلت: ياءٌ ، وتاءٌ، وثاءٌ ، وراءٌ. ونحو ذلك . فهي في حالة الوقف أقرب إلى نحو : واحدْ ، اثنانْ ، ثلاثةْ ، وشِبْه ذلك ، مما هو مقوفٌ قابل للتصرّف بوضعه [9] حالة التركيب ؛ ألا ترى إلى قولهم في الثلاثي منها : دالٌ ، ذالٌ ، لامٌ ، كافٌ . ولا شكَّ أن هذه مثل : واحد، اثنان . فتكون في قبول الإمالة مثل المتمكنة [10] ، وقال ابن جني : « إنما

---

(١) الأصل : وأمالوها .
(٢) سقط من الأصل ، س .
(٣) الآية ٣٧ من سورة آل عمران .
(٤) الآية ٢٢٣ من سورة البقرة .
هذا وانظر الإقناع في إمالة (أنىً) ٢٩٧ ، ٣٠٠ ـ ٣٠١ .
(٥) الأصل : أيم .
(٦) الكتاب ٤ / ١٣٥ .
(٧) الأصل : متى .
وانظر في إمالة متى الاستكمال لابن غلبون ص ٢٨٣ وما بعدها ، وشرح الشافية للرضى ٢٧/٣ .
(٨) سقط من س .
(٩) الأصل : فموضعه .
(١٠) انظر التكملة ٢٢٨ .

دخلَتْ فيها الإمالةُ من حيثُ دخلَتْ بلى ، وذلك أنها شابهَتْ بتمام الكلام واستقلاله بها وغناها عما بعدها الأسماءَ المستقلّة بنفسها ، فمن[1] حيث جازت إمالة الأسماء كذلك أيضًا جازت إمالة بلى ، ألا ترى أنك تقول في [جواب] [2] من قال لك: ألم تفعل كذا ؟ : بلى . فلا تحتاج بلى لكونها جوابًا مستقلاً إلي شيءٍ بعدها ، فلما قامت بنفسها وقَوِيت لَحِقت في القوة بالأسماء في جواز إمالتها ، كما أميل نحو : أنىّ ومتى . وكذلك أيضًا إذا قلت : ألف ، با ، تا ، قامت هذه الحروف بأنفسها ولم تحتج إلى شيءٍ يُعَرِّبها[3] ، ولا إلى شيءٍ تَتَّصلُ [4] في اللفظ به ، فتضعُف وتلطفُ لذلك الاتصال عن الإمالة المُؤْذِنَة [5] بقوة الكلمة وتصرّفها » . قال: « ومما[6] يُقَوِّى ذلك ما رَوَينا عن قطرب أن بعضهم (قال)[7] : لا أفعل . فأمال لا ، وإنما أمالها لمَّا كانت جوابا قائمةً بنفسها ، فَقَوِيت بذلك ، فَلَحِقتْ بالقوة باب الأسماء والأفعال ، فَأُمِيلَتْ كما أميلا [8] ، هذا وجه إمالتها وهي حروف هجاء » [9] انتهى ما قاله ابن جني .

فإن قُلت : فمن أىّ قسمٍ تُعدُّ إمالة هذه الألفات ، وهي قولهم : با ، تا ، ثا ، را ، طا ، ظا .. إلى آخرها ، أمِنْ قسم المتمكن الذي إمالته قياسٌ فيكون (دالخلاً) [10] في إمالة الأسماء المتمكنة ، أم من قسم غير المتمكن فتكون من الأسماء التي استثناها الناظم ؟

---

(١) س : من .

(٢) عن سر الصناعة .

(٣) الأصل ، ت ، وسر الصناعة : بعدها .

(٤) في سر الصناعة : « ولا إلى شيء من اللفظ تتصل به» .

(٥) الأصل : المودية لقوة .

(٦) الأصل : وإنما . ونص سر الصناعة : « ويؤكد ذلك عندك ما رويناه عن قطرب من أن .. » .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) الأصل : أميل .

(٩) سر الصناعة ٧٩٤ ـ ٧٩٥ .

(١٠) مكانها في الأصل : قياسًا .

فالجواب : أنها تدخل له في قسم غير المتمكن ، لأنها عنده من حيث استعملت استعمال الأصوات ووضعت وَضْعَها لا يدخلها (اشتقاقٌ)[1] ولا تصريف ، ولا تُوزَن ، ولا يدخلها من هذه الأحكام ما يدخل المتمكن ، صارت كغير المتمكن من الأسماء . وَيُبَيِّن ذلك أنَّ إمالتها لِغَير مُوجِب ، إذ ليست الألفات (فيها)[2] على رأيه بمنقلبةٍ عن شيء فضلاً عن أن تكون منقلبة عن /. ياء فتمال لذلك ، بلى هي كَلاَ وما ونحوهما ؛ ولذلك جعل الفارسي [3] القياس فيها بعد التركيب أن تكون من باب : طويت وشويت ،لا من باب : حييتُ ، وإن سمعت فيها الإمالة لأنها لا تدلُّ على أصْلِ الألف ؛ إذْ ليس لها أصلٌ غير ما ظهر من لفظها . وسيأتي لهذا ذكرٌ في التصريف ، إن شاء الله .

ووجه ما اطَّرد في ها ، ونا من الإمالة أنهما ضميران متصلان ، فقاما بما اتَّصلا به مقام الجزء منه ؛ ألا ترى أنَّ سبب إمالتهما إنما يُوجد أبدًا بما اتصلا به فصار (قولك)[4] : مِنْها ومِنّا كَسِرْبال ، وبِهَا وبِنَا كِعَماد ، والإمالةُ فيما اتَّصلا به مُطَّردة ، فكذلك ما كان كالجزء منه . وهذا ظاهر .

ولما أتمَّ الكلام على كُلِّياتِ الإمالة في الألِف ، أخذ يذكرُ الإمالة ، حيث وقعت منفردةً عن الألف ، وذلك الحركات ، فقال :

والفَتْحَ قَبْل كَسْرِ راءٍ في طَرَفْ أَمِلْ كَلِلاَ يْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ
كَذَا الَّذِي تليه هَا التأْنيثِ فـي وَقْفٍ إذا مَـا كـانَ غيرَ أَلِفِ

---

(١) سقط من الأصل
(٢) سقط من س .
(٣) انظر شرح الشافية للرضى ٣ / ٧٥ .
(٤) سقط من الأصل ، ت .

فاعلم أن الحركاتِ ثلاثٌ ، وهي : الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ ، أماالكسرة فخارجةٌ عن قَصْدِ الإمالة ، لأنَّ الإمالة من حقيقتها ، وغيرُها من الحركات إذا أُميل فإنما يُنتحَى به نحوها ، فلا يصحُّ دخولُها هنا . وأما الضمةُ والفتحةُ فهما اللَّتان يُمكِنُ ذلك فيهما ، بأن يُنَحى بهما نحو الكسرة ، كما نُحِيَ[1] بالألف نحو الياء . وقد ذكر الإمالة فيهما النحويُّون ، لكنَّ الناظم هنا لم يَذْكرْ للضَّمة إمالة ، بل أفرد الفتحةَ بالذِّكر ، فَيُسألُ : لِمَ تركها (هنا) [2] ، وقد ذكرها هو وغيرُه ؟ ويُجابُ عن ذلك بأنَّ الإمالة فيها نادرة ومستنكرة في القياس ، قال ابن جني : (إنَّ) [3] ذلك قليل مستنكر [4] ، ألا ترى إلى كثْرَةِ قِيلِ وغِيُض ، وقلّه نحو : مَذْعُورٍ وابن بِوُر [5] . وقال الفارسيّ : إنّها إمالةٌ ، ما كانت تَجِبُ في القياس كما تجب إمالة الفتحة نحو الكسرة في نحو :من الضَّرَر ، لأن الضمة لا تَقْرُب من الكسرة كما تُقارِبها الفتحة ، وتَقْرُب الفتحة من الكسرة كما تَقْرُب الياء من الألف ، ولا تَقْرُب الضمة كما لا تقرب الواو ، لأن الذي فَعَل ذلك فَعلَه كما قال مِغِيرة [6] ، فأتبع الكسرة الكسرة ، فكما أن الكسر هنا ليس بقياس كما كان نحو شِعِير ورِغِيف قياسا [7] ، وإنما هو على حَدّ أَنْبُؤُكَ

(١) س : ينحى .
(٢) سقط من س .
(٣) عن ك .
(٤) في سرّ الصناعة : مستكره .
(٥) سر الصناعة ٥٤ . ويريد أن إمالة الكسرة في نحو قيل وغيض إلى ا لضمة كثير ، وأما إشمام الضمة ا لكسرة في مذعور وابن بور فهو قليل ، وفي اللسان (بور)عن ابن سيده : « وابن بور حكاه ابن جني في الإمالة ، والذي ثبت في كتاب سيبويه ابن نور ، بالنّون ، وهو مذكور في موضعه » هذا والذي ثبت في طبعة الكتاب ١٤٣/٤ : « ابن ثور » ، بالثاء ، ونُبّه في الحاشية إلى أن في بعض المخطوطات : نور .
(٦) يريد المغيرة . انظر الكتاب ٤ / ١٠٩ ، ٢٧٣، وشرح ا لشافية للرضي . ٤١/١ ، ولسان العرب : غور .
(٧) شرح الشافية للرضى ٤٠/١ .

وأجُوءُ ك (١) ، كذلك إمالة الضمة في المُنْقُر (٢) نحو الكسرة على حدّ قلب الضمة كسرة في مِغيرة ومِنْتين (٣) ، وكذلك لو كانت إمالة واو . ثم نَظَّر هذه المسألة بإمالة الضمة نحو الكسرة في رُدَّ ، و(أَنَّ)(٤) ذلك للدلالة بالإشمام على بناء الفعل للمفعول لا للمشاكلة بين الصورتين كَشِعِير ومن الضرُّر ومِنْ عمْرو . هذا ما قاله الفارسي في التذكرة من عدم كون هذه الإمالة على القياس ، فَبِحَقٍ أن يترك الناظمُ ذِكْرَها .

ثم نَرْجع إلى كلام الناظم ، فاعلَمْ أنّه ذكر لإمالة الفتحة سببين ، أحدهما: وقوع راءٍ مكسورة بعدها . والثاني : وقوع هاء التأنيث الموقوف عليها / بعدها. / ٨٥ / ولم يذكر سببا ثالثاً هنا ، لأنه قد ذكر قبلُ فيها إمالة المناسبة . وقد تقدّم بيان ذلك . وابتدأ بِذِكْر وقوعِ الراءِ المكسورةِ بعدها فقوله(٤) : « والفتحَ قَبْلَ كسرِ راءٍ في طَرَفْ ، أَمِلْ » (٥) ، الفتحَ (٦) : منصوبٌ على المفعوليَّةِ بأَمِلْ ، وقَبْلَ : متعلّق باسم فاعلٍ محذوفٍ هو حالٌ من الفتح . وفي طَرَفْ : في موضع الصفة لراءٍ . والتقديرُ : أَمِلِ الفتح كائناً قبل كسر راءٍ متطرّفةٍ ، ويعني أن الفتحة تُمالُ إذا وقعَتْ قبل راءٍ مكسورة واقعة في طرف كلمة، أي: في آخرها. وقد أشعر هذاالكلامُ بأن العلّة في إمالة الفتحة الكسرةُ الواقعة على الراءِ مركبةً من

---

(١) يريد : أُنْبئك وأجيئك . انظر الكتاب ٤ / ١٠٩ ، ١٤٦ ، وشرح الشافية للرضى ٤١/١ ، ولسان العرب: نبأ .

(٢) المنقر : الركيَّة ا لكثيرة الماء ، ويقال فيها بكسر الميم . انظر الكتاب ٤ / ١٤٣ ، واللسان : نقر .

(٣) يريد : مُنْتن ، بضم الميم . انظر الكتاب ٤ / ١٠٩ ، ٢٧٣ ، وشرح الشافية للرضى ٤١/١ .

(٤) سقط من س .

(٤) س : بقوله .

(٥) س : قبل .

(٦) الأصل : ذا الفتح .

شيئين ، أحدهما : الكسرة ، وقد تَقدَّم في أحكام الألف كونُها علةً أيضًا ، والثاني : كونُها في راءٍ لا في غيرها ، ويتبيَّن معناها في تفصيل الكلام على القيود المتعلقة بهذا النظم ، وهو في هذه المسألة قد اشتمل على قيود. :

أحدُها : كونُ الفتحة الممالة قبل كسرٍ وهذا [1] القيدُ يُعْطي شَيْئَيْنِ ، أحدهما : أنَّ الكسر إنما يكون علَّةً في إمالة الفتحة إذا كان بعد الفتحة والفتحةُ قبله ، فلو كان الكسر متقدِّمًا والفتحة بعده لم تَجُزْ إمالةُ الفتحة ، كما لو قُلْت : مررت بِبَقَرِ جَعْفر ، فلا تميل فتحة الجيم . والثاني : كونُها متَّصلةً بالكسر ليس بينهما فاصل ، لأن هذا هو السابق للفهم من قوله : « والفتح قبل كسرِ راءٍ » ، وأيضًا لو كان على إطلاق القبلية سواءٌ أكانت مع فصلٍ بينهما أم لا لم يكن لذلك في كلامه حدٌّ محدود ، فيختَلُّ [2] وضعُ المسألة ، فلا بُدَّ من فهم الاتصال من كلامه ، وعلى هذا فلو كانتِ الفتحة غير مُتَّصلةٍ بالكسر (لم تُمَل) [3] على مُقْتَضَى مفهوم كلامه ، كما إذا قلت : من عَمْرو ، ومن صَدْرِ ، ومن ظَهْرِ . وما أشبه ذلك ، كلُّ هذا لا يُمالُ عنده ، وكان ذلك لبُعدِ الفتحة من الكسر ، فلا تَقْوَى الكسرةُ على إمالتها .

والقيد الثاني: كون الكسر في راءٍ ، وذلك قوله: « قبلَ كسرِ راءٍ » فَنَسب[4] الكسر إلى الراءِ فَدَلَّ على أنَّ غيرها من الحروف المكسورة بخلافها ، كما إذا قُلْتَ : من السَّلَفِ ، أو مِن السَّلَم ، أو منَ العَمضلِ ، أونحو ذلك ، فلا تميل مثل ذلك . والراءُ هي التي اختَصَّ بها هذا البابُ ، لما فيها من التكرير ، فكأنَّ الكسرة [5] فيها كسرتان ، فَقَوِيت على إمالة الفتحة قبلها لأجل ذلك ،

---

(١) الأصل ت : « كسرِ هذا » دون واو العطف .
(٢) الأصل : فيحتمل .
(٣) سقط من س .
(٤) الأصل : فينسب .
(٥) الأصل : الكسر .

كما أمالوا لأجلها الألف ، لأن الفتحة من الألف . قال السيرافي : الراء في باب الإمالة حَرْفٌ لا نظير له للتكرير الذي فيه ولاختصاصه بأحكام يَنْفَرِدُ بها ، منها ما انفَردَ به في هذا الباب من إمالة ما قبله إذا كان مكسوراً وقبله فتحة ، ومن جواز الإمالة من أجله فيما تمنعُ حروفُ الاستعلاء من إمالته . انتهى معنى كلامه ، فالراء لها اختصاصٌ بهذا المعنى . وهو مما اختُصَّت به في هذا الباب بخلاف غيرها من الحروف .

والقيدُ الثالثُ : كونُ الراءِ متطرفةً ، أى في آخر الكلمة [1] . وهذا القيدُ فيه شيئان ، أحدهما: أنها إذا كانت متوسطةً فلا تُمالُ لأجلها وإن كانت مكسورة . فلو قلت : هو مشترِكٌ ، أو مكترِثٌ ، أو محترِفٌ ، أو نحو ذلك ، لم تُمِلِ الفتحة لأجل الراء . وكذلك إن كانت أوَّلاً ، لأن المتطرف عندهم هو الذي في آخر الكلمة ؛ فإذا قلت : « عملت عملَ رِبَاح / ، لم تُمِلِ فتحة اللام على / ٨٦ / مُقْتَضى كلامه . والثاني : كونُ الراء متصلةً مع ما قبلها في كلمةٍ واحدةٍ ؛ إذْ لا تكون الراءُ في آخر كلمةٍ إلا ما قبلها من نَفْسِ تلك الكلمة ، فلو كانت منفصلة نحو : عَمَلَ رباح ، أو خَبَط رِيَاش ، أو نحو ذلك فمقتضاه ألاَّ تميل . هذا ما يحتمله الشرح ، ومثال ذلك قولك : من[2] البَقَرِ ، ومن الكِبَرِ ، ومن الصغَرِ ، ومِنَ العِبَرِ ، ومن المُحاذَرِ ، ومن الأكبَرِ ، والأصغَرِ . مَثَّل الناظم ، بقوله : « لِلأَيسرِ » ، إلاّ أنه معتَرَضٌ من أربعة مواضعَ :

أحدها : أنَّ شرط الاتّصال[3] خطأ ، أعني اتّصال الفتحة بالراء المكسورة ، فإن النحويين قد أجازوا الفصل بينهما (بحرف) [4] ساكنٍ أوْ

---

(١) الأصل ، ت : كلمة .

(٢) الأصل : في .

(٣) الأصل ، ت : الانفصال .

(٤) سقط من الأصل .

متحرِّك ، لكن بشرط أن يكون صحيحا ، فالساكن نحو : من عَمْرٍو ، ومن بَكْر ، ومن بَدْرٍ . وما أشبه ذلك ؛ قال سيبويه : « وتقول من عَمْرو ، فتميل العين لأنّ الميم ساكنةٌ » . ثم قال بعد هذا : « وقالوا [١] : خَبَط الرِّيف ، كما قالوا : من المطر » [٢] ـ يعني فلم يعتبروا الفاصل (الساكن) [٣] والمتحرك نحو : من حَذِرٍ ، ومن أَشِرٍ ، ومن نَهِر . وما أشبه ذلك . وحكى سيبويه عن العرب : رأيت خَبَطَ فِرِنْدٍ ، ممالاً ، كما قالوا : من الكافرين [٢] ، فأمالوا . فإذا كان جائزًا في المنفصل فهو في المتّصل أجوز . وقد أجاز المؤلف في التسهيل [٤] الإمالة مع الفصل بالساكن الصحيح ، فأمَّا لو كان الساكن ياءً فلا تجوز الإمالة ، فلو قلت : مررت بَعيْرٍ أو بِخَير أو بِدَيْر ، لم يُمِلْ ؛ لأنّ تقريب الفتحة من الكسرة يخفيها مع الياء ، كما أن الكسر نفسه في الياء أخفى . هذا تعليل الكتاب ، وهو ظاهر . فما أشار إليه الناظمُ من اشتراط الاتصال لا يَنْهَضُ إذًا .

والموضع الثاني : اشتراطه أن تكون الرَّاءُ متطرِّفة في آخر الكلمة ، فإنه غير مشترط عند النحويّين ، وقد أجازوا أن تميل نحو :عملت عَمَل رِياح ، ورأيتهم أحسن رجال ، ورأيت خَبَط رياح . وكذا قولهم : رأيت خَبَط فِرِندٍ . نص سيبويه وغيره على صحة الإمالة في هذا . وأيضًا فما المانع من إمالة نحو : مشْترك ومعتَرِف وقد وُجِد سببُ الإمالة فيه . ويدلُّ على صحة الإمالة فيه أن سيبويه جعل قولهم : من الشَّرِق [٥] ، مما مَنَعتِ القافُ فيه إمالة الشين ، وما

---

(١) في النسخ : وقال ، والمثبت عن الكتاب .

(٢) الكتاب ٤/١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) التسهيل ٣٢٦ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

ذاك إلا لمنعها ما كان جائزًا ، ولو لم تَجز إمالة مثل هذا مع فَقْدِ المستعلى لم يكن لتمثيله بهذا المثالِ معنًى ، بل كان يُمَثِّل : من سَفَرِ قاسم ، ونحوه من المنفصل .

والموضع الثالث [1] : اشتراطُ ما ليس بمشتَرَط في صحة الإمالة ، وهو وجودُ الراء . وقد وقع في التذكرة للفارسيّ ما نَصُّه : سألتُهُ [2] فقلتُ : كيف مَثَّل سيبويه في باب ما يُمَال من الحروف لوقوع الراءِ بعدها مكسورةً ، فاعتزَمَ على الراء في التمثيل دون غيرها ، وكررّ المسائل وأطالها على ذلك ؟ فقال : لأنَّ في الراء من تكريرها الصوت ما ليس في غيرها ، فلذلك وضع يده عليها . قلت له : ولم احْتِيج في باب الحرُوفِ الممالة الحركات إلى قوة ذلك المعنى حَتّى جاء بالراء لقوَّتها بالتكرير ، وأنت وهو جميعاً تُنزِلان الفتحة هنا مَنْزِلة الألف ، وأنت قد تُميل الألف للكسرة من غير راءٍ نحو : سالم ونَابِلٍ ، فإذا جاز أن تُميل الكسرة في / غير الرَّاء الألِفَ ، فهلاّ جاز أيضًا أن تُمِيل الفتحة ؟ بل هَلاّ كان / ٨٧ / ذلك في الفتحة أحسنَ لقلّتها عن الألفِ ، فإذا أثَّرت في الأقوى كان تأثيرها في الأضعف أحرى ؟ فَهلاَّ قيل من سَلْمٍ ومن كَعْبٍ كعَمْرو ؟ فقال : القياسُ يجيزُه ، ولكنه قدَّم ا لراءَ لقوَّتها . قلت : فَيُوَكِّد ما قُلْتَه اعتذارُه من ترك إمالة فتحة تاءِ تَحْسِبِ ونحوها ولا راء هناك . قال : نعم . انتهى ما ذكره ، وهو نصٌّ على صحة الإمالة فيما ليس فيه راءٌ ، وقد نسَبَه لسيبويه . وله في موضع آخَرَ من التذكرة ماله إشعارٌ بهذا ، فكيف يجعلُ الناظمُ الراء شرطًا في هذه الإمالة ؟

---

(١) سقط من س بعد كلمة « الثالث » هذا الموضع ، وذكر مكانه الموضع الرابع .

(٢) الأصل : ساكنة .

والموضعُ الرابعُ : أنه لم يَذْكر حُكْمَ حرفِ الاستعلاء هنا ، وقد كان من حقّه ذلك ، لأن للرَّاء [1] المكسورة في هذا الموضع مع حرف الاستعلاء حالين ، حالٌ يكفها فيه عن تسبيب [2] الإمالة ، وذلك إذا وقع حرفُ الاستعلاء بعدها ، نحو : من الشَّرِق [3] ، ومن الفَرِق ، إذا قيل ، فلا تُميل هنا فتحة الشين والفاء، إذْ يلزم فيه التصعُّد بعد التسفُّل ، وقد تقدم استكراهم لها . وحالٌ لا يكفّها فيه عن التسبيب [4] ، وذلك إذا اوقع قبلها نحو : من البقَرِ ، ومن النظَرِ ، ومن البطَرِ، ومن البَخَرِ ، ومن الصِّغَر ، ومن البَصَرِ ، ومن الحَضَرِ . وما أشبه ذلك ، فالإمالةُ هنا جائزةٌ ، ولا أَثَر هُنا لحرفِ الاستعلاء .

والجوابُ عن الاعتراضِ الأوَّل أن يُقال : لعلَّ مذهبَه وقفُ المنفصل بحرفٍ على السماع ، لأنه سببٌ بعديٌّ ، فهو أضعفُ كما كانت الكسرة البعديّة لاتقتضى الإمالة ، (عنده إلا مع الاتصال ، هذا في الكلمة الواحدة ، وأما إذا كانت الراءُ في كلمة أخرى فمذهبه فيه عدمُ الإمالة) [5]، وذلك حيث قال: « ولا تُمِلْ لِسَبب لم يَتَّصِلْ » ولا شك أن مثل هذه المسألة داخلٌ تحت ما ذكر ؛ إذ لم يُقَيِّد أَلِفًا من فتحة ، فيُحْمل على كلّ ما ذَكَر في الباب من الأسباب والمسببات. وقد تقدَّم بيانُ هذا المذهب في موضعه . ونحو هذا يجاب عن الرابع ، فإنه قد ذكر ما يكفّ من حروف الاستعلاء وما لا يكفّ ، و وتقدَّم أنَّ المستعلىَ إذا تقدَّم على الراء المكسورة لا يمنع كقارب وخارج . وقد نزَّل سيبويه هذه الحروفَ هنا

---

(١) الأصل : الراء .

(٢) الأصل ، ت : تسبب .

(٣) الأصل : الشرف . انظر الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٤) الأصل : التسبب .

(٥) سقط من الأصل .

منزلتها (١) إذا كانت قبل الألف وبعد الألف راءً ، وأما إذا تأخَّر فإنه يكفُّ السبب كما قال في: فارق ، وناعق . فكذلك ههنا، فلم يترك ذكر ذلك إهمالاً له ، وإنما تركه اختصاراً التقدُّم ذكره . وعلى هذا لا إشعار للمثال بمخالفة مع النصِّ على الحكم الصحيح ، ومن ههنا نقول أيضا : إذا كانت الفتحةُ على راءٍ والكسرة على راءٍ ، فلا بدَّ من الإمالة ، وإنما ذلك لأنَّ الراءَ المكسورة تمنع الراء وإن انفتحت عن كفِّ الإمالة ، فتميل نحو : بِشَرَرٍ ، ومن الضَّرر ، ومن السِّرَرِ (٢) ، ونحو ذلك ، وهو منصوصٌ عليه في صحّة الإمالة عند النحويين .

وأما الثاني فإنَّ غالب الإمالة هنا مع تطرُّفِ الراءِ ، فلعلّه رأى أن ما كانت الراءُ فيه متوسطة (مما) (٣) لا يبلغُ مبلغَ القياس عليه ، فأخرج عن المقيس باشتراط التطرف .

وأما الثالث فالذي ذكر السيرافي أنَّ ذلك مختصّ (بما فيه الراء) (٤) ، ولذلك فسَّر هو وابن خروف مسألة « تحسبُ » على أنها ليست من الباب، وإنما هي من باب كسر حرف المضارعة ، وإنما نُقِل أنها / من باب الإمالة عن / ٨٨ / الفارسيّ ، فالناظم جرى على معهود كلامِ الناس وظاهرِ مَساقِ (٥) سيبويه وتبويبه وكلامه .

---

(١) س ، ك : بمنزلتها .

(٢) السُّر ـ بالضم والكسر ـ والسُّرَر ـ بكسر ففتح ـ والسُّرار ـ بالكسر : خط باطن الكف والوجه والجبهة

(٣) ليست في س .

(٤) عن س ، ك .

(٥) الأصل : سياق .

وقولُه : « مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ » من تمام التمثيل ، فللأيسر متعلِّق بِمِلْ فِعْلِ الأَمْرِ من مَالَ يميلُ ميلاً ، وهو على حَذْفِ الموصوف ، أى : مِلْ للأمر الأيسر ، وهو بمعنى الأخف . وتُكْفَ : جوابُ مِلْ ، وهو من كفيته مَئُونة كذا ، أى : رفعتُها عنه . والكُلَفْ : جمع كُلْفةٍ ، وهي المشقة في الشيء ، والتكليف منه ، فكأنّ الناظم أتى في ضمن تمثيله بحكمةٍ ، يريد : مِلْ للأمرالأيسر الذي لا تكبر مئونتُه تَرْتفع عنك[1] المشقة والتَّعب (فيه)[2] ، وهي حكمةٌ جارية في كل أمرٍ من أمور الدنيا والدّين .

ثم قال : « كذا الذي يليه ها التأنيثِ في وَقْفٍ » . هذا هو السبب الثاني من أسباب إمالة الفتحة ، وهو وقوع هاءِ التأنيث بعدها . و« الذي » : يحتمل أن يكون صفةً حذف موصوفها لتقدّم[3] ذكره ، وهو الفَتْحُ ، ويعني أنّ الفتح[4] الذي يَقَعُ قبل هاء التأنيث في الوقف يمالُ أيضًا كما يمال إذا وقع قبل راء مكسورة . ويحتمل أن يكون الموصوفُ هو الحرفَ على ا لجملة ، كأنه قال : كذا الذي يقع قبل هاء التأنيث . ويدلُّ على هذا قولُه بعد : « إذا ما كان غَيْر أَلِفْ » ، فإنما الظاهر أن يكون الاستثناء من الحرف[5] الموصوف بالذي ، وهذا المحملُ[6] هو الظاهر ، لأنّ ضمير « كان » لا بدَّ أن يعود على مذكور ،

(١) ك : منك .
(٢) ليست في س .
(٣) س : لتقدير .
(٤) الأصل : للفتح .
(٥) الأصل : الحروف .
(٦) الأصل : المحل .

وهو ما وقع عليه الذي ووصف بها ، لكن يلقى [1] فيه أنه أطلق الإمالة على الحرفِ ، والمراد حركته ، لأن إمالة الحركة إمالة للحرف المحرّك بها ؛ قال سيبويه : « وسمعتُ العرب يقولون : ضربت ضَرْبَهْ ، وأخذت أَخْذه » [2] . ثم علّل ذلك بأنهم شبهوا الهاء بألفٍ ، فأمال ما قبلها كما يُمال ما قَبْلَ الألف ، ولم يُعَيِّن أيَّ ألفٍ أشبهت ، لكن (الأقرب) [3] أنها شُبِّهت بألف التأنيث [4] ، وذلك للشبه اللفظي والمعنوي ، أما المعنوي فمعنى التأنيث الذي دّل عليه كلٌّ واحدٍ منهما ، وأما اللفظي فلأن كُلَّ واحدٍ منهما آخر ، ولأن ما قبلهما لا يكون (إلا) [5] مفتوحًا ، لاجتماعها في المخرج وهو أقصى الحلق ، وفي الصفة وهي الخفاء ، ولأن كلَّ واحد منهما في الوقف ساكن لا يقبل الحركة . فهذه خمسة أوجهٍ من الشَّبه بين هاء التأنيث وألف التأنيث . وللثَّلاثةِ الأخيرة منها وجب أن يكون ذلك في الوقف لأنها في الوصل تاءٌ ، ومخرجُ الثاءِ ما بين طَرَف اللسان وأصول الثنايا ، فقد اختلف المخرجان واختلفت الصفة أيضًا ، والتاءُ متحركة بخلاف الألف ؛ فإذًا هي في الوصل بعيدة من الألف بخلاف الوقف .

والإمالة هنا لغةٌ ثابتةٌ للعرب كما ذكر سيبويه ـ وقال السيرافي : إمالةُ ما قبل الهاء في ضَرْبه ونحوه لغةٌ فاشيةٌ في البَصْرَةِ والكُوفَةِ والمَوْصِلِ وما قَرُب منهنَّ [6] .

---

(١) الأصل : يكفي .

(٢) الكتاب ٤ / ١٤٠ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر الإقناع ٣١٤ ـ ٣١٥ .

(٥) سقط من الأصل ، ك .

(٦) الأصل : منها . وانظر شرح السيرافي على الكتاب ٥ / ١٣٤ .

وقَيْد الهاء هُنا في جَلْبها الإمالة بقيدين :

أحدهما : كونها للتأنيث نحو : ضَرْبه ، ونعمه ، ورَحْمه ، وأَخْذِه ، ليله وميته ، وكذلك ما أشبه ، فإذا كانت للتأنيث حصل لها تمكّنُ[1] الشَّبَهِ بألف التأنيث ، فرن لم تكن للتأنيث فيظهرُ أنّ الإمالة لا تدخلها بمقتضى قيده ، وهذا / هو المنقول الشهير[2] ، وقد حكى بعضُ أهلِ القراءةِ إدخالَ هاءِ السكْتِ / ٨٩ / للكسائىّ في الإمالة نحو : ماليَهْ ، وماهِيَهْ ، وحسابِيَهْ ، ونحوه . قالوا : وإليه ذهب ثعلبٌ وابنُ الأنباريِّ[3] . وعلَّل بالشَّبه اللفظيّ الذي بَيْن هذه الهاء وهاءِ التأنيث في الوقف . قال بعضُهم[4] : وهذا عندي مثل إمالة « طَلَبْنا »[5] في الشذوذ . فالناظم لم يثبت الإمالة لهاء السكْتِ لشذوذها

والثاني : كونها في الوقف . وقد تقدّم آنفًا وجهُ اختصاصِ الإمالة بالوقف .

وقوله : « إذا ما كان غَيْرَ ألِفْ » (قَيْدٌ)[6] للمُمالِ[7] قبل الهاءِ يعني أنّ ما قبل الهاءإنما يُمالُ إذا لم يكن ألفًا كما تقدّم تمثيله ، فإن كان ألفًا فمقتضى مفهوم شرطه أنَّ الهاء لا تقتضي إمالةً في ذلك الألف وهذا مفهومٌ صحيح ؛ فإن الهاء لما عُوملت معاملة ألف التأنيث لم يُمَل لها إلا ما يُمال للألِفِ وهو الفتحة قبلها خاصةً ، فأما الألفُ فإن كان (معها)[6] ما يقتضى إمالتها أُميلت

---

(١) الأصل : تمكين .

(٢) الأصل : المشهور .

(٣) الإقناع ١ / ٣١٩ ـ ٣٢٠ .

(٤) هو أبو جعفر بن الباذش . انظر التعليق المتقدم .

(٥) قال سيبويه ٤ / ١٢٧ : « وقد قال قوم فأمالوا أشياء ليست فيها علّةٌ مما ذكرنا فيما مضى ، وذلك قليل . سمعنا بعضهم يقول : طُلِبْنا وطَلَبْنا زيدٌ ، كأنه شبه هذه الألف بألف حُبلى حيث كانت آخر الكلام ، ولم تكن بدلاً من ياءٍ » .

(٦) سقط من س .

(٧) الأصل : للمثال .

، نحو : (مَرْضاة) [1] و (مُزْجاةٍ) [2] ونحوهما ، وإلاّ بَقيت على فتحها نحو : مناة ، واللاّت إذا وقفت عليها اللاه ـ والزكاة ، والصلاة . وما أشبه ذلك، وقد تقدم الكلام [3] على ذلك .

وهذا التفسير على أنَّ مَدْلُولَ « الّذي » هو الحرفُ ، وضَمِيرَ « كان » عائدٌ عليه [4] فإنْ كان الفتح كأنَّه قال : كذاك الفتح الذي يليه هاء لتأنيث ـ فضمير كان لا يعودُ على الفتح ؛ لفساد المعنى ، بل على الحرفِ المفهوم من سياقِ الكلام ، وهو بعيدٌ . والأوَّل أظهر .

ثم يبقى النظرُ في مقتَضَى إطلاقهِ في هذه الإمالة ، وذلك أنه أطلق فيها القول ولم يستثن شيئًا ، فيمكن فيه في بادىء الرأى محملان :

أحدهما : المحمل الثابت في (تفسير) [5] كلامه والذي يقتضيه القياسُ في هذا الموضع ، وهو أن يُجرَى حكم ـ الإمالة ـ فيما قبله حرفٌ من حروف الاستعلاء أو الراء أو غيرها من غير استثناء نحو : جَنَّهْ ، وبَدْرَه ، وقَبضَهْ ، وبَسْطَهْ ، وعِظَهْ ، ونشأه ، وفرقَهْ ، ومنحَهْ ، وحفْصَهْ ، وما أشبه ذلك . وإنما كان القياس مقتضيًا [6] لهذا لأنّ الإمالة للهاء هنا محمولة على الإمالة لألف التأنيث. وقد تقدَّم أنَّ ألف التأنيث كالألف المنقلبة لايكفّها المستعلى الذي قبلها ،

---

(١) وردت في خمسة مواضع من القرآن الكريم ، في البقرة ٢٠٧ ، ٢٦٥ ، والنساء ١١٤ ، والتحريم ١ ، والممتحنة ١ . وانظر الإقناع ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(٢) من الآية ٨٨ من سورة يوسف . وانظر الإقناع ٢٨٢ ، ٢٨٤ .

(٣) انظر الإقناع ٣٢٠ .

(٤) الأصل ، ت : عليها .

(٥) عن ك .

(٦) الأصل : مقتضيه .

فكذلك يكون ما حُمل عليها ؛ ألا ترى أنهم حين حملوا ألف التنوين على ألف التأنيث أمالوها وإن وقع قبلها المستعلى ، نحو : رأيت عِلْقا حكاه سيويه مع إمالة عِنَبا ، وعِلْما [(١)] ، ونحو ذلك مما سمع ممالاً . وبهذا استدلُّوا على أن الإمالة فيها بالحمل على ألف التأنيث ، فكذلك هاء التأنيث . وكلامُ الناظمِ قابلٌ لهذا المحمل وجار على مقصده .

فإن قيل : قد تَقَدَّم في إمالة الفتحة لكسرة الراء أن المستعلى فيها كافٌّ إذا وقع بعد الراء وغير كافّ إذا وقع قبلها ، على حدّ ما رسمه قبلُ في إمالة الألف ، تقيّد كلامه بذلك ، فلا بُدَّ من حمل كلامه هنا على ذلك التقييد أيضًا ، وإلا كان كلامه على غير ترتيب صناعيّ / ولا مساقٍ مفهوم ، حيث يقصد في بعض المسائل التقييد ، وفي بعضها الإطلاق ، فإذا كان هذا غير مستقيم أمكن أن يحمل على استثناء حروف الاستعلاء ، وهو المحمل الثاني ، فيكون نحو : خاصَّةْ ، وَفِضَّه ، وبسْطَهْ ، وغِلْظَهْ ، وصِبْغَةْ ، وصرخَهْ ، وفرقَهْ ـ غير ممالٍ لكفٍّ المستعلى ، وكذلك الراء نحو : بَرَرَهْ ، وكفَرَه ، وَغَبَرَة . وهي طريقة تنحو إلى طريقة القراء في مذهب الكسائي وإن لم تكن إياها من كلِّ وجه ، لكنّها أسعدُ بِنَظْمِ كلامه .

أُجيب عن هذا بأنَّ في كلامه ما يُعَيِّن المحمل الأول ، وهو قوله : « إذا ما كان غير ألِفِ » ، وبيان ذلك أنّه أتى أولاً بقوله : « كذا الَّذي يليها التأنيث » ، والذي صيغة عموم ، فكان يحتمل التخصيص بما تقدم ، كما قيل في السؤال ، لولا أنّه عَمّ ما عدا الألفَ بقوله : « إذا ما كان غير ألفِ » ، أى : ليس في جميع الحروف الواقعة قبل هاء التأنيث ما يخرج عن حكم الإمالة غير الألف . فخرج بالتنصيص على هذا المعنى عن حكم التقييد بما تقدم ، فبقى على أصله من

---

(١) الكتاب ٤ / ١٣٤ .

التعميم في المستعلى وغيره ما عدا الألفَ . وأيضا فلو حملناه على [1] ما قيل في السُّؤَالِ من استثناء حروف الاستعلاء والراء خاصةً لكان خارجًا عن مذهب النحويِّين وخارجًا أيضًا عن مذهب القراء ، فأمَّا خروجه عن مذهب النحويين فظاهر ، وأمّا خروجه عن مذهب القراء فإنَّ ما قبل هاء التأنيث عند القراء في مذهب الكسائي في الإمالة وعدمها ، للقُرَّاء فيه طريقتان ، فطريقة أبي [2] مُزَاحم الخاقاني موافقة القياس ، وهو فيها آخذٌ برواية رُوِيت عن الكسائي تقضي بالتعميم في جميع الحروف [3] ، إلا أنهم استثنوا الألف وطريقة ابن مجاهد ـ وهي الشهيرةُ عند الَّذين تأخَّروا عنهم ـ أنَّها على ثلاثة أقسام : قسمٌ لا يُمالُ بإطلاقٍ ، وذلك حروف الاستعلاء السبعة ، ويزاد عليها ثلاثة أحرف ، وهي : الألف، والعين والحاء . قالوا : لأنَّ الألف لا مدخَل لها ههنا ، والعين والحاء عند الكوفيين من حروف الاستعلاء ، ويجمعها هجاء : (ضُغِط قص خظ) [4] وقسم ثانٍ يُمَال بإطلاقٍ ، وذلك خمسة عشر حرفاً يجمعها هجاء : (فجئت زينبُ لذَوْدٍ شمسٍ) [5] وقسم ثالث يمال في حال دون حالٍ ، وهو أربعة أحرف يجمعها هجاء : (أَكْرَه) [6] ، فتمُال إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة ، أوساكن قبله كسرة ، وتفتح فيما عدا ذلك . هذا مذهب القراء ، وليست واحدة من الطريقتين بموافقة لما ذكر في السؤال ، فلزم أن لا يُقَال (به) [7] .

---

(١) الأصل ، ت : « على غير ما قيل » .

(٢) الأصل : ابن . وأبو مزاحم هو موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان ، الخاقاني البغدادي . إمام مقرىء مجّود محدّث . توفى سنة ٣٢٥ هـ . انظر غاية النهاية ٢/٣٢٠ ـ ٣٢١ .

(٣) الإقناع ٣١٩ ـ ٣٢٠ .

(٤) في النسخ : « ضغط عص خطا » . انظر الإقناع ١٧٥ ، ٣١٧ ، والنشر ١/٢٠٢ .

(٥) كذا ضبطت في ك . وانظر الإقناع ٣١٧ .

(٦) كذا ضبطت في ك . وانظر الإقناع ٣١٧ .

(٧) الأصل : فلزم الإيفال . و (به) ساقطة .

التّصْريفُ

هذا البابُ هو الشطرُ الثاني من شطرَيْ عِلْمِ النحو ، وهو أغمضهما [1] وأشرفهُما عند أهل هذا الشأن ، لما فيه من الفائدةِ العائدة عليهم في تَصَرُّفاتِ كلامِ العرب ، ولأجل ذلك خَصَّه كثيرٌ من النحّويين بالتأليفِ على الاستقلال ، كالمازنيّ [2] والمبرّد وابن جني وغيرهم ممن لَهِجَ به ، وأغرَقَ [3] / في النظر فيه ، وقد أطَنبوا في مَدْحِهِ بما [4] هو مذكورٌ في مواضعه .

ولم يَحُدَّ الناظمُ التصريفَ ، وكان من حقِّه هذا ، وقد حَدَّه في التسهيل بأنه : «عِلمٌ يَتَعلَّق بِبِنْية الكلمةِ وما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ ، وصحة وإعلالٍ ، وشبه ذلك» [5] .

فقولهُ : عِلْمٌ ، هو الجنسُ الأقربُ ، إذِ التصريفُ المرادُ حدُّه من جنس العلوم . وقوله : يتعلّق بِبِنْيَةِ الكلمة ، هو معرفة أبنيةِ الأسماءِ والأفعال . وأعدادِ [6] حُرُوف تلك الأبنية من ثلاثي ورباعيّ وما فوق ذلك ، وما هو منها مجرَّدٌ من الزيادة أو مزيد فيه ، وكيف يوزَنُ بالتفعيل؟ وكيف بناءُ ما يُبْنَى منها إن أُطلق القياسُ فيها ، أو سُوِّغ للتدرُّب [7] والامتحان ، ونحو ذلك .

---

(١) الأصل : أعظمهما .

(٢) الأصل : والمازني .

(٣) ت ، ك ، وأعرق بالعين المهملة . يقال : أغرق النبل وغرّقه : بلغ به غاية المدّ في القوس . وأغرق النازع في القوس : استوفى مدّها . والاستغراق الاستيعاب . وأغرق في الشيء : جاوز الحد.

(٤) س : مما .

(٥) التسهيل ٢٩٠ .

(٦) الأصل ، ت : واعتداد .

(٧) الأصل ، ت : للمتدرب .

وقوله : وما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ ، أي : وما لحروفِ تلك الأبنية من أصالة ، يعني حيث تكون أصولاً لا زوائد ، وزيادة ، يعني حيث تكونُ الزوائدُ في تلك الأبنية ، وأين تزاد ؟ وما الذي يُزاد ؟ وما الذي لا يُزَاد ؟

وقوله : وصحة وإعلالٍ . يعني بالصحة إقرارَ الحرفِ على وضعه الأصلي كالياء في بياضٍ وأبيضَ ، والواو في سَوادٍ وأسودَ وبالإعلال : تغييرَ الحرفِ عن وضعِه الأصليِّ كالواو في قام وأقام ، وعاذ عياذًا ، والياء في أبان ومُوقِنٍ وبائع ونحو ذلك .

وقوله : وشبه ذلك يعني كالقلب والحذف ، نحو : لاثٍ في لائث ، أينُق في جمع ناقه . وحذف واو يَعِدُ [1] ، وتَعِدُ ، ونَعِدُ ، وعِدَةٍ وزِنَةٍ . وما أشبه ذلك .

فهذه هي أجزاء التصريف قد نبّه عليها ، ومعرفة ذلك كلّه هو علم التصريف .

وللكلام [2] في هذا التعريف مجالٌ رحبٌ ، وليس هو المقصود ههنا ، لأنه لا يتعلّق بلفظ الناظم ، وإنما تعلَّق بكلامه منه تفسيرُ لفظِ التصريف على الجملة، فلأجل ذلك أتيتُ به .

ثم إنَّ في لفظهِ لفظَين ، وهما الصَّرفُ في قوله : « من الصَّرْفِ بَرِى » ، والتصريفُ في قوله : « بتصريفٍ حَرِي » ، والظاهر أنه أراد بهما واحداً ، بل لا شك في هذا . واللفظ المصطلح عليه إنما هو التصريفُ لا الصرفُ ، فاستعماله لفظَ الصرفِ تسامحٌ اعتباراً بأصل المعنى لأن « صَرَّف » الذي مصدره التصريف مبالغة في « صَرَفَ » الذي مصدره الصَّرف . وإنما سُمِّي

(١) الأصل : يود .

(٢) الأصل : والكلام .

هذا العلم تصريفاً من التصريفِ الذي هو التقليبُ ، تقول : صَرفت الرجلَ في أمرى : إذا جَعَلتَه يتقلَّبُ فيه بالذَّهاب والمجىء . وصروفُ الدهر : تقلباتُه وتحوّلاتُه من حالٍ إلى حالٍ فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهتين :

إحداهما : من جهة مُتَعلَّقِه ؛ إذ هو مُتَعلِّق بالتصرّفات الموجودة في الألفاظ العربية ، فقول العربي : ضَرب ، ويَضْرِبُ ، وضارب ، ومضروب ، واضطرب ، وما كان نحو ذلك تصريفٌ للمصدر الذي هو الضرب ، وهو مُتَعلَّق نظر صاحب هذا العلم ، فينظر في هذه التصرّفات ، في الزيادة والنقصان ، والصحة والإعلال ، وشبه ذلك ، فقيل للعلم المتعلِّق بهذا التصريف / : تصريفٌ، / ٩٢ / تسميةً له باسمِ متعلَّقِه .

والجهةُ الثانيةُ جهةُ فائدتِه ، وهو : انتحاءُ سمتِ كلامِ العرب بالبناء مثل أبْنيتها والتصرّف [1] في الكلام بنحوٍ من تصرّف العرب . وإلى هذا المعنى ردّ ابن جنى وغيرُه حقيقة التصريف المبوَّب عليه ؛ إذ قال : « إن التصريف هو أن تجيءَ (إلى) [2] الكلمة الواحدة فتُصرِّفَها على وجوهٍ شتىً ، مثالُ ذلك أن تأتي إلى ضَرَب ، فتبنى منه مثْلَ جعفر ، فتقول : ضَرْبَبُ ، ومثل قِمَطْر : ضِرَبٌّ ، ومثل دِرْهم : ضِرْبَبُ ، ومثل عَلِم : ضَرِبَ ، ومثل ظَرُف : ضَرُب» . قال : أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وُجوهٍ كثيرةٍ » [3] . فحدُّه كما ترى بفائته ، وعلى ذلك نَصٌّ في كتاب الخصائص ، فذكر أن الغرض من مسائل التصريف على ضربين [4] :

---

(١) الأصل : والتصريف .

(٢) سقط من الأصل ، ت

(٣) المنصف ١ / ٣ ـ ٤ .

(٤) الخصائص ٢ / ٤٨٧ ـ ٤٨٨ .

أحدهما : الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به . ومَثّله بما ذكر في الحدّ .

والآخر : التماسُكَ الرياضة به والتدرُّب بالصنعةِ فيه . ومَثّله بأن تَبْنِيَ من شَوَيتُ مثل فَيْعَلولٍ [1] ، فتقول : : شَيْوَوِيٌّ ، ونحو ذلك .

فكلاهما راجع إلى معنى واحدٍ ، إلا أن أحدهما في الصحيح والآخر في المعتل وإذا كان كذلك فالصّرفُ الذي ذكره الناظمُ من معنى التصريفِ المصطلَح عليه ، لكن على لَحْظِ الأصلِ . ولذلك صَحَّ أن يُطْلِقَ عليه صَرْفًا ، وإلا فكان يكون إطلاقُه الصَّرْف عليه اصطلاحًا ثانياً، ولا يُحمَل على هذا ما أمكن .

ثم نرجعُ إلى تفسير كلامه ، فأوَّلُ ما قال :

حَرْفٌ وشِبْهُه مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَاسِوَاهُما بِتَصْرِيفٍ حَرِي

فبيَّن [2] أولاً موضوعَ عِلْم التَّصْرِيف ، وموضوعُ كلِّ علمٍ ما يُبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية ، كما تقول : موضوعُ علم العروضِ الشعرُ ، وموضوعُ علمِ اللغة مفردات كلام العَرَب ؛ فكذلك تقول : موضوعُ علم التصريف الأسماءُ المتمكنة والأفعال المتصرّفة . وما ليس باسمٍ متمكّنٍ ولا فِعْلٍ متصرّفٍ فليس بموضوعٍ له . فالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة يُبحث في هذا العلم عن عوارضها التي تلحقها في التقلبات من الزياة والنقصان ، والصحة والإعلال ، بالقلب والإبدال ، ومحالّها ، وشروطها ، وموانعها ، وأسبابها ، وشِبْهِ ذلك . فيعني أنَّ التصريفَ لا يدخل في الحروف البتَّة ، ولا يدخل أيضًا فيما أشبه الحروف ، وحَصَر هذا في قسمين أما الحروفُ فعدمُ دخولِ التصريف

---

(١) كذا في إحدى نسخ الخصائص ، وفي الأخريات : « مثل فيعول من شويت : شيويّ » .

(٢) كذا في ك . وفي غيرها : فَسَّر .

فيها ظاهر لأنها مجهولةُ الأصول ، موضوعةٌ وَضْعَ الأصواتِ ، لا تُمَثَّل بالفاء والعين واللام ؛ إذ لا يعرف لها اشتقاق ولا تصريف فلو قال (لك) [1] قائلٌ : ما مِثالُ هل ، أو قَدْ ، أو حَتَّى ، أو هَلاَّ ، أو نحو ذلك من الفعل لكانت [2] مسألته محالاً ؛ إذ لا يُمَثَّلُ مِثْلُ هذا إلا أن تنقله بالتسمية إلى الاسمية ، فحينئذ يجري مجرى سائر الأسماء المتمكنة من التمثيل بالفعل ، فأمّا / وهي على / ٩٣ / أصلها من الحرفيّة فلا تُصرَّف . ولهذا المعنى المقرَّر [3] كانت الألفات في أواخر الحروف أصولا غير زوائد ولا منقلبة من واوٍ ولا ياءٍ ، نحو : ما ، ولا ، وحتى ، ويا ونحوها ، (لا تقول: إن الألف فيها منقلبة كالألف في عصى ومضي ونحوهما)[4] ، لأنها لو كان أصلُها الواو أو [5] الياءَ لظهرتا [6] لسكونهما كما ظهرتا في مثل : كَيْ ، وأَيْ ، ولَوْ ، وأَوْ ، فلو كان أصلُ ألفِ ما الواو لقلت : مَوْ ، كما قلت : لَوْ . أو كان الياء لقلت : مَيْ ، كما قلت : كيْ لأنَّها إنما تُقْلَبُ إذا كانت متحركةً وقبلها فتحةٌ على ما يأتي في موضعه إن شاء الله ، وهي في الحروف ساكنةٌ كلام هَلْ وَبلْ ، ودال قَدْ . فقد بطل أن تكون منقلبة . وأيضًا لو قال قائلٌ : إنَّ الألفاتِ في أواخرها زوائد ، لم يصحَّ ؛ لأنَّ الزيادة والأصالة إنما تُعرفُ بالتصريف والاشتقاق ، والحروفُ لا يكون ذلك فيها فقد ثبت في الحروف وصحَّ أنَّ التصريفَ وأحكامَه لا تَدْخُلها [7] .

وأما ما أشبه الحروف فهو متضمَّنٌ نوعين من الكَلِم :

---

(١) ليس في س .

(٢) الأصل : كانت مثليه .

(٣) الأصل ، ت : المقدر .

(٤) سقط من ك .

(٥) الأصل ، ت : والياء .

(٦) الأصل ، ت : ظهرت .

(٧) انظر المنصف لابن جني ١ / ٧ ـ ٨ .

أحدهما : الأسماء غير المتمكنة (١) ، وهي التي أشبهتِ الحرفَ من جهةٍ من تلك الجهات التي تقدَّم ذكرها في باب المعربِ والمبنىّ ، وهي أربعٌ :

شَبهٌ معنويٌ ، وهو ما تضمَّن معنى الحرفِ كأسماء الشرط وأسماءِ الاستفهام ، نحوُ : مَنْ ، ومتي ، وأين .

وشَبَهٌ وضعيٌ ، وهو ما وُضِع وَضْع الحرف في كونه على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين ثانيهما حرفُ لين ، مثالُ ما هو على حرفٍ واحدٍ التاءُ في : جئتُ وجِئْتَ، والكاف في : ضربكَ ومنكَ ولكَ . ومثال ما هو على حرفين ثانيهما حرفُ لين : نَا في ضرْبنا ، وضربَنَا ، وبِنَا ، وها في ضَرَبها . وكذلك (٢) ما الاسمية على أىِّ وجهٍ كانت .

وشَبَهٌ افتقاريٌ ، وهو ما كان مفتقراً لغيره في بيان معناه كأسماء الإشارة الموصولات والمضمرات أيضًا ، فإنها في أصلِ وَضْعِها مفتقرةٌ إلى ما يُبيِّن معناها .

وشَبَهٌ من جهة عَدَمِ قبولها التأثُّر بالعواملِ ، مثاله : مَهْ ، وصَهْ ، ونزالِ ، وإِيهِ ، وهيهات ، وسائر أسماء الأفعال .

فجميعُ هذا مما أشبه الحَرْفَ (٣) لا يدخلها تصريفٌ كما قالَ ، لأنها مُنَزَّلةٌ منزلة الحروف ، ألا ترى أنَّ كَمْ ، ومَنْ ، وإذْ ، ومُذْ سواكنَ الأواخر كَهَلْ وَبلْ ، وقَدْ ، وعَنْ ، ومِنْ . ومن هنالك لا تصحّ أن تكون الألفُ في متى ، وإذا ، وأنى ، وإِيَّا في إياك ، وألَى ، وجميع ما آخرُه ألفٌ منها إلاَّ غَيْرَ منقلبةٍ من ياءٍ

---

(١) الأصل : متمكنة .

(٢) الأصل : وذلك .

(٣) الأصل : الحروف .

ولا واوٍ ، كما أنَّ الألفَ في حتى وكَلاَّ غيرُ منقلبةٍ أيضًا . فهذه الأسماء بمنزلة الحروف كما قال من كلٍّ وجه .

والنوعُ الثاني الأفعالُ غيرُ المتصرِّفة ، وهي التي لم تختلف أبنيتُها لاختلافِ الأزمنة نحو :" ليس ، وعسى ، ونِعْمَ ، وبِئْسَ . فهذه الأربعةُ إنما ادُّعى كونُها أفعالاً لجريان بعضِ أحكام الأفعال عليها ، وإلا فكان الظاهر عندهم أنَّها حروف ، فعسى ولَعَلَّ أخوان من جهة المعنى ، وكذلك « ليس ما » وقد ادُّعى في ليس أنَّها حرفٌ اعتماداً على / مُرادفتها لما ، وكذلك سائرها ، فهي في الحقيقة / ٩٤ / تدلُّ على معنى في غيرها ، فكانت مثلها في امتناع دخولِ التصريف فيها .

وقوله : « بَرِى » ، أصله : برِيءٌ ، فحذف الهمزة منه ، ومثلُ هذا في الكلام نادرٌ ، فَحُكي جَاء يجى[1] ، ونحوٌ من ذلك قليل ، وهي لغة . ويحتمل أن يكون « بَرِي » في كلامه فعلاً ماضياً سَهَّل همزته [2] ، ثم وقف عليها بالأبدال ، وهو من قولهم : بَرِئْتُ لك من كذا ، وبرِيتُ من الدَّين براءة .

ولما نفى التصريفَ عن هذين النوعين بَقى ما عداهما يدخُلُهُ التصريف فذكره ونصَّ على ذلك فيه بقوله : « وما سواهما بتصريفٍ حَرِى » . وحَرٍ معناه: خليق [3] ، يقال : هو حَرٍ بكذا وحَرِىٌّ بكذا ، وحَرَى به : أى خليقٌ وحقيقٌ وجديرٌ به ، وقَمِنٌ وقَمَنٌ وقمينٌ ، هذه كلها بمعنى واحدٍ ويعنى أن ما عدا الحرفَ وشبهه من الكلم يدخُله التصريفُ ، والذي هو سِوَى ما ذكر نوعان :

---

(١) شرح الشافية للرضى ٣ / ٣٦ .

(٢) ن . م ٣ ـ ٤٥ ـ ٤٦ .

(٣) الأصل : خلق .

أحدهما : الأسماء المتمكنة وهي المعربة نحو : رجلٍ ، وفرسٍ ، وكساءٍ ، وأحمَر .

والثاني : الأفعالُ المتصرّفةُ وهي المختلفة الأبنية لاختلاف الأزمنة نحو : ضَرَبَ وخرجَ ، وماتَ ، ورمى ، لأنك تقول : ضربَ ويضربُ واضربْ ، وخرج ويخرج واخرُجْ ، ومات ويموت ومُتْ ، ورَمَى ويرمى وارمِ . وما أشبه ذلك [١] .

فهذان النوعان هما اللذان يدخلهما الحكم بالأصالة والزيادة ، والصحة والإعلال ، وتوزن بالفاء واللام والعين ، فتقول : ضرب وزنُه فَعَل ، وحروفُه كلُّها أصولٌ . ومات وزنُه فَعَل ، وأصلُه مَوَتَ ، تحركت الواو فيه وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا . وقولك : يموتُ ، الياءُ فيه زائدة لتدلَّ على المذكر الغائب . وكذلك سائرُ الأفعالِ . ومثل ذلك في الأسماء أيضًا ، فتقول : زيدٌ وزنه فَعْلٌ ، وهو ثلاثي ، وكله [٢] أُصُولٌ . ودارٌ وزنُه فَعَلٌ وأصله دَوَرٌ ، فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وسماء (وزنُه) [٣] فعالٌ والألف زائدة ، والهمزة أصلها الواوُ لأنها مشتقةٌ من سما يسموُ ، فانقلبت همزةً لوقوعها طرفًا بعد ألفٍ زائدة . وكذلك سائرُ الأسماءِ المتمكِّنة . ولك أن تَبْنِيَ على أمثلتها وتَبْنِي منها على ما سيذكُر بعضَه بعد هذا إن شاء الله تعالى . فقد ظهر دخولُ التصريف في هذين النوعين وامتناعهُ من النوعين الأوَّلين ، إلاَّ أنَّ (على) [٤] الناظم هُنَا دَرَكًا من أوجهٍ ستَّةٍ :

أحدهما : أنه أغفل إخراجَ الأسماء الأعجمية عن حكم التصريف ، والناسُ قد عدّوها من الأمور التي لا يدخلها (التصريفُ كما لا يدخلُها)[٣]

(١) الأصل ، ت : وما أشبهه .

(٢) الأصل ، ت : كله . دون واو العطف .

(٣) سقط من ك .

(٤) سقط من الأصل .

اشتقاقٌ ، قال ابن جني : « فأما الأسماء الأعجمية ففي [1] حكم الحروف لامتناعها من التصريف والاشتقاق ، ولأنها ليست من اللغة العربية » ، قال : « وإذا كان ضَرْبٌ من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاقُ ولا يسوغُ فيه التصريفُ - يعني التصريف العربي - مع أنَّه عربي ، فالامتناع من هذا أولى وهو به أحرى ، لبُعدِ ما بين العجمية والعربية ، ألا ترى أنك لا تجدُ لإبراهيم ولا لإسماعيل ونحوهما اشتقاقًا ولا تصريفًا ، كما لا تجد لهل وقد وبل ، فالأمرُ فيهما / واحدٌ » . ثم ذكر أنَّ قول من يقول : إن إبليس من قوله تعالى : (يُبلِسُ / ٩٥ / المجرمون) [2] ، وإن إدريس منْ دَرَس القرآن أو درس المنزلُ ، وإن يعقوب من العُقْبى أو العقاب ، خطأٌ ؛ إذ لو كان كذلك لكان عربيًا مشتقًا ، ولوجب الصّرفُ فيهما ، لكنها لا تصرف، فليس ذلك إلا اتفاقي ، ألا ترى إلى قول النابغة [3] :

نُبِّئت أن أبا قابوسَ أوْعَدَني ... ولا قَرَار على زَأْرٍ من الأسَدِ

فلو كان من « قبستُ النار » لانصرفَ ، لأنه بمنزلة جارودٍ من الجرد ، وعاقُولٍ من العَقْل ؛ فإذًا ليس لأحدٍ أن يقول : إن إبراهيم وإسماعيل لهما مثالان [4] من الفعل ، كما لا يمكنه ذلك في إنّ وسوف وثُمَّ وما أشبه ذلك . قال : ولكن يقالُ : « لو كانت هذه الأسماء من كلام العرب لكان حكمها كيتَ وكيتَ ، كما أنَّ سوف وحتَّى لو سُمِّي بهما لكان من أمرهما كيتَ وكيتَ » [5] .

---

(١) الأصل : فهي .

(٢) الآية ١٢ من سورة الروم .

(٣) ديوانه ٢٦ ، والمنصف ١ / ١٢٨ .

(٤) الأصل ، ت : مثلان . ونص المنصف : « لهما مثال من الفعل » .

(٥) انظر المنصف لابن جني ١ / ١٢٧ - ١٢٨ .

وإذا ثبت هذا فادّعاءُ الأصالة والزيادة في حروفها[1] ، والصحة والإعلال ، والقلب والإبدال ، غير صحيح ، كما لا يسوغ ذلك في الحروف .

فهذا وَجْهٌ من الدَّرك على الناظم ، لأنها لم تدْخُل له في الحروف ؛ إذ ليست بحروف ، ولا فيما أشبه الحروف ؛ إذ ليس فيها وجْه من وجوه شَبَهِ الحروف . وإنما شَبَّهها ابن جني بها في امتناع التصريف لا في غير ذلك ، وإلا كانت مبنيَّة كما بُنِي ما أشبه الحروفَ من الأسماء العربية .

والثاني : أن الأسماء الموقوفة التي لم تُستَعْمل مركبةً لا يدخلها تصريفٌ، ولا تُمثَّل بالفاء والعين واللام ما دامت على ذلك ، ولا يُحكَم على شيءٍ من حروفها بأصالةٍ ولا زيادةٍ ولا انقلاب عن شيءٍ مع أنَّها في أنفُسها مستقلة لم تُشبِهِ الحروفَ ، وإنما هي كالتكلّم بالمفردات المعربة إذا وُقِف عليها نحو : واحدْ إثنان[2] ، ثلاثهْ ، أربعَهْ ، خمسَهْ ، وسائر أخواتها ، فهي كقولك : زيدْ ، عمرْو، بكرْ ، خالدْ ، فأين شَبَه الحرف من هذا ؟ وكذلك أسماءُ حروفِ المعجم الثلاثية ، نحو : ألفْ ، جيمْ ، دالْ ، زايْ ، كافْ ، لامْ ، ميمْ . وما أشبه ذلك . وكذلك الثنائية[3] أيضًا ، ولا يصحُّ أن يقال فيها : إنها مبنية ، لأنَّ البناءَ والإعرابَ حكمان من أحكام المركَّباتِ لا من أحكامِ المفردات من حيثُ إفرادُها . فإذًا ليست من الحروف ولا مما أشبه الحروف ، فيقتضى كلامُ الناظم دخولَ التصريف فيها لقوله : « وما سواهُما بتصريفٍ حري » وذلك غيرُ صحيح ، بل

---

(١) الأصل ، ت : حروفهما .

(٢) تقطع همزة « اثنان » عند العدِّ . انظر مقدمة لسان العرب ، باب ... ير الحروف المقطعة .

(٣) انظر المنصف ٢ / ١٥٢ ـ ١٥٥ .

التصريف (منها) [1] ممتنع لأنها كالأصوات المتقطِّعة ، وشبهُها بالحروفِ مفقودٌ ، وما تقدّم قبل هذا الباب من أنها تُشْبِهها ، فذلك تشبيهٌ غيرُ موجب للبناءِ كما لم يُوجب البناء في الأعجمية شبهُها بالحرُوفِ ، كما تقدم آنفًا .

والثالث : أن الحروف قد دخلها أحكامُ التصريف من الزيادة والحذفِ والإبدال وغيرهما وإن لم يكن لها تمثيل بالفاء والعين واللام ، فمن ذلك إبدالهُم العين من حاء حَتّى نحو : (عَتّى حين)[2] ، ومن [3] همزةْ أنَّ نحو قول ذي الرمّة [4] :

أعَنْ تَرَسَّمتَ مِنْ خَرْقاءَ مَنْزَلَةً

البيت ، و (إبدال الهاء)[3] من همزة إنَّ نحو [5] :

لَهِنَك مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

ومن همزة أيا نحو [6] : / /٩٦/

(١) سقط من س .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة يوسف ، وهي قراءة نسبت إلى ابن مسعود . انظر المحتسب ١ / ٣٤٣ ، والبحر المحيط ٥ / ٣٠٧ .

(٣) في النسخ : « وإبدال الهاء من همزة أنْ » ولا يستقيم النص ، وقد نقلنا « إبدال الهاء » إلى الفقرة التالية . وإذا كان ما صنعنا صحيحا ، فعله سهوٌ من الناسخ الأول .

(٤) ديوانه ٣٧١. وهو في الخصائص ١١/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧٩/٨ ، ١٤٩ ، ١٦/١٠ ، والرضى على الكافية ٣٤٨/٤ ، ٤٤١ ، والمغنى ١٤٩ ، والخزانة ٢٩٢/١٠ ، ٢٣٥/١١ . وعجزه :

ماء الصبابة من عينيك مسجوم

(٥) البيت لرجل من نمير وصدره :

ألا ياسنا بَرْقٍ على قُلَل الحمى

وهو في الخصائص ٣١٥/١ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ، والرضى على الكافية ٣٦٢/٤ ، والمغنى ٣٥١/١٠ ، والخزانة ٣٥١/١٠ .

(٦) صدره :

فأصاخ يرجو أن يكون حَيًا

وهو في الخصائص ٢٩/١ ، والمغنى ٢٠ ، واللسان : هيا ، وقد تقدَّم الاستشهاد به في باب النداء .

ويقولُ من طَرَبٍ هيا رَبَّا

وقد قالوا في لام لعلّ الأولى : إنها زائدةٌ ، لقولهم فيها : عَلَّ . وأمّا الحذف فكثير نحو حذف الألف من ها في هَلُمّ ، وحذف ألف ما في لِمَ ؟ وقالوا: أَمَ [1] والله ، وتخفيف ربٌّ نحو [2] :

رُبَ هَيْضَلٍ لجبٍ لَفَفْت بِهَيْضَلِ

وكذلك : إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، وكأنَّ . وكذلك قالوا : مُذْ في منذُ الحرفية ، وسَوْ ، وسَفْ ، وسَىْ في سَوْفَ . وكثير من هذا ، وكلُّه من باب التصريف . هذا إلى ما دخَلَه من الاشتقاق منه على مَذْهَب ابن جِنّى ، إذْ جعل مادة : نَ عَ م[3]، جاريةً كلُّها في الاشتقاق على « نَعَم » حرفِ الإيجاب والتصديق ، وجعل النعمة والنعيم والإنعام وغَيْرَ ذلك راجعًا [4] إليه . وكذلك بَجَلْ ، جعل التَّبجيل والبَجيل[5] وغير ذلك من المستعمل من مادَّة بَجَل مشتقةً من بَجَلْ بمعنى نَعَم . وكذلك حكى من قولهم : سألتك كذا فَلَوْ لَيْتَ لى . أىْ قلت لي : لولا . وأشياء من هذا النَّحوِ[6] ، والتصريفُ النحْوىُّ تابعٌ لهذا بلا بُدٍّ ، فكيف يجعل الناظمُ الحرفَ بريئًا من التصريف ، وقد ظهر عدمُ براءَتِه منه ؟!

---

(١) قال ابن جني في المحتسب ١ / ١٨١ : « ومما حذفت ألفه تخفيفا أيضا قولهم : أم والله لأفعلنّ كذا ، يريد أما » .

(٢) البيت لأبي كبير الهذلي ، في ديوان الهذليين ٨٩/٢ ، وصدره :

أزهير إن يشب القذالُ فإنّني

وهو في المحتسب ٣٤٣/٢ . والقذال : ما بين الأذنين والقفا . والهيضل والهيضلة : الجماعة من الناس يغزى .

بهم ولففت بيهم في الحرب : كنت رئيسا لهم .

(٣) في النسخ : زعم .

(٤) في النسخ : راجع .

(٥) التبجيل : التعظيم . ورجلٌ بَجّال وبجيل : يبجّله الناس . وقيل : هو الشيخ الكبير العظيم السيّد مع جمال ونُبْل .

(٦) انظر : الخصائص ٢ / ٣٥ – ٣٧ .

والرابع : أنَّ ما أشبه الحرف من الأسماء قد دخله التصريفُ وأحكامُه ، ألا تـرى أنّ ذا [1] وتا ، والذي والتي ، قد دَخَلها التثنيةُ والجمعُ والتصغيرُ ، وتَبع ذلك من أحكامِ الزيادة والحذفِ ما هو معلومٌ في أبوابه . وقد قالوا في ذا: إنه فَعْلٌ [2] من مُضَاعَف الياء ، وإنه محذوف اللام وهو مع ذلك مبني لشبه الحرف ، وإنه أُميل إشعارًا بأن أَلِفه من الياء أُبدِلَتْ لا من الواو . وكذلك قال أبو إسحق في (إيّاك نَعبُدُ)[3] : إنّ إيّا مشتقة من الآية وهي العلامة ، والمعنى: حقيقتَك نعبدُ [4] مع أنه مضمرٌ مبنيّ . ويقولون في الَّذِ والَّذْ : إنه محذوفٌ من الذي . وفي اللاءِ : إنه محذوف من اللائي ، وإنَّ اللاى [5] مسهل من اللاء . والتسهيلُ نوعٌ من أنواعِ الإبدال . ومُذْ محذوفة من مُنْذُ إذا كانت اسمًا ، نَصَّ عليه الإمام [6] ، ولذلك تقول إذا صَغَّرت مُسمًّى بِمُذْ : مُنَيذٌ . وكذلك جعلوا قَطُّ مشتقًا من قططتُ ، أى : قطعتُ ، لأن قولك : ما فعلتُه قَطُّ ، أى : فيما مَضى وانقطع من عُمْرِى [7] . وقد أدخل ابنُ جنيٍّ الاشتقاق في الأصوات ، فجعل قولهم : حَلْحلتُ [8] بالإبل، أى قلت لها : حَلْ[8] . وكذلك: سأْسَأْتُ وجَأْجأْتُ [9] ،

---

(١) الأصل : يا .

(٢) انظر أقوال النحاة في أصل ذا في شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٤٧٣ ـ ٤٧٤ ، وشرح الشافية له ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٦ .

(٣) الآية ٥ من سورة الفاتحة .

(٤) انظر تاج العروس ، باب الألف اللينة .

(٥) انظر ص :

(٦) الكتاب ٤ / ١٩٤ .

(٧) المنصف ١ / ٩ .

(٨) الأصل ، ت : « هلهلت .. هل » . وفي س : « هاهات .. هل » . يقال للناقة إذا زجرتها : حَلْ ، بالسكون ، وحلٍ ، بالكسر والتنوين . هذا وانظر الخصائص ٢ / ٤٠ ، والمنصف ٣ / ١٧٧ .

(٩) يقال : سأسأت بالحمار : إذا دعوته ليشرب ، وقلت له : سأْسَاْ . وقد جأْجَأَ الإبل وجأجأ بها : دعاها إلى الشرب ، وقال : جِيءْ جِيءْ . وجأجأ بالحمار كذلك حكاه ثعلب .

وكثير من ذلك . والاشتقاق والتصريف متواخيان ، فحيث دَخَل أحدُهما دخل الآخرُ . وزيدت الألف في أنا وهو ضمير ، فإذا وَصَلْت قلت : أَنَ [١] زيد . فإن وقفت قلت : أنا وعلى أنّ نافعاً[٢] يثبتها في القرآن إذا وقع بعدها همزة نحو : (أنا أحيي وأميت)[٣] . وإذا تَتَبَّعتَ أمثال هذا لم تكد تُحيطُ به ، وهو يقولُ : « حرفٌ وشبهه من الصَّرْفِ بَرِى » ، فأين البراءةُ هنا وفيه أشياءُ قياسيَّةٌ لا يُقتصرُ بها على السماع في هذا وفي التصريف الداخل في الحروف ؟

والخامس : (أنَّ) [٤] الأفعال غيرَ المتصرّفة قد اقتضى كلامُه خروجَها من أحكام التصريف لأنها أشبهت الحروف كما ذكر ، وهذا لا يجتمع مع قولهم: إن « ليس » أصلها لَيِسَ الذي كصَيِدَ [٥] ، كما قالوا : عَلْم في عَلِم ، ثم ألزموها / الإسكان ، وأيضا فحذفوا العين في لَستُ لكونها [٦] حرف علة كما / ٩٧ / حذفوها في بِعتُ وقُلْتُ[٧] . وقالوا : إنَّ ألف عسى ياء ، وإن أصلها عَسَيَ ، بدليل عَسيتُ . (وقالُوا)[٤] : فانقلبَتْ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتجوزُ إمالتها كسائر ما لامُه ياءٌ من الأفعال . ثم يجوز أن يُحوَّل إلى فَعِل نحو : عَسِيتم وعَسِيتُ . وقالوا في نِعْمَ وبِئْسَ : أصلهما نَعِمَ وبَئِس ، على وزن فَعِل ، مثل : شَهِد ونَعِمِ يَنْعَم ، لكنّهم فعلوا بهما ما يُفْعَل بما كان نحوهما من المتصرِّفَاتِ التي على فَعِل وعينُها حرفٌ من حروف الحلق ، كَشِهد ونَعِمِ

(١) الأصل ، ت : أنا .

(٢) الإقناع ٦١٠ .

(٣) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .

(٤) سقط من س .

(٥) الأصل : كضمير .

(٦) الأصل : من كونها .

(٧) انظر المنصف ١ / ٢٥٨ ـ ٢٥٩ ، وشرح الشافية للرضى ١ / ٤٢ .

ونحوهما من الأفعال والأسماء أيضًا ، كما قرَّروا ذلك في باب نِعْمَ وَبِئْسَ . وكذلك فِعلُ التعجب من الأفعال غير المتصرّفة ، وهو مع ذلك يدخلُه القلبُ إذا كانت لامُه معتلةً نحو : ما أغزاه وما أبهاه وما أنحاه ، ويُبْنَى من الأفعال ويُوزَن ويدخله أنواعٌ من أحكام التصريف ، مع أن الناظم قد أخرج هذه الأشياء عن أحكام التصريف (وهَبْها)[1] فُقِد فيها التصرّف الذي للأفعال بحسب الأزمنة فذلك بعض التصريف لا جميعه ، وقد جَرَت فيها وجوهٌ أُخَر من التصريف ، ولا يشترط في كون الكلمة متصرّفةً ألاَّ تخلُوَ من وجه من وجوه التصريف ، وهذا يتعذّر وجودُه في كلمة واحدة بحيث لا يبقى وجهٌ إلا وقد دَخَلها ، فهذا كلُّه فيه ما ترى .

والسادسُ أنَّ شَبَه الحرفِ على وجهين :

أحدهما : أن يكون في أصلِ الوضع ، كما تقولُ : إنَّ الضمائر والمبهماتِ وأدواتِ الشرط موضوعةٌ في الأصل على الشَّبه بالحرفِ ، وَيُقالُ فيها : متوغِّلةٌ في شَبَهِ الحَرْفِ ، أي : لا تُعَربُ أبدًا إلاَّ باستئناف التسمية بها .

والثاني : أن يُشبِه الحرفَ في حالٍ من الأحوالِ دون سائر أحواله ، فَيُعربَ مرّةً إذا كان باقياً على أصله من الإعراب ، ويُبْنَى مَرّةً إذا تَعلَّق به شَبَهُ الحرف ، كالمنادى ، والمبنِّى مع لا ، والمبنىّ لقَطْعِهِ عن الإضافة ، أو لإضافته إلى مَبْنِيٍّ . وما أشبه ذلك من الأسماء التي لها حالان [2] .

فأما الأوَّلُ من القسمين فهو الذي يمتنع من التصريف أن يدخله على ما قال. وأما الثاني فحكمهُ حكمُ المتمكن من كلّ وجهٍ ، يدخله التصريفُ وأحكامه ،

---

(١) مكانه بياض في س .

(٢) ينظر التسهيل ١٥٧ ، ١٥٨ ، وابن الناظم ٢٩٣ .

ويوزَنُ ، ويحكم على حروفه بالأصالة حيثُ تَجِبُ ، وبالزيادة كذلك ، وبالقلب والإبدال وسائر الوجوه ، لا فرق بينه وبين مالم يُبْنَ قطُّ ، وإن كان ذلك في حالِ بنائه ، وكلامُ الناظم يقتضي أنه حالة البناء(١) لا يدخلُه تَصْرِيفٌ (٢) إذْ قال : «حرفٌ وشِبْهه من الصّرف بَرِي » . ولا شكّ أن : يا زيدُ ، ولا رَجُلَ ونحوهما مبنيّاتٌ ، ولا بناءَ عنده إلا لِشَبَه الحرفِ ، وقد تقدَّم وجه شَبَه هذه الأنواع بالحرف في مواضعها ، فاقتضى أن التصريف ممتنعٌ أن يدخلها ، وأنّها بريئةٌ منه . وهذا فاسدٌ . ولا يقال : إنما أراد الشبه بأصل الوضع ، لأنا نقول : ليس في لفظه ما يُعيِّنُ هذا البتَّةَ ، وعبارتُه في التسهيل أحسنُ إذْ قال : « ومُتَعلَّقُه من الكَلِم الأسماءُ المتمكّنة »(٣) . ولا شكَّ أنَّ المنادى المبنيَّ واسمَ لا المبنيَّ معها أسماءٌ متمكِّنَةٌ ، ولا يُقَال : إنها غير متمكِّنة البتَّةَ . فالاعتراضُ عليه لازمٌ .

والجوابُ عن الأوَّلِ أنّ العجميَّ ينبغي تحقيقُ / النَّظرِ بالنسبة فيه إلى / ٩٨ / هذا المعنى ، فإن القول بعدم دخول التصريف فيه « مشكِلٌ » ، وذلك أن العجميَّ دخيلٌ (٤) في كلام العرب ، والعربُ إذا تكلَّمتْ فإنَّما تتكلَّم به على حُروفها ، وكثيرًا ما تخلِطُ فيه تُبْدِلِ حروف كثيرٍ من الأسماء الأعجميَّة إلى حروفِ كلامها(٥) ، وما نُقِلِ إليها نكرةً عاملته معاملة أسماءِ الأجناسِ العربيةِ ، والنحويُّونَ واللغويون يسمون الدخيل في كلام العَرَبِ مُعَرَّبًا ، وقد نَقَلَتْ كثيرًا منها إلى أبنيتها حتى صيَّرتها كالعربيِّ الأصولِ ، ومنها ما لم تُقْدِم على ذلك

---

(١) س : « أنه حالة البناء بريء من تصريف يدخله » .

(٢) الأصل : تصرّف .

(٣) التسهيل ٢٩٠ .

(٤) س : داخل .

(٥) انظر الخصائص ١ / ٣٥٩ .

فيه فتركته . وجعل السيرافيُّ ما أُعرِبَ من الأعجمية على ثلاثة أقسام ، أحدها : ما غُيِّرَتْ حروفُه أو حركاته وأُلحِقَ بأبنية العرب والثاني : ما غُيِّرت حروفُه ولم يُلْحقَ بأبنية كلامهم . والثالث : ما تُرِك في العربيَّةِ على حاله في العجمية فلم يُغَيَّر لفظُه . فالأوَّلُ نحو : دِرْهَم وبَهْرَج[١] صارا كهِجْرع[٢] وَجْعفَر . والثاني كإبْرِيسَم وإسماعيل وسراويل ، والأصل فيها السِّين ، وأصل إسماعيل إشماويل ، وأصل سراويل شرْوال ، وكذلك فيروز ، فاؤه بين الفاء والباء ، وليس فيه ياءٌ ، وأصلُ قهرمان[٣] بالفارسية كهرمان . والثالث نحو خُراسان وخُرَّم[٤] ـ لموضع ـ وكُركُم ـ ومعناه الزعفران ـ والكركمان ـ معناه الرِّزْقُ ـ قال الراجز [٥] :

كلُّ امرىءٍ مُيَسَّرٌ لِشَانِهْ   لرِزْقِه الغادي وكُرْكُمانِهْ

وقد بَيَّن هذا المعنى سيبويه غاية البيان بما كلام السيرافي[٦] تلخيصٌ له، وقال : « إنما دعاهم إلى ذلك ـ يعني إلى هذاالتغيير ـ أنَّ الأعجمية يُغَيِّرها دخولها في [٧] العربية بإبدال حروفها ، فحملهم هذا التغييرُ على أن أبدلوا وغيَّروا الحركة كما يُغيِّرون في الإضافة إذا قالوا: هَنِيّ ، ونحو زبانى وثَقَفِي » . قال : « وربمَّا حَذَفوا كما يحذفون في الإضافة ، ويزيدون كما يَزيدُون[٨] فيما

(١) يقال : درهم بَهْرَج : رديء . في اللسان : « وهو إعراب نبره ، فارسي » .
(٢) الهِجْرَع : الطويل المشوق .
(٣) القهرمان : من أمناء الملك خاصته ، فارسيّ معرَّب .
(٤) عيش خُرَّم : ناعم . في اللسان : « وقيل : هو فارسيّ معرَّب » .
(٥) البيتان في اللسان ، مادة : كركم . وفيه يروي الأول : « ... مشمرٌ لشانه » .
(٦) ك : الفارسي .
(٧) في الكتاب : « دخولها العربية » .
(٨) الأصل ، ت : « ويردون كما يردون فيها » .

يبلغون به البناء وما لا يبلغون به بناءهم » ، ثم مثل [1] ذلك ، ثم قال : « فقد فعلوا ذلك بما أُلحق ببنائهم وما لم يُلحَق من التغيير والإبدال والزيادة والحذف، لما يلزمه من التغيير » . قال : « وربمّا تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم ، كان على بنائهم أو لم يكن »[2] . قال : « وربّما غيَّروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيروه عن[3] بنائهم» [4] . ومَثَّل جميع ذلك بما مضى بعضُه [5] . وإذا كان كذلك فقد دخل في كلامهم واستعمل في لسانهم وتصرّفوا فيه ضرورة بما يحتاج إليه من جمع تكسير وتصغير ونسب (وغير ذلك)[6] بل ربّما اشتقوا منه كما يشتقون من أسماء الأجناس التي من أصل كلامهم ، (كقولهم)[7] : دَرْهَمَتِ الخُبَّازَى : إذا صارَتْ كالدِّرهم ، ورجل مُدَرْهَمٌ[8] . وقالوا : مُزَرَّج[9] ، من الزَّرَجُون ، قال ابن جني : وقياسُه أن يقول: المُزَرْجَن قال أبو علي : « ولكن العَرَب إذا اشتقت من الأعجميَّ خَلَّطَت[10] فيه »[11] . قال : « والصحيحُ من هذا الاشتقاق قولُ رؤبة [12] :

في خِدرِ قياسِ الدُّمَى مُعَرَّجَنِ

(١) قال سيبويه : « وذلك نحو : آجُرٌّ ، وإبريسم ، وإسماعيل ، وسراويل ، فيروز ، القهرمان » .
(٢) مَثَّلسيبويه ذلك بقوله : « نحو : خراسان ، وخُرَّم ، والكركم » .
(٣) نص الكتاب : « عن بنائه في الفارسية » . ومثل ذلك بقوله : « نحو : فِرِند ، وبقَّم ، واجُرِ ، وجُربُزِ » .
(٤) الكتاب ٤ / ٣٠٤ .
(٥) الأصل : يعضد .
(٦) سقط من س . وفي الأصل : « ونحو ذلك » .
(٧) سقط من س .
(٨) أي : كثير الدراهم .
(٩) المزرّج : الذي شرب الزَّرَجُون ، وهي الخمرُ ، قال الراجز :

هل تعرف الدار لأمِّ الخزرجِ منها ، فَظَلْتُ اليوم كالمزرَّج

(١٠) س : خالطوا .
(١١) المنصف ١ / ١٤٧ ـ ١٤٨ ، والخصائص ١ / ٣٥٩ ، و المحتسب ١ / ٨٠ .
(١٢) ديوانه ١٦١ . وهو في الخصائص ١ / ٣٥٩ ، والمحتسب ١ / ٨٠ ، واللسان ، مادة : عرجن ومعرجن : مصورٌ فيه صُوَرَ النخل والدمى .

فقد أثبت لها التصرُّفَ فيه إجراءً له مُجرَى كلامهما وإن كان قليلاً ، فكذلك عندهم أن الاشتقاق من أسماء الأجناس قليلٌ ، وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من / القول بدخول التصريف فيه وإجراء أحكامه عليه ، كما عمل سيبويه [1] / ٩٩ / في إبراهيم وإسماعيل ، حيث حكم على الهمزة بحكم الزائد ، وحكم المبرِّدُ عليها بحكم الأصلي ، وقد تقدَّم ذلك ووجهُه ، وأنهم يُجْرون الأعجمى على حكم كلامهم ، فإن [2] كان موافقا لأبنيتهم كان له حكمُها ، وإن كان مخالفاً أجروا عليه أحكام ما قارب بناءَه من أبنيتهم . ولذلك ادَّعَوا أن قول المبرّد في إبراهيم وإسماعيل في التصغير هو القياسُ ، لأن الهمزة في نحو هذا أصليَّة لا زائدةٌ [3] كإصطْبلٍ ، ما لم يدلَّ دليلٌ على الزيادة ، وهو في الأعجميِّ مفقود [4] ولابن جني في كتابه « المبْهِج » على هذه المسألة كلامٌ هو أسَدُّ [5] نظرًا من كلامه المتقدِّم ، وذلك حين تكلَّم على مَرْيَمَ ومَدْيَن من الأسماء الأعلام ، وأنه كان قياسُهما مَرَامَ ومدانَ ، فقال : « فإن قلْت : إنَّ هذين اسمانِ أعجميَّان وليسا عَرَبِيَّيْنِ ، فمن أين أوجبْتَ فيهما ما هو للعربي ؟ قيل : هذا موضعٌ يتساوى فيه القبيلان جميعًا ، ألا ترى أنهم حملوا موسى على أنَّه مُفْعَل حملاً على العربيِّ ، كما حملوا الموسى من الحديد على ذلك ، فلم يُخالفوا بينهما . وحكموا أيضًا في نحو إبراهيم وإسماعيل بأن همزتهما أصلان حملاً على أحكام [6] العربي ، من حيث كان [7] الزيادةُ لا تلحق أوائل بنات الأربعة إلا في الأسماء الجارية

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٤٦ .

(٢) الأصل : ما كان مدافعاً .

(٣) أى : هي أصلية كهمزة إصطبل . انظر شرح الشافية للرضى ٢ / ٣٧٢ ـ ٣٧٣ .

(٤) الأصل ، ت : « وهي في الأعجمى مفقودة » . وفي س ، ك : « وهو في الأعجمى مفقودة » .

(٥) الأصل : أشدّ .

(٦) الأصل : كلام .

(٧) كذا في النسخ . وفي المبهج : كانت .

على أفعالها ، نحو : مُدحَرجٍ ومُسَرهفٍ [١] ، ولم يَفْصِلوا بين القبيلين ، بل تلاقيا فيه عندهم . وكذلك حكموا أيضا بزيادة الألف والياء في إبراهيم وإسماعيل حملاً على أحكام العربيِّ من حيث كان هذا عملاً في الأصول (على العربي)[٢] ، لكنهم إنما يفرِّقون بينهما في تجويز[٣] الاشتقاق في العربي ومنعهم إياه في الأعجمي المعرفة ، ويفصلون[٤] أيضًا بين العربي والأعجمي في الصَّرف وتركه ، نعم ويعتدّون أيضًا بالعجمة مع العلمية خاصّة ، فأما الأصولُ من الحروف ، والصحةُ والاعتلالُ ، ، فإنهم لا يُفَرِّقون بينهما ، ألا تراهم إذا خالف لفظُ الحرفِ الأعجمي الحروف العربيةَ جَذَبُوه إلى أقرب الحروفِ من حروفهم التي تليه وتقرُبُ من مخرجه »[٥]. ثم ذكر (مِنْ)[٦] مِثْل ذلك ما ذكر سيبويه من الأمثلة ، وختم الكلام على المسألة .

والذي قالَ هُوَ الَّذِي ينبغي أن يُعتَقَدَ في المسألة لاما قاله في كتابه « المنصف » بأنها قد دخلت في كلامهم وجرت أحكامُها على أحكام الكَلِم العَرَبيَّة [٧] . فلا مخالفة بين الفريقين إلا فيما قال ، وفي شيء آخَرَ ـ لَعَمرِي ـ وهو عدمُ الاعتداد بالأبنية إلا ما جرى على أبنية كلام العرب وأما غيره فلا يعتدّ به ، فنحو إبراهيم وسُقُرقَعٍ [٨] وطبرزَدٍ [٩] وآجرٍّ ، ونحو ذلك ، من الأبنية

---

(١) المسرهف : الحسنُ الغذاء .

(٢) ما بين القوسين ليس في المبهج .

(٣) في المبهج : تجويزهم .

(٤) ك ، س : ويفصلوا .

(٥) المبهج ١٠ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) المنصف ١ / ١٣٢ .

(٨) السُّقُرقَع : شراب لأهل الحجاز ، يُتَّخَذُ من الشعير والحبوب . وهي حبشية .

(٩) الطبرزد : السكر : وسيشرحها المؤلف فيما بعد .

الخارجة عن أوزان العرب لا يُبْنَى عليها ولا يُعتَبَر في إثبات الأبنية أصلاً . وعلى تسليم ذلك كلّه فالعجمي بالنسبة إلى العربيّ قليل ، ولا يُعتَبر مثله أن يكون نقضًا لقاعدةٍ عامّةٍ، وبالله التوفيق .

والجواب (عن)[1] الثاني أنّ الأسماء الموقوفة عند ابن جني مبنيَّةٌ شبيهة / بالحروف ، ونسوق كلامه هنا مع حذف بعض مالا يُحتاج إليه هنا ، فقال/ ١٠٠/ في « سرالصناعة » إذْ تكلّم على تصريف أسماء حروف المعجم : « اعلَمْ أنَّ هذه الحروفَ ما دامت حروفَ هجاءٍ غير معطوفةٍ ولا مُوقَعةٍ موقع الأسماء فإنها سواكن الأواخر في الإدراج والوقف ، وذلك قولك : ألفْ ، با ، نا ، جيمْ ، حا ، خا ، دالْ ، ذالْ إلى آخرها ، وذلك أنها إنما هي أسماءُ الحروفِ الملفوظ بها في صيغ الكلم بمنزلة أسماء الأعداد نحو : ثلاثَهْ ، أربعَهْ ، خمسهْ ، تسعَهْ . ولا تجد لها رافعًا ولا ناصبًا ولا جارًا ، وإذا جرت كما ذكرنا مجرى الحروف لم يجز تصريفُها ولا اشتقاقُها ولا تثنيتُها ولاجمعهُا ، كما أنّ الحروف كذلك . ويدلُّ على كونها بمنزلة هَلْ وبَلْ وقَدْ وحتى وسوف ، ونحو ذلك ، أنّك تَجدُ فيها ما هو على حرفين الثاني منهما ألفٌ ، وذلك نحو: يا ، تا ، ثا ، طا ، ظا ، حا ، ولا تجدُ في الأسماء ا لمعربة ما هو على حرفين الثاني منهما حرفُ لينٍ ، إنما ذلك في الحروفِ نحو : ما ، ولا ، ويا ، ولَوْ ، أوْ ، وأى ، وكى ، فلا تزالُ هذه الحروفُ هكذا مبنيةً غَيْرَ مُعْربةٍ لأنها أصواتٌ بمنزلة صَهْ ، ومَهْ ، وإيهِ ، وغاقِ ، وحاءِ وعاءِ[2] ، حتى توقعها مواقع الأسماء فترفعها حينئذ وتنصبها وتجرُّها ،

(١) سقط من س .

(٢) غاق : حكاية صوت الغراب . وحاءِ : زجر للإبل ، مبنى على الكسر ، وقد يقصر ، فإن أردت التنكير نوّنت فقلت : حاءٍ . وعاءٍ مثله . انظر شرح الكافية للرضى ١٢٣/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٤ ، واللسان .

كما تفعل و (ذلك)[1] بالأسماء، وذلك قولُك : أول الجيم جيمٌ، وآخر الصادِ دالٌ ، وأوسطُ الكافِ ألفٌ ، وثاني الشّين ياءٌ ، وكتبتُ ياءً [2] حسنَةً ، وكذلك العطفُ لأنه نظيرُ التثنية ، فتقول : ما هجاء بكر ؟ فيقول المجيب : باءٌ وكافٌ وراءٌ ، فَيُعرب لأنه قد عَطَف ، فإن لم يَعْطِف بَنى ، وكذلك أسماء العَدَد مبنية أيضًا ، تقول : واحدْ ، إثنانْ ، ثَلاَثَةْ ، اربعَهْ ، خمسَهْ . ويؤكِّد ذلك عِنْدي ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ثلاثَةَ أَربعَهْ [3] ، فتركَ الهاء من ثلاثَةْ قالها غير مَرْدُودةٍ إلى التاء وإن كانت قد تحرَّكَتْ بفتحة همزة أربعَهْ ، دلالةً على أن وضعها وبِنْيَتها أن تكون في العدد ساكنةً حتى إنه أَلْقَى عليها حركة الهمزة التي بعدها أَقَرَّها في اللفظ بحالها على ما كانت عليه قبل إلقاءِ الحركة عليها . ولو كانت كالأسماء المعربة لوجب[4] أن تردَّها متى تحركت تاءً فتقول : ثلاثة أربعَهْ ، كما تقول : رأيتُ طلحة يا فتى ، فإن أوقعتها موقع الأسماء أعربتها ، وذلك قولك : ثمانيةُ ضِعْفُ أربعَة وسبعةُ أكثر من أربعة بثلاثةَ . فَأَعْرَبْتَ هذه الأسماءَ ولم تَصْرِفْها لاجتماع التعريف والتأنيث فيها » . قال : « فإذا أثبت بما قدّمنا أن حروف المعجم أصواتٌ غيرُ معربةٍ وأنها نظيرةُ الحروف نحو : هَلْ ولَوْ مِنْ وفي ، لم يَجُز أن يكون شيءٌ منها مشتقًا ولا متصرّفا[5]، كما أنَّ الحروفَ ليس في شيء منها اشتقاقٌ ولا تصريفٌ . فلو قال قائل : ما وزن جِيْمْ أو طا ، أو كافْ ، أو وَاوْ من الفِعْل ؟ لم يجز أن تُمَثِّل ذلك له كما لا يجوز أن تُمَثِّل قد

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) في سر الصناعة : « جيما » .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٦٥

(٤) الأصل : أوجب .

(٥) في سر الصناعة : « ولا مصرّفا » .

وسوف ولولا وكيلا . فأمَّا إذا انقلبت [1] هذه الحروفُ إلى حكم هذه الأسماء بإيقاعها مواقعها من عطف أو غيره فقد نُقلت إلى مذاهب الاسمية وجاز فيها[2] تصريفُها وتمثيلها ، وتثنيتها (وجمعها)[3] ، والقضاء على ألفاتها وياءاتها إذْ صارت إلى حُكْمٍ / ما ذلك جائز فيه غيرُ ممتنع منه »[4]. /١٠١/

هذاما ذكره ابن جنيٍّ من أن هذه الأسماء الموقوفة مبنيَّةٌ لشبهها بالأصوات والحروفِ ، وعمدةُ ما احتجَّ به في الشبه مجيء بعضها على حرفين ثانيهما لينٌ . ولَعَمْرِي إنَّ هذا المنزع جارٍ على طريقة الناظم ، لأنه جعل هذا من وجوه شبه الحرف الموجبة للبناء ، وكأنّ ما جاء من هذه الأسماءِ الموقوفة على أكثر من حرفين محمولٌ في البناء عليها ، كما تقولُ ذلك في بعض أنواع الأسماء المبنية، وقد حكم عليها بالبناء السيرافي وابن خروف ، كما فعل ابن جني . والمسألة تستحقُّ فَضْلَ نَظَر ، ولكن ليس هذا موضع ذكره ؛ إذ لا تعلُّق بكلام الناظم ، لأنه قد عُرِف أنّ مذهبه فيها مذهب [5] غيره من النحويين ، وإنما تَعَلَّق النظر فيها بكلام سيبويه .

فإن قيل : فَشَبَهُ هذه الموقوفاتِ للحروفِ مِنْ أيٍّ نوع هُوَ من أنواع الشبه المذكورة في أول الكتاب ؟

فالجواب : أنه يمكن أن تكونَ من قَبِيلِ النوع الثالث ، وهو النيابةُ عن الفعل بلا تَأثُّر ، فأسماءُ الأفعال مبنيةٌ لكونها وُضعت وضع إنَّ وأخواتها ، كما

(١) في سر الصناعة : « نُقِلت » .

(٢) في النسخ : فيه .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سر الصناعة ٧٨١ ـ ٧٨٥ ، وانظر المنصف ١ / ٧ .

(٥) س : « غير مذهب غيره » .

تقررٌ قبلُ ، وكذلك هذه الأسماءُ وُضِعَت وَضعَ نَعَم ولا وبَلَى وأخواتها ، في كونها قامت بأنفسها ، فلم تحتج إلى الاتصال بغيرها ، واستغنت عن لحاق ما يُوجِب إعرابها ، فلم تتأثّر لمعنى عامل ، لأن ذلك إنما يكونُ حالة التركيب وهي[1] بعدُ لم تخرج عن قصد الإفراد ، فلم تفتقر إلى رافع ولا ناصب ولا جارّ ، كما كان ذلك في بلى ونعم ولا ونحوها .

والجوابُ عن الثّالث أنّ ما دَخَل الحروفَ من التصريف غيرُ معتدّ به لقلّته وندوره ، فلم يعتَبِرْه . وأيضًا فكثير من ذلك معدودٌ أنه من قبيلِ اللُّغات المختلفة لا أنه بتصريف[2] ، فلا يَرِد على الناظم . وما زعم ابن جني من دخول الاشتقاق فيها فغير صحيح ، وقد بَيّنتُ ذلك في الكتاب المسمى بعنوان (الاتفاق في علم الاشتقاق) بما[3] لا يحتاج معه إلى غيره بحول الله .

والجواب عن الرابع أنّ ما دخلُ[4] الأسماءَ المبنية من التصريف قليلٌ ومحفوظٌ لا يُبْنَى عليه ، ولا يُستَنَدُ في القياس إليه ، مع أنها يمكن أن تخرج عما ظهر فيها إلى (غير)[5] ذلك . فأما أسماءُ الإشارة والموصول فإنها أشبهت المتمكن من الأسماء لأنها تُوصَف ويُوصَف بها ، ويدخلها كثيرٌ من أحكام الأسماء المتمكنة ، فلما كانت كذلك جاز في بعضها أن يُمثَّل بالفعل ، وأن يدخُله الحذفُ والزيادةُ ، وغير ذلك . فقد أخرجتها الأحكامُ إلى ما ليس بمبني ، مع أن ذلك فيها لا يُقاسُ عليه غيرُه . وأيضًا قَدْ قالوا في الَّذْ والَّذِ: إنها لُغاتٌ

---

(١) الأصل : وهو .

(٢) س : تصرف .

(٣) الأصل : ما .

(٤) الأصل ، ت : يدخل . وفي س : « مادخل من الأسماء » .

(٥) سقط من الأصل ، ت .

في الَّذى ، لا محذوفةٌ منها . وما قاله أبو إسحق في إياك فبناءً[1] على أنه عنده اسم ظاهر لا مضمر ، وقد مَرَّ الكلامُ على ذلك في باب المضمر . وأمَّا اللاءِ واللاي فهي لغات [2] (في اللائى)[3] ، قال الفارسيّ[4] : « لأنَّ هذه الأسماء في حكم الحروف غيرُ مشتقةٍ . فاللاء مثل الشاءِ ، واللائى بمنزلة الجائى ، وليس اللاءِ من اللائى كالقاضِ من القاضي ، ولذلك مَثَّله بشاء وهو بمنزلة باب ، وعند سيبويه : لو سميت باللاء في قول من حَذَف الياء قلت : لاءٌ مثلُ بابٍ ، أو في قَوْلِ من أثبتها قلت : لاءٍ كقاضٍ [5] . فلولا أنهما لغتان لما /١٠٢/ كان الحكمُ كذلك، وقد نصَّ على أنهما لغتان متباينتان . وما زَعَمه ابن جني من الاشتقاق في الأصوات فغير صحيح أيضًا . وقد بيَّنت ذلك في الاشتقاقِ .

وأمَّا الألفُ في أنا فليست مزيدةً في نفس الضمير ، وإنما لَحقَت في الوقف لبيان الحركة كما لحقت هاءُ[6] السكت لبيان الحركة ؛ ألا ترى أنها تسقط في الوصل [7] حين تقول : أنا أفعل ؟ وأمَّا قراءةُ نافعٍ فَمِن باب إجراء الوصل مُجرى الوقف . وقد مرَّ بيان ذلك في باب الوقف [8] وليس ما يَلْحقُ في الوقْفِ لبيانِ الحركةِ بمخْصوصٍ بمتصَرِّفٍ دون غيره ، بل تُلْحِقُه كلَّ ما آخره حركةُ بناءٍ غير شبيهة بحركة إعراب كما تقدم ذكره . وقد حكى سيبويه أن

(١) الأصل : فبنى .
(٢) س : لغة .
(٣) سقط من س .
(٤) انظر سر الصناعة ص ٨٠٦ .
(٥) الكتاب ٣ / ٢٨٢ .
(٦) الأصل : بهاء .
(٧) الأصل : الوقف .
(٨) انظر ص١١٨.

من العرب من يقف : قالا ـ بالألف ـ يُريد : قال [1] . فبيَّن الحركة بالألف ، كما قالوا أيضا في أنا : أَنَهْ ، بالهاء . فلا حجة في هذا على دخول الزيادة في المبنيّ ، فكلُّ ما ورَدَ في المبنيّ من هذا القبيل فمقتصر به على ما ورد فيه ، وإن كان قياسٌ ففي خصوصه ، كما في ذا وتا ، والذي والتي ، في حالة التصغير والجمع ونحو ذلك ، وقد مرَّ بيانُه .

والجوابُ عن الخامس أنَّ الأفعال غَيْرَ المتصرِّفَةِ لما كانت قد فاتهاالتصرّفُ الذي هو عمدةُ تصريف الفِعْلِ ورأسُه ، وهو له بالوضع (الأول)[2] ، صار ما وُجد له من سائر الأحكام التصريفية ملْغًى ومُطَّرحًا في جنب ما فاتها من ذلك بمنزلة ما أُلْغِي من ضروب التصريف المتقدمة التي لبعض الأسماء غير المتمكنة ولبعض الحروف ، لقلّة ذلك البعض ونزارة ماوُجد في جَنْبِ ما فُقِد . فهذا يمكن أن يكون جوابا على طريقته في التسهيل من استثناء الأفعال غير المتصرفة عن دُخولِ التصريف فيها ، وفعلُ التعجُّبِ ليس منها بالنسبة إلى هذا الباب لدخول التصريف فيه من حيث هو مبنيٌّ من أفعالٍ متصرِّفةٍ ، وموزونٌ ، ومعلٌّ حيث يجب الإعلال ، ومصحَّحٌ حيث يجبُ التَّصْحِيحُ، ومَزِيدٌ فيه ، وما أشبه ذلك . وأما إذا بَنَيْنَا على طريقة النحويِّين في إطلاقهم القولَ في الأفعالِ من غير استثناءٍ منها فالاعتراضُ لازمٌ ، وبهذا النحو اعترضَ بعضُ شيوخ الأندلس على كلامه في التسهيل حيث أطلق الكثيرُ من علماء التصريف القولَ في دخول التصريف في الأفعال ، ولم يقصروا ذلك على المتصرِّف منها ، حين جرت عادتهم بذكر أمثلتها من الفعل ، ورأوا الإعلال قد

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢١٦/٤ : « ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه : قالا ، فيمدّ قال» وتسمى هذه الألف ألف التذكر ، وانظر سرّ الصناعة ٧٢٠ .

(٢) سقط من الأصل .

دخل بعضها على ما مضى . وكذلك يَرِدُ الاعتراض عليه ههنا ، إلا أن يُجابَ عنه بأنّ قوله : «حرف وشبهه » لا يدخل فيه الأفعال غير المتصرِّفة ، لأن شِبْه الحرف إنما يُطْلَق على غير المتمكِّن من الأسماءِ لا على ما لم يتصرَّف من الأفعال ، فقد يُعْتَذَرُ بهذا على ضَعْفِه .

والجوابُ عن السادس أنَّ[1] شَبَه الحرف على قسمين أيضًا: حقيقيٌّ ، وهو الذي أراد ، وكلامُه فيه صحيح . واعتباريٌّ وهو غيرُ مرادٍ / له ؛ لأنه أمرٌ تقديري لا ظاهر له ، فالمنادى المضموم متمكِّن في نفسه ، لَحِقَه من شبه الحرف اعتبارٌ مّا ، فعرضَ[2] له البناء ، لأن العرب تعتبر المقدرَّات كما تعتبر المحقَّقَات[3] ، لكن لا يَقْوَى عندها الاعتبارُ التقديري قُوَّة المحقَّقِ ، فلما كانت مشابهَةُ الحرفِ للمنادى والمبنيِّ مع لا ، وما أشبه ذلك تقديرًا لا محصولَ له في ظاهرِ الحالِ ولا بقاءَ له ؛ لعروضه على صِفَةِ التمكُّن في الاسم ، لم يَعْتَدَّ به الناظم ولا اعتَبَره . وهذا قد يكونُ له عُذراً . / ١٠٢

وَلَيْسَ أدنَى مِنْ ثُلاَثيٍّ يُرَى قَابَلَ تَصْرِيفٍ سِوَى ما غُيِّرا

ابتدأ الكلامَ في أبنية الأسماء وأبنية الأفعال لما كانت مُحتاجًا إليها في علم التصريف من حيث كانت مرجوعًا إليها ، فلا يدخل في الأبنية ما ليس منها، ولا يُزَاد عليها ولا يُنْقَص منها ، فإن زادَتْ علمت أنّ تلك البنية[4] ليست من كلام العرب ، وإن نقصت علمت أنَّها محذوفة ، وإن خرجت عن تلك الأشكال علمت أنّ الإعلال أخرجها . وإذا أرَدْت أن تَبنِى من كلمةٍ على وَزْنِ أخرى لم

(١) الأصل : أنه .

(٢) الأصل : يعرض .

(٣) الأصل : المحصنات .

(٤) الأصل : الأبنية .

يَجُزْ لك أن تبنى إلاّ مثْلَ مابنتِ العربُ وعلى عَدَدِ حروفِهِ من غير زيادةٍ ولانقص، فلا تتعدّى تلك الأوزان (١) ، فلهذا تكلّموا في الأبنية المجرّدة والمزيد فيها ، إلا أنَّ المجرَّدَة هي الأصولُ ، والمزيدَ فيها فروعٌ فلذلك اقتصر الناظمُ على المجرَّدة، وأيضًا فالأبنية المزيدُ فيها كثيرةٌ جدًا بحيث لا يتعرّضُ لها إلا أربابُ المطّولات ولا يليقُ بالمختصرات الإتيان بها ، بخلاف الأبنية المجرّدة فإنها قليلةٌ فأخذ في حَصْرِها ، وجُملةُ أبنية الأسماء المجرَّدة على ما حَصَره أحدٌ وعشرون بناءً ، منها للثلاثي أحَدَ عَشَرَ ، وللرُّباعىّ ستةٌ ، وللخماسي أربعة . وجملةُ أبنية الأفعال المجردة ستة أبنية ، للثلاثي منها أربعة، وللرباعّي بناءان ، وكلُّها مذكورٌ على إثْر هذا ، ولكنه أتى ههنا بمقدمة تحصر الأبنية حصرًا جُمليا قبل أن يحصرها على التفصيل ، فذكر أن الكلمة القابلة (للتصريف سواءً أكانت اسمًا أم فعلاً لا تُوجد على أقلّ من ثلاثة أحرف ، فإن وُجِد كذلك في ظاهر الحال فليس)(٢) في الحقيقة كذلك ، وإنما هو مُغَيَّر من الثلاثي أو ما فوقه .

وقوله : « قابلُ تصريفٍ » مطلقٌ في الاسم والفِعْلِ كما تقدّم ، وهو مفعولٌ(٣) لم يُسَمَّ فاعلُه ، رافعُه يُرى .

وقولُه : « سوى ما غُيِّرا » ، استثناءٌ من قوله « قابل تصريف » ، يعني أنَّ ما غُيِّر من الأسماء أو الأفعال ، والتغيير هنا لا يكون إلا بالحَذْف ، فإنه هو الذي يُوجَد على أقلَّ من ثلاثة أحرفٍ ، فيُوجَدُ على حرفٍ واحدٍ ، وعلى حرفين ، وذلك أيضًا يكون

(١) انظر المنصف ١/٩٥ ـ ٩٦ ، والممتع ١/٣ ، ٥٢ ـ ٥٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سيأتي بعد قليل أن الشاطبي يردّد اسم ليس بين أن يكون « أدنى » أو ضمير الشأن ، فإذا كان اسمها ضمير الشأن ، فالإعراب الذي ذكره هنا مستقيم ، والتقدير : وليس الحال أو الشأن يُرَى قابلُ تصريفٍ أدنى من ثلاثي . ويكون « أدنى » على هذا مفعولاً ثانيا لرأى العلمية . أما إذا كان اسم ليس « أدنى » فإن « قابل تصريف » يتعين أن يكون مفعولاً ثانيا ليرُى .

وذلك أيضًا يكون في الاسم والفعل ، فأما بقاءُ الاسمِ على حرفٍ واحدٍ فنحو: أَيْشٍ ؟ أصله : أيُّ شيءٍ ؟ لكنه اختُصِرَ إلى أنْ لم يَبْقَ من « شيء » إلا الشين. ومنه قولهم : مُ (١) الله لأفعلَنّ ، أصله : أيمُنُ اللهِ ، لكنَّه اختُصِر بالحذْف(٢) وهو في الاسم الظاهر نادرٌ جداً ولكن قد يصيرُ على حرفٍ واحدٍ بتخفيف همزته كما تقول : مَنْ أَبٌ لك ؟ إذا حذفْتَ الهمزة ونقلتَ حركتها إلى السَّاكن قبلها فَقُلْتَ : مَن بٌ لك ؟ وقد نصَّ سيبويه على أنك إذا سمَّيت بإبْ / أو إدْ / ١٠٤ / وإج، وهي الحروف المتقطعة من اضرِبْ ، واقعُدْ ، واخرُجْ قلت: إبٌ وإدٌ وإجٌ(٣) ، فإذا وصلت ذهبَتْ ألفُ الوصل فقلت : ذهب بٌ ، وجاءَ دٌ ، ومرّ جٌ . وما أشبه ذلك هذا حكمه وهو مردود إلى الثلاثة في التقدير ، يُبَيِّن ذلك التصغير(٤) والتكسير. وأما بقاؤه على حرفين فهو أكثر نحو : يد ، ودَمٍ ، وسَهٍ، وغدٍ ، ودَدٍ ، وكذلك : أَخٌ ، وأَبٌ ، وحمٌ ، وهَنٌ ، وشجٍ ، وعَمٍ ، وما أشبه ذلك . وأصْلُ ذلك كلِّه الثَّلاثة ، لقولهم : أيدٍ ودماءٌ ، وأستاهٌ ، وقالوا في غدٍ : غَدْوٌ (٥) ، وفي دَدٍ : دَدًى، مقصورا ، (ودَدَنْ) (٦) .

وأمّا بناءُ الفِعْلِ على حرفٍ واحدٍ فنحو : قِهْ ، وشِهْ ، ولِهْ ، وَعِهْ ، وَفِهْ ، ونحو ذلك ، وهو من : وَقى يقي ، ووشَى يَشي ، وَولي يَلي ، ووَعَى يَعي ، ووَفَى يَفِي . وأمّا بقاؤه على حرفين فنحو : عِدْ ، وَزِنْ ، ولِنْ ، وبِنْ ، وقُلْ ، وَبِعْ ، وخُذْ، وكُلْ ، وَمُرْ . فَهِيَ كلُّها مِنْ : وَعَد ، ووزَنَ ، ولانَ ، وبانَ ، وقالَ ، وباعَ ، وأخَذَ ،

---

(١) الأصل : والله .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٩ .

(٣) م . ن ٣ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

(٤) الأصل: « يبين ذلك إلى التصغير » .

(٥) انظر المقتضب ٣ / ١٥٣ ، ونتائج الفكر للسهيلي ١١٥ .

(٦) سقط من الأصل . والددن : اللهو واللعب . وانظر اللغات الثلاث فيه في الصحاح ، مادة : ددا .

وأكَل ، وأمَر . ومن ذلك كثير ، فأُصلُها كلها الثلاثة ، وليس فيها ما أصلُه أقلُّ منها ، وذلك أنه لا يكونُ اسمٌ مُظَهرٌ على حرفٍ واحد ، لأن المظهر يُبْتَدأ به ويوقف عليه ، ولا يكون قبله ولا بعده شيءٌ لاستقلاله ، ولا يوُصَلُ إلى الابتداء والوقفِ في الكلمة الواحدة بحرفٍ واحدٍ ، لأن الابتداء يُطْلب بالحركة ، والوقفَ يُطْلب بالسكون ، والحرفُ الواحد لا يكون ساكنًا متحركا في حالة واحدة ، فلا بُدَّ إذًا من حرفٍ يُبْتدأ به وآخر يوقف عليه . لكنهم كرهوا أن يقتصروا على الاثنين في الأسماء الظاهرة فيجعلوه بمنزلة الحروف وما أشبهها ، على حرفين لا غير نحو : مِنْ ، وعَنْ ، ولا ، ومَنْ ، وما ، والاسمُ أبدًا له من القُوَّةِ ما ليس لغيره ، ولذلك لو سمَّيت بنحو لَوْ أو كي ، لم تتركْه على حاله حتى تُضَعِّفُ الياءَ والواو فيه ، هذا بخلاف ما أشبه الحرف من الأسماء كالمضمراتِ ، فإن المضمرات وُضعِت على أن تكون مُتَّصلة بما قبلها وغير مُسْتَقِلّة بأنفسها ، فاغتفروا فيها الحرف والحرفين . وأمّا المظهر فهو المقدّم على الفعلِ والحرفِ وهو الأصل فيهما فرفعوه إلى الثلاثة ، وهو أعدلُ الأبنية . وأما الفعلُ فلا يكون على حرفٍ واحدٍ في أصله ولا على اثنين ، لأنّ منه ما يضارع الاسم وهو المضارعُ ، وأيضا الفعل يتصرف مِثْلَ الاسم ، ويُبْنى أبنية كما يبنى الاسم (وهو يلي الاسم)[1] في الترتيب فألحقوه به ولم يُجْحِفُوا به بالاقتصار على ما دون الثلاثة ، إلا أن يحذفوا لعلّة توجب ذلك . بهذا (المعنى) [2] وَجَّه سيبويه [3] مسألة الناظم .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل ، ت .

(٣) الكتاب ٤ / ٢١٨ ـ ٢١٩ .

وقولُه : « وَلَيْس أَدْنَى مِنْ ثُلاَثٌ يُرَى » أدْنى يحتمل أن يكون مرفوعًا اسم ليس وخبرها « يُرَى » ، ويحتمل أن يكون اسمُ لبس ضميرَ الشَّأْنِ ، وأدنى مفعول يُرَى الثَّانِي (١) لأنَّه بمعنى يعلم ، وتقدير الاستثناء : إلا ما غُيِّر فإنه يُرَى أدنى من ثلاثي . وفي هذا الاستثناء نَظَرٌ ، وهو أنَّ « ما » صيغة من صِيَغ العُموم ، وهو قد قال : سوى ما غُيِّرا ، فيظهر أنَّ المعنى : إلا المتصرِّفات المتغيرة(٢). فإنها تُوجد أدنى من الثلاثة . وهذا التعميم غير صحيح، فإنه ليس كُلُّ متغيِّر يكون أدنى من ثلاثة أحرفٍ ، بل المتغيِّر يكون رباعيًا فيصير إلى الثلاثة ، وقد يكون / على أكثر من ذلك فيصير على أقَلّ ، كما تقول في : قاضٍ / ١٠٥ / وغازٍ ، ومُفْتَرٍ ، ومُسْتدعٍ ، ومتدانٍ ، وعُلَبِطٍ ، وذَلَذِلٍ ، وعُرَتَنٍ(٣) . وما أشبه ذلك والأحسنُ في التعبير عن ذلك أن لو قال : « وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف ، فإن وُجِد فهو قَدْ غُيِّر وحُذِفَ منه » .

والجوابُ عن هذا أنَّ كلامه يُعطي هذا المعنى الصحيح إذا جعلت ما بمعنى شيءٍ نكرةً موصوفةً لا موصولةً ، كأنه قال : لا يُرَى قابلُ تصريفٍ أدنى من الثلاثي إلا شيءٌ غُيِّر . والنكرة في سياق الإثبات لا تُفيدُ العموم ، وإذا لم تُفد فيصدق على مُتَغَيِّرٍ مَّا (أنه)(٤) يُرَى أدنى من ثلاثي . وهو صحيح .

---

(١) الأصل : الثلاثي . وانظر فيما تقدَّم ما علقنا به على إعراب هذا البيت .

(٢) الأصل ، ت : المتغيرات .

(٣) العُلَبِط : الغليظ من اللبن ونحوه . الذَّلذل من القميص : ما يلي الأرض من أسافله . وعَرَتَن ـ بثلاث فتحات ، وبفتح فسكون مع ضم التاء ـ نَبْتَ . وهذه الثلاثة ليست بأبنية للرباعي بل هي من المزيد فيه، وقد خففت بالحذف ، فأصل عُلَبِط : عُلابِط ، وأصل ذَلَذِل : ذَلاَذِل ، وأصل عَرَتَن : عَرَنْتَن .

انظر الكتاب ٤ / ٤٣٧ ، والمنصف ١/٢٧ ، وشرح الشافية للرضى ١ / ٤٩ ، والصحاح في هذه المواد .

(٤) سقط من الأصل .

واعلم أنَّه قد تحصَّلَ من مفهومِ (هذا)[1] الكلام أنَّ ما لا يقبل التصريف ـ وهو الحرفُ وما أشبهه من الأسماء وحدها ، أو من الأسماء والأفعال ـ قد يُوجَد على أقلَّ من ثلاثة أحرفٍ ، وذلك ظاهر ؛ فإنَّ الحروف قد تأتي بأصل وضعها على حرفٍ واحدٍ و(على)[1] حرفين ، وعلى أكثر ، وكذلك ما أشبه الحرف ، إلا أنَّ ما تنتهي إليه لم يذكره لعدم احتياجه إلى ذلك ، بخلاف القابل للتصريف فإنَّه لا بُدّ من ذكْر ما تنتهي إليه حروُفه ، وأقصى ما تنتهي إليه الحروفُ خمسةٌ .

فأما كونُه على حرفٍ واحدٍ فمثلُ الباءِ الجارّة ، والتاء في القسم ، واللامِ الجارة والابتدائية ، وكافِ التشبيه ، وكافِ الخطاب المجردة عن الاسمية في نحو : أرأيتَكَ ، والواو القسمية والعاطفةِ ، والفاءِ العاطفة والجوابية ، وهمزة الاستفهام ، ونحو ذلك .

وأما كونُه على حرفين فمثل : مِنْ ، وعَنْ ، وأَوْ ، ولَوْ ، وكَيْ، وأيْ، ويا [2] ، وها التي للتنبيه ، وَقَدْ ، ولَمْ ، وإنِ الشرطية والنافية ، وأنِ الناصبة للفعل التفسيريّة ، ولَنْ ، وفي ، وألْ ، وما ، ولا النافية والطلبية ، وهَلْ ، وبَلْ .

وأما كونه على ثلاثة أَحْرُفٍ فَمثْلُ : إلى وعلى ، وخَلا ، وعدا ـ إذا انجرّ ما بعدهما في الاستثناء ـ وألا الاستفتاحية والتحضيضيّة ، وبلى ، ونَعَم في الايجاب والتصديق ، وإذا الفجائية ، ومُنذُ ، وإذا ، وإنَّ ، وأنَّ ، وليت ، وعَلَّ [3] ، ورُبَّ ، ولما[4] الجازمة ، وسَوْفَ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل ، ت : وما .

(٣) الأصل : على .

(٤) كذا في النسخ . ولَمَّا على أربعة أحرف .

وأما كونه على أربعة أحرف فمثل كَلاّ ، وحَتَّى ، وحاشا ، وكأنَّ ، ولعلَّ ، وأمّا ، وإمَّا ، وهَلاَّ ، ولولا ، وإلا . وهو أقلُ مما تَقَدَّمَ .

وأما كونُه على خمسة فمثاله : لكنَّ وهو أقَلُّها .

والأسماء المشبهة للحرف أيضًا تكون على حرفٍ واحدٍ نحو : التاء في ضربتُ وضربتَ (وضربْتِ) [1] ، والألف في ضربا ، والواو في ضربُوا ، والنون في ضَرَبْنَ ، والكاف في ضَرَبك ولكَ ولكِ وضَرْبَك ، والهاء في به وله على رأي من رأى ذلك من النحويّين .

وتكون على حرفين نحو : هُوَ وهِيَ ، وذا التي للإشارة والموصولة ، وألْ الموصولة ، ومَنْ وما الشرطيتين والاستفهاميتين ، ونا في ضربْنا وضربَنَا ولنا ، وها في ضربها ، وتا وتي في الإشارة ، وذو الموصولة ، وعن الاسميّة ، وصَهْ ومَهْ وقَطْ ، وقَدْ بمعنى حَسْبُ .

وتكون على ثلاثة أحرف نحو : هما ، وهُنَّ ، وكيفَ ، وأيْنَ ، ولَدُن ، وقَطُّ ، وحيثُ ، وإذا ، وهنا ، ومتى ، وأفٍّ ، وإيهٍ ، وأمْسِ ، ومُنْذ وعلى الاسميتين .

وتكون / على أربعة أحرف نحو : ألاءِ ، اسم إشارة أو موصولاً ، وإيًّا ــ في إيَّاك ــ ونزالِ ودراكِ ومَنَاعِ [2] وبابه ، وأُفِّى [3] ــ في أُفٍّ ــ وأوَّهْ . / ١٠٦ /

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل ، ت : متاع .

(٣) في أف لغاتٌ متعددة ، حكى الأخفش منها ستًا وهي : أفّ ، أفّ ، أفُّ ، أفِ ، أفٌّ أفًا . ويقولُ ابن يعيش ٤/٣٨ عن ا لأخيرة : « وتمال فيقال : أفى . والعامة تخلصها ياءً » . ثم يقول: « وتخفف فيقال : أفْ » . وانظر القاموس المحيط فقد ذكر فيها أربعين لغةً . وشرح الرضى على الكافية ٣ / ١٠٥ .

وتكون على خمسة أحرف نحو: أيَّان، وشُكان ، وسَرْعان(١)، وعَرْعارِ(٢) ، وقَرْقارِ ، وهيهاتِ . وهذا أقصى ما تُوجد عليه الأسماء المبنية في الغالب المستعمل ، وأما بالتركيب فتنتهي إلى أكثر من ذلك نحو: خازِبازِ ، وحاثِ باثِ ، وخاقِ باقِ(٣) . وما كان نحو لك .

ولمّا حدّ للاسم والفعل أقلَّ ما يكون عليه من الحروفِ أخذ في ذِكْرِ أبنية الأسماء وما تنتهي إليه مجرّدةً وغير مجرَّدَةٍ ، وذِكْرِ أبنية الأفعال كذلك ، لكنه ابتدأ بالأسماء فقال :

وَمُنْتَهي اسْمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدا وَإنْ يُزَدْ فيهِ فَما سَبْعًا عَدا

معنى التجرُّدِ التَّعرِّي(٤) من الزيادة ، فما ليس بعضُه زائدًا يُسمَّى مجردًا . ويريدُ أن الاسم على قسمين ، مجرّدٍ من الزيادة ومزيدٍ فيه . فأما المجردُ من الزيادة فمنتهى ما يبلغه من الحروف خمسةُ أحرُفٍ . أنَّثَ الخَمْسَ؛ لأنَّ الحروف تُذكَّر ،تؤنّث . فيكونُ ثلاثياً نحو رَجُل ، وفرس(٥) ، وضِلَع(٦)،

---

(١) وَشْكانَ وسَرْعانَ ـ مثلثى الفاء من أسماء الأفعال ـ بمعنى : سَرُع وقَرُبَ ، مع تعجب ، أى : ما أسرع وما أقرب هما مبنيان على ا لفتح . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٨ ، وشرح الكافية للرضى ٤ / ٣٨ .

(٢) العرعرة : لُعبة الصبيان ، وعَرْعَارِ أيضا ، مبنى على الكسرة ، وهو معدول من عرعرة مثل قرقار من قرقرة ، قال النابغة :

متكنفى جَنْبىْ عكاظ كليهما يدعو وليدُهم بها عرْعار

يقول الجوهري : لأن الصبي إذا لم يجد أحدًا رفع صوته فقال : عَرعارِ ، فإذا سمعوه خرجو إليه فلعبوا تلك اللعبة » .فأما القرقرة فهي الهدير ، وقرقار معدول عنها ، قال أبو النجم :

قالت له ريح الصَّبا قرقار واختلط المعروفُ بالإنكار

يريد : قالت له : قَرقر بالرعد ، كأنه يأمر السحاب بذلك .

وانظر كتاب سيبويه ٣ / ٢٧٦ ، ٢٨٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥١ ـ ٥٢ .

(٣) الخاز باز : حكاية لصوت الذّباب ، ويقال : تركهم حوثاً بوثاً ، وحَوْثَ بَوْثَ ، وحيثَ بَيْثَ ، وحاثِ باثِ: إذا فرقهم وبدّدهم . والخاق باق : صوت الفرج عند النكاح ، وقد سمّى الفرَج به .

(٤) الأصل : التغييري .

(٥) الأصل : ومدين .

(٦) الأصل وضبع .

(ونِمَر)[1] ، وصُرَد ، وإبِل ، وقُفْل ، وعِدْل ، وفَلْس . وما أشبه ذلك . ويكون رباعيًا نحو : جَعْفَر ، وقِمَطْرٍ ، ودِرْهَم ، وبُرْقُع ، وجُخْدَبٍ ، ونحو ذلك ويكون خماسيًا نحو : سَفَرْجَلٍ ، وجَحْمَرِش ، جُرْدَحْل ، وقُذَعْمِلٍ . وما أشبه ذلك . وهذا هُو الغاية كما قال .

وماذكره هو مذهبُ البصريين ، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ كُلَّ اسمٍ زادت حروفُه على ثلاثة ففيه زيادة ، فإن جاءت على أربعة نحو أحرف جَعْفَر ففيه زيادة حرفٍ واحدٍ . واختلفوا (في الزائد)[2] فذهب الكسائي إلى أن الزائد هو الحرفُ الذي قبل الآخر . وذهب يحيى بن زياد الفراءُ إلى أنّ الزائدَ هو الآخرُ . هذا إن كان رباعيًا ، فإن كان خماسيا ففيه زيادة حرفين[3] .

ومذهبُ البصرّيين هو الصحيحُ ، لأنّ الزيادة لا يُقدم على القول بها إلا بدليل ، وإلاّ فالأصلُ أن يُقال في أحمر ونحوه : إن الهمزة أصلية ، لكن لماكان المعنى شيءٌ له حمرة ، وعلمنا بالضرورة أن الأحمر لم يلتق مع الحمرة في حروفه اتفاقاً من غير قصد كاتفاق أحمر مع أحمد في ثلاثة الحروف الأُوَل ، ثبت[4] لنا (ضرورة)[5] من استقراءِ كلام العرب أنّ[6] العرب لحظت[7] في الأحمر لفظ الحمرة ولا بُدَّ ، فظهر لنا (بذلك)[8] أن الهمزة زائدة ، فحكمنا

---

(١) سقط من س .

(٢) عن س .

(٣) انظر شرح الشافية للرضى ١ / ٤٧ ، ٦٢ ـ ٦٣ .

(٤) ك : وثبت .

(٥) ليست في الأصل .

(٦) س : لأن .

(٧) الأصل : فحصت .

(٨) ليست في س .

بذلك . وكذلك ما أشبه هذا مما يدلّ على الزيادة ، فَبِأيِّ وَجْهٍ يُحكَمُ في راء جعفر أنها زائدة ولم نجد فيها دليلاً على أنها كالهمزة في أحمر . ومن ههنا أَلْزَمَ سيبويه من زعم أن الراء في جعفر زائدة أو الفاءَ أن يقول في وزنه : فَعْلَر ، أو:(١) فَعْفَل . وأن يقول في غَلْفَقٍ (٢) : فَعْلَق . وإن جعل الأوَّل زائدًا أن يقول في جعفر : جَعْفَل ، وفي غَفْلَق(٢) : غفْعَل ، لأنه يجعلها كسائر حروف الزوائد ، فلا بدّ من وزنها بلفظها كما تقول : أَفْعَلُ في أحمرَ ، وفَعْوَلُ في جَهْوَرٍ ، وفَعْلَنُ في خَلْبَنٍ (٣). وكذلك ينبغي له إن جَعَل (٤) الحرفين الأخيرين في فرزدق أن يقول : فَعَلْدَقُ . قال سيبويه : « فإذا / قال هذا النحو جعل الحروف/ ١٠٧ / غير الزوائد زوائدَ ، وقال ما لا يقولُه أحدٌ » (٥) .

وقد التزم بعضُ الكوفيين هذا ، على ما سيأتي بعدُ إن شاء الله تعالى .

ولكن الجمهور منهم لايفعلون ذلك وإن اغتفروا الزيادة ، وحجَّتُهم في الزيادة أنهم قالوا : أجمعنا على أنَّ وَزْن جَعْفَرٍ فَعْلَل ، ووزن سَفَرْجل فَعَلَّل ، وقد علمنا أن أصل هذين المثالين فاءٌ وعينٌ ولامٌ واحدةٌ ، فثبت أنَّ الثانية والثالثة زائدة ، فدلَّ على أنّ في جعفر حرفًا زائدًا(٦) ، وفي سفرجل حرفين .

---

(١) الأصل : وفعفل .

(٢) في النسخ : علفق ، بالعين ، والمثبت عن الكتاب . الغلفق : الخضرة على رأس الماء . ويقال : نبتٌ ينبتُ في الماء ذو ورق عراضٍ . وعيش غلفق : رخي . وقوس غلفق : رخيَّةَ . يقول الجوهري في الصحاح ويقال : اللام في هذه الحروف زائدة .

(٣) الخَلْبَنُ : الحمقاء . والنون للإلحاق .

(٤) الأصل : يجعل .

(٥) الكتاب ٤ / ٣٢٨ .

(٦) الأصل : حرفان أبدًا .

قال المجيبُ عن البصريِّين : إنَّ الوزنَ أوَّلاً إنما هو وضعٌ من النحويين واتفاقٌ اصطلاحيٌّ بينهم(١) ، حيث أرادوا أن يضعوا الأوزان أمثلةً ويتبيّن فيهاالحرف الأصلي من الزائد ، فكيف يُجعَل الوضعُ الاصطلاحيُّ حجةً على كلام العرب ؟! هذا (ما) (٢) لا يسوغ لأحدٍ أصلاً . وأيضًا سَيَتَبيَّنُ لِمَ اختاروا الثلاثيّ في التمثيل دون غيره حيث تَعَرَّضَ له الناظم إن شاء الله تعالى . فالحقُّ الذي لا يَصحُّ سواهُ ما ارتضاه الناظمُ من مذهبِ البصريين ، مع أنَّه أمرٌ راجعٌ إلى معنىً اصلاحيٍّ لا يَنْبنى عليه في أحكام العربية كبيرُ فائدة .

وأما المزيد فيه فغايته سبعةُ أحرُفٍ لا يتعدّاها كما قال ، فيكون رباعيا نحو : أَفْكَلٍ ، وجَوْهرٍ ، وعِثْير ، وقَذالٍ ، وعَنْسَلٍ ، وتَنْضُب (٣) . ويكون خماسيا عَقَنْقَلٍ ، وخَفَيْدَدٍ ، وَفَدوْكسٍ ، ودُلامِصٍ ، وعُذَافر(٤) ويكون سداسيّاً نحو : عَضْرَفُوطٍ (٥) ، وعَرْطَلِيلٍ (٦) ، ودُرْدَاقِسٍ(٧) وسباعيا نحو : اشهيباب ، واحْرِنجام، ومشيوخاء ، عُقْرُبَّان ، وقَرَعبَلان(٨). وما أشبه ذلك .

---

(١) في غير س : منهم .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأفكل :الرِّعدةُ . وهو مصروف لأنه نكرة . والعِثْير ـ بتسكين الثاء ـ : التراب . والقَذَال : جماعُ مؤخَّر الرأس ، وهو معقد العذَار من الفرس خلف الناصية . والعنسُل : الناقة السريعة . والنون زائدة ، وبعضهم يقول : اللام هي الزائدة . انظر الصحاح : عسل . وشرح الكافية للرضى ٢/٣٣٣ وتنضُب شجر . والتاء زائدة .

(٤) العَقَنْقَلُ : الكثيبُ العظيمُ المتداخلُ الرملِ . الخفيدد الخفيف من الظلمان ، جمع ظليم وهو الذكر من النعام . والفدوكس : الأسد ، مثل الدوكس : والدُّلامص : البراقُ . وجملٌ عُذَافرٌ : عظيم شديد . وعَقَنْقَل : مزيد بالنون ، وتكرار العين وهي القاف . وخفيدد ، بالياء وإحدى الدالين ، وفدوكس ، بالواو ودلامص ، بالألف والميم ، وعذافر بالألف .

(٥) العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة .

(٦) في النسخ : عرطبيل . ولم أجده في كتب اللغة . والذي في الكتاب ٤ / ٢٩٤ ، ٣٠٩ : عرطليل . ومثله في شرح الشافية للرضى ٢ / ٣٥٤ ، واللسان ، مادة : عرطل . والعرطليل : الطويل . هذا وقد جاء في الكتاب ٤ / ٣٠٣ : عرطبيس ولم أجده ايضا .

(٧) الدرداقس : عظيم القفا .

(٨) العُقْرُبان والعُقْرُبَّان : ذكر العقارب . والقَرَعْبلان : دويبة عريضة عظيمة البطن .

قال سيبويه : « وأما ما جاء على ثلاثة أحرفٍ فهو أكثرُ الكلام في كلِّ شيء من الأسماءِ والأفعال وغيرهما ، مزيدًا فيه وغير مزيد فيه ، وذلك لأنه كأنَّه هو الأوَّلُ ، فمن ثَمَّ تمكَّن في الكلام . ثم ما كان على أربعة أحرفٍ بعده ، ثم بناتُ الخمسة ، وهي أقل ، لا تكون في الفعل البتَّةَ ، ولا يكسَّر بتمامه الجمعُ ، لأنها الغايةُ في الكثرة » . قال : « فالكلام على ثلاثة أحرفٍ وأربعةِ[1] أحرفٍ ، وخمسةٍ لا زيادة فيها ولا نقصان » . قال : (والخمسة) [2] أقلّ الثلاثة في الكلام ، فالثلاثة أكثر ما تبلغُ بالزيادة سبعة أحرف ، وهي أقصى الغاية والمجهود ، وذلك نحو : اشهيبابٍ ، فهو يجري على ما بين الثلاثة والسبعة ، والأربعة تبلغ هذا نحو : احرنجام ، ولا تبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين . وأما [3] بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة نحو عَضْرَفُوط ، ولا تبلغ سبعةً كما بلغتها الثلاثة والأربعة ، لأنها لا تكون في الفعل فيكون لها [مصدر] [4] نحو هذا » . قال : « فعلى هذا عدّةُ حُروفِ الكلمِ ، فما قَصَّر عن الثلاثة فمحذوف ، وما جاوز الخمسة فمزيدٌ فيه » [5] .

هذا ما قال سيبويه ، وقد احتوي على أمرين ، أحدهما : تعليل الاقتصار في الأصول على الخمسة ، وفي الزيادة على السبعة . وهو ظاهر . والثاني : ما الَّذِي يُزادُ فيه حتى يبلغ سبعة ، وما الذي يُقصَّر في الزيادة (فيه)[6] عنها ،

(١) الأصل : « وعلى أربعة » . ونص س ، ك يوافق الكتاب .

(٢) مكانه في الأصل : « والزيادة » .

(٣) الأصل ، س : فأما . وما في ك يوافق الكتاب .

(٤) عن الكتاب .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٦) عن س ، ك .

وكلاهُما مما يتعلَّقُ بكلام الناظم / . أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فإنَّ الناظم/ ١٠٨ / يظهر من عبارته أنَّ الثلاثي والرباعي والخماسي جميعاً يزاد فيها حتى تبلغ السبعة لأنه قال : « وإن يُزَد فيه » ، والضمير راجعٌ إلى جنس الاسم الذي جعل منتهاه الخمس في قوله : « ومُنْتَهَى اسمٍ خَمْسٌ ان تجرّدا » . فيظهر أن الخماسيَّ أيضا داخلٌ في هذه الزيادة ويجاب عن هذا بأن الضمير عائدٌ على جنسِ الاسم من حيثُ الجملة ، والاسمُ على الجملة يحصل فيه الزيادة إلى سبعةٍ ، ويبقى تعيينُ (١) مقدارِ الزيادة لم يذكره ، فالأظهرُ أنه أجمل القول في الزيادة ولم يُعَيِّن مقدار ما يُزاد في بنات الثلاثة وفي بنات الأربعة وفي بنات الخمسة ، وقد بيَّن ذلك في التسهيل في الاسم والفعل فقال : « ومنتهى الزيادة في الثُّلاثيِّ من الأفعال ثلاثةٌ ، ومن الأسماء أربعةٌ ، وفي الرباعيِّ من الأفعال اثنان ، ومن الأسماءِ ثلاثةٌ » . ثم قال : « ولم يُزَدْ في الخماسيِّ غيرُ حرفِ مَدٍ قبل الآخر أو بعده مُجرَّدا أو مشفوعاً بهاء التأنيث . وندر : قَرَعْبَلانَةُ وإِصْطَفْلَينةُ وإِصْفَعِنْد(٢) » (٣) .

فالذي حصَّل أن الثلاثيَّ يُزَاد فيه إذا كان اسمًا حتى يبلغ سبعةً ، وذلك أربعة أحرف نحو : اشْهيباب ونحوه من المصادر ، ولم يذكر سيبويه غيرها من حيث كانت الزيادةُ في الاسم فرعًا عن الزيادة في الفعل ، لأن الأصالة في التصريف للفعل(٤) ، والفعل يُزاد فيه إلى ستَّةٍ، كما سيذكر إن شاء الله تعالى .

---

(١) س : تغيير .

(٢) الإِصْطَفْلينة : الجزرة . والإِصْفَعِنْدُ : من أسماء الخمر .

(٣) التسهيل ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

(٤) راجع في ذلك الكتاب ٤ / ٣٥٨ ، والتكملة ٢٥٩ ، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٨٨ .

فالاسمُ لا بدَّ أن يرتفع عنه درجةً لكن فيما جرى على الفعل وكان أقرب إليه ، وهو المصدرُ ، إذْ ليس في غير المصدر عنده زيادة تبلغ هذاالمقدار . وذكر غيره: أَرْبُعاوَى[1] ، ومَشْيُوخاء[2] ومَعْلُوجاء[3] ونحوه من أسماء الجموع التي على هذا الوزن ، وذلك كلُّه قليلٌ .

والرباعيّ يُزاد أيضا كذلك إلى السبعة ، وذلك ثلاثةُ أحرفٍ ، لكن في المصادر نحو : إحْرِنْجامٍ لأجل ما تَقَدَّم في الثلاثي . وذكر غيره الزيادة في غير المصادر نحو : عَرَيْقُصان [4] وعَبَيْثُرانٍ وهو قليلٌ كالحال في الثلاثي .

وأما الخماسي فلم يبلغ من قوته أن يزاد فيه إلى السبعة ، لأن ذلك إنما كان في الثلاثي والرباعيّ لقوته [5] بمقاربة الفعل ، بخلاف الخماسيّ فإنه غيرجارٍ على فِعْلٍ ولا مُقارِب له ، فلم يبلغ ذلك . وإنما زيد فيه عند سيبويه زيادةٌ واحدةٌ نحو : عَضْرَفُوطٍ ، وعَرْطَلِيلٍ[6] ، وعَنْدَلِيب ، وقَبَعْثَرَى [7] وَضَبَغْطرى [8] ،

---

(١) في اللسان : « وحكى ثعلب : بني بيته على الأربعاء والأربُعَاوى [بضم الباء فيهما] - ولم يأت ، على هذا المثال غيره - : إذا بناه على أربعة أعمدة . والأربُعاء والأربُعاوى : عمودٌ من أعمدة الخباء . وبيتٌ أربُعاوى : على طريقة واحدةٍ ، وعلي طريقتين ، وثلاثٍ ، وأربع » .

(٢) مشيوخاء : أحد جموعِ شيخ ، يجمع على : أشياخ ، وشُيوخ ، وشيَخَة ، وشِيْخه ، ومَشْيَخَة ومِشْيَخَة ، ومَشِيخَة ، ومشيوخاءَ ، مشايخ ، وشيخان .

(٣) معلوجاء : جمع عِلْجٍ ، وهو الرجل الشديدُ الغليظ . يقال في جمعه أيضا : أعلاج ، وعُلُوج ، وعِلَجَة . وقد ذكر سيبويه مشيوخاء ومعلوجاء فقال ٢/٣٥ : « واعلم أن العرب يقولون : قومٌ معلوجاءُ ، وقوم مشيخة ، وقومٌ مشيوخاءُ ، يجعلونه صفة بمنزلة شيوخ وعلوج ».
وذكر أيضا (مَفْعُولاء) في الاسم والصفة ، ومثل لهما فقال ٤ / ٢٦٤ : « فالاسم نحو : مَعْيوراء ، والصفة نحو : المعلوجاء والمشيوخاء » . وانظر أيضا ٣ / ٣٥٥ .

(٤) العَرَيْقُصان : نبت والعَبَيْثُران : نبات كالقيصوم في الغبرة إلا أنه طَيِّبٌ للأكل .

(٥) الأصل : لقوله لمقاربة .

(٦) في النسخ : عرطبيل . وانظر ما تقدم : ص ٢٥٤ .

(٧) القبعثرى : العظيم الشديد .

(٨) الضبغطرى : الشديد الأحمق .

وما أشبه ذلك[١] . وقد حكى السيرافي : قَرَعْبَلانة ، وهَزَنْبران[٢] . وزاد غيره : اصْطَفْلينة .

وقوله : « فما سبعًا عدا » ، سبعًا : مفعول بعدا ، أيّ : فما عدا سبعًا . ومعنى عدا : تجاوز ، يقال : عدا عليه عُدُوًّا وعَدْوًا ، أي : تجاوزَ الحدَّ في ظلمه، فكأنه يقول : فما تجاوز بزيادته سبعة أحرف . فعلى هذا ماجاء من[٣] زيادة هاء التأنيث نحو : اشهيبابة ، وقَرَعْبَلانة (أو زيادتي تثنية أو جمع تصحيح نحو : اشهيبابتان وَقرعْبَلانتان ، واشْهِيبابات ٍوقَرَعْبلانات ٍ)[٤] ، أو زيادتي النسب نحو : اشْهِيبابيّ وقَرَعْبلانيّ ، وما أشبه ذلك / فغير معدود في مجاوزة السبعة ، بل الاسم باقٍ على سبعة أحرف ، لأنّ هذه الزيادات ليست من نفس البناء ، وإنما تعدّ كالشيء المنفصل المقدَّرِ الزوال . ولذلك إذا كان اسمٌ على خمسةِ أحرف خامسُه هاءُ التأنيثُ ، أو على ستّةٍ الخامس والسادس منها علامتا التثنية أو الجمع المصحّح ، لم يحذَفْ منه شيء في التصغير ، وليس كذلك غيرها كما تقدم ذكره . وأيضا فكلّ ما هو على ستّةٍ أحرف أو سبعة لا يُحذَفُ منه الأصلي ويبقى الزائد وهم قد قالوا في سفرجلة : سُفَيرِجة ، وفي فَرَزْقَان : فُريزدان ، وفي سَفَرجلات : سُفَيرِجات ، فيحذفون الأصلي ، وليس ذلك من أجل أنها علامات للمعاني ، فإنّ ألف التأنيث علامة أيضًا وهم قد قالوا في قَرْقَرَى[٥]: قُرَيقر ، فحذفوا[٦] مع أنه كَزَلْزَلةٍ فلهذا وغيره زَعَم النحويُّون ـ

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٠٣ .

(٢) الهَزَنْبَران : الحديد السّيءُ الخلق . وحكاه ابن جني : هَزَنْبزَان ، بزايين ، انظر الخصائص ٢٠١/٣ ، والممتع ١٦١ .

(٣) الأصل : في .

(٤) سقط من س .

(٥) قَرْقَرَى : اسم موضع .

(٦) الكتاب ٣ / ٤١٩ .

ومنهم الناظمُ ـ أنَّه لا يكونُ عى ثمانيةِ أحرُفٍ ولا أكثرَ من ذلك ، ولم يعتدُّوا بهذه الأحرفِ لأنها عندهم كالمنفصلة .

ثم أخذ في بيان أبنية الأسماء ثلاثيِّها ورباعيِّها وخماسيِّها ، أعنى المجردَّة من الزوائد ، وابتدأ بالثلاثيَّة فقال :

وَغَيرَ آخِرِ الثُّلاثي افتحْ وَضُمْ ... واكسِرْ ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثانيهِ تَعُمْ

وفِعُلٌ أُهْمِلَ والْعَكْسُ يَقِلّ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

غَيْرَ : مفعولٌ يَطْلُبه ثلاثةُ الأفعالِ التي هي : افتَحْ وضُمَّ واكسِرْ ، والعامل فيه اكسِرْ وهو الأخيرُ ، فهو على المختار عند أهل البصرة ، ولو أُعمِلَ غير الأخير لقال : افتَحْ وضُمَّه واكسِرْهُ . هذا إن قلنا : إنه من باب الإعمالِ ، وإلا فيمكن أن يكون مفعولاً لا فْتَحْ ، وغيرُه حُذِف معموله اختصاراً ، والأصلُ وضُمَّهُ واكسِرْهُ .

والذي ينطلق عليه غيرٌ هو أوَّلُ الثلاثي وثانيه ، ويعني أنَّك إذا أردْت حَصْر أبنيةِ الثلاثيِّ فاعمَل هذا العمل ، وهو أن تُحرِّك الأوَّل ، وهو فاءُ الكلمة ، بالحركات الثلاث : (الضمة والفتحة والكسرة ، وكذلك الثاني ، وهو عينُ الكلمة ، تحرّكه بالحركات الثلاث)(١) وتزيدُ تسكين الثاني على التحريكِ بها ، فتكون للعين أربعة أوجهٍ ، وكلُّ واحدٍ منها مع حركات الفاء الثلاث ، وثلاثةٌ في أربعةٍ باثنى عشر، وهي جميعُ ما يُتَصوَّر من الأبنية في الثلاثي من مُستعْمَلٍ ومُهْمَلٍ ، وهو معنى قوله : « تَعُمّ » ، أى : تَعُمّ جميع الأبنية المُمْكِنَةِ في الثلاثيّ ، لأنَّك إذا حَرّكت الأوَّل فلا يُمكن فيه إلا إحدى ثلاثِ الحركاتِ ، وينتفى السكونُ إذ لا

---

(١) سقط من س .

يبتدأ بساكن ، وكلُّ حركة منها يتأتى معها في العين الحركاتُ الثلاثُ والسكونُ ، وأما الحرفُ الثالث ـ وهو اللامُ ـ فلا كلام فيه ، لأن الإعراب استحقّه فلا ينضبط إلا للعامل لا للبِنْية ، ولذلك أخرجه بقوله : « وغيرَ آخر الثلاثي » .

فإذا حركت الفاء بالضمِّ فيتصَوَّر معها في العين أربعةُ أحوالٍ قائمةٍ بأربعةِ أبنيةٍ :

أحدهما : فَتْحُها ، ومثاله : فُعَلٌ ، وهو يكون للاسم والصفة / معًا ، / ١١٠ /
فالاسم نحو : صُرَدٍ ، ونُغَرٍ ، ورُبَع ، وخُزز(١) . والصفة نحو : لُبدٍ ، وخُتَع ، وسُكَع ، وحُطَم(٢) .

والثاني : ضمُّها، ومثاله : فُعُلٌ ، وهو للاسم والصفة ، فالاسم نحو : طُنُب ، وأُذُن ، وعُنُق ، وجُمُد(٣) . والصفة نحو : جُنُب ، أُجُد ، ونُضد ، ونُكُر(٤) .

والثالث : كسرها ومثاله : فُعِل ، وسيأتي الكلام عليه إِثْر هذا بحول الله تعالى .

---

(١) الصُّرَد : طائرٌ . والنُّغَر : طير كالعصافير حُمْر المناقير . والرُّبع : الفصيل يُنْتج في الربيع . والخُزَزُ : ذكر الأرانب .

(٢) مال لُبَدٌ : جَمٌّ ، وناس لُبَدٌ : مجتمعون . ودليلٌ ختع ما هر بالدلالة . ورجل سُكَع : متحيِّر ، أو هو ضد الخُتَع ، كما قال السيرافي . ورجل حُطَم وحُطَمة : قليل الرحمة للماشية يهشم بعضها ببعض .

(٣) الطُّنُب : حبل الخباءِ . الجُمُدُ ـ مثل عُسْرٍ وعُسُر ـ مكانٌ صلْبٌ مرتفع .

(٤) ناقة أُجُد : قويَّةٌ مُوَثَّقة الحلْقِ ، ولا يقال للبعير : أُجُدٌ .

النُّضُد : ما نُضِّد من متاع البيت . والنُّكُر : المنكر . والنُّكُر : الشديد ، وانظر الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

والرابع : إسكانها ، ومثاله : فُعْل ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : قُفْل ، وبُرْد ، وقُرْطٍ ، وحُرْضٍ[1] و (الصفة)[2] نحو : مُرّ ، وحلْو ، وَجُدّ ، وعُبْر [3] .

وإذا حُرّكتْ[4] بالفتح فيتصوَّر معها في العين أربعة أحوال (أيضا)[5] :

أحدها : فتحها ، ومثاله فَعَل ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : جبَل ، وجمَل ، وَحمَل) [2] وطلل والصفة نحو : بَطَل، وحدَث، وعَزَب ، وحَسَن .

والثاني : ضَمُّها ، ومثاله فَعُل ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : عَضُد ، ورَجُل ، وسَبُع وضبُع . والصفة نحو: حَذُر، ونَدُس ، وحَدُث وخلُط[6] .

والثالث : كسرُها ومثالُه فَعِل ، ويكون أيضا في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : كَتِفٍ ، وكَبِد ، وفَخِذ ، وعَقِب . والصفة نحو : حَذِرٍ ، ووَجِعٍ ، وحَصِرٍ ، وأشِرٍ [7] .

والرابع : إسكانُها ، ومثاله فَعْلٌ ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : صَقْرٍ ، وفَهْدٍ ، وكَلْب ، ومَهْدٍ . والصفة (نحو) [8] : ضَخْمٍ ، وصَعْبٍ ، وسَهْلٍ ، وخَدلٍ [9] .

---

(١) الحُرُضُ ـ بضمتين ، وبضم فسكون ـ الأشنان تُغسَل به الأيدي على إثر الطعام .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) رجلٌ جُدٌّ : ذو جدّ . وجملٌ عُبْر أسفار ، وجمالٌ عُبْر أسفار ، وناقة عُبْرُ أسفار ، يستوي فيه الجمع والمؤنث ، مثل الفلك : التي لا يزال يسافر عليها ، وكذلك عِبْر أسفارٍ ، بالكسر .

(٤) الأصل : تحركت .

(٥) سقط من س .

(٦) رجل حَذِر حَذُر : متيقظٌ متحرزٌ . ورجل ندُس ونَدِسٌ : فَهِمٌ . ورجل حَدُثٌ وحَدِثٌ : حسن الحديث . ورَجُلٌ خَلُط : مختلط بالناس متحبِّبٌ .

(٧) الحَصِرُ : الكتوم للسرِّ . ورجل أشر : بَطِرٌ ، ومَرِحٌ .

(٨) سقط من الأصل .

(٩) الخَدْل : العظيم الممتلىء .

وإذا حُرِّكت(١) الفاءُ بالكسر فيتصوَّر معها في العين أربعة أحوال أيضا :

أحدها : فَتْحُها ، ومثاله فِعَلٌ ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : ضِلَعٍ ، وقِمعٍ ، ونطع (٢) ، وعِنَب . والصفة نحو : عِدًى . قال سيبويه : « ولا نعلمه جاء صفةً إلا في حرفٍ من المعتلّ يوصف به الجِمَاع - يعني الجَمْعَ - وذلك (قولهم)(٣) : قوم عِدًى . قال : ولم يكسر على عِدًى واحدٌ ، ولكنه بمنزلة السَّفْر والركب »(٤) . يعني اسم جمع لا جمع تكسير . واسم الجمع بمنزلة الواحد . واستُدْرك عليه قِيَم ، في قوله تعالى : (دِينًا قِيَماً)(٥) على قراءة من عدا الحرميين وأبي عَمْرو(٦) وزِيَمٌ ، أي : مُتَفرقٌ ، ومنه قول زهير (٧) :

قد عُوليت فهي مرفوعٌ جواشِنُها ... على قوائم عُوجٍ لحمُها زِيَمُ

وقال النابغة الذبياني (٨) :

باتتْ ثلاثَ ليالٍ ثُمَّ وَاحدةً ... بذى المجاز تُراعِي مَنْزلا زِيَما

وسِوى في نحو قوله تعالى : (مكانا سوى)(٩) ، (في)(٣) ذلك أنشد صاحب الحماسة (١٠) :

---

(١) الأصل : تحركت .

(٢) القمع - بكسر فسكون ، وبكسر ففتح - : ما يصب فيه الدهن وغيره . والنطع - بكسر فسكون ، وبكسرتين ، وبكسر ففتح - بساطٌ من جلد كثيراً ما يقتل فوقه المحكوم عليه بالقتل .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

(٥) الآية ١٦١ من سورة الأنعام .

(٦) السبعة : لابن مجاهد ص ٢٧٤ . والحرميّان : نافع قارىء المدينة وابن كثير قارىء مكة .

(٧) ديوانه ١٥٤ ، الجواش : الصدور . وعوج : ليست بمستقيمة ، وإذا كان في رجلى الفرس قَوَسٌ وفي يديه قَنًا : كان أسرع ما يكون . يصف خيلاً ، يقول : إنها خلقت مرتفعةً طوالاً ليست دانيةً من الأرض .

(٨) ديوانه ٦٤ ، والمنصف ١ / ١٩ . والممتع ٦٣ .

(٩) الآية ٥٨ من سورة طه ، وبالكسر قراءة من عدا ابن عامر وعاصم وحمزة . انظر الإقناع ٦٩٩ .

(١٠) الحماسة ١٩٤ ، أول ثلاثة أبيات ، منسوبة فيها إلى يحيى بن منصور الحنفي أو الذهلي ، وهو في الصحاح ، مادة : سوا ، منسوبا إلى موسى بن جابر الحنفي .

والفِزْر : لقب لسعد بن زيد منا بن تميم . وسوى : عدل ووسط فيما بين الفريقين .

وجدنا أبانا كان حلَّ ببلدة سِوًى بين قيسٍ قيس عيلان والفِزْرِ

وذكر الفارسيُّ ثِنًى ، وأنشد لعَدىٍّ بن زيد[1] :

أعاذِلَ ، إنَّ اللَّوْمَ في غير وَقْته عَلَيَّ ثِنًى من غَيِّك المتردِّدِ

وطِوًى في قراءة من قرأ : (بالواد المقدَّسِ طِوًى)[2] . قال : فَطِوًى من طويت ، وثِنًى من ثنيتُ ؛ لأنَّ الطَّيَّ ثَنْيُ شيءٍ على شيءٍ ، كأنَّ المعنى قُدس[3] مرّة بعد مرَّةٍ . وزيد أيضًا : ماءٌ رِوًى ، وماءٌ صِرًى[4] . وطِيبَةٌ في نحو قولهم : سَبْيٌ طِيَبَةٌ[5] وفي الحديث : « وإنه طِيَبةٌ لمن أَخَذَه » فجميعُ ما استُدْرِك عليه ثمانية ألفاظٍ ، أكثرها لا يَثْبُتُ ، ليس هذا موضعَ ذكرِ ذلك[6] .

والثاني : ضمُّ العين ، ومثاله فِعُل . وسيأتي الكلام عليه إثر هذا ، إن شاء الله تعالى .

والثالثُ : كسرها ، ومثالُه في الأسماء / فِعِلٌ نحو : إِبِل ، ، ولم يحك / ١١١ / سيبويه غيره ، قال : « ولا نعلَمُ في الأسماء والصِّفات[7] غيره »[8] وزاد أبو الحسن في الأسماء: حِبِرَةٌ ، وهي الصُّفرة على الأسنان . قالوا : والأشهر فيه : حَبْرَةٌ . قال الفرزدق[9] :

---

(١) ديوانه ١٠٢ ، وفيه : في غير كنهه . وهو من شواهد مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/١٦ ، واللسان ، مادة : ثنى .

والثنى بالكسر والقصر : الأمر يعاد مرتين ، وأن يُفْعَل الشيءُ مرتين .

(٢) الآية ١٢ من سورة طه ـ وبالكسر منونا قرأ الأعمش ، وأبو حيوة ، وابن أبي إسحق ، وأبو السمال ، وابن محيص ، وروى أبو زيد عن أبي عمرو الكسر غير منون . انظر البحر المحيط ٦ / ٢٣١ .

(٣) الأصل : قوس .

(٤) ماء روى : فيه روًى . وماء صَرًى ، وصِرًى : طال استنقاعه .

(٥) سَبْيٌ طِيَبَةٌ : صحيح السباء ، لم يكن عن غَدْرٍ ولا نقض عَهْدٍ .

(٦) انظر الممتع لابن عصفور ٦٢ ـ ٦٥ .

(٧) س : والصفة .

(٨) الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

(٩) ديوانه ٢ / ٢٧٢ . بيروت ١٩٨٠م . وروايته فيه : ولستُ بعيدة ولست بعديٍّ .

ولست بسعدي علَى فيه حَبْرةٌ   ولستُ بعبدِيٍّ حَقِيَبتُه التَّمْرُ

وزاد السيرافي والمبرّد : إِطِلٌ ، للأيطَلِ . ورُوِي قولُ امرِىء القيس[1] :

له إِطِلاَ ظَبْيٍ وساقا نعامةٍ   وإِرْخاءُ سِرْحانٍ وتَقْرِيبُ تَنْفُلِ

وَزِيدَ أيضا الحِبِك ، وهي قراءة مرويَّةٌ عن الحسن : (والسماء ذات الحِبِك)[2] ، وهي الطرائق الغيمية . فجميعُ ما استُدْرِكَ على سيبويه في الاسم ثلاثةُ ألفاظٍ يضافُ إليها ما ذكره ابن السِّيد من قولهم : لا أُحسِنُ اللِّعب إلاَّ جِلِخ جِلِبْ [3] . فهي خمسةٌ ، منها ما يثبتُ ، ومنها ما لا يثبتُ . وذكر الأخفش في الصفات : امرأةٌ بِلِز [4] . وحكى ابن خروف عن ابن قُتَيبة : أتانٌ إِبِدٌ [5] . فهذان لفظان مستدركان في الصفة [6] .

والرابعُ : إسكانُها ، ومثالُه فِعْلٌ ، ويكون في الأسماء والصفات . فالاسم نحو : جِذْعٍ ، (وعِدْلٍ)[7] ، وجِمْلٍ ، ورَجِلٍ . والصفة نحو : نِقْضٍ ، ونِضْوٍ ، وصِنْعٍ [8] .

---

(١) ديوانه ٢١ . وابن يعيش على المفصل ١١٢/٦ . والممتع لابن عصفور ٦٥ .

(٢) الآية ٧ من سورة الذاريات ، وتُنْسب هذه القراءة إلى أبي مالك الغفارى أيضا ، انظر البحر المحيط ١٣٤/٨ .

(٣) الاقتضاب ، القسم الثاني ٣٢٥ ، قال ابن السيد : « وهي لعبة يلعبونها » . وانظر التكملة للصغاني ١٣٨/٢ .

(٤) امرأة بِلِزٌ : ضخمة . وفي الارتشاف : « وحكاه سيبويه بالتشديد فاحتمل ما حكاه الأخفش إن يكون مخففا من المشدّد » وانظر الاستدراك ٦ .

(٥) أتان إِبِدٌ : ولود . ويقال في وصف الأمة أيضا ، ويقال : أتان إِبِد ، للوحشية .

(٦) الاقتضاب ٣٢٤ ، والممتع ٦٥ .

(٧) سقط من س .

(٨) النِّقْض : البعير الذي أضناه السفر ، وكذلك الناقة ، والجمع أنقاض . والنِّضْوُ : البعير المهزول . والناقة : نِضْوة . ورَجُلٌ صِنْع اليدين : صانع حاذق . ومثله : صنِيع ، وصَنَع .

وقد انتهى تمثيلُ هذه الأمثلة التي أشار إليها الناظمُ ، وإنما ذكرها في هذين الشطرين غير ملتزمٍ لكونها مستعملةً أو غير مستعملة ، وإنما بيّن ذلك في قوله بعد: « وَفِعُلٌ أُهمِل والعكسُ يَقِلّ » ، فاستثنى من الجملة بناءين هما عنده غيرُ ثابتين في محصول [1] الاستعمال فدلَّ على أنَّ ما عداهما (عنده)[2] مستعملةٌ ثابتَةٌ من كلام العرب .

فأما أحدُ المُسْتَثْنَيين ـ وهو فِعُلٌ ، بكسرالفاء وضمِّ العين ـ فذكَر أنَّ العرب أهملته ، لأن فاعل « أُهمِل » الذي لم يذكره هم العرب . قال سيبويه : « وليس في الكلام فِعُل » [3] . قالوا : وإنَّما لم يُسْتَعَملْ لكراهيتهم الخروج من كسرٍ إلى ضمٍ في بناءٍ لازمٍ ، ولذلك قالوا : أقتُل ، فضموا الهمزة ولم يكسروها، وأصلُها الكسرُ ، كراهيةً للضمِّ بعد الكسر وإنْ [4] وُجِد حاجزٌ بينهما ، فأولى أن يمتنعوا من ذلك مع عَدَمِ الحاجز . وكذلك امتنعوا من النقل في الوقف على قولك : هذا عِدْلٌ ، فقالوا : هذا عِدِلْ ، ولم يقولوا : هذا عِدُلْ ، غير أنّهم قد قالوا ذلك مع الهمزة وارتكبوا فيه الثِّقل ، لكن لِثِقَل (هو أشدُّ من)[5] هذا ، فاستسهلوا هذا في جَنْبِه . وقد تقدم (بيانه)[6] .

وقوله : « أُهمِلَ » ، ولم يُعرج على شيء ، دليلٌ على أنّ ما حُكى عنهم من فِعُلٍ ليس بأصل بناءٍ ، وذلك لفظان ، أحدهما الحِبُك ، رُوِى عن الحسن أنه قرأ : (والسماء ذات الحِبُك)[7] ، على وزن فِعُل . ورُوِي ذلك أيضًا عن أبي

---

(١) س : محصور .

(٢) ليست في الأصل .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

(٤) س : فإن .

(٥) مكانه في الأصل : وأنشد .

(٦) ليست في ص . وانظر فيما تقدم .

(٧) الآية ٧ من سورة ا لذاريات .

مالكٍ الغِفَاريّ [1] ، وذكره عنه ابن الفَرَسِ[2] في استدراكه على الزُّبَيدي .
والذي حكى ابن جنيٍّ عن أبي مالكٍ إسكانُ الباء مع كسر الحاء . وهذا مثالٌ لم يُثْبِته النحويّونَ ، قال ابن جني : « أحسبه سهوًا ، وذلك أنه ليس في كلامهم فِعُلٌ أصلاً ـ بكسر الفاء وضمِّ العين . وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي ، فإنه ليس / في اسمٍ ولا فِعْلٍ أصلاً البتة » . قال : « ولعل الذي قرأ به / ١١٢ / تداخلت عليه القراءتان بالكسر والضم ، فكأنه كسر الحاء ، يريدُ الحِبِك ، وأدرك ضم الباء على تَصَوُّرِه الحُبُك . قال : وقد يعرض (هذا)[3] التداخل في اللفظة الواحدة ، قال بلال بن جرير [4] :

إذا جِئْتَهم أو سَآيَلْتَهُمْ وَجَدْت بهمُ علَّةً حَاضِرَهْ

أراد : سألتهم ، أو ساءلتهم ، ولغة[5] من قال : سايلتهم ، فأُبدل[6] ، فتداخلت الثلاث عليه ، فَخَلَط فقال: سآيلتهم ، فوَزْنُه [7] فَعَاعلتهم ، لأنّ الياءَ[8] في سآيلتهم بدل من الهمزة في ساءلتهم ، فجمع بين اللغتين على تلفّته إلى

(١) المحتسب ٢ / ٢٨٦ .
(٢) ابن الفرس لعله أبو محمد عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي الغرناطي ، قال في البلغة ١٣١ ـ ١٣٢ : « إمام في العربية واللغة والتفسير » توفى سنة ٥٩٧ ، وترجمته في بغية الوعاه ١١٦/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٣٦٤/٢١ . وكان ابنه أبو يحيى عبد الرحمن بن عبد ا لمنعم حافظًا لغويا ، أخذ عن أبيه فأكثر ، وصنف كتابا في غريب القرآن عاش بين عامي ٥٧٤ ـ ٦٦٣ ، وترجمته في البغية ٢ / ٨٣ .
(٣) ليس في الأصل ،
(٤) البيت في الخصائص ١٤٦/٣ ، ٢٨٠ ، والمحتسب ٩٠/١ ، ١٧٥ ، ٢٨٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٢٠ ، والبحر المحيط ٢٣٥/١ .
(٥) في المحتسب : أو لغة .
(٦) في المحتسب : فأبدلت .
(٧) في المحتسب : فوزنها إذًا .
(٨) في النسخ : لأن الهمزة والمثبت عن المحتسب .

اللغتين[1] كذلك أيضا نظر في الحِبِك والحُبُك ، فجمع بين أول اللفظة على هذه القراءة وبين آخرها على القراءة الأخرى[2] .

واللفظ الثاني : الرِّبُو ، قرأ أبو السمّال[3] : (اتقوا الله وذَرُوا ما بَقِيَ من الرِّبُو)[4] ، مضمومة الباء ساكنة الواو . وهكذا ذكرها ابن مجاهد ، وإنما ذكرها الداني في كتابة في القراءات التي شذّت عن السبع بفتح الراء وضمّ الباء . فإذا ثبت ما ذكره ابن مجاهد ، وهو الذي نقل ابن جني وتكلّم عليه ، فقد قال : « إنَّ فيه ضَرْبين من الشذوذ ، أحدهما : الخروجُ من الكسر إلى الضمِّ بناءً لازماً ، والآخر : وقوعُ الواو بعد الضمة في الاسم . وهذا شيءٌ لم يأت إلا في الفعل نحو : يغزُو ، ويدعُو ، ويخلُو » . ثم ذكر أن الذي ينبغي أن يُتَعلَّل به في الرّبُو ، بالواو ـ هو أنه فخّم الألف فانتحي بها نحو الواو التي الألف بدل منها [5] ، على حدّ قولهم : الصلوة ، والزكوة ، و (كمشكوة)[6] ، وكأنّه بَيَّن التَّفخيم فقوّى الصوت ، فتوهم[7] السامع أنّه واو ، فَنُقِل على ذلك . وهو بعيدٌ أَنْ يتطرَّق ظَنٌ إلى الاروي ـ وهو أبو زيد [8] ، مع علمه وفهمه ـ أنه جرى عليه الوهم فيما سمعه . قال : فإن قيل : فلعلّه شَبَّه ذوات العلَّة بذوات الهمز ، فوقف على الواو ، كما قالوا : هو [9] الرِّدُوْ والبُطُؤ . قيل : هذه الواو

---

(1) هذا توجيه ثعلب ، كما في سرّ صناعة الإعراب ٤٢٠ .

(2) في المحتسب : « كذلك أيضًا نظر في الحبُك إلى الحِبِك والحُبُك .

(3) المحتسب ٢ / ٢٨٧ .

(4) الآية ٢٧٨ من سورة البقرة .

(5) الأصل ، ت : عنها .

(6) من الآية ٣٦ من سورة النور .

(7) في المحتسب : فكان اواو أو كاد.

(8) هو أبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس . وقد روى هذه القراءة عن أبي السمّال .

(9) في الأصل : في . والمثبت عن المحتسب .

إنما تكون مع الهمزة في نحو « الكَلَوْ » في موضع الرفع ، و« الرِّبُو » في موضع الجر وأيضا فإن « الكَلَو » مفتوح ما قبل الواو ، والباء من « الرِّبُو » مضمومة . وعلى كل تقدير فهو شاذٌ (١) .

هذا ما ذكَرّ ابن جني في توجيهه هذه القراءة ، وحاصله أن الرِّبُو ـ على حقيقة نقله ـ غير ثابت ،وإنما هو تفخيم ، والتفخيم يُنْحى به نحو الواو ، لا أنه ضمٌّ حقيقةً ، فإذاً صار هذان اللفظان كالرِّنْو ، في الوقف، لا معتبر بهما في إثبات بناءٍ لازم ، وقد أشار بعض الناس إلي إثبات البناءِ بهما ، وفيه من الضعف ما فيه (٢) .

وأمَّا المستثنى الثاني وهو فُعِل ـ بضَمِّ الفاءِ وكَسْرِ العين ـ وهو عكس فِعُل ، الذي قال فيه : « والعكس يَقلّ » ، لأن قوله : وفِعُل ، في تقدير أنْ لو قال: والمكسور الأولُ المضمومُ(٣) الثاني أُهْمِلَ، فعكس هذا هو المضمومُ الأول المكسور الثاني ، وهو فُعِل ـ فذكر أنّ وُقُوعه في الأسماءِ قليل، لم يكثُرُ كثرةَ غيره من الأبنية المتقدِّمة ، ولم يأت مهملاً وإن كان فيه الخروج من ضمٍّ الى كسر، لأنَّ هذا أخفُّ على الجملة من الأول ، وإن اجتمعا في الثقل ، ولذلك جاء في أبنية الأفعال كثيراً نحو : ضُرِبَ وعُلم و وقُتِل ، وعُقِر . وما أشبه ذلك . بل نقول : إنه ليس بثقيل ، وإلا كان يُعدَم أو يَنْدُر / في الأفعال أيضًا ، وإنما / ١١٣ / عِلَّة(٤) قِلَّته ما ذكره الناظم ، على ما سيُذكر بعد بحول الله . وقلَّتُه أنه لم يأت

---

(١) المحتسب ١ / ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضى ١ / ٣٩ .

(٣) الأصل : والمضموم .

(٤) س : « علته ما ذكره » .

منه في المشهور من النقل إلا لفظان في الأسماء لاقى الصفات ، أحدهما : دُئِل ، لدُوَيْبَّة صغيرة تشبه ابن عِرْسٍ ، قال الشاعر(١) :

جاءوا بجيش لو قيس مُعْرَسُهُ ما كان إلاَّ كمُعْرَسِ الدُّئِلِ

ومنه نُقل اسم الدُّئِل ، القبيلة التي يُنسَب إليها أبو الأسود الدؤلي . والثاني : (رُئِم) (٢)، في اسم السَّهِ . وزاد أبو حيان(٣) ـ فيما نقل في ارتشاف الضرب ، وذكره ابن الناظم (٤) ـ لفظًا ثالثاً ، وهو : وُعِلٌ ، لغة في الوَعِلَ . فبهذه الألفاظ أثبت الناظم فُعِل في الأسماء ، وهو مذهب الأخفش وابن جنِّي وجماعة ، وأما سيبويه فلم يثبته في الاسم ، وإنما هو عنده مختصٌ بالفعلٌ ، وذلك (إمَّا)(٥) لأنَّ هذين اللفظين يمكن أن يكونا منقولين من الأفعال ، وإن كان ذلك في الأجناسِ ، بناءً على جواز النقل فيه وثبوته ، وفي المسألة خلاف ، وبه اعتذر السيرافي (٦) عن سيبويه ، فذكر أنه قد يصحّ ويجيء في أسماء الأجناس ما جاء في الأعلام ، قال : ومنه « تُنُوِّط »ـ في اسم طائر ـ لأنه يُعَلِّق عُشَّه ويلصقه ضربًا من الإلصاق بديعا ، فسُمِّي بالفعل . وقالوا أيضًا : تُبُشِّرٌ ، في اسم طائر ، قال ابن الضائع : قد قال سيبويه (في هذا الطائر : تَنَوُّط ، وأثبت به « تَفَعُّل » في الأسماء وإن لم يأت في المصادر(٧) ، وإما لأن هذين اللفظين لم يحفظهما سيبويه) ، وهذا هو الجاري على كلام الناظم ، إذْ لو

---

(١) هو كعب بن مالك . والبيت في ديوانه ٢٥١ . وهو من شواهد المنصف ١ / ٢٠ ، وابن يعيش على المفصَّل ١/٣٠ ، وشواهد الشافية ١٢ ، واللسان : دأل .

(٢) سقط من س .

(٣) الارتشاف ١ /١١ . والسَّهِ : معناه كما في القاموس مادة (السَّته) : العَجُز أو حلقة الدُّبُر .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٢ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الأصل : ابن السيرافي .

(٧) الكتاب ٤ / ٢٧٢ .

كانا[1] عنده منقولين لم يصحَّ له أن يُثْبِتَ بهما بناءً ، كما لا يصح أن يُثْبِته بالأعلام ، لما ثَبَت فيهما من النقل ، فإنما هما عنده غير منقولين ، فهو استدراك على سيبويه منه ومن غيره ممن قال بهذا[2] . وهو الذي اختار ابن الضائع وكثير من الناس .

ولما كان هذان اللفظان بمحلٍّ من الندور في هذا البناءِ نبّه الناظم على ذلك فقال : « والعكسُ يَقِلّ » . ثم بَيَّن وجه القِلَّةَ فقال : « لقصدهم تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ » يعني أنّ ترك استعمال فُعِل في الأسماء إنما هو لقصدهم أن يكون بناءً مختصًا بالأفعال ، فلما قصدوا ذلك تحاموا من وَضْعِ ا لأسماء عليه ، وما نَدَر من ذلك فَغَيرُ مُعَيدّ به عندهم ، ولذلك لم يَنْقلوا في الوقْفِ في البُسْر حالة الجرِّ ، فلم يقولوا : من البُسِرْ ، وإن كان قد جاء الدُّئِل والرُّئِم ، لعدم الاعتداد بذلك .

وقد تحصَّل من هذا أنَّ للثلاثي[3] المجرَّدِ من (الأسماء)[4] أحد عشر بناءً ، وأُهمِلَ واحد من الاثني عشر .

ثم على الناظم في هذا المساق [5] نظرٌ ، وهو أن يُقال : لا يخلو إتيانُه بهذه الأبنية من أن يكون بياناً لها على الجملة من غير تعرُّض إلى قلَّة السماع في بعضها أو كثرته ، أو يكون بيانًا لها على التفصل مع التَّنبيه على القلَّة والكثرةِ ، وعلى كلِّ تقدير فكلامه مُعْتَرَضٌ ؛ فإن كان الأول فكان من حَقِّه أن لا

---

(١) الأصل : كان .

(٢) انظر شرح الشافية للرضى ١ / ٣٦ ـ ٣٨ .

(٣) الأصل ، ت : الثلاثي . س : من هذا الثلاثي .

(٤) مكانه في الأصل : البناء .

(٥) الأصل : اللماق .

يُنبِّه على قِلَّة فُعِلَ كمالم يُنَبِّه على قِلَّة فِعِلٍ ؛ إذ لم يأتِ منه إلا القليل النَّادِر كما مَرَّ ، حتى[1] إنَّ سيبويه لم يحفظ منه إلا « إبِل » . وإن كان الثاني فكان من حقه أن يُنَبِّه (أيضا)[2] على قِلَّة فِعِل لأنه قليلٌ ، ولم يثبت منه باتفاق إلا ما أثبت سيبويه ، وما عدا ذلك فمتنازع فيه بين النحويين ، فمنهم من يُثْبته ومنه من لا يُثْبِته . والذي ذكر غيرُه من ذلك حِبِرةٌ وإطِلٌ ، والحِبِك ، وجِلِخْ جِلِبْ . وفي الصفات : بِلِزٌ ، وإبِدٌ . أما حِبِرة فقالوا هو غير معروف . وأما إطِل فإتباعٌ مختصٌّ بالضرورة / والصواب فيه : إطْلٌ ، بالإسكان وأما (الحِبِك) فإنما / ١١٤ / ثبت في قراءة غريبة عن الحسن وحده . وأما جِلِخ جِلِبْ فهو اسمٌ لِلُعبة يلَعبُها الصبيان ، وكأنها جارية مجرى ا لأصوات ليست من أصل الكلام . وأما بِلِزٌ فإنما ذكره سيبويه بالتشديد [3] ، بلِزّ هكذا[4] . فأنت ترى أكثرها مقولاً[5] فيه مغموزا . وإذا سُلِّم فالجميع نادر ولا يقوى على أن يكون فاشياً بمثلِ هذا السَّماع ، وكَذَلكَ فُعِل . وإذا كان كذلك فتفرقَتُه بينهما في أنْ نَبَّه على قِلَّةِ فُعِلٍ ولم يُنَبِّه على قِلَّة فِعِلٍ ، لا وَجْهَ لها [6] .

فالجواب : أن العلَّة في (باب) [7] فِعِل معلومة ، كما هي أيضا معلومة في باب فُعِل ، لكن الناظم أشار في أحدهما إلى القلّة دون الآخر لمعنى حَسَنٍ ،

---

(١) س : كما .

(٢) ليس في س .

(٣) الأصل : بلز بالتشديد . وفي ت : بلز هذا ، والذي في الكتاب ٢٧٧/٤ بالفاء : فلِزّ .

(٤) قال ابن عصفور في الممتع ٦٥ : « وكذلك بِلِزٌ لا حجة فيه ، لأن الأشهر فيه : بِلِزّ بالتشديد ، فيمكن أن يكون بِلِزٌ مخففًا منه » .

(٥) س : فيقول فيه مغموز . وفي سائر النسخ : مقول فيه مغموز .

(٦) في النسخ : له .

(٧) عن ك .

وبيان ذلك أن فِعِلا وإن كان قليلا ففيه أمران يُلحقانه بالكثير حتى يُنظَمَ في سلكه ، أحدهما : اتّفاقُ النحويين على إثباته ، إذْ لم يخالف في ذلك أحد على سيبويه وإثباته له بإِبِل ، وزاد الناسُ عليه أشياءَ رُبَّما كان فيها الثابتُ وغيرُه ، لكن الحاصل ثبوته على الجملة ، وكلٌّ ما ثبت باتفاق فهو ثابتٌ في الكلام ، قِلَّتُه لا تُوهنُ ذلك فيه . والثاني : أنَّ ذلك القليل الذي ثبت به فِعِلٌ من قَبيل القليل الذي لا مُعارِضَ له في قياسٍ ولا سماع ، وكلٌّ ما كان كذلك فمثالهُ الواحدُ يقومُ مقامَ السماعِ الفاشي ، كمسألة شَنَئِيّ في النسب إلى شَنُوءَةَ ، حيث أثبت سيبويه[1] به القياسَ في فَعُولةَ على الإطلاق مع أنه لم يأتِ منه إلاّ شَنَئِيٌّ خاصة ؛ قال أبو الحسن [2] : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف[3] واحد ـ يعني شنوءةَ ـ قال : « فإنه جميع ما جاء » . قال ابن جني : « وما ألطف هذا القول من أبي الحسن[4] ! » ثم فسّره بأن الذي جاء هذا الحرفُ وحده ، والقياس قابلُه ، ولم يأت فيه شيءٌ ينقضُه ، فإذا قاس الإنسانُ على هذا جميع ما جاء من فعولة . وكان صحيحًا في القياس فلا غَروَ ولا ملام ، بخلاف ما جاء مما يضعف فيه القياس وإن كثر كَفَعِليٍّ في فَعِيل ، وفُعِلِيّ في فُعَيل ، فإنه لا يقاس عليه للمعارِض الذي عارض فيه . فإِبِلٌ [5] في مسألتنا من قبيل شَنَئِيٍ، لم يأت ما يعارضُه مع كثرة استعماله في الألسنة وعدم تغيُّره عن هذا المثال الذي هو فعِل ، فثَبَتَ فيه فعِلٌ ، وقامت أيضًا كثرة استعماله مقام كثرة

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٩ ، ٣٤٥ .

(٢) « أبو الحسن » يعني : الأخفش .

(٣) الأصل : حزب .

(٤) الخصائص ١ / ١١٦ .

(٥) الأصل : بإبل .

أمثاله ، فاستقام سكوتُ الناظم عن التنبيه على كثرته . وأما فُعِل فليس فيه شيءٌ مما تقدم ، أما أولا فلأن النحويين قد فهموا من العربِ تخصيصهم هذا البناءَ (بالفعل دون الاسم ، على ما أخبر به الناظم ، ونصّ عليه ابن جني ، وهذا ظاهر . فهذا معارض في السماع فيه إذا ثبت . وأما ثانيا فلأنّ ما ثبت به)[1] فُعِل عند القائل به لم يتَّفق النحويون عليه ، بل أنكرته منهم طائفة كثيرة على أحد الوجهين المذكورين قبلُ ، إما للنَّقْلِ في أسماء الأجناس أو لغير ذلك ، فَضَعُفَ الإثبات به بسبب هذا الخلاف . وأيضا ليس من قبيل ما السماع القليل فيه [2] غيرُ معارضْ ، بل هو معارَضٌ بما ثُبت من قصد العرب في فُعِل ، (وإذا كان كذلك كان فُعِلَ أولى بأن يُنَبِّه من أثبته على قلة السماع فيه كما فعل الناظم)[1] في [3] فعِلِ ، فإنه لا حاجة إلى التنبيه / فيه على قلّةٍ . / ١١٥ /

ثم أخذ يذكر أبنيةَ الثلاثي من الأفعال أيضًا فقال :

وافتَحْ وضُمَّ وَاكسِرِ الثَّانِيَ مِنْ   فِعْلٍ ثلاثيٍّ ، وَنَحْوُهُ ضُمِنْ

اعلم أنَّ الأفعال أقل تَصَرُّفاً من الأسماء في الكلام ، وهذا معنى قولهم : الأسماءُ أمكن من الأفعال ، أي : أكثرُ في الكلام ، ولذلك كانت أبنيةُ الأفعال أقلَّ من أبنية الأسماء ، ألا ترى أن أبنية الثلاثي من الأسماء ، أَحَدَ عَشر بناءً ، ولم يَثْبُتْ من أبنية الثلاثيّ من الأفعال باتفاق إلا ثلاثةٌ والرابعُ مختلفٌ فيه كما سيأتي إثر هذا بحول الله .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : « ما السماع القليل فيه كما فعل غير معارض » .

(٣) ت ، وصلب ٣ : من فعل .

فقوله : « الثاني » معمولٌ يطلبه ثلاثة الأفعال المتقدمة من باب الإعمال ، والذي عمل فيه قوله : « اكسِرْ » فهو من إعمال الأخير . ووقع في بعض النسخ هكذا : « ونحوُه ضُمِنْ » أي : ونحوُ ما ذكر من الأمثلة مثالُ ضُمن . وفي بعضها عِوَضه « وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ » . وهو أيضا بمعنى الأول يعني أنك إذا أردت أيضا أن تحصُر أبنيَة الفعلِ الثلاثيّ المجرَّدِ من الزوائد فحرِّك الحرف الثاني منه ، وهو عينُ الكلمة ، بالحركاتِ الثلاثِ : الضمةِ والفتحِ والكسرةِ ، فتقولُ : فَعُلَ ، وفَعَل ، وفَعِلَ ، وزِدْ على ذلك بناءً رابعاً وهو موازنُ ضُمِنَ ـ بِضمٍّ الأول وكسر الثاني ـ وذلك : فُعِل، وهي صيغةُ المفعول. فهذه أربعةُ أبنية للفعل .

فأما فَعَل ـ بفتح العين ـ فنحو ضَرَب ، وأكَل ، وشَتَم ، وعَدَل ، وكَملَ .

وأما فَعُلَ بضمٍّ العين ـ فنحو : ظَرُف ، وشَرُف ، وحَسُن ، وقَبُح ، وشَجُع، وجَبُن .

وأما فَعِل ـ بكسر العين ـ فنحو : مَهِل ، وعَلِم ، وسَلِم ، وسَئِم ، ولَبِس .

وهذه الثلاثة لا خلافَ فيها ، وهي المبنيَّةُ للفاعل . ولم يَزِد الناظم على هذه الثلاثة تسكين الثاني مع فتح الأول أو ضَمِّه ، لأنه لا يأتي فِعلٌ على فَعْلَ ولا فُعْل إلا وأصله : فَعِل ، أو فَعُل ، أو فُعِل ، لأنَّ العَرَبَ تُسكِّن العين في هذاالنحو تخفيفا ، فتقول في ظَرُف : ظَرْفَ ، وفي عَلِم : عَلْمَ ، كما تقول في عَضُد : عَضْدٌ ، وفي كَيف : كَتِف . فمما جاء مُسَكَّناً من فَعِل ما أنشده ابن جنيّ من قوله (١) :

---

(١) المنصف ١ / ٢١ ، والإنصاف ١٢٣ ، وابن يعيش على المفصل ٧ / ١٢٩ ، ١٥٢ ، واللسان ، مادة : ضجر . ويروى : وغاربه .

ضَجِر البعير : كثر رغاؤه . والبازل : البعير إذا استكمل الثامنة وطعن في التاسعة ، وفطر نابه . والدَّبَر : الجرح الذي يكون في ظهر البعير ، وخفه . وصفحتا العنق : جانباه . والعاتق : ما بين المنكب والعنق . والغارب : أعلى مقدّم السنام .

وَإِنْ أَهْجُه يَضْجَرْ كما ضَجْر بازِلٌ   من الأدْمِ دَبْرَت صَفْحتاهُ وَعَاتِقُهْ

أراد : ضَجِرَ ، ودَبِرت . ومثله في فُعِل قولُ العَجَّاجِ [١] :

لو عُصْرَ منها البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ

أراد : لو عُصِرَ . ومما جاء في فَعُل قولُهم : لقَضْوَ الرجلُ . يريدون : لقَضُو .

وقالوا في حَسُن : حَسْنَ ، وذلك في التعجب نحو : حَسْنَ الوجهُ وَجْهُكَ ، وحَسْنَ وجهًا وَجْهُك ؛ قال سهمُ بن حنظلة الغَنَوِيُّ [٢] :

لم يَمْنَعِ الناسُ مِنِيٍّ ما أردتُ ولا   أعطيهُمُ ما أرادوا ، حُسْنَ ذا أدبا

أراد : حَسُنَ ذا أدبًا . ولم يتكلّم النّاظمُ على شيءٍ مما يتعلّق بهذه الأبنية (من الأحكام غير ما ذكره في باب أبنية المَصَادِرِ ، وأبنية أسماء الفاعلين ، فتركتُ ذِكْرَ ما لم يَذْكُره على الشَّرطِ الملتَزَمِ في هذا الكتاب .

فإن قيل : إن الناظم إنما بيَّن في مأخذ هذه الأبنية)[٣] الثلاثة تحريك الثاني - وهو العين - لا غير ، ولم يُبَيِّن تحريكَ / الفاءِ ، فإذا أخذ المبتدىء في / ١١٤ / تعرُّفِ[٤] هذه الأبنية لم يَعرِف كيف يأخذ الفاء ؟ ولا بأيِّ حَرَكةٍ يُحَرِّكها ؟ ولا شكّ أنّ حكمها التحريك بالفتح في الأحوال كلها ، فكان حَقُّه أن يُبَيِّن ذلك .

---

(١) كذا ، ولم أجده في ديوانه . والبيت لأبي النجم العجلي، ديوانه ١٠٣ . وانظر المنصف ١/٢٤ ، ٢/١٢٤ ، والاقتضاب ٤٦٢ ، والانصاف ١٢٤ .

(٢) الخصائص ٣/٤٠ ، والرضى في شرح الكافية ٤/٢٥٧ ، والخزانة ٩/٤٣١ ، والصحاح واللسان : حسن .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : تعريف .

فالجواب : أنَّ حركة الأوَّل لمَّا لم يذكر فيها اختلافًا دَلَّ عل أنَّها على حالة واحدة ثم (إنَّ)(١) فَتْحَ الأوَّلِ ، قد تقرّر في مواضع من هذا النظم أنَّ الفاء مفتوحةٌ في فَعَل وفَعُل وفَعِل ، في أبنية المصادر وفي غيرها ، مع أن الأمر في تحصيل ذلك قريبٌ فَتَرَك ذكره لذلك .

فإن قلت : فكذلك أيضًا ذَكَرَ هذه الأبنية الأربعةَ بالانجرارِ في مُتَقَدِّم كلامِه ، فكان ينبغي ألاَّ يذكرها ههنا رأسًا على هذا التقدير .

فالجواب أن نقول : إن الناظم قد ذكر ذلك أيضًا ولكنه لم يذكر حصرها في أربعة أبنية ولا غيرها ، فبقيت جملةُ الأبنية مجهولةً فذكرها هُنا لحصر أبنيتها ، وهذا مقصده في هذا الباب ، فكأنه قال " يَحصُرها أن تفتَحَ الأوَّل على ما هو المعهود ، وتُحرِّك الثاني بالحركاتِ الثلاثِ ، وتَزِيد على ذلك : فُعِل : فتنحصر أبنيةُ الأفعالِ كلُّها . وهذا بَيِّنٌ .

وأما البناء الرابع وهو المشار إليه بضمن ، وهو المبنيُّ للمفعول ، فظاهر الناظمِ إثباتهُ بناءً أصيلاً رابعًا لتلك الثلاثة ؛ إذْ لو كان عنده فرعًا غير أصيل لم يَعُدَّه كما لم يَعُدَّ فَعْل المخفف من فَعُل أو فَعِل لكونه فرعًا لا أصلاً . فكونُه قد عَدَّه مع الأبنية الأصلية(٢) باتفاق دلَّ على أنه عنده أصليّ أيضا . وهذا المذهب قد استقرأه بعض الشراح من كلام سيبويه في أول الكتاب إذْ قال : « وأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وسَمِع ، وحُمِد ، ومَكُث » (٣) فذكر أربعة أمثلة لأربعة الأبنية ، فلو كان عنده فُعِل مُغَيَّرًا لم يذكره كما لم يذكر سائر ما غُيِّر . وكلامُ سيبويه

(١) س ، ك : ثم إنْ فُتِحَ الأول .
(٢) ك : الأصيلة .
(٣) الكتاب ١ / ١٢ . وفيه : « ومَكُث وحُمِد » .

حجةٌ يعتمد عليها ويُستَندُ إليها . ويُستَدَلّ أيضا على صحة هذه الدعوى بأنَّ فُعِل لو كان مغيَّرًا من غيره لكان مستلزِما وجودُه وجودَ ذلك الغير ، ضرورة كون الفرع يستلزم وجودُه وجودَ أصله ؛ إذْ لا يكون الفرعُ دون أصلٍ ، لكنّا وجدنا أفعالاً مبنيَّةً للمفعول غير مُغَيَّرةٍ من شيءٍ كقولهم : وُكِسَ [١] ، ووُضِعَ ، وعُنِي بكذا ، ونُفِستَ ، ونُتِجَت ، وذُهِيت علينا ، وغُمَّ الهلال ، وأُغمِي على الرجل ، وسُقِط في يده ، وغُشِي عليه . ومن ذلك كثير[٢] ، وهي لم يوجد لها في كلام العرب ما هي مغيَّرةٌ منه ، فَدَلّ (ذلك)[٣] على أنها أصول بأنفسها .

ومذهب الجمهور أنَّ بناءَ المفعول فرعٌ عن بناء الفاعل ، فَفُعِلَ مُغَيَّرٌ من فَعَلَ (أو فَعِل)[٤] ، وجعلوه مذهب سيبويه ، لأنه لما تعرَّضَ لحصرِ أبنية الأفعال لم يذكر المبنى للمفعولِ ، وأما هذا الموضع فلم يتعرّض فيه لذِكْر أصلٍ ولا فَرْعٍ ، (وإنما أتى بمجرَّد تمثيل فقط)[٤] . قال ابن خروف : ونَصَّ في مواضع ــ يعني سيبويه ــ أنه مُغَيَّر منه . واستدلُّوا على أنه فرع بقول العرب : « سُوبِرَ وبُويِع » ، (وَدُرِيَ ، ولم تُدْغَم الواو من سُويرَ وبُويع)[٥] ، ولا هُمزت الواو الأولى من وُدُرِيَ مع أن القاعدة (أنه)[٤] إذا اجتمعت الواوُ والياءُ وسبقت إحداهما بالسكون قُلِبت الواوُ ياءً ، وأُدغمت الياءُ في الياء . وكذلك / متى اجتمع واوان في أوّل كلمةٍ هُمزَتِ الأولى على اللُّزوم ، فَدَلَّ ذلك على أنهما مُغَيَّرانِ من فِعْلِ الفاعل ، وكأنهما ساير ووارى ، فكما لا تُدْغَم الألفُ من ساير ، ولا تُهْمَزُ الواو من وَارَى ، فكذلك ما غُيِّر منه . / ١١٧ /

---

(١) وُكِس فلان في تجارته : خَسِر . ووُضِع بمعناه .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٦٧ ، وشرح الكافية للرضى ٤ / ١٣٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من س .

(٥) سقط من الأصل .

قال ابن خروف : ولا دليلَ في هذا بدليل تصحيحهم اجتوروا حملاً على تجاوروا ، وليس تجاوروا أصلاً له ، ولإعلالهم المضارع حملاً على الماضي ، ولا دليل على السابق منهما لصاحبه . وما قاله ابن خروف ظاهر الورود وقد رَدَّ أيضًا ما استُدِلّ به لمذهب الناظم من وجود بِنْيةِ المفعول لم يُنْطَق لها ببنية فاعلٍ ، بأنَّ ذلك قليل ثم قال : وكلا القولين ممكن .

فإن قيل : ما ذَهَب إليه هنا مناقضٌ لما تقرَّر له قبل ، وذلك أنه ذَكَر(١) في باب النائب عن الفاعل أنّ فِعْل الفاعل يُغَيّر بِضَمٍّ أوله وكَسْرِ ما قبل آخره في الماضي وفَتْحِهِ في المضارع ، وبَيَّن هذا المعنى هنالك على عادة النحويين ، وذلك ظاهر في كونه مغيرًا عنه من حيثُ يجعلُ المفعول أو غيره نائباً عن الفاعل، فَتُغَيَّرُ لذلك بِنْية الفاعل إلى بِنْيةِ المفعول . وهو قد أشار هنا إلى أَنَّ بِنْيةَ المفعولِ أصليَّة غير(٢) مُغَيَّرةٍ من غيرها ، ولا شكَّ أن ظاهر هذا التناقض .

فالجواب أنه ليس بتناقضٍ ، أما تقريره هو وغيرُه أَنَّ المفعول ينوبُ عن الفاعل في الإخبار بالفعل فلا دليل في هذا على الفرعية ، لأنَّ لنا أن نقول : معناه أنَّ المعنى الواقع (٣) من الفاعل الأصلُ أن يُخْبَرَ به عن فاعله مذكوراً فاعلهُ ، فيُؤْتَى له ببِنْيَةِ الفاعل ، فإن أرادوا ألاَّ ذكروا الفاعل أَتَوا ببِنْيَةِ المفعول .

ومعنى قوله : « وَأَوَّلَ الفعْلِ اضمُمَنْ » (٤) وكذا إلى آخره ، معناه أنك إذا أردت أن تشتقَّ له فعلا من مصدره فاجعله على هذه الشاكلة ، لا أنه يُريدُ أنك

---

(١) الأصل : ورد .

(٢) الأصل : عن .

(٣) الأصل ، ت : مع الفاعل .

(٤) هذا قول ابن مالك في باب نائب الفاعل ، وتتمتّه :

.... والمتصل   بالآخِرِ اكسرْ في مُضِيٍّ كوُصِلْ

تأخذُ بِنْيَةَ الفاعل فتغيِّرَها هذا التغيير ، ليس في كلامه ما يُعيِّن هذا المعنى ، وَإنما فيه أنك تأتي بِبِنْيةٍ مضمومةِ الأوَّلِ مكسورة ما قبل الآخر في الماضي وَمفْتُوحَتِهِ[1] في المضارع ، فلا تناقُض في كلامه .

ثم نقول : إنَّ مذهب الناظم في كون بناءِ فُعِل[2] أصلاً هو الأحسنُ ؛ إذ هو بناء مستقلٌ بأحكامه جارٍ في نفسه مجرى الفعل المبني للفاعل ، والحملُ على ظاهر الأمر واجبٌ إلا أن يعارض فيه معارِضٌ ، ولا معارِضَ هنا . والقولُ بأنه فرعٌ عن[3] فِعْلِ الفاعل دعوى لا دليل عليها[4] . فالأصحُّ ما قال الناظمُ ، والله أعلم .

* * *

وَمُنْتَهاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا وَإنْ يُزَدْ فيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

ومُنتهاهُ ، يعني مُنتَهَى الفعل أربعٌ (يريد أربع)[5] أحرفٍ إن جُرِّدَ ، يعني من الزوائد ، أي : إنَّ غايةَ ا لفِعْلِ المجرَّدِ أنْ ينتهي إلى أربعةِ أحرفٍ ، ولم يُبيِّن له صيغةً ، ولا عَدَّدَله أبنيةً ، فهو معترَضٌ من وجهين :

أحدهما هذا ؛ إذْ كان حقُّه أن يقول : « ومنتهاه أربعٌ ووزنُه كذا ، أو[6] ما أشبه ذلك .

---

(١) الأصل ، ت : ومفتوحة .

(٢) س : الفعل .

(٣) الأصل ، ت : من .

(٤) ذكر كثير من العلماء أن أبنية الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية فحسب ، وأما (فُعِلَ) فبناء ما لم يسم فاعله، وليس بأصل في الأبنية . ينظر في ذلك المنصف ١/ ٢٣ ، وابن يعيش ١٥٢/٧ ، والممتع ١٦٦ ، وشرح الشافية ١/ ٦٧ .

(٥) سقط من س .

(٦) الأصل ، ت : « وما » .

والثاني : أنه ترك / التنبيه على فِعْلِ ا لمفعول ، وكان حقّه أن يَنَبِّه عليه / ١١٨ / كما فَعل ذلك في الثلاثي ، وإلاّ فلا فرق بينهما في هذا المعنى ، فكما تقول : فَعْلَلَ في فِعْلِ الفاعل ، كذلك تقول : فُعلِل في فعل المفعول .

وقد يُجاب عن الأول بأنّ بناءَ فَعْلَلَ قد ذكره قبل هذا في أبنية المصادر[1]، فلم يَحْتَج إلى ذكره هنا ؛ إذ ليس له أبنيةٌ متعدِّدة . وإنما يختصّ ببناءٍ واحدٍ . والذي كان واجبًا عليه أن يذكر[2] مُنْتهَى ما يَصِلُ إليه بحروفه الأصول . وهو الذي نَبّه عليه ، وهذا مما يدلُّ على ما تقدّم لنا قبلُ من أنه إنما قصد ههنا حَصْرَ الأبنية لا ذكرها وتحديدها ، فلذلك لم يذكر في الثلاثي حركة أول الفعل .

وعن الثاني أنّه لمّا نَبّه على فِعْلِ المفعول (في الثلاثي كانالرباعي أيضا داخلاً في ذلك الحكم ، فلا بُدَّ له من بنية المفعول)[3] ، فترك ذكرها اختصارًا ولم يحتج إلى تعيينها ؛ إذْ قد ذكرك ذلك في باب النائب عن الفاعل ، وأن الرباعي يُبنَى على فُعلِل ، وهذا من اختصاراته .

وقد حَصَّل أن الرباعيَّ المجرَّد له بناءان :

أحدهما : فَعْلَل نحو : دحرج ، وقرطس ، وسَرْهَفَ ، وهَمْلَجَ [4]

والثاني : فُعلِل نحو : دُحْرِجَ ، وسُرْهِفَ ، وقُلْقِل ، وزُلْزِل .

---

(١) الأصل : المضارع . يعني قول ابن مالك :

فِعْلالٌ أو فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا　　　واجْعَل مِقيسًا ثانياً لا أوّلاَ

(٢) الأصل ، ت ، س : يذكره .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) القرطاس : الورق ، وضربٌ من برود مصر ، وأديم يتخذ للنضال ، ويسمى الغرض قرطاسًا ، وكل أديم نصب للنضال فاسمه قرطاس ، فإذا أصابه الرامي قيل : قَرطس ، أى : أصاب القرطاس ، والرمية التي ينصب مقرِطسة .

وسرهفت الصبي : أحسنت غذاءه ، وكذلك : سرعفته . الهملجة : حُسْنُ سيرِ الدابة في سرعة .

وإنّما كانت غايةُ الأفعال الأربعةَ ؛ لأن الأسماء أقوى منها ، فجعلوا لها على الأفعالِ فضيلةً لقوتها واستغناءِ الأسماء عن الأفعال ، وحاجةِ الأفعال (إلى الإسناد[1] إليها ، وحطُّوا الأفعال درجة عنها . هذا تعليلُ المازني [2] ، وذكر ابن جني في ذلك وجها آخر وقال : إنه قولُ سيبويه [3] ، وهو أنّ « الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلُّها أصولٌ لأن الزوائد تلزمها[3] للمعاني نحو حروف المضارعة ، وتاء المطاوعة في تَدَحرج ، وألف الوصل والنون في احرنجم ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها » . قال ابن جني : « فإن قلت : إنهم (قد)[4] قالوا: عندليب ، وعَضْرَفُوط ، وقبعثَرًى ونحوها ، فألحقوها الزوائد وهي خماسيَّة . فإنَّ الأفعال أقعدُ في الزوائد من الأسماء ، لأنها تَنَقَّلُها[5] من حال إلى حال » [6] .

ثم قال : « وإن يُزَدْ فيه فماسِتّاً عدا » يعني أن المزيد فيه من الأفعال غاية ما يبلغ بالزيادة ستَّةَ أَحرُفٍ لايتعدّاها إلى السبعة فأكثر ، وذلك لأن الأسماء لما كانت أقوى وأخفّ كما تقدَّمَ ساغ أن تلحق الزيادةُ ويَبْلُغَ بها السبعة ، وأما الأفعال فأضعفُ ، فلم يبلُغْ من قوتها أن تساويها في الزيادة . وأيضا فإن زيادة الأسماء قد تحذف كثيراً في التحقير والتكسير وغيرهما ، ولا سيما في تحقير الترخيم ، فصارت في الأسماء كالمنفصلة منها ، فاحتملوا كثرة الزيادة فيها ، بخلاف الأفعال فإنَّها ليست كذلك فكَرِهُوا تطويلها بالزيادة اللازمة .

---

(١) ليس في س ، ك .

(٢) المنصف ١ / ٢٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٠١ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : تفضلها .

(٦) المنصف ١ / ٢٨ _ ٢٩ .

وقوله : « وَإِنْ يُزَدْ فيه » إلى آخره ، يعني أن الزيادة فيه تَبْلُغ إلى الستةِ . وذلك صحيح . كان ثلاثيًّا أو رباعيًا ، (فأما الثلاثي)[1] ، فيصير إلى أربعةٍ[2] بزيادةٍ واحدةٍ[3] للإلحاق (أو لغير الإلحاق)[4] ، ويكون على أَفْعَلَ نحو : أكرمَ، وعلى فَيْعَل نحو : بَيْطَر ، وعلى فَوْعَل نحو : حَوْقَلَ ، وعلى فَعْول نحو : جَهْوَر . وبالتضعيف على فَعْلَل نحو : جَلْبَب ، وعلى يَفْعَلَ نحو : يَرْنَأَ[5] لِحْيَتَه . وعلى فَعْلَى نحو : سَلْقَى [6] ، وعلى فَعْنَل نحو : قَلْنس [7] ، وعلى / فاعَلَ نحو : / ١١٩ / ضارَب ، وعلى فَعَّلَ نحو : ضَرَّبْ وكذلك ما أشبهه . ويصيرُ إلى خمسة بزيادتين ويكون (على)[1] تفاعل نحو : تضارَبَ، وعلى تَفَعْلى نحو : تَقَلْسى [8] ، وعلى تفيعل نحو : تشيطن[9] ، وعلى تفعول نحو : تَرَهْوَك[10] ، وعلى تَفَوْعل نحو : تَجَوْرَبَ ، وعلى افْتَعَلَ نحو : اقْتَدَرَ ، وعلى انْفَعَلَ نحو : انْطَلَقَ ، وعلى افْعَلَّ نحو: احْمَرَّ ، وعلى تَفَعَّل نحو : تكرَّم ، وعلى تَمَفْعَلْ نحو تَمَسْكَنَ . وشبه ذلك . ويصير إلى سِتَّةٍ بزوائد[11] ثلاثٍ ويكون على افْعَنْلَل نحو : اقْعَنْسَس[12] ، وعلى

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) الأصل ، ت : الأربعة .

(٣) الأصل ، ت : واحد .

(٤) سقط من س .

(٥) الأصل : يرفأ . وفي اللسان : « واليَرَنَّأُ واليُرَنَّأُ ـ بضم الياء وهمزة الألف ـ اسم للحناء . قال ابن جني : وقالوا : يَرْنَأَ لحيته : صبغها باليُرَنَّأ . وقال : هذا يَفْعَلَ في الماضي و ما أعزبه وأطرفه ! » .

(٦) يقال : طعنته فَسَلَقْتُه : إذا ألقيته على ظهره . وربما قالوا: سلقيتُه سلقاءً ، يزيدون فيه الياء .

(٧) قلنس الشيء : غطّاه وستره .

(٨) قَلْسَيْتُه فتقلْسى ، وتَقَلْنَس ، وتَقلَّسَ : ألبسته القلنسوة فلبسها .

(٩) الأصل : تشيطر .

(١٠) يقال : مَرَّ الرجل يترهوك ، كأنه يموج في مشيته .

(١١) الأصل : زوائد .

(١٢) المُقْعَنْسِسُ : الشديدُ .

افْعَنْلَى نحو : اسْلَنْقَى(١) ، وعلى استَفْعَلَ نحو : استكبر ، وعلى افعالَّ نحو : احْمَارَّ ، وعلى افْعَوَّلَ نحو : اعْلَوَّطَ (٢)، وعلى افْعَوْعَل نحو : اغْدَوْدَنَ(٣)، ونحو ذلك .

وأما الرُّباعيُّ فيصيرُ خماسيًّا بزيادة واحدةٍ ، ويكون على تَفَعْلَلَ نحو : تدحرج وشبهه ، ويصيرُ سداسيًّا بزيادتين ويكون على افْعَنْلَلَ نحو : احرنجم(٤). وما أشبه ذلك .

وقوله « فما ستّاً عدا » كقوله : « فما سَبْعًا عدا »، والكلامُ فيهما واحدٌ .

ثم أخذ يذكر ما فوق الثلاثي من الاسم المجرَّد ، وماله من الأبنية ، وابتدأ بالرباعي ثم عطف بالخماسيِّ فقال :

لاسْمٍ مُجرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ ... وَفِعْلِلٌ ، وفِعْلَلٌ ، وفُعْلُلُ

وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ ، وإن عَلا ... فَمَعْ فَعَلَّل حَوَى فَعْلَلِلاَ

كَذَا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ وَمَا ... غايَرَ للزَّيْدِ أو النَّقْصِ انْتَمَى

يعني أن الاسم(٥) الرباعي المجرد له من الأبنية ستةٌ على رأيه :

أحدها : فَعْلَلٌ ـ بفتح الأول والثالث وإسكان الثاني ـ ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : جَعْفَرٍ ، وعَنْبَرٍ ، وجَنْدَلٍ (٦)، وسَخْبَرٍ (٧) . والصفة نحو: سَلْهَبٍ ، وخَلْجَمٍ ، وصَقْعِبٍ ، وشَجْعَمٍ (٨) .

---

(١) اسلَنْقَى الرجل : نام على ظهره .

(٢) اعْلَوَّطَ بعيره اعلوّاطا : إذا تعلّق بعنقه وعلاه .

(٣) اغدَودَن الشعر : طال وتمّ .

(٤) احر نجم القوم : ازدحموا .

(٥) الأصل : اسم .

(٦) الأصل : جنعل .

(٧) السَّخْبَر : ضرب من الشجر .

(٨) هذه الصفات ا لأربع كلّها بمعنى الطويل .

والثـاني : فِعْلِلٌ ـ بكسـر الأول والثـالث ـ ويكون فـي الاسم والصـفـة ، فـالاسم نحـو : زِبْرِج ، وزِئْبِر، وقِرْطِمٍ ، وعِظْلِمٍ (١)ـ والصفة نحو : صِمْرِدٍ(٢) ، دِلْقِمٍ (٣) ، وزِهْلِقٍ (٤) ، وضِمْرِزٍ (٥)، وخِرْمِلٍ (٦) ، وهِدْمِلٍ (٧) ، وخِضْرِمٍ (٨) ، ولِطْلِطٍ (٩) ، ودِرْدِحٍ (١٠) . قـال ابن جني : « وإنما أكـثـرتُ من هـذا لأن أبا العباس ذكر أن فِعْلِلاً في الصِّفة قليل » (١١) .

والثـالث : فِعْلَلٌ ـ بكسـر الأول وفتح الثالث ـ ويكون في الاسم والصفة ، فـالاسم نحـو : قِلْعَمٍ (١٢) ، ودِرْهَـمٍ ، وقِلْـفَـعٍ (١٣) ، وقِـرْطَـعٍ (١٤) . والصـفـة (نحو)(١٥) : هِجْرَعٌ (١٦) ، هِبْلَعٌ (١٧) . وقـيل: إن الهـاء في هذين المثـالين زائدة لأنهما من الجَرْعِ والبَلْعِ ، فوزنهما على هذا هِفْعَلٌ ، وقد حكى عن الخليل أنه

---

(١) الزِّبْرِج : الوشى ، والذهب . والزِّئْبِر : ما يعلو الثـوب الجديد مثل ما يعلو الخَـزّ . والقِرْطِم : حبّ العصفر. وفيه لغات انظرها في اللسان . والعِظْلِم : عصارة بعض الشجر .

(٢) الصِّمْرد : الناقة القليلة اللبن . قال الجوهري في صرد : « وأرى أضنُّ الميم زائدة » .

(٣) امرأة دِلْقِم : هرمَة . ويقال : الميم زائدة . ويروى أيضًا بفتح القاف ، انظر اللسان : دلق .

(٤) حمارٌ زِهْلِقٌ : أملس المتن ، وخفيف .

(٥) ناقة ضِمْرِزٌ : مُسِنَّه . الضِّمْرز من النساء : الغليظة .

(٦) الخِرْمِل : المرأة الرعناء . وقيل : العجوز المتهدمة الحمقاء ، مثل : الخِزْعِل .

(٧) الهِدْمِل : الثوب الخَلَق . وفي المنصف ١ / ٢٥ : هرمل ، بالراء . ولعله تحريف .

(٨) بئر خِضْرِم : كثيرة الماء .

(٩) اللِّطْلِط : الناقة الهرمة ، واللِّطْلِط : العجوز الكبيرة .

(١٠) الدِّرْدِحُ : المسنُّ .

(١١) المنصف ١ / ٢٥ .

(١٢) القِلْعَم ـ وبتضعيف الميم ـ : الطويل .

(١٣) القِلْفَع ـ بكسر الفاء ، وبفتحها عن السيرافي ـ : الطين إذا نضب عنه الماءُ يبس وتشقّق .

(١٤) القِرْطَع : حَمَلُ الإبل ، وهن حُمْرٌ .

(١٥) عن س .

(١٦) الهِجْرع : الطويل الممشوق .

(١٧) الهِبْلَع : الواسع الحُنجور العظيم اللَّقْم الأكُولَ .

كان يقول : الهاءُ في هِرْكولةٍ (١) زائدة ، لأنها من قولهم : تَرْكلُ في مِشْيتها ، فوزنها إذًا هِفْعَولَةٌ . وإنما قادهم إلى هذا الاشتقاقُ كما رأيت (٢) ، ومذهبُ سيبويه أن الهاء أصليَّةٌ في ذلك كلِّه ، وبِهِجْرَعٍ وهِبْلَعٍ مَثَّلَ الصِّفةَ في هذا البناء(٣)، ومنه : بعيرٌ عِلْكَدٌ ، أي : غليظٌ شديدُ العُنُق والظهر .

والرابع : فُعْلُل بضم الأول والثالث ـ ويكون في الاسم والصفة أيضًا ، فالاسم نحو : تُرْتُم (٤) ، وبُرْثُن ، وحُبْرُجٌ (٥) ، وفُلْفُلٌ . والصِّفة : جُرْشُعٌ ، وكُنْدُرٌ / وصُنْتُع ، وكُلْكُلٌ (٦) . / ١٢٠ /

والخامس : فِعَلٌّ ـ بكسر الأول وفتح الثاني ـ ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : قِمطْرٍ ـ وهو ما تُصان به الكتبُ ـ وفِطَحْلٍ (٧) ، وصِقَعْلٍ (٨) ، وهِدَمْلَةٍ (٩) . والصفة نحو : هِزَبْر ، وسِبَطْرٍ (١٠) ودِرَفْسٍ (١١) ، وقِمَطْر ، وهو الشديدُ من الجمال الصُّلْبُ .

---

(١) الهِرْكَوْلَة : الحسنة الجسم الخَلْق والمشية .

(٢) المنصف ١ / ٢٥ ـ ٢٦ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٨٩ .

(٤) في النسخ ، وكتاب سيبويه ٤/٢٨٨ ، والمنصف ٢٥/١ ، والاستدراك للزبيدي ٢٨ : ترتم ، بالتاء . والمثبت عن شرح السيرافي ٢٤٠/٥ ، والمعاجم . والترتم : ما فضل من الطعام أو الإدام في الإناء .

(٥) الحُبْرُج : ذكر الحُبَارى .

(٦) الجُرشُع من الإبل : العظيم . والكُنْدر : القصير الغليظ مع شدّة . والصُّنتُع : الشاب الشديد ، والكُلْكُل القصير الغليظ الشديد.

(٧) الفطحْلُ : السيلُ .

(٨) الأصل : صِقَعْل ، ولم أجده ، الصَّقَعْل : التمر اليابس يُنْقَع في المخض .

(٩) الهدملة : موضع ، والدهر الذي لا يوقف عليه لطول التقادم ، ويضرب مثلا للذي فات ، يقول بعضهم : كان هذا أيام الهِدَمْلَةِ ، قال كثير :

كأن لم يكن منها أنيسٌ ، ولم يَكُن لها بعد أيام الهِدَمْلَةِ عامِرُ

(١٠) السِّبَطْر : من نَعْت الأسَدِ بالمضاءَة والشدَّةِ . والسِّبَطر من الرجال : الماضي ، والطويل .

(١١) بعير درفس : عظيمٌ .

والسادس : فُعْلَلٌ ـ بضم الأول وفتح الثالث ـ وهو ما استدركه الأخفشُ ، ومثاله في الاسم : جُخْدَبٌ (١) ، وضُفْدَعٌ ، وجُنْدَبٌ (٢) ، وطُحْلَبٌ(٣) ، وبُرْقَعٌ ، وجُؤْذَر (٤) ، إلا أن جُؤْذَرًا زعم الفارسيُّ أنه أعجميٌّ(٥) . ومثاله في الصفة : جُرْشَع (٦) ، نقله أبو حيان في الارتشاف . فمثالُ هذا فُعْلَلٌ بلا شكٍ ، إلا أنَّ النحويين (فيه)(٧) على فرقتين ، فمنهم من أخذ به وصَحَّح الاستدراك ، والناظمُ منهم ، وهورأيُه في الفوائد أيضًا . وزعم ابنُ جني أن جميع (٨) البصريين مخالفون لأبي الحسن في هذا إلا من أخذ بقوله : وعزَوا نقل الفتح وإثباته للكوفيين ، وأن البصريين لا يثبتونه . وهو الذي رجح في التسهيل ، فقال : « وتفريعُ فُعْلَل على فعْلُل أظهرُ من أصالته(٩) » . والذين نَفَوا وُجُودَ هذا البناءِ قالوا : إنّ الفتح تخفيفٌ من الضمِّ ، والدليل على ذلك أنه ليس منها مثالٌ إلا والضمُ قد جاء فيه ، فقد قالوا فيها: جُخْدُبٌ ، وجُنْدُبٌ وطُلْحُبٌ(١٠) ، بُرْقُع ، جُؤْذُر بل زعم الزُّبيدي أنَّ ا لضم هو الأفصح فيها ، (ومثله)(١١) ذكر ابن جني أنّه هو المعروف .

---

(١) الجخدب : دابة نحو الحرباء .

(٢) الجندب : ذكر الجراد . والنون عند سيبويه زائدة ، انظر الكتاب ٤ / ٣٢١ .

(٣) الأصل : طحلبة . والطُّحْلَب : خضرة تعلو الماء المزمن .

(٤) الجؤذر : البقرة الوحشية . وقال ابن سيده : همزته زائدة ، لأنه يقال : ناقة مُجْذِر : ذات جُؤْذَر . انظر اللسان ، مادة : جذر .

(٥) المنصف ١ / ٢٧ .

(٦) الجُرْشع : العظيم الصدر .

(٧) سقط من س .

(٨) س : جمهور البصريين .

(٩) التسهيل ٢٩١ .

(١٠) سقط من الأصل .

(١١) سق من الأصل .

وهذا كلُّه لا يلزم ، والفتحُ منقولٌ فلا بُدَّ من قبوله ، ومن قال : إنه مفتوحٌ من المضموم فَدَعوى لا دليلَ عليها ، ولم يَثْبُتْ من كلام العربِ تخفيفُ الضمِّ بالفتح فيُحمَل هذا عليه ، مع أنه ليس فيه ذلك الثِّقَلُ ، وأما قولهم في غُرُفات : غُرَفاتٍ ، فليس تخفيفاً من المضموم ، بل هو تَحْرِيكُ [1] السَّاكِنِ بالفتح ، وحملُ لِفُعْلَةٍ على فَعْلَةٍ . وأيضًا فقد ألحقوا بِفُعْلَلٍ فقالوا : سُودَدٌ ، قالوا : عُوططٌ [2] ، وعُنْدَدٌ [3] ، وحُوَلَلٌ [4] ، وقُعْدَدٌ [5] . والإلحاقُ لا يكون إلا بأصل بناءٍ فَفُعْلَلٌ - بلا إشكالٍ - أصلُ بناءٍ ، ولم يُثْبِتْه سيبويه إذْ لعلّه لم يحفظه أو لم يتحقق نقلُه عنده . ولا يلزم من هذا عدمُ قولِه [6] به إن ثَبَت ، على أن سيبويه تأوّل قُعْدَدًا ونحوه على أنه لم يلحق بجُخْدَب فقال : « وقالوا : قُعْدَد ، فألحقوه بجُنْدَب وعُنْصَل . بالتضعيف » [7] . وهذا معترض ، فإنه إلحاق مَزيدٍ بمَزِيد[8] . فأجاب السيرافيُّ بأنّ هذه النون لمّا لم تَسقُط شُبِّت بالأصْل فألحقوا (بها)[9]. قال : وقُعْدد يدلّ الاشتقاق على سقوط الدال منه ، يقال : هذا أَقْعَدُ من هذا ،

---

(١) س : تخفيف .

(٢) يقال : عاطت الناقة تعيط عياطًا ، وتعيّطت ، واعتاطت : لم تحمل سنين من غير عُقْر ، وهي عائط ، من إبل عُيَّط ، وعِيطٍ ، وعُوطٍ . وقال سيبويه ٤/٣٧٥ - ٣٧٦ : « سمعنا من العرب من يقول : تَعيَّطت الناقةُ . وقال :

مظاهرة نياً عتيقا وعُوَطَطاً   فقد أحكما خَلْقًا لها متباينا

وفي اللسان : والعُوطط ، عند سيبويه : اسم في معنى المصدر . وانظر المنصف ٤٢/٢ - ٤٣ .

(٣) يقال : مالي عنده عُنْدَدٌ ، أي : بُدٌّ .

(٤٣) ناقة حائل : حُمِل عليها فلم تُلْقح ، والجمع حيال ، وحُولغ ، وحُولٌ ، وحُوَلَلٌ ، والأخيرة اسم للجمع . انظر اللسان : حَوَل .

(٥) رَجُل قُعْدَد : إذا كان قريب الآباء إلى الجدّ الأكبر .

(٦) الأصل : نقله .

(٧) الكتاب ٤ / ٤٢٥ . والعُنْصَلُ : البَصَل البرّيُّ .

(٨) س : « فإنه تضعيف مزيد لمزيد » .

(٩) عن س ، ك .

لأن القُعْدَدَ أقعدُ القرابة في النسب . وهذا وإنْ كان تأويلاً يمكن أن يُقال مثله ، فإنه لا يَقْوَى قُوَّةَ ما احتج به الناظم ، فالظاهرُ إثباته كما ذَهَب إليه هنا .

هذه جملةُ ما ذكرَ الناظمُ من الأبنية للرباعيّ . وذكر غيرُه أربعة أبنيةٍ زائدةٍ على ما ذكره .

أحدها : فَعْلِلٌ ـ بفتح الأولِ وكسر الثالثِ ـ ذكروه في الأسماء ، قالوا : ما عليه طْحرِيَة ، أى قطعة ثوب ، حكاه أبو عبيدة عن أبي الجرَّاح ، لغة في طِحْرِية . استدركه الزَّبيدِيُّ وابنُ خَروفٍ ، وتبعهما ابن عُصْفُورٍ أيضًا(١) .

والثاني : فُعَلٌّ ـ بضم الأول وفتح الثاني ـ حكى أبو زيدٍ في الصفات : / امرأة هُرَكْلَةٌ ، في هُرْكُولةٍ . وذكرالزبيديُّ في استدراك هذا المثالِ من / ١٢١ / الأسماء أنه يُقال : لقيت منه الفُتَكْرِين(٢) . لغةٌ في الفِتكْرين ،(٢) فأثبت(٣) به فُعَلاًّ (٤) ، وغلَّطه الناسُ في هذاالمثال ، لأنه إنّما يصح على أنه يقال : الفُتَكْرون في الرفع ، الفُتَكْرين في النصب والجرّ ، فإذا ثبت هذا نقلاً فحينئذ يصحّ ما قال ، وإلا فَلَعلّه فُتَكْرين كقُذَعْميل . فالذي يصح من تمثيل هذا قولهم : هِرَكْلَةٌ . وذكر أبو حيان في الارتشاف (٥) هذا البناء وأثبته بقولهم : خُبَعْثٌ (٦) ودُلَمْز(٧)

---

(١) الاستدراك للزبيدي ٢٨ ، والممتع لابن عصفور ٦٧ .

(٢) في النسخ : الفتكرى ، بألف مقصورة . والمثبت عن الاستدراك ٢٨ ، والممتع ٦٧ . والفتكرين : الدواهي والشدائد .

(٣) الأصل : فما أثبت .

(٤) ك : فعللا .

(٥) الارتشاف ٣٦ .

(٦) الهمع ٦ / ١٢ .

(٧) الدلامز : القويّ الماضي . يقول الجوهري : « والدُّلَمْزُ مقصور منه ، وقد خففه الراجز ، وذكر البيت الثاني .

، وقال : خلافاً لمن نفاه . وأنشد الجوهريّ شاهداً على الدُّلَمْزِ قول الراجز[1] :

أبناءَ كلِّ سَلِبٍ ووَهْزِ   دُلاَمِزٍ يُرْبي على الدُّلَمْزِ

لكنّه حَمَلَه على أنه مخفّف مِنْ دُلاَمِز[2] .

والثالث : فُعْلِلُ ـ بضم الأول وكسر الثالث ـ في الأسماء أيضا ، حكى ابن خروف الضم في طَحْرِبَةٍ ، وأنه يقال : طُحْرِبه ، واستدركهما معا .

والرابع : فِعْلُلُ ـ بكسر الأول وضم الثالث ـ حكى ابنُ جِني في الأسماء عن بعضهم : زِئْبُر ، وضِئْبُل [3] ، خِرْفُع .

وكـأن الناظم لم يُثْـبِتْ هذه الأبنيـة بمثل هذا السـمـاع لشـذوذه وقلّه استعماله أو لغير [4] ذلك مما يشير إليه بعدُ . وقد حكى ابن سيده في العَرَنْتُنِ : العَرْتَنَ ، والعَرْتُنَ[5] ، وذلك يُثْبِتُ مثال فَعْلُلٍ ، وهو بناءٌ خامس .

ثم قال : « وإِنْ علا فَمَعْ فَعَلَّلٍ حوى فَعْلَلِلا» ، إلـى آخـره . الضمير في « علا » راجعٌ إلى الاسم ، يعني أنَّ الاسم إن علا على الأربعة فصار خماسيّاً فإنّه يحوى هذه الأمثلة الأربعة :

أحدها : فَعَلَّلٌ ـ بفتح الأول والثاني والرابع ـ ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو: سَفَرْجَلٍ ، وفَرَزْدَقٍ ، وزَبَرْجَدٍ ، وخَدَرْنَق [6] . والصفة نحو: شَمَرْدَلٍ ، وهَمَرْجَلٍ ، وجَنَعْدَل [7] .

---

(1) الرجز لرؤبة، ديوانه ٦٤ ، ورواية البيت الأول فيه :

كلُّ طُوَالٍ سَلِبٍ ووَهْزِ

والسَّلِبُ : الطويل . والدَّهْر : الغليظ الشديد المُزَزُ الخلق القصير .

(2) في ا لنسخ : دلمز .

(3) الضئبل : الداهية . والخِرْفِع : القطن .

(4) الأصل : بغير .

(5) ك : العَرَنْتَن ، والعَرَنْتُن . وانظر المحكم ٢/٣٢٢ .

(6) الخَدَرْنق : العنكبوت .

(7) الشَّمَرْدَل : السريع من الإبل . والهمرجل : الجواد السريع . والجنعدل : البعير القوي الضخم . وهذه الأخيرة في اللسان : جعدل .

والثاني : فَعْلَلِلٌ ـ بفتح الأول ، والثالث ، وكسر الرابع ـ ويكون في الصفة نحو: قهْبَلِسٍ ، وجَحْمَرِشٍ ، وصَهْصلِق ، وقَنْفَرِشٍ (١) . قال سيبويه : « ولا نعلمه جاء اسما » (٢) ويظهر من المازني أنه قد جاء اسمًا ، لأنه لما مَثَّل بنات الخمسة قال: « وتكون هذه الخمسة أسماءً وصفاتٍ » (٣) . ويدلّ على ما قال المازني أنهم قالوا : قَهْبلس ، للمرأة العظيمة ، لحشَفَةِ الذكر أيضا . وقد قال الجوهري : إنه الذَّكَر نفسه . وبهذا قد يثبت مجيئُه اسمًا .

والثالث : فُعَلِّلٌ ـ بضم الأول ، وفتح الثاني ، وكسر الرابع ـ ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو: خُزَعْبِلَةٍ (٤) ، ويقال: ما في السماء قُذَعْمِلَةٌ ، أى : شيءٌ من السحاب . والصفة نحو : قُذَعمِل ، للضخم من الإبل، والخُبَعْثِين(٥) .

والرابع : فِعْلَلٌّ ـ بكسر الأول (٦) وفتح الثالث ـ ويكون اسمًا وصفة ، فالاسم نحو: قِرْطعْبٍ (٧) ، وحِنْبَتْرٍ(٨) ، وقِرْزَحْلَةٍ (٩) والصفة نحو: جِرْدَحْلٍ(١٠) ، وخِنْزَقْرٍ (١١) ، وقِرْطَعْنٍ(١٢) .

---

(١) القهبلس : الضخمة من النساء والجحمرش : الثقيلة السمجة من النساء . وصوت صهصلق : شديد . والقنفرش : العجوز الكبيرة .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٠٢ .

(٣) المنصف ١ / ٣٠ .

(٤) الخزعبلة : الفكاهة والمزاح .

(٥) تَيْسٌ خُبَعْثِين : غليظ شديد . والخُبَعْثِن من الرجال : القوى الشديد .

(٦) س : بفتح الأول وكسر الثالث .

(٧) ما عليه قرطعبة : أى قطعة خرقة .

(٨) في النسخ : ختبثر . ومثله في بعض نسخ الكتاب لسيبويه ٣٠٢/٤ . وفي اللسان : « الحنبتر : الشدة، مَثّل به سيبويه ، وفسره السيرافي» .

(٩) الأصل : وقزدحلة . والقِرْزَحْلة : من خرز الصبيان تلبسها المرأة فيرضى بها قيِّمها ولا يبتغي غيرها .

(١٠) الجِرْدَحْلُ من الإبل : الضخم .

(١١) في النسخ : الخِنْزَقر ، بالخاء . والمثبت عن الكتاب ٣٠٢/٤ ، والمنصف ٣٠/١ ، وفي اللسان : الخِنْزَقر الخِنْزقرةَ : القصير الدميم من الناس .

(١٢) السِرْطَعن : الأحمق .

هذا ما ذكره الناظم من الأمثلة للخماسيّ ، وقد زاد غيرُه على هذه الأبنية ستة أبنيةٍ .

أحدها : فُعْلَلِلٌ ـ بضم الأول ، وفتح الثالث ، وكسر الرابع ـ وهو المشهور في استدراك الزُّبَيديِّ وابن السّراج (وغيرهما)[1] ، ومثالُه : الهُنْدَلِعُ ، لبقلة .

والثاني : فَعِلِّلٌ ـ بكسر الأول والثاني / والرابع ـ ومثالُه : عِقِرْطِلٌ ، / ١٢٢ / اسم لأنثى الفِيَلة ، حكاه ابنُ سِيدَه [2] .

وهذان المثالان ذكرهما الناس واشتهرا ، والأول أشهرهما .

والثالث : فِعَلَّلٌ ،بكسرالأول وفتح الثاني والرابع .

والرابع : فُعَلَّلٌ ، بضم الأول وفتح الثالث [3] .

والخامس : فَعْلَلٌّ ، بفتح الأول والثالث .

والسادس : فُعُلُّلٌ ، بضم الأول والثاني والرابع .

وهذه الأربعةُ الأخيرةُ ذكرها أبو حيان وأثبتها مع ما تقدَّم ، وأتى لها بمثل لم أقيِّدْها كما أُحبُّ ، فتركتُها ، فانظرها في الارتشافِ له [4] . ولم يعوِّل الناظمُ على شيءٍ من هذا ، وإنما أثبت ما أثبته سيبويه والجمهورُ [5] ، وما عداها فمحتمِلٌ أو نادرٌ .

---

(١) سقط من س .

(٢) المحكم ٢ / ٣٢٩ ، والارتشاف ٤١ ، والهمع ١٤/٦ .

(٣) ومثل له في الارتشاف بـ قُسَبْنَدٌ ، وفي تاج العروس : « قُسَبْنَدٌ ، مثال فُعَلَّل ـ بضم فسكون ففتح ـ : أهمله الجماعة ، قال المصنف : هكذا ذكروه في الأبنيةَ ولم يفسروه لكونه فارسية » ، ثم ذكر ما عُرِّب عنه ، وفسَّره بما يشدُّ في الوسط إذا كان معرب كسبند ، أو اسم الشاة إذا كان معرب كوسبنده على أن الفيروزبادي ذكر بعد ذلك : قُشَبْنَد ، وقال إن أبا حيان ذكره في التسهيل ، وفسَّره بالطويل العظيم العنق . لكن الذي وجدته في الارتشاف بالسين المهملة .

(٤) انظر الارتشاف ٦١/١ ، ٦٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٠١/٤ ، ٣٠٢ لمقتضب ١٠٦/١ ، والمنصف ٣٠/١ ، والتكملة ٥٤٠ ، تحقيق كاظم مرجان ، وشرح الشافية للرضي ٥١/١ ، والممتع ٧٠ .

ثم أخذ الناظم ينفي غير ما ذكر بقوله : « وما غاير للزَّيد أو النقص انتمى » ما : واقعة على الأمثلة التي تُمثَّل بها الأبنية أو على الأبنية أنفسها . وحذَفَ مفعول « غاير » للعلم به ، وهُوَ ما تقدَّم من الأبنية في الرباعي والخماسي . والزيدُ : مصدر زاد يَزِيد زيداً وزيادة ،فيعني أنَّ ما غاير ستة الأبنية المذكورة في الرباعي والأربعةِ المذكورة في الخماسي من الأمثلة التي يُلْحِقُ بها المستدركون أبنية أخر ، ويظهر ببادئ الرأى الإلحاق بها ، فإنها ليست بتلك المنزلة ولا ثابتة عنده فيها ، وإنما مخرجها عنده أحدُ أمرين :

أحدهما : أن يكون المثال منتميا ـ أى : متسباً ـ للزيادة ومعنى كونه منتسبا لها أن يكون ذا زيادة لا يكون مجردا ، فما كان من الأبنية مغايرا ومخالفا لما مضى فيمكن أن يكون منها ما هو مزيد فيه . وذلك نحو : هُرَكْلَة ، فإن الهاء يمكن أن تكون زائدة كما قال الخليل في هُرْكُولَةٍ ، لأنها بمعناها ، إذ(١) هي بمعنى تَرْكُل في مشيتها . فإذا أمكن في الهاء الزيادة لم يكن في هُرَكْلةٍ(٢) دليل على فُعَلٌّ . ومثلُ(٣) الهُنْدَلِعِ لا يثبت به (٤) فُعْلَلِلٌ ، لإمكان زيادة النون ، قال ابن جني : « ومن ادَّعى ذلك ـ يعني إثبات فَعْلَلِلٍ ـ بِهُنْدَلِعٍ ، احتاج إلى أن يدل على أن النون من الأصل » (٥) . قال ابن الضائع : وإنما ينبغي أن يجعل هذا في مزيد الرباعي ، (والنون زائدة لأنَّ مزيد الرباعيِّ)(٦) أوسعُ

---

(١) الأصل : أو .

(٢) الأصل : هركولة .

(٣) الأصل ، ت : ومثال .

(٤) الأصل : فيه .

(٥) المنصف ٣١/١ .

(٦) سقط من الأصل .

من أصول الخماسي ، ولذلك حمل سيبويه كَنَهْبُل [1] على زيادة النون [2] ، وان كان ليس موضع زيادتها ، لكن حمله على ذلك لسَعَةِ باب الزيادة ، وضيق باب الأصالة ، وكذلك مسألتنا . وقيل مثل ذلك في : زِنْبرُ وضِئْبل . قال ابن كيسان : هذا إذا جاء على هذا المثال يشهد للهمزة أنها زائدة . قال : وإذا وقعت حروف الزيادة في الكلمة جاز أن تخرج عن بناء ا لأصول ، فلهذا ما جاءت هكذا . وهذا الذي قال يُعضِّده (كلام)[3] سيبويه في كَنَهْبُل ، وليس بخارج عن النظر ، وهو أولى. وإنما ادّعى الزيادة لأن البناء إذا كان فيه حرفٌ يمكن أن يكون زائدًا ، إلا أنه لم يَقُم [4] دليلٌ على زيادته ، فنحن فيه بين أمرين ، إمّا أن نَدَّعى أصالته فَنُثْبِتَ فيه في المجرّدات بناءً غير موجودٍ ، أو نَدَّعى زيادته فَنُثْبِتَ (به)[5] أيضًا بناءً غير موجود فقد تعارض مكروهان فيحتمل أسهلهما ولا شك أن باب الزيادة أقرب لأنه أوسع البابين ، فلذلك / جعله الناظم من / ١٢٣ / باب المزيد ولم يجعله من باب المجرد .

والثاني : أن يكون المثال منتميًا للنقص ، أى يكون المثالُ قد حُذِف منه حتى خرج عن أصلِ بنائِهِ إلى بناءٍ غير موجود ، مثالُه مما تقدّم : خُبَعْثٌ ، يمكن - إنْ ثبت - أن يكون محذوفًا من خُبَعْثَنٍ في ضرورة شعرٍ ، تشبيها للنون الأصلية بالزائدة ، كما حذفوا نون « لم يك » في الجزم وهي أصلية تشبيها بما شأنه الحذفُ، وهذا أولى من ادّعاءِ ثبوت ما لم يثبت حتى يتضح دليل الثبوت.

---

(١) الكَنَهْبُل - بفتح الباء وضمها - ضرب من الشجر .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٢٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : « لم يقم فيه دليل » .

(٥) عن س ، ك .

وكذلك : الدُّلَمْزُ ، (إنما)[1] أصلُه الدُّلَمِز الذي أصله الدُّلامِزُ ، ثم سكّن الميم في الضرورة بعد حَذْف ألف الدُّلاَمِزِ . وهو رأى صاحب الصحاح فيه ، وهو رأى صَحَاحٌ[2] .

ومثاله من غير ما تقدم ما جاء على مثال : فَعَلُلٍ ، وفَعَلِلٍ ، وفَعَلَلٍ وفُعَلِلٍ .

فالأوّلُ نحو : عَرَتُن وعَرَقُص[3] وعَبَقُرٍ ، أمّا عَرَتُن فأصله عَرَنْتُن[4] ، قال سيبويه : وإنما حَذَفوا نونَ عَرَنْتُنٍ كما حذفوا ألف عُلابط ، وكلتاهما يتكلّم بهما[5] . يعني أنه يجوز أن يقال : عَرَنْتُن وعَرَتُن ، فَعَرَتُنٌ قد حُذِفت منه النون ، وأصله أنه مزيد (فيه)[6] رُباعيٌّ الأصول كقَرَنْفُلٍ . فإذًا فَعَلُلٌ لا يثبت به أصلُ بناءٍ . وأما عَرَقُصٌ فمحذوفٌ أيضًا ، أصله عَرَيْقُصٌ، قال ابن سيده : العَرَقُصُ[7]، والعُرَقِصُ ، والعُرْقُصاء، والعُرَيْقَصاءُ، والعُرَيْقَصان[8]، والعرَقُصان، والعَرَيْقُص [9] كله نبت[10] . فإذًا ليس بِفَعَلُلٍ على الحقيقة وإنما هو عَرَيْقُصٌ ، فَعَيْلُلٌ من الرباعي المزيد فيه . وأما عَبَقُرٌ فَمُغَيَّر أيضًا ـ وهو في المثل : أبَردُ من عَبَقُرٍ [11] ، ويقال : حَبَقُرٌ بالحاء ـ فقيل: إنَّه محذوفٌ من[12]

---

(1) سقط من س .

(2) الأصل ، ت : صحيح . والصُّحاح بمعنى الصحيح .

(3) الأصل : عوقص .

(4) العرتُن : نبتَ ، وفيه لغات ستٌّ انظرها في شرح الشافية ١ / ٤٩ .

(5) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(6) ليست في ك .

(7) في اللسان : العُرْقص ، بضم فسكون .

(8) في المحكم : والعرنقصان . وفي اللسان مثل ما هنا وبعده : والعَرَنْقُصان .

(9) في اللسان ، والعرنقص ، بالنون .

(10) انظر المحكم ٢ / ٢٨٥ .

(11) الصحاح ، مادة : عبقر .

(12) المحكم ٢ / ٢٩٢ .

عَبَنْقَرُ . وقيل : أصله عَبَقُور[1] ، فحذفت الواو . وهذا هو الجاري على طريقة الناظم . وقد ذكر الجوهريُ في توجيه عَبَقُرٍّ أنَّهما كأنهما كلمتان جُعِلتا كلمةً واحدةً ، قال : لأنَّ أبا عمرو بن العلاء يرويه : أبردُ من عَبٍّ قُرٍّ . قال : والعبُّ : اسم البَرَدِ الذي ينزل من المُزْن ، وهو حبُّ الغمام ، فالعين [2] مُبْدَلةٌ من الحاءِ . والقُرُّ : البَرْدُ . وأنشد[3] :

كأنَّ فاها عَبُّ قُرٍّ باردٌ أَوْ ريحُ رَوْضٍ مَسَّهُ تَنْضَاح

وأما قول المرار بن مُنْقِذٍ [4] :

أَعَرَفْتَ الدارَ أمْ أنكرتَها بَيْنَ تِبْراكٍ فَشَسَّىْ عَبَقُرْ

فَذُكِر عن المازني أنه أراد عَبْقَرَ ، فغيَّر [5] الصيغة . وقال الجوهري : «لما احتاج إلى تحريك الباء لإقامة الوزن ، وتوهَّم تشديد الراء ضمَّ القاف لئلا يخرج إلى بناء لم يجىء مثلهُ ، فألحقه ببناء[6] جاءَ في المَثَلِ ، وهو : أَبْرَدُ من عَبَقُرٍّ » [7] .

والبناءُ الثاني نحو : ذُلَذِلٍ ، وزَلَزِلٍ ، وجَنَدِلٍ . لا يثبت به فَعَلِلٌ ، لأنها محذوف منها ، إلا أنهم اختلفوا في المحذوف هنا . فذهب سيبويه [8] والجمهور

---

(١) في النسخ : عبيقور . وانظر المحكم واللسان .

(٢) الأصل : بالعين .

(٣) الصحاح ، واللسان ، مادة عبقر . والرُّكُّ : المطر الضعيف .

(٤) البيت في المفضليات ٨٨ ، والخصائص ٢٨١/١ ، ٣٣٩ ، والصحاح ، مادة : عبقر ، برك ، والمحكم ٢٩٢/٢ واللسان ، مادة : برك ، والضرائر لابن عصفور ٢٤١ .
تبراك وعبقر : موضعان . والشسُّ : الغليظ من كل شيءٍ .

(٥) الأصل : بغير . وانظر المحكم ٢ / ٢٩٢ .

(٦) في الصحاح : « ببناء آخر جاء ... » .

(٧) الصحاح ، مادة : عبقر . وقد ضبط فيه بتشديد راء عبقر .

(٨) الكتاب ٣ / ٢٢٨ .

إلى أنّ المحذوفَ الألفُ ، وأصلها : ذلاذيلُ[1] ، وزلازيلُ ، وجَناديلُ . والذي قادهم إلى أن المحذوف هو الألفُ أنهم نطقوا بها فقالوا : ذلاذِلُ ، قال الزَّفَيان [2]:

مُشَمِّراً قد رَفَع الذَّلاذِلاَ

أنشده الجوهري . وإنما دخله التنوين لنقص البناء . ونُقِل عن الفراء // ١٢٤ / ونَسَبه ابن مالك للفارسي أيضا أنَّ المحذوف ياءٌ ، وأن الأصل : ذَلَذِيل ، وزَلَزِيل، وجَنَديل ، وإياه ارتضى في التسهيل [3] . والذي رأيتُ في التَّذكرةِ للفارسيّ لا يتعيَّنُ منه أنه مَذْهبه ، قال فيها : قولهم : ذَلَذِلٌ ، حمله سيبويه على أنه جمع حذفت منه الألف ، وغيره يحمله على أنّه ذلذيل وينكر ما ذهب إليه سيبويه من حذف الألف . ومن حجته في ذلك إنّه يقول : إن لمعنىً ، وحرفُ المعنى لايحذف هذا ما ذَكَره فيها فيما رأيتُ ، وقد رأيت له فيها المَشْيَ على طريقة سيبويه والجمهور في مواضع . فهذا « الغير » يحتمل أن يكون الفراءَ ، وهو الأظهر، فلا يكون الفارسيُّ مخالفاً للجمهور . وقد وَجَّه هذا المذهب بعضُهم بأن تلك الألفاظَ تقَع على مفردٍ لا على جمع ، وفَعَلِيلٌ معروف في الآحاد بخلاف فَعَالِلَ فإنه مقصور الاستعمال على الجمع . قال شيخنا القاضي ـ رحمه الله ـ ومذهبُ الفارسي ظاهر ، إلا أنه يلقاه فيه أنَّه (ليس)[4] في أشبه الرباعيّ فَعَلِيل ، وإنما هو في الثلاثيِّ المزيد فيه كَصَمَكِيكٍ حَمَصِيصٍ[5] . وما

---

(١) ذلاذل القميص : ما يلي الأرض من أطرافه ، الواحد : ذُلْذُلٌ ، مثل قُمْقُم وقماقم .

(٢) البيت في اللسان ، مادة : ذلل ، وفيه أنه ينعت ضرغامة ، وقبله :

إنّ لنا ضرغامةً جُنَادلا

وبعده :

وكان يومًا قمطريرًا باسلا

والجنادل : الشديد من كلِّ شيءٍ

(٣) التسيهل ٢٩١ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الصَّمَكُوك والصَّمكيك من الرجال : الجاني الغليظ . والحَمصيص : بقلةٌ دون الحُمَّاض في الحموضة طيّبة الطعم .

أشبه ذلك . إلا أنه ــ رحمه الله ــ قال لنا وقت قراءة هذا الموضع من التسهيل عليه : يغلب على ظنّي أن الفارسيّ ذكر من الرباعي مثالاً على فَعلِيل ، قال : ولا أُحَقِّق أذكر ذلك في التذكرة أم لا ؟ فإن ثبت ما قاله فيسهل الجواب عن هذا الاعتراض . ورجح بعضُ الشيوخ مذهب الجماعة أيضا بوجهين :

أحدهما : أن سيبويه صَرَّح بالترادف بينه وبين ذى [1] الألف ، قال : ويقول بعضهم : جَنَدِل وذَلذِل ، يحذفون ألف جنادلَ وذلاذِلَ ، وينوّنون ويجعلونه عوضاً من هذا المحذوف .

والثاني : أن التخفيف من لفظٍ مستعملٍ أولى من التخفيف من لفظٍ لم يُستعمل قَطُّ . قال وما ذُكر من حذف حُرُوفِ المعاني إذا كان على الجواز ووُجِد المُحرِزُ [2] وفهم المعنى فقريبٌ .

هذا ماقال ، وهو بناء على تسليم [3] أن الألف فيها حَرْفُ معنى . وإنما يُتَصوَّر ذلك على تسليم أنها جموع لا مفردات ، فإنِ ادُّعِيَ أنَّها مفرداتٌ ــ وهو ظاهر من تفسير معناها ــ فمثلُ تلك الألف في المفردِ ليست لمعنًى كألِفِ عُلَابِط[4] وعُكامِسٍ . وإذا تقرَّر هذا فالحذفُ متقرِّر باتفاقِ الجميع ، وليس للناظم هنا في المحذوفِ مذهبٌ معيَّنٌ من المذهبين .

والبناءُ الثالث نحو : عَرَتَنٍ ، هذا أيضا محذوف على مُقْتَضى الناظم ، وأصلهُ عَرَنْتَنٌ ، ذكره الزُّبَيديُّ أنه يُقال : عَرتُنٌ ، وعَرَنْتُنٌ (وعَرَتَنٌ)[5]

(١) الأصل : وبين مجيء الألف .

(٢) الأصل : المجوز .

(٣) الأصل : « عليأن التسليم فيها حرف معنى » .

(٤) العَلَبطُ والعُلَابِطُ : الضخم . والعُكمَس والعُكَامِس : القطيع الضخم من الإبل .

(٥) سقط من الأصل .

(وعَرَنْتَنٌ)[1] . وهــو دليلٌ على أنَّه مـحذوفٌ منه ، فـهو من قَـبيل الرُّبـاعيِّ المزيدِ فيه .

والبناءُ ا لرابع نحو : فُعَلِل ، نحو قولهم : عُكَمِسٌ وعُجَلِطٌ [2] ، ودُوَدِمٌ[3] ، ودُلَمِزٌ ، وعُكَمِصٌ[4] ، وعُكَلِدٌ[5] و(عُلَكِدٌ)[6] ، وخُزَخِزٌ[7] . قال . أنشدَهُ [8] ابن جني [9] .

أعْدَدتُ للورْدِ إذا الورْدُ حَفَزْ غَرْبا جَرُورًا وجُلالاً خُزَخِزْ

وكذلك : عُلَبِطٌ ، أنشدَهُ [8] ابن جني [10] :

وَزَعَمُوا ـ وَكَذَبُوا ـ بِأَنَّهُمْ لِقَيَهم عُلَبِطٌ فَشَرِبُوا

وهو كثير جدًا ، لكنه محذوف ، والمحذوف منه الألفُ ، فالأصل : عُلابط ، بالألِف .

قال[11] :

لَوْ أَنَّها لاقَتْ غُلامًا طَائِطًا[12] ألقى عليها كُلكلا عُلاَبِطا / / ١٢٥ /

---

(١) سقط من ت . وانظر الاستدراك للزبيدي ٢٩ .

(٢) العُجلط والعُجالطُ : اللبن الخاثر الطيب .

(٣) الدُّوَدِم الدُّوَادِم : شيء شبه الدم يخرج من السَّمُر .

(٤) العُكَمص : الشديد الغليظ .

(٥) لبن عُكلد ، وعُكلط : خاثر . والعُكلد والعلكدُ : الغليظ الشديد العنق والظهر .

(٦) عن س ، وهامش ك ، وقد تقدم تفسيره في التعليق السابق .

(٧) رَجُلٌ خُزَخُزٌ ، وخُزْخُزٌ ، وخُزَاخِزٌ : قويٌّ غليظ كثير العضل وبعير خزخز : قويٌّ شديدٌ .

(٨) الأصل ، ت : أنشد

(٩) تقدم الرّجز وتخريجه أول هذا الجزء ، انظر ص : ٩.

(١٠) المنصف ٢٧/١ ، ولم أعثر على قائله .

(١١) الاستدراك للزبيدي ٣٣ ، واللسان : طوط . وانظر نوادر أبي زيد ٥٧٤ ، والتهذيب لعط ، واللسان ، لعط .

(١٢) في النسخ : ضابطا ، والمثبت عن الاستدراك واللسان يقال : طاط الفحل . الناقة : إذا ضربها . والكلكل : الصدر العلبط : العريض .

وأنشد الفراء (١) :

ما راعَنِي إلاّجناحُ هابِطـا على البيوت قَوْطَه العُلاَبِطا

وكذلك : عُكَمِسٌ ، أصلُه : عكامسٌ ، وعُجَلِط : عُجَالِطٌ . وكذلك سائرها ، قال سيبويه : « والدليل على ذلك أنه ليس شيٌ من هذا المثال إلا ومثال فُعالِلٍ جائزٌ فيه ، تقول : عُجَالِطٌ وعُجَلِطٌ . وعُكَالِطٌ وعُكَلِطٌ ، ودُوادمٌ ودُوَدِمٌ »(٢) . وقد تقدَّمَ إنشادُ الجوهريٍّ (٣) :

دُلامِزٍ يُرْبِي عَلَى الدُّلَمْزِ

فهذا وأشباهُه الذي أراد الناظمُ أن يَنْفِيه بقوله : « وما غَايَر للزَّيدِ أوِ النقصِ انْتَمى » . وَإذا تَقَرَّر هذا بَقِي الدليلُ على الحذفِ ـ وإلاّ فلقائِلٍ أن يقول: إنّ تلك لغاتٌ أصليةٌ ولا حَذْف ، فالدليل على أنها محذوفة أنها قد اجتمع فيها أربع متحركاتٍ في الكلمةِ الواحدة ، وأربِع متحركات في كلمةٍ واحدة لا يُوجَد إلا أن يَعْرِض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو : شَجَرَةٍ ، وجَمَزَيَان(٤) في تثنية جَمَزَى ، أو تكون الكلمة من كلمتين نحو : شَغَرَ بَغَرَ(٥)، وخَمْسَةَ عَشَر ، أو نحو ذلك . فأمَّا أن يُوجَد أربعُ متحركاتٍ في أصل بناءٍ فلا ، ولأجل ذلك ردَّ ابنُ الطَّرَاوَةِ على الفارسيٍّ في تثنيته جَمزَى جَمَزيان(٦)، قال : لأنّ فيه توالى أربع حركاتٍ (٧)، ولذلك التزموا الحذف في النسب إلى جَمَزَى . قال(٨) : وهذا غلطٌ ،

---

(١) الرجز في المنصف ٢٧/١ ، واللسان : علبط ، وقوط .
القوط : المائة من الغنم إلى مازادت . وخصّ بعضهم به الضأن . وقيل : القوط هو القطيع اليسر منها .
والعلابط : هي الخمسون والمائة إلى ما بلغت من العدد .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٨٩ .

(٣) انظر ص ٢٤٩ .

(٤) الأصل : حمرتيان .

(٥) يقال : تفرّقوا شَغَرَ بَغَر ، أى : في كلّ وجه ، وهما اسمان جُعلا اسمًا واحدًا ، وبنيا على الفتح .

(٦) التكملة ٣٩ .

(٧) س : متحركات .

(٨) كذا ، ولعلّ صوابه : قيل . فهذاردٌ على ابن الطراوة ، ولا نَعْرِف الرادَّ .

لأن العلّة في (الحذف في)[1] جَمزِيٌّ ليس امتناع توالى)[1] أربع حركات [2]، لأنَّ ذلك يجوز كشجرة ، ونحوه ؛ إذ كان في تقدير مالا يجتمع فيه تلك الحركات، وكذلك التثنية (لأن الأصل)[3] رَعْيُ الواحد ، بل العلّةُ في امتناع جَمَزَوِيٌّ استثقالُه ، مع أن الباب والأكثر في حُبْلَى حذفُ الحرف ، فحيث لا يجوزُ الحذفُ أصلاً وإنْ زاد العدد لا يُراعى توالي الحركات . وإنما سُقْتُ هذا بيانا لمحافظتهم على قاعدة امتناع أن يجتمع أربع حركاتٍ في كلمة ، فلما كان الأمرُ في الكَلِمِ العربيَّة على هذا ثم أتى في كلامهم مثلُ فَعَلُلٍ وَفَعَلِلٍ ، وفَعَلِلٍ ، وفُعَلِلٍ ـ علموا بلا بُدّ أنها محذوف منها ، وإلا لألْزِمَ مخالفة القاعدة والخروجُ عن كلام العرب ، وعَيَّن لهم المحذوفَ نطقُهم بالأصل ، وَرَأَوا[4] أن فَعَلِل[5] من فَعَالِل ، وأن فُعَلِل[5] من فُعالِل ، وأن فَعَلُل وفَعَلَل[5] من فَعَنْلُل وفَعَنْلَلٍ لا شك فيه . فهذا هو الدليلُ على صِحَّة ما ادَّعاه الناظمُ وغيره .

فإن قيل : هذا لا دليل فيه ، فإن توالى أربع متحركاتٍ قد يأتي من غير عارضٍ يعرض ، وذلك في نحو : جَمَزَى ، وبَشَكَى ، ومَرَطَى ، وغير ذلك مما جتمع فيه قبل ألف التأنيث ثلاث حركات ، فإن ألف التأنيث في تقديرالتحرك ؛ ألا ترى أنها محلُّ الإعرب ، (والإعرابُ)[1] مقدرٌ في الألف ، وإذا كان مُقدَّرا فيها ، والمقدرُ كالمنطوقِ[6] به ، فقد صار مما يجتمعُ فيه أربعُ حركاتٍ ، وليست الألفُ في تقدير الانفصال كالتاء . لأن الكلمة مبنية عليها ، فمَرَطى ونحوه مثلُ

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) س : متحركات .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : وعلموا .

(٥) كذا وردت هذه الأوزان ، والقياسُ صرفها ، لأن الأوزان إنما تمنع من الصرف إذا جامعت مع العلمية سببًا آخر ، كتاء التأنيث نحو : فاعلة ، أو وزن الفعل المعتبر كأفْعَلَ ، أو الألف والنون المزيدتين كفعلان . انظر شرح الكافية للرضى ٣/٢٥٠ ، وقد أضاف أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه « تاج علوم الأدب » أنه إنما تثبت علمية الوزن إذا كان في مقابلة موزونه ، نحو : فَعْلَة وزن طلحة .

(٦) الأصل : والمنطوق .

أن لو قُلتَ في مَرْمَى : مَرَمَيٌ ، وفي مَغْزَى : مَغَزَيٌ ، بل كقولك في جَعْفَر : جَعَفِرٌ . وهو عينُ ما نفيت .

فالجواب أنّ تقدير الإعراب في ألف التأنيث لا يكونُ بمنزلةِ الحرف المتحرِّك ، وإنما الألف / باقيةٌ على سكونها ، ومعنى تقدير الإعراب فيها أنَّه لو/ ١٢٦ / كان في موضعها حرفٌ صحيح لكان[1] متحركًا . هذا هو المرادُ ، ولا يلزمُ من ذلك أن تكون متحرِّكة . وهذا خصوصٌ في ألف التأنيث وحدها لأنها (غير)[2] منقلبة عن شيء ، وأما غير ألف التأنيث كألف عصًا ورحًا فإنها ما كانت ألفًا إلا وقد كانت واواً أو ياء متحركة مفتوحا ما قبلها ، وحينئذ انقلبت ، وإذ ذاك تقول : إذا كانت الألف منقلبةً فلا يُوجَدُ قبلها ثلاثُ حَرَكَاتٍ أصلاً ، ألا ترى أنه لم يأتِ نحو مَدَعى ومَغَزَى[3] ولا ما أشبه ذلك لأنه في تقدير : مَدَعَيَ ومَغَزَيٌ ، فَيلْقَى فيه اجتماعُ أربع حركات . وكذلك الأمرُ في ألف الإلحاق إن قُلنا : إنَّ أصلها الياء على ما ذهب إليه المازنيُّ [4] ، إذْ هي منقلبةٌ عن حرفٍ مُتَحرِّك ، وَإن قلنا : إنها غير منقلبة وإنما سِيْقَتْ على صورتها كألفِ التأنيث ، فإنَّ حكمها حكمُ المنقلبة ، لأنها إنما أُتي بها في مقابلة المتحرك، فكأنها[5] متحركةٌ حقيقيةٌ . فمثل هذه[6] الألف لا يوجد قبلها ثلاث حركاتٍ أصلاً ، كما لا يُوجَد أربعُ حركات فيما آخره صحيح كسَلْهَبٍ وجَعْفَرٍ . وهذا بَيِّن فيما ارتكبه الناظم

---

(١) الأصل : وكان .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل ت : ومغزو .

(٤) المنصف ١ / ٤٠ وانظر شرح الشافية للرضى ٥٧/١ .

(٥) الأصل : فإنها .

(٦) الأصل ، ت : هذا .

وغيره في هذه المسألة في قوله : « وما غاير للزَّيد أو النقص انتمى » وبالله التوفيق ، إلاَّ أنه يرد عليه فيه اعتراضٌ ، وهو أنَّ ما اعتذر به عن استدراك مَنِ استدرك غير ما ذَكَر ، أو عن توهم الاستدراك ، قاصرٌ ؛ إذْ لا يمشي له إلا في بعض ما تقدَّم[1] الاستدراك فيه ، فأمَّا ادعاءُ الزيادة فإنْ تَأَتَّى له في هُرَكْلَةٍ وهُنْدَلِعٍ وما تقدَّم ذكره ، لم يتأتَّ له في طَحْرِبَةٍ وحِرْفُعٍ ، ولا في عِفِرْطِلٍ وغيره مما استدركه الناس ؛ إذْ ليس فيها ما يُدَّعى زيادته . وأما ادعاءُ النقص فكذلك ايضاً يقال فيه حرفًا بِحَرفٍ ، وأين هذان [2] الأمران في نفي الاستدراك من ستَّة الأشياء [3] التي ذُكِرَ في التسهيل منها هذان ، وذلك حيث قال : « وما خرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيدٌ فيه ، أو محذوف (منه)[4]، أو شبه الحرف ، أو [5] مركب ، أو أعجمي »[6] . فأما الشذوذ فقد يُقال : إنَّه كان يخرُج به نحو: خِرْفُعٍ ، وطَحْرِبَةٍ (وطُحْرِبة)[7] وعِفِرْطِلٍ ، ونحو ذلك مما استدركه أبو حيان وغيره . وأما المزيد فيه والمحذوف منه فقد تقدّم ذكرهما . وأما التركيب فكان يخرج به نحو : أَحَدَ عَشَرَ ، وحَضْرَمَوْت ، وكذلك عَبَقْرٍ (وحَبَقْرٍ)[7] على ما تقدم ذكره عن أبي عمرو بن العلاء . وأما العجمة فكان يخرج بها ما كان نحو: السُّقُرقُعِ ، لشرابٍ لأهل الحجاز ، لغةٌ حبشية ، ويقول الفُرس للسُّكَّر : طَبَرْزَذ ، وطبرزَل ، وطبرزَنٌ و[8] كالفِرِنْد[9] وما أشبه ذلك . وما أحوجَ الناظم إلى إخراج

---

(١) الأصل ، ت : « إلا فيما تقدم » .

(٢) س : « وأين هذا من الأصول في نفي الاستدراك .

(٣) الأصل : أشياء .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : لو ركبه .

(٦) التسهيل ٢٩١ .

(٧) سقط من الأصل ، ت .

(٨) سقطت الواو من الأصل .

(٩) الفرند : وَشْيُ السيف ، وهو دخيل ، ويقال فيه : إِفِرِنْد .

الأعجمي لكثرة ما فيه من الأوزان الخارجة عما قال ، وهو لم يُشْعِر بإخراجه في مُقَدِّمة التَّصْرِيف . وأما شبه الحرف فهو الذي لا يَحْتاج إليه هنا ، لأنه قد قَدَّمَ [1] إخراجه أوَّلاً بقوله: « حرفٌ وشبهه من الصَّرْفِ بَرِي » فلا اعتراض به ، وإنما يُعْتَرضُ عليه بِتَرْك الثلاثة الباقية ، وهي : الشذوذ ، والتركيب ، والعجمة ؛ فإنَّ اقتصاره على / ما ذكر يقتضي أنَّ نحو : طَحْرِبةٍ ، وعِفِرْطِلٍ ، خِزْفَعٍ ، / ١٢٧ / وحَضْرَمَوْتٍ ، وسُقُرْقُعٍ ، وطَبَرْزَدٍ ، داخلٌ في الزيادة أو النقصان . وليس كذلك .

وقد يُجاب عن بعض هذا بأن الناظم إنما بنى في الاعتذار بالزيادة والنقص عما اشتهر الاعتذارُ عنه من المستدركاتِ ، وما يُوهِم الاستدراك ، ولم يقصد لبيان الشذوذات الشاردة والأمور النادرة جدًا ، ولا شَكَّ أنَّ خِرْفُعًا[2] وطِحْرِبةً ونحوهما مما تَقدَّم ليس (له)[3] تلك الشهرةُ في المنقولات النادرة ، ولا يليقُ الاحترازُ من[4] مثلها في مثل هذا المختصر ، بخلاف نحو الهُنْدَلِعِ فإنَّه في الاستدراك مشهورٌ قد أثبت به البناءَ جماعةٌ كابن السرَّاجِ والزُّبَيْديِّ وغيرهما ، فمن مثل هذا ينبغي أن يَحْتَرِزَ المؤلفُ ، وعلى هذا نقول : ما كان من نحو تلك الأمثلة التي ذكرها أبو حيَّان فلا يَنْبَغِي أنْ يُلتَفَت إليها ، وأكثرها غير مُحقَّقٍ في النَّقْلِ ، وأكثرُ الكتب المشهورةِ في اللغةِ لا تجدها فيها ، ويكفي من وَهْنِها وَضَعْفِ الثقة بها هذا المقدارُ ، فكيف يَعْتذر[5] في هذا الجزء (المختصر)[6] اللطيف الحَجْمِ عن مثل ذلك ، ليس هذا من شأنه هنا ، بل لم يَلْتفِت إلى تلك

(١) الأصل : تقدم .

(٢) في النسخ : خرفع .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : في .

(٥) الأصل ، ت : يحترز .

(٦) ليس في س ، ك .

الأشياء إلا في التسهيل على الإجمال لا على التفصيل ، فإذًا (لا يحتاج)[1] في هذا النظم إلى الاعتذار بالشذوذ ، وهذا هو عُمْدةُ الاعتراض ، وأما التركيب فلم يحتج إلى ذكره ، لأنَّ الثاني من المركَّبَينِ زائدٌ على الكَلِمة الأولى قائمٌ مقام الزائد وهو تاءُ التأنيث ، فظاهرٌ إخراجُه من كلامه ، ولو لم يكن في كلامه مايخرجُه لم يحتج إليه أيضا ، لأن المركب[2] كلمتان ، فكلُّ كلمةٍ لها وزنها الذي تَخْتَصُّ به . وهذا ظاهر. وأما[3] العجمة (فلعمري)[4] إنَّ الاعتراضَ بها وارد ، إلا أن يُقَال : إن الأعجمي داخلٌ فيما أشبه الحرف على الطريقة التي تقدَّمت لابن جني فيه قبل هذا ، لكن يلزم[5] على هذا أن يكون الأعجمي لا يدخله التصريف على مذهبه . وهذا قريب ، إذ قد استثناه جماعة عن دخول التصريف ، فيجري على رَأيِ من رَأى ذلك ، وَإِنْ كان الأرجحُ في النظر خلافه . والله أعلم .

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ ، والَّذِي　　　لا يَلْزَمُ الزائدُ مِثْلُ « تا » احتُذِي

لما تكلَّم الناظمُ ـ رحمه الله ـ على الأبنية المجرَّدةِ من الزَّوائِد ، وظهر بحَصْرِها أنَّ ما عداها مَزِيدٌ فيه أو منقوصٌ منه ، والمنقوصُ[6] منه راجعٌ إلى أنّه مزيدٌ ما عدا ما تَقَدَّم في قوله :

وَلَيْس أَدْنى مِنْ ثُلاثيّ يُرَى　　　قَابِلَ تصريفٍ سِوَى ما غُيِّرا

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : المشركة .

(٣) الأصل : وإنما .

(٤) ليس في الأصل ، ت ، ونصهما : « وأما العجمةفإنّ الاعتراض » .

(٥) الأصل ، : « لكن لا يلزم » .

(٦) يعني بالمنقوص هنا نحو : عُلَبِط ، وعَرَتَق ، وعكمس ، وما أشبه ذلك .

فإن ذلك خارج عما ذكر هنا ، عَرَض له هنا الاضطرارُ إلى بيان الحرف الزائد من الحرف الأصلي ، فذكر أنَّ الحرفَ الذي تضمّنته الكلمةُ على قسمين :

أحدهما : أن يلزم الكلمة بحيث لا ينفكُّ عنها في جميع تصاريفها ، بل يكون في الكلمة كيف وُجِدت ، وعلى أيِّ وجهٍ تَصرفّت لا يفارقها . فهذا الحرفُ هو الأصلُ ، أي الذي أنْبَنَت الكلمة في الأصل منه ، وهو ظاهر من حيث / لم/ ١٢٨ / يكن عارضًا في الكلمة .

والثاني : ألاَّ يلزمَ الكلمةَ ، بل يكون في بعض تصاريفها تارةً ويفارقها تارةً في بعض التصاريف ، فليست الكلمةُ مبنية عليه في الأصل ، فهذا هو الزائد ، أي : الذي أُتى به زيادةً على الكلمة بعد أن استقلت بدلالتها على معناها ؛ وذلك أن النحويين استقرءُوا كلام العرب فوجدوا ألفاظًا كثيرةً يجمعها معنىً واحدً ولفظٌ واحدٌ ، لكن يختصُّ كلُّ لفظٍ من تلك الألفاظِ بأمورٍ لا تكونُ في غيره ، ويفرّقون بين تلك الألفاظ لأجل تلك الاختصاصات تارةً بالحركاتِ فقط نحو فَرِحَ ، وفُرِحَ ، (وفَرَحٍ)(١) ؛ فالأول يَدُلُّ على معنى الفَرَح منسوبا إلى فاعل في الزمان الماضي . والثاني يدلّ على ذلك المعنى منسوباً (إلى)(٢) مَحلّه الذي ظهر فيه ، ومثلُ هذه (النِّسَب)(١) كثيرة جداً في اللغة . والثالث يدل على معنى الفَرَحِ مجردًا من تلك النّسبِ وتلك الاختصاصات . وتارةً يفرقون بين تلك الاختصاصات بزيادة حروف كقولك : ضَرْبٌ ، وضارب ،

(١) سقط من س .
(٢) سقطذ من الأصل .

ومضروب ، مَضْرِب ؛ فضَرْبٌ يدلُّ على معنى الضَّرْب مجرّدًا من النِّسَب ، وضاربٌ يدلُّ على الضرب متّصفاً به فاعلُه ، ومضروب يدلّ عليه واقعًا بالمفعول به ، ومَضْرِب يدل على الضرب أيضا منسوبا إلى محله من زمانٍ أو مكانٍ . ونحوُ هذا كثيرٌ ، فجعلوا الحروفَ الدالّة على ذلك المعنى المشترك[1] أصولا من حيث كانت دائرة في تلك التصاريف لا تَنْفَكُّ عنها ، وجعلوا الحروف الدالَّة على تلك الاختصاصات ـ وهي الزائدةُ على حروفِ ذلك المعنى المشترك ـ زائدةً ، لأنها وَإنم كانت تدلُّ على معنى مّا لا يختلُّ أصلُ المعنى بزوالها ، فلو أزَلْت[2] ألِف « ضاربٍ » لم يختلَّ معنى الضَّرْب ، بخلاف ما إذا أزَلْت حرفًا من الحروفِ الدالَّة على المعني الأصيل المشترك كالضاد أو[3] الراء أو[3] الباء ، فإنَّ الدلالة على معنى الضَّرب إذ ذلك تختلُّ ، وعلى هذا يَتَنَزَّل[4] مثالُه وهو : احُتذِي ، فالتاءُ ـ كما قال ـ زائدةٌ ، لأنها لا تلزمُ ، إذِ المعنى المشترك هو الحَذْوُ ، وحروفُه الدالَّةُ عليه هي مادَّةُ : ح ذ و ، فإذا قلت : حذا يحذُو حَذْوًا ، وهو بحذاء ذا ، وحاذاه يُحاذِيه حِذَاءً ، فمعنى الحَذْو موجودٌ ، والتاءُ غيرُ موجودة ، فهي ـ ولابد ـ زائدةٌ كما قال . وكذلك الألفُ في « احتُذِي » ، لأنك تقول : هو يَحتَذَى ، ويُحْتَذى ، فتزولُ الألف ، وأصل المعنى باقٍ .

واعلم أنَّ اللزومَ وعدمَه على وجهين ، أحدهُما : موجودٌ في الاستعمال كالأمثلة المذكورة آنفاً .

والثاني : موجودٌ قياسا وإن لم يَقَعْ في الاستعمال ، فَقَرنْفُلٌ ـ مثلاً ـ النونُ فيه في الاستعمال لازمةٌ ؛ إذْ لم نجدها ساقطة في موضعٍ ، مع أنَّا ندّعى

---

(١) الأصل : المشترط .

(٢) س : زالت .

(٣) الأصل : والراء والباء .

(٤) الأصل : ينزل .

زيادتها . وكذلك : كَنَهْبُلٌ ، النون فيه عندنا زائدة غير لازمةٍ حكمًا ، مع أنها لازمة في الاستعمال ، ولم نُسَوِّ بينها وبين همزة إِصْطَبْلٍ ، بل حكمنا على الهمزة هنا بالأصالة على مقتضى الاستعمال ، وخالفنا في النون ، لكن لم يكن ذلك إلا لدليل دلَّ على (الفرق)[1] سوى الاستعمال ، (فهمزة إصطبل محكومٌ لها بمقتضى قوله : « والحرف إن يَلْزَمْ فأصلٌ » ، ونون قَرَنْفل / ونحوه محكومٌ / ١٢٩ / لها بمقتضى قوله : « والذي لا يلزم الزائد » ، فيريد أن الحرف إن لزم قياسا أو استعمالاً)[1] أو لم يلزم قياساً أو استعمالا . وبهذا التحرير يَتَبيَّنِ كلامُهُ حقَّ البيان ، على ما سيأتي تفصيلُه إن شاء الله تعالى .

ثم إنَّ هذا القانونَ كما يجري له في الزوائد التي من « سألتمونيها » كذلك يجري (له)[2] في الزوائد التي بالتَّضعيفِ ، فإنك إذا قُلْتَ : سلَّم ، وكلَّم، وضرَّب ، فهذه أفعالٌ على أربعة أحرف والعينُ فيها مضاعفة ، وأحد المضاعَفَين يسقُطُ في السلام والكلام والضَّرْبِ مع بقاء المعنى المشترك ، فإحدى العينين ـ ولا بُدّ ـ زائدة . وكذلك قولك : مَرْمرِيسٌ[3] ، قد عرف[4] أنه من معنى المَرَاسَةَ و (من) [5] لفظها ، وقد سقط في المَرَاسَةِ إحدى الميمين وإحدى الراءين فلا بُدَّ ـ على قاعدته ـ من دعوى زيادتهما ، كما نَدَّعي زيادة الياء أيضًا لسقوطها . وكذلك قولك : اعْشَوْشَبَ المكان ، قد عُلِمت الملاقاة بينه وبين قولك : أَعْشَبَ ،

---

(١) مكانه بياض في س .

(٢) ليس في س .

(٣) المرمريس : الداهية . يقول الجوهري : « وهي فَعْفَعِيل ، بتكرير الفاء والعين ، يقال : داهية مَرْمَرِيس ، أي : شديدة . قال محمد بن السريّ : هو من المراسة » . وقد ذكر ذلك سيبويه في الكتاب ٤ / ٣٢٧ . وانظر شرح الشافية للرضى ٦٣/١ .

(٤) س : عُلِم .

(٥) سقط من س .

وأنَّ إحدى الشِّينين ساقطةٌ ، فلا بُدَّ أن تكون زائدة ، كما ادُّعِي في الواو الزيادة لسقوطها أيضا وعدمِ لزومها ، وكذلك ، ما أشبه هذا . وقد تبين هذا المعنى الذي أراده الناظم ، إلا أنه بقى فيه شرحُ موضعِ اللزوم أو عدمه فإنه لم يبينه ، فإن قوله : « والحرفُ إنْ يَلْزَمْ فأصلٌ » لا إشارة فيه إلى موضع لزوم ، ولا شك أن اللزوم وعدمه إنما يُبحثُ عنه في تصاريف المادة التي ثبتت للمعنى المشترك ، لكن البحث فيها على وجهين ، أحدهما : طريق الاشتقاق، وهو الاستدلالُ على الفَرْع بأصله والثاني : طريق التصريف ، وهو الاستدلالُ على الأَصْلِ بفرعه . وكلاهما دليلٌ لا غُبَار عليه ، وهما الأصل في الدلالة على الأصالة والزيادة ، وما عداهما راجع اليهما . وقد بينت هذا المعنى في كتاب «الاشتقاق » فَدَلالةُ الاشتقاق مِثْلُ ما تَقَدَّم في تاء « احتُذِى » ، إذْ هو مشتقٌ من الحَذْو هذا إنْ لم تراع المراتب الصناعية ، وإن راعيتها قُلْتَ : من الاحتذاء الذي اشتق من الحذو ، ودلالةُ التَّصريف مثلُ قولك : إن الواو في « قُعُودٍ » زائدة ، لقولهم في فِعْله قَعَد ولقولهم في المرَّةِ منه : قَعْدةٌ ، وللهيئة : قِعْدَة ، وللفاعل : قاعدٌ . وما أشبه ذلك مما يقومُ الدليلُ عليه بفرعه. فقوله[1] : « إنْ يلزمَ ، و« الذي لا يلزم » ، معناهِ :في تصاريف المادة بطريق الاشتقاق أو بطريق التَّصريف .

ثم إنَّه يَرِدُ عليه في هذه القاعدة أمران :

أحدهما : أن هذه القاعدة غير مطردة في كل شيءٍ ، فإن الحرف قد يكون غير لازم في جميع التصاريف مع أنَّه أصلٌ . وقد يكون لازمًا أيضًا في

---

(١) في النسخ : بقوله .

التصاريف كُلها ، وهو مع ذلك زائدٌ يقوم الدليلُ على زيادته بوجه آخَرَ . ولا أقولُ : إنَّ هذين القسمين من القليل الذي لا يعتبر مثله ، بل هو كثيرٌ جداً .

أما كونُه غير لازم مع أنه أصلٌ ففي مواضع منها : آخرُ المنقوص نحو : شَجٍ ، وعَمٍ ، وقاضٍ ، وغازٍ ، وجَوارٍ ، وغَوَاشٍ ، وأَجْرٍ ، وأَظْبٍ[1] ، وما أشبه ذلك مما[2] هو راجعٌ إلى أصل ، ذلك الحرفُ المحذوفُ فيه أصلٌ ، فإن الشجو والعمَى ، والقضاء ، الغزو ، ونحو ذلك ، حروفُ العلة فيها أصلية بلا[3] بدّ مع أنها غير / لازمة في التصاريف فينقضي كلامه أنها زوائد . ومنها الأسماءُ/ ١٣٠ / الخماسيَّة الأصول المجرَّدة أو المزيد فيها إذا صُغِّرت أو كُسِّرت حُذِف منها الحرفُ الآخرُ أو ما قبل الآخر ، على ما تقدَّم في أبوابه ، والتصغير والتكسير من جملة التصاريف للكلمة باتفاق ، وبهما[4] يستدل على الأصالة[5] والزيادة في جملة ما يستدلُّ به ، ألا ترى أنك تَدُلُّ على زيادة همزة « أحمر » بالاشتقاق من الحمرة ، وبجمعه على حُمْرٍ . فإطلاق القاعدة يُدْخِلُ مثل هذا في حكمها ، فيكون الحرفُ الأخيرُ من الخماسيّ زائداً وقد فُرِضَ أنه أصل . هذا خَلْفٌ ، وهو أيضا يُؤَدِّى إلى أن لا يكون في الوجود خماسيٌّ أصلا ، وهو (نحو)[6] ما ذَهَب إليه الكوفيون على ما يأتي ، إن شاء الله ، في فصل التفعيل ، وقد تقدم أيضا ، وهذا كلُّه فاسدٌ . ومنها : فَيْعِل ، إذا كانت عينيهُ حرفَ علة ، فإنه

---

(١) هما جمعا : جَرْوٍ وظَبْيٍ .

(٢) الأصل : فما .

(٣) الأصل : فلا .

(٤) الأصل : ومنها . وفي ت ، س ، ك : وبها .

(٥) الأصل : الإمالة .

(٦) سقط من الأصل .

يحذَفُ قياسا نحو : مَيْتٍ ، وهَيْنٍ ، ولَيْنٍ ، وكذلك : فَيْعلُولة نحو : كينونة ، وقَيْدُودة [١] . وبالجملة فكلٌّ ما حُذِف منه حرفٌ أصليٌّ لعلة تصريفية فإنه على مقتضى هذه القاعدة زائدٌ ، لأنه غير لازم . وهذا كله لا يصحُّ ، فالإطلاقُ في كلامه لا يصح .

وأما كونُه لازمًا مع أنه زائدٌ ففي مواضع أيضا منها : الزيادةُ للإلحاق نحو : بَيْطَرَ ، وحَوْقَلَ[٢] ، فإن الياءَ والواو فيهما ملْحِقَتَان لهما ببناء جَعْفَر فهما زائدان بلا بدٍّ ، ثم إنهما ثابتان في تصاريف البطرة والحَوْقلة كلها ، فإنك تقول: بيطر يبطر يبيطر ، وهو مُبَيْطِرٌ ومبيطرٌ ـ لاسم المفعول ، واسم المصدر ، والزمان ، والمكان التي اشتقت كلُّها من المصدر الذي هو البَيْطَرَةُ ، فصارت الياءُ في البناءِ في مقابلة الحاء من دَحْرَجَ ، وصار التصريفُ فيه على مثل التصريف في دَحْرَج ، من غير زوالٍ للحرف[٣] الزائد . وكذلك الحوقَلَةُ وما كان في معناهما من الحروف الملحقة في الأسماء والأفعالِ ، فإذًا قد صار الحرفُ الملحق لازما في التصاريف ، فيقتضى أنه أصل ، لكنه زائدٌ اتفاقا ، هذا خُلْفٌ.
ومنها السين والتاءُ في الاستفعال مثلاً لازمةٌ في جميع تصرُّفاته ، فكلّ ما يُشْتَقّ منه من فعل أو اسم فالسين والتاءُ لازمتان له ، تقول : استكبر يستكبر استكباراً، وهو مسكتبرٌ ، ومُستَكبرٌ عليه ، ومستكبرٌ ـ اسم مصدر ، أو زمان ، أو مكان كذلك . فيدَّعى الناظرُ [٤] في هذه القاعدة أنهما أصليتان لثبوتها في

(١) انظر المنصف ٢ / ١٠ ـ ١٧ ، وشروح الشافية للرضى ٢ / ١٥٢ ـ ١٥٥ . هذا والحذف جائز في ميت وسيد ، وواجب في نحو كينونة قيدودة .
والقيدودة : مصدر قدت الدابة أقودُها ، كالقيادة .

(٢) حوقل الشيخ حوقلة وحيقالا : كبر وفتر عن الجماع .

(٣) الأصل : الحرف .

(٤) الأصل : الناظم .

التصرُّفات . وكذلك نونُ الانفعال ، وتاءُ الافتعال ، وما أشبه ذلك ، فإنها كلها راجعةٌ إلى المصدر ، والمصدرُ مزيدٌ فيه ، فكذلك فروعهُ مع أنَّ الزيادة لازمةٌ . ومن ذلك مثالهُ ، لأنّ « احتَذِى » تثبت تاؤه[1] في تصرفات الاحتذاء ، فأشكَلَتِ القاعدة إذًا .

والأمر الثاني : أنَّها تقتضى أنَّ ما كان من الأصول الثلاثيَّة المداخلةِ[2] للرباعيَّة ، والرباعيَّة المداخلة[2] للخماسية ، فالحرفُ الرابعُ فيه زائد لفَقْده في الثلاثيِّ ، وكذلك الخامس لفقده في الرباعي ، مثال ذلك قولهم : رخو ورِخْوَدٌ ، لأن الرِّخْوَدَّ هو اللين العظام الكثير اللحم [3]. فهو في معنى الرخو ، فيقتضي أنَّ الدال زائدة . وكذلك : ضَيَّاط [4] وضَيْطار ، يوهم كلامُه أنَّ الراء زائدة ، وكذلك : طَيْسٌ طَيْسَضلٌ [5] / والفيشُ والفيشلُ[6] ، ولُوقَة وألوقة [7] وكذلك : /١٣١/ سَبِطٌ وسِبِضطْر [8]، ودمِثٌ وَدِمَثْرٌ [9] ، وحِبِجٌ وحَبْجَرٌ[10] . وكذلك: رَزَمَ وازرامٌ[11] ، وضَفِد واضْفَأَدٌ [12] ، وزغَبَ الطائر ازْلَغَبٌ [13] وحُلقومٌ ، ودِلاصٌ

---

(١) الأصل ، ت : تارة .
(٢) الأصل : الداخلة .
(٣) انظر الصحاح ، مادة : رخد . وفي اللسان ، مادة « رخد » عن أبي الهيثم : « الرخودُ : الرُّخْوُ ، زيدت فيه دال وشددت ، ما يقال : فَعْم ، فَعْمَدٌ » والفعم : الممتلىء .
(٤) الضَّيادُ : المتمايل في مشيته مع كثرة لحم ورخاوة . والضيطر والضيطارُ : الضخم الجنبين العظيم الاست .
(٥) الطيس والطيسلُ : الكثير من كل شيء .
(٦) الفيشلة : الحشفة ، والجمع الفيشل والفياشل ، والفيش : الفيشلة الضعيفة. انظر اللسان : فيش ، فشل .
(٧) الألوقة : الزّبد بالرطب ، ويقال فيها : لوقة ، انظر اللسان : ألق ، لوق .
(٨) السبطر من الرجال : السبط الطويل .
(٩) رجل دمثر : دمث ، من الدماثة وهي سهولة الخلق .
(١٠) الحَبج : السمين ، الحَبْجَر : الغليظ .
(١١) رزم الشتاء رزمة شديدة : برد . وازْرأم : اقشعر من البرد . وقد شك أبو زيد في المقشعر المجتمع أنه مرزئم أو مرزئمّ .
(١٢) ضَفِد الرجل اضفأدّ : إذا كان كثير اللحم ثقيلاً مع حمق .
(١٣) زَغب الطائر وازْلَغبَّ : طلع ريشه .

ودُلامِصٌ[1] ، وقـارصٌ وقـمـارص [2] ، وقـرقٌ وقَـرقُوسٌ وقَـرْقَـرٌ [3] ، وسَلِـسٌ وسلْسَلٌ [4] . وكذلك مـا كـان من نحو : صَرَّ وصَرْصَرَ ، وكَبَّ وكَبْكَبَ ، وزَلزٍ وَزَلْزلٍ [5] . ومن ذلك ما لا يُحصى . وقد حَكَّم أحمد بن يحيى هذه القاعدة حتى قال في قوله[6] :

يَرُدُّ فَلْخًا وَهَدِيرًا زغْدَبَا

إنّ ا لبـاء في زَغْـدَبٍ زَائدةٌ ،رداًّ له إلى[7] : زغد البعـيرُ يَزْغَدُ زغداً في هديره[8] . وقد شُنِّع هذا من قوله عليه ، حـتى حمله ابن جني أنّه أراد أنهـما أصـلان متقـاربان كسبطٍ وسِبَطْرٍ وكذلك قولهم : ضَبَغْطى مع ضَبَغْطَرى[9] . ومن هذا كثـيرٌ جداً ، هو مما تقـاربت فيه الأبنية الثـلاثية والرباعـية ، لا أنهـا مـحذوفٌ بعضـها من بعض ، وهو قد ضَمَّ بعبارته أمثـال هذا ، فكانت القـاعدةُ مختلَّةً .

---

(١) الدلاص والدلامصُ : البرّاق .

(٢) القارصُ : الحامض من ألبان الإبل خاصة ، والقمارص مثله .

(٣) يقال : واد قَرِقٌ وقرقوس وقرقر : أملس .

(٤) السلسل والسلسال والسلاسل : الماء العذب السلس السهل في الحلق .

(٥) الزلز ـ بكسر اللام و فتحها ـ والزُّلضزِل : الأثاث والمتاع .

(٦) الخصائص ٤٩/٢ ، وسر الصناعة ١٢٢ ، واللسان : زغدب ، زغد . ونسب في اللسان إلى العجاج .
قلخ البعيرُ هديره يقلخه قلخا : قطعه . وقيل : قلخه أول هديره . والزغدب : الهدير الشديد . والزغد من الهدير : الذي لا يكاد ينقطع .

(٧) الأصل : على .

(٨) يقال : زغد البعيرُ يزغَدُ زغداً : هدَر هديراً كأنه يعصره . أو يقلعه .

(٩) الضَّبَغْطى والضَّبَغْطر : الأحمق ، وكلمة يُفَزَّع بها الصبيان .

والجوابُ عن الأوَّلِ أن نقول : أمَّا ما حُذِف من الحروف الأصولِ فليس حذفُه إلا لعلَّةٍ أوجبت ذلك فيه ، كما يبدل لعلة ، يقلب لعلة خاصة ، فبابُ [1] الإعلال خارجٌ عن مسألتنا ، لأنه إذا كان الحذفُ فيه لعلة فالأقربُ أن تَنْسُبه إلى علَّته من أن تنسبه إلى كونه زائدًا على الكلمة ، وإنما نعدُّ الحذف دليلاً على الزيادة إذا كان لغير علَّة سوى مُجرَّدِ تقلُّب المادة في التصرّفات ، كما نقُول في أحمر وحُمْرٍ ، ونحوه ، وأما إذا كان الحذفُ لموجِبٍ فلا نَحْتَسِب به في الزوائد فضلاً عن أن نحتسب به في الأصول ؛ ألا ترى أن الحذف في صحارٍ لا نعتدُّ به في كون الياءِ زائدة ، لأن مثل هذا الحذفِ لا يدلّ على زيادة ، بل الحرف الأصلي فيه والزائد في رتبة واحدة ، فحيث وُجدت العلَّةُ وُجِد معلولها ، فإذا عُدِمت عُدم ورجع الأصل من الإثبات . ولم يَبْقَ من هذا النوع إلا حذفُ الخماسيّ ، وقد علمت فيما تقدَّم أن العرب لا يكسِّرون الخماسيّ إلا على استكراه ، لمكان الحذف ، وهذا منهم دليلٌ على أنَّ الحرف المحذوفَ غيرُ زائدٍ ، لأنَّه لو كان زائدًا لم يستكرهُوا ما يُؤدِّي إلى حَذْفه ، كما أنَّهم لا يستكرهون ذْفَها من غير الخماسيّ في تكسير ولا غيره ، والتصغيرُ في ذلك محمولٌ على التكسير كسائر الأحكام التي جَرى فيها التصغيرُ على (حكم)[2] التكسير .

وأما ما ثبت من الحروف الزوائد في التصاريف فإنما (ذلك)[3] اعتبارٌ بإجرائه مُجرى الحرف[4] الأصلي ، أما حرف الإلحاق فظاهرٌ أنَّه [5] في مقابلة الأصلي فلا بُدَّ أن يجري في التصرّفات مجرى ما لُحِقَ به ، وإلاّ لم يكن مُلحقًا

(١) الأصل : فبأت .

(٢) عن س .

(٣) عن س ، وهامش ك .

(٤) الأصل : مجرى الوقف .

(٥) الأصل ، ت : لأنه .

به ، ثم سقوطُه بعد ذلك في موضع آخر دليلُ زيادته . وأما السين والتاء في الاستفعال، والتاء في الافتعال ، ونحو ذلك ، فإنهم لمَّا جعلوها في المصدر [1]وبنوا صيغته عليها للدلالة على معنى الطلب للفعل في الاستفعال ، واكتسابه في الافتعال ، وما أشبه ذلك ، جعلوا هذا المعنى هو المشترك في سائر التصرفات القياسية مضار خصوص / الفعل في استفعل دالا على الاستفعال/ ١٣٢ / منسوبًا إلى الزمان الماضي ، وخصوصُ اسم الفاعل في مستفعل دالاً على الاستفعال أيضًا منسوبا إلى المتَّصِف به ، وكذلك سائرُ المُثُل ، فطابق في ذلك المادة الأصلية ، فاعتُبرت بلا بُدّ ، إذْ معناها مقصودٌ في تلك الخُصُوصيّات والتصرُّفات ، فهذا هو الداعي لبقاء ا لزوائد في هذه التصرُّفات ، وقد ثبت في الاشتقاق أنَّ الحروف الثواني ـ وهي الزوائد ـ قد تُعتبر حتى تصير مادة مع الحروفِ الأُوَلِ ـ وهي الأصول ـ لكن بالقصد الثاني . وإذا [2] ثبت أنها قد تُعتبَر كالحروف الأصليَّة فَبَعد ذلك دليلُ الزيادة فيها قائمٌ ، والاشتقاقُ يُخَلِّصُ ذلك أو ما يقومُ مقامه ، فكوثَرٌ ـ مثلا ـ وإن كان جاريًا في أحكامه على جعفر قد دَلَّ الاشتقاق من الكثرة أنَّ الواو زائدة ، وكذلك : بَيْطَر ، (قد)[3] دلَّ الاشتقاق من البَطْر ـ وهو الشقُّ ـ على أن الباءَ زائدةٌ ، وكذلك سائرها ، لأن المادَّة الأولى الدالة على المعنى المشترك أوسع من استعمال[4] المزيد ، وكذلك الاستفعال ونحوه كالاستعلام ، إذا رجَعَتْ إليه متصرفاتهُ بالاشتقاق فلا بُدَّ أن يرجِعَ هو إلى الأصل الأول ، وهو العِلْمُ ، فقد ذهبَ الزوائد إذًا برجوع هذه الأشياء إلى المادَّةِ الأولى . وإنما كمان يلزم الإشكالُ على فرض أن تلك

---

(١) الواو ساقطة من س .

(٢) س : وأما إذا .

(٣) ليست في س ، ك .

(٤) الأصل : الاستعمال .

التصرّفات لا اشتراك لها مع مادّةٍ مجرَّدة ، وليس الأمرُ كذلك ، فسقط الاعتراضُ ، وارتفع الأشكالُ ، والحمد لله .

والجوابُ عن الثاني ينبني على قاعدةٍ معلومةٍ ، وهي أنَّ الزوائد من الحروفِ إما أن تكون زوائد [1](بالتضعيف ، وهذا يكون في الحروف كلِّها إلاَّ الألفُ فإنّها لا يصحُّ تضعيفها ، وإما أن تكون زوائدَ لغير)[2] التضعيف ، وقد استقرأ العلماء الزيادة على هذا النحو فوجدوها لا تخرجُ عن حروف « سألتمونيها » ، فإذا كان الحرف الموهم للزيادة منها فيمكن أن يكون زائداً في نفسه ، ويمكن أن يكون أصليا ، وإن لم يكن منها فلا سبيل إلى زيادته إلا أن يكون بالتضعيف ، فإذا فُقِد التضعيف ،أو لم يُفْقَد إلا أنه فُقِدَ شرطُ دعوى الزيادة فلا سبيل إلى القول بزيادته فهذه قاعدة تصريفية ، وعليها نعتمد في الجواب . فالذي اعتُرِضَ به هنا من الحروف الساقطة على ثلاثة أقسام :

أحدها : ألاَّ يكون من حروف « سألتمونيها » ولا من المضاعف ، نحو : سَبِطٍ وسِبْطر ، ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ ، ورِخْوٍ ورِخْوَدّ ، وما أشبه ذلك فهذا لا سبيل إلى (دعوى)[3] الزيادة فيه ، وإنما يُدَّعى فيه أنه لفظٌ مرادفٌ من مادَّةٍ أخرى ؛ إذْ لا يمكن فيه غير ذلك .

و (الثاني)[3] : أن يكون من المضاعف نحو : صَلَّ وصَلْصَلَ ، وعجَّ وعَعْجَجَ ، وزَلَزٍ وزَلْزِلٍ ، فيمكن أن يقال فيه بمذهب من رَأى (أن)[4] الساقطَ من

---

(١) الأصل ، ت : الزوائد .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من س .

(٤) سقط من الأصل ، ت .

المضاعَفين زائدٌ ، ويدل عليه قانون الناظم في ا لزيادة ، وهو سقوط الحرف[1] في بعض تصاريف الكلمة ، ولا شكَّ أنَّ هذا كذلك ، ولم ينف الناظم هذا المذهب وإن كان مذهبا للكوفيين[2] / ، لكن أشار إليه فقط ويمكن أن يقال[3] / ١٣٣ / فيه بمذهب من رأى أن لا زيادة أصلاً ، وأن الكلمتين من مادّتين مختلفتين كسبطٍ وسِبَطْرٍ ، ويكون مذهبُه مذهبَ البصريين ، وسيأتي إن شاء الله تعالى بيانُ المذهبين .

والثالث: أن يكون من حروف « سألتمونيها » فنحن فيه على أحد أمرين :

إما أن ندَّعى أنه زائدٌ ، لا نُكْرَ في ذلك ، لأنَّ مثل هذا دليلٌ على الزيادة ، وقد جعل ابنُ جني هذه الحروف زائدةً على قياسِ مذهب الخليل في دُلامِصٍ أن الميم زائدةٌ وإن كانت مواضع الحروف الساقطة ليست بمواضع تلك الزيادة ، لكن يقول : إنَّ الحرفَ مما يزاد ومرادفَ الكلمةِ قد سقط فيه ذلك الحرفُ ، فَنَدَّعى زيادته بهذا الدليلِ التَّصريفيِّ ، وهو من الأدلَّةِ وإن أدّى ذلك إلى عدم النظير في أوزان الكَلِم ، فالقاعدة أنَّ الدليل إذا قام فلا يلزمُ إيجاد النظير ، ويكونُ هذا جاريًا على طريقة الناظم ، لكن (على)[4] أن تُعَدَّ الزيادةُ في هذه الأشياء خارجةً عن القياس الذي يذكره في زيادة الحروف ، كأنه يقول : هذه القاعدة دالة على الزيادة والأصالة مطلقا إلا أن المزيد منه قياسيٌّ[5] ، وهو ما أذكرُه لك بعد ، ومنه غير قياسيٍّ وهو ما عداه مما تشمله هذه القاعدة .

وإما أن نَدَّعى أنه أصلي ؛ إذْ ليس موضعُه من مواضع الزيادة الجارية

---

(١) الأصل ، ت : الحروف .

(٢) الأصل ، ت : مذهب الكوفيين .

(٣) س : يقول .

(٤) سقط من س .

(٥) س : « منه ما هو قياسي » .

في القيـاس ، ودلالة المرادف[1] ضعيـفةٌ ، لإمكان أن تكون مادَّتُه مادة أخرى مخالفة ، كما في سَبِط وسِبِطْرٍ ، ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ ونحوه ، فلا قاطع بزيادة فيه من حيثُ لا قاطعَ باتحاد المادَّة فيهما ، وهذا قياسُ قولِ المازنيِّ عند ابن جني ؛ إذ جعلَ دُلامصًا من قبيل الرباعيِّ الذي وافق أكثره [2] حروفَ الثلاثي[3] . ويمكن أيضًا إجراءُ هذا المذهب على طريقة الناظم ، لأن للقائل أن يقول : قد ذكر مواضع الزيادة القياسية وعَيَّنها ، فما عداها خارجٌ عن القياس ، ولا يُدَّعى إلا بدليل ، ودليلُ الترادف ضعيفٌ لإمكان تباين المادتين ، فإذا كانتا مُتباينتين فلم يسقط (قطُّ)[4] من دِلاصٍ (شيءٌ)[4] ، ولا من قارصٍ ، ولا من ضَفِدَ ، ولا من حَلْقٍ ، ولا زَغَّب الطائرُ ، ولا مـاكـان[5] نحـو ذلك ، بل حـروفـهـا كلُّهـا (ثابتةٌ)[4] لازمـةٌ ، وحـروف دُلامِصٍ ، وقـمـارِصٍ ، واضـفـأدَّ ، وحلْقُـوم ـ أعني الهمزة والميم وشبه ذلك [6] ـ أصول كلها ، لم يُحذَف منها شيءٌ بل هي لازمة لتصرّفات الكلمة .

فالقاعدة إذًا مستتبَّةٌ على كلتا الطريقتين ، وجارية على كلام الناظم في كلا الوجهين ، و (قد)[7] ظهرت صحة كلامه وتمام عَقْدِه ، وبالله التوفيق .

وقوله : احتَذِى ، معناه : اقتَدِى ، وأيضا : انتَعِلَ . يُقَال : احتذيتُ مثاله ، أي : اقـتـديتُ به ، وأصلُه من المحـاذاةِ وهي بمعنى الموازاة ويُقـال أيضًـا : احتذَيْتُ بمعنى انتَعَلْتُ ، قال الراجز[8] :

---

(١) الأصل : المراد فضعيفة ، ت : الترادف .
(٢) الأصل ، ت : أكثر حروف .
(٣) انظر المنصف ١/١٥١ ـ ١٥٣ .
(٤) ليس في س .
(٥) س : كان هو نحو ذلك .
(٦) الأصل : ونحو ذلك .
(٧) عن س .
(٨) هو أبو المقدام جساس بن قطيب . والرجز في الحيوان ٦/٤٤٦ ، والأشموني ٤/٢٥٠ ، واللسان ، مادة : وقع ، وقبله :

ياليت لي نعلين من جلد الضَّبُعْ
وشُرُكا من استها لا تنقطعْ

كُلَّ الحذَاء يَحْتَذِى الحافى الوَقِعْ

والحذاءُ هو : النعلُ ، وأصلُه من حذيتُ يَدَه بالسكين ، أى : قطعتها[1]
حذت الشفرة النَّعْلَ : قطعتها /

* * *

بِضمْنِ فعْلٍ قَابِلِ الأصُولَ فِي وَزْنٍ ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِ اكتُفِى
وَضاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصلٌ بَقِى كَـرَاءِ جَعْفَـرٍ وَقَـافِ فُسْتُـقِ
وَإِنْ يَكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِ فاجْعَلْ لَهُ فيِ الوَزْنِ ما لِلأَصْلِ

لما ذكر القانونَ الذي يُعرَفُ به الزائدُ من الأصليِّ ، وكانت فائدةُ ذلك الوصولَ إلى معرفة الأوزان ، أتَى بهذا الفصل يذكر فيه كيفيَّة وَزْنِ ما يُوزَن من الأسماء والأفعال ، وكيف تُقابِلُ حُروفَها بحروف المثال ، وذلك أنهم أرادوا أن يُفَرِّقوا بين الحروف الأصولِ والزوائد في أبنية الكلام ، فوضعوا الأوزان على أقلِّ الأصول وهي الثلاثة ، فعبروا عنها بلفظ الفعْل ، فجعلوا الفاء لأول حرفٍ ، والعين للثاني ، واللام للثالث ، وإذا زادت الأصول كَرَّروا الحرف الثالث . فَإن حُذِف من الكلمة فاءٌ أو عينٌ أو لامٌ ، وَزَنوها على حالها بإسقاطِ ما يُقابله ، فيقولون في عِدَة : علةٌ ، وفي سَهٍ : فَلٌ وفي يَدٍ : فَعٌ . إن وزنوها على الأصلِ قابلُوها على حال ما كانت عليه قبل الحَذْفِ[2] ، وكذلك إن وقع إدغامٌ أو نحوه وزنوها على حالها بتسكين ما هو ساكن في الحال وتحريك ما هو متحرك ، فيقولون في مِكرٍّ : مِفَعْلٌ ، وفي رَدَّ : فَعْلَ ، فإن وزنوها على الأصل قالوا : مِفْعَلٌ ، وفَعَلَ ، وكذلك ما أشبه ذلك [3] . وها هو يذكُر كيفيَّة هذا في الأصول والزَّوائد ، مُكمِّل المعنى على الاختصار .

---

(١) في النسخ : قطعته ، والمثبت عن الصحاح .

(٢) الأصل : الحرف .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ١/ ٣١ ـ ٣٢ .

فقوله : « بِضمْن فِعْلٍ » ، الباءُ مُتعلِّقة بِقَابِلْ ، أي : قابل الأُصولَ بكذا ، والمراد بِفِعْلٍ نفسُ لفظه ، وضِمْنُه مُضَمَّنُه ، وهو ما تَضَمَّنه من الحروف ، يقال : كان في ضمن كتابك كذا ، أي : في طَيِّه [1] . كذلك : أنفذته ضِمْن كتابي . فَضِمْنٌ أصلُه الظرفُ ، لكن الناظم استعمله على الاتساع ، وكان الأصلُ أن لو قال : بما[2] في ضمن فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ ، لكنَّه جَعَلَ ما في الضِّمن هو نَفْسَ الضِّمن مجازًا ، وهو نحوُ (من)[3] قوله تعالى : (بل مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ)[4]، جَعَلَهما ماكرِينَ وهما مَمْكُورٌ فيهما ، كما جعل المقابلة هنا بِضِمْنِ الفعل والمراد ما في ضِمْنِه ، والذي في ضِمْنِ لفظ « فِعْل » هو : الفاء ، والعين ، واللام ، فيريدُ أَنَّ حروفَ البناء على قسمين ، أحدهما : أن تكون أصولاً ، والثاني : أن تكون زوائد .

فأَمَّا الأصولُ فقَابِلْها[5] بالفاء والعين واللام إذا أردت وَزْنها ، الأول للأول ، والثاني للثاني ، والثالث للثالث ، فإذا أَرَدْت وزن رَجُلٍ [6] قابلْتَ الراء بالفاء ، والجيم بالعين ، واللام باللام ، فقلت : فَعُلٌ ، فهذا وزن رَجُلٍ . وكذلك إذا وَزَنْتَ جَعَل قلت : فَعَلَ . وعلى هذا النحو وزنُ سائر الأسماء والأفعال ، فوزن قُفْلٍ [7] فُعْلٌ ، ووزنُ صُرَدٍ فُعَلٌ ، (ووزنُ إِبِلٍ فِعِلٌ)[8] ، وكذلك وزنُ حَسُنَ فَعُلَ ، ووزن عَلِمَ فَعِلَ ، وكذلك ما أشبه ذلك . والأَصلُ في هذا العمل واختصاص هذه العبارة التي هي لفظُ فِعْلٍ بالوزن أنّ العرب تُعَبِّر به عن كلِّ / فِعْلٍ إذا أرادتِ / ١٣٥ /
الكناية [9] عنه [10] ، فتستعمل ، مكانَ ضَرَب أو قَتَل أو قام أو قعد ، فَعَلَ

(١) الأصل : ظنه : وانظر الصحاح : ضَمِنَ .
(٢) الأصل ، ت : ما .
(٣) ليست في س .
(٤) الآية ٣٣ من سورة سبأ .
(٥) الأصل ، ت : فمقابلها . س : فتقابلها .
(٦) الأصل : الرجل .
(٧) الأصل ، ت : فعل .
(٨) سقط من س .
(٩) الأصل ، ت ، الكفاية .
(١٠) ا نظر شرح ا لشافية للرضى ١ / ١٣ .

وكذلك تُعَبِّر به أيضًا عن الرباعيّ فما زاد ، فاستعمله النحويّون كذلك لكن على الوجه الذي يحتاجون إليه ، ثم عدّوا هذا الاستعمال للأسماءِ غير المصادر إذْ كان ذلك موجوداً في المصادر من كلامهم ، ألا ترى إلى قولهم : فلان حَسَنُ الفِعل وحَسَن الفَعالِ ، وكانت في فلان فَعلةٌ قبيحة أو حَسَنة . وأيضا قد قالوا : فلان يهتزُّ للفَعَالِ ، أي : للكرم ؛ لأنه عَطَاء وسَمَاح وسَخَاء ، فكَنَوْا عن هذه الأشياء بوزنها ، وكذلك قالوا : (افتعل)[1] فلانٌ عليٌّ كَذبًا فهو مُفْتَعِل ، أي : اختلقه فهو مختلق ، وكلامٌ مُفْتَعِل ، أي : مُخْتَلَقٌ ، فَعَبرُّوا بالوزن على كماله عند النحاة ، فَعدُّوه [2]هم إلى سائر ما احتاجوا إلى وزنه من الموزونات . وهذا حكمُ وزن الثلاثي ، وهو المتَّفَقُ على وزنه هكذا . وأما الرُّباعيُّ فما فوقه فسنذكره حيث ذكره الناظم بحول الله تعالى .

والثاني : الزَّوائدُ من الحروف ، فالزائد على قسمين ، أحدهما : أن يكون بعض حروف سألتمونيها والثاني : أن يكون زائداً بالتضعيف يُذْكَر إِثْر هذا ، وأما الزائد من سألتمونيها . فهو الذي ذَكَر حكمه هنا فقال : « وزائدٌ بِلَفْظِهِ اكتُفِي » يعني أنهم اكتَفَوا ببقائه على لفظه حين أَتَوا بلفظِ الفِعْل ليُقابلوا به الكلمة . وإنما قلنا : إنَّه أراد هذا القسم وحده لقوله[3] بعد هذا : « وإنْ يَكُ الزائدُ ضِعْفَ أصلٍ » إلى آخره ، فأخرج الزيادة بالتضعيف ، فلم يبق إلا القسمُ الآخرُ . ومثال ذلك : « اقتدَرَ » ، تقول في وزنه : افتَعَلَ ، فَتُقابلِ التاءِ بلفظها لأنها زائدة بدليل الاشتقاق من القدرة ، وكذلك همزة الوصل تأتي

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : فعزوه .

(٣) الأصل ، ت : قوله .

بلفظها أيضا لزيادتها ، ومثل « مستكبر » تقول في وزنه مُسْتَفْعِل ، لأنه مشتق من الكِبْرِ أو من الكِبَرِ ، فالميمُ والسينُ والتاءُ زوائد ، فتزنها بلفظها ، وكذلك ما أشبهه . وإنما وزن بلفظه فرقًا بينه وبين الحَرْف[1] الأصليّ ، لأن الأصلَ في وَضْعِهم التمثيل والوزنَ التفرقةُ بين القَبيلين ، وذلك إنما يتبيَّن في الوزن ، فلو وزنوا بالفاءِ والعين اللام مطلقاً لم يخلص لهم هذا القصدُ[2] ، فتركوا الزائد على لفظه (لذلك)[3] ، وأيضا قد تقدم فعُل العرب لذلك في الفَعال والافتعال ، وما أشبه ذلك . وهذا أيضًا حكمٌ مُتَّفقٌ عليه .

ثم قال : « وضَاعِفِ اللامَ إِذَا أَصْلٌ بقي » يعني أنك إذا قابلْت الكلمة في وزنها بحروف لفظ فِعْلٍ فلا يخلو إما أن يتمّ لفظ الموزون (مع تمام لفظ الفعل أوْلا ، فإن تمَّ حَصَلَ المقصودُ بلا إشكالٍ ، وإن لم يتم لفظ الموزون)[4] ولا يكون ذلك إلا إذا كان الموزون رباعيُّ الأصول أو خماسيها فإنك تُكَرِّرُ لام الفعلِ ما [5] بَقِيَ من حروف الموزون شيٌ ، فتقول في جَعْفَرٍ : فَعْلَلٌ ، وفي فُسْتُقٍ: فُعْلُل ، وهما مثالاه [6] ، فتجعل الفاء في مقابلة الأول ، والعين في مقابلة الثاني ، واللام في مقابلة الثالث ، وبقى الحرفُ الرابعُ لا مُقابلَ له ، وهو الراء في / جَعْفَرٍ ، والقاف في فُسْتُقٍ ، فَيُجعل له تكرُّر اللام . وكذلك تقول في/ ١٣٦ / بُرْثُن: فُعْلُلٌ ، وفي زِبْرِج : فِعْلِلٌ ، وفي دِرْهَم : فِعْلَلٌ . وما كان نحو ذلك .

---

(١) كذا في س ، وفي غيرها : اللفظ .
(٢) الأصل : الفصل .
(٣) سقط من س .
(٤) سقط من الأصل .
(٥) الأصل : بما .
(٦) الأصل : مثالان .

وكذلك الخماسي نحو سَفَرْجَلٍ وقُذَعْملٍ إذا قابلْت حروفه بحروف الفعل بقي الحرفُ الرابعُ والخامسُ دون مقابل ، فكَرِّرتَ له اللام فقلْتَ في سَفَرْجل : فَعَلَّلٌ، وفي قُذَعْمِلٍ : فُعَلِّلٌ، وفي صَهْصَلِقٍ[1] : فَعْلَلِلٌ ، وفي جِرْدَحْل: فِعْلَلٌّ . وما أشبه ذلك .

فإن قيل : إذا زعمتم أنّ وزن جَعْفَرٍ فَعْلَلٌ فهذا البناء الذي وزنتمُ به إحدى اللامين فيه زائدٌ ، وكذلك قولكم في فرزدق : فَعَلَّلٌ ، يلزمُ أن تكون اللامُ الرابعةُ والخامسة فيه زائدتين بناءً على أصلكم في المضاعف الزائد على ثلاثة أحرف ، وأنتم إنما بَنَيْتُم على مقابلة الأصلي بالأصلي والزائد بالزائد ، كان الزائد من حروف « سألتمونيها » أو بالتضعيف ، فقد نقضتم ههنا تلك القضية حيث جعلتم الزائد من بناء الفِعْل في مقابلة الأصلي من بناء الموزون ، وذلك فساد في الاصطلاح .

فالجواب أنهم لما أرادوا وضع التمثيل بالفعل لما[2] تقدم كان هو الأولى وإن كان ثلاثيا ، من قِبَلِ أنّ أقلَّ الأسماء والأفعال حروفًا بناتُ الثلاثة ، فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرفٍ أو خمسة لبطل وزنُ الثلاثي ، ولم يمكن وزنه إلا أن يحذف من الممثل به ، وذلك فسادٌ مع أنا وجدنا بناتِ الثلاثة قد تصل إلى بنات الأربعةِ والخمسة بالإلحاق ، ولم نعلم أنه بُنِيَ شيءٌ من بنات الأربعة والخمسة على بناءِ الثلاثي ، فاختاروا الثلاثي لذلك ، لكن لما ضَمّتهم الضرورةُ إلى وزن بناتِ الأربعة الخمسة لجأوا إلى تكرير ما هو أصلٌ ليكون علامة على الأصل ، إذْ لم يُمْكِنْهم أكثرُ من ذلك .

---

(١) في النسخ : صمصلق . ولم أجده ، والمثبت عن الكتاب ٤ / ٣٠٢ . وفي اللسان : صوت صهصلق : شديد .

(٢) الأصل : كما .

وقد تبيَّنَ كلامُ الناظمِ ، إلا أنَّ ما ذكره مُختلَفٌ فيه ، فالبصريُّون أجمعون وجماعةٌ من الكوفيِّين على ما ذكره الناظم في التمثيل اللفظي ، إلا أنهم اختلفوا في الموزون ، فالبصريون على ما تقدّم من اعتقادِ أصلية الحرف الرابع والخامس ، وغيرهُم على زيادة مازاد على الثلاثة ، وقد تقدَّم بيانُ ذلك وبعضُ الكوفيين يلتزمون[1] ما ألزمهم سيبويه من زِنَةِ الزائد على لفظه[2] ، فيقول في جَعْفَرٍ : فَعْلَر ، وفي سَفَرْجَلٍ : فَعَلْجَل . ومنهم من لا يَزِنُ مثل هذا ، فإذا سُئِل عن وزن فَرَزْدَقٍ أوجَعْفَرٍ قال : لا أَدْرِي . هكذا حكى هذا المذهبَ ابن عُصفورٍ ، وكلُّ ذلك لا يُعوَّل عليه[3]، ولا يُستَنَد في التَّمثيل إليه .

وقد أُورِدَ على مذهب الجمهور إشكالٌ ، وهو أنَّه إذا جُعِل « فَعْلَل » وزانًا لنحو جَعْفَرٍ ، وهو أيضا عندهم وِزانُ قَرْدَدٍ[4] وَمَهْدَد[5] ونحوهما من المضاعف اللام ، حصل اللبس في فَعْلَلٍ ؛ إذ كانت وَزَاناً لجعفر . وكذلك فَعَلَّلٌ إذا كانت وزاناً لسَفَرْجَلٍ ولضربَّب من الضرب ونحوه .

والجواب : أن الفرق يَتَبيَّن بالموزون ، فإنّ كلَّ حرفٍ مضاعَفٍ زائدٍ على / / ١٣٧ / الثلاثة زائدٌ إلاَّ أن [6] يقوم دليلٌ على زيادة غيره ، فيصير التضعيف ثلاثياً كمرَدٍّ ومِكرٍّ ، حيث تبيَّن أنه من الرَّدِّ والكرّ ، وقد ضَمَّتهم الضرورة إلى الوزن بالثلاثي كما تقدَّمَ ، واللبسُ إنما وقع في نوعٍ واحدٍ وذلك في تكرير اللام ، فاستخفُّوا ذلك وارتكبوه .

---

(١) س : يلتزم .

(٢) سيبويه ٤ / ٣٢٨ .

(٣) الممتع ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٤) الأصل : فرزدق . وقَرْدَدٌ : اسم جبل ، وما ارتفع من الأرض ، ومن الظهر أعلاه .

(٥) مَهْدَدٌ : اسم امرأة .

(٦) الأصل : زائد والآن .

وجَعْفَر ـ في الأصل ـ اسم للصغير من الأنهار ، وهو أيضًا اسم لأبي قبيلة من عامرٍ ، وهو : جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر ، وهم الجعافرة[1] وفُسْتق[2] :

ثم قال : « وَإن يَكُ الزَّائدُ ضِعْفَ أَصْلٍ » إلى آخره ، هذا هو القسم الثاني من قسمي الزائد ، وهو الزائدُ بالتضعيف ، ويعني أن الزَّائد إنْ كان بتضعيف الأصل ، أي : بتصيير الحرف الواحد الأصلي ضِعْفَين ـ أي : اثنين مثلين ـ فإنك تَزِنه بما وَزَنْت به ذلك الأصل ، فإن كان المضاعَفُ الفاءَ ، وذلك لا يكون إلا مع مساعدة العين كررتها فقلت في وزن مَرْمَرِيس : فَعْفعيل ، ودلّ على زيادة الميم الثانية وهي تضعيفُ الأولى أنه مشتق من المَرَاسَةِ . وإن كان المضاعفُ العينَ كسلَّم كَرَّرْتها فقلت فيه : فُعَّل . وإن كانت اللامَ فكذلك نحو : قَرْدَدٍ ، تقول فيه : فَعْلَلٌ . وفي اسْحَنكَكَ[3] : افْعَنْلَلَ . وكذلك إذا اجتمعت العين واللام في التضعيف نحو : صَمَحْمَحٍ ، ودَمَكْمَكٍ[4] ، قلت فيه : فَعلْعَلٌ . وكذلك ما أشبهه .

وإنما فعلت ذلك ولم تَزِنْه بلفظه ، لأن زيادة التضعيف لما كانت مخالفة لزيادة « سألتمونيها » أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجعلوا حكم المضاعَفِ حكم

---

(١) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٨٤ ـ ٢٨٧ .

(٢) بعده في س ، ك بياض بمقدار خمس كلمات . وفي هامش س عنده : « ثبت في الأصل هنا بياض ويبدو أن الشارح لم يجد له تفسيرا في الصحاح ، فأجّله ولم يعد إليه . والذي في اللسان : « الفستق معروفة ، وذكر عن الأزهري قوله : الفستقة : فارسية معربة ، وهي ثمرة شجرة معروفة وأن أبا حنيفة قال : لم يبلغني أنه ينبت بأرض العرب . وفي المعجم الوسيط : الفستق : « شجرة مثمرة من الفصيلة البُطمِيَّة ذات الفلقتين لثمرها لبٌّ مائلٌ إلى الخضرة لذيذ الطعم ، يتنقل به ، وتكثر زراعته في حلب .

(٣) الأصل : الصحنك . واسحنكك الليل : اشتدت ظلمته .

(٤) الصّمحمح والدّمكمك : الشديد القوي .

ما ضُوعِف منه فَضعَّفوه في الوزن مثله ، فلو جعلوا قَرْدَدًا ـ مثلا ـ فَعْلَداً ، لم يتبين من الوزن كيف زيادة ا لدال ، فلما كانت الدال لا تُزاد أبدًا منفردةً لم يجعلوها في الوزن منفردة . وهذا الذي فعلوه أولى من ذكرهم له بلفظه ، وأوفق لكلامهم ، ولِمَا قصدوه من التفرقة ، وأيضا فَقَرْدَدٌ يحتمل[1] أن تكون داله الأولى هي الزائدة أو الثانية ، فلم يتعيَّنْ إذًا للزيادة إحداهما دون الأخرى ، فإن الخليل إنْ زعم أنَّ الأولى هي الزائدة في سلَّم ونحوه ، فقد حكم سيبويه أو يُونس ـ على اختلاف التفسيرين ـ بأن الثانية هِيَ الزائدة ، ثم قال سيبويه : « وكلا الوجهين صوابٌ ومذهب »[2] فهذا[3] يدلُّ على احتمال الوجهين ، فلم يتعيَّن ما الذي يذكر[4] بِلَفْظِه منهما[4] .

وهذه المسألة لم أرَ فيها خلافاً إلاّ ما أشار إليه في التسهيل بقوله : « خلافاً لمن يقابل بالمثل مطلقا »[5] يعني أنّ من النحويِّين من يُقابل في الوزن زائد الموزون بلفظه مُطْلقا في زيادة التضعيف أو غيرها ، فيقول في مثل قَرْدَدٍ : فَعْلَدٍ ، إنِ[6] اعتقد زيادة المثل الثاني ، وفَعْدَلٍ إن اعتقد زيادة الأولى . ويقول مثلا في عَقَنْقَل : فَعَنْقَل ، أو فَقَنْعل . وهذا المذهب مرجوح ، والأول أولى بالصناعة . وعلى كل تقدير فهو خلافٌ في أمر اصطلاحيّ .

---

(١) ك : محتمل .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٢٩ .

(٣) الأصل :هذا .

(٤) الأصل : ذكر ... منها .

(٥) التسهيل ٢٩٣ .

(٦) الأصل : فمن ، ك : لمن .

ثم على الناظم في هذاالكلام شيءٌ وهو أنه ذَكَرَ في كيفيَّةِ الوزن مُقَابلةَ الأصُول بِضِمْنِ فِعْل ، والزائد بلفظهِ ، ولم يُبَيِّن / كيفيَّة الحركة والسكون ، ولا[1] أنه باقٍ على ما كان عليه ، ولا ذكر ترتيب اللاَّم على العين ، والعين على الفاء في الأصول ، ولا إبقاء الزوائد في موضعها سابقة كانت أو لاحقة ، بل أتى بالمقابلة على ا لإجمال ، فكان كلامُه غير بيِّن في هذا المعنى ، وكلامُه في التسهيل أصرحُ وأبينُ من هذا إذْ قال : « وسُمِّي أولُ الأصولِ فاءً ، وثانيها عينًا، وثالثُها ورابعها وخامسُها لامات ، لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف ، مُسَوًّى بينها[2] في الحالِ والمحلِّ ، ومصاحبة زائد سابق أو لاحق[3] » ، ويعني بقوله في الحالِ ، يريد به الحركة والسكون ، أى : إنَّ الحروف المقابَلَ بها من لفظ الفِعْل لا بُدَّ أن يكون على حال الحروف المقابلة ، فإن كان الحرف ساكنًا كان ساكنا ، أو متحركًا كان متحركًا ، وأيضا فلا بُّمن اعتبار عين الحركة من كونها ضمَّةً أو فتحةً أو كسرة ، فيكون في المقابل به كذلك . هذا هو الذي أراد بالحال . وقوله: « والمحلّ » هو عبارةٌ عن الموقع بحسب ما ذُكِر من الترتيب : الفاء ، ثم العين ، ثم اللامات بِعَدَدِ الأصول بعد العين . وقوله : « ومصاحبة زائدٍ » يعني بلفظه، و« سابق » يعني للأصول كلها كما في انطلق ، أو« لاحق » يعني مِثْلَ سكرانَ، فإن وزنهما انْفَعَل وفَعْلاَن ، أو لشيء منها نحو : جَحَنْفَلٍ ، وزنه : فعَنْلَلٌ ، النونُ سابقةٌ لبعض الحروف لاحقةٌ لبعضها . فهذا الكلامُ هو الذي بَيّن كيفيَّة الوزن على أتمّ وجوهها ، وأما الناظم فترك ذلك على أَتَمِّ ما يكون من الإجمال ، وذلك غير لائق بمنصب التعليم .

---

(١) الأصل ، س : إلا .

(٢) ما عدا ك : بينهما .

(٣) التسهيل ٢٩٣ .

والجواب : أن هذا المعنى لما كان قريبًا للفهم ، معلومًا لمن عنده أدنى فَهمٍ، لم يحتج إلى بيانه (لبيانه)[1] ، وأيضًا فإنّه كان يحتاج إلى بعض تطويل مع أن قصده الاختصار ، فلما اجتمع له الأمران : سهولَةُ فَهْمِ مقصوده ، وقصدُ الاختصارِ ، تَرَكَ بيان ذلك ، اتِّكالاً على فهم الطالب ، والله أعلم .

وأيضًا فالمقابلة تُعطي أولاً الترتيب ، لأنك إذا أردْتَ مُقابلة الكلمة بالكلمة فلست تَفْعَل ذلك على أيِّ وَجْهٍ اتفق ، بل تُقابلُ الحروف بالحروف أولاً فأولاً حتي تنتهي إلى آخر الكلمة ، وهذا هو الترتيب المطلوب . ثم إذا وَازَنتَ بين الكلمتين فالموازنةُ تقتضى المساواة في تلك الأشياء كلها ؛ إذْ لا تكون الموازنةُ بين متحرِّك وساكنٍ ، ولا بين متحركين مختلفي الحركة ، فإذا قد دلَّ لفظُ المقابلة ولفظ الموازنة في لامه على ما أريد من ذلك ، فاكتفى به في شرح ما ذكره في التسهيل . إلاّ أنه يَرِدُ عليه من جهة أخرى أنه إذا كان الوزنُ يقتضى مقابلة المتحرِّك بالمتحرك والساكن بالساكن ، فيخرج عن هذا الحكم ما كان من المتحركاتِ في الموزون قد سُكِّن إمَّا بإدغامٍ لتخفيفٍ ، أو لإعلالٍ ، فالذي لإدغام نحو : رَدَّ ومَردٌّ ومُدقٌّ ، وأصله : رَدَدَ ، ومَرْدَدٌ ، ومُدْقُقٌ ، فَتزنُه على أصله فتقول: وزنُه فَعَل ومَفْعَلٌ ومُفْعُلٌ ، ولا تقول : فَعْل ، ولا مَفَعْل ، ولا مُفُعْلٌ ؛ إذ ليس ذلك وزنَه الصحيحَ ، والدليل على ذلك أنه لا يُوجد في غير المضاعف مثلُ هذه الأوزان ، فلا بُدَّ من رجوعه إلى الأصل . والذي للتخفيف كعَضْدٍ وكتْفٍ وعَلْمَ وسَهْلَ ، في عَضُدٍ ، وكَتِفٍ ، وعَلِمَ ، وسَهُلَ ، فإنه إذا قيل : ما وزنُ عَضْدٍ ؟ قلت: فَعُلٌ ، فتأتى به على الأصل ، وكذلك في كَتْفٍ : فَعِلٌ وفي عَلْمَ :

---

(١)عن س ، وهامش ك .

فَعِلَ ، وفي سَهْلَ : فَعْلَ . وكذلك وَزْنُ مُنْتَفِخ (١) من قوله :

فَبَاتَ مُنْتَفْخًا (١) وما تَكَرْدَسَا / / ١٣٩ /

مُفْتَعِلٌ ، فتأتى به على الأصل ، ويدلّ على أن ذلك وزنُه أنه لا يوُجَدُ في أبنية الأفعال الثلاثيَّة ما هو على فَعْل ، ولا في الأسماءِ المزيدةِ ما هو على بِنْيَةِ مُفْتَعْلٍ ، فالضرورة تدعوك إلى أن تَزِنهُ على الأصل ، وكلامه على ما تقرّر يُعطي المقابلة اللفظيـة . والذي سكَّن للإعـلال نحـو : قـام ، وقَـفـا ، ومَـالٍ ، ومَـقَـامٍ ، واستقامَ ، (وما أشبهه ، فإن قام وزنُه فَعَلَ ، ولفظه على غير ذلك وقفًا على وزن فَعَلٍ ، ومَالٌ كذلك ، ومقامٌ وزنه مَفْعَلٌ ، واستقام)(٢) (وزنهُ)(٣) استفعل ، وألفاظُها على خلافِ ذلك . وأيضًا قد صار الساكنُ في مقام واستقام متحركًا ، والمتحركُ ساكنًا ، فأين مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن ؟ وأيضًا فتعيينُ نوع الحركة (في) (٤) الموازنة قد يتخلّفُ لإعلالٍ أوغيره ، فإنك إذا قلت للمرأة : أُغْزِي يا هنـدُ ، فوزنُه افعُلِي(٤) ، واللفظُ على خلاف ذلك . وكذلك : قِيلَ ، وبِيعَ ، واخْتِيرَ ، وزنها : فُعِل ، وافتُعِل ، ونوعُ الحركة غيرُ موجودٍ . بل تقول في المنقوص كَيدٍ ودمٍ : وزنُه فَعْلٌ (٥) ، فلا تزنه إلاّ غير ظاهر لفظه . ومن ذلك مالا يُحصَى ، فقد خالفنا مقتضى الموازنة المذكورة ، وإشارةُ الناظم تَقْتَضى أنْ لا بُدَّ منها (٦) ، وهذا فيه ما ترى !

---

(١) كذا في النسخ . والبيت للعجاج في ديوانه ١٣٠ ، وروايته: « فبات منتصًا » . وفي الخصائص ٢/٢٥٤ ، ٣/٣٣٨ ، شرح شواهد الشافية ٢١ : « مُنْتَصِباً » . وأحسب أن ما وقع هنا وهم نشأ عن عبارة الكتاب ٤/١١٥ ، ذكر سيبويه أنهم قالوا : « أراك مُنْتَفْخا ، تُسكِّن الفاء ، تريد : منتفخا » . وتكردس : انقبض اجتمع بعضه إلى بعض . ومنتصاً : مرتفعا . يصف ثوراً وحشيا .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) عن س .

(٤) سقط من س .

(٥) هذا الوزن بحسب الأصل ، وإلا فاللام محذوفة من الفعل ، والوزن لبيان الأصل جائز ، انظر شرح الشافية للرضى ١/٣١ ـ ٣٢ .
هذا ويرى سيبويه أن أصلَ دَمٍ فَعْل ، انظر الكتاب ٣ / ٥٩٧ .

(٦) الأصل : فيها .

والجواب : أنَّ وَزْنَ المُعَلِّ عندهم يكون على وَجهين :

أحدهما : أن يكون على أصله ، وهذا هو المقصودُ الأوْلُ في الأوزان ، ألا تراهم يقولون : وزنُ قام فَعَلَ ، وأصله قَوَمَ ، إلاَّ أنَّ الواو انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فَيُبَيِّنُونَ[1] في الوزن الأصلَ وما اتفق للموزون حتى خرج في الظاهر عن ذلك الوزن . وكذلك ما كان من نحو : عَلْمَ ، وكَتْفٍ ، وعَضْدٍ ، بناءً على اعتبار الأصل ؛ إذ الأمثلة لا بُدَّ أن تُرَدَّ[2] إلى أصلها لِيَتَبيَّن أنَّ ظاهر لفظ الموزون ليس هو المعتبرَ في وزنه ، ولا هو الثابت في مثله . فهذا من جملة فوائد الأوزان ؛ إذ هي عندهم محصورةٌ ، يُعَدُّ الخارج عنها خارجًا عن كلام العرب ، وقد ثبت في نحو : كَتْفٍ وعَضْدٍ ، أن أصله التحريك ، فلا بُدَّ من رجوعه في (الوزن)[3] إلى أصْلِهِ[4] ، وكذلك ثبت في قام أنه فَعَلَ ، وفي استقام استَفْعَل ، إذْ لا يُوجَد في الأفعال ما هو على وزنِ (فَعْلَ)[3] مُسَكَّن العين ، ولا على وزن اسْتَفْلَ ـ بفتح الفاء وإسكان العين ـ إلا مُغيَّرًا ، فردُّوا ذلك وماكان نحوه في الوزن إلى أصله ، وإذا رجع إلى أصله وتبيَّن أنَّ تلك الأشياء في الحقيقة على غير ظاهر لفظها ، صَحَّ فيها مقابلَةُ الساكنِ بالساكنِ والمتحركِ بالمتحرك ، وصحَّ ما أطلقه الناظم في ذلك . وكذلك حكم المساواة في نوع الحركة ، لأنّ اغْزِي أصله : اغْزُوِي ، وقِيلَ واختير (أصله)[5] قُوِل واخْتُيِرَ ، فقد استويا مع الموزون به في نوع الحركة . وهكذا شأن المحذُوفِ منه كيدٍ ودمٍ وقاضٍ ونحوها ، لا بُدَّ من ردِّها إلى أصلها في الوزن .

---

(١) الأصل ، ت : فيبقون .

(٢) الأصل ، س : رد .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : إلى الأصل .

(٥) سقط من س .

فالحاصل أنَّه إذا كان المعتبرُ في هذه الأشياء الأصلَ صَحَّتِ المقابلةُ على كلِّ وَجْهٍ ، وصحّ التساوي في الحال والمحلِّ .

والثاني أن يَكون وزنُ المُعَلِّ على لفظه / وهذا أيضا يُورِدُه أهلُ العربية قصداً للتمرين ولبيان حالة اللفظِ الآن ، وما الذي حُذِف منه ؟ وما التغيير الحاصلُ فيه الآن ؟ فيقولون : وزن عَضْدِ الآن بعد التسكين فَعْلٌ ، ووزن عَلْمَ فَعْلَ، (وكذلك قام فَعْلَ)[1] واستقام استفعْلَ[2] . وقد قال هو (قبل هذا)[1] في باب التعدّى : /١٤٠/

كَذَا افْعَلَلَّ والمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا

ويريد نحو : اطمأنّ ، فوزَنَه على لفظه لا على أصله ، إذ أصله : افعلَّلَ اطْمأْنَنَ لكن الإدغام رَدَّه إلى افْعَلَلَّ . وكذلك ما حُذِف منه إذا وُزِن على لفظه ، قيل : وزنُ يَدٍ فَعٍ ، وسهٍ فَلٌ ، وقاضٍ فاعٍ . وكذلك ما أشبهه ، وإذا كان الوزنُ على اللفظ صحيحاً ومستعملاً فهو أيضا على مقابلة الساكن بالساكن والمتحرّك بالمتحرّك ، مع مساواة نوع الحركة ، فلم يخرج عن لفظ الناظم شيٌ مما هو مُعتبَرٌ في الوزن على كلا التقديرين ، وصحّ ما اقتضاه نظمُه .

وقوله : وإنْ يَكُ الزائِدُ » أراد : وإن يكن الزائدُ ، لكن حذف النون على حَدِّ ما حَذَفه حَسِيلُ ـ أو حُسين ـ بن عرفُطَةَ [3] في قوله[4] :

---

(١) عن س .

(٢) الأصل : استفعال .

(٣) الأصل ، ت : عريفة . ك : عرفقة . وكان أبو حاتم يقول : حسين . وقد خطأه الأخفش الصغير ـ كما ورد في حواشيه على النوادر ـ قال هذا : « وأخطأ ـ يعني أبا حاتم ـ وروى أبو العباس حسيل ـ بفتح الحاء وكسر السين » .

(٤) البيت في النوادر ٢٩٦ ، والخصائص ٩٠/١ ، والمنصف ٢٢٨/٢ ، والرضى على الكافية ٢١٠/٤ ، والخزانة ٣٠٥/٩ .

والسُّرَر : وادر على أربعة أميال من مكة ، بضم السين وفتح الراء . كذا ضبطه المغاربة وحددوه كما قال ياقوت . وقد ضبطه أبو حاتم بفتح السين والراء المهملتين. وقد يكسر الأول . وكل منهما موضع .

لَمْ يَكُ الحقُّ (١) سوَى أنْ هَاجَهُ   رَسْمُ دار قَد تَعَفَّى بالسَّرَرْ

وهو عند الناظم جائز في الكلام كقول يونس ، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه(٢) ، وقد تقدَّم ذلك في بابه .

* * *

واحْكُمْ بِتأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ   وَنَحْوِهِ ، والخُلْفُ في كَمْلَمِ

اعلم أن باب التصريف يشتمل على حكم الزيادة والحذف ، والقلب والإبدال والنقل . والناظم يتكلَّم على كل واحدٍ من هذه الأنواع الخمسة ، وابتدأ بالزيادة وهي على وجهين : زيادةٌ بالتضعيف ، وزيادةٌ بغير التضعيف ، وهي زيادةُ أحَدِ الحروف العَشَرة (التي) (٣) يجمعها قولُك : سألتمُونيها . وابتدأ الآن في ذِكْرِ حكمِ زيادة التضعيف .

فاعلم أن الكلمة المضاعفة لا تخلو من أن تحوي ثلاثة أحرُف أصولٍ ما عدا المضاعف أو لا تكون ثلاثيَّةً إلا بالمضاعَفِ ، فإن لم تكن ثلاثيَّةً إلا بالمضاعَفِ فإما أن يكون المضاعفُ حرفًا واحدًا أو حرفين ، فإن كان المضاعف حرفًا واحدًا فالحروفُ كلها أصولٌ ، لأنَّ القابل للتصريف لا يكون على أقلَّ من ثلاثةٍ ، فلا يكونُ أحدُ المضاعَفَين زائدًا البتَّة ، فنحو حظّ ، ودَعْدٍ ، وبَيَنٍ ، وبَبْرٍ ، ودَدَنٍ ، وطَلَلٍ ، ومُرٍ ، وخُزَزٍ ، وقِدَدٍ (٤) ، وما أشبه ذلك أصولٌ كلُّه ، ليس أحدُ

(١) الأصل : الجر .

(٢) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٣) سقط من س .

(٤) بين : اسم وادٍ البَبْر : ضرب من السباع . والدَّدَن : اللهو واللعب . الخُزَز : ذكر الأرانب . وقدد : جمع قِدَّةٍ ، مثل قِطَع وقِطعة ، يقال : صار القوم قِدَداً ، أي : تفرقت حالتهم وأهواؤهم .

المضاعفين فيه زائدا ، لأنّه يبقى على حرفين بحكم الأصل ، وذلك لا يكون . وقد نَبَّه على هذا القسم بقوله :

وليسَ أدنى من ثُلاثيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوى ما غُيِّرا

فلم يَحتجْ إلى ذكر هذا الحكم هنا . وإن كان المضاعَفُ حرفين فكانت الكلمة بذلك رباعيّةً كسَلْسَلٍ ، وسِمْسِمٍ ، وسَبْسبٍ ، وفُلْفُلٍ ، وسأْسَأَ ، وجأْجَأَ ، وهَلْهَلَ(١) ونحو ذلك فهو الذي تعرض له الناظم بالنصّ عليه فقال : « واحكم بتأصيل حروف سمسم (ونحوه)(٢) / إلى آخره ، يعني أنّ ما كان من نحو سِمْسِمٍ مما أصلُه حرفان مضاعفان فإنه على قسمين : /١٤١/

أحدهما : أن يكون مثل سِمْسِمٍ ، وهو مالا يُفْهَمُ معناه مع سقوط حرفٍ منه ، فلو قلت في سِمْسِمٍ : سِمْسً ، لم يُفْهَمْ معناه .

والثاني : أن يكون مثل لَمْلَمْ ، وهو فعلُ أمْرٍ من لَمْلَمَ الكتيبة إذا جَمَع بعضها إلى بعض ، وكتيبةٌ مُلَمْلَمةٌ ، وحَجَرٌ مُلَمْلَمٌ ، وصخرة مُلَمْلَمَةٌ ، أي : مستديرةٌ صلْبةٌ ، وهومن الضمّ والجمع ، وهذا مما يُفهمَ فيه المعنى مع سقوط حرفٍ منه ، (فإنما)(٣) تقولُ : كتيبة مَلْمُومة ، بمعنى مُلَمْلَمة ، وصخرة مَلْمُومة كذلك .

فأما القسم الأول – وهو ما لا يُفْهَمُ معناه مع سقوط حرف منه – فذكر الناظمُ فيه الحكم بتأصيل جميع حروفه ، أي(٤) : بِجَعْلِها أصولاً(٥) ليس فيها

---

(١) السبسب : المفازة ، وسَأْسَأَ بالحمار : دعاه ليشرب ، ويقال له : سَأْسَأْ . وجأجأ بالإبل : دعاها لتشرب ، فقال لها : جِيءْ جِيءْ . ويقال : هَلْهَلْتُ أدركه ، أي : كدت أدركه .

(٢) ليس في س .

(٣) ليس في س .

(٤) الأصل : أن .

(٥) س : حروفا .

زائدٌ واحـدٌ ، ولم يَحْكِ في ذلك خـلافًـا . وإنمـا حكمـوا بذلك (لأنهم إذا قـالوا بالزيادة فـإمـا أن يحكمـوا بهـا على المضـاعَفَين مـعًـا ، أو على أحـدهمـا ، فـإن حكموا بذلك)[1] عليهما معًا فجعلوا في سمسم ـ مثلا ـ السين الثانية والميم الثانية زائدتين ، أبقوا الكلمة على حرفين بأصل الوضع [2] ، وذلك لا يـكونُ ، وقد تقدم نفي الناظم لمثل [3] هـذا وإن حكموا بزيادة أحدهما كان فاسدًا من وجهين :

أحدهمـا : أنّ دعوى ذلك مُجرَّدُ تَحَكُّمٍ ، لأنهم متى قالوا في السـين : إنها الزائد ، قـيل لهم : ولعلَّ الميم هي الزائدة . أو [4] قـالوا ذلك في الميم ، قـيل : ولعل السين هي الزائدة ، فلم يثبت لهم بذلك أمر يُدَّعى مثله .

والثاني : أنَّه إنْ جعل إحدى السِّينين هي الزائدة لم يَخْلُ أن تكون الأولى أو الثانية ، فـإن كانت الأولى لم يَجُز ، لأن الكلمة إذ ذاك من باب سَلَسٍ وقَلَقٍ ، وهو مـا فـاؤه ولامُـه من جنس واحـدٍ ، وهـو قليل . وأيضًـا يلزمُ أن يكون وزنُ الكلمة [5] عَفْـعَلاً ، وهو بناءٌ معدومٌ وأيضًـا يلزم الفـصلُ المضـاعفين بأصل ، وذلك لا يكون على حال ، لأن زيادة التضعيف مشروطة بشرطين ، أحدهمـا : توفُّر أقل الأصول ، والثاني : عدم الفصل بين المضـاعفين بـأصل . فحيث فُقِدِ الشرطان أو أحدهمـا لزم ادعاء الأصـالة في المضـاعف مطلقًـا ، من أجل ذلك ادّعوا الأصـالة في نحو : حَـدْرَدٍ ، وقِسْطاسٍ ، وشَـعَلَّع[6] ، لما يُلْقى فـيـه من

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : الموضع .

(٣) الأصل : بمثل .

(٤) الأصل : وقالوا .

(٥) أي : سمسم .

(٦) حَدْدَدُ : اسم رجل . والشَّعَلَّعُ : الطويل .

الفصل بين المضاعفين (١) بأصلٍ . وإن كانت الثانية فكذلك ، لأن الكلمة (٢) إذْ ذاك على وزن فَعْفَل ، وذلك بناءٌ غير موجود . وإن جعل إحدى الميمين هي الزائدة لم يَخْلُ أن تكون الأولى أو الثانية ، فإن كانت الأُولى كان وزن الكلمة فَلْعَلاً ، وهو معدوم ، وأيضا فإن الكلمة إذ ذاك من باب دَدَنٍ ، وهو ما فاؤه وعينُه من جنس واحدٍ ، وذلك نادرٌ ، (وأيضًا فيه الفصلُ بين المضاعَفَين بأصل ، وهو ممنوعٌ)(٣) ، وان كانت الثانية هي الزائدة كان وزنُ الكلمة فَعْلَعًا ، وذلك بناءٌ معدوم ، وأيضا تكون الكلمة من باب قَلَقٍ ، وهو قليل ، وأيضًا فُصل بينهما بأصل وهو ممنوعٌ . فلما كانت دعوى الزيادةِ في نحو سِمْسِمٍ يُؤدّي إلى نحو هذه لمحظورات كلِّها اطَّرحوها / وثبتوا على الحكم بالأصالة (٤). / ١٤٢ /

وإنْ حَوَتْ ثلاثة أُصولٍ ما عدا المضاعف كقَرْدَدٍ ، وقُعْدُدٍ ، وسُرْدُدٍ (٥)، وجَلْبَبَ، (وشَمْلَل)(٦) وما أشبهها ، فإنَّ الأصل أن يُدَّعى فيه(٧) الزيادة كما إذا

(١) س : مضاعفين .

(٢) يريد بالكلمة : سمسما .

(٣) سقط من س .

(٤) وقع في الأصل ، ت ، ك بعد هذا شرحُ المؤلف الذي يبدأ من : « وقوله : ونحوه » [وانظر ص) ومكان هذا بعد أن ينتهي الشارح من التقسيم الذي ذكره أول شرحه لبيت الألفيّة ، فقد ذكر هناك أن الكلمة المضاعفة إما أن تحوى ثلاثة أصول عدا المضاعف ، أو تكون ثلاثية بالمضاعف . وقد انتهى الآن من الصنف الثاني ، وهو الكلمة التي تكون ثلاثية بالمضاعف ، والترتيب يقضي بأن يفرغ من التقسيم بذكر الصنف الأول ، وهو الكلمة التي تحوي ثلاثة أصول عدا المضاعف ، وهو ما يذكره الآن ، فإذا انتهى منه فإن عليه أن ينتهي من شرح البيت . فيشرح قول الناظم : « ونحوه ، والخلف في كَلَمْلِم » وهذا الترتيب الذي أثبتناه للنص هو ما في س .

(٥) كذا سُرْدَدُ ، وقد ذكر المؤلف بَعدُ أنّ سُرْدُدًا ممّا ظهر اشتقاقه ، ولا اشتقاق يدل عليه ، ولعل صوابه : وسودد . وقد ذكر سيبويه ٣٢٦/٤ سوددًا مع رِمْددٍ وجُبُنٍ وسُرْدُد : موضع . قال ابن سيده : « هكذا حكاه سيبويه متمثلا به بضم الدال ، وعدله بشُرْبُب قال : وأما ابن جني فقال سُرْدَد ، بفتح الدال » . اللسان : سرد . وانظر الكتاب ٤ / ٢٧٧ .

(٦) سقط من س .

(٧) س : فيها .

كان مع الحروف الثلاثة حَرْفٌ من « سألتمونيها » كأَفْكَلٍ [1] ونحوه ، فالذي يَدُلُّ من كلامه على زيادة مِثْلِ هذا حكْمه بتأصيل حروف سمسم ونحوه ، لأنه إذا ذكر التأصيل في هذا النوع وما أشبهه فقط دلّ على أنَّ ماعداه زائدٌ ، والقاعدة صحيحة[2] كما أشار إليه ، لأنَّ سيبويه ذكر أنَّ كل اسمٍ ضُوعِفَ منه حرفُ عينه أو لامِهِ ، وكان فيه سوى ذلك ثلاثة حُروفٍ أصول ، فالحكم فيه القضاءُ بالزيادة إلا أن يَتَبيَّن لك أنه أصليٌّ ، لأن الأكثر فيماعُرف اشتقاقه من ذلك الزيادة كسُرْدُدٍ ، ورِمْدَدٍ ، وجُبُنّ [3] من السَّرد والرَّماد[4] والجُبْنِ ، فيحمل عليه ما لا اشتقاق له كَسُلَّم وحُمَّر . ونظير هذا قُلَّب وحُوَّل ، لأنه من القَلْبِ والحَوْلِ ، وكذلك أيضًا نَصَّ على أن ما تكرَّرَ فيه حرفان ، إما فاؤه وعينه، أو عينهُ ولامه ، فهما زائدان ، واستدلَّ على ذلك بدليلين :

أحدهما: الاشتقاق فيما له اشتقاقٌ كذُرَحْرَحٍ [5] ، لأنهم قالوا : ذرّاحٌ . ومَرْمَرِيسٍ ، لأن معناه الدّاهية ، فهو قد مارس الأمور وباشرها ، ثم حَمَل عليه ما ليس فيه اشتقاق .

والثاني : (أنه)[6] رأى صَمَحْمَحا وبَرَهْرَهَةً[7] جُمِعا ، وليس من شأنِ العرب جمعُ الخماسيّ الأصول بغير الألف والتاء ، ولايكادون يقولون: سفارج ، فإن اضطروا حذفوا الحرف الأخير فقط ، ولم يفعلوا هنا كذلك[8] ، فدلّ على

---

(١) الأفكَلُ : الرِّعدة .

(٢) س : صححته .

(٣) رماد رِمْدَد ـ بكسر الدال وفتحها ـ : كثير دقيق جداً . والجُبْن ، والجُبُن ، والجُبُنّ : الذي يؤكل . وانظر الكتاب ٤ / ٢٧٧ ، ٣٢٦ .

(٤) س : الرمد .

(٥) هي دُوَيبَّة حمراء منقَّطة بسواد ، تطير .

(٦) سقط من س .

(٧) في النسخ : وبرهرها والمثبت عن الكتاب ٣٢٧/٤ ، ولم أجدها في المعاجم إلا بالتاء . والبرهرهة : التي لها بريق من صفائها .

(٨) الذي قيل في الجمع : صمامح . الكتاب ٤ / ٣٢٧ ، وانظر شرح الشافية للرضي ١ / ٦٣ ـ ٦٤ .

أن المحذوف زائد ، ومن مُثُل هذا القسم : خِدبّ ، وسُلَّمٌ ، وكَلَّم ، وكذلك ما كان من نحو : رَدَّدَ ، وشدَّدَ ، وعدَّد ، مما فيه زائد على الثلاثة ، هذا فيما كان فيه تضعيف حرف مفرد، وكذلك ما كان فيه تضعيفان كتضعيف العين واللام معًا ، نحو : صَمَحْمَح ، ودمكمك ، وذُرَحْرَحٍ ، وبَرَهْرَهَةٍ ، أوتضعيف الفاء والعين نحو: مَرْمَرِيس ، ومَرْمريت ، فما زاد على الثلاثة منها زائدٌ ، وكما يشملُ الحكم ما لم يكن فيه زائد من سألتمونيها كذلك أيضًا يشمل ما فيه زائدٌ منها ثبتت زيادته بأحد الوجوهِ التي يذكرها بعد ، وذلك كمرمريس ، ومرمريت ، وكذلك نحو قيراط ودينار ، لأنَّ أصله : قِرَّاطٌ ودِنَّارٌ ، وكذلك ديوانٌ أصلُه دوَّانٌ ، وكعقَنْقَلٍ[1] وعَثَوْثَل ، وعَفَنْجَجٍ ، وخَفَيْدَدٍ ، وجَبَوْنَنٍ [2] ، وخَفَيْفَدٍ [3] ، وكالحناء ، والقثَّاء ، وباب : سقَّاءٍ وبنَّاءٍ وقُرَّاءٍ [4] ووُضَّاءٍ . ومثل : سِرِطْرَاط [5] ، وجِلِبْلَابٍ [6] ، وَفِرِنْدادٍ[7] ، وجِلَّوزٍ[8] ، وسِنَّورٍ ، وشِمِلَّالٍ [9] ، وزِحْلِيل[10] ، وبُهْلُولٍ ، وما أشبه ذلك .

وهذا الحكم المذكور من كون الزائد على الثلاثة من المضاعف زائداً هو الذي قاد النحاة إلى أن حَمَلُوا البَقَّمَ ، وشَلَّمَ ، وخَضَّمَ ، وبَذَّرَ ، وعَثَّرَ [11] ، على

(١) العقنقل : الكثيب العظيم المتداخل الرمل . ورجلٌ عثْول وعثْولّ وعَثَوْثل : فدمٌ مسترخٍ .
العَفَنْجَج : الضخم الأحمق . والخفيدد ، الخفيفد : الخفيف من الظّلمان .

(٢) الأصل : جنونن . س : حبوتر .

(٣) في النسخ : وخفيف . ولا يتمشّى هذا مع القاعدة . وخَفَيْفَدٌ من أمثلة الكتاب ٣٢٦/٤ ، وقد تقدم شرحه .

(٤) القُرَّاء : الرجل المتنسك . والوُضَّاء : الوَضِيء .

(٥) السِّرِطراط : الفالوذ .

(٦) الأصل ، ت: جلباب . ك : جلبلاب . الجِلِبْلَابُ : النبت الذي يُسمى اللبلاب . وانظر الكتاب ٤ / ٣٢٧ .

(٧) الفرنداد: موضع .

(٨) الأصل : جلدز . والجلزذر : شبيه بالفستق .،

(٩) الشملال والشمال : سواء .

(١٠) زحَل عن مكانه زحولا ، وتزحّل : تنحى وتباعد ، فهو زَحلٌ ، وزِحْلِيلٌ .

(١١) البقَّم : صبغ . وخَضَّم ابنُ عمرو بن تميم ، وشلَّم : موضع بالشام ، وبذَّر : اسم ماءٍ ، وعَثَّر : اسم موضع .

أنها موازنة فَعَّل وإن كان هذا البناء من خواصِّ أبنية الفعل ؛ إذ لم يُوجد في أبنية الأسماء ـ على ما قال الفارسي [١] ـ إلا في هذه الخمسة ، فقد كانوا خُلَقاء أن يَحْمِلوا هذه الأسماءَ على أن وزنها فَعْلَلٌ كَجعْفرٍ لولا / هذا الحكم / ١٤٧ / المذكور ، فهو الذي دعاهم إلى أن جعلوها من هذا النوع ، على أن ما سوى البَقَّم منها أعلام يمكن أن تكون منقولة من الأفعال . وقد قيل في البقَّمِ : إنه أعجمي ، فليس إذًا « فَعَّلٌ » من أوزان الأسماء .

ومن الفعل المزيد قولك : اقْعَنْسَسَ ، واسْحَنْكَكَ ، وتَجَلْبَبَ ، وتكلَّم ، ونحو: اطمأنَّ ، واقْشَعرَّ ، واحمرَّ، واحمارَّ، اغْدَوْدَنَ ، واقْطَوْطى[٢] ، وما كان نحو ذلك .

وكما ثَبَت هذا الحكمُ فيما كان ثُلاثي الأصول كذلك يثْبُتُ فيما كان رباعيًا، أو خماسيًا [٣]وكانت فيه زيادةُ التَّضعيف ، نحو[٤] : عِلَّكْدٍ ، وهُمُّقِعٍ وشُمَّخْرٍ ، وهَمَّرِشٍ[٥]، فهو عند سيبويه[٦] من المضاعَفِ، وكالعَدَبَّس والزُّمرُّدِ ، وسَبَهْلَلٍ ، وقِرْشَبٍ ، وطُرْطُبٌ[٧]، وما أشبه ذلك . وهذا كله مبني على القاعدة

---

(١) ذكر ذلك الجوهري في الصحاح ، مادة : بقَّم ، رواية عن أبي علي .

(٢) اقعنسس : تأخر ورجع إلى خلف . اسْحَنْكَك الليل : أظلم . واغدودن الشعر : طال وتمّ . والقَطْو : مقاربة الخطو مع النشاط ، يقال : قطا في مشيته يقطو ، واقطوطى فهو قطوان .

(٣) في النسخ : أو كانت . ويبدو أن الصواب ما أثبت ، فليس هناك خماسي يزاد بالتضعيف ، ويكون قوله : « أو خماسيا وكانت فيه زيادة التضعيف » تفسيرا لقوله : أو رباعيًا ، يعني أن ما كان رباعيا مزيدا بالتضعيف يكون خماسيا بهذه الزيادة .

(٤) الأصل ، ت ، ك : « فالرباعيّ نحو » . وما أُثبت نصُّ س . لأن الشارح لم يذكر بعدُ مثالاً للخماسي المزيد بالتضعيف . انظر التعليق السابق .

(٥) العِلَّكدُ : الغليظ الشديد العنق والظهر من الإبل وغيرها . والهُمُّقِعُ : ضربٌ من ثمر العضاه . والشُّمَّخر ـ بكسر الشين وضمها ـ الجسيم . والهمرش : العجوز المضطربة الخلق .

(٦) الكتاب ٤ / ٢٩٨ ، وانظر الكتاب أيضا ٤/٣٢٩ ، ٣٣٠ ، وشرح الشافية للرضي ١/٦١ .

(٧) العَدَبَّسُ من الإبل وغيرها : الشديدُ الموثَّق الخَلْقِ . وجاء الرجل يمشي سَبَهْلَلاً : إذا جاء وذهب في غير شيءٍ . القِرْشَبُ : المُسِنّ . الطُّرْطُبّ : الثدي الطويل .

المستمرة في أنَّ أحَدَ المضاعَفَين زائدٌ إذا تضمنتِ الكلمة ثلاثةَ أصولٍ فأكثَرَ ، وليست مختصةً بزائد التضعيف ، بل الحكمُ عامٌّ في زائد التّضعيف وزائد « سألتمونيها » على ما سيأتي ذكرُه حيثُ تَكَلَّمَ (١) عليه إنْ شاء الله .

فَإنْ قِيلَ : قد يَتَخَلَّفُ (٢) عنها في المضاعف تكريرُ الفاء وحدها : نحو قَرْقَفٍ ، وفَرْفَخٍ ، وقَهْقَرى ، وجَحْجَبَى ، ودَيْدَبُون ، وزَيْزَفُون(٣) ، وما أشبه ذلك ، واشتراطُ عدم الفصل بين المضاعفين (بأصل)(٤) .

أما تكرير الفاء فلم يأت في كلامهم ، إذْ ليس في الأبنية فَعْفَل ولا فَعْفَلى، ولا ما أشبه ذلك ، ولا دليلَ على ذلك من اشتقاق ولا تصريف إلا في النادر إن ثبت ، فلأجل ذلك ادَّعوا الأصالة في الحرفين معًا ، وإشارة كلام الناظم مطلقةٌ في زيادة ماعدا نحو سِمْسِمٍ ، كماتقدم ،فاقتضى أن الفاء أيضا كذلك .

وأما اشتراطُ عدم الفصل بين المضاعفين (بأصلٍ ، فهو شرطٌ لازمٌ عندهم ، ولذلك كان نحو حَدْرَدٍ وقِسْطاسٍ ونحوهما قد حُكِم فيه بأصالة المضاعفين)(٥) كما تقدَّم ، فيقال : إنَّ الناظم إنْ كان أشار إلى قاعدة زيادة التضعيف ، فقد فاته عُمْدُتها ، وهو ذكر الشرطين ، فإمَّا أن يكون لم يتعرَّض من زيادة التضعيف إلا لما نَصَّ عليه ، فيكون قد ذكر بعض أطراف المسألة وترك جُلَّها وهذا قصور ، وإما أن يكون أراد ما تقدَّم تفسيره ، فيقتضي

---

(١) الأصل : نتكلم .

(٢) الأصل ، ت : تخلف .

(٣) القَرْقَفُ : الخمر . الفَرْفَخُ : البقلة الحمقاء . وجَحْجَبَى : قبيلة من الأنصار . والدَّيْدَبُونُ : العادة ، يقال : ما زال ذلك دينَك ودأبك ، ودَيْدَنَك والديدبون أيضا : اللهو . انظر اللسان ، مادة : دأب ، دين . وقوس زيزفون : مُصَوِّتة عند التحريك . اللسان : زفن .

(٤) عن ك ، وهامش الأصل ، س .

(٥) سقط من الأصل .

الزيادة مطلقًا في الفاءِ إن ضُوعِفَت وحدها ، ومع الفصل بأصل ، وذلك غيرُ صحيح .

فالجواب : أنَّ كلامه صحيحٌ في جميع أطراف المسألة ، وبيانُ ذلك أنّ قوله : « واحكم بِتَأْصِيلِ حُروفِ سِمْسِمِ ، ونحوِه » إنما يُرِيد ما كان نحو سِمْسِمٍ مما اجتمع فيه من الأوصافِ ما اجتمع في سِمْسِمٍ ، وهذا المثالُ لو ادُّعِيت فيه الزيادة فإما أَنْ تُدَّعى في الحرفين معًا أو في أحدهما ، فإن ادُّعِيت فيهما معًا بقى الاسمُ على أقلَّ من ثلاثة أحرُفٍ . فقد تخلَّف فيه أحدُ الشرطين، وهو تَوَفُّر أقل الأصول . وهذا الشرط لم يذكره هنا إِذْ قد تقدَّم له في قوله : «وليس أدنى من ثُلاثيٍ يُرَى » إلى آخره . وأن ادُّعيت في أحدهما لزم الفصل بين المضاعفين بأصْلٍ ، فالناظم إنما أشار كلامه إلى ما فُقِد فيه شَرْطُ دعوى الزيادة ، فكأنه يقول : واحكم بتأصيل مالزم بزيادته فقد الشرط ، ولا شك أن « سِمْسِم » مما لم يَتَوفَّر فيه ذلك الشرطُ ، فقد حكم بتأصيله وبتأصيل ما كان نحوه ، فيدخل له على[1] ذلك ما كان نحو : قَرْقَفٍ ، وفَرْفَخٍ / إِذْ يلزمُ من دعوى زيادة أحد القافين أو الفاء ين الفصلُ بينهما بأصل ، وكذلك ما كان/ ١٤٨ / نحو [2] قِسْطاسٍ وحَذْرَدٍ ، ومن هنا نقول : إنّ نحو مَرْمريس ونحو صَمَحْمَح المضاعفين مما فيه زائدان ، إذا جَعلْت الزائد فيهما هو الثاني من الأوّل ، وذلك الميم الثانية منهما ، والأوّلُ من الثاني ، وذلك الراءُ الأولى والحاء الأولى . وقد فَرَّق في التسهيل[3] بين صَمَحْمَح ومَرْمَريس ، فجعل الزّائدين[4] في الأول كما تقدم ، وفي الآخِرِ [5] الثاني منهما ، وفيه فَقْدُ الشرطِ ، لأن الميم الأولى

---

(١) س : في ذلك .

(٢) الأصل : « وكذلك نحو ما كان من قسطاس » . س : « ما كان كقسطاس » .

(٣) التسهيل ٢٩٧ .

(٤) س : الزائدة .

(٥) س : الأخير .

مع الثانية قد فُصِل بينهما بالراء الأولى وهي أصلٌ ، ومن هـهنا استشكل شيخُنا القاضي أبو القاسم الشريف ـ رحمه الله ـ كلامه في التسهيل ، وقال : إنَّه على خلاف القاعدة ، واعتذر عنه بأنه (١) مقتضى كلام سيبويه في أبواب التحقير(٢) ، وبأنّ الذي قام مقام هذا الشرط مساعدة العين للفاء(٣) في التضعيف ؛ إذ لم تضاعف الفاء وحدها ؛ قال شيخنا القاضي : فكأنَّ الفاء قد امتزجت واختلطت بها من حيث ضُوعِفَت بسببها ، وأصل الامتزاج يقتضي المناسبة بأن يجعل الأصلي(٤) ممازجًا للأصليِّ ، والزائد ممازجًا للزائدِ ، أما الميم الأولى فلا يحكم بزيادتها فلا يحكم بزيادة الراء الأولى أيضًا ، وأما الميم الثانية فيحكم بزيادتها فلا بُدَّ من الحكم بزيادة الراء الثانية ، قال : فهنا انعكست (٥) تلك القاعدة .

وقد يُقال (٦) : إنَّ ما ذهب إليه الناظمُ من إجرائه مجرى صَمَحْمَحٍ هو الأولى ، أمَّا أولاً فحَمْلٌ باب التضعيف على طريقة واحدةٍ أولى ، وأيضا فإنَّا نقول : إن مساعدة العين إنما اشترطت في تضعيف الفاء لما يُلْقى في (٧) عدم تضعيفها من الفصْلِ بين المضاعفين بأصل كقرقف ونحوه ، فإذا ساعدتها العين في التضعيف صارت معها كالعين واللام في صَمَحْمَحٍ ، فلم يُلْق محذورٌ ، فإذا ادَّعِينَا أصالة الميم والراء الأوليين لَزِمَ فيه خلافُ الشرطِ فيمتنع ، وهنا

---

(١) الأصل : بأن .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٣٢ .

(٣) الأصل ، ت ، س : الفاء .

(٤) س : « الأصل ممازجًا للأصل » .

(٥) الأصل : انكفت .

(٦) الأصل : قال .

(٧) الأصل : من .

نقولُ : إنَّ المضاعَفَينِ كالشيء الواحدِ ، لأنَّ أحدهما كأنه هو نفسُ الآخر ، فلاينبغي أن يُفصَلَ بينهما لأنهما في الأصل شيءٌ واحدٌ ، فإن وقع الفاصل ـ ولا بُدَّ ـ فلا يكون إلا زائدًا ، لأن الزائد في حكم المعدوم في الأصل ، فإذا ثبت هذا فقد انقلبت النكتة التي ذكرها شيخنا القاضي على ابن مالك ، وصاركلامه في التسهيل (بسببها)(١) مرجوحًا ، ومقتضى نظمه راجحاً ، وكلامُ سيبويه مُؤَوَّل .

وقوله : « ونَحْوِه » ، يريد ما كان (نحو)(٢) سِمْسِمٍ فيما حوى من الأوصاف ، ولا يُقتصر بهذا المثال على كونه (٣) اسما لا فِعْلا ، (ولا)(٢) على كونه صحيحا لا معتلاً ، بل الحكمُ منسحبٌ على كلٍّ (٤) ما كان من ذلك (لا)(٥): يفهم معناه بسقوط(٦) حرف منه ، فيدخل فيه : دَوْداةٌ ، شَوْشَاةٌ ، وضَوْضَى ، قَوْقَى ، وحاحَيت ، وعَاعَيْتُ ، وهاهَيتُ ، والهاهاةُ ، والحاحاةُ والحِيحاءُ كالزَّلْزلَةِ والزَّلْزَالِ . والقَلْقَلَة والقلقال ، ونحو صِيْصِيةٍ(٧) وسواء أكان

---

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : كونها .

(٤) الأصل ، ت ، ك : « على كل حال ما كان .. » .

(٥) عن س .

(٦) ما عدا س : لسقوط .

(٧) الدوداة : الأرْجُوحة ، وأثرها . وناقة شَوْشَاةٌ : سريعةٌ ، والشوشاة : المرأة الكثيرة الحديث . والضَّوْضاةُ والضوضاءُ : أصوات الناس وجلبتهم ، ويقال : ضوضيتُ ضوضاة وضوضاء . والقوقاةُ : صوتُ الدجاج ، يقال : قوقت الدجاجة تُقَوقى قيقاء وقوقاة : صوتت عند البيض . وحاحيت وعاعيت وهاهيت : تصويت بالغنم ، إذا قال : حاي ، وعاي ، وهاي ، أو قال : حاءِ ، وعاءِ ، وهاءِ . الهمزة مكسورة منونة وغيرمنونة ، انظر المنصف ٣ / ٧٧ ، وشرح الكافية للرضى ١٢٣/٣ . والصِّيصية : كل شيء احتميت به فهو صيصية .

هـذا كلـه قـد زيد فيـه من « سـألتمـونيـهـا » أم لا كـالـزّلزال والصّلصـال والقَمْقَـامِ (١) ، وعاعيت مُعَاعاة ، وما أشبه ذلك ، الحكمُ بأصالة المضاعفين في الجميع واحدٌ .

وأما القسم الثاني وهو ما لا يسقطُ معناه بسقوط حرفٍ منه ، فذكر الناظم فيه خلافًا فقال : « والخُلْفِ في كَلَمْلِمِ » . و« الخُلْفِ » : مخفوضٌ عطفاً على : « تـأصـيل » ، والتـقـدير : واحكم بالخلف في كَلَمْلِمِ . والكافُ في كَلَمْلِمِ اسميَّةٌ بمعنى مثل ، أي : في مثل هذا الفعل الذي هو لَمْلِمْ ، وهو فعل أمرمن لَمْلَمَ الكتيبة ـ أي : ضَمَّها وجمع بعضها الى بعض ، فالكاف هنا مثلها في قول ذي الرُّمَّة(٢) :

أبيتُ على مَيّ كئيباً وبَعْلُها   على كالنَّقا من عالج يَتبطَّحُ

وقول الآخر (٣) :

وَزعْتُ بكالهراوة أعْوَجِيّ   إذا وَنَتِ الرِّكابُ جَرى وثَابَا

وأراد بالخُلْفِ الخـلافَ الواقعَ في تأصيل حروف ما هو كَلَمْلِمْ ، وذلك أن محلَّ الخـلافِ قد : أشار إليه المثالُ ، وهو مالا يسقط معناه لسقوط حرف منه، لكن هذا النوع على قسمين :

---

(١) الصّلْصَالُ : الطين الحُرُّ خُلِط بالرمل فصار يتصلصل ـ أي: يصوّت ـ إذا جف . والقمقام : البحر .

(٢) ديوانه ١٢١٠ ، والخصائص ٢ / ٣٦٩ .

(٣) هو ربيعة بن مقروم الضبي كما في اللسان ، مادة شمعل ، وقيل : ابن غادية السلمى ، والبيت في معـاني القـرآن للفراء ٣ / ٨٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٧/١ ، والمقرب ١٩٦ ، والضـرائر لابن عصفور ٣٠٣ ، واللسان : ثوب ، ووثب ، وشمعل .

والأعوجي : منسوب إلى أعوج الأكبر ، فحل كان لغنى بن أعصر .

أحدهما : ما يكون الساقطُ منه الثالثُ ، وهوالذي وقع فيه الخلافُ منصوصا ، ومثاله ما ذُكِرأوّلاً ، ومنه أيضًا : (كَبْكَبَه)[١] كبكبة ، وكبَّهُ كَبًّا ، وهما معا في القرآن ، فقال تعالى : (فكُبْكِبُوا فيهاهم والغاوُونَ)[٢] ، وقال تعالى: (فَكُبَّتْ وجوههم في النَّار)[٣] . وقالوا : صَرَّ وصَرْصَر ، صريراً وصرْصَرة . وصَلّ وصَلْصَلَ ، وعجَّ عَجْعَجَ ، وعينٌ ثرةٌ ، وثرثارةٌ ، وهو باب واسع .

فأما تقريرُ الخلافِ فيه فإنه من وجهين :

أحدهما : زيادة بالتضعيف من غير دعوى إبدال ، فذهب الكوفيُّون الزّجاج من البصريين إلى أنَّ الحرف الثالث زائدٌ ، لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة (وأن الكلمة ثلاثية ، وقد تقدم أن الذي يدل على الزيادة في الحرف سقوطه في بعض تصاريف الكلمة)[٤] فكذلك يقول هؤلاء ههنا . ومذهب سائر البصريين أن الحروف كلَّها أصول كالقسم الأول ، وسقوط الثالث لا دليل فيه ، وذلك أنَّ القائل بزيادته يلزمُه أمرانِ ، أحدهما : خروجُه عن باب واسع كثير ، هو بابُ تقارب الألفاظ مع اختلاف موادّها نحو : سَبِطٍ وسبَطْرٍ ، ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ. وقد تقدَّم من ذلك أشياءُ كثيرةٌ مع أن الحروفَ كلهًّا أصولٌ ، وسقوطُ الساقط ليس بسقوطٍ في الحقيقة ، وإنما تلك مادّة أخرى ، فالقولُ بزيادة السّاقط يخرجه عن باب / واسع . والثاني : دخوله[٥] فيما لا نظير له ، وهو تكرير الفاء / ١٤٣ /

(١) سقط من س .

(٢) الآية ٩٤ من سورة الشعراء .

(٣) الآية ٩٠ من سورة النمل .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) س : يدخله .

وحدها ، وذلك يؤدِّى إلى أن يكون وزن الكلمة « فَعْفل وفعفلة » وفَعْفالـةً » في نحو : صَلْصل وصَلْصلَة وثَرْثارة . وهذا بناءٌ مرفوضٌ ، مفا يُؤدِّى إلى القول به مرفوضٌ ، وإنما تُضاعفُ الفاءُ مع مُضَاعَفَة العين لا وحدها ، وفي بابٍ قليلٍ لا كثيرٍ ، وذلك : « مَرْمَرِيسٌ ، ومَرْمَرِيتٌ ، لا غيرُهما . ويمكن أن تكون التاء[1] في مَرْمَريتٍ أصلها سين ، مرمريس ، (من)[2] فأبدلت منها ، كماأُبْدِلت في قول الشاعر [3] :

يا قاتَلَ الله بَني السِّعْلاَةِ عَمْروِ بن يَربُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
غَيْرِ أعِفَّاءَ ولا أكْيَاتِ [3]

يريد : شرارُ الناس ، وأكياس . فلا يكون في المحفوظ[4] من المضاعف الفاءِ إلاَّ حرفٌ واحدٌ ، وقد وافقونا في نحو : قرفَخ ، وقَرْقَلٍ [5] ، وزَهْزَقَ[6] ، وجَرْجَمَ[7] ، ونحو ذلك مما يسقط معناه بسقوط ثالثه على أنه غَير مضاعَفِ الفاءِ ، فلا دليل لهم في وجوده ، فإذًا مذهبهم غير سديدٍ .

فإن قالوا : إن الزيادة هنا ليست بالتضعيف ، صاروا إلى زيادة ما ليس من حروف سألتمونيها في مثل[8] كَبْكَبَ ، وذلك إنما ثَبَت مع التضعيف .

---

(١) الأصل : الثاني مرمريت .

(٢) عن ك .

(٣) هو علباء بن أرقم اليَشْكُرِيّ ، كما في النوادر ٣٤٥ ، ٤٢٣ . والرجز أيضا في الخصائص ٢/٥٣ ، والإنصاف ١١٩ ، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩ ، واللسان : أنس .
السِّعلاة : أنثى الغول . وقيل : هي ساحرة الجن . وشرار : جمع شرير ، ككرام جمع كريم . وأعفّاء: جمع عفيف ، وأكياس : جمع كيِّس ـ بالتشديد ـ كأجياد جمع جيِّد ، مأخوذ من الكَيْس وهو الظرف والفطنة .

(٤) في النسخ : المخفوض .

(٥) القرقل : ثوب بغير كمين .

(٦) الأصل : زحزق . ك : زجزق . والمثبت عن س . والزَّهْزَقة : شدة الضحك ، وترقيص الأمّ الصَّبيَّ .

(٧) جرجم الطعام : أكله .

(٨) س : في نحو .

وللكوفيِّين والزَّجَّاجِ أن يقولوا : إن الأصلَ اتحاد المواد في مثل هذا حتى يدلَّ دليلٌ على خلاف ذلك ، وهو البابُ الأوسعُ والمنقولُ الأكثر ، ولا يبلغُ بابُ سَبِط وسِبَطْر مبلغَه ، إذْ هو حروفٌ معدودة وإن كثرت يحصر أكثرها أهل اللغة والتصريف ، بخلاف الباب الآخر فإنه غير منحصر ، وإذا كان كذلك فقد شمله قانون الزيادة المتقدم الذكر ، فيكون القول بخلافه خرقا لذلك القانون .

وما ردُّوا به من انعدام تكرير الفاء وحدها فليس كذلك ، فقد حكى أبو الحسن عن الخليل أنَّ هِرْكَولة هِفْعَولة ، لأنها التي تَرْكُل في مشْيتها ، قال ابن جني : « وسمعتُ بعض عُقَيل يقول في هِرْكَولة : هِرَّكْلةٌ ، فإن كان هذا ثَبَتاً [1] عندهم فقياسُ قول الخليل أن تكون هِرَّكلة هِفَّعْلة فتكون الفاءُ هنا مضاعفة ، فيضاف هذا الحرفُ إلى مَرْمَرِيسٍ » . قال : « ويجب [2] على قياس هذا القول أن يكون قولُ الراجز[3] :

باتَتْ بلَيلٍ ساهدٍ ، وَقَدْ سَهِدْ   هُلَّقِمٌ يأكُلُ أطراف النُّجُدْ

وزنه : هُفَّعِلٌ ، لأنه من اللَّقْم » [4] ثم ذكر أنه لا يرى بأسًا بقول الخليل وأبي الحسن من زيادة (الهاء)[5] فقد ثَبَتَ إذًا تضعيفُ الفاءِ وحدها من كلام العَرَبِ ، وإن سلِّم أنها لم تُزَد وحدها فتكرير العين مع تكريرها مُونسٌ بوجوده، وإن سلَّمنا فلا يُنْكَر أن يأْتي في المضاعف مالا يأتي في غير المضاعف، وذلك

---

(١) س : مثبتاً .

(٢) في سر الصناعة : « ويجيء على قياس » .

(٣) البيت في سر الصناعة ٥٦٩ ـ ٥٧٠ واللسان ، مادة : هلقم . وفيهما بتخفيف اللام ، وفي بعض النسخ بتضعيفها .

(٤) سر الصناعة ، الجزء ٢ / ٥٦٩ ـ ٥٧٠ .

(٥) سقط من س .

إذا كان المعتلُّ قد يأتي فيه من الأمثلة ما لايأتي في الصحيح نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ ، وقُضاةٍ وسُعَاةٍ ، وقيدٌ ودة وصيرورة ، وليس في الصحيح فيعلٌ ولا فَعَلَةٌ في جمع فاعل ، ولا فَيْعَلُولةٌ مصدرًا ، فكذلك يجيء في المضاعف مالا يأتي في غيره / من تكرير الفاء فقد كَرَّروها في مَرْمَريس ونحوه ، فأدّى إلى فَعْفَعِيلٍ ، / ١٤٤ / وإن كان غير موجود ، وكذلك قالوا : قَلْقالٌ وصَلْصَالٌ ، فجاء فيه فَعْلَالٌ ، وليس في غير المضاعف إلا نادرًا ، فتكريرهم الفاءَ وحدها وأداؤه إلى فَعْفَلٍ من هذا القبيل ،فكان ما ذهبوا إليه غير خارج عن قياس كلامهم ، وغيرمفقود الحجَّة في باب النظر وبنحو من هذا احتج ابن جني للزجاج في هذا المذهب ، وذكر أنه إن احتجّ له بهذا فهوقَولٌ .

ولما رأى الناظمُ القولين يتجاذبان الحجَّة على تقارُبٍ ، ورأى أن مذهب الكوفـيّين يطرد عليه قانونُ الزيادة التي قدم ، ثبت له أَنَّ الدليل في الجَنْبَتين قوي ، فلم يرتهن في صحة أحدهما ولا ترجيحه ، بل أطلق ذكر الخلاف وترك الترجيح للناظر ، وإنه لحسن ، ولكن[1] يؤْخَذ له مذهبه فيها من قوله : « واحكُمْ بتأصيل حُروفِ سِمْسم ونحوه » ، وأنه الحكمُ بالأصالة لما يُلْقَى في الزيادة من الفصل بين المضاعفين بأصل ، على ما نُفَسِّر بعدُ ، إن شاء الله تعالى .

والوجهُ الثاني من تقرير الخلاف في « لَمْلِمْ » زيادةٌ[2] بالتضعيف مع دعوى الإبدالِ ، وذلك على أن يكون لَمْلَمْ أصلُه : لَمَّمَ ، وكبكب أصله : كَبَّبَ[3]، وجَلْجَلَ أصله : جَلَّلَ . وهكذا باقي المواضع في هذا النحو ، لكن كرهوا التقاء الأمثال فأبدلوا من المضاعف الثاني حرفًا مماثلاً للفاء فقالوا : لَمْلَم ، وكَبْكَب ،

(١) س ، ك : لكن ، دون واو .

(٢) ك : « في الزيادة بالتضعيف » .

(٣) س : « أن يكون لملم وكبكب أصله لم وكبب » .

وثرثارة في ثَرَّة . وكذلك ما أشبهه ، ذهب إلى هذا البغداديون وتابعهم أبو بكر بن السراج ، وصححَّه الزُّبَيدي ، وقال : قولُهم عندي أولى بالصواب لاطّراد مقالتهم ، وصحبة الاشتقاق لمذهبهم ، ألا ترى أنَّ قولك : كَفْكَفْتُ في معنى كَفَّفْتُ ، وجلْجلْت في معنى جضلَّلْتُ (١) .

وأما السيرافيّ فزعَم أن هذا المضاعف يجيء على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ثلاثيٌّ ، قال : فبنى فَعْلَل منه كجلْبَبَ فقيل : كبَّبَ ، فاستثقلوا التضعيف والتباسه بِفَعَّل ، فقلبوا المتوسط للفظ الفاء ، كما أزالوا التضعيف من تَظنَّنْت فقالوا : تظنَّيتُ ، وفي دَسَّسَ فقالوا : دسَّى . وهذاالنوع كثير ، ونقل عن الفراء تجويز أن يكون كَبْكَب فَعَّل وفَعْلَل ، قال : وكونُه فَعَّل خطأً ، لا يجوز أن يجيء مصدر فَعَّل إلا تفعيلاً أو فِعَّالاً ، ولا يقال في كَبْكَبَ تَكْبيب ، بل قالوا : كَبْكَبة ، وهو (٢) دليلٌ على أنه فَعْلَلَ كَجَلْبَب .

والثاني : أن يكون مبنياً من صَوْتٍ على حرفين ، فكَرَّرَ الحرفانِ علامةً على تكرير الصوت ، نحو : قَرْقَرَ الطائرُ ، وقَعْقَع الحَلْيُ .

فإن قيل : لم اقتصروا في ذلك على تكريره مَرَّتين ؟

فأجاب : بأنَّه ثَقُل عليهم التكريرُ مرَّاتٍ فاجتزء وا باثنين ، كما اجتزءُوا في قام القوم رَجُلاً رجلاً ، مع أنهم يريدون أكثر من ذ لك .

والثالث : ألاَّ يكون أصلُه ثلاثيا ولا صوتًا ، ومثاله : عَسْعَسَ .

هذه طريقةُ السيرافي في هذاالنحو ، فقد أثبت فيه قسما على طريقة البغداديين ، لكن بنوعٍ آخر من الصناعةِ ، أصلُها ما قالوه .

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى ١ / ٦٢ ـ ٦٣ ، ٢ / ٣٦٦ ـ ٣٦٩ .

(٢) س : وهذا .

وقد قال البصريُّون / : إنَّ الأولى أنْ يُقَال : إنَّ جميعَ ذلك رُبَاعيٌّ ، لأنّ/ ١٤٥ / هذا البدل لم يثبت في كلامهم ، بل الثابتُ أنْ يُبدَلَ من المضاعف حرف عِلّةٍ ، نحو : تظنَّيتُ ، وقَصَّيتُ أظفاري ، ولم يثبُت في مثل هذا : قَصْقَصتُ ، ولا تَظَنظنْتُ ، ولا قيل أيضا في كبكبتُ : كَبَّبْتُ ، وقد قيل في قَصَّيتُ : قَصَّصْتُ .

فإن قال : لم يُقَل : كَبَّبْتُ ، لئلا يلتبس بفعلّتُ .

قيل : وكذلك قصَّيت يلتبس بفعلّت [1] . ثم إنَّ المصدر يُبَيِّن ذلك .

وقال ابن جني – وأشار إلى هذا المذهب – سألت أبا على عن فَسَادِه[2] فقال : العلّة أنَّه أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها ، وذلك نحو الدال والطاءً ، والذال والظاء والثاء ، والهاء ، والهمزة ، والميم والنون ، ونحو ذلك مما تدانت مخارجه ، فأما الحاءُ – يعني من حَثْحث فبعيدة من الثاء ، وبينهما تفاوتٌ يمنع من قلب إحداهما إلى أختها .

قالوا : فالصحيح أن كَبْكَبَ رباعيٌّ ، وكَبَّبَ ثلاثي ، كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ، ولذلك كان مثلُه قليلا في كلامهم .

ومذهبُ الناظم هنا أيضًا مذهبُ البصريين لأن الإبدال على هذا الوجه لم يُثْبتْه ، فهو عنده موقوفٌ على السماع إذا تبيَّن وجهُ الإبدال ، لا[3] إذا أُثْبِت[4] بالاحتمال . والله أعلم . ولم يُرَجِّح أحد المذهبين على الآخر إمَّا لتكافُؤِ الأدلة ، وقد تقدَّم ترجيح الزُّبيدِيِّ مذهب[5] البغداديين ، وإما لأنه أتى بهذا الخلاف مع الخلاف الآخر الذي لم ير فيه الترجيح .

---

(١) الأصل ، س : بفعليت .

(٢) الأصل : عن قتادة .

(٣) الأصل : إلا .

(٤) س : ثبت .

(٥) س : لمذهب .

والقسم الثاني مما لا يسقط معناه لسقوط حرف ، منه ما يكون الساقط منه الحرفُ الرابع ، ومثال الناظم لم يُرْشِدْ إليه بخصوصه ، وإنَّما أشار إلى القسم الأول ، لكن إذا أُخذ المثال على عمومِ سقوطِ حرفٍ مَّا شَمِلَ القسمين .

وهذا القسم لم يُذْكر في التسهيل فيه خلافاً ، وكلامُ ابن جني في الخصائص يظهر منه أن ابا إسحاق مخالفٌ فيه أيضا كالأول ، فإنه قال : « وذَهَبَ أبو إسحاق في نحو قَلْقَلَ ، وصَرْصَرَ ، وجَرْجَرَ إلى أنه فَعْفَل ، وأن الكلمة لذلك ثلاثيَّةٌ ، قال : حتى كأنَّ أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المتشرة بِزَغْدٍ وزَغْدَبٍ ، وسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ،ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ ، وإلى قول العجاج(١) :

رَكِبْتُ أَخْشَاهُ إِذَا ما أَحْبَجَا

هذا مع قولهم : وَتَرَحْبَجْرٌ ، للقويه الممتلىء (٢) نَعَم ، وذهب إلى مذهبٍ شاذٍ غريب في أصل مُنْقادٍ عجيبٍ ، ألا ترى إلى كثرته في نحو : زَلْزٍ وزلزل ، ومن أمثالهم : تَوضقَّرِي يا زَلزةُ (٣) . فهذا من قولهم : قد تزلزلت أقدامهم : إذا قلقت فلم تَثْبُتْ . قال : ومنه : وقَلِقٌ ، وهَوَّةٌ وهوهاءة(٤) وغَوغاءٌ وغوغاءُ ، لأنه مصروفاً رباعيٌّ وغَيْرَ مصروف ثلاثيٌّ . ومنه رجلٌ أَدْرَدُ(٥) ، وقالوا : عَضَّ على دُرْدُرِه ودُرْدُوره »(٦) هذا كله كلامُ ابن جني . ثم عَقَّب بقوله : « ومنه : صَلَّ وصَلْصَل » إلى ما مَثَّل به من القسم الأول فيماعنده فيه خلافُ الزجاج

---

(١) ديوانه ٣٦٨ ، وفي النسخ : وكنت . والمثبت عن الخصائص ٥٢/٢ ، ورواية الديوان : علوت ، ومثلها في اللسان ، مادة : حَبَج . وفي مادة خشى . قطعت . أَحْبَجَتْ لنا النار : بدت بغتة ، وكذلك الجبل . ويقال : هذا المكان أخشى من ذلك ، أى : أشدّ خوفًا .

(٢) في النسخ : المعتلى . والمثبت عن الخصائص .

(٣) الأصل : يا زلزلة . والزلزة : الطياشة الخفيفة . والمثل في المستقصى ٣٣/٢ ، واللسان ، مادة : زلز .

(٤) هو الأحمق .

(٥) أى : ليس في فمه سنٌّ .

(٦) الدّردر : منبت الأسنان ، ويقول الشيخ النجار معلقًا على الدردور : « تراه يعني بالدّردور الدردر ، والذي في اللسان والقاموس أن الدردور موضع في وسط البحر يجيش ماؤه ، لا تكاد تسلم السفينة منه » . الخصائص ٥٢/٢ .

على حدٍ واحدٍ ، ويلزم ذلك أيضًا الكوفيين إن لم يكونـوا قالـوا به ، وإذا كان الأمرُ على هذا كان ما احْتجَّ / به للفريقين هُنَالك جاريًا هنا على نَصِّه ، إذ وزنُ / ١٤٦ / زَلْـزَلَ على هذا الترتيب فَعْلَـعَ ، وغَوْغاءٍ فَعْلاَعٌ . وعلى هذاالنحو سائرها ، والقول فيها كما تقدم .

* * *

فَأَلِف أَكْثَرَ من أَصلَيْن صَاحَبَ زائدٌ بِغَير مَيْنِ

من هنا أخـذ في ذِكْرِ حُـروف الزِّيادة ومـواضـعـهـا وشـروطِ الحكم عليـهـا بالزيادة ، وهي عشرةُ أحرفٍ لم يأت بها الناظـمُ مجموعةً أولاً اكتفاءً بذكرها على الإفراد واحداً واحداً ، على أنه قد ذكر حروف البدل مجموعة في قوله : « هَدَأْت مُوطِيا » ، فكان من الكمال أن يفعل كذلك في حروف الزِّيادة ، والخطبُ في[1] هذا يسير ، وقد جمعها الناسُ في أنواع من الكلام ، فحكى ابن خروف أن أبا اسحق الزجاجَ سُئِل عن جمعها فقيل له : (ما)[2] الحروفُ الزوائدُ؟ فقال : سألْتُمونيها فجمعها[3] هذا الجمع مُلْغِزًا ، كـأنه يريد : (تقـدَّم)[2] سوالكم لي (فلم يفهموا)[2] حتى فهمهم وكذلك سأل المبرد عنها المازني ، فأنشد[4] :

هَويتُ السِّمان فَشيَّبْنَني / وقد كنتُ قِدْمًا هَويتُ السِّمانا / ١٤٧ /

ثم اقتضاه المبرد الجواب ، فقال : قدأجبتك دفعتين . لأنّه ذكر في البيت « هويت السمان » مرتين . وجمعها بعضُهم آتيا بها في بيت فقال[5] :

---

(١) في غير س : فيها يسير .

(٢) سقط من مس .

(٣) في غير س : فجمع .

(٤) المنصف ١ / ٩٨ ، وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٣١ .

(٥) شرح الشافية للرضى ٢ / ٣٣١ .

سألتُ الحروفَ الزائداتِ عن اسمها　　فقالَتْ ـ ولم تَبْخل ـ أمانٌ وتَسْهيلُ

وحكى الزجاجي عن المازني : اليوم تنساه . وقد جمع ابن خروف من ذلك نحوا من عشرين نوعًا سوى ما تقدم ، وزَعم أنَّ أكثرها له . وعلى الجملة فهي عشرة أحرُفٍ ، وزاد ابن خروف فيها الشين اللاحقة في الوقف في قولهم : أكرمتُكشْ . فهي إذًا أحد عشر . وإنما سميت حروف الزيادة وإن كانت تقع أصولا، لأن الزوائد منها[1] تكون لا من غيرها .

واعلم أن الناظم هنا عَدّ من هذه الحروف تسعة وترك ذكرالعاشر إهمالاً له ، فذكر الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والميم ، والنون ، والتاء ، واللام ، والهاء ، وترك ذكْر السين فلم يتعرَّض لها (بإثباتٍ)[2] إلا قوله حين ذكر التاء :

والتاءُ في التَّأنيثِ والمُضَارعَهْ　　ونَحوِ الاسْتِفْعالِ والمُطَاوَعهْ

لا يقال : إنَّه ذكرها حين ذكر الاستفعال ، لأنا نقول : لم يذكُرِ الاستفعالَ إلا بسبب التاء خاصّةً ، فأتى بالمثال الذي تقع فيه التاء ، لكن اتفق أن ذلك المثال من مواقع السين ، لا أنَّه قصده بالذكر وهذا ظاهرٌ ، فالدَّرك عليه (فيه)[3] ظاهر ، ولا عُذْر له في تركه إلا أن يُقال : إنه اكتفى بمجرد المثال ؛ إذ كانت السين لا تزاد إلا فيه . وهذا من الضعف [4] بالمكان المكين ، فالحقُّ أنه فاته ذكره ، فلو قال مثلا حين ذكر التاء :

والتاء في التأنيث المضارعَهْ　　وَنَحوِ الاستفعال والمطاوعَهْ
كذاك في التَّفْعيل والتَّفَعال　　كذا مع السين في الاسْتِفْعال
ومثله تَفَاعلٌ تَفَعُّلُ　　اختُصَّ بالمُطَاوِعِ التَّفْعُلُ

---

(١) الأصل : « تكون منها لا في غيرها » .

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

(٤) الأصل : المضعف .

لزال[1] هذا الشُّغْب ، وارتفع عنه في زيادة (التاء)[2] شَغْبٌ آخر سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى .

وإنما لم يذكر الشين هنا لأنَّ غير ابن خروف لم يُلْحِقْها بحروف الزيادة ، وعدم الحاقها هو الوجه ، لأنه إنما ينبغي أن تثبت زيادة الحرف [3] فيما بنيت عليه الكلمة ، حتى يكون لح حَظٌّ ، في الدلالة على تلك الكلمة ، بحيث لو حُذِف منها ـ مع أنه زائد ـ لا ختلّ معنى الكلمة ، وليست السِّين كذلك ، وأيضا فهي تابعةٌ للضمير ، والضمائر كلها كالحروف ليس فيها زيادة ، لأن الزيادة تصريفٌ ،والتصريف لا يكون إلا في الأسماء المتمكنة والأفعال . لكن يلزَم الناظم أن يعدها في الزوائد على طريقته في عَدِّه هاء السكت فيها ، فإنَّ هاء السكت ليست الكلمةُ مبنية عليها ، وأيضًا فهي تتبعُ مالا يدخله تصريفٌ ، فكان الوجهُ أحد أمرين، إمَّا أن يَعُدَّ مع الهاء الشين ، وإما أن يتركهما معًا ، فالتفريق بينهما وذكر أحدهما دون الآخر ترجيحٌ (من غير مُرَجِّح)[4] . ولا يُجابُ هنا بما أجاب به ابن جني من أن الهاء قد ثبتت زيادتُها في غير الوقف ، نحو قولهم : أمهات ، إذ وزنها / فُعْلَهَات[5] والهاء زائدة لأنها جمع أمّ ، وكذلك / ١٥٠ / الهاء في قولهم : هِرْكَوْلَةٌ وهِبْلَعٌ ، وما أشبه ذلك ، لأن هذه ا لأشياء لم تثبت [6] زيادتها بعدُ . وأيضا فلو ثبتت لكانت عند الناظم نادرة مسموعة إذْ لم يذكر في

---

(١) الأصل : كذلك .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ما عدا س : الحروف .

(٤) سقط من س .

(٥) الأصل ، ت : فعليات .

(٦) الأصل : « لأن هذه الأشياء ثبتت ... » .

زيادتها قياسا إلا هاءَ السكت . وقد اعترض المبرّد على سيبويه هذه المسألة واعتراضُه واردٌ ، وأُجِيب عن سيبويه بأنه أثبت الهاء زائدة لكثرة زيادتها في الوقف .

فإن قيل : فاجْعَلِ الياء[1] في يزيد زائدةً في الكلمة .

فالجوابَ : أن هذا حرف معنى كمِنْ ، وإنما اتّصل بالكلمة لضرورة أنه (على)[2] حرفٍ واحدٍ ، وأمّا الهاء فإنها [3] تزاد في الكلمة لبيان حركتها ، نَعَم، هي من الزيادات التي تَخْتَصُّ بالوقف ، وليس لها معنى .

فإن قيل : فاجْعَلِ الشين زائدةً .

قيل : تلك لغة قليلة ، فلذلك لم يعوِّل عليها ، والعرب متفقون على زيادة[4] الهاء ، وإنما ذكروا حروف الزيادة بالنظر إلى جميع اللغات ، هذا وجه زيادتها، وهو الذي اعتمد [5] ابن الضائع في الجواب ، وهو إذا تأمّلته ليس بجوابٍ ؛ إذ لم يَنْفَصِلْ فيه عن كون الهاء غير مبنيَّة عليهاالكلمة .

والجواب عن الناظم هو الجواب عن سيبويه ، لكنَّ الناظم يُمكُن أن يُجاب عنه بأنه اتّبع في هذا سيبويه والجمهور ، ولم ير تخلفه عما جَرَوا عليه في عَدِّ الهاء ، ولم يَعُدَّ الشّين لما تقدّم من كونها[6] مختصة ببعض اللغاتِ ، أو لأنهم لم يعدُّوها فاتبعهم في ذلك .

---

(١) الأصل : الهاء .

(٢) عن س ،.

(٣) س : فإنما .

(٤) الأصل : زيادتها .

(٥) س : ذكر ابن الضائع .

(٦) الأصل : أنها .

وَلْنَرْجِعْ إلى كلامه ، فقوله : « فألِفٌ أكْثَرَ من أصلين صاحَبَ زائدٌ » ، أَلفٌ : مبتدأ وخبره زائدٌ ، وابتدأ بالنكرة لأنها موصوفة بقوله « صاحَبَ » ؛ إذ هو في موضع الصفة . وأكثر : مفعولٌ بصاحَبَ . يعني أنَّ الألف إذا صاحبت في الكلمة ثلاثة أحرف أُصول فأكثر فاحكم عليها بالزيادة مطلقا من غير قيد سوى توفر أقل الأصول خاصة ، وإنما قال[1] : أكثر من أصلين ولم يقل : ثلاثة أصول، ليشمل [2] كلامُه الثلاثة فما زاد عليها ، لأنها قد تزاد مع الرباعي الأصول الخماسيِّها ، كما تزاد مع الثلاثي ، فالرباعي نحو : عَرَيْقُصَانٍ[3]، وقِرْطاسٍ ، وصَلْصَالٍ . والخماسي نحو : قَبَعْثَرًى ، وضَبْغطرَىً[4] ، فلو قال : صاحَبَ ثلاثة أحرفٍ ، لأوهم الاقتصار على الثلاثي دون الرباعيٍّ والخماسي .

ثم في هذا العَقْد خمس مسائل :

إحداها : أنه أطلق القول في الألف إذا صاحبت أكثر من أصلين أنها زائدة وإنما أراد هنا ـ والله أعلم ـ الألف الباقية على (أصلها)[5] لم تَنْقَلِبْ[6] ، بدليل ذكره للهمزة الواقعة بعد ألف بعد هذا ، وحقيقة أمرها أنها منقلبة عن حرف زائد ؛ إذ لا تكون في الآخر زائدة بنفسها ، وإنما هي منقلبة عن ألف التأنيث أو ألف الإلحاق ، أو التكثير ، كحمراء وصحراءَ ، وعلباءٍ وقُوْبَاءٍ ، وطرفاءَةٍ وقصباءةٍ . وما أشبه ذلك . فالظاهر أنه إنما أراد الألف مع بقائها على لفظها نحو : حُبْلى ، وسَكْرى ، وقائم ، وقاعد ، ونحو ذلك .

---

(١) الأصل: وإنما كان .

(٢) الأصل : يشمل .

(٣) العَرَيْقُصَان : نبت .

(٤) القبعثرى : العظيم الشديد . والضَّبَغْطَرى : كلمة يُفَزَّع بها الصبيان .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الأصل : تقلب .

والثانية : أن قوله / « صَاحَب أكثر من أصلين » قد دلّ [1] بمفهومه / ١٥٠ /
دلالة واضحة على أنه إذا لم يصاحِبْ أكثر من أصلين فليس بزائد ، فقولك : عصًا ورَحًا ، وفَتىً[2] ، وغزا ورَمَى ، وما أشبه ذلك ، ألفاتُها أصولٌ ، أى [3] : منقلبة عن حروف أصولٍ ، لأن الألف لا تكون أصلاً بنفسها في الأسماء المعربة ولا في الأفعال ؛ إذ لو كانت زوائد لبقى الاسم على حرفين ، وذلك لا يكون فيها أصلاً . وقد قال هو :

وَلَيْسَ أدنى من ثُلاَثيٍّ يُرى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى ما غُيِّرَا

والثالثة : أن الناظم لم يُعَيِّن لزيادتها موضعًا في الكلمة ، كما عَيَّن للهمزة [4] والنون وغيرهما ، فدلَّ على أنها يُحكَم بزيادتها حيث وقعت من الكلمة ، فَتُزاد ثانية ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة ، وهكذا إلى زيادتها (سابعة)[5] . وهو منتهى ما تبلغ إليه الأسماءُ .

فأما زيادتها ثانية فمثاله : ضاربٌ وقاتلٌ ، وخاتَمٌ ، وطابَقٌ، وساباطٌ[6] ، وخاتامٌ [7] ، وعاقول [8] ، وحاطُومٌ [9] وقاصِعَاءُ ، ونافقاء[10] . وفي الفعل : خاصَم ، وشاتَم ، وحافَظَ .

---

(١) الأصل : فدل . بدل : قددل . وفي س : « قد دل دلالة بمفهومه واضحة » .
(٢) الأصل : وقتلى .
(٣) س : أو .
(٤) الأصل : الهمزة .
(٥) سقط من س.
(٦) الساباط : سقيفة بين حائطين تحتها طريق .
(٧) الخَتَم ، والخاتِم ، والخاتم والخاتَم ، والخاتام ، والخيتَام : من الحَلْي ، كأنه أوَّلُ وهلة ختم به ، فدخل بذلك في باب الطابع ، ثم كثر استعماله لذلك ، وإن أُعِدَّ الخاتم لغير الطبع .
(٨) عاقول البحر : معظمه ، وموجه .
(٩) س : حاطول . والأصل : خاطوم . والحاطوم : الهاضُوم ، وهو كلُّ دواء هَضَم طعامًا .
(١٠) القاصعاء : جُحرٌ من جِحَرَةِ اليرابيع ، الذي تقصع فيه ، أى : تدخُل . والنافقاء بمعناه .

(وأما زيادتها ثالثة فمثاله حِسابٌ ، وكتاب ، وغرابٌ ، وسرابٌ ، وجِرابٌ ، وسُخَاخِينٌ وعنافِرٌ [٢] . وفي الفعل : تَقَاتَلَ ، وتَضارَب)[١] .

وأما زيادتُها رابعةً فمثالهُ : حِمُلاَق[٣] ، ودهقانٌ وزلزالٌ ، وَبِلبالٌ وقرطاس ، وقرناسٌ [٤] وأرطىً ، ومعزًى ، وذكْرى وسكرى . وفي الفعل نحو : سلْقى وجَعْبَى ، على أنهم قالوا : إن الألف في الفعل هنا منقلبة عن الياء ، لقولهم : سلْقَيْتُ وجعبيتُ ، فالإلحاق وقع بالياء لا بالألف[٥] ، فلا تُعَدُّ الأفعالُ هنا .

وأما زيادتها خامسة فمثاله : حَبَرْكىً ، ودَلَنْظَى ، وفَرْقَرى ، وسُمْهَى ، وبروكاءُ ، وقَيْقَبَانٌ ، وصِلِّيانٌ ، ومَكْرَمَانُ[٦] ، ومِرْطِراطٌ[٧] ، وجِلبْلاَبٌ ، وفِرِنْداد .

وأما زيادتها سادسة فنحو : قبعثرًى ، وصَبَغْطَرى ، وعَبَوْثَران ، وعَرَيْقُصان وهَزَنْبَران[٨] ، ويَهْيَرَّى [٩] . (ومَرَحيًّا)[١٠] .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) ماءٌ سُخاخين : سُخْنٌ . وجَمل عذَافِرٌ : عظيم شديد .

(٣) حملاق العين ـ بكسر الحاء وضمها ـ : باطن أجفانها .

(٤) الأصل : قرناص . والقرناس : شبه الأنف يتقدّم من الجبل .

(٥) انظر شرح الشافية للرضى ١ / ٥٧ .

(٦) الحبركى : القُرَاد . والدلنظى : الشديد الصلْب . وقرْقَرَى : موضع . والسُّمّهى : الهواء بين السماء والأرض . ابترك القوم في القتال : جثوا على الركب واقتتلوا ابتراكا ، وهي البَرُوكاء والبُرَاكاء . القيقبان : خشب تعمل منه السروج . الصلِّيان : نبت . ومكرمان : نقيض مَلأمان ، حكى الزجاجي أنه مما يختص به النداء فيقال : يا مكرمان ، وقد حكِي في غير النداء فقيل : رجلٌ مكرمان .

(٧) س : سرْطراط ، وكلاهما بمعنى ، وهو الفالوذ .

(٨) رجل هَزَنْبر وهَزَنبران : حديدٌ وثاب .

(٩) اليَهْيَرَّى : الماءُ الكثيرُ ، والباطلُ ، يقال : ذهب صاحبُك في اليَهْيَرَّى ، أى : في الباطل .

(١٠) سقط من ك . ومرحيًا ـ بزنه فَعَلّيًا ـ : زجر . انظر الكتاب ٤ / ٢٦٥ ، ولسان العرب : مَرَح .

وأما زيادتها سابعةً فنحو : بَرْدَرَايا ، وأربُعاوَى[1] وهو قليل ، وأكثر وجودها على قلته مقلوبة همزة نحو : مَعْيُوراء ، وفيضوضاء ومطيطياء [2] .

وأما زيادتها أولا فممنوعة ، وإنما لم يستثن ذلك لأنه معلوم أنها لا تزاد هنالك ، لأنها ساكنة ، والساكن لا يبتدأ به .

فإن قلت : فهلا زيدت أولا وإن كانت ساكنة وجُلبت لها همزة الوصل ، تَوَصُّلاً إلى النطق بها ، كما زيدت النون في انطلق ، والسين في استفعل ، ونحو ذلك سواكن ثم جلبت لها همزة الوصل ؟

فالجواب : أن الألف هوائية تابعة للفتحة أبدا ، فلو زيدت أوَّلاً لم يكن بُدٌّ من فتح همزة الوصل لها ، وألفُ الوصل لا يفتح أصلاً ، وإنما تأتي أبدًا مكسورة ـ وهو الأصل فيها ـ أو مضمومة لعارضٍ يعرض ، وهو انضمام ما بعد الساكن على ما سيأتي [3] ذكره ، إن شاء الله تعالى ، ولم تأْت مفتوحة إلا مع لام التعريف على القول بزيادة الهمزة وفي أيمُن ، في بعض اللغات [4]. وإذا ثبت هذا ووقعت الهمزةُ قبلها مكسورة لم تبق الألفُ على حالها ألفا ، بل يجب قلبها ياءً للكسرة قبلها ، أو وقعت الهمزة قبلها مضمومة فلا بد أيضا من قلبها

---

(١) بَرْدَرَايا : موضع ، قال ياقوت : أظنه بالنهروان من أعمال بغداد . ويقال : بني بيته على الأربُعاء والأربُعَاوى ـ ولم يأت على هذا المثال غيره ـ : إذا بناه على أربعة أعمدة والأربعاء والأربعاوى : عمود من أعمدة الخباء .

(٢) المعيوراء : اسم لجماعة الحمير. ويقال : أمرهم فوضى بينهم ، أى : هم شركاءُ فيها ، وفيضوضى ، وفيضوضاء ، مثله . والمطيطى والمطيطاء ـ يمدرويقصر ـ : مشية التبختر .

(٣) الأصل : يأتي .

(٤) الكتاب ٣ / ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، ٥٠٣ ، ١٤٨/٤ ، والصحاح للجوهري : يمن ، وشرح الشافية للرضى ٢٥٤/٢ .

واوا ، فلا تبقى أبدا ألفا . وإنما تكون ياءً أو واوا ، فيقع في زيادته أولا من الإشكال والإلباس ما بعضُه مستكره ، فَرُفِضَ هذا الحكم جملة . قال ابن جني : « وهذا كرفضهم / أن يبنوا في الأسماء اسما فيما عينيه واوٌ على فَعُل، / ١٥٢ / مثل عَضُد وسَبُع ، وذلك أنهم لو بنوه لم يكونوا لِيَخْلُو من قلب الواو ألفا ، أو تركها غير مقلوبة ألفا ، فإن لم يقلبوا ثَقُل [1] عليهم ، وإن قلبوا صار لفظه كلفظ ما عينه مفتوحةٌ ، فلم يُدْرَ أمفتوحة كانت أو مضمومة ، فلما كانوا لا يَخْلُون في بناء ذلك من إشكال أو استثقال رفضوه البتة[2] . هذا وجه تركهم زيادتها .

والمسألة الرابعة : أن قوله : « صَاحَبَ أكثرمن أصلين » ، يريد أنه لا بد من مصاحبة ثلاثة أصول فأكثر قد تحقق كونها أصولاً ، كالأمثلة المتقدمة ، فإنها إما أن يتحقق أنها أصولٌ فههنا لا محذور في الحكم بزيادة الألف ، وإما أن يتحقق أن ليست بأصول كلّها ولا ثلاثة منها، فلا يجوزُ الحكم بزيادة الألف ، لأن الكلمة إذْ ذاك تبقى على أقلَّ من ثلاثةِ أصولٍ ، وذلك غيرُ جائزٍ ، كقولك : اختار ، وانقاد ، فالهمزة والتاء والنونُ مقطوعٌ بزيادتها ، ولم يبْقَ دون الألف إلا حرفان أصليّان ، فلا يمكن مع ذلك دعوى زيادة الألف فيها ، لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أصول ، وذلك ممنوعٌ ، فتعين دعوى أصالتها وكونها منقلبة عن حرف أصلي ، وإما أن تكون محتملة للأصالة كلها ولزيادة بعضها ، فلا يقطع على الألف بالزيادة حتى يقطع ماعداها بالأصالة ، مثال ذلك: مكانٌ ،

---

(١) في سرّ الصناعة : « ثقل ذلك عليهم » .

(٢) سر الصناعة ٦٨٧ .

مثلا ، فإنه يحتمل أن يكون من مادة : م ، ك ، ن فتكون[1] الميم أصلية ، فيتوفر بها ثلاثة أحرف أصولٍ ، فيصحُّ إذْ ذاك دعوى زيادة الألف لصحةِ دعوى أصالة الميم إذا فرضنا صحة ذلك ، ويمكن أن تكون ا لميمُ زائدة فتكونَ من مادة : ك ، و ن ، فلا بُدَّ من ادعاء أصالة الألفِ ، وأنها منقلبة ؛ إذْ لم تتوفّر ثلاثة أحرفٍ أصول دونها .

فالحاصلُ أن الكلمة إذا كانت في حيز الإمكان كهذه مثلا ، فإن الألف في حَيز الإمكانِ أيضا ، أعني أنها إذا أمكن أن تتوفَّر فيها الأصولُ الثلاثةُ ، وأمكن أن لا ، فالألفُ باقيةٌ على إمكان الزيادة والأصالة ، فإذا تحقق فيها توفُّر الأصول تحقق زيادة الألف لأنهما متلازمان ، لا انفكاكَ لأحدِ الأمرين عن الآخرِ ، فَلأجْل هذا قيل : إنه إنما يُرِيدُ بقوله : « صاحَبَ أكثر من أصلين » ، أي : على التحقيق ، فالمفهوم يعطي في كلامه أنّ ما لم يتحقق فيه أصالة[2] أكثر من حرفين فلا يحكم عليه بأنه زائد ، وذلك يعطي نوعين :

أحدهما : (ما)[3] تحقق فيه عدم استيفاء أكثر من أصلين ، نحو : مالٍ، ونابٍ ، وعصًا ورحًا . وقد تقدم بيانهُ . وكذلك : استلقى ؛ إذ ثبتت زيادة الثلاثة الأول ، فلا يبقى دون الألف الأخيرة إلا أصلان (فقط)[4] وقد تقدم أيضا .

والثاني : مالم يتحقق (فيه)[5] شيءٌ[6] من ذلك فمفهومُ كلامه يعطي أيضا أنه لا يقدم[7] على الحكم بزيادة الألف فيه كمكان المتقدم . وقد ذكر الناس له

---

(١) الأصل : تكون .
(٢) الأصل : إمالة .
(٣) سقط من س .
(٤) عن س ، ك .
(٥) سقط من س .
(٦) الأصل : بشيء .
(٧) الأصل ، ت : يقوم .

مُثُلاً لا بد من ذكر أشياء منها يحصل (بها)[1] التَّمرُّن في فهم مقصوده ؛ فمن ذلك قولهم : قَطَوْطَى ، وذَلَوْلَى ، وخَجَوْجَى ، وشَجَوْجَى ، وقَلَوْلَى ، وقَنَوْنَى / ، / ١٥٣ / ومَرَوْرَى ، وظَرَوْرَى ، وشَرَوْرَى ، وشَطَوْطَى[2] وما أشبهها ، الألف الأخيرة تحتمل أن تكون زائدة على أن يكون المضاعفان معا أصليين ، ويكون وزن الكلمة فَعَوْلَى إذا ادُّعى في الواو الزيادة ، أو : فَعَلَّى ، إذا ادّعي فيها الأصالة[3]، وأن تكون أصلية على أن تكون الواو والطّاء الثانية زائدتين بالتضعيف ، ويكون وزنُها فَعَلّعلاً[4] ، أو تكون الواو زائدة من « سألتمونيها » وإحدى الطاءين زائدة بالتضعيف ، ويكون (وزن)[5] الكلمة فعوعلا ، أو أصلية ويكون وزنها فعوللا ، أو تكون أصولاً كلُّها كسفرجلٍ وجَنَعْدَل [6] . لكن لا يجوز أن تكون أصولاً كلها ، فإن هذا لا يكون ؛ لأن الواو والياء لا تكونان أصلا في بنات الأربعة دون تضعيف على ما يذكره الناظم إثر هذا ، ولأن الألف لا يُحكم عليها بالأصالة مع تحقق أصالة أكثر من حرفين ، وهو الذي نحن في مسألته بعدُ ، ولأنَّ المضاعفين لا يحكم عليهما بالأصالة إذا توفر

---

(١) عن س .

(٢) القَطَوان والقَطَوْطَى : الذي يقارب المشي من كل شيء . والخجوجى : الطويل الرِّجلين يمد ويقصر والشجوجي : الطويل الظهر القصير الرجلين . وقيل : هو الطويل الرجلين مثل الخجوجي . القلولي : الطائر إذا ارتفع في طيرانه . وقنونى : موضع . والمروراة : الأرض التي لا شيء فيها والجمع المَرَوْرَى . الظَّروري : الكيِّس . وشروري : اسم جبل في البادية . وناقة شطوط وشطوطى : عظيمة جنبي السنام .

(٣) الأصل : الإمالة .

(٤) في النسخ : فَعَلّعَل .

(٥) عن س ، وهامش كل .

(٦) في النسخ : فعوعل .

(٧) ك : وجَحَنْفَل ، وس : وجندعل . والجنعدل : البعير القويّ الضخم .

الشرطان وهما تَوفُّر أقلِّ الأصول وعدم الفصل بين المضاعفين بأصل ، ولا[١] أنْ يكون فَعلَّى على زيادة الألف مثل : الحَبَرْكى ، والقَبَعْثَى ، والصلَّخْدَى ، والجلَعْبى [٢]، لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة دون التضعيف ، وبذلك يمتنع أن تكون فَعَوْلَلاً [٣] كَسَرَوْمَطٍ [٤] ، وفدوكس[٤] ، فلم يبق إلا أن تكون الكلمة فعَولى مثل : عَدَوْلَى [٥] وقَهَوْباة [٦] ، على تقدير زيادة الألف ، أو على فَعَوْعَل نحو : عَثَوْثَل ، أو على فَعَلْعَل نحو : دَمَكْمَك وذلك على تقدير أصالة الألف ، فكلّ واحدٍ من هذه الأبنية يجتذب هذا النوع ، فيحتمل أن تكون زائدة[٧] بالتضعيف فلا تكونُ الألفُ إلا أصليةً ، لأنها منقلبةٌ عن ضِعْفِ الواو [٨] ، أو[٩] من « سألتمونيها » وأحد المضاعفين زائد[١٠] ، ولا تكون الألفُ زائدة إلا على احتمال ألا يكون ثَمَّ زائدٌ غيرُ الواو [١١]. فالناظم حكم بأن الألف هنا لا يحكم بزيادتها لهذا الاحتمال إلا أن يقوم دليلٌ على أحد الاحتمالات ، فيثبتُ به للألف ما يَثْبتُ ، فإن لم يَقُم دليلٌ يُتَوَقَّفُ عن الحكم عليها ، وقد ذكر الناسُ الأدلَّة في هذه الأشياء ، وجعلوا منها ما هو على فَعَوْلى ، (وما هو على فَعَوْعَلٍ)[١٢] ، وما هو على فَعَلْعَلٍ ، ولم أذكر وَجْهَ ذلك هنا ، لأن له موضعًا غيْرَ

---

(١) ما عدا س : إلا .

(٢) الحبركى : الطويل الظهر القصير الرجلين . وجمل قبعثى : ضخم الفراسن قبيحها . والصلخدي : الجملُ المسنّ الشديد الطويل . والجلعبى : الرجل الجافي الكثير الشر .

(٣) الأصل : فعولا .

(٤) في النسخ : سروسط . والسرمط والسرومط : الجملُ الطويلُ . والفدوكس : الشديد .

(٥) عدولى : قرية بالبحرين .

(٦) القهوباة : النَّصل العريض .

(٧) ما عدا س : « تكون الواو زائدة » .

(٨) وزنه في هذاالاحتمال : فَعَلْعَل .

(٩) عن ت ، ك . وفي س مكانها : ان . ويريد بالتي من سألتمونيها : الواو .

(١٠) وزنه في هذا الاحتمال فَعَوْعَل .

(١١) وزنه حينئذ : فَعَوْل .

(١٢) سقط من س .

هذا سيأتي إن شاء الله تعالى[1] .

ومن ذلك : دالانٌ ، وهامــانٌ [2] ، وحــادانٌ ، وداران[3] ونحـوُه ، الألفُ الأولى تحــتـمـل أن تكون زائدة على أنّ (تكون)[4] النون أصليّـةً فـيكون وزنُ الكلمة فاعالاً [5] كساباطٍ وخاتامٍ ، ويحتمل أن تكون أصلية منقلبة عن واوٍ أو ياءٍ والنونُ إذْ ذاك زائدة كدَوَرَان ، وهَيمان ونَفَيان [6] ، وكلاهما محتملٌ إلا أن يدلَّ دليلٌ على أحد الأمرين فيُرْجَع إليه ، فإذا ثبت الاحتمال سقط الحكمُ بالزيادة على الألف .

وهذه أمثلةٌ يقاس عليها ما سواها ، وجميعها لا يحكم عليها عند الناظم بالزيادة ، إذْ لم يتحقق فيها بعدُ أكثر من أصلين فتكون زائدة بغير مَيْنٍ .

والمسألة الخامسة : أنه (لما)[7] لم يُعَيِّن للألف موضعا للزيادة ، ولم يَخُصَّ ألفا من ألف ، دلَّ على أنَّ الألفات كلها في هذاالحكم سواءً ، والألفات الزائدة / في الكلمة على خمسة أقسام : / ١٥٤ /

أحدها : أن تكون لمعنى ، وذلك ألف التأنيث نحو : حُبْلَى وحُبارَى ، وسُكارى، وجُمادى . ويلحق بهذا مايدل في نفس البنية على معنًى نحو : قائمٍ ، ومساجدَ و وضَارَبَ ، وتقاتل ؛ فإن الألف مشاركةٌ في معاني هذه الصيغ ،

---

(١) انظر الكتاب ٢٧٥/٤ ، واللسان : مرا ، وخجا ، وشرا ، وشطط .

(٢) ما عدا س : ما مان .

(٣) انظر الكتاب ٣٦٣/٤ ، والمنصف ٨/٢ . ويقول ابن جني في المنصف ٦١/٣ : «داران : اسم رجل ، ماهان [كذا] مثله ، حادان مثله » .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في النسخ : فاعال .

(٦) نفيان السيل : ما فاض من مجتمعه .

(٧) سقط من س .

حتى إنه ربّمـاينسب لها معنى الصيغة مجازاً . ومن هذا القسم ألف التثنية وجمعُ المونثِ السالمُ نحو : الزيدان ، والهندات .

والثاني: أن تكون لإلحاق بناء ببناءٍ فتُلْحِق الثلاثي بالرباعي نحو: أرطًى ، ومِعْزًى ، هما ملحقان بجعفر ودرهم . وتُلْحِق الرباعي بالخماسي نحو : صلَخْدًى وضَبَغْطًى وسَرَنْدًى[١] ، هي ملْحِقةٌ (لها)[٢] بسفرجل ونحوه .

والثالث : أن تزاد للتكثير والتطويل لحروف الكلمة نحو : قَبَعْثَرًى ، وضَبَغْطَرًى . ومن ذلك قولهم : شكَاعَاةٌ ، وسُمَانَاةٌ ، وباقِلاَّةٌ [٣] ، على لغة من ألحق الهاء ، إذ ليست الألف هنا للتأنيث لمكان[٤] الهاء ، ولا للإلحاق إذ ليس في وزنها ما تلحق به .

والرابع : أن تكون للمدِّ ، وهي اللاحقة قبل الآخر نحوُ : سِرْبَالٍ ، وجِلْباب، وَصلْصَالٍ ، وكساءٍ ، ورداء ، ونحو ذلك . ومثلها اللاحقة آخر المندوب نحو : وازيداهُ .

والخامس : أن تقع في حشو الكلمة لغير مقصد زائد ، نحو : خَاتَم وطَابَق (وعاقول)(٥) ، وما أشبه ذلك .

وإنما ادُّعي في الألف الزيادة مطلقا فيما توفرت فيه ثلاثة أصول لأنها كثرت زيادتها جدا ، والكثرة دليل على ثبوت ذلك الكثير وكونه عمدة في بابه ،

---

(١) الضَبَغْطى : الأحمق . والسرندى : الشديد .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الشكاعى : نبت . وأثبت الأخفش : شكاعاة ، بالتاء . والسماني : طائر ، ووحداته سماناة . والباقلاء والباقلّى : الفول ، واحدته : باقلاءة ، وباقلاّه .

(٤) ما عدا س : لما كان .

(٥) سقط من س .

قال سيبويه : « وأما الألف فلا تلحق رابعة فصاعداً إلا مزيدة ، لأنها كثيرة مزيدةً ، وهي أجدرُ[1] أن تكون كذلك من [2] الهمزة لأنها تكثر ككثرتها أولا ، وأنه ليس في الكلام حرفٌ إلا وبعضها فيه ، أو بعض الياء والواو » [3] يريد بالبعض هنا الحركات لأنها أبعاضُ حروف العلة ، فالفتحة بعض الألف والضمة بعض الواو ، والكسرة بعض الياء ، فإذًا لا يُدَّعى أصالتها إلا بدليل ، وإلا فهي زائدة .

فإن قيل : فإذا كانت الألف أصلها الزيادة[4] فكيف تكون محتملة للأصالة ، بل يُقال : إذا توفّر أقلُّ الأصول فالأصل زيادتها ، فإن دلّ على ذلك دليل فذاك ، وإلا فالأصل الحكمُ عليها بالزيادة حتى يقوم دليلٌ قاطع بأصالتها، وإذا كان كذلك لم يصح تصوُّر قسم المحتمل ، وإنما الألف على قسمين : مقطوع بأصالتها ، ومقطوع بزيادتها ، فالأول ما يدلُّ على أصالتها الدليلُ . والثاني : ما دلّ على زيادتها ، أو لم يدلّ على زيادتها ولا أصالتها دليلٌ، فهي محمولةٌ على الزيادة .

فالجواب أن هذا السؤال مُغَالَطَةٌ ، لأن قسم المحتمل لم يجعل محتملا من جهة عدم الدليل عليه ، بل من جهة تعارض الأدلة فيه خاصة حتى يأتي مُرَجِّح ، ولا شك أن نحو داران يتجاذبه أصلان ، أحدهما باب الدوران والهيمان [5] ، فهو يقتضي كونه منه ، وهو من الاستدلال بالنظير ، فالألف[6] على هذا أصلية

---

(١) س : أحرى .

(٢) ما عدا س : في .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٠٩ ـ ٣١٠ . وقد اختصر الشارح نص الكتاب .

(٤) الأصل : للزيادة .

(٥) الأصل : الهميان .

(٦) الأصل : بالألف .

والثاني : بابُ ساباط وخاتام ، فهو يقتضي أيضا كونه[1] منه ، وهو من الاستدلال بالنظير ، والألف على هذا زائدة . فإذا ثبت لنا هذا التعارضُ حصل الاحتمال حتى / يرد الترجيحُ ، وقد رُجِّح فيه باب ساباط وان كان قليلا ، / ١٥٥ /
فحكم على باب الدوران بأنه لو كان كذلك لكان داراق دوران ، وهامان[2] وهَيَمان أو هَوَمَان ، ولم تَعْتَلَّ ؛ لأن باب فعلان مما عينُه واو أو ياء أنْ يكون مصححا ، فلما لم يفعلوا ذلك دلّ على أنه ليس منه ، ليسلم بذلك من ترتيب إعلال على غير سبب . وهذا الترجيحُ هو مقتضى عبارة التسهيل في قوله : « ويتعيّن اغتفار [3] قلة النظير إن سُلِّمَ به من ترتيب حكمٍ على غير سبب » [4] وقد رجح الجمهور فيه باب فَعَلان وارتكبوا شذوذ الإعلال فيها لأجل الدخول في الباب الواسع ، لكثرة باب فعلان وقلة باب فاعال ، والحملُ على الأكثر متعيِّن ، وعلى هذا الأخير حمله سيبويه ، والمازني وابن جني وغيرهما[5] . فأنت ترى تعارُض الأصول في هذه المسألة ، فهو الداعي إلى التوقف والاحتمال . وأما ما لم يدل دليلٌ على زيادة ولا أصالة فلا مِرْية في دعوى الزيادة فيه حملاً على الأكثر ، نحو الزَّامَج واللِّهابة [6] ونحوهما ، إذ لم يتعارض فيه دليلان كما تقدَّم من الأمثلة .

---

(١) الأصل : أنه .

(٢) ما عدا س : « وهاهان هيهان أو هوهان» .

(٣) ما عدا (س) اعتبار

(٤) التسهيل ٣٧٠.

(٥) انظر المنصف ٢ / ٩ .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ٣١٠ ـ ٣١١ .

وفي اللسان : « وأخذ الشيءَ بزأمجه وزأبجه وزأبره : إذا أخذه كله ولم يدع منه شيئا . وحكاه سيبويه غير مهموز .. » واللِّهابة : وادٍ .

وقول الناظم : « بغير مَيْنِ » مَعْنَى المينِ الكذبُ ، والجمع مُيُونٌ ، يقال : أكثر الظنون مُيُونٌ (١) . وقد مَانَ الرّجل يَمين مينا فهو مائنٌ وميُونٌ ، ووُدٌّ فلان متماين ، أي : متكاذب .

فإن قيل : هذه العبارة مُعْتَرَضَةٌ من وجهين ، أعني قوله : « بغير مين » :

أحدهما : أنها حَشْوٌ لا فائدة فيها ، وقد عُرِفَتَ عادتُه في هذا النظم في شُحِّه بالألفاظ وأنه لا يأتي بها في غالب الأمر إلا لفائدة زائدة ، وهذا مخالفٌ لذلك .

والثاني : على تسليم أنَّه أتى به حشوا ففي معناه من الضعف والوهن ما فيه ، فليت شعري هل كَذَّبه أحدٌ فيما نقل ، أم هل تطرّق إلي ذهن الناظر(٢) في هذه المسألة حصول الكذب في طريقها أو توهّمه في رَاوٍ من رواتها حتى يقول إن ذلك كذلك بغير كذب ؟ هذا معنى عن التحصيل بعيدٌ ، زيادةً إلى كونه غيرمفيد، ومن الحشْوِ ما يكون فيه(٣) فائدةٌ ما أو تحريضٌ مًّا ، كقوله : فاعلم ، أو : فافهم ، أو : فكن مُتَّبِعا ، ونحو ذلك . ولا يقال : إن أرباب الأراجيز أبدا هذا شأنهم وخصوصا بهذه العبارة نفسها ، كقول القَلَوْسيِّ .

فَإِنَّ هـهنا اتفاق المذهبَيْنْ على امْتِناعِ ذاك فيه غير مَيْنْ(٤)

وقوله في موضع آخر :

وَهَهُنا تَمَّ الجميعُ دُونَ مَيْنْ

وكذلك غيره ممن (٥) نظم الأراجيز ، لأنا نقول : غيرُ ابن مالك أعْذَرُ في

---

(١) الصحاح ، مادة : مين .

(٢) ما عدا س : الناظم .

(٣) الأصل : قلة .

(٤) س ، ك : دون مين .

(٥) الأصل : من .

هذاالنوع من ابن مالك ، لأنَّ ابن مالك نَصَب نفسه في هذه الصناعة لتحرير العبارات واختصارها ، ووضعها على الأساليب الحسنة ، والمنازع المستقربة فيُشَاحُّ في مثل هذا بخلاف غيره ممن لم يَلْزَمْ إلا الإتيان بالمعنى كيف كان ، وعلى أي وجه أمكنت العبارة فيه ، وعلى غير تحرّز[1] من حشو ولا غيره ، فمثل هؤلاء لا كلام معهم في هذه الأشياء للمعرفة بمقاصدهم ، كما أنا إذا نظرنا في كتب المتقدمين لانُشَاقُّهـم في عباراتهم ، ولا نَتَّبَّـعُ ألفاظهم هـذا التتبع / ، فإنا /١٥٦/ إن فعلنا ذلك كنا مخطئين في أخذ كلامهم متعسِّفين في تقصيدهم ما قصدوا مالم يقصدوا ، وابن مالك ومن تَبِع مثل ما تَبِع معلومٌ منهم القصد إلى إغماضِ المعاني في العبارات ، وإدراج الكثير منها في اللفظ اليسير ، وترك اللفظ لإيهام يكونُ فيه ، واختيار ما يعطي أصل المعنى من غير تطويل ، وما أشبه هذا ، فنحن نعامل ابن مالك بما نصب له نفسه .

فالجواب : أنه لم يُرِدْ بقوله : « بغير[2] مين » ما تقدم ، وإنما أراد كذب القضية التي أتى بها ، وذلك أنَّه أتى بكُلِّيةٍ ، وهي أنَّ الألف إذا كانت مع ثلاثة أصول فأكثر فهي زائدة بلا بُدٍّ ، ولم يستثن من ذلك شيئا ، والكُلِّية من حيث هي كُلِّيةٌ في هذه الصناعة قد تَكْذِبُ في بعض جزئياتها فلا تَطَّرد ؛ إذ قد تكون الكلية ذات حكمين لاحكمٍ واحدٍ ، فتتقيّد بقيودٍ يخرج بسببها بعضُ جزئياتها ، كما يذكر في سائر الحروف الزوائد . فليس قوله : « بغير مَيْنٍ » براجع[3] إلى الرّاوي أو إلى القائل ، بل إلى نفس كلية الحكم ، كما يقال : هذه كُلِّية كاذبةٌ :

---

(١) الأصل : تحذر .

(٢) في النسخ : « دون مين » .

(٣) الأصل : راجع .

إذا لم يجر [1] الحكم في جميع جزئياتها . ولا شكّ أنّ الألف كذلك ، لا تجدها أبدا مع توفر الأصول إلا زائدة ، بخلاف سائر الزوائد ، ومعنى هذا أن النون مثلا إذا وقعت في الكلمة مع توفر الأصول فلا يحكم عليها بالزيادة أصلا ، بل تكون في موضع زائدة كوقوعها ساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها، وقد تكون أصلية فيما إذا لم تقع متوسطة ، أو كانت متحركة ، أو نحو ذلك على ما سيأتي إن شاء الله ، فهذا الحكم مقيد فيها ، وكذلك سائر الحروف التي تزاد على حسب ماذكره بعد هذا ، فلما كان هذا الإطلاق الذي ذكره في الألف يوهم كذب الكلية ، إذ لم يقيدها بقيد ، أزال ذلك الإيهام بقوله : « بغير مَـيْنٍ » ، أى [2] بغير أن تكذب هذه القضية ، ولا أن يتخلف عنها قسم من أقسامها .

فإن قيل: فهذه الكلية قد يتخلف عنها أشياء ، وذلك بقيام الدليل على التخلف من اشتقاق أو غيره ، كما يكون ذلك في غير الألف ، وإن كانت الأصول متوفرة ،

فالجواب : أنّ مثل هذا لا يكون مع توفر الأصول تحقيقا ، وإنما يكون ذلك عند تنازع حرفين الأصالةَ[3] ، فيكون أقل الأصول غير محقق كما قتدم في قَطَوْطَى وهامَان وأبان وأبوابها ، وأما أن تجد ثلاثة أصول محققة لا إشكال فيها ثم يُدَّعَى بعد ذلك في الألف رابعة لتلك الثلاثة الأصالة ، فهذا لا يوجد فيما أظن . وأما باب حَاحَيْتُ فليس من هذا الباب ، وإنما هو من باب المضاعف

---

(١) الأصل : يجز .

(٢) الأصل : أو .

(٣) س : بأصالة .

الذي يذكره إثر هذا ، وهو الذي قال فيه قبلُ : « واحْكُم بتأصيل حروف سِمْسم ونحوه » فالكُلّية صحيحة والحمد لله .

* * *

وَالْياكذا والواوُ إنْ لم يَقَعا كما هُمَا في يُؤْيُؤٍ ووَعْوَعَا

يعني أن الياء والواو حكمهما في الزيادة حكم الألف ، وقد(١) تقدم أن الألف إذا صاحبت أكثر / من أصلين فهي زائدة بلا بُدٍ ، فكذلك أختاها إذا / ١٥٧ / صاحبتا (٢) أكثر من أصلين فهما زائدتان أيضا ، لكن بشرط زائد كما ذكر . وقد تقدمت الإشارة إلى علة (هذه)(٣) الدعوى في ثلاثة الأحرف ، وأن ذلك لكثرة الزيادة فيها دون غيرها من حروف الزيادة ، وهو معنى ما أشار اليه سيبويه (٤) ، وقال الرماني في شرح « الأصول » (٥) حين ذكر حروف الزيادة : وإنما كانت هذه الحروف أحق بالزيادة لأنها حروف مد ولين ، وما يشبهها من وجه يقتضي اللحاق بها على مراتبه في القوة والضعف فحروف المد واللين أحق بالزيادة من جميع الحروف لتمكنها وحسنها في المسموع والتأليف وإمكان الترنمُ بها ، فمن أجل اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كانت أحق بالزيادة ثم الهمزة لأنها مواخية لها بالإعلال ، فحروف العلة الأربعة أحدها الهمزة لأنها كثيرا ما تنقلب الى حروف المد واللين نحو : راسٍ وبِيرٍ (٦) وبُوسٍ . وكذلك كل همزة ساكنة فهي في التخفيف على حركة ما قبلها وأما النون فللترنم (٧) الذي

---

(١) س : كما تقدم .

(٢) الأصل : صاحبتها .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الكتاب لسيبويه ٣١٤/٤ .

(٥) انظر فهرسة ابن خير ٣١٦ ، والمراد بالأصول : أصول ابن السراج .

(٦) الأصل : بين .

(٧) ما عدا س : للترنم ، س : فالترنم .

فيها بالغنة كما هو في حروف المد واللين ، ولحسن النون في المسموع ، وأما الميم فتشبه النون [١] بغنة ضعيفة ، وهي من مخرج الواو أيضا ، ولقربها في المخرج واتساعه كاتساع مخرج الواو . قال : فهذه هي السبعة [٢] التي تكثر في الزيادة وتدخل في الأبنية على مراتبها في القوة ، وأما الثلاثة الباقية فضعيفة في الزيادة لأنها مشبهة بالشبيه [٣] فالسين لا تزاد إلا في استفعل فقط، لأنها تشبه التاء في قرب المخرج والهمس ، وأما اللام فتشبه النون لأنها وان كانت من حافة اللسان فهي تستطيل الى طبقة النون ، فلم تُزَدْ إلا في عبدل ، وذلك ، ولام المعرفة . وأما الهاء فمشبهه بالهمزة لأنها من مخرجها ، وهي ضعيفة لخفائها ، فلم تُزَدْ إلا في آخر الكلمة من نحو : يا زيداه[٤] في الندبة ، والسكت في [٥] : (مَاليه)[٦] ، و(اقْتَدِهْ)[٧] . فحروف المد واللين جارية على نَسَقٍ واحد في الزيادة ، فإذًا يُتَصَوَّر في الواو والياء من المسائل مايتصور في الألف من المسائل ، وهي خمس :

إحداها : أنه إنما أراد الياء والواو الباقيتين على لفظهما ، كما كان ذلك في الألف ، فإذا انقلبتا إلى غيرهما قضي على ذلك الغير بما كان يقضي به عليهما لو كانتا باقيتين على أصلهما[٨] ولا محذور في هذا[٩] .

---

(١) الأصل : فتشبه الميم .

(٢) كذا ، والمذكور ستة فقط ، ، وهي حروف العلة الثلاثة والهمزة ، والنون ، والميم ، وسيذكر بعد ذلك ثلاثة أخرى ، وهي ا لسين ، واللام ، والهاء ، فيبقى من حروف سألتمونيها التاء .

(٣) س : بالمشبه .

(٤) س : ها زائدة .

(٥) الأصل : فهي .

(٦) من الآية ٢٨ من سورة الحاقة .

(٧) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

٨) الأصل : أصلها .

(٩) س : فيها .

والثانية : أنهما إذا لم تصاحبا أكثر من أصلين فليستا بزائدتين ، فالياء نحو : ظبي ويُسْر ودِيْن ، والواو نحو : موت ودلو وشبه ذلك ، (وذلك)(١) لئلا تبقى الكلمة على حرفين ، وذلك لا يكون .

والثالثة : أنه لما لم يُعيَّن لزيادتهما موضعًا كما عَيَّن لغيرهما ، دل على أنهما زائدتان حيث وقعتا من الكلمة ، فأمَّا الياءُ فتزاد أولا ، وثانية ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة ، فأما زيادتُها أولا فنحو: (يَرْمَعٍ ، ويَعْمَلَةٍ ، ويُسْرُوعٍ، ويَعْضِيدٍ (٣) . وفي الفعل : يقوم ، ويقعد ، وينطلق . وأما زيادتها ثانية فنحو)(٢) : خَيْفَقٍ ، وصَيْرَفٍ(٤)، وغَيْدَاقٍ(٥) ، وخَيْتَامٍ وقَيْصُومٍ ، وعَيْثُومٍ ، وعَيْطَمُوسٍ / ، وعَيْضَمُوزٍ(٦) ، وقِيْتَال ، وضِيْرَاب(٧) ، وحَيْفَسٍ (٨) . والفعل/ ١٥٨ / نحو : بَيْطَر ، وبيقر .

(١) ليست في س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) اليَرْمَعُ : حجارة بيضٌ رقاقٌ تلمع . واليعملة: الناقة النجيبة المطبوعة على العمل . واليُسْروع والأُسْروع : دودة حمراء تكون في البقل ، ثم تنسلخ فتكون فراشةً . واليَعْضِيد : بقلة .

(٤) فلاةٌ خنفق : واسعة ، وفرس خَيْفَق : واسعة جدا . والصيرف : المحتال المتصرف في الأمور .

(٥) ماعدا س : غيدان ، بالنون . والغيداق : الكريم الجواد .

(٦) الخيتام : الخاتم ، والقيصوم : ما طال من العشب . العَيْثُوم : الفيل ، والضخم الشديد من كل شيء والعيطموس : الجميلة . والعيضموز : العجوز الكبيرة .

(٧) قيتال وضيراب مصدرا قاتل وضارب بحسب الأصل والقياس ، قالوا : قاتل قتالا وقيتالا ، انظر الكتاب ٨٠/٤ ، وشرح الكافية للرضى ٤٠١/٣ ، وشرح الشافية له ١٦٣/١ .

(٨) رجل حِيَفْسٌ ، مثالُ هِزَبْرٍ ، وحَيْفَسٌ : قصير سمين .

وأما زيادتها ثالثة فنحو : عِثْيَر ، وحِذْيَم ، وطِرْيَم ، وسِرْيَاح ، وجِرْيَال ، وكِدْيَون ، وهِلْيَون [١] وسعيد ، وقضيب . وللتحقير نحو : كليب ، ورُجَيْل ، ودُرَيهِم ، وكذلك : هَبَيَّخ ، وعُلَيْبِ [٢] قال ابن جني « ولا نظير له » [٣] وفي الفعل نحو : طَشْيَأَ ، وَهْيَأَ وهما مما استدركه الزبيدي على سيبويه في الأبنية [٤] .

وأما زيادتها رابعة فنحو : دِهْلِيز ، وقِنْدِيل ، ومِنْدِيل ، وشِمْلِيل ، وزُمَّيْل وسُرَّيط[٥] . وفي الفعل نحو : (سَلْقَيْت وجَعْبَيْتُ .

وأما زيادتها خامسة فنحو : عنتريس ،[٧] وشفليق ، وعرطليل)[٦] . وفي الفعل نحو : احْنَبْطَيتُ ، واحْرَنْبَيتُ ، واسْرَنْدَيتُ .

وأما الواو فتزاد ثانية ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة .

فأمَّا زيادتها ثانية فنحو : كوثر ، وجوهر ، وتَوْرَاب ، وطُوْمَار ، ودُوَاسر ، وحَوْقَلَ ، وصَوْمَعَ[٨] .

وأما زيادتها ثالثة فنحو: (جَدْولٍ ، وقَسْوَرٍ)[٩] ، وخِرْوَعٍ ، وقِرْوَاش ، ودِرْوَاس ، وعجوز ، وعمود ، وجَهْوَر ، ورَهْوَك .

---

(١) العِثْيَر : الغبار . وسيف حَذِم وحِذْيَم : قاطع . والطِّرْيم : العسل . وفرس سرياح : سريع . وجريال الخمر: لونها. والكديون : التراب الدُّقاق على وجه الأرض . والهليون : نبت .

(٢) الهبيخ : الرجل لا خير فيه ، وعليب : واد على طريق اليمن .

(٣) سر الصناعة ٧٦٨ ، وفي الممتع ٨٤ : « وعلى فُعَيْل لم يجيء إلا اسمًا نحو : عُلَيْب » .

(٤) الاستدراك ٤٠ ، والممتع ١٧٢ . وطَشْيَأ رأيه ورَهْيَأ : خَلَّط .

(٥) ناقة شِمْلِيل : خفيفة سريعة . والزُّمَّيل : الجبان . والريط : الفالوذج .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) العنتريس : الشجاع . الشُّفْشَلَيق : المُسِنَّة . وأما عرطليل فقد ورد في النسخ بالياء مكان اللام الأولى هكذا : عرطبيل ، وانظر ما قدمناه فيما سبق :

(٨) التَّوْراب : الترابُ . الطومار : الصحيفة والدواسر : الماضي الشديد وحوقل الرجل : عجز عن امرأته عند العرس . وصومع بناءه : علَّاه .

(٩) القسور : الصياد ، والأسد ، والجمع : قَسْوَرة . والخروع : كل نبات قصيف ريان من شجر أو عشب. والقرواش : الطفيلي . والدرواس : الغليظ العنق من الناس والكلاب . وجهر بكلامه ، جهور : أعلن به وأظهره . والرهوكة . الضعف في المشي .

وأمـا زيادتها رابعة فنحـو)[1] : كَنَهْـورٍ [2] ، وبَلَهْـوَر[3] وجُرْمُوق[4] ، وزُرْنُوق[5] وعطوَّد ، واخروَّط ، واعلوَّط [6] .

وزما زيادتهاخامسة فنحو : قِنْدَأوٍ ، وسِنْدَأوٍ ، وعِنْزَهْو ، وعَضْرَفُوطٍ ، ومَنْجَنُونٍ وحَيْزَبُونٍ[7] وما أشبه ذلك .

ولم تزد أولا كما لم تزد الألف أولا بخلاف الياء ، وذلك أنها لو زيدت أولا لم تخل من أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ، فلو زيدت مضمومة لاطرد فيها الهمز نحو : أُقِّتَتْ ، وأُعِد في : وُقِّتَت ، ووُعِدَ ، أو مكسورة لكان القلب أيضا جائزا وإن كان قليلا كإشاح وإسادة في وِشاح ووِسادة ، أو مفتوحة فإما في اسم لكانت تنضم في التصغير فيطّرد الهمز كأُجَيْهٍ في وُجَيْهٍ ، وإما في فِعْل [8] لكانت[9] تنضم في بناء المفعول فيطرد الهمز أيضا نحو : أُعِد في وعد ، فلما كانت زيادتهم إياها أولا تدعو إلى همزها أو زوال[10] لفظها والإشكال : هل هي همزة أصلية أو همزة مبدلة من واو ، رفض ذلك فيها فلم تُزَدْ أولا .

فإن قيل : فكان يجرى مجرى وُعِدَ ووُزِنَ [11] .

---

(1) سقط من الأصل .

(2) الكنهور من السحاب : قطع منه أمثال الجبال .

(3) الأصل : بلنور . والبلهور : كل عظيم من ملوك الهند .

(4) الجرموق : خُفٌ صغير .

(5) الأصل ، ت ، س : زرقوق . ك : زرقون . ولعل الصواب ما أثبت . والزرنوق ـ بضم الزاى وفتحها ـ ويثنى فيقال : زرنوقان ، وهما منارتان تبنيان على رأس البئر من جانبيها فتوضع عليهما النعامة ، وهي خشبة تُعَرَّض عليها ثم تُعَلَّق فيها البكرة فيستقى بها . والزُّرنوق : النهر الصغير .

(6) العَطَوَّد : السير السريع . واخروَّط السفر : امتدّ . واعلوَّط الجمل الناقة : ركب عنقها وتقحم من فوقها ، والاعلوّاط : التقحم على الأمور بغير رويّة .

(7) رجل سند أو وسندأوة : خفيف . والقندأو : القصير من الرجال . وعنزهو وعنزهوة :عازف عن اللهو والنساء ، والعضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة . والمنجنون : الدولاب التي يستقى عليها ، وانظر تصريف هذه الكلمة في الكتاب ٤/٣٠٩ ، والمنصف ١/١٤٥ ـ ١٤٩ . والحيزبون : العجوز .

(8) الأصل ، ت : الفعل .

(9) الأصل : فكانت .

(10) الأصل ، س : وزوال .

(11) في المنصف : فكان يجري مجرى وُعِدَ وأُعِدَ .

قيل : واو وُعِدَ ووُزِنَ أصل ، فاحتمل ذلك فيها ، وليس الزائد كالأصل(١) هذا تعليل ابن جني (٢) وأصله للفارسي (٣) ولا شك أن هذه العلة(٤) لا تجرى في الياء فلذلك زيدت أولا ، وإطلاق الناظم الزيادة في الحرفين مما يقتضى ما اقتضاه في الألف من عدم الاختصاص بموضع من الكلمة دون موضع ، وذلك في الواو غيرُ صحيح كماتقدم ، فكان من الأمر المتأكّد عليه أن يستثنى الأول للواو ، إذ كان إطلاقه موهما صحة الزيادة أولا إذا توفرت الأصول ، وليس كذلك ، بخلاف الياء فإن زيادتها أولا جائزة .

فإن قيل : فكذلك في الألف أيضا ، وهو قد أطلق القول فيها فكان معترضا .

فالجواب : أن زيادة الألف أولا ممتنع في نفسه فلم يحتج إلى التنبيه عليه بخلاف الواو ، فالسؤال وارد .

والمسألة الرابعة : أن الياء والواو لا بد في دعوى زيادتهما من تحقق أكثر من أصلين كالأمثلة المتقدمة فإن الكلمة على ثلاثة أقسام :

أحدهما : أن يتحقق فيها توفر الأصول دون الياء والواو ، فلا شك في دعوى الزيادة كما قال .

والثاني : / أن يتحقق (عدمُ(٥) توفرها دون الياء والواو ، فلا شك أيضا / ١٥٩ /

(١) س : كالأصلي .
(٢) المنصف ١/١١٢ ـ ١١٣ .
(٣) الأصل : الفارسي .
(٤) الأصل : الصلة .
(٥) سقط من س .

في الأصالة ، فمثال هذا في الياء قولهم : سيال [1] وبَيَان ، ويَسَار ، وما أشبه ذلك من بُيُوض[2] وبُيُوت ، ونحوه ، لا بد من أصالة الياء في هذه الأشياء لتحقق زيادة الألف والواو في هذا . ومثاله في الواو قولهم : وَاعِدٌ ، ووازِنٌ ، وَواعَدَ ، وَوازَنَ ، فالألف مقطوعٌ بزيادتها ، فالواو لا بُدَّ من القطع بأصالتها . وكذلك استَوْصَلَ ، واستَوْعَدَ واستَوْقَدَ ومن ذلك كثير .

والثالث : أنْ يحتمل الأمران ، فلا يُقْطَع بالزيادة حتى يقطع بأصالة ما هو أكثر من حرفين ، ومثال ذلك في الياء قولهم : مَرْيَمُ ، ومَدْيَنُ ، فالياء ههنا تتنازعها الأصالة والزيادة ، فالذي يدل فيها (على) [3] الأصالة تقدّم الميم ، وكونُها في موضع زيادتها ؛ إذ الميم كالهمزة كما سيأتي ، إن شاء الله . وأيضا إذا ادُّعي زيادتها كانت الميم أصلية ، فيكون وزن الكلمة فَعْيَل ، وذلك غير موجود إلا ضَهْيَد[4] ، وقد زعم السيرافي أنه موضوع . والذي يدلّ فيها على الزيادة أنها لو كانت أصلية لكانت الميم زائدة ، لكنها ليست كذلك ؛ إذ لو كانت زائدة لوجب اعتلالُ الياء بالقلب ألفا كمنالٍ ومقام ، لكنها صحت ، فدل(٥) أن مريم نظير طِرْيَم[6] وعِثْيَر ، والياء فيه[7] للإلحاق بجعفر ، وأيضا فإن له نظيرا في الكلام وهو ضَهْيَد[4] فإن نفاه السيرافيّ فقد أثبته غيره ، فله

(١) السيال : شجر سَبْطُ الأغصانِ عليه شوك أبيض .
(٢) البُيُوض : جمع بَيْضٍ .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) الأصل : ضمير . وضَهْيَد : موضع ، وانظر الخصائص ٣ / ٢١٦ ، والممتع ٨٤ .
(٥) الأصل : يدل .
(٦) الطِّرْيَم : السحاب الكثيف .
(٧) أي : في مريم .

نظير . ومثال ذلك في الواو قولهم : غوغاءٌ ، وضوضاءٌ ، هذه الواو تحتمل أن تكون أصلية ، وتحتمل أن تكون زائدةً ، فالذي يدلُّ على الأصالة[1] أنا إذا ادَّعينا زيادتها فيكونُ وزنها : فَوْعَالاً[2] وهو قليل كتَوْرَاب مع الخروج عن باب القَمْقام والصلّصال اذا ادَّعينا أصالة الواو ، على أن تكون مضاعفة ، وأيضا تكون الكلمة من باب دَدَن ، وهو نادر . والذي يدل على زيادتها أنها لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة إما فَعْلاء ، وإما فَعْلال ، فأما فَعْلاء فلا يجوز لأن الهمزة كانت تكون للإلحاق ، وليس له ما يلحق به ، لأن المضاعف لا يُلْحَقُ به ، لاعتزامهم كون هذه البنية مختصة بالمضاعف ، وفعلال - غيرمضاعف ـ لا يوجد منه إلا الخَزْعَال والقَسْطَال[3] ، وكلاهما فيه مقال ، وأما فَعْلال فلا ينبغي أن يُحْمَل عليه لأنهم قالوا : غوغاءُ وضوضاءُ فمنعوا الصرف ، ولا يمكن أن تكون الهمزةُ إلا للتأنيث ، فهو إذاً إذا لم يصرف ثلاثيٌّ والأصل اتِّحاد المواد ما أمكن، كما ثبت في الأصول ، فالأصل أن يُدَّعى أنهما على سواء ، وأن الهمزة ليست بأصلية بل زائدة كما كانت زائدة في نظيره . فإذا ثبت هذا التعارض في أمثال هذه المسائل بقيت الواو والياء فيها على احتمال الأصالة والزيادة ، فلا يصح الحكم عليها بالزيادة البتة مالم تتحقق أصالة ما سواهما . وقد تقدم هذاالمعنى في الألف ولا فرق بينها وبين الواو والياء في هذا . ولا يقال : إنّ ما أوردته من المسائل ليس من باب المحتمل ، لأن سيبويه[4] وغيره

---

(١) الأصل : الإمالة .

(٢) في النسخ : فوعال .

(٣) ناقة بها خَزْعال : أى ظَلَعٌ . والقَسْطَالُ : الغبار الساطع .

(٤) الكتاب ٣/٤٢١ ، ٤/٣١٣ ، ٣٩٤ .

قد حكموا عليها ، (وردوها إلى أن الياء والواو / فيها أصول ، وأجابوا عن / ١٦٠ /
احتمال غيرها)[١] بما هو منصوصٌ في دواوين العربية المبسوطة ، وبنى على ذلك المختصرون قبولا لما أصلّوه ، وتعويلاً على ما ارتكبوه من ذلك ، فما كان عندهم مُخَلَّصا إلى إحدى الجهتين على غير احتمال لا ينبغي أن يورد مورد الاحتمال ، بل هذه المسائل (من قبيل)[٢] ما دل الدليل فيه على أن الأصول لم تتوفر تحقيقا ، وإذا ذاك نقول : قد حكم مفهومُ كلام الناظم هنا على أصالة الياء والواو ، فمن أين تورد مورد الاحتمال لأنّا نقول : إنما النظر في هذه المسائل)[١] من جهة أنفسها لا من (جهة)[٢] ترجيح مرجح وارتضاء مُرْتضٍ ، والذي لها من النظر من جهة أنفسها وما يتعلق بها من أدلة الأصالة والزيادة ، أنّ لها أدلة دلّت على أصالتهما ، وأدلّة دلّت على زيادتهما ، وإذا قام الدليل من الجهتين وكانا معًا ظنّيين ـ كما في مسألتنا ـ فلا شك أن التعارض حاصل ، فيبقى الترجيح بين الأدلّة ، فربما ذهب ذاهبٌ إلى ترجيح إحدى الجهتين لقوة الدليل عنده ، أو لغير ذلك من أوجه الترجيح كما ذهب الناس في مَرْيَمَ ومَدْيَن إلى أصالة الميم[٣] ، وأجابوا عن معارضة التصحيح فيهما بأنه قد يأتي في الأعلام [٤] كثيراً كغيره من مخالفة الأصول ، من تصحيح ما يُعَلُّ ، وإعلال ما يُصَحَّح ، وفكّ المدغم ، وغير ذلك (من الشُّذوذات)[٥] فدعوى التصحيح في أمثال هذا ليس بمستنكر ، بخلاف دعوى زيادة الياء فإنه مخالفٌ

(١) سقط من س .
(٢) سقط من ك .
(٣) انظر شرح الشافية للرضى ٣ / ١٠٥ .
(٤) الأصل ، ت : الإعلال .
(٥) سقط من س .

للقاعدة في[1] زيادة الميم أولا ، وما استدل به من وجود فَعْيَلٍ بضَهْيَدٍ[2] فغايته أنه محتمل ، إذ الناس فيه على فرقتين ، منهم من يثبته من كلام العرب ، ومنهم من يدّعى فيه الوضع ، ولا دلالة في محتمل ، وهذا الترجيح الذي رجَّحَ الناسُ به في هذه المسألة وسواها لا يرفع أصل الاحتمال لقيام التعارض بعدُ ، وبقاءِ المسألة في معرض الاجتهاد ؛ ألا ترى أنه يجوز لمجتهد آخر أن يخالف الأول لترجيح [3] ظهر له في دليل الجهة الأخرى ، أو ضعف في دليل هذه الجهة لايوازي ضعف دليل الأخرى ، أو غيره من الأمور التي يُرَجَّح بها ، وقد وقع الخلاف في مسائل من هذا القبيل ، وأصل الخلاف الترجيح لأحد الدليلين على الآخر ، ولولا الخروج عن المقصود لأوردت في [4] هذا الموضع مسائل من هذا القبيل توضح لك ماذكرته، وسيأتي منها أشياء في موضعها، إن شاء الله .

فأما إذا كانت إحدى الجهتين عارية عن الدليل والأخرى ذات دليل صحيح ، أو كان دليلُها مقطوعًا به ، أو في حكم المقطوع به ، والأخرى ذات دليل لا معتبر به لضعفه ، فههُنا لا يقول أحدٌ بأن المسألة في حيز الاحتمال كما تقدم في مسألة سَيَالٍ وبَيَانٍ ، وَاعَدَ وَازَنَ ، وما أشبه ذلك ، فإنه لا يشك أحدٌ في أصالة الواو والياء هناك ، وإن لم يقم عليه دليلا فضلا عن أن يستدل بالاشتقاق، وهذا واضح ، وبالله التوفيق .

---

(١) الأصل : فهي .

(٢) الأصل ، س : بضمير .

(٣) الأصل : الترجيح .

(٤) الأصل : من .

والمسألة الخامسة أنه أطلق القول في الواو والياء إطلاقا ولم يَخُصّ للزيادة[1] منها / ياء من ياء ولا واوا من واو ، فدل على أنهما يزادان في جميع / ١٦١ / أقسامهما إذا بُنِيَت الكلمة عليهما . فأما الياءُ فعلى خمسة أقسام :

أحدها : أن تُزاد للدلالة على معنى كياء التأنيث في تفعلين ، على القول بأنها حرف[2] وكياء التصغير ، وياء الجمع السالم نحو : الزيدين والضاربين .

والثاني : أن تزاد للإلحاق نحو : بَيْطَرٍ ، وجَيْئَلٍ ، وصَيْرَفٍ ، وجِذْيَمٍ . فهذا من إلحاق الثلاثي بالرباعي . ومثال إلحاق الرباعي بالخماسي قولهم : عَيْطَمُوس، وعَيْضَمُوز ، وخَيْسَفُوج[3] فهذا ملحق بعَضْرَفُوط . وفي الفعل بَيْطَرَ ، وبَيْقَرَ ، فهو ملحق بدَحْرَجَ وكذلك : طَشْيأ ورَهْيَأ (٤) .

والثالث : أن يأتي لتكثير الكلمة نحو : عريقصان وعبيثران ؛ إذ ليس في الكلام نحو : فَعَلُّلان ، ونحو : فُرْنَيْق[5] ؛ إذ ليس في الكلام مثل جُرْدَحْل (٦) ، وكذلك ما أشبهه .

والرابع : أن تكون للمد نحو : قنديل ، ومنديل ، وسرير ، وبعير . ومنه في الندبة : واغلامكيه وامن ضَرَبْتِيه . وما أشبه ذلك .

---

(١) الأصل : الزيادة .

(٢) هذا قول الأخفش والمازني ، انظر المغني ٣٧٣ .

(٣) العيطموس من النساء : التامة الخَلْق وكذلك من الإبل . والعيضموز : العجوز الكبيرة . والخيسفوج : حب القطن .

(٤) تقدم من قريب شرح هذين الفعلين ، انظر ص ٣٧٩ .

(٥) الفُرْنَيق : طائر طويل القوائم . وقد مثّل به سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٩٣ ، والنون عنده أصلية ، وقد اعترض عليه الفارسي انظر اللسان : غرنق .

(٦) يريد بهذا الضبط ، أي بضم الجيم ، والوارد بكسرها ، وهو من الإبل الضخم ، يقال : ناقة جِرْدَحل : ضخمة غليظة .

والخامس ، أن تلحق عوضا من محذوف زائد أو أصلى في التصغير أو التكسير ، نحو : سفاريج وسُفَيريج ، ومُغْتَلم ومُغَيْليم ، ومُحْمَرّ ومُحَيْمِير . وكذلك : مغاليم ، ومحامير لو[1] كسر للجمع ، وفي خَفَيْدَد وعَفَنْجَج [2] خفاديدُ وعفاجيج . وكذلك في نحو : جَحَاجحة [3] وجحاجيح وما أشبه ذلك .

وأما الواو فزيادتها تنقسم هذه الأقسام إلا الخامس :

فزيادتها لمعنى كواو الجمع المذكر نحو : ضاربون ، وزيدُون ، وعَمْرُون ونحو ذلك .

وزيادتها للإلحاق نحو : جدول ، وجوهر ،وحوقل ، وسردل .

وزيادتها للتكثير نحو : عَبَوْثَرَان وقَمَحْدُوة[4] . إذ ليس في الأبنية فَعَلُّلَان ، ولا فَعَلُّلَة فتَلْحَق هذان بهما وكذلك ما أشبههما .

وزيادتها للمد نحو : بُهْلُول ، وقَبُول ، وكَلُّوب ، وقَرَبُوس ، وزَرَجُون[5] ومَنْجَنُون ونحو ذلك .

هذه جملة ما أحال عليه في هذين الحرفين ، ولما كانت الألفُ لا تكونُ أصلاً بنفسها في متصرفات الكلم لم يحتج إلى زيادة على ماذكر فيها بخلاف هذين الحرفين فإنهما يكونان أصلين وزائدين ، ولهما في الكلمة الرباعية حكم لا يكون لهما مع غيرها ، فأخذ يستثنى ذلك فقال :

وَالْيا كذا ، والواو إنْ لم يقعا   كما هُما في يؤيُؤٍ وَوَعْوعَا

---

(١) الأصل : أو كُسِّرا .

(٢) الخفيدد : السريع . والعَفَنْجَجُ : الضخم اللهازم والوجَنات والألواح ، وهو مع ذلك عظيم الجثة ضعيف العقل .

(٣) الجَحْجَاح : السيد الكريم ، وجمعه جَحَاجِحُ ، وجَحَاجِحَةٌ ، وجحاجيحُ .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٢٩١ ـ ٢٩٣ .

(٥) البُهلول : العزيز الجامع لكل خير . والكَلُّوب : حديدة معطفة كالخطاف . والقربوس : حنو السرج . والزَّرجون : الماء الصافي يستنقع في الجبل .

يعني أنّ الحكم المتقدّم في الواو والياء إنما هُو إذا لم يقعا مضاعفين في بنات الأربعة ، فإنهما إذا وقعا كذلك لا يكونان زائدين أصلا ، وإن توفرت الأصول ، بخلاف الثلاثي فإن الحكم فيه كذلك ، وكذلك الرباعي إذا لم يكن مضاعفا ، فالثلاثي نحو بَيْطَرَ ، وبَيْقَرَ ، عِثْيَر ، وطِرْيَم وحَوْقَلَ ، وسَرْوَل ، وجدول ونحو ذلك . والرباعي غيرالمضاعف نحو : غُرْنَيق وعَرَيْقُصان (والخماسي نحو : قُذَعْمِيل)[1] وعَلْطَميس ، ودَرْدَبيس ، وعَضْرَفُوط ، وقَرْطَبُوس[2] وأما الرباعي المضاعف فلا تُزاد فيه واوٌ ولا ياءٌ وإنما تكون أبدا أصلا ، أو مثّل ذلك بمثال من الاسم ومثال من الفعل دلالة على أن ذلك يكون في الجنسين لا يختص بواحد منهما ، فالذي للاسم يُؤْيُؤٌ /ـ وهو طائر من / ١٦٢ / الجوارح يشبه البَاشَق ـ وجمعه يآيىء ، وقد جاء فيه : اليآئى مقلوبا ، قال الشاعر ، أنشده الجوهري [3] :

حَفِظَ المُهَيْمِنِ يُؤْيؤى ورَعَاهُ ما في اليآئِى يُؤْيؤٌ شَرْوَاهُ

والذي للفعل: وَعْوَعَ ، وهو من قولهم : وَعْوع الذئب وَعْوَعَةً ، أي : صوَّت ، والوعوعة صوتُه . وأيضا فإنه أتى بالمثالين الياء والواو . فحصل من المجموع أن الواو والياء تكونان في الاسم بالتضعيف ، وتكونان في الفعل كذلك ، فمن مُثُل الاسم في الياء : يُؤْيُؤٌ ، واليَهْيَهَةُ [4] ، ومن الأعلام

(١) سقط من س .

(٢) شيخ قُذَعْميل : كبير ، والعَلْطميسُ : الناقة الضخمة ذات أقطار وسنام . والدردبيس : خرزة سوداء كأنّ سوادها لون الكبد، إذا رفعتها استشفقتها رأيتها تشف مثل العنبة الحمراء تتحبب بهاالمرأة إلى زوجها. والدردبيس أيضا : الشيخ الكبير الهمّ ، والعجوز أيضا يقال لها : دردبيس . والعضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة .
والقرطبوس : الداهية ، وبكسر القاف : الناقة العظيمة الشديدة .

(٣) الصحاح ، مادة يأيأ ، والبيت على هذه الرواية من بحر الكامل . على أن لأبي نواس في ديوانه ٦٨٩ أبياتا من بحر الرجز ، وفيها يروى البيت :

بيؤيؤ يعجب من رآه ما في اليآئي يؤيؤ شَرْواه

وشروى الشيء : مثله .
وقد عقب ابن بري على نسبة هذا البيت لأبي نواس بقوله : « ويمكن أن يكون هذا البيت لبعض العرب فادعاه أبونواس » انظر اللسان ، مادة : يأيأ .

(٤) يَهْيَهَ بالإبل يَهْيَهةً ويِهْيَاهًا : دعاها وقال لها : ياهِ ياه .

يَلْيَلُ (١) وهو نادر مع تقدّم الياء وأما مع تأخرها فنحو : الحَيْحَاء ، والعَيْعَاء ، والحِيَحاء ، والعِيْعَاء والهِيْهَاء(٢) ، وهو قليل أيضا . وفي الواو قولهم : الوَطْوَاط ، والوَسْوَاسُ ، والوَعْوَاعُ ، والوَقْوَاق ، والوَكْوَاك والوَصْوَصَة(٣) ، والوَسْوَسَة . وهو كثير . ومع تأخرها : ضوضاءٌ ، وغوغاءٌ ، والزَّوْزَاة ، والقَوْقَاة والضوضاة(٤) . وما أشبه ذلك . ومن مثل الفعل في الياء : يَهْيَهْت بالأبل ، إذا قلت لها : ياهِ ياهِ (٥) . وهو نادر مع تقدم الياء ومع تأخرها ، نحو : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، وزعم الأخفش أنه لم يأت من هذا النحو إلا هذه الأفعال الثلاثة ، وفي الواو قولهم: ضَوْضَيْتُ ، وقَوْقَيْتُ ، وزَوْزَيْتُ ، ووَسْوَسْتُ ، ووَعْوَعَ ، وَوَلْوَلَ ، ووَحْوَحَ ، ونحو ذلك .

وقد ذكروا في علة الحكم بأصالة الواو والياء في مثل هذا وجهين :

أحدهما : أن التضعيف في بنات الأربعة في الحرفين كالتضعيف في بنات الثلاثة في أحدهما ؛ لأن الحرفين المتباينين ــ وهما الياء والهمزة ــ في يؤيؤ مثلا إذا ضوعف أحدهما صار مع الآخر بمنزلة ردٍّ وشدٍّ ، فصار المجموع مع المجموع بهذه المثابة ، فكما لا يقال في ردٍّ وشدٍّ : إن أحد المضاعفين فيه زائد ، فكذلك هذا الرباعي لا يقال فيه إلاّ بأصالة الجميع ؛ إذْ لا فَرْقَ بينهما ، فإذا الياءان في يؤيؤ أصلان ، وكذلك (الواو)(٦) في وَعْوَعَ . ويجري الحكم في

---

(١) يَلْيَلُ : اسمُ جبل معروف بالبادية . ويليل أيضا : وادي ينبع ، يُصُبّ في غيقة ، مذكور في غزوة بدر .

(٢) تقدم شرح ذلك انظر .

(٣) وَعْوَعَ الكلب وَعْوَعَةً وَوَعْوَاعًا : عَوَى وصوّت . والوَقْوَاقُ والوكواك : الجبان ، ووَصْوَصَتِ الجارية : إذا لم يُرَ من قناعها إلا عيناها .

(٤) زوزى الرجلُ يزوزى زَوْزَاةً ، وهو : أن ينصب ظهره ويسرع ويقارب الخطو . والقوقاة : صوت الدجاجة والضوضاة والضوضاء : أصوات الناس وجلبتهم .

(٥) يقال : ياهِ ياهِ ، بالكسر ، ومع التنوين : ياهٍ ياهٍ .

(٦) سقط من س .

الباب كله على هذا السبيل ، وإلى هذا النحو أشار سيبويه في التعليل ، إذْ قال لما تكلَّم على ضَوْضَيْتُ وصِيْصَيَة[1] ونحوهما : « فإذا ضُوعِفَ الحرفان في الأربعة فهو كالحرفين في الثلاثة » [2] .

فإن قلت : إنَّ هذاالكلام إنما هو في زيادة التضعيف ، ومسألتنا خارجة عنه ، لأن دعوى الزيادة هنا عنداَدّعاها إنما هي من « سألتمونيها » ، وبينهما فرق [3] كبير في الأحكام ، فكيف يستدل بعدم زيادة التضعيف على عدم زيادة سألتمونيها ؟ هذا مُشْكِلٌ .

فالجواب : أنَّ الحكم هنا في نوعى الزيادة مُتَّفق ، لأن من شرط دعوى الزيادة توفر أقل الأصول ، وهذا لا يختص بزيادة « سألتمونيها » دون زيادة التضعيف ، ولا بالعكس ، بل الحكم فيهما واحدٌ لتعلقه بأمرواحد ، وإذا كان كذلك صح أن يستدل بهذه القاعدة الكلية على أمر كلي يدخل تحته هذا الجزئيّ الذي في أيدينا لأنه[4] إذاكانت دعوى (زيادة)[5] أحد المضاعفين لا يمكن هنا فكذلك زيادة ماكان من « سألتمونيها » ، وعلى هذا الترتيب يلزم ألا يزاد أحد المضاعفين / أيضا بالتضعيف ؛ إذْ يؤيؤ ووَعْوَعَ المضاعفان فيهما من حروف « سألتمونيها » ، وهذا بالقصد الثاني ، وإلا فقد تكلَّم الناظمُ على مَنْعِ زيادةِ أَحَدِ المضاعفين في مثل هذا . / ١٦٣ /

---

(١) ما عدا س : وصيصيت .

(٢) الكتاب ٤ / ٣١٤ .

(٣) س : بون .

(٤) الأصل : لأنها .

(٥) سقط من س .

والوجه الثاني أنّ هنا ما كان نحو يَهْيَةَ ووَحْوَحَ ، وهذا إما أن يكون وزنهما وَفْعَلاً[1] ويَفْعَل ، والأوّلُ معدومٌ في الأبنية ، والثاني قليلٌ لا يُحْمَلُ مثل هذا عليه ، وأيضا تكون الكلمةُ من باب سَلِس ، وهو قليلٌ أو يكون وزنهما فَعْوَلا[2] وفَعْيلاً ، وكلاهما يلزم منه كونُ الكلمة من باب بَبَرٍ ودَدَنٍ[3] ، وهو نادرٌ ، فلم يبق إلا أن يكون فَعْلَلاً[4] فتكون جميع الحروف أصولا، وهوالمطلوب .

وما كان نحو : ضَوْضيتُ وحاحيتُ إمّا أن يكون وزنهُما فعليتُ كسلقيت ، وهذا يلزم منه كونُ الكلمة من باب سلس ، وهو قليل . وهذا كثير ، أعني (في)[5] الأسماء والأفعال على الجملة ، ولا يحمل الكثير على (الباب)[6] القليل إلا بدليل . وأيضا قد قالوا في بعض ذلك : ضَوْضَاءٌ وغَوْغَاءٌ ، بمنزلة زَلْزَالٍ وقلقالٍ ، فينبغي حملُ باقي الباب عليه ، لأنّ فيه حمل المتماثلات على باب واحد، وأيضا فيه الدخولُ في أوسع البابين . أو يكون وزنهما فوعلت كحوقلتُ ، وهذا أبعد في الجواز ؛ إذْ يلزم جعل الفاء والعين من باب واحدٍ كدَدَنٍ وبَبَرٍ ، وهو نادرٌ ، وإذا امتنع باب سَلَسٍ أن يحمل هذاعليه فباب دَدَنٍ أولى بالامتناع[7] .

---

(٥) سقط من س .

(١) في النسخ : وَفْعَل . وليس ممنوعا من الصرف ،انظر :

(٢) فيما عدا س : فوعل : وفي س : فعول أو فعيل .

(٣) كذا في النسخ ، وباب بَبَرٍ ودَدَنٍ يعني أن الفاء والعين من جنس ، وإذا كانت وَحْوَحَ فعولاً تكون فاؤه واوًا ، وعينُه حاءً ، وإذا كانت يهيه فعيلاً تكون فاؤهَ الياء وعينه الهاء . ويبدو أن الشاطبي قد التبس عليه الأمر ، فإن هذا الاحتمال ــ أعني باب دَدَنٍ وبَبَر ــ إنما يكون إذا لم تتصدر الواو والياء ، نحو : ضوضيتُ . انظر المنصف ١ / ١٧١ .

(٤) في النسخ : فعلل .

(٥) عن س .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) انظر المنصف ١٦٩/١ ــ ١٧١ .

وفي قوله : « واليا كذا والواوُ » إلى آخره ، إخبارٌ بأنّ الياء والواو لا تكونان أصلاً في الأربعة كما تقدَّم ، وهذا صحيح ، لكنه قد يأتي أصلاً فيها قليلاً وإن لم يكن الاسم مضاعفاً ، وذلك قولهم : ورَنْتَل[1] [2]فالنونُ زائدةٌ ، لوجود شرط الزيادة ، وهو وقوعُها ساكنةً مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، والواو أصلية ، لأنها لو كانت زائدة لكانت زيادتها أوَّل الكلمة ، وذلك غير موجود ، فلا يصح دعوى زيادتها أوَّل الكلمة .

فإن قيل: وكذلك (أيضا)[3] لا تكون أصلا في بنات الأربعة بغير تضعيف، فقد تعارض فيها أصلان ، فلم حكمت بأصالة الواو دون زيادتها ؟

فالجواب : أن جعلها أصلاً أقوى ، لأنا (قد)[3] رأيناها أصلا في بنات الأربعة على الجملة ، وذلك مع التضعيف ، فنحن نجعلها أيضا كذلك مع فقد التضعيف للضرورة ، وهذا أسرع من أن نزيدها أولا [4] ، ولم نَرَهُمْ زادوها أولا بوجه من الوجوه ، وقد جعلوها أصلاً في الأربعة في بعض المواضع ، وهو التضعيف ، فجعلُها أصلاً أولى ، فتأمَّله .

* * *

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا   ثَلاَثَةً تَأْصِيلُها تَحَقَّقَا

يعني أنَّ الهمزة والميم يُحكَمُ بزيادتهما كما حُكِمَ بزيادة الألف والياء والواو ، لكن (لا)[5] مطلقاً ، بل بثلاثة شروط .

---

(١) الوَرَنْتَلُ : الشر العظيم .

(٢) الأصل : بالنون .

(٣) عن س .

(٤) الأصل : « نزيدها أبدًا » .

(٥) سقط من س .

أحدُها : كونُ الهمزةِ والميمِ سابقين للأحرف الثلاثة .

والثاني : أنْ يكونَ بعدهما ثلاثةُ أحرفٍ أصولٍ .

والثالث : أنْ يكونَ أصالتُها محققة لا بالاحتمال .

فالأوَّلُ يدلُّ عليه قولُه : « سَبَقا ثلاثة » والألفُ في « سَبَقا » ضمير التثنية، عائدٌ على الهمزة والميم . والثاني بيِّنٌ من قوله : « سبقا ثلاثة تأصيلها تحققا » / والثلاثة هي ثلاثة حروف أصول. والثالث مأخوذٌ من قوله: « تأصيلها / ١٦٤ / تحققا » ، أى : لا بُدَّ من كون الأصالة في تلك الحروف الثلاثة قد تحققت وصحت وثبتت . ولا بد من تفصيل أحكام هذه الشروط بالنسبة إلى كل واحد من الحرفين ، نبدأ بما بدأ به فنقول :

أما الهمزة فلا (بُدَّ)[1] فيها من تلك الشروط ، وحينئذٍ يُحكَمُ بزيادتها ، فالشرط الأول سَبْقِيَّتُها ، فإن لم تكن سابقة فلا يحكم لها بزيادة على مفهوم كلامه ، فنحو : بَلأَنٍ ، وبُرَائِلٍ ، والشَّأْسَم ، واطمأنَّ ، وازْبَأَرَّ ، وتكَرْفَأَ[2] ، وما أشبه هذا مما الهمزة فيه غيرُ سابقة لا يُحكَمَ عليها بالزيادة أصلاً إذْ[3] لم تكثر زيادتُها هنالك كثرة توجب القضاء بزيادتها مع الجهل بدليل ذلك فيها أو دليل خلافه ، وذلك أن الهمزة إذا وقعت أولاً قد كثرت زيادتها جدا فيما عُرِفَ اشتقاقه وتصريفه في الأسماء والأفعال ، فأفعل في الأفعال والصفات كثير ،

---

(١) سقط من س .

(٢) البلأنُ : الحمام ، في الحديث : ستفتحون بلاداً فيها بَلأَنَاتٌ ، أى : حمامات . قال ابن الأثير : الأصل : بلالات ، فأبدل اللام نونًا . والبُرَائلُ : الذي ارتفع من ريش الطائر فيستدير في عنقه . والسأسم : شجرةٌ يقال لها الشِّيز .
وازبأرَّ الرجل : اقشعرَّ ، وتكرفأ السحاب وتكرْثأ : تراكم .

(٣) الأصل : إذا .

فذكر سيبويه[1] وغيره أن الهمزة متى (ما)[2] وقعت أولا وأمكن جعلها زائدة ، قُضِي بذلك ، حتى يدل دليل على الأصالة كـأَفْكَل[3] مثلاً ، يقضى على همزته بالزيادة وإن لم نعرف له اشتقاقا ولا تصريفا يدل على زيادتها ، قال : لأن ماعُرِف اشتقاقه فقضي فيه بزيادة الهمزة لا يحصى كثرة فتحمل همزة أَفْكَلٍ على الأكثر . فإذا لم تكن سابقة فالأكثر أصالتها فيما عرف اشتقاقه أوتصريفه. فليُقْضَ بالحمل على الأكثر فيما لم يعرف له اشتقاق ولا تصريفٌ .

والشرط الثاني : أن يكون بعد الهمزة ثلاثةُ أحرف أصول ، فلا بد منه ، فإنه إن كان بعدها ما هو أكثر من ثلاثة أصول فلا بد من القضاء بأصالة الهمزة ، وذلك كإِصْطَبْلٍ فهو كجِرْدَحْلٍ [4] ـ لأن القاعدة أنَّ بناتِ الأربعة لا يُزاد فيها من أوَّلها إلا في الأفعال والأسماء الجارية عليها نحو : مُدَحْرِج ـ وكإِرْدَخْلٍ ، واصْطَفْلِينَةٍ ، وإِصْفَعِنْدا ، وأُصْطُكْمَةٍ ، وأَطْرَبُون[5] الروم ، وكذلك إِبْرِيْسَمٌ ، إبراهيم وإسماعيلُ همزاتها كلها أصولٌ لو كانت عربيات ، ولذلك [6] ردَّ المبرد على سيبويه في تصغيرهما بإسقاط الهمزة : بُريهيم وسُمَيعيل ، وقال القياس : أُبَيْرِيهٌ وأُسَيميعٌ . وما قاله من القياس صحيح ، غير أن قول سيبويه أصح في التصغير ، وقد تقدَّم (بيانُ)[7] ذلك في بابه .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٥ ، ٢٧٩ .

(٢) عن س .

(٣) الأفكَلُ : الرِّعدة .

(٤) الأصل : كجردح .

(٥) الإرْدَخْل : الضخم والإِصْطَفْلِينَة : ، الجَزَرَةُ ، والإِصْفَعِنْدُ من أسماء الخمر . والأُصْطُكمة : خُبْزَة الملة . والأَطْرَبُون من الروم : الرئيس منهم ، وقيل : المُقدَّم في الحرب .

(٦) الأصل ، ت : وكذلك .

(٧) سقط من س .

والشرط الثالثُ : أن تكون أصالةُ الأحرف الثلاثة محققة ، فلو كانت غير محققة لم يُقْضَ بزيادة الهمزة ، لأنها لو قُضِيَ بزيادتها لأمكن بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف ، وبيان ذلك أن ثلاثة الأحرفِ التي بعدها إما أن تكون مقطوعا بأصالتها ، وسواء أكان معها زوائد أم لا ، كأحمر ، وأصفَرَ ، وأبيضَ ، وأحمدَ ، وإجْفِيلٍ ، وإخْرِيط ، وأتْرجَّةٍ ، وأُزْمُولةٍ وإِدْرَوْنٍ ، وإصْلِيتٍ ، وإِهْجِيرَى ، وإِجْرِيا [1] ، وأكرَمَ ، وأعلم ، وأطاع ، وأسطاع وما أشبه ذلك ، فلا شك في دعوى زيادة الهمزة . وإمَّا أن تكون مقطوعا بزيادة بعضها ، كأمانٍ من الأمْن ، وإسَارٍ من الأسْرِ ، وإناءٍ واحدِ الآنية ، فلا إشكال في أصالتها . وذلك مأخوذٌ من مفهوم كلامه ، لأن تأصيل ثلاثة الأحرف هنا ليس بمتحقِّق / ٠/ ١٦٥ / وإما أن تكون محتملة ، لا يُقطع بأصالة جميعها ولا بخلاف ذلك ، فمفهوم كلام الناظم في هذا أيضا (أنه)[2] لا يُحْكَم بزيادة الهمزة ما لم تبيَّن فيها أمر ، فيحكم على الهمزة بمقتضاه ، ولهذا القسم أمثلةٌ منها : أَيْدَعٌ[3] ، يقال : هل هو أَفْعَلٌ كأَفْكلٍ ، فتكون الهمزة زائدة لأصالة الياء ، أَوْ فَيْعَل كجيئلَ [4] ، فتكون الهمزة أصلية والياء زائدة كلا[5] الوجهين محتمل ، لأن كل واحد منهما يجذبه إليه بابٌ متسع . وكالأَوْتكى[6] ، ألفه [7] للتأنيث بلا بدٍّ ، فيبقى النظر

---

(١) الإِجْفِيلُ : الجبان . الإخريط : نبتٌ من أطيب الحمض . والأُزْمُولة : المصوِّتُ من الوَعول وغيرها . الإِدْرَوْن : المَعْلَف . وسيف إِصْلِيتٌ : صَقِيلٌ . وإِهْجِيرى الرجل : دَأْبُه وعادته . والإ جريًا الإجريَّاء : الوجه الذي تأخذ فيه وتجرى عليه ، قالوا : الكرم من إِجْرِيَّاه ، أى : من طبيعته .

(٢) سقط من س .

(٣) الأيدع : صبغ أحمرُ .

(٤) جَيْأَلُ وجيألَةُ : الضَّبُع ، ممنوع من الصرف للتعريف والتأنيث .

(٥) س : وكلا .

(٦) الأوتكى : التمر السوادى .

(٧) انظر الممتع ١٢ .

بين الهمزة المصدرة والواو بعدها ، هل يحكم بزيادة الهمزة فتكون أفْعَلى من باب الأجْفلى [1] ، وعلى هذا حمله القالي [2] ، أو يحكم بزيادة الواو فيكون فَوْعَلَى من باب الخَوْزَلى[3] ، وعلى هذا حمله غيرُه وكذلك أفْعَى ، هل يكون وزنها أفْعَل فتكون الهمزة زائدة والألف أصلية ، أو بالعكس فيكون وزنه فَعْلَى[4] . وكذلك إِبَّانُ يحتمل أن يكون إفْعال فتكون الهمزة زائدة ، أو فِعَّال فتكون أصلية وإحدى الباءين زائدة . ومن هذا كثيرٌ جدا ، فمثل هذا عند الناظم لا يُحْكَم على الهمزة فيه بزيادة مالم تتحقق بعدها أصول ثلاثة .

فإن قلت : كيف تتحقّق في هذه الأشياء الزيادة من الأصالة ؟

فالجواب : أن تحقُّقها يكن فيما[5] لم تتعارض فيه الأدلة بالدليل الاشتقاقي أوالتصريفي . وقد تقدم في القسم المتحقق كأمانٍ وإسارٍ وإزارٍ ، وفيما تعارضت فيه الأدلة بالترجيح لأحد الوجهين على الآخر ، وكذلك في جميع ما تقدَّمَ من المحتملات في باب الألف والواو والياء . وهذا بالنسبة إلى المجتهد لا بالنسبة إلى المسألة في نفسها ، فإنها أبدًا مع التعارض محتملةٌ ، وسيأتي ذلك بعدُ ، بحول الله تعالى [6] .

وأما الميم فكالهمزة في الحكم والشروط :

فأما الشرط الأول وهو السبقية فلازمٌ ، فلو كانت الميم غير سابقة لم يحكم بزيادتها هكذا مطلقا ، على ما أفهم كلامه ، كالبسملة ، والتُّرْمَلَة ،

---

(١) يقال : دعاهم الجفلى والأجْفَلى ، أى : بجماعتهم .

(٢) انظر المتع ١١٢ .

(٣) الخَوْزَلى : مشية فيها تَبَخْتر .

(٤) انظر شرح الشافية للرضى ٢ / ٣٤١ ـ ٣٤٣ .

(٥) الأصل : مما .

(٦) عن س .

والبَرْهَمة، والحَرْمَل ، والبِرْطَام ، والخِرْمِل ، والشَّمَرْدَل ، والهَمَرْجَل ، والسَّرْمَق ، والحُمِلاَق »(١) ، وما أشبه ذلك ، فالميم في هذه الأشياء أصليةٌ لا زائدة لكونها غير أوَّل . وإنما كان ذلك لما تقدم في الهمزة ، لأن الميم كثُرت زيادتها أوَّلا فيما عُرِفَ اشتقاقه كأسماء المصادر والأزمنة والأمكنة ، وأسماء الآلات ، وأسماء المفعولين ، وما أشبه ذلك ، فكذلك يحكم عليها بالزيادة فيما لم يعرف له اشتقاق ولا تصريف ، حملا على الأكثر . وأما إذا كانت غير أوَّلٍ فتقلُّ زيادتها جدا فيما عُرِفَ له اشتقاق أو تصريف ، فإذًا لا يحكم بزيادتها إلا بِثَبَتٍ إذا لم يدل عليها دليل .

وأما الشرط الثاني ، وهو أن يقع بعد الميم ثلاثة حروف أصول ، فملتزم أيضا ، فإن لم يكن بعدها إلا أكثرُ من ثلاثة فلا بدَّ من الحكم بأصالتها ، نحو : مَرْزَجُوش (٢) ، ومَرْدَقُوش . والعلة في هذا هي العلة في الهمزة من كون الزيادة لا تلحق أول الرباعي إلا في الأفعال والأسماء الجارية عليها ، نحو : يدحرج ومدحرج ، وما أشبه ذلك .

وأما الشرط الثالث / وهو أن تكون تلك الأحرفُ الثلاثة قد تحققت / ١٦٦ /
أصالتها وصحت فإنها إن لم تتحقق ، بل تحققت زيادة بعضها فلا بد من الحكم بأصالة الميم للضرورة ، لئلا تبقى الكلمة على حرفين، وذلك نحو: المَنُون ،

---

(١) الثُّرملة : سوءُ الأكل . وألا يبالي الإنسان كيف كان أكله . وبَرْهَم : أدام النظر ، وبرهمة الشجر : بُرعمته وهو مجتمع ورقه وثمره ونَوْره . والحَرْمَل : حبٌّ كالسمسم . والبرطام والبراطم : الرجل الضّخم والحرمل : المرأة الرعناء . والشمردل من الإبل وغيرها : القوي السريع الفتيّ الحسن الخلق ، والأنثى بالهاء . والهمرجل : الجواد السريع ، والسرمق : ضرب من النبت ، والحملاق ـ بكسر الحاء وضمها ـ ما غطّت الجفون من بياض المقلة .

(٢) المرزجوش : نبتٌ . والمردقوش : الزعفران .

ومائس ، وما حِلٍ [1] ، ومَشْقَاءَ[2] ، ومُحاقٍ[3] ومَذِيقٍ[4] ، وما أشبه هذا [5] .

وكذلك إن لم تتحقق زيادة ولا أصالة في ثلاثة الأحرف ، فإنه لا يحكم على الميم بزيادة مالم يتبين الأمر فيها ، ولذلك أمثلة ، منها : مَجّن ، يحتمل أن تكون النونان معًا أصلين ، فتكون الميم زائدة ، ووزن الكلمة مِفْعَل ، ويدل على ذلك الاشتقاق من الجُنَّة ، وجَنَّه الشيءُ وأجَّنهُ ، أى ستره ، لأن المِجَنَّ ساترٌ عن الأذاة[6] في الحرب . وإلى هذا مال الزبيديّ ويحتمل أن تكون إحدى النونين زائدة ، فتُؤَصَّل الميم على هذا ، ويكون وزن الكلمة فعلا[7] كخِدَبٍّ ، ويدل على هذا الاشتقاق من مَجَن ، أى : صَلُبَ . وإلى أصالة الميم ذهب سيبويه [8] .

ومنها : مَأْجَجُ ومَهْدَد[9] ، يحتمل أن يكون أحدُ المضاعفين زائدا ، فتكون الميم أصلية ، ووزن الكلمة فَعْلَلٌ ، وظهر التضعيفُ لأجل الإلحاق بجعفر ، وهذا قول سيبويه [10] . ويحمتل أن يكون المضاعفان معًا أصلين[11] ، فتكون الميم

---

(1) المنون : الموت ، لأنه يَمُنّ كل شيء ، يضعفه وينقصه ويقطعه . وماس يميس ميسا : تبختر واختال . والمَحْل : الشدة ، والجوع الشديد ، ونقيض الخِصْب ، ويقال : أمحل البلد فهو ما حل ، وأمحل الزمان ، وزمان ما حل .

(2) س : ومشقار . يقال : مشق الرجلُ يمشق مشقا فهو مشق : إذا كانت إحدى ركبتيه تصيب الأخرى ، والمرأة مشقاء .

(3) المحاق - بكسر الميم وضمها - : آخر الشهر ، إذا امَّحق الهلال فلم يُرَ .

(4) س : مدنق . والمذيق : اللبن الممزوج بالماء .

(5) س : ذلك .

(6) ما عدا س : الأذاية . والأذَى ، والأذاةُ ، والأذيّة : كلّ ما تأذّيت به .

(7) في النسخ : فعلّ .

(8) الكتاب ٤ /٢٧٧ .

(9) مَأْجَج : موضع ، ومهددُ : اسم امرأة .

(10) الكتاب ٤ / ٣٠٩ .

(11) س : أصليّين .

زائـدة ، ويكون وزنُ الكلمة مفـعلاً . ويترجّح هذا بأن زيادة الميم أولاً أولى من زيـادة مـا بعـدهــا من حـرف لين أو تضـعيف ، وظُهـورُ التـضـعيف من باب مَحْبَبٍ [١] ، أجاز هذا السيرافي [٢] وإن كان قد قوّى قول سيبويه .

هذا تفسيرُ كلامه إلا أن عليه اعتراضًا من خمسة أوجه :

أحدها : أنه ذكر شرط السبقية للهمزة والميم لا مطلقا ، بل بقيد[٣] أن تسبق ثلاثة أصول ، والتقييد بهذا لا يقتضى السبقية بإطلاق ، أعنى أن تكون الميم أو الهمزة سابقةً لجميع الحروف ، وإنما يقتضـى سبقيتـها للثلاثة [٤] خاصة، فأعطى هذا التقييد أن نحو : شَمَرْدَلٍ وَهَمَرْجلٍ الميم فيه زائدة ، لوجود شرطه من سبقيتها لثلاثة أصول محققة ، وكذلك في الهمزة إنْ وجدت ثانية في اسم خماسي . وهذا غير صحيح ، بل المرادُ عند النحويين أن تكون الميم سابقة لجميع الحروف على الإطلاق بحيث لا يتقدّمـهاحرفُ البتَّةَ ، فكان كلامُه على الظاهر معتَرَضا .

والثاني : أنه يدخل عليه في هذاالعَقْدِ ما كان بعد الهمزة أو الميم فيه أربعة أحـرف أصـول كإِصْطَبْلٍ ، أُصْطُكْمَةٍ ، ومَـرْزجُـوشٍ ، لأنه قـال : « سَبَـقـا ثلاثة » . وهذا قـد يسبق أربعـة ، وكل مـا سـبق أربعة فـقد سبق ثـلاثة من باب أولى . فـاقـتضـى هذا الإطلاق زيادة الميم والهمزة في مثل هذه الأشـيـاء . وهو على خلاف ما تقدّم من التفسير ، وعلى خلاف ما قاله النحويُّون .

---

(١) مَحْبَبٌ : اسمُ عَلَمٍ ، جاء على الأصل لمكان العلمية ، كما جاء مَكْوَزَةُ ومَزْيَدُ انظر المنصف ١/٢٧٥ ، وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٩٤ ، واللسان : حبب .

(٢) انظر الممتع ٢٥٢ ، ٩٤٦ ، ٧٣٣ .

(٣) س : بشرط .

(٤) لثلاثة .

والثالث : أنَّ قوله : « وهكذا هَمْزٌ وميمٌ سبقا » ، يعني : مثل ما تقدَّم في أنَّه زائدٌ بلا بُدٍّ ، إذْ تقدَّم في الألف قولُه :

فألفٌ أكثَرَ من أصلَيْنِ   صاحَبَ ، زائدٌ بِغَير مَيْنِ

فقطع بالزيادة ، ثم عطف على ذلك الياء والواو وأن حكمهما كذلك ، ثم أتى بهذا أيضًا محالاً به على ماتقدَّم ، فاقتضى أن الزيادة في مثل هذا مقطوعٌ / بها . وغيره لا يجعلُ الزِّيادة مقطوعًا بها ، وإنما يجعلها من باب / ١٦٧ / الحمل على الأكثر مع إمكان أن تكون أصلية . وكلامُ سيبويه على هذا يدلُّ لا على القطع بالزيادة ، قال في أبواب ما ينصرف : « واعلم أن هذه الياءَ والألف ـ يعني في نحو : أَعْصُرَ ويَعْصُرَ ـ لا تقع واحدة منهما في أول اسم على أربعة أحرف إلا وهما زائدتان ؛ ألا ترى أنه ليس من اسمٍ مثل أَفْكلٍ يُصْرَف وإن لم يكن له فعل يتصرف » ، قال : « ومما يدلك على أنها زائدة كثرة دخولها في بنات الثلاثة » . فهذا استدلالٌ منه بما عُرِف أنه أَفعل بالاشتقاق أو بِمَنْعِ الصرف ، على ما لم يُعْرَفْ . ثم قال : « فهذه الياءُ والألف تكثر زيادتُهما في بنات الثلاثة ، فهما زائدتان حتى يجيء أمرٌ بَيِّن نحو : أَوْلَقٍ[1] [فإنَّ أَوْلَقاً][2] إنما الزيادة فيه الواو ، ويدلُّك على ذلك قولهم : قد أُلِقَ الرجل فهو مألوق ، قال: « ولو لم يتبين أمر أَوْلَقٍ لكان عندنا أَفْعَل ، لأن أَفْعَلَ من هذا الضَّرْبِ أكثر من فَوْعَلٍ »[3] . فتأمَّلْ قوله : « فهما زائدتان حتى يجيء أمر بَيِّن » ، وقوله : « ولو لم يتبيّن » .. إلى آخره ، فإنه في غاية الظهور في الحمل على الأكثر لا على

(١) الأولق : الجنون .

(٢) عن الكتاب .

(٣) الكتاب ٣ / ١٩٤ ـ ١٩٥ .

القطع ، بل على الإسناد إلى أوسع البابين ، وإن كان الاحتمال باقيا ، كما يُرَجَّح أحد المحتملين بوجه من وجوه الترجيح . قال ابن الضائع بعدما قرّر شيئا من هذا المعنى : « ومما يدلّ على أنّ هذه الهمزة كذا أنَّ الميم مثلها في الزيادة أولاً من غير فرقٍ ، وقد قضى سيبويه بأصالة الميم في المرجل والمراجل ، بقولهم: مُمَرْجل ، فقضى بأصالتها وبعدها ثلاثة أحرف أصول . واعترض على ابن عصفور في جعله هذا النحو مما يُقْطَع فيه بزيادة الهمزة لأنه قال في الممتع : « وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها قطع بأنها زائدة ، (قال)[1] : لأن كل ما عُرِفَ اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدةٌ . وما اعترض به ظاهر ؛ إذ القطعُ في أمثال هذه الأشياء متعذر لاحتمال أن تكون الهمزة أصلا بدليل من اشتقاق أو تصريف لم نطلع عليه ، فكيف يُدَّعى القطع هنا[2] ؟! هذا خطأٌ ممن ادَّعاه ، والناظم ممن يدَّعى ذلك ، فهو مُخْطِىٌ .

والرابع : أن قوله : « تَأْصيلُها تحقّقا » يقتضى أن الحكم بالزيادة لا يكون إلا فيما تحقق فيه أصالة الحروف ، وأما ما لم تتحقق فيه فلا يحكم بزيادة الهمزة ولا الميم ، وهو ما يعطيه المفهوم . وهذا المعنى غيرصحيح أيضا، لأنهم (قد)[3] قالوا : إن الهمزة والميم إذا كان بعدها ثلاثةٌ أحرف وبعضها محتملٌ للزيادة فهما محكوم عليهما بالزيادة وعلى ماعداهما بالأصالة ، كأفعىً وإشْفىً [4] ، وموسى ، وغيرها [5] . قال ابن الضائع[6] : لأنهم استقرءوا ما

(١) ليست في س .
(٢) س : ههنا .
(٣) ليست في س .
(٤) الإشْفَى : المِثْقَبُ .
(٥) س : ونحوها .
(٦) س : ابن عصفور .

كان من هذا النوع فوجدوا الهمزة مماعُرِفَ اشتقاقهُ زائدةً إلا في ألفاظ شذَّت، وكذلك في الميم ، فلذلك قيل بزيادتهما ، قال سيبويه في أفعى وموسى : « الألفُ فيهما بمنزلة مرمى » [1] ، قال : « فإذا لم يكن ثَبَت فهي زائدة وإن لم تشتّق من الحرفِ شيئًا تذهبُ فيه[2] الزيادة »[3] وكذلك قال في التسهيل : «وتترجَّح زيادة ما صُدِّر من ياءٍ أوهمزة أو ميم على زيادة ما بعده من حرفِ لينٍ أوتضعيف»[4]، وكلامه هنا / يُفهِم خلاف هذا المنطوق ، فكان غير صحيح ٠/ ١٦٨ /

والخامس : أن الحكم إن كان يَطَّرِد له في الأسماء فلا يطرد له في الأفعال ، فإن الأفعال لا تُزاد في أولها الميم قياسا ، ولم يكثر في الكلام كثرة توجب القولَ بالقياسُ ، بل لم يحكه الناس إلا نادرًا ، قال ابن جني : « واعلم أن الميم من خواصّ زيادة الأسماء ولا تُزَاد في الأفعال إلا شاذًا ، نحو : تَمَسْكَن الرجل ، وتَمدرع ــ من المِدْرَعة ، وتَمَنْدَل ــ من المِنْديل ، وتمنطق ــ من المِنْطَقَةِ ، وتمسلم الرجلُ : إذا كان يُدْعَى زيداً أو غيره ثم صار يُدعَى مُسْلمًا ، وحكى ابن الأعرابي عن أبي زياد : فلانٌ يَتَمَوْلى علينا . فهذا كلُّه تَمَفْعل » [5] وهذا يُعَدُّ من زيادة الميم حشوا لا أولا ، ومن ذلك عَدَّه بعضُهم ، وهو صحيح ؛ إذ لم يسمع فيه مفعل مجرّداً من التاء . قال ابن جني : « وقالوا : مَرْحَبك الله ومَسْهلك، وقالوا مَخْرَقَ الرجلُ وضعَّفها ابن كيسان . وهذا كله مفعل »[5] قال : « ولا يُقاس على هذا إلا أن يشذُّ الحرفُ فتضمه إليه »[5] هذا ماحكى، قالوا

(١) كذا في النسخ ، ونص الكتاب : « بمنزلتها في مرمى » .

(٢) كذا ، ونصّ ا لكتاب : « تذهب فيه الألف » .

(٣) الكتاب ٤ / ٣١٠ .

(٤) التسهيل ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

(٥) سر صناعة الإعراب ٤٣٢ ـ ٤٣٣ ، وانظر الممتع ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

« وكلام العرب : تسكن ، وتدرّع، وتندّل كذلك وتنطّق ، لم يحك الجوهري غيره ، وذكر أن المَخْرَقَة مولّدة ، وهي التي قيل منها : مَخْرَق ، ولذلك ضعّفها ابن كيسان ، وإذا صحّت لم يُبْن عليها لشذوذها ، فكيف يُطْلِق القول في زيادة هذه الميم أوّلاً مع أنها لا تزاد في الأفعال إلا ببيان ؟ أما الهمزة فإطلاقه فيها صحيح[1] لكثرة أفعل في الكلام ، فقد ظهر أن كلامه في هذه المسألة على غير تحصيل .

والجوابُ عن ذلك أن يُقال :

أما الأوّلُ فإنَّ قُوَّة كلامه تُعطى السبقيَّة على جميع أصول الكلمة لا على ثلاثة منها فقط ، وإذا كان ذلك مفهومًا من كلامه وجب الحملُ عليه ، ولم يصحَّ (حملُه)[2]على غيره .

وأما الثاني فإنما أراد نفس الثلاثة التي تخالفُ الأربعة ، ولم يُرد أن يقول : ثلاثة أكثر ، وإنما قَصَد تعيينَ الثلاثة بخصوصها حتى كأنَّه قال : سَبَقَ ثلاثة لا أقلَّ ولا أكثر ، فيخرُجُ عن هذا ما سبق أربعة فأكثر ، وهذا مفهومُ اللفظ من حيث هو .

وأما الثالثُ فالقطعُ المذكورُ (هنا)[3] إذا سُلِّم إنما هو القطع بالحكم لا القطع بالزيادة ، فبهما فرقٌ ، وبيانه : أنَّ القطع بالزيادة كما إذا قال في أَفْكَلٍ مثلاً : إنه أَفْعَلٌ ، على القطع مشكل ، لإمكان أن يكون له دليلٌ على الأصالة، وأن وزنه فَعْلَل ، لكنَّا لم نطلّع[4] عليه فلا يتأتّى ههنا القطعُ كما تقدم في

---

(١) س : غير صحيح .

(٢) سقط من س.

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : نقطع .

السـؤال . وأمَّـا القطعُ بالحكم بالزّيادة فـلا إشكالَ فـيـه ، لأنا إذا قلنا : همـزةُ أفْكَلٍ يمكن أن تكون في نفس االأمـر زائدة (أو)[١] أصليـة ، لكنّ الأكـثـر في مثلها الزيادةُ ، فنحكم نحن عليها بالأكثر ، ونقطع بهذا الحكم على غير تردُّدٍ حتى يتبيَّن خلافهُ . و،لا شك أن الأمر عند النحويين كذلك ، إذ لم يحكموا في مثل هذا بالتردُّدِ ، وإنما حكموا بالزيـادة ، ولا يلزم من القطعِ بالحكمِ بالزيادة ، القطعُ بالزيادة ونظيـرُ هذا قـولُهم في الفـقـه حين حَـدُّوه : هوالعلمُ بالأحكام الشـرعية إلى آخـره ، مع أنَّ الفـقـه من باب المظنون لا من باب المعلومِ علـى ما قالُوه ، ولكن أجابُوا بهذا النحو ، وهو أنَّ العِلْمَ راجعٌ إلى نفس الحكم / والظنٌّ / ١٦٩ / راجعٌ إلى نفس الاستنباط . فكونُ هذه الصـورة مثلا مساوية لأخُرى منصوصٍ عليها مظنونٌ بلا شَكّ ، وكونُك حكمتَ على هذه بحكم هذه مقطوعٌ به، لأنّه حكم الله ـ تعالى ـ في حقّ المكلَّفِ على الجملة . وهكذا مسـألتنا لَمَّا غَلَبَ على الظَّنَّ أن همـزة أفْكَلٍ زائدةٌ قطعنا[٢] بالحكم بزيادتهـا ، فـا لحكمُ هـو المقطوعُ به ، ومناط الحكم مظنونٌ ، فلا تَدافُعَ ولا إشكالَ على قول الناظم بخـلاف كلام ابن عصفور إن لم يُتـأوَّل على أنه أاد القطع بالحكم ، وهو الظاهرُ من قصده والله أعلم .

و(أما)[٣] الرابع فقد يلتزمه الناظم ويقول بموجِبِه ، وذلك أنَّ ما كان نحو أفْعَى ومُوْسَى ونحوهما يتجاذبه أصلان ، وهما دعوى زيادة الهمزة ، ودعوى زيادة الألف ، لأنَّ[٤] كلَّ واحد منهما تكثرُ زيادتُه في موضعه ، فلما اجتمعا مع

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) س : فقطعنا .

(٣) سقط من س .

(٤) ما عدا س : « لكن كلّ .. » .

حرفين طلب كلٌّ واحد منهما الآخر بالأصالة لتثبت زيادته في نفسه ، فقد تعارض الأمران فيهما[1] ، وإذا كان كذلك صارت المسألةُ كما لو تعارض فيها دليلان . وقد تَقَدَّم أنه من قسم المحتمِل بلا شك ، فهذا القسم أيضا من أقسام المحتمل ، ويدلّ على ذلك من كلامِهِ في التسهيل قولُه : « وتترجَّح »[2]، لأنَّ الترجيح لا يكون إلاَّ عند التعارض .

فإن قلت : فإذا كان كذلك فالناظم مطالبٌ بتخليص المسألة الى طرف ، وذلك بترجيح أحد المحتمِلين على الآخر ، وإلاَّ كان مُهَمَل الحكم .

فالجواب : أنه قد التزم تخليصه في آخر هذا النمط بإشارة تعطى المقصود من ذلك ، وسيأتي إن شاء الله تعالى .

فإن قلت : إنَّ قسم المُحْتمِلِ إذا خرج عن الحكم بالزيادة ، فإلى أيٍّ حكم يَنْتَسِبِ ؟ وما المفهومُ منم كلامه فيه ؟

فالجواب : أنَّ المفهوم فيه عدمُ الحكم بالزيادة ، لأنَّه نقيضُ الحكم بها .

فإن قلت : هل عدمُ الحكم بالزيادة حكمٌ بعدمها ـ أعنى بعدم الزيادة ـ وأن الحرف ليس بزائد أوْ[3] لا ؟

فالجواب : أنه ليس بحكمٍ بالزيادة ، وإلاّ كان قد حكم بالزيادة على المحتمل للأصالة[4] ، فكما لا يُحكم بالأصالة عليه كذلك لا يجوزُ الحكمُ بالزيادة، لأن الحكم بأحدهما لا يكون إلا بعد تَعَيُّن إحدى الجهتين ورفع الاحتمال ، أعنى

(١) س : فيها .
(٢) التسهيل ٢٩٧ .
(٣) ما عدا س : أولى .
(٤) الأصل : بالأصالة .

الاحتمال المساوى ، وإنما هو عدمُ حكم ، وعدمُ الحكم ليس بحكمٍ ، بل هو سكوتٌ عنه ، فلا يُفهم من كلامه إلا أنَّ المحتمِل لا يقضى عليه بزيادة ، وهكذا في جميع ما تقدَّم من المحتَمِلات .

وأما الخامس فظاهرٌ ورودُه عليه ، وأنه يلزُمه أن يَدَّعى في نحو : مَرْطَلَه بالطِّين ، أى : لَطخَه ـ زيادةُ الميم ، وكذلك في مَرْجَلَ الذي يجرى عليه المُمَرْجَلُ في قول العجَّاجِ ، أنشده سيبويه (١) :

بِشيَةٍ كَشِيَةِ المُمَرْجَلِ

وسيبويه وغيره قد جعلوا الميم أصليَّةً ، وكذلك في المَرَاجِلِ الذي اشتق منه(٢) المُمَرْجَل ، وهو ثيابُ الوَشْيِ . وأن يقول : إن ميم امْذَقَرَّ (٣) زائدة ، وكذلك ما أشبه هذا .

والهمز أراد به الهمزة ، وكلاهما مستعملٌ على معنىً واحدٍ في العُرفْ(٤) / ، وإن كان الأصلُ أن يُقَال : إن الهَمْزَ جِنْسُ الهَمْزَةِ . / ١٧٠ /

والتأصيلُ : مصدرُ أَصَّلْتُه تأصيلاً ، وكان الأولى أن يقول : تأصُّلُها ، إذ هُو بمعنى الأصالة ، أى : تحققت أصالتها ، وليس المعنى على أنَّ تأصيل الغير لها تحقُّق ، بل المعنى تحققت هي في نفسها فقط .

---

(١) الكتاب ٣١١/٤ ، والبيت في ديوان العجاج ١٤٥ ، وشرح شواهد الشافية ٢٨٥ ، وكلام الأعلم المطبوع على كتاب سيبويه (بولاق) ٣٤٥/٢ ، والشِّيه : الوشي . والمرجل : ثوب من الثياب التي يقال لها المراجل ، تكون باليمن .

(٢) ما عدا س : منها . وعاد اسم الإشارة والضمير على المراجل مذكرين ، لأن المراد به هذا اللفظ .

(٣) الأصل : امذقد . س : ادمقر . وامْذَقَرَّ اللبنُ واذْمَقَرَّ : تقطعَ وتفلّق .

(٤) الأصل : العرب .

فإن قُلت : لعلّه يُرِيد معنى ظاهرِ اللفظ ، ويكون التأصيلُ عبارةً عن إقامة الدليل على أصالتها .

فالجواب : أن الناظم لا يريد هذا المعنى ههنا ، لأنَّ التأصيل إنما يكون بالدليل ، وذلك إنما يكون في قسم المحتمل للأصالة والزيادة ، وما احتمل ذلك لم يتكلم فيه هنا ، والكلامُ فيه يأتي ، وإنما تكلم (هنا)(١) على الحروف الغنيّة عن إقامة الدليل على الأصالة ، فالظاهر أن التَّأصِيل هنا استعمله بمعنى التأصُّلِ مجازاً .

فإن قلت : لا مَنْجى لك مما فَرَرْتَ منه ، لأنَّ التأصُّلَ مطاوع التأصِيلِ ، فهو ملازم له ، تقول : كَلَفته فتكلَّفَ ، وعلّمته فتعلّم ، وحمّلته الأمر فتحمّله ، فكذلك يكون التأصُّلُ مطاوعًا(٢) ، لقولك : أَصَّلْتُه فتَأَصَّلَ .

فالجواب : أن تَفَعَّلَ كما يكون لمطاوعةِ فَعَّل ، كذلك يكون لغير ذلك ، فقد يوافق المجرَّد ، كأَصُلَ وتأصَّلَ ، وعَجِبَ وتعجَّب ، ولبث وتلبَّث ، ونحوها وأيضًا فَعَّل بعينه قد يكون بمعنى تَفَعَّل ، كولَّى وتولَّى ، وبينَّ الشيءُ وتبَّين ، وفكَّر في الأمر وتفكَّر فيه ، ويَمَّمْتُ(٣) الموضع وتَيَمَّمْتُه (٣) وإذا ثبت هذان الاستعمالان أمكن (جعلُ)(٤) التأصيل عليهما ، أما الأول فيكون التأصيل بمعنى التأصُّل الموافق لأصُلَ ، وهو موجودٌ في الكلام . وأما الثاني فيكونان معًا بمعنى واحدٍ

---

(١) عن س .

(٢) في النسخ : مطاوع . ونص الأصل ، ت : « مطاوع فهو كقولك » .

(٣) ما عدا س : يَمَّمْتُ وتيَمَّمت ويمَّمته وتيمَّمته : قصدته وتوخيته ، وأصل ا لياء الهمزة ، يقال : أمَّه وأمَّمه وتأمَّمه ويمَّه ويَمَّمَه وتيَّممه ، بمعنى .

(٤) سقط من الأصل .

كأنه قاس على ما جاء منه إن لم يكن سُمِع أصّل وتأصّل بمعنى واحدٍ ، والأمرُ في إطلاق هذا اللفظ قريبٌ .

* * *

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ من حَرْفَيْنِ لَفْظُها رَدِفْ

وجدتُ في نسختي ـ وهي فيما أظنُّ من أصحِّ ما يُوجَدُ من هذا النظم ـ: « كذاك هَمْزُ آخرٍ » بإضافة الهَمْز إلى آخرٍ ، ولو قال : كذاك هَمْزٌ آخرٌ فحمل الآخر صفةً عليه لصحَّ المعنى أيضا ، وكذا[1] وجدته في بعض النسخ ، فَإنْ كان على إجرائه صِفَةً فلا إشكال ، وإن كان على الإضافة فَهَمْزُ الآخرِ الذي ذُكر يحتمل (وجهين)[2] :

أحدهما : أن يريد المصدر نفسه كأنه أطلق على الهمزة ، على معنى مفعول ، كما يُطْلَق الخَلْقُ ويُرادُ به المَخْلُوق ، نحو قول الله تعالى : (هذا خَلْقُ الله)[3] ، أي : مخلوقه ، فكذلك يكون التقدير هنا : كذاك مَهْمُوز آخِرٍ ، ويريد الحرف المهموزَ .

والثاني ـ وهو الأظهر ـ أن يُريد نَفْسَ الهمزة ، كأنه قال : كذاك همزة الاخر ، أي : الهمزة المنسوبة إلى الآخر .

إلا أن الوجهين معًا فيهما نظر ، لأنَّ الآخر هو الهمزة بعينها على مقصده ، فيكون التقدير : كذاك حرف الآخر ، أو همزة الآخر ، وهو لا يصح ، لأن المعنى كذاك آخر الآخر ، أو هَمْزةُ[4] الهمزة .

---

(١) س : وكذلك .

(٢) سقط من الأصل ، وفي هامش ت مكانها : أمرين .

(٣) الآية ١١ من سورة لقمان .

(٤) ما عدا س : همز .

ويُجَابُ عنه بأنَّ الآخر أعَمُّ من الهمزة ، فآخر الكلمة من حيث معقوليته يصح أن تقع فيه[1] الهمزةُ وغيرُها ، إذْ لم يُرِدْ كلمةً مخصوصةً ، وإنَّما أراد[2] الكلمة الكلية الواقعة على كثيرين ، فالآخر أيضًا كُلِّي كذلك ، وإذا ثبت هذا صح أن تُضاف الهمزةُ إليه فيقال : همزة الآخر ، ويكون على هذا من إضافة الموصوف إلى الصفة نحو قوله تعالى : (وَلَدارُ الآخرة) [3].

وقوله : « بَعْدَ أَلِفْ » في موضع / الصفةِ لِهَمْز ، أى : هَمْزٌ كائنٌ بَعْدَ/ ١٧١ / أَلِف .

وقوله : « أكْثَرَ » مفعول بِرَدِفُ ، وهو بمعنى تَبِع ، و« لفظُها » مبتدأٌ خبرُه رَدِف ، ومعمول الخبر هنا متقدم على المبتدأ ، وهي مسألة مختلفٌ في جوازها [4] ، وقد تقدم التنبيهُ على ما جاء في هذا النظم من هذا النوع كقوله :

بالجرِّ والتنوين والنِّدا وألْ ومُسْنَدٍ ، للاسم ميزُه حصل[5] .

وغير هذا من المواضع . والجملةُ من المبتدأ والخبر في موضع الصفة لألفْ، والتقدير : بعد ألف رادفٍ لفظُها أكثر من حرفين . (معنى الكلام أن الهمزة الواقعة آخر الكلمة بعد ألف ، وقبل تلك الألف أكثر من حرفين)[6] ــ يعني ثلاثة أحرُف فأكثر ــ محكومٌ عليها بالزيادة مطلقا .

---

(١) الأصل : فيها .

(٢) ما عدا س : أريد .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة يوسف ، و ٣٠ من سورة النحل .

(٤) انظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري ٥٤ ، ٦٧ .

(٥) انظر ١ /

(٦) سقط من الأصل .

وقد ذكر للهمزة(١) المحكوم عليها بهذا الحكم أوصافا لابد من وجودها ، وحينئذ يُعْمَل القياس ، وهي ثلاثة :

أحدها: أنْ تقع آخر الكلمة بحيثُ لا يكون بعدها حرفٌ آخرُ ، وذلك قوله : « كذاك هَمْزٌ آخرٌ » ومثاله قولك : حمراءُ ، وصفراءُ ، وصحراءُ ، وبروكاءُ ، وسِيَرَاءُ ، وقاصعاءُ ، وعِلْباءٌ ، وحِرْباءٌ ، وقُوْباءٌ ، وقصباءَةٌ ، وَطرْفَاءَة(٢) ، وما أشبه ذلك . فلو لم تكنِ في آخر الكلمة لم يُقْضِ عليها بالزيادة على مفهوم كلامه، وإنما أصلُ الدعوى فيها الأصالةُ ، كاطْمَأنّ ، وازبأرَّ(٣)، وما أشبه ذلك .

والوصف الثاني : أن تكون الهمزةُ بعد ألف كما تقدَّم من الأمثلة ، فلو لم يكن قبلها ألف فمفهومُ الكلام الحكمُ بالأصالة ، ومثاله قولُهم : اطْلَنْفَأَ (٤) ، واليرنَّأُ (٥) ، وما أشبه ذلك . ومن هنا يُحْكَم على همزة غِرْقىءٍ ، وكِرْفِئَةٍ ، وطِهْلِئَةٍ(٦) ، بالأصالة . وقد ادّعى بعضهم فيها الزيادة ، حكاه الجوهري (٧) عن الفراء . وقال ابن جني : وذهب أبو إسحاق إلى أن غِرْقىءَ (البيضة)(٨)

---

(١) الأصل : الهمزة .

(٢) البَرُوكاء ، والبُرَاكاء : أن يجثو القوم على الرُّكَب ويقتتلوا .. والسِّيَرَاء : الذهب ، وبُرْد فيه خطوطٌ صفر القاصِعَاء ، والقصعة والقُصَعاء : جُحرٌ يحفره اليربوع ، فإذا فرغ ودخل فيه سَدَّ فمه لئلا يدخل عليه حية أودابة . وعلباء : اسم رجل . والحرباء : مسمار الدِّرع ، ودويبه . والقوباء : الذي يظهر في الجلد ويخرج عليه وهو داء معروف . والقصب : كل نبات ذي أنابيب ، والقصباء : جماعة القصب ، واحدتها قصبة وقصباء ة . والطَّرَفضة ـ بالتحريك ـ شجرة ، والطرفاء : اسم للجمع ، وأحدثها طرفاءَةٌ .

(٣) الأصل ، ت ، س : ازبأن . وازْبأرّ : اقشعرٌ .

(٤) اطلنْفأ : لزق بالأرض .

(٥) الأصل : الزنا ، ت : الرنأ . اليرنّاء : مثل الحنَّاء .

(٦) الغرقىء : قِشرُ البيض الذي تحت القشرة العليا اليابسة . والكرفئة : قشر البيضة العليا اليابسة ، والسحاب . والطهلئة : الماء الرنق الكدر في الحوض .

(٧) الصحاح ، مادة : غرقأ .

(٨) سقط من س .

همزتُه زائدةٌ ولم أرَه عَلَّل ذلك باشتقـاقٍ ولا غيره » قا : « ولست أرى للقضـاء بزيادة هذه الهـمزة وجـهًا من طريق القـياس ، وذلك أنها ليست بأول فـيقضى بزيادتهـا ، ولا تجد فـيهـا معنى غَرِق ، اللهم إلا (أن تقول : إن)[1] الغِرْقىءَ يشتمل على جميع ما تحته من البيضة ويغترقه . وهذا فيه (عندي)[2] بُعْدٌ ، ولو جاز اعتقـاد مثله على ضَعْفٍ[3] لجاز لك أن تعتقد في همزة كِرْفِئَةٍ أنها زائدةٌ ، وتذهـب لى أنهـا فـي مـعنى كَـرَفَ الحـمـارُ ، إذا رفع رأسـه لشـم البـول ، لأنّ السحاب أبدًا كما تراه مرتفعٌ . وهذا مذهب ضعيفٌ . على أن أبا زيد قد حكى: غَرْقَأَتِ البيضةُ ، قال : وهذا قاطعٌ » [4] . يعني أنَّ غَرْقَأَ فَعْلَلَ بلا بُدٍّ ، إذ ليس في الكلام فَعْلأ . فأنت تراه قطع بأصالة الهمزة ، وضعَّف مذهب من ذهب إلي الزيادة ، ولا مِرْيَةَ في أن ذلك الاشتقاق في غاية من الضعف ، وهو جديرٌ بعدم القبول . وقد حكى الجوهري عن الفراء في اشتقاق الغِرْقىء من غَرِق غير ما قرره ابن جني[5] . والصحيحُ ما ذهب اليه من الأصالة .

والوصفُ الثالث : أن تكون الألفُ رَدِفَت أكثر من حرفين ، ويريد : أكثر من أصلين ، لا بُدَّ من ذلك ، لأن الكلمـة تبـقى إذْ ذاك على حـرفين أو حـرفٍ واحدٍ، نحو قولك : قَضاءٌ ، وبِقاءٌ ، وسِقَاءٌ ، ولقاءٌ وعواءٌ ، وماءٌ ، وشـاءٌ ، وباءٌ ، وتاءٌ ، وثاءٌ ، ومـا أشبه ذلك . وذلك أنَّ الألف لا بُدَّ أن تكونَ زائدة كما سَيُذكر

---

(١) سقط من ك .

(٢) سقط من س .

(٣) في سر الصناعة : ضعفه .

(٤) سر الصناعة ١٠٩ وانظر اللسان ، مادة : غرق .

(٥) لم يزد الجوهري على أن قال :: « قال الفراء : همزته زائدة ، لأنه من الغرق » .

بحول الله ، وقد حكم على الهمزة بالزيادة ، فلو لم يشترط ثلاثة أحرف / فأكثر / ١٧٢ / لكان قد ادّعى في بعض الأسماء البقاء على حرفين فقط ، أو حرفٍ واحدٍ فقط ، وذلك لا يكون .

فإن قلت : لِمَ قال هنا : « أَكْثَرَ مِنْ حَرْفين لفظُها رَدِفْ » ، ولَمْ يَقُلْ : ثلاثة أحرُفٍ لفظُها رَدِف ، كما قال قبل هذا : « ثلاثةٌ تأصيلُها تحقَّقا » ؟

فالجواب : أنه حَدَّ هنا بأكثر[1] من حرفين ليدخل له ما كان قبل الألف فيه ثلاثةُ أحرفٍ أو أربعةٌ ، فالثلاثةُ نحو ما مَثَّل به قبلُ ، والأربعةُ نحو : وبِرَنْسَاء ، وعَقْرباءَ ، وقُرْفُصَاء وهِنْدَبَاءَ ، وطِرْمِساءَ [2] ، وما أشبه ذلك . فلو عَيَّن من الحروف ثلاثة لخرج له هذا ، وأما تعيينهُ الثلاثة في الهمزة والميم ، فلأنه قصد إخراج الأربعة عن حكم الزيادة كما نبّه (عليه)[3] ولذلك لما قصد إدخال نوات الأربعة والخمسة في فصل الألف أتى بمثل ما أتى به هنا فقال : « فألِفٌ أكثَرَ من أصلين » ، ولم يقل : ثلاثة أصول . وهذا ظاهر ويدخُل له هنا ما قبل الألف فيه ثلاثة أُصول فأكثر كان معها زوائد أَوْلا ، كمَعْيُورَاء ، وقاصعاء وقَرِيثاء[4] ، وبَرُوكاء وبَرَاكاءَ ، وأربُعاءَ ، وفِعْلِياءَ [5] ، وما كان نحو ذلك . إلاَّ أنَّ عليه دَرْكا في هذا الفصل من أوجهٍ :

---

(١) الأصل : أكثر .

(٢) البرْنَساء : الناسُ ، والهنْدَباء : بقلة . والطِرْمِساء : الظلمة .

(٣) سقط من س .

(٤) المعيوراء : اسم لجماعة العير ، وهو الحمار . والقريثاء : ضرب من التمر ، وهو أسود سريع النفض لقشره عن لحائه إذا أرطب .

(٥) كذا في النسخ ، ولعلّه يعني ما كان على هذاالوزن نحو : كِبْرِياء ، وسيمياء ، وجِرْبياء ، وهو الرجل الضعيف .

أحدها : أنه أطلق القول في الألف ولم يقيدّها بالزيادة ، وكان من حقّه ذلك ، لأن الهمزة لا تُزاد في الآخر قياسًا إلاَّ إذا كانت الألفُ التي قبلها زائدة، فتَرْكُه التقييد بهذا قصور .

والثاني : أنه لم يُقيِّد ما يقعُ قبل الألف من الحروف بالأصالة ، بل قال : « أكْثَر من حرفين [1] لفظها رَدِف » وهكذا وجدت في النسخ ، فهذا الإطلاق كما يشمل الأصول كذلك يشمل الزوائد ، وعلى هذا يقتضي أن الهمزة في نحو: حَذَّاءٍ ، وشَوَّاءٍ [2] ، وقَرَّاءٍ ووُضَّاءٍ ، وأبناءٍ ، وأحياءٍ ، ومِيْنَاءٍ ، ومعطاءٍ ، وما أشبه ذلك ، زائدة ، لأنه قد تقدَّم الألف ثلاثةُ أحرف ، وهو لم يذكر فيها أصالة من زيادة ، فدل على إطلاقه القول في ذلك ، وهو غير مستقيم ، بل لا بُدَّ من كونها أصولا ، وحينئذ يصح قانونُه ، فلو قال : أكثر من أصلين لفظها ردف لم يكن فيه إشكالٌ ، كما قال : « فألفُ أكثر من أصلين صَاحَبَ (زائدٌ)[3] » إلى آخره، ولم يقل : أكثر من حرفين .

والثالث : أنه يخرُج عنه كلُّ همزة وقعت بعد ألف التكسير وكانت منقلبة عن حرف زائد ، كرسائل في جمع رسالة ، وقبائل في جمع قبيلة ، فمثل هذه الهمزة لايصح أن يقال : إن زيادتها بالسماع، بل ذلك قياسٌ فيها ، كما كان الجمعُ على فعائل قياسا في فِعَالة وفَعِيلَة ونحوهما ، وكلامه يعطي بمفهومه أن مثل هذا موقوف على السماع ، إذ لم يذكره في المقيس ، وإنما قال : إثر هذه المسائل كلها : « وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتْ » فظهر أن هذه الزيادة ممنوعةٌ إلا

---

(١) ما عدا س : أصلين .

(٢) الأصل : وتسواء . س ، ك : وشداء .

(٣) عن س .

بدليل ، وهذا لا يصحّ . ولا يقال : إنه ترك ذكر الهمزة هنا ، لأنه قد ذكر الزيادة[1] في أصلها ، وهو الألف أو الياء أو الواو ؛ إذ هي مبدلةٌ عن حرفٍ زائدٍ ، وقد تقدَّم قانون ذلك في الإفراد ، ولا شَكَّ أنَّ الجمع جارٍ [2] على المفرد، فإذا كان ما انقلبت عنه الهمزة في المفردِ زائدًا فمحالٌ [3] أن تكون هي أصلية، فلما كان كذلك استغنى عن ذكر حكمها بذكر حكم أصلها ـ لأنَّا نقول: فكان إذًا يلزمه ألاَّ يذكر هذه المسألة من زيادة الهمزة رأسًا ، إذ معلومٌ أنَّها (غير)[4] زائدة بنفسها ، وإنما هي منقلبة عن غيرها ، وذلك ألفُ التأنيث، أو ألفُ الإلحاق ، أو الف التكثير ، كما تقدم / ذكرُه ، فلم يبق على هذا الذكر زيادتها / ١٧٣ / وجهٌ إذا كان الأمرُ على ما ذكر في الجواب ، ولما كان لم يفعل هذا ولا هذا ، لزِمه أحدُ الأمرين ، إمَّا أن يذكر الموضعين معًا ، وإما أن يتركهما معًا .

والرابع : إذا سَلَّمنا أنه أراد بأكثر من حرفين الأصولَ فقط ، فإنه لم يُقَيِّد ما يتقدّم الألف من الحروف الأصول بكونها محققة الأصالة ، وكان من حقه ذلك ، كما فَعَل في سائر ماتقدم ، ليخرج له ما كان أصلاً مع الاحتمال ، إلا أنه لم يقيد ذلك ، فدخل له بمقتضى لفظه ادّعاءُ زيادة الهمزة فيما كان قبل الألف فيه حرفٌ محتملٌ الأصالة والزيادة ، إمّا من « سألتمونيها » وإما

(١) الأصل : ذكر الهمزة . وفي ت ، ك : « ولا يقال إنه ترك الهمزة هنا ، لأنه قد ذكر الهمزة هنا ، لأنه قد ذكر الزيادة في أصلها » .

(٢) الأصل : جاز .

(٣) الأصل ، ت ، ك : محال .

(٤) سقط من الأصل .

بالتضعيف ، فأما ما يقبل زيادة التضعيف فنحو : " المُزَّاء(1) ، والدُّبَّاء(2) ، والكَلاَّء (3) والسلاءُ (4)، (والخُشَّاء) (5) والحَوَّاء (6) ، (والعَوَّاء)(7)

---

(1) في الصحاح ، مادة مَزَزَ : « والمزاءُ بالضم : ضرب من الأشربة ، وهو فُعَلاء ـ بفتح العين ـ فأدغم ، لأن فُعْلاء ليس من أبنيتهم . ويقال هو : فُعَّال من المهموز ، وليس بالوجه ، لأن الاشتقاق ليس يدل على الهمز ، كما دل في القُرَّاء والسُّلاَّء ، قال الأخطل يعيب قوما :

بئس الصُّحاة وبئس الشَّرْب شَرْبُهُم　　　إذا جرى فيهم المزَّاءُ والسَّكَرُ

وهو اسم للخمر ، ولو كان نعتا لها لكان : مَزَّاءَ بالفتح .

وقد تعقب ابن بري الجوهري في قوله : « وهو فُعَلاء فأدغم » فقال : هذا سهو ، لأنه لو كانت الهمزة للتأنيث لامتنع الاسم من الصرف عند الإدغام كما امتنع قبل الإدغام ، وإنما مُزَّاء فُعْلاء من المزّ ، وهو الفضل ، والهمز فيه للإلحاق ، فهو بمنزلة قوباء في كونه على وزن فُعْلاء . قال : ويجوز أن يكون مُزَّاءً فَعَّالاً من المزيَّة ، والمعنى فيها واحد ، لأنه يقال : هو أمزى منه وأمزّ منه ، أي : أفضل .

هذا وقد رأيت الجوهري يقول : « ويقال : هو فُعَّال من المهموز » . ولم يذكر في صحاحه مادة مزأ ، ولا صاحب اللسان .

(2) الدباء : القرع . وفي اللسان ، مادة دبي عن الزمخشري : « ووزن الدُّبَّاء فُعَّال ، ولامه همزة لأنه لم يعرف انقلاب لامه عن واو أو ياء ، وذكر ابن الأثير أن الهروى أخرجه في دبب على أن الهمزة زائدة ، وأخرجه الجوهري في المعتل على أن همزته منقلبة ، قال : وكأنه أشبه .

(3) الكَلاَّء : مرفأ السفن . وهو عند سيبويه فعَّال مثل جبّار ، لأنه يكلأ السفن من الريح ، وعند أحمد بن يحيى : فَعْلاء ، لأنَّ الريح تكلّ فيه فلا ينخرق . وقول سيبويه مرجَّح لأن أبا حاتم ذكر أن الكَّلاء مذكر لا يؤنثه أحد من العرب ، ولأن العرب تقول : كلأ القوم سفينتهم تكليئا وتكلئة : أدنوها من الشطّ وحبسوها . انظر اللسان ، مادة : كلا .

(4) السُّلاَّء : شوك النخل ، على وزن القرَّاء ، واحدته سُلاَّءة ، وسلأ النخلة والعسيب سَلأً : نزع سلاءهما . وقد ذكرها الجوهري في مادة : سلا ولم يذكرها في سلل ، ولو : سلا ، وذكرها ابن منظور في سلأ ، وفي سلل بعد أن ذكر المِسَلَّة وأنها الإبر العظام .

(5) سقط من س .

والخشاء : العظم الدقيق العاري من الشعر خلف الأذن. والخَشَّاء بالفتح : أرض فيها طين وحصى .

(6) الحَوَّاء : اسم فرس علقمة بن شهاب . وحواء : زوج آدم عليهما السلام .

(7) عن س .

والعَوَّاء : منزل من منازل القمر ، يقصر ـ ويكتب بالألف ـ ويمد . وقد ذكر ابن سيده أن الألف في آخره للتأنيث بمنزلة ألف بشرى وحبلى ، وعينها ولامها واوان في اللفظ . ثم نقل عن أبي علي الفارسي أنها فَعْلى من عويت ، وأن الياء قلبت واوا لأن فعلى إذا كانت اسما لا صفة ، وكانت لامها ياء ، قلبت ياؤها واوا ، وذلك نحو التقوى والبقوى .

واذا كان الشاطبي قد ردَّد همزة عَوَّاء بين الأصالة والزيادة ، وقد عرفنا زيادتها اذا كان وزنها فعلاء بأنها همزة تأنيث ، فإنه يمكن أن تكون الهمزة أصلية ، ويكون الوزن فَعَّالاً من عوى يَعْوِى ، وتكون عَوَّاء ممنوعة من الصرف للعلميّة والتأنيث المعنوي .

والقَضَّاء(١) (من الإبل) (٢) : ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، والقِثّاء (٣) ، والطُلَّاء (٤) ، والثُـدَّاء (٥) . ومن هـذا كثير ، وجميعها محتمل أن يكـون أحد المضاعفين زائداً فتكون الهمزةُ أصليةـ أو منقلبة عن أصل ، ووزنها على فَعَّال أو فُعَّال ، وأن تكون الهمزةُ زائدة ، والمضاعفان أصلين ، ووزنهما فعلاء ، أو فَعْلاء ، أو فِعْلاء . وأما (ما)(٢) يقبل زيادة « سألتمونيها » فنحو : تَيْماء (٦) ، وهِيَتَاء (٧) ، وطور سِيْنَاءَ(٨)، وطور تِيْنَاءَ(٩) ، وشيصاء(١٠)

---

(١) في اللسان ، مادة قضض : والقضاء من الإبل : ما بين الثلاثين الى الأربعين وينقل عن ابن بري قوله: « والقضاء من الإبل ليس من هذا الباب لأنها من قضى يقضي ، أي : يقضي بها الحقوق » .

(٢) سقط من س .

(٣) القثاء ، بضم الهمزة وكسرها ، مذكور في اللسان ، مادتي : قَثَأ ، وقثا . وعليهما فالهمزة ليست زائدة ، بل هي أصلية أو منقلبة عن أصل .

(٤) الطُلَّاء : الدم المطلول ، أي : المهدر . ويرى الفارسي أن همزته منقلبة عن ياءٍ ، مبدلة من لام ، كما قالوا : لا أملاه ، أي : لا أمله .

(٥) الثُدَّاء : نبت مذكور في اللسان ، مادتي : ثدأ ، ثدى .

(٥) التيماء : فلاةٌ واسعة .

(٧) في اللسان ، مادة هوت : « ومضى هيتاءٌ من الليل ، أي : وقت منه ، قال أبو علي ، هو عندي فِعْلاءٌ ملحق بِسرْداح ، وهو مأخوذ من الهوتة ، وهو الوهدة وما انخفض عن صفحة المستوى » . وفيه أيضا مادة هتأ : ومضى من الليل هَتْءٌ و هِتْءٌ، وهيتأ ، وهِيْتَاء وهزيعٌ ، أي : وقت .

(٨) طور سيناء : جبل بالشام ، وفي اللسان عن الزجاج « إن سيناء حجارة ، وهو ـ والله أعلم ـ اسم المكان ، فمن قرأ سَيْناء ـ على وزن صحراء ـ فإنها لا تنصرف ، ومن قرأ سيناء [أي : بالكسر] فهو على وزن عِلْبَاءٍ ، إلا أنه اسم للبقعة فلا ينصرف ، وليس في كلام العرب فعلاء بالكسر ممدود .

(٩) طور تَيْناءَ وتِيْنَاء كسيناء .

(١٠) س : تيطاء .

الشّيص والشّيصاء : ردىء التمر . وقيل : هو فارسي معرب .

والخوصَاءِ (١) ، والعَـوصـاءِ (٢)، والـزَّوراء (٣)، والرَّوحاء(٤) ، وقـوباء (٥) ، والشَّيساء (٦) (القيقاء) (٧) والصِّيصاء (٨) ، والزِّيزاء (٩) ، وما أشبه ذلك(١٠) . هذا مما يمكن فيه زيادة الهمزة وأصالتها ، فتختلف أوزانها بحسب ذلك ، وكلّها في مقتضى كلامه زوائد ، وذلك خطأ ، بل الحكم فيها راجعٌ إلى ما اقتضاه الدليل لا لمجرّد قانونه .

والخامس : أنّ كلامه يقتضي زيادة الهمزة في الغَوْغاء والضَّوضاء وبابه على من صَرَفَ وعلى من لم يصرف ، أما على لُغَة من لم يصرف فلا شك في هذا لأن الهمزة للتأنيث ، وأما لغة من صرف فليس الأمر كذلك ، بل قد تقدَّم ما يقتضي أصالة هذه الهمزة ، أعني كونها منقلبة عن حرفٍ أصليّ ، إذ قال :

واحكم بتأصيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ   وَنَحْوِهِ ....

وهذا الاعتراضُ مُتوجِّه عليه في زيادة الميم (أولا)(١١) بمَهْمهٍ ومَرْمَرٍ ونحوهما ؛ إذ الحروف التي بعد الميم السابقة مقطوع بأصالتها ، وكذلك لو جاء

---

(١) بئر خوصاء : بعيدة القعر .

(٢) العوصاء والعيصاء ـ على المعاقبة ـ : الشدّة والحاجة

(٣) الزّوراء : مِشْرَبَةٌ من فضّة ، والقدح . والبئر البعيدة القعر .

(٤) رَوْحَاء : موضع قرب المَدينة .

(٥) قوباء : بثر يظهر في الجلد . وبعده فيما عدا (س) : وبوداء . ولم أجده .

(٦) السيساء من الحمار والبغل : الظهر ، وهو موضع الركوب . وفي الصحاح : « وهو فعلاءٌ ملحق بسرِداح » .

(٧) القيقاة والقيقاءةُ ـ بالقصر والمد ـ : الأرض الغليظة ، والجمع قيقاءٌ وقياق .
هذا ما في اللسان . وفي المنصف ٨٠/٣ : « القيقاء : المكان المرتفع المنقاد المحدودب ، والجمع القياقيِ، خفيف ، وقال التوزي : قياقيٌّ ، بالتشديد ، وقيقٌ أيضا » .

(٨) الصيصُ والصِّيصاء : لغة في الشيص والشيصاء . وقد تقدم .

(٩) الزيزاء : مصدر زَوْزَى الرجل يزوزى زوزاة وزيزاءً ، وهو أن ينصب ظهره ويسرع ويقارب الخطو . وانظر المنصف ١٨٠/٢ ـ ١٨١ ، ٨١/٣ .

(١٠) س ، ك : هذا .

(١١) سقط من س .

في الهمزة مثلُ أجْأجٍ لاعتُرِض به أيضًا للقطع بأصالة ما بعد الهمزة بقوله المذكور ، فظهر التناقض في كلامِه .

والجوابُ عن الأوَّلِ : أنه لا يُحتاج إلى ذكر الزيادة في الألف هنا ؛ إذ لا فائدة له ، لأن الألف قبل الهمزة إما أن تكون أصلية أو زائدة ، أما الأصلية فلا يشملها [1] قانونه ؛ إذ لا يكون قبلها أكثر من أصلين ، وإنما يكون قبلها حرفٌ واحدٌ نحو : ماءٍ ، وشاءٍ ، وباءٍ ، وتاءٍ ، أو حرفان نحو : قَضاءٍ ، وعطاءٍ وسِقَاءٍ ، ودعاء . وما عدا هذين النوعين فالألف فيه زائدةٌ ، فإذا كان تركُه لشرط الزيادة غير مخلّ ، فذكرُه زيادةٌ عارية عن الفائدة .

والجواب عن الثاني : أنه قد تقدم له اشتراط الأصالة فيما هو أكثر من الحرفين ، فينسحبُ له هذا الحكم على ما لم ينسخه بغيره ، فإذا نَبَّه على تقديم أكثر من حرفين فُهِم له بلا بُدّ أنه يريدُ الأصول التي لا بدَّ من توفرها ، وهي المشترطة في المسائل المتقدّمة .

/ ١٧٤ والجواب عن / الثالث أن يقال : إنما لم يذكُرْ زيادة الهمزة في نحو رسائل لكونه من الألف في الأصل ، وقد تقدم له ذكر (زيادة)[2] الألف ، وهذه الهمزةُ ليست بالأصلِ إنمّا هي همزة بالإعلال ، فترك التنبيه عليها اتّكالاً على ذكر ما هو أصل لها . وما أُورِد من الإشكال لا يَرِدُ ، لأن همزة رسائل قد ظهر أصلُها في المفُردِ ، والحكم على المفرد حكم على الجمع ، كما يكون الحكمُ على الأصل حكمًا على الفرع ، والجمعُ فرعٌ عن الواحدِ ، بخلافِ همزة حمراءَ فإن أصلها لم يظهر بعدُ إلا في موضع آخر بائنٍ عن هذا ، فلم تكن الهمزةُ في حمراءَ ألفاً في حمرى مثلاً ثم مُدَّتْ في زمان آخر فصارا[3] فرعًا وأصلاً يُحكمُ

---

(١) س : يشمله .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : فصارت .

على أحدهما بالآخر ، كما كان (1) ذلك في رسائل ورسالة ، وإنما حُكم على الهمزة (هنا)(2) بأن أصلها الألفُ بالقياس خاصَّةً ، ويمكن(3) أن يخالف فيه مخالفٌ ، وقد وُجِد ذلك ؛ فإنَّ من النحويين من يقول : إنَّ همزة التأنيث علامةٌ أخرى غيرُ ألف التأنيث ، وقد نُبِّه على ذلك في باب التأنيث ، ولو كانت مستعملة ألفاً ثم انقلبت همزةً لم يُدَّع فيها ذلك كما لم يُدَّع التباين بين همزة رسائل وألف رسالة . وأيضًا فلو لم يذكر زيادتها لم يفهم له من إطلاق الألف أصلا بخلاف همزة رسائل فإنها تفهم زيادتها بزيادة أصلها ، ولهذا لم يذكرها النحويون حين ذكروا مواضع زيادة الهمزة .

والجواب عن الرابع كالجواب عن الثاني ، وهو أنَّ تَقَدُّمَ ذِكْرِ التحقيق في المسائل قبلها يبين قصده لاشتراط ذلك هنا ، فلم يحتج إلى الإعادة .

وعن الخامس : أن كلامه يُخَصّ بكلامه ، فإنما يريد هنا الحكم بالزيادة فيما(4) سوى ما تَقَدّم .

* * *

والنُّونُ في الآخِرِ كالهَمْزِ وَفي　　　نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أصالَةً كُفِي

ذكر الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ لزيادة النون قياسًا موضعين ، أحدهما: الزيادة في الآخر ، والآخر : الزيادة في الوسط ، فأما الزيادةُ في الآخر فذلك قوله : « والنون في الآخر كالهمز » يعني أن النون إذا وقعت في آخر الكلمة فإنّ حكمها في الزيادة حكمْالهمزة في الآخر أيضا فحيث يُحْكَم على الهمزة بالزيادة هنالك يُحْكم على النون بها ، وقد تقدم أن الهمزة لا تزاد آخرا قياسا إلا بشروط ثلاثة :

---

(1) الأصل : أن .
(2) عن س .
(3) ما عدا س : وممكن .
(4) الأصل : فيها .

أحدهما : أن تقع آخرا ، وقد عَيَّن ذلك هـهنا

والثاني : أن يقع قبلها ألفٌ

والثالث : أن يقع قبل الألف أكثر من حرفين أصلين

فكذلك النون ، لا بُدَّ في زيادتها منها :

فأما الشرط الأول ، وهو وقوعُ النونِ آخرا فصحيح الاشتراط ، ومثاله : نَدْمانُ ، وخُمْصَانٌ (١) وقُرْآنٌ ، ورَحْمانٌ ، وعَدْنانُ ، ونُعمانُ ، وقَيْقَبانٌ (٢) ، وسَيْسَبانٌ (٣) ، وتُرجمانٌ ، وسَلاَمانٌ (٣) وعَرَيْقُصانٌ ، وَزعْفَرانٌ ، وعُقْرُبَانٌ(٤) وما أشبه ذلك . فلو لم تقع آخرا لم يحكم بزيادتها إلا في الموضع الثاني ، فنحو : جَنَعْدَل (٥) ، وكَنَهْوَر ، النون فيه أصلية .

وأما الشرطُ الثاني ـ وهو وقوعُ الألف قبل النون ـ فكما تقدم ، فلو لم تقع بعد ألف فلا يحكم بزيادتها إلا بدليل وإن وقعت آخر الكلمة ، وذلك كالجِعْثِنِ (٦) ، والحِرْنَوْن(٧)، والحَلَزُونِ (٨) ، والخُبَعْثِنِ (٩) ، والعُرْجُونِ ، والعُجاهِنِ (١٠) ، والعشوزن(١١)، والكرزين(١٢) . وكذلك في الفعل نحو :

---

(١) الأصل ، ت : خصمان . والخمصان ـ بفتح الخاء وضمها ـ : الجائع الضامر البطن .

(٢) القيقب والقيقبان : خشب تعمل منه السروج .

(٣) السيسبان ، والسلامان : شجر .

(٤) العُقْرُبان ـ بياء خفيفة ومشددة ـ ذكر العقرب .

(٥) الجنعدل : البعير القوي الضخم . والكنهور من السحاب : المتراكب الثخين .

(٦) الجعثن : أرومة الشجر بما عليها من الأغصان إذا قطعت .

(٧) الحرنون : العظاءة ، وهي دويبة . مثل به سيبويه ، وفسره السيرافي عن ثعلب ، والحرنون أيضا من الإبل : الذي يركب حتى لا تبقى فيه بقية .

(٨) الحلزون : دابة تكون في الرِّمْث . والرمث : مرعى من مراعي الإبل .

(٩) الخبعثن من الرجال : القوى ا لشديد . وتيس خُبَعْثِن : غليظ شديد .

(١٠) العجاهن : صديق الرجل المُعْرس الذي يجري بينه وبين أهله في إعارسه بالرسائل ، فإذا بنى بها فلا عجاهن . له . والعجاهن أيضا : القنفذ .

(١١) العشوزن : الشديد الخَلْقِ .

(١٢) س : الكِرْزِن . والكِرْزِن والكرزين : الفأس .

ارْجَحَنَّه ، وارْثَعَنّ (١) / وحلّقنَ(٢) البُسْرُ ، وبرْهَن عليه ، وما أشبهه . / ١٧٥ /

وأمّا الشرطُ الثالثُ ، وهو وقوع أكثر من أصلين قبل الألف فنحو ما تقدّم من الأمثلة ، فلو لم يقع قبلها أكثر من أصلين لم يحكم بزيادتها سواءً أكان الحرف الثالث مقطوعا بزيادته ، أم محتملا للأصالة والزيادة ، أم لم يقع قبلها ثالث ، فمثال المقطوع بزيادته : التِّبيانُ ، والأثمانُ ، والأعوانُ ، والاجْتنَان ، والاختتان وماأشبه ذلك. ومثال مالم يقع قبلها ثالث: بيان، وجَنَانٌ ، وجَبَانٌ ، وحربٌ عَوَانٌ، وجُمَانٌ ، وهوان ، وماأشبهه . وأما ماوقع قبل الهمزة فيه ثالث محتملٌ أن يكون أصلاً أو زائدًا بالتَّضعيف ، أو من « سألتمونيها » فله أمثلة ، أما احتمال زيادة التضعيف فنحو: حَسَّان(٣) ، وغسَّان(٤)، ورُمّان(٥) وتَبَّان(٦)، ونَيَّان(٧) ،

---

(١) ارْجَحَنَّ الشيءُ : اهتزَّ ، ومال . ارْثَعَنَّ المطر : كثر .

(٢) حَلَقن البُسْرُ : إذا بلغ الإرطاب ثلثيه . وفي اللسان : وقيل : نونه زائدة .

(٣) حسَّان : اسم مشتق ، إما من الحسِّ وهو القتل السريع ، أو من الحِسِّ وهو الشعور، أو من الحُسْن .

(٤) غسَّان : قبيلة من اليمن ، مشتق من غَسَسْتُه في الماء ، أى غَطَطْتُه وغمسته . ويقال أيضا : غَسَّ فلان خطبة الخطيب أى : عابها . أو من الغُسْنَة وهي الخصلة من الشعر ، ويقال : رجال غساني : جميل جدا ، والغيسان : حِدَّة الشباب .

(٥) الرُّمّان : لم يدر الخليل ما اشتقاقه ، وقال : « لا أصرفه ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعْرَف » الكتاب ٢١٨/٣ . وفي الصحاح : « وقال الأخفش : نونه أصلية مثل قُرّاص وحُمَّاض ، وفُعَّال أكثر من فُعْلان » . ويقول ابن بري : « لم يقل أبو الحسن إن فُعَّالا أكثر من فُعْلان ، بل الأمر بخلاف بذلك ، وإنما قال : إن فُعَّالا يكثر في النبات نحو المُرَّان والحُمَّاض والعُلاَّم ، فلذلك جعل رُمَّانا فُعَّالا » . وانظر المنصف ١٣٤/١ .

(٦) التَّبَّان : الذي يبيع التبن . في الصحاح ، تبن : «وتبان إن جعلته فَعَّالاً من التِّبن صرفته ، وإن جعلته فَعْلان من التَّبِّ لم تصرفه » وانظر الكتاب ٣ / ٢١٧ .

(٧) نَيَّان : موضع ، مذكور في اللسان مادتي : نين ، نوى . وبعده في س : ونيان . وفي سائر النسخ وزمان . وسيأتي .

ومُرَّان(1) ، وزِمَّان(2) ، وغَيَّان(3) . وأما احتمال زيادة « سألتمونيها » فنحو : حَوْرَان (4) وفَيْنَان(5) وشيطان (6) ، ومَيْسَان(7) وكيسان (8) (ورُوْمَان)(9) سَيْفَان(10) ، ومَيْدَان . فهذه كلها تحتمل أن تكون النونُ زائدةً لأصالة الثالث فيما قبل الألف ، وتحتمل أن تكون أصلية لزيادته ، فعلى الأول يكون وزنُ المضاعف فَعْلان ، وفُعْلان ، وفِعْلان . وعلى الثاني يكون وزنهُ : فَعَّالٌ وفُعَّال ، وفِعَّال . وكذلك الآخر يحتمل على الأوَّل أن يكون وزنه : فَعْلان، وفَعَلان ، وفُعْلان

---

(1) المُرَّان : شجر الرّماح ، جعله الخليل فُعَّالاً من المرانة الكتاب ٣/٢١٨ .
وقال ابن جني في المنصف ١/١٣٤ : « لو جاء شيءٌ نحو رُمَّان ومرَّان ، لم تقض بزيادة نونه إلا بثبت ، لأنه يجوز أن تكون النون أصلا ، وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثَبَت فهو وجه » ثم ذكر أن من مذاهب العرب أن المضاعف إذا كان في آخره ألف ونون ، فالنون فيه زائدة .

(2) زِمَّان : أبو حيّ من بكر ، ومنهم الفندُ الزِّمَّاني ، قال ابن بري : « زِمَّان فِعْلان ، من زَمَمْت ، قال : وحملها على الزيادة أولى ، فينبغي أن تذكر في فصل زمم » ، قال : « ويدلك على زيادة النون امتناع صرفه في قولك : من بني زِمَّان » انظر اللسان : زمن .

(3) غيَّان : فَعْلان ، من الغيّ وهي الضلال ، وهو في مقابلة رَشْدَان وانظر المنصف ١/١٣٤ .

(4) حَوْران : موضع بالشام .

(5) في الصحاح : « ورجل فينانُ الشَّعَر ، أي : حَسَن الشعر طويله ، وهو فعلان » . وقد ردّه الرضى في شرحه على الشافية ٢/٣٣٩ ، ومال إلى أنه من الفنن وهوالغصن ، قال : « والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ، لأنَّ الفَنَن الغصن ، والشعر كالغصن » . وعليه فهو فيعال ، ومصروف . وانظر الكتاب ٣ / ٢١٨ .

(6) الشيطان : فيعال من شطان إذا بَعدُ ، فيمن جعل النون أصلا ، وقولهم : الشياطين ، دليل على ذلك . وقيل : هو فعلان من شاط يشيط إذا هلك ، مثل هيمان وغيمان . ويرى الأزهري أن الأول أكثر . وانظر الكتاب ٣ / ٢١٧ ـ ٢١٨ .

(7) ميسان : اسم كوكب بين ا لمعرَّة والمجرّة . وفي اللسان عن التهذيب أن وزنه فعلان من ماس يميس إذا تبختر .

(8) في اللسان ، كيس : كيسان اسمٌ للغدر .

(9) عن س . وروممان : أبو قبيلة .

(10) في اللسان ، سيف : « رجل سيفان : طويل ممشوق كالسيف » .

(وفِعْلان)[1]، ويحتمل على الثاني أن يكون وزنه :" فَوْعال ، وفَيْعال ، وفاعال ، وفُوعال . وأمّا ما كان مضاعفًا نحو : الجنجان[2] ، وقنْقَانٍ ، وما أشبههما ، فقد خرجت النون هنا عن الزيادة وإن تقدّمها ثلاثة أصول ، لكونها من باب سمسم المحكوم بتأصيل حروفه .

وإنما حُكِم بزيادة النون والهمزة هنا لكثرة زيادتهما في هذا الموضع فيما عُرِف اشتقاقه ، فَحُمِل [3] ما لم يُعرَفْ فيه اشتقاقٌ على الأكثر والباب الواسع وإنما قال : « والنونُ في الآخر » ، ولم يقل : والنون كالهمز ، لأن الهمزة لها موضعان أوّلُ الكلمة وآخرُها ، فلو لم يقيّد بالآخر لدخل عليه أنها تُزاد أولا وآخرا ، وليس كذلك ، فعيّن موضع التشبيه بالهمزة ، وهو الآخرُ ، وعلى هذا فلا شك أن معنى الكلام : والنون في الاخر كالهمز في الآخر ، لكنه حذف قوله : وفي الآخر ، لدلالة الأول ومعنى الكلام عليه .

وأما زيادةُ النون في الوسط فذلك قوله : « وفي نحو غَضَنْفَرٍ أصالةً كُفِي » . ومعنى كُفِي : صُرِف ودُفِع ـ يُقَال : كفاك الله الشيءَ ، بمعنى : صرَفه عنك ـ فمعنى أصَالةً كُفِي : أي مُنِع الأصالة وصُرِفَتْ [4] عنه . وأصالةً [5] : مفعول ثانٍ لكُفِي [6] . ويعني أن النونَ إذا وقَعَتْ في الكلمة وُقُوعَها في غضنفر

---

(١) عن س .

(٢) في النسخ : المجنحان . وهذان المثالان « الجنجان ، وقنقان » من الأمثلة المفترضة التي صنعها النحاة لتطبيق الأحكام . انظر الكتاب ٢١٨/٣ ، والمنصف ١٣٣/١ ـ ١٣٤ .

(٣) س : « فحمل على ما لم يعرف له اشتقاق » .

(٤) الأصل : وصرف .

(٥) الأصل : وإمالة .

(٦) الأصل ، ت : بكفى .

ونحوه محكومٌ لها بالزيادة قياسا ، ولا يحكم عليها بالأصالة (١) ، ولا شك أن غضنفرا قد اشتمل على أوصاف معتبرة في الحكم بالزيادة ، لقوله (٢) : في نحو كذا ، فلم يُرِد الكلمة بخصوصها ، فلننظر فيما شتملت عليه من الأوصاف فنجعلها شروطا للحكم بالزيادة ، وذلك / أن غَضَنْفَرًا لحقته نُونٌ ساكنةٌ ، مفكوكةٌ ، مُخْفَاةٌ (لم تضاعَف) (٣) مع عين الكلمة ، في كلمة خماسية ، بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، فهذه ستة أوصافٍ (للنون) (٤) اشتمل عليها مثال الناظم : /١٧٩/

أحدها : أن تكون ساكنةً لا متحركةً ، فإنها إن كانت متحركةً لم يُحكِم بزيادتها ، نحو : جَنَعْدَلٍ وغُرْنَيق (٥)، وما أشبههما ، وذلك أن كثرة زيادة النون هي الداعية (للحكم) (٦) بالزيادة ، وهي لم تثبت زيادتها كثيراً إلا ساكنةً ، فلما تحرّكت خرجت عن باب الكثرة فلم يحكم بزيادتها إلا بدليل .

والثاني : أن تكون مفكوكةً لا مُدْغَمَةً ، فإن كانت مُدْغَمةً كَعَجَنَّسٌ (٧) وجهنَّم ، وزَوَنَّكٍ (٨) غَلَبَ الحكمُ بزيادَةِ (٩) التضعيف على زيادة سألتمونيها » ، لكثرة زيادة التضعيف بالنسبة إلى زيادة « سألتمونيها » فصار عَجَنَسٌ وجَهَنَّم

---

(١) الأصل : بالإمالة .

(٢) الأصل : ولقوله .

(٣) سقط من س .

(٤) عن س .

(٥) انظر الكتاب ٤/ ٢٩٣ ، ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) العجنس : الجمل الضخم الشديد .

(٨) زَاك يزوك زوكًا وزوكانا . تبختر واختال ، وهو الزَوَنّك . والزَوَنّك : القصير ، لأنه يزوك في مشيته . وقيل: إنه رباعّي . قال ابن جني : زاك يزوك يدل على أنه فَعَنّل .

(٩) الأصل ، ت : بزيادتها .

كعَدَبَّسٍ (١) ، وقَلَمَّس (٢) ، والهَمرَّجِه ،(٣) والشَّفلَّحِ (٤) ونحو ذلك . والمسألة مختلفٌ فيها ، فمنهم من زَعَم أن النون هنا من هذا الباب فلم يشترط الفكَّ ، ومنهم ـ وهم الأكثر ـ من ذهب إلى أنها ليست منه ، وإنما هي من زيادة (٥) التضعيف ، وعلى هذا كلام الناظم فيما أشار إليه بالمثال وارتضاه ، لأن باب التضعيف هو الأكثر ، والحملُ على الأكثر متعينٌ .

والثالث : أن تكون مخفاة لا مظهرة ، فإنها ان كانت مظهرةً لم تجز زيادتُها ، كما إذا وقع بعدها ما يلزم ظهورُها معه ، كحروف الحلق ، فلو بنيت من رَفَع مثل جَحَنْفَل لم يجز ، لأنك كنت تقول :" رَفَنْعَعٌ ، فتظهر النونُ ، والنونُ هنا لا تظهر البتة ، وكما لو بنيت من سبح فقلت سَبَنْحَح ، أو سلخ فقلت : سَلَنْخَخ ، فهذا كلّه لا يجوز . ولو جاء في الكلام مثل فَعَنْعَلٍ أو جلَنْحرٍ ، لم تكن النون في الدعوى إلا (٦) أصلية ، ولهذا منع الخليل : ارفَنْعَ من رفع ، فيماحكى ابن جني عن الخليل بن أسَد(٧) ، قال : قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج (٨) :

يا صاح هل تعرِفُ رَسْمًا مُكْرَسا

(فلما بَلغْتُ)(٩) :

---

(١) جمل عَدَبَّسٌ وعدبس : شديدٌ وثيق الخَلْق عظيم . ورجل عَدَبَّس : طويل .

(٢) القلمّس : البحر والسيد العظيم .

(٣) الهمرجة والهَمَرَّجة : الالتباس والاختلاط .

(٤) في النسخ : الشفلغ ، بالخاء المعجمة . والشفلَّح : الحِرُ الغليظُ الحروفِ المسترخى . والشفلح أيضا : الغليظ الشفة المسترخيها .

(٥) الأصل : « من قلب زيادة » .

(٦) الأصل : الأصلية .

(٧) المراد « الخليل بن أسد النوشجاني ، نسبة إلى نوشجان بلد في فارس ، وليس المراد : الخليل بن أحمد . ينظر الخصائص ١/٣٦٠ـ ٣٦١ .

(٨) ديوانه ١٢٣ ، ١٣٨ . والرجز في الخصائص ١/٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣/٢٩٨ . والمحتسب ٢/١٣٤ . والمكرس : الذي قد تلبَّدَ من آثار الأبدال والأبعاد حتى صارطرائق بعضه على بعض .

(٩) سقط من الأصل .

تَقَاعَسَ العزُّ بنا فاقْعَنْسَسا

قال الأصمعي : قال لي الخليل ـ يعني ابن أحمد ـ : أنشدنا رجل :

تَرَافع العِزُّ بنا فارفَنْعَا

فقلت : هذا لا يكون! فقال ـ يعني الرجل المنشد ـ : كيفَ جاز للعجاج أن يقول :

تقاعس العزُّ بنا فاقعنسا[1]

إلى هنا انتهت الحكاية ، وشاهدُها نفيُ الخليل ارفَنْعَعَ أن يكون من كلام العرب ، لأن ارفَنْعَعَ رَفَنْعَعٌ شيءٌ واحدٌ ، والعلّةُ واحدة .

وهذا الشرط لا أعلم أحداً اشتراطه قبل ابن جني إلا ما تشعر به هذه الحكاية ،لهذا لما ذكره وبين علة اشتراطه قال : « ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر امتناع بناء فعنلى ممالامه حرف حلقي لما يُعْقِبُ ذلك من ظهور النّون ، وزوال شبهها بحروف اللين ، والقياس يوجبه ، فليكن عليه »[2] .

والرابع : أن تكون النون لم تضاعف مع العين ، فإن ضُوعِفت خرجت عن انحتام الحكم بالزيادة الى باب الاحتمال كما إذا جاء مثل : عَزَنْزَن وفدَنْدَن فإنه محتملٌ أن يكون من باب غضنفر على الإلحاق به بزادة النون وتضعيف الزاي (والدال)[3] مثل عَقَنْقَل، ومحتمل أن/ يكون من باب صَمَحْمَحٍ ودمكمك[4] / ١٧٧ /

(١) الخصائص ١ / ٣٦٠ ـ ٣٦١ ، وانظر ٣ / ٩٨ .

(٢) الخصائص ١ / ٣٦٦ .

(٣) سقط من س .

(٤) الصّمحمح من الرجال : الشديد القويّ ، وكذلك الدَّمَكْمَك .

وهذا(١) الشرط لابن جني ، قال في المنصف : « ولو جاء مثل خَزَنْزَن وفَدَنْدَنٍ جاز فيه عندي أمران أحدهما أن تكون نونه الأولى (٢) زائدة ، وتجعل الزاءين والدالين عينين مكررين [و](٣) تجعله مثل هَجَنْجَل ، وعَقَنْقَل ، وسَجَنْجَل (٤) فيكون فَعَنْعَلاً . والآخر : أن يكون الحرفان الرابعُ والخامسُ مكرّرين بمنزلة تكرير صَمَحْمَح ودَمَكْمَك ، فتكون النون أصلا - يعني (٥) تضعيف أصل - لأنها بمنزلة حاء صَمَحْمَح ، وكاف دَمَكْمَك الأولَيين ، فتكون بمنزلة (٦) فعلعل . »

قال : « والأمران فيه عندي معتدلان . » قال : « وإنما اعتدلا بإزاء كثرة باب صمحمح ودمكمك وزيادته على باب عقنقل وعَصَنْصَر (٧) أن النون ثالثةٌ ساكنةٌ ، والكلمة على خمسة أحرف ، فقام أحد الشيئين (٨) بإزاء الآخر » قال : « وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لتغليب أحدهما على الآخر موجب ، فإن جاء الاشتقاق بشيء عُمِل عليه وترك القياس »(٩) . هذا ما قال ، وهو حسن . ونظيره مسألة الاشتغال في العطف على الجملة ذات الوجهين ، نحو : زيدٌ ضربته وعمرو كلمته ، فإن اعتبرت (صدر) (١٠) الجملة الأولى كان الأولى في

---

(١) س : وهذان الشرطان .

(٢) في المنصف : نونه الثالثة . والمؤدّى واحد .

(٣) عن المنصف .

(٤) الهَجَنْجَلُ : اسم . والعقنقل : ما ارتكم من الرمل وتعقّل بعضه ببعض . والسجنجل : المرآة .

(٥) كذا فسر الشاطبي عبارة ابن جني، والذي يبدو أن النون الأخيرة هي التي توصف بأنها تضعيف الأصل لا الأولى . وانظر ما قيل في صمحمح في شرح الشافية للرضى ١ / ٦٣ ـ ٦٤ .

(٦) كذا في النسخ . وفي المنصف « فيكون فعلعلا » .

(٧) الأصل : وغضنفر . وعَصَنْصَر : موضع .

(٨) في المنصف : السّببين .

(٩) المنصف ١ / ١٣٧ .

(١٠) عن س .

عمرو الرفع ، وإن اعتبرت عَجُزها كان الأولى فيه النصب ، فلما اجتمعا ترافعا في الأولوية فاستوى الأمران . وقد رد ابن عصفور على ابن جني هذاالمذهب ، وزعم أن الذي ينبغي أن يقضي على النون بالزيادة، يعني زيادة « سألتمونيها ، » قال لأن زيادة النون ثالثة ساكنة لازمةٌ فيما عُرِف له اشتقاق ، فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كونُ[1] باب صَمَحْمَح أوسع من باب عَقَنْقَل ؛ لأن دليل اللزوم أولى من دليل الكثرة [2] . ورده ابن الضائع وقال : بل الأولى عندي القضاء بالتضعيف لأنه الأكثر هنا ، فلا ينبغي أن يجعل الاحتمال فيه بالسواء . فالحاصلُ أنَّ هذا الشرط معتمدٌ عند ابن جني وابن الضائع ، غير مشترط عند ابن عصفور .

والخامس : أن تكون النونُ في كلمة خُماسيَّةٍ ، لا أنْقَصَ ولا أزْيدَ ، فإن كانت في كلمةٍ رباعية أو سداسية لم تُزد قياسًا ، نحو : عَنْبر ، ومَنْدَلٍ [3] ، وعندليب ، وجِحِنْبَار[4] ، وإنما تزاد مع الدليل ، إذ لم تكثر زيادتها إلا كذلك .

والسادس : أن تكون بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، فتتوسط الكلمة حقيقة ، فلو لم تكن كذلك لم يُقْضَ بزيادتها ، كقولك : هِنْدِباء[5] ، وحَنْدَلسٍ[6] وقَنْفَرش[7] ، ومنه أيضا : عندليبٌ ، وجِحِنْبَارٌ ، إذ فيه مخالفة الشرطين ، كونها لم تقع في خماسي ، ولا هي متوسطة .

---

(١) الأصل ، ت : كنون .

(٢) الممتع ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

(٣) المَنْدَل : العود الرطب . وقال الأزهري : هو عندي رباعيٌ لأن الميم أصلية . قال : لا أدري أعربي هو أو معرَّب. اللسان ندل .

(٤) الجحنبْار : الرجل الضخم .

(٥) الهِنْدباء : بقلة .

(٦) س : خندليس . وناقة حَنْدَلِس : ثقيلة المشي . وخَنْدَلس ـ بالخاء المعجمة ـ : كثيرة اللحم .

(٧) س : قنفريش : والقَنْفَرش : العجوز الكبيرة مثل الجَحْمَرش .

فإذا اجتمعت هذه الشروط التي أشار اليها في مثاله فالنون زائدة بلا بُدٍّ، نحو: جَحَنْفَل وعَبَنْقَس (١) ، وفَلَنْقَس (٢) ، وعَرَنْدَس ، وجَرَنْفَش ، وَعَرَنْتَن(٣) ، وقَرَنْفُل ، وقَلَنْسُوة ، وغَضَنْفَر ، وهو مثالُ الناظم ، وهو الأسد . ويقال : رجلٌ غَضَنْفَرٌ إذا كان غليظ الجثة .

فإن قلت : إن هذا المثال يعطي أيضا أوصافا أُخر ، وذلك كونه اسما لا فعلا ، وكونه رباعيَّ الأصول لم يُزَد فيه غير النون ، وكون آخره صحيحا ، وما / (أشبه) (٤) هذا من الأوصاف ، وهي غير معتبرة ، إذ كونه اسما لا فعلا غير معتبر باتفاق ، لأن الشروط المذكورة المعتبرة عندهم موجودة في الفعل ، فنحو: / ١٧٨ / اخرنطم(٥) واحرنجم ، واقْعَنْسَسَ واسْحَنْكَك ، النون فيه زائدة بلا بد ، على ما يتبّين في تعليل ذلك . وكونه رباعي الأصول لا معتبر به أيضا فقد حكموا بذلك على ما كان ثلاثي الأصول نحو : عَقَنْقَل ، وعَفَنْجَج (٦) وعَصَنْصَر وهَجَنْجَل (وسَجَنْنَجل)(٧) وكذلك الفعلُ إذا كان ثلاثيها أيضا نحو : اسْحَنْكك ، واقْعَنْسَس. وكون آخره صحيحا غيره معدود أيضا، فقد حكموا بالقانون على ماكان نحو : عَلَنْدًى ، وقَرَنْبى ، وحَبَنْطى وسرندى ، وبَلَنْدَى(٨) ، وكذلك الفعل

(١) الجَحَنْفَل : الغليظ . والعَبَنْقَس : الذي جدّتاه من قبل أبيه وأمه أعجميتان .

(٢) س : بلنقس : والفلنقس : البخيل اللئيم . وفسر أيضا بما فُسِّر به العبنقس .

(٣) العَرَنْدس : الأسدُ الشديد ، وكذلك الجملُ . والجرنفش : العظيم الجنبين من كل شيء . والعرنتن : شجر يُدْبَغ بعروقه .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في النسخ : اخرنظم ، بالظاء المعجمة . واخرنطم الرجلُ : عوّج خُرطومه وسكت على غضبه . وقيل : رفع أنفه راستكبر .

(٦) العَفَنْجج : الضخم اللهازم والوجنات والألواح .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) العَلَنْدى : الغليظ من كل شيء . والقرنبى : دُوَيبَّة شبه الخنفساء ، طويلة الرجل . والحبنطى : الممتلىء غضباً أو بطنه . والسَّرَنْدي : الشديد . والبلندى العريض .

نحو: احبَنْطى ، وادْلَنْظَى (١) واسْرَنْدَى ، واحرنبي ، وما أشبه ذلك . وكذلك (٢) مماثلة الحركات والسكون غير معتبرة أيضا ، فكيف يؤخذ له ما تقدم من الشروط بخصوصها دون هذه الأشياء ؟! وإذا كان كذلك فمن حقّ الناظم أن لو عيّن مراده بالإتيان بما يُفهِمُ الشروط وحدها كعادته في الأمثلة ، وقد قال في التسهيل : « وثالثة مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها » (٣) وهذا وإن لم يستوف فيه ا لشروط فما اعتُرِض به لا يدخل عليه .

والجوابُ : أن هذه الأوصاف لا اعتراض بها عليه :

أما الأول فإن الأسماء لا مزية لها في هذا المعنى على الأفعال ، بل الأفعال أحق بالزيادة منها ، لأنه لها أصل التصريف ، فإن سلّمنا المزية فلا أقل من الاستواء . وقد وُجِدَت الشروط في الأفعال كما وُجِدَتْ في الأسماء ، فلا مانع من دعوى الزيادة . وأيضا العلة التي لأجلها حكم بالزيادة في الأسماء موجودةٌ في الأفعال أيضا ، كما أذكره إِثْر هذا بحول الله تعالى . فلا أثر في المثال لوصف الاسمية .

وأما الوصف الآخر ، وهو كونه رباعيًا فإن هذا أيضا غير معتبر من حيث إن الجميع ملحق بسفرجل ، أعني الرباعي وغيره ، لكن أحدهما ملحق بالنون فقط وهو الرباعي (٤) والاخر ملحق بالنون وزيادة أخرى إما من زيادة التضعيف وإما من زيادة « سألتمونيها » فالجميع داخلٌ في حكم الخماسي الرباعي الأصول ، وعلى هذا لا يرد وصف صحة(٥) الآخر .

---

(١) ما عدا (س) : ادلنقى . وادْلَنْظَى الرجل : سَمِن وغَلُظ .

(٢) ما عدا (س) : فكذلك .

(٣) التسهيل ٢٩٥ .

(٤) الأصل : الزجاجي .

(٥) س : حجة .

وأما مماثلة الحركات والسّكون فعلة الاشتراط تبيين [١] سقوطه، وذلك أن موضع النون إنم أصلهخ للحروف الثلاثة الزوائد ، وهي الألف والواو والياء ، نحو ألف عُذَافِرٍ ، (وجُرَافِسٍ) [٢] وقُرَاقِرٍ [٣] وسَلاَلِم و وزَوَارِق [٤] . واو فَدَوْكَسٍ وسَرَوْمطٍ ، وياء سَمَيْدَعٍ وعَمَيْثَلٍ [٥] ، والنون حرفٌ من حروف الزيادة مضارع لحروف اللين لما فيه من الغنة ، وللقرب الذي بينه وبينها مما هو معلوم ، فألحقوا النون في ذلك بالحروف اللينية الزائدة [٦] ، وإذا كان كذلك فيجب أن تكون هذه النون إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع قوية الشبه بحروف المدّ ، وإنما يقوَى شبهها إذا كانت ساكنةً / ذات غنة وعلى غيرهما من الأوصاف/ ١٧٩ / المذكورة ، فإذا كانت متحركة زال كونها غنة من الخيشوم ، فزال شبهها باللين وكذلك إذا أُدغِمَت قَوِيَتْ ، وأخرجها الإدغامُ [٧] عن أن تكون مخرجة من الأنف[٨] لأنها تصير إلى لفظ المتحركة ، وهي من الفم وأيضا لا تشبه اللين إلا إذا بقيت غنتها ، وإنما تبقى غُنَّتها متى كانت من الأنفِ[٨] ، وذلك مع الحروف الفمويَّة لا الحلقية ، كما في جحنفل وبابه. فإذا لو وقع بعدها حرفٌ حلقيٌّ لزالت صفتها التي بها أشبهت حروف اللين فحملت عليها في الزيادة ، ولهذا [٩] أنكر

---

(١) الأصل ، ت : بين . ك : فيهن .

(٢) سقط من س .

(٣) جَمَلٌ عُذَافر : صلب عظيم شديد . والجُرافِسُ من الإبل : الغليظ العظيم . وحادٍ قُرَاقِر : جيد الصوت . وقراقرُ أيضا : موضع .

(٤) الأصل : وزوارف . ت ، س : وزرارق .

(٥) الفَدَوكس : الشديد . والسرومط : الجمل الطويل . والسَّمَيْدَع : الكريم السيِّد الجميل الجسيم الموطأ الأكناف . العميثل من كل شيء : البطيءُ لِعظمِه أو ترهّله .

(٦) انظر المنصف ١ / ١٣٧ .

(٧) س : عن الإدغام .

(٨) الأصل : الألف .

(٩) الأصل : ولذلك . س : ولهذا ذكر الخليل .

الخليل ارْفَنْعَعَ في الحكاية المتقدمة حيث رأى نونه في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا بغنَّةٍ لا غير فأنكره ، وليس كذلك في جحَنْفَل واقْعَنْسَسَ ونحوهما، لأنها [1] قبل السين والفاء ، وذلك موضع تكون فيه (غنَّاءَ)[2] مشابهة لحروف اللين .

هذه هي العلة في اشتراط تلك الشروط .

وأمَّا وجهُ الشَّرْط الرابع فقد تقدم ، وما قيل من العلَّة في الأسماءِ جارٍ في الأفعال من حيث كان الموضع (أيضا)[2] فيها لحروف اللين ، نحو : اشْهَابَبْتُ ، وادْهَامَمْتُ ، واغدَوْدَن ، واعشَوْشَب ، واقْطَوطى[3] ، واحلولى ، فزادوا النون في موضعها للشبه المذكور ، فقالوا : احْرَنْجَمَ ، واسْحَنْكَكَ ، واحْرَنْبى الديك ، واسْلَنْقَيْتُ ، وما أشبه ذلك . فلم يأتوا بها على غير بقاء الغُنَّةِ فيها ، ولهذا المعنى تبيَّن أن جميع الأوصافِ المفروضة في غَضَنْفَرٍ ما عدا ما تقدَّم ساقط الاعتبار

ومن الدليل على زيادة النون في هذا الموضع أنها وقَعَتْ موقع ما هو زائدٌ فينبغي أن يكون مثله ، وأيضًا فالخماسيُّ من الأسماء قليلٌ ، وما كان على خمسة أحرف وفيه النون الساكنةُ ثالثة كثيرٌ ككثرة ما جاء منه وحرف اللين[4] ثَالِثةٌ كما مُثِّل ، والأربعة التي مع النون أصولٌ كشَرَنْبَثٍ [5] وجَرَنْفَشٍ ، وفَلَنْقَسٍ، فلو كان ما فيه النون ثالثةً من بنات الخمسة الأصول لم يكثر هذه الكثرة ، لما

---

(١) س : لأنه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في النسخ : انطوطى . واقطوطى : قارب الخطو مع النشاط .

(٤) س : حرف النون .

(٥) الشَّرنبث : القبيح الشديد .

عُلِم من قلَّة الخماسي ، لكنه كثر كثرة كاد يسبق بها ما فيه حرف اللين ، فدل علي أنها زائدة مثله . وهذا الاستدلال بالأحكام حسن في معناه استدل به ابن جني على صحة المسألة (١)

واعْلَمْ أنَّ كلام الناظمِ بعد هذا مُعترَضٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّ مما ترك ذكره ما يُزاد قياسًا ، وذلك مواضع أربعة :

أحدها : ما كان على انْفعَالٍ من المصادر ، وانْفَعَلَ من الأفعال ، نحو : انطلق انطلاقا ، وانصرف انصرافا ، وانبرى انبراءً ، وانسكب انسكاباً ، وما أشبه ذلك . وهو كثيرٌ جدا ، والمثالُ يحصرُه كما يحصر الاسْتِفْعَال زيادة (التاء)(٢) في الاستدراك، و (الاستكبار)(٣)، على ماذكره الناظم على إِثْرِ هذا .

والموضع الثاني : نون المضارعة نحو : نقومُ ونقعد ونركب ؛ إِذْ هي تزاد أيضاً قياسًا ، وإنما عَدَدْتها اعتراضًا عليه لأنه عَدَّ تاء المضارعة في مواضع زيادة التاء في قوله :

والتَّاءُ في التأْنيثِ والمضَارَعَهْ

ولا يعترض عليه ــ (على هذا)(٤) ــ بتركه ذِكْرَ همزة المضارعة ويائها لأنهما داخلتان في قانون زيادة الهمزة والياء / بخلاف هذين فإنهما (٥) ليسا / ١٨٠ / بداخلين ــ أعني النون والتاء ــ فذكر التاء وترك (ذِكْر) (٤) النون ، فكان كلامهُ ناقصاً .

---

(١) المنصف ١ / ١٣٧ .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من ك . وفي الأصل ، ت : الاستكهار .

(٤) سقط من س .

(٥) ما عدا (س) : وأنهما .

والموضع الثالث : قال المازني : « كلما وُجِدتَ النون في مثالٍ لا يكون للأصول فاجعلها زائدة ، نحو : كَنَهْبُل ، لأنه ليس في الكلام مثل سَفَرْجُل » ، وكذلك قَرَنْفُل النون فيه زائدة » ، قال : « ومثل ذلك : جُنْدَب ، وعُنْصَر وقُنْبُر ، لأنه ليس في الكلام مثل جُعْفُر » ، قال : « فهذا بمنزلة ما اشتققت منه ما (١) تذهب منه النون فقد (٢) عقده المازني ـ كما ترى ـ عقداً قياسيًا لا ينكسر له ، وإن انكسرت بعض أمثلته ، فإن قَرَنْفُل قد يدخل له تحت قانون زيادة النون ثالثة في الخماسي ، وأما عُنْصَرٌ وجُنْدَبٌ ونحوهما ، فقد يلتزم الناظم أصالة النون فيها ما لم (٣) يدل دليل على الزيادة ، لأن فُعْلَلاً (٤) عنده ثابت ، وقد عَدَّه في أبنية الرباعيّ المجرَّد ، لكن أصل القانون صحيح ، إذ يدخل فيه نحو : كُنْتَأل ، وهُنْدَلِع ، وإصْفَعِنْدٍ ، وعُرُنْدٍ (٥) ، وما أشبه ذلك . وسلّمه ابن جني له ، ولا شكَّ في صحته أيضا عند الجميع ، وقد نَبَّه على هذا في التسهيل (٦) .

والرابع : أنهم يعدُّون من مواضع زيادة النون المثنّى والمجموع على حَدِّه، فإن زيادتها فيهما لمعناها مطردٌ لا ينكسر ، نحو : الزيدان ، والزيدون . وقد عَدَّها أيضًا في التسهيل(٧) ، بل أدخل معها نون التوكيد على وجهها ، ونون الرفع فيما اتصل به من الأفعال ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياءُ واحدة

(١) الأصل : فما . ت ، س ، ك : مما . والمثبت عن المنصف ، وقال ابن جني في شرح عبارة المازني ١٣٨/١ : « إن لم يوجد في الأصول بناء سَفَرْجُلٍ وجُعْفَر [فهذا] بمنزلة وجدانك اشتقاق هذا بغير نون » .

(٢) المنصف ١٣٥/١ .

(٣) الأصل : لما يدل .

(٤) في النسخ : فعلل .

(٥) الكنتأل : القصير . والعُرُنْدُ : الشديد من كل شيءٍ ، ويقال فيه : العُرُدّ . وفي اللسان : « نونه بدل من الدال » .

(٦) التسهيل ٢٩٦ .

(٧) م . ن ٢٩٥ .

مخاطبة ، ولم يَعُدَّ ذلك هنا مع أنه قد عَدَّ ما يُشبهها من تاء المضارعة وهاء السكت ، وما أشبه ذلك ، فكان من حقه حين ذكر بعضها أن يذكر الجميع أو يسكت عن الجميع .

فهذه مواضع (أربعة)[1] فاته [2] ذكرها واقتضى مفهومُ كلامه حين تركها الحكم على النون (فيها)[3] بالأصالة حتى يأتي دليل بخلاف ذلك ، وهو مفهومٌ غير مستقيم .

والاعتراض الثاني : أنه يدخل عليه ما كان نحو دِهْقان مما تقدّم الألف فيه ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها ، والنون مع ذلك محتملة للأصالة والزيادة ، وذلك حيث تكون المادة دائرة بين الرباعية والثلاثية ، نحو دِهْقَان ، فإنه يحتمل أن يكون فِعْلَانًا من الدَّهق ، وهو المَلْءُ ، من قوله تعالى : (وكأسًا دهاقا) [4] فلا يُصْرَف إذا سُمِّي به ، لأنه فِعْلانُ ، وأن يكون فِعْلالاً من الدَّهْقَنَةِ وهي الرياسة والإصلاح ، ومنه قالوا : تَدَهْقن ؛ إذ لا يجوز تَفَعْلَن ، لأنه وزن معدومٌ ، فعلى هذا يصرف إذا سُمِّي به [5] . ومنه العُرْبانُ في البيع ، يحتمل أن يكون على وزن فُعْلانٍ ، من قولك : أعرب عن حجته أى : أفصح عنها ، لأن العُرْبَان إفصاحٌ بصحة عقد البيع ، وأن يكون فُعَلالاً لقولهم : عَرْبَنْتُهُ إذا أعطيتَهَ العُرْبان وكذلك البرهان [6]، وما أشبه هذا وكله محتمل مع وجود ما شرطه ، فكان نقضا عليه .

---

(١) عن الأصل ، ت .

(٢) الأصل : يأتي ذكرها .

(٣) عن س ، ك .

(٤) الآية ٣٤ من سورة النبأ .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٢١٧ ـ ٢١٨ .

(٦) في اللسان ، مادة (بره) عن الأزهري : « النون في البرهان ليست بأصلية عند الليث ، وأما قولهم : برهن فلان ، إذا جاء بالبرهان ، فهو مولَّد ، والصواب أن يقال : أبره » . وأبره الرجل : غلب الناس وأتى بالعجائب .

والذي يقال في الجواب عن الأول : أن ما اعْتُرِض به من الانفعالِ واردٌ عليه ؛ إذ ليس له من كلامه ما يشمله ، بخلاف الافْعِنْلال والافْعِنْلاءِ ، فإنه داخلٌ له تحت قاعدته في غَضَنْفَرٍ ، ولا يقال : إن النون فيه ليست بمتوسطة لأن قبلها ثلاثة أحرف وبعدها حرفان ، فألف الوصل ثالثة ، فصارت النونُ فيه مثلها في جحنبار ونحوه ، وقد أخرجتموه / عن الحكم بالزيادة لعدم حقيقة التوسط بين / ١٨١ / حرفين وحرفين ، فكذلك يقال في هذا ـ لأنَّا نقول : هذه المصادر جاريةٌ في الزيادة على أفعالها ، وقد عَلِمْت أن النون فيها واقعةٌ بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، وإنما زِيدَتِ الألف قبل الآخر في المصدر ـ وهو في الزيادة ثان عن الفعل ـ ولم يبق إلا زيادة الهمزة الوصلية ، وهمزة الوصل ليست عندهم بمعدودة في نفس البنية ، لأنها إنما سبقت لأمر عارض في الكلمة ، وهو سكون أوَّلها ، فإذا اتصل بها متحرِّكٌ أو ساكن آخرُ حُذِفت نحو : ضرب ابنُك، وقالوا : افْعَلَ كذا ، فليست من البنية في شيءٍ إلا باعتبار مَّا ، ولذلك (لمَّا)[(١)] عدَّ الناظم مواضع زيادة الهمزة لم يتعرَّض للإشارة إلى همزة الوصل ، وإنما أتى بها بعد تمام الكلام على حروف الزيادة فصلا على حِدَيَه لِيُعْرَف بذلك أنها ليست مما يعد في هذه الحروف الزوائد ؛ إذْ لا يعتبر هنا إلا ماكان مبنيا عليه الكلمة حقيقة ، ولذلك كان أيضا عدّهم هاء : ارْمِهْ ، ولم تَرَهْ ، في حروف الزيادة مشكلاً مُعْتَرَضاً كما[(٢)] تقدم فإذا تقرَّر هذا صارت نون الافْعِنْلال ، وافْعَنْلَل[(٣)] ، وافْعَنْلى ، واقعةً بين حرفين وحرفين ، فدخلت تحت مضمون كلامه. أما الانْفِعَال (وانفعل)[(٤)] فليست النونُ فيه بمتوسطة ، فكان ورودها عليه متوجها . وكذلك ما [(٥)] اعتُرِضَ به من نون المضارعة أيضا ، ونون التثنية

---

(١) سقط من س .

(٢) س : لما .

(٣) الأصل : انفعلل .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) س : مما .

والجمع ، والتوكيد ، والإعراب ، واردٌ عليه ، لأنها مزيدةٌ في الكلمة وليس له من كلامه ما يَتَضَمَّنُها .

وأما ضابط المازني فصحيحٌ في نفسه ، إلا أنه لا يَردُ على الناظم وذلك لأن النون في ذلك القسم من قبيل المحتمل ، ألا ترى أن تلك الأمثلة غير موجودة في أبنية الأصول ولا في أبنية الزّوائد ، فكَنَهْبُلٌ - مثلا - يحتمل أن يكون وزنُه فَنَعْلُلا [١] والنون زائدة ، لكنه بناء غيرموجود ، ويحتمل أن يكون فَعَلُّلاً[٢] ، والنون أصلية ، لكنه بناءٌ (غير)[٣] موجود ، إذ ليس في الكلام مثل سَفَرْجُل . فعدم الأول يحكم بالأصالة ، وعدم الثاني يحكم بالزيادة ، فتعارض الدليلان ، فانتظمه قسم المحتملات . نعم ، ما ذكره هو المخرجُ ، لكن بعد ثبوت الاحتمال، وقد قال الناظمُ بعد هذا :

وامنَعْ زيادةً بلا قيد ثَبَتْ إنْ لم تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كخطتْ

فشمل كلامه هذا وأشباهه ، فلم يكن عليه اعتراض . ولم يزت بهذا المعنى في التسهيل مختصاً بالنون دون غيرها ، بل أتى بها قاعدة تشمل النون وما كان مثلها ، فقال : « والزيادة أولى إن [٤] عُدِمَ النظير بتقديرها وتقدير الأصالة » [٥] ولما قال المازني في قاعدته المذكورة : « فاجعلها زائدة » ، فسره ابن جني بأنه يقول: « احكم بهذا من جهة القياس لا من قبل [٦] السماع» [٧] ، يعني حمله عند التعارض على أوسع البابين ، وهو من باب الحمل على أحسن الأقبحين ، وقد بوب عليه ابن جني في الخصائص[٨] .

---

(١) في النسخ : فنعلل .

(٢) في النسخ : فعلل .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) س : من عدم .

(٥) التسهيل ٢٩٦ .

(٦) س : جهة .

(٧) المنصف ١ / ١٣٦ .

(٨) الخصائص ١ / ٢١٢ ـ ٢١٣ .

وأما الاعتراض بدِهْقَانٍ فَلَعَمْري إنه لظاهرٌ ، لكن لعل النَّاظم لم ير إلا الأصالة فيها وعدم الاحتمال لغير ذلك ، وما أورد الفارسي أو غيره فيها من الاحتمال فضعيفٌ ، والقاطعُ فيها ثبوتُ النونِ في الفعل ، فهو لدالٌّ على أصالتها . وعلى أنَّ مِثْلَ دِهْقَان في الكلام / مما تحتمل نونه على هذا الحدّ / ١٨٢ / قليل (فلم يعتبره)(١) ، والله أعلم .

(واعلم)(٢) أنَّ قوله : « أصَالةً كُفى » يُشعِرُ بأن الأصالة (٣) في هذه النون لا تكون ولا تُوجَد في السماع ، لقوله : كُفِي ، أي : صُرِفَت عنه . ولا يُقال فيما سمعت فيه الأصالةُ في بعض المواضع ، ولو على قلة : إنه كُفِي الأصالة ، وكذلك هو عند النحويين ؛ إذ لم يأت ما ينقض قاعدتهم هنا . وكذلك جعل ابنُ عصفور زيادة « سألتمونيها » في نحو : فَدَنْدَنٍ أقوى ، ورد على ا بن جني حيث جعلها مقاومة لزيادة التضعيف ، وحكم بذلك فيها لا على الاحتمال ، وما ذاك إلا لعدم السماع الدال على أصالتها(٤) في بعض المواضع ، حيث يمنع لزوم الاطراد ، وإلاَّ فلو كان ثَمَّ سماعٌ ينقض القاعدة وإن كان قليلا لكانت دلالتها من باب دلالة الكثرة ، والحمل على باب صَمَحْمَح من باب دلالة الكثرة أيضا فيتعادلان . وإلى هذا المعنى أشار ابن عصفور ـ والله أعلم ـ بقوله : « لأنَّ دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة ». فجعل النون هنا(٥) لازمة الزيادة (٦) . وقد يُعْتَرض على هذا بقولهم : زَوَنْزَكٌ ، للقصير ، فإن الفارسيَّ زعم أن الواو فيه زائدةٌ للإلحاق بكَوَأْلل(٧)، وأن النون لا تكونُ زائدةً ، قال : لأنه

---

(١) عن س .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل : الإمالة .

(٤) الأصل : إمالتها .

(٥) الأصل : فيها .

(٦) س : « لازمة لكثرة الزيادة » .

(٧) الكَوَأْلَلُ : القصير ، أيضا .

يلزم أن تكون الفاء والعين من موضع واحد ، وهذا لا يُحْكَمُ به ما وجُد عنه مندوحةٌ . قال : ويلزم منه أيضا توالي زائدتين مختلفتين ، وهذا لا يكاد يوجد مثل عَفَرْنَى [١] فهذا مما ينقض اللزوم هنا لكن قد أجاب الفارسي عن هذا في أثناء كلامه على المسألة فقال : وأما زَوَنَّك[٢] فالواو إحدى النون زائدتان ، فهو من الثلاثة ككَوَأْلل قال : فإن قلت : إنّ الواو من زَوَنْزَكٍ [٣] والنون زائدة كما أنها من زَوَنَّك كذلك ، والأولى من النونين من زَوَنَّك[٤] هي الزائدة دون الثانية ، لأنها مثل الذي في جَحَنْفَلٍ ، وعَفَنْجِجٍ ، فكما التقت الواو والنون من زَوَنَّكٍ زائدتين كذلك في [٥] زَوَنْزَكٍ [٣] . قال : فهو وجه . قال : ويقوّى ذلك أن النون كحروف اللين فيشبه واو عطود[٦] وياء هَبَيَّخٍ هذا ما أجاب به ، وهو استدلال بالنظير ، ذكر ذلك كله في التذكرة[٧] .

* * *

وَالتَّاءُ في التأنيث والمُضارَعهْ ... وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ والمُطَاوَعَهْ

التاءُ هنا مرفوعٌ على الابتداء خبره محذوفٌ لدلالة الكلام المتقدِّم ، وتقديره : والتاءُ في كذا وكذا زائدةٌ ، أو : وهكذا التاءُ في كذا ، وقوله : في التأنيث وكذا[٨] ، على حذف مضاف تقديره . في ذي التأنيث ، وهو الاسم

(١) الأصل : عقربا . والعَفرنى : الأسد ، وهو : فَعَلّنى .
(٢) س : فأما زوزنك .
(٣) س : زوزنزك .
(٤) س : زوزنك .
(٥) الأصل : فهي .
(٦) العَطَوَّد : السير السريع . والهَبَيَّخ : الرجل الذي لاخير فيه .
(٧) انظر اللسان : زوك ، زنك .
(٨) الأصل : وكذلك .

المؤنث، وفي ذي المضارعة ، وهو الفعل المضارع . ويعني أن التاءَ تُزاد قياسا في أربعة مواضع :

أحدها : أن تلحق علامة للتأنيث أى : يُفصل بها بين المذكر والمؤنث ، فإذا ادخلت عُلِمَ[1] أنَّ مالحقته لأجله مؤنث ، ووقوعها للتأنيث في موضعين :

* أحدهما : آخرُ الاسم ، كان جامداً نحو : شجرةٍ ، وامرأة ، وغُرْفَة ، وروضةٍ . أو مشتقا نحو : قائمة ، وقاعدة ، ومنطلقة ، ومستكبرة . وكذلك [2] في جمع المؤنث نحو : هندات ، وزينبات ، وطلحات ، وثَمَرَات ، ومتداعيات ، وما أشبه ذلك .

* والثاني : آخرُ الفعل الماضي ، نحو : قامت ، وقعدت / وركبت ،/ ١٨٣ / واستكبرت .

والموضع الثاني : أن تلحق في أول الفعل المضارع ، وذلك قوله : «والمضارعه » ، أى : في صاحب المضارعة ، وهو الفعل المضارع ، نحو : أنت تقومُ ، وهندٌ تقومُ ، وأنت تقومين ، والهندان تقومان ، وما أشبه ذلك .

والثالث : الاستِفْعال ونحوه ، وذلك كل ما كان من المصادر[3] على هذا الوزن ، نحو : الاستكبار ، والاستعظام ، والاستطعام ، والاستقصاء ، فالتاءُ في هذه الأشياء زائدة ، يدل على ذلك الاشتقاق ؛ إذ هي من الكِبْرِ ، والعظمة ، والطَّعْم ، القَصَا[4] وكذلك أفعالها نحو : استَكْبَر يَسْكْبِرُ واسْتَكْبِرْ ، واستَعْظَمَ يَسْتَعْظِمُ واسْتَعْظِمْ وما أشبهه . فهذا الذي يريد بما كان نحو الاستفعال .

---

(١) س : على .

(٢) س : كقولك .

(٣) ما عدا (س) : المضارع .

(٤) في النسخ : والأقصى . يقال : قصا المكان يقصو قُصُوًا : بَعُدَ . وقصا عنه قَصْوًا وقُصُوًا ، وقَصًا ، وقَصَاءً ، وقَصِيَ : بَعُدَ .

والرابع : المطاوعة[1] ، يعني أن التاء تلحق أيضا زائدة ذا المطاوعة ، وهو ما كان من الأفعال فيه تاءٌ طُوْوِعَ بها فعلٌ آخر ، نحو : كسرته فتكسَّر ، وقطعته فتقطع وأفعال المطاوعة التي فيها التاء خمسة :

* أحدها : تَفَعَّل ، وهويُطَاوع فَعَّل ، نحو : علَّمته فتعلَّم ، وأدَّبته فتأدَّب وهذَّبته فتهذَّب ، وخلَّصته فتخلَّص، وكسَّرته فتكسَّر، وفرَّقته فتفرَّق . وهو كثير .

* والثاني : تفاعل ، وهو يطاوع فاعَلَ نحو : باعدته فتباعَدَ ، وضاعفتُ الحساب فتضاعف ، وناولته فتناول .

* والثالث : افْتَعَلَ ، وهو مطاوعٌ لأفْعَلَ ، نحو : أنْصَفْتُه فانْتَصَفَ ، وأشْعَلت النار فاشْتَعَلَت ، وأنْجَزْتُه فانتجز ، وأضرمت النار فاضطرمَتْ ، وأوْقَدْتها فاتَّقَدَتْ .

* والرابع : اسْتَفْعَل ، وهو مطاوع لأفْعَلَ أيضًا ، نحو : أشْلَيته[2] فاسْتَشْلَى ، وأحْكَمْتُه فاستحكَمَ ، وأرحتُه فاستراح ، وأكنَّه فاستكنَّ ، وأبْهَمْتُهُ فاستبهم ، وأبَنْتُهُ فاستبان ، وأمرَرْته [3] فاستمرَّ .

* والخامس : تَفَعْلَلَ وما أُلْحِقَ به ، وهو مطاوعٌ لفَعْلَلَ وما أُلْحِقَ به ، كل واحدٍ لنظيره ، فأمَّا تَفَعْلَلَ الملحق به غيره فمطاوعٌ لفَعْلَ الملحق به غيره أيضا، نحو : دَحْرَجْتُه فتدحرج ، وسَرْهفْتُه[4] فتَسَرْهَفَ ، وسَرْبَلْتُه فتَسَرْبَل . ومثال نظائرها قولك : سَلْقَيْتُهُ فتَسَلْقَى (وقَلْنَسْتُه)[5] فتَقَلْنَسَ ، وجَلْبَبْتُهُ فَتَجَلْبَبَ ، وجَوْرَبْتُه فتَجَوْرَبَ . وكذلك سائرها .

---

(١) الأصل : المضارعة .

(٢) أشليت الكلب : دعوته ، وأشلى دابته : أراها المخلاة لتأتيه .

(٣) أمْرَرْتُ الحبل : شَدَدْتُ فتله .

(٤) السَّرهفة والسرعفة : حسن الغذاء والنعمة .

(٥) سقط من س .

هذا جملة ما أراده ، إلا أن عليه فيه دَرْكًا من ستة أوجه :

أحدها : أنه جعل من أقسام زيادة التاء زيادتها للتأنيث ، وهو إما أن يريد التي تلحق للتأنيث مطلقا في الاسم والفعل ، أو التي تلحق الاسم خاصة، وعلى كل تقدير فعدُّها[1] مشكلٌ ، أما في الاسم فإنها زائدة على الكلمة [2] جارية مجرى الثاني من المركبين عند سيبويه وغيره ، والدليل على أنها كالمنفصلة أنهم لا يعدون ذا التاء من الأبنية مغايرا لما هو على وزنه مما لا تاء فيه ، نحو : فَعَلٍ ، وفَعَلَةٍ مثلا كطَلَلٍ وشجرة ، بل الجميع فَعَل ، وإنما يعدون البناء ذا التاء على شكله إذا لم يأت له مثالٌ دون تاء كالرَّحْرَحَة [3] والشمللة[4]، ونحو ذلك ، وذلك بحكم الاتفاق لا لأنه بالتاء بناءً على حدة . وهذا المعنى أظهر في الصفات نحو : قائم وقائمة ، وأما في الفعل فالتاءُ أبعدُ من / الاعتداد بها / ١٨٤ / (فيه)[5] فكان عدُّه تاء التأنيث في المزيد في الأبنية مشكلا ، وإنما يعتد بتاء التأنيث لو كان المؤلف قائلا به في (تاء) [6] كلتا على مذهب الجرمي [7]، حيث زَعَم أن التاء للتأنيث ، وأن وزنه فَعْتَل ، فمثل هذه التاء هي [8] التي

---

(١) الأصل : بعدها .

(٢) س : على الاسم .

(٣) يقال : رَحْرَحْتُ عنه : إذا سَتَرْت دونه . وعَرَّض لي فلان تعريضا : إذا رَحْرح بالشيء ولم يبين . ورَحْرَحَ الرجل : إذا لم يبالغ قَعْر ما يريد .

(٤) الشمللة : السرعة .

(٥) عن س ، وهامش ك .

(٦) سقط من س .

(٧) المسائل البصريّات ٧٩٣ ـ ٧٩٥ ، والخصائص ١ / ٢٠٣ .

(٨) الأصل : « من التي بنى » .

تبنى عليها الكلمة ، لكن الناس رموه في هذاالمذهب عن قوس واحد بالردّ لمذهبه فيه ، فهذا فيه ما ترى .

والثاني : على تسليم ما قرر لم يعم بهذا الحكم أقسام التاء ، إذ لها أقسام نَحْوٌ من أحد عشر قسما هذا أحدها ، كما قالوا : إنها تقعُ فارقه بين الواحد والجنس ، كثمرة وثمر . وتقع عوضا من محذوف كجحجحة مع جحاجيح ، وكذلك التاء في عدة وزنة ، هي عندهم عوض من حرف الفاء . وتقع فارقه بين الجمع والواحد ، نحو : دُرَّةٍ ودُرٍّ ، وسفينة وسَفِينٍ . وتقع دالة على النسب نحو المهالبة والمناذرة . وتقع لغير ذلك حسب ماهو مبسوطٌ في مواضعه، ومن جملة أقسامها وقوعها فارقة بين المذكر والمؤنث .

والثالث : على تسليم أن التاء (إنما)[1] تكون للتأنيث فقط ليست زيادتها لذلك بقياس إلاّ في الصفة خاصَّةً على ما قرر هو في باب التأنيث ، وأما التفرقة بها في الأسماء الجوامد فموقوفٌ على السماعِ ، وهو لم يخص تأنيثا من تأنيث ، فاقتضى القياسَ في قسمي الجامد والصفة [2] ، وذلك غير صحيح ، وأيضا فوقوعها لغير التفرقة غير مقيس أيضا ، وقد تقدّم ذلك كلُّه ، فكان إطلاق القولِ بزيادتها مشكلا .

والرابع : أن التاء اللاحقة للمضارع ليست مما يعدُّه النحويُّ في هذا الفصل لكون زيادتها من قبيل المسموع ، وإنما يتكلم النحويّ هنا فيما لم يكن فيه دليل من اشتقاقٍ أو تصريف أو غيرهما ، والتاء هنا لازمةُ السقوط في الماضي ، فهو الدال على زيادتها ، وقد جعل ابن الضائع التاء مما لا يزاد إلا

---

(١) سقط من س .

(٢) س : والصفات .

بالسماع في جميع مواضعه ، ثم نَكَّت على ابن عصفور في هذا المعنى[1] فقال: (ومن قسَّم التاء فقال)[2] : إنَّ لها قسمًا يُقْضى عليه بالزيادة أبدا ومثل بحرف المضارعة ، فليس ذلك كقولنا في الهمزة أوَّلاً ، وفي النون ثالثة كجحنفل، فإن حرف المضارعة أبدا ساقط في الماضي ، ونحن نُرِيدُ بذلك إذا لم يكن دليلٌ من اشتقاق أو تصريف . قال : فهذا تقسيم لا يحتاج . قال : وفيه إيهام أنم التقسيم في الموضعين واحدٌ ، وليس كذلك ، فليس للتاء[3] موضع يحكم عليه (فيه)[2] بالزيادة . وإن لم يقم دليلٌ على ذلك من اشتقاق أو تصريف فالناظم قد أثبت عين [4] مانفاه ابن الضائع واعترض على من عده من المقيس ، وهو اعتراض عامٌ على جميع ما أتى به هنا ، إذ القِسْمُ الذي أثبته ابن عصفور ذكر فيه (تاء)[2] المطاوعة والمضارعة والاستفعال والتأنيث ، حتى كأنَّ الناظم إنما نَظَم محصول كلامه في القسم الذي جعله مقيسا ، فالنقدُ بلا شك واردٌ عليه في جميع الأقسام على هذا .

والخامس : أنَّ تمثيله بالاستفعال هنا لا يُعطي محصولاً ولا مقصودًا ، وبيانُ ذلك أنه مثالٌ من الأمثلة الموزون بها ، والموزونُ إذا أُرِيد وزنُه لا بُدَّ في عَمَلِ ذلك من مقابلة الأصلي منه بالأصلي من الفعل ، أعني من الفاء والعين واللام ، وترك الزائد على لفظه ، وهذا لا يكون إلا / بعد معرفة الأصلي من / ١٨٥ /

---

(١) الأصل : « في هذا التاء » .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : التاء .

(٤) س : غير .

الزائد في الموزون ، فَتَعْلَمَ[١] أنَّ التاء في الاستكبار [٢] زائدة ، وكذلك السين ، وحينئذٍ نضع له وزن الاستفعالِ ، (وقد فَرَضْنا أن الناظم إنما جَعَل لمعرفة الزائد مثال الاستفعال)[٣] ، فصار هذا دورًا لا يَتَحصَّل ، وهذا كما لو قال في زيادة الهمزة أكل ما كان على وزن أَفْعَل فالهمزة فيه زائدة . فهو لا يُحَصِّلُ من معرفة زيادة الهمز شيئاً ، لأنه دورٌ تقدّم . وأذكر أن شيخنا القاضي أبا القاسم الشريف ـ رحمه الله ـ أَوْرَدَ هذا المعنى عليه في التسهيل ، وهو واردٌ عليه صعبُ الجواب .

والسادسُ : على تسليم صحَّةِ القانون في الاستفعال هو داخلٌ تحت عموم المطاوعة ، إذ قد تَقَدَّم أن استَفْعَلَ يطاوع أفعل نحو : أبهمتُه فاستبهم ، وأَبَنْتُه فاستبان ، وما أشبه ذلك ، وإذا كان داخلاً في أحد الأقسام كان التقسيمُ غير صحيح لتداخل بعض الأقسام في بعض . لا يقال : إنَّ الاستفعال يأتي على أقسامٍ من جهة المعنى ، منها المطاوعة كما تقدم ، ومنها الطلبُ كاستعان ، واستوهَبَ ، واستغفر ، واستطعم ، واستسقى ، وللتحول كاستنْسَر البُغاثُ ، واستنوق الجملُ ، واسْتَتْيَسَتِ العَنْزُ ، واستحجر الطينُ ، وللاتِّخاذِ كاستعبد عبدًا ، واستأْجر أجيرًا ، واستفحل فحلاً[٤] ، واستعدَّ عُدَّة ، ولإلفاء الشيءِ بمعنى ما صيغ منه كاستعظمته : إذا وجدته عظيما ، واستصغرته ، واستكثرته ، واستقللته واستحسنته ، واستقبحتُه ، ولمعان أُخر (غير)[٥] هذه،

---

(١) س : لتعلم .

(٢) الأصل : استكبار .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : واستفحل بخلاف استعد .

(٥) سقط من الأصل .

فلو اقتصر على ذكر المطاوعة فقط لم يدخل له الحكم بزيادة التاء في هذه الأقسام كلها ، فكان تجريد المثال وذكره بخصوصه ضروريا ـ لأنا نقول : كذلك سائر أقسام المطاوعة ليست بمقتصر بها على هذا المعنى فقط ، بل تأتي لمعان أُخَرَ ؛ فأما تَفَعَّل فتأتي لمعنى التكلُّفِ كتَحَلَّمَ ، وتشجع ، وتسخّى ، وتصبّر: إذا تكلف الحِلْم ، والشجاعة ، والسخاء ، والصبر . وللتجنب كتأثَّم ، وتحرَّج ، وتهجد إذا تجنب ذلك . وللصيرورة كتأيّمت المرأةُ : إذا صارت أيِّمًا ، وتكبّد[1] اللبنُ : (إذا)[2] صار كالكبد ، وتجبنّ[3] : صار جُبْنًا ، وتحجَّرَ الطينُ . وللتَّلَبُّسِ بِمُسَمًّى [4] ما اشتقّ منه كتقمّص [4] ، وتأزّر ، وتَدَرَّعَ، وتَعَمَّم [4] . وللعمل في مهلة كتبصَّر ، وتَفَهَّم ، وتَعرَّف ، وتسمَّعَ ، وتجرَّع ، ولغير ذلك من المعاني . وأمّا تفاعل فتأتي لمعنى الاشتراك في الفاعلية لفظًا وفيها وفي المفعولية معنًى كتضارب زيدٌ وعمرو ، فإنهما شريكان في الفاعلية في اللفظ فلذلك رفعا ، وهما في الحقيقة مشتركان معها في المفعولية ؛ إذ كل واحد منهما فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخرُ . ولتخييل فاعل الفعل كونه فاعلاً ، نحو : تغافل ، وتجاهل ، وتمارض ، وتباله ، إذا ظهر بصورة ذلك وليس به . ولغير ذلك . وأما افتعل فتأتي للاتخاذ نحو: اذَّبَحَ ، واطَّبخ ، واشتوى . وللتسبب في الشيء والحركة [5] فيه كاعْتَمَل ، واكتسب . وللتخيير نحو: اقتنى، وانتخب ، واصطفى . ولعمل العامل بنفسه نحو : اضطرب ، وارتعد ، وارتعش ، واختتن ، واستاك ، وادّهن / ، ويأتي لغير ذلك . وأما تَفَعْلَل وما لَحِق به فهو الذي لا يأتي / ١٨٦ /

---

(١) الأصل : وتكبر البر .

(٢) عن س .

(٣) الأصل : وتحين صيار حينا .

(٤) الأصل : سمى ... كنقص ... وتعصم .

(٥) س : والتحرك .

على ما زَعَم في التسهيل ـ إلا لمطاوعة فَعْلَلَ تحقيقا أو تقديرا ، فهو الذي لا يحتاج إلى تخصيصه بذكر ، بخلاف سائرها ، فكما ذكر الاستفعال بخصوصه لأجْل ما يلحقه من التاء الزائدة في الدلالة على تلك المعاني ، فكذلك كان يجبُ أن يذكر البواقي ، فلو قال مثلا :

والتاء في [1] التأنيث والمضارَعَهْ ... ونحو الافتعَالِ [2] والمُطَاوَعَهْ

كذاك في التَّفْعِيلِ والتَّفْعَالِ ... كذا مَعَ السِّين في الاستفعال

ومثلها تَفَاعُلٌ تَفَعُّلُ ... واختُصَّ بالمطاوِعِ التَّفَعْلُلُ

لم يبق له شيءٌ مما يحتاج إليه .

فإن قيل : لم يُرِدْ أن يذكُر هذه الأشياء كلَّها ، وإنما أراد ذِكْر المطاوعة فقط ، وقد دَخَلَت له تحت لفظ المطاوعة .

فالجواب : أن الاستفعال أيضًا كذلك ، فلم جَرَّدَه [3] بالذكر ؟

فإن قيل : إنما خصَّ الاستفعال بالذكر لما فيه من خُصُوصية زيادة السين ، وهذا هو الظاهرُ منه .

فالجواب : أنه لا يُفْهم له ذلك البتَّة من محصول (كلامه)[4]، لأنه إنما تعرَّض للتاء وأنها تُزَاد في هذا المثال ، وبقيت السينُ (فيه)[4] مسكوتًا عنها ، فإذا جاء طالبٌ يطلبُ زيادة السّين في هذا الفصل لم يجدها أصلا ، ولم يجد لزيادتها موضعًا معيَّنًا ، وقد مَرَّ التنبيهُ على هذا أوَّل الفصل ، فإنما الذي كان

---

(١) س : للتأنيث .

(٢) الأصل : الاستفعال .

(٣) س : جردها في الذكر .

(٤) سقط من س .

يَطَّرِدُ على طريقته في عَقْدِ هذه المسألة ما كان نحو هذه الأبيات التي ذكرتُها آنفا ، مع أنَّ ذكر المطاوعة فيها فَضْلٌ ، والاستغناء [1] بالأمثلة كان أولى ، لكني اتبعتُ لفظه في نظمها ، فَزِدْتُ آخراً أن التَّفَعْلُلَ هو المختصُّ بمعنى المطاوعة ، بخلاف غيره فإنه لا يختصُّ بها ، بل يأتي لها ولغيرها ، كما تقدَّم ، وانظر في التسهيل [2] وشرحه ، وقد اقتصر في التسهيل في هذه المسألة على مجرَّد الأمثلة ، ولم يذكر المطاوعة ، وهو أضبطُ لما قصد ضبطه . فالحاصلُ أن هذه المسألة لم يُورِدْها على ما ينبغي .

والجواب عن الأول من وجهين

أحدهما : أنّ الناس قد عَدُّوا تاء التأنيثِ اللاحقة للاسم والفعل في أنواع التاء المزيدة ، وأولُهم في ذلك سيبويه ، إذ قال : « وأما التاءُ فتؤنث بها الجماعة نحو : منطلقات ، وتؤنَّثُ بها الواحدةُ نحو : هذه طَلْحَةٌ ، ورحمةٌ ، وبنتٌ ، وأُخْتٌ »[3] فعدَّها ـ كما ترى ـ في باب حروف الزوائد وتبعه على هذا الناسُ .

والثاني : أن تاء التأنيث ، وإن عُدَّت كالمنفصلة من وَجْهٍ فقد عُدَّت من وجهٍ آخرَ كالمتصلة المبنى عليها ؛ ألا تراهم جعلوها في آخر الاسم مَحَلاً للإعراب ، ولا يقع الإعرابُ إلا على ما هو جزءٌ لا ما هو مُنْفَصِل ، ولذلك لم يعدوها من حروف المعاني ، وأخرجها وما أشبهها في التسهيل عن كونها كلمةً بقوله : لفظ مستقل .. إلى آخره ، على ما هو مبسوطٌ في شرحه . فهذا الذي اعتبر الناظمُ في عَدها هنا .

---

(١) الأصل : الاستثناء .

(٢) التسهيل ٢٩٥ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .

والجواب عن الثاني : أن جميع الأقسام داخلٌ له تحت إطلاق لفظ التأنيث / لأن التاء في جميع أقسامها دالةٌ على التأنيث وإن اختُصَّت مع ذلك بالدلالة / ١٨٧ / على شيءٍ آخَر ، قال الفارسيُّ في التذكرة : هذه التاءُ وإن اختلفَتْ معانيها ، وكان منها ما يدلُّ على الواحد من الجنس نحو : جراد وجرادة ، ومنها ما يَدُلّ على العجمة نحو الموازجة والسبابجة(١) ، ومنها ما يدّل على النسبة نحو : المهالبة ، ومنها ما يكون بدلا من حرف كان يلحق الكلمة نحو : زنادقة ، فكلها تجتمع في أنها علامةُ تأنيثٍ ؛ ألا ترى أنك إذا سمّيت بشيءٍ من هذه الضروب التي تلحقها الهاء مع اختلافها اتّفقت في أنها لا تُصْرَفُ في المعرفة ، فهذا يدلّ على أنه كالشيء الواحد والقبيل المفرد ، ومن ثَمَّ لم يَجُزْ أن تدخل في أوصاف القديم سبحانه نحو عَلاَّمة ، لأنّ لحاقها للتكثير لم يخرجها عن أن تكون للتأنيث » هذا ما قال ، وهو حسنٌ ، فدخلَ إذًا قسمُ التاءِ الفارقة بين الجنس ومفرده وغيره من الأقسام في تاء التأنيث .

والجوابُ عن الثالثِ : أنّ النظر في القياس أو عدمه ليس بالنسبة إلى المزيد نفسه بل بالنسبة إلى تَعَرُّف قانون الزيادة ، فالتاءُ إذا أُنِّثَ بها في أي موضع كانت مزيدةً بلا بُدٍّ ، ولا يُوجَدُ تاءُ التأنيث غيرُ مزيدةٍ البتَّة ، كما تقول: إذا وقعتِ الهمزةُ أوَّلاً بعدها ثلاثة أحرفٍ أصولٍ فاقض عليها بالزيادة ، ولا يلزمُ من هذا كونُ الهمزة تلحقُ الكلمة قياسًا، (بل)(٢) لا نظر هنا في ذلك أصلاً ،

(١) في اللسان ، مزج : « المَوْزَج : الخف ، فارسيّ معرّب ، والجمع مازجة ، ألحقوا الهاء للعجمة » . وذكر أن أصل الموزج مُوزَه. وانظر الكتاب ٣ / ٦٢٠ ، ٤ / ٣٠٥ . وفي الصحاح ، مادة : سبج : السبابجة قوم من السِّند كانوا بالبصرة جلاوزةً [جمع جِلْواز وهو الشرطي] وحُرَّاس السجن ، والهاء للعجمة والنسب » .

(٢) عن س ، وهامش ك .

فكذلك تقولُ هنا : كلُّ تاءٍ للتأنيث وقعت في كلام العرب فاقض عليها بالزيادة ، كان وقوعها في الكلام قياسًا أو سماعًا ، فالقضاءُ بالزيادة هو المستتبُّ ، ولحاقها يختلفُ الحال فيه كسائر ما يُزَادُ ، وقد نَصُّوا على أن زيادة النون في الخماسي (ثالثة)[1] ليس بقياس ، وإنما يتلقى من أفواه العرب ، مع أن الحكم بزيادتها قياسٌ مطردٌ . فالحاصلُ أن الاعتراض من قبيل المغالطة !

والجواب عن الرابع : أنَّ الناس قد عَدُّوا التاءَ في المضارع من (قبيل)[2] أقسام زيادتها ، وكونُ هذا القَسمِ مما لازمه السماع لا يخرجه عن دعوى الاطراد فيه ، ولا عن جعله من قبيل المقيس ، إذْ قولُ القائل : إنَّ كلَّ تاءٍ في المضارع زائدةٌ ، صحيحٌ ، وهو الذي أراد بيانه ، وكذلك سائرُ الأقسام ، وما ذكر من الإبهام قريبٌ لا محذور فيه .

والجواب عن الخامس من وجهين :

أحدهما : أنه اتَّبع سيبويه وغيره في ذلك ، إذْ عادتهم التجوّزُ في تعريف القانون بالمثال ، قال سيبويه : « وأما السِّين فتزاد في استَفْعَلَ » [3] ولم يَزِدْ على هذا ، لكن قد يُسْمَح لسيبويه ولمن كان مثْلَه في مثل هذا ؛ إذْ مقصودُه حاصلٌ على الجملة ، وأما الناظم فلم يَبْنِ [4] في عبارته على سذاجة أولئك ، وإنما بنى على التحذُّقِ في العبارات ، وضَمِّ أطراف الألفاظ ، وإيرادها من تحت النظر والامتحان ، فهو جديرٌ بألاَّ يُسامَحَ في هذا وأشباهه !

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) سقط من ك .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٧ .

(٤) س : يبين .

والثاني : ما اعتذَرَ به شيخُنا القاضي ـ رحمه الله ـ من أنه قصد بالتمثيل عادته من إرادة الهيئة والوضع ، فكأنه / يقولُ : التاءُ تزادُ أيضًا إذا / ١٨٨ / وقعت ثالثةً لألف الوصل وبينهما السين كما في هذا المثال ، فيدخلُ له كلُّ ما كان نحوه مما فيه التاء ثالثةً لألف الوصل ، كالاستكبار ، والاستعلام ، وكذلك الماضي منها ، وأما المضارع فيجري على حكم المصدر ، لأنه فرعٌ عن المصدر (ثُمَّ)[1] قال رحمه الله : لكن هذا على مسامحةٍ في العبارة . وقد كنتُ ـ فيما أحسِبُ ـ قلتُ له وَقْتَ قراء تنا عليه هذا الموضع من التسهيل ، وقد أُورِدَ عليه السؤال : لعلّه لم يُرِدْ نفس المثال المعيَّن ، وإنما أراد معناه ، كأنه يُرِيدُ بالاستفعال معناه بالوضع ، وهو طلبُ الفعل مثلاً ، فالاستعلام طلبُ العلم والاستخبار طلبُ الخبر ، وكذلك سائر معانيها ، وكأنه يقول : حيث وُجِد فيما كان على هذا المثال هذا المعنى فالتاءُ فيه زائدة . وهكذا سائر ما مُثِّل به من الانفِعَال ، (والافْعنْلال)[2] ، والافْتِعال ، والتَّفْعيل ، وما ضارع ذلك . فكأنَّ القاضي ـ رحمه الله ـ استحسن هذا المنزع واستملحه في الوقت . ولكن لا أرتهنُ الآن في صِحَّته بعد الامتحان ، والذي قيدتُ (عنه)[3] ذلك الوقت ما اعتَذَر هُوَ به ، فهذا جارٍ على كلامه في هذا النظم ، والمسألة واحدة .

وأما الاعتراضُ السادسُ فهو متمكِّنٌ

* * *

وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ   وَاللاَّمُ في الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

---

(١) عن س .

(٢) سقط من س . وفي الأصل ، ت : الافتعلال .

(٣) سقط من س . وفي الأصل : عند .

يعني أنَّ الهاء تُزَاد قياسا في الوقف ، وأعطى ذلك أنّها لاتُزاد في غير الوقف إلا بالسماع ، والأمر كذلك . ثم مَثَّل (ذلك)[١] (بقوله)[٢] : كَلِمَهْ ، ولم تَرَهْ . فَلِمَهْ من قولك : لِمَ تفعلُ كذا ؟ ومثل ذلك : عَمَّه ؟ وفِيمَه ؟ وبِمَه ؟" ومِمَّهْ ؟ وعلامَهْ ؟ وإلامه ؟ وحتّامه ؟ وما أشبه ذلك . ولم تَرَه هو وقفُك على: لم تَرَ زيداً ، وكذلك : لم يَغْزُهْ ، ولم يرْمِهْ ، ولم يخشَهْ . وذلك كلُّه مذكورٌ في بابه فلا يُطوِّلُ بذكره ، وقد تَقَدَّمَ مذهبُ أبي العباس في هذا ، وأنّ الناظم اتبع في إثبات زيادة الهاء مذهب سيبويه والجمهور ، ومرَّ الاحتجاج للفريقين[٣] ، وبالله التوفيق .

ثم قال : « واللامُ في الإشارة المُشْتَهِرَهْ » ، يعني أنَّ اللامَ أيضًا تُزادُ في أسماء الإشارة ، فهو على حذف المضاف ، فتقول في ذاك : ذَلِك ، وفي تاك : تالِك ، وفي هناك : هُنَالِك ، وفي أولاك : أولالِك . قال الشاعر ، أنشده ابن السكيت[٤] :

* * *

أُولالكَ قَومي لم يكونوا أُشَابةٍ وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيل إلاّ أُوَلالِكا

وإنما جعلوا اللام هنا زائدة لسقوطها في بعض تصاريفها .

---

(١) عن ك .

(٢) سقط من س .

(٣) انظر ص :

(٤) البيت لأخي الكلحبة ، وهو في النوادر ٤٣٨ ، وصدره فيه :

ألم تكُ قد جَرَّبت ما الفقر والغنى

والمنصف ١/١٦٦ ، ٣/٢٦ ، وابن يعيش على المفصّل ١/٦ ، والتصريح ١/١٢٩ ، والهمع ١/٢٦١ ، والخزانة ١ / ٣٩٤ ، عرضاً .

والأشابه : الجمع المختلط .

فإن قيل : ولعلّها لغاتٌ [1] ثابتةٌ ، ليست إحدى اللغتين من الأخرى ، ويدلّ على ذلك أنها مبنيّاتٌ شبيهةٌ بالحروف في أصل الوضع ، فالأصلُ أن لا تصرُّف لها إلا بالسماع ، فمتى احتمل أن تكون على غير جهة التصرُّف الثابت للأسماء المتمكنة والأفعال المتصرّفة فهو الأولى ، لأن الأصل فيها عدمُ التصرّفِ وإلاّ فَلْتدَّعوا أن الهمزة في أولاء وأولائك زائدة لقولهم: أولَى ، وأولاك .

والجواب : أنَّ الأئمَّة عَدُّوا اللام من الزوائد هنا ، وَوَجْهُ ذلك أن أسماء الإَشارة قد ثبت لها من التصرُّفِ ما لاينكر معه دعوى الزيادة فيها[2] كالتثنية والتصغير / ووقوعها صفاتٍ وموصوفاتٍ [3] ، وغير ذلك من الأحكام الخاصّة/ ١٨٩ / بالمتصرّف ، فلذلك صحَّت دعوى الزيادة فيها ، والله أعلمُ .

وقولهُ : المُشْتَهِرهْ، يحتمل أن يكون مرفوعا نعتًا لِلاَّم ، كأنه قال : واللامُ المشتهرةُ في الإشارة ، وأن يكون من نَعْتِ الإشارة فيكون مجروراً ، وهو أظْهرُ. وهذا اللفظُ إنما هو زيادةُ بيانٍ ، لو أُسْقِطَ لم يُحتَجْ إليه .

* * *

وَامْنَعْ زِيادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتْ ‏ ‏ ‏ ‏ إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحظلِتْ

هذان الشطران يذكرُ فيهما حُكاً كُلّياً في جميع ما تَقدَّم في فصل الزوائد؛ فقوله: « وامنَعْ زيادة بلا قيد ثَبَتْ » ، يعني به أن الكلمة التي يدخُلها[4] التصريفُ إما أن تتوفَّر فيها القيود المذكورة بالنسبة إلى الحرف

---

(١) س : لغة .

(٢) الأصل : منها .

(٣) الأصل : وموصولات .

(٤) الأصل : يدخل فيها .

الذي اشتملت عليه ، وإما ألاَّ تتوفَّر ، بل تخلُو عنها أو عن بعضها ، « فإن خَلَتْ من جميع القيود المذكورة في الحرف أو من بعضها (فلا بُدَّ من منع الحكم بالزيادة)[1] .

وقوله : « بلا قيد » متعلِّق باسم فاعلٍ هو [2] صفة لزيادة ، « وثَبَت » : في موضع الصفة لقيد ، أي : امنع زيادةً كائنةً بغير قيدٍ ثابتٍ فيما تقدم .

وقوله : « إن لم تَبَيَّن حُجَّةٌ » شَرْطٌ في منع الزيادة في الحرف الخالي من القيد ، يريد أنَّ الحرف الخالي من القيد أو من القيود على قسمين :

أحدهما : ألاّ تقوم على زيادته حُجة من خارج ، فهذا ممنوعٌ من دعوى الزيادة فيه ، لأنَّ قيود الزيادة وشروطَها لم تتوفَّرْ فيه ، ولا جاءت حُجةٌ من خارج أدخلته في باب الزيادة ، فلم يكن لدعوى الزيادة فيه وجهٌ ، فلا بُدَّ من رَدِّه إلى باب الأصالة .

والثاني : أن تُبَيِّن حجةٌ كون الحرف زائدًا وإنْ خلا من القيود المذكورة أو من بعضها ، فمفهوم الشرط يقتضى أن يُعْملَ على مقتضى تلك الحجة من ادِّعاءِ الزيادة ؛ إذ لا بُدَّ من اتِّباعِ الدليلِ ، ومثل ذلك بقوله : كحَظِلَتْ » ، وذلك أنَّ هذا الفعلَ من قولهم : حَظِلتِ الإبلُ : إذ أكثَرَتْ من أكل الحَنْظلِ ، فهي حَظِلَةٌ وحظالى أيضًا ، فهو دليل على (زيادة)[3] نون الحنظل ، لأن هذه الكلمة قد وقعت فيها النونُ ، وأصلُ القاعدةِ في زيادة النون يمنع زيادتها هنا ، لأن لفظ الحنظل رباعيٌّ لاخماسيٌّ والنون غيرُ متوسطة بين حرفين قبلها وحرفين

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : فهو .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

بعدها ، فقد تَخَلَّف فيها[1] بعضُ ما تقدم من الشروط ، فكان ذلك يقضي بمنع الزيادة، وأن تقول بأصالتها فتكون الكلمةُ رباعيَّةَ الأصولِ على وزن فَعْلِلٍ كجعفَرٍ ، لا على وزن فَنْعَلٍ ، لكن جاء من كلام العرب ما يدلُّ على أن النون عندهم زائدةٌ ، وهو أنهم قالوا من الحنظل : حَظِلَتْ ، فأسقطوا النون من بعض مُتَصَرِّفاتِ الكلمة ، فَدَلّ على زيادتها ، وأنَّ وزن الكلمة فَنْعل لا فَعْلَل ؛ إذْ لو كانت أصليَّةً لقالوا : حَنْظَلَت الإبلُ ، فلم يسقطوها ، لأنهم يحافظون على الأصليِّ ألاَّ يسقط في التصريف[2] . وهذا دليلٌ تصريفيٌّ لا اشتقاقي ؛ إذ هو استدلالٌ بالفرع على الأصْلِ ، (لأن)[3] الحنظل / هو أصلُ حَظِلت ، فالفعل / ١٩٠ / راجع إليه في الاشتقاق ، وهذا ظاهر .

وقد أشعر هذا الكلامُ بقاعدةٍ ، وهي أنَّ ما ادُّعِي فيه الزيادةُ بِتِلْك[4] القيودُ المتقدّمة ليس مما ثَبَتَ بالسماعِ أو دليلٍ من الأدلَّة ، بل هو مما لم يَثْبُتْ فيه دليلٌ ، فيحمَل بالاستقراء على ما دلَّ عليه الدليلُ ، من إشتقاق أو تصريف ، فقولهم مثلاً : إن النون إذا وقعت آخراً بعد الألف ، وقبل الألف ثلاثة أصولٍ فأكثر ، حُكِم بزيادتها معناه : فيما لم يثبت فيه شيٌ ، فنحن نحملُه على ما صحَّ عندنا بالاستقراء ، وذلك أنَّ ما كان من النوناتِ على تلك الحال فإنما هي زائدة فيما عُرِف له اشتقاق أوتصريف ، فنحكم على ما لم يكن له اشتقاق ولا تصريفٌ بذلك الحكم ، حملاً لما جُهل على ما عُلِم، ولا نَخْرُج به عن هذا الحكمِ ،

---

(١) ك : فيه .

(٢) انظر اللسان ، مادة حنظل ، وما نقله ابن منظور عن ابن سيده في مادة حنظل .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل ، ت : فتلك .

لأنّه خروجٌ إلى غير أمرٍ معلومٍ ، وكذلك سائر ما ذُكِر في حروف الزيادة من القوانين . والذي دلَّ على هذا المعنى من كلامه أنه قال : « وامنَعْ زيادةً بلا قَيْدٍ ثَبَتْ إنْ لم تَبَيَّن حُجَّةٌ » ، فَشَرَطَ في الحكم بالزيادة عدمَ بيان الحجة ، ولو كانت القيودُ المذكورةُ فيماعُرِفَ اشتقاقه أوعُرِف له تصريفٌ يبيّنه لم يصح هذا الكلامُ، إذ لا يتعارضُ هنا دليلان اشتقاقيّان أو تصريفيّان على الكلمة الواحدة ، وإن اتُّفق أن يتعارضا فلا يُقال بالركون إلى أحدهما دون الآخر إذا ثَبَتَا معًا ، وإنما يصحُّ هذا إذا كانت القوانيُن المتقدّمةُ إنما تنتظم ما لم يقُم فيه دليلٌ سوى الحمل على ما عُرِفَ اشتقاقه أو تصريفُه ، ومن هنا أيضا يكون ما سوى الاشتقاق والتصريف من الأدلة معتبرًا هنا ، ولو كان ما تقدم ثابتًا بهما لم يراع غيرهما في حكم ولا ترجيح .

وإذا تقرَّر هذابقى مما يتعلَّق بكلام الناظم (النظر)[1] في طَرَفين :

أحدهما : في أصناف الحُجج المعتبرة المحتاج إليها في الخروج عن القاعدتين ، وهما : الحكمُ بالزيادة فيما وتوفّرت فيه القيودُ المذكورة . ومنعُ الحكم بهما فيما لم تتوفّر فيه .

والثاني : في جُمْلةٍ مما خرج عنهما في الحروف المتقدمة . وبهما[2] يتمُّ تفسيرُ كلامِه وبيانُ مراده، بحولِ الله تعالى .

فأما النَّظر الأول فاعلم أنّ الأدلّة التي يَسْتَدِلُّ بها التصريفيّون على الأصالة والزيادة تسعةٌ ، وإن شِئْتَ فقل عشرة :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : بها .

أحدها : الاشتقاق [1] ، وهو على قسمين : أصغر وأكبَرَ ، فالأصَغُر : رَدُّ الكلمة في دلالتها على معناها إلى مادتها ليُتَحقَّق[2] بها لفظًا ومعنًى . وذلك أنَّ الكَلمة لها دلالتان ، دلالةُ مادةٍ ودلالةُ صيغةٍ إلا أنَّ دلالة الصيغة مبنيَّةٌ على دلالة المادة ، فهي الأصلُ لدلالة الصِّيغة ، فالاشتقاق يردّ الكلمة إلى أصلها ، وهي المادّةُ الدالة التي هي الفاء والعين واللام . وقوله « ليُتَحَقَّق[2] بها لفظا ومعنى » ، بيان للعلّة التَّمامِية في الاشتقاق ، وهي أن تصير الكلمةُ عن الناظر فيها محقَّقة اللفظ من جهة الأصالة والزيادة ، والصحة والإعلال ، وشبه [3] ذلك ، ومحقَّقة (المعنى)[4] من جهة معرفة دلالة المادة من دلالة الصيغة ، وكيف ارتبطت الدلالتان حتى حصل تمامُ معنى الكلمة ، فيصير عالمًا بها من كلٍّ الجهات . هذا هو الحدُّ الذي ارتضيتُه في كتابي المُسمَّى بعنوان الاتفاق في علم الاشتقاق .

وأما الأكبر فهو / الحدُّ بنفسه ، إلا أنك تُعوِّض من قولك : « مادتها »/ ١٩١ / قولَك : « حروفها الأول » . وإنما كان ذلك لأن المادّة أخصُّ من الحروف الأول ، فإذا قلت مثلا : إن الأَوْلَقَ مشتق من وَلَقَ : إذا أسرعَ ، والأَوْلَقُ : الجنون ، وهو موصوفٌ بالسرعة ، فقد رَدَدْت الأولق إلى مادته التي بُنِى[5] منها ، وهي د ل ق . ويصح لك أن تقول : إنك رددته إلى حروفه الأول . وإذا قلت : إنَّ اقلولى مشتقٌّ من وَلَق لأنَّ الإقليلاء الخفّةُ والطيش من الكِبْر ، وهي سرعةٌ ظاهرة ، فقد

(١) الأصل : أنه الأشتقاق .

(٢) ك : لتتحقق .

(٣) الأصل : وما أشبه .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل ، ت : يبني .

رَدَدْته إلى حروفه الأُوَل ، وهي الواو ، والقاف، واللام مطلقا، من غير مراعاةِ ترتيبها . وهذا في الإطلاق صحيحٌ ، بخلاف ما إذا قُلْتَ : إنك رَددتها إلى مادته ؛ لأن المادة إنما تُطلق اصطلاحًا على الحروف مُرَتَّبا بعضُها على بعض ، فمادةُ الاقْليلاء : ق ل و ، وليست في الترتيب كمادة ولق التي هي : و ل ق ، فليست و ل ق للاقليلاء ، وإنما هي حروفُها مطلقًا . وبهذا المعنى بَيّن ابن جني كلّ واحدٍ من الاشتقاقين ، فقال في حدّ الأصغر : هو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صِيَغُهُ ومبانيه(١). وقال في الأكبر : هو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجمع فيه التراكيب الستة وما يتصرَّفُ من كلٍّ واحدٍ منها عليه ، وإن تباعد شيءٌ من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه(٢) وقد حُدَّا بحدُودٍ أُخَر لا حاجة إلى ذكرها . والمستعمل في التصريف الجاري على ألسنة أهله هو الأصغر وحده، وهو الذي يُعتمَد عليه باتفاق منهم .

والثاني من الأدلة التصريفُ ، وهو على قسمين ، تصريفٌ عربي ، وتصريف صناعي :

فالتصريف العَرَبيّ هو إبرازُ المادّة في صُوَرٍ مختلفةٍ لتدل (٣) دلالةً إضافية تفصيلية على ما دلّت عليه المادة دلالةً مطلقة إجمالية ، وذلك أنَّ المادة الأولى إنما تدلُّ على معناها الذي وُضِعت له دلالة مجملة لا مُفَّصلةً ، ومطلقةً لا مُقَيَّدة بشيءٍ ولا مضافةً إلى شيء ، ولا إلى اعتبارٍ مّا دون اعتبار ، بل هي مطلقةٌ بحسب الأزمان والأمكنة والفاعلين والمفعول بهم والأحوال والأنواع وغير ذلك من الاعتبارات ، فالتصريف يبرُزُ تلك المادَّة في أبنية مختلفة دالة على أمور

---

(١) الخصائص ١٣٤/٢ .

(٢) ن . م والصفحة .

(٣) الأصل : لتدلّ على دلالة .

تُضَافُ إليها دلالةُ تلك المادة ، وتُقَيِّدُ بها ، وتُنَوِّع بحسب وَضْع تلك البنية للمعنى الذي دلّت عليه ، فتصير تلك الأبنيةُ تَدُلّ على معنى المادة على التفصيلُ فمادة ع ل م مثلاً دالّةٌ على معنى العِلْمِ مطلقًا ، فإذا أبرزته في بِنْية « عالمٍ » دلتْ على علمٍ اتصف به ذات من الذوات ، أو في بنْيـة « معلوم »[1] دلَّتْ على علم مُتَعضلّق بماهيةٍ من الماهيات، أو قلت : « عَلِم » ، دلّت على عِلْمٍ مُقَيَّدٍ بفاعل في الزمان الماضي . وكذلك إلى آخر ما يقال في ذلك .

وأما التَّصرِيفُ الصناعيُ فهو[2] الذي حدَّه ابن جني وغيره بأنه بناؤك من حروف الكلمة على وزان ما شئت من الأبنية على الحدّ الذي يقتضيه قياس كلام العَرَبِ ، كبنائك / من ضرب مثل جعفر ، أو قمطر ، (أو سفرجل)[3] أو/ ١٩٢ / دَحْرَجَ ، أو ما أشبه ذلك .

وهذا الثاني ليس من الأدلة ، وإنما المعتبر (في الأدلة)(٤) هو الأوّلُ ، كما تقول : إنَّ « أيْصر » وزنُه فَيْعَلٌ[5] لاأفْعلٌ ، بدليل جمعه على إصَارٍ[6] ،

(١) الأصل : معلومة .
(٢) الأصل : هو .
(٣) عن س ، وهامش ك .
(٤) سقط من الأصل .
(٥) في النسخ : « أفعل لافيعل » .
والأيصر هو الحشيش ، ويجمع على أياصر وإصار ، وعلى الأول قولُ مقّاس العائذي :

تذكرات الخيلُ الشعيـر عشيــة ... وكنّا أناساً يعلفون الأياصرا

وعلى الثاني قول الأعشى :

دُفِعْن الى اثنين عند الخصوص ... وقـد خَيّا عندهنّ الأياصرا

ويروى :

فهذا يُعِدُّ لهنَّ الخَلا ... ويجمع ذا بينهن الإصارا

انظر المصنف لابن جني ١ / ١١٣ ـ ١١٧ ، ٣ / ١٨ .
(٦) قال ابن جني في المنصف ١ / ١١٧ : « فأما أيصر فقولهم في جمعه : إصارٌ ، يدلُّ على أن همزته فاء ، لأنها فاءٌ في إصار ، ومثاله : فعَالٌ » .

وكذلك أَيْطَلٌ[1] بدليل إِطْلٍ . وكذلك أَحْمرُ همزته زائدة بدليل جمعه على حُمْرٍ . ومن هذا كثير ، وهو [2] والاشتقاق منعكسان في الدلالة ، فالاشتقاق يُسْتَدَلُّ به بالأصل على الفرع ، والتصريف يُسْتَدلُّ به الفرع على الأصل .

والثالث : الكثرة ، وهو[3] أن يكون الحرفُ في موضع مّا قد كثرت زيادته فيما عُرِف له اشتقاقٌ ، أو تصريفٌ ، ويقل وجودُه أصليًا فيه ، فيجعل ذلك الحرفُ في ذلك الموضع زائدًا إذا لم يُعَرفْ له اشتقاق ولا تصريفٌ حملاً على الأكثر ، وذلك كالهمزة الواقعة أوّلا بعدها ثلاثة أحرفٍ أصولٍ ، فإنها كثرت زيادتُها فيما عُرِف له اشتقاق أو تصريف ، نحو أحْمَرَ وأصفَرَ ، إلاّ ألفاظًا يسيرةً فإن الهمزة فيها أصلية كأرطىً [4] ، دلَّ على ذلك التصريف من قولهم: أديم مأروطٌ ، فإذا جاء ت الهمزةُ فيما لااشتقاق له ولا تصريف نحو : أفْكلٍ[5]، وجب حملُهاعلى الزيادة ، وأن لا يلتفت إلى أرطىً وأخواته لقلّتِها وكثرة باب أحمرَ .

والرابع : اللزوم ، ومعناه أن يكون الحرفُ في موضعٍ مّا قد لَزِم الزيادة في جميع ما عُرِف له اشتقاق أو تصريف ، فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يُعرَفُ له اشتقاقٌ ولا تصريفُ حُكِم له بالزيادة حملاً على ما ثبتت زيادتهُ فيه بالتصريف أو الاشتقاق ، كالنون الواقعة ثالثةً ساكنةً بين

---

(١) الأيطل : الخاصرة ، ويقال فيه : إِطِل ، بكسرتين ، وبكسرٍ فسكون .

(٢) الواو ساقطة من الأصل .

(٣) ماعدا س : وهي . والأكثر في مثل هذا مراعاة الخبر ، والخبر مُذَكرٌ .

(٤) الأرطى : شجر ينبت في الرمل ، ويقال : أديم مأروط : أي مدبوغ بالأرطى ، وانظر المنصف ١ / ٣٦ ـ ٣٧ .

(٥) الأفكل : الرعدة .

حرفين قبلها وحرفين بعدها ، لما تقدّم ذكره ، فإنها أبدًا زائدةٌ فيما عُرِف اشتقاقه أو تصريفه كَجحَنْفل من الجَحْفَلة ، وحَبَنْطًى من حَبِط بطنُه ، وكذلك سائرها ، فإذا جاءت النونُ في مثل عَبَنْقسٍ[1] ، مما لا يُعرَفُ له اشتقاقٌ ولاتصريفٌ ، حُمِل على ما عُرِف ذلك فيه ، فجعلت نونُه زائدةً .

والفرق بين دليل الكثرة ودليل اللزوم (أن اللزوم)[2] من حقيقته أنه لم يأت له معارض في اطِّراد الزيادة ، بخلاف الكثرة فإنه قد أتى فيه المعارض كأرطىً في باب الهمزة ، لكنه قليلٌ ، فلم يُحمل عليه غيرُه .

والخامس : لزوم حرف الزيادة البناءَ ، وذلك أن يأتي بناءٌ على هيئةٍ ما ، فيلزمه في كلِّ ما جاء ت من الكلم على وزنه حرفٌ من حروف الزيادة في موضع مّا بحيث لا تنفك كلمة [3] على ذلك الوزن من ذلك الحرف بعينه ، فإنه يُقْضى عليه بالزيادة ؛ إذْ لو كان أصليًا لوقع في موضعه حرفٌ من الحروف غير المحتملة للزيادة أو [4] المحتمل لها ، وذلك : حِنْظَأْوٌ[5] ، وكِنْتَأْوٌ (وكِنْثأو)[6] وسِنْدأْوٌ[7] ، فلزومُ النون ثانيةً لما كان على هذا المثال دليلٌ على زيادتها ، ولمَّا لم تلْزَمِ الهمزةُ رابعةً بل قالوا : عِنْزَهْو [8] ، فأوقعوا في

(١) العبنقس : السَّيِّىء الخلق .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل ، ت : الكلمة .

(٤) س : والمحتمل .

(٥) س : حنبطى ـ الحنظأو : العظيم البطن ، وفي المنصف ٣ / ٢٦ أيضاً : الوافر اللحية . هذا ويقال : حنظأو ، بالظاء المعجمة ، وهو القصير .

(٦) سقط من الأصل ، ت ، والكنتأو : الجمل الشديد . والكِنْثأو : الوافر اللحية .

(٧) رجل سِنْدَأْوٌ خفيف ، وجرىء ، وقصير .

(٨) العِنْزَهو : العازف عن اللهو والنساء .

موضعها حرفًا آخر ، ادّعوا أصالتها . وإنما قالوا هذا لأنه مُسْتَقْرًى مما عُلِم اشتقاقُه أو تصريفُه ، نحو : استفعل في الأبنية إذا قلت : استقدر ، واستعلم ، واستخرج ، واستكبر، واستدعى ، وما أشبه ذلك من الأمثلة التي على هذا الحكم ، حين رأوا تلك الحروف لازمةً وإن اختلفت المواد مع القطع بزيادتها / / ١٩٣ / بالاشتقاق والتصريف ، حكموا بذلك فيما لم يَعْرِفوا له اشتقاقاً ولا تصريفاً ، وأصّلوها قاعدة فقالوا : لزومُ الحرفِ الصيغة مع اختلاف الموادّ [١] يدلّ على الزيادة، كما أنَّ لزوم الحرف المادة [٢] مع اختلاف الصيغة يدلّ على الأصالة .

والسادسُ : كونُ الزِّيادة لمعنًى يُفقدُ بفقْدِها ويوجد بوجودها ، وذلك كحروفِ المضارعة ، وواو مفعولٍ وميمه ، وألف التكسير على مَفَاعِلَ ومفاعيلَ ، وعلاماتِ التثنية والجمع ، ونحو ذلك . فمثلُ هذا يدلُّ على معنىً إذا وُجِد ، ولم يأت حرفٌ أصليٌّ قطُّ على هذه الصِّفة[٣] . قال ابن عصفور : « على أن هذا الدليل قد يمكن أن يُستَغْنى عنه بالاشتقاق والتصريف ، إذْ ما مِنْ كلمة فيها حرفُ معنًى إلا ولها اشتقاقٌ أو تصريفٌ يُعلَم به أصولُها من زوائدها[٤] ، لكن مع ذلك قد يُعلَم كون الحرف [٥] زائدًا بكونه لمعنى من غير نظر إلى اشتقاقه أو تصريفه » . قال : « فلذلك أوردناه في الأدلة المُوصِلة إلى معرفة (الزيادة)[٦] من غيرهما [٧] .

(١) س : المادة .

(٢) س : على .

(٣) كأنها في س : الصيغة .

(٤) ما عدا (س) : فروعها . وفي الممتع : من غيرها .

(٥) كذا في الممتع و (س) . وفي غيرها : كونه زائدًا .

(٦) عن س ، وهامش ك .

(٧) الممتع ٥٧ .

والسابع : النظيرُ ، ومعناه أن يكون في (1) لفظٍ مّا حرفٌ لا يُمكن حملُه إلا على الزيادة ، بدليل دلَّ على ذلك ، ثم يسمع(في)(2) ذلك اللفظ لغةٌ أخرى يحتمل ذلك الحرفُ فيها أن يُحْمَل على الأصالة وعلى الزيادة ، فيقضى عليه بالزِّيادة لثبوت زيادته البتَّةَ في اللغة الأخرى النَّظيرة لهذه ، نحو : تَتْفُل(3) ، فإن فيه لُغَتين : فَتْحُ التاء الأولى وَضَمُّها ، فمن فتح التاء لم يمكن أن تكون التاءُ عنده إلا زائدةً ، لأنها لو كانت أصليَّةً لكان وزن الكلمة فَعْلُلاً ، وليس في الكلام مثل جَعْفُرٍ ، وفيه على الجملة تَفْعُل . وأما من ضَمَّ التاء فيمكن في لغته أصالةُ التاء لأنَّ وزنه حينئذٍ فُعْلُلٌ ، وهو موجودٌ كقُلْفُلٍ وبُرْثُن ، إلا أنه لا يقْضى عليها بذلك لثبوت زيادتها في لغة من فتحها وإن لم يوجد في الكلام (مثل)(4) تُفْعُلٍ .

والثامنُ : الخروجُ عن النظير ، وهو أن يكون الحرفُ إنْ قُدِّر زائدًا كان له نظيرٌ ، وإن قُدِّر أصليًا خرج عن النظير ، أو يكون الأمر فيه بالعكس : إن قُدِّر أصليًا (5) كان له نظيرٌ ، وإن قُدِّرَ زائداً(6) لم يكن له نظيرٌ . فالحكمُ له هنا بما(7) لا يخرجُ به عن النظير ، فالأول كِغزويت(8) فإن حملنا التاء على

---

(1) الأصل ، ت : من .

(2) سقط من الأصل .

(3) التتفل : الثعلب . وفيه لغات أخر غير ما ذكر هنا ، انظرها في اللسان : تَفل .

(4) سقط من س .

(5) في النسخ : زائدًا .

(6) في النسخ : أصليا .

(7) الأصل : مما .

(8) كذا في النسخ ، ومثله في رواية عن الجرمي ذكرها ابن جني في المنصف ٢٨/٣ ، والذي في الكتاب ٢٦٩/٤ ، والمنصف ١٦٩/١ بالعين المهملة ، والعِزْويت ، أو الغِزْويت ، كما فسره ابن جني - : الداهية .

الأصالة كان وزن الكلمة فِعْويل ، وليس بموجودٍ في الكلام ، وإن جعلناها على الزيادة كان وزنُها فعليت ، وله نظير وهو عِفْرِيتٌ ، فحكمنا بزيادة التاء لأجل هذا .

والثاني كالنون في دَهْقَن، إذا جعلناهُ مشتقًا من الدهقنة، والنون أصلية ، ووزنه فَعْلَل ، وهو بناء موجودٌ ، وإن جعلناه مشتقًا من الدّهق كانت النون زائدة ، ووزنهُ فَعْلن ، وهو بناءٌ غيرُ موجود[1] ، فوجب العدول عن الخروج عن النظير إلى الدخول في بابه .

والفرقُ بين هذا و [2] الذي قبله ـ فإنهما قد اجتمعا في اعتبار النظير ـ أنَّ الأوَّل مختصٌ بما فيه لغتان يجب حملُ إحداهما على الأخرى ، وإن أدّى إلى الخروج عن نظير آخر ، فلا يتعارض فيه عدمُ النظير حتى يُطلَب الترجيحُ بوجْهٍ آخر ، بخلاف هذا فإنَّه غير مختصٍ بما فيه لغتان ، ولا بُدَّ من مراعاة عَدَم النظير حتى إذا / تعارضَ عدمُ النظير في الاحتمالين رُجِع إلى دليلٍ آخَرَ. وإذا / ١٩٤ / تأمَّلت التمثيل في الدليلين تبيَّن لك صحةُ ما ذكرتُه .

والتاسع : الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، وذلك أن يكون في الكلمة حرفٌ يمكن أن تدّعى فيه الزِّيادةُ ، إلا أنه يلزمُ من دعوى زيادته الخروج عن النظير ، ومن دعوى أصالته الخروج عن النظير أيضا ، فينبغي أن يحمل الحرف على الزيادة لا على الأصالة ، لأن أبنية الزيادة كثيرةٌ جدًا وبابُها واسع ، بخلاف الأبنية المجردة من الزوائد فإنها قليلةٌ ، فكان إدخال الكلمة فيما كثر أولى من جعلها من القليل ، مثل كَنَهْبُل[3] ، فإنك إن

(١) س : « غير موجود في الأفعال » .

(٢) الأصل : وبين الذي .

(٣) رجل كَنَهَبُل ـ بفتح الباء وضمها ـ قصير .

ادَّعيت أصالة النون كان وزنه فَعلَّلاً [١] ، وليس في الكلام [٢] ، وإن ادَّعيت زيادتها كان وزنه فَنضعْلَلاً[٣] ، وليس في الكلام أيضًا ، فكان هذا الثاني أولى لكثرته واتساع بابه .

والعاشرُ : الهروب عن ترتيب الحكم على غير سببٍ . وذلك أن يتعلَّق بالكلمة حكمٌ من الأحكام مفتقرٌ إلى سَبَبٍ وُجِد ذلك الحكمُ من أجله ، ويكون فيها حرفٌ إن جعل زائدًا ترتب الحكمُ على سببه ، وإن جعل أصليّاً ترتب الحكم على غير سبب ، فالأولى دعوى الزيادة ليترتَّب الحكمُ على سببه ، وإن أدّى إلى الخروج من الكثرة إلى القلة ، ومثاله الكُلاَّءُ [٤] ، هو محتمل لأصالة الهمزة ولزيادتها ، فعلى الأوّلِ يكون فَعَّالاً من كَلأ ، وهو أقرب في صناعة الاشتقاق ، وعلى الثاني يكون فَعَّالاً من كَلَّ يَكِلّ ، وهو أبعدُ ، لكن من منعَ صرفه يجبُ أن يُحمل عنده على الثاني وإن كان أبعد ؛ إذْ في حمله على الأول ترتيبُ منع الصَّرْف على غير موجب، لأنه فَعَّالٌ بالفرض، بخلاف ما إذا حُمل على الثاني، فإن مَنْع الصرف يترتَّبُ على موجبه، لأنه فعلاءُ، فتكون الهمزة للتأنيث .

هذه جملةُ ما ذكروا[٥] من الأدلة في باب التصريف ، وأكثرها بل جميعها مُستَنْبطٌ من كلام سيبويه ، وإليها أشار الناظم بقوله : « إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ » .

وأمَّا النظر الثاني في جملةٍ ممّا [٦] خرج عن القاعدتين مما ذُكِر احتماله للأصالة والزيادة ، أو لم يُذْكر ، فَنأتى بها على توالي الحروف بحول الله :

(١) في النسخ : فعلّل .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٤ .

(٣) في النسخ : فنعلل .

(٤) الكَلأّء : مرفأ السفن. وهو عند سيبويه فَعّال ، الكتاب ٢٥٧/٤. وعند غيره فَعْلاء، انظر اللسان : كلأ .

(٥) س : ذكر .

(٦) الأصل ، ت : ما .

فـأمـا الألفُ فـفـيـهـا من المحتـمِل : قَطَوْطَى وبابُه . والوجـهُ فيـه أن تكون الألف أصليّـة لا زائدة ، لأنها إن جعلتـها زائدة كان وزنُ الكلمة إما فَـعَوْلى ، وإما فَـعَلّى ، أما فَـعَوْلَى فنادرٌ ، مع أنه في قطوطى يقـضي بتركيب ق ط ط ، وليس قَطَوْطًى من ذلك ، بل هو من القَطَوان ، كـذا قـال سـيـبـويه [1] ، لأن القطوطى من قَطا يقطو قَطْوًا : إذا قارب الخطو مع النشاط ، قال الجوهري : « فهو قَطَوانٌ ـ بالتحريك ـ وقَطَوَطىً » . وكذلك يَقْضِي في ذلولى وقَلَوْلَى ، من ذ ل ل ، وق ل ل، وليس كذلك ، بل هو من ذ ل و ، و ق ل و ، وقالوا : قلا يقلو ، واذلولى، وكـذلك مـاعـداهـا مما له اشـتـقـاق إلاَّ شـطوطى ، فـإنهم قـالوا : ناقـةٌ شطوطٌ وشَطُوطَى ، أى : عظيمة الشَّطِّ وهو السَّنامُ ، فهو ـ بلا شك ـ فَعَولى ، وألفه زائدةٌ ؛ إذ هو من تركيب : ش ط ط . وأما فَعَلَّى فيلزم عليه أصالة الواو في بنات الأربعة دون تضعيف ، وذلك لا يكون إلاّ نادرًا كوَرَنْتَل [2] ، فثبت أنَّ الألف ليست فيها بزائدة وإنما هي أصليَّةٌ ، لكن يمكن أن يكون وزنها فَعَلْعَلاً[3] كَدَمَكْمَك ، ويمكن أن يكون فَعَوْعَلاً [4] كَعَثَوْثَلٍ / ، والذي رجَّح الفاسيّ فيها / ١٩٥ / الأول لأنه الأكثر[5] . ووقع في كلام سيبويه [6] اضطرابٌ في المسألة ، وللناس معه كلامٌ ، عليك (به)[7] في مظانه إن تَشَوَّفْتَ إليه[8] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٥٩ ، ٣١١ .

(٢) انظر فيما تقدم ص :

(٣) في النسخ : فعلعل .

(٤) في النسخ : فعوعل .

(٥) الإيضاح ٢٣٤ .

(٦) أجاز سيبويه أن يكون على وزن فعلعل ، وعلى وزن فعوعل . انظر الكتاب ٤/ ٢٧٥ ، و٣١١ ، ٣٩٤ ، وانظر التعليق السابق على هذا .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) انظر شرح الشافية للرضى ١/٢٥٣ ، ٢/٣٨٦ .

ومنها : دارانُ وهامان ونحوهما ، وقد تقدّم القولُ فيه على ظاهر التسهيل من أنه من بابِ سَاباط ، وأنَّ الألف الأولى زائدةٌ ، بدليل أنها لو كانت أصليَّة لترتب الحكم فيها ـ وهو الإعلال ـ على غير سببٍ ، إذْ هو إذْ ذاك من باب الدَّوَرانِ والهيمان ، والجمهور على أنه من ذلك ، لأنه دخولٌ في باب الكثرة لاتّساع باب الفَعَلان وقلة باب فاعال .

وأما الياءُ ففيها من المحتمل : مَرْيَمُ ومَدْيَنُ ، والراجح عندهم أصالةُ الياء فيهما . وزيادةُ الميم ، (لأن الميم)[1] والهمزة إذا وقعتا أوّل الكلمة حُكم بزيادتهما وأصالة ما بعدهما من ياءٍ أو واوٍ أو غيرهما ، وما قيل من لزوم شذوذ التصحيح فهو يَرِد في الأعلام [2] كثيرًا كمكوزَة ، وحيوةَ وغير ذلك . وأيضا إن حكمنا على الياء بالأصالة أدخلناهما في الباب الأكثر وهو مَفْعَلُ ، وإن حكمنا بزيادتها أدخلناهما في الباب النادر أو المعدوم وهو فَعْيل ؛ إذ لم يُنْقَلْ منه إلا ضَهْيدُ ، وقَدَح فيه السيرافيّ [3] .

ومن ذلك : يَأْجَجُ ، الياء فيه [4] أصلية لا زائدةٌ عند سيبويه[5] ؛ إذ لو كانت زائدةً لوجب الإدغامُ ، ولكان إظهارُ التضعيف (فيه)[1] شُذُوذًا كشُذُوذه في مَحْبَبٍ [6] ، وكان إذْ ذاك يُلْفَى فيه ترتيب حُكْم ـ وهو الفَكُّ ـ على غير سبب، والفكُّ لا يكون إلا لسبب ، فلو جعلتها أصلية لكان إظهار التضعيف لسبب ، وهو الإلحاق بجعفر كقَرْدَدٍ ومَهْدَدَ. ويرويه أهلُ الحديثِ بكسر الجيم

---

(١) عن س .

(٢) الأصل : الإعلال .

(٣) انظر فيما تقدم ص :

(٤) الأصل : فيها .

(٥) الكتاب ٤ / ٣١٣ .

(٦) انظر فيما تقدم ص .

الأولى ، قال السيرافي : وهو شاذٌّ(١) ، لأنه ليس في الكلام فَعْليلٌ أصلٌ ولا مزيدٌ ، ولو كان يَفْعِل لكان مُدَّغما ، لكن الأولى أن يكون كسرُه مما شذَّ في الأعلام ، ويحكم على الكسر بالفَتْح(٢) .

ومن ذلك : يَهْيَرُّ (٣) ، لا يجوز أن تكون الياءان معًا (٤) أصلين ؛ إذ لا تكون الياءُ أصلاً في بنات الأربعة إلا مع التضعيفِ كيُؤْيُؤٍ ، كما قال الناظم . وأيضا ليس في الكلام فَعْلَلٌّ كَجَرْدَحْلٍ ، فلا بُدَّ من زيادة إحدى الياءين فَزَعَم سيبويه أن الزائدة هي الأولى (٥) لأنه ليس في الكلام فَعْيٌّ . قالوا : وهذا مشكلٌ ، لأنه ليس في الكلام أيضًا يَفْعَلّ .

والجواب : أن سيبويه لم يستدلّ بهذا خاصةً ، بل مع ما بعده ، من أنَّ ما أوَّلُهُ زيادة قد ثُقِّلَ ، يعني أن « يَفْعَلٌّ » وإن لم يكن في الكلام فقد ثُقِّل ما أوّله زيادة مما ثبت في الكلام كَمكوَرّ (٦) ، فلِجَعْلِ(٧) الأولى زائدةً نظيرٌ بوجهٍ مّا ، وهو مُكْورّ ، ولم يُثَقَّل آخرُ ثلاثيٍّ (٨) أوسطُه زيادةٌ كفَوعل أو فيعل (٩) ونحوهما . وأيضًا فالياء أولاً كالهمزة ، فإذا تعارضَ جعلها أولا زائدة ، وسطا غُلِّبت زيادة الأول ، لأن زيادة الياء أولاً أكثر من زيادتها وسطًا ، ولا سيَّما ثالثةً ؛ ألا ترى أنَّها تُزاد أوَّلاً في الأسماء والأفعال ، ولا تُزاد ثالثةً في الأفعال ؟

---

(١)

(٢) أى : يحكم على رواية كسر الجيم الأولى بما حكم به عن رواية فتحها من أصالة الياء .

(٣) اليهيّر : الباطل .

(٤) س : أن يكونا معاً .

(٥) الكتاب ٤ /٢٦٥ ، ٣٠٩ .

(٦) المكورّ والمكورّى ـ بتثليث الميم فيهما ـ : العظيم الروثة .

(٧) الأصل ، ت : فلنجعل . س : فيجعل .

(٨) ما عدا (س) : الثلاثي .

(٩) الأصل : فيعال .

وأماالواو ففيها (١) من المحتمل قولُهم : غِزْوِيت ، واوه أصليّةٌ ، والتاء زائدةٌ ؛ إذْ لو عكست الحكم لكان وزنها فِعْويلاً ، ولم يثبُتْ من كلامهم ، وثبت فيه فعليتٌ كعِفْرِيتٍ . وهو ومن الاستدلال بعدم النظير .

ومنه أيضًا : ضَيْوَنٌ ، وحكم الفارسيّ عليه في التذكرة أنه فَيْعلٌ لا / / ١٩٦ / فَعْوَلٌ ، فالواو عنده أصليّةٌ ، لأن باب ضَيْغَمٍ أكثر من باب جَهْوَرٍ ، ولأمرٍ آخَرَ ، وهو أن الألف إذا كانت ثانية في نحو باٍ ودارٍ ، ولم يُعرفْ أصلُها فاحكم (٢) بأنها من الواو . ففي هذه القاعدة أنَّ كون الواو عينا اكثرمن كون الياء عينًا ، فكذلك ضَيْوَن ، تُجْعَل فيه الواوُ عينًا دون الياء .

وأما الهمزة ففيها من المحتمل : أيدعَ ، وَإِشْفَى ، وأفعَى ، والأَوْتَكَى (٣) . والهمزةُ في الجميع زائدةٌ حملاً على الأكثر ، لأنّ زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الياء والألف والواو غير أوَّلٍ، وأيضا قد قالوا. الأُفْعُوان في معنى الأفْعَى ، وهو إما أن يكون على وزن أُفْعُلان أو فُعْلُوان ، فأما فُعلوان فقليل، ولا ينبغي الحملُ عليه ، وأما الأُفعلان (٤) فأكثر منه ، فوجب الحملُ عليه . وأيضا قالوا : أرضٌ مُفْعَاة : أي كثيرة الأفاعي . وهذا قاطعٌ بزيادتها في أفعى . وأيضًا أفعلُ أكثر من فيعل ، وأفعل أكثر من فَعْلى ، والأَفْعَلى أكثر من الفَوْعَلى . فهذا من الحمل على الأكثر .

وأما إبَّان فهمزُه أصلٌ ، ووزنه فِعَّال ، إذ لو عددت همزته زائدة لأدّى إلى دخوله في باب دَدن ، وهو كون الفاءِ والعين من جنسٍ واحدٍ .

---

(١) س : ففيه .

(٢) الأصل : فالحكم .

(٣) الأيدع : الزعفران ، والإشفى : المِثْقَبُ ، والأوتكى : ضرب من التمر .

(٤) الأصل : الأفعال .

ومن ذلك : أرطىً ، همزته أصليّة عند من قال : أديم مأروطٌ ، ولم يحفظ سيبويه[١] مَرْطيّ ، وهي زائدة على القياس عند من قال : أديمٌ مَرْطىٌّ ، وحكاه الجرمى[٢] .

ومن الهمز الأخير المحتمل قولهم : المُزّاء [٣]، هو فُعَّال ، فالهمزة أصلية إمّا من المزيَّة ، أو من المُزَّة [٤] ، على أن يكون أصلُه « مُـزَّاز » ، ثم أبدل كَدَسَّاها[٥] . ولا يكون فُعْلاَء لقلَّته في باب الإلحاق كقوْباءٍ [٦] حتى قال المبرّد : ليس لقوْباءٍ نظيرٌ إلاَّ خُشَّاءٌ [٧] . وإنما لم يكن فُعَّالاً لإهمال هذه المادَّة فيه حيث قالوا : خُشَشَاءَ كقُوَباءَ ، وهذا بلا شك فُعَلاء ، لإهمال فُوَعَال وفُعَعَال .

وحُوَّاء[٨] همزته أصلية ، وهو فَعَّالٌ لكرثته لا فُعْلاَء لقلَّته وقلَّة باب قوّ .

والدُّبَّاء ، السُّلاَّء ، الثُّدَّاء [٩] : فُعَّالٌ ، والهمزة أصلية ـ أعني غير زائدة ـ لكثرة فُعَّال وقلة فُعْلاء :

وأما الكَلاَّء[١٠] فمن منع صَرْفه قضى فيه بفَعْلاء ، ومن صَرَفه فالأولى فيه أصالةُ الهمزة ، من كَلأَ : أى حفظ ، لظهور الاشتقاق ، ولكثرة فَعَّال بخلاف فعلاء .

والخَشَّاءُ : همزته زائدة ، لقولهم : أَنْبَطَ [١١] بِئْرَه في خَشَّاءَ ، أى : في أرضٍ فيها طين وحصى ، فمنع صَرْفَه .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٠٨ .
(٢) رواه ابن جني عن الأخفش ، انظر المنصف ١ / ٣٧ .
(٣) المُزَّاء : من أسماء الخمر .
(٤) المُزَّة : الخمر اللذيذ الطعم . وينسب هذا التخريج للفارسي ، انظر اللسان : مزز .
(٥) دسَّاها : من دَسْسْت ، قلبت إحدى السينات ياءً .
(٦) ك : كالقوباء .
(٧) رُوي هذا في الصحاح ، مادة : قوب ، عن ابن السكيت . والخُشَّاء والخُشَشَاء : العظم الدقيق العاري من الشعر النَّاتي خلف الأذن .
(٨) الحوَّاء : نبت يشبه لون الذئب .
(٩) انظر فيما تقدم ص :
(١٠) انظر ص :
(١١) أى : استنبط الماء وانتهى إليه .

وقَضَّاءُ[1] الإبل : فَعَّالٌ ، دَلَّ على ذلك الاشتقاق ، لأنها إذا بلغت ذلك المبلغ قَضت عن صاحبها .

والعَوَّاء [2] ـ لغير الكلب ـ يُحمَلُ على فَعَّال ، ويدَّعى الأصالة في الهمزة إن لم يمنع صرفُه ، إذ ليس في الكلام فَعْلاَءٌ ملحقًا .

والقِثَّاء : فِعَّال لا فِعْلاء ، لكثرة فِعَّال وقلة فِعْلاء .

وأما تَيْماءُ ففعلاء ، والهمزة زائدة ، لفقد مادة : ت م ء ، أو : تَ مَ ى ، أو: ت م و .

وكذا : شِيْصاءٌ ، وسِيناءُ ، وتِيْنَاء ، همزاتها زائدةٌ لندور فِيعال ، وكثرة فِعْلاء للإلحاق بِسِرْداح ، وإن كان في نفسه قليلا فهو أكثر من فِيْعالٍ . وسيناء [3] كذلك أيضا .

والخَوْصَاء ، والعَوْصَاءُ ، والزَّوْرَاء ، والرَّوْحَاء ، همزاتها زائدة ، وهي على فَعْلاَءَ لا فَوْعَالٍ (لقِلَّته)[4]، ولا يمنَعُ ذلك عدم الصرف، لأنها من أسماء البقاع .

ومما لم تتوفَّر فيه الشروطُ ، وبَيَّنَتِ الحجَّةُ زيادَة الهمزة فيه نحو جُرَائضٍ [5] ، هو فُعَائل ، قال سيبويه : « لأنك تقول : جِرْواض »[6] ، وهو ـ لا شكَّ ـ فِعْوالٌ، فجرائض فعائل . وهو من الاستدلال بالنظير، وكذلك : حُطَائِط ،

---

(١) انظر ص .

(٢) العَوّاء : سافلة الإنسان .

(٣) كذا في س . وفي الأصل : وتيناء ، وفي ت ، ك : هيتاء .

(٤) عن س ، وهامش ك .

(٥) انظر ص :

(٦) الكتاب ٤ / ٣٢٥ ، والإيضاح ٢٣٣ .

لأنه القصير، فهو مشتقٌّ من الحَط ، قال سيبويه /: « لأنَّ الصّغير[1] محطوط » [2] . والظاهر أن الهمزة هي الزائدة بنفسها ، إذْ لم يثبت هنا كونها بدلاً من شي . وكذلك : النئدلان ، همزته زائدة اعتباراً بالنظير ، وهو النَّيدُلان [3] .

وأمّا الميم ففيها من المُحتمِل قولهم : مِجَنٌّ ، والظاهر فيه أن الميم زائدةٌ ، وأن وزنه مِفْعَلٌ لوجهين ، أحدهما : ظهورُ اشتقاقه من الجُنَّة[4] ، بخلاف ما لو اشتق من مَجَن ـ إذا صلُب ـ فإنه اشتقاق ضعيفٌ . والثاني : كثرةُ زيادة الميم أوَّلاً إذا أمكن أن يكون بعدها ثلاثة أحرف أصول ، ولذلك جعل سيبويه موسى مُفْعَلاً[5] . وإلى هذا مال الزُّبيدي ، وهو كان أليق بمذهب سيبويه إلا أنه جعل الميم[6] أصلية ، ووزنُه فِعَلٌّ كَخِدَبّ [7] ، وخالفه فيه طائفةٌ .

ومن ذلك : مَأْجِجٌ ومَهْدَدُ ، فرأى سيبويه[8] أصالة الميم استدلالا[9] بظهور التضعيف ، لئلاً يكون (ظهورُه)[10] من ترتيب حكمٍ على غير سببٍ ؛ إذ الواجبُ مع فرْضِ الزيادة الإدغام كَمكَرّ ، ومَفَرّ ، ومَرَدّ ، فإذا اعتقد الأصالة في الميم كان ظهور التضعيف للإلحاق بِجَعْفَرٍ .

ومما تخلَّف فيه بعضُ الشروط ، إلا أنه قام الدليل على زيادته قولهم : الدُّلامِص ، على قول الخليل [11] ، لأنه من الدِّلاص وهو البَرَّاق ، والدُّلاَمِص : البراقُ . وقالوا : دُمَالص ، ودُلِمَصٌ ، ودُمَلِصٌ .

---

(١) الأصل ، ت : القصير .
(٢) الكتاب ٤ / ٣٢٥ .
(٣) انظر ص :
(٤) الجُنَّة : ما داراك من السلاح واستترت به منه .
(٥) س : مفعل .
(٦) أى : في مِجَنّ . انظر الكتاب ٤ / ٢٧٧ .
(٧) الذي في الكتاب في هذا الموضع كجدب ، بالجيم لا بالخاء .
(٨) الكتاب ٤ / ٣٠٩ .
(٩) س : استظهاراً .
(١٠) سقط من س .
(١١) انظر ص :

وكذلك : لَبَنٌ قُمارِصٌ ، أي : قارِص[1] . فالنظير هنا دلّ على الزيادة .

وجعل ابن جُنّي من ذلك على قول الخليل : حلْقومٌ ، من الحَلْ ، وبلْعومٌ ، (لأنه)[2] من البَلْعَ وسَرْطمٌ[3] من الاستراط ، ورأس صُلادِمٌ[4] من الصَلْد ، وأسد ضُبَارم[5] من الضَّبْر . قال ابن الضائع : وهذه الألفاظ كلُّها ما الاشتقاقُ فيها ظاهرٌ لدُلامص ، فيجوز أن يقال بزيادة الميم فيه ، وما هو فيها بعيدٌ فلا ينبغي أن يقال بالزيادة ، لأن زيادة الميم حشوا[6] قليلٌ ، (قال)[2] : ومن ذلك قولهم : زُرْقُمٌ للأزرق ، وسُتْهُمٌ للأسته ، ودِرْدِمٌ [7] من الدَّرَد ، ودِقْعَمٌ للاصقة [8] بالتراب ، والدّقعاء : التراب ، وخِدْلِمٌ[9] للخَدْلَة .

وأما النون ففيها من المحتمل نحو : حَسّان ، وتبّان ، ورُمّان [10] ، ونحو ذلك من المضاعف ، وقاعدة (سيبويه)[11] فيه أنّه يُحمَلُ على زيادة النون ، وأنه

---

(١) هو الذي يقرُص اللسان من شدة حموضته .

(٢) ليس في س .

(٣) السَّرطم : الطويل ، وفي اللسان ، مادة سرط : وقال اللحياني : رجل سِرْطِم وسَرْطَم ـ بكسر السين والطاء وفتحهما ـ : يتبلع كل شيء ، وهو من الاستراط .

(٤) رأس صِلْدِم وصُلادم : صلْب .

(٥) الأصل : ضارم . والضبارم : الشديد الخَلْق من الأسْد . وضبر الفرس يضبر ضَبْراً وضَبَرَانًا : إذا عدا ، أو جمع قوائمه ووثب ، ويقول الأصمعي : إذا وثب الفرسُ فوقع مجموعة يداه ، فذلك الضّبْرُ .

(٦) الأصل ، ت : حشو .

(٧) الدِّردم : الناقة المسنة . والدَّرَدُ : ذهاب الأسنان ، يقال : دَرِدَ .. درداً .

(٨) س اللاصقة والدقعم كما في اللسان ، والصحاح : الدقعاء ، والدقعاء : التراب الدقيق على وجه الأرض . على أنه يقال : دقع الرجل : لصق بالتراب ذلاً ، وانظر المنصف ١٥١/١ .

(٩) الخدلة من النساء : الغليظة الساق المستديرتها ، وامرأة خِدْلِمٌ كخدلة .

(١٠) انظر ص

(١١) عن س ، وهامش ك .

فُعلان ، أو فعلان ، أو فِعْلان ، مالم يدلّ دليلٌ على سواه ، قال في رُمَّان حكايةً عن الخليل: « وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يُعرَف »[1] قال الفارسيٌّ : يقول : إذا لم أعرف له اشتقاقا حملته على أنه فُعلان ، لأن فُعلان أكثر من فُعَّالٍ . ثم حكى عن الأخفش العكس ، لكن في أسماء النبات خاصَّةً كرمّان ، شهادةً[2] منه بأنه في النباتِ أكثر من فُعلان كتُفَّاحٌ وحُمَّاض ، وجُمَّار[3] ، وخُبَّاز ، وشبه ذلك ، فأما إذا عُرِف له اشتقاق أو تصريف ، أو دلّ دليلٌ على غير ذلك فالواجبُ اتباعه ، فَتَبَّان يحتمل الوجهين ، لكن لو[4] حمل على أصالة النون دخل في باب دَدنٍ ، وإن حُمِل على زيادتها دخل في باب بَبّه وَواوٍ ، والأول أمثلُ من الثاني ، فكان الحملُ على أنه فَعَّال أوْلَى . وكَنَيّان ، سام موضع ، يحمل على زيادة / النون على أن (يكون)[5] الأصل نَوْيان[6] ، فيكون من باب / ١٩٨ / طَوَيتُ ، وهوكثير ، ولا يحمل على أصالتها ، لأنه عند ذلك إما فَعَّال من مادة : ن ى ن ، وهي مهملة ، وإما فَيْعَال من مادة : ن و ن ، وهي مادة داخلةٌ في باب قلق ، وهو قليل . وعلى هذا الترتيب حكم سائرها .

وأما ما كان نحو : حَوْران[7] ، وفَيْنان ، ونحوهما ، فالقاعدة الأولى جاريةٌ من كثرة باب فعلان ، إلا أن يدلّ دليلٌ على خلاف ذلك ، كما تقول في

---

(١) الكتاب ٣ / ٢١٨ .

(٢) س : شاذة .

(٣) ك : جماز ، بالزاى ، والجماز : شحم النخل .

(٤) ك : إنْ .

(٥) عن س ، ك .

(٦) ما عدا (س) : نيويان .

(٧) الأصل : حوارى .

رُومان : هو فُعلان لا فوعال ، لقلته . فماوان : فاعال لا فَعَلان ، وهو من مان يمون ، لعدم مادّة : م و و [1] ، ومادة : م ى و . وكذلك فَيْنَان ، نونه أصليّةٌ عند الخليل ، لأنه من الفَنَنِ ، كما كان [2] مُرَّان في المضاعف عند سيبويه فُعَّال ، من المَرَانة وهو اللين [3] . وقد يكون اللفظ من هذا ومن المضاعف ذا اشتقاقين يحتملهما ، فلا [4] يُرَجَّح أحدهما على الآخر . كما يقال في زيتون : إنّه إن اشتُقّ من الزيت فهو فَعْلُونٌ ، وإن عُمِل على قولهم : أرضٌ زَتِنَة[5] ، فهو فيعول . وكلاهما دليل قوى ، فالأول من الاشتقاق ، والثاني من التصريف . وكذلك رُمَّان ، إن أخذ من : رمّ ، كان فُعْلَان ، وإن أخذ من قولهم : أرضٌ رَمِنَةٌ ، فهو فُعَّال . وهذا أظهر في الاشتقاق من الأول . وعلى هذا السبيل يجري سائرُها ، فقد عَرَفْت الطريق فيه .

ومما لم تتوفَّر فيه شروطُ الزيادة ، وقام الدليل على زيادته ، قولُهم : نَرْجِس ، قياسُه زيادةُ النون ؛ إذْ ليس في الكلام مثل جَعْفِر . وأما من قال : نِرْجِسٌ ، بكسرالنون ، فكذلك أيضًا وإن وُجِد فِعْلِلٌ ، لأن الفتح قد قضى بالزيادة في إحدى اللغتين ، فَيُقْضى أيضًا بذلك ، عملاً بالنظير . وحكى ابنُ جني عن ابن الأعرابي قال: « والنون في نفاطِيرُ [6] ونباذِيرَ[7] ، ونخاريبَ[8]

(١) الأصل : م و ن .
(٢) الأصل : كما هو .
(٣) الكتاب ٣ / ٢١٨ .
(٤) الأصل : فليرجح .
(٥١) أي : فيها زيتون . انظر الممتع ١٢٥ .
(٦) النفاطير : بَثْرٌ تخرج في وجه الغلام والجارية .
(٧) لعلها من نَبْذَر المال أى بذّره فى غير حقه، والنَّبْذَرة : التبذير ، مأخوذة من بَذَرَهُ إذا فرّقهُ .
(٨) النخاريب : خروق كبيوت الزنابير ، واحدتها نخروبٌ . والنخاريب أيضًا : الثُقَبُ المهيأة من الشمع ، وهي التي تمُجُّ النحلُ العَسَلَ فيها .

زائدةٌ ، لأنها من فطره : قطعه ، وبَذره : فَرّقه ، ومن الخراب . وأجاز ابن جني في النِّبراس أن يكون من البِرْس ، وهو القُطْن[1] ، لأن فتيله من قطن[2] .

قال ابن الضائع : وهذا الاشتقاق بعيدٌ ، مع قلّة زيادة النون أولاً في غير الفعل، مع أن هذا البناء غيرموجود ومن ذلك قولهم : عَنْسَلٌ [3] ، قال سيبويه : « لأنهم يريدون العَسُول ، وعنبس ، لأنهم يريدون العَبُوس »[4] ، وخُنَفْقيق [5] ، لأنه من الخُفُوق ، وقِنْفَخْرٌ ، لأنهم قالوا في معناه : قُفَاخِرِىٌّ ، وهو التّارُّ [6] الناعمُ . وكُنْتَأْلٌ للقصير ، وكَنَهْبُل ، إذ ليس في الكلام مثل : جُرْدَحلٍ ، ولا سَفَرْجُل [7] . وإنما أُدْخلا في المزيد ـ وإن كان مثل فَنَعْلُلٍ غير موجودٍ ، لأن باب الزيادة أوسع . وقُنْبَر : فُنْعَل ، بدليل قولهم : قُبَّرةٌ [8] .

وأما التاء ، فمما [9] زِيدتْ فيه التاءُ مما ليس من المواضع المذكورة قولُهم : تنضُب ، إذ ليس في الكلام مثلُ جَعْفُر [10] ، وكذلك تَتْفُل [11] ، (وكذلك[12] تُتْفَل[13]) إذ ليس في الكلام مثل جُعْفَر . وبهذين يتبين أن تُتْفَل ـ

---

(١) الأصل : وهو القطر .... ومن قطر .

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٤٤٥ .

(٣) العنسل : الناقة السريعة . ويقال : عسل الرمح يَعْسِل عَسْلاً وعُسُولا وعسلانا : اشتدّ اهتزازه واضطرب ورُمْح عَسّال وعَسُول : عاسل مضطرب لدن .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٢٠ .

(٥) انظر ص :

(٦) التارُّ : الطويل .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٥ .

(٨) القنبر والقبرة : ضرب من الطير .

(٩) الأصل : فما .

(١٠) الكتاب ٤ / ٣٦٥ .

(١١) التتفل : الثعلب .

(١٢) سقط من الأصل .

(١٣) انظر الكتاب ٤ / ٣١٥ ، ٣٥٢ .

بضمها ـ تُفْعُل ، وإن وُجِد مثل تُرْتُم (١) وبُرْثُن ، عملا بالنظير . ومن ذلك تِجْفَاف (٢) ، لأنه الذي يجعل (٣) على الفرس في الحرب ، فهو من جَفّ . وكذلك التمثال من المثال ، والتِّلقاء(٤) من لَقِي ، والتِّبيان من البيان ، والتُّعْضُوض(٥) من العَضّ ، وأيضا ليس في الكلام فَعْلُول ، وصَعْفُوقٌ (٦) نادر . ومن ذلك الرغَبُوت / ، والرهَبُوت ، والرَحمُوت ، ورَهَبُوتي، ورَحموتي ، ورَغبُوتي، / ١٩٩ / من الرغبة والرهبة والرحمة(٧) . وعنكبوت ، التاء فيه زائدةٌ لقولهم : عناكب . بهذا استدل سيبويه (٨) ، واعتُرِض بأنه لو كان الجمع دليلاً على زيادة الساقط، لكان في عَضرَفُوط(٩) حين قلت : عَضارِفُ ، دليلاً على زيادة الطاء ، وفي فرزدق (حين قلت : فرازد)(١٠) ، دليلا على زيادة القاف . وأجاب ابن الضائع بأن استدلاله ليس بمجرد الجمع ، بل بكثرته على ألسنتهم من غير استكراه ، لأنه زعم أنه لا يكسَّر ما يؤدي تكسيره إلى حذف حرف أصليّ إلا قليلاً وباستكراهٍ لهم على ذلك ، مثل أن يقال له : كيف تجمع سَفَرْجَلاً على حدّ قولك(١١) : مساجد وجعافر ونحو ذلك ؟ فحينئذ ينطقون به محذوفًا كارهين ،

---

(١) انظر ص

(٢) الأصل : تخفاف والتجفاف بكسر التاء وفتحها. والذي يوضع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب.

(٣) الأصل : يخيل .

(٤) الأصل : البلقام

(٥) التعضوض : ضرب من التمر شديد الحلاوة

(٦) الصَّعفُوق : اللئيم من الرجال .

(٧) انظر الممتع ١٣٢ ، ٢٧٦ .

(٨) الكتاب ٣ / ٤٤٤ ، ٤ / ٣١٦ .

(٩) العَضْرَفُوط : دُوَيبَّة بيضاء ناعمة .

(١٠) سقط من س .

(١١) الأصل : قوله .

وهم يجمعون عنكبوتاً كذلك على غير كراهية ، فدلّ ذلك على أنه رباعيّ مزيد ، وأيضًا فقد قالوا : عَنْكَبَاءُ (١) .

وأما السين فمن زيادتها في غير الموضع المعين عند بعضهم قولهم للمؤنث : أكرمتكِسِ . ويلزمه على هذا عَدُّ (٢) السين أيضًا من حروف الزوائد كما قال ابن خروف ، وقد تقدّم الكلامُ عليه . وعدَّ المؤلف في التسهيل (٣) من هذا قولهم : قُدْموس ، وهو القديم ، وحكم في ذلك بالنظير ، وليس هذا مُتَّفقًا عليه ، فقد جعله بعض النحويين من باب (٤) : سَبِط وسِبَطْر . وأما أسطاعَ (٥) فالسينُ عند سيبويه عِوَضٌ(٦) ، ولذلك لم يذكُرْ في أمثلة (الفِعْلِ)(٧) هذا البناء بالسين كما لم يذكُرْ أهراق وأهراحَ .

وأما الهاء فمن زيادتها في غير الموضع المذكور قولهم : أُمّهَات ، وزنهُ فَعْلَهات ، والهاء زائدة ، لأنها جمع أُم . وقد ثبتَ بقولهم : أمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُومَةِ أَنَّ أصله : ء م م . وقد أجاز ابنُ السَّراج فيها الأصالة كَتُرَّهَةٍ (٨) . وذهب أبو الحسن إلى أن الهاء في هِجْرَع وهِبْلَعٍ ، زائدتان ، لأنهما عنده من الجَرع

---

(١) في الكتاب ٤ / ٣١٦ : « وقالوا : العنكباء ، فاشتقوا منه ما ذهبت فيه التاء » . وفي اللسان : « وحكى سيبويه : عنكباء ، مستشهدا على زيادة التاء في عنكبوت فلا أدري أهو اسم للواحد أم للجمع ؟ » .

(٢) الأصل : حد .

(٣) التسهيل : ٢٩٦ .

(٤) يريد بالباب ما تقارب لفظه واتفق معناه ، وانظر في ذلك المنصف ١ / ٢٦ ، وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٥٠ .

(٥) عدّ ابن مالك السين في أسطاع أيضا من حروف الزيادة ، انظر التسهيل ٢٩٦ .

(٦) الكتاب ٤ / ٢٨٥ .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) ذكر ذلك ابن سيده ، انظر اللسان ، مادة : أمه . والتُرَّهَة : الباطل .

والبَلْع[1] ، وذلك لأن الهجرع هو الطويلُ ، والجرع : هو المكان السَّهل المنقاد ، والهِبْلعُ الأكولُ ، هو من البَلْع ، فمثالهما : هِفْعلٌ . وذهب الخليل ـ فيما حكى عنه أبو الحسن ـ إلى أن هِرْكَولة هِفْعَولةٌ ، (،أن)[2] الهاء زائدةٌ ، قال : لأنها التي تَرْكُلُ في مشيتها » . قال ابن جني : « وقياسُ قولِ الخليل أن يكون هِرَّهَكلة هِفَّعْلَةٌ ، فتكون الفاء مضاعفَةً ، قال : ويجب على قياس هذا أن يكون قول الراجز [3] :

هُلَقِمٌ يَأْكُل أَطْرَاف النُّجُدْ

وزنه : هُفَعِلٌ ، لأنه من اللقم . قال : ومنه قولُ العجاج [4] :

بِسَلْهَبَينِ فَوْق أَنْفٍ أَذْلَفَا

يجوز لقائل أن يقول : إن سَلْهَبًا فَعْهَلٌ [5] ، لأنه من معنى السلب ، وهو الطويل »[3] والذي عليه الأكثر أصالة الهاء[6] في هِبْلَع ، وهِجْرَع ، وهِرْكَولة . قال ابن جني : « ولست أرى بما [7] ذهب إليه الخليل وأبو الحسن بأسا »[8] .

---

(١) انظر المنصف ١ / ٢٥ ـ ٢٧ .

(٢) عن س ، وهامش ك .

(٣) سر صناعة الإعراب ٥٧ ، وقبله :

باتت بليل ساهرٍ وقد سَهِدْ

وانظر البيت في الممتع ٢٢٠ .

(٤) ديوانه ٤٩٨ ، وسر الصناعة ، وفي النسخ : « أنف أخلفا » والسلهب : الطويل « والذَّلَفُ في الأنف : ارتفاع طرفه مع صِغَر أرنبته .

(٥) ما عدا (س) : فعفل . وهو خطأ ، انظر سر الصناعة .

(٦) ما عدا (س) : الهمزة .

(٧) الأصل : ما .

(٨) سر صناعة الإعراب ٥٦٩ ـ ٥٧٠ ، ونصه : « بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأسًا » .

وأما اللام فمن زيادتها في غير موضعها المذكور قولهم في عبد : عبدلٌ ، وفي زيدٍ / : زيدلٌ[1] ، وفي الأفْحَج [2] : فَمْحَلٌ . وأجاز ابن جني في هَيْقٍ [3] وهَيْقَلٍ أن تكون اللام زائدةً لسقوطها في النظير . وقالوا : فَيْشَلَةٌ وفَيْشَةٌ[4] ، فاللام زائدة . والأولى في هَيْقَلٍ الأصالة لقولهم فيه : هِقْلٌ ، فيكون هَيْقٌ ، وهَيْقَلٌ كضَيَّاطٍ [5] وضَيْطَارٍ .

وهنا انقضى تمثيل ما خرج عن تلك الضوابط المذكورة ، وحصل تفسير قوله : « وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتْ » إلى آخره ، على التمام والحمد لله ، ولا تُظنّ أنّ هذا تطويلٌ بغير فائدة ، بل فيه من حيث الشرحُ أعظمُ الفائدة[6]، ولو سكتُّ عن هذا التفصيل كُلِّه أو عن بعضه ، لنقص من شرح كلام الناظم ذلك المقدار ، فلا يَطُلْ عليك ، فإنه بتوفيق الله فائدةٌ كلُّه ، وبالله التوفيق .

* * *

---

(١) في المنصف ١/١٦٦ : « قالوا : عبدل ، في معنى : عبد الله ، فاللام زائدة ، وقالوا : زيدل ، في معنى زيد » .

(٢) الأفْجح : الذي في رجليه اعوجاج .

(٣) الهيق : الطويل .

(٤) الفَيْشَة : أعلى الهامة ، انظر اللسان : فيش ، والمنصف ١/١٦٦ .

(٥) الضياط : من معانيه الضخم الجنبين ، ومثله الضيطار . يريد المؤلف أن هيقا وهيقلاً مما تقارب لفظه واتفق معناه كالضياط والضيطار .

(٦) الأصل ، ت : فائدة .

فَصْلٌ
فِي زِيادَةِ هَمْزَةِ الوَصْلِ

هذا الفصلُ أَلْحَقَهُ بِفَصْلِ حروف الزيادة ، لأنَّ همزة الوصل مَزِيدةٌ على حروفِ الكلمة ، (إلاَّ أنها)[1] عندهم ليست بزيادةٍ مبنية عليها الكلمة كهمزة أَخْرَجَ وأَكْرَمَ ، بل هي مَأْتِيٌّ بها لعارضٍ يعرضُ للكلمة من سكون أوَّلها ليبتدأ بها متحركةً ، لأن العرب لا تبتدىءُ بساكنٍ ، فإذا استُغْنِي عن تلك الهمزة بِوَصْلِ[2] مُتَحَرِّكٍ بذلك الساكن سقطَتْ ؛ إذْ لا حاجة إليها ، ولذلك بَوَّبَ عليها سيبويه في غير أبوابِ التصريف[3] . وهذه الترجمةُ تُشعِر بِعَدِّها من الحروف المزيدة ؛ ألا تراه قال : « فَصلٌ في زيادة همزة الوصل » ، فجعلها مما يُزَاد في الكلمة ، وهذا إنما يطلق في العُرْفِ على ما كان من نحو همزة أَفْعَل وحَمْرَاءَ ، ونحو ذلك . ووجهُ ما فعَل من هذا الإلحاق بالمزيد أنه (قد)[4] عدَّ في حروف الزيادة ما ليس مبنيًا عليها الكلمة كهاء السّكت وتاءِ التأنيث ونحوهما ، فكان هذا من جملة ما زِيدَ ذلك النوع من الزيادة . وأيضًا لما كانت الكلمة لا يمكن النطقُ بها إلاَّ مع تقدُّم هذه الهمزة أو ماينُوب عنها من الكلام قبلها عُدَّت كأنها من نفس الكلمة . وأيضًا فإنّ المازنيَّ[5] أدخلها في باب الزوائد في تصريفِه ، وتكلَّم عليها هنالك ، فكان الناظم متبعًا له في ذلك . وقد عدُّوا هذه الهمزة في جملة حروف الكلمة ، ولذلك أتوا بها في الأوزان كانفعل وافتعل ونحوهما .

---

(١) الأصل ، ت : لأنها .

(٢) الأصل ، ت : فوصل .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٤) عن س ، ك .

(٥) المنصف ١ / ٥٣ .

فإن قيل : فإذا كان قد اعتبر هذا الاعتبار ، فهلا تكلّم عليها حيث تكلم على زيادة الهمزة .

قيل: إن زيادة همزة الوصل لها حكمٌ خاص بها ، ومواضعُ محفوظةٌ ، وكلام يليق أن تُفْرَدَ به دون غيرها ، ولذلك بَوَّب عليها الناسُ بابًا على حدته ، فهذا وجهُ ما فعله ، ولا شك أنّ هذا الموضعَ لائقٌ به . وهمزةُ الوصل هي الهمزة الثابتة في أول الكلمة إذا ابتُدِئ بها ، فإذا وَصَلْت الكلمة بما قبلها سقطت تلك[1] الهمزة حتمًا على كلِّ حال وفي [2] كلِّ لغة ، وهي نظيرة ألف القطع ، لأن الهمزاتِ الواقعة في أوائل الكلم وإن تَشَعَّبت أقسامُها عند المتكلمين عليها يحصرها قسمان : ألفاتُ قطعٍ ، وألفاتُ وصل . فألفُ الوصل ما تقدَّم ، وألف القطع هي الهمزة الثابتة في أول الكلمة سواءٌ ابتُدِئ بها أم وُصلت بما قبلها ، ولا تسقُط إلا أن يكون آخرُ الكلمة / التي قبلها ساكنٌ ، فتنقل حركتها إلى ذلك / ٢٠١ / الساكن ، نحو : قَدَ افْلَحَ ، ومَنَ اعْلَمُ ؟ وذلك مختصٌ بلغة من يُسَهِّل الهمزة (من العرب)[3] ، وقد ضَمَّن الناظمُ هذا التعريف المذكور في قوله :

لِلوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يَثْبُتُ   إلاَّ إذا ابْتُدِى بِهِ كاسْتَثْبِتُوا

يريدُ أن الوصلَ له همزٌ سابق على الكلمة ، لا يقع إلا أوَّلَهَا وقبل الإتيان بها ، لا يثبت ذلك الهمزُ إلا إذا كان هو المبتدأ (بِهِ) [4] في أوَّلِ النطق ، فإنه إذا كان كذلك ثبت نطقهُ ، كقولك : استثبتوا ، إذا ابتدأت بالهمز من هذا اللفظ قلت : اِستَثْبَتُوا ، هكذا بهمزة مكسورة . فأما إذا لم تبتدئُ به ، وإنما تبتدئُ بما قبله (من الكلام)[5] فإنه يسقط من النطق ولا يثبتُ ، كقولك : يا رجالُ ،

(١) ما عدا (س) : ذلك .

(٢) ما عدا (س) : في . دون واو العطف .

(٣) سقط من س .

(٤) عن س .

(٥) عن س ، وهامش ك .

اسْتَثْبِتُوا . وهو أمرٌ للجماعة من الناس بالاستثبات ، وهو طلب تحقيق الأمر والثباتِ فيه . ومثله : يازيدُ ، اضرِبْ واخرُجْ ثمَّ ارجِعْ ، ونحو ذلك .

وقوله : « سابقٌ » سابقٌ » تبيينٌ لموضعه ليس بتحرُّزٍ من شيءٍ ؛ إذ ليس له ما يدخل عليه مما يخرج بقوله : « سابق » ، لو قلت : للوصل همزٌ لا يثبتُ إلا إذا ابتُدِئَ به . إلا أنّ بيان موضعه هو الوجه الأحقّ (١) .

وقوله: « ابتُدِيْ به » ، أصله: ابتُدِئَ به ، بالهَمْزِ ثم سهّل الهمزة بالإبدال ، فصار ابتُدِيَ ، ثم سكّن الياء ضرورةً ، إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وإما لأنه استثقل الفتحة على الياء كالضمة والكسرة ، وإن كانت لا تُستَثْقَلُ في الحقيقة ، ومثله في حركة الإعراب في النظم قولُ الشاعرِ ، أنشده ابن جنِّي وغيرُه (٢) :

كَأَنَّ أيديْهِنَّ بالقاعِ القَرِقِ ... أيدىْ جَوارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِق

ثم يبقى النظرُ في قوله : « للوصلِ همزٌ » ، ما المرادُ بالوَصْلِ هنا ؟ والذي يظهرُ أنَّه مرادُه من جهة (معنى)(٣) كلامه وقُوَّتِهِ : أنَّه التوصُّلُ إلى النطق بالساكن . وهذه هي فائدةُ الإتيان بهذه الهمزة ، فكأنَّه يقول : للتوصل إلى

---

(١) كذا في س ، ك . وفي الأصل ، ت : اللائق .

(٢) الرجز لرؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩ ، وقال البغدادي في الخزانة ٣٤٧/٨ : « ولم أرهما في ديوانه » . وهما في الخصائص ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، والمحتسب ١٢٦/١ ، ٢٨٩ ، وأمالي الشجري ١٠٥/١ ، والضرائر لابن عصفور ٩٢، وشرح الكافية للرضى ٢٥/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٥ ، واللسان ، مادة قرق . والشاهد فيه : تسكين (الياء) في « أيديْهن » مع أنها منصوبة لأنها اسم (كأن) وتسكين الياء مع الناصب شاذّ . ولكن قال المبرد : إنه من أحسن الضرورات .

وضمير (أيديهمنّ) للإبل ، والقاع ، المكان المستوى . والقرق الأملس ، وقيل الخشن ، والورق الدراهم .

(٣) سقط من س .

النطق بالساكن همزٌ من صفته كذا . وهذا هو الذي ذكره المؤلف في شرح التسهيل ، وذكره ابن جني[١] ، و (إنّ) [٢] هذا هو العِلّةُ في إثباتها حيث تَثْبُت ، فكأنها على هذا إنما سُمِّيت همزةَ وَصْلٍ لأنها يُوصَل بها إلى هذاالمعنى . وقد يظهر هذا من سيبويه إذْ قال : « وهي زائدة ، قُدِّمت لإسكان أول الحَرْفِ فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن ، فقدِّمت الزيادةُ متحرّكة لتصل إلى التكلّم » ثم قال: « والزيادة ههنا الألف الموصولة »[٣] . فاعترض الشلوبين هذا الذي قالوا من أنها سُمِّيت بهمزة الوصلِ لأنها يُوصَلُ بها إلى النطق بالساكن ، وزَعَم أن هذا خطأٌ ، لأن مصدر : وَصَلْتُ بكذا إلى كذا ، وُصولٌ لا وَصْلٌ ، ووَصْلٌ مصدرُ: وصلتُ الشيءَ بالشيء وصلا .

قال : وَإنَّما سُمِّيت بذلك لأنها وُصِلت بأول الكلمة ، قال : وقولُ [٤] سيبويه : « يتصل / إلى التكلم » ، ثم قال : وهي الألف الموصولة ، ليس فيه / ٢٠٢ / «الموصولة » من قوله : يتصِل الى التكلم ، كما قلنا . قال ابن الضائع : فإن قيل : فألف القطع أيضًا موصولةٌ بأوّل الكلمة ، فما قال الأستاذُ ليس بخاصٍ بألف الوصل . قلت : لما كانت الكلمة مستغنية[٥] عنها بالنظر إلى دلالتها على المعنى ، إذْ تسقطُ ولا يختلُّ معنى الكلمة ، بخلاف همزة القطع ، صارت همزةُ الوصل موصولةً بالحقيقة بأول الكلمة لضرورة الابتداء ، وهمزة القطع ليست

---

(١) المنصف ١ / ٥٣ .

(٢) ليس في الأصل .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٤) س : وقال .

(٥) الأصل : ممتنعة .

كذلك ، بل هي أولُ الكلمة. فعلى ما قال الشلوبين يكون الوصلُ في كلام الناظم من قولك : وصلت كذا بكذا ، أي: إن في الكلام همزة من صفتها كذا ، توصل بالكلمة . وقال ابن الضائع : وقد يقال : سميت همزة الوَصْلِ لسقوطها عند وَصْلِ الكلمة بما قبلها . قال : والإضافة قد تكون بأدنى ملابسة ، وتكون سُمِّيت بما تختصّ به عن [1] ألف القطع ، وعلى هذا يكون (قوله)[2] : « للوصل همزٌ » أي : لهذا المعنى همزٌ أُضيف إليه ونُسِبَ له على الجملة، فقيل: هَمْزُ الوَصْلِ .

والأمر في هذا قريبٌ ، لأنه اصطلاحٌ [3] لفظي ، ولا شك أن ما قال الشلوبين صحيحٌ من جهة حقيقة اللفظ ، إلا أن المعنى الجاري على الأذهان في الاستعمال هو المعنى الأول .

وقوله : « سابقٌ » وقوله : « لا يَثْبُتُ إلاَّ إذا ابتدُى به » ، فجعل له مرتبة السبقيّةِ والابتداء به ، مشعرٌ بأنه (في الأصل صالحٌ لذلك ، ولا يصلح لذلك إلا المتحرك في الأصل ؛ إذْ لا يُبْتَدأُ بساكن ، ولا يُجْتَلب)[4] للابتداء به ، فإن هذا خلافُ الحكمة ، وإن كان من المعلوم أنه إذا التقى ساكنان فلا بُدَّ من تحريك أحدهما ، لكن في هذه الدّعوى استجلابُ عملٍ من غير فائدةٍ ، وإنما هي متحركةٌ أصلاً واستعمالاً ، وهو مذهبُ سيبويه ، لأنه قال : « فَقُدِّمت الزيادةُ متحركة لتصل إلى التكلم » [5]. قال ابن خروفٍ : لايُجْتَلبُ ساكنٌ (لساكن)[6]. وقد ذهب ابن جُني ، وتبعه من المتأخرين الشلوبين وبعض طلبته ـ فيما أظن ـ إلى (أنها)[7] إنما أُتي بها ساكنةً ، فحرِّكت لسكونها وسكون ما بعدها ، قال

---

(١) الأصل : على .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) س : اصطلاحي .
(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل ، ت .
(٥) الكتاب ٤ / ١٤٤ .
(٦) عن س وهامش ك .
(٧) سقط من الأصل ، ت .

ابن جني : « فإن قلت : أنت هَرَبْت من سكون الأوَّل في الفعل [١] ، فكيف زِدْتَ عليه ساكنا آخر ، وهو الهمزة ؟ قيل : هذه الهمزةُ وإن كانت ساكنةً فإنها إنما جيء بها قبل السكون ،لأنه قد عُلِم أنَّها إذا اجتمعت معه فلا بُدَّ من حَذْفِ أحدهما أوْ حركته ، والحركة والحذف لم يَصلُح[٢] واحدٌ منهما في الحرف الساكن من الفعل ، لئلا تزول بِنْيَتهُ التي قد أُريدتْ له من سكون أوَّله ، فلم يبق إلا (حذفُ الهمزأو حركتُها ، فلم يَجُز حذفها ، لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى مامنه هُرِب ، وهو الابتداءُ بالساكن ، فلم يبق إلا)[٣] حركة الهمزة ، فَحُرِّكَتْ ، فانكسرَتْ على ما يجب في الساكنين إذا التقيا)[٤] .

واستُدِلَّ على كونها ساكنةً في الأصل أنّهم أتوا بها مكسورةً عندما أرادوا التحريك ، ولو كانت متحركةً في الأصل لكانت مفتوحةً أبداً ، بمنزلة الحروف التي (تكون)[٥] على حرف واحدٍ ، كهمزة الاستفهام ، وواو العطف . وكلامُ العرب على كسرها ، والضمُّ فيها لعلَّة وكذلك الفتح .

قال ابن الضائع : وهذا لا يحتاج . وحقٌّ ما قال / . وقد يُعلَّل كسرُها / ٢٠٣ / وخروجُها عن الأصل من الفتح بقصد التفرقة بين همزة القطع وهمزة الوصل ، إذْ لو فُتحت لكان اللفظ بهما واحدًا ، فاضْرِبْ وانْطِح[٦] كقولك : أَعْلِم وأَكْرِم ، ففَرَّقوا بينهما بأن كسروا همزة الوَصْل . وكانت هي أولى بالكسر لأنها ليست من أصل البنية حقيقة ؛ إِذْ لو كانت كذلك لوجب الفتحُ كما وجب في همزة

(١) في المنصف : « من سكون النون في انفعل ، فكيف زدت عليها .. » .
(٢) الأصل : يحصل .
(٣) ما بين القوسين سقط من س .
(٤) المنصف ١ / ٥٣ ـ ٥٤ .
(٥) عن س ، ك .
(٦) الأصل : فاضرب وانكح وانصح ، ت : فاضرب وانكح وانطح . وقد ضرب في ك على « وانكح » .

القطع ، لأن العرب اعتزمت في الأفعال أن تأتي بأوائلها مفتوحةً ، أعني صيغ الماضي كأكل ، وخَرَجَ ، ودحرج ، وأعلم ، وتَفَعَّلَ ، وتَفَعْلَلَ ، ونحو ذلك . ولا يذهبون إلي غير الفتح إلا لعلة ، فلما كانت همزة (الوصل)[1] إذا فُتحت تلتبس بهمزة القطع كسروها ، وخالفوا بها حكم الأخرى ، ولا يلزم إذا كان أصل الحرف الفتح (أن)[2] لا يُنْتَقَل عنه أصلاً ، بل إذا جاءت علَّةٌ موجبة اتُّبِعت، كما قيل في باء الجرّ : إن أصلها الفتح ، وإنَّما كُسِرت لِيُناسب لفظُها عملها اللازم لها .

فالحاصلُ أنَّ الذي يُشير إليه النظمُ مطلق التحريك ، وأما تعيينُ الحركة من كَسْرٍ أو غيره فليس له إليه إشارة ، وهو بلا شكٍّ نقصٌ ، والحكم في ذلك (في)[3] مشهور (الكلام)[2] أنها تُضَم إذا كان ما بعد الساكن مضمومًا تحقيقاً أو تقديرا ضَمَّةً لازمةً لا عارضةً ، وتكسر فيما عدا ذلك ، فلو قال بعد الشطرين الأولين :

يُكْسَرُ لا إنْ ضُمَّ تِلْوُ تِلْوِهِ ضَمًا مُداماً كاغْزُ ، واخشَ ، وَانْوِهِ

لكَمُل مرادُه من المسألة .

وقوله : « لا يَثْبُتُ إلا إذا ابتُدِى به » هذا هو الأمر العام ، وقد شَذَّ من هذا قولهم : آلرجل خيرٌ أم المرأة ؟ وآيمنُ الله ما تحلف به[4] ؟ فإن الهمزة (فيه)[5] قد ثبتت[6] وإن لم يبتدأ به ، ما سيأتي .

---

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) انظر شرح الشافية للرضى ٢/٢٢٤ ، ٢٦٧ ، والمساعد ٢ / ٦١٥ ـ ٦١٦ .

(٥) عن س ، ك .

(٦) ك : تثبت .

ثم في كلامه نَظَرٌ ، وهو أنه اقتضى أن همزة الوصل تثبت إذا ابتدئ بها[1] مطلقاً من غير ذلك ، وذلك في المواضع التي يذكرها ، وهذه المواضعُ تارةً تبقى على أصلها من سكونٍ ما يلي همزة الوصل (ـ وتارة ينزاحُ عنه ذلك السكونُ فتتحرّكُ ، وإذا تحرَّكَتْ فلا بُدَّ من سقوطِ همزة الوَصْلِ)[2] ، وإن كانت مما يُبْتدأ بها ، وذلك كافْعَلْ من سَأَل ورأى ، لأنَّك تقول : سَلْ ، ورَهْ . وكذلك كل ما حُذِف منه الفاءُ في الأمر نحو : خِدْ[3] ، ورِدْ ، وقِه ، وشِهْ ، وعِهْ . وكذلك: خُذْ ، وكُلْ ،ومُرْ . ومنه أيضا ما نُقِل إلى ساكنه حركةٌ نحو : قُمْ ، وهَبْ، وبِعْ ، وسِرْ[4] ، أو التقى معه ساكن مدغم فَحُرِّك نحو : قِتَّل[5] في اقتَتَلَ، وحَجَّب في احتَجَبَ ، وما أشبه ذلك من الأمور العارضة حتى يصير ما يلي الهمزة مُحَرَّكاً ، فلا تَثْبُتُ البتّة . وما جاء من قولهم : اِسَلْ ، واِحِجَّبْ ، واخِطِّفْ ـ فهو نادرٌ واعتدادٌ بالعارض[6] . وكذلك ما تحرّك فيه الساكنُ الأوَّلُ من جميع ما يذكره ، فإذاً ليس ثبوتها حيث يُبْتَدَأ بها بإطلاقٍ ، كما أنه ليس سقوطها حيث لا يُبْتَدأ بها بإطلاق ، بل إذا كانت في محلّ الابتداء بها فهي على وجهين ، ثابتة وغير ثابتة . والضابط[7] لثبوتها في الابتداء هو أنها تثبتُ حيث يكون ما

---

(١) الأصل . س : به .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل : خد ، ورد ، س : رد وحد ، ك : رد وخز ، ت : ردْ وخذ .
فأما خِدْ فالأمر من وَخَد البعير يَخِدُ وَخْداً ووخدانا : أسرع ووسع الخَطْو . وإذا كان ما في ك صحيحاً فهو أمر من وَخَزه بالرمح يَخِزُه وَخْزًا : طعنه طعنا غير نافذ .

(٤) الأصل : وسو .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٤٤٣ ، والمنصف ٢/٣٣٦ ، وشرح الشافية للرضى ٣/٢٨٤ ، والمساعد ٤/٢٥٦ .

(٦) انظر هذا في المقتضب للمبرِّد ١ / ٣٨٩ ، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ٨٠ ، والمنصف ١/٧٠ ، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٤٢ ـــ ٤٣ ، والتسهيل ٢٠٣ .

(٧) س : وأيضا والضابط .

بعدها ساكناً ، لأنها(١) إنما أتى بها هروبًا من وقوع الساكن في الابتداء ، فإذا وُصِلت الكلمة بما قبلها ناب ذلك مناب / همزة الوصل ، فلم يقع الساكن في ابتداء الكلام ، وإذا(٢) لم تُوصَلْ بما قبلها أُتِي بهمزة الوَصْلِ متحركةً للابتداء بها ، فإذا تحرّك(٣) ما بعدها لم يُحْتَج إليها . /٢٠٤/

فالحاصل أنَّ همزة الوصل لا تثبتُ إلا إذا ابتدئَ بها وكان ما بعدها باقيًا على سكونه ، وإن شِئْت أن تحترز من نحو : اِسَلْ ، واَلَحْمر ، واخِطِّف فقل : لا تثبت إلا إذا ابتدئ بها وكان ما بعدها باقياً على سكونه تحقيقاً أوتقديرًا ، ولا يبقى عليك إشكالٌ فقوله : « وكان ما بعدها باقيًا على سكونه » هو الذي نقص الناظم ، فلحقه بسبب ذلك الاعتراض .

والجواب عن هذا أن يقال : (إن)(٤) هذا الكلام لم يأت به لتعريف مواضع الثبوت من مواضع السقوط ، وإنما أُتي به على جهة التعريف بهمزةِ الوَصْلِ وتمييزها عن همزة القطع ، فكأنه يقول : إذا أردتَ أن تعرِفَ همزة الوصل من غيرها فخاصتُّها التي تختصُّ بها أنها لا تثبت في الوصل أصلا ، وإنما تثبتُ حالة الابتداء بها ، فإذا وَجَدْت همزة تثبتُ إذا ابتدأت بها ، وتسقط إذا وصلت ما قبلها (بكلمتها)(٥) فتلك همزةُ الوصلِ ، فإنما ساق(٦) هذا الكلام مساق التعريف الرسمي ، ولا خفاء بأنه إذا تعرّفَتْ وتبينَتْ عن غيرها يتعلّقُ بها من الأحكام ما ذُكر في السؤال ، فلو كان الناظم لم يأت بهذا الكلام إلا لبيان هذا الحكم منها دون التعريف لكان (٧) (هذا)(٨) الاعتراض متوجهًا ، لكنه قَصَد

(١) س : لأنه .
(٢) الأصل : وإنها .
(٣) الأصل : تحركت .
(٤) عن الأصل .
(٥) سقط من الأصل ، ت .
(٦) الأصل ، ت : سياق .
(٧) الأصل : فكان .
(٨) عن الأصل .

مقصداً آخر فيُسَلَّمُ له من حيثُ مقصدُه إلا أنه يبقى عليه أنه لم يُبَيِّن موضع سقوطها [1] بيانًا شافياً .

* * *

وَهُوَ لِفِعْلٍ ماضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انجَلَى
وَالأَمْرِ والمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذا ... أَمْرُ الثُّلاَثِيْ كا خْشَ وامْضِ وَانْفُذَا

لما تمَّ الكلامُ على التعريف بهمزة الوصلِ أخذ يذكر مواضعها ، وذلك أنَّها تدخلُ في الأسماء والأفعال والحروف ، وابتدأ بذكر دخولها على الأفعال لأنّه الأصل ، وما عداه ليس بأصلٍ ، وأيضا فلحاقُها الأفعالَ كالمطَّرِد ، ولذلك قال سيبويه : « وأكثر ما تكون في الأفعال »[2] وهو في غيرها بالسماع ، وإنما كان كذلك لأنَّ الأفعال موضوعة للتصرفُ فيها ، والإعلال تابع للتصرف[3] ، فكما[4] كثر تصرُّفها كثر إعلالها وعدم بقائها[5] على حالة واحدةٍ ، فلما كانت كذلك شجَّعهم ذلك على أن سكّنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل . قال ابن جني : « وهذا من أغلظ ما جرى على الأفعال » [6] . وهذا التعليل جارٍ في الأفعال الماضية ، وأما الأمر فإنما دخلته وجميعُ ما كانت حروفُ المضارعة منه مفتوحةً وبعدها ساكن ، لأنه لما حُذِف حرفُ المضارعة حين أُرِيد الأمرُ لئلاَّ يلتبس الأمر بالخبر ، بقى أولُ الفعل ساكنًا ، فَسِيق له همزةُ الوصلِ فقيل : اقتُلْ ، واستَخْرِجْ ، ونحو ذلك [7].

---

(١) س : سقوطه .
(٢) الكتاب ٤ / ١٤٤ .
(٣) الأصل : التصرف .
(٤) س : فلما .
(٥) الأصل : بنائها .
(٦) المنصف ١ / ٥٦ .
(٧) انظر المرجع السابق والصفحة .

فقوله [١] : « وَهُو لفعلٍ ماضٍ » الضمير عائدٌ على الهمز ، أى : والهمزُ كائنٌ لفعلٍ ماضٍ ، واللام للاستحقاق كقولك : السرج للدابّة ، كأنه يقول : وهو يستحقه الفعلُ الذي من صفته كذا . وذلك أنّ الأفعال على ثلاثة أقسام : قسمٌ وضع للماضي من الأزمنة ، وهو فَعَلَ[٢] وماضاهاه . (وقسمٌ وُضِع للزمان المستقبل ، وهو / افْعَلْ وما شابهه مما هو أمرٌ للمخاطب)[٣] . وقسمٌ وُضِع / ٢٠٥ / دالاً بالاشتراكِ على الحال والاستقبال ، وهو يفعل وما كان مِثْله ، مما في أوله إحدى الزوائد الأربع .

فأمّا المضارعُ فليس في أوّلِ شيء منه همزةُ وَصْلٍ [٤] ، لأنَّ حروفَ المضارعة متحركةٌ ، وهي الواقعةُ في أوّله ، والهمزةُ الداخلة عليه همزة قطع دالة على المتكلِّم وحده ، وهي إحدى تلك الزوائد .

وأمَّا الأفعالُ الماضيُة فعلى ثلاثة أقسام : ثلاثيةٌ ، ورباعيةٌ ، وما فوق ذلك، وهي الخماسية والسداسية ، وهي أقصى ما تبلغه الأفعالُ .

فأما الثلاثية والرباعية فليس في شيء منها همزةُ الوصلِ ، فمفهوم [٥] كلامه (أنها)[٦] إنما تكون فيما كان على أكثر من أربعة ، فما عدا ذلك فمفهومه أنها لا تكون فيما دون ذلك ، وذلك صحيح ، فمتى وجدْت فعلاً ثلاثياً أو رباعياً في أوله الهمزة فاحكم بأنها همزة قطع البتة ، نحو : أخذ وأكل ، وكذلك : أعلم وأكرم .

---

(١) الأصل : وقوله .

(٢) س : كفعل .

(٣) سقط من س .

(٤) س : الوصل .

(٥) ما عدا (س) : بمفهوم .

(٦) عن س ، وهامش ك .

وأما الخماسية فما فوق ذلك فهي[1] التي تدخلها همزة الوصل ، لقوله[2]: « وهو لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة » ، أي : هو مختصٌّ بكلِّ فعل ماض اشتمل على خمسة أحرف أو ستة ، فكل همزةٍ وُجدت في أوّله مما عِدَّةُ حروفه هذه العدَّةُ فهي همزة وصل . والأمثلةُ التي اختصت بها سبعة عشر ، منها خماسية وسداسية :

فالخماسية ثلاثة : انفَعَلَ ، نحو : انطلق ، وامَّحى ، وانجلى وهو مثاله ، من جلوت الشيء : إذا أظهرته (فانجلى أى)[3] : ظهر وتبيَّنَ . وافتَعَلَ نحو : اقتدر ، واصطفى ، واحتمل وافعلَّ نحو : احمرَّ ، واصفرَّ ، وابيضَّ .

والسداسة ستة : افْعَالَّ نحو : احمارَّ ، واصفارَّ . وافْعَنْلَلَ نحو : اقْعَنْسَس ، واسْحَنكك . واستفعَل نحو : استخرج ، واستمكن . وافعَوَّلَ نحو : اعلوَّط ، واخروَّط . وافْعَنْلَى نحو : اسلنقى ، واحرَنْبَى . وافعَوْعَلَ نحو: اغدَوْدَن ، واعشوشَب .

فهذه ستةُ أبنية مشهورة ، وقد عُدَّ منها : افعولَّلَ نحو اعْثَوْجَجَ (٤) ، وافعَيَّل نحو : اهبيَّخَ ، وكذلك افْوَنْعَل[5] نحو : احوَنْصَلَ[6] الطائر ، وافْعَنْلَى كاحْبَنْطَى . ولم يذكر سيبويه هذه الأبنية الأربعة (٧) ، فالجميعُ عشرة أبنية كلُّها

---

(١) الأصل : وهي .

(٢) س : بقوله .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : احتوجج . س : اعتوجج ، والعثوجج والعثوجج : البعير الضخم السريع المجتمع الخلق ، وقد اعثوجج واعثوثج .

(٥) س : افعنعل .

(٦) احونصل الطائر : ثنى عنقه وأخرج حوصلته . والحوصلة من الطائر بمنزلة المعدة من الانسان .

(٧) قال ابن عصفور في الممتع ١٧١ ، وقد ذكر الأبنية الثلاثة الأولى : « لم يذكرها أحد إلا صاحب العين ، فلا يلتفت إليها » .

يختص بالثلاثي الأصول إلا افْعَنْلَل فإنه يشترك معه فيه الرباعي الأصول نحو: احرنجم ، فافعنلل على هذا بناءان في التقدير ، وثَمَّ بناء آخر مختص بالرباعي الأصول ، وهو : افْعَلَلَّ ، نحو : اطمأنّ واقْشَعَرّ ، وما أشبه ذلك ، يضافُ إليها تَفَاعَلَ وتَفَعَّل ، لكن في حال ، وذلك إذا اتفق أن يكون بعد التاء حرفٌ تدغم فيه فإنه يجوز إدغامها فَتُسَكّن وتجلب لها همزة الوصل ، ويصير الفعل بهمزة الوصل سُداسيًّا ، فمن ذلك قولك : ادَّارك ، وازّاور ، وادّيَّن ، وازَّيَّن . وفي القرآن الكريم : (ادّاراْتُم فيها)[1] ، (بَل ادَّارك علمهم في الآخرة)[2] ،(حتى إذا أخذَت الأرضُ زُخْرُفَها وازَّيَّنت)[3] . (فجميع أبنية الماضي المختصة بهمزة الوصلِ سبعة عشر بناءً ما بين شهير ونادرٍ ، (وأصل)[5] ومنقول)[4] ، إلا أن هذين الأخيرين يمكن ألا يكون قصدهما بالذكر ، لأنه قال : « والأمْرِ والمَصْدَرِ منه » ، والمصدر من هذين لا يلحقُه ألف الوصل ، لأنه لا تُدْغَم تاؤه ، فلا يقال في التزيّن والتَّداركِ : ازَّيُّنٌ ولا اداركٌ ، بل: تَزَيُّنٌ وتداركٌ على الأصل ، وكذلك التضارُبُ والتطيُّرُ ، والمسألة / مذكورةٌ في باب الإدغام . وإذا كان كذلك وكان/ ٢٠٦ / سببُ إلحاق الهمزة هنا إنما هو الإدغامُ، ولم يتعرَّض هنا لذلك ، ولا يعد له

(١) الآية ٧٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٦٦ من سورة النمل .

(٣) الآية ٢٤ من سورة يونس .

(٤) ما بين القوسين هنا عن س : وذكر فيما عداها بعد قول المصنف الآتي : « فالحاصل من هذا أن جميعا ما اختص بهمزة الوصل من أبنية خمسة عشر بناءً » ونبه في ك إلى ان يُقدّم الى هذا الموضع كما في س .

(٥) سقط من س . ومكانه في الأصل ، ت : وأفعل .

نقصا ، لأنه إنما تكلَّم هو وغيره في هـذا (الباب)[1] فيما كان فيه ألف الوصل بحق الأصل ، فالحاصل من هذا أنّ جميع ما اختص بهمزة الوصل من أبنية الماضي خمسة عشر بناءً ، وهي المشار إليها بقوله : « وَهْوَ لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة » ، ويريد : من أربعة أحرف ، ولا يُريد بها الأصول فقط ، بل الحروف على أى حالة كانت من أصالة وزيادة ، بل لا يتأتى فيها إلا أن تكون مزيدا فيها ، لكن منها ما هو ثلاثي الأصول ورباعيها ، كما ذُكِر . إلا أنّ في كلامه نظرا ، وذلك يقتضي أن هذه الأفعال التي تدخلها الهمزةُ إنما تكونُ على أكثر من أربعة أحرف دون الهمزة لقوله : « وهْوَ لِفعْل ماض » إلى آخره ، أى : إنما تدخُل على الفعل الذي هذه صفته ، فإن كان يمشي له في السداسي نحو : استَفْعَل وافْعَنْلل ، من حيث هي خماسية دون الهمزة ، فلا يمشي له في انْفَعَل وافْتَعَل وافْعَلّ ، لأنها رباعية الحروف دون الهمزة ، فكان غير شامل لها ، وكان تمثيله بانجلى مع مقتضى كلامه كالمتناقض .

والجواب : أنه لا يعني بقوله : « وهْوَ لفِعْلٍ ماضٍ » إلى آخره أن الهَمْزَ يدخلُ عليه وإنما يعطي كلامه مجرّد الانتساب إلى أكثر من الأربعة وذلك أن كلام النحويين في المسألة إنما هو على ما أذكره لك ، وذلك أنهم يعقدون القانون في ألف الوصل على أنّ كل فعلٍماضٍ كان في أوله همزة ، وكان على أكثر من أربعة أحرف فالهمزة همزة وصل ، وإلا فهي همزةُ قُطع ، فهم إنما يتكلمون بعد استقرار الهمزة في أوله ، لا أنهم يريدون أن ما كان على كذا دونها فإنك تدخلها عليه لأنها معدودةٌ في حروفِ الكلمةِ عندهم ، وهو الذي قَصَد الناظمُ بقوله [2] : « وهْوَ لفِعْلٍ » ، يعني أن ما أوّله همزةٌ من الأفعال

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل :" فقوله .

الماضية التي على أكثر من أربعة يحكم عليها بأن تلك الهمزة همزةُ وصل لا همزةُ قطع. وعلى هذا لا بُدَّ من عَدِّ الهمزة في جملة الحروف ، ويشمل كلامُه انْجَلَى واقْتَدَر ونحوهما ، لأنها خماسية الحروف مع عَدِّ الهمزة حرفًا من حروفِ الفعل .

ثم قال : « والأمرِ والمصْدر منه » ، ينبغي أن يكون قوله : « والأمرِ » مخفوضا عطفا على « فِعْلٍ » من قوله : « وهْوَ لِفِعْلٍ » ، كأنه قال : وهو لفعل ماضٍ ، وللأمر منه ، وللمصدر منه . وقد رأيته مرفوعًا في بعض النسخ ، ووَجْهُ الرفع فيه متكلَّفٌ .

وقوله : «منْه » ، أي : من ذلك الفعلِ الماضي ، وهو كلُّ فعل أمر في أوله الهمزةُ إذا كان محتويا على أكثر من أربعةٍ ، وكلُّ مصدر لتلك الأفعال المذكورة، فالهمزة في ذلك كله همزة وصل ، فأما الأمر فنحو: انطلق ، واقتَدِرْ ، واحمررْ ، واحْمَارْ ، اقْعَنْسِسْ ، واستَخْرِج ، واعلوِّطْ ، واسلَنْقِ ، واغْدَوْدِنْ ، واحرنْجِمْ //٢٠٧/ واطمَئِنَّ واعثَوْجِجْ ، واهْبَيِّخْ ، واحونْصِلْ ، واحْبَنْطِي(١) ، وما كان نحو ذلك . وأما المصدرُ فنحو : انطلاق ، واقتدار ، واحمرار ، (واحميرار)(٢) ، واقعنساس، واستخراج ، واعلوَّاط ، واسلِنْقَاء ، واغْدِيدَان ، واحْرِنْجَام واطمئنان ، واعْثِيْجَاج ، واهبيَّاخ ، واحْوِنْصَال ، واحبِنْطَاء ، ونحو ذلك . وإنما لحقت المصادر(٣) لأنها من شأنها أن تتبع أفعالها(٤) في الصحة والإعلال ،

(١) يقال : احبنطات واحبنطيت ، مهموزا وغير مهموز ، المحبنطئ : الممتلىء غضبا وهو من الحبط الذي هو الورم .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل : المصدر .

(٤) الأصل : أحوالها .

والزيادة والحذف ، فكما زيدت ألف الوصل في الفعل لما لحقه من الإعلال كذلك فعلوا في مصادرها .

ثم قال : « وكذا أمر الثلاثي » . يعني أن فعل الأمر من الفعل الثلاثي الحروف حكمه أيضا أن الهمزة التي في أوله همزة وصل لا همزة قطع ، نحو : اخشَ يازيد ، وامضِ لحاجتك ، وانفُذْ لما قصدته . وهذه ثلاثة أمثلة لثلاثة الأفعال التي هي من يَفعَل ، ويَفْعِل ، (ويَفْعُل)[1] قصد بها التنويع ، وأمر[2] وآخر وهو كون الفاء ساكنة فيها ، فهو السبب في لحاق الهمزة تحرزا من كونها متحركة نحو : خَفْ ، ودِنْ ، ودُمْ ، فإنَّ الفاءَ هنا قد تحرَّكت بحركة العين المنقولة اليها فلم يُحْتَجْ إلى همزة الوصل . وكذلك ما كان من الأفعال محذوف الفاء في الأمر ، نحو : دَعْ وقَعْ ، و صِلْ وعِدْ ، وقِهْ و شِهْ ، وما أشبه ذلك . ومثل ذلك : انهَضْ واصدَعْ ، واضرِبْ وانْطِحْ ، واقْرُب وابْعُدْ . وهذه الأفعالُ رباعية الحروف للحاق الهمزة لها ، ولكن ضبطها بالفعل الماضي ، فيريد أن الأمر من الماضي الثلاثي حكمُه كذا .

وفي عبارته شيءٌ ، وذلك أنّ قوله : « والأمرِ والمصدرِ منه » ، يريدُ به الأمر من الفعل الزائد على أربعة الأحرفِ والمصدر من ذلك الفِعْل أيضًا ، فيظهر أن الأمر والمصدر مأخوذان من الفعل الماضي . وهذه الجملة لا يقول بها أحدٌ ، أما المصدرُ وحده فقد زعم الكوفيون أنه مأخوذٌ من الفعل[3] ، ولم يُعيِّن أحد منهم ـ فيما أعلمُ ـ ما المأخوذُ منه المصدر ، ألماضي أم المضارع أم الأمر؟ فالتعيين[4] للماضي دون غيره لم يَقُلْ به أحدٌ . وأمّا فعل الأمرِ فليس

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) س : وأمرًا .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري . المسألة الأولى ص ٦ وما بعدها .

(٤) س : فالتغيير .

بمأخوذ من الماضي اتفاقًا منًا ومن الكوفيين . وكذلك قوله: «وكذا أمرُ الثلاثي » يريد الماضي الثلاثي ، فنسبه إليه ، وهو[1] موافقٌ لما تقدم . والجميع غير صحيح ، فظاهر كلامه غير مستقيم .

والجواب : أنَّ عبارته هنا قد عُلِم مرادُه بها ، وأنّ معناها أنّ الأمر والمصدر اللذين [2] هما مع الماضي جاريان[3] على مجرىً واحدٍ ، ملتقيان من كلِّ وجهٍ في الأصولِ والزوائدِ وغير ذلك ، وأنه لم يُرِد بقوله : «منه » الاشتقاق ، لكنه ترك الاحتراز في العبارة اتكالا على فهم المعنى ، ويسمح له في مثل هذا ؛ إذ ليس محلَّ ربط قانونٍ ولا تقييد حكم ، وقد قَدَّم حُكمَ الاشتقاق في بابه ، فالأمرُ فيه قريبٌ .

وقوله : « وانفذا » ، أراد : انفذَنْ ، فوقف على النون بالألف ، على ما يجبُ فيها .

ثم أخذ الناظمُ في ذكرِ ما يختص بها من الأسماءِ ، فقال :

وَفي اسْمٍ استٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ وَاثْنَينِ وامْرِئٍ وَتأنيثٍ تَبِعْ / /٢٠٨/

وايمُنُ همزُ أَلْ كـذا ويبْـدَلُ مدّاً في الاستِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

ودخولها في الأسماء : إنما (هو)[4] لشبه[5] مَّا بالأفعال ، وذلك أن الأسماء يلحقها التصرُّف بالتحقير والتكسير والحذف وغيرها من وجوه

(١) س : فهو .

(٢) في النسخ : اللذان .

(٣) س : « جاريان معا على .. » .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : يشبه . ك : بشبه .

التصرفات ، لما بينها وبين الأفعال من التقارب ، فلمّا كانذ لك ، وكانوا قد ألحقوا أَلِف الوصلِ الأفعالَ ،اجترءوا على أنْ ألحقوها أيضًا بعض الأسماء ، لِمَا أدخلوا لها من الإِعلال وإسكان الأوَّل ، وكان ذلك في بعض المحذوفات لتقع فيها كالعوَضِ منه ، ولم يكن ذلك في جميع المحذوفات كيدٍ ودم ، وهنٍ ، وغدٍ ، لأنهم لما قصدوا التعويض لم يسغ أن يجري ذلك في جميع الأسماء ، لأن العوض يقوم مقام المعوّض منه ، كأنه هو وإن لم يكن إياه في جميع الأشياء ، فكأن المحذوفَ لم يحذف ، وذلك نقض لما قصدوا[1] من غرض الحذف . هذا تعليل ابن جني[2] .

وجملة الأسماء التي لحقتها هذه الهمزة سبعة أسماء على ما ذكره :

أحدها: اسم ، وهو واحد الأسماء ، وإذا كان بالهمزة ففيه لغتان : اِسْمٌ ، أُسْمٌ ، وكلاهما هَمْزُ وصل يذهب في الوصل . وقد تقطع همزته في الشعر ضرورة ، كقول الشاعر ، (أنشده) [3] الجوهري [4] .

وما أنا بالمخسوس في جِذْمِ مالك ولا من تَسَمَّى ثم يلتزمُ الإِسْمَا

والثاني: اسْتٌ ، وهو العَجُزُ [5] ، وقد يراد به حَلْقَة الدبر من الناس ، وقد يستعار لغير ذلك من الحيوان ، قال الأخطل[6] :

---

(١) الأصل : قصد .

(٢) انظر المنصف ١ / ٥٧ ـ ٦٣ .

(٣) سقط من س .

(٤) الصحاح ، مادة : سما . والبيت للأحوص الأنصاري ، انظر شعره : ١٩٣ . المخسوس : التافة المرذول.

(٥) الأصل : العمري .

(٦) الكتاب ٤١٧/١ ، ونسبه الأعلم إلى الأخطل ، ومثله في الخزانة ٤٦٠/١ ، ونسب فيها ٥٠/٣ إلى عتبة ابن الوغل التغلبي . ولم أجده في ديوان الأخطل .

وأنتَ مكانُك مِنْ وَائلٍ		مَكَانَ القُرَاد مِنَ استِ الجَمَـلْ

وقولهم : باسْتِ فلان : شَتْمٌ للعرب ، قال الحطيئة(١) :

فباسْتِ بني قيس وأَسْتَاه طيِّئٍ		وبِاسْتِ بني دُودَان حاشا بني نَصْرِ

ويقال : مـازال (فلان)(٢) على استِ الدهر مـجنونًا ، أي : لم يزل يُعْرَف بالجنون ، قال أبو نُخيلة (٣) :

مازَالَ مُذْكان عَلَى استِ الدّهْر		ذا حُمُقٍ يَنْمي وعقلٍ يَحْرِي

وكلها همزاتها همزات وصل .

والثالث : ابن ، وهو واحدُ الأبناء ، وألفهُ ألفُ وصل . وقولُهم(٤) :

مَنْ يَكُ لا سَاءَ فقد سَاء ني		تَرْكُ أُبَيْنيك إلـى غيـر رَاعِ

كـأن واحـده إبن مـقطوع الألف فصغره على أُبَين كأُعَيْمٍ ، ثم جـمعـه على أُبَيْنُون ، ومثل هذا لا يُتعدَّى به مَحَلُّه .

(ثم أُتبـع فيه ما قبل الآخر فقيل : ابنُمٌ ، وابنماً ، وابنِمٍ ، لأنّ الميم بصدد الزوال) (٥).

والرابعُ : ابنُمٌ ، وهو بمعنى الابْن ، زيدتْ فيه الميمُ ، فاعتبر الأصل فجيء بحركة النون على مقتضي العامل ، قال الشاعر(٦) :

---

(١) ديوانه ٣٢٩ ، وفيه وأفناء طيِّئ . والبيت في الصحاح : ستة .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الصحاح ، مادة : سته ، واللسان ، مادة سته ، وبدن . وفي اللسان عن أبي عبيدة : « يقال : كان ذلك على ا ست الدهر وعلى أس الدهر ، أي : على قِدَم الدهر .. » وذكر البيت ، ثم قـال : « أي لم يزل مجنونا دهره كله » . وحَرِى يحرى حريا : نقص .

(٤) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي ، كذا قال ابن بري ، وهو في الصحاح واللسان ، مادة : بنى .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الشطر الثاني في الصحاح واللسان ، مادة : بنى .

يقال : عرّ الظليم يَعِرّ عِراراً ، وعارّ يُعَارّ معارّةً وعِرَارا : صاح . واستحقب : احتمل .

عِرَارَ الظَّلِيم اسْتَحْقَب الركبُ بيضَه   ولم يَحْمِ أنفًا عند عِرْسٍ ولا ابنِمِ

وقال حسان[1] :

وَلَدْنَا بني العَنْقَاءِ وابْنَىْ مُحــرِّقٍ   فَأَكْرِمْ بنا خالاً وأَكْرِمْ بنا ابنَمَـا

وأنشد ابن جنّي [2] :

وهل لـي أمٌّ غيرُهـا إن تركتهـا   أبى الله إلا أن أكون لهـا ابنمـا

والخامس : اثنان ، من أسماء العدد للمذكر ، ألفُه ألف وصل ، لأنك تقول : هما خير اثنين في الناس ، وقد قطعت همزته في الضرورة ، قال قيس بن الخطيم[3] :

إذا جاوز الإثنين سرٌّ فإنّــه   بِنَثٍّ وتكثيـر الحديـثِ قمــينُ

وقال جميل[4] :

ألا لا تَرَى إثنينِ أحسن شِيمةً   على حَدَثانِ الدَّهر مِنّي ومن جُمْل

وقال الآخر[5] :

يا نفسُ ، صبرًا ، كلُّ حيّ لاَقِ   وكلُّ إثنينِ إلى افْتَراقِ

وقعت هذه الأبيات في كتاب سيبويه في باب الضرائر في النسخة الشرقية .

والسادس : امْرؤٌ ، وهو الرَّجُل ، وقد يُراد به الذئب ، كذا نقل الجوهري عن يونس في قول الشاعر [6] :

---

(١) ديوانه ١٣٠ ، والصحاح ، مادة : بنا .
(٢) المنصف ١ / ٥٨ ، والبيت للمتلمس في ديوانه ٣٠ .
(٣) ديوانه ١٠٥ ، والنوادر ٥٢٥ ، والضرائر لابن عصفور ٥٤ . والنّث : مصدر نثَّ الحديث ينثّه نثا : إذا أفشاه .
(٤) ديوانه ١٨١ ، وهو في نوادر أبي زيد ٥٢٥ ، والمحتسب ٢٤٨/١ ، والضرائر لابن عصفور ٥٥ .
(٥) مجهول . والبيت في الخصائص ٤٧٥/٢ ، والمحتسب ٢٤٨/١ ، والضرائر لابن عصفور ٥٥ ، والهمع ٣٤٣/٥ .
(٦) البيت في الصحاح واللسان ، مادة : مرأ .

وأنت امرؤٌ تعدو على كلٍّ كل غِرَّةٍ فتُخْطِئُ فيها مرة وتصيب

وفيه[1] ثلاث لغات إذا كان بهمزة الوصل : امـرُؤٌ ، وامـرَأً ، وامـرِئٍ ، بإتباع ما قبل الآخر الآخر ، وهي اللغة الفُصحى ، وفتح الراء في الأحوال كلها، (حكاها الفراء [3] ، وضم الراء كذلك في الأحوال كلها) [2] .

والسابع : ايمن وهو بمعنى يمين[4] فألفه ألف وصل ، وفيه لغتان : ايمن الله ، وايِمنُ (الله)[5] بفتح الهمزة وكسرها ـ وكذلك: آيمُ الله ، وايِمُ الله ـ إذا حذفت النون ـ وكذلك: اِم الله بكسرها مع إبقاء الميم وحدها . ويقولون : ليْمُنُ[6] الله ، باللام ، قال نصيب[7] :

فقال فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهمْ نَعَمْ ، وفريقٌ : لَيُمنُ الله ما نَدْرِى

هذا مذهبُ جمهور البصريين ، وهو الذي ارتضاه الناظم ، ومذهب الفراء ـ وهو منقول عن الكوفيين أيضا في الجملة ـ أن الهمزة همزة قطع ، وهو جمع يمين ، كما قال زهير[8] :

فتُجْمَع أيمُنٌ منا ، ومِنْكمْ بمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بها الدِّماءُ

ثم حلفوا به فقالوا : أيمُنٌ الله ثم كثر على ألسنتهم حتى أدرجوا الهمزة وحذفوها في الوصل . وإلى هذا المذهب ذهب ابن كيسان وابن درستويه . ورأيهم في ذلك ضعيفٌ يُدَلُّ على ضعفه بأمور منها :

---

(١) ما عدا (س) : ففيه .
(٢) سقط من س .
(٣) الصحاح ، مادة : مرأ .
(٤) الأصل : « يمين بالله ، فألفه » .
(٥) سقط من الأصل .
(٦) الأصل : ليم .
(٧) البيت في الكتاب ٣ / ٥٠٣ ، ١٤٨/٤ ، والمقتضب ٣٦٣/١ ، ٨٨/٢ ، ٣٢٩ ، والمنصف ٥٨/١ ، وسر الصناعة ١٠٦ ، ١١٥ ٣٨٣ ، والضرائر لابن عصفور ٢٢٥ ، والمغني ١٠١ ، والصحاح : يمن .
(٨) ديوانه ٧٨ ، والصحاح ، مادة : يمن . والمقسمة : موضع الحلف عند الأصنام .

أن همـزة [1] الجـمع همـزة قطع وهمـزة هذا الاسم همـزةُ (وصل)[2] لسقوطها مع اللام في « ليمنك لَئِن ابتَلَيْتَ لقد عافيتَ »[3] وفي قول الشاعر :

.... وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْرِيْ .

قال : وليس هذا بضرورة لتمكن الشاعر من إقامة الوزن بتحريك التنوين والاستغناء عن اللام . بهذا ردّه المؤلف . وقد أجابو عنه بأن أصلها أنها همزة قطع ثم كثر استعمالها حتى عوملت معاملة ألف الوصل لكثرة الاستعمال ، مع ما في كلامه في البيت ، من الرأى الضعيف . وإنما يُرَدُّ عليهم أنّ مثل هذا لا يُوجَد في كلام العَرَبِ إلا نادراً شاذًا ، نحو : (وَيْلُمِّه)[4] ، ومثل هذا لا يقاس (عليه)[5] ولا يدعى مثله إلا إذا تعين ، ولم يتعين ذلك هنا ، فوجب البقاءُ فيه على الظاهر .

والثاني : أن من العرب من يفتح الميم ، ومنهم من يضمها ، فيقولون : اَيمَنُ الله ، وايمُنُ الله . وأفعَلُ لا يوجدُ في الجموع .

والثالث : أن من العرب من يكسر الهمزة ، ومنهم من يفتحها ، وألف أفعل المختص بالجمع لا تكسر أبدا .

فالصحيح ما ذهب إليه الناظم والبصريون

وإذا تقرَّر هذا فقوله : « وفي اسم است ابن ابنُمٍ / سُمِعْ » ، حُذِفَ العاطف في هذه الأشياء . وأصله : وفي اسمٍ واست ، وكذا وكذا سُمِعٍ وحرفُ

(١) الأصل : « أن همزة القطع وهمزة هذا الاسم » .
(٢) سقط من الأصل .
(٣)
(٤) سقط من س .
(٥) عن س .

الجر متعلق بسُمِع ، وضمير « سُمِع » عائدٌ على الهمز ، يريد أن همز الوصل في هذه الأشياء ثابتٌ وجوده لكنْ مسموعا ليس بمقيس كما كان ذلك في الفعل، وقد تقدم وجه ذلك .

وقوله : « واثنين وامرىء » معطوف على المجرورات المتقدمة .

ثم قال : « وتأنيث تَبِعْ » يعني أن المؤَنَّث من هذه الأشياء المعدوداتِ[1] قد تبع المذكر منها في لحاق همزة الوصل لها ، فكل هذه المتقدمة مذكرات ، فإذا أنثت[2] فالحكم فيها كذلك ، وإنما يؤنث منها ما يصح تأنيثه ، إذ ليست كلها [3] مما يصح أن يؤنث ، فاسم لا يصح فيه التأنيث ، كما أن استا كذلك، إذ هي[4] مؤنثة فتقول هي الاست ، وتصغيرها : ستيهة ، وقال الشاعر[5] :

شأَتْكَ قُعَينٌ غثُّها وسمينها فأنت السَّهُ السُّفْلَى إذا دُعِيَتْ نَصْرُ

والسَّهُ والاستُ واحد ، فوصفها بصفة المؤنث وهي السُّفلى .

والمراد بالتأنيث هنا التأنيث بالتاء خاصة لا مجرد التأنيث بعلامةأو بغير علامة ، فأما اسم واست فلا مؤنث لهما ، وأما ابن فمؤنثه [6] ابنة ، فالهمزة فيه همزة وصل ، وأما ابنُمٌ فلا يقال فيه : ابنمة ، وإنما اختص بذلك (في)[7]

---

(١) الأصل : المفردات . س : المعدودة .

(٢) س : ثبت .

(٣) س : كذلك .

(٤) ما عدا (س) : هو .

(٥) أوس بن حجر ، والبيت في ديوانه ٣٨ ، وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ٨٣/٥ ، ١٣٤/٩ ، والصحاح واللسان : سته . وشأه يشأه شأوًا : سبقه .

(٦) ماعدا (س) : فمؤنثها .

(٧) عن س ، ك .

المذكر . وأما اثنان فمؤنثه اثنتان ، وحكمهما في الهمزة واحد ، وأما امرؤ فمؤنثها امرأة . وليس في كلام الناظم تعيين لما يؤنث مما لا يؤنث ، بل قال : «وتأنيثٍ تَبِعْ » يعني تأنيث [1] ما يؤنث منها ، وذلك على حسب السماع ، إذ ليس تأنيث ما يؤنث منها بقياس ، لأنها[2] ليست بأسماء فاعلين ، ولا ما أشبهها ، وإنما هي أسماءً جوامد ، والجوامد لا تونث ولا تلحقها (التاء)[3] قياسا البتة ، فلأجل ذلك لم يقل: ومؤنثاتها، ولا: تأنيثها، ولا ما كان نحو ذلك .

ثم قال : « وايمُنُ » معطوفٌ على قوله : « وفي اسمٍ استٍ » إلى آخره فهو في موضع خفض ، وأتى به على حكاية رفعه اللازم له ؛ إذ هو مما لزم الابتداء فلا يدخله جر ولا نصب .

ثم قال : « هَمْزُ ألْ كذا » أي : وهمز أل ، فحذف العاطف . وهذا هو قسم الحروف ، وكان الأصل ألا تدخل همزة الوصل الحرف لعدم تصرفها وندور إعلالها ، لكنها دخلت في حرف واحد وهو لام التعريف ، تركوه على أصله من السكون ثم أتوا له بهمزة الوصل وفتحوها[4] ، فرقا بينها وبين الداخلة على الأفعال والأسماء . ويعني أن الهمزة الثابتة في ألْ التي هي أداة التعريف همزةُ وصل أيضا . وهذا نصٌّ في اتّباعه [5] أحد المذهبين المنسوبين إلى الخليل وسيبويه [6] فعندهم أن سيبويه ذهب إلى أن الهمزة زائدةٌ ، وأن

---

(١) الأصل ، ت : « يعني تاء التأنيث » .
(٢) ماعدا (س) : إذ ليست .
(٣) سقط من س .
(٤) س : ونحوها .
(٥) س : إثباته .
(٦) ينظر الكتاب ٣/٣٢٤ ، ٣٢٥ (هارون) .

الخليل ذهب إلى أنها همزة قطع ، لكن لما كثر استعمالها أسقطوها في الدرج فقالوا : جاء الرجل ، وذهب الغلام . والأول هو الذي اتبع الناظم هنا خلاف ما ذهب إليه في التسهيل ، إذ قال : « وليست / الهمزة زائدة ، خلافاً لسيويه »[١] واستدل على صحة [٢] ما ذهب إليه في التسهيل بأمور :

أحدها: أنَّ هذا تصدير[٣] زيادةٍ فيما لاأهلية فيه للزيادة، وهو الحرف .

والثاني : أنه وضع لكلمة[٤] مستحقة للتصدير[٥] على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك .

والثالث : افتتاحُ حرف بهمزة وصل ، ولا نظير لذلك .

والرابع : لزومُ فتح همزة الوصل بلا [٦] سبب ، ولا نظير لذلك أيضا . قال : » احترزت باللزوم و (نفى)[٧] السبب من[٨] فتح همزة أيمن في القسم، فإنها تكسر وتفتح ، وكسرها هو الأصل ، ففتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين » . قال : « ولم تضم لئلا تتوالى الأمثال المستثقلة فإن جعل فتح همزة التعريف تخفيفا لأجل الاستعمال لزم محذورٌ آخر ، وهو أن التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ فلا يترتب الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مفسدة

---

(١) التسهيل ٤٢ .
(٢) س : حجة .
(٣) الأصل ، ت : تصوير .
(٤) الأصل ، ت : للكلمة . س : كلمة .
(٥ الأصل ، ت : للتصوير .
(٦) س : بالمسبب .
(٧) عن شرح التسهيل .
(٨) س : وفتح .

تتعلق بالمعنى كخوف اللبس ، وهو هنا لازم ، لأن همزة الوصل إذا فُتِحَت التبست بهمزة الاستفهام ، فيحتاج الناطق بها إلى معاملتها بما[1] لا يليق بها من إبدال أو [2] تسهيل ليمتاز الاستفهام عن الخبر ، وذلك يسلتزم وقوع البدل حيث لا يقع المبدل منه ، لأن همزة الوصل لاتثبت إذا[3] ابتُدئَ بغيرها ، فإذا أُبدِلَت أو سُهِّلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع [هي][4] ، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القولُ بأن همزة أل همزة وصل [زائدة][4] فوجب اطّراحه .

والخامس : أن المعهود الاستغناءُ عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ، نحو : رَ زيداً. والأصل : ارْءَ ، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء ، واستُغنى عن همزة الوصل ، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول اليه حركة إلا على شذوذ ، بل يبتدأ بالهمزة على المشهور كقراءة ورش في مثل (الآخرة)[5] ، وذلك في مثل : رَ زيداً ، لايجوز أصلاً ، فلو كانت همزةُ أداة التعريف همزة وصل زائدة لم يبتدأ بها مع النقل كما لا يبتدأ بها [مع] [6] الفعل المذكور .

السادس : أنه لو كانت همزة وصل لم تُقْطَع في يالله ، ولا في قولهم : أفالله لأفعلنَّ ، فالقطع[7] عوض من حرف الجرّ ، لأن همزة الوصل لا تقطع إلا اضطرارا . وهذا قطع اختيار روجع به أصل متروك ، ولو لم تكن مراجعة أصل

(١) س : « إلى مالا » .
(٢) في النسخ : « وتسهيل » . والمثبت عن شرح التسهيل .
(٣) س : « إلا إذا » .
(٤) عن شرح التسهيل .
(٥) الإقناع ٣٨٨ .
(٦) عن شرح التسهيل .
(٧) في شرح التسهيل : « بالقطع تعويضا » .

لكن قولهم : أفالّله لأفعلنّ ، أقرب إلى الاجحاف منه إلى التعويض إذ في[1] ذلك جمع بين حذف ما أصله (أن يثبت وإثبات ما أصله)[2] أن يحذف » قال : « فَصَحَّ أن الهمزة المذكورة كهمزة أم ، وأن ، وأوْ[3] ، لكن [4] التُزِم حذفها تخفيفا إذا لم يُبْدَأ بها ، ولم تَلِ همزة الاستفهام ، كما التزم أكثرهم حذف عين المضارع والأمر من رأى ، وحذف فاء الأمر من أخذ ، وأكل ، وهمزة أُمٍّ[5] في : وَيْلُمِّهٍ .

واحتج بعض النحويين لسيبويه بأن قال : قد قيل :مررت بالرجل ، فتخطى العامل حرف التعريف ، فلو كان الأصلُ أل ، لكان في تقدير الانفصال، وكان يجب أن يقع قبل الجار كما أن الحروف / التي لا تمتزج/ ٢١٢ / بالكلمة كذلك ؛ ألا ترى أنك تقول : هل بزيدٍ مررتَ ؟ ولا تقول [6] : بهل زيدٍ مررتَ ؟ فلولا أنَّ حرف التعريف بمنزلة الزاي من زيد ما تخطاه العاملُ .

والجواب : أنَّ تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف ، بل على إفادة معنى زائد على معنى المصحوب [7] ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهمزة الاستفهام ، فإنها وإن كانت حرفا واحدا في تقدير الانفصال ، لأن ما تفيده من المعنى زائدٌ على مصحوبها غير ممازج له ، وعدم تقدير الانفصال

---

(١) الأصل : ليس ذلك .

(٢) سقط من س .

(٣) س : وأى .

(٤) س : ولكن .

(٥) س : أل .

(٦) س : تَقُل .

(٧) بعده في س : « واو الحال » . وفي هامش (ك) عنده : « واو الحال » وعلق عليه فوقه : « كذا ثبت بخطه » ويبدو أن هذه الزيادة ، وهي « واو الحال » زيادة تفسيرية قصد بها إعراب الواو في قوله بعد : « ولو كان المشعر به ... » .

(يترتب)[١] على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب[٢] كسوف ، فإنها وان كانت على ثلاثة أحرف غيرمقدرة الانفصال ، لكن ما تفيده [٣] ممازجا لمعنى الفعل الذي تدخل عليه ، فإنها تخلصه للاستقبال ، وذلك[٤] تكميل لدلالته . وهكذا[٤] حرف التعريف غير مقدر الانفصال وإن كان[٥] على حرفين ، لأنَّ ما أفاده[٦] تكميل لتعيين الاسم مسماه ، فتنزل منزلة الجزء من مصحوبها [لفظا][٧] كما تنزل منزلة الجزء معنى ، إلا أن امتزاج حرف التعريف بالاسم أشدّ من امتزاج سوف بالفعل لوجهين ؛ أحدهما : أن معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم بخلاف معنى سوف فإنه مختص بأحد جزأى مدلول الفعل . والثاني : أنَّ حرف التعريف يجعل الاسم المقرون به شبيها بمفرد يحصل به التعيين[٨] وضعا كالمضمر، واسم الإشارة ، والعلم المرتجل . فلا يقدح في الامتزاج المعنوي كون أحد المتمازجين بحرفين أو أكثر ، وسوف إن مازج معناها معنى مصحوبها، لكن تجعله شبيها بمفرد قصد به وضعا ما قصد بها وبمصحوبها ، لأن ذلك غير موجود . وقد يترتب على هذا امتناع)[٩] الفصل بين حرف التعريف والمعرَّف به ووقوعُه بين سوف والفعل المصاحب لها ، نحو قول الشاعر [١٠] :

وما أدْرِي وسوف إخالُ أدْرِي … أقومٌ آل حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ

---

(١) عن س .
(٢) ما عدا (س) : « لمعنى الانفصال المصحوب » .
(٣) ما عدا (س) : « بعده » . وفي س : « يفيده » ، بالياء .
(٤) س : وهذا .
(٥) الأصل : كانت .
(٦) الأصل : مما أفاد .
(٧) عن شرح التسهيل ، ومكانها في (س) وحدها : أيضا .
(٨) الأصل : التغيير .
(٩) سقط من الأصل .
(١٠) زهير ، ديوانه ٧٣ . والبيت في أمالي ابن الشجري ١/٢٦٦ ، ٢/٣٣٤ ، والمغني ٤١ ، ١٣٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١/١٩٤ .

وفُعل أيضًا ذلك بقد ، كقول الشاعر(١) :

لقد أرسلوني في الكواعب راعيا فقد ـ وأبى ـ راعى الكواعب أفْرِسُ

أراد : فقد أفرسُ راعي الكواكب وحقِّ أبي ، فسكَّن الياء وفصل » (٢) .

هذا ما قاله المؤلف واحتج به على ما ذَهَبَ اليه من كون الهمزة همزة قطع من أصل الأداة لا همزة وصل زائدة عليها ، أردتُ الإتيان بما احتج به على كماله ليقع الكلامُ معه ، حتَّى يتبين ، بحول الله تعالى .

وينظر أولاً في هذا الخلاف المحكيِّ عن الخليل وسيبويه فإنه غير مُسَلَّم الوجود، وإنما استقرءُوه من حكاية سيبويه عنه أن ألْ كقد ، قال ابن الضائع : ولا يخرج من (٣) هذا أنها همزة قطع . قال : فإن قيل : جَعْلُها كقافِ قد دليلُ أن الحرفين موضوعان لمعنى التعريف . قلت : همزةُ الوصل مع ما بعدها لها حالان ، حالٌ هي فيه كبعض حروف الكلمة ، وهي من جهة الوزن وأن الكلمة مبنية عليها ، ألا ترى / أنها مأخوذةٌ مع ما بعدها في أوزان الأفعال ، فتقول/ ٢١٣ / في انطلق : (وزنه)(٤) انْفَعَلَ كماتقول في أَكْرَمَ : وزنُه أَفْعَلَ ؟ [و](٥) على هذا

(١) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٨٧/٤ ، واللسان مادة فرس ، وفيها : أفرس هكذا بضم السين ، وفي اللسان بيت بعده ، وهو :

أتته ذئابٌ لايبالين راعيا وكن ذئابا تشتهي أن تفرّسا

فإذا كان هذ البيت من القصيدة ، فلعل رواية قافية البيت المستشهد به بالنصب ، ويكون هكذا :

فقد وأبى راعي الكواكب أفرسا

ويكون « أفرس » فعلا ماضيا ، يقال : أفرس الراعي : إذا فرس الذئب شاةً من غنمه . على أنه قد وُجِّه الفعل في اللسان بأنه فعل مضارع ، ولا أرى المعنى عليه .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٥٠ .

(٣) الأصل ، ت : عن .

(٤) سقط من س .

(٥) عن س .

النحو يصح أن تقول : أل كقد . والحالُ الأخرى دلالة ما بعدها على مسماه ثبتت أو سقطت ، فصارت من هذاالوجه كأنَّ الكلمة ليست مبنية عليها ، وبهذا الوجه نقول : لام التعريف ، وننسب المعنى للام فقط . قال : فإن قيل : فينبغي على هذا الوجه أن يكون لها حظٌ في أوزان الأسماء فتقول في ابن : إنه افْعٌ ، وفي ابنُم : إنه افعُم ، وفي امرئ : إنه افْعِل ، وسيبويه لم يثبت هذا الوزن في الأسماء . قلت : لما كانت هذه الألف لا تثبت في الأسماء إلا فيما حذفت ، لم يكن له وزن يخصه ؛ ألا ترى أن الوزن إنما يتبين بالحرفين الأولين ، وأحدهما متحرك بحركة الإعراب ، ولذلك لم يُذكر يدٌ وحرٌ في أوزان الأسماء ، فأما امرؤ فلكون الراء فيه تابعة صار حكمُه حكم ابن ، وكذلك : ابنُمُ قال : وكذلك عندي ايمُنُ ، فإن حركة الميم اتباع لحركة النون كما هي في قولهم : امرؤ ، في حال الرفع ، غير أن هذه الكلمة لما كانت لازمة إعراب الرفع لزمت ضمة الميم ، فكما لا تثبت بقولهم : امرؤٌوابنُم في حال الرفع حركة في الأوزان فكذلك لا تثبت بقولهم : ايمُنُ الله ، افْعُلاً في الأوزان ، وهذا ظاهر جدا . انتهى ماقاله ابن الضائع ، إلا أني جمعته من موضعين متفرقين من كلامه . ثم قال : ومن تتبع كلام سيبويه وفهمه تبين ـ ولا بد ـ أنه لا خلاف بينه وبين الخليل بوجه ، وتبين أن قوله أل كقد لا يناقض أن ألفها ألف وَصْلٍ كما تقدم . قال سيبويه في باب ألف الوصل : « وتكونُ موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء ثم قال : « وإنما هما حرفٌ بمنزلة قد وسوف ». يعني أن اللام مع الألف حرفٌ منفصل كانفصال قدْمًا بعدها ، وانفصال سوف مما بعدها ، ولم تكن اللام لاحقة للاسم ثم أُتِي بعد ذلك بالألف . وهذا كله معنى قوله : « ألا ترى أن الرجل إذا نَسي فتذكر ولم يُرِدْ أن يقطع كلامه : ألِي ، كما تقول : قدِي ، ثم تقول : كان

وكان . ولا يكون ذلك في ابن وامرِئ ، لأن الميم ليست منفصلةً ولا الباء ، قال ذو الرُّمةِ ، واسمه غيلانُ (١) :

دَعْ ذا ، وعَجِّلْ ذا ، وأَلْحِقْنا بِذَلْ   بالشَّحْمِ ، إنا قد مَلِلْناهُ بَجَلْ

كما تقول : إنه قَدِي ، ثم تقول : قد كان كذا وكذا ، فتُثَنِّي قد ولكنه لم يكسر اللام في قوله : بِذَلْ ، ويجئ بالياء ، لأن البناء قد تمَّ . وزعم الخليلُ ـ رحمه الله تعالى ـ أنها مفصولةٌ (٢) كقَدْ وسوف ، ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني » (٣) . هذا كلام سيبويه مُردَفًا بكلام الخليل دليلا على ما قرر، وحجةً لما فَسَّر من أنَّ ألْ موصولةٌ بما بعدها ليست اللام بجزءٍ مما بعدها ، وذلك بعد ما بين وصل الهمزة ولم يحك فيها عن الخليل خلافاً . فالصحيح أن لا خلاف بينهما ، وهو الذي فَسَّر عليه السيرافي وابن خروف وغيرهما الكتاب .

ثم إنا نقولُ : لا فرق بين همزة الوصل وهمزة القطع إلاَّ أن / همزة/ ٢١٤ / الوصل لا تثبت مع وصل الكلمة بكلامٍ قبلها ، فكل همزة تثبت في الوصل حتى يكون إثباتها لحنًا فهي همزةُ وصلٍ بلا شك ، وقد وجدنا همزة اللام كذلك في شائع الكلام ، فلنقُلْ : إنَّها همزة وصلٍ بهذه القاعدةِ المجمع عليها .

ثم نقولُ : من قال : إنها همزة قطع ، وزعم مع ذلك أنها تسقطُ في الدّرج ـ ولا بُدَّ ـ فلا خلافَ بينه وبين من يقول : إنها همزة وصل ، إلا (في)(٤) مجرّدِ العبارة خاصة .

ثم نقول : أما قولُ المؤلف أولا : إن هذا تصديرٌ للزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة .

---

(١) لم أجده في ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٣/٣٢٥ ، ٤/١٤٧ ، والمقتضب ١/٢٢٢ ، ٢/٩٢ والخصائص ١/٢٩١ ، والمنصف ١/٦٦ .

(٢) في النسخ : موصولة .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٤) ليست في س .

فتقول : إذا قام الدليلُ على الزِّيادة في الحرف أو غيره فلا بُدَّ من القول به ، كما دخل التصريفُ بعض الحروف من الزيادة والنقص والقلب والإبدال ، وقد قالوا : إنّ اللام في لعلَّ زائدة ، لقولهم : عَلّ ، فَلْيكن ذلك هنا .

وأما قولُه : إنه وَضْعُ كلمةٍ مستحقَّةٍ للتصدير على حَرْفٍ واحدٍ ساكنٍ ، ولا نظير لذلك .

فنقولُ : إذا دلَّ الدليلُ فلا يجبُ الإتيانُ بالنظير ، وهي قاعدةٌ في الأصول ثابتةٌ . وأيضا فكان يجب على هذا ألا يسكن أوَّلُ كلمة لأنها معرضة للتصدير وللابتداء بها ومستحقة لذلك ، ولا فرق بين الوضع [1] أولا والإعلال ثانيا في حكم الابتداء ، فإذا كانوا هنالك قد أتَوا بهمزة الوصل فَلْيأْتُوا بها في الموضع الآخر . على أنَّ ابن جني قد علَّل إسكانهم للام وضعًا فتأمله في حرف اللام من سر الصناعة[2] .

وأما افتتاحُ حَرف بهمزة وصل ، فلا يلزم من وجودِه وجودُ النظير كما تقدَّم ، كما أنه يعارَضُ بأنا لم نجد نحنُ همزة قَطْع تحذفُ في الدَّرْج لزومًا ، وقولهم : وَيْلُمِّه ، شاذٌ يحفظ .

وأما فتح الهمزة فليس لغير سبب ، بل لسبب عندهم قوي ، وقد ذكروا في ذلك أوجها ، منها ما ذكر سيبويه من التفرقة بينها وبين ما في الأسماء والأفعال [3] ، وعلل السيرافيُّ[4] بما أشار إليه المؤلف من التخفيف لكثرة الاستعمال ، لأن كل اسم منكور يتعرف باللام ، وهو أكثر من أن يحصى ،

---

(١) ما عدا (س) : الموضع .

(٢) قال ابن جني في سر الصناعة ٣٤٦ : « وأما لم سكنوه ؟ فالجواب عنه أن تسكينه أشد وأبلغ في إضعافهم إياه واعلامهم حاجته إلى ما اتصل به ، لأن الساكن أضعف من المتحرك وأشد حاجة وافتقارا إلى ما يتصل به » .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٨ .

(٤) شرح السيرافي ٥ / ١٤٠ .

فلزم اللام كثرة الاستعمال ، ففتحت لذلك ، وماعارض به الناظمُ هذا التعليل قد يُجابُ عنه بأن[1] الهمزة المسهَّلةَ في حُكْمِ المحقَّقةِ [2] وليست غيرها ، فهي هي ، فلا يُقال : إنها وقعت في غير موضع المبدل منه ، وإنما يقال ذلك في المبدلة ، وهي في الحقيقة واقعة موقع الهمزة ، ألا ترى أنها تثبت إذا سقطت الهمزة ، فالبدل على الجملة في موضع المبدل منه . ويعارض ببدل الهمزة الثانية من أيمّة على عامة اللغة ، فإن المحققة[3] لا تقع هنالك . فإن قال ذلك للاستثقال (وليس هنا استثقال)[4] . قيل : خلف الاستثقال هنا قُبْحُ [5] بقاءِ همزة الوصل على صورتها من التحقيق ، فسهلت اصلاحا للفظ .

وأما عدم سقوطها مع تحريك اللام فإنها تسقط في لغة قوم فيقولون لَرْضُ ، ولَحْمَرَ[6] . وأيضا قد حُكِي : اِسَلْ ، وإن كان شاذا . فإن قيل : فلم تثبت في الأفصح وتسقط من سل ونحوه في المشهور ؟ فالجواب : أن لام التعريف مبنية على السكون لا أصل لها في الحركة بوجه ، بخلاف سين اسل ، فإن لهذه الكلمة تصرفاتٍ كثيرة تكون السين فيها متحركة كسؤال ، وسأل ، وسائل ، وغير ذلك / فلما تحركت السين في سل صارت الحركة كأنها ليست / ٢١٥ / بعارضة لها ، فسقطت همزة الوصل ، ولما تحركت اللام في الأرض كانت الحركة عارضةً البتة ، ومن كلامهم ترك الاعتداد بالعارض [7] ، فمن لم يعتدَّ (به)[8] ترك الهمزة ولم يحذفها ، ومن اعتدّ به أسقطها . وهذا توجيهٌ في غاية

---

(١) ما عدا (س) : فإن .

(٢) الأصل : المخففة .

(٣) في النسخ : المخففة .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : فتح .

(٦) المنصف ١ / ٧٠ .

(٧) انظر شرح الشافية للرضى ٣ / ٤٣ .

(٨) سقط من الأصل ، ونصه : « فمن لم يعتد بترك » .

الحسن ، وفرقٌ واضح بين الموضعين .

وأما قطعها في يالّله ، وأفَألله ، فإن هذه الكلمة اختصت بأشياء لم يختص بها[1] غيرها ، وظهر فيها من الأحكام التي لا يُقاس عليها ما سواها نحوٌ من خمسة عشر حكما ، فيكون هذا الفرد من تلك الجملة ، فإن التغيير يأنسُ بالتغيير . وإذا كان كذلك فلا نُكر في أن يُجعلَ ذلك القطع عوضًا من حرف القسم ، كما جعلوا في غير هذا الموضع الواو نائبة عن رُبَّ ، فقالوا[2] :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أعماؤُهُ

وَبَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهْ[3]

فلو كان ما قاله من الإجحاف لازمًا للزم أيضًا في هذا الآخر ، لكنه موافقٌ على صحته ، فكذلك يلزمه أن يوافق على أفالله ، ويكفى من المناقشة هذا .

واعلم أنَّ الناظم أشار في باب المعرَّفِ بالأداة إلى خلافٍ سوى ما ذُكِر هنا ، وقد تقدَّم بيانه على الجملة هنالك ، وإن الذي يتخلَّص من كلامه في الموضعين أنه ذهب في هذا الكتاب إلى ما نقل عن سيبويه من زيادة الهمزة مع أن ألْ بجملتها هي الدالة على التعريف ، وتعلّق في ذلك بظاهر كلام سيبويه في باب « عِدَّة ما يكون عليه الكلم »[4] حين ذكر من الحروف ما هو على حرفين ،

---

(١) الأصل ، س : به .

(٢) الرجز لرؤبة ، ديوانه ٣ ، وأمالي الشجرى ١/٣٦٦ ، ٢/٣٩ ، والإنصاف ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٥٢٩ ، وابن يعيش على المفصل ٢ / ١١٨ .

(٣) رؤبة ، ديوانه ١٥٠ ، وأمالي الشجري ١/١٤٤، والإنصاف ٥٢٩، وابن يعيش ٨/١٠٥، والمغني ١١٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣/٣ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٢٦ .

وأدرج في أثنائه[1] ألْ ، فأخذ المؤلف من ذلك أن الجملة هي الدالة [2] ، ثم نَقَل عنه في باب ألِفِ الوصل أنَّ الهمزة زائدة [3] ، فجعل هذا خلافا لمن لم يَنُصّ على هذا المقدار من النحويين ، بل نسب التعريف إلى اللام فقط . وكل ذلك لا يتحصل منه خلافٌ محقق في المسألة ، أمّا كون الهمزة أصلية أو زائدة فقد ذُكِر أنه لا خلاف بين الخليل وسيبويه وكذلك لا خلاف أيضًا بين سيبويه وغيره في الدلالة على التعريف ، لأن همزة الوصل كما تقدّم لها حالان ، حال تُعدُّ فيه كالجزء من الكلمة ، فمن ههنا أطلق سيبويه الدلالة على الجملة ، وحال تعد فيه كالمنفصلة ، ومن هنا أطلق غير سيبويه الدلالة على اللام وحدها . ويدلك[4] على أن الخلاف في المسألة مندفعٌ فيما بين الخليل وسيبويه وَمَنْ وراء هما أن الشراح للكتاب لم يتعرّضوا له ، ولا نصُّوا على استنباطه من لفظ الكتاب ، إلا ما حكاه السيرافي عن غيره من استنباطه من تشبيه سيبويه ألْ بقد وسوف أنها ألف قطع ، ولم يحك ذلك عن الخليل ، والذي حكاه عن الخليل ابنُ جني في سرٍّ الصناعة [5] .

فالحاصل أنَّ ما نقله المؤلِّفُ لم يَذْهب إليه ـ فيما أعلمُ ـ أحدٌ من النحويين ، ولا تحقُّق له فيه نقلٌ محررٌ والله أعلم / . / ٢١٦ /

وقد يمكن أن يكون قولُه في باب المعرَّف بالأداة : « ألْ حرفُ تعريف أو اللامُ فَقَطْ » ، ليس بإشارة إلى خلافٍ كما مَرَّ الشرح فيه ، ولكن يكون معناه

---

(١) ما عدا (س) : إتيانه .

(٢) الأصل ، ت : « الدالة على » .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٤) ك : ويدل .

(٥) سر الصناعة ٣٣٣ .

التخيير في الإطلاق ، أى : قُلْ أيَّ ذلك شئْتَ ، فإن شئْت أن تقول : إن حرف التعريف أل بجملتها أو اللامُ وحدها ، فذلك إليك ، وكلاهُما صحيحٌ وبمعنى واحد في محصول الأمْر ، وأن الخلاف خلافٌ في عبارة (١) لا في حقيقة معنى ويكون وجه التنبيه على هذا أمران ، أحدهما : رَفْعُ ما يتوهم من الخلاف في المسألة . والثاني : الجمعُ بين عبارات (٢) النحويين ، وأنَّ من أطلق أنَّ التعريف بأل اعتبر حال وقوع الهمزة كالجزء ، ومن أطلق أنَّ التعريفِ باللام اعتبر حال وقوعها كالمنفصل ، ولا يكون على هذا في المسألة إشكالٌ يتعلَّق بهذا النظم ، وكثيراً ما تجده فيه ينزع(٣) إلى منازع التحقيق والتحصيل ، وقد مَرَّ(٤) من ذلك مواضعُ متعددة يكون فيها إذا قررها في هذا النظم أسَدَّ منه في تقريرها في التسهيل ، (والله الموفق)(٥) .

ثم قال : « ويُبْدَلُ مَدًا في الاستفهام أو يُسَهَّلُ » ، ضمير « يبدل » عائدٌ على همز الوصل المتأخر الذكر في قوله : « همز أل كذا » فيعني أن همزة الوصل المذكورة آنفا إذا وقعت في الاستفهام ، ووقوعها فيه أن تتقدمها أداته ، فإنها لا تحذف كما يُحذَفُ ما تقدَّم في الدَّرْج ، بل تبقى، إلا أنَّ لك في بقائها وجهين :

أحدهما : أنْ تبدلها مدة ، والمدة (٦) هنا من جنس حركة أداة الاستفهام، ولا شك أن حركة الهمزة الفتحُ ، فالمدة المبدلة من الهمزة ألفٌ ، فتقول : آلرجل

(١) الأصل : عبارته .
(٢) س : عبارة .
(٣) الأصل : يدع .
(٤) س : « وقد مرَّ ذلك في مواضع » .
(٥) ليس في س .
(٦) س : « مدة واحدة هنا » .

خير أم المرأة ؟ وآلحسن أو [1] الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ وقرأ القراء[2] : (آلذكرين حَرَّمَ أم الأنثيين) [3] ؟ (آلله أذِنَ لَكُمْ) [4] ؟ (آلله خَيْرٌ أم مّا يُشْرِكُون)[5] ؟ وهذا أشهر ما نُقِلَ عنهم . وهذا منه دليلٌ على أن تلك المَدَّةَ عنده هي الهمزة في الأصل ، وهو مذهبُ الجمهور . وذهب بعضهُم إلى أنها ألِفٌ أجنبيةٌ سِيقَتْ للفرق ، لا أنَّها الهمزة أُبدلت ، لما يُلْفَى من المحذور ، واستجاده بعضُ من تأخر من النحويين ، لولا حكاية التسهيل فيها ، فهو الذي يقطع[6] على الألف أنَّها مبدلةٌ كما قال الناظم ؛ إذْ لو تحامَوا الإتيان بالهمزة لم يثبتوها مُسهّلة ، لكنهم فعلوا ذلك، فدلَّ على أنها هي أيضًا الألف الظاهرة .

والثاني : التسهيل بَيْنَ بَيْنَ ، فتقول : أألرجلُ أفضلُ أم المرأة ؟ وأألشجاعة أفضلُ أم البَذْلُ ؟ وقد قُرِيءَ[7] به للقراءِ في المواضعِ المعلومة ، وزعم ابن الباذِشِ أنَّ هذا الوجه هو الذي يوجبهُ قولُ سيبويه في باب الهمز أنها تخففُ بَيْنَ بَيْنَ كما يخفف غيرها من الهمزات المتحرِّكة إلا ما استُثْنِي من المفتوحة التي قبلها ضمةٌ أو كسرةٌ ، وإنما يُخَفَّف بالبدل الهمزة السّاكنة ، وهذا العمومُ يتناول الوصل والقطع »[8] .

---

(١) س : والحسين . وانظر في هذا مغنى اللبيب ، أم .

(٢) الأصل : « ومن قرأ » .

(٣) الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٤) الآية ٥٩ من سورة يونس .

(٥) الآية ٥٩ من سورة النمل .

(٦) س : يقضي .

(٧) الأصل ، ت : قرأ به القراء .

(٨) الإقناع ٣٥٩ .

والفرق بين هذا والذي قبله أنَّ الهمزة في هذاالوجه بزنة المتحركة ، ولذلك جاء في الشعر[1] / : /٢١٧/

(وما أدْرِي إذا يَمَّمْتُ أمرًا   أُرِيدُ الخير أيُّهمــا يلينــي)[2]

أألخير الـذي أنـا أبتغيـه   أَمِ الشرُّ الـذي لا[3] يَأْتَلِينـي

أنشد بيت الشاهد السيرافي ، وقول عمر بن أبي ربيعة ، أنشده سيبويه [4]:

أألحقُّ أن دار الرباب تباعَدَتْ   أو انْبَتَّ حبلٌ أن قَلْبكَ طائرُ

بخلاف الوجه الأول فإن الهمزة فيه بزنة (الساكن لا بزنة)[5] المتحرك ، ولذلك قال الناظم : « ويُبْدَل مَدًّا » .

وأراد الاستفهام الهمزة خاصة ، وقد ظهر من هنا ومما تقدَّم أن سائر الهمزات في الأفعال والأسماء والمتقدمة لا تثبتُ مع استفهام ولا غيره ، بل تقول : أسْتَعْلَم زيد عمرًا ؟ وأبنُك أكرمُ أم ابن زُيدٍ ؟ وفي التنزيل الكريم : (أصْطَفى البنات على البنين)[6] ؟ وذلك على الأصل ، إذْ لا حاجة إلى إثباتها لحصول الفرق بين الاستفهام والخبر ، لأنَّ الهمزة في الخبر مكسورة ، فتقول :

---

(١) للمثقب العبدي ، ديوانه ٢١٣ . وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢٣١/١ ، ٧/٢ ، ٣٧٢ . وابن يعيش ١٣٨/٩ ، والمغني ٦٩ ، وشرح شواهد الشافية ١٨٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٣/٢ .

(٢) هذا البيت عن س ، وهامش ك .

(٣) في النسخ : « هو يأتليني » . ولا يأتليني : لا يقصر في طلبي واللحاق بي . وهناك رواية أخرى : « هو يبتغيني » .

(٤) الكتاب ١٢٦/٣ ، والديوان ١٠١ .

(٥) سقط من الأصل ، ت .

(٦) الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

ابنُك أفضلُ من فلان ، واستعْلم زيد عمراً . وفي الاستفهام مفتوحة كما تقدَّم ، فلا لبس ، بخلاف همزة أل فإنَّها لما فُتِحت لم يظهر فرقٌ بين الاستفهام والخبر ، فإذا قلت : الرجل عند فلان ، والغلام في الدار ، لم يتبين للمخاطب معنى كلامِكَ ، فتركوا الهمزة وأثبتوها ليحصل الفرق ويزول اللبسُ ، لكن على غير صورتها الأولى ، ليزول قُبْحُ [1] اللفظ ، إِذْ لو بَقيت على حالها لكانت همزةُ الوصلِ في ظاهر الحال مع وَصْلِ اللام بما قبلها على حالها دون وصلها بما قبلها ، وذلك قبيحٌ ، فغيروها عن لفظها الأول ليخفى موضعها ، وكان ذلك بأحد الوجهين ، إلا أنَّ تقديم الناظم للإبدال مشعرٌ بأولويته عنده ، وذلك صحيح في النقل والقياس ، أما في النقل فلأنَّ الأشهر عند القراء الإبدال ، وبه يقرأ هؤلاء المتأخرون ، وبه أخذ علينا شيوخُنا للقراء[2] السبعة . وأما في القياس فإنَّ الأولى حين أرادوا أن يهربوا من قُبْحِ[1] اللفظ بالهمزة أن يبلغوا بها أقصى ما يمكن من التغيير حتى تصير كأنها غيرها ، ولا يكون ذلك إلا مع الإبدال ، ولذلك انقلبت إلى السكون بعد التحريك ، بخلاف التسهيل بَيْنَ بَيْنَ ، فإن الهمزة معه باقيةٌ على قوتها وعلى زِنَةِ أصلها ، ومعاملةٌ معاملة المحققة[3] ، فلم يَزُلْ قُبْحُ اللفظ بذلك كلّ الزوال، مع أن التسهيل أيضًا (وجهه)[4] ظاهر، كما تقدم .

وههنا مسألةٌ تتعلَّقُ بمحلِّ الإبدال والتسهيل ، وذلك أَنَّ قوله : « هَمْزُ أَلْ كذا » يحتمل أن يكون مستأنفا مما تقدَّم ، كأنه قال : وهمزُ أل حكمه ذلك

---

(١) الأصل : فتح .

(٢) الأصل : القراء .

(٣) الأصل : المخففة .

(٤) سقط من الأصل ، ت .

الحكمُ . ثم ذكر فيه الإبدال والتسهيل مع همزة الاستفهام ، (فيكون الإبدال والتسهيل)[1] لم يحكم به إلا على همزة ألْ وحدها ، وعلى هذا التقرير جرى تفسيرُ كلامه فيما تقدَّم ، وهو الذي ذكره كثيرٌ من النحويين ؛ إذ لم يتعرّضوا لهمزة ايمُن في هذا الحكم ، بل ظاهر قولهم فيها أن حكمها حكم همزة ابنٍ واسمٍ وغيرهما ، من سقوطها مع همزة الاستفهام ، فتقول : أيمُن الله ما يُحْلَف به ؟ كما تقول : أبنُك قائمٌ أم ابن فُلانٍ ؟ ولا شك / أن هذاالوجه يُلْقى / ٢١٨ / فيه على لغة من فتح الهمزة اللبسُ الذي يُلْقى في همزة ألْ ، ولكن يكون الناظمُ تابعاً لغيره في هذاالمعنى ويحتمل أن يكون قوله : « هَمْزُ ألْ كَذَا » غير مُسْتَأْنفٍ وَحْدَه بل مع ايمُن ، كأنه قال : وهَمْزُ أيمُن وهَمْزُ ألْ كذلك في الحكم أيضا من كونه هَمْزَ وصل ، ولذلك قال قبله : « وتأْنيثٍ تَبِعْ » ولم يذكره مع ما تقدم كما ذكر ابنًا واستا وإن كان لا يتبعهما تأنيثٌ فيكون قوله (بعد ذلك)[2] : « ويبدل مَدًا » إلى آخره ، راجعًا إلى هَمْزهما معًا ، أى : وَيُبْدَل هَمْزُ أيمُن وَهمْز ألْ مداً في الاستفهام أو يُسَهَّلُ ، وذلك أنَّ « أيمنُ »[3] الأفصحُ[4] فيه فتحُ الهمزة وقد تكسر ، فإذا كُسرِت جرى الاسم مجرى ابن واسم وأخواتهما ، وإذا فتحت جرت مجرى أل في إثبات الهمزة للفرق المذكور ، فتقول على[5] الإبدال: آيمن الله ما يُحْلَف به ؟ وعلى التسهيل : أأيمن الله ما يُحْلَف به ؟ وجعل الفارسي هذا في الإيضاح قياسا على الْ ، فقال : « حكم التي في أيمُن في

(١) سقط من س .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) الأصل : أيمنا .
(٤) س : الأصح .
(٥) س : في .

القسم حكمها في القياس » (١) يعني في إثبات الهمزة مع الاستفهام فجعل ذلك قياسا ولم يلتزم فيه (٢) السماع ، فيظهر أنه لم يأخذ كلام سيبويه على أنه نصٌّ على هذه المسألة ، وذلك أنَّ سيبويه تكلم على فتح همزة ألْ ، وأنَّ ذلك للفرق بينها وبين التي في الأفعال والأسماء ، ثم قال : « وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف»(٣) ، ومضى في تمام التعليل ، ثم قال : «ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيمُ وأيمُنُ »(٣) ثم تكلم على فتحها وعلى كونها ألف وصل ، ولم يتعرض لحكم الإثبات والحذف (فيها)(٤) ونحو هذه العبارة ذكر في آخر أبواب مالا ينصرف، في (باب)(٤) إرادة اللفظ بالحرف الواحد(٥) ، فظاهر هذا أنه لم يتكلَّم على حكمها مع الاستفهام ، وعلى هذا الظاهر جرى السيرافيّ وابن خروف ، من أنهما إنما فسّر كلامه بأنها مثل همزة ألْ في كونها موصولة وكونها مفتوحة ، ولم يتكلّما على إثباتها مع الاستفهام فظهر أن هذا قياسٌ من الفارسي لا نص من سيبويه فيه ، ودل على ذلك قوله «في القياس» ، إذ ليس في كلام سيبويه ما يُشعر بأنه لا سماع فيه . وقياسُ الفارسي صحيح كما قاسوا فتح همزته على همزة ألْ ، لكونه لم يتمكن في بابه تمكن الأسماء ، ولم يستعمل إلا في موضع واحد وهو القسم ، فكذلك قاس الفارسي فيه الحكم الآخر . وقد حمل ابن الضائع قول سيبويه : « ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيمن »(٦) على أنه يريد ما ذكره الفارسي من قياس الإثبات . وعلى كلٍّ

---

(١) التكملة ١٨ .

(٢) س : وجود السماع .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٨ .

(٤) عن س .

(٥) الكتاب ٣/٣٢٤ .

(٦) ينظر كتاب سيبويه ١٤٨/٤ .

تقدير فيكون الناظم على هذا قد نبَّه على ما نَبَّهوا عليه من ثبوت الهمزة في أيمن مع ألف الاستفهام ، وعبارتُه في التسهيل مشعرةٌ بهذا المقصد إذ قال : « لا تثبت همزة الوصل غير مبدوءٍ بها إلا في ضرورة ، ما لم تكن مفتوحة تلي همزة استفهام فتبدل ألِفًا أو تسهل »[1] فهذه العبارة تشمل (بعمومها)[2] همزة أيمن ، لكنه لم ينبه في الشرح إلا على همزة الْ خاصة .

وفي اطلاق الناظم لفظ الاستفهام إيهامٌ مَّا ، إذْ كان للاستفهام أدوات كثيرة من جملتها الهمزة ، وهي المرادةَ بلا شك ، إلاَّ أنَّه لم يبين ذلك ، فيوهم أنه يريد الهمزة وسائر / الأدوات ، وذلك فاسدٌ ؛ إذْ لا موجب لإثبات همزة / ٢١٩ / الوصل مع هَلْ أو غيرها ، فكان من حقِّه أن يحرِّر العبارة فيقول مثلاً :

آيمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ مَعْ هَمْزِ الاسْتِفْهامِ أَوْ يُسَهَّلُ

أو نحو هذا ، فلا يَبْقى عليه اعتراضٌ .

ولما أتم الكلام على فَصْلِ الزِّيادة أخذ في الكلام على الإبدال فقال :

---

(١) التسهيل ٢٠٣ .

(٢) سقط من س .

الإِبْدَالُ

أَحْـــرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتَ مُـــوطِيَـــا
فَـــأَبْدِلِ الْهَـــمْـــزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
آخِـــــــــرًا اثْـرَ أَلِـفٍ زِيْـدَ وَفِـى
فَـاعِلِ مَـاأُعِلَّ عَـيْنًا ذَاالقـتُـفِى

ولابُدَّ قبل الكلام على هذه الحروف التى ابتدأ بذكرها أن يُذْكَر معنى الإبدال وحقيقتُه، وهو في الأصل بمعنى تنحية الشَّيءِ وجَعْلِ غيره في موضعه بدلاً منه، وهذا بخلاف القلب، فإنه تَصْيِيرُ[1] الشيء على خلاف ماكان عليه ونَقْلُه من صورة إلى صورة، فالقلبُ حكمٌ يجرى في الشيء نفسه، كقولك : قلبتُ هذه الصحيفة البيضاء إلى جهتها الأخرى التى هى حمراء، فاختلف الحكمان معًا على شيءٍ واحد، والإبدال يجرى في الشيئين لافى شيءٍ واحدٍ، لأنك تقول : أبدلت هذه الصحيفة بصحيفةٍ أخرى، إذا أَزَلْتَ[2] الأولى وجعلتَ في موضعها ثانيةً. هذا أصل المعنى فيهما[3]، ثم نقلُوا ذلك إلى الحروف على ماأذكره لك. وذلك أنَّ من الحروف متقاربةً ومتباعدةً، أعنى التقارب والتباعُدَ في المخارج والصفات. فأما الحروفُ المتباعدةُ فلا يقع فيها قلبٌ ولا إبدالٌ، أى : لاتقلب الحرفُ حرفًا متباعدًا من أصله ولايبدل أيضًا من متباعدٍ منه، وإنما يكون ذلك

(١) الأصل : يصير.
(٢) س : أزيلت.
(٣) في النسخ : فيها.

في الحروف المتقاربة، ولذلك لم يَدَّع البصريون في نحو حَثْحَثَ أن الحاء الثانية مبدلة من ثاء حَثَّث، لتباعد مابينهما. وقد مَرَّ ذلك. والمتقاربةُ على مراتبَ، منها حروفٌ يقرب بعضها من بعض من وجوهٍ كثيرة، ومنها (حروفٌ)[١] يقرُبُ بعضها من بعض من وجوه قليلة، فالأوَّلُ[٢] يجرى (فيه)[١] الحرفان عندهم لشدَّة التقارب مجرى الحرف الواحد، بخلاف الثانى فحروف العلَّة قريب بعضها من بعض جدًا، فأطلق على تحوُّل بعضها إلى بعض قلبًا، كما تقول في قام : أصلُه قَوَمَ، فقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، وفي قِيلَ : أصله قُوِل، فقلبت الواو فيه إلى الياء لعلَّة كذا لأنهما كأنهما[٣] شيءٌ واحد. فإذا قلت : اتَّصل أو ادَّكر، فالعمل الحاصل (فيهما[٤]) من جعل التاء عِوَضَ الواو، و[٥]الدَّال عوض الذال أو التاء سُمِّي بدلاً، لأنهما لما تباعدا شيئًا عُدًّا شيئين مختلفين.

وأما التعويض فهو أعمُّ من هذا، فقد يكون في[٦] الحروف المتباعدة والمتقاربة، ولذلك لايلزم أن يقع العوض في موضع المعوَّض منه، كتعويض الياء[٧] قبل آخر المكسرِّ والمصغَّر عِوَضًا من / محذوف ونحو ذلك، فقد ٢٢٠
ظهر الفرقُ بينهما.

(١) سقط من الأصل.
(٢) الأصل : فالأولى.
(٣) الأصل : لأنها كأنها.
(٤) عن س، وهامش ك.
(٥) الأصل : أو.
(٦) س : بين الحروف.
(٧) الأصل : الهاء.

وأصل هذا التقرير في القلب والإبدال للرمَّاني، ولابن جني تفرقة أيضًا بين العِوَضِ والبدَلِ ذكره في التعاقب[1] وغيره. وقد يُوقع النحويّون أحد اللفظين مكان الآخر، ولامشاحَّة في الإطلاق إذا فُهِم المراد، فإنّ الناظم قد يطلق لفظ الإبدال في موضع لفظ القلب، وبالعكس، فلا اعتراض عليه فيه.

وإذا تقرَّر معنى الإبدال فقولُه : «أحرفُ الابدال هَدَأْتَ موطيا» يريد أنّ الأحرف التى (يكون)[2] لها هذا الحكم هى المجموعةُ في هذا الكلام ، وهو قولك : هدأتَ موطيا، وهى تسعةُ أحرفٍ : الهاء، والدال، والهمزة، والتاء والميم، والواو والطاء، والياء، والألف. وهى حروف الزيادة ماعدا السين، واللام، والنون، وزاد عليها الطاءَ والدال.

ثم يتعلَّقُ بهذا الكلامِ مسائلُ :

إحداها : أنَّه لايريد أن هذه هى حروفُ الإبدالِ على الإطلاق، فإن ثمَّ حروفًا أُخَرَ زيدت في حروف الإبدال، كالجيم، والصاد، والزّاى، ونحوها، إلا أنه اقتصر على التسعة منها لأنها المطَّرِدة في الإبدال، كما أنه لما تكلم على حروف الزيادة ثم ذكر مواضعها لم يأت منها إلا بمواضع الاطراد، ولأجل ذلك قَسَّمها في التسهيل قسمين، وجمعها. جمعين فقال : «يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام (قولك[3]) : لجدٌّ صَرْفُ شَكِسٍ آمِنٍ طيٍّ ثَوْبِ عِزَّيه[4]». فأتى بحروف البدل الكثير الوقوع في كلام العرب مُطَّردًا كان أو غير مُطَّرِدٍ، لكنه شرط

---

(١) انظر مقدمة محقق الخصائص ٦٢، والخصائص ١/٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) التسهيل ٣٠٠.

الشِّيا ع، ثم قال : «والضروري منه في التصريف هجاء : طويت دائما»، فأتى بالقسم الضروري المُطَّرد، وهو الجاري في مسائل التصريف، والذي جرى فيه القياسُ. وإلى هذا القسمِ الثاني نحا ههنا، إذْ عليه تَكَلَّمَ، وإيَّاه بسط في هذا النظم.

وهَدَأْتُ، معناه : سَكَنْتُ. وموطيا : اسمُ فاعلٍ، من أوطأتُ الرِّجْلَ، إذا جعلته وَطِيئًا، إلا أنه خَفَّف همزته بابدالها[١] ياءً لانفتاحها وانكسار ماقبلها. كذا قال ابن الناظم[٢].

وقد أتى الناس بحروف البدل[٣] أكثر مما أتى به هنا، فأتى بها سيبويه[٤] أحد عشر حرفًا، يجمعها قولُك : أُجُد طويتُ منها. وذكر بعد ذلك اللام فضمت إلى الأخر، فَجُمِعَتْ هكذا : أُجُدٌ طويت منهلا. وجمعها بعضهم : طال يوم أنجدته. وزاد إليها الرُّماني حرفين، وهما الصاد والزاي، ويجمعها : طال يوم صد أنجزته. وهي على ماجمعها في التسهيل[٥] اثنان وعشرون حرفًا. واقتضى كلامه فيها[٦] ماهو أعمّ من ذلك، وهو حروف البدل على أعمّ من أن يكون شائعًا أو غير شائع، وذلك الحروف كلها، لايُسْتَثنى منها[٧] شيءٌ. ومن تتبَّع ذلك وجده، وقد استوفاها (ابن جنى[٨]) إلا النادر، فعليك بذلك في سرّ الصناعة.

---

(١) الأصل : بإبدال.

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٣٦.

(٣) س : الإبدال.

(٤) الكتاب ٤/٢٣٧ ـ ٢٤٠.

(٥) التسهيل ٣٠٠.

(٦) س : «فيها فيما هو».

(٧) س : من ذلك.

(٨) سقط من س.

المسـألة الثـانيـة : أن حـروف الإبدال قـد يمكن أن يكون أراد بهـا الحروف التى تُبْدَلُ من غيرها ويُبَدَلُ غيرها منها، فيريدُ الحروف التى يقع فيها الإبدال من كلا طرفيه، فالألف تبدل / من غيرها، ويبدل غيرها منها، ٢٢٩ والهمزة كذلك، والواو والياء، وما سوى ذلك. وقد يمكن أن يُرِيدَ مايكون بدلاً من غيـره مطلقًـا، كـان بعـد ذلك مـبـدلاً منه أوْلا. وهذا الثـانى هو المتعيِّن، إذْ ليس مقصُودهُ النظرَ في المبدل منه، لأنه قد يكون هو الأصل، وهو الشائع في البدل أن يكون من أصل كقام وما أشبهه، فإنّ الألف فيه بدلٌ من واوٍ هى الأصل، فما فائدة التعرض لكون الواوِ هى المبَدلُ منها. وقد يكون المبدلُ منه غير أصْلٍ كياء ملهى التى انقلبت منها الألف، لكن ليس المقصود منها كونها مبدلاً منها، وإنما المقصودُ كون الألف بدلا منها، فلا تعرُّض لغير هذا.

فإن قيل : ماالدليلُ على هذا من اللفظ؟

فالجواب : إنه لادليل عليه من لفظه، وإنما أطلق العبارة اتكالاً على فَهْمِ المراد؛ إذْ لا كلام في الحرف إذا كان على أصله إلا من حيث يخلُفه غيره، فالنظر في ذلك الخَلَفِ ـ وهو العارض ـ هو الذى يُقْصَدُ مثله، وإن قِصُد المبدلُ منه فبالقصد الثانى، من حيثُ تعيينُ الذى أُبدِلَ هذا منه فقط.
المسألة الثالثة : فيما يمكن أن يُعتَرَضَ على عبارته به، والاعتراض عليه من أوجهٍ :

أحدهما : أنَّ قصده هنا بحصر حروف الإبدال إما أن يكون لحصر الحروف المطَّردة الإبدال دون المشهورة من غير اطراد، والنادرة، أو يكون

على أعمَّ من ذلك، وهذا الثاني لايمكن كما تقدَّم قبل هذا، لكن كلامه لم يتقيدً بذلك، بل هو مطلقٌ يصلُح للقياسيٍ وغيره، وإذا قلنا إنه يريد الأول فإذ ذاك نقول : ثَمَّ حروفٌ أُخَرُ يكون الإبدالُ فيها قياسًا، وذلك الصاد والزاى والنون، (والصاد[1]) تُبَدَل من السين إذا وقع بعدها قافٌ أو غَينٌ أو خاءٌ أو طاءٌ في كلمة واحدة، نحو : صُقْتُ في سُقْتُ، وصَمْلَق في سَمْلَقٍ[2]، وصالح في سالخ، وصاطع في ساطع. ومن هذا قراءة من قرأ : (الصراط[3]) ، بالصاد ، في قراءة غير قُنْبلٍ وحمزة[4]. وذلك لأن هذه الحَروفَ مستعليةٌ، والسينَ مُسْتَفلة ، فأرادوا أن يكون العمل فيها من وجهٍ واحدٍ، فأبدلوا الصاد من السين لذلك، والزاى أيضًا تبدل من السين قياسًا إذا سكنت وبعدها الدال في نحو : يُسْدِل، تقول : يُزْدِلُ، وفي يَسْدَرُ[5]: يَزْدَرُ، وكأنهم كرهوا اجتماع السين والدال، لمابينهما من المقاربة في المخرج مع التباعد في الصفاتِ، فأبدلوا من السين حرفًا يقرب من الدال، وهو الزاى، إذ كلاهما مجهور وغير مطبق. وكذلك الصاد تبدل زايًا أيضا، قال سيبويه : «وسمعنا العرب الفُصَحاء يُخْلِصُونها ـ يعنى الصاد ـ زايًا»[6]، يريد في نحو : يَصْدُر[7]، والتصدير، ونحو ذلك. والنون أيضا تُبدل الألف منها في الوقف إذا قلت في اضربَنْ : اضربا، فتبدلها ألفًا. وقد

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الصملق والسملق : الأرض المستوية، والقفر الذى لانبات فيه.

(٣) من الآية ٦ من سورة الفاتحة.

(٤) الإقناع ٥٩٥.

(٥) سَدِر بصرُه سَدَرًا فهو سَدِرٌ : لم يكد يبصر.

(٦) الكتاب ٤/٤٧٨، ونصّه : «يجعلونها زايًا خالصةً».

(٧) الأصل : تشبع.

تقدّم له ذلك، فهى إذًا من حروف / الإبدال المطردة، ولم يذكره هنا، وكذلك ٢٢٢
أبدلت الألف من التنوين، والتنوين نون، وقد ذَكر ذلك أيضا. ولعل من يَتَتَّبعْ[١] حروف البدل[٢] يجد فيها من هذا النَّوع القياسىٍّ أشياءَ، فليست إذًا حروف البدل القياسىٍّ[٣] بمنحصرة في هذا العدد.

والثانى : إنه حينَ عَزَم على جمع حروف البدل المقيس كان يقتصر على ماقاله[٤] في التسهيل من هجاء «طويت دائما»[٥]، فأتى بثمانية أحرف وترك الهاء، لأن إبدالها غير قياسىّ في بدلها وفي البدل منها، أمَّا البدلُ منها فأبدل منها الياء كقولهم في دَهْدَهْتُ[٦] الحجرَ : دَهْدَيْتُ[٧]، وقالوا : صَهْصَيْتُ بالرجل، إذا قلتَ له : صَهْ، صَهٍ. وأصله : صَهْصَهتُ. وأبدل[٨] منها الهمزة في آل، وأصله : أهلٌ، فأبدل من الهاء الهمزة، (فصار[٩]) أأْل، ثم أُبدِلَ الهمزةُ ألفًا لاجتماع الهمزتين على مايجب في تسهيل الثانية هكذا قالوا. ومن ذلك ماء، أصله موه، فقلبت الواو ألفًا، وأبدلت الهاءُ همزةً، فصار ماءً. وقالوا : أمواءُ، فأبدلوا أيضًا، والأصل

---

(١) الأصل : تشبع.

(٢) س : الإبدال.

(٣) سقط من س.

(٤) س : ذكره.

(٥) التسهيل ٣٠٠.

(٦) أى : دحرجته.

(٧) س : دهديت الحجر. بزيادة لفظ «الحجر».

(٨) الأصل : وأبدلت.

(٩) سقط من س.

أمواه، وأنشد ابن جنى، عن أبى علي[1]:

وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا

تستَنُّ في رَأْدِ الضُّحَى أفْيَاؤُها

وأما بدلها فمن الهمزة، نحو هيّاك، في إيَّاك، أنشد الأخفش[2]:

فَهِيَّاك والأمْرَ الذى إن توسَّعَتْ

مواردُهُ أعْيَتْ عليكَ مَصَادِرُه

(وقال ابن جني[3]) : وطيِّءٌ تقول : هِنْ فَعَلَ. يريدون : إِنْ فَعَلَ : وقالوا : لهِنَّك قائمٌ، والأصل : لأنّك، قال[4]:

ألا ياسَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى

لَهِنَّك من بَرْقٍ عَلَيَّ كَريمُ

وقالوا: هيا زيد. يريدون: أيا زيد. قال ابن جني: قرأت على الفارسيّ:[5]

---

(١) الرجز مجهول القائل وهو فى سرّ الصناعة ١٠٠، والمنصف ١٥١/٢، والممتع ٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/١٠، وشرح الشافية ٢٠٨/٣.

قلص الماء في البئر : ارتفع، وتستَنّ : تجرى في السَّنَنِ وهو وجه الطريق والأرض.

(٢) ورأد الضحى : ارتفاعُه. والمعنى : أن هذه البلده كثيرة الفيء للكثرة ظلال أشجارها حتى يذهبه ارتفاع الضحى بارتفاع الشمس. وقيل : المعنى أن تلك البلدة قليلة الأشجار لاتدوم ظلالها، بل إذا ارتفع الضحى ذهبت ظلالها ولم تبق.

(٣) سرّ الصناعة ٥٥١، والمحتسب ٤٠/١، والممتع ٣٩٧، وشرح الشافية ٢٢٣/٣، المورد : المدخل. والمصدر : المصرف.

والبيت نسبه أبو تمام فى الحماسة ٥٧٩/١ إلى مضرّس بن ربعى، وفى مختار أشعار القبائل إلى طفيل الفنوى.

(٤) سرّ الصناعة ٣٧١، ٥٥٢، والخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، وشرح الكافية للرضى ٣٦٢/٤، والخزانة ٣٥١/١٠. وينسب البيت إلى رجل من بنى نمير.

(٥) سر الصناعة ٥٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٨.

فـانْصَـرَفَتْ وَهْىَ حَـصَـانٌ مُـغْـضَـبَـهْ

وَرَفَـعَتْ بِصَـوْتِهَـا : هَيَـا أَبَهْ

قـال ابن السِّكِّيت : يريد : أَيَا أَبَهْ. قـال : وهو قـريبٌ، لأنَّ أيا أكـثـر من هيا[1]. وقالوا : هَمَا والله، في : أما والله لقد كان كذا. وقالوا : هراق، وهنار[2] الثـوب، وهـراح الدابة، والأصل : أراق، وأنـار، وأراح. وقـالوا هَزيدٌ منطلقٌ؟ يريدون : أزيدٌ؟ وأنشد الأخفش[3]:

وأتى صـواحِـبُـهـا فَـقُلْنَ : هَذَا الذى

منح المودَّة غَـيْـرَنا وجَـفَـانا؟

وحكى اللِّحيانى : هَرَدْتُ الشىءَ أُهَرِيدُه. يريد : أَرَدْته.

وأُبْدِلت أيضا من الألف، كقوله، أنشده ابن جني[4]:

قَـدْ وَرَدَتْ مِـن أَمْـكِـنَـهْ

مِـن هَـهُـنـا وَمِـنْ هُـنَـهْ

إِنْ لَمْ أُرَوِّهَا فَمَهْ؟

أراد : ومن هُنَا. وأمَّـا «فَمَـه» فيمكن أيضًـا أن يكون من هذا، أى : فـما أصنع؟ أو نحو هذا[5].

---

(١) الأصل : أيا.

(٢) الأصل : أنار. يقال : أنرْتُ الثوب وهَنَرْته : جعلت له علما.

(٣) سرّ الصناعة ٥٥٤، والممتع ٤٠٠، وشرح الشافية للرضى ٣/٢٢٤. وينسب إلى جميل بن معمر، ولم أجده في ديوانه.

(٤) سرّ الصناعة ١٦٣، ٥٥٥، والمنصف ٢/١٥٦، والمحتسب ١/٢٧٧، وشرح المفصل ٣/١٣٨، ٤/٦، ١٠/٤٣، والممتع ٤٠٠، وشرح الشافية للرضى ٣/٢٢٤. وقائله مجهول.

(٥) قال ابن جنى في سرّ الصناعة ٥٥٥ بعدما تقدم : «ويجوز أن يكون قوله «فمه» زجرًا منه، أى : فاكفف عنى فلست أهلاً للعتاب...».

وأُبدِلَتْ أيضًا من الياء في قولهم : هذى، قالوا في الوقف : هَذِهْ، بالهاء. ومنهم من يُبْدِل وصلاً ووقفًا[1]. وقالوا[2] في تصغير هَنَةٍ هُنَيْهَةٌ، والأصلُ الواو، لبيت سيبويه[3]:

على هَنَوات ٍ شأنُها مُتَتَابِعُ

وأبدِلت أيضًا من الواو، قال ابن جنى : أَبْدَ لوها في حَرْفٍ واحدٍ، وهو قولُ امرئ القيس[4]:

وقـد رَابَنَى قـولُهـا : ياهَنَا

هُ ويحك أَلْحَقْتَ شـرًا بِشَرّْ

فالأصل : هنا و ، لأن لام الكلمة واوٌ، فأبدلوا الهاء من الواو. كذا قال أصحابُنا. قال : ولوقيل : إنَّ الواو قُلبت / ألفًا، ثم أُبدلت الهاءُ منها ٢٢٣ لكان قولاً قويًا، فتكون الهاءُ كالهمزة في كساء، في أنها بدل من الألف المبدل من الواو، وهو أشبه من قلب الواو في أول أحوالها هاءً، لأن الواو إنما اطَّردَ قلبها ألفًا في هذا الموضع، وأيضًا فقَلْبُ الألف هاءً ، أقربُ من قلب الواو لبعدهما .

فأنت ترى أنَّ الهاء إنما أُبدِلت، أو أبدل منها، في مواضع مسموعةٍ غير مقيسة، أو في لغاتٍ[5] ضعيفة لايُعْتَدُّ بمثلها في هذا النظم، فَلِمَ ذكر الهاء هنا؟

---

(١) انظر سرّ الصناعة ٥٥٦.

(٢) عبارة ابن جنى كما فى سرّ الصناعة : «ومن إبدال الهاء من الياء قولهم في تصغير هنةٍ: هنيهة، وأصلها الأول هُنَيوَة، لأن لام الفعل فى تصريف هذه الكلمة واوٌ».

(٣) الكتاب ٣/٣٦١. وانظر المقتضب ٢/٢٦٩، والمنصف ٣/١٣٩، وسرّ الصناعة ١/١٥١،
وصدره : أرى ابن نزار قد جَفَانى ورابَنِي
ومُتَتايع : مُتَتابع ، وبه يروى أيضًا.

(٤) ديوانه ١٦٠، وسر الصناعة ٥٦٠، والمنصف ٣/١٣٩.

(٥) س : لغة.

فإن قلت : إنما ذكرها لموضع فيها قياسيّ، وهو إبدالها من تاء التأنيث في الوقف، وقد تقدَّم فمن[1] أجل ذلك عَدَّها في حروف البدل.

فالجوابُ : أن ذلك مختصٌ بالوقف، فله بابُه، ولذلك لم يذكر الهاء في التسهيل في هجاء «طويت دائما» وأيضًا فكان يلزمه أن يذكر هنا النون، لأنها تبدل في الوقف ألفًا، وذلك نون التنوين، ونون التوكيد الخفيفة، وقد تقدّم ذكرهما في بابهما[2]، لكنه لم يفعل ذلك، فأحد الأمرين يلزمه، إما تَرْكُ[3] ذِكْرِ الهاء، وإما ذِكْرُ النون.

والثالث : أنَّ البدل على قسمين، أحدهما : أن يكون بسبب الإدغام. والثانى : ألا يكون كذلك. فأما الثاني فهو الذى أراد النحويّون الكلام عليه ههنا، وأما الأوّل فلم يقصدوه هنا، وإنما باب ذكره الإدغام، وأيضًا فهو يكون في الحروف كلِّها إلا في الألف .

وكلامُ الناظم لم يتقيّد[4] بما قصدوه هنا دون الآخر، فاقتضى أن حروف البدل هذه التسعة كان ذلك في إدغام أو في غير إدغام. وذلك غيرُ صحيح باتفاق. وقد تحرَّز من هذا في التسهيل حيث قال : يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغامٍ كذا. فأخرج البدل للإدغام، وذلك يكون في إدغام المتقاربين[5]، كما تقول في[6]: اذبح خروفا : اذبح خروفًا، فتبدل الحاء خاءً، لأجل إدغامها في

(١) الأصل : فلأجل.
(٢) س : الأسماء.
(٣) س : تحرك.
(٤) س : «يتقيد قصده هنا».
(٥) الأصل : المتقاربة.
(٦) س : «كما تقول فى إدغام حروف أدبح...».

الخاء ؛ إذ لايمكن الإدْغام مع بقاء الأول حاءً . وكذلك سائر (الحروف)(١) المتقاربة في الإدغام.

فإن قلت : فقد ذكروا(٢) الإدغام للإبدال ههنا أيضا، وذلك في(١) نحو قولهم : اتّسق، واتّعد، واتَّزَن(٣)، وكذلك : اطّلع، واطَّرَد، إذ أصلها : ايْتعَدَ من الوعد، وايتزن من الوزن، وايتسَقَ(٤) من مادة : وَ سَ قَ ، وكذلك اطّلع أصله : اطتلَع، و(اطّرد أصله(٥)) اطترد، من طلع(٦) وطرد. لكن وقع الإبدال في حرف العلة وفي التاء، ثم وقع الإدغام، وكذلك (٧ - ماأشبهه مما ذكروا فيه الإبدال بلا شكٍّ، وليس بقليل ولاغير مطرد، بل قاسوه، وذكره الناظم معهم، وإذا كان كذلك لم يَنْبَغ أن يُقَيِّده بإخراج الإبدال في الإدغام، إذ يخرج عن حروف الإبدال بهذا التقرير الطاء، والتاء، فإن الشائع في إبدالها لمايدغم، لكنهم أدخلوا في الإبدال هذا النوع، فالاحتراز منه على الإطلاق لايصحّ.

فالجواب : أنَّ - ٧) هذا القبيل(٨) لم يقع الإبدال فيه للإدغام أصلاً، ولربما وقع فيه الإبدال لعلّةٍ/ أخرى، كما يقال في ابتعد ونحوه : لما ثقل ٢٢٤
عليهم ذلك لأجل تلاعب الحركات به في ايتعد، وياتعد، ومُوتَعِد، فتارةً

---

(١) عن س.

(٢) س : ذكر.

(٣) س : واتزر.

(٤) الأصل، ت : واتسق.

(٥) زدنا مابين القوسين ليستقيم السياق.

(٦) س : «من طرد وطلع » .

(٧) سقط من س.

(٨) الأصل ت : القليل.

يصيـر ألفًا، وتارة واوًا، وتارة ياءً، أرادوا أن يُبْدلوا منه حـرفًا جلدًا يبـقى على حالةٍ واحـدةٍ مع اختلاف الحركات، فأبدلوه تاءً، ثم أدغمـوا لضـرورة اجـتمـاع المثلين، فـهو مِنْ قبيل اجـتمـاع المثلين لامن قبـيل إدغام المتقـاربيْن . على هذا النحو جرى الحكم في اطَّرَدَ واطَّلَعَ ونحوه، وذلك أنه من باب اضطلع واصطبر، لما أرادوا تقريب التـاء لانسفـالها من حـروف الاستـعلاء، أبدلوها طاءً، فـحين لم تلق الطاءُ المبدلة طاءً[1] أخرى بقي الأمـر على (حاله[2]) كاصبطر واضطرب، ولما لقيت[3] طاءً ألزم الإدغـام بحكم الاتفـاق، ولـم يقـصـد إلى إبدال التـاء طاءً لأجل كون ماقبلها طاءً، فالقصد التقريب[4] لا الإدغام. وسـتـأتى الإشـارة إلى هذا في موضعه إن شاء الله تعالى. فإذًا القيد المذكور معتَرضٌ به على الناظم، وهو قوله[5]: «فى غيـر إدغام» إذ لابدّ منه، إذ مـعناه في غيـر قصـد الإدغـام، وههنا لم يُقْصَد الإدغامُ، وإنما أدَّى إليه الحكمُ.

والجواب عن الاعتراض الأول : أنَّ كلامه إنَّما هو في الإبدال المطَّرِد، لأن النحوىّ لاكلام له في الأمور السماعية إلا بالعَرَض، والمقصود بالذات هو ماتَعلَّق به القيـاس. وإذا كان كذلك فليس إلا مـاذكر. ومـا اعتُرِضَ بـه من إبدال السين صـادًا أو زايًا ليس بـالكثـيـر، وإنما يكون ذلك في لغـة قليلة، ولذلك حين بَوَّب سيبويه على ذلك قـال : هذا باب مـاتقلب فيه السين صـادًا في بعض اللغـات[6]،

(١) الأصل، ت : وناى .

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل : بقيت.

(٤) س : التقريب بالإدغام.

(٥) فى النسخ : قولك.

(٦) الكتاب ٤/٤٧٩.

وكذلك قال هو وغيره في إبدال الزاى منها، فلما كان ذلك قليلا بالنسبة إلى اللغة الشهيرة لم يَعْتَن بذكره.

فالحاصل من هذا أن ماخرج عن عَقْدِه فإما سماع، وإمَّا لغاتٌ قليلة.وأما النون فقد دخلت له تحت ذكره الألف والميم، لأن الميم تبدل من النون، فالميم هى التى أخذت هذا الحكم، فلم يحتج إلى ذكر النون. وكذلك الألف مع نون التوكيد والتنوين، فلم يخرُج له شيء من ذلك عن كلامه. وأما إبدال الألف منها فقد ذكر ذلك في مواضعه، فلا اعتراض عليه.

والجواب عن الثاني : أنَّ الهاءَ إنّما ذكرها لأجل إبدالها القياسيّ في الوقف، ولم يتعرّض هنا في التّفصيل لذكرها، لأنه كان يكون تكرارًا حين تقدّم له ذكر ذلك.

وكلامه في التسهيل أولى بالاعتراض، إذْ يقتضى كلامُه أنّ الإبدال في الهاء ليس من قبيل المطَّرد[1] إذْ أدخلها في حروف البدل الشائع وأخرجها من المطَّرد. فإن أجيب عن كلامه في التسهيل لزمه الاعتراض هنا، فإن الوجه الذى لأجله ذَكرها في المطَّرِد ينقُضُ عليه ذِكْرَهَا هُنَا. فالحاصلُ أنَّه لابُدَّ من ورُودِ النقد عليه في أحد الكتابين، إلا أن يقال: إنه لحظ في أحد الموضعين غير مالحظ في الآخر، حتى يمكن الجمع بين
اللحظين، فحينئذ يرتفع النقد جُملةً[2]. وبيان ذلك أنه / قصد هنا ـ كما ٢٢٥
تقدم ـ بيان حروف البدل المطَّرد، ولاشكَّ أن الهاء مما[3] يَطَّرِد إبداله في موضعٍ تقدّم له ذكرُه فيه، وأما قصدهُ في التسهيل فأمْر آخر مضموم إلى

---

(١) فى النسخ : إذا. وفوقها في ك : كذا.

(٢) الأصل، ت : بجملته.

(٣) الأصل، ت : بما.

الاطراد، وهو كـونه من ضـروريات (باب)[1] التـصـريف وهو مـعنى قـوله : «والضروري في التصريف هجاء : طويت دائما» ولم يقل : (والمطرد[2]) من ذلك هجاءُ كذا، فَدُلّ على أن مقصودَه : ذكرُ الحروف التى يجتمع فيها الاطراد والاختصاص بباب التصريف، ([2]- ولاشك أن الإبدال المطَّرِد في الهاء ليس من ضروريات باب التصريف-[2]) بل من ضروريات باب الوقف. وقد ذكر ذلك في الوقف، ولم يذكره في التصريف كما فعل هنا. فإذا كان كذلك ثبت أن إسقاط الهاء من الضروري لقصدٍ نصّ عليه ليس الاطِّرادَ وحده، بخلاف ماقصد (هنا[2]) فإنه لم يُرِدْ إلا مجرَّد الاطراد خاصَّةً، فاستقام الكلامان، وظهر قصدُه في الموضعين. وهذا من منازعه المعدودة في المقاصد الحسان، والله أعلم.

والجوابُ عن الثالث : أَنَّ اصطلاحَ أهلِ التصريف استمرّ في حروف الإبدال على أحد القسمين، وهو الذى ليس للإدغام، فلا تسمع حروف الإدغام تُطلَق الا على مالا يَضْطَرُّ فيه الإدغام إلى الإبدال، ولاشكَّ أنَّ هذا هو مقصدُ الناظم، فلم يَحْتَجْ إلى بيانه لسَبْق الفهم إليه، وإنما بيَّن ذلك في التسهيل توكيداً لما اصطلحوا عليه، فلا ضير في تركه.

ثم أخذ في تفضيل مواضع هذه الحروف في الإبدال ، فابتدأ بالهمزة فقال : « فأبدِل الهمزة من واوٍ ويا، آخرًا أثر ألف زِيدَ». فقرَّر أنَّ هذا الإبدال في الهمزة الذى يذكره لازمٌ إذْ[3] لم يخيّر فيه، بل حَتَم الحكم به، وهذا صحيحٌ

(١) عن س.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل : «لازم لذلك يخير فيه».

كما سيتبين لك شاء الله تعالى. ويعنى أن الهمزة تبدل لزوما من كل واوٍ وكل ياءٍ كانا على هذه الأوصاف المذكورة، وهى كونهما آخرًا إثر ألف زيد، وهى ثلاثة :

أحدها : كون الواو والياء آخرًا، يريد آخر الكلمة، فإنهما إذا كانتا كذلك حصل لها الحكمُ المذكورُ، وهو القلبُ همزةً، فإن لم تَقَعا طرفًا بل وقعتا وسطًا أو أوَّلاً فذلك الإبدالُ اللازمُ غيرُ محكوم به بمقتضى مفهوم كلامه، فالمعاينة والمقاومة ونحوهما تصحّ فيهما[1] الياء والواو لعدم وقوعهما[1] آخرًا، لأن[2] العلَّة التى لأجلها يقع الإعلال مفقودة[3] في غير الآخر، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

وقوله : «آخرا» يحتمل أن يكون منصوبًا على الحال من الواو والياء وإن كانا نكرتين، لكنه قليل. وكان حقُّه إذْ ذاك أن يقول : آخِرَين، لأنه حال منهما. ويحتمل أن يكون آخرًا (إنما[4]) انتصب[5] على الظَّرْفِ، والعامل فيه اسم فاعل، وهو صفة الواو والياء، كأنه قال : من واوٍ وياءٍ كائنتين في الآخر. وهو الأجود، أو حال (منهما[6])، وهو جَيِّدٌ أيضًا. ويكون (قوله[6]) : «إِثْرَ ألفٍ»، بدلا من آخر على أنَّه صفةٌ أو حال كما تَقَدَّمَ.

والثانى : أن يكون الواو[7] أو الياء إِثْر ألِفٍ كما قال، فإذا كانت كذلك ثبت حكم القلب همزة، فإن لم يكن كذلك فمفهومه ألاّ تُقْلَب همزةً وإن كانت

(١) الأصل ، ت : فيها ... وعقوعها .

(٢) س : «أى لأن».

(٣) في النسخ : مفقود.

(٤) مكانه بياضٌ في س.

(٥) ماعدا (ك) : النصب.

(٦) سقط من س.

(٧) الأصل : والياء.

٢٢٠ آخراً / نحو : رمى ودعا، إذ أصله رَمَيَ ودَعَوَ، فانقلبتا ألفًا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما، ولايجوز أن تقلبا همزة؛ إذ لاموجب لذلك. وكذلك الأدْلِي في جمع دَلْوٍ، والأجرى في جمع جَرْوٍ، وأصله : إَدْلِوٌ وأجرِوٌ، فقلبوها ياءً ولم يقلبوها همزة.

والثالث : أن تكون تلك الألف الواقعة قبل الواو أو الياء زائدةً، وذلك قوله : «إثر ألِفٍ زِيدَ». فزيدَ في موضع صفة لألفٍ، أي ألِفٍ زائدٍ، فلو كانت الألف أصلية، أي منقلبةً عن أصلٍ، لم تقلب همزة، وإن وقعت آخراً، كقولك آيٌ، وزايٌ[1]، وآيةٌ، وطايةٌ[2]، ورايةٌ، ورايٌ، قال العَجّاج[3]:

رايٌ إذا أورده الطعنُ صَدَرْ

وكذلك ما أشبه هذا[4]؛ إذْ أصل الألف فيها الواو، وبهذا يحكم عليها قياسًا إلا أن يرد اشتقاق أو غيره كما في اية، لأن اللام إذا كانت ياءً حكم على العين بأنها واو، لأن باب طَوَيتُ وشَويتُ ورَوَيْتُ واسع جداً، بخلاف باب حَييتُ وعييتُ فإنه قليل. وكذلك «واو» لم يُعلّو[5] آخره لأنَّ الألف منقلبةٌ عن أصلٍ وهو الواو أو الياء، على اختلافهم في ذلك. وكذلك إذا بَنَيْتَ من الرمى مثل جَحْمَرِشٍ فقلت : رَمْيَايٌ، لم تُقْلب الياءُ همزة، لأن الألف منقلبة عن الياء الثانية[6] المقابلة لراء جْحمرِشٍ. وإنما صّحت الواو

---

(١) الأصل، ت : وناى.

(٢) الطاية : الصخرة العظيمة في رملة أو أرضٍ لاحجارة بها.

(٣) ديوانه ٣٨. والبيت في المقتضب ١/٢٩١، والخصائص ١/٢٦٨، والمنصف ٣/٧٣.

(٤) الأصل : أشبهه.

(٥) س : يعلّ.

(٦) س : الكائنة.

والياء لأنهما وقعتا موقع اللام، وهم قد أعلُّوا العين، فلم يكونوا ليجمعوا على الكلمة إعلالين، وذلك أنَّ هذه الأحرفَ خارجةٌ عن القياس، لأن سبيلها في القياس أن تصح العين وتُعَلَّ اللام. فَيُقال : أيًا، وروًى[1]، وأياةٌ، وطواةٌ، ورواةٌ، كما قالوا : نَوَاةٌ، وشَوَاةٌ[2]، لكنهم أعلُّوا العين فامتنَعُوا من إعلال اللام لذلك. وما جاء على خلاف هذا فهو شاذٌّ غير[3] مقيس، نحو : باء، وتاء، وثاء، وحاء، وخاء، وسائر حروف الهجاء التى على هذا النوع . وشذَّ في رايةٍ راءَةٌ، حكاه سيبويه[4]. ومن هنالك[5] قرر الفارسىّ في بعض مجالس إقرانه[6] الحكم في باءٍ، وتاءٍ، وثاءٍ، وغيرها مما اعتل فيه العين واللام (-[7] من حُروف الهجاء، فقال له بعض حاضري المجلس، وكان فَتًى يعرف بالبورانىِّ : أفيُجمَعُ[8] على الكلمة إعلال العين واللام-[7])؟! فقال أبو على قد جاء من (ذلك)[7] أحرف ساكنة فيكون هذا منها، ذكر ابن جنى تلك الأحرف المشار إليها في سرّ الصناعة[9].

فالحاصلُ أن الكلمة إذا اعْتلَّتْ عينُها لم تُعَلَّ لامُها، إلاّ أن يجيءَ شيءٌ فيحفظ، ولذلك حكم على آءة[10] ونحوها أنَّ اللام منها همزة ليس ببدلٍ عن شيءٍ، تحاميًا من القول بإعلال العين واللام. وهذا كلُّه لم ينشأ إلا من أصالة الألف التى قبل الواو والياء. فلو كانت زائدة كما قال لم يكن في الكلمة إذا قُلِبَت

---

(١) س : وزوا.

(٢) الشواة : جلدة الرأس.

(٣) في النسخ : «في غير».

(٤) الكتاب.

(٥) ماعدا (س) : «ومن ههنا لماقرر».

(٦) الأصل : أقرانه.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) س : المجتمع.

(٩) سر الصناعة ٧٩٠، وانظر اللسان : ريا.

(١٠) الآء : شجر، واحدته آءة.

الياءُ والواوُ همزة إلا إعلالٌ واحدٌ، فيؤتى به، فتبدل الواو في ذوات الواو، والياءُ في ذوات الياء همزة لاجتماع ثلاثة الشروط التى ذَكَر، نحو قضاءٍ من قضيتُ، وعطاءٍ من عطوت، وسِقاءٍ من سَقَيتُ، وكِساءٍ من كسوت، ورِداءٍ من الرِّدْية[1]. وكذلك علباءُ من علبيتُ [2] السقاء، وغُزَّاء[3] وعُدَّاء من غزا يغزو وعدا يعدو، وكذلك ما أشبهه.

وما جاء على خلاف ذلك فشاذٌّ محلّه الضرورة، نحو ما أنشده المازنى[4]:

ولاعَبَ بالعَشِيِّ بني أبيه
كفِعْلِ الهِرِّ يَحْترِشُ العَظَايا

فأبعده (الإله[5]) ولايُؤَبِّى
ولايُشْفَى من المرض الشِّفَايا

/ أراد : العَظَاء والشِّفاء فتركه على الأصل[6]. وأول الشعر على ماقاله ابن جنى[7] : ٢٢٠

(١) الرِّدية : الارتداء، تقول : هو حسن الرِّدية.

(٢) يُقال عَلبيتُه : أي قَطَعْتُ عِلبَاءَهُ، والعِلْباء عَصَبُ العُنق .

(٣) غُزَّاء : جمع غازٍ، مثل فاسق وفُسَّاق. ويجمع أيضا على غُزًى، مثل سابق وسُبَّق، وعلى غَزِيٍّ، مثل نادٍ ونديِ.

(٤) المنصف ١٥٥/٢، وسرّ الصناعة ١٦٥، والخصائص ٢٩٢/١، ٣٧٦/٢. وطبقات فحول الشعراء ٣٤ ـ ٣٥.
ونسب إلى أعصر بن سعد، أو المستوغر بن ربيعة
يحترش : يصيد. والعظايا : جمع عظاية، وهى دويبة. وقيل : أراد سامٌ أبرَص.

(٥) سقط من س.

(٦) س : الإبدال.

(٧) المنصف ١٥٦/٢.

إذا مــاالشيـخُ (صمَّ)[1] ولـم (يُكلَّـم)[1]

ولـم يَكُ سَـــمْــــعُـــه إلا نِدايَا[2]

وأنْشَدَ ابنُ جنِّى قولَ الراجز[3]:

أهبى التّراب فَوْقَهُ إهْبَايا

وقول الآخر[4]:

عِـــشَـــيَّـــةَ أَقْـــبَلَتْ مـن كُلِّ أَوْبٍ

كنـانـةُ عـــاقِـــدِينِ لَـهُـم لِوايَا

وكـأنهم شَبَّهوا ألف الإطلاق للزومـهـا القـافـيـة بتـاء التـأنيث، من حيث لزم فـتحُ مـا قـبلهـمـا، وكـانتـا زائدتين، ولذلك لـم (يأت[1]) هـذا إلا فـي مـــوضـع (النصب[1]).

هذا بيان كلامه إلى غاية ماقصد فيه[4]، لكنه ظاهرٌ بل صريحٌ بأن الهمزة مبدلةٌ من الواو والياء من غير توسط عملٍ بين ذلك. وهو يظهر من كلام كثير من النحويين، إذ يقولون في مثل هذا : هذه الواو والياء وقعت طرفًا بعد ألفٍ زائدة فوجب قلبُها همزةً.

وعليه كلامه في التسـهيل[5]. والذى يذهب إليـه ابن جنّى[6]، ونصّ عليـه المازنُّى في تصريفه أن الأصل في قضاء وسقاء ونحوهما: قضايٌ وسقايٌ. وفي

(١) سقط من س .

(٢) م. ن ١٥٦/٢، والخصائص ٣٤٨/٢، والمحتسب ٢٨٧/١.

(٣) م. ن ١٥٦/٢، واللسان : لوى.

(٤) الأصل : به.

(٥) التسهيل : ٣٠٠.

(٦) المنصف ١٣٧/٢ ومابعدها.

نحو كساءٍ وعلاءٍ : كساوٌ وعلاوٌ، فلما وقعت الياء والواو طرفين بعد ألفٍ زائدة ضَعُفتا لتطرفهما ووقوعهما بعد الألف الزائدة المشبهة للفتحة في زيادتها، فكما قُلِبت الياء ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما في نحو : عصا ورحا، كذلك قُلِبتا أيضا ألفًا لترفهما وضعفهما وكون ألف زائدة قبلهما في نحو كساءٍ ورداءٍ، فصار التقدير: قضاا، وسقاا ، وكِساا وعلاا، فلما التقى ساكنان لم يكن بدٌّ من أحد أمرين، إما أن يحذفوا أحدهما فيعود الممدود مقصورًا، وهذا مكروه لأنه نقض لغرض من المدّ، وإمّا أن يحرّكوا الألف الثانية، وإذا حرّكوا فإما أن يَرُدُّوها إلى أصلها ليتحرك، لأن الألف في نفسها لاتقبل الحركة، وذلك أيضًا مكروه لأنه رجوعٌ إلى ما رُفض ، وإما أن يقلبوها همزة، وهذه عادتهم إذا أرادوا تحريك الألف أبدلُوها همزةً، نحوُ قراءةِ أيوب السَّخْتيانيّ : {ولا الضَّألين[1]}. وحكى أبو زيد في كتاب الهمْز : شَأَبَّةٌ ودَأَبَّةٌ ، وأنشدوا[2]:

ياعَجَبًا! لقد رأيتُ عَجَبا

حِمَارَ قَبَّانَ يَسُوقُ أرْنَبا

خاطِمَها زَأَمَّها أنْ تَذْهَبا

إلى أشياء من هذا النحو، وذلك أن الهمزة أقرب الحروف إلى الألف، فقلبوها إليها لتقبل الحركة، فصارت : قضاءً، وسقاءً، وكساءً، وعلاء. قال ابن جنى : «فالهمزة في الحقيقة إنما هى بدلٌ من الألف، والألِفُ التى أبدلت

---

(١) من الآية ٧ من سورة الفاتحة، وانظر المنصف ١/٢٨١، وسر الصناعة ٧٣.

(٢) المنصف ١/٢٨١، وسرّ الصناعة ٧٣، والخصائص ٣/١٤٨، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٤٨، وشرح شواهد الشافية ٤/١٦٧

وحمارقَبَّان : دُوَيْبَّة. والخطام : الزمام، وزأمّها : يريد زامّها، وهو موطن الشاهد، وهو فى معنى خاطمها.

الهمزة عنها بدلٌ من الياء والواو، لكن النحويين إنما اعتادوا هنا أن يقولوا : إنما الهمزة منقلبةٌ عن ياءٍ واو، ولم يقولوا : من الألف، لأنهم تجوَّزوا في ذلك، ولأن تلك الألف التى انقلبت عنها الهمزة هى بدلٌ من الياء أو الواو، فلما كانت بدلاً منهما[1] جاز أن يقال : إنَّ الهمزة منقلبة عنهما. وأما (فى[2]) الحقيقة فإن الهمزة بدلٌ من الألف المبدلة عن الياء والواو. قال : وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه حُذَّاق أصحابنا، فاعرفه[3]».

فهذا ماقال، وما اعتُذِر به عن الفريق الآخر هو العُذْر للناظم فيما فَعَل من ذلك، مع أنه لم يَنْفَرِدْ / به، بل هو تابعٌ لغيره، قال سيبويه في ٢٢٨
باب مااعتَلَّ من الأسماء المعتلَّة على اعتلال الأفعال:«اعلم أنَّ فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أن يجيءَ على الأصل مجيءَ مالا يَعتَلُّ (فَعَلَ[2]) منه، ولم يصلُوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره»، قال : «فهمزوا هذه الواو والياء إذا[4] كانتا مُعْتَلَّتين وكانتا بعد الألف[5]، كما أبدلوا من ياءِ قضاءٍ وسقاءٍ، حيث كانتا معتلتين، وكانتا بعد الألف[6]». فهذا ظاهر منه أن الهمزة مبدلةٌ من الياء والواو لامن الألف، لكنهم حملوا المسألة على ماقرَّره ابن جنى، وبه فَسَّر

---

(١) الأصل : منها.

(٢) ليست في س.

(٣) سر الصناعة ٩٣ ـ ٩٤.

(٤) في الكتاب : إذْ.

(٥) في الكتاب : الألفات.

(٦) الكتاب ٣٤٨/٤.

السيرافيّ كلامه في الكتاب، فلا اعتراضَ على الناظم في مساق المسألة على مارأيت؛ إذْ كتابه[1]في غاية الاختصار، ولايليق استيفاءُ وجهِ الصِّناعة على الحقيقة إلا بالمطَّولات، مع أن ماقال ليس بمنافر للصناعة، إذ يمكن أن تكون الهمزة على حقيقة[2] ([3- ماقال من إبدالها من الياء والواو -3])، كما أبدلوها من الواو في وُقِّتَتْ[4] وَوِشاح وأُوَاصل، ونحو ذلك من المواضع التى يمكن فيها دعوى القلب ألِفًا ثم همزة. وأيضًا فما نصٌ عليه هو الظاهر، والحمل عليه أولى حتى يدعُوَ داعٍ إلى غيره. وقد جعل ابن جنى في الخصائص[5] الحمل على الظاهر أصلاً وإن أمكن أن يكون على غير ذلك، وأخذ ذلك من سيبويه حين تكلّم على سِيَّدٍ[6] وأنه من ذوات الياء حملاً على ماظهر، مع إمكان أن يكون من ذوات الواو مشتقًا من ساد يسود، فكذلك مسألتنا، والله أعلم. إلا أن في قاعدته نظرًا، وذلك أنه أطلقها إطلاقًا، فيقضى جريان حكمها في كلِّ مادخل تحتها، والأسماء التى آخرها واو أو ياء بعدألف زائدة على قسمين : أحدهما : ماكان منها غير لاحقٍ به تاءُ التأنيث، كالأمثلة المتقدّمة الذِّكر. وهذا لا إشكال فى صحَّةِ جريان الحكم فيه[7].

---

(١) الأصل : كلامه.

(٢) س : الحقيقة.

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل : وقفت.

(٥) الخصائص ١/٢٥١.

(٦) السِّيد : الذئب. وقد ضبط في الكتاب ٣/٤٨١، بفتح السين وتشديد الياء، وانظر في ذلك تعليق الشيخ محمد علي النجار محقق الخصائص ١/٢٥١.

(٧) الأصل : منه.

والثانى : مالَحِقَتْه تاءُ التأنيث، ولايجرى الحكمُ فيه على الإطلاق، بل الأمر فيه ينقسم قسمين، أحدهما : أن تكون الكلمة مبنيَّةً على التاء، فهذا لا تُبَدلُ فيه الواو والياء همزةً البتَّة، بل تبقى على ماكانت عليه في الأصل، فتقول فيما أصله الواو : شقاوة، وإِتاوة[1]، ونُقَاوةٌ[2]، وإِداوة[3]، وهِرَاوة، وعُلاَوَة[4]. وفيما أصله الياء : (نهاية وبداية [5]) ونُفَاية[6]، ورواية، وما أشبه ذلك. فلا تُعَلّ فيه الواو والياء، وماجاء من ذلك معلاً فنادر، قال سيبويه في تعليل التصحيح : «قَوِيت حيث لم تكن حرفَ إعرابٍ كما قويت الواو في قمحُدوة[7]» يعنى أنها إنما أُعِلَّت لما وقعت طَرَفًا، والطَّرَفُ أضعف مما ليس بِطَرَفٍ، ولذلك يلحقُه من الإعلالِ مالا يلحُق غير الطرفِ، فلما وقع الإعرابُ على التاء قَوِيت الواو والياءُ، فلم يدخلها الإعلال حين تَحصَّنت بالتاء، كما تحصَّن قَمَحْدُوَةٌ وقَلَنْسُوَةٌ وعَرْقُوةٌ[8] ونحوها بالتاء فلم تُعَلَّ (اللام[9])؛ إذ القاعدة ـ على مايأتى[10]ـ أن الواو المتطرِّفة في

---

(١) س : إباوة. يقال : أبوتُه إباوةً : حدثُ له أباء وفلان يأبو هذا اليتيم إباوة، أى : يغدوه كما يغدو الوالد ولده. وأتوته أتوه أتْوًا وتاوةً : رشوته، والإتاوة : الرُّشوة والخراج.

(٢) النقاوة ـ بفتح النون ـ مصدرُ نَقِى الشىءُ يَنْقَى نقاوةً ونقاءً فهى نقىّ ، أى نظيف. وبضمها : أفضلُ ماانتقيت من الشىء.

(٣) الإداوةُ : المَطْهَرةُ، وهو إناء صغير من جلد يتخذ للماء.

(٤) العِلاَوة ـ بكسر العين ـ أعلى الرأس، وعِلاوة كلِّ شيءٍ : مازاد عليه . وبالضم : أعلى الشىء، يقال : علّو كلِّ شيءٍ، وعِلوه، وعَلْوه، وعُلاَوته، وعاليه، وعاليته : أرفعه.

(٥) سقط من س.

(٦) نُفاية الشىء : بِقَيَّته وأردؤه.

(٧) الكتاب ٣٨٧/٤.

(٨) ماعدا (س) : وقرقوة. والعَرْقُوة : خشبة معروضة على الدلو.

(٩) سقط من س.

(١٠) س : سيأتى.

الاسم لاتثبُتُ بعد الضَّمة حرفَ إعراب، بل تُقْلَبُ[١] الضمةُ كسرةً، والواو
ياءً / فـإذا وَقَعَ بعـدها التـاءُ صَحَّت ولم تُعَلَّ. هذا تعليل سـيـبـويه، وهو ٢٢٠
صحيح[٢]. فأما صَلاَءَة[٣] وعَبَاءة وإعلالهم للكلمة هنا مع بنائها[٤] على
التاء، فكأنَّه مَبْنىٌّ على صَلاَءٍ وعَبَاءٍ[٥] وإن لم ينطق به[٦] على ذلك المعنى،
كما قالوا : مَسْنِيَّة[٧] ومرضيَّة، فقلبوا الواوين ياءين وإن لم تَقَعا طرفًا، إذِ
القاعدةُ ألا يكونَ هذا الحكم إلا في المتطرِّفتين، لكن قدّر أن التاء دخلت
على الكلمة مقلوبة فتركته على حاله.

والثانى : ألاّ تكون الكلمة مبنيَّةً عليها، فلا أثَر لها، ويدخلها حكم الإبدال كان لم توجد التاء، فتقول : امرأة معطاءه للدراهم، وميفاءةٌ بالعهد، وإغفاءة واحدة الإغفاء[٨]، ولِقَاءَةٌ واحدةٌ، وإعطاءةٌ (واحدةٌ[٩])، وذلك لوجود المذكر وما أشبه ذلك مما التاء فيه عارضة لا لازمة. فهذا القسم هو الذى يدْخُلُ في كلام الناظم، وهو صحيح؛ إذ لا اعتدادَ بالتاء.

فالحاصل أنَّ قسم مايُبْنَى على التاء داخلٌ عليه.

---

(١) الأصل : نقلت.

(٢) س : وهذا.

(٣) في النسخ : علاءة. والصلاءة ـ ويقال : الصلاية ، أيضا ـ مُدُقُّ الطِّيب. والعباءَة وقالوا أيضا : العباية ـ ضربٌ من الأكسية واسعٌ فيه خطوط سودٌ كبار.

(٤) الأصل : بقائها.

(٥) أى : هو مبنى على مايدلّ على الجمع، فواحد صلاءٍ صلاءة، وواحد عباءٍ عباءةٌ، انظر الكتاب ٣٨٧/٤.

(٦) س : فيه.

(٧) س : منسية ـ ويقال : سناها الغيث يسنوها، فهى مسنُوةٌ ومَسْنِيَّة : يعنى سقاها.

(٨) س : إغفاء.

(٩) سقط من الأصل .

ويجابُ عن هذا أنَّ تاء التأنيث لما اعتدُّوا بها وصار ما قبلها بسببها في حكم ماليس بطرف، اعتبر الناظمُ فيها هذا المعنى، فلم تدخل له تحت قوله : «آخرًا» ([1]- إذ ليست الواو والياء آخرا) كما أنها ليست الواو في قَمَحْدُوَة آخرًا قُضِي بذلك التصحيح، ولو كانت آخرا -[1]) حقيقة لا عْتلَّتْ؛ فقوله: آخرا، يُريد (به)[2] ماوقع آخرًا في الحقيقة، وما وقع (آخرًا[2]) بالحكم، فممّا لم يقع آخرًا على أحد الوجهين فلا اعتلال فيه.ثم قال : «وفي فاعِلِ ماأُعِلَّ عينًا ذا اقْتُفِي». في فاعل : مُتَعَلِّقٌ باقتُفِي، والفاعل أراد (به[3]) ماكان من الأسماء على هذا الوزن.. وما : واقعةٌ على الفعلِ الذى انتَسَبَ إليه وزنُ الفاعل، وهى موصولة، أو نكرة موصوفةٌ. وعينًا : تمييزٌ، أصلُه الفاعلُ، كاشتعل الرأس شيباً، وأصلُه : مااعتلَّتْ عينُه[4].

وهذا موضع ثان من مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء، يريد أن الياءَ والواو تُبْدَلان أيضًا همزةً في الفاعل المأخوذ من الفعل الذى اعتَّلت عينُه، ([3]ولايريد بما اعتلت[3]) (عينه[5]) ماكانت عينُه حرفَ علّة، وإنما يريد بذلك مادخل عينَه الإعلالُ بالقلب أو الإبدال. وقوله : في فاعل ما أُعِلّ عينا. لم يُعَيِّن في هذا الوزن موضعَ الإبدال، ولكنه يتعيّن بتعيين موضعه من الفعل، إذ قال : ماأُعِلّ عينا، فكأنه يقول : في عين الفاعل مما أُعِلّ من الأفعال عينًا ذا اقتُفِى.

وهذا الكلام المختصر قد أحرز أوصافًا بها يتمُّ هذا الحكمُ :

---

(١) سقط من الأصل. وقوله : «إذ ليست الواو والياء آخرًا» سقط من س وحدها.

(٢) سقط من س.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في النسخ : عينا.

(٥) عن س.

أحدُها : أن يكون الاسم على وزن فاعل، فإنه إذا كان كذلك جرى فيه الإبدالُ، فإن لم يكن على هذا الوزن لم تُعَلَّ العينُ، نحو : مُفَاعِل، ومُتَفاعِل، ونحو ذلك. فإنك إنما تقول : مُلاَوِذٌ، ومُعَاوِدٌ، ومُبَايِنٌ، ومُعايِنٌ. وكذلك : مُتَساوٍ، ومُتَجاوِزٌ، ومُتَبايِنٌ، ومُتَمايِنٌ[1]، وما أشبه ذلك، فتبقى العين على تصحيحها، ولاتقول : مُلاَئذ، ولامُبَائن، ولا مُتَسَاءٍ، ولامُتمائن، بالهمز؛ لأن اسم الفاعل محمولٌ في الإعلال على فِعْلِه. وأفعال هذه الأوزان غيرُ معتلَّة العين، نحو : لاَوَذ، وعَاودَ، وبَايَن، وعَايَن، وتَجَاوَزَ، وتَساوَى، وتَبَاين، وتَمايَنَ. والقاعدةُ : أنّ اسم الفاعل إنما يعتَلُّ باعتلال فعله، فإذا صحَّ صحَّ، فكذلك هذه الأشياءُ.

٢٣٠ والثاني : أن يكون / هذا الوزنُ منسوبًا إلى فِعْلٍ. ومعنى كونه منسوبًا إليه أن يكون في الاشتقاق راجعا إليه (خاصّةً[2])، لا أنه يريد أن يكون اسم فاعل جاريًا عليه، لأن هدا الحكم جار فيما إذا كان جاريًا على الفعل نحو : قام فهو قائم، وباع فهو بائع، ودام فهو دائم، وبان فهو بائن، وفيما لم يكن جاريًا كحائض، وامرأة زائر[3]، من زيارة النساء وعلى هذا يشمل ماكان من فاعل بالتاء وبدونها كقائمة وقائلة وصائمة، ونحو ذلك ؛ لأن النسبة إلى الفعل هنا موجودة، فههنا يجرى على الفعل في الإبدال، فإن لم يكن جاريًا على فعلٍ فَمُقْتَضى[4] هذا الكلام ومفهومُه أنَّ الإبدال لايكون هنا. فنحو : الحائِرِ وهو مجتمع الماء، والصائِرِ لشق الباب، والعائِرِ

(١) يقال : فلان متماين الودّ : إذا كان غير صادق الخلّة.

(٢) سقط من س.

(٣) الذى في الكتاب ٣/٦٣٣ : وزائرة وزُوَّر.

(٤) س : فما اقتضى.

للرمد(١)، والحائش لجماعة النخل لايعلّ لما كان غير جارٍ على فعلٍ ولا منسوب إليه. هذا مايعطيه كلامُه.

والثالث : أن يكون ذلك الفعلُ المنسوبُ إليه قد أُعِلّت عينُه كقائم، فإنه منسوب إلى (٢- قام المعتلّ العين، وبائع منسوب إلى باع، وهائم منسوب إلى هام، وكذلك ما أشبهه مما هو جارٍ على الفعل اسم فاعل له، وكذلك ماليس بجار نحو حائض، فإنه منسوب إلى حاضت، وزائر منسوب إلى -٢) زار وإن لم يكن عليه، فاعتل (٣- لذلك، من جهة أن الاسم محمولٌ في اعتلاله على الفعل، فكما اعتلّ الفعل بقلب عينه ألفًا سواء كانت واوًا أم ياءً، فكذلك اعتلّ -٣) الاسم بقلب عينه الياء أو الواو همزة.

وقد ظهر من مفهوم هذا أن الفعل إذا لم يدخل عينَه الإعلالُ، وإن كان واوًا أو ياءً، فإنّ فاعلاً (منه(٤)) لايُعَلُّ، بل يبقى على أصله، فتقول في فاعل من عَوِر، وحَوِل، ورَوِي، وهَوِيَ : عاورٌ (غدًا(٤)) وحاولٌ، وراوٍ، وهاو. وكذلك ماعينه الياء من نحو: صَيِدَ(٥)، وعَيِس البعير، وغَيِف، وغَيِدَ، تقول في فاعله : صايد غدًا، وعايس، وغايف، وغايد. فلا تَهْمِزُ، بل تُصَحِّحه لتصحيح فعله.

هذا معنى كلامه، وفيه من النظرِ الصناعيِّ ما في مسألة كساءٍ، من أنه (اعْتَدَّ(٢)) في ظاهر كلامه على أنَّ الهمزة مبدلةٌ من الواو والياء. والذى ذكر

---

(١) في النسخ : للرمل.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) عن س.

(٤) سقط من س.

(٥) الصَّيَدُ : رفع الرأس كبرا، وإبلٌ عِيْسٌ : بيضٌ تضرب إلى شقرة يسيرة. وغيد غَيَدًا : مالت عنقه ولانت أعطافه فهو أغيدُ، والأغيد أيضا : الوسنان المائل العنق، والأغيف كالأغيد إلا أنه في غير نعاسٍ.

ابنُ جنّي(١) وغيرُه أن الواو والياءَ أُبدلت منهما الألف، وأن الهمزة مبدلة من الألف. وذلك وذلك أن «قـائل»(٢) و«بائع» أصلهمـا قـاول وبايع كمـا أنَّ أصل قال(٢) وباع قَوَلَ(٢) وبَيَع، فسكن حرف العلة من قاول وبايع كما سُكِّن في فعله، ووجب قَلْبُها ألفًا كما انقلبا في قال وباع، لأن الألف قبل حرف العلة من حيث كانت زائدةً تشبه الفتحة، فانقلب حرفُ العلّة ألفًا كما انقلب في قال وباع، للفتحة المحقَّقة، فصار : قاال وباا ع، وهكذا بألفين، فلما اجتمع السـاكنان لم يكن بدٌّ من الحـذف لأحدهمـا، أو التـحـريك، والحـذف لايمكن فيصير اسمُ الفاعل على لفظ الماضي، فيلتبس. وأما التحريكُ فلا يمكن، أنْ يُرْجَعَ(٣) لأجله إلى الأصل من الياء والواو، فيكون رجوعًا عمّا منه فُرَّ، فلم يبق إلا تحريك الألف نفسها، وذلك لايمكن فيها، فأبدلوها حرفا يقربُ منها غاية القرب ويمكن تحريكُه، وهو الهمزة، فـأبدلوا الثـانية همـزةً ولم يُبْدلوا الألف الأولى إلى الهمزة ؛ لأنّ الألفَ الزّائِدةَ في « فاعل » لا أَصْل لها في الحركة ، ولم تتحرّك قطّ ؛ فكانت الألفُ الثانية أولى. وهذا النحو هو الذى مضى في مسألة كسـاء، فيمكن أن يكون الناظمُ قائلاً بهذا النحو إلا أنه تجوَّزَ في العبارة، واختصر العمل / اختصـارًا وهو يريده، وإما أن يكون ٢٣١ بنى على ظاهرِ كلامِ كثيرٍ من النحويِّين في هذا، وعلى ظاهر الأمر لم يُثْبِت درجةً مقدّرةً لم تظهر قطُّ.

ثم بعدُ في كلامه مُعتَرضٌ، وهو أنه شرط في فاعل أن يكون منسوبًا إلى فعل فيقتضي كلامُه أمرين :

---

(١) المنصف ١/٢٨٠.

(٢) س : قائم .. وقام .. وقَوَمَ.

(٣) الكلام على حذف مضافٍ، أى : كراهة أن يُرجَعَ ومثله قوله تعالى : {يُبَيِّن الله لكم أن تضلُّوا}، قالوا : كراهة أن تضلّوا.

أحدهما : خروج حائض ونحوه من هذا الحكم، لأنه ليس له فعل يجتمع معه في الاشتقاق، إذ لو كان له فعل لكان جاريًا عليه اسم فاعلٍ، لكنه معدوم، فإذا امتنع[1] الجريان امتنعت النسبة الاشتقاقية (أيضًا[2])، لأن «حائض» هذا الذى لاتدخله التاءُ ليس بمشتقٍّ من حاضت، وإنما يُشْتَقُّ من حاضت اسم الفاعل الجارى، إذا قلت : هى حائضة غداً، وأما غير الجارى فليس له فعلٌ ولا معناه معنى الفعل، وإنما معنى حائض معنى أن لو قلت : حيضى . وإذا لم يكن له فعلٌ فقد خرج باشتراطه أن يكون الاسمُ فاعلَ ماأعلّ

عينًا، وبذلك خرج (عن)[3] أن تَقْلَب عينه همزة، فكنت تقول على هذا : حايض، على الأصل. وكذلك سائر الباب. وهذا فاسد.

والأمر الثانى، وهو أبينُ من هذا : أن يكون ما كان من الجوامد المعتلة العين نحو : حائرٍ، وحائشٍ، وعائرٍ، وصائرٍ، لاتعتلّ عينه فكنت تقول : حاير، وحاوش، وعاور وصاير. وهذا غير صحيح، بل حكمه عندهم فى الإعلال حكمُ الجارى على الفعل، لأنّ الإعلال فى الأسماء ليس بمختصٍّ بما جرى على فعلٍ بل[4]، بل الأسماء كلّها المشتقة والجامدة جارية على الفعل فى حكم الإعلال مطلقًا، ولذلك أَدْخَلَ هذا القسم فى التسهيل إذ قال : «وتبدلُ الهمزة أيضًا وجوبًا من كُلّ ياءٍ أو واوٍ وقعت عينًا لما يوازن فاعلاً أو فاعلة ، من اسم مُعْتَزٍ إلى فِعْلٍ معتل العين، أو اسم لافِعْلَ له»[5]. فقوله : «أو اسمٍ لافِعْلَ له» استدراكٌ ضرورىٌ، وهو الذى اعتُرِض به ههنا.

---

(١) س : اجتمع.

(٢) سقط من س.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل، ت: قبل.

(٥) التسهيل ٣٠٠.

وقد يجاب عن الأول بأن حائضًا ونحوه فى تقدير الجارى على الفعل وإن لم يكن كذلك فى الحقيقة الاستعمالية، والفعل أصلهُ، ومنه اشتُقَّ، لكن عَرَضَ الآن فيه اعتبار معنى النَّسَبِ، فتُنُوسِي أَصلُه، ولذلك يقولُ فيه سيبويه : إنه محمولٌ على مقدَّرٍ يجرى عليه ، كأنك قلت : شئٌ حائضٌ[1]. وما هذا إلا تحقيقٌ لأصله الذى هو اسم الفاعل الجاري على الفعل، وإذا كان فى الأصل كذا[2]، دخل تحت[3]، معنى النِّسبة إلى الفعل؛ إذْ لاشكَّ أنه على هذا النحو منسوبٌ إليه، فصحَّ كلامُ الناظم بالنسبة إليه.

وأما حائرٌ ونحوُه فقد يقال : إنه يقدَّرُ له فعلٌ فى أصل الاشتقاق يجرى[4]. عليه حتى يُرَدَّ إلى طريقة اسم الفاعل المشتق. وهو جوابٌ متكلَّفٌ، وبعيد من لفظه،لكن الحكم بالإعلال يقتضى ذلك، قال الفارسىّ فى التذكرة وتكلَّم على كون حائض ونحوه[5]، جاريًا على شَىْءٍ فى الأصل : إنَّ مما يدلُّ على ذلك (إعلالَ)[6] العين فى حائض، بالهمز، قال : فلو لا أنه على حاضت لما اعتلَّتْ. قال : وليس ينبغى أن يُتشَكَّكَ فى همزة حائض، ٢٣٢
لأنهم / قد قالوا : موتٌ مائتٌ، بالهَمْزِ البتَّةَ، ولو لا ذلك لقيل : ماوت، قال : فيجب على هذا الذى ذكرناه من همز مائت وحائض أن يكون قولُهم : شعر شاعر، ووتِدَ واتِدٌ، ودارع، ونابل، وتامر، ولابن، جميعُها جارٍ على

---

(١) الكتاب ٣/٢٣٧، ٣٨٣.
(٢) س : كذلك.
(٣) الأصل، ت: تحته.
(٤) ماعدا (س) : ويجرى،
(٥) س : وغيره.
(٦) سقط من الأصل.

فعل مقدر وإن لم يظهر إلى الاستعمال . هذا ما قال، وهو قياس صحيحٌ ، فإنْ كان النَّاظمُ يُريدُ بقوله : « فاعل ما أُعِلَّ عيْناً » ؛ سواءٌ كان ذلك الفعلُ مُسْتعملاً أم لا فكلامُه صَحيحٌ ، وإن أراد به الاستعمال فقط فهو غير صحيح، إلا أن يقال : إن الحائش والحائر ونحوه من الألفاظ النادرة التى لم يُبْنَ عليها، فهو الأظهرُ من كلامه، والجارى على مايقتضيه القياسُ، وإن كان ظاهر التسهيل أنه قياس فيه، فتأمَّلة.

واقْتَف[١]: معناه اتَّبِعْ هذا الحكم فى فاعل ما أُعِلَّ عينا

* * *

والمدُّ زِيْدَ ثَالِثًا فى الواحِدِ

هَمْزًا يُرَى فِى مِثْلِ كَالقَلاَئِدِ

هذا موضعٌ ثالثٌ مما تُبْدَلُ فيه الهمزةُ من حَرْفِ اللَّين، والمدُّ أراد به حَرْفَ المدّ ، فَسَمّاهُ مدًّا بوصفه اللازم فيه. ويريدُ أَنَّ حرف المدّ إذا كان زائدًا، وكان فى الواحد قد وقع ثالثًا فإن يُبْدَل همزةً فى الجمع[٢] على مثال القلائد، وهو ماشاكله مما هو[٣] على مفاعل[٤].

وهذا العقدُ قد جمع فى هذا الإبدالِ شروطًا لابُدَّ منها فى إبدالِ ذلك الحرف همزةً :

(١) كذا فى النسخ. وقد يُؤخذ منه أن « اقتفى» فى بيت ابن مالك فعل أمر لا فعلُ ماضٍ مبنى للمجهول على ما هو المشهور الآن.

(٢) س : الجميع.

(٣) لأصل : ممانصّ.

(٤) س : مفاعيل.

أحدها : أن يكون حرف مدٍّ، وحرف المدّ عبارةٌ عن الألف والواو والياء إذا كان ماقبلهما من جنسهما، فانضمَ ما قبل الواو، وانكسر ما قبل الياء، ولايكون ما قبل الألف إلاّ مفتوحًا. فإذا كان الحرفُ المبَدْل منه كذلك ثبت الإبدالُ، فلو لم يكن كذلك لم يصحَّ الإبدال، كقولك : جَهْوَرٌ، فإن الواو هنا ليست بحرفِ مدٍّ، فلا تبدلها فى الجمع همزَة، وكذلك عِثْيرٌ[1] وحِثْيل[2]، لاتُهْمَز الياء فى الجمع، وإنما تقول : جهاورُ، وعثايرُ[3] وحثايلُ. وكذلك[4]. تقول فى هَبَيّخ[5]: هَبَايِخُ، وفى جدولٍ : جدوالُ، وفى قَسْوَرٍ[6]: قساوِرُ. وإنّما صَحَّت ههنا لأن الواوَ والياء فى هذه الأمثلة جعلت فى مقابلة الأصول ، إذْ الكلمة بها ملحقة، فكان الواجب أن يجرى مجرى ما قابلته من الحروف الصحاح فتسلم من الإعلال. وأيضا لما يأتى فى علة الإبدال بحول الله تعالى .

والثانى : أن يكون حرفُ المدّ زائدًا، وهو قوله : «والمدّ زِيدَ» و «زِيدَ» جملة فى موضع الحال من المدّ، والعامل فيه الفعْل المتأخر من حيث عمل فى ضميره. فإذا كان حرفُ المدِّ غير أصلى ثبت له الحكمُ، فإن كان أصليًا بنفسه أو منقولاً عن أصل فمفهوم كلامه أنه لايُبْدَل همزَة، فمقامٌ ومعاشٌ ومقال لاتعلّ فيه الألف، وإنما تقول (فيه)[7] فى الجمع على مفاعل: مقاوم ومعايش ومبايع، وأنشد

---

(١) الأصل، ت : «عثير وحثير وحثيل». و«حثير» ليست فى س. وقد ضرب عليها فى ك.

(٢) العثير : الغبار. والحثيل : القصير.

(٣) الأصل : «وعثاير وحثاير وحثايل» . «وحثاير» ليست فى س، ك، ت.

(٤) ماعدا (س) : ولذلك.

(٥) الهبيخ : الغلام، والرجل لاخير فيه.

(٦) القسور : ضربٌ من الشجر.

(٧) عن س .

المازنيّ[١] للفرزدق[٢]:

وإني لقـــوّام مــــقـــاومَ لم يكن

جـريرٌ ولا مَـوْلى جـريرٍ يقـومُـهـا

فـقال : مـقاوم، ولم يقل: مـقائم. وكـذلك مـعيشـة ومدينة، على من جعلها/ من دان يدين: إذا أطاع تقول في جَمعهما : معايش ومداين. وأما ٢٢٣
من جـعل مـدينة من مَـدَن[٣] وجمـعها على مُدُنٍ فإنه يهمز على مُقْتضَى الشرط، لأن الياء زائدة، فتقول : مدائن وكذلك تقول إذا جمعت مَعُونة على مفـاعل لم تهمز وإنما تقول: معاونُ، وفي ملومة : ملاومُ ، وفي مَـحُوزة: مَحَاوِزُ، وكذلك ما أشبهه. وما أتي به من هذا مُبْدَلاً همزَة فمحفوظٌ[٤] غير مـقيس، مـثل مـاروى (خـارجة بن مـصـعب)[٥]، عن نافع من هـمـــز (معائش)[٦] وقـالت العـرب : مـصائبُ في جمـع مـصـيبـةٍ، ومنارةٌ ومنائرُ، ومزادةٌ ومزائدُ، ومَسِيلٌ ومسائل، فيمن جعله من السيل[٧]. ووجـهُ هذا

---

(١) الأصل، ت : الفارسيّ – وانظر المنصف ٣٠٦/١ .

(٢) كذا نسب إلى الفرزدق، ومثله في المقتضب ويقول الأستاذ عضيمه في تَعْليقه على المقتضب ٢٦٠/١ : «نسبه أبو على الفارسيّ وابن سيده في المخصّص ٢١/١٤ إلى الفرزدق أيضا، وصحح الشنقيطي نسبته إلى الأخطل، وهو في ديوانه » . والبيت في الخصائص ١٤٥/٣، والمنصف ١٠٦/١. وانظره في شعر الأخطل ٥٢٠ .

(٣) مدنَ بالمكان : أقام به.

(٤) الأصل : محفوظ.

(٥) عن الأصل وهامش ت : وخارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي السرخَسِيّ، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه. وروى أيضًا عن حمزة حروفًا توفى سنة ١٦٨.

(٦) من الآية ١٠ من سورة الأعراف، ٢٠ من سورة الحجر.

(٧) أما من جعله من «مَسَل» فالهمز هو القياسي، وقد وَرَدَ جُمع مسيل – وهو مجرى الماء – على أمسلة ومُسُل ومُسْلان ومسائل. فثبوت الميم في هذه الجموع دليل الأصالة، وزعم بعضهم أنّ ميمه زائدة من سال يسيل، وأن العرب وهمت في جمعه. وإلى ذلك ذهب لأزهري.

الشاذّ تشبيه الأصليّ بالزائد فكأنَّ معِيشة ومُصيبة كصحيفة[1]، وكذلك سائر المثل. ووجهُ تركِ الإعلال أنَّ هذه الحروفَ أصلُها الحركةُ لأنها عين الكلمة التى على مَفْعِلَة أو مَفْعِلٍ (أو مَفْعَلٍ)[2]، أو مَفْعَلَةٍ أو نحو ذلك، فإذا وقعت بعد ألف الجمع تحرّكت بحركتها فلا موجب لإبدالها.

فإن قلت : فإن المفرد منها مُعَلٌّ فهلاَّ أعِل (الجمعُ)[2] حملاً عليه كما أُعِلَّ قائمٌ وبائع بالحمل على فعله؟

فالجواب : أن المفرد أُعِلَّ لِشَبَهِ الفعل الحاصل فيه على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى، فلما جمعوه[3]، زال (بالجمع البناءُ الذى كان به)[4] شَبَهُ الفعل، لأن الفعل لايجمع، فَبَعُدَ عن الإعلال، فلم[5] يبدلوا العين همزةً، ولما كان الشبه حاصلاً فى قائل وبائع لكونه[6] على وزن الفعل وعاملاً عَمَلَه أُعِلَّ بقلب الواو والياء همزة، بخلاف الجمع. ولذلك صُحّح لُوَمَةٌ وحُضُضٌ[7] ، ومِرَرٌ ونحوها لما فَرَجَت عن شَبَهِ الفِعْلِ . هذا محصولُ جوابٌ الفارسىّ فى الإغفال، وأصلُهُ للمازنىّ فى تَصْرِيفه[8].

والثالث : أن يكون حرف المدّ ثالثًا فى المفرد، وذلك قوله : «ثالثا فى الواحد»، فإذا كان كذلك أُبدِلَ فى الجمع، فإن كان غير ثالث لم يبدل، فالمدة

(١) الأصل : كصحيحة

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ت : جمعوا.

(٤) سقط من س.

(٥) الأصل : فأبدلوا.

(٦) ماعدا (س) : لكنه.

(٧) انظر الكتاب ٤/٤٠٠، والمنصف ٢/٣٠٣، ٣/٩٠.

(٨) المنصف ١/٣٠٦. وأنظره فى الإغفال فى ما أغفله الزجاج من المعانى.

الثانية لاتُبْدَل فى الجمع همزة، فلا تقول فى طابق : طآبق، (ولا[1] «فى»[2] كاهلٍ و«غارب: كآهل»[3] ولا[4] غارب)[1]. وما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر[4]:

تَرَبَّعْنَ[5] من وهَبْيَن أو بِسُوَيْقَةٍ
مَشَقَّ السَّآبى عن رُءُوس الجآذِرِ

فأبدل الهمزة من ألف السابياء، وهى ثانية تقع قبل ألف الجمع، كما أبدلوها بعد ألف الجمع إذا كانت ثالثةً، فشاذٌّ يحفظ. وبتلك المنزلة أنْ لو كانت المدَّةُ رابعةً نحو قنديل وبُهلول وشِمْلالٍ، فإنما تقول فيه: قناديل، وبهاليل، وشماليل. وإنما[6] تبدل المدّة حرفًا آخر غير الهمزة على ماسيذكره هو.

وإنما قال : «فى الواحد» فقيَّد ذا المدّة، لأنه إنما يريد أن المدّة التى فى الواحد تُبْدَل فى الجمع.

والرابع : أن يقع حرفُ المدِّ فى الجمع على مثال[7] القلائد، وهو مثالُ مفاعِلَ، فإنه إن لم يكن فى الجمعُ على هذا المثال لم تقلب همزة، إذ لاموجب

---

(١) سقط من ت.

(٢) عن س ك

(٣) سقط من الأصل.

(٤) ذو الرمة، ديوانه ١٦٩٧. والبيت فى التكملة ١٧٢٠، واللسان : لـحَسَ. وقد وردت السوابي بالواو فى المراجع على الأصل»
وتربَّعن: حللن. وفى الديوان : يحلون من وهبين. ووهبين وسويقة موضعان ، ودمَشَقٌ : موضع الشقّ. والسآبى : جمع السابياء، وهى جلدة الوجه تخرج قبل الولد يقول : يحلّون من هذين الموضعين مناتج البقر.

(٥) ماعدا (س) : ترفعن.

(٦) س، ك : فإنما.

(٧) س : مثل.

لقلبها. فعجوزٌ إذا جمعتها على عُجُز، ذهبت المدّة فى الجمع، وكذلك إذا جَمَعْتَ مدينةً على / مُدُنٍ، وصحيفةً على صُحُفٍ، وما أشبه ذلكِ من ٢٢٤
الجموع التى تذهب فيها المدّةُ أو تكون على حالةٍ أخرى. (فأمّا)(١) إذا كانت في وزن القلائد وَجَبَ سببُ الإبدال فقلت فى رسالة: رسائل ، وفى حَمَالة : حمائل، وفى كنائن، وفى مدينة - على أشهر اللغات - : مدائنُ، وفى سفينة: سفائنُ ، وفى خَرِيَدة : خَرَائِدُ، وفى عجوزٍ: عجائزُ. وما أشبه ذلك.

وقوله : (فى مِثْلِ كالقلائد)، أراد : فى مثل القلائد، فزادَ الكاف ضرورة ، نحو(٢):

فَصُيِّرُوا(مِثْلَ)(٣) كعَصْفٍ مَأْكُول

وهذا مثلُ البيت من كل وجهٍ، حيث أقحم الكاف بين مثلٍ ومجرورها

ووجه الإبدال هنا أنك لَمَّا جمعت رسالة مثلاً على فعائل، جاءت ألف الجمع ثالثةً، ووقعت بعدها ألف رسالة، فالتقت ألفان، فلم يكن بدٌّ من حذف إحدى الألفين أو تحريكها(٣)، فلو حذفوا لألف الأولى لبطلت دلالة الجمعِ، ولو حذفواالثانية لتغيّر بناء الجمع، لأن هذا الجمع لابُدَّ له أن يكون بعد ألفه الثانية حرفَ مكسور بينها وبين حرف الإعراب ليكون

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) ينسب الرجز إلى رؤبة، وإلى حميد الأرقط. وهو فى ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، وفى الكتاب ٤٠٨/١، والمقتضب ١٤١/٤، ٣٥٠، وشرح الكافية للرضى ٣٢٤/٤، والخزانة ١٨٤/١٠.

(٣) س : تحركها.

كماعل[١]، ولم يَجُز أيضًا حركة الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع، لأنها إنما تدلّ عليه ما دامت ساكنةً الى لفظها، ولو حركت أيضا لاتقلبت همزة وزالت دلالة الجمع، فلم يبق إلاَّ حركة الألف الثانية بالكسر لتكون كعَيْنِ مفاعل[٢] ، فلما حركت انقلبت همزة فصارت رسائل، كا ترى. وهذه العلة جارية فيما حرفُ المدَّ فيه ألفٌ، ثم شُبِّهَتْ الياء فى صحيفة، والواو فى عجوز، بألف رسالة، لأن (ما)[٣] قبلهما من جنسهما وما هو بعضٌ منهما، وهما ساكنتان، فجرتا مجرى الألف. والأصل[٤] فى هذا إنما هو الألف، لأنها أقعدُ فى المدّ من الواو والياء. ذا تعليل ابن جنى، وتعليل الخليل يشبه هذا، وهو أن قال[٥]: إنّما همِزت فى صحائفَ ورسائل وعجائزَ لأن حروف اللَّين فيهنَّ (ليس)[٦] أصلنًّ الحركة، وإنما هى حروف مَيتَّةٌ لاتدخلهُا الحركات، فلما وَقَعْنَ بعد لألف همِزنْ ولم يَظْهرن، إذ كُنَّ لاأصل لَهُنَّ فى الحركة قال :، فلو ظهرْنَ فى الجمع متحركات كانت الحركة ستد خُلُهُنَّ فى غير الجمع فى بعض المواضع. يعنى فى مثل ما إذا خُفِّفت خَطِيئة ومقرُوءَة، فلو جاز أن تُحرِّك حرف المدّ لخُفِّفَت الهمزة بالقاء حركتها على حرف المدّ وحذفها كما تفعل فى الصحيح. وهذا لايجوز، لبطلان الغرض لذى سيقت له من المدّ، لأن الحركة تُذْهِب عنها المدّ، فلما كان تحريكُ حروف المدّ لو قيل : عجاوِزُ وصحايفُ يُؤَدِّينا إلى تحريكها فى موضع آخر سدُّوا هذا الباب، فأتوا بالهمزة بدلاً منها محافظة على ما فيها من المدَّ

(١) س ، ص : كفاعل .
(٢) ص: كفير مفاعل. س : لتكون على غير مفاعل
(٣) عن س .
(٤) س : «وأصل الباب فى هذا».
(٥) انظر الكتاب ٣٥٦/٤.
(٦) سقط من س.

وكلام الناظم فى هذا الإبدال على ظاهر ما قال فيه، إذْ ليس فى حروف المدّ غيرُ ما قال، كما كان فيما تقدَّم من المسائل، إلا أنّ عليه فى هذا التقرير دركًا فى قوله : « والمدُّ » لأنه لايخلو أن يريد به المَد كيف كان من تمكين أولِيْنِ مع مجانسة الحركة أو عدم المجانسة، فيدخل عليه كلُّ واوٍ أو ياءٍ ساكنةٍ كان ما قبلها من الحركة ليس من جِنْسها، لأنها إذا / كانت ٢٣٥
على هذا الوصف ففيها مدٌّ، ولذلك لايقع قَوْلٌ أو سَيْلٌ فى قافية مع وَبْلٍ أو جَهْلٍ، لما فى الواو والياء من المدّ، ولأجل ذلك أيضا يجمع بين ساكنين فى نحو أُصَيْمّ وقُمَيْدّ فى أَصَمَّ وقُمُدّ[1]، فتقول على هذا فى عَشَوْزَنٍ[2]: عَشَائِزُ، وفي عَدَوْلَى[3] – إن حذفت الألف -: عَدَائِلُ. وهذا لايكون، وإنما تقول : عَشَاوِزُ، وعداوِلُ، وكذلك ما أشبهه، لا تَهْمِزُهُ البتّةَ. أو يريد به المدّ الذى هو التمكين دون ما هو لين، ولا يكون ذلك إلا مع مجانسة الحركة. وهو الذى يظهر منه كما تقدَّم تفسيره، فيخرج عنه همزُ الياءِ فى نحو كُلَيْبةٍ وجُرَيْرةٍ علَمين منقولين إلى العلمية بعد حصول التصغير، فإنَّك إنما تقول : كلائبُ وحَرَائُر، بالهمز، وذلك كلُّه لأجل أنَّ المعتبر فى حرْفِ اللين إنما هو السكون والزيادة فى الواحد خاصة ولا مبالاه بحركة ماقبله، فَيُسْتَثنى منه ماجرّ فيه الحكم إلى تقدير الحركة كعَشَوْزَنٍ وعَدَوْلَى، لأنك لما حَذَفْتَ النون والألف لإقامةِ بِنْيَة التكسير لم يكن بدٌّ من تقدير تحريك الواو لتصير عَشْوَزٌ وعَدَوْلٌ كَجِهْوَرٍ وجَدْوَلٍ، لأنَّ مثل عَدَوْلٍ وعَشَوْزٍ غير موجود، فصارت الواوُ بهذا التقدير متحركةً، فيُفَعل بها ما يُفْعَلُ بالمتحركة من

---

(١) القُمُدّ : القويُّ الشديد.

(٢) العَشَوْزَنُ : ماصعب مسلكه من الأماكن، والشديد الخَلْق العظيم من الناس والإبل.

(٣) عَدَوْلى : قرية بالبحرين.

تصحيحها، بخلاف كلائب في كليب، وحرائر في حُرَير(١)، فإنَّ الياءَ لم تتَحرَّك قَطُّ لفظا ولا تقديراً، فوجَبَ الهَمْزُ، وأصل هذه المسْـألة فيما رأيت لابن جنى فى الخصائص، لما تكلم فى فك الصيغ، على نَقل(٢) عَشَوْزَنٍ فى التكسير من عَشَوْزٍ إلى عَشْوَزٍ، أخَذ يستدلّ على هذا بأنه لو كسّره، وهو (على)(٣) ما كان عليه من سكون واوه دون أن يكون قد حَرَّكها، لوجب عليه همزها، وأن يقال : عَشَائِزَ، لسكون(٤) الواو فى الواحد كسكونها فى عجوز ونحوها. قال : «فأمَّا انفتاح ماقبلها فى عَشَوْزٍ فلا يمنعها الإعلالَ، وذلك أن سبب همزها فى التكسير (إنما هو)(٣) سكونها فى الواحد لاغير، فإما اتِّباعُها ماقبلها وغير اتِّباعها إيَّاه فليس مما يتعلَّقُ عليه حال وجوب الهمز(٥) أو تركه. ثم استدلّ على هذا أيضا بقولهم فى ألَنْدَدٍ(٦): أُلَيْدٌ، لأنك لما حذفت النون للتصغير بقى ألَدَدُ، وهو مثال منكور، فيصير إلى مثال غير منكور وهو أَفْعَل، فلما صار إلى ذلك أدغمه، فصار كألَدَّ مذكر لَدَّاء، فعامله معاملته. قال : «فلذلك قالوا فى تحقيره: أُلَيْدّ، فأدغموه ومنعوه الصَّرف». هذا ما قال(٧)، وهو ظاهر كما ترى.

والجواب أن يقال: أما القسم الأول فهو غير داخلٍ عليه، لأنه عَبَّر بالمدِّ، والمدُّ على حقيقته إنما هو فى تلك الحروف إذا كان ماقبلها من جنسها، وأما إذا خالفها(٨) فإنما فيها بعضُ اللين المُشْبه للحركة، ولذلك لاتقع الياء ولا الواو

---

(١) ك، س : حدائر فى حدير.

(٢) الأصل : وزن.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) س : ليكون.

(٥) ص، ك : الهمزة.

(٦) الألندد : الشديد الخصومة كالألدّ.

(٧) الخصائص ٣/١١٦ – ١١٧.

(٨) س : «إذا كان خالفها».

المفتوحُ ماقبلهما فى قافية مع التى قبلها من جنسها، فلم يُرد إلا ما فيه حقيقة/ المدّ. وأما الثانى فالظاهر لزومه، والله أعلم. ٢٣٦

وقوله : همزًا يرى فى مثل كذا، ضمير «يُرَى» عائد على المدّ، وإنما يريد بذلك(١) ماكان منه موجودًا - فى بِنْية التكسير، فإنّ المدَّة التى اجتمعت فيها هذه الشروطُ على قسمين:

أحدهما : أن تقوم بنية التكسير مع وجودها كجهور وجدول (وعِثْير)(٢)، وسائرأ شباه(٣) ماتقدم، فهذا الذى أراد.

والثانى : ألاّ تقوم بنية التكسير إلا بحذفها إمَّا وجوبًا وإما تخييرًا، نحو : أُبَاتِرٍ(٤)، إذا جمعْتَهُ ، فإنه(٥) لابُدَّ لك من حَذْفِ الألف لتقوم بِنْيةُ التكسير، فتقول: أباتِر، فلا يبقى للمدَّة هنا ذِكْرٌ. وكذلك جُخَادِبٌ وعُذَافِر(٦)، وكذلك إذا جمعْتَ حُبَارِي(٧) - على من قال فى تصغيره: حُبَيْرى، بحذف الألف الأولى - فقلت: حَبَارىَ، لم تدخل مراده، وكذلك ما اشبهه مما تُحذَفُ فيه المدَّة، فلا كلامَ له إلاَّ فيما تبقى فيه المدَّةُ فى الجمع. وربّما نَبَّه على ذلك بالمثال، وهو القلائد، جمع قلادة . فيريد فى مثل هذا الجمع الذى تبقى فيه المدّة التى كانت فى المفرد. فعلى هذا لايُوجد هذا الحكمُ إلاّ فيما

---

(١) الأصل : فذلك. س : من ذلك.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ك : أشياء.

(٤) لأُباتِرُ : الذى يبتُر رَحِمهُ ويقطعها، والذى لانسل له.

(٥) س : فإنك.

(٦) الجُخادب : الضخم الغليظ من الرجال والإبل، والجمع جَخَادب، بفتح الجيم. وجَمَلٌ غُذَافِر : صلب عظيم شديد.

(٧) الحَبارى : طائر.

جُمع على فعائل من الثلاثى الأصول ، وأمَّا ما كان رُباعىّ الأصول أو ملحقًا به فلا بُدَّ من حذف المَدَة.

* * *

كَــــذَاكَ ثَانِى لَيِّنَـينِ اكْـــتَنَفَــــا

مَـــدَّ مَـــفَـــاعِلِ كَـــجَـــمْعٍ نَيِّـــفَــا

هذا موضعٌ رابعٌ من المواضع التى تُبْدل فيها الهمزةُ من حروف اللَّين، ويريد أن مَفَاعِلَ وما أشبَهَهُ من الجمع إذا اكتَنَفَ ألِفه حرفًا لِينٍ فإن ثانى الحرفين يُبْدَل همزة وجوبًا، وإنما قال : «لَيِّنَيْن»، ولم يقل : مَدَّين، ولاحَرْفَى مَدّ، لأنَّه لايرُيدُ ما كان فيه المدُّ فقط، وذلك ما كان (ما)[1] قبله من جنسه، وإنما يُرِيد ما هو أعمُّ من ذلك. ومعنى «اكتنَفَا» هنا: أحاطا، أى أحاط ذانك اللّيِّنانِ بالمدّ الذى فى مَفَاعَل، وهو الألف، فكانا فى كَنَفَيْهِ، أى : فى جانِبيْه من هـهنا وهـهنا. والكنَفَ: الجانبُ، وكَنَفَاَ[2] الطائر: جناحاه، لانهما يكتنفانه.

وهذا العَقْدُ يتعلّق به مسائلُ:

إحداها: أنّ حَرْفَيِ اللَّين لم يُقَيِّدهما بشئ، وذلك يقتضى أنهما قد يكونان معًا واوَين، أو ياءين، أو أحدهما واوٌ والآخر ياءٌ، على وجهين فالحاصل أربعة، أقسام، فأما الواوان فنحو: أوّل وأوائِل، أصله أواول. وكذلك إذابَنَيْتَ مِثْلَ[3] فَوْعَلٍ من القول، فقلت : قَوّلٌ، أصله : قَوْوَل، ثم جمعته، لقلت: قوائِل، أيضا،

(١) عن س.

(٢) ماعدا (س) : وكيف.

(٣) الأصل : نحو.

وأصله قواوِلُ. وأما الياءان فنحو: خَبِّر وخيائرَ، وعيِّل ـ وهو الفقير، من عال يَعِيل: إذا يَعِيل : إذا افتقر ـ الجمع : عيائِلُ والأصل: (عيايل[(١)]) ، وخيايرُ. (ومثل)[(٢)] فَيْعل من البيع تقول فيه : بيائع. وأما الواو والياء مع تقدّم الواو فنحو)[(١)] صوائد، في جمع صائدة، من صادت[(٣)] تصَيِدُ، ونحو يوائع في جمع فَوْعلٍ من البيع. وأما مع تقدم الياء فنحو حَيِّز وحيائز. لأنه فَيعَلٌ من حاز يحوز ، وكذلك صَيِّبٌ من صاب يصُوب وصيائب ، وقَيَائِلُ جمع فيعل من القول.

فهذه الأوجه لأربعة مضمنة في إطلاقه/ اللَّيِّنين[(٤)]، وجميعها عنده ٢٣٧ محكوم عليه بإبدال ثانيهما همزةً، والحكمُ الشائعُ ذلك إلا أن يشذَّ الشئُ فيحفظ كقولهم في ضَيْوَنٍ : ضياون، وكان القياسُ أن يقال : ضيائِنُ، وظهر من هذا اتّباعه لمذهب الخليل وسيبويه والجمهور.

وقد ذهب أبو الحسن إلى أن هذا الإعلال في ثاني اللَّيِّنين مختصٌّ باكتناف الواوين كأوائل، وكان يقول في جميع فَيْعَلٍ من القول: قياوِلُ. وفي فَوعِلٍ من البيع: بَوايعُ. وفي خَيِّر: خيايرُ. ولايهمزُ. وما ذهب إليه الناظم أرجَحُ للقياس والسَّماع.

أما القياسُ فإنَّ أصل هذا كلَّه قواوِلُ وبيايع، فلما وقعت الألف بين حرفي علَّه وهي شبيهة بهما، والثاني من حرفي العلَّة يلي الطّرف، وذلك

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من ت.

(٣) في لنسخ : «صَيِدْتَ تَصْيَد»، وضبط في ك هذا الضبط.، والوصف لايكون منه على فاعل وفاعلة، وإنما على أفعل فعلا.

(٤) الأصل : اللين.

(مما)[1] يُضْعِفُه، هربُوا[2] من ذلك إلى الهمزة، ولافصل بين الياءين والواوين، وبين الياء والواو. قال ابن جنى: وأصل التغيير إنما هو لَمَّا اجتمعَتْ فيه واوان كأوائل، أصلُه أواول، فالألف بينهما حرفٌ كالنَّفَسِ ليس بحاجز حصين، ووَليتِ الأخيرةُ منهما الطرف ـ هَمَزُوها كما يهمزون الأولى من الواوين إذا وقعتا فى أول الكلمة نحو أواصل في جمع واصل، ثم شَبَّهوا الياءين، والواو والياء، بالواوين، لأنَّ فيهما ما فيهما من الاستثقال ، فهمزوا لذلك .

وأما السماع فقال المازنى: سألتُ الإصمعيَّ عن عَيِّل، كيف تكسِّره العربُ؟ فقال: عيائل يهمزون كما يهمزون فى الواوين. قال ابن جنى: «فإن قال قائلٌ[3]: إنَّ[4] همزهم عيائل من الشاذ فلا ينبغى أن يُقاس عليه. قيل: إنما يكون هذا[5]، شاذًا لو كنتَ سمِعْتَهم لم يهمزوا نظيره فى كثير من المواضع ثم رأيتهم فد همزوا عيائل، فبذا كان يمكن أن يقال إنَّ همزهم شاذٌّ (فأما[5])ولم نرهم صَححُوا نظيره تصحيحًا، وفى الياء ما فى الواو من الاستثقال فى كثير من المواضع، فليس لك أن تحكم بشذوذه، فإذا جاء السماعُ بشئٍ وعضَّدَه القياسُ فذلك مالانهاية وراءه ... وحكى أبو زيد أنهم يقولون: سَيِّقةٌ[6] وسيائق[7]. وأما أبو الحسن فزعم أن الهمز غير مُطَّردٍ فى الياءين، ولا فى الياء

---

(١) سقط من س.

(٢) س : فقروا.

(٣) بعده فى المنصف : «منتصرًا لأبى الحسن».

(٤) الأصل : أنهم.

(٥) عن س .

(٦) الأصل : سفينه وسفائن. والسيِّقَةُ : ما استاق العدو من الدواب، ومن السحاب ما طردته الريح، كان فيه ماء أو لم يكن.

(٧) المنصف ٤٤/٢ - ٤٦.

والواو، وقال : إنما ينبغى أن يَطَّرد فى الواوين فقط ؛ لأنَّ اجتماعَ الواوين ليس كاجتماع البائين ، ولا كاجتماع الواو والياء ، ألا ترى أن الواوين إذا اجتمعا أوَّلاً قُلِبَتِ الأولى همزة، ولايكون ذلك فى الياءين كبَيْنٍ: اسم موضع، ولا فى الواو والياء كويح. قال ابن الضائع: نَظَرُ سيبويه أَسَدُّ، لأن الواوين غير أول يجتمعان أيضا، وكما سُمِع أوائل سُمِع أيضا عيائل، والسماع واحد، والقياس[1] متقارب.

المسألة الثانية: أنه يُقَيِّد حَرْفِى اللين بزيادة أو أصالة، فَدَلَّ ذلك على أن الحكم معَهُما من إبدال الهمزة من ثانيهما ثابت، اتفقَّ أن يكونا أصلين، أو زائدين، أو أحدهما أصل والآخر زائد، وهو إطلاق صحيح؛ قال سيبويه : «وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتنَّ إلى الزوائد وغير الزوائد، ألا تراهم قالوا :أَوَّلٌ وأوائلُ ، فهمزوا/ ما جاء من نفس ٢٣٢
الحرف[2]، فأما كونهما معًا أصلَيْن فنحو أوَّلٍ، فإن الواوين معًا أصلان، فإن وزنه أفعل، وهو من باب بَيْن. وأما كونهما معًا زائدين فَلَعلَّه لايُوَجد، وأما كونُ الأوَّل زائدًا دون الثاني فنحو صوائد جمع صائدة، وخيائر جمع خيِّر، وأما العكس فنحو قوائل فى جمع فَعْوَل[3] من القول. فإطلاقُه يُؤْذِنِ بأن الحكم هنا فى الإبدال مخالف[4] له فى المسألة التى قبل هذه، حيث اشتُرِط هنالك فى حرف المدِّ الزيادةُ، ولم يشترط ذلك هنا .

المسألة الثالثة: أنه أتى بمفاعل الذى[5] هو من أبنية الجمع ومَثَّله بجمع نَيِّفٍ، فَدلَّ ذلك عنده (على[6]) أنه مختصّ بالجمع لاحظٌ له فى

(١) س : «والقياس أيضا متقارب».
(٢) الكتاب ٤/٣٧٠.
(٣) ماعدا (س) : فوعل.
(٤) س : مختلف.
(٥) س : «التى هى».
(٦) عن س.

المفرد، وجميعُ ماتقدَّم إنما هو فى الجمع، وأما المفرد فمفهومه أن هذا الحكم لايكون فيه. فإذا بنيت فواعل من القول قلت على مُقْتضَى هذا: قواول، فلا تهمزُ، أو من البيع فتقول: بوايع، فلا تهمز أيضا. وكان الحجة فى هذا أنَّ الجمع هو الذى جاءَ فيه السماع، فقيل بالقياس فيه، وأما المفرد فلم يأت فيه شئٌ فلا يتعدَّى به الأصل، وهذا مايظهر من كلامه. وفيه نظر، لأن النحويِّين فى هذه المسألة بين قائلين، قائلٍ يقصُر هذا الحكم على ما اكتنف فيه ألفَ الجمع واوان، فلا بدَّ عنده من شرطين، أحدهما[1]: أن تكون المدّةُ[2] ألِفَ جَمْعٍ، والآخر: أن يكون المكتنفان واوين. وقائلٍ لايشترط شيئًا من ذلك، بل الحكم جارٍ عنده فى الجمع والمفرد المشابه له، كفواعل من القول أو من البيع، كما تقدم، فتقولُ فيهما: قوائلُ وبوائع، فتهمز بلا بُدّ عند أصحاب هذا القول. فإذا كان الخلاف هكذا ثبت أن ما اختاره الناظم مذهبٌ ثالث، وهو الفرق بين الجمع والمفرد، فيهمز فى الجمع دون المفرد، وقد تقدَّم وجهه، ولايُستْنَكر مثلُ هذا للناظم، فقد تَقَدَّم فى هذا الشرح من هذا النحو بعضُ مواضع، وليس إحداثُ قولٍ ثالث فى المسألة بَخَرْقِ إجماع عند طائفة من الأصُوليِّين، لاسيمًا إن كان القول المحدثُ لايرفع مااتفقوا (عليه كهذا[3- الموضع، فإنه مفصّل فى القولين، فيوافق الأخفش فى نفى الحكم) -3] عن المفرد، ويوافق سيبويه فى إثباته فى الجمع مطلقًا، فكلُّ قول لايرفع ما اتفقوا عليه فقدأجاز إحداثَه طائفةٌ ممن منع الإحداث، وهو الذى اختار ابنُ الحاجب. وقد يمكنُ أن يكون الناظمُ لم يتعرَّض للمفرد ولا قَصَدَ إخراجه عن الحكم، بل سَكَتَ عنه لأنه معدومٌ فى السماع،

---

(1) عن س وهامش ل.

(2) س : «أن تكون المدّة عنده ألف جمع».

(3) سقط من س.

بخلاف الجمع فإنه قد سُمِع، فيكون إنما تعرَّض للمسموع وسكت عن غيره، فلايُوجَد له فيه خلافٌ، ويكون المفهومُ فيه معطلاً لكون الغالب أنّ هذاالحكم لايكون إلا فى الجمع. وهذا قد ينتهض اعتذاراً، والله أعلم.

المسألة الرابعة: أن قوله : «كَجَمْعٍ نَيِّفا» تمثيلٌ لِمَفَاعِلَ، فإن جَمْعَ نَيِّف نيائفُ، فهو مِمَّا اكتَنَفَ فيه الألف، حرفا الِّين، فوجَبَ همزُ الثانية.

٢٣٩ و«نَيِّفًا» منصوب على/ المفعوليه بَجَمْعٍ، لأن جَمْعًا فى كلامه مَصْدرٌ مقدَّرٌ بأن والفعل، أى : كأن تجمع هذا المثال الذى هو نَيِّف فتقول: نيائف. فهو كقوله تعالى : {أَوْإِطعامٌ فى يوم ذى مَسْغَبَةٍ يتيما}(١). وأنشد سيبويه(٢):

فلولا رجاءُ النَّصِر منك ورَهْبَةٌ
عِقَابَكَ قَدْ صَارُوالنا كالموارِدِ

ومعنى النَّيِّف الزيادة، وأصله من الواو، يقال عشرةٌ ونيِّفٌ، (ومائة ونَيِّف)(٣)، وكلُّ ما زاد على العَقْد فهو نَيِّفٌ حتى يبلغ العَقْد الذى يليه. وقد نَيَّف فلان على السبعين، أى: زاد عليها، وكذلك أناف على السبعين، وقال بعضهم: النَّيِّف إن زاد على المائة فكأنه عشرة (أو أقل)(٤)، فإن كان مع الألف احتمل عشرة وأكثر(٥). ثم (٦) هو مع العدد على قدر ذلك، كلما كَثُر كثر(٤) به. وفرَّق بينه وبين البِضْع، فإنه لايقال إلا مع العشر والعشرين

(١) الآية ١٤، ١٥ من سورة البلد.
(٢) الكتاب ١/١٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٦١. وقائله مجهول.
(٣) عن س، وهامش ك.
(٤) سقط من س.
(٥) س : فاكثر.
(٦) الأصل : «ثم موضع العدد».

إلى الستين، ولايقولون: بِضْعٌ ومائة، ولا: بِضْعٌ وألْفٌ، بخلاف النَّيِّفِ ، كما ذكر والبِضعُ: ما بين الثلاثة إلى التسعة.

وإذا تَقَررٌ هذا فقد تضمَّن هذا التمثيلُ وصفين بوجودهما يَجِب إبدالُ ثاني اللَّيِّنيْنِ همزةً:

أحدهما: ألاَ يكون حرفُ اللِّين الثاني بدلاً من همزة كما تقدم في الأمثلة، وهو الذي اتَّصف به نَيِّف الذي مَثَّلَ به، نَيْوِفُ كهيِّن وميِّت، فلو كان ذلك الحرف بدلاً من همزة لم يجز إبداله همزةً كحوايا في جمع حَوِيَّة، وحيايا في جَمْع حَيِيَّةٍ، فإن الياء الثانية فيهما مبدلةٌ من همزة، إذ الأصلُ أن تقع في موضع هذه الياء همزة فعائل المبدلة من المدَّة الثانية في المفرد كمدائن في جمع مدينة وسفائن في جمع سفينة، فَيُقال: حوائِي، وحيائِي، وكذلك سائرها. ثم أبْدِلَتْ الهمزة ياءً لِعلَّة تأتي إن شاء الله فلو قلبوا الياء همزة لكانوا قد رجعوا إلى ما منه فَرُّوا، وذلك نَقْضُ الغرضِ ، وهو ممنوعٌ عندهم .

والوصف الثاني: أن يكون حرفُ اللين الثاني يلي الطَّرف، (١) ولايكون بينه وبين الطَّرَفِ فاصلٌ تحقيقًا ولاتقديرا، وذلك ظاهرٌ في نيائفَ ، إذْ لا فاصل بين واو نياوف وبين الطرف لاتحقيقًا، إذ ليس بموجود، ولا تقديرًا، إذ ليس الأصلُ نياويفَ. وعلى هذا الحدّ جَرَى ماتقدَّم من المُثُل . فلو كان بينهما فاصلٌ لم يجز الهمزُ نحو طواويس في جمع طاووس، وعواوير في جمع عُوَّار، ونواويس(٢) (في جمع نَوَّاس)(٣)، وسوايير(٤) في جمع سايُور. وكذلك ما أشبه

---

(١) س : وإلاّ.

(٢) الأصل : وقواويس في جمع قواس. ورجلٌ نَواس : إذا اضطراب واسترخى.

(٣) سقط من س.

(٤) سايور : فاعولٌ من سرتُ – كذا قال ابن جني ولم يَزِدْ، انظر المنصف ٣/٥٣.

هذا لايبدل فيه حرف اللين همزة لبعده من الطَّرَفِ، فقوى بذلك عن أن يعتلَّ، كما قَوِى صُوَّام عن أن يعتلّ لفصل الألف بينه وبين الطرف، بل صَحَّ عند من يقول: صُيَّم. فالخلاف الذى بين سيبويه والأخفش يرتفع ههنا[1]. وكذلك إن كان القياس الفصل لكنه ذهب فى ضرورة الشعر فَحُكْمُ التصحيحِ باقٍ، لأنّ الفصل حاصلٌ[2]، فى التقدير/ نحو ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[3]:

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ

أصلهُ : العواوِيرُ، لأنه جَمْعُ عُوَّارٍ، فاعتَبر الأصل فَتَرَك الهَمْزَ، لأن ٢٤٠
المحذوف فى حكم الموجود، كما اعتبروا[4] الأصل فى رُوْيا، ونُوْيِ، حين خَفَّفُوا فلم يقلبوا الواو ياءً اعتباراً بالأصل، ومثلُ هذا كثيرٌ. وعلى هذا إذا انعكست الضرورة فاضْطُرَّ الشاعرُ إلى مدًّ مِثْلِ أوائل لقال: أوائيل، فترك الهمزة بحالِها، (٥- وإن كانت الياء المزيدة قد حجزت بين العين واللام، لأنه لمّا أراد أوائل فَمَدَّ مضطراً ترك الهمزة بحالها -٥) لأن الأصل القصر، كما ترك الواو فى عَواور، لأنه عواوير، فلم يعتدَّ بحكم الاضطرار فى الموضعين، قاله ابن جنى[6]، وهو قياسٌ صحيح، وقد أُنْشدَ قولُ الراجز

---

(١) تقدّم الخلاف أول شرحه لبيت ابن مالك، انظر، ص ٤٤ ـ ٤٥ .

(٢) الأصل ت : خاص.

(٣) جندل بن المثنى الطّهَوِيّ، والبيت فى الكتاب ٣٧٠/٤، وسر الصناعة ٧٧١، والخصائص ١٩٥/١، ١٦٤/٣، ٣٢٦، والمنصف ٤٩/٢، ٥٠/٣، وشرح شواهد الشافية ٣٧٤.
والعواير : جمع عُوَّار، وهو القذى فى العين، والرّمد

(٤) الأصل، ت : اعتبرها. ك : اعتبر.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) انظر المنصف ٤٩/٢ – ٥٠.

الذى أنشده سيبويه[1]:

فـيـهـا عـيـائيلُ أُسُـودٌ ونُمُـرْ

بالهمز، وفيه حُجَّةٌ لهذه الطريقة.

وقال السيرافى : إن مُدَّ فى الضرورة جَمْع عَيِّل فينبغى ألاّيُهْمَزَ وأنشد:

فـيـهـا عـيـاييل ... ...

على رواية ترك الهمـز. والقيـاسُ قـولُ ابن جنى، ويكون عيـاييل – على ماقال الأعلم[2]– جمع عيَّال أو جمع عيّل لكن على عدم اعتبار لأصل، فقد قال ابن خروف فى العَوَاوِرِ فى البيت : لو لم يَنْوِ الياء لَهَمَزَ.

فإن قلت : هل يدخل تحت كلام الناظم هَمْزُ نحو : أوائيل فى الاضطرار، كما قاله ابن جنى؟

فالجواب : أن تمثيله لايُعطيه بنصّه وإنما يُعْطيه بمعناه، إذِ التقدير القياسىّ كالمنطوق به. لكن قد يُقالُ: إذ كان مفهومُ هذا الشرط الذى هو عدمُ الفَصْلِ اقتضى[3] أن الفصل مانعٌ دخل له فى المانع للهمز الفصل الاضطرارى، فاقتضى أنك إذا قلت : أواييل، لم تهمز لوجود الفاصل حسًا. وهذا على خلاف ماقَرّر ابنُ جنى. ولعلّه فى ذلك على مذهب السيرافىّ القائل بأن الفصل مطلقًا يمنع الهمز، ويستشهد بالعياييل. والله أعلم.

ثم أخذ يذكر مايعرضُ لهذه الهمزة المُبْدَلَة من حرف[4] العلَّة فى النوعين

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٤، والمقتضب ٢/٢٠١، وشواهد شواهد الشافية ٣٧٦. وعيائيل : جمع عيِّلٍ، وهو إنما يجمع على عيائل، ولكنه أشبع الكسرة.

(٢) انظر النكت فى تفسير كتاب سيبويه ١١٩٨.

(٣) س : يقتضى.

(٤) س : حروف.

المذكورين إما لكونه مَدَّة فى الواحدِ، وإما لكونه ثانى ليِّنَين اكتنفا مَدَّ مفاعل، فقال:

وافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يَافِيما أُعِلْ
لامًا، وَفِى مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ
واوًا. وَهَمْــــزًا أَوَّلَ الواوِيَنِ رُدّْ
فى بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ ووُفِىَ الأَشُدّْ

يعنى أنَّ الهمزة المذكورة تبدلُ ياءً وتبدلُ واوًا، فأما أبدالهُا ياءً ففى كلِّ ما. كان معتلَّ اللام بعد ماتُفْتَح تلك الهمزة، والألف واللام فى الهَمْزِ لتعريف العهد فى الذكر، والذى تقدَم له ذكرهُ من الهَمْزِ ماكان عارضًا فى الجمع من ياءٍ أو واوٍ أو ألف، وذلك فى المسألة المتقدمة آنفًا، وفيما قبلها، فإذًا وَضْعُ المسألة في الهمزة العارضة فى الجمع فإنها إن كانت غير عارضةٍ لم تبدل ياءً، فجواءٍ فى جمع جائيةٍ لايقال فيه: جوَايا، ولافى نواءٍ: نوايا، وهو جمع نائية، لأن الهمزة فيه أصلية، من جاء/ يجيءُ، وناءَ ينوءُ، ٢٤١
وكذلك ما أشبهه. ووجه التصحيح ظاهرٌ، فإن الإعلال أبعدُ عن الأصليه منه عن العارضة، وأيضًا فإنهُم أرادوا التفرقة كما سيأتى، وما جاء على خلاف التصحيح فشاذٌ، نحو قولهم (فى)(١) جمع مِرْآةٍ: مَرَايا، والقياس فيه مراءٍ، قال الراجز:

مثل المرايا زلقات الأقطار

وكذلك إن عرضت فى المفرد فلا تُبْدَلُ ياءً، فلو بنيت فُواعلاً من طويت وشويت لَقُلْتَ: طُواءٍ وشُواءٍ. وكذلك بناء فُعَائِلٍ من مَطوت(٢) ورميت تقول:

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) ماعدا (س): طويت.

مُطاءٍ ورُماءٍ[1]، وكذلك فُعَائل[2] من حَيِيتُ أو غير ذلك من المعتل، لاتقول فيه: طُوايا ولامُطايا ولاحُيايا، ولا ما أشبه ذلك، وهذا صحيح. وقد علل ذلك سيبويه بوجهين:

أحدهما : أن هذه الهمزة ليست بعارضة فى جمع، وسببُ الإبدال عروضها فى الجمع كما تقدم، وإنماهى بمنزل مفاعل من شأوت إذا قلت : مشاءٍ، وبمنزلة فاعل من جئت إذا قلت: جاءٍ، لأنها لم تخرج إلى مثل مفاعل من الجمع، فهمزتها بمنزلة همزة فعالٍ من حبيت، أى ليست بعارضة، وإنما هو بمنزلة ما هو من أصل الكلمة، ولذلك تجمعها على مطاءٍ ولاتقول: مَطَايا[3].

والثانى: أنك لو قلت : رُمَايا ومُطَايا لا لتبس بالمفرد، لأن بالمفرد يكون على فُعَالى نحو: حُبَارى وحُلاوى ونُعامى[4]، بخلاف فَعَالى فإنه لايكون على زنته مُفْرَدٌ، فأمنوا الالتباس فى الجمع فَأَعَلُّوا، ولم يأمنوه فى المفرد فلم يُعِلُّوا. فلمجموع هاتين العِلَّتين لم يحكموا للمفرد بحكم الجمع، وإلاّ فكان للقائل[5] أن يقول: إذا كانوا قد عاملوا[6] المفرد فى نحو فَوَاعل من القول معاملة الجمع فهمزوا الواو الثانية، فهلاَّ عاملوا المفرد[6] هنا معاملته فى قلب الهمزة، فيقال فى الجواب ما تقدم من العلَّتين.

---

(١) الأصل، ت : ومراء.

(٢) فى النسخ : مفاعل، ولايستقيم ذلك مع قوله بعد : حيايا، فلو كان مفاعل لقال : محايا.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٢.

(٤) الحبارَى :طائر. وحُلاوى القفا : وسطه. وفى النسخ : جلاوى لجيم. وتقول العرب: أفعل هذا ونعامى عين، أى : إنعامًا بعينك وكرامة لك.

(٥) الأصل : «القائل قد يقول».

(٦) س : «تحاملوا للمفرد».

ثم شرط في هذا الحكم اعتلال اللام بقوله: «فيما أُعِلّ لامًا»، يريد أن مَحَلّ[1] هذا الإبدال ما كانت لامُه معتلَّةً، فإن كانت لامُه صحيحةً لم يتعدَّ ماتقدم له من ثبوت الهمزة نحو: رسائل، فلا يقال فيه : رسايل ، ولا في أوائل : أوايل، لأن لاماتها[2] صحيحةٌ، والاعتلال الذى أراد هو أن يكون ياءً غير مُنْقلبةٍ عن شئ كهديَّة وهدايا، ورميَّةٍ ورمايا، وبقية وبقايًا، أو منقلبة عن واو نحو : مطية: ومطايا، وأليَّةٍ وألاَيا، قال كُثَيِّر[3]:

قليل الألا يا حـــافظٌ ليـــمـــينه

وإن سَـــبَـــقَتْ مِنْهالأليَّـــة بَرَّتِ

أو تكون همزة كخَطيئَةوخطايا، ورزيئَة[4] ورزايا. وقـال المازني: لو بَنْيتَ مثل فعيلة من جِئْت وسُؤْت كنت قائلاً في تكسيره: جيايا وسوايا، وما أشبه ذلك. ولم يخرج من هذا الحكم إلا ما استثناه هو من جمع إداوة ونحوه، مما لامه واو قبلها ألف ظاهرة، فهذا هو الذى قصد، إلاَّ أنه يُنْظَر في قصده بالإعلال، إذْ لايخلو أن يريد بقوله: فيما أُعِلَّ لامًا» كون اللام قد دخله الإعلال كما كان ذلك مرادهَ في قوله قبل : «وفي فاعل ما أُعِلّ/ عينًا ٢٤٢ ذا افتُقِي» أو يريد ما آخرُه حرفُ عِلَّةٍ مطلقا، وحروفُ الاعتلال معروفةٌ. فإن أرادالأوَّل فيصحُّ ويدخلُ له فيه مالامُه همزةٌ أو واو أو ياء، لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الحروف يعتلّ في فعائل، أما الهمزة إذا كانت لامًا فلا بُدَّ من إعلالها، لأنها تجتمع مع الهمزة العارضة في الجمع فصير خطيئة إلى خطائِئُ ،

---

(١) الأصل ، ت : يحمل. ك : محمل.

(٢) س : لامها.

(٣) ديوانه ٣٢٥، واللسان : ألو.

(٤) ماعدا (س) : ورزية.

فلا بُدَّ من إبدال الثانية ياءً، حذرًا من اجتماع الهمزتين، فقد اعتلَّت الهمزة إذًا. ثم إذا تقلبت ياءً فإنها تقلب[1] إذا قلت: خطاءَىُ، وكذلك الياءُ الأصلية، والمبدلة من واو، فعلى كُلَّ تقدير ما آخره أَحَدُ هذه الأحرف إذا جُمِع على فعائل لزمه إعلالُ آخره، فكلامه على هذا التقدير صحيح.

وإن أراد الثاني، وهو ما آخرهُ حرفُ علَةٍ، فهذا يمشى (له[2]) فيما آخره ياءً أو واو، وأما ما آخره همزةٌ فليست الهمزة[3] عندهم من حروف الاعتلال؛ ألا ترى أنها تجرى بوجوه الإعراب مطلقًا، وتكون الكلمة معها تجرى مجرى ما آخرهُ حرفٌ صحيحٌ، فيظهر إذًا ـ على هذا الوجه ـ أن يكون ما آخرهُ همزةٌ خارجًا عن قاعدته. وهو خطأٌ محضٌ، إذْ الجميعُ فى هذا الحكم على حدِّ واحدٍ، كما تقدَّم تمثيلُه، وليس ثمَّ مَنْ يُفرِّق بين ما آخرهُ همزةٌ وما ليس كذلك. لكن يجاب عن هذا بأن الهمزة فى باب التصريف معدودةٌ فى حروف الاعتلال[4] لأنها لاتكاد تستقرّ على حال واحدة لدخول التسهيل عليها بالحذف والإبدال والتخفيف بين بين، فصارت كالواو والياء والألف. وإنما تُعَدُّ الهمزة كالحروف الصِّحاح فى باب الإعراب لظهورهِ فيها وجريانها بوجوهه، فلذلك عدَّها فى حروف الاعتلال[4]، والله أعلم.

هذه شروطُ هذا الحكم المذكورِ، فإذا اجتمعَتْ فُعِلَ بالكلمة ما ذكر من ترتيب الإعلال بعضه على بعض، إلاَّ ما شذَّ من قولهم : غفر الله خطائِئَه، وقول

---

(١) فى النسخ: تحذف.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) ماعدا (س) : الإعلال.

الشاعر أنشده سيبويه[1]:

له مَــارَأَتَ عينُ البَــصِــيــر وفَــوْقَــهُ

سـمـاءُ الإله فَــوْق سَــبْعِ سَـمَــائِيــا

وشِبْهه. ثم فى ذلك مسائلُ:

إحداها : أنَّ الذى ذكر هنا إنما هو فتحُ الهمزة وإبدالها ياءً، وذلك قوله: «وافتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يافيما أُعِلّ لامًا». فذكر أمرين : فتح الهمزة وقبلها ياءً، ولم يُبَيِّن ما الذى يتقدَّم على صاحبة منهما، فَيَحتملُ أن يكون الفتح مُقَدَمًا على قلب الهمزة ياءً، فحين قالوا: خطائِئُ كمرائى فتحوا الهمزة أولاً فصار خطاءا، ثم أبدلوها (ياءً[2]) فقالوا: خطايا. وهذا هو الذى يقوله النحويون ويجرى على أَلْسِنَة المعربين. و يَحْتَملُ أن يكون إبدالُ الهمزة ياءً مقدَّمًا على الفتح فيكون أوَّلاً خطائِئُ، ثم خطايا، وهذا ترتيب ما قال الفارسى[3] فى الإيضاح، ولانَصَّ فى كلام الناظم على وجه الترتيب، إلا أن يُعتبر تقديمة لما قدم فيكون على مارتب الناس سوَى الفارسى أو يكون عَطَفَ بالواو التى لاتفيد رُتْبَةً إشعارًا بأنك مخيَّر، أىَّالأمرين قَدَّمْتَ فهو حسنٌ.

المسألة الثانية: النظر فى ترتيب العمل فى هذا الإعلال وما الذى يقتضية كلام الناظم من ذلك، فأمّا ما آخره همزة نحو خطايا فأول أحواله

---

(١) الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/٢٨٢، والخصائص ١/٢١١، ٢/٣٤٨، والمنصف ٢/٦٦، ٦٨، وشرح الكافيه للرضى ١/١٥٢، والخزانة ١/٢٤٤. والبيت لأمية بن أبى الصلت، ديوانه ٥٢٨.

(٢) عن س، وهامش ك.

(٣) التكملة ٢٦٥.

خطايْئ ، (١- بياء ساكنة لاتقبل الحركة كما تقدَّم/ من قول الخليل، فقُلبت همزةً لما تقدَّم ذكرهُ من التقاءِ الساكنين فصار خطائِئُ-١)، بهمزتين، فَقُلبت الثانية ياءً فرارًا من اجتماعهما فى كلمةٍ فصار خطائِئ ، ثم حُوِّلتْ كسرة الهمزة فتحةً لما كانت عارضةً فى الجمع، وإنما حُوِّلتْ فتحةً هنا لأنهم قد قالوا فى مَدَارِى، وفى مَعَايٍ(٢): مَعَايا، فأبدلوا الكسرة فتحةً مع أنه ليس فى الكلمة همزة عارضةٌ فى الجمع، فلما عرضت فى خطائى (همزة)(١)، كان ذلك تغييرًا لِحَقِ الكلمة فَا جتُرِئَ عليها بعد ذلك، فَأُلْزِمَتِ الفَتْحَ تخفيفا، لأن الفتح أيضا تغير، كما أنهم لما لزمهم حذف الهاء(٣) من حنيفة (فى النسب)(١) اجترءُوا على حذف الياءِ أيضًا فقالوا : حَنَفِىٌّ وأيضا فإنَّهم أرادوا أن يكون بين الهمزة العارضة فى الجمع والهمزة التى كانت فى الواحد فصلٌ، فغيَّروا الهمزةَ فى خطايا وأثبتوها فى جوَاءٍ جمع جائية.

فإن قيل : فقد قالوا : قبائل وسفائن، فأقروا الهمزة وإن كان عارضة فى الجمع.

قيل : إنما صَحّت الهمزةُ فى سفائن لأن اللام صحيحةٌ فلم يمكن تغيير الهمزة. هذا تعليل ابن جنى(٤).

ثم نرجع إلى ترتيب العمل: فلما حُوِّلَتْ الكسرة فتحةً صار: خطاءَىُ، هكذا، فتحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا على القاعدة الآتية بحول الله

---

(١) سقط من س.

(٢) يقال : أعيا السيرُ البعيرَ ونحوه : أكَلَّه، وإبلٌ معايا. قال سيبويه : سألت الخليل عن معايا، فقال : الوجه معايٍ، وهو المطرد، وكذلك قال يونس، وإنما قالوا معايا كما قلوا مدارى وصمارى، وكانت مع الياء أثقل إذا كانت تُستثقل وحدها. اللسان، وانظرالكتاب ٤٠٥/٤.

(٣) ماعدا (س) : الياء.

(٤) انظر المنصف ٥٦/١ .

تعالى، فصار: خطاءا، فاستثقلوا اجتماع همزة بين ألفين لأنها بمنزلة ثلاثة أمثالٍ لاتّحاد مخرجها، فأبدلوها ياءً اعتبارًا بالواحد فصار : خطايا، كما ترى. فهذه ستٌّ مراتب (١- في وجه الصَناعة فى هذه المسألة.

وإمّا ما آخُره حرفُ علَّة غيرُ الهمزة فله خمس مراتب-١)، يسقط من ذلك العملُ بالهمزتين، فأول أحوال مطايا : مطايْ، بياء ساكنةٍ مجتمعة مع الألف، ثم مطائِيُ، ثم مطاءَيُ، ثم مطاءا، ثم مطايا.

فإذا تقرر هذا فيقال : إن الذى ذكر الناظم [٢] من هذه المراتب أربعُ مراتِبَ، الأولى والثانيةُ ذكرهما فى المسألة المتقدّمة، وذكر هنا التحويل فتحةً والإبدال ياءً، وترك إبدال الهمزة الثانية ياءً فى خطائئ وقلبها ألفًا بعد الإبدال. وإنما ترك ذكرهما لأنَّ لكلًّ واحدةٍ منهما قاعدة جُملية يذكرها، فإحداهما قاعدةُ تسهيل الهمزة، والأخرى قاعدة انقلاب الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما. هذا وإن كانت هاتان لمرتبتان فى أثناء الترتيب فإن كلَّ مرتبة تجذبُها قاعدتها فتعمل فيها ما تقتضيه.

المسألة الثالث : النظر فى وجه هذا العمل الذى ذكر، [و] [٣] على أى مذهبٍ هو؟ فالذى لايُشك فيه من مذهبه أنه على مذهب الجماعة من أنَّ هذه الهمزةَ المبدلةَ ياءً إنما هى العارضةُ فى الجمع، لأنه قال : «وَرُدَّ الهَمْزَ يافيما أُعِلّ لامًا»، فأحال على الهمز المتقدم المعلوم، ولا همز فيما تقدم إلا العارض (فى)[٤] الجمع. ونُقل عن الخليل خلافُ هذا، وأنّ خَطايا وَرَزَايا ونحوهما ممّا لامُه

(١) سقط من س.
(٢) الأصل فى .
(٣) عن س.
(٤) سقط من الأصل.

همزةٌ قد قُلِبتْ لامُه التى هى الهمزةُ إلى موضع ياء فعيلة ، وكأنها فى التقدير: خطائِى، ثم قُلبت الهمزةُ فصارت فى موضع الياءِ فصار : خطائِىُ ، فأبدلت الكسرة فتحةً ، وعُمِل بها ذلك العملُ المتَقدِّم، فَحَمله على القلب كما ترى. قال ابن جنى: «وكان الخليل إنما ذهب إلى القلب فى هذا لأنَّه قد رآهم قلبوا نظيره مما لامُه صحيحةٌ / نحو ما أنشد سيبويه(١) : ٢٤٤

تكادُ أَوَالِيــــهـــا تَفَـــرَّى جُلودُها
ويكْتَـــحِلُ التـــالى بمُورٍ وحـــاصِبِ

أراد أوائلها فقلب

وقال الآخر(٢):

وكــأنَّ أولاهــــا كعــــــابُ مُقامِــــــرٍ
ضُرِبَـــتْ علـــى شُزُنٍ فَهُـــنَّ شَوَاعــــــى

أراد : شوائع. وقال الآخر(٣):

لقــــد زودتنى يوم قَـــوٍّ حَـــزَازَةً
مكان الشجـا تَجُولُ حَـوْلَ التَّـرائِقِ

أراد : التراقى. قال : فله أن يقول : إذا قلبوا فيما اللامُ فيه صحيحةٌ فهم (أن(٤)) يقلبوا فيما اللام فيه معتلَّةٌ أجدرُ. قال : ولأن القلب ضرب من الإعلال، والإعلال إلى المعتلّ أسبق منه إلى الصحيح(٥)». وقد رُجِّحَ مذهب الجمهور بوجهين :

---

(١) كذا، ومثله فى المنصف ٥٧/٢ : «أنشده سيبويه». وذكر محققوا المنصف أنهم لم يجدوا هذا البيت فى سيبويه وكذلك لم نجده. والبيت فى الهمع ٣٣٥/٥، واللسان : وأل:.

(٢) هو الأجدع بن مالك بن مسروق. والبيت في المقتضب ٢٧٨/١، والمنصف ٥٧/٢، واللسان : شيع، شزن .

كعاب المقامر : رءوس العظام التى بها . والشأن : الغليظ من الأرض. يقول : كأن أولى الخيل المغيرة قداح مقامر ضرب بها على غليظ من الأرض فتناثرت .

(٣) البيت في المنصف ٥٧/٢.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) المنصف ٥٧/٢.

أحدهما : أنه قد حُكِي عنهم : غَفَر الله خطائئَه،، بوزن : خَطاعِعه. وحكى أبو زيد : دريئة ودرائئ ، بوزن : دراععٍ، وخطيئة وخطائئ ، فنطقوا كما ترى بالهمزتين، كما ذهب إليه غير الخليل، ولو كان على ماقاله لم يكن ثمَّ همزة ثانيةٌ[1] البتَّةَ.

والثانى : وهو إلزامُ سيبويه لمن قال بالقلب أنَّ هذا التغيير إنما ثبت في هذا النحو للهمزة العارضة في الجمع (كما تَقَدَّم)[2] بخلاف الهمزة الموجودة في المفرد فإنها لاتُغَيَّر بل تبقى على حالها، فيقال في جمع جائيةٍ جواءٍ لاجوايا، وقد صارت الهمزة على قول الخليل هى الثابتة في المفرد وليست بعارضةٍ في جمع، فكان الواجب أن يقال في خطايا : خطاءٍ، وفى رزايا : رزاءٍ، كما يقال : جواءٍ وسواءٍ في جمع جائية، وسائية[3].

وقد أجاب الفارسيّ عن هذا الأخير إذ سأله ابن جني عنه فقال : (إنّ)[2] اللام لما قُدِّمت فجعلت في موضع الهمزة العارضة أشْبَهَتْها، فجرى عليها حكمها، فَغُيِّرَتْ كما تُغَيَّر العارضةُ في الجمع، كما تقول في جمع قوس : قِسِيٌّ، وأصلُه قُوُوسٌ، ولكنهم أخروا العين إلى موضع اللام، فكان يجب أن تُصَحَّح لأنها عين الفعل، فيقال : قُسُوٌّ، ولكنهم لَّما أَخَّروها إلى موضع اللاَّم أُعلِّت كما تُقَلّ اللام، فَجَرى قِسِيٌّ مجرى عِتِيٍّ[4]، وكذلك الأمر هنا[5]. وهذا الاعتذارُ من

---

(١) ماعدا (س) : ثابتة.

(٢) سقط من س.

(٣) انظر المنصف ٢/٥٦ ـ ٥٨.

(٤) في المنصف : عصيّ.

(٥) انظر المنصف ٢/٥٦ ـ ٥٧.

الفارسيّ[1](قد يصحّ) أن يكون توجيهًا لمسموع لا إثباتًا لقياسٍ[2] فالظاهرُ ماذَهَب إليه الناظمُ والجماعةُ.

وأما قلبُ الهمزةِ واوًا ففيما آخرهُ واوٌ قبلها ألف، وذلك قوله : «وفي مثل هراوة جُعِلْ واوًا»، يعني أنه يُستثنى مما تقدَّم ماكان آخرهُ كآخِرِ هراوةٍ فتجعل الهمزةُ العارضةُ في جمعه واوًا لاياءً، ولاشكَّ أنَّ هراوةً فيه وصفان، وهما :

كونُ الواو صحيحةً لم تَعْتَلّ، وكونُها بعد ألف، فكذلك يُشْتَرَطُ فيما فيه هذا الحكمُ، لأنه اشترط المماثلة لهراوة، فأما كونُ الواو صحيحةً فلا بُدَّ منه تَحرُّزًا من نحو مطيَّةٍ ومطايا، فإنَّ أصلها مَطِيَوةٌ، فَعِيلةٌ من مطايَمْطُو، فكان الأَوْلى مثلاً (أن يقال)[3] مَطاوَى، من أجل القصد الذى قصدوا في هَرَاوَى، لكنَّهم لما كانوا قد أعلُّوه في الواحد بقلبِه ياءً وإدغامِ الياءِ في الياءِ، عاملوه معاملة ماأصلُه الياءُ، فقالوا : مطايا. فإذا ماجاء على خلاف هذا فمحفوظٌ نحو : شَهِيَّةٍ وشَهَاوَى، وكان الأصل شهايا، لأنه كمطيَّة، لكنهم اعتبروا الأصل فيها ولم يعتبروا إعلالها. وقد / حكى ابن جنى[4] أيضا : ٢٤٥ مطيَّة ومطاوى. ويحتمل أن يكون شهاوى جَمْعَ شهوى، فيكون على القياس، قال المازنى : «فإن قال قائل : شهاوى جمع شَهْوَى، فقد قال قولاً يجوز[5]» وقوّاه ابن جنى بقول العَجَّاج[6]:

---

(١) مكانه في (س) : يصلح.

(٢) س : بالقياس.

(٣) عن س وهامش ك.

(٤) المنصف ٢/٦٥.

(٥) م.ن والصفحة. وفي س : «لايجوز».

(٦) ديوانه ٣٢٩، وهو في المنصف ٢/٦٦، ٣/٦٧.

فَهْي شَهَاوَى وَهْوَ شَهْوانِيّ

وقال : معنى شهواني (شهوان[1])، وهو مذكر شهوى[2].

وأمَّا وقوعُها بعد ألف فتحرزٌ من نحو عَدُوَّةٍ، فلايقال فيه على هذا عداوى، وكذلك ماأشبهه، لأنَّ الألف لم تقع قبل الواو الصحيحة. وقد اعتبر هذا الشرط في التسهيل أيضًا فقال : «مجعولةً واوًا إن سلِمت في الواحد بعد ألفٍ[3]». وهذا الشرط لم يشترطه غيره، وإنما اشترطوا صحَّة الواو في الواحد خاصة، فيقال(على[4]) هذا القولِ في فَعُولٍ من شأَوْتُ : شاَوِى، وعَدَاوَى في عَدُوَّة. وقد حكى سيبويه : فَلُوَّة وفَلاَوَى[5]. وكان إنما اشترط هذا (الشرط[6]) لأنه محلّ السماع الفاشي، ومَحلّ نصوص الأئمة، فاقتصر عليه. وكلام سيبويه محتمل للقياس فيه ولعدم ذلك، ألا تراه بعد ماقرَّر القياس في إداوة ونحوه قال : «وقالوا : فَلُوَّة وفَلاَوَى، لأن الواحد فيه واو، فأبدلوه في الجمع واوً[5]» فيمكن أن يريد أنَّ هذا لاحقٌ في القياس بذلك. ويحتمل أن يكون توجيهه توجيه سماع، ولعل الناظم نحا هذا النحو، لأن العادة لسيبويه إذا قال بعد تقرير القياس : وقالوا كذا، أنه لايقيسه. فإذا اجتمع الشرطان صحّ جريان الحكم المذكور من إبدال الهمزة واوًا نحو : هِرَاوةٍ وهَرَاوى، وهو مامَثّل به. والهِرَاوة : العصا الضخمةُ. ومن مُثُله : إِداوة وأَدَاوى، وغَبَاوة وغَبَاوى، وشَقَاوة وشقاوى، وعِلاَوة وعَلاَوَى.

---

(١) سقط من س.

(٢) المنصف ٢/٦٦.

(٣) التسهيل ٣٠١، ونصه : «مجعولة واوًا فيما لامه راوٌ سلمت في الواحد بعد ألِفٍ».

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الكتاب ٤/٣٩٢.

(٦) سقط من الأصل.

وقد ظهر من هذا أنه لم يُرْتَضِ مذهب الأخفش في إبدال ياء نحو هَدِيَّة واوًا، فإنه يقول في هديَّة: هَدَاوى ، وفي رميَّةٍ : رَمَاوَى. وكذلك ما أشبه ذلك[1] مما لامُه ياءٌ. والقياسُ القلبُ إلى الياءِ كما تقدَّم. وما اختاره الأخفش مخالف للسماع. وما جاء من هَدَاوى[2] في جمع هديّةٍ وأشاوى في جمع أشياء فشاذٌّ[3] لا يقاسُ عليه.

وإنّما أُبْدِلَتْ هنا واوًا ولم تُجْرَ مُجْرَى ماتقدم، لأنه لما ظهرت الواو في الواحد أرادوا أن يظهروا في التكسير ماكان في الواحد، فلم يمكنهم أن يظهروا الواو بنفسها، لأن الواو التى في أداوَى بدلٌ من الهمزة التى هى بدل من ألف إداوة، فأبدلوا من الهمزة التى عرضت في الجمع واوًا، لأن ذلك موضع تثبتُ في مثله الواو. قال ابن جنى : وإنما فعلوا ذلك لأن اللام إذا كانت واوًا رابعة فصاعدًا فقد كثر قلبهم إيّاها إلى الياء نحو: أغزيت، واستغزيت، ومُغْزَيان، وملْهيان، وغازية، ومحنيَّة، فأظهروا الواو هنا من أداوَى ونحوها ليعلموا أن الواو في إداوة ـ وإن كانت رابعة ـ فإنها كانت صحيحةً غير منقلبة، وإذا كانوا قد راعَوُا الزائد[4] في الجمع نحو ياء خطيئة حتى قالوا : خطايا، فهم بمراعاة الأصلِ أجدرُ.

ثم قال الناظم : «وهَمْزًا أوَّلَ الواوين رُدَّ».. إلى آخره، هذا موضعٌ خامس من المواضع التى يُبْدَل فيها حرفُ العلَّة همزةً. رُدَّ ـ هنا ـ بمعنى صَيِّرْ أو

---

(١) س : «ماأشبه مما..».

(٢) في اللسان : «والجمع هدايا وهداوى، وهى لغة أهل المدينة، وهداوِى، وهداوٍ، الأخيرة عن ثعلب».

(٣) يرى سيبويه أن أشاوى جمع إشاوة وإن لم ينطق به، انظر الكتاب ٣٨٠/٤، وشرح الشافية للرضى ٣١/١، واللسان : شيأ.

(٤) الأصل، ت : الزوائد.

أَبْدِلْ. ولا أتحـقَّقُ الآن هذا لغـةً، فـانظر فيـه. والردُّ / هـهنا يتَـعـدَّى إلى ٢٤٦
مفعولين أولهما قوله : أوَّلَ الواوين، والثانى قوله : هَمْزًا . و«فى بَدْءٍ» متعلِّقٌ، باسم فاعل محذوف حال من أوّل الواوين، أى : رُدَّ أوّلَ الواوينِ كائنًا في بدءٍ كذا همزًا. ويريد أن الواوين المجتمعين في بدءِ الكلمة يجب أيضًا إبدالُ السابقةِ(١) منهما همزةً إلا ما استُثْنِى. هذا معنى كلامه على الجملة، إلا أن التفصيل يقتضى النظر في مواضع :

أحدهما : أنه قال : «أوَّل الواوين» فَجَعَلَ(٢) الحكمُ متعلِّقا بالواوين المجتمعتين خاصّة، وقَصْرُ ذلك يؤذن باختصاص الحكم بذلك دون مايتُصَوّر من اجتماع حرفى العلَّة، وذلك لايخلو من أوجهٍ ثلاثة:

أحدها : أن يكونا معًا واوين، كما قال، ولا إشكال في تعلّق الحكم بهما كما سيذكر إثر هذا.

والثانى : أن يكونا معًا ياءين كما لو بَنَيْتَ مثل صَيْقَلٍ من اليُسْر فقلت : يَيْسَرٌ، أو من اليقظة فقلت : يَيْقَظٌ. أو من يَئِسَ مثل يعسوب فقلت : يَيْئُوسٌ، (٣)ومن ذلك في كلام العرب يَيْنَ(٤)، فكل ماكان على هذا النحو(٣)) لاتبدل منه الياء السابقة همزةً.

والثالث : أن يكون أحدهما واوًا والآخر ياءً نحو : ويح، وويس، وويل، ويوم ويُوْحَ(٥)، ومثل يعسوب من وعد إذا قلت : يَوْعُود، أو فعيل منه

(١) الأصل : الثانية.

(٢) ماعدا (س) : فحصل.

(٣) عن س وهامش ك.

(٤) يَيْن : وادٍ بين ضاحك وضويحك، جبلين أسفل الفرش. وهو بفتح فسكون، وقد ضبطه ابن جني بالتحريك.

(٥) يوحُ : الشمس، ممنوع من الصرف.

إذا قلت : وَيعدُ فمثل هذا لاتبدل فيه أوَّلَ المعتلين همزة، وإنما يكون ذلك في الواوين نحو ما إذا بنيت مثل كوكب أو كوثر من وعد ووزن فتقول : أَوْعَدٌ، وأَوْزَنٌ، وأصله وَوْعَدٌ، ووَزَنٌ ، وكذلك إذا جمعت وافد فقلت : أوافدُ، ومثله قول الشاعر وهو عَدِيُّ بن ربيعة ، أو أخوه مُهَلْهِلٌ [(١)]:

ضَـــرَبَتْ صَـــدْرَها إليّ وقـــالَتْ
يا عَـــدِيًا، لَقَـــدْ وَقَـــتْك الأَوَاقى

فالأواقى جمع واقية، فكذلك إذا جمعت وافية وواعدة وواعية قُلْتَ[(٢)]: أوافٍ وأواعدٍ وأواعٍ. وكذلك لو صَغَّرت وأدًا أو وأيا فقلت : وُوَيدٌ ووُوَىٌّ، ثم سَهَّلت الهمزة فأبدلتها واوًا لوجب أن تقول : أُوَيد. وتقول في تصغير واو : أُوَىّ.

وَوَجْهُ هذا الإبدال في الواوين مجموعُ أمرين :

أحدهما : أنَّ التضعيف في أوَّل الكلمة عزيزٌ قليلٌ، وإنما جاء منه أحرفٌ معلومة نحو : دَدَنٍ وكوكب، وأكثر مايجيء بالفَصْلِ بين الحرفين نحو : دَيْدَنٍ، ودَيْدَبُونٍ[(٣)]، ودَوْدَرَى[(٤)]، فلما قَلَّ التضْعيفُ بالحروف الصِّحاح في أوّل الكلمة امتنع في الواو لثقلها.

والثانى : أنهم لما كانوا يجيزون البدل في وجُوُهٍ ونحوه، وهى واو مفردةٌ، لأجل أنها بالضمة كالواوين كانوا خُلَقاء أن يلزموا الإبدال إذا وُجِد الواوان،

---

(١) المنصف ٢١٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠، والخزانة ١٦٥/٢.

(٢) الأصل، ت : فقلت.

(٣) الديدن : العادة. والديدبون : اللهو، قال ابن أحمر :

خَلُّوا طريق الدَّيْدَبُونِ فَقَدْ فات الصبا، وتفاوت البُجْرُ

(٤) كذا في الأصل، ت. والدَّوْدَرى : العظيم الخُصْيَتين. وفي س، ك : دَرْدَرَّى، والدَّرْدَرَّى من قولهم : فرس درير، أى : سريع. والدردَرَّى أيضا : الذى يذهب ويجىء في غير حاجة.

لأنَّ واوين أثقل من واو وضمة. وأصلُ التعليلين لسيبويه، فالأول يشعر بعدم القلب في الواوين المتوسطتين، والثانى يُشْعِر بعدم القلب همزة في يَيْسَرِ نحو بيطر من اليسر، وذلك لأن الياء إذا انضمَّت لم يَجُزْ قَلْبُها همزة لخفَّتها، ولأن الضمة معها كواو قبلها (ياء)[1]، والياء تُشْبِه الألف، فصارت مثل عاود وطاول. وأيضًا الياءُ أخفُّ من الواو، ولذلك تقلب إلى الياء أكثر من العكس ، كما إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون .

وإذا كان الأمر كذلك، فإذا اجتمع ياءان لم نَجِدْ لقلب الأولى موجبا إذْ كانت الياءُ مفردةً لاموجب لها، وكذلك إذا اجتمعتا، ألا ترى أنهم لم يحذفوا الياء / الثانية في نحو يَيْسِرُ ويَيْبِس[2] لما كانت خفيفةً وحذفوا ٢٤٧
الواو[3] في يَعِدُ لثقلها في نفسها. وأما إذا اجتمعت الواو والياء فلا نجد للقلب موجبا، إذْكانت الواو مع الياء في يوم ونحوه كالياء مع الضمة، ولا أثر لها، والياء مع الواو في ويح ونحوه كالواو المفتوحة ولا أثر لها أيضًا. وما (جاء[4]) من نحو : أَنَاةٍ في وَنَاةٍ ، وأَجَمٍ في وجمٍ، وأَحدٍ في وَحَدٍ، شاذٌّ يحفظ ولايقاس عليه.

وإنما قُلِبت همزةً ولم تُقْلَبْ ياءً ولا ألفًا، لأن الألف ساكنة لايُبْتَدأ بها، والياءُ في اجتماعها مع الواو ثِقَلٌ ، فَهَربُوا إلى حرف جَلْدٍ[5] يَقْرُبُ من حروف العلة في المخرج ويجرى مَجْراها في القلب والإبدال، وهو الهمزةُ.

---

(١) سقط من س.

(٢) س، ك : وييسر. وييبِسُ بالكسر لغة نادرة، والأكثر الفتح

(٣) الأصل : «وحذفوا الياء في يد».

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الأصل : ذلك.

الموضع الثاني : أنه شَرَط في هذا الإبدال أن تكون الواوان في بَدْءِ الكلمة لافى وسطها ولا في آخرها، فإنهما إن كانتا في غير الأوّل لم يَسُغْ إجراءُ ذلك الحكم، مثاله : احْوَوَى، افْعَلَّ من الحُوَّة، فلا يجوزُ أن تقول : احْأَوَى، ولا : احْوَأى، لفقد التصدير، لأنّ الاعتلال للأطراف أقربُ منه إلى الوسط، وأيضًا فإن تضعيف الأوساط كثيرٌ في كلامهم، فلم يُنْكَر وقوعُه في حروف العلَّة، قال سيبويه : «وإذا قلت افْعَلَلْت ـ يَعْنِي من ذى الواوين ـ قلت : احْوَوَيت، تثبتان حيث صارتا وَسَطًا، كما أنَّ التضعيف وَسَطًا أقوى نحو : اقْتَتَلتا، فيكون على الأصل. وإذا كان طرفًا اعتلَّ، قال : فلما اعتّل المضاعف من غير المعتلّ[1] في الطرف كانوا للواوين تاركِين، إذْ كانت تعتلُّ وحدها. ولما قَوِيَ التضعيفُ من غير المعتلّ وسطًا جعلوا الواويْنِ وسَطًا بمنزلته[2] ، فأجْرِى احْوَوَيْتُ على اقتتلْت[3]». قال السيرافى : جاز اجتماعُ واوين في احْوَوَى لما ذكر من قوة التضعيف من غير المعتل وسطا نحو : اقتتل . ولايقال : رَدَدَ، فَعُلِم أنّ للتضعيف (فى)[4] وسط الكلمة مزية وقُوةً، فلذلك اجتمع الواوان حشوًا وإن لم يجوزا[5] في الطرف.

الموضع الثالث : أنه لم يَنُصَّ في الواوين على الاجتماع، ولكن هو مأخوذٌ من قُوَّة كلامه، ألا تراه قال : «في بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِى الأشُدّ»، فمثَّل بالواوين

---

(١) الأصل : العمل.

(٢) الأصل : «بمنزلة احوويت فأجرى على اقتتلْتُ».

(٣) الكتاب ٤/٤٠٤.

(٤) سقط من س.

(٥) س : يجوزوها.

المجتمعتين، فدلّ (ذلك[١]) على (أنّ)[٢] الاجتماع والملاصقة شرطٌ فيما قرّر من الحكم. فلو كانتا مفترقتين بفاصل فصل بينهما اقتضى ذلك أنه لاتُبْدَل الأولى همزةً، كالوسواس والوطواط، ونحو : واوٍ، وكما لو بنيت من واوٍ على وزن فاعَلَ، على قول من[٣] جعله مما اجتمع فيه ثلاثة أمثال، فإنك تقول : وَاوَى، فلا تُبْدِل الواو الأولى همزةً إلاّ إن سُمِع على قول من قال في وَنَاةٍ : أناة. وأيضا لم يَنُصَّ على اجتماعهما على صورتها، وإنما يُؤْخذ له ذلك من إشارة التمثيل بُووفِيَ، فيؤخذ له أيضًا اشتراطُ بقائهما على صورتها، فأما الأولى فقد تُبْدَلُ تاءً فيكون ذلك عِوضًا من إبدال الهمزة منها نحو قولهم : تَوْلَجٌ[٤]، أصلُه على مذهب الخليل وسيبويه : وَوْلَجٌ، من الولوج، فأبدلوا التاءَ مكان الواو، لمكان اجتماعهما. وأما الثانية فقد تُدْغَمُ

فيما بعدها / من ياءٍ فلا يلزمُ إبدال الأولى همزةً، قال سيبويه : « ومن ٢٤٨

(قال)[٥] : رُيَّة – يعنى إذا اخَفَّف رؤية – قال في فُعْلٍ من وأيت، فيمن ترك الهمز : وُيٌّ ، ويَدَعُ الواو على حالها، لأنه لم يلتق واوان إلاّ في قول من قال : أُعِد[٦]». ويريد أن الواو وإن كانت منوية الظهور فإنها غير موجودةٍ في اللفظ، فلم يقع ثِقلٌ باجتماع واوين، فصارت الواو الأولى كالواو فى وُعِد، أنت بالخيار فيها.

(١، ٢) سقط من الأصل.

(٣) هو الأخفش، ذهب إلى أن أصله : وَوَى، لعدم تقدّم الياء عينًا على الواو لامًا. وذهب الفارسي إلى أن أصله : ويو. انظر الشافية للرضى ٧٤/٣.

(٤) التولج : كِنَاس الوحش، والمكان الذى تلج فيه.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) الكتاب ٤٠٤/٤ – ٤٠٥.

فالحاصل الآن من كلامه أنه يجبُ إبدالُ الواو الأولى من الواوين بثلاثة شروط، أحدها : أن تكونا في أوّل الكلمة، والثانى : ألاَّ يفصل بينهما فاصلٌ، والثالث : أن تبقى صورتُهما على حالها. فالأوَّل مأخوذٌ من نَصِّه ، والثانى والثالث مأخوذان من تمثيله.

الموضع الرابعُ : استثناء ماستثنى من هذه القاعدة، وذلك أنَّه لو تركها على إطلاقها لدخل له فيها وجوبُ الإبدالِ (فى)[1] نحو : وُوْرِى، ووُوْفِى، ووُوْعِد، وما أشبه ذلك مما الواوُ الثانية فيه مَدَّة مجرَّدة غير أصلية، فأخرج ذلك بقوله : «في بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوْفِى الأشُدّ»، يعنى أن ذلك الحكم إنما هو فيما سوى وُوْفِى وما أشْبَهه، فماعدا[2] وُوْفِي فهو الذى استقرَّ له ذلك، وأمّا وُوْفِى فليس كذلك، بل تقول : وُوْفِى، ووُوْرِى ، ووُوْعِد، ووُوْفِى ، وما أشبه ذلك من غير أن يجب إبدالُ الأولى همزةً.

وإنما قال : شبه كذا، ولم يقل : في غير وُوْفِىَ الأشُدُّ، لئلاَّ يُفْهم منه أنّ هذا اللفظ بعينه هو المستثنى وحده، وأنه شاذٌّ خارج عن القياس، فأدخل شِبْه ليدُلَّ على أنَّ ماكان مثله في الاشتمال[3] على الأوصاف التى اتّصف بها فَعَدمُ[4] الإبدال قياس فيه أيضًا. ولم يدخل «ووُفِى» في هذا الحكم بنصِّه بل بالمعنى، لأنه إنما قال : في شبه وُوفِى الأشُدّ، فدخل له المشبه ولم، يدخل له المشبَّه به بذلك النصّ. نعم دخل له بمعنى الكلام، لأنه إذا اعلِّق الحكم بالمشبَّهِ لأجل الشَّبَهِ فتَعلُّقه بنفس المشبه به أولى. وهذا ظاهر.

(١) سقط من س.

(٢) الأصل : فيما.

(٣) س : الاستعمال.

(٤) في النسخ : بعدم.

والأوصافُ التى اجتمعت في وُوفِيَ ثلاثةٌ :

أحدها : أن تكون الواو الثانية مَدَّة، وذلك أن يكون ماقبلها من جنسها، فإن انفتح ماقبلها لم تخرج عن الحكم الأول، كالأمثلة التى تقدّمت.

والثاني : أن تكون زائدةً كالتى في وُوفِيَ، فإن وَزْنَه فُوعِلَ ، فإن كانت أصليةً رجعت إلى الحكم الأول، نحو : أُولَى، تأنيث أَوَّلَ، إذْ وزنها فُعْلَى (لأن أول أفعلُ[1]). وكما إذا بنيت فُعْلاً من الوَأى، فإنك تقول : وُؤْىٌ. فإذا خَفَّفْتَ الهمزة بالإبدال واوًا قلت : أُوْىٌ. وكذلك تقول : رجلٌ وَعُودٌ للبناتِ، ثم تجمعه على وُؤُدٍ كصُبُرٍ، فإذا أسكَنْته[2] تخفيفا ثم سَهَّلْتَ قلت : أُوْدٌ.

وقد وقع الخلافُ في هذا الشرطِ، وأصلُه مسألةُ سيبويه، قال : «وسألتُ الخليل ـ رحمه الله تعالى ـ عن فُعْلٍ من وأيتُ، فقال : وُؤْى، كما ترى. فسألته عنها فيمن خَفَّف الهمزة فقال : أُوْيٌ، كما ترى. قال : فأبدل من الواو همزةٍ وقال : لابُدَّ من الهمزة لأنه لايلتقى واوان / في أول ٢٤٩
الحرف»[3]. ومعنى هذا أنَّ الهمزة لما خُفِّفت صارت صورتُها صورة الواو، وذلك موجبٌ للاستثقال باجتماع الواوين، وإذا كان كذلك وجب قلبُ الأُولى همزة اعتبارًا بظاهر اللفظ.

---

(١) عن س.

(٢) الأصل : سكنت.

(٣) الكتاب ٤/٣٣٣.

وعلى هذا يجرى كلامُ الناظم في إشارته إلى اشتراط وجود الواوين في اللفظ، ولم يُشِر إلى استثناء ماأصلُه الهمزُ. وقد أنكر المازنّى والمبرِّدُ قَوْلَ الخليل هذا، أمَّا المازنىُّ فَلأجل (أنَّ)[1] الثانية في نِيَّة الهمزة، لأنَّ البدل عارضٌ، فإذًا لا واوين في التحصيل، فليس إبدالُ الهمزة بواجبٍ، وشَبَّه هذا بِوُورِىَ في أنَّه[2] يجوزُ أن تبدل الأولى همزة لا لاجتماع واوين ولكن لانضمام الأولى . وأمَّا المبِّرد فأنكره من جهة[3] أنَّ الذين يُخَفِّفون[4] همزة وُؤْيٍ لايجُوِّزون أن يفِرُّوا من همزة ساكنةٍ ويجتلبوا متحركَةً لهم عنها مندوحةٌ. وقالوا أيضًا : إنه متناقضٌ، لأنَّك إذا قُلْتَ : وُوْىً، فإن راعيت اللَّفظ فيجبُ أن تهمزَ وتُدْغَمَ[5] فتقولَ : أُىٌّ. وإن راعيتَ الهمز بعد التخفيف لم يجب الهمزُ ولا الإدغامُ. وقد اعتُذِر عن ذلك، ولكنَّ الإشكال ظاهر الورود، فكان رأىُ الناظم أولى.

والشرط الثالث : أن تكون المدّةُ عارضةً غير لازمةٍ، كما فى ووُفِىَ، فإنه فعُل مبنىٌّ للمفعول من وافى، فالواو عارضةٌ في هذا الفعل، فلو كانت المدَّةُ لازمةً لزم الإبدال كما مرَّ. وخالف في ذلك المازنّى أيضا فقال في مسألة الخليل المتقدّمة : لو لم يكن أصلُها الهمز - يعنى الواو الثانية (فى وُوى[6]) - لم يلزم الإبدال، لأنّ الثانية مَدَّةٌ مثل وُورِىَ، إذا أردت فُوعِل من واريت قال الفارسىّ رادًا على المازنى : لو لم يكن أصلها الهمز للزم إبدال التى هى فاءٌ همزةً وإن

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : «في أنه لايجوز».

(٣) س : «من حيث».

(٤) الأصل : يحققون.

(٥) ماعدا (س) : فتدغم.

(٦) سقط من الأصل. وفي س : «في وورى».

كانت الثانية مدّةً، ألا ترى أن أولى قُلِبَتْ الفاء منها همزةً وإن كانت الواو التى بعدها مدَّةً، قال : «وإنما لمن تقلب من وُورِىَ ونحوه لأنها غير لازمة، ألا ترى أنك تقول : وارى، كما لم تُدْغَم في نحو سُوِيرَ وبويع لأنها غير لازمة، ولو كانت لازمةً لأدغمت وإن كانت مدَّةً، كما أدغمت في مَغْزُوّ، وفي عُتُوٍّ، وإن كانت مدَّة، فكما تدغم إذا كانت مَدَّة لازمة كذلك يلزم أن تبدل أيضًا إذا كانت المدَّةُ لازمة، فَوُوْىٌ ليس مثل وُورِىَ، لما ذكرنا». هذا ما قال الفارسىّ، وهو ظاهرٌ كما ترى.

ومن مثل هذا الأصل ماإذا بَنَيْتَ من الوعد مثل طُومارٍ فإنك تقول : أوعادٌ، لاغير، ومن الوزن : أُوْزَانٌ.

ثم إنَّه يبقى في كلام الناظم سُؤَالات :

أحدها : أنه تضمَّن أنّ الواوين إذا اجتمعتا من غير فاصلٍ وَجَب إبدلُ الأولى، وعدمُ الفصل إنما أشار إليه إشارةً مجملةً، فيمكن أن يُرِيد عدم الفصل عن الإطلاق، ويمكن أن يُريد الفصلَ الظاهر لا المقدَّر فيكونَ الفصلُ المقدَّر معتبرًا كالظاهر على الأول وغَيْرَ معتبرٍ على الثانى، فعلَى أَىٍّ الوجهين (تحمله(١)) فإنه (٢- ينبنى(على(٣)) مسألة، وهى -٢) مالوبَنَيْتَ من وأيت مثل اغْدَوْدَنَ فإنك تقولُ : إيْأَوْأَى، فإنْ خَفَّفْتَ الهمزة / الثانية أَلْقَيت ٢٥٠
حركتها على الواو الساكنة قبلها وحذفتها، فقلت : ايأَوَى. وإنْ خَفَّفْتَ الأولى وتركت الهمزةالثانية على حالها من التحقيق فالأصل أن تقول : وَوْأَى، لأنك ألقيت حركة الهمزة الأولى على الواو التى صارت ياءً لكسرة

---

(١) سقط من س.

(٢) مكان بياض في س.

(٣) سقط من الأصل.

همزة الوصل، وحذفت ألف الوصل لمَّا تحرَّك مابعدها فرجعت واوًا إلى أصلها، فإذا رجعت واوًا التقى واوان. وكذلك إن خَفَّفْتَ الهمزتين معًا فقلت : ووَى، اجتمع واوان، فإن اعتبرت اللفظ وجدت واوين مُتَّصِلتَين يحصل بمثلهما الاستثقالُ الحاصلُ بفوْعَل من الوعد إذا قلت : ووَعدَ، فلابُدَّ من الإبدال، وإن اعتبرت الأصل وجدت الواوين منفصلتين، فالعلة لم تَسْتَحْكِم وإن كانت موجودةً في ظاهر الأمر، كما لم تَسْتَحِكمْ علَّةُ قلب الياء والواو ألفًا حين قلت في جَيْأَلٍ[1]: جَيَلٌ، وفي مَوْئِلٍ: مَوِلٌ، فقلت : ووأى، لأجل ذلك، فعلى التقدير ليس في كلام الناظم بيان.

والسؤال الثاني : أنَّه يقتضي أنَّ فُوعِلَ الذى هو وزن وُوْفِيَ إذا لم يكن أصله فاعل يجب[2] إبدالُ الواو همزة، لأنَّ من أوصاف وُوْفِيَ أنه مبنيٌّ للمفعول من وافى، فإذا بَنَيْتَ من وَعَدَ مثل حَوْقَل وبَيْطَرَ قلت : أَوْعَدَ ووَيْعَدَ، فإن نبيتهما للمفعول اقتضى كلامه أنك إنما تقول : أُوْعِد فيهما لاغير، لأنه ليس أصلهما فاعل، بل أصلُهما فَوْعَلَ وفَيْعَلَ، لكن هذا الحكم خلافُ المنصوصِ من كلامهم، بل نصَّ ابنُ جنِّى في هذا على جواز وُوْعِدَ فيهما، لأنَّهما يجريان مَجْرَى فُعِلَ من فاعل من وعدت إذا قلت : ووُعِدَ، كما جرى حُوقل وبُوطِرَ مجرى قوول وسوير، لأنهما محمولان على فاعل لانضمام ماقبل الواو وسكونها. قال : « فإذا اجتمعت الواوان هكذا لم يجب قلبُ الأولى منهما لأنَّ الثانية مدَّةٌ، فجرت مجرى ألف واعد، فكما لم يجز همزها في واعد كذلك لم يجب[3] همزها في وُوْعِدَ، لكن

---

(١) الجيأل : الضبع، والضخم من كل شيء.

(٢) في النسخ : «لم يجب». وكلامه يدلّ على أنه يرتب وجوب إبدال الواو همزة على كون فوعل ليس أصله فاعل.

(٣) الأصل : لم يجز. وكذلك مثله في بعض نسخ المنصف.

إن شئت همزتها لانضمامها»[1]. وقد نصّ سيبويه وغيره على أنّ ياء فَيْعَلَ وواو فَوْعَلَ يجريان في بناء المفعول مجرى المدّة التى أصلها فاعل، فتقول : قُوْوِلَ وبُويِع، ولاتدغم، كما لا تدغم قُوول من قاول ولا بويع من بايع. وكذلك الأمر في تُفُوعِلَ[2] من تَفَاعل (وتَفْيعَلَ)[3]. ولا خلاف في هذه الجملة، فإذا كانوا يعاملون الواو هنا معاملة المنقلبة عن الألف كان (من) [4]مقتضى هذا أن يقال : ووُعِد من أوعد الذى أصله ووُعِد، ومن ويْعَدَ. فالناظم على هذا (التقدير[3]) مخالف لهذا كُلِّه، وكذلك خَالفَ ما يقتضى كلامه في التسهيل ، إذْ هو على ماذكره ابن جنى.

والسؤال الثالث : أنّ ما استثنى من «وُوْفِى الأشُدّ» وأشباهه يُعْطِى كلامُه فيه جوازَ الإبدالِ، وذلك أنَّ وُوْفِى ونَحْوَه مستثنىً مما يجب فيه الإبدال، فهو قد قال : إنَّ هذا الوجوب مُطَّرِدٌ إلاّ في هذا ونحوه، فاقتضى أَنَّ الإبدالَ فيه غيرُ لازمٍ، وهذا معنى كونه جائزًا، وإذا كان كذلك خالف ماقاله غيره من أنَّ الإبدالَ في وُوْرِى ووُوْفِى ووُعد، ونحو ذلك غيرُ جائزٍ.
قال ابن خَرُوفٍ : وأما وُوْرِى وأشباهُه / فلايجوز فيها إلاّ تَرْكُ الهمز ٢٥١
بحملها على فاعل، ولذلك لم تُدْغم في مثل سُوْيِرَ. هذا هو النظر في الطرفِ الخاصِّ بمسألته الحاضرة.

والجواب عن الأوّل بصحة كلِّ واحدٍ من الاحتمالين، أمّاَ الاحتمال الأوّل فظاهر(فى[5]) القياس من حيثُ لم تَسْتَحْكِمْ علّةُ وجوب القلب، وهو

---

(١) المنصف ٢١٩/١.

(٢) ماعدا (ك) : «فى تفاعل من تفوعل».

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) عن س.

(٥) سقط من ك. ومكانه في الأصل، ت : من.

اجتماعُ الواوين، كما لم تَسْتحْكِمْ علَّةُ وجوب الإدغام في نحو : رُوْيا وتُوْوِى، (بالتخفيف)[1] و(هو)[2] ظاهر، (و[3]) أيضا هو قولُ الفارسيّ، ومذهبُ المؤلِّف في التسهيل إذ قال : «فإنْ عَرَض اتِّصالُهما ـ يعنى الواوين ـ بحذف همزة فاصلة فوجهان[4]». فلم يَحْتِمْ ـ كما ترى ـ الحكم بالإبدال، بل حكَّم الاعتبارين : اعتبار الأصل، واعتبار اللفظ. ولنا أن نقول أيضًا : إنه إنما اعتبر الفصل الظاهر، وأمّا الفصل المقدَّر فلم يعتبره، بل يجرى عنده مجرى مالا فَصْلَ فيه البتَّةَ. ولايضرّنا في ذلك مخالفةُ ([5]من خالف إذا لم تكن مخالفة[5]) إجماعٍ، أما التسهيلُ فكثيرًا مايُخالفه كما رأيت فيما تقدَّم شرحه، وأما الفارسيُّ فإنما هو رأىٌ رآه بعد ماذكر المازنى أنَّ الحكم فيه وجوب الإبدال كالذى لافصل فيه، هذا ظاهر كلامه، ألا تراه قال حين أتى ببناء اغْدَوْدَنَ من وأيتُ : «وإن خَفَّفْتَ الأولى وتركت الهمزة الثانية قلت : أوْأى». قال : «وكان الأصل : وَوْأى، لأنك أَلْقيتَ حركة الهمزة التى هى العينُ الأولى على الفاء، وكانت واوًا في الأصل، فانقلبت ياءً للكسْرةِ همزة الوصل، فَحذفْتَ ألف الوصل لما تحرَّك مابعدها».

قال : «فلما رَجَعت واوًا بعدها الواو الزائدة هَمَزْتَ موضع الفاء لئلاَّ يجتمع واوان فى أوَّل الكلمة». قال : «فإن خَفَّفْتهما جميعا قلت : أَوَى»[6]. هذا ماقال، فظاهره الوجوبُ وأنّ الواوْين هُنا مثلُهما في أواصِل . وشَرَحَهُ ابنُ جنّى على ما هو عليه ثُمّ قال : وقد أجاز أبو عليّ أنْ يقال : وَوَى، وأن يقال : وَوْأى،

---

(١) عن ك.
(٢) سقط من س، ك.
(٣) سقط من س .
(٤) التسهيل ٣٠٠.
(٥) عن س، وهامش ك.
(٦) المنصف ٢/٢٤٧.

ولاتَقلب الواو همـزة . قـال: لأنّ نيـّة الهـمـزة فـاصلـة بين الواوين ، لأن الأصـل اوْ أَوْ أى ، كما تقدم، فترك الهمزة هـهنا نظير تصحيح الواو في تخفيف رؤيا وتُؤْوِى، إذا قلت : روياوتُووِى، فلم تقلب الواو وإن كانت ساكنةً قبل الياء لأنّ نيَّة الهمزة تمنع من القلب كما تمنع لو كان حاضرًا ملفوظًا به.

فالحاصل أنَّ المسألة مُختَلَفٌ فيها، ومذهبُ الفارسىِّ الذى اتبعه في التَّسـهيل له وجهٌ من القـياس حَسَنٌ، ولكن مـاقـاله المازنى أيضًـا له وجه، ونظيره رأى[1] الخليل في فُعْلٍ من وأيت إذا خَفَّفْتَ فـقلت : أُوْىٌ، ألا ترى أنه اعتبر اللفظ الَّذي به حصل الاستثقال فـأوجب همـز الواو الأولى وإن كانت الثانيـة أصلُهـا الهمـز لما كانت الصـورةُ ذات واوين في التـحصـيل الظاهر، فكذلك يقول الناظم هنـا : إنَّ الحاصل في أيدينا وفى نُطْقنا واوانِ في أوّل كلمة، فحصل بهما من الاستثقال مـاحصل في أواصل، فكما يجب هنالك الإبدال همـزةً فكذلك هـهنا. غـير أنه يقـدح له فيـه عَدَمُ / ارتضـائه ٢٥٢
مذهب الخليل، فتأمَّله.

والجـواب عن الثـانى : أنه يدخل لـه فُوعِلَ من فَيْـعَلَ وفَـوْعَلَ بقـوله : «شبْه وُوْفِى الأشُدّ»، لأنَّ الواو هنا شبيهـةٌ بواو فُوعِلَ من فـاعل في الزيادة والعُروض، وبالتشبيه بها عُومِلَتْ معاملتها على مـامَرَّ في التعليل، فذلك كلّه يشمله كلامُ الناظم ، فلا إشكال فيه.

وعن الثـالث : أنـا نلتـزم مـا أفـهم[2] كـلامُـه من جـواز الإبدال، فـإن ظاهر كلام الناس ذلك المقتضى، إذْ هم يطلقون القول في الواو المضمومة

(١) س : قول الخليل.

(٢) ماعدا (س) : أبهم.

ولايستثنون شيئًا مما قال، وإنّما يستثنون أُمورًا أُخَرَ ليس هذا منها، فاتّبَعهم الناظم في هذا الإطلاق، وكذلك فَعَل في التسهيل، وأيضًا فإنَّ ابن جنى قد نصَّ على جواز الإبدال فيه بعينه قال : «وهَمْزُ الواو في وُوْرِى في غير القرآن جائز» ثم ذكر أن ذلك لانضمام الواو (لا)[1] لاجتماع الواوين.

ومثلُ هذا أيضًا لابن السّراج في الأصول[2]. فإذًا ماقاله ابن خروف يُنْظَر في صحّته.

ووُوفِيَ معناه : بُلِغَ. ويقال : وافى فلانٌ، أى : أتَى.

وهنا تَمَّ ماقصد ذكره مما تُبْدَل منه الهمزة.

وقد نَقَصَه من أحكام هذا الفَصْلِ حكمُ الواو المضمومة والمكسورة إذا وقعتا أوّل الكلمة في إبدالِهمَا[3] همزةً. وعُذْرُه ظاهرٌ في كونه لم يقصد لذكر جميع أحكام الأبواب، فلابُدَّ أن ينقصه من كُلِّ بابٍ أشياءُ إلا في القَليل . وقد يقال : لعلَّه ترك ذلك مع قصد الاختصار، لأنَّ إبدالَ الواو المضمومة همزةً لايلزم بل هو جائز، فإذا تَركْتَ الواو على حالها فلا عليك منها، ولاتُعَدُّ بذلك لاحنًا، وذلك نحو : وُجُوهٍ، ووُقِّتَتْ، ونحوهما. بل من الواو المضمومة مايلزمُ فيه عدمُ الإبدال، وذلك في خمسة مواضع، هى : أن تكون الضمةُ عارضةً نحو : لَتَرَوُنَّ، أو مُشَدَّةً نحو : التَّسَوُّر، أو متّصفةً بموجب الإبدال المتقدم نحو : أُوْلَى، أو زائدةً للإلحاق كالتجهوُر، أو فى نحو : وُوْفِي، على مذهب ابن خروف المتقدِّم. هذا في المضمومة، وأمّا المكسورة فكذلك أيضًا هى في حكم الجواز إذا وقعت

---

(١) عن س ، وهامش ك .

(٢) الأصول ٣/٣٠٧.

(٣) الأصل، ت : إبدالها.

بين ألف وياءٍ مُشَدَّدَة، وكذلك إذا وقعت مُصَدَّرَةً، فالأوَّل نحو فعاليلٍ من الرمي إذا قلت : رمايِيٌّ. والثاني نحو : وشاح.

وعلى أنهم قد اختلفوا في اطِّراد ذلك أو وقفه على السماع، فظاهرُ المازني في تصريفه[1] اطِّرادُ ذلك، ونَقَل الفارسيّ في الإغفال[2] عن أبي عُمَر عدم اطِّراده، وهو يظهر من سيبويه، فإذا كان غير مُطَّردٍ فلا حاجة إلى التنبيه عليه. وقد زعم في التسهيل[3] أنه مُطَّردٌ على لُغةٍ، وكأنه فهم ذلك من كلام المازني في التصريف لأنه قال فيه : «واعلم[4] أن الواو إذا كانت أوَّلاً وكانت مكسورة فمن العرب من يُبْدِل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطردًا[1]، وفي كلام سيبويه أيضًا إشعارٌ مَّا بهذا، وهو قوله : «ولكن ناسًا كثيراً يُجْرُون الواو إذا كانت مكسورةً مُجْرَى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أوّلاً[4]». / ولكن التحقيق أنَّ ذلك ٢٥٣ ليس بلُغَةٍ ثابتةٍ، وقد سأل ابن جنى شيخه[5] عن ذلك، فنفي أن تكون لُغَةً، بدليل إجماعهم على مُوَشَّحٍ بغير هَمْزٍ. وبالجملة فإن كانتا لغتين لم يحتج إلى التنبيه عليهما، إذ لاإبدال، وإن كان إبدلاً فالذى عليه الحُذَّاق كالفارسيِّ وغيره وَحَمَلُوه كلامَ سيبويه عدمُ الاطِّراد، (وعلى القبول بالاطراد[6]) فهو غير لازمٍ، فالباني على الأصل من عدم الإبدال مصيب، والله أعلم.

---

(١) المنصف ٢٢٨/١ ـ ٢٢٩.

(٢) الإغفال.

(٣) التسهيل ٣٠١.

(٤) الكتاب ٣٣١/٤.

(٥) المنصف ٢٣٠/١.

(٦) عن س.

ثم أخذ يذكر ماتُبْدَل إليه الهمزةُ فقال :

وَمَـــدًا ابـدِلْ ثانِيّ الهَـــمْــزينِ مِنْ
كِلْمَـــةٍ انْ يَسْكُنْ كَـــاَثْرِ وائْتَـــمِنْ
إِنْ يُفْـــتَحِ اثْـرَ ضَمٍّ اوْ فَـــتْحٍ قُلِبْ
وَاوًا، ويَـاءً إِثْـرَ كَـــســْــــرٍ يَنْقَـلِبْ
ذُو الكَسْــرِ مُطْلَقًــا، كَـذَا وَمَــا يُضَمّْ
وَاوًا أَصِـــرْ مَـــالَم يكُنْ لَفْظًا أَتَمّْ
فَـــذَاكَ يَـاءً مُطْلَـقًـــا جَـــا وأَوَمْ[1]
ونَحْـــوُه وَجْـــهَين فِى ثَـانِيـــةٍ أُمّْ

فتكلَّم ـ على إبدال إحدى الهمزتين المجتمعتين في كلمةٍ، ولم يتكَلَّمْ في الهمزة المفردة، بل ترك ذكرها البتَّة، والناس يذكرون (فى)[2] باب الهمز الفصلين معًا، والعذرُ للناظم في تركه ذلك أمران: أحدهما : ماتقدَّمَ مثلُه من أنَّ إبدال الهمزة المفردة جائزٌ لا لازمٌ، وإذا كان جائزًا فالبقاء على الأصل لا لحن فيه، فلم يَعْتَنِ[3] به من حيث لايَنْبَنى على تركه فسادٌ ولا خَطَأٌ، وتكلَّم على ماكان الإبدالُ فيه لازمًا وذلك مع اجتماع الهمزتين، ولذلك قيَّد الكلام فيهما بكونهما في كلمةٍ لانّ ما في كلمتين لايُلْقَى في تَرْكِهِ على أصله محذورٌ.

والثانى : أنَّ الناظم إنما بني هنا في الكلام على الإبدال المحْض الذى تصير فيه الهمزةُ إلى حقيقةٍ أخرى، وهى الواو أو الياء، كسائر ما أُبدِلَ من

(١) سيتعرض المؤلف لهذا الضبط في شرحه.
(٢) سقط من الأصل.
(٣) س : يعتدّ.

الحروف التى تقدَّم ذكرُها أو يأتى بيانُها، وأما الهمزة المفردة فليس فيها إبدال في الغالب، وإنما تسهيلُها بينَ بينَ كالإمالة في بابها، فلم تخرج الهمزةُ فيه عن حقيقتها، ولذلك تبقى المتحركة بعد التسهيل على زِنَتها قبله إذا وقعت في شعرٍ، ولذلك جعل النحويّون كسيبويه[1] وغيره لتسهيل الهمزة بابًا على حدِته خارجًا عن التصريف.

وإذا تقرَّر هذا فالهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة لم تَخْلُ من ستةَ عَشَرَ وجهًا، فالأولى[2] لاتخلو من أربعة أَوْجُهٍ، أن تكون مفتوحةً أو مضمومةً أو مكسورةً أو ساكنةً، وكذلك الثانية لاتخلو من أربعة الأُوجُهِ، فإذا أخذت وجهًا من إحداهما مع كلِّ وجهٍ من الأخرى قام من ذلك اثنا عشر، فإذا فتحت الأولى مثلاً كانت الثانية معها على الفتح أو الضم أو الكسر أو السكون، وكذلك إذا ضممتها كانت الثانية معها على أربعة الأوجُهِ، وكذلك إذا كسرتها أو سَكَّنْتَها. والناظمُ أخذ يتكلَّم على هذه الأوجه بقولٍ جُمْلِيّ، لكنه قدَّم قَبْلَ التفصيل فوائد عامَّةً لِما / تكلَّم فيه : ٢٥٤

إحداها : أن هذا الإبدال إنما يقع في ثانى الهمزتين لا في المبدوء بها[3]، وذلك قوله : «ومدًّا ابدِل ثانِيَ الهَمْزَينِ» فَعَيَّنَ للإعلال الهمزة الثانية، وهذا صحيحٌ، وإنّما التزموا إبدال الثانية ولابُدَّ لأن الاستثقال فيها يقع وليس في النُّطْقِ بالأولى من حيث هى مع ماقبلها استثقال، فكان الإبدال حيث يقع الاستثقال أولى، وذلك في الثانية. وبهذا يُحْتَجّ للخليل في اختياره تخفيف الثانية من الهمزتين من كلمتين إذْ يقول : الأصلُ أن يكون

---

(١) الكتاب ٥٤١/٣.

(٢) س : لأن الأولى .

(٣) س : منهما.

التغيير في موضع التعذُّر أو[1] الاستثقال، وليس ذلك إلاَّ في الثانية دون الأولى[2].

والثانية : كونُه مختصًا بالكلمة الواحدة إذا اجتمعتا فيها، فإنه، فإنه إذا كان كذلك وجب الإبدالُ على ماذكره، فإن كانا من كلمتين نحو : قرأ آية ، وجاء أَهل فلان، وخَبَأَ[3] أبى، ويحبأُ أيوب، واقرأ آية، و(هؤلاء إن كنتم[4])، وما أشبه ذلك، لم يلزم الإبدال، إذْ يجوز التخفيفُ بَيْنَ بَيْنَ على الجملة، والتحقيقُ، وذلك أنهما في الكلمة الواحدة لازما الالتقاءِ بخلاف ماإذا كانتا من كلمتين، لأنك إذا قلت «جاء» ليس بلازم أن تأتي بعد[5] «جاء» بما أوله همزة، وكذلك إذا استفهمت بالألف ليس بلازم أن يأتي بعدها همزةٌ، ففرَّقوا بين الالتقاء اللازم وغير اللازم، فكان استثقال المتلازمين أشدَّ من غير المتلازمين إلى هذا النحو من التعليل أشار سيبويه[6].

ومعنى كونهما من كلمة أن يكون معًا في أصل بِنْيَتهما أو ما يجرى ذلك المجرى، فآدمُ وآخَرُ أصلُهما أأْدَمُ وأأْخَرُ، ووزنهما أَفْعَل، فَهما من أصل البنية، وكذلك : جاءٍ وناءٍ أصلهما جائِىءٌ ، ونائىٌ ، قال الشاعر[7] :

فإنَّك لاتَدْرِى متى الموتُ جائِىءٌ
إليكَ، ولا مايُحِدِثُ الله في غَدِ

(١) ماعدا (س) : «والاستثقال».
(٢) انظر الكتاب ٣/٥٤٩.
(٣) س : جنأ.
(٤) الآية ٣١ من سورة البقرة.
(٥) س : «بعدها بما».
(٦) الكتاب ٣/٥٥٢.
(٧) البيت في الخصائص ٢/٦، ٣/١٤٣.

وكذلك : أئمة جمع إمام، وما أشبه ذلك، وايت، (و: اوتُمِر[1])، و: ايتَمِنْ، ونحو ذلك مما أوَّله همزةُ الوصل، مما جرى الاجتماع فيه كالكلمة الواحدة، لأنَّ همزة الوصلِ هي من وَجْهٍ كالمعدودة[2] من أصلِ البِنْيـة، ومن جـهـةٍ أُخـرى معدودةٌ في المنفصلات عنها، ولكنهم عاملوها معاملة المتصلِّ فقالوا : اوتُمِنَ، فأبدلوا الثانية واوًا، و: ايت، فأبدلوها ياءً. وأما ماكان من نحو : (أأنتم[3])، و(أأشْفَقْتُم)[4] ونحوهما، فالهمزةُ ليست بمعدودةٍ في حروف مابعدها، وإنما هي كلمةٌ على حِدَتها على حرفٍ واحدٍ، فليست بداخلةٍ تحت حكم وجوب الإبدال، بل حكمُها حكمُ : جاءَ أَبي، ونحوه.

والثالثة : أنَّ هذا الإبدال محضٌ لاتخفيف بَيْنَ بَيْنَ، لقوله : «ومدًّا ابدِلْ». وقوله بَعْدُ : «قُلِبْ واوًا، وياءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ»، وقوله : «واوًا أَصِرْ»، وغير ذلك مما يَدُلّ من كلامه على عَدَمِ إبقاءِ رسم الهمزة. ووجهُ ذلك ظاهر، لأنّ الهمزة المُخَفَّفة عندهم تتنزَّل منزلة، المحقَّقَة، فليس التخفيف بمخرج عن استثقال اجتماع الهمزتين مالم يكن إبدالاً وقلبًا محضًا، على حَدِّ إبدالهم الهمزة الواحدة في قول حَسَّان بن ثابت، رحمه الله تعالى[5]:

سالت هُذَيلُ رسولَ الله فاحشةً
ضَلَّتْ هذيلُ بما سالت ولم تُصِبِ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) س : معدودة.

(٣) من الآية ١٦ من سورة الملك.

(٤) من الآية ١٣ من سورة المجادلة.

(٥) الكتاب ٤٦٨/٣، ٥٥٤، والمقتضب ٣٠٣/١، والمحتسب ٩٠/١، وشرح الشافية للرضى ٤٨/٣، وشرح شواهد الشافية ٣٣٩. وديوان حسان ٣٧٣.

وقول زيدُ بن / عمرو بن نُفَيلٍ، أنشده هو والذى قبله سيبويه[١]: ٢٥٥

سـالتـاني الطَّلاق أنْ رأتانى

قَلَّ مـالى، قَـدْ جِـئْـتُـمـانى بِنُكْرِ

فهذا إبدالٌ محضٌ لاتسهيل فيه وإلاّ[٢] انكسر البيتُ، فكذلك الإبدالُ في ثانى الهمزتين.

وهـذا الحكمُ الّذى قَـرَّر من لزوم الإبدال هو مـذهبُ النحـويِّين البصريِّين، فلم يخرج عن طريقتهم[٣]. وأما الكوفيون فيذهبون إلى صحّة التحقيق فيهما معًا، وبه قرأ كثيرٌ منهم. وقد جعل ابنُ مالك في التسهيل ذلك لغةً، فقال : «وتحقيقُ غير الساكنة مع الاتِّصال لغة[٤]». ولكن الظاهر من السماع ندورُ هذا بحيثُ لايعتدُّ به في القياس المستمِّر، مثلُ ماحكى أبو زيد وأبو الحسن من قولهم : غفر الله خطائئه، وحكى أبو زيدٍ وغيرُه : دَرِيئـة ودَرَائىء، قال ابن جنى : وروينا عن قطرب : لَفِيـئـة[٥] ولَفَائِىء، وأنشدوا[٦]:

فإنك لاتَدْرِى متى الموت جائئٌ

إليكَ ولا ما يُحْدِثُ الله في غدٍ

والصوابُ في هذا كُلِّه أن يُقاسَ على ما اشتهر ويُوقَفَ على السماع خلافُه .

---

(١) الكتاب ٣/٥٥٥، والبيت لزيد بن عمرو بن نُفَيل، وانظر الخزانة ٦/٤١٠.

(٢) الأصل : ولا.

(٣) ماعدا (س) : طريقهم.

(٤) التسهيل ٣٠٢.

(٥) س : نفيئة ونفائىءُ . واللفيئة : البضعة من اللحم لاعظم فيها.

(٦) تقدم البيت في ص ٨٠ من هذا الجزء.

وقد تَحصَّلَ من هذا صحَّةُ مابنى عليه الناظم هنا، وبالله التوفيق.

والرابعة : أنَّ أمثلته وقوَّة كلامه قد أشعرت أنَّ شرط هذا الحكم في الهمزتين ألاّ يقع بينهما فاصل كما في آثر، أُوتمن، وأُومَّ. ولاشكَّ أنَّ الأمر كذلك، فإنهما إنْ فُصِلَ بينهما بفاصلٍ زال الاستثقال المهروب منه، وأمكن النطق بهما على حالهما من التحقيق بالتسهيل أيضا، فصارا كأنهما في كلمتيْن مفترقَتيْن، وذلك نحو : آءَةٍ، لشجرةٍ معروفة، قال زُهَير بن أبى سُلمى(١):

أَصَكَّ، مُصَلَّم الأُذُنَينِ، أَجْنا ... لــه بالسِّيِّ تَنُّـومٌ وآءُ

وكذلك : (أنبئاءُ)(٢) جمعُ نَبِيءٍ، وهى قراءَةُ نافعٍ(٢)، وكذلك : نُبَاَءُ، قال عَبَّاسُ بن مرداسٍ السُّلَمِيّ(٣):

ياخـــاتَمَ النُّبَـــاءِ، إِنَّكَ مُـــرْسَلُ

بالخـيـر، كُلُّ هُدَى السَّــبـيل هُدَاكَــا

وكذلك : امرأةٌ سواَءُ، أى : قبيحة. وعلى هذا يكون قولُهم : ذوائبُ ـ في جمع ذُؤابة، أصلُه : ذآئبُ ـ شاذًا. لكن الفصل قد يكون ظاهرًا كالأمثلة المذكورة، وقد يكون مُقَدَّراً كما تقول : وَأَدْتها فأنا أَئِدُها وَأْدًا، وقع في (بعض)(٤) نسخ الكتاب(٥) هذا المثالُ بتحقيق الهمزة الثانية، في المضارع،

---

(١) ديوانه ٦٤، والمنصف ٣/٨٤.

والصكك : اصطكاك العرقوبين، ويكون ذلك إذا مشى فأما إذا عدا فلا.

وأجنا : في كاهله انحناءٌ على صدره. وفي شرح الديوان : أجنى : أدرك أن يجنى! والسيّ : أرض. والتنوم : الواحدة : تنومة، شجرة غبراء تنبت حبًا دسما. والآء، الواحدة آءة، ثمر السرح.

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة، وانظر الإقناع ٣ ٤٠.

(٣) الكتاب ٣/٤٦٠، والمقتضب ١/٢٩٩، ٢/٢٠٨، واللسان : نبأ.

(٤) عن س، وهامش ك.

(٥) الأصل، ت : «نسخ هذا الكتاب» وانظر كتاب سيبويه ٤/٥٢.

فأجاز ابن خروفٍ فيه وجهين : التحقيق اعتبارًا بالأصل، إذ أصله : أَوْئِدُها، لكن حُذِفت الواو لما سَيُذكَر إن شاء الله، والحذفُ عارضٌ فكأنّ الفَصْلَ ثابتٌ، فلم يُسْتثْقل اجتماع الهمزتين والتسهيل اعتدادًا بعارض الاجتماع في اللفظ. وهذا نظير مسألة بناء اغْدَوْدَن من وأيت إذا سَهَّلت فقلت : وَوَى، هل يُعْتدُّ بالعارضِ فيقال : أَوَى، لاغير، أولا يُعتدُّ به فيقال : وَوَى.

ثم نرجع إلى كلامه في التفصيل فقوله : ومدًّا ابدِلْ ثانِي الهَمْزَتين مِنْ كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ»، يعنى أنَّ ثانى الهمزتين الذى عليه يَرِدُ الإبدال على قسمين، أحدهما : أن يكون ساكنًا.

والثانى : أن يكون متحركًا. فإن كان ساكنًا أبدلته مدًّا، والمدُّ أحدُ حروف العلَّة الثلاثة إذا كان ما قبلها من جنسها، وإنما يقال لها حروفُ مدٍّ لأنها ناشئة عن صوت الحركة المتقدمة، فالمفتوح ماقبلها تبدل / ألفًا، ٢٥٢
نحو مامَثّل به من قوله[١]: آثِرْ، وهو أمرٌ (من)[٢] آثره بكذا يُؤْثِره به : إذا فَضَّله به على غيره. وكذلك : آثرتُ فلانًا على نفسى، من[٣] المَأْثُرة بمعنى المكرمة، لأنك جعلت له بذلك مكرُمة تُؤْثَر عنه، أى : تُنْقَل عنه، وأصله : أَأْثِرْ، فأبدل الثانية ألفًا. ومثله : آدمُ، لأنه من الأُدْمة، وآخَرُ وآمن، وآتى كذا، أى : أعطاه. والمضمومُ ماقبلها تُبدَل واوًا نحو ما مَثَّل به من اوتمن، أصله[٤]: اؤتُمن، أى : جُعِلَ أمينًا، فهو من الأمانة ضدِّ الخيانة ، يقال : أَمِنْتُه على كذا ، وائتمنته عليه ، بمعنًى . ومثله : أُوتِيَ ، وأُومر (بكذا،

(١) ماعدا (س) : قولك.
(٢) ليس في س.
(٣) س : بالمآثرة.
(٤) الأصل، ت : أصلها.

وأوثِرَ[1]) (فلان)[2] بكذا والمكسور ماقبلها تُبْدَل ياءً، ولم يأت عليها بمثال، ومثالُه : ايتَمِنْ يازيدُ فلانا ، و : ايتنِي أكرمك ، و : ايبَ من كذا ، من أَبَى يَأْبَى، و : ايَتمِرْ، وما أشبه ذلك. هذا كلّه مبدلٌ مَدَّةً من جنس (حركة[3]) ماقبلها.

والثاني من القسمين أن يكون الهمز متحركًا، فقسّمه الناظم ثلاثة أقسام، أحدها أن يكون مفتوحًا، والثانى أن يكون مكسوراً، والثالث أن يكون مضموماً.

فأما القسم الأول، وهو أن يكون مفتوحًا، فهو الذى بدأ به وجعل إبداله على وجهين، أحدهما الإبدال واوًا، وذلك بعد الضمِّ أو الفتح، لأنه قال : «إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ او فَتْحٍ قُلِبْ واوًا».

ضمير «يُفْتَح»[4] عائدٌ على ثانى الهمزين، يعنى أنه يُقْلَبُ واوًا بعد الضمة والفتحة، فأما بعد الضمَّة فنحو : أُوَيدِمٍ ـ في تصغير آدَمَ ـ وأُوَيْخِرٍ ـ في تصغير آخَرَ ـ وأُوَيْمَّةٍ ـ في تصغير أَئِمَّة.

وكبنائك من أَمَّ مثل أُصْبَع ـ كَجُخْدَبٍ[5] ـ فتقول : أُوَمٌّ، أصله : أُأْمَمٌ، فَنُقِلَتْ حركةُ الميم إلى الهمزة الساكنة[6] طَلَبًا للإدغام، ثمَّ أُبْدلت فقيل[7]: أُوَمٌّ. وأما بعد الفتحة فنحو أوادِمَ ـ جمع آدَمَ ـ وأَوَاخِرَ ـ وكذلك ما أشبهه. وأما كونها واوًا بعد الضَّمة فظاهرٌ، لطَلَبِ الضمَّة مايجانسها ولثِقَل الياءِ إن وقعت بعدها لو قلت : أُيَيْدِمٍ، في آدَمَ، ولتعذُّر الألف هنالك بعد الضمَّة، ولذلك قالوا في

(١) سقط من س.
(٢) عن س، وهامش ك.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) الأصل، ت : والفتح.
(٥) الأصل، ت : كمحدث.
(٦) الأصل : الثانية.
(٧) الأصل : فقلت.

تصغير فاعل كقائم : قُوَيْئِم ، وفي ضارب : ضُوَيرب. وأمَّا كونُها واوًا بعد الفتحة فلأنَّهم جعلوا هذه الألف المبدلة من الهمزة كالألف الزائدة، لأنها لم يبق لها من أصلها أثَرٌ (ولا رسمٌ)(١)، فصارت كألف خالدةٍ وضاربة، فكما تقلب الألف واوًا إذا قلت : خوالدُ وضوَاربُ، فكذلك تقلبها هنا إذا قلت : أوَادمُ وأوَاخُر، في آدَمَ وآخَرَ، إذا جعلتهما اسمًا كأحمدَ وأفْكَلٍ(٢). وكذلك يقال في المضموم ماقبلها.

وقوله : «قُلِبْ». وقال بعد : «إثْر كَسْرٍ يَنْقَلِبْ»، إشعارٌ بأن الإبدال محضٌ كما تقدَّم.

(والوجه)(٣) الثانى : إبدلُها ياءً، وذلك إذا وَقَعَتْ بعد الكسرةِ، لقوله : «وياءً إثر كَسْرٍ يَنْقَلِبْ»، يعنى أنّ الهمز ينقلب ياءً إذا وقع بعد كسرةٍ، (نحو(٤)) بنائك إفْعل كإصْبَعٍ من أمَّ، تقول : إيَمّ، وأصلُه : إأْمَمٌ، فوجب نقلُ الحركة من الميم إلى الهمزة، ثم أُدْغِمتِ الميمُ في الميم.

وإنما انقلبت ياءً لأنَّ الياء مجانسةٌ للكسرة، بخلاف الواو فإنها غير مُجانسةٍ، والألف لاتقع هنا البتَّة فوجب الإبدالُ ياءً.

وأما القسم الثانى - وهو أن يكون ثانى الهمزين مكسورًا - فإن فيه وجهًا واحدًا ذكره(٥)، وهو الإبدالُ ياءً، وذلك قوله : «نو الكسر مطلقًا كذا» ، وذا / إشارةٌ إلى أقرب مذكور وهو المفتوح المكسور ما قبله ، فاقتضى، ٢٥٧
من الإبدل ماقتضاه، وهو الإبدالُ ياءً.

---

(١) ليس في س.

(٢) الأفكل : الرِّعدة.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) س : لذكره.

وقولُه «مطلقًا» تنبيهٌ على أن الحكم هكذا، كان ماقبله مفوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا. وإنّما تَبَيَّن معنى الإطلاق مما تقدَّم من التقييد، إذْ[1] قسَّمَ المفتوح إلى ماقبله مضمومٌ أو مفتوح، وإلى ماقبله مكسور، ولم يطلق الحكم فيه[2] إطلاقا، فدلّ ذلك على أن الإطلاق هنا بالنسبة إلى ذلك التقييد، فالمفتوح ماقبله[3] نحو : أيِمّة، والمكسور ماقبله كما إذا بَنَيْتَ من أَمَّ مثل إِثْمِدٍ فإنك تقول: إِيِمٌّ، والمضموم ماقبله كما إذا بَنَيْتَ من أَمَّ مثل أُصْبِعٍ فإنك تقول : أُيِمٌّ. ووجهُ الياء هنا أنّ الأصل أن يكون تسهيلُ الهمزةِ إلى مناسب حركتها، كما في تخفيف الهمزة المفردة، ولايُخْرَج عن ذلك إلاّ لسبب داعٍ إليه كالمفتوحة بعد الضمّة أو الكسرة، ([4]- إذْ لايمكن هنالك إلاّ الإبدال[5]، لتعذّر وقوع الألف بعد الضمة والكسرة -[4])، وكذلك إذا انْفتَح ماقبلها، عاملوها معاملة الألف الزائدة فقلبوها إلي ما يقلبون إليه الزائد. وأما إذا لم يكن ثَمَّ سببٌ مُخْرِج عن ذلك الأصل فلا مَعْدِلَ عنه.

وأما القسم الثالث، وهو أن يكون الهمزُ مضمومًا فحكمه الإبدال واوًا، وذلك قوله : «وما يُضَمْ واوًا أَصِرْ». و«ما» موصولة، وهي في موضع نصب بأصِرْ على المفعول الأوّلِ (له[6])، لأنّ أصِرْ متعدٍّ إلى اثنين، وثانيهما (قوله[4])

---

(١) س : من التقييد المقسم.

(٢) س : به.

(٣) الأصل، ت : «بالمفتوح إلى مثله».

(٤) عن س، وهامش ك.

(٥) س، ك : «إلا إبدال الياء». ومعروف أنها تبدل واوًا بعد الضمة، وياءً بعد الكسرة. فلعلّ الصواب ماأثبتنا، ولعله أيضًا : «إلا الإبدال إلى الواو والياء».

(٦) عن س، ك.

«واوًا»، وأَصِرْ بمعنى صَيِّر، أى : اجعله واوًا، يعنى أنّ الهَمْزَ[1] الثانى من الهمزين إذا كان مضمومًا يُبْدَل واوًا من جنس حركته.

وقوله : «واوٌ أَصِرْ»، وأطلق القول يريد سواءٌ أكان ماقبلها مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا، فالمفتوح ماقبلها كما إذا بَنَيْتَ مثل أَصْبُع من أَمَّ فقول : أَوُمٌّ، والمكسور ماقبلها كما إذا بَنَيتَ (من[2] أَمَّ مثل إِصْبُع فتقول : إِوُمّ. والمضموم ماقبلها كما إذا بنيت منه[2]) مثل أُبْلُم[3] فتقول : أُوُمٌّ. وهذا على ماتقدَّم من اعتبار التسهيل بحركة الهَمْزِ المُسَهَّلِ.

ثم استثنى من كُلِّيَة هذه الأقسام الثلاثة ماإذا كان ثانى الهمزين ([4]- في موضع اللام فقال : «مالم يكن لفظًا أَتَمَّ فذاك ياءً مطلقًا جا». والضمير في «يكُنْ» عائدٌ على ثانى الهمزين -[4]) المذكور. و«لفظًا» مفعول بأَتَمَّ، قُدِّم عليه. و«أَتَمَّ» فعلٌ ماض فاعلُه ضمير ثانى الهمزين، يعنى أن ماتقدَّم من اعتبار الهمز بحركته أو بحركة ماقبله في تسهيله إنما هو غير الهمز الواقع مُتَمِّمًا[5] للكلمة، أى : في موضع لامها، فإنه إن كان كذلك فإنه يُبْدَلُ ياءً مطلقًا، ومعنى الإطلاق أنه كذلك كان مفتوحًا أو مكسورا أو مضمومًا، وكذلك ماقبله بأىِّ حركةٍ تَحَرَّكَ فالياء هى المحكوم بها في الإبدال مطلقًا. ومثال ذلك : جاءٍ وشاءٍ، أصله على مذهب سيبويه:جائئٌ وشائئٌ ، فَأُبدلت الثانية ياءً، وكما (إذا)[6] بنيت من قرأ مثل جعفر لقلت : قَرْأَى، أَصلُه : قَرْأَأٌ، فأبدلت الثانية ياءً، ثم جرى عليها حكم

---

(١) الأصل، ت : «أن المعنى الثانى».

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأُبْلُم : الخُوْصَة.

(٤) سقط من س.

(٥) س : مُيَمًّا.

(٦) سقط من الأصل، ت.

التصريف فانقلبت ألفًا لتحرّكها وانفتاح ماقبلها. وكذلك مثالُ بُرْثُن (منه)[1]، تقول : قُرْءٍ، أصله : قُرْءُؤٌ، فأبدلت الثانية ياء فصار قُرْؤُىٌ، ثم كُسِرت الهمزةُ لأجل الياء فقيل : قُرْئِيٌ، ثم فُعِل به مافُعِل بقاضٍ وشَجٍ فقيل : قُرْءٍ ومثل ذلك بناؤك من قرأ مثل قِمطْرٍ تقول فيه :

قِرَأْيٌ، وكذلك / مثلُ مَعَدٍّ[2] قَرَأْيٌ أيضًا. وإنما كان القلبُ هنا إلى ٢٥٨
الياءِ البتَّةَ لأنّ موضعها موضعُ الياء، لأنَّ حروفَ العلَّة إذا وقعت رابعةً فصاعدًا كانت ياءً ولابُدَّ، إمَّا بالأصل وإمّا بالقلب، ألا[3] ترى أنَّك تقول : غزوت، فإذا قلت : أغزيت، كانت ياءً. وكذلك مَغْزَيان، وما أشبه ذلك. ولو[4] بنيت من قرأ أو من غزا مثل دحرجت لقلت : قَرْأَيْتُ وغَزْوَيْتُ. وهذا ظاهر فيما إذا كانت حروف العلَّة في موضعٍ تعتلُّ فيه، فأما إنْ[5] سكن ماقبلها كقِرَأْيٍ لم يَجُز (ذلك[6]) فيها، إذْ حرف العلّة إذا سكن ماقبله وكان آخرًا جرى مجرى الصحيح نحو : دَلْوٍ وظَبْيٍ، وكذلك قِنْدَأْوٌ وسِنْدَأْوٌ وعِنْزَهْوٌ[7]، ونحو ذلك. لكن قد اختُصَّت اللام إذا كانت بدلاً من همزة بهذا الحكم لأنها أخف من الواو، وهي أغْلب على اللامات من الواو. والناظم ذكر هذه الجملة ولم يَحْكِ في شيءٍ منها خلافًا، وماذهب إليه هو مَذْهَبَ أكثر النحويِّين. وقد وقع الخلافُ فيها في أربعة مواضع :

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : قعد. س : ممر.

(٣) الأصل : أما.

(٤) س : وإذا.

(٥) س : إذا.

(٦) سقط من الأصل، ت.

(٧) القِنْدَأو : القصيرُ من الرجال . والسِّنْدَأو : الجريءُ المقدام . والعِنز هو : العازف عن اللهو والنساء .

أحدها : الهمز المكسور إذا وقع بعد ضمة، مثل أُصْبِعٍ من أَمٍّ، خالف فيه الأخفش (١- فيقول على مذهبه أُوِمّ.

والثاني : الهمز المضموم إذا وقع بعد كسرة مثل إِصْبُع من أمّ، خالف فيه الأخفش-١) أيضا فيقول : إِيُمّ.

فأما المسألة الأولى فإنّ للأخفش أنْ يحتجّ على صحّة مذهبه فيها بأن الهمزة المضمومة إذا أُبدِلَت بعدها المكسورة ياءً فذلك مخالف للقياس، فإن الياء بعد الضمة مستثقل، لأنه جمع بين متنافرين، بخلاف ما إذا أبدلتها واوًا فإنك وَفَّقْتَ بينها وبين ماقبلها فهو أَخَفُّ من حيث التجانس، وإذا كان كذلك كان أَتَمَّ في القياس. وأيضًا فإن ياءً مكسورة بعد ضمة لايُوجَد له نظيرٌ في الكلام فكان غَيْرَ سائغ أن يُبْدَلَ إلى ما يؤدّى لعدم النظير. وهذا قد يعارض بمثله، فإن القياس أن تُبْدَل الهمزةُ إلى مجانس حركتها لا إلى مجانس حركة ماقبلها، مالم يكن ثَمَّ مانع من ذلك، وليس ههنا مانعٌ، فوجب أن يُتَّبع فيه القياسُ. وأمّا الاستثقالُ فالقولان مشتركان فيه، وأيضًا فإنَّ واوًا مكسورةً بعد ضمّةٍ غيرُ موجودٍ أيضا في كلامهم، فوجب الإبدالُ إلى مايؤدّى لعدم النظير. فإنْ أجاب عن هذه المعارضة[٢] بأمرٍ لَزِمَه مثلُه في الطرف الآخر.

وأمّا المسألة الثانية فقد يُحْتَجُّ[٣] للأخفش (فيها[٤]) أيضًا بنحوٍ مِمّا تقدَّم، وهو محتجٌّ له به في الهمز المفرد، وهو أنه إنما لم يجز أن تقلب الثانية واوًا إثر كسرةٍ لأنّ ذلك لانظير له؛ إذ ليس في الكلام واوٌ مضمومة قبلها كسرةٌ، وإذا

(١) سقط من الأصل .
(٢) الأصل : القاعدة. ت : العارضة.
(٣) س : بحكم .
(٤) عن س .

كان كذلك كان الأولى أن تُقْلب إلى ماله نظير في الكلام نحو بِيُوت وشِيُوخ، على لغة الكسر. وأيضًا قد قُلِبتِ المتحرّكةُ إلى مجانس حركة ماقبلها في نحو أُوُمّ وإِيِمّ، إِذْ جعلوا الأولى واوًا للضمة، والثانية ياءً للكسرة، ولم يعتبروا حركتها في نفسها، فكذلك تقول هنا بإيجاب القلب إلى مجانس حركة ماقبلها. وهذه الحجة أيضًا جاريةٌ في القسم الأول.

وللآخرين أن يُجيبوا عن الأول بأنَّ عدم النظير هنا غيرُ معتَبَرٍ، لأن محلَّ الضمَّة هنا أصلُه السكون، والضمة منقولة / له من الميم الأولى في ٢٥٩
إِوُمّ، وإذا كان كذلك لم يُعْتَدَّ بذلك العارض، كما لايُعْتَدُّ أيضًا بعارض الضم[١] بعد الكسر في بِيُوتٍ، لأن الكسر عارضٌ لأجل الياء، والأصل ضمُّ ياء بُيُوت وشين شُيُوخ. وهذا أيضًا جارٍ في جواب ماتقدّم.

وأما الثانى فإنَّ الهمزة المفتوحةَ هُناك[٢] أصلُها السكُون، والساكنةُ تُبَدل على حركة ماقبلها، وأيضًا فإنّ مجانس حركتها هنا الألف، والألف لايمكن أن تقع بعد كسرة ولاضَمَّة، ولذلك لم يَجُز تخفيفُ جُؤَنٍ[٣] ومِئَرٍ ونحوهما بين الهمزة والألف، لأن الهمزة بَيْنَ بَيْنَ تُشبه الألف، فاجتنبوا ذلك إلى إبدالها ياءً أو[٤] واوًا إبدالاً محضًا، بخلاف نحو إِوَمّ فإن مجانس الحركة هنا وهو الواو يمكن وقوعُه بعد الكسرة، كما أنَّ مجانس الكسرة فيما تقدّم وهو الياء يمكن وقوعُه بعد الضمة. ولذلك (أجاز)[٥] غيرُ الأخفش

---

(١) الأصل : الميم.
(٢) س : مثلها.
(٣) الجُؤْنَة : سلة مستديرة مُغَشَّاةٌ أدَمًا يجعل فيها الطِّيب والثياب، والجمع : جُؤَن. انظر اللسان، جأن، وجون. والمِئْرَةُ : العداوةَ، وجمعها : مِئَر .
(٤) ماعدا (س) : وواوًا.
(٥) سقط من س.

تخفيفَ (يَسْتَهْزِئُون[1]) بينَ بينَ، إذ يُمكن النطقُ به كذلك.

والموضعُ الثالثُ (من[2]) مواضع الخلافِ أنّ المازنىّ يرى (أنّ[3]) الهمزة التى قُلِبت ياءً للكسرة التى فيها إذا أزال التصغيرُ أو التكسيرُ تلك الكسرةَ فإنّ الياء تبقي على حالها ولا تَرجعُ إلى الواو اعتبارًا بما صارت إليه أوّلاً. ومذهبُ (الناس)[3] غيرهُ ـ وأصلُه لأبى الحسن ـ ماتقدَّم من اعتبار كلِّ حالة بنفسها، فالتكسير والتصغير يُقْلب فيهما ثانى الهمزين واوًا، فتقول في تصغير أَيِمَّة : أُوَيِّمة ، كما تقول في آدم : أُويدمٌ ، وتقول في تكسيره : أوامٌ، كما تقول : أوادمُ، في آدمَ. والمازنىّ يقول : أُيَيْمَّة وأيامٌ، لأنها كانت قبل التصغير والتكسير ياءً، وحُجَّةُ المازنِّى أنّ الياء قد ثَبَتَتْ ياءً بدلاً من الهمزة فَسبيلها أن تَجْرِىَ مَجْرَى الياء التى لاحظَّ لها في الهمز، وهو ألف خالد، فوجب أن يقال : أُيَيْمَّة وأيامٌ، لأنّ الياء في أُيَيْمة تجرى مَجْرى التى لم تَنْقَلب، كما جرت ألف آدم مجرى ألف خالد[4]؛ إذْ حقيقةُ البدل هناتَقْتَضِى تناسىَ الأصلِ، إلا أنَّ هذه الهمزة إذا لم يلزمْها تحريكٌ فَبَنَيتْ من الأُدْمَة مثل أُبْلُم قلت : أُودُمٌ، ومثل إِصْبَع قلت : إِيدم، ومثل أَفْكَل قلت : آدَمٌ، فاجعلها ألفا إذا انفتح ماقبلها، وياءً ساكنة إذا انكسر ماقبلها، وواوًا ساكنة إذا انضمّ ماقبلها، فإذا احتجت إلى تحريكها في تكسير أو تصغير جعلت كلّ واحدةٍ منهنَّ على لفظها الذى قد بُنِيت عليه، فاترك الياء ياءً، والواو واوًا، واقلب الألف واوًا، كما فَعَلَت ذلك العربُ في تصغير آدم

---

(١) من الآية ٥ من سورة الأنعام. وانظر التكلمة ٣٧، وشرح الشافية للرضي ٤٦/٣ .

(٢) سقط من س .

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) المنصف ٣١٨/٢ ـ ٣١٩.

وتكسيره. قال : فهذا هو القياس عندى[1]. قال ابن جني : «وهذا القولُ ليس بمرَضّيٍّ من أبى عثمان، لأن الياء في أيمّة إنما انقلبت[2] عن الهمزة لانكسارها، فإذا زالت الكسرةُ زالت الياء التى وجَبَت عنها، كما أنّ الياء في ميزان لما وجب انقلابها عن الواو لانكسار ماقبلها زالت عند زوال الكسرة في قولهم : موازينُ ومُوَيْزِينٌ. فإن قال : إن الياء في ميزان إذا فارقت هذا الموضع رجعت إلى الواو كموازين ومُوَيْزِين بخلاف ألف آدمَ فإنها لاترجع إلى الهمزة وإن زالت عن هذا الموضع، وإنما يقال : أوادم وأويدم، فما تُنكر أنْ يكون البدل[3] في أيمة أقوى منه في ميزان فلا تزول الياء وإن زالت / الكسرة قيل : هذا غيرُ واردٍ؛ إذْ لو جمعت آدم على فُعْلٍ ٢٦. أوفُعْلان لقلت : أُدْمٌ وأُدْمَانٌ فرجعت الهمزة لزوال الأولى، كما رجعت الواو في موازين لما زالت الكسرة، وإنما لم تُرَدّ فاءُ الفعل في أوادِمَ وأُوَيدِمٍ إلى الهمزة لأنه كان يلزم ما منه هربوا وهو اجتماع همزتين لو قالوا : أآدمُ، وأأيدم، فالعلّة الموجبة للإبدال في الواحد موجودة في الجمع والتحقير، وميزان ليس كذلك، لأنك إذا جمعت أو حَقَّرت زال موجب انقلاب الواو ياءً، وهو انكسار ماقبلها، فقد وضح الفرقُ بينهما.

فإن قيل : إذا كان القياسُ عند سيبويه في تحقير مثل قائم أن تقول : قُوَيئِم، بإقرار الهمزة مع زوالِ موجب قَلْبِها همزةً، وهو الألف في

---

(١) المنصف ٣١٨/٢.

(٢) ماعدا س : تقلب.

(٣) الأصل : الألف.

قائم، ويحْتجّ بأنّ الهمزة قويَّةٌ بأنها[1] عينٍ، والعينُ أقوي من اللام، فما تُنْكر أن يكون البدلُ في أيمة لازما أيضًا فتقرّ على حالها وإن زال موجب القلب ياءً، لأنّ الفاءَ مثلُ العين في القوّة ، أو هى أقوى منها لبعدهاعن اللاَّم.

قيل : إنَّ سيبويه شَبَّه ياء التحقير بألف التكسير، فجرت الياء (في[2]) قُوَيْئمٍ مُجَرى الألف في قوائم، كما أَجْرَوا أُسَيْوِدَ في التَّصحيح مُجْرَى أساود، لتشبيههم ياء التحقير بألف التكسير، ([3- فَلَمَّا كان بين ياء التحقير وألف التكسير هذا الاشتباه أقرّ سيبويه الهمزة في قُوَيْئم مع ماانضمّ إلى ذلك من قُوَّة العين ، وأما الياء في أيمة فليست كذلك، لأنها إنّما (عَن الكسرة وَجبتْ كما وجبت [4]) ياء ميزان عن الكسرة، فلما زالَتْ الكسرة زالت الياء، وأنت إذا حَقَّرت فقلت : أُويِّمة ، فقد أزلت الكسرة فلم يكن في موضعها مايجرى مجراها فَتُقرٌّ الياء، كما شَبَّهْتَ ياء التحقير بألف التكسير-3])، فأقررت الهمزة، وإنما قَبْلَها في أُوَيِّمةٍ ضَمَّةٌ، والضَّمة ، إنما تجب عنها الواو لا الياء، وأيضا لوجاز لقائل أن يقول : لاأزيل الياء في أيمة إذا زالت الكسرة، لجاز لآخر أن يقول : لا أَرُدُّ الواو في ميزان إذا زالت الكسرة بتَحقير أو تكسير. وهذا لايقوله أحدٌ. وقد أُلْزِم المازنى أن يقول في جمع آدم : أيادم، فيقرٌّ الياء ولا يقلبَها، لأنها قد ثبتت ياءً في الماضى وهو ايدَمَّ، لأنَّ آدم اسم فاعل من ايدمَّ كاحمرّ فهو أحمر، فكما يقول في جمع فعلل؟ من بعت بياعع، كذلك يلزمه أن يقول في جمع آدم : أيادم، وفي التصغير : أُيَيدم . وهذا فاسد باتفاق مناومنه ، فكذلك ماأدّى إليه[5] .

---

(١) ماعدا (س) : لكونها.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) عن س.

(٥) انظر المنصف ٢/٣٢٠ ـ ٣٢٢.

وقولُ الناظم : «مطلقا جا» أصله : جاء، ولكنه حذف الآخر، إذ من العرب من يقول : جايجى، ولكنها قليلة(١).

والموضع الرابعُ من المواضع المُخْتَلفِ فيها قد أشار إليه الناظمُ في الجملة في المسألة التى ذكر إِثْرَ هذا، وهو قوله : «وأَوَمّ وَنَحْوه وجهين في ثانيه أُمْ» هكذا رأيتُه في النسخ «أوَم»، بفتح الهمزة والواو معًا على وزن أعمّ، وعليه استمرَّ الشرحُ، وإن كان فيه على مذهب الخليل عيبُ السنادِ(٢)، وهو : اختلافُ حركةِ ماقبل الروىِّ المقيَّدِ، وليس بعَيْبٍ عند غيره لشهرة وُرُودِهِ في كلام العرب.

ومعنى «أمَّ» : اقصِدْ، أَمَّ الشَّىْءَ يَؤُمُّه : أى قَصَده. ووجهين : مفعول به، أى : اقصِدْ في ثانى أَوَمّ وجهين، وثانى أومّ لفظا الواو، وأصلُه : أأْمَم، فثانيه على الأصل الهمزَةُ الثانية، وهذا هو الذى قَصَد، فيعنى أنَّ الهمزة الثانية من هذا البناء ونحوه لك(٣) في إبدالها وجهان، والوجهان المذكوران مُتَعيِّنان مما تقدَّمَ، لأنَّه ذكر الإبدال واوًا (٤- والإبدال ياءً، وجعل لكل واحد منهما موضعًا مُعَيَّنًا. ثمَّ ذكر هنا وجهين، فدلّ على أنهما ذلك الوجهان، وهما الإبدال واوًا -٤) أو ياءً، فيجوز لك أن تقول : أوَمّ، كما ذكر بالواو، ويجوز أن تقول : أيِمّ، بالياء، وذلك أنَّ(٥) هذا المثال المذكور مبنىٌّ من أمّ على زنَةِ أَفْعَلَ، فكان الأصل : أأْمَمَ، فكرهوا إظهار التضعيف، فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة ثم أدغمت في الميم

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٥٦، وشرح الشافية للرضي ٣/٣٦.

(٢) كان الخليل يرى أنَّ اختلاف التَّوجيه ـ وهو حركة ماقبل الروىّ المقيّد ـ سنادٌ أفْحشُ من سناد الإشباع، وكان الأخفش يعكس الأمر لكثرة تعاقب الحركات قبل الروىّ المقيّد في أشعار العرب. انظر العيون الغامزة ٢٦٣.

(٣) س : ونحو ذلك.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل : «أن مبنى هذا» والمثبت نص ماعداه.

الثانية، فصار في التقدير : أأمّ، مثل : عَعَمّ، فوجب إبدال الهمزة واوًا أو ياءً، وكذلك ماكان نحوه. فإذا بنيت من أنَّ، أو من أزَّ، أو من ألَّ[1]، أو شبه ذلك من المضاعف العين واللام، فحكمه ذلك الحكم /، فإن شئت قلت: ٢٦١

أَوَنّ وأَوَزّ وأَوَلّ، وإن شئت قلت : أينّ وأيزّ وأيَلّ، فهما عند الناظم جائزان، وهما قولان للأخفش والمازنى، فالأخفش يلتزم الإبدال واوًا، والمازنى يلتزم الإبدال ياء. ويتفقّان فيما إذا لم يُبْنَ من المضاعف، فإذا بَنَيْتَ أفعل من الأكل أو الأخذ أو الإباق أو نحوها قلت : هذا آكلُ من هذا وآخذ منه وآبق منه. وكذلك إن بنيت منه مثل إصْبَعٍ أَوْ أُبلُمٍ لقلت : إيكلٌ وأُوكلٌ، وكذلك الباقى. فلا خلاف بينهم في هذا النحو. وأمَّا مااختلفوا فيه فوجهه أنه لما صار إلى آمم فلك هُنا إعلالان لابُدَّ من اجتماعهما، فإذا قدَّرت إبدال الهمزة أوَّلاً صار آمم، وإذا صار كذلك ساوى آدم وشبهه مماليس بمضاعف، فإن أردت أن تُدْغِم نقلت الحركة إلى الهمزة المبدلة، إذْ لابدَّ من التحريك فيها لأجل الإدغام، فحركت على نحو ماحُرِّكت همزةُ آدمَ إذا قلت : أَوادم وأُوَيدم، لأجل الشبهه بينهما وبين الألف الزئدة في نحو : خالد وقاسم إذا قلت : خوالد وخُوَيلد، وقواسم وقُوَيْسِم. وإلى هذا العمل يئُول قولُ الأخفش. وإذا قدرّت الإدغام بعد نقل الحركة أوَّلاً صار أأَمّ، فأبدلت الثانية ياءً لأنها أقربُ إلى الألف من الواو، ولا[2] أُبْدِلُها واوًا لذلك وإلى هذا ينظر[3] المازنى فيما ذهب إليه. وأيضًا يقول المازنى : إذا قدَّرت

(١) ألّ في سيره يَؤُلّ ويَئِلّ : أسرع واهتز.

(٢) ص، س. فلا.

(٣) س : نظر.

الإبدال أولاً فقلت: آمم، لزمك إذا أدغمت ألاّ تحرِّك شيئا من حيث صارت الهمزة ألفا، والألف عندكم كالألف الزائدة، فيجب الإدغام من غير تحريكٍ، إذ المدُّ في الألف قائم مقام الحركة فكنت تقول : آمّ، كما تقول : هذه شجّةٌ آمَّةٌ، وهى فاعلةٌ من أممت، فَأَن لم يقولوا في أفعل : آمٌّ[١]، دليلٌ واضح على أنهم لم يقبلوا الألف مع التضعيف (كما قلبوها في غير التضعيف[٢]) نحو آدم وآخر.

فيقول الأخفش مجيبًا عن هذا: إن الألف المبدلة من فاء أفعل[٣] ليست ألفًا زائدةً على الحقيقة، وإنما هى بدلٌ من همزة هى فاءُ أَفْعل[٣]، فلولا أنّ الهمزة قبلها[٤] لظهرت، وليست كذلك ألف خالدٍ، لأنها غير منقلبة عن شيء، وإنما هى زائدة، فلذلك لما بَنَيْت من أممت فاعلة قلت : آمّة، ولم تُحَرِّك الألف بحركة الميم المدغمة، لأنها لاحظّ لها في الحركة، ولما كان امتدادُ الصوت نائبًا عن الحركة احتملت أن يقع بعدها الساكن، بخلاف ماإذا بَنَيْتَ أفعل منك من أممت قلت : هذا آمَمُ من هذا، ثم أدغمت، جاز أن تُلْقى حركة الميم على الهمزة المبدلة، لأنها بدلٌ من فاء الفعل، ولها أصلٌ في الحركة، فإذا تحركت أبدلت (إبدال[٥]) ألف آدم لما قلت :أُوَادِمُ، كما تَقَدَّم.

فإن قيل : إنَّك عاملت ألف آدم معاملة ألف خالدٍ وأجريتها في الحكم عليها وعاملتها معاملة مالا أصل له في الحركة، ثم إنَّك انتقلْتَ الآن إلى زعم أنْ ليست كذلك حين عاملتها معاملة أصلها، فهى إذًا ليست كألف خالدٍ، لكنَّك أثبتَّ ذلك، فهذا تناقضٌ ظاهرٌ، وهذه حجة للمازنّى.

---

(١) س : أدم. وانظر المنصف ٢/٢١٦.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ت : الفعل.

(٤) س : قلبت.

(٥) سقط من الأصل.

فالجواب : أنّ للأخفش أن يُجِيب عن هذا بأنّ ألف آدم ونحوه وإن أشبهت ألف خالد فجرت مجراها في بعض الأشياء، فلا يمكن أن تَجَرِىَ مجراها في جميع الأشياء، ألا ترى أنه لا يمكننا أن نقضى بزيادة ألف آدم كما نقضى بزيادة ألف خالد، (١- وكما لا يمكننا أن نقضى بانقلاب -١) ((٢ - ألف خالد كَما نقضى بانقلابها من آدم -٢)) (٣ - فقد يشبه الشىءُ الشىءَ من وَجْهٍ ويخالفه -٣)) من وجه آخر، فيحكم له بالحكمين على وجه يمكن فيه الجمعُ بينهما كهذه القضية، فلهذا إذا اضطُرِرْنا / إلى تحريك هذه الفاءِ بإلقاءِ حركة المدغم بعدها (عليها[٤]) جاز، لأنها في الجملة قابِلةٌ للحركة فَقَدَرْنا على تحريكها بخلاف ألِف آمّة ـ فاعلةٌ من أمّ ـ فإنّه لا يجوز لعدم قبولها للحركة فاكتفينا بمدّها[٥] عن الحركة حيث لم يُقْدَرْ على غير ذلك.

هذه جملةٌ من الاحتجاج للفريقين أكثرها لابن جني[٦]، وهى دلائل تتكافأُ أو تكادُ، فلأجل هذا التكافؤ الذى اعتبره الناظم اطّرح نقل الخلاف، وارتضى كلّ واحد من القياسين واعتبره؛ إذْ لم يترجّح (له)[٧] واحدٌ منهما على الآخر، وهذه الطريقة جاريةٌ على طريقة من يقول (من أهل الأصول [٨]) : إذا تكافأت

---

(١) سقط من س.

(٢) سقط مما عدا (ك).

(٣) سقط من ص، ت.

(٤) عن س وهامش ك.

(٥) س : بردّها.

(٦) انظر المنصف ٢/٣١٨ ومابعدها.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) عن الأصل، ت.

الدلائلُ الظنيَّةُ أُعمِلَتْ، فصار مقتضى كلٍّ واحد منهما مُخيّراً فيه، والمسألة مقرَّرَةٌ في الأصول. وهذا الذى ذهب إليه الناظم مذهبٌ من المذاهب المقررة فيها.

ثم قوله : «ونحْوه»، يحتمل وجهين، أحدهما : أن يريد ماكان على صفته من التضعيف في العين واللام ووزنه المخصوص الذى هو أَفْعَلَ ولا زيادةَ على ذلك، وهى طريقته في نقل الخلاف في التّسهيل، إذ قال لمَّاقرر أوجه التسهيل: « خلافًا للأخفش في كذا، وللمازنى في استصحاب الياء المبدلة منها لكسرة أزالَها التصغير أو التكسير، وفي إبدال الياء منها فاءً لأفعل [1]». فقيّد ذلك بأفعل وحده دون أُفْعُلٍ وإِفْعُلٍ وأَفْعُلٍ، ونحو ذلك، وهو نَقْلُ ابن عصفور عن مذهب المازنى، وإياه اتَّبَعَ المؤلِّف. ويحتمل أن يريد ماكان على منهاجه وطريقته من كونه مضاعف العين واللام مَبْنيًا مما أَوّله همزةٌ على مثال المزيد أوّله همزةٌ، فيدخل في ذلك بناؤُك من أَمَّ مِثْلِ أُبْلُم فتقول : أُيُمٌّ، أو مثل أَصْبُع فتقول : أَيُمٌّ. أو مثل إِصْبُعْ فتقول : إِيُمّ أو مثل أَحْمَر فتقول : أَيَمّ ، أو مثل أُصْبَعٍ فتقول : أُيَمٌّ ، أو مثل إِصْبَعٍ فتقول : إِيَمٌّ ، وهذا يتعاقبان[2] فيه، وكذلك فيما إذا انكسرت الهمزةُ المبدلةُ، فقد يمكن أن يكون المازنُّى مخالفًا[3] في هذا كله، وقد قال ابن الضائع في الهمزة الثانية[4] إذا[5] كانت متحركَةً : إنّ مذهب المازنى قَلْبُها ياءً أبدًا، أما المكسورة فمن أجل حركتها، وأما المفتوحة فلما تعذّرت الألف قُلِبت ياءً، لأنها أقربُ إلى الألف، وأما المضمومة فلاستثقال الضمّة على الواو

---

(١) التسهيل ٣٠٢.

(٢) ماعدا (س) : يتفقان.

(٣) الأصل، ت : المخالف.

(٤) الأصل، ت : الساكنة.

(٥) ماعدا (س) : إن.

مع غلبة الياء على هذه الهمزة. هذا ماقال، وهو نصٌّ فيما ذكرته، ولعلّ كلام المازني في تصريفه يُرْشد إلى هذا فتأمَّله. والمذهب الأوّل قد يظهر منه أيضًا، وعلى كلتا الطريقتين فَأَفْعَل الذى أراده يحتمل أن يدخل له فيه ماكان اسمًا وما كان فعلاً، نحو بنائك من أَمَّ مِثْلَ أكرمَ، فتقول على طريقة الأخفش : أوَمَّ، وعلى طريقة المازنى أَيَمَّ. وهذا ظاهر وعلى الناظم بعد (ذلك[1]) سؤالان :

أحدهما : أنَّ الهمزتين قد تجتمعان ولا يَجبُ فيهما إبدال، وذلك إذا كانت إحداهما حرف مضارعة، والهمزة الثانية متحركة ، فتقول : أَؤُمُّ وأَئِنُّ وأُؤَمُّ وأُؤَدِّى وأُؤَكِّدر، وما كان نحو ذلك، فيجوز هنا التحقيق والتسهيل (١- بين بين، وليس الإبدالُ المحضُ بواجب بنصِّه في كتابه التسهيل -١) حيث استثنى هذا الموضع من وجوب الإبدال، فقال : «فإن تحركتا والأولى لغير المضارعة[2] أبدلت الثانية ياءً إن انكسرت..[3]» إلى آخره، فإذا كان كذلك كان من الواجب أن يستثنى ذلك هنا، لكنه لم يفعل، فلزمه الدَّرْكُ.

والثانى : أنه دخل له في هذا الحكم المُجْمَلَ[4] الهمزتان إذا كانتا عينين نحو : سأّل ورأّس ورأّم، وماأشبهها مما الحكم فيه عدمُ الإبدال / ٢٦١
وذلك أن العين المضاعفة إذا كانت همزة تترك على حالها ولايجب إبدال أحدهما، بل يبقيان على ماكانتا عليه، بخلاف ماإذا ضُعِّفت اللام فإن الثانية تُبْدَل ياءً، فإذا بنيت من قرأ مثل قَمِطْرٍ قلت : قَرأْىٌ. وهذا بيِّن.

---

(١) عن س، ك.
(٢) س : المضارع.
(٣) التسهيل ٣٠٢.
(٤) س : المحتمل.

وإذا بَنَيْتَ منه مثل مَعَدٍّ قلت : قَرَأْىً. وإن كان الدالان مضاعفين، بخلاف ماإذا بنَيْتَ فعالاً من : سأل أو رأس ؛ فإنك تقول : سآل ورآس ، وكذلك إذا بنيت منه مثل قَطَّع قلت : سأَّل ورأَّس، وكذلك مضارعه، قال الطِّرمَّاح[1]:

مِنْ كلِّ ذاقِنَةٍ يعـــومُ زِمـــامُـــهـــا

عَـوْمَ الخـشـاش على الصَّـفَـا يتـرأَّد

وكذلك اسم فاعله ومفعوله والأمر منه مالم يكن تضعيف لامٍ فإنه لايقرّ، كذلك قال المازنى حين بين حكم اللام في تضعيف الهمزة فيه : «وسألت أبا الحسن ـ وهو الذى بدأ بهذه المقالة ـ يعنى أنه أول من ادعى أنه تقول : قَرَأْى في أنه مَعَدٍّ من قرأ ـ فقلت له : مابالُ الهمزةِ الأولى إذا كان أصلُها السكونَ لاتكون مِثْلَ همزة سأَّل ورأَّس؟ فقال : من قِبَلِ أن العين لاتجيءُ أبدًا إلا وبعدها مثلها، واللام قد تجيءُ بعدها لامٌ ليست من لفظها، ألا ترى أن قِمَطْرًا وهِدَمْلَةً[2] وسِبَطْرًا قد جاءت اللامان مختلفتين، وكذلك جميع الأربعة والخمسة، والعينان لاتكونان كذلك، فلذلك فَرَّقْتُ بينهما. قال المازنى : والقول عندى كما قال[3].

ومعنى كلام الأخفش أنه لما[4] اعتبر اللام فوجدها قد تكرر من غير لفظ اللام ووجد العين لاتُكَرّر[5] إلا من لفظ العين نحو طاء قَطَّع ولام سلَّم، ووجد

---

(١) ديوانه ١٣٦.

والذاقنة والذقون من الإبل : التى تُميل ذقنها إلى الأرض تستعين بذلك على السير، وقيل : هى السريعة. والخشَاش : حية الجبل، ومالا دماغ له من جميع دواب الأرض. وترأّد الرجل : اهتز نعمةً، وترأّد الشىء : ذهب وجاء.

(٢) الهدملة : الرملة المستوية.

(٣) المنصف ٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٤) من هنا كلام ابن جنى.

(٥) في المنصف : لاتكون.

اللامين قد تختلفان في نحو هِدَمْلة وبابها، وكان اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة مكروها[1] عنده قال في قِمَطْرٍ من قرأت : قَرأْىٌ، أصله : قَرأٌ، فَقُلِبت الثانية ياء، وكان القلب إلى الياء لأنها أغلب على اللام لأنها رابعة، ولولا أنه لايُوجَد في كلامهم عينان بلفظين مختلفين لقيل في سأّل ونحوه : سأيال ورأياس، أو سَأْوال ورَأْواس، بقلب الثانية، ولكن هذا غير موجود في كلامهم، فَأُقِرَّت العينان بلفظ واحد، وَقُلِبت الثانية من قِرَأْيٍ كما قُلِبَت في جاءٍ ونحوه[2]. هذا ماقالوه، وهو صحيح في النظر. وقد نبَّه على هذا في التسهيل فقال : «فإن سكنت الأولى أُبْدِلَتِ الثانيةُ ياءً إن كانت موضع اللام، وإلاّ صُحِّحَت[3]». فكلامُه هنا يقتضى أن تبدل في سأّل ونحوه الثانية ياءً أو واوًا، وذلك لايكون.

والجوابُ عن الأول أن نقول : إن الناظم قد التزم الإبدال مطلقًا على ما يظهر من كلامه، أما إذا كان مابعدها همزة المضارعة من الهمز ساكنا فلا خلاف في الإبدال نحو : أُومِنُ وأُوتِى، وما أشبه ذلك. وأما إن كان متحركًا فكذلك أيضًا لابُدَّ من الإبدال، وقد نصَّ ابن جنى على منع إقراره بعد همزة المضارعة، ولم يحك فيه خلافًا، قال شيخنا القاضى ـ رحمه الله تعالى ـ : وقد يُقَوِّى مذهبه التزامُ الحذفِ في أكرم وأعلن وما أشبه ذلك، فلولا كان اجتماع الهمزتين جائزًا لم يحذفوه. فإذًا لا إشكال عليه، ويكون هنا مخالفًا لمذهبه في التسهيل، وكم من مسألةٍ فَعَل (فيها[4]) هكذا كما مضى بيانُه.

---

(١) الأصل، ت : تركوها.

(٢) انظر المنصف ٢/٢٥٣.

(٣) التسهيل ٣٠٢.

(٤) عن س، ك.

والجواب عن الثانى : أن ماذكر من سأَل ونحوه لايدخُل له تحت ماذكر حكمه، وذلك أنه إنما تكلَّم في الساكنة بعد المتحركة، أو في المتحرّكة بعد المتحرّكة، ألا تراه قال : إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ او فَتْحٍ قُلِبْ »، وقال : «وياءً إِثْر كَسْرٍ يَنْقَلِبْ»، ثم قال : «ذُو / الكسر مُطْلَقًا» وأراد ٢٦٤
بالإطلاق بأى حركة تحرّك ماقبلها كما تقدم. ثم قال : «وأَوَمّ ونحوه» حكمه كذا، فلم يتكلّم إلا في ساكنة بعد متحركة أو متحركتين، فلم يدخل له غير ذلك إلا حين استثنى كون الهمز أتمّ لفظًا، وهو استثناء من جميع ماذكر ومن غيره، فدخل له مثل مَعَدّ ونحوه من قرأ، وبقى سأَل ونحوه لم يدخل له في واحد من تلك الأقسام، (١- وإذا كان كذلك ثبت له من مفهوم تلك التقييدات وتلك الأوصاف خروجه عن حكم الإبدال رأسًا، وذلك ثلاثة الأقسام -١) إذا كانت مختصّة بالعين، وهى المفتوحة والمضمومة والمكسورة بعد الساكنة. فقد حصر تحت قاعدته جميع الأقسام الستة عشر، وحَكم (على[٢]) كلٍّ واحد بما يليق به إلا الساكنة بعد الساكنة فإن ذلك لايجتمع، ولم يُنَبِّه عليه لبيانه، وهذا حَسَنٌ من التقرير وبديع من الاختصار.

وهذا التفسير إنما هو على أنّ قوله : «وأَوَمّ» ليس بفعل مضارع كما وقع في نُسخ من هذه الأرجوزة، والذى شرح عليه ابنُ الناظم أنه أُوُمّ - بضم الواو - على وزن أُعُمّ، فإن ثبت كذلك فيريد أن ماكانت الهمزة الأولى فيه للمضارعة ففي همزته الثانية وجهان، أحدهما الإبدال كما

(١) سقط من الأصل. حبذا لو كتب وهو عن نسخة كذا حتى يتمكن القارىءمن تكوين فكرة عن النسخ.

(٢) عن س، ك.

تقدم، والثاني البقاء على الأصل من التحقيق اعتبارًا بتقدير انفصال الأولى، لأنها حَرْفٌ جاءت لمعنى المضارعة، فليست مع الثانية إلا كالكلمة الأخرى كهمزة الاستفهام ونحوها، فتقول : أؤم وأؤمّ. ويكون هذا المذهب موافقًا لما في التسهيل حيث لم يستثن من وجوب الإبدال ماكانت الهمزة الأولى فيه للمضارعة، وغير موافق للنحويِّين حيث سَوَّوا بين ذلك كما تقدم ذكره.

ومعنى قوله : «ونحوه»، أى : ماكان شبه هذا ممّا الهمزة فيه للمضارعة، نحو أَئِنّ وأئِطّ، وكذلك المضارع من ألِلَ[1] السِّقاءُ إذا قلت : أئِلّ، وما أشبه ذلك يجوز لك فيه الإبدالُ والبقاء على الأصل على مازعم ابنُه من أن بعض العرب يحققون الهمزتين هنا. والضبط الأول - إن ثبت - أولى لصواب منحاه، وعموم الفائدة فيه، وموافقته لغيره من النحويِّين.

وَيَاءٍ اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلاَ
أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا افْعَلاَ
فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَاالتَّأْنِيثِ أَوْ
زِيادَتَيْ فَعْلاَنَ ذا أيضًا رَأَوْا
فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعَلْ
مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الحِوَلْ

أخذ الناظمُ - رحمه الله - في الكلام على ماتُبْدَل منه الياء، وهو[2] الثاني من حروف البدل، وذكر هنا من الحروف التى تبدل منها حرفين : الألف

---

(١) ألِلَ السِّقاء : تغيَّرت ريحُه.

(٢) س : وهى.

والواو[1]، وقد ذكر ابن جني[2] أنّ الياء تبدلُ من ثمانية عشر حرفًا، ولكنَّ القيـاسَ من ذلك كلِّه بَدلُـها من الألف ومن الواو ومن الهـمزة، فـقد ذكـر إبدالها من الهمزة فبقى الحرفان، فأمّا ما عدا ذلك فإنّ إبدال الياء منه محـفوظٌ، ولابأس بذكر شيءٍ منه ليَتَبَيَّن به صـحّة ماقصد الناظمُ ذكرهَ وماقَصد تركَه، فتبدل من الهاء في دَهْدَيْتُ[3] الحجر، أصله دَهْدَهْتُ، قال أبو النجم[4]:

كـأنَّ صَـوْتَ جَـرْعِـهـا المُسْـتَعـجِلِ

جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتُـــــهــــــا بِـجَنْدَلِ

وصَـهْصَيْتُ بالرَّجُلِ[5] قُلْتُ / له : صَــهْ صَــهْ، ومن السِّين قــولُ الشَّاعر[6]: ٢٦٥

إذا مـــاعُـــدَّ أربعـــة فِـــسـالٌ

فـــزوجُكِ خـــامِسٌ وأبوكِ ســادى

وقال الآخر[7]:

عَـمْـرٌو وكـعبٌ وعـبـدُالله بينهـمـا

وابناهما خمسةٌ والحارثُ السَّادِي

---

(١) في النسخ : والياء.

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٣١.

(٣) دَهْدَهت الحجارة ودَهْدَيتها : دحرجتها.

(٤) المنصف ٢/١٧٦، ٣/٧٧٠، وسر الصناعة ٧٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٦.

(٥) الأصل : الرجل. وصَهَّ القومَ وصَهْصَهَ بهم : أجرهم.

(٦) سر الصناعة ٧٤١، وشرح الشافية للرضي ٣/٢١٣، وشرح شواهده للبغدادى ٤٤٦. وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٤، ٢٨. وينسب البيت إلى النابغة الجعدي.

(٧) سر الصناعة ٧٤١.

وأبياتٌ أُخَرُ، ومن الياءِ نحو ديباج، أصلُه دبّاج[1]، بدليل قولهم : دبابيج، وقال ابن جنى : أخبرنى أبو على أن أبا العباس أحمد بن يحيى[2]حكى عنهم : لا ورَبْيكِ[3] لاأفْعَلُ. أى : لاوربِّك.

وأنشد سيبويه[4]:

لهـــا أشــــاريرُ مـن لحم تُتَـــمِّـــرهُ

من الثَّـــعـــالى ووَخْـــزٌ من أرَانيــــهـــا

قال : أراد الثعالب والأرانب فلم يمكنه أن يسكن الباء فأبدل منها حرفًا يسكن في موضع الجر[5].

ومن الراء في قولهم : قيراط، أصله قِرّاط بدليل قولهم : قراريط. وكذلك شيرازٌ[5]، أصله شرّازٌ لقولهم : شراريز[6]. وقالوا : تَسَرَّيتُ : اتّخذْتُ سُرِّيَّةً[7]، والسُّرِّيّة فُعْليّة من السرِّ، لأنَّ صاحبها أبدًا يُخفيها عن زوجه وصاحبة منزله[8]، أو من السرِّ بمعنى الجماع، لأنها متخذة له دون الخدمة، وباقى ذلك ذكره ابن جنى وغيره. هذا ماحكَوا من الإبدال غير القياسىّ.

ولنرجعْ إلى ماذكره، فأما الألف فذكر أنها تقلب ياءً لسببين :

---

(١) سر الصناعة ٧٤٣ ـ ٧٤٤.

(٢) الأصل ك : بن محمد وأحمد بن يحيى هو ثعلب.

(٣) انظر أيضا اللسان : ربب.

(٤) الكتاب ٢/٢٧٣. وسر الصناعة ٧٤٢، وشرح الشافية للرضى ٣/٢١٢، وشرح شواهده ٤٤٣ والبيت لأبي كاهل اليشكري، شاعر مخضرم.

(٥) هذا معنى كلام ابن جنى في سرّ الصناعة ٧٤٣.

(٦) الشيراز : اللبن الرائب.

(٧) السُّرِّيّة : الجارية المتخذة للملك والجماع.

(٨) انظر سرّ الصناعة ٧٥٥ ـ ٧٥٦.

أحدهما : وقوعُ الألف تاليةً : أي تابعة للكسر، وذلك قوله : ويـاءًا قْلِبْ ألفًا كسرًا تَلاَ». فياءً : مفعول ثانٍ لاقْلِبْ، وألفًا : هو المفعول الأول، وكسرًا : مفعول بتلا.

وضمير «تلا» للألف، والجملة في موضع الصفة لألف، يعنى أن الألف إذا وقع قبلها كسر فإنَّ تلك[1] الألف تقلب ياءً لأجل الكسرة التى قبلها، لأنَّ الألف لاتثبت بعد الكسرة، لأنها مدةٌ فلا تأتى إلا بعد ماهى مدةٌ له من الحركات، وهى الفتحة، فتقول في مفتاح : مفاتيحُ، وفي شملالٍ : شماليلُ، وفي خَلْخَالٍ : خَلاَخيلُ، وما أشبه ذلك. وكذلك في التصغير إذا قلت : مُفَيْلِيحٌ، وشُمَيْليلٌ، وخُلَيْخِيلٌ.

والثانى : وقوعُها بعد ياءِ التصغير، وذلك قوله : «أوْ ياءَ تَصْغِيرٍ» وهو منصوبٌ عطفا على «كسرًا»، كأنه قال : أوتلا الألف ياء تصغير، يعنى أنّ الألف إذا وقعت بعد الياء المَسُوقَةِ للتصغير فإنها لاتُقَرُّ على ماهى عليه وإن لم يقع قبلها كسرة، لأنّ ياء التصغير إذا وقع بعدها حرفٌ غير حرف الإعراب فلابُدَّ من كَسْرِه لتقوم به بِنْيَةُ فُعَيْعِل، والألف لاتقبلُ الكسرة، فلابُدَّ من قلبها ياءً لذلك، فقالوا في كتاب : كُتَيِّبٌ، وفي حساب : حُسَيِّب، وفي عَنَاق : عُنَيِّق، وفي دخان : دُخَيِّن، وما أشبه ذلك.

والألفُ هنا لابدَّ أن تكون زائدةً كما تقدَّم في المُثُل، فإن كانَتْ أصلية أو منقلبة عن أصلٍ فصارت بعد ذلك ياءً أو واوًا فأصلُها هو الذى ثَبت فيه ذلك الحكم، فانقاد واختار إذا بنى للمفعول فعيل : اخْتِيرَ وانْقِيدَ، ليست ياؤه بدلاً من الألف، بل هى الياء الأصلية في اختار، والمنقلبة عن الواو في انقاد.

(١) في النسخ : ذلك.

وأما الواوُ فقال فيها: «بواوٍ ذا افْعَلاً» أراد : وبواوٍ، فحذف العاطف على عادته. وذا : إشارةٌ إلى الحكم المتقدم وهو القلبُ ياءً. وألف «افعلا» مبدلةٌ من نون التأكيد الخفيفة، يعنى أنّ الواو أيضًا تبدل ياءً في المواضع التي ذكر، لكنه لم يذكر هُنا العلَّة التى لأجلها تنقلب الواوُ ياءً، لأنه أحال على ماتقدَّم من / العلَّتين، وهما أن تكون تاليةً للكَسْرِ أو لياء التَّصْغِير، ٢٦١
فلابُدَّ أن يجرى على هذا الترتيب مالم ينسخه بغيره.

فمن المواضع التى عَيّنها أن تقع الواو آخرًا، وذلك قوله : «في آخرٍ» (أى : في آخرِ[1]) الكلمة، ومعنى كونها آخرًا أن يقع عليها الإعرابُ بحيث لايكون بعدها غيرها، لا أنه يريد ([2]- أن تقع لامًا للكلمة، لأنه يذكر إثْر هذا قسيمًا له مافيه تاء التأنيث أو زيادتا فعلان، فدلّ على أنه يريد -[2]) الآخر المجرَّد عن الزوائد بحيث يقع عليه الإعراب، فإذا كانت الواو كذلك انقلبت ياءٍ سواءً أكانت زائدةً أم أصلية، لافرق (هنا[1]) بينهما، بخلاف الألف، إذْ لايمكن ذلك في الألف ويمكن ههنا.

فأمَّا انقلابها لوقوع الكسرة قبلها فنحو رَضِي، أصله الواو لأنه من الرِّضوان، ودُعِي وغُزِي لأنه من دعوت وغزوت، وكذلك داعٍ وغازٍ وتالٍ من تلوت، وما أشبه ذلك.

وأما انقلابُها لوقوع ياء التصغير قبلها فنحو غَزْوٍ ودَلْوٍ، فإنك تقول : دُلَيٌّ وغُزَيٌّ، وفي واوٍ : أُوَيٌّ، وشبه ذلك. إلا أنَّ هذه الإحالة فيها نظر، وهو

(١) عن س وحدها.
(٢) سقط من س.

أنّ قلب الواو ياءً لوقوع ياء التصغير قبلها في هذا راجعٌ إلى قاعدة أخرى سيذكرها، وهو[1] اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، لامن جهة كونها ياء تصغير، ألا ترى أنها لو لم تكن بياء تصغير لكان الحكمُ القلبَ ياءً أيضًا كقولك : سيِّدٌ وميِّتٌ وهَيِّنٌ، على ماسيأتى ذكرهُ إن شاء الله تعالى، فإذًا لا أثر لياء التصغير في هذا. وأيضًا ليس هذا مخصوصًا بالآخر ولا بما يليه تاء التأنيث أو الألف والنون، بل قد يكون فيما كان من الواوات حشوًا كالمُثُل المذكورة. ولايقال : إنَّ الأمر وإن كان كذلك فهو مما تشمله القاعدتان ماذكره هنا وماذكره هنا، ولايلقى في هذا[2] محذور. لأنّا نقول : قد ظهر أنَّ ياء التصغير هنا لا أثَر لها لكون ماعداها من الياءات حكمها هذا الحكم، وأيضا (-[3] فإن خَصَصْنا ياء التصغير بهذا الحكم أو هم مفهومًا لايصحُّ، وهو أنَّ غير (ياء[4]) التصغيرليس له هذا الحكم، وأيضا-[3]) فإن مشى هذا الاعتذار في ثلاثة المواضع المذكورة هنا وهى الآخر وماقبل تاء التأنيث والألف والنون لم يجز له فيما يأتى بعد ذلك. فالحاصل أن الناظم كان الواجب عليه أن يُعَيِّن لهذه الأحكام السبب الواحد، وهو الكسر، وكذلك فعل في التسهيل إذ قال : «تبدل الألف ياءً لوعها إثر كسرةٍ أو ياء تصغير». ثم قال : «وكذلك الواو الواقعة إِثر كسرةٍ[5]». فَخصَّ ذلك بالكسرة، لأنّ ياء التصغير إنما تكون سببا في قلب الألف فقط.

---

(١) ماعدا (س) : وهى.

(٢) الأصل : فيها.

(٣) سقط من الأصَل.

(٤) سقط من س.

(٥) التسهيل ٣٠٤. هذا وفيما عدا (س) : بعد كسرة.

وفي ذكره وقوع الكسرة قبل الواو مايُشير إلى المباشرة، والحكم كذلك، فإن وقع بين الواو والكسرة فاصلٌ لم يجب ذلك الحكم، ولاتنقلب الواو ياءً إلاّ في الشاذّ، وذلك إذا حال بينهما حرفٌ ساكنٌ لضعف الساكن أن يكون فاصلاً معتداً به، كقولهم : ناقةٌ بِلْى سفر، وبِلْو سفر، من بلوت، وأرضٌ عِذْيٌ[1] وطعامٌ عِذْيٌ، وقالوا في جمع عَذَاةٍ : عَذَواتٌ.

ومما شذّ في الموضع الثانى قولهم : صِبْيةٌ، وقِنْية[2]، وعِلْية، وقِدْية ـ بمعنى قُدْوَة ـ وحِذْيَة من حَذَوْت.

ومما شذّ في الموضع الثالث قولُهم : صِبيْان، أصلُه الواوُ من الصَّبْوة.

وهذا كلُّه يُحَفظُ ولايُقاسُ عليه.

ومن المواضع التى عَيّنها أن تقع الواو قبل تاء التأنيث، فهنالك أيضًا تؤثر الكسرةُ فتقول : غازية، وداعية، ومَحْنِيَة[3] /. وكذلك إذا صغّرت ٢٦١ قُرْنُوة[4]، ومَعْلُوَة[5]، وقلنسوة ـ على حذف النون ـ فإنك تقول : قُرَيْنِيَةٌ، ومُعَيْلِية، وقُلَيْسِية، وما أشبه ذلك، وذلك قوله : «(أوْقبل[6]) تاالتأنيث»، وهو

---

(١) ماعدا (س) : غزى، وغزاه، وغزوات. وفي (س) : عزى وعزاة وعزوات.
والعِذْى والعَذَاة : الأرض الطيبة التربة الكريمة المنبت التى ليست بِسبِخة.

(٢) يقال : قُنوة ـ بضم القاف وكسرها ـ وقِنْية ـ بكسرها ـ مايقتني من الغنم للدرّ والولد. وعلية القوم : أشرافهم. والقِدْية : الهِدْية، يقال : خذ في هِدْيتك وقِدْيتك، أى : فيما كنت فيه. والحِذْية والحِذْوَة من اللحم : ماقطع طولا. وقيل : هى القطعة الصغيرة.

(٣) المحنية : ماانحنى من الأرض رملاً كان أو غيره. وانظر الكتاب ٣٨٨/٤.

(٤) في النسخ : قرقوة. والقَرْنُوة : نبات عريض الورق ينبت في ألوية الرمل. وفي اللسان : ولم يجئ على هذا الوزن إلا ترقوة وعرقوة وعنصوة وتندوة».

(٥) المَعْلاة والمَعْلُوة : كَسْبُ الشرف، والجمع : المعالى.

(٦) عن س، وهامش ك .

معطوف على قوله : «في آخرٍ»، أى : افعل هذا في آخرٍ أو في هذا المحلّ[1] الآخر. وهذا الذى ذكر هو الحكم العام، وقد شذَّ عن هذه القاعدة ألفاظ مسموعة نحو : مقاتوةٍ[2]، وسَواسِوَةٍ[3]، وأَقْرِوَةٍ[4].

ومنها أن تقع الواو قبل زيادَتَيْ فَعْلان، وزيادتا فَعْلان هما الألف والنون، ([5]- فكأنه قال : أو قبل الألف والنون -[5]) الزائدتين.

وقوله : «زيادَتَيْ فَعْلاَنَ» مخفوضٌ عطفًا على «تاالتأنيث». ويعنى أن الواو أيضًا تقلب ياءً إذا وقعت إثر كسرةٍ قبل الألف والنون المزيدتين، ولايريد خُصُوص هذا الوزن بعينه، إذْ لاكَسْرَة فيه، ولا الحكمُ أيضًا مختصًا[6] بنحوه، فتقول في فَعِلاَن من الغزو : غَزِيان، ومن العُلُوّ : عَلِيان، ومن القُوَّة أو الُحَوَّة : قَوِيان وحَوِيان، وما أشبه ذلك. وفُعْلُوان إذا صَغَّرْته فَقُلْت : فُعَيْليان نحو : عُنَيْظِيان ـ في عُنْظُوان[7]ـ وعُنَيْفيان ـ في عُنْفُوان، وكذلك تقول : العِنْظِيان[7]، وأصلُه الواو، لغةٌ في العُنْظُوان. فليس فَعلاَن في كلام مقصودًا، وإنما مرادُه ماآخره ألفٌ ونونٌ زائدتان، ولذلك قال : زيادتا فعلان، فلم يخصَّ[8] الوزن وإنما خصَّ[8] آخره فقط. لكن الكسر محمول على إطلاقه من كونه ظاهرًا أو

---

(١) الأصل، ت : الحال.

(٢) المقاتوة ـ ويقال : المقاتية. : الخدّام، الواحد : مَقْتَوِىّ.

(٣) يقال : هم سواسية وسواسوة، أى : أشباه، وهو جمع لواحد لم ينطق به. كذا قال ابن برى، انظر اللسان، مادة : سوا.

(٤) القَرْو : ميلغة الكلب، وجمعه : أقراء، وأَقْرٍ، وقُرِىّ. وحكى أبو زيد : أَقْرِوَة ـ مصحح الواو، وهو نادرٌ من جهة الجمع والتصحيح.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) في النسخ : مختصًا.

(٧) العنظوان والعنظيان : الشِّرِّير المتسمِّع البذىّ الفحّاش.

(٨) س : يحصر، حصر.

مقدَّرَ الظهور، فقد نَصُّوا على أنَّ المُسَكَّن من الكسر تخفيفا حكمُه حكمُ مالو (لم)[1] يُسَكّن، فتقول في فَعِلان من الغزو إذا سُكِّن: غَزْيان، ومن القُوَّة : قَوْيان، ومن الحُوَّة : حَوْيان، وكذلك ماكان نحوه، وعلى هذا يجرى حكم ماتقدَّم من المواضع، فإذا قلت : غُزْيَ، فأسكنت الزَّاى من غُزِيَ بَقِيت الياءُ كما كانت، وكذلك رُضِيَ، إذا قلت فيه: رُضْيَ.

ومن ذلك قول الراجز، أنشده ابنُ جِنِّي[2]:

تَهْزَأُ مِنِّى أُخْتُ آلِ طَيْسَلَهْ

قالت : أراه آبقًا قد دُنْى[3]لَهْ

وهو من الدّنُوّ، أصلُه دُنِيَ، فَأُقِرَّ الياء على حالها. وعلى هذا تقول في فِعِلة من القرو أو الدَّحْو : دَحِية وغَزِية، فَتُقْلب للكسرة فإذا سكنت تخفيفًا قلت : دَحْيةٌ وغَزْيةٌ، الأمرُ في هذا كلِّه واحدٌ.

وفي هذه المواضع نظرٌ من وجهين :

أحدهما أنه قَيَّد الواو في بعضها بكونه آخرًا، أو قبل تاء التأنيث، أو قبل زيادتى فَعْلان. وهذا التقييد الذى ذكر مُفِيدٌ بمفهومه أن الواو إذا وقعت حشوًا والكسرة قبلها فليس لها هذا الحكمُ ولا تُبْدَل فيه الواوُ،[4] فاستدرك من ذلك الحكم حُكْمَ المصدر المعتلّ عينًا، وجمع المعتلّ العين، وجمع المُسَكِّن[5] العين،

---

(١) سقط من س.

(٢) المنصف ٢/١٢٥. ونُسب الرجز في التكملة للصاغانى إلى صخير بن عمار، مادة طسل. وللبيت الثانى روايات أُخَر، انظرها في اللسان : طسل، دنى، والتكملة طسل.

(٣) الأصل : دُنُو.

(٤) في النسخ : «ولا تبدل منه الواو ياء استدْرك». والكلام غير مُتَّسق، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٥) الأصل، ت : المكسر.

وفِعلَةٍ جمعًا، وفِعَلٍ جمعًا، فاقتضى (أنّ)[1] ماعدا ذلك على الأصل يجرى من غير إبدالٍ. وذلك غير صحيح؛ فإنَّ ثَمَّ مواضعَ يجب فيها إبدالُ الياء من الواو، فمن ذلك كل واوٍ ساكنة قبلها كسرة فاءً كانت أوعينا، فالفاء نحو : مِيقات، من الوقت، ومِيْعاد من الوعد، ومِيزان من الوزن، ورجل مِيفاءٌ من الوفاء، ومِيلاد من الولادة. أَصْلُ ذلك كلِّه مِوْقات، ومِوْعاد، ومِوْزان، ومِوْفاء، ومِوْلاد ، فاستُثْقِلت الواو إثر الكسرة فَقُلِبت إلى حرف مناسبٍ للكسرة، وذلك الياء. والعينُ / نحو دِيْمةٍ من الدوام، وقِيْمة من ٢٦١ القَوَام[2]، وحِيْلة من الحَوْلِ[3]، وثِيْرَةٍ - مُسكَّنَ الياء - جمع ثَوْرٍ، قال الأعشى[4]:

فَظَلَّ يأكل منهُا وَهْى راتعةٌ

صَدْرَ النهار يُرَاعِي ثِيْرَةً رُتُعَا

وكذلك ما أَشْبَهه وهو[5]، كلُّه يجبُ فيه الإبدالُ مالم تكن الواو مضاعفةً مدغمةً فى ضِعْفها فإنَّ القَلْبَ لايكونُ إلاَّ شاذًا، وذلك نحو اعْلِوَّاط واجْلِوَّاذ. وكذلك إنْ بَنَيْتَ من القول مثلَ فُعَّلٍ فإنَّك تَقُولُ:قُوَّلٌ وقُوَّال، وذلك لقوّتها فى المضاعف، فصارت كالمتحرّكة. والذى شَذَّ من ذلك ديوانٌ، أصلهُ دِوَّان، واجْلِيواذا أصله اجلِوَّاذ، فهذا مما فات الناظم الكلامُ عليه ، وهى من المسائل المشهورات الضروريّة، مع أنّ كلامه (وتقييده)[6] يُوهِمُ خلافَ الحكم فيها.

---

(١) سقط من س.

(٢) الأصل، ت : القيام.

(٣) الحول : الحيلة والقوة. وقال ابن سيده : الحَوْلُ والحَيْلُ والحِوَلُ والْحِيلَةُ والحَوِيل والمَحَالة والاحتيال والتحوُّل والتحيُّل : الحِذْقُ وجودةُ النظر والقدرة على دقّة التصرف. انظر اللسان، مادة : حول.

(٤) ديوانه ١٠٥، والبيت في المنصف ٣٤٩/١، والخصائص ١١٣/١.

(٥) س : وهذا.

(٦) عن س وهامش ك.

والجواب أن يُقال : هذه المسألةُ غير مبنيَّةٍ عليها هنا رأسًا، ولعلّه اكتفى عن ذكرها هنا بذكرها فى التصغير إشارة لاتقريرًا[1]، فإنه كثيرًا مايتكّل على الإشارة فى هذه النظم وقد قال فى التصغير:

وارددْ لأصلٍ ثانيًا لِيْنًا قُلِبْ
فَقِيمَةٌ صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

وقد تقدَّم بيانُه على الجملة. ففيه أنّه أتى بالمثال الذى هو قيْمةٌ، وقد حَصَل فيه القلب لما ذكر هنا من الكسر لكن مع زيادةٍ، وهو سكون ذلك اللِّين . وإنما تكلَّم هنا على اللِّين المحرّك، والمحرَك أقوى من الساكن فلذلك كان ما عدا السّاكن مشروط الإعلال بما يُضْعِفُ قُوَّته من تَطَرُّفٍ، أو إعلالٍ فى الأصل ، أو[2] غير ذلك، بخلاف الساكن. الذى يُؤَنِّس باتِّكاله على ماتقدَّم أنه بنى عليه هنا مسألةَ فى هذا الإعلال، وذلك قوله:

وَجَمْعُ ذِى عَيْنٍ أُعِلَّ أو سَكَنْ
فاحْكُمْ بذا الإعلال فيه حيثُ عنّْ

فإنّ من البعيد أن يذكر الإعلال الذى من جملته قَلْبُ الساكن للكسرة[3] قبله كَدِيمةٍ وقيمةٍ ولا يذكُر أصل ذلك الإعلال البتَّةَ، فيكون إحالةَ على مالا يُعْلَم من كتابه، إذ ليس هذا من شأن التَّعليم، فإذًا الإحالةُ لاتكونُ إلاَّ على معلومٍ عنده فى هذا النظم، وليس إلا ماتقدم (له)[4] هنالك. وإلاَّ فلعلَّه سَقَط له (من)[5] هنا بيتُ كان فيه تقريرُ ذلك الحكم، كما لو قال مثلاً بعد قَوْله:

---

(١) الأصل تقديرا.

(٢) س: وغير.

(٣) ماعدا(س) : قلب الكسرة قبله.

(٤) عن ك.

(٥) سقط من س.

وصَحَّحُوا فِعَلَةً وفى فِعَلْ

.. إلى آخره:

كـــــذلك واوٌ سُكِّنت وَأُفْـــــرِدَتْ

تَقْـدِيرًا آو لَفْظًا كَنَحْـوِ ايتَـعَـدَتْ

لم يَبْقَ عليه إِشكالٌ، ولا ورَدَ عليه سؤالٌ.

والوجـه الثـانى : أنَّه خصَّ هذا الحكم بما تَجـرَّد آخـره أو لابس تاء التـأنيث أو زيادتَىْ فَعْلاَن، وكذلك فعل فى التسهيل. وليس مقصوراً على ذلك فـقط، بل يجـرى فـيمـا إذا كـانت الواوُ المكسـورُ مـاقـبلها قَبْلَ أَلِفَى التـأنيث، إذْ هـى عندهم فى الزيادة فى الآخر تجرى مـجرى الألف والنون فى كثيـرٍ من المواضـع، ولذلك يجـعلُ سـيبويه مَنْعَ الصَّـرف فى فَـعْلاَنَ للشَّبَهِ[(١)] بـألفى[(٢)] حَمْراء[(٣)]. وقد مَرَّ لذلك بيان فى باب مـالا ينصرف، وإذا كـان كذلك فـاقـتصـارُ الناظم على مـاذَكَـر دون أن يَذْكُر مـا يجـرى الألف والنون. قـصورٌ وإيهـامُ أنَّ الحكم مـخالِفٌ، وليس كذلك. فلو بَنَيْتَ من الغَزْو مثل قِرْفِصاء[(٤)] لقلت: غِـزْوِياء، أو من العَـدْوِ لقلت : عِـدْوِياء، أصلُهـا/ ٢٦٩ غِزْوِوَاء، وعِدِوْواء، فَقُلِبت الواو ياءً للكسرة قـبلها، والمقوِّى للقَلْب فى هذه المواضـع كلِّهـا إنمـا هو وقـوعـهـا فى مـوضـع اللام، ولام الكلمـة ضـعـيـفَـةٌ يسبقـهـا الإعـلال، فلذلك لم يُؤَثِّر تحـريكُها تصحيحًا كما لو وقـعت حَشْوًا،

(١) فى النسخ : الشبه.

(٢) س: بالف.

(٣) الكتاب ٣/٢١٥ – ٢١٦.

(٤) أثبت ابن سـيده فى المحكم روايات ثلاثًا فى قرفصـاء، بفتح القـاف والفاء، وضمهما وكسرهما، وزاد ابن جنى القُرُفصاء باتباع الراء القاف. انظر المحكم ٦/٣٧٧.

كما سيأتى بحول الله تعالى. وهو هنا أعذَرُ منه فى التسهيل لبُعْدِ ما بين المقصدين في الاقتصار والاستيفاء، فكان أولى به أن يذكر ألِفَي التأنيث فيما ذكره.

وقد يجاب (عنه)[1] هنا بما هو شأنه من قَصْدِ عدم الاستيفاءِ، والاقتصار على بعض المهمّات دون بعض.

ثم قال : «ذا أيضًا رَأَوْا، فى مَصْدَرِ المُعْتَلّ عينًا». وهذا أيضًا من المواضع التى تُقْلَبُ فيها الواو ياءً للكسرة قبلها، وهو رابع المواضع.

ذا : إشارةٌ إلى الحكم المذكور من قلب الواو ياءً للكسرة قبلها؛ إذ العلّة هنا لابُدَّ منها وإن لم يذكرها اتّكالاً على تقدُّمها ذكرًا، فَيُحَمل كلامُه على اعتبارها، وبذلك تقديره كما تقدَّم قُبَيل هذا.

والضميرُ فى «رَأَوْا» راجعٌ إلى العرب، لأن القلب ههنا مسموع ليس من القياس الذى رآه النَّحوِيُّون رأيًا قياسًا[2] على المسموع كمسألة فعلان المذكورة ونحوها. وقد يمكن رجوعُه إلى النحويِّين اعتبارًا بأنَّهم وأوه قياسًا مُطَّردا.

وقولُهُ: «فى مصدر المعتلّ»، (متعلِّق)[3] برأوا. و«عينا» : تمييزٌ منقول من الفاعل، و«المعتلّ عينا» صفةٌ لموصوف محذوفٍ تقديره : فى مصدر الفعلِ المعتلِّ عينُه، يعنى أنَّ مَصدَرَ الفعلِ المعتلِّ العينِ حكمُه فى قلب الواو فيه ياءً للكسرة قبلها حُكمُ ما تقدَّم. هذا إن كان كما قال مصدر فِعْلٍ معتلّ العين، واعتلالُ العينِ هنا معناه كون الفعل قد دخله فى عينه قَلْبٌ أو إبدالٌ، ولايُريد[4] ما كان له عين هو حرفٌ من حروف العلّة مطلقًا وإن لم يقع فيه قلبٌ أو إبدالٌ. بل ما دخله

---

(١) عن س وهامش ك.

(٢) س : قياسيا.

(٣) سقط من س.

(٤) س : ولا بدّ مما.

الإعلالُ، وذلك نحو : قام قياماً، أصلُه : قِوَاماً، لأنه من قام يقوم، وكذلك : صام صياماً، وعاذ عياذاً، ولاذ لياذاً، وحالت الناقةُ حيالاً. وكذلك تقول : انقاد انقياداً، واختار اختياراً، واقتاد اقتياداً، وما أشبه ذلك. وإنما قلبوا الواو هنا - وإن كانت متحركةً - لضعفها من جهة أُخرى وهى كونها قد اعتلّت فى الفعل، إذ قالوا: قام وصام، أصله : قَوَم وَصوَم، فأنقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، فحملوا المصدر على الفعل معتلاً، فلو كانت العين فى الفعل غير مُعْتَلَّةٍ لم تعتل فى المصدر[١]، وذلك نحو : قاوَمَ قِواماً، ولا وَذَ لِوَاذاً، وعاوَذَ عِواذاً، واعتَوَنوا اعْتِوَانا، واجْتَوَرُوا اجْتِوَاراً، ونحو ذلك، لأنَّ العين فى المصدر قويَّةٌ بالحركة[٢]، فلم تعتلَّ لذلك، فإن جاء المصدر مُصحَّحًا والفعل مُعْتَلٌّ كان من الشاذِّ المحفوظ، نحو : نارت المرأة[٣] تَنُور نِواراً، ولم يقولوا : نياراً، قال العجّاج[٤]:

يَخْلِطْن بالتأنُّس النِّوارا

ثم إنَّ هذا المصدر الذى تقع الكسرة قبل واوه وعينُ الفعل منه معتلَّة. على وجهين :

أحدهما : أن يقع بعد واوه الألف نحو : قياماً وصياماً وسائر ماتقدَّم ممَّا هو على فِعَالٍ، فهذا الذى يجرى فيه القياسُ المتقدِّم.

والثانى : ألاَّ يقع بعد واوه ألفٌ فيكونُ علي فِعَلٍ، فهذا غير/ داخلٍ ٢٧٠
فى ذلك الحكم عنده وإن كانت عينُ الفعل منه معتلَّةً وعِلَّةُ القلب موجودةً،

---

(١) الأصل، ت: فى الفعل.

(٢) الأصل : فى الحركة.

(٣) أى : نفرت من الريبة. ويقال فى المصدر أيضًا : نوراً، ونَواراً، بفتح النون.

(٤) ديوانه ٣٩٥. والبيت فى المحتسب ١٨٢/١، والمنصف ٣٠٣/١، ٥٢/٣. واللسان : نور. يقال : نارت المرأة نوراً ونواراً- بفتح النون وكسرها-: نَفَرت.

لأنَّ السماع جاءَ بخلاف ذلك، فلذلك أخرجه بقوله : «والفِعَلْ منه صحيحٌ غالبًا»، يعنى أن العرب لم تعتبر فى هذا النوع تلك العلَّة المذكورة وإن كانت موجودةً، ولا بُدَّ من اتباعها وإجراء الحكم على ما أَجْرَتْه (العرب[1]) ، والغالبُ فى كلامها تصحيحُ ما كان على فِعَلٍ نحو : عاض عِوَضًا، وحال حِولاً، قال الله تعالى : (لايبغُون عنها حِوَلاً)[2]، والإعلال قليل، (ومنه قوله تعالى)[3]: {التى جعل الله لكم قيَمًا}[4]- وهى قراءةُ نافع وابن عامر[5] وقولهُ : {دينا قِيَمًا}[6]، هو وصفٌ بالمصدر، وهى قراءةُ الكوفييِّن وابن عامر[7].

وقوله : (نحوُ الحِوَلْ)، هو مصدر حال الشئُ يحول حِولاً، بمعنى تَحَوَّل وزال، ومنه الآية : {لايبغُونَ عنها حِوَلاً}[2].

هذا ما قال الناظم، إلاَّ أَنَّ فيه نظرًا من وجهين:

أحدهما : أنّ كلامه هنا مناقضٌ له فى التسهيل فى دعوى القياس وفى نقل السماع، أما فى دعوى القياس فإنَّ اعتماده هنا على التصحيح قياسًا، لأنه جعله الغالب فى كلام العرب، وعادتُه البناءُ على الغالب والقياسُ عليه، فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فِعَلٍ من المصادر المعتلَّةِ (الفِعَلْ)[8] ألا يُغَيَّرَ ولاتقلبَ

---

(١) عن س.
(٢) الآية ١٠٨ من سورة الكهف.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) الآية ٥ من سورة النساء.
(٥) الإقناع ٦٢٧.
(٦) الآية ١٦١ من سورة الأنعام.
(٧) لإقناع ٦٤٥.
(٨) سقط من س.

واوهُ : (ياءً)[1]، وهو فى التسهيل على خلاف ذلك إذ لم يَستَثْنِ فِعَلاً فى القياس، ([2]- بل أطلق القول فيه بناءً على أعمال العلّه وهو كسر ما قبل الواو فى مصدر المعتلِّ العين -[2]) فقال : «تبدل الياء[3] بعد كسرةٍ مِنْ واوٍ هى عينُ مصدرٍ لفعل معتلِّ العين»[4]. ولم يقل : قبل ألفٍ[5]، كما قال ذلك فى الجمع وأفرده بذلك دون المصدر، فأحد الموضعين لابُدَّ أن يكون دعوى القياس فيه خطأً عنده فضلاً (عن)[6] أن يكون خطأً عند غيره؛ إذْ لا يصحّ أن يُدَّعى القياسُ فى فِعَلٍ وعدمُ القياس معًا إلا أن يكون ذلك في وقْتيْن، وهو رجوعٌ بلا شكّ .

وأمَّا تناقضُه فى نَقْلِ السَّماع فإنَّه زعم هُنَا أنَّ الغالبَ فى كلام العرب تصحيحُ فِعَلٍ والنادرَ هو الإعلالُ، وهو صريح فى كلامه. وقال فى التسهيل : «وقد يصحَّح ما حقه الإعلال من فِعَلٍ مصدرًا أو جمعًا»[4]. وهذه إشارة منه إلى السماع المخالف لقياسه المذكور، أتى فيها بقد المفيدة للتقليل فى استعماله لها؛ إذْ هى عادتُه إذا أراد تقليل المنقول، فإذًا قد صرّح هنا بقلّة التصحيح، وذلك يقضى بلا بُدَّ أنه ليس بأكثر من الإعلال، وكيف يكون أكثر عنده فيتركَ[7] القياس عليه إلى ما هو أقلُّ منه فيقيسَ عليه؟! هذا ما لايقبله عقل ولا يرتضيه ذُو عِلْمٍ. وقد كان يمكن الجوابُ عن هذا التناقض لوكان فى القياس فقط؛ إذ يكون أحد الرأْيَيْن فى الكتابين مرجوعًا عنه، ولامحذور فيه للمجتهد، ولا أيضًا

---

(١) عن س.
(٢) عن س وهامش ك.
(٣) الأصل : تبدل الواو.
(٤) التسهيل ٣٠٤.
(٥) الأصل: الألف.
(٦) عن الأصل.
(٧) الأصل، ت : فيردّ.

للمقلِّد إذا نقل رأيين متضادّين فى موضعين، لأنه إنما نقل رأى غيره، وإنما المحذور نقلُ السماع فى موضعين على تضادٍّ، إذ يلزم الكذبُ فى أحد النقلين قطعًا، لأنه إخبارٌ عن أمر خارجيٍّ لا رأى فيه، فأحدُ الأمرين لازمٌ، إما الكذبُ فى نقله فى التسهيل، وإما فى نقله هذا.

والوجه الثانى : أنه وضع العلَّة على عدم الاطِّراد ولم يحْتَطْ فيها، وذلك أنّه جعل العلَّة كَسْرَ ما قَبل الواو. واعتلالَها فى الفعل، فهى علَّه مركبة من جزئين، ثم بعد ذلك أخبر/ أن ما وُجِدت فيه تلك العلةُ فمنه ما ٢٧١
هى فيه مُعْمَلَةُ، ومنه مالا تُعْمَل فيه وإن كانت موجودة، وذلك فِعَلٌ من المصادر. وهذا فى التعليل غير صحيح، لأن حقيقة العلَّة أن تكون جاريةً فى أفرادها مُعْمَلَةً فيما وجُدت فيه، وإلاّ فليست بعلَّة سواءٌ أزَعَمْتَ أنَّ عِلَل النحو عقليةٌ أو وضعيَّةٌ، لأنها إمّا باعثةٌ على الحكم، وهى العقلية، فلا بُدَّ أن يوجد الحكم بوجودها ويعدم بعدمها، وإما مُعَرِّفةٌ له[1] أو علامة عليه فلا بُدَّ أن توضح فى جميع مجال الحكم وإلاَّ لم تكن معرِّفةً إذا وجُدِتْ ولم يُوجَدِ الحكم. وقد بَيَّنت هذا فى الأصول العربية. وعلى كُلَّ تقديرٍ فتعليلُ[2] الناظم غَيْرُ صحيحٍ إذِ العلَّة المركبة التى ذكر موجودةٌ فى حِوَلٍ وعِوَضٍ ونحوهما والحكمُ مختلفٌ، ولايقال : إن تخلف الحكم هنا لَعلَّه لوجود مانع أو لفوات شرطٍ، (٣- وإذا كان كذلك لم تكن العلَّةُ فاسدةً، إذ العلَّة هى الباعثُ على الحكم، وقد توجد ولايوجَدُ الحكم لوجود مانع -٣) كما تقول فى

---

(١) س : وعلامة.
(٢) س : فتقرير.
(٣) سقط من الأصل.

أيّ : إنّ سَبَب البناء فيها موجود وهو تَضمّنُها معنى الحرف، فكان لأصل أن تُبْنَى، لكن مَنَع(من)[1] ذلك مانع، وهو الحملُ على النَّظيرِ والنقيض، على ما أجاب (به)[2] ابن ملْكون تلميذهالشلوبين حين سأله عن ذلك، وكما تقول فى جَيَلٍ، تخفيفِ جَيْأَلٍ: (كان)[3] الأصلُ أن تُقْلَبَ الياءُ ألفًا لوجود سبب القلب وهو تحرّكها[4] وانفتاح ما قبلها، لكن فُقدِ شرطُ القلب وهو كون الفتحة غَيْرَ عَارضة بل لازمةً، فإنّ اللزوم شرطٌ فى إعمال هذه لعلَّة، ولايكون هذا كلُّه إفساداً للعلَّة أصلاً، وإنما تكون العلّةُ (٣- فاسدةً إذاتخلَّفَ عنها جُزْءٌ من أَجْزائها، فهذه لمسألة التى بصددها يمكن أن تكون العلة -٣) فيها صحيحة، ويكوَن تَخلُّفُ الحكمِ عنها لوجود مانعٍ أو فواتِ شَرْطٍ فلا تكون فاسدة - لأنا نقول : (إن)[5] هذا ليس من ذلك، وإنما هو مما فات العلَّةَ فيه جزءٌ من أجزائها، وذلك أَنَّ العلة فى قيام وصيام وجودُ الكسرةِ قبل الواو، والألفِ بعدها، وكونها معتلَّةً فى الفعْلِ. فهذه هى العلَّة الكاملة.

فإن قيل : لعلَّ وُجودَ الألف بعدها شرطًالا جزءُ علَّة.

فالجواب : أَنَّ قانون التمييز بين الشرط[6] وجزءُ العلَّة هو الحَكَمُ بيننا، والفرق بينهما أنّ جزء العلَّة له مناسبة فى التأثير وإثبات الحكم، وأما الشرط[7] فلا مناسبة فية لوجود حُكْمٍ ولا لعدمه، ونحن إذا نظرنا وجود الألف بعد الواو

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) ماعدا (ك) : تحريكها.

(٥) عن س.

(٦) س : شرط.

(٧) س : «وأما الشرط فلا إثباته فيه لمناسبة حكم ولا لعدمه».

هنا وجدنا فيه مناسبةً للتأثير على ما قاله ابْن جنى، وهو أنَّ الألف أقربُ في الشبه بالياء من الواو ، والشبه بها[1] اقتضى وجود الياء دون الواو، فقوى الموجب للقلب بهذا الوصف لما فيه من المناسبة المقتضية للتأثير، بخلاف وصف لأصالة لفتحة قَوَم فإن ذلك ليس بمناسب للقلب ألفا،لأن الاستثقال لفظى، والأصالة والعروض غير راجعين إلى اللفظ[2]، فمسألتنا (من قبيل)[3] ماوجود الألف فيه (لها)[4] تأثير فى الحكم[5]، فوجب أن يجعَل جُزْءَ علَّةٍ، وقد بَيَّن السيرافىُّ معنى ما تَقَرَّر من كون الألف لها تأثيرٌمّا فى الإعلال[6]، وبيّن وجه ذلك فقال: اعلم أنَّ كَوْنَ الألف بعد الواو يوجب لها إعلالاً مّا، فإذا انضمَّ إلى ذلك كسرُ ما قبل الواو، وأن تكون فى مصدرٍ قد اعتلّ فِعْلُه، أو فى جَمْعٍ قد سكنت فى واحدة، فيجب/ قَلْبُها ياءً، ٢٧٢
ولذلك لم تعتلَّ فى قاوم قِواماً، قال: ولاتعتلّ فى خوانٍ لأنه واحد، ولا تعتلُّ فى كوُزٍ وكِوَزَةٍ لأن الألف تشبه الياء، فَتصير الواو بعد الكسرة وقبل ما يشبه الياء مع ما ذُكِر بمنزلة واوٍ معها ياءٌ ساكنة، فَقُلِبَتْ كسيِّد، قال : وأيضًا لّما كانت الفتحة قبل الألف ليست خالصة للحرف الذى قبلها، إذْ يقال : إنّها من أجل الألف، فتجئُ الواو كأنَّها ساكنةٌ بعد كسرة. هذا ما قال، وهو كما ترى ظاهرٌ فى أنَّ الألف جزءُ علَّةٍ، وإذْ ذاك تكونُ عِلَّتُه التى ذكر غَيْرُ صحيحةٍ.

(١) الأصل : بما.
(٢) س : إلى الأصل.
(٣) سقط من س.
(٤) عن هامش ك.
(٥) س : للحكم.
(٦) س : اعتلال.

والجواب عن الاعتراض الأوّل أنّ مخالفةَ كلامِه في القياس[1] اختلافُ رَأْيٍ في وقتين، فرأى هنا أنّ ذلك إنما يكون قياسًا فيما بعد واوه ألف دون الآخر، ورأى في التسهيل القياسَ مطلقًا في القسمين، ولانكير في مثل هذا لاسيمَّا وهو مجتهدٌ مصرَّحٌ في كُتُبِه بالانتصاب في مَنْصِبِ الاجتهاد، فالاعتراضُ بهذا ساقطٌ وإنما يلزمه الاعتراضُ في التسهيل حيث ذَهَب مذهبًا مخالفًا لمذهب[2] النحويين، لأنهم يجعلون باب قِيَمٍ شاذًا مسموعًا ولا يُعْمِلون فيه القياس. وقد نصَّ الفارسيّ في الحجة على شذوذ ما اعتلَّ من فِعَلٍ، وهو ظاهر كلام سيبويه، إذْ جعل الحِوَلَ والعِوَضَ نظير باب زِوَجةٍ[3] وعِوَدَةٍ حيث قال: «وإذا قلت : فِعَلة ، فجمعت ما في واحده الواوُ أثبتَّ الواو، كما قلت : فِعَلٌ، فأثبتَّ ذلك، وذلك قولك : حِوَلٌ وعِوضٌ، لأنَّ الواحد قد ثبتت فيه وليس بعدها ألفٌ فيكون كالسِّياط، وذلك قولك : كُوزٌ وكِوَزَةٌ ...»[4] إلى آخره. فإذا كان كذلك فهو في التسهيل مخالف للإجماع فيما يظهر بخلاف ما ذهب إليه ههنا فإنه لم يَجْعَلْه قياسًا، ذَهَابًا إلى ماذهب إليه الناس، فإن كان ما ههنا هو آخرُ رأْييه فللَّه دَرُّه فيما رأى! وإن كان الأوّل فَرُبَّ مرجوعٍ عنه يكون هو الراجحَ الصحيحَ. وأما تناقضه في نقل السماع فلا بُدَّ أن يُنْظر في النقلين وأيُّهما الصادق فنجعلهَ هو المعتمد، وماعداه خطأٌ في النقل، ولا شكَّ أنَّ مانقله هُنا

---

(١) س ك قياس.

(٢) ماعدا (س) : لمذاهب.

(٣) يقال في جمع زوج : أزواج ، وزِوَجَة. وعِوَدة : جمع عَوْدٍ، وهو الجمل المُسِنّ وفيه بقيَّة. وقال الأزهري: ويقال في لغة : عِيَدة، وهي قبيحة.

(٤) ٣٦١/٤.

من كثرة التصحيح (-[1] وقلّةِ الإعلال هو الصحيح الموافق لما نقل غيرُه، وما ذكر فى التسهيل من قلّة التصحيح-[1]) مشيرًا إلى ذلك بقد الصريحة عنده فى التعليل[2] غَيْرُ صحيح.

وقد أجاب شيخنا القاضى - رحمه الله تعالى - عن كلامه فى التسهيل من بعد ما أورد عليه الإشكال، وقال : إن النحويين قد نَصُّوا على أَنَّ فِعَلاً فى المصادر شاذٌّ، وأن حكم القلب فيه شاذٌّ، وكان ما أجاب به أن قال : إنّ كلام المؤلف صَحيحٌ وكلام النحاة صحيح، وذلك أن النحويين يجعلون المصادر على فِعَلٍ من الشاذّ القليل، وهذا صحيح، والمؤلف يَدَّعى أن ماجاء منه معتلاً فهو على مقتضى القياس، وهذا أيضًا صحيح لا إشكال فيه .

هذا معنى ما أدركته من كلامه الذى سمعته منه عند قراءتنا عليه تصريف التسهيل. ويظهر لي الآن أنه لايرفع الإشكال الذى أوردتهُ عليه، فإنّ فِعَلاً وإن كان قليلاً فى نفسه فالذى يَدَّعى فيه النحويون قياسًا هو التصحيح، والمؤلّف قد ناقفهم فى هذا، ثم إنَّ النحويِّين لا/ يقولون فى فِعَلٍ ٢٧٢ بكثرةِ سماعه معّتلاً، بل يجعلون الاعتلال فيه (أيضًا)[3] شاذًا، والكثيرُ فيه الذى يجرى عليه القياسُ التصحيح، وإلاّ فلو كان التصحيحُ فى فِعَلٍ هو الشاذَّ (فى ذلك)[3]، (الشاذَّ)[4] لم يُمكنهم أن يَدَّعوا فيه (نَفْسِه)[3] القياس،وقد جعل هو التصحيح قليلاً، فقد خالفهم فى القياس والنقل، ولاشكَّ أن يَدَ الله مع الجماعة.

(١) سقط من س.
(٢) س : للتقليل.
(٣) ليس فى س.
(٤) عن هامش ك مصححا.

وقد يتخرَّج(١) كلام التسهيل على وجه لا يليق ذكرهُ بهذا الموضع وقد حصل من مجموع هذا أنّ ما قاله هُنا لا غبار فيه .

والجواب عن الثانى : أنَّ كلام الناظم قد يصحّ على مقتضى ما تَقَرّر فى السؤال، وذلك على أن يكون قوله : «والفِعَلْ منه صحيحٌ» من تمام التقسيم، لأنّ قُوَّة كلامه يُعْطِي تقسيم المصدر إلى ما بعد الواو فيه ألِفٌ، وإلى ما ليس كذلك، وحكم على ما ليس فيه ألفٌ بالتصحيح، فإذًا الألفُ جُزْءُ موجِب الإعلالِ. وقوله : «والفِعَلْ منه صحيحٌ»، أى : لأجل المانع، وهو سقوط جزء العلَّة، فإذا كانت قُوَّةُ كُلامه تعطي اعتبار الألف فى هذا الحكم فقد حصل تمام العلة المقررة(٢)، والله أعلم.

وَجَمْعُ ذِىْ عينٍ أعِلّ أَوْ سَكَنْ
فاحْكُمْ بِذَا الإعْلالِ فِيهِ حيثُ عَنْ
وصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِى فِعَلْ
وَجْهانِ والإعْلالُ أَوْلى كالْحِيَلْ

هذانِ موضعانِ من المواضع التي تقلب فيها الواو ياءً لكسرةٍ(٣) قبلها، وهما الخامس والسادس، وهما جمع المفرد الذى أُعِلَّت(٤) عينُهُ، وجمع المُفْرَدِ الذى سكنت عينهُ وإن لم تعتلّ، وكلاهما لايكون إلاّ فيما كان عينهُ واوًا؛ إذْ معنى الاعتلال فى كلامه التغيير والانقلاب، ولايعنى به كون العين من حروف العلَّة كما

---

(١) الأصل، ت : وقد يصحّ.
(٢) س : المذكورة.
(٣) س : الكسرة ما قبلها
(٤) س : اعتلت.

تقدّم قبل هذا. فيريدُ أنَّ ما كان من الجموع جمعًا لمفردٍ اعتلَّت عينُه بقلب أو إبدال أو جمعًا لمفرد سكنت عينهُ وتلك العين فى الأصل واوٌ، ووقع قبل تلك الواو كسرةٌ حكمه أن تُقْلَب واوهُ ياءً مطلقًا. وإطلاقُه القول فى الإعلال ليسمل جميع وجوهه[1] من البدل ألفًا أو ياءً أو همزةً، فأما جمع المفرد المعتلّ العين فنحو: صائم وصِيَام، وقائم وقِيَام، ونائم ونَيَّام، أصله : صاوِمٌ، وقاوِمٌ، وناوِم، فكان الأصلُ فى الجمع أن يقال: صِوَامٌ وقِوامٌ ونِوَامٌ، لكنهم أعلوّها بالقلب، كما أعلُّوا مفردها. فالعلَّة هنا مجموع (أمرين)[2] :

أحدهما : كسر ما قبل الواو فى الجمع، فإن للكسرة تأثيرًا فى الإعلال، لكن الواو إذا كانت متحركةً لم تقوا الكسرة (وحدها)[2] عليها، فانضم إليها الأمر الثانى وهو الإعلال فى المفرد، إذ الإعلال إضعاف، فقاوم ضعفَ الإعلالِ فى المفردِ قُوَّتُها بالحركة فقويت الكسرةُ معها علي الإعلال، ولذلك لايُعَلّ فِعَالٌ، إذا كان مُفْرَدًا نحو خِوَانٍ، لقُوَّةِ الواو بالحركة، وما اعتلَّ منه فشاذ نحو : لياح وصيار[3]، قال الشاعر[4]:

أَقَطُّ الظُّهـــر خـــفَّـــاق الحـــشـــايا
يضئ الليل كـــالقـــمـــر اللـيــاح

---

(١) س : حروفه.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) لأصل : وضياح.

(٤) مالك بن خالد لخناعى، ديوان الهذليين ٦/٣، وبشرح السكرى ٤٥١ ، وفيهما :

أقب الكشح خفاق خَشاه

وأقطّ، كذا فى النسخ، ويمكن على وجه، وأقبّ ك خميص. وخفاق لحشايا : ليس ببطين، تخفق حشاياه كما يخفق جناح الطائر. واللّياح : الأبيض المتلألئ .

وهو مِن لاح يلوح. والصِّيار لغة فى الصِّوار، قال ابن جنى : «يمكن أن يكون لغتين، ويمكن أنه قلب الواو ياءً للتخفيف[1] والشبه بالمصدر والجمع، قال: وهذا الوجه / كأنه أمثل لقولهم فى جمعه : أصورةٌ، ولم ٢٧٤
نسمعهم قالوا: أصْيِرة، وقال الأعشى[2]:

إذا تَقُومُ يَصُوغُ المِسْكُ أصْوِرةً
والنَّبْرِ الوَرْدُ من أرْدانها شَمِلُ

ومن ذلك أيضا: دارٌ ودِيارٌ، وريحٌ ورِياحٌ، وناقةٌ ونياقٌ، أنشد أبو زيد للقُلاَخ[3]:

أبْعَدكُنّ الله من نِياق
إن لم تُنَجِّيْنَ من الوثاق

وكذلك : تارةٌ وتِيَرٌ، قال[4]:

تقوم تاراتٍ وتمشى تِيَرَا

فهذه كلُّها معتلَّة لعين (فى)[5] المفرد، فاعتلَّت في الجمع لذلك، فلو لم تعتلّ العينُ فى المفرد لم تقلب الواو فى الجمع، نحو قولك: راوٍ ورِوَاءُ، وناوٍ ونِواءٌ.

---

(١) الأصل : التخفيف.

(٢) ديوانه ٥٥، وهو فى الخصائص ١١٧/٢، والمنصف ٣٠٢/١.
أصورة: جمع صَوَار، وهو الواعاء الذى يحرق فيه المسك. والأردان : جمع رُدْن، وهو القميصْ، وشمِل: منتشر.

(٣) هو القُلاَخ بن حَزْنٍ، والرجز في النوادر ٣٤٨، والتكملة ١٥٦، والمخصص ٨٧/٣، وابن يعيش ٨٥/٤.

(٤) الكتاب ٥٩٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٥، واللسان : نور وفيها جميعا : يقوم ويمشي، بالياء.

(٥) سقط من الأصل.

قال[1] :

إلا ياحَمْزَ للشُّرُفِ النِّواءِ
وهنّ مُعَقَّلاتٌ بالفِناءِ

وما أشبه ذلك.

وأما جمع المفرد الساكن العين فنحو : رَوْضَةٍ ورِياضٍ، وحَوْضٍ وحِيَاضٍ، وثَوْبَ وثِيابٍ، وسَوطٍ وسِياطٍ، وما أشبه ذلك؛ قال المازنى : «لما كانت الواو فى الواحد ساكنةً وجاء الجمع وقبل الواو منه كسرةٌ قلبوها ياءً، لأنّ الجمع أثقل من الواحد، وما يعرض فيه أثْقَلُ[2] مما يعرضُ فى الواحد، والواو مع الكسرة تثقل»[3]. فعلى هذا ([4]- لو كان فِعَالٌ مفرداً غير جمع لصحّت الواو كما تقدَّمَ، وكذلك -[4]) لو كانت الواو فى الواحد محرَّكةً غير معتلَّةٍ لم تعتلَّ فى الجمع، كما قالوا: راوٍ ورِواءٌ، وطويل وطوالٌ. هذا هو القياسُ والمشهورُ فى هذه اللفظة، وقد جاء (فيه)[4] القلب نادرًا، فقالوا: طِيالٌ، أنشد المبرّد والسيرافى وغيرهما[5]:

تبيَّن لى أنَّ القَماءَةَ ذلَّةٌ
وأنّ أشدَّاء الرجال طِيالُها

قال ابن جنى : «شبهه بثياب، وليس مثله»[6]. وهذا من النادر الذى لايقاسُ عليه.

---

(١) الرجز فى غريب الحديث للخطابى ٦٥١/١ - ٦٥٢ -وانظر البخارى، والمغازى ١٠٥/٥. والشُرف : جمع شارف ، وهى المُسنّة من النُّوق. والنُّواء : السِّمان.

(٢) فى الأصل : أكثر.

(٣) المنصف ٣٤١/١.

(٤) سقط من س.

(٥) قائله : أنيف بن زيان. وهو فى المنصف ٣٤٢/١، والمحتسب ١٨٤/١، وشواهد الشافيه ٣٨٥.

(٦) المنصف ٣٤٢/١.

وقوله : «فاحكُمْ بذا الإعلالِ فيهِ حيثُ عَنْ ». يريد أنّ هذا الإعلالَ المذكورَ محكومٌ به مطلقًا فى هذا الجمع حيثُ وجُد وكيف كان، فالضمير فى «فيه» راجع إلى الجمع المذكور الموصوف بذلك الوصف، وضمير «عَنَّ» الفاعلُ عائدٌ إمّا على الجمع أى : حيثُ كان ذلك الجمعُ، لايُستثنى من مواضعه شئٌ، وهو الذى اعتلّت عينُ واحده أو سَكَنَتْ وَوُجِدَت الكسرةُ فيه. وإمّا أن يعود على السبب المذكور الفاعل للإعلال، وهو الكسرُ قبل الواو المعتلَّة[1] أو الساكنة فى الواحد. ولما كان كلامه يقتضى إطلاق الحكم بالإعلال فى موضعين، أحدهما: مسألة زوج وزِوَجَةٍ، والآخر: مسألة قيمة وقِيَمٍ، وكان ذلك فيهما (غير)[2] صحيح استثناهما بقوله: «وصحَّحوا فِعَلَةً». إلى آخره. فأما الموضعُ الأوّل فإنّ النحويِّين قد نصّوا على عدم القلب فى زَوْج وزِوَجَةٍ ، وعَوْدٍ وعِوَدةٍ ، وثَوْرٍ وثِوَرَةٍ، (ونحو ذلك)[3]، نصَّ على ذلك فيه سيبويه والمازنىُّ وابن جنى وغيرهم[4]، وكذلك المؤلِّفُ فى التسهيل، لأنّه شرط فى الجمع وجود الألف بعد الواو كحوضٍ وحياضٍ، قال سيبويه :«وإذا قلت: فِعَلَةً، فجمعت ما في واحده، والواوُ أثبتَّ الواو كما قُلْتَ فِعَلُ فأثبتَّ ذلك، وذلك قولُك: حِوَلٌ وعِوَضٌ، لأن الواحد قد ثبتت فيه». قال : «وليس بعدها ألفٌ فتكون كالسياط». قال :«وذلك قولك كُوزٌ وكِوَزَة» ثم مَثَّل، ثم قال: «فهذا قَبِيلٌ آخر»، قال : «وقد قالوا: ثِوَرَةٌ وثِيَرةٌ، قلبوها[5] حيث كانت بعد

(١) س : المنقلبة.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من س.

(٤) ماعدا (س) : وغيرهما.

(٥) س : وقلبوها.

كسرة، واستثقلوا / ذلك كما استثقلوا أن تثبت فى دِيَمٍ». قال : «وهذا ليس بمطّرد[1]، يعنى ثِيَرَةً»[1]، وهذا معنى قول الناظم: «وصححوا فِعَلَةً»، أى : لم يقلبوا الواو فى هذا المثال كما قلبوا فى فِعال، ويعنى فى الأمر العام، وأما ثِيَرَةٌ، فقال: (كان)[2] قياسه ثِوَرَةٌ، لأنَّ ثَوْرًا كزَوْجٍ، وهو عندهم من الشاذ، أعنى فى القياس، فاما فى الاستعمال فَمُطَّرد وكثير كما أن استحوذ وإن كان فى القياس شاذًا فمطردٌ فى الاستعمال. ٢٧٥

وقال أبو العباس: «إنما قالوا : ثِيَرةٌ ، ليفرقوا بين الثور من البقر وبين الثور من الأقط»[3]. وقال أيضا: «بنوه على فِعْلَةٍ فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم حُرِّكت الياء وأُقِرَّتْ بحالها لأن الأصل ههنا السكون[4].

قال ابن جنى: «وأخبرنى ابن مِقْسَمٍ، عن ثعلب قال: جمعُ ثورٍ ثِوَرَةٌ ، وثِيَرةٌ ، وأثوار، وثيرانٌ . قال : وإذا كان الأمر[5] هكذا فقد جمعوا ثورًا من الحيوان ثِيرَةً. وذهب ابن السرّاج إلى أنه مقصورٌ من فِعَالَةٍ، كأنه في الأصل ثيارة، فوجب القلبُ كما وجب فى سياط، ثم قُصِرت الكلمة بحذف الألف، فيبقى القلبُ بحاله. قال ابن جنى: «وهذا آخِرُ قولِ أبى بكر».

---

(١) الكتاب ٤/٣٦١.

(٢) عن س وهامش ك.

(٣) لأقط : شئ يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل، والثور : القطعة العظيمة من الأقط .

(٤) المنصف ١/٣٤٦ - ٣٤٧.

(٥) عن س، وهامش ك.

قال:وكأنهم لما قصروا الكلمة بَقَّوُا العين مقلوبةً ليكون قَلْبُها[1] دلالةً على أنها مقصورة، ويكون بينها وبين ما أصلُه فعِلَةٌ ، غَيْرَ مقصور فَرْقٌ نحو[2] زِوَجَة. قال الفارسيُّ: «وقد أومأ سيبويه فى باب أُسْدٍ إلى أنه مقصور من فعول ، كأنه قال[3] أسود، ثم حذف الواو، ثم أُسْكِنَ العينُ»[4]، ثم تكلَّم بعد ذلك بأشياء، لاحاجة إلى إيرادها.

والحاصل أن شرط وجود الألف بعد الواو لم يَفُتِ الناظمَ ذكرهُ، لأنه لما استثنى ما ليس فيه ألِفٌ عن ذلك الحكم دلّ على أنَّ الألف مشترطة كما تقدَّم تأويلُه قبل هذا.

وأما الموضع الثانى فإنه حكى فى فِعَلٍ وجهين إذ قال : «وفى فِعَلْ وجهانِ»، ولعلّه يعنى[5] بالوجهين ما ذكر غيره من القولين فى المسألة، فإنَّ كون قِيَمٍ ونَحْوِه قياسًا هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين على خلاف ما إذا كان فِعَلٌ (مصدرًا)[6] كما تقدَّم، قال سيبويه: «وأمّا (ما)[3] كان قد قُلِب فى الواحد فإنه لايثبت فى الجمع إذا[7] كان قبله الكسرُ، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت فى واحده». قال : «فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ماقُلب فى الواحد، وذلك قولهم: ديمة وديَمٌ، وحيلةٌ وحيلٌ » ....، إلى آخر

---

(١) الأصل : قلبة.

(٢) الأصل : كزوجة.

(٣) سقط من لأصل، وليست فى الكتاب.

(٤) المنصف ٣٤٧/١.

(٥) س : يريد.

(٦) سقط من س.

(٧) ماعدا (س) : إذ.

المُثُل ثم قال : «وهذا أجدرُ[1] أن يكون إذا كانت بعدها لألف»، قال : «فلما كانت الياء أخفَّ عليهم والعمُل من وَجْهٍ[2] واحد جَسَروا عليه فى الجمع إِذْ كان فى الواحد محولاً واستُثْقِلت الواو بعد الكسرة كما تستثقل بعد الياء»[3]. وقد خالف بعض الناس فى قياس مثل هذا وجعله سماعًا، ([4]- والأصح ما ذهب إليه غيره، لأنّ عليه كلام العرب وموافقة الجماعة-[4])، وهو الذى اختاره الناظم إذ قال:«والإعلال (أولى)»[5]، يعنى أن القول بالإعلال هو أولى وإن كان قد جاء فيه التصحيح نحو: حاجة وحِوَجٍ، وحيلةٍ وحِوَل ، والأكثر: حِيَلٌ، حكاهما[6] ابن السكّيت. فهذا شاذٌّ يحفظ ولايقاس عليه. ومثّل الناظم بِحِيَل جمع حِيْلَةٍ، وأصلُه الواوُ، لأنه من الحول.

هذا ماحرّر الناظم إلا أنه / يقتضى إطلاقُه شيئَين: ٢٧٦

أحدهما : أنَّ نحو رَيَّان ورِوَاءٍ[7] عنده ليس بقياس.

والثانى : أن نحو كَوَّةٍ[8] وكِوَاءٍ ليس بقياس أيضًا.

أما المسألة الأولى فإنه لم يشترط فى جمع المعتل العين صحة اللام، فاقتضى أنّ ما كـان من نحو ريَّان وطيَّان بجمع على راياء وطياء ، وفي

---

(١) س : أحرى .

(٢) الأصل : جنس.

(٣) الكتاب ٤/٣٦٠ - ٣٦١.

(٤) سقط من س.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) س: حكاه.

(٧) الأصل : وروى.

(٨) الكَوّة : الخرق فى الحائط، والثقب فى البيت.

قِيٌ - للقفر الخالى، لغةٌ فى (القَواءِ[1]-: قياء[2]). وهذا مشكلٌ، فإنه[3] مخالفٌ لكلام الناس والكلام العرب، أما مخالفته لكلام الناسِ فإن ابن جنى[4] والزمخشرىَّ وغيرهما على استثناء ما اعتلّت لامُه من هذا الفصل، وأنك إنما تقول: وطراء فى طَيَّان، ورِواء فى ريّان، ولم يحكوا فى ذلك خلافًا. وأما مخالفته لكلام العرب فإن العرب لاتجمع فى كلامها بين إعلالين فى كلمة، وهذه لألفاظ وما أشبهها لو قُلِبَتْ فيها الواوُ ياءً لزِمَ ذلك بلا بُدٍّ، وقد قال المبرد فى تصريفه: لاخلاف فى أنه لاتجتمع على الحرف علتان. يعنى فى القياس، وأيضًا المسوغُ من كلام العرب - على ما نَقَل قومٌ - رواءٌ من الماء، جمع ريّان ، وأصله رَوْيان، فاعتلت عينه لأجل الياء، وجعله المبرد رِىّ[5]، وأصله رِوْىٌ كَقِىٍّ، وعلل الصحّة بما تقدّم. فهذا الإطلاق من الناظم فيه ماترى.

وأما المسألة الثانية فإنَّ الناس اشترطوا أيضًا فيما كانت واوهُ فى الواحد ظاهرة ما اشترطوا فيما إذا كانت فيه معتلّةً من صحة اللام، والناظم لم يفعل ذلك، بل أكّد انتفاء هذا الشرط فى الوجهين معًا بقوله: «بذا الإعلالِ فيه حيثُ عَنْ». وهذا كلُّه غير صحيح، وقد اشترط فى التسهيل الشرطين معًا فى الساكن العين فى المفرد، وهما وقوع الألف بعد الواو فى الجمع، وصحة اللام فى المفرد، فاقتضى كلامه هنالك أنك تقول فى كَوَّة: كِوَاء، ولاتقول : كياء، لئلاّ

(١) س : الإقْواء .

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : لأنه.

(٤) سر صناعة الإعراب ٧٣٣، ٧٣٤، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١٠.

(٥) المثبت فى المقتضب ٢٩٩/١ أنه جمع رَوِىّ، ونصه : «فلما جمعوا رَوِىّ قالوا : وراء، فاعلم، فأظهروا الواو التى هى عين لما اعتلّت الياء وهى فى موضع اللام». ومما يرجح أنها رِىٌّ لارَوِىّ، قوله «فأظهروا الواو»، وهو يفيد إنها معلّة فى المفرد.

يجتمع على الكلمة إعلالان، وهو لايكون إلا شاذًا، كما تقدَّم ذكره. واقتضى كلامه هنا أن يُقال : كياء، إِذْ لم يشترط صحّة اللام، ومعنى صحة اللام فى هذا الشرط على خلاف معناها فيما تقدَّم، إذ معناها هنالك ألاّ تتغيّر اللام كانت حرف علَّةٍ أوْلا، وأمّا هنا فمعنى الصحّة ألاّ يكون اللام حرف علة سواءٌ اعتلَّ أم (لا)[1]، كَكَوّةٍ وكواء. وكما[2] لوجمعت هَوَّةٍ[3] أو دَوًى[4] فقلت: هِواء: ودواء، فلابُدَّ من التصحيح للواو فى الجمع هروبًا من إعلالين[5] فى كلمةٍ. وقد جعل ابن جنى العلَّة فى قلب الواو الساكنة فى المفرد إذا قلبتها فى الجمع مركَّبَةً من خمسة أجزاءٍ لابدَّ منها، إذ كان الأصلُ أن تصحَّ فى الجمع كما صَحَّت فى المفرد، فكنت تقول: حَوْضٌ وحِواضٌ[6]، وروض ورِواضٌ[6]. فإنما قُلبت عنده لمجموع خمسة أشياء:

أحدها: أنَّ الكلمة جمعٌ ، والجمعُ أثقَلُ من الواحد

والثانى : أنَّ الواو فى المفرد ضعيفةٌ بالسكون فى حوضٍ ورَوَضٍ وثَوْبٍ.

والثالث : أنّ قبل الواو فى الجمع كسرة، لأنَّ الأصل: حِوَاضٌ، ورِوَاضٌ.

والرابع: أنّ بعد الواو ألفًا، والألفُ قريبةُ الشَّبَهِ بالياء.

والخامس : أنَّ اللام صحيحةٌ، إنّما ى باء[7] أو ضادٌ أو نحوهما، وإذا صَحَّت اللام أمكن إعلالُ العين[8].

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : وكذا.

(٣) الهوّة – بفتح الهاء –: الكوّة، يقال : للبيت كواءٌ كثيرة وهواءٌ كثيرة.

(٤) فى النسخ: دوا. والدَّوِىَ: الأحمق، واللازم مكانه.

(٥) سرّ صناعة الإعراب ٧٣٣.

(٦) س : حياض .. ورياض.

(٧) ماعدا ك) : ياء.

(٨) سر صناعة الإعراب ٧٣٣.

فقد صار مجموعُ/ هذه الأسباب عنده هو العلَّة، فإذا انفرد بعضها ٢٧٧
لم يُؤَثِّر ولم يكن علَّة، ألا ترى أنَّ مالا ينصرفُ إذا كان فيه سببٌ واحدٌ من شبه الفِعْلِ لم يُمْنَع الصرفَ، فإذا انضم إليه سببٌ[١] آخر مُنِع من الصرف. قال: وهذا هو القياس ليكون بين السبب الأقوى وبين السبب الأضعف فرقٌ. فإذًا متى لم تَذْكُرْ[٢] هذه الأسبابَ كلَّها وأَخْلَلْتَ[٣] بعضها انكسر القولُ، ولم تَجِدْ هناك علَّةً؛ ألا ترى أن طِوَالاً جمعٌ، وقبل واوه كسرةٌ، وبعد واوه ألفٌ، ولامه صحيحة، ومع ذلك فعينه سالمةٌ لما تحرّكت فى الواحد الذى هو طويل. فلما نقص بعض تلك الأوصاف لم يجب الإعلال. وكذلك : زَوْجٌ وزِوَجَةٌ، ونحوُه ، قد اجتمع فيه سكونُ واو الواحد، والكسرةُ التى قبل الواو فى الجمع، وأنَّه جمع، ولامهُ صحيحة، إلا أنَّه لما لم يقع بعد واوه ألف صَحَّت الواو. وكذلك: رِوَاءٌ جمع ريَّان، وطواء جمع طيأن، هو[٤] مثال جمع، وقد انكسر ما قبل واوه، وبعدها ألف، والواو فى واحده ساكنةٌ بل معتلة، لأن الأصل: رَوْيان وطَوْيان، إلا أنَّه لما كانت لامُه معتلَّةً صُحِّحَتْ[٥] عينُه ولم تعلَّ.

إلى هنا انتهى تمثيلُ ابن جنى فَقْدَ أحد الشروط، وبقى تمثيل تخلُّفِ شرط الجمع، وشرط انكسار ما قبل الواو فى الجمع، وذلك (ظاهر)[٦].

(١) س : شبه.
(٢) الأصل : تدرك.
(٣) س : واختلت.
(٤) ماعدا (س) : وهو.
(٥) الأصل، ت: صححت.
(٦) سقط من الأصل.

أما الأول فلو لم يكن فِعالٌ جمعًا لم يُعَلّ نحو: خوانٍ، وصِوَارٍ[1]، (وَسِـوارٍ)[2] وإن كان مكسورًا قبل الواو وبعدها ألفٌ . وما جاء من قولهم: صيار[3]، فقد تَقَدَّم ما فيه. وأما الثانى فظاهر أيضًا، إِذْ لو لم ينْكَسِر ما قبل الواولم تنقلب نحو: زوج وأزواج، وعودٍ وأعوادٍ، وثورٍ وأثوارٍ وإن كان جمعًا، والواو فى واحده ساكنةٌ، وبعد واوه فى الجمع ألف، واللام منه صحيحة. وما جاء من قولهم: عيدٌ وأعيادٌ، فشاذٌ، وكأنهم أرادوا التفرقة بين أعوادٍ جمع عُودٍ وبينه إذا كان جمع عِيْدٍ.

ثم قال ابن جنى «فاعْـرِفْ ماذكرتُه فإن أحدًا من أصحابنا لم يحتُطْ فى بابه وذَكَرَ علَّتَه الموجبة لقلْبِه[4] هذاالاحتياطَ، (ولا)[5] قَيَّدوه هذا التقييد»[6]. وهو كما قال ضابط حسن. ولم يذكر الناظمُ من أجزاء هذه العلَّةِ صحَّةَ اللامِ، كما أنَّه لم يذكُر من أجزاد العلَّة فى المعتلّ العين فى المفرد صِحَّة اللام أيضًا، وهى مجموعة من ثلاثة أجزاء هذا أحدها، والثانى كسر ما قبل الواو فى الجمع، وكونُه جمعًا . وقد تَقَدَّم تمثيلُها وتمثيلُ فَقْدِها فى التفسير والاعتراض. على أنّ ابن عُصفور لم يشترط صحَّةَ اللام بل حكاه عن ابن جنى ثم شاحَّه فى المثال وقل: «يجوز عندى أن يكون رواءٌ جَمْعَ رَوِىً لا جَمْعَ ريَّانَ، فتكون صحَّةُ

---

(١) الأصل : وصوان.

(٢) عن س، وهامش ك.

(٣) الأصل : صيان.

(٤) س، ك : لغلبة.

(٥) سقط من النسخ. والمثبت عن تعليق فى سرّ الصناعة.

(٦) سر الصناعة ٧٣٤.

الواو فى الجمع لتحركها فى المفرد»[1]. وكأنَّ الناظم يُشير إلى هذا النظر الذى أشار إليه ابن عصفور من عدم اشتراط هذا الشرط. ولاشَكَّ أَنَّ كلام ابن جنِّى في صحَّة الاشتراط أرجحُ، والله أعلم.

وقولهُ : «وَجَمْعَ ذى عَيْنٍ» منصوبٌ بإضمار فِعْلٍ من باب لاشتغال، يُفَسِّره[2] قوله : «فاحكُمْ»، لأنه قد اشتغل بضميره المجرور، كأنه قال: أعِلَّ جَمْعَ/ ذى عَيْنٍ احكُمْ بذا الإعلال فيه. والفاء فى قوله: «فاحكم» دالَّةٌ على معنى الشرط، كأنه فى تقدير: مهما يكن من شئٍ فاحكم بذا لإعلال فى جَمْعِ ذى عَينٍ أُعِلّ أو سكن.

ومعنى عَنَّ : عَرَض، عَنَّ لى الشئُ بمعنى عَرَضَ لى، يعِنُّ ويَعُنُّ عَنَنًا . ويُقال: لا أفعلُ كذا ماعَنَّ فى السماء نجمٌ، أى: عَرَضَ وظَهَر. والمِعَنُّ: الخطيبُ. وعلى هذا (المعنى)[3] يَجرى تصاريفُ هذه المادّة. فمعنى «عَنَّ» فى كلامه حيث وجُدَ هذاالجمعُ، وحيث ظَهَر من جميع المواضع.

والواوُ لامًــــا بَعْــــدَ فَــــتْحٍ انْقلَبْ
كــــالمُعْطَيَــــانِ يَرْضَــــيَــــانِ وَوَجَبْ
إِبْــدالُ وَاوٍ بَعْــــــــدَ ضَـمٍّ مِـنْ أَلِـفْ
وَيَاكَــمُــــوقِنٍ بِذَا لَهَــا اعْــتُــرِفْ

هنا نَسَخَ المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ حُكْمَ انقلابِ الواو ياءً لأجل الكسرة قبلها إلى سببٍ آخَرَ ذكره. وهذا موضعٌ سابعٌ من المواضع التى تقلب فيها الواو ياءً.

---

(١) المتع ٤٩٦.
(٢) ماعدا (س) : مفسره.
(٣) عن س، وهامش ك.

فقوله: «والواوُ لامًا بعد فَتْحٍ يا انْقَلَبْ»، والواو: مبتدأ خبره «انقلب»، والضمير عائد، إليه، و «يا» منصوب بانقلب على المفعول به(١)، وأصله: ياءً انقلب، لكن قصره. على قول من قال : شربتُ مًا ياهذا(٢). فصار: يًا انقلَبْ، فحذف(٣) التنوين لالتقاء الساكنين على (قول)(٤) من قال – وهو أبو الأسود(٥)–:

ولا ذاكرِ اللَّهَ إلاَّ قليلا

فصار : ياانقلبْ. وهذا إجحاف كثير؛ إذْ ترك الاسم على حرف واحدٍ من غير تنوين، فهو(٦) أكْثَرُ حذفًا من أيْشٍ. وقد كان شيخُنا الأستاذُ – رحمه الله – يُلْغِزُ علينا: ما كلمةٌ ثُلاثيّةٌ لحقها الحذفُ حتَّى لم يَبْق منها إلاّ حركةٌ(٧)، فهذا أقلُّ من حرفٍ لكنه فى المبنيّات لا فى المعربات، وفى الأفعال لا فى الأسماء. إلا أنَّ الناظم لايُبالى بهذاالإجحاف حرصًا على تحصيل المعانى الكثيرة فى العبارة اليسيرة، وما أكثر استعماله لنحو : شربتُ مًا ياهذا، وقد مضى منه الكثيُر، نُبِّهَ(٨) على بَعْضِهِ وتُرك التنبيُه على بعضٍ لكثرة ذلك، وسيأتى منه أيضًا أشياءُ.

---

(١) كذا قال الشاطبى، ورجّحَ الشيخ خالد فى إعرابه للألفية ١٤٧، مدّعيا أن انقلب مطاوع قلب المتعدّى إلى اثنين، فيتعدّى إلى واحد. وأعرب المكودى (يا) حالاً.

(٢) المنصف ١٥٠/٢.

(٣) س : بحذف. ك: ثم حذف.

(٤) عن الأصل وحده.

(٥) ديوانه ١٢٣، والكتاب ١٦٩/١، والمقتضب ١٥٧/١، ٣١٣/٢، وشرح الكافية للرضى ٤٨٣/٤، وأخبار النحويين البصريين للسيرافى ٣٨.

(٦) س : وهو.

(٧) لعله يعنى نحو فعل الأمر من وَأَى بمعنى وعد فإنه يكون على حرف واحد فى نحو : لم يَقلْ إيا هذا، فإذا خففت الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وطرحت الهمزة لم يبق إلا الحركة المنقول، فتقول : لم يَقُل ياهذا.

(٨) س : فنبه.

وقوله : «لامًا» منصوبٌ على الحال من الواو، [و][1] العاملُ فيها إمّا الفعلُ بعدها، وإما مقدَّرٌ، أى : إذا كان لامًا.

يعنى أنّ الواو تُقلب أيضًا ياءً لغير كسرة قبلها إذا اجتمع فى تلك الواو وصفان، أحدهما : أن تكون الواو لامًا. والثانى: أن ينفتح ما قبلها. فأمّا كونُ الواو لامًا فذلك نصٌّ قولِه: «والواوُ لامًا»، وهو تحرُّزٌ من أن تكون عنيًا (فإنها إن كانت عينًا)[2] لم تنقلب لغير كسرة، كقولك: اجتَوَرُوا، واعتَوَنوا، يجتَوِرُون ويعتَوِنون، فهم مجتَوِرون ومعتَوِنُون. وكذلك: احتَوَشَوا فهم محتوِشون[3]، وتعاوَنُوا، وتراوَدُوا. وما أشبه ذلك، لأنه لاموجب لهذا القَلْب إذا لم تكن متطرِّفة، فَإنَّ للحشو قُوَّةً ليست للطَّرَفِ، فالطرفُ لضعفه يلحق من الإعلال بأدنى سبب ما (لا)[4] يلحق الحشوَ[5].

وقوله: «لامًا»، ولم يَقُل[6]: طرفًا، مقصودٌ له، ليدخُلَ له فيه ما كان فى آخره زيادةٌ غير معتدٍّ بها كهاءِ التأنيث، فإنَّ هاء التأنيث لا اعتداد بها فكأنها لم تُزَدْ، فَمَغْزَاةٌ، ومَدْعَاة، ، ومُصْطَفَاة،الألفُ فيها وفيما[7] أشبهها منقلبةُ عن الياء التى انقلَبت عن الواو، بدليل أنك إذا أزلت التاء فثنَّيت أو جمعتَ بالتاء قلت:

---

(١) عن س.

(٢) عن س وهامش ك.

(٣) احتوش القوم فلانًا وتحاوشوه بينهم، واحتو شوا عليه : جعلوه وسطهم.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الأصل، ت: للحشو.

(٦) الأصل : ولم يكن.

(٧) الأصل، ت : وفى أشباهها.

مَغْزَيان، ومَدْعَيان/، ومُصْطَفيان، والمصطفيات، وأصلها الواو[1]، لأنها من الغَزْو والدَّعوة وصَفْوِ الشئ وصُفُوَّته . وكذلك إذا لحقه علامتا التثنية أو الجمع فالحكم بالانقلاب لايتخلَّف، فتقول: المُصْطَفَيان والمُصْطَفَيات، كما ذُكِر. فيظهر على هذا أنَّ عبارته هنا أخصّ[2] من قوله فى التسهيل: «وكذلك الواقعة إثر فتحةٍ رابعةً فصاعدًا طرفًا أو قبل هاء التأنيث»[3]. إلا أنّ عبارته غير صحيحة بخلاف كلامه فى التسهيل فإنّه صحيحٌ، وبيانُ ذلك أنَّه ليس كونُ الواو لامًا هو المراد، وإنما المرادُ أن تقع الواوُ طرفًا لايكونُ بعدها إلا هاء التأنيث أو مالا يُعَدُّ من حروف الكلمة، وعلى هذا التقرير[4] جرى التفسير المتقدِّم، وإلاّ فإذا حكمّنا عبارته[5] فى اللام فيقتضى أن اللام إذا لم تقع طرفًا فالحكم كذلك، وليس هذا بصحيح؛ ألا ترى أنك إذا بنيت من الغزو مثل عنكبوت فَقُلت: غَزْوَوْتٌ، فإنَّك تُقَدِّر أصله: غَزْوَوُوتٌ، فاللام الثانية تُقَدَّر واوًا لكونها حشوا وإن كانت لام الكلمة وليست طرفًا، وعن تلك (الواو)[6] انقلبت الألفُ، ثمَّ حُذِفت فى قول الجمهور. ومن رأى أنها لاتُحذَفُ قال : غَزْوَوُوتٌ، ولايقول: غَزْوَيُوت؛ إذْ لا مُعْتَبَرَ بكونها لامًا[7]. فهذا اعتراضٌ واردٌ على الناظم إلى اعتراضٍ آخَرَ يُذْكر إِثْر هذا إن شاء الله تعالى.

وأما كونُ الواو مفتوحًا ما قبلها فَتَحرزٌ من أن يكون مضمومًا أو مكسورًا، فإنه إنْ كان ما قبلها مكسورًا فقد تقدم له قبل هذا أنها تُقْلَب واوًا

---

(١) الأصل، ت : من الواو.

(٢) ك : أخصر.

(٣) التسهيل ٣٠٥.

(٤) الأصل، ك : التقدير.

(٥) الأصل، ت : فى اللام عبارته.

(٦) عن س، وهامش ك.

(٧) انظر المنصف ٢/٢٥٧ – ٢٥٨.

للكسرة قبلها، فَمُغْزٍ، وَمُلْهٍ، ويُغْزِى، وَيُلْهِى، ويصطفِى، وما أشبه ذلك قد قُلِبت فيها الواوُ ياءً لأجل الكسرة، لأنك تقول: مُغْزِيان، ومُلْهِيان، ويُغْزِيان، وَيُلْهِيان، ويصطَفِيان، فانقلابها إلى الياءِ على ماينبغى، فلم يكن لإدخالِ ذلك هنا وَجْهٌ، لأنه مجرَّدُ تكرارٍ. وأمَّا إنْ كان ما قبلها مضمومًا فهى أبعد من أن تُقْلب ياءً، لأنَّ الضمّة طالبة بالواو لا بالياء، ولذلك تقلب لها الياءُ واوًا كما سيأتى فى كلام الناظم[1]. حيث نبَّه على هذا المعنى، كما إذا بَنَيْتَ من الرمى مثل مَقْدُرَةٍ فإنك تقول: مَرْمُوَةٌ[2]، فَتُقلَبُ الياءُ واوًا، إذْ أصلها مَرْمُيَةٌ[3]، فاستثقلت الياء بعد الضمة فَقُلِبَتْ إليها، وإنما يكون هذا الحكمُ الذى ذكره إذا انفتَح ما قبل الواو كما قال، فإذا ما جاء على خلاف ذلك مما اجتمعت فيه الشروطُ فمحفوظٌ نحو: مِذْرَوَان[4]، القاعدةُ فيه أن يُقال: مِذْرَيان، كما تقول: مِدْريان[5]، لكن لما لم يُفْرَدَ (له)[6] واحدٌ جَرَت الألف للزومها مجرى ألف عُنْفُوَان فى مَنْعِها انقلابَ الواوِ ياءً[7]، قال عنترةُ[8]:

---

(١) يعنى قوله :

وواوًا أَثْرَ الضَّمِّ رُدَّ اليامتى ... أُلْفِىَ لامَ فِعْلٍ أو مِنْ قَبْلِ تا

كتاءِ بابٍ من مَىَ كمقــدُرَهْ ... كذا إذا كسَبُعَــانَ صَيَّرَهْ

(٢) فى النسخ : رميوه.

(٣) فى النسخ : رمييه.

(٤) المذروان : أطرافُ الأليتين، ليس لهما واحد، وقيل : واحده : مذرى. والأول أجود.

(٥) المِدْريان – بالدال المهملة –: مُثَنَّى مِدْرى : القرن، وشئ يعمل من حديد أو خشب، على شكل سنّ من أسنان المُشط وأطول منه، يسرّح به الشَّعَر المتلِّبد، ويستعمله من لم يكن لهُ مُشط.

(٦) سَقط من الأصل، ت.

(٧) هذا توجيه أبى على الفارسىّ، انظر سرّ صناعة الإعراب ٧٠٩، واللسان : ذرا.

(٨) ديوانه ٢٣٤، وسرّ الصناعة ٤٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٢، ١٤٩/٤.

والمذروان : الجانبان، يعنى طَرَفِى الأليتين.

أَحَـوْلِى تنفُضُ اسـتُكَ مِـذْرَوَيْهـا

لِتَـقْـتُلَنِى؟ فـهـأَنَذَا عُـمَـارا

ثم أتى بمثالين، (مثال)[1] من الاسم، وذلك: المُعْطَيان، وهى صفة
مبنيَّة للمفعول بالقَصْدِ ليكون ما قبل الواو مفتوحًا، ومثالٍ من الفعل وهو
يَرْضَيان، من رَضِى، ولم يأتِ بِرُضِيَا ولا بِيُرضِيَانِ، للمعنى الذى ذكَر من
فتح ما قبل الواو، وكلاهما أيضًا مُنَبِّه على ما فى حَيِّزه، فمثال الاسم
مُنَبِّه على دخول هذا الحكم فى الأسماء، ومثال الفعل مُنَبِّه على دخوله فى
الأفعال، وإنَّما أتى بالمثالين (للمثنى)[2] ليظهر بذلك حقيقة الانقلاب؛ إذ لو
أتي بقولك/ المُعْطَى ويَرْضى لم يتبيَّن بذلك مقصوده، فكان يكون الإتيان ٢٨٠.
بالمثال ضائعًا[3].

ثم إذا تقرَّر هذا فاعلم أنَّ الناظم ـ رحمه الله ـ ذكر فى هذا القلب شرطين ونَقَصَه عمدةُ الشروط، وذلك أن قولك : قفًا وعصًا وقنًا، وما كان نحو ذلك، قد اجتمع فيه الشرطان ، ومع ذلك فلا يصحّ أن تقلب واوه التى انقلبت عنها الألفُ ياءً البتَّة ، بل تقول: قَفَوان وعصوان وقنوان، وإن كانت الواو لامًا وانفتح ماقبلها، وسببُ ذلك تخلُّفُ شرطِ كونِ اللاَّمِ رابعةً فصاعداً ، هذا هو الضابطُ الأعظمُ لتلك الواو ، فإن كانت ثالثةً لم تنقلب

(١) عن س وحدها.

(٢) سقط من الأصل ، ت .

(٣) الأصل، ت : ضابطا.

ياءً ، وسببُ هذا[1] أنّ انقلاب الواو (ياءً[2]) في هذه المسألة إنما هو بالحمل على ماانقلبت فيه للكسرة، قال سيبويه :«سألت الخليل عن ذلك ـ يعنى عن قَلْبِ الواو الرابعة ياءً دون الثالثة[3] ـ فقال : إنّما قُلِبَتْ من قِبَلِ أنَّك إذا قلت : يَفْعَلُ، لم تثبت الواو للكسر قبلها، وذلك يُغْزِى ويُغَازِى ، فلم يكن لتكون فعلت على الأصل، وقد خرجت يفعل وجميع المضارعة إلى الياء».، قال : «فقلتُ : مابال تغازينا وترجّينا وأنت إذا قلت يَفْعَلُ منهما كان بمنزلة يَفْعَل من غزو ت» ـ يعنى لاتقلب الواو لكسرةٍ قبلها، لأنك تقول في المضارع: نتغازى ونترجّى، فلا ينكسر ماقبلها كما تقول : يغزو، في غزا، ويدعو في دعا، فلاينكسر ماقبل الواو؟ ـ فقال الخليل : الألف هنا ـ يعنى في تغازينا وترجّينا ـ (٤- بدلٌ من الياء التى أُبدِلَت من الواو، وإنما أدخلت التاء على غازينا ورجَّيَنا -٤) ـ يعني أن أصل الفعل دون التاء أن تقول : نُغَازِى ونُرجِّى، ثم لحقت التاء بعد أن لم تكن، فعاملوا الفعل على أصله لوجود سبب القلب، وذلك للكسرة[5] في المضارع. هذا ماقال الخليل[6]، ثم بني غيره على علّته فقالوا : إذا كان المضارعُ من الثلاثيِّ، وكان الماضى منه على فَعِل فإن الحكم كذلك، فكما حمل الخليل الماضى في قلب الواو ياءً على المضارع كذلك نحمل المضارع على الماضى. فقالوا في مضارع

(١) الأصل : ذلك.
(٢) سقط من س.
(٣) الأصل، ت : الثانية.
(٤) عن س، وهامش ك.
(٥) الأصل، ت : الكسرة.
(٦) الكتاب ٤/٣٩٣.

رَضِـي : يرضَـيان، وفي شقي : يشقَيان، لأن الماضي قد انقلبت فيه اللام ياءً للكسرة، فكذلك نفعل بالمضارع لئلاّ يختلف البابُ، وهو كلامُ العرب. فإنّ كان الكسر لايدخلُ في واحدٍ منهما بقيت اللامُ على أصلها غير منقلبة، فتقول في محا يمحي ـ على لغة الواو[1]: يمحوان، وفي يضحى على لغة الواو[2] ـ: يضُحوان. وكذلك ماأشبهه مما لم ينكسر فيه ماقبل الواو في أحد الفعلين.

فالحاصلُ أنَّ ماذكَر من الشرطين لايكفى في تحصيل الحكم دون أن يذكر شرط كَوْنها رابعةً فصاعدا.

فإن قيل : تمثيلُه أعطى كونها رابعةً فصاعداً، وأعطى كون ذلك الحكم فيما يكون القلبُ فيه بالحمل، فأمّا إعطاء[3] كَوْنها رابعةً فصاعداً فظاهرٌ[4]، لأن «المُعْطَى» كذلك، ولاشك أن فعله كذلك وهو أعطى، وكذلك «يرضى» الواوُ فيه رابعةٌ إذا عَدَدْت حَرْفَ المضارعة. وأمّا إعطاءُ[3] كون القلب بالحمل فظاهر أيضا، لأن مُعْطى اسمُ مفعولٍ وأصلُه قد انقلبت واوه للكسرة في مُعْطِي، وكذلك ما أشبهه من أسماء المفعولين، أو تقول : القلب فيه بالحمل على الفعل الذى جرى عليه، لأنَّ مُعْطًى محمول على يُعْطَى المنقلبةِ ياؤُه حملاً على أُعْطِيَ أو على يُعطِي[5] /. فعلى كلِّ تقدير هو ٢٨١
محمولٌ على غيره، وذلك الغير قد وجُدِ فيه مُوجِبُ القلب. وأما يَرْضَى

(١) يقال : محا الشيء يمحوه مَحْوًا، ويَمْحيه مَحْيًا : أذهب أثره.

(٢) يقال أيضا : ضَحَا يضحو ضُحُوًا، وضَحي يَضْحَى ضُحِياً : برز للشمس.

(٣) س : أعطى.

(٤) س : «فظاهره أن المعطى».

(٥) الأصل : أعطى.

فمحمول على رَضِى كما استدركه الناس قياسًا على تعليل الخليل، وإذا كان ذلك[1] فالتمثيل ناب الإتْيانُ به عن النَّصِّ على ذلك الشرطِ، وهذه عادتُه أن يُعطى الشروطَ والأحكام من الأمثلة.

فالجواب : أن التمثيل قد تقدّم من عادته (فيه[2]) أنّه إنّما يجعله عِوَضًا عن النصِّ على الشروط إذا قال[3] مثلاً : الحكم كذا فيما كان نحو كذا، أو في كذا وشبهه، دون أن ينصَّ على بعض الشروط، ويُعطِيَ بالمثال باقيها، كما قال :

وارفَعْ بواوٍ، وبيا اجْرُرْ وانْصِبِ

سالِمَ جَمْعِ عامرٍ ومُذْنِبِ

وشِبْهِ ذَيْنِ[4]... ... ...

إلى غير[2]، ذلك من المواضع المتقدّمة والمتأخرة، أما كونُه يذكُر شروطًا بالنصِّ عليها، ثم يُشِير بعد ذلك بالمثال إلى شروط أُخَرَ فهذا يَحتاجُ إلى ثبوت ذلك من كلامه، وكونه يُفْهم من مقصده. وأيضًا فَنُرَدِّدُ[5] هذا المعنى في تَقْسيم فنقولُ : لايخلُو أن يكون أراد بالتمثيل الإشارةَ إلى أوصافٍ وشروطٍ محتاجٍ إليها أو[6] لم يُشْر بها إلى شيءٍ، فإن كان لم يُشِرْ بها إلى شيءٍ بل أتى بها لمجرَّد البيان للقاعدة بالمثال لزمه السؤال الأوّل حتمًا، وإن كان أشار به إلى

---

(١) الأصل وحده : كذلك.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل : كان.

(٤) الأصل : ذلك.

(٥) الأصل، ت : فنرد.

(٦) س : وإن لم.

شروط معتبرة فذلك لايُعطيه المقصودَ كما أراد، لأنّ المثالين معًا فيهما من الأوصافِ ماليس بمعتَبَرٍ في هذا القلبِ اتفاقًا، أمّا مُعْطَى ففيه أنه جارٍ على فِعْلٍ جريانا قياسًا، ومشتقٌ[1] من مصدره قياسًا، فاقتضى أنّ هذا الحكم مختصٌ من الأسماء بما هو جارٍ على الفعل ومشتقٌ من مصدره، فلا يدخل له فيه إلاّ اسم المفعول، واسم المصدر، والزمان والمكان، نحو : مَلْهًى، ومَدْعًى، ومَرْسًى[2]، ومُسْتَدْعًى، ومُتراغًى[3]، وما أشبه ذلك، وأما غير ذلك فلا. وهذا غير صحيح، فقد قالوا إذا بَنَيْتَ من الغزو مثل جَعْفَرٍ قلت : غَزْوًى، فألفُه منقلبة عن ياءٍ لاعن واوٍ، لقولهم في تثنية : غَزْويان. وكذلك مِثْلَ دِرْهَمٍ : غِزْوًى، وفي مثل سفرجل : غَزَوًّى، وكذلك في مثل فَوَعْلَلٍ : غَوَزْوًى، إلى غير ذلك من الأمثلة التى لاتُحصَى، وكلٌّ ذلك[4] ليس بجارٍ على فِعْلٍ ولا مُشْتَقٌّ منه لاقياسًا ولاسماعًا، ومع ذلك فلابُدَّ من قَلْبِ الآخِرة[5] ياءً وذلك بالحمل على الغير، على ماسأُبيِّنه بحول الله تعالى.

فاعلم أنهم قالوا : إذا وقعتِ الواوُ آخر[6] الاسم رابعةً فصاعداً فلا يخلو أن يمكن أنْ يُصَاغَ منه فِعْلٌ أولا يمكن، فإن أمكن فحكمُ الواو حكمُها لو كانت آخر فِعْلٍ ، فتقول في مَلْهًى : مَلْهيان، وفي مَغْزًى : مَغْزَيان، وفي مُسْتَدْنًى : مُسْتَدْنَيَان . ومن ذلك ماتقدّم من الأمثلة، إذ يمكن أن تقول في غَزْوًى وغِزْوًى :

---

(١) في النسخ : «ومشتقًا».

(٢) في النسخ : ومرمى. ولامه ياء، والحديث إنما هو عن قلب الواو ياء ولعلّ الصواب ماأثبتناه.

(٣) في النسخ أيضًا : ومترامى. ولعل الصواب ماأثبتناه، وفي اللسان : «وتراغوا رغا واحد ههنا وواحد ههنا. وفي الحديث : إنهم ـ والله ـ تراغوا عليه فقتلوه، أي تصايحوا وتداعوا على قتله».

(٤) س، ك : «وكلها ليس...».

(٥) س : الأخيرة.

(٦) س : في آخر.

غَزْوَيت، وفي غَزَوًى : اغزوَّيتُ، كما (تقول)[1] في مَلْهًى لو بنيت منه فِعْلاً : مَلْهَيت، وفي مَغْزًى : مَغْزَيتُ، وفي[2] مُسْتَدْنًى : استدنيت، فتكون الواو في الفِعْل منقلبةً في [3] الماضي حملاً على المضارع كما تقدَّم في الفعل، فصارت كأنها جاريةٌ على الفعل بهذا الاعتبار وإن لم تكن كذلك في الحقيقة، وإن لم / يمكن أن تبني منه فعلاً لم تقلب الواو ياءً نحو مَغْزُوّ، ألا ٢٨٢
ترى أنَّ الفعل لايكون قبل (آخره[4]) حرفُ مدٍّ ولينٍ زائدٌ.

فإن قيل : مَلْهَيتُ وما أشبهه ليس من أوزان الفعل، لأن مَفْعَلت غير موجود إلا شاذًا نحو:مَرْحَبَكَ الله ومَسْهَلَكَ[5]، ولذلك إذا وقعت الميم أوّل الفعل لم يُقْضَ بزيادتها، وكذلك غَزْوًى وغِزْوًى ونحو ذلك لايُبْنَى منها (فِعْل[6]) فكيف اعْتَبَرْتَ الفعل[7] هنا؟

فالجواب : أنَّ المُرَاعى أنْ يجِيءَ على زِنَتِه في الحركاتِ والسكنات فقط دون لفظ الزيادة.

ولا تنقلب في شقاوة لأنه لايمكن مع الألف فيها وزن فعل، وكذلك نصَّ سيبويه وغيره أنك تقول في فوعَلّة من غزوت : غَوْزَوَّة[8]، وفي أفْعُلَّةٍ :

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) في هامش ك : «هنا كتب من خطّ المؤلف».

(٣) الأصل : على. ت : عن.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) س : ومسهلك الله.

(٦) سقط من الأصل، ت.

(٧) الأصل، ت : «فكيف اعتبرت الفعل فعل هنا».

(٨) الأصل، ت : غوزوت.

أُغْزُوَّةٌ[1]. ولاتقول : غَوْزَيَّةٌ، فتقلب الواو الأخيرة ياءً لأنها آخر وإن كنت تقلبها في الفعل الذى من لفظه إذا قلت : غَوْزَيْت، لأنّ الواو مدغمةٌ في غَوْزَوَّة فلا يكون منها فعلٌ على لفظها، كما لاتقلب الواو في شقاوة ونحوها. ويدلُّ على ذلك من كلام العرب قولهم : أُدعُوَّةٌ، وهو أُفعولة، وهى تنقلب في أَفْعَلْتُ[2] من ذلك، وكذلك[3]: مَغْزُوّ، وهى تنقلب في مَغْزِىّ، ولكن لاتقلب هنا البتَّة للعلَّة المتقدِّمة. وتقول على هذا في فَوَعْلَلٍ من الغزو : غَوَزْوًى، لأنه ملحق بِفَعَلَّل، وفَعْلَل من الغزو تقول فيه : غَزْوًى، لأنك تقول : غَزْوَيت، فتُجرِى الملحق مُجَرى أصله، إِذْ قد كانت الألفُ منقلبةً ياءً قبل الإلحاق. وأيضًا لو لم يكن ملحقًا لكنت تقول في التثنية غَوَزْوَيان، لأنك تقول منه : اغْوَزْوَيْتُ.

فهذه القاعدة هى التى اعتمدوها في الباب، وتمثيل الناظم لايشعر بشىءٍ منها، وإنما فيه إشعار باختصاصِ ذلك بما كان اسم مفعولٍ أو نحوه كما تقدَّم.

وأما «يرضى» ففيه أنّ الواو رابعةً بحرف المضارعة[4]، فاقتضى أن المضارع إذا كان على يفعل مطلقًا فألفه منقلبة عن ياءٍ كان الماضى منه على فَعِل أو على فَعَل، إذْ لادليل على الاقتصار على دون فَعَل. وهذا غير صحيح؛ لأنَّ يَفْعَل الذى ماضيه على فَعَل لاتقلب واوُه ياءً إن كان من نوات الواو، بل تردّ إلى أصلها كالثلاثى كما تقدم، وما جاء من نحو يَشْأَيَانِ فشاذٌّ يُحفَظُ ولايُقَاسُ عليه،

(١) الكتاب ٤/٤١٢.
(٢) س : أفعلة.
(٣) الأصل : وذلك.
(٤) الأصل : المضارع.

وقد جعله المازنيُّ[1] غلطًا لأن الألف بَدَلٌ من الواو ، فكان الأصلُ أن يقال: يَشْأَوَان، فقلبُها ياءً مخالفٌ لقياسهم وكلامهم[2].

فالذى تَحصَّلَ من هذا ـ على فرض أنه أتى بالأمثلة مقيَّدةً بشروطٍ وأوصافٍ ـ أنه أعطى من الشروط أيضًا مالا يُشْتَرطُ، وترك ماهو الواجب أن يُشْتَرطَ، وإن فرضت حرف المضارعة غير معتَدٍ به كان فيه إشارةٌ إلى القضاء لقلب الواو ألفًا وإن كانت ثالثةً. وهذا كلُّه فاسدٌ.

وقد يُجَابُ عن هذا بأن الأمثلة تعطى أيضًا أو صافًا محتاجًا إليها، لأنه قال : «والواوُ لامًا بَعْدَ فَتْحٍ يا انْقَلَبْ»، كهذا المثال، والكاف في موضع نصب على الحال من ضمير انقلب، أى انقلب ياءً حالة كونه بالصفة التى في المُعْطَى ويَرْضَى، وظاهرٌ أن المُعْطَى فيه للواو أوصافٌ، وهى كونها طرفًا /، ورابعةً، والفتحةُ التى قبلها محوّلةٌ من كسرٍ، لأن المُعْطَى محّول ٢٨٣
للمفعول من بنية الفاعل ، ثم إنه اسْم فاعل واسم الفاعل قد تقرّر فيه في غير هذا الموضع أنه جارٍ مَجْرَى فعله، وأنَّ الفعلَ مثلَه في الإعلالِ وغيرهِ من الأحكام التصريفيَّةِ، فتبيَّنَ أنَّ الفعل كذلك، فإذًا الواوُ إذا وقعت في الفعل طرفًا ورابعةً ومحوَّلةً من كسرٍ إلى فتح فحكمُها ذلك الحكمُ، بل الفعل أحرى بذلك من الاسم، ثم إنّ الاسم الممثَّل به جارٍ على فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف، كما تقرَّر في باب اسم الفاعل، فاقتضى أنّ كلَّ اسم جارٍ على فعله كذلك، فالحكم المذكور متعلّق به، وقد تقدّم أنك إذا بَنَيْتَ مثل جَعْفَرٍ من الغزو فقلت : غَزْوًى، فالألف منقلبةٌ عن

---

(١) المنصف ١٦٦/٢.

(٢) الأصل، ت : «فكلامهم بالذى».

الياء، لأنك لو بنيت منه فِعْلاً لقلت : غَزْوَيت، فالاسم الجامدُ إذًا (قد[1]) قُدِّر له فعلٌ يجرى عليه، وذلك الجريان ([2-]كان سبب الانقلاب، فصار الجريانُ[-2]) على الفعل في المعطى معتبراً، لكن تارةً يكون الجريان[3] تحقيقًا كالمعطى، وتارة يكون تقديراً كغَزْوَى، فحصل المقصودُ من التمثيل باسم الفاعل.

وأما «يرضى» فإنه فعلٌ مضارعٌ ماضيه على فَعِل ، أصله الواو، فقلبت ياءً، فيجرى ذلك الحكمُ في كل مضارع كان ماضيه على فَعِل وكانت لامُه واوًا ، (و[3]) لانبالي أكانت الواوُ رابعةً أم لا، وحرفُ المضارعة معتدًا به أم لا. وهذا هو الذى أراد بلابُدَّ.

وعلى هذا فلو قَيَّد الواو بكونها رابعةً لم يحصُلْ له مقصودٌ؛ إذْ كان ذلك يُوهِم في «يرضى» الاعتداد بحرف المضارعة، والمحققون على أنه لا اعتداد به، وأنّ الواو إنما انقلبت لانقلابها في الماضى لالكونها رابعةً. ولهذا لماقَيَّد المؤلِّف في التسهيل الواو بكونها رابعةً استَشْكَلَه بعضُ الشيوخ الأندلسيِّين وقال : إن المؤلِّف[4] لم يتعرَّض لبيان ما تصير به الألف رابعةً من الزوائد التى تلحق الكلمة، قال : ولاتعتبر حروف المضارعة في الأفعال ، ولذلك يقال : يمحوان. قال : (و[5]) ذكر ابنُ الضائع اعتبارها في مثل[6] يرضيان ويَشْقَيان ويُدْعَيان. وهو مُشْكِلٌ باستشكال النحويين ليشأيان في مضارع شأى، وبغير ذلك من

(١) سقط من س.
(٢) سقط من الأصل، ت.
(٣) الأصل : الحركات.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) س : المصنف.
(٥) عن س، ك.
(٦) س : في نحو.

كلامهم، ثم ذكر أنَّ الانقلاب إنما هو الأجل الكسر في الماضى كما تقدَّم، وهذا في مثاله هنا ظاهر جداً، بخلاف التقييد بالرابعة على الإطلاق في كتابه[1] التسهيل فإنه ليس بقيدٍ مُحْرِزٍ[2]. فقد حصل مقصودُ الناظم بالتمثيل بيرضى ظاهراً، وأما التمثيل بالمعطىَ ففي تحرير مقصده تكلُّف كما رأيت، ولو بيَّن أكثر من هذا لكان أولى!

ثم قال : «ووجَبْ إبدالُ واوٍ بعد ضَمٍّ من أَلِفْ (ويا[3])»، لمَّا أتمَّ الكلام على إبدال الواو إلى غيرها أخذ في إبدال غيرها إليها، فذكر أن الواو تُبْدَل وجوبًا لاجوازًا من كلِّ ألفٍ وياءٍ وقعت بعد ضَمَّةٍ، ويعنى إذا وردَتِ الضمَّةُ على حَرْفٍ بعده ألفٌ أو ياءٌ فإنّ الألف لاتثبتُ بعد الضمَّة، وكذلك الياء لاتثبت كذلك بعد الضمَّة، لاِسْتثقال ذلك في الكلام، لكن على شرطٍ يُذْكَرُ. أما الألفُ فلم يَشْتَرِط في انقلابها شرطًا، ولذلك لما يأت لها بمثالٍ، ومثالُ ذلك/ضُوَيْرِبٌ في ضَارِب، وخُوَيرج في خارج، وكذلك فاعَلَ وتفاعَلَ ٢٨٤
إذا بَنَيْتَهُما للمفعول فقلت : فُوعِلَ، وتُفُوعَلِ، نحو : ضُورِبَ زيدٌ، وتُقُوتِلَ في الدار وكذلك (تقول[3]) في ساباطٍ[4]: سُوَيبطٍ، وفي هاجِرٍ : هُوَيجرٌ، فقلبت الألف واواً لطلب الضمة بذلك .

وأما الياء فاشترط فيها شروطًا، وذلك ما أشار إليه المثال وهو[5] مُوْقِنٌ، وذلك أنه مُفْرَدٌ، ذوياء ساكنة، (مفردة[3]) غير لامٍ. فهذه أربعة أوصاف :

---

(١) التسهيل ٣٠٥.

(٢) في النسخ : محرر.

(٣) سقط من س.

(٤) الساباط : السقيفة بين حائطين، أو بين دارين، من تحتها طريق نافذ.

(٥) س : وذلك.

أحدها : كونُه مفرداً، وذلك أنَّ مُوقنًا اسم فاعل من أَيْقَنَ، فهو مشتقٌ من اليقين، فواوه ياءٌ في الأصلِ، قُلِبَتْ للضمَّة[1] قبلها، وهو أيضًا جارٍ صفةً على مفردٍ فهو مُفْرد، ومثلُه مُوسِرٌ من اليُسْرِ، ومُوقِظٌ من اليَقَظَةِ، ونحو ذلك. ([2-]وإذا ذكرت الصفة جرى في حكمها فعلُها الذى في حكمها، فإذا (قلت[3]) : يُوقِن، قَلَبْتَ الياء واوًا، وكذلك يوسرُ ويوقظ [-2]) على هذا كلُّ ماكان من الأسماء مفردًا فحكمُه هذا الحكمُ. فإذا بَنَيت من البيع مثال فُعْلٍ(قلت[5]):بُوعٌ، أصلُه : بُيْعٌ، فصار إلى ماصار إليه مُوقِنٌ. وكذلك إذا بَنَيْتَ مثل تُرْتُب من البيع قلت[6]: تُبُوعٌ، أو مثل مَفْعُلَةٍ من عاش (قلت[4]) مَعُوشةٌ، أصلُه : مَعْيُشة، فَنُقِلت[7] الضمَّة إلى العين فصارت الياءُ ساكنةً بعد ضمةٍ، فَقُلِبت واوًا فقيل: مَعُوشةٌ، ومنه قول الشاعر[8]:

وكنتُ إذَا جَارِى دَعَا لمضوفَةٍ أُشَمِّرُ حتى يَنْصُفَ الساقَ (مِئْزَرِى[9])

وأمَّا مَعِيشة فهى على هذا مَفْعِلةٌ ـ بكسر العين ـ إذْ لو كانت مَفْعُلَةً لكانت مَعُوشة، كما تقدَّم.

---

(١) الأصل ، ت : الضمةُ .
(٢) سقط من الأصل.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) سقط من الأصل
(٥) سقط من الأصل، ت.
(٦) الأصل : فقلت.
(٧) الأصل، ت : فَنُقِلَبُ .
(٨) أبو جندب الهذلي، ديوانه الهذليين ٣/٩٢. والبيت في المحتسب ١/٢١٤. وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨١، وشواهد الشافية ٣٨٣، واللسان : ضيف.
(٩) سقط من الأصل.

فلو كان جمعًا نحو بِيْضٍ جمع أبيض فحكمه خلافُ هذا على ماسيأتى إثر هذا إن شاء الله تعالى.

وقد جرى الناظم في هذا الحكم على مذهب أبى الحسن، وهو الذى اتَّبعَ في التسهيل، وأما الخليل وسيبويه والجمهور فمذهبهم أنّ فُعْلاً من البيع يقال فيه : بيْعٌ، وأن مثال تُرْتُبٍ منه يقال فيه : تُبِيعٌ، وأنَّ مَفْعُلَةً من عاش يقال فيه : مَعِيشة. فَمَعِيشةُ المسموعُ يحتمل على مذهب الجمهور أن يكون مَفْعِلَةً - بكسر العين - أو مَفْعُلَةً بضمها، وماجاء من قوله :

وكنتُ إِذَا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَةٍ

شاذٌّ[1]. وكذلك (دِيْكُ[2]) وقِيْلٌ يحتمل عندهم أن يكون فِعْلاً وفُعْلاً،([2]- وعند الناظم لايكون إلاّ فِعْلاً بالكسر، وكذلك التِّيهُ يجوز أن يكون فِعْلاً وفُعْلاً -[2]) عند الجمهور.

وأما التُّوه فلا يجوزُ عندهم أن يكون إلا من الواو،(و[3]) عند الناظم يجوز أن يكون من الواو أو من الياء على ذلك التقرير[4]. والتفريعُ على القولين يَتَّسعُ، ولكن حجة ماذهب إليه الناظم أنَّ قلب الضمَّة كسرةً إنما استقرّ في الجمع نحو: بِيْضٍ في جمع أبيض، ولم يستقرَّ في المفرد، والقياسُ يقتضى التفرقة بين الجمع والمفرد، لأنّ الجمع أثقلُ من الواحد فهو أدعى للتخفيف، فلذلك قُلِبت الضمّةُ كسرةً في الجمع لتصحّ الياء، ولم تقلب الياءُ واوًا، لأنّ الياء أخفّ من الواو. وأما المفرد فإنه أَخَفُّ من الجمع فاحتمل الواو.

---

(١) في النسخ : شاذًا.

(٢) سقط من س. وانظر الحديث عن ديك ونحوه في سرّ صناعة الإعراب ٧٩٨.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل، ت : التقدير.

ومن الدليل على الفرق بينهما في ذلك أنّا قد وَجَدنا الجمع يُقلَب فيه مـالا يُقْلب في الواحـد، ألا ترى أن الواوين المتطرِّفـتين تقلبـان ياءين في الجمع كعِتِيٍّ وجِثِيٍّ في جمع عاثٍ، وجاثٍ، ولاتقلبان في المفرد إلا شذوذًا كمرضِيٍّ ومَسْنيَّةٍ، بخلاف المفرد / فإنّ عدم القلب هو الباب، ولايكون ٢٨٥
الجمع إلا شاذًا، نحو ماحكاه سيبويه من قولهم : إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة[١]، وكذلك (قالوا)[٢] صُيَّم في جمع صائم، ولايجوز في حُوَّلٍ[٣] المفردِ : حُيَّلٌ. وقد احتجوا ايضًا بمضُوفةِ المتقدِّم، وهو من من ضاف يضيف إذا حَذِر وخاف. والّذى رَجَّحوا مذهبُ سيبويه والخليل، وذلك لأن العلّة التى لأجلها انقلبت الواوُ ياءً في الجمع موجودةٌ في المفرد، وسيأتى بيانها إن شاء الله تعالى. وقد فَرَّق الأخفش بما تقدَّم، وأيضًا فإنه لم يَجِيءْ فُعْل مما عينُه ياءً على مذهب الأخفش، وكلّ ماجاء على لفظ فُعْل بالواو فتصريفه بالواو لابالياء.

فإن قيل : إنما كان ذلك لكراهية قلب الياءِ واواً.

قيل : فَلِمَ جاء في الفاء (القلبُ[٤]) ولم يَجِيءْ في العين؟ ماذاك إلاّ لأنَّ العين حُكِم لها بحكم اللام، فقلبت الضمة لأجلها، وهو مانَزَع سيبويه نحوه. وأما مَضُوفَةٌ فمن الشاذّ على مذهب الجمهور.

وقد استدلّ الأخفشُ بقولهم للريح الحارّة : هَيْفٌ وهُوْفٌ، والأصل الياءُ، فهوفٌ ـ بلاشكّ ـ فُعْلٌ منه، انقلبت ياؤه واوًا كما كان ذلك في

---

(١) الكتاب ٣٨٤/٤.
(٢) سقط من س.
(٣) رجل حُوَّلٌ : ذو حِيَلٍ.
(٤) سقط من الأصل، ت.

مَضُوفَةٍ، وفي ذلك[1] تقويةٌ لما قال وإضعافٌ للدليل المتقدِّم من أنه لم يَجِيء فُعْل مما عينه ياءٌ. وقد رام ابن عُصفورٍ الانفصال عن هذا باحتمالِ أن يكون هيفٌ وهُوفٌ لُغَتيْن كالتيِّه والتُّوه، واحتمال[2] أن يكون هيْفٌ أصله هَيْوِفٌ مثل مَيِّت وهَيِّن، ثم أُدغمتْ الياءُ في الواو، فصار «هَيِّف»، ثم خُفِّف[3] فصار هَيْفٌ كَمَيْتٍ. وهذا عند غيره ضعيفٌ؛ قال ابن الضائع: تركيب هَـ وَ فَ لم يأت، وهو نادر. وأيضا فالهَيْفُ هو الرِّيح ذات السموم المعطشة؛ وقالوا: رجل هَيُوف ومِهْيَاف: إذا كان لايصبر عن الماء، وهو اشتقاقٌ صحيح وتصريفٌ دالٌّ على خلاف ما قال ابن عصفور، وأيضًا فإنهم لم يقولوا: هَيِّفٌ كما قالوا: مَيِّتٌ، فلو كان أصلُه ذلك لنطقوا به كما نطقوا بأصل ماكان عليه فَيْعِلٍ. وقال الفارسيّ في التذكرة: أظنّ القاسم حكى في مُصَنَّفه عن الفَرَّاء: رجل ضُوْرَةٌ، للذليل الفقير، فإن يكن ذلك كما أظنُّ[4] ففيه حُجّة لقول أبى الحسن في قلب الياء واوًا في نحو بيضٍ إذا لم يكن جميعًا كما كان قوله:

وكنتُ إذَا جَارِى دَعَا لمضُوفَةٍ

حُجَّةٌ له. يعنى ــ والله أعلم ــ أنه من الضَّيْرِ، بمعنى الضَّرِّ، فهو إذًا من الياء. على أنّ الجوهرىّ حكى في كتابه: ضاره (يَضُوره)[5] يَضيره ضَوْرًا وضَيْرًا، فلايكون فيه على هذا حُجَّةٌ لإمكانِ كونه من الواو، إلا أَنْ يثْبُتَ أنه على لغة الياء. وقال فيها أيضا: فُعولٌ عزيز في[6] الواحدِ مُطَّرِدٌ في المصدر

(١) الأصل: تلك.
(٢) الأصل: ويحتمل.
(٣) س: ضعيف.
(٤) ورد ذلك في اللسان، مادة: ضور.
(٥) سقط من س.
(٦) س: والواحد.

والتكسير، فدلَّ هذا على مشابهة المصدر لعمومه وشياعهِ التكسير لتجاوزه وكثرته. قال : وإذا كان كذلك لم يكن لصاحب الكتاب حجة في العيسة[1] مصدرًا لأعْيَسَ على أبي الحسن فيما يقوله في دِيكٍ[2] وقِيلٍ.

قال : مثله أعين[3] بَيِّن العِيْنَة، حكاها الفراء. وعلى هذا فدليل الأخفش قد ظهر وجهه، ولهذا ـ والله أعلم ـ ارتضى الناظمُ مذهبه.

فإن قيل : فَلِمَ حملت مذهبَ الناظم على أنه مذهب الأخفش ويمكن[4] أن يكون مذهبُه هنا مذهبَ سيبويه والجماعة / من جهة أنه إنما مَثَّل ٢٨. بِمُوقِنٍ، وهذا المثال وما كان نحوه لايختلف فيه سيبويه والأخفش، لأنَّ الحرف المبدل قد بَعُد من الطرف، وإذا كان كذلك فقد قال سيبويه في فُعْلَلٍ من الكيل : كُوَلَلٌ. وكذلك فُعْلِلَ فعْلاً تقول فيه[5]:

كُوْلِلَ، كما تقول في بَيْطَر : بُوطِرَ، وقد أنشد سيبويه[6]:

مُظاهِرَةٌ نَيًّا عَتِيقًا وعُوطَطَا

فقد أحْكَمَا خَلْقًا لها مُتَبَايِنَا

وعُوطَطٌ : فُعْلَلٌ[7] من تعيَّطتِ الناقة. وإنما لم يخالف في هذا لبعد الياء من الطرف، فَقَوِيت الضمة عليها، فإذا لم تكن بعيدةً من الطرف كفُعْلٍ

(١) العيسة : بياضٌ يخالطه شيءٌ من شقرة.

(٢) س : ذلك.

(٣) يقال : عَيِن الرجل يَعْيَن عَيَنًا وعينَةً، فهو أعينُ : فهو أعينُ : إذا كان واسع العين.

(٤) س : ويحتمل.

(٥) الأصل : في.

(٦) الكتاب ٤/٣٧٦، والمنصف ٢/١٢، ٤٢، واللسان : عيط. والبيت مجهول القائل. المظاهرة في الأصل : لبس ثوب على ثوب. والنَّي: الشحم. وتَعَيَّطت الناقةَ : إذا لم تحمل، وكذلك اعتاطت، والعوطَط : الاعتياط. يصف الناقة بقوة الجسم ووفرة الشحم لعقمها.

(٧) س : كفعلل.

من البيع اختلف الأخفش وسيبويه كما تقدَّم، ومثاله (إنما[1]) يشير إلى موضع الوفاق؟

فالجواب : أنه وإن احتمل هذا فالأولى أن يُحمل على أنه يشمل المتَّفق عليه والمختلف فيه؛ إذْ لو كان ذلك مُرَادَه لم يقل بعد ذلك : «ويَكْسَرُ المضمومُ في جمعٍ»، فخصَّه بالجمع، بل كان يَعُمّ به فُعْلاً كان من الجموع أو من المفردات، (وإلا[1]) فكان ينقصه من أجزاء المسألة جزءٌ كبير، فلذلك كان الأولى التفسير المتقدِّمَ، مع أنه يمكن أن يكون ذكر الجزأين[2] المتفق عليهما وهما مابَعُد حرفُ العلَّة فيه عن الطرف، إذ كان من فُعْلٍ جمعًا وترك بينهما واسطة هي في محلٍّ الاجتهاد، والله أعلم.والوصفُ الثانى من أوصافِ المثال المتقدم : كونُ يائه ساكنةً، فإنها إذا كانت كذلك قَوِيت الحركة عليها فَقَلَبْتها، وذلك أنّ الياءَ والواو أختان بمنزلة ماتدانت مخارجه من الحروف كالدال والتّاءِ والذّال والثاء ونحو ذلك، وقد رأيناهم يُغَلِّبون[3] إحداهما[4] على الأخرى إذا سكنت نحو : سيِّد وميِّت، أصله : سَيْوِد ومَيْوِتٌ، فَقُلِبت الواو ياءً ليكون العمل ([5]- من جنس واحدٍ، وكذلك طَيَّةَ وليّة، أصله طَوْيَةٌ ولَوْيةٌ، ففعلوا مثل ذلك ليخف العمل -[5]) فيهما، ولما وجب هذا في الواو والياء لما فيه من الخفة وجب نحوَ[6] ذلك في أُمَّيْهِما،

(١) عن س، ك.
(٢) الأصل، ت : ذلك الجزعين.
(٣) الأصل، ت : يقلبون.
(٤) الأصل : إحداها.
(٥) سقط من الأصل، ت.
(٦) س : مثل.

فَأُجرِيت الضمةُ مجرى الواو، والكسرةُ مُجرى الياء، لأنهما بعضهما، فكما قُلِبت الواو للكسرة قبلها ياءً ، كذلك قُلِبت الياءُ للضمة قبلها واواً . وإنما قَويت الحركتان وإن كانتا ضعيفتين على قلب الياء والواو، من قِبَلِ أنهما لَمَّا[1] سكنتا ضَعُفتا، فقويت الحركة على إعلالها وقلبهما، فكما تُقْلَب الواو المتحركة في نحو سيِّدٍ وقيِّم، كذلك قَلَبَتِ الكسرةُ الواوَ الساكنة، والضمةُ الياءَ الساكنة، أما الأول فنحو مِيْقات، وأما الثانى فنحو مُوسِرٍ، وذلك أنّ الحرف أقوى من الحركة، فلما قلبت الياءُ بقوتها الواو المتحركة كذلك قلبت الضمة والكسرة الياءَ والواو الساكنتين دون المتحرِّكتين لضعفهما. هذا ماقال ابن جنى[2]. فأما لو تحركت الياءفلا تنقلبُ إلاّ قليلاً لقوتها بالحركة، وذلك نحو شُيَيْخٍ وبُيَيْتٍ، في تصغير شيخ وبيتٍ، وما أشبه ذلك. والذى جاء من ذلك قليلاً مانقل السيرافىّ عن بعضهم في شيخ : شُوَيخٌ وفي بيت : بُوَيت. وقد حكى سيبويه في ناب : نُوَيب[3]، ووَجَّه ذلك بأنّ الألف في نابٍ ونحوه لما كان الأكثر فيها أن تكون منقلبةً عن واوٍ غَلَّبُوا الواو عليها حملاً على الأكثر. قال ابن الضائع : وهاتان اللغتان ـ يعنى القلب وعدمه ـ نظيرتا قِيلَ وبيعَ، وقُولَ وبُوعَ، فيما بُنِى للمفعول، قال : وعلى هذا يجوز في الناب (⁴- نُيَيب،، بالضم والكسر. وقد حكى فيه سيبويه / نُوَيب-⁴)، ٢٨٧
قال : ويُقَوِّى توجيه سيبويه ضمُّ الأول، ألا ترى أنَّ الضم هو الموجب للواو في تصغير بيت فقط. فإذا ثبت أنّ هذا القلب لغةٌ قليلة لم يعتدّ بها الناظم

---

(١) الأصل : لم.

(٢) انظر سر الصناعة ٥٨٤ ـ ٥٨٥.

(٣) الكتاب ٤٦٢/٣.

(٤) مكانه في س : «نويب، يحمل عليها، هذا ماقال».

ولا عَدَّها، وأيضًا[1] (فإنّ) هذه اللغة لاتكون في جميع الباب، ألا ترى أنك لاتقول في عُيَبة[2]: عُوَبة، ولا في هُيَام: هُوَام، ولا ما كان نحو ذلك. فإذًا القلب ههنا غيرُ قَوِيٍّ ولا مُطَّرِدٌ.

والوصفُ الثالث : أنْ تكون الياءَ مفردةً، وذلك في مُوقِنٍ ظاهرٌ، فإن لم تكن مفردةً بل كانت مع ياءٍ أخرى ضاعفتها لم يُحكم بالانقلاب واوًا وإن كانت الياءُ ساكنةً، فَبُيَّعٌ فُعَّلٌ من البيع على وزن سُلَّم، أو من الحَيْضِ إذا قلت : حُيَّض لاجمع حائض، لاتُبْدل فيه الياءُ واوًا، فلا تقول : بُوْيَعٌ ولا حُويضٌ، وكذلك ما أشبهه. ووجهُ ذلك أنَّ الياء إذا أُدْغمت بَعُدت عن الاعتلال وعن شبه الألف، لأنَّ الألف لاتُدغَمُ أبدًا، فإذا قَوِيت لم تتسلَّطِ الحركةُ قبلها عليها فَتَقْلِبَها كما لم تَتَسلَّطْ عليها حين تحرّكت.

ثم اعلم أنّ هذا الإفرادَ المشارَ إليه بالمثال تارةً يكون تحقيقًا كجميع ماتقدّم من المُثُل، وتارة يكون مقدَّرًا وإن كان ظاهرُ الأمر أنّ الياءَ غيرُ مُفْرَدة، فيُحكم إذْ ذاك بما هى عليه في الحقيقة من الإفراد، فَتُقلب واوًا للضمة[3]، فإذا بنيت نحو بَيْطَرَ من البيع قلت : بَيَّعَ فَتُدْغِم بالضرورة، فإذا بَنَيْتَه للمفعول قلت : بُويِعَ ، فَتَقلبُ الياءَ الساكنة واوًا للضمة لأنها غير مضاعفة، والإدغامُ هنا في بِنْية الفاعل عارضٌ، وإنما الياء هنا كياء بَيْطر، وأنت[4] تقول فيه : بُوطِرَ، فكذلك بُويِعَ، لكون الياء الثانية كالحرف الأجنبيّ. وكذلك إذا بنيت مثل بَيْطَرَ من القول فهذا يُقَال فيه : قَيَّل، أصله : قَيْوَلَ، فإذا بني للمفعول قيل : قُووِلَ، وكذلك ماكان نحو هذا. وهو تنبيه حَسَنٌ في معناه، فتنبَّه له، وقد مضى منه شيءٌ قبل هذا،

---

(١) الأصل : «فأيضا هذه..».

(٢) رجل عُيَبَةٌ : كثيرا العيب.

(٣) الأصل، ت : الضمة.

(٤) س، ك : فأنت.

ولم ينبِّه عليه في التسهيل في هذه المسألة، وإن كان قد نَبّه عليه في مسألة قَلْبِ الواو (الساكنة[1]) ياءً للكسرة[2].

والوصفُ الرابعُ : كونُ الياءِ غَيْرَ لازمٍ[3]. هذا أيضًا ظاهر فيما تقدَّم من المُثُل، فإن كانت الياءُ لامًا ولا تكون ساكنةً أيضًا فإنّ لها حكمًا سيأتى إن شاء الله تعالى، حيث ذكره، حاصله أنّ الياء لاتُقْلَبُ للضمة.

وقولُ الناظم : «بِذَا لها اعتُرِفْ »، الاعترافُ : الإقرار، اعترفتُ بحقٍّ فلان قِبَلِى .

وكأنّ الاعترافَ يدورُ على معنى الإقرار بثبوت حقٍّ قِبَل المُقِرِّ، لثُبوتِ الحجة عليه؛ إذْ لايقال في الغالب إلاّ فيما كان عليه من الحقُوقِ حُجَّةٌ ظاهره. ولكن يقال : مافائدةُ ذكر هذا هنا؟ وإنما يظهر أنه فَضْلٌ لامزيدَ فائدةٍ فيه كبعض أشياءَ تَنْدُر منه لايكون فيها زيادةٌ.

والجواب عن ذلك أنه لم يقصد بهذا الكلام تمام لفظ البيت فقط، وإنما أراد به شَدَّ عَضُدِه فيما ذهب إليه من مخالفةِ الجماعة[4] عند ارتكابهِ مذهبَ الأخفشِ وحدهَ، وذلك أنه قد نصب نفسه في مَنَصَّة الاجتهاد كما تقدَّم مرارًا، وعادةُ المجتهد أن يَتَّبع الدليل فَيَصِيرَ إلى ما صَيَّره إليه، فكأنّ قائلاً قال له : لِمَ تركت الجماعة / واتَّبعت مذهب غيرهم؟ فأجاب ٢٨٨
بأنّ الدليل قام عليه حتى أَقَرّ أنه الحقُّ والذى ينبغي أن يُتَّبع، وإن كان المذهبُ الآخر عليه الجمهور فليس ذلك بحُجَّةٍ عليه تُلْزِمُه الرجوعُ إليهم، بل المسألةُ بعدُ اجتهاديَّةٌ مالم ينعقد الإجماع فيكون الراجعُ عنه مُخْطِئًا،

---

(١) عن هامش ك.

(٢) التسهيل ٣٠٥.

(٣) الأصل، ت : لازم.

(٤) الأصل، ت : «الجماعة وارتكابه»

ويكون الدليلُ شبهةً غير صحيحةٍ. فلم يَأْتِ بهذا الكلامِ إلاّ لينُبِّهك على هذا المعنى، والله أعلم.

وقولُه : «ووجَبَ (إبدالُ واوٍ[1]) ...» إلى آخره، تضمينٌ في الشِّعر، وهو فيه قبيحٌ، وأقبحُ قبيحهِ[2] أن يَتَّصلَ آخرُ كلمةٍ من البيْت الأوَّل بأوَّل كلمةٍ من البيت الذى بعده، كهذا الذى فعَلَ الناظمُ ، وهو في النظم كثيرٌ جدًا، وقد مرَّ التنبيهُ عليه.

ثم أخذ في ذِكْرِ ماستثنى من الجمع فقال :

وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ فِى جَمْعٍ كَمَا
يُقَالُ : هِيْمٌ، عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

يعنى أنَّ الياء إذا وقعت قبلها الضَّمة، وكانت الياءُ على الأوصاف المذكورة، من كونها ساكنةً مُفْرَدَةً غير لامٍ فإنها لاتُقْلَب واوًا لأجل الضمَّة قبلها كما فُعِل بالمفرد، بل ينعكس الحكمُ في الجمع فَتُقَلَب الضمة لأجل الياء كسرةً، فتقول في جمع أَهْيَمَ : هِيْمٌ، وهو مثاله، أصلُه هُيْمٌ، من الهُيَام وهو أشدُّ العَطَشِ، ورجلُ أهيمُ وامرأةٌ هيماءُ، وكذلك بعيرٌ أهيمُ، أى : أخذه الهيامُ، وهو داءٌ يأخذ الإبل فتَهيم، أى : تذهب في الأرض لاترعى، وناقة هيماء، قال كُثَيِّر عزَّة[3]:

وَإِنِّىَ قد أَبْلَلْتُ من دَنَفٍ بِهَا
كما دَنِفَتْ هَيْمَاءُ ثم استَسَلَّتِ

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الأصل : قبحه.

(٣) لم أجده في ديوانه، وقد نسب في اللسان : هيم، إليه، وروايته :

وإِنِّىَ قد أبللتُ من دَنَفٍ بها
كما أدنفت هيماء ثُمَّ استَبَلَّت

فاستثقلوا الياءَ بعد الضمة لتباينُهما فأدَّى ذلك إلى إعلال أحد المتباينيْن، إما الضمة للياء، وإما الياءِ للضمة، لكن الياء(١) لما كانت تلى الطرف عُوملَتْ معاملة الطرف، فكما أنّ الياء إذا كانت طرفًا وقبلها ضمةٌ تُقَلب الضَّمةُ كسرةً كأَظْبٍ، أصله : أَظْبُىٌ كأفْلُس ، فكذلك إذا كانت تلى الطّرف ؛ ولذلك قالوا : صُيّمٌ وقُيَّمٌ فقلبوا الواو ياءً لما كانت تلى الطرف، ثم لَمّا تباعدت عنه حين(٢) قالوا : صوَّام وقُوّام، لم يقلبوا. وهذا ظاهر. ومثلُ ذلك بِيضٌ في جمع أبيض، وعِينٌ في جمع عيناءَ أو أعْينَ، وكذلك صِيدٌ في جمع أَصْيَد، ورجلٌ أميلُ ورجالٌ مِيلٌ، قال الأعشى(٣):

غَيْرُ مِيْلٍ وَلاَ عَوَاوِيرَ في الهيجا ولاعُزَّلٍ ولا أكفالِ

(وهو كثير(٤)).

فإن فُقد وصفُ السكونِ لم تُقْلِب الضمةُ وجوبًا نحو : غُيُرٍ في جمع غَيُور، وبُيُضٍ في جمع بَيُوضٍ(٥)، وكذلك ما أشبهه. فلا تُقْلَبُ الضمةُ كسرةً لأجل تحرّك الياءِ(٦)، نَعَم لو فَرَضْت تخفيفها بإسكان ضم الياء على حدٍّ قولهم في رُسُل : رُسْلٌ، لقلت : بيضٌ ، فكسرت ؛ لأنّه قد صار - بالتسْكين - إلي وزانِ فُعْلٍ ؛ فَيُصارُ به مصيرَ فُعلٍ ؛ فنقول : بِيضٌ وغِيْرٌ، وما أشبه ذلك.

---

(١) س : الواو.

(٢) الأصل : «لما تباعدت حيث قالوا». ت : «لماتباعدت حين قالوا».

(٣) ديوانه ١١. والبيت في التكملة ـ ١٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٥.
والميل : جمع أميل، وهو الذى يميل على السّرْج من الجبن. وعواوير : جمع عُوّارَ وهو الجبان الضعيف. والعُزّل : الذين لاسلاح معهم. والأكفال : جمعَ كِفْلٍ، وهو من لايثبت في الحرب.

(٤) سقط من س.

(٥) دجاجة بيَّاضة وبَيُوضٌ : كثيرة البيص، والجمع بُيُضٌ.

(٦) س : الواو.

وإن فُقِد وصف الإفراد فلايكون ذلك الحكم أيضًا، وذلك نحو بُيَّعٍ جمعِ بائعٍ، وحُيَّضٍ جمعِ حائضٍ، لايقال فيه : حِيَّضٌ ولا بِيَّعٌ. وكذلك في عُيَّلٍ جمعِ عائلٍ، وسُيَّل جمع سائل، قال أبو النجم(١):

كـــأَنَّ رِيْحَ المِسْكِ والقَـــرَنْفُلِ

نبـــاته بين التـــلاع السُـــيَّل

وأنشد ابن جني(٢):

فَـــتَـــرَكْنَ بَهْـــزًا عُـــيَّـــلا أبناؤها

وبني فـــزارة كـــاللصُـــوتِ المرَّدِ

فلا تقلب الضمة في شيءٍ / من هذا. ووجهُ هذا (٣- أن الياء المشدّدة ٢٨٩ قويةٌ ليس لها ضَعفُ المفردة كما تقدم قبل هذا، فكما-٣) أَن الياء إذا كانت مشدَّدة لاتُقْلَب للضمَّة قبلها (واوًا(٤)) فلا تقول في مثل سلَّمٍ من البيع : بُوْيَعٍ، فكذلك لاتُقْلب الضمَّة لها، كأنهم قصدوا بهذا نوعًا من الموازنة. وكذلك الواو المشددة لاتقلب ياءً للكسرة قبلها، فكذلك الضمة لاتقلب كسرةً للياء المشدَّدة، وأما نحو لُيٍّ جمع أَلْوَى فإنّ الكسر فيه جائز والضمّ جائز. وذلك لأجل أن العين باللام مضاعفة فاعتُبِر فيها، هذا النحو، لكن لما كان

---

(١) الخصائص ١٥/٣.

(٢) سر الصناعة ١٥٦، ٥٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/١٠، وشرح الشافية للرضى ٢٢٢/٣، وشرح شواهد للشافية ٤٧٥. والبيت لعبد الأسود بن عامربن جوين الطائى، وهو شاعر جاهلى.

وبهز : حى من بنى سليم. ويروى مكانه : ونهدًا، وجرمًا. ومُرَّد : جمع مارد، وهو الخبيث العاتى.

(٣) سقط من س.

(٤) في النسخ : «لاتقلب الضمة قبلها ياءً».

هذا التضعيف باللام لابالعين (وحدها[1]) اعتُبِرَ فيها ذلك المقدار، فكان الكسرُ أولى عندهم. فالحكم[2] في مثل هذا مُذَبْذَبٌ، إذ كانت اللامُ ليست بأجنبيَّةٍ من العين، لأنهما أصلان، بخلاف الحرف الزائد فإنه أجنبيٌّ، فلذلك لم يُعتبر[3] تضعيف العين (به[4]) كما تقدم. وإن فُقِد وصفُ كون الياء غير لامٍ[5] فكانت لامًا فحكمها أيضًا حكم هِيْمٍ ونحوه، لكنه سيذكرها بعد هذا على تفصيل (غير تفصيل[1]) الحُكْمِ في هِيْمٍ، فلذلك أخَّر ذكر ذلك عن هذه المسألة، والله أعلم.

وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَامَتَى
أُلْفِيَ لامَ فِعْلٍ أو مِنْ قَبْلِ يَا
كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ
كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّره
وَإِنْ يَكُنْ[6] عَيْنًا لفُعْلَى وَصْفَا
فَذَاكَ بالوَجْهَينِ عَنْهُم يُلْفَى

هذه مواضعُ أُخَرُ من قَلْبِ الياء واوًا للضمة قبلها، فأوّلها أن تقع الياءُ لامًا في فِعْلٍ، وذلك قولُه : «وواوًا اثْرَ الضمِّ رُدَّ اليا متى. أُلْفِيَ لام فِعْلٍ». يعنى أنّ الياء إذا وُجِدَت في الكلام لامًا لِفْعلٍ لا لاسمٍ فإنّ الياء تُرَدُّ إلى الواو للضمّ

(١) سقط من الأصل، ت.
(٢) س : بالحكم.
(٣) الأصل، ت : «لم يعتبر وحدها تضعيف...».
(٤) سقط من س.
(٥) الأصل، ت : لازم.
(٦) ك : تكن، بالتاء.

الذى قبلها؛ وذلك أنّ الضمَّة تُوجد كذلك على وجهٍ واحدٍ، وهو أن يكون الفعْلُ ماضيًا، فإنه إن كان مضارعًا كان على يَفْعِل لا على يَفْعُل، فلا تقع[1] فيه (الياء بعد الضمة[2])، ولا يوجد في الماضى غير محوَّلٍ إلا في فِعْلٍ واحدٍ، وذلك نَهُوَ[3]، أصله : نَهُيَ، من نَهَيتُ. وإنما امتنع ذلك في كلامهم لما[4] يؤدّى إليه من الخروج من الأخف إلى الأثقل؛ إذْ يلزمُ فيه قلبُ الياء واوًا كما فعلوا في نَهُو، لأن حركة العين تقوى على اللام وإن تحرّكت، من حيث كانت (اللامُ[5]) ضعيفة، بخلاف ماإذا كانت عينًا وهى متحركة فإن الضمَّة لاتقوى عليها كما تقدّم، وإذا كان كذلك لم يكن بُدٌّ من قلب الياء واوًا، والياء أخف من الواو، مع أنهم إذا أتوا بالمضارع كان ولابدَّ على يَفْعُل، لأنّ باب فَعُل أن يكون على يَفْعُل، فكنت تقول مثلاً : رَمُو يرمُو، فيجتمع في الماضى والمضارع واوٌ، والضمة كالواو، فكان كاجتماع واوين، وذلك ثقيل، فهربوا مما كان مؤدِّيًا[6] إلى ذلك. بخلاف الواو إذا وقعت لامًا نحو : سَرُو، فإنه لايلزم فيه خروجٌ من خِفَّةٍ إلى ثِقَلٍ، فاستعملوه وأهملوا الآخر. فإذا ثبت هذا لم يبق مما يقع عليه هذا القانونُ من الماضى إلا المحوَّلُ إلى فَعُل من غيره، وذلك فَعُل اللازم له معنى التعجب ،(وذلك[7]) نحو : كَرُم الرجلُ زيدٌ، وما / أشبه ذلك. فإذا بُنِى مثلُه من فِعْلٍ لامُه ياءً ٢٩.

---

(١) س : فلا تقلب.

(٢) سقط من ك.

(٣) وقد ورد فعل آخر، وهو بَهُو، بالباء. انظر شرح الشافية للرضى ٧٦/١.

(٤) الأصل : لئلا يؤدى.

(٥) سقط من س.

(٦) س : يؤدّى.

(٧) عن س.

لَزِمَ فيه لأجل قصد التعُّجبِ فَعُل، ولا يُنْقَل إلى فَعِل لئلاّ يلتبسّ به، فاعتزموا عليه وقـالوا : لَقَضُـو الرجل، من قَـضَى يقـضِي، ورَمُـو من الرمي، ونَهُـو من النهي، وهَدُو من هَدَى يَهْدِي، وكذلك ما أشبهه، فقلبوا فيه الياء واواً؛ إذْ لم يمكنهم غيرُ ذلك، فـالفعُل الذى أراد هو الفعلُ الماضـى المبنيٌّ على فَعُل، وهو عنده من المطَّرِد في القياس، ولو فرضنا أن ليس بمقيس لكانت عبارتُه فيه صحيحةً، لأنه إنما قال : «متى أُلْفى لام فِعْلٍ»، أي : إذا وُجِد هذا في كلام العرب فحكمه هذا، بل لم يلتزم هو أن يُوجَدَ، فـلا يُعـتَـرضُ عليـه بأن ذلك سـمـاعٌ فكيف تَثْبُتُ له هنا قـاعـدةٌ مطردة، لأنّ هذا من القـواعد التـصـريفـيـة الجـارية في القـيـاس وجُـِد مقـتـضـاها في السمـاع أو لم يُوجَدْ؛ ألا ترى أنّهم يَفْرِضُون أشياءَ فـيه أن لو كانت كَيْفَ تكون .

الثاني من المواضع : أن تكون الياءُ الواقعةُ بعد الضمة في آخر اسمٍ لاماً له أو غير لام، لكنهـا قبل تاء التـأنيث، وكـأنّ هذا الكلام من الناظم في (قُوَّة[1]) تقسيم، وهو أنه لما ذكر[2] أوّلاً حكم العين وما في حَيِّزهـا في القلب وعدمـه أخذ يذكر الآن اللام ومـا في حَيِّزها أيضـاً، فكأنه يقـول : إذا وقعت الياء بعد الضـمة في آخر كلمة فإنها تُبْدَل واواً في موضعين :

أحدهما : أن تقع لاماً لفعل. ولم يستثن من[3] ذلك شيئاً[4]، لأنها لاتكون آخر الفعل إلاّ لاماً له .

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) س : إنما ذكر.

(٣) س، ك : في ذلك.

(٤) س : أشياء، فإنها».

والثاني : أن تقع آخر اسمٍ، لكن بشرط أن يكون في آخره هاءُ التأنيث أو الألفُ والنونُ.

وماعدا هذين الموضعين فلا تقلب فيه الياءُ واوًا على ماسيذكر إن شاء الله تعالى.

فأما ما آخرُه الهاء فهو الذى نَبَّه عليه بقوله : «أو من قَبْلِ تا». وهو معطوفٌ على معنى «لام فعلٍ»، لأنّ معناه : في موضع اللام، إذ ليست لام التمثيل بعينها، فجاء قولُه : «من قبل تا» معطوفا على هذا المعنى، كأنه قال : أَلْفِي في موضع اللام، أو من قبل تاءٍ. لكن لما كان قولُه «من قبل تا» لاوجود له في كلام العرب على هذا المثال الذى يذكره؛ إِذْ لم يُسَمعْ مثالُ مَقْدُرةٍ من الرمى في الكلام، وإنما هو[1] فَرْضٌ فَرَضُوه على قولهم عَرْقُوَةٍ وقمحدُوَةٍ ونحوهما ـ لم يترك كلامه مُبْهما (فقال[2]) : «لتاءِ بانٍ من رمَىَ كمقْدُرة»، أى : كالتاء الموجودة في بناءٍ من بنى من رمي مثل مَقْدُرَةٍ. فقوله : «كتاءِ بانٍ» على حذفِ مضاف، أى : بناء بانٍ، إذ الباني بنفسه ليس له تاءٌ إلاّ في بنائه الذى بنى، وبناؤه المبنيُّ على هذا المثال هو قولك : مَرْمُوة، لأنّ شرطَ البناء مقابلةُ الأصليّ بالأصليّ والزائد بالزائد، كما هو مذكور في الكتب المبسوطة، فالأصل أن يقال هنا في البناء من رمى : مَرْمُيةٌ. وهذا هو الذى أشار إليهبأَن تُقْلَبَ ياؤه واوًا للضمّة، وكذلك ماكان نَحوه من بنائك على مثال مَقْدُرَةٍ من سرى يسرى[3] فتقول : مَسْرُوةٌ، أو من بني فتقول : مَبْنُوَةٌ، أو من عَنَى يَعْنِي فتقول : مَعْنُوَةٌ. وكذلك ما أشبهه، فَتُقْلَبُ الياءُ واوًا، ولا تُقْلب الضمةُ كسرةً فتصحّ الياء، قالوا:

---

(١) الأصل : «هو في فرض..».

(٢) الأصل، ت : منهما. س : فيهما.

(٣) سقط من س.

لأنّ الكلمة لما بُنِيت على هاء[1] التأنيث فصارت غير مفارقةٍ لها صارت الواو فيها بمنزلة واو قَمَحْدُوَةٍ / وقَلَنْسُوَةٍ وعَرْقُوةٍ وتَرْقُوَةٍ ، فقد جرت الهاءُ هنا مجرى الألفِ والنونِ على مايأتى في كونِ الكلمةِ مبنيَّةً عليها لم تكن الكلمة موجودةً قبل الألف والنون في نحو : عثمان وعمران، فكنت أولاً تستعمل عُثْم وعِمْر ثم دخلتا عليهما، فكذلك المسألة الأخرى ، لم يكن قَمحُدوٌ، وعَرْقُوٌ، ونحوهما، هكذا مستعملاً ثم دخلت عليه التاءُ.

ويتعلّق بكلامه هنا مسألتان :

إحداهما : أنَّ من شرطِ هذا الحكمِ الذى قَرَّر في مثال مَقْدُرة من الرمى أن يكون مبينًا على تاء التأنيث كما تقدم في التعليل آنفًا، فإنها إن لم تكن الكلمة مبينيَّةً عليها لم يصح هذا الحكم، بل[2] ينعكس الأمر، فتحكم اللامُ على الضمة فتنقلب كسرةً، فتقول في مرمُوةٍ : مَرْمِيَة ، كما لو قدَّرت سقوطها من قَمَحْدُوَةٍ لقُلْتَ : قَمحدِية. إلاّ أنَّ العرب عاملته على لزوم التاء، ولأجل هذا الشرطِ يقول المازنىُّ وغيرُه حين يذكرون هذا : تقول في مفعُله من رميت: مَرْمُوَةٌ، إذا بنيتها على التأنيث، ومَرْمِية، إذا بنيتها على التذكير[3]. ومعنى ذلك أن تقدِّر الكلمة من أوَّل أحوالها غير منفكَّةٍ من التاء[4] أو تقدِّرها منفكة وإن لم يُنْطَق بها إلاّ بالتاء، فهو عندهم أمرٌ تقديرى، وإذا كان كذلك فالناظم لم يشترط هذا الشرط، ولا ظهر من كلامه إشارةٌ إليه، فاقتضى أنَّك تقول : مَرْمُوَة، وإن قَدَّرت

(١) س : تاء.

(٢) الأصل : لم.

(٣) المنصف ٢٨٨.

(٤) س، ك : الهاء.

أنه أُتِي (به[1]) على التذكير. وذلك غير صحيح، بل الحكمُ عندهم ـ كما ذكرت ـ لك، فكلامه إذًا مشكلٌ.

والجواب عن هذا : (أنَّ[2]) في كلامه مايرفع عنه الاعتراضَ، وذلك أنه قد تقرَّر من مذهبه في هذا النحو على مابيَّنه لنا شيخُنا القاضي أبو القاسم الشريفُ ـ رحمه الله ـ أنَّ اللزوم[3] وعدمه عنده ليس إلا من جهة السماع فما سُمِعَ[4] في مثاله النطق بالمذكر فهو الذي يصحّ فيه عنده وعند غيره البناء على التذكير،[5] (و) مالم يُسَمْع فيه المذكر فهو المبنيّ على التأنيث، وهو مذهبُ سيبويه والحذَّاق، ولذلك قَيّد هنا التاء بكونها في مثال لم يُسْمَع له بمذكر (وهو مَقْدُرة[6])، فقال : «كتاءِ بانٍ من رَمَى كمقدُرةٍ»، والكاف هنا في موضع الصفة لتاءٍ ، كأنه قال : أو من قبل تاءٍ هذه صفتُها. فالمثال فيه تقيدٌ ضروريّ هو هذا، فإذا بَنَيت من الرمى مثلاً مِثْلَ فُعُله قلت : رُمية، إن لم تُقَدِّر بناءَه على التاءِ، لأنَّك بنيت على مثال مالا يلزمه التاء، بخلاف ما إذا بَنَيت منه مثال مَقْدُرة فإنك (لا[7]) تقول إلا مَرْمُوَةً، ولاتقول في هذا : مَرْمِية، كما (لا[8]) تقول في الأول : رُمُوة[9]، لأنه ليس لك الخِيَرَةُ في ذلك دون العرب. هذا قياسُ ماقال : ولذلك بنت العربُ في عَرْقُوةٍ (و[7]) قمحدُوَةٍ على التأنيث البتَّةَ؛ إِذْ ليس في الكلام وِزَانُ

---

(١) عن الأصل، ت.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل، ت : الروم.

(٤) س : فما ذكر.

(٥) عن ك وحدها.

(٦) سقط من س.

(٧) سقط من س.

(٨) سقط من الأصل، ت.

(٩) في النسخ : رميوة.

فَعْلُوٍ ولافَعَلُّوٍ، ولم تنطق العربُ قَطُّ بعَرْقٍ ولا قَمّحدٍ على معناه وهو بالتاء. وأما القَلَنْسِي والعَرقِي[1] فجمعٌ لامفردٌ. فإذا ثبت هذا فمقدُرَةٌ الذى مَثَّل به مما بُنِي على التاء في مذهبه البتَّةَ، لأنه لم يُنْطق له بمذكَّرٍ، ولا في الكلام مثالُ مَفْعُل، وأما مكرُمٌ ومَعُونٌ[2] فهو إما / غير ثابتٍ وإما شاذٌّ، فلا يكون ٢٩٢ مابُنِي على مثاله إلا كذلك، وهذا واضحٌ فلا اعتراضَ عليه حيث اختار اصحَّ المذهبين. وقد أثمر[3] اشتراطُه لكون التاء مثلها في نحو مَرْمُوة أن يجرى ذلك الحكمُ في كلِّ تاءٍ شأنُها أن تبنى عليها الكلمة إمّا سماعًا كما تقدّم، وإما اعتقاداً لذلك فيها، فإنك إذا بَنَيْتَ مثال مافيه التاء فلك أن تعتقد بناء الكلمة عليها مع كونها قد سُمِع سقوطها في مثاله، وأن تعتقد سقوطها ، وتبنى الحكم على الاعتقادين ؛ فإذا بَنَيْتَ من الرمى مثل مَفْعُلَةٍ قلت على اعتقاد البناء على التاء : مَرْمُوَة ، بمقتضى كلام الناظم ، لأنه شرط في قلب الياء واواً للضمة بناء الكلمة على التاء، وتقول على اعتقاد السقوط : مَرْمِية ، فلا تترك الضمة بل تقبلها كسرةً والواو ياءً؛ إذْ تخلَّف شرطُه، فيدخلُ فى باب أدْلٍ وأَجْرٍ . وكذلك إذا بَنَيْتَ من الرمى مثل حَذُرَة[4] قلت : رَمُوَةٌ على البناء، ورَمِيَةٌ على عدمه . ومنه ما تقدَّم من بناء فُعُلَة[5] ، ومن ذلك كثير، فكل ما اعتُقِد فيه البناء على التاء فلا حقَّ بِمَرْمُوَةٍ ، وكُلُّ ما لُحِظَ فيه لَحْظُ السقوط فخارج عن حكمه، وهذا ظاهر.

---

(١) في اللسان : والجمع العراقي... وإن جمعت بحذف الهاء قلت : عَرْقٍ، وأصله : عَرْقُوٌ، إلا أنه فُعل به مافُعِل بثلاثة أحْقٍ في جمع حَقْوٍ، يريد، أنه تحسرت الضمة، فقلبت الواو ياءً، ثم أعل إعلال قاضٍ.

(٢) المكرمُ والمكرُمة : فعل الكرم. وأما المَعُون ففي اللسان : «ومن العرب من يحذف الهاء [يريد من المعونة] فيقول : معون، وهو شاذٌّ لأنه ليس في كلام العرب مفعل بغير هاء».

(٣) الأصل : أتم.

(٤) يقال : رجل : حَذِر وحَذُرٌ : متيقظ شديد الحذر.

(٥) الأصل، ت : فعلت.

والمسألة الثانية : أنه فَرَض ههنا بناء مثالٍ آخَرَ وأجازه، أما فَرْضُ البناء فكأنه (غيْرُ[١])مُتَّفق علي صحته عند الحُذَّاق في الجملة، وقد بَوَّب عليه سيبويه، وهو أن تبنى من المعتلّ ما له نظيرٌ من الصحيح وتُبَيَّن وجه اعتلاله[٢]. وتعدّى به الناسُ إلى البناء (من)[٣] الصحيح ماله نظير من الصحيح، وهو من الأختراع الحسن في معناه، وهو فى المفردات نظير باب الإخبار[٤] فى المركبات وكثيراً مايغلِط (الناس)[٣] فيه كغلطهم فى الأخبار أو أشدّ، لصُعُوبة مَرَامه[٥]، وبُعْدِ أغراضه، ولطف الصنعةِ ، فيه، وخفاء مبانيه. لكن من تَنبَّهُ له وتمرَّن فيه عُدَّ نبيل القوم، ورافع راية الإمامة في التصريف. والناظمُ قد ظهر منه إجازةُ ذلك كمذهب الجمهور، وذهب الجرميّ إلى المنع من ذلك رأسًا محتجًا بأنَّ النحوىَّ إنما كلامهُ فيما تكلمَّت به العربُ، وفيه[٦] تقع الفائدةُ المطلوبة من النحو، لأنّ اختراع اللغة باطلٌ، وإذا كان كذلك فلا معنى لهذا الفّن، وإذْ هو تشاغُلٌ بما لم تتكلم به العرب، فهو تعطيلٌ للزمان من غير ثمرة. والذين أجازوا اختلفوا على القولين :

أحدهما : جواز البناء مطلًا كان له نظير فى كلام العرب أو لم يكن . وهو مذهب الأخفش[٧] ، وحجته أنك إذا بنيت مثلاً مثل جالينوس أو

---

(١) عن س، ك.
(٢) الكتاب ٤/٢٤٣.
(٣) سقط من س.
(٤) أى : باب الإخبار بالألف واللام.
(٥) س، ك : مرماه.
(٦) س : ويه.
(٧) الأصل : وهو مذهب الجمهور.

مَرْزَنْجوش[١] أو آجُرٌ، فلا يعنى أنَّ ذلك من كلام العرب، وإنما ذلك على جهة التدريب والتعليم، أى : لو بنت العربُ مثل هذا من الغزو مثلاً أو من الردّ لكان على ماثبت من أقيسة كلامهم، فكما يُتشاغَلُ بالتعليل والتوجيه فيما أعتلَّ من كلامهم وما لم يعتلّ على أن القصد من ذلك تثبيت القوانين وتأكيد تعليمها، كذلك فى هذا أيضًا تثبيت القوانين الثابتة من كلامهم وتأكيد. وكان أبو الحسن لأجل هذا يبنى جميع مايُسأل عنه، فيقول : مسألتك/ ليست بخطإٍ وتمثيلى عليها صواب. قال : فإن أبى صاحبُك فَقُل له : فلو جاء فكيف كان ينبغى أن يكون، فإنه لايجدُ بُدًّا من الرجوع إليك. وأيضًا فإن ضَرَنْبَباً[٢] إذا بنى على مثال جَحَنْفَلٍ لا معنى له فى كلام العرب، فلم لانبنى على مالا مثال له أيضًا، وكلاهما ليس من كلامهم. قال السيرافى : ويُقَوِّمه أن القائل : ابن لى مثل جالينوس لم يكلَّف أن يجعل هذا (البناء)[٣] من كلامهم.

والقولُ الثاني : مذهبُ سيبويه، وهو المتوسط، وهو أنَّ فى البناء من المعتل المضاعف مثلَ ماورَدَ فى الصحيح كفايةٌ في التدريب ، من أنّا لانخرج بالجملة، عن نظائر كلامهم، وأما البناءُ من الصحيح فليس فيه تدريبُ، فلا ينبنى منه (شئ)[٣]، لأنّ لنا شغلاً[٤] فيما نقل من كلامهم.

قال ابن الضائع : وجميعُ هذه المذاهب صحيح . قال : وعندى أنه لاخلاف بينهم، وإنما هى مذاهب فى زيادةالتعليم. يريد : لا أنها مذاهبُ فى

---

(١) المرزجوش: نبت، والمرزنجوش لغة فيه.

(٢) الأصل، ت : فإن عرسا.

(٣) عن س، ك.

(٤) س : شاغلاً.

الإلحاق بكلام العرب ما لم يوجد فيه. وذكر أنّ وضعْ مثل هذا وضعُ لغةٍ لم تَكَلَّم بها العربُ.

وقد نُقل هذا الخلافُ على معنى أنّه يُنطقُ به فى الكلام، ويلحق بكلام العرب ، ويجوز استعمال تلك الأبنية فى ضرائر الشعر أو غيرها، وهو مذهب ابن جنى نصّاً[1]. وليس الكلامُ فى ذلك هنا ، وإنما الكلامُ هنا على جواز البناء على الجملة أو عدمه، ولاشكَّ أن الناظم حين فَرَض البناء قائلٌ بقول الجمهور فى الجواز لكن لايتعين هنا مذهب الأخفش من غيره، لأنه بنى على ماوجِد مثلهُ فى كلام العرب، وأيضًا فهو بناءٌ من المعتل إذْ هو من رميتُ على مثال الصحيح، وهو مَقْدُرَة، وسَبُعان، وهو الراجح فى النظر عندهم لما فيه من التدريب والاعتياد لقوانين التصريف وغيره حتى يصير هذا العلُم مَلَكَةً فى قريب من الزمان. وإن أردت بَسْطَ الخلاف على أتمَّ من هذا فابن جنى فى المنصف قد أتى فيه ببسط على وجه آخر وطريقةٍ أخري، وذكر ذلك السيرافى وغيره.

وأمَّا ما آخره ألفُ ونونُ فهو الذى أشار إليه بقوله : «كذاإذا كسَبُعانَ صَيَّرة»الهاء فى «صَيَّره » عائد على البناء المتقدَّم وهو البناء من رمى، يعنى أنّ هذا الحكم المذكور من قَلْبِ الياء واواً للضمّة قبلها ثابت فيما إذا بَنَيْتَ من رمى مِثْلَ سَبُعان، [2] فالأصل أن تقول : رَمُيان، بإظهار الياء ، لكن لما كانت الياء ضعيفةً لأنها لامٌ ، واللام أضعف من العين، قَوِيَتِ الضمَّةُ عليها ولم تَقْوَ على العين، ألا ترى أنك تقول : رجلٌ عُيَبةٌ، فلم تقلب الياء واواً لكونها عيناً، بخلاف اللام لضعفها، ولم تقلب الضمة كسرة للياء لكون الكلمة قد بُنيت عليها فصارت

(١) المنصف ١/٤٣ – ٤٤، ١٨٠، وانظر الخصائص ١/٣٥٧ – ٣٥٨.
(٢) س : فإن الأصل.

حشواً بالألف والنون، وهما أشدّ في بناء الكلمة عليهما من التاء[1]، لأن الهاء قد تُعَدُّ كالكلمة المنفصلة، بخلاف الألف والنون فإنها حروف الكلمة البتَّة، وعلى هذا تقول فى فَعُلان من حييتُ : حَيُوان فتقلب الياء الثانية واواً للضمة كما فعلت ذلك فى رَمُوان وما أشبه ذلك.

فإذا تقرّر هذا فاعلم أنه يتعلّق/ بكلام الناظم أشياءُ:

أحدها : أنّ قوله : « واواً آثر الضمَّ رُدَّ اليا»، ظاهره أنه يُرِيدُ الضمَّ على إطلاقه والضمُّ تارةً يكون ظاهراً كما تقدّم من الأمثلة وتارةً يكون خفيًا وذلك حيث يسكن تخفيفًا، فنصَّ سيبويه[2] وغيره على أن الحكم في ذلك واحدٌ، فإنّ ذهاب الضمّةِ للتخفيف لايرفع حكمها، لأنّ زوالهَا عارضٌ، فأما فى فَعُل من الفعل فإنك تقول : لقَضْوَ الرجلُ، وهو من قَضَى يقضى، وهذا مسموع، فتركوا الواو على حالها بعد التكسير لأنه فى حكم الظهور، وعلي هذا تقول فى رَمُو : رَمْوَ، وفى نَهُو : نَهْوَ، ولاتَرُدُّ الواو إلى أصلها. وأما فى فَعلان فتقول فى: رَمُوان : رَمْوان ، وفى حَيُوان : حَيْوان، ونترك الواو على حالها لو ظهرت الضمة ، لأنها مقدَّرة الظهور. وكذلك إذا بَنَيْتَ فُعُلان من الرمى ثم سكنت العين لقلت : رُمْوان، كما أنك إذا قلت فى بناء فُعُلَةٍ أو فَعُلَةٍ منه : رُمُوةَ ورَمُوَة ثم سَكَّنْتَ لقُلْتَ : رُمْوةٌ ورَمْوَةٌ. والمسائل كثيرة، والتفريعُ مُتَأَتٍّ .

والثانى : أنه قد ظهر من استقراء كلام الناظم أن تمثيله فى هذه المسألة إنما هو بالمعتلّ اللام وحدها، فظهر بذلك قصدُه إلى ذِكْرِ ذلك وحدَه دون المعتلّ

---

(١) الأصل، ت ك الفاء – س : الياء.

(٢) الكتاب ٤/٣٨٦.

العين واللام معًا، فإن ذلك إنما يتأتّى فيما مثّل به لا فى غيره، فإنك لو أردت أن تبنى من طَويت أو حَييتُ مثل فُعلَ لم يُجز، لأنك تقول فى المبنى من حَيِى : حَيُو، وليس ذلك بموجودٍ فى الكلام، أعْنِى[1] أن يكون ما عينُه ولامُه ياءان على فَعُل، وكذلك لو قلت : طَوُوَ، لم يكن لذلك نظير فى الكلام لما فيه من ثقل التضعيف. ولذلك أمتنع أن تبنى من القُوَّة والحُوَّة على فَعُل. وأيضًا لو فرضناه لو جب الإدغامُ كما تقول فى فَعُلان من طويت: طَيّان. وكذلك لو بَنَيْتَ منهما[2] نحو مَقْدُرة لم يُجزْ، لأنك كنت تقول فى طويت : مَطْوُوَة، وهذا غير جائز لأجتماع الواواين ولذلك قال سيبويه والخليل فى ترقوة من الغزو: غَزْوِية، لاغير ، ولم يَجُزْ غَزْوُوة لاجتماع الواواين، وإنما يجوز من ذلك البناء من حَيِىَ فتقول : مَحْيُوةٌ، وكذلك إذا بَنَيَتْ منه فَعُلان قلت : حَيُوَان ذكره المازنى[3] على أنه مُنَازَعٌ فيه[4] (وفيما قبله)[5] غير متفق عليهما. وكذلك يجوز - على خلاف - أنْ تقول من طويت : طَوُوان، على إجازة سيبويه قَوُوَان[6] من القُوَّةِ، وغيره يمنع ذلك. وقد اضطرب الناس فى ذلك اضطرابًا كثيرًا.

والثالث : أنه ذكر حكم الآخر مع التاء، ومع الألف والنون، ولم يذكر حكمه مع ألفى التأنيث مع أنهما كالألف والنون فى ذلك، فإنك تقول إذا بَنَيْتَ مثال الأربُعاءَ[7] من الرمى : أرمُواء، أصلهُ أرمُياء، وكذلك مثال الأربُعاء : أُرْمُواء،

---

(١) الأصل : إلى . ت : أى.

(٢) الأصل، ت : منها.

(٣) المنصف ٢/٢٨٣.

(٤) الأصل، ت ك «قلت: حيوان، على أنه منازع فيه ذكره المازنى، غير متفق عليها».

(٥) عن س، ك.

(٦) الكتاب ٤/٤٠٩، وانظر المنصف ٢/٢٨١ - ٢٨٢.

(٧) ك : أربعاء.

أصله أرْمُياء، فكان من حقِّه أن يذكر ذلك، وقد نبَّه عليه فى التسهيل حيث قال :«وتُبدل الألف واواً لوقوعها إثر الضمة»، ثم قال : « والواقعة[١] آخر فَعُلَ، أو قبل علامة تأنيث بنُيت الكلمة عليها[٢]. وأطْلَق فى علامة التأنيث ولم يُقَيِّدها بهاء دون غيرها، إلاَّ أنه جرى على عادة الجمهور إذْ لم يَفْرِضوا ألفى التأنيث فى هذه المسألة كسيبويه والمازنى وابن جنى وغيرهم[٣].

والرابع : أنَّ/ هذا الفصلَ تَقَرَّر فيه أنّ الضمَّة إذا وقعت بعدها ٢٩٥
الياءُ وكانت آخراً تُقْلَبُ واواً للضمَّة، وذلك إذا كانت أحد تلك الأشياء، فاقتضى أنها إذا لم تكن على تلك الأوجُه فإن الياء[٤] لاتقلب (واواً)[٥]، وذلك نحو : أَظْبٍ جَمْع ظَبْيٍ، أصله أَظْبُيٌ. وكذلك[٦] إذا بَنَيْتَ من رَمَى مثل تُرْتُمٍ قلت: رُمْيٍ، أصله: رُمْيُيٌ، أو من[٧] بنى قلت : بُنْيٍ، (أصله)[٨]: بُنْيُيٌ

وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من الإعلال، لأنّ حرف العلَّة إذا كان آخراً فهو أضعف منه إذا كان وسطًا، فلا بُدَّ من أحد الأمرين، امتنع أحدهُما بإشارة الناظم إلى ذلك، وهو إبدالُ الياء واواً (لأنه)[٩] قد خَصَّه بفَعُل

---

(١) يريد الياء.

(٢) التسهيل : ٣٠٥.

(٣) فى النسخ : وغيرهما. وفوق فى ك: كذا.

(٤) الأصل، ت : فإن الذى.

(٥) عن س، ك.

(٦) ت، ك : وكذا. س : وكما.

(٧) الأصل، ت : أو مثل بنى.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) سقط من الأصل، ت.

ومَفْعُلَةٍ وفَعُلاَن ونحوهما[1] ، فلو دخل مــــثلُ أَظْبٍ فى هذا الحكم لم يكن لتخصيصه ما خَصَّص ذِكْرَه وجهٌ، فلم يَبْقَ إلاَّ أن يكون خارجًا عنه، وإذا خرج عنه لم يُعطِ المفهومُ فيه إلاّ أنّ الياء لاتُقْلَبُ واوًا، فيبقى إذًا الحكمُ فى المسألة مجهولاً غير معلوم؛ إذْ ليس عدمُ القلب ياءً بمعيَّن لشئٍ فكيف وهو دائر بين التصحيح وبين قلب الياء واوًا للضمَّةِ ، وإذا كان كذلك ثبت أنَّ مسألة أَظْبٍ مُغْفَلَةٌ[2] فى هذا النظم على شهرتها وكثيرة دَوْرَهِا مضمومةٌ إلى مسألة أَدْلٍ وأَجْرٍ ونحوهما مما آخرهُ واوٌ قبلها ضمة، ومثل هذا يُعَتَرض عليه في إغفاله إياه، وليس كلُّ داءٍ يعالجه الطبيبُ !

ثم قال : «وَإِنْ تَكُن عَيْنًا لفُعْلى وَصْفًا» ... إلى اخره. ضمير «تكن» عائدٌ على الياء التى انضمَّ ما قبلها، والإشارة بذلك إلى البناء على فُعْلى[3] الذى عينُه ياءٌ، وهو وصفٌ، ويريد أنَّ فُعْلى - بضم الفاء - إذا كان عينُها ياءً[4]، وكانت وصفًا لا اسمًا فإنَّ فيها وجهين من الإعلال، وهما المتقدِّمان، ولذلك أتى بالألف واللام التى للعهد فى الذكر، وذلك أنه ذكر فيما إذا انضمَّ ما قبل الياء على الجملة وجهين من الإعلال ، وهما انقلابُ الضمَّة كسرةً لأجل الياء، وانقلابُ الياء واوًا لأجل الضمة، هذا الذى تقدَّم له، فلا بُدَّ أن تكون الألفُ واللامُ محالاً بها على ذلك، فكأنه يقول أنْتَ بالخيار في أن تقلب الضّمة كسْرةً لأجل الياءِ فتقول : المرأة الكيِسَى، من الكَيْسِ، والمرأة الطِّيْبَى من الّطيب ، وكذلك قسمة ضِيْزى ، وامرأةٌ حِيكى ، أصله فُعْلى بالضم (لا فِعْلى)[5] ، والدليلُ على ذلك

---

(١) فوق فى ك كذا. وأرى أن ضمير التثنية عائد إلى مفعُلة وفعلان.

(٢) الأصل : مقفلة.

(٣) الأصل، ت فعل.

(٤) س : واوًا.

(٥) سقط من الأصل.

أن فِعْلى ـ بكسر العين ـ فى الصفاتِ معدوم عند الأكثر ونادرٌ عند المؤلف، إذْ حكى منه : عِـزْهى[١] وضِـئْزى، بالهمز. وتأوّل غيره ضِـئْزَى على أنه مصدر وُصِفَ به، وإذا كان كذلك ثبت أنه فُعلى، فكان الأصل كُيْسى وُطيْبىَ، لكنهم قلبوا الضمَّة كسرةً لِتصحِّ الياءُ، كما فعلوا ذلك فى فُعْلٍ الذى هو جمعُ كبِيْضٍ، أو تقلب الياء واوًا لأجل الضمة قبلها فتقول : الطُّوبى والكُوسى وحُوْكى وضُوزى ، وضُوزى أشبه ذلك، كما فعلت[٢] (ذلك)[٣] فى فُعْلٍ من البيع. حين قلت على مذهبه بُوغٌ . وإنما مثَّلتُ بالطُّوبى والكُوسى وإن كانا من فُعْلى التفضيل بناءً على مذهبه فيها فى التسهيل[٤]. وتقييده فعْلى بالوصفية يُخْرِجُ ما لم يكن منها وصفًا. فكلُّ ما كان من الأسماء على فُعْلى وعينهُ ياءً فليس يدخل تحت الحكم بالوجهين، وإنما فيه وجهٌ واحدٌ/، ٢٩٦
إلا أنّ هذا الوجه لم يتعيَّن هنا، فيحتمل أحد هذين الوجهين، والذى يتعيّن هنا هو قلب الياء لتصحّ الضمة نحو قولك : طوبى لزيد، قال تعالى ﴿طوبى لهم وحُسْن مآبٍ﴾[٥]. وهذه ليست بصفةٍ ولا هى تأنيث الأطيب وإلاّ لزمت الألف واللام أو الإضافة، فثبت (أنها)[٦] اسم. وكذلك ما كان من الفُعْلى اسمًا غير صفة، ولذلك لو بَنَيْتَ فُعْلي من البيع لقلت : بُوعَى، أو من الخير لقلت : خُورَى، أو من العَيْنِ[٧] لقلت: عُوَنى. وكذلك ما أشبهه.

(١) رجل عِزْهى : لئيم وقسمة ضِئْزى : جائرة .
(٢) الأصل، ت : كما لو قلت.
(٣) عن س، ك.
(٤) التسهيل ٣٠٩. وانظر الكتاب ٤/٣٦٤.
(٥) الاية ٢٩ من سورة الرعد.
(٦) سقط من الأصل، ت.
(٧) العَيْنُ : مصدرُ عانه يعينه عينًا : أصابه بالعين.

فإن قيل : ما الذى يدلّ من كلامه على تعيين هذا الوجه دون الوجه الأول؟

فالجواب : أنه قد قدَّم أن الياء تقلب واوًا إذا سكنت لأجل الضمة قبلها، فَفُعلى الاسم والصفة فى الحقيقة كانا داخلين فى ضمن(١) عقدَه هناك، إلا أنه أخرج الصفة لِمَا جاز (فيها)(٢) من الوجهين عنده، فبقى(٣) الاسم على ذلك الأصل، وهذا ظاهرٌ جدًا، فليس (حكمُ)(٢) فُعْلى الاسم بمأخوذٌ من المفهوم هنا، بل من النصّ هنالك.

ثُمَّ هَهُنا على الناظم سؤَالات:

أحدهما : أنه قال : «فذاك بالوجهين»، يعنى المتقدَّمَين، ولم يتقدَّم له فى الياء التى قبلها ضمَّة وجهان فقط، بل ثلاثة (أوجه)(٤)، أحدها : التصحيح فتبقى الضمة على أصلها غير منقلبة والياء كذلك على أصلها، والثانى والثالث هما هذان، وعلى هذا فيحتمل(٥) كلامُه (من حيثُ) لم يقتصر علي وَجْهَىِ الإعلال أن يكون الوجهان هنا يريد بهما التصحيح والإعلال على وجهيه كليهما، أو على أحدهما، لكن هذا غير صحيح؛ إذ ليس الوجهان هُنا إلا وَجْهَا الإعلالِ خاصَّةً، وأما التصحيحُ فلا يصحّ ولا تكلّمت به العرب قطُّ ، فكان كلامُه على هذا مشكلاً.

والثانى : على« تسليم أنه أراد وَجْهَىِ(٦) الإعلال لم يذكر أن أحدهما أكثر من الأخر، (بل)(٧) قال: «فذاك بالوجهين عنهم يُلْفَى»، فأطلق، فاقتضى أنهما

---

(١) الأصل ك ضمير.
(٢) سقط من الأصل، ت.
(٣) الأصل، ت : ففى.
(٤) عن س.
(٥) الأصل، ت : «وعلى هذا فيحمل كلامه على هذا لم يقتصر».
(٦) فى النسخ : وجها.
(٧) سقط من س.

على حدٍّ سواءٍ، كيف وسيبويه[1] وغيره يقولون : ليس لهم فى هذا إلا وجه واحدٌ، وهو قَلْبُ الضمة كسرة كما قُلِبت فى بيضٍ، ولم يُجِيزُوا غيره، وما جاء من ذلك فشاذٌ محفوظٌ لايقاسُ عليه ، ووجه مخالفة الصفة الاسم هنا التفرقة بينهما كما فَرَّقوا بين الاسم والصفة فى فُعْلَى و (فى)[2] فَعْلى، كما يأتى بحول الله تعالى، وقد جعل قلب الياءِ واواً فى التسهيل قليلاً، فَعَلَى كُلِّ تقدير لم يرتكبْ ما قال النحويّون، ولا ما قاله فى التسهيل.

والثالث : أنه حين[3] ذكر الوجهين فى الصفة كان من حقِّه أن يذكر الوجهين فى الاسم؛ لأنه قد حكاهما فى التسهيل، فقال . «وتُبْدَلُ الضمّة فى الجمع كسرةً فيتعيَّن الصحيح»، ثم قال:«ويفعل ذلك بالفُعْلى صفةً كثيرا، وبمفرد غيرها قليلا»[4]. فدخل فى هذا القليل فُعْلى الاسم، فإِذْ ذكر فى الصِّفَةِ الوجهين على اختلافهما فكان من حقِّه أن يذكرَ مثل (ذلك)[5]. فى الاسم وإن كان ذلك ليس مذهب سيبويه فإنه قد جاء أيضاً في السماع، حكى ابن جنى عن أبى حاتم قال : «قرأ علىّ أعرابى بالحرَمِ (طِيبى لهم وحسن مآب)[6] فقلت له : طوبى فقال : طِيْبى. قلت : طُوْبَى! قال : طِيْبَى. فلما طال علىَّ قلت له : طُوْطُوْ / فقال: طِيْ طِيْ»[7]. فظهر أن طِيبَى لغة هذا ٢٩٦

---

(١) الكتاب ٤/٣٦٤.

(٢) سقط من س.

(٣) س : أنه لما.

(٤) التسهيل ٣٠٥.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) الآية ٢٩ من سورة الرعد. حبّذا لو تمكن من الوصول إليه أو للتعليق بأنه لم يرد فى أى من كتب القراءات الشاذة وغير الشاذة.

(٧) الخصائص ١/٧٥ - ٧٦.

القارئ، ولا يكون ذلك إلا لأنّها لغة لبعض العرب وإن كان الأكثرُ إبدالَ الياء واوًا. فإذًا قوله: «وَصْفًا»، زيادةٌ على طريقته لايحتاج إليها.

والرابعُ : أنّ كلامه حَصَر قسمين، قسم الاسم المحض كطُوبَى، وقسم الصفة المحضة كَحِيكَى. وبقى له قسم ثالث مُذَبْذَبٌ، وهو الفُعْلى تأنيثُ الأفعل، وهذا القسم متردِّدٌ، بين الأسماء والصفات، ولذلك يُشكل حكمُه فى كلام المؤلِّف، فمن حيث هو صِفَةٌ فى الأصل يتوهَّم دخوله فى قسم الصفات، فيكون إذ ذاك حكمه فيه حكم الصفة فى جواز الوجهين، وهذا غير ماذكره النحويون سيبويه وغيره، لأنهم ألزموا فى فُعلى تأنيث الأفعل نحو الطِّيَبى والكِيَسَى الإجراءَ مجرى الأسماء فتقول فيه : الطُّوبى والكوسى لاغير، وما جاء على خلاف ذلك فنادر لامُبَالاةَ به، وأيضًا فَيُوهم على هذا أن يكون من الصفات المحضة، وهو خلافُ ما قاله الناس أجمعون؛ إذ ليس الفُعلى أُنثى الأفعل عندهم إلاّ فى حيِّز الأسماء [و][1] من حيث هو جاز مجرى الأسماء يُوهم أنه يحكم عليه بحكم الأسماء، وهو خلافٌ لما نَصَّ عليه فى التسهيل، إذ جعل الفُعلى تأنيث الأفعل من الصفات المحضة فقال: «والصِّفة المحضة كالعُليا والدنيا تأنيث الأدْنى، والجارية مجرى الأسماء الدنيا إذا أريد بها هذه الدار»[2]. فإذا كان هذا عنده كذلك كان هذا القسم فى كلامه مُشْكِلاً جدًّا، ولو لم يكن متردّدًا بين القسمين لم يقع فى كلامه إشكالٌ.

والجواب عن السؤال الأوّل : أنّ الوجهين المحالَ عليهما ليسا إلاّ وَجْهَى[3] الإعلال، والتصحيح لايمكن إجراؤه، لأنَّ الياء ساكنة، ولم يتقدَّمْ له في الياء

---

(١) عن ك وحدها.

(٢) التسهيل ٣٠٩، وانظر تعليق المحقق.

(٣) فى النسخ : وجها.

الساكنة التى قبلها ضمة تصحيحٌ أصلاً، وإنما جاء في المتحركة، وهذه ليست بمتحركة، فلم يبق إلا ماتقدَّم من وَجْهَى الإعلال.

والجواب عن الثاني : أنه قد مضى له مثلُ هذا مما أحد الوجهين فيه أرجح من الآخر، ولم يُنبِّه على ذلك اتّكالاً على إطلاق الجواز فيهما([1]- معًا، إلاّ أن إطلاق الجواز -[1]) فيه مخالفةٌ لمذاهب الناس؛ إذْ لاأعلم فى الصفة خلافًا فى أنها على وَجْهٍ واحدٍ، وهو قلب الضمة كسرة وتصحيح الياء إلاّ[2] ما يجرى على مذهب الأخفش فى نحو فُعْلٍ من البيع وما أشبهه، ولم أرَه منصوصًا عنه[3] هكذا. ولعلّ الناظم إذْ كان مذهبُه هنالك مذهبَ لأخفش، وكان قد سُمِع هنا شيءٌ مما يقتضيه وإن كان نادرًا أخذ به[4]، مع ما جاء فى السماع الفاشى من موافقة مذهب سيبويه، فجعلهُما وجهين متساويين عنده، لأن أحدهما عضَدَّه جريانُه عنده على القياس وإن كان فى السماع قليلاً، و(الآخر)[5] عَضَّده السماعُ الفاشى وإن كان ليس بموافقٍ للقياس عنده، فاستويا عنده من هذه الجهة، فأطلق الوجهين إطلاقًا إعمالاً للدليلين وجمعًا بين المذهبين. وعلى هذا يجرى الجواب عن السؤال الثالث، لأن طيبى، ونحوَهُ مما جاء قليلاً في الأسماء لاقياسَ (له)[6] يُعَضِّده حتى يقاوم عنده/ الوجه الآخر أو يُدانيه، فلم يجعله وجهًا جائزًا مع لآخر الذى عليه ٢٩٨

(١) سقط من الأصل.
(٢) الأصل : «إلا على ما».
(٣) الأصل، ت : عليه.
(٤) س : أخذ فيه.
(٥) مكانه فى س : «وإن كان».
(٦) سقط من س.

الجماعة، بل جعله لقلّته معتدّ به. وهذا حَسَنٌ من الاستنباط لايبعدُ عن أغراض الناظم فى هذا النظم، وأيضًا[1] فقد يكون الجواب عن هذين مبنيًا على الجواب عن الرابع، وهو أن مذهبه فى التسهيل أن الفُعْلى تأنيث الأفعل من قبيل الصفات المحضة لا مما جرى مجرى الأسماء، ولذلك عُنِى بتمثيل ذلك والتعريف به حيث قال: «والصفة المحضة كالعلياوالدنيا تأنيث الأدنى» .. إلى آخره، وقد مرّ ذكره فوق هذا، قال شيخنا القاضى - رحمه الله -: هذا تبيينٌ لما اصطلح عليه لنفسه؛ إِذْ هو مخالفٌ لسائر النحويين، فلذلك أتي به، وإلا فكان يكون من قبيل الفضول، إذ ليس من شأنه التمثيل، فإذًا إنما بنى هنا على ما بينّه هنالك، فيجوز عنده فيه الوجهان. وقد أجاز غير الناظم فى فعلى التفضيل الوجهين بناءً على الاعتبارين لابناءً على مذهب الناظم؛ إِذْ هو فى هذه المسألة مخالفٌ للنحويين، وسيأتى ذكره إن شاء الله تعالى. فنقول على هذا: الكِيسى والكُوسى، والطِّيبى والطُّوبى، وكذلك الميلى والمُولى، والبِينَى والبُونَى ، فى تأنيث الأميل والأبين، وكذلك ما أشبهه، (وإذا كان كذلك)[2] فسيبويه حين كان مذهبُه فى فُعلى الأفعل القَلْبَ واوًا للضمّة، لأنه عنده اسمٌ، وكان مذهبه فى الصفة قلبه الضمة لأجل الياء فهذا وجهان قياسِان عنده، فأخذ الناظم المذهبين فى الصفة على الجملة، لأن فُعلى الأفعل عنده صفة، فقد ثبت فيه قلبُ الياءِ واوًا، وحيكى وضيزى ثبت فيهما وفيما أشبهها قلب الضمة كسرة، مع أنَّ كلا القسمين قد سُمِعت فيه المخالفةُ، فقالوا فى فعلى الأفعل: الكِيسى . وقالوا فى تصريف ضيزى: ضُزْتُه ، قال ابن جنى في الضم الذى هو دليل على الواو: يحتمل أن

(١) بعده فى س : «والجواب أيضًا فقد يكون الجواب عن هذين مبنيا على أن مذهبه فى التسهيل ..».

(٢) سقط من الأصل.

يكون الضيزى منه ضُوزَى، فَعُدِلَتْ إلى كسر الياء لتنقلب الواو ياءً فتخفَّ الكلمةُ مع أمن اللبس ؛ لأنه ليس فى الكلام فِعْلَى صفةٌ. قال : ولانقول على هذا فى فُعْلٍ من القول ونحوه: قِيلٌ ، لئلا يلتبس فُعْلٌ بفِعْلٍ. فإذا كان كذلك اعتدل الأمران[1]، فادّعى الناظم لذلك اعتدال الوجهين، والله اعلم.

وقوله:«كَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُم يُلْفَى »، أى: يوجد بالوجهين، ويَعْنِى فى السماع.

فَصْلٌ

مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ
يَاءٍ كَتَقْوَى، غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلْ
بِالعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا
وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لاَيَخْفَى

إنما جعل هذا فصلاً على حِدَته لأنّ الإعلال فيه لغير موجب قياسّى، بل كان القياسُ فى بعضه خلافَ ما جاء به السماع ، وذلك فَعْلَى الاسمُ نحو التقْوى، فكونهم قلبوا الياء إلى الواو على خلاف القياس؛ إذْ عادتهم أن يقلبوا الأثقل إلى الأخفّ ، وهم قد عكسوا الحكم هنا فقلبوا الياء التي هى أخفُّ إلى الواو الى هى أثقلُ. وقد رام ابن جنى أن يُرِى فى هذا وجهًا من الاعتلال غير ما قالوا من التفرقة بين الاسم/ والصفة ٢٩٩
فقال[2] : لما غلبت الياء الواو فى أكثر المواضع أرادوا أن يُعَوِّضوا الواو من

---

(١) س : الأمر.

(٢) س : قال.

كثرة دخول الياء عليها فقلبوا الياء، قال : وإنما خَصُّوا اللام دون الفاء والعين لأن اللام أقبلُ للتغيير لتأخرها وضعفها، وكان ذلك[١] فى الاسم دون الصفة لأن الواوأثقل، فأرادوا أن يجعلوا الأثقل فى الأضعف؛ إذ الاسم أخفّ[٢] من الصفة، لأن الصفة مقاربة[٣] للفعل. قال: « فتأمّل هذا فهو أقرب مايقال فى هذا »[٥]. وما قاله ليس له تلك القوة مع أنه منتزع (من سيبويه)[٤].

فلما كان هذا (على:هذا)[٥] الوصف فصله عما تقدَّم، وإن كان الجميع إبدالاً جاريًا فى الاطراد جريانًا واحدًا.

وتكلَّم هُنا على فَعْلَى وفُعْلى - بفتح الفاء وضمها - وترك الكلام على فِعْلى بكسرها وذلك لأمرٍ عليه انبنى الإبدالُ هنا، وهو أنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة فأبدلوا فى أحدهما ولم يبدلوا فى الآخر ليحصل الفرقُ بن الضربين، ولما كان فَعْلَى وفُعْلَى يقعان اسمًا وصفةً فالاسم من المفتوح الفاء نحو علقى وسلمى ورضوى، والصفة نحو عطشى وسكرى، والاسم من مضمومها نحو البُهْمى والحُمَّى والعُمْرى، والصفة نحو الأُنْثى والحُبْلى والشُّوْمى - جاء بهما فى هذا الموضع لأنهما محلّ التفرقة. وأما فِعْلى بالكسر فإنما أتى اسمًا ولم يأت صفةً ، وما جاء من عِزْهى وضِيْزَى فشاذٌ أو مُؤوَّل ، فلم[٦] يتعلَّقْ به إذًا حكمُ التفرقةُ، إِذْ ليس ثَمَّ ما يُفَرّق.

---

(١) س : هذا.

(٢) الأصل : أخص.

(٣) س ك مقارنة.

(٤) انظر المنصف ٢/١٥٧ - ١٥٨.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) الأصل، ت : ولم.

فأما فَعْلَى – بفتح العين – فإنه على قسمين :

أحدهما : أن يكون لامه واوًا كالَجْدوَى من جَدَوتهُ ، والجَلْوى من جلَوْتُ، والسَّلْوَى من سَلَوْتُ ، والبَلْوى من بلَوَتُ. ومن الصفة شَهْوى ونَشْوَى. فهذا لم يقع فيه فرق بين الاسم والصِّفة ، ولذلك قال الناظم : «مِنْ لامِ فَعْلَى اسمًا أتى الواوُ بَدَلْ ياءٍ»، فَشَرَطَ أن يكون المبدُل منه ياءً، فخرج إذًا ما لامُه واوٌ عن ذلك الحُكم فلا بَدَلَ فيه أصلاً وإنما يجئُ على أصله كالأمثلة[1] المتقدّمة.

والثاني : أن يكون لامُه ياءً، فهذا الذى يجرى فيه هذا الحكمُ إلا أنه أثبت ذلك إذا كان ما هى فيه اسمًا، فأعطى ذلك التقسيم المذكور، فإذا كان اسمًا أُبدِلَت الواوُ من يائه نحو التَّقْوَى من وَقَى يقى، والشَّرْوَىَ من شَرَيْتُ، لأن شَرْوَى الشئ مثله، والشئ إنما يُشْرى بمثله، والرَّعوى من رعيت، وكذلك ما أشبهه. وأما إذا كان[2] صفةً فلا تُبْدل نحو خزيا وصديا، وكذلك يًّا فى نحو قول امرئ القيس[3]:

إذَا قلت : هاتى نَوِّلينى، تمايَلَتْ
عَلَيَّ هَضِيمَ الكشْحِ ريّا المُخَلْخَلِ

أصله : رَوْيا ، لأنه من رَوِيت من الماء، فانقلبت الواو ياءً، وأُدْغِمَتْ فى الياء، على حكم لَيٍّ ونحوه. ولو كان اسمًا غير صفة لوجب أن يكون رَوًّى كالعَوَّى من عَوَيت : إذا لَوَيت[4]، أصله : العويا، قُلِبَتِ اللامُ واوًا لما تقدَّم، قاله سيبويه[5].

---

(١) الأصل، ت : كالمسألة.

(٢) ماعدا (ك) : كانت.

(٣) ديوانه ١٥.

(٤) يقال : عويتُ الشعر والحبل عيًا : لويته.

(٥) الكتاب ٣٨٩/٤.

وقوله : «مِنْ لامِ فَعْلى اسمًا» الجارّ متعلّق بِبَدلْ، لأنه بمعنى مُبْدَلٍ، وبَدَلْ: منصوب على الحال من الواو، وياءٍ : مضافٌ إليه بَدَل، أى : أَتَى فى كلام العرب هذا المعنى.

ثم قال : «غالبًا جَاذَا البَدَلْ / غالبًا: حالٌ من البدل، يعنى أَنَّ هذا ٣٠٠
البدلَ الآتى فى فَعْلى هو الغالبُ فى السماع، ودلّ هذا على أَنَّ ثَمَّ سماعًا آخَرَ مغلوبًا، وهو كذلك فإنهم حكَوا: طَغْيَا، للصَّغير من بقر الوحش، جاء على الأصل، لقولهم : طغت البقرة طغيًا: إذا صاحت. وحكى الأصمعىُّ: طُغْيا، بضم الطاء[1]، ولاشذُوُذَ فيه على هذا. ومن ذلك قولهم : سَعْيا، اسمُ موضع، قالت جَنُوبُ أخت عمرو ذى الكَلْب[2]:

أبلغ بنى كـــاهل عنى مُـــغَلْغَلَةً

والقـومُ من دونِهِمْ سـعـيـا ومـركـوبُ

وهو من السعى، وقد تأوله الفارسىّ على أن يكون الموضع سُمِّى بوصف كصديا، فبقى على ما استقرّ له قبل النقل كما بَقِىَ «يزيدُ» على إعلاله حين نُقِلَ إلى العلميّة، ثم اختار الشذوذ لأنه علمٌ والأعلامُ كثيرًا ما تُغَيَّر. وشذّ أيضا غَضْبيا لمائةٍ من الإبل، قال الشاعر، أنشده ابن الأعرابى[3]:

ومُسْتَخْلِفٍ من بَعْدِ غَضْـيا صُرَيْمةً

فَـأَحْـرِ بِهِ لِطُولِ فَـقْـرٍ وَأَحْـرِيا

(١) انظر اللسان، مادة : طغى.

(٢) أنشدة ابن برّى كما فى اللسان، مادة سعى.

(٣) المغنى ٣٣٩، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٦/٣٩. وفيهما : بطول. وقائله مجهول.

وريًّا للرائحة الطيبة. فهذا كلُّه من ذلك المقلوب النادر الذى نَبَّه عليه.

ثم قال ذاكرًا للبناء الثانى : «بالعكس جالامُ فُعْلى وَصْفا»، يعنى أنَّ فُعلى على قسمين أيضًا، اسمٍ وصفةٍ ، فَأمَّا الصِّفَةُ فجاءت لامُها بالعكس مما جاءت عليه لامُ فَعْلى الاسم، وحقيقةُ العكسِ هو تحويل مُفْرَدَىِ القضية على وجه يصدق، وقد قال فى فَعْلى الاسم: أتى الواو بدل ياءٍ، فإذا عكست هذا قلت : أتى الياءبَدَل واوٍ، فيريد أن فُعْلَى بضم الفاء[1] إذا كانت صفةً فإن لامها على قسمين:

أحدهما : أن تكون ياءً، فهذا يبقى على أصله كما كان، كما قالوا: طُغيا، وهو ما حكاه الأصمعى وقد تقدّم آنفا، وكذلك ما أشبهه.

والثانى : أن تكون واوًا، فهذا هو الذى تُقلب واوه ياءً فرقًا بين الاسم والصفة كما تقدَّم، وكأنَّ هذا عند الناظم كالمعاوضة[2] بين الاسم والصفة، فلما كان القلبُ فى فَعْلى فى الاسم ولم يكن فى الصفة كان هنا دون الاسم لضرب من المعاوضة[3]. وأما الاسم فمفهومه أن البدل لايكون فيه، فإن كان فهو شاذٌ كالحُذْيا من حَذَوْتَهُ، أى : أعطيته. وقالو[4]: هو ابن عمى دُنْيا. بضم الدال غير مُنَوَّن، كأنه[5] مصدرٌ كالرُّجْعَى، ولايكونُ صِفَةً بألفِ التأنيث لجريانه على المذكر وعلى المجموع، كقول النابغة[6]:

---

(١) س، ك : العين.

(٢) الأصل : كالمعارضة.

(٣) الأصل : المعارضة.

(٤) س : وهذا.

(٥) س : لأنه.

(٦) ديوانه ٤٢.

بنو عَمَّه دُنيا وعمرو بن عامر

أولئك قومٌ بأسُهم غَيرُ كاذِبِ

ولقولهم فى معناه : هو ابن عَمِّى دِنْيًا ودِنْيَةً

وكلا المثالين من بنات الواو، ويدلُّ على هذا الثانى الاشتقاقُ من دنا يدنو.

وقوله : «غالبا» مما[1] يتعلَّق بهذا النوع من الإبدال أيضا، يريد أنّ هذا البدل فى الصفات أيضا هو الغالب، استظهارًا على النادر الذى حكى ابن جنى من قولهم : خُذِ الحلْوى وأعطه المُرَّى[2]، لأنه فى الظاهر صفة، وهو من الحلاوة. وعلى ذلك تأوَّل سيبويه[3] القُصْوَى على ما سيأتى إن شاء الله تعالى.

هذا ما أعطاه الحال من تفسير هذا الكلام؛ إذْ لابدَّ أولاً من إعطاء حق الكلام. وهذا المعنى المُفَسَّرُ قد نصَّ عليه أيضًا فى التسهيل إذ قال : «تبدل الياء من الواو عند غير تميم لامًا لفُعْلى صفةً محضةً أو جاريةً مجرى الاسماء إلا ماشذَّ كالحلْوى»[4]. ثم فَسَّر الصفة المحضة - [و][5] الجارية مجرى الأسماء بما سبق.

٣٠١ وأفادنَا هذا الكلام / أن الوصف فى قوله «بالعكْسِ جاءلامُ فُعْلَى وَصْفَا»، أنه يريد فى كلا وجهيه من الوصف المحض والجارى مجرى الأسماء.

---

(١) الأصل : ما.

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٣٦، والمنصف ٢/١٦٣.

(٣) الكتاب ٤/٣٨٩.

(٤) التسهيل ٣٠٩.

(٥) عن س، ك .

إذا تقرَّر هذا فاعلم أنّ الناظم خالف النحويّين فى هذه المسألة فى جميع أطرافها، وبيانُ ذلك ينحصر فى طرفين:

أحدهما فى محلّ الإبدال وفاقًا وخلافًا، وفُعْلى عندهم فيه على ثلاثة أقسام:

الأول : أن تكون صفةً محضةً جاريةً على موصوفها لم تستعمل استعمال الأسماء، كأُنْثى وحُبْلَى فى الصحيح، فهذا[1] القسمُ لاخلاف بينهم فى تركه على أصله من غير قلبٍ، لأن الصفة أثقل من الاسم، فكان الاسم أولى بالتغيير من الصفة لأنه أخفّ، وقد تقدَّم هذا[2]، نقل الإجماع فى هذا ابن أبى الربيع.

والثانى : أن تكون صفةً استُعِملت استعمال الاسماء فَوَلِيت العوامل[3] وتُنُوسِى جريانها على الموصوف استعمالاً كالدنيا لهذه الدار. فهذا القسم تُقْلَب فيه الواو ياءً، ولا أعلم فى هذا خلافًا، بل سمعت شيخنا الأستاذَ القاضى - رحمه الله - يذكر إجماع النحويِّين على هذا.

والثالث : أن تكون اسمًا لا أصل له فى الصفات، فهذا هو الذى اختلفوا فيه، فمنهم من يجعل حكمه القَلْبَ[4] كالصفة التى استعملت استعمال الأسماء، ومنهم من يجعل حكمه عدم القلب كالصفة المحضة، قال بعض الأشياخ: وأكثرهم على وجوب قلبه، إذْ يطلقون ذلك للاسم، وعلى هذا الخلاف ينبنى فى حُزْوى فى قول ذى الرمة[5]:

---

(١) الأصل : هذا.

(٢) س : «وقد نقل»، لكن هذا نقل...».

(٣) س : العامل.

(٤) الأصل، ت : عدم القلب.

(٥) ديوانه ٤٥٦، والكتاب ٢/١٩٩، وشرح الكافية للرضى ١/٣٥٦، والخزانة ٢/١٩٠.

أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعين عبرةً فماء الهوى يرفَضٌّ أو يترقرق

أهو[1] شاذٌ أو على القياس؟

هذا ما قالوا، وما خرج عن هذه الأقسام فشاذٌّ يحفظ ولايقاسُ عليه. فأما الأول فخالف الناظمُ فيه الناس فجعل القياس فيه القلب، وإن جاء على خلافه شيءٌ فشاذٌ ولذلك قيّد هنا بالوصفيّة إذْ قال : «بالعكس جالامُ فُعْلى وَصْفَا». والصوابُ على مذهب الناس غيرهِ أنْ لو قال : «بالعكس جالامُ فُعْلى اسمًا».

وأما الثانى فهو وإنْ وافق الناس فيه فى اللفظ فهو مخالفٌ لهم فى المعنى؛ إذْ القلبُ عنده[2] (ليس)[3] لكونه اسمًا ـ كما قالوا ـ بل لكونه صفة كما تقدَّم من اصطلاحه ، فهو داخلٌ تحت تقييده بالوصف، فليس بموافق (لهم)[4] فى الحقيقة، فهذه مخالفة للجميع فى القسمين.

وأما الثالث فظاهرٌ أنه فيه مخالفٌ للأكثر.

والطرف الثانى: فى[5] الاصطلاح المتّفق عليه، وذلك أنَّ الصفة عندهم هى الجارية على الموصوف، فمتى لم تَجْرِ على الموصوفِ فهى عندهم فى حكم الاسم لا فى حكم الصفة، لأن الاعتبار بالأحكام، ألا ترى أنّ من الكَلِمِ[6] ماالظاهرُ فيه الدخولُ تحت الحروف، ومع ذلك حُكِم لها بأنها أسماءٌ أو افعالٌ لمَّا

(١) الأصل، ت : «أو هو».
(٢) الأصل، ت : عندهم.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) سقط من الأصل، ت.
(٥) الأصل : من.
(٦) الأصل ت : «من كلام ما للظاهر».

جرت عليها أحكامُ الاسماء أو الافعال، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، وليس، ونِعْم وبِئْسَ، ونحو ذلك، فكذلك مسألتُنَا، فأفعل التفضيل حين كان لازمًا لِمِن لفظًا أو تقديرا كان جاريًا على الموصوف، فَأُطْلِق عليه لفظ الصفة، فلما خرج عن ذلك فاستُعمِل[1] بالألف خرج عن لزوم الجريان على الموصوف إلى ولاية العوامل، فلا جَرَم أنهم أطلقوا (عليه)[2] لفظ الاسم، وإذا كان كذلك/ فالمؤلِّف قد خرج البتَّة عن هذا الاصطلاح فجعل الصفة ٣٠٢
المستعلمة استعمال الأسماء (-٣ على قسمين، أحدهما : ما كان كالعليا والدنيا تأنيث الأعلى والأدنى، فهذان عنده ومَا [4] كان نحوهما من الصفات المحضة، والآخر ما كان نحو الدنيا الذى يُطْلَق على هذه الدار فهذا من الصفات التى استعملت استعمال الأسماء-٣) هذا ما نصّ عليه فى التسهيل، ولاشك أنّ مذهبه هنا مبنىٌ على ذلك، والناس كلُّهم علي أن (القسمين)[3] قسمٌ واحدٌ، ولافرق بين القسمين، ولذلك احتاجوا إلى تأويل القُصْوى والحلْوى بأنه اعتُبِر فى القُصْوى الأصل، قال سيبويه : «استعملوها على الأصل - يعنى صفة - لأنها قد تكون صِفَةً بالألف واللام»[5]. وتأوّل ابن جنى[6] الحلْوى والمُرَّى على تقدير الجريان كَأنها صفة قامت مقام موصوفها، فلذلك لم تُغَيَّر على القاعدة فى ذلك.

---

(١) ص ك ما يستعمل. س : واستعمل.
(٢) سقط من س.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) س : فيما.
(٥) الكتاب ٣٨٩/٤.
(٦) المنصف ١٦٣/٢.

وهذه إحدى الغرائب من ابن مالك، حيث خرج فى هذه المسألة عن حُكْمٍ غيره وقال مالم يَقُلْه أحدٌ، وأنت تَرَى ما فى مخالفة الإجماع من لزوم الخطأ للمُخالِف ؛ إِذ الناس مجمعون على خَطَأِ من خالفَ الإجماع، وعلى تخطئة من خَطَّأهم.

فإن قيل : إن إجماع النحويين ليس بحجة كما أشار إليه ابن جنى إِذْ قال: «اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجةً إذا أعطاك خَصمُك يده ألاَّ يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص، فأَمَّا إِنْ لم يُعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعُهم حُجَّةً عليه»، قال : «وذلك أنه لم يَرِدْ ممَّن يُطاعُ أَمرُه فى قرآن ولا سنَّةٍ أنهم لايجتمعون على الخطأ كما جاء النصّ عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – (من قوله)[1]: أُمَّتى لاتجتمع على ضلالة، وإنما هو علْمٌ مُنْتَزعٌ من استقراء هذه اللغة، قال : فكلُّ من فُرِق له عن علَّةٍ صحيحةً وطريق نَهجةٍ كان خَليلَ نفسه وأبا عَمْرِو فكره»[2]. هذا قوله، وإذا كان إجماع النحويين ليس بُحَّجةٍ فمن خالفه كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره، إِذْ لم يخالف فى كتاب ولاسُنَّةٍ ولا (فى)[1] مَقِيسٍ عليهما أو مُستَنْبَطٍ منهما، فكذلك يكون ابنُ مالك خالَفَ الناسَ لِمَا سَنَح له فى ذلك من قياسٍ أو استقراءٍ.

فإنا نقول : الذى يُقطع به ولايُشكُّ فيه أنَّ الإجماع فى كُلَّ فَنًّ شرعىً أصلهُ المنقولُ حُجَّةٌ، لأن الإجماع معصومٌ علي الجملة، قامت بذلك الدلائل الشرعية على ما تقرّر في الأصول. وسبيلُ ابن جنى فى المسألة سبيلُ النظّامِ

---

(١) سقط من س.

(٢) الخصائص ١/١٨٩ – ١٩٠.

وبعض الخوارج والشيعة ، وحسبك بهذا انحطاطًا عن مراتب العلماء، وبيانُ هذه المسألة فى الأصول، والذى بنى ابن جني عليه هذه المسألة شئٌ رآه فى قولهم: (هذا)(١) جُحْرُضَبٍّ خَربٍ، حاصلُه أنَّه إحداثُ تأويل لم يذكره أحدٌ من النحويين، ومخالفتُه سائغةٌ على الأصحّ من قَوْلَيِ الأصوليين، وعليه الأكثر، ومع هذا فإنه اخطأ فيه حين قصد مخالفة الإجماع فى أمْر توهَّمَ أنّ مثله لايُخَالَف فيه هكذا كان يذكر لنا شيخُنا الأستاذُ - رحمه الله - أنه لم يُوَفّق فى تأويله للصواب، بل حلَّ به شؤمُ المخالفة، وأحسَبُ أنه كان يذكر (ذلك)(٢) أيضًا عن شيوخه - فإذا ثبت هذا فإن كان ابن مالك قد اتّبع رأى ابن جنّى فى جواز مخالفة الإجماع وقصد ذلك أو لم يقصده، (فهو)(٢) مخطئٌ بلا بُدٍّ، إذْ ليست مخالفته فى إحداث دليل ولاتأويل، وإنما مخالفته فى حُكمٍ يلزم فيه مخالفةُ كلام العرب على مانقله الجميع، نعم يقرُب الأمرُ فى مخالفة الاصطلاح لا فى غيره.

ويمكن أن يجاب عن ابن مالك هنا فيقال:

أما الطرفُ الأوَّلُ فإنه غير/ مخالفٍ فيه الحقيقة، وبيان ذلك (أن)(٣) ٣٠٢
القسم الأول منه، وهو الصفة المحضة، شئٌ لايُوَجَد فى السماع ولاحكاه اَحدٌ - فيما علمت - من البصريين، أعنى من المعتلّ اللام إلا ما كان من فُعْلى الأفعل، وكلامُ سيبويه عليه إنما هو على فَرْضٍ وجوده، ولم يَحْك منه شيئًا، بل فى كلامه ما يُشْعِرأنه لم يحفظه، ألاتراه قال: «فإذا قلت فُعْلى من هذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفةً، وهو أجدرُ أن يجئَ على

(١) سقط من س.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل : فى.

الأصل إذْ قالوا : القُصوري، فأجروْه على الأصل وهو اسم، كما أجريت[1] فَعْلَى من بنات الياء صفةً على الأصل»[2]. قال السيرافيُّ في الشرح : ذكر سيبويه أن الصفة من باب فُعْلى من ذوات الواو على الأصل، ولم أجده ذكر صفةً على فُعْلى مما لامه واوٌ إلا ما استعمل بالألف واللام كالدنيا والعليا، وهذه عند سيبويه بمنزلة الأسماء، قال : وإنما ذكر أنّ فُعلى من ذوات الواو إذا كانت صفةً على أصلها، وإن كان لايُحفظ فى كلامهم شئٌ من ذلك على فُعْلى، لأن القياس (أن)[3] يُحمل على أصله حتى يتبيَّن أنه خارجٌ عن أصله شاذٌّ عن بابه». هذا ما قال، وأنت تراه قد صرّح بِعَدَمِ السماع فيه على بحثه وبحث أمثاله ممن فى طبقته أو قبله أو بعده إلى الآن، فلم يُحْكَ من ذلك شئٌ يعرفُ فى المنقول، وقد عُرِف من حال المؤلف اتباعُه للسماع واتكاله على الاستقراء الذى هو أصل الأصول فى هذه الصناعة، فاطَّرح الكلام على هذا القسم رأساً؛ إذْ لم ير له لم فائدةً حين لم يُتَكَلَّم بما يقتضيه. ويدلّ على هذا من كلامه فى التسهيل تفسيره للصفة المحضة إذْ قال : «والصفة المحضة كالعليا والدنيا تأنيث الأدْنى»[4]، ولو كان هذا القسم معتبراً لأشار إليه فقال : «والصفة المحضة هى[5] الجارية على النكرة والمعرفة، وفعل الأفعل»، أو ما يعطى هذا المعنى.

وأما القسم الثانى وهو الصفة الجارية مجرى الأسماء. فهى التى سمَّاها هو محضةً، وحكَم عليها بعين ما حكم به الناس عليها، فإنما (الخلاف)[3] فى التسمية الاصطلاحية لا فى الحكم.

---

(١) فى الكتاب : أخرجت.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٤.

(٣) سقط من س.

(٤) التسهيل ٣٠٩، وانظر تعليق المحقق.

(٥) عن س، ك.

وأما الثالث: فقد وقع فيه الخلافُ كما تقدَّم، ومسائل الخلاف يسوغ فيها الاجتهادُ والأخذ بما أدّاه إليه اجتهاده من القولين، أو من ثالثٍ إنْ رآه على أحد المذهبين.

فإن قلت : فقد جرى فى هذا المذهب[1] على غير الحكمة، إذ جعل الصفات هى محلَّ التغيير والأسماء باقيةًعلى أصلها، وهو[2] خلافُ المعتادِ، ألا ترى أنهم[3] علَّلوا اختصاص الاسم بقلب يائه[4] واوًا لأنه أخفّ فاحتمل الثقل، بخلاف الصِّفة لثقلها؟

فالجواب : أنّ هذا غير مخالفٍ لهم فى طلب الخفَّةِ للصِّفة، إذ الصفة إذا (حُوِّلت)[5] واوها ياءً خَفَّت بلا بُدٍّ؛ وهو أولى أن يكون فيها لثقل الواو، وأما الأسم فلخفته أحتمل البقاء على الأصل من الواو وإن كانت ثقيلةً. وأمّا فَعْلى فالأمر فيها بعكس هنا، لأنّ القلب فيها من الياء التى هى (أخفُّ إلى الواو التى هى)[6] أثقل، فكان من طَلَبَ الخفَّةِ فى الصِّفَةِ أن تبقى على حالها لا أن تُقْلب إلى الأثقل. ويدل على هذا / مذهب سيبويه فى فُعْلى ٣٠٤
المعتل العين بالياء، حيث قلب فى الصفة الضمة كسرة لتصحّ الياء لأنها أخفّ والصفة ثقيلة، وكان الأمر عنده فى الاسم علي خلاف ذلك، فقلب

(١) الأصل : «فى هذا الحكم ».
(٢) س : هذا.
(٣) س : «ألا تراهم».
(٤) س : «بقلب واوه ياءً».
(٥) سقط من الأصل، ت.
(٦) سقط من س.

الياء[١] واوًا لاحتمال الاسم من الثقل مالاتحتمله الصفة. وهذا فى غاية الوضوح. وإن سلّمنا أنه مخالف لهم فقد قال ابن السرّاج : إنما يُغَيَّر النعت لأنه جارٍ على الفعل[٢]، والأسماء غير جارية على الفعل. يعنى أن أصل التغيير والتصريف للأفعال، وما جرى علي الأفعال فهو محكومٌ له بحكم الأفعال، بخلاف الأسماء فإنها ليست كذلك، فهى أولى بالتصحيح من الصفات. ثم قال : وإنما قلبوا الواو ياءً فى فُعْلى لاستثقال الضمة والواو. قال[٣] ابن خروف : ويلزم على قوله أن يكون ذلك فى الصفة لا فى الاسم. فهذا الكلام من ابن السراج موافقٌ لأصل مذهب ابن مالك مؤيّدٌ له فيِ الجملة، وقد ألزمه ابنُ خروف القولَ بمقتضاه وسلَّمه ، فظهر أن ابن مالك لم يخالف إجماعًا فى حُكْمٍ البتَّةَ.

وأمّا الطرف الثانى، وهو الاصطلاح، فإنه لم يخالف فيه الجميع، فإنّ كون فُعلى الأفعل لايُسَمَّى صفةً هو اصطلاح البصريين، وظاهرُ الكوفيين على خلافه، قال ابن السكِّيت فى «المقصور والممدود» له : «ومنه ما كان من النعوت مِثْلَ الدُّنيا والعلّيا، فإنه يأتى بِضَمًّ أوَّله، وبالياء»[٤]. فجعله - كما ترى - قسمًا من أقسام النعوت - ولعلَّ للكوفيِّين ما هو أصرح من هذا، وأيضًا[٥] مذاهبُ الكوفيين لانَدْرِيها ولا وقفنا منها على شئٍ معتَبر، ولعل لهم مذاهبَ تُخالفُ مذاهبنا التى اعتدناها ولم نعرف غيرها، فنتوهَّم أنّ القول فيها إجماعٌ، وليس

---

(١) س : فقلب الواو ياءً.

(٢) الأصول.

(٣) الأصل : وعلى ابن خروف.

(٤) المقصور والممدود لابن السكيت ٧١.

(٥) الأصل، ت : «من هذا أيضا ومذاهب الكوفيين ..»

كذلك، وابن مالك أشدُّ إطلاعًا منا (عليها)[١] - أيُّها المتأخرون - وأيضًا فلو لم يكن لغيره فيه اصطلاح لكان جائزًا له أن يضعَهُ هُوَ، إذا كان لايُوَدِّى إلى مخالفة حكمٍ، وإذا نظرنا[٢] من جهة القياس فإن فُعْلَى الأفْعَلِ أولى[٣] أن تكون صفاتٍ منها (أن تكون)[٤] أسماءً؛ أمَّا أوَّلاً فإنها تجرى بعدُ على موصوفاتها جريانَ الصفة المحضة على موصوفها؛ ألاتراك[٥] تقول : هذه قسمةٌ ضِيْزىَ، ومِشْيَةٌ حِيكَى، كما تقول : هذه المنزلة الدُّنيا، والمنزلة العليا، وقال تعالى : {إذْ أنتم بالعُدْوَة الدُّنيا وهم بالعُدْوَةِ القُصْوَى}[٦]، وكذلك سائر المُثُل فى فُعْلَى الأفْعَلِ.

فإذا قلت : الدنيا والعليا على غير موصوفٍ. فهو على تقدير الموصوفِ، وإلاَّ فلو لم يكن كذلك لكان قولك: المنزلة العليا، يُعَربُ بدلاً لا وصفًا، إذْ هو عندكم بمنزلة الأسماء، وإنما يكون بمنزلة الأسماء إذا تُنُوسِيَ الجريانُ على الموصوفات، وهو هنا غير متناسَىً، فدلّ على صحة كونه صفةً محضةً. وهذا المعنى أورده ابن جنى على مذهب البصرين، وأجاب عنه بأنّ أصل الصفة أن تكون جاريةً على النكرة لأنها أحوج إليها من المعرفة، لأنّ وضع المعرفة إنما هو على أن تَخُصَّ الواحد بعينه فلا يشاركه فيما تريد هنالك غيره، وما كان هذا سبيله فلا حاجة له/ إلى ٣٠٥

(١) سقط من الأصل، ت .

(٢) الأصل، ت : نظرت.

(٣) الأصل : الأولى.

(٤) سقط من س.

(٥) س : «ألا ترى أنك».

(٦) الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

الوصف، لكن لما كثرت المعارف وازدحمت على اللفظة الواحدة منها معانٍ كثيرة،[1] ودخلها بعد ذلك اللبس، احتاجت إلى الوصف كزيد البصري، وزيد الكوفي، ومحمد الطويل، ومحمد القصير، وليست (كذلك[2]) حال النكرة، لأنها في أول وضعها مشاعةٌ غيرُ موضِّحةٍ ولا مختَصّةٍ، فحاجتها[3] إلى الصفة أشدّ من حاجة المعرفة إليها، فلما حُرِمت فُعْلى الأفعل الجريان على النكرة التى هى أولى بالصفة صار جريانها صفةً كلا جريانٍ، لأنك (لا[4]) تقول : هذه امرأةٌ صُغْرى، ولا مررت بدارٍ حُسْنى، (حتى[4]) تقول : المرأة الصُّغْرى، والدار الحُسْنَى. وليست كذلك فُعْلى إذا كانت صفةً لا أَفْعَلَ لها، لأنّ تلك تستعمل صفةً معرفةٍ ونكرةٍ، تقول : هذه امرأةٌ حُبْلى، والمرأة الحُبْلى، وقسمةٌ ضيزى (والقسمة الضيزى[2]). فلما حُرِمت[5] فُعْلى الأفعل جريانَها صفةً على النكرة التى هى أولى بالصفة من المعرفة لم يُعتدّ جريانُها صفةً (للمعرفة[2]) جريانًا، كحيث لما حُرِرت الإضافةَ إلى المفرد واقتُصِر بها على الإضافة إلى الجملة، صارت إضافتها كلا إضافة، فأُلحِقَتْ بباب قبلُ وبعدُ المنقطعتين عن الإضافة في استحقاقهما البناء، فَبُنيَت بناءهما .

هذا محصول ما أجاب به في شرح المقصور والممدود لابن السكيت. وليس بجواب على طريقة ابن مالك، وذلك أنها جرت صفةً على موصوفها، فهى صفة عند الجميع لفظًا ومعنًى، أما لفظًا فظاهر، وأما معنًى فإنها قد صارت في

(١) ماعدا (س) : «أو دخلها».
(٢) سقط من الأصل، ت.
(٣) الأصل، ت : فحاجته.
(٤) سقط من الأصل.
(٥) الأصل، ت : جرت.

عِدَادِ[1] ماكان من الصفات على غير معنى من، فالأفضل والفُضْلى في عِدَادِ[2] الأحمر والحمراء، وإنما لم تستعمل على ذلك المعنى نكرةً لأن العرب قد اعتزمت استعمالها في تلك الحالة على معنى من، فلم يكن ليُسْتَعْمَل في النكرة على غير ذلك المعنى، فإن رأيتها قد أُجْرِيت نكرةً على (غير[3]) معنى من فتلك هى المستعملة استعمال الأسماء، لأنها صارت عند ذلك غير جارية، ولا في معنى الجارى، كالدنيا إذا أُرِيد بها هذه الدار، فإنّ الصفة أُطْلِقت على هذه الدار (إطلاقًا[4]) من غير اعتبار معنى الصفة فيه، حيث صارت اسمًا لها كسائر الأسماء الجوامد من غير تقدير موصوف، وقد نكروها فقال الراجز[5]:

في سَعْيِ دُنْيا طالما قدمُدَّتِ

فنكرها كما ترى ، فهذا دليل واضح على عدم اعتبار الوصفية فيها، وهذا ـ والله أعلم ـ هو الذى دعا المؤلِّفَ إلى دعوى أنّ الدنيا إذا أريد بها هذه الدار فهى المستعملة استعمال الأسماء، ومثّل بها لذلك، وأحال على ماكان مثلها أن يُحكم[6] له بحكمها، وقد حكى الأخفش حُسْنَى، على فُعْلَى نكرةً، وجُعِل[7] من فُعْلى الأفعل، استُعمل[8] استعمال الأسماء فَطُرِحت منه الألف واللام، حيث صارت بمنزلة الأسماء، فهذا مثل الدنيا التى (ذكر[4])، ومع هذا فإنها لما كان

---

(١) في النسخ : عدد.

(٢) الأصل، ت : عدد.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من س.

(٥) البيتُ للعجاج، وهو في ديوانه ٢٦٧، والتكملة ٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦، وشرح الكافية للرضى ٤٦٢/٣، والخزانة ٢٩٦/٨.

(٦) س : «أن يحكم بها على مثلها بحكمها».

(٧) س : وقد جعل.

(٨) س : المستعمل.

أصلها الصفة عُومِلت الأبطح والأجرع والأدهم ونحوها معاملة أصلها في منع الصرف، مع أن معنى[1] الوصفية قد تُنُوسى / فيها، فإذا قد تبيَّن ٣٠٦
وجهُ تفرقة المؤلِّف بين الدنيا تأنيث الأدنى، والدنيا اسم هذه الدار، فكان الضابط في المستعملة استعمال الأسماء هو ماكان من فعلى الأفعل قد استعمل نكرةً ومعرفة، لكنه قد تُنُوسى أصلُه من معنى الوصف، وصار مثل الأسماء المنقولة من الصفات.

وأمَّا ثانيًا فإن قولهم : إنّ فُعْلَى الأفعل تجرى على العوامل مباشرةً لها، فليس ذلك بمانع(لها[2]) من بقائها على الجريان على الموصوف، لأنها لاتباشر العوامل إلا إذا كان موصوفها معلومًا، إمّا بكونها مضافةً إليه كما تقول : مررتُ بفضلى النساء، ([3]وإما بعهد متقدّم فيه، كأن يكون بينك وبين مخاطبك عهدٌ في امرأة وأنها أفضل النساء-[3]) فتقول له : مررتُ بالفضلى، ولاتباشر العوامل على غير علمٍ بالموصوف، فلا تقول : مررتُ بالفضلى، من غير عهدٍ، وإذا كان كذلك فلا فرق بين فُضْلى القوم وبين فاضله القوم، ولا بين الفضلى وبين الفاضلة، فكما أنّ الفاضل والفاضلة ونحوهما من الصفات لاتباشر العوامل إلاّ على حذفِ الموصوفِ، لأنه باقية على أصلها من الوصفية، كذلك لاتباشر الفُضْلى العوامل إلا على حذف الموصوف، فهى إذًا باقية على أصلها من الوصفيّة . أما إذا قلت في مولود مثلاً : خرج فلان إلى الدنيا، أو في ميت : خرج عن الدنيا، أو فَتَنَتِ الدنيا الناسَ، أو : إن الدنيا حلوة خضرة، فلم تَنْو ههنا موصوفًا،

(١) س : «مع أن الوصفية قد تنوسيت فيها».
(٢) سقط من الأصل، ت.
(٣) سقط من الأصل.

ولا أَحلْت عليه، كما أنّك لم تُحل على شيءٍ إذا قلت : إن المال فَتّان، وإن الغنى غَرّار، وما أشبه ذلك إلا معرفة مدلول الاسم خاصّة. وأما جمعهم لها جمع الأسماء على الأفاعل كالأفضل والأفاضل فلا يَبْعُد أن تُجرى الصفات في هذا مجرى الأسماء، أو تخصّ بعض الصفات بحكم ليس في بعضٍ آخَرَ. وهذا مُنْتَهى القول في هذه المسألة، وهو أقصى ماوجدته في توجيه ماذهب إليه هنا وفي التسهيل، وعلى أنه في الفوائد موافقٌ لغيره ولكنه هنا ليس بمخالف كما (رأيت[1])؛ إذ غايتُه أنه سلك إلى ماقالوه طريقًا غير طريقهم فوصل إليه، وعلى أنّ ما ادُّعِي عليه من مخالفة الإجماع يحتمل النظر من جهاتٍ؛ إذ هو في الحقيقة (غير[2]) لازم له، ولولا التطويل لبسطت ذلك، ولكن الكلام في هذا الفصل قد بلغ في البسط مايُحتاج إليه وفوق ذلك، فلْنقتصر عليه، وبالله التوفيق.

ثم قال : «وكونُ قُصوى نادرًا لايَخْفَى»، يعنى أنّ قولهم «القصوى» وهو تأنيث الأقصى نادرٌ حين جاء على أصله بالواو، وكان القياسُ أن يقال فيه: «القصيا»، وقد قيل، ولكن الذى جاء في القرآن هو الأصل، وتأوّله سيبويه[3] على اعتبار أصله من الصِّفة[4]، وكذلك ابن جني في الحُلْوى، كأنّه عنده على حذف الموصوف. وهذا الاعتذارُ ليس على طريقة الناظم، إذْ كونها صفة هو الموجب لقَلْبِ يائها، وهو الأصل القياسيُّ عنده، نَعَمْ والاستعماليّ، فإذا كان كذلك، وكان القياس يقضى بالإعلان المذكور، فكونه مخالفًا لذلك ونادرًا في

(١) سقط من الأصل، ت.
(٢) سقط من س.
(٣) الكتاب ٣٨٩/٤.
(٤) الأصل، ت : الصفات.

السماع لايخفى على ماتقدَّم بسطُه (والله أعلم[1]).

فَـصْـلٌ

/إِنْ يَسْكُنِ السَّـابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ٣٠٧
وَاتَّصَـلاَ، وَمِنْ عُـرُوضٍ عَـرِيَا
فَـيَـاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُـدْغِـمَـا
وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

هذا فصلٌ آخر تضمَّن نوعًا من أنواع القَلْبِ والإبدال، ويعنى أن الواو والياءَ إذا سكن[2] السابقُ منهما، وكانا مُتَّصِلَين، وكانا غير عارضَين، فإن الواو تقلب ياءً، سواءٌ كانت سابقةً أم لا، وتدغَمُ الياءُ في الياء. هذا محصولُ كلامه على الجملة، إلا أنّ هذا الحكم قد تعلَّق بمحلِّه أوصافٌ لابُدَّ من ذكرها، وعليها يَنْبَنى، ومحلّ الحكم هنا اجتماع الواو والياء، فذكر شروطًا[3] تتعلّق به، وهى ثلاثة :

أحدها : أن يكون السابقُ[4] منهما ساكنا، ولم يُعيِّن السابقَ منهما، ماهو؟ فدلّ على أنّ الواو قد تسبق الياء، وبالعكس. فالسابق[5] إذا سكن تمكَّن جريان الحكم، فإن لم يَسْكُن السابق فكانا[6] معًا متحركين، أو كان

---

(١) عن الأصل.
(٢) س : إذا سبق الساكن.
(٣) س : «فذكر شروطا ثلاثة ...».
(٤) س : «أن يكون الثانى...».
(٥) الأصل، ت : والسابق.
(٦) الأصل، ت : وكانا.

الأولُ هو المتحرّك ، فلا أثر لهذا الاجتماع ، فالمتحركان (نحو[1]) حَيَوان، فلا تقول فيه : حيَّان، وكذلك (إذا[1]) بَنَيْتَ فَعَلانَ أو فَعَلَةً من طويت أو شويتَ، فإنك تقول : طَوَيَان، وطَواة، أصله : طَوَيَة، فاعتلَّت الياء ولم تذغم لأجل تحرّك ماقبلها، وكذلك شويانُ وشواةٌ، ومثلُه : نواةٌ ، ورُوَاةٌ ، وغُوَاةٌ ، وعُوَاة ، لأنها كلَّها من باب طويت، فهي ممَّا اجتمعت فيه الواو والياء، لكن فُقِدَ شرطُ سكونِ الأوَّلِ، فلم يُمكن إبدالٌ ولا إدغامٌ[2]، ومثلُه : طَوَيا، ويَطْوِيان، وهما طاويان.

وأما سكون الثاني دون الأوَّلِ فنحو عِذْيَوطٍ[3]، وكِدْيَون، وذِهْيَوْطٍ، وصَيُودٍ، وطَوِيلٍ، وحَوِيل، وما أشبه ذلك. فلا يُعَلّ هذا أيضًا، قال سيبويه : «إنما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياءً - (يعنى[4]) فيما ذُكِر من المُثُل - أنَّ الحرف الأوّل مُتَحِّرك، فلم يكن ليكون إدغام[5]، إلاّ بسكون الأوَّلِ؛ ألا ترى أنّ الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحركًا أو تحرّك الأول وسكن الآخر لم يُدْغموا نحو قولهم : وَتِدٌ، ووَتَدَ فَعَلَ، ولم يُجِيزوا : وَدَّه، على هذا فيجعلوه بمنزلة مَدَّ، لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فهم في الواو والياء أجدرُ ألاّ يَفْعَلُوا ذلك، (6-ولم يجيزوا : يَدُّ (بمعنى[7]) يَفْعَلُ، من وتَدَ يَتِدُ-6)، (قال[8]) وإنما أَجْرَوا الواو

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الأصل : فلم يمكن إبدال الإدغام.

(٣) العِذْيَوط : الذى إذا أتي أهله سَلَحَ أو كَسَل. والكِدْيون : التراب الدُّقاق على وجه الأرض. والذِّهيوط : موضع. وكلبٌ وصقر صَيُود، والصيُود من النساء : السيئة الخلقة. والحَوِيل : الشاهد والكفيل والمذهب.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل : الإغام.

(٦) مابين القوسين ليس في الكتاب.

(٧) ليس في ك.

(٨) عن ك.

(والياء[1]) مُـجْرَى الحـرفين المتـقـاربين ([2]إنما السكون والتـحــرك في المتقاربين ـ[2])، فإذا لم يكن الأوّلُ ساكنًا لم يَصِلْ إلى الإدغام، لأنه (لا[3]) يسكن حـرفـان». (قـال[1]) : «وكـانت الواو واليـاءُ أجـدرَ ألا يُفْـعَلَ بهـمـا مـايُفْعَلُ بِمُدٍّ ومُدُّوا، لبُعْدِ مـابين الحـرفين. فلمَّا لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة لم يقبلوا، وتركوها على الأصل، كما تركوا المشبَّه به[4]».

والشــرط الثـانى أن تكون الواو واليــاء مُـتَّـصلتين، وذلك قــوله : «واتصلا»، والاتصال الذى أراد على وجهين :

أحدهما : اتِّصالُ الحرفين في أنفسهما بحيثُ لايقع بعدهما فاصلٌ، بل يتجاوران ويتلاصقان، فإنهما إن لم يتجاورا فلا أثَر لذلك؛ إذْ لايمكن الإدغامُ، وإذا كانت الحركةُ فاصلةً مانعةً من الإدغام ـ والإعلالُ لأجله ـ ككُدَيْوَنٍ ونحوه، فالحرفُ إذا كان فاصلاً أولى، فإنهم قد عَلَّلُوا عدم إدغام نحو / كِدْيَونٍ بفصل حركة الياء لأنها في التقدير بعد الحرف ولذلك ٣٠٨
لايصحُّ إدغامٌ إلا أن يسكنُ سابقُ الحرفين.

والثانى : كونُهما في كلمة واحدةٍ، فإنهما إذا كانا في كلمتين لم يكن اتِّصالُهما اتِّصالاً يعتدُّ به، فإذا قلت : اخشَى واقـداً، لم تُدْغم، إذِ الواو في كلمة أخرى، فهى غير لازمة للياء. وكذلك إذا قلت : اخشَوا ياسرًا، لم تدغم لذلك أيضًا. ووجهُ ذلك أن الثاني من الحرفين عارضٌ

(١) ليس في ك.
(٢) عن الكتاب.
(٣) سقط من الأصل، ت.
(٤) الكتاب ٣٦٧/٤.

للأول، ومن شرطِ هذا العمل عدمُ العروضِ كما سيأتى، فلم يكن للقلب والإدغام وجه، لكن كونُ[1] الحرفين في كلمة واحدة على وجهين :

أحدهما : أن تكون الكلمةُ مبنيَّةً عليهما كسيِّد ومَيِّت وهَيِّن وقيُّوم، أصلُ ذلك : سَيْوِد، ومَيْوِت، وقَيْوُوم، لأنها من ساد يسود، ومات يموتُ، وقام يقوم، فالواو والياء هنا مبنيَّة عليهما الكلمة.

والثانى : أن تكون في حكم المبنىِّ عليهما وإن لم تكن كذلك، نحو : أو مخرجىَّ هم[2]؟ أصلُه : مُخْرِجوى، فالياءُ الأخيرة ياءُ المتكلم، وهى في الحقيقة كلمة أخرى، لكنها لما تَنَزَّلت منزلة الجزء ـ ولذلك غيَّرت الإعراب في الكلمة فلم يظهر لأجلها ـ عاملوها[3] معاملة ماهو من نفس الكلمة، فقلبوا الواو ياءً، وأدغموا الياء في الياء فصار : أو مُخْرِجُيَّ هم؟ بضم الجيم، فكسروها لتصحّ الياء فقالوا : مُخْرِجِيَّ، وكذلك : جاء مُسْلِمِيَّ، وخرج ضارِبِيَّ، وشِبْهُ ذلك.

والشرطُ الثالث : تَعَرِّى الحرفين من العُرُوضِ، وذلك قوله : «ومن عُرُوضٍ عَرِيا»، يريد أنَّ ذلك الحكم يُشْتَرط فيه أن يكون ذانِكَ[4] الحرفان لازمين لاعارضين. ومعنى اللزوم فيهما أن يكونا في الكلمة[5] لازمين لها بحكم الأصل لايزولان عنها في جميع أحوالها، فإن كانا معًا أو أحدهما عارضًا في الكلمة يزول تارةً ويثبت أخرى فهذا هو معنى العروض الذى نُفِي. وعلى هذا يدخل تحت كلامه من هذا ماكان من هذه الحروف في أصل الوضع على ماهو عليه

---

(١) الأصل : لكون.

(٢) أخرجه البخارى في كتاب بدءالوحى ١/٣٢، ومسلم في كتاب الإيمان ١٤٢، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ٤ ـ ١٤.

(٣) الأصل، ت : عاملتها.

(٤) الأصل : ذلك.

(٥) الأصل، ت : كلمة.

الآن، وما كان خارجًا عن أصله لكن لزم في الاستعمال، فأمّا الأول فهو سَيِّد ومَيِّت، كما تقدم، وأما الثانى فمثاله قولك : (أول[1]) إيَّالاً، فإيَّالاً مصدرٌ أصله : إِئْوالاً، فالهمزة الساكنة التى هى فاءٌ لزمها الإبدال، فصار : إِيْوالاً، فالياء ههنا لازمة في الاستعمال لأجل لزوم الهمزة الأولى، لأنها همزة إفعال، فاجتمعت[2] الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون، واتصلا، وعَرِيَا عن العروض، إذْ ليست الياءُ هنا[3] ثابتةً في حالٍ دون حال، فوجب أن تُدْغَم، فتقول : إيَّالاً. وقد حُمِلت هذه القراءة التى هى : {إنّ إلينا إِيَّابهم[4]}ـ وهى قراءة أبى جعفر[5] ـ على أن يكون وزنُ الكلمة «إفعال». وأصْله : إِئْواب، مصدر : آوب يُؤْوِبُ، أى : إِنّ إلينا إيَّابنا إياهم. وقد حملها ابنُ جني على وجهين آخرين ليسا من هذا النمط، ذكرهما في المحتسب[6]. ومن هذا أيضًا أن تبنى من أويت مثل اغْدَوْدَنَ، فتقول على مذهب سيبويه : إِيْوَوَّى، فمصدره هو مما نحن فيه، تقول إذا ابتدأت : اِيِيَّاء ، وأصله : إِئْوِوَّاء ، فقلبت الهمزة الثانية ياءً لأجل / همزة الوصل قبلها، فصار في التقدير : إِيِوّاءً ثم قُلِبت الواو ٣٠٩
بعدها ياءً، وأُدْغِمت الأولى منهما، لأن الإبدال هنا لازمٌ للزوم همزة الوصل له، فصار : أيِوَّاء . فهذا تمثيل ماكان البدلُ فيه لازمًا. ثم إنهم

---

(١) سقط من الأصل.
(٢) الأصل : «فاجتمعت فيها الواو..».
(٣) ك : ههنا.
(٤) الآية ٢٥ من سورة الغاشية.
(٥) النشر ٢/٤٠٠.
(٦) المحتسب ٢/٣٥٧.

أعلُّوه أيضًا إعلاً آخر من الأصل الأول، لأنه (حين[1]) صار اللفظ إيِّوًّاء قُلبت الواو الأولى ياءً لانكسار ماقبلها، مع كونها كالمفردة إذْ هي زائدة من سألتمونيها والمدغمة فيها عين، لأن الوزن على الأصل إفْعِوْعَال، بخلاف اجلوَّاذٍ وما أشبهه ، فصار التقدير : ايِّوَاء، ثم قُلبت الواو الأخيرة ياءً وأدغمت فيها لسبق الأولى بالسكون فصار : ايِّيَّاء . ففي هذا المصدر من هذا الفصل موضعان، أحدهما الفاء مع العين الأولى، والثانى الياء المبدلة من الواو الزائدة مع العين الثانية ، هذا كلّه على قول سيبويه؛ إذ يقول في الفعل إيوَوَّى : فيجمع بين الواوات، خلافًا لأبى الحسن[2]. قالوا وهذا الاسم من الغرائب، إذ ليس فيه أصلٌ واحدٌ إلاّ قد أُعِلَّ، أُعلَّت فاؤُهُ ولامُه وعينُه، فهو أدخل في الشذوذ من باء، وتاءٍ، وياء، وماءٍ، مما توالى عليه إعلالان في كلمة.

ومن هذا البدلِ اللازمِ أيضا احِويَّاء، مصدرُ احواويتُ، أصله احِوِيْوَاء، والياء فيه بدل من الألف في الفعل على اللزوم، لأن المصدر خلاف الفعل كما تقدم، فانقلبت الواو ياءً، وأُدْغِمت في الياء، وهذا مذهب سيبويه[3].

فأما إن كان وجودُ الواو والياء عارضًا ــ كما قال ــ فلا يحصلُ ذلك الحكم، إذْ عدمُ العروض شرط. ويُتَصوَّر عروضُ الأول منهما، وعروض الثانى، فعروض الأول كقولهم : سُوِير، وبُويِع، أصله : ساير وبايع، فالواو الأولى عارضة لأنها في بِنْيَةِ المفعول وهى عارضة، والأصل بِنْية الفاعل، قال سيبويه : «وسألت الخليل ــ رحمه الله ــ عن سُوِير وبُويِع، مامنعهم (من[4]) أن يقلبوا

---

(١) سقط من ك.

(٢) انظر المنصف ٢/٢٤٩ ــ ٢٥١.

(٣) الكتاب ٤/٤٠٤.

(٤) ليست في ك.

الواو ياءً؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمةٍ ولا بأصل، وإنما صارت للضمة حين قلت فُوعِل، ألا ترى أنك تقول : ساير ويساير[1]، فلا يكون فيهما الواو[2]». ومثل هذا تُفُوعِل إذا قُلْتَ : تُبُويع، فلا تدغم، لأن الواو غير لازمة، وإنما هى ألف تبايع. وكذلك رُؤْية إذا خَفَّفت همزتَه فقلت : رُوْية، أو قلت في رُؤْيا : رُوْيا، أو في نُؤْيٍ : نُوْيٌ، لاتقول : رُيَّة ولا رُيًّا ولا نُيٌّ، لأنّ الواو عارضةٌ والهمزةُ هى الأصلُ، فكان[3] كواو سُوِيرَ. وحكى سيبويه : رُيَّةٌ ورُيًّا[2]. فأما الأخفش فحمل هذا على قلب الهمزة واوًا محضةً، على حدّ أخطيتُ في أخطَأتُ، وعلى هذا لا يعترض به على القاعدة، وأما سيبويه وغيره فجعلوه من التخفيف القياسيّ، ولكنهم جعلوا الواو بمنزلة الواو التى ليست ببدلٍ من شىء، ولم يراعوا عروضها بل اعتدوا به، وهذا قليل لايَعتدُّ به مثلُ الناظم في بناء قاعدةٍ[4]، مع أنه لايطَّرد، فلا يقالُ عليه في مثل سُوِيَر : سُيِّر، فيعتدّ بالعارض. قال سيبويه : «ولاتكون – يعنى هذه اللغة في سُوِيرَ وتُبُويِعَ – لأنّ الواو بدلٌ من / الألف، فأرادوا أن يَمدُّوا ٢١٠
كما مَدُّوا الألف، وألاَّ يكون فُوعِلَ وتُفُوعِلَ بمنزلة فُعِّل وتُفُعِّل[5]». يريد أنهم راعَوْا اللبس فلم يعتدُّوا بالعارض لأجله ، فالمانع في الاعتداد بالعارض في سُوِيَر ونحوه أمران : قصدُهم المدّ كما مدُّوا الأصل، والخوفُ من الالتباس ببناءٍ آخر. والدليل على هذا قولهم : قُووِلَ وتُقُووِلَ ، فلم يُدْغِموا

---

(١) الأصل، ت : ويسار.

(٢) الكتاب ٣٦٨/٤.

(٣) ك : فصار.

(٤) الأصل، ت : قاعدته.

(٥) الكتاب ٣٦٨/٤.

مع أنه التقى مثلان، فالإدغام في المثلين أسهلُ بكثير من إدغام المتقاربين، لكنهم تركوا ذلك للوجهين المذكورين، وكذلك : ديوان، الياء فيه عارضةٌ لأنها بدلٌ من واوٍ ترجع في التحقير والتكسير، فَشُبِّهت بواو رُوْيةٍ، ولو كانت الياء أصلَها لأدغمت كما تدغم فَيْعالٌ وفيعولٌ نحو قيَّام وقيُّوم.

وأما عروضُ الثاني من الحرفين فيكون في المنفصل نحو : اخشَيْ واقدًا، واخشَوا ياسرًا، وما أشبه ذلك.

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة فكلامُ الناظم نصٌّ في ثبوتِ حكم قلب الواو ياءً ثم الإدغام بقوله : فياءً الواوَ اقلبَنَّ مُدْغما. والواوَ : مفعولٌ أوَّلُ لاقلبَنَّ، وياءً هو المفعول الثاني. ويريد : سواء أتقدَّمت الواو. أم تأخَّرت فإنما تَقْلِبُ الأثقل للأخف ومثالُ ذلك، سيِّد وميِّت وهيِّن، أصلُه : سَيْوِد ومَيْوِت وهَيْوِن، لأنه من سادَيسود، ومات يموت، وهان يهون. ولايصح أن يكون على فَوْعِل ولا فَعْوِل ولافَعَّل لعدم وجود هذه الأبنية، ولأنه كان يجب أن يقال : سَوِّد ومَوِّت وهَوِّن. ومن هذا أيضا : دَيَّارٌ وقيَّامٌ وقيُّومٌ، أصله : ديوار(١) من دار يدور، وقيوام وقيووم، من قام يقوم. ولو بَنَيْت فَيْعَلَ من القول لقلت : قَيَّل، أو فَوْعَل من البيع لقلت : بَيَّع. وكذلك ليٌّ وطيٌّ وشيٌّ، مصدر لَوَيْتُ وطَوَيْتُ وشَوَيْتُ، أصله : لَوْيٌ وطَوْيٌ وشَوْيٌ. ومن ذلك أيضًا قولهم في مفعول من قضيت ورميت وحميت وطويت وشبه ذلك : مقضيٌّ، أصلُه مقضُويٌ، فاتفق فيها ما اتَّفق في غيرها من انقلاب الواو ياءً وإدغامها في الياء، وكذلك : مرميٌّ ومحميٌّ ومطويٌّ ومشويٌّ. وتقول في فَعِيلٍ من عَدَوْتُ وغَزَوتُ : عَدِيٌّ وغَزِيٌّ. وفي فَعُولٍ من بغي يَبْغِي : بَغِيٌّ، ومنه قوله تعالى : {وما كانت أمُّك بغيًا(٢)}، أصله : بَغُويٌ، على فَعُولٍ،

---

(١) في النسخ : دويار.

(٢) الآية ٢٨ من سورة مريم.

ولذلك لم تلحقه التاء، وهو مؤنث. والأمثلةُ كثيرة، إلا أنَّ هذا الكلام مُعْتَرَضٌ من ستَّةِ أوجه :

أحدها : أنه شرط السكون في أول الحرفين ولم يُقَيِّده، فاقتضى أنَّ الحكم معه ثابتٌ على كلِّ حال، وليس كذلك، لأن سكون الأول، على وجهين، أحدهما أن يكون سكونًا أصليا ليس بطارئٍ ولاعارضٍ كالمُثُل المتقدِّمة، والثانى أن يكون عارضًا، فأما الأوَّل فلا إشكال معه، وأما الثانى فالحكم معه لايثبت كما إذا قلت في قوِّى ورَوِيَ:قَوْيَ ورَوْيَ، فإنّ القلب هنا لايصحّ بل يبقى على حاله، لأنّ ذلك السكون في تقدير الحركة لعروضه فلا تقول إلا قَوْيَ ورَوْيَ، وفي غَوِى الفصيل[1]: غَوْيَ، وفي هَوِى : هَوْيَ، وأشباه / ٢١١
ذلك، فكان من حقِّه أن يُقَيِّد السكون بالأصالة كما فَعَل في التسهيل حين قيّده بكونه أصليًا.

والثانى : أنه شرط الاتصال بين الحرفين، وهذا الشرط غير محتاج إليه، لأنه إن أراد الاحتراز من الفصل بينهما بحرفٍ فهذا معلوم؛ إذْ لايمكن أن يُدغَم حَرْفٌ في حرف وبينهما ثالث،هذا لايَسَعُ ولايمكن، فالاحتراز منه عِيٌّ، وإن أراد الاتصال في كلمةٍ واحدة تحرُّزًا من وقوعهما في كلمتين فهذا داخلٌ تحت شرط العروض، لأن ثانى الحرفين إذا كان في كلمةٍ أخرى فعروضُه ظاهر؛ إذ لايلزمُ أن يؤتى[2] بذلك الحرف مع هذا في كل موضع، وإذا كان الإمام[3] يُعَلِّلُ تركهم الإدغام في اقتتل بأن التاء

---

(١) غَوِى الفصيل : بَشِم من اللبن وفسد جوفه. وقيل : هو أن يمنع من الرضَاع فلا يروي حتى يُهْزَل ويضرّ به الجوع.

(٢) في النسخ : يأتى.

(٣) الكتاب ٤/٤٤٣، وانظر المنصف ٢/٣٠.

الثانية ليست بلازمةٍ للأولى؛ إذْ يجيء في موضعها حرفٌ آخرُ إذا قلت : اكتسب واحترف مع اختلاف المواد على المثال فَأنْ يكون هذا عارضًا وهو في كلمة أُخْرى أحقُّ وأحرى، وكذلك ماتقدَّم من الأمثلة في عروض الحروف، فقد ظهر أن هذا الشرطَ فارغٌ من الفائدة.

والثالث : أنَّ العُرُوض الذى ذكَرَ على وجهين، وذلك أنه يقال في في الحرف إنه عارض، بمعنى أنه عارضٌ قياسًا، وبمعنى أنه عارضٌ استعمالاً، أما هذا الثانى فهو الذى يصح عليه كلام الناظم، لأن الحرف يكون في حال دون حال في استعمال دون آخر، كما تقول ذلك في ياء ديوان : هو مستعمل هنا غير مستعمل في التحقير والتكسير إذا قلت : دُوَيوين ودَواوين، وكما تقول في واو سُوير : إنها عارضة هنا للضمة وإنما هى ألفُ في ساير، فهذه الواو والياء تُسَمَّيان عارضتين استعمالاً، وبهما وقع التمثيل، وذلك هو الذى أراد النحويون، وأمَّا العروضُ القياسيُّ فلا يصحّ عليه كلامُه، فإن إفعالاً المصدر من آوَل يُؤْوِلُ إذا قلت فيه : إِيَّالاً، أصلُه إِئْوالا ثم قيل : إِيْوالاً، فليست الياء فيه بأصلٍ وإنما هى عارضةٌ، ألا ترى أنّ أصلها الهمزة التى هى فاءٌ والياء الآن قد يصدقُ عليها أنها عارضة، لكنها تلزم استعمالاً، ولمراعاة الاستعمال فيها قلبت لها الواو وأُدْغِمت فيها، وإذا كان كذلك فمن أين يظهر من كلامه أنَّ هذا من قبيل اللازم لامن قبيل العارض، فإذا لم يتبيّن ذلك بعد اقتضى أنك (إنما[1]) تقول هنا : إيوالاً، ولاتُدْغِمُ ، وذلك خلافُ ماقاله النحويّون.

والرابع : أن ياء التصغير في بِنْية المصغَّر إما أن تَعدّها من قبيل الحروف العارضة أو قبيل اللازمة، فإن عددتها من قبيل الحروف العارضة ـ

(١) سقط من الأصل.

لأنّ بِنْية التصغير عارضةٌ على بناء المكبّر كما كانت بنية مالم يسمَّ فاعلُه عارضةً على بِنْية الفاعل في الفعل ـ لزمه ألاَّ يُدْغم ياء التصغير في واو تقع بعدها البتَّةَ، فلا تقول في صبور : صُبَيِّرٌ، ولا في شكور: سُكَيِّر، ولا في خروف : خُرَيِّف، ولا في عَتُود عُتَيِّد، ولا في سَدُوسٍ[1]: سُدَيِّس، ولا ما أشبه ذلك. وإنما يجب على هذا أن تقول : صُبَيْوِر، وشُكَيْدَر، وخُرَيوِف، وعُتَيْوِد ، وسُدَيْوِس، وكذا / سائر الباب . وهذا غير صحيح باتفاق، وإن عددتها من قبيل اللازمة لزمك أن تُدْغِمَها البتة ما كان نحو جُهَيْوِرٍ في جَهْوَرٍ، وأُسَيود في أَسْوَدَ، وجُدَيول في جَدْولٍ، لكن هذا فصيح[2] ـ أعنى الإظهار وعدم الإدغام ـ فإذًا على كُلِّ تقدير لايصحُّ له هذا الحكُم مع ياء التصغير. ٣١٢

والخامس : أنّ من هذه الحروف مايكون لازمًا ومع ذلك فلا يُحكم له بِحُكْمِ اللازم بل بحكم العارض، وذلك مثل حَوْقَلَ من البيع فإنّك تدغم في بِنْيَةِ الفاعل لحصول الشروط ، فإذا جئت إلى بناء المفعول لم تُدْغم بل تقول : بُويِع . ولايصحُّ القلبُ والإدغام، وإن كانت الواو غير مُبْدَلَةٍ من شيء، وإنما هى الموجودة في بنيت الفاعل وكذلك افْعَوْعَلَ[3] من البيع تقول فيه: ابْيَيَّعَ، فإذا بِنْية للمفعول: قلت : ابْيُويِعَ، فلم تقلب الواو ياءً، وهى كانت الموجودة في فعل الفاعل، قال ابن جنى: «لأنها لماصارت ـ يعنى الواو ـ في فُوعِل: مَدَّةً لسكونها وانضمام ماقبلهاأشبهت الواو في فُوعِلِ المنقلبة

(١) يقال لكل ثوب أخضر : سدوس، بضم السين وفتحها. وسَدوس ـ بالفتح ـ : علَم في تميم وربيعة وغيرهما، وبالضم في طيء.

(٢) الأصل، ت : فصحيح.

(٣) في النسخ : الفوعل.

عن الألف في فاعل». قال : «ولئلا يلبس أيضًا فُوعِل بفُعِّل». قال : «وكذلك لو بَنَيْتَ فَعْوَلَ[1] من البيع قلت : بَيَّع، وأصلها بَيْوَع. فإن قلت فيها فُعِّلَ قلت : بُووِع، ولم تُدْغِم، لأن الواو الأولى إنما انقلبت عن الياء التى هى عين الفعل فجرت مجرى واو بُوطِر المنقلبة عن ياء بيطر الجارية مجرى المدة في قُووِل من قاول، فلم تُدْغَم[2]». فهذا النوعُ ظاهر الدخول تحت عقد الناظم؛ إذْ[3] اجتمعت فيه شروطه التى ذكَرَ، ثُمَّ إنه ليس بداخل في الحكم عند غيره من النحويِّين سيبويه وغيره، فلم يتحرَّر عقدُه وكان منحلاً بعدُ.

والسادس : على فرض أنه كمل له منه المقصود بقي له من المسألة جزءٌ لم يذكره وهو كسرُ ماقبلهما بعد حصول الإدغام إذا كان مضمومًا، فإنَّ[4] ماقبلهما تارةً يكون مفتوحًا أو مكسورًا فلا يحتاج إلى زيادةٍ نحو ايِّيَّاء في مصدر ايووَّى، وبَيَّع في فَيْعَل من البيع، وتارة يكون مضمومًا فيَطْلبان بكسره كما في مقضيّ وبِغيّ وما أشبه ذلك. وأيضا ليس كسر ماقبلهما بجارٍ على وتيرة واحدة، فقد يجب الكسر كمقْضِيٍّ وبغيٍّ، وقد لايجب نحو لىٌّ في جمع ألوى، فالمسألة إذًا في كلامه لم تتمَّ بعدُ فلم يتحصَّل منها مَنْطُوقٌ به. ومثلُ هذا من الاعتراضات يلزمه كما كان لازمًا له لو قال مثلاً في مبيوع ونحوه : تُنْقَلُ ضمة الياء إلى الباء. وسكَت عن غير هذامن (سائر[5]) الأحكام التى تَعْتَوِر على الكلمة حتى تصير إلى مَبِيعٍ، فهذا فيه ما ترى.

---

(١) في المنصف : فوعلا. وهو خطأ.

(٢) المنصف ٢/٢٥.

(٣) الأصل، ت : إذا.

(٤) الأصل، ت : «فإن كان قبلها».

(٥) سقط من الأصل، ت :

فأما الأعتراضُ الأوَّلُ فالظاهر لزومه ولايقال بموجبِه فتقلب الواو في قَوْىَ فتقول : قَىٌّ، إلا على مذهب بعض النحويين قياسًا على قول من قال في رُويا رُيًّا، وفي رُؤْيةٍ : رُيَّةٌ. وهذا لايمشى على مذهب الناظم هنا، لأنَّ ذلك قليلٌ وخلاف المعتمد في الباب، وإنما قال بالقياس في قَىٌّ تفريعًا على ذلك القليل، والجميع مُطَّرحٌ عند الناظم. وإنما يبقى أن يقال : إن قَوْىَ لما كان سكونه عارضًا وهو في تقدير الحركة لم يُعْتَبَر ماهو عليه الآن فكأنه متحرك بعدُ لاساكن[1] في / الحقيقة. وهذا الجوابُ ضعيف، والأولى في ٢١٣
الجواب أن يُقَال : إن الضمير في «عريا» عائد كما تَقدَّم على الواو والياء، إلا أنه لم يُرِدْ التعرِّى من العروض فيهما أنفسهما خاصة، إذ لم يَقُل : بشرط ألا[2] يكونا عارضين ، وإنما اشترط أن يخلُوَا من تعلُّق العروض بهما؛ إذ هو معنى قوله : «ومن عُروض عَرِيا»، والعروض الذى يلحقهما على وجهين، أحدهما: أن يلحقهُما في أنفسهما كَرُوية تخفيف رُؤْية، فإن الواو الأولى عارضة وأصلها الهمز فلااعتداد بها، وهذا صحيح . والثاني : أن يتعلّق بهما في أحوالهما لا في أنفسهما ، وقد ذكر لهما حالين، أحدهما : سكون الأول وهو قوله : «إن يسكن السابق من واو ويا»، فتعلُّق العُروض بالسكون مانعٌ من جريان الحكم، فإذا قلت في قَوِىَ : قَوْىَ، وفي فَعِلان من طويت : طَوِيان، ثم أسكنت، لم تَقْلِبْ ولم تُدْغِم، لأنّ السكون عارض فلا اعتداد به. والحال الثانى : اتصالهما بَعْضِهما ببعض، وتعلُّقُ العروضِ به أيضا مانع ، فإن قولك : احشوا ياسرًا ، لايجب فيه

(١) الأصل، ت : لا إسكان.

(٢) في النسخ : أن يكونا.

الإدغام لعروض[1] اتصال الياء. وكلّ هذا يشمله لفظ الناظم؛ لأنّ العُروضَ في هذه الأشياء متعلِّق بالواو والياء، وهو قد قال : ومن عروض عريا، فالجميع مرادٌ له، فزال الإشكال، والحمد للّه.

وأمّا الإشكالُ الثانى فإنّ قوله : «ومن عُرُوضٍ عَرِيا» من تمام شرط الاتصال، والمعنى : إن اتصّلا اتِّصالاً أصليا، ولو قال[2] هذا لم يكن عليه اعتراضٌ، وإنما كان يلزم الإشكالُ على تقدير استقلال العروض بالشرطية، وهذا ظاهر، والله أعلم.

وأما الثالث فإنه إنّما أراد العروض الاستعمالى، وفيه تكلُّم، وعليه يَبْنِى[3]، على عادته في التمسك بالظواهر. وأما العروض القياسيُّ فهو شىءٌ لم ينطق به ولا ظهر في موضع من المواضع، وإنما ظهر لزوم الياء فهو الذى اعتمد، وإياه أراد، والله أعلم.

وأما الرابع (فنقول[4]) : إن ياء التصغير من قبيل ماهو لازمٌ لاعارضٌ، لأنّ بنية المكبَّر (بنيةٌ[4]) أخرى، وأما ماجاء من نحو أُسَيْوِد وجُدَيوِل فهو عند سيبويه أضعف الوجهين، والقياس والأَوْلى القلبُ والإدغامُ على القاعدة القياسية الاستعمالية، ألا تراه قال : « واعلم أن مِنَ العرب مَنْ يُظْهِر الواو في جميع ما ذكرنا[5]»، قال : «وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل أن تُحَقَّر[5] »، فجعله ــ كما ترى ــ أبعدَ الوجهين عن القياس، وجعله لغةً لبعض العرب، فهو

---

(١) الأصل، ت : لفرض.

(٢) الأصل، ت : ولو كان هذا.

(٣) الأصل، ت : «وعليه يبنى قاعدته في التمسك..».

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الكتاب ٣/٤٦٩.

في عداد الأوجه الضعيفة التى لا يعتبرها في هذا النظم. وأيضًا فليس هذا الإظهار عامًا في جميع المصغَّرات وإنّما هو مختصٌ بما كانت الواو فيه ظاهرةً صحيحة في المكبَّر كجدولٍ وأسودَ (ومعاوية[1]) ونحو ذلك لافيما اعتلّ أو كان ساكنًا نحو سَيِّد وقيُّوم ومقام وعَتُّود، وأيضا فهو مختصٌ بما كانت الواو فيه عينًا أو في موضع العين لا لامًا، فإنها إن كانت لامًا وكانت محرَّكةً[2] ومصحَّحةً فلابد من القلب والإدغام كدلوٍ ورضوى وعشواء، فإنما تقول/: دُلَيّ، ورُضَيًّا، وعُشَيَّاء ، وكذلك ما أشبهه. ٣١٤

فالحاصل أن الذى يكون فيه عدمُ القلب من المصغَّرات قليلٌ في قليلٍ في لغة قليلين من العرب، فَبِحَقٍّ ماتركه الناظم! وهو حسن.

وأما الخامسُ فإنَّ فَوْعَلْ من البيع وما أشبهه إذا بُنِي للمفعول الواو فيه[3] محكومٌ لها بحكم العارض، والياءُ بعدها في الحكم عارضةٌ، أما كونُ الواو محكومًا[4] لها بحكم العارض فإن فُوعل في البناء للمفعول محمول على فاعل، ولذلك صارت الواوُ مدَّةً كما صارت في فاعل حملاً للمعتل على الصحيح، إذْ كنت تقول : بُوطِرَ في بَيْطر، كأنك قلت : باطر، وتقول : صومعت، فتقول فيه : صُومِعَتْ، فتجريها مجرى صامع لو تكلّمت به، وكذلك فيعلت من باع، فلما كان حالُ الواو في فَوْعل وما أشبهه هكذا صارت الواو لما لحقها من المدّ بالتشبيه بفاعل في حكم المبدل من[5] ألف

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : متحركة.

(٣) الأصل، ت : الواو له.

(٤) الأصل، ت : محكوم.

(٥) الأصل ، ت : «المبدل منه من..».

فاعل، فَعُومِلَتْ معاملتها، أما بِنْيُة الفاعل فلا إشكالَ في ثبوت حكم القلب والإدغام فيها، وإنما عرض الشبه لبِنْيِةِ المفعول، (^(١-) وأما كونُ الياء بعدها عارضة فإن هذه الواو قد تأتى في بنية المفعول^(-١)) وليس بعدها ياء تدغم فيها، ألا ترى أن فُوعَلِ قد يأتى بعد الواو فيه غير الياء إذا قلت بُوطِرَ وحُوقِل وما أشبه ذلك، فلما كانت كذلك اعتُبِر فيها حال السقوط عن البناء، قال سيبويه: «وتقول في افْعُوعَلْتُ من سرت : اسْيَيَّرْتُ، تقلب الواو ياءً لأنها ساكنةٌ بعدها ياءٌ، فإذا قُلْتَ (فُعِلْت قلت[٢]) : اسيُويِرْت، لأنَّ هذه الواو قد تقع وليس بعدها ياء كقولك اعْذودِنَ، فهى بمنزلة واو فَوْعَلْتُ وألف فاعلت[٣]». قال : «ولذلك هى من قلت، لأن هذه الواو قد تقع وليس بعدها واو». قال : «فيجريان في فُعِلَ مجرى غير المعتل ، كما أجريت الأول مجرى غير المعتل، فأجريت اسيُويِرَ على مثال اعْذودِن في هذا المكان، واشهُوبّ في هذا المكان، ولم تَقْلِبِ الواو ياءًا لأن قصتها قصة سوير[٤]». هذا كلامه قد ظهر منه الحكم على ما بعد الواو بالعروض. وقد أجاز الفارسىّ في احويّاء مصدر احواويت أن يُجاءَ به على الأصل فيقال : احوِيواء، علَّل ذلك ابن أبى الربيع بأنّ ياء افعيلال لايلزم أن تقع بعدها واو، لأنك تقول : احميرار، واشهياب، فجرى ذلك مجرى المنفصلين، ونظَّره[٥] باقتتال، وسيأتى ذكر ذلك في باب الإدغام. فإذا ثبت هذا لم يكن على الناظم اعتراض في هذا النظم ولا في التسهيل.

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) سقط من الأصل. وفي ت : «فإذا فعلت اسيويرت». في س « فإذا قُلتَ فعلت اسيويرت » .

(٣) في الكتاب فعالت.

(٤) الكتاب ٤/٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٥) الأصل : ونظيره. وفي س : ونظيره الاقتتال.

وأما السادس فإنّ كسر ماقبل الواو إذا انقلبت إلى الياء قد تقدّم له فيه كلامٌ لعلّه يُغْنِي ههنا، وذلك أنه قال في باب الإضافة إلى ياء المتكلم:

وتُدْغَم اليــا فــيــه والواوُ وإنْ
مــاقَــبْلَ واوٍ ضُمَّ فــاكــسِــرهُ يَهُنْ

فنصَّ على كسر ماقبل الواو إذا قُلِبت ياء وحَتَم الحكم بذلك هنالك، وهى مسألةٌ من هذا الفصل فلابُدَّ أن يجرى الحكمُ في الجميع، فاجتزأ بذكره هنالك عن ذكره هنا، فما كان من نحو مَرْضِيٌّ وبَغِيٌّ داخلٌ بالمعنى تحت الحكم بالكسر، ولاسيمًا وقد نصَّ هنالك على العلَّة بقوله: «فاكسره يَهُنْ»، أى: يسهل، فأشار إلى أن سبب الكسر التخفيف، وأن بقاء[1] الضمة يُحدِثُ ثقلا / (فيجرى ذلك هنا[2])، لكن فيما كان مثل مُسْلِمِيَّ، ٢١٥ وهو ماكانت الضمَّة فيه قريبةً من الطرف ولم تكن على فاء الكلمة، فإذًا ما كانت الضمَّة فيه على فاء الكلمة خارجٌ عن ذلك اللزوم لأجل قُوَّة الضمة ببُعدها عن الطرف، فإن اعتبرت قُوَّتها تركتها على حالها فقلت: لُيٌّ في جمع ألْوى، وإن اعتبرت ثقل اللفظ قلت: لِيٌّ، فكسرت، وكذلك ما أشبهه، فيمكن أن يكون الناظم قصد[3] هذا، والله أعلم.

وقوله: «مُدْغِمًا» حالٌ من فاعل «اقلبَنَّ»، أى: اقلب الواو ياءً في حال كونك مُدْغِمًا. إلاَّ أنّ هذه الحال لايَصحُّ إذا أُخِذَت على حقيقتها، وذلك

---

(١) الأصل، ت: إبقاء.
(٢) سقط من الأصل، ت.
(٣) الأصل، ت: فصل.

(أنه[1]) يقول : اقلب في حال الإدغام، أى في زمان الإدغام، والحالُ مقدَّرةٌ بالظرف، والقلبُ في زمان الإدغام محالٌ؛ إذِ الإدغام إنما هو من إدغام المثلين في الحقيقة، وإن كان كأنه معدود من إدغام المتقاربين لتقاربهما في الصفات من المدّ واللين وغير ذلك، ولاتكُون الواو مثْلاً للياء إلا بعد قلبها ياءً، فإذًا لايكون الإدغام إلاّ بعد قلبها ياءً، وإذا كان كذلك أشكل قوله : «اقلبَنَّ مدغما»، لأن القلب ليس في حال الإدغام، بل بعده.

والجواب : أنّ الحالَ هنا مقدّرةٌ، أى : اقلبنَّ مقدِّرًا للإدغام، أى : إنَّ[2] القلبَ لايكون إلاَّ على هذا التقدير. وكذا هو في حقيقة الأمر، لأن الإعلال هنا لاموجب له إلا ثِقَل اجتماع الواو والياء، فأرادوا أن يزيلوا ذلك، فلم يتأتّ لهم إدغام أحدهما في الآخر؛ إذ لايصحّ ذلك فيهما من غير قلب أحدهما إلى الآخر، فقلبوا الواو ياءً لأجل أن يدغموا أحدهما في الآخر، فالحال هنا هى الحال المقدّرة، وعليه جاء معنى الكلام، ومثل هذه الحال قوله تعالى : {وفَجَرنَّا الأرْضَ عُيُونًا[3]}، أى : فجرناها مقدِّرين هذه الحال لها، وهى كونها عُيُونًا، إذْ لم تكن عُيُونًا في حال التفجير، وإنما حصل كونُها عُيُونًا بعد حصول التفجير، أو بعد فَرْضِه موجودًا، وكذلك مسألتنا.

ثُمَّ نَبَّه على شذوذ ماشذَّ عن القاعدة فقال : «وشَذَّ مُعطًى غَيْرَ ماقد رُسِما»

غَيْرَ : منصوبٌ بمعطى على المفعول الثانى، ومُعطًى على حذف الموصوف للعلم به، أى : شَذَّ لفظٌ مُعْطًى كذا، يعنى أنَّ كلَّ كلمة اجتمعت فيها الشروط المذكورةُ ولم يحصل فيها ذلك الحكمُ من قلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء،

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : إن كان القلب.

(٣) الآية ١٢ من سورة القمر.

فهي شاذَّةٌ محفوظةٌ لايُقاسُ عليها، فمن ذلك حَيْوَة، اسم رجل، وضَيْوَن للهرِّ الذكر، وعوى الكلبُ عَوْيةً. وقال ابن الناظم : الشاذّ من هذا النوع على ثلاثة أضرب، الأول : ما شذَّ فيه الإبدال لأنه لم يستوف شروطه كقراءة من قرأ : { إن كنتم للرُّيًّا تعبرون[1] }. الثاني : ماشذّ فيه التصحيحُ كقولهم للسنَّور : ضَيْوَنٌ ، وعوى الكلبُ عَوْيةً، ويومٌ أيومُ . والثالث : ماشذَّ فيه إبدال الياء واوًا وإدغامُ الواو في الواو، نحو : عوى الكلبُ عَوَّةً ، ونَهُوٌّ عن المنكر[2] ». انتهى ، وهو حسن .

ويدخل تحت هذا الإطلاق قولُهم في التصغير : أُسَيود، وجُدَيول/، ٢١٦ وجُهَيور، وما أشبه ذلك مما تقدَّم؛ إذْ هو مما اجتمعَتْ فيه الشروط فلم يحصل فيه قلبٌ ولا إدغامٌ، لكن مثل هذا الايُقَال فيه شاذٌّ، كيف والنحويون يقيسونه وإن كان قليلاً. ووجهُ ماقالوه من هذا أنَّ الواو جَرَتْ مجرى الصحيح بتحرُّكها ووقوعها في موضع الحرف الصحيح، فعاملوها معاملته، وأيضًا فتشبيها لياء التحقير بألف التكسير؛ إذ كانوا إنما يفعلون هذا فيما يكسَّر على مفاعل، فثبتت فيه الواو ظاهرة غير معتلَّةٍ، والله أعلم.

مِنْ وَاوٍ اوْ ياءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ
ألِفًا ابْدلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ
إنْ حُرِّكَ التَّالى وَإن سُكِّنَ كَفّْ
إعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ وَهْىَ لاَيُكَفّْ

---

(١) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٥٥ ـ ٨٥٦.

إِعْــلاَلُهــا بِسَــاكِنٍ غَـيْــرِ أَلِفْ

أَوْ ياءٍ التــشــدِيدُ فِـيــهـا قَـدْ أُلِفْ

هذا هو إبدالُ الألف من غيرها من حروف العلَّة اليـاء أو الواو، وحذَفَ العـاطف والأصل أن يقـول : ومن واو أو يـاءٍ . وهذا الجـارّ مـتـعلِّقٌ بـأبدل ، وبتحريك : متعلِّق باسم فاعل محذوف صفةٍ لما قبله، وأُصِلْ : جملة في موضع الصفة لتحريك، وألفًا : منصوبٌ على المفعولية بأبدل. وبَعْدَ : متعلِّق باسم فاعل حالٍ من الياء والواو وإن كانا نكرتين، أو بـأبدل، والتقدير : أبدِلْ ألفًا من ياءٍ أو واوٍ كائنتين بتحريك أُصِل حالة كونهما بعد فتح مُتصِّلٍ. ومعنى ذلك على الجملة أنّ الواو والياء تُبْدَلان ألفًا إذا تحرّكا حركةً أصلية وانفتح ما قلبهما مُتَّصلا بهما، وكان التـالى ـ أى : الواقع بعدهما مما يليهمـا ـ متحـركًا أيضًا وقد اشتمل هذا العقدُ على خمسة أوصافٍ بوجودها يحصُل الحكمُ مالم يأتِ مانعٌ من خارج :

أحدها : أن تتحرّك الواو والياء، وذلك قوله : «بتحريك»، وهـذه الحركةُ لم يُعَيِّنْها، فدلّ على أنها يصحّ أن تكون ضمَّةً أو فتحةً أو كسرةً، فالضمّة نحو : طال، أصله : طَوُل، وهو ضِدّ قصُر. والفتحة نحو : قام وهام، أصله : قَوَم[1] وهَيَم. والكسرة : هـاب وخـاف، أصله : هَيِب وخَوِف. فإن سَكَنَتْ الواو واليـاء فمفـهوم الشـرط أنها لاتُقْلَب ألفًا قياسًا، وذلك نحو : سقَيْت ورمَيْت، ودعَوْت وغَزَوْت، واستسقيتُ، وما أشبه ذلك، قال سيبويه : «وأما قولهم : غزَوْت ورمَيْتُ، وغَزَوْتَ ورَمَيْنَ، فإنما جِئْنَ على الأصل لأنه[2] موضع لا تَحَرَّكُ فيه اللامُ، وإنَّما

(١) الأصل قيم.

(٢) الأصل، ت : لأنها.

أصلُها في هذا الموضع السكون، وإنما تُقْلَب ألفًا إذا كانت متحرِّكةً في الأصل[1]». انتهى. فإن جاء من ذلك شيءٌ فمحفوظٌ غير مقيسٍ، فممًّا جاء من ذلك قولهم في يَيْأَسُ : ياءسُ، وفي يَوْجل : ياجل، أرادو التخفيف وإن كانت ساكنةً لأنَّ الألف أخفُّ من الواو والياء لاسيمًا لما جاءتا مع الياء، فرأوا أن جمع الياء والألف أسهلُ من جمع الياءين أو الواو والياء، وقد حملهم طلبُ الخفَّة أن قالوا في طَيْئِيّ : طائِيٌّ[2]. وقد تقدم تنبيهُ الناظم عليه فأبدل الألف من الياء الساكنة، وكذلك حاريّ في الحِيْرة[3]، قال/ ٢١٧ الشاعر[4]:

فَهْيَ أَحْوَى من الرِّبْعِيِّ خاذله

والعينُ بالإثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ

وحكى أبو زيد عن بعضهم في تصغير دابة : دُوَابَّة، يريد : دُوَيْبَّة، فأبدل من ياء التصغير ألفا، وقال الراجز، أنشده ابن جني[5]:

تُبْتُ إليكَ فتقبَّلْ تابَتِي

وصُمْتُ ـ ربِّي ـ فتقبَّلْ صامتي

أراد توبتي وصومتي. وقال مالك بن أسماء بن خارجة[6]:

---

(١) الكتاب ٣٨٣/٤.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٦٦٨ ـ ٦٦٩.

(٣) منسوب الحيرة على غير قياس، يقول ابن يعيش ١٨/١٠ : «كأنه استثقل اجتماع الكسرتين مع الياءات، فأبدل من كسرة الحاء فتحةً ومن الياء ألفًا».

(٤) طفيل الغنوي، والبيت في سرّ الصناعة بهذه الرواية ٦٦٩، والكتاب مع اختلاف يسير ٤٦/٢، وابن يعيش ١٨/١٠، وزوانه الديوان ٥٥ :

إذ هي أحوَى من الربعي حاجبه

(٥) سر الصناعة ٦٦٩، واللسان : توب.

(٦) سر الصناعة ٦٦٩، والمحتسب ٣٣١/٢، واللسان : طرف.

وَمِنْ حَـــديثٍ يَزِيدُنِي مِـــقَـــةً

مَــــالِحَـــديثِ المأمُـــوقِ مِنْ ثَمَنِ

يريد : المَومُوقَ. وفي الحديث عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ «ارجِعْنَ مأزُورات غير مأجورتٍ[1]». وَجّهه الكوفيّون أنه أبدل الألف من الواو لازدواج الكلام[2]. وقال سيبويه في آية وراية وطاية وثاية[إية[3]]: إنها فَعْلَةٌ، بإسكان العين، فأبدلت الألف منها وهي ياء، وهو مذهب الفراء[4]. ومذهبُ الخليل حملُها على القياس وأنّ أصلها التحريك، فانقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها على الأصل، لكنْ فيه شذوذُ إعلال العين وتصحيح اللام، وهو خلافُ القياسِ ، على ما يأتي بُعَيْدَ[5] هذا ، إن شاء الله تعالى . قال ابن جني : «وأخذ هذا بعض البغداديين من سيبويه فقال في قولهم: أرض داويّة (إنه[6]) : أراد دَوِّيةً ، فأبدل من الواو الساكنة التي هي عين دَوٍّ ألفًا، قال ذو الرُّمّة[7]:

دَوِّيَّـةٌ ودُجَى ليلٍ كـــأنَّهـــمـــا

يَمٌّ تراطَنَ فـي حـــافــاتِهِ الرومُ

ثم حكى عن الفارسيّ ردّه[8].

ومنه : حاحيت وعاعيتُ، قال المازني :

(١) سنن ابن ماجه،كتاب الجنائز ٥٠٣ .

(٢) سر الصناعة ٦٦٩.

(٣) الطاية : صقف البيت. والثانية : حجارة تكون للراعي حول الغنم تأوى إليها.

(٤) سر الصناعة ٦٦٩، والمجتمع لابن عصفور ٥٨٢ ـ ٥٨٤، وشرح الشافية للرضي ١١٨/٣.

(٥) الأصل، ت : بعد.

(٦) عن س، ك.

(٧) ديوانه ٤١٠/١، وسر الصناعة ٦٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٥، ١٩/١٠.

(٨) انظر سرّ الصناعة ٦٧٠.

«وأخبرنى أبو زيد[1] النحوى قال: سألت خليلاً عن الذين قالوا: مررتُ بأخواك، وضربت أخواك، فقال: هؤلاء قومٌ على قياس الذين قالوا (في[2]) ييأس: ياعسُ، أبدلوا الياء ألفًا لانفتاح ماقبلها[3]». وانظر في تفسير هذا الكلام في المنصف لابن جني. قال المازنى[4]: «ومثله قول العرب من أهل الحجاز: ياتزنون، وهم ياتعدون، فَرُّوا من يَوْتزنون ويَوْتعدون[5]».

قال الكسائى[6]: سألت أبا الجرَّاح فقلت له: من يقول من أحياء العرب: هو ياجل، وياجل، وياعس، ويابس؟ فقال لي: يَمَهْ؟ - وهو يستفهمني، أراد: يا، ماذا؟ فأفهمتُه[7] - فقال: تقوله عامرٌ وقوم من قيس. يريد: يَوْجل، ويَوْحل، وييأسُ، وييْبَسُ، من الوجل والوحل والإياس واليُبْسِ. فهذا وما أشبهه مما جاء على غير قياس.

الوصف الثانى: أن تكون حركة الواو والياء أصليَّةً لاعارضةً، وذلك قوله: «بتحريكٍ أُصِلْ» يعنى أنّ الواو جاءت متحرّكة في أصلها، وكذلك الياء، لا أن تكون الحركة عرضت لها، وذلك كما إذا خَفَّفْتَ: شيْءٌ وفيْءٌ وضَوْءٌ ونَوْءٌ، بحذفِ الهمزة وإلقاء حركتها على الياء والواو فقلت: شَيٌ وفَيٌ وضَوٌ ونَوٌ، لم

---

(١) الأصل، ت: يزيد.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) المنصف ٢٠٣/١، والخصائص ١٤/٢.

(٤) نسب هذا القول في بعض نسخ الخصائص إلى الخليل.

(٥) المنصف ٢٠٣/١، ٢٠٥.

(٦) قبله في النسخ ماعدا (ك): «هذا وما أشبهه مما جاء على غير قياس، ولكن» وهذا ماعدا كلمة (ولكن) سيأتى في نهاية الفقرة التالية.

(٧) الأصل، ت: فأبهمه.

تقلبهما ألفًا وإن تحرَّكا، لأن الحركة حركةُ الهمزة لا حركة الواو والياء.
وكذلك إذا خَفَّفْتَ «جَيْئَل» فَنَقَلْتَ الحركة وقلت : جَيَل، لم تقل : جال، أو بَنَيت من ضَهْيَأ مثل قِمَطْرٍ فقلت : ضِهَيْىءٌ، ثم خَفّفت[1] بالحذف والنقل فقلت : ضِهَىً، لم تقل : ضِهَا، وإن تحركت. وكذلك لو بينت من قرأ مثل إِدْرَوَنٍ[2] فقلت : إِقْرَوْءٌ، ثم خَفَّفته ونقلت / (لقلت[3]) : إِقَروٌ، ولم تقلب الواو ألفًا. ٣١٨

وكذلك ما أشبه هذا، فالحركة وإن كانت على الواو والياء مُحْرَزَةٌ للهمزة فكأنها موجودةٌ وحركتها عليها. وقال ابن جنِّى : «سألت أبا عليٍّ فقلتُ له : من أجرى غير اللازم مُجْرَى اللازم فقال في تخفيف الأحمرِ : لَحْمَرُ أيجوز على هذا أن يقلب الواو والياء في جَوَبٍ وجَيَلٍ ألفًا فيقول : جابٌ وجالٌ؟ فقال : لا وأَوْمأَ إلى أن حكم القلب أقوى من حكم الاعتداد بالحركة في نحو لَحْمَرٍ، أى فلا يبلغ في الجواز ذلك لشناعته[4] كما ذكر[5]».

الوصف الثالث[6]: (أن ينفتح ماقبلهما، وذلك لأن الألف لاتثبت إلا بعد الفتحة، فإن تحرك بالضم نحو : دُوَلٍ وسُوَر، أو بالكسر[7] نحو : حِوَلٍ وسِيَرٍ، أو سكن نحو دَلْوٍ وظَبْيٍ، لم تنقلب الواو ولا الياء ألفًا. وكذلك ماكان

(١) ك : خففته.
(٢) الإدرون : المعلف.
(٣) سقط من الأصل، ت.
(٤) في الأصل : لشياعته. س : لبشاعته.
(٥) في الأصل : لما. ونص المحتسب : «وهو كما ذكره انظر ٦٨/١.
(٦) الأصل، ت : والوصف.
(٧) ماعدا (س) وهامش ك : أو بالضم.

نحو : عِثْيَرٍ، وجَهْوَرٍ، وكَنَهْوَرٍ، وقِنْدَأْوٍ، وسِنْدأْوٍ[1]، وشبه ذلك. أما إذا كان ماقبلهما ساكنًا فإن العرب تجريها إذْ ذاك مُجْرَى الصحيح، إذ لايجتمع فيه ياءٌ وكسرةٌ، ولا واوٌ وضمةٌ، وقَوِيتا إذْ[2] كان ماقبلهما ضعيفًا لسكونه، قال سيبويه: «ومن ثَمَّ قالوا : مَغْزُوّ وعُتُوّ[3]». يعنى ولم يقلبوا، وأمَّا[4] إذا تحرّك ماقبلها بالضم أو بالكسر فإن اللام بذلك تعتلّ في الاسم اعتلالاً آخر، وذلك كلّهإذا كان المعتلّ لامًا أو في موضع اللام . وأما إذا كان المعتل الواو أو الياءُ في وضع العين فإنهما إذا سكن ماقبلهما كما تقدّم في اللام ، وإذا تحرَّك[5] بالضم أو بالكسر لم يصحّ انقلابهما ألفً‍ــ‍ـ كما ،تقدم، فلم يبق إلا أن يكون ماقبلهما مفتوحاً وأيضا الاعتلال ههنا إنما هو بالجمل على الفعْل، وإذا انفتح ماقبلهما كانت الكلمة بذلك على وزن الفعل، فثبت الإعلال في نحو دارٍ ومالٍ، ورَجُلٍ مالٍ[6]، وصافٍ[7]. وكذلك تقول في نحو عَضُدٍ من القول : قالٌ. وأما إذا لم ينفتح ماقبلهما فإن الكلمة تخرج بذلك عن وزن الفعل فتقول : سُوَرٌ وعِوَضٌ، ونحو ذلك. ولذلك قالوا إذا بنيت من القول والبيع مثل إبِلٍ قلت : قِوِلٌ وبِيِعٌ ، فصُحّحت كما تصحح حِوَلاً وطوراً .

---

(١) الكنهور من السحاب: المتراكب الثخين. والقندأو : الجرىء المقدام ، وجمل قندأوٌ وسندأوٌ : خفيف جرىء.

(٢) الأصل، ت : إذا .

(٣) الكتاب ٣٨٤/٤.

(٤) الأصل، ت : فأما .

(٥) الأصل، ت : تحركا.

(٦) س : أورجل وصال وصاف. ورجل مال : ذو مال.

(٧) فوقه في (ك) : كذا. ويقال : كبش أصوفُ، وصَوِفٌ، وصائف، وصافٌ، وصافٍ : كثير الصوف. وفي الكتاب ٤٦٢/٣ : «وصَوِفَ الكبش : إذا كثر صوفه، وكبش أصوفُ. هذه الكثيرة، وكبشٌ صافٌ ونعجة صافة».

فإن قلت : فإن في الفعل مثل فِعْلَ نحو : نِعْم وبِئْسَ ، فهلاّ أعْلَلْتَ فقلت : قيلٌ .

قيل : هذا لايلزم، لأن هذه الكسرة لما كانت من أجل الحرْفِ الحلقيّ لم تلزم فلم يعتدّ بها وصارت[1] الفاءُ كأنها على فتحتها، كما لم يَعْتدُّوا بالفتحة في نحو يَطَأُ ويَسَعُ، بل كانت بمنزلة الكسرة ، فحذفوا الواو، كما حذفوها من يَزِن ونحوه ولم يثبتوها كما أثبتوها في يَوْجَل .

فأمّا وجه القلب في اللام مع الفتح فإن اللام لما اعتلّت[2] حين انكسر ماقبلها أو انضمَّ أرادوا أن يكون ذلك أيضًا إذا انفتح ماقبلها لتجرى اللام على حكم واحدٍ في الاعتلال. وإلى هذا النحو من التعليل أشار سيبويه. وأما العين فإنما اعتلّت لأنّ الحركاتِ أبدًا في هذه الحروف مستثقلةٌ لاسيّما الضمة والكسرة، فثقل عليهم في هذا فَعُل وفَعِل إذا قلت مثلا : طَوُل وخَوِف وهَيِب ، فسكنوهما ألفًا فقالوا : طال وخاف ، ثم أعلُّوا أيضًا فَعَل كذلك لتوالى الفتح ولتكون كأختيها فقالوا : قام وباع وآب، وحملوا على / ذلك ٣١٩
الاسم فقالوا : مالٌ ودارٌ وساقٌ، أصله : مَوَلٌ ودَوَرٌ وسَوَقٌ، إذْ هى من الواو (لقولهم[3]) : أموال، ودار يدور، والسُّوُق. وقالوا : رجل خاف ومال، أصله : خَوِفٌ ومَوِلٌ، وكذلك ما أشبهه. وأما فَعُلٌ في الأسماء من المعتل فقال ابن جني : «لا أعلمه[4] جاء اسمًا فيما عينه معتلَّةٌ لاصحيحا ولا معتلاً». ثم ذكر أنك لو بنيت من قام مثل عَضُد لقلت : قامٌ، وأصلُه : قَوُمٌ، فقلبت الواو ألفًا إذْ تحرّكت وانفتح ماقبلها، كما قالوا : طال، وأصله طَوُل.

---

(١) س، ك : فصارت.

(٢) الأصل، ت : أعلت.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الأصل، ت : أعلم.

فإن قيل : قد تقدَّم أنّ الواو والياء تنقلبان ألفًا لتحركهما من غير أن يكون ماقبلهما ساكنًا[1]. وذلك قياسٌ مُطَّرد فيما إذا وقع قبلهما الألفُ الزائدةُ في اللام والعين معاً ؛ ألا ترى أنّ الخليل وغيره يقولون في كساء ورداء : أصلُه كساوٌ وردايٌ، لكن وقعت الألف قبلهما زائدةً وهى تشبه الفتحة فانقلبت ألفًا، ثم اجتمع ألفان، فلما أرادوا تحريك (الألف[2]) الثانية انقلبت همزةً، وكذلك قالوا في همزة قائم وبائع، حرفًا بحرف، فقد وُجِد الإعلال فيهما ولا حركة قبلهما، وذلك ينقض هذا.

فالجواب : أنّ ماتقدَّم إنما هو أمرٌ تقديريٌّ لاوجود له في الخارج[3]، فلم[4] يعتبره (^٥- وقد تقدّم أنّ الناظم لم يعتبر -٥^) ذلك العمل ولابني عليه، وإنما بني هنالك على أنّ الواو والياء انقلبتا همزةً لوقوعهما طرفًا بعد ألفٍ زائدة في كساءٍ ورداءٍ، وأنهما كذلك انقلبتا همزةً في فاعلٍ ونحوه ، لا أنهما انقلبتا ألفًا ثم همزةً ، وإذا كان العملُ عنده كذلك فلا يعَتَرضُ عليه بما ذكره غيره. هذا مع أنَّ الألف وحدها اختُصَّت بهذا لشبهها بالفتحة، لأن الفتحة بعضها، وبذلك علّلوا هنالك القلب ألفًا. فَعَقْدُ الناظم (هنا[5]) صحيحٌ (وهناك صحيح[5]) على ما مضى ذكره ، وأيضًا فقد أتى بشرط مخرج نحو كساء وقائم أن يكون من هذا الباب، وهو الوصف الرابع :

---

(١) ماعدا (س) : إلا ساكنا.

(٢) عن س، ك.

(٣) ت : «لا وجود له فلم يَعتبرْهُ في الخارج».

(٤) س : لم.

(٥) سقط من الأصل، ت.

أن تكون الفتحةُ مُتَّصلةً، وذلك قوله : «بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلِ» ، ومعنى اتصالها وجهان :

أحدهما : أن يكون تحرَّزَ به من الفصل بينهما، أعنى بين الواو والياء وبين الفتحة بحرفٍ من الحروف كظَبْيَةٍ وغَزْوَةٍ، فلا أثَر لحركة الظاء والغين في الياء والواو للفصل بينهما، ولأنه قد مَرَّ أن من أسباب القلب هنا توالى الحركات، وإذا سكن ماقبلهما فُقِدَ جزءُ العلة، وقد دخل هنا الفصل بالألف الزائدة، فليست إذًا الهمزة في قائم وبائع ولا في كساءٍ ورداءٍ بمنقلبةٍ عن الألف، على اعتبار هذا الشرط كما تقدم له من اطِّراح هذا العمل. قيل : وله وجهٌ من النظر، وذلك أنّ هذا العمل لايتعيَّن ولم يظهر له ثمرةٌ في الكلام، وإنما هو زيادة عمل صناعيّ فقط، وتقريب العمل ما أمكن هو الأولى.وأيضًا فإنّ من قواعد سيبويه ـ على ماقَرَّر ابنُ جنى[1] ـ الحملُ على الظاهر وإن أمكن أن يكون المرادُ غَيْرَه، وقد أمكن هنا أن يكون القلبُ حصل في الواو والياء لا في الألف، فلا يُعَدلُ عنه إلا بدليلٍ، وأيضًا قَلْبُ الألف همزةً طلبًا لتحريكها أمْرٌ قليلٌ في الكلام شاذٌّ في الاستعمال، قلما يأتى / إلا في الشعر، ولذلك لم يقبله كبارُ النحاة في ٣٢٠
القياس، والقلبُ في كساءٍ، وقائمٍ ونحوه كثيرٌ جدًا وقياسٌ مُطَّردٌ، فلو كان من ذلك الأصل لكان قليلاً[2] ونادرًا أو شاذًا، فكونُه لم يكن كذلك دليلٌ على أنّه ليس على ذلك التقدير ، وهذا من باب الاستدلالِ بالأحكامِ ، وهِيَ من قواعد سيبويه وغيره، فلأجل هذا من الدلالة يقول الناظم : لابدَّ من اتِّصال الفتحة. وهذا ـ واللهُ أعلمُ ـ هو الذى أراد هنا وفي التسهيل، لا

---

(١) الخصائص ٢٥١/١.

(٢) الأصل : أو نادرًا.

أنه قصد[1] الفصل بالحرف الصحيح كغَزْوَةٍ وظَبْيَةٍ، وإنما دخل مثلُ هذا بحكم الانجرار، على أن غيره قد احترز مما احترز هو منه[2]، فقالوا في نحو : قاولت وبايعت، وتقاولنا وتبايعنا، وحوَّلتُ وتحوَّلتُ : لايعلُّ[3] مثلُ هذا وإن تقدّمته الفتحة. قال ابن جنى تفسيراً لما قاله المازنى من ذلك : «إنما صحَّت هذه الأفعالُ كلُّها لسكون ماقبل الياء والواو والمتحرّكتين، فلو قَلَبْتَ الياء والواو في قاولْتُ وبايَعْتُ كما قلبتها في قال وباع[4] لوجب حذفُ إحدى الألفين ولزال البناء، أو قلبت الأخيرة من الواو والياء في زَنَّيْتُ وشَوَّقْتُ[5] لتحرك ماقبلهما وزال البناء، فَتَجَنَّبوا ذلك لكثرة التغيير.

وكذلك تفعَّلتُ وتفاعلنا، لأن التاء إنما دخلتْ على فعَّلت وفاعلنا[6]، ولما صحَّت هذه الأفعالُ صَحَّت مصادرُها أيضاً كالتقاول والقِوَال[7]، وشبه ذلك.

والوجه الثاني : أن يريد بالاتصالِ اتّصال الفتحة بالواو والياء في كلمةٍ واحدةٍ تحرُّزاً من أن تكونا في كلمتين، فإنه لايُؤَثِّر كقولك[8]: ذَهَبَ يَزِيدُ وقُطِعَ ورَيدُه، وخرجَ وليدٌ وَانطلقَ يُريدُ كذا، فإن مثل هذا لااعتبار به كما لم يُعْتَبَر في القاعدة الأولى وهى قاعدة سيِّد وميِّت، وذلك لأن[9] الكلمة الثانية ذاتَ الواو

---

(١) الأصل، ت : قد فصل.

(٢) الأصل، ت : منها.

(٣) الأصل : إلا فعل.

(٤) في المنصف بعده : «وقبلهما ألف ساكنه لوجب...».

(٥) بعده في المنصف : «ألفين لتحرك».

(٦) بعده في المنصف : «بعدما وجب فيهما التصحيح، فلما صحت...».

(٧) في النسخ : والتقوال. وقد اختصر الشارح كلام ابن جني، انظر المنصف ٢ / ٢٠٢ / ٢٠٣ .

(٨) الأصل، ت : قولك.

(٩) الأصل، ت : أن.

والياء ليس بواجب أن تأتى قبلها فتحةٌ، بل قد تكون وقد لاتكون، فكيف تتقلب ألفًا لأمرٍ يتخلّف وينكسر ولايلزم؟ وهذا ظاهر.

الوصف الخامس : أن يكون مابعد الواو والياءِ متحركًا، وذلك قوله: «إنْ حُرِّك التالى». يعنى أنّ هذا الحكم ثابت على الإطلاق بشرط أن يكون التالى لهما متحرِّكًا لا ساكنًا، وهذا الشرطُ له ضميمتان[1] مفهومتان من الكلام :

إحداهما : أنّه إنّما[2] يتأتّى فيما يكون بعده حرفٌ في كلمته[3] كقام ونام ورام، وكذلك مصطفَون وما أشبه ذلك، وإلاّ فإذا لم يكن بعده حرفٌ في كلمته[3] فلا متحرِّك ولا ساكن، وإن جاء من[4] كلمة أخرى فغيرُ مُعْتَبَرٍ أصلاً، فإذا قلت : رمى زيدٌ، أو رمي ابنك، أو رَمَى، ووقَفْتَ عليه ـ فالحكم واحدٌ إلا مايعرض من التقاء الساكنين قَطُّ ، فأمّا الإعلالُ فحاصلُ على كلٍّ تقدير.

والثانية : أنه شرط في إطلاق القول بالإعلال المذكور أنه إذا تحرّك ما بعد الواو والياء فانقلابُهما ألفًا ثابتٌ على الإطلاق، بخلاف ماإذا سكن ما بعدهما فإن في ذلك تفصيلاً ذكره، ويدلّك على هذا المعنى قوله : «وإِنْ سُكِّنَ كَفَّ إعلاَل غير اللام».. إلى آخر المسألة، فإنه ذكر أنّ سكون مابعدهما لايثبتُ معه الإعلالُ على الإطلاق، بل يثبت في بعض المواضع ولايثبت في بعضٍ، فدلّ هذا/ من كلامه على أنّ التحريك شرطٌ في إطلاق ٣٢١

(١) س : ضمينان.

(٢) ك : أنه لا يتأتى.

(٣) الأصل، ت : كلمة.

(٤) س : في.

القول بالإعلال. والتفصيل الذى ذكر فيما إذا وقع بعدهما ساكن هو أنه لايخلو أن تكون الواوُ والياءُ غيرَ لامٍ أو لامًا، فإن كانت غير لامٍ ـ وذلك العينُ ومايقع في موقعه مما لاتتمّ به الكلمة ـ فيَكُفُّ[1] ذلك الساكنُ الإعلال، فتبقى الواو والياء على أصلهما، وذلك نحو : غَيابة[2]، وغواية[3]، وعياياء[4]، وجواد، وطويل، وقَوُول[5]، وبيانٍ، وما أشبه ذلك، فإنك لو أعْلَلْتَ مثل هذا لالتبس البناء المخصوص بغيره، وذلك لأنك إذا قلت في غيابة وغواية : غاابة، وغااية، اجتمع ألفان، فلابدَّ من حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فيصير غيابةُ غابةً، وغوايةٌ من : قبل غايةً، وكذلك عياياء عاياء، وجواد جاد، وطويل طَيْلٌ، وقوول قُول، وبيان بان، فتلتبس بماوافقهما من الأبنية، فلا يحصل فرقٌ، فكرهوا ذلك، وقد دلّ على هذا الحكم قوله : «وإنْ[6] سُكِّنَ كَفَّ إعْلاَلَ غيرِ اللامِ». يعنى إنْ سكن مابعد الواو والياء كفّ إعلالَ غير اللام، وغيرُ اللام هى العين وما إليها.

وإنما قال : «غير اللام»، ولم يُعَيِّن العين، لأنه (قد[7]) يقع قبل اللام مايعلّ وليس بعين[8]، وذلك الفاء إذا وقعَتْ بالقلب في موضع العين كجاه، فإن أصله وَجْهٌ، ثم صار بالقلب جَوَهٌ، (ثم[9])حرَّكوا الواو بالفتح إذْ بَنَوه على صفةٍ أخرى

---

(١) الأصل، س : فكيف.

(٢) يقال : وقعوا في غيابة من الأرض، أى : في منهبط منها.

(٣) س : وغاوية.

(٤) س : وغياياء. بالغين المعجمة. ويقال : فحل عياء وعياياء : لم يضرب ناقةً قط، أو لا تهتدى للضراب. وفي حديث أم زرع أن المرأة السادسة قالت : زوجي عياياء طباقاء، كل داءٍ له داءٌ. ويروى : غياباء، بالغين المعجمة، وفسِّرت هذه الرواية ـ رواية الغين ـ بأنه في غياية وظلمة لايهتدى إلى مسلك ينفذ فيه.

(٥) الأصل، ت : قيل.

(٦) س : فإن.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) الأصل، ت : بلام.

(٩) سقط من الأصل، ت.

فقالوا : جَوَهٌ، فوجب فيه[1] ماوجب في العين نفسها في نحو : قام وهام، من انقلابها ألفًا لتحرّكها وانفتاح ماقبلها. لكن قد يُعْتَرَضُ على هذا المأخذ بقولهم : أَيِسَ، مقلوبَ يَئِسَ، فإنهم لما قلبوه كان حقُّه على هذا أن يُعَلَّ فيقال : آس، كما يقال : خاف وهاب. والأولى أن يكون أراد بغير اللام العين فقط، ولايحتاج إلى هذا الاعتذار، ويكون ماجاء من جاه ونحوه نادرًا لايُعْتَدُّ به.

وإن كانت الواو أو الياء[2] لامًا فإن الساكن الذى يقع بعدهما قسمان.

أحدهما : أن يكون ألفًا أو ياءً مشدَّدةً. والثانى : أن يكون غير ذينك.

فإن كان الأول فإنهما يمنعان إعلال اللام مطلقًا، وذلك قوله : «وَهْىَ لايُكَفْ إعلالُها بساكنٍ غير ألِفْ أو ياءٍ» صفتُها كذا. وضمير «هى» عائد على الواو أو الياء،[2] وأعاد ضمير المفرد لأن العطف فيهما بأو، ولو قال : وهما لايكفُّ[3]إعلالُهما، لصحَّ، لأنّ معنى أو التنويع أو التختير، فيعني أن الساكن لايكفُّ إعلالهما إلا إذا كان أحدَ هذين الحرفين. فأما الألف فنحو : غَزَوَا ورمَيا[4]، فإنّه لو أُعِلَّ فقيل : ماا وغزاا لانحذفت الألفُ للساكنين ، فالتبس فعلُ الاثنين بفعل الواحد، فلم يمكن أن يَعْتَلّ لأجل ذلك . وكذلك نحو : كَرَوَان ، وعَدَوَان[5]، ونَفَيان ، وغَلَيَان ، وما أشبه ذلك .

---

(١) الأصل، ت : بعد.

(٢) الأصل، ت : والياء.

(٣) الأصل، ت : لاكف.

(٤) الأصل، ت : ورضيا.

(٥) يقال : عدا الرجل والفرسى وغيره يعدو عَدْوًا، وعُدُوًّا، وعَدَوَانًا، وتعداءً.
ونفيت الريح التراب نَفْيًا ونفيانًا : أطارته.

وعِلّةُ ذلك ماتقدّم من مراعاة اللبس، إذ لو أعلّو فقالوا : كران، وعدان، ونفان، وغلان، لالتبس فَعَلانٌ بفعالٍ، فاجتنبوا ذلك لاحتمال التصحيح.

ويدخل في هذا : فتيان، وعصوان، وفتيات، وما كان مثله. وأما نحو فَتَيَين وعَصَوين، فلا تدخل له تحت ضابطه، ولعلّه اتّكل في ذلك على ما مرَّ في التثنية، ويكون وجُهه ماتقدّم آنفا من الالتباس على تقدير الإعلال/ والحذف. وقد يُحذَفُ ذلك الساكن فيعاملُ معاملَةَ الموجود لأنّه ٣٢٢
في تقدير الوجود وفي بنيته، فيترك الإعلالُ لأجله، كما إذا رخمت «كَرَوَان» و«نَفَيَان» مسمًى (بهما[١]) على لغة من نوى المحذوف، فإنك تقول : ياكَرَوَ، ويانَفَيَ، فلا تقلب الياءُ والواو ألفًا، لأن الساكن بعدهما وهو الألف في حكم الموجود فالساكنُ إذًا في كلامه يشمل هذا، فقوله : «بساكن[٢]» يعنى لفظًا أو تقديرًا.

وأما الياء المشدّدة فنحو الياء النَّسَبِية في رَحَوِيّ وعصَوِيّ وقَنَوِيّ وحُبْلَوِيّ وتَحَوِيٍّ[٣]. ولا يخْتَصُّ بالنسب، فإن الحكم كذلك وإن لم تكن للنسب، كما إذا بنيْتَ من رميت مثل حَمِصَيصَةٍ[٤] فإنك تقول : رَمَوِيَّةٌ، أصله : رَمَيِيَّة، فاجتمع فيها من الياءات ماكان يجتمع في رَحَيِيٍّ لو أُتِي

(١) سقط من الأصل.
(٢) الأصل، ت : ساكن.
(٣) هذا منسوب إلى تحيّةَ.
(٤) الحَمَصِيصُ : بقلة دون الحُمَّاض في الحموضة طيبة الطعم، واحدته حَمَصِيصَةٌ.

به في النسب على الأصل، فَغُيِّرت الياء المكسورة بقلبها واوًا فقلت : رَمَوِيّةٍ، ولاتقلبها ألفًا فإن ذلك يؤدّى إلى حذفها فيختلّ البناءُ.

فإن قلت : اتركْها ألفًا ولايلزم من ذلك التقاءُ الساكنين المحذورُ، لأنهم قد قالوا : شابَّةٌ ودابَّةٌ، فجمعوا بين ساكنين، لأنَّ قبل المشدَّدِ(1) ألفًا(2) فحصل شرط ثبوتهما.

فالجواب : أنّ شرط الألف الواقعة قبل المشدَّد أن تكون زائدةً غير منقلبةٍ عن شيءٍ، ألا ترى أنها في دابَّةٍ ألفُ فاعلة، و(في(3)) دوابَّ ألفُ فواعِلَ، بخلاف مسألتنا، فإنّ الألف فيها منقلبة عن الياء التى هى أصل بإزاءِ الصاد الأولى من حَمَصِيصَةٍ، فلم يمكن إلا أن تُحذَفَ، وإذا حُذِفت حصل المحظور.

وأيضًا فيلزم أن تقع ياءُ النَّسَب بعد مفتوح لو قلت في رَحَوِيّ : رَحَيٌّ. وهذا مالا يُقال. ومثلُ هذا لو بَنَيْتَ مثل حَمَصِيصَةٍ من الغَزْوِ لقلت : غَزَوِيّة، فلم تقلب الواو ألفًا لما تقدَّم(4).

وأمّا إنْ كان الساكنُ غير الألف والياءِ المشددة فالإعلالُ غير مُمْتَنِع، والساكنُ لايكفُّ الإعلالَ ولايمنع جَرَيانه، وذلك نصُّ قوله : «وَهْيَ لايُكَفُّ إعلالُها بساكِنٍ».. إلى آخره. فأخبر أنَّ ماعدا الألفَ والياءَ المشددة من السواكن غيرُ

---

(1) الأصل : المشددة.

(2) في النسخ : ألف.

(3) سقط من الأصل، ت.

(4) الأصل، ت : كما.

مانع، فتقول في رمي إذا أسندته إلى مؤنَّثٍ : رَمَتْ، أصلُه : رَمَيَتْ، فاعتلَّت اللامُ بالانقلاب ألفًا لتحرّكها وانفتاح ماقبلها ـ وإن وقع بعدها[1] ساكن وهو التاء ـ ثم اجتمع ساكنان : الألف والتاء، فَحُذِفت الألف لالتقاء الساكنين فصار رَمَتْ. وكذلك : رَمَوا، أصلُه : رَمَيُوا، فانقلبت الياء ألفًا، فصار : رماوْا، ثم رَمَوْا. وكذلك : مصطفَوْنَ والأعلَوْنَ، الأصل : مصطفَيُون والأعلَيُون، ثم صار : مصطفاوْنَ والأعلاوْن، وكذلك : مصطفَيْن والأعلَين في النصب والجرّ، الحكم في ذلك واحد .

ولما أطلق القول في هذا الحكم ولم يستثن شيئًا دلّ على أنّ ذلك يكون في الجمع وفي المفرد إذا أدَّى إليه التصريف، فإذا بنيت من الهمزة مثل عَنْكَبُوتٍ [2] قلت : آأَوْت، أصله : آأيُوت[3]، ثم فُعِل في الياء ما تقدم من الانقلاب لوجود الشروط فصار : آأَوْت . وكذلك مثلُه من الغزو : غَزْوَوْت ، ومن الرمي : رَمْيَوت ، أصله : غَزْوَوُتٌ وَرَمْيَيُوتٌ .

وخالف في هذا بعضهم فذهب إلى / أنَّ الإعلال المذكور مُخْتَصٌّ ٣٢٣
بالجمع، وأما المفرد فلا، وإنما يبقى على صحّته، فتقول على هذا : آأيُوتٌ، وغَزْوَوُتٌ، ورَمْيَيُوت. وكذلك يقال على هذا في فَعَلُوتٍ من الغزو : غَزَوُوتٌ، ومن الرمي : رَمَيُوتٌ ، وعلى مذهب الجمهور : رَمَوْتٌ وغَزَوْتٌ على الأصل المتقدم. وإنّما ادّعى ذلك الجمهور ولم يجعلوه مثل النَّزَوان والغَلَيان لوجهين :

---

(١) في النسخ : بعد ساكن.

(٢) الأصل، ت : العنكبوت.

(٣) قلبت الهمزة الأخيرة ياءً لأنها لام بعد أخرى متحركة. انظر شرح الشافية للرضى ٣/٥٥.

أحدهما : أن الحذف مع الألف يوقع في الإلباس كما تقدَّم ، بخلاف هذا فإنّ اللبس فيه مأمون.

والثاني : أنّ الفتحة خفيفة فَسَهُل التصحيحُ فيها، بخلاف غَزَوُوتٍ ورَمَيُوتٍ ونحوهما لانتفاء (الفتحة و[1]) وجود ماهو ثقيل.

فإن قيل : فكان يلزم من هذا الإعلالُ في رمَوِيَّةٍ المتقدم.

فقد تقدم وجه التصحيح وأنه يوقع في الاختلال، وأيضا فالنسب قد تقرّر فيه ذلك الحكمُ، وما كان مصيرُه إلى نحوه من المعتلِّ كرَمَوِيَّةٍ عُومِلَ معاملته للشبه الذى بينهما.

وبعد فإذا اجتمعت هذه الشروط اقتضى كلامُه صحةَ الإبدال مطلقا، كانت الواو والياءُ أصْلَيْن ، أو منقلبتين[2] عن أصليٍّ، أو زائد.

فمثال كونهما أصلين : سار، وهاب، وطاع، ورمي وسعى، ودنا، وطال، وما أشبه ذلك.

ومثال كونهما منقلبين عن شيءٍ أصليٍّ قولهم : أعطى، واستقصى، وأغزى، وملْهًى، ومَغْزًى. أصلُ هذا كلِّه : أعطَوَ، واستقصوَ، وأغزَوَ، وملْهَوٌ، ومَغْزَوٌ، فلما وقعت الواو رابعةً فصاعدًا قُلِبت ياءً فصارت في التقدير : أعطَيَ، واستقصَيَ، وملهَيٌ، ومغزَيٌ ، فوقعت الياءُ متحرّكةً وقبلها فتحةٌ، فانقلبت ألفا. وكذا لو بنيت من قرأ مثل دحرج لقلت : قَرْأَى، أصله قَرْأَأٌ، ثم قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً لاجتماع الهمزتين، فصار : قَرْأَيَ، ثم صار : قَرْأَى للعلَّة المذكورة، فالألف في قَرْأَى بدلٌ من الياء لامن الهمزة، قال ابن جني : «ويدلّك على أنه لابدَّ من هذا

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الأصل، ت : منقلبين.

التقدير فيها لتكون الألفُ بدلاً من الياء المبدلة من الهمزة قولُ النحويين في مثل فِعَلٍّ(١) من قرأت : قِرَأْيٌ، أفلا ترى كيف أبدلوها ياءً. وكذلك قولهم في مثل فرزدق من قرأت : قَرَأْيَأٌ، وأيضا فيدلك على صحة ذلك أنك متى أسكنت (اللام(٢)) فزالت اللفظة رجعت اللامُ إلى أصلها وهو الياء، كقولهم في افْعَلَلْتُ(٣) من قرأت وهرأت: اقرأيت واهرأيت(٤).

ومن مثل الواو المنقلبة قولهم في رحَوِيٍّ إذا رُخِّم على مالم يُنْو : يارحَا، فالألف بدل من الواو المبدلة من الياء، لأنك لما حذفت الياءين بقي التقدير : يارحَوُ، فصارت الواو في هذه اللغة حرف إعراب، فوجب الانقلاب ألفًا، لأنها اجتُلِبَتْ لها ضمة الراء في ياحارُ، فحصلت الشروط على ماينبغي، فالألف إذًا ليست بدلاً(٥) من الياء الظاهرة في رحيان. وكذلك حكم فَتَوِي وهُدَوِي وشروى.

ومن غريب هذا أنك إذا قلت في تلك اللغة في مَلْهَوِيّ : يامَلْهى، فالألفُ هنا بدلٌ من ياءٍ، بدل من واوٍ ، بدل من ألف، بدلٌ من ياء، بدل من الواو التى هى لام الفعل، فتأَمَّلْ ذلك فلابُدَّ منه.

٣٢٤ ومثالُ كونهما(٦) منقلبتين / عن زائدٍ قولك(٧): يازُمَّا، ترخيم زُمَّيْل، على لغة من لم ينو. ومثله ألفُ سلْقَى وجَعْبَى، فالألف بدلٌ من ياء الإلحاق

---

(١) الأصل، ت : افعل.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : في العطف.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣، ٢٦٢.

(٥) الأصل : مبدلة.

(٦) الأصل، ت : قولهما.

(٧) في النسخ : فقولك.

في سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ[١]. وكذلك إذا سَمَّيت بعُنُوقٍ جمع عَنَاقٍ[٢] ثم رخمته على من لم يَنْو أبدلت واوَه ياءً كأَجْرٍ وأدْلٍ، فتقول : يا عُنِى، فإن سمَّيت به ونسيت إليه قلت : عُنَوِىّ، لأنك صيّرته إلى عُنًى كهُدًى، ثم تقلب ألفه واوًا للياء النَّسَبِية، فإن رَخَّمت هذا كلَّه حذفت ياء النسب، وأبدلت من الواو وألفًا[٣] للعلَّة المذكورة فقلت : ياعنا، فالألف الآن في عُنَا إنما هى بدل من الواو الزئدة في عُنَوِىّ، والواو في عُنَوِىّ بدل من الألف في عُنًى، والألف في عُنًى بدل من الياء في عُنِى، والياء في عُنِى[٤] بدل من الواو في عُنُو الذى هو ترخيم عُنُوقٍ.

ثم بعد هذا اعلم أنّ هذه (الشروط[٥]) الخمسة ترجع في التحصيل إلى أربعة، على أن يكون قولُه : «بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ» شرطًا واحدًا، كأنه إنما شرط أن تكون الواو أو الياء متحركة في الأصل خاصة، ويكون هذا الشرطُ شاملاً لما كان فيه حرفُ العلَّة متحرِّكًا في الحال كما تقدّم من المثل، ولما كان في الأصل متحركًا وإن لم يكن كذلك في الحال، وذلك نحو : مقام، ويُقام، أصله : مَقْوَم ويُقْوَم، فَقَلُبت الواو ألِفًا لتحركها أصلاً وانفتاح ماقبلها لفظًا، كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى. وهذا المأخذ مفهوم من كلامه لأنه قال : «من واوٍ أو ياءٍ بتحريكٍ أُصِلْ»، فقوله «بتحريك» في موضع الصفة للواو والياء، والتقدير : من واوٍ أو ياء ملتبستين بتحريكٍ أُصِل ، والتباسها بالتحريك الأصيل لايعطى وجود التحريك في الحال، وبيانُ هذا المأخذ سيأتى بحول الله تعالى.

---

(١) سَلْقَيْتُه : ألقيته على ظهره، وجعبيته : صرعته.

(٢) العناق : الأنثى من ولد المعز، والجمع أعنُق وعُنُق وعُنُوق.

(٣) الأصل : الياء.

(٤) الأصل، ت : عنوى.

(٥) عن س، ك.

ثم إن عَقْدَ الناظم معتَرَضٌ من أوجُهٍ خمسةٍ :

أحدها : أن الواو والياء إذا كانتا عينًا وكانتا بدلاً من همزةٍ فإن هذا القلب لايكون فيها، بخلاف اللام فإنها على خلاف ذلك، فقد تقدَّم في فَعْلَلَ من قرأت أنك تقول : قَرْأَى، فأبدلت الألف من الياء وإن كانت بدلاً من همزة، لأنّ البدل فيها لازم، فلم يراعوا أصلها، وأمّا إذا كانتا عينًا فقد راعوا الأصل من الهمزة فقالوا في فَعَلٍ من الهمزة : أوَاٍ[1]، وإنْكانت الواو محضة لارائحة للهمزة فيها، وهذا مما استثناه في التسهيل فقال : «وتُعلُّ العينُ بالإعلال المذكور إن لم يسكن مابعدها أو يعل، أو تكن هي ـ يعني العين ـ بدلاً (من[2]) حرف لايعل[3]». فَحرَّزَ من أن يكون بدلاً من حرفٍ لايعلُّ هذا الإعلاَل، والهمزة من[4] ذلك القبيل، وقد قال الأخفش في مثل عَضْرَفُوطٍ من الآءَة[5]: أوْأَيُوءٌ. فأقرَّ الياء[6] المضمومة وقبلها فتحة ولم يقبلها[7] ألفا ثم يحذفها كما قال في مثل عنكبوت من الرمي : رَمْيَوْتٌ كمصطفَيْن[8]. فقد حصل أنه لابدَّ من استثناء الواو والياء المنقلبتين عن الهمزة، ولم يستثنه الناظم، فأوهم جريان حكم القلب فيهما، وليس كذلك.

---

(١) الهمزة الثانية المفتوحة بعد أخرى مفتوحة تقلب واواً عند غير المازني، انظر شرح الشافية للرضى ٥٦/٣.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) التسهيل ٣١٠.

(٤) الأصل : في.

(٥) العضرفوط : دُوَيْبَّة بيضاء ناعمة. والآءة : واحدة الآء، وهو شجر من مراتع النعام، والألف التى بين الهمزتين أصلها الواو انظر اللسان، مادة : أوأ.

(٦) الأصل، ت : الفاء.

(٧) في النسخ : ولما.

(٨) انظر المنصف ١٥١/٣.

والثاني : أنه قد اقتضى أنّ مابعد الياء والواوإن حُرِّك فلابدَّ من الإعلال، كان حرف صحة أو حرف علَّة، وليس كذلك، بل إن كان حرف علَّةٍ لم يلحقه الإعلال في بعض تصرّفاته / ، فإن الواو والياء يَصحَّان ٣٢٥
نحو : قَوِي وغَوِي وهَوِي وحَيِي وعَيِيَ، وكذلك فَعُلان من القوة إذا قلت : قَوُوان، على رأي سيبويه[1]، وكطَويان في فَعِلان من طويت . أمّا مثل قَوُوان وطَوِيان فقد أخرجه بقوله بَعْدُ :

وعَيْنُ ماآخِرهُ قد زِيدَما
يَخُصُّ الاسمَ واجبٌ أن يَسْلَما

فَيَبْقَى الاعتراضُ بمثل هَوِي وحَيِي ونحوهما، إذ ليس في كلامه ما يخرجه عن حكم الإعلال، وهو مُصَحَّح بلابُدٍّ، وقد استثنى في التسهيل هذا، وهو واجبٌ أن يستثنيه، فقال : «إن لم يسكن مابعدها أويعتلّ[2]». على أن قوله : «أو يعتلّ» فيه نظر.

ووجهُ تصحيح هذا أنهم (لو[3]) قالوا في حَيِيَ : حايَ، وفي هَوِي : هايَ، وفي قَوِي : قايَ، لوجب أن تصحّ اللام أيضا في المضارع فكنت تقول : يحايُ ويهايُ. (ويقايُ[4]) وفي ذلك ظهور ضَمَّة[5] الإعراب في ياءِ آخر فعل، وذلك ثِقلٌ بَيِّنٌ ينضمُّ إلى ثقل الفعل، بخلاف الاسم لخفته فإنَّك

---

(١) الكتاب ٤/٤٠٩.
(٢) التسهيل ٣١٠.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) سقط من الأصل، ت.
(٥) في النسخ : صحة. انظر شرح الرضي على الشافية ٣/١١٢ ـ ١١٤.

تقول فيه : رَمْيٌ وغَزْوٌ، وإذا كان كذلك فكلام الناظم يقتضى أن مثل هذا يُعَلُّ[1]، وذلك اقتضاء (غير[2]) صحيح.

والثالث : أنَّ بعض السواكن سوى الألف والياء المشدّدة قد تقع بعد اللام فتمنعها الإعلال، وهو قد أطلق القول بأنه لايكفُّها من السواكن إلا ذانك دون غيرهما، وقد وجدنا النونَين للتأكيد يمنعانهما من القلب إذا قلت : ارضَيَنَّ، واخشَيَنَّ، وهل ترضَيَنْ؟ وهل تخشَيْن؟ قال جبلة[3] بن الحارث العُذْرِيّ، أنشده سيبويه[4]:

استَقْدِرِ اللّه خَيْرًا وارضَيَنَّ بِهِ
فبينما العُسْرُ إذْ جاءَتْ مياسِيرُ

ولايصحّ أن يُقال : إن الحركة عارضة في الياء بدليل ردّ العين في مثل قُولَنَّ الحق، وبيعَنَّ ثوبك، وخافَنَّ زيدا، ولو كانت عارضةً لم ترجع كما لم ترجع في قُلِ الحقَّ، وبِعِ الثَّوبَ، وخَفِ اللّه.

والرابع : أنَّ الإعلالَ قد وُجِد مع الياء المشدَدة وعُمل عليه، وذلك مع ياء النسب، فقد تقدَّم أنَّ ياءَى النسب إنما تدخُلان على الاسم مع تقديره منطوقًا به، ألا ترى أنهم يقولون : إن الواو في رحوِيّ بدلٌ من الألف في رحى، بل يقولون في شَجَوِي وعَمَوِيّ : إنِ الواو منقلبة عن الألف في شجا المقدَّر، وألف

(١) الأصل، ت : فعل.
(٢) سقط من الأصل.
(٣) كذا، ولم ينسب في الكتاب، ونسبه البغدادى في شرح أبيات المغنى ١٦٨/٢ إلى حريث بن جبلة العذرى.
(٤) الكتاب ٥٢٨/٣، وسرّ الصناعة ٢٥٥.

شجا لم تُوجَد ولا نُطِقَ بها، ولكنهم[1] قدّروا الاسم حين كان على فَعِلٍ أن يصير إلى فَعَلٍ لأجل أن تَلْحَقَ ياءَ النسب ولا كسْرَ قبلها إلا مايليها. وقد شُـرِح هذا هنالك، وانبنى على ذلك مسـائلُ وفـروعٌ تقـتضى أن لابُدّ من تقدير الاسم كامل الصيغة لايبقى له إلا دخولُ الياءين فقط. وإذا ثبت هذا فنحن في شجوىّ ونحوه قد أعملنا القاعدة من قلب الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، ثم قلبنا الألف واوًا، لا أنّا قلبنا الياء واوًا، إذْ لا موجب لذلك (إلا[2]) بهذا[3] التدريج، فهذا ضدّ ماقرَّره هنا. ولايقال: إنّ الألف هنا لم تظهر قط فلذلك لم يعتبرها لأنا نقول: كذلك الألف في مصطفَوْنَ لم تظهر قط، فإن ادعيت صحّة القلب في مصطفَون لَزِمَك أن تَدَّعِيه في / ٣٢٦ شَجَوِيٍّ، وإن ادَّعيت عدم القلب في شَجَوِيٍّ لزِمك مثلُه في مصطفَون، فلا فرق بينهما في الطلب بالإعلال أو بالتصحيح.

والخامس: أنه نقصه شرطٌ من الشروط المعتَبَرَةِ في هذا الحكم وهو أن يكون اتصالُ الفتحة بالواو أو بالياء اتِّصالاً أصليًا لاعارضًا، فإنه إن كان عارضًا لم يُعْتَبَرْ به، وهذا الاتصال الأصلى[4] المتحرَّز به، فَسَّر شيوخُنا به كلامَه في التسهيل[5]، وهو أنه تحرّز به من مثل نَحَو وشبهه في نَحْوٍ، فإن الحركة هنا ليست بأصليَّةٍ، وإنما هى لأجل حرف الحلق كنَهَرٍ ونَحَرٍ. وتحرّز أيضًا به من عروض الاتصال بسبب حَذْفٍ يلحقُ

(١) الأصل: ولكن.

(٢) عن س، ك.

(٣) الأصل: هذا.

(٤) في النسخ: العارض.

(٥) التسهيل ٣١٠.

الكلمة فلا اعتداد به، كما إذا بنيت من (جَدْوَل[1]) مثل عُلَبِطٍ وهُدَبِدٍ المحذوف الألف، فإنك قائل: جُدَوِلٌ، بخلاف يَرَى، فإن فتحة الراء الآن متصلّةٌ بالياء التى هى لام اتصالاً أصلِيًا؛ إذ الأصل يَرْأَىُ، ثم نُقِلت تلك الفتحة نفسها إلى الراء.

ومن مُثُل ذلك ما إذا بنيت مثل عَرَتُنٍ من الغزو أو الرَّمي فإنك تقول: غَزَوٍ ورَمَيٍ، أصله: غَزَوُوٌ ورَمَيُيٌ فدخل في باب أجْرٍ وأظبٍ، وصحَّتِ اللام الأولى، لأن الفتحة مفصولة منها في التقدير بالحرف المحذوف، لأنّ الأصل في المماثل عَرَنْتُن، وكذلك موازن عُلَبِطٍ من الغزو أو الرمي تقول فيه: غُزَوٍ ورُمَيٍ، رفعًا وجرًّا، وغُزَوِيًا ورُمَيِيًا، نصبًا. ولاتُعَلُّ اللام الأولى لفصلها من الفتحة بالألف في الأصل، وهى مُقَدَّرةٌ بعد الحذف.

هذا تفسيرُ بعضِ الأشْياخِ. وفَسَّره لنا شيخنا القاضى الحسنِىُّ ـ رحمه الله ـ بأنَّ مرادَه بالاتِّصال الأصلىِّ التحرّزُ من نحو: احْوَاوَى، افْعَلَّ من الحُوَّة، فصحَّت واوُه التى هى اللام الأولى لأنَّ اتصالها بالفتحة (التى[2]) قبلها غيرُ أصلىٍّ.

قال: فإنَّ افعَلَّ أصله افْعَالَّ، فكان أصلُ هذا احْوَاوَىَ. قال: وهذا القيدُ صار مُغْنِيًا عن أن يُقَيِّده بأنَّ آخره مُعْتَلٌ كالنَّوَى والطَّوَى. قال: وهذا مثالٌ حسن.

وقد أُورِدَ عليه في هذا التفسير إشكالٌ، وهو أنه بني فيه على رَأْيِ من رَأَى أنّ افعَلَّ مقصورٌ من افْعَالَّ، وهو وإن كان مذهبَ صاحبِ الكتاب إذْ قال

---

(١) سقط من س.

(٢) عن س.

في مسألةِ «لم أُبَلِهْ» : «كما حذفوا ألف[1] احمرَّ وألف علَبِطٍ وواو غَدٍ[2]».

وليس مذهبًا (له)[3] في التسهيل، بل ظاهره خلافُ (هذا[4]) المذهب، لأنه قال في باب أبنية الأفعال ومعانيها : «ومنها للألوان افعلَّ». ثم قال : «وقد تَلِي عينَه ألفٌ[5]».

قال الرادُّ : فهذا جَلِيٌّ[6] في أنَّ الألف ليست هي الأصلَ. قال : فالحقُّ أنه فائت له في القيود مع نظائره مثل : رَمْيَوٍ، وحَيُّوٍ[7]، وقَوُّوٍ[8]، في موازن جَحْمَرِشٍ من الرَّمْيِ، وحَيَيتُ، وقُوَّةٍ. وقد صرَّح بصحتها في مواضعها، وكلامُه في هذا الفصل يقتضى إعلالها. قال : وإنما ارْعَوَى واحْوَوَى في اللامين نظيرُ هَوِيَ وبابه في اللام والعين، فلو أعلّ الأوّل فيهما وصُحِّح الآخر لوجب في المضارع مالا نظير له من ظهور الإعراب في آخر الفعل المعتلّ، إذ كنت تقول : هاى يهايُ، وارعاى يرعايُ، واحواو يحواوُ، فعكسوا لذلك، ليجرى على الباب المطَّرِدِ.

---

(١) س : «الألف من احمرَّ».

(٢) الكتاب ٤/٤٠٥.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من س.

(٥) التسهيل ٢٠٠.

(٦) الأصل : حكى.

(٧) انظر الإعلال في شرح الشافية للرضى ٣/١٩٠ ـ ١٩١.

(٨) في النسخ : وقَيُّوٍ. وهذا المثال قد اجتمع في آخره أربع واوات، وانكسر ماقبل الأخيرة فتقلب الأخيرة ياءً، ويعلّ المثال إعلال قاضٍ، وسيبويه يقف به عند هذا الإعلال، فيقول : قَوَوٍ، وأما الأخفش فيقلب الثالثة ياءً فيقول : قَوَيٍ، استثقالاً للواوات.

وعلى ذلك فما ثبت في النسخ وهو : قيُّوٍ، تحريف، ولعلّه من أثر المثالين قبله، فكلٌّ منهما فيه ياءٌ قبل واو. انظر شرح الشافية للرضى ٣/١٩٦ ـ ١٩٧. هذا وسيأتى قُوُّوٍ على الصواب عند شرح بيت الألفيه : وإن لحرفين ذا الاعلال استحق.

هذا ماقالاه، وعلى كُلٍّ تقدير فهذا كلُّه مما فاتَ / الناظمَ التنبيهُ ٣٢٧ عليه،

ولايلزم إِنْ فَسَّرْنا هُنا بما فَسَّر به[١] شيخُنا الحسنيُّ ماألزمه في التسهيل، لأنّ له في هذا النظم مذاهب تخالف مذاهب[٢] التسهيل، فَلَعلَّه رَجَعَ عن ذلك عند نظم هذه الأرجوزة، وإذا احتمل هذا لم يندفع هذا التفسير.

والجواب عن الأول أنا نقول بِمُوجِبه، ونلتزم أنّ الواو والياء المبدلتين من الهمزتين سائغٌ فيهما القلب المذكور، أمَّا اللامُ فقد تقدّم ماقاله[٣] ابنُ جنى في فَعْلَلَ من قرأت، وما استدلّ به على ذلك، وقد نصَّ عليه المازني، وما نقله عن الأخفش ذكره عنه ابنُ جنىّ في فصل العويص[٤] من المنصف، لكنه ذكر في الفصل نفسه قبل ذلك بنحو ثلاث مسائل أنك لو بنيت من الآءة مثل عنكبوت لقلت: «أَوْأَوْتٌ بمنزلة عَوْعَوْتٌ، وكان الأصل : أَوْأَءُوتٌ، فَقُلِبت الهمزة الأخيرة ياءً فصارت : أَوْأَيُوتٌ، فَأُسكنت الياءُ استِثْقَالاً للضمة عليها وحُذِفَت لسكونها وسكون الواو بعدها، كما تقولُ في مِثْلِه من رميت : رَمْيَوتٌ». قال : «فإن قيل : إنّ الياء في أَوْأَيُوت[٥] أصلُها

---

(١) الأصل : «بما فسره شيخنا».

(٢) الأصل : «بخلاف التسهيل». ت : «يخالف التسهيل».

(٣) س، ك : قال.

(٤) هذا الباب في المنصف ٣/٩٧.

(٥) في المنصف : أويوتٌ. والصواب ماهنا.

الهمزُ فَهَلاّ استَخْفَفْتَ الحركة عليها كما تُستَخَفُّ على الهمزة؟ قيل[1]: لا، لأنّ هذا قلب وليس على جهة التخفيف القياسىّ الذى أنت فيه بالخيار إن شئت خَفَّفت وإن شئت حقَّقْتَ»، قال : «ولو كان هذا الذى ذكرته لازمًا لقالوا في جاءٍ : جائِىٌ وجائِىٍ، ولم يستثقلوا الضمة ولا الكسرة على الياء لأن أصلها الهمز. وليس الأمرُ كذلك، بل «جاءٍ» يجرى مجرى قاضٍ، فلذلك جَرَتْ لام فَعْلَلُوتٍ الثانية مجرى مأصلُه الياءُ[2]». هذا ماذكره هنالك، وهو بلا شكٍّ مخالف لما ذكره أبو الحسن، لكن هذا في الأخذ به أولى ممّا ذكره هنالك، لأن ماذكره هنالك إنما أتى به في معرض التقوية لمسألته[3] ثَمَّة، وقد يقوىّ الإنسان مايذهب إليه نظره بالمذاهب المختلفة، وذلك مشهورٌ عند أهل النظر، فلذلك لم يتعرَّض لمخالفته، كيف وهو يعتضد به! بخلاف ماذكر هنا فإنه إنما أتى مسألته من بابها. وأيضًا فقد صرَّح بذلك في «سرِّ الصناعة[4]» أيضًا، واستدلَّ على صحته، كما أنه بَسَطَ هنا شيئًا من الاستدلال ولم يَسْتَدِلَّ هنالك على صِحَّةِ مذهب الأخفش، فالظاهر أنّ الواو والياء المبدلتين من الهمزة إبدلاً محضًا لازما كما في اجتماع الهمزتين حكمُها حكمُ الأصليتين. وأما العَيْن فالظاهر أنها كذلك أيضًا، وفيما قيل من بناء فَعَلٍ من الآءة : إنه أوَأٌ، نَظَرٌ؛ بل أقول : آءٌ، لأن الهمزة[5] الثانية قد قُلِبت واوًا محضةً فصارت كماءَةٍ، من غير فرق ظاهر. ولا حجة في عدم القلب في أَيِّمة، لأنَّ الياء ليس أصلُها التحريكَ، بخلاف هذه. وقد ظهر منه

---

(١) في المنصف : «قيل : لأن هذا..».

(٢) المنصف ٣/١٣٦ ـ ١٣٧.

(٣) الأصل : المسألة.

(٤) سر الصناعة ٧٣٩.

(٥) الأصل : «بل أقول الآن الهمزة..».

في التسهيل أنه إنما تحرَّز هنالك بقوله : «أو تكن هى بدلاً من حرف لايُعَلّ»، من ياءشِيَرَة[1] المُبْدَلَة من جيم شِجَرَة، فهو وما ارتكب من ذلك، إنْ[2] صحيحًا فصحيح، وَإِنْ فاسدًا ففاسدٌ، والله أعلم.

/ والجواب عن الثانى : أنه قد يدخل له نحو غَوِى تحت احترازه ٣٢٨ المذكور بعد هذا في قوله :

وَإِنْ لِحرْفَيْنِ ذَا الإِعْلالُ استُحِقّ

صُحِّحَ أَوَّلٌ ....

فالياء في غَوِيَ ونحوه لابُدَّ من إِعْلالِها لماذُكِرَ، وإذا اعتلَّت وجب تصحيحُ الواو قبلها، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

والجواب عن الثالث : أنّ حكم الآخر مع نون التوكيد قد تقدَّم في بابه أنه يصحُّ، والعلَّة في عدم قلب يائه ألفًا أنّ النون هنا كألف الاثنين، فكما أنّ ألف الاثنين لاتنقلب[3] معها الياءُ ألفا نحو : اخشَيا وارضَيا، فكذلك النون، ولم يَجُزْ أن يُعِلُّوا إِذْ لابُدَّ من حَذْفِها لالتقاءِ السَّاكنين، وذلك مناقضٌ لما قَصَدُوا من ردِّها وبناء الكلمة على النون، وكذلك حكم المضارع إذا قلت : هل تخشَيَنْ؟ وهل ترضَيَنْ؟ والله أعلم.

والجواب عن الرابع : أنّ الناظم لم يَبْنِ[4] في النسب على أنَّ الواو

---

(١) في اللسان : الشَّجَر والشِّجَر من النبات : ماقام على ساقٍ.. والواحدة من كل ذلك : شَجَرة وشِجَرَة ، وقالوا : شيَرةٌ ، فأبدلوا، فإمّا أن يكون على لغة من قال : شِجَرَة، وإما أن تكون الكسرة لمجاورتها الياء، قال :

تحسبه بين الإكَام شيَرَه

(٢) الأصل : «إن كان صحيحا.. وإن كان فاسدًا».

(٣) الأصل، ت : تقلب.

(٤) س : يبين.

والياء في شجويّ وغيره إلا على إسقاطِ هذه الواسطة وجَعْلِ القلب في مثل هذا من الياءِ إلى الواو ، من غير واسطةٍ على ماظهر من كلامه هناك. لكن قد يُقال له : فكذلك مصطَفَون، ماتُنْكِرُ أن يَدَّعى مُدَّعٍ أنه لم يَحصُلْ فيه قلبُ الياءِ ألفًا، بل لَمَّا ظهرت الضمَّةُ على الواو في مصطفَوُون استثقلوها (عليها[١]) فحذفوها، ثم اجتمع واوان فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، ولا يكون ثَمَّ قَلْبٌ البتَّة. ويجاب عن هذا بأنّ الألف في مصطفَون قد ظهرت في المفرد، لأنّ جمع السلامة مبنيٌّ على مفرده حقيقةً بخلاف باب شَجَوِيٍّ، وأيضًا فإنه لو كان كذلك لوجب حين تسكينِ الواو أن تنقل حركتها إلى ماقبلها فيقال : مصطفُون، وفي النصب والجر : مصطفِينَ، كالعادُون والعادِين، والقاضُون والقاضِين، فَأن لم يَفْعَلُوا ذلك والتزموا الفتح دليلٌ على أنَّ المحذوفَ هو الألف لا الواو ولا الياء. وهذا بخلاف شَجَوِيّ فى شَجٍ[٢]، وحَيَوِيّ فى حَيٍّ، فإنه لادليل فيه على أن المنقلبة هى الألف دون الياء المتقدّمة الرتبة على الألف. فقد ظهر الفرقُ بين الموضعين، وبانت صِحّةُ كلامه.

والجواب عن الخامس : أنّ الناظم لم يُهْمِل التنبيه على هذه الأشياء[٣] المذكورة، فإنه شرط الأتصال، وقد تقدَّم أنّ الاتصال المقدر الانفصال فى حكم الانفصال، فإنما أراد الاتصال[٤] الحقيقيّ، ومثلُ عُلَبِطٍ أو عَرَتُنٍ من الغَزْوِ ليس كذلك، فكذلك احْوَوَى على قول سيبويه. وأما نَحَوٌ فقد خرج بقوله: «بتحريكٍ

---

(١) عن س، ك.

(٢) الأصل : شجو.

(٣) الأصل : « هذه الياء ».

(٤) س : الانفصال .

أصلْ». وأمّا قَوَّ(1) وحَيِّوٍ ونحوهما فسيأتى وجهُ خروجهما وتنبيهُ الناظم على أمثالهما بعدُ عند قوله : «إنْ لحرفَين ذا الإعْلالُ استُحِقّ ». فلا اعتراضَ عليه.

ثم أخذ يذكر بعضَ ما اجتمعَتْ فيه الشروطُ لكن منع من الإعلال مانعٌ، وذكر من الموانع أربعة، أحدها : الحمل فى(2) الصحة على مالابدَّ من صحَّته، وذلك قوله :

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ

ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ

يعنى أنّ العرب صَحَّحَتْ عين فَعَلٍ وفَعِلَ الموصوفَيْنِ ولم تَقْلِبهما. ولم يَجْعَلْه نادرًا ولا شاذًا، فدلّ أنه/ قياسٌ. (فما عينهُ)(3) واوٌ أو ياءٌ فباقٍ على ٣٢٩
أصله من التصحيح من فَعَلَ المصدر، وفَعِلَ الفعل، اللّذَينِ(4) يكون اسم فاعلهما (على(5))أفْعَلَ ، وهو معنى قوله: «ذا أفْعَلٍ»، أى: صاحبَ هذا البناء. وذلك أن فَعِلَ لايكون مصدرهُ على فَعَلٍ واسمُ فاعله على أفْعَلَ فى الغالب إلاّ ويكون معناه معنى افْعَلَّ، وذلك فى الخلَق والألوان والعيوب وما جَرَى مجراها، كقولك : حَوِلَ حَوَلاً وهو أحْوَلُ، وعَوِرَعَوَرًا وهو أعْوَرُ، وصَيِدَ

(1) فى النسخ : قيُو. وما أثبتناه هو الصواب، انظر ما تقدم، وسيأتى على الصواب عند شرح بيت الألفية : وإن لحرفين ذا الاعلال استحق.
(2) الأصل : الحمل والصحة.
(3) الأصل، ت : مما. وما بين القوسين سقط من س.
(4) الأصل : الذى.
(5) عن س، ك.

صَيَدًا وهو أَصْيَدُ، وغَيِدَ وهو أَغْيَدُ، وقد تقدَّم (بيان)[1] ذلك فـي (باب)[2] المصادر. فكان الأصلُ هنا أن يُقال في حَوِل : حالَ، وفي غَيِدَ : غاد، ([1]- وفي حَوَلٍ: حالٌ، وفي غَيَدٍ: غادٌ-[1]) لأنّ الواو الياء قد تحركًا؛ وانفتح ما قبلهما واجتمعت فيهما[3] شروط القلب، إلاّ أنّ حَمَلَت هذا الباب مَحْمَلَ[4] ما هو في معناه، وذلك أنّ معنى حَوِل هو معنى احوَلَّ، وكذلك صَيِد واصْيَدَّ، وعَوِرَ واعْوَرَّ، وغَيِدَ واغْيَدَّ، لأنّ افعلَّ لايعتلّ، بل تقول فيه: ابْيَضَضْتُ واسوَدَدْتُ، ونحو ذلك، وسيأتي وجهُهُ، فَصَحَّحُوا أيضًا ما هو في معناه، من باب الحمل على المرادف، ولم يُبَيِّن الناظمُ وجه التصحيح هنا، وإنما ذكر ضابطه فقط، وذلك صحيحٌ[5]، وعادةُ الناس أن يقولوا: صَحَّحُوا فَعِل لأنَّه في معنى مالابُدَّ من صحَّته. فإذا ما جاء مما ظاهرُه أنَّه في معنى افعلّ وذا أَفْعَلَ ثم اعتلَّ بالقلب فشاذٌّ أو مؤوّلٌ، كقول ابن أحمر[6]:

تُسـائِلُ بابن أحمر مَنْ وَآه
أعارَتْ عينُه أم لم تَعَارا؟

كان الأولى أن يقول : أَعَوِرَتْ عينُه أم لم تَعْوَرْ؟ وزعَمَ السيرافيّ أنه أعلّه لأنه لم يذهب فيه مذهب اَفْعَلَّ .

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) عن س، ك.

(٣) الأصل، ت : فيها.

(٤) الأصل : فحمل.

(٥) الأصل : «وذلك غير صحيح».

(٦) ديوانه : ٧٦، والمنصف ١/٢٦٠، ٣/٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧٤، ٧٥، وشرح الشافية للرضى ٣/٩٩، وشرح شواهدها ٣٥٢. وروايةصدره في الديوان:
وَرُبَّت سائلٍ عنى حَفِيٍّ

ودلّ[1] مفهومُ كلامه (على)[2] أنّ فَعِلَ[3] وفَعَلٍ إذا لم يكن ذا أَفْعَلَ ـ يريد قياسًا ـ فلا تصحّ فيه العينُ، وكذلك كل مصدر معتلّ العين (على فَعَلٍ)[4] من غير ماذُكِرَ يُصَحَّح، إذْ ليس اسم فاعله على أفعل، وإذا لم يكن كذلك لم يكن فى معنى مالابُدَّ من صحَّته، فلم يكن مانعٌ من الإعلال، كقولك : غار على أهله يغار غَيْرَةً وغارًا، وخال[5] الفرسُ يخالُ خُيَلاَءَ وخلاً، فالفعل هنا على فَعِلَ، والمصدر على فَعَلٍ، وقد اعتلاَّ معًا؛ إذ ليس فى معنى مالا بُدَّ من صحَّته، قال سيبويه: «وأما قولهم : عَوِرَيَعْوَرَ، وحَوِلَ يَحْوَل، وصَيِدَ يَصْيَدُ، فإنما جاءوا بِهِنَّ على الأصل، لأنه فى معنى ما لابُدَّ[6] أن يَخْرُج على الأصل نحو: اعْوَرَرْتُ، واحْوَلَلْتُ ، وابْيَضَضْتُ ، واسْوَدَدْتُ، فلما كُنَّ فى معنى مالابُدَّ له. من[7] أن يخرج على الأصل لسكون[8] ماقبله تَحَرَّكن»، قال : «فلو لم تكُنْ فى هذا المعنى اعتلَّتْ، ولكنها بُنِيَتْ على الأصل؛ إذ كان الأمرُ على هذا»[9].

وكان الأولى للناظم أن يقول : نَوَىْ أَفْعَلَ. لأنهما اثنان : فَعَلٌ ، وفَعِلَ، لكنهما لما كانا كالشئ الواحد لأنّ[10] أحدهما جارٍ على الآخر (و)[11] مأخوذٌ

---

(١) الأصل : «ودلّ أن مفهوم ...»

(٢) ليس فى س.

(٣) س : أو.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) س : وقال الفارسىّ.

(٦) فى الكتاب: «مالابدَّ له من أن يخرج».

(٧) الأصل : «لابدَّ منه من أن يخرج».

(٨) الأصل : ليكون.

(٩) الكتاب ٤/٣٤٤.

(١٠) س : كان.

(١١) ليست فى الأصل.

منه وملازمٌ غيرُ مُفارِق له من حيث هما فعْلُ، ومصدرهُ ، عاملهما[1] معاملة الشيء الوحـد، فكانا كقـول الله :«فـأتيـا فـرْعَـوْنَ فـقـولا: إنّا رَسُـولُ رَبِّ العالمين »[2] لما كانا في حكم واحد جَعلهما كالواحد، وقال حسال بن ثابت رضي الله عنه[3]:

إنّ شَرْخَ الشّبابِ والشعر الأسْـــ وَدَ مالم يُعاصَ كانَ جُنونَـا

أو لقول الاخر[4]:

وكـــأنَّ في العـــينين حبّ قَـــرَنْفُلٍ

أو سُنْبُـــلاً كُـــحِلَتْ به فـــانْهَلَّتِ

/ وإن كان ليس مثله من جميع الوجوه . ٣٣٠

واعلم أن الناظم ضـبط هُنا مـحلّ التَّصـحـيح بكوْنِه ذا أَفْـعَلَ ، ولم يَضْبِطْ (بما ضبطه[5]) به غيرُه من[6] أنه راجع إلي معْنَى مـا يجب فـيـه التصـحيح ، وهوالذي جري عليه سيويه وغيره، حذرًا " ـ والله أعلم ـ من توَهُّم كـون افْـعَلَّ أصـلا لِفَـعِل في هـذا النوع ، وليس كذلك. وكـثـيـرٌ من النحويين يقول[7] : إن أفـعـال الأدواء والعـاهات أصـلهـا[8] افعلّ وافعالّ،

(١) س : عاملوهما.

(٢) الاية ١٦ من سورة الشعراء.

(٣) ديوانه ٢٨٢، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٠٩، وتأويل مشكل القرآن ٢٢٢.

(٤) هو سلْمِيّ – أو : سلْمى – بن ربيعة، شاعر جاهلى. ونسب فى الأصمعيات ١٦١ إلى علباء بن أرقم. والبيت فى نوادر أبى زيد ٣٧٥، والحماسة ٥٤٧، وأمالى ابن الشجرى ١/١٢١، والخزانة ٣٦/٨.

(٥) سقط من س.

(٦) الأصل : مع أنه.

(٧) الأصل، ت : يقولون.

(٨) الأصل، ت : لها افعلّ.

وعليه جري ابن عصفور، وهو شيء دل كلام سيبويه علي خلافه، حيث ذكر اختصاص باب الأدواء بفَعِلَ في الأكثر ، وباب الألوان بافْعَلَّ[1] وذكر الفارسّي - علي ما نقله عنه ابن سيده في المخصّص[2] - أن عور ليس تَصْحيحُه لأن أصله اعوّر وإنما صح لأنه بمعنان، وهوظاهر، ولذلك[3] لاتقول فى سَوِدَ : إنّه صَحَّ لأنَّ أصلَه إسْوَدَّ ، بل لأنّ معناه معناه، فَحُمِل عليه. فلم يضبط الناظمُ هذا الموضعَ إلابناء اسم الفاعل علي أَفْعَلَ قياسًا، وترك ما فيه إبهامٌ مّا. ثم مَثَّل ما أراد بقوله : «كأغيدٍ وأحْوَلا»، وحصل بهذا التمثيل فائدتان:

إحداهما : أنَّ هذا الحُكْمَ من التصحيح غيرُ مختصٍّ بما كان عينهُ واوًا دون ماعينُه ياءٌ، بل هو جارٍ فى النوعين ليس على حكم «تجاوروا» الآتى إِثْرَ هذا، فَرَفَعَ هذا التوهُّمَ بأن أتى بمثالين أحدهما مما عينهُ ياءٌ، وقدّمه اعتناءً به لهذا المعنى، ومثلهُ : أَصْيَدُ وأَخْيَفُ[4] ، تقول من ذلك : صَيِدَ صَيَدًا، وخَيِفَ خَيَفًا.

والأغيدُ: الوسنانُ المائلُ العُنُق. والغَيَدُ أيضًا: الميلان[5] من النعمة. والغادة : الناعمة، وقد غَيِدَتْ فهى غَيْداءُ، قال ابن القُوطِيَّة : وغَيِدَ غَيدًا : لان من نَعْمَةٍ أو سِنَةٍ.

والثانى : مما عينُه واوٌ، وهو أَحْوَلُ، ومثلُه أَعْوَرُ وأَحْوَرُ وأَخْوَصُ[6] ونحو ذلك، تقول من ذلك : عَوِرَ عَوَرًا، وحَوِرَ حَوَرًا، وخَوِصَ خَوَصًا.

---

(١) انظر الكتاب : ٤/١٧، ٢٦.

(٢) س ك نقل.

(٣) الأصل، ت : فلذلك .

(٤) الأصيدُ : الذى لايستطيع الالتفات. والأخيف : من كانت إحدى عينه سوداء كحلاء، والأخرى زرقاء، وفى الحديث فى صفة أبى بكر رضى الله عنه: الأخيف بنى تيم.

(٥) س : الميل.

(٦) الخَوَصُ : ضيق العين وصِغرُها وغُؤُورها.

والأحولُ :(هو)(١) الذى أقبل لحظُ عَيْنِه على مُؤْخِرِها. ولهذا المعنى شَبَّه أبو النجم الشمسَ عند الغروب بعين الأحْوِلِ، فقال(٢):

والشمسُ فى الأُفْقِ كعَيْنِ الأحْوَلِ

والفائدة الثانية : أنه أتى بمثالٍ مما اشترك(٣) فيه افْعَلَّ مع فَعِلَ فى الاستعمال، وذلك أَحْوِلُ(٤)، لأنك تقول :حَوِلَ زيدٌ واحْوَلّ، كما تقول : عَوِرَ واعوَرَّ، وسَوِدَ واسوَدّ. ومثالٍ آخَرَ مما لم يَشْتَرِك فيه افْعَلَّ مع فَعِلَ فى الاستعمال وإن كان على ذلك المعنى، وذلك أَغْيَدُ(٥)، لأنك لاتقول: اغيَدَّ، وإنما استعُمل فيه غَيِدَ، فكأنّ الناظم يقول لك : الأمرُ سواءٌ فى هذا، فإن فعِل وافْعَلّ قد اشتركا فى أَفْعَلَ علي الجملة، والمعنى على افْعَلَّ فيجرى مجراه إِذْ كان باب أغيدَ راجعًا(٦) إلى معنى الخلَق والعيوب، وهم قد قالوا : ثَوِلَ(٧) واثْولَّ، وعَوِرَ واعْوَرَّ، فكذلك يجرى غَيِدَ والغَيَدَ على افْعَلَّ لأنهما بابٌ واحدٌ (و)(٨) على معنًى واحدٍ، إلى هذا المعنى أشار سيبويه فى التعليل(٩)، ولما كان الجميع فَعِل وافْعَلَّ مُشْتَرِكَيْنِ فى أَفْعَلَ جعل الناظم ضابط هذا أَفْعَلَ فقال : «ذا أَفْعَلٍ».

---

(١) سقط من س.

(٢) البيت فى الطرائف الأدبية ٦٩، وروايته:

فهى فى الأفق كعين الأحول

(٣) الأصل، ت : تشترك.

(٤) الأصل : حول.

(٥) الأصل، ت : غيد.

(٦) فى النسخ : راجع .

(٧) الثَّوَلُ : استرخاءٌ فى أعضاء الشاة، وقيل : هو جنون يُصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير فى مرتعها.

(٨) عن س، ك.

(٩) انظر الكتاب ٣٤٤/٤، والمنصف ٢٥٩/١ - ٢٦٠.

ثم أتى بموضع ثانٍ وهو من الحمل فى الصحَّة[١] على مالابُدَّ من صحَّة فقال :

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلُ مِنَ افْتَعَلْ

وَالْعَينُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

تَفَاعُلُ : فاعِلُ «يَبِنْ»، وهو على حذف المضاف، تقديره: (وَإِن)[٢] معنى يَبِنْ تفاعُلٍ، لأنّ لفظ التفاعل لايَبِينُ من لفظ/ افْتَعَلَ ، وإنما أراد أنّ افْتَعَلَ لايخلو أن يكون معناه معنى تفاعَلَ أَوْ لا، فإن لم يكن معناه معنى تَفاعَلَ جرى على ماتقدّم من وجوب الإعلال نحو: اقتادوا، وارتادوا، واعتادوا، لأنه ليس معناه تقاودرا، ولا تراودوا، ولاتعاودوا، كما كان[٣] اختاروا، وابتاعوا، واكتالوا ليس على معنى تفاعلوا، فجرى على أصل الباب، ولهذا قال الخليل: لو بَنَيْتَ افتعلوا من قولك إزداجوا على غير معنى تفاعلوا لأعْلَلْتَ فقلت : ازداجوا، كما قلت : اختاروا وابتاعوا[٤]. ٣٣١

وإن كان بمعنى تفاعلوا فلا يخلو أن تكون العينُ ياءً أو واوًا ، فإن كانت ياءً فيقتضى كلامُ الناظمِ أنه لايصحّ كما صحَّ تفاعلوا، فقولهم : استافوا بمعنى تسايفوا - أى : تضاربوا بالسيوف - واجبُ الإعلال، وإن كان فى معنى مالا بدَّ من صحَّته، ووَجْهُ ذلك أنَّ تَرْكَ قلب الياء ألفًا أثقل عليهم من ترك قَلْبِ الواو ألفًا لبعد ما بين الألف والواو وقرب مابينها وبين

---

(١) الأصل، ت : الصَّفة.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل، ت : كما أن.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٦/٤، والمنصف ٢٦١/١.

الياء، وكلما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى الآخر، وإذا تباعدا كان عدمُ الانقلاب أولى. وهذا ماعَلّل (به)[1] ابن جنى فى الخصائص[2] مع وجه آخر سأذكره إثْرَ هذا بحول الله تعالى. ومع هذا فإنَّ اليائىَّ العين فى هذا الموضع قليل. والذى كَثُر[3] هنا الواوىّ (العين)[4]، ([5]- وهو الثانى من التقسيم، وهو الذى حصل فيه شرطُ الناظم فى قوله : «والعينُ واوٌ» (فهذا)[6] إذا كان فى معنى تَفَاعُلٍ لم تُعَلّ العين-[5]) وإن وجُدِ سببُ الإعلال، لأنهم حملوه على ما لا بُدَّ من صحته، فقولهم : اجتَوَرُوا فى معنى تجاوروا، واعَتَوِدُوا فى معنى تعاوَدُوا، واحتَوَشُوا فى معنى تحاوشوا، واهتَوَشُوا فى معنى تهاوشوا ـ، لو قيل ـ جاءت على الأصل كما وجب ذلك فيما هى فى معناه، وسواء فى هذا ما استُعمل منْه[7] تفاعَلَ كاجتوروا، إذ جاء فيه تجاوروا، وما لم يُسْتَعمل فيه كاحتوشوا واهتوشوا؛ إذْ لايقال فيهما : تهاوشوا ولا تحاوشوا؛ لأن الجميع مشترك فى هذا المعنى؛ قال سيبويه : «وأما قولهم : اجتَوَرُوا واعْتَوَنُوا وازْدَوَجُوا واعْتَوَرُوا فزعم الخليل، رحمه الله تعالى ـ أنَّ الواو[8] إنما تَثْبُتَ لأنَّ هذه الحروف فى معنى تفاعلوا؛ ألا ترى أنك تقول : تعاونوا وتجاوروا وتزاوجوا، فالمعنى فى هذا

---

(١) سقط من الأصل، ت.
(٢) الخصائص ١/١٢٣ - ١٢٤، ١٥١.
(٣) الأصل : ذكر هنا.
(٤) سقط من ك.
(٥) سقط من س.
(٦) عن ك.
(٧) الأصل : فيه.
(٨) الكتاب : «أنها إنما».

وتفاعلوا سواء، فلما كان[١] معناها معنى ماتلزمه[٢] الواو على الأصل، أثبتوا الواو، كما قالوا : عَوِرَ؛ إذ كان فى معنى فِعْلٍ يصحّ على الأصل . قال : وكذلك احْتَوَشُوا واهْتَوَشُوا – وإن لم يقولوا تفاعلوا – فيستعملوه، لأنه قد يشترك فى هذا المعنى ما يصحّ، كما قالوا: صَيِدَ لأنه قد يشركه ما يصحّ والمعنى واحد»[٣]. وقد تقدَّمَ وَجْهُ تصحيحِ تفاعل ونحوه .

فإن قيل : ظاهر هذا الكلام أنَّ افتعلوا والعينُ ياءٌ يعتلُّ وإن كان فى معنى تفاعلوا، والأولى أن لو جمع بين ماعينُه واوٌ وماعينُه ياءٌ فى هذا المعنى، لأنَّ الموُجِبَ الموجُود فى اجتَوَرُوا موجودٌ فى استَيَفوا بمعنى تسايفوا، وما علّل به ابنُ جنىّ فإنما ينهض تعليلاً بعد السماع، لأن الواو والياء فى القلب ألفًا سواءٌ، وإذا كان كذلك لم يكن مانعٌ من القياس على نوات الواو، فكنت تقول : ابتَيَعوا، إذا أردت تبايعوا، واختيروا، إذا أردت معنى تخايروا، وما / أشبه ذلك ، ويكون ما جاء من استافوا ليس ٣٣٢
(على)[٤] معنى تسايفوا. وعلى هذا حمله ابن جنىّ فى الخصائص، قال: وإنما معنى استافوا : تناولوا[٥] سيوفهم، كقولك : امتَشَنُوا سيوفهم ، ([٤]- وامتخطوا سيوفهم، أى : تناولوها وجَرَّدوها[٥] ثم يعلم أنهم من بَعْدُ تضاربوا، [٦] بما دلّ عليه قولهم : استافوا-[٤]) ، فكأنه من باب الاكْتِفاء بالسبب عن المسبَّب، كقوله[٧]:

---

(١) الأصل : «فلما كان فى معناها».

(٢) الأصل : «معنى مالاتلزمه».

(٣) الكتاب : ٣٤٧/٤.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) نص الخصائص : «تناولوا سيوفهم وجردوها»، ويبدو أنه قد حدث فيه سقط.

(٦) الخصائص :مما.

(٧) الخصائص ١٥٢/١، ١٧٦/٣، واللسان : أكل.

ذَرِ الآكلِيَن الماءَ ظلمًـــا فَـــمَـــا أرَى

يَنَالُـونَ خَـــيْــــرًا بَعْـــدَ أكْلِـهِمُ الماءَ

يريد قوما كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه مايأكلونه. فاكتفى بذكر الماء الذى هو سببُ المأكولِ من ذكر المأكول». قال : «فأمّا تفسير أهل اللغة أنّ استاف القومُ فى معنى تسايفوا فتفسير على المعنى، كعادتهم فى أمثال ذلك، ألاتراهم قالوا فى قول الله تعالى : (من ماء دافق)[1] ، إنه بمعنى مدفوق، فهذا ـ لَعمرى ـ معناه، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو[2] دَفْقٍ، كما حكاه الأصمعى عنهم من قولهم : ناقةٌ ضارب، أى : ضُرِبتَ، وتفسيره : أنها ذات ضَرْبٍ[3]. ثم ذكر لهذا نظائر نحو : {لاعاصم اليوم }[4]، قيل: معناه لامعصوم، ونحو : (عيشة راضية)[5]، أى مرضيَّة ، وقوله[6] :

أناشِرَ، لازالت يمينُك آشِرَهْ

(١) الاية من سورة الطارق.

(٢) س : «أنه غير ذو دفق».

(٣) الخصائص ١/١٥١ - ١٥٢.

(٤) الاية ٤٣ من سورة هود.

(٥) الآية ٣١ من سورة الحاقة.

(٦) صدره :

لقد عَيَّلَ الأيتامَ طعنةُ ناشِرَهْ

وينسب إلى أمّ همام بن مرة أو أم ناشرة. والبيت في الخصائص ١/١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٨١، واللسان : أشر.

آشرة : ذات أشر، والأشرُ : الحزّ والقطع.

أى[1]: مأشورة. فعلى هذه الطريقة تستوى الواو والياء فى الصِّحة فى افتعل بمعنى تفاعل، وهو قد يظهر من كلام النحويِّين؛ إذ لم يُفَرِّقوا بين القبيلين، بل أطلقوا القول، لكن وقع تمثيلهم[2] بما عينُه واوٌ، وذلك لايدلّ على الاختصاص، وقد قال المازنىّ : ومما يجىء على أصله لأنّ معناه معنى ما[3] لايعتل، كما جاء عَوِر وحَوِلَ لأنه فى معنى اعْوَرَّ واحْوَلَّ : اجتَوَرُوا وازدوجوا واهتوشوا، لأنّ معناه تجاوروا وتهاوشوا وتزاوجوا»، قال : «ولولا ذلك لاعتلّ؛ (قال)[4]: ألا تراهم قالوا : اختاروا واجتازوا[5] وابتاعوا، حين لم يكن فى معنى تفاعلوا»[6]. فهذه عبارةٌ كالصريحة فى أنه لو جاء مما عينه ياء[7] فى معنى مالا بُدَّ من صحته لصحّ. وعلى هذا المعنى (أيضا)[8] جرَى ابن جِنّى فى التفسير[9]؛ إذْ حَتَم بأن سبب إعلال اختاروا ونحوه أنه يجىء فى معنى تفاعلوا، وإذا كان كذلك أشكل هذا التقييد[10] الذى قَيَّد به الناظم إذْ هو مخالفٌ لما قاله غيره.

فالجواب أن يقال : لَعَمْرِى إنّ القياس لصحيح[11]، غير أنا نقول: كان الأصل فى اجتَوَرُوا وبابه الأعلالُ كسائر الباب، وإنّما دعانا إلى أن نخرج به

---

(١) الأصل، ت : أراد.

(٢) الأصل، ت : تمثيلة.

(٣) الأصل، ت : «ما تقدّم لايعتل».

(٤) عن س وحدها.

(٥) ليست فى المنصف.

(٦) المنصف ٣٠٥/١.

(٧) فى النسخ كلها : واو.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) قال ابن جنى فى المنصف ٣٠٦/١ : «وإنما اعلوّا اختاروا وابتاعوا لأنهما ليسا بمعنى تخايروا وتبايعوا، فجاء ما ينبغى لهما من الإعلال ...».

(١٠) الأصل : التفسير.

(١١) س : صحيح.

عن بابه اطرادُه، فلما اطّرد لم يكن (لنا)[1] بدٌّ من اتّباعهم فيه وإن كان خارجًا عن القياس، ويكون وجهُ القياس فيه ما قال الخليلُ، ولايلزمُ عند ذلك أن يُقال فى كُلِّ شىْءٍ، ألاترى أنه لو لم يَطَّرِد اجتَوَرُوا واحتَوَشوا لم نَقِسْ على ماجاء منه، لأنه خارج عن القياس الأصلىّ المطَّرد فى باب اختار وانقاد وأشباههما، كما لم نَقِسْ على ما جاء من نحو خَوَنَةٍ وحَوَكَةٍ لما كان نادرًا. وإذا ثَبَتَ هذا فنقول : هذا الاطِّردُ إنما جاء فيما عينُه واوٌ فقلنا به، وأما اليائىُّ العين فلم يطْرِد فيه هذا، بل زعموا أنه لم يَجِىءْ منه على معنى تفاعُلٍ إلا استافوا، وهو بعدُ مُعَلٌّ، فلو جاء صحيحًا لقلنا: إن هذا موقوفٌ على محلِّه؛ إذْ لم يطَّرد فى بابه، لأنه جاء على أصل القاعدة المطَّرِدَةِ فى كل ياءٍ تحرّكت وقبلها فتحة، فلما جاءَ معتلاً كان ذلك برهانًا
٣٣٣ على صِحّةِ ما اعتقدنا من عدم اطَّراده وَوَقْفِهِ على السماع/، ويكون وجهُ التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء ماتقدم من قربِ الياء (من الألف)[2] وبُعْدِ الواو منها.

هذا أقصى ما وجدته فى الاحتجاج عن المؤلِّف، لاسيمّا وهو فى نحوه مُتَّبع للسماع، ظَاهرىّ [3] المذهب فيه، كما تقدَّمَ فى مواضعَ، إلا أنَّ لمخالفه أن يقول: لَمَّا وجدناهم اعتبروا باطّراد الحمل على المرادف فيما عينُه واوٌ[4] فهِمْنا أنَّه عندهم مُعْتَبَر علي الجملة، إذْ لو لم يكن مُعْتَبَرًا عندهم على الجملة، لم يَطَّرِدْ فى موضعٍ من المواضعِ ، ولا يلزمُ من عَدمِ

(١) عن س، ك.
(٢) سقط من س.
(٣) الأصل : ظاهرىّ فى المذهب.
(٤) فى النسخ : ياء.

اطّراده فى الياء أن يكونوا قصدُوا ذلك، لأنّ ماعينُه واوٌ أكثرُ مما عينُه ياءٌ، فإنما[1] نَدَرَ أو عُدِم السماعُ فى ذوات الياء لقلّتها لاالقلّة[2] قَصْدِهم إلى الحمل، والاستقراء، دليل (وهو)[3] من باب الاستدلال بالأحكام.

وقوله : «سلِمتْ»، الضميرُ عائد على العين، أى : سَلِمَتِ العين ولم تُعَلّ. وقوله : «ولم تُعَلّ»، تكرار، لكنّ له موقعًا، وهو رفعُ توهُّمِ من يتوهَّمُ فيها جواز الإعلال، فأكّد الكلام رفعًا لهذا الإبهام.

ثم استثنى موضعًا ثالثًا مما يجبُ تصحيحُه وإنِ اجتمعت الشروط لمانعٍ مَنَعَ من الإعلال فقال :

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الاِعْلاَلُ اسْتُحِقْ

صُحِّحَ أَوَّلٌ وعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

يعنى أن الكلمة إذا كانت ذات حرفين من حروف العِلّة، وكلُّ واحدٍ منهما قد وجب فيه الإعلالُ قياسًا لأنه مُتَحرِّك وقبله فتحةٌ، فلا يصحّ أن يعتلاّ معًا ولا أن يصحّ الآخِرُ ويعتلّ الأول إلا فى القليل، وإنما الوجهُ أن يصحَّ الأولُ ويعتلَّ الآخر نحو قولك: الهَوَى والطَّوَى والجَوَى والنَّوَى، وغَوَى الرجل ورَوَى، وعَوَى الكلبُ ، وهَوَى، وما أشبه ذلك، فالوجهُ فى هذا كلّه إعلالُ الآخر كما قال، وذلك (أنه)( ) لايخلو أن يَعْتَلَّ أولهما فقط، أو ثانيهما فقط ، أو يعتلاّ معًا ، أو يصحّا

---

(١) س : وإنما.

(٢) الأصل، ت : لعلة.

(٣) سقط من الأصل.

( ) سقط من س.

معًا، أمَّا[1] تصحيحهما معًا فلا يصحّ للقاعدة المتقدّمة، وأما إعلالهما معًا فلا يصح أيضًا للقاعدة المستمرة أنه لايُجْمَع[2] على الكلمة[3] الواحدة إعلالُ العين واللام، وما جاء من ذلك فقليل لايُقَاسُ عليه، ولذلك لما قَرَّرَ الفارسيُّ هذا الحكمَ فى الباء والتاء والثاء والراء، وأنهما مما اجتمع فيه إعلالُ العين واللام قال له الفتى البورائى[4] إنكارًا لما قرر : أفيجتمعُ على الكلمة إعلالُ العين واللام؟ فقال له: «قد جاء من ذلك أحرفٌ صالحة فيكونُ هذا منها»[6]. فَسلَّم له الفارسيُّ مقتضى القاعدة وعدل إلى التنظير بما جاء فى السماع. وقد نقل المبرِّدُ الاتفاقَ على أنه لايجتمع على الكلمة إعلالان، وقد تقدَّم ذكر ذلك. والذى أشار إليه الفارسيُّ هو قولهم[5]:ماءٌ، ألفهُ منقلبةٌ عن واو، وهمزتُه منقلبةٌ عن هاء، لقولهم : أمواهٌ ومُوَيهٌ ، وماهت الركيَّة. وشاةٌ ، فيمن قال : شويهةٌ، وتَشَوَّهْتُ شاةً : إذا صِدْتَها، حكاه ابن جنى عن أبى زيدٍ[6]، فهو مما عينُه واوٌ فانقلبت، ولامه هاءٌ فَحُذفت . ومن قال : شَوِيٌّ[7]، فهو من باب طويتُ، فهى على هذا كباءٍ وتاءٍ، قال النابغة[8]:

ولا أَعْرِفَنِّى بعد ما قَدْ نَهَيْتُكُمْ
أُجادِلُ يوْمًا فى شَوِىٍّ وَجَامِلِ

---

(١) الأصل، ت : فأما.

(٢) س : يجتمع.

(٣) الأصل : على القاعدة.

(٤) كذا فى نسخنا، وفى سر الصناعة : البورانى، بالنون.

(٥) الأصل : فى.

(٦) سر الصناعة ٧٩٠.

(٧) الشوىّ : اسم جمع الشاة.

(٨) ديوانه ١٤٤.

ومن ذلك : جايَجِي[1]، وسايسُو، وأشياء/ من هذا لاتنقاس. ٣٣٤
وقد أشار الناظمُ إلى هذه القاعدةِ في الجملة، [2]إذْحَتَم الإعلال لأحد المعتلَّين دون الآخر، فدلَّ على أن اجتماعهما عنده محظورٌ، كما دلّت قاعدته على (أنّ)[3]، تصحيحهما معًا محظور.

وأما إعلالُ الثانى وتصحيحُ الأوَّلِ فهو الذى اعتمد عليه بقوله:
وَإِنْ لحرفين ذا الاعلالُ استُحِقّ صُحِّح أولٌ . وقد تقدّم تمثيلُه. ووجهُ ذلك أنَّ اللام أحقُّ بالإعلال من العين؛ لأن اللام أضعف من العين، ولأن إعلال الاسم إنما هو بالحمل على الفعل، وأنت لا يصحُّ لك إعلالُ العين (دون اللام)[3]، لأنك لو قلت فى غَوَى وهَوَى ورَوَى ونحوه : غاىَ وهاىَ وراىَ، للزِمَ أن يقال فى المضارع: يَغِيُّ ويَهِيُّ ويَرِىّ، فتقْلب الواو التى هى عينٌ ياءً وتدغمها فى الياء، وتدخل اللامَ الضمُّ لأنها تجرى مجرى الصحيح، فكان يلزم هنالك من التغيير والتبديل ما بعضُه مكروهٌ، فرفَضُوا ما أدَّى إليه. هذا تعليلُ ابن جنّى فى (مثل)[4] هذه المسألة[5] ومن هَهُنا تعلم وجه مافَعَلوا فى قَوِىَ وحَيِىَ ورَوِىَ ونحوه حين لم يقولوا: قاى وحاى وراى، فيعلُّوا العين، لأنهم إذا فَعَلوا[6] ذلك فى الماضى لزم فى المضارع إعلال العين أيضًا، والمضارعُ على يَفْعَلُ،

---

(١) ذكر سيبويه ٣/٥٥٦ أنّ بعض العرب يقول : «يريد أن يجيك ويَسُوَك، وهو يَجِيك ويسوك، بحذف الهمزة».

(٢) ك : وحتم.

(٣) سقط من الأصل، ت .

(٤) ليست فى س.

(٥) انظر المنصف ٢/١٩٧، ٢٠٦.

(٦) الأصل : أ رادوا.

فلا بُدّ (فيه)[1] من إعلال اللام لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فيلزم أحد أمورٍ ثلاثة: إما أن يُعلّوا العين واللام معًا، وذلك لايجوز. وإمّا أنْ يُعلّوا العين دون اللام لموافقة الماضى، فيكون المضارع على يَقَاىُ ويَحَاىُ ويَرَاىُ، فتظهر الضمّة فى الرفع، وذلك مرفوضٌ عندهم. وإما أن يُعلّوا اللام دون العين فيخالفوا بين[2] الماضى والمضارع، وهو لايصحّ فرفضوا ماأدّىَ إلى هذا بأن أعلّوا لام المضارع وتركوا العين فى الماضى صحيحةً فصار قَوِىَ يَقْوَى مثل صَدِى يَصْدَى، وعُنِى بحاجته يُعْنَى بها. فأنت ترى تَرْكَهم لإعلال العين فى الماضى حفظًا على إعلال اللام وحدها. فقد دخلت هذه المسألة تحت إشارة كلام الناظم حين اقتضى أن العين تُصَحَّحُ لإعلال[3] اللام. وأما الأسماء فَفُعِلَ ذلك بها أيضًا بالحمل على الفعل، فقالوا : نَوًى، وشَوًى، وهَوًى، وما أشبه ذلك. ومن هنا[4] يُعَرفُ ما جاء من قولهم : احْوَوَى، فأعلّوا الأخيرة ولم يُعلُّوا ما قبلها. وكذلك : ارْعَوَى. ولعلّ وجه قولهم : حَيُّوٍ وقَوُّوٍ[5]، ونحوهما، من هنا يبدو، لأن اللام الأخيرة تَعْتَلُّ بالحذف، وهى مُعَرَّضة له وإن ثبتت، فلو قلبوا، الواو التى هى مقابلة الراء فى جَحْمَرِش، لكانوا قد تركوا اللام وأعّلوا ما قبلها ، فكان على خلاف ماقال الناظم، فَثَبَتَ أنَّ ذلك الشرط المُورَدَ[6] لايلزمه . وأما عكسُ هذا ـ وهو الذى أشار إليه بقوله ـ :« وَعَكْسُ قد يَحِقّ » ، وحقيقةُ عَكْسِ الأوَّلِ هو تصحيح الثانى

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الأصل : دون.

(٣) الأصل : لاعتلال.

(٤) الأصل : ومن ذلك.

(٥) انظر ماتقدم ص ٢٤٦ .

(٦) يريد بالشرط المُوَرَدِ أن يكون اتصال الفتحة بالواو والياء اتّصالاً أصليًا لا عارضا، وهو الشرطُ الذى أخذ علي ابن مالكٍ أنه نقصه فى قلب الواو والياء ألفًا، انظر ص ٢٢٥ .

دون الأول ، لأن قوله : (صُحَّحَ)[١] (أول)[٢] فى تقدير : دون الثانى، فعكس هذا : صُحِّح ثان دون الأوّل، فهو على خلاف القاعدة ، فكان الأصل ألايوجد لما تقدَّم آنفًا، لكنه وُجِد قليلاً، ودلّ علي ذلك قوله : «قد يحقّ»، وهو من حَقَّ الشئُ يَحِقُّ، أى : ثَبَتَ، وأحقَقْتُه أنا، أى: أثبتُّه، أى : قد ثَبَتَ فى / كلام العرب، والمضارع هنا فى معنى الماضى، ٣٣٥
أى : قد ثبت قليلاً، إذْ لايريد أنه الآن فى حين[٣] الثبوت، (أو أنه سيثبت)[٤] بعدُ ، ومثلُ هذا قولهُ تعالى : (قد نعلمُ إنّه ليحزنك)[٥]، (قد نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فى السَّمَاءِ)[٦]، { ولقد نَعْلَم أنَّهم يَقُولونَ}[٧]... الآية. وإنما معناه : قد علمنا. وأنشد سيبويه[٨]:

قد أترك القِرْن مصفرًا أناملُه

كأن أثوابُه مُجَّتْ بِفِرْصادِ

ومثالُ ما جاء من ذلك فى الأسماء - فإنه لم يَأْتِ فى الأفعال، لما يلزم من المحذور المذكور - قولُهم : غايةٌ، وثايةٌ، وطايةٌ[٩]، وراية،

(١) سقط من س.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل ك حق.

(٤) مكانه بياض فى س.

(٥) الآية ٣٣ من سورة الأنعام.

(٦) الآية ١٤٤ من سورة البقرة.

(٧) الآية ١٠٣ من سورة النحل.

(٨) الكتاب ٢٢٤/٤، والمقتضب ١٨١/١، وشرح الكافية للرضى ٤٤٥/٤، والخزانة ٢٥٣/١١ : البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه : ٦٤. ومُجَّت : صُبغت. والفرصاد : صِبْغٌ أحمر.

(٩) الثاية : مأوى الغنم والبقر. والطاية : الصخرة العظيمة فى رَمْلَةٍ أو أرضٍ لاحجارة بها.

أصلها : غَوَيَةٌ، وثَوِيَةٌ، وطَوَيَةٌ، ورَوَيَةٌ، فكان الأصل أن يقال : غَوَاةٌ، وثَوَاةٌ، ورواةٌ، وطَوَاةٌ، فَيُعِلُّو اللام دون العين، لكنهم أعلُّوا العين دون اللام. والذى شجّعهم على ذلك أن هذه الأشياء جاءت فى الاستعمال على ما لا يكون له فعلٌ ، فلم يقولوا منه : فَعَلَ يَفْعلُ، لأنهم قد اعتزموا إعلال العين، فلو قالوا فيها فعلت، لزمهم إعلال اللام أيضًا، وقد كانت عينُها مُعتلةً فكرهوا أن يشتقّوا لها فعلاً، لما يلزمهم من الإعلال، فرفضوا ذلك[1].

وهذا التمثيلُ على رَأْى الخليل؛ إذْ جعل الألف منقلبةً عن حرفٍ متحرِّك، وقد تقدَّم أنَ رَأْى سيبويه خلافُ هذا. ولكن الذى يجرى على مذهب سيبويه وغيره قولهم :، زاىٌ، فى حرف الهجاء، وقولهم : واو، كذلك، فإن الألفَ عندهم منقلبة عن حرفٍ متحرِّكٍ.

فإن قيل : إنّ على الناظم هنا دَرْكًا من جهة أنَّه قال هنا: « وعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ»، فَنَبَّه على مجيئه فى الكلام قليلاً، مع أنه غير مقيسٍ فى موضعٍ من المواضع، وترك التنبيه على ماجاء مما اعتلّ فيه العينُ واللامُ، مع أنه مقيس فى موضعين، أحدهما: حروف الهجاء والثانى: باب التسمية[2]، فإنّك إذا سمَّيت بما أو لا أو يا، أو ها من هؤلاء، أو ماأشبه ذلك فإنَّك تُعِلُّ فيه العينَ والَّلامَ ضرورةً، فتقول: لاءٌ وياءٌ وهاء، وليس لك مانعٌ من ذلك اتفاقًا، بخلاف الأول فإنك لاتقيس في موضعٍ من المواضع، فكان الأولى به أن يُنَبِّه على هذا دون الأوَّلِ أو يُنَبِّه عليهما معًا. فالجواب[3]: أنَّ كِلاَ الموضعين ليس من الضَّرُورِىِّ[4] الذِّكْرِ فى هذا

---

(١) انظر المنصف ٢/١٩٧.

(٢) انظر الكتاب ٣/٢٦٤.

(٣) الأصل، ت : والجواب.

(٤) الأصل : «من الضرورىّ التى فى هذا».

النظم، فكونُه أتى ببعض المسائل تَبَرُّعًا منه لايلزمه أن يأتى بسائر الأشياء ولابما هو أمثل إذا تقاربا فى القلَّة؛ إذْ باب التسمية إنما هو بمنزلة أبواب الامتحان فى التصريف[1].

ثم ذكر موضعًا رابعًا ممًا اجتمعت (فيه شروط القلب)[2]، ثم مَنَع من ذلك مانع فقال:

وَعَــيْنُ مــاآخِــرَهُ قَــدْ زِيدَ مَــا
يَــخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ تَسْلَمَــا

آخرَهُ: منصوبٌ على الظَّرف متعلِّقٌ بزِيدَ. و«ما» ـ فى قوله : «ما يَخُصُّ الاسم» ـ مرفوعُ زِيْدَ، و «ما» فيه واقعةٌ على الزيادة اللاحقة للاسم، والجملة صلةُ ما، وعائدها الضمير فى يَخُصُّ. و«ما» الأولى واقعةٌ على الاسم المُتَكَلَّم فى عَيْنِه، ودلّ على أنه اسمٌ قوله : «آخِرَهُ قد زِيدَمايخصُّ الاسم»؛ إذ لايمكن أنْ يُزَاد مايخصُّ الاسمَ فى الفعل، وإنَّما يلحق ما هو مختصٌّ به. وعائدها الهاء فى «أخرِه»، و«ما» الثانية وما تعلَّق بها فى صلة ما الأولى. و «واجب» خَبَرُ «عين» أوَّلاً.

ويعنى أن ما كان من الأسماء المعتلّة العين قد لحقه فى آخره زيادةٌ تختصّ بالاسم ولاتكون فى الفعل أصلاً يجب أن تسلم عينُه ولاتعتلّ بالقلب المذكور وإن وُجِدَ موجبُه. وإنما قال : «ما آخِرَه قد زِيدَ» لبيان[3] أنَّ خواصّ الاسم إذا لحقته من أوّله فلا أثرلها فى التصحيح ، فالألف واللام إذا لحقت من

(١) بعده فى الأصل، ت : «فرفضوا ذلك».
(٢) سقط من س.
(٣) فى النسخ : بيان.

أول الاسم ـ وكان مما يعتلّ ـ اعتلَّ، أو مما يصحُّ صَحَّ كقولك: مالٌ والمالُ، ونارٌ والنارُ، وساقٌ والساقُ، وأشباه ذلك. وإنما هذا مختصّ بما يلحقُ الآخر، وذلك أن المقصود فى هذا أن يكون الأسمُ على بناءٍ لايكون عليه الفعل، فإنه إذا كان على بناءٍ يكون عليه الفعلُ، أى: يُشاكِلُ بناء الفعل، وجب إعلالُهُ، فمالٌ ونارٌ ودارٌ[1] على بناءٍ يشاكل بناء الفعل فيعتلّ باعتلاله، والألف واللام غير مُعْتَبَرَةٍ لأنَّ الاسم غيرُ مَبْنِىٍّ عليها. وكذلك مايلحق الآخر مما ليس فى الكلمة جُزءًا منها، فيخرج عن هذا لحاق الإضافة والتنوين لأنَّهما منفصلان[2]عنه، بخلاف نحو ألف التأنيث والألف والنون فإنَّ الكلمة مَبْنِيَّةٌ عليها، فلَحاقها للاسم يخرجه عن مشاكلة الفعل فلا يعتلُّ كاعتلال الفعل . وهذا كُلُّه بيان لقول الناظم على الجملة : «وعينُ ما آخِرَهُ قد زِيدَ ما يخصُّ الاسم»؛ إذ لم يَخُصَّ زيادةً من زيادةٍ فظاهره يقتضى[3]كلَّ زيادةٍ فى آخر الاسم متّصلة بالبنية أو منفصلةً عنها، وذلك غير مستقيم، وإنما يُرِيد ما كان جُزْءاً من الكلمة. والذى يُخصُّ الاسم مما هذه[4] سبيلُه ثلاثُ علامات، إحدها : الألفُ والنون. والثانية ألف التأنيث المقصورة. والثالثة : ألفه الممدودة. فأما الألف والنون فقولك: الجَوَلانُ والدَّوَرانُ والحَيَدانُ والهَيَمان[5]، فإن الألف والنون هنا قد أخرجتا دَوَرًا وجَوَلاً وحَيَداً عن شبه الفعل فلم يعتلّ، لأن القاعدة أنّ الاسم هنا إنما يعتلّ عند

---

(١) الأصل، ت : وخان. س، ك، وخار. ولعلّ الصواب ما أثبتناه، وأن منشأ التحريف من التصاق الدال بالألف، فظنت حاء أو خاء.

(٢) الأصل، ت : منفصلتان.

(٣) فى النسخ : «أنَّ كل». ولايستقيم السياق على وجود «أنّ».

(٤) س : هذا.

(٥) الأصل، ت : والهيجان.

مشاكلته للفعل؛ ألا تَرَى أنَّ الاسم إذا خالفت بنيُته بِنْيَةَ الفعل[1] صحَّ كقولك: الحوَل والعوَض ونحوهما، فكذلك إذا خالَفَة بزيادةٍ زيدَتْ فيه، ولايُقال: إن رَمَيا وغَزَوَا قد شابهه الهَيَمانُ والدَّوَرانُ، فكان حقُّه أن يُعَلَّ. لأنَّ ألف الاثنين كلمةٌ أخرى ليست من حقيقة الفعل فى شَىْءٍ؛ ألا ترى أنها فاعل الفعل، والفاعلُ جزءُ الجملة[2] لاجُزْءُ الفعل، وإنما الفعل[3] رمى وغزا، فافترق من الدَّوران ونحوه، فقد خرج الدَّوَران والهَيَمان عن مشابهة الصنَّفين من الفعل المجرد عن العلامة واللاحق له العلامة، وما جاء على خلاف هذا الحكم فنادر محفوظ نحو : ماهان وحاذان وداران[4]. قال ابن جنى: «جعلوا الألف والنون فيها بمنزلة هاء التأنيث فى دارة وقارة ولابة، فكما اعتلت هذه الأسماءُ ونحوُها ولم يَمْنَعْ من القلب هاءُ التأنيث كذلك قُلبت فى ماهان وداران ونحوهما». قال : فإن قيل: من أين أشبهت الألفُ والنونُ هاءَ التأنيث؟ فأجاب بأنها أشبهتها من وجوه، منها المساواة فى الترخيم نحو: ياطلح، ويامَرو، فى مَرْوَان. ومنها / أنك تحقِّر الصَّدر من ٣٣٦
الاسم الذى هما فيه نحو زُعَيْفِران وطُلَيحة قال: فمن هذا وغيره جرت مجراها[5]. وقد تقدَّم ما فى هذه الأسماء من احتمال فاعالٍ.

---

(١) س : الفاعل.

(٢) الأصل، ت : العلة.

(٣) فى النسخ : الفاعل.

(٤) الكتاب ٣٦٣/٤. وهى أسماء كما فى المنصف ٦١/٣، ولابن جنى تصريف لما هان انظره فى اللسان: موه، وقال سيبويه : «حادان من حاد يحيد».

(٥) انظر المنصف ٨/٢ – ٩.

وأما ألفُ التأنيث المقصورة فنحو حَيَدى وصَوَرى، وكما إذا بنيت فَعَلى من البيع أو الكيل قلت : بَيَعى وكَيَلى، وما أشبه ذلك، ووجهُ ذلك نحوٌ مما تقدّم لأن ألف التأنيث لاتلحقُ الفعل أبدًا، فخرج بها الأسم عن مشاكلة الفعل كالدَّوَرَان، ولم يعتدّوا بما «فيه»[1] من صورة الفعل المسند للأثنين نحو قاما وباعا فيعلّ كإعلاله، لما تقدَّم فى الألف والنون، وفرقٌ ثان هنا - ويجرى فى الأول - وهو أنَّ ألف قاما ونحوه طرأتْ بعد أن لم تكن، فالمشاكلة إن فرضناها عارضةٌ بعروض لحاقها، والأصل المباينة والمخالفة بين صَوَرَى وقَوَمَ أصلِ قامَ، فيستصحب الأصل ، والعوارضُ فى القياس غير معتدٍّ بها. وهذا هو الذى اعتبر من ذهب إلى ماذهب إليه الناظم فى ظاهر كلامه.

وذهب الأخفش - وتَبِعه المؤلِّف فى التسهيل[2]، وهو الناقلُ لمذهبِ أبى الحسن - (إلى)[1] أنّ هذه الألف غير مُخْرِجَةٍ للاسم عن شَبَه الفعل، لأنَّ صُورَةَ صَوَرَى صُورَةُ قَوَمَا الفعل، فكما[3] يعتلّ الفعلُ هنا فتقول: قاما، فكذلك يعتلّ الاسم هنا لحصول المشاكلة، فما جاء من صَوَرَى وحَيَدى فيجعله شاذًا، فإذا بنى من البيع (أو) القول[4] أو الكيل أو الصوم مثل حَيَدى قال: باعى، وقالى، وكالى، وصاما، فأعلٍّ كما اعتلَّ قاما، وصاما، وباعا، ونَحْوُه. والأقْوى ما اعتَمَدَتْهُ الجماعةُ.

ويُنْظَر هنا ماالذى يحتمله كلامُ الناظم من هذين المذهبين، فإنه محتملٌ أن يُرِيدَ بالذى يَخُصُّ الاسمَ مايخرج به عن مشاكلة الفِعْلِ لفظًا فقط، فيكون

---

(١) سقط من س.

(٢) التسهيل ٣١٠.

(٣) س : كما.

(٤) سقط من الأصل.

(مذهبُه)[1] مذهبَ أبى الحسن؛ فإن ألف التأنيث لايخرج بها الاسم عن المشاكلة، اللفظية؛ إذ الألف فى آخر الاسم كالألف فى آخر الفعل، فقد حصل مايُوجِبُ الإعلال دون ماينفيه. ويَحْتمل أن يريد مايخصّ الاسم فى نفسه بحيث يكون غير لاحقٍ للفعل، وإن كان فى الفعل ماهو على صورته، وهذا أظهر فى كلامه لأنه قال: قد زِيدَ آخرَه مايخصُّ الاسم فلم يعتبر مجرَّد المشاكلة فإنها[2] تحصُلُ فى الجملة لا فى الآخر بخصوصه.، وإنما اعتبر كون اللاحق خاصًا بالاسم، ولا مِرْية أنَّ الَّلاحقَ آخِرَ الاسم هو ألِفُ التأنيث، وألفُ التأنيث لا تلحقُ الفعلَ أبدًا، فلم تحصُلْ إذًا المشاكلَةُ على هذا التَّقدير. وهذا هو مذهبُ الجماعة، وقد تقدَّم ترجيحهُ.

وأمّا الألفُ المدودةُ فيظهر ـ وإن لم أعرفه منصوصا ـ أنّ حكمها أيضا حكمُ الألف والنون، لا أقول حكم الألف المقصورة، لأن شَبَهَ الألف والنون بألفى التأنيث مُقَرَّرٌ[3] معلوم، وكثيرًا مايُشبِّه سيبويه أحدهما بالآخر، حتى إنهم قالوا فى صنعاء : صنعانى، وفى بهراء: بهرانى، فأبدلوا من الهمزة النون[4]، ومثلُ هذا لايحتاج إلى شاهد، وهي من اللواحقِ المختصّة بالاسم التى يُبنَى عليها من آخره، ومثاله ما إذا / بَنَيْتَ ٣٢٨
قَرَماءَ[5] من القول فقلت : قَوماءُ ، أو من البيع فقلت: بَيَعاءُ، وأشباه ذلك الحكمُ التصحيحُ، لأن[6] الاسم قد خرج بذلك من شَبَه الفعل البتَّةَ، ولا

---

(١) سقط من الأصل.
(٢) الأصل، ت : فإنما.
(٣) الأصل : مقدَّر.
(٤) الكتاب : ٣/٣٣٦.
(٥) قَرَماء : موضع أو أكمة.
(٦) الأصل : أن.

يكون فى هذا خلافٌ، كما لم يكن فى الألف والنون إذا لحقت خلافٌ فى التصحيح .

فإن قيل: فهل تكون هاء التأنيث من هذا القبيل، فيدخلَ تحت كلام الناظم؟

فالجواب : أنْ لا، لأنّ هاء التأنيث كالمنفصلة ؛ ألا ترى أنّها ـ وإنْ وقع الإعرابُ عليها ـ معدودةكالجزء الثانى من المركبين، فلذلك قلت: تارةً، ودارة، وقارة[1]. (وعادة)[2] وعالة، ونحو ذلك. وأيضًا فليست التاءُ على الجملة مما يختصّ بالاسم؛ ألا ترى أنها تلحقُ الفعل أيضا فتقول : قامت وصامت.

فإن قيل : هذه غير تلك، لأن هذه فى آخر الاسم تُبْدَلُ هاًء، بخلاف التى فى الفعل.

قيل : هذا لايضرّ فى الشبه، فإنهما قد اجتمعا فى اللفظ والدلالة أيضًا على التأنيث، وإلى هذا فإنها تصير هاءً إذا سميت بالفعل الماضي الذى اتصلَت (به)[3] وكان خاليًا من الضمير، فتقول فى «ضَرَبَتْ» مُسَمّىً به: ضَرَبَهْ، كما تقول : شجرهْ[4]. فهذا كلّه مما يقوّى أنّ الهاء ليست كغيرها مما تقدم.

فإن قيل : فزيادتا[5] التثنية وجمعِ التصحيح هل لها فى هذا الحكم أم لا؟ فإن الذى يظهر أنّ العلامتين هنا مختصتان بالاسم؛ إذْ لا تلحقان الفعل البتَّةَ، لأن الفعل لايُثَنَّى ولايُجْمَع، وإذا كان كذلك فقد دَخَلَتا له فى قوله: «قد زِيْدَ

---

(١) س : وغارة .

(٢) عن س.

(٣) سقط من ص.

(٤) الكتاب ٣/٢١٠.

(٥) الأصل : فزيادة.

آخِرَه ما يخصُّ الاسمَ، فاقتضى أنَّ كلَّ اسمٍ ذى عينٍ فيها موجبٌ للإعلال المتقدَّم تصحّ عينُه إذا لحقته علامتا[1] التثنية أو الجمع. لكن هذا غيرُ صحيح، لأنك إنما تقول فى دار: داران وداريْنِ، وفى رجلٍ مَالٍ أو خافٍ: رجلان مالان وخافان، ورجالٌ مالُون وخافُون. فإذاً عبارتُه غير سليمة عن الاعتراض، هذا إلى مافيها من الإجمال[2] المتقدم ذِكْرُه .

فالجواب: أن الإجمال فى كلامه قد فُرِغَ منه، وإنما الكلام فى هذا الإيراد وهو غير لزمٍ على كلامه من وجهين:

أحدهما : أنَّ علامَتَى التثنية والجمع السالم ليس الاسم بمبنىٍّ عليهما، وإنما هما (كهاء التأنيث)[3] غير معدودتين فى (-[4] حروف الكلمة وإن عُومِلَتا مُعَامِلة الجزء منه؛ ألا ترى أنَّهما تلحقان الاسم بعد كمال-[4]) بِنْيِتِه، وبعد أن كان خاليا منهما، فإنك تتكلّم بالمفرد وتستعمله على حياله، فإذا أردت تثنيته أو جمعه أَلْحَقْتَ العلامتين، فقد صار الاسم قبل اللحاق ثابتًا له حكمهُ الذى يقتضيه التصريف. بخلاف الألف والنون وغيرهما مما تقدَّم، فإنّ الاسم قد بُنِىَ[5] عليهما فلا وجود له إلاَّ بهما، فكان ذلك معتبرًا فى امتناع الإعلال .

والثانى: أن الناظم قد قدَّم حكم التثنية والجمع وما يتغير لأجلهما ومالا يتغيرّ، تحصَّل ذلك من منطوق لفظه ومفهومه، على ماتقدَّم شرحُه ، فإذا كان قد قرَّر فيه مايلحقه من التغيير ولم يذكر من هذا المعنى شيئًا، دلّ على أنه بعد

---

(١) س : علامة.

(٢) الأصل : الاحتمال .

(٣) سقط من س.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) ك : بقى.

لحاق العلامتين كما كان قبل لحاقهما[1]، فليستا بداخلتين له ههنا؛ إذْ تقدَّم له حكمهما.

ووجه ثالث، وهو أنَّ علامتى/ التثنية والجمع قد يُدَّعَى فيهما أنهما ٣٣٩
غير مُخَصَّتَيْنِ بالاسم، وذلك أنّ الاسم كما تلحقه علامة الاثنين والجميع[2]، كذلك الفعلُ تلحقهُ علامةُ الاثنين والجميع[2]، فداران مثل قاما، ومالُونَ مثل قاموا، فكلٌّ واحدٍ قد لحقه ألف الاثنين وواو الجماعة، فأين الاختصاصُ؟

فإن قيل: الفرقُ بينهما ظاهرٌ؛ فإنَّ ألِف قاما وواو قاموا ضميران اسمان وألِفَ مالان وَوَاو مَالُونَ علامتان حرفان لا اسمان، وإذا وَضَحَ الفرق بينهما كان ماذَهَبْتَ[3] إليه من هذا كمَذهب أبى الحسن فى معاملة ألف صَوَرَى معاملة ألف قاما، وأنت قد نفيته عن أن يكون مذهبًا للناظم، وأيضًا فإن الاسم يزيد على الفعل بالنون، وتنقلب ألفُه ياًء بخلافِ الفعل.

فالجواب: أنّ ماتقرَّر من الفرق ليس[4] بفرق فى الحقيقة، إلا نحوًا مما بين تاءِ قامت وتاءِ قائمةٍ؛ لأنّ كلَّ واحدة من الألفين علامة على الاثنين، كما أنّ كُلَّ واحدةٍ من التاءين علامة على التأنيث، ودليلُ تمكُّنِ هذا أنَّك إذا جرَّدت الألفين عن الاسميّة على قول من قال: قاما الزَّيدان، وقاموا الزيدون، ثمّ سمَّيت بالفعل، صارت الألفُ كألف المثنّى، والواو

(١) الأصل، ت: لحاقها.
(٢) س: والجمع.
(٣) ك: ذهبنا.
(٤) الأصل، ت: وليس.

كواوالمجموع[1] من كُلِّ وجهٍ، وألْحقتَ[2] النون فقلت: قامان وقامون[3]، كما قلت: مـالان ومـالون. وهذا واضحٌ في كـونهـمـا ـ أعني الألفين ـ في الاسم والفـعل متَقاربَيْنِ[4] ومعناهما واحداً.

وهنا تَمَّ للناظم مرادُه من هذا المسألة، وتبيَّنتْ بجميع أطرافها والحدُ لله.

وقد ظهر أنّ ماصُحِّح علي غير ماتقدَّم من الوجوه فشاذٌّ يحفظ ولايقاس عليه، نحو : الخَوَنَةَ والحَوَكَةُ، وروَحٍ جمعٍ[5] رائحٍ وغَيَبٍ، وحَولٍ[6]، وهَيُؤَ[7]، وعِفَوَةٍ[8]. قال ابن جني : «لم يأت في مثل بائع: بَيَعة، ولا في مثل سائر : سَيَرة كما جاء الخَوَنَةُ والحَوَكَةُ، وعلَّتُه قُرْبُ الألف من الياء وبعدها من الواو، فكان تصحيحُ نحو الخَوَنَةِ أسهَل عليهم من تصحيح نحو البَيَعة، لأن الياء لما قربت من الألف أسْرَع الانقلابُ إليها؛ ألا تراهم يقولون: استافوا، فَيعلُّونه، وإن كان بمعنى تسايفوا، فلم يقولوا: استَيَفوا، لما فيه من جفاء تَرْكِ قَلْبِ الياءِ ألفًا في موضع قَوِيَتْ فيه داعيةُ القَلْبِ»[9].

---

(١) الأصل : المجموع. س : الجمع.

(٢) ماعدا (ك) : والتحقت.

(٣) الكتاب ٣/٢٠٩.

(٤) في النسخ : متقاربان ومعناهما واحد.

(٥) هو اسم جَمْع، ومثله : غَيَبٌ جمع غائب.

(٦) في الكتاب ٤/٣٥٨: «ورجل حَوِلٌ» بهذا الضبط، ومثله في المنصف ١/٣٣٣، وقد اضطرب في ضبطه في المنصف ٣/٥٦، وهو شرح لما سبق في الجزء لأول منه.

(٧) في اللسان : الهَيْئَةُ والهِيئَةُ : حال الشئ وكيفيتُهُ .. وقد هاء الرجل يهاء هَيْئَةً، وقد هَيُؤَ - بضم الياء - حكى ذلك ابن جنّي عن بعض الكوفيين ..».

(٨) العَفَوةُ : أفتاء الحمرُ، قال أبو زيد : «ولا أعلم في جميع كلام العرب واوًا متحركةً بعد حرْفٍ متحركٍ في آخر البناء غير واو عِفَوةٍ، قال : وهي لغة لقيس». هذا ويقال للواحد : العَفْوُ - بفتح العين وكسرها وضمها - والعَفَا والعِفَا، مقصور، ويقال في الجمع : أعفاء، وعِفَاء، وعِفَوة.

(٩) الخصائص ١/١٢٣ - ١٢٤. وقد تصرف الشارح في نصّ ابن جني.

وَقَبْلَ بَا اَقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إذَا

كَانَ مُسَكَّنًا، كَمَنْ بَثٌّ[1] انْبِذَا

هذا هو الميم من حروف البدل المتقدّمة، ولم يذكر فى بدلها من غيرها إلا وجهًا واحدًا فى حرف واحِد، وهو النون، وذلك (أن)[2] الميم تُبْدَل من أربعة أحرف، وهى الواو واللام والباء والنون. فأما إبدالها من الواو أواللام أو الباء فشاذٌ نادرٌ، فلذلك ترك ذكره، وذلك قولهم: فَمٌ. فأُصولُ الكلمة الفاءُ والواو والهاء، لقولهم : أفواه ، وفُوَيه ، وفاه بكذا، قال[3] :

فلا لغوٌ ولا تأثيم فيها

وما فاهوا به أبدًا مُقيمُ

وقال ابن جنى : يُرْوَى أن النمِّر بن تولب قال : سمعتُ رسول الله – صلى الله عليه وسلم ـ قال : «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ فى امْسَفَرِ». يريد: ليس من البرِّ الصيامُ فى السَّفَرِ، فأبدل لام / المعرفة ميما. قال : ويُقال : ٣٤٠

إنَّ النَّمِر بن تولب لم يَرْوِ عن النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ غير هذا

---

(١) كذا فى النسخ، وعليه مضى الشرح، والمشهور : بتٌّ، بالتاء المثناة، وعليه شرح ابن الناظم ٨٥٨، قال : «أى : من قصعك فألقه عن بالك واطّرحه».

(٢) سقط من س.

(٣) البيت لأمية بن أبى الصلت، ديوانه ٤٧٥، وهو من شواهد التصريح ١ / ٢٤١، واللسان ، مادة سهر : ورواية صدره فى الديوان واللسان:

وفيها لحم ساهرة وبحر

والساهرة : الأرض.

الحديث[1]، إلا أنه شاذٌ لايسوغ القياسُ عليه»[1]. وروى الفارسيّ بإسناده إلى يعقوب : يقال : رأيته من كَثَبٍ ومن كَثَمٍ »[2]، أى : من قُرْبٍ. فوَجه البدل أنَّه يقال : أكثب لك الأمرُ، أى : قَرُبَ. ولم يقولوا : أكثم. ومنه أيضًا قول الشاعر، أنشده ابنُ جنِّى[3] :

فبادَرَتْ شِرْبَها عَجْلَى مُثَابِرَةً
حتى استَقَتْ، دون مَحْنَى جِيْدِها[4]، نُغَمَا

قال ابن الأعرابى : أراد نُغَبًا. قال ابن جنى: وهو عندى كما قال.

وأما إبدالها من النون – وهو الذى أخذ الناظمُ فى ذكره – فإنّ إبدالها (منها)[5] على قسمين:

أحدهما : ما كان موقوفًا على السماع لقلَّته، ومنه قول رؤبةَ[6]:

ياهالَ، ذاتَ المنطِق التمتام
وكفّك المخضَّبِ البَنَامِ

أراد : البنانِ، فأبدل النون ميمًا حرصًا على موافقة الروِّيّ. وقال ابن جنى : قرأت على أبى عليٍّ بإسناده إلى يعقوب قال : (قال)[5] الأحمرُ: يقال:

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٢٣.

(٢) م. ن ٤٢٥، والممتع ٣٩٣.

(٣) سرّ الصناعة ٤٢٦، والممتع ٣٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣٣، ٣٥. واللسان : نغب والنُّغبة والنُّغْبَةُ : الجرعة، والجمع : نُغَبٌ.

(٤) فى النسخ : جهدها.

(٥) سقط من س.

(٦) ديوانه ١٤٤. والرجز فى شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣٣، ٣٥، وشرح الشافية للرضى ٣/٢١٦، وشواهدها ٤٥٥. وسر صناعة الإعراب ٤٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣٣، ٣٥، وشرح الشافية للرضى ٢١٦، وشرح شواهده : ٤٥٥. هال : مرخم هالة . والتمتام : الذى فيه تمتمة، أى تردّد فى الكلام.

طانه الله على الخير، وطامه : أي جبله، وهو يطينه. وأنشد[1]:

أَلاَ تِلْكَ نفسٌ طِيْنَ فيها حياؤُهَا

قال ابن جنى : «والقولُ فيه أنّ الميم فى طامه بدلٌ من النون فى طانه، لأنا لم نسمع لطام تصرّفا في غير هذا الموضع[2]». ومن هذا وشبهه تحرَّز الناظم بقوله : «إذا كان مُسَكَّنًا»؛ لأنه إذا كان النون متحركا لم يُقَسْ فيه البدل.

والقسم الثانى : ما كان من هذا البدل قياسًا، وهو الذى أخذ في ذكره فقال : «وقَبْلَ بااقْلِبْ ميمًا النونَ»، يعنى أنك تقلب النون ميمًا قياسًا بشرطين :

أحدهما : أن تكون قبل باء ، وهى أختُ الميم في المخرج؛ فإنها إذا كانت كذلك قُلِبت، فإن وقعت قبل (غير[3]) الباء لم تُقْلَب ميمًا على مقتضى مفهوم كلامه. ويريد : لم تُقْلَب القلب في غير إدغامٍ، وهو الذى أراد هنا، فإنها تقلب ميما في الإدغام لامن هذا الباب ؛ إذ الكلام هنا في الإبدال لغير إدغام، وأما الإبدال لأجل الإدغام فيكون إذا وقع بعدها (الميم[3]) نحو : من ماء، وعن ماجدٍ، وزيدٌ ماجد،» تقول فيها: ممّاءٍ[4]، وعمّاجدٍ، وزيد مّاجد، وامَّحَى، وهَمَّرِشٌ ـ في أحد الوجهين [5] ـ ما لم يقع (بالإدغام)[6] .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٢٥ ، وشرح الشافية ٣ / ٢١٧ ، وشرح شواهده : ٤٥٩، وقال ابن برّى : «صواب الشعر : إلى تلك، بإلى الجارة، والشعر يدل على ذلك، أنشد ابن الأحمر:

لئن كانت الدنيا له قد تَزَيَّنَتْ ... على الأرض حتى ضاق عنها فضاؤُهَا

لقد كان حرًا يستحي أن تضمّه ... إلى تلك نفسٌ طين فيها حياؤها

يريد أن الحياء من جبلّتها وسجيّتها»

(٢) سر الصناعة ٤٢٥ ـ ٤٢٨.

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل : مماجد .

(٥) الهمّرش : العجوز المسنة. وهو عند الخليل وسيبويه ملحق بجَحْمَرِشٍ بتضعيف الميم. وقال الأخفش : بل هو فَعْلَلِلٌ، والأصل هَنْمَرِش، وليس فيه حرفٌ زائد. انظر شرح الشافية للرضى ٢/٣٦٤. هذا وحقق كلام الرضى في الكتاب ٤/٢٩٨، ٣٠٢، ٣٣٠.

(٦) سقط من ك .

لبس نحو : زَنْمَاء[١]، وقَنْوَاء[٢]، والدُّنيا[٣]. والميمُ أحدُ الأحرف الخمسة التى تُدْغم[٤] فيها النون، وهى هجاء «لم يَرْوِ»، والإدغامُ فيها مع بقاء الغنّة ومع ذهابها، غير أنّ النّون مع الميم لاتحتاج إلى غُنَّةٍ، لأن صوت الميم كصوتها[٥] فاستغنى بالغُنَّة التى فيها، قال سيبويه : «حتى إنك تسمع النون كالميم والميم كالنون، حتى تتبيَّن[٦]». وهذا ليس من بابه، فلذلك خصَّ الإبدال هنا مع الباء .

والشرطُ الثاني : أن تكون النونُ ساكنة لامتحرّكةً، وذلك قولُه : «إذا كان مُسَكَّنا»، وضمير «كان» عائدٌ على النون على اعتبار التذكير، تحرُّزًا من أن يكون متحرِّكًا، فإنه إذا كان مُتَحرِّكًا لم يُبْدَلْ ميمًا وإن وقع قبل الباء نحو : عِنَبٍ / ونساءٍ شُنْبٍ[٧]، وشَنَبٍ، وقد نَبَتَ الزرعُ، وما أشبه ذلك، ٣٤١

---

(١) س : أنباء. هذا والزَّنَمة ـ بالتحريك ـ : شيء يقطع من أذن البعير فيُتْرك معلقا، يفعل ذلك بكرام الإبل، يقال : بعير زَنِمٌ وأزنَمُ ومُزَنَّمٌ، وناقة زَنِمَةٌ وزَنْماء ومزنّمة.

هذا ولم يجيء في القرآن كلمة فيهانون ساكنة بعدها ميم.

(٢) القَنَا في الأنف : طولُه ودقّة أرنَبته مع حَدَبٍ في وسطه، يقال : رجل أقنى وامرأة قنواءُ.

(٣) قال أبو جعفر بن البـاذِش في الإقناع ٢٤٩ ـ ٢٥٠ : «فإن كانت النون [الساكنة] قبل الياء والواو في كلمة أصلاً فهى مظهرة بلا خلاف، لئلا يلتبس بالمضاعف نحو : الدنيا، وبنيان، وقِنْوان، وصِنْوان». وانظر شرح الشافية للرضى ٢٦٦/٣ ـ ٢٦٨ .

(٤) الأصل : تدخل.

(٥) الأصل : صوتها.

(٦) الكتاب ٤٥٢/٤.

(٧) شُنْب ـ بضم فسكون ـ : جمع شنباء، من الشَّنَب ـ بفتحتين ـ وهو ماءٌ ورقّةٌ يجرى على الثغَر، وعذوبة في الأسنان، والاستشهاد هنا به، أعنى بالشنَب، بفتحتين.

فإن سكنت وجب القلب ميمًا نحو : عَمْبَر في عَنْبَرٍ، وشَمْباءَ، في شَنْبَاءَ، ومَمْبِك في مَنْ بك، وأَمْبَتَ الله الزَّرع، في أَنْبَتَ، ومِمْبَرٍ، في مِنْبرٍ، وما أشبه ذلك .

قالوا : وإنما قُلِبت هنا حين سكَنت قبل الباء لأنَّ الباء أخت الميم، وقد أدغمت النون في الميم في نحو : من مّعك؟ ومِن مّحمد، فلما كانت النونُ تُدْغَم مع الميم التى هى أخت الباء أرادوا إعلالها أيضًا مع الباء إذ قد أدغموها في آختها الميم، ولما كانت الميم التى هى أقرب إلى الباء من النون لم تدغم في الباء نحو : أَقِمْ بكرًا، لاتقول : أقبّكرًا، ولا في قُمْ[1] بالله : قُبَّالله[1]، كان النون التى هى من الباء أبعد منها من الميم أجدرُ بألاّ يجوز إدغامها في الباء، فلما لم يتوصَّلوا إلى إدغام النون في الباء أعلّوها دون إعلال الإدغام، فقرَّبوها من الباءِ، وقلبوها إلى لفظِ أقربِ الحروف من الباء وهو الميم، فقالوا : عَمْبرٌ، قال السيرافي : «ابتداءُ صوتِ النون من الخيشوم، ولها حالان : حال ابتداءٍ وحال انتهاء، وبالانتهاءِ ينفرد مخرجها، فإذا ابتدأت إخراجها[2] وحرَّكتها كانت من الفم لاغيرُ، وكذلك إذا وقَفْتَ عليها ساكنةً هى من الفم، وإذا وصلتها بما تخفى معه تَفَرَّدت بالخيشوم، وصوتُ الخيشوم مشترك بين النون والميم في المبدأ، وإنما يتغير[3] في المقطع، فاعتماد المتكلم على إخراج الباءِ يمنع من استمرار الصوت بغنَّة الخيشوم، واحتاج المتكلم إلى أحد أمرين في المقطع، إما أن يجعله من مخرج النون من الفم، وذلك ممكن وفيه مشقَّة، وإما أن يجعله من موضع

---

(١) ماعدا (س) : نم بالله، نبالله.

(٢) الأصل، ت : بمخرجها.

(٣) الأصل، ت : يعتبر.

الميم ـ وهو مخرج الباء ـ وهو أسهلُ، قال : ولا تدغم النون في الباء لبعد مخرجيهما إن كانت من الفم أو من الخيشوم ، مع أنها لاتوافقها في الغنةَ ـ قال : فإن قيل : فهل يجوزُ أن تجعل الباء ميمًا وتدغم ، كما يجوز في : أقم بالبصرة (أقِمِّ البصرة[1])؟ قيل : لا[2] ، لما يقع من اللبس، ألا تراهم قد بَيَّنُوا في قِنْيَةَ وزُنْمة[3] وأخرجوها من الفم لئلا يدغموا فتلتبس بالتضعيف».

ومثل الناظم بمثالين : من بَثَّ، وانبِذْ. ومعنى الكلام من بَثّ أسرارك فانْبِذْه ولاتصحبه وإيّاك وإياه. ونبّه بالمثالين على أنَّ الحكم مستمِرٌّ في النون مع الباءِ، كانت منفصلةً عنها كمن بَثَّ، أو متّصلةً بكلمتها نحو : انْبِذْ ويقال : نبذتُ الشيءَ أنبِذُه ـ بالكسر ـ : إذا ألقيته من يدك، ونَبَّذتُه كذلك، شددٌ للكثرة[4].

* * *

(١) سقط من الإصل، ت.

(٢) الأصل : لما لم.

(٣) س : ورنية وزُنْمة الشاة : هَنَةٌ معلَّقةٌ في حلقها تحت لحيتها، وخصّ بعضهم به العنز.

(٤) الأصل : للكسرة.

فَصْلٌ

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ
ذِى لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ
مَالَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلاَ
كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ

هذا الفصْلُ يذكرُ فيه ما اعتلّت عينُه من الأسماء والأفعال وقبله ساكِنٌ؛ إذ قد فَرغَ من الكلام على ماقبله متحرِّك، وابتدأ بذكر الأفْعَالِ، ويعنى أن الفعل إذا كانت عينه ذات لينٍ، أى : حرف / لينٍ، وقبل ذلك ٣٤٢
اللين ساكنٌ، فإنك تنقل حركة حرف اللين إلى ذلك الساكن. وذو اللين هو الحرف الواقعُ عينا. وقال : «عَيْنَ فِعْلٍ»، لأنه إذا وقع عين اسم فسيذكره بعد هذا. وذو اللِّين الذى أراد هو الياء والواو، وأما الألف فلا تكون (هنا[١])؛ إذ لاتقع أصلاً في كلمةٍ متصرِّفةٍ ولا تتحرّك إن كانت[٢] (زائدة[١]). ومثال هذا في الماضي : أجادَ، وأبانَ، وأقالَ، وأخافَ، واستراب، واستعاد. وأصلُ ذلك : أَجْوَدَ، وأَبْيَنَ، واسْتَرْيَبَ، واستعْوَدَ، بدليل رجوعهم إلى ذلك في بعض المواضع في ضرورةٍ أو غيرها، كقوله، أنشده سيبويهِ[٣]:

---

(١) سقط من س.

(٢) س : كان.

(٣) تقدم البيت وتخريجه، انظر: ١/٣٤٦.

صَــدَدْتِ فـــأطْوَلْتِ الصُّــدُودَ وقَلَّمــا
وِصَـــالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّـــــدُودِ يَدُومُ

وقولهم : استنوق الجمل ، و(استَحْوَذَ عليهم الشَّيْطانُ[1])، لكنهم أرادوا إعلال[2] هذه الأمثلة إِذْ كانت معتَّلَةً (في الثلاثي[3]) ليجرى الفعلُ في تَصَرُّفاته كلِّها على وجه واحدٍ، فنقلوا حركة الواو والياء إلى الساكن الذى قبلهما، فصار أَجْوَدَ، وأَبْيَنَ، واسْتَرْيَبَ، واسْتَعْوَدَ، فقلَبُوهما ألفًا لتحرّكهما في الأصلِ وانفتاح ماقبلهما في اللفظ، فصار : أجادَ ، وأبانَ ، واستراب ، واستعادَ، كما ترى، قالوا : ولولا اعتلالهما في الثلاثي لما وجب إعلالهما[4] (الآن[5])، لأنّ الياء والواو إذا سكن ماقبلهما جَرَيا مَجْرَى الصحيح. وأما المضارع فنحو مضارع ماتقدم : يُجِيد، ويُبين، ويستَريبُ ، ويَسْتَعيد. والعلةُ واحدةٌ، فنقلوا حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما فصار : يُجوِدُ، وَيُبْيِنُ[6]، ويَسْتَرِيْبُ، ويَسْتَعوِدُ، فقلبوا الواو الساكنةَ ياءً لِكَسْر ماقبلها، فقالوا : يُجيد، ويَسْتَعِيدُ. وهكذا مضارعُ الثلاثيِّ نحو : يَقُومُ ويَبِينُ ، أصلهما : يَقْوُمُ، وَيَبْيِنُ ، ففعلوا كما تقدم، فصار هكذا، لكن هذا محمول على ماضيه نَفْسِه، لأنه ثلاثيٌّ جارٍ عليه. وأمّا الأمر فكالمضارع إلاّ أنَّ لام الفعل إذا كان ساكنا حُذِف حرفُ العلّة لالتقاء الساكنين، ومن هذا مامثّل به الناظم وهو : أَبِنْ، أصله : أَبْيِنْ، من أبان يُبِينُ بمعنى بَيِّنْ. غير أنّ الناظم اشترط في ثبوت هذا الحكم أربعة شروطٍ :

---

(١) الآية ١٩ من سورة المجادلة.
(٢) الأصل : تعليل.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) س : اعتلالهما.
(٥) ليست في س وفي الأصل مكانها : إلاّ.
(٦) في س : ويستبن.

أحدها : أن يكون الساكنُ الذى قبل حرف العلّة صحيحًا، فلذلك قال : «لساكنٍ صَحّ»، أى : انقُلْ تحريك ذى اللين لحرفٍ ساكنٍ صَحِيحٍ، تَحَرُّزًا من الحرف المعتلّ فإنه إن كان الحرف معتلاً إما واوًا أو ياءً أو ألفًا بقِيتِ الحركة في محلها ولم تُنْقَلْ[1]، فالألف كقولك في أَفْعَلَ من آمَ يَئِيمُ : آيَمَ، ومن آل : آوَلَ، لأنه لمّا اعتلّت الفاء وهى همزةٌ قُلبت ألفًا (وصَحَّت العين[2])، وقد سُمِع من كلام العرب : آيدته، في أفعلتُه من الأيْدِ، وأيّدته فَعّلْتُه، قال ابن جني : «وآيْدتُه قليلةٌ مكروهة، لأنك إنْ صَحَّحت فهو ثقيل، وإن أَعْلَلْتَ جمعت بين إعلالين، فَعُدِل عن أَفْعَلْتُه إلى فَعَّلْتُه في غالب الأمر[3]». وكذلك تقول : قَاوَلَ يُقاوِلُ، وبايَعَ يُبايِعُ، فَهَهُنا لايصحّ النقلُ أيضًا؛ إذ الألفُ لاتقبل الحركةَ. والواو والياء كقولك في فَعّلَ من آم وآل : أَيَّم وأَوَّل، ولاتقول : أيامَ، ولا : أوَالَ. وكقولك : بُويع وسُوِيرَ. وقَوْلٌ وبَيْعٌ إذا بَنَيْتَ منها / على فَعَّلَ أو فَوْعَلَ، أو فَيْعَلَ فقلت : قَيَّلَ، وما أشبه ذلك. ٣٤٣

وكان وجهُ مافعلُوا من هذا أنه لم يمكنهم غيره، لأنَّ الألف إن كانت مبدلةً من همزة فنقلْت (إليها[4]) وذلك لايكون إلا مع إبدالها واوًا أو ياءً لزمك الجمع بين إعلالين، إعلالِ الفاء وإعلال العين، كما قال ابن جني في آيدته، وإن كانت الألفُ زائدة لم يصحّ تحريكُها، وإن قلبت وحرّكت[5]

(١) س : يثقل.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) المنصف ١/٢٦٩.

(٤) سقط من س.

(٥) س : حركة.

لزمك[1] إفساد (البناء[2]). وأما الواو والياء فإن كانتا[3] تضعيفَ عينٍ لم يصحَّ النقلُ؛ إذِ العينُ لاتَخْتَلِفُ، وقد مرَّ بيان هذا، ولذلك جمعوا بين الهمزتين في سأّل[4] ونحوه، فلو قلت في فَعّل من آل : أوالَ، لزم اختلافُ العين.

وإن كانا زائدتين للإلحاق لزم مخالفةُ الملحقِ للمُلْحَقِ به، فكان التصحيحُ أولى.

فإن قيل : هل يدخلُ له في غير الصحيح الهمزةُ فتكونَ عنده في حكم المعتلّ الذى لا ينقل إليه أم لاتدخل فتكون عنده في حكم الصحيح الذى يُنْقَل إليه؟ وعلى كلٍّ تقدير يلزم إشكالٌ، أمَّا إنْ قلنا : إنها داخلةٌ في حكم المعتلّ فيقتضى أنّ الهمزة لاينقل إليها كما لايُنْقل إلى الحروف المعتلّة، فتقول : يُؤْوِد من اَوَدَ، ويُؤْوِل من اَوَلَ، وما أشبه ذلك، وهذا موافقٌ لما ذكره في التسهيل حيث استثنى الهمزة فقال : «إن لم يكن حَرْفٍ لينٍ أو همزة[5]»، فإن الهمزة (عنده[6]) لاينقل إليها، وإنما تقول : (اَود) يُؤْوِد، (ويُؤْيِد[6]) من الأيْد[7]، وكذلك اسم الفاعل منهما، والمصدر، واسم المفعول، على ماياتى إن شاء الله تعالى. وعلى هذا جرى ابن جني، وأنشد على ذلك قول الشاعر[8]:

---

(١) س، ك : لزم.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل، ت : كان. ك : كانا.

(٤) انظر الإقناع لابن الباذش ١٩٩.

(٥) التسهيل ٣١١، ونصه : ولاهمزة.

(٦) سقط من س.

(٧) الأيْدُ : القوة. والأوْدُ : المجهود والمشقة، يقال : آده الأمر أودًا وأُوُودًا : بلغ منه المجهود والمشقة.

(٨) هو المثقِّب العبدى، والبيت في ديوانه ٢٣، والمحتسب ٩٥/١، والمنصف ٢٦٩/١. وينبى : يرفع. وتجاليده : جِسمه، والأقتاد : جمع قَتَدٍ، وهو أداة الرحل. ونوت الناقة : سمنت. والفدن : القصر.

يُنْبِـــى تَجَالِيـــدِى وأَقْتَـادَهَـــا

نـاوٍ كَـــــــرأْسِ الفَـــــــدَنِ المُـؤْيَـدِ

وقول طَرَفَة بنِ العبدِ(١):

يَقُـولُ وَقَـدْ تَرَّ الوظيفُ وَسَـاقُـهـا

أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قـــد أَتَيتَ بِمُـــؤْيِدِ

فقد أتي في الأوّل بِمُفْعَلٍ من الأيْدِ مصحَّحًا، وفي الثاني بمُفْعِلٍ منها ـ وهى الداهية ـ مصحَّحًا كذلك، واسم الفاعل والمفعول في حكم الفعل إذا صَحَّ أحدهما صحّ الآخر، وإذا اعتَلّ اعتَلّ، فالشَّاهدُ على أحدهما شاهدٌ على الآخر. لكنَّ هذا الحكمَ على الإطلاق غير صحيح؛ إذ يجب إعلالُ مضارعِ الثلاثيِّ المعلِّ وماتصرَّفَ منه نحو : آلَ يئُولُ ، وآبَ يئُوب مـآلاً ومـآباً ، وآدَ يئُودُ ، وآمَ يئِيمُ ، وآنَ يَئِينُ، ومـا أشبه ذلك، والأصل : يَأْوُد ويَأْيِمُ ، فَنُقِلت حركةُ اليـاءِ والواو إلى الهمزة على قاعدة الساكن الصحيح، فجرى في وجوب الإعلال على الماضى، وعلى هذا يكون(٢) قولهم : الحربُ مـأيمَةٌ(٣)، شاذًا، كمقْوَدَةٍ(٤) وَمثْوَبَةٍ وكذلك أيضًا الحكم في حرف اللين الواقع قبل العين من الثلاثى، لو بَنَيْتَ فَعَلَ من الويح (والويل(٥)) لقلت : واح يَوِيحُ، ووالَ يويلُ، لكن العرب قد رفضت في الاستعمال (أفعال(٥)) الوَيْحِ والوَيْسِ والويل والويَبِ، لأن يَوِيح الذى يوجبه

---

(١) ديوانه ٤٥، والبيت في المنصف ٢٦٩/١، وشرح الكافية للرضى ٨/٢، ٤٦، والخزانه ١٥١/٣، ٢٦٣.

تَرَّ العظم : قطعه. والوظيف : مابين الرسغ والساق. والمؤيد : الداهية.

(٢) الأصل، ت : أن يكون. بزيادة أن.

(٣) قالوا : «الحرب تأْيِمَةٌ للنساء»، أنها : تقتل الرجال فتدع النساء بلا أزواج فَيئِمنَ.

(٤) من أمثالهم : «إنّ الفكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى». وقرأ بعضهم : (لمثوبةٌ مَن عندالله خير). انظر المنصف ٢٩٥/١، واللسان : ثوب.

(٥) سقط من الأصل، ت.

القيـاس في المضـارع أثقل من «يَوْعِـد» لو أخـرجـوه عن أصله. وهذا الاعتراض لازم أيضًا في كتاب التسهيل، ولامحيص له عنه هنالك، فكذلك يكون هنا على هذا التقدير.

وإن قلنا : إن الساكن إذا كـان همزة لاتدخل في الحكم المعتل، بل هى من الحروف / الصِّحـاح في هذا الحكم فتقول في يُؤْيِدُ : يُئْيِدُ، وفي يُؤْوِل : يُئْيِل، كما تقول : أَمَ يئيمُ ، وأَدَ يَئُودُ ـ كان مخالفًا لما قال الناسُ في غـيـر الثـلاثى، ابنُ جنى ومن قـال بقـوله، ومنهم المؤلف في التسـهـيل. فعلى كلِّ تقدير يلزم التفصيلُ وأن يُقال بالفرق بين الثلاثيّ وغيره، فتكون الهمزة في الثلاثى حكمُها حكمُ الحرف الصحيح، وفي غيرها حكمها حكم حـرف العلَّة، وحينئـذ يلزم على كـلام الناظم الإشكالُ كمـا لزمـه ذلك في التسهيل. ٢٤٤

فالجواب أنّ ظاهِرَ الإطلاق في الحروف الصحاح أنها ما عدا الألفَ والواو والياء فـالهمزةُ على هذا التقدير من جملة الحروف الصِّحـاح، وإذا كانت كذلك فقد صَحَّ النقل إليها، فإنما[1] تقـول : آد يَئُـود، وآب يئُـوبُ. وكذلك تقول في غير الثلاثي نحو : استـآد يَسْتَئِيدُ، وقد جاء في السماع، قال الجعدى[2]:

ثـلاثـةُ أهـلِينَ أفْنَيـــــــتُـــــــهـم
وكـــانَ الإلـهُ هـو المســتـــآسَـــا

ولو صُحِّحَ لقال : هو المستَأْوَسُ. وهذا صحيح لا إشكالَ فيه، وأما

---

(١) الأصل : فإنها : وإنما.

(٢) شعر النابغة الجعدى ٧٨، واللسان : أوس.
والمستآس : المُسْتَعاضُ. والأوسُ : العوضُ.

ماقاله ابن جنى فأصلُه[1] للفارسىّ وهو مختصّ بما فاؤه تلى همزةً كأَيَدْتُه، روى ابن مجاهد[2]، عن أبى عمرو أنه قرأ : (وآيدناه) على أفعلناه، والذى كثر فيه : أيّدت. قال الفارسىّ[3]. إنما كثر فيه أيَّدتك : فَعَّلْتُكَ، لما يعرِضُ في آيَدْتُك من تصحيح العين مخافة توالى إعلالين.

وأنشـد :

كَرأْسِ الفَدَنِ المُؤْيَدِ

قال ابنُ جِنِّى : معناه : لو جاء آيدتك على[4] مايجب في مثله من إعلال عين أفعلت؛ إذ كانت حرف علة كأقمت، لتوالى فيه إعلالان، لأنّ الأصل : أأْيَدْتُ، كما أنّ أصل آمن : أأْمَنَ، فانقلبت الهمزة الثانية ألفًا لاجتماع همزتين في كلمة واحدةٍ الأولى منهما مفتوحةٌ والثانية ساكنة، فهى كآمَنَ وآدَمَ، وكان يجب أيضًا أن تُلْقَى حركة العين على الفاء وتحذف العين، فكان يجب على هذا أن تُقْلب الفاءُ[4] واوًا، لأنها (قد[5]) تحركت وانْفتَحَ ماقبلها، ولا بُدّ من بدلها لوقوع الهمزة الأولى قبلها كما قلت في تكسير آدم : أوادمُ، فكان يلزم على هذا أن يقال : أوَدْتُه، كأقمتُه وأردتُه، فتحذف العين كما ترى، وتقلب الألف التى هى (فى[6]) الأصل همزةٌ واوًا، فتعتلّ الفاءُ والعين جميعا، وإذا أدَّى القياسُ إلى

---

(١) س : أصله.

(٢) المحتسب ١/٥٥.

(٣) الأصل : «لو جاء آيدتك فيما على مثله يجب من إعلال».

(٤) ماعدا (س) : الياء.

(٥) سقط من س.

(٦) سقط من الأصل.

هذا رُفِضَ، وكثُرُ فيه فَعلَّتُ : أَيَّدتُ، ليُؤْمَن ذنك[1] الإعلالان. قال : فلما استَعمِلَ شيءٌ منه جاء قليلاً شاذًا ـ أعنى آيْدتُ ـ قال : وإذا كانوا أخرجوا عين أفعلت وهو حرفُ علَّةٍ على الصحَّةِ نحو قوله :

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ

وقولهم : أَغْيَلَتِ المرأةُ، وأَغْيَمَتِ السماءُ، ونحو ذلك، ولو خرج على منهاج[2] إعلال مثله لم يُخَفْ فيه توالى إعلالين[3]، كان خروجُ آيدتُ على الصحة لما[4] كان يعقُبُ إعلال عينه من اجتماع إعلالها مع إعلال الفاء قبلها ـ أولى وأجدَرَ[5].

هذا ماقاله في تفسير كلام الفارسيِّ، وهو ظاهر في خروج أفعلت مما فاؤه همزةٌ عن قاعدة النقل إلى التصحيح، ومؤذنٌ بأن ماعدا ذلك (مما[6]) لا يلزم فيه إعلالان باقٍ على تلك القاعدة وإن كانت الفاء همزة، فَبحقٍّ ماقال بعض الشيوخ / في قول المؤلف في التسهيل : «ولاهمزة» : ٣٤٥
إنه ناقص[7]، وإن تمام العبارة : «لاهمزة تَلِى همزةً»، فيكون بابُ الاستئواد[8] من الخارج عن القاعدة ومن الموقوف على السماع، وإذا كان كذلك لم يَبْقَ على الناظم اعتراضٌ إلا فيما فاؤه همزةٌ تلى همزةً.

---

(١) ماعدا (ك) : ذلك.
(٢) س، ك : منهج.
(٣) الأصل : إعلالان.
(٤) الأصل، ت : كما.
(٥) المحتسب ١/٩٥ ـ ٩٧.
(٦) سقط من الأصل، ت.
(٧) س : تناقض.
(٨) س : استئواد.

الشرط الثانى : ألاّ يكونَ الفعلُ المعتلُّ العينِ فِعْلَ تعجُّبٍ، وذلك قوله : «ما لم يكن فِعْلَ تَعُّجَبٍ»، يريد أن هذا الحكم من الإعلال إنما يستمرُّ في غير فعل التعجّب، فأما فِعْلُ التعجُّبِ - فلا يعتَلُّ، وإنما حكمُه التصحيحُ على مقتَضَى هذا المفهوم، فتقول : أَقْوِمْ بزيدٍ! وما أَقْوَمَه!، وأَبْيِن به! وما أَبْيَنه! ولاتقل : أَقِمْ بزيد، ولاما أقامه.

ووجهُ ذلك الحملُ على أفعلَ التى للتفضيل؛ إذ أَفْعَلَ فيما أَفْعَلَه موازنٌ له لفظًا وموافقٌ له معنًى، فَأُتْبِعَ الفعلُ الاسمَ فيما هو أصلٌ في الاسم وهو التصحيحُ. وقد يُحملُ الأصلُ على الفرع فيما هو أصلٌ في الفرع فرعٌ في الأصل، كما أُجْرِى اسمُ الفاعلِ مجرى المضارِعِ في العَمَلِ، وأُجْرِىَ المضارعُ مجرى اسم الفاعل في الإعراب، وكما أُجرِى الحسنُ الوجهَ على الضاربِ الرجلَ في النصب، وأُجرِى الضاربُ الرجلِ على[1] الحسنِ الوجهِ في الجرِّ. ثم حُمِل أَفْعِلْ المُتَعجَّبِ به على أخيه فقيل : أَبْيِنْ بالحقِّ! وأَنْوِرْ به! كما قيل : ما أَبْيَنَه وأَنْوَرَه! هذا معنى ماعَلَّل به ابن جنِّي[2] وغيره ، وأصلُه لسيبويه، قال : «ويُتَمُّ في قولك[3]: ماأَقْوَلَه وأَبْيعَهَ! لأنْ معناه معنى أَفْعَلَ منك وأفْعَلِ الناس، لأنك تُفَضِّله على من لم يجاوِزْ أن لَزِمَه قائل وبائع، كما فَضَّلت الأول على غيره وعلى الناس، وهو بعدُ نحو الاسمِ لايتصرَّفُ تصرُّفه ولايَقْوَى قُوَّته، فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرِّف نحو أقام وأقال». قال : «وكذلك أَفْعِلْ به، لأنّ معناه معنى ماأَفْعَلَه (وذلك قوله[4])أَقْوِلْ به وأَبْيِعْ به[5]».

---

(١) الأصل : كالحسن.

(٢) انظر المنصف ٣١٩/١ ـ ٣٢٠.

(٣) س : قولهم.

(٤) سقط من س. وفي الكتاب : قولك.

(٥) الكتاب ٣٥٠/٤.

الشرط الثالث : ألاَّ يكون مضاعَفَ اللاَّم، وذلك قوله : «ولا كَابْيَضَّ»، فإنه إذا كان كذلك لم تُنْقَل حركةُ العين إلى ماقبله، فتقول : ابْيَضَّ واسْوَدَّ، وابْيَضَضْتُ واسْوَدَدْتُ، وكذلك : احوَلَّ واعوَرَّ وما أشبهه مما يجيءُ على افعَلَّ. ووجهُ هذا التصحيح أنهم لو أسكنوا الباءَ والواو ونُقلت حركتها قبلهما لوجب أن تنْحذفَ همزةُ الوصلِ فيصير : سادَّ وباضَّ، فيجتمعُ ساكنان، فينتقل إلى سَدَّ وبَضَّ.

فإن قيل : لاتسقط في رادَّ وحادَّ.

فالجواب (أن[1]). في سادَّ ثلاثَةَ[2] تغييراتٍ بخلافِ رادَّ، لأنّ أصله الأول : اسْوَدَدَ، فألقينا حركة الواو على السين، فسقطت همزة الوصل، فهذا تغيرٌ. وانقلَبَت أيضًا الواوُ ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ماقبلها في اللفظ، فهذا تَغْييرٌ ثانٍ. وسكَنَتِ الدالُ فأُدْغِمت فهذه تغييراتٍ كثيرةٌ مجحفَةٌ بالكلمة، فامتنعوا مما يُؤدِّي إليها. وأيضًا لو فعلوا ذلك لالتبس بفاعَلَ، وهذا كلُّه مانعٌ، فوجَبَ التصحيحُ. هذا معنى تعليل السيرافي[3]، وعلّل ابن جنيٍّ بنحوٍ منه[3]. ولمّا ذكر لنا / شيخُنا القاضي ـ رحمه الله ـ ٢٤٦
التعليل الذى ذكر السيرافي من أنه يُؤدِّي إلى التقاء الساكنين والحذف قال له بعض أصحابنا : إن حذف الألف لايلزم، لأنّ شروط التقاء الساكنين متوفّرة فيه. فقال له : على كلِّ حال، فالإدغامُ والتقاءُ الساكنين على الكلمة كثيرٌ، مع أَنَّ من شَرْطِ[4] التقاء الساكنين أن تكون الألفُ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) في النسخ : ثلاث.

(٣) انظر المنصف ١/٢٥٩.

(٤) الأصل : شروط.

زائدةٌ، وههنا ليست كذلك لأنّ أصلها الياء في ابيضّ، فلم تتوفّر الشروط، وهذا حسنٌ.

الشرط (الرابع[1]) ألاّ تكون اللام معتلّةً أيضًا، وذلك قوله : «أَوْ أَهْوى بلامٍ علِّلا»، يريد أنّ هذا الحكم لايثبتُ إذا كانت اللامُ معتلّةً أيضًا كأهوى، (فإنّ أهوى[1]) أَفْعَلَ، فالأصل أن تقول : أهايَ، كما تقول[2] : أقامَ، لكن منع من ذلك إعلالُ اللامِ، فإنما تأتي به على الأصل فتقول : أَهْوَى يُهْوِي، ويَهْوَى، (ويَهْوِي[3]): وأَوَى يَأْوِي، وآوى يُؤْوِي، واستَهْوَى يَسْتَهْوِي، وما أشبه ذلك. ووجهُ هذا ماتقدَّم من أنه إذا استحقّ الإعلالَ حرفان[4] فإنّمّ الذى يُصَحَّحُ هو الأول، وأنه لو اعتلّ الأول لزم منه إما إعلال الثانى، وذلك لايجوز، وإما تصحيحُه فيقتضى ظهور الضمةِ في الياء على ماتقدَّم بَسْطُهُ[5]، وذلك (أيضًا[1]) لايجوز، فامتنعوا مما يؤدِّى إلى ذلك.

فإذا اجتمَعتْ هذه الشروطُ فحينئذٍ يستتبُّ الإعلالُ كما تقدَّم تمثيلُه، وما خرج عن هذا الحكم فشاذٌّ نحو قوله، أنشده سيبويه[6]:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّما
وِصَالٌ على طولِ الصُّدُودِ يدومُ

وقالوا : استَحْوَذ عليه، وأَغْيَلَتِ المرأة، واستَرْوَحَ، واستَصْوَبَ، واستَجْوَدَ واستَنْوَقَ[7]، وأَجْوَدَتْ، وأَطْيَبَتْ، وأَغْيَمتْ. وفي حكم هذه الأشياء ماجرى

(١) سقط من س.
(٢) س : وهو قوله.
(٣) سقط من الأصل، ت.
(٤) في النسخ : حرفين.
(٥) انظر فيما سبق.
(٦) تقدّم البيت في ص ، ٢٨٥ ، ٢٩١ .
(٧) الأصل، ت : واستفعل.

مجراها من مصدرٍ كالإغيالِ، والإجْوادِ، والاستِجوادِ، وما جرى من الصفات نحو : هى مُغْيِلَةٌ، والولدُ مُغْيَلٌ، قال امرؤ القيس[1] :

فَمِثْلُكِ حُبْلى قد طرقْتُ ومُرْضِعا فَأَلْهَيْتُها عن ذي تمام مُغيَلِ

وكذلك ماأشبهه.

هذا ولايقاسُ هذا كلُّه عند الناظم، وقد وقع الخلاف هنا في موضعين :

أحدهما : أنَّ أبا زيد قاس على ماسُمع من هذا مطلقًا في الأفعال والمصادر والصِّفات وغيرها، كان الثلاثيُّ المعلُّ مستعملاً أوْلاَ.

والثاني : أنه اختار في التسهيل القياسَ[2] فيما لم يكن له ثلاثيّ معلٌّ، والسماعَ فيما كان له ثلاثيٌّ، فنحو : استَنْوَقَ الجملُ، واستَفْيلَ الجملُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، قياسٌ عنده، فيجوز أن تقول : استَطْودَ فلان، صار كالطوْد، واستَحْوَتَ الضِّفدعُ، صار حُوْتًا، وما أشبه ذلك، بخلاف استَحْوَذَ ونحوه فإنه سماعٌ، لأنَّ له ثلاثيًا، وهو حاذ يحوذُ. ووجهُ هذا الاختيار أن إعلال الزائد من الأفعال إنما بالحمل على الثلاثيِّ؛ إذْ هو الأصلُ، فوافقته فروعُه وجَرَتِ المصادر بَعْدُ في الإعلال على أفعالها، فإذا أُهْمِلَ الثلاثيّ لم يكن للزائد في الإعلال أصلٌ تُحَمَلُ عليه، فبَقِيَ[3] على الأصل

(١) ديوانه ١٢، والبيت في الكتاب ١٦٣/٢، واللسان : غيل.
والمغيل والمُغاَل : الذى أغْيَلَتْهُ أمه ـ أو أغالته ـ : سَقَته الغَيْل، وهو لبن المأتيّة ، أو لبن الحبلى.

(٢) س : في القياس.

(٣) الأصل، ت : فيبقي.

وهو التصحيحُ /. وغير المؤلف يرى شُذُوذَ التَّصحيح أيضًا في هذا ٢٤٧
القسم، لكنه أسهلُ من باب استَحْوَذَ، لوجود حاذَ يحوذُ، وإذا كان التصحيح في مثل مَدْيَنَ ومكوزَةَ ومريمَ ـ من الأعلام التي لا مناسبة بينهما وبين الفعل إلا الموافقة في عدد الحروف (والحركات[1]) والسكنات شاذًا غير مَقِيسٍ بموافقة المؤلِّف على ذلك، فأحرى الفعلُ نفسُه وما تصرَّف منه. والمؤلِّف في هذا الاختيار محجوجٌ بموافقته على شذوذ باب مَدْيَنَ. وأما ابن جنيٍّ فنصَّ على أنّ هذا من الشاذِّ، وأنك لو قلت مثل استفعل[2] من الطَّود أو الحَوت أو الخُوطِ لقلت: استطادَ، واستحاتَ واستخاطَ، فَيُعَلُّه على القياس، ونَصَّ على أنَّ مِثْلَ استفيل[3] في الشذوذ أسهلُ من مثل استَحْوَذَ، ولم يحك في شُذُوذ البابين خلافًا[4].

وأمّا مذهبُ أبي زيدٍ فمخالفٌ للجماعة أيضًا، وهذا وإن كثر فهو مما اطّرد في الاستعمال لا في القياس، والقاعدة أن المطَّرِدَ في الاستعمال الشاذَّ في القياس يُوقَفُ ما[5] استُعمِلَ منه على محلِّه، وما سواه يُحمل على القياس، ذكر ذلك ابنُ جنيٍّ في الخصائص[6] وغيرها، وهي عندي قاعدةٌ أصوليَّةٌ. فالظاهرُ ماذهب إليه الناظم هنا.

وإنّما قال : «بلامٍ عُلِّلا»، وكان يجزيه أن يقول : «أوْ أهْوَى»؛ إذ المثالُ مُشْعرٌ بإعلال اللاّم، لأنه لايَتَعيَّن به مطلوبُه؛ ألا ترى أنه مثال على

---

(١) عن ك.

(٢) ك : استفيل.

(٣) الأصل، ت : استفعل.

(٤) انظر الخصائص ١/٩٨، ١١٨.

(٥) الأصل، ت : على ما.

(٦) الخصائص ١/٩٩، والمنصف ١/٢٧٨.

أَفْعَلَ، فَلَعَلَّ مُتَوهِّمًا يَظُنّ أنَّ هذا مختصٌّ بما هو على وزنه دونَ غيره فيفهمُ منه فهمًا غير صحيح، فَحَرَّر ما أتى بالمثال لأجله فقال : «بلامٍ عُلِّلا»، أي: إنَّ إعلالَ اللاّمِ هو المانعُ من إعلال العين، فدخل بمُقتَضَى هذا التعليل : استَفْعَلَ يستَفْعِلُ، وأَفْعَلَ يُفْعِلُ، وماأشبههما، وكذلك : يَفْعُلُ ويَفْعِلُ، من نوات الواو والياء.

واعلم أنَّ الناظم ـ رحمه الله ـ قد نَقَصَه من هذه المسألة أمران لابُدَّ منهما وبذكرهما تَتِمّ وتطّرد وتنعكس في جزئيّاتها :

أحدهما : اشتراطُ شرطٍ خامس، وهو ألاَّ يكون الفعل الذى قبل عينه ساكنٌ من فَعِل الذى بمعنى افعلَّ ولا مُصَرَّفًا منه، فإنه إذا كان كذلك صَحَّ ولم يعتلّ.

وكلامه يقتضى أنه يعتلّ، وذلك غير صحيح، فإنك تقول : عَوِر زيد (يَعْوَرُ[1])، واعْوَرْ يازيد، وحَوِل يَحْوَل، وصَيِد يَصْيَدُ، ولو بنيت أَفْعَلَ يُفْعِلُ من هذا لقلت : أَعْوَرَ الله عينه، وأَصْيَد الله بعيره. وكذلك لو بنيت من هذا استفْعَلَ لقلت : استَعْوَرَ، واستَحْوَلَ، واسْتَصْيَدَ. أو افتعل لقلت : اصْطَيَدا، واعْتَوَرَ[2]. ويجرى المضارعُ من هذه كُلِّها على الماضى (في[3]) التصحيح، لأنّ المضارع الثلاثىَّ منها جارٍ على الماضى، والمزيد جارٍ على المجرد في التصحيح والإعلالِ على القاعدة.

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الأصل : اصطيدوا واعتوروا.

(٣) سقط من الأصل.

وإذا كان كذلك وجب أن يكون المزيدُ هنا صحيحًا لامُعَلاً. وأما الذى من الافـتـعـال بمعنى التـفـاعل فليس من هذا الفـصل، (وإنما هـو من الفصل[١]) قَبْل هذا. وقد نَبَّه على هذا الشرط في كتاب التسهيل فقال لما قَرَّر المسألة : «إن كانت الواو والياء عين فِعْلٍ لا لتعجُّب، ولامُوافقٍ فَعِلَ[٢] الذى بمعنى افْعَلَّ، ولا مُصَرَّفٍ منهما[٣]...» إلى / آخـره ، فـأخـرج عن الفصل مايجب إخراجه عنه، ولم يفعل ذلك هنا، فكان كلامُه فيه مُعْتَرَضا. ٣٤٨

ولايُقَال : إنّ هذا الحكم قد تقدّم له الإشارةُ إليه قبلُ إذْ قال :

وَصَحَّ عَـــيْنُ فَـــعَلٍ وفَـــعِـــلاَ

ذا أفْــــــــــــــــعَـــلٍ.....

لأنا نقول : إنما تقدَّمَ[٤] له ذلك في الماضى خاصـّـة، ألا تراه قـال : وصحَّ عينُ كذا وكذا، فقيّده بما تحرّكت فيه العين وانفتح مـاقبلها، وإذا كان كذلك لم يكن فيه دلالة على ماسكن ماقبله.

والثانى : أنه أتى ببعض أحكام المسألة ولم ينته بها إلى غايتها، بل وقف دون ذلك؛ ألا تراه لم يذكر[٥] إلا نقل الحركة فقط، وليس هذا بكافٍ ولامُخَلِّص، لأنك إذا نقلت حـركـة العين إلى الفـاء فـقلت مـثـلاً في أقْـوَم : أَقَـوْم، بَقِـيت الواو سـاكنةً بعـد النقل، فـلا يَدْرِى الناظرُ بعـد ذلك مـايكون الحكم، هل تبـقى كـذلك فَـتُـسـتـعـمَلَ على تلك الحـال أم لا؟ بل الظـاهر والأسبق إلى الوهم أنهـا تبقـى كذلك؛ إذ يقـول القائل : لو كـان بعـد هذا

(١) سقط من الأصل.
(٢) الأصل، ت : لفعل.
(٣) التسهيل ٣١١.
(٤) الأصل : تقدر.
(٥) الأصل، ت : لم ينقل.

عملٌ آخر لم يتركه. وكذلك إذا قال في يَقُوْم : يَقُوْم، فبقيت الواو ساكنةً لم يُدْرَ مايُفْعَلُ بعد ذلك؟ فقد صار الحكمُ الضروريُّ في هذه المواضع من قَلْبِ الواو (١- ألفًا حتى يصير أقام، وقلب الواو -١) ياء حتى يصير يُقِيم، وما كان نحو ذلك محالاً به على غير معلوم، وهذا قادح في التعليم[٢]، ولقد أتمَّ في التسهيل المسألة إذ قال بعد تقرير ماقَرَّرَ هنا : «وأُبْدِلَ من العين مجانِسُ الحركة إن لم يجانسها[٣]». يعنى أنَّ العين إن[٤] جانس الحركة المنقولة إلى الفاء بقِيَتْ على حالها وإن لم تجانس قُلِبت العين إلى الحرف المجانس، فأمّا المجانس فهو أن يكون العين واوًا وحركتُها ضمةٌ ، أو ياءً وحركتها كسرةٌ، مثال ذلك : يَبِيعُ، أصله يَبْيِعُ، فَقُلِت الحركة إلى الياء فصار يَبِيعُ، فجانست الياءُ الكسرةَ فلم تحتج إلى عمل. وكذلك مَعِيشة ومَبِيعة إذا بنيت مَفْعلة[٥] من العيش والبيع، ومَقُولةً ومَعُونَةً إذا بنيت مَفْعُلة[٦] من القول والعون؛ إذْ كان الأصلُ مَقْوُلة ، فَنُقِلت الضمَّة إلى القاف، فجانستها الواو فاستقرَّت على حالها. وأما غير المجانس فهو أن تكون حركةُ العين فتحةً مطلقًا، أو تكون ضمةً وهى ياءٌ، أو كسرةً وهى واو، مثال ذلك : يُقَامُ ويُبَاعُ، أصله : يُقْوَم ويُبْيَع، فَنُقِلت الفتحة إلى الساكن قبلها فبقى يُقَوْم ويُبَيْع . وهذا لا يقال، فأبدلت الواوُ والياءُ ألفًا، وهى المجانسة للفتحة. وكذلك يُقِيم ويستقيم، وكما إذا بنيت مَفْعُلة من البيع أو من العيش، على ماذهب هو إليه من مذهب أبى الحسن فقلت : مَبُوعة ومَعُوشة، أما

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : التعليل.

(٣) التسهيل ٣١١.

(٤) الأصل : إذا

(٥) الأصل : فعيلة.

(٦) في النسخ : فعولة.

على مذهب سيبويه فهو يحتاج إلى استثناء الياء المجاورة للطرف بعد الضمة، فإن الضمة تُرَدُّ كسرةً[١]، كما تقدَّم في تقرير المذهبين[٢].
فالحاصل أن الناظم لم يُخَلِّص هذه المسألة ولا حَرَّرها.

فأما السؤال الأول فلم يحضُرني الآن عنه جوابٌ سوى أنه لما كان في معنى افعلَّ، وهو قد نَصَّ على أنّ الحكم لايدخُله اقتضى أيضًا أنه لايدخل ماهو في معناه، لأنّ حقيقة الأمر في تسليم / حَوِل تَوهَمٌ أنه[٣] ٣٤٩
على احولَّ، وإذا كان كذلك فلابُدَّ من تسليمه تسليم افعلَّ. وقد يمكن أن يُجاب عن الثانى بأنه إنما ترك باقى العمل إحالةً على مامضى له قبل هذا. أما الواو مع الكسرة والياء مع الضمة فقد تقدّم له أنهما إذا سكنا وقبلهما من غير جنسهما فإنهما يُقلبان إلى الحرف المجانس للحركة المعيَّنَة. أمّا نحو مَفْعُلَةٍ من العيش إذا صار إلى مَعُيْشةٍ فقد دخل له في مسألة مُوقِنٍ من حيث وجدنا ياءً ساكنةً قبلها ضمة. وأما نحو مَفْعِلَةٍ من القول فلأنه لما صار إلى مَقِوْلة دخل له تحت كلامه المُنَبَّه عليه فيما قبل، فليس تركُه لما ترك بإهمالٍ له، وأمّا الياء والواو مع الفتحة فإنَّ الفتْحةَ إذا نقلت عنهما إلى الساكن صارت صورتُه صورةَ ماتقدّم حكمُه، لأنه قد قَدَّم أنّ كلّ واوٍ أو ياءٍ بتحريكٍ أُصِل وقبلهما فتحة[٤] وجب قلبها ألفًا، وقد وجدنا هذا كذلك، لأن الواو والياء تحركتا في الأصل وانفتح ماقبلهما

---

(١) الأصل، ت : الكسرة.

(٢) انظر ص : ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٣) الأصل : على أنه.

(٤) ماعدا ،س : مفتوحة.

لفظًا، فاقتضى الانقلابَ ألفًا، فوجب أن تقول في مَفْعَلَةٍ من القول أو البيع : مَقَالَةٌ ومَبَاعَةٌ.

فإن قيل : هذا التنزيلُ غيرُ مستقيمٍ، لأنه إنما قَدَّم أن تكون الواوَ أو الياءُ متحرِّكةً لا ساكنة؛ ألا تراه قال : «بتحريكٍ»، فاشترط[1] التحريك، وهذا غير متحرِّك قطعًا، ويَلْزَمُك على هذا أنْ تُدخِلَ في هذا القانونِ كلَّ واوٍ أو[2] ياءٍ ما قبلهما مفتوح تحرَّك أو سكن، فيكون ياجَلُ وياتعد وبابُه من جملة المقيس، وهذا كلُّ لايَنْهَضُ.

فالجواب : أنّ التنزيلَ مستقيمٌ والسؤالَ غيرُ وارد، أمّا أوّلا فلأنّ الناظم إنما قال : «بتحريك أُصِلْ »، يُريد أنه لابُدّ أن يكون ذلك التحريك بحقٍّ[3] الأصل، ولم يشترط أنه موجودٌ بلا[4] بُدٍّ، بل قال : بتحريك صفته كذا، كأنَّه قال: يُشْتَرط أن يكون متحركًا في الأصلِ، فإذًا لايلزم أن يكون متحركًا في الحال، بل قد يكون كذلك وقد لايكون، ولاشَكّ أن عَيْنَ يُقَام حين صار إلى يُقْوَم متحركةٌ في الأصل، وأيضًا يصدقُ عليها أنَّ العين هنا متحرِّكة في الأصلِ؛ وقد[5] تقدّم في مسألة «سَيِّدٍ» أنّ الساكن الذى في حكم المتحرِّك متحرِّكٌ لاساكن، فكذلك قلت : قَوْيَ، في تخفيف قَوِيَ، ولم تُدْغِم، وتقدَّم[6] أنه لايدخُل على الناظمِ إدغامُه لأنه متحرِّك. فكذلك نقول هنا : إنّ الواو متحركةٌ وإن عَرَض الآن سكونُها. ولهذا[7] يقولُ النحويُّون في مثل هذا : تحرّكت الواو في الأصلِ وانفتح ماقبلها

---

(١) س : فشرط.
(٢) الأصل ، ت : وياء.
(٣) الأصل، ت : عن.
(٤) الأصل : فلا .
(٥) الأصل، ت : إذ قد.
(٦) س : وقد تقدم.
(٧) س : ولذلك.

في اللفظ، فَقُلِبت ألفًا. فيرُدُّون الحكم إلى المسألة الأولى، فلفظه إذًا هنالك يقبل هذا العَمَلَ.

وأمَّا ثانيًا فلأنَّ انقلاب الألف عن الياءِ والواو إذا تحرّكا وانفتح ماقبلهما لايكون إلا بعد حَذْفِ حركتهما(١)، لأنهما لا ينقلبان إلى حرف ساكن وهما متحركان، فحقيقةُ الترتيب في هذا العمل أن تقول : أصلُ قام قَوَم، تحرّكت الواو وانفتح ماقبلهما، فَحُذِفَت لتوالى الحركات ولِثِقَلِ الحركات على حروف العلة على الجملة / فسكنت، وكان الأصل أن تُنْقَل ٣٥٠
حركتها إلى الفاء ولا تُحَذفَ رأسًا، كما فعلُوا ذلك في المضارع، لكنهم خافوا الالتباس بفعل المفعول لو قالوا : قُوْمَ(٢)، فتركوا ذلك حيث يلتبس على الجملة وذلك في الثلاثى ونقلوا حيث لايلتبس وذلك إذا أسند إلى ضمير المتكلِّم نحو قُلْتُ، وفي باع : بِعْتُ. وهذا المعنى مبسوطٌ في موضعه، ثم انقلبت الواو (والياء(٣)) ألفًا لتحرُّكهما(٤) في الأصل وانفتاح ماقبلهما(٤) في اللفظ. فالحاصلُ أنْ لابُدَّ من إسكان حرف العلَّةِ قبل الانقلاب، للعلّة المذكورة، أو لأنّ الانقلاب فيها لايصحّ إلا بعد حذفها؛ لأنّ ماانقلبت إليه غير قابل للحركة. وهذا الترتيب الذى ذكرته هو الذى يقوله النحويُّون، سيبويه وغيرُه، قال السيرافى في نحو قام وباع : «يُقلب ثانيه

---

(١) الأصل، ت : حركتها.

(٢) أى بنقل حركة العين إلى الفاء بعد تحويل الفعل من فَعَل إلى فَعُل، وسيأتى بعد قليل حديث الشارح عن التحويل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل، ت : لتحركها ... ماقبلها.

ألفًا لتحرُّكه وانفاح ماقبله، لأنّهم استثقلوا ذلك مع كثرتها في كلامهم[١]، مع أنهما لو سلما في الماضى للزمهما في المستقبل (مايَثْقُل[٢]) من الكسرة أو الضمّ في يَقْوُل أويَبْيِع[٣]، مع أنَّ الفعل ثقيلٌ كثيرُ الدَّور في الكلام؛ ألا ترى أنَّ الواو المضمومة تُقْلب همزةً، فَسكّنوهما في المستقبل وألقوا حركتهما[٤]على ماقبلهما[٤]». قال : «وقلبوها في الماضى بعد تَسْكينها، دلالةً على أنها قد كانت متحركةً (قال [٢] :) وأيضًا لو تُركت ساكنةً[٥] لأشبهت بَيْعَ وقَوْلَ[٦] المصدرين». فأنت تراه قد قرَّرَ أنَّ التسكين هو السابق، وكأنَّه بالحمل على المستقبل؛ إذْ سكَّنوا فيه، ثم علَّل وجه الانقلاب ألفًا بعد التسكين، وأن ذلك لوجهين، الدلالةُ على أنَّ الأصل متحرِّك، وخوفُ الالتباس. وهكذا[٧] يقولُ غيره، وإذا كان كذلك فلابُدَّ من التسكين. ثم إن «مقام» ونحوه على هذا الترتيب حَذْوَك النَعْلَ بالنَّعْلِ[٨]. فالمسألتان إذًا من باب واحدٍ، غير أنَّ هؤلاء المتأخِّرين(لا[٩]) يذكرون في ترتيب الإعلال مرتبة التسكين[١٠] في نحو «قام» ويذكرونها في[١١] «يقام» ونحوه، فيشكل على من لم يَتَمَرَّنْ[١٢] فيما قال سيبويه والأئمة بعده من وجه

---

(١) الأصل، ت : كلامه.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل، ت : ويبيع .

(٤) الأصل، ت : حركتها.. قبلها.

(٥) س : كذلك.

(٦) س : المتصدّرين.

(٧) الأصل، ت : وهذا.

(٨) الأصل : «حذفك الفعل بالفعل».

(٩) سقط من الأصل، ت.

(١٠) في النسخ : تسكين.

(١١) س : «في نحو يقام ونحوه».

(١٢) الأصل، ت : يتميز.

الإعلال[1]، وجَعَل البابين ـ أعني باب قام وباب يُقَامُ[2] ـ في وجه الإعلال على حدٍّ سواءٍ. فإذا تقرّر هذا فقول الناظم هنالك[3]: «بتحريكٍ أُصِلْ»، لابُدَّ من جملة (على أن مُراده التحريكُ[4]) في الأصل، حملاً له على ما قاله غيره من الأئمة المقتدى بهم في هذا الشأن، وَإذْ ذاك تصير مسألة يُقام ويستدام من ذلك الباب، وإذا كان كذلك فنعمّا[5] فَعَل في عدم ذكره لباقي الحكم، لأنه كان يكون تكراراً من غير فائدة زائدةٍ ، وقد مضى فيما تقدَّم الإشارة إلى تعليل الإعلال في المسألتين، مسألة قام ومسألة يُقام ويَقُوم ويُقِيم ، ولكنّ بَسْطَ ذلك على أقرب مايكون أنّ أصل الإعلال للماضي نحو قام وباع أصله قَوَم وبَيَع ، ثم نُقِل إلى قَوُم وبيِع ، بدليل أنهم إذا أسندوهما إلى ضمير الرفع قالوا : قُمت وبِعْتُ ، فنقلوا حركة العين إلى الفاء ، ولو كان باقيًا على أصله لقالوا : قَلْتُ (و[6]) بَعْتُ ـ بفتح الفاء ـ لكنهم لم يفعلوا ذلك، فَدَلَّ على أنهم نقلوه /، والأصل فَعَل، ٢٥١ إذ لو كان (الأصل[6]) فَعَل لم يَتَعَدَّ البتَّةَ.

فإن قيل : ولعلّ الضمة والكسرة إنما أُتِي بهما ليفرِّق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قال ابن الطراوة.

قيل[7]: لايمكن؛ إذ لو كان كذلك لقالوا في خِفْتَ : خُفْت ، بالضم، ليفرِّقوا بينه وبين هِبْتُ، فَأَن لم يفعلوا ذلك دليلٌ على أنهما ليستا للفرق.

---

(١) س : الإعلالين.
(٢) الأصل، ت : مقام.
(٣) الأصل : هناك.
(٤) سقط من س.
(٥) س : فنعم.
(٦) سقط م الأصل ، ت.
(٧) الأصل : قلت.

فإن قيل : لِمَ لَمْ ينقلوا (أيضا[1]) في المزيد نحو : انقاد؟

قيل : لأن انْفَعُل أو[2] افتعُل لانظير له، بخلاف فَعُل، فمن هنا قالوا : انْقَدْتُ، فتركوا القاف مفتوحةً، لأنهم نقلوا إليها حركة العين، وهى غير محوّلة -

فإن قيل : فما فائدة النقل من فَعَل إلى فَعُل؟

فإنّ المازنى أجاب بأنهم أرادوا أن يُغَيِّروا حركة الفاء، ولو جعلوها محوَّلةً من فَعَلت لكانت الفاءُ إذا ألقى عليها حركة العين كهيئتها (لو[3]) لم تُحوَّل عليها. قال : «وكانت فَعُلت أولى[4] لأنَّ الضمة من الواو[5]» قال : «وقصّة بِعْت في التحويل من فَعَلْت إلى فَعِلت كقصَّة قلت من فَعَلْتُ إلى فَعُلْتُ». قال : «وكانت فَعِلتُ أولى[4] لأنّ الكسرة من الياء[6]».

فإن قيل : لم عَزَمُوا على تغيير حركة الفاء[7] إذا انقلوا إليها الحركة؟

قيل : ليدلّ على تَصَرُّف الفعل وليفارق ماليس بمتصرِّفٍ كليس إذا قلت : لَسْتُ، قاله ابن جنىٍّ[8].

فإذًا الحاصلُ أن قام وباع أصله الثانى قَوُم وبيِع : «وقد استقرأه ابن جنىّ من كلام المازنىّ، وهو ظاهر فيه، قال : «وسألتُ أبا علىٍّ عن هذا فقال :

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) س : وافتعل.

(٣) سقط من س.

(٤) في المنصف : أولى بها.

(٥) المنصف ١/٢٣٦.

(٦) م.ت ١/٢٤٢.

(٧) ماعدا (ك) : الياء.

(٨) المنصف ١/٢٣٤.

نَعَمْ، ينقلون فَعَل كما ينقلون فَعلْتُ[١]». يعنى النقلَ من فَعَل إلى فَعُل، لانَقْلَ الحركة. ثم اعتذروا عن عدم نَقْلِ حركة العين إلى الفاء وهو لم يُسنَدْ إلى الضمير، بأنهم لو نقلوها إليها لانضمَّتْ في قام وانكسرت في باع وبعدها العينُ ساكنةٌ، فكان يلزم أن يقول : قد قُومَ زيدٌ، وقد بِيعَ زيدٌ الطعامَ، إذا كان البائع زيدٌ، وكذلك كان يلزمه أن يقول في طال طُولَ، وفي خاف خِيفَ، فكرهوا أن يلتبس فِعْلُ الفاعل بفعل المفعول. قال المازنى : «وبعضُ العَرَبِ لايُبَالى الالتباسَ فيقولُ : قد كِيدَ زيدٌ يَفْعَلُ، وما زيل زيدٌ يفعل..، يريدون كاد وزال[٢]»، قال : «وأخبرنى الأصمعى أنه سَمِع من يُنْشِدُ[٣]:

وكِيدَ ضِبَاعُ القُفِّ يأكُلْنَ جُثَّتِي

وَكِيدَ خَرَاشٌ يَوْمَ ذلك يَيْتَمُ

وأما طال فأصله طَوُل، فلم يُحتَجْ إلى نقل حركة العين ؛ إذْ هى مضمومةٌ، فإذا أُسنِدَ إلى الضمير نقلت فقيل : طُلْتُ[٤]. وكذلك هاب وخاف أصلهما : هَيِب وخَوِف، فإذا أُسنِدا قيل : خِفْتُ وهِبْتُ. ثم إنهم فَعَلُوا ذلك في المزيد أيضا نحو : انقاد واختار، بانين على حكم النقل المذكور. وكذلك قالوا في أَقْوَم : أَقْوَمَ، ثم أقام.

فالحاصلُ أنّ نقل حركة العين إلى الفاء في الماضى متقرِّرة إلا حيث يقع به اللبس فيُتْرَك.

---

(١) المنصف ٢٥١/١.

(٢) م.ن ٢٥٢/١.

(٣) تقدم البيت، انظر: ٢٦٨/٢.

(٤) الأصل : طالت.

فإن قيل : فهلاّ لم ينقلوا في كِلْتُ طعامي، لأجل اللبس بِكِلْتُ المبنى للمفعول؟

فقال المازني : «إنهم ممَّا يُلْزِمُون[1] الإشمام فرقًا». قال : «ويفعل هذا من العرب من يقول : / بِيعَ الطعام، ولايُشِمُّ حين أَمِنَ الالتباس، ٣٥٢
فيوافق غيره ممن يُشِمّ مطلقًا إذا خافوا الالتباس[2]».

وكل ذلك من الانقلاب ألفًا ليس إلاّ لتحرُّك[3] العين في الأصل وانفتاح ماقبلها في الحال، وعلَّته ماذكر السيرافيّ، ثم حملوا المضارع من ذلك كُلِّه على الماضى، فأعلُّوا المضارع بإسكان عينه ونَقْلِ حركتها إلى الفاء، كما فعلوا في الماضى لمجرَّد[4] الموافقة قال ابن جني : ولولا إعلالُ الماضى لم يَجِبْ إعلالُ المضارع[5]؛ ألا ترى أنّ أصل يَقُول ويَبِيع يَقْوُل ويَبْيِع، وأصلَ يخاف ويهاب : يَخْوَف ويَهْيَب، وأصْلَ يَطُول : يَطْوُل. وهذه الصيغ لاتُوجِبُ إعلالاً[6] لجريان الواو والياء إذا سكن ماقبلهما مجرى الصحيح... فإنما[7] أعلّوه إتباعًا للماضى لئلا يكون أحدهما صحيحًا

---

(١) المنصف ١/٢٥٣ ونصه : «إنهم مما يلزمون فُعِلت الإشمام حتى يكون فرقًا بين فَعَلْت وفُعِلْتُ».

(٢) المنصف ١/٢٥٤ ونصه : «ويُوَافِقُ غَيْرهُ ـ ممن كان يشمّ في غير الالتباس ـ في موضع الالتباس ويقول أيضا : خُفِنا وبُعنا».

(٣) الأصل، ت : متحرك.

(٤) الأصل، ت : بمجرّد.

(٥) الأصل، ت : إعلال المضارع. ونصّ المنصف : «ولولا اعتلال الماضى لم يجب الاعتلال في المضارع».

(٦) نصّ المنصف : «لاتوجب إعلالاً ، لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح».

(٧) نصّ المنصف : «فلما جاء المضارع أعلّوه...».

والآخرُ معتلاً، فنقلوا الضمة والكسرة إلى ماقبلهما وأسكنوهما فصار يَقُول ويَبِيع ويَطُول». قال : «فأمّا يخاف ويهاب فأصلهما يَخْوَف ويَهْيَب، فنقلوا[1] الحركات إلى الفاء فصار يَخَوْف ويَهَيْب، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما (في الأصل[2]) وانفتاح ماقبلهما الآن، ولأنهما اعتلّتا ضرورةً في هاب وخاف»، قال : «هذا هو الذى عليه حُذَّاقُ أهْلِ التصريف». قال : «فأمّا من ذهب إلى أنّ يقول ويبيع[3] ونحوهما إنما استُثْقِلت الحركةُ في الواو والياء فيهما فَنُقِلتا[4] إلى ماقبلهما فَسَكَنَتَا ـ فغيرُ مَعبُوءٍ بقوله، لأنهما إذا سَكَن ماقبلهما جَرَتا مجرى الصحيح». قال : «وحدّثنى بعضُ أصحابنا أنَّ أبا عُمَر[5] الجَرْمِيَّ ـ رحمه الله ـ دخل بغداد، وكان بعض كبار الكوفيِّين يغشاه ويُكْثر عليه المسائل، وهو يجيبه، فقال له بعض أصحابه: إنّ هذا الرجل قد ألحّ عليك بكثرة المسائل، فلم لا تسألُه؟ فلما جاءه قال له : يا أبا فلان. ماالأصلُ في قم؟ فقال له : اقْوُمْ. فقال له : فما الذى عملوا به[6]؟ فقال له : استثقلوا الضمّة على الواو فأسكنوها. فقال (له[7]) : أخطأت؛ لأن القاف قبلها ساكنةٌ. فلم يَعُدْ إليه الرجل بعدها[8]».

هذه نُبْذَةٌ يجتزأ بها في التعليل[9]، وتَبْسُط جهة الدعوى، وتُبَيِّن صحة كلام الناظم، وأنّ ذلك الاعتراضَ عنه ساقطٌ، وبالله التوفيق.

---

(١) قبله في المنصف : «فأرادوا الإعلال».
(٢) سقط من الأصل، س.
(٣) بعده في الأصل : ويقنع.
(٤) في المنصف : فنقلت.
(٥) س : عمرو.
(٦) ليست في المنصف «به».
(٧) سقط من الأصل.
(٨) المنصف ٢٤٧/١ ـ ٢٤٨.
(٩) الأصل : عليها في النقل.

ثم قال :

وَمِـثْلُ فِـعْلٍ فِى ذَا الاِعْـلاَلِ اسْمُ

ضَـاهَى مُـضَـارِعًـا وَفِـيـه وَسْمُ

لما أتمَّ الكلامَ على[1] حكم الفعل في هذا الإعلال ـ وقدَّمه لأنه الأصلُ، والاسم في الإعلالِ محمولٌ عليه ـ أَخَذَ في ذِكْرِ ماحُمِل عليه، وأراد أنَّ الاسم يجرى مَجْرَى الفعل في هذا الإعلال المذكور إذا اجتمع فيه وصفان، أحدهما: أن يُضاهِىَ الفعل المضارع ، أى : يشابهه . والثانى : أن يكون فيه سِمَةٌ تُفَرِّق بينه وبين الفعل. وقد حَصَّلت هذه الجملة للأسماء[2] ثلاثة أقسام، أحدها: ماجتمع فيه الشرطان. والثانى: ماضاهى المضارع ولم تكن له سِمَةٌ فارقة. والثالث : مالم يضاه مضارعًا (البتّةَ[3]). وبتمام بيانهايَتَبَيَّنُ بحول الله تعالى مُرادُ الناظم.

فأما القسمُ الأوَّلُ، فهو[4] الذى ذكره بالتصريح / وأنه يعتلّ بهذا ٣٥٢
الاعتلال المذكور، وهو ماجتمع فيه الشرطان، الأول : المضاهاة (للمضارع[5]) ـ ومعنى مضاهاتهِ له : موافقتُه له في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وتوافقِ أعيانِ الحركات وأعيانِ الحروف المزيدةَ، وجملةُ ذلك الموافقةُ في الوزن ـ هذه (هى[3]) المضاهاةُ. وأمّا الوسم فهو عبارةٌ عما يتبيَّن به الاسمُ عن الفعل، وذلك بمخالفةٍ مّا تكون في أول الاسم خاصَّةً ، وذلك على ثلاثة أوجه :

(١) س : في.
(٢) الأصل، ت : الأسماء.
(٣) سقط من الأصل، ت.
(٤) الأصل، ت : وهو.
(٥) سقط من س.

أحدها : أن تختلفَ حركةُ المزيدِ أوَّلاً مع الموافقة في عين المزيد.

والثاني : عكسُ هذا، وهو أن تختلفَ الزيادةُ، فتكون في المضارع أحد حروف أنَيْتُ، وفي الاسم الميم، مع الموافقة في عين[1] الحركة.

والثالث : أن يقع الاختلاف بالأمرين معًا.

هذا معنى ماشرط من الوجهين، لكنه لم يُبَيِّنهما، وإنما أشار إليهما إشارةً، وأحال بالبيان على الشيخ، وقليلاً مايفعل مثل هذا؛ إذْ عادتُه في اخْتصاره الشرحُ والبيانُ، ولا عَتْبَ عليه في مثل هذا. فإذا اجتمع الشرطان تَسَلَّط حكم الإعلال، فمثالُ ماوافق المضارع فيما عدا حركة الحرف[2] المزيد أوَّلاً[3] بناؤك من القول مثل تُتْفُلٍ، تَقْوُلُ : تُقُولٌ. ومن البيع قول : تُبِيعٌ ـ في قول سيبويه ـ وتُبُوعٌ في قول أبى الحسن[4]، الذى اختاره الناظم، والأصل : تُقْوُلٌ وتُبْيُعٌ. فهذا ونحوه كتقومُ الفِعْلِ في عين الزيادة وفي عدد الحروف والحركات، لكن خالفه في تعيين الحركة؛ إذْ ليس في وَزْنِ المضارع تُفْعُلُ، بضمٍّ التاء، فحصلت السِّمَةُ مع الاتفاق في الوزن، فوجب الإعلالُ لَمَّا خالف لفظُ الاسمِ لفظَ الفعلِ في الوزن، لحصول الفرق بينهما باختلاف الحركة، قال سيبويه في إعلال تُقُولٍ وتُبِيعٍ : «لأنه على مثال الفِعْلِ ولايكون فعلاً[5]». ومن ذلك أن تَبْنِي مثل تِحْلِئٍ من البيع والقول، تقول : تِبِيعٌ وتِقِيلٌ ، لأنه مخالف لمثل تَبِيع من الفعل في عين الحركة، إذ ليس في الأفعال تِفْعِلُ.

---

(١) الأصل، ت : غير.

(٢) الأصل : الإعراب.

(٣) الأصل، ت : ولا.

(٤) انظر المنصف ١/٢٩٧، ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٥) الكتاب ٤/٣٥٣.

ومثال ماوافقه في الوزن دون الزيادة : مَقَامٌ، ومعِيشةٌ، ومَعُونَةٌ، ومَثُوبةٌ، ومُقِيمٌ، ومُقَام، الآصل: مَقْوَمٌ كأخْوَفُ، ومَعْيِش كأبْيِع، ومَعْوُنٌ ومَثْوُبٌ كأقْوُمُ، ومُقْوِمٌ كأُقْوِمُ، ومُقْوَمٌ كأُقْوَمُ. فقد وازنت هذه الأسماء ونحوها هذه الأفعالَ إلا في الزيادة أوّلاً؛ إذْ هي في المضارع أحدُ حروفِ أَنَيتُ، وفي هذه الأسماء ميمٌ، وهي لاتزاد(في[1]) صَدْرِ المضارع (أصلاً[2]).

ومثال ماخالف بالوجهين معًا بتعين الزيادة والحركة معًا قولك[3]: مُسْتَقِيمٌ، ومُسْتَبِين[4]، ومُسْتعين،(فهذه[5]) ونحوها على وزان أستَقْوِمُ، لكن خالفت بأن كانت الزيادةُ في الاسم ميمًا مضمومةً، وفي الفعلِ همزةً مفتوحةً.

واعلم أنه يتعلّق بكلام الناظم في المضارع هنا مسائل :

إحداها : أنه أحال على المضارع في المضاهاة المذكورة، ويريدُ في الوزن الشائع والقياس المستمرّ فيه، ولم يُبَيِّن ذلك، (ولكنه[6]) معلوم من مشهور الاستعمال، فعلى هذا لايُعْتَبر ماكان فيه من وَزْنٍ غير شائعٍ ولا كثير الاستعمال، فإذًا ماجاء من قولهم : أنت تِحِبُّ /، أصله : تِحْبِبُ[7]، ٢٥٤
غيرُ مراعىً، فلذلك قلنا في مثل تِحْلِئُ من البيع والقول : تِبِيعٌ وتِقِيلٌ،

---

(١) عن س.

(٢) سقط من س.

(٣) س : كقولك.

(٤) الأصل، ت : ومستعير.

(٥) عن س، ك.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) انظر الكتاب ١٠٩/٣، وشرح الشافية للرضي ١٤٢/١.

فأعَلْلنا، لأنّ مثل هذا الوزنِ في الفعل[1] نادرٌ، وإنّما[2] كسروا التّاء إتباعًا كما كسروا ميم مِنْتِن ومِغِيرَةَ[3]، فمثلُ هذا لايُرَاعى لندوره وَقِلَّته، فَتُعلُّ[4] إذا ماجاء على وزنه الآن وإن وافق في عين الزيادة؛ إذْ هو محوَّلٌ عن بنائه الأصليّ. وهذا بخلاف ما إذا بنيت منهما مثل تِفْعَلٍ، بكسر التّاء[5]، فإنك تُصَحِّح ولابُدَّ، فتقولُ: تِبْيَعُ وتِقْوَلُ، لأنه لم يخالف المضارع ولا فيه وَسْمٌ يُخرِجُه عن وزنه عند من يقُول: أنت تِعْلَمُ وتِذْهَبُ[6]، وهي لغةٌ شهيرةٌ قاله ابن جني. وكذلك أيضا لايُرَاعى ماجاء في المضارع من نحو: أنظور، في قول الشاعر[7]:

وَأَنَّني حيثما يَثْنِي الهَوى بَصَري

من حيث ماسلكوا أدْنُو فأنظورُ

فلا يَجْرِي هذا الحكمُ في نحو مَفْعُولٍ كمقُولٍ ومَبِيعٍ، وليس الإعلالُ فيه من هذا، وإنّما هو من باب آخر وهو الجريانُ على الفعلِ لامُضاهاته.

---

(١) س: يفعل.

(٢) الأصل: أو إنما.

(٣) انطر الكتاب ٣/١٠٩، وشرح الشافية للرضي ١/٤١.

(٤) الأصل، ت: فتعمل.

(٥) الأصل، ت: الفاء.

(٦) كذا في النسخ: وتذهب، ومثله في المنصف ١/٣٢٢. ومن المعروف انه لايكسر حرف المضارعة إلا إذا كان الماضي على فَعِل ـ بكسر العين ـ قال سيبويه ٣/١١٠: «ولايكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحًا نحو: ضرب وذهب وأشباههما». وانظر شرح الشافية للرضي ١/١٤١. ولعل الصواب: وتِذْهل، فقد وَرَد فيه: ذَهِله وذَهِل عنه، بكسر العين. أو صوابه: وتِرْهَبَ، مضارع: رَهِب، بكسر العين.

(٧) قائله مجهول. والبيت في المحتسب ١/٢٥٩، والإنصاف ٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٧٨، ٤/٢٦، والخزانة ١/١٢١، ٣/٤٧٧. وقبله:

الله يعلم أنّا في تلفُّتنا ... يوم الفراق إلى أحبابنا صُوُرُ

والمسألة الثانية : أنّ الناظم لم يُقَيِّد المضارع التى تَحْصلُ مضاهاتُه بكونه مبنيًا للفاعل أو مبنيًا للمفعول، فيقتضى أنّ ماكان من الأسماء يُضَاهِى يُفْعَلُ على شَرْطِ وجُودِ السِّمة فإنه يُعَلُّ، فإذا[1] وافقه في الوزن دون تَعْيِينِ الزيادة أو وافقه في الزيادة دون تعيين حركتها جرى على ماتقدَّم، فتقول : مُخَاف[2]، لأنه يضاهي يُخَافُ، وكذلك : مُقَالٌ في بَيْعِه، ومُحَالٌ على كذا، لأنه مثل يُقَالُ ويُحَالُ، والعلّة في هذا واحدةٌ ، لأنّ خوف الالتباس قد أُمِنَ منه فيجب الاعتلال[3]، ولايُقَال : إنّ بِنْيَةَ المفعول عارضَةٌ[4] فلا يُعَتبر فيها مايُعتَبر في بنية الفاعل، وإنما تُعتَبر بِنْيَةُ الفاعل خاصةً ـ لأنا نقول : هى وإن كانت عارضةً قد عَرضَ بعروضها من الأسماء أبنيةٌ جاريةٌ عليها تُعدُّ بِنْيَة الفعل أصلاً بالنسبة إليها، فإذا كانت كذلك فلابُدَّ من دخولها تحت هذا الضابط. فعلى هذا إذا بنيت مُفْعلاً من القَوْلِ والبَيْعِ قلت : مُقَالٌ ومُبَاعٌ، ومن الخوف : مُخَافٌ ، أصلها : مُقْوَلٌ على وزن يُقْوَلُ، ومُبْيعٌ على وزن يُبْيَعُ، ومُخْوَفٌ على وَزْنِ يُخْوَفُ، فاعتَلَّ للفرق بالميم. وكذلك مُسْتَبانٌ ومُسْتَعَانٌ ـ اسَمْى مفعولٍ، واسَمْى مصدرٍ، أو زمانٍ، أو مكانٍ ـ وما أشبه ذلك.نصّ عليه المازني[5] وغيره.

المسألة الثالثة : أنَّ المضاهاةَ المذكورة هنا ـ وإن لم يُبَيِّنْها على مايجب ـ ظاهرةٌ في أنها ليستبالجريان على الفعل ([6]وإنما هى ماتقدَّم ذكرهُ، وهو الذى ذهب إليه عامّة البصريين ماعدا المبِّرد، فإنه إنما اعتبر الجريان على الفعل[6])

---

(١) س : وإذا.

(٢) الأصل، مضاف.

(٣) الأصل، ت : الإعلال.

(٤) س : زائدة.

(٥) انظر المنصف ١/٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٦) سقط من س.

في وجوب[1] الإعلال، فما جرى على الفعل أُعِلَّ كإعلالِ الفعل، ومالم يَجْرِ على الفعل فقياسُه التصحيحُ، فالذى هو جارٍ على الفعل كاسم الفاعِل والمفعول، واسم المصدر والزمان والمكان، فإذًا لو بَنَيْنا مثل تُفْعُلٍ من القول لقلنا على مذهبه : تُقْوُلٌ، ولم يُعَلّ. قال السيرافي : قال : لأنه ليس بمصدرٍ جارٍ على فِعْلِهِ. وكذلك لو بَنَيْنا[2] اسمًا على مَفْعَلٍ من تركيب «باب» لقلنا على مذهبه : مَبْوَبٌ، ولم يَنْبَغْ أَنْ / يُعَلّ. قال السيرافيّ : وعنده[3] (أنّ[4]) ٣٥٥
ماكان من المصادر جاء على الأصل فهو (غير[4]) محمولٍ على الفعل كَمَزْيَدٍ ومَكْوَزَةٍ، لم يَجِيئا على الفعل فَصَحًّا. وقد احتجّ الفارسيّ عليه بإعلال باب ودار ونحوه؛ ألا ترى أن مُوجِبَه كونُه على وزن الفعل فقط، وكذلك هذا.

فإن قيل : ليس مَفْعَل من أوزان الفعل.

قيل : هو على وزنه إلا الزيادة، وهى شبيهة بزيادة الفعل، وإذا وافقه في الزيادة لم يعتلّ، إذْ لم يُعِلوا : أثْوُبًا وأنْوُرا، كأنهم فرَّقوا بينهما إذا اتّفقا في الزيادة، فإذا اختلفا أعلّوا الاسم حملاً على الفعل، وصحّحوا الاسم إذا وافقه في الزيادة فرقًا بينهما. فهذا يَدُلّ من كلامهم على أنَّ المخالفة في الزيادة مع مجيئه على وَزْنِهِ مُوجِبٌ للإعلالِ كما تَقَدَّم. فما ذهب إليه الناظمُ والجمهور هو الظاهرُ.

المسألة الرابعة : أنه خَصَّ لهذه المضاهاةِ الفِعْلَ المضارع دون

---

(١) الأصل : من وجوب. س : بموجب.

(٢) الأصل : بنيت.

(٣) س : وغيره. ت : «وعنده وغيره».

(٤) سقط من الأصل.

الماضى والأمر، أمّا الماضى فإنْ كان مزيدًا فيه فهو مُسْتَغْنًى[1] عن ذكره؛ إذِ المضارع يقوم مقامه، وإن كان غير مزيدٍ فيه فعند الفارسيّ ـ وأشار إليه السيرافيّ ـ أنَّ الثلاثى كباب ودارٍ موافقٌ لقام وباع، وليس الفعلُ بأحقَّ من الاسم، فهو في الثلاثى أصلٌ فإذا كان البناء مشتركًا حصل الإعلالُ لكلٍّ واحدٍ منهما، ولم يُحْتَجْ إلى الفرق بينهما لأنه لايُتَوهَّمُ في المعتلّ أنه فعْلٌ[2] فقط، ولأنّ التنوين والجرَّ يدخله، فيحصل (الفرقُ[3]) به بين الاسم والفعل، بخلاف مافي أوَّله زيادةٌ فإنما هو للفعل لا للاسم ؛ إذ الاسم داخلٌ عليه، فَأُعِلَّ الفعل كما يجب له، ثم دخل عليه الاسمُ، فأُريد لذلك الفرقُ بَيْنَهُما، فَصُحِّح[4] الاسم إن لم يكن الميمُ في أوَّله؛ إذ ليس فيه جَرٌّ ولا تنوينٌ يحصل به الفرق. إلى[5] هذا النحو أشارا معًا، وكلامُ الفارسيّ أتمُّ، وشرحه ابن جنى في المنصف[6].

وأما فعلُ الأمر فهو الذى كان من حقِّه أن يحيل عليه، لأنه مُعْتَبَرٌ أيضًا كالمضارِع ويتبيّن لك ذلك بأنا لو اعتبرنا المضارع فقط لدخل علينا[7] في حكم الإعلال مايَجِبُ[8] تصحيحُه عند النحويِّين؛ فإنك إذا بَيَنْتَ مثل أُبْلُمٍ أو إِثْمِدٍ من البيع والقول لوجب الإعلالُ، فتقول في مثل أُبْلُمٍ : أُبُوعٌ، على مذهب الأخفش ـ

---

(١) الأصل : مستغن.

(٢) الأصل : «في الفعل أنه معتل».

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) س : فصحٌ.

(٥) الأصل : وإلى.

(٦) المنصف ١/٢٧٣ ـ ٢٧٥.

(٧) الأصل، ت : عليه.

(٨) الأصل، ت : مايجب فيه تصحيحه.

وهو رأيُه ـ وأُبِيعُ على[1] قول سيبويه، وأن تقول من القول : أُقُوْلُ على كلا المذهبين. وفي مثل إِثْمِدٍ : إِبْيْعُ وإِقِيلُ . وذلك لأنّ هذه الأوزان قد وافقت المضارع ذى الهمزة في الوزن ماعدا تعيين[2] الحركة كما تقدّم، فمثال إِثْمِدٍ قد وافق أَضْرِبُ فيما عدا حركة الهمزة ومثالُ أُبْلُمٍ وافق أَخْرُج كذلك فيما عدا حركة الهمزة، فقد ضاهى المضارعَ وفيه وَسْمٌ ، فاقتضى أنْ لابُدَّ من الإعلال. وذلك غيرُ صحيحٍ، بل التَّصحيحُ هو الّذى لابُدَّ منه لموافقتها[3] لفعْلِ الأمر الذى على اَفْعُلْ أو اِفْعِلْ المُوافَقَةَ الكاملة من غير وَسْمٍ يُفَرِّق بينهما، قال سيبويه : «وإن أردت مثال إِثْمِدٍ قلت: إِبْيعُ وَإِقْوِلُ، لئلا يكون كإِفْعِلْ منهما فِعْلاً، وإِفْعِلْ قبل أن يدركهما الحذف للسكون[4]»/ قال : «وإن أردت منهما مثال أُبْلُمٍ قلت : أُبْيُعُ وأُقْوُلُ، لئلاّ يكونا كأُفْعُلْ منهما في الفعل قبل أن يُحذَفَ ساكنًا عن الأصل[5]».

هذا مايدخُل عليه، وهو ظاهرُ الدخولِ، وقد اعتَرَضَ عليه في التسهيل بهذا المعنى بعضُ شيوخ الأندلس. نَعَمْ، يدخلُ له على موافقة غيره ماكان مثل مُدْهُن أو مِنْخِرٍ ـ بكسر الميم ـ من البيع أو القول، ويكون حكمه الإعلالَ، فتقول: مُبُوعُ ـ على رأيه ـ ومُبِيعُ على رأى سيبويه، ومُقُولُ. وفي مثل مِنْخِرٍ : نبِيعُ ومِقِيلُ، لأنه قد وافق المضارع في الوزن وخالفه في عين الزيادة وعين الحركة، فصار في ذلك[6] كمستقيم ومُسْتبين، فلا اعتراضَ عليه بهذا، وإنما يُعْتَرَضُ

---

(١) س، ك : في.

(٢) س : تغير.

(٣) الأصل، ت : لموافتهما.

(٤) في الكتاب : «الحذف والسكون للجرم».

(٥) الكتاب ٣٥١/٤.

(٦) س : بذلك.

عليه بالأول، إلاّ أنْ يُقال : إنَّ عامة الاستعمال في الكلام إنما هو على اعتبار المضارع؛ ألا ترى أنَّ ، ماكان موازنًا للأمر فيصحّ لأجل صحَّةِ الموازنةِ غالبُه مفروضٌ ولايُوجَد منه في الكلام إلا ما ينْدُرُ إنْ وُجِد، فقد يمكن أن يكون عذرًا عنه هنا، أو يُقال: إنّ مذهبه مخالفةُ الناس في الاقتصار على اعتبار المضارع وعدم اعتبار فِعْلِ الأمر فهذا ممكن أيضًا، لكنه بعيدٌ جدًا، والله أعلم.

ثم إنّ عليه دَرْكًا آخَر، وهو أنه لم يُبَيِّن أنّ علامة التأنيث ملغاةٌ في هذه المضاهاة، وسواءٌ في ذلك التاء والألف، فالتاء نحو ماتقدم من مَعُونةٍ ومَعِيشةٍ ومَثُوبةٍ ومُقِيمة وما أشبه ذلك. فهذا لابُدَّ (فيه[1]) من الإعلال لتوفُّر الشرطين، فإن لم يُوجَدْ فيه الوسمُ صحّ بلابُدٍّ كأَخْوِنَةٍ جمع خِوان، وأَجْوِبةٍ، وأَسْوِرَةٍ، وأَهْوِيةٍ. والألف الممدود كما إذا بَنَيت من البيع مثل مِرْعِزَاء[2] فقلت : مِبيعاءُ، فَتُعِلّ كما تُعِلّ الفعل لموافقته في الوزن دون[3] الزيادة. وكذلك إذا بَنَيْت مثله من القول تقول : مِقِيلاَءُ، وكذلك ماأشبهه. وتقول : أَبْيناء، وأَقْوِياء، وأَغْوِياء، فلا يُعلّ لموافقة الصدر للفعل من غير سِمَةٍ. فظهر[4] أنَّ هذا مما يَجِبُ التنبيهُ عليه لاسيمّا ألفُ التأنيث لبناء الكلمة عليها، فقد يُتَوّهم خروجُ ماهى فيه عن هذا الحكم جُمْلةً، وليس كذلك، بل فيه وفي الخالى منها.

ويمكن أن يكون الناظمُ سلَك في هذا مسلكًا غير هذا، وذلك أنَّ التاء منفصلةٌ من الكلمة فلم يَعْتدَّ بها كما تقدّم في موضع آخر، فيجرى ماهى فيه

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) المِرْعِزاء : الزغب الذى تحت شعر العنْز.

(٣) س : ووزن.

(٤) الأصل، ت : وظهر.

اعتبار فقدها. وأما الألف فيقول : إنها أخرجت الاسم عن مُوَازَنةِ الفعل جملةً فصار الاسم بها على غير أوزان الأفعال نحو مِفْعال كَمِشْوار ومِقْوال، وعوّار، وما أشبه ذلك مما خرج عن مشاكلة الفعل فصحّ، كما قالوا في جَوَلانٍ وحَيَدَى ونحوهما من أنه إنما صحّ لخروجه بالزيادة عن أوزان الأفعال، ويُشعِر بهذا المنزع أنّ سيبويه لما بوّب على ماخرج عن مشاكلة الفعل وأنه يُصَحَّحُ فمثل بِفُعُّلٍ وفَعَّالٍ ومِفْعَالٍ ، وما أشبه ذلك. ثم قال : ومن ذلك أهوناء وأبنياء وَأَعْيِياء[1]، فهذا مما يُشعِر بأنّ[2] التصحيح فيه ليس على عدم اعتبار العلامة، وأن الصدر على[3] موازنة الفعل، بل على أنها لبناء الاسم عليها خرجت عن شبه الفعل فصحّت كما يصحّ مالم يكن/ على وزان الفعل. هذا وإنْ كان السيرافيّ في الشرح والفارسيُّ في ٣٥٧
التذكرة إنما حملاه على اعتبار تمام الموازنة في الصدر، فإن الأظهر من سياق سيبويه أنه ليس كذلك؛ ألا ترى أنّه لما تكلّم على مايعلّ من المشاكل للفعل وما لايعتلّ ذكر هنالك ماخلَص إلى مشاكلة الفعل وأنه يلزم التصحيح، فلو كان أهوناءُ عنده من ذلك لذكره كما ذكر فيما يعتلّ منها ما كان فيه التاءُ نحو مَعُونةٍ ومَعِيشَةٍ، فكونُه لم يذكره إلا فيما خرج عن الوزن المختَصِّ بالفعل جملةً [4] دالٌّ على أنه عنده منه . وقد وجّه الفارسيُّ (في التذكرة [5]) قولهم أبيناءُ ، المُعَلُّ ـ الذي قال فيه سيبويه:

---

(١) ماعدا (ك) : وأعيناء. وانظر الكتاب ٣٥٤/٤.

(٢) الأصل، ت : أن. س : يشعر بالتصحيح.

(٣) س : المصدر.

(٤) س، ك : دلّ.

(٥) عن س، ك.

ليس بالمطَّرِدِ [١]ـ بأن الذين أعلُّوا كأنّهم إنما فعلُوا ذلك لأنّ الهمزة أخرجته عن شبه الفعل، ألا ترى أن الهمزة لاتلحقُ الفعل، كما أخرجته الميم من مقالٍ ومباعٍ[٢] ونحوه، وكما أخرج الألف والنون في جَولاَن الاسمَ عن شَبَه بابٍ ودار، وكما أخرجته الألفُ في صَوَرَى وحَيَدى عن شبه الفعل. قال : ولم تكن الألفُ والنونُ، والألفُ في صَوَرَى، والهمزةُ في أَبْيِناءَ مِثْلَ الهاء من حيث لم تكن الهاء إلا في تقدير الانفصال بمنزلة الاسم الثاني من الاسمين المضموم أَحَدُهما إلى الآخر. هذا ما قال، فإذا كان قد اعتبر الألف (هنا[٣]) من أصل البِنْية كما اعتبروا الألف والنون كذلك، فَلْيَقُلْ[٤] إنها أخرجته عن زِنَةِ الفعل كما أخرجته الألفُ والنون، والألف في جَوَلان وصَوَرَى ، وإلاّ فالفرقُ بينهما يضعفُ، وما ذكر من[٥] أنها جُعِلت في التفرقة كالميم في مقال فهذا لم نَرَ العرب اعتبرَتْ في التفرقة إلا اختلاف أوّل البناء، إمّا في حركته، أو في حرفه[٦]، أو فيهما، ولم نَرَهم اعتبروا غير ذلك في هذا الصِّنف من المزيد فقد يمكن أن يكون الناظم ذهب إلى هذا، ويكون أيضًا الألف والنون في هذه المسألة كالألف الممدودة، فقد قالوا : أَرْوَنانٌ[٧]، وهو عند الفارسيّ في التذكرة أفعلان من الرَّون، فَصَحَّحوا كما ترى لأجل أنّ الألف والنون أخرجته عن أوزان الأفعال، فهذا قد يذهبُ إليه ذاهبٌ ، وإذا تقرَّر هذا لم يكن في كلام الناظم[٨] إشكال.

(١) الكتاب ٣٥٤/٤.
(٢) الأصل، ت : ومتاع.
(٣) سقط من س.
(٤) الأصل، ت : فيقل.
(٥) س : من أنه إنما جعل.
(٦) س : حروفه.
(٧) يوم أَرْوَنانٌ : شديد الحرّ والغم، والرَّونُ : الشدّة.
(٨) الأصل : كلامه إشكال. وفي ت مكان كلمة «الناظم» بياض بقدرها.

وأما القسم الثانى وهو ماضاهى المضارعَ ولم يكن له سمةٌ فارقةٌ بينه وبين الفعل فمفهوم الصفة في كلامه أنّه لايُعَلّ ذلك الإعلالَ بل يصحّ لأنه ذو[1] زيادةٍ كزيادة الفعل وعلى وزْنه من غير مخالفة فلابُدَّ من تصحيحه، وذلك قولك : هو أقولُ منك، وأَبْيَعُ منك، وأَحْوَجُ، وأَضْيَعُ، وكذلك : أَبْيَضُ، وأَسْوَدُ، وأَعْوَرُ، وأَحْوَلُ.

وكما إذا بَنَيْتَ من قال يَقُول اسمًا على يَفْعَل أو يَفْعِل أوْ يفعُل ، أو من باع يبيع، قلت يَقْوَلُ، ويقْوِل، (ويَقْوُل[2]) ويَبْيَعُ، ويَبْيِع ، (ويَبْيُع[3]). وكذلك نحو : أَخْوِنَةٍ، وأَعْيِنة وأَدْوُر، وأَعْيُنٍ، وأَنْيُبٍ[4]. وكذلك مثالُ[5] توصية من البيع أو القول، تقول : تَبْيِعَةٌ (وتَقْوِلةٌ[6]). وقد تَقَدَّمَ (عَدَمُ[6]) الاعتدادِ[7] بالتاء. وقالوا : أَبْيَن وإِبْيَن، في اسْم بلدٍ، وأنشد سيبويه لتَميمِ بنِ مُقْبِلٍ[8]:

بِتْنا بِتَدْوِرَةٍ يُضِيء وُجُوهَنا
دَسَمُ السَّلِيطِ على فَتِيل ذُبال[9]

(١) في النسخ : ذا.
(٢) سقط من الأصل.
(٣) سقط من س.
(٤) الأصل، ت : وأبنية.
(٥) س : مثل.
(٦) سقط من الأصل، ت.
(٧) الأصل : الاعتدال.
(٨) الأصل : نفيل.
(٩) الكتاب ٣٥٢/٤، وديوانه ٢٥٧، والمنصف ٣٢٤/١، ٥٤/٣. واللسان : دور.
التدورة : اسم موضع، والمجلس، والسليط : الزيت، والذبال : واحدة ذبالة، وهى الفتيلة التى تسرج.

/وقالوا : التَّتْوِبة للتوبة(١). (و(٢)) قال(٣):

لِكُلِّ دَهْرٍ (قَدْ(٢)) لَبِسْتُ أَثْوُبا

ووجهُ ذلك كلِّه قد تقدَّم، وما جاء مما هو على هذا الوصف فَأُعِلَّ (فهو(٢)) في الحقيقة منقولٌ من الفِعْلِ المُعَلِّ كيزيد، اسم رجل، أصلُه مضارعُ زاد، فصار كباع يَبيع، ثمّ نُقِل بعد أن لزمه الاعتلالُ، قال ابن جنّي : « وكذلك لو نقلت(٤) يبيع يعنى فسمَّيت به ـ لتركته مُعَلاًّ كيزيد» قال : فأمّا لو ارتجلْتَ اسمًا على يَفْعِل من باع وزاد لقلت : يَبْيِع ويَزْيِدُ، فَصَحَّحتهما ولم تُعِلَّهما». قال : «وقد سمَّوا تَزِيدُ، بالتاء، قال أبوذُؤَيبٍ :

يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظُّباتِ كأنّما

كُسِيَتْ بُرُودَ بَنِي تَزِيدَ الأَذْرُعُ(٥)»

كما أنَّ ما جاءَ غير مُعَلٍّ من القسم الأول فَشَاذٌّ يُحَفظُ ولايُقاس عليه، نحو : هذا شيءٌ مَطْيَبَةٌ للنَّفسِ، والشرابُ(٦) مَبْوَلَةٌ. وحكى أبو زيدٍ :

---

(١) الكتاب ٤/٣٥٣.

(٢) سقط من س.

(٣) العجاج والبيت من شواهد الكتاب ٣/٥٨٨، والمقتضب ١/١٦٧، ٢٧٠، ٢/١٩٧، والمنصف ١/٢٨٤، ٣/٤٧.

(٤) في النسخ : قلت.

(٥) المنصف ١/٢٧٩.

(٦) الأصل، ت : والتشراب.

وقع الصيدُ في مَصْيَدَتِنا. وقالوا : كثرةُ الأكلِ مَنْومَة. وقالوا : مَزْيَدٌ، وهو عَلَمٌ[1].

وقرأ قتادةُ وابنُ بُرَيدةَ وأبو السَّمَّالِ : {وَلَوْ أنَّهم آمَنُوا واتَّقَوْا لَمَثْوبَةٌ[2]} على مَفْعَلَةٍ مُصَحَّحا هكذا[3]. وحكى سيبويه: إنَّ الفُكاهةَ[4] لَمَقْوَدَةٌ إلى الأذى[5]. وقالوا : مَكْوَزَةُ . وليس هذا بأشَدَّ من قولهم في الفعل: استَحْوذَ ، وأغْيَلَتْ ، وأجْوَدَ، وأطْيَبَ، ونحو ذلك، بل هو في الاسم أقربُ، لأنّ أصله التصحيح (على الجملة[6]). وقد شَذَّ من هذا القسم شيءٌ فأُعِلَّ، وذلك تحيِّة، أصله تحْيِيَةٌ، وهو على وَزْنِ تَضْرِبُ من غير سِمَةٌ فارِقةٌ، فكان حقُّه أن يَجْرِي فيه مايَجَرى في نظائرِه من الإظهار والإدغام فيقولوا : تحيَّةٌ، وتَحْيَيةٌ، كما قالوا : أعْيِيَةٌ وأعيَّةٌ، وأحْيِيَةٌ وأحِيَّة، قال سيبويه : «والإدْغامُ أكثرُ، والأخرى عربيَّة[7]» لكنهم ألزموها الإدغام فدلّ على أنه من قبيل الإعلال لامن قبيل الإدغام، فَنُقِلت الحركة من العين إلى الفاء على طريق الإعلال، فلما سكنت العينُ ـ وهى الياء الأولى ـ أُدْغِمت في الياء، ولم يكن نقلُ الحركة على هذا لأجل الإدغام، بل كأنّ الإدغامَ كان بعد سبق النقل على جهة الإعلال. وقد أجاز المازنى[8] في تحيَّة الإظهار حملاً على القياس، فلا إشكال على مذهبه .

---

(١) انظر المنصف ١/٢٧٦، ٢٩٦.

(٢) الآية ١٠٣ من سورة البقرة.

(٣) المحتسب ١/١٠٣، والمنصف ١/٢٩٥.

(٤) الأصل، ت : الفاكهة.

(٥) الكتاب ٤/٣٥٠.

(٦) سقط من س.

(٧) الكتاب ٤/٣٩٥، وانظر ٤/٣٩٧.

(٨) المنصف ٢/١٩٥.

وأما القسم الثالث وهو مالم يُضَاه مضارعا أصلاً فضلاً عن أن يكون بينهما سِمَةٌ فارقةٌ، فمفهومُ كلامِ الناظم أيضًا التصحيحُ، إذْ[1] لم يكن فيه شيءٌ من ذَيْنِكَ الشرطين، وذلك فُعَّلٌ وفُعَّالٌ نحوُ : حُوَّلٍ وعُوَّارٍ، وفَعّالٌ نحوُ : صَوَّامٍ وقَوّامٍ، ومِفْعالٌ نحو : مِقْوالٍ ومِشْوارٍ، وتَفْعَالٌ نحو : التَّجْوالِ والتَّقْوَالِ، وأفعالٌ نحو : أقْوالٍ وأحْوالٍ وأمْيالٍ[2] وأعيانٍ، وإفعالٌ نحو : إسْوارٍ، وفَعُولٌ نحوُ : قَوُولٍ وبَيُوع، وفُعُولٌ نحو : شُيُوخٍ[3]، وفَعالٌ نحو : نَوارٍ وجَوَابٍ وهَيَامٍ، وفَعيل[4] نحو : طَوِيلٍ، وفُعَالٌ نحو : طُوالٍ وهُيَامٍ، وفِعَالٌ نحو : عِيَانٍ وخِوَانٍ وخيار، وفاعولٌ نحو : طاوُوسٍ وناووسٍ وسايورٍ، وأفعلاء نحو : أهْوِناءَ وأعْيِلاءَ[5] وأبيناءَ على ماتقرّر، ونحو ذلك[6]. هذه ونحوُها تصحّ ولا تَعْتَلّ[7]، وهي تنقسم ثلاثة أقسام، منها ماصحّ لسكون ماقبله نحو : حُوَّلٍ وأهْوِناءَ. ومنها ماصحّ لسكون مابعده نحو : قَوُولٍ وشُيُوخ ونَوَارٍ وطُوال وخِوان[8]. ومنها ماصحّ لسكون ماقبله ومابعده ـ قال ابن جني /: «وهو أبلغ في معناه ـ نحوُ : صَوَّام وقَوَّامٍ، ٢٥٩

(١) الأصل : إن.

(٢) الأصل : وأموال.

(٣) بعده في النسخ : وفعول. وفوقها في ك : كذا.

(٤) الأصل، ت : وفيعل.

(٥) في المنصف ٣١٥/١ : أغيلاء، بالغين. وقد ذكر على الصواب في ٥٣/٣، يقول ابن جني : أعيلاء : جمع عَيِّل ، يقال : عنده كذا كذا عَيِّلا.

(٦) انظر الأمثلة المتقدمة في المنصف ٣١٤/١ ـ ٣١٥.

(٧) الأصل، ت : تعلّ.

(٨) الأصل، ت : وجوابه . ك : وخوار. والمثبت عن س والمنصف.

وأميالٍ وأقوالٍ، وما أشبه ذلك. فلو أسْكَنت هذه الحروف لا لتقى ساكنان فوجب الحذفُ أو الحركة وزال المثال، فتُرِك ذلك لذلك[1]».

ولما كان من الأمثلة المنصوص على إعلالها لحصول شَرْطَي الإعلال فيها ما خرج عن حكم الإعلال فَصحَّ ولم يُسْتَعْمَلْ مُعتلاً، وذلك مِفْعَلٌ، أراد أن يُنَبِّه عليه بخصوصه فقال :

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالمِفْعَالِ
وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لِذَا الإِعْلاَلِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ
وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

وذلك أنَّ مِفْعَلاً مقتضى القاعدةِ فيه الإعلالُ وأن تقول في مِثْلِ مِخْيطٍ ومِحْوَرٍ ومِقْوَلٍ : مِخَاطُ، ومِحَارٌ، ومِقالٌ، لموافقته المضارع في الوزن على لغة «أنت تِفْعَلُ» دون الزيادة، أو لموافقته إياه على اللغة الشُّهْرَى مع المخالفة في الزيادة وعين الحركة كمستقيم ونحوه، أو لموافقته فعل الأمر في الوزن أيضا دون الزيادة، وقد قال سيبويه : «ويتمُّ في أَفْعُلٍ وأَفْعِلٍ[2]؛ لأنهما اسمان، فَرَّقوا بينهما وبين افْعُل وافْعِلْ[2] (من الفعل[3]). قال : «ولو أرَدْتَ مثل إِصْبَعٍ من قلت وبعت لأتممت، لتُفَرِّق بين الاسم والفعل[4]». فإذًا كان حقُّه الإعلالَ لكنهم صَحَّحوه باعتبار أمرٍ آخَرَ نَبَّه عليه الناظمُ فقال : «ومِفْعَلٌ صُحِّح كالمِفْعَالِ»،

---

(١) المنصف ٣١٥/١.
(٢) ليس في الكتاب.
(٣) سقط من الأصل، ت.
(٤) الكتاب ٣٥١/٤.

يعنى أن هذا المثال الذى على مِفْعَلٍ ـ بكسر الميم وفتح العين، من غير ألف ـ صُحِّح، أى : صَحَّحته العرب كما صححت المِفْعَالَ بالألف، أما المِفْعَالُ فظاهرُ وجهُ تصحيحه، وأما مِفْعَلٌ فغير ظاهرٍ لبادئَ الرأى، لكن لما شبَّهه به أشْعَر هذا بعضَ إشعارٍ بأنّ له إليه نسبةً في هذا التصحيح، وذلك الحملُ عليه، كأنّه مقصورٌ من مِفْعالٍ، فَعُومِلَ معاملته في التصحيح اعتباراً بذلك، لأنه بمعناه ومرادفٌ له. وإلى هذا المعنى نَزَع الخليل في التعليل، قال سيبويه : «وسألْتُه ـ رحمه الله ـ يعنى الخليل ـ عن مِفْعَلٍ، لأىّ شىءٍ أُتِمَّ ولم يَجْرِ مجرى افْعَلْ؟ فقال:

لأنّ مِفْعَلاً إنّما هو من مِفْعالٍ؛ ألا ترى أنّهما في الصفة سواءٌ، تقول مِطْعَنٌ ومِفْسادٌ، فَتُرِيد في المِفْساد من المعنى ما أردت في المِطْعَنِ. وتقول : المِخْصَفُ والمفتاحُ، فَتُرِيد بالمِخْصَفِ[1] من المعنى ماأردت في المفتاح. وقد يعتوران الشىءَ الواحدَ نحو مِفتح ومِفْتَاح، ومِنْسَج ومِنْسَاجٍ، ومِقْوَلٍ ومِقْوَالٍ». قال سيبويه : «وإنما أَتْمَمْتَ ـ فيما زعم الخليل، رحمه الله ـ أنها مقصورةٌ من مِفْعالٍ أبداً، فمن ثَمَّ قالوا : مِقْوَلٌ ومِكْيلَ[2]». فإلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله : كالمِفْعالِ، وإلاّ فالمِفْعال[3] معلوم أنه لم يَجْرِ على المضارع ولم يشاكِلْه ولاغيره فكيف يعتلّ؟

وقال : صُحِّحَ. فأحال على السماع ولم يُحِلْه على القياس فَيقُلْ : صَحِّحْ، أو يُصَحَّح، تنبيها على أنّ القياس كان مُؤَدِّيا لإعلاله لوجود شرطيه فيه لولا السماعُ، وأنه حُمِل على أنه فَرْعٌ عَمّا لايقبل الإعلالَ لفقْدانِ الشرطين، كما قال:

وصحّ عَيْنُ فَعَلٍ وفَعِلاَ[4]

---

(١) الكتاب : في المخصف.

(٢) الكتاب ٤/٣٥٥ ـ ٣٥٦.

(٣) الأصل، ت : فالفعل.

(٤) ماعدا (ك) : عين فعل من افتعل. وقد تقدّم البيت في الفصل السابق ص ٢٩٨ .

أى : صَحَّ في السماع، ولولاهُ / لكان القياسُ قابلاً لإعلاله اعتباراً ٣٦٠
بتوفُّرِ شروط الإعلال.

ثم قال : «وألفَ الإفْعالِ واستفعالِ أزِلْ لذا الإعلالِ». أخذ الآن يذكر أسماءً كان حقُّها أن تجرى على الحكم المتقدّم من الإعلال بنقل الحركة إلى الساكن قبلها كما كان ذلك في أفعالها، فجرت كذلك، إلا أنه عرضَ فيها حذفٌ زائدٌ على مجرّد ذلك الإعلال، لأن الإفعال مصدرُ أفْعَلَ، والاستفعال مصدر استفعَلَ، وكلاهما مما عينُه حرفُ علَّةٍ يعتلّ بنقل الحركة وانقلاب حرف العلَّة، فذكر أنَّ هذا الإعلال المذكور حاصلٌ في هذين المصدرين، لأنّهما في ذلك جاريان مجرى فعليهما كسائر المصادر، لكنك تحذف لهذا الإعلال الألف وتأتى بالتاء عوضًا من ذلك المحذوف، أمّا حذفُ الألف فلأنّك إذا نَقَلْت[1] الحركة إلى الفاء من العين سكنت فانقلبت ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ماقبلها في اللفظ، كما فَعَلْت بأقام واستقام، فكان مصدرُهما في هذا إلى : أقاام واستقاام، هكذا بألِفَين[2]، فاجتمع ساكنان، فلابدَّ من حذف إحداهما، فيمكن أنْ تُحَذفُ الأولى التى هى عينٌ في الأصل وتُتْرَكَ الثانية التى سِيقَتْ لمعنى، ويمكن أنْ تحذف الثانية ـ وهى الزائدة ـ لأنها زائدةٌ، والزائدُ أولى بالحَذْف من الأصل، إلا أن الناظم حَتَم هنا بِحذْفِ الألف الزائدة لقوله : «وألفَ الإفعال واستفعالِ أزِلْ»، فعَيَّن الألفَ ولم يقل : وعينَ كذا أزِلْ. وما ذهب إليه هنا جارٍ على مذهب الخليل وسيبويه، فعندهما أنّ الزائد هو المحذوف. وأما أبوالحسن فزعم أن العين هى المحذوفةُ والألف الزائدة

(١) الأصل : اقلبت. س : انقلبت.

(٢) الأصل، ت : بالعين.

باقيةٌ غيرُذاهبةٍ. وهذان المذهبان مع[1] المذهبين في اسم المفعول متساويان في النقل والاحتجاج والترجيح، وعادة النحويِّينَ أن يذكروا ذلك في اسم المفعول ويُحيلوا النظر هنا على ذلك الموضع، وذكره الناظم إثْر هذا، ولكن نُقَدِّم إلى هنا مالا يكون مختصًّا بمفعولٍ في الظاهر بل يكون مشتَرَكًا فيهما أو أقرب إلى هذا الموضع. وقد احتجُّوا لما ذهب إليه الناظمُ بأدلَّةٍ كثيرةٍ أذكر منها ههنا ثلاثة أدلَّةٍ :

أحدها : أنَّ حَذْفَ الزائد أولى من حَذْفِ الأصليّ وإن كان الزائد لمعنًى، والدليلُ على ذلك أنَّه متى اجتمع في التصغير أصليٌّ وزائدٌ فالزائدُ هو المحذوف، كان لمعنًى أوْلا، لأنّ حذفه لايُخِلّ بأصْلِ التركيب، وحذف الأصلي يُخِلُّ بأصْل التركيب، والمحافظةُ على الأصول أولى.

وقد أُجِيبَ عن هذا بأن الغرض بذلك في التصغير قيام بنائه، ومسألتنا من باب الحذف لالتقاء الساكنين، وهو لايَختصّ بزائدٍ دون أصليٍّ؛ ألا ترى أن المحذوف من نحو مصطفَون، و(أنتم الأعلَونَ[2])، ونحوهما، لالتقاء الساكنين، ماهو من أصل الكلمة، وكذلك قاضٍ وغازٍ، وذلك كثير.

فإن قيل : إنما حُذف الأصليّ هنا لالتقاء الساكنين لأنّ الزائد حرف صحيح.

فأجاب ابن الضائع (بأنَّه[3]) قد حُذِف التنوينُ لالتقاء الساكنين وهو حرف صحيح وأيْضاً فقد حُذِف الأصلي وتُرك الزائد وهو حَرْفُ عِلَّةٍ كقاضُون ومصطفَون .

---

(١) الأصل، ت : من.

(٢) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران.

(٣) عن ك.

/ والثانى : أن التاء لم تُوجَدْ عوضًا عن حرفٍ أصلىٍّ، وإنّما جاءت ٣٦١
عن حرفٍ زائدٍ، ألا ترى أنهم يقولون : زنادقة، فيأتون بالتاء عِوضًا من ياء زناديق وهي زائدةٌ . وكذلك يقولون : حُبَيِّرة، في تصغير حُبَارى، فيعوّض بعضهم التاءَ وهى عِوَضٌ من ألف التأنيث، ولم تُوجَد قَطُّ التاء عِوَضًا من حرف أصلىٍّ، لامن عَيْنٍ ولا من لامٍ، وكذلك (هنا[1]) وُجِدت التاء في إقامة واستقامة عوضًا من محذوف، فإذا قلنا إنها عوضٌ من الزائد كنا قد جرينا على قاعدةٍ ثابتةٍ، وإذا قلنا : إنها عوضٌ من العين كان ذلك دعوى لم تَثْبُتْ، والمصيرُ إلى ماثَبَت أولى من المصير إلى مالم يَثْبُتْ. وهذا استدلالُ ابن أبى الربيع.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخَّار ـ رحمه الله ـ : وقد يقدح في هذا الاستدلال أن يقال : قد جاء التعويض من الأصلىّ في نحو: أرضُون. قال وكونُ[2] العِوَضِ غير تاء التأنيث والمعوَّضِ منه غير عين لايضّر. يريد أن باب أرضينَ وسنِينَ وعِزِينَ ورِقِينَ إنما جُمع بالواو والنون عوضًا مما حذف منه، وكذلك أرضٌ[3] جُمع على أَرَضين توهُّمًا للحذف كما عوَّضوا الهمزة في امرئٍ من اللامَ وهى موجودة بعدُ ـ لأنهم[4] توهَّموا حذفها بالتسهيل[5]، فعوّضُوا منها، فكذلك أَرَضُونَ. وأبين من هذا أنهم قد عوّضوا الهاء نفسها من الأصلىّ فاءً ولامًا، فالفاء نحو : عِدَةٍ،

---

(١) سقط من س.

(٢) س : ويكون.

(٣) س : وكذلك حين جمع.

(٤) الأصل : بعد أن توهموا. ت : بعد أنهم.

(٥) انظر المنصف ٦٢/١.

ولِدَةٍ، ورِقَةٍ، واللام نحو : شَفَة، وشاةٍ، وسَنَةٍ. وهو كثير، فقد (ثبت[1]) إذًا[2] التعويضُ من القبيلين، وإذا ثبت ذلك لم يكن في التعويض دلالةٌ على أن المحذوفَ[3] الزائد دون الأصليّ.

والثالث : أن الساكنين إذا التقيا في كلمةٍ حُرِّك الثاني منهما كرُدُّ وانْطَلْقَ[4] ونحوهما فكما تحرَّك الثانَى كذلك يُحَذف الثانى، لأنّ جميع ذلك تَغْيير لَحِق لأجل الساكنين، قاله ابن جني[5] وضَعَّف ابن الضائع هذا الاستدلال ، قال : لأنّ هذا حذف، فحملُه[6] على ماحذف لالتقاء الساكنين في كلمة أشبهُ، ولم يحذف إلا الأول كما تقدّم.

وأما مذهب الأخفش فاحتجّ له بأمورٍ، والذى يليق ذكره بهذا الموضع ثلاثة أدلّةٍ :

أحدها : أنّ العين هى التى لحقها الإعلال في الفعل الماضى والمضارع واسم الفاعل ، فهى التى ينبغي أن تُعلَّ بالحذف ، والحرفُ الزائد لم يعتلّ (في الفعْلِ[7]) ولا انقلب عن شيءٍ، فكان تركُه وحذفُ المعتلِّ أولى؛ ألا ترى إلى

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) س : هنا.

(٣) الأصل : الحذف.

(٤) أصله : انْطَلِقْ، فعل أمر من الانطلاق، فَشُبِّه «طَلِق» بِكَتِفٍ في لغة تميم، فَسكِّن اللامُ، فالتقى ساكنان، فلو حرك الأول علَى ما هو حقّ التقاء الساكنين لكان نقضًا للغرض، واختير فتح ثانى الساكنين لأن الكسر لايقع في الفعل. شرح الشافيه للرضى ٢٣٨/٢.

(٥) المنصف ٢٩٠/١.

(٦) الأصل، ت : فحذفه.

(٧) سقط من س.

قولهم : اتَّقى، أصلُه : اوْتَقَى، فكما اعتلَّت الواو بقلبها تاءً اعْتلَّتْ بالحذف فيما أنشده أبو زيد(١):

تَقُــوه أيّهــا الفــتــيــانُ إنِّى
رأيتُ الله قـــد غَلَبَ الجُــدُودا

وأنشده أيضا(٢):

قَـصَـرْتُ له القـبـيلة إذْ تَجـهْنا
ومـــا ضَــاقَتْ بِشِــدَّتِهِ ذراعـى

قـال الفـارسىّ : «لمَّا أَعَلَّ الفـاءَ بالقلب أعلَّـها بالحـذف(٣). فكذلك مانحن فيه.

قال شيخنا الأستاذ رحمه الله : وقد يُقْدَح في هذا الاستدلال بأنها يكفيها من الإعلال مالحقها من نقل حركتها / إلى ماقبلها وإسكانها، ٣٦٢ ولايلزم مضاعفة الإعلال.

والثـانى : أنّ الأوّل من السـاكنين هو الذى يُحَذفُ إذا الْتـقَـيا في كلمةٍ واحدة نحو قُلْ وخَفْ وبِعْ وقاضٍ، وما أشبه ذلك، فكذلك ينبغى أن يكون المحذوف هنا هو الأوّلَ، قاله ابن جنِّى (٣).

قال الأستـاذ ـ رحمـه الله ـ : وقد يُقْدَح في هذا بأنه إنما حُذِف الأول هنا لا عتـلاله وصحّة الثانى، وكذلك التنوينُ في نحـو قاضٍ حرفٌ صحيح، وليس أصلُه أن يحذف لالتقاء السـاكنين وإن كان فيه شَبَهٌ مّا

(١) لخداش بن زهير، جاهلى، النوادر ١٤٧، ٢٠٠، والبيت في سر الصناعة ١٩٨، والمنصف ٢٩٠/١.

(٢) لمرداس بن حصين، جاهلى، النوادر ١٥٠، والبيت في المنصف ٢٩٠/١، والمحتسب ٢٦٣/١.

(٣) المنصف ٢٩٠/١.

بحروف العلَّة. وأيضًا فإنه سيق للدلالة على معنى التمكّن وفي حذفه نقض الغرضِ. قال : وأيضا فقد يُحَذف الثانى من الساكنين إذا كانا حرفي علَّةٍ كما قال أبو الحسن بن الباذِشِ في قراءة حمزةَ والكسائى {يازكريّا، إنا نُبَشِّرُك[1]}، بالقصر، بدلالة اجتماعِهما على إمالة ألف التأنيث واتفاقِهما على امتناعِ إمالةِ هذه الألفِ، فدلّ ذلك على أن المحذوف من الألفين هو الثانى[2] وأنّ الباقى[3] هو الأولُ الذى لا أصل له في الإمالة[3]. قال : فلما جاء حذفُ الأوَّلِ منهما في موضع وحذفُ الثانى في موضع دار الإمكان بين الثانى والأول في مسألتنا فكان مُجْملاً، ولايصحّ الاستبدلالُ بالمجمل لاحتياجه في بيانه إلي غيره.

هذا ماقال الشيخ ـ رحمه الله ـ وهو مبنيٌّ على مذهبهما في المحذوف، لا[4] أنه لازمٌ على كلٍّ مذهب؛ إِذْ قد يُخالِفُ أبو الحسن في هذا.

والثالث : أنّ العين قد حُذِفت في أَقِم واستَقِمْ ونحو ذلك، فكما حُذِفَتْ في غير هذا الموضع كذلك أيضًا يُدّعى أنها حُذِفت هنا في الإقامة والاستقامة.

وهذا لا يلزم، فقد يقال : إنما ذلك لكون الساكن الثانى حرفًا صحيحًا وهَهُنا ليس كذلك. ويكفي هذا المقدار.

والحاصل هنا أنّ الأدلّة متكافئة، أو تقاربُ التكافؤَ:وإنما ذهب الناظم هنا إلى مذهب غير الأخفش، وقد ارتضى مذهبه في نحو فُعْلٍ من البيع لما أذكُره[5] بعد إِنْ شاء الله تعالى.

---

(١) الآية ٧ من سورة مريم.

(٢) الأصل : الثانى.

(٣) انظر الإقناع ٣٠١/١.

(٤) الأصل : لأنه.

(٥) الأصل : ذكره.

حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله (بن[1]) الفَخَّار ـ رحمه الله ـ : أنّ بعض العلماء كان إذا أُتِي بعقد إجازة ليشهد فيه على المُجِيز والمجاز، سأل المُجَاز عن وزن إجازةٍ وعن تصريف اللفظ، فإن أتى بذلك وضع اسمه في عقد الإجازة، فسأل الأصحابُ الأستاذَ ـ رحمه الله ـ أن يُقيِّد لهم ذلك باختصارٍ فقال : وَزْنُ إجازة في الأصل إِفْعالَةٌ، وأصلها إجوازةٌ، فَنُقِلَتْ[2] حركةُ الواو إلى الجيم حملاً على الفعل لا استثقالاً، فحركت الواو في الأصل وانفتح ماقبلها في اللفظ، فصارت إجازة، بألفين، فحذفت الألف الثانية عند سيبويه لأنها زائدة، والزائدُ[3] أولى بالحذف من الأصليّ، وحُذِفت الألف الأولى عند الأخفش لأنها لا تَدلّ على معنىً، (والثانية تدل على معنى[4]) وهو المدُّ، وقولُ سيبويه أولى، لأنه قد ثَبَت عَوْضُ التاء من المحذوف نحو زنادقة، والتاء زائدة، وتعويضُ الزائد من الزائد أولى من تعويض الزائد من الأصليّ للتناسب، ووزنها في اللفظ عند سيبويه إِفَعْلَةٌ، وعند الأخفش إفالة، لأن العين / عنده محذوفة[5]. ٣٦٢

انتهى، وإنما أتيتُ بكلامه هنا، وإن كان قد تقدّم معناه، تبرُّكًا بكلام أستاذي وأستاذ أساتيذي[6] ـ رحمة الله تعالى عليه ـ وبسطًا لبعض أمثلة المسألة، وبالله التوفيق.

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : فقلبت.

(٣) الأصل : والزائدة.

(٤) سقط من الأصل، ت، والإفادات.

(٥) ذكر الشاطبيُّ ذلك في كتابه الإفادات والإنشاءات ٩٦ ـ ٩٧.

(٦) الأصل : أستاذي.

ثم قال الناظم : «والتّا الزَمْ عِوَضْ»، التا : منصوبة بالزم، وعِوَضْ : كذلك منصوبٌ[١] على الحال من التاء، لكنه أُتِي به في النصب من غير إلحاق بَدَلِ التنوين على لُغَةِ[٢]:

وآخُذُ مِنْ كُلِّ حيٍّ عُصُمْ

يعنى أنّ التاء في الإفْعالِ والاستِفْعالِ لازمةٌ عِوَضًا، فتقول : أقام إقامةً وأبان إبانةً، وأماته الله إماتةً . وكذلك : استقام استقامةً، واستزاد استزادةً وما أشبه ذلك. والمُعَوَّضُ منه لم يذكُره لبيانه، وهو الحرف المحذوف، وهو الألف (على[٣]) مذهبه، وذلك لأنّهم مما[٤] يعوّضون من المحذوف زائدًا كان أو أصليًا، فالزائد كمسألتِهِ التى في اليد، وكمسألة زنادِقَةٍ؛ إذ التاءُ فيه[٥] عِوَضٌ من الياء في زناديق، وكذلك جَحَاجِحَةٌ وجَحَاجِيحُ، وفَرَازِنَةٌ وفرازينُ، والأصليُّ كمسألة عِدَةٍ وزِنَةٍ، حيْثُ عَوَّضُوا من الفاء، وسَنَةٍ وشَفَةٍ، حيث عوّضُوا من اللام، وماأشبه ذلك.

وقد وقع للفارسيّ في التذكرة مايظهر منه أن التاء هنا ليست بعَوضٍ، وإنّما دخلت لأنّ شأن التاء أن تدخل في المصادر[٦] كثيرًا؛ ألا ترى أنّها تدخل في كل مصدرٍ أرد به المرّة الواحدة، ودخلت في المُقَاتلة والدَّحْرَجَةِ، وفي عِدَةٍ وصِلَةٍ، وكذلك في كينونَةٍ[٧] وقَيْدٍ ودَةٍ ونحو ذلك. ويدلّ على قوله إجازة الحذف

---

(١) الأصل، ت : منصوبًا.

(٢) تقدم البيت وتخريجه، انظر صـ٨ .

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) أى : ربما.

(٥) ك : فيه.

(٦) الأصل، ت : المضارع.

(٧) الأصل : قينونة.

فتقول : أقام[١] إقامًا وقال تعالى : (وإقامِ الصلاة[٢])، فلو كانت عوضًا لم يجز الحذف لما لم يجز في فرازنة وجحاجحة.

وللناظم أن يعتذر بأنّ الحذف قليلٌ فلم يعتدّ به فكأنّ التاء ثابتةٌ، وإذا ثَبَتَت ولم تُحذف دلّ على أنها للعوض من المحذوف؛ ألا ترى أنها لاتلحق إذا لم يحذف شيءٌ نحو : إكرامًا (وإدخالاً، ونحو ذلك[٣]).

ثم قال : «وحذفها بالنقل ربَّما عَرَضْ». ضَميرُ «وحذفَها» عائد على التاءِ و«بالنقل» متعلِّقٌ باسم فاعلٍ (حالٍ[٤]) من ضمير «عَرَضْ»، وهو الحذف، يعنى أنّ التاء ربَّما حُذِفت في هذه المسألة من الإفعال أو الاستفعالِ، لكن بالنقل لابالقياس، فهو من المسموع الذى لايُقاس عليه، ومن ذلك ماجاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : {وإقامِ الصلاة، وإيتاءِ الزكاة[٥]}. وحكى سيبويه من ذلك : أَرَى إراءً[٦]. وحكى غيره أجابه إجابًا[٧]. ولا أحفظ ذلك في الاستفعال[٨].

وهذه المسألة قد تقدّمت له في باب المصادر، أعنى مسألة لزومِ العِوَضِ في الغالب، فيقول القائل : هذا من التكرار الذى لافائدة له، ألا ترى أنه قد تقدَّم له قبل هذا قولُه [٩] .

---

(١) في النسخ : قام.

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.

(٣) سقط من س.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.

(٦) الكتاب ٤/٨٣.

(٧) اللسان : جوب.

(٨) انظر شرح الشافية للرضى ١/١٦٥.

(٩) تقدم ذلك في باب أبنية المصادر.

واسَـتـعِـذِ اسـتِـعـاذَةً ثُمَّ أَقِمْ

إقــامــةً، وغــالبًــا ذا التّــا لَزِمْ

فذكر أنّ ماكان مُعْتَلَّ[1] العين مما هو على أفعلَ أو[2] استفعل من الأفعال فإنّ المصدر منه بالتاءِ غالبًا، وكذلك فَعَل هنا ولم يَزِدْ إلا أنّ التاءَ عِوَضٌ خاصةً ثم كرَّر المسألة كلَّها. فهذا مما يقدَحُ في اختصاره.

٣٦٤ ويجاب عن هذا/ بأن المسألة أتى بها في الموضعين على قصدين مختلفين، فأما الأول من الموضعين فإنه ذكر فيه مجرَّد الأبنية التى للمصادر، فَعَرَّف أنّ أفعل يكونُ مصدرُه على الإفعال إنْ كان صحيحًا، وإنْ كان معتلّ العين فيجيء على مثالين، أحدهما هو الغالب في الاستعمال، و(هو[3]) نحو: أقام إقامةً، بالتاء، والآخر هو النادرُ أن يأتى دون تاءٍ نحو: أقام إقامًا. وعلى هذا الترتيب أتى بقوله: «واستعِذ[4] استعاذةً»، أى: مصدر «استعذ» على هذا المثال، وقد يأتى دون التاء، فهذا تعرِيفٌ بمجرَّدِ أبنيةٍ. وأما الثانى فقصده فيه التعريف بما يلحق الإفعال والاستفعال من الإعلال إذا كان معتلّ العين حتى يصير إلى إفَعْلَةٍ واستِفَعْلَةٍ عند سيبويه، أو إلى إفالةٍ (واستفالة[5]) عند الأخفش، وما يلحقُه من التعويض، وحال التعويض في اللزوم وعَدَمه. ولاشكّ أن هذا قصدٌ غير

---

(١) الأصل، ت: معلٌّ.

(٢) الأصل، ت: واستفعل، معطوفًا بالواو.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) س، ك: «واستعن استعانةً.. استعن».

(٥) سقط من الأصل، ت.

ذلك القصد، فلأجل توافُق محصول القصدين ظهر لبادئ الرأى أنه تكرارٌ، وفي الحقيقة ليس كذلك.

وَمَا لإفْعَالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ
نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ

نَحْوُ مَبِيعٍ ومَصُونٍ وَنَدَرْ
تَصْحِيحُ ذِى الواوِ وَفِى اليا اشْتَهَرْ

لما كان «مَفْعولٌ» مما عينُه معتَلَّةٌ ليس بمُشاكِلٍ للمضارع المشاكلة المذكورة، لكنّه جارٍ على فعله الثلاثىِّ في مَطْلَق الإعلالِ، كما كان «فاعلٌ» كذلك لابدًّ من إعلاله، لم يأت في وجه إعلاله على ما أتَى عليه اسمُ الفاعل والمفعول من غير الثلاثى، بل عرض فيه عارضٌ أخذ يُفرِده بالذكر؛ إذ لم يدخل له تحت العقد المتقدِّم، كما أنه ذكر اسم الفاعل من الثلاثىّ أيضًا على حياله، وقد تقدّم، إذ لم يكن داخلاً تحت ماذكر هنا، فأخبرك أنّ ماتقدّم للإفْعالِ مصدر أفْعَلَ من الإعلال بالحذف والنقل فهذا البناء الذى هو «مفعول» قَمِنٌ أن يجرِىَ في ذلك الحكم على كماله. ويريد إفعالاً المعتلّ العين : لأنه الذى تقدّم له. وإنما قال : «من الحَذْفِ ومن نَقْلٍ » فَفَسَّرَ وَجْهَ الإعلال، وقد كان يُجزِئه أن يقول مثلاً : وما لإفْعالٍ من الإعلال جرى بمفعولٍ على الكمال، أو ما كان نحو هذا؛ تحرُّزًا من وَجْهٍ تقدّم له هنالك لايجرى هنا، وهو تعويضُ التاء من المحذوف، فلأجل هذا لم يُحِلْ على ماتقدّم مطلقًا من غير تقييد.

وقوله : «فمفعولٌ به أيضًا قَمِن»، أى : خَلِيقٌ. يريد بالمفعول ما كانت عينه ياءً أو واوًا، ولذلك مثّلَ بقوله : «نحو مَبيع ومَصُون»، فَمَبيعٌ مفعولٌ من باع الشىءَ يبيعُه فهو مَبِيعٌ، ومَصُونٌ من صانه يصُونُه فهو مصونٌ، فإذا نظرنا إلى

ماتقدّم من الإعلال قلنا في هذا : أصلُه مَبْيُوعٌ ومَصْوُون، أو مَصْوُون فَمُعَلٌّ[1] بالحمل على فعْله بنقل حركة الواو إلى الصاد، فيلتقي ساكنان الواوُ التى هى عين والواوُ الزائدة. وأما مَبْيُوع فتُنقلُ / الحركة إلى الباء ٣٦٥ فيلتقى ساكنان أيضا، لكن الأول منهما ياءٌ قبلها ضمَّة، فلا بُدَّ من أحد أمرين قبل حَذْفه أحدهما، إمَّا أن تُقلَب الضَّمةُ كسرةً لتصحَّ الياءُ، وإما أن تُقْلَب الياء واوًا للضمة قبلها، لكنّ هذا الثانى لايَصِحُّ، لأنه يُصَيِّر ماعيينُه ياءً مثلَ ماعينُه واوٌ، فيلتبس أحدهما بالآخر، فرأى المؤلِّفُ ـ على ماذكر في التسهيل ـ أنّ الأوْلى قَلْبُ الضمة كسرةً لتصحَّ الياءُ، فلَمَّا كان كذلك التقى ساكنان، فلابُدَّ من حذف أحدهما لالتقاء الساكنين، فرأى الناظم رأى الخليل وسيبويه، وهو حَذْفُ الزائد، لأنه أخذ بذلك في مسألة الإفعال والاستفعال، والأمرُ فيهما واحدٌ، ولهذا أحالَ الحكم عليهما ولم يَرَ مذهب الأخفش القائل بحَذْفِ العين وإبقاء الواو الزائدة وعلى[2] مذهب الناظم لاعَمَلَ بعد حَذْفِ الواو الزائدة فى مَبِيع كما لاعَمَلَ فى مَصُونٍ، وأما (على)[3] مذهبُ الأخفش فلا بُدَّ فى[4] مبيعٍ من زيادةِ إعلالٍ ، وهو قلبُ الواو الزائدة ياءً لأجل الكسرة ، إذ صارت الباء مكسورةً بعدها واوٌ . وإذا تقرّر هذا فالاحتجاج للمذهبين قد تقدّم منه طَرَفٌ كافٍ ولكن رأيتُ للفارسىِّ فى التذكرة كلامًا فى الاحتجاج للفريقين حسنًا في

---

(١) الأصل، ت : فنقل.

(٢) الأصل : «وعلى هذا مذهب».

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل : من.

سياقه يكفى الإتيان به هَهُنا، ولا أتقلّدُ نَصَّه لَخلَلِ النُّسَخِة، وإنما أتقلّد الإتيانَ بمعناه، قال:

فمما يُحتَج به للخليل أنّ الساكنين إذا اجتمعا فى كلمةٍ حُرِّك[1] الثانى منهما دون الأول، فكما يُحرّك الثانى منهما كذلك يُحذَفُ الثانى منهما، وكما لايُحرَّك الأوّل منهما إذا كانا فى كلمةٍ كذلك لايُحذفُ الأوّلْ منهما، وليس الساكنان هنا من كلمتين فَيُحذَفَ الأوّل كما يحرَّكُ الأوّل منهما.

فيقول أبو الحسن : إن الثانى من الساكنين وإن كان يحرّك إذا كانا فى كلمةٍ واحدة فإنّ الثانى لم يَجُز أن يُحُذَفَ ههنا كما حُرِّك الثانى، لأنّ الثانى لمعنًى، فإذا كان لمعنًى لم يُحذَفْ؛ ألا ترى أنّ التاء فى تَذَكَّرُ[2] ونحوه لما اجتمعت مع التاء حُذفت الثانية ولم تحذف الأولى حيث كان لمعنًى، فكذلك الواو هنا لما كان لمعنًى لم يحذَفْ ألا ترى أنه لما اجتمع مع ألف فاعل لم تُحذَفْ ألفُ فاعلٍ وأُعلّت العينُ بالقلب حيث كان الألف لمعنًى، فكذلك الواو حيث كانت لمعنى لم تحذَفْ ألفُ فاعلٍ وأُعلّتِ العينُ بالحذف[3] كما أعلّت بالقلب فى فاعل .

فيقول الخليل : ليس واو مفعولٍ هنا كألف فاعلٍ، ألا ترى أن ألف فاعل على حَرْف. فلو حذفتها لم يبق شئٌ يدلّ على المعنى، وأنت إذا حَذَفْت الواو من مفعولٍ بَقَيَتْ إحْدى الزيادتين تَدُلّ على مفعولٍ، فإذا كان كذلك لم تُشْبه واوُ مفعولٍ ألفَ فاعلٍ، ولم يمتنع حذفُها، من حيث امتنع[4] حَذْفُ ألفِ فاعل والتاءِ الأولى فى تذكرون، لأنّ كل واحدةٍ منهما لازيادةَ معها غيرها، فلو حَذَفْتها لم

---

(١) الأصل : أخرى.

(٢) الأصل : تتكر.

(٣) فى النسخ : بالقلب. وهو خطأ.

(٤) الأصل ، ت : من حيث أسْندَ .

يبق شئٌ يدلّ عليها، وليس كذلك واو مفعول. ومما تفارق به واوُ مفعولٍ/ ألِفَ فاعل أنه أقربُ إلى الطرف من ألف فاعلٍ، وإذا كان أقرب إلى الطرف منها كان الإعلالُ عليها أقوى وأغْلب مما (لم)[1] يقـرب من الطرف؛ ألا ترى[2] أن هـذه الواو بعينها لما قَرُبت من الطرف لم يُعْتَدّ بها ولم تجعل فاصلةً بين الضمة قبل آخر الاسم والواو حتى كأنّ الضمةَ صارت واقعةً قبل الواو التى هى لام بغير فاصل، فقلبوا مسنيَّةً كماقلبوا أَدْلٍ، ولو اعتدّوا بها لصحّحوا الواو كما صَحَّحُوا فى دَلْوٍ ونحوه، وليس هذا فى جمع[3] فيقال : إنه من قِبَلِ[4] الجمع، ألا ترى أنا جميعًا[5] نُعِلّ أوائل للقرب ولانُعِلّ طواويس ؟.

فيقول أبو الحسن : إن الزيادة التى هى لمعنًى وإن كان معها زيادة أخرى فإنهما[6] يجريان مجرى الزيادة الواحدة؛ ألا ترى أنّ الدلالة على المعنى وقعت بمجموعهما جميعًا، فإذا وقع بمجموعهما لم يَجُز أن يُحذَف أحدُهما كما لم يَجُز أن تُحذفَ الزيادةُ الواحدةُ، إذ وقُوع الدلالة على المعنى بهما كوقوع الدلالة بالزيادة الواحدة، فلو جاز أن تُحْذَفَ[7] إحداهما مع وقوع الدلالة بَهما لجاز أن تحُذَفَ الأخرى، فإذا لم يَجُز أن يُحذَفا جميعا كذلك لايجوز أن تُحَذفَ إحداهما؛ ألا ترى أنّ الزيادتين إذا لحقتا[8] (لمعنى)[9] فحذفت إحداهُما حذفت الأخرى

(١) سقط من الأصل.
(٢) س : «لأن هذه..».
(٣) س : جميع.
(٤) الأصل، ت : قبيل.
(٥) س : أن جمعا.
(٦) الأصل : فهما.
(٧) الأصل، ت : «يحذف أحدهما».
(٨) الأصل : لحقتهُما .
(٩) سقط من الأصل .

معها نحو سكران إذا رَخَّمْتَهُ ، وزَعْفَرانَ ـ اسم رجل ـ إذا رَخَّمْتَهُ ، فكذلك الزيادتان فى مفعول لو جاز حذفُ إحداهما لجاز حذفُ الأخرى ، كما أنه إذا حُذفت إحداهما فى سكران ونحوه تَبِعته الأخرى :

فيقول الخليلُ : ليست الزيادةُ الواحدةُ المزيدةُ لمعنًى كالزيادتين المزيدتين لمعنًى، وإذا جعلنا حكم الزيادة كحكم الأصل فى باب الحذف لم يلزمنا أكثر من ذلك؛ ألاترى أن الحروف التى هى أصولٌ قد يُحذَف بعضُها لدلالة مايبقى منها عليه ، فإذا اسْتُجِيزَ ذلك فى الأصول كان فى الزيادة أَجْوَزَ ، فإن لم يكن أَجْوَزَ كان مساويًا للأصل فى هذا ، فكما جاز حَذْفُ بعض الأصول لدلالة الباقى عليه كذلك يجوزُ حَذْفُ بعض الزيادة ، لدلالة الباقى منها عليه ألا ترى أنَّهم قالوا: اسطاع يَسْطِيعُ ، فحذفوا إحدى الزِّيادتين واستجازوا حذفها كانت الباقيةُ تدلُّ على المحذوفة وهما جِيعًا زِيدا لمعنًى ، كما أنَّ الميم والواو فى مفعول زيدا لمعنًى وأما ماذكرته أنه لو جاز حذفُ إحداهما لجاز حذفُ الأخرى كما أنَّه حيث حُذِف من مَرْوانَ ونحوه إحدى الزيادتين حُذِفت الأخرى ، فإنّ ذلك لايلزمه لما أريناك فى اسطاع ، ولمعنى آخر ينفصل به جنسا الزيادتين ، وهو أنَّ الزيادتين فى مفعول لم تقعا معًا ، بل وقعتا مفترقتين فى تضاعيف الكلمة ، ومَرْوان ونحوه وقَعَا معًا طَرفًا، وإذا وقَعتا طَرَفًا كان الحذفُ أغلب عليهما ، إذْ كان الطرفُ موضعًا تُحَذف فيه الأصوُل في الترخيم والتكسير ، ويُعَلّ فيه ما يصحّ فى غير الطَّرَفِ ، ألا ترى أنَّ من قال أُسَيْوِد ، لم يقل فى جِرْوَة ونحوه إلا بالقلب للقُرْبِ من الطرف، فإذا كان / كذلك افترق حكماهما ، ألا ترى أنَّ ٣٦٧

من حَذَف ياءى الإضافة (لياءَ ى الأضافة)[1] لم يَحْـذِفْ الألف من يمان إذا أضاف إليه[2]، وإن كان الألفُ كإحدى الياءين، وقد زيدا جميعًا لمعنًى، حيث انفصلت[3] عنها[4] كما انفصلت[3] واو مفعُولٍ من ميمه، فالزيادتان في مفعول أشبه باسْطاع يَسْطِيعُ لاجتماعهما فى وقوعهما فى الدَّرْج.

فإن قال أبو الحسن : قد وجدَتُ الزيادة غير أوَّلٍ لما وقع موقع الأصل حُذِف الأصلُ وبقيت الزِّيادة، وذلك فى قولهم : تَقَى يَتْقِي[5]، فإذا حُذِفت الفاءُ مع الزيادة لما كانت الزَّيادة لمعنًى وأُثْبِتَت الزيادة مع أن الفاء أقوى من العين وأبعد من الإعلال، فأن[6] تُحَذَفُ العين دون[7] الزَيادة التى هى لمعنى أجدر.

قيل : لايلزَمُ أنْ تُحَذَف العينُ من مفعولٍ كَماحُذفت الفاء من قولهم : يَتْقَى لأنّ تاء يَتْـقى زيادة فلو حُـذِفت وأبقـيت[8] كما (الفاء)[1] لم يدّل عليها شئٌ، وليس كذلك واو مفعولٍ؛ ألا ترى أنها إذا حُذِفت بَقِيت الميم دالّةٌ عليها، وليس فى يَتْقَى بعد حَذْفِ تاء افتعل شئٌ يدلّ عليه. إلى هنا انتهى ما قال، وهو كاف فى المسألة.

واعلَم أن الناظم يلزمه ما أُلْزِمه الأخفشُ من التناقض فى مذهبه، وبيان ذلك أنَّ المازنيّ سأل الأخفش فى مَبِيع حين ادّعى أنّ المحذوفَ هوالعين ، قال :

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) انظر شرح الشافيه للرضى ٨٣/٢.

(٣) الأصل : انقطعت.

(٤) ماعدا (س) : عنهما.

(٥) انظر الخصائص ٢٨٦/٢، وشرح الشافيه للرضى ١٥٧/١.

(٦) الأصل : فقد.

(٧) الأصل، ت : مع دون. س : مع الزيادة.

(٨) الأصل، ت : لأبقيت.

فقلت له :ألا ترى الباء[1] فى مَبيعٍ بعدها ياء، ولو كانت واو مفعولٍ كانت مَبوع. فقال أنَّهم لما أسكنوا ياءَ مبيوع وألْقَوا حركتها على الباء انضمت الباءَ وصارت بعدها (ياء[2]) ساكنةً، فأبدلت مكان الضمَّة كسرة للياء التي بعدها، ثم بعد[3] أن ألْزِمت[4] الباءُ!الكسرة للياء حَذَفْتها فوافقت واوُ مفعولٍ الباء مكسورةً، فانقلبت ياء للكسرة التى قبلها»[5]. فهذا قو ل أبى الحسن على مانقله المازنّى.

ثم لمّا قال الأخفشُ في معيشة: مَعُوشةٌ، قال المازنىّ:«وقولهُ فى (معيشة)[6]: مَعُوشة، تَرْكٌ لقوله فى مَبيِع ومكيل، وقياسه على مبَيع ومكِيل: مَعِشةٌ، لأنه زعم أنه حين ألقى حركةعين مفعول على الفاء انضمت الفاء، ثم أُبدل مكانَ الضمّة كسرةٌ لأنّ بعدها ياءً ساكنةً»، قال: «وكذلك يلزمه فى مَعْيُشةٍ (-[2]هذا، وإلا رجع إلى قول الخليل فى مبيع». قال ابن جنى: «إنما كان قياسه عند أبى عثمان مَعِيشةً لأن أصلها مَعْيُشةٌ -[2]) فيجبُ نقلُ الضمة إلى العين، ثم تُبْدَل كسرةً لتسلم الياء بعدها كما قال أبو الحسن فى مَبِيع: إنَّ[7] الضمة فيه أُبْدِلت كسرةً لتسلم الياءُ بعدها،فيقول مَعِيشة على قول الخليل قياساً على مبيع، وكذلك قياسُه على مبيع فى فُعْل من البيع أن يقول بِيْع كقول الخليل،لأن مبيعًا

(١) الأصل : الفاء. ت : الياء. ونص المنصف : «أن الباقى فى مبيع الياء».

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل : وجد.

(٤) نصّ المنصف : «ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الباء كسرة للياء التى حذفتها».

(٥) المنصف ٢٨٧/١.

(٦) سقط من النسخ.

(٧) وازن هذا بنصِّ المنصف.

ومعيشةً وبيعًا كلٌّ واحدٍ منها واحدٌ لاجمع». قال : «فإن كان يقول : معوشة وبُوعٌ، فيلزمه أن يقول فى مِبَيع: مَبُوع، فيخالف العرب أجمعين. وإذا قال : مبيع، فقياسه معيشةٌ وبِيعٌ ولا فرق بين المسألتين، لأنّ مفعولاً واحدٌ كما أنّ مَفْعَلَةً وفُعْلاً واحدٌ»[1]. هذا هو التناقض الذى ألزمه أبا الحسن فى مذهبه فى الموضعين[2]، فكذلك الناظمُ - رحمه الله - يلزمه هذا التناقض فى مذهبه، لأن الخليل وسيبويه إذا كانا قد قلبا ضمّةَ العين بعد نقلها إلى الياء كسرةً لتصحّ الياء فهما / على أصلهما فى نحو بِيْعٍ ٣٦٨
ومَعيشةٍ، والناظم ليس على أصله ذلك وإنما يقول : بُوعٌ ومَعُوشَةٌ، فكيف يقول هنا بقلب الضمّة كَسْرَةً فى مَبيع، بل قياسُه أن يقول : مَبُوعٌ؟ وبهذا ردُّوا على الأخفش.والجوابُ : أنّ قَلْب الضمّة كسرةً لتصحّ الياء هنا ليس أيضًا على قاعدة سيبويه لأنه (لا)[3] يقلب الضمّة كسرةَ لتصحّ الياء إلا بشرط أن تكون الياء قريبةً من الطرف تليه، وسواءٌ عنده أكان مفردًا أم جمعًا نحو بِيْضٍ وبِيْعٍ - فى فُعْلٍ من البيع - ولايُعتبر[4] مجرّدَ اللفظ إذا كان مخالفًا للأصل، والياءُ فى مسألتنا بعيدةٌ من الطرف اعتبارًا بالأصل، كما اعتبر فى العواور فلم تُهْمَزِ الواو، وفى أوائيل إذا مُدَّ ضرورةً فهمز ؛ لأن المسألة تصريفية، والتصريفُ يُراعَى فيه الأصلُ دون مجرّد اللفظ. هذا تقريرُ الأستاذِ ابن الفخار شيخنا ـ رحمه الله ـ للإشكال في مذهب سيبويه. وإذ كان كذلك فَقَلْبُ الضمّةِ كسرةً فى مثل هذا ينبغى أن

---

(١) المنصف ١/٢٩٧ - ٢٩٨.

(٢) الأصل : موضعين.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الأصل، ت : «ولا يعتبر مامجرد».

يكون مشكلاً على المذهبين معًا، [١] إذ المسألةُ صارت كمسألة موقِنٍ وموسرٍ، يجب فيها قلبُ الياء واواً للضمَّة لا العكسُ، وإذا لزم ذلك[٢] وكان السماع يخالفُه لزم رجوعُ الجميع إلى نحوٍ واحدٍ ممّا يُمكنُ ، والذى يُمكِنَ هنا وجهان:

أحدهما : مانصَّ عليه الأخفش وسيبويه معًا من قَلْبِ الضمَّة للياءِ كما فعلوا في بِيضٍ ، وإن كانت المسألتان على وجهين مختلفين ، فقول سيبويه : « وجُعِلَتِ الفاءُ تابعة للياء حين أسكَنْتَها كما جَعَلْتها تابعةً فى بِيْضٍ، وكان ذلك أخفَّ عليهم من الواو والضمَّة فلم يجعلوها تابعْة للضمَّة»[٣]، ليس التشبيهُ فيه على وَجْهٍ واحدٍ من جهه اختلاف المسألتين بالبعد من الطَّرَفِ، ولكنّه تأنيس، وكذلك كلامُ أبى الحسن المتقدَّم هو من هذا النّوع، فلا يلزَم من قال : مَبِيع، أن يَقول مَعِيشَة ، ولامن قال مَعُوشة أن يقولَ : مَبُوعٌ.

والثانى : يقتضيه القياسُ وإن لم ينصُّوا عليه، وهو أنّ حركة العين حُذفتْ ابتداًء حَذْفًا ليعتلَّ بالحمْل على فعله، ولم تنقل الحركةُ إليها من العين، فالتقت[٤] ثلاثةُ سواكِنَ، فَكُسِرِ الأول وهو الباء[٥] فى مَبِيعٍ، وحُذِفت الواو على مذهب سيبويه، أو الياء على مذهب الأخفش. قال ابن الضائع: ونظير ذلك قولهم : قِتَّل، فى اقتتل. وذلك أنّ الإدغام أبدًا إذا حَذَفْتَ حركة المثل الأوَّلِ وقبله ساكنٌ نُقِلت[٦] إليه، فكان ينبغى أن يُقال هنا : قَتَّل، بفتح القافِ وقد قالوا ذلك،

---

(١) الأصل، ت: أو.

(٢) الأصل، ت : دار.

(٣) الكتاب ٣٤٨/٤.

(٤) الأصل : ثلاث.

(٥) الأصل : الفاء.

(٦) الأصل، ت : تقلب.

فلما التبس فى اللفظ بفَعُّلَ، حذف بعضهم هذه الحركة وينقلها وكسر لالتقاء الساكنين، ليقعَ الفرقُ[١]، كذلك نَقُولُ هنا على كلا المذهبين : حُذِفت حركة العين، وكُسرت الباء لالتقاءالساكنين وحذفت الياءُ لدلالة الكسرة عليها فى مَذْهَب الأخفش؛ إذ القاعدة أنّه لايُحذَفُ حرف العلة لالتقاء الساكنين إلا إذا كانت حركة ماقبله منه، ولذلك لم يَجُزْ أن تَحذَفَ الياءُ ولا الواو فى نحو: اخشَوُ الله، واخشَيِ الله. أو حُذِفت الواو في مذهب سيبويه فبقيت الياء على ماينبغى من كَسْرِ ماقبلها. وهذه الطريقةُ ذكرها ابن الضائع، وخرَّج عليها مذهب/ الأخفش، وقَوَّى مذهبَه بها، وهى مما يتخرَّج ٢٦٩
عليها المذهبان معًا لما يلزم من الأشكال المذكور، وهى[٢] طريقة شيخنا الأستاذ ــ رحمةُ الله عليه[٣] ــ ويزولُ الإشكال عن المذهبين، وَيَتِمُّ به ما صار إليه الناظمُ هنا، والله أعلم .

ثم قال : «ونَدَرْ / تصحيحُ ذِى الواوِ». يعنى أنَّ ما كان من مفعولٍ عينُه واوٌ لايكون فيه التصحيح وتَرْكُ الإعلالِ إلا نادرًا، حكى يعقوب فى «الاصلاح» عن الفراء أنه لم يأت مفعولٌ من الواو بالتمَّام إلا حَرْفان : مِسْكٌ مَدْوُوفٌ، وثَوبٌ مَصْوُونٌ[٤]. وإنما كان فيه نادرًا جدًا لأنه إذا صحّ اجتمع فيه مع إعلال فعله أنه من الواو، وأنه يجبُ ضَمُّ واوِه، وبعدها واوُ مفعولٍ، فيجتمع واوان وضمَّةٌ، وذلك ثقيلٌ جدًا، بخلاف تصحيح ماعينه ياءٌ نحو: مَعْيُوبٍ، فإنه إنَّما اجتمع فيه واوٌ، وياءٌ، وضمَّةٌ، وذلك أخفُّ. فإذا كان

---

(١) انظر المنصف ٢/٢٢٢ – ٢٢٣.

(٢) الأصل، ت : وهو .

(٣) ماعدا (ك) : رحمه الله.

(٤) إصلاح المنطق ٢٢٢، وانظر المنصف ١/٢٨٥.

الإعلالُ فى ذوات الياء هو القياس، مع أنَّ الياء دون الواو فى الثّقل، فمفعولٌ من الواو لثقله أَحْرى ألاّ يجوز فيه التصحيحُ . ومن مجئ مَدْوُوفٍ فى الشعر قوله[١]:

والمِسْكُ فى عَنْبَرِه مَدْوُوفُ

ومن ذلك أيضًا قولهم : فرسٌ مَقْوودٌ وقول مقوولٌ، ورجلٌ معوودٌ.

وكلام الناظم طاهرٌ فى موافقة الجماعة علي أنّه ليس بقياس، ومخالفة أبى العباس فى قياس التصحيح، قال ابن جنى : «وحُكِى[٢] عن أبى العباس إتمام مُفعولٍ من الواو خلافًا لاصحابنا كُلِّهم وقال : ليس بأثقل من سُرْتُ سُوُوارًا، وغُرْتُ غُوُورًا، لأنَّ فى سُوُورٍ وغُوُورٍ واوين وضَمَّتين، وليس فى مَصْوُونٍ مع الواوين إلا ضَمَّةٌ واحدةٌ»[٣]. وقد حكى السيرافىّ هذا المذهب عن الكسائى، قال : زعم الكسائىّ أنه سمع ذوات الواو على الأصل : نحو : خاتم مَصْوُوغٌ وأجاز فيه كلَّهه المجئ على الأصل، قال : ولعلَّ الكسائىَّ سَمِع هذا من قومٍ[٤] لايحتجّ سيبويه بمثلهم. وأما قياسُ أبى العباس فقال الفارسىّ :«هو خَطَأٌ، لأنه يجيز شيئًا ينفيه القياسُ ، وهو غير مسموع.، فأما سُرْتُ سُوُورًا فلو لم يُسَمع لما قيل، وإن فلو أعلُّوا فى سَوُورٍ لأسكنوا الواو الأولى وبعدها واو ساكنة فيجب حذفُ إحداهما، فيصير على وأن فُعْلٍ، فكرهوا التباسَ مِثالِ فُعُول بِفُعْلٍ، واسمُ المفعول من فُعِل وزنهُ مفعولٌ أبدًا نحو: ضُرِب فهو مضروبٌ، وأُمِنَ الالتباسُ فى مَصُونٍ ومَقُولٍ فجرى على مايجب فيه من الإعلال»[٣]. فالظاهر ماعليه النـاظمُ والجماعةُ.

---

(١) الخصائص ١/٢٦١، والمنصف ١/٢٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨٠.

(٢) نص المنصف : «وذكر أبو العباس».

(٣) المنصف ١/٢٨٥.

(٤) الأصل : قولهم.

ثم قـال : «وفَى ذِى اليْـا اشْـتَـهَـرْ»، ضـمـيـر «اشـتَـهَـر» عـائدٌ على التصحيح المتقدِّم يعنى أنّ التصحيح فى مفعولٍ مما عينُه ياءٌ قد اشتهر فى السماع وكثر، بخلاف ذى الواو، وإنما اشتهر لِخفَّة الياءِ مع الواو، على[1] ضدَّ الواو مع الواو. وعلَّله الفارسىُّ بأن اسم مفعول لما لم يكن كالفعل فى كونه على حركات الفعل وسكونه أشبه طويلاً وأبيض وأسوَدَ وما أشبهه مما لم يَجْرِ على الفعل فصحّ كما صَحَّ هذا، ذكر ذلك فى التذكرة.

وهذه الشهرةُ فى تميم، وكذلك حكاها فى التسهيل[2] لغةً لبنى تميم، وإنما حكى ذلك سيبويه غيـر مَعْزُوٍّ فـقـال:/ «وبعضُ العربِ يخرجـه على ٣٧٠
الأصل فيقول : مَخْيُوْطٌ ومَبْيوعُ، فشبَّهوها بصَـيُودٍ وغَيُورٍ حيث كان بعدها حرفٌ ساكن، ولم تكن بعد الألف فَتُهمزَ»[3]. قال : « ولا نعلمهم أتموّا فى الواوات، لأنَّ الواواتِ أثقلُ عليهم من الياءات ومنها تِفَرُّون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة»[3]. والذى عـزاها إلى تميم المازنىُّ قـال : « وبنو تميمٍ فيما زعم علماؤنا يتمّون مفعولاً من الياء فيقولون مَبْيُوعٍ ومَعْيُوبٌ ومَسْيُورٌ به». قال : «وسمعتُ الأصمعىّ يقول : سمعتُ أبا عَمْرٍو بنَ العلاء يقول : قد سمعت فى شعر العرب[4]:

وكَأَنَّها تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

---

(١) الأصل، ت : «وعلى».

(٢) التسهيل ٣١١.

(٣) الكتاب ٣٤٨/٤، ٣٤٩.

(٤) الخصائص ٢٦١/١، والمنصف ٢٨٦/١، ٤٧/٣.

وقال عَلْقَمَةُ بن عَبَدَة[1]:

حـــتى تذكَّـــر بَيْـــضَـــاتٍ وهَيَّـــجَـــهُ
يومُ رذَادٍ عليـــه الدَّجْنُ مـــغـــيـــومُ

قال : أخبرنى أبو زيد أن تميمًا تقول ذلك»[2].

وأنشد السيرافىّ لعباس بن مرداس[3]:

قــد كــان قــومُك يحــسَـبُـونكَ سـيِّـدا
وإِ خــال أنَّك ســيِّــدٌ مَــغْــيُــونُ

وقالوا : طعام مَزْيُوتٌ، ورجل مَدْيُونٌ. وهو كثير.

ولم يلتزم الناظمُ القولَ بالقياس فى هذا النوع، بل قال : «اشتَهَرْ» فَيَحْتملُ أن يكون يَقِفَهُ[4] علي السماع لأقلِّيَّتِهِ بالنسبة إلى الإعلال فى الباب، ويمكن أن يكون يقيسُه لأنه لغةٌ ثابتةٌ ولكن ترك التعيين للناظر فى المسألة، والله أعلم.

وَصَـــحَّح المَفْـــعَـــوُلَ مِنْ نَحْـــوِ عَـــدَا
وَأَعْلِلِ اَنْ لَمْ تَتَـــحَـــرَّ الأجْـــوَدَا

---

(١) ديوانه ٢١، وبشرح الأعلم ٥٩. والمقتضب ١/٢٣٩، والخصائص ١/٢٦١، والمنصف ١/٢٨٦، ٣/٤٧.

(٢) المنصف ١/٢٨٣، ٢٨٦.

(٣) المقتضب ١/٢٤٠، والخصائص ١/٢٦١، وشواهد الشافيه ٣٨٧ - ٣٨٨. يقال : غِيْن على قلبه، أى : غطى عليه، والوصف منه: مَغْيُون. ويروى: معيون - بالعين - أى : مصاب بالعين.

(٤) الأصل، ت : يوقفه.

هذه مواضِعُ مما صَحَّت فيها[1] الأسماءُ وإنِ اعتلَّتْ أفعالها، وكان الأصل أن تعتلَّ الأسماء الجارية على أفعالها باعتلالها، إلاّ أنها خرجت عن هذا الحكمِ فنبَّه عليها، فمنها مايصحّ في الغالِب، ومنها بالعكس، ومنها يجوزُ فيه الوجهان، وهذا الذى ابتدأ به مما يجوز فيه الوجهان، إلاّ أنّه اعتمد على التصحيح أوّلاً لأنّه الأشهرُ والأجودُ. ثم استدرك بعد ذلك الوجه المرجوح، وإنما أتى بهما على هذا المساق ليقُدِّم الراجح عنده حتّى كأنه مستقلٌّ وحده، ثم أردفَ بالوجه الآخر، بقوله[2]: « وَصَحِّحِ المفعولَ من نحو عدا »، يريد أنَّ اسم المفعول ـ وهو الجارى على الفعل الموصوف ـ يُصَحَّح فى الحكم فلا ينْقلِبُ حرفُ العلَّةِ فيه إلى غيره فى الأجود، فالمفعولُ : يريد به اسْمَ المفعول أى : (³-صَحَّح بناء المفعول الجارى على هذا الفعل وما أشبهه. وقوله: من نحو عدا، متعلِّق باسم فاعلٍ محذوفٍ حالٍ من المفعول، أى-³)، صَحِّحه حالة كونه من نحو هذا الفعل الذى هو عدا. وإشارته بعدا ونحوه إلى كُلَّ فعلٍ جمع الأوصاف التى فى عدا، وهى خمسة:

أحدها : كونُه ثلاثيًا، فإنه إذا كان ثلاثيًا فحينئذ يصحُّ، وأما إن كان رباعيًا فأكثر فإنه يعتلّ باعتلال فعله ولايصحّ نحو: مُعْطًى من أعطى، ومَتَدانًى من تدانى، ومُسْتَدْنًى من استَدْنَى، وما أشبه ذلك، إذْ هو فى الإعلال هنا جارٍ على فعله لا فَرْقَ بينهما لوجود مُوجِبِ الإعلال، وهو تحرّك[4] الياء وانفتاح ماقبلها.

---

(١) الأصل : فيها.

(٢) الأصل، ت : فقوله.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل : تحريك.

والثانى : أن يكون معتلّ اللام كعدا، أصله : عَدَوَ، فاعتلّ بقلب واوه ألفًا. وتَحَرَّز به من أن يكون معتل العين، أو صحيح العين واللام، أما الصحيحُ فلا كلامَ فيه إلاّ أن/ يكون أخَره همزةٌ فإنه قد جاءَ فيه الإعلالُ ٣٧١
نادرًا نحو ماحكا ابن الأنبارىّ من قولهم : صحيفة مَقْرِيَّةٌ ، يريد : مقروءَةٌ، من القراءة. وهذا إنما هو فى الحقيقة على لغة من قال فى قَرَأْتُ : قَرَيْتُ[1]. وعلى هذا يجرى مفعولٌ عند من يقول : أخطيتُ وأبطيتُ، فى أخطأْتُ وأبطأْتُ، إنْ كان الإبدال عندهم لازمًا فى سائر التصاريف، فلا يكون إذًا مما لامُه همزةٌ فى الحكم ، ولايلزم على هذا من سَهَّل قياسًا فقال : مَقْرُوَّة، أنْ يُعِلَّ ، لأنَّ الهمزة مرادةٌ فكأنها موجودةٌ ، وإذا كانت موجودةً فى الحكم لم يكن فيها إلا التصحيحُ كالحروف الصِّحاح . وأما المعتلّ العين فلا بُدَّ من اعتلاله، وهو الذى فَرَغَ منه الآنَ نحو : مَبِيعٍ ومَصُونٍ، ومَقَام، ومُسْتَدامٍ ونحو ذلك.

والثالث : أن تكون اللام واوًا لاياءً، وهو الذى فى «عدا»، لأنَّه من عدا يَعْدُو عَدْوًا : إذا جرى، أو من عدا يَعْدُو عُدْوانا : إذا ظلم، أو من عدانى عنك كذا : أى شغلنى، وعدوتُه : أى صرفْتُه، وعَدَتِ العينُ عن كذا عُدُوًّا كرِهَتْه. فكُلُّ هذا من الواو لا من الياء، فلو كان من الياء اقتضي لزوم الاعلال نحو : بَنَيْتُه فهو مَبْنِيٌّ، أصلُه مَبْنُوىٌ، فَأُعِلّ بما تقدم من قلب الواو يأء وإدغامها فى الياءِ، لاجتماع الواو والياء وسَبْقِ إحداهما بالسكون. وكذلك قضيتُ حقَّه فهو مَقْضِيٌّ، ورميتهُ فهو مَرْمِىٌّ، وسَقَيْتُه فهو مَسْقِيٌّ، وما أشبه ذلك .

---

(١) انظر الخصائص ٣/١٥٣ - ١٥٤، وسرّ الصناعة ٧٣٩ - ٧٤٠، ٧٩١.

والرابع : أن يكون على فَعَل - بفتح العين - كعدا، لاعلى فَعِل بكسرها، فإن كان فعلُه على فَعِل فمفهومه الإعلالُ، وهذا هو المختار عنده فى التسهيل إذ قال «فإن كان مفعولٌ من فَعِل ترجّح الإعلال»[1]. فتقول فى مفعول رضِىَ : مَرْضِيٌّ، وفى شقَى بكذا: مَشْقِيٌّ به. ووجه ماذهب إليه فى هذا الجريانُ على الفعلِ فى القلْبِ؛ إذ الياءُ لازمةٌ لفَعِل وفُعِل منه أصلاً ومُغَيَّرًا كرَضِىَ زيدٌ ورضِىَ عنه، فلا ظهور فى الفعل بحالٍ ولذلك قالوا : يَرْضَيان ويَشْقَيان، ولم يظهروا الواو وإن زال موجبُ قلبها، بخلاف باب «دَعَوت » و «عدوت»؛ إذ ليست الياءُ إلا فى الفعل المُغَيَّر، وهو فَرْعٌ، إذا قلت دُعِى وعُدِى. إلا أنّ هذا الاختيار مخالفٌ لما ذهب إليه سيبويه إذا قال فى هذا النحو : إن الوجه الواو، قال : «والأخرى عربيَّةٌ لكثيرةٌ»[2]. وقال بعد ذلك: « قالوا : مَرْضِيٌّ، وإنما أصلهُ الواوُ. وقالوا : مَرْضُوٌّ، فجاءُوا به على الأصل والقياس[3] . ولم يُفرّقْ سيبويه ولاغيرُه بين ماكان من فَعِل وماكان من فَعَل فى اختيارهم الواو فى الجميع فهذا الاختيار مخالفٌ لهم كما ترى، وإنما اجتمع معهم فى إجازة الوجهين خاصّةً .

والخامس : أن تصح العينُ مع إعلال اللام، بمعنى أن تكون حرفًا صحيحًا كعدا، فلا تكونُ ياًء ولا واوًا، فإنّها إن كانَتْ ياءً ـ ولايكونُ ذلك إلاّ مع كَوْنِ اللامِ ياءً كذلك إذْ ليس فى الأفعال (مثل)[4] حيوت، نعم ولا فى الأسماء، ومثالُ ذلك حَيِيتُ وَعيِيتُ ـ فهذا قد تخلّفَ عنه شرطان : هذا،

---

(١) التسهيل ٣٠٩.

(٢) الكتاب ٤/٣٨٤.

(٣) الكتاب ٤/٣٨٥.

(٤) عن س، ك.

وكـــونُ الـــلامِ[1] / واوًا، فلا بُدَّ في المفــعول من الإعلال، فتقول : مَحْيِيٌّ ٣٧٢
ومَعْيِيٌّ، أصلُه : مَحْيُوىٌ ومَعْيُوىٌ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فوجب القلب والإدغام كما تقدَّمَ. وإن كانت واوًا فاللامُ إما أن تكون ياءً أو واوًا، فإن كـانت ياءً فـلا بُدَّ من الإعـلالِ لتـخلف شـرطين : صـحة العين، وكون اللام واوًا، فتقول من طَوَيت : مَطْوِيٌّ، ومن شَوَيت : مَشْوِيٌّ ومِن، رَوَيت مَرْوِيٌّ، أصله : مَطْوُوىٌ ومَشْوُوىٌ ومَرْوُوىٌ، فأُعِلَّ من الأصْلِ المذكـور. وإن كـانت واوًا فـلابُدَّ من الإعـلال أيضًـا لوجـهين، أحدهما : أن الفعل منه على فَعِل ـ بكسر العين ـ فتقول : قَوِيَ من القُوَّة، وحَوِي، من الحُوَّة، فيترجَّح على رأيه قَلبُ لام المفعول ياءً كما ترجَّح عنده في مَرْضِيٍّ ومَشْقِيٍّ ونحوهما. والثاني أنك إذا قلت من قَوِيَ : مَقْوُوٌّ، ومن حَوِيَ : مَحْوُوٌّ، اجتمعت ثلاث واواتٍ فكرهوا اجتماعها لما فيها من الثقل، فقلبوا الأخيرة ياءً لأنها أقرب إلى الإعلال. فصـار : مَقْوُوى ومَحْوُوى، فَفُعِل بها ما فُعِل بمطوِيٍّ ونحوه. وأيضًا لمّا صار مَقْوُوٌّ لم يعتدّوا بالواو الساكنة المتوسطة بين الواوين لسكونها مع زيادتها فهى حاجزٌ ضَعيف، فصارت الواو المتطرّفه كأنها بعد الضمَّة، فدخل فى باب أَجْرٍ وأَدْلٍ، وانقلبت الواو المتوسطة ياءً للكسرة قبلها ولدخولها فى باب مطويٍّ قال ابن جنى : «من قال : مَغْزُوّ لم يقل هنا إلا بالقلب كراهة اجتماع ثلاث واوات إذْ[2] أجازوا القلب فى مَعْدِيٍّ فهم بالقلب فى مَقْوِيٍّ أجدر، ولا يجوز غيره»[3]. فإذا اجتمعت الشروط كان التَّصْحيحُ ـ كما قال ـ أولى

---

(١) فى النسخ : وكون العين واوًا.

(٢) نص المنصف : «إذ لأجازوا ..».

(٣) المنصف ٢/٢٧٧.

نحو : دعاه فهو مَدْعُوٌّ، وغزاه فهو مَغْزُوٌّ، وتلاه فهو مَتْلُوٌّ، وهو كثيرٌ. (و) وَجْهُ التصحيح أنّ حرف العلَّةِ إذا سكن ماقبله جَرَى مجري الصحيح على الجملة كما في دَلْوٍ وظَبْي، فإذا اجتمعت الواو منها مع مثلها فأُدْغِمتْ فيها قويت بالتشديد فتحصّنت عن الإعلال.

ثم أتى بالوجه الآخر المرجوح فقال : «وأَعْلِلِ اَن لَمْ تَتَحرَّ الأجْوَدَا». يعنى أنه يجوزُ لك الإعلالُ إن لم تَقْصِدْ أجودَ الوجهين، فإنّ أجودهما هو التصحيحُ لمن قَصَد البناءَ عليه، فمن لم يَبْنِ(١) عليه فقد قصد أَضْعَفَ الوجهين، ومثال ذلك أن تقول في مَغْزُوّ : مَغْزِيٌّ، وفي مَدْعُوّ : مَدْعِيٌّ. ومن ذلك في السماع ما حكاه سيبويه من قولهم : أرضٌ مَسْنِيَّةٌ (٢)، أي صار المطرُ لها كالسانية يقال : المطرُ يسنوُ الأرض، وأنشد سيبويه لعبد يَغُوثَ بن وقاصٍ الحارثي(٣).

وقـــد عَلِمتْ عِـــرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّني
أنا الليثُ مَـــعْـــدِيًّا عليـــه وعـــادِيَا

وقال الآخر(٤):

ماأنا بالجافي ولا المَجْفِيِّ

أصله : مَعْدُوٌّ ومَجْفُوٌّ ، لكنهم قلبوا الواو الثانية ياءً لما تقدم من التعليل في مَقْوِيٍّ من عدم الاعتبار بالساكن حاجزًا، وهو تعليلُ سيبويه، ثم قُلبت الأولى ياءً كذلك لاجتماعها مع الياء وسَبْقها بالسكون. وقد ظهر من هذا إجازته

---

(١) الأصل، ت : «لمن قصد البقاء عليه، فمن لم يبق..».

(٢) الكتاب ٤/٣٨٥، ٤٠٧.

(٣) الكتاب ٤/٣٨٥، والمنصف ١/١١٨، ٢/١٢٢، وسر الصناعة ٦٩١، وشرح الشافيه للرضى ٣/١٧٢، وشرح شواهده للبغدادى : ٤٠٠.

(٤) المخصص ١٣/٣٧، والاقتضاب ٤٦٧، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٨٨، واللسان : جفا.

للقيـاس/ على ماسُمِع من ذلك، ألاتراه قـال: «وأعْلِل»، فـأجـاز له الإعلال ٣٧٣ ولم يَقِفْه على السمـاع، وكذلك فعل فى التسـهيل حيث قـال : «فوجـهان، والتصحيح أكثر». وقد اعترضه شيخنا القاضى - رحمه الله - بأنّ مفهوم قوله : «والتصحيحُ أكثر»[1] أنّ الإعلالَ كثيرٌ أيضًا؛ إذ لابُدّ فى الفاضل والمفضـول من المشـاركـة فى الوصف أو تقدير المشـاركة، قـال : وليس كذلك، بل الإعلال نادرٌ. وعلى هذا السبيل يَرِدُ على الناظم الاعتراضُ، إذ قـوله : «إن لم تتـحـرَّ الأجـود»، يُفْـهمُ منه أنّ الإعـلال جَـيِّـدٌ أيضـا، وليس كذلك؛ إذ هو قليلٌ على ماذكره شيخنا رحمه الله.

ولكن الجواب عن ذلك أنّ ظاهر كلام سيبويه أنه ليس بنادرٍ، كيف وهو يقول «فالوجه فى هـذا النحو الواوُ، والأخرى عربيَّة كثيرةٌ»[2]. ذكر ذلك فى مَغْزُوٍّ وعُتُوٍّ (و) على الجواز قيـاسًا ظاهـرُ كلام المازنىّ أيضًـا، قال : «فإذا كان مثْلَ عُتُوٍّ واحدًا فالوجْهُ فيه إثباتُ الواو». قـال : «والقلب جائز نحو : مَعْدِيٌّ وعُتِيٌّ»[3]. على أن ابن الضـائع قـد جـعل هذا غيـر مُطَّرِدٍ، وهو خـلافُ ظاهر سـيـبـويه وغيـره، وإنما النادرُ الذى لايطَّرِدُ هو الواو فـى الجمع نـحو قولهم : «إنكم لتنظرون فى نُحُوٍّ كثيرةٍ»[4]. وهو فى الشذوذ نحو فُتُوٍّ جمع فَتًى، إذْ هو من الياءِ، قال جَذِيمةُ الأبرشُ[5]:

---

(١) التسهيل ٣٠٩.

(٢) الكتاب ٤/٣٨٤.

(٣) المنصف ٢/١٢٢.

(٤) الكتاب ٤/٣٨٤.

(٥) الكتاب ٣/٥١٨، ونوادر أبى زيد ٥٣٦، والمقتضب ٣/١٥.

رُبَّمـــــا أَوْفَــــيْتُ فـى عَـلَـمٍ

تَرْفَـــعَنْ ثَوْبِى شَـــمَـــالاَتُ

فِى فُــــتُــــوٍّ، أنا رابِئُـــهمْ

مِنْ كَـــلاَلِ غَـــزْوَةٍ مَـــاتُوا

وأنشد فى الحماسة للشَّنْفَرَى، وهو ابن أخت تأبَّط شرًّا(١):

وفُـــتُـــوٍّ هَجَّـــرُوا ثُمَّ أسْـــرَوا

لَيْلَهُم، حَـــتَّى إذا انجـــاب حَلُّوا

وقال أبو دُؤَاد الأيادىُّ(٢):

فى فُــتُــوٍّ حَــسَنٍ أوجُــهُــهُمْ

مِنْ إيـادِبـن نِـزار بـن مَــــعَــــدْ

على أن ابن خروف قد جعل فُتُوًّا من الواو لظهور(٣) الـواو فى فُـعُـولٍ فقال : «قوله : وفُتُوٌّ دليلٌ على أنّ فُتُوًا من الواو، وإنْ كان - يعنى سيبويه (٤)- قد ذكر فى تثنية المنقوص أنّه قُلِب لضم ماقبله كقَضُو وردّه ابن الضائع، فإذاً لا اعتراض على المؤلِّف هنا ولا فى التسهيل فى هذه المسألة.

كَـذَاكَ ذَا وَجْـهَين جَـا الفُـعُـولُ مِنْ

ذِى الْوَاوِ لاَمَ جَـــمْعٍ أوْفَـــرْدٍ يَعِنْ

---

(١) الحماسة ٤٠٢/١.

(٢) ديوانه، ضمن دراسات فى الأدب العربى لغوستاف فون ٣٠٥، والبيت فى رسالة الملائكة، ١٥٥، واللسان : خشع. ورواية الديوان : وفتو. واللسان ورسالة الملائكة : وشباب حسن.

(٣) الأصل، ت : لظهوره.

(٤) الكتاب ٣٨٧/٣.

ذا وجهين : منصوبٌ على الحال العاملِ فيها «جاء»، و «من ذى الواو» متعلّق باسم فاعلٍ حالٍ من الفُعُول، أى : حالة كونه من هذا الجنس. و«لام جمع» : منصوبٌ على الحال من الواو، والتقدير : جاء الفُعُول كائناً من الاسم ذى الواو حالة كونها لام جمع أولام مفردٍ. أو يكون «لام جَمعٍ » ظرفًا العاملُ فيه «بَعنٌ»، (أى : يَعنُّ)[1] فى هذا الموضع أو حال كذلك، أى : يَعِنُّ الواو كائنًا لامَ جمعٍ أو مفردٍ.

وعَنَّ الشيُ عَنَنًا وعُنُونًا : عَرَضَ لك ظهر.

ومعنى هذا أنّ الفُعُول ـ بضم الفاء ـ على وزن القُعُود جاء فيه وجهان، وهما المذكوران من التصحيح والإعلال، لكن بشرط أن تكون لامُه واوًا، ولم يشترط/ غير هذا فإنّ اللام إن كانت ياءً فقد تقدَّم حكمها وأنّه ٣٧٤
لابُدَّ من الإعلال نحو: مضى مُضيًّا ورَقِى رُقيًّا، كذلك فَتًى إذا جمعته على فُعول تقول فيه : فُتِيٌّ. وما جاء من قول جَذِيمه

فى فُتُوٍّ، أنا رَابِئُهُمْ

من كَلالِ غَزْوَةٍ ماتُوا

ونحوه، فشاذٌّ، ووجهُه ما أشار إليه سيبويه فى الفتوَّة من[2] أنّهم غَلَّبوا على الياء حكم الضَّمة قبلها، والواو الزائدة حاجز غير حصين، فقلبوا الياء واوًا، كما فعلوا فى : لقَضُوَ الرجل. فإن كانت اللامُ واوًا فهو الذى يجوز عنده فيه الوجهان فى فُعُولٍ، وفعولٌ على قسمين كما قال : «لام جمع أو فَرْدٍ»، يعنى سواء أكان فعولٌ جمعًا أو مفردًا، وهى فى

---

(١) عن ك.

(٢) الأصل : مع.

الحقيقة ثلاثة أقسام : جمع، واسم غير مصدر، ومصدر، لكنه جمع المصدر وغير المصدر فى قوله : «أو فَرْدٍ». فأما الجمعُ فنحو عصا وعُصِيٌّ، ودَلْوٍ و دُلِيٍّ، وعاتٍ وعُتِيٍّ، وجاثٍ وجُثِيٌّ. وهى من الواو لقولهم : عصوان، ودَلْوٌ، وعتا يعتو، وجثايجثو، هذا فى الإعلال، والتصحيحُ نحو ما حكى سيبويه من قول بعض العرب : «إنكم لتنظرون فى نُحُوٍّ كثيرةٍ»، و«فُتُوٌّ» على طريقة ابن خروف . والنُحُوٌّ جمع نَحْوٍ. ووجهُ الإعلال أنّ الجمع أثقَل من الواحد، فإذا كان الواحدُ تُقْلب فيه الواوُ إلى الياء فى نحو مَرْضِيٍّ ومَسْنِيٍّ كان الجمع أولى بأن تُقْلَب فيه أيضًا(١)، وكذلك شَبَّهُوا عِصِيًا ودِلِيًّا حين أُلْزِمَتِ الواوُ فيه البدلَ بأدْلٍ وأجْرٍ حيث لم يكن بين الضمة والكسرة إلا حَرْفٌ واحد ساكنٌ. ووجْهُ التصحيح أنه مُشَبَّه بصُدٌّ حيث لم يقلبوا فيه وإن كان مواليًا للطرف ومظنَّةً للإعلال، كما شَبَّه الذين قالوا: صُيَّم، بالقلب، بباب عُصِيّ. وأيضًا جاءوا بنُحُوٍّ ونحوه مَنْبَهَةً علي الأصل، وليُعْلَم أنّ ذلك المُعَلَّ أصلُه نُحُوٌّ هذا المُصَحَّحُ.

وأمّا المصدر فنحو يجثو (جُثُوًّا)(٢) وجُثِياً، وعَناعُتوّاً وعُتِياً، قال تعالى : {وعَتَوا عُتُوّاً كَبِيرًا}(٣)، قال : {ثُمَّ لننزعَنَّ من كُلَّ شِيْعَةٍ أَيُّهم أشَدُّ على الرحمن عُتِيًّا}(٤) أما التصحيحُ فهو الأصل، وأما الإعلال فقال سيبويه : «شبهوها حيثُ كان قبلها حرفٌ مضمومٌ ولم يكن بينهما إلا حَرْفٌ ساكن بِأدْلٍ»(٥). وقد تقدَّم مثلُ هذا التعليل فى مفعول .

---

(١) س، ك : «تقلّب فيه كذلك، وأيضا شبهوا».

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الآية ٢١ من سورة الفرقان.

(٤) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٥) الكتاب ٤/٣٨٤.

وأما الاسم غيرالمصدر فكما بَنَيت من عدا مثل سُدوس فإنـك تقول على هذا التـقدير : عُدُوٌّ، وعُدِيٌّ. وكذلك إذا بَنَيت ذلك من غزا أو من حبا تقول غُزُوٌّ، وغُزِيٌّ، وحُبُوٌّ، وحُبِيٌّ. وكذلك مـا أشبـهه ووجْهُ ذلك مـا تقدَّم. هذا ما ظهر من كلامه إلا أنه منقودٌ من أوجُهٍ ثلاثةٍ.

أحدها : أنه أجاز الوجهين فى الجمع، وذلك مالا يجوز عند غيره من نحاة البصرة فإنَّ جميعهم يقولون فى:نُحُوٌّ : إنه شاذٌّ ونادرٌ، قال سيبويه لما أتى بنُحُوٌّ : «وهذا قليل»(١). وكذلك جعله فى التسهيل من القليل غير المقيس، وكذلك جعله السيرافى من الشاذّ، وكذلك المازنىُّ وغيره. ولم أرَ من قال خلاف هذا منهم.

لايقال : إنّ الناظم لم يَرْتَهِن فى القياس، وإنما قال : «ذا وَجْهَين جا

٣٧٥ الفُعُولُ». وهذا الكلام لايعطى جريان القياس/ بل هو مجرَّد نَقْلٍ، أى : جاء الوجهان عن العرب، ومجيئهما عنهم لايقتضى كثرةً من قلَّةٍ ؛ إذ الجميع قد جاء عنهم، فكلامه إذًا صحيح.

لأنا نقول : (بل)(٢) إطلاقه فى مجئ الوجهين عن العرب هذا البناء الذى هو فُعُولُ مقتضٍ للكثرة، إذ لايُعَادل الكثير بالشاذ فلا يقال فيما جاء من الشائع على وجهٍ ثم شذَّ فيه وَجْهٌ آخَرُ : إنه ذو وجهين، أو جاء على وجهين . وإنما يقال ذلك فيما كان الوجهان فيه شائعين، فإذا كان كذلك فمخالفة الناظم فى هذا فى ادّعاء القياس أو فى النقل عن العرب عُدُولٌ عن الصواب مع أنه شديدُ الاتباع للسماع، ومُتَحرٍّ فى نَقْلِه، ولم يُسْمَع هنا

---

(١) م. ن والصفحة

(٢) عن الأصل، ت.

علـي الأصل إلا نادرًا جدًا بحيث لا يحكون منه إلاّ مـا حكى سـيـبويه من ذلك الحرفِ وَحْدَه.

والثاني : أنَّ فُعُولاً المصدرَ على قسمين، أحدهما : ألاّ تلحقه التاءُ نحو ما تَقَدَّم التـمـثيل به، وكـلام الناظم فيه صـحـيحٌ. والثانـي : أن تلحقه التـاء نحـو : الأُخُوَّةِ والأبُوَّةِ والبُنوةِّ[1]، فهذا لايجوزُ فيه إلا التصحيحُ، قال المازنى : «لايقلبها من يقول : مَسْنِيٌّ وعُتِيٌّ، لأنه قد لزِمَ الإعرابُ غيرها»[2]. فـسّر ذلك ابن جِنّى بأنه «لما كان حُكْمُ مَسْنِيٍّ ألاّ يُقْلَبَ مع أنه لاهاءَ : فيه لأنه واحد، فهو إذا جاءت فيها الهاء لايجوز فيه غيرُ التصحيح، لأن الإعراب يجرى علبها». قال : «فإن قلت : فقد قالوا : أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ ، وعيشة مَرْضِيَّةٌ ، فقلبوا الواو ياءً مع أنّ بعدها هاءً، فـهـلاَّ قيل على هذا فى أُبُوَّةٍ وأُخُـوَّةٍ : أُبِيَّـةٌ وأُخِـيَّـةٌ، كمـا قـال فى مَـسْنُوَّةٍ ومرضُوَّةٍ : مَسْنِيَّةٌ ومَرْضِيَّةٌ؟ قيل : إنّ الهاد فى مَسْنِيَّةٍ ومَرْضِيَّةٍ إنما دخلت على مَسْنِيٍّ ومَرْضِيٍّ للتأنيث بعد أن لَزِم المذكَّرَ القَلْبُ، فبقى بعد مَجِئ الهاء بحالته ، وأبُوَّةٌ وأُخُوَّةٌ لم تلحقـهما الهـاء بعد أن كان يقال بلا هـاء : أُخِيٌّ وأُبِيٌّ، فيلزم أن يقـال : أُبِيَّـةٌ وأُخِـيَّـةٌ، بل همـا مـصـدران جـاءا على فُـعُـولةٍ بمنزله الحُكُومـةِ والخُصُومَةِ»[2]. قال : « فالهاءُ لازمةٌ فى أوَّل أحوال بنائـهما على هذه الصِّيغَةِ ، والهاء فى « مَـفْعُولة » داخلة على مَفْعُولٍ ، فـهى مـفارقة »[2] . فـإن ثبت هذا فالنـاظم من حيثُ أطلق الحكم بجواز الوجـهين فى فُـعُول مُـقْتَضٍ لأن يكون ذو الهاء منها ذا[3] وجهين، وليس كذلك، فكلامُه على إطلاقه غيرُ مستقيم .

---

(١) الأصل: والفتوة.

(٢) المنصف ٢/١٢٧ ــ ١٢٨.

(٣) س : على.

والثالث : أنَّ هذا الحكم إنَّما يمشى فيما كان صحيح العين كما ذكر فى الأمثلة، فأمّا إذا كانت العين واوًا كما إذا بَنَيت فُعُولاً من القوة فإنَك تقولُ : قُوِىٌّ. ولايجوزُ أن تقول : قُوُوٌّ ، كما قلت فى مفعول منه : مَقْوِىٌّ. والعلَّةُ فى هذا ماتقدَّم ذكرهُ، وظاهرُ كلام الناظم دخول مثل هذا فى جواز الوجهين، لأنه لم يشترط إلاَّ كون اللام واوًا . وهذا مما اعترضَ به شَيخنا القاضى - رحمه الله - على التسهيل، إذْ أطلق أيضًا ثَمَّةَ جواز الوجهين، مع أنّ مثل أُفْعُولٍ وأُفْعُولَةٍ، وفُعُولٍ وفُعُولةٍ يجب فيها وجهٌ وهو الأعلالُ .

والجواب عن الأول : أنَّه يُمكن أن يكون ذهب فى الجمع مذهب الفَرّاء القائلِ بجواز التصحيح فيقولُ : عُصُوُّ وعُتُوٌّ وجُثُوٌّ، فى جمع ٣٧٦
عصًا وعاتٍ وجاثٍ، قياسًا على ماجاء من ذلك أو قياسًا علي ماهو فى وزْنه من المصادر. ولاشكَّ أنَّ السماع موافقٌ لمازعم الجماعة، هذا وإن كان فى التسهيل لم يَرْتَضِ مذهب الفراء، فقد يميل إليه فى بعض الأوقات على حسب مايُؤَدِّى إليه اجتهادُه .

والجواب عن الثانى والثالث لا أذكره الآن، والظاهر اللزوم

وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فى نُوَّمٍ
وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذهُ نُمِى

أتى هنا بجمعين مما عينُه واوٌ، وهما فُعَّلٌ وفُعَّالٌ، جاء فيهما الإعلالُ وكان القياسُ فيهما التصحيح وأن تقول فى نائمٍ(١): نُوَّمٌ، وفى قائم : قُوَّمٌ، وفى حائل: حُوَّلٌ، وفى صائمٍ، صُوَّمٌ. وكذلك ماأشبهه؛ إذ

(١) الأصل : نام.

ليس فيهما موجب الإعلال(١)، فصارًا كرجل حُوَّلٍ، ورجل عُوَّارٍ(٢)، وقد تقدَّم أنّ مثل هذين البناءين لازمٌ للتصحيح إذْ ليسا من أبنية الأفعال ولا مما يُشْبهها، وقد نَصَّ الناسُ على أنّ التصحيح هو الوجهُ والأرجحُ في هذا، وهو أيضًا مفهومٌ من كلام الناظم لأنه قال: «وَشَاع نَحْو نُيَّمٍ في نُوَّمٍ»، فذكر أنّه جاء فيه الإعلالُ كثيرًا ولم يُلْتَزم فيه القياسُ، فَدَلَّ على أنَّ الباب عنده فيه التصحيح، وما عداه جاء به السماع ولكن للنظر فيه مجالٌ، أيقاس أم لا؟ وأمّا نُيَّامٌ فقد نَصَّ على شُذُوذِه، فهو واضحٌ في أنّ التصحيح هو الواجب.

وقوله: «وشاع نحو نُيَّمٍ في نُوَّمٍ»، أراد أنّ القلب في نحو نُوَّمٍ مما عينُه واوٌ حتّى صار إلى نُيَّمٍ شائعٌ في كلام العرب، ومن ذلك مامَثَّل به فإنه مسموع، وقالوا صائمٌ وصُيَّمٌ، قال الأعشى(٣):

فبات عَذُوبًا للسماء كأنما
يُوَائِمُ رهطًا للعَرُوبَة صُيَّما

وجائع وجُيَّع، أنشد ابن جِنِّى(٤):

ومُعَرَّضٍ تَغْلَى المراجِلُ تحته
عَجَّلْتُ طَبْخَتَه لِرهَطٍ جُيَّعِ

---

(١) الأصل، ت: للإعلال.

(٢) وَجلٌ حُوَّل: بصير بتحويل الأمور، وهو حُوَّلٌ قُلَّبٌ. ورجلٌ عُوَّار: ضعيف جبان سريع الفرار.

(٣) ديوانه ٢٩٥، والمنصف ٤/٢، والخصائص ٣٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/١٠.
يصف بعيراً ظل قائما لا يضع رأسه للرعى. عذوبا: لم يَذُق شيئًا. للسماء، أى: باديًا للسماء.
يوائم: يوافق. صُيَّمًا: قياما. والعروبة: الجمعه، يريد: يوافق قوما يصلون الجمعة. وفى الديوان: للعزوبة، بالزاى، وفُسِّرت بالأرض البعيدة.

(٤) المنصف ٣/٢، والخصائص ٢١٩/٣، والبيت للحادرة، انظر ديوان شعره ٥٨، واللسان: جوع. ورواية الديوان: جُوَّع.
والبيت للحادرة، وهو قطبة بن محصن الفطفاني، شاعر جاهلي.

وقائل وقُيَّلٍ ، وأنشد ابن حَبِيبٍ[1] :

وبِرذَوْنَةٍ بلَّ البــراذينُ ثَفْــرَهـــا

وقـد شَـرِبَتْ من آخـر الصـيف أَيِّلاَ

يُرْوَى : أُيَّلا، بضم الهمزة، وتأوّله الفارسيّ على أنه جمع آيل، (أي: خاثر، أراد اللبن) كحائل وحوّل .

وَوَجْهُ القلب أنه لما اعـتلَّ الواحدُ وهـو صـائم وقـائم وجائع ونـحوه، وجمِع، والجمعُ أثقَلُ من الواحدِ، وقَرُبت العين من الطَّرَف فأشبـهت اللام فى عُتِيّ جمع عاتٍ ، قُلِبت ياءً والمجاور للطَّرف يَجْرى مَجْرى الطَّرف، وقد تَقدَّم من ذلك بعض مواضعَ؛ ألا ترى أنّ العين لما بَعُدت عن[2] الطرف فى فُعَّالٍ[3] وجب التصحيحُ، فتقول : صُوَّام، وقُوَّام، ونُوَّام ولايُقال : يُنَّام، إلا فى شـذوذٍ ؛ ولذلك قـال النـاظمُ : « ونحـو نُيَّـامٍ شُـذوذُه نُمِى » يعني : أنّ الإعلالَ بالقلب شـاذٌّ ولايقـاس عليه، قـالوا . وإذا كـان صُوَّمٌ مع قُرْبِ واوه من الطرف الوجهُ فيه التصحيحُ، كان التصـحيحُ إذا تباعَدَتْ الواو من الطرف لايجوز غيره . والشذوذُ الذى نَبَّه عليه فى نُيَّام قولُ ذى الرمَّة[4].

/ ألا خَـيَّلَتْ مَـيٌّ وقـد نام صُـحبتى ٣٧٧

فـمــا أرَّق النيَّــام إلاَّ ســلامُــهـــا

---

(١) شعر النابغة الجعدى ١٢٤، والمنصف ٤/٢، والخزانة ٢٣٩/٦ عرضا، واللسان : أول. ورواية الديوان : بُرَيذينَةٍ بل البراذين .. فى أول الصيف. وقد صَوّب ابن برى رواية التصغير دون واو. انظر اللسان.

(٢) س، ك : من.

(٣) س : فعل .

(٤) ديوانه ١٠٠٣، والرواية فيه :

ألا خَيَّلَت ميٌّ وقد نام صحبتى فما نَفَّرَ التَّهويم إلا سلامها

والبيت فى المنصف ٥/٢، وشرح الشافية للرضى ٣ /١٤٣، ١٧٣، وشواهدها ٣٨١ .

وقوله : «ونَحْوُ» يدلّ على أنّ ثمّ غير نُيَّامٍ، وذلك صحيحٌ، إذْ (قد)[1] حكَوْا : فُلان من صُيَّابةَ قَوْمِه ، أى : من صميمهم، قال الفراء : هو فى صُيَّابةِ قَوْمِه وصُوَّابَة قَوْمِهِ ، وقال ذو الرمَّة [2] :

ومُستَشْحِجاتٍ بالفراق كأنَّها
مثاكيل من صُيَّابةَ النُّوبِ نُوَّحُ

وأنشد الجوهري[3]:

من مَعْشَرٍ كُحِلَتْ باللُّؤْمِ أعْيُنُهمْ
قُفْدِ الأكُفِّ لِئَامٍ غيرِ صُيَّابِ

وعلى الناظم فى فُعَّلٍ دَرْكٌ، وذلك أنّ ماذكر إنما يجرى فيه على فَرْضِ كون اللام صحيحةً، مثل مامَرَّ من المُثُلِ، فأما إن اعتلَّت اللام فَلاَ، كما إذا جَمَعْتَ شاوٍ على فُعَّلٍ فإنك تقول : شُوًّى. و (كذلك تقول فى)[4] حاوٍ: حُوًّى، و(فى)[4] طاوٍ : طُوًّى فتصحَّح ولا تُعِلّ ، فتقول[5] : شُيًّا، ولاحُيًّا، ولا طُيًّا، وإن كان ذلك فى قول. مَنْ قال: صُيَّمٌ ونُيَّمٌ. قال ابن جِنِّى: «لانك قد أعللت اللام بأن

(١) عن ك.

(٢) ديوانه ١٢٠٧.
يصف غرباناً، وشحيج الغراب : صوته. والنُّوبُ : نساءٌ مثاكيل من النوبة. والنوب والنوبة : جنس من السودان.

(٣) البيت للراعى النميرى، انظر شعر الراعى النميرى وأخباره ٢٧، وهو في اللسان : صيب والقَفَد : أن يمل خُفُّ البعير من اليد أو الرِّجل إلى الجانب الإِ نسيّ، وقد قَفِد فهو أقفَدُ، فإن مال إلى الوحشىِّ فهو أصدف. وقومٌ صُيَّاب : خيار.

(٤) سقط من س.

(٥) س : ولاتقول.

قلبتها ألفًا، فلم يجز إعلالُ العينِ[1] واللام جميعًا، وهذا مرفوضٌ فى كلامهم، لم يَجِئْ منه إلاحرفٌ شاذ نحو : شاءٍ وماءٍ»[2]. نَبّه على هذا الاستثناء ابن جنى، وهو صحيحٌ على مقتضى القواعد التصريفية. فهو مما فات الناظم هنا، وكذلك فاته فى التسهيل أيضًا. ولا يقال : إنه يُؤْخَذُ له استثناء هذا من قوله قبل هذا:

وَإِنْ لِحَـرْفَـيِن ذا الإعْـلالُ اسـتُـحِقْ
صُــــــــــحِّـحَ أوَّلٌ .. ..

لأنا نقول : إنه خَصَّ ذلك بما ذكره من قَلْبِ الياء أو الواوِ ألفًا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما، ألا ترى إلى قوله هنالك : «وإنْ لحرفين ذا الأعلالُ استُحقْ» فأَشار بذا إلى ماتقدَّم له قريبًا، فكأنّه مُشْعِرٌ باختصاصه بذلك الموضع، وليس كذلك، فهذا أيضًا مما يعترض عليه، إذْ كان قادرًا (على)[3] أن يأتى بها قاعدةً تجمع له أحكامَ مسائلَ جَمَّةٍ ، هذه[4] منها.

وهنا انتهى كلامُه فى إبدال حروف العلَّة الأربعة بعضها من بعض، وهي. حروف اللين والهمزة، وذكر في أثنائها الميم، وقد تقدَّمَ ذكر الهاء. ثم أخذ في ذكر مابقي منها وهى ثلاثة : التاء، والطاء، والدال، فابتدأ بالتاء فقال :

---

(١) كذا فى النسخ، وفى المنصف : «فلم يجز إعلال العين، لئلا يجتمع على الكلمة إعلال العين واللام جميعا».

(٢) المنصف ٢/٥ .

(٣) عن س، ك.

(٤) الأصل ، ت : هذا.

فَـصْـــــلٌ

ذُو اللِّينِ فَـاتَافِى افْـتِـعَـالٍ أُبْدِلاَ

وَشَـذَّ فِي ذِى الهَـمْـزِ نَحْـو ائْتَكَلاَ

يعنى أنَّ حرف[1] اللين أُبْدِلَ تاءً في بِنْيـة الافتـعال إذا كـان حرفُ اللين فاءَ الكلمة ويعنى في القياس المطّرِدِ. وذُو اللينِ : مبتدأٌ، خبره أُبْدِلَ . و«تا» مفعولُ أُبْدِلَ الثانى، والأولُ هو المقامُ المقامَ الفاعل . وفا : أصله فاءً، وهو حالٌ من ذي اللِّين العاملُ فيها أُبْدِلَ، والتقدير : ذُو اللين أُبدِلَ تاءً إذا كان فاءً كائنةً في افتعالٍ . وقد حَصَلَ أَنَّ التاء تُبْدَلُ من حَرْفِ اللين قياساً بشرطين :

أحدهما : أن يكون حرفُ اللين فاءَ الكلمة، تحرُّزًا من أن يكون عينا أو لامًا. أما كونه عينًا فإنه لم يَجِىءْ إبدالُه أصلاً . وأما / كونُه لامًا فقد ٣٧٨
أُبدِلت التاءُ منه قليلاً، وذلك أُخْتٌ وبنت، أصلُه : أَخَوَةٌ وبَنَوَةٌ، فنقلوهما إلى فُعْلٍ وفِعْلٍ، ثم أبدلوا من واوهما التاء، وليست التاءُ فيهما بعلامة تأنيث كما هو مقرّرٌ في غير هذا من الكتُبِ المبسوطة. ومن ذلك هَنْتٌ[2]، أصلُه : هَنَوَةٌ، بدليل قولهم[3]:

على هَنَوَاتٍ شأنُها مُتَتَايعُ

ففعلوا به مافَعلوا بأُخْتٍ وبِنْتٍ. وكذلك كلتا، التاء فيها مُبْدلةٌ من

(١) الأصل : «حروف اللين أبدلت».

(٢) الأصل : هنه.

(٣) تقدم البيت في ص : ١٠ وخرجناه هنالك.

الواو، أصلها كِلْوَى على مذهب البصريِّين غير الجَرْمِيِّ[1]، فأُبْدِلَت منها التاء. وهذا إبدالُها من الواو، وأما إبدالُها من الياء ففي قولهم : ذَيْتَ وذَيْتَ، وكَيْتَ وكَيْتَ، أصلها : ذَيَّةٌ وكَيَّةٌ، فحذفوا الهاء وأبدلُوا من الياء التى هى لامٌ التاءَ. وكذلك التاء في ثنتان[1]، لأنه من ثنيتُ، لأنّ الاثنين قد ثُنِي أحدُهما إلى صاحبِه.

والثاني : أن يكون في بناءِ الافتعال. ويعنى : وماتصّرف منه، لأنّ مايلزمُ في المصدر يلزم في سائر مُتَصَرَّفاته، كالماضى والمضارع والأمر، واسم الفاعل والمفعول ، واسم المصدر والزمان والمكان. إلا أنه ترك التنبيه على ذلك اتّكالاً على فهم المراد. وعلى هذا تكون الفاءُ التى هى حرفُ لينٍ تلى تاء الافتعال. وتحرَّز بذلك من الفاء التى ليست في الافتعال فإنها لاتُبْدَل تاءً إلاّ أن يُسمَع سماعًا لايقبل القياسَ، فمن ذلك تُجاه[2]، وهو فُعالٌ من الوجه، وتُراثٌ فُعَالٌ من وَرِثَ ، وتَقِيَّةٌ فَعِيلَةٌ من وقيتُ، ومنه التَّقْوَى ، أصلها : وَقْوَى، وكذلك التُّقاة ـ وليس من هذا المسموع : اتَّقُوا الله ، فإنه إبْدالٌ في افتعل ، فهو من القياس - وتوراةٌ فَوْعَلَةٌ من وَرِى الزَّنْدُ، أصله : وَوْرَيَةٌ ، أبدلت الأولى تاءً هربًا من إبدالها همزةً لاجتماعها مع الواو الأخرى . ومثلها تَوْلَجٌ عند الخليل ، أصله : وَوْلَجٌ من الوُلُوجِ، وأنشد النحويُّون[3]:

متخذًا من عِضَواتٍ تَوْلَجَا

---

(١) انظر سرّ الصناعة ١٤٩ ـ ١٥٤.

(٢) انظر إبدال الواو تاءً في الأمثلة التالية في سر الصناعة ١٤٥ ـ ١٤٧.

(٣) المنصف ٢٢٦/١، ٣٨/٣، والخصائص ١٧٢/١، واللسان : ولج، ضعو، وينسب البيت إلى جرير، ولم أجده في ديوانه.
وعضوات كذا في النسخ والمنصف، وقال ابن جنى : العضوات جمع عضة، وهو شجر له شوك.
وفي الخصائص واللسان : ضعوات، وهو جمع ضَعَة، وهو شجر بالبادية مثل الثمام.
والتولج : كِناسُ الظبى والوحش.

ومنه تُخمةٌ فُعَلَةٌ من الوخامة، وتُكَأَةٌ فُعَلَةٌ من تَوكَّأْت، وتُكْلانٌ فُعلانٌ من تَوَكَّلْت، وتَيْقُورٌ فَيْعُولٌ من الوقار، أنشد سيبويه للعجاج[1].

فَإِنْ يَكُن أَمْسَى البِلَى تَيْقُورِى

وقالوا : رَجُلٌ تُكَلَةٌ من وَكَلَ يَكِلُ، وأَتْلَجَه، أى : أولجه، وضربه حتىّ أَتْكَأَه[2]. وقالوا : التَّلِيدُ والتِّلادُ، من ولد. وتَتْرَى فَعْلَى من المُواتَرَةِ، أصلُها وَتْرَى. وقد كثُر السماعُ في هذا لكنَّه[3] على غير قياس، لقلَّتها بالنِّسبة إلى مالم تُقْلب واوُه تاءً، فلا تقول في وَجِيهٍ : تَجِيهٌ، ولا في وَزِيرٍ : تَزِيرٌ، ولا في وافدٍ : تافدٌ، ولا ما كان نحو ذلك.

هذا إبدالها من الواو، وأما إبدالها من الياء فلا أعلُم له مثالاً. فأما إذا اجتمع الشرطان معًا فإبدالها واجبٌ كما قال، والفاء عند ذلك قد تكون واوٌ وقد تكون ياءً، ولذلك أطلق الناظمُ القولَ في حَرْفِ اللين، ولم يُعَيِّن واوًا من ياءٍ. فأما الواو فمثالُها : اتَّزَنَ واتَّعَد واتَّصَفَ، من الوَزْن والوَعْد والوَصْفِ، وأنشد ابن جِنِّى[4] :

فإن تَتَّعِدْنِى أتَّعِدْك بمثلها ... وسَوْفَ أَزِيد القافياتِ القوارصا

---

(١) الكتاب ٤/٣٣٢، وسر الصناعة ١٤٦، والمنصف ١/٢٢٧، ٣/٣٩.
وهو في ديوان العجاج ٢٢٤.
والتيقور : الوقار، يقول : وقَرني البلي والكبر من المزح.

(٢) في سرّ الصناعة بعده : أي أوكاه. والمعنى ألقاه على هيئة المتكئ، أو ألقاه على جانبه الأيسر.

(٣) الأصل : هذه الكلمة.

(٤) البيت للأعشى، ديوانه ١٥١، وهو في سرّ الصناعة ١٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣٧.
والرواية فيها : أزيد الباقيات.

/ وقال طرفه (١) :

وإنّ القــوافي يتّلجنْ مَــوَالجــا

تضــايقُ عنهــا أنْ تَوَلَّجــهــا الإبَرْ

وقال سُحَيمٌ (٢) :

ومــا دُمْــيَـــةٌ من دُمَى مَــيْــسَنَا

نَ مُــعْــجِــبَــةٌ نظرًا واتِّصــافــا

أراد : ميسان. وهذا كثير جداً.

وأما اليـاء فمثـالهـا : اتَّبَسَ ، من اليُبْس . واتَّسَر ، من اليُسْر(٣) ، وأشباه ذلك .

والعِلّةُ في القلب في هـذا الموضـع أنَّهُمْ لو لم يقلبـوها تاءً لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ماقبلها ياء فيقولون : ايتَزنَ، ايتَعَد، ايتَلَجَ، وإذا انضمَّ ماقبلها رُدَّتْ إلى الواو فقالوا : مُوْتَزِنٌ، ومُوتَعِدٌ، ومُوْتَلِجٌ، ومُوْتَسِر، وإذا انفتح ما قبلها قُلِبَتْ ألفًا نحو : ياتعد، وياتَزِنُ، وياتِسُر. فلما كانت مع بقائها على أصلها يُتَلاعبُ بها إلى غير مستقرٍّ، وكذلك الياء، أرادوا أن يقلبوهما إلى حَرْفٍ جَلْدٍ لا يتغيَّر وإن تغيَّرتِ الأحوال، فأبدلوهما تاءً، وكانت أولى لأنها قريبة المخرج من الواو، لأنها من أصول الثنايا والواو من الشفتين، وأدغموا التاء في تاء الافتعال.

---

(١) ديوانه ١٦١، والبيت في سر الصناعة ١٤٧، والخصائص ١/١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣٧.

(٢) ديوانه ٤٣. والبيت في سرّ الصناعة ١٤٧، والخصائص ١/٢٨٢، ٢/٤٣٧.
وميسنان : كورة بين البصرة وواسط أرادَ : صنما من أصنام ميسنان.

(٣) سر الصناعة ١٤٨.

ثم قال : «وَشَذَّ في ذي الهَمْزِ نحوُ ائْتَكَلاَ»، يعنى أنّ ماكانت فاؤه همزةً وكان في بنية الافتعال فإنه خارجٌ عن هذا الحكم فلا تُبدلُ الهمزةُ فيه تاءً كما تُبْدَل الواو وغيرها من حروف اللين، فلا تقول في افتعل من الأخذ : اتَّخذَ، ولافي افتعل من الأهل : اتّهل يَتَّهِلُ، ولا فيه من الأمْر : اتَّمر، ولا نحو ذلك، ولا من الأكل : اتَّكَلَ. وانما تقول : (ايتكل[1])، كما مَثَّل، وفي مضارعه : يَأْتَكل. وكذلك: مُؤْتَكِلٌ ومُؤتَكَلٌ، قال الأعشى[2]:

أبلغ يزيد شيبان مألكة

أباثُبَيتٍ، أما تَنْفَكّ تأتَكِلُ

وما جاء مما كان من[3] هذا فشاذٌّ كما (قال[4]) لايُقاس عليه نحو قولهم : اتّهل من الأهل واتَّمن واتَّزَر من الأمانة والإزار. وأنشد ابن الأعرابي[5]:

في داره تُقْسَم الأرزاق بينهمُ

كأنما أهله منها الذى اتّهلاِ

ومن ذلك : اتَّخَذَ، عند الزجَّاج، هو افتعل من الأخذ، وجعله من تَخِذَ يتْخَذُ،

---

(١) سقط من س.

(٢) الأعشى، ديوانه ٦، والتكملة ٢٠٩، والخصائص ٢٨٨/٢، واللسان : أكل، ألك.
والأتكال : السعى بالشرّ والفساد.

(٣) الأصل : في.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) البيت في الخصائص ٢٨٧/٢، واللسان : أهل. وفيهما : تقسم الأزواد. وقائله مجهول.

كما قال تعالى : {قال : لو شِئْتَ لتَخِذْت عليه أجرًا[1] } ، كما قرأها ابن كثير وأبو عَمْرٍ[2] .

وإنما نبّه على هذا الشذوذ وكان في غِنًى عنه، لأنّ الكوفيّين[3] يقيسون هذا ـ فيما نُقِل عنهم ـ فيُبْدِلون الهمزةَ تاءً، ويدغمونها في تاء الافتعال، قياسًا على ماسُمِع من ذلك. ووجْهُه عندهم هو الوجه الذى لأجله أُبْدِلت من الياء والواو، لأنّ الهمزة تصير بالتسهيل حرف لينٍ، فتَصير في التصرُّف على غير حالةٍ واحدةٍ، إذ لو قلت ايتَخَذ ياتَخِذُ وموتَخِذٌ ،، لكان مثل : ايتعَدَ ياتَعدُ ومُوْتَعِدٌ، فأبدلوا الهمزة حرفًا جلدًا لايتغيَّرُ، وهو التاء. فيقول في افتعل من الأكل : اتَّكَلَ أو من الأمر : اتَّمَرَ، أو من الأسر : اتَّسَرَ، أو من الأمَلِ : اتَّمَلَ ، وما أشبه ذلك.

والأصحّ ماذهب إليه الناظم من كون ذلك بالسماع؛ إذْ لم يجيءْ في كلام فصيح، ولا كَثُر كثْرَةً يُعْتَبرُ مثلُها في القياس. وأما اتَّخَذ فلا يتعيَّن فيه الإبدالُ من الهمزة لإمكان كونه مَبْنِيًا من تَخِذَ يَتْخَذُ، وقال المزَّق العَبْدىّ[4]:

وقد تَخِذَتْ رِجْلى إلى جَنْبِ غَرْزِها
نَسِيفًا كأفْحُوص القطاة المُطَرِّقِ

---

(١) الآية ٧٧ من سورة الكهف.

(٢) الإقناع لأبي جعفر بن الباذش ٦٩١.

(٣) شرح الشافية للرضى ٣/٨٣.

(٤) اسمه : شأس بن نهار. والبيت في الخصائص ٢/٢٨٧، واللسان : نسف، وطرق. والغَرْزُ للناقة مثل الحزام للفرس، والغَرْزُ للجمل مثل الركاب للبغل. والنسيف : أثر العضّ والركض. والأفحوص: المبيض ـ والمطرِّق : وصف للقطاة، يقال : طرقت القطاة : إذا حان خروج بيضها، وَوَصْفُ الأنثى بالمطرِّق كما يقال : مرضع وحائض .

/ وفي كلام الناظم بعدُ نظرٌ من أوجه ثلاثةٍ : ٣٨٠

أحدها : أنه أطلق الحكم بالإبدال في الواو والياء إذا اجتمعت الشروط، فاقتضى بظاهره أن ذلك واجبٌ، إذْ لم يأت بلفظٍ يدلّ على الجواز، وإطلاقُ الوجوب غيرُ صحيح؛ إذْ للعرب في هذا الإبدال وجهان، أحدهما ماذكر، والآخر البقاءُ على الأصل فتقول : ايتعَدَ ياتَعِدُ ومُوتَعِدُ (ومُوتَعِدٌ[١])، وايتَسَرَ يا تَسِرُ وموتَسِرٌ وكذلك سائر الباب، وسمع الكسائى : الطريقُ ياتَسَقُ وياتَسَعُ، أى : يتّسِقُ ويتّسِعُ [٢]، فإذًا الوجهان جائزان، وهو على خلاف ماظهر من كلامه.

والثانى : أنه جعل التّاءَ في نحو اتّكل بدلاً من الهمزة، ألا تراه كيف قال : «وشذَّ في ذى الهمز»، أى : وشذَّ الإبدالُ في الهمزة في ذي الهَمْزِ. وليس الإبدالُ كذلك ههنا، بل التاء بَدَلٌ من حرف اللين المُبَدلِ عن[٣] الهمزة؛ إذ لانسبة بين الهمزة والتاء لتباعدهما في المخرج ولذلك لم تُبْدَل التاء من الهمزة في غير هذا الموضع البتَّةَ فكيف يقال بِبَدَلِ التاء من الهمزةِ ؟! وإنما بصحيح ماقاله في التسهيل[٤] من أنها قد تُبَدل من الياء والواو وهما مبدلتان من الهمزة. هذا هو الذى يجرى على القياس، فاتّهل أصله :اِأْتَهَلَ، فأُبدِلَتِ الهمزةُ ياءً لاجتماع الهمزتين فصار ايتهل، ثم فُعِلَ به مافُعِلَ باتَّسَرَ. وكذلك مُتَّهِل أصله : مُؤْتهِل، ثم سَهَّلُوا فقالوا : مُوتَهِلٌ فصار كمُوتَعِدٍ، فجرى على قياسه.

---

(١) عن س، ك.

(٢) سر الصناعة ١٤٨.

(٣) في النسخ : عنه.

(٤) التسهيل ٣١٢.

والثـالث : أنه أطلق الإبدال في ذى اللين، وذو اللـين ثلاثةُ أحـرفٍ : الواو، والياء، والألف، فالواوُ وَالياء ظاهرٌ فيهما الإبدال كما ذكر، وأما الألف فخارجةٌ عن هذا؛ إذْ لا تُبْدَلِ التاءُ من الألف أصلاً، وإنما وقع الإبدال من الباقيين.

فإن قيل : ماتُنكِر من أن تكون التـاء في ياتعِدُ وَياتسرُ بدلاً من الألف فيكون إطلاقُه القولَ في ذي اللين مرادًا، فتدخل الألفُ في هذا الحكم .

فالجواب : أنّ الألف إنما أُبدِلَت من الياءِ والواو على حدّ ياجل في يَوْجلُ تخفيفا، حين عَزَموا على استعمال الأصل، وأما في حال الإبدال تاءً فلم يُبْدِلوا إلاّ من الواو واليـاء؛ إذ لا فـائدةَ في توسـيط هذه الرُّتبـةِ في الإبدال ولا دليل عليهـا، فليست بمرادةٍ لأنـها رتبة تخـفيفٍ تلزم الاستـعمال، والذين يبدلون لم ينطقوا بالأصل فيميلوا إلى التـخفيف، وإذا كـان كذلك ثبت أن كلام الناظم مُعْتَرَضٌ.

ووجـهٌ رابعٌ ، وهو أنَه مَثَّل بائتكل، وتمثيلُه به ظاهرٌ في أنه مسموعٌ من العرب أن يُقال فيه : اتَّكَلَ . وقد أشار ابنُه في شرح هذه الأرجوزة[1] إلى أنه لم يُسَمْع ذلك فيه فكان الأحقُّ أن يُمَثِّل بما سُمِع، وقد حكوا من ذلك اتَّهَل، كما تقدم، فكان مُوافقاً لما أرداده في القافية من الإتيان باللام رَوِيًا .

والجواب عن الأول : أن الإبدال هو الأشـهر والأكثر استعمالاً، وهى لغة أهل الحجـاز التى نزل بهـا القرآن، ولذلك قـال في التسـهيل : تُبْدَلُ في اللغـة الفصحى التاءُ من كذا[2] وأمـا البـقـاء على الأصل دون إبدالٍ فلُغَـةٌ ليـست في

(١) قال ابن الناظم ٨٦٥ : «ولايريد أنه يقال في افتعل من الاكل : اتَّكل».

(٢) التسهيل ٣١٢.

الشهرة هنالك/، ولذلك قال سيبويه : وأمّا ناسٌ من العرب فإنهم جعلوا ٣٨١
(هذا[١]) بمنزلة واو »، قال : «فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معتَلَّةً، فقالوا: ايتعد، كما قالوا : قيل، وقالوا : ياتَعِدُ كما قالوا : قال، وقالوا : مُوتَعِدٌ كما قالوا : قُوْلَ[٢]». وإذا كانت قليلةً فقد علمت من عادته في هذا النظم الاعتمادَ على نَقْلِ الشهير والأشهر، والبناءَ على الكثير والأكثر، وجَعْلَ ماعداه في حيز الإغفال ، وفي جانب الاهمال فهذا من تلك المواضع المعلومة، فليس بملومٍ في هذا.

والجواب عن الثانى : أنه لم يجعل التاء بدلاً من الهَمْزةِ ولا له في ذلك نصٌ ولاظاهر إطلاقٍ وإنما قال : «وشذ في ذي الهَمْزِ»، يعنى أن الإبدال المذكور شاذٌ فيما فاؤه همزةٌ، ولا شكَّ أنّ الإبدال المذكور هو إبدال التاء من الواو والياء، فإذا لم يحصل عنده الإبدالُ من الهمز البتَّة وإنما كلامُه يقتضى مانصٌ عليه في التسهيل كأنه يقول : ما أصله الهمزُ شذّ فيه إبدال الواو والياء تاءً. وهذا بلاشك يُعطِي أنّ الواو والياءَ هى المبدلةُ تاءً، ويُشْعِرُ أنَّ أصلَهما الهمزُ، فصار معنى الكلام معنى قوله : وقد تبدل التاء منهما وأصلُهما الهمزُ. فلم يكن في كلامه إشكال.

والجواب عن الثالث : أنه أطلق القول في ذي اللين عِلْمًا بأنّ الألف لاتكون هَهُنا فَتُبْدَلَ تاءً، لأنّ الألف لاتكون أصلاً بنفسها ولاسيِّما في موضع الفاء، وإنما تكون منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ، فاتَّكَلَ على علم الناظر[٣]

---

(١) سقط من الأصل، ت. ونص الكتاب : «جعلوها بمنزلة».
(٢) الكتاب ٤/٣٣٤.
(٣) الأصل : الناظم.

في نظمه بهذه القاعدة، فلم يحتج إلى تقريرها، وكان قولُه : «ذو اللين[1]» أخصر[2] من أن يقول : الواو والياء حكمهما كذا . وهذا ظاهر.

والجواب عن الرابع أنْ يُقالَ : لعلّه لم يحفظ اتَّهَلَ، فأتى بمثال على أصله من الهمزبَيَّن به النوع الذى شَذَّ فيه الإبدال كأنه قال : وشذّ الإبدال فيما كان فاؤه همزةً نحو كذا . فإنّما مثَّل في الحقيقة نوع ماشذّ فيه الإبدالُ ، فالمثال على هذا التقدير مطابقٌ.

وقد تقرِّر له هنا أنّ التاءَ تُبْدَل من حرفين في الحقيقة، من الواو والياء، وترك إبدالها من غير ذلك لشذوذه، فقد أُبْدِلت من خمسة أحُرفٍ سِوَى ما أشارَ إليه من إبدالها من الهمزة، فهى في الحقيقة مبدلةٌ من ستّةِ أحرف :

أحدها : السِّينُ، فقالوا : سِتٌّ، وأصله : سِدْسٌ، بدليل أسداس، وسديس، والتَّسدِيسُ. ولكنهم قلبوا السين الثانية تاءً لتقرب من الدال التى قبلها وهى مع ذلك حرفٌ مهموسٌ، كما أن السِّين مهموسةٌ، فصار التقدير «سِدْت[3]»، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربا في المخرج أبدلوا الدال تاءً لاجتماعهما في الهمس، ثم أُدْغِمت التاء في التاء، فصار : «ست». ومن ذلك ما أنشده أحمد بن يحيى[4]:

ياقــــاتل الله بنى السِّــــعْــــلاةِ
عَــــمْــــرو بن يَرْبُوعٍ شـــرارُ النات
غيرِ أعِفَّاء ولا أكياتِ

---

(١) في النسخ : ذي.
(٢) الأصل، س : أخصُّ.
(٣) الأصل : سدس.
(٤) سرّ الصناعة ١٥٥، والخصائص ٢/٥٣، وشرح الشافية للرضى ٣/٢٢١، وشرح شواهده : ٤٦٩. والرجز لعلباء بن أرقم اليشكري، وهو شاعر جاهلي .

أراد : الناس، وأكياسٍ، فأبدلوا السين تاءً لاتفاقهما في الهمس والزيادة وتقارب المخرج.

والثاني : الصادُ، قال بعضهم في لصٍّ : لِصْتٌ، وفي جمعه : لُصُوتٌ، أنشد ابن جنيٍّ(١):

/فتركن نَهْدًا عُيَّلاً أبناؤها ٣٨٢

وبني كنانة كاللُّصُوتِ المُرَّدِ

والثالث بالطاء، قالوا في فُسطاطٍ ، فُسْتاطٌ ، قال ابن جنِّي : «التاءُ فيه بدلٌ من الطاء لقولهم في جمعه فساطيطُ، ولم يقولوا : فساتيط(٢)». فالتاء إذًا بدلٌ من الطاء لامحالة(٣).

والرابع : الدال، قالوا : ناقةٌ تَرَبُوتٌ، وأصلُها : دَرَبُوتٌ، وهى فَعَلُوتٌ من الدُّرْبة، أى : هى مُذَلَّلَةٌ، فالتاءُ بدل من الدال(٤).

والخامس : الياء، قال رجل من بني عوف بن سعد(٥):

صَفْقَةَ ذى ذَعَالتٍ شِمِلٍّ

---

(١) تقدم الشاهد في هذا الجزء، انظر ص ١٦٣ .

(٢) سرّ الصناعة ١٥٧.

(٣) عبارة ابن جنى : «فالطاء إذن أعمّ تصرُّفًا».

(٤) في النسخ : «فالدال بدل من التاء».

(٥) سر الصناعة ١٥٧، وشرح الشافية للرضى ٣/٢٢١، وشرح شواهده : ٤٧٢.

والذعالب والذعالت : قطع الخرق. وشمل : كذا في نسخنا، وإحدى نسخ سرّ الصناعة، وبعد البيت على هذه الرواية». بيع امرئٍ ليس بمستقلٍّ

ورواية البيت كما أثبتت في سرّ الصناعة، وشرح الشافية، واللسان :

صفقة ذى ذعالت سَمُول بيع امرىء ليس بمستقيل

وثوب سمول : خلق. وإذا كانت «شِمِلّ» هى الرواية فهى بمعنى السريع، يقال : جمل شِمِلّ : سريع، وكأنه على التشبيه، ويكون وصفًا لذى.

وهو يريد الذعالب. وهذه[1] كلُّها شواذ[2].

ثم أخذ يذكر حكم الحرف الثانى وهو الطاء، والثالث وهو الدال فقال :

طَاتَا افْــتِــعَــالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ

فِـى ادَّانَ وَازْدَدْ وادَّكِــرْ دَ الأبَقِي

طا : منصوبٌ على المفعول[3] الثانى لرُدَّ، والأول قوله : تا افتعالٍ. وتُعَدَّى رُدَّ لاثنين لأنّ معناه معنى صَيِّرْ في هذا الموضع. وإِثْرَ مُطْبَقٍ : ظَرْفٌ ويعنى أنّ التاءَ تُبْدَلُ طاءً إذا اجتمع لها شرطان :

أحدهما : أن تكون التاءُ هى التاءَ الزائدة في بناء الافتعال، يريد : وما تصرَّف منه. وهذا الشرط يشتمل على شرطين، الأول : أن تكون التاءُ مع الحرف المُطْبِقِ في كلمةٍ واحدةٍ، وذلك بأن يكون المُطَبِق فاء الافتعال لتقع بعده التاء، فلو كانا في كلمتين لبقي كلّ واحدٍ منهما على أصله، قال المازنى : «وإن كانت التاء منفصلةً لم يُفْعَل ذلك نحو : قَبِّض تلك، وغلِّظْ تلك[4]» يريد لا تقول : قبِّضْ طلك، ولا غَلِّظ طلْك ، كما تقول : اضطرب واظطهر، لأن للمنفصل نحوًا ليس للمتَّصل، إذ المنفصلُ غيرُ لازمٍ فلم يُعتبر؛ إِذْ لايلزم أن يجيءَ بعد الضاد أو الظاء فيه تاءٌ، لأنك تقول : قَبِّضْ خالدًا، وغَلِّظ هذا، وما أشبه ذلك. والثانى : أن تكون التاءُ تاء الافتعال لاغيرها، فإنها إن كانت غيرها لم تُقْلب التاءُ طاءً وإن وقعت إثر مُطْبِقٍ، فتقول : فَحَصْتُ برجلى، وخَبَطْتُ ونهضتُ، ولفظتُ. فلا

---

(١) قبله فيما عدا (ك) : قال.

(٢) الأصل : شواهد.

(٣) الأصل : الفعل.

(٤) المنصف ٢/٣٣١.

تُقْلَبُ التاءُ طاءً. هذا هو الأعرفَ، لأنّ التاء في الحقيقة من كلمةٍ أخرى وإن كانت مُتَّصلةً بالكلمة وفي عداد الجزء منها، لكنها ليست كالمتّصلِ الأصلى. وإلى معنى الاتّصال يرجع هذا أيضا، ولأجل ذلك أتى الناظم بمثال الافتعال؛ إذْ لايتأتّى أن تأتى التاء في الغالب إثر مُطْبِقٍ إلاّ فيه، فلذلك خصَّ به هذا الحكم. وقد قالوا : فَحَصْطُ، وخَبَطُّ ونَهَضْطُ. وهى لغةٌ قليلة لبعض العرب، قال سيبويه : «وقد شبّه بعضُ العرب ممّن تُرتَضَى عربيَّتُه هذه الحروفَ الأربعةَ : الصاد، والضاد، والطاء، والظاء في فَعَلْتُ، بِهِنّ في افتعل، لأنه يُبْنَى الفعل على التاء ويُغَيَّر الفعْلُ فَتَسْكُن اللامُ كما تسكن الفاء في افْتَعَلَ، ولم يُتْرك الفعلُ على حاله في الإظهار، فضارعت عندهم افتعل، وذلك قولهم : فَحَصْطُ برجلى، وحِصْطُ عنه، وخَبَطُّه، وحَفِطُّه..» قال : «وسمعناهم ينشدون هذا البيت، (وهو) لعلقمة بن عَبَدَة[1]:

وفي كلِّ حىٍّ خَبَطٌّ بِنِعْمَةٍ
فَحُقَّ لشأْسٍ من نَدَاكَ ذَنُوبُ

/ ووجْهُ ذلك ماذكره سيبويه من اتّصال الفاعل بالفِعْلِ وجَعْله معه ٣٨٣
كالجزء حتّى غُيِّر له آخره بالتسكين لئلا تتوالى أربع متحرّكات نحو : ضَرَبْتُ وخَرَجْتُ، ولم يفعلوا ذلك في ضمير المنصوب نحو : ضَرَبَنا، إذ ليس الضّمير هنالك مع الفعل كالجزء فلم يُعتَبر معه توالى الحركات فلما كان كذلك شبَّهوا التاء بما هى فيه من نفس البِنْيَة، وذلك افتعل، فأبدلوا

(١) الكتاب ٤/٤٧١، والمنصف ٢/٣٢٤، وشواهد الشافية ٤٩٤، وديوان علقمة ١٦، وبشرح الأعلم ٤٨.

التاءَ كما ابدلوها في افتعل. لكن هذه لغةٌ قليلةٌ وقياسُها ضعيفٌ، من حيثُ عُومِل المنفصلُ معاملة المتّصل ، فلذلك لم يبن عليها الناظمُ واشترط الاتِّصال المحض، قال سيبويه : «وأعرفُ اللغتين وأجَودُ ألاَّ تَقلبَها طاءً، لأن هذه التاءَ علامةُ الإضمار، وإنما تجيءُ لمعنًى، وليست تلزمُ هذه التاءُ الفعْلَ ، ألا ترى أنَّك إذا أضمرت غائبا قلت : فَعَلَ، فلم تكن فيه تاءٌ ، وليست في الإظهار. فإنما تصرَّف فَعل على هذه المعانى، وليست تثبتُ على حالٍ واحدٍ، وهى في افتعل لم تدخُلْ على أنها تخرجُ منه لمعنى ثم تعودُ[1] لآخر، ولكنه بناءٌ دخلته زيادةٌ لاتفارقه ، وتاءُ الإضمار بمنزلةِ المنفصلِ[2]».

والشرط الثانى : أن تكون التاءُ إثْر مُطْبَقٍ ، وهو على حَذْفِ الموصوفِ ، أى : إثْر حَرْفٍ مُطْبَقٍ ، والمُطْبَقُ : نوالإطباقِ ، وهو من الحروف أربعة : الصادُ والضادُ، والطاءُ والظاءُ ومعنى الإطباق : أنّك إذا وضعت لسانك في مواضع هذه الحروف انطبق لسانك من مواضِعِهنَّ إلى ماحاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك ، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك[3] إلى موضع الحروف . وماعدا هذه الحروف فإنما يحضر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعِهِنَّ . قال سيبويه : « فهذه الأربعةُ لها موضعَانِ من اللسان[4]». (و[5]) يعنى أن الطاء لها موضع الدال وموضع آخرُ

---

(١) الأصل : تعود منه لآخر.

(٢) الكتاب ٤/٤٧٢.

(٣) ماعدا (ك) : وبين الحنك.

(٤) الكتاب ٤/٤٣٦.

(٥) عن ك.

هو المفسَّر بالإطباق ، وهو فَضْلُ صوت الطاء على الدال، ولذلك قال سيبويه : «ولولا الإطباقُ لصارت الطائف دالاً : والصاد سيناً، والظاءُ ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس[1] من موضعها غيرها[2] وماعدا هذه الأربعةَ هى المنفتحة.

فإذا تقرّر هذا فنقول : إذا كانت التاءُ قد وقعت إِثْر حرفٍ مُطْبَقٍ لزم ذلك الحكمُ من الإبدالِ، فإن لم يكن قبلها حرفٌ مطبق لم تبدَلْ طاءً نحو : اقترب، واغترب، واعتزل، واختصهم، ونحوِه. ومثال ما اجتمع فيه الشرطان قولك في الصاد : اصطبر واصطرف. وفي الضاد : اضطرب، واضطجر. وفي الطاء : اطَّلع واطَّبَع. وفي الظاء : اظّعَنَ، واظْطَلَم. ويُنْشَدُ بيت زُهَير، أنشد بعضه سيبويه[3]:

هو الجوادُ الذى يُعْطِيكَ نائِله
عَفْواً ويُظْلَم أحيانا فَيَظْطَلِمُ

هكذا بالإبدالِ دون إدغام.

والمضارع من هذا والأمر، واسم الفاعل و(اسم[4]) المفعول وغيرها، على حكمٍ واحدٍ، فقد أَطْلَقَ لفظ الافتعال الذى هو الأصلُ للجميع، وهو المصدرُ.

---

(١) الكتاب : «ليس شيء من ....».

(٢) الكتاب ٤/٤٣٦.

(٣) الكتاب ٤/٤٦٨، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٨٩، وشرح شواهدها ٤٩٣. والبيت في ديوان زهير ١٥٢.

(٤) عن ك.

ووجهُ مافعلوا من / هذا أنَّ قَصْدَهم بذلك التقريبُ بين الحروف التى ٣٨٤
فيها تقارُبٌ وتباعدٌ من جهتين ، وذلك أن التاء تقاربُ حروف الإطباق في المخرج، ولذلك أُدْغمت التاء في جميعها نحو : (هُدِّمَت صَّوامع[١])، وضَرَبَت ضَّربَةٌ، وجاءت طَّالبةٌ، وضَرَبَت ظَّالمة. وهى تباعدها في أنها الا إطباقَ فيها، مع أنّ الصّاد والضّاد لا يُدْغمان فيها، فكرهُوا ذلك التباعُدَ مع امتناع الإدغام في البعض بإطلاق، وامتناعه هنا في الثانى. وذلك أنهم كرهوا أن يذهبوا بالإطباق هنا لأنهما في كلمة واحدةٍ مع أنّ التاء زائدةٌ لو قالوا : مُتَّلع في مُطَّلع، الذى أصله : مُطْتَلِعٌ، فكرِهَوا أن يِغْلِبَ الزائد في ذلك الأصلىّ، ولذلك أجازوا (في[٢]) مُتَّترِدٍ[٣] قَلْبَ الثانى للأول، وكرهوا أيضا إبقاء الإطباق فيلزموا الإطباق حرفًا ليس أصلُه ذلك. وليس حكمُ ماهو من كلمتين كذلك، لأنّه عارضٌ قليلٌ، فأرادوا أن يقلبوا التاء حرفًا من مخرجها موافقًا لها في الشّدة موافقًا لتلك في الإطباق، وهو الطاء، فقالوا: مُصْطَبر من الصَّبْرِ، ومُضْطَرَب من الضَّرْب، ومُظْطَلَم من الظُّلْم ومُطَّلِبٌ من الطَّلبِ . فلزم الإدغامُ في هذا الأخير لاجتماع المِثْلين والأول منهما ساكن .

فإن قيل : ولعلّ القلب هنا للإدغام لالمقاربة الحرفين .

فالجواب : أنه لو كان كذلك لجاز مُتَّلِبٌ كما جاز مُتَّرِدٌ[٣] في مثتَرِد، هذا مع أنه لذا لزم قلبُ التاءِ طاءً من أجل هذه الحروف التى ليست من

---

(١) الآية ٤٠ من سورة الحج.

(٢) ليست في ك.

(٣) يقال : اثَّرد ثريدًا واتَّرده : اتَّخَذَه. وانظر الكتاب ٤٦٨/٤، ٤٦٩.

مخرجها لتقارب مابينها للمباعدة التى بينهما في الإطباق، فَأَنْ تُقْلب مع الطاءِ طاء أَحْرى بذلك وأقرب.

فإن قيل : ظاهرُ كلام الناظم أنّ الإبدال طاءً هنا لازمٌ، على عادته في إطلاقِ مثل هذه العبارة، يريد بها الوجوب، لأنه قال : «طاتا افتعالٍ رُدّ» فيظهر أنه حكم واحدٌ يمتنع خلافه. وليس كذلك؛ إذ يجوز في التاءِ مع هذه الحروف الإبدالُ الذى عَيَّن وإبدالٌ آخر :

فأما مع الصاد فتبدلها صاداً فتقول في مصطبر : مُصَّبِر، قال سيبويه[1]: «وحدثنا هارون أنّ بعضهم قرأ : {فلا جُنَاح عليهما أن يَصَّالِحا بينهما صلْحًا[2]}. أراد أن يصطلحا. وهى قراءة عاصم الجْحَدرِىٌّ[3]، ولايجوز هنا أن يُبْدَل الصاد طاءً فتقول : مُطَّبِرٌ، لأن الصاد لا تدعم فيما لس من مخرجها لما فيها من امتداد الصوت الصفيرِيّ .

وأما مع الضاد فيجوزُ أن تبدلها ضاداً فتقول في مضطجع : مُضَّجِعٌ، كما يجوز هنا أن تبدل الضاد طاءً فتقول مُطَّجِعٌ. وجاز هنا مُطَّجع وإن لم يَجُز في مصطبر مُطَّبِرٌ، لأن الضاد ليست في السمع كالصَّادِ من جهة أن الصغير الذى في الصَّادِ أكثر في السمع من استطالة الضاد.

وأمّا مع الظّاء فيجوز إبدالها ظاءً فتقول في مُضْطَلَمٌ: مُظَّلَمٌ، كما قالوا : مُصَّبِر، وكما جاز أيضا أن تُبدِلَ الظاء طاءً فتقول : مُطَّلم ويُنْشَد بن بَيْتُ زهير[4] :

ويُظْلَم أحيانًا فَيطَّلِمُ

---

(١) الكتاب ٤/٤٦٧.

(٢) الآية ١٢٨ من سورة النساء.

(٣) المحتسب ١/٢٠١.

(٤) انظر سرّ الصناعة ٢١٩.

بقلب الظاءِ طاءً، وعليه أنشده سيبويه[1]. ويروى : فَيَظَّلِمُ، بقلب التاء ظاءً.

وأما مع الطاء فليس إلا وجه واحد.

فتَرَكَ الناظمُ هذا كلَّه مع جوازه وشهرته، وقد ذكر ذلك في التسهيل فحصَّل المسألة تحصيلا حسنًا. هذا وَجْهٌ من النظر / في كلامه. ٣٨٥

فالجواب[2] من وجهين :

أحدهما : أنّ هذه الوجوه المذكورة لاتُعَدُّ في رُتْبةِ ماذَكَرَ، وإنما هيَ قليلة، فلم يذكرها لذلك.

والثانى ـ وهو المعتمدُ في الجواب ـ : أنّ هذا الإبدال إنما هو ثانٍ عما ذكره، فالتاءُ تُبدلَ طاءً على ماتقدَّم ثم تُبْدَل بعد ذلك. وأيضًا إذا أُبْدِلت بعد ذلك فللإدغام لا لمجردّ البدل خاصةً. ولذلك إذا قَرَّر النحويُّون مثل ماقرّر الناظم قالوا : فمن أراد الإدغام للقرب في المخرج والاتفاق في الإطباق قلب الثاني للأول، أو الأول للثانى، على حسب ماذُكِرَ في السؤال، لأنه مُوجِبَ الإدغام إنما حَصَل بعد الاتفاق في الإطباق لاقبل ذلك؛ إذ التاءُ ـ إذا كانت على أصلها ـ بعيدةٌ من حروف الإطباق فلم تكن لتُدْغَم فيها إدغام المُقَارِب مع التباعُدِ، ولذلك لاتُدْغم فيهما الصّاد والضّاد كما تقدَّم. وإذا كان كذلك لم يكن بُدٌّ من تقديم إبدالِ الطاءِ، ثم بعد ذلك يتقارَبُ الحرفان، فمن شاء الإدغام أدغم، فيقلب الأول للثانى، أو بالعكس، ولأجل هذا قال في التسهيل بعدما قَرَّر الإبدال المذكور : «وتُدْغَم في

---

(١) انظر ص : ٣٧٩ .

(٢) الأصل : والجواب .

بدلها[1]» ـ يعنى في بَدَلِ التاء ـ [2] الظاءُ والذالُ والضادُ[3]». ويريدِ أنّك تقول : اطَّلَم[4]، واطَّجع وادّكر. على أنه قد قال : «وقد تُجعل ـ يعنى التاء ـ مثل ماقبلها من ظاء أو ذال أو ضاد[5] أو حرف صفير ». وليس الكلام هنا في التسهيل، وإنما أتيت بكلامه تأنيسًا بما[6] قاله غيره.

ثم قال : «في ادَّان وازْدَدْ وادَّكِرْ دالاً بَقِي». الضمير في «بَقِي» عائد إلى التاء المتقدّم الذكر، وهو التاء في الافتعال، فيعنى أنّ التاءَ المذكورة تُبْدَل دالاً في نحو هذه الأمثلة التى هى : ادّان، وازدَدْ، وادَّكِرْ. وهذه الأمثلة أشارتْ[7] إلى أنَّ موجب الإبدال فيها تقدُّم الدالِ أو الزاى أو الذال على تاء الافتعال، لأن ادَّان افتَعَلَ من الدَّين :

أصلُه : ادتان. وازْدَدْ : افتَعِلْ من الزيادة، أصله : ازْتَدْ. وادَّكِرْ : افْتَعِلْ من الذِّكْرِ، أصله : اذْتَكِرْ. وقد حصل من هذا الكلامِ اشتراطُ شرطين :

أحدهما : أن تقع التاء بعد أحَد ثلاثة أحرفٍ، وهى: الدال، والزاى، والذال. فإن وقعت بعد غيرها لم تنقلب دالاً، فلا تقول في استلم : اسدلم، ولا في اثْتَرَدَ[8]: اثْدَرَدَ ولا في اظطلم : اظدلم، ولا ما أشبه ذلك، وإن كانت السينُ

---

(١) التسهيل ٣١٢.

(٢) الأصل : طاء. وفي باقي النسخ : الطاء.

(٣) الذى في التسهيل : «الظاء والذال» فقط.

(٤) في النسخ : اظّلم، بالظاء المعجمة.

(٥) «أوضاد» ليست في التسهيل.

(٦) س : كما.

(٧) الأصل : إشارة.

(٨) اثترد، واثّرد، واتّرد : اتخذ ثريدًا.

مع الزاى من مخرج واحد والثاء والظاء مع الذال كذلك. وقد أُبدِلت بعد الجيم لكن قليلاً فلذلك لم يذكرها مع الثلاثة كقولهم : اجدمعوا في اجتمعوا. واجدَزَّ في اجتَزَّ، من جَزَزْت ، أنشد الكسائى، ونسبه الجوهرىّ ليزيدَ بنِ الطَّثْرِيَّة، ويُقَال : بل هو لِمُضَرِّسٍ[1]:

فَقُلْتُ لصاحِبِى : لا تَحْبِسَانَا
بِنَزْعِ أُصُولِهِ ، واجْدزَّ شِيحا

والثاني : أن تكون التاءُ تاءَ الافتعال. ويلزم من ذلك أن تكون التاءُ متَّصلةً بالزاى أو الدال من كلمة واحدةٍ، فإن كانتا من كلمتين لم يَجُزْ ذلك، فلا تقول في أحرز تالدًا : أحْرِزْ دالدًا. ولا في انبِذْ تالدًا : انبِذْ دالدًا. ولا ما أشبه ذلك وعلى ذلك أيضًا لاتقول في حَزَزْتُ : حَزَزْدُ، ولا في حَدَدتُ : حَدَدُّ، ولا في نَبَذْتُ : نَبَدُّ. وإن لم تكن تاء افتعل لم تُبْدَل أيضًا إلاّ أن يَشِذَّ من ذلك شيءٌ نحو : دَوْلَجٍ في تَوْلَجٍ[2] فإذا توفَّرَ الشرطان / ٣٨٦ قلت : ادّان، من الدين، افتَعَل منه وازداد، كذا، وادّكر، كذا : ادّعى من الدعوى، وادَّرى، من الدراية، قال[3]:

وماذا يدَّرى الشعراءُ منِّى ... وقد جاوزت حدَّ الأربعين؟!

---

(١) الصحاح : جزز. والبيت في سر الصناعة ١٨٧، وشرح الشافية للرضى ٢٢٨/٣، وشرح شواهده: ٤٨١، وقد ذكر البغدادىّ عن ياقوت وابن برّى أن البيت لمضرّس بن ربْعىّ الفقعسى وهو في ديوانه ٦٥.

يقول : لاتقلع أصول الحطب وعُروقه، واكتف بقطع الشيح فهو أسرع وأسهل.

(٢) التولج : المكان الذى تلج فيه. والتاء فيه بدل من الواو، انظر الكتاب ٣٣٣/٤، وسرّ الصناعة ١٠٤ ـ ١٠٥، ١٤٦، ١٨٧.

(٣) سحيم بن وَثِيل، والبيت في سرّ الصناعة ٦٢٧، أمالى السهيلى ٦٥، وشرح الكافية للرضى ٣٨٣/٣، والخزانة ٦٥/٨.

وفي القرآن الكريم : { وادّكر بعد أمّةٍ[1] }، وفيه : {فهل من مُدَّكِرٍ[2] }. وفيه : {وازدادوا تسعًا[3]}. وهو كثير.

ثُمَّ في ادّكر من هذه المثل فائدةٌ زائدةٌ على ماتقدَّم من الاشتراط، وهى أنَّه أتى بالذَّال مدغمةً في الذالِ، وذلك أنّ الأصل كان أن يؤتى بها غير مُدْغَمةٍ فيها فيقول واذْدكِرْ، لأنّ الإدغام ليس من شأنه في هذه المسألة كما لم يذكره في اطَّلَمَ، واصَّبر، واطَّجع. وهم قد أجازوا اذْدَكَرَ، فكيف يأتى به مُدْغَما؟ قال ابن جني : قال لي أبو على : وأجاز بعضهم[4]: اذْدَكر، لأنَّ تاء افتعل لايلزم أن يجيء قبلها ذالٌ أبدًا، فأشْبَهَتْ اقتتلوا في البيان . يقول : كما أظهروا اقتتلوا مع تَحرّك[5] التاءين، لأنه لايلزم أن يكون بعد تاء افتعل تاءٌ أخرى[6] نحو : احتَلم واغتلم كذلك حال اذْدكَر، فقلبوا التاء دالاً للتقريب، ولم يُدْغموا، لأنَّه لايلزمُ أن يكون قبل التاء ذال نحو : استلم وابتسم[7]». وحكى المازنى[8]:

(١) الآية ٤٥ من سورة يوسف.
(٢) الآية ١٥ من سورة القمر.
(٣) الآية ٢٥ من سورة الكهف.
(٤) بعده في بعض نسخ المنصف : «وهو أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ».
(٥) في النسخ : تجرد.
(٦) في المنصف : أبدًا.
(٧) المنصف ٢/٣٣١.
(٨) كذا في النسخ، والنصّ عن سرّ الصناعة ١٨٧، وفيه ـ في بعض نسخه ـ : حكى أبو عُمَر، وفي أخرى : أبو عمرو. ومثل هذا في الممتع ٣٥٧. على أن في المنصف ٢/٣٣٠ قال المازني ممثلا لقب التاء دالاً بعد الزاى : ازدجر، ومزدجر.

«اذْدَكر فهو مُذْدَكِرٌ»، قال أبو حِكَّاك(1):

والهَرْمُ(2) تُذَرِيه اذْدِراءً عَجَبًا

فإذا كان هكذا فكان من حقِّه أن يقول : واذْدكر. لكن قصد الناظمُ أن يذكر ماهو الأشهر في الكلام والمعْتمد في اللغات، ولاشكَّ أنّ (ما(3)) مثَّل به من الإدغام هو الوجه الأفصح، وهى لغة القرآن، وقد نصَّ النحويُّون على أنها الأولى، وإذا كان أشهر من غيرِهِ مع حصول المقصود من الإبدال دالاً كما تقدّم كان اقتصاره على مااقتصر عليه على ما ينبغى. ووجهُ ماعملوا من هذا أنّ الزاى لما كانت حرفًا مجهورًا (و)(4) كانت التاء مهموسة، والدّال أختُ التاءِ في المخرج وأختُ الزاى في الجهر، قرَّبوا بعض الصَوتِ من بعض، فأبدلوا من التاء أشبه الحروفِ من موضعها بالزاى، وهى الدال، فقالوا : ازدجَرَ وكذلك الذّالُ في اذتكر مجهورةٌ، والتاءُ مهموسة، فأبدلوا التاءَ دالاً لأنها أختها وأخت الذال في الجهر، فقالوا : اذْدَكَر، ثم أبدلوا للإدغام فقالوا : ادَّكر .

وأما ادَّان فقد يُقال : إن الإبدال فيه للإدغام فكيف يدخله في هذا الباب ويجابُ عنه بما تقدَّم في مُطَّلِبٍ من أنه لو كان الإبدال للإدغام لقالوا : اتَّان في ادَّان، وقد حَصَلَ أنَّ الدَّال إنما تُبْدَلُ من التاء خاصَّةً.

وهَهُنا انتهى ماقصد ذكره من الإبدال القياسيّ، وماتبعه من غير القياسيّ.

---

(1) سرّ الصناعة 187، والممتع 358، وشرح المفصل 10/150، واللسان : ذكر، وقبله :
تُنْحِي على الشوك جُرَازا مِقْضَبا
يقال : انحى على السكِّين : عَرَضَ، والجُراز والمِقْضَبُ : القاطع. والهَرْم : ضرب من الحمض فيه ملوحة. وتذريه : تطيره وتذهبه.

(2) في الأصل : والهمز، وفي غيره : والهم. والمثبت عن مصادر التخريج.

(3) سقط من الأصل، ت.

(4) سقط من س .

ثم شرع في الكلام على الإعلال بالحذف فقال :

فصـــــل

فـــاأمْـــرٍ اَومُـضــــارِعٍ مِنْ كَـوعَـدْ

اِحْــذِفْ ، وفي كَــعِـدةٍ ذاكَ اطَّرَدْ

فـاأمـر أصلُه : فـاءَ أمْـرٍ، لكنّه حـذف إحـدى الهـمـزتين كـراهيـة اجتماعهما وإن كانتا من كلمتين، والمحذوفة هى الثانية في القياس عند طائفة، لأنّها التى وقع[1] بها الثقل، والأولى عند طائفة، وهو مثل قراءة أبى عَمْروٍ[2]: (جا أَمْرُنا[3])، و(جا أشراطُها[4]).

وفـا : منصـوبٌ باحـذِفْ. وقـوله : «من كـوعَـدْ»، الكاف فيـه اسمٌ لدخولِ حرف/ الجرِّ عليها وهو مِنْ، فصار مثل قوله، أنشد سيبويه[5]: ٢٨٧

وصاليات ككما يُؤَثْفَيْن

واعلم أنّ الإعـلال بالحـذف قليلٌ، ولذلك لاتجـده مُطّرداً. إلاّ في مواضع قليلة وإنما الغالبُ وقفُه على السماع، إذ لم يكثر كثرةً يسوغ

---

(١) الأصل، ت : قرنه بها للثقل.

(٢) قرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين المجتمعتين من كلمتين والمتفقين في الحركة، انظر النشر ٣٨٢/١ ـ ٣٨٣، والإقناع ٣٨٢، وشرح الشافية للرضى ٦٥/٣.

(٣) الآية ٤٠ من سورة هود.

(٤) الآية ١٨ من سورة محمد.

(٥) الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، ٢٧٩/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، والمنصف ١٩٢/١، ١٨٤/٢، ٧٢/٣، وسر الصناعة ٢٨٢ ـ ٣٠٠، وشرح الكافية للرضى ٣٨٧/١، ٣٦٤/٢، ٣٢٥/٤ ـ والخزانة ٣١٣/٢، ١٥٧/٥، ١٩١/١٠، وقائله خطام المجاشعي.

والصاليات : الأثافي، جمع أثفية، وهى مايوضع عليه القِدْرُ، وهى ثلاثة، يريد أنّها صليت بالنار حتى اسوَدّت.

وسيأتى هذا البيت في شرح بيت الألفية الذى يلى هذا، وهو قوله :

وحذف همز أفعل استمرّ في مضارع وبِنْيَتَىْ متصف

فيها القياس، وأكثر ماتجده في اللام نحو : أَخٍ، وأَبٍ، ويَدٍ، ودَمٍ، وشاةٍ، وشَفَةٍ، وأَمَةٍ ويقل في الفاء نحو : رِقَةٍ، وعِدَةٍ، وزِنَةٍ، وجِهَةٍ. وأقلّ من ذلك الحذفُ في العين نحو سَهٍ، وشاكٍ، ولاثٍ، وهارٍ، أصلُه : سَتَهٌ، وشائك، ولائث، وهائرٍ، وكذلك : مُذْ، أصله : مُنْذُ. وأكثر الحروف حذفًا حروف اللين الثلاثة، والهمزة، والهاء، والحرف المتصل بمثله. فالألف نحو : علام تفعل؟ والياء نحو : أصاب الناس جَهْدٌ، ولو تَرَ ما الصبيان[1]؟ والواو نحو عِدَةٍ وزِنَةٍ، والهمزة نحو : ترى، ويرى، وأُكرِمُ، وبُرَاء في بُرَآءَ. والهاء نحو : شفة، وشاة واستٍ، والحرف المتّصل بمثله نحو : ظَلْتُ في ظَلِلْتُ، وأَحَسْتُ في أَحْسَسْتُ .

ولما كان (هذا[2]) الحذف على قسمين، حذفٍ قياسى، (وحذفٍ غير قياسى[2]) ، وكان غير القياسىّ موقوفًا على النقل، إنما يتلقّى من أهل اللغة، وإنما يتكلّم عليه النحوىّ من حيث التوجيه أو بالعَرَضِ، والقياسىّ هو الذى يَعْنيه الكلامُ فيه ، تعرَّضَ الناظم للكلام على القياسىّ منه وترك غيره ، إلا ما كان له كثرةٌ مّا وشهرةٌ، وربَّما قيل في مثله بالقياس. وجملة المواضع القياسية في الحذف على ماذكره هو في التسهيل وغيره حَذْفُ فاء المضارع والأمر من نحو وَعَد، وحذفها من المصدر الذى على فعله منه أيضا. وحذف[3] همزة أفعل من المضارع والجارى عليه. وهذه ثلاثة مواضع نصٌّ هنا عليها، ورابعٌ تكلّم عليه في هذاالنظم في باب الوقف، وهو حَذْفُ ألفِ ماالاستفهامية. وهذا في الحقيقة سماعٌ، لكنّه مضبوطٌ بقانونٍ مختصٍّ به. وزاد في التسهيل حَذْفَ عَيْنِ فَيْعَلُولة،

---

(١) التسهيل ٣١٥.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل، ت : في حذف.

وزاد غيره حذف عين فَيْعِلان وفَيْعِل ، وجعله في التسهيل محفوظًا . فإذًا إنما ترك مما ذكره في التسهيل فَيْعَلُولة[1] خاصّة، وهو قليل الاستعمال ليس من جلائل المهمات في العربية ذكرُه، فتركه، وكان أولى منه فَيْعِل لكثرته ودَوَرانه على األسنة لو كان عنده قياسًا . أمّا مايجرى مجرى المقِيس فَظَلْتُ وقَرْنَ، وسيذكرهما الناظمُ .

وَلْنرجِعْ إلى لفظه، فقولُه : «فاأَمْرٍ او مضارِعٍ».. إلى آخره، يعنى أن الفعل[2] المضارع وفعل الأمر إذا كانا من الأفعال التى ماضيها من نحو : وَعَد، حُذفت فيهما الفاء وجوبا، وذلك نحو : يَعِدُ وعِدْ، ويَزِنُ وزِنْ، ويَرِدُ ورِدْ، لأنها من وَعَدَ ووَزَنَ ووَرَدَ. وكذلك : يَسِمُ وسِمْ. أصلها : يَوْعِدُ واوْعِدْ، ويوزِنُ واوْزِنْ. وكذلك سائرها، لكن حُذِفت الواو في الأصل مع الياء التى للمضارعة استثقالاً لوقوعها في فِعْلٍ بين ياءٍ مفتوحةٍ وكَسْرَةٍ إذا قلت : يَوْعِدُ. أمّا وقوعُها في الفعل فهو ثقيل والاسم أخَفُّ منه، ووقوعها بين الياء
٣٨٨ والكسرة لتجانُسِهِما ومنافرة الواو لهما / والياءُ مفتوحةٌ، والفتحة من الألف، والألفُ قريبة من الياء، ولذلك رجعت الواو إلى الياء إذا وقعت بعد الألف في مصدر الفعل المُعَلّ نحو : حالت حِيَالاً، وقامت قيامًا، وصَحَّتْ في مثل العِوَض والحِوَل، كما تقدّم قبل ذلك، فصارت هذه الأشياء مَظَنَّةً للاستثقال عند بقاء الواو، فَحُذِفَت، وهذه هى العلَّة. ثم حُمِل المضارعُ ذو الهمزة أو النون أو التاء على ذى الياء وإن لم يكن هناك ياءٌ مفتوحةٌ، لأنهم لو قالوا : أنت تَوْعِدُ، وهو يَعِدُ، لاختلف المضارعُ ، فكان

---

(١) التسهيل : ٣١٤.
(٢) الأصل : فعل.

يكون تارةً بواو، وتارةً دونها[1]، فحافظوا على المجانسة في الفعل ليجرى على أسلوبٍ واحدٍ في أنواع مصرِّفاته. ومثلُه حذف همزة يكرِمُ وأُكْرِمُ الآتى إِثْر هذا. ثم حُمِل الأمرُ على المضارع في هذا الحكم لأنه يجرى عليه في غالب أحكامه لكنّ هذا الحكم لايكون إلا بوجود الأوصافِ التى نَبَّه عليها بالمثال حيث قال : «مِنْ كَوَعَدْ» فإذا كان المضارعُ والأمرُ من الماضى الذى على هذا الوصف ثَبَت الحكمُ وإلاّ فلا يثبت، وجملةُ الأوصافِ التى اشتمل عليها هذا الفعلُ أربعةٌ :

أحدها : أن يكون ثلاثيًا لارباعيًا ولا ما فوقَ ذلك ، فإنّه إنْ كان رُباعيّاً أو فوق ذلك ثَبَتت[2] الواو، فإذا كان الماضى على أفعل نحو : أَوْعَدَ، قلت في المضارع : يُوعِدُ، وفي أَوْرَث : يُورِثُ. وكذلك الأمر تقول : أَوْعِدْ وأَوْرِثْ، ونحو ذلك، فلا تحذف البتَّة، ووَجْهُ ذلك وجهان :

أحدهما : أنّ يُوعِدُ أصله : يُؤَوْعِدُ مثل يُؤَكْرِم، فلما حذفوا الهمزة للعلَّة التى تُذكَر بعدُ إنْ شاءَ الله ـ تعالى ـ أرادوا ألاّ يجمعوا على الكلمة حَذْفَ الفاءِ وحَذْف الهمزة الأولى، بخلاف يَعِدُ فإنه لم يُحَذفْ منه شىءٌ، فجاز الحذفُ منه.

والثانى : أن مضارع مازاد على الثلاثة على طريقٍ (واحدٍ[3]) لايتغيّر، وليس كذلك مضارع فَعَل، لأنّ بابه أنْ يجىءَ على يَفْعِلُ وعلى يَفْعُلُ وعلى يَفْعَلُ مع حَرْفِ الحلق، فلما لم يلتزم فيه يَفْعِلُ كان هذا تغييرا حاملاً على تغيير آخَرَ، وقد كثُر في كلامهم (وجود[3]) التغييرِ حيث تَغْييرٌ آخَرُ غيره، كحذفهم ياء فَعِيلة وفُعَيلة في النسب باطِّرادٍ للُزوم حَذْف الهاء، فإذا كانت الكلمة بغير هاءٍ لم تُحَذَفْ إلاّ شذوذًا وليس بينهما في الثِّقل زيادة. قال ابن الضائع : ولهذا صار

---

(١) الأصل : بدونها.

(٢) ك : تثبت.

(٣) سقط من ك.

النحويُّون يقولون : التغييرِ يأنَسُ بالتغيير قال : وهو[1] صحيح بالنظر إلى هذا المعنى، ولهذا لم يُغَيّر عند سيبويه[2] يوضُؤ، لأنَّهم كرهوا حَذْفَه، لأنّه يجيءُ على طريقةٍ واحدةٍ لاتَتَغيَّر، ولم يُغَيِّروه إلى يَفْعِل لأنه لا يكون مضارعًا له كما يكون لِفَعَل. وعلى اعتبار هذا الشرط لوبنيت من الوعد مثل دحرج فقلت وَعْدَدَ، ثم بنيت المضارع منه لقلت : يُوَعْدِدُ، وفي وَزْنَن : يُوَزْنِنُ. ولاتقول : يُعْدِدُ، ولا : يُزْنِنُ ـ وإن وقعت الواو بين ياءٍ وكسرةٍ ـ لأمرين ، أحدهما: ضمُّ الياء وقد تقدَّم أن الفتحة لها تأثيرٌ ما في الحذفِ. والثاني : أنّك لو حذفت لزال الغرض / المطلوب من الإلحاق؛ إذ ٢٨٩
صارت الواو في مقابلة الدال من يُدَحْرِج، فلم يكونوا لِيخِلُّوا بما قصدوا من الإلحاق. وهذا كما قاله ابن جنى في بناء مثل دحرج من الأخذ إذ تقول في المضارع : يُؤَخْذِذُ، ولاتَحذف الهمزة كما تحذفها في يؤكرم فتقول : يُكْرِمُ[3].

والثانى[4]: أن تكون فاؤه واوًا كما تقدَّم تمثيله، تحرُّزًا من أن تكون همزةً أو ياءًا. أمَّا إنْ كانت همزةً فلا تحذفْها وإن وقعت بين ياءٍ وكسرةٍ أو لم تقع كذلك، فتقول في مضارع أَخَذَ : يأخُذُ، وفي مضارع أَبَق : يأبِقُ. ولاتقول : يَخُذُ، ولا : يَبِقُ وكذلك الأمرُ، فتقول في الأمر من أَبَق : ايبِقْ، ومن الأمن : ايمَنْ، ومن أفَل يَأْفُل : اوفُلْ يابَدْرُ. وكذلك ما أشْبَهَهُ . إلا أنه شذَّ من هذا ثلاثةٌ من أفعال الأمر، وهى : خذ، وكُلْ،

---

(١) الأصل : وهذا.

(٢) الكتاب ٤/٥٣.

(٣) المنصف ١/١٩٣ ـ ١٩٤.

(٤) أى : من الأوصاف الأربعة التى اشتمل عليها التمثيل بَوعَدَ.

ومُرْ، (١-مع أن المضارع لم تحذف منه، وإنّما تقول : يأخذ، ويأكل، ويأمر، فكان الأصل فيها : اؤخذ واؤكل واؤمر-١) فالتزموا حذف الهمزة التى هى فاءٌ، وسقطت ألفُ الوصلِ حين وليها المُتَحرِّك . إذا بدأت بها أو وصلتها بغير الواو والفاء، فإن وصلتها بهما فلك في مُرْ وجهان : الإثبات، فتقول : وَأْمُرْ، فَأْمُرْ ـ وهو أجودُ ـ ولك أن تقول : فَمُرْ ومُرْ. وأما خُذْ وكُلْ فإنما تتركها على حالها من الحذف وهذا شاذٌ لايُقاسُ عليه غيره، قال في التسهيل : إلا في الشعر لمكان الضرورة[٢]. كقوله[٣]:

فــإن نحن لم ننهض لكم فنُبِــيــرَكم
فَــتُــونا فَـــقُــودُونا إذًا بالخــزائم

وأما إن كانت الفاءُ ياءً فكذلك أيضًا لاتحذفها وإن وقعت بين ياءٍ وكسرةٍ، نحو : يَعَر يَيْعِر. «يَسَر يَيْسرُ، ويَنَع يَيْنِعُ. وذلك لأنّ الياء أخفُّ عليهم[٤] من الواو لقربها من الألف، والواو ليست كذلك، لأنها تحتاج في إخراجها إلى تحريك شفتيك قال سيبويه : فجرى ذلك مجرى تحريك بعض جسدك، والياءُ مخرجها من وسط الفم والعملُ فيها أخفى، وقد جاء فيها الحذف شاذًا، حكى سيبويه شذوذًا : يَئِسَ يَئِسُ كَيعِدُ، وبها شبَّهها سيبويه[٥].

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) التسهيل ٣١٤.

(٣) لم يقع لي. وفي س : وفترنا. ويبدو أنه أمر من أتى يأتى، والأصل : فأتونا، ثم حذفت الهمزة ضرورة.
والخزائم : جمع خزامة، والخزامة : البرة من الشعر. والبرة : التى تجعل في أحد المنخرين، وهى من صُفْرٍ.

(٤) الأصل، ت : عليه.

(٥) الكتاب ٤/٥٤، ٣٣٩.

والثالث : أن يكون (المضارع[1]) على يَفْعِل ـ بكسر العين ـ لأنه إذا كان كذلك تمكّنت العلّة المذكورةُ، من وقوع الواو بين ياءٍ وكسرةٍ. فلو كان المضارع على يَفْعَل أصلاً غير مُحَوَّلٍ لم تُحذَفْ. فتقول في مضارع وَجِل : يَوْجَل. وفي مضارع وَحِل : يَوْحَلُ، ولاتَحْذِفْ. وكذلك إن كان (على[2]) يَفْعُل ـ بضم العين ـ نحو : وضُؤَ يَوْضُؤُ، ووَقُح يَوْقُح؛ قال ابن جني : «سألت أبا عليٍّ وقت القراءة عليه[3] فقلت : هلاَّ حُذِفَت الواو من يَوْطُؤُ ويوضُؤُ لوقوعها بين ياءٍ وضمةٍ[4]، على أنّ الضمة أثقل من الكسرة؟ فقال : إنما جاءَ هذا تامًّا ولم تُحَذَفْ واوُه لأنَّ باب فَعُل لا يأتي مضارعُه[5] إلاّ على بناءٍ واحدٍ وهو يَفْعُل، نحو : ظَرُف يَظْرُف، وشرُفُ يشرُفُ. وما كان على فَعَلَ فإن مضارعه يختلف نحو : ضَرَب يضرِبُ، وقتل يقتُل، وسأل يسأل، فلما كان مضارع فَعَل يختلف جاز فيه حذْف الواو : نحو : يَعِدُ، ولَّما كان مضارع فَعُل لايجئ إلا على يَفْعُل لم تُحذَفْ واوُه لئلاّ يختلف»[6]. قال : «وقد لوَّح أبو عثمان إلى هذا المعنى بقوله : فهذا يجرى مجرى ظَرُفَ/، أى : ٣٩٠
لايختلفُ كما لايختلفُ ظرُفَ يظرُفُ (ووطُؤَ، يَوْطُؤُ)[7] وشَرُفَ يَشْرُفُ، ولكنه لم يُخلِّصه تخليص[8] أبى عليّ»، قال :« ولمثل هذه المواضع يُحتاج مع الكتب إلى الأستاذين » [9] . انتهى كلامُ ابن جنّى .

---

(١) عن س، ك.
(٢) سقط من الأصل.
(٣) في المنصف : «وقت القراءة عن هذا».
(٤) بعده في المنصف : «كما حُذِفت في تَعِد لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ».
(٥) الأصل، ت : مطاوعه.
(٦) فى المنصف : «لئلا يختلف الباب».
(٧) ليس فى المنصف.
(٨) فى المنصف: «ولم يُلخّصه تلخيص».
(٩) المنصف ١ / ٢٠٩ ـ ٢١٠ .

«ولمثل هذه المواضع يُحَتاج مع الكتب إلى الأستاذين»[1]. انتهى كلامُ ابن جنِّى.

وزعم ابن عصفور أنه (إنما)[2] لم يُحذَف يوضُؤُ ويوطؤ لأن الواو بين ياء وضمَّة أخفُّ. قال ابن الضائع : وليس كذلك، بل يوضُؤُ أثقل من يَوعِدُ، لو قيل. قال وإنما سببُه ماتقدَّم، وبه علَّل سيبويه. يعنى ماذكرته عن ابن جنِّى والفارسىّ. وقد شَذَّ من هذا قولهم : يَجُد[3]، فى مضارع وَجَد، فحذفوا فاءه[4] مع كونه على يَفْعُل ، (وهى)[2] لغة عامريَّة ، وعليها جاء قول لبيد العامرىّ[5]:

لو شئتِ قد نقَعَ الفُؤادُ بِشَرْبةٍ
تَدَعُ الصَّوادِى لايَجُدْن غَلِيلاَ

وكأنهم حملوا هذه اللغة علي اللغة الفُصحى فى الحَذْف. قال الفارسىّ فى التذكرة : لم يجز أن تصحَّ الواوُ في يَجُد كما صحَّت فى يوضُؤُ ، لأن الضم لايلزم لقولهم [6]: يَجُد، فإذا كانوا لم يصحِّحُوا الواو فى يَطَأُ ويَسَعُ كما صَحَّحوها فى يَوْجَل ، لأنّ الفتحة مُجتَلَبَةٌ من أجل حرف الحلق، وإن كانوا لم يستعملوا الكسر كما استعملوا الكسر من يِعَدُ، فألاَّ يصحَّ من يجُد مع استعمالهم نَجِدُ أجدَرُ وأولى .

---

(١) المنصف ١/٢٠٩ - ٢١٠.

(٢) سقط من س.

(٣) الكتاب ٤/٥٤.

(٤) الأصل ، ت : ياءه.

(٥) كذا نسبه المؤلف إلى لبيد متابعًا للجوهرى فى صحاحه، ومثله صنع الرضىّ فى شرحه على الشافيه ١/١٣٢. ويقول ابن برى: إن البيت لجرير. وهو فى ديوانه ٣٦٤. والبيت فى سرّ الصناعة ٥٩٦، والمنصف ١/١٨٧، وشرح البغدادى لشواهد الشافية ٥٣ - ٥٧.

(٦) الأصل : من قولهم.

ثم أنّ هذا الكسر فى المضارع تارةً (يكون)[1] ملفوظًا به، وتارة يكون مقدَّرًا، فا الملفوظ به نحو ماتقدم، والمقدَّر هو الذى يكون فى الأصل كذلك، إلا أنه فُتِح لعارضٍ اقتضى ذلك، كقولك : يَطَأ ويَسَعُ أصله يَوْطِئ ويَوْسِعُ ، فوقع الإعلال بحذف الواو، ثم فتح لأجل حرف الحلق فقيل : يَطَأ ويَسَعُ، ودليل ذلك أنه لو كان على يَفْعَل فى الأصل لم تُحذَفْ منه الواو، بل كنت تقول : يَوْطَأ ويَوْسَعُ، كما قلت : يَوْجَل ويَوْحَلُ .

فإن قيل : إنّ الماضى منه على فَعِل، وليس قياسه إلا[2] يفْعَلُ فكيف يكون الأصل هنا يَفعِلُ؟

فالجواب : أنّ الخليل[3] جعل هذا مما جاء من المُعَلّ على فَعِل يَفْعِل نحو: وَمِق يَمِقُ، وَوَثِق يَثِقُ، وورِمَ يَرِمُ، وورِثَ يَرِثُ، وولِه يَلِهُ، ووفِقَ[4] يفِقُ، ووَحَرَ يَحِرُ[4]، ووغِرَ يَغِرُ ويَوْغَر – ويَوْحَر أيضا[5]– وَوَغِم يَغِمُ ويَوْغَمُ. فهذا مما يُؤَنِّس بمجئ فَعِلَ على يَفْعِل، لكن حرف الحلق إذا جاء لامًا تُفْتَح له العينُ، هذا إذا كان الماضى منه فَعِل، فإن كان فَعَل فلا إشكالَ نحو : وَضَع يَضَع ، ووَقَع يَقَع، ووَدَع يَدَع وأما يَذَر فمن هذا أيضًا لكن حُمل على يَدَع[6] الذي فى معناه؛ إذ ليس لفتح عينه علّة سوَى ذلك، لأنّ لامه ليست بحرفٍ حلقىٍّ . وكذلك عينُه، كما كان لنحو قرأ يقرأُ وذَهب يذهَبُ

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : لايفعل.

(٣) انظر المنصف ٢٠٧/١.

(٤) يقال : وَفِقت أمرك : وُفِّقتَ فيه .

(٥) وَحِر صدره علىّ يَحِرُ ويَوْحَر : وَغِرَ ، والوَحَر : الغيظ والحقد وبلابل الصدر ووساوسه.

(٦) انظر شرح الشافية للرضي ١٣١/١.

والذى يُدْخِلُ هذا النوعَ تحت إشارةِ الناظم أنه أتى بِوَعَـدَ، ولاشكَّ أنَّ مضارعه على يَفْعِلُ، فكذلك إذا قيل لك : ماوزن يَضَعُ/ مضارع وَضَعَ؟ ٣٩١
فإنك تقول : يَفْعِل لأنك إمّا أن تُجِيبه على الأصل أو على اللفظ، واللفظُ ليس بمرادٍ لأنه يَعَلُ، والأصل يَفْعِلُ بالكسر، فلا بُدَّ أن تُجِيبه علي الأصل، فقد دخل فى معنى مضارع وعد[١].

والرابع : أن يكون مبنيًا للفاعل كوَعَد، تَحرُّزًا من المبنى للمفعول فإنه لاتحذَفُ واوه بل تقول : يُوعَد ويُوزَن ويُوسَم، وذلك لفَقْدِ العلَّة التى لأجلها حُذِفت فى موضع الحَذْفِ ، وهى وقوعُ الواو بين ياءٍ وكسرةٍ. قال ابن جنى : «وفيه علَّةٌ أخرى، وهى أن مضارع فُعِل لايكون إلاّ علي يُفْعَل، فجرى ذلك مجرى شَرُف فى لزوم مضارعة وزنًا واحدًا، فصحّت فى يُوعَد كما صحَّتْ فى يَوْطُؤُ لئلاّ يختلف الباب». قال «هو مُنْتَزَعٌ من قول أبى علىّ فى يوطُؤُ ويوضُؤُ»[٢].

فإن قيل : قد زعم النحاةُ أنَّ فِعْلَ المفعول[٣] ثانٍ عن فِعْلِ الفاعل ومَغَيَّرٌ منه، ولذلك جرى على حكمه فى مثل سُويِرَ وقُووِلَ دون إعلالٍ ولا إدغامٍ كما إذا قلت : ساير وبايع، وقد تقدَّم فى نحو يَطَأ ويسع ويقع ويَدَع أنّ الحركة المنتقل إليها عن الأصل لاتُراعَى، وأن المراعَى هو الحركة الأصيلة، فلهذا وجب الحَذْفُ، فكان الواجب على قياس هذا كُلِّه أن تُحذفَ واو نحو يُوعَدُ، لأنّ الأصل يَعِدُ، وهذا التغيير طارئٌ عارضٌ.

---

(١) الأصل : وضع.

(٢) المنصف ٢١٠/١.

(٣) الأصل : الفاعل.

فالجواب : أنّ كُلَّ مضارع من ثلاثيٍّ هو فعل مَفعُولٍ فإنما يكون على يُفْعَلُ أبدًا لا ينكسر، ولما كان منه مالايصحّ أن يجرىَ فيه هذا الإعلالُ لخُلوِّه فى الأصل عن موجبه، وذلك مضارع فَعِل وفَعُل كيوحَلُ ويوجَلُ، ويوضُؤَ ويوقُحُ ، تقول : هذا مكانٌ يُوحَلُ فيه ويُوقَحُ فيه، وكان البناء واحدًا فى الجميع، كرهوا اختلافه بالصحَّة[1] فى بعض (و)[2] الإعلالِ فى بعض، فحملوه محملاً واحدًا، وطردوا فيه حكم الصحّة حملاً لما فيه موجبُ الإعلال علي ما فُقِد فيه، وآثروا مع ذلك التصحيح على الإعلال لأنّه الأصلُ، قاله ابن عصفور، وهو مُنْتَزَع من تعليل ابن جنى وراجعٌ إلى معناه. وقد شذَّ من هذا يُذَر ويُدَع فى يُوذَرُ ويُودَعُ ، قال الفرزدق[3]:

وعضُّ زمانٍ - ياابن مَرْوَانَ - لم يُدَعْ

من المالِ إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ

يُروَى بضم ياءِ يُدَعْ، وكان الأصل أن يقال : يُودَعْ، من وَدَع (بمعنى ترك)[4] ووجهُه الحملُ على فعل الفاعل، كأنه اعتَبَر أنه أصلُه وأنّ بناءَ المفعول عارضٌ، فأُبْقِيَ، الإعلالُ بعد التغيير على حاله قبله.

وثَمَّ شرطٌ خامسٌ مأخوذٌ من تخصيصه هذا الحكم بالفعل ؛ إذْ مفهومُ قوله : «فا أَمْرٍ أو مضارعٍ» أنَّ فاءَ غيرهما غيرُ محذوفٍ وإن وقعت الواو فيه كوقوعها فى يَعِدُ. وهذا صحيحٌ، فإنَّك لو بنيت مثل يقطين من وَعَد لقلت : يَوْعِيدٌ،

---

(١) الأصل: بالضمة.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) ديوانه ٢/٢٦، وفيه : أو مجرّف. وهو فى الخصائص ٩٩/١، والمحتسب ١٨٠/١، ٣٦٥/٢، وشرح الكافيه للرضى ٣٥٥/٢، والخزانة ١٤٤/٥.

(٤) عن الأصل، ت.

أو من وَزَن لقلت : يَوْزِينٌ، أو من وَرَد لقلت : يَوْرِيدٌ. وكـذلك مـا أشـبـه ذلك[1]، فالواو فيها واقعةٌ بين ياءٍ وكسرةٍ كما كانت فى يَعِدُ كذلك، لكنها لما وقعت فى الاسم الذى هو أخفُّ من الفعل ثبتت ولم تُحَذفْ، وقد تقدَّم قبلُ هذا الأشعارُ بأنّ كونَها فى الفعل جزءُ علَّةٍ، وأيضًا فإنَّ التصريف بالحذف وغيره أمكن فى الفعْلِ منه فى الاسم، فساغ فيه مالا يسُوغُ فى غيره. وإذا ثبتت مع الياء والكسرةِ كان ثبوتُها مع غيرها من الحروف/ ٣٩٢
الأُخَر أَجْدَرَ، وهى الهمزة والنون والتاء، فالهمزة كما إذا بَنَيْتَ مِثْل أَصْبِعٍ من الوعد فإنك تقول : أَوْعِدٌ ، ومن الوزن : أَوْزِنٌ ، أو مثل نرجِسٍ فإنك تقول : نَوْعِدٌ ونَوْزِنٌ. وكذلك التوَّصية والتَّودِيةَ والتَّوسِعة. وهذا ظاهر.

ثم يبقى على الناظم توهُّم شرطٍ سادسٍ ظاهرٍ من تمثيله، مع أنه غير مراد، وذلك كونُ الماضى على فَعَل ، بفتح العين، فإنه يوهم أنه يتحرَّز به من مضارع فَعِل إن كان على يَفْعِلُ، فيكون نحو : وَثِقَ يَثِقُ، شاذًا وعلى غير قياسٍ. وليس بصَحيحٍ، بل كلُّ ما كان على يَفْعِل ـ كان ماضيه فَعَل أو فَعِل ـ فالحَذْفُ له لازِمٌ قياسًا، ولا خلاف فى هذا أعلَمُه. وأَخْذُ هذا الشرط أظهرُ من أَخْذِ كون المضارع على يَفْعِل ، لأنّ هذا بالنَّصِّ لقوله : «كَوَعَدْ»، وذلك باللزوم، إذْ كان مضارع وَعَد يَعِدَ، فهذا من التمثيل الموقع فى الإشكال .

ويُجاب عنه بأن قصده إلى الأمر والمضارع يدخل له نحو : وَثِق يَثِقُ، وذلك أنّ المضارع من وَعَد على يَفْعِلُ، فقد دخل له ما كان مضارعه من الأفعال على هذا الوزن. وأمَّا كونه على فَعَل فَيَدُلُّ على إهماله من

(١) الأصل : هذا.

كلامه كوْن المضارع على يَفْعِلُ؛ فإن فَعَل المفتوح العين غير مخصوص بيَفْعِل، بل مضارعه يأتى على يَفْعِل وعلى يَفْعُل، فلو كان كونُ الماضى (على)(١) فَعَل مُشْتَرَطًا لكان مناقضًا لاشتراط كون مضارعه على يَفْعِل. وأيضًا لا معنى لاستراط كون الماضى على فَعَل إذا كان المقصودُ المضارعَ والأمْرَ المحمولَ عليه، فإذًا قد ظهر من كلامه سقوطُ اعتبار هذا المعنى.

ثم قال : «وفى كعِدَةٍ ذاك اطَّرَدْ». ذاك: إشارةٌ إلى حَذْفِ الفاء، والحذف لم يذكره نصًا، وإنما ذكر الفعل المفهومَ منه الحذفُ وهو قوله : احذِفْ». فأشار إلى مدلول عليه كما يُعَاد الضميرُ عل مدلولٍ عليه بغيره، كقوله تعالى : {وإنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لكم}(٢). ومنه قوله(٣):

إذا نُهِى السَّفِيُه جَرَى إليه

وخالَفَ والسَّفيهُ إلى خلاف

وكافُ «كِعَدةٍ» اسم أيضًا كقوله : «مِنْ كَوَعَدْ»، ويُريد أنّ عِدَة الذى هو مصدر وَعَد المذكور وما كان مِثْله وعلى وِزَانِه يجرى فيه من الحذفُ المذكورُ ماجري فى فعله.

وقد اشتمل هذا العِقْدُ على التنبيه على أوصاف عِدَةٍ الذى يلزمه ذلك الحكم، وذلك وصفان:

أحدهما : كونُه مصدرًا، لأن عِدَةً مصدرُ وَعَد يَعِدُ عدةً. فكلّ ما كان مصدرًا مثلَه فهو مثلُه فى الحَذْفِ كقوله : وَعَد عِدَةً ، ووَزَن زِنَةً ، ووَسَمَ سِمَةً،

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الآية ٧ من سورة الزمر.

(٣) مجهول. والبيت فى معنى القرآن للفراء ١/١٠٤، والخصائص ٣/٤٩، والمحتسب ١/١٧٠، وخزانه الأدب ٥/٢٢٦.

وَوَمِقَ مِقَةً، وَوَثِقَ ثقةً، ووَصَلَ صِلَةً ، وما أشبه ذلك، كأنهم استثقلوا وِعْدَةً وَوِزْنَةً ، فألزموها الحذف . وأيضًا إذا كانوا يَسْتَثْقِلونَ الواو بين ياء وكسرة في الفعل والواو ساكنة، كانوا للواو عند كسرها نَفْسِها أشدَّ استثقالاً، فحوَّلوا كسرتها على ما بعدها وألزموها الحذف، لأنّهم إنْ أثبتوها بعد أن سلبوها حركتها احتاجوا إلى ألفِ الوصل، من حيثُ كانت ساكنةً معرَّضَةً للإبتداء بها، ولايُبْتَدأ بساكن. ولو جاءوا بألف الوصل ـ وهي مكسورة ـ لَزِمهم قلبُ الواء ياءً لأحل الكسرة قبلها، فكانوا يقولون اِيْعدًا أو اِيْعِدَةً، فتجتمع كسرتانِ بينهما ياء ساكنةٌ، فكان يجتمع مايستثقلون، فحذفوا لذلك. وأيضًا لما كان المصدر قد يعتلُّ لاعتلالِ / فعله، ، كما تقدَّم في الإقامة والاستقامة، وقيام وصيام، أُعِلَّ هذا أيضًا لاعتلال فِعْله. ٣٩٣

فإن قيل : مصادر الأفعال الثلاثيَّة ليست كذلك؛ بل قد تعتل لاعتلال أفعالها وقد لاتعتلّ، ألا ترى أنّ وعدًا لم يُعَلّ، وفُعُولاً من غُرْتُ لم يُعَلّ حين قلت : غوورًا، وهو في غاية الثِّقَل، ومن هذا كثيرٌ، فكيف يُقال : اعتلّ هذا لاعتلالِ فعله؟

فالجوابُ عندهم : أنَّ مصادر الثلاثيّ لما (لم)(١) تلزم طريقةً واحدةً كمصادر مازاد على ثلاثة لم يُلْتَزَمْ فيه الإعلال (لاعتلال)(٢) فعله، لكن (إذا)(٣) اقترن به ثِقَلٌ مّا وأمكن فيه إعلالٌ لايُلْبِسُ أعلُّوهُ ، كما فعلوا في

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) سقط من لأصل.

(٣) سقط من س.

القيام ونحوه.وكذلك فعلوا فى عِدَةٍ لما كسروا الواو، وهى مستثقلة كما تقدم، أعلّوا بإلقاء حركتها على الساكن بعدها وحذفوها، كما حذفُوها فى الفعل، فقالوا : عِدَةٌ وزِنَةٌ، وصار بقاءُ الكسرة دليلاً عليها . فإن لم يكن مصدراً لم يُحذَفْ هذا الحذفَ، وذلك نحو : وِجْهَةٍ من نحو قوله تعالى : {ولكلٍّ وِجْهَةٌ هو مُوَلِّيها}[1]، وهى بمعنى الجهة. وحمله المازنى[2] على أنه اسمُ المكانِ المتوجَّهِ إليه، وعلى ذلك حمله الفارسىّ في التذكرة والإيضاح، قال فى الإيضاح :«ومن جعلها التَّوجُّهَ كان شاذًا كشذوذ القُصْوَى والقَوَدِ ونحو ذلك». قال : «وهذا فى المصدر أبعد لإجرائهم إياه مجرى الفِعْلِ، والفِعْلُ لم يصحَّ فى هذا النحو»[3]. يعنى فكذلك ينبغى ألاّ يصحّ المصدرُ. ومذهب سيبويه[4] ـ فيما يظهر منه ـ أنه من المصادر، وأنه جاء شاذًا. وعلى هذا أيضًا إن جاء الحذفُ فى غير المصدر فشاذٌّ أو مؤوّلٌ بأنه مصدرٌ فى الأصل، وذلك نحو: الرِّقة للوَرِق، واللِّدة على مذهب المؤلِّفِ فى التسهيل[5]، وذكر غيره أنه مصْدرٌ وُصِفَ به» والظاهر عدمُ ذلك بدليل جمعه على لِدُون، والمصدرُ الموصوفُ به بابه ألاّ يُجمع.

والوصفُ الثانى : كونُ ذلك المصدرِ على فِعْلَةٍ ـ بكسر الفاء ولزوم التاء ـ كما تقدَّم من الأمثلة. وقد اشتمل هذا الوزنُ على ثلاثة أمور:

أحدها : كسرُ الفاء، تَحرُّزًا من أن تكون مفتوحةً أو مضمومةً، فإن كانت مفتوحةً لم يُحذَف شئٌ كقولك : وَعَد وَعْدًا، ووَزَنَ وَزْنًا، ووَجَدَ وَجْدًا، ووَفَدَ وَفْدًا،

---

(١) الآية ١٤٨ من سورة البقرة.

(٢) الذى فى المنصف ١/٢٠٠ أن المازنى يراه مصدراً جاء على الأصل، كما جاء حيوةٌ وضيون على الأصل.

(٣) التكملة ٢٤٦.

(٤) الكتاب ٤/٣٣٧.

(٥) التسهيل ٢١٣.

ونحو ذلك. وكذلك إن كانت مضمومة نحو : وَجَد وُجْدًا، من قوله تعالى : {أسكنُو هُنَّ من حيثُ سَكَنتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ }[1]. وقد تقدّمت الإشارة إلى اختصاص هذا الحكم بالكسر دون غيره، من استثقالهم الكسر فى الواو مع الإعلال فى الفعل، وأيضًا لما كان للكسرتأثير فى الإعلال فى الفعل دون الضمّ أرادوا أن يكون ذلك فى المصدر ـ أيضا ـ (و)[2] علَّل سيبويه بأنّه إنما فعلوا ذلك بها مكسورةً كما يُفْعَل بها فى الفِعْلِ وبعدها الكسرةُ، قال : «فبذلك شُبِّهَتْ»[3]. فعلى هذا ما جاء من صِلَةٍ فى صِلَةٍ أصلُه وُصْلَةٌ ، لكنهم أعلُّوا كما أعلُّوا فى المكسور الفاء، فَحُمِل على اللغة الفاشية. وكذلك ما جاء من نحو : قَحَةٍ فى قِحَةٍ ، وضَعَةٍ ، في ضِعَةٍ ، فإعلالُهم الفاء بالحَذْفِ ونَقْلِ الحركة مع أنه غير مكسورِ العين شاذٌّ لايُقاسُ عليه، وهذا على ماذهب إليه غير المُبرِّد فى هذين المصدرين من (أنّ)[4] الأصل فيهما فَعَل ـ بفتح العين ـ فَأُعِلاَّ، من باب حَمْلِ بعض
٣٩٤ اللُّغَاتِ على بعضٍ، كما قالوا : يَجُدَ فى يجِدُ، وصُلَةٌ فى / صِلَة. وكذلك[5] قولهم : سَعَةٌ ودَعَةٌ ونحو ذلك إنما أُعِلّ بالحمل على المكسور.

والثانى : لَحَاقُ التاء عِوَضًا من ذلك الحذف كما فى عِدَةٍ الممثَّلِ به على رأى الجمهور، خلافًا لما رآه الفارسىّ من كونها غير عِوَضٍ، بدليل

---

(١) الآية ٦ من سورة الطلاق.

(٢) عن س. ونص ك : «فى المصدر، وأيضا علل».

(٣) الكتاب ٤/٣٣٧.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل : وذلك.

أنها لو كانت عِوَضًا لم تثبت مع المعوَّض منه فى وِجْهَةٍ. وجوابهُ ظاهرٌ وذلك لازمٌ فيه كما هو لازم فى عِدَةٍ، فلا يجوز أن يقال : وَعَد عِدًا، ولا وَزَنَ زِنًا، كما لايجوز أن تقول فى زنادقة زنادقُ دون ياءٍ - إلا فى الضرورة، لأن الهاء[1] عِوَضٌ من الياء فى زناديق، فحيث لزمَ الحذفُ لزم التعويضُ من غير إشكال نعم، لو دَعَت ضرورة إلى حذف التاء كما قال الشاعر، أنشده الفراء[2]:

إنَّ الخَليطَ أجدُّوا البَيْنَ فانْجَردَوُا

وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الَّذي وَعَدُوا

قال سيبويه : «وأمّا فِعْلة - إذا كانت مصدرًا - فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فِعْلِها، لأن الكسر يُسْتَثْقَلُ فى الواو». ومضى فى التعليل ثم قال : «فإذا لم تكن الهاء فلا حَذْفَ، لأنه ليس عِوَضٌ»[3]. ثم قال بعد ذلك : إنّ الحَذْفَ إنما ثبت فى المصدر إذ كان على فِعْلَةٍ ،لأنه على عَدَد يَفْعِلُ وعلى وَزْنِه، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما أربعة أحُرفٍ وثانيهما ساكن، فلما أعلُّوا ألقوا حركة الواو على ما بعدها، إذْ لم يكن قلبها شئ وصارت بمنزلة الهمزة إذا خُفِّفَتْ وقبلها ساكن .

والثالث : كونُ المصدر بِزِنَة الفِعْلِ، بمعنى مقابلة المتَحَرِّك بالمتَحَرِّك، والساكن بالساكن. وهو الذى عَلَّل به سيبويه، فلذلك أتى الناظم بما هو على فِعْلةٍ مما ثانية ساكنٌ وهو على أربعةٍ بالتاءِ تحرزًّا من أن يكون الثانى متحركًا، أو يكون المصدرُ مزيدًا فيه، فإنه إنْ تحرَّك ثانيه كما لو أتى على فِعَلَةٍ لم يُعَلّ،

---

(١) الأصل، ت : ألفه.

(٢) معانى القرآن للفراء ٢/٢٥٤، والخصائص ٣/١٧١، وشرح الشافيه للرضى ١/١٥٨، وشرح شواهدها ٦٤. والبيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب.

(٣) الكتاب ٤/٣٣٦ - ٣٣٧.

فتقول فيه من الوعد: وِعَدَة، وإنْ زِيدَ فيه فكذلك أيضًا نحو : الوِراثة والوفادة (والولادة)[1]، وما أشبه ذلك، فهذا كلُّه مما اعتبره الناظم في هذا الوصف، وهو ظاهر كما رأيت.

ثمَّ فى هذا الكلام نَظَرٌ من ثلاثة أوجه:

أحدُها : أنّ تمثيله بِعِدَةٍ مُشْكِلٌ، لأنّ عِدَةً مصدرٌ قد حُذِفَت فاؤُه، وهو إنَّما يتكلم فى موضع الحَذْفِ والاشتراط فيه، فكأنه يقول : «و»[2] فيما كان من المصادر محذوفَ الفاء اطَّردَ الحذفُ. وهذا لاحقيقة له، لأنك إذا قلت له: كلُّ ما هو محذوفٌ منه فاحذفْ منه كان كلامًا غير مُحَصَّلٍ ، وأمرًا بتحصيل الحاصل . وأيضًا فهذا[3] الكلامُ يصدقُ على ما كان حذفُه بالسماع لايقاس، فلو ألقيت مكان عِدَةٍ مثلاً رِقَةً لكان الأطراد صادقًا، لأن المعنى : كلُّ ماسُمِعِ فيه الحذفُ فالحذفُ فيه مُطَّرِدٌ، (و)[2] لاشكّ أنه كذلك ولو لم يُوجَد منه إلا اللفظان أو الثلاثة. فهذه العبارة (غير مُحَصَّلَةٍ)[2] ، وكلامه فى التسهيل أحسن من هذا حيث قال : «وحمل على ذى الياء أخواتُه والأمرُ، والمصدرُ الكائنُ على فِعْلٍ محرَّكَ العين بحركة الفاءِ معوّضًا منها هاء التأنيث»[4].

والثانى : أنّ الإشارة بذاك إلي الحذف المتقدِّم الذكر والحذف المتقدِّم إنما هو حَذْفُ / فاءِ المضارع والأمر الموصوفين، فإذا نُزِّلت ٣٩٥
العبارةُ على معناها جاء منه أنّ حذف فاء المضارع والأمر اطْرَدَ فى المصدر. وهذا خَلْفٌ، إذْ الحذفُ المخصوصُ بشيءٍ لايكون فى غيره، ولم

(١) سقط من الأصل.
(٢) سقط من س.
(٣) س : هذا.
(٤) التسهيل ٣١٣.

يتقدَّم له حَذْفُ فاءٍ مُطْلَقٌ فَتُعاد الإشارة إليه، وإنما قال : «فا أَمْرٍ أو مضارِعٍ مِنْ كوعَدْ احذِفْ»، فالحذفُ مضافٌ إلى فاء الفعلين لا إلى فاءٍ مطلقة . نَعْم، لو عادت إلى فاءِ مُطْلَقَةٍ لكان الكلامُ مستقيما، إلا أنه لم يَفْعَل ذلك.

والثالث : أنّ هذا الإطلاقَ لم يُقَيِّدْهُ بِقَيْدٍ، فَدَلّ على دُخُولِ ما كان من هذه المصادر معَتلَّ اللام نحو : شِيَةٍ ودِيَةٍ، فاقتضى أنك تقول : وقى قِيَةً، ووَهَى هِيَةً، وَوَنَى نِيَةً، وَوَعى عِيَةً، وَوَحى حِيَةً، وما أشبه ذلك. وهذا مما يُنظر فيه ؛ إذ السماع فى مثل هذا قليلٌ يُلحَقُ بالمحفوظ.

والجواب عن الأوّل : أن هذه العبارة مفهومة المعنى وإن تُجُوِّزَ فيها، وإنما آراد أنّ ما كان على فِعْلٍ فإنه تُحذَفُ فاؤه وتلزمه الهاء عِوَضًا ، فتقول فى وِعْدَةٍ : عِدَةٌ، فأتى بالمثال تنبيهًا على غاية العمل فيه، ولم يُرِدْ أن ما كان بهذه الغاية فحكمه كذا. فاتّكل علي فهم المراد من اللفظ. ومثل هذا الكلام مما يجرى على ألسنة النحويين كثيرا وإن كان المعنى غير مطابق لحقيقة تنزيل اللفظ، وقد قال المازنى فى نحو من هذا فى المسألة نفسها : «واعلم أن المصدر إذا كان على فِعْلَةٍ فالهاء لازمه». قال ابن جِنِّى : «لو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان علي ثلاثة أَحْرُفٍ وفاؤه مكسورة وعينه ساكنه فالهاء لازمةٌ له، لكان أحسن فى العبارة». قال : «ولكنه تسامح فى اللفظ، وهو من عادة أهل علم العربية، ولهم أشياءُ كثيرةٌ تُحمل على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا لأنّ أغراضهم مفهومه». قال : «ونظير هذا الذى قاله أبو عثمان فى التجوُّز (قولُهم)[1] : وكل اسم على فُعْلُولٍ فهو مضمومُ الأوّل. ونحن نعلم أنّه لايكون على فُعْلُولٍ إلا وَأَوّله مضمومٌ، لأنّا قد لفَظْنا بالضَّمَّةِ فى أَوَّل فُعلول، والعبارةُ

---

(١) عن المنصف

المستقيمة فى هذا الموضع أن يُقال : كلُّ اسم على خمسة أحرُفٍ وعينه ساكنة ، ولامه مضمومة، وبعدها واو، وبعد الواو لام، أُخْرَى ـ ففاؤه مضمومة. وهذا المعنى يريدون، ولكنّهم يحتصرون»[1]. هذا ماقال، وهو مثلُ ماذكره الناظمُ فى المسألة حين قصد الاختصار، وكان وجه العبارة ماذكره فى التسهيل، فإذًا هذه الطريقةُ ليست ببِدْعٍ فى النحويِّين فدخل بهذا الاختصار فى سوادهم.

والجوابُ عن الثانى من وجهين:

أحدهما : أن الإشارة [2] لاتقول إنها للحذف المذكور أوَّلاً أو مادَلَّ عليه، بل هى إشارة لما فى عِدَةٍ من العَمَل، كأنه قال : وفى نحو عِدَةٍ اطَّرَدَ هذا العملُ الذى تراه، وهو حَذْفُ الفاءِ المكسورة ونَقْلُ حركتها إلى ما بعدها، وهو العين، وتعويضُ الهاء آخِرًا منها: وتَرْك التنبيه على أَصْلِ عِدَةٍ اتِّكالا على الشيخ، أو على فهم الشَّادِى الفطِن؛ إذ هو بالنسبة إلى فَهْمِهِ قريبٌ.

والثانى : إذا سلَّمنا أن الأشارة إلى الحذف المفهوم من «أحذِفْ»، فلا يلزَمُ ماقيل، لأنَّ الكلامَ محمولٌ على معناه، وتقديُره/: احذف الفاء فى ٢٩٦
الفعل المضارع والأمر، وهو فى المصدر أيضًا مُطَّرِدٌ. فإنما أُضِيفَت الفاءُ إلى المضارع والأمْرِ من حيث كونهما محلاًّ للفاء لامن حيث التخصيص المُنْحَتِمِ عليها. ولذلك أظهر ما قصد فى المصدر حيث قال : وفى عِدَةٍ،

---

(١) المنصف ١/١٩٨ - ١٩٩.

(٢) الأصل :لأنا نقول.

فأتى بفى، أى : احذف فى هذا وفي هذا. وهذا ظاهر أيضًا، ولكنّ الوجهَ الأوّلَ أولى، لأنّ فيه تنبيها على التّعويض فى الهاء، وهذا الوجه الثانى لايَدَلُّ على ذلك، فكان ينقصُه التنبيهُ على معنًى متأكّد.

والجواب عن الثالث : أنّ عدم استثنائه المعتلَّ اللامِ موافقٌ لغيره، إذ لم يستثْنِهِ غيرُه، مع أنهم قد قالوا: وَدَاه دِيَةً، ووشَى الثوب شِيَةً . فكذلك نقول فى كل مصدر منه[1] أتى على فِعْلٍ ولا نبالى.

وَحَــذْفُ هَمْـــزِ أَفْــعَلَ اسْــتَــمَــرَّ فِى

مُــــضَــــارِعٍ وبِنْيَــتَىْ مُــتَّــصِــفِ

يعنى أنّ حَذْفَ همزة أَفْعَلَ مُطَّردٌ إذا بُنِى منه الفِعْلُ المضارعُ والبناءان اللذان للوَصْفِ، وهما : مُفْعِلٌ للفاعل، ومُفْعَلٌ للمفعولِ. وأطلق عليهما لفظ المتَّصِفِ لأنّ كلّ واحدٍ منهما مُتَّصِفٌ بمعنى مّا اشتق منه، مثالُ ذلك: أكرم، وأخرجَ، وأعرضَ ، تقول فى المضارع منهما : يُكرِمُ ويُكْرَم، ويُخرِجُ ويُخْرَجُ، ويعُرِضُ ويُعرَضُ عنه. فالمضارع شاملٌ لما بنُى للفاعل أو المفعول. وتقول فى وَصْفِ الفاعل منهما : مُكرِمٌ ومُخْرِجُ (٢- ومُعْرِضٌ. وفى وصف المفعول : مُكْرَمٌ ومُخْرَجٌ-٢) ومُعْرَضٌ عنه. وإنّما قال : «وَبِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ»، فَثَنَّى ولم يَقُل : وَبِنْيَة مُتَّصِفِ، وكان للقائل[3] أن يقول : إنه يُجْزِئهُ ذلك، لأنّ الفاعل مُتَّصف بأنه فَعَل، والمفعول مُتَّصِفٌ بأنه فُعِل به ـ رَفعًا للإشكال العارِضِ فى ذلك، فإنه لو قال : وبِنْيَة مُتَّصِفِ، لكان ظاهرًا فى اسم الفاعل خاصَّةً لأنك إذا أَطْلَقْت لفظ

---

(١) الأصل : مثلا.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ت : لقائل.

المتَّصِفِ فهو حقيقة فيمن قام به الوصفُ، فُمكْرِمٌ يقال فيه: مُتَّصِفٍ بالإكرام، ولايقال فى مُكْرَمٍ : إنه مُتَّصِفٌ بالإكرام إلا مجازًا، وهو لايفْهَم إلا بقرينةٍ ، شأنُ (سائر)[1] المجازات. فلما كان قصده أن يَشْمَلَ[2] الأمرين معًا لم يكن بُدٌّ من التنبيه على ذلك، فَنَبَّه عليه بالتثنية، فلما قال ذلك علم أنه يُرِيدُ مع اسم الفاعل آمرًا أخَرَ، وذلك لايكون إلا اسم المفعول، إذ[3] يُطْلَق على مُكْرَمٍ : إنه مُتَّصِفٌ بالإكرام، بمعنى أنه ذو إكرام، أى : محلّ الإكرام. ومن هذه الجهة ساغ أن تُبْنَى له صيغةُ المفعول من المصدر، وقد دعاهُم تخيُّلُ هذا المعنى وهذه الملابسة إلى أن بَنَوا[4] له بِنْية الفاعل نحو : عيشة راضية، ونهاره صائمٌ، وليله قائمٌ، أى : مصوم فيه (ومقومٌ فيه)[5]. هذا معناه، لكنهم رَاعَوْا فيه مجرَّد النسبة والإضافة، إذ كان فى التقدير ذا كذا. فإذًا معنى قوله : «مُتَّصِف»، أى : ذِى[6] وَصْفٍ، ليشمل الأمرين معًا. ولا يخلو مع هذا من مجاز فى العبارة، لأنّ إطلاق المتَّصِفِ وذى الوصف حقيقة إنما[7] يكون فى الفاعل، وهو فى المفعول مجازٌ، فهو من استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه.

---

(١) سقط من س.
(٢) س : يفهم.
(٣) الأصل : إذ قد يطلق.
(٤) س : يبنوا.
(٥) سقط من الأصل، ت.
(٦) س : ذو.
(٧) الأصل : ألا.

ولم يذكر هنا فعل الأمر، لأنه كالماضى لا تُحْذَفُ همزتهُ، بل تقول : أكْرِمْ وأَخْرِج وأعْرِضْ[1]، قال[2]:

أَرِدْ مِنَ الأمــــورِ مــــايَنْبَـــغى

ومـــاتُطِيــقُـــهُ وَمَـــا يَسْـــتَــقِـيمْ

وكان الأصل : أكرم يُؤَكِرمُ فهو مؤكْرِمٌ ومُؤَكْرَمٌ ، لكنهم[3] حذفوا الهمزة من المضارع لمَّا (كان)[4] يُؤَدِّى إثباتُها إلى اجتماع الهمزتين إذا قلت : أأكرم أنا، فحذفوها لذلك ، ثم حَمَلوا سائر الزوائِدِ فى أوَّله على الهمزة، وإن لم يكن معها موجبٌ للحَذفِ، فقالوا: يُكرِم ونُكرِمُ وتُكْرِمُ، قصداً للمماثلة بين أصناف التصرُّفاتِ فى المضارع، لئلاَّ يختلف البابُ، كما فعلوا حين حذفوا الواو من نَعِدُ وتَعِدُ وأَعِدُ حملاً على يَعِدُ الذى فيه المُوجِبُ، وقد تقدَّم، ولهذا نظائر، ثم حَمَلُوا الصفتين على المضارع لجريانهما عليه فقالوا مُكرِمٌ ومُكرَمٌ ، وما أشبه ذلك. وقد شذَّ من هذا شئ فجاء على الأصل، قال الراجز[5]:

فــــإنَّه أهـلٌ لِأَنْ يُؤَكْـــــرَمَـــــا

---

(١) بعد هذا وقع سقط فى نسخة الأصل بمقدار خمس صفحات منه.

(٢) البيت فى العيون الغامزة للدمامينى ١٩٧.

(٣) س : ولكنهم.

(٤) سقط من س.

(٥) المقتضب ٩٨/٢، والمنصف ٣٧/١، ١٨٤/٢، والخصائص ١٤٤/١، والمساعد ٤٥/٤، ١٩٠، والصحاح، واللسان : كرم.

وقال البغدادى فى شرح شواهد الشافية ٥٨ : «بالغت فى مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولاتتمته».

وقالت ليلى الأخيلية(١) :

تَدَلَّت على حُصٍّ ظمــاءٍ كــأنّهــا

كُـرَاتُ غُـلاَمٍ فى كـسـاءٍ مُـؤَرْنَبِ

أى : مُتَّخَذٍ من جلود الأرانب. وأنشد سيبويه لخِطَام المجاشعى(٢):

وصاليات كَكَما يُؤَثْفَيْن

وهو محتمل أن يكون من ثَفَّيتُ القدر، فيكون من هذا الشذوذ. وأن يكون من تأثَّف، كقول النابغة(٣):

وَإِنْ تَأَثَّفَكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ

وهو إذ ذاك على القياس، لأن الناظم قال : «وحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ»، فَعَيّن أنّ هذا الحكم إنما هو فى الهمزة الزائدة لا فى الأصلية. وإذا قلنا : إنَّ يُؤَثْفَيْن من تأثّف فالهمزة أصليةٌ لازائدةٌ، والأصلية لاتُحذَفُ، فتقول فى السَّعَةِ : يُؤَثْفِين، كما تقول : يُسَلْقِين، لأنّ وزْنه : يُفَعْلِين. وقالوا أيضا : هذا أديمٌ مُؤَرطىٌ، فهو يحتمل الشُّذُوذَ بجعله عل لغة من يقول : أديمٌ مَرْطِىٌّ، إذ الهمزة عند هؤلاء زائدةٌ، من أَرْطَيْتُ الأديم : إذا دبَغْتَه بالأرطى. ويحتمل الجريان على القياس بجعله على لُغَةِ من قال : أديمٌ مأروطٌ وهى الشُّهرى، لأن الهمزة أصليةٌ،

---

(١) ديوانها ٥٦. وانظر الكتاب ٢٨٠/٤، والمقتضب ٣٨/٢، والمنصف ١٩٢/١، والمساعد ٤٥/٤.
وحُصٌّ : جمع أحصّ، وهو ما ريش له. تصيف فطاةً تدلّت على فراخها وهى حصّ الروس، أى: لاريش لها،، وكراتٍ : جمع كرة . وكساء مُؤَرنب : خُلط فى غزله وبر الأرنب. وقيل : لونه لون الأرنب. يقال : كساء مُؤَرْنَبٌ ومُرْنَبٌ ومَرْنَبانى.

(٢) تقدم البيت فى ص ٣٨٧ .

(٣) ديوانه ٢٦، وصدره :

لاتقذفنّى بركن لاكفاء له

كفاء : مثل. وتأثفوه : تكنّفوه وأحاطوا به

وانظر المنصف ١٩٣/١، وسرّ الصناعة ١٧٣ .

فَمُؤَرْطىً مُفَعْلًى كمُسَلْقًى، ووزنه على الأولى مُؤَفْعَلٌ وعلى هذا لو بنيت مثل وحرج من الأخذ لقلت : أَخْذَذَ، فإن رَدَدْته إلى المضارع فقياسُه علي هذا يُؤَخْذِذُ، بإثبات الهمزة، ولايجوز : يُخْذِذُ ـ بحذف الهمزة ـ كما لو كنت قائلاً : يُكْرِمُ، لأن الفعل ملْحَقٌ بدْحَرجَ فالهمزة أصليه فى مقابلة الدال من دَحْرَجَ. فكما تقول : أُدَحْرِجُ، كذلك تقول[1]: أُوَخْذِذُ، إلا أنك تُبدل الهمزة واوًا لاجتماع الهمزتين ولاتحذفُ، فكذلك فى سائر التصرُّفات.

إلا أنَّ قولَ الناظم : «فى مضارع وبِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ »، قاصرٌ عن[2] استيفاء مواضع الحذف، فإنّ اسم المصدر، واسم الزمان والمكان، حكمُها حكمُ اسم الفاعل والمفعول، ولم يْذكُر ذلك، فأوهم فيها حكم الإثبات، كما ثبت فى الأمر تحقيقًا؛ إذْ لم يذْكُرَه فى جملة ماتُحذَف منه الهمزةُ فكان من الواجب أن يُنَبِّه على ذلك.

والجواب : أن ذلك قد دَخَل له تحت بِنْيَتَىْ المتَّصِفِ، لأن المفعول يُطْلَق ويُرَاد به جميعُ المفعولات الخمسة : المفعول به، وفيه، وله، والمطلق، فقد تقول : هذا المكان مُكْرَم فيه، وهذا الزمان مُخْرَج فيه، ويقال : ضَرْبُك مضروب،. كما يقال : شِعْرُك شاعرٌ. فَدَخَلَ سائرُ المفعولاتِ تحت بِنْيَةِ المفعول، لأنّ كُلَّ واحِدٍ منها ذو كذا، كما كان المفعول به كذلك. وعبارتُه هنا تَسَعُ هذا التأويل وكذلك عبارته فى التسهيل، فإنه لم يَنُصَّ فيها على المفعول به بخصوصه فَيَخْرُجَ له ماعداه، بل قال : «ومما اطَّرد حَذَفُه هَمْزَةُ أَفْعَلَ من مضارعه، واسَمْى فاعِلِه ومفعوله»[3]. فأطلق لفظ المفعول، فدخل له جميع المفعولات على ذلك التفسير.

---

(١) س : فكذلك.

(٢) س : على.

(٣) التسهيل ٣١٣.

وقوله : «استَمَرَّ»، معناه المراد : اطَّرَدَ، أى : اطَّرد هذا الحذفُ فى هذه المواضع المذكورة. ومعناه فى اللغة : الذَّهاب، مرَّ الرجلُ يَمُرُّ مَرًّا ومُرُورًا، واستَمَرَّ، أى : ذهب. كأنّ هذا الحذف يَذْهَبُ فى أفراد البابِ فلا يَقِفُ دون شئٍ منها، وهو معنى الاطِّرَادِ. ويُقَال : استمرَّ مَرِيرُه، أى: استحكم عَزْمُه. وهو من ذلك، لأنه يَمُرّ فيما عَزَمَ عليه لايقِفُ ولايَنْثَنِي. وقالوا : لَتَجِدَنَّ فُلاَنًا أَلْوَى بعيد المُسْتَمَرِّ ـ بفتح الميم الثانية ـ أى : إنه قوىٌّ فى الخصومة لايَسْأَمُ المِرَاسَ. وأنشد أبو عبيدة[1]:

وَجَدْتِنِى أَلْوَى بَعِيدَ المُسْتَمَرْ

أَحْمِلُ مَاحُمِّلْتُ من خَيْرٍ وشَرّْ

* * *

ظِلْتُ وَظَلْتُ فى ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاً

وَقِرْنَ فى اقْرِرْنَ وقَرْنَ نُقِلاَ

استُعمِلا، ألفُه للتثنية، أى : استُعْمِلَ هذان الوجهان ، يُريد أنَّ ما كان نحو ظَلِلْتُ وعلى صفته حُذِفَت منه عَيْنُ الكلمة، وكان فيه بعد ذلك وجهان:

أحدهما : أَنْ تَحْذِفَها بحركتها ولاتَنْقُلَها إلى ماقبلها، فتقول فى ظَلِلْت : ظَلْتُ. ومنه قوله تعلى : { فَظَلْتُم تَفَكَّهُون }[2].

---

(١) الصحاح، مادة : مرّ، والتهذيب، مادة : لوى. وفيه : بعيد المستحرّ. وهو خطأ ومعنى «بعيد المستمرّ» إنُه قوىٌّ شديد الخصومة، لايسأم المراس.

قال ابن بَرِّىَ : هذا الرجز يروى لعمروٌ بن العاص، وهو المشهور، ويقال : أنه لأرطاة بن سهيَة تمثّلَ به عَمروٌ، رضى الله عنه.

(٢) الآية ٦٥ من سورة الواقعة.

والثانى :ألاّ تَحْذفها، ولكن تَنْقُلُها إلى الفاء فَتُغْلَبُ[1] على حركتها، لأن الحكم للطارئ، فتقول : ظِلْتُ، بكسر الظاء، ومنه قراءة أبى حَيْوَة[2] :(فَظِلْتُم تَفَكَّهون) وكذلك قرأ عبد الله[2] إلا أنه أنه قرأ : (فَظِلْتُم تَفَكَّنُون)، بالنون مكان الهاء.

وكذلك تقول فى مَسِسْتُ : مَسْتُ ومِسْتُ.

ووجه هذا أن ظَلْتُ ومَسْتُ ونحوهما أصله : ظَلِلَ ومَسِسَ، فأَعَلُّوه بالإدغام فصار: ظَلَّ ومَسَّ، فأشبه قام وباع، لسكون العين فيهما، فإذا اتصل بالفعل المعتلّ مايوجِبُ تَسْكِينَ لامه حذفوا حرف العلّة لالتقاء الساكنين، فقالوا : قُمت وبِعْتُ، فَشَبَّهوا ظَلّ بقام، فلما اتصل به ماسَكَّن[3] آخرُه لأجله اجتمع ساكنان، فحذفوا اللام الأولى لالتقاء الساكنين، ولم يحذفوا الأخيرة كما لم يحذفوا الثانى فى قام. وأيضاً الأولى قد كانت اعتلّت بالسكون فَضُعِّفت، فكان إعلالها بالحذف أولى.

وعلى طريقة السيرافىّ كان الأصل ظَلِلْتُ ، فكرهوا اجتماع المثلين ولم يمكنهم الإدغام فَيُحرِّكوا مالايتحرَّك وهو ماقبل الضمير، فحذفوا الأول ولم يحذفوا الآخر[4]، لأنَّهم لو حذفوه لاحتاجوا إلى تسكين الأول فيزيدوه تغييراً، فكان حَذْفُ الأول أولى.

فأما من تَرَك الفاء على الفتح ولم يَنْقُل إليها فَشَبَّهها بلَسْتُ، لما جاء على غير الأصل تركه على حاله، كما تُركت فتحة ليس على حالها لما كانت مخالفةً

---

(١) س، ك : فتقلب.

(٢) البحر المحيط ٨/٢١١ – ٢١٢.

(٣) س : يسكن.

(٤) ك : الآخير.

للأفعال المعلَّة في اعتلالها وفي تَصرَّفها[1]. ومن كسر الفاء فنَقل حركة العين إليها فَشَبَّهها بِخِفْت ، فأجراها على قياسِ الأفعال المتصرِّفة .

واعلم أنَّ تمثيله أحرزَ شروطاً معتبرةً ، وهي ستّةٌ أحدها : كونه فعلاً ، تحرُّزاً من الاسم ، فإنك إن[2] فَرَضْت اسمًا على فَعِل لم يقع فيه هذا الإعلال لما سيُذْكَرُ من العلَّة.

والثاني : كونه مضاعفًا، تَحَرُّزا من غير المضاعَفِ، فإنَّ هذا الحكم لايجري فيه لا مُطَّرداً ولاشاذًا، فلا تقول في خرجت :خَجْت ، ولا في أعرضت : أعَضْت . ولا نحو ذلك. وأما المعتلُّ العَيْن فَحَذْفُ عينه عند إسناده إلى الضمير البارز من باب التقاء الساكنين لا من باب الإعلال التصريفيّ كما سيأتي بحول الله.

والثالث : كون المحذوف مكسورًا؛ إذ مَثَّل بِظِلِلْتُ ، وهو كذلك، تَحرُّزًا من ضَمِّه[3] أو فَتْحِه، فإن كان مفتوحًا قلت: مَرَرْتُ، وفَرَرْتُ، وصَبَبْتُ. ولاتقول : مَرْتُ، ولا فَرْتُ، ولا : صَبْتُ. قال تعالى :{فَفَرَرْتُ منكم لما خِفْتُكُمْ}[4]، وقال : (قد ضَلَلْتُ إذًا وما أنا من المهتدين)[5]، مع أنه قال : (فَظَلْتُم تفكَّهُون)[6] وكذلك إذا انضَمَّ نحو : لَبُبْتُ وحَبُبْتُ، فلا تقول فيه : لَبْتُ ولا لُبْتُ[7]، ولاما كان نحو ذلك[8]. وقد شذّ في المفتوح قولهم: ظَنْتُ في ظَنَنْتُ[9].

(١) انظر شرح الشافية للرضى ١/٤٢.
(٢) س : إذا.
(٣) س : وفتحه.
(٤) الآية ٢١ من سورة الشعراء.
(٥) الآية ٥٦ من سورة الأنعام.
(٦) الآية ٦٥ من سورة الواقعة.
(٧) س : حبت. وما أثبتناه عن ك مضبوطا.
(٨) س : مثل ذلك.
(٩) انظر المساعد ٤/١٩٧.

والرابع : كونه مَبَنْيًا للفاعل، فإن كان مبنْيًا للمفعول لم يجز فيه ذلك الحكم بمقتضى المفهوم، فتقول : مُسِسْتُ، وظُنِنْتُ (كذا)[١]، ولا تقول : مُسْت، ولا: ظُنْت، ولا : مِسْتُ، ولا : ظِنْتُ .

والخامس : أن يكون الفعل مُتَّصِلا بما يسكن له آخره من ضمائر الرفع البارزة، ودلَّ على ذلك إتيانُه[٢] بالضمير، فتقول على هذا : ظَلْتُ أنا، وظَلْنا نحن، وظَلْت أنْتَ، وظَلْتِ أنْتِ، و(كذلك)[٣]: ظَلْنَا ، وظَلْتمْ ، وظَلْتُنَّ ، والهندات ظَلْنَ فهذه[٤] مواضع ثمانيةٌ يَسْتَتِبُّ فيها هذا الحُكْم . وحيث فُسِّر[٥] ماأراد باتصال الضمير بما[٦] يَسْكُن له آخر الفعل دَخَل له كونُ النون ضميراً كما تقدَّم ، أو علامة نحو : ظَلْن الهندات، فى لغة : «يتعاقبون فيكم ملائكة ».

ووجه هذا أنهم حين نقلوُا الحركة إلى الفاء فَسكنَتِ العينُ لم تكن لتثبتَ واللام ساكنةٌ فى موضعٍ لاتتحرَّك فيه البتَّة، كما أنها[٦] لم تكن لتثبت فى قُمْتُ، بخلاف ماإذا لم يلحقه ضمير ولا ما يسكنُ الآخرُ لأجله فإنّ اللام تتحرّك فتثبت العينُ وإن سكنت.

والسادس : أن يكون ماضيا لا أمرًا ولامضارعًا، فإنه إن كان كذلك لم يُستعمل فيه الحذفُ استعمالاً يُعْتَدُّ بمثله، فإن جاء فهو نادرٌ، ولذلك أخْرَج الأمر

---

(١) سقط من س.

(٢) س : بإتيانه.

(٣) سقط من س.

(٤) ك : وهذه.

(٥) س : «وحيث فسرّها .. مايسكن».

(٦) س : كأنها.

بخصوصه فقال : «وقِرْن في اقْرَرْن نُقلا»، أي : هو في حيِّز الموقوف على النقل، ولذلك لما حكى في التسهيل أن بني سُلَيم يحذفون في الماضي قال في غيره : «وربَّما فُعِل ذلك بالأمْرِ والمضارع»[1]. فالنوعان عنده ليسا على حدٍّ واحدٍ في الحكم. وهذا على خلاف مايظهر من النحويِّين، إذْ هم يأتون ببعضها دليلاً على البعض، فلا فرق عندهم بين الماضي في الحذف والمضارع (والأمر)[2]، وهو ظاهر، وإلاّ فما الفرقُ بينهما؟ ومايلزم في أحدهما لازمٌ في الآخر، وبعيدٌ أن يكون بنو سُلَيم الذين نُقِل عنهم الحذفُ خصُّوه بالماضي وحده ولم يحذفوا في غيره، مع أنّ العلَّة التي لأجلها وقع الحذفُ موجودة في الجميع : فكما تقول : يَقُمْنَ، فتحذف للساكنين، كذلك تقول : يَقَرْن في يَقْرَرْنَ، كما كنت قائلاً في الماضي : قُمْنَ، وحَمَلْتَ عليه : ظَلْنَ. فأنا الآن لا أعرفُ للتفرقة التي ارتكبها المؤلِّف وَجْهًا إلا مازَعَمَ من الندور، فانظر فيه .

ثم في كلامه مسائل:

إحداها : أن الجمهور - سيبويه وغيره - يرون أنَّ قولهم : ظِلْت ومِسْت من باب الشاذّ الموقوف على السماع، ويقل جدّاً أن ترى واحداً يُشير في هذا النحو إلى قياسٍ، بل هم في ذلك بين أنْ ينُصُّوا على شذوذه كسيبويه،كقوله[3] : «وليس هذا النحو إلا شاذًا»[4]، كقوله في موضع آخر : ومن الشاذ قولهم كذا[4]وبين ألا يَنُصُّوا على الشذوذ لكن لايأتون إلاّ بهذه الألفاظ الثلاثة وهي : أَحَسْت، وظَلْتُ، ومَسْتُ. وظاهر هذا أيضًا عدمُ القياس. ونقل ابنُ الضائعِ عن

---

(١) التسهيل ٣١٤.

(٢) سقط من س.

(٣) س : وكقوله .

(٤) الكتاب ٤/٤٢٢، ٤٨٢.

شيخه الشلوبين أنّ هذه الألفاظ شاذّةٌ لكنها مُطَّرِدةٌ عنده فى أمثالها من الأفعال. قال : وتأخذ ذلك من قول سيبويه فيما شذّ من المضاعف: «وذلك قولهم : أحَسْتُ ، يريدون : أحْسَسْتُ ، وأحَسْنَ، يريدون : أحْسَسْنَ» قال : «وكذلك تفعل به فى كلِّ بناءٍ تُبْنَى اللام من الفِعْلِ فيه على السكون ولاتَصِلِ إليها الحركة»[1]. فزعم أنّ هذا من كلامه يَدُلُّ على أنه مُطَّرِدٌ. قال ابن الضائع : فقلتُ له : مِنْ كلامه مايدلّ على خلاف ذلك وهو قوله فى ذلك الباب : «ولا نعلم شيئًا من المضاعَفِ شَذَّ إلا هذه الأحرف»[1]. (-[2] فقال : إنما يعنى إلاّ هذه الأحرف-[2]) وما كان مثلها من المضاعَفِ. قال ابن الضائع : هذا فاسِدٌ، لأنه إذا كان كذلك فالمضاعَفُ كلُّه شاذٌّ. قال : وإنما يَنْبَغِى أن يُحمَلَ كلامُه أوَّلا على أحَسْتُ، أى : كلّ مايُبْنَى من هذا على أنَّ اللام لاتَصِلُ إليها الحركة يُحذَفُ فيقال : أحَسْتُ، وأحَسْنا، وأحَسْتَ، وأحَسْتِ، (وأحَسْتُما)[2]، وكذلك فى الأمر، فهذا أظهر. فقوله : «تَفْعَل به» لايعود الضميرُ على المضاعفِ بل على أحَسْت، ولايتناقض الموضعان. قال : وهو حَسَنٌ. هذا ماذكر ابنُ الضائع من الخلاف فى القياس فى المسألة، ولا مِرْيَةَ أنَّ مُسْتَنَد الشلوبين فيما ذهب إليه لايظهر، فإن كلام سيبويه أظهر فيما قاله ابن الضائعُ، فلا ينبغى أن تَجْعَل هذا مُسْتَنَداً للناظم، وإنما مستَنَدُه فى الجواز ما نقل فى التسهيل من أنها لُغَةٌ، فهذا أقربُ فى الاستناد إن ثَبَتَ أنها لُغةٌ كما زعم ، وأنهم يشترطون فى الحذف ماشترطه هُنا من كون الفعل ماضيًا وما أشبه ذلك مما تقدَّم. والله أعلم.

والثانية : أنَّ الناس قد ضَمُّوا إلى هذه المسألة ما كان على أفْعَلَ ، وهو: أحْسَسْ، وأحْسَسْتُ. والناظمُ ليس فى كلامه مايُشعِر بذلك، وإنما يَدُلُّ تمثيله

---

(١) الكتاب ٤/٤٢١، ٤٢٢.

(٢) سقط من س.

وكلامه على الفعل الثلاثيّ الذى على فَعِل، فيحتمل أن يكون مثلُ هذا عنده مما لايدخله القياس لتخلُّفِ شَرْطِ كونه ثلاثيًا، وهذا لايمشى على مانقل فى التسهيل حيث لم يشترط هذا الشرطَ، بل قال : «ويجوز فى لغة سُلَيم حَذْفُ عين الفعل الماضى (المضاعف)[1] المتَّصِل بتاء الضمير أو نونه»[2]. والحكمُ كذلك عند غيره، فيدخلُ له أَحْسَسْتُ، وأَحْسَسْنَ، فتقول فيه:أَحَسْتُ، وأَحَسْنَ وأَحَسْنَا، وأَحَسْتَ وأَحَسْتِ وأَحَسْتُما، وأَحَسْتُم، وأَحَسْتُنَّ. والعلَّةُ فى الجميع واحدةٌ، وقد تقدَّمت، قال أبو زُبَيْدٍ الطائىُّ[3]:

سِوَى أنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايا

أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إليه شُوسُ

وعادةُ الناظم أَنْ يُشيرَ إلى القيود والشروط بالأمثلة اكتفاءً (بها)[1] عن التنصيص عليها قصدًا / للاختصار[4]، ولاشك أنها قد تحرزها فى ٢٩٧ بعض المواطن وتتخلَّف فى بعضها، إِذْ لايخلو كثير من المُثُلِ من زيادة أوصافٍ لاتكون مقصودةً كهذا المثال، فقد ينازع الناظر فى عدم قصده إلى اشتراط الثلاثيَّةِ فى هذا الموضع لظهوره فى تمثيله بظَلِلْت، كما أنه لو مثل بأَحْسَسْتُ لظهر أنه قصد الرباعيَّ دون الثلاثى، وهذا أمرٌ لازم فى طريقته فى الاجتزاء بالتمثل .

والثالثة : أنّ هذا الحَذْفَ الذى إنما هو للعين لالغيرها، ودلّ على ذلك كلامه، لأنه قال : «ظِلْتُ وظَلْتُ فى ظَلِلْتُ استُعْمِلاَ»؛ إذ الظاهر أنّ

---

(١) سقط من س.

(٢) التسهيل ٣١٤.

(٣) المقتضب ٢٨٠/١، والمنصف ٨٤/٣، والمحتسب ١٢٣/١، ٢٦٩، ٧٦/٢.

(٤) هنا انتهى السقط الذى نبهنا عليه فى ص ص ٤٠٩ .

اللام كانت ساكنةً قبل الحذف فكذلك بَقِيت بعده، وأيضًا فَنَقْلُ الكسرة إلى الفاء دليلُ أنَّ المحذوف من المضاعفين هو المكسور، وهو العينُ ، وهذا ظاهر.

والرابعة : أنّ الناظم لم يُبَيِّن هنا كوَن الحذف حصل بعد تَغْيير، وإنّما أشعَرَ بمجرَّدِ الحذفِ فقط، فالأولى حمل كلامه على أنَّ الحذف مُسَلَّطٌ على الحَرْفِ المضاعف، وهو على أصله لم يُبْدَل إلى غيره، وهو الظاهر من كلام سيبويه وغيره. ومن النحويِّين من يزعُم أن العين أُبدلت قبل الحذفِ حَرْفَ علة كما فُعِل بقيراطٍ ودينار، ثم حُذِفت بعد ذلك، على حَدِّ ما حذفت عينُ قمت وبعت لالتقاء الساكنين . وهذا الثاني ذهب إليه الفارسيُّ (في الحجة)[1] في قوله تعالى : { وقرْن فى بيوتكن }[2]، على أنه من القرار. والأظهر الحذفُ من غير إبدال كما أشار[3] إليه الناظم. وقد اعتُرِض على الفارسيّ هذا المذهبُ بأنهم قد قالوا : ظَلْتُ ومَسْتُ، بفتح فاء الفعل، من غير نَقْلِ الحركة إليها، ولو كان قد دخل في باب بِعْتُ لم يكن بُدٌّ من نقل الحركة فيُقال : ظِلْتُ، ومِسْتُ، البتَّة، من غير إجازة لغيره، كما لم يجز فى بعتُ إلا النقل، لكنهم لم يوجبوا ذلك، فدلَّ على أنه لم يدخل فى باب بعت، بل حُذِف المضاعَفُ ابتداءً من غير إبدالٍ.

وقد أُجِيبَ عن هذا بوجهين، (أحدهما)[4]: أنَّ للفارسيّ أن يقول: (هذا)[1] ليس من باب بعتُ حقيقةً، وإنما هو لاحقٌ به بالتشبيه، وقد تقرّر أن المشبه لا يقوى قُوَّة المشبّه به؛ ألا ترى أنّ الإعلال طارئ عليه وليس بأصلٍ فيه، فلا يلزم

---

(١) سقط من س.

(٢) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٣) انظر الكشف ١٩٨/٢.

(٤) سقط الأصل.

أن يُساوِيَ حروف العِلَّةِ الأصيلة[1] في الحكم، فأجازوا فيه ترك النقل على مخالفة حروف العلَّةِ الأصلية، ليكون ذلك إشعاراً بأنه ليس منها بحكم الأصل .

وهذا الجوابُ ضعيفٌ، فإنّ حروف العلَّة وإن كانت بدلاً من غيرها محكومٌ لها بحكم ما أبدلت إليه كتظنَّيتُ وقصَّيتُ أظفاري ونحوهما؛ إذْ لايُقَال فيمن هذه سبيله : يحكم لها بحكم حروف العلَّة في بعض المواضع دون بعضٍ، بل الحكمُ مُطلَقٌ فيها كذلك مالم يَظْهَرِ المبدلُ منه لزوال علَّة الإبدال.

والثانى : أن يكون هذا القول مقتصراً به على محلٍّ النقل حيث اطَّرد حكمُ حروف العلَّة وجرى على سَنَنِها وطريقهَا، وأما حيث لانَقْلَ فيكون القول في ذلك أنّ العين حُذِفَتْ بحالها من غير قلب، ويرتفع الخلاف فيها. وقد يظهر هذا من الفارسىّ إذْ لم يتكلَّم في «الحُجَّة» إلا في محلّ النقل، ولم يَعْرِض لما لا نقل فيه.

٢٩٨ وهذا الجواب / أقربُ من[2] الأوَّلِ إلاَّ أنَّه محتاجٌ إلى تحريرِ هذا النَّقل، وأنَّ صاحب هذا القَوْلِ يُفَصِّل هذا التفصيل، ومع هذا فإنَّه على خلاف الظاهر، ودعوى لا دلالة عليها إلا مجرَّدُ التأنيس بمجيءِ تظنّيت وأملاه بمعنى تظنَّنت وأمَلَّه. وهذا لاينهضُ أن يكون مقاومًا لما ظهر؛ إذ القاعدةُ الحملُ على الظاهر والوقوفُ معه حتىّ يدلّ دليلٌ على خلافه وإن أمكن فلا ينبغي أن يُصار إليه بمجرَّد الإمكان من غير دليل. والله أعلم.

---

(١) الأصل، ت : الأصلية.

(٢) الأصل : إلى.

والخامسة، وهى مَبْنِيَّة على ماقبلها أن يُقال : إذا قلنا بقول الفارسيّ فالإعلالُ حاصل ـ أعنى التصريفيَّ ـ بالإبدال، ثم جاء الحذفُ بعد ذلك لالتقاء الساكنين، فليس لباب التصريف هنا عملٌ إلاّ مجرّد الإبدال، وأما الحذف فلا، كما أنّ حذف العين من قمت لايُعَدّ من هذا الباب ولايعتدّ به إعلالاً تصريفيًا، وإلاّ فكان يجب أن يذكر في هذا الفصل كلّ ما كان من الحذفِ لالتقاء[1] الساكنين، ولم يَفْعَلُوا ذلك. وأما إذا قلنا بالقول الآخر، وهو الحذفُ ابتداءً فعلى (هذا[2]) يكون من باب التَّصريف، ومن أجل ذلك ذكره الناظمُ هنا، وظهر بذلك اعتمادُه[3] على مذهب الجمهور. إلاّ أنَّ[4] لقائل أن يقول : قد تَقَدَّم في تعليل هذا الحذف أنه لالتقاء الساكنين، وذلك أنّ ظلّ لما صار بالإدغام كقام، إذْ كان أصلُه ظَلِلَ، فكرهوا إظهار التضعيف، فسكنوا وأدغموا، فلما لَحِقَ الضميرُ لم يكن بُدٌّ من تسكين اللام الثانية أيضًا، فاجتمع ساكنان، فحذفوا الأول منهما لالتقاء الساكنين. وإذا كان كذلك فليس من هذا الباب، وإنما الحذف من باب آخر، فكيف ذُكِر[5] هنا، وذلك أن الحذف لالتقاء الساكنين إنما هو عارضٌ لموجبٍ حاضرٍ يزولُ بزوال موجبه، فهو عندهم كأنه لم يُحذَفْ، ولذلك لم يذكروا في باب التصريف الحذف لالتقاء الساكنْين ، وأفردوه على حِدَةٍ، فلم يَقُمْ ـ مثلاً ـ أصله : لم يَقُومْ، فَحُذِفَت[6] الواو. ولم يذكر ذلك الناظمُ لأنه ليس من هذا الباب، لأنّ هذا بِصَدَدِ أن يزول إذا حرِّكت اللام، فكذلك ظلْت بِصَدَدِ أن تتحرَّك

---

(١) الأصل : في.
(٢) سقط من الأصل.
(٣) الأصل : اعتمادًا.
(٤) س : وإلا لقائل.
(٥) س : يذكر.
(٦) الأصل، ت : يحذف.

اللامُ فترجع العين (فتقول[1]) : ظَلُّوا يفعلون، وظَلّ زيد يفعل، كما تقول : لم تقومَنَّ، ولا تَقُومَنَّ، وتَقُوم، ونحو ذلك. فليس بينهما في هذا الحكم[2] فرقٌ، فكيف يجعلُ الناظمُ هذا الحذفَ من هذا الباب، ولم يَجْعَلْه من التقاءِ الساكنين؟

والجوابُ : أنّ الحذف لالتقاء الساكنين لايكون إلاّ في حروف العلّةِ أصليّةً كانت أو زائدةً، ولا تجد حرفًا صحيحًا يُحذَف لالتقاء الساكنين إلاّ ماهو شاذٌّ لامُعَوَّل عليه، والتنوين : وَإِنْ حُذِفَ للساكنين فليس حذفُه بالقَوِيِّ، بل الشهيرُ والمعروفُ حذفُ حرف اللين الأصليِّ والزائد لأجله، ومع ذلك فَلِشَبَهِهِ بحروف اللين ومشاركته لها بالغُنَّةِ التى في النون حُذِفَتْ. ولذلك حُذِفَتْ نون[3] «لم يكن» تشبيها بلم يَفُزْ، وماعدا ذلك فلم يثْبُتْ فيه[4] هذا.

والوجه في ظَلِلْت تحريك اللام الأولى عند التقاء الساكنين وردّها إلى أصلها من الكسر كما في اللغة المشهورة، لكن من قال : ظِلْتُ، استَثْقَلَ ظهورَ التضعيفِ، فأراد الحَذْفَ / فَجَعَلَ الطريق إليه التشبيه ٣٩٩
بقام كما تقدم، لا أنّه في الحقيقة اجتراءً (على الحَذْفِ[1]) لالتقاء الساكنين مجرّدًا، إذ كان له مندوحة عنه، وهو التحريك.

ولهذا جعل السيرافيُّ الحَذْفَ في أَحَسْت من أَحْسَسْتُ لا من أَحَسَّ. فاستثقال التضعيف هو الموجب، والتشبيه بقام مُرَجِّح. وسيبويه وإن اعتمد التشبيه فهو على التضعيف أيضًا أشدُّ اعتمادًا، ألا تَرَى أنه

---

(١) سقط من س.
(٢) الأصل : في هذا الفرق حكم.
(٣) الأصل : حروف.
(٤) س : فيه بعد هذا.

في آخر الإدغام إنما عَلَّل به فقال : «ومن الشاذِّ قولهم : أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ لمّا كثر في كلامهم كرهوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذى لاتَصِل إليه الحركة في فَعَلْتُ وفَعَلْن الذى هو غير مضاعف، فحذفوا (كما حذفوا[1]) التاء من قولهم : يستطيعُ، فقالوا : يَسْطِيع[2]»... وأتمّ التعليل إلى آخره، فاعتمد الثِّقل في التضعيف هنا واقتصر عليه، وأشار إليه في الباب الآخر، وهو بابُ ماشذَّ من المضاعَفِ[3]، وأيضًا إذا فرضنا أنه (اعتمد[4]) على التشبيه في التعليل فليس من باب التقاء الساكنين، بل من الحذف التصريفيِّ المشبَّه به، ولايلزمُ من كونه مُشَبَّهًا به أن يكون من بابه بلا بُدٍّ، بل حُذِفت العينُ حَذْفًا لما أشبه المضاعفُ المعتلَّ في باب التقاء الساكنين.. فظهر إذًا أنّ الحذف هنا على طريقة الناظم تصريفيٌّ، وتَبَيَّنَ وَجْهُه.

والسادسة : أنّ كلام الناظم هنا يحتمل وجهين :

أحدهما أنْ يكون إنَّما قَصَد الكلام على هذا اللَّفْظِ بخُصُوصِه، من حيث جاء سماعًا، فلا يكون قائلاً[5] بالقياسِ في بابه، ويريد بقوله : استُعْمِلَ، استعمالَ العرب، إذْ لم يقل : ظِلْت ونحوه، ولاما يعطى معنى تعميم الحكم في أمثاله، كما قال قُبيل هذا : «من كَوَعَدْ» ، «وفى كَعِدَةٍ»، فأدخل مع المثال ماأشبهه.

والثانى : أن يكون أراده وما كان نحوه ، فأتى بالمثال على جهة تمثيل الأصل : ويريد بقوله : استُعْمِل ، استعمالَ النحويين قياسًا.

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الكتاب ٤/٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٣) الكتاب ٤/٤٢٢.

(٤) سقط من س.

(٥) س : قليلا.

فإن أراد الأول فهو مساعدٌ لظاهر لفظه وموافقٌ لجمهور النحويّين حسب ماتقدَّم، إلا أنَّه يُشَاحُّ من وجهين :

أحدهما : أنَّ السماع لم يَأْتِ بهذا اللفظِ وحده، بل جاء منه ألفاظٌ أُخَر كقولهم : ظَلْتُ في ظننتُ، ومَسْتُ في مَسِسْتُ ، وأَحَسْتُ [1] في أَحْسَسْتُ، أو حَسْتُ (في حَسِسْتُ[2]) بل هى لُغَةٌ ذكرها في التسهيل منقولةٌ عن سُلَيم[3]، فكيف يقتصر على نَقْلِ لفظةٍ واحدةٍ ، فيوهم اقتصارُه عدمَ السماع في غيرها، وذلك غير صحيح؟

وقد يُجاب عن هذا بأنه لم يقصد إلى نَقْلِ مجرَّدِ السماع فقط، فإنَّ ذلك ليس من شأن النحويّ من حيثُ هو نَحْوِيٌّ، لاسيَّما في مثل هذا المختصر، وإنما قصدُه نَقْل ماكثر استعمالُه من هذا البابِ ، فذلك قال : «استُعْملا»، ولم يقل : شذًّا ولا نَدَرا، ولا نحو ذلك. ولفظُ الاستعمالِ يُعطِي كثرة التداوُلِ والشّياع على الألسنة، وقد جاء في القرآن الكريم كما مَرَّ، وتَرك ماعدا هذه اللفظة لأنه قليل في الاستعمال ([4]إذا اعتبرته.

فإن قيل : فما فائدةُ ذكره وهو موقوفٌ على السماع؟

قيل : قد جَرَتْ له عادةٌ بذكر الألفاظ الشهيرة الاستعمال-[4]) كما فعل في إذًا في باب الوقف، وحَذْفِ ألف ما الاستفهامية ونحو ذلك.

---

(١) س : وحست.

(٢) سقط من س.

(٣) التسهيل ٣١٤.

(٤) سقط من الأصل.

والثـاني : أنَّ القـائل[1] بالـوقف على السـمـاع في هــذا ومـا
أشبهــه لايَقْصِرُه / على مجرَّد ماذكر الناظمُ من كونه مُتَّصِلاً بضمير ٤٠٠
الواحد، بل يُسْتَعمل عنده مُتَّصلا بجميع الضمائر التى يسكن لها آخرُ
الفعلِ، فيقول : ظَلْتُ، وظَلْتَ ، وظَلْتُما، وظَلْتُم ، وظَلْتُنَّ . وكذلك
لايَقْتَصِرُ فيه أيضًا على الماضى دون الأمر والمضارعِ ، بل يقول : ظَلْنَ ـ
ياهندات ـ قائماتٍ لوجُودِ العلَّةِ المُوجِبَةِ للإعلال في الجميع : وقد مَرَّ هذا
في الاشتراط.

وإن أراد الوجه الثانى ـ وهو القياسُ ـ فليس ببعيدٍ عن قصده، لأنه قد يُمثِّل فقط ويُريد ماكان نحوه، كما قال في باب الضمائر : «في كُنْتُه الخُلْفُ انتمى. كذاك خِلْتَنِيه»، فإنما يعنى : في كُنْتُه وما أشبهه، كذاك خِلْتَنيه وبابهُ، لكنه على هذا المحمل مخالفٌ لجمهور النحويِّين كما تقدَّم، فالأوَّل أظهر من جهة اللفظ، والثانى أظهر من جهة القَصْدِ. وعلى هذا الثانى[2] وقع الشرحُ المتقدِّم.

ثم قال : «وَقِرْنَ في اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلاَ». (ألف نِقُلا[3]) ألف تثنية.

يعنى أنّ قِرْنَ ـ بكسر القاف ـ وَقَرْن ـ بفتحها ـ نُقِلا معًا، وأراد[4] أنهما معًا محذوفان من المضاعَفِ، حُذِفت العين منهما؛ إذ كان الأصلُ في قِرْن : اقْرِرْنَ، كما قال، وذكر أن ذلك نقل لاقياسٌ بخلاف الماضى فإنه فيه قياس كما ذكر. وقد مرَّ مافي هذه التفرقة من النَّظَر.

(١) الأصل : على الوقف بالسماع.
(٢) الأصل : وقع في الشرح.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) س : ويريد.

وأشـار بِقـرْن وقَـرْن إلى مـا في القـرآن الكريم من قـوله تعـالى : { وقَـرْنَ في بُيُوتكن[1])، قُرِئ بكسر القاف وفتحها[2]، والفـتحُ لنافعٍ وعـاصمٍ، والكسـر لمن عداهما[3].

ثم في كلامه هنا إشكالٌ من وجهين :

أحدهما : أنّ ظاهره أن قِرْن وقَرْن معًا أصلهما اقْرِرْن، هذا الذى ذكره، وهو إمّا أن يكون ضـبطه بكسـر الراءِ الأولى ـ وهكذا ثبت[4] في النسـخ ـ أو بفتحها، أو بالضبطين، أما الضبطان فلا دليل عليهما إذْ لم يُنَبِّه على ذلك، وأما أحدهما فغير صحيح من جهة أنّ رجوعه لهما معًا لايصحّ، إذْ مقتضاه أنَّهما معًا من فِعْلٍ واحد، وليس كذلك :

أما قَرْنَ ـ بفتح القاف ـ فَمِنْ قَرِرْت (في[5]) المكان ـ بالكسْرِ ـ أَقَرُّ فيه (بالفتح[5]) فالأصل : اقْرَرْن ـ بفتح الراء الأولى ـ وهى لغة حكاها البغداديون والكسائىّ والأخفش وأنكرها المازنىُّ إذ لم يحفظها، ثُمَّ حُذِفت العين بعد أن نُقِلت حركتُها إلى القاف وحُذِفَتْ همزةَ الوصل لتحرّك مابعدها؛ كما تقول : سَلْ، في تخفيف : اسأَلْ. وقد حُمِل أيضًا على أنه من قَرِرْت به عينًا أَقَرُّ، وجرى فيه الإعلالُ المذكورُ. لكنْ ضُعِّفَ هذا المحمل من جهة المعنى، إذ ليس المرادُ : لِتَقَرَّ أعيُنُكُنَّ في بيوتكنَّ .

---

(١) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٢) س : وبفتحها.

(٣) الإقناع ٧٣٧.

(٤) الأصل، ت : ثبتت. ك : يثبت.

(٥) سقط من الأصل.

وأما قِرْنَ ـ بالكسر ـ فأجاز فيها الفارسيُّ وجهين، أحدهما. أن يكون أصلُه اقْرِرْنَ، من قَرَرْت في المكان أقِرُّ، وهى اللغة الفاشية، ثم حُذفت العينُ بعد نَقْلِ حركتها إلى الفاء كما تقدَّم. وهذا هو الذى يُرِيده الناظم (بقوله[1]) : «وقِرْن في اقْرِرْنَ»، فقيَّده بكونه من اقْرِرْنَ، أى : على أنه من هذا لا من من الوجه الثانى الذى[2] حَمَّله الفارسيُّ قراءةَ الكسرِ، وهو أن يكون قِرْنَ أمْرًا من الوقار، من وَقَر يَقِرُ، وأصله : اوقِرْنَ، ثُمَّ صار بحذفِ فائه إلى قِرْنَ، فهو إذْ ذاك من المسألة الأولى من هذا الفصل، كعِدْن من الوعد، وزِنَّ من الوزن. وعلى هذا الوجه لا يدخل له هُنا، فلذلك تحرَّز بقوله : «في اقْرِرْن»، ولهذا / السَّبب يتعيَّن ضَبْطُ اقْرِرْن بكسر ٤٠١ الراء، ويكون فيه تنبيهٌ حَسَنٌ واحترازٌ مليحٌ، كأنه يقول : وقِرْن إذا قلنا إنه من اقْرِرْن لا إذا جعلناه من الوقار. إلاَّ[3] أنَّه يلزم من حيث عَيَّن اقْرِرْن بالكسر أن يكون أيضًا مُعَيَّنًا للوجه الآخر؛ إذْ لم يَذْكر له غير ذلك، وذلك غير صحيح، لأن قَرْن[4] ـ بالفتح ـ ليس أصله اقْرِرْن ـ بالكسر ـ وإنما أصله : اقْرَرْنَ بالفتح أيضًا كما تقرَّر.

فحصل أنّ هذا الكلام لايستقيمُ تنزيله في الوجهين (على لُغَتين[5]) كما ذكر الناس[6]، وهو الذى لايمكن غيره، وإنما يتنزل على واحدةٍ، وذلك لايصحّ.

---

(١) سقط من س.

(٢) الأصل، ت : والذى.

(٣) الأصل : لا.

(٤) الأصل، ت : اقررن.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) الأصل : القياس.

والوجه الثاني من الإشكال : أنه أثبت في النقل قِرْن من القرار ولابُدَّ، لقوله : «وقِرْنَ في اقْرِرْنَ وقَرْنَ نُقِلا»، أي : (إنَّ[1]) قِرْنَ من اقْرِرْنَ منقولٌ من كلام العَربِ. وهذا ليس كذلك، لأنّ قِرْن إنما نُقِل في القُرآن، وهو ـ كما رأيت ـ مُحتَملٌ أن يكون أصلُه : اقْرِرْنَ ـ كما قال ـ أو يكون افْعِلْن من الوقار، وأحدُ الوجهين لم يتعيَّن بعدُ، فكيف يجعلُ قَرْنَ من القرار منقولاً ثابتًا، وليس كذلك، لأنه إنما يثبتُ إذا لم يحتمل غير ما ادَّعيتَ فيه، فلا يصحُّ لك أن تقول في هذا إنه من القرار خاصَّةً لا من الوقار؛ إذْ لادليل على ذلك، وإذا لم يَدُلَّ عليه دليلٌ لم يكن إذا جعلته من القرار بأولى من أن تجعله من الوقار، ولا تثبت اللغةُ بِمثْلِ هذا، ولا اعتمادَ على الاحتمال المجرَّدِ من غير دليلٍ.

والجوابُ عن الأوّلِ : أنّ اقْرِرْن لايرجع إليهما معًا بل إلى ماقبله وَحْدَه، وإنما أتى به احترازًا ـ كما تقدَّم ـ من أن يكون من وَقَر يَقِرُ خاصَّةً؛ إذًا لو لم يكن هنالك ذلك الاحتمالُ لم يَحْتَج إلى الإتيان به؛ إذْ معلومٌ أنه يتكلَّم فيما حُذِفت عينُه للتَّضعيفِ، فليس قولُه : «في اقْرِرْن» إلا إخراجًا للوَجْهِ الآخر. وأمَّا قولُه : «وَقَرْن» فأطلقه عِلْمًا بأنه من اقْرَرْن، إذ ليس فيه احتمالُ غير ذلك. وأيضًا فَحَذَفَه لدلالة نظيره عليه، وتقديرُ الكلام : وقِرْنَ في اقْرِرْن وقَرْنَ في اقْرَرْنَ. وهذا ممكنٌ، واتَّكل على أنَّ ذلك مفهوم بأيسر النَّظَرِ، فلم يحتَجْ إلى التَّنْصيص عليه.

والجواب عن الثاني : أنَّه يُمكن أن يكون سَمِع من ذلك شيئًا لايحتمل إلا الحمل على اقرِرْن لا على غيره، وإنما يكونُ الاحتمالُ قائمًا في الآية دون غيرها، فلعلَّه اطَّلع على مايتعيَّن فيه أحدُ الوجهين، والجمهور لم ينقلوا قِرْنَ

---

(١) سقط من س.

وقَرْنَ إلا في الآية. ويَحْتَمِلُ أن يكون حَمَلَ الآية على هذا الوجه دون الإمكان الآخر لقيام الدليل عنده على ذلك، (وذلك[1]) أنَّ قراءَةَ الفتح قد ثبت فيها معنى القرار على ما تقرَّر؛ إذ لايسوغُ حملُها على المعنى الآخر الذى هو من قَرَّت عينُه، وإذا ثبت ذلك هُنَالِك كان الذى ينبغي في قراءة الكسر الحملَ على قراءة الفتح، لأنّ اتّفاق القراءتين وتوارُدَهما على معنى واحدٍ أولى من حملهما على معنيين مُخْتَلِفين. وهذا دليلٌ يُفِيد هو وما كان مِثْلَه غَلَبَةَ ظَنٍّ، وغَلَبةُ الظنِّ تكفى في إثبات اللغة، فلهذا حكم بأنَّ قِرْن من اقْرِرْن، وبهذا ينهضُ جوابًا في الموضع، وبالله التوفيق.

وهنا انتهى ماقصد ذكره من التصريف، ثم أخذ في ذكر تكملته فقال :

(١) سقط من الأصل.

الإدْغَـــامُ

/أَوَّلَ مِـــثْلَيْنِ مُـــحَـــرَّكَيْنِ في ٤٠٢

كِلْمَـةٍ اَدْغِمْ لاَ كَـمِـثْلِ صُـفَفِ

وَذُلُـــلٍ وَكِـــلَـــلٍ وَلَـــبَـــبٍ

وَلاَ كَـجُـسَّسٍ وَلاَ كـاخْصُصَ اَبِى

وَلاَ كَـــهَـــيْلَلَ، وَشَـــذَّ فِى أَلِلْ

وَنَحْـــوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَـــقُـــبِلْ

معنى الإدغامِ في اللغة : الإدخالُ. يُقَال : أدغمتُ اللجام في فم الدابَّة : إذا أدخَلْتَه في فيها، ومنه : أدغم الطعام بمعنى ابتلعه، لأنه إدخالٌ في الحلق، ومنه إدغامُ الحرفِ في الحرف، لأنه إدخال الأوّل في الثانى. قال السيرافى : سيبويه يقول : الادّغام افتعالٌ، والكوفيون يقولون: (الإدغام[1]) إفعال. قال : والأوّل أحبُّ إِلَيَّ لقوله[2]:

.... إذا [فَزِعُوا] ادَّغِمْنَ في اللُّجُمِ

قال ابن الضائع : (يعنى[3]) لاستعماله . قال : « وقد حكى الزُّبَيدىُّ : أَدْغَمْتُ الفَرَسَ اللجامَ». انتهى، وحكى مثله الجوهرىُّ [4].

---

(١) سقط من س.

(٢) من بيت لساعدة بن جؤية، ديوان الهذليين ١/٢٠٣، وتمامه :

بمُقْرَبَاتٍ بأيديهم أعنتها خُوصٍ.......

ومابين المعكوفتين عنه. والمقربات : اللواتى عند البيوت لصارخ أو لِفزعٍ - والخُوص من الخَوَصِ، وهو ضيق العين وغؤورها.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في الصحاح : وأدغمت الفرس اللجام : إذا أدخلته في فيه.

ومعناه في اصطلاح النحويِّين: أن يَلْتِقَيَ حرفان من جِنسٍ واحدٍ، فَتُسَكِّنَ الأوّل منهما وتُدْغِمَه في الثانى، أى : تُدْخِلَه فيه، فيصيرا[1] احَرفًا واحدًا مشدَّدًا. وذلك أنّ النُّطْق بحرفين من جنسٍ واحدٍ مما يثقل على اللسان، لأنه يرتفعُ بأحد الحرفين، ثم يرتفع ارتفاعًا ثانيًا بعد استقرار الأوّلِ، فيصيرُ في موضعٍ واحدٍ عملان من غير فَصْلٍ بينهما، فَيَثقُل ذلك على اللِّسانِ، ولذلك شبَّهه الخليل بمشْيِ المُقَيَّدِ، لأنه كأنه يتحرَّك في موضعٍ واحدٍ. وهذا محسوسٌ، بخلافِ ماإذا عَمِل عَمَلَينِ في موضعين فليس فيه من الثِّقل مافي هذا. فأرادوا أن يرتَفع اللِّسان بهما معًا ارتفاعةً واحدةً، فلم يُمْكنهم ذلك إلاّ بأن يُسَكِّنوا الأوّل منهما، فأسكنوه،ثم أدغموه في الثانى، فصارا[2] حرفًا واحدًا مشددًا، فقالوا في فَرَرَ : فَرَّ، وفي ظَلِلَ : ظَلَّ، وفي سُرِرَ : سُرَّ، وفي أَمْدَدَ : أَمَدَّ، وما أشبه ذلك.

واعلَمْ أنّ الإدغام على قسمين :

أحدُهما : إدغامُ مِثْلٍ في مِثْلِه، نحو ماتقدَّم من المُثُلِ.

والثانى : إدغام مُقَارِبٍ في مقارِبِه نحو : بَعُدتُّ ، وعِدَّان[3] في عِتْدان، ونحو ذلك .

وهذه القسمةُ بالنظر إلى الأصْلِ، وإلاّ فلا إدغامَ إلا إدغامُ مثلٍ في مِثْلٍ. وهذا نظيرُ قولهم : إن البَدَل ثلاثةُ أقسام : بَدَلُ شيءٍ من شيءٍ وهما لعينٍ واحدة، وبَدَلُ بعضٍ من كُلٍّ ، وبَدَلُ اشتمالٍ. وبالحقيقة ليس إلا بَدَل شيءٍ من

---

(١) في النسخ : فيصير.

(٢) س : فصار.

(٣) عِدَّان : جمع عَتُودٍ، وهو الجَدْىُ الذى استكرش، أو بلغ السفاد، وانظر الكتاب ٦٠٨/٣، ٤٥٦/٤.

شيءٍ وهما لعين واحدة[1] ، فإذا قلْت : أكلتُ الرغيفَ نصفَه، فلا يخلو أَنْ يُرَادِ بالرغيفِ النصفُ أو غيرُه، فإن أُريد النصفُ فنصفُه البدلُ بَدَلُ شيءٍ من شيءٍ وهما لعينٍ واحدةٍ، ولا يجوزُ أن يُريدَ به أكثر من النّصْف ، ولا أيضًا أَقَلَّ منه، لأنه يكون نصفُه نَقْضًا لذلك وتكذيبًا، أو يرجع إلى بَدَلِ الغَلَطِ، وهو مَنْفِيٌ عن الكلام الفصيح كما تقدَّم. وكذلك بَدَلُ الاشتمال، فليس تقسيمهم ذلك إلا بالنظر إلى الوضع الأصلى. فالتقسيمُ في البابين صحيحٌ بالنظر إلى الأصل، وأما الآن فلا يُدْغم المقارب في مُقاربه إلاّ بعد إبداله حرفًا من جنس المُدْغَمِ فيه بلابُدٍّ./ فأمَّا إدغامُ ٤٠٣
المتقاربين فلم يتعرَّضْ إليه هنا، وذلك لأنَّ الغالب فيه أن يكون جائزًا لا لازمًا، وإذا كان جائزًا فالتكلُّم بالأصلِ صحيحٌ، فلم يكن المتكلِّم بالأصل لاحنًا[2]، فليس بِمُهِمٍّ في قصده. وأما إدغام المثلين فعلى قسمين :

أحدهما : أن يكون الأول منهما ساكنًا في الاستعمال. وهذا لم يحتج إلى ذكره للعلم بوجوب الإدغام فيه؛ إذ لايُمكن النطقُ بهما مع الفَكِّ إلا بتكلُّفٍ كثيرٍ. فلا تقول في رَدٍّ : رَدْدٌ، لعدم الإمكان فيه.

والثاني : أن يكون الأول متحركًا، فهو على قسمين :

أحدهما : أن يكون المثلان من كلمتين. وهذا القسم لايجب فيه إدغامٌ، نحو : جَعَلَ لَك، وهَرَبَ بكر، وقاسِمُ مَالِكٍ. فالنُّطق به على الأصل صحيح، فلم يكن ذكُره من[3] المُهِمِّ.

---

(١) هذا تحقيق السهيلى لبدل البعض وبدل الاشتمال، انظره في نتائج الفكر ٣٠٧.

(٢) الأصل، ت : لاحقا.

(٣) الأصل : في.

والثاني : أن يكونا من كلمة واحدة. فهذا القسم[1] هو الذى يختلفُ الحكمُ فيه، فلا يمتنع الإظهار فيه بإطلاقٍ، (ولايجوزُ فيه بإطلاقٍ[2])، فلأجل ذلك خَصَّ هذا القسمَ بالذكر وحده، لأنه الضروريُّ من سائر الأقسام.

وحاصلُ ذلك أنّ المثلين في كلمةٍ على ثلاثة أقسامٍ : قسمٌ يجب فيه الإدغام، وقسمٌ يجبُ فيه الإظهارُ، وقسمٌ يجوزُ فيه الوجهان. والناظم ـ رحمه الله ـ حَصَّل ذلك، فأطلق القول بوجوب الإدغام إلا فيما يُسْتَثنى، فقال : «أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ في كِلْمةٍ ادْغِمْ»، أَوَّلَ : مفعولٌ بأَدْغِمْ، أى : أَدْغِمْ أَوَّل مثلين.. إلى آخره. يعنى أنه يجب إدغامُ أَوَّلِ الحرفَين في ثانيهما إذا اجتمع فيهما ثلاثةُ شُروطٍ :

أحدها : أن يكون الحرفان مثلين، وذلك قوله : «أَوَّل مِثْلَين»، وهو على حَذْفِ الموصوف، أى : أَوَّلَ حرفين مِثْلَين، تحرّزًا من أن يكونا غير مثلين بل متقاربين، فإنه لايجب فيهما الإدغام نحو : خذتالدًا، واجبه حاتما، ونحو ذلك، فتُظهِرُ إن شئت ويجوز الإغام فتقول : خُتَّالدًا، واجْبَحّاتمًا، وما أشبه ذلك.

والثانى : أن يكونا مُحَرَّكَين معًا، المُدغَمُ والمدُغَمُ فيه، تحرُّزًا من أن يسكن الأوَّلُ، أو الثانى، أو يسكنا معًا، فأما إن سكن الأول فقد تقدَّم وجوبُ الإدغام، وأنه مدركٌ حسًّا، فلم يَحْتَج إلى ذكره وأخرجه، لأنه كالمذكور حكمه، نحو : رَدٌّ، وشدٌّ، وسِرٌّ، وكذلك : زُر رَّافدًا[3]، وكن نَّائما. وأمّا إن سكن الثانى فالفكُّ واجبٌ نحو : رَدَدْتُ، ورَدَدْنَ. وسيُنَبِّه عليه بعد هذا. وأما إن سكنا معًا فإن المسألة

---

(١) هنا انتهت مخطوطة تونس، والتى رمزنا لها بالرمز س.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : راقدا.

تصير من باب التقاء الساكنين، وتخرج عن هذا الباب، فلم يكن ذكره هنا لائقًا.

والثالث : أن يكون الحرفان في كلمةٍ واحدةٍ، فإن كانا في كلمتين لم يَجر فيهما حكم وجوب الإدغام كالمتقاربين بالنسبة إلى الشرط الآخر، فالمفهوم فيهما معًا الجواز وهو مفهومٌ صحيحٌ، لأنك تقول: جعلَ لَك، وجَعَلْ لَّك، وهربَ بَكر، وهرب بَّكر، وما أشبه ذلك. والمفهوم في الموضعين جُمْلى، لأنه ليس كلُّ مقاربٍ يُدْغَم في مقاربة، ولاكُلُّ متقاربين يجوز إظهارهما، ولا كلّ مِثْلٍ يجوز أن يُدْغَم في مثله إذا كانا من كلمتين؛ ألا ترى أنَّ الواو والياء لايُدْغَمان في مقاربهما، ولا مقاربهما فيهما، (لما فيهما[1]) من المدِّ. وأيضًا حروف المدِّ صِنْفٌ على حِدَةٍ لايجوز أن تقلب إلي الحروف الصِّحاح/، ولا الصِّحاحُ إليها، والنُّون تُدْغَم في حروف «لم ٤٠٤ يَرْوِ» إذا سكنت ولايجوز الإظهارُ، وخرجت النونُ عن الحروف الصِّحاح فَأُدْغِمت في الواو والياء لشبهها بالغُنَّة بحرف اللين. والألف والهمزة لايجوز في واحدةٍ منهما إدغامها في مثلها، أما الألف فلأنّ حقيقتها المدُّ، والإدغام رفع اللسان عن الحرفين رفعةً واحدةً، وذلك لايُتَصَوَّرُ مع المدِّ، ألا ترى أنه يزولُ في نحو مَغْزُوٌّ ووَلِيٌّ، فلو مَدَدْتَ لم يَجُزِ الإدغامُ. وأما الهمزة فللزوم تخفيف إحداهما عند الاجتماع. فقد ظهر أنَّ الحكم بجواز الإدغام في المسألتَيْن غير مُطَّرِدٍ، لكن إذا نُظِر البابُ كُلُّه في المسألتين وُجِدَ جوازُ الإدغام هو الأغلبَ فيهما، فلأجل هذا حَمَّلْتُ كلام الناظم القصد إلى حقيقة المفهوم، ولم أَحْمِلْه على اطِّراحه، فالأحسن أن يكون حكمهما

---

(١) سقط من الأصل.

مذكوراً ـ وإن كان على الجملة ـ من أن يكون لم يُعرِّجْ عليهما البتَّة. وقد يمكن أن يكون المفهومُ هنا مُعَطَّلاً في الشروطِ الثلاثة فلا يستفاد الحكم من كلامه إلاّ فيما نَصَّ عليه دون غيره، وهذا أسلمُ له من الاعتراضِ، والأول أجْرَى على عادته من[1] اعتماد دلالة المفهوم.

ولما ذكر هذه القاعدة العامّة في الإدغام أخذ يذكر ماينتفى عنه هذا الحكم المذكور فقال : «لاكمِثْلِ صُفَفِ»، وكذا وكذا، فأتى بمُثُلٍ على أبنيةٍ وأحوالٍ مخصوصة منفيًا عنها وجوبُ الإدغام، يعنى أنَّ هذه الأشياءَ، وما كان على بنائِها أو حالها لاتُدْغَم وجوبا وجملةُ ما أتى به منها عَشَرةُ أنواعٍ :

أحدها : ما كان من الأسماء خارجًا عن وزن الفِعْلِ أو الجريان عليه، وذلك ثلاثة أبنية، أحدها : صُفَفٌ وما كان نحوه، ومراده ماكان على هذا الوزن وهو وَزْنُ فُعَلٍ كصُرَدٍ، فمثل هذا لايُدغَم، فتقول : سُرَرٌ، ودُرَرٌ، وحُلَلٌ، وحُمَمٌ، وقُنَنٌ، وجُدَدٌ، وما أشبه ذلك. ولايجوز أن تقول : سُرٌّ، ولا دُرّ في دُرَرٍ، وأما دُرٌّ فهو فُعْلٌ لافُعَلٌ. والصُّفَف : جمعُ صُفَّةٍ ، والصُّفَّة من الرحل والسرج : التى تضم العَرْقُوَتَيْنِ والبِدَادَيْن[2] من أعلاهما وأسفلهما. هذا تَفْسير ابن سيده، والجمع صُفَفٌ، وهو القياس، ويُجمع أيضًا على صِفافٍ سماعًا. وصُفَّة البنيان أيضًا :طرَّته[3]، والصُّفَّة : الظُّلَّةُ كالسقيفة . والثانى : ذُلُلٌ وما كان نحوه مما هو على وزنه ، وهو وَزْنُ فُعُلٍ كطُنُبٍ، فمثل هذا لايدغم أيضا نحو : سُرُرٍ، وجُدُدٍ، والذُلُل : جمع ذَلُولٍ ، والذلولُ : هي الدابة اللَيِّنَةُ غير الصعبة ، يقال :

---

(١) ك : في.

(٢) العرقوتان من الرحل والقتب : خشبتان تضمان مابين الوسط والمُوخرة، والبداد : بطانة تحشى وتجعل تحت القتب وقاية للبعير ألا يصيب ظهره القتبُ.

(٣) الصُّفَّةُ من البنيان : شبه البهو الواسع الطويل السَّمك.

دابةٌ ذلولٌ بينة الذِّل[1] ـ بالكسر ـ من دوابَّ ذُلُلٍ، ومنه قولُه تعالى : {فاسلُكِي سُبُلَ ربِّك ذُلُلاً[2]}، أى : سهلةً غير صعبة.

وأمَّا قولُهم : نخلةٌ عَميمة[3]، ونَخْلٌ عُمٌّ ،، وأصله عُمُمٌ، كسفينةٍ وسُفُنٍ، لكنهم لم يقولوا : عُمُمٌ ـ فإنه ليس إدغامه من عُمُمٍ، وإنما أُدغِم من تخفيفه، لأنّ فُعُلاً في جمع فعيلة يجوزُ تسكينُ عينه تخفيفًا، وإذا خُفِّف وجب الإدغامُ لسكون أوَّلِ المثلين.

فإن قيل : فكان ينبغي أن يأتي فيه عُمُم على الأصل؟

فالجواب : أنه لايُنْكَر أن تقتصر / العربُ في مثل هذا على أحد الوجهين لما فيه من خفة الإدغام.

والثالث : كِلَلٌ وما كان وزنه أيضًا مما هو على فِعَلٍ كعِنَبٍ، وذلك : عِدَدٌ، وقِدَدٌ، وسِلَلٌ، ومِرَرٌ[4]، وعِلَلٌ، وما كان نحو ذلك، فَكُلُّه غير مُدْغَمٍ أيضا. والكِلَلُ : جمع كِلَّةٍ، وهى السِّتْر الرقيقُ يخاطُ كالبيت يُتَوقَّى فيه من البَقِّ. هَذا قال الجوهرىُّ.

والنوع الثانى : (ماكان على وزن فَعَلٍ كقوله[5]) : لَبَبٌ، وما كان نحوه مما هو على فَعَلٍ كَجَبَلٍ لايدغم أيضا، فتقول : سَبَبٌ، وطَلَلٌ، وشَرَرٌ، ومَدَدٌ، وعَدَدٌ، وسَنَنٌ، وما كان نحو ذلك. واللبَبُ واللبَّةُ : المَنْحَرُ، وهو موضع القلادة من الصَّدْرِ، من كُلِّ شيءٍ. واللَّبَبُ أيضا : مايُشَدُّ على صَدْرِ الدابَّةِ أو الناقة يمنع

---

(١) الذِّل ـ بالكسر ـ ضد الصعوبة.

(٢) الآية ٦٩ من سورة النحل.

(٣) في الصحاح واللسان : عميم . ونَخْلٌ عُمٌّ : طِوَالٌ.

(٤) الأصل : مدد، ت : مدر. والمِرَرُ : جمع مِرَّة ـ بالكسر ـ وهى : قوة الخَلْقِ وشدته.

(٥) سقط من ك.

الرحل من الاستئخار، ويقال : فلان في لَبَبٍ رخيٍّ : إذا كان في حالٍ واسعةٍ. وقال الأحمر[1]: اللَّبَبُ : مااسترقَّ من الرَّمْلِ، لأنّ معظمه العَقَنْقَلُ، فإذا نقص قيل : كَثِيبٌ، فإذا نقص قيل : عَوْكَلٌ، فإذا نقض قيل : سِقْطٌ، فإذا نقص قيل : عَدَابٌ، فإذا نقص قبل : لَبَبٌ، قال ذو الرمَّة[2]:

بَرَّاقَـةُ الجِـيـدِ واللبَّـا تُ واضِـحـةٌ

كـأنهـا ظبـيـةٌ أفـضـى بهـا لَبَبُ

واعلم أن الأوزان الثلاثية[3] على قسمين، أحدهما : أن تشترك فيها الأسماء والأفعال. والثاني : أن تختصَّ بالأسماء ولامشاركة للأفعال فيها، وقسم ثالث ليس بمرادٍ هنا، وهو المختصّ بالأفعال، لأنه مُدْغمٌ مطلقا مالم يعرض مانعٌ. فأمّا قسم الاشتراك فقد ظهر ـ من حيث لم يَسْتَثْنِها الناظمُ من الحكم بالإدغام ـ أنها مُدْغَمَةٌ، وهي : فَعُل، وفَعِل، وفُعِل، وفَعَل.

(أمَّا فَعَلٌ[4]) فقد استثناه، وأما فَعُلٌ فتقول فيه من اللبِّ : لَبٌّ، ولاتقول : لَبُبٌ. وأما فَعِلٌ فكذلك إذا بنيته من اللبِّ تقول : لَبٌ. (و)[4] من هذا قولهم : رجل صَبٌّ، وهو فَعِلٌ بدليلِ قولهم : صَبِبْت ـ ياهذا ـ تَصَبُ صَبَابَةً، مثل قَنعت قناعةً، فكما[5] أن اسم الفاعل من هذا قَنِعٌ، فكذلك صَبٌّ فَعِلٌ. وقالوا : طَبٌّ وطبيبٌ، فَطَبٌّ فَعِلٌ، لأنّ فَعِلا وفعيلا يكثران بمعنىً واحدٍ كفَرِح وفَرِيحٍ، ومَذِلٍ ومَذِيلٍ[6].

---

(١) نصّ الأحمر في الصحاح : لبب.

(٢) ديوانه ٢٦، والصحاح واللسان : لبب.

(٣) ك : الثلاثة.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل : كما.

(٦) المَذِل : الباذل لما عنده من مالٍ أو سِرّ، وكذلك إذا لم يقدر على ضبط نفسه، ويقال فيه : مَذِيل، أيضًا .

وقد شذُّوا[١] فقالوا : رَجُلٌ ضَفِفُ[٢] الحال ، وقومٌ ضَفِفُو الحال . والوجْهُ أن يُقالَ : ضَفُّ الحال وضَفُّو الحال، وهو الأشهر في الاستعمال، وهو فَعِلٌ بدليل الضَّفَفِ في المصدر . وحكى ابن جنى أيضًا عن أبى علىٍّ أن أبا زيدٍ حكى عنهم : طَعَامٌ قَضِضٌ : إذا كان فيه الحصى[٣]. وأما فُعِل فلو بنيت مثل دُئِل[٤] من اللبِّ لقلت : لُبٌّ، فَتُدْغِمُ. ولم يُسْمع فَعُلٌ، ولا فُعِلٌ من المضاعف جاء على أصله. وإنما فَرَّقوا بين القبيلين فأدغموا ما وافق الفعْلَ دون الآخر، لأنهم جعلوا إعلال التضعيف الذى هو الإدغام كإعلال حرف اللين عينًا ، فكما أن ماجاء من الأسماء على مثال الفعل أعِلَّ كبابٍ وخافٍ لأنه كقال وخافَ، كذلك فعلوا في التضعيف، وكما لم يُعَل نحو بُيُضٍ وعِوَضٍ ولُوَمَةٍ ونحوها مما ليس على وزن الفعل كذلك لم يُدْغِموا ذُلُلاً ولا كِلَلاً ولا صُفَفًا ، لأنها ليست / على مثال الفعل، لأنَّ الإعلال في الأسماء بالحمل على الإعلال في الأفعال ، والإعلال فيها أصلٌ، لأنَّ التصريف لها بحكم الأصل . وبَقِي وجه تصحيح فَعَلٍ كلَبَبٍ مع أنّ وزنه من المشترك، فكان الوجه أن يدغم، لأنهم قد أعلّوا بابًا ودارًا ونَحْوَهما . ٤٠٦
والذى ذكروا في وجه ذلك أنَّ الفتحة لما خَفّت عليهم لم يكرهوا ظهور التضعيف، كما كرهوه مع غيرها[٥]. وأيضًا إذا صَحَّحوا نحو القَوَدِ والخَوَنةِ والحَوَكة ـ وإن كان شاذًا ـ فتصحيح نحو طَلَلٍ وشَرَرٍ أولى، لأنَّ الإعلال في حروف العلَّةِ ألزمُ منه في حروف الصحة. هذا ما في الثلاثيّ

---

(١) الأصل : شذَّ.
(٢) الضّفَفَ : شدة العيش.
(٣) المنصف ٢/٣٠٢.
(٤) الأصل، ت : دول.
(٥) انظر المنصف ٢/٣٠٣.

من الأسماء، وأما الأفعالُ ثُلاثيَّةً كانت أو غير ثُلاثيَّةٍ فقد دخلت له في حكم الإدغام، وسيأتى ذلك إن شاء الله.

والنوع الثالث : ما كان مثل[1] جُسَّسٍ وما أشبهه مما فيه مانع من الإدغام كمانع جُسَّسٍ وهو الإدغامُ الموجودُ، فإن الكلمة ذاتُ ثلاثة أمثالٍ، فسبق إدغام الأول في الثانى لأنه ساكن بحقٍّ الأصل فصار جُسَّسٌ هكذا، فلو رُمْتَ إدغام السين الثانية في الثالثة لوجب زوالُ إدغام الأول في الثانى، إذْ لايُدْغَم حرفان في ثالثٍ أبداً، فصار إلى نَحْوٍ مما كان عليه قبل هذا العمل؛ إذ لابُدَّ فيه على أىّ وجهٍ حَمَلْته في الإدغام من بقاء مثلين غير مُدْغمين فلم يكن للعمل فائدةٌ، فكان تركه على حالته الأولى أولى. ومثلُه : رَدَّدَ يُرَدِّدُ، وخَلَّلَ يُخَلِّل، وهو مُرَدِّدٌ ومُرَدَّدٌ، ومُخَلِّلٌ ومُخَلَّلٌ، وكذلك ما أشبهه، ولايمكن إدغامُ الحرفين معًا في الثالث فيصير رَدَّدَ إلى رَدَّ، وجَسَّسَ إلى جَسَّ، لأنه إخلالٌ[2] بالكلمة ووقوعٌ في اللبس إنْ حُذِفَ أحدُ المدغمين، وإن أُبقِى التقى ساكنان على غير شرطهما. وذلك كلُّه ممنوعٌ. وقد حُكِى عن أبى عمرو الإدغام في (مَسَّ سَقَر[3]) و(تمّ ميقات[4])، وما أشبهه من المنفصل[5]. فقد يقال : إذا فُعِل ذلك في المنفصل فالمتّصل أقربُ، لأنّ الإدغام (^{٦-} فيه ألزمُ، إلاّ أنْ يُجاب بأنّ الإدغام في المنفصل^{-٦}) ليس على ظاهره، والإلزمِ المحذورُ المذكورُ، وإنما هو على نِيَّة الوقف

---

(١) الأصل : نحو.

(٢) الأصل : إعلال.

(٣) الآية ٤٨ من سورة القمر.

(٤) الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

(٥) الإقناع ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٦) سقط من ك.

على الكلمة الأولى، ويجوز التقاء الساكنين في الوقف لعُروضه، ومثل هذا لايتأتى في المُتَّصِل، فلا يصحُّ فيه الإدغامُ البتَّةَ. أو يكون ـ وهو الأولى ـ على أنّ ماحُكى من الإدغام إخفاءً في الحقيقة لا إدغامٌ[1]، وعلى هذا يجوز في المتّصل والمنفصل، ولايكون داخلاً[2] على الناظم على كلا الوجهين.

والجُسَّسُ : جمع جاسٍّ أو جاسَّةٍ، من قولك : جَسَّه بيده، أى : مَسَّه.

والنوع الرابع : اخصُصَ اَبى، وما كان نحوه، ومرادُه بهذا المثال أنَّ الثانى من المثلين إذا كان متحركًا بحركةٍ عارضةٍ فإنه غير مُوجِب للإدغام، وذلك أنه قدَّم أن المثلين لابُدَّ أن يكونا متحرِّكين، فلابُدَّ إذًا من تحرك[3] الثانى، لكن إن كانت حركتُه عارضةً لم يُعَتَّد بها في حُصُولِ الإدغام، بل يُعَدُّ كأنه[4] باقٍ على أصله من السكون، وإذا كان ساكنا لم يَسُغِ[5] الإدغام، فكذلك إذا كان في تقدير السكون. لكن هذا الذى ذكر من مَنْع الإدغام ليس على إطلاقه، بل لابُدَّ من مُقدِّمةٍ تُبَيِّنه، وذلك أن
٤٠٧ الفعل / المضاعف المجزوم وفي معناه الموقوف ـ وبه مَثَّل الناظمُ ـ للعرب فيه لغتان، فلغة بني تميم الإدغام مطلقًا، فيحرِّكون الثانى لأنه وان كان ساكنًا فإنه مما يتحرك على الجملة وليس مما تمتنع فيه الحركةُ. وهذه

---

(١) في النسخ : إدغامًا.

(٢) الأصل : دائما. ت : داحا .

(٣) الأصل : تحريك.

(٤) الأصل : أنه.

(٥) الأصل : يمنع.

اللغة لم يتعرَّض إليها الناظمُ؛ إذ ليس المثال إلا مُظْهراً فيه التضعيف. واللغة الثانية لأهل الحجاز، وهي الإظهارُ، ومنه قوله تعالى : {واغضُضْ من صوتك[١]}، ([٢]-وذلك من جهة أن الإدغام يَقْتَضى تسكين الأول من المثلين ونقل حركته إلى ماقبله ، وقد كان الثانى منهما ساكنا للجزم أو الوقف، فيؤدّى الإدغام إلى التقاء الساكنين على غير شرط اجتماعهما، فلما كان ذلك كذلك امتنعوا من الإدغام-[٢]) وعلى هذه اللغة جاء تمثيل الناظم، وهذا السكون قد يتحرك بحركةٍ عارضةٍ، وذلك إذا لقيه ساكن بعده من كلمة أخرى فيتحرك نحو اخصصِ الرجل، واردد ([٣] ابن فلان، وقد تنقل إليه حركة همزةٍ تقع بعده فيتحرك نحو : اخصُصَ أبى - وهو مثال الناظم - ولم يردُدِ أُبلَكَ، وارْدُدَ[٣]) احْمَرَ، وما أشبه ذلك. فيقول القائل هنا : إذا كانوا يمتنعون من الإدغام لأجل سكون الثانى فماهو[٤] متحرِّكٌ فَلْيُدغموا. فأخبرك الناظم بأنّ هذا التحريكَ غير مُعْتَبر لكونه عارضًا يزول بزوال الكلمة الثانية فلم يعتدُّوا به من حيث كان في تقدير الزوال،(و[٣]) الأصلُ السكونُ، فاعتبروه كما لو كان موجوداً .

هذا ماأراده الناظم بهذا المثال، لكن لم يُبَيِّن أنَّ هذا مخصوصٌ بأهل الحجاز، وإنما بيَّن أنّ هذا التحريك في مثل هذا المثالِ المقول لايُسَوِّغُ الإدغام. وقد ذكر إثْر هذا جواز الوجهين في مثل : اخصُصْ ونحوه .

ومن الغريب في هذه الحركة العارضة أنها مُوْجِبةٌ للإدغام عند بني تميم وإن لم تُوجَد، غَيْرُ موجبةٍ له عند أهل الحجاز وإن وُجِدَتْ ، وذلك من حيث

---

(١) الآية ١٩ من سورة لقمان.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) ك : فيما... فيدغموا.

اعتبرها بنو تميم فساغ لهم الإدغامُ، إذْ لو اعتبروا حال الكلمة لم يَجُزْ لهم لأجل الساكنين، ولم يعتبرها الحجازيّون لعروضها فلم يَسُغ لهم الإدغام، فهذه حركةٌ طارئة يقدَّرُ وجودها فتوجب حكما، وإذا وُجِدت مَنَعَتْه، لكن بلحظين[1] مختلفين. ولأجل ماتقرّر يجب أن يُضْبَطَ قولُه : «واخْصُصَ ابى» مُسَهَّل الهمزةِ مع نَقْلِ حركتها إلى الصاد، إذْ لايصحُّ تنزيلُ المسألة على غير ذلك، فلا تأتى بالهمزة على أصلِها أصْلاً، وهذا ظاهر.

والنوعُ الخامس : هَيْلَلَ وما كان مثله مما قُصِد به قصدُه، وذلك أن تكون الكلمة التى فيها المثلان قد أُلحِقت بكلمةٍ أخرى فوجب فيها من أجل ذلك مقابلة (المتحرِّك[2]) بالمتحرِّك والساكن بالساكن، على ماهو مُقرَّرٌ في فصل الإلحاق من الكتب المبسوطة، فيجب[3] إذًا إنْ كان المثلان في مقابلة متحركَين أن يكونا متحركَين، كما أنهما إذا كانا في مقابلة ساكن ومتحرِّك أن يكونا كذلك، فَهَيْلَلَ فعلٌ ماضٍ بمعنى هَلَّلَ، إذا قال : لا إله إلاّ الله، وهو ملحقٌ بِدَحْرَجَ، فقابلَتِ اللامان منه الراء والجيم[4]، فوجب الإظهار، ولو لم يكن ملحقًا به لأدغمت، كما قلت : أعدَّ، وأجدَّ، وأسرَّ، إذ لم يقصدوا هنا الإلحاق[5]، إذْ لايلحق بالهمزة وحدها، ولا بالميم أيضًا وحدها في الأسماء إلا مع مُساعِدٍ، فلما قصدوا حافظوا على الوزن فأظهروا التضعيف وإنْ ثَقُل عليهم، لأن في إدغامهم مع قصد الإلحاق نَقْضَ الغرض، فقالوا : جَلْبَبَ، وهو ملحق بدَحْرَجَ كَهَيْلَلَ، وكذلك :

---

(١) الأصل : بلفظين.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : يجب.

(٤) في النسخ : الفاء والراء. وهو سهوٌ، ظن أنه ملحق بجعفر.

(٥) الأصل : للإلحاق.

٤٠٨ اسْحَنْكَكَ / ملحقٌ باحر نجم ، ولذلك[١] لايجوزُ أبدا أَفْعَلَ مفكوكًا، لأنّ الهمزة لايُلْحَق بها كما تقدّم. ولذلك[٢] لايُفَك فَعَلَ ونحوه، لأنّ المثلين فيه أصلان ولازيادة فيه، ولذلك[٢] أيضًا ادغم احمَّر واصفَرَّ واقشَعَّر واحمارَّ، إذ ليس لها أصلٌ تُلْحق به. ولما كان قصدُه التَّنبيه على مافُكّ لأجل الإلحاق لم يُقْتَصَر على مثاله المخصوص، لظهور العلَّة، فدخل له في مقتضاه الأسماءُ التى حصل فيها الفك للإلحاق نحو : قَرْدَدٍ ومَهْدَدَ ويأجَجَ لإلحاقها بجعفر، وعَفَنْجَج وخَفَيْدَدٍ لإلحاقهما بِسَفَرْجَلٍ، وقُعْدُدٍ لإلحاقه بِبُرْثُنٍ، وسُؤْدَدٍ وعُنْدَدٍ وسُرْدَدٍ لإلحاقها بِجُخْدَبٍ وجُنْدَبٍ على مذهب الأخفشِ والناظمِ، أو بِعُنْصَلٍ على مذهب سيبويه، وقد تقدّم[٣]، وكذلك ما أشبه هذا. ومما يُبَيِّن أنّ الإظهار لم يكن إلاّ لهذا المعنى أنَّك لاتجده إلا على زنة الأصول، وكلّ ماورد من ذلك في الفعل فتصريفه على نحو تصريف المُلْحَقِ به لا يخالفه في جميع تصاريفه، والاسمُ في ذلك حكمُه حكمُ الفعل، فتقول في الفعل : جَلْبب يُجَلْبب جَلْبَبَةً فهو مُجَلْبِبٌ، كما تقول : دَحْرَج يُدَحْرِج دَحْرَجةً وهو مُدَحْرِجٌ، فتأتى به في المضارع والمصدر وغيرهما على حدٍّ ما تأتى (به)[٤] في الآخر. وكذلك تقول في قَرْدَدٍ : قرادِدُ وقُرَيدِدٌ، كما تقول : جعافِرُ وجُعَيْفِرٌ، فتجمعه على فعالِلَ كما تجمع الرباعيّ. وتُظْهِرُ[٥] التضعيف ليكون كالملحق به، ولا تُدْغِم فتقول : قرادٌّ، ولا قُرَيْدٌّ. فهذا كلٌّ مما يدلُّ على ذلك القصد.

---

(١) الأصل : وكذا.

(٢) الأصل : وكذلك.

(٣) انظر.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الأصل : ونظير.

فإن قيل : قد زَعَم سيبويه أن مَعَداً مِيمُه أصليةٌ، فهو إذًا فَعْلَلٌ، فَنُقِلت[1] حركته وأُدْغِم، فلِمَ لَمْ يظهر كقَرْدَدٍ؟

فالجواب : أنّ سيبويه قد زعم أنّ مَعَدًا ليس فَعْلَلاً في الأصل ثم أُدْغِمَ، وإنما هو فَعَلٌّ أصْلَ بناءٍ، كما أنَّ خِدَبًّا فِعَلٌّ[2].

فإن قيل : ولعلّ خِدَبًّا فِعْلَلٌ في الأصل، ثم أُدْغِمَ.

قيل : قد زَعَمَ سيبويه أنه لم يأت في الكلام فِعْلَلٌ كقَرْدَدٍ.

ثم قال : «وشَذَّ في أَلِلْ ونحوه فَكٌّ بِنَقْلٍ»، يعنى أَنَّ أَلِلَ وما كان مثله من[3] الفعلِ بابُه أن يُدْغَم، وما جاء على غير ذلك فشاذٌّ يحفظ ولايقاس عليه. وهذا المثال من الثلاثى لأنه الذى جاء فيه الإظهار، وأَلِلَ على فَعِلَ، كان أصلُه أن يُقَالَ : (ألَّ[4]) : أَلِلَ السِّقاءُ : إذا تغيَّرت رائحتُه، وأَلِلَتْ أسنانُه أيضا : فَسَدَتْ، وأَلِلَتِ الأذُن : إذا رقَّت. ومثل ذلك قولهم : «لَحِحَتْ عينُه : إذا التصقت، وصَكِكَت الدابة، وضَبِبَ البلد: كَثُرتْ ضِبابُه، ومَشِشَتْ الدابَّةُ ، وقَطِطَ شعرُه[5]». ومن ذلك في الاضطرر قولُ قَعْنَب بن أمّ صاحبٍ، أنشده سيبويه [6] :

---

(١) الأصل : فتقلب.

(٢) الكتاب ٤/٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٣) الأصل : في.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) هذا كله من المنصف ٢/٣٠٢.

والصكك : اضطراب الركبتين والعرقوبين من الإنسان وغيره. والمَشَشُ : وَرَمٌ بأخذ في مقدّم عظم الوظيف أو باطن الساق. والقطط في الشعر: خلاف السُّبط.

(٦) الكتاب ١/٢٩. وانظر ٣/٣١٦، ٥٣٥. والبيت في الأصول ٣/٤٤١ والخصائص ١/١٦٠، ٢٥٧، والمنصف ١/٣٣٩، ٢/٦٩، ٣٠٣.

والبيت لقعنَب ابن ام صاحب.

مَـهْلاً أعـاذِلَ قـد جَـرَّبْتِ من خُلُقِي

أنِّـي أجـــودُ لأقـــوام وإنْ ضَنِنُوا

وقد أجاز ابنُ السـرَّاج فَكَّ المُدْغَمِ في الشعـر مطلقًا نحـو : رَدَدَ في رَدٍّ[1]، وما أشبه ذلك[2]. (و) لم أرَ هذا الشـذوذ جاء في فَعَلَ ولا فَعُلَ، على أن فَعُلَ في المضـاعف نادرٌ، حكى ابن جنِّي منه لفظين : لَبُبْتَ ياهذا، عن يُونُسَ، وشَـرُرْتَ في الشَّرِّ، عن قطربٍ[3]. ومن الناس من يَعُـدُّ الضـرورة قسمًا مُسوِّغًا للفكِّ/، فيعدُّه من أنواع ماخَرَج عن حكم الإدغام، وهو على ٤٠٩

طريقة ابن السّراج ومن ذهب مذهبه، ويَعُدُّ ما جاء في الكلام من الشاذِّ مَنْبَهَةً علي الأصل، فيجعلون هذين نوعين، فإذا اعتبرنا ما اعتبروا عَدَدْنا مـانبَّه عليـه المؤلِّفُ من الشذوذ نوعًا سادسًا. ولكنه ذكـره هنا مختصًا بالفعل لأنّه به مَثَّل، ولافرق بين الفعل والاسم في هذا، فقد عدُّوا الشذوذ في الاسم منه، وأنشـدوا عليـه لرؤبةَ[4]، وأنشـده سـسيبويه، ثَبَت ذلك في الشرقيَّة:

الحـــــمــــــدُ للـه العـليِّ الأجْلَلِ

أنت مـليكُ الـنـاس رَبًّا فـــاقـــبل

وأنشد ابن السرّاج[5]:

---

(١) الأصول ٣/ ٤٤١.

(٢) سقط من الأصل .

(٣) المنصف ٢/٣٠٢ .

(٤) كـذا، وينسب لأبى النجم. انظر نوادر أبى زيد ٢٣٠، والمقتضب ١/٢٧٩، ٣٨٨، والخصائص ٣/٨٧، ٩٣، والمنصف ١/٣٣٩، وشفاء العليل للسلسيلى ١١١٨.

(٥) الأصول ٣/٤٤٢، والبيت فى الكتاب ٢/٦١، ٤٠٣، والمقتضب ١/٣٠٧، ٢/٩٧، والمنصف ١/٢٠٠، ٣/٣٤ ، والخزانة ٧ / ٣٤٥، واللسان : لبب.

قـد عَلِمَتْ ذاك بناتُ أَلْبَبِهْ

يريدُ: بناتِ أعقل هذا الحى، أى : أَلَبِّه. وغير ذلك من الأمور التى مَضَتْ وسيأتى جملةٌ منها إن شاء الله.

ويشمل كـلامُ الناظم فى الشذوذ القسمين، وما جاء مُنَبَّهَـةً على الأصلِ، وهو الآتى فى النثر، وما جاء فى الشعر ضرورةً، لأنه شاذٌ كلُّه عما ثبت فى القياس.

وقوله : «بنقلٍ» فى موضع الصفّة لفكٍّ، (أو)[1] فى موضع الحالِ منه أى : مُلْتبَسٌ بِنَقْلٍ، أو حالةَ كونه ملتبسًا بِنَقْلٍ. وأراد بذلك أنه موقوفٌ على النقل لا أنه قياس.

فإن قلت : قولهُ «بِنَقْلٍ» حشوٌ، لأنّ قوله : «وشَذَّ» مُجْزِئٌ عنه، إذ عادتهُ أنه حيثُ يقول : وشذَّ، فمعناه أنه موقوفٌ على السماع. وأيضًا فقولهُ : «فَقُبِلْ» حشوٌ أيضا؛ إذ معلوم أنّ ما كان بابُه النقلَ مقبولٌ على ماهو عليه إلا أنه لايقاسُ عليه، وليس من عادته الإتيانُ من الكلام بما لا فائدة فيه.

والجواب : أنه يمكن أن يكون قصد بهذا اللفظ تنكيتًا على مسألة وذلك أن الشاذَّ فى الاصطلاح على ثلاثة أقسام : شاذٌّ فى القياس دون الاستعمال، وشاذٌّ فى الاستعمال دون القياس، وشاذٌّ فيهما معًا. فأما الشاذّ فى القياس دون الاستعمال فَمثَّله ابن جنّى بقولهم[2] : أخوصَ الرِّمثُ[3]، واستصوبْتُ الأمر، واستحوَذَ،وأغيلت المرأةُ[4]، ونحو ذلك ؛ إذ هو كثير فى السماع مُطَّرِدٌ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الخصائص ١/٩٨ - ٩٩.

(٣) الرمث : كلأ تعيش فيه الإبل والغنم. وإخواصه : بدوّ ورقه.

(٤) أغيلت المرأة : أرضعت وليدها هي حامل.

فيـه، وأما فى القيـاس فخـارجٌ عنه، إذ القيـاس الإعلال. وأمّا الشـاذّ فى الاستـعمـال دون القياس فَمَثَّله بالماضى من يَذَرُ ويَدَعُ، واسمِ الفاعلِ من أبْقَل المكان، إذ المسـتـعـمل باقِل، ومُبْـقَلٌ شـاذّ، وكـذلك وَدَع شـاذٌّ فى الاستعمال. وأما الشاذُّ فيهما فَمَثَّلة بِتَتْمِيم مفعول مما عينُه واوٌ نحو : ثوبٍ مَصْوُونٍ، ومِسْكٍ مَدْوُوفٍ، وفَرَسٍ مَقْوُودٍ، ورجلٍ مَعْوُودٍ. فـأما الأوّل فَمُتَّبَعٌ فيه العرب مطلقًا، وكذلك الثالث. وأمـا الثانى فـهى مُتَّبَعةٌ فيه فى المنطوق به خاصَّةً دون ماسكت عنه، فلك أن تقول (أنت)[1]: وَزَنَ ووَعَدَ لو لم تسمعهما. ولاتمتنع منها، ولامن غيرهما قياسًا على ماتركته العرب. وإذا كان كذلك فـقد يكون الناظمُ أراد هـنا أنه شَذَّ فى الاستـعمـال لا فى القياس، لأنّ المستعمل منه شئٌ يسيرٌ والقياس قابلٌ له. وبيانُ ذلك أنَّا نظرنا ماسُمِع من ذلك فوجدنا ذلك الاستعمال فيه إنما هو فَعِل – بكسر العين– دون فَعَل وفَعُل، ثم إنا وجدنا غالب مااستُعمل منه فى فَعِل إنما هو فيما كان من باب الخِلَقِ والعيوب/، ألا ترى إلى قولهم : لَحِحَتْ عينُه: إذا ٤١٠
التصقت بالرَّمَصِ[2]، وهو عيبٌ فيها، وقالوا : صَكِكَتِ الدابة: إذا قَرَعَ أحد عرقوبيها الآخر وضاقا، وذلك عيبٌ أيضًا. وضَبِبَ البعير : إذا وجعه فِرْسنه، وأَلِلَ السقاء : إذا تغيَّرت ريحهُ، وأَلِلَتِ الأذن : إذا رَقَّتْ، وذلك أيضًا راجع إلى الخِلَقِ والعيوب. وقالوا: مَشِشَتِ الدابة مَشَشًا، وهو شئٌ يَشْخَص فى وظَيفها حتى يكون له حجم وليس له صلابة العظم الصحيح، وهو عيبٌ ظاهر، وقَطِطَ شعرُه قَطَطًا، وهو أشدُّ الجعودة، وهو من الخِلَقُ والعيوب أيضًا. وهذا غايةُ مارأيتُ من هذا القبيل منقولاً، وجميعه – كما

(١) سقط من الأصل.
(٢) الرَّمَصُ – بالتحريك – وسخ تلفظ به.

ترى – راجعٌ إلى باب الخِلَقِ والعيوب، ولم أجد ما هو بعيدُ الدخول فيه إلا قولهم : ضَبِبَ البلدُ : إذا كَثُرت ضِبابُه، ولا يَبْعُد أن يُعَدَّ مثلُ هذا كالعيب للأرضِ. وإذا كان كذلك فقد تقدَّم لنا أنَّ ما كانِ من الخِلَقِ والألوان على فَعِل مما عينُه معتلَّةٌ فإنه يُصَحَّح ولا يُعَلُّ نحو : عَوِرَ، وحَوِلَ، وَهِيفَ، وعَيِن، وخَوِصَ، وخَيِف، حملاً له على مرادفه الذى هو افْعَلَّ، فكذلك كان القياسُ فى المضاعَف لأنّهم مِمَّا[1] يُجْرُون المضاعف مُجْرَى المعتلّ، فَيُصَحِّحُون حيث يصحُّ المعتلُّ، ويدغمون حيث يعتلّ. هذا هو الغالب كما هو مُقَرَّر عندهم، فحيث وُجِدَ شئٌ من المضاعَفِ على فَعِل وهو من بابِ الخِلَقِ والألوان فُكَّ، لكنهم لم يفعلوا ذلك بل أدغموا ما كان كذلك ولم يُظهِروه إلاّ قليلاً، فقالوا: غَمَّ الرجلُ يَغَمُّ غَماً: إذا كثر شعر وجهه وقفاه. وغَمَّ الفرسُ غَمَمًا : كثر شعرُ ناصيته. وجَمَّتِ الشاة. جَمَمًا : لم يكن لها قُرونٌ. وَجَشَّ الصوتُ يَجَشُّ جَشَشًا : صارت فيه كالبُحَّة. وكَسَّتْ أسنانُه كَسَساً: تقدَّمت السفلى العليا. وسكَّت الأذن تَسَكُّ سَكَكًا: صَغُر قُوفها[2] وضاق صِماخُها. وشَقَّ الفرس شَقَقًا : إذا مال فى جريه إلى جانبٍ، وشَلَّت يمينُه تَشَلُّ شَلَلاً : بَطَلَت، وشَجَّ يَشَجُّ شَجَجًا: إذا بَقِى فى جَبْهَتِه أَثَرُ الشَّجة. وصَمَّ يَصَمُّ صَمَمًا: إذا ذهب سمعُه. وضَزَّ يَضَزُّ ضَزَزًا : إذا لحِقَ حَنَكُهُ الأعلى بالأسفل[3]. ولَصَّ الرجل لِصَصًا : إذا اجتمعت منكباه حتى يكادا يضربان أُذُنَيه. وكذلك إذا تقاربت أضراسه . ورَحَّ الحافر والقدم رحَحًا : إذا انبسطا[4]، وهو فى الحافر محمودٌ إلا أن يَنْبَسط جدًا فمذمومٌ. ودَنَّ البعير دَنَنًا: إذا قَرُب صدرهُ من الأرضِ فهو أَدَنُّ، وهو من أعظم العيوب. ومن هذا كثيرٌ. فأنت ترى

---

(١) أى : ربما.

(٢) قُوفُ الأذن أعلاها. والصِّماخ : الخرق الباطن الذى يفضى إلى الرأس.

(٣) بعده فى اللسان : إذا تكلم الرجل تكاد أضراسه العليا تمسّ السفلى فيتكلم وفوه منضمّ.

(٤) الأصل : انبسط.

اتّساع الإدغام فى هذا الباب مع أنَّ القياس فيه أنْ لو كان مفكوكًا كُلُّه كما كان البابُ فى المعتلّ العين التَّصْحِيحَ. فهذا - والله أعلم - هو الذى قصد الناظم التنكيت عليه، كأنه قال : وشَذَّ فى فَعِل ـ مما هو من قبيل أَلِلَ ـ الفَكُّ استعمالاً حالة كونه منقولاً، أى : شذَّ (فى) النقل[1] وإن كان فى القياس غير شاذٍّ. ولأجل هذا أتى بأَلِلَ الراجع فى المعنى إلى العيوب، وعلى هذا يكون لقوله : «فَقُبِلْ» فائدةٌ، وهى أنَّ ما شذَّ فى الاستعمال دون القياس قد يُظَنّ فيه أنه يُعْمَل فيه القياس، وليس كذلك، لأنَّ كلامَها جاء مخالفًا له، فالذى كان الأصل هذا الباب أن يأتى المضاعف مفكوكًا لا مُدْغَمًا، وإن أتى مُدْغَمًا فيكون شاذًا، فانعكس هذا الأصلُ عندها/، فصار ٤١١
الأصلُ شاذًا، وغيرُه هو المطَّرِد، فلا بُدَّ لنا من اتّباعها حيث سارت، وتَرْكِ القياس، وتَلَقّى ماجَرَت عليه بالقبول. فقد ظهر بهذا التقرير أنّ[2] كلامه لاحَشْوَ فيه.

وَحَـيِىَ افْكُـكْ وَادَّغِمْ دوُنَ حَـذَرْ
كَـذَاكَ نَـحْوُ تَتَجَـلَّى واسْـتَتَرْ

أمـا قـولهُ : «وحَـيِىَ افْكُكْ وادَّغِمْ»، فـهـو النوعُ السـابعُ من الأنواعِ المستثناة، وأشار بهذا المثال إلى ما كان التضعيفُ واجتماعُ المثلين فيه لايلزمُ فى جميع تصاريفِ الكلمة ، وذلك أنك تقولُ فى المضارع : يحيا، فلا يجتمع المثلان،بانقلاب الثانية ألفًا، فلما كان كذلك لم يراعُوا الاجتماع تلك المراعاة، فلم يَلْزَمُوا الإدغام كما لزم فى رَدَّ وشَدَّ وصَبَّ وعَضَّ وما

---

(١) عن ك .
(٢) ك : من أن.

أشبه ذلك، لمَّا كان التضعيفُ فيه لازمًا فى التّصاريفِ كُلِّها، فكان مايزول فى بعض التّصاريف أخَفَّ عليهم مما هو لازم، لأنه[1] صار كالعارض[2] الذى لايُعْتَدُّ به، قال سيبويه: «اعلم أنَّ آخر المضاعَفِ من بنات الياء يجرى مجرى ماليس فيه تضعيف من بنات الياء، ولايُجْعل بمنزلة المضاعَفِ من غير الياء، لأنها إذا كانت وحدها لامًا لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء، فكذلك إذا كانت مضاعَفَة، وذلك نحو : يحيا ويعيا، ويُحْيِى (ويُعْيِى)[3]، أجريت ذلك مجرى يُخْشِى ويَخْشَى»[4]. هذه هى العلة فى خروج هذا القبيل عن لزوم الإدغام، وعلى هذا التعليل يدخل له تحت هذه الإشارة كلُّ ما كانت الياءان فيه لاتلزمان فى التصاريف، فجرى فيه الحكمُ المذكورُ. فقوله : «وَحَيِيَ افْكُكْ وادَّغِمْ»، يريد أنّ ما كان من هذا النحو يجوزُ فيه الوجهان ، لكنه لم يُرَجّح بين الوجهين ، وقال سيبويه : «والإدغام أكثر، والأخرى عَرِبيَّة كثيرة»[4]. فوجهُ الإظهار ماتقدَّم من معاملة التضعيف حين لم يلزم معاملة العارِضِ، وأما الإدغام فعلى قياس الصحيح. ومن السماع فى الوجهين قولهُ تعالى : {ويحيا من حَيِيَ عن بَيِّنة}[5]، قرأ بالأظهار نافع والبَزِّى وأبو بكر، والباقون بالإدغام[6]. ومن الإدغام فى الشعر ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[7] :

---

(١) ك : كأنه.

(٢) الأصل : كالعوض.

(٣) عن الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٩٥/٤.

(٥) لآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٦) الإقناع ٦٥٥.

(٧) عبيد بن الأبرص، ديوانه ١٣٨، والبيت فى الكتاب ٣٩٦/٤، والمقتضب ٣١٨/١، والمنصف ١٩١/٢، وشرح الشافية للرضى ١١٤/٣، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٥٦.

عَيُّوا بأمرِهِمُ كما

عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الحمامَهْ

وأنشد فى الإظهار[1]:

وكُنّا حسبناهُمْ فوارِسَ كَهْمَسٍ

حَيُوا بعد ما ماتوا من الدهر أعْصُرا

أصلُه : حَيِيُوا ، فَأُعِلَّ حتى صار مِثْل رَضُوا.

وكلام الناظم فى المسألة مجمل يتَفَسَّرُ بتفصيلٍ يُبِين المقصودَ فنقولُ:

إنَّ المضاعف الثانى[2] من المضاعَفَين فى حَيِيَ ونحوه إما أن يكون ساكنا أو متحركًا، فإن كان ساكنًا لم يَجُزْ إدغامه بِوَجْهٍ مثل : حَيِيْتُ وعَيِيْتُ، لأنّ من شرط الإدغام تحرُّكَ الثاني أو تقدير تَحَرُّكِه، فإن كان سكونُه لايقبل الحركة لم يُدْغَم، وهذا عامٌّ فى الإدغام كلَّه، وسيأتى بعد هذا إن شاء الله تعالى ، ومثالُه قد نَبَّه على هذا، إذْ كان المضاعَفُ الثانى منه متحرِّكًا ولم يكن ساكنًا.

وإن كان الثانى متحرّكًا فلا يخلو أن تكون الحركةُ حركةَ إعرابٍ أو حركة بناءٍ، فإن كانت حركة إعرابٍ لم يَجُزِ الإدغامُ أيضًا، لأنّ تلك الحركةَ غير لازمةٍ، ، كالمضارع فى حال النصب إذا قلت : يُحْيِيَ، كقوله /تعالى : ٤١٢

(١) الكتاب ٣٩٦/٤، والمقتضب ٢١٨/١، والمنصف ١٩٠/٢، وشرح الشافية للرضى ١١٦/٣، وشرح شواهد الشافية ٣٦٣. والبيت لأبى حزابة، وهو الوليد بن حنيفة، أمويّ. مترجم فى الحماسة ٣٤٨.

(٢) الأصل : الثانى المضاعف.

{أليس ذلك بقادرٍ على أَنْ يُحييَ الموتى}(١) لأنه فى حال الرفع ساكن، وفى حال الجزم محذوفٌ، فجاءت فى حال النصب عارضةً فلم يُعتدَّ بها. وكذلك إذا قلت: رأيتُ مُحيْيًا، لأنه فى الرفع والخفض ساكن فلا تقول: أَنْ يُحيَّ، ولا مُحيًا. وقد نَبّه على هذا أيضًا تمثيله؛ إذ حركة حَيِيَ حركة بناءٍ لا حركةُ إعرابٍ، وقد شَذَّ من هذا قولُ الشاعرِ أنشدهُ فى التَّذكِرَة(٢):

وكأنــها بين النِّســاءِ سبيكـة

تَمْشِي بِسُـــدَّة بابــها فَتُعِيُّ

وفيها: وقال: فلان يريد أن يُحِيَّ أَرْضَه، يدغم ولايدغم. ووجه الكلام ألَّايدغم، يُبْقى على سكون الياء فى الرفع. قال: ولو بَنَيت الرفع على النصب فاستَجَزْتَ فيه الإدغامَ فى الواحد وفى الجمع لجاز ذلك فقلت: هو يُحِيُّ ويُعِيُّ، فَتَرْفَعُ(٣) الياء، قال: وتحتج(٤) بأن تقول: كرهت أن يكون حرفٌ فى نصبه بياء واحدةٍ مشدَّدةٍ، وفى رفعه بياءين الأخيرةُ منهما ساكنة. ويُقَوِّيكَ على ذلك أنهم قد قالوا فى الواحد: مَدَّ ورَدَّ، بناءً على الأثنين والجمع، وأنشد البيت، قال: وتقول على هذا فى المجزوم: لم يُعِيَّ، فتنصبُ مثل: لم يَفرَّ، وإن شئت قلت: لم يُعِيِّ، مثل: لم يَفِرِّ. قال: والذى تختاره العرب فى الجزم: لم يُعْيِ. قال: وسمع

---

(١) الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٢) البيت فى معانى القرآن للفراء ٤٩٢/١، ٢١٣/٣، والمنصف ٢٠٦/٢، واللسان: حى، عى. وفيها جميعا: بسدَّة بيتها

وسدَّة البيت: فناؤه. يصف امرأة أنها منَعمة يثقل عليها المشيُ.

(٣) الأصل: برفع.

(٤) فى النسخ: ويحتج بأن يقول.

الكسائيُّ العرب تقول : إبل معايٍ[1]، ياهذا، وهو رفع، بُنِي على تَغَيُّر مُعيٍ. قال: فإن قلت : فمن أراد أن يؤلف فَعِلَ ويَفْعَلُ على الإدغام ويكرهُ أن يكون حَيَّ مدغمة ويَحْيَى غير مدغمة، هل يجوز (له)[2] أن يقول : هو يَحَيُّ؟ قُلْت : ما أُبْعِدُ ذلك، وما أحفظه مسموعًا عن العرب! وإن ثَنَّيت فقلت : يحييان ويَعْيَيان كان الإدغام فيها سهلاً، والوجه ألاَّ تُدْغِمَ . انتهى ما وجدتهُ، وهو مشعِرٌ يجواز الإدغام وإن كانت الحركة حركةَ إعراب، وإنما أجازه من أجازه قياسًا ولاسماع فيه إلاّ ماذكر من الشُّذُوذِ، فلا يُعْتَبَرُ.

وإن كانت الحركةُ حركة بناءٍ فلا يخلو أن تكون متطَّرفةً أو غير متطرِّفةٍ، فإن كانت متطرِّفةً جاز. الإظهار والإدغامُ كما تقدَّم نحو : حَيِيَ، وأُحْيِيَ، وحُيِيَ. وفي الإدغام: حَيَّ، وأُحِيَّ[3]، وحُيَّ. وهذان الوجهان صريحان من عقده وتمثيله. وإنْ كانت الحركةُ غير متطرفة فلا تَخْلُوِ أن يقع بعدها مالا يُعْتَدُّ (به)[4] في بناء الكلمة أو مايُعْتَدُّ (به)[4]، فإن وقع بعدها مالايُعْتَدُّ له في بناء الكلمة عليه فلا حكم له، وكأنه لم يقع، وحكمُ الكلمة بعد دخوله كحكمها قبل ذلك، مثاله علامة التثنية والجمع كقولك : مُحْيِيان[5] وحَيِيَان. فهذا وأمثالهُ لايجوز الإدغام فيه إذ كان المفردُ غير غير مُدْغَمٍ، وكذلك لو سَمَّيْتَ امرأة بحيًا فجمعتها بالتاء فقلت : حَيَيَات، لوجب الإظهار، وكذلك مُحْيِياتٌ في جمع مُحْيِيَةٍ؛ إذ كانت مُحْيِيةٌ تأنيثَ مُحْيٍ لايُدْغَم أيضًا لأنّ التاء عارضةٌ للبناء، والمذكر لايُدْغَم لأنَّ المضاعفَ

---

(١) انظر شرح الشافية للرضي ١٤٧/٢، ١٦٥.

(٢) عن ك.

(٣) انظر الكتاب ٣٩٥/٤.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) في النسخ : يحييان.

الثـانى سـاكنٌ، وإذا تَحَـرَّك (تَحَـرَّك)[1] بحـركـة إعـراب حـالة النصب، فصارتِ الحركةُ عارضةً فيه، (و)[1] قد تقدَّم آنفاً إجازَةُ من أجاز الإدغامَ فى هذا، والأصحُّ خلافُه. وهذا كلُّه ظاهرٌ من تمثيلِ الناظمِ وُجُوبَ إظهاره علي ماتقدَّم من اشتراطِ تحرُّكِ الثانى. وَإِنْ وقع / بعدها ما يُعْتَدُّ به جاز ٤١٣
الوجهـان، وذلك إذا بُنِيت الكلمـةُ على تاء التـأنيث كَـأُحْـيِـيَـةٍ، لأنّ أَفْـعِلَةً لايُوجَدُ بغير تاء، وتقولُ - إن شِئْتَ -: أحِيَّةٌ[2]. وكذلك ألِفا التأنيثِ تَقُولُ: عَيِيٌّ وأَعْيِياءُ، وحَيِيٌّ وأَحْيِياءُ[2]. وإن شِئْتَ أَعِيَّاءُ وأَحِيَّاءُ . وقال الخليلُ : أقول فى مثل فَعِلان من حَيِيتُ، حَيِيان (وتَسكِّنُ)[1] وتُدْغِم إن شـئت[3]. ووجه الفَرْقِ بينهمـا ظاهرٌ، وهـو أن حـركة المضـاعف الثانى إذا صـارت وسطًا لِلَحـاقِ مـايُعْتدُّ به صـارت الحـركة البنائية لازمـةً فى ذلك الموضـعِ، كمـا كـانت الحـركة فى حَيِيَ الذى مَثَّلَ به الناظمُ لازمـةً فى ذلك الموضـع، بخلاف الحركة فى مُحْيِيَانِ فإنها عارضة بعُرُوضِ علامة، التثنية والجمع.

فـالحاصل من هذا أنّ الإظهار والإدغام هنا جائزان بثلاثة شـروط، وهى: أن يكون ثانى المثلين متحـركًا، وأن تكون حركتهُ بنائية، وأن تكون غير عارضة فى الكلمة.

ثم قـال : «كـذاك نحـو تتـجلَّى». وهذا هوالنوعُ الثـامنُ من الإنواعِ المستثناة، وذلك إذا كان المثلان أوَّلَ فِعْلٍ نحو : تَتَجلَّى. ومثلُ هذا لايكون أحـد المثلين فـيـه إلا زائدًا، لأن مـثل دَدَنٍ لم يأت فـى الفِـعْلِ البـتَّـةَ. وهذا المثـال الذى مـثل به يشـمل من حـيث مـعناه الماضىَ والمضـارعَ إذا كـان

(١) سقط من الأصل.

(٢) انظر الكتاب ٣٩٦/٤ - ٣٩٧.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٩/٤ - ٤١٠.

أوّلهما تاءان، فالماضى يقع ذلك فيه فى تفاعل وتفعّلَ إذا كانت الفاء تاءً نحو : تتابَع وتتارك ، وتَتَبَّعَ . والمضارعُ يقع فيه إذا كان أوّل الماضي تاءً ولحقت المضارع تاء الخطاب أو التأنيث ، نحو : تَتصاربُ وتتقارب ، وتتكلّم وتتجرأ ، وما أشبه ذلك. فمثل هذا يجوز الوجهان فيه كما قال، (حيث)[1] أشار إلى ما يجوزان فيه بقوله : «كذاك نحو تَتَجلّى». أما الإظهار فكما تقدَّم فى التمثيل، ويجتمع المثلان ،ولامحذورَ فيه ولاكراهية، لأنه يُشبه اجتماعهما من كلمتين، إذ الاجتماع هنا غير لازم ، ألا تَرَى أنَّ تاء المضارعة قد تَزُولُ ويؤتى بغيرها من حروف[2] المضارعة ، فدخولها عارضٌ على الكلمة التى أوّلُها تاءٌ. وأيضًا فإن تاء المضارعة لايلزمُ أن (-١ تدخل على ماضٍ فى أوله تاءٌ، لأنها قد تدخل على ما فاؤه غير تاءٍ، كقاتل وضارب، وسلّم ، وما أشبه ذلك ، فصارت التاءُ التى بعدها عارضةً لها أيضًا من هذا الوجه، وكذلك تاء تفاعل وتفعّلَ داخلةٌ على فاعل وفَعّل وعارضةٌ لهما لكونها إنما تدخُلُ لمعنًى ثم يُعدَمُ بانعدامه كحرف المضارعة . وأيضًا تاءُ المطاوعة [3] أو غيرها لايلزم -١) أن يأتى بعدها تاء، فصارت كل واحدةٍ منهما عارضةً للأخرى ، فصار المِثْلان فى الجميع كأنهما من كلمتين ، وإذا كانا من كلمتين جاز الإظهارُ ، فكذلك ههنا يجوز الإظهار وأما الإدغام فجائز أيضًا، فتقول فى الماضى : اتّابَعَ ، واتّارك ، واتّبَّعَ ، فتسكن الأوّل وتأتى لأجله بهمزة الوصل ؛ إذْ لايُبْتَدأُ بساكنٍ . وتقول فى مضارعه : يَتّابع ، ويتّارَكُ، ويتّبَّعُ. وكذلك الأمرُ واسم الفاعل والمفعول . والإظهار فى الجميع جائز. فهذا[4] ما أجاز الناظمُ ، إلاّ أنه أشار إلى شرطٍ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : دخول.

(٣) ت : المضارعة.

(٤) ك : هذا.

(بالتمثيل بالفعل)[1]، وهو كونُ ما المثلان فيه فعلاً، تحرُّزًا من أن يكون اسمًا، فإنّ الاسم لايُدْغَم، فتقول : بَبْرٌ، وبَيْنٌ، ودَدَنٌ[2]، ونحوذلك. أمَّا ما الثانى فيه ساكن فظاهر من هذه الجهة، ومن جهة ذلك السكون إذ قد شُرِط تحرُّك الثانى. وأما دَدَنٌونحوُه فلأنه لو أُدْغِم لسكَنَ الأولُ ولا يُبْتَدأُ بساكنٍ، ولايجوزُ أن تُلْحِقَ ألف الوصل لأنَّ مواضع لَحَاقها معلومَةٌ معدودةٌ، وليس هذا منها.

ثم إنَّ هذا الكلام فيه نَظَرٌ من وجهين.

أحدهما : أنَّ الفعلَ المضارع يظهرُ فيه تعذُّرُ الإدغام/ من جهة أنَّ ٤١٤
المضارع إذا لِحَقَتْه تاء المضارعة فاجتمعت مع التاء الأخرى لابُدَّ من تسْكين التاءِ الأولى لأجل الإدغام، فإذا فرضنا سكونها فإما أن يبقى المضارع على حالة فيلزم الابتداء بالساكن، وذلك لايكون، وإما أن تدخُلَ همزةُ الوَصْلِ ليبْتَدَأَ بها، وهمزةُ الوصلِ لاتلحق المضارع أبدًا، إذَ لم يأْتِ فى كلامهم المضارعُ أصل بَناء، فلذلك لايُدغم البتَّةَ ، بل يبقى علي حاله، فتقول : تتضاربُ وتتقاتلُ، ونحو ذلك. نَعَمْ، يجوز حذفُ إحدى التاءين على ماسينبِّه عليه الناظمُ إثْر هذا. فَعَلى الجملة لايصحُّ إذًا دخولُ المضارع فى هذا الحكم، لكنه قد مَثَّلَ به، وأحال به على جواز الإدغام، لقوله : « كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى واسْتَتَرْ ». فظهر أنّ كلامه غير صحيح.

والثانى : أنَّ تمثيله بالفعل لايخلو من أحد أمرين، إما أن يكون اتفاقيا ولا يريده بخصُوصِهِ ، بل يُرِيد أنّ كُلَّ ماجتمع أوَّله المثلان جائزٌ

(١) عن ك.

(٢) البَبْر : ضرب من السباع، أعجمى معرب. انظر اللسان، وسرّ صناعة الإعراب ٨٢٠. وبَيْن: اسم مكان. والددن : اللهو واللعب.

فيه الوجهان. وهذا غيرصحيح، إذْ يدخلُ عليه جواز الإدغام (١-فيما كان كذلك من الأسماء غير الجارية على أفعالٍ كددَنٍ ونحوه. وقد تقدم أنَّ مثل ذلك لايُدْغَمُ-١) وإما أن يكون إتيانُه به قصداً منه، ويكون ذلك شرطًا في جواز الوجهين كما تقدَّم، لكنه يقتضي أنّ الاسم كيف كان لايثبتُ له ذلك الحكمُ. وهذا(٢) الاقتضاء غير مستقيم، لأنّ ما جري على الفعْلِ من الأسماءِ على قسمين، أحدهما: اسمُ الفاعلِ، والمفعولِ، واسم المصدر، والزمان، والمكان. فهذا جارٍ على الفعل في ذلك الحكم، فتقول : مُتَّارِكُ ومُتَّبِّعٌ، ومُتَّارَكُ ومُتَّبَّعٌ، كما تقول: يَتَّارَكُ ويَتَّبَّعُ، فتدغم. وتقول : مُتَتَارَكُ ومُتَبِّعٌ، ومُتَتَارِكُ ومُتَتَابَعُ، كما تقول : يَتَتارَك ويَتَبَّعُ . والثاني : المصدر المشتقُّ منه هذه الأشياء نحو التِّتارُك والتُّتبُّع، فهذا لايجوز فيه الإدغامُ، بل يلزمُ الإظهارُ. والمانع من ذلك عندهم أنَّ ألِف الوصل أصلها ألاَّ تلحق من الأسماء إلا الأسماء الجارية على أفعالها نحوُ الاستخراج، والاقتدار، والتفاعل والتّفعُّل ليسا بجارِيَيْن على أفعالهما تفاعَلَ وتَفَعَّل، ولو أرادوا الجارى لقالوا: تفيعالاً وتفِعَّالاً، لأنّ الجارىَ على فعله هو المكسورُ أوّله المزيد قبل آخره ألِفٌ. وأما ابن واسم فإنما لحقتها وأخواتِهما ألفُ الوصلِ عوضًا من المحذوف. وإذا لم تلحق المصدرَ ألفُ الوصل لم يكن إلى الإدْغام سبيلٌ، لما يلزم من الابتداء بالساكن. فقد تلخَّصَ أنَّ كلام الناظم غيرُ مُخَلَّصٍ.

ونظرٌ ثالثٌ، وهو أنَّ تتجلَّى لايخلو أن يُعتبر وزْنُه المخصوص، أو لايُعْتَبرُ وإنما يُعْتَبر اجتماعُ التّاءين في أوّله، فإن اعتُبِر وزْنُه المخصوصُ خرج عن حكمه تتفاعل ولم يَدْخُلْ له تحت إشارته إلاّ ما كان نحو تَتَفَعَّل. وأيضًا لايدُخل له الماضى إذا اجتمع في أوّله مثلان.، وذلك كلُّه غير صحيح. وإن لم يُعْتَبر إلا

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : وذلك.

التضعيفُ فى أوّله لَزِم أن يُدْغَم نحو : تتابعُ وتتاركُ المحذوفَى الفاءِ من تَتَتَارك وتَتَتَابع إذ قد اجتمع مثلان فى فعل مضارع، فصار مثل تتجلّى، فاقتضى الإدغامَ، وذلك لايجوز، إذْ لايبتدأ بساكنٍ، ولايسوغ الإتيانُ بهمزة الوصل، لأنه لانظير له فى المضارع. وإذا ثبت هذا فكلام الناظم فى غاية الإشكال.

والجوابُ عن الأوّل : أنّ عدم لَحَاقِ همزة الوصل الفعلَ المضارعَ لايمنع الإدغام إذا كان ثَمَّ مايقومُ مقامها، وذلك أنَ فى المضارع وجهين، أحدهما : حذفُ إحدى التاءين، وسيأتى للناظم. والآخر : الإدغام إذا كان قبل المثلين مدّةٌ تقوم / مقام الحركة من كلمة أخرى أو حركة، وذلك كقراءة ٤١٥
البزىّ[1]: (فلاتَّناجوا)[2]، (ولاتَّنازعوا)، (ولاتَّبرَّجْن)، (ولاتَّناصَرُون)[3]، فإنه هنا يُدْغِمُ ويَعْتَدُّ بالاتّصال العارض، فتصير الكلمتان عنده كدابَّةٍ وشابَّةٍ. وكذلك : (لتَّعارفوا)و (تكاد تَّمَيَّزُ) و (فَتَّفَرَّقُ بكم عن سبيله)، (فإذا هىَّ تَّلَقَفُ)[4]، قال سيبويه : «وأما قوله تعالى جدُّه: {فلا تَّناجوا}، فإن شئتَ أسكنْتَ الأوّل للمدّ، وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحرّكا». قال : «وزعموا أنّ أهل مكّة لايبينون التاءين»[5]. وقد أشار الناظم إلى نفى هذا الإشكال

---

(١) انظر لإقناع ٦١٢ - ٦١٤.

(٢) فى النسخ : «ولاتناجوا»، وهى من الآية ٩ من سورة المجادلة، وتاءات البزّى عدت فى أحد وثلاثين موضعًا، ولم أجد منها هذه الآية. وقيل : ان هذه المواضع ليست محصورة بعدد، انظر الإقناع ٦١٣ - ٦١٤.

(٣) من الآيات : ٤٦ من سورة الأنفال، ٣٣ من سورة الأحزاب، ٢٥ من سورة الصافات.

(٤) من الآيات : ١٣ من سورة الحجرات، ٨ من سورة الملك، ١٥٣ من سورة الأنعام، ١١٧ من سورة الأعراف.

(٥) الكتاب ٤/٤٤٠.

المُورَد، وعدم الالتفات إليه، بقصده إلى التمثيل بالمضارع، وإلاّ فكان يُمَثِّل بالماضى ويحصُل المقصودُ، لكنه عَدَل إلى ذلك تنبيها على أنَّ المضارع يدخلُه الوجهان وإِنْ تُوهِّم نَفْىُ ذلك، وإذا كان كذلك ووُجِد مايقوم مقام همزة، الوصل لم يمتنع الإدغامُ بامتناعها.

والجواب عن الثانى : أن اسم الفاعل والمفعول وغيرهما قد عُلِم جريانُها مَجْرَى الفعل المضارع فى غالب الأحكام، وتكرَّر هذا المعنى فى أبوابٍ كثيرةٍ، والأمرُ هنا كذلك، فلم يَفْتَقِر إلى بيانه لوضوح الأمر فيه. وأمّا المصدرُ فهو عند صاحب تلك الطريقة غير جارٍ على الفعل، وإذا لم يكن جاريًا عليه فقد فارق اسم الفاعل وغيره، وصار كدَدَنٍ ونحوه، فلا يجوز عنده فيه الإدغامُ، لما يلزَم من لحاق ألفِ الوصل فى غير موضعها كما ذكر قَبْلُ، ذَكر هذه الطريقة ابن عبيدة[1] فى اختصار البسيط لابن أبى الربيع. وغالبُ الظَّنِّ أن ابن أبى الربيع نَصَّ على ذلك فى البسيط، ولم أَرَه، لكنى رأيته ذكر بعينه فى الكافى شرح الإيضاح[2]، ووَجَّه المَنْع بما ذكر ابن عَبِيدة. والذى نَصَّ عليه سيبويه يقتضى أنَّ الحكم فى التفاعل والتَّفَعُّل جارٍ بجواز الوجهين كالفعل من غير فرق، ولم يُراعِ ماذُكِرَ من عدم الجريان، ألا تراه قال: ومِمّا يُدْغم إذا كان الحرفان من مخرجٍ واحد وإذا تقارب المخرجان قولهم : يَطَّوعون فى يَتَطَوَّعون، ويذَّكَّرون فى يَتَذكَّرون». ثم قال : «وتقول فى المصدر : ازيُّناً، وادَّارُؤاً»[3]. ثم بنى[4] على

---

(١) هو أبو بكر ابن عبيدة الإشبيلى (٧٠٦)، انظر بعض خبره فى مقدمة تحقيق البسيط لابن أبى الربيع ٨٥.

(٢) هو كتاب الكافى في الإفصاح عن نكت الإيضاح. انظر المرجع السابق ٧٤ – ٧٥.

(٣) الكتاب ٤/٤٧٤، ٤٧٥.

(٤) أى سيبويه، قال : «وينبغى على هذا أن تقول فى تترَّس : اتَّرَّس، فإن بيَّنْتَ فَحَسُنٌ البيان كحسنه فيما قبله».

قاعدة المتقاربين حكم المثلين، على خلاف مافعله ابن عبيدة حيث منع من ذلك، ونصَّ علي ذلك السيرافىّ أيضًا، ولم يَحْكِ فيه خلافًا عن أحَدٍ، فالظاهرُ أنّ المسألة خلافيَّةٌ وماقِيلَ[1] من عَدَمِ الجريان ليس كذلك، لأنه على الجملة مصدر، والمصادر تجرى فى هذا الحكم مجرى أفعالها ويُطَلَقُ عليها أنها جاريةٌ عليها، ألا ترى إلى قولهم : هذا المصدر جارٍ على فعله، وهذا غير جارٍ عليه، ونحو ذلك. والجَريَانُ أعمُّ من الجَرَيان الذى يُطلق لاسم الفاعل فى بابه، وإِذْ ذاك لايبقى على الناظم اعتراضٌ، لأنّ عبارته تقتضى دخول المصدر وإذ ذاك نقول : إِنَّ كلَّ واحدٍ من القسمين المفروضين فى السؤال صحيح، أمَّا على اشتراط / كون الكلمة فعلاً ٤١٦ فظاهر، لأنّ المصدر من الأسماء الجارية على أفعالها فى الأحكام كجريان اسم الفاعل والمفعول، أو نحو ذلك، أعنى فى هذه الأحكام التصريفيَّة، بخلاف نحو دَدَنٍ. وأما على عدم اشتراط ذلك وأنَّ المثال إنما أُتِيَ به اتفاقيًا فكذلك، لأنَّ باب دَدَنٍ فى غاية النُّدور، وعدمُ الاعتداد به شَهِيرٌ فى أحكام التاليفات، ومن عادته (عدم)[2] الالتفات إلى أمثالِ هذه الأشياء، والغالب فى الأسماء التى يقع المثلان فى أوّلها أن تكون جاريةً على الأفعال فيحكم لها بحكم الأفعال.

والجواب عن الثالث : أنه لم يُرِد الوزن المخصوص بعينه لكن أراد ما هو مثله فى أحواله، ومنها ألاّ يكون التاءان قد حُذِفت معهما تاءٌ ثالثه، لأنّ تتجلّى كذلك. وظهر أنه شرط ثانٍ تحرُّزا من نحو تتابَعُ الذى أصله

(١) الأصل، ت : نقل.

(٢) سقط من الأصل، ت.

تَتَتَابَعُ، فإنك لاتقول فيه: اتّابَعُ، لأنّ الأولى تسكن فيلزم الابتداء بالساكن، ولايجوزُ الإتيان بهمزة الوصل، لأنها لاتلحقُ المضارعَ كما تقدم.

فإن قلت : إنّ هذا ليس بعلّةٍ للمنع، فإنك قد تأتى بمدّ أو تحريك قبلها، فلم لايجوزُ الإدغامُ كما جاز فى نحو : (لاتّناجوا) ونحو : (تكاد تّميَّزُ) و (لتّعارفوا) و (فَتَّفرّقُ بكم عن سبيله)[1]، فتقول على هذا : أنت تّابَعُ، فى : أنت تتابَعُ، وهى تّابعُ، فى : هى تتابَعُ. وكذلك : لا تّابَعُ ياهذا، وما أشبه ذلك.

فالجواب[2]: أنّ الإدغام فى مثل هذا على خلافِ الأصل والقياس، لأنه بناءً على الاعتداد بالعارضِ، والأصل ألاّ يُعتدَّ به، وإذا كانوا قد تركوا الإدغام فى أحد الوجهين اعتبارًا بعروضِ أحد المِثْلَين فى مسألتنا ونحوها، مع أنّ التاء قد صارت جزءًا من الكلمة نحو : تتابَعَ وتتالى، فما ظنّك بالاعتداد بما هو من كلمةٍ أخرى، لكنه سمِعَ ذلك مع عدم الحذف، ولم يُسَمعْ مع الحذف، فلا نقول به ولا نُجيزه. وأيضًا الإدغامُ يُشبه الحذفَ إذ يصيرُ به الحرفان كحرفٍ واحدٍ، فهو إذا اجتمعَ مع الحذفِ إخلالٌ بالكلمة، فاجْتَنَبُوه. وأيضًا لما امتنع فيه الحذفُ بعد الحذفِ فارق تتناجَوْن ونحوه، فلما التُزِم فيه التاءان فى جميع أحواله لم تُلْتفتْ تلك الحالة؛ إذْ كان غير مُتَعَيِّن فى كثيرٍ من أحوال الفعل. وأيضًا الإدغام ليس بأصلٍ بل الأصلُ الحذفُ، فإذا امتنع الأصلُ امتنع الفرع. (و)[3] بهذين استدل ابن الضائع .

---

(١) عن الآيات ٩ من سورة المجادلة، ٨ من سورة الملك، ١٣ من سورة الحجرات، ١٥٣ من سورة الأنعام.

(٢) ك : والجواب.

(٣) ليست فى ك.

والنوع التاسع : ما كان نحْو استَتَر مما هو على افتعل وعينُه تاءٌ، وذلك قولُه : «كذلك نحو تَتَجلَّى واستَتَرْ». يُريدُ أنّ الوجهين جائزان فيه وهما الإظهار والإدغام، فالإظهار نحو : استَتَر، واقتَتَل، واختتن، وافتتن، وما أشبه ذلك. ويدخل تحت هذا الإطلاق كلُّ ما جرى ذلك المجرى من المضارع والأمر واسم الفاعل و اسم[1]. المفعول وغيرها من الجارى على الفعل، فتقول : يقتَتِلُ، واقتَتِلْ اقتتالاً، وهو مُقْتَتِلٌ، ومُقْتَتَلٌ بسيفه، وما أشبه ذلك، لأنَّ علَّة الإدغام موجودةٌ فى الجميع . ووجهُ ذلك أنّ تاء افتعل زائدة وليس بلازمٍ لها أن يكون عين الفعل من جنسها، فصار كون العين[2] من جنسها عارضًا، فلذلك جاز الإظهار، وبهذا المعنى فارق اقتتل باب احمرَّ واحمارَّ كان التَّضْعيفُ والتقاء المثلين فيه لازمًا، بخلاف اقتل فإنه قد تقع بعد تاء افتعل العين والفاء وجميع حروف المعجم نحو: انْتَعَلَ[3] / واختفى، ٤١٧
وافتقر، واحتلم، واغتفر، واكتال، وما أشبه ذلك. وهذا معنى تعليل سيبويه[4]. وأما الإدغام فجائزٌ لأنه الأصل، إلا أنَّ من أدغم من العرب يختلفون على وجهين:

أحدهما : نقل حركة التاء الأولى إلى الساكن وهو السين فى مثال الناظم، ثم تُدْغِم فتقول : سَتَّرَ، فتسقط همزةُ الوصلِ لتحرُّك مابعدها، فيصير على وزن قَطَّعَ . وعلى هذا تقول فى المضارع : يَسَتُّرُ، وفى اسم الفاعل : مُسَتِّرٌ، وفى اسم[5] المفعول : مُسَتَّرٌ، وفى المصدر : سِتَّارًا على وزن كِذَّابًا .

---

(١) عن ك.
(٢) الأصل، ت: كون الفعل.
(٣) الأصل : افتعل.
(٤) انظر الكتاب ٤/٤٤٣.
(٥) سقط من الأصل.

والثاني : تَرْكُ نَقْلِ حركة التاء بل تحذفها، فإذا التقى ساكنان السين والتاء كُسِر السينُ لالتقاء الساكنين، فتقول : سِتَّرَ، وفي المضارع : يَسِتِّرُ، وفي الفاعل : مُسِتِّرٌ، وفي المفعول : مُسَتَّرٌ، والمصدرُ : سِتَّارًا، كالأول في اللفظ والتقدير مختلفٌ، فحركة السِّين في الأول حركةُ التاء المنقولة، وهي في الثاني حركة التقاء الساكنين. وهذان الوجهان هما الأصلُ في هذا العمل.

وثَمَّ وجه ثالث وهو كسرُ التاء إتباعًا لكسرة السين فتقول : سِتِّر، وفي المضارع : يَسِتِّرُ، وفي اسم الفاعل : مُسِتِّرٌ ـ كالذي قلبه ـ ولايتصوَّر هذا في اسم المفعول ولا المصدر.

وعلى الوجه الأول قولهُ تعالى : {وجاء المُعَذِّرون من الأعراب}[1]، أصله : المُعْتَذِرون، وقوله تعالى : {تأخذهم وهم يَخَصِّمون}[2] في قراءة ابن كثيرٍ ووَرْشٍ وهشام، وقُرِئَ في غير السبع : {بألفٍ من الملائكة مُرَدِّفين}[3].

وعلى الوجه الثاني، والثالث جاء في قوله تعالى : {وهم يَخِصِّمون}[2] في قراءة عاصمٍ والكسائيِّ وابن ذكوانَ. وفي غير السبع : (مُرِدِّفين)[3].

وعلى الوجه الثالث جاءت قراءة الحسن : (إلا من خِطِّف الخطِّفة)[4].

وبعد هذه الأوجُه العامَّةِ جاءت أوجهٌ أُخَر لاحاجة إلى ذكرها إذْ لم يذكر الناظم منها شيئًا، بل أهمل الوجه في الإدغام كما ترى، فَفُسِّرَ بما يمكن أن يَقْصِدَ ذكره في هذا النظم. ولو أشار إلى شئ من هذه الوجوه لكان الاستيفاءُ لائقًا بالشرح، فتركته حين تركَهُ.

---

(١) الآية ٩٠ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٤٩ من سورة يس. وانظر التبصرة لمكى ٦٥١، ومعاني الفراء ٣٧٩/٢.

(٣) الآية ٩ من سورة الأنفال. وانظر المحتسب ٢٧٣/١.

(٤) الآية ١٠ من سورة الصافات. وانظر البحر المحيط ٣٥٣/٧.

وقولُ الناظم : « وَحِيِى افكُكْ وادَّغِمْ دُوْنَ حَذَرْ » ، جاء بادَّغِمْ على افتِعْل ، وهو الذى اختار السيرافى اتِّباعًا لقول الشاعر(١):

.. إذا [فَزِعُوا] ادَّغِمْنَ في اللُّجُمِ

وقوله : «دون حَذَرٍ»يُقَال : حَذِرْتُ الشئَ أحذره حذرًا، أى : تَحرَّزتُ منه، وأيضًا خِفْتُه. ومن الأوَّل قولُه تعالى : {وإنا لجميعٌ حَذِرُون}(٢). ومن الثانى قولُ الشاعرِ، أنشده سيبويه(٣):

حَذِرٌ أمــورًا لاتضــير وآمِــنٌ

ماليسَ مُنْجِيَــهُ مــن الأقْــدارِ

وأراد بهذا أنّ الوجهين جائزان مطلقًا دون تَحَـرُّزٍ(٤) ولاخَوْفٍ من الوقوع فى ممنوع، وذلك أن هذه الأشيـاءَ التى ذَكَر ظاهِرٌ فيـها مـوجبُ الإدغام، وهو اجتمـاع المثلين الثقيلَيْن على اللسان، فكان الأصلُ وجوبَ الإدغام، فالناظر يحذَرُ هنا أن يَجُوزَ الأظهار لهذا، فَنَبَّهَهُ على أنّ الإظهار ليس مما يُحذَرُ ولا يُستَبْعد، لأنّ له وجْهاًمن القياسِ وعاضداً من / ٤١٨
السماع، فلا تَسْتَنكِرْه.

ثم استَدْرَكَ فى اجتماع التاءين فى أوَّلِ الكلمة حكمًا ثالثا لما تقدم من الوجهين فقال:

---

(١) تقدّم البيت فى ص٤٣٠ .

(٢) الآية ٥٦ من سورة الشعراء.

(٣) الكتاب ١/١٣. وينسب البيت إلى أبان اللاحقى أحد رواة الشعر فى عهد سيبويه. وهو فى المقتضب ٢/١١٥، وشرح الكافية للرضى ٣/٤٤٢، والخزانة ٨/١٦٩.

(٤) الأصل، ت : تحذر.

وَمَــابِتَاءَيــنِ ابْتُــدِى قَــدْ يُقْتَــصَرْ

فيــهِ عَــلَى تَاكَتَبَيَّــنُ الْعِــبَرْ

يعنى أنّ ما ابتُدِئ من الكَلِم بتاءين اثنتين قد يُقْتَصَر فيه على تاءٍ واحدةٍ وتُحذَفُ الأخرى فتقول فى تَتَذكَّرُ : تَذَكَّرُ، وفى تتكرَّمُ : تَكرَّمُ، ومنه تمثيلُه : تَبَيَّنُ العَبرُ، أى : تتبيَّنُ العِبَرُ. والعِبَرُ : جمع عِبْرةٍ، من الاعتبار والاستبصار، أصلُه من عَبَرْتُ : إذا مَرَرْتَ بالطريق . والمِعَبَر[1] : المَرْكَبُ الذى يُعْبَر فيه . والمِعْبَرُ أيضًا : مابُعُبَر عليه من قنطرة ونحوها. ومن ذلك قولهم : عابر سبيلٍ. وإنما سُمِّيت العبرةُ عِبْرَةً لأنها يُعْبَر عليها، أى : يَجُوزُها النَّظَرُ من ظاهر الأمر فيها إلى الباطن.

وإنما حَذَفوا إحدى التاءين (-٢ فرارًا من كراهية التَّضْعيفِ، إذْ لم يمكن أن يلحقوا الفعل المضارع ألف الوصل – كما تقدَّم – ليُدْغموا إحدى التاءين-٢) فى الأخرى، وكانت الحركة أو المدَّة المنفصلة يبعُدُ الاعتدادُ بها حتىً يُوصل إلى الإدغامِ، فَفَرُّوا إلى الحَذْفِ حين أرادوا التخفيف . وفى القرآن الكريم من هذا كثيرًا كقوله تعالى : {ولقد كنتم تمنوّن الموت}، {فإن تَوَلَّوا فقد أبْلغتُكُم ما أُرْسِلْتُ به إليكم}، {مالكم لاتَنَاصَرُونَ}، {ولاتنابزوا بالألقاب}، {ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم}[3]. إلا أنّ الناظم لم يُبَيّن ما المحذوفةُ من التاءين، وذلك لأنَّ المسألة مختلَفٌ فيها، فتركها فى مَحَلِّ الاجتهاد، لم يُعَيِّن وجهًا من الوجهين المذكورين. والنحويُّون اختلفوا فى المحذوف على قولين .

---

(١) الأصل، ت : والعبرة.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) من الآيات ١٤٣ من سورة آل عمران، ٥٧ من سورة هود، ٣٥ من سورة الصافات، ١١ من سورة الحجرات، ٤٦ من سورة الأنفال.

أحدهما : أنَّ المحذوفة هى الثانية، وذلك لأنّ الأولى حرف معنًى فهى أولى بالبقاء، والثانية لاتدلُّ على معنًى فهى أولى بالحَذْفِ. وهذا مذهب البصريين.

والثانى : أنّ المحذوفة هى الأولى، وهو مذهبُ بعض الكوفيّين حكاه السيرافى، وكأنه يختار ذلك لكونها زائدة على الكلمة، والثانية من أصل البناء، وإن لم تكن أصلاً فهى أولى بالإثبات. وحكى أيضًا عنهم قولاً ثالثا بجواز الوجهين، والأولى ماذهب إليه البصريون.

فإن قيل : قد زعمتم أن المحذوف من التاءين هى الثانية، وعَلَّلْتُم ذلك بأنّ الأولى لمعنًى، وكذلك الثانية أيضًا لمعنًى، لأن تفعَّلَ وتفاعَلَ تاؤُهما لمعنًى.

فالجواب : أن سيبويه قد عَلَّلَ ذلك فقال : «وكانت الثانيةُ أولى بالحذف لأنها هى التى تَسْكُن وتُدْغَم فى قوله تعالى : {فادَّارأْتم فيها}[1]، {وازَّيَّنَتْ}[2]. قال : «هى التى يفعل بها ذلك فى تَذَكَّرون، فكما اعتلَّتْ هنا كذلك تُحَذَفُ هناك»[3].

واعلم أن الناظم لم يُبَيِّن كلَّ البيان شرط الحذف فى هذه المسألة إلاّ أن يُفْهَمَ له ذلك من التمثيل، وذلك ثلاثة شروط:

أحدها : أن تكون التاءان معًا مفتوحتين كما مَثَّل، لأن أصله : تتبيَّن، فإن انضمَّت الأولى لم يَجُز، لأنّ حَذْفَ إحداهما إنما جاز لأنّ لفظها مع لفظ الباقية سواء، فلا تقول فى نحو تُتَحمَّلُ : تُحَمَّلُ، ولا فى تُتَبَيَّن: تُبَيَّنُ، لاختلاف الحركتين، ولما يُؤَدِّى إليه الحذفُ من الإلباس بِفِعلٍ لاتاءَين فيه. وإذا امتنع مع

---

(١) الآية ٧٢ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٣) الكتاب ٤/٤٧٦.

تحـرّك الثـانيـة كـان مع سكونهـا أحـرى بالمنع نحـو : تَتْـبَعُ، وكـذلك إذاانكسرت الثانية نحو : تَتِرُ ، تَتِدُ، مضـارع: وَتَر و وَتَدَ. وأيضًا امتنع لما يلزمُه من الحَذْفِ بعد الحَذْفِ.

والثـانى : أن يكون ذلك مـخـتـصًا/ بالمضـارِعِ، فـلا يقعُ فى أمرِ ٤١٩
ولاماضٍ ولاغـير ذلك، فـلا تقـولُ فى تَتَالى : تالى، ولافى تتـالَ يازيدُ :تالَ يازيدُ، ولا مـا كان نَحْوَ ذلك؛ لأنَّه[1] لو حَذَفْت إحدى التـاءِ ين مع الماضى لالتبس بغيره إذا قلت فى تتابع تابَعَ، وفى تتالى : تالى. بـخلاف المضارع فـإن العـوامل الداخلة عليـه ترفع ذلك الإشكال إذا قلت : أنت تتـابعُ، وأعجبنى أن تتابَعَ، ولم تتابَعْ. والماضى ليس له ما يخرجه عن الالتباس .

فإن قيل : والأمر[2] أيضًا فى ارتفاع اللبس كالمضـارع ، ألا ترى أن ماقبل[3] آخره مفتوح نحو : تتابَعْ يازيد ، وتتالَ ياعَمْرو[4] فكان من الواجب على قياس هذا أن يُقَال: تابَعْ يازيد ، وتالَ ياعَمْرو.

فـــالجـــواب : أنَّ هذا واردٌ على هـذه العلَّة التى ذكـــرها بعض المتـأخّرين، فـالأولى مـا تقـدّمت الإشـارةُ إليـه فى تعليل الحـذف، وهو أنّ الماضى والأمر قد أمكن فيهما الإدغامُ والإتيانُ بألفِ الوصل لسكون التاء الأولى ، فهو الذى أزال الاستثقال. وأمـا المضـارع فلم يمكن أن تلحقه ألفُ الوصلِ، فـامتنع الإدغام لذلك، إلا أن يعتدُّوا بعـارض الحركة أو المدّ

---

(١) الأصل : لأنك.

(٢) الأصل، ت: فالأمر.

(٣) الأصل : ماقبل اللبس آخره مفتوح.

(٤) يريد أن الأمر من فاعل نحو تابع مكسور ماقبل آخره، فأما من تفاعل فهو مفتوح ماقبل آخره، فلو حذفت من هذا التاء لكان الفتح رافعًا للبس فلا يظن أنه أمرُ فاعل.

فى كلمة أخرى فُعَوَّضوا فى امتناع الإدغام الحذف، فهذه العلَّةُ الصحيحة، وأما الأولى فَمُنتَقَضَةٌ.

وهذا الشرط أيضًا أحرزه تمثيل الناظم بالمضارع.

والثالث من الشروط : أن تكون التاءان غير محذوفٍ منهما ثالثةٌ، تحرزًا من نحو : أنت تتابَعُ ، أصله : تتتابعُ، فَحُذفَت إحداهما هذا الحَذْفَ المذكورَ، فلا يجوز بعد ذلك حَذْفٌ آخَرُ، لأنَّ الحَذْفَ بعد الحذفِ إخلال بالكلمة. وأيضًا إذا أردت أن تَحذِفَ إحداهما فإما أن تَحذِفَ الأولى أو الثانية. أما الأولى فهى حَرْفُ معنًى فلا يجوز أن تُحذَف للإخلال بذلك المعنى، وأما الثانية فهى من أصل الكلمة فلا تُحذَفُ، إذْ لم يحذفوا ههنا إلاّ ما كان زائدًا على الحروف الأصولِ كما تقدَّمَ فى الأمثلة:

وهذا الشرطُ أيضًا مأخوذٌ من تمثيله بِتَبَيَّنُ، لأنّ الأصل فيه أن يكون بتاءين خاصةً، وأيضًا قد قال:

ومابتاء ين ابتُدِى قد يُقْتصَرْ

فيه على تا .....

فذكر ما كان مبتدأً بتاءين، فخرجماابتِدِئَ بثلاثِ تاءاتٍ، إلا أنَه يُقال : هذا الكلامُ مُشْكِلٌ، لأنه إما أن يُريد بقوله : «وما بتاءين ابتُدِى » إخراجَ ما كان بثلاثِ تاءاتٍ ، وإما أن يريد إدخاله تحت الحكم من حيث كان ما ابتُدِئَ بثلاثٍ مبتدأً باثنين، فيصدُق على ذى الثلاثِ أنه ذو اثنين، فإن أرادَ الأوَّل اقتضى أنه لايُحذَف نو الثلاثِ فلا يُقال فى تتتابُع : أنت تتابعُ، ولا ما كان نحو ذلك مما أوّله ثلاثُ تاءاتٍ وذلك غير صحيح، بل الحذفُ فيه أسوغُ، لأنهم إذا كانوا يحذفون فى التاءين فمن باب أولى أن يحذفوا فى الثلاث، لأنَّ ثلاثةَ الأمثالِ

أثقلُ من المثلين، ولا خلاف فى جواز الحذف هنا. وإن أراد الثانى – وهو الذى ينبغى أن يقال – اقتضى حَذْفَ التاءين معًا لقوله : «قد يُقْتَصرْ فيه على تا»، يريد على تاءٍ واحدةٍ. وهذا[1] أيضًا غير صحيح، لأنّ حَذْف حرفين إخلالٌ كما تقدم، فكان حقّ العبارة أن يذكر فيها ما يُحذَف لا أنْ يَذْكُر مايبقى بعد الحَذْفِ. وهذا الاعتراضُ ظاهر اللزوم، ولم أجد عنه جوابًا، فلو قال عِوَض هذين الشرطين:

وَحَذْفَ ثاني مابتاءين ابتُدِى

٤٢٠ / أجِزْ كنحو لن تَحَرَّى مَوْعِدى

لَسَلِمَ من ذلك الاعتراضِ، ومن اعتراضٍ ثانٍ، وهو أنه قال : قد يُقْتصَر فيه على كذا، فأتى بقد المقتضيةِ عنده للتَّقليل، فاقتضى أنّ الحذف قليل فى الكلام غير كثير فى الاستعمال، وليس كذلك، بل (هو)[2] كثير جدًا لايقصُر[3] عن كثرة المجئ على الأصل، والناسُ خُيِّروا فى الوجهين، قال سيبويه : «فإن التقت التاءان فى تتكلمون وتَتَتَرَّسون فأنت بالخيار، إن شِئْتَ أثبتَّهما، وإن شئت حَذَفْت إحداهما»[4]. والوجهان شهيران فى القرآن وفي كلام العرب، فكيف يقول : «قد يُقْتَصرْ. وهذا أيضًا يبعدُ الجواب عنه.

وقوله : «وما بتاءين ابتُدِى»، بتاءين : متعلق بابتُدِى . وابتُدِى مُسَهَّل الهمزة بالإبدال على من قال فى قرأتُ : قَرَيْتُ[5]. أو التسهيل القياسى،

---

(١) الأصل : وهذه.

(٢) عن ك.

(٣) الأصل : يقتصر.

(٤) الكتاب ٤/٤٧٦.

(٥) انظر سرّ الصناعة ٧٣٩، وشرح الشافية ٣/٤١.

لكن أجرى الوصل مجرى الوقف فَأسكن الياء ضَرُورةً. و «ابتدى»[(١)] وما إليه صلةُ ما، وهى مبتدأةٌ خبرها قوله : قد يُقْتَصَرْ. والضمير فى «فيه» عائدُ «ما»، ومدلوله الفعلُ المضارع.

وَفُــكَّ حَــيْثُ مُــدْغَمٌ فــيه سَكَـن
لِــسكونِهِ بِمُـضْمَرِ الــرَّفْع اقْتَــرَنْ
نَــحْوُ : حَـلَلْتُ مـاحَـــلَلْتَهُ[(٢)] وَفِـــى
جَـــزْمٍ وَشِبْـــهِ الجِـزْمِ تَخْيِـيرٌ قُفِـي

هذا هو النوع العاشر من المواضع المستثناه، وهو ما كان الحرفُ المدغَمُ فيه ساكنًا ، فإنه إذا كان كذلك خرج عن مقتضى اشتراطه الأوَّلِ ، (حيث)[(٣)] قال : «أوَّل مِثْلَين محرگين» .. إلى آخره، فخرج إذًا عنه ما كان أحدهما فيه ساكنا ، وهذا من ذلك، فلا يجب فيه الإدغامُ، لكن تكلَّم هنا على الجواز وعدم الجواز، فقسّم ما سكن المدغمُ فيه إلى قسمين:

أحدهما : ما كان سكون الثانى فيه لازمًا لايقبل الحركة ، وذلك قوله : {وفُكَّ حيث مدغَمٌ فيه سكن لكذا[(٤)]، والمدغم فيه هو الثانى لأنّ الأول مُـدْغَمٌ. والثانى : مدغم فيه، يعنى أنّ الفكَّ وتَرْكَ الإدغام واجب إذا سكن المِثْلُ الثانى لاقترانه بضمير الرفع، يريد البارز، فإذا كان كذلك قلت : حَلَلْتُ وحَلَلْتَ، وحَلَلْتِ، وحَلَلْتُما، وحَلَلْتُم، وحَلَلْتُنَّ، والهندات حَلَلْنَ. وقد نبَّه على ذلك بالمثالين فى قوله :

---

(١) فى النسخ : «مما ابتدى وما إليه».
(٢) كذا فى النسخ بالنون ، وعليه شرح المولف.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) الأصل : لذا.

{نحو حَلَلْتُ ما حَلَلْتَه»، إذ يدخُلُ فى الأوَّلِ كلّ ما فيه التاء من ضمائر الرفع، (١- وأمّا الثاني فلا يشاركه غيره إلاّ نافى الرفع-١) إذا قلت : حَلَلْنا، فإنه يشاركه فى النُّونِ، ولاتُدغِمُ هنا فتقول : حلَت، ولاحلَّنا. وقد حكى سيبويه(٢) عن بعض العرب الإدغام فى هذا فيقولون : رَدَّتُ، ورَدَّن، ومَدَّنَ. وهذه لغةٌ ضعيفةٌ. وكذلك حكى بعض الكوفيين فى هذا : ردَّنَّ، فيزيدُ نونًا ساكنةً يُدغِمُها فى النُّونُ، لأنَّ هذه النُّونَ لايكون ماقبلها إلا ساكنًا. وحكى بعضهم فى رَدَّتُ: ردّاتُ . وهذا كُلُّه شاذٌّ لايُعَوَّل عليه، فَتَرَك الناظمُ هذا كُلَّه لقلَّته وندوره. ووجْهُ مانصّ عليه أنه لما كان الآخر من المِثْلين لابد له (من)(١) أن يتحرّك وحينئذٍ يُدْغم فيه وكان تحرك(٣) هذا ممتنعًا لوقوعه موقعًا لاتَصِلُ إليه فيه الحركة امتنع الإدغام، فلا يُدغِمُ هذا من يُدْغِم رُدَّ / ونحوه، بل الكلُّ متفقون على الفَكِّ إلا من شَذَّ منهم. ٤٢١

والثاني : ماكان سكونُ الثانى فيه غير لازم، وذلك الفعل الساكن جزمًا أو وقفًا، نحو : لاتَمْرُرْ بزيدٍ، ولاتَرْدُدْ كذا. فذكَر الناظمُ فيه التخيير في الإدغام والإظهار فقال : «وَفِي جزْمٍ وشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِى»(و(٤)) شِبْهُ الجزم هو الوقفُ(٥)، وإنّما قال فيه : شبه الجزم، لأنّ البناءَ على الوقف مثلُ الجزم، إن كان الجزم في المضارع بالسكون فالبناءُ في الأمر على السكون، أو كان الجزمُ بالحَذْفِ فالبناء في الوقف على الحذف، نحو:

(١) سقط من الأصل.

(٢) الكتاب ٣/٥٣٥، ٤/١٠٧. وقد نسبها سيبويه إلى ناس من بكر بن وائل.

(٣) ك : تحريك.

(٤) عن ك.

(٥) انظر الكتاب ١/١٧.

اضربْ ولاتَضْربْ، وارمِ ولاتَرْمِ، واخشَ ولاتخشَ، واضربا ولا تَضْربا، واضرِبُوا ولاتضربوا. ولأجل هذا زعم الكوفيُّون أنَّ فعل الأمر مجزومٌ وأصلُه المضارِعُ، لكن حُذِف حَرْفُ المضارعة ولام الأمر، وذلك مبسوطٌ في غير هذا. ولَمّا لم يكن ذلك مذهبه نَوَّعَ الفِعْلَ إلى النوعين، إذْ هما عنده متباينان، فقد قال في المعرب والمبنى :

وفِعْـلُ أمـرٍ ومُضِيٌّ بُنِيـا

وأعْرَبُوا مضارعًا إن عَرِيـا

إلى آخره. وقوله : «وشِبْهِ الجزم»، أعاد الظاهر وكان الأصل أن يقول : وشبهه، فيَأْتِي بالضمير، وذلك سائغ. وقُفِى معناه[1]: اتُّبع، وذلك أن المجزوم والموقوف من المضاعف العين واللام للعرب[2] فيه لغتان :

إحداهما : لغة تميم وهى الإدغامُ مطلقًا، فيحرِّكون الحرف الثانى لأنه يمكن تحريكُه وإن كان ساكنًا، وذلك[3] إذا نُقلَتْ إليه حركةُ هَمْزةٍ بعده من كلمةٍ أُخْرى، أو لَقِي ساكنًا بعده، نحو : اخْصُصَ اَبى واضربِ ابنك، أو لحقته علامةُ تثنيةٍ أو النونُ الخفيفةُ أو الشديدةَ نحو : اردُدَا ، واردُدَنَّ، وما أشبه ذلك. وأيضًا التسكين عارضٌ للجزم أو للأمر فلم يُعْتَدَّ به، فالثانى إذًا مُتَحرِّكٌ في الأصل وقابلٌ للحركة في الحال فأدغموا وحَرَّكوا الثانى، فقالوا: رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ، وخُصَّ. قالوا : ومن ذلك قوله تعالى :(لا تُضارَّ والدةٌ بولدها[4]).

---

(١) الأصل، ت : معنى.

(٢) ك : المعرب.

(٣) الأصل : وكذلك.

(٤) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

والثانية : لغة أهل الحجاز، قال سيبويه : «وهى اللغة العربيّة القديمة الجيدّة[(١)]»، وهى الإظهار. فتقول : ارْدُدْ، وافْرِرْ، واخْصُصْ ، (واغْضُضْ [(٢)]). ومنه قوله : تعالى : {واغضُضْ من صوتك[(٣)]}، و{اضْمُمْ إليك جناحك[(٤)]}، وشِبْهُ ذلك، وهو كثيرٌ.

ووجهُ الإظهار سكونُ الثانى من المثلين، فلم يمكن أن يدغم فيه الأول وهو ساكن فيلتقى ساكنان على غير شرطهما، فامتنعوا من ذلك كما امتنعوا منه في رَدَدْتُ، ورَدَدْنَ ونحوهما.

ولم يذكر الناظمُ فيما إذا أُدْغِم مِثْلُ هذا بأىِّ حركةٍ يتحرَّكُ المِثْلُ الثانى، وهذا من وظيفة باب التقاء الساكنين. والذى ذكر سيبويه[(٥)] وغيره في ذلك عنهم أربع لغات :

إحداها : الإتباع، فيحرَّك بمثل أقرب الحركات إليه، وهى الحركة التى قَبْلَ المُدْغَمِ، فيقول : رُدُّ، وفِرِّ، وعَضَّ. إلا مع ضمير المذكّر والمؤنَّثِ الغائبين فإنهم يحرّكونه بحركة الضمير فيقولون : رُدَّها، وعَضُّهُ، ومنه قوله تعالى :{لايمسُّهُ إلا المطهرون[(٦)]} في مذهب من جعله نهيًا. فإن وقع بعده ساكن من كلمة أُخرى كُسِرِ نحو قوله[(٧)]:

---

(١) الكتاب ٤/٤٧٣.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الآية ١٩ من سورة لقمان.

(٤) الآية ٣٢ من سورة القصص.

(٥) انظر الكتاب ٣/٥٣٢.

(٦) الآية ٧٩ من سورة الواقعة.

(٧) جرير، ديوانه ١/٦٣ .
وهو في الكتاب ٣/٥٣٣، والمقتضب ٢/١١٥، وشرح الشافية للرضى ٢/٢٤٤، وشرح شواهدها ١٦٣.

/ فـغُـضِّ الطَّرْفَ إنك من نُمَـيـرٍ

فـــلا كـــعـــبًـــا بَلَغْتَ ولاكـــلابَا

فأتبعُوا مع الضمير حركته لخفاء الهاء، فكان قولهم : رُدُّها، كقولك : رُدًّا، ورُدُّهُ كقولك : رُدُّوا بهذا شَبَّهه الخليل[1]، وقد تَقَدَّم في الإمالة دليلٌ على خفاء الهاء، وكسروا مع الساكن على أصل التقاء الساكنين، كما لو قلت على لُغَةِ أهل الحجاز: اغضُضِ الطَّرْفَ.

واللغة الثانية : الفتحُ مطلقًا، فتقول : رُدَّ، وعَضَّ، وفِرَّ، ورُدَّها، وعَضَّها ورُدَّهُ، وعَضَّهُ. وما أشبه ذلك، لأنَّ الفتح خفيف، إلا إذا وقع بعده ساكن فكا لأوّلين، وهم بنو أسدٍ[2].

والثالثة : الفتح مطلقًا من غير استثناء شيءٍ، زعم يونُسُ أنهم يقولون[2]:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنك من نُمَيْرٍ

والرابعة : الكسرُ على أصْلِ التقاء الساكنين، فيقولون : رُدِّ، وعَضِّ، وفِرِّ، وكذلك : رُدِّه، وعَضِّه، ورُدِّها، وعَضِّها، وكذلك : غُضِّ الطَّرْف، من باب أولى.

هذا ماحكى سيبويه والجمهور. وللفارسيِّ نقلٌ فيها مخالفٌ لهذا، وانظر في التسهيل[3] ففيه أيضًا مخالفةٌ فتأمَّله.

---

(١) الكتاب ٣/٥٣٢.
(٢) م.ن ٣/٥٣٣.
(٣) انظر التسهيل ٢٦٠.

وهاتان اللغتان من الإظهار والإدغام فيما عدا أَفْعِلْ به في التَّعجُّب، وهَلُمَّ على لغة من قال : هَلُمّوا، وهلُمَّا، وهَلُمِّي، وهى على هذه اللغة فِعْلٌ ، ففى أَفْعِل به التزموا الفَكَّ، والتزموا الإدغام في هَلُمَّ ، فذكرهما لخروجها عن مقتضى القاعدة فقال :

وَفَكُّ أَفْعِلْ في التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ
وَالْتُزِمَ الإدْغَامُ أَيضًا فِى هَلُمّْ

يعنى أنَّ العرب التزمت الفكَّ وتَرْكَ الإدغام في هذا المثال الذى هو أَفْعِلْ المختصِّ بباب التَّعجُّبِ إذا كان مضاعفًا، فقالوا : أَشْدِدْ بزيدٍ، وأَمْرِرْ به، وأَعْزِزْ به، وما أشبه ذلك. ووجهُ ذلك أن أَفْعِلْ في التعجُّبِ قد لزم لامَه الإسكانُ فصار من قبيل مالا يقبل الحركة، لأنه لاتلحقه ألِفُ الاثنين ولانونُ التوكيد إلاّ شذوذًا، ولايليه إلا فاعلُه المجرور بالباء، فلا تُنْقَل إليه حركة همزةٍ تقع بعده، ولايلقاه ساكن. وهذه الأشياء هى التى منعت من الإدغام في رَدَدْتُ ، ورَدَدْن وبابه . وإذا كان الثاني ساكنًا لازم[1] الإسكان لم يمكن الإدغامُ لما يُلْقى فيه إن أُسْكِن الأوَّلُ من التقاء الساكنين. وهذا بخلاف أَفْعَل في نحو : ما أَشَدَّه، وأَبَرَّه، وأحدَّه، فإنك تُدْغِم (هنا[2]) لتحرّك الثانى كأفعل التفضيل. فلما كان أَفْعِلْ في التعجُّب قد خَرَج عن (حكم[2]) فعْل الأَمْرِ المذكور آنفًا في جواز الوجهين نَبَّه عليه لئلاَّيُتَوَهَّم أنَّه ذو وجهين، وأخبر أنَّه ذو وَجْهٍ واحدٍ وهو الإظهار[3] على أصل الباب.

---

(١) الأصل، ت : لازم الإدغام الإسكان.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) في النسخ : الإدغام.

ثم استثنى منه أيضًا لفظًا آخَرَ التُزِم فيه أحدُ الوجهين وهو الإدغام فقال : «والتُزِم الإدغامُ أيضًا في هَلُمَّ»، يعنى أنّ هذا اللفظ الذى هو هَلُمَّ التزمت العربُ فيه الإدغام فلم تُظهر، فلا تقول فيه : هَلْمُمْ، كما تقول : اردُدْ. وإنما يُريد هَلُمَّ التى هى باقيةٌ على حكم الأفعال، وذلك أن هَلُمّ على وجهين : فعلٌ، واسمُ فِعْلٍ، فأما كونُها فعلاً ففى قول من قال : هَلُمَّا، وهَلُمِّى، وهَلُمُّوا، ونحو ذلك. ودليلُ كونها فعلاً لحاقُ ضمائرِ الرفع/ البارزةِ ٤٢٣
لها واتِّصالُها بها، كما تقول : رُدَّا، ورُدُّوا، ورُدِّى. وأما كونُها اسمَ فِعْلٍ ففى لُغَةٍ من قال : هَلُمّ يازيدُ، ويازيدان، ويازيدون، وياهندُ ، وياهندان، وياهندات. فلا يختلف آخرها كما لا يختلف إذا قلت : صَهْ يازيدُ، ويازيدان، ويازيدون. وكذلك سائرها. وهذه لغةُ القرآنِ، قال تعالى : { قُلْ هَلُمَّ شهداءَكم الّذين يشهدون[1] } .. الآية ، وقال تعالى : { والقائلين لإخوانهم : هَلُمَّ إلينا[2] } . ومعناه في الأول : أَحضِرُوا. وفي الثانى : أَقْبلوا. فأما لزوم الإدغام مع كونها اسمًا فغيرُ غريبٍ وإن قلنا إن أصلها الفعل، كما قال الخليل : إن أصلها : هالُمَّ، ثم جُعِلا شيئًا واحدًا، فسمّوا بها الفِعْلَ، وحذفوا الألف لكثرة الاستعمال، لأنه لايُستنكر أن يأتى مُدْغَمًا على لغة بنى تميم، وإن كان أهل الحجاز هم الذين جعلوها اسم فِعْلٍ. وأما لزومه مع كونها[3] فعلاً فلأنه صار لها بِقِلَّة تصرُّفهم فيها حالاً ليست لسائر الأفعال، قال سيبويه : «لأنها لم تُصرَّف تَصَرُّف الفعل ولم تقو قُوَّته[4]»، فلذلك أخرجوا ها عن الحكم بالوجهين إلى التزام الإدغام.

(١) في النسخ ١٥٠ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٣) الأصل : مع الهاء فعلاً.

(٤) الكتاب ٣/٥٣٤.

وقوله : والتُزِم الإدغام في كذا، يريد مالم تخلفها[1] نون الإناث، فإنه إذا كان كذلك صارت إلى الحكم المذكور قبل هذا من التزام الفك عند لحاق ضمائر الرفع البارزة. وهذا ظاهر.

فهذه هى المواضع المستثناة من لزوم الإدغام المقرّر أول الباب، وهى كما تقَدَّم على قسمين، قسم يجوز فيه الوجهان، وقسم لايجوز فيه إلا الإظهار، فمواضع جواز الوجهين ثلاثة، واحد قِسْمَى فِعْلِ الأمر، والباقى يلزم فيها الإظهار[2]، وما عدا ذلك لزم فيه الإدغامُ مطلقًا، سواءً أكان اسمًا أم فعلاً، كان ثلاثيًا أو رباعيًا، أو على أكثر من ذلك، لايُستَثْنَى من ذلك غير ما استثناه هُنا، وقد استوفى ذلك استيفاءً حسنًا. وإنما ذكر ابن جنِّى من هذه الأنواع ستَّةً فقط، لكن زاد على ماذكره الناظم : أن يكون الاسم قد لَحِقَه من الزيادة مايخرج به عن شَبَهِ الأفعال وأمثلتها، وذلك قولك في مثل فَعُلان أو فَعِلان من الردِّ : رَدُدان ورَدِدان، فَتُظهر التضعيف، لأنَّ الألف والنون ليستا[3] من زوائد الأفعال، وصارت الكلمة في مُباينتها بناء الفعل بهما بمنزلة حُضَضٍ وسُرَرٍ في مباينتهما بناءَ الأفعال[4]. وهذا في الحقيقة ليس باستدراك، لأن هذا مذهبُ الأخفش، وأما سيبويه فَيُدغِم بلابُدٍّ، فيقول : رَدَّان، فيهما[5]، وذلك أن مذهب سيبويه في الألف والنون اعتبار الأُسقاط في الإدغام كأنّ الكلمة مُنْفِردَةً عن

(١) ك : تلحقها.

(٢) الأصل : يلزم فيها لحاق الإظهار.

(٣) الأصل : ليسا.

(٤) المنصف ٢/٣٠٤.

(٥) الكتاب ٤/٤٢٧.

لحاقهما، فما يلزم فيها دون زيادة فهو لازم بعدها. فرَدُدان إنما هو رَدُدَ، ورَدِدان إنما هو رَدِدَ، ومثل هذا لابُدَّ من إدغامه، لأنه على وزن الفعل، فكذلك إذا لحقته الزيادتان. وأما فَعَلان فتقول على مذهبه : رَدَدَان، وكذلك على مذهب أبى الحسن، إلا أن سيبويه يعتبر إسقاطَ الزيادة والكلمةُ بعد الإسقاط على فَعَلٍ، وفَعَلٌ لايُدْغَم نحو : طَلَلٍ وشَرَرٍ، كما تقدّم، فكذلك رَدَدَان. وعلى مذهب أبى الحسن لخروج الكلمة /بالزِّيادة عن شَبَه الفِعْلِ، ٤٢٤
وإذا كان كذلك ظهر أنَّ الناظم ذاهبٌ إلى مذهب سيبويه ، قال في الكتاب : «وتقول في فَعَلان من قَوِيت : قَوَوَان، وكذلك[1] حييت. فالواو الأولى كواو عَوِرٍ، وقويت الواو الأخيرة كقوّتها في نَزَوَان، وصارت بمنزلة غير المعتلِّ». قال : «ولم يستثقلوهما مفتوحتين كما قالوا : لَوَوِيّ وأحْوَوِيّ».(قال[2]):«ولا تدغم لأنّ هذا الضرب لايُدْغَم في رددت[3]». وقال في باب آخر : «وتقول في فَعَلان : رَدَدَان، وفُعَلان : رُدَدَان. يجرىْ الصَّدرُ في هذا مجراه لو لم تكن بعده زيادةٌ، ألا تراهم قالوا : خُشَشَاء». قال : وفعُلان : رَدَّان، وفَعِلان : ردّان، أجريتهما على مجراهما وهما على ثلاثة أحرُفٍ وليس[4] بعدهما شيء كما فعلت ذلك بفَعُلان[5] وفَعَلان[6]». فهذه

(١) الأصل، ت : فكذلك. ليست في ك.
(٢) ليست في ك.
(٣) الكتاب ٤/٤٠٩.
(٤) في الكتاب : ليس. دون واو العطف.
(٥) نصّ الكاب بَفَعُل وفَعِل. والصواب ماهنا.
(٦) الكتاب ٤/٤٢٧.

نصوصٌ منه على ماذكرتُ لك من عدم الاعتداد بالزيادة واعتبار صَدْرِ الاسم في الإعلال والإدغام إلاّ فيما يصحُّ لأجلها من نحو الجَوَلاَن والنَّزَوَان، فلأجل ذلك صَحَّ قَوَوان ونحوه. فإذًا الألفُ والنون عنده كالهاء، وأنت لو بَنَيْتَ من الردِّ مثل فَعَلَة وفَعِلةٍ لقلت : رَدَّةٌ، فَأَدْغَمْتَ كما تُدْغِم[1] مالاهاء فيه. وقد احتجّ سيبويه لقوله بقولهم : خُشَشاء، فلو كانت الزِّيادة معتدًا بها لم يُجْرُوا هذا مجرى حُضَضٍ. قال ابن الضائع : وهو استدلالٌ صحيحٌ، لأنّ الألف والنُّونَ كألف التأنيث الممدودة، وقد ألزمَ سيبويه في مذهبه التناقض، وللكلام[2] في ذلك مجالٌ واسعٌ، فإن أردته فعليك بابن الضائع .

وهنا نَجَزَ ماأراد ذكره في هذه الأرجوزة من مُهِمَّات النحو وضَرُورِيَّاته وجُملةٍ من توابعها، فأخذ في التنبيه على تمام قصده، والخَتْمِ بما ينبغى الخَتْمُ به، فقال :

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ
نَظْمًا عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاصَهْ
كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ

فَأَحْمَدُ اللّهَ مُصَلِّيًا عَلَى
مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ

---

(١) الأصل : فتدعم كما لاتدغم.

(٢) الأصل : ولا كلام. ت : والكلام.

وَآلِهِ الغُــرِّ الكِرامِ الْبَـــرَرَهْ

وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الخِيَرَهْ

يُقَال : عُنِيتُ بكذا أُعْنَى به عنايةً، وأنا مَعنى به، هكذا مَبْنِيًّا للمفعول، فهو أحَدُ ماالتُزِمَ فيه البناء للمفعُول في أفصح اللغات. فإذا أمَرْتَ قلت : لتُعْنَ بحاجتى.

ونظيره : نُفِستِ المرأة، وأُولِعْتُ بالشيء، وسُقِط في يده. ومن ذلك كثير. وقد حكى عن بعض العرب : عَنِيتُ بحاجتك ـ على فَعِلْتُ مَبْنِيًّا للفاعل ـ فأنا أعْنَى بها قال ابن دَرَسْتَويه : بمعنى الانفعال والمطاوعة[1]، لأنَّ فَعِلْتُ من أبنية المطاوعة، فمن كانت هذه لغته جاز له أن يقول في الأمر : لِتَعْنَ بحاجتى. قال : وهو قليل. فأتى الناظم بما هو الأفصح، والفاعل هو الأمر أو الحاجة، وأصلُه هنا : وما جَمْعُه عنانى، إلا أنَّ مثل هذا إنما يقال مبنيًّا للمفعول كما ذُكِر. ومعنى عُنِيت ، أى : جُعِلت لي به عنايةٌ وصار لي حرِصٌ عليه. فقولُه : وما بجمعه عُنِيت قد كَمُل، يعنى أنّ ما اعتنى بجمعه وحَرَصَ على تأليفه من علم / النحو قد كَمَل وتمَّ على ٤٢٥
حَسَبِ ماقصده.

وقوله : «بجمعه» متعلّقٌ بِعُنِيتُ، ودَلَّ بهذا اللفظ أنه جامعٌ لامخترعٌ، فهو[2] يجمع ماقال غيره وما استنبطه من استقراء كلام العرب سواه، وليس له فيه إلا الجمعُ والترتيبُ وتهذيبُ القوانين.

---

(١) الأصل : والمضارعة.

(٢) الأصل : «فقوله يجمع».

فإن قلت : هذا يقتضي أنه لا استنباطَ له في هذا العلم ولا اختراعَ شيءٍ لم يَقُلْه غيره، وليس كذلك، بل فيه مسائلُ مخترعة واستقراءات مُبْتَدَعةٌ، كمسألته في جواز دخول الألف واللام الموصولة على الفعل، ولا أعلم أحداً أجاز ذلك غيره. وكذلك مسألة الدُّنيا والعلْيا في باب التصريف، ومسألة إجازة الفَصْل[1] بين المضاف والمضاف إليه في الكلام إذا كان مصدراً عاملاً في الفاصل[2]، وغير ذلك من المسائل التى انفرد بها. وقد مضى التنبيهُ عليها، فكيف يقول : «وما بِجَمْعِهِ عُنِيتُ»؟.

فالجواب : أنَّ تلك المسائلَ ليست من مخترعاته ولا انْفَرَدَ بالكلام عليها، بل ذكرها النحويُّون، لكنهم جعلوها من الشُذُوذَاتِ، فاختار الناظمُ فيها مذهب القياس، واختار غيره عدم القياس، فليس ثَمَّ في الحقيقة اختراعٌ. وكذلك مسألة الدُّنيا والعليا، (لم[3]) يخترع فيها إلا مُجَرَّد الاصطلاح، ولايقال في مثل هذا : إنه ابتداعُ مسألةٍ أو اختراعُ قانونٍ.

وأيضاً فإن هذه المسائِلَ في كتابه نادرةٌ جداً، واختياراته قليلة، فلم يَعْتَبِر بها في جنب ماكان منقولاً عن غيره. على أنَّ قوله «بِجَمْعِهِ» يمكن أن يكون أراد به جَمْعَه للمسائل التى قَصَد ذِكْرها من النحو، كانت على مذهبه أو مذهبِ غيره، فلا يبقى في كلامه على هذا إشكال.

وقوله : «نظماً»، يَحتَملُ وجهين، أحدهما : أن يكون تمييزاً منقولاً من الفاعل، كقوله تعالى : { واشتعل الرأس شَيباً[4]} ، أي : شيبُ الرأسِ ، وتقدير

---

(١) الأصل : الفعل.

(٢) الأصل، ت : الفاعل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الآية ٤ من سورة مريم.

كلامه : قد كَمَل (نَظْمُه[1]). والثاني : أن يكون حالاً من ضمير «كَمَل»، أي : كَمَل حالة كونه نظمًا، وهو مصدرٌ في موضع الحال ـ والضميرُ في الوجهين المستترُ في كَمَل عائدٌ على ما، وهي موصولةٌ واقعةٌ على العلم[2] المُوْدَعِ في رَجَزه .

وقوله : «على جُلِّ المُهِمَّاتِ اشتَمَلْ»، في موضع الصِّفَةِ لنظم، أي : نظمًا مُشْتمِلاً على جُلِّ المُهِمَّات. والجُلُّ معناه : مُعْظَمُ الشيء. والمهمات : هي التي تُهِمُّ[3] الإنسان، أي : تُقْلِقُه. وأصلُه من أهَمَّنِي الأمرُ : إذا أحْزَنَنِي وغَمَّنِي، فصارت الأشياء التي يُقْلِق الإنسانَ حالُها ويَعْنيه أمْرُها كأنها تَحْزُنُه حتى يُحَصِّلَها أو يُخلِّصَها تَخْلِيصًا يستريح[4] إليه . والمِهُمَّات في كلام الناظم على حَذْفِ الموصوف، والتقدير : على معظم المسائل المُهِمَّات في العربية اشتمل. ومعنى اشتَمَلَ : احتوى، ومنه سُمِّيت الشَّمْلَةُ لكساءٍ يُشْتَمل به، يُلْتَفّ فيه، لأنها تشتمل عليه وتَضُمُّه. فيريد أن هذا النظم قد احتوى على معظم المسائل والأبوابِ المُهِمة الضروريَّة .

وإنما قال : على جُلِّ : على المُهِمَّات اشتمل، لأنه لم يَحْتَوِ على جميع الضَّرُوريات، بل على أكثرها، فقد نَقَصَه الكلامُ على جُمْلةٍ من فُصُولٍ (في[5]) الأبوابِ، ونَقَصَه أيضًا بعضُ الأبواب من الرَّأْسِ، فأمّا ما نقصه من الأبواب فكالْقَسَمِ ، والتقاء الساكنين، فإنّ هذين البابين لم يُعَرِّج عليهما، بل أهمل جانِبَهما جملةً .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : العمل.

(٣) الأصل : لاتهم.

(٤) الأصل، ت : فيستريح.

(٥) سقط من ك.

ومن ذلك باب التسمية[1]، إلا أنه دونهما في الضرورة /. وأما ما ٤٢٦
أَهْمَلَ من الفصول والمسائل فكمسألةِ الفَصْلِ من المضمرات، ومسألة الأمثلة الموزون بها من الأعلام. ومسألة الموصولات الحرفية وهى : أَنَّ، وأَنْ، (وكى[2])، ولو المَصْدَرِيَّات. ومسألةِ دُخُولِ الفاءِ في خبر المبتدأ، ومسألة التأْريخ في باب العَدَد، ومسألة معانى أبنية الأفعالِ، ومسألة مازِيدَتِ الميمُ في أوَّله من أسماء المصادر والزمان والمكان، والكلامِ على جملة من الحروف كأىٍّ التفسيرية، وحروف التنبيه والجواب، وغيرها، ومدَّة الإنكار والتذكُّر، وفَصْلُ مخارج الحروف وصفاتها، والإدغام إذا كان في كلمتين، وقسم إدغام المتقاربين، ومسائل من هذا النوع لم يتعرَّض إليها، فلذلك قال : «على جُلِّ المُهِمَّات» فحرَّزَ الإخبار عما قصد ذكره لئلاَّ يُقال له : فأين جميعُ المُهِمَّاتِ وقد نقص منها جملة كبيرة[3]؟ وهو من الاحتراز الحَسَنِ .

ثم قال : «أحْصَى مِنَ الكافيةِ الخُلاصَةْ»، أصلُ الإحصاءِ العدُّ والأحاطةُ، يقال : أحصيتُ الدراهم : إذا أحَطْتَ علمًا بأفرادها وعَدَدِها ـ وخلاصَةُ الشيءِ: ماصفات منه وتخلَّصَ عن الشوائب. ويقال : خَلَص الشيءُ يَخْلُص خُلُوصًا : إذا صَفَا. والخلاصة والنُّقاوة يرجعان إلى معنًى[4] واحدٍ. ويريد أنّ هذا النّظم ـ وإليه يعود ضمير أحصى ـ قد

(١) انظر الكتاب ٣/١٩٨ ـ ٣٢٠.
(٢) سقط من الأصل، ت.
(٣) الأصل : كثيرة.
(٤) الأصل : إلى موضع واحد.

حَصَّلَ لُبابَ الكافية وعيون فوائدها، وأحاط بها. والكافية[1] هو أُرجُوزَته الكبرى المسمّاة بالكافية الشافية، وهى قد احتوت من الأشطار المزدوجة على آلافٍ، ولم أَقِفْ عليها بعدُ، لكن رأيت عن بعض الشيوخ مُقَيَّدًا أنها منثورةٌ في الكتاب المسمَّى بالفوائد المحوِيَّة في المقاصد النحويّة، وقد رأيْتُ هذا الكتاب، ورأيت اختيار ابن مالك فيه موفقًا في الغالب لما اختاره في هذا النظم.

وقوله : «كما اقتضى غِنًى بلا خَصَاصَه»، الخصاصةُ : ضد الغِنَى. والاقتضاء : طَلَبُ القضاء، ومعناه هنا : طلبه للحكم بالغِنَى. يعنى أنه أحصى من الكافية خُلاصَتها، كما اقتضى لحافظه الغِنَى الذى لايُنْسَبُ صاحبه إلى الفَقْرِ. ومراده أنَّ هذه الجملة المنظومة قد اشتملت على حُسْنَين، أحدهما : تحصيل لباب كتابه الأكبر حتى إنه لم يَفُتْه منه إلاّ ما لا يَعَدُّ خلاصةً ولُبَابًا، إذ ليس في طبقة الضروريّات. والثانى : أنه مع اشتماله على هذا الاختصار وعدمِ الإحاطة بالجميع فيه من الْعلم ما[2]يستغنى به الطالبُ فيكيفه طَلَبَ غيره والافتقارَ إليه. فالغِنَى المرادُ هو : الغنى بما فيه من العلم الكافى. والخَصَاصة (هى[3]) : الافتقار إلى غيره، فنفي أن يكون كتابه ـ على اختصاره ـ مُفْتَقِرًا معه إلى غيره، ولَعَمْرِى إنه لكذلك، لتحصيله مايجب تحصيلُه، ومايرجعُ إلى مايَجِب تحصيلُه. وهذا الكلام تعريف بنظمه وتنزيل له في رُتْبَتِه التى يعلمها منه، وهكذا ينبغي أن يفعل المؤلِّف لكتابٍ مّا أن يُعرِّف مَقْصِدَه فيه ورُتْبَته في الإفادة، حتىّ يكون ذلك باعثًا للناظر فيه على حفظه والاشتغال به، ولا يُعدُّ ذلك تزكيةً منه لفعله، ولا مَدْحًا لنفسه، لأنّ هذا القصد مَذْمُومٌ فلا يُلْتَمَسُ للأئمة

---

(١) الأصل : والثانية هى إجازته.

(٢) الأصل، ت : هى ما.

(٣) ليست في ك.

الأعلام والعلماء المهتدى[1] بهم والمُقْتَدى بكلامهم إلا أحسنُ المخارج، ولا يُظَنّ بهم إلا أحسنُ المذاهب، وهو الحق والإنصاف/، والدين والأمانة في ٤٢٧ الاعتقاد في كبرائنا في أيِّ عِلْمٍ من العلوم الشرعيّات.

ولما عَرَّفَ الناظمُ ـ رحمه الله ـ بما تَضَمَّنَ كتابُه[2] من هذا العلم، وما أعطاه من الفائدة، كان من الذى ينبغى أنْ أُعَرِّفَ أنا بما قصدتُه في هذا الشرح، وأُبَيِّن مُرْتكبى فيه، وما أودعتُه من منازع شيوخى ـ رضي الله عنهم ـ ونفعنى وإياهم، وذلك أنّى لم أقصِدْ فيه قَصْدَ الاختصار الذى قصده غيرى[3] ممن شرح هذا النظم لأمور أكيدة :

أحدها : أن واضعه لم يَضَعْه للصائم عن هذا العلم جملةً، ولو قصد ذلك لم يَضَعه هذا الوضْعَ؛ إذْ كثيرٌ منه (مبنىٌّ[4]) على أَخْذِ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلاتِ والمفهومِ[5] والإشارة الغامضة، والمبتدىء لايليق به هذا التعليم ولا يَسْهُل عليه قَصْد الإفادة. وإنما يليق بالمتعلِّم جُمَل الزجَّاجىِّ وما أشبهه مما يسهل تَصَوُّره ويقْرُب متناوله. أمّا إذا كان الطالبُ قد شدا في النحو بِخَتْمِ كتابٍ يَنْفَتِح له به اصطلاحُ العِلْمِ، وزَاوَل أبوابه، وتَنَبه لجملةٍ من مقاصده ومسائله ـ فهو المسفيدُ بنظم ابن مالك، لأنه يضمُّ له ما انتشر[6]، ويجمع له ماتشتَّتَ عليه، ويصير له في النحو قوانين يعتمد عليها ولا يُخافُ انطماسُ فهمه عليه، وإذا كان كذلك لم يكن لائقًا بشرحه الاختصارُ المحضُ والاقتصار على مجرَّدِ التمثيل وما يليه.

---

(١) الأصل، ت : المهدى.
(٢) الأصل : كلامه.
(٣) الأصل : غيره.
(٤) سقط من الأصل.
(٥) الأصل، ت : الفهوم.
(٦) الأصل : اشتهر.

والثاني : أنّ الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مُجَرَّد النَّقْلِ الذى لا يشوبه تعليل، ولا أضْرَب عن ذِكْرِ الخلافِ والإشارة إلى الترجيح، بل نَبَّه على التعليل، ورَمَز إلى الأخذ بالدليل، وأرْشَد إلى أنَّ لِبَسْطِ العِلَلِ فيه موضعًا، وللإدلاء بالحُجَجِ وفَصْلِ القضايا بين المختلفين فيه مجالاً مُتَّسعا؛ فلذلك بسطت فيه من المآخذ الحُكْمية العَرَبَيَّة مايَسُوغ أن يقع تعليلاً لمسائلة، وأوردت فيه من التنبيه على الخلاف في المسائل المُورَدَةِ[1] فيه ما وَسِعَنى إيرادُه، ومِلْتُ إلى الانتصارِ للناظم فيما رآه والاعتذارِ عنه ما وَجَدْتُ إلى ذلك طريقًا. حتّى إذا لم أجد لما ارتكبه مساغًا في المنقول ولا في المعقول بَيَّنْتُ الحق في المسألة، ورددتُ عليه غير مُزْدَرٍ به ولا مُنْتَقِصٍ له، عِلْمًا بأنّ من كلام الناس المأخوذُ والمتروكُ، إلا ما كان من كلام النبُّوة .

والثالث : أنّ فيه من القواعد الكُلِّية والقوانين العاقدة ماينبغى بَسْطُه ولايَسَعُ اختصارُه، فلو قَصَد قاصدٌ اختصار الكلام عليها أو اكتفى بالنظر الأوّل فيها كان إخلالاً بمقصد الشرح، وإغفالاً لما تأكّد طَلَبُه وبَسْطُه منه.

والرابع : أنَّ تعويلَه على الإشارة بالتمثيل، وعَقْدِ الضوابط بها[2]، والاتكّال على المفهوم، والإتيان بالعباراتِ الغامِضَة المعانى مايَدُلُّ على أنّ صاحبه قصد أنْ يشترك في النَّظَرِ فيه الشادى والمنتهى، فلذلك حَمَلْتُ العبارةَ ما تحتَمِلُه في باب المفهومِ والمنطوقِ، وخَدَمْتُها بالاعتراضاتِ والأجوبةِ فيما أمكَنَ، وتتبَّعْتُ قواعِدهَ الكليَّة، وعَرَضتها على أصولِ العلم، فما وَجَدْتُه[3] منها

---

(١) الأصل ت : المذكورة.

(٢) الأصل، ت : بهما.

(٣) ت : وجدت.

صحيحًا أثْبَتُّ[1] وجه صِحَّتة ، وما كان فيه خَلَلٌ بَيَّنتُه بِقَدْرِ الإمكان، إلى أن كَمَل منه بحمد الله مارأيتَ، وعسى أن يكون هذا المنزع هو الحِكْميُّ[2] / في التعليم، والربّانيُّ في التحصيل، وهو الذى أرجو، فَإِنْ وافق ذلك ٤٢٨
فَبفَضْلِ الله، وإلاّ فقد حَرَصْتُ على ذلك، والله ينفع بالقصد.

وقد سَلَكْتُ فيه مسلك شيوخى ـ رضي الله عنهم ـ في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير، والتنقير عن دفائن اللفظ، وبِتَتَبُّعِه بِقَدْر الإمكان، والاعتراض وإيراد الإشكال، والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ماأعطاه الوقتُ والحال، وأوجبه تحسينُ الظنِّ بالمؤلِّف، وعدمُ الوقوفِ وراء اللفظ تقليدًا دون أن يتحرَّر معنى الكلام أو يظهر وَجْهُه، والاحتجاج لمذهب المؤلِّفِ وترجيحه لِمَا أمكن له وجهُ ترجيح، وتنشيط القارئ في بعض المواطن بالحكايات عن أهل العلم في المسائل المتكلَّم فيها.

هذا ماجمعت مما شَهِدْتُه وعرفْتُه وأخذتُه عن أشياخى، فقد كان شيخُنا الأستاذُ الشهير أبو عبدالله بنُ الفَخّارِ ـ رحمةُ الله عليه ـ في هذه الطريقةِ إمامًا غَيْرَ مُدَافِعٍ، حافظًا لمسائلها، وكان من طُرُقِ تعليمه البسطُ والتعليلُ وفَصْلُ القضية بين المختلفين من أهل البَصْرَتين وغيرهم، وضَرْبُ المسائل بعضها ببعض، والاتّساع في التنظير، والإمتاع في المسألة المنظور فيها، إلى غير ذلك من التحصيلات المحكمة، والنكت المُجْتَلَبَةِ المنقولة عن شيوخه والمفترعَةِ له. وكان شيخنا القاضى أبو القاسم

(١) الأصل، ت : أريت.

(٢) الأصل : الحكمة.

الشَّرِيفُ الحَسنى ـ رحمة الله عليه ـ في هذا العلم رفيع الشان، عالما بدفائن أئمته، وكان من طرق تعليمه تحصيلُ مُضَمَّنِ الفصول والأبواب، جامعًا لما تَشَتَّتَ منها، مُقَرِّبًا للمبتدئ، يقف القارئ على نُكَتِ كتابه المقرر واحدةً فَواحدة[1]، لايقنع بالفهم البَرَّانيِّ فيه، مورداً للإشكال، مُجِيبًا عنه، لايخرج عن طريق كتابه إلا في النُّدْرَة، مُعْتَذِرًا عن غَفَلاَتِه، مرتضيًا مالرتضاه شيوخه في فهمه مُحْمِضًا[2] بفوائد المعانى ومسائل البيان ومُقَطَّعاتِ الشِّعر الحسان. وكان شيخُنا الأستاذ أبو عبدالله البلَنْسيُّ ـ رضى الله عنه ـ في هذا العلم عارفًا بِطُرقُ أئمته المتأخِّرين، عالمًا بمقاصدهم فيه، وكان من طُرُقِ تعليمه بيانُ المقاصد بحسب القارئ من الابتداء والانتهاء، مُرَشِّحًا لفهمه، مُدَرِّبًا له، وموقظًا لفكره[3] لاقتناص الجواب وإيراد السؤال، مطرِّزًا مَجْلِسه بِنَقْل نُكَتِ شيوخه، متأدِّبًا معهم إذا ذَكَرَ أحداً منهم طَرِبَ بذكراهم وأَمْتَع بالثناء عليهم كعادة شيخه أبى عبدالله (بن[4]) الفخَّار. إلى غير هؤلاء مِمَّن لازمتُ مجالسهم، واستَفَدْتُ منهم، وانتفعتُ بِسَبَبِهم، أعلى الله درجاتهم في علِّيِّينَ . فهذه الطرائق هى التى ذهبت إليها في الشَّرح، وبَنَيتُ عليها، وبالله التوفيقُ.

ثم قال الناظم : «فَأَحْمَدُ الله»، هذه الفاء للتَّسْبِيبِ، لما وَصَفَ أنَّ هذه الأرجوزة حَوَتْ إحصاء خُلاَصَةِ الكافية من غير افتقارٍ في الضروريات إلى

---

(١) الأصل : واحدة.

(٢) أحمض القوم إحماضًا : إذا أفاضوا فيما يُؤْنسهم. وفي حديث ابن عباس : كان يقول إذا أفاض من عنده في الحديث بعد القرآن والتفسير: أحمضوا، وذلك لما ـ خاف عليهم الملال أحبَّ أن يريحهم، فأمرهم بالإحماض بالأخذ في ملح الكلام والحكايات.

(٣) الأصل : لفهمه.

(٤) سقط من الأصل.

غيرها تَرَتَّب على ذلك وتَسببَّ عنه[1] أن يحمد الله ـ تعالى ـ على هذه النعمة التى أنعم عليه بها، حيث أعانه ووفَّقه إلى أن تَمَّمَ كتاب عِلْمٍ يَنْتَفِعُ
٤٢٩ به من بعده، فيكون أجرُ الانتفاع / به باقيًا له بعد موته لاينقطع وإن انقطع عملُه، لقول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «إذا مات العبدُ انقطع عملُه إلاّ من ثلاثٍ : صَدَقةٍ جارية، وعِلْمٍ يَنْتَفعُ به مَنْ بعده، وولد صالح يدعو له[2]». فواجب أن يحمد الله ـ تعالى ـ على ذلك.

وأتى بلفظ «أحمد»، ولم يقل : فالحمدُ لله، إظهارًا للعمل في الحمد، وتحقُّقًا[3] بالعبوديّة في ذكره. وقد تقدم معنى الحمد، والصلاة، والنبىّ.

وقوله : «مُصَلِّيًا» حال من ضمير أَحْمدُ. و«مُحَمَّدٍ» : اسم من أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وهو أشهر أسمائه، وهو الذى سَمَّاه به جدُّه عبدالمطلب.

وقولُه : «خَيْرِنَبىٍّ» بدلٌ من «مُحَمَّدٍ»، ولايكون عطف بيان، لأنّ عطف البيان يشترط فيه موافقتُه للمعطوف عليه في التعريف أو التنكير، و«خَيرنَبِىٍّ» نكرةٌ. ومعنى «خَيْرِ نَبَىٍّ» : خَيْرِ الأنبياء، لكن وضع الاسم النكرة المفرد موضعَ الجمعِ المعرَّفِ اختصارًا. وأعطى هذا الكلام أنه أفضل[4] الأنبياء، وبذلك جاء الحديثُ الصحيحُ :

«أنا سيِّدُ وَلَدِ آدمَ ولافَخْرَ[5]».

(١) الأصل : عليه.

(٢) مسلم، كتاب الوصية ١٢٥٥.

(٣) الأصل، ت : وتحقيقا.

(٤) الأصل، ت : أنه أيضًا للأنبياء.

(٥) عارضة الأحوذى، تفسير الإسراء ١١/٣٠٥ ـ ٣٠٧.

وأُرْسِلَ : في موضع الصفة لنبىٍّ، كأنه قال : خَيْرَ نَبِىٍّ مُرْسَلٍ، وجعله كذلك ليتضمَّن أبلغ التفضيل، لأنّ الأنبياء المرسلين لهم شَرف النبوة والرسالة معًا، فكان النبى ـ عليه السلام ـ أفضَلَ من حَصلَتْ له المزيَّتان، ولو اقتصر[1] على قوله : «خير نَبِىٍّ» لم يُعطِ تلك المبالغة .

وجاء قولُه : «خَيْرِ نَبِىٍّ أُرْسِلاَ» مُؤْذنًا من حيث خُصَّ بصفة الرسالة أنّ الأنبياء على قسمين : مُرْسَلُون وغير مُرْسَلِين. وقد خَرّج الآجُرِّىُّ[2] في كتاب الأربعين، عن أبى إدريسَ الخَوْلانِىِّ، عن أبى ذَرٍّ، عن النبىِّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ حديثًا فيه طُولٌ، من فصوله قال : قلت : يارسول الله، كم الأنبياء؟ قال: مائة ألفٍ وأربعة وعشرون ألفًا. قال : قلت : يارسول الله، كم الرسلُ من ذلك؟ قال : ثلاثمائة وثلاثَةَ عَشَرَ، جَمٌّ غفيرٌ. قلت : كثير طيب. قال : نعم. قُلْتُ : مَنْ كان أولهم؟ قال : آدمُ عليه السلام. قلت : يارسول الله، أنبىٌّ مُرْسَلٌ؟ قال نَعَم، خلقه الله بيده، ونَفَخَ فيه من روحه، وَسَوّاه قِبَلاً. ثم قال : ياأبا ذَرٍّ، أربعةٌ سريانيُّون : آدمُ، وشيثٌ، وأَخْنُوخُ ـ وهو إدريسُ، وهو أول من خَطَّ بقلم ـ ونوحٌ. وأربعة من العرب : هودٌ، وشُعَيْبٌ، وصالحٌ، ونبيُّك ياأبا ذَرٍّ. وأوّل أنبياء بنى إسرائيل مُوسَى، وآخرهم عيسى، وأوّلُ الرسل آدمُ، وآخرهم محمدٌ[3].

وقوله : «وَآلِهِ الغُرِّ الكِرَامِ». آلِهِ : قد تَقَدَّم في الخُطْبة تفسيرهُ. والغُرّ : جمع أَغَرَّ، والأغَرُّ أصله ذو الغُرَّةِ، وهو للفَرَسِ بياضٌ في جَبْهَتِهِ فوق الدِّرهم. ويُقال : رَجُلٌ أَغَرُّ، أى : أبيضُ، من قومٍ غُرَّانٍ، قال امرؤ القيس[4]:

---

(١) الأصل، ت : فلو.

(٢) أبو بكر محمد بن الحُسَيْن (٣٦٠هـ) انظر خبره في فهرست ابن النديم ٣٠١ ـ ٣٠٢، وتاريخ بغداد ٢/٢٤٣.

(٣) الأربعون، الحديث الأربعون ١٠٧ ـ ١٣٢.

(٤) ديوانه ٨٣.

ثيـابُ بني عَـوْفٍ طـهـارى نَقِـيَّـةٌ

وأوجُـهُـهـمْ عند المشـاهد غُـرَّانُ

وهذا مَدحٌ . ولكن الذى قصد الناظم الأغَرُّ بمعنى الشريف، يقال للشريف في قومه : أغَرُّ، لأنه فيهم كالغُرَّةِ. وفلانٌ غُرَّةُ قومه، أى : سيِّدهم. قالوا: وغُرَّةُ كلِّ شَىْءٍ : أوَّلُه وأكرمه.

والكرام : جمعُ كريمٍ، وهو الشريفُ الفاضلُ، قال تعالى : {إنَّ أكرمَكم عند الله أتقاكُمْ[١]}. وقال تعالى: {قال : أرأيْتَك هذا الذى كرَّمْتَ
علَىَّ[٢]}. والكريم:/ أيضًا : الصَّفُوح، قال تعالى : {فإنَّ رَبِّى غَنِىٌّ ٤٣٠.
كريمٌ[٣]}. والكريم : الحَسَنُ، قال تعالى : {من كلِّ زَوْجٍ كريم}[٤]. وإنما
سُمِّى البذولُ كريمًا لأنه فاعِلُ فِعْلِ الأشرافِ.

والبَرَرة : جمع بارٍّ، كسافرٍ وسَفَرَةٍ، وكاتِبٍ وكتَبَةٍ، وهو من البِرِّ، وهو خلافُ العقوقِ، وفلان يَبَرُّ خالقه، أى : يطيعه ويتبرَّره أيضًا. ومعانى البُرُورِ راجعةٌ إلى معنى الموافقة والطاعة .

وهذه الأوصافُ حقيقٌ أن يُوصَفَ بها آل الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ على التفسيرين، فلو قلنا : إنّ آله هم عشيرته الأقربون، فصحيح، لأنهم كذلك كانوا من شرف الأنساب والسيادة التى بَذُّوا بها غيرهم، مع

---

(١) الآية ٩٣ من سورة الحجرات.

(٢) الآية ٦٢ من سورة الإسراء.

(٣) الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٤) الآية ٧ من سورة الشعراء .

الموافقة والطاعة والانقياد إلى طاعةِ الله تعالى، وطاعةِ رسولهِ صلى الله عليه وسلم. وإن قلنا : إنّ آله من يرجع إليــه في الدين، فكذلك أيضًـــا، لأنهم غرٌّ مُـحَـجَّلُونَ من أَثَرِ الوضـوء. وأيضًـا فـهم سـادةُ الناس، وأكـرمُ الناسِ، لأنـهم المتَّـقُون، قال تعالى : {إن أكرمكم عند الله أتقاكم[1]}، ولذلك سـوَّى الإسـلامُ بينهم، فليس للفاضل في النسب الصريح على المفضول فيه مزية إلا بزيادة التقوى وشدّة الامتثال للأوامر والنواهي، فليس لابن السوداء على ابن البيضاء فَضْلٌ، فاستوى في هذا الشرف الفاضل والمفضول، وصار الجميع أفضلَ الناس.

ثم قال : «وصَحْبِهِ المُنْتَخَبِينَ الخِيَرَه»، الصَّحْبُ : اسم جَمْعٍ لصاحب[2]، وليس بجمعٍ له على القياس على مذهب سيبويه والجمهور، ومثلُه : راكب ورَكْبٌ. والصاحبُ في اللغةِ : نوالصُّحَبةِ، وهى[3] الاجتماعُ والمؤالفة[4]، صَحِبْتُ فلانًا صُحبةً وصَحابةً، فهو صاحبٌ، ويجمع أيضًا على صُحبة وصِحاب وصَحَابة، وأصل هذا المصدر. والصاحب والصحابيّ عند الأصوليّن مختلفٌ فيه[5]؛ فذهب جماعة منهم ابن حَنْبَلٍ إلى أنه من رأى النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصَحِبه ولو ساعةً، وإن لم تَطُلِ الصحبة ولا رَوَى عنه حديثًا ولا اختصَّ به اختصاصًا زائدًا على مجرَّد اللقاء والمصاحبة . وذهب قومُ إلي أنه من رآه ـ عليه السلامُ ـ واختصَّ به اختصاص الصحبة، وطالت مدَّة صحبته له ، وإن لم يَرْوِ عنه .

---

(١) الآية ١٣ من سورة الحجرات.

(٢) الأصل : صاحب.

(٣) الأصل : وهو.

(٤) الأصل، ت : والموافقة.

(٥) انظر مقدمة أسد الغابة ١/١٨ ـ ١٩.

وذهب بعضهم إلى أنّ هـذا الاسم إنمـا سُمِّي به من طالت صُحْبَتُه للنبيّ ـ عليه السلام ـ وأَخَذَ عنه العلم .

قالوا : والخلافُ في هذه المسألة راجعٌ إلى إطلاقٍ لفظيٍّ في معنى الصحبة، هل تختصّ بِأَمْرٍ زائدٍ على مجرَّد الاجتماع والمؤالفة أم لا؟

و«المُنْتَخَبِين» نعتٌ للصَّحْبِ، واحدهم مُنْتَخَبٌ، وهو المختار، ورجلٌ نُخَبَةٌ من قومٍ نُخَبٍ ـ كرُطَبَةٍ ورُطَبٍ ـ يقال : جاء في نُخَبِ أصحابه ، أي : في خيارهم . والانتخاب الاختيار .

وكذلك كان أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد اختيروا له وانتُخِبوا من سائر الطوائف، مُصْطَفَون لِمُصطفًى ، رَضِي الله عنهم، ورضُوا عنه .

والخيَرةُ بمعنى الاختيار، قال الجوهري : «الخيَرةُ مثلُ العِنَبَة : الاسم من قولك : اختاره الله تعالى، يقال : محمدٌ ـ صلى الله عليه وسلم ـ خِيَرةُ الله من خَلْقِه ، وخِيرَةُ الله أيضا ، بالتسكين»، فكأنّ الناظم أراد المختارين من الخَلْقِ، فوضع اسم المصدر موضعَ ذلك ، وعامله في الإتيان/ به مُفْرَدًا معاملة المصدر فلم يجمعه. ويَحْتَمِل أن يضبط هنا ٤٣١
بفتح الخاء على أنه جمع خَيْرٍ، فقد حكى الفَرّاءُ : قوم خَيَرَةٌ بَرَرَةٌ. وقد تقدّم أوّل الكتاب في هذا المعنى حديث اصطفاء الله ـ تعالى ـ له أصحابَه وعِتْرتَه، فأغنى عن الإعادة .

* * *

[ختام الكتاب]

وقد كَمَلَ بحمد الله الغرضُ المقصودُ، وحصل بفضل الله إنجازُ الموعود، وأنا أرجو أن ينفع الله به المُفِيدَ والمستفيد، إنه حميدٌ مجيد، وأن يكون هذا المجموع مستقلاً بإبداء معانى الخلاصة غنيًا عن المزيد، مُنْهِضًا إلى أَوْجِ الاستبصار عن حَضِيض التقليد. ولذلك وسمتُه بالمقاصد الشافية في شرح خُلاَصة الكافية. ولَعَمْرِى إنّ مُطَالِعَه لَيَطّلِعُ منه على كثيرٍ من أسرار علم اللسان، ودفائن سيبويه وغيره من علماء هذا الشّأن، التى من قَصُر إدراكه دونها لم يَحْلَ في هذا العلم بطائل، ومن ضاق فهمه عنها فاسم الإمامة عنه زائل، إلى ماتضمّنه[1] من حَلِّ كثير من عُقَد كتابِ «التسهيلِ» ومشكلاتِه، وفَكِّ مُعَمَّياتِه ، وفَتْحِ مُقْفَلاتِه. على أنى بكلامه استدَلْلتُ على كلامه، وبنوره اهتَدَيْتُ في بيداء استِبْهامِهِ[2] إلى رَفْعِ أعلاه. جعلنا الله ممن عَمِلَ بما عَلِم، وأدّى حَقَّ ماأَنْعِمَ عليه فَغَنِمَ. والحمد لله ربِّ العالمين، وصَلَّى الله على نبيِّنا[3] محمد خاتَمِ النبِيِّنَ ، وإمامِ المرسَلِين ، وعلى آله الطيِّبينَ ، وصَحْبِهِ المُنتَخَبِين ، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ، وسلَّمَ تسليما كثيراً إلى يوم الدين[4] .

* * *

---

(١) الأصل : نظمته.

(٢) الأصل : استفهامه.

(٣) الأصل : سيدنا.

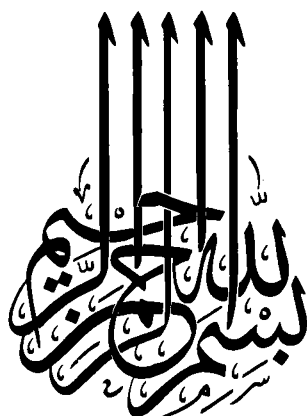
(٤) بعده في نسخة الأصل : «وحسبنا الله ونعم الوكيل سنة ٨٢٣». وعلى هامش ك : «بلغت المقابلة جهة الاستطاعة من أصل المؤلف ـ رحمة الله عليه ـ وكان الفراغ منها لسبع ليال...». وتتمته مفقود في المصورة.

((١- قال مؤلِّفه ـ تغمَّده الله برحمته-١)) : ((٢-وكان الفراغُ من تقييده يوم الثلاثاء لإحدى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الثانى عام أحد وسبعين وسبعمائةٍ-٢)) .

---

(١) عن ت.

(٢) عن ت، ك.



١ – فهرس الآيات القرآنية

اسم السورة	رقم الآية	ص
البقرة	٢٤	١٥٥/٣ ، ١٤٥/٦
,,	٢٥	٥٩٩/٣-٦٠٠،٦٠٣
,,	٢٦	٥١٩/١،٥٢٣
,,	٢٨	١٦٨/٤
,,	٢٩	٦١٣/٣
,,	٣١	٥٦٥/٥
,,	٣٥	٦٧/٤ ، ١٥٠/٥
,,	٣٦	٥٠٣/٣
,,	٣٧	٥٤٣/٢
,,	٣٨	٢٠٧/٤ ، ٥٥٣/٥
,,	٤١	٥٢٨/١ ، ٥٨٧/٤
,,	٤٢	٦٤/٦
,,	٤٤	٥٠٥/٣
,,	٤٦	٤٥٥/٢
,,	٤٨	٥٤٤/١ ، ١٥٧/٤،٦٣٩
,,	٥٣	٦٨/٤
,,	٥٤	٦٢٤/٣ ، ١٦٤/٥
,,	٥٨	٧٧/٥،٧٨
,,	٦٠	١٦٠/٣،٤٨٥ ، ١٦٤/٥،١٧٧ ، ٢٥٨/٦،٢٦٤
,,	٦١	٦٣٢/٣
,,	٦٨	١٠١/٤،٥٣٤
,,	٧١	٢٧١/٢ ، ٦٩٤/٤ ، ٥٧٤/٧
,,	٧٢	٤٨٦/٨ ، ٤٦٦/٩

اسم السورة	رقم الآية	ص
البقرة	٧٣	١٦٤/٥
,,	٧٤	٢٧٩،٢٧٧/٣ ، ٥١٦/٤ ، ١٢١/٥
,,	٧٥	٥٠٩/٣
,,	٨٣	٧٩/٧
,,	٨٥	٢٥٤،١٢٧/٣
,,	٨٦	٦٣٢/٣
,,	٨٧	٢٩٠/٩
,,	٩٠	٥٢٧،٥٢١/٤
,,	٩١	٤٩٩/٣ ، ٨٣/٩
,,	٩٣	٥٢١،١٤٤/٤
,,	٩٦	٦٩٢/٤ ، ١٧٩/٦
,,	١٠٠	١٢٠/٥
,,	١٠١	٥٠٤/٣
,,	١٠٢	٤٧٩،٤٦٥/٣ ، ٦٥١/٣
,,	١٠٣	١٨٦،١٨٣/٦ ، ٣٢٢/٩
,,	١٠٩	٤٦٢/٢
,,	١١١	١١٩/٥
,,	١١٢	٥١٥/٣
,,	١١٦	٤٧/٢
,,	١٢٣	٥٤٤/١ ، ٦٣٩،١٥٧/٤
,,	١٢٤	٦١٠/٢
,,	١٢٦	١٧٦/٥ ، ١٤٥/٦
,,	١٢٧	٢٦٤،٧١/٥

اسم السورة	رقم الآية	ص
البقرة	٢٣٥	٣٢٦-٣٢٥/٢
,,	٢٤٣	٣٤٨/٢
,,	٢٤٥	٦٠٩/٣
,,	٢٤٦	٣٠٣،٢٩٨/٢
,,	٢٤٨	٣٥٨/٢
,,	٢٥١	٢٤٩،٢٢٢/٤
,,	٢٥٣	٦٥١،٥٨٥/٣
,,	٢٥٤	٤١٦/٢
,,	٢٥٥	١٣٤/٢
,,	٢٥٨	٢٣١،١١٨/٨
,,	٢٥٩	٤٤٩/٣
,,	٢٦٠	١٨٩/٢ ، ٤٣٩/٣ ، ١٢٢/٨
,,	٢٦٥	٢٨١/٣ ، ٢١٥/٨
,,	٢٧١	٦٠٢،٥٩٩/٣ ، ٥٢٦،٥٢٥،٥٢٤،٥٢٣/٤ ، ١٥٤،١٤٢/٦
,,	٢٧٤	٤٣٩/٣ ، ١٥٣/٦
,,	٢٨٠	٤٩/٢
,,	٢٨٢	٢١٠-٢٠٩/٢،٢٣٦ ، ١٥٥/٣ ، ٥٨٥/٤ ، ١٨٣/٥ ، ٩٧/٦
,,	٢٨٣	٤٢٧،٤١٢،٤١١/٤ ، ٦٨/٧
,,	٢٨٤	١٨٣/٥ ، ٢٢/٦
,,	٢٨٥	١٦٥/٥
,,	٢٨٦	٦٥١،٦١٣/٣
,,	٢٨٧	٢٦٧/٢

اسم السورة	رقم الآية	ص
آل عمران	١١	٤١٦/٤
,,	١٣	٣٥٨/٢ ، ٧٦/٥
,,	١٨	١٨٣/١ ، ٣٢٦/٢ ، ٤٢٥/٣ ، ٥٧/٤
,,	٢٠	١٥٠/٥
,,	٢١	٢٨/١
,,	٢٦	١٦٥/٥
,,	٣١	٦٠٢/٣ ، ١٤٢/٦
,,	٣٧	١١٥/٦ ، ٢٠١/٨
,,	٤١	٢٢٨/٣
,,	٤٧	٥٠٧/٣
,,	٤٩	٦٦٦/٣
,,	٦٢	٣٥٧/٢ ، ٥٩٨/٣،٦٠٦
,,	٦٤	٣٩٨/٣
,,	٦٦	٤٠٢/١،٤١٧ ، ٥٦٤/٥
,,	٧١	٦٥/٦
,,	٧٥	١٤١/٢،١٤٤،١١٦
,,	٨١	٦٠١/٣،٦٠٣
,,	٩١	٥٣٦/٣،٥٣٩،٥٤٠ ، ١٧٧/٥ ، ١٨٠/٦
,,	٩٢	٥٨٥/٣
,,	٩٧	٤٥/٥،١٩٤،٢٠٨
,,	١٠٣	١٤٠/٢
,,	١٠٦	٦٣٧/٤ ، ١٩٦/٦

اسم السورة	رقم الآية	ص
آل عمران	١١١	١٥٦/٦
,,	١١٨	٥٨٥/٤
,,	١١٩	٤١٧،٤٠٣،٤٠٢/١
,,	١٢٣	٦٢٣/٣
,,	١٣٠	٦١١/١
,,	١٣٥	٣٥٣/٣ ، ٥٩/٦
,,	١٣٦	٥١١/٤
,,	١٣٩	٥٧٨/٤ ، ٤٥٤/٦ ، ٣٢٧/٩
,,	١٤٢	٥٠٨/٣ ، ٦٢/٦
,,	١٤٣	٤٦٥/٩
,,	١٤٤	٢٢١/٢ ، ٣٧٨/٣
,,	١٤٥	١١٦/٨
,,	١٤٦	٣١٧/٦ ، ٧/٨
,,	١٥١	٥١١/٤
,,	١٥٣	٦٨/٤
,,	١٥٤	٣٧٦،٤٢،٤١/٢ ، ٦١٢،٥٠٢/٣
,,	١٥٦	١١٢/٧ ، ١١/٨
,,	١٥٨	٥٤٥/٥
,,	١٥٩	٦٢٤،٤١٠/٣
,,	١٦٤	٣٩٤/٢
,,	١٦٧	٤٨٠/٣ ، ٥٧٨/٤ ، ٤٤/٨
,,	١٧٤	٥٠٦/٣
,,	١٧٨	٤٨٤/٢

اسم السورة	رقم الآية	ص
آل عمران	١٧٩	٥٩٤/٣ ، ٣٠/٦
,,	١٨٠	٤٩٤/٢
,,	١٨٥	٢٩٧/٤
,,	١٨٦	٣٤٠/١
,,	١٩٥	١١٩/٥
النساء	١	١٥٦/٥
,,	٥	١١٨/٩
,,	٩	١٨٠/٦
,,	١١	٢٨٣/٧
,,	١٥	٤٤٢/١
,,	١٦	٤٣٠/١
,,	٢٠	٢٥٤/٤
,,	٢١	٢١/٦
,,	٢٣	٢٥٥/٣ ، ٥١٣/٥
,,	٢٤	١٧٦/٢-١٧٧ ، ٢٥٥/٣ ، ٥١٢/٥
,,	٢٦	٢٩/٢،٣١،٣٦
,,	٢٨	٤٢٥/٣
,,	٣٤	٤٤٢/١
,,	٤١	١١٦/١-١١٧
,,	٤٣	٦٣٩/٣
,,	٤٦	١٨٦/٦
,,	٤٩	٢٣٠/٣

اسم السورة	رقم الآية	ص
النساء	٦٣	١٧٥/٢
,,	٦٤	٣٤٠/٢ ، ١٨٦/٦
,,	٦٦	٣٤٠/٢ ، ٣٥٤/٣،٣٥٦، ١٨٣/٦
,,	٧١	٤١٩/٣،٤٢٥
,,	٧٢	٤٧٨/١
,,	٧٣	٨٦/٦
,,	٧٨	١٠٦/٦،١٠٧
,,	٧٩	٥٤٤/٢ ، ٣٨/٣،٤٧٨ ، ٥٦٣/٤
,,	٨٣	١٩٧/٦
,,	٨٨	٤١٩/٣،٤٢٥
,,	٩٠	٥٠٨/٣ ، ٥٨٩/٥
,,	٩٣	١١٥/١،١١٦
,,	١٠٠	١٦٠/٦
,,	١٠٤	٢٥٤/٤
,,	١٠٩	٤١٧/١
,,	١١٢	١٢١/٥-١٢٢
,,	١١٤	٢٨١/٣ ، ٢١٥/٨
,,	١١٥	١١٦/٨،١٢٠
,,	١١٧	٢١٦/٢
,,	١٢٤	٢٣٠/٣
,,	١٢٧	١٤٨/٣
,,	١٢٨	٣٨١/٩
,,	١٣٥	٢٨٣/٣ ، ٦٨٨/٤ ، ١١٩/٥

اسم السورة	رقم الآية	ص
النساء	١٣٧	٢١٢/٢ ، ٣١/٦
,,	١٤٢	٤٢٠/٣
,,	١٤٨	٢١٧/٤
,,	١٥٥	٢٠٨/٢، ٣٦١ ، ٢٢٢/٤
,,	١٥٧	٣٦١/٣
,,	١٥٩	٦٩٢/٤
,,	١٦٠	٢٧٧/٣، ٦٢٤
,,	١٦٢	٢٧٥/٤، ٦٨٥
,,	١٦٤	٢١٧/٣، ٢٢٥
,,	١٧٠	٦٣٥/٣، ٦٤٤
,,	١٧١	١٦٤/٣، ٦٧٣ ، ٩٦/٦
,,	١٧٦	١٦٧/٣، ١٧٠، ١٨٦، ١٩٩ ، ١٨٢/٦
المائدة	١	٢٩٧/٤ ، ٤٤٨/٥
,,	٢	٢٩٥/٤
,,	٣	٢٩٧/٤ ، ٣٦٨/٦
,,	٤	٥٦٣/٢
,,	٦	٥٥٦/١ ، ٦٣٧/٣، ٦٣٨ ، ٨٢/٥ ، ٢٩/٦، ٣١ ، ٢٧٢/٧
,,	٨	٢٧٨/٣
,,	٩	٦٨٢/٣
,,	١٣	٦٩٥/٣-٦٩٦
,,	١٩	٥٩٨/٣، ٦٥١
,,	٢٣	٥٥٥/٢

اسم السورة	رقم الآية	ص
المائدة	٢٤	٥/١٥٠
,,	٣٢	٣/٥٩٣
,,	٣٨	٣/٦٩ ، ٥/٤
,,	٥٠	٤/٦٤١-٦٤٢
,,	٥٢	٢/٢٦٩ ، ٤/١٤٤
,,	٥٤	٤/٦٥٠
,,	٥٥	٢/٣٦٠
,,	٦٣	٤/٥٢١
,,	٦٤	٦/١٠٩
,,	٦٦	٤/٥٤٥
,,	٦٧	٣/١٥٥
,,	٦٩	٢/٣٧٢،٣٨١
,,	٧١	٦/١٠
,,	٧٣	٣/٥٩٨
,,	٨٠	٤/٥٢١
,,	٨٤	٣/٥١٢
,,	٨٩	١/١٨٣،٢٣٠ ، ٤/٢ ، ٥/١١٧ ، ٧/٢٠٢،٢٢٦
,,	٩٥	٢/٣٣٦ ، ٤/١٩،٥٧،١٩٨،٢٩٧ ، ٥/٤٧ ، ٦/١٤٥
,,	١٠٤	٢/٤٨٦
,,	١٠٥	٥/٥٠٣،٥١٣
,,	١٠٦	٤/٥٧
,,	١١٣	٢/٤٠٢،٤٠٤
,,	١١٤	٥/٢١٠

اسم السورة	رقم الآية	ص
المائدة	١١٥	٥٠٧/٢ ، ٢٢٨/٣
,,	١١٦	٢٧٤/٥ ، ١٤٤/٦،١٤٧
,,	١١٩	١٧٦/٢،٥٠٧ ، ٨٠/٤،٨٧
الأنعام	٥	٦٢/٩
,,	٩	٣٤/٣ ، ٣٩٦/٥
,,	٢٥	٤٧٢/١
,,	٢٨	١٨٠/٦
,,	٣٠	١٨٨/٦
,,	٣٢	٥٢/٤ ، ٣٥٦/٦
,,	٣٣	٣٢٥/٢ ، ٢٦٧/٩
,,	٣٤	٥٩٩/٣
,,	٣٧	٨٦/٦،١٨٨
,,	٥٢	٥١/١،٨٤ ، ٧٣/٤ ، ٥٠/٦
,,	٥٤	٣٣٥/٢
,,	٥٦	٤١٤/٩
,,	٥٩	٦٠٤/٢
,,	٦٤	١٥٥/٥،١٥٦
,,	٦٦	٦٩٤/٤
,,	٧٦	١٩٦/٨
,,	٨٠	١٠٧/١،٣٣٩
,,	٨٦	٥٧٣/١
,,	٩٠	٤٣٦/١ ، ٨٩/٨،٣٧٠

اسم السورة	رقم الآية	ص
الأنعام	٩١	٦٨/٦
,,	٩٣	٥٠٧/٣
,,	٩٥	١٨٨/٥
,,	٩٦	٣٠٩،٣٠٥/٤ ، ١٨٧/٥
,,	٩٩	٦٢٦/٣
,,	١١١	٤٤٧/٣ ، ١٨٦/٦
,,	١١٤	٤٢٥/٣
,,	١٢٢	٢٦/٤
,,	١٣٤	٣٦٣/٢
,,	١٣٦	٥٤٥/٤
,,	١٣٧	١٧٩،١٧٥،١٧٤،١٧٠/٤
,,	١٤٢	٤٧٣،٣٦٢/٦
,,	١٤٣	٥٥١/١ ، ٥١٠/٨
,,	١٤٦	١١٨/٥
,,	١٤٨	٣٧٩/٢ ، ٦٠٦/٣ ، ١٥٠/٥
,,	١٥٠	٦٤/١ ، ٥١٠،٥٠١/٥ ، ٤٧٦/٩
,,	١٥٣	٤٦١،٤٥٨/٩
,,	١٥٤	٥٢٣،٥٢١،٥١٩،٥١٠/١
,,	١٥٦	٣٨٩/٢
,,	١٥٨	٦١٠/٢
,,	١٦١	٢٦٢/٨ ، ١١٨/٩
,,	١٦٢	١٩٨/٤ ، ٥٦٤/٥ ، ١١٩/٨

اسم السورة	رقم الآية	ص
الأعراف	٤	٥٥٦/١ ، ٨٢،٨١/٥
,,	١٠	٣٤/٩
,,	١١	٨٨،٨٧/٥
,,	١٦	١٢٨،١٢٦/٣
,,	١٧	٦٤١/٣
,,	٢١	٤٧٠/١
,,	٢٢	٢٨٦-٢٨٥/٢
,,	٢٦	٦٣٥،٦٣١،٦٣٠/١ ، ٢١٣/٦
,,	٣٠	٩٦/٣
,,	٣٤	١٤٠/١
,,	٣٦	٦٣١/١
,,	٣٨	٦١٩/٣
,,	٣٩	٣٩/٧
,,	٤٢	٦٣١/١
,,	٤٣	٦٠٨/٣
,,	٥٠	٦٩٣/٤
,,	٥٣	٥٢/٦
,,	٥٥	٤٣٩،٢٨١/٣
,,	٥٦	٥٨٠/٢ ، ٤٣٩،٢٨١/٣ ، ٥٠/٤
,,	٥٧	٦٢٧،٦٢٦،٦٠٩/٣ ، ٢٣٩/٦
,,	٥٩	٣٧٧/٢ ، ٦٠٦/٣ ، ٣٠٨/٤
,,	٦٥	٣٠٨/٤

اسم السورة	رقم الآية	ص
الأعراف	٦٩	٦٨/٤
,,	٧٣	٤٢٥،٤١٩/٣ ، ٧٣/٤
,,	٧٥	٢٠٨،١٩٤/٥
,,	٨٥	٣٠٨/٤
,,	٨٩	١٢٢،١٢١/٦
,,	١٠٢	٣٩٠،٣٨٩/٢
,,	١١٧	٤٥٨/٩
,,	١٢٨	٦١٢/٣
,,	١٣٢	٧٧/٢ ، ١١٦،١٠٤/٦
,,	١٣٨	٦٩٩/٣
,,	١٤٢	١٧٤/١ ، ٥٤٢،٤١٩/٣ ، ٥١٦/٤ ، ١٥٢/٦ ، ٤٣٩/٩
,,	١٤٣	١٤٤/٦
,,	١٤٩	٣٥٢/٢
,,	١٥٠	٣٤٠/٥
,,	١٥٥	١٥٣/٣ ، ٥١٦/٤
,,	١٦٠	٥٣٢،٥٣١،٥٢٩/٣ ، ٢٧٤،٢٦٤،٢٥٩/٦
,,	١٦١	٦٧/٣ ، ٧٧/٥
,,	١٦٣	٦٨/٤
,,	١٦٩	١٧٤/١
,,	١٧٠	٦٤٠،٦٣٨،٦٣٣/١
,,	١٧٧	٥٤٤/٣ ، ٥٤٥،٣٧٣/٤
,,	١٨٤	٨٦/٢
,,	١٨٥	٤٠٤/٢

اسم السورة	رقم الآية	ص
الأعراف	١٨٦	١٥٤/٦
,,	١٨٧	٨٨/٢ ، ٦٠٤/٢
,,	١٩٣	٩٩/٥
,,	١٩٤	٢٥٣/٢
الأنفال	٥	٥٠٣/٣
,,	٥-٦	٣٢٤/٢
,,	٧	٣٤٠/٢
,,	٩	٣٦٥/٥ ، ٤٦٣/٩
,,	١٤	٣٤١/٢
,,	١٨	٣٤١/٢
,,	٢٥	٥٤٩/٥
,,	٢٦	٦٨/٤
,,	٢٩	١٠١/٦
,,	٣٢	١٤٢/٦
,,	٣٣	٣٠/٦
,,	٣٧	٦٠/١
,,	٤١	١٦٥/٦
,,	٤٢	٣٠٨/٢ ، ٨٣/٧ ، ١٩٨/٩،٤٥٠
,,	٤٣	٥١٢/٢
,,	٤٤	٣٠١/١،٣١٩ ، ٥١٢/٢
,,	٤٥	٩٠/٤
,,	٤٦	٤٥٨/٩،٤٦٥

اسم السورة	رقم الآية	ص
الأنفال	٥٧	٥٣٧/٥
,,	٦٠	٤٨٦/٢ ، ٦٢٧/٣ ، ١٠٣/٦
,,	٦٧	١٦١،١٦٠/٤
,,	٦٨	٦٢٥/٣
التوبة	٣	٣٧٩،٣٧٨،٣٦٦،٣٦٥/٢
,,	٥	١٣٦/٨
,,	٦	٥٥٣/٢ ، ١٨٢،١٤٠/٦
,,	١٤	٦٥٠/٤
,,	١٥	٣٨٥/٤
,,	١٦	٢٩٢/٢ ، ٥٠٨/٣ ، ١٠٠/٦
,,	٢٥	٤٨٥،٤٢٧/٣
,,	٣٠	١٥٣/٧
,,	٣٦	٥١٦/٤
,,	٣٨	٦١١،٥٩٤/٣
,,	٤٠	٥٥٤،٢٤/١ ، ٦٠٥/٤ ، ١٤٥/٦
,,	٤٢	٥٨٥/٤
,,	٤٦	٤٢٦/٥
,,	٤٨	٤٣/٨
,,	٦٠	١٢٧/٥
,,	٦٣	٣٣٨،٣٣٧،٣٣٥/٢
,,	٦٦	٣٩/٣
,,	٧٢	٥٧٨/٤

اسم السورة	رقم الآية	ص
يونس	٥٣	٣٣١/٢
,,	٥٨	٩٧/٦
,,	٥٩	٥٥١/١ ، ٥١٠/٨
,,	٧١	٣٤٠/٣ ، ١٦٧/٥
,,	٨٩	٥١٥/٣ ، ٥٣٤/٥،٥٥٦،٥٦٢
,,	٩٤،٩٥	٥٣٤/٥
,,	٩٨	٣٤٤/٣
هود	٢	٣٣٣/١
,,	٥	٣٢٧/٢
,,	٨	٤٧١/١ ، ١٤٠/٢،١٧٣،١٧٦ ، ٢٥/٦
,,	١٢	٢٦٨/٢-٢٦٩ ، ٣٩٩/٤ ، ١٢٧/٦
,,	١٤	٤٠١/٢ ، ٦٣٥/٣
,,	١٨	٦٩٣/٤
,,	٢٥	١٤٧/٣
,,	٢٧	٢٣١/١ ، ٥٨٠/٤
,,	٢٨	٣٠١/١
,,	٣١	٦١٩/٣
,,	٣٥	٢٩٠/٦
,,	٤١	١٩٢/٨
,,	٤٣	٢٦٠/٩
,,	٤٤	٣٦٠/٦
,,	٤٨	٦٣٥/٣،٦٤٥

اسم السورة	رقم الآية	ص
هود	٥٠	٣٠٨/٤
,,	٥٦	٦٧٢/٣
,,	٥٧	٢٣٠/٣ ، ٤٦٥/٩
,,	٦١	٣٠٨/٤
,,	٦٦	٨٦/٤
,,	٦٩	١٠١/٢
,,	٧٠	١٩٦/٨
,,	٧٢	١٣٣/٢،١٣٤ ، ٤٧٤/٣
,,	٧٨	٤٠٣/١
,,	٧٩	٤٧٨/٢
,,	٨٤	٣٠٨/٤
,,	١٠٠	٧٢/١
,,	١٠٢	٢٥٤/٤
,,	١٠٣	١٤٦/٨
,,	١٠٥	٧٣/١ ، ٥٩/٤
,,	١٠٧	١٩٠/٢ ، ١٥٥/٣،٦١٦،٦١٧ ، ٦٢/٥
,,	١٠٨	٦٢/٥ ، ١٩٤/٦
,,	١٠٩	٥٩/٨
,,	١١١	٣٨٦/٢،٣٨٧،٣٨٩ ، ٤٨٧/١
,,	١١٦	٣٤٤/٣-٣٤٥
,,	١١٨-١١٩	١٤٢/٢
,,	١٢٠	٢٥٠/١-٢٥١

اسم السورة	رقم الآية	ص
يوسف	٥١	١١٩/٨
,,	٥٢	٤١٣/١
,,	٦٤	٢١٦/٣
,,	٦٥	٢٧/٣، ٥٠٨
,,	٧١	٥٠٩/٣
,,	٧٧	١٤٣/٦، ١٤٧
,,	٨٢	٤٤٨/١ ، ٣٨٦/٢، ٥٤٥ ، ١٤٤/٤، ١٤٨، ١٥١، ١٥٤، ١٥٦
,,	٨٣	٢٦٩/٢
,,	٨٥	١٤١/٢، ١٤٣، ٤٤٣ ، ٥٧٨/٣
,,	٨٨	٢١٥/٨
,,	٩٠	٢٣٨/١، ٢٤٠ ، ٣٣٥/٢
,,	٩١	٥٧٨/٣
,,	٩٢	٤٤٨/٢
,,	١٠٥	٦٠٢/٢
,,	١٠٩	٥٢/٤ ، ٤٠٢/٨
,,	١١١	٦٢٤/٣
الرعد	٢	٦٠٩/٣ ، ٢٣٩/٦
,,	٦	٣٤٨/٢ ، ٢٥٤/٤
,,	٧	٢٨/٨
,,	٩	١٩/٨
,,	١٢	٢٧٣/٣
,,	٢٣-٢٤	٥٤١/٢ ، ٢٨/٨

اسم السورة	رقم الآية	ص
الرعد	٢٩	١٨٠،١٧٨/٩
,,	٣١	١٦٥/٦
,,	٣٥	٢٦/٤
,,	٤١	٥٠٤/٣
إبراهيم	٢،١	٦٧/٤ ، ٢٥٦،٢٠٧/٥
,,	١٠	٥٣٦،٨٦/٢
,,	١٤	١٤٦/٨
,,	١٦	٤٧/٥
,,	٢٢	١٩٨/٤
,,	٢٦	٣٠/٣
,,	٢٩	٣٥٤/٦
,,	٣١	١١٤/١ ، ٩٩،٧٠/٦
,,	٣٢	٦٢٦/٣
,,	٣٣	٤٨٣/٣
,,	٤٥	٥٣٩/٢
,,	٤٧	٣٠٢،١٧٥/٤
الحجر	٢	٦٩٧،٥٧٦/٣
,,	٣	٧٠/٦
,,	٤	٤٤٧/٣
,,	٦	٥٨٦/١ ، ٣١٦/٥
,,	٧	٢٠٢/٦
,,	١١	٥١١/٣

ص	رقم الآية	اسم السورة
١٥/٥	١٥	الحجر
٣٤/٩	٢٠	,,
١٦/٥	٣٩	,,
١٦/٥	٤٣	,,
٤٦٢/٣	٤٧	,,
٣٣٩،٣٣٧،١٠٧/١	٥٤	,,
٣٥٣/٣	٥٦	,,
٦٧/٤	٦٥	,,
١٢٦/٦ ، ٤/١	١	النحل
٤٨٧،٤٨٣/٣	١٢	,,
٨٦/٢	١٦	,,
٥٠٧/٢	٢٤	,,
٣٣٩/١	٢٧	,,
٤٠٢/٨ ، ٥٠٨/٢ ، ٤٦٣/١	٣٠	,,
١٥٠/٥	٣٥	,,
٦٣٠/١	٤١	,,
٦١٩/٣	٤٤	,,
٦٧٦/٤	٥١	,,
٦٧٥/٣ ، ٤٥٩/٢	٥٧	,,
٤٣٦/٩ ، ٦٠٩/٣	٦٨	,,
٢٤٥،٢١٦/٤	٧٣	,,
١٦٤/٥	٨١	,,

اسم السورة	رقم الآية	ص
النحل	٨٩	٤١٣/١
,,	٩٠	٢٥٤/٤
,,	٩٥	٣٦٣/٢
,,	٩٦	٢٨/٨
,,	٩٨	٢٧٢/٧ ، ٨٢/٥
,,	١٠٣	٢٦٧/٩
,,	١٢٠	٢١١/٢
,,	١٢٣	٤٦٤/٣
,,	١٢٤	٣٤٨/٢،٣٥٠
,,	١٢٧	٢١١/٢،٢١٢
الإسراء	١	٥٨٨/٣،٦٠٩
,,	٨	٢٦٩/٢
,,	٢٣	٢٦١/١ ، ١٠٠/٤،١٠٣ ، ٥٣٧/٥
,,	٢٨	٥٣٧/٥
,,	٣٠	١٥٩/٢
,,	٣٦	٤٠٤/١،٦٣١
,,	٤٦	٥٨٤/٤
,,	٥٠	١٥١/٢
,,	٥٢	٤٧٨/٢
,,	٥٣	١١٣/١،١١٤
,,	٦١	٤٣٠/٣
,,	٦٢	٤٩١/٩

اسم السورة	رقم الآية	ص
الإسراء	٧١	١١٨/٨
,,	٧٦	٢١/٦
,,	٧٩	٢٧٠/١ ، ٢٩١/٢
,,	٨٣	١٩٦/٨
,,	٩٣	٦٣٢/٤
,,	٩٧	٣١/٨
,,	١٠٠	٨٢/٣ ، ١٨٢/٦،١٨٤
,,	١١٠	١٠٨/٤ ، ١٢٣/٦
,,	١١١	٢١٧/٣،٢٢٥
,,	١٨٤	٤٧/٢
الكهف	٢	١٢٠/٤
,,	٣	٥٥١/٣
,,	٥	٢١٥/٢،٢١٦ ، ٥٤٤/٣ ، ٤٣٤/٤،٥٤٦
,,	٦	٦٢٨/٣
,,	١٢	٤٨٠/٢ ، ١١٨/٤
,,	١٥	٨٦/٢
,,	١٧	٣١/٨
,,	١٨	٤٥٥/٢ ، ٢٦٣/٤
,,	٢٢	١٧٦/٥
,,	٢٣	٥٣٤/٥
,,	٢٥	٥٣٠/٣ ، ٢٥٣/٦،٢٥٤،٢٥٦ ، ٣٨٥/٩
,,	٢٩	٥٤٥/٣ ، ٤٣/٨

اسم السورة	رقم الآية	ص
الكهف	٣٠	٦٣٨،٦٣٣/١
,,	٣١	٦٣٩/١ ، ٥٩٩،٥٤٥/٣ ، ٥٤٦/٤
,,	٣٢	١٦٥/١ ، ٥٨٦/٣
,,	٣٣	١٠٤،٩٨/٤
,,	٣٤	٦٨/٧
,,	٣٨	١١٨/٨
,,	٣٩-٤٠	١٤٢/٦
,,	٥٠	٥٠٢/٤
,,	٦٠	١٨٩/٢ ، ٤٧/٨
,,	٦١	٨٨/٣
,,	٦٤	٤١٣/١
,,	٧٦	٣٤٦،٣٣٦/١ ، ٦٠٠/٣ ، ١٢٠/٤
,,	٧٧	٣٧٠/٩
,,	٧٨	٣٠٨/٣
,,	٨٢	٤١٣/١
,,	٨٦	٣٣٧/٢ ، ١٣٠/٥
,,	٩٦	١٧٢،١٧٠،١٦٧/٣
,,	٩٧	٣٥٨/٦
,,	٩٨	٤٥٥/١ ، ٣٥٧/٦
,,	١٠٨	١١٨/٩
مريم	٢	٢٤٩/٤
,,	٤	١٢/٣، ٥٣٤، ٥٥١ ، ٤٨/٩

اسم السورة	رقم الآية	ص
مريم	٥	٦١٤/٣ ، ٧٠/٦
,,	٦	٧٠/٦
,,	٧	٣٣١/٩
,,	١٧	٤٢٩/٣
,,	١٨	١٦٥/٦
,,	٢٦	٣٤٥/٢ ، ٥٥٩/٥
,,	٢٨	٣٨/٣ ، ٣٦٦/٦ ، ٢١٠/٩
,,	٢٩	٢٠١/٢
,,	٣٠	٣٢٣/٢
,,	٣٣	٤٢٥/٣،٤٢٧،٤٨٤
,,	٣٨	١٦٨/٣ ، ٤٣٣/٤،٤٤٩،٤٥٣
,,	٤٢	٣٤٦/٥
,,	٤٦	٦٠٥/١،٦٥٧
,,	٦٢	٧٣/٤
,,	٦٩	٥٠٥/١،٥١٠،٥١٣ ، ١١٦/٤ ، ٣٥٧/٩
,,	٧٥	٤٤٨/٤
,,	٩٠	٢٨٩/٢
طه	٧	٥٨٥/٤
,,	١٢	٢٦٣/٨
,,	١٧	٤٦١/١
,,	١٨	٢٠٧/٤
,,	٣٩	١٧٧/٥

اسم السورة	رقم الآية	ص
الأنبياء	٢	٥١١/٣
,,	٣	٥٣٢/٢ ، ٢١١/٥
,,	١٥	٦٣/٢
,,	٢٢	٣٤٧/٣ ، ١٨٠/٦
,,	٣٣	١٠/٥
,,	٣٩	١٨٨/٦
,,	٤٧	٢٨٢/٣
,,	٥٧	٧٠٦/٣
,,	٥٨	١٢١/٧
,,	٦٠	٤٥٨/٢، ٥٠٨ ، ١١/٨
,,	٦٥	٤٧٨/٢
,,	٧٣	٤٢٦/٥ ، ٣٣٤/٩
,,	٧٧	٥٩٤/٣
,,	٨٨	٤٣/٣، ٤٩
,,	٩٧	٦٤١/١
,,	١٠٨	٤٤٨/٤، ٤٥٠
,,	١٠٩	٤٧٩/٢ ، ٩٩/٥
,,	١١٢	٢٤٤/٥، ٣٣٥، ٣٣٧
الحج	٤	٣٣٥/٢
,,	٨، ٩	١٩/٤، ٢٤
,,	١٥	٥٥٢/١
,,	١٧	٣٢٠/٢، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣

اسم السورة	رقم الآية	ص
الحج	١٩	٤٣١/١ ، ٦٤٧/٤
,,	٢٥	٤٩٩/٣ ، ١٥٨/٥
,,	٢٨	٦٢٤/٣
,,	٢٩	٥٥٢/١
,,	٣٠	٣٤٣/٢ ، ٥٨٦/٣ ، ١٦٦/٨
,,	٣٥	٢٧٥/٤
,,	٤٥	٣١٧/٦
,,	٤٦	٦٤١/١
,,	٦٤	١٩٥/٣
,,	٧٧	١٣/٣ ، ٧١/٥
المؤمنون	٢٠	٦٣٥/٣،٦٤١،٦٤٥
,,	٢٢	٦٥٠/٣ ، ١٥٦/٥
,,	٢٣	٣٠٨/٤
,,	٢٦	٣٣٧/٥
,,	٣٢	٣٠٨/٤
,,	٣٣	٥٤٠/١
,,	٣٥	٣٣٦/٢
,,	٣٦	٥٠٢/٥
,,	٤٠	٤١٠/٣،٦٥٥،٦٩٥
,,	٤٤	٦٥٤/٥ ، ٣٨٤/٦
,,	٥١	٦٩٠/٤
,,	٥٢	٣٨٠/٢ ، ١٤٧/٦،١٤٩،٤٧٤

اسم السورة	رقم الآية	ص
الفرقان	١٥	١٠٠/٥
,,	٢٠	٣٤٤/٢ ، ٥٠٤/٣
,,	٢١	٣٥٧/٩
,,	٢٣	٤٦١/٢
,,	٢٤	٥٨٤/٤
,,	٢٥	٢٢٦/٣،٦٤٠ ، ١٤٨/٤
,,	٢٨	٣٣١/١
,,	٢٩	٢٥١/١
,,	٣٨-٣٩	٩٦/٣
,,	٤١	٥٢٨/١
,,	٥٨	٦٣٩/٣
,,	٦٨	٦٠٩/٤،٦١٠ ، ١٨٦/٥،٢٢٧،٢٣٠
,,	٦٩	٦٠٩/٤-٦١٠ ، ١٨٦/٥،٢٢٧
الشعراء	٣	٢٦٨/٢
,,	٤	٥٠/٤ ، ١٨٣/٥ ، ١٣١/٦
,,	٧	٤٩١/٩
,,	١٦	٢٥٤/٩
,,	٢١	٤١٤/٩
,,	٢٢	١٠٩/٥،١٦٤
,,	٢٣	٤٨١/٥
,,	٤١	١٢١/٦
,,	٥٠	٤١٦/٢،٤٤٩

اسم السورة	رقم الآية	ص
الشعراء	٥٦	٤٦٤/٩
,,	٦٣	١٧٧/٥
,,	٧١،٧٠	١٥٥/٣
,,	٧٢	١٤٨،١٤٤/٤
,,	٩٤	٣٤٣/٨
,,	١١١	٥٠٩/٣
,,	١٣٠	٤٢٠/٣
,,	١٦٦	٤٥٢/٦
,,	١٦٨	١٧٦/٢
,,	١٨٦	٤٧٠/١ ، ٣٩٤/٢
,,	٢٠٨	٤٤٧/٣
,,	٢١٤	٥٧٨/٤
,,	٢٢٧	٤٨٣/٢
النمل	١١،١٠	٦٢/٥
,,	١٨	٥٤٩/٥ ، ٢٩/٨
,,	١٩	٤٨٦/٣
,,	٢٢	١١٦/٨
,,	٢٥	٤٦/١ ، ٥٠٨/٤ ، ٢٤٢/٥
,,	٢٨	١٦٣/٥ ، ١١٧/٨
,,	٢٩	١٦٣/٥
,,	٤٠	٦/٢ ، ٤٩٥/٣ ، ٤٩١/٩
,,	٤٦	٢٠٢/٦

اسم السورة	رقم الآية	ص
النمل	٤٨	٢٤٨،٢٤٢/٦
,,	٥٩	٥٥١/١ ، ٥١٠/٨
,,	٦٠-٦٤	١١٤/٥
,,	٦٥	٢٣٦/٢
,,	٦٦	١٤٦/٥ ، ٤٥٢/٦ ، ٤٨٦/٨
,,	٦٧	١٥١/٥
,,	٧٢	٢١٤/١ ، ٦٢١،٦١٨/٣
,,	٨٨	٢٥٥/٣ ، ٥١٣/٥
,,	٩٠	٣٤٣/٨
,,	٩٨	٥٥٦/١
القصص	٨	٢٩/٦
,,	١٥	١٤٣/١ ، ٦٥٣،٦٥١/٣ ، ٢٦٣/٤ ، ٣٦٥/٥
,,	٢٠	٥٨٨/٣
,,	٢٣	١٥٤/٣
,,	٢٤	١٥٤/٣
,,	٢٧	٤٣٤،٤٣١،٣٩٧/١
,,	٣٢	٦٧٥/٣ ، ٤٥١/٤ ، ٤٧٣/٩
,,	٣٨	٣٣٢/١
,,	٤٤	٦٢٣/٣ ، ٥٤،٥٢/٤
,,	٤٦	٤٦٣/٣
,,	٧٣	٢٦٣/٦
,,	٧٦	٤٧٨/١ ، ٣٢٢/٢

اسم السورة	رقم الآية	ص
القصص	٨٢	٥٠١/٥
,,	٨٥	٦٦٤/٤
العنكبوت	١	١٠/٦
,,	٢	٢٩٢،١٠/٦
,,	٣	١٠٥/١
,,	٧	٦٣٠/١
,,	١٣	٥٤٢/٥
,,	٣٦	٥٤/٤
,,	٤٥	٥٨٥،٥٧٨/٤
,,	٤٦	٣٧٨/٣
,,	٥٨	٦٣٠/١
,,	٦٤	٣٥٤/١
,,	٦٩	٦٣٠/١
الروم	٤،٣	٢٥٥/٣
,,	٤	٥٣٥،١٨٧،٩٧/١ ، ١٨/٢ ، ٦٠٠/٣ ، ١٤٠،١٣٣،٥٨/٤
,,	٥،٤	٢٥٥/٣ ، ٢٥٤/٤
,,	٦	٢٥٥/٣
,,	١٢	٢٢٦/٨
,,	١٧	١٨٨/٢ ، ٦٣٩/٤
,,	٢٥	٩٧،٩٥/٤
,,	٢٧	٥٨٣،٥٨١/٤
,,	٢٨	٣٨١،٣٨٠/٢

اسم السورة	رقم الآية	ص
الروم	٣٥	٢/٣٨١،١٥٠،١٥١
,,	٣٦	٤/٩٧
,,	٤٠	٣/٥٩٨
,,	٤٧	٢/١٥٦
,,	٤٨	٦/١٠٩
لقمان	١١	٨/٤٠١
,,	١٦	٤/٢١١ ، ٤/٤٧
,,	١٩	٦/٢٦٢ ، ٩/٤٤١،٤٧٣
,,	٢٥	٢/٥٦٣
,,	٢٧	٢/٣٧٨ ، ٦/١٨٧
,,	٢٩	٣/٦٠٩
السجدة	١،٢،٣	٥/١٠١
,,	٥	٣/٥٨٨،٦٠٩
,,	٧	٣/٢٥٥
,,	١٢	٤/٢٩٧
الأحزاب	٤	١/٤٤٠ ، ٨/١١٩
,,	٧	٥/٧١،١٥٦
,,	١٠	١/٢٤٠ ، ٥/٦٩٢ ، ٨/١١٨
,,	١١	١/٤٢٠
,,	١٨	٥/٥٠١،٥١٠ ، ٩/٤٧٦
,,	١٩	٤/١٤٩،١٥٢،١٥٣
,,	٢١	٥/٢١٦

اسم السورة	رقم الآية	ص
الأحزاب	٢٣	٥٨٥/٣
,,	٢٥	٥٠٦/٣
,,	٣٣	٤٥٨،٤٢٦،٤١٩/٩
,,	٣٥	٢٠٧/١ ، ٣٦٥/٢ ، ٢٠٢/٣ ، ٢٩٥،٢٧٥/٤ ، ١٣/٧
,,	٣٧	٥٣٦/١ ، ٨٧/٤ ، ٥/٦
,,	٤٣	١٥٠/٥
,,	٥٦	٦٧٣/٣
,,	٦٦	٢٤٠/١ ، ٦٩٢/٥ ، ١١٨/٨
,,	٦٧	٢٤٠/١ ، ٦٩٢/٥ ، ١١٨/٨
,,	٧١	٦٠٢/٣
سبأ	٧	٢٣٨/٢،٥١٦،٥٢٨ ، ٥٥٣/٥
,,	١٠	٦٩٠/٤ ، ٣٠٨/٥
,,	١١	٦٩٠/٤
,,	١٤	٤٨٧/١ ، ٤٠٥/٢،٤٠٧
,,	٢٤	٢٩٤/١ ، ١١٩/٥
,,	٢٨	٤٥٢/٣
,,	٣٣	٣٤٥/٣،٥٨٨ ، ٩/٤،١٠،٢٥١ ، ٣١٩/٨
,,	٣٧	٤٧٠/٦ ، ١٣/٧
,,	٤٤	٥٩٨/٣
,,	٤٨	٣٦٨/٢،٣٧٦
,,	٥١	٤١٦/٢،٤٤٩
,,	٥٤	٤١/٣

اسم السورة	رقم الآية	ص
فاطر	١	٥٩٨/٥
,,	٢	١٠٣/٦
,,	٣	٥٩١/١ ، ٥٩٨/٣ ، ٦٠٢/٤ ، ٥٩/٦
,,	٩	٦٠٩/٣
,,	١١	٦٥٩/١ ، ٢٠٥/٣
,,	١٢	٦٠٩/٣
,,	١٤	٤٥٨/٢ ، ١٤٤/٤
,,	٢٢	٦٩٠/٤
,,	٢٨	١٣٢/٣
,,	٣٦	٥٠/٦
,,	٤٣	١١٧/٨
يس	١٥	٢١٥/٢،٢٢١ ، ٣٧٨/٣
,,	١٦	٣٥٧/٢
,,	٢٥	٣٣٤/١
,,	٣٥	٥٢٨/١ ، ١٠١/٦
,,	٣٧	٦٣٢/٤
,,	٣٨	١٠٤/٣ ، ٣٥٤/٦
,,	٣٩	١٤٧/٢ ، ١٠٤/٣
,,	٤٠	٢٦٥/٤ ، ٥٧٠/٥
,,	٤١	١٠/٧
,,	٤٣-٤٤	٣٦١/٣
,,	٤٧	٢١٥/٢

اسم السورة	رقم الآية	ص
يس	٤٩	٤٦٣/٩
,,	٧٢	٣٦١/٦
,,	٧٨-٧٩	٥٦٣/٢
الصافات	٦	٢١٥/٤
,,	١٠	٤٦٣/٩
,,	٢٥	٤٦٥،٤٥٨/٩
,,	٤٥	٣٢٩/١
,,	٤٧	٤١٩/٢
,,	٥٤	٣٤٤/١
,,	٦٢	١٠٠/٥
,,	٧٥	٥٤٢،٥١١/٤
,,	٩٩	٣٢٣/٢
,,	١٢٦	٣٦/٢
,,	١٣٠	٤٧/٢
,,	١٣٧	٦٢٣/٣
,,	١٤٧	١٢٠/٥
,,	١٥٣	٥١١/٨
,,	١٦٧	٣٨٩/٢
,,	١٧٤	٦٠٨/٣
ص	٣	٤٨٧/١ ، ٢٥٧،٢٥٦،٢٥٤/٢ ، ٧٤/٤ ، ٧٩/٨
,,	٢١	٦٤٧/٤
,,	٢٢	٦٤٧/٤

اسم السورة	رقم الآية	ص
ص	٢٤	٢٥٤/٤
,,	٣٠	٥٣٧،٥١١/٤
,,	٣٢	١٠٣/١
,,	٤٤	٥٤٤،٥٤٢/٤
,,	٤٧	٤٥٤/٦
,,	٥٠	٤٢٥،٤١٤/٤ ، ٢٠٠/٥
,,	٥٥	٣٤١/٢
الزمر	٥	٦٠٩/٣
,,	٧	٥٨٨/١ ، ٣٣٥،٢٧٨،١٤٧/٢ ، ٢٤٧/٥ ، ١٧١/٦ ، ٩٨/٨،١٢٠،١٢٨ ، ٣٣٩/٩
,,	١٠	٣٦٠/٢
,,	١٦	٣٣٥/٥
,,	٣٣	٦٠٥/٤
,,	٣٦	٢٣٧/٢
,,	٤٦	٢٩٧/٥
,,	٦٠	٥٠٣/٣-٥٠٤
,,	٦٥	٥٣٩/٢
,,	٦٧	٤٧٧/٣
,,	٧٣	٤٢٥/٣
غافر	١،٢،٣	٦٧٨/٤
,,	١٦	٩٨/٤
,,	١٨	٨٥/٢
,,	٢٦	٣٣٢/١

اسم السورة	رقم الآية	ص
غافر	٢٧	٥٩٤/٣
,,	٣٦	٨٣/٦
,,	٣٧	٨٥،٨٣/٦
,,	٤٨	٩/٥
فصلت	١٠	٤٤٧،٣٩٨/٣
,,	١١	١٥٦/٥
,,	١٦	٨٧/٣
,,	١٧	١٩٤/٦ ، ٨٧/٣
,,	٢٤	١١٤/٤
,,	٢٩	٤٣٠/١
,,	٤٦	٩٨/٢
,,	٤٨	٨٤،٥١/٢
,,	٤٩	٢٥٤/٤
,,	٥٤	٣٢٧،٣٢٠/٢
الشورى	٣	٥٦٤/٢
,,	١١	٦٦٥،٦٦٣/٣
,,	٢٠	١٢٧/٦
,,	٤٥	٥٩٤/٣
,,	٤٠	٤٣/٢
,,	٤٧	٨٤/٢
,,	٥١	٨٧/٦
,,	٥٢	١٩٤/٥ ، ٦٠٩/٣

اسم السورة	رقم الآية	ص
الدخان	٤-٥	٤٤٧/٣
,,	٣٧	٧١/٥
الجاثية	٤-٥	٧١١/٣
,,	١٤	٤٩،٤٣/٣ ، ٩٩،٧٠/٦
,,	٣١	١٩٦/٦
الأحقاف	١١	٦١٩/٣
,,	١٧	٢٢١/١
,,	٢٣	٣٣٤/١
,,	٢٤	٢٩٨،٢٣،١٩/٤
,,	٢٥	٥٧٦/٢ ، ٦٩٤/٤
,,	٣١	٦٠٢،٥٩٩/٣
,,	٣٢	٥٦٥/٥
,,	٣٣	٢٣٩/٢
,,	٣٥	٣٧٨/٣
محمد	٤	٢٤٣،٢٢٠/٣ ، ٩٠/٤ ، ٥٠٨،١٣٠/٥
,,	٢١	٤٩/٢
,,	٢٢	٣٠٣/٢
,,	٣٥	٦٤٥/٣
,,	٣٨	١٥٥/٦
الفتح	٤	١٤٥/٢
,,	١١	١٨٢/١-١٨٣ ، ٢/٤
,,	١٦	٣٣/٦

اسم السورة	رقم الآية	ص
القمر	٤٩	٩٩/٣
,,	٥٣	٥٦/٨
الرحمن	٦،٧	١٠٤/٣
,,	٢٦	٤٣٧/١ ، ٦٥٠/٣
,,	٣١	٢٤٤/٥
,,	٤٣	٣٥٦/٦
,,	٤٦	١٧١/١ ، ١٤٦/٨
,,	٤٨	٥٧/٤
الواقعة	٨	٤٤٤/٤
,,	٢٢	٦٦٣/٣
,,	٢٣	٦٦٣/٣
,,	٢٧	٦٣١/١
,,	٤١	٦٣٢/١ ، ٤٤٥/٤
,,	٦٥	٤١٢/٩،٤١٣،٤١٤
,,	٧٦	١٨٨/٦
,,	٧٩	٤٧٣/٩
,,	٨٤	٦٩/٤ ، ٤٤/٨
,,	٨٥	٥٧٧/٤،٥٧٨
,,	٩٠،٩١	١٩٣/٦
,,	٩٥	٥٢/٤،٥٤
الحديد	٤	٦٤٥/٣
,,	٦	٣٦/٢

اسم السورة	رقم الآية	ص
الصف	١٢	٦٠٢/٣ ، ٨١/٦
الجمعة	٥	٥١١/٤
,,	٩	٥٥٨/٥
,,	١١	٥١٤/٢
المنافقون	١	٣٣١،٣٢٥/٢
,,	٥	١٩٩،١٨٦،١٧٠/٣ ، ١٨٣/٥
,,	٧	٤٣٦/١
,,	٨	٤٣٥/٣
,,	١٠	٣٦٩/٢ ، ٥٣/٦
التغابن	٧	٤٥٥/٢-٤٥٦ ، ٥٦٩/٣ ، ٥٣٠/٥
,,	١١	١٠٢/٦
الطلاق	٣	٢٩٧،٢٦٥/٤
,,	٤	٤٤٠،٢٠٨/١ ، ٩٩/٢ ، ٥٧/٤
,,	٦	٢٠٨/١ ، ٤٠٢/٩
,,	١١	١٠٢/٦
التحريم	١	٢١٥/٨
,,	٣	٥٢٩،٥١١/٢
المُلك	٤	١٦٩/١
,,	٨	٤٦١،٤٥٨/٩
,,	١٦	٢١٦/٣
,,	١٩	٤٨١/١ ، ١٨٧/٥
,,	٢٥	٧٧/١

اسم السورة	رقم الآية	ص
القلم	٩	١٧٩/٦
,,	٥١	٣٩٤/٢
القيامة	٣	٤٠٥/٢
الحاقة	٢،١	٦٣٧،٦٣١/١ ، ٤٤٥،٤٤٤/٤
,,	٧	٤١/١ ، ٧١/٥ ، ٣٧٤،٢٤٢/٦
,,	١٢	٣٥٦/٦
,,	١٣	٦٧٦/٤
,,	١٩	١٦٧/٣،١٧٠،١٨٦،١٩٩ ، ٥٠٠/٥ ، ١١٢/٨
,,	٢٠	١١٢/٨
,,	٢٥	٤٠٠/٥ ، ١١٢/٨
,,	٢٦	١١٢/٨
,,	٢٨	١١٢/٨،١١٧،٣٧٠
,,	٢٩	١١٢/٨،١١٧
,,	٣١	٢٦٠/٩
المعارج	٧،٦	٤٥٤/٢
,,	١١	٨٦/٤،٨٧
,,	١٥	١٣٣/٢،١٣٤
,,	١٦	١٣٣/٢
,,	١٧	١٣٣/٢
,,	٢٩	١٤٤/٤
,,	٤٢	٧٠/٦
نوح	٧	٢١٧/٣

اسم السورة	رقم الآية	ص
نوح	٨	٤٣٩/٣
,,	١٣	٢١٧/٢
,,	١٧	٢٧٤،٢٢٦/٣
,,	١٩	٦١٣/٣
,,	٢٥	٦٩٥/٣
,,	٢٦	٣٣٥/٥
الجنّ	٧	١٨٦،١٧١/٣ ، ٤٥٥/٢
,,	١٣	١٤٥/٦
,,	١٦	٤٠٧/٢
,,	١٨	١٤٩،١٤٧/٣ ، ٣٣٩/٢
المزمل	٨	٢٣٠،٢٢٦/٣
,,	١٥	٣٢٢/٦ ، ٥٥٣/١
,,	١٦	١٨٢/٨ ، ٣٢٢/٦ ، ٥٥٣،١١٨/١
,,	١٨	٣٥٥/٦ ، ٥٨٠،٥٤٨/٢
,,	٢٠	٤٥٥،٤٠٥،٤٠٢/٢
المدثر	٢٠،١٩	٣١/٥
,,	٢٧،٢٦	٦٢٨/٥
,,	٣٨	٣٧٠/٦
,,	٤٢	٦٢٨/٥
,,	٤٣	٢١١/٢
,,	٤٤	٢١٢،٢١١/٢
القيامة	١	٥٤١/٥

اسم السورة	رقم الآية	ص
القيامة	٣-٤	٥٢١/٣
,,	٩	٨٠/٥
,,	٢٥	١٠/٦
,,	٣٦	١٠/٦
,,	٤٠	٤٥٢/٩
الإنسان	١	١٠٠/٦
,,	٣	١٣١/٥
,,	٤	٦٩٢/٥
,,	٦	٦٣٧،٦٣٥/٣
,,	١٦،١٥	٦٩٢/٥
,,	٢٠	٤٢١/١
,,	٢٤	١٢٨،١٢٦،١٢٢/٥
,,	٣١	٩٦،٦٤/٣
المرسلات	٤،٣،٢	٢١٧/٣
,,	١٥	٦٩/٤ ، ٤٧/٢
,,	٢٣	٥١١/٤
,,	٢٦،٢٥	٢٤٥/٤
النبأ	١	٩٤/٨
,,	٤-٥	٣١/٥
,,	٢٨	٣٦٢/٤
,,	٣٢،٣١	١٩٣/٥
,,	٣٤	٤٢٨/٨

اسم السورة	رقم الآية	ص
النبأ	٤٠	٣٣١/١
النازعات	٢،٣،٤	٢١٧/٣
,,	١٦	٥٥٤/١ ، ٦٢٣/٣
,,	٢٧	٥/١٠٠،٥٦٤
,,	٣٧،٣٨،٣٩	٤١٥/٤
,,	٤٠	١٤٦/٨
,,	٤١	٤٢٦/١ ، ٣٢/٣ ، ٤٢٤/٤ ، ٢٠٠/٥
,,	٤٣	٩٤/٨
عبس	٣	٣١٢/٢ ، ٦/٨٣،٨٥
,,	٤	٨٣/٦
,,	١١	٣٢٧/٢
,,	٢٣	١٠٠/٦
,,	٢٤	٤٨٥/٢
الانفطار	١،٢	٩١/٤
,,	١٨	٨١/٤
,,	١٩	٤/٨٠،٨٧
المطففين	١	٤٧/٢
,,	١٥	٣٢٧/٢
,,	١٨	١٨٥/١
الانشقاق	١	٩٨/٤
,,	١٤	١٤٥/٨
,,	١٩	٦٥٥/٣

اسم السورة	رقم الآية	ص
البروج	١٤-١٦	١٣٣/٢
الطارق	١	٢٦٠/٩
,,	٤	١٠١/٦
,,	٥	٩٤/٨
الغاشية	٢٥	٢٠٧/٩
الفجر	٤	١٩/٨
,,	١٥	٢٧٠/١
,,	٢١	٢١٩/٣ ، ٢٩/٥
,,	٢٢	٢١٩/٣
,,	٢٧	٣١٩/٥
البلد	١	٥٤١/٥
,,	٥	٤٠٥/٢
,,	٧	٤٠٥/٢
,,	١١	٨٧/٥،١٤٢
,,	١٢	٨٧/٥
,,	١٤،١٥	٢١٥/٤ ، ٤٧/٩
,,	١٧	٨٧/٥
الشمس	١	١٩٢/٨،١٩٤،١٩٥
,,	٢	١٩٤/٨،١٩٥
,,	٨	٢٧٠/١
,,	٩	٤٧٥/٢،٤٧٦
الليل	٥	١٥٤/٣

اسم السورة	رقم الآية	ص
الضحى	١	١٩٤/٨
,,	٢	٢٧٠/١ ، ٩٤/٨
,,	٣	١٦٠/٣ ، ٢٠/٧ ، ١٩٤/٨
,,	٥	٥٤٤/٥
,,	٩	١٧٥/٢ ،. ٨٧/٣ ، ١٩١/٦،١٩٤
,,	١٠	١٧٥/٢ ، ٨٧/٣ ، ١٩١/٦
الشرح	٣	٣٢٢/٦
,,	٥	٣١/٥ ، ١٨٢/٨
,,	٦	٣١/٥ ، ٣٢٢/٦ ، ١٨١/٨
التين	٨	٢٣٧/٢
العلق	٤	٦٢٧/٣،٦٣٠
,,	٦	٣٢١/٢
,,	١٥	١٠٥/١ ، ١٩٤/٥،٢٠٧،٥٣٠،٥٧٣ ، ٢٦/٨
,,	١٦	١٩٤/٥،٢٠٧
القدر	٥	٥٦٢/٥،٥٧٩،٦٠٨
البينة	١	٢١٢/٢ ، ٤٤/٨
الزلزلة	١،٢	٧٠/٥
,,	٥	٦٠٩/٣
,,	٧	٥٣٥/٣،٥٣٩
,,	٨	٥٣٥/٣
العاديات	٣،٤	١٨٧/٥
القارعة	١،٢	٦٣١/١،٦٣٧

اسم السورة	رقم الآية	ص
القارعة	٧	٦٢٨/٤
التكاثر	١	١١٧،١١٢/٨
,,	٦،٧	٥٥٩،٥٣٠/٥
,,	٨	٥٣٠/٥
العصر	٢-٣	٥٥٤،١١٨/١
,,	٣	٥٥٤/١
الإخلاص	١	١٧٦/١، ٦٤١ ، ١٩٥/٣ ، ٥٧٠/٥
,,	٢	١٧٦/١ ، ٥٧٠/٥
,,	٤	١٩٣/٢

٢- فهرس الأحاديث والآثار

	الحديث أو الأثر	ص
إذاً	قال ﷺ : أينقص الرطب إذا جفّ ؟. قالوا : نعم ، قال : فلا إذاً .	٢٤/٨
إذن	إذن يَخلِفُ يا رسول الله .	٢٤/٦
أذي	مَن أكل مِن هذه الشجرة فلا يقربْ مسجدنا ، يؤذِنا بريح الثوم .	٧٥/٦
أثر	في حديث عمر ﷺ : فما حلفت به ذاكراً ولا آثرا .	٤٩٨/٤
أزر	في إزار ورداء ، في إزار وقميص ، في إزار وقباء – لعمر ﷺ	١٩٩/٥
إلاّ	لا يُختلى خلاها ، ولا يُعضد شجرها ، فقال له العباس : إلاّ الإذخرَ يا رسول الله ، فقال : إلا الإذخر .	٣٥٥/٣
أم = أل	ليس من امبرٌ امصيامٌ في ام سفر .	٢٧٨/٩
أمر	أمرٌ بمعروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة .	٤٣/٢
أنْ	ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب .	٢٧٢/٢
إنْ	وايم الله ، إنْ كان خليقاً للإمارة .	٣٩١/٢
إنْ	إنْ كان من أحذق هؤلاء – معاوية ﷺ .	٣٩١/٢
أمّا	أمّا بعد ، ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟.	١٩٥/٦
إمّا	إمّا لا فاذهبي حتى تلدي .	١٦٧/٦

	الحـــديث أو الأثـــــر	ص
إمّا	إمّا لا فاعنّي على نفسك بكثرة السجود .	١٦٧/٦
أهل	إنّ لله أهلين من الناس .	١٨٣/١
أو	اسكن ، فما عليك إلا نبيّ أو صدّيق أو شهيد	١٢١/٥
أو	كُلْ ما شئتَ واشرب ما شئت ، ما أخطأك اثنتان : سَرَف أو مَخْيلة – ابن عباس رضي الله عنهما – .	١٢١/٥
أيْ	أيْ ربِّ .	٢٣٥/٥
أَيْ	أَيْ فُلُ هَلُمَّ .	٣٤٨/٥
أَيُّ	أيُّ العمل أفضل ؟. فقال : الصلاة لوقتها .	١٠٨/٤
الباء المفردة	ما يسرّني أنّي شهدتُ بدراً بالعقبة .	٦١١/٣-٦١٢
بِئْس	بئس عبد الله أنا .	٥٣١/٤
بِئْسَ	شهدت صفّين ، وبئست صفّون .	٥٣١/١
بدأ	ابدأ بنفسك ثم بمن تَعُول .	٣٠/١
بعد	إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ... فلا قيصر بعده .	٢٥/٢
بَلْهَ	أعددتُ لعبادي ما لا عينٌ رأت ... بَلْهَ ما اطّلعتم عليه .	٥٠٤/٥
بات	أما رسول الله ﷺ فقد بات بمنى وظَلَّ .	١٨٧/٢
بيع	البيّعان بالخيار .	١٧٠/١
ترك	هل أنتم تاركو لي صاحبي ؟.	١٧٧/٤
تمر	تمرةٌ خير من جرادة – أثر – .	٤٤/٢
تيع	في التِّيعة شاة .	٤٠٣/٣
ثلث	نصفها ، ثُلُثُها ، رُبُعُها إلى العشر .	١٩٩/٥
ثُمَّ	إنّ جبريل نزل فصلّى ، فصلّى رسول الله ﷺ ، ثمّ صلّى فصلّى رسول الله ﷺ .	٨٧/٥
ثمَّ	(... وقولوا : ما شاء الله ثمّ شِئتَ) .	٨٩/٥

الحديث أو الأثر		ص
خرج - مخرجيَّ	أوَمُخرجيَّ هم ؟.	٦٠٦/١ ، ١٩٥/٤ ، ٢٠٦/٩
خمس	خمسُ صلواتٍ كتبهنّ الله على العباد .	٤٤/٢
خوف - أخوفني	غير الدجال أخوفني عليكم .	٣٤٥/١
خير - خياركم	خيارُكم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا .	١٤/١
خير - خيرهم	إنّ الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم فرقة ... في خيرهم قبيلة ... في خيرهم بيتاً .	١٥/١
درك - أدْرَكَنَّ	فإمّا أدركنّ أحدٌ منكم الدّجّال .	٥٥/١ ، ٥٣١/٥
درهم	من ديناره ، من درهمه ، من بُرّه ، من صاع تمره .	١٩٩/٥
دعو – دعاء	كان أكثر دعاء الأنبياء قبلي بعرفة : لا إله إلا الله .	١٢/١
دمو – الدماء	تهراق الدّماءَ .	٥٢٦/٣،٥٢٧
ذخر - الإذخر	... فقال له العباس : إلاّ الإذخر يا رسول الله ، فقال : إلا الإذخر .	٣٥٥/٣
ذو	(لا يُقتل مسلم بكافر ، ولا ذو عهد في عهده ...) أي : بكافر .	٥٧١/٢
ذود	ليس فيما دون خمس ذَوْدٍ من الإبل صدقة	٢٤٨/٦
ربع - أربعين	... قلنا : يا رسول الله ، ما لُبثُه في الأرض ؟. قال : أربعين يوماً .	١٦١/٤
ربع - أربعين	... في أربعين شاةٌ .	٥٠/٢
رجل	مسكينٌ مسكينٌ رجلٌ لا زوج له .	٦١/٢
رجلاً	أحياناً يتمثل لي المَلَك رجلاً .	٤٢٩/٣
رحم - رحمان	إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمانُ .	٥٨٣/١
رشد - رشدان	أنتم بنو رَشدان .	٤٠٤/٣
رقق – رقّ	... إنْ يقم مقامَك رقَّ .	١٣٠/٦

	الحـــديث أو الأثـــــر	ص
رمي – رميّة	كما يمرق السهم من الرميّة .	٣٦٩/٦
روح – تروح	لو توكّلتم على الله حقّ توكّله لرزقكم كما يرزق الطّير تغدو خماصاً وتروح بطانا .	١٤٦/٢
زمن – زمان	إنّكم في زمان كثيرٌ فقهاؤه – لابن مسعود ﷺ	٢٣/٢
سبح ـ سبحان	سبحان الله ، إن المؤمن لا ينجُسُ .	٤٤٩،٤٣٥/٤
سبح ـ سُبّوح	سُبّوح قدّوس ، ربّ الملائكة والروح .	١٠٢/٢
سبع ـ سبعين	إنّ قعر جهنم لسبعين خريفاً .	٣١٢،٣١٠/٢
سجد ـ ساجد	أقرب ما يكون العبد وهو ساجد .	١١٧/٢ ٢٠٤-٢٠٣/٦
سرف	ما أخطأك اثنتان : سَرَف أو مَخْيَلة .	١٢١/٥
سعد	أنا قرشيّ ، وأُرضعتُ في بني سعد .	٤٠٤/٣
سنن ـ سَنَّ	مَن سَنَّ سُنّة حسنة كان له أجرها وأجر مَن عمل بها إلى يوم القيامة .	٢٩/١
سفك ـ يسفك	لا يزال الرجل في فسحة من دينه ما لم يَسْفِك دماً حراماً	٤٨٨/٤
سود ـ أسود	هي أسود من القار .	٥٧٣،٤٩٦،٤٧٦/٤
سود – سيّد	أنا سيّد ولد آدم .	٤٨٩/٩ ، ١٤/١
سوى	دعوتُ ربي ألاّ يسلّط على أمّتي سوى أنفسهم .	٣٩٩/٣
سوى ـ سواكم	ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود .	٣٩٩/٣
شبه ـ مشتبهات	وبينهما أمور مشتبهات .	٤١٣/١
شثن	شَثْنُ أصابعه .	٤١٣/٤
شغل ـ الشغل	فلا أستطيع أن أصومَه ، الشّغلُ برسول الله ﷺ .	٥٦٦/٢
صدق ـ أصدقُ	أصدقُ كلمةٍ .	٦٤١،٤٢/١
صدق ـ صَدَقة	الكلمة الطيبة صَدَقة .	٤٢/١

الحـــديث أو الأثـــر		ص
كهل - كاهل	تميم كاهل مضر .	١٧٦/٧
كود - كدتُ - كادت	ما كدتُ أن أصلي العصر حتى كـادت الشمس أن تغرب .	٢٧٢/٢
كون - كُنْ	كُنْ أبا خيثمة .	٣٠٣/١ ، ١٥١/٢
كون- كُنْ- تكُن	كُن عبد الله المقتول ، ولا تكن عبد الله القاتل .	١٥١/٢
كون - تكن	أَحسِن مجاورة مَن جاورك تكُن مسلماً .	٦٧/٦
كون - كائن	إنّ هذا القرآن كائنٌ لكم أجراً ، وكائن عليكم وزراً .	١٨٣/٢
كون - كانه	كن أبا خيثمة ، فكانه .	٣٠٣/١
كون - يَكُنْه	إن يكُنْه فلن تسلّط عليه ، وإلاّ يَكُنْه فلا خير لك في قتله	٣٠٣/١
كون- تكونيها	إياكِ أن تكونيها يا حميراء .	٣٠٣/١
كيد - كدتُ - كادت	ما كـدتُ أن أصلّي ... كـادت الشمس أن تغيب	٢٧٢/٢
	- - - - - - - -	
لا - لا إله إلا الله	كان أكثر دعاء الأنبياء قبلي بعرفة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كلّ شيء قدير .	١٢/١
لا - لا إله إلا الله	أفضل ما قلتُ أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله .	٦٤٠/١
لا - لا حول	لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة .	٤٩/١-٥٠
لا - لا خيرٌ	لا خير بخيرٍ بعده النار ، ولا شرّ بشرٍّ بعده الجنة .	٢٣٨/٢
لا - لا ضررَ	لا ضرر ولا ضرار .	٤٤٩/٢
لا - لا عدوى	لا عدوى ولا طيرةَ ولا هامةَ ولا صفر .	٤٤٩/٢
لا - لا كسرى	... فلا كسرى بعده ... فلا قيصر بعده .	٤١٤/٢-٤١٥
لبي - لبيَّ	إذا دعا أحدكم أخاه ... فلا يقولنّ : لبيَّ يديك ...	٦٣/٤
لحف - لحاف	في لحافٍ واحد ...	٣٢٩/٣
لحق - مُلْحِق	إنّ عذابكَ الجدَّ بالكافرين مُلْحِق .	١٩٩/١
لعلّ	ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض .	٢٢٩/٢

	الحـــديث أو الأثـــر	ص
لعلّ	لعلّنا أعجلناك .	٣١٢/٢ ، ٨٥/٦
لفج ـ ملفجا	نعم ، إذا كان ملفجا	٤٠٤/٣
لولا	لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفر لأسستُ البيت على قواعد إبراهيم .	١٠٤/٢،١٠٦
مِنْ	إنّ مِن أشدّ الناس عذاباً ... المصوّرون .	٦٠٠/٣
مِنْ	فمُطِرنا مِنْ جمعةٍ إلى جمعة .	٥٩١/٣،٦١٠
مِنْ	مِنْ صلاة المغرب إلى مغرب الشمس .	٥٩١/٣
مِنْ	مِنْ نصف النهار على قيراط .	٥٩٠/٣،٥٩١
مِنْ	لم يجلس عندي مِنْ يوم أَنْ قيل فيَّ ما قيل .	٥٩١/٣
ملك ـ ملّككم	فإنّ الله ملّككم إيّاهم ، ولو شاء لملّكهم إيّاكم .	٢١٢/١،٣٠١
موت ـ ميتة	مَن فارق الجماعة مات ميتة جاهلية .	٣٦٦/٤
نبي ـ الأنبياء	عن أبي ذرّ .. قلتُ : يا رسول الله : كم الأنبياء ؟... قلت : يا رسول الله : كم الرّسل ؟... وآخرهم محمد .	٤٩٠/٩
نِعْمَ	فيسألها عن بَعْلِها ، فتقول له : نِعم الرّجل من رجلٍ لم يطأ لنا فراشاً .	٥١٦/٤
نِعْمَ	نِعم عبد الله خالد بن الوليد .	٥٣١/٤
نِعْم ـ نِعْمَتْ	مَن توضّأ يوم الجمعة فبها ونِعمتْ .	٥١٣/٤،٥٣٢
نفر	أتينا رسول الله ﷺ نَفَرٌ من الأشعريين .	٢١١/٥
نمط ـ النمط	خيرُ هذه الأمّة النمط الأوسط .	٥٥٧/١
نوى ـ النيات	إنّما الأعمال بالنيات .	٣/١
هرق ـ تُهراق	أنّ امرأة كانت تُهراقُ الدّماءَ .	٥٦٩/١،٥٧٠
هنو – هن	من يَطُل هَنُ أبيه ينتطق به .	١٤٨/١
هنو – هن	مَن تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهَن أبيه ولا تكنوا .	١٤٨/١
هنو ـ هناتك	أسمعنا من هناتك .	٥٥١/٧

٣- فهرس الأمثال

٤- أقوال العرب

القـــــول	الراوي – القائل	ص
أنتَ لا مَساسِ	---	٦٧٤/٥
انتظرني كما آتيك	حكاه سيبويه	٦٩٨/٣
إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ	---	٤٧٦،٤٧٤،١٧٦/٢
إنّ الله سميعٌ دعاءَ مَن دعاه	---	٢٩١/٤
(إنّ الشاةَ تسمع صوتَ ـ وا للهِ ـ ربِّها فتقبلُ إليه وتثغو) (إنّ الشاةَ تسمع صوتَ ـ قد علم الله ـ ربِّها فتقبلُ إليه وتثغو)	حكاه أبو عبيدة	١٨٣/٤
إنّ الفكاهة لَمقْوَدةٌ إلى الأذى	حكاه سيبويه	٣٢٢/٩
إنّ فيها إبلاً أم شاء	---	١١٦/٥
إنّ كلّ ثوبٍ وثَمَنَه	حكاه الكسائي	٦٠١/١
إنّ كلّ ثوب لَوَ ثمنه	حكاه الكسائي	٣٥٤/٢
إنّ وراكبها	ابن الزبير	١٧٥/٥
إنا لجلوس فما نَشْعُرُ حتى يقع حَجَرٌ بيتنا	حكاه الكسائي	٤٥/٦
إنّك وزيدٌ ذاهبان	---	٣٧٥،٣٧٤،٣٧٢/٢
إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة	حكاه سيبويه	٣٥٧،٣٥٤/٩
إنما زيداً قائم	حكاه الأخفش	٣٦١/٢
إنّما أنت سيراً سيراً	---	٢٩/٥
إنّها لإبلٌ أم شاء	---	١١٤،١١١،١٠١/٥
إنّه لمنحارٌ بوائكَها	---	٢٨١/٤
إنّهم أجمعون ذاهبون	---	٣٧٤/٢
إنّي مِمَّا أنْ أصنعَ	حكاه سيبويه	٥٢٣/٤
إيّايَ وإيّا الركب	بعض ملوك اليمن	٤٨٥/٥
إيّايَ وأنْ يحذفَ أحدُكم الأرنب	حكاه سيبويه	٤٨٧،٤٨٥/٥
أيشٍ ذا ؟.	---	١٣٤/٣
أيشٍ عثامين ؟.	الشجري – حكاه ابن جني	٣٠٨/٧

القـــــول	الراوي – القائل	ص
خرجتُ فإذا زيدٌ جالساً	حكاه الأخفش	١١٤/٢
خَرَقَ الثوبُ المسمارَ	---	٥٤٣/٢ ، ٥٦،٥٤/٣
خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها	---	٤٢٥/٣ ، ٣٠٥/٤
خُور له	حُكي عنهم	٢٢/٣
خيرٍ عافاك الله	رؤبة	١٤٥/٣،٧٠٧
خَمْسَةَ عَشَرُك	حكاه سيبويه	٢٧٦/٦
خذ الحُلوى ، وأعطه المُرَّى	حكاه ابن جني	١٨٩/٩
دخلتُ البيتَ	---	٢٨٥/٣
درهَمَتِ الخُبّازى	---	٢٣٥/٨
دعنا من تمرتان	---	٥١٠/٤ ، ٢٣٨/٦، ٢٣٩
دُونكموه	الحجاج لبني تميم	٥٠٣/٥
ذهبت بعضُ أصابعه	حكاه سيبويه	٤٦٢/٣ ، ٤٩/٤
ذهبت مَعْ أخيك ، وجئت مَعْ أبيك	حكاها الكسائي	١٢٨/٤
ذهبتُ الشّام	حكاه سيبويه	٢٨٦/٣
رأيت خَبَطَ فِرِنْدِ	حكاه سيبويه عن العرب بإمالة فتحة الطاء	٢٠٨/٨
رأيتُ زيدْ	---	٢٢٥/٣ ، ٣٧١/٥
راكب الناقة طليحان	---	١٦٥/٥
ربّ رجلٍ وأخيه	---	٣٨٢/٢ ، ٥٧٣/٣، ٥٧٤ ، ٣٣/٤، ٤٠ ، ١٦١/٥، ٣٦٧
رَبَعْتُ الثلاثة عشر	---	٢٨٧/٦
ربما تقولَنَّ ذلك	حكاه يونس	٥٤٠/٥

القـــــول	الراوي – القائل	ص
رجع عودَه على بَدْئِه	حكاه سيبويه	٣٢٤/٣ ، ٤٥٣،١٣٨/٢، ٤٠٩، ٤٣٤، ٥٠٤ ، ٥٧/٤
رجع القهقرى	---	٢٧٦،٢٧٠،٢٢٩/٣
رَمُوَتِ اليدُ يَدُه	---	٥٤٧/٤
رُوَيْدَ نفسِه	حكاه سيبويه	٥٠٨/٥
رُوَيْدَ ما الشِّعرَ	حكاه سيبويه	٥٠٦/٥
زيدٌ قائماً	حكاه الأخفش	١١٤/٢
الزيدان نِعْما رجلين ، والزيدون نِعْموا رجالاً	حكاه الكسائي	٥٣١،٥٠٨/٤
سبحان ا لله وحنانيه	حكاه سيبويه	٦٢/٤ ، ١٧٠،١٦٩/١
سَفِهَ نَفْسَه	---	٥٣٣،٥٢٨،٥٢٦/٣
سلامٌ عليكم	---	١٦٨/٤
سَمْعَ أُذُني زيداً يقول ذاك	قول العرب	٢٣٢،٢١٥/٤
سَمعتُ طاقْ طاق	---	٥٢١/٥
شحذ شفرته حتى قعدت كأنّها حربة	---	١٤٧/٢
شربت ماً يا فتى	حكاه الكسائي	٤٤١/٦ ، ١٧/٣ ، ٥٧/١ ، ١٣٨/٩ ، ٤١٢،٢٨٤/٧
شهيدُ الدار	---	٩/٤
شيءٌ ما جاء بك	---	٤٧/٢
صابتهم ضاروراءُ منكرةٌ	---	٣٩٦/٦
صارعتُه جُبَّتَه عن جُبَّتي	حكى الفراء	٤٣٤/٣
صار مكان كذا وكذا	كُثَيِّر عَزَّة	١٤٥/٨
الصبيانَ بأبي	حكاه سيبويه	١٦٣/٣
صحيفة مقريّة	حكاه ابن الأنباري	٣٥٠/٩
صِدْنا قَنَوين	---	١٤٤/٤

القـــــول	الراوي - القائل	ص
ناضلتُه قوسَه عن قوسي	حكى الفراء	٤٣٤/٣
الناقص والأشجُّ أعدلا بني مروان	---	٥٧٩/٤
نِعم السير على بئس العير	---	٤٤/١ ، ٥٠٨/٤
نِعْم القتيلُ قتيلاً أصلح ا لله به بين فتين	---	٥١٧/٤،٥١٩-٥٢٠
هذا ابن عرس مقبلٌ	---	٣٨١/١
هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ	---	٤٩١/١ ، ١٨٨/٣ ، ٥٢٦/٥ ، ١٩٤/٩
هذا ذو زيدٍ	---	٥٤/٤
هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً أمسِ	ذكره ابن خروف	٢٦٣/٤،٢٦٤،٢٩٩، ٣٠٤
هذا عيُوق طالعا	حكاه ابن الأعرابي	٥٨٨/١
هذا غلامُ - وا للهِ - زيدٍ	حكاه الكسائي	١٨٣/٤
هذا مارٌّ بزيدٍ أَمْسِ	---	٢٦٣/٤،٢٧٠
هذا مُعْطِي زيدٍ درهماً أَمْسِ	---	٢٦٣/٤،٢٦٤
هذا يوم اثنين مباركاً	حكاه سيبويه	٥٨٨/١
هذا ولا زعماتِك	قول العرب	١٦٤/٣،١٦٦
هذه أَفْعَيْ يا فتى	حكاه سيبويه	١١٧/٨
هذه أَفْعَوْ يا فتى	حكاه سيبويه	١١٧/٨
هذه عرفاتُ مباركاً فيها	حكاه سيبويه	٢٠٩/١
هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعان	حكاه سيبويه	٥٧٤/٣
هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعين	---	٤٨٣/٣
هاهِنا زيدٌ	حكاه الفراء	٤٢٢/١،٤٢٣
هولاءِ قومُك	حكاه أبو زيد	٥١٥/٥
الهلالُ الليلةَ	---	٢٣/٢،٣١

القــــول	الراوي – القائل	ص
هلا دينارٍ	حكاه الأخفش	٧١٢/٣
هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها	حكاه الكسائي	٣٢٥/١
هما خطّان جنابَتَيْ أنفِها	---	٢٩٧/٣
هِنْ فَعَلَ	طيِّء تقول	٨/٩
هند خير الناس وشرُّها – وشرَّتها	---	٥٠٠/١
هُنَّ حواجُّ بيتَ ا لله	حكاه سيبويه	٢٩٤/٤
هو آبَلُ الناس	حكاه سيبويه	٤٥٩/٤
هو ابن عمي دُنيا	---	١٨٨/٩
هو أجملُ الفتيانِ وأحسنُه (وأنبلُه)	---	٥٥٠/٢، ١٩٥/٣،١٩٧
هو أحسن الناس هاتين	حكى الكسائي	٣٩٧/١ ، ٥٢٧/٣، ٥٢٨
هو أَحْمَرُ بين العينين	حكاه سيبويه	٤٥٩/٤
هو أَحْنَكُ الشاتين	---	٤٥٩/٤،٤٩٥،٥٧٢
هو عَسِ بكذا	حكاه ابن الأعرابي	٣٠٤/٢
هو قَصْدَك وناحيتَك	---	٢٩٧/٣
هو كائن أخيك	حكاه سيبويه	١٨٣/٢
هو الأنعام	حكاه سيبويه	٦٠٤/٥
هو الموجوعُ رأسُه	حُكي	١٢/٣
هو المسفوهُ رأيُه	---	١٢/٣
هو منّي دَرَجَ السيول	---	٢٨٨/٣
هو منّي مزجر الكلب	---	٢٨٨/٣،٣٠٣
هو منّي مَعقِد الإزار	---	٣٠٣/٣
هو منّي مَقْعَد القابلة	---	٢٨٨/٣،٣٠٣
هو منّي مناط الثُّريا	---	٢٨٨/٣،٣٠٣

القـــــول	الراوي - القائل	ص
هو منّي منزلة الشغاف	---	٣٠٣/٣
هو منّي منزلة الولد	---	٣٠٣،٢٨٨/٣
واجمجميًّ الشّامِيَّتَيْناه	---	٣٨٧/٥
وامن حفر بئر زمزماه	---	٣٨٦،٣٨٣،٢٣٨/٥
وبكِ وأهلاً وسهلاً	---	١٧٧/٥
وَجِعَ زيدٌ بطنَه	قالت العرب	٥٣٣،٥٢٨،٥٢٦/٣
وراءَك أوسعُ لك	---	٥٠٦/٥
وضعتُه في متى كمّي	الكسائي عن معاذ	٥٦٤،٥٦٣/٣
والذي يُحلف به إن جاء لخاطباً	امرأة من العرب	٣٩٥/٢
وا للهِ ما هي بنِعْمِ المولودة	حكاه الفراء	٥٠٨/٤
وما أنت وزيداً	---	٣٢٠/٣، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٠
ومن لا فلا تَعْبَأْ به	حكاه ابن الأنباري	١٦٩/٦
وهبني ا لله فداءَك	حكاه ابن الأعرابي	٤٦١/٢
يا أيّاك قد كفيتُك	الأخوص اليربوعي	٢٤٢،٢٤١/٥
يا رجلاً حماناه	حكاه الجرميّ	٣٨٢/٥
يا زيدُ نفسه	---	٢٥٦/١
يا شا ادْجُني	---	٤٠٩/٥
يا طلحةَ أقبل	---	٣٢٩/٥
يا عمّا لا تفعل ، ويا أُمّتا لا تفعلي	حكاه يونس	٣٣٨/٥
يا فاسقُ العظيمُ	حكاه يونس	٢٦٨/٥
(يا نِعم المولى ويا نِعم النصير)	---	٤٥/١
يا هَنَانِيه	حكاه أبو حاتم	٣٩٨/٥

٥- النماذج النحوية

النمـــــاذج	ص



٦- فهرس الشعر

(أ / الأبيات)

الهمزة

الهمزة المفتوحة (أ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
إلى ضُمَّرٍ	مُهْرَأَ	طويل	أبو صعصعة العامريَ	١١٧/٧
ذَرِ الآكلين	الماءَ	,,	–	٢٦٠/٩
لن ما رأيت	الهيجاءَ	كامل	–	٩٦/٦

الهمزة المضمومة (أُ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
فواكبدي	فناءُ	طويل	–	٣٧٦/٥
إذا أنا	وراءُ	,,	–	١٣٥/٤
[لقد كان]	حياؤها	,,	–	٢٨٠/٩
أصَكَّ	وآءُ	وافر	زهير	٨٣/٩
ألم أكُ	الإخاءُ	,,	الحطيئة	٦٣/٦
فإنَّ أباهم	براءُ	,,	,,	١٢٢/٧
هجوتَ محمداً	الجزاءُ	,,	حسان ﷺ	٧١/٥
أأذكرُ حاجتي	الحياءُ	,,	أميّة بن أبي الصلت	١٢/١
إذا أثنى	الثناءُ	,,	,,	١٢/١
حشا	الدلاءُ	,,	–	٤١٤/٣
فتُجْمَعُ أيمُنٌ	الدماءُ	,,	زهير	٤٩٤/٨

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
فلا والله	دواءُ	وافر	–	٣/٦٢٢،٦٥٩،٦٦٨ ، ٥/٣٤
وأعلم	ولا سواءُ	,,	–	٢/٣٢٥،٣٥٠ ، ٦/٢٨
إذا كان	[الشتاءُ]	,,	–	٢/١٣٨
سيغنيني الذي	غِناءُ	,,	–	٦/٤٢٣
إذا عاش	الفَتاءُ	,,	الرُّبيع بن ضَبُع الفزاري	٦/٢٤٦،٢٥٣،٣١٠
وقد خُضْنَ الهجيرَ	المساءُ	,,	–	٦/٤٦
كأنَّ سبيئةً	وماءُ	,,	حسان ﷺ	٤/٥٣٣
وما أدري	نساءُ	,,	–	٢/٤٧١ ، ٨/٥٠١
–	سماؤُهُ	رجز	رؤبة	٣/٧٠٤ ، ٤/١٤٦
–	أعماؤهُ	,,	,,	٣/٧٠٤،٧٠٥ ، ٤/١٤٦، ٨/٥٠٧
–	أفياؤها	,,	–	٩/٨
–	أمواؤها	رجز	–	٩/٨
ولا أراها	وتنكؤها	منسرح	–	٢/١٤١،١٦٤ ، ٨/١٠٤
أوقدتْها	الضياءُ	خفيف	ابن حلِّزة	٥/٨٤
أو منعتم	العلاءُ	,,	الحارث بن حلِّزة	٢/٥٢٨
ليت شعري	عَناءُ	,,	أبو زُبيد	٧/٥٦٧

الهمزة المكسورة (ءِ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
فقلتم	صُداءِ	طويل	يزيد بن مخرِّم	٥/٤١٥،٤١٨،٤٢٣
ما إنْ رأيتُ	في الصحراءِ	كامل	–	١/٢٣٠ ، ٥/٦٨٩
–	المِئِي	رجز	–	٦/٢٥٥
–	الجزاءِ	,,	–	٦/٤٢٤
–	الخواءِ	,,	–	٦/٤٢٤

الباء

الباء الساكنة (بْ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
–	أثْؤُبـا[1]	–	–	٣٢١/٩
–	أن تذهبا	,,	–	٢٢٨/١ ، ٢١/٩
–	أرنبا	,,	–	٢١/٩
–	زَغْدَبا	,,	–	٣١٢/٨
–	أشهبا	,,	–	٢٥/٧
–	عَجَبا[2]	,,	–	٢١/٩
–	عَجَبا[3]	,,	–	٣٨٦/٩
–	أو أقربا	,,	العجاج	٥٨١/٣
–	هَيَا أَبَـهْ	,,	–	٩/٩
–	شَهْرَبَهْ	رجز	–	٢/ ٧٦ ، ٩٤ ، ٣٤٨ ، ٣/١٥٧، ٢٣٧
–	مُغْضَبَهْ	,,	–	٩/٩
–	أَلْبَـهْ	,,	–	٤٤٦/٩
–	بَبّـه	,,	–	٣٧٧/١
–	مُحبَّه	,,	–	٣٧٧/١
–	خِدَبّه	,,	–	٣٧٧/١
–	الكعبَـه	,,	–	٣٧٧/١
–	ربَّـهُ	,,	–	٤٤/٣
–	قَلْبَـهُ	,,	–	٤٤/٣
ليت هذا الليلَ	عريبـاً	مجزوء الرمل	–	٣٠٤/١ ، ٨٣/٦
ليس إيايَ	رقيبا	,,	–	٣٠٤/١

(١) = (أَثْنُوبـا) .

(٢) رأيتُ عَجَبا .

(٣) ازدراءً عجباً .

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
تيَّمَ	حُبّا	خفيف	–	٦٦٦/٣
لن تراها	طيبا	,,	ابن الأسلت	١٦٥/٣
مرسعةً	أرنبا	متقارب	–	٨٥،٨٣،٥٠/٢
فموشكةٌ	يبابا	,,	أسامة بن الحارث	٢٩٠/٢
		الباء المضمومة (بُ)		
فلا وإسافٍ	الحَرْبُ	طويل	عبد الله بن ثعلبة	٣٣/٦
وما حلَّ	لَهُ أبُ	,,	اللعين المنقريّ	٥١/٦
ولكنّما	إثْلِبُ	,,	شميت بن زنباع	٤٢٢/٦
بأيِّ كتابٍ	وتَحسِبُ	,,	الكميت	٤٩٤/٢
كذبتم	وتحلُبُ	,,	–	٦٤٩/٥
طويل اليدين	لا يُرَهَّبُ[1]	,,	الأعشى	٥٥/٧
ومالِيَ	مَشْعَبُ	,,	الكميت	٣٧١/٣
فديً	أشهَبُ	,,	مقّاس العائذي	١٨٧/٢
نزعْتُ	أصْوَبُ	,,	بشر	٥٣٩/٢
فأيَّ أوانٍ	أتعجَّبُ	,,	لبيد	١٠٤/٦
فهلاّ	عقربُ	,,	–	٤٤٦/٣
طرِبْتُ	يلعَبُ	,,	الكميت	١٠٩/٥
رأيت	يتقلَّبُ	طويل	–	٤٣٦/١
إليكم	وألبُبُ	,,	الكميت	٥٤/٤
إيّاك	جالِبُ	,,	–	٤٧٩/٥
وكلّ	سارِبُ	,,	–	٦٦٠/١ ، ٢٠٥/٢
وأغناهما	واجبُ	,,	–	٦٠/٢
وهن حرى	تثيبُ	,,	–	٦٤٦/٤

(١) – (لا يُرَهَّقُ) .

(١) – (للخراب) .

التاء المكسورة (تِ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
–	القيامةِ	رجز	–	٥٧٤/٢
–	وشقوَته	,,	–	٢٦٨/٦
–	حِجَّته	,,	–	٢٦٩،٢٦٨/٦
–	دولاتِها	,,	–	٤١٢/٤ ، ٨٤/٦
–	سُرّاتِها	,,	–	٥٦٣/٣
–	زَفْراتِها	,,	–	٤١٢/٤ ، ٨٤/٦
–	لَمّاتِها	,,	–	٤١٢/٤ ، ٨٤/٦
–	نُعّاتِها	,,	–	٥٦٣/٣
–	السعلاةِ	,,	–	٥٠٩/٤ ، ٢٤٣/٥ ، ٣٤٤/٨ ، ٣٧٤/٩
–	النات	,,	–	٣٤٤/٨ ، ٣٧٤/٩
–	أكياتِ	,,	–	٣٤٤/٨ ، ٣٧٤/٩
–	لداتي	,,	–	٤٦٨،٤٤٢/١
–	واللاتي	,,	–	٤٦٨،٤٤٢/١
رحم اللهُ	الطلحاتِ	خفيف	–	١٦١/٤
ذِكرُكَ	العقلاتِ	,,	–	٣٩٧/٣

الثاء

الثاء المضمومة (ثُ)

متى	نَفِيثُ	وافر	أبو المثلَّم الهذلي	٥٦٥،٥٦٤/٣

الثاء المكسورة (ثِ)

فعادى	على الثلاثِ	وافر	–	٢٨٤،٢٨٣/٢

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص

الجيم

الجيم الساكنة (جْ)

–	حِجَّـجْ	رجز	–	٣٧/٧
–	يأتيكَ بِجْ	,,	–	٣٧/٧
–	وَفَرْتَجْ	,,	–	٣٧/٧
–	الساجْ	,,	–	٥٥٥/٤
–	النسّاجْ	,,	–	٥٥٥/٤

الجيم المفتوحة (جَ)

متى تأتنا	تأجَّجا	طويل	–	٥٧٣،٢٣٠،٢٢٨/٥ ، ١٠٥/٦
أَخلِقْ	أنْ يلجا	بسيط	–	٧١١/٣
–	أَحْبَجا	رجز	العجاج	٣٤٩/٨
–	حَجا	,,	,,	٥٧٤/٢
–	مسحَّجا	,,	,,	٢٣٨/٤
–	أعوجا	,,	–	١٢٣/٨
–	الفَنْزَجا	,,	العجاج	٥٧٤/٢
–	وفَلَجا	,,	,,	٦٤٦/٤
–	تولَجا	,,	–	٣٦٦/٩
–	الضَّماعجا	,,	هميان بن قحافة	١٧٨/٧
–	القواسجا	,,	,,	١٧٨/٧

الجيم المضمومة (جُ)

ليالِيَ سعدى	حجيجُ	طويل	الراعي	٧١/٤
شربن	نئيجُ	,,	أبو ذؤيب	٦٣٦،٥٦٣/٣

الخاء

الخاء المكسورة (خِ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
–	أُجْلَدا	رجز	–	٣٨/٦
–	سيِّدا	,,	–	٣٧٧،٤٤/٣
–	هُدى	,,	–	٣٧٧،٤٤/٣
–	راشدا	,,	–	٥١٨/٥
–	حامدا	,,	–	٥١٨/٥
–	البرودا	,,	–	٥٢٩/٥
–	الشهودا	,,	–	٥٢٩/٥ ، ٥٦/١
–	أملودا	,,	–	٥٢٩/٥
–	زائده	–	–	١٦٥/١
–	واحده	–	–	١٦٥/١
ليت	الرَّدى	خفيف	–	٣٤،٣١/٥
عملاً زاكيا	حميدا	,,	–	٥٨٦/٤

الدال المضمومة (دُ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
ألا حبَّذا	والبُعْدُ	طويل	–	١٢٢/٥ ، ٦٣٧/١
سُئلتَ	ولا حَمْدُ	,,	الحطيئة	٤٣١/٢ ، ٢٣/١
فكيف	ولا نَقْدُ	,,	–	٤٦٢/٧
فلا تحسبن	هِنْدُ	,,	الطائي (أبو تمام)	٦٥٣،٦٤٣/١
وأنت	الوَجْدُ	,,	الحطيئة	٤٣١/٢
كأنَّ	يُخلَّدُ	,,	حسان ﷺ	٢٤١/٤
ستأتيكمُ	مِذْوَدُ	,,	عنترة	٢٦٠/٧
عسى سائلُ	له غَدُ	,,	–	٥٩٥/٣
على الحكم	يقصِدُ	,,	–	٢٦٢/٦
ولكنما	مَوْحَدُ	,,	ساعدة بن جؤيّة	٦٠١،٥٩٩/٥

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
فإن لم	الرواعدُ	طويل	حسان ﷺ	٦٣/٦
ويعلم	المراودُ	,,	,,	٦٣/٦
ألا أيُّهذا	عاهِدُ	,,	–	٣١٥/٥
تألّى	مفائدُ	,,	–	٥٤٤/٥
فلاقى	حدائده	,,	بعض الأسديّين	٢٢/٤
وما إنْ	جديدُ	,,	عبد الله بن ثعلبة الحنفيّ	١٨٦/٢
أناةٌ	جديدُ	,,	–	٥٨٥/٢
ذُريتَ	حميدُ	,,	–	٤٥٧/٢
عشية	وخدودُ	,,	أبو عطاء السندي	٥٨٥/٢
لكلّ	تزيدُ	,,	عبد الله بن ثعلبة الحنفيّ	١٨٥/٢
إذا	شديدُ	,,	–	٤٥٦،٤٥٣/٣
[يلومونني]	لعميدُ	,,	–	٣٤٦/٢ ، ٣٣٤/١
ولو أنَّ	عُوْدُها	,,	–	١٨٧/٦
أيامَ جُمْلٍ	الجَسَدُ	بسيط	الأخطل	٦٣٤/٥
إن الخليط	وعدوا	,,	–	٤٠٣/٩ ، ٣٥٠/٤
وربّ أسيلة	وجيدُ	وافر	مرقّش	٦٩٤/٤
عزمتُ على	يسودُ	,,	–	٥٣/٤ ، ٣٢٦/١
أتاني أنّهم	فديدُ	,,	زيد الخيل	٢٩٠/٤
ألم أخبركما	الوعيدُ	وافر	,,	٢٩٠/٤
–	يزيدُ	رجز	–	٣٧٤/١
–	فديدُ	,,	–	٣٧٤/١
إنّما الفقرُ	يُحَدُّ	خفيف	–	٤٢٤/٦
إنّ من ساد	جدُّه	,,	–	٨٨/٥

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
من يكدني	الوريدِ	خفيف	–	١٢٩/٦، ١٣١، ٣٨٧/٧
وباتَ	الأرْمَدِ	متقارب	امرؤ القيس	١٨٨/٢
إيّاك أنت	المسجدِ	,,	جرير	٤٧٩/٥
ألـم	مَعْبَدِ	,,	الفرزدق	٤٧٢/٥
قرنبى	قُعْدُدِ	,,	,,	٤١٢/٤
وُجدت	أزنادِها	,,	الأعشى	٣٣/٧
أجدّك	[مع رقّادِها]	,,	,,	٦٤٧/٣
تذكّر	ميعادِها	,,	,,	٤١٩/٧

الذال

الذال المفتوحة (ذَ)

ألا	الأذى	متقارب	–	٣٢/٥

الراء

الراء الساكنة (رْ)

وإنّ القوافي	الإبَرْ	طويل	طرفة	٣٦٨/٩
لنعم	الخَصَرْ	,,	امرؤ القيس	٤٥٨/٥
لعمري	الذّثِرْ	,,	,,	٦٠/٨
إلى الحولِ	فقد اعتَذَرْ	,,	لبيد	٢٦/٤
أم الحيُّ	زُفَرْ	,,	عمران بن حطّان	١٠٩/٥
فأصبحتُ	أَمْ مُضَرْ	,,	,,	١٠٩/٥
تمنّى	مُضَرْ	,,	لبيد بن ربيعة	٥٧٨/٢
فغررتني	تامِرْ	كامل	الحطيئة	٥٨٤/٧
–	في الأُخَرْ	رجز	ابن معطي	١٢٧/٢
–	البشَرْ	,,	–	٦٩١/٤

الراء المفتوحة (رَ)

(١) = (بالسُّرَرْ) .

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
ألا ليت	صبرا	طويل	–	٦٣٣/١
سقى اللهُ	والغَمْرا	,,	كثيِّر عزّة	٦٥١/٥
ألا أيُّهذا	[الفجرا]	,,	الفرزدق	٣٢١/٥
حراجيجُ	قفْرا	,,	ذو الرمّة	١٩٠،١٤١/٢
هَيَا ربٌ	القبْرا	,,	ابن الطثريّة	٢٣٦/٥
لا أبَ	وتأزَّرا	,,	–	٤٤٣/٢
نجا	ومتزرا	,,	–	٣٧٦/٣
[على لاحب	جَرْجرا	,,	–	٥٤٦/٧
فلمّا	حبوكرَى	,,	–	٣٨١/٦
أليس أبي	أزهرا	,,	كثيِّر	١٠٧،١٠١/٥
إذا قال	بزوبرا	,,	الفرزدق – ابن أحمر	٦٩٦/٥
إذا الوحش	[أظهرا]	,,	النابغة الجعديّ	٦٣٦/١ ، ١٢/٥
بلغنا	مظهرا	,,	–	٢١٢/٥
فأيِّي	أعذرا	,,	خداش بن زهير	١٠٩/٤
فقلتُ	فنُعذرا	,,	امرؤ القيس	٣٤/٦
كأنَّ	أعسرا	,,	,,	١٦٦/٥
وكنّا	أعصُرا	,,	–	٤٥١/٩
أو مُعْبَرٌ	اعتمرا	,,	رجل من باهلة	١٦/٨
متى ما	المعوَّرا	,,	الفرزدق	٦٧١/٥
فشبهتهم	مقيَّرا	,,	امرؤ القيس	٤٩٥/٣
فلما بدت	منظرا	,,	,,	٦٩٥/٤
حذاراً	حرائرا	,,	النابغة	٢٨١،٢٧٥/٣
قهرناكُم	الأصاغرا	,,	–	٩٦/٥

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
والذئبَ	والمطرا	منسرح	الرُّبيع بن ضبع الفزاريّ	٩٦/٣
أصبحتُ	نَفَرا	,,	الرُّبيع	٩٦/٣
وإذا ما	مذعورا	خفيف	كعب بن زهير	١١٢/٦
فأتاها	عقيرا	,,	–	٦٨٨/٥
لا أرى	الفقيرا	,,	سوادة بن عديّ	٦٣٦،٦٣٢/١
أنفساً	جهارا	متقارب	–	٥٥٣/٣
تقول	جارا	,,	الأعشى	٥٤٥/٣
فأنت	الصدورا	,,	,,	٥١٨/١
ولم يستريثوك	عشارا	,,	الكميت	٦٠٢/٥
فكيف	عارا	,,	–	١٢٤/٨
وكانت	فزارا	,,	عوف بن الخرِع	٤٤٦،٣١/٥
إلى ملك	قرارا	,,	الأعشى	٦٩٧/٣
جديرٌ	النحورا	,,	,,	٥١٨/١
وكنت	نفورا	,,	–	١٨٩/٢
أكلّ امرئ	نارا	,,	أبو دؤاد	٧١١/٣ ، ١٦٢/٤ ، ١٦٣
إذا جئتهم	حاضرَه	,,	بلال بن جرير	٢٦٦/٨

الراء المضمومة (رُ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
ولكنّ أجراً	والأجْرُ	طويل	–	٢٤٠/٢
ولستُ	التمرُ	,,	الفرزدق	٢٦٤/٨
وكنتُ	الحَشْرُ	,,	–	٦٠١/٣
لعمرك	السكْرُ	,,	امرؤ القيس	٧٤/٨
غداة	الخَمْرُ	,,	الفرزدق	٥٦٦،٥٤٣/٢ ، ٧٢/٤

الراء المكسورة (رِ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
إنّ امرأً	مكفورِ	بسيط	أبو زبيد الطائي	٣٥٦،٣٥٥/٢
دسّت رسولا	توغيرِ	,,	الفرزدق	١٢٨/٦
لقد كذبتك	صَبْرِ	وافر	–	١٣٠/٥
وليس لعيشنا	بِدارِ	,,	عمران بن حطّان	٣٩٦/١
كأنّ عذيرهم	قفارِ	,,	النابغة	١٤٥/٤
فليس بمدركٍ	بصيرِ	,,	–	٥١٣/٧
أراك	المجيرِ	,,	–	٢٨٧/٢
سقوني	زورِ	,,	–	٨٨/٧
أبحنا	الصغيرِ	,,	–	٤٠٨/٣
إذا ما كنت	كبيرِ	,,	–	٥١٣/٧
تركنا	النسورِ	,,	–	٤٠٨/٣
النازلين	الأُزرِ	كامل	خرنق	٦٧٢،٦٧١،٤٣٠/٤، ٦٨٥
لا يبعدن	الجُزْرِ	,,	,,	٦٧٠/٤ ، ٣٥٣/١
نَصَفَ	يدري	,,	–	٥١٠/٣
لمن	دهرِ	,,	زهير	٥٩٢،٥٨٩/٣
ولنعم	الذُّعْرِ	,,	,,	٣٥١/٥ ، ٨٠،٦٦/١
والستر	سِتْرِ	,,	–	٢٣٥/١
ولأنت	يفري	,,	–	٢٣٥/١
ولقد	الأوبَرِ	,,	–	٥٦٥،٢٤٣،٢١٥/١
أدعوتَه	لم يَعْذُرِ	,,	–	١٢٢/٨
أو حيثُ	قَمَرِ	,,	–	٢٢٥/٦
وإذا تباع	المشتري	,,	–	٣٩٦/٣
وإذا الرجال	الأبصارِ	,,	الفرزدق	١٨٤/٧

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص

الزاي

الزاي الساكنة (زْ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
-	خُزَخَزْ	رجز	-	٢٩٨،٩/٨
-	وخُزَزْ	,,	-	٩/٨
-	حَفَزْ	,,	-	٢٩٨،٩/٨
-	احتفَزْ	,,	-	٩/٨

الزاي المفتوحة (زَ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
-	جروزا	رجز	-	٣١٢،٣١٠/٢ ، ٣٦٠/٦
-	قفيزا	,,	-	٣١٠/٢ ، ٣٦٠/٦

الزاي المضمومة (زُ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
ولست	عاجزُ	طويل	-	٥١٣/٧

الزاي المكسورة (زِ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
-	جَمْزِي	رجز	رؤبة	٤٥١،٤١٢/٥
-	حَمْزِ	,,	,,	٤٥١،٤١٢/٥
-	الدُّلَمْزِ	,,	-	٢٩٩،٢٨٩/٨
-	العزِّ	,,	-	٢٨١/٤
-	وَهْزِ	,,	-	٢٨٩/٨

السين

السين المفتوحة (سَ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
سريعًا	[اليأسا]	طويل	-	٤٧٢/٣
فلو أنّها	أنفُسا	,,	امرؤ القيس	١٦٥/٦
ليالَيَ	خالسا	,,	الكميت	٨٩/٤

السين المضمومة (سُ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
–	خَمْسِ	رجز	العجاج	٢٠٧،٧٦/٥
–	الرأسِ	,,	,,	٤٣١،٤١٦/٤
–	الطِّيْسِ	,,	–	٣٣٠،٣٠٤/١
–	العَنْسِ	,,	خزز بن لوذان السلوسي	٣٢٣/٥
–	مُلْسِ	,,	العجاج	٢٠٧،٧٦/٥
–	اقعنسسِ	,,	–	٣٠/٥
–	أمرِسِ	,,	–	٣٠/٥
–	الدائِسِ	,,	–	١٧٦/٤
–	القوانسِ	,,	–	١٧٦/٤
–	جديسِ	,,	–	١٧/١
–	بالعروسِ	,,	–	١٧/١
–	لَيْسي	,,	–	٣٣٠،٣٠٤/١
–	بعُرْسِه	,,	–	١٧/١
اضربَ	الفرَسِ	منسرح	–	٦٧٤/٣

الصاد

الصاد المفتوحة (صَ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
أتاني	الأحاوصا	طويل	الأعشى	٤٧٣/٦
فإن تتّعدني	القوارصا	,,	–	٣٦٧/٩

الصاد المضمومة (صُ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
أكاشره	حريصُ	وافر	–	١٦٦/١

الضاد

الضاد المفتوحة (ضَ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
–	وَخْضا	رجز	–	٦٢/٤

الفاء المكسورة (فِ)

(١) – (يُرَهَّبُ) .

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
		القافية المكسورة (قِ)		
ورحنا	وترتقي	طويل	امرؤ القيس	٢٥٦/٧ ، ٦٦٧/٣
ومن لا	تَزْلَقِ	,,	زهير	١٥٨،١٠٣/٦
وقد تخِذَتْ	المطرَّقِ	,,	الممزَّق العبديّ	٣٧٠/٩
فإن كنت	لمّا أمزَّقِ	,,	–	١٠٠/٦
وحدّث	مُنَبَّقِ	,,	امرؤ القيس	٤٠٢/٢
تزوجتُها	من الرِّزقِ	,,	–	٥٣٣،٥١٨،٥١٦/٧
لقد زوّدتني	الترائِقِ	,,	–	٥٨/٩
وهيفٌ	المشارِقِ	,,	ذو الرمّة	٦٦٩/٣
حمىً لا	المياثقِ	,,	–	٣٦٠/٧
هل أنت	مخراقِ	بسيط	–	٣٠٧/٤
سدُّد	لاقي	,,	تأبّط شرّا	٥٣٨/١
أفنى تلادي	الأباريقِ	,,	–	٢٥٠/٤
ونحن ألى	رقاقِ	وافر	بشر بن أبي خازم	٤٣٦/١
وإلاّ فاعلموا	في شقاقِ	,,	,,	٣٨١،٣٧٢/٢
لو انّك يا	الخليقِ	,,	–	٢٣٥،٢٣٤،٢٢٣/٢، ٤٠٥
ألا يا زيدُ	الطريقِ	,,	–	٣٠٨/٥
أما والله	العتيقِ	,,	–	٢٢٣/٢
تَذَرُ الجماجمَ	لم تُخْلَقِ	كامل	كعب بن مالك ﷺ	٢٤٣/٣ ، ٥٠٥/٥، ٥٠٨
هلا سألت	المحرقِ	,,	–	١٦٠/٥
يا ربّ مثلك	بطلاقِ	,,	أبو محجن الثقفي	٥٧٥/٣ ، ٢٢،٢٠/٤
–	بُلَقِ	رجز	–	٥٩/٧

الكاف

الكاف الساكنة (كْ)

الكاف المفتوحة (كَ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
خلا اللهِ	عيالكا	طويل	الأعشى	٤٠٨،٣٧٢/٣
يا خاتمَ	هداكا	كامل	عباس بن مرداس السلميّ	١٦٤/٧ ، ٨٣/٩
–	وحدكا	رجز	عبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ	٦٠/٤ ، ٣٣٦/٥ ، ١٠٠/٦
–	قبلكا	,,	,,	٦٠/٤ ، ٣٣٦/٥ ، ١٠٠/٦
–	أخاكا	,,	رؤبة	١١٨/٢،١٢٥ ، ٢١٥/٤، ٢٣٢
–	إيّاكا	,,	–	٢٩٧/١
–	ذاكا	,,	رؤبة	١١٨/٢،١٢٥ ، ٢١٥/٤، ٢٣٢
–	عساكا	,,	,,	٢٩٨/٢
–	هواكا	,,	–	٢٣/٨
–	عصَيْكا	,,	–	٣٠١/٢
–	إيثاركا	,,	–	١٠٠/١
–	مباركا	,,	–	١٠٠/١
–	أبالكا	,,	–	٦٢٢/٣
–	أخالكا	,,	–	٦٢٢/٣
–	حوالكا	,,	–	٦٢٢/٣
–	نستجديكا	,,	أبو النجم	٤٠٨/١،٤١١
–	هاتيكا	,,	,,	٣٩٦/١،٤٠٨،٤١١
وأحضرت	تاركا	متقارب	عبد الله بن همّام السلوليّ	٢٠٣/٢
فلمّا	مالكا	,,	,,	٤٩٩/٣ ، ١٥٩/٦

الكافُ المضمومة (كُ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
أهوى لها	الشبَكُ	بسيط	زهير	٢١/٤،٤١٥،٤١٦، ٤٣١

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
وبِرْذونَـةٍ	أيِّلا	طويل	النابغة الجعديّ	٣٧٤/٦ ، ٣٩٢/٩
[أوانس]	[مُجتلى]	,,	–	٣٧٥/٥
ذريني	بأخْيَـلا	,,	حسان ﷺ	٥٩٦/٥
عددتُ	معْزِلا	,,	الجعدي	٤٥٦/٢
أخا الحرب	أعقلا	,,	القلاخ	٢٨٥،٢٨١/٤
من اللاءِ	المغفَّلا	,,	–	٤٤٠/١
فأقبِلْ	نفعلا	,,	–	٥٣٦/٥
[تعيِّرُني]	هلا	,,	–	٥١٨/٥
دعوتُ	مَوْئلا	,,	–	١١٦/٤
حسبتُ	ثاقلا	,,	–	٤٥٥/٢
[وليس]	خليلا	,,	–	٤١١/٢ ، ٤٣٤/٣
فلم أرَ	أفعَلَهْ	,,	عامر بن جوين الطائي	٩٢/٦
فقلتُ	وقابِلَهْ	,,	–	٦٧٣/٥
أتتني	سبالَها	,,	الشماخ	٤٣٤/٣
وأجمعُ	وصالَها	,,	كثيِّر	٢٢٧/٤
خرَّقوا	الرَّجُلَهْ	مديد	–	٣٧٣/٦
علمتُ	أملا	بسيط	–	٢٣٠/٤
يا صاحِ	الأملا	,,	–	٤٤٨/٣
في داره	اتَّهلا	,,	–	٣٦٩/٩
كن	بخِلا	,,	–	٥١٢/٣
ضيَّعْتُ	اشتعلا	,,	–	٥٥٣/٣
طِرْن انقطاعةَ	شمُلا	,,	الأزرق العنبريّ	٥٢/٧
دعِ المغمّر	ما فعلا	,,	الأخطل	٦٤٠/٣

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
حتى لحقنا	الآلا	بسيط	النابغة الجعديّ	٥٤٤/٢
بكم قريشاً	ضِلّيلا	,,	–	٢١١/٥
قد قيل	إذا قيلا	,,	النعمان بن المنذر	٢٠٤/٢
أبو حَنَش	أُثالا	وافر	ابن أحمر	٤٦٠،٤٥٩/٥
محمّدُ	تبالا	,,	حسان ﷺ	٩٨/٦
وكُومٍ	ثِقالا	,,	الفرزدق	٦٢/٧
فَدَعْ	واختِبَالا	,,	ذو الرمّة	٥٠٦/٥
وقد	الخِدالا	,,	المرّار الأسديّ	١٨٦/٣
فردّ	السؤالا	,,	,,	١٨٦/٣
يُذيب	لسالا	,,	المعري	٨٦/٣ ، ١٠٨،١٠٥/٢
وأولاك	ضِئالا	,,	ذو الرمّة	٤٠٨/١
لقيتم	قتالا	,,	جرير	٦١٧/٥ ، ٣٧٩/١
ولم أمدح	مالا	,,	ذو الرمّة	١٨٥،١٧١/٣
فخيرٌ	يالا	,,	الفرزدق	٣٦٣/٥ ، ٦٠٣/١
أجدّك	[ذمولا]	,,	–	٦٤٨/٣
[لما توعّر]	صنْبَلا	كامل	–	٢٨٣/٢
خالي لأنت	الأخوالا	,,	–	٩٤،٧٥/٢
كذبَتْـكَ	خيالا	,,	الأخطل	١١٠،١٠٦،١٠١/٥
أبني كليب	الأغلالا	,,	,,	٤٣/٤
ورجا الأخيطلُ	لينالا	,,	جرير	١٥٢/٥
لو أنَّ عُقْمَ	الأوعالا	,,	–	١٦٢/٤
لو شئتِ	غليلا	,,	لبيد	٣٩٤/٩
[قالت]	قبيلا	,,	–	٥٣٥/٥

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
ولكنْ	تحمِلُ	طويل	–	٤٥٩/١
قلبتُ	أتحوَّلُ	,,	معن بن أوس	٦٣٣/٣
قطوبٌ	حنظلُ	,,	–	١٨٥،١٧٢/٣
بكى	دَوْبَلُ	,,	جرير	٩٦/٦
فملّك	من عَلُ	,,	أوس	١٣٦/٤
فيا ربّ	المعوَّلُ	,,	–	٧٢/٢
فيوماً	تغوَّلُ	,,	جرير	٢٢٩/١ ، ٦٨٦/٥
فهل لك	[ويفصِلُ]	,,	–	١٨١/٥
ومَفْحصَها	مفصلُ	,,	كعب بن زهير	٢٣٩/٤
فإن تكن	تفعلُ	,,	–	٤٥٩/١
وكنتُ	يفعلُ	,,	معن بن أوس	٦٣٣/٣
إذا انصرفْتَ	تُقْبِلُ	,,	,,	٣١٥/٢ ، ٦٨٠/٤
فقلتُ	تقتلُ	,,	الأخطل	٥٦٥،٥٦٤/٤
فأمّا الذي	مقلّلُ	,,	معدان بن عبيد الطائي	٤٥٧/١
فلا عيبَ	أكسلُ	,,	ذو الرمّة	٥٩٣/٤
فلم يجدا	كلكلُ	,,	كعب بن زهير	٢٣٩/٤
فإن أنت	الأوائِلُ	,,	لبيد	٨١،٧٢/٣
ألا تسألان	وباطلُ	,,	,,	٤٦٣/١
توقّى	الأجادلُ	,,	أبو ذؤيب	٣٨٥/٦ ، ٣٤٥/٧
ألا كلّ	زائلُ	,,	لبيد	١٤١،٤٣/١ ، ٤١٠/٣
فتعلم أنّ	زائلُ	,,	,,	٤٠١/٢
لتعلم	غافلُ	,,	كثيِّر	٤٠١/٢
[وكانت له]	القنابِلُ	,,	–	٦١٨/٢

اللام المكسورة (لِ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
خرجتُ	مرحَّلِ	طويل	امرؤ القيس	٤٨٤،٤٨٣/٣
كأنَّ	مزمَّلِ	,,	,,	١٨٩/٣
إذا هي	اسحلِ	,,	عمر بن أبي ربيعة	٢٠١،١٨٥،١٧١/٣
[ورحنا]	تسهَّلِ	,,	امرؤ القيس	٧٧/١
فتوضح	وشمْألِ	,,	,,	٨٥،٧٤/٥ ، ١١١/٤
أعيّاشُ	فاصطلِ	,,	–	٥٠٣/٥
وظلَّ	معجَّلِ	,,	امرؤ القيس	١٢٣/٥ ، ٧٠٩/٣
وأنت	بأعزلِ	,,	,,	٣٥٠،٢٥٨،٢٥٦/١، ٤٧٤
مِكرٌ	من علِ	,,	,,	١٤١،١٢٥/٤
فمثلك	مغيَلَ	,,	,,	٢٩٥/٩ ، ٧٠٢/٣
يظلُّ العذارَى	المفتَّلِ	,,	,,	٢١٨/١
يضيء	المفتَّلِ	,,	,,	٢٥٩/٤
فجئتُ	المتفضِّلِ	,,	,,	٥١٣،٥٠٨،٢٧١/٣
ويُضحي	تفضُّلِ	,,	,,	٦٥٥/٣ ، ١٥١،١٤٠/٢
ألا هل	تفعلِ	,,	الأسود بن يعفر	١٢٨/٦ ، ٤٥١/٥
أحارِ	مكلَّلِ	,,	امرؤ القيس	٤٢٣/٥ ، ٢٥٩/٤، ٤٤٥
كُميت	بالمتنزَّلِ	,,	,,	٦٣١/٣
[وقد أغتدي]	هيكلِ	,,	,,	٥٠٣/٣ ، ٢٧/٤ ، ١١٤/٧
دريرٍ	موصَّلِ	,,	,,	٥٠٩/٣
لعمري	بالأصائلِ	,,	–	٦٣٢/٤ ، ٥١/١
[..........]	آهِلِ	,,	ذو الرمّة	٥٨٤/٧
ولا أعرفَنّي	جامِلِ	,,	النابغة	٢٦٤/٩

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
وليس	بدليلِ	طويل	–	٥٢٨/١
وما زلتُ	سبيلِ	,,	كثيِّر	٦١٠/٣
أريد	سبيلِ	,,	–	٦٩/٦
وما أنا	بقؤولِ	,,	كعب الغنويّ	٨٨/٦
إنّي	ذا أَمَلِ	بسيط	–	٤٣١/٢
ما أنت بالحكم	الجَدَلِ	,,	–	٤٨٥/١، ٤٨٨
وقد جعلتُ	الثَّمِلِ	,,	–	٢٨٦/٢
لـمّا تمكَّنَ	يَمِلِ	,,	ابن همّام السلولـيّ	١١٨/٤ ، ١٠٤/٦، ١٢٣
ما يقسم	البالِ	,,	حسان ﷺ	١٠٣/٦
لم يمنعِ	أو قالِ	,,	–	٣٩٢/٣ ، ٨٣/٤
بكيتُ وما	وبالي	وافر	–	٦٤٩/٤ ، ٧٦/٥
أحمّ الله	حَلالِ	,,	–	٦٠١/٥
ألـمّا تعجي	الخوالي	,,	–	٤٤٣/١
فأرسلها	الدِّخالِ	,,	–	٢٨٨/١ ، ٢٧٠/٣، ٢٧٤،٤٣٥،٤٤٢
فمالكَ	بالرجالِ	,,	–	٣٣٠/٣
فكونوا	من الطحالِ	,,	–	٣٣٧/٣
لدن ما غدوةً	الظلالِ	,,	كثيِّر	١٢١/٤
وتيماء	العوالي	,,	–	٤٥٨/١
ثلاثةُ أنفسٍ	عيالي	,,	الحطيئة	٣٥٦/٦ ، ٤٠٩/٧
وغادَرَنا	الليالي	,,	–	٧٨/٧
كمنية	مالي	,,	زيد الخيل	٣٣٢/١
لنا الحصنانِ	انتحالي	,,	–	٤٥٨/١

الميم

الميم الساكنة (مْ)

الميم المفتوحة (مَ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
عهدتُك	متيَّما	طويل	–	٥١٢/٣
فهل لكمُ	حِذْيَما	,,	–	١٥٢/٤
وما هي	خثعما	,,	حُميد الأرقط	٣١٥/٣ ، ٢٤٤/٤
لنا الجَفَناتُ	دَما	,,	حسان ﷺ	٢٤٩/٦ ، ١٤/٧،١٨
ومن ماليٍ	كالدُّمى	,,	عمر بن أبي ربيعة	٢٦٨/٤
لقد حملتهُ	أَرْشَما	,,	البعيث	٦٤٧/٤
لأعظمها	سُما	,,	–	١٠٠/١
تحيَّـةَ	سلَّما	,,	عبدة بن الطبيب	١٣/٤
فباتَ	صُيَّما	,,	الأعشى	٣٦١/٩
ولو أنَّ	مُطعما	,,	حسان ﷺ	٦١١/٢
لنا هضبة	فيعصما	,,	طرفة	٥٠/٦
همُ القائلون	مُعْظَما	,,	–	٢٧٦/٤ ، ١١٤/٨،١٢٧
ولولا	علقما	,,	–	٨٩/٦
أما ودماء	عَنْدَما	,,	–	٥٦٦/١،٥٧٥
وقال	المقدَّما	,,	–	٥٠١/٤
جزى الله	أكرما	,,	يُنسَبُ لعليّ ﷺ	٤٥٣/٤
وأغفرُ	تكرُّما	,,	حاتـم	٢٦٨/٣،٢٨١
فدَعْ عنك	انتمى	,,	–	١٠٠/١
فما كان	تهدَّما	,,	عبدة بن الطبيب	١٩٥/٥،٢٠٩،٢٣١
له شربتان	مورَّما	,,	طرفة	١٤٧/٢
أقولُ	وشَما	,,	–	٢٥/٢،٣١
ولن يلبث	تيمّما	,,	حميد بن ثور	٢٠٨/٥
هما أخوا	فدعاهما	,,	دُرَنى بنت عبعبة	١٨٧/٤

الميم المضمومة (مُ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
–	قَتَمُه	رجز	رؤبة	٧٠٢/٣ ، ٥٠٧/٨
هي ما كنّتي	حَمُ	مجزوء الخفيف	–	١٥٦/١
		العيم المكسورة (م)		
لعَمْرُ	على لَخمِ	طويل	–	٦٩٥/٤
يميناً	ومُبْرَمِ	,,	زهير	٥٣٧/٤
عرارَ	ولا ابنمِ	,,	–	٤٩٣/٨
ألا قل	مُتَيَّمِ	,,	الأعشى	٤١٩/٧
عملَّسُ	لم يتثلّمِ	,,	ملحة الجرمي	٦٢١/٣
كأنَّ	لم يحطَّمِ	,,	زهير	٥٠٧/٣
وتشرَقُ	من الدّمِ	,,	الأعشى	٤٦٢/٣ ، ٤٩/٤
وما الحرب	المرجَّمِ	,,	زهير	١٩٢/٤،٢٢٦ ، ٢١٥/٦
إذا لم تزل	تَسْجُمِ	,,	–	١١١/٦،١٢٨
لئن فتنتني	مُسْلِمِ	,,	أعشى همدان	١١٣/١
فلستُ	وأسهُمِ	,,	–	٥٦٩/٧
فإن لم	ضَيْغَمِ	,,	الخنجر بن صخر الأسلمي	٤٩٠/١،٤٩٦ ، ٢١٣/٢
ولا يشعُر	المتظلّمِ	,,	الجعدي	٤١٩/٤
فليتك	أعجمِ	,,	–	١٩٥/٧
ومهما تكن	تُعْلَمِ	,,	زهير	١٠٤/٦،١١٦
ولكنْ	للمتقدِّمِ	,,	–	٢٩/١
فشدَّ	قشْعَمِ	,,	زهير	٣٠٩/٣،٣١٢
لعمرك	لم تُقلَّمِ	,,	أوس	٢٤/٢
يكابِدُ	بالفمِ	,,	عدي بن الرقاع	٤٨٣/٦
تنكَّرتِ	[المكرَّمِ]	,,	أوس بن حجر	٤٢٤/٥

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
جنوبٌ	صيامِ	طويل	ذو الرمّة	٦٠٨/٤
سائِلْ	ذي الأكَمِ	بسيط	–	١١٢/٥
يشبِّهون	الأَمَمِ	,,	الشمردل بن شريك	١٤٤،١٤٢/٣
قد أوبيَتْ	تَشِمِ	,,	ساعدة بن جؤيّة	٥٢٧/٢
تلقاهُ	مقتسِمِ	,,	–	٤٢٢/١
[بعقرباتٍ]	في اللُجُمِ	,,	–	٤٦٤،٤٣٠/٩
حتّى شآها	لم ينمِ	,,	ساعدة بن جؤيّة	١٤٠/٢ ، ٢٨٣/٤، ٢٩٠،٢٨٨ ، ١٤١/٧
لا طيبَ	الـهَرَمِ	,,	–	١٥٦/٢
كأنّما	بالوَذَمِ	,,	ساعدة بن جؤيّة	٤٤٣/٧
فصالحونا	عـامِ	,,	النابغة	٤٢٣/٥
قالتْ	لأقوامِ	,,	,,	٥٨٩/٢ ، ٦٢١/٣
تخَيَّره	تَهامِ	وافر	–	٥٢٠،٥١٩،٥١٨/٤
إذا قالت	حَذامِ	,,	–	٦٧٠/٥
فلو كانت	الخيامِ	,,	النابغة	٥١٣،٥٠٨/٣
أخذتُ	الذِّمامِ	,,	–	٢١٦/٤
ولا تُهدي	العظامِ	,,	خالد بن سعد المحاربي	٥٥٧/٥
أسيِّدُ	القمامِ	,,	الفرزدق	٤٤/٤
فكيف	كرامِ	,,	–	٢٠٢،١٩٨/٢
أتاركةً	الكلامِ	,,	النابغة	٦٧٠/٥
ذريني	هشامِ	,,	–	٥١٨/٤
فقلتُ	بالتميمِ	,,	–	٤٠٠/١
إذا بعضُ	اليتيـمِ	,,	جرير	٤٩/٤
حاشا	الشَتْمِ	كامل	–	٤١٢/٣

النون

النون الساكنة (نْ)

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
		النون المفتوحة (نَ)		
مظاهرة	متباينا	طويل	–	١٥٦/٥
ولا ينطقُ	سوائِنا	,,	المرار العجلي	٣٩٩،٣٩٦،٣١١/٣
كونوا	كلانا	,,	الأخطل	٦٩/٦
فعظناهُمُ	ورِئينا	,,	–	١٨٧/١
يا رُبَّ	حرمانا	بسيط	جرير	٥٧٥،٥٧٣/٣ ، ١٩/٤، ٢٢،٢٠
يجزون	إحسانا	,,	أبو الغول الطهويّ	٦١١/٣
يا خُزْرَ	تحتانا	,,	–	٤٦٢/١
هبَّت	حورانا	,,	جرير	٢٩٧/٣ ، ٥٥٥/٤
وخمرةٍ	حانا	,,	الأخطل	٤٦٢/٧
وحبَّذا	أحيانا	,,	جرير	٥٥٥/٤
فليت	ركبانا	,,	أبو الغول الطهويّ	٦٣٢،٦١٢/٣
لو كنتُ	شيبانا	,,	–	٥٦٥/٢
فنعم	عفّانا	,,	حسان ﷺ	٥٣٢/٤
يا حبَّذا	كانا	,,	جرير	٥٥٩،٥٥٥/٤
ما بالمدينة	مروانا	,,	الفرزدق	٣٨٠/٣
لأنت	نيرانا	,,	–	١٧٧/٤
يا ربَّ	آمينا	,,	–	٥٠٠/٥
إنا محيُّوكِ	فاسقينا	,,	–	٥٣،٢٥/٤
فإنّ الله	كلانا	وافر	–	١٠٠/٤
فما إنْ	آخرينا	,,	–	٢٢٠/٢
أجهالاً	متجاهلينا	,,	الكميت	٥٠٠/٢
تفقَّأ	جنونا	,,	ابن أحمر	٥٢١/٥

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
فما وجدتْ	أحمرينا	وافر	–	١٨١/١
ألا أبلغْ	تحينا	,,	الجعديّ	٤٧٩/٥
خزايا	دامرينا	,,	كعب بن مالك ﷺ	٢٧٢/٢
لها فَرَطٌ	ودونا	,,	النابغة الجعديّ	١٤٠/٤
وأنا الشاربون	طينا	,,	عمرو بن كلثوم	٢٧٦/٤
يرى الراءون	الظُّبينا	,,	الكميت	١٨٧/١
[إذا الجوزاءُ]	الظنونا	,,	–	٦٩٢/٥
إذا ما الغانيات	العيونا	,,	–	٣٢٦/٣ ، ١٦٨/٥،١٧١
أقول	عَيْنا	,,	–	٥٠٧/٥
وأَنّا سوف	مقدَّرينا	,,	عمرو بن كلثوم	٤٨٤/٣
تذكَّر	القرينا	,,	–	٢٥٤/٢
[فإمّا زال]	أن يكونا	,,	–	٣٨/٤ ، ٤٤٩/٤،٤٥٧
فأصبحتِ	الوابلينا	,,	–	١٧٩/١
صددتِ	اليمينا	,,	عمرو بن كلثوم	٢٩٧/٣
فكفى بنا	إيّانا	كامل	–	٥٢٢/١ ، ٦٤٢/٣
وأتى	جفانا	,,	–	٩/٩
ولقد علمتُ	دِينا	,,	–	٥١٩/٤
فإن أَدْعِ	اللذينا	,,	–	٤٦٨/١
بَكَرَتْ	وألو مُهنّهْ	,,	ابن قيس الرقيّات	١٠٩/٨
ويقلن	فقلتُ إنّهْ	,,	,,	١٠٩/٨
هلاّ سألتِ	أينا	مجزوء الكامل	–	٢٩/٥
تنفكُّ	تكونَه	,,	–	١٤٣/٢
كأنّا	إيّانا	هَزَج	–	٦٠٣/٢

النون المكسورة (نِ)

(١) = (المساكينِ) .
(٢) = (المجانينِ) .

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
		الياء المفتوحة (يَ)		
ومستخلفٍ	وأحرِيا	طويل	–	٥٦/١، ٢٧٣/٢، ٤٣٩/٤، ٤٥٤، ٥٣٢/٥، ١٨٧/٩
هببتُ	مُغْرِيا	,,	–	٢٨٧/٢–٢٨٨
تقول	لا أباليا	,,	–	٤٦١/٣
لئن كان	باديا	,,	–	١٧٥/٦
وحلّت	متباغيا[1]	,,	النابغة الجعديّ	٢٤٣/٢
لها بعد	باكيا	,,	,,	٢٦١/٣
بدا لـيَ	جائيا	,,	زهير	٣٦٩/٢، ٣٧٤، ٧٠٨/٣، ٢٦٦/٤
وإمّا	حيائيا	,,	منظور بن سحيم	٤٥٦/١
أراني	خاليا	,,	–	٦٤/٥
وحلّت	[متراخيا][2]	,,	النابغة الجعديّ	٢٩٥/١
كأنّي	ردائيا	,,	زهير	٤٧٣/٣، ٥٠٩
فإن كنتَ	راضيا	,,	–	١٣٢/٦
أقلَّ	ساريا	,,	سحيم بن وثيل	٥٩٧/٤
له ما رأت	سمائيا	,,	–	١٩٢/٧ ، ٥٥/٩
كأنّيَ	مصافيا	,,	–	٥١٩/٥
هديرٌ	الضواريا	,,	النابغة الجعديّ	٢٦٢/٣
وركضُك	أعاديا	,,	–	١٢٢/٨
وقد علمتْ	عاديا	,,	عبد يغوث	٤٨٩/٣ ، ٣٥٣/٩
علمتُك	عاريا	,,	–	٢٠٤/٢

(١) = (متراخيا) .

(٢) = (متباغيا) .

أول البيت	آخره	بحره	القائل	ص
لعمري	الفتى	,,	متمّم بن نويرة	٨٣/٧
لعمري	من هوى	,,	سويد الحارثي	٥٢١/٣ ، ١٧٦/٥
–	حَزَى	رجز	–	١١٤/٦
–	حِجَى	,,	–	٤١٩/٦
–	الرؤى	,,	عبد الله بن حجاج	٧٧/٧
–	سُدى	,,	–	١٢/٨
–	يشترَى	,,	–	١٢/٨
–	العُلَى	,,	–	١١٤/٦
–	بالقِرَى	,,	–	٤١٩/٦
–	الكرَى	,,	عبد الله بن حجاج	٧٧/٧
–	أن تـا	,,	–	٣٦٣،٤٦٣/٥
–	شرّافا	,,	–	٣٦٣/٥



(ب / أنصاف الأبيات)



٧- الأعلام

العلم	ص

العلم	ص
ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد)	٤٧٩/١، ٥٣١، ٥٣٢ ، ٢٩٨/٦ ، ١٦٨/٨
ابن الباذش (أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري)	١٢/٨، ٤٢، ٤٦، ٥١٠
ابن الباذش (أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف)	٣٤/٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧ ، ٣٤/٣، ٣٥، ٤٥، ٣٤٩ ، ١٢/٤، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٦٣ ، ٤٢/٨، ٤٥، ٤٧، ٤٩ ، ٣٣١/٩
الباهلي (أبو نصر أحمد بن حاتم)	١٧٨/٣ ، ٤٨٣/٦
ببّه = عبد الله بن الحارث بن نوفل القرشيّ	
البتّي (عثمان)	٥٨٦/٧
البخاري (محمد بن إسماعيل)	١٦٧/٤، ٥١٦ ، ١٩٥/٦
بدر الدين = ابن الناظم	
البديع = علي بن محمد بن بركان الأنصاري	
أبو برزة الأسلمي ﷺ (نضلة بن عبيد)	١٦٧/٤
ابن برهان (عبد الواحد بن علي العكبري)	٤٤٩/١ ، ٣٦٢/٢، ٤٣٦ ، ١٩/٤ ، ٢٣٤/٥، ٦٩٧
ابن بريدة (عبد الله بن بريدة)	٣٢٢/٩
البَزِّي (أحمد بن محمد – راوية ابن كثير)	٤٤١/١ ، ٥٤١/٥ ، ١١٦/٨، ١١٩ ، ٤٥٠/٩، ٤٥٨
بشر بن أبي خازم الأسديّ	٤٣٦/١ ، ٣٧٢/٢ ، ٢٧١/٤ ، ٢٤٨/٥ ، ١٢١/٧
البعيث (خداش بن بشر المجاشعي)	٦٤٧/٤
بعض شيوخنا	٤٦/٢، ٣٦٩
أبو بكر بن السراج = ابن السراج	

العلم | ص

العـــــلم	ص
حاتم (الطائي)	١/٤٥١،٤٥٧،٥٤٣ ، ٢/٤٤٩،٥٦٧ ، ٣/٢٦٨،٢٨١،٤٤٢،٤٧٥ ، ٤/١٢٦
أبو حاتم (السجستاني)	١/٤٥٢ ، ٢/٢١٣ ، ٣/٤٠١ ، ٥/٣٩٨ ، ٦/٤٠٢،٤٧٦ ، ٨/٥٢ ، ٩/١٨٠
ابن الحاج (أحمد بن محمد الأزدي)	١/٤٠،٥٠٩،٥١٠،٥١١،٥١٢،٦٣٥، ٦٣٨،٦٣٩ ، ٢/٢١،٥٠،٥٣،٨١،٩٣، ١٠٥،١٠٨،١٣٤،١٣٥ ، ٣/٩،٢٠، ٤٠،٥٩،٦٠ ، ٤/٤٧٥،٥٣٠،٥٤٢، ٥٦٨
ابن الحاجب (عثمان بن عمر)	١/٨٦ ، ٢/٢٨١ ، ٥/٢٧١،٦٠٥،٦٦٠ ، ٩/٤٦
الحارث بن حلّزة	٢/٥٢٨،٥٢٩ ، ٥/٨٤
الحارث بن ظالم	٤/٤١٩،٤٢٠
الحارث بن عباد	٣/٣٦٢،٦٥٥
الحارث بن كَلَدَة	١/٥٥٥ ، ٢/٤٧٩ ، ٤/٦٣٣
الحارث بن هشام	٣/٢٧٥
ابن حبناء التميمي (المغيرة بن حبناء)	
ابن حبيب (محمد بن حبيب)	٩/٣٦٢
الحجاج بن يوسف الثقفي	٥/٥٠٣
حجل بن نضلة الباهلي	٢/٢٥٥
ابن حذيم	٤/١٥٢
الحرميّان (نافع وابن كثير)	٢/٣٨٦ ، ٣/١٠٤ ، ٥/٣٤٠ ، ٨/٢٦٢
الحريري (القاسم بن علي)	٤/١١٥
الحزين الليثي	٣/٣٩

العلم	ص

العلم	ص

العـــــلم	ص

العـــــــلم	ص
صاحب المفصل = الزمخشري	
صالح عليه السلام	٤٩٠/٩
صالح (تميميٌّ قتله الحجاج)	٥٠٣/٥
الصِّدّيق = أبو بكر الصّدّيق رضي الله عنه	
أبو صخر الهذلي (عبد الله بن سلمة)	٥٨٩/٣
ابن صريم اليشكري (باعث بن صريم)	٤٠٨/٢
أبو صعصعة العامري	١١٧/٧
الصَّعِق (خويلد بن نُفيل الكلابي)	٥٨١/١ ، ٦٢٥/٤
الصفار (قاسم بن علي البطليوسي)	٢٦٩/٤،٣٠٥
الصمة بن عبد الله	١٢٥/٤
ابن صيّاد	٣٠٣/١
الصيمري (عبد الله بن علي)	٣٥/٣،٣٢٨،٣٢٩ ، ٢٤٥/٤،٥٠٣، ٦٧٩ ، ١٣٢/٥ ، ٣١/٦ ، ٥٥/٨
ابن الضائع (علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي)	٤١٦/١،٤٢٩،٤٥٤،٤٦٧،٤٧٤، ٤٧٨،٥٣٤،٥٣٥ ، ٢٠/٢،١٦٢، ٢٠٦،٢٦٥،٢٧٧،٢٩٢،٤٣٤،٤٣٥، ٤٤٠،٤٤١ ، ٣١/٣،٥٧،٢٤٨،٢٧٢، ٣٣٦،٣٤٠،٣٥٩،٣٦٨،٣٦٩،٤٠٤، ٥٣٠،٥٥٢،٥٥٥،٥٥٨ ، ٢٩/٤، ٣٦٠ ، ١٨٥/٥،٢٢٤،٤٣٨،٤٧٧، ٦١٨،٦٣٢،٦٣٥،٦٣٦،٦٤٥،٦٩١، ٦٩٢ ، ٨٠/٦،١٨٦،١٩٩،٢٠٨، ٢١١،٢١٦،٢١٨،٢١٩،٢٢١،٢٢٥، ٣٢٨،٣٣٦،٣٤٠،٤١٨،٤٥١،٤٧٣،

(١) لعلّه (عالي بن إبراهيم الغزنوي) .

العلم	ص
القرافي (أحمد بن إدريس)	٤٩/١، ٢٥٥، ٢٥٩، ٣٥١، ٣٨٥، ٥٥١/٢
قرط اليربوعي	١١٠/٤
قرن بن ردمان	٣٥٣/١
ابن القطاع (علي بن جعفر الصقلي)	٤٩٢/٤ ، ٥٩٤/٧
القطامي (عُمير بن شُييم التغلبي)	١٦٥/٣، ٢٢٧، ٣٨٠، ٦٦٩ ، ٢٤١/٤، ٢٩٥ ، ٤٠٨/٥، ٤٤٦، ٥٠٣ ، ٣٠٨/٦ ، ١٠٨/٧، ٤١٢
قطرب (محمد بن المستنير)	٣٣٣/١ ، ١٨٩/٢ ، ٢٩/٣ ، ٢٠٨/٤ ، ١٥٧/٥، ١٥٩ ، ١٠٨/٦، ٤٧٦، ٤٨٢ ، ٨/٨، ٥٤، ٨٥، ٨٧، ١٠٩ ، ٨٢/٩، ٤٤٥
قعنب بن أمّ صاحب	٢٢٦/٢، ٤٤٦ ، ٤٤٤/٩
أبو قلابة (محمد بن أحمد بن أبي دارة)	٨/١
القلاخ (القلاخ بن حزن)	٢٨١/٤ ، ١٢٧/٩
القللوسيّ (محمد بن محمد بن إدريس)	٣٦٦/٨
ابن قميئة = عمرو بن قميئة	
قنبل (محمد بن عبد الرحمن بن محمد المخزومي المكيّ)	٢٣٨/١، ٤٤١ ، ٤٧٠/٦ ، ٦/٩
قوّال الطائي	٤٥١/١
ابن القوطيّة (محمد بن عمر)	٢٧/١، ٦٠٧ ، ٢٢٦/٢، ٢٧٣ ، ٤٨٧/٤، ٤٩٢ ، ٥٩٤/٧ ، ٢٥٥/٩
قيس بن جروة = عارق الطائي	
قيس بن الخطيم	١٧٣/٣، ٦٣١، ٦٦١ ، ٨١/٤ ، ١٨٣/٥ ، ١١١/٦ ، ٤٩٣/٨

العـــــلم	ص
المفضل (المفضل بن محمد الضَّبي)	٢/٢٥٤،٢٥٥ ، ٦/٤٨٢ ، ٧/١١٣
مقاس العائذي	٢/١٨٧
ابن مقبل (تميم بن أُبي بن مقبل العجلاني)	١/٢٩،٤٠١ ، ٤/٢٩٥،٦٩٢ ، ٧/١١٢ ، ٩/٣٢٠
المقّري (أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد)	١/٦،٣٨٦
ابن مقسم (محمد بن الحسن)	٩/١٣٠
مكي بن أبي طالب القيسي	٢/٢٨٤،٣٠٣ ، ٨/٤٢،٤٣،٤٤،٤٥، ٤٧،٤٩
ملحة الجرمي	٣/٦٢١
ابن ملكون (إبراهيم بن محمد)	١/٥٠٣ ، ٢/٤٩٣ ، ٣/٣٥،٤٥٦، ٤٥٨ ، ٤/٦٧٩،٦٨٣ ، ٥/٦٣٦ ، ٨/٥٥ ، ٩/١٢١
الممزَّق العبدي (شأس بن نهار)	٩/٣٧٠
مُنْتَجِع [أعرابي]	٦/٣٧٥
المنخل اليشكري (المنخَّل بن مسعود)	٤/٢٠٨
منظور بن سحيم	١/٤٥٦
المهلب بن أبي صفرة	١/١٥١
مهلهل بن ربيعة	١/٣٣٣ ، ٥/٢٨١،٣٦٨،٤٢٢،٦٧٦ ، ٩/٩٤
موسى عليه السلام	١/١٧٤ ، ٢/٢٥ ، ٥/٢٤٧ ، ٩/٤٩٠
أبو موسى الأشعري رضي الله عنه (عبد الله بن قيس)	٥/٢١١
أبو موسى = الجزولي (عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت)	
ابن ميّادة (الرماح بن أبرد)	١/٤٦،٥٧٣
ميسون بنت بحدل الكلبيّة (ط الكلابيّة)	٥/١٦٥ ، ٦/٨٧

٨- القبائل والأمم والفرق والجماعات ونحوها

القبائل والأمم والفرق والجماعات	ص



٩- فهرس المواضع والبلدان

١٠- الكتب المذكورة في المتن

الكتـــاب	ص

الكتـــاب	ص
	١٤٧،١٤٨،١٤٩،١٥٤،١٥٦،١٥٧،١٥٨،
	١٦٢،١٦٤،١٦٨،١٩٠،١٩٣،١٩٥،١٩٩،
	٢٠٩،٢١٥،٢٣٤،٢٤٧،٢٤٨،٢٧٨،٢٨٩،
	٢٩٢،٣١١،٣١٦،٣٢٤،٣٣٧،٣٦٦،٣٧٤،
	٣٧٥،٣٨١،٣٨٤،٤٠٤،٤١٧،٤١٩،٤٢٥،
	٤٢٦،٤٤٥،٤٥٧،٤٨١،٤٩٢،٤٩٤،٥٠٢،
	٥٠٥،٥٣٢،٥٣٧،٥٤٢،٥٤٧،٥٥٣،٥٦٩،
	٥٨٢،٥٨٣،٥٩٠،٥٩٢،٥٩٣ ، ٨/١٠،٣٧،
	٥٠،٦٨،١٠٨،١١٨،١١٩،١٢١،١٢٣،١٣٩،
	١٤٢،١٤٣،١٤٤،١٥٥،١٥٨،١٥٩،١٧٢،
	١٨٥،١٨٧،١٩١،١٩٤،٢٠٨،٢٣٣،٢٤٣،
	٢٥٦،٢٨٦،٢٩٦،٢٩٧،٣٢٥،٣٢٦،٣٢٧،
	٣٣٩،٣٤٠،٣٤١،٣٤٩،٣٦٥،٣٩٥،٣٩٨،
	٤٢٣،٤٢٧،٤٣٨،٤٤٠،٤٤١،٤٤٤،٤٦٠،
	٤٧١،٤٩٨،٥٠٩،٥١٥ ، ٩/٣،٤،٧،١١،١٤،
	١٥،٢٠،٣٠،٣٢،٦١،٧٣،٧٤،٧٥،٧٦،٧٧،
	٨٢،٩٩،١٠٢،١٠٤،١٠٩،١١٥،١١٦،١١٨،
	١١٩،١٢٠،١٢٣،١٢٤،١٢٥،١٢٦،١٢٩،
	١٣٣،١٣٥،١٤٠،١٥٠،١٥١،١٥٣،١٦٠،
	١٧١،١٧٦،١٨١،١٨٣،١٨٩،١٩١،١٩٢،
	١٩٥،٢٠٢،٢١١،٢١٨،٢٣٠،٢٤١،٢٤٢،
	٢٤٤،٢٤٦،٢٤٧،٢٤٩،٢٧٢،٢٨٧،٢٨٩،
	٢٩١،٢٩٥،٢٩٨،٢٩٩،٣١٦،٣٣٧،٣٤٧،
	٣٥١،٣٥٤،٣٥٥،٣٥٨،٣٦٠،٣٧١،٣٧٢،
	٣٧٣،٣٨٢،٣٨٣،٣٨٨،٣٨٩،٣٩٢،٤٠١،

الكتـــاب	ص
	٤٠٤،٤٠٦،٤١١،٤١٦،٤١٧،٤١٨،٤٢٤، ٤٧٤،٤٩٤
التصريف (للمازني)	٨/٤٧٤ ، ٩/٢٠،٣٥،٧٧
التعاقب لابن جني	١/١٦٦ ، ٣/٤٧٦،٦٤٨ ، ٦/١٤ ، ٩/٣
تعليقات على أبواب الجزولية (لابن معطٍ)	١/٢٦
تقييد ابن الحاج على المقرب	٢/٢١،٥٣،١٣٤ ، ٤/٥٤٢
تقييد الصغار عن ابن عصفور (؟)	٤/٢٦٩
تقييد ابن الفخار على الجمل = شرح الجمل	٢/٦١٨
تكملة الشـرح لابـن النـاظم (تكملـة شـرح التسهيل لوالده) = التكملة	٦/١٠،٣٤،٥٢،٥٦،٥٧،٧٨،٨٤،١٥١،١٨٧
التمام لابن جني	٢/١٣٥
التمهيد لابن عبد البر	١/١٣
التنبيه لابن جني	١/٢٠٥ ، ٢/١٣١،٥٠٤
التوطئة للشلوبين	٢/٤٤١ ، ٣/٥٩
جزء في (حبّذا) لابن الفخار	٤/٥٥٤
جزء في الردّ على الخسروشاهي في مذهبه في علم الجنس واسم الجنس والعلـم الشـخصي لبعض عصريّي الشاطبي	١/٣٨٦
الجمل (للزجاجيّ)	١/٥١٠ ، ٢/٣٦٧ ، ٣/٤٦،٢٣١،٣٤٠ ، ٥/٣٢٥،٣٤٢ ، ٦/٧٣ ، ٨/٥٣ ، ٩/٤٨٥
الحجة للفارسي	٢/٣٠٤ ، ٥/١٥٨ ، ٦/٤٧٢ ، ٩/١٢٣،٤١٩، ٤٢٠
الحقائق لابن كيسان	٣/١٠٤
الحلبيات (الفارسي)	٢/١٧٠،١٨٦

١١- المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، للشرجي – مصورة معهد البحوث العلمية بجامعة أمّ القرى بمكة عن نسخة شهيد علي بتركيا .
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، للشّرجي الزّبيدي ، تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ، رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة سليمان الأعظمي ، بغداد ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م .
- أبو عمر الجرميّ النحويّ ، لمحسن بن سالم العميري ، رسالة ماجستير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة .
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، للدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- ابن الطراوة النحوي ، للدكتور عيّاد الثبيتي ، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- ابن كيسان النحوي : حياته ، آثاره ، آراؤه ، للدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للدمياطي ، مطبعة عبد الحميد حنفي ، القاهرة ١٣٥٦هـ .
- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق ، لابن غازي ، مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى رقم (٨٢٩) نحو عن نسخة المكتبة الوطنية بتونس (الأحمديّة) رقم ١٥٤٨٥٠ .

- إثبات المحصل في شرح أبيات المفصل ، لابن المستوفى الإربلي ، مصوّرة الدكتور عبد الرحمن العثيمين عن نسخة آق حصار بتركيا .
- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحويّة ، للراعي الأندلسي ، تحقيق ودراسة ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، إعداد محمود رجب المزيّن .
- الإحاطة في أخبار غرناطة ، للسان الدين بن الخطيب ، تحقيق محمد عبد الله عنان ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .
- أحكام القرآن ، لأبي بكر بن العربي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .
- أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام – القاهرة ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- الاختيارين ، للأخفش الأصغر (علي بن سليمان البغدادي) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م .
- أدب التّسمية في البيان النبويّ ، الدكتور السعيد السيد عبادة ، الطبعة الأولى ، دار مصر للطباعة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق محمد أحمد الدالي – مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق الدكتور / مصطفى النماس ، الطبعة الأولى – دار المدني – القاهرة ، ١٤٠٤هـ – ١٤٠٩هـ = ١٩٨٤م – ١٩٨٩م .
- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق) – دمشق ١٣٩١هـ = ١٩٧١م .
- أساس البلاغة ، للزمخشري ، مطابع الشعب – القاهرة ، ١٩٦٠م .
- الاستدراك على كتاب سيبويه في الأبنية ، للزُّبيدي ، تحقيق كويدي ، مصورة مكتبة المثنى ببغداد عن طبعة روما ١٨٩٠م – وتحقيق الدكتور حنّا جميل حداد ، دار العلوم – الرياض ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .

- الاستغناء في أحكام الاستثناء ، لشهاب الدين القرافي ، تحقيق طه محسن ، مطبعة الإرشاد – بغداد ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- الاستكمال في الإمالة لابن غلبون ، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، نشر الزهراء للإعلام العربي – القاهرة ١٤١٢هـ = ١٩٩١م .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبد البرّ ، تحقيق محمد علي البجاوي ، نهضة مصر – ١٩٧٠م .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، ومحمد عاشور ، دار الشعب – القاهرة ١٣٩٣هـ .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي – دمشق ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م .
- أسماء خيل العرب ، للأسود الغندجاني ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨١م .
- أسماء خيل العرب وفرسانها ، لابن الأعرابي ، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، مكتبة النهضة المصريّة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي اليماني ، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب ، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- الأشباه والنظائر ، للخالديَين ، تحقيق الدكتور محمد يوسف ، القاهرة – مطبعة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٨م .
- الأشباه والنظائر النحويّة للسيوطي ، حيدر آباد الهند ١٣٦١هـ . وطبعة مجمع اللغة العربيّة بدمشق ، تحقيق عبد الإله نبهان وآخرين .
- الاشتقاق ، لأبي بكر بن دريد ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة السنّة المحمديّة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٨م .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، دار صادر ، بيروت ، مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ .

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق الدكتور حمزة النشرتي ، دار المريخ بالرياض – الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق محمد أحمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف بمصر – الطبعة الثالثة ١٩٧٠م .
- الأصمعيات ، تحقيق محمد أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون – دار المعارف بمصر – ١٩٧٠م .
- الأصنام ، لابن الكلبي ، تحقيق أحمد زكي باشا ، دار الكتب المصريّة ١٣٤٣هـ = ١٩٢٤م .
- الأصول ، لابن السرّاج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م . وطبعة مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- الأضداد ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبوعات دائرة المطبوعات والنشر بالكويت ١٩٦٠م .
- إعجاز القرآن ، لأبي بكر الباقلاني ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار المعارف بمصر – ١٩٧٧م .
- إعراب أشعار الستة ، للحضرمي ، مصورة مركز إحياء التراث الإسلامي عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم ٩٢٣ .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، لابن خالويه ، مطبعة دار الكتب المصريّة ١٣٦٠هـ = ١٩٤١م .
- إعراب الحماسة لابن جني = التنبيه على مشكلات الحماسة .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور / زهير غازي زاهد – مطبعة العاني ، بغداد .
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٩٦٣م .
- إعراب القراءات السبع لابن خالويه ، مصورة الدكتور عبد الرحمن العثيمين عن نسخة مراد ملاّ رقم ٨٥ .

- الأعلام – لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة الخامسة .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني ، دار الكتب المصريّة ١٣٤٥هـ = ١٩٢٧م ، وطبعة الساسي .
- الأغفال ، لأبي علي الفارسي ، مصورة مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى بمكة رقم ١١٦٨ نحو عن نسخة شهيد علي بتركيا رقم ٢٩٨ .
- الإفادات والإنشادات ، للشاطبي ، تحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لابن الطراوة ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، دار التراث بمكة ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ = ١٩٨٣م .
- الأفعال ، لأبي عثمان سعيد بن محمد السرقسطي ، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف ، (مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة) – الهيئة المصريّة العامة ١٩٧٥–١٩٧٩م .
- الأفعال لابن القطاع ، عالم الكتب – بيروت .
- الأفعال لابن القوطيّة ، طبعة ليدن ١٨٩٤م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي – تحقيق مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبد المجيد ، الهيئة المصريّة ١٩٨١م – ١٩٨٣م . وطبعة دار الجيل ببيروت .
- الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ، (مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى) ، مكة المكرمة ١٤٠٣هـ .
- الإكليل ، للهمداني – الجزء العاشر ، تحقيق محبّ الدين الخطيب ، المكتبة السلفيّة – القاهرة ١٣٦٨هـ = ١٩٤٨م .
- ألفيّة ابن معطي ، تحقيق زتسترين – ليبزج ١٩٠٠م . ومصوّرة معهد البحوث العلمية بجامعة أمّ القرى عن نسخة دار الكتب رقم (٦ نحو – تيمور) .
- أمالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة المدني – القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ .

- أمالي السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م .
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م . وطبعة دار المعرفة - بيروت .
- الأمالي ، لأبي علي القالي مصورة دار الفكر - بيروت (عن طبعة دار الكتب المصريّة ١٣٤٤هـ = ١٩٢٦م) .
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ، ودرر القلائد) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م .
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلاّم ، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ، (مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أمّ القرى) ، مكة المكرمة ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصريّة ١٩٧٣م .
- أنساب الخيل ، لابن الكلبي ، تحقيق أحمد زكي باشا ، دار الكتب المصريّة ١٩٤٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م .
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
- أيام العرب في الجاهلية ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي - دار الفكر - بيروت .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي مزهود ، الطبعة الأولى - مطبعة دار التأليف بمصر ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م .
- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور / مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت ، الطبعة الثانية .

- إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج ، لابن ملكون ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى بمكة عن نسخة الأسكوريال رقم : ٣١٢ .
- إيضاح الوقف والابتداء ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق محيي الدين رمضان (مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق) ، دمشق ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان ، مكتبة النهضة – الرياض .
- برنامج الوادي آشي ، تحقيق محمد محفوظ – دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م .
- البغداديات = المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .
- برنامج شيوخ الرعيني ، تحقيق إبراهيم شبوح ، دمشق ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م .
- برنامج المجاري (محمد المجاري الأندلسي) ، تحقيق محمد أبو الأجفان ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
- بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس ، للضبيّ ، مدريد ١٨٨٤م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروز آبادي ، تحقيق محمد المصري ، وزارة الثقافة – دمشق ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .
- بلغة الأمنية ومقصد اللبيب – فيما كان بسبتة في الدولة المرينيّة من مدرس وأستاذ وطبيب ، لمجهول ، نشره الأستاذ محمد بن تاويت ، ضمن (سبتة الأسيرة ...) ، مجلة البحث العلمي بالمغرب ، الأعداد : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ .
- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر – بيروت ، الطبعة الرابعة .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزَّبيدي ، طبعة الكويت ، بتحقيق جماعة من العلماء ، ١٣٨٤هـ . وطبعة القاهرة ١٣٠٦هـ .

- تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٩هـ = ١٩٣١م .
- تاريخ الطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م .
- تاريخ علماء الأندلس ، لابن الفرضي ، الدار المصريّة للتأليف والترجمة ١٩٦٦م .
- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م .
- التبصرة والتذكرة ، للصيمريّ ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- تحفة الأحوذي في شرح سنن الترمذي ، للمباركفوري ، طبعة الهند ١٣٤١هـ – ١٣٥٣هـ .
- التخمير في شرح المفصل = شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير .
- تحقيق النصوص ونشرها ، لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الرابعة ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- التذكرة السعديّة في الأشعار العربيّة ، تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري ، المكتبة الأهليّة – بغداد ١٩٧٢م .
- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الغرناطي ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- التذييل والتكميل (شرح التسهيل) ، لأبي حيّان الغرناطي ، مصورة مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى ، عن نسخة دار الكتب رقم ٦٢ نحو ، وعن نسخة الأسكوريال رقم ٧٢ .

- تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، حيدر آباد (دائرة المعارف العثمانيّة) ، الطبعة الثالثة ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م .
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضي عياض ، تحقيق محمد بن تاويت الطبخي وآخرين ، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربيّة – الرباط .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور / محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي بمصر ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح ، خالد الأزهري ، دار الفكر – بيروت .
- التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام ، للسهيلي ، تحقيق عبد مهنا ، دار الكتب العلميّة – بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدّى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- التعليقات والنوادر ، لأبي علي الهجري ، تحقيق الدكتور حمود عبد الأمير ، العراق ١٩٨٠م .
- التفسير الكبير للفخر الرازي ، دار الفكر – بيروت ١٤٠٣هـ .
- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل آي القرآن) ، تحقيق محمود شاكر ، دار المعارف بمصر ١٣٧٤هـ . وطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) – دار القلم – بيروت ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م .
- تفسير ابن كثير ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، والدكتور محمد عاشور ، والدكتور عبد العزيز غنيم ، دار الشعب بالقاهرة ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م .
- تقريب التهذيب ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق محمد عوّامة – حلب – دار الرشيد ، بيروت – دار البشائر الإسلامية ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- التكملة لأبي علي الفارسي (وهي الجزء الثاني من الإيضاح) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، مطبوعات جامعة الملك سعود بالرياض ١٤٠١هـ = ١٩٨١م . وتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان – العراق – بغداد ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .

- تكملة شرح التسهيل لابن الناظم (مع شرح التسهيل لوالده) ، مصورة معهد البحوث العلميّة عن نسخة دار الكتب المصريّة برقم ١٠ نحو ش .
- التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبّار القضاعي ، نشره عزّت العطار الحسيني ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م . وطبعة كوديرا – مدريد ١٨٨٧م .
- التكملة والذيل والصلة ، للصاغاني ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وإبراهيم الأبياري ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة ١٩٧٠م .
- التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام ، لابن عسكر ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى .
- التمام في تفسير شعر هذيل مما أغفله السكريّ ، لابن جنّي ، تحقيق ناجي القيسي ، وأحمد مطلوب ، وخديجة الحديثي – بغداد ١٣٨١هـ .
- التمثيل والمحاضرة ، للثعالبي ، تحقيق عبد الفتاح الحلو ، دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى الحلبي وشركاه – القاهرة ١٣٨١هـ = ١٩٦١م .
- التمهيد لِما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لابن عبد البر ، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب .
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ، تحقيق يسري القواسمي ، رسالة ماجستير بكلية الآداب – جامعة القاهرة . ومصورة معهد البحوث العلمية بجامعة أمّ القرى عن نسخة يني جامع بتركيا رقم ٩٦٦ ، بعنوان (إعراب الحماسة) .
- التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعلي بن حمزة البصري (مع كتاب المنقوص والممدود للفراء) ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار المعارف بمصر ١٣٨٧هـ .
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، لابن خروف ، تحقيق ودراسة رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى – إعداد صالح أحمد الغامدي . ومصورة معهد البحوث العلمية بجامعة أمّ القرى عن نسخة دار الكتب المصريّة .
- تهذيب الألفاظ – لابن السكيت ، للتبريزي ، نشره لويس شيخو – بيروت ١٨٩٥م .
- تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، حيدر آباد – الهند ١٣٢٥هـ .

- تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين ، القاهرة – المؤسسة العامّة ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .
- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي بالقاهرة ١٩٧٣م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليّات الأزهريّة ، الطبعة الثانية .
- التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ، عني بتصحيحه : أوتزل ، استانبول ١٩٣٠م .
- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، لمجد الدين بن الأثير ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، دار البيان – دمشق ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م .
- الجامع الصغير ، للسيوطي ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م .
- الجامع الكبير ، للسيوطي ، مطابع الهيئة المصرية العامّة ١٩٧٨م .
- جذوة الاقتباس في ذِكر مَن حلّ من الأعلام مدينة فاس ، لابن القاضي ، دار المنصور للطباعة – الرباط ١٩٧٣م .
- الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي ، تصحيح عبد الرحمن المعلمي اليماني ، حيدر آباد – الهند ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م .
- الجمل ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور / علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ودار الأمل – إربد – الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م . وتحقيق ابن أبي شنب ، باريس ، الطبعة الثانية ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م .
- جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشي ، تحقيق محمد علي الهاشمي ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ = ١٩٨١م . وتحقيق علي البجاوي ، نهضة مصر بالقاهرة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م .
- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربيّة الحديثة للطبع والنشر – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .

- جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م .
- الجمهرة في اللغة ، لابن دريد ، حيدر آباد - الهند ١٣٥١هـ .
- الجزوليّة - مصوّرة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة دار الكتب المصريّة رقم (٣٦٢ نحو تيمور) .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، المكتبة العربيّة بحلب ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الإربلي ، تحقيق الدكتور حامد أحمد نيل ، توزيع مكتبة النهضة المصريّة ، القاهرة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، لعبد القادر القرشي ، حيدر آباد - الهند ١٣٣٢هـ . وتحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو ، عيسى الحلبي - القاهرة ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م .
- الجيم لأبي عمرو الشيباني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، وعبد العليم الطحاوي ، وعبد الكريم العزباوي - الهيئة العامّة - القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٣٩٥هـ = ١٩٧٤م - ١٩٧٥م .
- حاشية أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج على شرح المكودي لألفية ابن مالك ، دار الفكر - بيروت .
- حاشية الدمنهوري على الكافي في علمي العروض والقوافي للقنائي ، مع الكافي المذكور - الحلبي - القاهرة ١٣٤٤هـ .
- حاشية الصبان على الأشموني (مع شرح الأشموني) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
- حاشية الشيخ يس العليمي الحمصي على التصريح ، مع التصريح بمضمون التوضيح ، دار الفكر - بيروت .
- حاشية على شرح بانَت سعاد لابن هشام ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق نظيف محرّم خواجه ، (مطبوعات وزارة الأبحاث العلمية الألمانية ، بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقيّة - بيروت) ، مطبعة دار صادر ١٤٠٠هـ - ١٤١٠هـ = ١٩٨٠م - ١٩٩٠م .
- حجّة القراءات ، لابن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .

- الحجّة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، وبشير حويجاتي ، دار المأمون - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٤١٣هـ = ١٩٨٤م - ١٩٩٣م .
- الحديث النبويّ الشريف وأثره في الدراسات اللغويّة والنحويّة ، للدكتور محمد ضاري حمادي ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- حذف من نسب قريش ، لمؤرج السدوسي ، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد - القاهرة ١٩٦٠م .
- الحلبيات = المسائل الحلبيات .
- الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق الدّكتور مصطفى إمام - مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م .
- الحماسة ، لأبي تمام ، تحقيق الدكتور عبد الله عسيلان ، مطبوعات جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، مطابع الهلال للأوفست بالرياض ١٤٠١هـ = ١٩٨١م . ورواية الجواليقي ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد صالح ، دار الرشيد للنشر - بغداد ١٩٨٠م .
- الحماسة البصريّة ، للبصريّ ، تحقيق الدّكتور مختار الدّين أحمد ، حيدر آباد - الهند ١٩٦٤م .
- الحماسة الشّجريّة ، لابن الشجري ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، وأسماء الحمصي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٠م .
- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكاتب العربي - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ = ١٩٦٩م .
- خزانة الأدب - للبغدادي ، مصورة دار صادر - بيروت - وتحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
- الخصائص ، لأبي الفتح بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، (مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م) .

- الخيل لأبي عُبيدة ، حيدر آباد – الهند ١٣٥٨هـ .
- الخيل للأصمعي ، تحقيق الدكتور نوري القيسي ، مجلة كلية الآداب ببغداد – العدد الثاني ١٩٦٩م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، دار المعرفة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ .
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، لابن حجر ، تحقيق محمد سيّد جاد الحق ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٣٨٥هـ .
- درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ١٩٧٥م .
- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة ، لحمزة الأصفهاني ، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢م .
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد الخرّاط ، دار القلم – دمشق ، الطبعة الأولى .
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، للسيوطي ، دار الفكر – بيروت ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- درة الحجال في أسماء الرجال ، لابن القاضي ، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث – القاهرة ، والمكتبة العتيقة بتونس ، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م .
- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمود شاكر ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني – القاهرة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- دلائل النبوة للبيهقي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلميّة – بيروت ١٤٠٥هـ .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، لابن فرحون المالكي ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث – القاهرة .

- ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق محمد جبار المعيبد ، مطبعة الآداب في النجف ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد السكّري ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، دار الكتاب الجديد – بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٤م .
- ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ، تحقيق الدكتور محمد عبده عزام ، دار المعارف بمصر ١٩٥٧م .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي (ضمن كتاب : دراسات في الأدب العربي ، لغوستاف فون غرنباوم) ، ترجمة الدكتور إحسان عباس وآخرين ، دار مكتبة الحياة – بيروت ، ومؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، بيروت – نيويورك ١٩٥٩م .
- ديوان أبي طالب ، (ديوان شيخ الأبطح أبي طالب) ، تحقيق محمد صادق بحر العلوم – النجف ١٣٥٦هـ = ١٩٣٧م .
- ديوان أبي الطيب المتنبي (التبيان في شرح الديوان – المنسوب للعكبري) ، تحقيق مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، مصطفى البابي الحلبي – القاهرة ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م .
- ديوان أبي العتاهية (أبو العتاهية : أشعاره وأخباره) ، تحقيق الدكتور شكري فيصل ، دار الملاّح – دمشق .
- ديوان أبي قيس بن الأسلت ، دراسة وجمع وتحقيق الدكتور حسن باجودة ، دار التراث – القاهرة ١٩٧٣م .
- ديوان أبي محجن الثقفي ، صنعة أبي هلال العسكري ، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد – بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٠م .
- ديوان أبي النجم العجلي ، صنعة علاء الدين أغا ، النادي الأدبي – الرياض ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- ديوان أبي نواس ، شرح محمود واصف ، العموميّة بمصر ١٨٩٨م .
- ديوان أحيحة بن الجُلاح ، تحقيق الدكتور حسن باجودة ، مطبوعات نادي الطائف الأدبي – ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .

- ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب – القاهرة ١٩٥٠م .
وتحقيق رودلف جاير (الصبح المنير في شعر أبي بصير ، وهو الأعشى ميمون ، معه شعر الأعْشَيْن الآخَرين) ، فينا ١٩٢٧م .
- ديوان أعشى همدان وأخباره ، تحقيق الدكتور حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- ديوان الأفْوَه الأودي (الطرائف الأدبيّة) ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٩٣٧م .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٥٨م .
- ديوان أميّة بن أبي الصلت ، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عبد الحفيظ السطلي – المطبعة التعاونية بدمشق ، الطبعة الثالثة .
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر – بيروت ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م .
- ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق الدكتور عِزّة حسن ، مطبوعات وزارة الثقافة – دمشق ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م .
- ديوان تأبّط شرّاً ، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- ديوان توبة بن الحميِّر ، تحقيق خليل العطيّة ، مطبعة الإرشاد – بغداد ١٩٦٨م .
- ديوان جران العود النميريّ ، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق الدكتور نوري القيسي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة ، دار الرشيد للنشر – بغداد ١٩٨٢م .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .
- ديوان جميل ، تحقيق الدكتور حسين نصّار ، مكتبة نهضة مصر ، الطبعة الثانية ١٩٦٧م .

- ديوان حاتم الطائي ، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال ، مطبعة المدني - القاهرة ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .
- ديوان الحادرة ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- ديوان حسان بن ثابت ﷺ ، تحقيق سيد حنفي ، الهيئة المصريّة العامّة ١٩٧٤م . وتحقيق الدكتور وليد عرفات - دار صادر - بيروت ١٩٧١م .
- ديوان الحطيئة ، تحقيق الدكتور نعمان طه ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م .
- ديوان حميد بن ثور ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصريّة ١٣٧١هـ = ١٩٥١م .
- ديوان الخِرْنق بنت هفّان ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، دار الكتب المصريّة ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م .
- ديوان الخنساء ، تحقيق كرم البستاني ، دار صادر - بيروت ١٩٦٣م .
- ديوان دريد بن الصمّة الجشميّ ، جمع وتحقيق وشرح محمد خير البقاعي ، دار قتيبة - دمشق ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- ديوان ابن الدمينة ، تحقيق أحمد راتب النفاخ ، دار العروبة - القاهرة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م .
- ديوان ذي الرّمّة بشرح أبي نصر الباهلي ، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان - بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- ديوان الراعي النميري ، تحقيق راينهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيّة - بيروت ١٤٠١هـ = ١٩٨٠م .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، عُني بتصحيحه وليم بن آلورد البروسي ، لايبزج ١٩٠٣م .
- ديوان الزَّفيان (مجموع أشعار العرب جـ١) ، نشره وليم بن آلورد البروسي ، لايبزج ١٩٠٣م .

- ديوان زهير بشرح ثعلب ، طبعة دار الكتب المصريّة ١٣٦٣هـ = ١٩٤٤م .
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، دار الكتب المصريّة ١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م .
- ديوان سلامة بن جندل ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، المكتبة العربيّة – حلب ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ = ١٩٦٨م .
- ديوان الشماخ ، تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م .
- ديوان صريع الغواني ، تحقيق الدكتور سامي الدهان ، دار المعارف بمصر – الطبعة الثالثة ١٩٨٥م .
- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم ، تحقيق دريّة الخطيب ، ولطفي الصقال ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .
- ديوان الطرماح ، تحقيق الدكتور عِزّة حسن ، وزارة الثقافة – دمشق ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م .
- ديوان طفيل الغنوي ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٦٨م .
- ديوان عامر بن الطفيل ، دار صادر – بيروت ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩١م .
- ديوان عبد الرحمن بن حسان ، تحقيق الدكتور سامي مكي العاني ، نشر بالعدد الثالث عشر من مجلة كليّة الآداب بجامعة بغداد ١٩٧٠م .
- ديوان عبد الله بن رواحة ﷺ ، تحقيق الدكتور وليد قصاب ، دار العلوم للطباعة والنشر – الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- ديوان عبد الله بن الزبعري ، تحقيق يحيى الجبوري – بيروت ١٩٨١م .
- ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق الدكتور حسين نصّار ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م .

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات ، تحقيق الدكتـور محمـد يوسـف نجـم ، دار بـيروت – ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- ديوان العجاج رواية الأصمعي ، تحقيـق الدكتـور عِزّة حسـن ، مكتبـة دار الشـروق – بيروت ١٩٧١م .
- ديوان عديّ بن زيد العبادي ، تحقيق محمد جبار المعيبد ، بغداد ١٩٦٥م .
- ديوان العرجي ، تحقيق خضر الطائي ، ورشيد العبيدي ، بغداد ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م .
- ديوان شعر عديّ بن الرقـاع العـاملي (عـن ثعلـب) ، تحقيـق الدكتـور نـوري القيسـي ، والدكتور حاتم الضامن ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- ديوان عـروة بـن حـزام ، تحقيـق الدكتـور إبراهيـم السـامرائي وأحمـد مطلـوب ، بغـداد ١٩٦١م .
- ديوان عروة بن الورد ، دار صادر – بيروت .
- ديوان علقمة الفحل (بشرح الأعلم الشنتمري) ، تحقيق لطفي الصقال ، ودريّة الخطيب ، دار الكتاب العربي بحلب ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م .
- ديوان علي بن أبي طالب ﷺ (من الشعر المنسوب إلى الإمام) ، جمعـه عبـد العزيـز سـيد الأهل – دار صادر – بيروت ١٩٧٣م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصـر ، الطبعة الأولى ١٩٧١م . وطبعة بيروت (١٣٩٨هـ) .
- ديوان الفرزدق بشرح الصّاوي ، القاهرة ١٣٥٤هـ = ١٩٣٦م . وطبعـة دار صـادر – بيروت .
- ديوان القطامي ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، والدّكتور أحمـد مطلـوب ، بـيروت ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م .
- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور نـاصر الديـن الأسـد ، دار العروبـة ، القـاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م .
- ديوان عنترة بشرح الأعلم ، تحقيق ودراسة محمد سـعيد مولـوي ، المكتـب الإسـلامي – دمشق ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م .

- ديوان كُثَيِّر ، جمعه وحققه الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت ١٣٩١هـ .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ﷺ ، تحقيق الدكتور سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة – بغداد ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م .
- ديوان ليلى الأخيليّة ، جمع وتحقيق وشرح خليل إبراهيم العطيّة ، وجليل العطيّة ، دار الجمهوريّة – بغداد ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م .
- ديوان المتلمس الضبعي ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، المجلد الرابع عشر من مجلة معهد المخطوطات العربيّة ١٣٨٨هـ .
- ديوان المثقب العبدي ، تحقيق حسن كامل الصيرفي – معهد المخطوطات – القاهرة ١٣٩١هـ = ١٩٧١م .
- ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق الدكتور عبد الستار أحمد فرّاج ، دار مصر للطباعة – القاهرة .
- ديوان المرقش الأكبر ، جمعه حمد الجاسر (مجلة العرب ، العدد العاشر ، من السنة الرابعة ١٩٧٠م) .
- ديوان مسكين الدارمي ، جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطيّة ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة دار البصرى – بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م .
- ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري ، عالم الكتب – بيروت .
- ديوان معن بن أوس المزني ، صنعة الدكتور نوري القيسي وحاتم الضامن ، بغداد ١٩٧٧م .
- ديوان ابن مقبل ، تحقيق الدكتور عِزّة حسن ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م . وصنعة ابن السكيت ، تحقيق الدكتور شكري فيصل ، دار الفكر بدمشق ١٩٦٨م .
- ديوان يزيد بن مفرِّغ الحميري ، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .
- ديوان الهذليين ، دار الكتب المصريّة ١٩٥٠م .

- ذيل الأمالي ، لأبي علي القالي – دار الفكر – بيروت .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، القسم الأول ، تحقيق الدكتور محمد بن شريفة ، وبقية السفر الرابع ، والسفران الخامس والسادس ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت .
- ذيل الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع) لأبي شامة – دار الجيل – بيروت ١٩٧٤م .
- الردّ على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام – القاهرة ١٩٧٩م .
- رسالة الغفران ، لأبي العلاء المعري ، تحقيق الدكتورة بنت الشاطئ ، دار المعارف بمصر ، الطبعة ١٩٧٧م .
- رسالة في تعيين محل دخول الباء من مفعولي بدّل وأبدل ، لابن لُبّ ، تحقيق الدكتور عيّاد الثبيتي ، بحوث كليّة اللغة العربيّة – جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة ، العدد الثاني ١٤٠٤هـ – ١٤٠٥هـ .
- رسالة الملائكة ، لأبي المعري ، تحقيق محمد سليم الجندي ، للطباعة – بيروت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لابن عبد النور المالقي ، تحقيق أحمد محمد خرّاط ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .
- رغبة الآمل من كتاب الكامل ، سيد بن علي المرصفي ، مصر ١٩٤٦م .
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، للدكتور مازن المبارك ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٧٤م .
- الروض الأنف ، للسهيلي ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل ، دار النصر للطباعة – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م .
- الروض المعطار في خبر الأقطار ، للحميري ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار القلم – لبنان ١٩٧٥م .
- زاد المسير في علم التفسير ، لابن الجوزي ، المكتب الإسلامي – دمشق ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .

- الزاهر لابن الأنباري في معاني كلمات النـاس ، لابـن الأنبـاري ، تحقيـق الدكتـور حـاتم صالح الضامن ، وزارة الثقافة – بغداد ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
- زهر الآداب ، للحُصْري ، تحقيق علي محمد البجـاوي ، مطبعـة عيسـى البـابي الحلبي – القاهرة ١٣٧٢هـ = ١٩٥٣م .
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيـف ، دار المعـارف بمصـر ، الطبعة الثالثة ١٩٨٠م .
- سرّ صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي (شرح ابـن القـاصح على الشـاطبية) لابـن القاصح ، المطبعة الأميريّة – القاهرة ١٢٩٣م .
- سمط اللآلئ (اللآلئ في شرح أمالي القالي) لأبي عبيد البكري ، تحقيق عبد العزيز الميمـني الراجكوتي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٣٥٤هـ = ١٩٣٦م .
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) للترمذي ، تحقيـق أحمـد محمـد شـاكر ، مكتبـة ومطبعـة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م .
- سنن أبي داود ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م .
- سنن الدّارميّ ، بعناية محمد أحمد دهمان ، دار الكتب العلميّة – بيروت .
- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد البـاقي ، مطبعـة عيسـى البـابي الحلبي ، القـاهرة ١٣٧٣هـ .
- سنن النّسائيّ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م .
- سِيَر أعلام النّبلاء ، للذهبي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ – ١٤٠٩هـ .
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، للدكتور محمود فجـال ، نـادي أبها الأدبي – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٨م .
- السّيرة النّبويّة ، لابن هشام ، مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة – الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م .

- شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، تحقيق محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير – بيروت ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- شرح أبنية سيبويه ، لابن الدهان ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم – الرياض ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م .
- شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، تحقيق محمد علي سلطاني ، مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد الدقاق ، دار المأمون – دمشق ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م .
- شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج ، مكتبة دار العروبة – القاهرة ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥م .
- شرح ألفيّة ابن معطي للرعيني ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة (أكسفورد) (جـ١) . ومصورة الدكتور عيّاد الثبيتي عن نسخة برلين رقم (٦٠٥٤) وهي الجزء الثاني ، وعليها خط الرعيني .
- شرح الألفية – للأشموني = منهج السالك .
- شرح الألفية لابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل – بيروت .
- شرح التّسهيل ، لابن مالك ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة دار الكتب ، وعن نسخة الزاوية الحمزية بالمغرب .

وتحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م .

و(السفر الأول) ، تحقيق ودراسة عدنان خلف قليل أبو جرى .

و(الثاني) ، تحقيق ودراسة علاء الدين حمويّة – رسالتا دكتوراة بكلية اللغة العربية بمكة المكرمة .

- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول ، للقـرافي ، تحقيـق طـه عبـد الـرؤوف سـعد ، مكتبة الكليّات الأزهرية ، ودار الفكر ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م .
- شرح الجمل ، لابن بابشاذ ، مصوّرة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عـن نسـخة مكتبة فيض ا لله بتركيا رقم : (١٩٤٨) .
- شرح الجمل ، لابن خروف ، مصورة الدكتور عيّاد الثبيتي عن نسخة مكتبـة جامع ابـن يوسف بمراكش رقم (٣٠٤) .
- شرح الجمل ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور صاحب جعفر أبو جناح ، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقيّة – بغداد ١٤٠٠هـ – ١٤٠٢هـ = ١٩٨٠م – ١٩٨٢م .
- شرح الجمل ، لابن الفخار الإلبـيري ، تحقيـق ودراسـة حمـاد بـن محمـد الثمـالي ، رسـالة دكتوراة بكلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى بمكة .
- شرح الحماسة ، للتبريزي ، تحقيق محمد محيـي الديـن عبـد الحميـد ، مطبعـة حجـازي – القاهرة ١٣٥٨هـ .
- شرح الحماسة ، للمرزوقـي ، تحقيـق أحمـد أمـين ، وعبـد السـلام هـارون ، مطبعـة لجنـة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م .
- شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعة السكري ، الدار القوميّة للطباعة والنشر – القـاهرة ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م . (مصوّرة عن طبعة دار الكتب ١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م) .
- شرح ديوان لبيد ، تحقيق الدكتور إحسان عباس – الكويت ، الطبعة الثانيـة ١٩٨٤م ، مطبعة حكومة الكويت .
- شرح الشاطبية لابن القاصح = سراج القارئ .
- شرح الشافية للرضي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمـد محيـي الديـن عبد الحميد ، دار الكتب العلميّة – بيروت ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- شرح شواهد الشافية ، للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمـد الزفـزاف ، ومحمـد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلميّة ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .

- شرح شواهد المغني للسيوطي ، نشر أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة – بيروت .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق عدنان الدوري ، مطبعة العاني – بغداد ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م .
- شرح عيون كتاب سيبويه ، لهارون بن موسى ، تحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه ، مطبعة حسان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- شرح القصائد التسع المشهورات ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد خطاب العمر ، دار الحريّة – بغداد ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى – مكة المكرمة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، مصورة معهد البحوث العلمية بجامعة أمّ القرى عن نسخة دار الكتب المصريّة رقم (٣٧ نحو) .
- شرح اللّمحة البدرية ، لابن هشام ، تحقيق الدكتور صلاح رواي ، القاهرة – الطبعة الثانية ١٩٨٥م .
- شرح أدب الكاتب ، للجواليقي ، نشر مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٠هـ .
- شرح ألفيّة ابن مالك لابن هاني السبتي ، مصورة معهد البحوث العلميّة عن نسخة مكتبة جامعة برنستون (مجموعة يهودا) برقم (٣٥٥٨/١٦٠) .
- شرح ألفية ابن معطي لابن الخباز (الغرة المخفيّة شرح الدّرة الألفية) ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة الأسكوريال .
- شرح ألفية ابن معطي للشريسي (التعليقات الوفيّة بشرح الدرّة الألفيّة) ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة دار الكتب المصريّة .
- شرح ألفية ابن معطي ، لابن القواس (عبد العزيز بن جمعة الموصلي) ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة الأسكوريال رقم (٩) .

- شرح الجمل لابن الضايع ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة دار الكتب المصريّة رقم (١٩ نحو) .
- شرح الجزوليّة للأُبّذي ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة الزاوية الحمزيّة رقم (٢٩) . والجزء الأول تحقيق ودراسة سعد بن حمدان الغامدي (الأبذي النحوي مع تحقيق) رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربيّة بجامعة أمّ القرى .
- شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، مطبوعات جامعة قاريونس – ليبيا .
- شرح السنة للبغوي ، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط ، المكتب الإسلامي – دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، لابن بري ، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- شرح كتاب سيبويه للرماني ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة مكتبة داماذ باشا بتركيا رقم (١٠٧٤) . و(قسم الصرف) ، تحقيق الدكتور المتولي رمضان الدميري – القاهرة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبي أحمد العسكري ، تحقيق الدكتور السيد محمد يوسف ، مراجعة أحمد راتب النفاخ – القسم الأول – مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب – بيروت ، ومكتبة المتنبي – القاهرة (مصورة عن طبعة دار الطباعة المنيريّة بمصر ١٩٢٨م) .
- شرح المفضليات ، للتبريزي ، تحقيق علي محمد البجاوي – دار نهضة مصر – القاهرة .
- شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير ، للشلوبين ، تحقيق الدكتور تركي العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- شرح هاشميات الكميت ، لأبي رياش ، تحقيق الدكتور داود سلوم ، والدكتور نوري القيسي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة – بيروت ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .

- شروح سقط الزند ، لأبي العلاء المعري ، تحقيق مصطفى السقا ، وآخرين ، دار الكتب المصريّة ١٣٦٤هـ = ١٩٤٥م .
- الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار التراث العربي للطباعة – القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٧٧م .
- شعر الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب – القاهرة ١٩٧٧م .
- شعر الأخطل ، صنعة السكري ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م . وطبعة دار الثقافة – بيروت ١٩٦٨م .
- شعر أرطأة بن سُهيّة ، جمع وتحقيق صالح محمد خلف ، مجلة المورد ، المجلد السابع ، العدد الأول ١٩٧٨م .
- ديوان الأسود بن يعفر ، تحقيق الدكتور نوري القيسي ، بغداد ١٩٧٠م .
- شعر الأغلب العجلي ، تحقيق الدكتور نوري القيسي (شعراء أمويون – الجزء الرابع) ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- شعر الأقيشر الأسدي (الأقيشر أخباره وأشعاره) ، الطيب العشاش ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد الثامن ١٩٧١م .
- شعر أبي زُبيد الطائي ، تحقيق الدكتور نوري القيسي ، ضمن (شعر إسلاميون) ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربيّة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م .
- شعر الحارث بن خالد المخزومي ، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، مطبعة النعمان – النجف ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .
- شعر الخوارج ، جمع وتحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت ١٩٦٣م .
- شعر زيد الخيل ، تحقيق الدكتور نوري القيسي (شعراء إسلاميون) – عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربيّة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م .
- شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام ، جمع وتحقيق ودراسة الدكتورة وفاء فهمي السنديوني ، دار العلوم للطباعة والنشر – الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

- شعر عبدة بن الطبيب ، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، دار التربية – بغداد ١٩٧١م .
- شعر العُديل بن الفرخ العجلي ، تحقيق الدكتور نوري القيسي (شعراء أمويون – القسم الأول) – بغداد ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م .
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي ، جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق .
- شعر عمرو بن معدي كرب الزُبيدي ، جمع وتحقيق مطاع طرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- شعر عروة بن أذينة ، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، مكتبة الأندلس ، بغداد ١٩٧٠م ، مطابع التعاونية اللبنانية – (درعون – حريصا) ، لبنان .
- شعر قيس بن زهير ، تحقيق عادل جاسم البياتي ، النجف ١٩٧٢م .
- شعر كعب بن معدان الأشقري ، تحقيق الدكتور نوري القيسي (شعراء أمويون – القسم الثاني) ، بغداد ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتحقيق الدكتور داود سلوم ، مكتبة الأندلس – بغداد ١٩٦٩م – ١٩٧٠م .
- شعر الكميت بن معروف الأسدي ، تحقيق حاتم الضامن ، مجلة المورد ، المجلد الرابع ، العدد الرابع ١٩٧٥م .
- شعر مالك بن الريب ، تحقيق الدكتور نوري القيسي (شعراء أمويون – القسم الأول) ، بغداد ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م .
- شعر مالك ومتمم (ابني نويرة اليربوعي) ، جمع وتحقيق ابتسام مرهون الصفار ، مطبعة الإرشاد – بغداد ١٩٦٨م .
- شعر المتوكّل اللّيثي ، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، مكتبة الأندلس – بغداد ١٩٧١م ، مطابع التعاونية اللبنانية (درعون – حريصا) ، لبنان .
- شعر المخبل السعدي ، صنعة حاتم الضامن ، مجلة المورد ، المجلد الثاني ، العدد الأول ١٩٧٣م .

- شعر المرار بن سعيد الفقعسي ، تحقيق الدكتور نوري القيسي (شعراء أمويون – القسم الثاني) ، بغداد ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م .
- شعر ابن ميّادة ، جمع وتحقيق الدكتور حنا جميل حداد ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- شعر النابغة الجعدي ، تحقيق عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي – دمشق ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .
- شعر نصيب بن رباح ، تحقيق الدكتور داود سلّوم ، مكتبة الأندلس – بغداد ١٩٦٨م .
- شعر النمر بن تولب ، صنعة الدكتور نوري القيسي ، مطبعة المعارف – بغداد ١٩٦٩م .
- شعر هدبة بن خشرم العذري ، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ١٩٧٦م .
- شعر يزيد بن الحكم الثقفي ، تحقيق الدكتور نوري القيسي (شعراء أمويون – القسم الثالث) ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي – بغداد ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله بن علي الحسيني ، مكة المكرمة ، المكتبة الفيصلية ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- شمائل الرسول ﷺ ودلائل نبوّته وفضائله ، لابن كثير ، تحقيق الدكتور مصطفى عبد الواحد ، دار الباز – مكة المكرمة .
- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٦هـ = ١٩٥٧م .
- الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة ١٣٩٧هـ = ١٩٨٢م .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة) للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية – بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- صحيح البخاري ، دار الشعب بمصر ١٣٧٨هـ ، (مصوّرة عن طبعة بولاق) .
- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، (مصوّرة دار إحياء التراث العربي عن طبعة عيسى البابي الحلبي) – القاهرة ١٣٧٤هـ .
وبشرح النّووي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

- الصلة ، لابن بشكوال ، نشرة عِزّة العطار الحسيني ، مصر ١٣٧٤هـ .
- صلة الجمع وعائد التذييل للبلنسي ، مصوّرة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن النّسخة الأزهريّة .
- صلة الصلة ، لابن الزبير الغرناطي ، مصورة معهد البحوث العلميّة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٨٥٠ تاريخ تيمور) .
- ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، الطبعة الأولى ١٩٨٠م .
- طبقات الشافعيّة الكبرى ، لابن السبكي ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو ، ومحمود محمد الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م .
- طبقات القراء = غاية النهاية .
- طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني – القاهرة ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م .
- طبقات النحويين واللغويين ، للزُّبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٨٤م .
- الطرائف الأدبيّة ، لعبد العزيز الميمني الراجكوتي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٩٣٧م .
- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي ، لأبي بكر بن العربي ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، (مصوّرة عن الطبعة المصريّة) .
- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري ، لأبي العلاء المعرّي ، تحقيق ناديا على الدولة ، الشركة المتّحدة للتوزيع – بيروت .
- العقد الثمين في تاريخ البلد ، لتقيّ الدين ، تحقيق فؤاد سيد ، وحامد الفقي ، ومحمود الطناحي ، مكتبة السنّة المحمديّة ١٣٨٧هـ – ١٣٨٨هـ = ١٩٥٨م – ١٩٦٩م .
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ، للسيوطي ، تحقيق أحمد عبد الفتاح تمام ، وسمير حسن حلجة ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .

- العقد الفريد ، لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الأبياري ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٣٨٤هـ = ١٩٥٤م .
- عنوان الدراية فيمن عُرِف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، للغبريني ، تحقيق : عادل نويهض ، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر – بيروت ، الطبعة ١٩٦٩م .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجاريّة الكبرى ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، لبدر الدين العيني ، دار الفكر – بيروت .
- عيار الشعر ، لابن طباطبا ، تحقيق الدكتور عبد العزيز المانع ، دار العلوم – الرياض ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسيَر ، لابن سيد الناس ، دار المعرفة – بيروت .
- عيون الأخبار لابن قتيبة ، دار الكتب المصريّة ١٣٤٣هـ .
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، لابن أبي أصيبعة ، المطبعة الوهبيّة بمصر ١٣٠٠هـ .
- العيون الغامزة على خبايا الرامزة ، للدماميني ، تحقيق الحساني حسن عبد الله ، مطبعة المدني – القاهرة ١٩٧٣م .
- غاية الأمل في شرح الأمل ، لابن بَزيزة ، تحقيق محمد غالب عبد الرحمن ، رسالة دكتوراة بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، عُني بنشره ج – برجشتراسر ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلميّة – بيروت .
- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، صحّحه محمد عظيم الدين ، دائرة المعارف الهنديّة ، حيدر آباد – الهند ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .
- غريب الحديث ، للخطابي ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، خرّج أحاديثه عبد القيّوم عبد ربّ النبي ، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- غريب الحديث لابن قتيبة ، تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري ، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقيّة – بغداد ١٣٩٧هـ .

- الغرة المخفيّة لابن الخباز = شرح ألفية ابن معطي لابن الخباز .
- الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، دار المعرفة – بيروت ، الطبعة الثانية .
- الفاخر في الأمثال ، للمفضل بن سلمة ، تحقيق عبد الحليم الطحاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م .
- فتاوى الشاطبي ، جمع وتحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان ، الدار التونسية للنشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر ، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، وصححه محبّ الدين الخطيب ، المكتبة السلفيّة – القاهرة ١٣٧٩هـ .
- فرحة الأديب في الردّ على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ، للأسود الغندجاني ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ، دار قتيبة ، دمشق ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، والدكتور عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة – مؤسسة الرسالة – بيروت ١٣٩١هـ = ١٩٧١م .
- الفصول الخمسون ، لابن معطي ، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٧م .
- الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل وإصلاح ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل ، لابن هشام ، مصورة الدكتور عيّاد الثبيتي عن نسخة الزاوية الحمزيّة بالمغرب رقم ٣٧ .
- فهارس كتاب سيبويه ، صنع الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله – ، مطبعة السعادة بمصر – الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .
- الفهرست لابن النديم ، دار المعرفة – بيروت .
- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار ، دار مكتبة الحياة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .

- الفوائد المحويّة في المقاصد النحوية لابن مالك ، مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى عن نسخة الخزانة العامّة بالرباط رقم (٢٨٨/ق) .

وتحقيق ودراسة الباحثة وداد لال – رسالة ماجستير بكليّة اللغة العربية بجامعة أمّ القرى ١٤٠٥هـ .

- فيض القدير شرح الجامع الصغير ، للمناوي ، دار المعرفة – بيروت ١٣٩١هـ = ١٩٧٢م .
- القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- القوافي لأبي الحسن الأخفش ، تحقيق أحمد راتب النفاخ ، دار الأمانة – بيروت ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م .
- القوافي ، للقاضي أبي يعلى التنوخيّ ، تحقيق الدكتور عوني عبد الرؤوف ، مكتبة الخانجي ١٩٧٥م .
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، لابن أبي الربيع ، مصورة الدكتور عيّاد الثبيتي عن نسخة الزاوية الحمزيّة رقم (١٧) .
- الكافي في العروض والقوافي ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الحساني حسن عبد الله ، مجلة معهد المخطوطات العربيّة (الجزء الأول من المجلد الثاني عشر) – القاهرة ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م .
- الكامل لابن الأثير ، دار صادر ، ودار بيروت – بيروت ١٩٦٥م – ١٩٦٧م .
- الكامل ، للمبرِّد ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد شحاتة ، نهضة مصر – القاهرة ١٩٥٦م .

- كتاب الأربعين حديثاً ، للآجري ، ومعه كتاب الأربعين لأبي سعيد القشيري ، تحقيق بدر بن عبد الله البدر ، مكتبة المعلا – الكويت ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م .

- كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون :

جـ١ ، دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥هـ = ١٩٦٦م .

جـ٢ ، دار الكاتب العربي – القاهرة ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م .

جـ٣،٤ + الفهارس ، الهيئة المصريّة العامّة ١٣٩١هـ – ١٣٩٧هـ .

- كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للحاج خليفة ، استانبول ١٣٦٠هـ = ١٩٤١م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م .
- الكشاف ، للزمخشري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة ١٣٨٥هـ = ١٩٦٦م .
- لباب الألباب لابن خلف ، مصوّرة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة مكتبة حسن حسني عبد الوهاب – بتونس .
- لسان العرب ، لابن منظور ، الدار المصريّة للتأليف والترجمة ، (مصورة عن طبعة بولاق ١٣٠٨هـ) .
- لسان الميزان ، لابن حجر ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد – الهند ١٣٥٤هـ = ١٩٣٥م .
- اللامات ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م .
- ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور صلاح الدين الهادي ، مكتبة دار العروبة – الكويت ١٩٨٢م .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، للسيرافي ، تحقيق الدكتور عوض القوزي ، دار المعارف بمصر – الطبعة الثانية ١٤١٢هـ = ١٩٩١م .

- ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، تحقيق هدى قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون – القاهرة ١٣٩١هـ = ١٩٧١م .
- المؤتلف والمختلف ، للآمدي ، تحقيق عبد الستار فراج ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨١هـ = ١٩٦١م .
- المباحث الكامليّة في شرح الجزوليّة ، لعلم الدين الورقي ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة دار الكتب المصريّة رقم (٢٦٦ نحو) .
- المبهج في تفسير أسماء الحماسة ، لابن جني ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ودار المنارة – بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي – القاهرة ١٣٧٤هـ = ١٩٥٤م .
- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ١٩٦٩م .
- مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون – الكويت ، مطبوعات وزارة الإرشاد والإنباء – ١٩٦٢م .
- مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمديّة ١٣٧٤هـ .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمي ، مؤسسة المعارف – بيروت ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- المحاجاة بالمسائل النحويّة ، للزمخشري ، تحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسيني ، دار التربية للنشر والتوزيع ، بغداد ، مطبعة أسعد ١٩٧٣م .
- المحبّر ، لابن حبيب ، تحقيق الدكتور إيلزة ليختن شتيتر ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد – الهند ١٩٤٢م .
- المحتسب في تبيين شواذّ القراءات ، لأبي الفتح بن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ١٣٨٦هـ .

- المثنى ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق عزّ الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطيّة ، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربيّة .
- المحصول في شرح الفصول ، لابن إياز ، مصورة معهد البحوث العلمية بجامعة أمّ القرى عن نسخة دار الكتب المصريّة رقم (٢٩١ نحو) .
- المحكم ، والمحيط الأعظم ، لابن سيدة ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، مطبوعات معهد المخطوطات العربيّة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١-٧ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧هـ - ١٣٩٣هـ = ١٩٥٨م - ١٩٧٣م .
- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد لعليّ بن محمد البعلي (ابن اللحّام) ، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى - مكة المكرمة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- المخصص ، لابن سيدة المرسي ، مصورة مكتبة دار الآفاق الجديدة - بيروت ، (عن طبعة بولاق ١٣٢١هـ) .
- المذكر والمؤنث للفراء ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث - القاهرة ١٩٧٥م .
- المذكر والمؤنث للمبرد ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور صلاح الدين الهادي ، دار الكتب المصريّة ١٩٧٠م .
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري ، تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقيّة ١٩٧٨م .
- مرآة الجنان وعِبرة اليقظان ، لليافعي ، طبعة حيدر آباد - الدكن ، الهند ١٣٣٧هـ .
- مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر - القاهرة ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م .
- المرتجل في شرح الجمل ، لابن الخشّاب ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .

- المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفُتيا (تاريخ قضاة الأندلس) ، مصورة المكتب التجاري للطباعة – بيروت ، عن نشرة ليفي بروفنسال – مطبعة الكاتب المصري ١٩٤٨هـ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، وعلي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربيّة (عيسى البابي الحلبي وشركاه) ، القاهرة ١٣٦١هـ .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني بمصر ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ودار المنارة – بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- المسائل الشيرازيّات ، لأبي علي الفارسي ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة راغب باشا باستانبول رقم (١٣٧٤) .
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني – القاهرة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور صلاح الدين السنكاوي ، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقيّة – بغداد ١٩٨٣م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- المستدرك على الصحيحين ، للحاكم النيسابوري ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد – الهند ١٣٤١هـ .
- المستصفى ، للغزّالي ، تحقيق وتعليق الشيخ محمد مصطفى أبو العلا ، مكتبة الجندي – القاهرة ١٣٩١هـ = ١٩٧١م .
- المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري ، دار الكتب العلميّة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م ، (مصوّرة عن طبعة دائرة المعارف بحيدر آباد – الهند ١٩٦٢م) .

- مسند الإمام أحمد ، بهامشه منتخب كنز العمّال ، المطبعة الميمنيّة بمصر ١٣١٣هـ .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق ياسين السواس ، دار المأمون للتراث – الطبعة الثانية .
- المصباح في شرح أبيات الإيضاح ، لابن يسعون ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة الأحمديّة بحلب رقم (١٠٥٤) .
- مصنف ابن أبي شيبة ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي – باكستان ١٤٠٦هـ = ١٩٨٧م .
- المطرب من أشعار أهل المغرب ، لابن دحيّة ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، والدكتور حامد عبد المجيد ، والدكتور أحمد أحمد بدوي – المطبعة الأميريّة – القاهرة ١٩٥٤م .
- المعارف ، لابن قتيبة ، تحقيق الدكتور ثدوث عكاسة ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .
- معاني الشعر للأشنانداني ، تحقيق عز الدين التنوخي ، وزارة الثقافة – دمشق ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م .
- معاني القرآن للفراء :

  جـ١ ، تحقيق أحمد نجاتي ، ومحمد علي النجار .

  جـ٢ ، تحقيق محمد علي النجار .

  جـ٣ ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي ، وعلي النجدي ناصف .

  الدار المصريّة للتأليف والترجمة – القاهرة .
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب – بيروت ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- معاني القرآن ، لأبي الحسن الأخفش ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، المطبعة العصريّة ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ = ١٩٧٩م .
- المعاني الكبير ، لابن قتيبة ، تحقيق كرنكو ، وعبد الرحمن المعلميّ ، طبعة دائرة المعارف العثمانيّة بحيدر آباد ، الهند ١٣٦٨هـ ، (مصورة دار الكتب العلميّة ، بيروت ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م) .

- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، لعبد الرحيم العبّاسي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة والمكتبة التجاريّة بمصر ١٣٦٧هـ = ١٩٤٧م .
- معجم الأدباء لياقوت الحموي ، (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، تحقيق مرجليوث ، دار المستشرق – لبنان .
- معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م .
- معجم الشعراء ، للمرزباني ، تحقيق عبد الستار فرّاج ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م .
- معجم شواهد العربيّة ، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .
- المعجم في شيوخ أبي علي الصدفي ، لابن الأبار القضاعي ، (ط مدريد ١٨٨٥م) .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق مصطفى السقا ، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٦٤هـ = ١٩٤٥م .
- معجم المؤلفين ، عمر كحالة ، نشرة دار المثنى – بغداد ، ودار إحياء التراث العربي – بيروت .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الإسلاميّة باستانبول ١٩٨٤م (عن طبعة دار الكتب المصريّة ١٣٦٤هـ) .
- معنى لا إله إلا الله ، للزركشي ، تحقيق علي محيي الدين القره داغي ، دار البشائر الإسلاميّة – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، بعناية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ١٣٨٧هـ . وتحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٦٤م .
- المغني لابن فلاح اليمني ، مصورة معهد البحوث العلميّة بجامعة أمّ القرى عن نسخة المتحف البريطاني .
- المفصل في علم العربيّة ، للزمخشري ، بعناية محمد بدر الدين النعساني ، دار الجيل ، بيروت .

- المفضليّات ، للمفضل الضبي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة السادسة ١٩٧٩م .
- المقاصد النحويّة في شرح شواهد الألفيّة ، للعيني ، بهامش خزانة الأدب للبغدادي ، (مصورة دار الفكر ، بيروت ، عن طبعة بولاق ١٢٩٩م) .
- مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر - بيروت ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة العراقية ، دار الرشيد - بغداد ١٩٨٢م .
- المقتضب ، لأبي العباس المبرِّد ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، القاهرة ١٣٨٥هـ .
- المقدِّمة الجزوليّة للجزولي ، مصورة معهد البحوث العلميّة عن نسخة جامعة القاهرة ، ومصورة أخرى عن المكتبة الأزهريّة .

  - وتحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ، القاهرة ١٩٨٨م .
- المقدِّمات الممهدات ، لابن رشد ، تحقيق الدكتور محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقيّة ، مطبعة العاني - بغداد ١٣٩١هـ = ١٩٧١م .
- المقصور والممدود للفراء ، بعناية عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي ، دار قتيبة - دمشق ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- المقنع في معرفة مرسوم أهل الأمصار ، للداني ، تحقيق محمد أحمد دهمان ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- ملء العيبة بما جُمع بطول الغَيْبَة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكّة وطيبة ، لابن رُشيد السبتي ، تحقيق الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة ، الجزء الثاني ، الدار التونسية للنشر ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م . والجزء الثالث ، الشركة التونسية للتوزيع ١٩٨٢م .

- الملخص في ضبط قوانين العربيّة ، لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي بحلب ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م .
- منال الطّالب في شرح طوال الغرائب ، لمجد الدين بن الأثير ، تحقيق الدكتور / محمود الطناحي ، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- المنازل والديار ، لأسامة بن منقذ ، تحقيق مصطفى حجازي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ١٣٨٧هـ .
- منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، للتقيّ الهندي .. بهامش مسند الإمام أحمد .
- المنصف (شرح تصريف المازني ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م) .
- من نسب إلى أمه من الشعراء ، لابن حبيب (نوادر المخطوطات) ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م .
- منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك (شرح الألفيّة) للأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة .
- منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك ، لأبي حيّان الغرناطي ، تحقيق سدني قليزر ، نيوهافن ، أمريكا ١٩٤٧م .
- الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق الشاطبي ، تحقيق الشيخ عبد الله دراز ، دار المعرفة – بيروت .
- الموجز في النحو ، لابن السراج ، تحقيق مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٥م .
- الموشح (مآخذ العلماء على الشعراء) للمرزباني ، تحقيق محمد علي البجاوي ، دار نهضة مصر ١٩٦٥م .

- الموطأ ، للإمام مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربيّة ، (عيسى البابي الحلبي) ، القاهرة ١٣٧٠هـ = ١٩٥١م .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ، للدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات وزارة الثقافة العراقيّة ، دار الرشيد ، بغداد ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م .
- الميسر والقداح ، لابن قتيبة ، تحقيق محبّ الدين الخطيب ، المطبعة السلفيّة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ .
- النبات للأصمعي ، تحقيق الدكتور عبد الله الغنيم ، مطبعة المدني – القاهرة ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .
- النبات لأبي حنيفة الدّينوري ، تحقيق برنهاردلفين ، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية ، دار القلم – بيروت ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م .
- نتائج الفكر للسهيليّ ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، الرياض ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي ، دار الكتب المصريّة ١٩٣٢م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نهضة مصر – القاهرة ١٣٨٦هـ = ١٩٦٧م .
- نسب قريش ، لمصعب الزُّبيري ، تحقيق ليفي بروفنسال ، دار المعارف بمصر ١٩٧٦م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، دار المعارف بمصر – الطبعة الخامسة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م .
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تصحيح علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية بمصر .
- نظام الغريب ، للرَّبعي ، تحقيق محمد بن علي الأكوع ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .

- نَكْت الهميان في نُكَت العميان ، للصفدي ، تحقيق أحمد زكي باشا ، المطبعة الجماليّة بمصر ١٣٢٩هـ .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للمقري ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربيّة ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- نهاية الأرب في فنون الأدب ، للنُّويري ، دار الكتب المصريّة ١٣٤٧هـ = ١٩٢٩م .
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، للقلقشندي ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتب الإسلامية ، ودار الكتاب المصري ، ودار الكتاب اللبناني - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين بن الأثير ، تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م .
- النوادر ، لأبي زيد الأنصاري ، طبعة سعيد الخوري الشرتوني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٦٧م .

  وتحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، لأحمد بابا التنبكتي ، بهامش الديباج المذهب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .
- الهاشميات ، للكميت بشرح محمد محمود الرافعي ، مطبعة شركة التمدُّن بمصر - ١٣٣٠هـ = ١٩١٢م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، بعناية محمد بدر الدين النعساني ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٧هـ .

  وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلميّة ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٤٠٠هـ = ١٩٧٥م - ١٩٨٠م .
- الوافي بالوفيات ، للصفدي ، باعتناء س . ويدرينغ ، دار فرانز شتاينر ، فيسبادن - الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م .

- الوافي في العروض والقوافي ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م .
- الوحشيات (وهو الحماسة الصغرى) لأبي تمام ، تحقيق عبد العزيـز الميمـني الراجكوتـي ، زاد في حواشيه محمود شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣م .
- وشي الحلل من شرح أبيات الجمل ، لأبي جعفر اللبلي ، مصورة الدكتـور عيـاد الثبيـتي عن نسخة دار الكتب المصريّة (رقم ١٩٦٨) . ومنه مصورة بمعهد البحوث العلميّة بمكة .
- الوفا بأحوال المصطفى لابن الجوزي ، تحقيق الدكتور مصطفى عبد الواحد – دار الكتب الحديثة – القاهرة ، مطبعة السعادة ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م .
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق الدكتـور إحسـان عبـاس ، دار صـادر – بـيروت ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م .
- وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم ، تحقيـق عبـد السـلام محمـد هـارون ، مكتبـة الخـانجي – القاهرة ١٤٠١هـ .
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، للثعالبي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعـة السعادة بمصر ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م .



١٢- فهرس الموضوعات

الموضوعات	ص

(مقـدّمة)

النص المحقّق

الموضوعات (الجزء الأول)	ص

الكلام وما يتألف منه

المعرب والمبني

اسم الإشارة

الموصول

كان وأخواتها

(ما) و(لا) و(إنْ) المشبَّهات بليس

أفعال المقاربة

ظن وأخواتها

أعْلَم وأرى

الفاعل

النائب عن الفاعل

اشتغال العامل عن المعمول

تعدي الفعل ولزومه

التنازع في العمل

المفعول المطلق

المفعول له (لأجله)

المفعول فيه (الظرف)

المفعول معه

الاستثناء

الحـال

التمييز

حروف الجـرّ

الإضافة

أبنية المصادر

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة

الصفة المشبّهة باسم الفاعل

التعجب

نِعم وبئس وما جرى مجراهما

أفْعَل التفضيل

النعت

التوكيد

العطف

عطف النسق

البـدل

النـداء

المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم

أسماء لازمت النداء

الاستغاثة

النُّـدبة

الترخيم

الاختصاص

التحذير والإغراء

أسماء الأفعال والأصوات

نونا التوكيد

ما لا ينصرف

إعراب الفعل

عوامل الجزم

فصل في (لو)

أما ، ولولا ، ولوما

الإخبار بالذي وبالألف واللام

العدد

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

جمع التكسير

التصغير

النسب

الوقف

التصريف

فصل في زيادة همزة الوصل

الإبدال

فصل

فصل في الإعلال بالحذف

الإدغـام

وصلى الله على المبعوث رحمةً للعالمين ، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

١٣ - فهرس مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

المسائل	ص

١٤- الفهـرس

الموضوعات (الجزء العاشر)	ص

الفهـرس